



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

باب
عبارتي حسن

العلم العارف

رحمة الله وسر السرى

مع ربطه بالأمثال النبوية الرفيعة والحياة المعنوية المحمدية

الضمير الميراثية الترياسات الثمينة والتصرفية بالباسات
والفصل للباسات والتفصيل بين شتم الأهل والضوابط
والإفهام التي تفرزها الجامع الثمينة وتزورها الرسمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النحو الوافى

كاتب:

صباح عباس حسن الساعدى

نشرت فى الطباعة:

مجهول (بي جا ، بي نا)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

| | |
|----|------------------------------------|
| ٥ | الفهرس |
| ٣٨ | النحو الوافى |
| ٣٨ | اشاره |
| ٣٩ | المجلد ١ |
| ٣٩ | مقدمه الكتاب |
| ٥١ | المسأله الأولى: الكلام |
| ٥١ | اشاره |
| ٥١ | الكلمه |
| ٥٣ | الكلام (أو : الجمله) |
| ٥٤ | الكلم |
| ٥٤ | القول |
| ٥٦ | زياده وتفصيل |
| ٦٣ | المسأله الثانيه : الاسم |
| ٦٣ | اشاره |
| ٦٦ | زياده وتفصيل |
| ٧٠ | المسأله ٣: أقسام التنوين ، وأحكامه |
| ٧٠ | اشاره |
| ٧٠ | النوع الأول : تنوين الأمكنيه |
| ٧٥ | النوع الثاني : تنوين التنكير |
| ٧٦ | النوع الثالث : تنوين التعويض |
| ٨١ | النوع الرابع : تنوين المقابله |
| ٨٤ | زياده وتفصيل |
| ٨٧ | المسأله ٤: الفعل |
| ٨٧ | اشاره |

- ٩١ زيادة وتفصيل
- ٩٨ زيادة وتفصيل
- ١٠٦ زيادة وتفصيل
- ١٠٧ المسألة ٥: الحرف
- ١٠٧ اشاره
- ١١١ زيادة وتفصيل
- ١١٣ المسألة ٦: الإعراب والبناء ، والمعرب والمبني
- ١١٣ اشاره
- ١١٨ المعرب والمبني
- ١٢٨ زيادة وتفصيل
- ١٢٨ اشاره
- ١٣٣ أولها : الشبه الوضعي
- ١٣٣ ثانيهما : الشبه المعنوي
- ١٣٤ ثالثها : الشبه الاستعمالي
- ١٣٥ رابعها : الشبه الافتقاري
- ١٣٥ خامسها : الشبه اللفظي
- ١٤١ المسألة ٧: أنواع البناء والإعراب
- ١٤١ اشاره
- ١٤٣ علامات البناء الأصليه ، والفرعيه ، ومواضعها
- ١٤٧ زيادة وتفصيل
- ١٤٨ المسألة ٨: الأسماء الستة
- ١٤٨ اشاره
- ١٥٥ زيادة وتفصيل
- ١٥٨ المسألة ٩: المثني
- ١٥٨ اشاره
- ١٦٤ زيادة وتفصيل

| | |
|-----|---------------------------------------|
| ١٧٥ | المسأله ١٠: جمع المذكر السالم |
| ١٧٥ | اشاره |
| ١٨٤ | زياده وتفصيل |
| ١٨٤ | المسأله ١١: الملحق بجمع المذكر السالم |
| ١٨٤ | اشاره |
| ١٩٢ | زياده وتفصيل |
| ٢٠١ | المسأله ١٢: جمع المؤنث السالم |
| ٢٠١ | اشاره |
| ٢٠٤ | ملحقاته |
| ٢٠٧ | زياده وتفصيل |
| ٢١٣ | المسأله ١٣: إعراب ما لا ينصرف |
| ٢١٣ | اشاره |
| ٢١٥ | زياده وتفصيل |
| ٢١٤ | المسأله ١٤: الأفعال الخمسه |
| ٢١٤ | اشاره |
| ٢١٨ | زياده وتفصيل |
| ٢٢١ | المسأله ١٥: المضارع المعتل الآخر |
| ٢٢١ | اشاره |
| ٢٢٣ | زياده وتفصيل |
| ٢٢٥ | المسأله ١٦: الاسم المعرب المعتل الآخر |
| ٢٢٥ | اشاره |
| ٢٣٤ | زياده وتفصيل |
| ٢٣٥ | مواضع الإعراب التقديرى |
| ٢٤٤ | المسأله ١٧: النكره والمعرفه |
| ٢٤٤ | اشاره |
| ٢٥٠ | والمعارف سبعه |

| | |
|-----|--|
| ٢٥٢ | حكم الجمل وأشباهاها بعد المعارف والتكرات |
| ٢٥٥ | زياده وتفصيل |
| ٢٥٧ | المسأله ١٨: الضمير |
| ٢٥٧ | اشاره |
| ٢٦٦ | زياده وتفصيل |
| ٢٧٣ | زياده وتفصيل |
| ٢٧٤ | أقسام البارز |
| ٢٧٥ | أقسام الضمير المستتر |
| ٢٧٦ | المسأله ١٩: الضمير المفرد |
| ٢٧٦ | اشاره |
| ٢٧٧ | كيفية إعراب الضمير |
| ٢٧٩ | زياده وتفصيل |
| ٢٨٥ | شروط ضمير الفصل |
| ٢٨٨ | إعراب ضمير الفصل |
| ٣٠٩ | المسأله ٢٠: حكم اتصال الضمير بعامله |
| ٣٠٩ | اشاره |
| ٣١٤ | زياده وتفصيل |
| ٣١٨ | المسأله ٢١: زياده نون الوقايه |
| ٣١٨ | اشاره |
| ٣٢٢ | زياده وتفصيل |
| ٣٢٥ | المسأله ٢٢: «ب» العلم |
| ٣٢٥ | اشاره |
| ٣٣٣ | المسأله ٢٣: أقسام العلم |
| ٣٣٣ | اشاره |
| ٣٣٨ | علم الجنس |
| ٣٣٨ | تعريفه |

- أحكامه اللفظية ٣٣٩
- زياده وتفصيل ٣٤١
- زياده وتفصيل ٣٤٨
- زياده وتفصيل ٣٥٤
- المسأله ٢٤: اسم الإشاره ٣٤٢
- اشاره ٣٤٢
- تقسيم أسماء الإشاره ٣٤٢
- المسأله ٢٥: كيفيه استعمال أسماء الإشاره ، وإعرابها ٣٧٤
- اشاره ٣٧٤
- زياده وتفصيل ٣٧٩
- المسأله ٢٦: الموصول ٣٨٢
- اشاره ٣٨٢
- زياده وتفصيل ٣٩٤
- زياده وتفصيل ٣٩٧
- زياده وتفصيل ٤٠٤
- زياده وتفصيل ٤٠٩
- اشاره ٤٠٩
- (أ) الألفاظ المختصه الثمانيه ٤١٤
- (ب) الألفاظ الستة العامه ٤١٤
- كيفيه إعراب أسماء الموصول ٤١٨
- المسأله ٢٧: صله الموصول ، والرباط ٤٢٠
- اشاره ٤٢٠
- شروطها ٤٢٠
- زياده وتفصيل ٤٢٥
- زياده وتفصيل ٤٣٨
- المسأله ٢٨: حذف الرباط ٤٤٢

- ٤٤٢ اشارة
- ٤٥٠ زياده وتفصيل
- ٤٥٦ المسأله ٢٩: الموصولات الحرفيه
- ٤٥٦ اشارة
- ٤٦٤ زياده وتفصيل
- ٤٧٣ المسأله ٣٠: المعرف بأل
- ٤٧٣ اشارة
- ٤٨٢ المسأله ٣١: «أل» الزائده
- ٤٨٢ اشارة
- ٤٨٧ المسأله ٣٢: العلم بالغلبه
- ٤٨٧ اشارة
- ٤٩١ زياده وتفصيل
- ٤٩٣ الاسم النكره المضاف إلى معرفه - المنادى النكره المقصوده
- ٤٩٤ المسأله ٣٣: المبتدأ والخبر ، وما يتصل بهما تعريفهما
- ٤٩٤ اشارة
- ٥٠١ زياده وتفصيل
- ٥٠٦ المسأله ٣٤: تطابق
- ٥٠٦ اشارة
- ٥١١ زياده وتفصيل
- ٥١٦ المسأله ٣٥: أقسام الخبر
- ٥١٦ اشارة
- ٥٢٧ زياده وتفصيل
- ٥٣٧ زياده وتفصيل
- ٥٤١ المسأله ٣٦: المبتدأ المعرفه ، والمبتدأ النكره
- ٥٤١ اشارة
- ٥٤٧ زياده وتفصيل

- المسألة ٣٧: تأخير الخبر ، جوازا ووجوبا ٥٥٢
- اشاره ٥٥٢
- زياده وتفصيل ٥٥٨
- المسألة ٣٨: يتقدم الخبر وجوبا فى مواضع ٥٦١
- اشاره ٥٦١
- زياده وتفصيل ٥٦٣
- المسألة ٣٩: حذف المبتدأ والخبر ٥٦٥
- اشاره ٥٦٥
- زياده وتفصيل ٥٧٦
- زياده وتفصيل ٥٨٩
- المسألة ٤٠: تعدد الخبر ٥٩١
- اشاره ٥٩١
- نستخلص من كل ما سبق أن الأخبار المتعدده ٥٩٤
- زياده وتفصيل ٥٩٥
- المسألة ٤١: مواضع اقتران الخبر بالفاء ٥٩٨
- اشاره ٥٩٨
- زياده وتفصيل ٦٠١
- المسألة ٤٢: نواسخ الابتداء ٦٠٥
- اشاره ٦٠٥
- زياده وتفصيل ٦١٢
- زياده وتفصيل ٦١٨
- زياده وتفصيل ٦٢٢
- المسألة ٤٣: حكم الناسخ ومعموليه من ناحيه التقديم والتأخير ٦٣١
- اشاره ٦٣١
- زياده وتفصيل ٦٣٩
- المسألة ٤٤: «كان» وبعض أخواتها ٦٤٢

- ٦٤٢ ----- زياده
- ٦٤٥ ----- المسأله ٤٥: حذف «كان» وحذف معموليها
- ٦٤٥ ----- اشاره
- ٦٤٩ ----- زياده وتفصيل
- ٦٥٠ ----- المسأله ٤٦: حذف «النون» من مضارع
- ٦٥٠ ----- اشاره
- ٦٥٢ ----- المسأله ٤٧: نفي الأخبار
- ٦٥٢ ----- اشاره
- ٦٥٥ ----- المسأله ٤٨: الحروف التي تشبه ليس في المعنى والعمل
- ٦٥٥ ----- اشاره
- ٦٥٥ ----- (ما - لا - لات - إن)
- ٦٦٠ ----- حكم المعطوف على خبرها
- ٦٦٣ ----- زياده وتفصيل
- ٦٧١ ----- زياده وتفصيل
- ٦٧٢ ----- المسأله ٤٩: زياده باء الجر في خبر هذه الأحرف
- ٦٧٢ ----- اشاره
- ٦٧٤ ----- زياده وتفصيل
- ٦٧٨ ----- المسأله ٥٠: أفعال المقاربه ، وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء
- ٦٧٨ ----- اشاره
- ٦٨٣ ----- زياده وتفصيل
- ٦٨٥ ----- أفعال الشروع
- ٦٨٥ ----- عملها
- ٦٨٦ ----- أفعال الرجاء
- ٦٩١ ----- زياده وتفصيل
- ٦٩٤ ----- المسأله ٥١: الحروف الناسخه
- ٦٩٤ ----- اشاره

- ٧٠١ شروط إعمالها
- ٧٠٨ زياده وتفصيل
- ٧٠٩ المسألة ٥٢: فتح همزه «إِن» وكسرها
- ٧٠٩ اشاره
- ٧٠٩ الحاله الأولى
- ٧٠٩ اشاره
- ٧١١ زياده وتفصيل
- ٧١٦ الحاله الثانيه
- ٧١٦ اشاره
- ٧٢١ زياده وتفصيل
- ٧٢٢ الحاله الثالثه
- ٧٢٢ جواز الأمرين
- ٧٢٥ زياده وتفصيل
- ٧٢٧ المسألة ٥٣: لام الابتداء
- ٧٣٤ المسألة ٥٤: حكم المعطوف بعد خبر
- ٧٣٤ اشاره
- ٧٤٦ المسألة ٥٥: تخفيف الحروف المشدده الناسخه
- ٧٤٦ اشاره
- ٧٥٠ زياده وتفصيل
- ٧٥٩ زياده وتفصيل
- ٧٦٢ المسألة ٥٦: «لا»
- ٧٦٢ اشاره
- ٧٦٥ عملها وشروطه
- ٧٧٥ زياده وتفصيل
- ٧٧٧ المسألة ٥٧: اسم «لا» المتكرره مع العطف
- ٧٧٧ اشاره

- المسألة ٥٨ : حكم نعت اسم «لا» - - - - - ٧٨٤
- اشاره - - - - - ٧٨٤
- زياده وتفصيل - - - - - ٧٨٧
- المسألة ٥٩ : دخول همزه الاستفهام على «لا» النافية للجنس - - - - - ٧٨٨
- اشاره - - - - - ٧٨٨
- زياده وتفصيل - - - - - ٧٨٩
- المجلد ٢ - - - - - ٧٩٤
- اشاره - - - - - ٧٩٤
- المسألة ٦٠: ظن وأخواتها - - - - - ٧٩٤
- اشاره - - - - - ٧٩٤
- زياده وتفصيل - - - - - ٨٠٤
- شروط إعمالها - - - - - ٨١٤
- حكم الناسخ ومعموليه من ناحيه التقديم والتأخير - - - - - ٨١٨
- ما تنفرد به الأفعال القلبيه الناسخه ، هي وما يعمل عملها - - - - - ٨١٩
- المسألة ٦١: الأحكام الأربعة الخاصه بالأفعال القلبيه المتصرفه - - - - - ٨٢٥
- اشاره - - - - - ٨٢٥
- الحكم الأول - التعليق - - - - - ٨٢٤
- اشاره - - - - - ٨٢٤
- زياده وتفصيل - - - - - ٨٣٧
- الحكم الثاني - الإلغاء - - - - - ٨٣٩
- اشاره - - - - - ٨٣٩
- زياده وتفصيل - - - - - ٨٤٣
- الحكم الثالث - الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول - - - - - ٨٤٤
- اشاره - - - - - ٨٤٤
- زياده وتفصيل - - - - - ٨٤٤
- المسألة ٦٢: القول - - - - - ٨٤٧

- ٨٤٧ اشاره
- ٨٥١ شروط القول بمعنى الظن
- ٨٥٤ زياده وتفصيل
- ٨٥٤ المسأله ٦٣: حذف المفعولين ...
- ٨٥٤ اشاره
- ٨٥٨ المسأله ٦٤: أعلم
- ٨٥٨ اشاره
- ٨٦٣ زياده وتفصيل
- ٨٦٤ المسأله ٦٥: الفاعل
- ٨٦٤ اشاره
- ٨٦٧ زياده وتفصيل
- ٨٧٠ المسأله ٦٦: أحكام الفاعل
- ٨٧٠ اشاره
- ٨٧٤ زياده وتفصيل
- ٨٨٧ زياده وتفصيل
- ٨٩٧ زياده وتفصيل
- ٨٩٩ زياده وتفصيل
- ٩٠٢ المسأله ٦٧: النائب عن الفاعل
- ٩٠٢ اشاره
- ٩١٣ زياده وتفصيل
- ٩١٦ المسأله ٦٨: الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه
- ٩١٦ اشاره
- ٩٢٧ زياده وتفصيل
- ٩٢٩ المسأله ٦٩: اشتغال العامل عن المعمول
- ٩٢٩ اشاره
- ٩٣٤ حكم الاسم السابق في الاشتغال

- ٩٤٤ زياده وتفصيل
- ٩٥٥ المسأله ٧٠: تعديه الفعل ولزومه
- ٩٥٥ اشاره
- ٩٥٥ الكلام على المفعول به ، وأحكامه المختلفه
- ٩٥٥ الفعل التام
- ٩٦٢ «ملاحظه»
- ٩٦٣ المسأله ٧١: طريقه تعديه الفعل اللازم الثلاثى
- ٩٦٣ اشاره
- ٩٧٥ زياده وتفصيل
- ٩٧٨ المسأله ٧٢: تعدد المفعول به ...
- ٩٧٨ اشاره
- ٩٨١ حذف المفعول به
- ٩٨٣ حذف عامل المفعول به
- ٩٨٤ الاشتباه بين الفاعل والمفعول به
- ٩٨٨ المسأله ٧٣: التنازع فى العمل
- ٩٨٨ اشاره
- ٩٩١ زياده وتفصيل
- ٩٩٥ الأحكام الخاصه بالتنازع
- ١٠٠٤ زياده وتفصيل
- ١٠٠٧ المسأله ٧٤: المفعول المطلق
- ١٠٠٧ اشاره
- ١٠١٠ تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنويه
- ١٠١٣ حكم المصدر
- ١٠١٥ المسأله ٧٥: حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه
- ١٠١٥ اشاره
- ١٠١٧ والذى يصلح للإنايه فى الأنواع الأخرى

- المسأله ٧٦: حذف عامل المصدر ١٠٢١
- اشاره ١٠٢١
- زياده وتفصيل ١٠٣٥
- المفعول له ، أو : المفعول لأجله ١٠٤١
- اشاره ١٠٤١
- أقسامه ١٠٤٤
- أحكامه ١٠٤٤
- المسأله ٧٨: ظرف المكان و ظرف الزمان ١٠٤٩
- اشاره ١٠٤٩
- أحكام الظرف بنوعيه - أشهرها ١٠٥١
- زياده وتفصيل ١٠٥٦
- زياده وتفصيل ١٠٦٤
- المسأله ٧٩: الظرف المتصرف وغير المتصرف ، وأقسام كل ١٠٦٥
- اشاره ١٠٦٥
- حكم الظرف المتصرف ١٠٦٥
- حكم الظرف غير المتصرف ١٠٦٨
- ما ينوب عن الظرف ١٠٦٩
- زياده وتفصيل ١٠٧١
- وفيما يلي الموجز ١٠٧٩
- للظرف ١٠٩٢
- المسأله ٨٠: المفعول معه ١١٠٨
- اشاره ١١٠٨
- زياده وتفصيل ١١١٠
- أحكامه ١١١٢
- حالات الاسم الواقع بعد الواو ١١١٥
- المسأله ٨١: الاستثناء ١١١٨

- ١١١٨ -..... اشارة
- ١١٢١ -..... الاستثناء المتصل والمنقطع
- ١١٢٩ -..... زياده وتفصيل
- ١١٤٤ -..... زياده وتفصيل
- ١١٤٧ -..... المسأله ٨٢: أحكام المستثنى
- ١١٤٧ -..... اشارة
- ١١٤٨ -..... أ
- ١١٥٤ -..... زياده وتفصيل
- ١١٦٠ -..... المسأله ٨٣: أحكام المستثنى
- ١١٦٠ -..... اشارة
- ١١٦٧ -..... زياده وتفصيل
- ١١٧٢ -..... المسأله ٨٤: الحال
- ١١٧٢ -..... اشارة
- ١١٨٤ -..... زياده وتفصيل
- ١١٨٧ -..... ترتيبها مع صاحبها
- ١١٨٩ -..... ترتيبها مع عاملها
- ١١٩٤ -..... ملاحظه
- ١١٩٨ -..... زياده وتفصيل
- ١٢٠٥ -..... والمواضع التى تمتنع فيها
- ١٢٠٩ -..... المسأله ٨٥: صاحب الحال
- ١٢٠٩ -..... اشارة
- ١٢١٢ -..... مطابقه الحال
- ١٢١٥ -..... المسأله ٨٦ : حكم الحال ...
- ١٢١٥ -..... اشارة
- ١٢١٧ -..... ويجب حذفه فى مواضع
- ١٢٢٠ -..... المسأله ٨٧ : أقسام التمييز

- ١٢٢٠ اشارة
- ١٢٢٨ تقسيم تمييز الجملة بحسب أصله
- ١٢٢٩ المسألة ٨٨ : أحكام التمييز
- ١٢٢٩ اشارة
- ١٢٣٧ زياده وتفصيل
- ١٢٣٨ فتجب المطابقه
- ١٢٣٩ ويجب ترك المطابقه
- ١٢٤٠ وأهم ما يختلفان فيه سبعة
- ١٢٤١ المسألة ٨٩ : حروف الجر
- ١٢٤١ اشارة
- ١٢٤٩ أنواع العامل
- ١٢٥٩ ملاحظه
- ١٢٤٣ طريقه إعراب المجرور بالحرف الزائد
- ١٢٤٥ طريقه إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد
- ١٢٤٨ المسألة ٩٠ : معانى حروف الجر...
- ١٢٤٨ اشارة
- ١٢٧٧ زياده وتفصيل
- ١٢٨٢ زياده وتفصيل
- ١٢٩٤ حركه لام الجر
- ١٢٩٤ حتى
- ١٢٩٨ زياده وتفصيل
- ١٣٠٧ اتصال ما «الزائده بالباء»
- ١٣٠٨ زياده وتفصيل
- ١٣١١ زياده وتفصيل
- ١٣١٤ «ملاحظه»
- ١٣٢٤ اتصال «ما» الزائده بالحرف : عن

- ١٣٣٢ زيادة وتفصيل
- ١٣٤٠ زيادة وتفصيل
- ١٣٤٢ المسألة ٩١ : حذف حرف الجر وحده...
- ١٣٤٢ اشاره
- ١٣٤٧ المسألة ٩٢ : نيابه حرف جر عن آخر
- ١٣٤٧ اشاره
- ١٣٥٢ زيادة وتفصيل
- ١٣٥٧ تنبيهات وإيضاحات
- ١٣٧٣ بحث التضمين
- ١٤٠٣ القرار
- ١٤١٠ المجلد ٣
- ١٤١٠ المسألة ٩٣ : الإضافة
- ١٤١٠ تقسيمها
- ١٤١٦ الإضافة غير المحضه
- ١٤١٦ الأحكام المترتبة على الإضافة
- ١٤١٦ اشاره
- ١٤٢١ زيادة وتفصيل
- ١٤٢٥ زيادة وتفصيل
- ١٤٣٠ زيادة وتفصيل
- ١٤٣٢ زيادة وتفصيل
- ١٤٤٠ زيادة وتفصيل
- ١٤٤١ عوده إلى الإضافة غير المحضه
- ١٤٤٢ أثر الإضافة غير المحضه
- ١٤٤٢ اشاره
- ١٤٤٩ زيادة وتفصيل
- ١٤٧٤ زيادة وتفصيل

- ١٤٨٠ زيادة وتفصيل
- ١٤٨٨ الملخص
- ١٤٩٠ المسألة ٩٤ : تقسيم الاسم من ناحيه وقوعه مضافا ، وعدم وقوعه
- ١٤٩٠ اشاره
- ١٥٠٦ زيادة وتفصيل
- ١٥١٧ زيادة وتفصيل
- ١٥٢١ المسألة ٩٥ : أسماء أخرى واجبه الإضافة
- ١٥٢١ اشاره
- ١٥٢٣ زيادة وتفصيل
- ١٥٣٣ زيادة وتفصيل
- ١٥٣٨ زيادة وتفصيل
- ١٥٥١ زيادة وتفصيل
- ١٥٥٧ زيادة وتفصيل
- ١٥٦٣ زيادة وتفصيل
- ١٥٧٠ «تظائر غير»
- ١٥٨٤ زيادة وتفصيل
- ١٥٨٧ المسألة ٩٦ : حذف المضاف. حذف المضاف إليه. نعت أحدهما
- ١٥٨٧ اشاره
- ١٥٩٤ زيادة وتفصيل
- ١٦٠١ المسألة ٩٧ : المضاف إلى ياء المتكلم
- ١٦٠١ اشاره
- ١٦٠٤ زيادة وتفصيل
- ١٦١٣ المسألة ٩٨ : أبنية المصادر
- ١٦١٣ المصادر الصريحه ثلاثه أنواع قياسييه
- ١٦٣٧ مصادر الماضى غير الثلاثى
- ١٦٤٢ زيادة وتفصيل

- المسأله ٩٩ : إعمال المصدر ، واسمه ١٦٤٤
- اشاره ١٦٤٤
- زياده وتفصيل ١٦٥٤
- زياده وتفصيل ١٦٦٦
- المسأله ١٠٠ : المصدر التال على المره ، والتال على الهيئه ١٦٦٨
- اشاره ١٦٦٨
- المسأله ١٠١ : المصدر الميمي ١٦٧٤
- اشاره ١٦٧٤
- المسأله ١٠٢ : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفه المشبهه ١٦٨١
- اشاره ١٦٨١
- تعريف كل ، وصوغه ، وإعماله ١٦٨١
- اسم الفاعل. تعريفه ١٦٨١
- صوغه ١٦٨٣
- زياده وتفصيل ١٦٨٥
- إعماله ١٦٩٠
- زياده وتفصيل ١٦٩٧
- بعض أحكام اسم الفاعل العامل ١٦٩٩
- صيغه المبالغه ١٧٠٢
- زياده وتفصيل ١٧٠٩
- المسأله ١٠٣ : اسم المفعول ١٧١٧
- اشاره ١٧١٧
- زياده وتفصيل ١٧٢٠
- إعماله ١٧٢٢
- زياده وتفصيل ١٧٢٧
- المسأله ١٠٤ : الصفه المشتهه باسم الفاعل المتعدى لواحد ١٧٢٨
- اشاره ١٧٢٨

أنواعها ١٧٣١

اشاره ١٧٣١

زياده وتفصيل ١٧٤٠

إعمالها ١٧٤٢

اشاره ١٧٤٢

زياده وتفصيل ١٧٤٤

المسأله ١٠٥ : أوجه التشابه والتخالف بينها وبين اسم الفاعل ١٧٤٨

اشاره ١٧٤٨

زياده وتفصيل ١٧٥١

زياده وتفصيل ١٧٤١

المسأله ١٠٦ : اسم الزمان ، واسم المكان ١٧٤٧

اشاره ١٧٤٧

صوغهما ١٧٤٧

حكمهما ١٧٧٠

زياده وتفصيل ١٧٧٢

المسأله ١٠٧ : اسم الآله ١٧٨٣

اشاره ١٧٨٣

صوغه ١٧٨٣

حكمه ١٧٨٤

زياده وتفصيل ١٧٨٤

المسأله ١٠٨ : التّعجب ١٧٨٩

اشاره ١٧٨٩

أسلوبه ١٧٨٩

اشاره ١٧٨٩

زياده وتفصيل ١٧٩٤

زياده وتفصيل ١٧٩٨

| | |
|------|--------------------------------------|
| ١٨٠٠ | شروط الفعل |
| ١٨٠٠ | اشاره |
| ١٨٠٣ | زياده وتفصيل |
| ١٨٠٤ | كيفية التعجب |
| ١٨٠٨ | المسأله ١٠٩ : الأحكام الخاصه بالتعجب |
| ١٨٠٨ | أشهر أحكامه ما يأتي |
| ١٨١٥ | زياده وتفصيل |
| ١٨١٩ | المسأله ١١٠ : ألفاظ المدح والذم |
| ١٨١٩ | اشاره |
| ١٨٢٧ | زياده وتفصيل |
| ١٨٣١ | حذف المخصوص |
| ١٨٣١ | إعراب المخصوص |
| ١٨٣٨ | المسأله ١١١ : الأفعال |
| ١٨٣٨ | اشاره |
| ١٨٤٢ | زياده وتفصيل |
| ١٨٤٧ | زياده وتفصيل |
| ١٨٤٩ | المسأله ١١٢ : أفعال التفضيل |
| ١٨٤٩ | اشاره |
| ١٨٥١ | طريقه صياغته |
| ١٨٥٨ | أقسامه ، وحكم كل قسم |
| ١٨٥٨ | اشاره |
| ١٨٦٦ | زياده وتفصيل |
| ١٨٧٢ | القسم الثانى |
| ١٨٧٢ | اشاره |
| ١٨٧٣ | زياده وتفصيل |
| ١٨٧٦ | القسم الثالث |

- ١٨٧٦ اشارة
- ١٨٨١ زياده وتفصيل
- ١٨٨٨ المسأله ١١٣ : عمل «أفعل» التفضيل
- ١٨٨٨ اشارة
- ١٨٨٨ أولا : عمله الرفع
- ١٨٨٨ اشارة
- ١٨٩١ زياده وتفصيل
- ١٨٩٣ ثانيا : عمله النصب
- ١٨٩٣ ثالثا : عمله الجر
- ١٨٩٣ تعديه أفعل التفضيل بحروف الجر
- ١٨٩٦ المسأله ١١٤ : التوابع الأربعة الأصيله
- ١٨٩٦ اشارة
- ١٩٠١ تعريفه
- ١٩٠٦ تقسيم النعت
- ١٩٠٨ حكم النعت الحقيقي
- ١٩٠٨ اشارة
- ١٩٠٩ زياده وتفصيل
- ١٩١٩ النعت السببي
- ١٩١٩ اشارة
- ١٩٢٤ زياده وتفصيل
- ١٩٣٤ زياده وتفصيل
- ١٩٤٤ النعت بالجملة
- ١٩٥٠ النعت بشبه الجملة
- ١٩٥٠ اشارة
- ١٩٥٢ زياده وتفصيل
- ١٩٥٦ المسأله ١١٥ : تعدد النعت ، وقطعه

- ١٩٥٦ اشارة
- ١٩٦٠ زياده وتفصيل
- ١٩٦٩ حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معا
- ١٩٧٠ حذف المنعوت
- ١٩٧٤ حذف النعت والمنعوت معا
- ١٩٧٤ الترتيب بين النعوت المتعدده
- ١٩٧٦ تقدم النعت على المنعوت
- ١٩٧٨ زياده وتفصيل : متفرقات
- ١٩٧٩ المسأله ١١٦ : التوكيد
- ١٩٧٩ اشارة
- ١٩٨١ ألفاظ التوكيد المعنوى
- ١٩٨١ اشارة
- ١٩٨١ الأول
- ١٩٨١ اشارة
- ١٩٨٣ حكمهما
- ١٩٨٦ زياده وتفصيل
- ١٩٨٧ الثانى
- ١٩٨٧ اشارة
- ١٩٨٧ حكمهما
- ١٩٨٨ الثالث
- ١٩٨٨ اشارة
- ١٩٨٨ حكمها
- ١٩٩٢ زياده وتفصيل
- ١٩٩٨ ألفاظ التوكيد الملحقه بالثلاثه
- ١٩٩٨ اشارة
- ٢٠٠٢ زياده وتفصيل

- ٢٠٠٣ توكيد النكره
- ٢٠٠٦ القسم الثانى التوكيد اللفظى
- ٢٠٠٦ اشاره
- ٢٠٠٧ الغرض منه
- ٢٠٠٩ أحكامه
- ٢٠١٨ زياده وتفصيل
- ٢٠٢١ المسأله ١١٧ : العطف بنوعيه
- ٢٠٢١ اشاره
- ٢٠٢١ عطف البيان
- ٢٠٢١ اشاره
- ٢٠٢٥ أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان
- ٢٠٢٦ حكم عطف البيان
- ٢٠٣٠ الارتباط بين عطف البيان وبدل
- ٢٠٣٥ زياده وتفصيل
- ٢٠٤٠ المسأله ١١٨ : عطف النسق
- ٢٠٤٠ اشاره
- ٢٠٤٣ ١ - الواو
- ٢٠٤٣ اشاره
- ٢٠٤٦ أحكامها
- ٢٠٥٣ زياده وتفصيل
- ٢٠٦٠ ٢ - الفاء
- ٢٠٦٣ ٣ - ثم
- ٢٠٦٣ اشاره
- ٢٠٦٦ زياده وتفصيل
- ٢٠٦٧ ٤ - حتى
- ٢٠٦٧ اشاره

أحكامها : ٢٠٦٩

زياده وتفصيل : ٢٠٧١

٥ - أم - ٢٠٧٢

اشاره - ٢٠٧٢

زياده وتفصيل - ٢٠٨٤

علامتها - ٢٠٨٦

حكمها - ٢٠٨٨

اشاره - ٢٠٨٨

زياده وتفصيل - ٢٠٨٩

٦ - أو - ٢٠٩٢

اشاره - ٢٠٩٢

زياده وتفصيل - ٢١٠٣

٧ - إقا - ٢١٠٤

اشاره - ٢١٠٤

زياده وتفصيل - ٢١٠٦

٨ - لكن - ٢١٠٩

٩ - لا - ٢١١٢

اشاره - ٢١١٢

زياده وتفصيل - ٢١١٦

١٠ - بل - ٢١١٧

اشاره - ٢١١٧

زياده وتفصيل - ٢١٢١

ملخص حروف العطف ... - ٢١٢٢

المسأله ١١٩ : الفصل بين المتعاطفين - ٢١٢٤

اشاره - ٢١٢٤

المسأله ١٢٠ : صور من الحذف فى أسلوب العطف - ٢١٢٩

- ٢١٢٩ اشارة
- ٢١٣١ حذف المعطوف
- ٢١٣٣ حذف المعطوف عليه
- ٢١٣٥ حذف حرف العطف وحده
- ٢١٣٥ تقديم المعطوف على المعطوف عليه
- ٢١٣٧ المسألة ١٢١ : عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس
- ٢١٣٧ عطف الجملة على الجملة
- ٢١٤٠ زياده وتفصيل
- ٢١٤٧ زياده وتفصيل
- ٢١٥١ المسألة ١٢٢ : بعض أحكام - فى العطف - عامه متفرقه
- ٢١٥١ اشارة
- ٢١٦٠ المسألة ١٢٣ : البديل
- ٢١٦٠ اشارة
- ٢١٦٢ الغرض من البديل
- ٢١٦٢ أقسام البديل الأربعة المشهوره
- ٢١٧١ زياده وتفصيل
- ٢١٧١ حكم البديل
- ٢١٧٩ المسألة ١٢٤ : إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمرة...
- ٢١٧٩ اشارة
- ٢١٨١ المسألة ١٢٥ : البديل من المضمرة الاستفهام ، أو الشرط وبيان
- ٢١٨١ اشارة
- ٢١٨٣ المسألة ١٢٦ : بديل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة
- ٢١٨٣ بديل الفعل من الفعل
- ٢١٨٦ زياده وتفصيل
- ٢١٨٧ المجلد ٤
- ٢١٨٧ المسألة ١٢٧ : النداء

- ٢١٨٧ اشارة
- ٢١٩١ حذف حرف النداء
- ٢١٩٤ زياده وتفصيل
- ٢١٩٨ المسأله ١٢٨ : أقسام المنادى الخمسه ، وحكم كلّ
- ٢١٩٨ القسم الأول : المفرد العلم
- ٢١٩٨ اشارة
- ٢٢٠٢ ملاحظه
- ٢٢٠٤ زياده وتفصيل
- ٢٢١٥ القسم الثانى : النكره
- ٢٢١٥ اشارة
- ٢٢١٥ حكمها
- ٢٢٢٠ زياده وتفصيل
- ٢٢٢٣ القسم الثالث : النكره غير المقصوده
- ٢٢٢٣ القسم الرابع : المضاف
- ٢٢٢٥ القسم الخامس : الشبيهه بالمضاف
- ٢٢٢٥ اشارة
- ٢٢٢٥ حكمه
- ٢٢٢٨ زياده وتفصيل
- ٢٢٣٠ المسأله ١٢٩ : الجمع بين حرف النداء ، و «أل»
- ٢٢٣٤ المسأله ١٣٠ : أحكام تابع المنادى
- ٢٢٣٤ اشارة
- ٢٢٤٤ زياده وتفصيل
- ٢٢٥٤ ملخص موجز يتضمن ما سبق من أحكام توابع المنادى
- ٢٢٥٥ المسأله ١٣١ : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
- ٢٢٥٥ اشارة
- ٢٢٤٤ زياده وتفصيل

- المسألة ١٣٢ : الأسماء التي لا تكون إلا منادى ٢٢٤٧
- اشاره ٢٢٤٧
- زياده وتفصيل ٢٢٤٩
- نداء المجهول اسمه ٢٢٧٥
- المسألة ١٣٣ : الاستغاثه ٢٢٧٦
- المسألة ١٣٤ : النداء المقصود به التعجب. أسلوبه : ٢٢٨٦
- المسألة ١٣٥ : التدبئه ٢٢٩٠
- اشاره ٢٢٩٠
- (ا) حرف النداء ٢٢٩١
- (ب) المنادى ٢٢٩٢
- زياده وتفصيل ٢٢٩٩
- المسألة ١٣٦ : المندوب المضاف لياء المتكلم ٢٣٠١
- المسألة ١٣٧ : الترخيم ٢٣٠٣
- اشاره ٢٣٠٣
- زياده وتفصيل ٢٣١٠
- كيفية ضبط المنادى بعد ترخيمه ٢٣١٢
- زياده وتفصيل ٢٣١٥
- المسألة ١٣٨ : القسم الثانى ترخيم الضروره الشعريه ٢٣١٧
- المسألة ١٣٩ : الاختصاص ٢٣٢٠
- اشاره ٢٣٢٠
- أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء ٢٣٢٥
- زياده وتفصيل ٢٣٢٨
- المسألة ١٤٠ : التحذير والإغراء ٢٣٢٩
- (ا) التحذير ٢٣٢٩
- يمكن تلخيص الأحكام السابقه كلها فيما يأتى ٢٣٣٥
- زياده وتفصيل ٢٣٣٦

- ٢٣٣٩ (ب) الإغراء
- ٢٣٤٢ زياده وتفصيل
- ٢٣٤٤ المسأله ١٤١ : أسماء الأفعال
- ٢٣٤٤ تعريفها
- ٢٣٤٨ أقسامها
- ٢٣٥٦ زياده وتفصيل
- ٢٣٥٧ أهم أحكامها
- ٢٣٦٠ أما فاعل أسماء الأفعال
- ٢٣٦٨ المسأله ١٤٢ : أسماء الأصوات
- ٢٣٧٣ المسأله ١٤٣ : نونا التوكيد
- ٢٣٧٣ اشاره
- ٢٣٧٥ آثارهما اللفظيه ، والأحكام المترتبه على وجودهما
- ٢٣٨٥ زياده وتفصيل
- ٢٣٨٧ الأحكام التي تختص بها نون التوكيد الخفيفه دون الثقيله
- ٢٣٩٢ المسأله ١٤٤ : إسناد المضارع والأمر
- ٢٣٩٢ الكلام على المضارع
- ٢٤٠٦ الكلام على الأمر
- ٢٤٠٧ المسأله ١٤٥ : ما لا ينصرف
- ٢٤٠٧ معنى الصرف
- ٢٤٠٧ الاسم المعرب قسمان
- ٢٤٢٢ حكم ملحقاتها
- ٢٤٢٥ المسأله ١٤٦ : الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفيه
- ٢٤٢٥ وما ينضم إليها وجوبا من إحدى العلل الثلاث
- ٢٤٣٤ زياده وتفصيل :
- ٢٤٣٥ المسأله ١٤٧ : الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للعلميه
- ٢٤٣٥ مع إحدى العلل السبع

- ٢٤٣٥ - اشارة
- ٢٤٣٥ - إذا كان علما ، مركبا تركيب مزج
- ٢٤٤١ - إذا كان علما مختوما بألف ونون زائدتين... ..
- ٢٤٤٤ - علميه مع التأنيث
- ٢٤٥٠ - علميه مع العجمه
- ٢٤٥٥ - علميه مع وزن الفعل
- ٢٤٦١ - علميه مع ألف الإلحاق المقصوره.
- ٢٤٦٣ - علميه مع العدل
- ٢٤٧٠ - أحكام عامه في الممنوع من الصرف.
- ٢٤٨٢ - المسأله ١٤٨ : إعراب الفعل المضارع.
- ٢٤٨٢ - ١ - نواصبه
- ٢٤٨٦ - الأحرف الأربعة الناصبه بنفسها
- ٢٤٨٦ - الأول : «أن» المصدريه
- ٢٥٠٦ - الثاني : لن
- ٢٥٠٧ - الثالث : كي
- ٢٥١٩ - الرابع : إذن
- ٢٥٢٧ - المسأله ١٤٩ : الأدوات الخمس
- ٢٥٢٧ - اشارة
- ٢٥٢٧ - الأداة الأولى : لام الجحود
- ٢٥٣٧ - الأداة الثانيه : «أو» العاطفه
- ٢٥٤٤ - الأداة الثالثه : حتى
- ٢٥٦٢ - الأداة الرابعه : فاء السببيه الجوابيه
- ٢٥٨٩ - الأداة الخامسه : واو المعتيه
- ٢٦٠٣ - المسأله ١٥٠ : حكم المضارع إذا لم توجد قبله «فاء السببيه»
- ٢٦٠٣ - اشارة
- ٢٦١٠ - جواب الأمر والترجى

- زياده وتفصيل : ٢٦١٣
- المسأله ١٥١ : حذف «أن» والنصب بها فى غير المواضع السابقه ٢٦١٤
- المسأله ١٥٢ : السبب فى إضمار «أن» وجوبا ، وجوازا. ٢٦١٦
- المسأله ١٥٣ : إعراب المضارع. ٢٦١٩
- «ب» جوازمه ٢٦١٩
- عوامل جزمه ثلاثه أنواع ٢٦١٩
- المسأله ١٥٤ : للنوع اللتانى الذى..... ٢٦٤٠
- المسأله ١٥٥ : الأمور التى تختلف فيها الأدوات الشرطيه الجازمه ٢٦٤٨
- المسأله ١٥٦ : النوع الثالث الذى يقع الخلاف فى اعتباره جازما - ٢٦٤٣
- المسأله ١٥٧ : الأحكام الخاصه بجمله الشرط ٢٦٤٨
- اشاره ٢٦٤٨
- أحكام عامه تختص بجملتى الشرط والجواب معا ٢٧٠٠
- ما يختص بهما من ناحيه نوعهما ، وكيفيه إعراب فعلهما ٢٧٠٠
- ما يختص بهما من ناحيه رفع المضارع فى الجواب وجزمه ٢٧٠٣
- ما يختص بهما من ناحيه عطف مضارع على أحدهما ٢٧٠٨
- ما يختص بهما من ناحيه حذفهما معا ٢٧١٣
- المسأله ١٥٨ : اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما ٢٧١٥
- المسأله ١٥٩ : توالى شرطين ، أو أكثر. وتوالى شرط واستفهام ٢٧٢٣
- المسأله ١٦٠ : «لو» الشرطيه. ٢٧٢٥
- اشاره ٢٧٢٥
- (أ) «لو» الشرطيه الامتناعيه ٢٧٢٥
- (ب) «لو» الشرطيه غير الامتناعيه ٢٧٢٨
- أحكام مشتركه بين النوعين ٢٧٣٢
- المسأله ١٦١ : أقا الشرطيه. ٢٧٤٠
- صيغتها - معناها - أحكامها النحويه ٢٧٤٠
- المسأله ١٦٢ : أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع ٢٧٤٩

- ٢٧٤٩ ----- صيغها - معانيها - أحكامها النحويه
- ٢٧٥٥ ----- المسأله ١٦٣ : العدد
- ٢٧٦٣ ----- المسأله ١٦٤ : تمييز العدد
- ٢٧٧٤ ----- المسأله ١٦٥ : تذكير العدد وتأتيته
- ٢٧٩٠ ----- المسأله ١٦٦ : صياغه العدد على وزن : «فاعل»
- ٢٧٩٩ ----- المسأله ١٦٧ : التاريخ بالليالي والأيام
- ٢٨٠٣ ----- المسأله ١٦٨ : كنيات العدد
- ٢٨٠٣ ----- (كم - كأى - كذا ...) وكنيات أخرى ، (منها : كيت ، وذيت ..)
- ٢٨٢٢ ----- المسأله ١٦٩ : التأنيث
- ٢٨٣٩ ----- المسأله ١٧٠ : المقصور والممدود
- ٢٨٤٧ ----- المسأله ١٧١ : كيفيه تثنيه المقصور ، والممدود ، وجمعهما تصحيحا
- ٢٨٤٧ ----- (ا) تثنيه المقصور :
- ٢٨٥١ ----- (ب) تثنيه الممدود
- ٢٨٥٣ ----- (ج) جمع المقصور جمع مذكر سالما
- ٢٨٥٤ ----- (د) جمعه جمع مؤنث سالما
- ٢٨٥٤ ----- (ه) جمع الممدود جمع مذكر سالما
- ٢٨٥٤ ----- (و) جمعه جمع مؤنث سالما
- ٢٨٥٥ ----- بعض الأحكام العامه فيما يجمع جمع مؤنث سالما
- ٢٨٥٩ ----- المسأله ١٧٢ : جمع التكسير
- ٢٨٧٤ ----- المسأله ١٧٣ : ب - أشهر جموع الكثره
- ٢٩٠٥ ----- المسأله ١٧٤ : أحكام عامه
- ٢٩١٦ ----- المسأله ١٧٥ : التصغير
- ٢٩١٦ ----- اشاره
- ٢٩١٧ ----- شروط الأسماء التى يدخلها التصغير
- ٢٩٣٢ ----- مواضع تبقى فيها...
- ٢٩٤٣ ----- المسأله ١٧٦ : النوع الثانى : تصغير الترخيم ، وطريقته

- المسألة ١٧٧ : التسبب ٢٩٤٤
- اشاره ٢٩٤٤
- أحكامه اللفظية ٢٩٤٧
- زياده وتفصيل ٢٩٥٥
- أشهر التغييرات التى تطرأ على الحرف الذى قبل الأخير ، بسبب ياء النسب ٢٩٦٠
- المسألة ١٧٨ : النسب إلى ما حذف منه بعض اصوله ٢٩٦٦
- المسألة ١٧٩ : أحكام عامه فى النسب ٢٩٧١
- المسألة ١٨٠ : التصريف تعريفه ٢٩٧٨
- اشاره ٢٩٧٨
- موضوعه ٢٩٧٨
- المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال ٢٩٧٩
- المسألة ١٨١ : الإعلال والإبدال ٢٩٨٦
- المسألة ١٨٢ : أحرف الإبدال. وضوابطه ٢٩٩١
- اشاره ٢٩٩١
- إبدال الهمزة من الواو ، والياء ، والألف ٢٩٩١
- إبدال الواو والياء من الهمزة. ٢٩٩٥
- إبدال الياء من الألف ٣٠٠٥
- إبدال الياء من الواو ٣٠٠٥
- إبدال الواو من الألف ٣٠١٢
- إبدال الواو من الياء ٣٠١٢
- إبدال الألف من الواو والياء ٣٠١٦
- إبدال الميم من الواو ، ومن النون ٣٠١٩
- إبدال التاء من الواو ، والياء : ٣٠٢٠
- إبدال التال من تاء الافتعال : ٣٠٢٢
- المسألة ١٨٣ : الإعلال بالنقل معناه ٣٠٢٣
- المسألة ١٨٤ : الإعلال بالحذف ٣٠٢٨

سرشناسه : حسن، عباس

عنوان و نام پدیدآور : النحو الوافی مع ربطه بالا سالیب الرفیعه و الحیاه اللغویه المتجدده / تألیف عباس حسن.

مشخصات نشر : تهران : ناصر خسرو، ۱۴۲۲ق. = ۱۳۸۰.

مشخصات ظاهری : ۴ ج.

مندرجات : ج. ۱. القسم الموجز للطلبة الجامعات. و المفصل للاساتذہ و المتخصصین. -- ج. ۲. القسم الموجز للطلبة الجامعات. و المفصل للاساتذہ و المتخصصین. -- ج. ۳. القسم الموجز للطلبة الدراسات النحویه و الصرفیه بالجامعات و المفصل للاساتذہ و المتخصصین مشتمل على ضوابط و الاحكام التي قررتها الجامع اللغویه و موتمراتها الرسمیه. -- ج. ۴. القسم الموجز للطلبة الدراسات النحویه بالجامعات و المفصل للاساتذہ و المتخصصین

موضوع : زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره : PJ۶۱۵۱/ح ۴۵ ن ۳۱۳۸۰

رده بندی دیویی : ۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۸-۶۸۵

توضیح : «النحو الوافی»، تألیف عباس حسن، از جمله آثار معاصر در موضوع علم نحو است که به شیوه ای آموزشی، در چهار مجلد به زبان عربی تألیف شده است. کتاب، مشتمل بر یک مقدمه و چهار جزء است. ابواب کتاب، بنا بر ترتیبی که ابن مالک در «الفیه» انتخاب کرده و بسیاری از نحویون پس از او اختیار کرده اند، مرتب شده است.

نویسنده در تألیف کتاب، به شیوه آموزشی معینی ملتزم نبوده و به تناسب از شیوه های استنباطی، القائی و محاوره ای استفاده کرده است. همچنین در پاورقی پس از بیان قاعده و شرح آن، ابیاتی از الفیه را که مرتبت با بحث بوده نقل کرده و به طور خلاصه توضیح داده است.

در مواردی که بین یک مبحث از صفحات پیشین یا پسین رابطه ای با مسئله مورد بحث بوده، به صفحه آن بحث اشاره شده است.

مقدمه الكتاب ، ودستور تأليفه.

بيان هام.

١

الحمد لله على ما أنعم ، والشكر على ما أولى ، والصلاه على أنبيائه ورسله ؛ دعاه الهدى ، ومصايح الرشاد. وبعد.

فهذا كتاب جديد فى النحو. والنحو - كما وصفته من قبل - (١) دعامة العلوم العربيه ، وقانونها الأ-على ؛ منه تستمد العون ، وتستلهم القصد ، وترجع إليه فى جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ؛ ولن تجد علما منها يستقل بنفسه عن النحو. أو يستغنى عن معونته ، أو يسير بغير نوره وهده.

وهذه العلوم الثقليه - على عظيم شأنها - لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها ، بغير هذا العلم الخطير ؛ فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول عليه السّلام ، وأصول العقائد ، وأدله الأحكام ، وما يتبع ذلك من مسائل فقهيه ، وبحوث شرعيه مختلفه قد ترقى بصاحبها إلى مراتب الإمامه ، وتسمو به إلى منازل المجتهدين - إلا بالهام النحو وإرشاده؟ ولأمر ما قالوا : (إن الأئمه من السلف والخلف أجمعوا قاطبه على أنه شرط فى رتبه الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبه الاجتهاد حتى يعلم النحو ، فيعرف به ال معانى التى لا- سبيل لمعرفة غيره. فرتبه الاجتهاد متوقفه عليه ، لا- تتم إلا به (٢)...) وهذه اللغه التى نتخذها - معاشر المستعربين - أداه طبعه للتفاهم ، ونسخرها مركبا ذلولاً للإبانة عن أغراضنا ، والكشف عما فى نفوسنا ، ما الذى هياها لنا ، وأقدرنا على استخدامها قدره الأولين من العرب عليها. ومكّن لنا من نظمها ونثرها تمكنهم منها ، وأطلق لساننا فى العصور المختلفه صحيحا فصيحاً كما أطلق لسانهم ، وأجرى كلامنا فى حدود مضبوطه سليمه كالتى يجرى فيها كلامهم ، وإن كان ذلك منهم طبيعه ، ومنا تطبعاً؟ .

١- فى كتابي المسمى : «رأى فى بعض الأصول اللغويه والنحويه».

٢- الفصل الحادى عشر من كتاب : «لمع الأدله فى أصول النحو» لأبى البركات كمال الدين محمد الأنبارى ، المتوفى سنه ٥٧٧ هـ.

إنه النحو؛ وسيله المستعرب، وسلاح اللغوى، وعماد البلاغى، وأداه المشرع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربيه والإسلاميه جميعا.

فليس عجيبا أن يصفه الأعلام السابقون بأنه: خ خ ميزان العربيه، والقانون الذى تحكم به فى كل صورته من صورها (1) وأن يفرغ له العباقره من أسلافنا؛ يجمعون أصوله، ويثبتون قواعده، ويرفعون بنيانه شامخا، ركينا، فى إخلاص نادر، وصبر لا ينفد. ولقد كان الزمان يجرى عليهم بما يجرى على غيرهم؛ من مرض، وضعف، وفقر؛ فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه، كما كان يقدر على سواهم، ولا ينجح فى إغرائهم بمباهج الحياه كما كان ينجح فى إغراء ضعاف العزائم، ومرضى النفوس، من طلاب المغانم، ورواد المطامع. ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلوهـم الساعات الطوال، بل قد يترصدهم الموت؛ فلا يقع عليهم إلا فى حلقه درس، أو قاعه بحث، أو جلسه تأليف، أو ميدان مناظره، أو رحله مخطره فى طلب النحو. وهو حين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم؛ ولا يذهب بآثارهم بذهاب أرواحهم؛ إذ كانوا يعدون لهذا اليوم عدته من قبل؛ فيدونون بحوثهم، ويسجلون قواعدهم، ويختارون خلفاء من تلاميذهم؛ يهيئونهم لهذا الأمر العظيم. ويشرفون على تنشئتهم، وتعهد مواهبهم؛ إشراف الأستاذ البارع القدير على التلميذ الوفى الأمين. حتى إذا جاء أجلهم ودّعوا الدنيا بنفس مطمئنه، واثقه أن ميدان الإنشاء والتعمير النحوى لم يخل من فرسانه، وأنهم خلفوا وراءهم خلفا صالحا يسير على الدرب، ويحتذى المثال. وربما كان أسعد حظا وأوفر نجحا من سابقه، وأسرع إدراكا لما لم يدركه الأوائل.

على هذا النهج الرفيع تعاقبت طوائف النحاه، وتوالت زمهرم فى ميدانه، وتلقى الرايه نابغ عن نابغ، وألمعى فى إثر ألمعى، وتسابقوا مخلصين دائبين. فرادى وزرافات، فى إقامه صرحه، وتشيد أركانه، فأقاموه سامق البناء، وطيد الدعامه، مكين الأساس. حتى وصل إلى أهل العصور الحديثه التى يسمونها: عصور النهضه، راسخا، قويا؛ من فرط ما اعتنى به الأسلاف، ووجهوا إليه من بالغ الرعايه؛ فاستحقوا منا عظيم التقدير، وخالد الثناء. وحملوا كثيرا من علماء

ص: ٢

١- صبح الأعشى.

اللغة الأجنب على الاعتراف بفضلهم ، والإشادة ببراعتهم (١) ...

هذه كلمه حق يقتضينا الإنصاف أن نسجلها ؛ لنسب الفضل لرؤاده ، وإلا كُنّا من عصبه الجاحدين ، الجاهلين ، أو المغرورين .

٢

وليس من شك أن التراث النحوى الذى تركه أسلافنا نفيس غايه النفاسه ، وأن الجهد الناجح الذى بذلوه فيه خلال الأزمان المتعاقبه جهد لم يهياً للكثير من العلوم المختلفه فى عصورها القديمه والحديثه ، ولا- يقدر على احتمال بعضه حشود من الثرثارين العاجزين ، الذين يوارون عجزهم وقصورهم - علم الله - بغمز النحو بغير حق ، وطعن أئمته الأفاضل .

بيد أن النحو - كسائر العلوم - تنشأ ضعيفه . ثم تأخذ طريقها إلى النمو ، والقوه والاستكمال بخطا وثيده أو سريعه ؛ على حسب ما يحيط بها من صروف وشئون . ثم يتناولها الزمان بأحداثه ؛ فيدفعها إلى التقدم ، والنمو ، والتشكل بما يلائم البيئه ، فتظل الحاجه إليها شديده ، والرغبه فيها قويه . وقد يعوّقها ويحول بينها وبين التطور ، فيضعف الميل إليها ، وتفتر الرغبه فيها . وقد يشتط فى مقاومتها ؛ فيرمى بها إلى الوراء ، فتصبح فى عداد المهملات ، أو تكاد .

وقد خضع النحو العربى لهذا الناموس الطبيعى (٢) ؛ فولد فى القرن الأول الهجرى ضعيفا ، وحسبا وثيدا أول القرن الثانى ، وشب - بالرغم من شوائب خالطته - وبلغ الفتاء آخر ذلك القرن ، وسنوات من الثالث ، فلمع من أئمته نجوم زاهره ؛ كعبد الله بن أبى إسحاق ، والخليل ، وأبى زيد ، وسيبويه ، والكسائى ، والفراء ، ونظرائهم من الأعلام ، ثم توالى أخلافهم ، على تفاوت فى المنهج ، وتخالف فى ماده ، إلى عصر النهضه الحديثه التى يجرى اسمها على الألسنه اليوم ، ويتخذون

ص: ٣

١- من ذلك ما قاله العلامة الكبير : «دى بور» فى كتابه : تاريخ الفلسفه فى الإسلام ، ونصه - كما جاء فى ترجمه الدكتور محمد أبو ريده ص ٤ - : «علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربى . بما له من دقه فى الملاحظه ، ومن نشاط فى جمع ما تفرق .

وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره ، ويحق للعرب أن يفخروا به .»

٢- هذا النسب صحيح .

مطلع القرن التاسع عشر مبدأ لها. فمن هذا المبدأ ألح الوهن والضعف ، على النحو ، وتمالأت عليه الأحداث ؛ فأظهرت من عيبه ما كان مستورا ، وأثقلت من حمله ما كان خفًا ، وزاحمته العلوم العصريه فقهرته ، وخلفته وراءها مبهورا. ونظر الناس إليه فإذا هو فى الساقه من علوم الحياه ، وإذا أوقاتهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه ، وإذا شوائبه التي برزت بعد كمون ، ووضحت بعد خفاء - تزهدهم فيه ، وتزيدهم نفارا منه ، وإذا النفار والزهد يكران على العيوب ؛ فيحيلان الضئيل منها ضخما ، والقليل كثيرا ، والموهوم واقعا. وإذا معاهد العلم الحديث تزورّ عنه ، وتجره بعجزها عن استيعابه ، واستغنائها عن أكثره ، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير ؛ فيستكين ويخنع.

والحق أن النحو منذ نشأته داخلته - كما قلنا - شوائب ؛ نمت على مر الليالي ، وتغلغلت برعايه الصروف ، وغفله الحراس ؛ فشوهت جماله ، وأضعفت شأنه ، وانتهت به إلى ما نرى.

فلم يبق بد أن تمتد إليه الأيدى البارّه القويه ، متمالئه فى تخليصه مما شابه ، متعاونه على إنقاذه مما أصابه. وأن تبادر إليه النفوس الوفيه للغتتها وتراثها ؛ المعتره بحاضرها وماضيها ؛ فتبذل فى سبيل إنهاضه ، وحياطته ، وإعلاء شأنه - ما لا غايه بعده لمستزيد.

ومن كريم الاستجابه أن رأينا فى عصرنا هذا - طوائف من تلك النفوس البارّه الوفيه سارعت إلى النجده ؛ كلّ بما استطاع ، وبما هو ميسر له ؛ فمنهم من ذلل للناشئه لغته ، أو اختصر قاعدته ، أو أوضح طريقه تدريسه ، أو أراحهم من مصنوع العلل ، وضارّ الخلاف ، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه المزايا الجليله الشأن. لكننا - على الرغم من ذلك - لم نر من تصدى للشوائب كلها أو أكثرها ؛ ينتزعها من مكانها ، ويجهز عليها ما وسعته القدره ، ومكنته الوسيله ؛ فيريح المعلمين والمتعلمين من أوزارها. وهذا ما حاولته جاهدا مخلصا قدر استطاعتي ، فقد مددت يدي لهذه المهمه الجليله ، وتقدمت لها رابط الجأش ، وجمعت لها أشهر مراجعها الأصيله ، ومظانها الوفيه الوثيقه ، وضممت إليها ما ظهر فى عصرنا من كتب ، وأطلت الوقوف عند هذه وتلك ؛ أديم النظر ، وأجيل

الفكر ، وأعتصر أطيب ما فيهما حتى انتهيت إلى خطه جديده ؛ تجمع مزايهما ، وتسلم من شوائبهما ، وقمت على تحقيقها في هذا الكتاب متأنيا صبورا. ولا أدري مبلغ توفيقى. ولكن الذى أدريه أنى لم أدرج جهدا ، ولا إخلاصا.

إن تلك الشوائب كثيره ، ومن حق النحو علينا - ونحن بصدد إخراج كتاب جديد فيه - أن نعرضها هنا ، ونسجل سماتها ، ونفصل ما اتخذناه لتدارك أمرها. وهذا كله - وأكثر منه - قد عرضنا له فى رساله سابقه نشرناها منذ سنوات بعنوان : «رأى فى بعض الأصول اللغويه والنحويه» ، ثم أتمناها بمقالات عشر ؛ نشرت تباعا فى مجله رساله الإسلام ، خلال سنتى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ م وجاوزت صفحاتها المائه. وقد جعلت من هذه وتلك ، ولمحات غيرهما ، مقدمه لهذا الكتاب ستشتر مستقلة ؛ بسبب طولها ، وكثره ما اشتملت عليه - فى رساله عنوانها : «مقدمه كتاب النحو الوافى» وهى اليوم فى طريقها للنشر (١).

على أن هذا لا يعينى من الإشاره العابره إلى الدستور الذى قام عليه الكتاب ، والغرض الذى رميت من تأليفه ، مستعينا بخبره طويله ناجعه ، وتجربه صادقه فى تعلم النحو ؛ طالبا مستوعبا ، ثم تعليمه فى مختلف المعاهد الحكوميه مدرسا ، فأستاذا ورئيسا لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم ، بجامعة القاهره ، سنوات طوالا.

٣

وأظهر مواد ذلك الدستور ما يأتى :

١ - تجميع ماده النحو كله فى كتاب واحد ذى أجزاء أربعه كبار ، تحوى صفحاتها وما تضمنته من مسائل كل ما تفرق فى أمهات الكتب ، وتغنى عنها. على أن يقسم كل جزء قسمين ، تقسيما فنيا بارعا. أحدهما موجز دقيق يناسب طلاب الدراسات النحويه ، بالجامعات - دون غيرهم - غايه المناسبه ، ويوفيهما ما يحتاجون إليه غايه التوفيه الحكيمه التى تسير مناهجهم الرسميه ، ومكانه أول المسائل ، وصدرها. ويليه الآخر (٢) - بعد نهايه كل مسأله - بعنوان مستقل هو :

ص: ٥

١- ما كدت أعلن هذا فى الطبعة الأولى حتى أخرجت دور الطباعه والنشر كتابان يضربان فى منحنى واحد ؛ هو : أصول النحو وأشهر مذاهبه ومدارسه ... فاقضانى ظهورهما أن أترث إلى حين.

٢- فى صفحه جديده ، تبدأ بسطر أو سطرين من النقط الأفقيه المتقاربه ؛ لتكون رمزا يميز صحف الزيادة من غيرها.

«زياده وتفصيل» ؛ ويلائم الأساتذه والمتخصصين أكمل الملاءمه وأتمها ، فتبتدئ «المسأله» - وبجانبيها رقم خاص بها - بتقديم المادة النحويه الصالحه للطالب الجامعي ، الموائمه لقدرته ومقرره الرسمي ، ودرجته في التحصيل والفهم ، مع توخي الدقه والإحكام فيما يقدم له ، نوعا ومقدارا. فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقلت إلى بسط يتطلع إليه المتخصص ، وزياده يتطلبها المستكمل. كل ذلك في إحكام وحسن تقدير ، بغير تكرار ، ولا تداخل بين القسمين ، أو اضطراب. وبهذا التقسم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسره ، موائمه ، قريه التناول ؛ لا يكّدون في استخلاصها ولا يجهدون في السعي وراءها في متاهات الكتب القديمه ؛ وقد يبلغون أو لا يبلغون.

٢ - العنايه أكمل العنايه بلغه الكتاب وضوحا ، وإشراقا ، وإحكاما ، واسترسالا ؛ فلا تعقيد ، ولا غموض ، ولا حشو ، ولا فضول ، ولا- توقف لمناقشه لفظ ، أو إرسال اعتراض ، أو الإجابه عنه ؛ ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم. إلا حين تسايرنا في البيان الأوفى ، والجلاء الأكمل.

أما الاصطلاحات العلميه المأثوره فلم أفكر في تغييرها ، إيماننا واقتناعا بما سجله العلماء قديما وحديثا من ضرر هذا التغيير الفردي ، ووفاء بما اشترطوه في تغيير «المصطلحات» ، أن يكون بإجماع المختصين ، المشتغلين بالعلم الذي يحويها.

٣ - اختيار الأمثله ناصعه ، بارعه في أداء مهمتها ؛ من توضيح القاعده ، وكشف غامضها في سهوله ويسر ، واقتراب ، لهذا تركت كثيرا من الشواهد القديمه ، المتردده بين أغلب المراجع النحويه ؛ لأنها مليئه بالألفاظ اللغويه الصعبه ، وبالمعاني البعيده التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهدا لا- يطيقهما ، ولا- يتسع وقته لشئ منهنما ، فإن خلت من هذا العيب ، وتجملت بالوضوح والطرافه فقد نستبقها.

والحق أن كثيرا من تلك الشواهد يحتل المكانه العليا من سمو التعبير ، وجمال الأداء ، وروعاه الأسلوب. وفتنه المعنى. لكنها اختيرت في عصور تباين عصرنا ، ولدواع تخالف ما نحن فيه ؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسره ، والمطالب

قليله ، والقصد استنباط قاعده ، أو تأييد مذهب . وكان طالب العلم حافظا القرآن . مستظها الكثیر من الأحاديث والنصوص الأدبيه ، متفرغا للعلوم العربيه والشرعيه أو كالمترغ . أما اليوم فالحال غير الحال ، ووسائل العيش صعبه ، والمطالب كثيره ؛ فطالب العلم (1) يمر بهذه العلوم مرًا سريعًا عابرا قبل الدراره الجامعيه ، فإن قدر له الدخول فى الجامعه ، انقطعت صلته بتلك العلوم ، ولم يجد بينها وبين مناهجه الدراسيه سببا ، إلا إن كان متفرغا للدراسات اللغويه ؛ فيزاولها وحصيلته منها ضئيله ، لا تمكنه من فهم دقائقها ، ولا ترغبه فى مزيد ، وغايته المستقبله لا ترتبط - فى الغالب - ارتباطا وثيقا بالضلاعه فى هذه العلوم ، والتمكن منها ؛ فمن الإساءه إليه وإلى اللغه أن نستمسك بالشواهد الموروثه ، ونقيمها حجازا يصعب التغلب عليه ، وإدراك ما وراءه من كريم الغايات . نعم إنها نماذج من الأدب الرائع ؛ ولكن يجب ألا ننسى الغايه إزاء الروعه ، أو نغفل القصد أمام المظهر ، وإلا - فقدنا الاثنين معا ، وفى دروس النصوص الأدبيه ، وفى القراءه الحره ، والاطلاع على مناهل الأدب الصفو - متسع للأدباء والمتأدبين ؛ يشبع رغبتهم ، من غير أن يضيع عليهم ما يبغون من دراره النحو دراره نافع ، لا تطفى على وقت رصده النظم التعليميه الحديثه لغيرها ، ولا تنتهب جهدا ووقته الحياه المعاصره على سواها .

وإن بعض معلمى اليوم ممن يقومون بالتدريس لكبار المتعلمين - ليسرف فى اتخاذ تلك الشواهد مجالا لما يسميه : «التطبيق النحوى» ، وماده مهياه لدرسه . وليس هذا من وكدى . ولا وكد من احتشد للمهمه الكبرى ، مهمه : «النحو الأصيل» التى تتلخص فى إعداد مادته إعدادا وافيا شاملا ، وعرضها عرضا حديثا شائقا ، وكتابتها كتابه مشرقه بهيه ، مع استصفاء أصولها النافعه . واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها ، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى . ودعوات الإصلاح ، وتهيئتها لتلائم طبقات كثيره ، وأجبالا متعاقبه فى بلدان متباينه . كل هذا بل بعض هذا - لا يساير ذلك خ خ التطبيق التعليمى ؛ فإنه مدرسى موضعى متغير لا يتسم بسمه العموم . أو ما يشبه العموم ، ولا يثبت على حال .

ص: ٧

١- وهو اليوم من حملة الشهاده الثانويه العامه - غالبا - أو ما فى مستواها .

على أن هذا الفريق الذى اختار تلك الشواهد ميدانا لتطبيقه قد فاته ما أشرنا إليه من حاجتها إلى طويل الوقت ، وكبير الجهد فى تيسير صعوباتها اللغويه التى أوضحناها. وطلاب اليوم - خاصة - أشد احتياجا لذلك الوقت والجهد ، كى يبذلوهما فى تحصيل ما يتطلبه مستقبلهم الغامض. كما فاته أن خير التطبيق لكبار الطلاب ما ليس محدد المجال ، مصنوع الغرض ، متكلف الأداء ، كالشواهد التى نحن بصدددها. وإن مناقشه لنص أدبى كامل ، أو صفحه من كتاب مستقيم الأسلوب ، أو مقال أدبى - لهى أجدى فى التطبيق ، وأوسع إفاده فى النواحي اللغويه المتعدده ، وأعمق أثرا فى علومها وآدابها - من أكثر تلك الشواهد المبتوره المعقده. فليتنا نلتفت لهذا ، وندرك قيمته العمليه ، فنحرص على مراعاته ، ونستمسك باتباعه مع كبار المتعلمين ، ولعل هؤلاء الكبار أنفسهم يدركونه ويعملون به ، فيحقق لهم ما يبتغون.

على أن لتلك الشواهد خطرا آخر ؛ هى أنها - فى كثير من اتجاهاتها - قد تمثل لهجات عرييه متعارضه ، وتقوم دليلا على لغات قديمه متباينه ، وتساق لتأييد آراء متناقضه ؛ فهى معوان على البلبله اللغويه ، ووسيله للحيره والشك فى ضبط قواعدها ، وباب للفوضى فى التعبير. وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغه ، والمخلصون لها.

وعلى الرغم من هذا قد نسجل - أحيانا مع الحيطه والحذر - بعض الشواهد الغريبه ، أو الشاذه ، وبعض الآراء الضعيفه ، لا لمحاكاتهما ، ولا- للأخذ بها - ولكن ليتنبه لها المتخصصون ، فيستطيعوا فهم النصوص القديمه الوارده بها حين تصادفهم ، ولا تصيبهم أمامها حيره ، أو توقف فى فهمها.

٤ - الفرار من العلل الزائفه (١) ، وتعدد الآراء الضاره فى المسأله الواحده ، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبه ما لا يخفى. وحسبنا من التعليل : أن يقال : المطابقه للكلام العربى الناصع ، ومن الآراء أن يقال : مساييره فصيح اللغه وأفصحها. والقرآن الكريم - بقرآته الثابته الوارده عن الثقات - فى

ص: ٨

١- وفى مقدمتها ما كان تعليلا- لأمر واقع ، ولا- سبب له إلا- نطق العربى ، كالتعليل لرفع الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، ولنصب المفعولات - انظر رقم ٣ من هامش ص ٨٤- فإن التعليل لهذه الأمور الوضعيه عيب وفساد ؛ إذ الوضعيات لا تعلق ؛ كما قال أبو حيان وغيره ، ونقله الهمع ح ١ ص ٥٦.

مكان الصدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأولا ولا تمحلا، ثم الكلام العربي الذائع. والأفصح والفصيح هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحويه بأن الخير في اتباع رأى دون آخر، وأن الأفضل إثاره على سواه... أو غير هذا من العبارات الداله على الترجيح. وإنما كان الخير وتمام الفضل في إثاره؛ لأنه يجمع الناطقين بلغه العرب على أنصع الأساليب وأسمائها، ويوحد بيانهم، ويريحهم من خلف المذاهب، وبلبله اللهجات، في وقت نتلقى فيه اللغه تعلمًا وكسبا، لا فطره ومحاكاه أصيله، ونقتطع لها من حياتنا التعليميه المزدحمه المرهقه - الأيام القليله، والساعات المحدوده؛ فمن الحكمه والسداد أن نقصر تلك الأيام والساعات على ما هو أحسن وأسمى. ولن نلجأ إلى تعليل آخر، أو ترديد خلاف في الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق، وفائده وثيقه، وتوسعه محموده، دون تعصب لبصرى أو لكوفى، أو بغدادى، أو أندلسى... أو غير هؤلاء... ودون فتح باب الفوضى في التعبير، أو الاضطراب في الفهم، أو البلبله في الأداء والاستنباط.

ومن مظاهر النفع الاستعانه «بالتعليل»، وبتعدد المذاهب في تيسير مفيد، أو فى تشريع لغوى مأمون، أو تبصير المتخصصين - وحدهم - ببعض اللغات واللهجات التى تعينهم على فهم النصوص القديمه الوارده بها، لا لمحاكاتها - فأكثرها لا يوائمنا اليوم كما سبق - ولكن ليدركوها، ويفسروا بعض الظواهر اللغويه الغامضه، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين. وقد بسطنا القول فى هذا كله، وفى أسبابه، ونتائجه - فى المقدمه التى أشرنا إليها.

٥ - تدوين أسماء المراجع أحيانا فى بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها؛ استجلاء لحقيقه، أو إزاله لوهم. وفى ذلك التدوين نفع آخر؛ هو: تعريف الطلاب بتلك المراجع، وترديد أسمائها عليهم، وتوجيههم إلى الانتفاع بها، والإيحاء بأن الرجوع إلى مثلها قد يقتضيه تحصيل العلم، وتحقيق مسائله.

٦ - عدم التزام طريقه تربويه معينه فى التأليف، فقد تكون الطريقه استنباطيه، وقد تكون إلقائيه، وقد تكون حوارا، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبره، وملاءمه الموضوع. وإذا عرفنا أن الكتاب لكبار الطلاب، وللأساتذه المتخصصين، وأن موضوعاته كثيره متباينه - أدركنا الحكمه فى اختلاف الطرائق

باختلاف تلك الموضوعات وقراءتها. على أن تكون الطريقة محكومة بحسن الاختيار ، وصدق التقدير ، وضمان النجاح من أيسر السبل وأقربها. ومهما اختلفت فلن تكون من طرائق القدماء التي أساسها : المتن ، فالشرح ، فالحاشية ، فالتقرير ... فما يصاحب هذا من جدل ، ونقاش ، وكثرة خلاف ، وتباين تعليل ... وما إلى ذلك مما دعت إليه حاجات عصور خلت ، ودواعي حقب انقضت ، ولم يبق من تلك الحاجات والدواعي ما يغرينا بالتمسك به ، أو بتجديد عهده.

على أن بحوثهم وطرائقهم تنطوي - والحق يقال - على ذخائر غالية ، وتضم في ثناياها كنوزا نفيسة. إلا- أن استخلاص تلك الذخائر والكنوز مما يغشيها اليوم عسير أي عسير على جمهوره الراغبين - كما أسلفنا.

٧- تسجيل أبيات : «ابن مالك» كما تضمنتها «ألفيته» ، المشهوره ، وتدوين كل بيت في أنسب مكان من الهامش ، بعد القاعده وشرحها ، مع الدقه التامه في نقله ، وإيضاح المراد منه ؛ في إيجاز مناسب ، وحرص على ترتيب الأبيات ، إلا إن خالفت في ترتيبها تسلسل المسائل وتماسكها المنطقي النحوي الذي ارتضيناه. فعندئذ نوفق بين الأمرين ؛ ترتيب الناظم : وما يقتضيه التسلسل المنطقي التعليمي ؛ فننقل البيت من مكانه في «الأفيه» ، ونضعه في المكان الذي نراه مناسبا ، ونضع على يساره الرقم الدال على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها الناظم ، ولا نكتفي بهذا ؛ فحين نصل إلى شرح المسأله المتصله بالبيت الذي قبله ، ونفرغ منها ومن ذكر البيت الخاص بها ؛ تأييدا لها - نعود فنذكر البيت الذي نقلناه من مكانه ، ونضعه في مكانه الأصلي الذي ارتضاه الناظم ، ونشير إلى أن هذا البيت قد سبق ذكره وشرحه في مكانه الأنسب من صفحه كذا ...

وقد دعانا إلى تسجيل أبيات : «ابن مالك» - في الهامش - ما نعلمه من تمسك بعض المعاهد والكليات الجامعيه بها ، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها ، والتشدد في دراستها واستظهارهم كثيرا منها للانتفاع بها حين يريدون. وقد تخيرنا لها مكانا في ذيل الصفحات ، يقربها من راغبيها ، ويبعدها من الزاهدين فيها. ٨- الإشارة إلى صفحه سابقه أو لاحقه ، وتدوين رقمها إذا اشتملت على ماله صلته وثيقه بالمسأله المعروضه ؛ كي يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها في

سهوله ويسر ، ويضم - بغير عناء - فروعها وما تفرق منها فى مناسبات وموضوعات مختلفه.

ولا- نكتفى بذكر الرقم الخاص بالصفحه ، وإنما نذكره ونذكر بعده رقم المسأله. ونرمز للمسأله بالحرف الهجائى الأول من حروفها ، وهو : «م» اختصارا.

والسبب فى الجمع بينهما أن رقم الصفحه عرضه للتغيير بتغير طبعات الكتاب أما رقم المسأله فثابت لا يتغير وإن تعددت الطبعات ، فالإحاله عليه إحاله على شىء موجود دائما ؛ فيتحقق الغرض من الرجوع إليه.

٩- ترتيب أبواب الكتاب على النسق الذى ارتضاه ابن مالك فى : «ألفيته» وارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده ، لأنه الترتيب الشائع اليوم ، وهو فوق شيوعه - أكثر ملاءمه فى طريقته ، وأوفر إفاده فى التحصيل والتعليم ، ويشيع بعده الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصه بالأسماء متعاقبه ، يليها الخاصه بالأفعال ثم الحروف ... كما فعل الزمخشري فى مفصله. وتبعه عليه شراحه. وهذه طريقه حميده أيضا. ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين فى المعرفه العامه أولا فأولا ؛ فالمبتدأ يلازمه الخبر أو ما يقوم مقامه ، وقد يكون الخبر جمله فعليه ، أو شبه جمله ، والفاعل لا بد له من فعل أو ما يقوم مقامه. والمفعول لا بد له من الاثنين ... فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده ، أو الخبر وحده ، أو الفعل أو الفاعل كذلك؟

وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التى نراها لا تعدل مزيه الترتيب الذى اخترناه. ولا تناسب عصرنا القائم.

والله أرجو مخلصا أن يجعل الكتاب نافعا لغه القرآن ، عوننا لطلابها ، محققا الغايه النبيله التى دعت لتأليفه ، والقصد الكريم من إعداده.

المؤلف

ص: ١١

إشاره

الكلام ، وما يتألف منه.

الكلمه - الكلام (أو : الجملة) - الكلم - القول.

ما المراد من هذه الألفاظ الاصطلاحيه فى عرف النحويين؟

الكلمه

حروف الهجاء تسعه وعشرون حرفا ، (وهى : (١) - ب - ت - ث - ج ...) وكل واحد منها رمز مجرد ؛ لا يدل إلا على نفسه ، ما دام مستقلا لا يتصل بحرف آخر. فإذا اتصل بحرف أو أكثر ، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى : «الكلمه». فاتصال الفاء بالميم - مثلا - يوجد كلمه : «فم» ، واتصال العين بالياء فالنون ، يوجد كلمه : «عين» ، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام ، يحدث كلمه : «منزل» ... وهكذا تنشأ الكلمات الثنائيه ، والثلاثيه ، والرابعيه - وغيرها (٢) - من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض (٣).

وكل كلمه من هذه الكلمات التى نشأت بالطريقه السالفه تدل على معنى ؛ لكنه معنى جزئى ؛ (أى : مفرد) ؛ فكلمه : «فم» حين نسمعها ، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شىء معين. أما حصول أمر من هذا الشىء ، أو عدم حصوله ... ، أما تكوينه ، أو وصفه ، أو دلالاته على زمان أو مكان ، أو معنى آخر - فلا نفهمه من كلمه : «فم» وحدها. وكذلك الشأن فى كلمه : «عين» ، و «منزل» وغيرهما من باقى الكلمات المفرده.

ص: ١٣

١- الأرجح أن الحرف الأول من حروف الهجاء هو : «الهمزه» وليس الألف التى تحملها فوقها ، لتظهرها بارزه لا تختفى ، ولا تختلط بغيرها ، فشأن الألف فى هذا كشأن الواو والياء اللتين تستقر فوقهما الهمزه فى كتابه بعض الكلمات. أما الألف الأصليه ، فمكانها فى الترتيب الأبجدي بعد اللام مباشره ، حتى لقد اندمجت فى اللام ، وصارتا : «لا» مع أنهما حرفان ، لا حرف واحد.

٢- لا- تزيد أحرف الاسم على سبعة : نحو : «استغفار». ولا أحرف الفعل على ستة ؛ نحو : «استغفر» ، ولا أحرف الحرف على خمس ؛ نحو : «لكن» ، باعتبارها كلمه واحده - على الأصح - ، مشدده النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقا. ومن النحاه من يجعل : «حيثما» كلمه واحده ، ويعدها من الحروف. ورأيه ضعيف مردود. - انظر ص ٦٦ -

٣- لهذا تسمى الحروف الهجائيه : «حروف المباني» ؛ لأنها أساس بنيه الكلمه. وهى غير «حروف الربط» التى ستجىء فى ص

ولكن الأمر يتغير حين نقول : «الفم مفيد» - «العين نافعه» - «المنزل واسع النواحي» ، فإن المعنى هنا يصير غير جزئى ؛ (أى : غير مفرد) ؛ لأن السامع يفهم منه فائده وافية إلى حدّ كبير ، بسبب تعدد الكلمات ، وما يتبعه من تعدد المعانى الجزئية ، وتماسكها ، واتصال بعضها ببعض اتصالاً- ينشأ عنه معنى مركب. فلا سبيل للوصول إلى المعنى المركب إلا من طريق واحد ؛ هو : اجتماع المعانى الجزئية بعضها إلى بعض ، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة.

ومن المعنى المركب تحدث تلك الفائده التى : «يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ، ويستطيع السامع أن يكتفى بها». وهذه الفائده - وأشباهاها - وإن شئت فقل : هذا المعنى المركب ، هو الذى يهتم به النحاه ، ويسمونه بأسماء مختلفه ، المراد منها واحد ؛ فهو : «المعنى المركب» ، أو : «المعنى التام» ، أو : «المعنى المفيد» أو : «المعنى الذى يحسن السكوت عليه» ...

يريدون : أن المتكلم يرى المعنى قد أدى الغرض المقصود فيستحسن الصمت ، أو : أن السامع يكتفى به ؛ فلا- يستزيد من الكلام. بخلاف المعنى الجزئى ، فإن المتكلم لا- يقتصر عليه فى كلامه ؛ لعلمه أنه لا- يعطى السامع الفائده التى ينتظرها من الكلام. أو : لا يكتفى السامع بما فهمه من المعنى الجزئى ، وإنما يطلب المزيد. فكلاهما إذا سمع كلمه منفرده مثل : باب ، أو : ريحان ، أو : سماء ، أو : سواها ... لا يقنع بها.

لذلك لا يقال عن الكلمه الواحده إنها تامه الفائده ، برغم أن لها معنى جزئياً لا تسمى «كلمه» بدونه ؛ لأن الفائده التامه لا تكون بمعنى جزئى واحد.

مما تقدم نعلم أن الكلمه هى : (اللفظه الواحده التى تتركب من بعض الحروف الهجائيه ، وتدل على معنى جزئى ؛ أى : «مفرد»). فإن لم تدل على معنى عربى وضعت لأدائه فليست كلمه ، وإنما هى مجرد صوت.

هو : «ما تركب من كلمتين أو أكثر ، وله معنى مفيد مستقل» (١). مثل : أقبل ضيف. فاز طالب نبيه. لن يهمل عاقل واجبا ...

فلا- بد فى الكلام من أمرين معا ؛ هما : «التركيب» ، و «الإفاده المستقله» فلو قلنا : «أقبل» فقط ، أو : «فاز» فقط ، لم يكن هذا كلاما ؛ لأنه غير مركب. ولو قلنا : أقبل صباحا ... أو : فاز فى يوم الخميس ... أو : لن يهمل واجبه ... ، لم يكن هذا كلاما أيضا ؛ لأنه - على رغم تركيبه - غير مفيد فائده يكتفى بها المتكلم أو السامع ...

وليس من اللازم فى التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين فى النطق ؛ بل يكفى أن تكون إحداهما ظاهره ، والأخرى مستتره ؛ كأن تقول للضيف : تفضل. فهذا كلام مركب من كلمتين ؛ إحداهما ظاهره ، وهى : تفضل (٢) ، والأخرى مستتره ، وهى : أنت (٣). ومثل : «تفضل» : «أسافر» ... أو :

ص: ١٥

١- (١) إذا وقعت الجملة الخبرية صله الموصول ، أو نعتا ، أو حالا ، أو تابعه لشيء آخر - فإنها لا تسمى جملة ؛ لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول الذى كانت مستقلة فيه. فإذا صارت صله ، أو تابعه لغيرها لم يصح تسميتها : «خبرية» ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها وحدها. بل هى لذلك لا تسمى : «كلاما» ولا «جملة» ؛ فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى .. ومثلها الجملة الواقعة خبرا ، ... فلا تسمى واحده من كل ما سبق كلاما ولا جملة ، إذ ليس لها كيان معنوى مستقل. - كما سيجئ عند الكلام على صله الموصول رقم ٣ من هامش ص ٣٣٦ م ٢٧. - (ب) وكذلك إذا خرجت الجملة عن أصلها الذى شرحناه فصارت علما على مسمى معين ؛ فإنها فى حالتها الجديدة لا تسمى جملة. ومن هذا بعض الأعلام الشائعه اليوم ؛ مثل : فتح الله - زاد المجد - بهر النور - الحسن كامل - ... فكل واحده من هذه الألفاظ كانت فى أصلها جملة خبرية ثم صارت بعد التسميه بها نوعا من اللفظ المفرد لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى الأول فتحولت مفردة بالوضع - راجع شرح المفصل ج ١ ص ١٨ معنى الكلم. -

٢- فعل الأمر.

٣- فاعله. ولما كان الكلام هنا مفيدا ولا يظهر منه فى النطق إلا الفعل ، والفعل لا بد له من فاعل - وجب التسليم بأن الكلمه الثانيه مستتره.

«نشكر» أو : «تخرج» ... وكثير غيرها مما يعد في الواقع كلاما ، وإن كان ظاهره أنه مفرد.

الكلم

هو : ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر ؛ سواء أكان لها معنى مفيد ، أم لم يكن لها معنى مفيد. فالكلم المفيد مثل : النيل ثروه مصر - القطن محصول أساسى فى بلادنا. وغير المفيد مثل : إن تكثر الصناعات ...

القول

هو كل لفظ نطق به الإنسان ؛ سواء أكان لفظا مفردا أم مركبا ، وسواء أكان تركيبه مفيدا أم غير مفيد. فهو ينطبق على : «الكلمه» كما ينطبق على : «الكلام» وعلى : «الكلم». فكل نوع من هذه الثلاثه يدخل فى نطاق : «القول» ويصح أن يسمى : «قولا» على الصحيح ، وقد سبقت الأمثله. كما ينطبق أيضا على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تتم بهما الفائدة ؛ مثل : إن مصر ... - أو : قد حضر ... أو : هل أنت. أو : كتاب على (١) ... فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى : «كلمه» ؛ لأنه ليس لفظا مفردا ، ولا- يصح أن يسمى : «كلاما» ؛ لأنه ليس مفيدا. ولا : «كلما» ؛ لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات ؛ وإنما يسمى : «قولا».

ويقول أهل اللغة : إن «الكلمه» واحد : «الكلم». ولكنها قد تستعمل أحيانا (٢) بمعنى : «الكلام» ؛ فتقول : حضرت حفل تكريم الأوائىل ؛ فسمعت «كلمه» رائعه لرئيس الحفل ، و «كلمه» أخرى لأحد الحاضرين ، و «كلمه» ثالثه من أحد الأوائىل يشكر المحتفلين. ومثل : اسمع منى «كلمه» غاليه ؛ وهى :

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم

فطالما استعبد الإنسان إحسان

ص: ١٦

١- وهذا هو : المركب الإضافى. ومثله المركب الوصفى ، نحو : رجل شجاع ، والمزجى ، نحو : سيبويه ... ويلحق به العددى نحو : خمسه عشر.

٢- مجازا.

فالمراد بالكلمه فى كل ما سبق هو : «الكلام» ، وهو استعمال فصيح ، يشيع على ألسنه الأدباء وغيرهم .

وللكلمه ثلاثه أقسام ، اسم . وفعل ، وحرف (١).

ص : ١٧

١- أما اسم الفعل الذى اعتبره بعض النحاه قسما رابعا ، فالتحقيق أنه داخل فى قسم : «الاسم» - كما سيجىء فى بابہ الخاص ج ٤ م ١٤١ - وقد لخص ابن مالك فى ألفيته ما سبق بقوله : كلامنا لفظ مفيد كاستقم و (اسم) ، و (فعل) ثم (حرف) : الكلم واحده : «كلمه.» و «القول» عم وكلمه بها كلام قد يؤم يريد : أن «الكلام» عند النحاه هو : اللفظ المفيد (ولا يكون مفيدا إلا إذا كان مركبا ؛ كاستقم) «والكلم» ثلاثه أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف .، وواحدہ : «كلمه.» و «القول» يشمل بمعناه كل الأقسام ؛ (فكلمه : عم) فعل ماض . والكلمه قد يؤم بها الكلام ، أى : يقصد إطلاقها على الكلام بمعناه الذى سبق .

تعود النحاه - بعد الكلام على الأنواع الأربعة السابقة - أن يوازنوا بينها موازنه أساسها : «علم المنطق» ويطيلوا فيها الجدل المرهق ، مع أن الموضوع فى غنى عن الموازنه ؛ لبعدها صلتها «بالنحو». وبالرغم من هذا سنلخص كلامهم ... (وقد يكون الخير فى الاستغناء عنه).

(١) يقولون : إن موازنه الأنواع السابقة بعضها ببعض ؛ لمعرفة أوسعها شمولاً ، وأكثرها أفراداً - تدل على أن : «القول» هو الأوسع والأكثر ؛ لأنه ينطبق عليها جميعاً ، وعلى كل فرد من أفرادها. أما غيره فلا ينطبق إلا على أفرادها الخاصه به ، دون أفراد نوع آخر ؛ فكل ما يصدق عليه أنه : «كلمه» أو : «كلام» أو : «كلم» - يصدق عليه أنه : «قول» ، ويعدّ من أفراد : «القول» ، ولا عكس.

هذا إلى أن القول يشمل نوعاً آخر غير تلك الأنواع ، وينطبق وحده على أفراد ذلك النوع ؛ وهو : كل تركيب اشتمل على كلمتين من غير إفاده تامه منهما ؛ مثل : «إن حضر» ... «ليس حامد» - «ليت مصر» ... - «سياره رجل» ... فمثل هذا لا يصح أن يسمى : «كلمه» ، ولا «كلاماً» ، ولا «كلماً» ومن هنا يقول النحاه : إن القول أعم من كل نوع من الأنواع الثلاثه عموماً مطلقاً ، وأن كل نوع أخص منه خصوصاً مطلقاً ... يريدون بالعموم : أن «القول» يشمل من الأنواع أكثر من غيره. ويريدون «بالإطلاق» : أن ذلك الشمول عام فى كل الأحوال ، بغير تقييد بحاله معينه ؛ فكلما وجد نوع وجد أن «القول» ؛ يشمله وينطبق على كل فرد من أفراده - دائماً -

وأما أن كل نوع أخص - وأن ذاك الخصوص مطلق - فلأن كل نوع من الثلاثه لا يشمل عدداً من الأفراد المختلفه بقدر ما يشمله «القول» ولا ما يزيد عليه. وأن هذا شأنه فى كل الأحوال بغير تقييد ، كما يتضح مما يأتى :

كتب : كلمه ، ويصح أن تسمى : «قولاً». وكذلك كل كلمه أخرى. كتب على : كلام ، ويصح أن يسمى : «قولاً». وكذلك كل جمله مفيده مستقله بمعناها ، مكونه من كلمتين. - أو أكثر كما سيجىء - قد كتب صباحاً : كلم ، ويصح أن يسمى : «قولاً». وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر ، من غير أن يفيد.

كتب على صباحا : كلم أيضا. ويصح أن يسمى : خ كلاما ، أو : قولاً. وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر مع الإفاده المستقله. كتاب على : يسمى : «قولاً» فقط .. وكذلك كل تركيب يشتمل على كلمتين فقط من غير إفاده.

فالقول منطبق على كل نوع ، وصادق على كل فرد من أفراد ذلك النوع ومن غيره. وقد يوضح هذا كلمه أخرى مثل : «معدن» ؛ فإن «المعدن» أنواع كثيره ؛ منها الذهب ، والفضه ، والنحاس ... فكلمه ؛ «معدن» أعم من كل كلمه من تلك الكلمات عموما مطلقا ، وكل نوع أخص منه خصوصا مطلقا ؛ لأن كلمه «معدن» بالنسبه للذهب - مثلا - تشمله. وتشمل نوعا أو أكثر غيره - كالفضه - . أما الذهب فمقصود على نوعه الخاص. فالمعدن عام ؛ لأنه يشمل نوعين أو أكثر. والذهب خاص ؛ لأنه لا يشمل إلا نوعا واحدا. و «المعدن» عام عموما مطلقا ؛ لأنه ينطبق دائما على كل فرد من أفراد نوعيه أو أنواعه وذلك في كل الحالات.

(ب) ثم تأتي الموازنه بين «الكلم» و «الكلام» فتدل على أمرين :

أحدهما : أن «الكلم» و «الكلام» يشتركان معا في بعض الأنواع التي يصدق على كل منها أنه : «كلم» وأنه : «كلام» - ؛ فيصح أن نسميه بهذا أو ذاك ؛ كالعبارات التي تتكون من ثلاث كلمات مفيده ؛ فإنها نوع صالح لأن يسمى : «كلاما» أو : «كلمًا». وكالعبارات التي تتكون من أربع كلمات مفيده ؛ فإنها نوع صالح لأن يسمى : «كلاما» أو : «كلمًا» وهكذا كل جمله اشتملت على أكثر من ذلك مع الإفاده المستقله.

ثانيهما : أن كلا منهما قد يشتمل على أنواع لا يشتمل عليها الآخر فيصير أعم من نظيره أنواعا ، وأوسع أفرادا ؛ مثال ذلك : أن «الكلم» وحده يصدق على كل تركيب يحوى ثلاث كلمات أو أكثر ، سواء أكانت مفيده ، مثل : (أنت خير مرشد) أم غير مفيده ، مثل : (لما حضر في يوم الخميس) فهو من هذه الناحيه أعم وأشمل من الكلام ؛ لأن الكلام لا ينطبق إلا على المفيد ، فيكون - بسبب هذا - أقل أنواعا وأفرادا ؛ فهو أخص.

لكن «الكلام» - من جهه أخرى - ينطبق على نوع لا ينطبق عليه «الكلم» كالنوع الذي يتركب من كلمتين مفيدتين ؛ مثل : «أنت عالم» وهذا يجعل

ص: ١٩

الكلام أعم. وأشمل من نظيره ، ويجعل الكلم أخص.

فخلاصه الموازنه بين الاثنين : أنهما يشتركان حيناً في نوع (أى : فى عدد من الأفراد) ، ثم يختص كل واحد منهما بعد ذلك بنوع آخر ينفرد به دون نظيره ؛ فيصير به أعم وأشمل. فكل منهما أعم وأشمل حيناً ، وأخص وأضيق حيناً آخر. ويعبر العلماء عن هذا بقولهم : «إن بينهما العموم من وجه ، والخصوص من وجه». أو : «بينهما العموم والخصوص الوجهى».

يريدون من هذا : أنهما يجتمعان حيناً فى بعض الحالات ، وينفرد كل منهما فى الوقت نفسه ببعض حالات أخرى يكون فيها أعم من نظيره ، ونظيره أعم منه أيضاً ؛ فكلاهما أعم وأخص معاً. وإن شئت فقل : إن بينهما العموم من وجه والخصوص من وجه (أى ؛ الوجهى) فيجتمعان فى مثل قد غاب على ... وينفرد الكلام بمثل : حضر محمود ... وينفرد الكلم بمثل : إن جاء رجل ... فالكلم أعم من جهه المعنى ؛ لأنه يشمل المفيد وغير المفيد ، وأخص من جهه اللفظ ؛ لعدم اشتماله على اللفظ المركب من كلمتين.

والكلام أعم من جهه اللفظ ؛ لأنه يشمل المركب من كلمتين فأكثر. وأخص من جهه المعنى ؛ لأنه لا يطلق على غير المفيد.

(ح) أما موازنه الكلمه بغيرها فتدل على أنها أخص الأنواع جميعاً.

شئ آخر يعرض له النحاه بمناسبه : «كلم». يقولون :

إننا حين نسمع كلمه : رجال ، أو : كتب ، أو : أقلام ، أو : غيرها من جموع التكسير نفهم أمرين :

أولهما : أن هذه الكلمه تدل على جماعه لا تقل عن ثلاثه ، وقد تزيد. ثانيهما : أن لهذا الجمع مفرداً نعرفه من اللغه ؛ هو : رجل ، كتاب ، قلم ... وكذلك حين نسمع لفظ : «كلم» نفهم أمرين :

أولهما : أنه يدل على جماعه من الكلمات ، لا تقل عن ثلاث ، وقد تزيد ؛ (لأن «الكلم» فى الأصل يتركب من ثلاث كلمات أو أكثر ؛ فهو من هذه الجهه يشبه الجمع فى الدلاله العدديه ؛ فكلاهما يدل على ثلاث أو أكثر).

ثانيهما : أن «الكلم» مفرداً نعرفه ونصل إليه بزياده تاء للتأنيث فى آخره ؛

فيصير بزيادتها - وموافقته اللغه - دالا على الواحد ، بعد أن كان دالا على الجمع ، فتكون : «كلمه» هي مفرد : «الكلم» ؛ مع أنهما متشابهان في الحروف ، وفي ضبطها ، ولا يختلفان في شيء ؛ إلا في زياده التاء في آخر : «الكلمه» - بموافقته اللغه - . وهو بسبب هذا يختلف عن الجموع ؛ فليس بين الجموع ما ينقلب مفردا وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال تاء التانيث بآخره. ولذلك لا يسمونه جمعا ، وإنما يسمونه : «اسم جنس (١) جمعيا (٢)». ويقولون في تعريفه : «إنه لفظ معناه معنى الجمع ، وإذا زيدت على آخره تاء التانيث - غالبا - صار مفردا». أو هو : «ما يفرق بينه وبين واحده بزياده تاء التانيث - غالبا - في آخره». ومن أمثله : تفاح وتفاحه - عنب وعنبه - تمر وتمره - شجر وشجره - وهذا هو النوع (٣) الغالب ، كما أشرنا.

وهناك نوع يفرق بينه وبين مفرده بالياء المشدده ، مثل : عرب وعربى ، جند وجندى ، روم ورومى ، ترك وتركى .

وقد يفرق بينه وبين واحده بالتاء في جمعه ، لا في مفرده ؛ مثل كمأه ، وكمء (٤).

ص: ٢١

١- سيجيء تفصيل الكلام على النكرة ، واسم الجنس ، وعلم الجنس ، وعلم الشخص ، في مكانه الخاص من الكتاب ؛ هنا ، وفي باب النكرة والمعرفة (ص ١٨٦ م ١٧). وسنعرف أن النكرة (اسم الجنس) إن قصد بها معين فهي النكرة المقصوده ، وإلا فهي النكرة غير المقصوده. ولكل منهما أحكامه الخاصه ، ولا سيما عند ندائه (كما سيجيء في باب النداء أول ج ٤).

٢- صفه لكلمه اسم ، حتما ، لأن الاسم هو الذى يدل على الجمعيه ؛ فلا يكون اسم الجنس الجمعى إلا دالا على الجمع ، ولا يكون دالا على المفرد ، ولا على المثنى. وبالرغم من أن اسم الجنس الجمعى يدل على ما يدل عليه الجمع فإنه يجوز تثنيته وجمعه فى أغلب أحواله ... فالمراد من وصفه بالجمعى : تأكيد أنه لا يراد به واحد ولا اثنان ، وإنما يراد به ثلاثه على الأقل كما يراد بالجمع عند النحاه.

٣- هذا النوع الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطه إذا وصف - وكذلك إن أخبر عنه ، أو عاد عليه ضمير ، أو إشاره - جاز فى صفته إما الأفراد مع التذكير على اعتبار اللفظ ، لأنه جنس ، أو : مع التانيث على تأويل معنى الجماعه ؛ نحو قوله تعالى : (أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) و (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ). وإما جمع الصفه جمع تكسير أو جمع مؤنث سالما ، نحو قوله تعالى : (السَّحَابِ الثَّقَالَ ...) وقوله : (وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ) ومثل : الصفه الخبر ، والإشاره إليه ، والضمير العائد عليه كما أسلفنا - وفى كل ما سبق خلاف أشار إليه الصبان ، فى باب العدد). هذا ، ولا يفرق بين مذكوره ومؤنثه بالتاء المربوطه ؛ فلا يقال : - فى الغالب - حمامه أو بطه ، أو شاه ، للمؤنثه المفرده. وحمام ، وبط ، وشاه ، للمذكر المفرد ؛ منعا للالتباس ، وإنما يؤنثونه بالصفه ، فيقال : حمامه أنثى ، وحمامه ذكر ، وبطه أنثى ، وبطه ذكر. أما تانيث عامله فمكان الكلام عليه باب الفاعل ج ٢ ص ٦٨ وما بعدها م ٦٦.

٤- اسم نبات صحراوى.

ولهم فى اسم الجنس الجمعى - من ناحيه أنه جمع تكسير ، أو أنه قسم مستقل بنفسه - آراء متضاربه ومجادلات عنيفه ؛ لا خير فيها ، وإنما الخير فى الأخذ بالرأى القائل : إنه جمع تكسير (١). وهو رأى فيه سداد ، وتيسير ، ولن يترتب على الأخذ به مخالفه أصل من أصول اللغه ، أو خروج على قاعده من قواعدها ، وأحكامها السليمه.

هذا من جهه الجمع أو عدمه. بقى الكلام فى المراد من : «اسم الجنس» والمعنى الدقيق له. وفيما يلى إشاره موجزه إليهما (٢) :

إن كلمه مثل كلمه : «حديد» تدل على معنى خاص ؛ هو : تلك الماده المعروفه ، وذلك العنصر المفهوم لنا. فمن أين جاء لنا فهمه؟ وكيف وصل العقل إلى انتزاع المعنى وإقراره فى باطنه؟

رأينا قطعه من الحديد أول مره ، ثم قطعه أخرى بعد ذلك ، ثم ثالثه ، فابعه ، فخامسه ، ... ولم نكن نعرف الحديد ، ولا اسمه ، ثم استعملنا تلك القطع فى شئونا ، وعرفنا بالاستعمال المتكرر بعض خواصها الأساسيه ؛ وإذا رأينا بعد ذلك قطعا من صنفها فإننا نعرفها ، ولا تكون غريبه على عقولنا ، ونشعر بحاجه إلى اسم نسمى به هذا الصنف ...

فإذا رأينا بعد ذلك قطعه من جنس آخر (أى : من صنف آخر) كالذهب ، ولم نكن استعملناه فى شئونا - وعرفنا بالاستعمال بعض خواصها الذاتيه ؛ فلا شك أننا سنحتاج إلى اسم يميز هذا الجنس من سابقه ، بحيث إذا سمعنا الاسم ندرك منه المراد ، ونتصور معناه تصورا عقليا من غير حاجه إلى رؤيه تلك القطع والنماذج ؛ فوضعنا للجنس الأول اسما هو : «الحديد» ، ووضعنا للجنس الثانى اسما يخالفه هو : «الذهب». فالحديد اسم لذلك الجنس (الصنف المعروف) ، وكذلك «الذهب» ، وغيرهما من أسماء الأجناس ... وصرنا بعد ذلك حين نسمع كلمه : «الذهب» أو «الحديد» ندرك المراد منها إدراكا عقليا بحتا ، فيقفز إلى ذهننا مباشره مدلولها الخاص ، من غير ربط - فى الغالب (٣) - بينها وبين شىء آخر

ص: ٢٢

- ١- راجع الأشمونى ، وهامش التصريح ، وشرح الشذور عند الكلام على المسأله المذكوره.
- ٢- أما التفصيل ، وبسط الإيضاح فمكانهما ص ٢٥٩ من باب العلم ، (فى النكره والمعرفه).
- ٣- لأن اسم الجنس الأحادى الذى سيجىء الكلام عليه يرتبط بصوره فرد من أفراده.

من عنصرها ، ومادتها ، أو من غيرهما. وهذا الفهم هو ما يعبر عنه : بأنه «إدراك الماهية المجردة» أى : «إدراك حقيقه الشئ الذهنى ، وصورته المرسومه فى العقل وحده». يريدون بذلك : المعنى الذى يفهم من الكلمه فهما عقليا مجردا - فى الغالب - أى : بعيدا عن عالم الحس ، وعن تخيل النماذج والصور المختلفه المصنوعه منه ، أو غير المصنوعه ، والتي تساعد فى إيضاح المراد منه (١).

ومثل كلمه : ال «حديد» غيرها من أسماء الأجناس - كما أسلفنا - ومنها : فضه ، رجل ، خشب. طائر ...

ثم إن هذا الجنس (أو : الماهية المجرده ، والحقيقه الذهنية البحتة) ثلاثه أنواع ، لكل منها اسم : الأول : اسم الجنس الجمعى (٢) ، وقد سبق.

الثانى : اسم الجنس الإفرادى ؛ وهو الذى يصدق على القليل والكثير من الماهية (أى : من الحقيقه الذهنية) من غير اعتبار للقله أو الكثره. (مثل : هواء ، ضوء ، دم ، ماء) فكل واحد من هذه وأشباهاها يسمى بهذا الاسم ؛ سواء أكان قليلا أم كثيرا.

والثالث : اسم الجنس الآحادى ؛ وهو : الذى يدل على الماهية (أى الحقيقه الذهنية) ممثله فى فرد غير معين من أفرادها ، ولا يمكن تصورهما فى العقل إلا بتخيل ذلك الفرد غير المعهود ، واستحضار صورته له فى الذهن ؛ مثل : أسامه للأسد (٣).

ملاحظه : يردد النحاه وغيرهم من المشتغلين بالعلوم والفنون المختلفه كلمه : «القاعده» ويذكرونها فى المناسبات المختلفه ، فما تعريفها؟

قالوا : «القاعده - وجمعها : قواعد - هى فى اللغه : الأساس. وفى الاصطلاح : حكم كلى ينطبق على جميع أجزاءه وأفراده ؛ لتعرف أحكامها منه».

وعلى الرغم من شيوع هذا التعريف فى مراجعهم ومطولاتهم - عارض بعض النحاه فى كلمه : «حكم» مفضلا عليها كلمه «قضية» كليله بحجه أن القاعده فى مثل قولنا : «كل فاعل مرفوع» تشمل «المحكوم به» ، و «المحكوم عليه» ،

ص: ٢٣

١- انظر رقم ١ من هامش صفحتى ١٨٦ و ٢٥٩.

٢- قد أوضحنا المراد من كلمه : «اسم» ومن كلمه : «جنس» وأشرنا - فى رقم ٢ من هامش ص ٢١ - إلى أن كلمه «جمعى» هى صفه : ل «اسم» حتما ؛ وليست صفه : لجنس.

٣- انظر رقم ١ من هامش ص ٢٥٩ وص ٢٦١ وما بعدهما.

و «الحكم» ، فلا بدّ أن تشمل أموراً ثلاثة ، ولا تقتصر على «الحكم».

وقد دفع الاعتراض : بأن الاقتصار على «الحكم» فى ذلك التعريف الشائع ، مقبول ؛ لأنه نوع من المجاز ، إذ فيه إطلاق الجزء - وهو الحكم - على القضية الكلية التى هى اسم يجمع المحكوم به ، والمحكوم عليه ، والحكم (١).

ص: ٢٤

١- راجع فى كل ما سبق عن «القاعده» شرح التصريح وحاشيه ياسين عليه ، ج ١ باب الضمير ، أول الفصل الخاص باتصال الضمير.

الكلام على أقسام الكلمه الثلاثه : الاسم ، والفعل ، والحرف .

كلمه تدل بذاتها (١) على شىء محسوس ، - مثل : نحاس ، بيت ، جمل ، نخله ، عصفوره ، محمد ... - أو شىء غير محسوس ، يعرف بالعقل ؛ (مثل : شجاعه ، مروءه ، شرف ، نبل ، نبوغ ...) وهو فى الحالتين لا يقترن بزمن (٢).

علاماته : أهمها خمسه ، إذا وجدت واحده منها كانت دليلا على أن الكلمه «اسم» .

العلامه الأولى : الجر ؛ فإذا رأينا كلمه مجروره لداع من الدواعى النحويه ، عرفنا أنها اسم ؛ مثل : كنت فى زياده صديق كريم . فكلمه : «زياره» اسم ؛ لأنها مجروره بحرف الجر «فى» ، وكلمه : «صديق» اسم ؛ لأنها مجروره ؛ إذ هى «مضاف إليه» ، وكلمه : «كريم» اسم ؛ لأنها مجروره بالتبعيه لما قبلها ؛ فهى نعت لها .

العلامه الثانيه : التنوين ؛ فمن الكلمات ما يقتضى أن يكون فى آخره ضمتان ، أو فثحتان ، أو كسرتان ؛ مثل : جاء حامد - رأيت حامدا -

ص : ٢٥

١- أى : من غير أن تحتاج إلى كلمه أخرى .

٢- لإيضاح التعريف وبيان معنى الاسم نذكر ما يأتى : لو وضعنا فاكهه معينه أمام إنسان لا يعرفها ؛ فسأل : ما هذه؟ فأجبنا : «رمان» - مثلا - لكانت كلمه : «رمان» هى الرمز أو العلامه ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهه . وإن شئت فقل : إنها اسم يفهم منه السامع تلك الفاكهه المعينه ، دون غيرها . فعندنا شيثان ؛ فاكهه لها أوصاف حسيه خاصه بها ، ولفظ معين ، إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشره إلى تلك الفاكهه الخاصه . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد . وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهه . وإن شئت فقل : إنه اسم هى معناه ومسماه ، وأن هذا المعنى والمسمى له اسم هو : «الرمان» فالاسم ليس إلا رمزا ، أو علامه ، أو شاره يراد بها أن تدل على شىء آخر ، وأن تعينه ، وتميزه ، وهذا الشىء الآخر هو المراد من تلك الشاره ، والغرض من اتخاذها ؛ فهو مدلولها ومرماها ؛ أى : هو المسمى بها ، وهى الاسم الذى يميزه من غيره ويحدده فلا يختلط بسواه ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامه ، وأن المسمى هو المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متضمنا فى ذاته كل أوصاف المسمى ؛ فهو كالصوره التى يكتب اسمها إزاءها ؛ فإذا قرىء الاسم أولا دل على الصوره ومضمونها كامله . ومثل ما سبق يقال فى كل اسم آخر ، ومنه يتضح تعريفهم الاسم أحيانا بأنه : ما يدل على مسمى فقط ، أى : من غير أن يدل معه على زمن أو شىء آخر . - ولهذا الكلام أمثله متعدده فى ج ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ رقم ١ من هامشها .

ذهبت إلى حامد. طار عصفور جميل - شاهدت عصفورا جميلا - استمعت إلى عصفور جميل ... وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء.

وكان الأصل أن تكتب هي وأشباهاها كما يكتبها علماء «العروض» هكذا : حامدن - حامدن حامدن. عصفورن جميلن ... عصفورن جميلن ... عصفورن جميلن ... أى : بزيادة نون ساكنه فى آخر الكلمة ؛ تحدث رنينا خاصا ؛ وتنغيمًا عند النطق بها. ولهذا يسمونها : «التنوين» أى : التصويت والترنيم ؛ لأنها سببه. ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل (١) ، ووضعوا مكان «النون» (٢) رمزا مختصرا يعنى عنها ، ويدل - عند النطق به - على ما كانت تدل عليه ؛ وهذا الرمز هو : الضمه الثانيه ، والفتحه الثانيه ، والكسره الثانيه ... على حسب الجمل ... ويسمونه : «التنوين» ، كما كانوا يسمون النون السالفه ، واستغنوا بهذا الرمز المختصر عن «النون» ؛ فحذفوها فى الكتابه ، ولكنها لا تزال ملحوظه ينطق بها عند وصل بعض الكلام ببعض ، دون الوقف.

ومما تقدم نعلم : أن التنوين نون ساكنه ، زائده (٣). تلحق آخر الأسماء لفظا ، لا خطأ ولا وقفا (٤). العلامه الثالثه : أن تكون الكلمه مناداه ، مثل : يا محمد ، ساعد الضعيف. يا فاطمه ، أكرمى أهلك. فنحن ننادى محمدا ، وفاطمه. وكل كلمه نناديها اسم ، وننادؤها علامه اسميتها (٥).

ص: ٢٦

- ١- اختصارا ؛ ومنعا للخلط بين هذه النون الزائده. وغيرها من الأنواع الأخرى ، الزائده والأصليه.
- ٢- راجع شرح المفصل (ج ٩ ص ٣٥) فى الكلام على «التنوين» حيث تراه مكتوبا «بالنون» كما فى الأمثله السالفه ...
- ٣- أى : ليست من أصل بنيه الكلمه ، ولا- من حروفها الأصليه ؛ لأن هذه النون - وإن كانت حرفا واحدا - تعد كلمه كامله ، وتدخل فى قسم الحرف المعنوى من أقسام الكلمه الثلاثه ؛ فمثلها مثل واو العطف ، وفائه ، وباء الجر ، وتائه ... وغيرها من حروف المعانى التى سيجىء الكلام عليها فى هامش ص ٦٢ وص ٦٦ وفى الجزء الثانى م ٧٨ (أول باب الظرف) وبينون على هذا تعليقات لبعض الأحكام ؛ كتعليقهم وجوب حذف التنوين من المضاف بأن التنوين كلمه كامله ولا يصح الفصل بكلمه بين المضاف والمضاف إليه ، وهما شيان متلازمان.
- ٤- سيجىء فى المسأله الثالثه : (ص ٣٢) تفصيل مناسب يتضمن أنواع التنوين وحكم كل نوع.
- ٥- إذا رأينا حرف النداء داخلا فى الظاهر على ما ليس باسم (كالفعل ، أو : الحرف ، نحو يا ... ادخل الحجره - يا .. ليتك تحترم الميعاد) فإنه يكون فى الحقيقه داخلا على منادى محذوف ، لسبب بلاغى. أو : تكون «يا» حرف تنبيه ؛ وليست حرف نداء. وسيجىء البيان فى أول الجزء الرابع : (باب المنادى).

العلامة الرابعة : أن تكون الكلمة مبدوءة (بأل) (١) مثل : العدل أساس الملك.

العلامة الخامسة : أن تكون الكلمة منسوبا إليها - أى : إلى مدلولها - حصول شىء ، أو عدم حصوله ، أو مطلوبا منها إحدائه ، مثل : على سافر. محمود لم يسافر. سافر يا سعيد. فقد تحدثنا عن خ خ على شىء نسبناه إليه. هو : السفر ، وتحدثنا عن خ خ محمود بشىء نسبناه إليه ؛ هو عدم السفر ، وطلبنا من خ خ سعيد السفر. فالحكم بالسفر ، أو بعدمه ، أو بغيرهما ، من كل ما تتم به الفائدة الأساسية يسمى : إسنادا ، وكذلك الحكم بطلب شىء من إنسان أو غيره ... فالإسناد هو : «إثبات شىء لشىء ، أو نفيه عنه ، أو طلبه منه». هذا ، واللفظ الذى نسب إلى صاحبه فعل شىء أو عدمه أو طلب منه ذلك ، يسمى : «مسندا إليه» ، أى : منسوبا إليه الفعل ، أو الترك ، أو طلب منه الأداء. أما الشىء الذى حصل ووقع ، أو لم يحصل ولم يقع ، أو طلب حصوله - فيسمى : «مسندا» ، ولا يكون المسند إليه إلا اسما. والإسناد هو العلامة (٢) التى دلت على أن المسند إليه اسم (٣).

ص: ٢٧

١- زائده كانت أم أصيله (إلا الاستفهامية عند من يستعملها فى الاستفهام ، والموصوله عند من يجيز دخولها على الفعل) وبهذه العلامة قوى الحكم على كلمة : «العزى» - أنها اسم ، وهى كلمة مؤنثة ، علم لصنم مشهور فى الجاهلية ، ومذكورها : الأعز ، و «أل» فى أولها زائده لازمه لا تفارقها ،

٢- بهذه العلامة أمكن الحكم بالاسم على ضمائر الرفع ؛ كالتاء ، ونا ، وأنا. وعلى «ما» الاستفهامية ، والموصوله ...

٣- أشار ابن مالك فى ألفيته إلى تلك العلامات بقوله : بالجرّ والتّنين ، والندا ، وأل ومسند - للاسم تمييز حصل أى : حصل تمييز للاسم من غيره بالجر ، والتّنين ، والندا ، وأل ، ومسند ، أى : إسناد والإسناد هو الذى يدل على أن الضمائر المرفوعة أسماء ، مثل «أنا» كتبت رساله - كما تقدم - ...

(١) تعددت علامات الاسم ، لأن الأسماء متعددة الأنواع ؛ فما يصلح علامه لبعض منها ، لا يصلح لبعض آخر ، كالجبر ، فإنه لا يصلح علامه لضمائر الرفع ، كالتاء - ولا يصلح لبعض الظروف ؛ مثل : قَطَّ : وعوض . وكالتنوين ؛ فإنه يصلح لكثير من الأسماء المعربه المنصرفه ، ولا يصلح لكثير من المبنيات . وكالنداء فإنه يصلح وحده للأسماء الملازمه للنداء ؛ مثل : يا فل (أى : يا فلان) ، ويا مكرمان للكريم الجواد ، وغيرهما مما لا يكون إلا منادى . وهكذا اقتضى الأمر تعدد العلامات بتعدد أنواع الأسماء ...

(ب) للاسم علامات أخرى ؛ أهمها :

١ - أن يكون مضافا ؛ مثل : تطرب نفسى لسماع الغناء . وقراءه كتب الأدب .

٢ - أن يعود عليه الضمير (١) ، مثل : جاء المحسن . ففي «المحسن» ضمير . فما مرجعه؟ لا مرجع له إلا «أل» (٢) ؛ لأن المعنى : «جاء الذى هو محسن» ولهذا قالوا «أل» هنا : اسم موصول . وكذلك قد فاز المخلص ، وأفلح الأمين .

٣ - أن يكون مجموعا . مثل : مفاتيح الحضاره بيد علماء ، وهبوا أنفسهم للعلم . فكون الاسم جمعا خاصه من خواص الأسماء .

٤ - أن يكون مصغرا ؛ «لأن التصغير من خواص الأسماء كذلك» مثل : حسين أصغر من أخيه الحسن .

٥ - أن يبدل منه اسم صريح ؛ مثل : كيف على؟ أم مريض؟ فكلمه : «صحيح» اسم واضح الاسميه ، وهو بدل من كلمه : «كيف» فدل على أن «كيف» اسم .

ص : ٢٨

١- بهذه العلامه أمكن الحكم بالاسميه على «ما» التعجيبه ، وعلى : «مهما» فى مثل : ما أجمل المعروف! ومثل : قوله تعالى : ((وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ... إِيَّاكُمْ)).

٢- سيجىء بيان السبب مفصلا عند الكلام على صله «أل» فى باب الموصول . (رقم ٢ من هامش ص ٣١٩).

٦ - أن يكون لفظه موافقا لوزن اسم آخر ، لا-خلاف في اسميته ؛ كتنزال (١) فإنه موافق في اللفظ لوزن : «حذام» اسم امرأه ، وهو وزن لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء. ولو لا هذه العلامة لصعب الحكم على «نزال» بالاسميه ؛ لصعوبه الاهتداء إلى علامه أخرى.

٧ - أن يكون معناه موافقا لمعنى لفظ آخر ثابت الاسميه ؛ مثل : قطّ. عوض. حيث ... فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضى (٢) ، والثانيه ظرف يدل على الزمن المستقبل (٣) ، والثالثه بمعنى المكان - فى الأغلّب - وبهذه العلامه أمكن الحكم على الكلمات الثلاث بالاسميه ؛ إذ يصعب وجود علامه أخرى.

(ج) سبق أن من علامات الاسم الإسناد : وقد وضحناه. وبقي أن نقول : إذا أسندت إلى كلمه قاصدا منها لفظها ، وكان لفظها مبنيا - كما لو رأيت كلمه مكتوبه ؛ مثل : «قطف» أو : «من» «أو : ربّ» ، وأردت أن تقول عن لفظها المكتوب ؛ إنه جميل ، وهو لفظ مبنى فى أصله كما ترى - فإنه يجوز أحد أمرين.

أولهما : أن تحكيها بحاله لفظها ، وهو الأكثر ؛ فيكون إعرابها مقدرا ، منع من ظهور علامته حكاية اللفظ على ما كان عليه أولا ؛ من حرکه ، أو سكون ، فلا يدخل على آخر الكلمه تغيير (٤).

ثانيهما : أن تعربها على حسب العوامل إعرابا ظاهرا مع التنوين ؛ فتقول : قطف جميله - بالرفع والتنوين فى هذا المثال - إلا إن كان فى آخر الكلمه ما يمنع ظهور الحرکه ؛ كوجود ألف مثلا ، كقولك : «على» حرف جر ، فإنها تعرب بحرکه مقدره ، وتنون ، ما لم يمنع من تنوينها مانع ؛ كالإضافه (٥) ...

وإذا كانت الكلمه ثنائيه. وثانيها حرف لين ، ضاعفته. فتقول فى «لو» : لو. وفى كلمه «فى» : فى. وفى كلمه «ما» : «ماء». بقلب الألف الثانيه الحادثه من التضعيف همزه ، لامتناع اجتماع ألفين.

ص : ٢٩

- ١- اسم فعل ، بمعنى : انزل
- ٢- ولا تستعمل إلا فى جمله منفيه. والمراد هنا : أنها بمعنى كلمه : زمن.
- ٣- ولا تستعمل إلا فى جمله منفيه. والمراد هنا : أنها بمعنى كلمه : زمن.
- ٤- إلا- إن كان اللفظ فى أصله حرفا ثنائيا ؛ فيجوز أن يكون مبنيا للشبه اللفظى بالحروف - كما ستعرف. - وهذه صوره من الحمايه غير التى ستجىء فى رقم - ٧ - من ص ١٨١ -
- ٥- يلاحظ الفرق الواضح بين الأمرين السابقين فى «ج» والملاحظه التى فى أول صفحه ٧٤

ويرى بعض النحاه : أن الحرف الثانى الصحيح من الكلمه الثنائيه لا يضاعف إلا إذا صارت الكلمه علما لشيء آخر غير لفظها ، كأن تسمى شيئا : «بل» أو : «قد» أو : «هل» ... أما إذا بقيت على معناها الأصيلى وقصد إعرابها فلا يضاعف ثانيها ؛ سواء أكان صحيحا مثل : «قد» أم لنا مثل : «لو» (١) ...

- الاسم ثلاثة أقسام :

ظاهر ، مثل كلمه : «محمد» فى : «محمد عاقل» ، ومضممر (٢) ، أى : غير ظاهر فى الكلام ، مع أنه موجود مستتر ، مثل الفاعل فى قولنا : أكرم صديقك (٣) ؛

ص : ٣٠

١- راجع الصبان - ج ١ - الباب الأول عند الكلام على علامه الإسناد. وانظر تعريف الحكايه. فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧٨ الآتيه. والرأيان السالفان فصيحان ، ولكل منهما مزيتة التى تدعو إلى تفضيله حينا ، أو العدول عنه إلى نظيره حينا آخر ؛ تبعا لما يقضى به المقام الكلامى. فمزيه الحكايه أنها تحمل الذهن سريعا إلى الحكم على اللفظ بأنه معاد ومردد لداع بلاغى ، والذى يدل على هذه الإعاده مخالفه اللفظ فى ظاهره لما تقتضيه العوامل من حركات إعرابيه معينه. فمن يسمع : «قطف» السابقه ببقائهما على حركاتها الأصيليه سيدرك سريعا أنها معاده مردده ، أى : محكيه فلو لم تكن فى التركيب السابق محكيه لكانت مبتدأ مرفوعا ، فعدم رفعها وتركها على حالتها الأولى دليل على : «الحكايه» أى : على أن الناطق بها يرددها بعد أن سمعها من غيره أو قرأها ؛ فنطق بها من غير إدخال تغيير على حركاتها مطلقا. ولو اقتضى المقام الإعرابى الجديد إدخال تغيير على حركاتها. ويظهر هذا بوضوح حين نسمع - مثلا - المغنى يترنم بكلمه : «قطف» فيشجينا بها ، ويبدع فيها ، أكثر من غيرها ، أو : حين نراها مكتوبه بخط بارع ، فنقول : «قطف» جميله ، فيكون النطق بها على سبيل الحكايه إعلانا ورمزا إلى أنها جميله فى حاله معينه ، وصوره خاصه دون غيرها ، بخلاف ما لو قلنا : قطف جميله ، فليس فى هذا التعبير ما يدل على ذلك التقييد الهام. ومما يزيد الأمر وضوحا ما قالوه فى موضع آخر ؛ فمن الأعلام من اسمه «أبو الفضل» ، و «أبو جهل» ... فإذا سمعنا من الخبير بالأساليب الصحيحه ، الحريص على سلامتها ، قوله - مثلا - مدح الناس «أبو الفضل» ، و «أبو جهل» عرفنا سريعا أن هذا المتكلم الفصيح لم يقل «مدح الناس أبا الفضل و «أبو جهل» وإنما قال : «أبو» فلا بد أن يكون هذا على سبيل الحكايه ؛ لحكمه بلاغيه قد تكون رغبته فى إظهار أن : «أبو الفضل» و «أبو جهل» علمان لشخصين معينين وليس المراد منهما مطلق رجل متصف بالفضل أو بالجهل ، إذ لو قال «مدح الناس أبا الفضل و «أبو جهل» لجا الكلام خاليا من التعيين الدقيق ، محتملا العلميه وأن يشمل كل صاحب فضل ، أو صاحب جهل من غير تخصيص ... أما الرأى الآخر فمزيتة عمومه وشموله كل الحالات المختلفه ؛ ومنها السابقه ودخوله تحت القاعده الإعرابيه المطيرده فيه نوع تيسير. ولهذه المسأله صلح بما يجىء فى ج ٤ ص ٥٤٦ م ١٧٧ باب النسب وما فيها من خلاف.

٢- راجع «ب» من ص ١٩٧.

٣- انظر رقم ٣ من هامش ص ١٥.

فإن الفاعل مستتر وجوبا تقديره : «أنت» ، ومبهم» ، لا يتضح المراد منه ولا يتحدد معناه إلا بشيء آخر ، وهو اسم الإشارة ؛ مثل :
هذا نافع ، واسم الموصول ؛ مثل : الذى بنى الهرم مهندس بارع (١).

ص: ٣١

١- لأن اسم الإشارة لا- يتضح المراد منه إلا- بالمشار إليه ، والموصول لا- يتضح إلا بصلته. ولا مبهم فى الأسماء غير هذين.
وسيجىء البيان فى «ج» من ص ٣٠٤ وفى أول باب الموصول (رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ م ٢٦).

التنوين الذى يعتبره النحاه علامه على أن الكلمه اسم - أنواع ؛ أشهرها أربعة ؛ هى : تنوين الأَمْكِيْته - تنوين التَّنْكِير - تنوين التعويض - تنوين المقابله ، ولهم فى كل نوع آراء مختلفه ، سنستخلص الرأى السليم منها :

النوع الأول : تنوين الأَمْكِيْته

ولتوضيحه نقول : إن الأسماء أربعة أقسام :

(أ) قسم تتغير حركه آخره باختلاف موقعه من الجمل ، ويدخله التنوين فى آخره ؛ مثل : علِيّ ، شجره ، عصفور ، ... تقول : جاء علِيّ ، برفع آخره وتنوينه ... رأيت علِيًّا ؛ بنصب آخره وتنوينه. ذهبت إلى علِيّ ، بجر آخره وتنوينه ... وكذلك باقى الأسماء السابقه وما يشبهها. وهذا القسم من الأسماء يسمى : «المعرب المنصرف» (١).

(ب) قسم تتغير حركه آخره باختلاف موقعه من الجمل ، ولكنه لا يَنْوّن ؛ مثل : أحمد ، فاطمه ، عثمان ... تقول : جاء أحمد ، رأيت أحمد ، ذهبت إلى أحمد ... وكذلك باقى الأسماء السالفه ، وما أشبهها : فإنها لا تنون ، مهما اختلفت العوامل (٢). وهذا القسم يسمى : «المعرب غير المنصرف». وله باب

ص : ٣٢

١- وقد يسمى اختصارا : «المنصرف» - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٧. وإذا ذكر التنوين من غير نص على نوعه كان المراد : تنوين «المعرب المنصرف» لأنه هو المقصود عند الإطلاق ؛ (أى : عند عدم ذكر النوع). أما إذا أريد غيره فلا بد من التقييد بذكر النوع ؛ كأن يقال : تنوين التَّنْكِير ، أو : تنوين العوض .. والمعرب هو اللفظ الذى تتغير علامه آخره بتغير العوامل ؛ كما سيجىء قريبا فى بابهِ الخاص (ص ٦٧ م ٦). و «المنصرف» هو الذى يكون فى آخره هذا التنوين.

٢- هذا القسم قد يدخله التنوين أحيانا لغرض معين - كما سيجىء فى ص ٣٦ أما البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ - تقول : رأيت أحمدًا ؛ بالتنوين ؛ بشرط أن تقصد الإخبار بأنك رأيت واحدا غير معين ممن اسمهم : «أحمد» بخلاف ما لو رأيت رجلا معين اسمهُ : أحمد ، معهودا بينك وبين من تخاطبه .. (شرح المفصل ج ٩ ص ٢٩ موضوع التنوين). ، هذا ، والتمثيل بكلمه : «أحمد» هو من صنيع صاحب «المفصل» نفسه ، وكان الأولى التمثيل بكلمه مثل : «يزيد» ونحوها لما سيجىء - فى ج ٤ ص ١٩١ م ١٤٧ «ب» عند الكلام على الاسم الذى لا ينصرف أن الاسم الممنوع من الصرف للعلميه ووزن الفعل إذا زالت علميته لم يمنع من الصرف إن كان فى أصله وصفا سابقا على العلميه - - وترك وصفيته السابقه ، وانتقل إلى العلميه. مثل : «أحمر» علم ، فإنه حين تزول عنه العلميه الطارئه يرجع إلى ما كان عليه قبلها ويعود وصفا كما كان ويظل ممنوعا من الصرف بشرط وجود العله الثانيه. وكلمه : «أحمد» ينطبق عليها هذا من ناحيه رجوعها إلى الوصفيه السابقه حين تزول عنها العلميه الطارئه ، فكيف تنون إن زالت علميتها وبقيت العله الثانيه؟ ربما كان يرى فرقا بين «أحمد» و «أحمر» هو أن «أحمد» متوغل فى علميته حتى نسيت وصفيته وأهملت ، فإن زالت عنه علميته لم يرجع إلى وصفيته السابقه عليها ؛ بخلاف : «أحمر» وأشباهه ؛ فوصفيته قويه ملحوظه.

لكن الأفضل - كما قلنا - التمثيل بما لا احتمال معه.

خاص يتضمن أسباب منع الاسم من الصرف (١) ...

(ح) قسم لا تتغير حركه آخره بتغير التراكيب (٢). لكن قد يدخله التنوين أحيانا لغرض. وإليك الإيضاح.

ص: ٣٣

١- سيجيء في الجزء الرابع. وللنحاه تعليل طويل في عدم تنوينه ؛ ولكنه تعليل يرفضه التأمل. وقد آن الوقت لإهماله وإنما نذكر ملخصه التالي ليطمئن من يشاء من الخاصه - إلى أنه تعليل مصنوع متكلف. فهم يقولون: إن الفعل ثقيل على اللسان ؛ لقله استعماله ، بالنسبه للاسم ؛ فالفعل لا يستعمل إلا مع فاعل اسم ؛ أما الاسم فقد يستعمل أحيانا مع الفعل ؛ مثل : (نفع الكتاب) ، وقد يستعمل أحيانا مع الاسم مثل : (الكتاب نافع). فالمواضع التي يشغلها الاسم أكثر من المواضع التي يشغلها الفعل ؛ وكثره الاستعمال داعيه إلى خفه النطق وسهولته. وشيء آخر ؛ هو أن الفعل لا يوجد إلا مع فاعل كما سبق ، وقد يحتاج إلى مفعول. ومعنى هذا أن الفعل لا يوجد منفردا ، ولا يدل على معنى بنفسه ، وإنما يوجد في كلام مركب. أما الاسم فإنه قد ينفرد ولا يراد منه إلا مجرد الدلاله على شيء (أى : على مسمى) كما عرفنا - في ص ٢٥ - . والمفرد أخف من المركب في النطق والاستعمال. فمن أجل خفته دخله التنوين الذى هو علامه الخفه ، ورمز السهوله ، وامتنع دخوله على الأفعال ؛ لثقلها ثم يتدرجون من هذا إلى قولهم : إن فى كل فعل ظاهرتين ؛ إحداهما : لفظيه ، وهى : اشتقاقه من المصدر (على الرأى الشائع) واشتراك لفظيهما فى الحروف الأصلية ، والمشتق فرع ، والمشتق منه أصل ، لهذا كان الفعل فرعا من الاسم. والأخرى : معنويه ، وهى : حاجه الفعل إلى الفاعل الاسم كما سبق. والاحتياج فرع ، وعدم الاحتياج أصل. ولما كان القسم الثانى من الأسماء (وهو المعرب غير المنصرف) لا يمنع من الصرف إلا - إذا اجتمع فيه ظاهرتان ، أو علتان فرعيتان : إحداهما لفظيه ، والأخرى معنويه ، كان شبيها بالفعل فى ذلك ؛ فامتنع مثله من الصرف ؛ فكلمه : «فاطمه» فيها عله لفظيه ؛ وهى التأنيث ؛ والتأنيث فرع التذكير عندهم ، وعله معنويه هى : العلميه ؛ والعلميه فرع التنكير ، فهاتان ناحيتان فرعيتان فى كلمه «فاطمه» ؛ فلا بد من الظاهرتين (العلتين) ، أو من ظاهره تقوم مقامهما ؛ وذلك فى كل كلمه تمنع من الصرف. وينتهون من ذلك كله إلى النتيجة التى يريدونها ؛ وهى : أن الفعل فى العلتان ، ولا يدخله التنوين. وكذلك بعض الأسماء فى الظاهرتان أو العلتان - أو ما يقوم مقامهما - فلم لا يمنع من الصرف أيضا بسبب وجود الناحيتين الفرعيتين فلا يدخله التنوين؟ ذلك ملخص كلامهم. وهو مدفوع بأن السبب الحق فى تنوين بعض الأسماء وعدم تنوين بعض آخر أن العرب الفصحاء نطقت بهذا منونا ، وبذاك غير منون. فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها ، لا لسبب آخر ؛ كمراعاه لقواعد علميه ، وتطبيق لأسس فلسفيه منطقيه ؛ فإن هذه وتلك لم تكن معروفه لديهم فى عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهليه ؛ فلم يستخدموا المشابهه ، ولم يستعينوا بقياس المناطقه أو غيره من مسالك الجدل ، والتوهم ، وأشباهه مما لا يوافق حياتهم الأولى ، ولا نشاء اللغه.

٢- ويسمى : المبني ، وسيجىء الكلام عليه فى بابها الخاص (ص ٦٧ م ٦).

من الأسماء القديمة : خالويه ، نفظويه ، عمرويه ، سيبويه. وغيرها من أعلام الأشخاص المبنيه على الكسر - غالبا - المختومه بكلمه : «ويه». فإذا أردت أن تتحدث عن واحد من هذه الأعلام ، وكان معنا معهودا بينك وبين من تخاطبه ، معروفا بهذا الاسم ، لا- تختلط صورته في الذهن بصوره غيره - فإنك تنطق باسمه من غير تنوين ، وأنت بهذا تتكلم عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى المعربه التي يدل الواحد منها على فرد خاص بعينه ؛ مثل : محمد ، أو : صالح ، أو : محمود ، أو : غيرهم (١) ...

أما إذا أتيت بالتنوين في آخر الكلمه فإن المراد يتغير ؛ إذ تصير كمن يتحدث عن شخص غير معين ، لا- يتميز من غيره المشاركين له في الاسم ، فكأنك تتحدث عن رجل أيّ رجل مسمى بهذا الاسم.

ومن الأمثله أيضا ما ليس بعلم ، مثل : صه (٢) ، إيه (٣) ، غاق (٤).

وهذه الكلمات المبنيه وأشباهاها تكون منونه حيناً ، وغير منونه حيناً آخر (٥) ، كأن تسمع شخصا يتحدث في أمر معين لا يرضيك ؛ فتقول له : صه ، (بسكون الهاء من غير تنوينها). فكأنك تقول له : اسكت عن الكلام في هذا الأمر الخاص ، ولك أن تتكلم في أمر آخر إن شئت. أما إذا قلت له : صه (بالتنوين) فمرادك : اترك الكلام مطلقا في جميع الموضوعات ؛ لا- في موضوع معين.

ولو قلت له : «إيه» (بالكسر من غير التنوين) لكان المقصود : زدني من الحديث المعين الذي تتكلم فيه الآن. ولا تتركه. أما إذا قلت : «إيه» بالتنوين فإن المراد يكون : زدني من حديث أيّ حديث ؛ سواء أكان ما نحن فيه أم غيره.

ص: ٣٤

١- راجع ما يتصل بهذا ، وبإعراب الممنوع من الصرف في ص ١٥٧ و ٢٧٩ و ٢٨٣.

٢- اسم فعل أمر ؛ بمعنى : اسكت.

٣- اسم فعل أمر ؛ بمعنى : زد ...

٤- اسم صوت الغراب.

٥- التنوين وعدمه مقصور على السماع في أغلب أسماء الأفعال والأصوات - بالتفصيل الذي سيجيء في بابهما في الجزء الرابع. بخلاف الأسماء المختومه بكلمه : «وييه» من مثل : خالويه ، ونفظويه ، وأشباهما ؛ فإنه قياسى.

كذلك : صاح الغراب غاق (بغير تنوين) فالمراد أنه يصيح صياحا خاصًا ، فيه تنغيم ، أو حزن ، أو فزع ، أو إطاله ... أما بالتنوين فمعناه مجرد صياح.

فعدم التنوين فى الكلمات المبنيه السابقه - وأشباهاها - هو الدليل على أنك تريد شيئًا واحدًا معينًا ، واضحا فى ذهنك ، معهودًا لك ولمخاطبك ؛ سواء أكان ذلك الشئ شخصًا أم غير شخص ، والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئًا غير معين بذاته ، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثله له ، ولا- يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره. ويسمون الكلمه التى من النوع الأول الخالى من التنوين : «معرفة» (١) ، لأن مدلولها معروف معين. والكلمه التى من النوع الثانى المنون : «نكره» ؛ لأن معناها منكر - أى : شائع - غير معين وغير محدد. ويسمون التنوين الذى يدخلها : «تنوين التنكير» أى : التنوين الذى يدل فى الكلمه المبنيه على الشيوخ وعدم التعيين ؛ ولا يدخل إلا الأسماء المبنيه. فهو : «العلامه التى تدل بوجودها على أن الكلمه المبنيه نكره ، وتدل بحذفها على أنها معرفة».

(د) قسم لا- تتغير حركه آخره ولا- يدخله التنوين ؛ مثل : هؤلاء ... حيث ... كم ... تقول : جاء هؤلاء ، أبصرت هؤلاء ، انتفعت بهؤلاء ... (بالكسر فى كل الحالات ، بغير تنوين ، فهو مبنى ، وغير منون).

من التقسيم السابق نعلم أن بعض الأسماء معرب ، وبعضها مبنى ، وأن كل واحد منهما قد يكون منونا ، وقد يكون غير منون.

والقسم الأول : «ا» وحده هو الذى يجتمع فيه الإعراب والتنوين معا. والنحاه يقررون أن الأصل فى الأسماء أن تكون معربه (٢) ومنونه ، وأن الأصل فى الحروف وأكثر الأفعال أن تكون مبنيه وغير منونه ؛ فكلما ابتعد الاسم عن

ص: ٣٥

١- وللمعرفه والنكره وأنواعهما باب خاص يشمل كل أحكامهما ، وسيجيء قريبا (ص ١٨٦ م ١٧).

٢- لأن استقراءهم للأسماء دلهم على غلبه الإعراب والتنوين فيها ، كما دلهم على أن الحروف كلها مبنيه وغير منونه ، وأن الأفعال كلها غير منونه وأكثرها مبنى دائما ؛ فالماضى والأمر مبنيان دائما ، والمضارع يعرب فى حالات ، ويبنى فى غيرها.

مشابهة الحرف والفعل في البناء وعدم التنوين (١) كان أكثر أصالة في الاسميه ، وأشدّ تمكنا.

وبتطبيق هذا على الأقسام الأربعة السالفه يتبين أن القسم الأول أقواها جميعا في الاسميه ، وأعلاها في درجتها ؛ لأنه لا يشبههما في شىء ؛ فهو معرب ؛ أما الحروف وأكثر الأفعال فمبنيه. وهو منون ؛ والتنوين لا يدخل الأفعال ولا الحروف. ثم يليه في القوه والأصالة ؛ القسم الثانى : «ب» ؛ لأنه معرب ، والحروف وأكثر الأفعال مبنيه - كما سبق - لكنه يشبه الأفعال والحروف في عدم التنوين. ثم يليه القسم الثالث : «ح» وهو أضعف من القسمين السابقين ؛ لبنائه الدائم. ولعدم تنوينه أحيانا. أما الرابع : «د» فهو أضعف الأقسام كلها ، لأنه مبنى دائما ، ولا ينون مطلقا. فاجتمع في القسم الأول العاملان الدالان على التباعد وعدم المشابهه ، أما القسم الثانى فليس فيه إلا عامل واحد ؛ لهذا يسمى القسم الأول : «المتمكن الأمكن» ، أى : القوى فى الاسميه ، الذى هو أقوى أصاله فيها ، وأثبت مكانه من غيره. ويسمى التنوين الذى يلحقه : تنوين «الأمكنيه» أو : «الصرف» ويقولون فى تعريفه - «إنه التنوين الذى يلحق آخر الأسماء المعربه المنصرفه ؛ ليدل على خفتها (٢) ، وعلى أنها أمكن ، وأقوى فى الاسميه من غيرها» كما يسمى القسم الثانى : «المتمكن» فقط. وما عداها ما فغير متمكن.

النوع الثانى : تنوين التذكير

وهو «الذى يلحق - فى الأغلب (٣) - بعض الأسماء المبنيه ؛ ليكون وجوده دليلا على أنها نكرة. وحذفه دليلا على أنها معرفه» (٤) وهو الذى سبق إيضاحه وشرحه فى القسم الثالث : «ح» من الأسماء.

ص: ٣٦

- ١- أو فى غيرهما ؛ كبعض الظواهر الخاصه التى تظهر فى الفعل - فى رأيهم - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٣.
- ٢- أثر هذا التنوين فى الخفه وغيرها مفصل فى موضعه الأنسب ج ٤ باب «ما لا ينصرف».
- ٣- الأغلب أنه يلحق بعض الأسماء المبنيه. ولكنه قد يلحق بعض الأسماء المعربه المنصرفه للسبب السابق فى الرقم : «٢» من هامش ص ٣٢ وللبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤.
- ٤- لم نذكر فى التعريف : «أنه يلحق الأسماء المبنيه» - مع أن الغالب لحاقه بها ، لأنه قد يلحق الأسماء المعربه غير المنصرفه لغرض أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٣٣ وللبيان الذى فى هامش ص ٢٦٤ فتقييد الأسماء بأنها «مبنيه» غير صحيح.

النوع الثالث : تنوين التعويض

(١)

، أو العوض

من الدواعى ما يقتضى حذف حرف من كلمه ، أو حذف كلمه كامله ، أو حذف جمله بتمامها أو أكثر ؛ فيحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضا عنه. فمن أمثله - حذف الحرف (٢) ما يأتى :

الفعل الثلاثى

بعض المشتقات منه

(اسم الفاعل)

وضع المشتق فى جمله بعد

جمعه جمع تكسير

الحرف المحذوف

بقى

باقيه

النقود بواق. سأزيد على بواق لا أحزن لمواض

مضى

ماضيه

الليالى مواض بحوادثها. لا أحزن لمواض

هو الحرف الأخير من الجمع ،

باكيه

العيون بواك. أسفت لبواك على ما فات

وهذا الحرف الأخير أصله الحرف الثالث

ساقيه

هذه سواق. شرب الزرع من من سواق فباضه

الأصلى من الفعل الماضى

نسمى

ناميه

الزروع نوام. سوف أحرص على نوام من الزروع

رنا (بمعنى نظر)

رانيه

العيون وأن للزهر. عجبت من روان للزهر

فهنا بعض أفعال ثلاثيه ، أصلية الحروف ، أى : لا يحذف منها حرف فى المشتقات المختلفه إلا لداع قوئى ، لكن الحرف الأخير من تلك الأفعال قد حذف فى جمع التكسير ، وحل مكانه التنوين ؛ عوضا عنه ، فالتنوين المشاهد فى آخر كل جمع مما سبق إنما هو تعويض عن الحرف المحذوف. وعند الإعراب نقول : الكلمه مرفوعه بالضمه على الياء المحذوفه. ومجروره بفتحه نيابه عن الكسره

ص: ٣٧

١- ويدخل الأسماء المعربه والمينيه.

٢- وهذا الحذف مقصور على حالتى الرفع والجر ، مع وجود التنوين فيهما ، كما فى الأمثله. فإن لم يوجد التنوين - لسبب أن الكلمه مضافه ، أو : مبدوءه بأل ، أو : لداع آخر - لم تحذف الياء. وكذلك لا تحذف فى حاله النصب ؛ بل تبقى وتظهر الفتحة عليها من غير التنوين.

أما حذف كلمه ومجىء التنوين عوضا عنها فيكثر بحذف المضاف إليه بعد لفظه : «كل» ، أو «بعض (٢)» - وما فى حكمهما - ومن أمثلته :

ص: ٣٨

١- هذا خير ما يقال اليوم ، وأوضحه وأيسره. أما ما يقوله النحاه فمردود عقلا ، وفيه التواء وصعوبه ؛ فهم يقولون : إن كلمه : باقيه ؛ أو : ناميه ، أو : ماضيه ، أو : ما يشبهها «من كل كلمه مؤنثه على وزن فاعله» يجوز جمعها جمع تكسير على وزن : «فواعل» ؛ فتصير الكلمه بعد تكسيورها «بواقى» «نوامى» «مواضى» - بالضم بغير تنوين - ؛ لأنها ممنوعه من الصرف لصيغه منتهى الجموع (وهى كل جمع تكسير بعد ألف تكسيوره حرفان ؛ مثل : معابد - طوائف - جواهر - مدارس ، أو ثلاثه أحرف أو سطرها ساكن ، مثل : مفاتيح - قناديل - أزاهير ؛ جمع أزهار. وتفصيل الكلام عليها فى الباب الخاص بما لا ينصرف ج ٤ م ١٤٥ وم ١٧٣). ثم تحذف الضمه ، لأنها ثقيله على الياء ، فتصير الكلمه : «بواقى» ، «جوارى» ، «مواضى» ، ثم تحذف الياء للتخفيف أيضا. ويجىء التنوين عوضا عنها ؛ لأنها حرف أصلى ، لا يحذف من غير تعويض ؛ وإلا كان الحذف جورا على الكلمه ، كما يقولون!! هذا على اعتبار أن الكلمه كانت ممنوعه من الصرف أول الأمر ، ثم وقع الحذف والتعويض بعد ذلك. أما على اعتبار أنها لم تكن ممنوعه من الصرف أول الأمر وإنما وقع الحذف والتعويض قبيل منعها من الصرف فيقال فيها : «بواقى» ، «جوارى» ، «مواضى». بالتنوين فى كل هذا ، ثم حذفت الضمه وحدها ، لأنها ثقيله على الياء (وبقى التنوين الذى تدل الضمه الثانيه عليه). فالتقى ساكنان لا- يجوز اجتماعهما هما : الياء والتنوين ؛ فحذفت الياء أولا ، ثم حذف التنوين بعدها ؛ (بسبب أن الكلمه ممنوعه من الصرف ؛ لصيغه منتهى الجموع). فصارت «بواقى» ، «جوارى» ، «مواضى» بكسره واحده ، أى (بغير تنوين) ثم جاء تنوين آخر غير المجذوف ؛ ليكون عوضا عن الياء ، ولينع رجوعها عند النطق. فمنع الصرف فى الحاله الأولى سابق فى وجوده على الحذف ، ومقدم عليه ، أما فى الحاله الثانيه فكان الحذف هو السابق والمقدم على منع الصرف فى رأيهم. وكلتا الحالتين تجرى على الجموع السابقه وأشباهاها فى حاله الجر أيضا ؛ فبدلا من أن يقال : حذفت الضمه ؛ لثقلها .. يقال : حذفت الكسره ، لثقلها ... أو حذفت الفتحة التى هى نائبه عن الكسره ؛ بسبب منع الصرف ، ثم حذفت الياء ... ولا يخفى ما فى هذا من تكلف بغير داع ، ولف ، وتعقيد. والواجب أن نقول فى سبب الحذف فى «فواعل» وأشباهاها ؛ (من كل صيغه لمنتهى الجموع ، آخرها ياء لازمه ، مكسور ما قبلها ، ولكنها تحذف كحذفها فى الجموع السابقه) ، «إنه استعمال العرب ليس غير». فهم يحذفون تلك الياء ؛ رفعا ، وجرا ، إذا وقعت آخر صيغه منتهى الجموع ، وما أشبهها - من غير أن يفكروا فى قليل أو كثير مما نقلناه عن النحاه ، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئا. فلا- علينا إن تركنا ذلك المنقول ، واكتفينا بما ذكرناه ؛ مسايره للعقل ، وتجنبنا للوعر الذى لا خير فيه. ومما يؤيد رأينا - إن كان فى حاجه إلى تأييد - أن العرب يقولون أكرمت جوارى ... ورأيت سواقى ؛ بظهور الفتحة على الياء. فلم توصف الفتحة فى مثل هذه الحاله بالخفه وتفوز بالبقاء؟ ولم توصف فى حاله الجرحين تكون نائبه عن الكسره بالثقل وتحذف - فى رأى المشهور - ثم تحذف الياء؟ .. فكيف يقع هذا مع أن الحرف فى الحالتين واحد ، وكذلك حركته وهى الفتحة ، وكذلك الحنجره ، واللسان والقم ، وجهاز النطق والكلام؟ ثم انظر رقم ١ من هامش ص ١٧٣.

٢- والتنوين فيهما تنوين «عوض» و «أمكنيه» معا ؛ لأنه عوض عن المحذوف ، ولأنهما معربان منصرفان - راجع حاشيه الخضرى

، أول باب الممنوع من الصرف - وسيجيء في الجزء الثالث (باب الإضافة م ٩٤ ص ٦٢) أن هذا الرأي أوضح وأدق من الرأي الآخر القائل : إنه للأمكنه فقط ؛ بحجه - - وقوعه في اسم معرب منصرف ، لا بد من وجوده في آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه فيحذف التنوين ؛ لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنويهاً جديداً النوع ، وإنما هو تنوين «الأمكنه» الذي يلحق - عند عدم المانع - آخر الأسماء المعربة المنصرفه كالتى هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان. ويترتب على هذا الرأي منع دخول «أل» التى للتعريف على «كل» وبعض ، - لأن الأضافة ملحوظه - دون الرأي الآخر ، طبقاً للبيان الذى فى الجزء الثالث.

قسمت المال بين المستحقين ؛ فأعطيت كلّاً نصيبه ، أى : كل مستحق.

حضرت الضيوف فصافحت كلّاً منهم. أى : كل ضيف.

تعجبني الصحف اليوميه غير بعض. أى : بعض الصحف.

اعتدل الجو أيام الشتاء إلا بعضاً. أى : بعض أيام.

وأما حذف جمله ، أو أكثر ، ومجىء التنوين عوضاً عنها فإنه يكثر بعد كلمه «إذ» (١) المضافه ، المسبوقه بكلمه «حين» أو «ساعه» وما أشبههما من ظروف الزمان التى تضاف إلى : «إذ». ويتضح من الأمثله الآتيه :

جاء الصديق ، وكنت (حين إذ جاء الصديق) غائباً - جاء الصديق وكنت «حينئذ» غائباً.

أكرمتنى ؛ فأثنت عليك (حين إذ أكرمتنى) - أكرمتنى فأثنت عليك «حينئذ».

سأبقت ، وكان زملاؤك (ساعه إذ سأبقت) يرجون لك الفوز - سأبقت وكان زملاؤك «ساعتئذ» يرجون لك الفوز.

مشيت فى الحديق. وقطفت الزهر. وكنت (ساعه إذ مشيت) وقطفت قريباً منك ، أو : وكنت «ساعتئذ» قريباً منك.

سافر محمود فى القطار ، وجلس يقرأ الصحف. وتكلم مع جاره ، وكنت معه وقت «إذ سافر» ، وجلس يقرأ ويتكلم.

سافر محمود فى القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، وتكلم مع جاره. وكنت معه «وقتئذ» ...

ومنه قوله تعالى : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ، يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)

فقد حذف - فى الأمثله السالفه جمله أو أكثر بعد : (إذ) مباشره . وجاء التنوين عوضاً عن المحذوف. ولما كانت الذال ساكنه ، وكذلك التنوين - حركنا الذال

ص : ٣٩

١- كما سيجىء فى ج ٢ ص ٢٢٢ م ٧٩ باب الظرف وفى ج ٣ ص ٦٨ م ٩٤ باب الإضافة.

بالكسر ؛ ليتمكن النطق والتغلب على اجتماع الساكنين ، ووصلنا كلمة : «إذ» في الكتابه بما قبلها ، عملا بقواعد رسم الحروف (الإملاء).

مما سبق نعلم أن تنوين العوض هو : ما يجيء بدلا من حرف أصلى حذف ، أو من كلمه ، أو جمله ، أو أكثر ؛ ليحل محل المحذوف ، ويغنى عنه.

ومما يجب التنبه له أن هذا التنوين قسم مستقل ، أثره الخاص هو : «التعويض» فلا يدل بنفسه على إعراب ولا بناء. ولهذا يدخل فى آخر الأسماء المتمكنه وغير المتمكنه : أى : يدخل فى آخر الأسماء المعربه والمبنيه.

النوع الرابع : تنوين المقابله

إن التنوين حين يلحق آخر الاسم يكون دليلا على أن ذلك الاسم قد تم ، واستكمل حروفه ، كما فى نحو : محمد مسافر ، أمين مهذب ، حلیم عالم.

لكن أين يذهب التنوين حين تجمع تلك الكلمات جمع مذكر سالما فنقول : [\(١\)](#) مسافرون ، الأمينون مهذبون ، الحلیمون عالمون؟ لم لم يبق فى الجمع ليدل على ما كان يدل عليه فى المفرد؟

يرى النحاه أنه قد اختفى ، وحلت محله النون التى فى آخر الجمع. ولما كانت غير موجوده إلا فى جمع المذكر السالم ، دون الجمع المختوم بالألف والتاء الزائدتين. (جمع المؤنث السالم وملحقاته) - وكلاهما جمع سلامه - كان من الإنصاف أن يزداد التنوين فى الثانى ، ليكون مقابلا للنون فى جمع المذكر السالم ، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحيه [\(٢\)](#). ويسمونه لذلك ، تنوين المقابله ؛ ويقولون فى تعريفه :

ص: ٤٠

١- يلاحظ أن تشبيه العلم وجمعه مذكرا يزيلان علميته ؛ فتجىء «أل» لتفيده التعريف - كما سنعرف فى رقم ٣ من ص ١١٨ -
٢- ونرى أن النون فى جمع المذكر السالم ، والتنوين فى جمع المؤنث السالم - لا سبب لهما إلا نطق العرب. وكل تعليل يخالف هذا فمفروض. ولو صح أن النون فى جمع المذكر السالم بدل التنوين فى مفرده ، لكان من الغريب وجودها فى جمع المذكر السالم الذى لا تنوين فى مفرده ؛ بسبب منعه من الصرف ؛ مثل : الأحمدين ، والعمرين ، واليزيدين ، والأفضلين ، وأشباهاها ؛ فإن مفردها - وهو : أحمد ، وعمر ، ويزيد ، وأفضل .. لا يدخله التنوين ؛ لأنه ممنوع من الصرف. ولكان من الغريب أيضا احتياج جمع المؤنث إلى المقابل «وهو التنوين» مع أن مفرده يخلو فى كثير من الأحوال من التنوين ؛ كفاطمه ، وزينب. على عكس جمع المذكر السالم ؛ فإن مفرده يكثر فيه التنوين. هذا إلى اعتراضات وأنواع من التناقض سببها التعليل السالف. ومن المستحسن تسميته : «تنوين جمع المؤنث السالم» أو : الأخذ بالرأى الصائب ، الذى يرى إدماج تنوين المقابله. فى تنوين التمكين ، لأنه منه ، برغم مخالفه بعض النحاه فى ذلك. (راجع الجزء الأول من حاشيه الخضرى فى تنوين المقابله). هذا ، وقد تركه «صاحب»

المفصل ولم يذكره ، وإن كان شارحه قد عرض له).

إنه اللاحق لجمع المؤنث السالم ؛ ليكون في مقابله النون في جمع المذكر السالم.

إلى هنا انته الكلام على أنواع التنوين الخاصه بالاسم وحده.

وهناك أنواع أخرى ليست من علاماته ؛ لأنها مشتركة بينه وبين الفعل ، والحرف ؛ فلا داعى لإثباتها هنا. ولا سيما إذا عرفنا أنها تكاد تكون مقصوره على الشعر دون النثر. فموضوعها المناسب لها هو : «علم الشعر» المسمى : «علم العروض والقوافى».

ص: ٤١

(١) التنوين ساكن ، إلا إن جاء بعده حرف ساكن أيضا ؛ فيتحرك التنوين بالكسر (١) ، وقد يجوز تحريكه بالضم (٢) ، مثل : «وقف خطيب استمعت خطبته (خطيبين استمعت خطبته) ، وصاح قائلًا- أفهموا ، (قائلن أفهموا). فقد وقعت السين ساكنه ، بعد التنوين ، وكذلك الفاء ؛ فتحرك التنوين بالكسر أو بالضم ، وكلاهما جائز ، والكسر أكثر إلا حين يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزوما (٣) ؛ مثل : «أقبل عالم اخرج لاستقباله» - فالحاء الساكنه بعد التنوين وليها حرف مضموم حتما ؛ فيكون الأ-حسن تحريك التنوين بالضم ، فتقول : «عالمن اخرج» ؛ لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم في النطق. ومثله : «هذه ورقه اكتب فيها». فالكاف الساكنه بعد التنوين جاء بعدها التاء المضمومه ، فكان من الأوفق تحريك التنوين بالضم ؛ ليكون الانتقال من الضم إلى الضم ، وهو أخف في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضم. تقول : «هذه ورقتن اكتب فيها». ومن العرب من يجيز حذف التنوين إذا وليه ساكن. وهذا أسهل اللغات كلها ؛ فيقول : «وقف خطيب اسمع خطبته» ؛ وصاح «قائل أفهموا» و «أقبل عالم اخرج لاستقباله» وحبذا الاقتصار عليه بشرط التنبه إلى أن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعه من الصرف (٤).

وبهذه المناسبه نقول :

إن هناك مواضع يحذف فيها التنوين وجوبا ، منها :

١ - وجود «أل» ، في صدر الكلمه المنونه ؛ مثل : جاء رجل ، بالتنوين من غير «أل» ، وبحذفه وجوبا معها ؛ مثل : جاء الرجل.

٢ - أن تضاف الكلمه المنونه ؛ مثل : جاء رجل المرءه.

ص: ٤٢

١- لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر.

٢- راجع شرح المفصل ج ٩ ص ٣٥ عند الكلام على التنوين. وحاشيه الصبان أيضا عند الكلام عليه.

٣- يشترط بعضهم في هذا أن تكون ضمه الحرف أصلية ؛ مثل : ضمه الراء في مثل : «اخرج» لأنها ضمه لا تتغير أبدا. بخلافها في مثل : حضر رجل ابنيك يعرفه ، فضمه «النون» في كلمه : «ابن» تتغير بتغير إعراب كلمه : «ابن». وفي هذه الحاله يكون الأحسن - وقيل يجب - التخلص من الساكنين بالكسر.

٤- انظر «ح» من ص ٤٨ في الكلام على التقاء الساكنين.

٣ - أن تكون الكلمه المنونه شبيهه بالمضاف (١) ؛ مثل : لا مال لمحمود ، بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة ؛ وخبر «لا» النافيه للجنس محذوف. أى : لا مال لمحمود حاضر. فكأنك تقول : «لا مال محمود حاضر» فتفترض إضافه ملحوظه ، مقدره ، لغرض يتصل بالمعنى المراد. وقد تفترض أن اللام زائده ؛ كأنها غير موجوده بين المضاف والمضاف إليه وأن الكلام يحوى إضافه ظاهره .. ومن المستحسن عدم الالتجاء لهذا ، قدر الاستطاعه.

أما إن كان الجار والمجرور هما الخبر فليس هناك تنوين محذوف. وإنما فتحه بناء فى آخر كلمه : «مال» التى هى اسم «لا» النافيه للجنس.

٤ - أن تكون الكلمه ممنوعه من الصرف ؛ مثل : اشتهر «سحبان» بالفصاحه لم أسمع «سحبان» ... ولكن قرأت خطب «سحبان» ...

٥ - الوقف على الكلمه المنونه فى حاله الرفع أو الجر. ومعنى الوقف انتهاء الكلام عند النطق بآخرها. مثل : هذا أمر عجيب - فكّرت فى أمر عجيب ... فإن كانت منصوبه فإن التنوين ينقلب ألفا فى اللغه المشهوره. مثل : شاهدت أمرا ، عند الوقوف على كلمه : «أمرا» المنونه. وشاهدت أمرا «عجيبا» ؛ عند الوقوف على كلمه : «عجيبا» المنونه.

٦ - أن يكون الاسم المنون علما (٢) ، مفردا ، موصوفا ، مباشره - أى من غير فاصل - بكلمه : «ابن» أو : «ابنه» وكلتاها مفرده ، مضافه إلى علم آخر مفرد ، أو غير مفرد. ولا بد أن تكون البنوه حقيقيه. ولا يشترط فى واحد من العلمين

ص: ٤٣

١- المراد بالشبيه المضاف : اللفظ الذى اتصل به شىء يتمم معناه ويزيد فائدته. وسيجىء بيانه فى باب : «لا» النافيه للجنس
٢- سواء أكان اسما ، أم كنيه ، أم لقباً (وسيجىء تعريف الثلاثه فى باب العلم ص ٢٧٦ م ٢٣ كما سيجىء لهذه المسأله مناسبه أخرى فى باب المنادى ج ٤ ص ١٣ م ١٢٨). ويجوز أن يراعى فى حذف الهمزه أن تكون الأعلام جنسيه يكتنى بها عن المجهول اسمه ، أو اسم أبيه ؛ مثل : فلان بن فلان ، أو الحارث بن هيثم الذى تخيله الحريرى ، وأدار الحديث على لسانه فى كثير من المقامات. وقد وقع الخلاف فى حذف التنوين وهمزه الوصل وألفها من : «ابن» و «ابنه» إذا كان العلم الأول (وهو الموصوف) كنيه ، أو كان العلم الثانى المضاف إليه كنيه ؛ مثل : اشتهر بالعدل الخليفه الثانى أبو حفص بن الخطاب ، ومن أولاده : عبد الله بن أبى حفص. فرأى فريق وجوب إثبات التنوين وهمزه الوصل والألف ، ويرى آخرون صحه الحذف والإثبات. ويبدو أن الأفضل الحذف لتكون القاعده عامه مطرده كما سنشير لهذا فى باب المنادى ج ٤ ص ١٣ م ١٢٨.

التذكير. فمجموع الشروط سبع ؛ إذا تحققت مجتمعه حذف التنوين نطقا وكتابه ، وحذفت همزه الوصل وألفها من «ابن وابنه» كتابه ونطقا ، بشرط ألا تكون إحداهما أول السطر ، ولا خاضعه لضروره شعريه تقضى بإثباتها ؛ فمثال الحذف : هذا محمد بن هاشم. وهذه هند (1) بنه محمود. وإن اختلف شرط من الشروط السبعه لم يحذف التنوين ، ولا ألف «ابن وابنه».

ص: ٤٤

١- قلنا «هند» لأنها علم مؤنث ؛ : يجوز تنوينه ، وعدم تنوينه. أما أكثر الأعلام المؤنثه الأخرى فلا تنون مطلقا ؛ لأنها ممنوعه من الصرف.

، وأقسامه ، وعلامه كل قسم.

(١) فهم الطالب. سافر الرحاله. رجع الغائب.

كل كلمة من الكلمات : «فهم» «سافر» «رجع» ، ... تدل بنفسها مباشرة (من غير حاجه إلى كلمه أخرى) ... على أمرين.

أولهما : معنى ندرکه بالعقل ؛ وهو : الفهم ، أو : السفر ، أو الرجوع ، ويسمى : «الحدث» ،

وثانيهما : زمن حصل فيه ذلك المعنى (أى : ذلك الحدث) وانه قبل النطق بتلك الكلمه ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام.

(ب) وإذا غيرنا صيغه تلك الكلمات فقلنا : «يفهم» . «يسافر» . «يرجع» ... دلت الكلمه فى صيغتها الجديده على الأمرين أيضا ؛ المعنى (الحدث) والزمن. ولكن الزمن هنا لم يكن قد فات وانقضى ؛ وإنما هو زمن صالح للحال (١) ، والاستقبال.

(ح) وإذا غيرنا الصيغه مره أخرى فقلنا : «افهم» ، «سافر» ، «ارجع» ... دلت كل واحده على الأمرين ؛ المعنى (الحدث) وهو : طلب الفهم ، أو : طلب السفر ، أو : طلب الرجوع. والزمن الذى يتحقق فيه الطلب. والزمن هنا مقصور على المستقبل وحده ؛ لأن الشئ الذى يطلبه إنسان من آخر لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام ؛ أى : لا يقع إلا فى المستقبل ... فكل واحده من تلك الكلمات وأشباهاها تسمى : «فعلا». فالفعل :

كلمه تدل على أمرين معا ؛ هما : معنى (أى : حدث) وزمن يقترب به (٢)

ص: ٤٥

١- الحال ، هو : الزمن الذى يحصل فيه الكلام ، والاستقبال هو : الزمن الذى يبدأ بعد انتهاء الكلام مباشرة. والماضى هو : الزمن الذى قبل الكلام.

٢- دلالة على الأمرين هو الأعم الأغلب ؛ لأن الفعل فى التعريفات العلميه لا يدل على زمان ؛ وإنما هو منسلخ عنه ، مجرد منه. ويرى فريق من النحاه أن «كان» الناسخه لا تدل على معنى (حدث) وإنما تقتصر دلالتها على إفاده الماضى وحده ، مخالفه أخواتها وأكثر الأفعال الأخرى. ويخالفهم فريق آخر يرى أنها تدل على الأمرين : المعنى والزمن. وقد أشرنا إلى هذا الموضوع فى أول باب : «كان» وأخواتها ، - وأوضحنا أن الرأى الثانى هو السديد ؛ لأدله كثيره جاوزت العشره ساقها - - أنصاره. وهناك بعض أفعال ماضيه ، ولكنها سلبت الدلاله على الزمان الماضى بسبب استعمالها للحال فى الإنشاء ، وقيل لا تدل على زمن مطلقا ؛ وإنما تدل على المعنى المجرد المخصصه له ؛ مثل : «فعلى التعجب» فى أكثر أحوالهما - كما يجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩ وكما يجىء فى بابهما ج ٣ ص ٢٧٥ م ١٠٨ - فى هامش ص ٢٧٨ و ٢٩٣ - ومثل : «نعم» ، المستعمله فى إنشاء المدح ، و

«بئس» المستعمله فى إنشاء الذم ، وسيجىء الإيضاح فى بابهما بالجزء الثالث (راجع حاشيه التصريح ج ١ باب «إن» ، عند الكلام على : «لام الابتداء» ، وتاج العروس عند الكلام على ماده كل من الفعلين ، والهمع).

وأقسامه ثلاثة (١): ماضٍ ، وهو : كلمه تدل على مجموع أمرين ؛ معنى ، وزمن فات قبل النطق بها. ومن أمثله قوله تعالى :
(تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا ، وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا ؛ وَقَمَرًا مُنِيرًا).

ومضارع ، وهو : «كلمه تدل على أمرين معا : معنى ، وزمن صالح للحال والاستقبال. كقوله تعالى : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ ، وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صِدْقِهِ يَتَّبِعُهَا أَذَى) ، ولا- بد أن يكون مبدوءا بالهمزه ، أو النون ، أو التاء ، أو الياء (٢) ... وتسمى هذه الأحرف : «أحرف المضارعه». وفتحها واجب ، إلا- فى المضارع الرباعى فتضمّ ، وكذا فى : المضارع المبنى للمجهول. أما المضارع : «إخال» فالأفصح كسر همزته لا فتحها.

وأمر ، وهو : كلمه تدل بنفسها على أمرين مجتمعين : معنى ، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه فى زمن مستقبل : كقوله تعالى : (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) ، ولا بد فى فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشره على الطلب من غير زياده على صيغته ؛ فمثل «لتخرج» ، ليس فعل أمر ؛ بل هو فعل مضارع ، مع أنه يدل على طلب شىء ليحصل فى المستقبل ؛ لأن الدلاله على الطلب جاءت من لام الأمر التى فى أوله ، لا من صيغه الفعل نفسها (٣).

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة فى قوله تعالى : (وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ،

ص: ٤٤

- ١- وسيجىء فى ص ٤٩ وما بعدها بيان الأزمنه المختلفه التى يدل عليها الفعل الماضى ، ثم المضارع ، ثم الأمر ، مع ملاحظه أن لكل نوع من الأفعال زمنا خاصا يشتهر به ، ويغلب عليه. لكنه قد يتركه إلى زمن آخر - كما سنعرف - ومما تجب ملاحظته أيضا : أن الفعل والجملة بنوعيهما الاسميه ، والفعليه ، فى حكم النكره طبقا للبيان الوارد فى رقم ١ من هامش ١٩٢.
- ٢- يجب أن يكون المضارع مبدوءا بالهمزه للدلاله على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد ؛ نحو : إنى أتخير ما أتكلمه وما أقرؤه. ويجب أن يكون مبدوءا بالنون للدلاله على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد يعظم نفسه ، أو أنه فرد واحد معه غيره ؛ مثل : عند الزياره نحسن استقبالك ، ونكرم ضيافتك. ويجب أن يكون مبدوءا بالتاء لمخاطبه المفرد المذكر ، أو للتحدث عن المفرده الغائبه ؛ نحو : أنت تتقن عملك ، وهى تتقن عملها. ويجب أن يكون مبدوءا بالياء للمفرد ، المذكر الغائب ، نحو : الشجاع يقول الحق لا يخاف شيئا. وإذا كان المضارع مبدوءا بالهمزه أو النون أو التاء ففاعله ضمير مستتر وجوبا طبقا للبيان الآتى فى ص ٢٠٦.
- ٣- كما سيجىء فى ص ٤٠.

وَدَعَّ أَذَاهُمْ ، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ،) وقول الشاعر :

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهمو

فطالما استعبد الإنسان إحسان

ولكل قسم من هذه الثلاثة علامات خاصه تميزه من غيره ؛ فعلامه الماضى : أن يقبل فى آخره إحدى التاءين ؛ «تاء التأنيث الساكنه» (١) مثل : أقبلت سعاد. وصافحت أباهما ، أو : «التاء المتحركه» التى تكون فاعلا- ؛ مثل : كلمتك كلاما فرحت به ، (وتكون مبنيه على الضم للمتكلم ، وعلى الفتح للمخاطب المذكر ، وعلى الكسر للمخاطبه).

وليس من اللازم أن تكون إحدى التاءين ظاهره فى آخر الفعل الماضى ؛ بل يكفى أن يكون صالحا لقبولها ، وإن لم تظهر فعلا. مثل : أقبل الطائر ؛ فنزل فوق الشجره ؛ فكلمه : «أقبل» و «نزل» فعل ماض ، لأنه - مع خلوه من إحدى التاءين - صالح لقبول واحده منهما : فتقول : أقبلت ... نزلت ... فإن دلت الكلمه على ما يدل عليه الفعل الماضى ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل ماض ، وإنما هى : «اسم فعل ماض» (٢). مثل : هيهات انتصار الباطل ، بمعنى : بعد جدا ... ومثل : شتان المنصف والباغى ؛ بمعنى : افترقا جدا. أو : هى اسم مشتق بمعنى الماضى ؛ مثل : أنت مكرم أمس ضيفك.

ومما تقدم نعلم أن كلمتى : «نعم» (وهى : كلمه للمدح) «وبئس» (وهى : كلمه للذم) فعلان ماضيان (٣) ؛ لقبولهما تاء التأنيث الساكنه ؛ تقول : نعمت شهاده الحق ، وبئس شهاده الزور ، كما نعرف أن «ليس» و «عسى» فعلان ماضيان ؛ لقبولهما التاءين.

ص: ٤٧

١- المنسوب معناها إلى الفاعل ؛ احتراز من تاء التأنيث التى لا تدل على الفاعل ولا تنسب إليه ، كالتى تتصل ببعض الحروف مثل : ربت ، وثيمت فى تأنيث الحرفين «رب» الجاره «وثم» العاطفه وغيرهما. - انظر الصفحه الآتية -

٢- اسم الفعل : اسم يقوم مقام الفعل فى المعنى ، والزمن ، والعمل. ولكنه لا يقبل علامه الفعل الذى يقوم مقامه ، ولا يتأثر بالعوامل. ولذا لا يسمى : فعلا- ؛ لأن الفعل قد يتأثر بعوامل النصب والجزم ، وهناك أسماء تقوم مقام الفعل ، ولكنها تتأثر بالعوامل ؛ فلا- تسمى : اسم فعل ، كالمصدر النائب عن التلغظ بفعله ، وكاسم الفاعل العامل ... واسم الفعل ثلاثه أقسام ؛ اسم فعل ماض ، واسم فعل مضارع ، واسم فعل أمر ... ولكل منها أحكام خاصه تضمنها الباب المنعقد لذلك فى الجزء الرابع ولها هنا إشاره فى رقم ٦ من ص ٧٣ -

٣- بحسب الأصل والمظهر ثم خرجا من المضى إلى إنشاء المدح والذم.

(أ) تاء التأنيث التي تلحق الفعل للدلالة على أن فاعله مؤنث إن كانت ساكنه لحقت بآخر الماضي ، وإن كانت متحركة اتصلت بأول المضارع ، مثل : هند تصلى وتشكر ربها. أما تاء التأنيث التي تلحق الأسماء فتكون متحركة ؛ مثل : الكلمه الطيبه كالشجره الطيبه. عظيمه النفع. وقد اتصل التاء بآخر الحروف ؛ مثل ، (ربّ ، وثمّ ، ولا ...) تقول : ربّت (١) كلمه فتحت باب شقاق ، ثمّت جلبت لصاحبها بلاء ؛ فيندم ولات حين ندم.

(ب) هناك أفعال ماضيه لا- تقبل إحدى التاءين بحسب استعمالاتها الحاليه ، لا بحسب حالتها التي قبل هذا ؛ مثل : «أفعل» للتعجب ، و «حبذا» (٢) للمدح. ومثل : (عدا ، وخلا ، وحاشا) ، من أفعال الاستثناء. والسبب أن تلك الأفعال حين استعمالها في الموضوعات المذكوره تصير أفعالا جامده ، تلازم حاله واحده لا تتغير ؛ كالأمثال العربيه التي تلازم حاله واحده ، لا يطرأ على حروفها تغيير بالزياده ، أو النقص ، أو تغيير الضبط ؛ لهذا لا يمكن زياده التاء في آخرها ما دامت تؤدي هذه المعاني ، ولكنها بحسب أصلها السابق على هذا تقبل التاء.

(ح) يقول النحاه : إن تاء التأنيث الساكنه تظل ساكنه إذا وليها متحرك ، مثل : حضرت زينب. فإن جاء بعدها ساكن كسرت - غالبا - مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : كتبت البنت المتعلمه. إلا إذا كان الساكن ألف اثنتين فتفتح. مثل : البنتان قالتا إنا في الحديقته.

هذا ، وقد عرفنا - في ص ٤٢ - حكم التنوين إذا جاء بعده حرف ساكن. وبقي حكم عام ؛ هو أن كل حرف ساكن صحيح في آخر الكلمه فإنه يحرك بالكسر إذا جاء بعده - مباشره - ساكن آخر ؛ نحو : خذ العفو ، ولا تظلم الناس. إلا في موضعين ، أحدهما : أن تكون الكلمه الأولى هي : «من» والثانيه : «أل» فإن الساكن الأول يحرك بالفتح ؛ مثل : أنفق من المال الحلال.

ص : ٤٨

١- اللغه الشائعه تحرك تاء التأنيث بالفتحه عند اتصالها بآخر «رب» و «ثم» ، ويجوز التسكين عند اتصالها بهما ، أما عند اتصالها بالحرفين : «لات» و «لعل» فلا يجوز فيها إلا الفتح.

٢- الفعل الماضي هو : «حب» فقط. أما كلمه : «ذا» فهي فاعله.

والآخر : أن تكون الكلمه الأولى منتهيه بميم الجمع ؛ فإنه يحرك بالضم ؛ مثل : لكم الخير.

فإن كان آخر الكلمه الأولى حرف مدّ (١) ، أو واو جماعه ، أو ياء مخاطبه ، حذف نطقا. لا كتابه ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : نحن عرفنا العلوم النافعه - الطلاب سألوا المولى أن يوفقههم - أسألى المولى الهدايه.

ويجوز تلاقى الساكنين فى الوقف ، وعند سرد بعض الألفاظ ، نحو : كاف - لام - جيم - (راجع هذا بمناسبه أخرى فى ج ٤ عند الكلام على ما تختص به نون التوكيد) ، أما فى غيرهما فيجوز بشرطين :

أحدهما : أن يكون الساكن الأول حرف مدّ (٢) ، يليه حرف مدغم فى نظيره ، (أى : حرف مشدد).

والآخر : أن يكونا فى كلمه واحده. مثل عامه ، خاصه ، الضالين ، الصادون عن الخير. وهذا متفق عليه. ويرى آخرون أن مثله ما هو فى حكم الكلمه الواحده. على الوجه المشروح فى مكانه. المناسب من ج ٤ ص ١٣٩ م ١٤٣ باب : نون التوكيد. وللمسأله بقيه هامه فى «ح» من ص ٨٨ و ١٦٢ و ٢٥٥.

(د) عرفنا (٣) أن كل فعل لا بد أن يدل - فى الغالب - على شيئين ؛ معنى «حدث» وزمن. فالماضى له أربع حالات من ناحيه الزمن (٤) :

الأولى : (وهى الأصل الغالب) أن يتعين معناه فى زمن فات وانقضى - أى : قبل الكلام - سواء أكان انقضاؤه قريبا من وقت الكلام أم بعيدا. وهذا هو الماضى لفظا ومعنى. ولكن إذا سبقتة : «قد» (٥) - وهى لا تسبقه إلا فى الكلام

ص : ٤٩

١- أى : حرف عله ، قبله حركه تناسبه.

٢- فى ص ٤٥ و ٤٦.

٣- وقد عرفنا بيانا هاما - فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥ - مؤداه : أن بعض الأفعال الماضيه لا يدل على زمن ؛ مثل : «نعم وبئس» وأخواتهما عند قصد المدح والذم. ومثل : «أفعل» فى التعجب إذا لم تتوسط «كان» الزائده بينه وبين «ما» التعجيبه ، نحو : ما أنفع نهر النيل. فالفعل : «أنفع» متجرد لإنشاء المدح بغير دلالة على الماضى إلا أن جاءت قبله «كان» الزائده ، نحو : ما كان أنفع النيل - كما سيجىء فى مبحث زياده «كان» م ٤٤

٤- وقد عرفنا بيانا هاما - فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥ - مؤداه : أن بعض الأفعال الماضيه لا يدل على زمن ؛ مثل : «نعم وبئس» وأخواتهما عند قصد المدح والذم. ومثل : «أفعل» فى التعجب إذا لم تتوسط «كان» الزائده بينه وبين «ما» التعجيبه ، نحو : ما أنفع نهر النيل. فالفعل : «أنفع» متجرد لإنشاء المدح بغير دلالة على الماضى إلا أن جاءت قبله «كان» الزائده ، نحو : ما كان أنفع النيل - كما سيجىء فى مبحث زياده «كان» م ٤٤

٥- «قد» الحرفيه بجميع أنواعها إذا دخلت على فعل لم يصح أن يتقدم عليها شىء من معمولاته - (راجع الخضرى ج ١ ص ١١٢ باب «كان» ، عند بيت ابن مالك : * وغير ماض مثله قد عملا* ...) وبهذه المناسبه نقول جاء فى المغنى والقاموس معا ما نصه

المشترك بينهما : «قد» الحرفيه مختصه بالفعل المتصرف ، الخبرى ، المثبت ، المجرد من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، وهى مع الفعل كالجاء ؛ فلا- تفصل - - منه بفاصل ، اللهم إلا- بالقسم و...» اه. ولكن رأيهما فى اشتراط الإثبات مدفوع فى المضارع المنفى ، بالسماح المتعدد الصحيح الوارد عن الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم ، ومن هذا المثل العربى الوارد فى كتاب لسان العرب فى ماده «ذام» ونصه :

المثبت - دلت على أن انقضاء زمنه قريب من الحال ؛ فمثل : «خرج الصاحبان» يحتمل الماضى القريب والبعيد ، بخلاف : «قد خرج الصاحبان ؛ فإن ذلك الاحتمال يمتنع ، ويصير زمن الماضى قريبا من الحال ؛ بسبب وجود : قد ، وإذا وجدت قبله «ما» النافية كان معناه منفيًا ، وكان زمنه قريبا من الحال ؛ كأن يقول قائل : قد سافر عليّ ، فتجيب : ما سافر عليّ ؛ فكلمه : «قد» أفادته فى الجملة الأولى المثبتة قريبا من الزمن الحالى ، وجاءت كلمه : «ما» النافية فنفت المعنى ، وأفادته القرب من الزمن الحالى أيضا ، ولا سيما مع القرينه الحاليه السابقه (1). وكذلك يكون زمنه ماضيا قريبا من الحال إذا كان فعلا ماضيا من أفعال «المقاربه» ؛ (مثل : «كاد») فإن زمنه ماض قريب من الحال ؛ بل شديد القرب من الحال ، ليساير المعنى المراد - كما سيجىء فى باب أفعال المقاربه -.

الثانيه : أن يتعين معناه فى زمن الحال (أى : وقت الكلام). وذلك إذا قصد به الإنشاء ؛ فيكون ماضى اللفظ دون المعنى ؛ مثل : بعث. واشتريت. ووهبت ، وغيرها من ألفاظ العقود التى يراد بكل لفظ منها إحداث معنى فى الحال. يقارنه فى الوجود الزمنى ، ويحصل معه فى وقت واحد. أو كان من الأفعال الداله على «الشروع». مثل : «طفق وشرع» وغيرهما مما سيجىء الكلام عليه فى باب : «أفعال المقاربه»

ص: ٥٠

١- جاء فى شرح المفصل ج ٨ ص ١٠٧ ما ملخصه عن كلمه : «ما» النافية : إنها لنفى الحال ، فإذا قيل عن شخص : هو يفعل الآن كذا - وزمان المضارع هنا : الحال - وأردت أن تنفيه ، قلت : ما يفعل. فقد سلبت معنى الفعل فى الزمن الحالى ونفيته. ولو كان الفعل ماضيا قريبا من الحال بسبب وجود : «قد» قبله - وهى مما يقرب زمنه للحال ، كما عرفنا ، وأردنا نفيه ، أتينا بكلمه : «ما» النافية ، نحو : ما سافر محمد ، لأنها تقرب زمن الماضى المنفى. من الزمن الحالى ... ثم قال : (ما محمد منطلق) هو نفى لجملة مثبتة هى : (محمد منطلق) إذا أريد بها الحال ، وإن شئت أعملت على لغه أهل الحجاز ؛ فقلت : ما محمد منطلقا. - وستجىء إشارة لهذا فى أول م ٤٨ -

الثالثة : أن يتعين معناه فى زمن مستقبل (أى : بعد الكلام) ؛ فيكون ماضى اللفظ دون المعنى - كالذى سبق - وذلك إن اقتضى طلبا ؛ نحو : ساعدك الله ، ورفعك الله مكانا عليا ، وأمثال هذا من عبارات الدعاء.

ومما يفيد الطلب : عزمت عليك إلا سافرت ، أو : عزمت عليك لما (1) سافرت ؛ بمعنى : أقسمت عليك ترك كل شىء إلا السفر فى المستقبل.

أو تضمن وعدا ؛ مثل : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ). فالإعطاء سيكون فى المستقبل ؛ لأن الكوثر فى الجنة ، ولم يجىء وقت دخولها.

أو عطف على ما علم استقباله ، مثل قوله تعالى : (يَقْسُدُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ) ، وقوله تعالى : (يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ ...)

أو تضمن رجاء يقع فى المستقبل ، مثل : خ عسى وأخواتها من أفعال الرجاء الآتية فى باب : خ خ أفعال المقاربه ، نحو : «عسى الله أن يأتى بالفتح ...».

أو يكون قبله نفى بكلمه : «لا» المسبوقه بقسم ، مثل : والله لا زرت الخائن ، ولا أكرمت الأثيم.

أو يكون قبله نفى بكلمه «إن» المسبوقه بقسم ، مثل قوله تعالى : (خ خ إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ.) «أى : ما يمسكهما!» (2) ...

أو يكون فعل شرط جازم ، أو جوابه ؛ مثل : إن غاب على غاب محمود ، لأن جميع أدوات الشرط الجازمه تجعل زمن الماضى الواقع فعل شرط أو جواب شرط مستقبلا خالصا فالفعل الماضى فى كل الحالات السالفه ماضى اللفظ دون المعنى.

الرابعه : أن يصلح معناه لزمن يحتمل الماضى والاستقبال ، ويتعين لأحدهما بقرينه وذلك إذا وقع بعد همزه التسويه ؛ نحو : سواء على أقمت أم قعدت.

ص: ٥١

١- بمعنى : إلا.

٢- «إن» الأولى ، شرطيه ، والثانيه «نافيه» داخله على جواب القسم الذى تدل عليه اللام الداخلة على «إن» الأولى الشرطيه. أما جواب الشرط فمحذوف وجوبا ؛ عملا- بقاعده حذفه عند اجتماع القسم والشرط المتأخر عنه ؛ إذ يكون الجواب - غالبا - للمتقدم منهما. أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور.

فهو يحتمل أنك تريد ما وقع فعلا من قيام أو قعود في زمن فات ، أو ما سيقع في المستقبل.

ولا- فرق في التسويه بين أن توجد معها «أم» التي للمعادله ، كما مثل ، وألا توجد ؛ مثل : سواء على أى وقت جئتنى. فإن كان الفعل بعد «أم» المعادله مضارعا مقرونا «بلم» تعين الزمن للمضى بسببها ؛ مثل : سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ؛ لأن الثانى ماض معنى ؛ فوجب أن يكون الأول ماضى الزمن كذلك ؛ لأنه معادل له. أو وقع بعد أداءه تحضيض ؛ مثل : هالما ساعدت المحتاج. فإن أردت التوبيخ كان للمضى ، وإن أردت الحث على المساعدة كان للمستقبل.

أو بعد : «كلما» ، نحو قوله تعالى : (كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّهَ رَسُولُهَا كَدَّبُوهُ) فهذا للمضى ؛ لوجود قرينه تدل على ذلك ، وهى الأخبار القاطعه بحصوله. وقوله تعالى عن أهل النار : (كَلَّمَا نَفِثَ بَجْتِ جُلُودُهُمْ يَدْلُنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ؛ لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ). فهذا للمستقبل ؛ لقرينه تدل على ذلك ؛ وهى أن يوم القيامة لم يجىء.

أو بعد حيث ، نحو : ادخل الهرم من حيث دخل بانيه. فهذا للمضى ؛ لأن الاستقبال يناقض صحه المعنى ؛ إذ لا يعقل أن يدخل بانيه فى المستقبل وقد مات منذ آلاف السنين ... بخلاف : حيث سرت راقب الطريق لتأمن الخطر ؛ فهو للمستقبل.

أو وقع صله ؛ مثل : الذى أسس القاهره هو : المعز لدين الله ؛ فهذا للمضى. بخلاف : سيفرح الطلاب عقب ظهور النتجه غدا بنجاحهم إلا الذى رسب. فهذا للاستقبال لوجود كلمه : «غدا».

أو وقع صفة لنكره عامه ، نحو : رب عطاء بذلته للمحتاج فانشرحت نفسى. فهذا للمضى ، - لوجود : رب (١) - بخلاف قوله عليه السلام : «نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها. فأدأها كما سمعها». فهذا للاستقبال أى : يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك الرسول فى أن يحفظ ما يسمعه منه ويؤديه ...

«ملاحظه» : قد يراد من الزمن فى الفعل : «كان» الدوام والاستمرار الذى يعم الأزمنه الثلاثه ، بشرط وجود قرينه تدل على هذا الشمول ؛ نحو : كان الله غفورا رحيمًا (٢) ...

هذا تفصيل حالات الزمن فى الفعل الماضى.

ص: ٥٢

١- لأن الأغلب دخولها على الماضى (انظر رقم ١ من هامش ص ٥٨).

٢- سيجىء إشارة لهذا فى باب «كان».

وأما علامات المضارع فمنها : أن ينصب بناصر ، أو يجزم بجازم ، مثل : لم أقصّر في أداء الواجب ... ولن أتأخر عن معاونه البائس .

ومنها : قبوله «السين» ، أو : «سوف» (١) في أوله ، مثل : سأزورك ، أو : سوف أزورك .. و.. (٢) ، ومثل قول الشاعر :

سيكثر المال يوما بعد قلته

ويكتسى العود بعد اليبس بالورق

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل المضارع ولكنها لم تقبل علامته فليست بمضارع ؛ وإنما هي : خ اسم فعل مضارع ؛ مثل : «آه» ، بمعنى : أتوجع شدة الوجع ، «وأف» بمعنى : أتضجر كثيرا . و «ويك» ماذا تفعل؟ بمعنى أعجب لك كثيرا!! ماذا تفعل؟ أو : هي اسم مشتق بمعنى المضارع ؛ مثل الطائر مسافره الآن أو غدا .

ص : ٥٣

١- من علامات المضارع المثبت قبوله «السين» أو «سوف» وإذا اتصلت به إحداهما خلصته للزمن المستقبل فقط . ويمتنع أن يسبقهما نفي . وبينهما فروق سردناها في الحالة الثالثة الآتية للمضارع (في الزيادة والتفصيل ص ٥٥) .

٢- ومنها علامتان مشتركتان بينه وبين الفعل الأمر ؛ هما : ياء المخاطبه ونون التوكيد . وسيجيء ذكرهما في ص ٦٠ .

(١) للمضارع من ناحيه الزمن أربع حالات ؛ لا تتعين حاله منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينه تعينها لحاله أخرى.

الأولى : أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينه تقيده بأحدهما. وتقصره عليه. وحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح ؛ لأن الزمن الماضى له صيغه خاصه تدل عليه ، وللمستقبل صيغه خاصه أيضا ، (هى : الأمر) ، وليس للحال صيغه تخصّه ، فجعلت دلالته على الحال أرجح ، عند تجرده من القرائن ؛ جبرا لما فاته من الاختصاص بصيغه مقصوره عليه (كما يقولون). هذا إلى أن اللفظ إن كان صالحا للزمن الأقرب والزمن الأبعد ؛ فالأقرب أولى ، والحال أقرب من المستقبل ؛ فهو أحقّ بالاتجاه إليه.

فإن كان المضارع من أفعال المقاربه ، مثل : «يكاد» فإنه يكون للزمن المستقبل ، مع شدة قربه من الحال.

الثانيه : أن يتعين زمنه للحال ، وذلك إذا اقترن بكلمه تفيد ذلك ؛ مثل : كلمه : الآن ، أو : الساعه ، أو : حالا ، أو : آنفا (١).

أو : وقع خبرا لفعل من أفعال الشروع ؛ مثل : «طفق» ، و «شرع» ، وأخواتهما (٢) ؛ ليساير زمنه معناها.

أو : نفى بالفعل : «ليس» (٣) أو بما يشبهها فى المعنى والعمل ؛ مثل الحرف : خ إن أو : خ ما (٤) ... فكل واحد من هذه العوامل التى تعمل عملها يشبهها أيضا فى نفي الزمن الحالى عند الإطلاق (٥) ...

ص: ٥٤

١- «آنفا» كلمه عدها النحاء من الألفاظ التى تجعل المضارع للحال ، باعتبار أنها تدل على أقرب زمن سابق يتصل بالحال ، فكأنها للحال نفسه.

٢- ستجىء هذه الأفعال فى باب الأفعال المقاربه.

٣- (راجع تفصيل الكلام عليها فى النواسخ ، أخوات كان).

٤- راجع هامش ص ٥٠ حيث الإيضاح للحرف «ما».

٥- أى : عند عدم وجود قرينه تدل على أن الزمن ماض أو مستقبل.

مثل : ليس يقوم محمد (١) - ، إن يخرج حليم - ما يقوم عليّ - أو دخل عليه لام ابتداء ، مثل : إن الرجل الحقّ ليحسن عمله.

أو : وقع مع مرفوعه في موضع نصب على الحال - فيكون زمنه حالا- بالنسبة لزمن عامله ، في الغالب - ، مثل : أقبل الأبخ يضحك. وإذا دخلت «ما المصدرية الظرفية» على المضارع كان زمن المصدر (٢) المؤول للحال في الغالب. الثالثه : أن يتعين زمنه للاستقبال ؛ وذلك إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل ؛ مثل «إذا...» ، سواء أكان الظرف معمولاً للمضارع ، أم كان المضارع معمولاً للظرف - بأن يكون الظرف مضافا ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله هي المضاف إليه في محل جر - ؛ مثل : أزورك إذا تزورني ؛ فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل ، والأول منهما هو العامل الذي عمل النصب في الظرف.

«إذا» (٣) و «إذا» مضاف ، وجمله المضارع مع فاعله بعدها في محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثاني مع فاعله معمولاً للظرف. وكذلك يتعين للمستقبل إذا كان مسندا إلى شيء متوقع حصوله في المستقبل ، مثل : يدخل الشهداء الجنة مع السابقين ؛ إذ لا يعقل أن يكون زمن المضارع للحال ، ومعناه - وهو دخول الجنة - في المستقبل ؛ لما يترتب عليه من سبق الفعل للفاعل في الوجود والوقوع ، وهو محال.

أو : سبقته : «هل» (٤) ، نحو : هل تقاطع مجالس السوء؟

وكذلك إذا اقتضى طلبا ؛ سواء أكان الطلب يفهم منه وحده ، أم كان بمساعدته أداء أخرى ؛ فالأول كقوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِينَ عَنْ أَوْلَادِهِنَّ). فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن ، وهذا لا يكون إلا في المستقبل ، ومثال الثاني قوله تعالى : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) ، وقوله : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ..) ، فإن طلب الإنفاق في : «لينفق» وطلب عدم «المؤاخذه» في : «لا تؤاخذنا» ، مفهوم من المضارع ، بمساعدته «اللام» و «لا». وزمن المعنى في الفعلين هو المستقبل. إذ لا- يمكن تحقيق ما تطلبه من غيرك وإنفاذه إلا في المستقبل.

ص: ٥٥

١- راجع ص ٢٣١ حيث الكلام على مثل هذا الأسلوب.

٢- سيجيء بيان لهذا في آخر باب الموصول عند الكلام على الموصول الحرفي وصلته وسبك المصدر ص ... م ٢٩.

٣- «إذا» هنا ظرفية محضه ولا تدل على الشرط ، لأن الظرفية الشرطية لها الصدارة في جملتها حتما ؛ فلا تقع حشوا.

٤- راجع حاشيتي الخضرى والصبان في آخر باب : «ظن وأخواتها» عند الكلام على : «القول» وكذا : «المعنى» في مبحث «هل».

أو : اقتضى وعدا أو وعيدا ، كقوله تعالى : (يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) - لما سبق - ، وقول الشاعر :

من يشعل الحرب لا يأمن عواقبها

قد تحرق النار يوما موقد النار

أو : صحب أداءه توكيد ؛ مثل : «نون التوكيد» الخفيفه أو الثقيله ؛ لأن التوكيد يليق بما لم يحصل ، ويناسب ما لم يقع ؛ نحو :
أتكر من صديقك؟ وهل تساعدن البائس؟

أو : لام القسم عند فريق من النحاه ؛ لأنها فى معنى التوكيد ؛ مثل : «والله لعلى عملك تحاسب». ومثلها : «لا» النافيه غير العامله
عمل : «ليس» عند ذلك الفريق ؛ مثل : لا أترك الصديق فى مواقف الشده (١).

ويفهم من كل ما سبق أن الجوازم جميعها - ما عدا «لم ، ولما» - - تخلصه للاستقبال

أو : أداءه رجاء ؛ مثل : لعل الغائب يحضر. أو : أداءه شرط وجزاء ، سواء أكانت جازمه ؛ نحو قوله تعالى : (إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ
....) أم غير جازمه ، ومنها «لو» (٢) و «كيف» الشرطيتان (٣) ، مثل : ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم لأسرع فى إهلاكهم. ومثل :
كيف تصنع أصنع.

أو : «حرف نصب» سواء أكان ظاهرا أم مقدرا. وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ).

أو : «حرف تنفيس» ، وهو : «السين» و «سوف» ، وكلاهما لا يدخل إلا على المضارع المثبت ، ويفيده التنفيس ؛ أى : تخليص
المضارع المثبت من الزمن الضيق ، وهو : خ زمن الحال ؛ - لأنه محدود - ، إلى الزمن

ص: ٥٦

١- جاء فى «المغنى» والهمع» أن «لا» النافيه ، غير العامله عمل «ليس» - تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته. خلافا لابن مالك
ومن معه ، وهو يؤيد رأيه بإجماع النحاه على صحه نحو : «جاء محمد : لا يتكلم» مع إجماعهم أيضا على أن الجمله الحاليه لا
تصدر بعلامه استقبال. ونقول : إن رأى الأنسب أنها تخلصه للاستقبال عند عدم القرينه التى تمنع. وقد أشرنا لهذا فى رقم ٥ من
هامش ص ٣١١ م ٨٤ ج ٢ باب الحال). أما العامله عمل «ليس» فالكلام عليها فى الصفحه السابقه.

٢- التى بمعنى «إن» الشرطيه. ومثلها : «لو» المصدريه التى بمعنى : «أن» المصدريه ، وتسبك مع الجمله المضارعيه بعدها بمصدر
، ولكن ليس لها عملها فى نصب المضارع ؛ مثل : دلو يسود السلم.

٣- «وإذا» الشرطيه أيضا.

الواسع غير المحدود ، وهو : خ خ الاستقبال ، وهما في هذا سواء ، وردا معا في معنى واحد ، كقوله تعالى : (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) ، وقول الشاعر :

وإنّا سوف نقهر من يعادى

بحدّ البيض تلهب التهابا

وقول الآخر :

وما حاله إلا سيصرف حالها

إلى حاله أخرى ، وسوف تزول

إلا أن «سوف» تستعمل أحيانا أكثر من «السين» حين يكون الزمن المستقبل أوسع امتدادا ؛ فتكون داله على : «التسوية» ثم هي تختص بقبول اللام : كقوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، كما تختص بجواز الفصل بينها وبين المضارع الذى تدخل عليه بفعال آخر من أفعال الإلغاء ؛ نحو :

وما أدرى ، وسوف - إخال - أدرى

أقوم آل حصن أم نساء

والأمران ممتنعان فى «السين» لدى جمهوره النحاه (١) ...

كما أن «السين» تختص بمعنى لا تؤديه «سوف» ، فالعرب إذا أرادت تكرار الفعل وتأكيده وعدم التنفيس فيه (أى : عدم جعله للمستقبل البعيد) أدخلت عليه السين (٢) ، ومنه قول الشاعر :

سأشكر عمرا ما تراخت منيتى

أيادى لم تمنن وإن هى جلت

الرابعة : أن ينصرف زمنه للمضى ؛ وذلك إذا سبقته «لم» (٣) ، أو : «لما».

الجازمتين. مثل : قوله تعالى عن نفسه : (لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ، وقول الشاعر :

لم يمت من له أثر

وحياه من السير

فzمن المضارع هنا ماض. ومثل : لما يحضر ضيفنا. أما فى مثل :

إذا أنت لم تحم القديم بحادث

من المجد لم ينفحك ما كان من قبل

فzمن المضارعين هنا ماض ، بسبب وقوعهما بعد «لم» قبل مجيء «إذا» الشرطيّه ، ثم صار مستقبلا محضا بعد مجيئها - طبقا لما سلف (٤) -.

ص: ٥٧

١- راجع الجزء الثانى من الهمع ص ٧٢ فى الكلام عليهما.

٢- راجع ص ٨٧ ج ٣ من رغبه الآمل ، شرح الكامل. للمرصفى. والشاعر هو : عبد الله بن الزبير.

٣- يشترط فى «لم» ، التى تصرف زمنه للماضى ألا تكون مسبوقة بإحدى الأدوات الشرطيه التى تخلصه للمستقبل المحض ، مثل «إن» الشرطيه أو إحدى أخواتها. فإن وجدت هذه الأداه صرفته للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود «لم» - كما سيجىء فى ج

٤ باب الجوازم رقم ١ ص ٣١٥ -

٤- فى ص ٥٥.

أو : «إذ» ؛ نحو : أطربني كلامك ؛ إذ تقول للغنيّ : تصدق ، بمعنى : قلت.

أو : «ربما» (١) ، نحو : فاتنى القطار فتألمت ؛ فأدركنى صديق بسيارته ، فوصلنا قبل القطار ؛ فالحمد لله ؛ ربما أكره الأمر وفيه خيرى ونفعى ، أى : ربما كرهت. أو : «قد» التى تفيد التقليل بقرينه ؛ كأن تقول لمن حملك على السفر كرها : قد أسافر مكرها ؛ فماذا عليك لو تركتني بعيدا عن المشقه التى صادفتها؟ بخلاف «قد» التى للتكثير.

أو : وقع المضارع مع مرفوعه خبرا فى باب «كان» وأخواتها الناسخه ، إذا وقع الناسخ فى هذا الباب بصيغه الماضى ، ولم توجد قرينه تصرف زمنه عن الماضى إلى زمن آخر ؛ مثل : كان سائق السياره يترفق بركابها حتى وصلوا ... أى : ترفق. ولا يدخل فى هذا ما عرفناه من النواسخ التى تدل على خ خ الحال فقط ؛ كأفعال الشروع - مثل : طفق ، وشرع - أو التى تدل على خ خ الاستقبال فقط ؛ كأفعال الرجاء. وسيجىء البيان فى الباب الخاص بهما وهو : باب خ خ أفعال المقاربه.

ملاحظه : إذا عطف فعل مضارع (٢) على نظيره فإن الفعل المعطوف يتبع حكم الفعل المعطوف عليه فى أمور ، يتصل منها بموضوعنا : «الزمن» فىكون المعطوف مثله ؛ إما للحال فقط ، أو للمستقبل فقط ، أو للماضى فقط ، أو صالحا للحال والاستقبال ... فكل ذلك يجرى فى المضارع المعطوف ؛ تبعا لنظيره المعطوف عليه حتما ؛ لوجوب اتحاد الفعلين المتعاطفين فى الزمان (٣). فإذا قلت : أسمع الآن كلامك ؛ وأبصرك ، كان زمن الفعل «أبصر» للحال ، كزمن المعطوف

ص : ٥٨

١- لأن الأغلب دخول «رب» على الماضى ، بشرط أن تقوم القرينه الداله على زمنه حقيقه ، بخلاف ما لو كان مستقبلا محقق الوقوع ؛ فإن هذا التحقق ونحوه - وإن جعل معناه الذى لم يتحقق بمنزله ما تحقق - لا يجعل زمنه ماضيا بل يبقى مستقبلا. وسيجىء هذا مفصلا فى موضعه (ح ٢ م ٩٠ ص ٤٠٢ حروف الجر).

٢- المعطوف هنا فعل مضارع والمعطوف عليه كذلك. فالعطف هنا عطف فعل على فعل ، وليس عطف جمله فعليه على جمله فعليه ؛ لأن عطف جمله الفعلية على جمله فعليه يختلف فى أحكامه عن العطف السابق على الوجه المشروح فى الجزء الثالث : (باب العطف - ص ٥١٥ م ١٢١).

٣- راجع الهمع ج ١ ص ٨ عند الكلام على المضارع - وسيجىء فى باب العطف ج ٣ ص ٥١٥ م ١٢١.

عليه ؛ وهو أسمع ؛ لوجود كلمه : «الآن» ، التي تقصره على الحال.

وإذا قلت : إن يعتدل الجو أطرب ، وأخرج للرياضه - فإن الفعل : «أخرج» للمستقبل فقط ؛ لعطفه على : «أطرب» المقصور على المستقبل ، لأنه جواب شرط جازم ؛ وزمن الجواب مستقبل ، كما عرفنا.

وإذا قلت ؛ لم تتأخر عن ميعادك ، وتؤلم صاحبك .. فإن الفعل : «تؤلم» هو للماضى فقط ، تبعا للمعطوف عليه : «تتأخر» ، الذي جعلته «لم» للزمن الماضى وحده. وإذا قلت : يكتب حامد ويتحرك ، فالفعل المضارع «يتحرك» صالح للحال والاستقبال ، تبعا للفعل : يكتب.

على أن ما سبق ليس مقصورا على عطف المضارع على نظيره ، وإنما يشمل عطف المضارع على الماضى ؛ كقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (١) أى : فأصبحت. وقد يكون المعطوف عليه تابعا فى زمنه للمعطوف ، بسبب قرينه تدعو لذلك ؛ كقول الشاعر :

ولقد أمرّ على اللثيم يسبني

فمضيت ، ثمّ قلت : لا يعينى

أى : مررت (٢).

ص: ٥٩

١- لا- يصح أن يكون المضارع : (تصبح) معطوفا على المضارع السابق : «تر» ، لأن السابق مجزوم واللاحق غير مجزوم. ولأن اخضرار الأرض ليس نتيجة الرؤيه ، ولكنه نتيجة شرب الزرع الماء.

٢- يفهم مما سبق أن الفعل الماضى إذا عطف على المضارع ، أو العكس ، يجب أن يتحول نوع الزمن فى المعطوف إلى نوع الزمن فى المعطوف عليه ، بحيث يتماثلان. مع الخضوع فى ذلك لما تقتضيه القرائن ، ويستقيم به المعنى. أما عطف فعل الأمر - وحده - على غيره والعكس ، فمختلف فى جوازه ، ويميل جمهوره النحاه إلى منعه ؛ لاستحاله فصل الأمر من فاعله. وسنوضح الأمر فى مكانه فى العطف (ح ٣ ص ٥١٥ م ١٢١) كذلك يفهم أن الفعلين المختلفين فى الزمن (سواء أكانا مضارعين معا ، أم ماضيين معا ، أم مختلفين) لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، إلا مع مراعاة أن العطف يوحّد زمنهما حتما ، ويمنع اختلافهما فيه ؛ فإن لم يصح المعنى عند اتفاقهما فى الزمن لم يصح عطف الفعل على الفعل ، ولم يكن الكلام من باب تعاطف الفعلين ، وإنما هو من باب آخر ؛ كعطف جملة على جملة ، أو الاستئناف أو غير ذلك ، على حسب ما يوافق المعنى. ومما تجب ملاحظته أن هناك فرقا فى المعنى والإعراب بين عطف الفعل على الفعل - وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ؛ كما أشرنا من قبل ، وكما سيجىء فى بابها الخاص.

وأما علامه الأمر فهى : أن يدل بصيغته (١) على طلب شىء ، مع قبوله ياء المخاطبه. فلا بد من الأمرين معا ؛ أى : أن علامته مزدوجه ؛ مثل : ساعد من يحتاج للمساعدة ، وتكلم بالحق ، واحرص على إنجاز عملك. وتقول : ساعدى .. وتكلمى ... واحرصى ... ومن الأمثله قوله تعالى للرسول الكريم : (خذ العفو (٢) ، وأمر بالعرف (٣) ، وأعرض عن الجاهلين) - وتقول : خذى ... - وأمرى ... - وأعرضى ...

ومن فعل الأمر كلمه : «هات» و : «تعال» لقبولهما علامته. تقول : هاتى يا شاعره ما نظمت ، وتعالى نقرؤه.

فإن دلت الكلمه على ما يدل عليه فعل الأمر ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل أمر ؛ وإنما هى : خ اسم فعل أمر ؛ مثل : «صه» ، بمعنى : اسكت. و «مه» بمعنى : اترك ما أنت فيه الآن ، و «نزال» بمعنى : انزل. و «حيهل» بمعنى : أقبل علينا.

وهناك علامتان مشتركتان (٤) بين المضارع والأمر.

الأولى : نون التوكيد خفيفه وثقله ، فى نحو ؛ والله لأجتهدن. واجتهدنْ يا صديقى ... بتشديد النون أو تخفيفها فى كل فعل.

الثانيه : ياء المخاطبه ، مثل : أنت يا زميلتى تحسنين أداء الواجب ، ومؤاساه المحتاجين ؛ فداومى على ذلك. فقد اتصلت ياء المخاطبه بآخر المضارع ؛ وهو : «تحسنين» و آخر الأمر ؛ وهو : داومى ...

ص : ٦٠

١- سبق (فى ص ٤٦) أن المراد بذلك هو : أن تكون دلالاته مستمده من صيغته ، دون زياده شىء على حروفه ؛ فالدلاله على الأمرية فى مثل : «لتخرج» مستمده من اللام الداخلة على الفعل المضارع بعدها ، ولا يصح أن يقال فى الفعل الذى بعد تلك اللام إنه فعل أمر ، وإنما هو فعل مضارع.

٢- الميسور المقبول من كلام الناس وأفعالهم ، من غير أن تكلفهم الكمال الأعلى الذى لا يطيقونه.

٣- الأمر المحمود المستحسن شرعا.

٤- سبقت الإشارة إليهما فى رقم ٢ من هامش ص ٥٣.

زمن الأمر مستقبل (١) فى أكثر حالاته ؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما هو حاصل . فمثال الأول : سافر زمن الصيف إلى الشواطىء (٢) . ومثال الثانى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ...) لأن النبى لا يترك التقوى مطلقا . فإذا أمر بها كان المراد الاستمرار عليها .

وقد يكون الزمن فى الأمر للماضى إذا أريد من الأمر الخبر ، كأن يصف جندى بعد الحرب موقعه شارك فيها ، ؛ فيقول : صرعت كثيرا من الأعداء . فتجيبه : «اقتل ولا- لوم عليك ... وافتكك بهم ؛ فإن الله معك» ... فالأمر هنا بمعنى : قتلت وفتكت ... والمعول عليه فى ذلك هو : القرائن ، فلها الاعتبار الأول دائما فى هذه المسأله ، وغيرها .

ص: ٦١

-
- ١- هو مستقبل باعتبار المعنى المأمور به ؛ المطلوب تحققه ووقوعه ابتداء ، إن كان غير حاصل ، أو دوام حصوله واستمراره إن كان واقعا وحاصلا وقت الكلام وفى أثناؤه . أما زمن فعل الأمر باعتبار الطلب الصادر من المتكلم وملاحظه وقت الكلام نفسه والزمن الصادر فيه الطلب ذاته ، فهو الحال . (راجع الصبان ج ١ باب المعرب والمبنى ، عند الكلام على إعراب المضارع) .
 - ٢- إذا قلت هذا قبل الصيف ، ليكون قرينه .

من ، فى ، على ، لم ، إن ، إن ، حتى ...

لا- تدل كلمه من الكلمات السابقه على معنى ، أى معنى ، ما دامت منفرده بنفسها. لكن إذا وضعت فى كلام ظهر لها معنى لم يكن من قبل ، مثال ذلك : (سافرت «من» القاهره) ... فهذه جمله ؛ المراد منها : الإخبار بوقوع سفرى ،

ص: ٦٢

١- النحاء يسمون الحروف : «أدوات الربط» ؛ لأن الكلمه إما أن تدل على ذات ، وإما أن تدل على معنى مجرد (أى : حدث) ، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها. فالاسم يدل على الذات ، والفعل يدل على المعنى المجرد منها ، والحرف هو الرابط. وحروف الربط نوعان ، نوع يسمى : «حروف المعانى» ، لأنه يفيد معنى جديدا يجلبه معه ، ونوع ليس للمعانى ، وإنما هو زائد أو مكرر ؛ لتوكيد معنى موجود ، ومثله : «ما» الزائده ، و «الباء» ، و «من» وغيرها من الحروف الزائده أو المكرره (مثل : نعم ، نعم ، أو : لا. لا ...). لإفاده توكيد المعنى القائم. والذين يعتبرون التوكيد معنى - على الرغم من أنه ليس جديدا - يدخلون هذا النوع فى حروف المعانى. أما غيرهم فلا يدخله فيها ، وهذا هو المشهور. وأكثر الكوفيين يقتصر على تسميه الحروف : «أدوات». أما تفصيل الكلام على حروف المعانى ، وأحكامها ، وما يتصل بها ، ولا سيما تعلق شبه الجملة بها. التعلق بها ، ففى موضعه المناسب ؛ كالذى فى ج ٢ ص ٢٠٠ م ٧٨. حيث حروف الحر ، وفى ج ٣ حيث حروف العطف وح ٤ حيث النواصب والجوازم. وحروف الربط بنوعيهما غير حروف المباني التى سبقت فى هامش ص ١٣ بقى بيان المراد الدقيق الذى يقصدونه حين يقولون : هذا اللفظ - حرفا كان أو غير حرف - «زائد». لقد تباينت آراؤهم فى تعريف الزائد. وخير ما يستخلص منها : أنه الذى يمكن الاستغناء عنه ، فى الغالب ، فلا يتأثر المعنى بحذفه ، وربما لا يستغنى عنه فتكون معنى زيادته هو تركه مهملا لا يؤثر فى غيره ولا يتأثر بغيره - سواء أكان فى أصله مهملا مثل : «لا» النافيه الزائده ، أم كان فى أصله عاملا ، مثل : «كان» الزائده. وفيما يأتى بعض ما دونته المراجع خاصا بهذا. (١) جاء فى المعنى عند الكلام على الحرف : «لا» ما نصه : (من أقسام «لا» النافيه - : المعارضه بين الخافض والمخفوض ، نحو : جئت بلا- زاد ، وغضبت من لا- شىء. وعن الكوفيين : أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها. وأن ما بعدها خفض بالإضافة. أما غيرهم فيراها حرفا ، ويسميها زائده ، كما يسمون : «كان» فى نحو : (محمد كان فاضل) زائده ، وإن كانت مفيدة لمعنى ، وهو المضى والانقطاع. فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعارض بين شيئين متطالين ، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه ؛ كما فى مسأله : «لا» فى نحو : غضبت من لا شىء ، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى ، كما فى مسأله : «كان» ، و «كذلك» «لا» المقترنه بالعاطف فى نحو : ما جاءنى محمد ولا على ، ويسمونها : «الزائده» وليست بزائده البتة ، ألا ترى أنه إذا قيل : ما جاءنى محمد وعلى ... ؛ احتمال أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعهما فى وقت المجيء ؛ فإذا جىء بكلمه : «لا» صار الكلام نصا فى المعنى الأول. نعم هى فى قوله تعالى (وَمَا يَسْتَوِي الْأَخْيَاءُ وَالْأُمَّوَاتُ ..) لمجرد التأكيد ، وكذا إذا قيل لا يستوى حامد ولا محمود اه أى : لأن اللبس غير محتمل فى المثالين الأخيرين مطلقا.

ولهذا إيضاح في ح ٣ م ١١٨ ص ٥٤٨ باب العطف ، عند الكلام عند ما انفردت به واو العطف. وجاء في شرح المفصل ح ٧ ص ١٥٠ عند الكلام على : «كان» الزائده ، أن معنى زيادتها : - - (إلغاؤها عن العمل مع إرادته معناها ، وهو الدلالة على الزمان ، وذلك نحو قولك : ما كان أحسن زيدا ، إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى. ف «ما» مبتدأ على ما كانت عليه ، و «أحسن زيدا» الخير - و «كان» ملغاه عن العمل ، مفيدا للزمان الماضي ، كما تقول : من كان ضرب زيدا - تريد : من ضرب زيدا - ومن كان يكلمك ، تريد : من يكلمك. فكان تدخل في هذه المواضع وإن ألغيت من الإعراب فمعناها باق. وهي هنا نظيره : «ظننت» إذا ألغيت ، فإنه يبطل عملها ومعنى الظن باق ؛ ذلك أن الزيادة على ضربين ، زيادة مبطله العمل مع بقاء المعنى الزمني ، - كما سبق - وزياده لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى ، وإن كان العمل باقيا ؛ نحو : ما جاءني من أحد. ومثله قولهم : بحسبك محمد ، والمراد : بحسبك ، ومثل : «وكفى بالله شهيدا» ، والمراد كفى الله ...). ا. ه. وستجىء إشارة موضحة لهذا في ص ٦٥ وفي باب «كان وأخواتها» والواجب ترك استعمال «كان» الزائده إذا وقعت في لبس.

وأنه يتبدى من القاهره. فكأنى أقول : سافرت ، وكانت نقطه البدء فى السفر هى : «القاهره» ، فكلمه : «من» أفادت الآن معنى جديدا ظهر على ما بعدها وهذا المعنى هو : خ خ الابتداء ، لم يفهم ولم يحدد إلا بوضعها فى جمله ؛ فلهذه الجملة الفضل فى إظهار معنى : «من».

ولو قلت : سافرت من القاهره «إلى» العراق - لصار معنى هذه الجملة : الإخبار بسفرى الذى ابتداءه القاهره ، ونهايته العراق. فكلمه : «إلى» أفادت معنى ظهر هنا على ما بعدها ؛ وهذا المعنى هو : خ خ الانتهاء. ولم يظهر وهى منفردة ، وإنما ظهر بعد وضعها فى جمله ؛ كانت السبب فى إظهاره.

وكذلك : حضرت من البيت إلى النهر ؛ فقد أفادت الجملة كلها الإخبار بحضورى ، وأن أول هذا الحضور وابتداءه : «البيت» ، وأن نهايته وآخره : «النهر». فأفادت : «إلى» الانتهاء ، وصبته على ما بعدها. وهذا الانتهاء لم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذى وضعت فيه.

ولو قلت : الطلبه فى الغرفه - لكان المعنى ؛ أن الطلبه تحويهم الغرفه ؛ كما يحوى الإناء بعض الأشياء ، وكما يحوى الظرف المظروف ، أى : كما يحوى الوعاء أو الغلاف ما يوضع فى داخله. فمعنى كلمه : «فى» هو خ خ الظرف ، أو : خ خ الظرفيه ، وهذا المعنى لم يفهم من لفظه : «فى» وحدها ، وإنما عرف منها بعد أن احتواها التركيب ، فظهر على ما بعدها ... وهكذا بقيه أحرف الجر ، وغيرها من أكثر الأنواع الأخرى المختلفه ؛ كحروف النفي ، والاستفهام ، وسواها ... فالحرف : «كلمه لا تدل على معنى فى نفسها ، وإنما تدل على معنى فى غيرها فقط - بعد وضعها فى جمله - دلالة خاليه من الزمن» (١).

ص: ٦٣

١- هذا التعريف فى اصطلاح النحاه. لكن يجرى فى استعمال بعض المراجع اللغويه والقدمات إطلاقه أحيانا على الكلمه ، مهما كان نوعها. أما ظهور معناه على ما بعده ففيه تفصيل يجىء فى ص ٦٥.

من كل ما سبق نعلم : أن الاسم وحده - من غير كلمة أخرى معه - ، يدل على معنى جزئى فى نفسه ، دلالة لا تقترن بزمن. وأن الفعل وحده يدل على معنى جزئى مقترن بزمن. وأن الحرف وحده لا يدل على شىء منهما ما دام منفردا ، فإذا دخل جملة دل على معنى فى غيره ، ولم يدل على زمن (1).

ص: ٦٤

١- أشار ابن مالك إلى علامات الفعل والحرف بقوله : بتأفعلت ، وأتت ، ويا افعللى ، ونون أقبلن - فعل ینجلى سواهما الحرف ؛ كهل ، وفى ، ولم فعل مضارع ىلى لم ؛ كيشم وماضى الأفعال بالتا - مز. وسم بالتون فعل الأمر ، إن أمر فهم والأمر إن لم يك للتون محل فيه هو اسم ؛ نحو : صه ، وحيهل ا - يريد : أن الفعل ینجلى (أى : ینكشف) ويتميز من غيره بإحدى العلامات الآتیه ؛ وهى تاء الفاعل ، أو تاء التأنيث الساكنه ، أو ياء المخاطبه. أو نون التوكيد. ب - وأن علامه الحرف (كهل ، وفى ، ولم) فى عدم قبوله علامه من علامات الأسماء ؛ أو : الأفعال. ح - وأن علامه المضارع صلاحه للمجىء بعد «لم» الجازمه ، أو إحدى أخواتها. د - وأن الماضى يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركه ، للفاعل ، أو الساكنه للتأنيث ، وكلتاها تكون فى آخره. (ومعنى : مز : ميز ؛ وصه بمعنى : اسكت ، وحيهل بمعنى : أقبل و«يشم» مضارع : شم ، من باب : فرح). ه - وأن فعل الأمر يوسم (أى : يعلم ويعرف) بقبوله نون التوكيد ، مع دلالاته على الطلب. فإن لم يدل على الطلب ولم يقبلها فهو اسم فعل أمر. هذا ، وكلمه : «الأمر» مبتدأ ، خبره الجملة الاسمیه : «هو اسم». أما جواب «إن» الشرطیه فمحذوف يدل عليه الخبر المذكور ؛ والتقدير : فهو اسم. والقاعده : (أنه متى تقدم المبتدأ على أداه الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء ، أو صلح لمباشره الأداه الشرطیه - كان جوابا والخبر محذوفا ، وإلا كان خبرا والجواب محذوفا ، كما هنا) هذا هو الرأى المختار ، على رغم ما حوله من خلاف (راجع حاشيتى الخضرى والصبان فى هذا الموضوع من الباب ، وستذكر هذه القاعده فى مواضع ؛ منها موضع : حذف الخبر. ومما تنطبق عليه القاعده السالفه التى انطبقت على بيت ابن مالك قول الشاعر المخضرم عامر بن الطفيل : وإنى وإن كنت ابن سيد عامر وفى السیر منها والصريح المهذب فما سؤدتنى عامر عن وراثه أبى الله أن أسمو بأم ولا أب فما دخلت عليه الفاء هو الجواب ، وخبر «إن» محذوف.

(١) عند ما ينكشف معنى الحرف الأصلي بسبب وضعه فى جملة ، ويظهر المراد منه ، فإن ذلك المعنى ينصب على ما بعد الحرف ، ويتركز فيه ؛ سواء أكان ما بعد الحرف الأصلي مفرداً أم جملة ، فالابتداء فى : «من» ، والانتهاى فى : «إلى» ، يتحقق فى الكلمة التى جاءت بعد كل منهما ، وكذلك الظرفيه ، والاستعلاء ... وإذا قلنا : ما جاء أحد ... - هل غاب أحد؟ فإن النفى والاستفهام ينصبان على كل مضمون الجملة التى بعده ... وهكذا ...

أمّا الحروف الزائده - ومنها بعض حروف الجر ؛ كالباء - فإنها تفيد توكيد المعنى فى الجملة كلها ، لأن زياده الحرف تعتبر بمنزله إعاده الجملة كلها ، وتفيد ما يفيد تكرارها بدونه (١) سواء أكان الحرف الزائد فى أولها ، أم فى وسطها ، أم فى آخرها ؛ مثل : بحسبك الأدب ، وأصلها : حسبك الأدب ، أى : يكفيك ، أو : كافيك ، فالباء داخله على المبتدأ ، كدخولها عليه وهو ضمير فى نحو : كيف بك؟ (وأصلها ... كيف أنت؟) (٢) وكدخولها عليه بعد «إذا الفجائية» فى نحو : رجع المسافر ؛ فإذا بالأصدقاء فى استقباله .

وكدخولها على الفاعل فى مثل : كفى بالله شهيدا ، وأصلها : كفى الله شهيدا . وعلى الخبر فى مثل : الأدب بحسبك ... فالباء مع تقدمها أو توسطها أو تأخرها قد أكدت معنى الجملة كلها .

هذا ، والحرف الزائد قد يعمل ؛ كباء الجر ، أو لا يعمل مثل : «ما» الزائده ، فى مثل : إذا ما المجد نادانا أجبنا ... وهناك الشبيه بالزائد يعمل ، وينحصر فى بعض حروف الجر ؛ كربّ ، ولعلّ ، الجارتين ... و «لو لا» على اعتبارها جازة . وحرف الجر الزائد والشبيه به لا- يتعلقان (٣) ، إلا أن الزائد «كالباء» يزداد لتوكيد المعنى الموجود . أمّا «رب» فتفيد معنى التقليل أو التكثير ، «ولعل» تفيد الرجاء ... فهما - كغيرهما من الشبيه بالزائد - يفيدان معنى جديدا يطرأ على الجملة ؛ لا- تقويه المعنى الموجود قبل مجيئهما . وكذا «لو لا» فإنها تفيد الامتناع ؛ وهو معنى جديد يطرأ على الجملة .

ص : ٦٥

١- راجع شرح التصريح ج ٢ باب : حروف الجر عند الكلام على زياده : «الكاف» .

٢- راجع هذا الأصل فى أول باب المبتدأ م ٣٣ .

٣- تفصيل هذا فى الباب الخاص بحروف الجر (ج ٢) .

(ب) الحروف نوعان ، نوع يسمى «العامل» ؛ لأنه يعمل الجر ، أو النصب ، أو الجزم ؛ كحروف الجر ، وحروف النصب ، وحروف الجزم ، - ونوع آخر يسمى : «المهمل» ؛ لأنه لا يعمل شيئاً مما سبق ، مثل بعض أدوات الاستفهام والجواب . ، ومنها : هل - نعم - لا ... ومثل : التنوين (١)

وبعض النحاه يسمى حروف الجر : «حروف الإضافة» لأنها تضيف إلى الأسماء معانى (٢) الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف.

(ج) الحروف إما آحاديه ، أو ثنائيه ، أو ثلاثيه ؛ ك بعض حروف الجرّ (الباء - فى - إلى ...)

وإما رباعيه ؛ مثل : «لعلّ» ولا تزيد على خمسه ؛ مثل : «لكنّ» فى الرأى الأصح الذى يعتبرها غير مركبه ، وأنها مشدده النون ، ثابته الألف بعد اللام نطقاً - كما سبق (٣) -

ص: ٦٦

-
- ١- راجع رقم ٣ من هامش ص ٢٦.
 - ٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٦٢.
 - ٣- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣.

معنى المصطلحات السابقه

(أ) طلع الهلال شاهد الناس الهلال فرح القوم بالهلال.

(ب) يكثر الندى شتاء. يمتص النبات الندى. يرتوى بعض النبات بالندى.

(ح) زاد هؤلاء علما. سمعت هؤلاء يتكلمون. أصغيت إلى هؤلاء.

نلاحظ في أمثله القسم الأول (أ) أن كلمه : «الهلال» قد اختلفت العلامه التي فى آخرها ؛ فمره كانت تلك العلامه ضمه ، ومره كانت فتحه ، ومره كانت كسره ، فما سبب هذا الاختلاف؟

سببه وجود داع متغير فى كل جمله ، يحتاج إلى كلمه : «الهلال» ؛ لتؤدى معنى معيناً فى الجمله. وهذا المعنى يختلف باختلاف الدواعى فى الجمل ، ويرمز إليه فى كل حاله بعلامه خاصه فى آخر الكلمه ، ففى الجمله الأولى كانت كلمه : «الهلال» مرفوعه ؛ لوجود الداعى الذى يحتاج إليها ، وهو الفعل : «طلع» فإنه يتطلب فاعلا. والفاعل يرمز له بعلامه فى آخره ، هى : الضمه - مثلا - فيكون مرفوعا.

وفى الجمله الثانيه كانت كلمه : «الهلال» منصوبه ؛ لوجود داع من نوع آخر ؛ هو الفعل : «شاهد» ؛ فإنه لا- يحتاج إلى فاعل ، لوجود فاعله معه - وهو كلمه : الناس - ولكنه يحتاج إلى بيان الشئ الذى وقع عليه فعل الفاعل ، وهو ما يسمى فى النحو : «المفعول به» ؛ والمفعول به يرمز إليه بعلامه خاصه فى آخره هى : «الفتح» ، - مثلا - فيكون منصوبا.

وفى الجمله الثالثه كانت كلمه «الهلال» مجروره ، لوجود داع يخالف السابقين ، وهو : الباء ، فإنها تحتاج إلى تلك الكلمه لتكون مجروره بها ، فيزداد الفعل بهما وضوحا ، وعلامه جرهما الكسره هنا.

فنحن نرى أن الدواعى تغيرت فى الجمل الثلاث السالفه على حسب المعانى المطلوبه ، من فاعليه ، ومفعوليه ، وتكملة أخرى للفعل ... وتبعها فى كل حاله تغير العلامه التى فى آخر كلمه : «الهلل». فتغير العلامه على الوجه السالف يسمى : «الإعراب» ، والداعى الذى أوجده يسمى : «العامل» (1).

ص: ٦٨

١- كثر الكلام على العامل قديما وحديثا ، وعلى ما له من أثر سىء فى النحو العربى ، وفى الأساليب ، وصياغتها ، وفهمها. ولم نر بين المتكلمين من راعى جانب الاعتدال والإنصاف. وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران : أولهما : ان النحاه نسبوا العمل إليه ؛ فجعلوه هو الذى يرفع ، أو ينصب ، أو يجز ، أو يجزم ؛ مع أنه قد يكون سببا فى خفاء المعنى - فى زعمهم - أو تعقيده. وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئا ؛ وإنما الذى يعمل هو : المتكلم ؟ ثانيهما : أن النحاه - وقد قصروا عليه العمل وحده - بحثوا عنه فى بعض التراكيب العربيه الصحيحه فلم يجدوه ؛ فاضطروا أن يقدروه ، وأن يفترضوا وجوده ، ويتكلفوا ، ويتعسفوا. والحق أن النحاه أبرياء مما اتهموا به ؛ بل أذكيا ، بارعون فيما قرروه بشأن : «نظريه العامل» ؛ فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التريبه الحديثه لتعليم اللغه ، وضبط قواعدها ، وتيسير استعمالها. ونسوق لهذا مثلا- يوضحه ، ويزيد الأمثله السابقه إيضا ؛ «أكرم محمود الضيف». فمحمود فى هذه الجمله ينسب إليه شىء. وكذلك «الضيف». فما الذى ينسب إلى كل منهما؟ ١- ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم ؛ فهو فاعل الكرم. فبدلا من أن نقول : ينسب إلى محمود أنه فعل شيئا ، هو : الكرم ، أو : ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم - حذفنا هذه الكلمات الكثيره واستغينا عنها برمز صغير - اصطلاح عليه النحاه - يرشد إليها ، ويدل عليها ؛ ذلك الرمز هو : الضمه التى فى آخر كلمه : «محمود». فهذه الضمه على صغرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفه الكثيره. وهذه مقدره وبراعه أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحى الذى دل على المعنى المطلوب بأخصر إشاره. - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش الصفحه الآتية. لكن كيف عرفنا - فى التركيب السابق - أن (محمودا) فعل شيئا ، أى : أنه فاعل؟ عرفنا ذلك من كلمه قبله هى : «أكرم» ويسمىها النحاه : «فعلا» فوجود الفعل دل على وجود الفاعل ، ووجود الفاعل يقتضى أن نعلمه ، ونذيع أنه الفاعل. وطريقه الإذاعه قد تكون بكلمات كثيره ، أو قليله ، أو برمز يغنى عن هذه وتلك ، كالضمه التى اختارها النحاه واصطلحوا على أنها الرمز الدال ، على الفاعليه ... وعلى هذا يكون الفعل هو السبب فى الاهتداء أولا إلى الفاعل ، وإلى الكشف عنه ، ثم إلى وضع الرمز الصغير فى آخره ؛ ليكون إعلانا على أنه الفاعل ، وشاره داله عليه. فالفعل هو السبب أيضا فى ذلك الرمز وفى اجتلابه والإتيان به ؛ فليس غريبا أن يقول النحاه ؛ «إن الفعل هو الذى عمل الرفع فى الفاعل» لأنه السبب فى مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك : «عاملا». ب - مثل هذا يقال فى كلمه : «الضيف» فقد نسب إليه شىء - كما سبق - فما ذلك الشىء المنسوب إليه؟ هو أنه وقع عليه كرم ، أو : حصل له شىء ؛ هو : «الكرم». وقد حذفنا هذه الكلمات الكثيره ، واستغينا عنها برمز صغير اصطلاح عليه النحاه ، يرشد إليها ، ويدل عليها ، هو الفتحة فى آخر : الضيف ؛ فهى تؤدى ما تؤديه الكلمات المتعدده التى حذفت. والذى أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شىء هو وجود الفعل والفاعل معا قبله. ولما كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والدال عليه - وكان الفعل هو الأصل فى الإرشاد وفى الدلاله على الفاعل وعلى المفعول ؛ فهو الأصل أيضا فى جلب العلامه الداله على كل منهما ، وهو السبب الأساسى فى مجيئها ؛ فسمى لذلك : «عاملها». وما يقال فى الفعل مع فاعله ومفعوله يقال فى غيره من العوامل الأخرى مع معمولاتها ؛ سواء أكانت - عوامل لفظيه ؛ كالفعل ، وكحرف الجر ، والجوازم ... ، أم معنويه ؛ كالابتداء ، وسواء أكانت أصلية أم زائده (وستجىء أنواع العوامل

فى م ٣٣ أول باب المبتدا والخبر - وانظر ص ٧١ ..) ومما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعها ليست مخلوقات حيه ، تجرى فيها الروح فتعمل ما تريد ، وتحس بما يقع عليها ، وتؤثر بنفسها ، وتتأثر حقا بما يصيبها ، وتحدث حركات الإعراب المختلفه ، فليس لها شىء من ذلك. إنما الذى يؤثر ، ويتأثر. ويحدث حركات الإعراب - هو المتكلم ، وليست هى. ولكن النجاه نسبوا إليها العمل. لأنها المرشد إلى المعانى والرموز. وهى نسبه جاريه على أصح الاستعمالات العرييه وأبلغها ، إذ هى السبب فى الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمه - كما أسلفنا - وإذا ثبت لها هذا فليس فى اللغه مانع من نسبه العمل إليها ، وتسميتها : «عاملا» ، ولا عيب فى أن نقول مثلا : «كان» ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، و «إن» تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، و «ظن» تنصبهما مفعولين لها ... و... و.. إلى غير ذلك مما يجرى هذا المجرى الذى يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربى الفصيح بل مع الأسلوب البلاغى الأعلى ، ولا داعى للاعتراض عليه كما يتردد على ألسنه بعض المتسرعين. نعم لها بعض عيوب (كالتى نراها فى باب التنازع من ح ٢) ولكنها يسيره يمكن تداركها ، وسنشير إليها تباعا ، حين نصادفها.

فالإعراب : (هو تغيّر العلامه التي في آخر اللفظ ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كل عامل) (١).

وفائدته : أنه رمز إلى معنى معين دون غيره - كالفاعليه ، والمفعوليه ، وغيرهما - ولولاه لا-ختلطت المعاني ، والتبست ، ولم يفترق بعضها من بعض. وهو - مع هذه المزيه الكبرى - موجز غايه الإيجاز ، لا- يعادله في إيجازه واختصاره شيء آخر يدلّ دلالاته على المعنى المعين الذي يرمز له (٢). وهذه مزيه أخرى.

والمعرب : هو اللفظ الذي يدخله الإعراب (٣) (أى ، التّغير الذي وصفناه) والعامل هو : ما يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامه إعرابيه ترمز إلى معنى خاص ؛ كالفاعليه ، أو المفعوليه ، أو غيرهما. ولا- فرق بين أن تكون تلك العلامه ظاهره كأمثله : «ا» أو مقدره. كأمثله : «ب» فإن الدليل على إعرابها وهي مفرده أن علامه آخرها تتغير عند التشبيه والجمع ، فتقول : تراكم التّديان ، وامتص النبات التّديين ، وارتوى من التّديين (٤).

ص : ٦٩

١- وللإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربيه ، هو : التطبيق العام على القواعد النحويه المختلفه ، بيان ما في الكلام من فعل ، أو : فاعل ، أو : مبتدأ ، أو : خبر ، أو : مفعول ، أو حال .. أو غير ذلك من أنواع الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وموقع كل منها في جملته ، وبنائه أو إعرابه ... أو غير ذلك.

٢- فلو أردنا أن ندل على الفاعليه أو المفعوليه في مثل : أكرم الولد الوالد لاستعملنا ألفاظا كثيره ؛ كأن نقول : إن الولد هو فاعل الإكرام ، والوالد هو الذي ناله الإكرام ... وفي هذا اسراف كلامي وزمانى. كما سبق في هامش الصفحه السابقه.

٣- فالإعراب غير المعرب ، كما أن الإكرام غير المكرم ، والإرسال غير المرسل.

٤- في ص ٨٠ إيضاح الإعراب المحلى والتقديرى ومن التقديرى نوع سيجىء في «و» من ص ١٤٣ أما تفصيل مواضعه ففي ص ١٧٩ وما بعدها.

أما أمثله القسم الثالث «ح» ففيها كلمه : «هؤلاء» لم تتغير علامه آخرها بتغير العوامل ؛ بل بقيت ثابتة في الجمل كلها. فهذا الثبات وعدم التغير يسمى : بناء ؛ وهو : «لزوم آخر اللفظ علامه واحده في كل أحواله ، مهما تغيرت العوامل».

والمبنى هو : اللفظ الذي دخله البناء.

هذا ، وقد عرفنا (١) أن المعرب المنصرف (أى : المنون) ، يسمى : «ممكننا أمكن» ، وأن غير المنصرف يسمى : «ممكننا» فقط ، وأن المبنى يسمى : «غير ممكن» . ولا توصف الكلمه بإعراب أو بناء إلا بعد إدخالها في جملة (٢).

ص : ٧٠

١- راجع ص ٣٢ وما بعدها.

٢- راجع حاشيه الخضرى أول باب الإضافة.

(١) من الأسماء ، والأفعال ، والحروف .

(أى : من أقسام الكلمه الثلاثه)

أولا : الحروف كلها مبنية ؛ لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى فى نفسه ، وإنما يدل على معنى فى غيره ، بعد وضعه فى جمله - كما سبق (٢) - . وإذا لا- ينسب إليه أنه فعل فعلا- ، أو وقع عليه فعل ؛ فلا- يكون بنفسه فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا متمما وحده للمعنى (أى : لا يكون مسندا إليه ولا مسندا ، ولا شيئا يتصل بذلك) . لعدم الفائده من الإسناد فى كل حاله (٣) ،

ونتيجه ما سبق أنه لا يدخله الإعراب ؛ لعدم حاجته إليه ؛ لأن الحاجه إلى الإعراب توجد حيث توجد المعانى التركيبية الأساسيه ، والحرف وحده لا- يؤدي معنى قط . ولكنه إذا وضع فى تركيب فإنه يؤدي فى غيره بعض المعانى الجزئيه (الفرديه) بالطريقه المفصّله التى أشرنا إليها عند الكلام عليه ؛ كالاتداء ، والتبويض ، وغيرهما مما تؤديه كلمه : «من» . أو الظرفيه ، والسببيه ، وغيرهما مما تؤديه كلمه : «فى» - فهذه المعانى الجزئيه تعتور الحرف ، وتتعاقب عليه ، ولكن لا يكون التمييز بينها بالإعراب ، وإنما يكون بالقرائن المعنويه التى تتضمنها الجمله .

ثانيا : الأسماء يناسبها الإعراب وهو أصل فيها ، لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به - كما سبق (٤) - فهو يدل على مسمى ؛ (أى : على شىء محسوس أو معقول ، سميناه بذلك الاسم) وهذا المسمى قد يسند إليه فعل ، فيكون فاعلا له ، وقد يقع عليه فعل ، فيكون - مفعولا به . وقد يتحمل معنى آخر

ص : ٧١

١- يلاحظ أن المبنى لا- تراعى ناحيته اللفظيه مطلقا فى توابعه أو غيرها - فتوابعه إنما تساير محله فقط - إن كان له محل من الإعراب وهذا أثر هام من آثار الإعراب المحلى . الذى يجىء الكلام عليه فى ص ٨٠ لكن يستثنى من هذا الحكم العامّ النعت الخاص بالمنادى «أى أو أیه» والمنادى اسم الإشاره الذى جىء به للتوصل إلى نداء المبدوء بأل ؛ نحو : يأبها العالم ، ويأيتها العالمه ، ويا هذا الفاضل ... فيجب فى هاتين الصورتين رفع التابع مراعا للمظهر الشكلى للمنادى ، مع أن هذا المنادى مبنى ، وهما صفتان معربتان منصوبتان - مراعا لمحل المنادى - بفتحته مقدره على الآخر ، منع من ظهورها ضمه المماثله للفظ المنادى فى الصوره الشكليه . وتفصيل هذا وإيضاحه فى ج ٤ ص ٣٤ م ١٣٠ .

٢- فى ص ٦٢ م ٥ .

٣- إلا إذا قصد لفظه كما سبق فى «ج» من ص ٢٩ .

٤- ص ٢٥ .

غير الفاعليه والمفعوليه ، ويدل عليه بنفسه ... وكل واحد من تلك المعاني يقتضى علامه خاصه به فى آخر الكلمه ، ورمزا معنا يدل عليه وحده ، ويميزه من المعاني الأخرى ؛ فلا بد أن تتغير العلامه فى آخر الاسم ؛ تبعا لتغير المعاني والأسباب ، وأن يستحق ما نسميه : «الإعراب» للدلاله على تلك المعاني المتباينه ، التى تتوالى عليه بتوالى العوامل المختلفه - كما شرحنا من قبل (١) - .

وقليل من الأسماء مبنى (٢). وأشهر المبنى منها عشره أنواع (لكل نوع أحكامه التفصيليه فى بابها) وهى :

١- الضمائر ، سواء أكان الضمير موضوعا على حرف هجائى واحد ، أم على حرفين ، أم على أكثر ، مثل : انتصرت ؛ ففرحنا ، ونحن بك معجبون.

٢ ، ٣- أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ؛ بشرط ألا- يكون أحدهما مضافا لمفرد ؛ مثل : أين توجد أكرمك. أين أراك؟ بخلاف : أى خير عمله ينفعك. أى يوم تسافر فيه؟ لإضافه «أى» الشرطيه والاستفهاميه فى المثاليين لمفرد ، فهما معه معربتان (٣).

٤- أسماء الإشاره التى ليست مثناه ؛ نحو : هذا كريم ، وتلك محسنه. بخلاف : «هذان كريمان ، وهاتان محسنتان». فهما معربان عند التشنيه ؛ على الصحيح.

٥- أسماء الموصول غير المثناه ، والأسماء الأخرى التى تحتاج بعدها - وجوبا - إلى جمله أو شبهها ؛ تكمل معناها ، ولا تستغنى عنها بحال. فمثال الموصول : جاء الذى يقول الحق. وسافر الذى عندك ، أو الذى فى ضيافتك.

ومن الأسماء الأخرى التى ليست موصوله ولكنها تحتاج - وجوبا - بعدها إلى جمله : «إذا» الشرطيه الظرفيه ؛ نحو : إذا تعلمت ارتفع شأنك ، فلو قلت : جاء الذى ... فقط ، أو : إذا ... فقط ، لم يتم المعنى ، ولم تحصل الفائدة.

ص: ٧٢

١- فى ص ٦٧

٢- الغالب على الأسماء المبنية أنها لا تضاف ، ومنها ما يضاف ، مثل : «حيث» و «كم الخبريه» و «إذا» الشرطيه ، وغيرها مما هو مذكور فى باب الإضافه ج ٣.

٣- أما الإضافه للجمله فقد يكون الاسم معها مبنيا كإضافه «إذا» الشرطيه وأشباهاها للجمل. وكل اسم يجب إضافته لجمله يجب بناؤه ، مثل : «إذا» الشرطيه. أما الذى يضاف إليها جوازا ؛ مثل «يوم» - فقد يبنى ، وقد يعرب ، كما سيجىء فى باب الإضافه ح ٣.

بخلاف جاء اللذان غابا ، وحضرت اللتان سافرتا. فالموصول معرب - على الصحيح - لأنه مثنى.

٦- الأسماء التي تسمى : «أسماء الأفعال» (١) وهي : التي تنوب عن الفعل في معناه وفي عمله وزمنه ، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها. مثل : هيهات القمر : بمعنى بعد جدًا ، وأفّ من المهمل ، بمعنى أتصجّر جدا ، وآمين يا رب ، بمعنى : استجب. فقد دلت كل كلمة من الثلاث على معنى الفعل ، ولا- يمكن أن يدخل عليها عامل قبلها يؤثر فيها بالرفع ، أو النصب ، أو الجر ... بخلاف : سيرا تحت رايه الوطن ، سماعا نصيحه الوالد ، إكراما للضيف. فإن هذه الكلمات [سيرا ، وسماعا ، وإكراما ، وأشباهها] تؤدي معنى فعلها تماما ، ولكن العوامل قد تدخل عليها فتؤثر فيها ؛ فتقول : سرنى سيرك تحت رايه الوطن ، مدحت سيرك تحت رايه الوطن. طربت لسيرك ... وكذا الباقي ؛ ولذلك كانت معربه.

٧- الأسماء المركبه ؛ ومنها بعض الأعداد ؛ مثل : أحد عشر ... إلى تسعه عشر ؛ فإنها مبنيه دائما على فتح الجزأين. ما عدا اثني عشر ، واثنتي عشره ؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى (٢).

٨- اسم «لا» النافيه للجنس (٣) - أحيانا - في نحو : لا نافع مكروه.

٩- المنادى ؛ إذا كان : مفردا ، علما ، أو نكره مقصوده ، مثل : يا حامد ، ساعد زميلك ، ويا زميل اشكر صديقك.

١٠- بعض متفرقات أخرى ؛ مثل : «كم» ، وبعض الظروف ؛ مثل : «حيث» والعلم المختوم بكلمه : «ويه» ، وما كان على وزن «فعال» - في رأى قوئى - مثل : حدام ، وقطام ... (وكلاهما اسم امرأه). وكذلك أسماء الأصوات المحكيه مثل : «قاق» ، و «غاق» ، في نحو : صاحت الدجاجة قاق ، ونعب الغراب غاق (٤) ...

ص : ٧٣

١- لها باب خاص فى الجزء الرابع. وسبقت لها إشاره فى ص ٤٧

٢- للعدد وأحكامه باب مستقل فى الجزء الرابع.

٣- لها باب خاص فى آخر هذا الجزء.

٤- لأسماء الأصوات وأحكامها المختلفه باب خاص فى الجزء الرابع.

ملاحظه : يجب الإعراب والتنوين فى كل اسم أصله مفرد مبنى ، ثم سُمى به ، كما لو سَمينا رجلا بكلمه : «أمس» المبنيه على الكسر فى لغه الحجازيين - أو بكلمه «غاق» التى هى فى أصلها اسم لصوت الغراب (١) ...

ثالثا : الأفعال. منها المبنى دائما ، وهو : الماضى والأمر. ومنها المبنى حيناً والمعرب أحيانا وهو : المضارع. وأحوال بناء الماضى ثلاثه :

١- يبنى على الفتح فى آخره إذا لم يتصل به شىء ، مثل : صافح ، محمد ضيفه ، ورحب به. وكذلك يبنى على الفتح إذا اتصلت به تاء التانيث الساكنه ، أو ألف الاثنين ، مثل : قالت فاطمه الحق. والشاهدان قالا ما عرفا.

والفتح فى الأمثله السابقه ظاهر. وقد يكون مقدرا إذا كان الماضى معتل الآخر بالألف ، مثل : دعا العابد ربه.

٢- يبنى على السكون فى آخره إذا اتصلت به «التاء» المتحركه التى هى ضمير «فاعل» ، أو : «نا» التى هى ضمير فاعل ، أو «نون النسوه» التى هى كذلك. مثل أكرمت الصديق ، وفرحت به. ومثل : خرجنا فى رحله طيبه ركبنا فيها السياره ، أما الطالبات فقد ركنن القطار.

٣- يبنى على الضم فى آخره إذا اتصلت به واو الجماعه ، مثل الرجال خرجوا لأعمالهم.

وأحوال بناء الأمر أربعة :

١- يبنى على السكون فى آخره إذا لم يتصل به شىء ؛ مثل : اعمل لدنياك ولآخرتك. وصاحب أهل المروءات. أو : اتصلت به نون النسوه ، مثل : اسمعن يا زميلاتى (٢) ...

ص : ٧٤

١- راجع حاشيه ياسين على التصريح آخر باب الممنوع من الصرف عند الكلام على «أمس ويلاحظ ما سبق فى «ج» من ص ٢٩ من فروق تختلف عما هنا.

٢- من الجائز توكيده بالنون المشدده مع وجود نون النسوه بشرط أن تكون نون التوكيد مشدده مكسوره ، وقبلها ألف ، زائده تفصل بينها وبين نون النسوه ، نحو : اسمعنَّ يا زميلاتى - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٧٤ وفى ج ٤ باب نون التوكيد.

٢- يبنى على فتح آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفه ؛ مثل : صاحبن كريم الأخلاق. أو الثقيله ؛ مثل : اهجرن السفينه (١)

...

٣- يبنى على حذف حرف العله إن كان آخره معتلا ؛ مثل : اسع فى الخير دائما ، وادع الناس إليه ، واقض بينهم بالحق. [فاسع : فعل أمر مبني على حذف الألف ، لأن أصله : «اسعى» (٢). وادع : فعل أمر مبني على حذف الواو ؛ لأن أصله : «ادعو». واقض : فعل أمر ، مبني على حذف الياء لأن أصله : «اقضى»]. وعند تأكيد فعل الأمر بالنون يبقى حرف العله الواو ، أو الياء ، ويتعين بناء الأمر على الفتحه الظاهره على الحرفين السالفين ، فإن كان حرف العله ألفا وجب قلبها ياء تظهر عليها فتحه البناء ؛ لأن الأمر يكون مبني على هذه الفتحه ؛ نحو : اسعين فى الخير ، وادعون له ، واقضين بالحق.

٤- يبنى على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنتين ؛ مثل : اخرجوا ، أو واو جماعه ، مثل : اخرجوا ، أو ياء مخاطبه ؛ مثل : اخرجى. فكل واحد من هذه الثلاثه فعل أمر ، مبني على حذف النون ، والضمير فاعل (وهو ألف الاثنتين ، أو واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه). ومن الأمثله قوله تعالى لموسى وفرعون : (أذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى) ، وقوله : (فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا) - وقول الشاعر :

يا دار عبلة بالجواء تكلمى

وعمى (٣) صباحا - دار

عبله - واسلمى

وأما المضارع فيكون معربا إذا لم يتصل آخره بنون التوكيد ، أو نون النسوه. ومن الأمثله - (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) إن تخلص فى عملك تنفع وطنك. فإن اتصل بآخره اتصالا مباشرا نون التوكيد الخفيفه أو الثقيله بنى على الفتح (٤) مثل : والله لأقومن بالواجب. ولأعملن ما فيه الخير ، وقول الشاعر :

ص: ٧٥

١- فهو فعل أمر مبني على الفتح : لاتصاله بنون التوكيد. ولا داعى للتشدد الذى يراه بعض النحاه ، إذ يقول : فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحه العارضه لأجل نون التوكيد. هذا ، وكل فعل أمر أو مضارع ، اتصلت بآخره نون التوكيد فإنه يمتنع أن يتقدم عليه شىء من معمولاته إلا- للضرورة - انظر المثال فى رقم ١ من هامش ص ٩٦ - ، لأن تقدم هذا المعمول يخرج من حيز التأكيده ؛ فيتنافى تقديمه مع المراد من تأكيده. وأجاز بعض النحاه تقديم المعمول إن كان شبه جمله. وحجته ورود أمثله كثيره تكفى للقياس عليها. وهذا أحسن - كما سيجىء فى باب نون التوكيد ح ٤.

٢- تكتب الألف هنا ياء ؛ تبعا لقواعد الحروف. وعلى الرغم من كتابتها تسمى ألفا ما دامت الفتحه قبلها.

٣- انعمى واسعدى.

٤- فى محل رفع - على المشهور - وقيل : لا محل له.

فإن كان الاتصال غير مباشر؛ بأن فصل بين نون التوكيد والمضارع فاصل ظاهر؛ كألف الاثنين، أو مقدر؛ كواو الجماعة، أو ياء المخاطبة - فإنه يكون معرباً... فمثال ألف الاثنين (ولا تكون إلا ظاهره) ماذا تعرف عن الصانعين، أيقومانّ بعملهما؟ ومثال واو الجماعة المقدره: هؤلاء الصانعون أيقومنّ بعملهم؟ ومثال ياء المخاطبة المقدره: أتقومنّ بعملك يا سميره؟

وإن اتصلت به نون النسوة فإنه يبنى على السكون (١)؛ مثل: إن الأمهات يبذلن ما يقدرن عليه لراحة الأبناء. ولا يكون اتصالها به إلا مباشراً (٢).

فلمضارع حالتان؛ الأولى: الإعراب؛ بشرط ألا يتصل بآخره - مباشرة - نون التوكيد الخفيفه أو الثقيله، أو نون النسوة.

والثانيه: البناء: إما على الفتح إذا اتصلت بآخره - مباشرة - نون التوكيد. وإما على السكون إذا اتصلت بآخره نون النسوة (٣).

وإذا كان المضارع مبنياً لاتصاله بإحدى النونين وسبقه ناصب أو جازم وجب أن يكون مبنياً في محل نصب أو جزم، أي أنه يكون مبنياً في اللفظ، معرباً في المحل. ولهذا أثر إعرابيّ يجب مراعاته. ففي التوابع - مثلاً - كالعطف، إذا عطف مضارع على المضارع المبنى المسبوق بناصب أو جازم وجب في المضارع المعطوف

ص: ٧٦

١- في محل رفع - على المشهور - وقيل لا محل له

٢- فلا- يفصل بينهما أحد الضمائر الثلاثة السابقيه - ولا غيرها -؛ لما في الفصل من التناقض المفسد للمعنى. إذ كيف يشتمل الفعل الواحد على فاعلين متعارضين؛ أحدهما: نون النسوة، وهى تدل على جماعه الإناث، والآخر ألف الاثنين، وهى تدل على المثني؟ أو. على نون النسوة وواو الجماعة، وهذه تدل على جماعه الذكور؟ أو على نون النسوة وياء المخاطبه، وهذه تدل على المفردة المؤنثه؟ أما نون التوكيد بنوعيهما فإنها قد تقع بعد أحد الضمائر السابقيه، ولكنها بعد ألف الاثنين مشدده ومكسوره، لكيلا- تلتبس في الخط بنون الأفعال الخمسه التى يعرب معها المضارع. ولا تكون مكسوره مشدده إلا فى هذه الحاله. ومن الممكن أن يجتمع فى آخر المضارع نون النسوة فنون التوكيد المشدده المكسوره - لا المخففه - بشرط أن يفصل بينهما الألف المزيده للفصل هنا، نحو: أترغبينانّ فى تقديم العون للبائسات. فالنون الأولى للنسوة، والمضارع معها مبنى على السكون وجوبا، والنون الأخيره المشدده للتوكيد، ولا تأثير لها على المضارع من ناحيه بنائه. وبين النونين الألف الفاصله - كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٧٤ وكما سيجىء البيان بالتفصيل فى ج ٤ - باب نونى التوكيد.

٣- فلا- يفصل بينهما أحد الضمائر الثلاثة السابقيه - ولا غيرها -؛ لما في الفصل من التناقض المفسد للمعنى. إذ كيف يشتمل الفعل الواحد على فاعلين متعارضين؛ أحدهما: نون النسوة، وهى تدل على جماعه الإناث، والآخر ألف الاثنين، وهى تدل على المثني؟ أو. على نون النسوة وواو الجماعة، وهذه تدل على جماعه الذكور؟ أو على نون النسوة وياء المخاطبه، وهذه تدل

على المفردة المؤنثه؟ أما نون التوكيد بنوعيتها فإنها قد تقع بعد أحد الضمائر السابقه ، ولكنها بعد ألف الاثنين مشدده ومكسوره ، لكيلا- تلتبس فى الخط بنون الأفعال الخمسه التى يعرب معها المضارع. ولا تكون مكسوره مشدده إلا فى هذه الحاله. ومن الممكن أن يجتمع فى آخر المضارع نون النسوه فنون التوكيد المشدده المكسوره - لا المخففه - بشرط أن يفصل بينهما الألف المزيده للفصل هنا ، نحو : أترغبينانّ فى تقديم العون للباثسات. فالنون الأولى للنسوه ، والمضارع معها مبنى على السكون وجوبا ، والنون الأخيره المشدده للتوكيد ، ولا تأثير لها على المضارع من ناحيه بنائه. وبين النونين الألف الفاصله - كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٧٤ وكما سيجىء البيان بالتفصيل فى ج ٤ - باب نونى التوكيد.

صورة

□

ص: ٧٧

أن يتبع محل المعطوف عليه في النصب أو الجزم. وكذلك المضارع المبنى إن كان معطوفا عليه ؛ فإنه يكون مبتدأ في محل رفع - في رأى المشهور (١) الذى سبقت الإشارة إليه

ص: ٧٩

١- راجع الصبان ج ١ فى هذا الباب عند الكلام على بناء المضارع وج ٣ فى أول باب إعراب الفعل. وفى بعض ما سبق يقول ابن مالك: والاسم منه معرب ومبنى ؛ لشبهه من الحروف مدنى كالشبه الوضعى فى اسمى «جئتنا» والمعنوى فى: «متى» وفى: «هنا» وكنيابه عن الفعل ، بلا تأثر ، وكافتقار أصيلا ومعرب الأسماء : ما قد سلما من شبه الحرف ، كأرض وسما يقول : الاسم قسمان ؛ معرب ، ومبنى. وسبب بنائه شبه يدييه - أى : يقربه من الحروف - وسيجىء رد هذا - وأبان الشبه المدنى من الحروف (أى : المقرب منها) فقال : إنه الشبه الوضعى بأن يكون فى صيغته موضوعا على حرف واحد ، أو على حرفين ؛ كالضميرين : «التاء» و «نا» فى جملة : «جئتنا» ، وكالشبه المعنوى فى كلمتى : «متى» «وهنا». فكل واحده منهما اسم مبنى ؛ لأنه يؤدى معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف ، فأشبه الحرف فى تأديه معنى معين ، وكأن ينوب عن الفعل بلا تأثر ، أو أن يحتاج دائما بعده إلى جملة. وقد سبق الكلام عليهما فى رقم ٢ من هامش ص ٤٧ وفى ص ٧٢ فالأول كاسم الفعل ، والثانى كاسم الموصول. ثم قال ابن مالك فى بناء الأفعال والحروف. وفعل «أمر» و «مضى» بنيا وأعربوا «مضارعا» إن عرى من نون توكيد مباشر ، ومن نون إناث ؛ كيرعن من فتن وكل حرف مستحق للبناء والأصل فى المبنى أن يسكنا «إن عرى من نون توكيد» أى : إن تجرد من نون توكيد.

(١) الإعراب المحلّي والتقديرّي.

يتردد على ألسنة المعربين أن يقولوا في المبنيات ، وفي كثير من الجمل المحكيه وغير المحكيه ، إنه في محل كذا - من رفع ، أو نصب ، أو جر ، أو جزم ... فما معنى أنه في محل معيّن؟ فمثلا-: يقولون في «جاء هؤلاء» ... إن كلمه : «هؤلاء» مبنيه على الكسر في محل رفع فاعل - وفي : «قرأت الصحف من قبل» ... إن كلمه : «قبل» مبنيه على الضم في محل جر ... وفي : «رأيت ضيفا بيتسم» ، إن الجمله المضارعيه في محل نصب صفه ... وهكذا.

المراد من أن الكلمه أو الجمله في محل كذا ، هو أننا لو وضعنا مكانها اسما معربا لكان مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا. وفي بعض الحالات لو وضعنا مكانها مضارعا معربا لكان منصوبا أو مجزوما. فهي قد حلت محل ذلك اللفظ المعرب ، وشغلت مكانه ، وحكمه الإعرابي الذي لا يظهر على لفظها.

أما التقديرّي فقد سبق (١) أنه العلامه الإعرابيه التي لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب ؛ بسبب أن ذلك الحرف الأخير حرف عله لا تظهر عليه الحركه الإعرابيه ، كالألف في مثل : إن الهدى هدى الله ، واستجب لداعي الهدى.

ونتيجه لما سبق يكون الإعراب المحلّي منصبا على الكلمه المبنيه كلها ، أو على الجمله كلها ، وليس على الحرف الأخير منهما. وأن التقديرّي منصب على الحرف الأخير من الكلمه.

وهناك رأى آخر لا يجعل الإعراب المحلّي مقصورا على المبنى وبعض الجمل - كراى الأكثرية - وإنما يدخل فيه أيضا بعض الأسماء المعربه صحيحه الآخر بشرط ألا يظهر في آخر الكلمه المعربه علامتان مختلفتان للإعراب ، ومن أمثلته عنده : ما جاءني من كتاب ، فكلمه «كتاب» مجروره بالحرف : «من» الزائد. وهي في محل رفع فاعل للفعل : «جاء». وقد تحقق الشرط فلم يجتمع في آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب. وأصحاب الرأى الأول يدخلون هذا النوع في التقديرّي

ص: ٨٠

١- في ص ٦٩ وقد أشرنا فيها إلى نوع آخر سيجيء في «و» من ص ١٤٣ أما حصر مواضعه ففي ص ١٧٩ وما بعدها.

يقولون في إعرابه : مجرور لفظا مرفوع تقديرا (١)... والخلاف لفظي. ولعل الأخذ بالرأى الثاني أنفع ، لأنه أعم.

ويدخل في الإعراب المحلى عدده أشياء. أظهرها المبنيات كلها ، والجمل التي لها محل من الإعراب ، محكيه وغير محكيه ، والمصادر المنسبكه ، وكذا الأسماء المجروره بحرف جرّ زائد في رأى سلف. - وكما سيجيء في ج ٢ ص ٣٥٠ م ٨٩ - والمنادى المستغاث (ج ٤)

هذا ولا يمكن إغفال الإعراب المحلى والتقديرى ، ولا إهمال شأنهما ، إذ يستحيل ضبط توابعهما - مثلا - بغير معرفه الحركه المقدره أو المحكيه (٢) بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل أو مفعول ، أو مبتدأ ، أو : مضارع مرفوع - وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفه حركه كل منهما. وستجيء إشاره لبعض ما سبق في ص ١٧٨ وللإعراب المحلى فى ص ٢٨١ وأيضا فى ج ٢ ص ٣٥ م ٨٩.

(ب) تلمس النحاء أسبابا للبناء والإعراب ، أكثرها غير مقبول. وسنشير إليه ، داعين إلى نبذه.

قالوا فى عله بناء الفعل : إن الفعل لا تتعاقب عليه معان مختلفه ، تفتقر فى تمييزها إلى إعراب ، ولا تتوالى عليه العوامل المختلفه التى تقتضى ذلك. فالفعل - وحده - لا- يؤدى معنى الفاعليه ، ولا المفعوليه ، ولا غيرهما مما اختص به الاسم وكان سببا فى إعرابه - كما سبق (٣) ، إلا المضارع فإنه قد يؤدى معنى زائدا على معناه الأصلي ، بسبب دخول بعض العوامل. فحين نقول ؛ لا تهمل عملك ، وتجلس فى البيت (بجزم : تجلس) يكون المعنى الجديد : النهى عن الجلوس أيضا ، (بسبب مجيء الواو التى هى لعطف الفعل على الفعل هنا). وحين نقول : لا تهمل عملك ، وتجلس فى البيت (بنصب : تجلس) يكون المعنى الجديد : النهى عن اجتماع الأمرين معا ، وهما الإهمال والجلوس. فالنهي منصب عليهما معا ، بحيث لا يجوز عملهما فى وقت واحد ؛ فلا مانع أن يقع أحدهما وحده بغير الآخر ، ولا مانع من عمل كل منهما فى وقت يخالف وقت الآخر - (والواو هنا للمعيه وهى التى اقتضت ذلك).

ص: ٨١

١- راجع الصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على أحد أحكامه وهو : الرفع.

٢- من المهم ملاحظه ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧١.

٣- فى ص ٦٧.

وإذا قلت : لا- تهمل القراءه ، وتجلس (برفع : تجلس) ، فالنهي منصب على القراءه وحدها ، أما الجلوس فمباح. (فالواو هنا : للاستئناف ، وهى تفيد ذلك المعنى.) فالمضارع قد تغيرت علامه آخره على حسب تغير المعانى المختلفه ، والعوامل التى تعاقبت عليه ، فأشبه الاسم من هذه الجهه ، فأعرب مثله.

أما بناؤه مع نون التوكيد ، و نون النسوه فلأنهما من خصائص الأفعال ، فوجود إحداهما فيه أبعده من مشابهه الاسم المقتضيه للإعراب ، فعاد إلى الأصل الأول فى الأفعال ؛ وهو البناء ؛ لأن الأصل فيها البناء - كما سبق - وأما الإعراب فى المضارع أحيانا ، فأمر عارض ، وليس بأصيل.

هكذا يقولون! وليس بمقبول ، فهل يقبل أن سبب بناء الحرف هو دلالته فى الجملة على معنى فى غيره ، وعدم دلالته وهو مستقل على ذلك المعنى التركيبى ؛ فلا حاجه له بالإعراب ؛ لأن وظيفه الإعراب تمييز المعانى التركيبيه بعضها من بعض؟ إذا لم التفرقه فنقول إن كلمه : «ابتداء» وحدها التى تفهم من الحرف : «من» هى اسم ، وكلمه : «من» نفسها هى حرف ، مع أنها تفيد عند وضعها فى الجملة معنى الابتداء ، فكلاهما يتوقف فهمه على أمرين ؛ ؛ شىء كان هو المبتدئ ، و شىء آخر كان المبتدأ منه؟

هل السبب ما سطره من دليل جدليّ مرهق ، هو : أن معانى الأسماء تتوقف على أمور كليه معلومه لكل فرد بداهه ، فكأنها مستقلة ؛ مستغنيه عن غيرها؟ فلفظه : «ابتداء» عندهم معناها مطلق ابتداء شىء من شىء آخر ، بغير تخصيص ، ولا تعيين ، ولا تحديد. و شىء هذا شأنه يمكن أن يعرفه كل أحد ، ويدركه بالبداهه كل عقل. بخلاف معنى الابتداء فى لفظه : «من» حين نقول مثلا : سرت من القاهره ، فإن الابتداء هنا خاص مقيد بأنه ابتداء «سير» لا ابتداء قراءه : ، أو أكل ، أو كتابه ، أو سفر. أو ... وأنه ابتداء «سير» من مكان معين ؛ هو : القاهره. فليس الابتداء فى هذا المثال معنى مطلقا كما فى سابقه ، وليس فهمه ممكنا إلا بعد إدراك أمرين مخصوصين ؛ يتوقف فهمه عليهما ، ولا يعرفان إلا بالتصريح باسمهما ، هما : السير والقاهره. أى : أن المعنى إن لوحظ فى ذاته مجردا من كل قيد ، كان مستقلا ، وكان التعبير عنه من اختصاص الاسم ، «كالابتداء» ، وإن لوحظ حاله بين أمرين ، كان غير

مستقل ، وكان التعبير عنه مقصورا على الحرف (١) ...

فهل نقبل هذه العلل المصنوعه الغامضه؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلا أو كثيرا منها؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوهما في جاهليتهم؟ ثم يعود النحاه فيقولون : إن بعض الأسماء قد بينى لمشابهته الحرف ، مثل : «من» و «أين» و «كيف» وغيرها من أسماء الاستفهام ... ومثل «من» ، و «ما» وغيرهما من أدوات الشرط والتعليق ... فأسماء الاستفهام إن دلت على معنى فى نفسها فإنها تدل فى الوقت ذاته على معنى ثان فيما بعدها ؛ فكلمه : «من» الاستفهاميه ، اسم ؛ فهى تدل بمجرد ذاتها على مسمى خاص بها ، إنسانا غالبا ، أو غير إنسان - وتدل على الاستفهام من خارجها ، بسبب افتراض أن همزه الاستفهام معها تقديرا ... فكأنك إذا قلت : من عندك؟ تفترض أن الأصل أمن عندك؟ وأنهما فى تقدير ككلمات : «الهمزه» ، وهى حرف معنى ، و «من» الداله على المسمى بها ، أى : على الذات الخاصه التى تدل عليها : «من» فلما كانت «من» لا تستعمل هنا إلا مع الاستفهام المقدر ، استغنى وجوبا عن همزه الاستفهام لفظا ، للزومها كلمه : «من» معنى ، وصارت «من» نائبه عنها حتما ؛ ولذلك بنيت ؛ فدلالتها على الاسميه هى دلالة «لفظيه» ، مرجعها لفظها ، ودلالتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها (٢). ولا يجوز إظهار الهمزه فى الكلام كما تظهر كلمه : «فى» مع الظروف جوازا ؛ لأن الأمر مختلف ؛ إذ الظرف ليس متضمنا معنى : «فى» بالطريقه السالفه ، فيستحق البناء كما بنيت «من» الاستفهاميه ، وإنما كلمه : «فى» محذوفه من الكلام جوازا لأجل التخفيف ؛ فهى فى حكم المنطوق به ؛ ولذلك يجوز إظهارها. بخلاف الهمزه (٣).

وكذلك كلمه : «أين» تدل وهى مجردة على معنى فى نفسها ، هو : المكان ، وتدل أيضا على الاستفهام فيما بعدها ، وهو معنى آخر جاءها من خارجها ؛ بسبب تقدير همزه الاستفهام معها ، ثم الاستغناء عن الهمزه وجوبا ؛ لوجود ما يتضمن معناها.

ص : ٨٣

١- أول حاشيه الأمير على الشذور ، عند الكلام على الاسم.

٢- شرح المفصل ج ١ القسم الأول - قسم الأسماء.

٣- شرح المفصل ج ٢ ص ٤١ فى الظروف.

وكلمه : «كيف» : تدل على معنى فى نفسها ، وهو : الحال ، وتدل على معنى فيما بعدها ، وهو : الاستفهام ، على الوجه السالف ، وكذلك أسماء الشرط ... فإن كلمه : «من» تدل على العاقل - غالبا - بنفسها ، وكلمه : «ما» تدل - غالبا - على غير العاقل بنفسها ، وهما تدلان على التعليق والجزاء فيما بعدهما ؛ فكأن كل كلمه من أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، ونحوها - تقوم مقام كلمتين فى وقت واحد ، إحداهما : اسم يدل على مسمى ، والأخرى : حرف يدل على معنى فى غيره ، وهذا الحرف يجب حذفه لفظا ، لوجود الاسم الذى يتضمنه تقديرا (1) ويؤدى معناه تماما. ومن هنا نشأ التشابه بين نوع من الأسماء والحروف - فى خيال بعض النحاه - فاستحق ذلك النوع من الأسماء البناء ؛ لعدم تمكنه فى الاسميه تمكنا يعده من مشابهه الحرف.

ولا يكتفون بذلك بل يسترسلون فى خلق علل يثبتون بها أن الأصل فى البناء السكون ، وأن العدول عن السكون إلى الحركه إنما هو لسبب ، وأن الحركه تكون ضمه ، أو فتحه ، أو كسره ، لسبب آخر ، بل لأسباب!! فما هذا الكلام (2)؟ وما جدواه لدارسى النحو؟ أيعرفه العرب الخلل أصحاب اللغه ، أو يخطر ببالهم؟

علينا أن نترك هذا كله فى غير تردد ، وأن نقنع بأن العله الحقيقيه فى الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه. من غير جدل زائف ، ولا- منطلق متعسف ، وأن الفيصل فيهما راجع (كما قال بعض السابقين (3)) إلى أمر واحد ؛ هو : «السماع عن العرب الأوائل» ، واتباع طريقتهم التى نقلت عنهم ، دون الالتفات إلى شىء من تلك العلل ، التى لا- تثبت على التمحيص. وعلى هذا

ص: ٨٤

- ١- راجع الصفحه الأولى من الجزء الثامن من شرح المفصل القسم الثالث : الحروف.
- ٢- نرى بعضه فى حاشيه الخضرى وشروح التوضيح والصبان وغيرها ... أول باب المعرب والمبنى.
- ٣- حاشيه الخضرى الجزء الأول - أول المعرب والمبنى ، عند الكلام على بناء الأفعال ، وحاشيه الأمير على الشذور عند الكلام على المضارع. وكذلك ما أشرنا إليه فى المقدمه - هامش ص ٨ - من رأى «أبى حيان» الوارد فى «الهمع» ج ١ ص ٥٦ حيث يقول عن تعليقات النحاه لحركه الضمير : «إنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلق» يريد بالوضعيات : الألفاظ التى وضعها العرب على صورته خاصه وشكل معين من غير عله للوضع ، ولا سبب سابق يدعو إلى اختيار هذه الصوره وذلك الشكل ؛ فليس هناك سبب إلا مجرد النطق المحض.

لا يصح الأخذ بما قاله النحاه (١) من أن الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهه قويه (٢) في أحد أمور أربعة :

أولها : الشبه الوضعى

بأن يكون الاسم موضوعا أصاله على حرف واحد ، أو على حرفين ثانيهما لين ، مثل : التاء ، ونا ، فى : جئنا ، وهما ضميران مبنيان ؛ لأنهما يشبهان الحرف الموضوع على مقطع واحد ، كباء الجر ، وواو العطف ، وغيرهما ، من الحروف الفرديه المقطع ، أو ثنائيه المقطع ، مثل ، قد ، هل ، لم .

ولو صح هذا ، لسألناهم عن سبب بناء الضمائر الأخرى التى تزيد على حرفين ، مثل : نحن ، وإيا وسألنا عن سبب إعراب أب ، وأخ ، ويد ، ودم ، ونحوها مما هو على حرفين ؟ نعم أجابوا عن ذلك بإجابات ، ولكنها مصنوعه ، صادفتها اعتراضات أخرى ، ثم إجابات

ثانيهما : الشبه المعنوى

بأن يتضمن الاسم بعد وضعه فى جملة ، معنى جزئيا غير مستقل ، زياده على معناه المستقل الذى يؤديه فى حاله انفراده ، وعدم وضعه فى جملة .

وكان الأحق بتأديه هذا المعنى الجزئى عندهم : الحرف . ومعنى هذا : أن الاسم قد خلف الحرف فعلا ، وحل محله فى إفاده معناه ، وصرف النظر عن الحرف نهائيا فلا يصح ذكره ، ولا- اعتبار أنه ملاحظ ؛ فليس حذفه للاقتصار كحذف : «فى» التى يتضمنها أنواع من الظروف ، أو حذف كلمه : «من» التى يتضمنها أنواع من التمييز ، فإن هذا التضمن فى الظرف والتمييز لا يقتضى البناء - كما يقولون - . أما التضمن الذى يقتضى البناء عندهم ، فهو التضمن اللازم ، الذى يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن . فيخرج الظرف والتمييز . وتدخل أسماء الشرط والاستفهام ، مثل : متى تحضر أكرمك - ومتى تسافر؟

فكلمه : «متى» فى المثال الأول تشبه الحرف «إن» فى التعليق والجزاء ، وهى فى المثال الثانى تشبه همزه الاستفهام ، فكلتاهما اسم من جهه ، ومتضمنه معنى

ص : ٨٥

١- كابن هشام وغيره .

٢- هى التى لا يعارضها شىء من خصائص الأسماء كالتثنيه والإضافة .

الحرف من جهه أخرى ، فمتى الشرطيه وحدها تدل على مجرد تعليق مطلق ، ولكنها بعد وضعها فى الجمله دلت على معنى فى الجمله التى بعدها ، وهو تعليق شىء معين بشىء آخر معين : أى : توقف وقوع الإكرام على وقوع الحضور ، فحصول الأمر الثانى المعين : مرتبط بحصول الأول المعين.

وهى وحدها فى الاستفهام تدل على مجرد الاستفهام والسؤال ، من غير دلالة على الشىء الذى تسأل عنه ، أو عن صاحبه ، أو غير ذلك. لكنها بعد وضعها فى الجمله دلت على معنى جزئى جديد ؛ فوق المعنى السابق : هو أن السؤال متجه إلى معنى محدد. هو الحضور ، ومتجه إلى المخاطب أيضا.

وكذلك اسم الإشاره ، مثل كلمه : هذا ؛ فإنها وهى منفرده ، تدل على مطلق الإشاره ، من غير دلالة على مشار إليه أو نوعه ؛ أهو محسوس أم غير محسوس؟ حيوان أم غير حيوان؟

لكن إذا قلنا : هذا محمد ، فإن الإشاره صارت مقيده بانضمام معنى جديد إليها ؛ هو الدلاله على ذات محسوسه لإنسان (1).

فإن صح ما يقولونه من هذه التعليلات ، فلماذا أعربت : «أى» الشرطيه ، «وأى» الاستفهاميه ، وأسماء الإشاره المشابه ؛ مثل : هذان عالمان ، وهاتان حديقتان؟ نعم ؛ لهذا عندهم إجابته ، وعليها اعتراض ، ثم إجابته ، ثم اعتراض ...

ثالثها : الشبه الاستعمالى

بأن يكون الاسم عاملا- فى غيره ، ولا- يدخل عليه عامل - مطلقا - يؤثر فيه فهو كالحرف : فى أنه عامل غير معمول ، كأسماء الأفعال ، مثل : هيهات القمر ، وبله المسىء ، فهيهات : اسم فعل ماض ، بمعنى بعد جدّا ، وفاعله القمر ، وبله : اسم فعل أمر ، بمعنى : اترك ، وفاعله ضمير ، تقديره : أنت ، والمسىء : مفعول به ، وكلاهما قد عمل الرفع فى الفاعل ، كما أن «بله» عملت النصب فى المفعول ، ولا يدخل على واحد من اسمى الفعل عامل يؤثر فيه.

ص: ٨٦

رابعها : الشبه الافتقاري

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقارا لازما إلى جملة بعده ، أو ما يقوم مقامها - كالوصف في صله «أل» - أو إلى شبه جملة ؛ كالاسم الموصول ، فإنه يحتاج بعده إلى جملة أو ما يقوم مقامها ، أو شبهها ، تسمى : جملة الصلة ؛ لتكمل المعنى ، فأشبهه الحرف في هذا ؛ لأن الحرف ، موضوع - غالبا - لتأديه معانى الأفعال وشبهها إلى الأسماء فلا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة ، فهو محتاج إليها دائما. فاسم الموصول يشبهه من هذه الناحية : في أنه لا يستغنى مطلقا عن جملة بعده ، أو ما ينوب عنها ، أو شبهها ، يتم بها المعنى.

فإن صح هذا فلم أعربت ... «أى» الموصولة - أحيانا - ، و «اللدان» ، و «التان»؟ أجابوا : أن السبب هو ما سبق في نظائرها ؛ من الإضافة في كلمه : «أى». والتشبيه فيما عداها. والإضافة والتشبيه من خصائص الأسماء ، فضعف شبه تلك الكلمات بالحروف ، فلم تب. وعلى هذه الإجابة اعتراض ، فإجابه ، فاعتراض ...

فما هذا العناء فيما لا يؤيده الواقع ، ولا تساعفه الحقيقة؟ وأي نفع فيما ذكر من أسباب البناء وأصله ، ومن سبب ترك السكون فيه إلى الحركة ، وسبب اختيار حركة معينة لبعض المبنيات دون حركة أخرى ...

خامسها : الشبه اللفظي

زاده بعضهم (١) ، ومثّل له بكلمه «حاشا» الاسميه قائلا : إنها مبنيه لشبهها «حاشا» الحرفيه في اللفظ. وكذا بكلمه «على» الاسميه ، و «كلما» بمعنى «حقًا». و «قد» الاسميه. وقيل إن الشبه اللفظي مجوّز للبناء ، لا محتم له. وعلى هذا يجوز في الأسماء السابقه أن تكون معربه تقديرا كإعراب الفتى. ما عدا «قد» فإنها تعرب لفظا - كما سبق - وهناك أنواع أخرى من الشبه لا قيمه لها.

إن الخير في إهمال كل هذا ، وعدم الإشاره إليه في مجال الدراسه والتعليم ، والاستغناء عنه بسرد المواضع التي يكون فيها الاسم مبنيًا وجوبا ، وهو العشره الماضيه (٢) ومبني جوازا في مواضع أخرى ستذكره في مواطنها.

ص : ٨٧

١- راجع الصبان ج ١ باب المعرب والمبني عند الكلام على أنواع الشبه ، والتنبيه الثاني.

ح - اشترطوا في إعراب المضارع - كما سبق - ألا تتصل به اتصالاً مباشراً نون التوكيد ، أو نون الإناء (١) ؛ فالمضارع معرب في مثل : «هل تقومان؟ وهل تقومين؟ وهل تقومن؟» لأن نون التوكيد لم تتصل به اتصالاً مباشراً ، ولم تلتصق بآخره ، لوجود الفاصل اللفظي الظاهر ، وهو : ألف الاثنين ، أو المقدر ، وهو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ؛ فأصل تقومان : تقومانن. فاجتمعت ثلاث نونات في آخر الفعل. وتوالي ثلاثه أحرف هجائيه من نوع واحد ، وكلها ليس أصلياً ، وإنما هو من حروف الزيادة (٢) - أمر مخالف للأصول اللغويه ، فحذفت نون الرفع ؛ لوجود ما يدل عليها ، وهو أن الفعل مرفوع لم يسبقه ناصب أو جازم يقتضى حذفها ، ولم تحذف نون التوكيد المشدده ، لأنها جاءت لغرض بلاغي يقتضيها ، وهو توكيد الكلام وتقويته. ولم تحذف إحدى النونين المدغمتين لأن هذا الغرض البلاغي يقتضى التشديد لا التخفيف (٣). فلما حذفت النون الأولى من الثلاث ، وهي نون الرفع ، كسرت المشدده ، وصار الكلام ؛ «تقومانن» (٤).

وأصل «تقومن» هو : «تقومونن» حذفت النون الأولى للسبب السالف ، فصار «تقومونن» ؛ فالتقى ساكنان ... واو الجماعة والنون الأولى المدغمه في نظيرتها ؛

ص: ٨٨

١- لا يكون اتصال نون النسوه به إلا مباشراً.
٢- يتحتم امتناع توالي الأمثال إذا كانت الأحرف الثلاثه المتماثله زوائد ؛ فليس منه : (القائلات جنن أو يجنن) ، لأن الزائد هو المثل الأخير من الثلاثه. وليس منه قوله تعالى : (لَيْسَ جَنَّ ، وَلَيْكُونًا ، مِنَ الصَّاغِرِينَ) - كما يقول الصبان في هذا الموضوع وفي باب نون التوكيد ج ٣ - وليس منه أيضا الفعل ومشتقاته في مثل : أنا أحييك ، أو : أنا محييك (وراجع شرح الرضى للشافيه ، ج ٢ هو ١٨٦ وما يليها). وهناك حالات أخرى يتحتم فيها المنع ، سيجيء ذكرها في الجزء الرابع (باب تشبيه المقصور والممدود ، وجمعهما ...)

٣- إيضاح هذا ، وتفصيله في ج ٤ ص ١٤٢ م ١٤٤ باب نون التوكيد.

٤- التقاء الساكنين (وهما ألف الاثنين والنون المشدده) جائز هنا ؛ لأنه على بابه وعلى حده : أى : على الباب القياسى له ، وموافق له ؛ وذلك لتحقق الشرطين المسوغين للتلاقي ؛ وهما وجود حرف مد (أى : حرف عله قبله حركه تناسبه) وبعده في الكلمه نفسها حرف مدغم في مثله ، أى : حرف مشدد. مثل : خاصه ، دابه ، الضالين. فإن كانت نون التوكيد خفيفه لم يصح وقوعها بعد الألف مطلقاً ، سواء أكانت ألف اثنين ، أم زائده للفصل بين نون التوكيد ونون النسوه ، في مثل : تعليمان يفتيات - وسيجيء بيان هذا في موضعه المناسب (ج ٤ باب نون التوكيد) - انظر هامش الصفحه الآتية. هذا ، ويصح التقاء الساكنين في الوقف بغير شرط - كما قلنا في ص ٤٩ - وكما يجيء في ج ٤ ص ١٣٩ م ١٤٣ - وكذلك عند سرد بعض الألفاظ ؛ مثل : كاف - ميم ، صاد ...

فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين (1). وإنما وقع الحذف عليها لوجود علامه قبلها تدل عليها ؛ وهى : «الضمه» ولم تحذف النون ، مراعاه للغرض البلاغى السابق ؛ ولعدم وجود ما يدل عليها عند حذفها.

ومثل ذلك يقال فى : «تقومنّ» فأصلها : «تقوميننّ» حذفت النون الأولى ، وبقيت نون التوكيد المشدده ، فصار اللفظ أنت تقومينّ ؛ فالتقى . ساكنان : ياء المخاطبه والنون الأولى المدغمه فى نظيرتها. فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ولوجود كسره قبلها تدل عليها ، ولم تحذف النون للحاجه إليها ، فصار اللفظ تقومنّ ... فعند إعراب «تقومنّ ... السابقه ، أو تقومنّ ... نقول :
فعل مضارع

ص: ٨٩

١- قال بعض النحاه : (إن التقاء الساكنين هنا على حده ؛ فهو جائز : فلا حاجه إلى حذف الواو والياء للتخلص منه. ويمكن الدفع بأنه وإن كان جائزا - لا يخلو من ثقل ما ، فالحذف هو للتخلص من الثقل الحاصل به. اه الصبان ج ١ فى الكلام على إعراب المضارع ...) وقال فريق آخر من النحاه : (إن قلت : هو هنا على حده ؛ لكون الأول من الساكنين حرف مد «أى : حرف عله قبله حركه تناسبه» والثانى مدغما فى مثله. وهما فى كلمه واحده لأن الواو والياء كجزئها - فلم لم يقبل كما قبل فى نحو دابه؟ أجب : بأن الساكنين هنا من كلمتين ؛ لا من كلمه واحده ؛ إذ الواو والياء كلمه مستقله ، وكونهما كالجاء لا يعطيها حكمه من كل وجه ؛ فلم يغتفر التقاءهما لثقله ... اه خضرى فى الموضع السابق أيضا). ثم قال : وإنما اغتفر فى ألف الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون ؛ لفوات شبههما بنون المثنى فيلبس بفعل الواحد ... اه) والذى نراه فى الواو والياء - ويؤيده السماع القوى كالذى فى قوله تعالى (أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ ...) أنه يجوز حذفهما وعدم حذفهما فى الأمثله السابقه وأشباهاها على حسب الاعتبارين السالفين. لكن الحذف هو الأكثر - طبقا لما سيأتى فى ص ١٦٢ و ٢٥٥ ويؤيد صحه الحذف وعدمه ما جاء فى حاشيه الألوسى على القطر (ص ٥٧) من أن التقاء الساكنين المغتفر يتحقق بأن يكون الأول منهما حرف مد (أى : حرف عله قبله حركه تناسبه) والثانى منهما مدغما فى مثله : كدابه والضالين. فليس فى هذا الكلام ما يدل على اشتراط اجتماعهما فى كلمه واحده. ومن أمثله قوله تعالى : (فَأَسْتَفِيماً ، وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) فقد اشتملت الآيه على المضارع «تتبعان» الذى وقع فيه التقاء الساكنين على حده المباح مع أن الالتقاء هنا فى كلمتين. أما من يشترطون أن يكون الالتقاء فى كلمه واحده. فيقولون فى المضارع السابق وأشباهاه مما لم يحذف فيه حرف العله ، إن سبب بقاء حرف العله ، وعدم حذفه هو ضروره طارئه ، كمنع اللبس فى المضارع السالف ، لأن حذف الألف يوقع فى اللبس بين فعل الواحد والفعل المسند لألف الاثنين ، ولا يمكن إبقاء الألف وحذف نون التوكيد ، لثلا يضيع الغرض الهام الذى جاءت لتحقيقه ؛ وهو التوكيد. ويؤيد ما سبق أيضا ما جاء فى هامش الشذور - ص ١٥ - فهو شبيه بما نقله الألوسى. وجاء فى شرح التصريح (ج ٢ باب الإبدال عند الكلام على إبدال الواو من الياء) ما نصه : يجوز الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف لين - يريد حرف مدّ. والثانى مدغما - - كدابه ... اه. فقد سكت عن شرط الالتقاء فى كلمه واحده ، فكان شأنه كشأن المراجع الاخرى التى سكنت وتركت شرط التلاقي فى كلمه واحده. ولهذه المسأله بيان فى باب نون التوكيد ج ٤

مرفوع وعلامة رفعه النون المقدره (١) لتوالى النونات ، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين (واو الجماعه ، أو : ياء المخاطبه) فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع.

وعند إعراب «تقومان» نقول فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه النون المقدره لتوالى النونات. والنون المشدده للتوكيد. ومثل هذا فى قوله تعالى : (لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ...) فأصل ... تبلون : تبلونن ؛ تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا ، ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنه مع واو الجماعه ، ثم حذفت نون الرفع لتوالى النونات ، فالتقى ساكنان : واو الجماعه والنون الأولى من نونى التوكيد ، فحركت واو الجماعه بحركه تناسبها - وهى الضمه - للتخلص من اجتماع الساكنين. ولم تحذف الواو لعدم وجود علامه قبلها تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد أو تخفف لوجود داع بلاغى يقتضى بقاءها مشدده ، فلم يبق إلا تحريك الواو بالضمه ، التى تناسبها.

وكذلك «ترين» فى قوله تعالى يخاطب مريم : (فَمَا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) أصلها : ترأينن ، نقلت حركه الهمزه إلى الراء بعد حذف السكون ، وحذفت الهمزه تخفيفا (٢) ، فصارت الكلمه : ترينن ، ثم حذفت النون الأولى للجازم وهو : «إن» الشرطيه المدغمه فى «ما» الزائده ؛ فصارت : ترينن ، والياء الأولى متحركه وقبلها فتحه ، فانقلبت

ص: ٩٠

١- نون الرفع هنا مقدره (كما هو مبين فى رقم ٥ من ص ١٨٤) لأنها محذوفه لعله : والمحذوف لعله كالثابت. ولكنها لا تظهر فليست محذوفه حذفاً نهائياً ، وإنما هى مختفيه ، ولذا فالإعراب هنا تقديرى لا لفظى. وهذا شأنها دائماً مع المضارع المؤكد بالنون المسند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعه ؛ أو ياء المخاطبه ، سواء أكان المضارع صحيح الآخر أم معتلاً وسواء أكانت نون التوكيد مشدده أم غير مشدده ، إلا مع ألف الاثنين ؛ فيجب التشديد والكسر ؛ لأن نون التوكيد الخفيفه لا تقع بعد ألف الاثنين ، وكذلك لا تقع بعد نون النسوه إلا بشرط وجود ألف زائده تفصل بين النونين مع تشديد نون التوكيد أيضاً وكسرها. (راجع الأشمونى ، وحاشيه الصبان ح ١ عند الكلام) على بناء المضارع ، وعند الكلام على الأفعال الخمسه فى آخر باب المعرب والمبنى ، وشرح التوضيح وهامشه ج ١ فى أول الفصل الخاص بالإعراب المقدر فى المقصور والمنقوص) ويجرى على الألسنه الآن عند الإعراب أنها محذوفه ، ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً.

٢- الكلام الفصيح يدل على أن هذا التخفيف ملتمزم فى المضارع والأمر من ماده الفعل : «رأى».

ألفا ، فصارت الكلمه : «تراين» فالتقى ساكنان الألف وتلك الياء الأولى (1) ؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصارت «ترين» فالتقت ياء المخاطبه ساكنه مع النون الأولى من النون المشدده ، فحركت الياء بالكسره ، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسره قبلها تدل عليها ، ولا يجوز حذف النون الأولى من المشدده ؛ لأن المقام يتطلبها مشدده ؛ فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسره التي تناسبها ؛ فصارت : ترين. وبمناسبه ما سبق من تحريك واو الجماعه وجوبا نذكر قاعده لغويه عامه تتصل بواو الجماعه ؛ هي : أنها فى غير الموضع السابق تضمّ - فى الأغلب - إذا كان ما قبلها مفتوحا وما بعدها ساكنا ، نحو : الصالحون سعوا اليوم فى الخير ، ولن يسعوا الغداه فى سوء ؛ فارضوا الخطه التي رسموها.

و - وجود التوكيد فى المثالين الأولين (تقومنّ ، وتقومنّ) قد يوهم أنها متصله بآخر المضارع اتصالا مباشرا يقتضى بناءه ؛ لكن الحقيقه غير ذلك ؛ فهو معرب ، واتصال النون به ظاهرى ؛ لا عبره به ؛ لأنه فى الحقيقه مفصول منها بفاصل مقدر (أى : خفى غير ظاهر) هو ؛ واو الجماعه المحذوفه ، أو ياء المخاطبه المحذوفه ، وكلاهما محذوف لعله ، والمحذوف لعله كالثابت - كما أشاروا (2) - لهذا يكون المضارع فى المثالين السالفين معربا ؛ لا مبتئا ؛ لأن نون التوكيد مفصوله منه حقيقه وتقديرا. أما فى بقية الأمثله (تقومانّ - تبلونّ - ترينّ) فالنون لم تتصل أيضا بآخره ؛ لوجود الفاصل المنطوق به ، الحاجز بينهما ، ونعنى به : الضمير (ألف الاثنين - واو الجماعه - ياء المخاطبه). فالمضارع هنا معرب أيضا ؛ لأن نون التوكيد لم تتصل بآخره اتصالا مباشرا. وهذا شأن المضارع دائما ؛ يظل محتفظا بإعرابه ، على الرغم من وجود نون التوكيد بعده إذا لم تكن متصله بآخره اتصالا مباشرا ؛ بحيث لا يفصل بينهما فاصل لفظى ، مذكور أو مقدر.

ولهذا ضابط صحيح مطّرد ؛ هو أن المضارع إذا كان مرفوعا بالضمه قبل مجىء نون التوكيد ؛ فإنه يبنى بعد مجيئها ؛ لأن الاتصال يكون مباشرا. وإن كان مرفوعا بالنون قبل مجيئها فإنه لا يبنى ؛ لوجود الفاصل الظاهر أو المقدر وهو : الضمير.

ص : ٩١

١- التي هي حرف أصلى من أصول الكلمه وليست ياء المخاطبه.

٢- انظر هامش الصفحه السابقه

ه - قلنا إن الماضى يبنى على السكون فى آخره إذا اتصلت به التاء المتحركة التى هى ضمير «فاعل» ، أو «نا» التى هى فاعل كذلك ، أو نون النسوة وهى ضمير فاعل أيضا ، كما يبنى على الضم فى آخره إذا اتصل به واو الجماعه. لكن كثير من النحاه يقول إن هذا السكون عرضى طارئ ؛ جاء ليمنع الثقل الناشئ من توالى أربع حروف متحركة فى كلمتين ، هما أشبه بكلمه واحده ، (أى : فى الفعل وفاعله التاء ، أو نا ، أو نون النسوة) ، فليس السكون فى رأيهم مجلوبا من أثر عامل دخل على الفعل ؛ فاحتاج المعنى لجلبه. لهذا يقولون فى إعرابه : بنى على فتح مقدر ، منع من ظهوره السكون العارض ... وكذلك يقولون فى الضمه التى قبل واو الجماعه ؛ إنها عرضيه طارئة ؛ لمناسبه الواو فقط ، وإن الفعل بنى على فتح مقدر منع من ظهوره الضمه العارضه ... إلخ.

ولا- داعى لهذا التقدير والإعنت. فمن التيسير الذى لا ضرر فيه الأخذ بالرأى القائل بأنه بنى على السكون مباشره فى الحاله الأولى ، وعلى الضم فى الحاله الثانيه.

و - ليس من المبنى الأسماء المقصوره ؛ مثل : الفتى ، الهدى ، المصطفى ، ولا- الأسماء المنقوصه ؛ مثل : الهادى ، الداعى ، المنادى ؛ لأن ثبات آخرها على حال واحده إنما هو ظاهرى بسبب اعتلاله ؛ ولكنه فى التقدير متغير ؛ فهى معربه تقديرا ؛ بدليل أنها تثنى وتجمع فيتغير آخرها ؛ فنقول فى الرفع : الفتيان ، والفتون. وفى النصب والحر : الفتيين والفتين. وكذلك : الهاديان ، والهاديين والهادون والهادين ... وكذا الباقي.

أما بناء اسم لا - أحيانا - وبعض أنواع المنادى فهو بناء عارض لا أصيل ؛ يزول بزوال سببه وهو وجود : «لا» و «النداء» ، فمتى زال السبب زال البناء العارض. بخلاف المبنى الأصيل ؛ فإن بناءه دائم ...

أنواع (١) البناء والإعراب ، وعلامات كل منهما (٢).

للبناء أنواع أصليه ، وأخرى فرعيه تنوب عنها. فالأصليه أربعة :

١- السكون (٣) وهو أخفها. يدخل أقسام الكلمه الثلاثه ؛ فيكون فى الاسم ؛ مثل : كم ، ومن. ويكون فى الحرف مثل : قد ، وهل. ويكون فى الفعل بأنواعه الثلاثه ؛ فى الماضى المتصل بضمير رفع متحرك ، أو بنون النسوه ، مثل : حضرت (بفتح التاء ، وضمها ، وكسرها) حضرنا - النسوه حضرن. وفى الأمر المجرد صحيح الآخر ؛ مثل : اجلس واكتب ... وفى المضارع المتصل بنون النسوه : مثل : الطالبات يتعلمن ويعملن ...

٢- الفتح ، ويدخل أقسام الكلمه الثلاثه ، فيكون فى الاسم ؛ مثل : كيف وأين. ويكون فى الحرف ؛ مثل : سوف ، وثم. ويكون فى الفعل بأنواعه الثلاثه ؛ فى الماضى المجرد ؛ مثل : كتب ، نصر ، دعا. والفتح فى : «دعا» وأمثالها - مما هو معتل الآخر بالألف - يكون مقدرًا.

وفى المضارع والأمر عند وجود نون التوكيد فى آخرهما ؛ مثل : والله لأسافرن فى طلب العلم. سافرن - يا زميل - فى طلب العلم.

٣- الضم ، ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل ، فمثال الاسم : حيث ، والضم فيه ظاهر. وقد يكون مقدرًا فى مثل : «سيبويه» عند النداء : تقول : يا سيبويه ؛ فهو مبنى على الكسر لفظًا ، وعلى الضم تقديرًا (٤) فى محل نصب فى الحالتين. ومثال الحرف : «منذ» (على اعتبارها حرف جر).

أما الضم فى آخر الفعل فى مثل : الأبطال حضروا فليس بأصليّ ، وإنما هو ضم عارض لمناسبه الواو - كما سبق - (٥).

ص: ٩٣

١- يرتضى بعض النحاه تسميتها : «بالألقاب» بدلا من الأنواع. ولا مانع من هذا أو ذاك.

٢- فى ص ٩٨ بيان السبب فى أن لكل منهما علامات خاصه.

٣- ويسمى : الوقف - كما فى ص ٩٨ - ويكثر فى عبارات الأقدمين ترديد الاثنتين

٤- ويقولون فى إعرابه : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ؛ منع من ظهوره حركه البناء الأصلي - وهى الكسر - فى محل نصب.

٥- انظر صفحه ٩٢.

٤- الكسر. ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل أيضا ؛ فمثال الاسم : هؤلاء. ومثال الحرف : باء الجر في «بك» ...

والعلامات الفرعية التي تنوب عن الأصلية أشهرها خمس :

١- ينوب عن السكون حذف حرف العله من آخر فعل الأمر المعتل الآخر ؛ مثل الفعل : اخش ، وارم ، واسم ؛ في نحو : اصفح عن المعتذر لك ، واخش أن يقطعك ، وارم من ذلك إلى كسب مودته ، واسم بنفسك عن الصغائر.

وينوب عن السكون أيضا حذف النون في فعل الأمر ، المسند لألف الاثنين ، أو واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه ، مثل : اکتبا - ، اکتبوا ، اکتبى.

٢- وينوب عن الفتح الكسره في جمع المؤنث المبني ، الواقع اسم «لا» النافية للجنس. نحو : لا مهملات هنا (وفي هذا نيابه حركه بناء عن حركه أخرى).

وينوب عن الفتح أيضا الياء في المثني المبني ، وفي جمع المذكر المبني ، إذا وقع أحدهما اسم : «لا» النافية للجنس ، نحو : لا غائبين. ولا غائبين هنا (هذه نيابه حرف عن حركه بناء).

٣- وينوب عن الضم الألف في المثني ؛ إذا كان منادى مفردا (١) علما ، نحو : يا محمدان ، أو كان نكرة مقصوده ؛ مثل : يا واقفان اجلسا ؛ لاثنين معينين (وهذه نيابه حرف عن حركه بناء).

وتنوب الواو عن الضمه في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفردا علما. نحو ؛ يا محمدون (وهذه نيابه حرف عن حركه بناء أيضا).

ومما تقدم نعلم أن الكسر في البناء لا ينوب عنه شيء ؛ وأن السكون ينوب عنه شيان ، وكذلك الفتح ، والضم. كما نعلم أن الضم والكسر يكونان في الاسم والحرف ، ولا يكونان في الفعل. وفي الجدول التالي تلخيص لكل ما تقدم :

ص: ٩٤

١- المفرد في باب المنادى هو : ما ليس مضافا ، ولا- شبيها بالمضاف. فالمنادى المضاف مثل : يا سعد الدين أقبل ، والشبيه بالمضاف مثل : يا صانعا خيرا ترقب جزاءه. (وللمنادى باب مستقل في الجزء الرابع)

صورة

□

إلى هنا انته الكلام على علامات البناء الأصليه والفرعيه (١).

ص: ٩٥

١- أما بيان السبب فى أن لكل منهما علامات خاصه فيأتى - كما ذكرنا - فى ص ٩٨ - وإلى العلامات التى شرحناها يكتفى ابن مالك بقوله عنها : وكلّ حرف مستحقّ للبناء والأصل فى المبنى أن يسكّنا ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم ؛ كأين ، أمس ، حيث ، والشاكن كم

ب - وللإعراب أنواع أربعة :

١- الرفع ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل : سعيد يقوم ، ومثل الخبر والمضارع فى قول الشاعر يمدح خبيرا حكيما :

يزن الأمور ؛ كأنما هو صيرف

يزن النصار بدقه وحساب

٢- النصب ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل ؛ إن سعيدا لن يقبل الهوان.

٣- الجر ؛ ويدخل الاسم فقط ، مثل : بالله أستعين.

٤- الجزم ؛ ويدخل الفعل المضارع فقط ؛ مثل : لم أتأخر عن إجابته الصارخ ، وقول الشاعر :

إذا لم يعيش حزًا بموطنه الفتى

فسمّ الفتى ميتا ، وموطنه قبرا

فالرفع والنصب يدخلان الأسماء والأفعال ؛ والجر مختص بالاسم ؛ والجزم مختص بالمضارع.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصلية ، وعلامات فرعية تنوب عنها :

فالعلامات الأصلية أربعة هى : الضمه فى حالة الرفع ، والفتحة فى حالة النصب ، والكسره فى حالة الجرّ ، والسكون (أى : عدم وجود حركه) فى حالة الجزم ؛ فتقول فى الكلمه المرفوعه (فى مثل : سعيد يقوم) : مرفوعه ، وعلامه رفعها الضمه ؛ وفى الكلمه المنصوبه (فى مثل : إن عليا لن يسافر) : منصوبه ، وعلامه نصبها الفتحة : وفى المجروره : علامه جرّها الكسره ، وفى المجزومه : علامه جزمها السكون (١) ...

ص: ٩٦

١- وفى الإعراب وعلاماته الأصلية يقول ابن مالك : والرفع والنصب اجعلن إعرابا لاسم وفعل ؛ نحو : لن أهابا والاسم قد خصص بالجر ؛ كما قد خصّص الفعل بأن ينجزما فارفع بضمّ وانصبن فتحا ، وجر كسرا ، كذكر الله عبده يسر هذا ، وكلمه : «الرفع» تعرب مفعولا به مقدما للفعل : اجعلن. ويعاب هذا بأن فيه تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون ؛ ولا يجوز تقديمه اختيارا - كما قلنا فى رقم ١ من هامش ص ٧٥ - ، وبخاصه إذا كان المعمول ليس شبه جمله عند من يبيح تقديم شبه جمله دون غيره من المعمولات - ولكن ضروره الشعر قضت بالتقديم ، ولا داعى لإعرابه مفعولا به لفعل محذوف يفسره المحذوف ؛ لما فى ذلك من تهافت بلاغى. وكلمتا : «فتحا وكسرا» فى البيت الأخير منصوبتان على نزع الخافض ، إذ أصلهما : بفتح - - بكسر - وحذف حرف الجر قبلهما فنصب المجرور على ما يسمى : «نزع الخافض». والمشهور أن النصب على نزع الخافض غير قياسى ؛

كما سيجيء في موضعه من باب تعديه الفعل ولزومه (ج ٢ ص ١٣٩ م ٧١) حيث قلنا هناك : لا داعى للأخذ بالرأى الذى يعتبره قياسيا ، لأنه يؤدى إلى الخلط والغموض والإلباس ؛ إذ يوقع فى وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه ، ولن يتنبه إلى نصبه على نزع الخافض إلا قله معدوده مشغله بالشئون اللغويه.

أما العلامات الفرعية التي تنوب عن تلك العلامات الأصلية فهي عشر ؛ ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية ، وينوب في بعض آخر حرف عن حركة أصلية. وينوب في بعض ثالث حذف حرف عن السكون ؛ (فيحذف حرف العله من آخر المضارع المجزوم ، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المضارع المجزوم).

والمواضع التي تقع النيايه فيها سبعة ، تسمى أبواب الإعراب بالنيايه ، وهي :

١- الأسماء الستة. ب - المثني. ح - جمع المذكر السالم.

د - جمع المؤنث السالم. ه - الاسم الذي لا ينصرف.

و - الأفعال الخمسة. ز - الفعل المضارع المعتل الآخر.

وتتلخص الفروع العشره النائيه عن الأصول فيما يأتي :

١- ينوب عن الضمه ثلاثه أحرف ، هي : الواو ، والألف ، والنون.

٢- ينوب عن الفتحة أربعة ، هي : الكسره ، والألف ، والياء ، وحذف النون.

٣- ينوب عن الكسره حرفان ، هما : الفتحة ؛ والياء.

٤- ينوب عن السكون حذف حرف ، إما حرف عله في آخر المضارع المعتل المجزوم ، أو حذف النون من آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومه.

وفيما يلي تفصيل الأحكام الخاصه بكل واحد.

ما السبب فى أن للبناء علامات خاصه ، وللإعراب أخرى؟

قال شارح المفصل (١) ما نصه :

«اعلم أن سيويه وجماعه من البصريين قد فصلوا بين حركات الإعراب وسكونه ، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه ، وإن كانت فى الصوره واللفظ شيئاً واحداً ، فجعلوا الفتح المطلق لقباً للمبنى على الفتح ، والضم لقباً للمبنى على الضم ، وكذلك الكسر ، والوقف (٢).

«وجعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل ، وكذلك الرفع ، والجزم ، والجزم ، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً ، - أو مفتوح ، أو مكسور ، أو ساكن - فلا بد من تقييد ، لئلا يدخل (المعرب) فى حيز المبنيات. أرادوا بالمخالفه بين ألقابها إبانة الفرق بينهما ؛ فإذا قالوا هذا الاسم مرفوع علم أنه بعامل يجوز زواله ، وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله ، فكان فى ذلك فائده وإيجاز ، لأن قولك : مرفوع ، يكفى عن أن يقال له : مضموم ضمه تزول ، أو ضمه بعامل. وربما خالف فى ذلك بعض النحاه وسمى ضمه البناء رفعا ، وكذلك الفتح والكسر والوقف. والوجه هو هو الأول ، لما ذكرناه من القياس ، ووجه الحكمه.» اه

ص: ٩٨

١- ج ٣ ص ٨٤

٢- هو : السكون ، كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٩٣.

هى : أب ، أخ ، حم (٢) ، فم ، هن (٣) ، ذو ... بمعنى صاحب (٤). فكل واحد من هذه الستة يرفع بالواو نيابه عن الضمه ، وينصب بالألف نيابه عن الفتحة ، ويجر بالياء نيابه عن الكسره ، مثل : اشتهر أبوك بالفضل ، أكرم الناس أباك ، استمع إلى نصيحه أبيك ومثل قول الشاعر :

أخوك الذى إن تدعه لملته

يجبك وإن تغضب إلى السيف يغضب

فتقول : إن أخاك الذى ... - تمسك بأخيك الذى ... ومثل هذا يقال فى سائر الأسماء الستة.

لكن يشترط لإعراب هذه الأسماء كلها بالحروف السابقه ، أربعه شروط عامه ، وشروط خاصه بكلمه : «فم» ، وآخر خاص بكلمه : «ذو».

فأما الشرط العامه فهى :

١ - أن تكون مفرده ، فلو كانت مثناه أو مجموعه ، أعربت إعراب المثنى أو الجمع ، نحو : جاء أبوان ، رأيت أبوين ، ذهبت إلى أبوين. جاء آباء ، رأيت آباء ، ذهبت إلى آباء

ب - أن تكون مكبره (٥) ؛ فإن كانت مصغره أعربت بالحركات الثلاث الأصلية فى جميع الأحوال ، مثل : هذا أبيك العالم إن أبيك عالم ... اقتد بأبيك إلخ.

ص : ٩٩

١- وقد يسميها بعض النحاه : الأسماء الستة المعتله الآخر ، لأن فى آخرها واوا محذوفه تخفيفا إلا فى : ذو.

٢- الحم : كل قريب للزوج أو الزوجه ؛ والدا كان أم غير والد. لكن العرف قصره على الوالد.

٣- بمعنى شىء ، أى شىء ، وبمعنى الشىء اليسير ، والتافه. وكنايه عن كل شىء يستقبح التصريح به.

٤- تقول : محمد ذو خلق ؛ وعلى ذو أدب. أى : صاحب خلق ، وصاحب أدب. وقوله عليه السلام : شر الناس ذو الوجهين الذى يأتى هؤلاء بوجه ، وهؤلاء بوجه.

٥- غير مصغره (وللتصغير النحوى باب مستقل فى الجزء الرابع)

ح - أن تكون مضافه ؛ فإن لم تضاف أعربت بالحركات الأصلية ، مثل : تعهد أب ولده ... أحبّ الولد أبا. اعتن أب. وقد اجتمع في البيت الآتي إعرابها بالحروف وبالحرركات ، وهو :

أبونا أب لو كان للناس كلهم

أبا واحدا أغناهمو بالمناقب

د - أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ؛ فإن أضيفت وكانت إضافتها إلى ياء المتكلم (١) ، فإنها تعرب بحركات أصلية مقدره قبل الياء ، مثل : أبي يحب الحق ، إن أبي يحب الحق ، اقتديت بأبي في ذلك. فكلمه : «أب» في الأمثله الثلاثه مرفوعه بضمه مقدره قبل الياء ، أو منصوبه بفتحها مقدره قبل الياء ، أو مجروره بكسره مقدره أيضا (٢). وكذلك باقى الأسماء الستة. إلّا «ذو» فإنها لا تضاف لياء المتكلم ولا لغيرها من الضمائر المختلفه.

أما الشرط الخاص بكلمه : «فم» ، فهو حذف «الميم» من آخرها ، والاقتران على الفاء وحدها. مثل : ينطق «فوك» الحكمه. (أى ؛ فمك) : إن «فاك» عذب القول. تجرى كلمه الحق على «فيك». فإن لم تحذف من آخره الميم أعرب «فم» بالحركات الثلاث الأصلية ، سواء أكان مضافا أم غير مضاف ، وعدم إضافته فى هذه الحاله أكثر. نحو : هذا «فم» ينطق بالحكمه - إن «فما» ينطق بالحكمه يجب أن يسمع - فى كل «فم» أداه بيان.

وأما الشرط الخاص بكلمه : «ذو» بمعنى : صاحب فهو أن تكون إضافتها لاسم ظاهر دال على الجنس (٣) ، مثل : والدى ذو فضل ، وصديقى

ص : ١٠٠

١- سيجىء الكلام على إضافه هذه الأسماء لياء المتكلم ، فى الجزء الثالث ، باب : الإضافه لهذه الياء.

٢- الأحسن فى هذه الحاله أن نقول : إنها الكسره الظاهره قبل الياء ، لأن الأخذ بهذا الرأى أيسر وأوضح. ولا داعى للتمسك بالرأى الفلسفى المعقد الذى يقول : إن الكسره الظاهره هى لمناسبه ياء المتكلم ، وأن كسره الإعراب مقدره بسبب الكسره الظاهره التى حلت محلها فأخفتها ...

٣- سبق الكلام على اسم الجنس فى ص ٢٠ وما بعدها ، وسيجىء له تفصيل فى باب العلم؟ والمراد به : ما وضع للمعنى الكلى المجرد ، أى : للصوره الذهنيه العامه ؛ مثل علم ، فضل ، حياء ، رجل ، طائر. ولا بد أن يكون اسم الجنس هنا اسما ظاهرا ؛ فلا يجوز إضافه : «ذو» إلى ضمير يرجع إلى جنس ؛ مثل : الفضل «ذوه» أنت. كما لا يجوز إضافتها إلى مشتق ، مثل : محمد ذو «فاضل ولا إلى علم مثل : أنت ذو «على» ولا إلى جمله ؛ مثل : أنت ذو «تقوم». وفيما يلى بعض البيان والتفصيل لما سبق : - جاء فى تاج العروس شرح القاموس خاصا بكلمه : «ذو» بمعنى «صاحب» ما نصه : «كلمه صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس» .. وقال شارح المفصل - ج ١ ص ٥٣ - ما نصه : «إنها لم تدخل إلا وصله إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت : «الذى» وصله إلى وصف المعارف بالجمل - وكما أتى «بأى» وصله لنداء ما فيه «الألف واللام» فى قولك : يأبها الرجل ، ويأبها الناس) اه والمراد مما سبق أن أسماء الأجناس جامده - فى الغالب - فليست مشتقه ولا مؤوله بالمشتق ، فلا تصلح أن تقع نعتا ولا غيره

مما يتطلب الاشتقاق الصريح أو المؤول ؛ - كالحال - فجاءت : «ذو» قبل اسم الجنس - وهي مما يؤول بالمشترك - لتكون وسيله
 للوصف به مع إعرابها هي الصفه المضافه ، وإعراب اسم الجنس هو المضاف إليه المجرور. فإن وقعت صفه لنكره وجب أن
 يكون اسم الجنس (وهو المضاف إليه) نكره ، وإن وقعت صفه لمعرفه وجب أن يكون اسم الجنس (وهو : المضاف إليه) معرفا
 بالألف واللام ، ولا يصح أن تضاف : «ذو» التي بمعنى : «صاحب» إلى علم ، ولا إلى ضمير ما دام الغرض من مجيئها التوصل بها
 إلى الوصف باسم الجنس. فإن لم يكن الغرض من مجيئها هو هذا التوصل فالصحيح أنها تدخل على الأعلام والمضمرات وأمثله
 هذا كثيره فى كلام العرب ؛ منها : «ذو الخلصه» ، «والخلصه : اسم صنم. و «ذو» كناية عن بيته) ومنها : ذو رعين ، وذو جدن ،
 وذو ييزن ، وذو المجاز ... وكل هذه أعلام سبقتها «ذو» أى : أعلام مصدره بكلمه مستقله هي : «ذو» ومن أمثله دخولها على
 الضمير قول كعب بن زهير : صبحنا الخزر جيّه مرهفات أبار ذوى أرومتها ذووها وقول الأحوص : ولكن رجونا منك مثل الذى
 به صرفنا قديما من ذويك الأوائل وقول الآخر : إنما يصطنع المع روف فى الناس ذووه «وقالوا : جاء من ذى نفسه ، ومن ذات
 نفسه ، أى : طائعا. - راجع تاج العروس ج ١٠ ماده : «ذو» - ... ولا قيمه للتعليل أو التأويل الذى يردده شارح المفصل (ج ١ ص
 ٥٣) محاولا- به أن يجعل الضمير المضاف إليه فى بعض الأمثله السابقه قريبا من اسم الجنس ، فيستساغ معه أن تكون «ذو» هي
 المضاف ... لا- قيمه لهذا بعد أن نطق العرب بإضافتها إلى الضمير والعلم ، وتعددت الأمثله الفصيحه الواردة عنهم ، والتي لا
 تحتاج إلى تعليل ولا تأويل إلا صحه ورودها. وإذا وقعت كلمه : «ذو» صدر اسم جنس لا يعقل وأريد جمعه وجب جمعه مؤنثا
 سالما ؛ نحو : مضى ذو القعدة ، وذوات القعدة. ومثل هذا يقال فى اسم الجنس المصدر بكلمه : «ابن» أو : أخ ؛ نحو : ابن آوى
 وبنات آوى ، وأخ الجحر (للثعبان) وأخوات الجحر ، (سيجىء لهذا إشاره فى ح من ص ١٥٥ عند الكلام على جمع المؤنث ،
 وبيان فى الجزء الرابع ، آخر باب جمع التكسير ص ٥٠٧. هذا ، ولكلمه «أذو» ، و «ذات» استعمالات أدبيه دقيقه ، يبانها فى
 مكانها المناسب ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ باب الإضافه. وكذلك ج ٢ باب الظرف ص ٢١٥ و ٢٢٠ م ٧٩. وهي تختلف اختلافا تاما عن
 «ذو» التي هي اسم موصول ؛ بمعنى : «الذى». مثل جاء «ذو» قام. أى : جاء الذى قام ؛ فإن الموصوله تلازمها الواو - غالبا - فى
 أحوالها المختلفه ، وتكون مبنيه على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، كما سيجىء فى باب الموصول. رقم ٤ من ص

ذو أدب وقول الشاعر :

ومن لا يكن ذا ناصر يوم حقه

يغلب عليه ذو النصير ، ويضهد (١)

ص: ١٠١

١- يضهد : يقهر ويغلب.

وما سبق هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة ، ولذلك كان أحقها بالاتباع ، وأنسبها للمحاكاة ، دون غيره. إلا كلمة : «هن» فإن الأكثر فيها مراعاة النقص في آخرها ، ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك. والمراد بمراعاة النقص في آخرها أن أصلها «هنو» ، على ثلاثة أحرف ، ثم نقصت منها الواو ؛ بحذفها للتخفيف ، سماعا عن العرب ، وصارت الحركات الأصلية تجرى على النون ، وكأنها الحرف الأخير في الكلمة. فعند الإضافة لا- تردّ الواو المحذوفه كما - ترد في الغالب - عند إضافة الكلمات التي حذفت من آخرها ، فحكم كلمة : «هن» في حاله الإضافة كحكمها في عدمها ، تقول : هذا «هن» ، أهملت «هنا» - لم ألثفت إلى «هن». وتقول : «هن» (١) المال قليل النفع. إن «هن» المال قليل النفع. لم أنتفع «بهن» المال. لكن يجوز فيها بقله ، الإعراب بالحروف ، تقول: هذا هنو المال ، وأخذت هنا المال ، ولم أنظر إلى هني المال.

وإذا كان الإعراب بالحروف بشروطه السابقة هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة إلا كلمة : «هن» فإن هناك لغة أخرى تليه في شهره والقوه ؛ هي : «القصر» في ثلاثة أسماء ؛ «أب» ، و «أخ» ، و «حم» ، دون «ذو» و «هن» و «فم» (٢) ... ومعنى القصر : إثبات ألف (٣) في آخر كل من الثلاثة الأولى في جميع أحوالها ، مع

ص: ١٠٢

- ١- الشيء التافه منه.
- ٢- في الأغلب.
- ٣- وهذه الألف منقلبه عن الواو المحذوفه من آخر كل واحده ؛ فصارت كألف المقصور (وهو : الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمه ، كالهدى ، والرضا ، والمصطفى). وهذا جار على أن أصلها : «أبو» ، و «أخو» و «حمو» - كما في رقم ١ من ص ١٠٣ - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. هكذا يقول النحاه. والحق أن أهل اللغة التي تلزم آخرها الألف لم ينظروا إلى ما يسمى أصل الواو ، ولم يعرفوا قلب الحروف ، ولا أمثال هذا. وإنما نطقوا عن فطره وطبيعته : فهم يلزمون آخرها الألف بغير تعليل إلا- النطق بها. «ملاحظه» : إذا حذفت من الاسم الثلاثي أحد أصوله فإن جاءت همزه الوصل عوضا عن المحذوف لم يصح إرجاعه في التنبيه وجمع المؤنث السالم. أما إذا لم تأت همزه التعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاعه. إن كان يرجع عند الإضافة. وتطبيقا لهذا الحكم ترجع - في الحالتين السالفتين - اللام المحذوفه من الثلاثي لأنها ترجع عند إضافته ؛ فيقال في : قاض - شج (أب - خ حم أ - ...) : قاضيان - شجيان - أبوان - اخوان حموان ... لأنه يقال في الإضافة قاضينا - شجينا - أبوه - أخوه - حموه ... وشذ : أبان وأخان أما الذي لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التنبيه ، وجمع المؤنث السالم ، نحو : اسم - ابن - - يد دم - غد - فم - سنه ... ؛ فيقال : اسمان - ابنان - يدان - دمان - غدان - فمان - ستان ... وشذ : فممان ، وفميان. ومن الضروره قول الشاعر : فلو أنا على حجر ذبحتا جرى الدميان بالخبر اليقين وقول الآخر : يديان بيضاوان عند محلم (محلم ، بكسر اللام : اسم رجل) وستجىء إشارة لهذا الضابط عند الكلام على المثني في ح من ص ١٢٣ في رقم ١ من ص ١٤٩

إعرابها بحركات مقدره على الألف رفعا ونصبا وجزا؛ مثل: أباك كريم، إن أباك كريم، أثنت على أباك. فكلمه: «أبا» قد لزمته الألف في أحوالها الثلاث، كما تلزم في آخر الاسم المعرب المقصور، وهي مرفوعه بضمه مقدره على الألف، أو منصوبه بفتح مقدره عليها، أو مجروره بكسره مقدره عليها، فهي في هذا الإعراب كالمقصور.

وهناك لغة ثالثة تأتي بعد هذه في القوه والذبيوع، وهي لغة النقص السابقه؛ فتدخل. في: «أب» و«أخ» و«حم»، كما دخلت في: «هن»، ولا تدخل في: «ذو» ولا «فم» إذا كان غير الميم. تقول كان أبك مخلصا. إن أبك مخلص، سررت من أبك لإخلاصه... وكذا الباقي. فأب مرفوعه بضمه ظاهره على الباء، أو منصوبه بفتح ظاهره، أو مجروره بكسره ظاهره (1). ومثل هذا يقال في «أخ» و«حم» كما قيل: في «أب» وفي «هن».

ومما سبق نعلم أن الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب، وقوه كل علامه.

الأولى: الإعراب بالحروف، وهو الأشهر، والأقوى إلا في كلمه: «هن» فالأحسن فيها النقص؛ كما سبق.

الثانيه: القصر، وهو في المنزله الثانيه من الشهره والقوه بعد الإعراب بالحروف، ويدخل ثلاثه أسماء، ولا يدخل «ذو» ولا «فم» محذوف الميم؛ لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحرف. ولا يدخل «هن» (2).

ص: ١٠٣

١- أساس هذه اللغة: مراعاة النقص في تلك الكلمات الثلاث، والاعتداد به؛ فقد كان آخر كل واحده منها في الأصل الواو (أبو - أخو حمو) كما في رقم ٣ من ص ١٠٢ حذفت الواو تخفيفا؛ فلا ترجع عند الإضافه، بل يستغنى عنها في كل الأحوال. والحق هنا هو ما قلناه في سابقه؛ أن التعليل الصحيح هو نطق العرب الفصحاء.

٢- نقل بعض النحاه فيها القصر، أيضا.

الثالثة : النقص ، وهو فى المنزل الأخره ، يدخل أربعة أسماء ، ولا يدخل «ذو» ولا «فم» محذوف الميم. لأن هذين الاسمين. ملازمان للإعراب بالحروف كما سبق.

فمن الأسماء الستة ما فيه لغه واحده وهو «ذو» و «فم» بغير ميم.

وما فيه لغتان ، وهو «هن».

وما فيه ثلاث لغات وهو أب ، أخ ، حم (١).

ص: ١٠٤

١- على ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم قول ابن مالك : وارفع بواو وانصبّ بالألف واجرر بياء - ما من الأسماء أصف من ذاك : «ذو» إن صحبه أبانا والفم حيث الميم منه بانا «أب» ، «أخ» ، «حم» ، كذاك ، وهن والنقص فى هذا الأخير أحسن وفى «أب» وتاليه يندر .. وقصرها من نقصهن أشهر فى البيت الأول : بين الحروف الثلاثة النائبه عن الحركات الأصلية الثلاث ؛ وهى : الواو والألف ، والياء. وفى البيت الثانى : صرح أن من الأسماء الستة : ذو ، بشرط أن يبين صحبه ، أى : يدل على صحبه ؛ بأن يكون بمعنى : «صاحب». وأن منها «الفم» بشرط أن تبين (أى : تنفصل) منه الميم. وفى البيت الثالث والرابع : أوضح أربعة. وصرح بأن النقص فى كلمه : «هن» أحسن من الإعراب بالحروف ... وأما أب وأخ وحم فالنقص نادر فيها - مع جوازه - ، ولكن القصر أحسن.

١ - بالرغم من تلك اللغات التي وردت عن العرب ، يجدر بنا أن نقتصر على اللغة الأولى التي هي أشهر تلك اللغات وأفصحها ، وأن نهمل ما عداها ؛ حرصا على التيسير ، ومنعا للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعدده. وقد يقال : ما الفائدة من عرض تلك اللغات إذا؟

إن فائدتها هي لبعض الدارسين المتخصصين : وأشباههم ؛ إذ تعينهم على فهم النصوص القديمه ، المتضمنه تلك اللهجات التي لا تروق اليوم محاكاتها ، ولا القياس عليها ، ولا ترك الأشهر الأفصح من أجلها.

ب - جرى العرف على التسميه ببعض الأسماء الستة السالفه ، مثل : أبو بكر - أبو الفضل - ذى النون - ذى يزن فإذا سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفيه للشروط جاز في العلم المنقول منها أحد أمرين :

أولهما : إعرابه بالحروف ، كما كان يعرب أولا قبل نقله إلى العلميه. كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابيه الأخرى التي تجرى على تلك الأسماء بالشروط والقيود التي سبقت عند الكلام عليها ، أى : أن كل ما يصح فى الأسماء الستة المستوفيه للشروط قبل التسميه بها يصح إجراؤه عليها بعد التسميه.

ثانيهما : وهو الأنسب أن يلتزم العلم صورته واحده فى جميع الأساليب ، مهما اختلفت العوامل الإعرابيه ، وهذه الصوره هي التي سمي بها ، واشتهر ، فيقال - مثلا - كان أبو بكر رفيق الرسول عليه السلام فى الهجره - إنَّ أبو بكر من أعظم الصحابه رضوان الله عليهم - أثنى الرسول عليه السَّلام على أبو بكر خير الثناء ... فكلمه : «أبو» ونظائرها من كل علم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حاله واحده لا يتغير فيها آخره ، ويكون معها معربا بعلامه مقدره ، سواء أكانت العلامه حرفا أم حركه على حسب اللغات المختلفه(١) ...

ص: ١٠٥

١- وإنما كان هذا الوجه أنسب وأولى لمطابقتها للواقع الحقيقى ، البعيد عن اللبس ، ولأن بعض المعاملات الرسميه لا تجرى إلا على أساس الاسم الرسمى المعروف (انظر : «ح» من ص ١١٦).

ح - إذا أعرب أحد الأسماء الستة بالحروف ، وأضيف إلى اسم أوله ساكن (مثل : جاء أبو المكارم ، ورأيت أبا المكارم ، وقصدت إلى أبي المكارم) فإن حرف الإعراب وهو : الواو ، أو الألف ، أو الياء - يحذف في النطق ، لا في الكتابة. وحذفه لالتقاء الساكنين ؛ فهو محذوف لعله ، فكأنه موجود. فعند الإعراب نقول : «أبو» مرفوع بواو مقدره نطقا ، و «أبا» منصوب بألف مقدره نطقا ، و «أبي» مجرور بياء مقدره نطقا ؛ فيكون هذا من نوع الإعراب التقديرى بحسب مراعاة النطق. أما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدير (١).

د - من الأساليب العربية الفصيحة : «لا- أبا له» (٢) ... فما إعراب كلمه : «أبا» إذا وقعت بعدها اللام الجاره لضمير الغائب ، أو غيره؟

يرى بعض النحاه أنها اسم «لا» منصوبه بالألف ، ومضافه إلى الضمير الذى بعدها ، واللام التى بينهما زائده. ومع أنها زائده هى التى جرّت الضمير دون المضاف ، فالمضاف فى هذا المثال وأشباهه لا- يعمل فى المضاف إليه. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر : «لا».

وفى هذا الإعراب خروج على القواعد العامه التى تقضى بأن المضاف يعمل فى المضاف إليه. وفيه أيضا أن اسم «لا» النافيه للجنس وقع معرفه ؛ لإضافته إلى الضمير ، مع أن اسم «لا» المفرد لا يكون معرفه ... و... و...

وقد أجابوا عن هذا إجابته ضعيفه ؛ حيث قالوا : إن كلمه «أبا» ذات اعتبارين ؛ فهى بحسب الظاهر غير مضافه لوجود الفاصل بينهما ، فهى باقية على التنكير ، وليست معرفه ؛ والإضافه غير محضه وإذا لا- مانع من أن تكون اسم «لا» النافيه للجنس. وكان حقها

ص: ١٠٦

١- راجع رقم ١ ص ١٨٤ - الآتيه.

٢- هذا التركيب قد يراد به : المبالغه فى المدح ، وأن الممدوح لا ينسب لأحد ؛ فهو معجزه تولى الله إظهارها على غير ما يعرف الشير ؛ فمثله كعيسى. وقد يراد به المبالغه ، فى الذم وأنه لقيط ، (أى ، مولود غير شرعى). ولكن الأكثر أن يراد به الدعاء عليه بعدم الناصر و كلمه : «أبا» هنا ليست معرفه بالإضافه لأن إضافتها غير محضه - كما سيجىء فى باب الإضافه ح ٣ ص ٣٩ م ٩٣ - فإضافتها كإضافه كلمه : «مثل» فى نحو : مثلك كريم ؛ لأنه لم يقصد نفى أب معين ، بل هو ومن يشبهه : إذ هو دعاء بعدم الناصر مطلقا. وفى باب : «لا» بيان مفيد عن معنى هذا الأسلوب ، وإعرابه.

البناء على الفتح ؛ لكنها لم تبين للاعتبار الثاني ؛ وهو مراعاة الحقيقه الواقعه التي تقضى بأنها مضافه ؛ فنصبت بالألف لهذا ، وصارت معربه لا مبنيه.

وكل هذا كلام ضعيف ، ويزداد ضعفه وضوحا حين نراه لا يصلح فى بعض الحالات ، ولا يصدق عليها ، كالتى فى قولهم : «لا أبالى» فقد وقعت كلمه : «أبا» فى الأسلوب معربه بالحرف فإن اعتبرناها مضافه فى الحقيقه لىاء المتكلم لم يصح إعرابها بالحرف ، لأن المضاف من الأسماء الستة لىاء المتكلم لا يصح إعرابه بالحرف. وإن اعتبرناها غير مضافه أصلا مراعاة للظاهر - بسبب وجود حرف اللام الفاصل - لم يصح إعرابها بالحرف أيضا ، فهى على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف.

وأحسن رأى من النواحي المختلفه هو اعتبار كلمه : «أبا» اسم «لا» ، وغير مضافه ، بل مبنيه على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف دائما فى جميع الحالات ، وأنها خاليه من التنوين بسبب هذا البناء.

ويرى بعض النحاه إعرابا آخر هو بناء كلمه «أبا» على فتح مقدر على آخرها منع من ظهوره التعذر ، باعتبار هذه الألف أصلية من بنيه الكلمه كالألف التى فى آخر كلمه «هذا» فكلاهما عنده حرف أصلى تقدر عليه علامات البناء ، ولا يعتبره حرفا زائدا جىء به ليكون علامه إعراب.

(راجع حاشيه الخضرى ، ج ١ أول باب «لا» النافيه للجنس)

والخلاف شكلى ، لا أثر له. وهو يقوم على اعتبار الألف الأخيره زائده ، أو أصلية. وسيجىء لهذه المسأله إشاره أخرى فى باب «لا».

١- أضاء نجم. راقب الفلكي نجما. اهتديت بنجم.

ب - أضاء نجمان. راقب الفلكي نجمين. اهتديت بنجمين.

تدل كلمة: «نجم» في الأمثلة الأولى (١) على أنه واحد، وحين زدنا في آخرها الألف والنون، أو الياء المفتوح ما قبلها، وبعدها النون المكسورة - دلت دلالة عدديه على اثنين؛ كما في أمثله «ب» واستغينا بزيادة الحرفين عن أن نقول. أضاء نجم ونجم. راقب الفلكي نجما ونجما. اهتديت بنجم ونجم. أي: أننا اكتفينا بهذه الزيادة بدلا من عطف كلمة على نظيرتها الموافقة لها تمام الموافقة في الحروف والحركات، والمعنى العام. فكلمة: «نجمان» وما أشبهها تسمى: «مثنى»، وهو:

«اسم يدل على اثنين (١)، متفقين، في الحروف والحركات، والمعنى؛ بسبب زياده في آخره (٢) تغنى عن العاطف (٣) والمعطوف». وهذه الزيادة هي الألف وبعدها نون مكسورة (٤)، أو الياء وقبلها فتحه وبعدها نون مكسورة.

ص: ١٠٨

١- الدلالة على اثنين قد تكون حقيقه وقد تكون مجازيه (كما سيجيء في ج ٣ ص ٨٨ باب الإضافة عند الكلام على: «كلا وكتلا») فالحقيقه هي التي تكون بلفظ المثني الصريح المستوفى للشروط الآتية؛ مثل: الفارسين - الجنتين ... المحمدين ... وغير هذا مما يدل على مثنى حقيقه لا مجازا، ولا اشتراكا معنويا بين المثنى وغيره، كالضمير «نا» فإنه مشترك يصلح من جهة المعنى للمثنى وغيره في نحو: قمنا، وذهبنا لزياره الصديق. وغير الحقيقه هي التي تدل على التثنيه توسعا ومجازا، كقول الشاعر: إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل (أي: مواجهه وطريق واضح) فكلمه «ذا» تدل في حقيقتها اللغويه على المفرد المذكور ولكنها تدل هنا بمعناها على المثني؛ لأنها إشاره إلى ما ذكر من الخير والشر وهذه الدلالة مجازيه؛ لأن دلالة «ذا» على غير المفرد مجازيه.

٢- أي: أن تلك الدلالة هي بسبب الزيادة التي في آخره.

٣- وهو: حرف العطف.

٤- سيجيء الكلام على فائده هذه النون، وحركتها، وحكمها عند الكلام على فائده نون جمع المذكر السالم وحركتها (ص ١٤١).

١- ما يدل على مفرد ؛ مثل : نجم ، ورجلان (١).

٢- ما يدل على جمع ؛ مثل : نجوم ، وصنوان (٢) ، أو على اسم جمع ؛ مثل : قوم ، ورهط.

٣- ما يدل على اثنين (٣) ، ولكنهما مختلفان في لفظيهما ، مثل : الأبوين ؛ للأب والأم. أو : مختلفان في حركات أحرفهما ؛ كالعمر بن : لعمر بن الخطاب ، وعمرو بن هشام ، المعروف : «بأبي جهل». أو مختلفان في المعنى دون الحروف وحرركاتها ؛ كالعينين ؛ تريد بإحدهما العين الباصرة ، وبالأخرى البئر (٤)

ص: ١٠٩

١- بمعنى : ماش (غير راكب) ؛ تقول : عليّ رجلا ن ؛ أى : ماش ؛ وليس براكب.

٢- تقول : بعض الشجر صنوان ؛ مفردة : صنو ، وهو : الشجره التى تنشأ مع أختها فى أصل واحد ؛ فهما شجرتان ، مشتركتان فى الساق ، وتنفصل كل واحده عند أعلى الساق.

٣- سيجىء فى - ه - من ص ١٤٣ أن المثنى قد يكون لفظه فى ظاهره دالا على التثنيه ومعناه للجمع.

٤- وأمثال هذا ؛ من كل لفظين مشتركين فى الحروف ، والحركات ؛ تريد بأحدهما معنى ، وبالأخر معنى يخالفه على سبيل الحقيقه ؛ كالمثال السابق ، أو على سبيل المجاز ؛ مثل : القلم أحد اللسانين. وتقول جمهره النحاه : إن ذلك كله مقصور على ما ورد عن العرب ، وسمع منهم : كما أن العمرين والأبوين وغيرهما مقصور عليهم ؛ شأن كل اسمين يراد تثنيتهما مع وجود اختلاف فى مفرديهما ، وأحدهما أهم من الآخر. فقد كان العرب يرجحون الأهم ويغلبونه بإجراء التثنيه على لفظه وحده ، ثم يجعلون معنى المثنى شاملا لهما معا ، منطبقا عليهما ، وهذا ما يسمى : «التغليب» وما ورد منه ملحق بالمثنى ، وليس مثنى حقيقه. والخير أن يكون التغليب قياسيا عند وجود قرينه تدل على المراد بغير لبس : كما لو أقبل شخصان معروفان واسم أحدهما : محمد ، والأخر على ؛ فقلت : جاء العليان أو المحمدان لكثرة تلازمهما ، أو شده تشابههما فى أمر واضح. وبهذا الرأى العملى النافع يقول بعض الباحثين القدامى والمحدثين ؛ والأخذ به حسن ومفيد. هذا ، والشائع ، عند العرب تغليب المذكر على المؤنث فى التثنيه كقولهم : «القمران» فى الشمس والقمر ، والعاقل على غيره ؛ ففى مثل : صالح والعصفور يقال. الصالحان يغردان ... ولم يغلبوا المؤنث إلا فى قليل من الحالات ، أشهرها : أ - قولهم : ضبعان ، يريدون : أنثى الضبع وفحلها. ويقال للأنثى «ضبع» ولفحلها ؛ ضبعان فاختاروا اللفظ الخاص بالأنثى ، وتثوه وأطلقوه عليهما معا ؛ تغليبا للأنثى. ب - قولهم : فرغت من كتابه رسالتى لثلاث بين يوم وليله (أى : لثلاث محصوره بين كونها أياما وكونها ليالى). وضابط هذه المسأله : أن يكون معنا عدد تمييزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل وهما مفصولان من العدد بكلمه : بين. وقد غلبنا فى المثال السابق التأنيث على التذكير ؛ بدليل أن اسم العدد خال من علامه التأنيث ، وهو لا يخلو منها إلا فى حالات أهمها : أن يكون المعدود المذكور متأخرا فى الجملة ، مؤنثا حقيقه - بالأى يكون معه مذكر - أو مؤنثا تغليبا ؛ بأن يكون معه مذكر ، ليس له الأهميه والتغليب. ومن أمثله أيضا : قابلت تسعا بين رجل وامرأه ، قرأت عشرا بين كتاب وكراسه ... إلخ. ح - المروتان : للصفاء والمروه ، وهما جبلان بمكه المكرمه. والتغليب للمروه المؤنثه. أما «التغليب» فى الجمع فيجىء فى رقم ١ من هامش ص ١٢٧.

فلا يسمى شيء من هذا كله مثنى حقيقه ، وإنما هو ملحق بالمثنى (١).

٤- ما يدل على اثنين متفقين فى المعنى والحروف وحركاتها ولكن من طريق العطف بالواو ، لا من طريق الزيادة السالفه ؛ مثل :
أضياء نجم ونجم.

٥- ما يدل على شيئين. ولكن من طريق الوضع اللغوى ، لا- من طريق تلك الزيادة ، مثل : شفع (ضد فرد ، ووتر). ومثل زوج وزكا ، وهما بمعنى شفع. فكل واحده من هذه الكلمات تدل دلالة لغويه على قسمين متماثلين متساويين تماما (وهى القسمه الزوجيه ضد الفرديه). فهى تدل على التثنيه ضمنا ، ولكن من غير أن يكون فى آخرها الزيادة السالفه.

ص: ١١٠

١- النحاه : هم الذين يطلقون اسم : «الملحق بالمثنى» على كل كلمه تعرب إعراب المثنى ، وليست مثنى حقيقيا ؛ بسبب فقدها أحد الشروط الخاصه بالمثنى الحقيقى. ويشترطون فى الملحق أن يكون مسموعا (والحق أنه قد ينقاس - أحيانا - كما فى التغليب). أما اللغويون فيطلقون «المثنى» على كل ما يعرب إعراب المثنى ؛ سواء أكان مثنى حقيقيا أم ملحقا به. فالمسأله مجرد اصطلاح ، ولا مانع من استعمال هذه التسميه أو تلك بشرط مراعاة الأحكام الخاصه بكل عند الاستعمال. وشبيه بهذا ما اصطح عليه النحاه من «الجمع» و «اسم الجمع» وفى رقم ١ من هامش ص ١٣٤ تعريف لاسم الجمع - فى حين يطلق اللغويون عليهما اسما واحدا هو : الجمع. وقد يكون المراد عند اللغويين من الاسم المجموع - اثنين ؛ لأن الجمع فى اصطلاحهم يطلق على الاثنين ، كما يطلق على ما زاد على الاثنين. وتؤيد هذا شواهد كثيره فصيحته ، فى مقدمتها القرآن. قال تعالى : (وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ؛ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) وقوله تعالى : (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) وقول أبى ذؤيب الهذلى فى رثاء أبنائه الخمسه الذين ماتوا بالطاعون : العين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك ؛ فهى عورا تدمع فأطلق الجمع فى قوله : حداقها - وهى جمع : حدقه - وأراد الاثنين (كما جاء فى حاشيه ياسين على التصريح ج ٢ أول باب المضاف لياء المتكلم) وانظر رقم ٢ من هامش ١٢٥ «ملاحظه هامه» : من الضوابط اللغويه ما صرح به النحاه وهو : «كل مثنى فى المعنى يضاف إلى متضمنه - بكسر الميم الثانيه المشده وصيغه اسم الفاعل ؛ أى : إلى ما اشتمل على المضاف) - يجوز فيه الإفراد ، والتثنيه ، والجمع. والأفضل الجمع» تقول : تصدقت برأس الكبشين - أو رأسى الكبشين ، أو رءوسهما. وإنما فضل الجمع على التثنيه لأن المتضايقين كالمشئ الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما. وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع فى المعنى والإفراد ليس كذلك فهو أقل منزله فى دلالاته من المثنى - هذا ما قاله النحاه كالصبان ج ٣ والخضرى ح ٢ فى أول باب التوكيد - وينطبق ما سبق على النفس والعين المستعملتين فى التوكيد ؛ خضوعا للسمع الوارد فيهما ، لا تطبيقا للضابط السالف ؛ فقد قال الصبان فى الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضمنهما ، بل إلى ما هو بمعناهما لأن المراد منهما الذات. وسيجىء فى «ز» من ص ١٤٥ ضابط آخر أوضحه شارح المفصل وهو يخالف الضابط الذى هنا بعض المخالفه ويبدو أن رأى الأقوى هو ما قاله شارح المفصل وقد أشرنا لما سبق فى ج ٣ ص ٤٠٨. ويرى بعض النحاه أن يطلق على الملحق بالمثنى تسميه خاصه به ، هى : «اسم المثنى» فيكون هناك اسم للمثنى ، كما يكون هناك اسم للجمع.

ومثلها : «كلا» فإنها تدل على شيئين متساويين أو غير متساويين ، ولكن من غير زياده فى آخرها ، فهذه ملحقه بالمشئى .

٤- ما يدل على اثنين ، وفى آخره زياده ، ولكنها لا تغنى عن العاطف والمعطوف ؛ مثل : كلتا ، اثنان ، اثنتان أو : ثنتان ؛ فليس لواحد من هذه الكلمات مفرد مسموع عن العرب ، على الرغم من وجود زياده فى آخرها (١) ، ولهذا تعد ملحقه بالمشئى ، وليست مشئى حقيقه .

حكم المشئى : أنه يرفع بالألف نيابه عن الضمه . وبعدها نون مكسوره (٢) ؛ مثل : يتحرك الكوكبان . وينصب بالياء نيابه عن الفتحة . وهذه الياء قبلها فتحه وبعدها نون مكسوره ؛ مثل : شاهدت الكوكبين . ويجر بالياء نيابه عن الكسره وقبلها فتحه . وبعدها نون مكسوره ، مثل : فرحت بالكوكبين .

هذا هو أشهر الآراء فى إعرابه وإعراب ملحقاته (٣) ، (ومنها كلا ، وكلتا ، واثنان ، واثنتان ، أو : ثنتان) (٤) . إلا أن كلا وكلتا لا تعربان بهذه الحروف إلا إذا أضيفتا للضمير ؛ الدال على التشبيه سواء أكانتا للتوكيد ، أم لغيره ،

ص: ١١١

١- فلم يرد عنهم : «كلت» ولا اثن ، ولا اثنه ، ولا ثنت ، مع أن الألف فى «كلتا» زائده والياء أصلية . وقيل العكس والألف والنون زائدتان فى البواقى .

٢- وهذا أشهر اللغات وأفصحها من لغات متعدده : فقليل من العرب يفتحها بعد ألف المشئى ، ومنهم من يضمها بعد الألف ويكسرها بعد الياء فى حالتى النصب والجر .

٣- ويدخل فيها المشئى المسمى به ، والمشئى تغليبا ، واثنان ، واثنتان ، وغيرهما أما السبب فى التسميه : بالمشئى فسبب بلاغى : كالمدهح ، أو الذم أو التمليح ؛ طبقا للبيان الآتى فى ح من ص ١١٤

٤- يجوز إضافه : اثنين واثنين إلى ظاهر أو ضمير بشرط أن يكون معنى المضاف إليه ومدلوله غير معنى المضاف ومدلوله ؛ فلا يصح أن تقول : جاء اثنا محمد وعلى ؛ للسبب السالف ولا جاء اثناكما ، إذا كان المراد بالمضاف إليه هما الاثنان المخاطبان ؛ لأن معناهما والمراد منهما هو معنى المضاف والمراد منه ، فلا فائده من إضافه الشئ لنفسه - كما سيجىء فى باب الإضافه ح ٣ - ، أما إن كان المراد من «اثن» خادمين ، أو : كتابين ، أو : شيئين يختلفان فى معناهما وذاتهما عن معنى المضاف إليه ومدلوله - فلا مانع (راجع «و» ، من ص ١٢٢) وبهذه المناسبه نذكر أن «كلا» و «كلتا» فى جميع أحوالهما لا يستعملان إلا مضافين لمعرفة داله على اثنين بغير تفریق - أو لنكره مختصه كذلك فى الصحيح - ولو كانت المعرفة بحسب الظاهر مفرده أو جمعا ؛ فإذا أعربا إعراب المشئى وجب أن تكون هذه المعرفة ضميرا للتشبيه على الوجه الذى شرحناه . (ولهما أحكام أخرى فى بابى التوكيد والإضافه من الجزء الثالث ليس موضع سردها هنا) . أما اثنان واثنتان فلا تجب إضافتهما كما فى ص ١٢٢ بل يجوز فيهما الإضافه وعدمها . لكن إذا أضيفا وجب فى - الصحيح - أن يكون مدلولهما مخالفا مدلول المضاف إليه سواء أكان اسما ظاهرا أم ضميرا .

فإن كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد الذى يطابقه الضمير ، نحو أكرم الوالدين ؛ فإن كليهما صاحب الفضل الأكبر عليك ... وعاون الجدّتين ، فإن كليهما أحبّ الناس لك. فالكلمتان ليستا للتوكيد ، وهما معربتان كالمثنى منصوبتان بالياء ،

ونحو : جاء الفارسان كلاهما ، غابت السيدتان كلتاها ؛ «فكلا» و «كلتا» توكيد مرفوع بالألف ؛ لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف و «هما» مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر. ونحو : صافحت الفارسين كليهما ، والمحستين كليهما ، وأثنت على الفارسين كليهما ، والسيدتين كليهما (فكلا و كلتا توكيد منصوب أو مجرور بالياء مضاف ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر (١) ...

فلو أضيفت كلا أو كلتا لاسم ظاهر (٢) لم تعرب كالمثنى ، ولم تكن للتوكيد ، - وأعربت - كالمقصود - على حسب الجملة ، بحركات مقدره على الألف ، فى جميع الأحوال : (رفعا ، ونصبا ، وجزا) ، مثل : سبق كلا المجتهدين ، وفازت كلتا لماهرتين ، فكلا- وكلتا : فاعل مرفوع بضمه مقدره على الألف. ومثل : هنأت كلا المجتهدين ، وكلتا الماهرتين ؛ فكلا وكلتا مفعول به ، منصوب بفتح مقدره على الألف. وسألت عن كلا- المجتهدين ، وعن كلتا الماهرتين ، فكلا- وكلتا مجروره ، وعلامه جرها الكسره المقدره على الألف.

مما تقدم نعلم :

١- أن كلا وكلتا إذا أضيفتا للضمير تعربان كالمثنى - أى ، : بالحروف المعروفة فى إعرابه - ؛ سواء أكانتا للتوكيد (٣) أم لغيره ، ولا بد أن يكون الضمير للتثنيه

ب - وأنهما عند الإضافة للظاهر ، لا تكونان كالمثنى ، بل تعربان على حسب

ص : ١١٢

- ١- انظر «أ» ورقم ٢ من : «ب» ص ١١٤ - فى الزيادة حيث بعض الصور الدقيقه المتصله بهذا الحكم.
- ٢- والأفصح أن يكون الظاهر مثنى معرفه. غير مفرق - كما سيجىء فى الجزء الثالث ، باب الإضافة -
- ٣- وإذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد.

الجملة (فاعلا أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ... إلخ) ، وبحركات مقدره على الألف دائما ، كإعراب المقصور (١).

ص: ١١٣

١- وإلى ما سبق يشير ابن ملك بقوله : بالألف ارفع المثنى ، وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا كلتا كذاك. اثنان واثنان كابنين وابنتين يجريان وتخلف اليا في جميعها الألف جرًا ونصبا بعد فتح قد ألف أى : أن المثنى يرفع بالألف ، و «كلا» ترفع بالألف إذا وصلت بمضمر ، وهى مضافه إليه «وكلتا» : كذلك. أما «اثنان» و «اثنان» فملحقتان بالمثنى ويجريان فى إعرابهما على الطريقه التى تجرى فى إعراب : «ابنين وابنتين» وهذان من نوع المثنى الحقيقى يرفعان بالألف. أما فى حالة النصب والجر ، فتحل الياء فى كل ما سبق محل الألف ، فتكون الياء نيابه عن الفتحة وعن الكسره.

١ - عرفنا (١) أنه لا يجوز إعراب: «كلا وكلتا» إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما للضمير الدال على التثنية.

لكن يجب التنبيه إلى أن تحقق هذا الشرط يوجب إعرابهما إعراب المثنى من غير أن يوجب إعرابهما توكيدا؛ فقد يتحتم عند تحققه إعرابهما توكيدا فقط، وقد يمتنع إعرابهما توكيدا ويتحتم إعرابهما شيئا آخر غيره، وقد يجوز في إعرابهما الأمران؛ التوكيد وغيره، فالحالات ثلاث عند تحققه. ففي مثل: أقبل الضيفان كلاهما، وأجادت الفتاتان كلتاهما... يتعين التوكيد وحده.

وفي مثل: النجمان كلاهما مضىء، والشاعرتان كلتاهما نابغه - يمتنع التوكيد ويتحتم هنا إعرابهما مبتدأين، وما بعدهما خبر لهما، والجمله من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول؛ (وهو: النجمان، والشاعرتان). ولا يصح إعراب «كلا وكلتا» في هذا المثال توكيدا؛ لكيلا- يكون المبتدأ (النجمان - الشاعرتان) مثنى، خبره مفرد، إذ يصير الكلام: النجمان مضىء، والشاعرتان نابغه؛ وهذا لا يصح (٢).

وفي مثل: النجمان - كلاهما - مضيئان، والشاعرتان - كلتاهما - نابغتان... يجوز فيهما أن يكونا للتوكيد. وما بعدهما خبر للمبتدأ. ويجوز في كل منهما أن يكون مبتدأ ثانيا خبره ما بعده، والجمله من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول.

ب - إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب وأقواها، كما أسلفنا. ويجب الاقتصار عليه في عصرنا؛ منعا للفوضى والاضطراب في الاستعمال الكلامي والكتابي، وأما اللغات الأخرى فلا يسوغ استعمالها اليوم، وإنما تذكر للمتخصصين؛ ليسترشدوا بها في فهم بعض النصوص اللغوية الواردة عن العرب بتلك اللغات واللهجات. ومن أشهرها:

١- إلزام المثنى وملحقاته (غير: كلا- وكلتا) الألف في جميع أحواله، مع إعرابه بحركات مقدره عليها؛ تقول عندي كتابان نافعان، اشتريت كتابان نافعان، قرأت في كتابان نافعان، فيكون المثنى مرفوعا بضمه مقدره على الألف،

ص: ١١٤

١- في ص ١١١

٢- كما سيجيء في رقم ٢ من الصفحة الآتية ومثل قول الشاعر: كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

ومنصوباً بفتحته مقدره عليها ، ومجروراً بكسره مقدره كذلك ؛ فهو يعرب إعراب المقصور ، والنون للتثنيه في كل الحالات .

٢- إلزام المثني الألف والنون في جميع أحواله مع إعرابه بحركات ظاهره على النون. كأنه اسم مفرد ، تقول عندى كتابان نافعان ، واشتريت كتابانا نافعانا ، وقرأت في كتابان نافعان ، ويحذف التنوين إذا وجد ما يقتضى ذلك ؛ كوجود «أل» في أول المثني . أو إضافته . وكذلك لمنع الصرف إذا وجد مانع من الصرف ... فيرفع معه بالضمه من غير تنوين ، وينصب ويجر بالفتحه من غير تنوين أيضا .

أما « كلا ، وكتلا » ففيهما مذاهب أيضا ؛ أشهرها وأحقها بالاتباع ما سبق فيهما ؛ وهو إعرابهما بالحروف ، بشرط إضافتهما إلى ضمير دالّ على التثنيه - علما بأنهما لا تضافان مطلقا - إلى ضمير للمفرد ، نحو : كلاى وكتلاى ، ولا إلى ضمير للجمع ، نحو : كلاهم ، وكتلاهم - ، ولا يضافان إلى الظاهر أيضا ، وإلا أعربا معه كالمقصور .

وهناك من يعربهما إعراب المقصور في جميع أحوالهما ، أى : بحركات مقدره على الألف دائما . ومنهم من يعربهما إعراب المثني في جميع أحوالهما ، ولو كانت إضافتهما إلى اسم ظاهر مثني . ولا حاجه اليوم إلى غير اللغة المشهوره .

هذا ، ولفظهما مفرد ، مع أن معناهما مثني ؛ فيجوز في الضمير العائد عليهما مباشره ، وفي الإشاره ، وفي الخبر ، ونحوه - أن يكون مفردا ، وأن يكون مثني ، تقول : كلا- الرجلين سافر ، أو سافرا ، وكلا الطالبين أديب ، أو أديبان ، وكتلا الفتاتين سافرت ، أو سافرتا ، وكتلاهما أديبه ، أو أديبتان ، والأكثر مراعاة اللفظ . كقول الشاعر :

لا تحسبنّ الموت موت البلى

وإنما الموت سؤال الرجال

كلاهما موت ، ولكن ذا

أفزع من ذاك ، لذل السؤال

هذا ويتعين الإفراد ومراعاة اللفظ في مثل : كلانا سعيد بأخيه ؛ من كل حاله يكون المعنى فيها قائما على المبادله والتنقل بين الاثنين فينسب فيها إلى كل واحد منهما ما ينسب إلى الآخر ، دون الاكتفاء بذكر المعنى المجرد من دلالة المبادله والتنقل بينهما كالمثال السابق ، وكقولنا : كلانا حريص على الموده ، كلانا محب لبلاده (١) ... بقيت مسأله تتعلق بالإعراب في مثل : محمد وعلى كلاهما قائم ، أو كلاهما قائمان ، فكلمه : « كلاهما » ، في المثال الأول مبتدأ حتما ، و « قائم » خبره

ص : ١١٥

١- ومثل قول الشاعر : كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

والجمله خبر الأول ، ولا يصح إعراب «كلا» للتوكيد ، لما يترتب على ذلك من إعراب كلمه «قائم» خبر المبتدأ ، وهذا غير جائز ؛ إذ لا يقال : محمد وعلى قائم ؛ لعدم المطابقه اللفظيه. أما فى المثال الثانى فيصلح إعرابها مبتدأ أو توكيدا - كما سبق فى فى (أ).

ح - جرى الاستعمال قديما وحديثا على تسميه فرد من الناس وغيرهم باسم ، لفظه مثنى ولكن معناه مفرد ، بقصد بلاغى ؛ كالممدح ، أو الذم ، أو التمليح ... - كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ١١١ - مثل : «حمدان» تشنيه : «حمد» ، و «بدران» تشنيه «بدر» و «مروان» ، تشنيه : «مرو» ؛ وهى : الحجاره البيض الصلبه ، و «شعبان» تشنيه «شعب» و «جبران» تشنيه «جبر» ، ومثل : محمد بن ، وحسن بن والبحرين (اسم إقليم عربى على خليج العرب ...) فهذه الكلمات وأشباهاها ملحقه بالمثنى ، وليست مثنى حقيقيا. وفى إعرابها وجهان :

أحدهما : حذف علامتى التشنيه من آخرها ، وإعرابها بعد ذلك بالحروف ؛ كباقى أنواع المثنى الحقيقى ؛ فتقول سافر بدران (١) ، يجب الناس بدرين ، وتحذثوا عن بدرين.

والآخر : إلزامها الألف والنون ، - مثل عمران - وإعرابها إعراب ما لا ينصرف بحركات ظاهره فوق النون ؛ فترفع بالضمه من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالفتحه من غير تنوين (٢) أيضا.

ولعل الخير فى إباحه وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته وإن كنت لم أره لأحد من قدامى النحاه ؛ فإنهم قصره على جمع المذكر السالم ، هو

ص: ١١٦

١- بغير «أل» ؛ لأنه علم على واحد ، وليس مثنى حقيقه. بخلاف العلم عند تشنيه ؛ فيجب تصديره «بأل» أو غيرها مما سيجىء فى رقم ٣ من ص ١١٨. وهناك كلمات أخرى تشبه «كلا» و «كلتا» فى أن لفظها مفرد ومعناها قد يكون مفردا حيناً ، وقد يكون مثنى أو جمعا حيناً آخر ، مع التذكير أو التأنيث على حسب كل حاله. ومن تلك الكلمات : «كم» ، و «من» ، و «ما» ، و «أى» وبعض ... وسيجىء الكلام عليها من هذه الناحيه فى أبوابها ، ومنها : باب الموصول - ص ٣٠٥ وأيضا عند الكلام على مرجع الضمير فى باب الضمير. حيث تعرض بعض الصور والأحكام الهامه الخاصه بذلك. أما التطابق بين المبتدأ والخبر فيجىء فى ص.

٢- اشترط بعض النحاه لإعرابه بالحركات كالممنوع من الصرف ، ألا تزيد حروفه عند التشنيه على سبعة. كاشهيباب ؛ للسنه المجدبه. فإن زادت مثل (اشهيبا بين) وجب إعرابه بالحروف.

إبقاء العلم على حاله - من الألف والنون ، أو الياء والنون - مع إعرابه كالأسم المفرد بحركات إعرابه مناسبة على آخره ، وهذا الوجه وحده أولى بالاتباع ، إذ لا- يؤدي إلى اللبس ، لأنه الموافق للواقع ، وليس فى أصول اللغه ما يمنعه بل إن كثيرا من المعاملات الجارية فى عصرنا توجب الاقتصار عليه ، فالمصارف (١) لا تعترف إلا بالعلم المحكى ، أى : المطابق للمكتوب نصًا فى شهاده الميلاد ، وفى الشهاده الرسميه المحفوظه عندها المماثله لما فى شهاده الميلاد ولا تقضى لصاحبه أمرا مصرفيا إلا إذا تطابق إمضاؤه (توقيعه) واسمه المسجل فى تلك الشهاده تطابقا كاملا فى الحروف وفى ضبطها ، فمن اسمه : «حسين» أو : بدران ... يجب أن يظل على هذه الصوره كامله فى جميع الاستعمالات عندها ، مهما اختلفت العوامل التى تقتضى رفعه ، أو نصبه ، أو جرّه.

فلو قيل : حسنان ، أو : بدرين ؛ تبعا للعوامل الإعرابيه لكان كل علم من هذه الأعلام دالًا فى عرف المصرف على شخص آخر مغاير للشخص الذى يدل عليه العلم الأول ، وأن لكل منهما ذاتا وحقوقا ينفرد بها ، ولا ينالها الآخر ، ولن يوافق المصرف مطلقا على أن الاسمين لشخص واحد ، ولا على أن الخلاف يتجه للإعراب وحده دون الاختلاف فى الذات. ومثل المصارف كثير من الجهات الحكوميه ؛ كالبريد ، وأنواع الرخص ، والسجلات الرسميه المختلفه ...

أما الوجه الأول فقد يوهم أنه مثنى. ولا يأمن اللبس فيه إلا الخبير الذى يعرف أنه مفرد ؛ ويدرك أن العلم المثنى لا يتجرد من «أل» إلا عند إضافته ، أو ندائه ، كما سيجىء ، وهذا غير مضاف ؛ بل إنه قد يضاف (٢) فيزداد اللبس قوه. ولا- يخلو الثانى من لبس ، أيضا.

د - اشترط جمهور النحاه فيما يراد تثنيته قياسا ثمانية (٣) شروط :

ص: ١١٧

- ١- جمع مصرف ، بكسر الراء : وهو «البنك».
- ٢- يصح إضافه العلم أحيانا إلى المعرفه لداع بلاغى ؛ كقصد تعيينه ، نحو : محمد على ، وفاطمه حسن ، بشرط ألا- يكون «المضاف» من أولاد «المضاف إليه» ؛ إذ يترتب على فقد الشرط أن يكون أصل المثالين السابقين - ونظائرها - : محمد بن على ، وفاطمه بنت حسن ، فحذف المضاف ، وهو : (ابن ، بنت) وأقيم المضاف إليه مقامه. وحذفهما شاذ يقتصر فيه على المسموع - منعا للإلباس - كما نصوا على هذا فى باب الإضافه (انظر ج ٣ ص ١٣٤ م ٩٦) وتفصيل هذا فى باب العلم من هامش ص ٢٦٤ حيث الأوجه الجائزه فى العلم.
- ٣- وهى شروط عامه فيه وفى جمع المذكر السالم - كما يجىء فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٧.

١- أن يكون معربا. فأما هذان ، وهاتان ، واللذان ، واللتان ، فقد وردت عن العرب هكذا معربه - مع أن مفرداتها مبنية ؛ فلا يقاس عليها.

٢- أن يكون مفردا ؛ فلا- يثنى جمع المذكر السالم. ولا جمع المؤنث السالم ؛ لتعارض معنى التثنيه وعلامتها ، مع معنى الجمعين (١) وعلامتهما. أما جمع التكسير واسم الجمع فقد يثنى كل منهما أحيانا ؛ نحو : «جمالين ، وركبين» فى تثنيه : «جمال» و «ركب» ؛ بقصد الدلالة فى التثنيه على التنوع ، ووجود مجموعتين متميزتين بأمر من الأمور. وكذلك يثنى اسم الجنس - غالبا - للدلالة السابقة - نحو ، ماءين ، ولبنين. وأكثر النحاه يمنع تثنيه جمع التكسير ويقصرونه على السماع كما فى المثالين السالفين - وستجىء الإشارة لهذا فى ص ١٤٦. أما التفصيل فمكانه : «باب جمع التكسير» من الجزء الرابع ، ص ٥٠٥ م ١٧٤.

وأما المثنى فلا يثنى ، ولا يجمع ؛ لكيلا يجتمع إعرابان بعلامتهما على كلمه واحده. وهذا هو الرأى السائغ الذى يحسن الاقتصار عليه.

لكن لو سمي بالمثنى ، وأريد تثنيه هذا المسمى لم يصح تثنيته مباشرة ، وإنما يصح بطريقه غير مباشره ، بأن نأتى قبل المثنى بالكلمه الخاصه التى يتوصل بها لتثنيته ؛ وهى «ذو» مخومه ، بعلامه التثنيه للمذكر والمؤنث فى حالات الإعراب المختلفه ؛ فيقال للمذكر فى حاله الرفع : «ذوا» ... وفى حالتى النصب والجر : «ذوى ...» مثل : نبغ ذوا حمدان ، وأكرمت ذوى حمدان ، واستمعت إلى ذوى حمدان. فكلمه : «ذوا وذوى» تعرب على حسب حاجه الجمله ، كإعراب المثنى وهما «مضافان» ، والمثنى المسمى به هو : «المضاف» إليه دائما ويحتفظ بكل حروفه ، ثم تجرى عليه أحكام المضاف إليه ؛ من الجرّ ، وغيره.

ويقال للمؤنث فى حاله الرفع : «ذاتا» ، أو : ذواتا ، وفى حاله الجر : «ذاتى ...» أو «ذواتى ...» .. وتعرب هذه الألفاظ على حسب حاجه الجمله كإعراب المثنى. وهى «مضافه» والمسمى به هو «المضاف إليه» الذى يخضع للحكم السالف (٢).

٣- أن يكون نكره ؛ أما العلم فلا يثنى ؛ لأن الأصل فيه أن يكون مسماه

ص: ١١٨

١- إذا سمي بهما فقد يصح جمعهما على الوجه الموضح فى «ب» من ص ١٤٠ وفى ه من ص ١٥٦

٢- وبهذه الطريقه غير المباشره يصح جمع المثنى الذى سمي به. ولكن تستخدم قبله كلمه : «ذوو» رفعا ، «وذوى» نصبا وجرًا ؛ وهو بعدهما : «المضاف إليه» ، الخاضع فى جره للحكم الذى أوضحناه.

شخصاً واحداً معيناً ، ولا يثنى إلا عند اشتراك عدة أفراد في اسم واحد (١) ، وهذا معنى قول النحويين : «لا يثنى العلم إلا بعد قصد تنكيره» ، وحينئذ تزداد عليه : «أل» بعد التثنية ؛ لتعيد له التعريف ، أو : يسبقه حرف من حروف النداء - مثل : «يا» ؛ لإفادته التعيين والتخصيص أيضاً ، بسبب القصد المتجه لشخصين معينين (٢) ؛ نحو : يا محمدان ، أو إضافته إلى معرفه ، مثل : حضر محمدانك . فلا بد مع تثنيه العلم من شيء مما سبق يجلب له التعرف . ؛ لأن العلم يدل على واحد معين . كصالح ، وأمين ، ومحمود (٣) ، والتثنيه تدل على وقوع مشاركته بينه وبين آخر ، فلا يبقى العلم مقصوراً على ما كان عليه من الدلالة على واحد بعينه ، بل يشترك معه غيره عند التثنيه ، وفي هذه المشاركة نوع من الشيع ، يناقض التعيين والتحديد الذي يدل عليه العلم المفرد (٤) . هذا إلى أن العلم المفرد قد صار بعد التثنيه إلى لفظ لم تقع (٥) به التسميه أولاً ...

٤- غير مركب (٦) ؛ فلا يثنى بنفسه المركب الإسنادى (وهو المكون من مبتدأ وخبر ؛ مثل «على مسافر» علم على شخص ، أو من فعل وفاعل ، مثل : «فتح الله - علم على شخص أيضاً) . وإنما يثنى من طريق غير مباشر ؛ فنأتى بكلمه : «ذو» للمذكر ، و «ذات» للمؤنث ؛ لتوصل معنى التثنيه إليه . وهى ترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء ، وتكون مضافه إلى المركب فى الأحوال الثلاثة ، تقول : جاء ذوا «محمد مسافر» ، وذاتا ... ، أو : ذواتا «هند مسافره» (٧) ، وشاهدت ذوى «محمد مسافر» وذاتى ... ، أو : ذواتى «هند مسافره» : ونظرت إلى

ص: ١١٩

١- لهذا إيضاح فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ .

٢- فى سبب تعريف المنادى المعروف آراء ، منها : أن السبب هو القصد والأقبال ، ومنها : أنه التعريف الذى كان قبل ندائه ، وقيل : التعريف الأول الذى كان قبل النداء قد زال وعاد جديداً بعد النداء إلى غير هذا مما يذكره النحاه مفصلاً فى أول باب النداء ...

٣- قد ينكر العلم لحكمه بلاغيه أشرنا إليها مفصلاً فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ .

٤- يستثنى من هذا : «جماديان» ؛ تثنيه : «جمادى» ؛ علم على الشهر العربى المعروف ، و «عمياتان» لجبلين ، و «أبانان» ؛ لجبلين أيضاً ، و «أذرعان» لبلد بالشام ، و «عرفات» الجبل بمكة .

٥- راجع شرح المفصل ج ١ ص ٤٦ عند الكلام على المثنى والمجموع من الأعلام .

٦- أنواع المركب فى ص ١٣٢ وتفصيل الكلام على كل واحد منها سيجىء فى باب العلم ، ص ٢٧٠ و ٢٧٨ وما بعدها .

٧- كما يجىء فى : «ج» من ص ١٥٦ .

ذوى «محمد مسافر» وذاتى ... أو : ذواتى «هند مسافره». والمركب الإسنادى فى كل هذه الحالات مضاف إليه ، مجرور بكسره مقدره ، منع من ظهورها حركة الحكايه.

كذلك المركب المزجى : كحضر موت ، اسم بلد عربى ، و «بعلبك» اسم بلد لبنانى ، واسم معبد هناك. أيضا. و «سيويه» اسم إمام النحاه. فإنه لا يثنى بنفسه مباشره (1) ؛ وإنما يثنى بمساعده : «ذو ، وذات» بعد تثنيتهما وإضافتهما ؛ تقول : هناك «ذوا» بعلبك ، وذاتا أو : ذواتا بعلبك ، وزرت «ذوى» بعلبك ، وذاتى ، أو ذواتى بعلبك ، ونزلت بذوى بعلبك ، وبذاتى أو : ذواتى بعلبك ، وهكذا ... ومثله المركب العددي ؛ كأحد عشر ، وثلاثة عشر.

ومن العرب من يعرب المركب المزجى بالحرف كالمثنى الحقيقى ؛ فيقول : بعلبكان» و «بعلبكين» ، والأخذ بهذا الرأى أسهل وأخف ، لدخوله مع غيره فى القاعده العامه لإعراب المثنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه. وفيهم من يجيز تثنيه صدره وحده معربا بالحروف ، ويستغنى عن عجزه نهائيا ؛ فيقول فى حاله الرفع «حضران» فى «حضر موت» ، و «بعلان» فى «بعلبك» ، و «سيبان» فى «سيويه» وفى حاله النصب والجر يأتى بالياء مكان الألف. ولكن هذا الرأى يوقع فى لبس وإبهام وخلط بين المركب المزجى وغيره ، فيحسن إهماله فى استعمالنا. «أما المركب الإضافى كعبد الله» و «عبد العزيز» و «عبد الحميد» ، فلا خلاف فى تثنيه صدره المضاف ، مع إعرابه بالحروف ، وترك المضاف إليه على حاله تقول : هما عبدا الله ، وهما عبدا العزيز ، وسمعت عبدى الله : وعبدى العزيز ، وأصغيت إلى عبدى الله ... إلخ.

أما إذا كان المركب وصفيًا «أى : مكونا من صفة وموصوف ؛ مثل : الرجل الفاضل» - فيثنى الصدر والعجز معا ، ويعربان بالحروف ؛ فتقول : جاء الرجلان الفاضلان ، ورأيت الرجلين الفاضلين ، ومررت بالرجلين الفاضلين وبالرغم من أن هذا هو الرأى الشائع فإنه يوقع فى لبس كبير ؛ إذ لا يظهر معه أنه مثنى ، مفرد مركب وصفى. ولهذا كان من المستحسن تثنيته بالطريقه غير المباشره ،

ص: ١٢٠

١- هذا هو الشائع. وسيجىء هنا - وفى «ب» من ص ١٣٢ - رأى آخر يبيح تثنيته وجمعه مباشره ، وقد ارتضيناه.

وهي زياده «ذوا»، وذوى، قبله، وذاتا، أو ذواتا... وذاتى، أو ذواتى... وبهذا تكون طريقه تثنيته هي طريقه جمعه الآتيه (١)...

٥- أن يكون له موافق في اللفظ موافقه تامه في الحروف وعددها وضبطها؛ فلا يثنى مفردان بينهما خلاف في شيء من ذلك «إلا ما ورد عن العرب ملاحظا فيه «التغليب» كما وضحنا (٢).

٦- أن يكون له موافق في المعنى، فلا يثنى لفظان مشتركان في الحروف، ولكنهما مختلفان في المعنى حقيقه أو مجازا، مثل: «عين» للباصره «وعين» للجاريه، فلا يقال: هاتان عينان، تريد بواحد معنى غير الذى تريده من الأخرى.

٧- وجود ثان له في الكون، فلا تثنى كلمه: شمس، ولا قمر، عند القدامى؛ لأن كلا منهما لا ثانى له في الكون في زعمهم. أما اليوم فقد ثبت وجود شمس وأقمار لا عداد لها؛ فوجب إهمال هذا الشرط قطعا. إذ لا يوجد في المخلوقات شيء لا نظير له.

٨- عدم الاستغناء عن تثنيته بغيره، فلا تثنى - في رأى الغالب - كلمتا: «بعض» و «سواء» - مثلا - استغناء عنهما بتثنيه جزء، وسى، فنقول: «جزءان وسيتان»، ولا تثنى كلمه: «أجمع وجمعاء» في التوكيد؛ استغناء بكلا وكلتا فيه. كما لا يثنى العدد الذى يمكن الاستغناء عن تثنيته بعدد آخر، مثل: ثلاثه وأربعه؛ استغناء بسته وثمانيه (٣). ولذلك تثنى مائه وألف، لعدم وجود ما يغنى عن تثنيتهما. وقد جمعوا الشروط السالفه كلها في بيتين؛ هما:

شرط المثنى أن يكون معربا

ومفردا، منكرا، ما ركبا

موافقا في اللفظ والمعنى، له

مماثل، لم يغن عنه غيره

وزاد بعضهم شرطا آخر هو: أن يكون في تثنيته فائده؛ فلا يثنى: «كل»

ص: ١٢١

١- في ص ١٣٩.

٢- في هامش ص ١٠٩.

٣- هذا إن كان المراد من الثلاثه والثلاثه - مثلا - مجموعهما، فيقال: سته: بدلا من تثنيتهما. أما إن كان المراد بيان عدد المجموعات من كل فيجوز؛ كأن تقول: هذه مجموعات أقلام، عددها ثلاث حزم، وهذه مجموعات أخرى، عددها ثلاث حزم أيضا، والثلاثتان الأوليان مختلفتان عن الثلاثتين الأخرين في الثمن والجوده... ثم انظر «د» أول الصفحه الآتيه.

ولا يجمع ؛ لعدم الفائده من ذلك. وكذلك الأسماء التي لا تستعمل إلا بعد نفي عام ، وتقتصر في الاستعمال عليه ؛ مثل : أحد (١) ، وعريب ، تقول : ما في الدار أحد ، وما رأيت عريبا ... (أى : أحدا)

د - عرفنا أن المثنى يغنى عن المتعاطفين (أى : المعطوف والمعطوف عليه) وأن ما يدل على اثنين من طريق العطف لا يسمى مثنى ؛ مثل : نجم ونجم ؛ ومن هنا لا- يجوز إهمال التشبيه استغناء بالعطف بالواو ، إلا لغرض بلاغى ، كإرادته التكثير فى مثل : أخذت منى ألفا وألفا ، أو بيان عدد المرات ، وما تحويه المره الواحده ؛ مثل : أرسلت لك الدنانير ، ثلاثه وثلاثه. ثم أرسلت لك كتابا وكتابا (٢) ... أو : وجود فاصل ظاهر بين المعطوف والمعطوف عليه ، مثل : قرأت كتابا صغيرا ، وكتابا كبيرا ، أو فاصل مقدر ؛ كأن يكون لك أخ غائب اسمه : على ، وصديق غائب اسمه : على ، أيضا ، ثم تفاجأ برؤيتهما معا ، فتقول : على وعلى فى وقت واحد!! كأنك تقول : على أخى وعلى صديقى أراهما الآن!!

هذا إن كان العطف بالواو ، فإن كان غيرها فلا تغنى التشبيه - غالبا - لأن العطف بغير الواو يؤدى معانى تضعيع بالتشبيه ، كالترتيب فى الفاء ، تقول داخل زائر فزائر ، بدلا من دخل زائران ، وهكذا (٣).

ه - مما ينطبق عليه تعريف المثنى ، الضمير فى أتتما قائمان ؛ فهو دال على اثنين ، ويغنى عن أنت وأنت ، بما فى آخره من الزيادة الخاصه به ، وهى «ما» ولكنه فى الحقيقه لا يعد مثنى ، ولا ملحقا به ، لسببين :

أولهما : أنه مبنى ، وشرط المثنى أن يكون معربا - كما عرفنا.

وثانيهما : أن الزيادة التى فى آخره ليست هى الزيادة المشروطه فى المثنى.

و - من الملحق بالمثنى : «اثنان» و «اثنان» (وفيهما لغه أخرى : ثنتان) وهما ملحقان به ، فى كل أحوالهما ؛ أى : سواء أكانا منفردين عن الإضافه مثل : جاء اثنان ، جاءت اثنتان ... أم مركبين مع العشره ؛ مثل : انقضى اثنا عشر يوما ، واثنتا عشره ليله (فتعرب اثنا واثنتا على حسب الجملة إعراب المثنى). أما

ص: ١٢٢

١- انظر البيان الخاص بكلمه : «أحد» فى رقم ٢ من هامش ص ١٨٩.

٢- انظر - ه - من ص ١٤٣ لأهميته. وأما بيانه كاملا فى الجزء الرابع : باب العدد.

٣- ويلاحظ ما سبق فى رقم ٣ من هامش الصفحه السابقه.

كلمه : «عشر» وكذا «عشره» فاسم مبنى على الفتح لا محل له ؛ لأنه بدل من نون المثني الحرفيه (١). أم مضافين إلى ظاهر ، نحو جاءنى اثنا كتبك ، وثنتا رسائلك ، أم أضيفا إلى ضمير ، نحو غاب اثناكما ، وحضرت ثنتاكما ، لكن الصحيح عند إضافتهما للظاهر أو للضمير أن يراد بالمضاف إليه شىء غير المراد من اثنا وثنتا أى : غير المراد من المضاف ؛ فلا يقال حضر اثنا محمود وصالح ، ولا حضر اثناكما ، إذا كان مدلول المضاف إليه فى الحالتين هو مدلول «اثنا» ، أى : مدلول المضاف ، لأنه فى هذه الحالة يؤدى ما تؤديه «اثنان» : و «اثنتان» ومعناه هو معناهما ؛ فالإضافة لا فائده منها ؛ إذ هى - كما سبق (٢) - من إضافه الشىء إلى نفسه ؛ فلا حاجة إليها ، بخلاف ما لو قلنا : جاء اثنا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاءت ثنتا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاء اثناكما ، وجاءت اثنتاكما ، والقصد : خادمتا كما ، أو سيارتاكما ... وجاء اثناه واثنتاه ، واثناكم واثنتاكم ... فإن المراد من المضاف هنا غير المراد من المضاف إليه ، وكذلك ما يكون الضمير فيه للمفرد أو الجمع ، نحو : اثناك واثناكم ... وهكذا فلا بد فى المضاف إليه (سواء أكان اسما ظاهرا أم ضميرا) أن يدل على غير الذى يدل عليه المضاف ؛ وهو ؛ الكلمتان : اثنان واثنتان ، وقد سبقت الإشارة لهذا (٣) ...

ز - إذا أضيف المثني حذف نونه ؛ فمثل : سافر الوالدان. من غير إضافه المثني ، تقول إذا أضفته : سافر والدا على. فإذا أضيف المثني المرفوع - فقط - إلى كلمه أولها ساكن ؛ مثل : جاءنى صاحبا الرجل ، ومكرما الضيف ... فإن علامه التشبيه - وهى الألف - تحذف فى النطق حتما لا. فى الكتابه. لكن ما ذا نقول فى إعرابه؟ أهو مرفوع بالألف الظاهره فى الخط ، أم مرفوع بالألف المقدره وهى التى حذف لالتقاء الساكنين (لأنها ساكنه وما بعدها ساكن) والمحذوف لعله كالثابت؟ يرجح النحاه أن نقول : إنه مرفوع بالألف المقدره لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابه ويعدون هذه الحاله فى عداد حالات الإعراب التقديرى ، ونرى أنه لا داعى للأخذ بهذا الآن (٤).

ص: ١٢٣

١- ستجىء إشارة لهذا فى «د» من ص ١٤١

٢- فى رقم ٥ من هامش ص ١١١

٣- فى رقم ٥ من هامش ص ١١١

٤- كما سيأتى فى «و» من ص ١٤٣ وفى رقم ٢ من ص ١٨٤.

ح - هناك مفردات محذوفه الآخر ، مثل : أخ ، ويد. أصلهما : أخو ، ويدي. فإذا أريد تشبيه هذا النوع فقد يرجع المحذوف حتماً أو لا يرجع ، ومما لا يرجع ما حذف لامه وجاءت همزة الوصل في أوله عوضاً عن لامه المحذوفه ، كالتى فى كلمه «اسم» وكذلك ما لا ترد لامه عند إضافته على حسب القاعده التاليه :

جاء فى شرح المفصل ج ٤ ص ١٥١. ما ملخصه :

اعلم أن المحذوف الآخر (أى : محذوف اللام) على ضربين ؛ ضرب يرد إليه الحرف الساقط فى التشبيه ، وضرب لا يرد إليه. فمتى كانت اللام المحذوفه ترجع فى الإضافه فإنها ترد إليه - فى الفصيح - عند التشبيه. وإذا لم يرجع الحرف المحذوف عند الإضافه لم يرجع عند التشبيه ؛ فمثال الأول : أخ وأب ؛ تقول فى تشبيهما : هذان أخوان ، وأبوان ، ورأيت أخوين وأبوين ، ومررت بأخوين وأبوين ؛ لأنك تقول فى الإضافه ؛ هذا أبوك وأخوك ، ورأيت أباك وأخاك ، وذهبت إلى أبيك وأخيك. فترى اللام قد رجعت فى الإضافه (١) ؛ فكذلك فى التشبيه ...

ومثال الثانى يدودم ؛ فإنك تقول فى التشبيه : «يدان» و «دمان» فلا ترد الذاهب ؛ لأنك لا ترد فى الإضافه. اه. وهذا خير ما يتبع. أما غيره فضعيف لا نلجأ إليه اختياراً (٢).

ط - بقيت أحكام تختص بالمشئى ونونه ، وستجىء فى ص ١٤١ وما بعدها ،

ى - سيجىء فى ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١ باب خاص بطريقه التشبيه. وأهمها : تشبيه المقصور ، والمنقوص ، والممدود ...

ص : ١٢٤

١- لكن : أهذه الواو الظاهره عند إضافه : «أخ وأب» هى الواو الأصلية التى تعد لام الكلمه ، أم هى واو الأسماء الخمسه؟ رأيان. انظر «د» من هامش ص ١٣٧.

٢- لهذا الضابط بيان أكمل سيجىء فى «كيفية التشبيه والجمع» (ج ٤ م ١٧١) وقد عرضه صاحب الهمع (ج ١ ص ٤٤) وكذلك الصبان (ج ٤ ص ١١٩ فى آخر باب المقصور والممدود) وقد سبقت الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٢ وفى رقم ١ من ص ١٤٩.

١- فاز عليّ. هنأت عليّا. أسرع إلى عليّ.

ب - فاز العليون. هنأت العليين. أسرع إلى العليين.

نفهم من كلمه : «عليّ» فى القسم الأولى أنه شخص واحد ، ثم زدنا عليها الواو والنون المفتوحه ، أو الياء المكسور ما قبلها ، وبعدها النون المفتوحه ، فصارت تدل على أكثر من اثنين ، كما فى القسم الثانى : «ب». وبسبب هذه الزيادة استغينا عن أن نقول : فاز عليّ وعليّ وعليّ ... و... و... أى : أن زياده حرفى الهجاء المذكورين أغنت عن عطف كلمتين متماثلتين أو أكثر على نظيره سابقه ، مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى المعنى والحروف والحركات. فكلمه «العليون» وما يشبهها تسمى : «جمع مذكر سالما» (١) وهو :

«ما يدل على أكثر من اثنين (٢) ؛ بسبب زياده معينه فى آخره ، أغنت عن

ص: ١٢٥

١- المراد بالسالم : ما سلم فيه صيغه المفرد ؛ وذلك : بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع لا يدخل حروفه تغيير فى نوعها أو عددها أو حركاتها إلا عند الإعلال فى نحو : المصطفون - القاضون. هذا ، وكلمه «السالم» تعرب صفه للجمع ، أو للمذكر ، فتضبط على حسب حاله الموصوف. والأحسن أن تكون صفه للجمع ، فتضبط مثله. ومثل هذا يقال فى معنى وضبط كلمه : «سالم» فى جمع المؤنث السالم ؛ ولهذا يسميان : جمعى التصحيح ، لصحه مفردهما فى الغالب عند جمعه عليهما. بخلاف : «جمع التكسير» فإن مفرده لا بد أن يتغير فى الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغيير - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٥ وفى ص ١٣٦ وفى باب ج ٤.

٢- هذا فى اصطلاح النحاه. أما اللغويون فقد يطلقون كلمه : «الجمع» على المثنى ، فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر وقد سبق البيان فى ١ من هامش ص ١١٠ وكما يجىء فى بيان يتصل بهذا فى : «ز» من ص ١٤٥ وإذا كان جمع المذكر السالم دالا - عند النحاه - على أكثر من اثنين فما حدود هذه الزيادة؟ أتنحصر فى ثلاثه وعشره وما بينهما ، ولا تزيد على العشره ، أم تزيد؟ يقول سيبويه إن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يدلان - فى الغالب - على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثه ، ولا يزيد على عشره ؛ فهما كجموع القله التى ينحصر مدلولها فى ثلاثه وعشره وما بينهما وقال آخرون - ورأيهم الصحيح - إنهما صالحان للأمرين ، ما لم توجد قرينه تعين أحد الأمرين ؛ كالتى تعين الزيادة فى قوله تعالى عن الصالحين : (... وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ) وقوله تعالى : (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ ، وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ ، وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ) ... و... (أَعِدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) وقوله تعالى : (قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ..) - وسيجىء هذا فى باب جمع التكسير ج ٤ م ١٧٢ ص ٤٧١. وراجع أيضا خاتمه المصباح المنير ص ٩٥٤ بعنوان : فصل. الجمع قسمان ...

عطف المفردات المتماثلة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض».

فليس من جمع المذكر ما يأتي :

١- ما يدل على مفرد ؛ مثل : محمود ، أو (محمدين) علما على شخص واحد.

٢- ما يدل على مثنى ، ومنه : المحمودان ... ، أو على جمع تكسير ؛ كأحمد ، جمع أحمد ، أو على جمع مؤنث سالم ، كقاطمات ؛ لخلو هذين الجمعين من الزيادة الخاصة بجمع المذكر السالم ، ومن الدلالة المعنوية التي يختص بتأديتها.

٣- ما يدل دلالة جمع المذكر ولكن من طريق العطف بالواو ؛ نحو : جاء محمود ، ومحمود ، ومحمود (١).

٤- ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق الوضع اللغوي وحده ؛ لا من طريق زياده الحرفين في آخره ؛ مثل : كلمة : «قوم» إذا كانت بمعنى : الرجال ، فقط.

٥- ما يدل على أكثر من اثنين ، ولكن مع اختلاف في معنى المفرد ؛ مثل : الصالحون محبوبون ؛ تريد ؛ رجلين يسمى كل منهما «صالحا» ومعهما ثالث ليس اسمه «صالحا» ، ولكنه تقى ، معروف بالصالح ؛ فأنت تذكره مع الآخرين على اعتبار أنه صالح في سلوكه لا على أنه شريك لهما في التسميه.

وقد يكون الاختلاف في بعض حروف المفرد أو كلها ؛ فلا يصح أن يكون «السعيدون» جمعا لسعد ، وسعيد ، وساعد (أسماء رجال) ، ولا جمعا لمحمود وصالح وفهيم ، كذلك.

ص: ١٢٦

١- الوصول إلى معنى جمع المذكر السالم من طريق العطف بالواو غير جائز في أكثر الأحوال ؛ للاستغناء عنه بالجمع المباشر (أى : بزياده حرفي الهجاء على المفرد). وهناك بعض حالات يجوز فيها العطف بالواو ، قياسا على التشبيه وهي الحالات التي ذكرت في - و - من ص ١٢٢ أما العطف بغير الواو فجائز للأسباب المدونه هناك.

وقد يكون الاختلاف في حركات الحروف (١)، فلا يصح: العمرون قرشيون إذا كان المراد: عمر بن الخطاب، وعمر بن أبي ربيعة، وعمرو بن هشام... (المعروف بأبي جهل).

حكمه: حكم جمع المذكر السالم الرفع بالواو نيابه عن الضمه، وبعدها النون المفتوحه، مثل: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) والنصب والجر بالياء المكسور ما قبلها وبعدها النون المفتوحه، مثل: صادقت المؤمنين، وأثنت على المؤمنين.

نوعا جمع المذكر السالم:

الاسم الذى يجمع جمع مذكر سالما نوعان: أحدهما «العلم» والآخر: «الصفه» (٢).

١- فإن كان علما فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية (٣):

١- أن يكون علما (٤) لمذكر، عاقل، خاليا من تاء التأنيث الزائدة (٥)، ومن التركيب، ومن علامه تشبيه أو جمع.

ص: ١٢٧

١- مثل هذا الجمع وما سبقه مما فيه اختلاف في معنى المفرد أو حروفه لا يصح إلا من باب: «التغليب» - وقد سبق شرح التغليب، في المثني - رقم ٤ من هامش ص ١٠٩ - والعرب تغلب المذكر عند الجمع، ولو كان أقل عددا من المؤنث، مثل: محمود والزينات متعلمون. كما تغلب العاقل ولو كان قليل العدد على غيره؛ مثل: محمود والعصافير يأكلون، والتغليب المسموع في الجمع كثير، يسوغ لنا تفضيل الرأي الذى يجبز القياس عليه، بشرط أن تقوم قرينه تدل على أن المتكلم قد استخدمه في كلامه.

٢- العلم قد يكون جامدا؛ أى: يدل على مجرد الذات من غير زياده شىء عليها، ولا ملاحظه أمر آخر سواها؛ مثل: الفضل، الفتح، سعد، أسماء أشخاص. أما الصفه (ويراد بها المشتق ولا يراد بها النعت هنا) فلا تدل على الذات وحدها قبل العلميه؛ وإنما تدل عليها وعلى شىء آخر معها؛ مثل: «عالم»؛ «كامل»؛ «نبيل»، فكل واحده من هذه الصفات المشتقه قبل العلميه تدل على ذات ومعها شىء آخر؛ هو: العلم، أو الكمال؛ أو النبيل... فإذا صارت علما على شخص تجردت من الوصف الزائد، وصارت جامده تدل على مجرد الذات؛ مثل: (فاضل) علم على شخص، فإنها لا تدل بعد العلميه إلا على الذات، ويبقى لها الأمران إذا لم تكن علما؛ فهى بعد العلميه اسم جامد وإن كانت فى أصلها مشتقه. - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ١٨٩ - (راجع ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨).

٣- وهى غير الشروط العامه الأخرى التى لا بد من تحققها فيه. وتنحصر الشروط العامه فى شروط المثني التى تقدمت فى «د» من ص ١١٧ فإنها شروط لجمع المذكر السالم أيضا.

٤- أى: علم شخص. أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا بعض ألفاظ للتوكيد المعنوى تفيد الشمول - كما سيجىء فى رقم ٥ من هامش ص ١٢٩ - مثل: أجمع، فيقال: أجمعون، لأنه فى الأصل مشتق، إذا أصله «أفعل تفضيل» قبل أن يتحول إلى التوكيد.

٥- انظر إيضاحها في ص ١٣٢. وكذا حكم المختوم بألف التأنيث إذا أريد جمعه جمع مذكر سالما.

فإن لم يكن علما لم يجمع هذا الجمع ، فلا يقال في رجل : رجلون (١) ، ولا في غلام ؛ غلامون ...

وإن كان علما لكنه لمؤنث ، لم يجمع أيضا ؛ فلا يقال في زينب : زينبون ، ولا في سعاد : سعادون. والعبره في التأنيث أو عدمه ليست بلفظه ، وإنما بمعناه ، وبما يدل عليه ، فكلمه : سعاد ، أو زينب ، إن كانت علما لمذكر ، واشتهرت بذلك - فإنها تجمع جمع مذكر سالما ، وكلمه : حامد أو حليم ... إن كانت علما معروفا لمؤنث لم تجمع هذا الجمع.

وإن كان علما لمذكر لكنه غير عاقل (٢) لم يجمع أيضا ، مثل : «هلال» وهو علم على : حصان ، و «نسيم» علم على : زورق ...

وكذلك إن كان علما لمذكر عاقل ، ولكنه مشتمل على تاء التأنيث الزائده مثل : حمزه ، وجمعه ، وخليفه ، ومعاويه ، وعطيه ... ، فإنه لا يجمع جمع مذكر (٣) ، ولا- يصح هنا ملاحظه المعنى ؛ لوجود علامه التأنيث في اللفظ ؛ فيقع بينها وبين علامه جمع المذكر التناقض والتعارض بحسب الظاهر ، كما لا يصح أن تحذف ؛ لأن حذفها يوقع في لبس ؛ إذ لا ندرى أكانت الكلمه مؤنثه اللفظ قبل الجمع أم لا؟ لهذا اشترطوا خلو المفرد من تاء التأنيث الزائده كما قلنا ...

وكذلك إن كان مركبا تركيب إسناد ، مثل : فتح الله - رام الله - رزق الله ... ؛ فإنه لا يجمع مباشرة باتفاق ؛ وإنما يجمع بطريقه غير مباشره ،

ص: ١٢٨

١- إلا- إذا دخله التصغير ، : مثل : رجيل ، ورجيلون ، أو عند إلحاق ياء النسب بآخره ؛ مثل : إنسانى وإنسانيون وغلمايى ، وغلمايون ؛ لأن التصغير أو النسب يفيد نوعا من الوصف ، فكأنه مشتق ؛ فيدخل في قسم الصفه الآتى.

٢- ليس المراد بالعاقل أن يكون عاقلا بالفعل ؛ وإنما المراد أنه من جنس عاقل ؛ كالآدميين والملائكه ؛ فيشمل المجنون الذى فقد عقله ، والطفل الصغير الذى لم يظهر أثر عقله بعد. وقد يجمع غير العاقل تنزيلا له منزله العاقل ؛ فيكون جمع مذكر ، وقيل. هو ملحق به ؛ مثل قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ، وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) فالسجود لا يكون إلا من العاقلين ، ولكن الله نزل الكواكب والشمس والقمر منزله العاقلين ؛ لأنها فعلت فعلهم. ومثلها قوله تعالى عن السماء (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، قَالَتَا : أَتَيْنَا طَائِعِينَ) - (أتينا طائعين).

٣- ويجمع قياسا جمع مؤنث سالما. والكوفيون يجيزون جمعه جمع مذكر سالما بعد حذف تائه ، فقد جاء فى كتاب الإنصاف - ص ١٨ - ما نصه : (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى فى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا - يجوز أن يجمع بالواو والنون ؛ وذلك نحو : طلحه وطلحون ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إلا أنه يفتح اللام ؛ فيقول : «الطلحون» ؛ كما قالوا : «أرضون» ؛ حملا على : «أرضات». وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز). اه والواجب الاقتصاد - هنا - على المذهب البصرى لمساييرته الأعم الأفصح ، ولخلوه من اللبس.

بأن تسبقه كلمه : «ذو» مجموعته ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير مطلقا ، فى حروفه ، وحر كاته ، مهما تغيرت الأساليب فيقال : «ذوو كذا» رفعا ، «وذوى» نصبا وجزا ؛ فتغنى عن جمعه كما سيجىء (١) ...

أو : مركبا تركيب مزج ، كخالويه ، وسيبويه ، وسعد يكر ب ، أو : تركيب عدد ؛ كأحد عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر ... والمشهور فى هذه المركبين عدم جمعهما جمعا مباشرا ؛ فيستعان بكلمه : «ذو» مجموعته على : (ذوو ، وذوى) ؛ فتغنى عن جمعهما ، كما سيجىء أيضا (٢) ...

أما المركب الإضافى كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف ؛ ويبقى العجز (وهو المضاف إليه) على حاله من الجر (٣) تقول : اشتهر عبدو الرحمن ، وصافحت عبدى الرحمن ، وسلمت على عبدى الرحمن.

ولا- يجمع ما آخره علامه تثنيه ، أو علامه جمع مذكر ؛ مثل : المحمدان أو المحمدين (علما على شخص) والمحمدون أو المحمدين علما كذلك (٤).

ب - وإن كان صفه (أى : اسما مشتقا) فلا- بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية : أن تكون الصفه لمذكر ، عاقل ، خاليه من تاء التأنيث ، ليست على وزن أفعل (٥) (الذى مؤنثه فعلاء) ، ولا على وزن فعلان (الذى مؤنثه فعلى) ، ولا على وزن صيغه تستعمل للمذكر والمؤنث.

ص : ١٢٩

١- فى ص ١٣٢.

٢- فى ص ١٣٢ عند الكلام على جمع المركب حيث تجد رأيا آخر ارتضيناه - وستجىء إشارة أخرى لجمع أنواع المركب فى الجزء الرابع ، آخر. «باب جمع التكسير».

٣- بالتفصيل الذى فى ص ١٣٣.

٤- لأن جمع العلم المشتمل على علامه التثنيه يؤدى إلى أن يجتمع فى اللفظ الواحد علامه التثنيه مع علامه الجمع ؛ وهذا يؤدى إلى الاختلاف والتعارض بين معنى التثنيه وعلامتها ومعنى الجمع وعلامته ، وكذلك جمع العلم المشتمل على علامه الجمع يؤدى إلى أن تتكرر فى العلم المجموع علامه الجمع ، وهذا لا يقع فى العربية. وقد يقتضى الأمر - أحيانا - التسميه بهذا الجمع - أو ملحقاته - ، وفى هذه الحاله لا تزداد علامه للجمع جديده ، وإنما تترك العلامه السابقه على حالها ؛ ويعرب الجمع بالحركات الظاهره على النون - وهذا أوضح اللغات المتعدده الوارده فيه ، وسندكرها فى ص ١٣٩ وإذا سمى بهذا الجمع فقد يقتضى الأمر جمع هذا الاسم الذى سمى به. وستجىء طريقه ذلك فى «ب» من ص ١٤٠.

٥- ليس من هذا وزن «أفعل» الذى كان فى أصله صفه داخله فى باب «أفعل التفضيل» ثم تركت الوصفيه ، وصارت علم جنس يعرب توكيدا معنويا ، يفيد الشمول ، ويصح جمعه جمع مذكر ؛ - طبقا لما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ١٢٧ - ومن ألفاظه : أجمع.

فإن كانت الصفه خاصه بالمؤنث ، لم تجمع جمع مذكر سالما ؛ منعا للتناقض بين ما يدل عليه المفرد ، وما يدل عليه جمع المذكر ، مثل : «مرضع» فلا يقال : مرضعون ، وكذلك إن كانت لمذكر ، ولكنه غير عاقل (١) ؛ مثل : صاهل ، صفه «للحصان» أو : ناعب ، صفه للغراب ، فلا يقال : صاهلون ولا ناعبون ، أو : كانت مشتمله على تاء تدل على التأنيث ؛ نحو : قائمه ؛ فلا يصح : قائمتون (٢).

وكذلك ما كان على وزن : «أفعل» (الذى مؤنثه ، فعلاء) نحو أخضر ؛ فإن مؤنثه : خضراء ، وأبيض ، فإن مؤنثه : بيضاء ، فلا يقال أخضرون ، ولا أبيضون ، على الأصح (٣). ومثله ما كان على وزن فعلان (الذى مؤنثه فعلى) ، مثل سكران وسكرى (٤). وكذلك ما كان على صيغه تستعمل للمذكر والمؤنث ، كصيغه ، مفعال كمهذار (٥) ، ومفعل ؛ كمغشم (٦). وفعول (٧) ؛ مثل : صبور وشكور ،

ص: ١٣٠

١- بأن تكون اشتهرت في العرف بأنها لغير العاقل.

٢- لا- يصح جمع الصفه المشتمله على تاء التأنيث جمع مذكر سالما ؛ سواء أكانت التاء باقيه على دلالتها على التأنيث ، نحو : قائمه ، كاتبه ، خطيبه ، شاعره ، أم كانت داله على التأنيث بحسب الأصل ، ثم انتقلت منه وتركته لتأديه معنى آخر ؛ كالمبالغه في مثل : «علمامه» لكثير العلم و «فهيّامه» لكثير الفهم و «راويه» لكثير الروايه ، وهي حفظ الأخبار والأحاديث. فالتاء في هذه الكلمات وأشباهاها للمبالغه ، ولكنها بحسب وضعها الأول للتأنيث ؛ فيلاحظ الأصل دائما ، ولا عبره - في الرأى الراجح - بما طرأ عليه

٣- في رأى البصريين ومن يؤيدهم. ويخالفهم الكوفيون فلا يتمسكون بشرطى «أفعل» و «فعالن» ومؤنثهما. وأدلتهم وشواهدهم كثيره مقبوله. ولا معنى اليوم لإهدار رأيهن وخاصه إذا منع لبسا ، وإن كان الأول أكثر وأفصح ؛ وكان ابن كيسان يقول : لا أرى في الرأى الكوفى بأسا - كما جاء في المفصل ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠ - ورأيه سديد ... فلم المنع؟ أيكون بسبب أن هذه الصفات لا أفعال لها ولا مصادر ، كما قد يتوهم بعض النحاه؟ وتوهمه بعيد عن الحق ، فقد ذكر ابن القطاع في كتابه : «الأفعال» كغيره من أكثر اللغويين أن لهذه الصفات أفعالا صحيحه ، وارده بكثره عن العرب. أم. لأن هذه الصيغ تقرب من الفعل ... أو لا تقرب ؛ والفعل لا- يجمع. كما يقول الصبان وكما يقول شارح المفصل (في ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠) ...؟ كل هذه العلل وأشباهاها واهيه ، وخاصه بعد الوارد الفصيح ، وهو كثير ، وبعد إجازتهم في التفضيل ما كان منها على وزن : «أفعل» دالا على أمر معنوى ؛ نحو : أحرق وأبيض القلب. ونحو : فلان أبيض سريره من فلان ، أو : أسود سريره منه ، بمعنى أنه أطيب منه نفسا ، أو أحب منه ... أو نحو هذا ... (كما سيجيء البيان والأدله في باب : «أفعل التفضيل ج ٣ ص ٣٢٥ م ١١٢) وسيجيء في رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ وفي «د» من ص ١٥٦ - أن النحاه يقولون : (ما لا يصح جمعه مذكر سالما لا يصح في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالما) ولذا يمنعون تلك الصيغ والألفاظ أن تجمع جمع مؤنث سالما ؛ استنادا إلى الرأى البصرى السالف. وقد بان ما فيه ، فلا ينظر إليه في الجمعين.

٤- في رأى البصريين ومن يؤيدهم. ويخالفهم الكوفيون فلا يتمسكون بشرطى «أفعل» و «فعالن» ومؤنثهما. وأدلتهم وشواهدهم كثيره مقبوله. ولا معنى اليوم لإهدار رأيهن وخاصه إذا منع لبسا ، وإن كان الأول أكثر وأفصح ؛ وكان ابن كيسان يقول : لا أرى

فى الرأى الكوفى بأسا - كما جاء فى المفصل ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠ - ورأيه سديد ... فلم المنع؟ أىكون بسبب أن هذه الصفات لا أفعال لها ولا مصادر ، كما قد يتوهم بعض النحاه؟ وتوهمه بعيده عن الحق ، فقد ذكر ابن القطاع فى كتابه : «الأفعال» كغيره من أكثر اللغويين أن لهذه الصفات أفعالاً صحيحه ، وارده بكثره عن العرب. أم. لأن هذه الصيغ تقرب من الفعل ... أو لا تقرب ؛ والفعل لا- يجمع. كما يقول الصبان وكما يقول شارح المفصل (فى ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠) ...؟ كل هذه العلل وأشباهاها واهيه ، وخاصه بعد الوارد الفصيح ، وهو كثير ، وبعد إجازتهم فى التفضيل ما كان منها على وزن : «أفعل» دالا على أمر معنوى ؛ نحو : أحرق وأبيض القلب. ونحو : فلان أبيض سريره من فلان ، أو : أسود سريره منه ، بمعنى أنه أطيب منه نفسا ، أو أحيث منه ... أو نحو هذا ... (كما سيجىء البيان والأدله فى باب : «أفعل التفضيل ج ٣ ص ٣٢٥ م ١١٢) وسيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ وفى «د» من ص ١٥٦ - أن النحاه يقولون : (ما لا يصح جمعه مذكر سالما لا يصح فى مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالما) ولذا يمنعون تلك الصيغ والألفاظ أن تجمع جمع مؤنث سالما ؛ استنادا إلى الرأى البصرى السالف. وقد بان ما فيه ، فلا ينظر إليه فى الجمعين.

٥- كثير الهذر ؛ وهو : الخلط ، والكلام بما لا يليق.

٦- الشجاع الذى لا يمنع شىء عن قصده.

٧- يستعمل للمذكر والمؤنث ، بشرط أن يكون بمعنى : «فاعل» وقبله موصوفه ، أو ما يقوم مقامه بالتفضيل الذى سيجىء فى باب : «التأنيث» - ج ٤ ص ٤٣٧ م ١٦٩ ، فإن جعل علما جاز جمعه.

وفعل (١)؛ مثل : كسير وقطيع ؛ إذ لا- يتأتى أن يكون المفرد صالحا للمذكر والمؤنث معا وجمعه لا يكون إلا للمذكر ؛ فيقع اللبس والخلط بسبب هذا.

إلى هنا انتهت الشروط الواجبه فيما يجمع أصاله (٢) جمع مذكر سالما.

ص: ١٣١

١- يستعمل للمذكر والمؤنث ، على سبيل الأغلبيه الراجحه ، لا- على سبيل التحميم ، بشرط أن يكون بمعنى «مفعول» وقبله موصوفه أو ما يقوم مقامه واستعمال هذه الصيغه فى المذكر والمؤنث هى والصيغ التى قبلها خاضع للتفصيل المدون فى باب التأنيث (ج ٤ ص ٤٣٧ م ١٦٩) فإن جعل علما جاز جمعه. ومثله كل وصف آخر يستعمل للمذكر والمؤنث فى الأصل ثم ترك أصله وصار علما

٢- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ، ومذنب يشير بعامر : للعلم ، وبمذنب : للصفه.

١ - اشترطوا (١) فى العلم أن يكون خاليا من تاء التانيث الزائده - إلا- عند الكوفيين - والمراد بها: التى ليست عوضا عن فاء الكلمه ؛ أو عن لام الكلمه ، لأنها عوض عن أصل فهى كالأصيله. فالأولى مثل: عدّه ، أصلها: وعد ، حذفت الواو ، وعوض عنها تاء التانيث ، والثانيه مثل: مثه. وأصلها: مئو ؛ حذفت الواو وعوض عنها تاء التانيث.

فإن كانت عوضا عن أصل وجعل اللفظ اسما لمسمى (أى: صار علما) فإنه يجمع قياسا بعد حذفها. ويكون من الجموع الحقيقيه ؛ تقول: «عدون» لجمع مذكر ، ومثلها: مئون ؛ أما إذا لم يجعل علما ، فإنه يصح جمعه إن كان محذوف اللام ، مثل: الجيش مئون ، ولكنه يعد من ملحقات جمع المذكر السالم.

أما ألف التانيث المقصوره أو الممدوده فلا يشترط خلوه منها ، فلو سميها رجلا بسلمى ، أو: صحراء ، حذفت فى جمع المذكر السالم الألف المقصوره ، وقلبت همزه الممدود واوا ، فيقال: السّلمون والصحراون (أعلام رجال).

ب - لا يجمع المركب الإسنادى جمع مذكر سالما إلا بطريقه غير مباشره ؛ -- كما سبق (٢) - وذلك بأن نأتى قبله بكلمه : «ذوو» أو : «ذوى» (وهما جمع : «ذو» و «ذى») فنقول : غاب ذوو فتح الله ، وأكرمنا ذوى فتح الله ، وسلمنا على ذوى فتح الله (٣). وهذا باتفاق.

أما المركب المزجى فأشهر الآراء أنه لا يجمع إلا بالطريقه السابقه غير المباشره (٤). وهناك رأى آخر يجيز جمعه مباشره - وكذلك تثنيته - ، فيقال : جاء خالويهن ، وشاهدت خالويهن ، وقصدت إلى خالويهن. ومثله سيويه ، ومعد يكرب (اسم رجل) وغيرهما من باقى المركبات المزجيه ، وهذا الرأى أسهل الآراء. وأجدرها بالقبول ، لدخوله فى الحكم العام لجمع المذكر السالم (٥) وبعده من اللبس. كما سيجىء فى : «ج».

ص: ١٣٢

١- فى ص ١٢٧

٢- فى ص ١٢٨

٣- فى ص ١٢٨

٤- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٤ من ص ١١٩ ،

٥- حبذا الاتفاق على الأخذ بهذا الرأى غير المشهور ، وإيثاره ، وعمل الدارسين على نشره ، وترك الرأى السابق وغيره ، من باقى الآراء الأخرى التى لا تناسب عصرنا ...

وأما المركب التقييدى ؛ وهو : المركب من صفه وموصوف مثل : محمد الفاضل ، أو من غيرهما ؛ مما لا يعدّ في المركبات السابقة - فالأشهر أن يقال فى جمعه : ذوو «محمد الفاضل» ، فلا يجمع مباشره ، وإنما يتوصل إلى جمعه بكلمه (ذوو) رفعا و (ذوى) نصبا وجزا.

وقد سبق (١) أن قلنا إن المركب الإضافى يجمع صدره دون عجزه. وهذا صحيح إن كان المضاف وحده هو المتعدد ، دون المضاف إليه ؛ كما نقول فى «عبد الله» عند الجمع : عبدو الله. أما إن تعدد أفراد المضاف وأفراد المضاف إليه معا (كعبد السيد والمضاف والمضاف إليه مصريان مثلا- ، وعبد السيد والمضاف والمضاف إليه شاميان - مثلا - ، وعبد السيد لعراقيين) ، فالواجب جمع المضاف والمضاف إليه معا جمع مذكر سالما ؛ فنقول : عبدو السيدين ، أو جمع تكسير ، فتقول : عبيد الساده.

ح - سبق (٢) أنه يشترط فى الاسم الذى يجمع جمع مذكر سالما ، ما يشترط فى الاسم المراد تثنيته ؛ ومن شروطه : أن يكون معربا ... فلو كان مبتدئا لزوما مثل : هؤلاء ، أو : حذام (على أنها أعلام رجال) لم يجز جمعه مباشره ، وإنما يجمع بطريق الاستعانه بكلمه : (ذوو) رفعا و «ذوى» نصبا وجزا.

ولما كانت كلمه «سيبويه» و «خالويه» وأشباهها هى من الكلمات المبنية لزوما - كان حقها ألا تجمع جمع مذكر سالما إلا بالاستعانه بكلمه : «ذوو» ، و «ذوى». لكنهما من ناحيه أخرى يدخلان فى قسم المركب المزجى وقد آثرنا - فى الصفحه السابقه - الرأى الذى يبيح جمعه مباشره جمع مذكر سالما.

د - سيجىء - فى ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١ - باب خاص بطريقه جمع الاسم جمع مذكر سالما ، وأهمها طريقه جمع : المقصور ، والممدود ، والمنقوص جمع مذكر سالما.

ص : ١٣٣

١- فى ص ١٢٩.

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٧.

ألحق النحاه بجمع المذكر فى إعرابه أنواعا أشهرها : خمسـه ؛ فقد كل نوع منها بعض الشروط ، فصار شاذا ملحقا بهذا الجمع ، وليس جمعا حقيقيا ، وكل الأنواع الخمسه سماعي ؛ لا يقاس عليه ؛ - لشذوذـه - وإنما يذكر هنا لفهم ما ورد منه فى النصوص القديمه .

أولها : كلمات مسموعه تدل على معنى الجمع ، وليس لها مفرد من لفظها ، ولكن لها مفرد من معناها ، مثل كلمه : «أولو» فى قولنا : «المخترعون أولو فضل» ، أى : أصحاب فضل ؛ فهى مرفوعه بالواو نيابه عن الضمه ، لأنها ملحقه بجمع المذكر السالم ؛ إذ لا- مفرد لها من لفظها ، ولها مفرد من معناها ، وهو : صاحب. وهى منصوبه ومجروره بالياء نيابه عن الفتحه أو الكسره فى قولنا : كان المخترعون «أولى» فضل. وانتفعت من «أولى» الفضل. ومثل هذه الكلمه بسمى : اس جمع (١).

ومن الكلمات المسموعه : أيضا كلمه : (عالمون). ومفردها : عالم ، وهو ما سوى الله ، من كل مجموع متجانس من المخلوقات ، كعالم الحيوان ، وعالم النبات ، وعالم الجماد ؛ وعالم المال ، وعالم الطائرات ... إلخ.

وكلمه : «عالم» تشمل المذكر والمؤنث والعاقل وغيره. فى حين أن كلمه : «عالمون» لا تدل إلا على المذكر العاقل ، فهى تدل على معنى خاص بالنسبه لما يندرج تحت كلمه «عالم» (٢) ، والخاص لا يكون جمعا للعام ؛ لهذا كان

ص: ١٣٤

١- هو ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معا ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه. ومن الأمثله : إبل - جماعه - فلك - ... وقد سبقت له إشاره عابره فى رقم ١ من هامش ص ١١٠. أما البيان الوافى عنه ، وعن حالاته المختلفه وأحكامه ففى ج ٤ ص ٥١٠ م ١٧٤ باب جمع التكسير

٢- فدالاتها داخله فيما يسمى : «العموم الشمولى» مع أن دلالة كلمه : «عالم» داخله فيما يسمى : «العموم البيدلى» الذى هو دلالة الكلمه المفرده على معنى عام ، فإذا جمعت جمع مذكر سالما دلت على معنى خاص بالنسبه لمعناها قبل جمعها. فكلمه : «عالم» تدل على المخلوقات العاقله وغير العاقله ، فإذا جمعت جمع مذكر فقيل فيها : «عالمون» صارت مقصوره الدلاله على العاقلين وحدهم.

«عالمون» إما اسم جمع لكلمه : «عالم» وليس جمعا له ؛ وإما جمعا له غير أصيل ولكن بتغليب المذكر العاقل على غيره. وفي هذه الحالة لا تكون جمع مذكر سالما حقيقه ؛ لأن اللفظه ليست علما ولا صفه ، وإنما تلحق به كغيرها مما فقد بعض الشروط.

ثانيها : من الكلمات المسموعه ، ما لا واحد له من لفظه ولا من معناه ، وهى : عشرون (١) ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون ، وهذه الكلمات تسمى : «العقود العددية» وكلها أسماء جموع أيضا.

ثالثها : كلمات مسموعه أيضا ؛ ولكن لها مفرد من لفظها. وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه ، فلا يبقى على حالته التى كان عليها قبل الجمع ؛ ولذلك يسمونها ، جموع تكسير (٢) ، ويلحقونها بجمع المذكر فى إعرابها بالحروف ؛ مثل : بنون ، وإحزّون ، وأرضون ، وذوو ، وسنون وبابه (٣). فكلمه : «بنون» : مفردها. «ابن» حذف منه الهمزه عند الجمع ، وتحركت الباء ؛ وكلمه : «إحزّون» مفردها : «حزّه» (٤) ، زيدت الهمزه فى جمعها. «وأرضون» (بفتح الراء) لا مفرد لها إلا : أرض (بسكونها) ؛ فتغيرت حركة الراء عند الجمع من سكون إلى فتح. هذا إلى أن المفرد مؤنث ، وغير عاقل. و «ذوو» فى الجمع مفتوحه الذال ، مع أن مفردها : «ذو» مضموم الذال. «وسنون» مكسوره السين فى

ص: ١٣٥

١- ولا- يقال إن عشرين مفردها : عشر ؛ لئلا يلزم على ذلك صحه إطلاق عشرين على ثلاثين ، وإطلاق ثلاثين على تسعه ، وهكذا ... ، ذلك لأن أقل الجمع النحوى - لا اللغوى - ثلاثة ، من مفرده ؛ فلو كان مفرد العشرين هو : «عشر» لكانت عشرون صادقه على (٣ * ١٠) أى : ثلاث عشرات على الأقل ، ومجموعها يساوى ثلاثين. ولو كان مفرد الثلاثين هو : «ثلاث» لكانت الثلاثون صادقه على ٣ * ٣ أى : على تسعه ، وهكذا مما هو ظاهر الفساد ...

٢- لأن جمع التكسير هو الذى يتغير فيه صيغه المفرد حتما ، ولا يبقى مفرده سليما عند الجمع ؛ فلا بد فيه من تغيير ؛ إما فى عدد حروفه فقط ، وإما فى حركاته فقط ، وإما فيهما معا. بخلاف جمع المذكر السالم الحقيقى ، فإن صيغه مفرده لا يدخل عليها تغيير بعد الجمع إلا للإعلال ، ونحوه. (انظر رقم ١ من هامش ص ١٢٥)

٣- المراد من باب : «سنه» كل اسم ثلاثى حذف لامه ، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطه ، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات ، ولم يعرف له - أيضا - مفرد مذكر ورد عنهم مجموعها بالواو والنون ، أو بالياء والنون. وبالشرط الأخير خرج نحو : «هنه» فإن مذكرها. - وهو : «هن» - ورد عن العرب مجموعا جمع المذكر ، فلو جمعت كلمه. «هنه» جمع مذكر أيضا لالتبس المؤنث بالمذكر.

٤- أرض ذات حجاره مجوفه سود ؛ كأنها أحرقت بالنار.

الجمع ، مفتوحها فى المفرد ، وهو : «سنه» ، فضلا عن أنها لمؤنث غير عاقل أيضا ، - وأصلها «سنه» أو «سنو» ، بدليل جمعها على «سنهات» و «سنوات» - ثم حذفت لام الكلمه ، (وهى الحرف الأخير منها) ، وعوض عنه تاء التأنيث المربوطه ، ولم ترجع الواو عند الجمع . -

ومن الكلمات الملحقه بهذا الجمع سماعا (1) ، والتي تدخل فى باب «سنه» كلمه : عضه ، وجمعها : عضون (بكسر العين فيهما). وأصل الأولى : «عضه ، بمعنى : كذب وافتراء. أو : عضو . بمعنى : تفريق. يقال فلان كلامه عضه ، أى : كذب ، وعمله عضو بين الأخوان ، أى : تفريق وتشيت ؛ فلام الكلمه هاء ، أو واو. ومثلها «عزه» ، جمعها : عزون (بالكسر فيهما). والعزه : الفرقة من الناس ، وأصلها عزى ؛ يقال : هذه عزه تطلب العلم ... وأنتم عزون فى ميدان العلم. وأيضا : «ثبه» بالضم ، وجمعها : ثبون ، بضم أول الجمع أو كسره. والشبه «الجماعه» ، وأصلها ثبو ، أو : ثبى ، يقال : الطلاب مختلفون : ثبه مقيمه. وثبه مسافره ، وهم ثبون (2).

وعلى ضوء ما سبق نعرف السبب فى تسميه تلك الكلمات المسموعه بجمع التفسير ، لأن تعريفه وحده هو الذى ينطبق عليها ، دون غيره من جمعى التصحيح ؛ إذ هو «ما تغير فيه بناء الواحد» وقد تغير بناء واحدها (3).

ص: ١٣٦

١- لأن باب «سنه» (أى : ما يشبهها ...) سماعى ... وهذه القيود الموضوعه له إنما هى لضبط ما سمع ، لا لقياسيته ؛ فالأمر فيه كغيره مسموع.

٢- الغالب فى باب «سنه» وأخواتها : أن ما كان منه مفتوح الفاء فى المفرد فإنه يكسر فى الجمع ؛ مثل : سنه وسنين. وما كان مكسور الفاء فى المفرد لم يتغير فى الجمع ؛ مثل : مائه ومئين. وما كان مضموم الفاء يجوز فيه الكسر والضم ، مثل : ثبه وثبين.

٣- وكذلك نعرف السبب فى امتناع جمع الكلمات الآتية جمع مذكر سالما ، وفى عدم إدخالها فى ملحقاته. ١ - تمره ، لعدم وجود حذف فيها. ب - عدهه وزنه ، غير علمين ، لأن المحذوف من كل واحده هو فاء الكلمه ، فأصل الأولى «وعد». والثانيه : «وزن» ، حذفت الفاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطه. أما إن كانا علمين ، للمذكر فإنه يجوز جمعها بعد حذف التاء من آخرهما بالصوره التى سبقت فى «ا» من ص ١٣٢. ح - اسم (وأصلها : «سمو»). بضم السين وكسرها ، وسكون الميم) وأخت وبنت ، وأصلهما : «أخرو». و «بنو» ، على المشهور فيهما ؛ حذفت اللام فى الثلاثه ، وعوض عنها الهمزه فى أول كلمه : اسم ، وسكنت السين ، وعوضت التاء المفتوحه لا المربوطه فى الأخيرتين. وشذ : بنون. د - يد ، ودم. أصلهما : «يدى». و «دمى» ؛ حذفت اللام ، ولم يعوض عنها شىء وشذ. أبون وأخون ، لأن مفردهما واوى اللام. وقد حذفت الواو التى هى لام الكلمه بغير رد ، ولا تعويض. أما الواو الموجوده فقليل : هى الواو التى ترفع بها الأسماء الستة فى لغه من يرفعها بالواو مع حذف لامها وهى لغه «النقص» التى شرحناها - فى ص ١٠٢ و ١٠٤ - فيستعمل اللفظ فى حاله جمعه ناقصا كما كان فى حاله إفراده وعدم إضافته. ومثل أب وأخ بقيه الأسماء الستة على رأى القائل بأنها وردت عن العرب مجموعه جمع مذكر ؛ أى : هنون ، وحمون ، وذوون ، وفون ... ولا يمنع النحاه أن تكون الواو الأصلية التى هى لام الكلمه قد رجعت عند الجمع ثم حذفت. فأصل الكلمه عند الجمع كما يقولون : «أبوون» ثم حركت الباء بالضمه إتباعا للواو - كما يحصل أحيانا كالإتباع فى المفرد المضاف ، نحو : أبى - بعد حذف فتحه الباء. ثم حذفت ضممه اللام ، لثقلها ، وطلبا للتخفيف بحذفها ، فالتقى ساكنان ؛ الواو الأصلية وواو الأسماء الستة ؛ فحذفت الواو الأصلية التى هى لام الكلمه ؛ فأنها رجعت ثم حذفت كما يتخيلون. وهذه الصور الخياليه لا أثر لها فى ضبط

الكلمه وصحه المعنى. فالواجب الانصراف عنها وإهمالها ؛ لما فيها من تكلف واضح لا داعى له ... وللحكم السابق بعض تشابه بما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٢٤. ه - شاه ، وشفه ؛ لأن لكل واحده منهما جمع تكسير مسموعا عن العرب ، ومعربا بالحركات ؛ يقال : فى الحقل شياه كثيره ، وللإيل شفاه غليظه. (وأصل شاه : شوه ؛ حركت الواو بالفتح للتخفيف - كما يقولون - فقلبت ألفا ؛ فصارت : شاه ، ثم حذفت الهاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطه فصارت : شاه. وأصل شفه هو : «شفه» حذفت الهاء ، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطه).

رابعها : كلمات مسموعه لم تستوف بعض الشروط الأخرى الخاصه بجمع المذكر ؛ فألحقوها به ، ولم يعتبروها جمعا حقيقيا .
ومن هذه الكلمات ، «أهل» . فقد قالوا فيها : أهلون . مثل :

وما المال والأهلون إلا ودائع

ولا بد يوما أن ترد الودائع

فجمعوها مع أنها ليست علما ولا صفه . ومنها : «عالمون» ؛ ليست علما ، ولا صفه أيضا . وقد تكلمنا عنها من وجهه أخرى فيما سبق . ومنها : «وابل» ؛ بمعنى : مطر غزير . يقال : غمر الوابلون الحقول . فجمعوها ، مع أنها ليست علما ولا صفه ، ولا تدل على عاقل ...

خامسها : كلمات من هذا الجمع المستوفى للشروط ، أو مما ألحق به ، ولكن سمي بها (1) ، وصارت أعلاما . فمن أمثله الأول المستوفى للشروط «حمدون» . «وعبدون» . و «خلدون» و «زيدون» أعلام أشخاص معروفه قديما وحديثا .

ص : ١٣٧

١- تصح التسميه بجمع المذكر السالم وغيره من الجموع الأخرى للداعى البلاغى الذى قصده العرب فى جاهليتهم وإسلامهم من التسميه بتلك الجموع وبالمتنى - كما سبق فى «ح» من ص ١١٦ - ، ومن أهم الدواعى المدح ، والذم ، والتلميح ... ومما يؤيد هذا مجيء واو الجماعه فى مخاطبه المولى جل شأنه كالتى فى قوله تعالى حكاية لما يقوله يوم القيامة المعاند الجاحد فضل ربه : «رب ارجعون ؛ لعلى أعمل صالحا فيما تركت» كما يؤيده أن الضمير «نحن» موضوع للمتكلم الذى معه غيره ، أو للمتكلم وحده إذا أراد تعظيم نفسه . أما طريقه إعراب المسمى به ففى ص ١٣٩ .

ومثال الثاني: «علّيون». (اسم لأعالي الجنة) المفرد: علّي. بمعنى المكان العالي، أو عليّه، بمعنى: الغرفه العاليه. وهو ملحق بالجمع، لأن مفرده غير عاقل.

سادسها: كل اسم من غير الأنواع السابقه يكون لفظه كلفظ الجمع في اشتمال آخره على واو ونون، أو ياء ونون، لا فرق في هذا بين أن يكون نكره؛ مثل: «ياسمين» و«زيتون» أو علما مثل: «صفين» و«نصيبين» و«فلسطين» (1).

ص: ١٣٨

١- وإلى كل هذا يشير ابن مالك بقوله: وارفع بواو، وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وشبه ذين، وبه عشرونا وبابه ألحق، والأهلونا وأولو، وعالمون، علّيون وأرضون، شدّ، والسّينونا وبابه، ومثل حين قد يرد ذا الباب. وهو عند قوم يطرد يريد يشبه ذين: ما أشبهه: «عامرا» من كل علم، مستوف للشروط، وما أشبه كلمه: «مذنب»، في أنه صفة مستوفيه كذلك. ثم يقول ألحق به عشرون وبابه. والمراد ببابه أخوات عشرين من العقود العددية التي ذكرناها، وكذلك أهلون، وأولو، وعالمون، وعليون. ثم قال: وشدّ: أرضون، وباب سنين؛ وإنما صرح بشدوذ هذين، مع أن جميع ملحقات جمع المذكر السالم شاذة؛ لأن الشدوذ فيهما أقوى، لفقد كل منهما أكثر الشروط. فكلاهما اسم جنس (وليس علما ولا صفة)، وكلاهما مؤنث، وغير عاقل، ولم يسلم مفرده عند الجمع. ثم بين أن سنين وبابه قد يعرب إعراب: «حين»، فتلازمه الياء والنون وتظهر الحركات على النون منونه، وأن من العرب من يجعل هذا الإعراب الخاص بكلمه: «حين» عاما شاملا لكل جمع مذكر سالم، سمي به، ولا يجعله مقصورا على سنين وبابه. ومنهم من يجعله عاما شاملا فيما سمي به، وما لم يسم به.

١- بمناسبة النوع الخامس نشير إلى أن التسميه بجمع المذكر السالم معروفه قديما وحديثا (١). كالتسميه بغيره من أنواع المفردات ، والمثنيات ، والجموع. فإذا سُمى به ففيه عدّه إعرابات ، يرتبها النحاه الترتيب التالى ، بحسب شهرتها وقوتها :

١- أن يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، مع أنه علم على واحد ؛ فيبقى حاله بعد التسميه به كحالها قبلها. تقول فى رجل اسمه سعدون : جاء سعدون. وأكرمت سعدين ، وأصغيت إلى سعدين. وفى هذه الحاله لا تدخله «أل» التى للتعريف ، لأنه معرفه بالعلميه.

٢- أن يلزم آخره الياء والنون رفعاً ، ونصباً ، وجزاً ، ويعرب بحركات ظاهره على النون مع تنوينها (٢) - غالباً - تقول فى رجل اسمه محمدان : هذا محمدان ، ورأيت محمدانا ، وقصدت إلى محمدان ، فكلمه : «محمدان» : إما مرفوعه بالضمه الظاهره ، أو منصوبه بالفتحه الظاهره ، أو : مجروره بالكسره الظاهره ، مع التنوين (٣) (غالباً فى كل حاله) (٤) (إعرابها - كما يقول النحاه - كإعراب : غسليّن (٥) وحين). وتلك النون لا- تسقط فى الإضافه ؛ لأنها ليست نون جمع ، والأخذ بهذا الإعراب - فى رأينا - أحسن ؛ فى العلم المختوم بالياء والنون. والاقتصار عليه أولى ؛ ليسره ومطابقته للواقع الحقيقى ، فهو بعيد. عن كل لبس ؛ إذ لا يتوهم الماء معه أن الكلمه جمع مذكر حقيقى ؛ وإنما يدرك حين يسمعها أنها علم على مفرد. وهناك سبب هام يقتضى الاقتصار على هذا الرأى فى العلم المختوم بالياء والنون هو : «المعاملات الرسميه» الجاربه فى عصرنا على الوجه المبين عند الكلام على التسميه بالمثنى (٦) ...

ص: ١٣٩

- ١- سبق بيان الغرض من هذه التسميه فى رقم ١ من هامش ص ١٣٧.
- ٢- إن لم يوجد مانع يمنع التنوين ؛ كالأسباب الخاصه بمنع الصرف ؛ ومنها هنا العجمه مع العلميه ؛ مثل : «قَسْرين ، اسم بلد بالشام» ومنها : النداء ، ومنها : «أل» - مطلقاً - فى أوله ومنها الإضافه فى آخره.
- ٣- إن لم يوجد مانع يمنع التنوين ؛ كالأسباب الخاصه بمنع الصرف ؛ ومنها هنا العجمه مع العلميه ؛ مثل : «قَسْرين ، اسم بلد بالشام» ومنها : النداء ، ومنها : «أل» - مطلقاً - فى أوله ومنها الإضافه فى آخره.
- ٤- بشرط ألا تزيد حروفه على سبعة : (وهى أقصى ما يصل إليه تكوين الاسم المفرد أصاله فى اللغه العربيه) فإن زاد على سبعة بسبب طارئ على أصله أخرجه عن ذلك الأصل ؛ كأن يكون علماً منقولاً من مثنى ، أو من جمع ... نحو اشهبيايين - لم يعرب بالحركات ؛ وإنما يعرب بالحرف (الياء) الذى فى آخره ؛ ليكون أعرابه بالحرف دليلاً على زياده الياء والنون فيه ؛ فلا يخرج الاسم عن أقصى العدد المؤلف من حروف الكلم - ومثل هذا أيضاً يراعى فى الآراء التاليه.
- ٥- الصديد الذى يسيل من أهل جهنم.

٦- فى ص ١١٦

والقصد من سرد الآراء التي تخالف هذا الأحسن والأيسر فهم النصوص القديمة الواردة بها ، دون أن نبیح اليوم استعمالها ؛ ومن الإساءة للغتنا أن نفتح الأبواب المؤديه إلى البلبلة والاضطراب فيما ننشئه من كلام ، وإلى التعسير من غير داع ، فيما نمارسه من شئون الحياه.

ومن العرب من يجرى حكم : «غسلين وحين» منونا - فى الغالب - أو غير منون على «سنين» وبابه كله. وإن لم يكن علما. ومنهم من يجريه منونا على جميع أنواع المذكر السالم وملحقاته كما سبق.

٣- أن يلزم آخره الواو والنون فى كل الحالات ، ويعرب بحركات ظاهره على النون من غير تنوين (١) فيكون نظير : «هارون» فى المفردات الممنوعه من الصرف.

٤- أن يلزم آخره الواو والنون ، فى كل الحالات ويعرب بحركات ظاهره على النون ، مع تنوينها (٢) فيكون نظير «عربون» (٣) من المفردات.

ونرى أن الاقتصار على هذا الإعراب - أو على سابقه - أحسن فى العلم المختوم بالواو والنون ؛ مثل : زيدون ؛ لما سبق فى نظيره المختوم بالياء والنون.

٥- أن يلزم آخره الواو والنون المفتوحه فى جميع الحالات ، ويعرب بحركات مقدره على الواو.

ب - إذا سمى بجمع المذكر ، أو بما ألحق به (كالأعلام الوارده فى النوع الخامس (٤) ، ومنها : حمدون ، خلدون ، عبدون ، زيدون ...) ، وأريد جمع هذا العلم جمع مذكر سالما ، لم يصح جمعه مباشره - كما عرفنا - وإنما يصح جمعه من طريق غير مباشر ، وذلك بالاستعانه بالكلمه الخاصه التى يجب أن تسبق هذا العلم ، وتلحقها علامه الجمع رفعا ، ونصبا ، وجزا ، وهذه الكلمه هى : «ذو» دون غيرها ، وتصير فى الرفع : «ذوو» ، وفى النصب والجر : «ذوى» وه «مضافه» ، والعلم بعدها هو «المضاف إليه دائما» ، وفيه الإعرابات السابقه فيقال : جاءنى ذوو حمدون ، وصافحت ذوى حمدون ، وأصغيت إلى ذوى حمدون ... فكلمه : «ذوو» و «ذوى» تعرب على حسب حاجه الجملة ، وترفع بالواو ، وتنصب وتجر

ص: ١٤٠

١- فهو ممنوع من الصرف ؛ للعلميه وشبه العجمه ؛ لأن وجود الواو النون فى الأسماء المفرده من خواص الأسماء الأعجميه.

٢- إن لم يوجد مانع : كالعجمه هنا - أو الإضافه ، أو النداء ، أو «أل» مهما كان نوعها وستأتى فى م ٣٠.

٣- المال الذى يدفعه المشتري مقدما فى صفقه ؛ لضمان إتمامها ، وأنه لن يرجع عن شرائها وإلضاع ذلك المقدم.

٤- فى ص ١٣٧.

بالياء وتلك الكلمه هي التي توصل لجمع المسمى به. أما الطريقه إلى تثنيه هذا الجمع فهي الطريقه التي تقدمت في التثنيه (١)، ويستعان فيها بكلمه : «ذو» أيضا

ح - سبقت الإشاره (٢) إلى أن النون مفتوحه في جمع المذكر السالم وملحقاته (٣) في أحواله الإعرابيه المختلفه ؛ أى : فى حاله رفعه بالواو ، أو نصبه أو جره بالياء ، ولا علاقته لهذه النون بإعرابه. ومن العرب من يكسرها ، ولكن لا داعى للأخذ بهذه اللغه ، منعا للخلط والتشتيت من غير فائده.

أما نون المثنى وجميع ملحقاته (٤) فالأشهر فيها أن تكون مكسوره فى الأحوال الإعرابيه المختلفه. وقليل من العرب يفتحها ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء ، فى حالتى النصب والجر ، ولا داعى للعدول عن الرأى الأشهر فى الاستعمال ، للسبب السالف (٥).

د - لنون المثنى والجمع وملحقتهما أثر كبير فى سلامه المعنى ، وإزاله اللبس ؛ ففى قولنا : سافر خيلان : موسى ومصطفى - نفهم أن موسى ومصطفى هما الخيلان ، وأنهما اللذان سافرا ، بخلاف ما لو قلنا : سافر خيلان موسى ومصطفى ؛ بغير النون فإننا قد نفهم الكلام على الإضافه (إضافه : خيلان إلى موسى) ويتبع هذا أن الخيلين هما اللذان سافرا ، دون موسى ومصطفى. وفرق بين المعنيين.

ومثل هذا أن نقول فى الجمع : مرتت بنين أبطال ؛ فالأبطال هم البنون ؛ والبنون هم الأبطال ، فلو حذفنا النون لكان الكلام : مرتت بنى أبطال ، وجاز أن نفهم الكلام على الإضافه ؛ إضافه البنين إلى أبطال ؛ فيتغير المعنى.

وكذلك تمنع توهم الإفراد فى مثل : جاءنى هذان ، ورحبت بالداعين للخير ؛ فلو لم توجد النون لكان الكلام : جاءنى هذا ، ورحبت بالداعى للخير ؛ وظاهره أنه

ص : ١٤١

- ١- فى رقم ١ من هامش ص ١١٨.
- ٢- فى ص ١٢٧.
- ٣- ويدخل فيها : ما سمي به ، وما جمع على سبيل التغليب ، وغيرهما ...
- ٤- يدخل فيها ما سمي به ، وما ثنى على سبيل التغليب ، واثنان واثنان ، وغيرهما من كل ما أعرب إعراب المثنى - كما سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١١١.
- ٥- وفى هذا يقول ابن مالك : ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثنى والملحق به بعكس ذلك استعمدوه ؛ فانتبه كلمه «نون» الأولى مبتدا ، خبره : الجملة الفعلية : «افتح» والفاء التى فى أولها زائده.

للمفرد ، وهو غير المراد قطعاً.

وتحذف نون المثني والجمع للإضافه - كما أشرنا - في الأمثله السابقه ؛ وهو حذف لازم ؛ كحذفها وجوبا مع «اثنين» و «اثنتين» عند تركيبهما مع عشر ، أو : عشره ... ؛ فتحل كلمه : «عشر ، أو : عشره» مكان النون بعد حذفها ، نحو : «اثنا عشر» و «اثنتا عشره» ؛ فتعرب : «اثنا» و «اثنتا» إعراب المثني ، وكلمه «عشر أو : عشره» اسم مبني (١) على الفتح لا محل له من الإعراب ، لوقوعه موقع نون المثني التي هي حرف. - كما سبق (٢).

وقد تحذف جوازا للتخفيف ؛ إذا كانت في آخر اسم مشتق (أى : وصف) في أوله «أل» الموصوله ، و «خيرا» ، قد نصب بعده مفعوله مثل : ما أنتما المهملا واجبا ، - وما أنتم المانعو خيرا ؛ ومنه قراءه من قرأ : «والمقيمى الصلاه» (بنصب كلمات : «الواجب» ، وخيرا ، و «الصلاه» ؛ على أنها مفعول به لاسم الفاعل الذى قبل كل منها) (٣). ويجيز سيبويه وآخرون حذف نون ما دل على تثنيه أو جمع من أسماء الموصول ؛ نحو : اللذان ، واللتان ، والذين.

وقد تحذف نون الجمع جوازا إذا وقع بعدها لام ساكنه ، كقراءه من قرأ : (غير معجزى الله). بنصب كلمه «الله» على أنها مفعول به (أصله : معجزين الله) ، وقراءه : «وإنكم لذائقو العذاب» بنصب كلمه : «العذاب» على أنها مفعول به أيضا ، وأصلها : «وإنكم لذائقون العذاب».

وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنه بعدها ؛ كقراءه من قرأ : «وما هم بضارى به من أحد» وأصلها : «بضارين به».

وقد تحذف النون جوازا لشبهه الإضافه فى نحو : لا غلامى لمحمد ، ولا مكرمى للجاهل ، إذا قدرنا الجار والمجرور صفه ، والخبر محذوفا (٤).

ص : ١٤٢

١- لتضمنه معنى حرف العطف ؛ إذ الأصل : اثنا وعشر ... إلخ.

٢- فى «و» من ص ١٢٢.

٣- إيضاح هذه الحاله فى باب الإضافه - ج ٣ م ٩٣ -.

٤- أصحاب هذا الرأى يوضحونه بأن الجار والمجرور إذا جعلوا صفه لاسم «لا» النافيه للجنس صار بهذه الصفه من قسم الشبيه بالمضاف ؛ لأن الصفه من تمام الموصوف ؛ كالمضاف إليه فإنه يتم المضاف. وإذا صار شبيها بالمضاف جاز عندهم حذف ما فى آخره من التثوين ، أو نون المثني والجمع كما يحذف من المضاف الأصيل. وسيجىء هذا فى باب «لا» الجنسيه آخر الجزء.

حارسا الحقل وأقبل زارعا الحديد - فإن علامه التثنيه (وهى الألف) تحذف نطقا، لا خطا. ويرجح النحاه فى إعرابه أن يقال : إنه مرفوع بألف مقدره ...

وكذلك الشأن فى جمع المذكر ؛ فإنه إذا أضيف حذفت نونه للإضافه ؛ فإن كانت إضافته إلى كلمه أولها ساكن حذفت واوه رفعا ، وياؤه نصبا ، وجزا ؛ فى النطق ، لا فى الكتابه ؛ تقول : جاء عالمو المدينه ، وكرمت عالمى المدينه ، وسعيت إلى عالمى المدينه (١).

لكن ما إعرابه؟ أكون مرفوعا بالواو الظاهره فى الكتابه ، أم بالواو المقدره المحذوفه فى النطق لالتقاء الساكنين ؛ فهى محذوفه لعله ، فكأنها موجوده؟

وكذلك فى حاله النصب والجر ؛ أكون منصوبا ومجرورا بالياء المذكوره أم المقدره؟ يرتضى النحاه أنه معرب فى جميع حالاته بالحرف المقدر ؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابه ، ويعدون هذه الحاله كحاله المثنى فى أنها من مواضع الإعراب التقديرى (٢) ، لا الإعراب اللفظى.

ونقول هنا ما سبق أن قلناه فى المثنى : وهو أنه لا داعى اليوم للأخذ بهذا الرأى ، ولن يترتب على إهماله ضرر ؛ لأن الخلاف شكلى لا قيمه له. ولكن الإعراب التقديرى هنا لا يخلو من تكلف ، وقد يؤدى إلى اللبس.

كذلك تقدر الواو رفعا - فقط - فى جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : جاء صاحبى. وأصلها : صاحبون لى ؛ حذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافه ؛ فصارت الكلمه صاحبوى. اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ؛ فصارت الكلمه : صاحبى ، ثم حركت الباء بالكسره ؛ لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمه : صاحبى. ومثلها جاء خادمى ومساعدى ، إذ يرتضى النحاه فى إعرابها : «خادمى» ، فاعل مرفوع بالواو المقدره المنقلبه ياء المدغمه فى ياء المتكلم. و «خادم» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ؛ مبنيه على الفتح فى محل جر. وكذلك الباقي وما أشبهه.

ويقول فريق آخر : إن إعراب كلمه : «صاحبى» وأشباهها هو إعراب

ص : ١٤٣

١- يشترط لصحه هذا الحذف ألا يكون جمع المذكر مقصورا كما سيجىء البيان فى رقم ٣ من ص ١٨٤.

٢- بيانه فى ص ٦٩ و ٨٠ وستذكر مواضعه مفصله فى ص ١٧٨.

وكذلك في. لئيك (١) وسعديك (٢) ... وأشباههما عند من يرى أن الكاف حرف للخطاب ، وليست باسم.

وقد يحذفان للضرورة في الشعر :

هذا ، وعلى الرغم من أن حذفهما جائز في المواضع التي ذكرناها - فمن المستحسن الفرار منه قدر الاستطاعة ؛ منعا للغموض واللبس ، وضبطا للتعبير في سهوله ، ووضوح ، واتفاق يلائم حاله الناس اليوم. أما المواضع التي يجب فيها حذفهما فلا مفر من مراعاتها.

ه - الأصل (٣) في المثنى أن يدل على اثنين حقيقه. لكن قد يكون اللفظ ظاهره التثنيه ومعناه الجمع بشرط وجود قرينه ؛ فيكون ملحقا بالمثنى في الإعراب فقط ، وليس مثنى حقيقه ؛ لفقد شرط التثنيه ؛ ومن ذلك : «ارجع البصر كرتين» أى : كرات ؛ لأن المراد التكثير ، والتكثير لا- يتحقق بكرتين ، وإنما يتحقق بكرات. ومثله : حنانيك ... وهذا النوع يجوز فيه التجريد من علا-تى التثنيه اكتفاء بالعطف ، مثل : أتعبتنا الأسفار ؛ خمس وخمس ، وذهاب وذهاب ورجوع ورجوع ومنه قول الشاعر :

تخدى (٤) بنا نجب أفنى

عرائكها

خمس وخمس وتأويب وتأويب

وقد يغنى التكرار عن العطف (٥) ؛ كقوله تعالى : (صَفًّا صَفًّا) ، وقوله : (دَكَّا دَكًّا).

و - سبق (٦) أن قلنا إن المثنى المرفوع إذا أضيف إلى كلمه أولها ساكن ؛ مثل : غاب

ص: ١٤٤

١- بمعنى : إجابته منا لك بعد إجابته.

٢- بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد. أى : مساعده لك بعد مساعده ، أو معاونه لك بعد معاونه.

٣- ما يأتى هو الذى أشرنا إليه فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٩ حيث قلنا : إن اللفظ قد يكون فى ظاهره للمثنى ، وفى معناه للجمع ... وله صلة أيضا بما فى «د» من ص ١٢٢

٤- «تخدى» : تسرع. «نجب» جمع : نجيبه ، وهى : الناقه الأصيله الجيده. «عرائك» ، جمع : عريكه ، وهى : السنام ، «التأويب» السفر طول النهار ، أو : الرجوع من السفر وغيره ، والأحسن هنا : الأول ، والخمس : سفر خمسه أيام. ويصح : الخمس ؛ بكسر الخاء ؛ وهو ترك الإبل ثلاثه أيام ترعى بغير شرب ، ثم ترد الماء فى اليوم الرابع. (كأن تشرب فى يوم الخميس - مثلا - وتترك الشرب ثلاثه أيام بعده ؛ هى : الجمعه ، والسبت ، والأحد ، ثم تشرب فى اليوم الرابع ، وهو يوم الاثنين. فإذا احتسبنا اليوم الأول الذى شربت فيه كان يوم الاثنين هو الخامس له. ومن هنا جاء الخمس. بكسر الخاء -

٥- سبق للمسأله إيضاح وتفصيل فى - «د» - من ص ١٢٢.

لفظي ، لا- تقديري ؛ لوجود ذات الواو ، ولكن في صورته ياء. وتغير صورتها لعله تصريفيه لا- يقتضى أن نقول إنها مقدره. والخلاف بين هذين الرأيين لا قيمه له ؛ لأنه خلاف لفظي ، شكلي ، لا يترتب عليه شيء عملي ؛ فلا مانع من اتباع أحد الرأيين. والأول أفضل لموافقته لبعض حالات خاصه أخرى.

ز - جسم الإنسان - وغيره - ذو أعضاء ، وأجزاء ، وأشياء أخرى تتصل به ، منها : ما يلزمه ويتصل به دائما ، فلا ينفصل عنه في وقت ، ثم يعود إليه في وقت آخر ؛ كالرأس ؛ والأنف ، والظهر ، والبطن ، والقلب ... ومنها : ما يتصل به حيناً ، وينفصل عنه حيناً ، ويعود إليه بعد ذلك ؛ كالثوب ، والأدوات الجسميه الأخرى وأشباهاها ... فإذا كان في الجسم شيء واحد لا يتعدد ، ولا ينفصل عنه ، كالرأس ؛ والقلب - ضمنت إليه مثله جاز فيه ثلاثه أوجه :

أولها : الجمع : وهو الأ-كثر. نحو : ما أحسن رؤوسكما. ومنه قوله تعالى : (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) وإنما عبروا بالجمع مع أن المراد التنبيه ، لأن التنبيه في الحقيقة جمع لغوي (١) ؛ ولأنه مما لا يقع فيه لبس ، ولا إشكال ؛ فمن المعلوم ألا يكون للإنسان إلا رأس واحد ، أو قلب واحد ...

ثانيها : التنبيه على الأصل وظاهر اللفظ ؛ نحو : ما أحسن رأسيكما ، وأطيب قلبيكما.

ثالثها : الإفراد ؛ نحو ؛ ما أحسن رأسكما ، وأطيب قلبكما. وهذا جائز لوضوح المعنى ، إذ كل فرد له شيء واحد من هذا النوع ، فلا يشكك ، ولا يوقع في لبس. فجاء باللفظ المفرد ، للخفه.

أما ما يكون في الجسد منه أكثر من واحد ؛ كاليد ، والرجل ؛ فإنك إذا ضمته إلى مثله لم يكن فيه إلا التنبيه ؛ نحو : ما أكرم يديكما ، وما أسرع رجلكما. أما قوله تعالى : (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ...) فإنه جمع ؛ لأن المراد الأيمان : (جمع يمين ، أي : اليد اليمنى) (٢).

وأما ما يتصل بالجسم وينفصل عنه من نحو : ثوب ، وغلام فلا يجوز

ص : ١٤٥

١- راجع ماله اتصال بهذا في رقم ١ من هامش ص ١١٠

٢- هل المراد أن اليمنى واحده فإذا انضمت إلى مثلها جاز الجمع؟ إن كان هذا التعليل صحيحاً فهو منطبق على جميع الأعضاء الزوجيه في الجسم فكيف تجب التنبيه؟ إلا- أن يقال إن اليمنى أشهر في اليد اليمنى حتى تكاد تختص بهذا الوصف وتصير بمنزله شيء واحد.

فيه إلا- التثنيه إذا ضمنت منه واحدا إلى مثله ؛ نحو أعجبت بثوييكما ... وسلمت على غلاميكما ... إذا كان لكل واحد ثوب وغلام. ولا يجوز الجمع في مثل هذا ؛ منعاً للإيهام واللبس ؛ إذ لو جمع لأوهم أن لكل واحد أثواباً وغلماناً. وهو غير المراد (١). وكذلك لا يجوز الإفراد ؛ للسبب السالف.

ح - سبق الكلام على منع تثنيه جمع المذكر وجمعه بطريقه مباشره فيهما ، وإباحه ذلك عند التسميه به (٢) ... فهل يجوز تثنيه جمع التكسير ، وجمعه؟ فريق قال : إن جمعه مقصور على السماع (٣). أما تثنيه فملخص الرأى (٤) فيها عنده أن القياس يأبى تثنيه الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع الدلاله على الكثره العدديه ، والتثنيه تدل على القله ؛ فهما متدافعان ، ولا- يجوز اجتماعهما فى كلمه واحده. وقد جاء شىء من ذلك - عن العرب - على تأويل الإفراد ؛ قالوا : إبلان ، وغنمان. وجمالان. ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد ، وضموا إليه مثله فثنوه ... وما دام القياس يأباه فالأحسن الاقتصار فيه على السماع (٥).

وفريق آخر - كما سيجىء (٦) - يميل إلى إباحه الجمع فيما يدل على القله ، دون ما يدل على الكثره.

والأفضل الأخذ بالرأى القائل إن الحاجه الشديده قد تدعو أحيانا إلى جمع الجمع ، كما تدعو إلى تثنيه ؛ فكما يقال فى جماعتين من الجمال : جمالان - كذلك يقال فى جماعات منها : جمالات. وإذا أريد تكسير جمع التكسير روعى فيه ما نصوا عليه فى باب (٧).

ص: ١٤٦

١- راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ص ١٥٥.

٢- فى ص ١٤٠ ، ١١٨.

٣- بيان ذلك فى موضعه الخاص من باب جمع التكسير ج ٤

٤- راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ص ١٥٣.

٥- سبقت الإشاره لهذا فى ص ١١٨.

٦- فى ج ٤ ص ٥٠٥ م ١٧٤

٧- فى ج ٤ ص ٥٠٥ م ١٧٤

١- حضرت سيده. سمعت سيده. قرأت مقاله سيده.

حضرت سيدات. سمعت سيدات. قرأت مقالات لسيدات.

٢- فارت هند. أكرم الوالد هنداً. هذه مدرسه هند.

فارت الهندات. أكرم الوالد الهندات. هذه مدرسه الهندات.

٣- عطيه طالب ماهر. إن عطيه طالب ماهر. لعطيه نشاط ظاهر.

العطيات طالبون ماهرون. إن العطيات طالبون مهرة. للعطيات نشاط.

اتسعت السرداقات. ملأ الناس السرداقات. جلس القوم في السرداقات.

في الأمثلة السابقه كلمات مفرده ، تدل كل كلمه منها على شىء واحد مؤنث ، أو مذكر ، (مثل : سيده ، هند ، عطيه ، سرداق (...).

وحين زدنا في آخرها الألف والتاء المفتوحه (٢) صارت تدل على جمع مؤنث ؛ مثل : سيدات ، هندات ، عطيات ، سرداقات ، واستغنيا بهذه الزيادة عن العطف بالواو (٣) ؛ أى : عن أن نقول : سيده ؛ وسيده ؛ وسيده ... أو هند ، وهند ، وهند ... إلخ. فهذه الكلمات تسمى : الجمع بالألف والتاء الزائدين ، أو : جمع المؤنث السالم ؛ كما هو المشهور (٤). وهو : ما دل على أكثر من اثنين (٥) بسبب زياده

ص: ١٤٧

١- سبق في رقم ١ من هامش ص ١٢٥ معنى : «السالم» وضبطها. وسبب تسميته هو وجمع المذكر السالم : بجمعى التصحيح.

٢- المتسعه ، غير المربوطه

٣- قد يجوز العطف بالواو أحيانا ، أو بغيرها للدواعى التى بينها فى المثنى وجمع المذكر «و» من ص ١٢٢ و ١ من هامش ص

١٢٦

٤- يفضل كثير من النحاه الأقدمين تسميته : «الجمع بألف وتاء مزيدتين» ، دون تسميته بجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفرده قد يكون مذكرا ، كسرداق وسرداقات ، وأحيانا لا يسلم مفرده فى الجمع ؛ بل يدخله شىء من التغيير : كسعدى وسعديات ؛ فإن ألف التأنيث التى فى مفرده صارت ياء عند الجمع. ومثل لمياء ولماوات ؛ قلبت الهمزه واوا فى الجمع ؛ ومثل : سجده وسجدات

؛ تحركت الجيم فى الجمع بعد أن كانت ساكنه فى المفرد. وبالرغم من ذلك كله لا مانع من التسميه الثانيه ؛ لأنها اشتهرت بين النجاه وغيرهم حتى صارت اصطلاحا معروفا ، وخاصة الآن.

٥- ما العدد الذى يدل عليه جمع المؤنث السالم؟ أهو ثلاثه وعشره وما بينهما فيكون كجمع القله ، أم يزيد على العشره؟ بيان هذا فى رقم : ٢ من هامش ص ١٢٥.

معينه في آخره ، أغنت عن عطف المفردات المتشابهه في المعنى ، والحروف ، والحركات ، بعضها على بعض . وتلك الزيادة هي «الألف والتاء» في آخره .

ومفرد هذا الجمع قد يكون مؤنثا لفظيا ومعنويا (١) معا ؛ مثل : سيده ، وسعدى (٢) ولمياء . والجمع ؛ سيدات ، وسعديات ، ولماوات .

وقد يكون مفرده مؤنثا معنويا (٣) فقط ؛ بأن يكون خاليا من علامه التأنيث مع دلالاته على مؤنث حقيقي ؛ مثل : هند ، وسعاد . والجمع : هندات ، وسعادات .

وقد يكون مفرده مؤنثا لفظيا فقط ؛ بأن يكون لفظه مشتقيا على علامه تأنيث ، مع أن المراد منه مذكر . مثل : عطيه ، اسم رجل ، وجمعه : عطيات ، وشبكه ، اسم رجل ، وجمعه : شبكات ... وقد يكون مفرده مذكرا ؛ كسرادق وسرادقات . وحكم هذا الجمع : أنه يرفع بالضمه ، وينصب بالكسره نيابه عن الفتحة ،

ص: ١٤٨

١- ينقسم المؤنث باعتبار معناه إلى حقيقي ؛ وهو : ما يلد ويتناسل ولو من طريق البيض والتفريخ ، كالطيور ، وإلى غير حقيقي ؛ (أى ؛ مجازى) ، وهو ما كان مؤنثا لا يلد ولا يتناسل ، مثل : أرض ، شمس ... وينقسم باعتبار لفظه إلى لفظى ؛ وهو : ما كان مشتقيا على علامه تأنيث ظاهره سواء أكان دالا على مؤنث أم مذكر ؛ مثل : فاطمه وحزمه ومعاويه وشجره وسلمى وخضراء . وإلى معنوى وهو ما كان لفظه خاليا منها مع دلالاته على التأنيث .. نحو : زينب ، وشمس ، وأرض ... - وسيجىء بيان هذا فى باب الفاعل ج ٢ - وأشهر علامات التأنيث فى الاسم هى التاء المربوطه فى مثل : أمينه ، وشجره ... وألف التأنيث المقصوره فى مثل : دنيا . وريا - وعليا - والممدوده فى مثل : خضراء ، وبيضاء ، وأربعاء . وهناك علامات أخرى تلى تلك ؛ كالكسره فى مثل الضمير : «أنت» ، ... ونون النسوة فى مثل : «أنتن» .. وللتأنيث وعلاماته وأحكامه باب خاص به فى الجزء الرابع .

٢- يستثنى من المقصوره عند البصريين ومن معهم : «فعلى» مؤنث : «فعالين» ، مثل : «سكرى» مؤنث «سكران» فلا- يقال «سكريات» . يستثنى من الممدوده : «فعلاء» مؤنث : «أفعل» ؛ كحمراء ، مؤنث أحمر ؛ فلا يقال : حمراوات» ؛ - لأن النحاه يقولون : ما لا يصح جمعه جمع مذكر سالما لا يصح فى مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالما - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٠ ، وفى «ء» من ص ١٥٦ - فهاتان لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث سالمين (إلا عند الكوفيين) ما دام باقين على الوصفيه ؛ فإن صاروا اسمين مجردين من الوصفيه - جاز جمعهما جمع مذكر أو مؤنث على حسب المعنى . وبسبب هذه الاسميه قيل : «خضراوات» لبعض أنواع النبات ، و «حمراوات» لبعض المدن و «كبريات» و «صغريات» جمع : «كبرى» و «صغرى» اسم موضعين فى مصر .. - انظر : «ب» من ص ١٢٩ ؛ لأهميتها وكذا «ا» «من» الزيادة التى تليها فى ص ١٣٢ - ورأى الكوفيين هنا - كرايهم فى جمع هاتين الصيغتين جمع مذكر سالما - أنسب ، وأدلتهم مقبوله ؛ لما سبق أن عرضناه فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٠ ؛ فالأخذ برأيهم سائغ وإن كان رأى البصرى أقوى .

٣- يستثنى من المؤنث المعنوى ما كان علما لمؤنث على وزن فعال ؛ مثل «حذام» و «رقاش» و «قطام» عند من يقول ببنائها دائما .

ويجر بالكسره ، كما في الأمثله السابقه (١) ، وأشباهاها. كل هذا بشرط أن تكون الألف والتاء زائدتين معا ؛ فإن كانت الألف زائده والتاء أصلية ؛ - مثل : بيت وأبيات ، وقوت وأقوات ، وصوت وأصوات ، ووقت وأوقات ... - لم يكن جمع مؤنث سالما ، ولم ينصب بالكسره ؛ وإنما هو جمع تكسير ، ينصب بالفتحه. وكذلك إن كانت ألفه أصلية والتاء زائده ، - مثل : سعا (٢) : جمع ساع ، ورماء : جمع رام ، ودعاه : جمع داع ، وأشباهاها - ؛ فإنه يدخل في جموع التكسير التي تنصب بالفتحه.

ملحقاته

ألحق بهذا الجمع نوعان ، أولهما : كلمات لها معنى جمع المؤنث ولكن لا مفرد لها من لفظها ؛ وإنما لها مفرد من معناها ، فهي اسم جمع (٣) ، مثل «أولات» ومفردها : «ذات» ، بمعنى صاحبه ، فمعنى كلمه : «أولات» هو : صاحبات. تقول : الأمهات

ص : ١٤٩

١- مع التنوين في كل الحالات - إن لم يمنع منه مانع آخر ؛ كالإضافه - وهو تنوين المقابله الذي سبق إيضاحه في ص ٤٠ وهناك لغه تنصبه بالفتحه إن كان مفرده محذوف اللام (وهي : الحرف الأخير من أصول الكلمه) ولم ترد هذه اللام عند الجمع ، مثل : سمعت لغات العرب ، وأكرمت بناتهم ؛ لأن المفرد فيهما : لغه ، و بنت ؛ وأصلهما «لغو» و «بنو». حذفت الواو فيهما ، ولم ترجع في الجمع. فإن ردت اللام في الجمع مثل : سنوات ، وسنهات ، في جمع سنه ، وجب نصبه بالكسره. إلا عند الكوفيين - ورأيهم هنا ضعيف - فإنهم يجيزون نصبه بالفتحه مطلقا ، سواء أ حذف لأمه أم لم تحذف. ومن النحاه من يعد كلمه : «بنات» جمع تكسير. وحقته أن مفردها : «بنت» قد دخله التغيير عند الجمع ، وهذا شأن المفرد عند جمعه تكسيرا لا جمعا مؤنثا سالما أصيلا (راجع التصريح ج ١. باب الفاعل ، عند الكلام على تأنيث الفعل لأجل فاعله) والأكثرية تعتبرها جمع مؤنث. ومن المستحسن جدا إهمال هذه اللغات ، والاقتصار على أكثر اللغات شيوعا وأشدّها جريانا في الأساليب الساميه ، وهي اللغه الأولى. وإنما نذكر غيرها ليستعين بمعرفتها المتخصصون في فهم النصوص القديمه ، دون استعمالها. «ملاحظه» بهذه المناسبه نذكر أن المفرد الذي يراد جمعه بالألف والتاء الزائدتين إن كان محذوف اللام بغير تعويض همزه الوصل عنها ، فإن لأمه ترجع في الجمع إن كانت ترجع في الإضافه فإن لم ترجع في الإضافه فإنها لا ترجع في الجمع ... أي : أن حكمها من جهة رجوعها في الجمع هو حكم رجوعها عند الإضافه كما سبقت الإشارة في رقم ٣ من هامش ص ١٠٢. والبيان في «ح» من ص ١٢٣

٢- أصل سعا : سعيه ؛ (على وزن فعله) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، فصارت سعا ؛ فألفها أصلية ؛ لأنها منقلبه عن حرف أصلي ، وهو الياء التي أصلها لام الفعل : سعى ؛ لأنه يائي اللام ، تقول : سعيت سعيًا. ومثلها : رماه ؛ فأصلها : رميه ؛ تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، والفعل رمى يائي اللام أيضا ؛ تقول : رميت رميا. أما دعاه ، فأصلها : دعوه ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا والفعل «دعا» واوى اللام ؛ تقول : دعوت دعوه ... فالألف هنا أصيله ، لأنها منقلبه عن واو أصلية.

٣- سبق تعريفه في رقم ١ من ص ١٣٤

أولات فضل ، عرفت أولات فضل ، احترمت أولات فضل.

وكلمه : «أولات» مضافه (١) دائما ؛ ولهذا ترفع بالضمه من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالكسره من غير تنوين أيضا ؛ ومثلها : «اللّعات» (اسم موصول لجمع الإناث) ، عند من يلحقها بجمع المؤنث (٢) ، ولا بينها على الكسر ، كالإعراب المشهور ، يقول : جاءت اللات تعلمن ، ورأيت اللات تعلمن ، وفرحت باللات تعلمن ؛ فاللات عنده اسم جمع لكلمه : (التي).

ثانيهما : ما سمي به من هذا الجمع (٣) وملحقاته ، وصار علما لمذكر أو مؤنث بسبب التسميه ؛ مثل : سعادات ، وزينبات ، وعنايات ، ونعمات ، وأشباهها مما صار علما على رجل أو امرأه. ومثل : عرفات ؛ (اسم مكان بقرب مكه) ، وأذرعات (اسم قريه بالشام). وغير ذلك ، مما لفظه لفظ جمع المؤنث ، ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث. مثل : سافرت سعادات ، ورأيت سعادات ، واعترفت لسعادات بالفضل. فهذا النوع يعرب بالضمه رفعا ، وبالكسره نصبا وجزّا ، مع التنوين (٤) في كل الحالات ؛ مراعاة لناحيته الفظيه الشكلية التي جاءت على صوره جمع المؤنث السالم ، مع أن مدلولها مفرد.

وبعض العرب يحذف التنوين ، وبعضهم يعربه بالضمه رفعا من غير تنوين ،

ص: ١٥٠

١- وإضافتها لا تكون إلا لاسم جنس ظاهر (مثل : علم ، فضل ، أدب. أما غير الظاهر فلا تضاف إليه ؛ كالضمير الذي يعود على اسم جنس ؛ فلا- يصح الفضل أولاته الأمهات) ومن أمثله «أولات» قوله تعالى : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ ...) «فأولات» خبر كان ؛ منصوب بالكسره ، واسمها : نون النسوة المدغمه مع نون كان. «ويقول النحاه. أصل كان هنا : كون ، بضم الواو بعد تحويل الفعل إلى باب : فعل. استتقلت الضمه على الواو فنقلت منها إلى الكاف بعد حذف الفتحه ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين!! والتكلف في هذا ظاهر ، لا داعى له ، فخير منه أن نقول : إن العرب تضم الكاف من «كان» وتحذف الألف عند إسنادها لنون النسوة ، أو لضمير رفع متحرك من غير أن يكون لهذا عله إلا نطقهم.

٢- لا داعى للأخذ بهذه اللغه اليوم للأسباب التي نرددها كثيرا.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ١٣٧ بيان السبب فى التسميه بالمشئ وبالجمع.

٤- لكن كيف يوجد التنوين فى هذا النوع مع وجود ما يوجب منعه من الصرف ؛ وهو : العلميه والتأنيث المعنوى فى مثل : «سعادات» وأشباهها من كل لفظ على صيغه جمع المؤنث وسمى به مفرده؟ (وقلنا التأنيث المعنوى ، لأن التاء الموجوده تاء مفتوحه ليست هى التى تدل على تأنيث اللفظ ، وإنما الذى يدل على تأنيث اللفظ هو التاء المربوطه التى أصلها هاء). يجب النحاه عن هذا بأن التنوين هنا للمقابله ، لا للصرف ، لأن الكلمه منقوله من جمع المؤنث ؛ وتنوين المقابله لا يحذف عند وجود ما يقتضى منع الاسم من الصرف (وقد سبق الرأى فى هذا النوع من التنوين ص ٤٠) وسيجىء رأى أنسب وأضبط وهو : حذف التنوين منه - إذا كان علما لمؤنث - مراعاة للعلميه والتأنيث المعنوى ؛ مع جره بالفتح فينطبق عليه حكم الممنوع من الصرف. ويحسن الأخذ - - بهذا الرأى ، لأنه يمنع اللبس ويزيل الإبهام ، ويجعل المراد واضحا جليا. وهذه وظيفه اللغه ومهمتها وما يرمى إليه الخبير بأسرارها. وستجىء إشارة لهذا الرأى فى «ا» من ص ١٥٩.

وينصبه ويجره بالفتحه من غير تنوين في الحالتين ، أى : يعربه إعراب ما لا ينصرف مراعاة لمفرده ، بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثا فيقول : هذه عرفات ، زرت عرفات ، ووقفت بعرفات. وإذا أراد الوقوف على آخره وقف بالتاء المفتوحة (1) ، فهذه ثلاثه آراء قد يكون أفضلها الأخير (2) فيحسن الاقتصار عليه في استعمالنا.

ص: ١٥١

١- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجرّ وفي النَّصب معا كذا : «أولات» ، والذي اسما قد جعل كأذرعَات فيه ذا أيضا قبل أى : أن ما جمع بتاء وألف فإنه يكسر في حاله الجر والنصب ؛ فينصب بالكسره ، ويجر بالكسره أيضا. ولا- يفهم من كلمه «معا» أن الحالتين تحصلان في وقت واحد ؛ كما هو مدلول كلمه : «معا» عند أكثر اللغويين القائلين باتحاد زمنها - وإنما المراد مطلق وقوع الحالتين من غير اتفاقهما في زمن واحد. و «تا» في كلمه : «بتا» قد تقرأ منونه كشأن حروف الهجاء عند قصرها ؛ حيث يجب تنوينها على المشهور ؛ بناء على أنها مقصور الممدود ؛ فأصلها : «تاء» فإذا قصرت يقدر إعرابها على الألف المحذوفه ؛ لالتقاء الساكنين (لأنها ساكنه ، والتنوين ساكن) فالألف محذوفه لعله تصريفيه ؛ والمحذوف لعله كالثابت. نعم إن ترك التنوين للإضافه ، أو لوجود «أل» فى أوله ، أو للوصل بنيه الوقف أو للنداء ... - جاز الإعراب المقدر على الألف. وقال بعضهم إن حروف الهجاء إن كانت من غير همزه فى آخرها (مثل با - تا - ثا ... إلخ) فإنها موضوعه من أول الأمر على حرفين هجائيين ، وليست مقصوره من مد ؛ فهى مبنيه على السكون دائما من غير تنوين. وهذا أيسر وأوضح. وأشار فى البيت الثانى : (كذا أولات) إلى النوعين الملحقين بجمع المؤنث السالم ، وأولهما : اسم الجمع ، نحو : «أولات» ، وثانيهما : ما جعل من جمع المؤنث علما على شىء واحد ، فإنه يجرى عليه ذلك الحكم العام. هذا ، وكلمه : «أولات» فى البيت قد تمنع من التنوين باعتبار أنها علم على تلك الكلمه ومؤنث ؛ فتمنع من الصرف للعلميه والتأنيث ، وقد تنون بإرادته اللفظ لا الكلمه المعينه ؛ فتكون علما على ذلك اللفظ غير مؤنث ؛ فلا يمنع من الصرف.

٢- هذا الرأى منسوب للكوفيين ، وهو خير الآراء الثلاثة ؛ لأنه - وهو مسموع عن العرب - لا يقع فى لبس ولا إبهام ؛ إذ يدل بحذف تنوينه مع جره بالفتحه - على أن المراد منه مؤنث مفرد ؛ فلا مجال فيه لتوهم أنه جمع. فهو يساير القاعده العامه الواضحه.

(١) هذا الجمع ينقاس في ستة أشياء :

أولها : كل ما في آخره التاء الزائده (١) مطلقا ؛ أى : سواء أكان علما ، مثل : فاطمه ، أم غير علم ، مثل : زراعه - تجاره. مؤنثا لفظا ومعنى. مثل : حلیمه ، رقيه ، من أعلام النساء ، أم مؤنثا لفظا فقط مثل : عطيه ، حمزه ، معاويه ، من أعلام الرجال. وسواء أكانت التاء للتأنيث كالأمثله السابقه ، أم للعرض عن أصل ، نحو : عده ، وثبه ، تقول : في جمعهما : عدات - ثبات (٢) ؛ وقد تكون التاء للمبالغه ، نحو علامه وعلامات.

ويستثنى مما فيه التاء كلمات منها : امرأه ، وأمه ، وشاه ، وشفه ، وقله (٣) وأمه ، ومله (٤).

هذا ، ويجب حذف التاء من آخر كل مفرد ، مؤنث ، عند جمعه جمع تأنيث سالما ، لكيلا تتلاقى مع التاء التي في آخر الجمع. فإن كان الاسم بعد حذفها محتوما بألف لازمه ، أو بهمزه قبلها ألف زائده - نحو : فتاه ... ، وهناه ... - روعى في جمع هذين الاسمين ما يراعى في جمع المقصور والممدود - مع ملاحظه ما في رقم ٦ من هامش ص ١٧٠ ، وكذا «و» في ص ١٧٢ - (وسيجىء الباب الخاص بتثنيتهما ، ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١).

ثانيها : ما في آخره ألف التأنيث المقصوره أو الممدوده (سواء أكان علما ، أم غير علم ، لمؤنث أم لمذكر ؛ فمثال المقصوره : «سعدى» وهى علم مؤنث ، «وفضلى» ، وهى غير علم ، وإنما هى صفة لمؤنث ، «ودنيا» إذا كانت علما لمذكر. ومثال الممدوده : «زهراء» ، وهى علم لمؤنث ، و «حسنا» وهى غير علم وإنما هى صفة لمؤنث ، و «زكرياء» علم لمذكر.

ص: ١٥٢

١- أى : بشرط أن تكون التاء غير أصلية. وقد سبق الكلام على الأصلية في ص ١٤٩.

٢- وأصل عده ؛ وعد. وأصل ثبه : «ثبو» ؛ فالتاء في الأول عوض عن فاء الكلمه ، وفي الثانيه عوض عن لامها.

٣- اسم لعبه للأطفال.

٤- لعل السبب في عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالما - كما يقال - أنها لم تسمع عن العرب. وهو سبب لا ينهض حجه ، ولم يأخذ به بعض النحاه : فأجاز جمعها جمع مؤنث سالما. ورأيه حسن ؛ لجريانه على الأصول اللغويه العامه.

ويستثنى من هذا القسم - عند غير الكوفيين كما سبق (١) - : فعلى ؛ مؤنث «فعلان» ، مثل «سكرى» مؤنث «سكران» ، «وفعلاء» مؤنث : «أفعل» مثل : «خضراء وسوداء» ، وكتاهما صفة لمؤنث (٢) ، وليست بعلم.

ثالثهما : كل علم لمؤنث حقيقى (٣) وليس فيه علامه تأنيث ، كزئب ، ونوال ، وإحسان ، إلا ما كان مثل : «حذام» عند من بينيه فى جميع أحواله. - كما سبق (٤) -.

رابعا : مصغر المذكر الذى لا يعقل ، مثل : «نهيرات» ، تصغير : «نهر» و «جبيلات» ؛ تصغير «جبل» و «معيدنات» ، تصغير : «معدن». خامسها : وصف المذكر غير العاقل ؛ مثل ؛ هذه بساتين جميالات (٥) ، زرتها أياما معدودات.

سادسها : كل خماسى لم يسمع له عن العرب جمع تكسير (٦) ؛ مثل : سرادقات وقيصومات - وحمّامات - وكتّانات. واصطبلات - وقطميرات ... فى جمع : سرادق ، وقيصوم (٧) ، وحمّام ، وكتّان ، واصطبل ، وقطمير (٨).

وما عدا تلك الأنواع الستة مقصور على السماع ؛ مثل : شمالات.

وإلى ما سبق يشير بعضهم بقوله عن جمع المؤنث السالم ، وما يقاس فيه وما لا يقاس :

وقسه فى ذى التا ، ونحو ذكرى

ودرهم مصغّر ، وصحرا

وزئب ، ووصف غير العاقل

وغير ذا مسلم للناقل

يريد أنه مقيس فى كل ما هو مختوم بالتاء ؛ مثل : رحمه ونعمه ، أو ألف

ص : ١٥٣

-
- ١- فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٨.
 - ٢- وهذا على رأى الراجح - عندهم - وهو : أن ما لا يجمع مفرده جمع مذكر سالما لا يجمع جمع مؤنث سالما أيضا. وقد سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٨) بيان ما فى هذا رأى. وكذلك فى ب من ص ١٢٩.
 - ٣- عاقل. أو غير عاقل - على الأصح -
 - ٤- فى رقم ١٠ من ص ٧٣.
 - ٥- جميالات مفردها : جميل ، وبساتين مفردها : بستان. وهو مذكر غير عاقل ، فالعبره بالمفرد ، ومثله : أياما معدودات. المفرد : يوم ، وصفته : معدود.
 - ٦- وبعض النحاه لم يشترط كونه خماسيا مكتفيا باشرط أنه لم يسمع له جمع تكسير. والأفضل عدم الاعتداد برأيه ؛ لمخالفته

الأكثرية.

٧- نوع من النبات.

٨- الشق الذي في وسط نواه التمر.

التأنيث المقصوره ؛ مثل : ذكرى ، أو الممدوده ؛ مثل : صحراء. وفي مصغر غير العاقل ؛ نحو : دريهم ، في تصغير : درهم. وفي وصف غير العاقل ، نحو : هذه بساتين جميلات. أما غير هذه الخمسه فمقصور على سماع عن العرب فمن نقل عنهم شيئا أخذنا بما نقل ، وسلمنا به. وقد ترك السادس وهو الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير.

(ب) إذا كان المفرد اسما ، مؤنثا ، ثلاثيا ، صحيح العين ، ساكنها ، غير مضعفها ، مختوما بالتاء أو غير مختوم بها - وأردنا جمعه جمع مؤنث سالما فإنه يراعى في جمعه ما يأتي(١) :

١ - إن كانت «فاء» الكلمه مفتوحه وجب تحريك العين الساكنه بالفتح في الجمع أيضا ؛ تبعا للفاء. تقول في جمع : ظرف ، وبدر ، ونهله ، وسعده ، ... (وكلها أسماء إناث) ظرفات ، وبدرات ، ونهلات ، وسعدات. بفتح الثاني في كل.

٢ - وإن كانت فاء الكلمه مضمومه ، جاز في العين ثلاثه أشياء : الضم ، أو الفتح ، أو السكون ؛ تقول في جمع ، لطف ، وحسن ، وشهره ، وزهره (وكلها أسماء إناث) ، لطفات ، وحسنات ، ، وسهدات ، وزهرات ، بضم الثاني في كل ، أو فتحه ، أو تسكينه.

إلا- إن كانت «لام» المفرد ياء فلا تضم العين في الجمع ، مثل : غنيه (٢) ، فلا يقال : غنيات (٣). وإنما يقال : غنيات ، أو : غنيات ؛ بفتح النون ، أو سكونها.

٣ - وإن كانت فاء الكلمه مكسوره جاز في العين ثلاثه أشياء ؛ الكسر ، أو الفتح ، أو السكون. تقول في جمع : سحر ، وهند ، وحكمه ، ونعمه (أسماء إناث) : سحرات ، هندات ، حكيمات ، نعمات. بفتح الثاني في كل ، أو كسره ، أو تسكينه ، إلا إذا كان المفرد المؤنث مكسور الفاء ولامه واو

ص: ١٥٤

١- تفصيل الكلام عليه في البحث الخاص بالأحكام العامه التي تخص جمع المؤنث السالم ج ٤ ص ٤٦٣ م ١٧١

٢- بمعنى : غنى ..

٣- لأن العرب تستثقل الضمه قبل الياء.

مثل : ، ذروه ، فلا- يجوز في العين إتباعها للفاء في الكسر ؛ فلا يقال : ذروات (١) وإنما يقال ذروات (٢) أو ذروات بفتح العين أو تسكينها.

ولا بد في المفرد الذي تجرى عليه الأحكام السالفه أن يشتمل على الشروط الستة التي سردناها. فإن فقد شرط لم يجز إتباع حركه العين لحركه الفاء ؛ ومن ذلك أن تكون الكلمه صفة لا اسما ، مثل : «ضحمه». فلا يقال فيها : ضخمت ، بفتح الخاء. أو تكون اسما غير مؤنث مثل : سعد ، علم ، رجل ، فإنه لا يجمع جمع جمع مؤنث ، ولا تتحرك عينه. أو تكون غير ثلاثيه ، مثل : «زلزل» و «عيزه» (لجارتين) ، فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع. أو تكون غير صحيحه العين ؛ مثل «خود» (٣) ، «وقينه» (٤) فلا- يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع ، أو تكون مضعفه العين ، مثل : جئته وجنات ؛ فلا يتغير شيء من حركات حروفهما في الجمع.

وقد وردت جموع مخالفه لبعض الشروط السالفه ؛ فلا- نقيس عليها ؛ لأنها لغه نادره ؛ أو قليله لبعض العرب ، أو دفعت إليها ضروره شعريه. ولهذا البحث مزيد إبانه وتفصيل في موضعه الخاص من باب : «تثنيه المقصور والممدود وجمعهما» ، في الجزء الرابع (٥) ...

(ج) إذا كان المفرد مركبا إضافيا وأريد (٦) تثنيته أو جمعه جمع مؤنث سالما فإن صدره هو الذي يثنى ويجمع ، ويبقى عجزه على حاله ، مثل : سيده الحسن (علم امرأه) يقال في تثنيته وفي جمعه : سيدتا الحسن ، وسيدات الحسن ، وهذا إن لم يكن صدره المضاف كلمه «ذو» ، أو : كلمه : «ابن» ، أو : «أخ» ونحوهما ... من أسماء ما لا يعقل من الأجناس ، - ومنها : ذو القعدة ، وذو الحجه

ص: ١٥٥

١- لأن العرب تستثقل الكسره قبل الواو.

٢- ولا تقلب الواو هنا ألفا ؛ إذ لا يصح القلب مع وجود الزيادة في آخر الاسم المجموع.

٣- هي الفتاه الجميله.

٤- جاريه.

٥- ح ٤ ص ٤٦٢ م ١٧١

٦- راجع ما تقدم في ص ١١٩ خاصا بشروط ما يراد تثنيته ، ومنها : أن يكون غير مركب.

وابن لبون ، وابن آوى ، وابن عرس (١) ... - فإن كان المضاف أحدها وأريد جمعه فالغالب أن يجمع جمع مؤنث سالما فيقال مثلا: ذوات القعدة ، وذوات الحجّه ، وبنات آوى ، وبنات عرس ... ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم الجنسى كابن لبون ، و علم الجنس كابن آوى. والفرق بينهما أن ثانى الجزأين من علم الجنس لا يقبل : «آل» بخلاف اسم الجنس - كما سيحىء فى ج ٤ (٢) ...

وإن كان مركبا إسناديًا مثل : زاد الجمال (علم امرأه) بقى على حاله تماما ؛ وأتينا قبله بكلمه : «ذاتا» فى التثنيه (٣) ؛ و «ذوات» فى الجمع المؤنث ، تقول : جاءت ذاتا (٤) زاد الجمال ، وذوات زاد الجمال. ويجرى الإعراب على ذات» و «ذوات» ؛ دون العلم المركب إسناديًا ؛ فإنه يبقى على حاله تماما ، ويعرب مضافا إليه ، مجرورا بكسره مقدره ، منع من ظهورها : الحكايه.

وكذلك نأتى - فى أشهر الآراء (٥) - بهذه الكلمات المساعده التى توصل إلى التثنيه إن كان مركبا تركيب مزج مثل : شهرزاد ، اسم امرأه.

د - المفرد الذى لا يصح جمعه جمع مذكر سالما ، لا يصح فى مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالما. وقد سبق بيان هذا وما فيه (٦).

ه - إذا سمي بجمع المؤنث ، أو ملحقاته ، - مثل : سعادات ، عنايات ... - وأريد تثنيه هذا المسمى لم يصح تثنيته إلا من طريق غير مباشر بأن نأتى قبله بالكلمه الخاصه التى توصلنا لهذا الغرض ؛ وهى كلمه : «ذاتا (٧)» ... رفعا ، و «ذاتى» ... نصبا وجرا. وتعرب كل واحده منهما على حسب حاجه الجملة إعراب المثنى فترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء. وهى «المضاف» ، والمسمى به بعدها «مضاف» إليه. وإذا أريد جمع المسمى به جمعا مؤنثا وجب الإتيان قبله بكلمه «ذوات» المضافه ؛ والمسمى هو المضاف إليه.

ص: ١٥٦

١- انظر هامش ص ١٠١ لأهميته

٢- آخر باب جمع التكسير ، وسبقت الإشارة لهذ فى رقم ١ من هامش ص ١٠١.

٣- المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنيه : ذواتا.

٤- المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنيه : ذواتا.

٥- غالبا ؛ إذ له إعرابات أخرى سندكر بضعها فى باب العلم. ص ٢٧٦.

٦- فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ وكذلك فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٠.

٧- المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنيه : ذواتا.

١ - تعلم محمود ،. ناسف الطلاب محمودا - فاض الشفاء على محمود
أو مصطفى أو مصطفى. أو مصطفى.

٢ - تعلم أحمد ناسف الطلاب أحمد. فاض الشفاء على أحمد.

٣ - تعلمت لىلى. ناسف الطالبات لىلى. فاض الشفاء على لىلى.

٤ - صالح أفضل من غيره. عرف أفضل من غيره. سلمت على أفضل من غيره

صالح أفضل زملاء. عرف أفضل زملاء - سلمت على أفضل زملاء.

٥ - صالح هو الأفضل. عرف الأفضل. يتساءل الطلاب عن الأفضل

من الأسماء المعربه نوع يعرب بالحركات الظاهره ، أو المقدره ، ويرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالكسره ؛ مع وجود التنوين فى الحالات الثلاث (١) ؛ وهذا النوع المعرب يسمى : «الاسم المنصرف» (٢) ، أى : الاسم المنون. كأمثله القسم الأول.

ومن الأسماء المعربه نوع آخر يرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالفتحه أيضا ، نيابه عن الكسره ، ولكن من غير تنوين - غالبا - فى الحالات الثلاث ؛ وهذا النوع المعرب يسمى : «الاسم الذى لا ينصرف ؛ أى : لا ينون». ولا فرق فى هذا النوع بين أن تكون حركه آخره ظاهره ، كأمثله القسم الثانى ، أو مقدره كأمثله القسم الثالث.

والاختلاف بين صورتى المعرب المنصرف وغير المنصرف ، ينحصر فى أمرين ؛ أولهما : أن المنصرف يعرب بالحركات الأصلية الظاهره ، أو المقدره رفعا ، ونصبا ،

ص: ١٥٧

١- سبق الكلام تفصيلا على هذا النوع من التنوين وغيره ، فى ص ٣٢ وما بعدها.

٢- هو الاسم المعرب المنصرف الذى سبق الكلام عليه فى ص ٣٢ ويسمى بالاسم المنصرف اختصارا - كما أشرنا هناك -

وجزا؛ فالضمه للرفع، والفتحه للنصب، والكسره للجر.

ثانيهما: أنه ينون في جميع حالاته، إلا- إن وجد مانع آخر يمنع التنوين (1). أما الاسم الذي ينصرف فتتلخص حركات آخره الظاهره، أو المقدره في أنه يرفع بضمه واحده من غير تنوين، وينصب بفتحه واحده من غير تنوين، ويجر بفتحه واحده أيضا من غير تنوين (2)؛ فهو يختلف عن سابقه في الأمرين، - في عدم التنوين، وفي الجر بالفتحه نيابه عن الكسره - وإنما يتحقق الاختلاف بشرط ألا- يكون مضافا أو مبدوءا (بأل). فإن كان مضافا مثل كلمه: «أفضل» في القسم الرابع، أو مبدوءا (بأل) مثل كلمه: «الأفضل» في القسم الخامس، وجب جره بالكسره دون الفتحة، مع حذف التنوين في الحالتين أيضا؛ لأن التنوين لا يوجد في الاسم المضاف، أو المبدوء (بأل) مهما كان نوعها (3).

هذا وللإسم الذي لا ينصرف باب خاص - سيجيء في الجزء الرابع - تبين فيه أسباب المنع من الصرف، وتوضح أحكامه، ونقتصر هنا على ما يناسب موضوع الإعراب، تاركين غيره لذلك الباب.

ص: ١٥٨

- ١- كأن يكون الاسم مضافا، أو مبدوءا بأل، أو غير ذلك مما يمنع التنوين «كالنداء»، تقول جاء الطبيب، أو: طيب المدينة، ورأيت الطبيب، أو: طيب المدينة، وقصدت إلى الطبيب؛ أو: طيب المدينة؛ إذ يمنع التنوين مع «أل» ومع الإضافة في كلمه: «طيب» كما يمنع في مثل: يا طيب؛ لمعين أما عند عدم وجود مانع فيجب التنوين.
- ٢- قد ينون الممنوع من الصرف إذا زالت علميته وقصد تنكيره كما سبق - في رقم ٢ من هامش ص ٣٢ ورقم ٣ من هامش ص ٣٦ - عند الكلام على التنوين وكما يأتي البيان في ص ٢٦٤، وفي باب الممنوع من الصرف (ج ٤).
- ٣- ستأتي أنواعها في م ٣٠ - وفي هذا يقول ابن مالك: وجزّ بالفتحه ما لا ينصرف ما لم يصف، أو: يك بعد: «أل» ردف ومعنى «ردف»: تبع «أل»، وجاء بعدها مباشرة، من غير فاصل بينهما. وكلمه: «جر» قد تكون فعلا ماضيا مبنيًا على الفتح، وهو مبني للمجهول، وقد تكون فعل أمر؛ فيصح عندئذ في آخرها ضم الراء أو كسرها، أو فتحها. فالضم لأن أصلها: اجرر (مثل: انصر) نقلت ضمه الراء الأولى إلى الجيم فحذفت الهمزه، وأدغمنا الراءين، وضممنا الراء المشدده إتباعا للجيم. وإن شئنا فتحنا الراء المشدده «جرّ» للخفه، أو كسرناها؛ مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين. وليس هذا مقصورا على كلمه: بل يتبع في كل فعل أمر على وزنها.

(١) سبقت الإشارة - فى جمع المؤنث السالم ، (ص ١٥٠) - إلى أن هذا الجمع وملحقاته عند التسميه به يصح إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، كما يصح إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم ، مراعاة لأصله وصورته. والإعراب الأول أحسن ، لما سبق هناك.

ب - من الميّنات ما يكون ممنوعا من الصرف لانطباق سبب المنع عليه ؛ مثل : سيويه ؛ فإنه علم (١) مبنى على الكسر وجوبا فى كل حالاته - فى الرأى الشائع - . فعند اعتباره ممنوعا من الصرف للعلميه مع التركيب المزجى نقول فى إعرابه فى حاله الرفع : إنه مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها حركه بنائه الأصلي على الكسر. أو إنه مبنى على الكسر فى محل رفع (٢).

ونقول فى حاله نصبه : إنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها حركه بنائه الأصلي على الكسر ، أو : إنه مبنى على الكسر فى محل نصب (٣).

ونقول فى حاله جره إنه مجرور بفتحه مقدره. منع من ظهورها حركه بنائه الأصلي على الكسر. ولا مانع أن نقول هنا أيضا : إنه مبنى على الكسر فى محل جر. ولكن النحاه يفضلون - بحق - فى حاله الجر الأعراب الأول ، لأنه يوافق الحكم العام للاسم الذى لا ينصرف.

(ح) بعض القبائل العربيه يستعمل كلمه : «أم» بدلا من «أل» فيقول : امقمر يستمدّ امضوء من امشمش ، أى : (القمر يستمد الضوء من الشمس) وعلى هذه اللغه لا يمنع الاسم عندهم من الصرف إذا بدىء بكلمه : (أم) المستعمله بدلا من : «أل» (٤).

ص: ١٥٩

١- هو علم ، مركب مزجى ؛ فينطبق عليه منع الصرف ؛ فوق أنه مبنى لا يدخله تنوين التمكين وقد سبق الكلام على تنوينه فى الكلام على أنواع التنوين ص ٣٤. وسنعود للكلام عليه وعلى إعرابه بمناسبه أخرى فى ص ١٧٧ و ٢٧٩ و ٢٨١ وما بعدها.

٢- وهذا أوضح وأكثر.

٣- وهذا أوضح وأكثر.

٤- ليس من السائغ اليوم أن نستعمل «أم» هذه كاستعمال أهلها القدماء ، ولا أن ندخلها فى أساليبنا بدلا من «أل».

١- العاقل يتكلم بعد تفكير. لن يتكلم العاقل متسرعا. لم يتكلم عاقل فيما لا يعنيه.

ب

١- أنتما تتكلمان بخير (١). أنتما لن تتكلما إلا بخير. أنتما لم تتكلما إلا بالخير

٢- الحكيمان يتكلمان بخير. الحكيمان لن يتكلما. الحكيمان لم إلا بخير يتكلما إلا بالخير.

٣- أنتم تساعدون المحتاج. أنتم لن تساعدوا المحتال. أنتم لم تساعدوا المحتال.

٤- الأغنياء يشاركون في النفع. الأغنياء لن يتأخروا - الأغنياء لم يشاركون في عن المساعدة. إساءه.

٥- أنت - يا فاطمه - أنت لن تعملى بتوان. أنت لم تعملى بتوان.

تعملين بجد.

إذا كان المضارع صحيح الآخر ، وغير مختوم بضمير بارز (٢) ، فإنه يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة (الضمه فى حاله الرفع ، والفتحه فى حاله النصب إذا سبقه ناصب ، والسكون فى حاله الجزم إذا سبقه جازم). كأمثله القسم «أ».

أما إذا اتصل بآخره ألف اثنين (وله معها صورتان. إحداهما أن يكون مبدوءا بتاء المخاطب ، والأخرى أن يكون مبدوءا بياء الغائب ، كأمثله ١ ، ٢ من القسم «ب»). أو اتصل بآخره واو الجماعه ، (وله معها صورتان كذلك : أن يكون مبدوءا بتاء المخاطب أو بياء الغائب ، كأمثله ٣ و ٤ من «ب») أو اتصل آخره بياء الخاطبه ، (كأمثله القسم الخامس من «ب») - فإنه فى هذه الصوره الخمس التى يسميها

ص: ١٦٠

١- إذا كان الخطاب لمؤنثين غائبتين جاز أن يكون المضارع مبدوءا بياء لا بالتاء ، والتاء أكثر ؛ طبقا للإيضاح الآتى فى «ج»

من ص ١٦٤

٢- أى ظاهر. وهذا على رأى الشائع فى أن ألف الاثنين وواو الجماعه وياء المخاطبه أسماء ، فهى ضمائر يعرب كل منها فاعلا. وهو رأى الواجب اتباعه اليوم ، خلافا للرأى الضعيف القائل بأنها حروف.

النحاه الأفعال الخمسه - يرفع بثبوت النون (1) في حالة الرفع ، نيابه عن الضمه ، وينصب في حالة النصب بحذفها نيابه عن الفتحة ، ويجزم في حالة الجزم بحذفها أيضا نيابه عن السكون. (أمثله ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥).

وهذا معنى قولهم : الأفعال الخمسه هي : «كل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين ، أو واو جماعه ، أو ياء مخاطبه».

وحكمها : أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها. مع ملاحظه أن تلك النون عند ظهورها تكون مكسوره (٢) بعد ألف الاثنين ، مفتوحه في باقى الصور (٣).

«ملاحظه» : إذا كان المضارع معتل الآخر بغير إسناد لضمير رفع بارز - فحكمه سيجىء في مكانه الخاص (٤). فإن كان مسندا لضمير رفع بارز وجب أن تلحقه تغيرات مختلفه ؛ بيانها وتفصيل أحكامها في الباب المعد لذلك (٥) ، وهو باب : إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزه ؛ بتوكيد ، وغير توكيد ،

ص: ١٦١

١- أى : بالنون الثابته الموجوده.

٢- فى الغالب الذى يحسن الاقتصار عليه.

٣- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : واجعل لنحو : «يفعلان» التونا رفعا ، وتدعين وتسالونا وحذفها للنصب والجزم سمه كلم تكونى لترومى مظلمه أى : اجعل ثبوت النون علامه للرفع فى : يفعلان ، وتدعين ، وتسالون. وهى الأفعال المضارعه المشتمله على الضمائر السالفه ؛ فالأول مشتمل على «ألف الاثنين» ، والثانى على «ياء المخاطبه» ، والثالث على «واو لجماعه». واجعل حذف النون سمه ؛ أى : علامه ، لنصبها ، وجزمها.

٤- فى ص ١٦٥.

٥- ج ٤ م ١٤٤ ص ١٤٢.

٢ - إذا قلت : النساء لن يعفون عن المسيء ؛ فالنون هنا نون النسوه ، وليست نون الرفع التي تلحق بآخر الأفعال الخمسه. كما أن الواو واو أصلية ، لأنها لام الفعل ؛ إذ أصله : «عفا» «يعفو» تقول : النساء يعفون ؛ «يعفو» فعل مضارع مبنى على السكون الذي على الواو. لاتصاله بنون النسوه ، ونون النسوه فاعل مبنى على الفتح في محل رفع. وتقول «النساء لن يعفون» : «يعفو» : فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه ؛ في محل نصب بلن ، والنون فاعل ... وفي النساء لم يعفون : «يعفو» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه ، في محل جزم ب «لم» ، ونون النسوه فاعل ...

بخلاف قولك : الرجال يعفون ؛ فإن النون هنا علامه للرفع ، والواو ضمير الجمع ، فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع. وأصله : الرجال يعفوون (على وزن : يفعلون) ؛ استثقلت الضمه على الواو الأولى (التي هي حرف عله ، ولا-م الفعل أيضا) فحذفت الضمه ؛ فالتقى ساكنان ، هما : الواوان. حذفت الواو الأولى ؛ لأنها حرف عله ، ولم تحذف الواو الثانيه ؛ لأنها كلمه تامه. إذ هي ضمير ، فاعل ، يحتاج إليه الفعل ، فصار الكلام : «الرجال يعفون» على وزن : «يعفون» ، وعند وجود ناصب أو جازم تحذف النون ، نقول : الرجال لن يعفوا (على وزن يفعوا) ومنه قوله تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) والرجال لم يعفوا ، فحذفت نون الرفع ؛ لوجود أحدهما ، بخلاف نون النسوه ، فإنها لا تحذف - كما سبق.

(ب) عرفنا أن نون الرفع تحذف وجوبا للناصب أو الحازم ؛ كحذفها في قوله تعالى (لَنْ تَسْأَلُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) ، وقول الشاعر المصري (١) :

لا تقربوا النيل إن لم تعملوا عملا

فماؤه العذب لم يخلق لكسلان

وقد تحذف لغير ناصب أو جازم ، وجوبا أو جوازا ؛ فتحذف وجوبا إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيله ؛ مثل : أنتما - يا صاحباى - لا تقصرا في الواجب ، وأنتم - يا رجال - لا تهملن في العمل ، وأنت - يا قادره - لا تتأخرن

ص : ١٦٢

عن معاونه البائس ، فحذفت نون الرفع فى الجميع ؛ لتوالى الأمثال (أى : لتوالى ثلاثه أحرف متماثله زائده ؛ هى : النونات الثلاث (...)(١) وحذفت معها أيضا واو الجماعه ، وياء المخاطبه دون ألف الاثنين (٢) ، ولكن عند إعراب المضارع المرفوع نقول : مرفوع بالنون المقدره ، كما سبق بيان سببه وتفصيله (٣).

وتحذف جوازا عند اتصالها بنون الوقايه (٤) ، مثل : الصديقان يكرمانى ، أو : يكرمانى ، والأصدقاء يكرمونى ، أو : يكرمونى ، وأنت تكرمينى ، أو : تكرمينى.

وكما يجوز حذفها وبقاؤها بغير إدغام عند وجود نون الوقايه يجوز إدغامها فيها ؛ فتصير نونا مشدده ، تقول : الصديقان يكرمانى ، والأصدقاء يكرمونى (٥) وأنت تكرمينى (٦).

فتلخص من هذا أن نون الأفعال الخمسه لها ثلاثه أحوال عند اتصالها بنون الوقايه : الحذف ، أو الإدغام فى نون الوقايه ، أو الفك مع إبقاء النونين (٧).

وهناك لغه تحذف نون الرفع (أى : نون الأفعال الخمسه) فى غير ما سبق ؛ وبها جاء الحديث الشريف «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا- تؤمنوا حتى تحابوا (٨)» ، أى : لا- تدخلون الجنة حتى تؤمنوا. ولا- تؤمنون حتى تتحابوا. وقوله أيضا : «كما تكونوا يولى عليكم» فى بعض الآراء ، وليس من السائغ اتباع هذه اللغه فى عصرنا ، ولا محاكاتها ، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها فى النصوص القديمه.

ص: ١٦٣

١- فى رقم ٢ من هامش ص ٨٨ شرط امتناع التوالى ، وإيضاحه ، وسبب بقاء ألف الاثنين ..

٢- فى رقم ٢ من هامش ص ٨٨ شرط امتناع التوالى ، وإيضاحه ، وسبب بقاء ألف الاثنين ..

٣- راجع «ج ود» من ص ٨٨ و ٩١

٤- وهذا رأى سيبويه وفريق معه ... وقال آخرون الذى يحذف هو نون الوقايه. ولكل أدله كثيره. والرأى الأول أولى ، ولا سيما إذا عرفنا أن نون الوقايه جاءت لغرض خاص ؛ فحذفها يضيع ذلك الغرض. وتفصيل الكلام على «نون الوقايه» مسجل فى الموضوع الخاص بها - ص ٢٥٢ م ٢١ ، مع ملاحظه الإشاره السابقه فى «ج» ص ٤٨ وفى رقم ٤ من هامش ص ٨٨ ورقم ١ من هامش ص ٨٩ ثم ص ٢٥٥

٥- يجوز هنا أن يحذف الضمير أو لا يحذف ، راجع هامش (ص ٨٨ و ٨٩).

٦- يجوز هنا أن يحذف الضمير أو لا يحذف ، راجع هامش (ص ٨٨ و ٨٩).

٧- ستجىء الأحوال الثلاثه فى ص ٢٥٥.

٨- أى : تتحابوا.

(ح) يجوز (١) أن تقول : «هما تفعلان» و «هما يفعلان» عند الكلام على مؤنثين غائبتين ؛ ففي الحالة الأولى تؤنث مراعى أنك تقول فى المفردة : هى تفعل ؛ بوجود التاء أول المضارع. فكأن الأصل - مثلا - زينب تفعل ؛ لأن الضمير بمنزله الظاهر المؤنث الذى بمعناه. فإذا قلت : «هما تفعلان» فقد أدخلت فى اعتبارك الحالة السابقه. وإذا قلت : «هما يفعلان» فقد أدخلت فى اعتبارك مراعاة لفظ الضمير الحالى الذى للمثنى الغائب ، والأول أكثر وأشهر ، وفيه بعد عن اللبس ، فوق ما فيه من مساييره لقاعده هامه ؛ هى : أن الفعل يجب تأنيته إذا كان مسندا لضمير يعود على مؤنث (٢) ...

ص: ١٦٤

١- الإيضاح الآتى هو ما أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ١٦٠.

٢- وقياسا على هذا يجوز فى المضارع المسند لنون النسوه أن يكون مبدوءا بالياء أو بالتاء ، نحو : الوالدات يحرصن على راحه أبنائهن ، أو تحرصن. ويؤيد هذا القياس ما سيجىء (فى «ب» من الجزء الثانى باب الفاعل ص ٦٥ م ٦٦) فقد نصوا هناك على جواز الأمرين صراحة وأن الأحسن تصديره بالياء لا بالتاء ، تبعا للمأثور ، واستغناء بنون النسوه.

ليس فى الأفعال ما يدخله الإعراب إلا الفعل المضارع أحيانا ، وهو قسمان :

(١) مضارع صحيح الآخر : مثل : يشكر ، يرتفع ، ينزل ... وهذا يعرب بحركات ظاهره على آخره فى كل أحواله : (رفعا ، ونصبا ، وجزما) ؛ تقول : يشكر المرء من أعانه ، لن يرتفع شأن الخائن ، لم ينزل مطر فى الصحراء ، «فيشكر». مرفوع بالضمه الظاهره ، و «يرتفع» : منصوب بالفتحه الظاهره ، و «ينزل» مجزوم بالسكون الظاهر ، أما الجر فلا يدخل الأفعال ، كما هو معلوم.

(ب) مضارع معتل الآخر (٢) ، وهو ثلاثه أنواع :

١ - معتل الآخر بالألف ، مثل : يخشى ، يرضى ، يرقى. وحكمه : أنه تقدر على آخره الضمه فى حاله الرفع ، مثل : يخشى الصالح ربه ، فيخشى : مضارع مرفوع بضمه مقدره على الألف.

وكذلك تقدر الفتحة على آخره فى حاله النصب ؛ مثل : لن يرضى العاقل بالأذى ؛ فيرضى : مضارع منصوب بفتحه مقدره على الألف. وسبب التقدير فى الرفع والنصب تعذر ظهور الحركه على الألف واستحالتها.

أما فى حاله الجزم فتحذف الألف. وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها ؛ مثل : لم يرق العاجز ، فكلمه يرق : فعل مضارع مجزوم ، وعلامه جزمه حذف الألف. ومثله المضارع «يلق» فى قول الشاعر :

إذا كنت فى كلّ الأمور معاتبا

صديقك لم تلق الذى لا تعاتبه

٢ - معتل الآخر بالواو ، مثل : يسمو ، يصفو ، يبدو. وحكمه : أنه يرفع

ص: ١٦٥

١- انظر رقم ٢ من ص ١٦٩ م ١٦ حيث البيان الخاص بحروف العله والمعتل ، والمعلّ .. و.

٢- على الرغم أن علامه الإعراب مقدره على آخره فإنها تراعى فى توابعه حتما. وهذه المراعاة هى التى تقتضى وجود الإعراب التقديرى وعدم إغفال شأنه. كما سيجىء فى رقم «ح» من ص ١٧٨ وكما سبق البيان فى ص ٨١.

بالضمه المقدره (١) ، مثل : يسمو العالم ، فيسمو : مضارع مرفوع بضمه مقدره على الواو. ولكنه ينصب بفتحه ظاهره على الواو ، مثل لن يصفو الماء إلا- بالتثنيه. ويجزم بحذف الواو ، وتبقى الضمه قبلها دليلا عليها ، مثل لم يبد النجم وراء السحب نهارا. فالفعل : يبد ، مضارع مجزوم ، وعلامه جزمه حذف الواو.

٣- معتل الآخر بالياء ؛ مثل : يمشى ، يبنى ، ومثل يغضى فى أول البيت (٢) التالى:

يغضى حياء ، ويغضى من مهابته

فلا يكلم إلا حين يبتسم

وحكمه كسابقه ، يرفع بضمه مقدره ؛ مثل : يمشى الحازم فى الطريق المأمون ؛ وينصب بفتحه ظاهره على الياء ؛ مثل : لن يبغى أخ على أخيه. ويجزم بحذف الياء ؛ وتبقى الكسره قبلها دليلا عليها ، مثل لم بين المجد إلا العصاميون. ومن أمثله حذف الألف والياء من آخر المضارع المجزوم قول الشاعر :

فمن يلق خيرا يحمد الناس أمره

ومن يغو (٣) لا يعدم على

الغى لائما

وملخص ما سبق فى أنواع الفعل المضارع الثلاثه المعتله الآخر ؛ أنها متفقه فى حالتى الرفع والجزم ، مختلفه فى حاله النصب فقط. فجميعها يرفع بضمه مقدره ، ويجزم بحذف حرف العله ، مع بقاء الحركه التى تناسبه ؛ لتدل عليه ، (وهى الفتحة قبل الألف ، والضمه قبل الواو ، والكسره قبل الياء) أما فى حاله النصب فتقدر الفتحة على الألف ، وتظهر على الواو والياء (٤).

ص: ١٦٦

١- التى منع ظهورها ثقلها على الواو ؛ كما يقول النحاه. ولكن السبب الصحيح أن العرب لم تظهرها.

٢- البيت من قصيده للفرزدق يمدح زين العابدين بن الحسين.

٣- يضل ، ولا يتبع الطريق القويم

٤- وفيما سبق يقول ابن مالك : وأى فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء ، فمعتلما عرف فالألف انو فيه غير الجزم وأبد نصب ما كيدعو ، يرمى والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهّن تقض حكما لازما (انو - قدر. أبد - أظهر) أى : يعرف الفعل المضارع المعتل بأن يكون مختوما بالألف ، أو الواو ، أو الياء. وحرف الألف تقدر عليه الحركات كلها غير الجزم. وأظهر النصب فى المعتل الآخر بالواو كيدعو ، أو الياء ، كيرمى ، مع تقدير الرفع فيهما ، واحذف أحرف العله الثلاثه فى حاله جزمك أفعالها.

(أ) هناك لغة تجيز إبقاء حرف العله فى آخر المضارع المجزوم ؛ فيكون مجزوما ؛ وعلامه جزمه السكون المقدر على حرف العله. وهذه لغة تذكر لمجرد العلم بها ؛ لاستخدامها فى فهم النصوص القديمه ، الوارده بها ، لا لتطبيقها فى استعمالنا.

(ب) عرفنا أن المضارع المعتل الآخر يحذف آخره عند الجزم. وهذا بشرط أن يكون حرف العله أصيلا فى مكانه ، كالأمثله السابقه ؛ فلا يكون مبدلا من الهمزه. مثل : يقرأ الرجل ، أى : يقرأ. ومثل : يوضو وجه على ؛ بمعنى ؛ يحسن ويضىء. وأصله يوضؤ ، ومثل : يقرى الضيف السلام ؛ بمعنى : يلقيه ، وأصله : يقرئ ؛ فلو كان مبدلا من الهمزه كالكلمات السالفه - لكان خير ما يقال هو : أن المضارع مجزوم بسكون مقدر على الهمزه المنقلبه ألفا ، أو واوا ، أو ياء ، فى تلك الأمثله وأشباهاها ، ولا يحذف حرف العله.

ومن الأمثله أيضا : «يبرا» المريض و «يبرو» ، أى : يشفى ؛ وأصلهما : «يبرأ» و «يبرؤ» ؛ بالهمز فيهما. و «يبرى» الله المريض. أى : يشفيه ؛ وأصله. يبرئه. ومثل يملأ- الساقى الإناء ، أى : يملأ- «ويمتلى» الإناء : أى : يمتلىء ، و «ييطو» القطار ؛ أى : يبطؤ ؛ فلا داعى للتفصيل الذى يقوله النحاه ، من أن إبدال حرف العله من الهمزه ، إن كان بعد دخول الجازم ، فهو إبدال قياسى ، «لسكون الهمزه بسببه. فيكون الجازم قد عمل عمله فيها ؛ وهو : الجزم ؛ ومتى سكنت الهمزه ، كان إبدالها من جنس حركه ما قبلها قياسيا ؛ فتقلب ألفا أو واوا ، أو ياء ، على حسب تلك الحركه ، ولا تحذف هذه الحروف ؛ إذ لا داعى لحذفها ، بعد أن أدى الجازم عمله ، وفى هذه الحاله تعرب الكلمه مجزومه بسكون مقدر (1) على الهمزه المنقلبه المختفيه ... أما إن كان الإبدال من الهمزه قبل الجزم ، فهو إبدال شاذ ، والأفصح عدم حذف حرف العله أيضا ، ويكون الفعل مجزوما

ص: ١٦٧

١- وإنما كان السكون مقدرا لأنه على الهمزه وهى مختفيه ، فهو مختف معها ، ويكون ظاهرا حين تظهر ، ولا يصح أن يكون مقدرا على الألف ، أو الواو أو الياء ؛ لأن هذه الحروف قد جاءت بعد أن أدى الجازم عمله ، واستوفى حقه ، كما أوضحنا.

بسكون مقدر على الهمزة المنقلبه المختفيه كسابقه. ولا- يحذف حرف العله - مع أن الجازم حين وروده على الفعل لم يكن أمامه الهمزة ، ليؤثر فيها - لأن حرف العله هذا عارض ، وليس أصيلا ، ولا اعتداد بالعارض عندهم (1)؛

فالفرق بين الحالتين أن الأولى لا يحذف فيها حرف العله باتفاق ، لما بينوه ؛ وأن الثانيه فيها خلاف ، ولكن الأشهر عدم الحذف أيضا.

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما المانع أن يكون الحكم الفاصل هو عدم الحذف دائما ، لنستريح من تعدد الآراء ، واختلاف الحجج ، من غير أثر واضح؟ هذا هو الأفضل.

ص: ١٦٨

١- راجع الصبان آخر باب المعرب والمبني عند الكلام على المضارع المعتل.

من الأسماء المعربه (١) نوع صحيح الآخر ، مثل : سعاد ، صالح ، جمل ، شجره ، قمر ، سماء ... وهذا النوع يعرب فى أحواله الثلاثه بحركات ظاهره على آخره ؛ تقول : صالح محسن ، وإن صالحا محسن ، وحبذا الإحسان من صالح .. وكذا بقيه الأمثله مع مراعاة الأحكام التى شرحناها فى المسائل المختلفه السابقه.

ومنهما نوع معتل الآخر جار مجرى الصحيح ، وهو ما آخره ياء أو واو وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن ، وقد يكون الحرفان مشددين أو مخففين ؛ نحو : مرمى - - مغزو - ظبى - دلو ... وحكم آخره من الناحيه الإعرابيه كحكم صحيح الآخر ، فهو شبيهه به فى الحكم

ومن هذا الشبيهه أيضا المختوم بياء مشدده للنسب ، ونحوه ، بشرط ألا يكون تشديده بسبب إدغام ياءين : ومن الأمثله : عبقرى - كرسى - شافعى ، فخرج نحو : خليلى - صاحبى - بنى - كاتبى - (كما فى ج ٤ ص ٤٥ م ١٣١).

ومنهما نوع معتل الآخر (٢) لا يشبه الصحيح : ومن أمثله (الرضا ، العلا ،

ص: ١٦٩

١- أما غير المعربه فلا دخل لها فى هذا الموضوع الخاص بالإعراب وعلاماته الأصليه أو الفرعيه ، كما هو معروف ؛ لأن المبنى لا تتغير علامه آخره ..

٢- أى : فى آخره حرف من حروف العله الثلاثه ؛ وهى : الألف ، والواو ، والياء. وقد يكتفى النحاه بتسميته : «المعتل» فقط ؛ لأن المعتل فى اصطلاحهم هو معتل الآخر (وهو ما كان حرفه الأصلي الأخير حرف عله) سواء أكان اسما ، أم فعلا. أما الصرفيون فقد جرى اصطلاحهم على أن المعتل هو : ما كان أحد حروفه الأصليه حرف عله ؛ سواء أكان حرف العله فى الأول ، أم فى الوسط ، أم فى الآخر ، أم فى أكثر من موضع. وسواء أكان ذلك فى اسم أم فعل. ولكل حاله من تلك الحالات المختلفه اسم خاص بها ، وحكم معين فى علم الصرف. ولم يطلق النحاه ولا-الصرفيون اسم المعتل على شىء من الحروف ؛ مع أن بعض الحروف قد يكون معتلا ؛ مثل : إلى ، على ، فى .. والسبب فى ذلك أن كلامهم فى المعتل ، وأنواعه ، واسم كل نوع وحكمه - إنما هو من ناحيه الإعراب ، وما يتصل به ؛ وهى ناحيه لا تتصل بالحروف ، إذ الحروف كلها مبنيه كما عرفنا. على أنه لا مانع من تسميه الحرف الذى فيه حرف عله «بالمعتل». ولكن لا يصح تسميته المقصور ، ولا بالمنقوص ، ولا بالأسماء الأخرى الخاصه التى أطلقها النحاه أو الصرفيون على أنواع المعتل من الأسماء أو الأفعال ؛ (كالمثال ، والأجوف ، والناقص .. إلخ) لأن هذه التسميات مقصوره عندهم على أنواع المعتل من الأسماء والأفعال وحدهما ومن المقرر أن حرف العله إن كان ساكنا بعد حركه تناسبه فهو حرف عله ، ومد ، ولين ؛ نحو مساعد ، ومسعود ، وسعيد. وإن كان ساكنا بعد حركه لا تناسبه فهو حرف عله ولين معا ، نحو : - جوهر ، وزين. وإن كان متحركا فهو حرف عله فقط ؛ مثل : حور ، وهيف ... (راجع الخضرى ج ٢ فى بابى الترخيم والإعلال بالنقل). وعلى هذا تكون الألف دائما حرف عله ، ومد ، ولين. ويتردد فى كلام النحاه : «الحرف المعل»

يريدون به الحرف الذى يخضع لأحكام الإعلال ، وتجرى عليه ضوابطه ، - كقلب الياء المتطرفه بعد الألف الزائده همزه ... و.. -
فإن لم يخضع لتلك الأحكام فهو حرف عله فقط ؛ كالفعل الماضى : عور ، أو : هيف ... وستجىء إشاره لهذا فى ج ٢ هامش
ص ٨٦ م ٦٧.

الهدى ، الحمى ...) وأيضا (الهادى ، الداعى ، المنادى ، المرتجى ...) وأيضا (أدكو (١) طوكيو (٢) ، سمندو (٣) قمندو (٤) ...) وهذا النوع المعتل ثلاثه أقسام على حسب حرف العله الذى فى آخره :

أولها ؛ المقصور (٥) : وهو : الاسم العربى الذى فى آخره ألف (٦) لازمه (٧). وحكمه: أن يعرب بحركات مقدره على هذه الألف فى جميع صورته ؛ رفعا ؛ ونصبا ، وجرا ؛ إذ لا- يمكن أن تظهر الفتحة أو الضمه أو الكسره على الألف. ومن أمثله «إن الهدى هدى الله». «أتبع سبيل الهدى». فكلمه : «الهدى» الأولى ، اسم

ص: ١٧٠

١- اسم بلد مصرى على الساحل الشمالى.

٢- حاضره بلاد اليابان.

٣- اسم طائر ، واسم حصن فى (بلغراد).

٤- اسم طائر.

٥- مما يلاحظ أن النحاء لا- يطلقون اسم المقصور والممدود على الاسم إلا- إذا كان معربا. بخلاف اللغويين والقراء فإنهما يطلقونهما على العرب والمبنى ولذا يقولون فى : (أولى وأولاء ، اسمى إشاره) إن الأول مقصور ، والثانى ممدود مع أن الاسمين مبنيان. فالاصطلاح مختلف عند الفريقين ، كما سيجىء فى باب اسم الإشاره ، - رقم ٤ من هامش ص ٢٩١) وفى رقم ١ من هامش ص ٣١٠ وكذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٥٠ م ١٧٠ ج ٤.

٦- وهذه الألف يكون قبلها فتحه دائما كشأن جميع الألفات. فإن جاء بعدها تاء التأنيث مثل : فتاه ، ومباراه .. و.. زال عنه اسم المقصور وحكمه ، وصار إعرابه على التاء - كما فى : «و» من ص ١٧٢ - وسيجىء البيان والإيضاح فى الباب الخاص به من الجزء الرابع ص ٤٦١ م ١٧١.

٧- لا تفارقه فى حاله من حالات إعرابه الثلاث ؛ الرفع ، والنصب ، والجر ، إلا إذا وجدت عله صرفيه تقضى بحذفها ؛ فتحذف لفظا ، ولكنها تعتبر موجوده تقديرا : لأن المحذوف لعله كالثابت ؛ وذلك كحذفها عند التنوين فى مثل : فتى ، علا ، رضا ؛ فإنها موجوده تقديرا. وهذا معنى قولهم : إن ألف المقصور موجوده دائما ، إما لفظا وإما تقديرا. وعند الوقف يحذف التنوين فى الشائع ، فترجع الألف ، ويكون الإعراب مقدر عليها. وهذا هو الشائع فى الإعراب اليوم ، ولا بأس به ، بل فيه تيسير. وإذا كانت الألف لا تفارقه وعلامه الإعراب لا تظهر عليها مطلقا ؛ كما أوضحنا ؛ فلم لا يعتبر مبنيا؟ تقدم جواب هذا فى «و» من ص ٩٢.

«إن» ؛ منصوبه بفتحه مقدره على الألف ؛ وكلمه : «هدى» الثانيه خبر «إن» ، مرفوعه بضمه مقدره على الألف أيضا. وكلمه : «هدى» الثالثه مضاف إليه ، مجروره بكسره مقدره على الألف (١).

ومن أمثله : رضا الله أسمى الغايات. وإن رضا الناس غايه لا تدرک ، احرص على رضا الله ... فكلمه : «رضا» مرفوعه أو منصوبه أو مجروره بحركه مقدره على الألف ... وهكذا كل الأسماء المقصوره (٢).

وليس من المقصور ما يأتي :

(أ) الأفعال المختومه بألف لازمه ، مثل : دعا ، سعى ، يخشى ، ارتقى. وإنما هي نوع من الأفعال التي تسمى ناقصه. (ويراد بهذه التسميه هنا : أنها معتله الآخر).

(ب) الحروف المختومه بألف لازمه ، مثل : إلى ، على ... لأن هذه كتلك ليست أسماء.

(ج) الأسماء المبتئيه المختومه بهذه الألف ؛ مثل : «ذا» و «تا» من أسماء الإشاره. ومثل «إذا» الظرفيه و «ما» الموصوله ، وغيرها من الأسماء المبتئيه.

(د) الأسماء المعربه التي في آخرها واو ، أو ياء ، مثل : «أدكو» ، «الهادى» ، لأنها ليست معتله الآخر بالألف.

(ه) المثنى في حاله الرفع مثل : سافر الوالدان ، والأسماء السته في حاله النصب ، مثل : رأيت أباك ؛ لأن الألف فيهما غير لازمه ، إذ تتغير وتجيء مكانها

ص : ١٧١

١- وهي تكتب ياء هنا ، وتكتب في مواضع أخرى ألفا ؛ تبعا لقواعد الإملاء التي تقضى بأن ألف المقصور الثلاثيه إن كان أصلها ياء كتبت ياء ، وإن كان أصلها واوا كتبت ألفا ؛ فلا بد من إرجاع الألف الثلاثيه إلى أصلها. أما التي تزيد على ثلاثه فإنها تكتب ياء دائما. وسواء أكتبت ألف المقصور ياء أم ألفا - فإنها في جميع أحوالها تسمى : ألفا ، ما دام قبلها فتحة. وهذا الرأي هو الشائع اليوم في رسم الحروف. وللكوفيين رأي آخر يجيز كتابه المقصور الثلاثي بالألف أو الياء إن كان الاسم مضموم الأول أو مكسوره ... ولا نتعرض لبيان أن هذا أنسب أم ذاك ، ولكن الذي لا شك فيه أن قواعد رسم الحروف معقده مضطربه ، في حاجه إلى ضبط وتحديد وتيسير. وهذا من أخص خصائص المجمع اللغوي ؛ لأنه - في هذه الناحيه - يمثل الهيئات العلميه مجتمعه ، والبلاد العربيه كلها.

٢- مع ملاحظته أن الكلمه إن كانت ممنوعه من الصرف - مثل موسى - على اعتباره ممنوعا من الصرف - فإنها تخضع لأحكام المنع المختلفه. ومنها الجر بالفتحه المقدره بدلا من الكسره المقدره ، إن لم يكن هناك مانع.

الياء مع المثني في حالة نصبه وجره ؛ مثل : أكرمت الوالدين ، وأصغيت إلى الوالدين. وتجيء مكانها الواو أو الياء مع الأسماء الستة في حالة رفعها وجرها ؛ مثل : أبوك كريم ، استمع إلى أبيك.

(و) أشرنا (١) إلى أن المقصور إذا زيدت بعد ألفه تاء التانيث - نحو : فتاه ، مباراه ، مستدعاه - يفقد اسمه وحكمه بسبب هذه التاء ، ولا يسمى مقصورا ، لأنه لا يكون مقصورا إلا بشرط انتهائه بألف تقع عليها الحركات الإعرابية مقدره. ولا يتحقق هذا الشرط إذا وقعت بعد ألفه تاء التانيث ، إذ تكون هي خاتمه أحرفه ، وعليها تقع الحركات الإعرابية ظاهره لا مقدره ؛ ولذا تبقى عند تثنيته للدلالة على تانيثه ، وتحذف عند جمعه ، ويراعى في الاسم بعد حذفها ما يراعى في جمع المقصور (٢) - ويجب التنبه للفرق الواسع بين تاء التانيث السالفه والهاء الواقعه ضميرا بعد ألف المقصور في مثل : «من أطاع هواه أعطى العدو منا» ؛ فهذه الهاء كلمه مستقله تماما.

ثانيها : المنقوص ؛ وهو : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمه (٣) ، غير مشدده ، قبلها كسره ، مثل : العالى ، الباقي ، المرتقى ، المستعلى ...

وحكمه : أن يرفع بضمه مقدره على الياء في حالة الرفع ، وينصب بفتحها ظاهره على الياء في حالة النصب ، ويجر بكسره مقدره عليها في حالة الجر ؛ مثل : الخلق العالى سلاح لصاحبه ، إن الخلق العالى سلاح لصاحبه ، تمسيك بالخلق العالى. فكلمه : «العالى» في الأمثله الثلاثه نعت (صفه) ، ولكنه مرفوع في المثال الأول بضمه مقدره ، ومنصوب في المثال الثانى بالفتحه الظاهره ، ومجرور في المثال الثالث بالكسره المقدره. ومثله : الباقي للمرء عمله الصالح. إن الباقي للمرء عمله الصالح. حافظ على الباقي من مآثر قومك. فكلمه : «الباقي» في المثال الأول مبتدأ مرفوعه بضمه مقدره ، وهى في المثال الثانى اسم «إن» منصوبه بالفتحه الظاهره ، وهى فى

ص: ١٧٢

- ١- فى رقم ٦ من هامن ص ١٧٠ ويلاحظ آخر ما جاء فى «ا» ص ١٥٢
- ٢- مما سيجىء بيانه فى الباب الخاص بتثنيه المقصور وجمعه فى الجزء الرابع.
- ٣- إذا حذف الياء لعله صرفيه كالتنوين ، أو عله أخرى ، فهى فى حكم الموجوده. مثل هذا داع للخير. ويكون الإعراب على هذه الياء المقدره. ولماذا لا يعتبر المنقوص من المبنيات؟ سبق جواب هذا فى «و» من ص ٩٢.

الثالث مجروره بكسره مقدره ، وهكذا ، فالمنقوص يرفع ويجر بحركه (١) مقدره على الياء ؛ وينصب بفتحه ظاهره عليها ، كما رأينا.

والمنقوص الذى تقدر الضمه والكسره على يائه وتظهر عليها الفتحة يجب إثبات يائه إن كان غير منون - لسبب يمنع التنوين ؛ كإضافته ، أو اقترانه بأل ، أو تثنيته ، أو جمعه جمع مؤنث سالما (٢) - فإن كان منونا لخلوه مما يمنع التنوين ؛ وجب حذف الياء دون التنوين فى حالتى الرفع والجر ، مع تقدير الضمه والكسره عليها ، ويجب بقاء الياء والتنوين فى حاله النصب ؛ نحو : خير ما يحمد به المرء خلق عال - إن خلقا عاليا يتحلّى به المرء خير له من الثروه والجاه - لا يحرص العاقل على شىء قدر حرصه على خلق عال يشتهر به. فيرفع بضمه مقدره على الياء المحذوفه ، وينصب بفتحه ظاهره على الياء الثابته مع التنوين ، ويجر بكسره مقدره على الياء المحذوفه. وإنما حذفت الياء لالتقائها ساكنه مع التنوين فى حالتى الرفع والجر ؛ إذ الأصل : (عالين) فى الرفع ، و (عالين) فى الجر ، استثقلت الضمه والكسره على الياء ، فحذفتا ، فالتقى ساكنان ، الياء والتنوين ، حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت الكلمه : عال ، فى حالتى الرفع والجر - كما سلف - . ومن أمثله حذف الياء من المنون المرفوع قول الشاعر يمدح كريما :

فهو مدن للجود - وهو بغيض -

وهو مقص للمال ، وهو حبيب

«ملاحظه» : إذا كانت لام المنقوص محذوفه بغير تعويض همزه الوصل عنها (مثل : شج) فإنها ترجع أولا ترجع فى التثنيه وفى جمع المؤنث السالم طبقا للضابط الذى سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٢ وفى «ح» من ص ١٢٣ و ١٢٤).

وليس من المنقوص ما يأتى :

(١) الفعل بجميع أنواعه ، ولا سيما المختوم بياء لازمه ، مثل ينوى محمد التنقل ، ويجرى وراء رزقه ، وكذلك الحرف ؛ ولا سيما المختوم بياء لازمه ؛ مثل : فى.

ص: ١٧٣

١- فإن كان ممنوعا من الصرف ؛ مثل ليال - بواق ... جرى عليه حكم الممنوع من الصرف كما شرحناه ص ٣٧ وهامش ٣٨ وإذا كان المنقوص ممنوعا من الصرف وسمى به ؛ مثل : جوار ، وقواض ، علمين مؤنثين - فلا تقدر الكسره على رأى المشهور ، وإنما يجر بالفتحه ، لكن أنظهر الفتحة لخفتها فى حد ذاتها ، أم تقدر لنيابتها عن الكسره الثقيله؟ رأيان أشهرهما الثانى.

٢- سيجىء فى الجزء الرابع الباب الخاص بتثنيته وجمعه.

(ب) الاسم الذى فى آخره ياء مشدده ؛ مثل : كرسى.

(ح) الاسم المختوم بياء ولكنه مبنى ؛ مثل : الذى ، التى ... ذى (اسم إشارة).

(د) الاسم المعرب الذى آخره ياء ولكنها غير ملازمه له فى كل حالاته ؛ كالأسماء الستة فى حاله جرهما بالياء ؛ مثل : أحسن إلى أخيك ؛ وكذلك المثنى وجمع المذكر السالم فى حاله نصبهما وجرهما ؛ مثل : أكرم الوالدين ، واعتن بالوالدين ، وصافح الزائرين ، وأسرع إلى الزائرين ؛ فإن الياء فى الأسماء الخمسة لا تثبت ؛ بل تتغير ويحل محلها الواو رفعا ، والألف نصبا. كما أن الياء فى المثنى وجمع المذكر تتغير ، ويحل محلها الألف فى حاله رفع المثنى ، والواو فى حاله رفع جمع المذكر ...

(ه) الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمه ، ولكن ليس قبلها كسره ؛ مثل : ظبى وكرسى ؛ فالياء فى الأولى قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح ، وفى الثانية قبلها سكون ظاهر على حرف معتل (١).

* * *

ثالثها : الاسم المعرب الذى آخره الحقيقى واو ساكنه لازمه قبلها ضمه. وهذا نوع لا تعرفه اللغة العربيه الأصليه ؛ ولم يسمع عن العرب ، إلا- فى بضع كلمات نقلوها عن غيرهم من الأجانب ، منها : «سمندو (٢)» ، «قمندو (٣)» ، لكن لا مانع من تسميه بعض الأشخاص وغيرهم بأسماء مختومه بتلك الواو ؛ كتسميه شخص أرسطو ، أو خوفو ، أو سنفرو (٤) ، أو : يدعو ، أو : يسمو ، وتسميه بلد : (أدفو ، وأدكو (٥) ، أركنو (٦) ، طوكيو (٧) ، كنگو (٨).

ص: ١٧٤

١- فكلمه كرسى وأشباهاها - ليست من المنقوص لمانعين ، لا لمانع واحد.

٢- سبق شرحهما فى هامش ص ١٧٠ - رقم ٣ و ٤ - ومنها : هندو ، كما جاء فى الهمع -

٣- سبق شرحهما فى هامش ص ١٧٠ - رقم ٣ و ٤ - ومنها : هندو ، كما جاء فى الهمع -

٤- «خوفو» اسم فرعون من فراعنه مصر فى الدوله الأولى القديمه ، وهو بانى هرم الجيزه الأكبر. و «اسنفرو» واسم فرعون آخر.

٥- بلدان أولادهما بصعيد مصر والأخرى بالساحل الشمالى

٦- اسم واحه على الحدود المصريه الغربيه.

٧- اسم حاضره اليابان - كما سبق -

٨- إقليم بوسط إفريقيا.

ولما كان هذا النوع غير عربى فى أصله ، ونادرا فى استعمال العرب ، أهمله النحاه ، فلم يضعوا له اسما ، ولا حكما - فيما نعرف (١) ... - ولعل الحكم الذى يناسبه فى رأينا هو أن يعرب بحركات مقدره على آخره فى جميع حالاته (٢) فيرفع بالضمه المقدره على الواو ، وينصب بالفتحه المقدره عليها ، ويجر بالفتحه المقدره عليها بدلا من الكسره (٣) ، تقول : كان «سنفرو» ملكا مصريا قديما ، إن «سنفرو» أحد الفراعين ، هل عرفت شيئا عن سنفرو؟. وهذا الحكم يسرى على الكلمات القليله التى أخذها العرب عن غيرهم ، كما يسرى على الأسماء التى لم يأخذوها ، وكذلك المستحدثه بعدهم للأشخاص والبلاد وغيرها (٤) ...

وليس من النوع الثالث ما يأتى :

(أ) الفعل الذى آخره واو ، مثل : يدعو ، يسمو ، يعلو ، لأن هذه ليست أسماء.

(ب) الاسم الذى ليس معربا ، مثل : هو ... وذو ، بمعنى الذى (نحو جاء ذو قام) (٥) ...

(ج) الاسم المعرب الذى آخره واو ، ولكنها ليست فى الآخر الحقيقى بل فى الآخر العارض ؛ مثل : يا «ثمو» ويا «محمو» فى ترخيم كلمتى : «ثمود» و «محمود» حين النداء ؛ فإن الآخر الحقيقى هو الدال ، لا الواو.

ص : ١٧٥

١- لم أجد له اسما ولا- حكما فيما لدى من المراجع المختلفه ، إلا ما ذكره بعض النحاه ، كالصبان فى آخر باب الممنوع من الصرف ، عند الكلام على المنقوص من الأسماء الممنوعه من الصرف ، فإنه قال ما نصه : «لو سميت بالفعل يغزو ويدعو ، ورجعت بالواو للياء ، أجرته مجرى جوار وتقول فى النصب : رأيت يدعى ويغزى. قال بعضهم : ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت من أن الأسماء المتمكنه ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمه ، فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها. وإذا سميت بالفعل : «يرم» من : «لم يرم» رددت إليه ما حذف منه ؛ ومنعته من الصرف : تقول : هذا يرم ، ومررت بيرم ، والتنوين للعوض ، ورأيت يرمى. وإذا سميت بالفعل : «يغز» من : «لم يغز» قلت : هذا يغز ، ومررت بيغز ، ورأيت يغزى. إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار) اه وفى هذا الكلام - فوق ما فيه من تخيل بعيد - ما يستدعى التوقف والنظر ، كما قلنا فى ج ٤ ص ١٦١ ، ١٦٢ م (١٤٥) لأن الأخذ به يؤدى إلى تغيير صورته العلم تغييرا يوقع فى اللبس والإبهام. ويحدث لصاحبه مشقات فى معاملاتته

٢- لأن الاسم فى هذه الحاله يكون علما أعجميا ؛ فيمنع من الصرف ، ويجر بالفتحه بدلا من الكسره إن لم يمنع من ذلك مانع آخر. كالإضافه ، أو : أل ...

٣- لأن الاسم فى هذه الحاله يكون علما أعجميا ؛ فيمنع من الصرف ، ويجر بالفتحه بدلا من الكسره إن لم يمنع من ذلك مانع آخر. كالإضافه ، أو : أل ...

٤- وسيجىء حكمه الخاص عند إضافته لياء المتكلم فى الباب الخاص بهذا - ج ٣ ص ١٤٣ م ٦٩ - كما سيجىء حكمه عند تثنيته وجمعه فى الباب الخاص بذلك ج ٤.

٥- أما «ذو» التى من الأسماء الستة فالواو فى آخرها غير لازمه ، وأيضا ليست أصلية.

(د) الاسم المعرب الذى آخره واو ، ولكنها ليست لازمه ؛ كالأسماء الخمسه فى حالة الرفع ، مثل : سعد أخوك (١) ... فإن هذه الواو تتغير فى حالة النصب ، وتحل محلها الألف ؛ كما تتغير فى حالة الجر وتحل محلها الياء.

(ه) الاسم المعرب الذى آخره واو لازمه ، ولكن ليس قبلها ضمه ؛ مثل : حلو ، خطو ، صحو ، دلو ، صفو ، فإنه من المعتل الجارى مجرى الصحيح (٢) فى إعرابه بحركات ظاهره على آخره رفعا ونصبا وجرا (٣).

«ملاحظه» سيجىء فى ج ٤ ص ٤٥٧ م ١٧١ باب خاص بطريقه تثنيه المقصور والمنقوص والممدود وجمعها جمع مذكر سالما وجمع مؤنث سالما.

ص: ١٧٦

١- ومثلها واو جمع المذكر السالم المضاف : مثل : جاء عالمو الهندسه ؛ فإن هذه الواو تتغير ، ويحل محلها الياء نصبا وجرا. هذا إلى شىء آخر ، هو : أنه يجوز اعتبار الواو فى الأسماء الستة وفى جمع المذكر خارجه عن أصول الكلمه ، وهذا يبعدها من النوع الثالث.

٢- سبق تعريفه وحكمه فى ص ١٦٩.

٣- وفيما سبق من المعتل وأحكام المقصور والمنقوص يقول ابن مالك : وسمّ معتلّا من الأسماء ما كالمصطفى ، والمرتقى مكارما فالأول الإعراب فيه قدّرا جميعه ؛ وهو الذى قد «قصرا» والثان «منقوص» ، ونصبه ظهر ورفعه ينوى ، كذا أيضا يجر

(١) عرفنا أن المنقوص تقدر على آخره الضمه ، والكسره ، وتظهر الفتحه ؛ مثل : أجت داعى الحق. لكن إذا وقع المنقوص صدر مركب مزجى (١) ، فإنه قد يجوز - عند بعض القبائل - فى هذا الصدر أن يعرب إعراب المضاف ، ويعرب ما بعده (وهو : العجز) مضافا إليه ، ممنوعا من الصرف أو غير ممنوع على حسب حالته وما يستحقه. وفى هذه الحالة لا تظهر الفتحه على ياء المنقوص - فى الأشهر (٢) - ومن أمثله عرفت «داعى سلم» ، أو : «معدى كرب» ، أو «صافى هناء» (أسماء أشخاص) ودخلت «سواقى خيل» ، أو : «مرامى سفر» أو «قالى قلا» (أسماء بلاد) فالصدر يعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحه فى حاله النصب. وهذا هو نوع المنقوص الذى لا تظهر على يائه الفتحه فى حاله نصبه (٣) ... ومع أن هذا هو المشهور - قديما فى تلك اللغه - فالمناسب لنا اليوم ألا نلجأ إلى الإضافه ؛ لأن ترك الياء فى حاله النصب بدون فتحه ظاهره قد يدعو للحيره والإيهام بغير داع ، فالخير ألما نعره إعراب المتضايقين ، وإنما الخير أن نستعمله الاستعمال المشهور فى المركب المزجى ؛ بأن يكون الإعراب على آخر العجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله ، فلا نعره إعراب المضاف مع المضاف إليه لأن الإعراب على آخر العجز وحده يدل على أن اللفظ مركب مزجى.

ومن العرب من يجيز فتح هذه الياء كغيرها من المنقوص ، كما أن منهم من يسكن ياء المنقوص دائما. ولكن من المستحسن عدم الأخذ بهذين الرأيين ؛ للدواعى القويه التى نرددها ، والتى نردفها بأننا حين نذكر عده آراء مختلفه نذكرها لا لنحاكيها ، - فالمحاكاة اليوم للأشهر وحده - وإنما نذكرها للمتخصصين ؛ ليستعينوا بها على فهم النصوص القديمه التى تشتمل عليها ، إلا إذا أشرنا إلى جواز استعمالها لسبب قوى.

ص: ١٧٧

- ١- تعريف المركب المزجى وأحكامه وكل ما يختص به مدون فى باب العلم ، وسيأتى (ص ٢٧٠ و ٢٧٩ و ٢٨١ وما بعدهما)
- ٢- ويحسن فى هذه الحالة كتابه الصدر منفصلا عن العجز ؛ ليكون هذا الانفصال دالا على الإضافه ، وموجها إليها ؛ إذ المضاف غير المضاف إليه ؛ فمن حقهما ألا يتصلان فى الكتابه. بخلاف حال المزج ؛ فإنه يقوم على أنهما بمنزله شىء واحد ؛ ولذا يتصلان كتابه فى الغالب (انظر ص ٢٧٠ و ٢٨٢)
- ٣- سيجىء البيان أيضا فى ص ٢٨٢ ج ٤ ص ١٧٦ م ١٤٧

وإذا ختم صدر المركب المزجى بواو ، وأريد إضافة الصدر إلى العجز - اتباعا للرأى السالف - فإن الحركات كلها تقدر على الواو ؛ مثل : «نهر و هند» (١) و «مجدو ملوك» (٢) والحكمه فى عدم ظهور الفتحه هو الحرص على بقاء الاسم على حالته الأصلية ؛ لىبقى دالا على صاحبه ، دلالة العلم ، لا دلالة المضاف والمضاف إليه ، لأن الإضافة هنا ظاهرية شكلية فقط. ولم أر من يجيز الإعراب على آخر العجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله ، ولا من عرض حكما لهذا النوع من المعتل - كما أسلفنا (٣) - لكن حملة على نظيره المركب المزجى المختوم صدره بالياء قد يبيح هذا ، بل يجعله أفضل ؛ إذ يدل على أن اللفظ مركب مزجى ، مضاف فلا يقع فيه لبس.

(ب) إذا أضيفت كلمه «لدى» (٤) للضمير فإن ألفها تقلب ياء ، مثل : زاد الخير لديك ، فكلمه : «لدى» ظرف منصوب بفتحته مقدره. لكن أهذه الفتحه مقدره على الياء الظاهره ، أم مقدره على الألف التى كانت فى الأصل ، وانقلبت ياء؟ يفضل النحاه أن يقولوا منصوب بفتحته مقدره على الألف التى صارت ياء ، وذلك لسببين :

أولهما : أن الألف هى الاصل ، فلها الاعتبار الأول.

ثانيهما : أن الياء فى آخر المعربات تظهر عليها الفتحه فى الأغلب ، فإذا جعلنا الفتحه مقدره على الألف ، بقيت القاعده السابقه سليمه مطرده ، بخلاف ما لو جعلناها مقدره على الياء فىكون التقدير مخالفا للأعم الأغلب ، من ظهور الفتحه مباشره على الياء (٥).

مواضع الإعراب التقديرى

(ح) فهما من المسائل السابقه (٦) ، معنى الإعراب الظاهر ، والإعراب المقدر (أى : التقديرى) ، فى الأسماء والأفعال المضارعه. وسواء أكانت علامه الإعراب

ص: ١٧٨

- ١- نهر و : علم رجل. من زعماء الهند
- ٢- اسم أمير فارسى.
- ٣- فى ص ١٧٤ ، النوع الثالث.
- ٤- هى ظرف مكان معرب ، بمعنى : عند. وتفصيل الكلام عليهما فى «باب الظروف» ج ٢ ص ٢٢٢ م ٧٩ وج ٣ باب الإضافة ص ٤٨ م ٩٤.

٥- وهذا من فلسفه النحاه. ولن يترتب على الأخذ بالرأى الأول ضرر ؛ بل لعله الأوضح والأسهل ، ولا حاجه بنا إلى التشدد.

٦- فى ص ٦٧ و ٨٠ وما بعدهما.

ظاهرة أم مقدره - لا بد أن تلاحظ في التوابع ، فيكون التابع مماثلا في علامه إعرابه للمتبوع(١).

وبقى أن نشير هنا إلى أن الإعراب التقديرى لا ينحصر فى تلك المواضع التى سبق الكلام عليها فى المضارع المعتل الآخر ، وفى الاسم المعتل الآخر ؛ لهذا كان من المستحسن أن نجمع هنا ما تفرق من مواضع الإعراب المقدر (٢) (التقديرى) التى سبقت ، والتى لم تسبق ، وأن نركزها فى موضع واحد ، ليسهل الرجوع إليها.

فمن هذه المواضع ما تقدر فيه الحركات (الأصليه أو الفرعيه (٣)) ، ومنها ما تقدر فيه الحروف النائبه عن الحركات الأصليه. (فالحروف تقدر كالحركات). وإليك البيان :

أولا - أشهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الأصليه :

١ - تقدر الحركات الثلاث (أى : الضمه ، والفتحه ، والكسره) على آخر الاسم المقصور ، - مثل المصطفى - فى كل حالاته الثلاث : الرفع ، والنصب ، والجر ، - كما سبق فى ص ١٧٠ - وكذلك على آخر الاسم المعتل بالواو ، كما فى ص ١٧٥.

٢ - تقدر حركتان فقط هما : الضمه ، والكسره ، على آخر الاسم المنقوص ، فى حالة الرفع والجر ؛ كما سبق فى ص ١٧٢.

٣ - تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم ، إذا سكن للوقف ، مثل جاء محمد. رأيت محمد (٤) ، قصدت إلى محمد (بإعراب «محمد» مرفوعه ، أو منصوبه أو مجروره ، بحركه مقدره ، منع من ظهورها السكون العارض للوقف). ومثل هذا يقال فى الفعل المضارع صحيح الآخر ، رفعا ، ونصبا ؛ مثل : على يأكل ، علىٰ لن يأكل ، : فالفعل

ص : ١٧٩

١- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ ؛ ففيه الإشارة لهذا. وفى ص ٨١ بيان آخر لفائده الإعراب التقديرى والمحلى.

٢- وهو غير الإعراب المحلى الذى سبق بيانه فى : «ا» من ص ٨٠ والذى ستجىء له إشاره فى ص ٢٨٢ وأيضا فى ج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩

٣- كالفتحه المقدره النائبه عن الكسره فى الممنوع من الصرف ، مثل قبلت النصح من هدى (اسم امرأه).

٤- عند الوقف فى حالة النصب - فقط - يقلب التنوين ألفا ، وهو المشهور ، فىكون منصوبا بفتحه ظاهره على الدال ، بعدها ذلك التنوين المنقلب ألفا. أما على اللغه التى تقف بحذف التنوين مطلقا فتكتب «محمد» بسكون الدال.

(يأكل) مرفوع ، أو منصوب ، بحركه مقدره ، منع من ظهورها السكون العارض للوقف (١). ومن التيسير فى الإعراب واختصار الكلام ، أن نقول فى إعراب «محمد» إنه : مرفوع أو منصوب ، أو مجرور بالحركه الأصليه ، وضبط بالسكون للوقف ؛ وكذلك نقول فى المضارع إنه : مرفوع ، أو منصوب بالحركه الأصليه ، وألزم السكون للوقف. ومثل هذا نقوله فى بقية المواضع الآتية :

٤ - تقدر الحركات الثلاث جوازا على الحرف الأخير من الكلمه ، إذا كان مما يدغم فى الحرف الأول من الكلمه التاليه ؛ مثال ذلك فى الاسم قراءه من قرأ : «وقتل داوود جالوت» يادغام الدال فى الجيم ؛ ومثاله فى الفعل : يكتب بكر ، يادغام الباءين فى بعض اللغات. ومن التيسير لما سبق ، أن نقول : «داوود» ، و «يكتب» مرفوع ، وجاءه السكون العارض لأجل الإدغام.

٥ - تقدر الحركات الثلاث جوازا على الحرف الأخير من الكلمه ، إذا سكن للتخفيف (٢) ؛ كتسكين الحروف الآتية فى الكلام ، نثره ونظمه ، وفى بعض القراءات القرآنيه. فقد سكنت الهمزه المكسوره فى قوله تعالى : (فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ) وسكنت التاء المضمومه فى قوله تعالى : (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) وسكنت السين المضمومه فى قوله تعالى : (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ).

وسكنت الهمزه المكسوره فى آخر كلمه السيىء من قوله تعالى فى المشركين : (فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ، اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ، وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئِ إِلَّا بِأَهْلِهِ).

وسكنت الراء المضمومه فى قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا) وكذلك سكنت الراء المضمومه فى قوله تعالى : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا

ص: ١٨٠

١- يكون هذا السكون أيضا فى الأسماء المبنية ، والأفعال المبنية ، إذا كان آخر كل منهما متحركا ، وسكن للوقف ، مثل محمد قام ... إلى أين .. بل إنه يوجد فى الحروف المتحركة الآخر. مثل. منذ ؛ باعتبارها حرف جر ، فتقول منذ.

٢- الأصل فى ذلك أن الكلمه الواحده - أو ما هو بمنزله الكلمه الواحده ، كالكلمه التى بعدها الضمير المتصل - إذا اشتملت على ثلاثه أحرف متحركه ؛ نحو : عنق ، وفخذ ، وإبط ... أو أكثر ، جاز تسكين الحرف الثانى المتحرك ؛ تخفيفا ؛ أما التخفيف للوقف فيكون فى آخر الكلمه وقد يجرى التخفيف بين هذه الحروف المتحركه ، وبعض منها فى آخر كلمه سابقه وبعض آخر فى أول التى تليها ؛ كالذى فى كلمه : «السيىء» ويأمر ، ويشعر ... من الآيات. وهذا يسمى : «التخفيف مع الوصل على نيه الوقف» ومن أمثله الآيه التى فى «ج» ص ١٨٥ (ولهذا إشاره فى الهمع ج ١ ص ٥٤ ، وفى الجزء الأول من الخضرى والصبان ؛ آخر باب : «المعرب والمبنى»). أما البيان والتفصيل فى ص ٦ ج ٥ من كتاب إرشاد الأريب إلى معرفه الأديب ، لياقوت الرومى ، طبعه مرجليوث.)

جاءت لا- يُؤْمِنُونَ) ومن التيسير أن نقول في كل كلمه من الكلمات السابقه وأشباهاها : إنها مرفوعه ، أو منصوبه ، أو مجروره ، بالعلامه الأصلية وسكنت للتخفيف.

٦- تقدر الحركات الثلاث جوازا على الحرف الأخير من الكلمه ، إذا أهملنا حركته الأصلية ، وجعلناها مما ثله لحركه الحرف الذى يجىء بعده ، كقراءه من قرأ : «الحمد لله رب العالمين» ، بكسر الدال ، تبعاً لحركه اللام التى جاءت بعدها ، وتسمى هذه الحركه حركه الإبتاع ؛ لأننا أتبعنا السابق للآحق فيها ، ومن الممكن مراعاة التيسير السابق.

٧- تقدر الحركات الثلاث على آخر العلم المحكى (١) من غير تغيير فى حاله من أحواله ؛ رفعا ونصبا وجزاً ، كالعلم المركب تركيب إستاد ؛ مثل : «فتح الله» ، «نصر الله» ، «على شاعر» (وكل هذه أعلام أشخاص). تقول : جاء «فتح الله». شاهدت «فتح الله» ذهبت إلى «فتح الله» ؛ فتبقى حركه الكلمتين كما هى فى الأصل ، مع إعرابهما معا فى الحاله الأولى فاعلا مرفوعا بضمه مقدره للحكايه ، وهى غير هذه الضمه الظاهره ... وإعرابهما فى الحاله الثانيه مفعولا به منصوبا بفتحه مقدره ، منع من ظهورها ضمه الحكايه ، وفى الحاله الثالثه مجرورا ، وعلامه جرّه كسره مقدره على آخره ، منع من ظهورها حركه الحكايه. وكذا البقيه.

٨- تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم المضاف لياء المتكلم (٢) ،

ص: ١٨١

١- الذى نريد أن نحاكى نطقه فى صورته الأصلية التى جاءت عليها أولاً. ومن صور الحكايه فى غير العلم ما سبق فى «ج» ص

٢٩

٢- للإضافه إلى ياء المتكلم بحث مستقل شامل فى ج ٣ ص ٦٩ م ٩٦ ونكتفى هنا بالإشاره إلى أن الإضافه إلى ياء المتكلم تشمل الإضافه الظاهره إلى ياء المتكلم ، كما تشمل الإضافه المقدره ، يريدون بالظاهره ما كانت فيها الياء نفسها ثابتة غير محذوفه ، وغير منقلبه حرفاً آخر. مثل كتابى صاحبى. ويريدون بالمقدره : (أ) ما كانت فيه الياء محذوفه من غير عوض عنها ، مع وجود ما يدل عليها ؛ كالكسره قبلها ؛ مثل : يا رب ساعد ، وأصلها : يا ربى. (ب) ما كانت فيه الياء محذوفه ولكن عوض عنها تاء التأنيث المبنيه على الفتح أو على الكسر ؛ مثل : يا أبت (أى يا أبى) فكلمه : «أب» من «أبت» منادى منصوب ؛ لأنه مضاف للياء المحذوفه التى عوض عنها تاء التأنيث ؛ وتاء التأنيث حرف ، إذ الياء لم تنقلب إليها ، كما تنقلب إلى الألف ؛ ولهذا كانت كلمه «أب» منصوبه ، ولكن بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الفتحه التى جاءت لمناسبه - - تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث تقتضى فتح ما قبلها. ذلك قولهم ، وهو صحيح دقيق. ولكن من الممكن الاختصار فنقول إنها منصوبه بفتحه ظاهره. (ح) ما كانت فيه الياء منقلبه ألفا ، مثل : يا «صاحباً» لا تترك زيارتى. فكلمه «صاحب» منادى مضاف ، منصوب بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الفتحه التى جاءت لمناسبه الألف ؛ ومن التيسير أن نقول منصوب بالفتحه الظاهره. ملاحظه : إنما تقدر الحركات الثلاث على المضاف إلى ياء المتكلم ، بشرط ألا يكون مثنى ، ولا جمع مذكر سالما ، ولا منقوصا ، ولا مقصورا. فإن كان مثنى وهو مرفوع ، فإن ياء المتكلم تثبت مفتوحه بعد ألف التشبيه الساكنه : نحو : جاء صاحبى. وإن كان مثنى وهو منصوب أو مجرور فإن ياء المتكلم تثبت فى الحاليتين مدغمه فى ياء التشبيه ، ومفتوحه ، نحو رأيت صاحبى (وأصلها - كما سبق - صاحبين لى حذفت النون واللام للإضافه ، أو حذفت النون للإضافه ، واللام للتخفيف ، وأدغمت الياء فى الياء مع فتح الثانيه منهما). وإن كان جمع مذكر

فإن واوه في حالة الرفع والإضافة لياء المتكلم موجوده وليست مقدره ، ولكنها تقلب ياء ، وتدغم الباءان ، مع كسر ما قبلهما ، وفتح ياء المتكلم ؛ مثل : جاء صاحبي ، (وأصله : صاحبون لي. حذفت النون واللام للإضافة ، أو حذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف - كما سبق - فصارت : «صاحبوي» اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلهما ؛ فصارت صاحبي. ويكون مرفوعا بالواو التي قلبت ياء كما سبق ؛ وإن كان منصوبا أو مجرورا فإن ياءه تدغم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ، وقبلهما كسره مثل أكرمت زائري ، وسلمت على زائري ؛ فكلمه (زائري) (وأصلها : زائرين لي ..) منصوبه أو مجروره ، وعلامه نصبها وجرها الياء الأولى الساكنه ، المدغمه في ياء لمتكلم المفتوحه ؛ وكلمه زائر : مضاف ، وياء المتكلم : مضاف إليه ، مبنيه - على الفتح ، - في محل جر. هذا والياء الأولى في مثل كلمه : «زائري» تختلف عن الياء الأولى في كلمه : «صاحبي» في المثال السابق وهو : «جاء صاحبي» ، لأن الياء الأولى في كلمه : صاحبي ، منقلبه عن واو ، فهي علامه رفع ، بخلاف الأخرى ، فهي يا الجمع ، علامه للنصب أو الجر. وإن كان منقوصا ، فإن ياءه تثبت في كل أحواله ، وتدغم في ياء المتكلم ، التي تتحرك بالفتح ؛ مثل : جاء هادي ، كلمت هادي ، استمعت إلى هادي. فكلمه : هادي مرفوعه ، أو منصوبه ، أو مجروره ، بحركه مقدره على الياء الأولى ؛ منع من ظهورها السكون العارض للإدغام ؛ ولا يحسن أن يقال : منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون ، لأن السكون عدم الحركه ، والعدمى عندهم لا يشغل ، إنما الذي يشغل هو الوجودى. وإن كان مقصورا ثبتت ياء المتكلم بعد ألفه دائما. وفي الباب الخاص بالمضاف إلى ياء المتكلم إيضاح لكل ما سبق - ومكانه ما أشرنا إليه وهو ج ٣ ص ٦٩ م ٩٦ -

مثل : هذا كتابى ، قرأت كتابى ، وانتفعت بكتابى. فكلمه : «كتاب» الأولى خبر مرفوع بضمه مقدره ؛ منع من ظهورها الكسره
التي جاءت لمناسبه ياء المتكلم. «كتاب» مضاف ، و «ياء المتكلم» مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر. وكلمه :
«كتاب» الثانيه. مفعول منصوب بفتحته مقدره على آخره ، منع

ص: ١٨٢

من ظهورها الكسره التي جاءت لمناسبه ياء المتكلم ، و «ياء المتكلم» مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر. وكلمه : كتاب» الثالثه مجروره بالياء ، وعلامه جرهما كسره مقدره منع من ظهورها الكسره الظاهره ، التي جاءت لمناسبه ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ...

وبعض النحاه لا يوافق على أن الكسره في حاله الجر مقدره ، وإنما هي الكسره الظاهره وهو إعراب أحسن ، إذ لا داعى للتعقيد والإعنائات والتطويل ، ويجدر الأخذ بهذا وحده.

ولما كانت ياء المتكلم قد تنقلب ألفا أحيانا ، فتقول ، فى يا «صاحبى» ؛ و «صديقى» : يا «صاحباً» ويا «صديقا ... كانت كلمه : «صاحب» و «صديق» منادى منصوب بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبه الألف ، التي أصلها ياء المتكلم. وصاحب ، و صديق : مضاف ، و ياء المتكلم المنقلبه ألفا : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر. ومن الممكن فى هذه الحاله مراعاه التيسير بأن نعرب كلمه «صاحب» و «صديق» منادى منصوب بالفتحه الظاهره ، مضاف ، و ياء المتكلم المنقلبه ألفا : مضاف إليه ... وهو إعراب محمود ؛ لخلوه من الإطانه التي فى سابقه.

٩ - يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل ؛ لم يكن المحسن ليتأخر عن المعاونه. فقد تحركت النون بالكسر ، مع أن الفعل مجزوم بلم ، لأن هذه النون الساكنه قد جاء بعدها كلمه أولها حرف ساكن ، وهو اللام ، فالتقى ساكنان لا- يجوز التقاؤهما ، فتخلصنا من التقائهما بتحريك النون بالكسر ، كالشائع فى مثل هذه الحاله ؛ فكلمه : «يكن» مضارع مجزوم ب «لم» ، وعلامه جزمه سكون مقدر ، بسبب الكسره التي جاءت للتخلص من الساكنين ... ومن الممكن مراعاه التيسير هنا بأن نقول ، مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين.

١٠ - يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا كان مجزوما مدغما فى حرف مماثل له ، نحو : لم يمدّ العزيز يده ، ولم يفرّ الشجاع. فكل من كلمه : «يمد» ، و «يفر» مجزوم الآخر ، وعلامه جزمه السكون المقدر ، منع من ظهوره

الفتحة التي جاءت للتخلص من الساكنين (١). ويمكن التيسير بالاختصار هنا.

١١ - كذلك يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل الذي حرك لمراعاة القافية ، مثل قول الشاعر :

ومهما تكن عند امرىء من خليقه

وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فكلمه «تعلم» مضارع مجزوم فى جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، الذى منع من ظهوره الكسره التى جاءت لمراعاة القافية ؛ ذلك أن كل الأبيات التى قبل هذا البيت محتومه بميم مكسوره ، فلم يكن بد من كسر آخر الفعل لمراعاة القافية. ولا مانع من التيسير بالاختصار ، بل إنه حسن كحسنة فى كل المواضع التى سبقت.

إلى هنا انته أظهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الإعرابية.

* * *

ثانيا - أشهر المواضع التى تقدر فيها الحروف النائبة عن الحركات الأصلية هى : ١ - تقدر الحروف التى تعرب بها الأسماء الستة ، إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن ، مثل : جاء أبو الفضل ؛ وذلك لحذفها فى النطق فقط - كما تقدم فى «ح» من ص ١٠٦ ؛ - أما فى الخط فلا بد من كتابتها. فإن روعى المكتوب فلا تقدير. والأفضل فى النطق أن نقف - عند الإعراب - على آخر كلمة : «أبو» فتظهر الواو ؛ فلا يكون هناك تقدير فى الحالتين ، ونستريح من التشعيب فى القاعده الواحده. ٢ - تقدر ألف المثنى المضاف إذا جاء بعدها ساكن ، مثل : ظهر نجما الشرق ، وذلك لحذفها فى النطق دون الكتابه - كما سبق (٢) أما عند إعراب المكتوب فلا تقدير. وهنا يقال ما قيل فى الحاله السابقه.

٣ - تقدر واو جمع المذكر السالم وياؤه إذا كان مضافا ، وجاء بعدهما ساكن ؛ مراعاة لحذفهما فى النطق : مثل : تيقظ عاملو الحقل مبكرين ، ورأيت عاملى الحقل فى نشاط (٣). ولا تقدير عند إعراب المكتوب. وهنا يقال ما قيل فى الحاله الأولى. وشرط التقدير أن يكون جمع المذكر غير مقصور ؛ فإن كان مقصورا

ص: ١٨٤

١- ذلك أن الدال الأخيره ، والراء الأخيره فىهما مجزومه بحرف الجزم ، وكل منهما قبله حرف مماثل له ، ساكن بأصله ، وبطبيعته ، قبل الإدغام ، وقبل مجىء الجازم ، فالتقى ساكتان ، فتخلصنا من التقائهما هنا بالفتحة الظاهره.

٢- فى «ز» من ص ١٢٣ وفى «و» من ص ١٤٣.

٣- سبقت الإشارة لهذا فى ص ١٤٤.

لم تحذف الواو ولا-الياء ، لأن ما قبلهما مفتوح دائما ، فلا توجد علامه مناسبه قبلهما ، تدل على الحرف المحذوف ، ولهذا يتحركان (١) فقط ؛ مثل : سافر مصطفىو الفصل فى رحله ؛ (جمع ؛ مصطفى) ، استقبلت مصطفى الفصل (٢).

٤ - تقدر واو جمع المذكر المضاف إلى ياء المتكلم فى حاله الرفع ؛ مراعاه لحذفها فى النطق ، مثل جاء صاحبى ؛ (وقد سبق) (٣).

٥ - تقدر النون فى الأفعال الخمسه عند تأكيدها ، مثل : لا- تكتبنّ فالمضارع مسند إلى واو الجماعه المحذوفه ... وقد سبق التفصيل فى ص ٨٨ وما بعدها.

(ح) قال تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) فكلمه «من» هنا شرطيه ، والفعل «يتق» ؛ مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط ، وعلامه جزمه حذف الياء ؛ «ويصبر» : مضارع مجزوم ، لأنه معطوف عليه ، وقرأ بعض القراء : (إنه من يتقى ويصبر) بإثبات الياء فى آخر : «يتقى» ، وإسكان الراء فى آخر «يصبر» ، مع عدم الوقف عليها (٤). فإثبات الياء إنما هو على اعتبار «من» شرطيه و «يتقى» مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف السكون المقدر على الياء تبعاً لتلك اللغه ، التى لا تحذف حرف العله للجزم ، وإنما تبقيه ، وتحذف الحركه المقدره عليه فقط : و «يصبر» مضارع مجزوم معطوف عليه. ويصح أن يكون «من» اسم موصول والفعل «يتقى» مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء ، و «يصبر» مضارع معطوف عليه مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها السكون العارض لأجل التخفيف ، أو لأجل نيه الوقف فى حاله الوصل (٥). (أى : وصل : «يصبر» عند القراءه ، بالكلام الذى بعدها ، وعدم الوقف عليها). وهناك آراء أخرى نرى الخير فى إهمالها.

ص: ١٨٥

١- وتكون الحركه بالكسر لأنه الأصل من التخلص فى التقاء الساكنين ، وقد تكون بغيره ، كالضم مع الواو ، أحيانا ... تبعاً لاعتبارات أخرى ، مكان تفصيلها : التخلص من التقاء الساكنين.

٢- راجع ص ١٤٤.

٣- راجع ص ١٤٤.

٤- أما عند الوقف على «يصبر» فالتسكين هو الشائع ، فلا إشكال معه.

٥- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٨٠.

١- فى الحديقه رجل - تكلم طالب - قرأت كتابا - مصر يخترقها نهر.

ب - أنا فى الحديقه - تكلم محمود - هذا كتاب - مصر يخترقها نهر النيل.

لكلمه «رجل» - فى التركيب الأول ، وأشباهها - معنى يدركه العقل سريعا ، ويفهم المراد منه بمجرد سماعها ، أو رؤيتها مكتوبه ، لكن هذا المعنى العقلى المحض والمدلول الذهنى المجرد غير معين ؛ ولا- محدد فى العالم الواقعى ، عالم المحسوسات والمشاهد ، وهو الذى يسمونه : العالم الخارجى عن العقل والذهن.

والسبب : أن ذلك المعنى الذهنى المجرد ؛ أى : «المعنى العقلى المحض» إنما ينطبق فى عالم الحس والواقع على فرد واحد ، ولكنه فرد له نظائر كثيره تشابهه فى حقيقته (١) ، وتمائله فى صفاته الأساسيه ؛ فكأنه فرد واحد متكرر الصور والنماذج المتشابهه التى ينطبق على كل منها معنى : «رجل» ومدلوله ؛ فإن معناه يصدق على : محمد ، وصالح ، وفهيم ... ، وآلاف غيرهم. فهو خال من التحديد الذى يجعل المدلول مقصورا على فرد متميز من غيره ، مستقل بنفسه ؛ لا- يختلط وسط أفراد أخرى تماثله. وهذا معنى قولهم : «مبهم الدلالة» ؛ أى : أنه ينطبق على فرد شائع بين أفراد كثيره من نوعه ، تشابهه فى حقيقته ، يصح أن يطلق على كل منها اسم : «رجل»

ص: ١٨٦

١- يراد بالحقيقه هنا ما أشرنا إليه فى صفحتى ٢٢ و ٢٥٩ - : مجموعه الصفات الذاتيه ؛ أى «الأساسيه الأصلية» التى يتكون منها الشىء ، وتميز جنسا من جنس ، ونوعا من نوع : ولولاها لتشابهت أفراد كل ، واختلطت. فحقيقه الإنسان هى ؛ مجموعه الصفات الذاتيه الخاصه به ، والتى تميز نوعه من نوع آخر كالأطائر مثلا ، وتجعله نوعا مستقلا منفصلا. وتلك الصفات الذاتيه فى الإنسان هى : الحيوانيه والنطق معا. وحقيقه الحيوان هى : صفاته الذاتيه الخاصه به ، والتى تفصل جنسه عن جنس آخر كالنبات ، وتفرق بينهما. وهكذا ... وتلك الصفات الذاتيه فى الحيوان هى : الحياه التى مصدرها الروح ، والحركه الاختياريه ... ومن مجموع تلك الصفات الذاتيه تنشأ حقيقه الشىء ، وتتكون صورته فى الذهن أيضا. لكن كيف تنشأ تلك الصوره الذهنيه المحضه؟ يجب عن هذا علماء المنطق بقولهم الذى أشرنا إليه فى صفحتى ٢٢ و ٢٥٩ : إن الإنسان حين يرى النخله - مثلا- أول مره فى حياته ، يستخدم حواسه فى كشف حقيقتها ، - ويسأل عنها غيره ؛ حتى يعرف أنها شجره ، وأنها تسمى : النخله ، ويراه مرات بعد ذلك فيقوى إدراكه لها. ثم يرى شجره «برتقال» على النحو السالف ، وشجره «ليمون» ، وشجره «يوسفى» وشجرات أخرى كثيره ؛ فينته عقله إلى معرفه صفات ذاتيه مشتركه بين تلك الأشجار المختلفه النوع ، ويرسم العقل من مجموع تلك الصفات صوره خياليه للشجره - أى شجره كانت - بحيث تنطبق تلك الصوره الخياليه على كل شجره مهما كان نوعها. فهو قد اهتدى أولا إلى أن الصفات الذاتيه المشتركه بين الشجرات الكثيره هى : الجذور ، والجذوع ، والفروع ، والثمر ... ثم أنشأ من مجموعها صوره خاصه لما يسمى : «شجره». فحين يسمع المرء كلمه «شجره» يسرع عقله فيدرك المراد منها ، وهو تلك الصوره التى سبق له أن

رسمها من مجموع الصفات الذاتية المشتركة ، ولا يدرك سواها ، ولا يخصص شجره معينه ، كشجره نخيل ، أو برتقال ، أو ليمون ، أو غيرها ، ولا- يستحضر في داخله - غالبا - غير تلك الصوره الخياليه التي ابتكرها ، وكونها من قبل ، والتي يسميها العلماء حيننا : «الصوره العقليه المجرده» وحيننا : «الصوره الذهنيه المجرده» أو : «الحقيقه الذهنيه المحضه» أى : التي لا- يحتاج العقل في إدراكها إلى استحضار صوره شجره معينه ، أو استرجاع نموذج من الشجرات الأولى التي كانت أو صافها الذاتيه المشتركه سببا في تكوين الصوره الذهنيه لما يسمى : «شجره». فالصوره التي رسمها العقل هي صورته خياليه محضه ، لا وجود لها في عالم الحس والواقع على الرغم من أنه انتزع عناصر تكوينها من نماذج وأشياء محسوسه مشاهده ، يستقل كل منها بنفسه ، وينفرد عن غيره ، لكنها تتشابه في صفات ذاتيه مشتركه بين الجميع - كما سبق. وكل واحد من تلك النماذج والأشياء المتشابهه يسمى : حقيقه خارجيه : لأنه المدلول الحسى ، والمضمون الواقعي للحقيقه الذهنيه ، مع خروجه عن دائره الذهن المجرده : بسبب وجوده فعلا في دائره الحس والمشاهده ، فكل واحده من شجر النخيل ، أو البرتقال ، أو الليمون ، أو ... تصلح أن تكون المدلول الحسى المقصود من كلمه : «شجره» التي هي حقيقه ذهنيه. وإن شئت فقل : إن كل واحد من تلك الأشياء يصلح أن يكون الحقيقه الخارجيه التي هي مضمون الحقيقه الذهنيه ، ومدلولها المقصود ، وأن الحقيقه الذهنيه تنطبق في خارج الذهن على كل واحد من تلك الأشياء ، وتصدق عليه. ومما سبق نعلم أن مجموع الصفات الذاتيه المشتركه بين أفراد الحقيقه الخارجيه هو الذى يكون الحقيقه الذهنيه المحضه ، وأن مدلول الحقيقه الذهنيه المحضه ينطبق على كل فرد من أفراد الحقيقه الخارجيه ، ويصدق عليه ، دون تخصيص فرد أو تعيينه ؛ كما سيجىء في هذا الباب عند الكلام على اسم الجنس وعلم الجنس ص ٢٥٩.

ويستحيل في عالم الحس تعيين أحدها ، وتخصيصه وحده بهذا الاسم.

لكن إذا قلت : «أنا في الحديقه» ، فإن الشيعوع يزول ؛ والإبهام يختفى ؛ بسبب تحديد المدلول ، وحصره في واحد معين ؛ هو : المتكلم ؛ فلا ينصرف الذهن إلى غيره ، ولا يمكن أن ينسب الوجود في الحديقه لسواه.

وإذا قلنا : تكلم طالب ؛ فإن كلمه : «طالب» اسم ، له معنى عقلى ، ومدلول ذهنى. ولكن مدلوله الخارجى «أى : الذى فى عالم الحس والواقع ؛ خارجا عن العقل والذهن وبعيدا منهما» ، غير محصور فى فرد خاص يمكن تعيينه وتمييزه من أشباهه ؛ وإنما ينطبق على : حامد ، وحليم ، وسعد ، وسعيد ... وآلاف غيرهم ممن يصدق على كل واحد منهم أنه : «طالب» : ويشترك مع غيره فى هذا الاسم فهو اسم يدل على فرد ، ولكنه فرد شائع بين أشباه كثيره ، متماثله فى تلك الحقيقه

ص: ١٨٧

التي أشرنا إليها ، والتي يقال لكل فرد منها إنه : «طالب» فمعناه مبهم ؛ ودلالته شائعه ، كما سبق.

لكن إذا قلنا : «تكلم» محمود ؛ فإن الشيوخ والإبهام يزولان ؛ بسبب كلمه : (محمود) التي تدل على فرد بعينه ؛ والتي تمنع الاشتراك (1) التام في معناها ومدلولها.

ومثل هذا يقال في : «قرأت كتابا» ؛ فإن لفظ : «كتاب» اسم شائع الدلالة ، غامض التعيين ؛ إذ لا يدل على كتاب خاص يتجه الفكر إليه مباشرة دون غيره من الكتب ؛ فهو يصدق على كتاب حساب ، وكتاب هندسه ، وكتاب أدب ، وكتاب لغه ... ، كما يصدق على كتاب محمود ، وكتاب فاطمه ، وغيرهما ... لكن إذا قلنا : «هذا كتاب» تعين الكتاب المراد ، وتحدد المطلوب ، بسبب الإشارة إليه. وأنه هو المقصود دون غيره من آلاف الكتب.

وكذلك يقال في المثال الأخير : «مصر يخترقها نهر». فأى نهر هو؟ قد يكون نهر النيل ، أو دجله ، أو الفرات ، أو غيرها من مئات الأنهار التي يصدق على كل منها أنه : «نهر» ؛ لأن الاسم غامض الدلالة ؛ لانطباقه على كل فرد من أمثاله فإذا قلنا : «مصر يخترقها نهر النيل» ؛ زال الشيوخ ، واختفى الغموض ؛ بسبب الكلمه التي جاءت بعد ذلك ؛ وهي : «النيل».

فكلمه : رجل ، وطالب وكتاب ، ونهر ، وأشباهاها ، تسمى : نكره ، وهي : «اسم يدل على شيء واحد ، ولكنه غير معين» ؛ بسبب شيوعه بين أفراد كثيره من نوعه تشابهه في حقيقته ، ويصدق على كل منها اسمه. وهذا معنى قولهم «النكره شيء شائع بين أفراد جنسه» (2). ومن أمثلتها غير ما سبق الكلمات التي تحتها خط : سمعت عصفورا - ركبت سفينه كتبت رساله قطفت زهره (3) ...

أما لفظ «أنا» و «محمود» ، و «هذا» ، و «نهر» ، «والنيل» وأمثال ما في : «ب»

ص : ١٨٨

١- قد تكون كلمه : «محمود» مشتركه بين عدة أفراد ، ولكن هذا الاشتراك محدود ضئيل بالنسبه للشيوخ والاشتراك في النكره ؛ لا يسلبه التعيين والتحديد جملة ، ولا يجعله غامضا مبهما كالغموض والإبهام اللذين في النكره المحضه ؛ مثل كلمه : رجل.

٢- ويسمى أيضا بعض العلماء : «اسم الجنس». وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه عند الكلام على العلم.

٣- مما يدخل في حكم النكره الجمل والأفعال - كما في رقم ٢ من هامش ص ٤٥ وفي ١ من هامش ص ٤٦٥ وفي ١ من

هامش ص ١٩٢ -

فيسمى : معرفه ؛ وهى : «اسم يدل على شىء واحد معين» ، لأنه متميز بأوصاف وعلامات لا يشاركه فيها غيره من نوعه. ومن أمثلتها غير ما سبق : سمعت تغريد «عصفورى» - «هذه» سفينه ركبها ، كتبت «الرساله» ...

وللنكره علامه تعرف بها ؛ هى : أنها تقبل دخول : «أل» التى تؤثر فيها فتفيدها التعريف ، أى : التعيين وإزاله ما كان فيها من الإبهام والشيوع. وبهذه العلامه ندر ك أن كل كلمه من الكلمات السابقه وهى : رجل ، طالب ، كتاب ... ، نكره ، لأنها تقبل دخول «أل» التى تكسبها التعريف. تقول : الرجل شجاع ، الطالب نافع ، الكتاب نفيس ... وقد صارت هذه الكلمات معارف بعد دخول : «أل».

وربما كانت الكلمه فى ذاتها لا تصلح لدخول «أل» عليها مباشره ، وإنما تدخل على كلمه أخرى بمعناها ، بحيث تصلح كل واحده منهما أن تحل محل الأخرى ؛ فلا يتغير شىء من معنى الجملة : مثل : كلمه «ذو» ، فإنها بمعنى : «صاحب» ، تقول : أنت رجل ذو خلق كريم ، والمحسن إنسان ذو قلب رحيم ، فكلمه : «ذو» نكره لا شك فى تنكيرها ؛ مع أنها لا تقبل «أل» التى تفيدها التعريف. ولكنها بمعنى كلمه أخرى تقبل «أل» ، وهى كلمه : «صاحب» (١) التى يصح أن تحل محل كلمه : «ذو».

ومن هنا كانت «ذو» نكره ؛ لأنها - وإن كانت لا تقبل «أل» - يصح أن تحل محل كلمه ؛ «صاحب» التى تقبل «أل» ، وتقع فى الجملة مكانها ، من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالمعنى (٢).

ص: ١٨٩

١- كلمه : «صاحب» هنا ليست اسم فاعل بمعنى مصاحب ؛ لأن معناها الأصلى الدال على التجدد والحدوث قد أهمل ، وغلبت عليها «الاسميه» ؛ فصارت أشبه بالأسماء الجامده ؛ ولذلك لا تعمل. «فأل» الداخلة عليها للتعريف ، وليست الموصوله التى تدخل على اسم الفاعل ونحوه من المشتقات التى تعمل. وجميع المشتقات إذا صارت أعلاما ، فإنها تكون فى حكم الأسماء الجامده. كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٢٧ و...

٢- ومثل : «ذو» كلمات أخرى لا تقبل بنفسها «أل» ، ولكنها تقع موقع كلمات تقبلها ؛ من ذلك : «أحد» التى همزتها أصلية ، وليست منقلبه عن واو ، ومعناها : إنسان - ؛ وغيره - وهذه لا- تستعمل إلا- بعد نفي. أما التى همزتها منقلبه عن واو وأصلها : «وحد» التى منها كلمه : «واحد» أول الأعداد كالتى فى قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أى : واحد ؛ فإن هذه التى بمعنى «واحد» تقع بعد النفي والإثبات ، بخلاف كلمه : «أحد» التى همزتها أصلية ، فإنها لا تقع إلا بعد نفي - كما تقدم - كما فى التصريح ج ١ - أول باب النكره والمعرفه - ومن ذلك : «عريب» ، و «ديار» تقول : ما فى البيت أحد ، أو عريب ، أو ديار. ومعنى الجميع ما فى البيت أحد ؛ فهى كلمات لا- تستعمل إلا بعد نفي فى الأغلب ، وهى متوغله فى الإبهام ؛ فلا تكون معرفه ، ولا تقبل «أل» ، لكنها واقعه موقع ما يقبلها ؛ وهو : إنسان ، مثلا ... وكذا «من» و «ما» ؛ إذا كانا بمعنى : شىء ، أى شىء ؛ سواء أكان ذلك الشىء إنسانا أم غير إنسان ، تقول : سافرت إلى من مسرور بك ، أى : - إلى إنسان مسرور بك ، ولعبت بما مفيد لى. أى : بشىء مفيد لى ؛ فكلمه : «من» و «ما» ، وأشباههما - نكرات ؛ لأنها لا- تقبل أل ، ولكنها واقعه موقع ما يقبلها ؛ وهو هنا : إنسان ، وشىء. والدليل على أن الكلمات الثلاث نكرات - وقوع كل منها موصوفه للنكره فى الأمثله السابقه. وقد تكون «من» و «ما» للشرط ، مثل : من يتقن عمله يدرك غايته. وما تفعل من خير يرجع إليك أثره. ومعناها كل إنسان يتقن ... وكل شىء تفعله ... وقد

يكونان للاستفهام ؛ مثل : من حضر؟ وما رأيك؟ ومعناها أى إنسان حضر؟ وأى شىء رأيك؟ فالأصل فى أسماء الشرط والاستفهام أن تقع موقع ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أما تضمنهما الشرط أو الاستفهام فأمر زائد على أصل وضعهما - كما سبق فى ص ٨٣ عند الكلام على الحرف - ومن تلك الكلمات أيضا أسماء الأفعال النكرات ؛ مثل ؛ «صه» بالتنوين ؛ فإنه واقع موقع «سكوتا» أى موقع : المصدر الدال على الأمر ، أو موقع : اسكت ، الدال على ذلك المصدر ...

فعلامة النكره - كما سبق - أن تقبل بنفسها «أل» التي تفيدھا التعريف ، أو تقع موقع كلمه أخرى تقبل : «أل» المذكوره (١).

وبديه أن هذه العلامه لا تدخل المعرفه ، ولا توجد فيها ؛ لأن «أل» تفيد التعريف ، كما أشرنا ، والمعرفه ليست في حاجه إليه ؛ فقد اكتسبته بوسيله أخرى سنعرفها. فإن ظهرت «أل» في بعض المعارف فليست «أل» التي تفيد التعريف ، وإنما هي نوع آخر ؛ جاء لغرض غير التعريف ، سيذكر في مكانه (٢).

والمعارف سبعة

١ - الضمير ، مثل : أنا ، وأنت ، وهو ...

٢ - العلم ، مثل : محمد ، وزينب ...

٣ - اسم الإشاره : مثل : هذا ، وهذه ، وهؤلاء ...

٤ - اسم الموصول ، مثل : الذي ، والتي ...

٥ - المبدوء بأل المعرفه (أى : التي تفيد التعريف) ، مثل : الكتاب ، والقلم ، والمدرسه إذا كانت هذه أشياء معينه ...

٦ - المضاف إلى معرفه ؛ مثل : بيتي قريب من بيتك وكذلك نهر النيل في أمثله «ب» ... وهذا بشرط أن يكون المضاف قابلا للتعريف ؛ فلا يكون من الألفاظ المتوغلّه في الإيهام (٣) التي لا تتعرف بإضافه ، أو غيرها ، كلفظ غير ، ومثل - في

ص : ١٩٠

١- على الرغم من أن النحاه ارتضوا هذه العلامه فإن المحققين منهم انتهوا بعد مناقشات طويله إلى أنها ليست صالحه أحيانا لتحقيق الغرض منها ، وأن العلامه الوافيه بالغرض هي استقصاء المعارف ، وما يكون خارجا من دائرتها فهو النكره حقا ، لأن الوصول إلى النكره من غير هذا الطريق غير مضمون فوق ما فيه من عسر وتكلف.

٢- ستجىء أنواع «أل» في ص ٣٨١ م ٣٠.

٣- اللفظ المتوغل في الإيهام هو الذى لا يتضح معناه إلا بآخر ينضم له ، ويزاد عليه ، ليزيل إبهامه ، أو يخفف من شيوعه ؛ كإضافته إلى معرفه تعرفه أو تخصصه. ولكن الأغلب أنه لا يستفيد التعريف من المضاف - - إليه المعرفه. وستجىء لهذا إشاره فى : «١» من ص ٣٩٩ أما تفصيل الكلام عليه ففى باب الإضافه ج ٣ م ٩٣ ولا سيما رقم ٣ من هامش ص ٢١.

٧- النكرة المقصوده من بين أنواع المنادى (١). مثل : يا شرطى ، أو : يا حارس ؛ إذا كنت تنادى واحدا معينا (٢) ، تتجه إليه بالنداء ، وتقصده دون غيره ؛ ذلك أن كلمه : «شرطى» وحدها. أو كلمه : «حارس» وحدها ، نكرة ؛ لا تدل على معين. ولكنها تصير معرفه عند النداء ؛ بسبب القصد - أى : التوجه - الذى يفيد التعيين. وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره (٣).

ص: ١٩١

١- أنواع المنادى خمسه يتعرف منها بالنداء نوع واحد - فى رأى الأرجح - هو : النكرة المقصوده دون غيرها. وسيجىء تفصيل الكلام عليها فى باب النداء أول الجزء الرابع.

٢- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله فى باب «النكرة والمعرفة» : نكرة قابل «أل» مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفه ؛ كههم ، وذى وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى يريد : أن النكرة اسم قابل «أل» أى : قابل لفظ «أل» الذى يؤثر فيها التعريف .. (واسم «أل» يراد به هنا : «اللفظ» فهو مذكر ، وقد يراد به فى صيغه أخرى : «الكلمه» فيكون مؤنثا).

٣- المعرفة تدل على التعيين وفى هامش ص ٢٦٦ بيان وزياده إيضاح للمقصود من التعيين والتخصيص ؛ ولكن المعارف تختلف فى درجه التعيين والتعريف ؛ فبعضها أقوى من بعض. وآراء النحاه متضاربه فى ترتيبها من حيث القوه. وأشهر الآراء : أن أقواها بعد لفظ الجلاله وضميره - هو : ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ؛ وهو درجات متفاوتة القوه فى درجه التعريف. ويلحق بعلم الشخص فى درجه التعريف العلم بالغلبه ، ثم ضمير الغائب الخالى من الإبهام ؛ (بأن يتقدمه اسم واحد معرفه أو نكرة ، نحو : حسين رأيتة ، ورجل كريم لاقيته. فلو تقدمه اسمان أو أكثر ولم يتعين مرجعه بسبب هذا التعدد وعدم القرينه التى تحدده نحو : قام محمود وحامد فصافحته - تسرب إليه الإبهام ، ونقص تمكنه من التعريف) ، ثم اسم الإشاره ، والمنادى (النكرة المقصوده) وهما فى درجه واحده ؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذى يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما سيجىء فى «ب» من ص ٣٩٧ ثم الموصول ، والمعرف بأل ؛ وهما فى درجه واحده ؛ أما المضاف إلى معرفه فإنه فى درجه المضاف إليه. إلا إذا كان مضافا للضمير ، فإنه يكون فى درجه العلم - على الصحيح. وأقوى الأعلام أسماء الأماكن ، لقله الاشتراك فيها ، ثم أسماء الناس ، ثم أسماء الأجناس. وأقوى أسماء الإشاره ما كان للقرب ، ثم ما كان للوسط ، ثم ما كان للبعد. وأقوى أنواع «أل» التى للعهد ما كانت فيه للعهد الحضورى ، ثم ما كانت فيه للنوعين الآخرين من العهد ، ثم للجنس. (راجع شرح التصريح وحاشيته ، ثم المفصل ح ٥ ص ٨٧).

إن الجمله بنوعيهما (١) ، وشبه الجمله بنوعيه ، إذا وقع شئء منهما بعد النكره المحضه (٢) فإنه يعرب صفه ، وبعد المعرفه المحضه (٣) يعرب حالا (٤) ؛ فمثال الجمله الفعليه بعد النكره المحضه : حضر غنى «يحسن إلى المحتاج». ومثال الجمله الاسميه حضر غنى «إحسانه غامر». ومثال الظرف : رأيت طائرا «فوق» الغصن. ومثال الجار مع المجرور : رأيت بلبلًا «فى قفصه».

ومثال الجمله الفعليه بعد المعرفه المحضه : أقبل خالد «يضحك». ومثال الاسميه : أقبل خالد «وجهه مشرق». ومثال الظرف : أبصرت طائرتنا «فوق» السحاب. ومثال الجار مع المجرور : أبصرت طائرتنا «فى وسط» السحاب.

ص: ١٩٢

١- الجمله نوعان اسميه وفعليه ، وهى بنوعيهما فى حكم النكرات - كما أشرنا فى ٢ من هامش ص ٤٥ وفى رقم ٣ هامش ص ١٨٨ وكذلك الأفعال. وقد ورد هذا فى مراجع مختلفه ؛ منها : حاشيه ياسين على التصريح ، أول هذا باب النكره والمعرفه - حيث قال ما نصه : «أما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات. وما يوجد فى عباره بعضهم أنها نكرات فهو تجوز». ويقول شارح المفصل - ج ٣ ص ١٤١ ما نصه : «إن وقوع الجمله نعتا للنكره دليل على أن الجمله نفسها نكره ؛ إذ لا يصح أن توصف النكره بالمعرفه ..» وسواء أكانت نكره أم فى حكم النكره فالخلاف شكلى لا أهميه له. وقد أشرنا للمسأله السالفه فى مواضع مختلفه من أجزاء الكتاب - ومنها : ج ٢ - رقم ٣ من : هامش ص ٣١١ م ٨٤ ومنها : ج ٣ ص ٢٤ م ٩٣ وص ٣٤٩ و ٣٥٤ م ١١٤

٢- النكره المحضه : هى التى تكون شائعه بين أفراد مدلولها مع انطباقها على كل فرد ، مثل كلمه «رجل» فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال ، لعدم وجود قيد يجعلها مقصوره على بعضهم ، دون غيره. بخلاف : «رجل صالح» فإنها نكره غير محضه ؛ لأنها مقيده تنطبق على بعض أفراد من الرجال ؛ وهم الصالحون ، دون غيرهم. فاكتمست بهذا التقييد شيئا من التخصيص ، والتحديد ، وقله العدد بسبب الصفه التى يعدها ، والتى جعلتها أقل إبهاما وشيوعا من الأولى.

٣- النكره المحضه : هى التى تكون شائعه بين أفراد مدلولها مع انطباقها على كل فرد ، مثل كلمه «رجل» فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال ، لعدم وجود قيد يجعلها مقصوره على بعضهم ، دون غيره. بخلاف : «رجل صالح» فإنها نكره غير محضه ؛ لأنها مقيده تنطبق على بعض أفراد من الرجال ؛ وهم الصالحون ، دون غيرهم. فاكتمست بهذا التقييد شيئا من التخصيص ، والتحديد ، وقله العدد بسبب الصفه التى يعدها ، والتى جعلتها أقل إبهاما وشيوعا من الأولى. ومثل الصفه غيرها من كل ما يخرج النكره من عمومها وشيوعها الأكمل إلى نوع من التحديد وتقليل أفرادها ، كإضافه النكره الجامده إلى نكره أخرى - كما سيحىء فى باب الإضافه - ووقوعها نعتا لنكره محضه ، أو وقوعها حالا ، أو غير هذا من سائر القيود. والمعرفه المحضه هى الخاليه من علامه تقربها من النكره ، كوجود «أل الجنسيه» فى صدرها. وإذا كانت النكره محضه سميت : «نكره تامه» ، أى : لا تحتاج لشئء بعدها من نعت أو غيره مما يقيد إطلاقها ، ويخفف إبهامها. ومن النكرات التامه : «ما» التعجيبه - كما ستحىء فى باب التعجب ج ٣ م ١٠٨ - وإذا كانت غير محضه سميت : «نكره» ناقصه وعلى هذا فالنكره إما تامه ، وإما ناقصه ؛ فهى قسمان من هذه الناحيه. وكذلك المعرفه قسمان : «تامه» وهى التى تستقل بنفسها فى الدلاله الكامله على معين ، كضمير المتكلم ، وكالعلم .. و.. وناقصه وهى التى تحتاج فى أداء تلك الدلاله الكامله إلى شئء معها ؛ كاسم الموصول ؛ فإنه يحتاج للصله دائما.

أما إذا كانت النكرة غير محضة ، أو المعرفة غير محضة ، فإنه يجوز فيما بعدهما من جمل وشبهه جمل أن يعرب «صفه» أو «حالا» ؛ تقول في الأمثلة السابقة بعد غير المحضة : حضر غنى كريم «يحسن إلى المحتاج» ، وحضر غنى كريم «إحسانه غامر» ، ورأيت طائرا جميلا «فوق» الغصن ، ورأيت بلبلًا شجيًا «في قفصه» ...

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة غير المحضة : يروقنى الزهر يفوح عطره ، بإدخال «أل الجنسيه» على الاسم. ومثال الاسمييه بعدها : يروقنى الزهر عطره فوّاح. ومثال الظرف : يروقنى الثمر فوق الأغصان. ومثال الجار مع مجروره : يسرنى الطير على الأغصان ، فوجود «أل» الجنسيه» فى أول الاسم جعله صالحا للحكم عليه بأنه معرفه أو نكرة ، على حسب الاعتبار الذى يوجّه لهذا أو لذاك (١).

ص: ١٩٣

١- بيان «أل» الجنسيه وتوضيح أحكامها فى ص ٣٨٥

١ - يجوز اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظروف والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضه على تقدير متعلقه معرفه. وقد نص على هذا الصبان - ج ١ أول باب النكره والمعرفه - حيث قال : «أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف (ويراد به فى مثل هذا التعبير : شبه الجملة بنوعيه) بعد المعرفة المحضه صفة ، بتقدير متعلقه معرفه). ا.ه. أى : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقتها الموصوف فى التعريف. ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه هو الصفة إذا استغنيا به عن المتعلق تيسيرا وتسهيلا - طبقا لما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ وما بعدها وفى هامش ص ٤٣١ بالإيضاح والشرط المسجلين هناك

وإذا كان شبه الجملة بعد المعرفة المحضه صالحا لأن يكون صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضا لأن يكون حالا بعدها كصلاحه للوصفيه والحاليه أيضا بعد النكره غير المحضه - أمكن وضع قاعده عامه أساسيه هى : «شبه الجملة يصلح دائما أن يكون حالا أو صفة بعد المعرفة المحضه وغير المحضه ، وكذلك بعد النكره بشرط أن تكون غير محضه - أو يقال : إذا وقع شبه الجملة بعد معرفه أو نكره فإنه يصلح أن يكون حالا ، أو صفة : إلا فى صوره واحده هى أن تكون النكره محضه ؛ فيتعين أن يكون يعدها صفة ليس غير.

ومما هو جدير بالملاحظه أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينه توجب أحدهما دون الآخر ، حرصا على سلامه المعنى. فإن وجدت القرينه وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها فى سائر المسائل. وإن لم توجد فالحكم بجواز الأمرين سائغ (١)

ب - من الأسماء ما هو نكره فى اللفظ ، معرفه فى المعنى ؛ مثل : كان سفرى إلى الشام عاما «أول». أى : فى العام الذى قبل العام الذى نحن فيه. ومنه كان وصولى هنا «أول» من أمس. أى : فى اليوم الذى قبل أمس. فمدلول كلمه : «أول» - فى الأسلوب العربى السابق - لا إبهام فيه ولا شيوخ ؛ ولكنه لا يستعمل فيه إلا نكره ؛ محاكاة للأساليب الفصيحه الناردته وتجرى عليه أحكام النكره ، كأن يكون موصوفه نكره (٢) ...

ص : ١٩٤

- ١- أشرنا للحكم السالف فى باب «الحال» من الجزء الثانى ، ص ٣١١ م ٨٤ - وفى الجزء الثالث «باب النعت» ص ٣٨٤ م ١١٤.
- ٢- سيجىء لها بيان آخر فى باب : «الظروف» ج ٢ ص ٢٢٨ ، ٢٢٧ م ٧٩ وفى ج ٣ ص ١٢٣ و ١٢٥ م ٩٤ باب : «الإضافه».

ومن الأسماء ما هو معرفه في اللفظ ، نكره في المعنى ، مثل : «أسامه» «أى : أسد» : فهو علم جنس على الحيوان المفترس المعروف ، وهو من هذه الجبهه التي يراعى فيها لفظه ، شبيه بالعلم : «حمزه» - وغيره من الأعلام الشخصيه - في أنه لا يضاف ، ولا تدخله «أل» ، ويجب منعه من الصرف ، ويوصف بالمعرفه دون النكره ، ويقع مبتدأ ، وصاحب حال (١) ... ولكنه من جهه أخرى معنويه غير معين الدلاله ؛ إذ مدلوله شائع بين أفراد جنسه ، مبهم : فهو مثل كلمه : «أسد» في الدلاله (٢).

ح - ومن الأسماء صنف مسموع يصلح للحالين بصورته المسموعه عن العرب مثل كلمه : «واحد» في قولهم : «واحد أمه». ومثل كلمه : عبد ، في قولهم : «عبد بطنه» ؛ فكل واحده منهما يصح اعتبارها معرفه ؛ لإضافتها للمعرفه ، ويصح اعتبارها نكره منصوبه على الحال عند النصب. ومثلها : المبدوء «بأل» الجنسيه (٣) ؛ مثل : الإنسان أسير الإحسان ، فهو من ناحيه المظهر اللفظى معرفه ؛ لوجود «أل» الجنسيه. ومن جهه المعنى نكره ، لشيوعه ؛ ولأن معناه عام مبهم ؛ فكأنك تقول : كل إنسان ... وكل إحسان ... ؛ فلا تعيين ، ولا تحديد ، فهو صالح للاعتبارين كما سبق ، وستجىء إشاره لهذا في باب الحال ج ٢ ص ٣١١ م ٨٤؟ وفي باب النعت ج ٣ ص ٣٨٠ م ١١٤ (٤)؟

ص: ١٩٥

- ١- لأن الغالب على المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين إلا في مواضع محدده معروضه في بايهما.
- ٢- سيجىء الإيضاح الوافى لعلم الجنس ومعناه وأحكامه - في هذا الباب عند الكلام على العلم بنوعيه ؛ الشخصى والجنسى. (ص ٢٥٧ وما بعدها)
- ٣- راجع أحكامها في ص ٣٨٥ وما بعدها
- ٤- راجع حاشيه ياسين (ج ١) أول باب النكره والمعرفه. وكذلك الهمع ح ١ ص ٥٤ ، أول هذا الباب حيث قال بعد كلامه على ما فيه : «أل الجنسيه» إنه : «من قبل اللفظ معرفه ، ومن قبل المعنى - لشياعه - نكره ، ولذلك يوصف بالمعرفه اعتبارا بلفظه ، وبالنكره ؛ اعتبارا بمعناه ...» لكنه لم يقيّد نوع الوصف بمفرد أو غير مفرد. فهل يجوز وصفه بالمفرد النكره مع وجود «أل الجنسيه»؟ يبدو الأمر غريباً غير معروف لنا. أما وصفه بالجملة أو شبه الجملة فجائز اتفاقاً. كما يجوز اعتبارهما حالين. وقد سبق النص على ذلك منقولاً عن الصبان والمع وغيرهما. فلا اختلاف في اعتبار الجملة وشبهها صفه أو حالاً. ولعل الواجب الاقتصار في الوصف عليهما ، دون الوصف بالمفرد لأسباب لغويه أخرى.

(١) تعريفه ؛ اسم جامد يدل على : متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب. فالمتكلم مثل : أنا (٢) ، ونحن ، والتاء ، والياء ، ونا ، فى نحو : أنا عرفت واجبى - نحن عرفنا واجبنا ... وأدبناه كاملا. والمخاطب مثل : أنت ... أنتما ، أنتم ، أنتن ، والكاف وفروعها فى نحو : إن أباك قد صانك ... والغائب (٣) مثل : هى ، هو ، هما ، هم ، هن ، والهاء فى مثل : يصون الحر وطنه بحياته (٤) ... وكذا فروعها ...

ص: ١٩٦

١- الضمير والمضمر : ، بمعنى واحد ، وقد يعبر عنهما فى بعض المراجع القديمه : بالكنايه ، والمكنى ؛ لأنه يكنى به (أى : يرمز به) عن الظاهر ؛ اختصارا ؛ لأن اللبس مأمون - غالبا - مع الضمير.

٢- الغالب فى كتابه الضمير : «أنا» إثبات ألف فى آخره. وأكثر القبائل العربيه يثبت هذه الألف أيضا عند الوقف ويحذفها عند وصل الكلام وفى درجه. ومنهم من يحذفها فى الوقف أيضا ، ويأتى بهاء السكت الساكنه بدلا منها ، فيقول عند الوقف : أنه. وقليل منهم يثبت الألف وصلا ووقفا ، ففيها لغات متعدده أقواها وأشهرها إثباتها فى الكتابه دائما ، وعند الوقف ، وحذفها فى وسط الكلام. وقد أدى هذا الخلاف إلى البحث فى أصل الضمير : «أنا» أثلاثى هو : لأن الألف فى آخره أصليه ، أم ثنائى لأنها زائده جاءت إشباعا للفتحه ، وتبيننا لها عند الوقف؟ رأيان. لكل منهما أثره فى نواح مختلفه ، منها : التصغير والنسب.

٣- إذا رفع اسم الفاعل - أو غيره من المشتقات العامله - ضميرا مستترا وجب أن يكون للغائب دائما ، ويعود على غائب ؛ طبقا للبيان الآتى فى «ط» من ص ٢٤٣.

٤- لا بد فى الضمير من أن يكون اسما ، وجامدا معا. أما أنه اسم فلأن هناك بعض ألفاظ قد تدل على التكلم ؛ أو الخطاب أو الغيبه وليست ضميرا ؛ لأنها ليست اسما ؛ من ذلك قول العرب : «النَّجَاءُ ك» بمعنى : النجاء لك ، أى : النجاء لك. (النجاء ، مفعول به لفعل محذوف تقديره : اطلب. وسيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٢١٧ أنه يجوز فيها أن تكون اسم فعل أمر بمعنى : أسرع) فهذه الكاف تدل على الخطاب ، مع أنها ليست ضميرا ؛ إذ لو كانت ضميرا لكانت كالضمير ، لها محل من الإعراب رفعا أو نصبا ، أو جرا ، وهى لا تصلح لشيء من ذلك ؛ إذ لا يوجد فى الكلام ما يقتضى أن تكون فى محل رفع مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا- ، أو غير ذلك مما يجعلها فى محل رفع ... وليس فى الكلام كذلك ما يقتضى أن تكون فى محل نصب. ولا يصح أن تكون فى محل جر ؛ إذ لا يوجد حرف جر يجرها ، ولا يوجد مضاف تكون بعده مضافه إليه فى محل جر ؛ لاستحاله أن يكون مثل هذا المضاف مقرونا بأل ، ولا يوجد سبب آخر للجر. كالتبعيه. وإذا ليس لها محل من الإعراب. ويتبع هذا ألا تكون اسما ؛ لأن الاسم له - فى الغالب - محل إعرابى ؛ وكذلك لا تصلح أن تكون فعلا ؛ فلم يبق إلا أن تكون حرفا يدل على الخطاب ، من غير أن يسمى ضميرا. ويقاس على ما سبق : «النجائى» و «النجاءه» ؛ بمعنى : النجاء لى ، والنجاء له ، أو تكون اسم فعل أمر بمعنى : أسرع ؛ أيضا. وما سبق يقال فى اسم الإشارة الذى فى آخره علامه للخطاب ؛ مثل : ذلك الكتاب ؛ فإن الكاف - - حرف خطاب ؛ وليست اسما ؛ كالأشأن فى كل علامات الخطاب التى فى أسماء الإشارة وبعض ألفاظ أخرى (انظر ص ٢١٥ وما بعدها ، ورقم ١ من هامش ص ٢٩٢ كما سيجىء التفصيل فى باب اسم الإشارة). وأما أنه جامد (أى : غير مشتق) فلأن بعض

الألفاظ المشتقه قد تدل بنفسها وبصيغتها مباشره على ما يدل عليه الضمير ، مع أنها ليست ضميرا. مثل : كلمه : متكلم ؛ فإنها تدل على التكلم ، ومثل كلمه : مخاطب ؛ فإنها تدل على التخاطب ، ومثل كلمه : غائب ؛ فإنها تدل على الغياب هذا والضمير من الألفاظ التي لا تصلح أن تكون نعتا ولا منعوفا (كما سيجيء في باب النعت ، ج ٣ ص ٣٤٧)

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب : «ضمير حضور» ؛ لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضرا وقت النطق به (١).

والضمير بأنواعه الثلاثة لا يثنى ، ولا يجمع . إنما يدل بذاته على المفرد ، المذكر أو المؤنث - أو على المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معا ، أو على الجمع المذكر ، أو المؤنث ، كما يتضح من الأمثلة السالفة . ومع دلالاته على التثنية أو الجمع فإنه لا يسمى مثنى ، ولا جمعا .

أقسامه : ينقسم الضمير إلى عدة أقسام بحسب اعتبارات مختلفة :

(١) ينقسم بحسب مدلوله إلى ما يكون للتكلم فقط ، وللخطاب . فقط ، وللغيبه كذلك . - وقد سبقت الأمثلة - ولما يصلح للخطاب حينا ، وللغيبه حينا آخر ؛ وهو ألف الاثنيين ، وواو الجماعه ، ونون النهوه . فمثال ألف الاثنيين : اكتبوا يا صادقان ، والصادقان كتبوا . ومثال واو الجماعه : اكتبوا يا صادقون ، والصادقون كتبوا . ومثال نون النسوه : اكتبن يا طالبات . الطالبات كتبن ... (٢)

(ب) وينقسم بحسب ظهوره فى الكلام وعدم ظهوره إلى : بارز ومستتر ؛ فالبارز : هو الذى له صورته ظاهره فى التركيب ، نطقا وكتابه ، نحو : أنا رأيتك

ص : ١٩٧

١- إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله : فما لذي غيبه أو حضور كأنت ، وهو - سمّ يالضمير
٢- وعلى ذكر نون النسوه كان القدماء يؤرخون فيقولون في رسائلهم ومكاتباتهم مثلا- كتبت هذه الرساله لسبع خلون من رمضان ، أو لخمس بقين منه . فهل يصح أن يقال فى هذا وفى نظائره : لسبع خلت ، أو لخمس بقيت؟ تفصيل هذا فى مكانه الأنسب (ج ٤ ص ٤٢٤ م . حيث بيان الاستعمال الفصيح فى طريقه التأريخ واستخدامه .

فى الحديقه. فكل من كلمه : أنا ، والتاء ، والكاف - ضمير بارز.

والمستتر (١) ، ما يكون خفيًا غير ظاهر فى النطق والكتابه ؛ مثل : ساعد غيرك يساعذك ؛ فالفاعل لكل من الفعلين ضمير مستتر تقديره فى الأول : «أنت» وفى الثانى : «هو».

والبارز قسمان ، أولهما : المتصل ؛ وهو : «الذى يقع فى آخر الكلمه ، ولا يمكن أن يكون فى صدرها ولا فى صدر جملتها» ؛ إذ لا يمكن النطق به وحده ، بسبب أنه لا يستقل بنفسه عن عامله ؛ فلا يصح أن يتقدم على ذلك العامل مع بقاءه على إعرابه السابق قبل أن يتقدم ، كما لا يصح أن يفصل بينهما - فى حاله الاختيار - فاصل من حرف عطف ، أو أذاه استثناء ؛ كإلا ، أو غيرهما (٢).

ومن أمثله الضمائر المتصله بآخر الأفعال ؛ التاء المتحركه ، وألف الاثنين ، وواو الجماعه ، ونون النسوه ، وذلك كله فى مثل : سمعت النصيح ، والرجلان سمعا ، والعقلاء سمعوا ، والفاضلات سمعن. فليس واحد من هذه الضمائر بممكن أن يستقل بنفسه فيقع أول الكلمه قبل عامله ، ولا يتأخر عنه مع وجود

ص: ١٩٨

١- المستتر فى حكم الحاضر الملفوظ به ، مع أنه غير مذكور فى اللفظ. ولا يسمى محذوفًا ، لأن هناك فرقًا بين الضمير المستتر والضمير المحذوف ؛ فالمستتر فى حكم الحاضر المنطوق به كما قلنا ، أما المحذوف فإن كان ملفوظًا به ثم ترك وأهمل ، فليس فى حكم الحاضر. يدللك على هذا أنهم يقولون : لو سميت شيئًا بكلمه : «ضرب» التى استتر فيها الضمير لوجب حكايتها مع الضمير المستتر كما تحكى الجمل ، بغير تغيير مطلقًا ؛ ومنها : «ضربته» أما إذا سميت بكلمه : «ضرب» المحذوف منها الضمير اختصارًا - والأصل ضربته - فإنها تعرب على حسب الجمله - كما سيجىء فى باب العلم مفصلا (ص ٢٧٣ ما بعدها ، وفى هامش ص ٢٧٨) والمستتر لا يكون إلا من ضمائر الرفع ، فهو فى محل رفع دائما ، أما المحذوف فيكون فى محل رفع أو نصب أو جر. والصحيح أن المستتر نوع من الضمير المتصل الذى سيجىء تفصيله : وليس نوعًا من المنفصل ، ولا نوعًا مستقلا بنفسه يسمى : «واسطه» بين المتصل والمنفصل. (راجع الخضرى وهامش التصريح عند الكلام على الضمير المستتر ... والمستتر ركن أساسى فى الجمله لا يتم معناها بغيره ؛ فلا بد منه ؛ لأنه «عمده» كما يسمونه ، أى : لا يمكن الاستغناء عنه مطلقًا ، (إلا فى بعض حالات قليله كالربط بين الخبر والمبتدأ) وأشباه ذلك وأما غيره فقد يستغنى منه إذا عدم من الجمله. وبهذه المناسبه يقول النحاه : إن الضمير البارز له وجود فى اللفظ ولو بالقوه ، فيشمل المحذوف فى مثل : جاء الذى أكرمت. أى : أكرمته. لإمكان النطق به ، أو لأنه نطق به أولاً ثم حذف. أما الذى استتر فأمره عقلى ؛ إذ لا يمكن النطق به أصلا ، وإنما يستعيرون له المنفصل فى مثل : قاتل فى سبيل الله ؛ فيقولون : إن الفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت ؛ وذلك للتقريب. وبهذا يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف. هذا إلى أن المستتر أحسن حالا من المحذوف ؛ لأنه يستدل عليه من اللفظ والعقل بغير قرينه الموجود ؛ ولذلك كان خاصا بالعمد. أما المحذوف فلا بد له من القرينه. وهكذا قالوا!!!

٢- انظر أول الهامش فى ص ٢٠١.

ثانيهما : المنفصل ؛ وهو الذى يمكن أن يقع فى أول جملته ، ويبتدىء الكلام به ؛ فهو مستقل بنفسه عن عامله ؛ فيسبق العامل ، أو يتأخر عنه مفصولا بفاصل ؛ مثل ؛ أنا ، ونحن ؛ وإياك ... فى مثل : أنا نصير المخلصين . ونحن أنصارهم ، وإياك قصدت ، وما النصر إلا أنا ، وما المخلصون إلا نحن .

هذا ، والضمائر كلها مبنيه (٢) الألفاظ ؛ سواء فى هذا ما ذكرناه وما سنذكره بعد .

وينقسم المتصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى ثلاثة أنواع :

أولها : نوع يكون فى محل رفع فقط ؛ وهو خمسه ضمائر : التاء المتحركة للمتكلم ؛ نحو : صدقت . وكذلك فروعها (٣) . وألف الاثنين : نحو : المتعلمان صدقا ،

ص : ١٩٩

١- يقول ابن مالك : وذو اتصال منه ما لا يتدا ولا يلى إلا اختيارا ، أبدا كالياء ، والكاف ، من : «ابنى أكرمك» والياء والها من «سليه ما ملك» ما لا- يتدا ، أى : ما لا- يتدا به . ومثل للمتصل بما يأتى : لضمير المتكلم المجرور المحل بالياء فى «ابنى» ، وللمخاطب المنصوب المحل بالكاف فى : «أكرمك» وللمخاطب وللمرفوع المحل معا بياء المخاطبه ، فى : «سلى» . وللغائب المنصوب المحل بالهاء من : سليه . وبمناسبه «الهاء» التى للغائب نقول إن الأشهر فى حركتها أن تكون مبنيه على الضم . إلا إذا كان قبلها كسره ، أو ياء ساكنه ؛ فيجوز أمران ؛ الحجازيون يضمونها ، وغيرهم يكسرها . وبلغه الحجازيين قرأ القراء : (وما أنسانيه إلا الشيطان) (ومن أوفى بما عاهد عليه الله ...) (إذ قال لأهله امكثوا) وقرأ آخرون بالكسر . وهى فى جميع أحوالها تكون مشبعه الحركه إذا وقعت بعد متحرك ؛ فيمتد الصوت بحركتها حتى يكاد يحدث حرف عله مناسبا لتلك الحركه ؛ فبعد الضمه الواو ، وبعد الكسره الياء . أما إذا كانت متحركه بعد ساكن مطلقا ، إلا الياء فالأحسن ضمها من غير إشباع لحركتها ؛ سواء أكان الساكن صحيحا ، نحو : منه ، أم معتلا بغير الياء ؛ مثل : أباه ، أبوه .. أما الساكن الياء فقد سبق الكلام فيه .

٢- يقول ابن مالك : وكلّ مضمر له البنا يجب ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب أى : المضمورات كلها مبنيه ، لا فرق فى ذلك بين ما يكون محله الجر ، أو محله النصب ، وترك ابن مالك ما يكون محله الرفع بسبب ضيق النظم - وهو مبنى أيضا . فكل ضمير لا بد أن يكون لفظه مبنيا ؛ إما على السكون ، وإما على حسب حركه آخره . ولا بد أن يكون بعد ذلك فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجه الجمله . وهذا معنى قولهم إن الضمير مبنى اللفظ معرب المحل .

٣- التاء المتحركة التى للمتكلم هى الأصل ، وتبنى على الضم ؛ مثل : صدقت ، وفروعها الخمسه هى : صدقت ؛ للمخاطب المذكور . صدقت ، للمخاطبه . صدقتما ، للمثنى المخاطب ، مذكرا ومؤنثا . صدقتم ، لخطاب جمع الذكور . صدقتن ، لخطاب جمع الإناث وهناك حاله يجب فيها - - بناء تاء المخاطبه على الفتح دائما . وستجىء فى ص ٢١٥ وقد أشار ابن مالك إلى بعض هذه المواضع بقوله : وألف والواو ، والنون ، لما غاب وغيره ؛ كفا ، واعلما والمراد بغيره : المخاطب ؛ لأنها تكون للغائب والمخاطب ، ولا- تكون للمتكلم . ومن الأمثله السابقه نعلم أن التاء التى هى ضمير متصل مرفوع - تبنى على الضم إذا كانت للمتكلم ، وتبنى على الفتح إذا كانت للمخاطب المذكور ، وتبنى على الكسر إذا كانت للمخاطبه ؛ وتلزم البناء على الفتح فى

الحاله المعينه التي أشرنا لها وستجىء في ص ٢١٥ وتوصل وهي مبنيه على الضم بميم وألف ؛ للدلاله على خطاب اثنين أو اثنتين. وكذلك توصل وهي مبنيه على الضم ، بميم ساكنه للدلاله على خطاب جمع الذكور ، وبنون مشدده للدلاله على خطاب جمع الإناث. (انظر إعراب الضمائر ص ٢١٣). وإذا ولي الميم الساكنه التي لجمع الذكور ضمير متصل جاز ضم الميم وإشباعها حتى ينشأ : من الإشباع واو ؛ مثل : هذا ضيف أكرتموه ، ومعى صديق صافحتموه. وجاز إبقاء الميم ساكنه ولكن الأول هو الأكثر والأشهر. فيحسن الاقتصار عليه.

وواو الجماعه ، نحو : المتعلمون صدقوا (١). ونون النسوه ؛ نحو : الفتيات صدقن ، وياء المخاطبه ، نحو : اصدقى يا متعلمه (٢).

ثانيها : نوع مشترك بين محل نصب ومحل الجر ، إذ لا- يوجد ضمير متصل خاص بمحل النصب ؛ ولا ضمير متصل خاص بمحل الجر. وهذا النوع المشترك بينهما ثلاثه ضمائر (٣) ؛ ياء المتكلم ، وكاف المخاطب بنوعيه ؛ وهاء الغائب بنوعيه.

ص: ٢٠٠

١- بعض القبائل العربيه يحذف واو الجماعه ؛ اكتفاء بالضمه التى قبلها. قال الفراء فى كتابه «معانى القرآن» ج ١ ص ٩١ ما نصه : «قد تسقط العرب الواو وهى واو جماعه. اكتفى بالضمه قبلها فقالوا فى ضربوا : قد ضرب ، وفى قالوا : قد قال. وهى فى هوازن وعليا قيس ...» ثم استشهد أيضا بأبيات سمعها منهم كقول قائلهم ... فلو أن الأطباء كان عندى وكان مع الأطباء الأساءه والأساه جمع آس ، وهو هنا من يعالج الجرح.

٢- ولا تكون ضمائر إلا عند اتصالها بالأفعال : أما إذا اتصلت بالأسماء مثل : القائمان ، القائمون - فهى حروف داله على التشبيه والجمع.

٣- هذه الضمائر لا- تكون فى محل رفع ؛ كما ذكرنا ؛ ولكنها قد تقع أحيانا بعد «لولا» التى للامتناع ؛ والتى لا يقع بعدها إلا المبتدأ ؛ فيقال : «لولاى» لتعبت. «لولا-ك» لم أحتمل مشقه الحضور أو «لولاها» لضاعت فرصه المعاونه الكريمة. فكيف نغرب هذا الضمير الواقع بعد «لولا»؟ إن سيبويه يعرب : «لولا» حرف جر شبيه بالزائد ، وما بعده مجرور لفظا فى محل رفع مبتدأ ، وخبره محذوف - كما سيجى «فى ب من ص ٢١٨. وسيجىء عند الكلام على إعراب الضمير فى (ص ٢١٣ - وما بعدها) أن الأفضل اعتبار هذا النوع فى محل رفع فى حاله وقوعه بعد «لولا» فقط ؛ فيكون مبتدأ مبني على حركه آخره فى محل رفع. ولا يجوز اعتباره ضمير رفع إلا فى هذه الحاله فقط. وإذا وقع ضمير من هذه الضمائر الثلاثه بعد عسى مثل : «عسانى وعسائى أوفق» ؛ أو : عساك أن تفعل الخير ؛ أو : عساه أن يجتنب الإساءه ؛ فإن خير ما يقال هو اعتبار «عسى» حرفا بمعنى : «لعل» من أخوات «إن» والضمير اسمها. كما سيجىء فى باب أفعال المقاربه ، والشروع ، والرجاء. - وبهذه المناسبه نذكر أن الياء فى مثل : قومى يا هند ، تختلف عن الياء فى نحو : ربي أكرمنى. لأن الياء فى : «قومى» للمخاطبه ؛ فهى فاعل فى محل رفع. بخلافها فى المثال الأخير الذى وقعت فيه للمتكلم فى محل جر بالإضافة ؛ وفى محل نصب مفعول به. كما أن الضمير فى مثل : الرجلان عرفهما على. الرجال عرفهم. المسافرات عرفهن - هو ضمير بارز متصل ولا يصح التوهم بأنه هو الذى وقع فى ابتداء جملته ، أو وقع فيها بعد كلمه : «إلا» فى مثل : هما عرفا ، وهم عرفوا ، وهن عرفن ، وما عرف إلا هما ، أو هم ، أو هن ؛ لا نتوهم ذلك ؛ لأنه حين تقدم أو حين وقع بعد «إلا» لم يبق على إعرابه الأول مفعولا لعامله ؛ وإنما صار مبتدأ أو : فاعلا ؛ فتغير إعرابه بعد التقدم ؛ فصار نوعا آخر مخالفا للسابق ؛ طبقا لما تقدم فى تعريف المتصل - ص ١٩٨ -

فأما ياء المتكلم فمثل : ربي أكرمني (فالياء الأولى في محل جر ، لأنها مضاف إليه. والياء الثانية في محل نصب ، لأنها مفعول به).

وأما كاف المخاطب فيهما فمثل : لا ينفعك إلا عملك ، (فالكاف الأولى في محل نصب ، لأنها مفعول به ؛ والكاف الثانية في محل جر ، لأنها مضاف إليه) (١).

وأما هاء الغائب (٢) بنوعيه المذكر والمؤنث فمثل : من يتفرغ لعمله يحسنه.

ص: ٢٠١

١- قد تقع كاف الخطاب - أحيانا. حرفا مجردا للخطاب ؛ فلا يكون له محل من الإعراب ؛ كالتى فى آخر أسماء الإشارة وبعض الأسماء الأخرى مما سبق (فى رقم ٤ من هامش ص ١٩٦) ؛ ومما سنفصله عند الكلام على إعراب الضمائر (ص ٢١٣ وما بعدها) ٢- مما يجب التنبه له : أن هاء المفرد الغائب تكتب مفردة ؛ أى : لا يتصل بها حرف ناشىء من إشباع حركتها ؛ تقول من يتفرغ لعمله يحسنه ، ويحمده الناس على إحسانه وإجاداته. أما إن كانت الهاء للغائب المفردة فيجب فى الأفصح زياده الألف بعدها متصله بها ؛ نحو : من تتفرغ لعملها يحمدها الناس على تفرغها ، وإحسانها ، وإجاداتها. وكذلك يجب أن يزداد بعدها كلمه : «ما» إن كانت هذه الهاء لضمير الغائب المشئى بنوعيه فى مثل : الوالد والجد هما أحق الناس بالرعايه ولهما أعظم الفضل على أبنائهما. والوالده والجده أعطف الناس على أطفالهما. وشفقتهما لا تعدلها شفقه. فالهاء هى الضمير المتصل وبعدها «الميم» حرف عماد ، والألف حرف دال على مجرد التشبيه. وكذلك يجب أن يزداد بها «الميم» الداله على جمع الذكور الغائبين ، والنون المشدده الداله على جمع الإناث الغائبات ، نحو : خير الناس أنفهم للناس ، وخير النساء أحرصهن على الكمال. لكن أكون الضمير هو الهاء فقط والحروف التى بعدها زائده للفرق بين ضمير المفردة والمفرد وغيرهما ، أم يكون الضمير مجموع الاثنين ، «الهاء» والأحرف الزائده؟ رأيان. والخلاف لفظى لا أثر له من الناحيه العمليه. والمستحسن مراعاة الأمر الواقع ؛ والأخذ بالرأى الذى يعتبر الضمير هو مجموع الاثنين ؛ لأنه رأى عملى يراعى التفرقه الواقعه فعلا بين ضمير المفردة الغائبه وضمير المفرد الغائب - وغيرهما - . فوق أنه عملى واقعى فيه تيسير. وعلى أساسه يقول أصحابه : الضمير للمفرد المذكر الغائب هو : «الهاء» وحدها ؛ وللمفرده الغائبه «ها» وللمثنى بنوعيه : «هما» ولجمع الذكور : «هم» ولجمع الإناث : «هن» والفرق واضح بين الاثنين فى ثلاثه أمور فى النطق ، وفى الكتابه ، وفى المعنى. وعليه العمل الآن. ولهذا نظير فى ص ٣١٣ - وجدير بالملاحظه أن الضمائر الثلاثه السالفه (هما - هم - هن) بالاعتبار السالف هى ضمائر متصله حتما ، ولا يصح اعتبارها من نوع الضمائر المرفوعه المنفصله أصاله ، لأن المرفوعه أصاله ، كالتى ستجىء فى «ح» - ص ٢٠٤ - مركبه البنيه فى أصلها ، وليست مبنيه على حرف واحد زيد على آخره حرف أو حرفان فالفرق بين النوعين كبير برغم ظاهرهما ؛ فأحدهما قد نشأ فردى الصيغه والتكوين ، ثم زيد على آخره حرف أو حرفان ، والآخر قد نشأ من أول أمره مركب الصيغه فهما مختلفان فى أصلهما كاختلافهما فى كثير من الأحكام.

أو ؛ من تتفرغ لعملها تحسنه (فالهاء الأولى في المثالين في محل جر ، لأنها مضاف إليه ، والثانية في محل نصب ؛ لأنها مفعول به).

ثالثها : نوع مشترك بين الثلاثة : وهو ؛ (نا) نحو : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) فالأولى في محل جر ، لأنها مضاف إليه ؛ والثانية في محل نصب ، لأنها مفعول به (١) - كما سبق - والثالثة والرابعة في محل رفع ؛ لأنها فاعل (٢).

ومما سبق نعلم أن للرفع ضمائر متصله تختص به ، وليس للنصب وحده أو الجر وحده شيء خاص به.

ص: ٢٠٢

١- إذا كانت «نا» في آخر الفعل الماضي فقد تكون للفاعل ، ويبنى الفعل الماضي على السكون وجوبا : نحو : خرجنا - حضرنا - كتبنا - فهمنا. وقد تكون للمفعول ؛ فلا يبنى آخره على السكون لها ؛ نحو : أخرجنا الوالد من الحديقة ، وأحضرنا إلى البيت ، وأفهمنا ما يجب عمله.

٢- يقول ابن مالك : للرفع والنصب وجرّ : (نا) صلح كاعرف بنا : فإننا نلنا المنح والمعنى : صلح الضمير (نا) للأمور الثلاثة ، أى : لأن يكون في محل جر ، مثل : اعرف بنا (أى : اعترف بقدرنا ، أو : اشعر بنا). ولأن يكون في محل نصب ، مثل : إننا .. ، ولأن يكون في محل رفع ، مثل : نلنا. (ملاحظه) لا يقال : (إن الضمير «الياء» يصلح للأمور الثلاثة مع دلالة على المتكلم في كل حاله فيكون شبيها بالضمير (نا) ؛ مثل ؛ يفرحنى كوني حريصا على واجبي. فالياء في الجميع للمتكلم ومحله في الأول نصب (لأنها مفعول به) وفي الثانية رفع (لأنها اسم كون ؛ مصدر كان الناقصه) وفي الثالث جر لأنها مضاف إليه. كذلك الضمير : (هم) في مثل : يفرحهم كونهم حريصين على واجبهم ؛ فإنه ضمير متصل في الجميع. ومحله نصب في الأول (لأنه مفعول به). ورفع في الثانى (لأنه اسم كون ، مصدر كان الناقصه) وجر في الثالث لأنه مضاف إليه ..) لا يقال إن الضميرين السابقين مثل «نا» لأن «الياء» و «هم» في الأمثلة المذكوره وأشباهاها وقعا في محل رفع بصفه عارضه ، ناشئه من أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعا ؛ لا بصفه أصليه ، والكلام في الضمير المشترك بين الثلاثة بطريق الأصاله.

روى أبو عليّ القالى فى كتابه: «ذيل الأمالى والنوادر» ص ١٠٥ عن بعض الأعراب قول شاعرهم:

فها أنا للعشاق يا عزّ قائد

وبى تضرب الأمثال فى الشرق والغرب

والشائع (١) دخول: «ها» التى للتنبية على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره اسم إشاره؛ نحو: «هأنذا» المقيم على طلب العلوم. وغير الشائع دخولها عليه إذا كان خبره غير اسم إشاره، نحو: هأنا ساهر على صالح الوطن. وهو - مع قلته - جائز، لورود نصوص فصيحته متعددة تكفى للقياس عليها. منها قول عمر بن الخطاب يوم «أحد» حين وقف أبو سفيان بعد المعركة يسأل: أين فلان، وفلان... من كبار المسلمين؟. فأجابه عمر. هذا رسول الله عليه السّلام، وهذا أبو بكر، وهأنا عمر... (٢) ومنها بيت لمجنون ليلى (٣)، ونصّه:

وعروه مات موتا مستريحا

وهأنا ميّت فى كل يوم

كما روى صاحب الأمالى (٤) أيضا البيت التالى لعوف بن محمّم، ونصّه:

ولوعا؛ فشطّ غربه دار زينب

فهاأنا أبكى والفؤاد جريح

وقول سحيم من شعراء صدر الإسلام:

لو كان يبغى الفداء قلت له

هأنا دون الحبيب يا وجع

ويترتب على الحكم الشائع ما صرحوا به من جواز الفصل بين: «ها» التى للتنبية واسم الإشاره بضمير المشار إليه مثل: هأنذا أسمع النصيح، وهأنتذا تعمل الخير، وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد. وقد يقع الفصل بغير الضمير قليلا - مع جوازه - كالقسم بالله فى مثل: ها - والله - ذا رجل محب لوطنه، و «إن» الشرطيه فى مثل: ها إن ذى حسنه تتكرّر يضاعف ثوابها. وقد تعاد «ها» التنبية بعد الفاصل للتقويه...، نحو: هأنتم هؤلاء تخلصون.

- ١- كما جاء في حاشيه الأمير على مقدمه كتاب. المغنى ولهذا إشاره فى ص ٣٠٤.
- ٢- النص فى ص ١١٠ من كتاب تنزيل الآيات شرح شواهد الكشاف.
- ٣- كتاب : الذخيره ، لأبن بسام ، ج ٢ القسم الثانى.
- ٤- ج ١ ص ١٢٣.

وينقسم المنفصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين : أولهما ؛ ما يختص بمحل الرفع ، وثانيهما ما يختص بمحل النصب (١).

فأما الذى يختص بمحل الرفع [فأثنا عشر] ، موزعه بين المتكلم ، والمخاطب ، والغائب ، على الوجه الآتى :

(١) للمتكلم ضميران ، «أنا» للمتكلم وحده ، و «نحن» للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره. (و «أنا» هو الأصل و «نحن» هو الفرع) (٢).

(ب) للمخاطب خمسة ؛ أولها ؛ وهو الأصل : «أنت» ، للمفرد المذكر ، ثم الفروع : «أنت» للمخاطبه المؤنثه ، و «أنتما» للمذكر المثنى المخاطب ، أو المؤنث المثنى المخاطب ، و «أنتم» لجماعه الذكور المخاطبين ، و «أنتن» لجماعه الإناث المخاطبات.

(ج) للغائب خمسة ؛ أولها وأصلها : «هو» للمفرد الغائب. ثم فروع : «هى» (٣) ، للمفردة الغائبه ، و «هما» للمثنى الغائب : و «هم» لجمع الذكور الغائبين ، و «هن» لجمع الإناث الغائبات (٤) ؛

فمجموع الضمائر المنفصله المرفوعه اثنا عشر على التوزيع السالف (٥).

ص : ٢٠٤

١- وليس بين الضمائر المنفصله ما هو مختص بمحل الجر أصله. (انظر رقم ٥ فى هذا الهامش)

٢- المراد بالفرع هنا : أن يكون الضمير دالا على معنى زائد لا يوجد فى الأصل. ذلك أن الأصل فى الضمير - عندهم - أن يكون لواحد مذكر ؛ سواء أكان الواحد متكلمًا ، أم مخاطبًا ، أم غائبًا ، مثل : (أنا) فما يكون دالا على أكثر من واحد ، أو يكون دالا على التأنيث فهو فرع.

٣- الأصل أن تكون الهاء فى : «هو» مضمومه ، وفى : «هى» مكسوره. ويجوز تسكينهما بعد الواو ، أو : الفاء ، أو : ثم ، أو : اللام.

٤- تجب ملاحظه الفرق الكبير بين الضمائر الثلاثه (هما - هم - هن) التى هى مركبه البنه أصله ، ومنفصله للرفع حتما ونظائرها التى سبقت فى هامش ص ٢٠١

٥- وهذه الضمائر الاثنا عشر لا تكون بالأصله إلا مرفوعه. فأما استعمالها غير مرفوعه فإنما هو بالنيابه عن ضمير الجر أو النصب فى بعض أساليب مسموعه يقتصر عليها. ومع أنها مسموعه يحسن ترك استعمالها ، لقبح وقعها على السمع. فمن النيابه عن ضمير الجر : «ما أنا كأت» ، «ولا أنت كأتنا» والقبح هنا بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع فى محل جر. ومن النيابه عن ضمير النصب وهو شاذ أيضا فولهم : «يا أنت» وللاضطرار لوزن الشعر فى مثل قول الشاعر : «يا ليتنى وهما نخلو بمنزله ...» فقد عطف ضمير «هما» الخاص بالرفع على الياء التى هى ضمير نصب. لكن يكثر نيابتها عن الضمير المنصوب أو المجرور فى حاله استعمالها للتوكيد ؛ مثل : سمعتك أنت تخطب ، ومررت بك أنت. وهو استعمال قياسى.

وأما الضمائر التي تختص بمحل النصب فاثنا عشر ضميرا أيضا ، كل منها مبدوء بكلمه : [\(١\)](#).

فللمتكلم : «إياى» ، وهو الأصل ، وفرعه : «إيانا» للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره.

وللمخاطب المفرد : «إياك» ، وهو الأصل ، وفروعه : «إياك» ، للمخاطبه ، و «إياكما» ، للمثنى المخاطب ، مؤنثا ، أو مذكرا ، و «إياكم» ؛ لجمع الذكور المخاطبين ، و «إياكن» لجمع الإناث المخاطبات.

وللغائب : «إياه» للمفرد الغائب ، وفروعه : «إياها» للمفردة الغائبه ، و «إياهما» للمثنى الغائب بنوعيه ، و «إياهم» لجمع الذكور الغائبين ، و «إياهن» لجمع الإناث الغائبات.

فللمتكلم اثنان ، وللمخاطب خمسة ، وللغائب خمسة. وليس هناك ضمائر منفصله تختص بمحل الجر.

هذا وجميع الضمائر المنفصله تشارك نظائرها المتصله فى الدلاله على التّكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبه ، فكل ضمير منفصل نظير آخر متصل يماثله فى معناه : فالضمير «أنا» يماثل التاء ، والضمير «نحن» يماثل «نا» ، وهكذا.

* * *

وينقسم المستتر إلى قسمين :

أولهما : المستتر وجوبا ، وهو الذى لا يمكن أن يحل محله اسم ظاهر [\(٢\)](#) ، ولا ضمير منفصل ؛ مثل : إنى أفرح حين نشترك فى عمل نافع. فالفعل المضارع : «أفرح» ، فاعله ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : أنا. ولا يمكن أن يخلفه اسم

ص : ٢٠٥

١- سيجىء الكلام على إعراب «إيا» بملحقاتها المختلفه عند الكلام على كيفية إعراب الضمائر (ص ٢١٣ وما بعدها). وهى كثيره الاستعمال فى أسلوب : «التحذير» بصوره المتعدده التى ستجىء فى بابها الخاص - ج ٤ ص ٩٧ م ١٤٠ ، ومن أمثله : إياك والنميمة ، فإنها تزرع الضغينه - إياك مواقف الاعتذار فإنها مجلبه للذله ، مضيعه للكرامه ... ويصح : إياك من النميمة - إياك من مواقف الاعتذار ...

٢- لا يحل محله اسم ظاهر يرتفع بعامله الذى فى الجملة نفسها قبل أن يحل هذا الاسم الظاهر محل الضمير ؛ فلو قلنا : «نشترك محمد فى عمل نافع» لكان الكلام غير صحيح فى تركيبه ، لأن كلمه : «محمد» لا تقع فاعلا للفعل : «نشترك» ، الذى كان عاملا الرفع فى الضمير السابق «نحن». ولو قلنا : «نشترك» «نحن» ، لكانت : «نحن» هذه توكيدا للضمير المستتر ؛ ولا يصح أن تكون فاعلا مرفوعا بالعامل الموجود ، وهو الفعل «نشترك» فالضمير المستتر وهو «نحن» لم يصلح أن يحل محله اسم ، ظاهر ولا ضمير بارز بحيث يكون كل منهما معمولا للفعل : «نشترك».

ظاهر ولا- ضمير منفصل ، إذ لا- نقول : أفرح محمد - مثلا- - ولا أفرح أنا ، على اعتبار «أنا» فاعلا ، بل يجب اعتبارها توكيدا للفاعل المستتر الذى يشابهها فى اللفظ والمعنى. كذلك الفعل المضارع : «نشترك» فاعله مستتر وجوبا تقديره : «نحن» ولا يمكن أن يحل مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ؛ إذ لا نقول : «نشارك محمد» ولا نقول : «نشارك نحن» على اعتبار كلمه : «نحن» فاعلا ؛ لأنها لو كانت فاعلا لوجب استتارها حتما. ولكنها تعرب توكيدا لضمير مستتر يشابهها فى اللفظ والمعنى.

وثانيهما : المستتر جوازا ، وهو الذى يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير البارز ؛ مثل : الطائر تحرك. النهر يتدفق. فالفاعل فيهما ضمير مستتر جوازا تقديره : هو ، إذ من الممكن أن نقول : الطائر تحرك جناحه ، والنهر يتدفق مأؤه : بإعراب كلمتى «جناح» و «ماء» فاعلا للعامل الموجود وهو : «تحرك» و «يتدفق». ومن الممكن كذلك أن نقول : الطائر ما تحرك إلا هو ، والنهر ما يتدفق إلا هو ... بإعراب الضمير البارز : «هو» فاعلا للعامل الموجود. والمستتر بنوعيه لا يكون إلا مرفوعا متصلا كما سبق.

مواضع الضمير المرفوع المستتر وجوبا. أشهر هذه المواضع تسعه (1) :

١ - أن يكون فاعلا لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر ، مثل : أسرع لإنقاذ الصارخ ، وبادر إليه. بخلاف الأمر المخاطب به الواحده ، نحو : قومى ، أو للمثنى ؛ نحو : قوما ، أو الجمع ، نحو : قوموا ، وقمن. فإن هذه الضمائر تعرب

ص: ٢٠٦

١- سرد ابن مالك من هذه المواضع أربعة فى قوله : ومن ضمير الرفع ما يستتر كفاعل ، أو فاعل ، نغبت ، إذ تشكر ويقول فى الضمير البارز المنفصل المرفوع المحل (وهو الذى يقابل السابق) : وذو ارتفاع وانفصال : «أنا» ، «هو» «وأنت» ... والفروع لا تشبه أى لا تشبه غيرها بحيث يصعب تمييز بعضها من بعض. ويقول فى الضمير البارز المنفصل المنصوب المحل : وذو انتصاب فى انفصال جعل- : «إياى» ، والتفريع ليس مشكلا أى : جعل الضمير «إياى» مثلا للضمير السالف ، وهو للمتكلم ، أما باقى فروع الخمسة فمعرفتها سهله وليست أمرا مشكلا.

فاعلا أيضا ، ولكنها ضمائر بارزه.

٢ - أن يكون فاعلا- للفعل المضارع المبدوء بـتاء الخطاب للواحد ؛ مثل : يا بنى ، أتعرف متى تتكلم ومتى تسكت؟ بخلاف المبدوء بـتاء الخطاب للواحد ؛ مثل : تتعلمين يا زميله ، أو للمثنى بنوعيه ، مثل : أنتما تتعلمان ، أو للجمع بنوعيه مثل : أنتم تتعلمون وأنتم تتعلمن ؛ فإن هذه ضمائر رفع بارزه ، وبخلاف المبدوء بـتاء الغائبه ، فإنه مستتر جوازا ؛ مثل : الأخت تقرأ (١).

٣ - أن يكون فاعلا للفعل المضارع المبدوء بهمزه المتكلم ؛ مثل : أحسن اختيار الوقت الذى أعمل فيه ، وقول الشاعر :

لا أذود الطير عن شجر

قد بلوت المرّ من ثمره

٤ - أن يكون فاعلا للفعل المضارع المبدوء بالنون ؛ مثل نحب الخير ، ونكره الأذى.

٥ - أن يكون فاعلا للأفعال الماضيه التى تفيد الاستثناء ؛ مثل : خلا - عدا - حاشا. تقول : حضر السياح خلا واحدا - أو : عدا واحدا - أو : حاشا واحدا. ففاعل خلا وعدا وحاشا ضمير مستتر وجوبا تقديره : هو (٢) ...

٦ - أن يكون اسما مرفوعا لأدوات الاستثناء الناسخه ؛ (وهى : ليس ، ولا يكون) تقول : انقضى الأسبوع ليس يوما. انقضى العام لا يكون شهرا. فكلمه «يوما» و «شهرا» خبر للناسخ ، وهى المستثنى أيضا. أما اسم الناسخ فضمير مستتر وجوبا تقديره : هو.

٧ - أن يكون فاعلا لفعل التعجب الماضى ؛ وهو : «أفعل» ؛ مثل : ما أحسن

ص: ٢٠٧

١- إذا كان المضارع مبدوءا بـتاء المخاطبه للمفرده ، أو لمثناها ، أو جمعها فليست تأؤه للتأنيث وإنما هى علامه الخطاب المحض ، لوجود ما يدل على التأنيث ، وهو الضمير المتصل بالفعل. ومن الأمثله أيضا : أنت يا زميلتى لا تعرفين العبث - أنتما يا زميلتى لا تعرفان العبث - أنتن يا زميلاتى لا تعرفن العبث. بخلاف التاء التى فى أول المضارع الذى يكون فاعله اسما ظاهرا ، مؤنثا ، للمفرده ، أو لمثناها ، أو جمعها ، نحو : تتعلم عائشه - تتعلم العائشان - تتعلم العائشات. وكذلك إن كان فاعله ضميرا متصلا للغائبه المفرده ، أو لمثناها ؛ مثل : عائشه تتعلم - العائشان تتعلمان. فإن كان فاعله ضميرا متصلا لجمع الغائبات (أى : نون النسوه) فالأحسن - وليس بالواجب - تصديره بالياء لا بالتاء ؛ استغناء بنون النسوه فى آخره ؛ نحو الوالدات يبدلن الطاقه فى حمايه الأولاد .. وسيجىء البيان فى ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦ ونائب الفاعل.

٢- يعود على بعض مفهوم من الكلام السابق ؛ أى : خلا هو ، أى : بعضهم. وسيجىء إيضاح هذا ، وبسط القول فى المراد منه عند الكلام عليه فى باب الاستثناء (ج ٢).

الشجاعه. «فأحسن» فعل ماضٍ للتعجب ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره ؛ هو. «يعود على : ما».

٨ - أن يكون فاعلا-لا-اسم فعل مضارع ، أو اسم فعل أمر ، مثل : أفّ من الكذب ، (بمعنى : أتضجر جدا). وآمين. (بمعنى : استجب).

٩ - أو فاعلا للمصدر النائب عن فعله الأمر ؛ مثل ؛ قياما للزائر. فقياما : مصدر ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره : «أنت» ؛ لأنه بمعنى : قم.

فهذه تسعه مواضع (١) ، هي أشهر المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوبا ، ولا يكون إلا مرفوعا متصلا - كما أشرنا من قبل. - أما الضمير المستتر في غير تلك المواضع فاستتاره جائز ، لا واجب.

ص: ٢٠٨

١- يزيد عليها بعض النحاه : فاعل «نعم» و «بئس» وأخواتهما إذا كان ضميرا مفسرا بنكره ، مثل : نعم رجلا عمر. ففاعل نعم ضمير مستتر تقديره : هو ، تفسره النكره التي تعرب بعده تميزا ، وهي هنا : «رجلا». لكن المعروف أن «نعم» و «بئس» وأخواتهما قد يبرز فاعلهما الضمير أحيانا ؛ مثل : نعمّا رجلين حامد وصالح ، ونعمّوا رجالا ؛ صالح ، وحامد ، وعلى. وقد يبرز وتجره الباء الزائده نادرا - فلا- يقاس عليه - ؛ مثل نعم بهم رجالا. فإن لاحظنا أن هذا الضمير قد يبرز في بعض الأحيان لم يكن من النوع المستتر وجوبا. وإن لاحظنا أن بروزه قليل أو نادر أمكن الإغضاء عن هذا وعددناه من المستتر وجوبا. ولكن الأول أحسن.

(١) يعرب الضمير المرفوع المستتر جوازا إمّا فاعلا إذا كان فعله لغائب أو غائبه ؛ كالأمثله السابقه ، وإما فاعلا لاسم فعل ماض ؛ مثل : البحر هيهات. بمعنى : بعد جدّا ، أى : هو.

ومن أمثله ذلك أيضا : شتان الصحه والضعف ، بمعنى : افترق الحال بينهما جدّا. فالصحه فاعل. وتقول الصحه والضعف شتان. أى : هما ، فالفاعل ضمير ، تقديره : هما. وتقول هيهات البحر هيهات. وشتان الصحه والضعف شتان. ففاعل «هيهات» الثانيه ضمير مستتر جوازا تقديره : «هو» يعود على البحر ، بشرط أن تكون الجملة المكونه من : «هيهات» الثانيه وفاعلها توكيدا للجملة التى قبلها ، فيكون الكلام من توكيد الجمل بعضها ببعض. أما لو جعلنا لفظه : «هيهات» الثانيه وحدها توكيدا للأولى فإنها لا تحتاج إلى الفاعل (١) ، ويكون الكلام من نوع توكيد اسم الفعل وحده بنظيره. واسم الفعل ؛ كالفعل إذا وقع أحدهما - وحده بدون فاعل - توكيدا لفظيا فإنه لا يحتاج لفاعل (٢) ، وكذلك يقال فى : «شتان» فى الحالتين.

(ب) وإما مرفوعا لأحد المشتقات المحضه : (كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه ، نحو : على نافع ، أو مكرم ، أو فرح) ؛ ففى كل واحده من هذه الصفات المشتقه ضمير مستتر جوازا ، تقديره : «هو» (٣) ويكون الضمير المرفوع بها فاعلا ، إلا مع اسم المفعول ، فيكون نائب فاعل.

أما المشتقات غير المحضه (وهى التى غلبت عليها الاسميه المجرده من الوصف بأن صارت اسما خالصا لشيء) فإنها لا تتحمل ضميرا ؛ كالأبطح ، والأجرع أسماء أماكن ، ومثلهما : الأبيض ، والأرحب ، والمسعود ، والعالى ، أسماء قصور ، والمفتاح ، والملقه ، والملعب ...

ومن المشتقات المحضه : «أفعل التفضيل» (٤). والغالب فيه أنه يرفع الضمير

ص: ٢٠٩

١- سيجىء فى باب الفاعل (ح ٢ ص ٦١ م ٦٦) بيان أفعال لا تحتاج لفاعل.

٢- كما سيجىء فى باب التوكيد (ج ٣)

٣- ولا بد أن يعود على غائب ؛ طبقا للبيان الذى فى «ط» من ص ٢٤٣ - كما سبقت الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٦ -.

٤- تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه مدون فى باب الخاص بالجزء الثالث ، م ١١٢

المستتر ، ولا يرفع الظاهر - قياسا - إلا في المسأله التي يسميها النحاه مسأله : «الكحل» وقد يرفعه نادرا - لا يقاس عليه - في مثل : مررت برجل أفضل منه أبوه باعراب كلمه : «أبو» فاعلا (1). وكذلك يرفع الضمير البارز نادرا في لغه من يقول : مررت برجل أفضل منه أنت ، يا عراب «أنت» فاعلا ، حملا لها على الفاعل الظاهر في مسأله «الكحل». ولو أعرب «أنت» مبتدأ ، خبره : أفضل ، لجاز ولم يكن أفعال التفضيل رافعا للضمير.

بناء على ما تقدم لو لاحظنا أنه لا يرفع الظاهر إلا قليلا ولا الضمير البارز إلا نادرا فإن الضمير المستتر فيه يكون من نوع المستتر وجوبا مع الإغضاء عن تلك القله والندره ، وإن لاحظنا الواقع من غير نظر للقله والندره قلنا : إنه مستتر جوازا.

تلخيص ما سبق من أنواع الضمائر :

(أ) ينقسم الضمير باعتبار مدلوله إلى ثلاثه أقسام : متكلم ، ومخاطب وغائب.

(ب) ينقسم الضمير باعتبار ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى قسمين بارز ، ومستتر.

أقسام البارز

ينقسم الضمير البارز إلى قسمين : منفصل . ومتصل .

١ - ينقسم الضمير البارز المنفصل باعتبار محله الإعرابي إلى :

١ - بارز منفصل في محل رفع ، وهو : اثنا عشر ضميرا ، للمتكلم اثنان ، هما : «أنا» وفرعه «نحن». وللمخاطب : «أنت» وفروعه الأربعة. وللغائب : «هو» وفروعه الأربعة.

٢ - بارز منفصل في محل نصب ، وهو اثنا عشر ضميرا ؛ للمتكلم اثنان «إياي» وفرعه «إيانا». وللمخاطب «إياك» وفروعه الأربعة. وللغائب «إياه» وفروعه الأربعة.

ولا يوجد ضمير بارز منفصل في محل جر.

(ب) ينقسم الضمير البارز المتصل باعتبار محله الإعرابي إلى ما يأتي :

١ - بارز متصل في محل رفع ؛ وهو خمسة : التاء المتحركة - ألف الاثنين -

ص : ٢١٠

١- أما يا عراب آخر صحيح فلا يكون نادرا.

واو الجماعه - ياء المخاطبه - نون النسوه.

٢- بارز متصل صالح لأن يكون في محل نصب حينا ، وفي محل جر حينا آخر ، وهو ثلاثه : ياء المتكلم ، والكاف ، والهاء.

٣- بارز متصل ، صالح لأن يكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، هو : «نا».

ولا يوجد ضمير بارز متصل في محل نصب فقط ، أو في محل جر فقط.

أقسام الضمير المستتر

(أ) مستتر وجوبا وله جمله مواضع ، أشهرها : تسعه (١).

(ب) مستتر جوازا وله مواضع غير السالفه.

ويتضمن الرسم الآتي كل ما سبق.

صورة

□

تقسيم آخر للضمير بحسب محله الإعرابي :

ينقسم إلى خمسة أقسام. ١- مرفوع متصل. ٢- مرفوع منفصل.

٣- منصوب متصل. ٤- منصوب منفصل. ٥- مجرور ، ولا يكون إلا متصلا.

ص: ٢١١

١- سبقت في ص ٢٠٦.

، والضمير المركب

الغرض من الضمير - كما عرفنا - الدلاله على المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب ، مع الدلاله على الأفراد ، أو التشبيه ، أو الجمع ، والتذكير ، أو التأنيث في كل حاله .

غير أن بعض الضمائر يقوم بهذه الدلاله مستقلا بنفسه ، معتمدا على تكوينه وصيغته الخاصه به ، غير محتاج إلى زياده تلازم آخره ، لتساعده في أداء مهمته ، فصيغته مفرده (بسيطه) وذلك كالياء ، والتاء ، والهاء ، في نحو : إني أكرمت من أكرمت . فالياء وحدها تدل على المتكلم المفرد ، وكذلك التاء في : «أكرمت» الأولى . أما التاء الثانيه فتدل على المخاطب المفرد ، المذكر أو المؤنث على حسب ضبطها ، وأما الهاء فتدل على المفرد المذكر الغائب .

فكل ضمير من الثلاثه - وأشباهها - كلمه واحده ، انفردت بتحقيق الغرض منها ، وهو التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبه ، مع التذكير أو التأنيث ، ومع الأفراد ، دون الاستعانه بلفظ يلازم آخرها .

ومثلها : «نحن» في : نحن نسارع للخيرات - فإنها لفظه واحده في تكوينها ، وصيغه مستقلة بنفسها في أداء الغرض منها ؛ وهو : «التكلم مع الدلاله على الجمع ، أو على تعظيم المفرد ، ولم يتصل آخرها اتصالا مباشرا بما يساعدها على ذلك الغرض .

وبعضا آخر من الضمائر يقوم بتلك الدلاله ؛ ولكن من غير أن يستقل بنفسه في أدائها ، بل يحتاج لزياده لازمه تتصل بآخره : لتساعده على أداء المراد ؛ فصيغته مركبه ، وتكوينه ليس مقصورا على كلمه واحده . وذلك مثل الضمير : «إيا» فإنه لا يدل على شيء مما سبق إلا بعد أن تلحقه زياده في آخره ؛ تقول : إياي - إياك - إياكما - إياكم - إياكن ... ولو لا هذه الزياده ما أدى مهمته ، ومثله : أنت ، نقول : أنتما ، أنتم ، أنتن ... وهكذا .

ص: ٢١٢

بنوعيه : المستتر والبارز

قلنا : إن الضمائر كلها مبنيه ؛ فعند إعرابها لا بد أن نلاحظ أمرين :

أولهما : موقع الضمير من الجملة ، أهو في محل رفع ؛ كأن يكون مبتدأ في مثل : أنت أمين ، أم في محل نصب ، كأن يكون مفعولا به في مثل : زارك الصديق ، أم في محل جر ؛ كأن يكون مضافا إليه في مثل : كتابي مثل كتابك؟

ثانيهما : حاله آخر الضمير ؛ أساكنه هي ؛ مثل : أنا ، أم متحركه مثل : التاء في : أحسنت؟.

فإذا عرفنا هذين الأمرين أمكن إعراب الضمير بعد ذلك ؛ فإذا كان الضمير مبتيا على السكون فقد يكون في محل رفع ؛ لأنه مبتدأ في مثل : أنا مسافر ، أو لأنه فاعل في مثل : «نا» من «سافرنا» وقد يكون في محل نصب ؛ لأنه مفعول به. مثل : «نا» في حامد «أكرمنا». وقد يكون في محل جر في مثل : «نا» من أقبل علينا ... وهكذا باقى مواضع الرفع ، والنصب ، والجر.

وإذا كان الضمير متحركا فإنه يبنى على نوع حركه آخره ؛ فيبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، على حسب تلك الحركه. ويكون معها في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة - كما سبق - ، أهو مبتدأ ، أم فاعل ، أم مفعول ، أم مضاف إليه ، أم غير ذلك ، فكلمه : «نحن» في مثل : نحن أصدقاء ، مبنيه على الضم في محل رفع ؛ لأنها مبتدأ. والكاف في مثل : أكرمك الوالد ، مبنيه على الفتح في محل نصب ، لأنها مفعول به. والهاء في مثل : محمد قصدت إليه ؛ مبنيه على الكسر في محل جر ... وهكذا يقال في كل ضمير يتكون من لفظه واحده لا يتصل بآخرها زياده ، كالتى أشرنا إليها من قبل.

فإن كان الضمير غير مقتصر على نفسه بل في آخره تلك الزياده (1) اللمازمه مثل : (إياك - إياكم - إياكن - أنت - أنتما - أنتم - أنتن) فإن

ص: ٢١٣

١- هي الزياده التى تتصل بآخر الضمير : «إيا». وسبق بيانها في ص ٢٠٥. ومثلها الزياده التى تتصل بآخر الضمير : «التاء» ، وسبق بيانها في رقم ٣ من هامش ص ١٩٩.

الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتميه معا عند الإعراب ، وعدّهما بمنزله كلمه واحده ، بحيث لا نعتبر أن الضمير فى «إياكما» و «أنتما» هو كلمه : «إيا» وحدها ، «وأن» وحدها ... وأن الكاف ، أو التاء ، حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما بعدها حرف دال على التثنيه ، أو على جمع المذكر ، أو جمع المؤنث. فمن المستحسن رفض هذا التجزىء رفضا قاطعا ، وأن تتبع النحاه الداعين إلى اعتبار كلمه : «إيا» مع ما يصحبها لزوما هما معا : «الضمير» ، وأنهما فى الإعراب كلمه واحده. وكذلك : «أنتما» وباقى الفروع. وهذا الرأى الحسن يناسبنا اليوم ؛ لما فيه من تيسير وتخفيف ، واختصار ، وليس فيه ما يسىء إلى سلامه اللغه وفصاحتها ؛ فنقول فى كل من : أنت - أنتما - أنتم - أنتن - إياك - إياكما - إياكم - إياكنّ ، ونظائرها - إن الكلمه كلها بملحقاتها ضمير مبنى على كذا فى محل كذا (١).

ص: ٢١٤

١- لهذا نظير فى رقم ١ من هامش ص ٢٠١.

١- وقوع الكاف حرف خطاب :

قد يتعين أن تكون «الكاف» حرف خطاب مبتيا ؛ فلا محل له من الإعراب (١).

أى : أنها لا تكون ضميرا. وذلك فيما يأتى :

١- فى مثل : أرأيتك الحديقه ، هل طاب ثمرها مبكرا؟ أرأيتك الزراعه ؛ أتغنى عن الصنائه؟ ومعنى «أرأيتك» : أخبرنى ، الحديقه ... أخبرنى الزراعه ... وإليك الإيضاح :

كاف الخطاب الحرفيه قد تتصل بآخر الفعل : «رأى» فيصير «رأيت» بشرط أن تسبقه همزه الاستفهام ، وأن يجرىء بعد الكاف اسم منصوب ، ثم جمله استفهاميه. وهو فعل ماض ، فاعله التاء المتصله بآخره ، المبنيه على الفتح دائما (٢) ، فى محل رفع. لأنها فاعل. وتقع بعدها «الكاف» حرف خطاب ؛ يتصرف وجوبا على حسب المخاطبين (٣) ، ولا تتصرف التاء ... فنقول للمخاطبه : أرأيتك ، وللمثنى بنوعيه : أرأيتكما ، وللجمع المذكور : أرأيتكم ، وللجمع المؤنث : أرأيتكن. ومعنى «أرأيتك» : أخبرنى ، كما سبق. وهى إما منقوله من : رأيت ، بمعنى : «عرفت» أو بمعنى : أبصرت ، فتحتاج لمفعول واحد فى الحاليتين ، وإما منقوله من : «رأيت» بمعنى : علمت ؛ فتحتاج إلى مفعولين. وسواء أكانت منقوله من هذه أم من تلك فإنها فى أصلها جمله خبريه بمعنى ما تقدم ، ثم صارت بعد النقل وبعد أن لازمتها همزه الاستفهام جمله إنشائية. طلبيه ، لها معنى جديد ؛ هو ؛ أخبرنى ، أى : طلب الاستخبار ، وهو : طلب معرفه الخبر. وعلى أساس هذين الاعتبارين يكون إعراب ما يأتى بعدها ؛ فإن لاحظنا أن أصلها : عرفت ، أو أبصرت - كان الاسم المنصوب بعدها مفعولا به لها ، وتكون الجملة الاستفهاميه بعدها مستأنفه. وعلى اعتبار أن أصلها : «علمت» يكون ذلك الاسم المنصوب بعدها مفعولا- به أول ، وتكون جمله الاستفهام التى بعده فى محل نصب ، تغنى عن المفعول الثانى. وإن لاحظنا حالتها الحاضره ، وأنها الآن جمله إنشائية طلبيه ؛ بمعنى «أخبرنى» ،

ص: ٢١٥

١- كما سبقت الإشارة فى رقم ٤ من هامش ص ١٩٦.

٢- كما أشرنا لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ١١٩.

٣- راجع من هامش ص ٢٩٢.

ولم نلتفت إلى الأصل الأول - فإن الاسم المنصوب بعدها يكون منصوبا على نزع الخافض (1)، والجمله الاستفهاميه بعده مستأنفه ؛ فكأنك تقول فى الأمثله السابقه وأشباهاها : أخبرنى عن الحديقه ؛ هل طاب ثمرها مبكرا؟ أخبرنى عن الزراعه ؛ أتغنى عن الصناعه؟

وجدير بالتنويه أن الاستعمال السابق لا يكون إلا حين نطلب معرفه شىء له حاله عجيبه ؛ وأن يكون بالصوره المنقوله عن فصحاء العرب ؛ فيبدأ الأسلوب - كما قلنا - بهمزه الاستفهام ؛ يتلوها جمله : «رأيتك» ؛ فاسم منصوب ؛ فجمله استفهاميه تبين الحاله العجيبه التى هى موضع الاستخبار. فلا بد أن يشتمل الأسلوب على هذه الأمور الأربعة ، مرتبه على حسب ما ذكرنا. غير أن الاستفهام فى الجمله المتأخره قد يكون ظاهرا كما مثل ؛ وقد يكون مقدرا هو وجملته ؛ كما فى قوله تعالى : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْت عَلَيَّ ، لَئِنِ أَخَّرْتَنِي ...) إلخ ، فالتقدير : «أرأيتك هذا الذى كرمت على ، لم كرمته على؟».

وقد يحذف الاسم المنصوب الذى بعد : «أرأيتك» إذا كان مفهوما ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ) أى : قل أرأيتكم المعارضين إن أتاكم عذاب الله.

هذا إن قصد الاستخبار والتعجب - أما إن بقى الفعل «رأى» من «رأيت» على أصله اللغوى الأول بمعنى : «عرفت» أو بمعنى : «أبصرت» أو بمعنى : «علمت» وجاءت قبله همزه الاستفهام فى الحالتين فإن التاء اللاحقه به تتصرف ، وتعرب فاعلا ، وتعرب الكاف المتصله به ضميرا مفعولا به ، وتتصرف على حسب حال المخاطب ؛ فنقول : «أرأيتك ذاهبا ، أرأيتك ذاهبه» أرأيتكما ذاهبين ، أرأيتكم ذاهبين ، أرأيتكن ذاهبات - فتكون «الكاف» وحدها ، أو هى وما اتصلت به من علامه تثنيه أو جمع - ضميرا مفعولا- به أول ، والاسم المنصوب بعد ذلك هو المفعول الثانى. هذا إذا كانت «رأى» بمعنى : «علم» التى تنصب مفعولين. أما إذا كانت «رأى» تنصب مفعولا واحدا فالضمير هو مفعولها ، والاسم المنصوب بعده حال.

ص: ٢١٦

١- توضيحه وبيان حكمه فى ج ٢ ص ١٣٣ م ٧١ (طريقه تعديه الفعل الثلاثى اللازم).

وسيجيء في أول الجزء الثاني (١) تفصيل الكلام على الفعل : «رأى» من ناحيه معناه وتعديته إلى مفعول أو أكثر.

٢ - في اسم الفعل الذى يقوم معنى وعملا مقام فعل لا ينصب مفعولا به ، مثل : حيّهل ؛ بمعنى : أقبل . والنّجاء . بمعنى : أسرع ، ورويد ، بمعنى تمهل ... ؛ فقد ورد عن العرب قولهم : حيّهلك ، والنّجاء ك ، ورويدك ، فالكاف هنا حرف خطاب ؛ ولا يصح أن يكون ضميرا مفعولا لاسم الفعل ؛ لأن أسماء الأفعال هذه لا تنصب مفعولا به ؛ لأنها تقوم معنى وعملا مقام أفعال لا تنصب مفعولا به . وكذلك لا يصح أن تكون الكاف ضميرا فى محل جر مضافا إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنيه ، فلا يكون واحد منها مضافا (٢).

٣ - فى بعض أفعال مسموعه عن العرب يجب الاقتصار عليها ؛ مثل : «أبصر» فى : أبصر ك محمدا ، بمعنى : أبصر محمدا . ولا يمكن أن تكون الكاف هنا مفعولا به ؛ لأن هذا الفعل لا ينصب إلّا مفعولا واحدا ؛ وقد نصبه ؛ ونعنى به : «محمدا» ولأن فعل الأمر لا ينصب ضميرا للمخاطب الذى يتجه إليه الأمر . ومثل : «ليس» فى لستك محمدا مسافرا .

ومثل : نعم وبئس فى : نعمك الرجل محمود ، وبئسك الرجل سليم ؛ وذلك لأن الفعل : «نعم» «وبئس» لا ينصب مفعولا به .

ومثل : حسب فى قولهم : جئت ، وما حسبتك أن تجيء ؛ لأن الكاف لو أعربت ضميرا لكانت المفعول الأول «لحسب» ، ولكان المفعول الثانى هو المصدر المؤول (أن تجيء) ويترتب على ذلك أن يكون المصدر المؤول خبرا عن الكاف ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر (لأن مفعولى : حسب ؛ أصلهما المبتدأ والخبر) وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبرا عن الكاف ترتب عليه الإخبار بالمعنى عن الجئه ؛ وهو ممنوع عندهم فى أغلب الحالات (٣).

٤ - بعض حروف مسموعه يجب الاقتصار عليها ؛ مثل : كلما ، بلى ، تقول : كلاك ، أنت لا تخالف الوعد؟ . ويسألك سائل : ألت صاحب فضل

ص : ٢١٧

١- فى باب : «ظن وأخواتها» ص ٥ م ١٠ مناسبة له ثم تتمه هامه فى ص ١٣ ثم فى باب : «أعلم وأرى» .

٢- راجع ما سبق فى ص ٧٣ وفى رقم ٤ من هامش ص ١٩٦ .

٣- هو ممنوع على سبيل الحقيقه ، لا المجاز .

عليك؟ فتجيب : بلاك. أى : بلى لك. (أنا موافق لك فى أنك صاحب فضل).

(ب) كيف نعرب الضمير الواقع بعد «لولا» إذا كان من غير ضمائر الرفع؟ وكيف نعرب الضمير الواقع بعد : «عسى» إذا كان من غير ضمائر الرفع أيضا؟ أشرنا فى رقم ٢ من ص ٢١١ إلى أن «ياء» المتكلم ، و «كاف» الخطاب ، و «هاء» الغالب ، ضمائر مشتركه بين محلى النصب والجر ، ولا تكون فى محل رفع. فما إعراب كل منها إذا وقع بعد كلمه : «لولا» الامتناعيه التى لا يقع بعدها إلا المبتدأ ؛ مثل : لولاي ما حضرت - لولاك لسافرت. - الطائره سريعه ؛ لولاها لتأخرت ، وفضل الطيران عظيم ؛ لولاه لاحتملنا مشقات عظيمه ... فما إعراب هذا الضمير الواقع بعد : «لولا» فى الأمثله السابقه وأشباهها؟

نعيد ما سبق (١) ، وهو أن أيسر وأوضح ما يقال فى الضمائر الثلاثه أنها - وإن كانت لا تقع فى محل رفع - تصلح بعد «لولا» خاصه أن تقع فى محل رفع ، فيعرب كل ضمير منها مبتدأ مبتيا على الحركه التى فى آخره فى محل رفع ، وخبره محذوف. وهذا الرأى فوق يسره ووضوحه يؤدى إلى النتيجة التى ترمى إليها الآراء الأخرى ، من غير تعقيد - وفى مقدمتها رأى : سيبويه الذى يجعل : «لولا» فى هذه الأمثله وأشباهها حرف جر شبيه بالزائد ، وما بعدها مجرور بها لفظا مرفوع محلا ؛ لأنه مبتدأ ، ونكتقى بالإشاره إلى تعدد الآراء من غير تعرض لتفاصيلها المرهقه المدونه فى المطولات. وكذلك قلنا فيما مضى (٢) : إذا وقع ضمير من تلك الثلاثه بعد «عسى» التى للرجاء ، والتى هى من أخوات كان ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : عساي أن أدرك المراد ، أو : عسانى ، أو : عساك أن توفق فى عمل الخير. وعساه أن يرشد إلى الصواب ... فخير ما يقال فى إعرابها : أن «عسى» حرف رجاء ؛ بمعنى : «لعل» تنصب الاسم وترفع الخبر ، وليست فعلا- من أخوات كان. وهذا أيسر وأوضح من باقى الآراء الأخرى الملتويه.

ص: ٢١٨

١- فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٠.

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٠.

من أنواع الضمير نوع يسمى : «ضمير الفصل» (١). وهو من الضمائر السابقة ، ولكن له أحكام خاصة ينفرد بها دون سواه. وإليك أمثله توضحه.

١ - «الشجاع الناطق بالحق يبغى رضا الله». ما المعنى الأساسى الذى نريده من هذا الكلام ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه؟ أهو : الشجاع يبغى رضا الله؟ فتكون جملة : «يبغى رضا الله» ركنا أساسيًا فى الكلام ؛ لأنها خبر ، لا يتحقق المعنى الأصلى إلا بوجودها ، وانضمامها إلى المبتدأ ، كلمه : «الشجاع» وما عداهما فليس أساسيًا ، وإنما هو زياده تخدم المعنى الأصلى وتكمله (فتعرب الناطق : صفه) ... أم المعنى الأساسى هو : «الشجاع ، الناطق بالحق»؟ فكأننا نتحدث عن الشجاع ونعرفه بأنه : الناطق بالحق ؛ فتكون كلمه : «الناطق» ، هى الأساسيه والضروريه التى يتوقف عليها المعنى المطلوب ، لأنها خبر لا يستقيم المعنى الأصلى ولا يتم بدونه ، وما جاء بعدها فهو زياده تكميليه ؛ تخدم المعنى الأصلى من غير أن يتوقف وجوده عليها ، ومن الممكن الاستغناء عنها.

الأمران جائزان ، على الرغم من الفارق المعنوى بينهما. ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود قرينه توجه لهذا دون ذاك.

لكن إذا قلنا : الشجاع - هو - الناطق بالحق ، يبغى رضا الله. فإن الأمر يتغير ؛ بسبب وجود الضمير : «هو» : فيتعين المعنى الثانى وحده ، ويمتنع الأول ، ويزول الاحتمال الذى كان قائما قبل مجيء الضمير.

٢ - «إن الزعيم الذى ترفعه أعماله تمجده أمته». ما المعنى الأساسى فى هذا الكلام؟ أهو تعريف الزعيم بأنه : «الذى ترفعه أعماله»؟ فيكون هذا التعريف ركنا أصيلا فى الكلام ، لا يمكن الاستغناء عنه بحال ، وما بعده متمم له ، وزياده طارئه عليه ، يمكن الاستغناء عنها ، وتعرب «الذى» اسم موصول خبر «إن» ... أم هو القول بأن : «الزعيم تمجده أمته»؟ فتكون هذه الجملة الفعلية هى عصب الكلام ، لا يقوم المعنى إلا بها ، «لأنها خبر» ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كلمه الزعيم ، وما عداها فزياده طارئه لا أصيله (وتعرب كلمه : «الذى» اسم موصول ، صفه)؟

الأمران متساويان ؛ يصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح. لكن إذا قلنا : «إن الزعيم - هو - الذى ترفعه أعماله» امتنع الاحتمال الثانى ، وتعين المعنى الأول بسبب وجود الضمير الدال على أن ما بعده هو الجزء الأساسى المتمم للكلام ، وأن الغرض الأهم هو الإخبار عن الزعيم بأنه : ترفعه أعماله. وما عدا ذلك فزياده فرعيه غير أصيله فى تأديه المراد. (فتكون كلمه : «الذى» هى الخير وليست صفه).

٣ - «ليس المحسن المنافق بإحسانه ، يخفى أمره على الناس». فما المعنى الأصيل فى هذا الكلام؟ أهو القول أن المحسن لا يخفى أمره على الناس فيكون نفى «الخفاء» هو الغرض الأساسى ، وما عداه زياده عرضيه (وتعرب كلمه : «المنافق» صفه)؟

أم القول بأنه : (ليس المحسن ، المنافق بإحسانه)؟ فمن كان منافقا بإحسانه فلن يسمى : محسنا. فقد نفينا صفه الإحسان عن المنافقين ، فتكون كلمه «المنافق» جزءا أصيلا فى تأديه المعنى ؛ (لأنها خبر ليس) وما عداها تكمله طارئة.

الأمران جائزان ، إلا إذا قلنا ليس المحسن - هو - المنافق ؛ فيتعين المعنى الثانى وحده لوجود الضمير : «هو» ، القاطع فى أن ما بعده هو الأصيل وهو الأساسى ؛ لأنه خبر.

٤ - يقول النحاه فى تعريف الكلام : «الكلام اللفظ المركب المفيد...» أتكون كلمه : «اللفظ» أساسيه فى المعنى المراد ؛ لأنها خبر ، أم غير أساسيه ؛ لأنها بدل من الكلام ، وما بعدها هو الأساسى؟ الأمران متساويان. فإذا أتينا بكلمه - هو - تعين أن تكون كلمه «اللفظ» خبرا لا بدلا.

فالضمير - هو - وأشباهه يسمى : «ضمير الفصل» ؛ لأنه يفصل فى الأمر حين الشك ؛ فيرفع الإبهام ، ويزيل اللبس ؛ بسبب دلالة على أن الاسم بعده خبر لما قبله ؛ من مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وليس صفه ، ولا بدلا ، ولا غيرهما من التوابع والمكملات التى ليست أصيله فى المعنى الأساسى ، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها ، لا عن الخبر. وفوق ذلك كله يفيد فى الكلام معنى الحصر والتخصيص (أى : القصر المعروف فى البلاغه).

تلك هى مهمه ضمير الفصل - لكنه قد يقع أحيانا بين مالا يحتمل شكًا

ولا- لسا ؛ فيكون الغرض منه مجرد تقويه الاسم السابق ، وتأکید معناه بالحصر. والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميرا ؛ كقوله تعالى : (وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ) وقوله : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) ، وقوله : (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي ...) ففي المثال الأول قد توسط ضمير الفصل (نحن) بين كلمتي «نا» و «الوارثين» ، مع أن كلمه : «الوارثين» خبر كان منصوبه بالياء ولا يصح أن تكون صفه ، إذ لا يوجد موصوف غير «نا» التي هي ضمير ، والضمير لا يوصف. وفي المثال الثاني توسط ضمير الفصل (أنت) بين «التا» و «الرقيب» ، مع أن كلمه : «الرقيب» منصوبه ؛ لأنها خبر «كان» ولا تصح أن تكون صفه للياء ، لأن الضمير لا يوصف كما قلنا ، وكذلك الشأن في المثال الثالث الذي توسط فيه ضمير الفصل «أنا» بين «الياء» (1) وكلمه : «أقل» التي هي المفعول الثاني للفعل : «تري» ولا يصح أن تكون صفه للياء ، لأن الضمير لا يوصف. و. و. وهكذا وقع ضمير الفصل قبل مالا يصلح صفه ، بل قبل مالا يصلح صفه ، ولا تابعا من التوابع أو المكملات.

وإذا كان البصريون يسمونه : «ضمير الفصل» فالكوفيون يسمونه بأسماء أخرى تتردد أحيانا في كتب النحو : فبعضهم يسميه : «عمادا» ؛ لأنه يعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائده. وبيان أن الثاني خبر لا تابع. وبعضهم يسميه : «دعامه» ؛ لأنه يدعم الأول ، أى : يؤكده ، ويقويه ؛ بتوضيح المراد منه ، وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له ، وإبعاد الصفه ، وباقي التوابع وغيرها ؛ إذ تعيين الخبر يوضح المبتدأ ويبين أمره ، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى.

شروط ضمير الفصل

يشترط فيه ستة شروط : (اثان فيه مباشره. واثان في الاسم الذي قبله ، واثان في الاسم الذي بعده) فيشترط فيه مباشره :

١- أن يكون ضميرا منفصلا مرفوعا.

٢- أن يكون مطابقا للاسم السابق في المعنى ، وفي التكلم ، والخطاب ،

ص: ٢٢١

١- هي محذوفه. والأصل : إن ترني ...

والغيبه ، وفى الإفراد ، والتثنيه والجمع ،. وفى التذكير ، والتأنيث ، كالأمثله السابقه ، ومثل : «العلم هو الكفيل بالرقى ، يصعد بالفرد إلى أسمى الدرجات. والأخلاق هى الحارسه من الزلل ، تصون المرء من الخطل» - «التيران هما المضيئان فوق كوكبنا ، يسبحان فى الفضاء» - «العلماء هم الأبطال يحتملون فى سبيل العلم ما لا يحتمله سواهم» - «الأمهات هن البانيات مجد الوطن يقمن الأساس ويرفعن البناء» ... وهكذا. فلا- يجوز : كان محمود أنت الكريم ، ولا- ظننت محمودا أنت الكريم : لأن الضمير «أنت» ليس معناه معنى الاسم السابق «محمود» ، ولا- يدل عليه ؛ فلا يكون فيه التأكيد المقصود من ضمير الفصل ، ولا يحقق الغرض. وكذلك لا يجوز كان المحمودان أنت الكريمان. ولا إن هندا هو المؤدبه ، وأمثال هذا مما لا مطابقه فيه ... ويشترط فى الاسم الذى قبله :

١- أن يكون معرفه.

٢- وأن يكون مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ؛ كاسم «كان» وأخواتها ؛ واسم «إن» وأخواتها ، ومعمول «ظننت» وأخواتها. كالأمثله السابقه ، ومثل : «الوالد هو العامل على خير أسرته يراقبها ، والأم هى الساهره على رعايه أفرادها لا تغفل» - «كان الله هو المنتقم من الطغاه لا يهملهم» - «إن الصناعه هى العماد الأقوى فى العصر الحديث تنمو عندنا» - «وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا».

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفه ؛ لتشابههما فى المعنى ؛ إذ الخبر صفه فى المعنى - بالرغم من اختلاف كل منهما فى وظيفته وإعرابه ، وأن الخبر أساسى فى الجملة دون الصفه - . فالإتيان بضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمه ، ويجعلها خبرا ، وليست صفه ، لأن الصفه والموصوف لا يفصل بينهما فاصل إلا نادرا. نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفه ، ولكنه قليل ، أما مع الصفه فكثير.

ويشترط فى الاسم الذى بعده :

١- أن يكون خبرا لمبتدأ ، أو لما أصله مبتدأ.

٢- أن يكون معرفه ، أو ما يقاربها فى التعريف «وهو» : : أفعال التفضيل

ص: ٢٢٢

المجرد من أل والإضافه. وبعده : من» فلا بد أن يتوسط بين معرفتين ، أو بين معرفه وما يقاربها. ومن أمثله ذلك غير ما تقدم.

١- العالم هو العامل بعلمه ؛ ينفع نفسه وغيره.

٢- إن الثروه هي المكتسبه بأشرف الوسائل ؛ لا تعرف دنسا ، ولا تقرب حسه.

٣- ما زالت الكرامه هي الواقيه من الضعه ، تدفع صاحبها إلى المحامد ، وتجنبه مواقف الذل.

ومن أمثله توسطه بين معرفه وما يقاربها :

١- النبيل هو أسرع من غيره لداعى المروءه ، يلبي من يناد.

٢- الشمس هي أكبر من باقى مجموعتها ؛ لا تغيب.

٣- الموت فى الحرب أكرم من الاستسلام ، والاستسلام هو أقبح من الهزيمه ، لا يمحي عاره.

فلا- يصح كان رجل هو سباقا ؛ لعدم وجود المعرفتين معا. ولا كان رجل هو السباق ؛ لعدم وجود المعرفه السابقه ؛ ولا كان محمد هو سباقا ؛ لعدم وجود المعرفه الثانيه ، أو ما يقاربها.

أما اشتراط أن يكون ما بعده معرفه فلأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفه ، وفيه تأكيد ؛ فوجب أن يكون المدلول السابق الذى يؤكده هذا الضمير معرفه ، كما أن التأكيد كذلك ، ووجب أن يكون ما بعده معرفه أيضا ؛ لأنه لا يقع بعده - غالبا - إلا ما يصح وقوعه نعتا للاسم السابق. ونعت المعرفه لا- يكون إلا- معرفه. ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين. أما ما قارب المعرفه - وهو أفعل التفضيل المشار إليه - فإنه يشابه المعرفه فى أنه مع «من» لا- يجوز إضافته ، ولا يجوز دخول «أل» عليه ؛ فأشبه العلم من نحو : محمد ، وصالح ، وهند ، فى أنه - فى الغالب - لا يضاف ، ولا تدخل عليه أل. هذا إلى أن وجود (من) بعده يفيد تخصيصا ، ويكسبه شيئا من التعيين والتحديد يقربه من المعرفه. هكذا قالوا ، ولا داعى لشيء من هذا ؛ لأن السبب الحقيقى هو استعمال العرب ليس غير ، ومجىء كلامهم مشتقلا على ضمير الفصل بين المعرفه وما شابهها.

انصب الآراء وأيسرها هو الرأي الذى يتضمن الأمرين التاليين :

١- أنه فى الحقيقه ليس ضميرا «بالرغم من دلالته على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبه» ؛ وإنما هو حرف خالص الحرفيه ؛ لا يعمل شيئا ؛ فهو مثل «كاف» الخطاب فى أسماء الإشاره ، وفى بعض كلمات أخرى ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، والنجاء ك «وقد سبقت الإشاره إليها فى هذا الباب (١)» فمن الأنسب أيضا تسميته : «حرف الفصل» ، ولا يحسن تسميته «ضمير الفصل» إلا مجازا ؛ بمراعاة شكله ، وصورته الحالیه ، وأصله قبل أن يكون لمجرد الفصل .

٢- أن الاسم الذى بعده يعرب على حسب حاجه الجمله قبله ، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود ؛ فيجرب الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه ؛ فكأنه غير موجود ؛ لأنه حرف مهمل لا يعمل ، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبرا ، ولا غيرهما من أحوال الأسماء . وإذا كان غير عامل لم يؤثر فى غيره .

لكن هناك حاله واحده يكون فيها اسما ، ويجب إعرابه وتسميته فيها : ضمير الفصل ؛ وهى نحو : «كان السباق هو على» (برفع كلمه : السباق ، وكلمه : على).

لا مفر من اعتبار : «هو» ضميرا مبتدأ مبتئا على الفتح فى محل رفع وخبره كلمه : «على» المرفوعه ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر : «كان» . وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبرا منصوبا لكان . ومثل هذا يقال فى كل جمله أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثانى بالأول بصله إعرابيه إلا من طريق اعتبار الفاصل بينهما ضميرا مبتدأ على نحو ما تقدم .

وإن اتباع ذلك رأى الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره - . لكنه يريحنا من تقسيم مرهق ، وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء ، والجدل ، متمسكين بأنه ضمير ، وأنه اسم إلا فى حالات قليله ، من غير أن يكون لآرائهم مزيه تنفرد بها دون سواها ، وسنعرض بعض تفرعاتهم ليأخذ بها من يشاء ، ولنستعين بها على فهم الأوجه الإعرابيه الوارده فى صور قديمه مأثوره مشتمله على ذلك الضمير .

ص : ٢٢٤

إنهم يقولون إن ضمير الفصل اسم ؛ فلا بد له - كباقي الأسماء - من محل إعرابي ، إلا إذا تعذر الأمر ؛ فيكون اسما لا محل له من الإعراب كالحرف ، أو هو حرف. ويرتبون على هذا الأصل فروعا كثيرة معقده ، ويزيدها تعقيدا كثره الخلاف فيها ، وإليك بعض هذه التفريعات. (ونحن في غنى عن أوضوحها وغير الأوضح بما اقترحناه من التيسير المفيد) :

١- «العقل هو الحارس» : إذا كان الاسم الواقع بعد ضمير الفصل مرفوعا جاز في الضمير أن يكون مبتدأ خبره الاسم المتأخر عنه «الحارس» والجمله منهما معا خبر المبتدأ الأول (العقل).

ويجوز عندهم إعراب آخر : أن يكون ضمير الفصل اسما لا- محل له من الإعراب - أو حرفا - فكأنه غير موجود في الكلام ، فيعرب ما بعده على حسب حاجه الجمله من غير اعتبار لوجود ذلك الضمير ؛ فتكون كلمه : «حارس» هنا مرفوعه خبر المبتدأ. وهم يفضلون الإعراب الأول ؛ لكيلا يقع الضمير مهملا لا محل له من الإعراب من غير ضروره.

ومثل ذلك يقال مع إن وأخواتها ؛ مثل : إن محمدا هو الحارس ، لأن الاسم الذي بعد الضمير مرفوع.

٢- «كان محمد هو الحارس» «ظننت محمدا هو الحارس». إذا وقع ضمير الفصل بعد اسم ظاهر مرفوع ، وبعده اسم منصوب - لم يجز في الضمير عندهم إلا اعتباره اسما مهملا ، لا محل له من الإعراب ، كالحرف ، أو هو حرف وما بعده خبر كان أو مفعول ثان للفعل : «ظننت» أو أخواتهما. أما إذا كانت كلمه : «الحارس» وأشباههما مرفوعه (لأنه يجوز فيها الرفع) فالضمير عندئذ مبتدأ ، وما بعده خبر له ، والجمله منهما في محل نصب خبر : «كان» ، أو مفعولا ثانيا للفعل : «ظننت» ، أو لأخواتهما (١).

٣- «كنت أنت المخلص». إذا توسط ضمير الفصل بين اسمين ، السابق

ص : ٢٢٥

١- يقول سيبويه إن كثيرا من العرب يجعلون «هو» وأخواته في هذا الباب اسما مبتدأ ، وما بعده مبنيا عليه (أى خبره) وحكى عن «رؤبه» أنه كان يقول : أظن زيدا هو خير منك. وحكى أن كثيرا من العرب كانوا يقولون ؛ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون. (راجع كتاب سيبويه ، ج ١ ص ٣٩٥).

منهما ضمير متصل مرفوع ، والمتأخر اسم منصوب - جاز في ضمير الفصل أن يكون اسما لا محل له من الإعراب ، كالحرف أو هو حرف ، وما بعده يعرب على حسب حاجه ما قبله ، فهو هنا منصوب خبر كان. وجاز في ضمير الفصل أن يكون توكيدا لفظيا للتاء (لأن الضمير المنفصل المرفوع يؤكد كل ضمير متصل كما سبق) وتكون كلمه : «المخلص» خبرا لكان منصوبا.

٤- إذا كانت كلمه «المخلص» في المثال السابق مرفوعه وليست منصوبه وجب في ضمير الفصل أن يكون مبتدأ خبره كلمه : «المخلص» ، والجمله منهما في محل نصب خبر «كان». ومثل هذا يقال في كل ما يشبه الفروع السابقه.

وهناك فروع وأحوال أخرى متعددة ، نكتفى بالإشارة إليها ، إذ لا فائده من حصرها هنا بعد أن اخترنا رأيا سهلا يريحنا من عنائها. فمن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها في المطولات (١).

* * *

(د) ضمير الشأن ، أو : ضمير القصة ، أو ضمير الأمر ، أو ضمير الحديث ... أو ضمير (٢) المجهول ...

من الضمائر نوع آخر له اسم من الأسماء السالفه ، وأحكام محدوده ؛ والاسم أول أشهر فالذى يليه. وبيانه :

العرب الفصحاء - ومن يحاكيهم اليوم - إذا أرادوا أن يذكروا جمله اسميه ، أو فعليه ، تشتمل على معنى هام ، أو غرض فخم ؛ يستحق توجيه الأسماع والنفوس إليه - لم يذكروها مباشرة ، خاليه مما يدل على تلك الأهميه والمكانه ؛ وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها ؛ ليكون الضمير - بما فيه من إبهام (٣) وتركيز ، وبخاصه إذا لم يسبقه مرجعه - مثيرا للشوق ، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه ، باعشا للربه فيما يبسط تركيزه ؛ فتجىء الجمله بعده ؛ والنفوس متشوقه لها ، مقبله عليها ، فى حرص ورغبه. فتقديم الضمير ليس إلا- تمهيدا لهذه الجمله الهامه. لكنه يتضمن معناها تماما ، ومدلوله هو مدلولها ؛ فهو بمثابة رمز لها ، ولمحه أو إشاره موجّه إليها.

ص: ٢٢٦

١- كشرح المفصل ج ٥ ص ١٠٩ ، وكالهمع ج ١ ص ٥٨ ، مبحث : «ضمير الفصل» ، وكالمغنى : ج ٢ ص ٩٦ مبحث : «شرح حال الضمير المسمى : فصلا وعمادا».

٢- وانظر رقم ٢ من ص ٣٢٤ و ٥ من هامش ص ٢٣٠.

٣- سبب الإبهام موضح فى رقم ٥ من هامش ص ٢٣٠.

ومن أمثله ذلك :

١ - أن يتحدث فريق من الأصدقاء عن غنى افتقر ، فيقول أحدهم : وارحمته!! لم يبق من ماله شيء ؛ فيقول الثاني : حسبه أن أنفقه في سبيل الخير. ويقول الثالث : من كان يظن أن هذه القناطير تنفذ من غير أن يدخر منها شيئاً يصونه من ذل الفاقة ، وجحيم البؤس؟ فيقول الرابع متأوها : يا رفاقي ، «هو : الزمان غدار ، وهي : الأيام خائنه».

فالغرض الذى يرمى إليه الرابع من كلامه : بيان غدر الزمان ، وخيانه الأيام. أو : تقلب الزمان. وهو غرض هام ؛ لما يتضمن من عبره وموعظه والتماس عذر للصديق. وقد أراد أن يدل على أهميته ، ويوجه النفس إليه ؛ فمهد له بالضمير ؛ «هو» و «هى» من غير أن يسبقه شيء يصلح مرجعاً ؛ فيثير الضمير بإبهامه هذا ، وغموضه ، شوق النفس ، وتطلعها إلى ما يجيء بعده. وتتجه بشغف إلى ما سيذكر. ولن يزيل غموض الضمير ويوضح المراد منه إلا الجملة التى بعده ؛ فهى التى تفسره ؛ وتجليه. فهو رمز لها ؛ أو كناية عنها ، وهى المفسره للرمز ، المبينه لمدلول الكناية.

والرمز ومفسره ، والكناية ومدلولها - من حيث المعنى شيء واحد (ولذلك يعرب الضمير هنا مبتدأ ، وتعرب الجملة خبراً عنه من غير رابط ؛ لا تحادهما فى المعنى). ومثل ما سبق نقول فى بيت الشاعر :

هو : الدهر ميلاد ، فشغل ، فمأتم

فذكر كما أبقى الصدى ذاهب الصوت

٢ - أن تسير فى حديقته ، فاتته ، بهيجه ؛ فتستهويك ؛ فتقول : «إنه - الزهر ساحر» «إنها - الرياحين رائعه» ، أو : «إنه - يسحرنى الزهر» «إنها - تروعنى الرياحين». فقد كان فى نفسك معنى هام ، وخاطر جليل - هو : «سحر الزهر» ، أو : «روعه الرياحين». فأردت التعبير عنه بجملة اسميه أو فعليه ، ولكنك لم تذكر الجملة إلا بعد أن قدمت لها بالضمير (إنه ... إنها ...) لما فى الضمير - ولا سيما الذى لم يسبقه مرجعه - من إبهام وإيحاء مركزين ؛ يثيران فى النفس شوقاً وتطلعاً إلى استيضاح المبهم ، وتفصيل المركز. وهذا عمل الجملة بعده ، فإنها تزيل إبهامه ، وتفسر إيحاءه ، وتبسط تركيزه : فتقبل عليها النفس ، متشوقه ، متفتحه.

٣ - يشتد البرد فى إحدى الليالى ، وتعصف الرياح ؛ فيقول أحد الناس : هذا برد قارس ، لم أشهده قبل اليوم فى بلادنا ، فيقول آخر : لقد شهدت مثله

ص: ٢٢٧

كثيرا ، ولكن عصف الرياح لم أشهده. ويجادلها ثالث ، فيقول : «هو : نظام الكون ثابت» و «إنه ؛ الجو خاضع لقوانين الطبيعة» و «إنها ؛ طبيعته ثابتة القوانين» فالضمير (هو ... والهاء ... وها) رمز وإيحاء إلى الجملة الهامه التاليه التي هي المدلول الذى يرمى إليه ، والغرض الذى يتضمنه. فكلاهما فى المعنى سواء.

فكل ضمير من الضمائر التى مرت فى الأمثله السابقه - ونظائرها - يسمى : «ضمير الشأن» عند البصريين ؛ ويسميه الكوفيون : «الضمير المجهول» : لأنه لم يتقدمه مرجع يعود إليه. وهو : «ضمير يكون فى صدر جمله بعده تفسر دلالاته ، وتوضح المراد منه ، ومعناها معناه».

وإنما سمى ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن ، أى : للحال المراد الكلام عنها ، والتى سيدور الحديث فيها بعده مباشره. وهذه التسميه أشهر تسمياته ، كما يسمى : «ضمير القصه» ، لأنه يشير إلى القصه «أى : المسأله التى سيتناولها الكلام». ويسمى أيضا : ضمير الأمر ، وضمير الحديث ؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذى يجىء بعده ، والذى هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه.

ولهذا الضمير أحكام ، أهمها سته ، وهى احكام يخالف بها القواعد والأصول العامه ؛ ولذلك لا يلجأ إليه النحاه إذا أمكن اعتباره فى سياق جملته نوعا آخر من الضمير (١).

أولها : أنه لا بد أن يكون مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ، ثم دخل عليه ناسخ ، كالأمثله السابقه. ومثل : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) ، فقد وقع فى الآيه مبتدأ. أو مثل قول الشاعر :

وما هو من يأسو الكلوم (٢)

ويَتَقَى

به نائبات الدهر - كالدائم البخل

ص: ٢٢٨

- ١- راجع المغنى ج ٢ فى المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر. وشرح المفصل ج ٢ ص ١١٤ وكذلك حاشيه الصبان فى باب كان عند الكلام على قول ابن مالك : ومضمّر الشان اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع
- ٢- الكلوم : الجروح. المفرد : كلم.

فقد وقع اسمال «ما» الحجازيه. ومثل قول الشاعر :

علمته «الحق لا يخفى على أحد»

فكن محققاً تنل ما شئت من ظفر

ثانيها : أنه لا بد له من جمله تفسره ، وتوضح مدلوله ، وتكون خبرا له - الآن أو بحسب أصله (1) - مع التصريح بجزأيا ؛ فلا يصح تفسيره بمفرد ، بخلاف غيره من الضمائر ، ولا يصح حذف أحد طرفي الجملة ، أو تقديره .

ثالثها : أن تكون الجملة المفسره له متأخره عنه وجوبا ومرجهه يعود على مضمونها (2) فلا يجوز تقديمها كلها ، ولا شىء منها عليه ؛ لأن المفسر لا يجيء قبل المفسر (أى : أن المفسر لا يجيء قبل الشىء الذى يحتاج للتفسير).

رابعها : أن يكون للمفرد ؛ فلا يكون للمثنى ، ولا للجمع مطلقا. والكثير فيه أن يكون للمفرد المذكر ، مرادا به الشأن ، أو : الحال ، أو : الأمر. ويجوز أن يكون بلفظ المفردة المؤنثه عند إرادته القصه ، أو : المسأله ؛ وخاصه إذا كان فى الجملة بعده مؤنث عمده (3) ؛ كقوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ ؛ شَاخِصَةٌ) (4) أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وكقوله تعالى : (فَإِنَّهَا ؛ لا- تَعْمَى الْأَبْصَارُ ، وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) ومثل : «هى ؛ الأعمال بالنيات» و «هى ؛ الأم مدرسه».

خامسها : أنه لا يكون له تابع ؛ من عطف ، أو توكيد ، أو بدل ، أما النعت فهو فيه كغيره من أنواع الضمير ؛ لا يكون لها نعت ، ولا تكون نعتا لغيرها .

ص : ٢٢٩

١- كأن يسبقها ناسخ. ومن هذه النواسخ «أن» المخففه من الثقيله ، و «كأن» المخففه كذلك - كما سيجىء فى ص فى باب «إن».

٢- من هنا نعلم أن : «ضمير الشأن» لا يكون له مرجع متقدم يوضحه ؛ وإنما مرجعه يجىء بعده ، وهو مضمون الجملة التى تليه : فهى التى توضحه وتفسره. فلو كان الذى يفسره مفردا لم يكن ضمير الشأن. ففى مثل عرفته عليا ، أو : ربه طالبا - لا يكون الضمير هنا للشأن. وعودته على متأخر إحدى المسائل التى يصح فيها إرجاع الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، وسيجىء بيانها ، فى ص ٢٣٤.

٣- وقد اشترط - بحق - أكثر البصريين هذا الشرط لتأنيثه. والعمده - كما سبق فى ص ٢٢٢ - : جزء أساسى فى الجملة لا يمكن الاستغناء عنه ؛ كالمبتدأ وكالخبر ، أو : ما أصله المبتدأ أو الخبر. وكالفاعل ونائبه.

٤- متجهه فى الفضاء ممتده ، لا تتحرك ولا تتغير.

سادسها : أنه إذا كان منصوباً - بسبب وقوعه مفعولاً - به لفعل ناسخ ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وجب إبرازه واتصاله بعامله ؛ مثل : ظننته ؛ «الصديق نافع» - حسبته «قام أخوك» ، فالهاء ضمير الشأن ، في موضع نصب ، لأنها المفعول الأول لظننت. والجمله بعدها في محل نصب ، هي المفعول الثاني.

أما إذا كان مرفوعاً متصلاً فإنه يستتر في الفعل ، ويسكن فيه ؛ مثل : ليس خلق الله مثله. ففي «ليس» ضمير مستتر حتما ؛ لأن «ليس» و «خلق» فعلان ؛ والفعل لا يعمل في الفعل مباشرة ؛ فلا بد من اسم يرتفع بليس (1) فلذلك كان فيها الضمير المستتر (2). ومثله : كان على عادل. وكان أنت خير من محمد. ففي «كان» في الحالتين ضمير مستتر تقديره : «هو» ، أى : الحال والشأن ويعرب اسماً لها. والجمله بعدها خبر ، ومفسره له. وهكذا ... ومنه قول الشاعر :

إذا متّ كان الناس صنفان ؛ شامت

وآخر مثن (3) بالذى كنت

أصنع

ومثله :

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها

وليس منها (شفاء الداء مبدول)

ففى «كان» و «ليس» ضمير الشأن ، تقديره : «هو» ، يفسره (الناس صنفان) و (شفاء الداء مبدول) (4).

(ه) مرجع الضمير (5) :

الضمائر كلها لا تخلو من إبهام وغموض (6) - كما عرفنا - سواء أكانت

ص : ٢٣٠

١- إلا على اعتبارها حرف نفى لا يعمل ، وهو هنا حسن. ولهذا الأسلوب إيضاح يجيء فى باب «كان» حيث الكلام على الفعل : «ليس»

٢- ومن هذا ما مثل به «المبرد» من قولهم : «ليس لقدم العهد يفضل القائل ، ولا لحدثان عهد يهتضم المصيب. ولكن يعطى كل ما يستحقه». والمراد بقدم العهد : كبر السن. ومعنى يهتضم : يظلم.

٣- مادح.

٤- رفع كلمه : «صنفان» وكلمه : «مبذول» وعدم نصبهما - فى كلام العربى الفصيح - دليل على أنهما خبرا المبتدأ والجمله فى محل نصب خبر كان ، واسمها ضمير الشأن.

٥- قد يكون المرجع متعددا - كما سيجىء -

٦- المراد بالإبهام هنا : معناه اللغوى ، وهو : الخفاء والغموض ؛ فإن من يسمع : «نحن» - - مثلا - لا يدرى المدلول كاملا ؛ أهو : نحن العرب ، أم نحن الأدباء ، أم نحن الزراع ... ويسبب هذه الشائبه من الغموض ، ولا سيما إذا كان الضمير للغائب ، ولم يوجد ما يوضحه ، وجب الاختصاص - أو غيره - لإزالتها ؛ وللاختصاص باب يجىء فى ج ٤. أما النحاه فيطلقون الإبهام على نوعين من الأسماء دون غيرهما ؛ هما : أسماء الإشاره ، وأسماء الموصول ، وله معنى خاص فيهما. وهم يفرقون بين الضمير والمبهم ؛ على الوجه الذى سنبينه فى «ح» من ص ٣٠٥ ورقم ٣ من هامش ص ٣٠٦.

للمتكلم ، أم للمخاطب ، أم للغائب ؛ فلا- بد لها من شيء يزيل إبهامها ، ويفسر غموضها. فأما ضمير المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام ؛ فهو حاضر يتكلم بنفسه ، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة. وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف ؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد ؛ فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره ، ويوضح المراد منه. والأصل في هذا الشيء المفسر الموضح أن يكون - في غير ضمير الشأن - متقدما على الضمير ، ومذكورا قبله (1).

ص: ٢٣١

١- الغالب أن يكون المتقدم المذكور هو - في مكانه - أقرب شيء للضمير يصلح مرجعا ؛ ولذا يقولون إن الضمير يعود على أقرب مذكور ، إلا- أن كان قبله متضايفان والمضاف ليس كلمه «كل» ولا «جميع» فالأكثر رجوعه إلى المضاف دون المضاف إليه (راجع الصبان ج ١ ، باب المعرب والمبني ، عند الكلام على : «كلا وكلتا». فإن كان المضاف هو كلمه : «كل» أو «جميع» فالغالب عودته على المضاف إليه ، كما نص عليه الصبان عقب الموضوع السالف. ويشترط لعودته على أقرب مذكور ألا تقوم قرينه تدل على أن المرجع هو لغير الأقرب ، فإن وجدت وجب النزول على ما تقتضيه : كالشأن معها في كل الحالات ، إذ عليها وحدها المعول. ولها الأفضليه. ففي مثل : عاونت فتاه من أسره تاريخها مجيد ، يعود الضمير على : «أسره» ؛ لأنها أقرب مرجع للضمير ، ولا يصح بمقتضى الأصل السالف عودته إلى : «فتاه» بخلاف : عاونت فتاه من أسره مجاهده ، فقدت عائلها وهي طفله فالضمائر عائده على : فتاه. مراعاة لما يقتضيه المعنى. ومثل : اعتنيت بغلاف كتاب تخيرته. فالضمير عائد على المضاف ؛ مراعاة للأكثر ، بخلاف : تخيرت غلاف كتاب صفحاته كثيره ، لقيام القرينه الداله على عودته للمضاف إليه .. وستجىء إشارة للحكم السالف في مناسبة أخرى من ص ٢٣٦ عند الكلام على تعدد المراجع. وإذا حذف المضاف الذي يصح حذفه ، جاز - وهو الأكثر - عدم الالتفات إليه عند عوده الضمائر ونحوها مما يقتضى المطابقه ، فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار. وجاز مراعاته كأنه موجود ، مع أنه محذوف. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : (وَكَم مِّن قَوْمٍ مِّن قَوْمِهِ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ، أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) والأصل : وكم من أهل قريه ؛ فرجع الضمير : «ها» مؤنثا إلى «القريه» ، ورجع الضمير : «هم» مذكرا لاعتبار المحذوف وملاحظته ولا تناقض بين الاثنين ؛ لأن الوقت مختلف. وتفصيل هذا الحكم مع عرض أمثله المختلفه مدون في باب الإضافة ج ٣ ص ١٣٩ م ٩٦ ج ٣ ص ١٣٩ م ٩٦.

ليبين معناه أولا ، ويكشف المقصود منه ، ثم يجيء بعده الضمير مطابقا له ؛ - فيما يحتاج للمطابقه ؛ كالتأنيث والإفراد وفروعهما .. - فيكون خاليا من الإبهام والغموض. ويسمى ذلك المفسر الموضح : «مرجع الضمير».

فالأصل في مرجع الضمير أن يكون سابقا على الضمير وجوبا. وقد يهمل هذا الأصل لحكمه بلاغيه ستجيء (١). ولهذا التقدم صورتان.

الأول : التقدم اللفظي أو الحقيقي ؛ وذلك بأن يكون متقدما بلفظه وبرتبه (٢). معا ؛ مثل : الكتاب قرأته ، واستوعبت مسأله. والأخرى : التقدم المعنوي ويشمل عده صور ؛ منها :

١- أن يكون متقدما برتبه مع تأخير لفظه الصريح ، مثل نسق حديقته المهندس. فالحديقه مفعول به ، وفي آخرها الضمير ، وقد تقدمت ومعها الضمير على الفاعل مع أن رتبه الفاعل أسبق.

٢- أن يكون متقدما بلفظه ضمنا ، لا- صراحه ، ويتحقق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمن معنى المرجع الصريح ، ويرشد إليه ؛ ويشترك معه في ناحيه من نواحي ماده الاشتقاق. مثل قوله : تعالى : (اعْدِلُوا ؛ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) فإن مرجع الضمير : «هو» مفهوم من «اعدلوا» ؛ لأن الفعل يتضمنه ، ويحتويه ، ويدل عليه ، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه ؛ إنه «العدل» المفهوم ضمنا من قوله : «اعدلوا» واللفظان : «اعدلوا» و «العدل» مشتركان في المعنى العام. وفي ناحيه من أصل الاشتقاق. ومثل هذا : «من صدق فهو خير له. ومن كذب فهو شر عليه» فمرجع الضمير في الجملة الأولى «الصدق» ، وهذا المرجع مفهوم من الفعل : «صدق». كما أن مرجع الضمير في الجملة الثانيه هو : «الكذب» ، وهو مفهوم من الفعل : «كذب» وكلا الفعلين قد اشتمل على المرجع ضمنا لا صراحه ، لاشتراكهما مع المرجع الصريح في معناه وفي

ص : ٢٣٢

١- في ص ٢٣٤.

٢- التقدم اللفظي أن يكون المرجع مذكورا نصا قبل الضمير ؛ مثل : الوالد فضله عميم. والتقدم في الرتبه أن يكون ترتيب المرجع في تكوين الجملة متقدما على الضمير ، وسابقا عليه ؛ بحسب الأصول والقواعد العربيه ؛ فرتبه الفاعل متقدمه على المفعول ، ورتبه المبتدأ سابقه على الخبر ، ورتبه المضاف قبل المضاف إليه .. وهكذا ..

ناحيه من أصل الاشتقاق ... ومن ذلك أن تقول للصانع : أتقن ؛ فهو سبب الخير والشهره. أى : الإتيان ، وتقول للجندي : اصبر ؛ فهو سبب النصر ، أى : الصبر (١).

٣- أن يسبقه لفظ ليس مرجعا بنفسه ولكنه نظير للمرجع (أى : مثيله وشريكه فيما يدور بشأنه الكلام) ، مثل : لا ينجح الطالب إلا بعمله ، ولا- ترسب إلا- بعملها. ومثل قوله تعالى : (وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ...) ، أى : من عمر معمر آخر.

٤- أن يسبقه شىء معنوى (أى : شىء غير لفظي) يدل عليه ، كأن تجلس فى قطار ، ومعك أمتعته السفر ، ثم تقول : يجب أن يتحرك فى ميعاده. فالضمير «هو» - فاعل المضارع : يجب - والضمير «الهاء» لم يسبقهما مرجع لفظي ، وإنما سبقهما فى النفس ما يدل على أنه القطار. وقد فهم من حاله المحيطه بك ، المناسبه لكلامك ، وهذه الحاله التى تدل على المرجع من غير ألفاظ تسمى : «القرينه المعنويه» أو «المقام» (٢).

ومثل هذا أيضا أن تقول لمن ينظر إلى مجله حسنه الشكل : إنها جميله وقراءتها نافعه. فالضمير «ها» راجع إلى المجله ، مع أن هذا المرجع لم يذكر بلفظ صريح ، أو ضمنى ، أو غيرهما من الألفاظ ، ولكنه عرف من القرينه الداله عليه. ومثله أن تتجه إلى الشرق صباحا فتقول : أشرق ، أو تتجه إلى الغرب آخر النهار فتقول : غربت ، أو : توارت بالحجاب ، تريد الشمس فى

ص: ٢٣٣

١- ومن ذلك قوله تعالى : (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ). فالضمير فى : «إنها» راجع إلى الاستعانه المفهومه من «استعينوا» عند من يرى ذلك. ومنه قول الشاعر : إذا نهى السفينه جرى إليه وخالف ، والسفيه إلى خلاف أى : جرى إلى السفه.

٢- ومنها قول حاتم لامرأته ماويّه التى تلومه على الكرم خوف الفقر : أماوى ، لا- يغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوما ، وضاق بها الصدر أى : حشرجت النفس ؛ بمعنى حلول الوقت الذى تخرج فيه الروح.

الحالتين ، من غير أن تذكر لفظا يدل عليها. ومثله : أن تقف أمام آثار مصريه فاتنه ، فتقول : ما أبرعهم فى الفنون. تريد قدماء المصريين ... وهكذا.

(و) عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه :

عرفنا المواضع التى يكون مرجع الضمير فيها لفظا متقدما ، ومعنوياً كذلك. غير أن هناك حالات يجب فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ؛ لحكمه بلاغيه (١). وتسمى : «مواضع التقدم الحكمى» (٢) وأهمها ستة :

١ - فاعل نعم وبئس وأخواتهما ، إذا كان ضميرا ، مستترا ، مفردا ، بعده نكره تفسره ؛ أى : تزيل إبهامه ، وتبين المراد منه ؛ (لأنه لم يسبق له مرجع ولذا تعرب تمييزا) ؛ نحو : نعم رجلا- صدقنا. فنعم فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو يعود على «رجلا» (٣).

٢ - الضمير المجرور بلفظ : «رب». ولا بد أن يكون مفردا ، مذكرا ، وبعده نكره تفسره (أى : تزيل إبهامه الناشئ (٤) من عدم تقدم مرجع له (٥) ، وتوضح

ص: ٢٣٤

١- أهمها : الإجمال ثم التفصيل بعده ؛ بقصد التفخيم بذكر الشئ أولا مبهما ثم تفسيره بعد ذلك ؛ فيكون شوق النفس إليه أشد ، وتطلعها إلى التفسير أقوى ، فيكون إدراكه وفهمه أوضح ، بسبب ذكره مرتين مجملا فمفصلا ، أو مبهما فمفسرا.

٢- لأن المرجع فيها تأخر لنكته بلاغيه ، فهو فى حكم المتقدم. وهذه المواضع يذكرها بعض النحاه فى باب : «الفاعل» ، ولكن الأنسب ذكرها ، حيث الكلام على الضمير ، وكل ما يتصل به.

٣- إنما يكون هذا حيث لا يوجد مرجع سابق ؛ فلو وجد مرجع (مثل : الأمين نعم رجلا) وجب أن يكون الفاعل ضميرا مستترا (وجوبا أو جوازا ، طبقا لما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٨) يعود على السابق وهو : «الأمين» فى المثال.

٤- وبسبب إبهامه الناشئ من عدم تقدم مرجع له فإنه .. قد يسمى : «الضمير المجهول» كما سيحىء فى ج ٢ ص ٤٠٠ م ٩٠ عند الكلام على الحرف «رب» فى باب حروف الجر - وانظر هذا الاسم فى ص ٢٢٧ -.

٥- هذا قول النحاه. والتعليل الحقيقى هو السماع من أفواه العرب. وفى إعراب المثال المذكور أقوال أيسرها : أن «رب» ، حرف جر شبيه بالزائد ، و (الهاء) مجروره به مبنيه ، وعلامه جرهما كسره مقدره منع من ظهورها الضمه التى هى حركة البناء الأصلية. فى محل رفع مبتدأ! (لأن «الهاء» ضمير جر ينوب فى هذا الموضع «بعد رب» عن ضمير رفع ؛ مثل : هو) «صديقا» تمييز ، «يعين على الشدائد». الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ. أما بقيه الآراء فى هذا المثال وأشباهه وفى مجرور «رب» فمفصله بوضوح فى آخر الجزء الثانى عند الكلام على «رب» وأحكامها.

المقصود منه ، ولذا تعرب تمييزاً) نحو : ربه صديقاً ؛ يعين على الشدائد. فالضمير «الهاء» عائد على «صديق». وإنما دخلت «رب» على هذا الضمير - مع أنها لا تدخل إلا على النكرات - لأن إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه مع احتياجه إلى ما يفسره ويبينه ، جعله شبيهاً بالنكرة.

٣ - الضمير المرفوع بأول المتنازعين ؛ مثل : يحاربون ولا يجبن العرب. فالضمير في : «يحاربون» (وهو الواو) عائد على متأخر (وهو العرب). (وأصل الكلام : يحارب ولا يجبن العرب) : فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة : «العرب» لتكون فاعلاً له وحده ، ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركاً بين فعلين. فجعلناه فاعلاً للثاني ، وجعلنا ضميره فاعلاً للأول (١).

٤ - الضمير الذي يبدل منه اسم ظاهر ليفسره ؛ مثل : سأكرّمه ... السّيّاق فكلّمه : «السّيّاق» - بديل من الهاء ، وجاءت بعدها لتفسرها. ومثل : احتفلنا بقدمه ... الغائب. فالغائب بدل من الهاء ؛ لتوضحها.

٥ - الضمير الواقع مبتدأ ، وخبره اسم ظاهر بمعناه ، يوضحه ، ويفسر حقيقته ؛ فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى. مثل : هو النجم القطبي (٢) ؛ أتعرف فائدته ؛ فكلّمه «هو» مبتدأ ، خبره كلمة النجم المتأخره عنه.

٦ - ضمير الشأن (٣) ، والقصه ، مثل : إنه ؛ المجد أمنيّه العظماء - إنها رابطه العروبه قويه لا تنفصم. فالضمير في «إنه» و «إنها» ضمير الشأن أو القصه ومن كل ما سبق نعلم أن ضمير الغائب لا بد أن يكون له مرجع ؛ وهذا المرجع

ص: ٢٣٥

١- راجع هذا الحكم ج ٢ ص ١٥١ م ٧٣ باب التنازع.

٢- ومثله قول المتنبي : هو الحظّ ، حتى تفضل العين أختها وحتى يكون اليوم لليوم سيّداً وقوله : هو البين ، حتى ما تأنى الحزائق ويا قلب ، حتى أنت ممّن أفارق (ما تأنى الحزائق : ما تتمهل الجماعات المرتحله).

٣- سبق شرحه في ص ٢٢٦ ..

- إن كان لفظيًا أو معنويًا - يتقدم عليه وجوبًا. وإن كان حكميًا يتأخر عنه وجوبًا.

(ز) تعدد مرجع الضمير :

الأصل فى مرجع ضمير الغائب (أى : مفسّره) أن يكون مرجعا واحدا ، فإن تعدد الأصل فى ما يصلح لذلك ، واقتضى المقام الاختصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو : الأقرب فى الكلام إلى الضمير. نحو : حضر محمد وضيف ؛ فأكرمه. فمرجع الضمير هو «الضيف» ، لأنه الأقرب فى الكلام إليه ، ولا يمكن عودته على المرجعين السابقين معا ؛ لأنه مفرد ، وهما فى حكم المثنى ؛ فالمطابقه الواجبه مفقوده - وسيجيء الكلام عليها - ونحو : قرأت المجله ورساله ؛ بعثت بها إلى صديق. فمرجع الضمير هو : «الرساله» ، لأنها الأقرب ، وللسبب السالف أيضا ، وهو : فقد المطابقه. وإنما يعود الضمير على الأقرب فى غير صورتين ؛ إحداهما : أن يوجد دليل يدل على أن المرجع ليس هو الأقرب ؛ مثل : حضرت سعاد وضيف فأكرمتها.

والثانيه : أن يكون لأقرب مضافا إليه ؛ فيعود الضمير على المضاف (1) ، بشرط ألا يكون كلمه «كل» ، أو «جميع» ، مثل : زارنى والد الصديق فأكرمه. أى : أكرمت الوالد. إلا- إن وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف إليه لا المضاف ؛ فيجب الأخذ بالدليل ؛ مثل : عرفت مضمون الرساله ثم طويتها ؛ لأن تأنيث الضمير دليل على أن مرجعه هو المضاف إليه المؤنث ، لا- المضاف ، ومثله قرأت عنوان الكتاب ثم طويته ، أى : «الكتاب» ؛ لأنه الذى يطوى. وحصدت قمح الحقل ثم سقيته ؛ لأن الحقل هو الذى يسقى ، لا القمح المحصود. وأقبل خادم خى فأمره بالرجوع إلى السوق ؛ لشراء بعض الحاجات ؛ لأن الخادم لا يأمر ، وإنما يؤمر. وكذلك إن كان المضاف هو كلمه : «كل» أو «جميع» فالأغلب عودته على المضاف إليه (2).

وإذا تعدد المرجع من غير تفاوت فى القوه - وهو التفاوت الذى يكون بين المعارف فى درجه التعريف ، وشهرته - وأمکن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط ، وإلى

ص : ٢٣٦

١- لأن المضاف إليه ليس إلا مجرد قيد فى المضاف - غالبا - .

٢- سبقت الإشارة للحكم السالف فى رقم ١ من هامش ص ٢٣١.

أكثر ؛ من غير أن يقتضى الأمر الاقتصار على واحد ، نحو : جاء الأقارب والأصدقاء وأكرمتمهم - فالأحسن عود الضمير على الجميع ، لا- على الأقرب وحده. ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الموضوع - وفى غيره ، من سائر مسائل اللغه - أن الذى يجب الأخذ به أولاً ، والاعتماد عليه ؛ إنما هو الدليل الذى يعين مرجع الضمير ويحدده ؛ فالدليل - أى : القرينه - لها وحدها القول الفصل فى الإيضاح هنا ، وفى جميع المواضع اللغويه الأخرى.

وإذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت فى القوه - وجب أن يعود على الأقوى. طبقاً للبيان المفضل الذى سيجىء فى رقم ٩ من ص ٢٤١.

(ح) التطابق (١) بين الضمير ومرجعه (٢) :

عرفنا أن ضمير الغائب لا- بد له من مرجع. وبقي أن نعرف أن التطابق واجب بين ضمير الغائب ومرجعه. على الوجه الآتى :- وهذا يراعى فى التطابق المطلوب فى صور كثيره ؛ كالتى بين المبتدأ وخبره (٣) ، والنعت ومنعوتة ، والحال وصاحبها ... ونحو هذا مما يقتضى المطابقه -.

١ - إن كان المرجع مفرداً مذكراً أو مؤنثاً وجب - فى رأى الأصح - أن يكون ضمير الغائب مطابقاً له فى ذلك ، نحو : النائم تيقظ ، أى : «هو». والغائب حضر أبوه ، كذلك. والغريبه عادت سالمه ، أى : «هى». والطالبه أقبل والدها ... فضمير الغائب قد طابق مرجعه فى الأمثله السابقه ؛ إفراداً وتذكيراً وتأنيثاً.

وكذلك إن كان المرجع مثنى فى الحالتين.

٢ - إن كان المرجع جمع مذكر سالماً وجب فى رأى الأغلب - أن يكون

ص: ٢٣٧

١- التطابق أنواع مختلفه ؛ منها ما يكون بين الضمير ومرجعه ؛ كالذى سيذكر هنا ، ومنها ما يكون بين المبتدأ وخبره ، وسيجىء فى بابهما - ص ٤١٠ وما بعدها - ومنها ما يكون بين النعت ومنعوتة ، وسيذكر فى باب أيضاً ح ٣ - ... وهكذا يذكر كل فى بابها. ٢- فى ص ٢٣١.

٣- فى هامش ص ٣١٤ مواضع يجوز فيها تأنيث الضمير ، وتذكيره ؛ مراعاة للفظ الموصول أو معناه وكذلك تجىء أنواع هامه. من المطابقه بين المبتدأ والخبر فى الباب الخاص بهما - كما أشرنا - ص ٤١٠ م ٣٤ - وما بعدها فى الزيادة والتفصيل.

ضميره واو جماعه ؛ مثل : المخلصون انتصروا. ولا يصح أن يكون غير ذلك ، كما لا يصح - في الأصحح - أن يتصل بالفعل وشبهه علامه تأنيث ؛ فلا- يقال المخلصون فازت ، ولا المخلصون تفوز ، ولا فائزه ، أى : «هى» ؛ بضمير المفرده المؤنثه على إرادته معنى : «الجماعه» من المخلصين. فكل هذا غير جائز فى الرأى الأعلى. الذى يحسن الاقتصار عليه.

٣- إن كان المرجع جمع مؤنث سالما لا- يعقل فالأفضل أن يكون ضميره مفردا مؤنثا ؛ مثل : الشجرات ارتفعت. أى : «هى». والشجرات سقيتها ... وهذا أولى من قولنا : الشجرات ارتفعت ، والشجرات سقيتهن ، بنون الجمع المؤنث مع صحه مجيئها.

وإن كان المرجع جمع مؤنث للعاقل فالأفضل أن يكون ضميره نون جمع المؤنث (أى : نون النسوه) فى جميع حالاته (أى : سواء أكان المرجع جمع مؤنث سالما مثل : الطالبات حضرن ، وأكرمهن العلماء ، أم جمع تكسير للمؤنث ؛ مثل : الغوانى تعلمن ؛ فزادهن العلم جلالا) (١) وكل هذا أولى من قولنا : الطالبات حضرت ، وأكرمها العلماء ، والغوانى تعلمت ؛ وزادها العلم جلالا. حيث يكون الضمير مفردا مؤنثا ، مع صحه مجيئه بدلا من نون النسوه.

٤- إن كان المرجع جمع تكسير مفرده مذكر عاقل - جاز أن يكون ضميره واو جماعه ؛ مراعاة للفظ الجمع ، وأن يكون مفردا مؤنثا ، مع وجود تاء التأنيث فى الفعل وشبهه ؛ نحو : الرجال حضروا ، أو : الرجال حضرت ، أو الرجال حضره. ويكون التأنيث على إرادته معنى الجماعه.

فإن كان مفرده مذكرا غير عاقل ، أو مؤنثا غير عاقل ، جاز فى الضمير أن يكون مفردا مؤنثا ، وأن يكون «نون النسوه» الداله على جمع الإناث. نحو :

ص: ٢٣٨

١- ذلك أن جمع المؤنث منه ما يكون سالما (أى : لم يتغير مفرده عند جمعه) ويسمى : «جمع لمؤنث السالم» ، ويكون فى آخره الألف والتاء الزائدتان ، ومنه ما يتغير مفرده عند الجمع ؛ فيكون جمع تكسير للمؤنث ولا يكون فى آخره الألف والتاء ، الزائدتان. وبسبب ما تقدم اختلف النحاه فى مثل كلمه : «بنات» أهى جمع تكسير ؛ لأن مفردها - وهو «بنت» يتغير فيه حركه أوله عند جمعه السالف - أم هو جمع مؤنث سالم ؛ لوجود الألف والتاء الزائدتين فى آخره؟ رأيان تفصيل الكلام عليهما فى ج ٢ باب الفاعل ...

«الكتب نفعت» أو : نفعن ، والزروع أثمرت ، أو : أثمرن ، والليالي ذهبت ؛ أو : ذهبن.

ومع أن الأمرين - فى صورتى المفرد غير العاقل - جائزان فإن الأساليب الفصحى تؤثر الضمير المفرد المؤنث إذا كان جمع التوكسير دالاً على الكثرة وتأتى بنون النسوة إذا كان دالاً على القلة (١)؛ فيقال : قضيت بالقاهرة أياما خلت ؛ من شهرنا. إذا كان المنقضى هو : الأكثر. أو : خلون ، إذا كان المنقضى هو الأقل. ويقولون : هذه أقلام تكسرت ، وعندى أقلام سلمن إذا كان عدد المكسور هو الأكثر.

٥ - إن كان المرجع اسم جمع (٢) غير خاص بالنساء ؛ مثل : «ركب وقوم» جاز أن يكون ضميره واو الجماعة ؛ وأن يكون مفردا مذكرا. تقول : الركب سافروا ، أو : الركب سافر ، أو : الركب مسافر - القوم غابوا ، أو : القوم غاب ، أو : القوم غائب. فإن كان خاصاً بالنساء - مثل : نسوة ، نساء - جرى عليه حكم المرجع حين يكون جمع مؤنث للعاقل. - وقد سبق فى رقم ٣ -

٦ - وإن كان المرجع اسم جنس جمعياً جاز فى ضميره أن يكون مفردا مذكرا أو مؤنثا (٣) ، نحو قوله تعالى : (أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) أى : «هو». وقوله تعالى : (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) ، أى : هى.

٧ - إن كان مرجع الضمير متقدما ، ولكنه يختلف فى التذكير أو التأنيث مع ما بعده مما يتصل به اتصالا إعرابيا وثيقا - جاز فى الضمير التذكير أو التأنيث ، مراعاة للمتقدم أو للمتأخر (٤) ، مثل : الحديقه ناضره الزرع ، وهى منظر فاتن ، أو : وهو منظر فاتن ، ومثل : الزرع رعايته مفيدة ، وهو باب من أبواب الغنى ، أو : وهى باب من أبواب الغنى. وأسماء الإشارة تشارك الضمير فى هذا الحكم

ص : ٢٣٩

١- ومثل جمع القلة العدد الذى يدل عليها ، وكذلك مثل جمع الكثرة العدد الذى يدل عليها أيضا (وإيضاح هذا وبيان سببه ، فى ج ٤ ص ٤٢٤ م ١٦٧ - وراجع الصبان ج ٤ فى آخر باب العدد).

٢- وهو - كما سبق - فى ص ١٣٤ كلمة معناها معنى الجمع ولكن ليس لها مفرد من لفظها ومعناها معا ، وليست على وزن خاص بالتوكسير ، أو غالب فيه مثل : ركب ، رهط - قوم - نساء - جماعه - وفى هذا الحكم خلاف قوى ذكره «الصبان» فى باب العدد ج ٤.

٣- وقد سبقت إشاره وافيه لهذا وبيان مفيد لا غنى عنه - مع بعض اختلاف - ، وذلك عند الكلام على اسم الجنس الجمعى ص ٢١ وفى هذا الحكم - كسابقه - خلاف قوى أشار إليه «الصبان» فى باب العدد ج ٤.

٤- وهذا فى غير المتضامين وقد سبق حكم الضمير العائد على أحدهما فى رقم ١ من هامش ص ٢٣١ وفى ص ٢٣٦.

(كما سيحيىء فى بابها (١). وفى باب (٢) المبتدأ ...) نحو: الصنّاعه غنى وهذه مطلب حيوىّ أصيل. أو: وهذا ...

٨ - إذا كان المرجع: «كم» جاز أن يرجع إليها الضمير مراعى فيه لفظها، أو مراعى فيه معناها (٣).

بيان ذلك: أن لفظ: «كم» اسم مفرد مذكر، ولكن يعبر به عن العدد الكثير، أو القليل، المذكر، أو المؤنث: فلفظها من ناحيه أنه مفرد مذكر - قد يخالف أحيانا معناها الذى يكون مثنى مؤنثا، أو مذكرا، وجمعا كذلك بحالتيه. فإذا عاد الضمير إلى: «كم» من جمله بعدها جاز أن يراعى فيه ناحيتها اللفظيه؛ فيكون مثلها مفردا مذكرا، وجاز أن يراعى فيه ناحيتها المعنويه إن دلّت على غير المفرد المذكر؛ فيكون مثنى، أو جمعا، مؤنثا، أو مذكرا فيهما. تقول: كم صديق قدم للزياره! بإفزاز الضمير وتذكيره، مراعاه للفظ «كم». وتقول: كم صديق قدما، أو: قدموا؛ بتثنيه الضمير، أو جمعه؛ مراعاه لما يقتضيه المعنى. وكذلك تقول: كم طالبه نجح، بمراعاه لفظ: «كم»، أو: كم طالبه نجحت ونجحتا، ونجحن؛ بمراعاه المعنى.

وهناك كلمات أخرى تشبه «كم» فى الحكم السابق، منها: «كلا» و«كلتا». وقد سبق الكلام عليهما من هذه الناحيه (٤). ومنها «من»، و«ما» و«كلّ» و«أى». وكذلك كلمه: «بعض» فى صور معينه. تقول: من سافر فإنه يفرح، ومن سافرا ...، ومن سافروا ...، ومن سافرت، ومن سافرتا ... ومن سافرن ... وكذلك: ما تفعل من خير يصادفك جزاؤه - ... ما تفعلوا ... ما تفعلوا ... ما تفعلنى ...

كل رجل سافر، كل رجلين سافر، أو: سافرا، كل الرجال سافر، أو: سافروا. كل متعلمه سافرت، أو: سافر، كل متعلمتين سافر، أو: سافرتا. كل المتعلمات سافر، أو: سافرن. ومن مراعاه الجمع قول جرير:

ص: ٢٤٠

١- رقم ٦ من هامش ص ٢٨٩.

٢- ص ٤١٠.

٣- راجع الجزء الرابع من المفصل ص ١٣٢.

٤- ص ١١٥ وما بعدها.

وكل قوم لهم رأى ومختبر

وليس فى تغلب رأى ولا خبر

أى رجل حضر. أى رجلين حضر ، أو : حضرا ... أى الرجال حضر ، أو : حضروا ، أى كاتبه حضر ، أو حضرت ، أى كاتبين حضر ، أو حضرتنا ، أى الكاتبات حضر ، أو : حضرن.

بعض الناس غاب ، أو : غابت ، أو ، غابا ، أو غابتا ، أو : غابوا - أو : غبن. وهكذا باقى الصور الأخرى التى تدخل تحت الحكم السالف وينطبق عليها (١).

وكذلك يجوز اعتبار اللفظ أو المعنى فى المحكى بالقول ، فى حكاية من قال : «أنا قائم» يصح : قال محمود أنا قائم ، رعايه للفظ المحكى ، كما يصح : «قال : محمود هو قائم» ؛ رعايه للمعنى وحال الحكايه ؛ لأن محمودا غائب وقت الحكايه. وكذا لو خاطبنا شخصا بمثل : أنت بطل ، وأردنا الحكايه فيصح : «قلنا لفلان أنت بطل» ، كما يصح : «قلنا لفلان هو بطل» (٢).

ومع أن مطابقه الضمير للفظ المرجع أو لمعناه جائزه ، وقياسيه فى الحالات السابقه - فإن السياق أو المقام قد يجعل أحدهما أنسب من الآخر أحيانا. والأمر فى هذا متروك لتقدير المتكلم الخبير ، وحسن تصرفه على حسب المناسبات التى قد تدعوه لإيثار اللفظ أو المعنى عند المطابقه على الرغم من صحه الآخر.

«ملاحظه» : بمناسبه الكلام على مطابقه الضمير للفظ المرجع أو لمعناه ، نشير إلى ما سيجىء فى ص ٣١٤ وهامشها من صور هامه - غير التى سبقت - يجوز فيها الأمران ، أو يتعين أحدهما دون الآخر ... أو ...

أما المطابقه بين المبتدأ وخبره فتجىء فى ص ٤١٠ م ٣٤ - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٢٣٧ -.

٩ - إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت فى القوه ، عاد على الأقوى (٣). والمرد بالتفاوت فى القوه التفاوت الذى يكون بين المعارف فى درجه التعريف

ص: ٢٤١

١- كما يراعى اللفظ أو المعنى فى الضمير يراعى أيضا فى الخبر ، والصفه ونحوهما - كما أشرنا -.

٢- راجع الصبان ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على اللام.

٣- وهذا ما سبقت الإشارة إليه فى آخر «ز» ص ٢٣٦.

وشهرته ؛ وهى التى أشرنا إليها عند بدء الكلام على المعرفة والنكره. فالضمير أعرف (١) من العلم ، والعلم أعرف من الإشاره ... وهكذا (٢). بل إن الضمائر متفاوتة أيضا ؛ فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب. وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ...

فإذا صلح للضمير مرجعان ؛ أحدهما ضمير متكلم ، والآخر ضمير مخاطب - قَدَم المتكلم - فى الرأى الأصح - ؛ مثل : أنا وأنت سافرنا ؛ ولا- يقال : أنا وأنت سافرتما ؛ إلا قليلا ، لا يحسن الالتجاء إليه فى عصرنا. وإذا كان أحد المرجعين للمخاطب والآخر للغائب قَدَم المخاطب ، نحو : أنت وهو ذهبتما ؛ ولا يقال : أنت وهو ذهبا ، إلا قليلا يحسن البعد عنه.

وإذا كان أحدهما ضميرا والآخر علما أو معرفه أخرى روعى الضمير ، نحو : أنا وعلى أكلنا ؛ ولا يقال - فى الرأى الأفضل - أكلا ، وتقول : أنا الذى سافرت ، وهو أفضل من : أنا الذى سافر ... وتتجه إلى الله فتقول : أنت الذى فى رحمتك أطمع ، وهو أفضل من : أنت الذى فى رحمته أطمع ، وهكذا (٣). ولا- داعى لترك الأفضل إلى غيره وإن كان جائزا هنا ؛ لأن الأفضل متفق عليه ؛ وفى الأخذ به مزيه التعبير الموحد الذى نحصر عليه لمزاياه ، إلا إن اقتضى غيره داع قوئى.

١٠- الغالب فى الضمير بعد : «أو» التى للشك أو للإبهام أن يكون مفردا ؛ مثل : شاهدت المزيخ أو القمر يتحرك. أما بعد «أو» التنويجه (التى لبيان الأنواع والأقسام) ، فالمطابقه ، كقوله تعالى : (... إِنَّ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا) (٤) ...).

وبهذه المناسبه نذكر أن للضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه معا ،

ص : ٢٤٢

-
- ١- أى : أقوى درجه فى التعريف.
 - ٢- راجع رقم ٣ من هامش ص ١٩١.
 - ٣- لهذه الصوره الخاصه بالموصول إيضاح مفيد ، وتفصيل هام يجىء فى بابهِ وفى ٣٤٣ «ب».
 - ٤- سيجىء بيان هذا فى باب العطف ج ٣ ص ٤٨٩ م ١١٨ عند الكلام على : «أو» وقد سبقت له الإشاره فى رقم ٣ من هامش صفحتى ١٩٦ و ٢٠٩.

أو على أحدهما ، أحكاما هامة لا يمكن الاستغناء عن معرفتها ، وكلها مختص بالمطابقه وعدمها ، وهى موضحة تفصيلا فى باب العطف (ج ٣ ص ٥٢٥ م ١٢٢).

(ط) اختلاف نوع الضمير مع مرجعه :

قد يختلف نوع الضمير مع مرجعه فى مثل : أنا عالم فائده التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير فى كلمتى : «عالم ومؤمن» مستتر يتحتم أن يكون تقديره : «هو» فما مرجعه؟

يجيب النحاه : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائده التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير للغائب وهو عائد هنا على محذوف حتما ، ولا يصح عودته على الضمير «أنا» المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره : «أنا» بدلا من : «هو» ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب (١) ، وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضا.

وقد يختلف الضمير مع مرجعه إذا كان الضمير هو العائد فى الجملة الواقعه صله. طبقا للتفصيل الذى سيجىء فى باب اسم الموصول ولا سيما الذى فى «ب» ص ٣٤٣.

ص: ٢٤٣

١- راجع حاشيه الخضرى ج ١ باب : «ظن وأخواتها» عند الكلام على أحكام : «التعليق» وقد أشرنا لهذا (فى رقم ٤ من هامش ٢١ م ٢١ ج ٢) و (فى ص ١٩١ ح ٣ باب اسم الفاعل. ١٠٢ ص ٢٠٥ والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورا على اسم الفاعل بل يسرى على غيره من باقى المشتقات المتحملة ضميرا مستترا. فيجب أن يكون للغائب ، ويعود على غائب.

تقدم (١) أن للرفع ضمائر تختص به ؛ بعضها متصل ؛ كالتاء المتحركة ؛ و «نا» فى مثل : سعيت إلى الخير ، وسعينا. وبعضها منفصل ، ولكنه يؤدي ما يؤديه المتصل من الدلاله على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبه ؛ مثل : «أنا» ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على التكلم ، كما تدل عليه تلك «التاء» ، ومثل : «نحن» ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على المتكلم المعظم نفسه ، أو جماعه المتكلمين ؛ كما يدل عليه : «نا» ، تقول : أنا أمين على السر ، ونحن أمناء عليه ... وللنصب كذلك ضمائر تختص به ، منها المتصل ، كالکاف فى مثل : صانك الله من الأذى ، ومنها المنفصل الذى يؤدي معناه ؛ مثل : إياك ، فى : نحو : إياك صان الله ، ومنه : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) أما الجر فليس له ضمائر تختص به - كما عرفنا - . لكن هناك ضمائر متصله مشتركه بينه وبين غيره. كالکاف ، والهاء ... إلى غير ذلك مما سبق إيضاحه وتفصيله ، ولا سيما ما يدل على أن الضمير مع اختصاره وقلة حروفه يؤدي ما يؤديه الاسم الظاهر ، بأكثر.

ونزيد الآن أن الكلام إذا احتاج إلى نوع من الضمير - كالضمير المرفوع ، أو المنصوب - وكان منه المتصل والمنفصل ، وجب اختيار الضمير المتصل ، وتفضيله على المنفصل الذى يفيد فائدته ؛ ويدل دلالته ؛ لأن المتصل أكثر اختصارا فى تكوينه وصيغته ، فهو أوضح وأيسر فى تحقيق مهمه الضمير ، فنقول : بذلت طاقتى فى تأييد الحق ، وبذلنا طاقتنا فيه ، ولا تقول : بذل «أنا» ، ولا بذل «نحن». وتقول : كرمك الأصدقاء ؛ ولا تقول : كرم «إياك» الأصدقاء. وتقول فرحت بك ، ولا تقول : فرح أنا بأنت.

فالأصل العام الذى يجب مراعاته عند الحاجه للضمير هو : اختيار المتصل

ما دام ذلك في الاستطاعة ، ولا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا لسبب (١). هذا هو الأصل العام الواجب اتباعه في أكثر الحالات (٢).

غير أن هناك حالتين يجوز فيهما مجيء الضمير «منفصلا» مع إمكان الإتيان به «متصلا».

الحالة الأولى : أن يكون الفعل - أو ما يشبهه (٣) - قد نصب مفعولين (٤) ضميرين ، أولهما أعرف من الثاني ؛ فيصح في الثاني أن يكون متصلا وأن يكون منفصلا. نحو : الكتاب أعطيتني ، أو : أعطيتني إياه ، والقلم أعطيتك ، أو : أعطيتك إياه. فالفعل : «أعطى» هو من الأفعال التي تنصب مفعولين ، وقد نصبهما في المثالين ، وكانا ضميرين ؛ ياء المتكلم ، وهاء الغائب في المثال الأول ، وكاف المخاطب وهاء الغائب في المثال الثاني. والضمير الأول في المثالين أعرف (٥) من الثاني فيهما ؛ فصح في الثاني الاتصال والانفصال. ومثل ذلك. أن تقول : الخير سلني (٦) وسلني إياه. والخير سألتك ، وسألتك إياه.

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم هام يتصل بما نحن فيه ، هو : أنه إذا اجتمع ضميران ، منصوبان ، متصلان ، وأحدهما أخص من الآخر (أى : أعرف منه ، وأقوى درجه في التعريف). فالأرجح تقديم الأخص منهما. تقول : المال أعطيتك ، وأعطيتني ، فتقدم الكاف على الهاء في المثال الأول ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والهاء للغائب ، والمخاطب أخص من الغائب. وكذلك تقدم الياء في المثال الثاني على الهاء أيضا ؛ لأن الياء للمتكلم وهو أخص من الغائب. ومن

ص : ٢٤٥

- ١- وسنذكر هنا حالتان يجوز فيهما الاتصال والانفصال ، ثم نذكر - في الزيادة والتفصيل ص ٢٤٨ - أهم الأسباب. المجبه للانفصال في ص ٢٠٥ و
- ٢- وفي هذا يقول ابن مالك : وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تآتى أن يجيء المتصل
- ٣- شبه الفعل (أى : المشتق) هو : ما يشترك معه في أصل الاشتقاق ، ويعمل عمله - غالبا - كاسم فاعله ، واسم مفعوله ...
- ٤- لأنه من الأفعال التي تنصب مفعولين ، مثل «ظن» وأخواتها .. (وانظر رقم ٦ من هامش ص ٢٤٧).
- ٥- أى : أقوى منه في درجه التعريف والتعيين. وقد عرفنا أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، وأوضحنا هذا بإسهاب. (في رقم ٣ من هامش ص ١٩١).
- ٦- أى : أسألني إياه.

غير الأرجح أن تقول أعطيتهموك (١) وأعطيتهموني (٢). فإن كان أحد الضميرين مفصولا جاز تقديم الأخص وغير الأخص عند أمن اللبس ؛ تقول : الكتاب أعطيتكه أو أعطيته إياك ، وأعطيتنيه أو أعطيته إياي. بخلاف : الأخص أعطيتك إياه ، فلا يجوز تقديم الغائب ؛ خشية اللبس ، لعدم معرفه الآخذ والمأخوذ منهما ؛ فيجب هنا تقديم الأخص ؛ ليكون تقديمه دليلا على أنه الآخذ. فكأنه في المعنى فاعل ، والأصل في الفاعل أن يتقدم (٣).

وقد اشترطنا في الحاله الأولى أن يكون الضميران منصوبين ، وأولهما أعرف من الثاني.

(أ) فإن لم يكن الضميران منصوبين ؛ بأن كان أولهما مرفوعا والثاني منصوبا - وجب وصل الثاني بعامله إن كان عامله فعلا (٤) ؛ نحو : النظام أحببته.

(ب) وإن كان أولهما منصوبا والثاني مرفوعا - وجب فصل المرفوع ؛ إذ لا يمكن وصله بعامله مع قيام حاجز بينهما ؛ وهو الضمير المنصوب. نحو : ما سمعك إلا أنا.

(ح) وإن كانا منصوبين ، وثانيهما أعرف - وجب فصل الثاني ، مثل : المال سلبه إياك اللص. وكذلك إن كان مساويا للأول في درجه التعريف بأن وقع كل منهما للمتكلم ؛ مثل : تركتني لِنَفْسِي ؛ فأعطيتني إياي ، أو :

ص: ٢٤٤

- ١- الواو التي بعد الضمير هي واو الإشباع التي تنشأ من إطاله الضمه. والغالب كتابه هذه الواو إذا وقع بعدها ضمير آخر متصل ، كالذى هنا. وهذه اللغه - وإن كانت جائزه - لا يحسن استخدامها ، ولا ترك الأرجح الشائع في الأساليب العاليه ، لأجلها.
- ٢- الواو التي بعد الضمير هي واو الإشباع التي تنشأ من إطاله الضمه. والغالب كتابه هذه الواو إذا وقع بعدها ضمير آخر متصل ، كالذى هنا. وهذه اللغه - وإن كانت جائزه - لا يحسن استخدامها ، ولا ترك الأرجح الشائع في الأساليب العاليه ، لأجلها.
- ٣- وإلى ما تقدم يشير ابن مالك بقوله : وقدم الأخص في اتصال وقدم ما شئت في انفصال
- ٤- وجب وصله بعامله الفعل ، ولو كان المتقدم غير الأعرف : مثل أكرمتك ، وأكرمونا فإن كان عامله اسما جاز الأمران ؛ سواء أكان الأول مرفوعا أو مجرورا ؛ كفرحت بإكراميك أو إكرامى إياك (لأن الياء فاعل المصدر ، مجرور بالإضافه في محل رفع). أو كان مرفوعا فقط ، ولا يكون إلا مستترا ؛ مثل : أنا المكرمك ، أو المكرم إياك ؛ بناء على أن الكاف مفعول به لا مضاف إليه ، وإلا- تعين الوصل ؛ لأن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلا. وكذلك يجب الوصل في : «أنا مكرمه» من غير أل ؛ لتعين الإضافه فيه. فإن دخل التنوين على الوصف تعين الفصل ؛ مثل : أنا مكرم إياه (راجع الخضرى).

للخطاب ، مثل : أعطيتك إياك ، أو للغائب مع اتفاق لفظهما ؛ مثل ؛ أعطيته إياه (١) ، ولا- يجوز اتصال الثاني ؛ فلا تقول أعطيتني ، ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهوه ، إلا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما ؛ فيجوز وصل الثاني. نقول : سألت أخى عن القلم والكتاب فأعطيتهما ، ومنحتهما (٢) ، أو أعطيتهما إياه ، ومنحتهما إياه (٣) ...

الحاله الثانيه : أن يكون الضمير الثاني منصوبا بكان أو إحدى أخواتها (٤) (لأنه خبر لها) فيجوز فيه الوصل والفصل ؛ نحو ؛ الصديق «كنته» أو : كنت إياه ، والغائب ليسه محمد (٥) أو ليس محمد إياه (٦).

ص: ٢٤٧

١- يلاحظ أن أحد الضميرين هو : «الهاء» ، والآخر هو كلمه : «إياه» كلها على الرأى الذى سبق تفصيله (فى ص و ٢٠٥ فى آخر ص : ٢١٤). ولما كانت الهاء فى كلمه «إياه» هى التى تدل وحدها على الغيبه كان شأنها شأن الهاء الأولى فى الدلاله ، وكان لفظهما متفقا ولا أهميه لزياده «إيا» فى إحداهما ؛ إذ لا تؤثر هذه الزيادة فى دلالة الضمير.

٢- وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله : وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا

٣- إن لم يوجد فى الكلام إلا- ضمير واحد منصوب واستغنى عن الآخر باسم ظاهر فالأرجح وجوب الوصل : نحو : الكتاب أعطيته عليا.

٤- سواء أكان الاسم ضميرا كالمثال : (الصديق كنته ، أو : كنت إياه) أم غير ضمير ؛ نحو : الصديق كانه محمد. ومحل جواز الوجهين فى كان وأخواتها مخصوص بغير الاستثناء. أما فيه فيجب الفصل : نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، ولا يكون إياه (لأن ليس ويكون هنا فعلين للاستثناء ناسخين أيضا) فلا يجوز «ليس» ولا «يكونه» كما لا يجوز : إياه. فكما لا يقع المتصل بعد «إلا» لا يقع بعد ما هو بمعناها. أما تفصيل الكلام على استعمال هذين الفعلين فى الاستثناء فموضعه : باب الاستثناء - ح ٢ ص ٢٧٦ م ٨٣ -.

٥- هذا المثال ليس من النوع الذى سبق الكلام عليه فى رقم ٤ لأن «ليس» هنا ليست للاستثناء.

٦- فى هذه المسأله التى قبلها تختلف آراء النحاه ، وتشعب من غير داع ، ولا فائده ؛ فمنهم من يقول بجواز الفصل والوصل على السواء ، وذلك حين يكون العامل الناصب للضميرين فعلا ، أو ما يشبهه ، غير ناسخ ، فينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثل : سأل ، سل ... أعطى - يعطى ... وهذا الرأى هو الأشهر. ومنهم من يقول إن الوصل واجب ، ولا يجوز الفصل إلا للضرورة. وكذلك يجيزون الأمرين ويختلفون فى الترجيح إن كان العامل الناصب للضميرين فعلا - أو ما يشبهه - يتعدى إلى مفعولين ، الثانى منهما خبر فى الأصل ؛ مثل : ظن ؛ وخال ، وأخواتهما الناسخه. تقول : الصديق ظننتك ، أو ظننتك إياه ، وختنيه ، وختنتى إياه ؛ فابن مالك ومن معه يختارون الاتصال ، وغيرهم يختار الانفصال. وكذلك اختلفوا فى الأرجح إن كان الضمير الثانى منصوبا بكان أو إحدى أخواتها ... و... وكل هذا الخلاف لا خير فيه ، وهو مرهق بغير فائده : فقد ثبت أن الوصل والفصل فى المسائل السابقه - - واردان عن العرب الفصحاء بكثره تبيح القياس ؛ فلا داعى لهذا التشعيب الذى أشار إليه ابن مالك بقوله : وصل أو افصل هاء سلنيه ، وما أشبهه. فى : «كنته» الخلف انتمى كذاك : «ختنتيه». وأتصلا أختار ، غيرى أختار الانفصال- فهو يقول : إنه يجوز الوصل والفصل فى «هاء» سلنيه ، وما أشبه سلنيه ؛ من كل فعل غير ناسخ - أو شبهه - نصب ضميرين ، أولهما أخص من الثانى ... ولم يبين ابن مالك الخلاف الذى فى المسأله السالفه ، واكتفى ببيان الخلاف فى مثل :

كنته ، وأنه انتمى ، أى : اشتهر ، وكذلك فى خلتيه من كل فعل ناسخ ينصب مفعولين . وصرح بأنه يختار الاتصال ، وأن غيره يختار الانفصال .

عرفنا أن الغرض من الضمير هو الدلاله على المراد مع الاختصار ، ولذا وجب اختيار المتصل دون المنفصل الذى يؤدي معناه ؛ كلما أمكن ذلك. إلا فى حالتين سبق الكلام عنهما (١). وهما اختياريان ؛ يجوز فيهما الاتصال والانفصال.

لكن هناك حالات أخرى يتعذر فيها مجيء الضمير متصلا ؛ فيجىء منفصلا وجوبا. وتسمى حالات الانفصال الواجب. وأشهرها :

١ - ضروره الشعر ؛ مثل قول الشاعر يتحدث عن قومه :

وما أصحاب من قوم فأذكرهم

إلا يزيدهم حبا إلى هم (٢)

٢ - تقديم الضمير على عامله لداع بلاغى ، كالحصر (القصر) والضمير المتصل لا يمكن أن يتقدم بنفسه على عامله ؛ فيحل محله المنفصل الذى بمعناه. ففى مثل : نسبحك ، ونخافك يا رب العالمين - لا نستطيع عند الحصر أن نقدم الكاف وحدها ، لذلك تأتى بضمير منصوب بمعناها ، وهو : «إياك» فنقول : إياك نسبح ، وإياك نخاف.

٣ - الرغبه فى الفصل بين الضمير المتصل وعامله بكلمه «إلا» ، لإفاده الحصر. وهذا الفصل لا يتحقق إلا إذا أتينا بالضمير منفصلا ؛ مثل : ربنا ما نعبد

ص: ٢٤٨

١- فى ص ٢٤٥.

٢- المعنى : إذا سمع أصحابى صفات قومى ، مدحوهم ، وزادونى حبا فيهم (أى فى قومى). وقد اضطر الشاعر إلى أن يقول «يزيدهم حبا إلى هم» بدلا من أن يقول : «يزيدونهم حبا إلى» ؛ ففصل الضمير «هم» الثانى ؛ - بدلا من واو الجماعه - لضروره الشعر.

إلا إياك ، ولا نهاب إلا إياك.

وقد يكون الحصر بغير «إلا» فلا يقع الفصل بكلمه توجب الانفصال ، ولكن ينفصل الضمير ؛ مثال ذلك ، الحصر بإنما (١) في قول الشاعر :

أنا الذائد الحامى الدّمار وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا ، أو : مثلى

ومن أمثله الفصل للقصر : إن الأبطال نحن ، «فنحن» ضمير منفصل خبر إن ، ولا يمكن اتصاله بعامله (إن) ؛ وذلك لأن خبرها لا يتقدم على اسمها.

٤ - أن يكون عامله اللفظى محذوفا ؛ مثل : إياك والكذب. فأصل : «إياك» هو : أحذرك ، أو : أخوّفك. حذف الفعل وحده ، وبقي الضمير «الكاف» وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه ؛ فحذفناه ، وأتينا مكانه بضمير منفصل يؤدي معناه ، ويستقل بنفسه ، وهو : إياك. وقد سبق (٢) بيان إعرابه ، كما سبق (٣) أنه وفروعه كثير الاستعمال فى أسلوب : «التحذير» بصوره المتعدده التى ستجىء فى بابها الخاص - ج ٤ ص ٩٧ م ١٤٠ - .

٥ - أن يكون عامله معنويا ؛ مثل : أنا صديق وفى ، وأنت أخ كريم. فالضمير : «أنا» ، و «أنت» ، مبتدأ مرفوع بالابتداء. والابتداء عامل معنوى ، لا وجود له فى اللفظ ؛ فلا يمكن وصل الضمير به.

٦ - أن يكون عامله حرف نفي ، مثل : الخائن غادر ؛ فما هو أهلا للصدّاقه. فالضمير «هو» اسم «ما» الحجازيه ، وهى العامله فيه الرفع ؛ ولكنها من الحروف التى لا يتصل بآخرها الضمير ولا غيره (٤) :

٧ - أن يكون الضمير تابعا لكلمه تفصل بينه وبين عامله ؛ مثل : نحن نكرم العلماء وإياكم : فالضمير : «إياكم» معطوف ؛ فهو تابع يتأخر عن متبوعه ، والمعطوف عليه : «العلماء» هو المتبوع الذى يجب تقدمه عليه. وقد فصل المتبوع

ص: ٢٤٩

١- سبق أن المحصور فيه بإنما هو المتأخر. أى : «أنا».

٢- فى ص ٢١٣.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٥.

٤- ومنه قوله تعالى : (ما هُنَّ أمّهاتِهِمْ). وقول الشاعر : فى «إن» النافيه التى تعمل عمل ليس : إن هو مستوليا على أحد إلّا على أضعف المجانين

بين الضمير : «إياكم» وعامله : «نكرم». ومثله قوله تعالى : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) وقول القائل في مدح عمر (١) رضى الله عنه :

مبراً من عيوب الناس كلهم

فالله يرعى أبا حفص وإيانا

٨ - أن يقع الضمير بعد واو المصاحبه (وتسمى : واو المعيه) مثل : حضر الرفاق ، وسأسافر وإياهم إلى بعض الأقاليم.

٩ - أن يكون فاعلا- لمصدر مضاف إلى مفعوله (يفصل المفعول به بين الضمير الفاعل وعامله). مثل : بمساعدتكم نحن انتصرتم (٢) ؛ فكلمه : «مساعده» مصدر مضاف إلى مفعوله «الكاف». وفاعله كلمه : «نحن».

١٠ - أن يكون مفعولا به لمصدر مضاف إلى فاعله ؛ مثل : سررت من إكرام العقلاء إياك.

١١ - أن يقع بعد إما ، مثل كتب : إما أنت ، وإما هو.

١٢ - أن يقع بعد اللام الفارقه (٣) ، مثل :

إن وجدت الصديق حقاً لاياً

ك ، فمرنى ؛ فلن أزال مطيعا

١٣ - أن يكون منادى - عند من يجيز نداء الضمير - مثل : يا أنت. يا إياك.

١٤ - أن يكون الضمير منصوبا وقبله ضمير منصوب ، والناصب لهما عامل

ص: ٢٥٠

١- وكنيته : «أبو حفص» وكلمه «أبا حفص» هي التي فصلت (في البيت التالى) بين التابع المعطوف وعامله ، أى : بين الضمير «إيانا» وبين عامله : «يرعى» الذى يجىء بعده المتبوع ، أى : المعطوف عليه.

٢- أى : انتصرتم بسبب المساعده التى قدمناها نحن.

٣- إذا خفت إن المشده فالأكثر إهمالها ؛ فلا- تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، والأكثر أن يجىء بعدها اللام ، لتدل على أنها المخففه المهمله ، وليست المشده العامله ؛ مثل : إن صالح لقائم. وهذه اللام تسمى : «الفارقه» ؛ لأنها التى تفرق بين نوعى «إن» المشده العامله ، والمخففه المهمله ، وقد يجعلها بعض النحاه نوعا من لام الابتداء. وسيجىء الكلام عليها فى باب المبتدأ والخبر ، عند الكلام على مسوغات الابتداء بالنكره ، وأيضا فى آخر باب : «إن».

واحد مع اتحاد رتبتى الضمير ؛ مثل : علمتنى إياى (١) ، علمتك إياك ، وعلمته إياه.

١٥ - أن يكون الضمير مرفوعا بمشتق جار على غير من هو له ، مثل : محمد علىّ مكرمه هو (٢).

ص: ٢٥١

١- يقال هذا فى معرض الفخر غالبا ؛ نحو : شعرى شعرى.

٢- فهذا الضمير البارز المنفصل كان مستترا قبل إبرازه ، والمستتر نوع من المتصل كما سبق. وسيجىء فى ص ٤٢٠ شرح الضمير الجارى على غير من هو له فى المكان الخاص به من باب المبتدأ والخبر.

من الضمائر المتصله : «ياء المتكلم» ، وتسمى - أحيانا - : «ياء النفس» وهى مشتركه بين محلى النصب والجر ؛ مثل : زرتنى فى حديثى. فإن كانت فى محل نصب فناصبها إما فعل أو اسم فعل ، أو حرف ناسخ ؛ - مثل : «إن» أو إحدى أخواتها - وإن كانت فى محل جر فقد تكون مجروره بحرف جر ، أو تكون مجروره بالإضافه ، لأنها مضاف إليه.

(١) فإن كانت منصوبه بفعل ، أو باسم فعل ، أو بما الحق بهما - عند كثير من النحاه (٢) - وهو الحرف : «ليت» (وهذا حرف ناسخ من أخوات إن) وجب أن يسبقها مباشره نون مكسوره تسمى : «نون الوقايه» (٣). فمثال الفعل : ساعدنى أخى ، وهو يساعدنى عند الحاجه ، فساعدنى فما أقدرك على المساعدته الكريمه. فقد توسطت نون الوقايه بين الفعل وياء المتكلم ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضيا ، أو مضارعا ، أو أمرا. ولا- بين أن يكون متصرفا ، أو جامدا. ومثال اسم الفعل : «دراك» ، و «تراك» ، و «عليك» بمعنى : أدرك ، و اترك ، والزم. فيجب عند مجيء ياء المتكلم أن نقول : دراكنى ، وتراكنى ، وعليكنى. بمعنى أدركنى ؛ و اتركنى ، والزمنى. ومثال ليت : ليتنى أزور أنحاء الدنيا - ليتنى أستطيع معاونه البائسين جميعا.

هذا حكم نون الوقايه فى الأحوال السابقه. وقد حذف سماعا من آخر بعض الأفعال ، ومن آخر «وليت» حذف نادرا لا يقاس عليه : مثل ، هنا رجل ليسى ؛ أى : غيرى. وليتى أعاون كل محتاج ؛ بمعنى ليتنى. وقد تحذف فيهما للضرورة ، مثل قول الشاعر :

ص: ٢٥٢

١- وقد تسمى : «نون العماد».

٢- إلحاق نون الوقايه بالحرف «ليت» واجب عند هذا الفريق ، وشائع فى الغالب عند غيره.

٣- لأنها فى استعمالها الغالب تقى الفعل الصحيح الآخر - أى : تصونه - من وجود كسره فى آخره عند إسناده لياء المتكلم أما المعتل الآخر ؛ مثل : دعا ، فإنه محمول عليه. وتقى كذلك ما تتصل به غير الفعل من تغيير آخره عند اتصالها به. ولأنها تمنع اللبس ؛ فمثل : أكرمنى أخى ، أو يكرمنى ، أو : أكرمنى - لم توجد النون المتوسطه بينه وبين ياء المتكلم لقلنا : أكرمنى أخى ، يكرمنى أخى ، أكرمنى. فيترتب على ذلك وجود كسره فى آخر الفعل ؛ والكسر لا يدخل الأفعال ؛ كما يترتب على ذلك أن يلتبس - أحيانا - فعل الأمر المتصل آخره بياء المتكلم بفعل الأمر المسند لياء المخاطبه ؛ مثل : أكرمنى. فلا ندرى المراد. وقد يلتبس الفعل الماضى بالمصدر مثل : نظرى محمود معافى ؛ فلا ندرى أكلمه : «نظر» فعل ماض ، أم مصدر. وأصح تعليل : أنه استعمال العرب.

عددت قومی کعدید (١)

الطیس (٢)

إذ ذهب القوم الكرام ليسی

وقول الآخر :

كمنیه جابر إذ قال لیتی

أصادفه (٣) ، وأفقد كلّ

مالی

وإن كانت منصوبه بالحرف «لعل» جاز الأمران ، والأكثر حذف النون نحو : لعلی أدرك آمالی ، ولعلنی أبلغ ما أريد.

وإن كانت منصوبه بحرف ناسخ آخر (غير : ليت ، ولعلّ) جاز الأمران على السواء ، تقول : إننی مخلص ؛ وإنی وفیّ. لكننی لا أخلص للغادر. أو : لكننی لا- أخلص للغادر. وتقول .. سررت من أننی سباق للخير ، أو : من أننی سباق ... : وهكذا الباقي من الأحرف الناسخه الناصبه ...

(ب) وإن كانت ياء المتكلم مجروره بحرف جر فإن كان حرف الجر «من» أو «عن» وجب الإتيان بنون الوقايه ، وحذفها شاذ أو ضروره ؛ تقول منی الصفح ، ومنی الإحسان ، وعنّی يصدر الخير والإكرام ، بخلاف «منی» ، و «عنّی».

وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون مثل : لى فيك أمل ، وبنى نزوع إلى رؤيتك ، وفیّ ميل لتكريمك (٤).

(ح) وإن كانت الياء مجروره بالإضافه. والمضاف هو كلمه ساكنه الآخر ؛ مثل : «لدى» (بمعنى : عند) ، أو : كلمه «قد» ، أو : «قط» (وكلاهما بمعنى : حسب ، أى : كاف) (٥) فالأصح إثبات النون ؛ مثل : قد

ص: ٢٥٣

١- كعدد.

٢- الرمل الكثير.

٣- الضمير مذكر ، لأنه عائد على عدو يتحدث عنه ، ويرغب فى مقاتلته.

٤- وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصرًا على الفعل وحده وبعض الحروف الناسخه : وقبل : «يا النفس» مع الفعل الترم نون وقايه ، وليسى قد نظم و «ليتنى» فشا. وليتى ندرا ومع «لعلّ» اعكس ، وكن مخيرًا فى الباقيات ، واضطرارا خففا «منى» و «عننى» بعض من

قد سلفا

٥- تقول : قدنى المال ، وقطنى. أى : حسبى ؛ بمعنى : كافينى ، وتكون الدال مخففه بالسكون. وكذلك الطاء. وهما فى هذه الحاله اسمان ، مبنيان على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاله الجمله التى يقعان فيها. (أما «حسب» : فإنها معربه فى هذا المثال ، لامبنيه. وفى ج ٣ ص ١٢٠ م ٩٥ من باب الإضافه تفصيل الكلام على أنواعها ، وأحكامها المختلفه). وإذا كانا اسمين - كما وصفنا - وأضيفا إلى ياء المتكلم ، فإن الأحسن الإتيان بنون الوقايه فاصله - - بين المضاف والمضاف إليه. وقد تكون كل منهما - وهى مخففه الآخر - اسم فعل مضارع ، مبنى على السكون ، بمعنى : يكفى ، وفى هذه الحاله يجب الإتيان بنون الوقايه ؛ لتفصلهما عن ياء المتكلم ، نحو : قدنى ، وقطنى ... أما «قد» التى هى حرف فى مثل : قد اعتدل الجو ، و «قط» التى هى ظرف للماضى فى مثل : ما فعلته «قط» فلا يتصلان بياء المتكلم ...

بلغت من لدنّي عذرا. ومثل ، قدنى من مواصلة العمل المرهق ، وقطنى من إهمال الرياضه المفيده. ويجوز بقله حذف النون فى الثلاثه ؛ تقول : لدنى ، قدى - قدى ؛ وهو حذف لا يحسن (1) بالرغم من جوازه.

فإن كان المضاف كلمه أخرى غير الثلاث السابقه وجب حذف النون ، مثل : هذا كتابى أحمله معى حينا ، وحينا أدعه فى بيتى فوق مكتبى.

* * *

يستخلص مما تقدم أن إثبات نون الوقايه وعدم إثباتها مرتبط بحالات ياء المتكلم المنصوبه محلا ، أو المجروره محلا. وبنوع العامل الذى عمل فيها النصب ، أو الجر :

١- فإن كانت هذه الياء منصوبه ، وناصبها فعل ، أو اسم فعل - وجب إثبات نون الوقايه قبلها.

٢- وإن كانت هذه الياء منصوبه وناصبها حرف ناسخ هو : «ليت» وجب إثبات النون. فإن كان الحرف الناسخ هو : «لعل» جاز الأمران ، والأفصح الإثبات ، وإن كان غيرهما جاز الأمران على السواء.

٣- وإن كانت الياء مجروره بحرف وعامل الجر هو : «من» ، أو : «عن» وجب إثبات النون. وإن كان حرفا آخر غيرهما وجب الاستغناء عنها بحذفها.

٤- وإن كانت مجروره بالإضافة والمضاف أحد الكلمات الثلاث : لدن - قد - قط - جاز الأمران ، ولكن الأفصح إثبات النون. وفى غير هذه الثلاثه يجب الحذف.

ص : ٢٥٤

١- وقد أشار ابن مالك إلى الحاله السابقه من ناحيه مجىء نون الوقايه وعدم مجيئها ، بقوله : وفى لدنّى : لدنى قلّ. وفى : «قدنى وقطنى» : الحذف أيضا قد يفى

(١) عرفنا مما سبق أن نون الوقايه واجبه فى آخر الأفعال الناصبه لياء المتكلم. ومن تلك الأفعال المضارع ، سواء أكان فى آخره نون الرفع ؛ (وهى : نون الأفعال الخمسه) أم كان مجردا منها ؛ مثل : أنت تعرفنى صادق الوعد ، وأنتم تعرفوننى كذلك. ولم تعرفونى مخلفا. فإذا اجتمعت نون الأفعال الخمسه ونون الوقايه جاز أحد الأمور الثلاثه الآتية :

١ - ترك النونين (نون الرفع ونون الوقايه) على حالهما من غير إدغام (١) ؛ تقول أنتما تشاركاننى فيما يفيد - أنتم تشاركوننى فيما يفيد - أنت تشاركيننى فيما يفيد ، وهكذا ...

٢ - إدغام النونين (٢) ، تقول فى الأمثله السابقه : أنتما تشاركاننى ... ، وأنتم تشاركنى ، وأنت تشاركنى (٣) ...

٣ - حذف إحدى النونين ؛ تخفيفا ، وترك الأخرى : تقول : أنتما تشاركاننى وأنتم تشاركوننى ... ، وأنت تشاركينى ؛ بنون واحده فى كل ذلك (٤).

(ب) هناك بعض أمثله مسموعه ، وردت فيها نون الوقايه فى آخر اسم الفاعل ، واسم التفضيل ؛ فمن الأول قوله عليه السلام لليهود : هل أنتم صادقونى؟ ولو حذف

ص: ٢٥٥

١- وهو جعلهما نونا واحده مشدده.

٢- وهو جعلهما نونا واحده مشدده.

٣- بحذف واو الجماعه ، وياء المخاطبه ، لالتقاء الساكنين. والأصل : تشاركونى وتشاركينى ، وحذف الضميران للسبب الذى شرحناه تفصيلا فى ص ٨٨ وما بعدها. مع مراعاة الهوامش هناك وما فيها من بيان ، وملاحظه ما يتصل بهذه المسأله فى «ح» من ص ٤٨ وفى «ب» من ص ١٦٢.

٤- فى تعيين نوع النون المحذوفه جدل طويل ؛ أهى نون الأفعال الخمسه أم نون الوقايه؟ والأيسر - وهو الذى يساير القواعد العامه أيضا - أن نقول عند الإعراب : إن النون الموجوده هى نون رفع الأفعال الخمسه ؛ بشرط أن يكون المضارع مرفوعا ؛ فيقال فى إعرابه إنه مرفوع بثبوت النون ... أما إذا كان منصوبا أو مجزوما فالنون الموجوده هى نون الوقايه ، والمحذوفه هى نون رفع الأفعال الخمسه حتما ؛ فيقال فيه منصوب أو مجزوم بحذف النون ، والنون الموجوده هى نون الوقايه. وفى غير ما سبق يتساوى أن تكون المحذوفه هذه أو تلك ؛ فلا أثر لشيء من ذلك فى ضبط كلمات الجمله وفهم معناها. (انظر ص ١٦٣).

النون لقال صادقٍ (١). ومثله قول الشاعر :

وليس الموافيني (٢) - ليرفد (٣) -

خائباً

فإنَّ له أضعاف ما كان أملاً

وقوله :

وليس بمعيني - وفي الناس ممتع -

صديق إذا أعيأ عليّ صديق

ولو حذف النون ل قيل : الموافي والمعيني ، ومثال اسم التفضيل قوله عليه السلام : غير الدجال أخوفني عليكم (٤). وروى : أخوفني عليكم (أى : غير الدجال أخوف الأمور التي أخافها عليكم ...)

والشائع أن هذه الأمثلة لا يقاس عليها ؛ لقلتها لكن الرأى السديد : أنه يجوز أحياناً إذا وجد داع (٥).

(ح) إذا كان الفعل مختوما بنون النسوة لم يغير ذلك من لزوم نون الوقاية قبل ياء المتكلم ؛ مثل : النساء أخبرننى الخبر ، هن يخبرننى . أخبرننى يا نسوه.

ص : ٢٥٦

١- فيكون أصلها : صادقون لى ؛ حذف اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ؛ فصارت : صادقوى ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصارت صادقى ؛ ثم قلبت ضممه القاف ، كسره لتناسب الياء .

٢- الذى يقصدنى ويأتى إلى .

٣- لينال العطاء والهبة . (الرفد : العطاء).

٤- المعنى : غير الدجال أخوف عندى من الدجال المعروف لديكم بصفاته ، إذ يمكنكم أن تحترسوا منه ، وتتقوا ضرره . أما غيره فيستتر أمامكم ، فيخدعكم . (وفى الدجال وما يتصل بحقيقته ، وغيرها مطاعن كثيرة).

٥- إن كانت تلك الأمثلة قليلة لا تكفى للمحاكاة ، والقياس عليها - فهناك اعتبار آخر له أهميته ؛ هو : أن زياده نون الوقاية فى بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل - أحياناً - اللبس وتمنع الغموض ؛ وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغة ، وتدعو إليه . ففى مثل : «من صادقى؟» - إذا كانت مكتوبه - قد نقرؤها من إضافه المفرد إلى ياء المتكلم الساكنه ، أو من إضافه

جمع المذكر إلى ياء المتكلم المدغمه فى ياء الجمع ؛ فتكون الياء مشدده مفتوحه . ولا يزيل هذا اللبس إلا نون الوقاية ، فوق ما تجلبه من خفه النطق . وفى هذه الحاله وأشباهها تكون النون مرغوبه بل مطلوبه ؛ عملاً بالأصل اللغوى العام الذى يدعو للفرار من

كل ما يوقع فى لبس جهد الاستطاعه . أما فى صورها الأخرى التى لا لبس فيها عند اتصال أحدهما بياء المتكلم فلا داعى لنون

الوقايه ، وبحب الأخذ بالرأى الذى يمنعها.

(أ) (محمود - إبراهيم) (فاطمه - أمينه) (مكه - بيروت) (بردى - دجله).

(ب) رجل - شجره - إنسان - حيوان - معدن ...

(ج) أسامه (للأسد). ثعاله (للتعلب). شيوه (للعقرب) ذؤاله (للذئب) ...

كل كلمه فى القسم الأول : (أ) تدل بنفسها مباشرة (١) على شىء واحد ، معين بشكله الخاص ، وأوصافه المحسوسه التى ينفرد بها ، وتميزه من باقى أفراد نوعه. فكلمه : «محمود» تدل بذاتها على فرد واحد له صورته معينه ، ووصف حسى ينطبق عليه وحده دون غيره من أفراد النوع الإنسانى. وكذلك إبراهيم ، وفاطمه وأمينه ، وغيرها.

وكلمه : مكه ، أو : بيروت ، أو : أشباههما من البلاد - تدل على شىء واحد محسوس ؛ هو : بلد معين ، له خصائصه ، وأوصافه الحسيه التى لا- تنطبق على سواه ، ولا- تحمل إلى الذهن صورته غيره. وكذلك الشأن فى بردى ، ودجله وغيرهما من الأنهار المعينه.

فكل كلمه من الكلمات السالفه إنما تدل بلفظها وبحروفها الخاصه بها على معنى واحد ، معين ، ينطبق على فرد واحد «أى : تدل على مسمى بعينه» وهى لا- تحتاج فى دلالتها عليه إلى معونه لفظيه أو معنويه تأتيها من غيرها ، بل تعتمد على نفسها فى إبراز تلك الدلاله.

أما كلمات القسم الثانى فتدل الواحده منها على معنى معين ، ولكنه معنى غير مقصور على فرد واحد ينحصر فيه ؛ وإنما ينطبق على أفراد كثيره مشتركه معه فى النوع ، فهو صالح لكل منها ، لا يختص بواحد دون آخر ، أى : أنه شائع بينها ، كما سبق أن قلنا فى النكره (٢). فكلمه : رجل أو شجره ... أو غيرهما

ص: ٢٥٧

١- أى : من غير حاجه إلى زياده لفظيه أو معنويه.

٢- ص ١٨٦.

من سائر النكرات تدل على مدلول واحد ، لفرد واحد ، ولكن هذا الفرد شائع ، له نظائر وأشباه كثيره قد تبلغ الآلاف ... ، ويصلح كل منها أن يكون هو المقصود ، وليس بعضها أولى من بعض في ذلك ، فإذا أردنا لهذه الكلمه أن تدل على مدلول واحد معين لا- ينطبق على غيره وجب أن نضم إليها زياده لفظيه أو معنويه تجعل مدلولها مركزا فيه وحده بغير شيوخ ، كأن تقول : رأيت رجلا في النادي ، فصافحت الرجل . أو هذا رجل ، أو : أعجبنى هذا . مشيرا إلى شيء حسي أو معنوي معروف متميز ، أو : أكرمت الذى زارك . فوجود «أل» فى كلمه «الرجل» بالطريقه السالفه جعلتها تدل على معين . ووجود الإشاره الحسيه أو المعنويه جعلت كلمه : «هذا» تدل على معين . ووجود صله الموصول - وهى لفظيه - جعلت كلمه : «الذى» تدل على معين . ووجود قرينه التكلم أو الخطاب جعلت ضميرهما يدل على معين . وهكذا ؛ فلو لا- الزياده التى انضمت إلى كل واحده ما حصل التعيين والتخصيص ... ومن هنا يتضح الفرق بين كلمات القسم الأول التى هى نوع من المعرفه يسمى : «العلم الشخصى» (1) أو «علم الشخص» وكلمات القسم الثانى التى هى نكره قبل وجود الزياده التى انضمت إليها . ثم صارت بعدها نوعا من أنواع المعرفه . فكلمات القسم الأول تستمد من ذاتها وحدها التعيين والتحديد ، بخلاف الثانى . وهذا معنى قولهم فى تعريف العلم :

«إنه اللفظ الذى يدل على تعيين مسماه تعيينا مطلقا» ، أى : غير مقيّد بقرينه تكلم ، أو خطاب ، أو غيبه ، أو إشاره حسيه ، أو معنويه ، أو زياده لفظيه ؛ كالفصله ... او غير ذلك من القرائن اللفظيه أو المعنويه التى توضح مدلوله ، وتحدد المراد منه . فهو غنى بنفسه عن القرينه ، لأنه علم (2) مقصور على مسماه ، وشاره خاصه به وافيه فى الدلاله عليه . وكل كلمه من كلمات القسم الثانى

ص: ٢٥٨

١- لأن مدلوله فى الغالب شيء مشخص ، أى : مجسم ، محسوس ، متميز من غيره . وقد يكون شيئا ذهنيا ؛ كالعلم الذى يسمى به الجنين المنتظر ولادته ، وكالعلم الدال على قبيله معينه ؛ بحيث يراد به مجموع من وجد فيها ومن سيوجد ، فإن هذا المجموع لا وجود له إلا فى الذهن فقط ، ولا وجود له فى خارج الذهن ، إذ لا يقع تحت الحس . وهذا النوع يسمى : العلم الذهني ، أى : الموضوع لمعين فى الذهن فقط ، متخيل وجوده فى خارجه .

٢- علامه .

١- وقد سبق تعريفها وإيضاحها في أول باب: «النكره والمعرفه» ص ١٨٦ والنكره تسمى أيضا: «اسم جنس» عند جمهوره كبيره من النحاه لا- ترى فرقا بينها وبين اسم الجنس فإن كانت لمعين فهي النكره المقصوده؛ وإن كانت لغير معين فهي النكره غير المقصوده - كما سيجيء في باب «النداء» ج ٤ - وفي هذا الرأي تخفيف وتيسير من غير ضرر؛ فيحسن الأخذ به. أما غيرهم فيرى فرقا بين الاثنين، يوضحه بقوله الذي سبق أن لخصناه في الباب الأول (في ص ٢٢)، عند الكلام على اسم الجنس، وفي هذا الباب عند الكلام على النكره. (هامش ص ١٨٦). ومضمونه: أن النكره هي نفس الفرد الشائع بين أشباهه، وهي المدلول الحقيقي المراد من اللفظ؛ وليست معناه الخيالي المجرد، القائم في الذهن. وأما اسم الجنس فهو الاسم الموضوع لذلك المعنى الذهني المجرد؛ ليدل عليه من غير تذكر - في الغالب - لفرد من أفراده الخارجي، ولا استحضار لصورته في دائره الذهن، ومن غير ربط - في الغالب - بين اللفظ ومدلوله الحقيقي؛ فكلمه: «رجل» مثلا، إن أريد منها الجسم الحقيقي المعروف؛ المكون من الرأس، والجذع، والأطراف، فهي النكره؛ وتنطبق على كل جسم حقيقي به تلك الأجزاء الثلاثة بفروعها. أما إن أريد منها المعنى القائم في الذهن لكلمه: «رجل»، وهو المعنى الخيالي الذي يخلقه العقل، ويتصوره بعيدا عن صورته صاحبه، وعن استحضار هيئه فرد من الأفراد التي تنطبق عليها تلك الصوره - فهي اسم الجنس، ومدلوله هو المعنى المجرد، أو: الحقيقة الذهنيه المجرده، أو: المعنى الخيالي العام. ويوضحون ذلك بأن المعنى المجرد، أو: الحقيقة الذهنيه المجرده، أو: المعنى الخيالي العام - متعدد الأصناف في داخل الذهن؛ فلا بد أن يكون لكل صنف اسم يميز، من الآخر؛ فتلك الأصناف الذهنيه التي هي المعاني المجرده ... تسمى: الأجناس، ويسمى الذي يميز كل واحد: «اسما للجنس» أو «اسم الجنس» أي: الاسم الموضوع لهذا الجنس؛ ليفرق بينه وبين جنس آخر؛ كما وضع «رجل» اسما للصنف المعروف من المخلوقات، ليميز من صنف آخر كالشجر، والطيور. ولكن كيف ينشأ في الذهن هذا المعنى المجرد؟ وكيف تتكون تلك الحقيقة الذهنيه فيه فتنتطبق على أفراد كثيره؟ كيف يدرك العقل معنى: شجره - مثلا - إدراكا مجردا؟ ومن أين يصل إلى هذا؟ وكيف يقولون - كما أشرنا في صفحتي ٢٢ و ١٨٦ - إن أصناف النبات الكبير متعدده؛ كالنخل، والبرتقال، والليمون ... وقد رأى المرء النخله مرات، وفي كل مره يحس ويدرك شيئا من أوصافها. ثم رأى البرتقال كذلك، ثم الليمون ... ثم .. ثم. وبعد تعدد المرات في أزمته متباينه - كشف العقل في تلك الأشياء صفات مشتركه، وانتزع من مجموع تلك الصفات المشتركه معنى مجردا واحدا، ينطبق في خارج الذهن على كل فرد من الأفراد السابقه، وعلى مئات وآلاف غيرها تشبهها في تلك الأوصاف التي عرفها. فماذا نسمى المعنى العقلي الخالص؟ أو: ما اسم الحقيقة الذهنيه المحضه التي ولدتها تلك المشاهدات، كي نميزها من المعاني الذهنيه الأخرى الكثيره؟ سميناه: «شجره». فكلمه: «شجره» هي اسم لشيء أدركه الذهن من صفات مشتركه بين أفراد خارجه عنه، لا وجود لها في داخله، وإنما هي في خارجه؛ فليس في الذهن شجره حقيقه لنوع من أنواع النبات، وإنما هي - كما شرحنا - بارزه في خارجه. فكلمه: «شجره» اسم يدل على جنس يدرك العقل معناه تخيلا. أما حقيقته الواقعيه المجسمه، المنطبقه على أفراده - فهي في خارج الذهن. ومتى انتزع العقل المعنى المجرد أمكنه بعد ذلك أن يدرك مدلوله من غير حاجه - في الغالب - إلى استرجاع صورته حقيقه لفرد من أفراده. وما يقال عن «شجره» يقال عن كل معنى عام عقلي آخر، أي: أن العقل يدرك المراد منه من غير حاجه إلى استحضار صورته من صور أفراده. وإليك كلمه: «إنسان» أيضا، فقد رأى المرء محمودا، وحامدا،

وأmina ، وفريده ، وميه ... وتكررت مشاهدته لهذه الأفراد ، واستخدام حواسه فيها ؛ حتى استطاع العقل بعد ذلك أن ينتزع من الصفات المشتركة بينها معنى واحدا ذهنيا للإنسان ، له أفراد ومدلولاته الحقيقيه الكثيره ليست فى داخل الذهن ؛ وإنما هى فى العالم الخارجى الحسى البعيد عن النطاق الداخلى للذهن. فهو معنى واحد عام يدل على -- جنس (أى : صنف) له أفراد المتعدده البعيده عن داخل العقل ، وعن منطقه الذهن التى لا تحتوى فى داخلها شيئا حسيا وصار العقل بعد ذلك لا يحتاج - غالبا - فى إدراك المراد منه إلى استرجاع صورته لفرد من أفرادها؟ فما اسم المعنى الذى انتزعه العقل ؛ ليمثل هذا الجنس ، ويدل عليه ، ويميزه من الأجناس الأخرى؟ اسمه : «إنسان». كذلك أدرك العقل مجموع الصفات المشتركة بين على ، وأسد ، وعصفور ، وحصان ... وكون منها معنى ذهنيا واحدا ولكنه عام يمثل جنسا (أى : صنفا) له فى خارج العقل أفراد حقيقيه كثيره ، وهذا المعنى العقلى العام يسمى : «حيوانا». وكذلك أدرك العقل من مجموع الصفات المشتركة بين حديد وذهب وفضة ... معنى ذهنيا عاما لجنس اسمه : «معدن». ومن ... وهكذا. فالمعاني الذهنيه العامه كثيره ، وهى معان مجردة ؛ إذ لا يكون معها فى داخل الذهن مدلولاتها الحسيه الحقيقيه التى فى خارجها. فإذا كان الذهن يدرك معنى «رجل» و «إنسان» و «معدن» فهل يضم فى داخله نماذج حقيقيه لكل واحد من هذه؟ لا. ولما كانت المعاني الذهنيه التى تمثل الأجناس متراكمه ، متزاحمه فى داخله - وجب أن يكون لكل جنس اسم خاص به ، يميزه من غيره ؛ فلهذا اسم : «شجره» ، ولذاك اسم : «إنسان» ، ولثالث اسم : «حيوان» ، ولرابع اسم : «معدن» ولخامس اسم : «جماد» .. وهكذا .. فكلمه «شجره» اسم لجنس معين ، أى : لمعنى ذهنى متميز ، وكذا البواقي. فاسم الجنس اسم موضوع ليدل على معنى ذهنى واحد ، ولكنه معنى عام ، مجرد ، له أفراد حقيقيه ، كثيره فى خارج الذهن. وهذا معنى تعريفهم : «أنه يدل على الماهيه بغير نظر إلى أفرادها - غالبا -». يريدون بالمايه : الحقيقه الذهنيه المجرده ، أو : المعنى العقلى الخالص. وبذلك الاسم تتميز المعاني الذهنيه بعضها من بعض ؛ أى : يتميز جنس من باقى الأجناس الأخرى. من كل ما تقدم نعلم أن اسم الجنس عندهم هو اسم للمعنى الذهنى المجرد ، وأن النكره هى مدلوله الخارجى الذى ينطبق عليه ذلك المعنى فعلا ؛ أى : هى نفس الفرد الشائع ... إلخ. هذا هو الفرق بينهما عند من يراه. وهو فرق فلسفى متعب فى تصويره ، ليس وراءه فائده عمليه. واسم الجنس ثلاثه أقسام سبق الكلام عليها فى الباب الأول (ص ٢٢ وما بعدها). ويسوقنا الكلام عن النكره وعن اسم الجنس إلى شىء ثالث لا مناص من إيضاحه هنا ؛ وهو : «علم الجنس». فما المراد منه؟ وما مدلوله؟ وما أحكامه؟ أطلنا الكلام فى اسم الجنس ، وكررنا له الأمثله ، وانتهينا من كل ذلك إلى أنه الاسم الموضوع للمعنى العقلى العام المجرد ، أى : للحقيقه الذهنيه المحضه ... وأنا حين نسمع ، أو نقرأ - كلمه «شجره» ، أو : إنسان ، أو : معدن ... نفهم المراد منها سريعا من غير أن يستحضر العقل - فى الغالب - صورته معينه للشجره ؛ كالتخله ، أو صورته معينه للإنسان ؛ كحسين ، أو : صورته معينه للمعدن ؛ كذهب ، فقد استغنى العقل عن تلك الصوره بعد مشاهداته الأولى الكثيره ، وصار يدرك المراد حين يسمع اسم الجنس إدراكا مجردا ، أى : خاليا من استحضار صورته فرد من أفراد ذلك الجنس ومن غير حاجه - فى الغالب - إلى استرجاع شكله وهيئته كما شرحنا. لكن هناك بعض الصور العقليه (أى : الصور الذهنيه) لأجناس لا يمكن - بحال - أن يدركها العقل وحدها من غير أن يتخيل صورته فرد أى فرد - من ذلك الجنس - ، ولا يمكن - مطلقا - أن يفهم المراد منها من غير أن يستحضر صورته لواحد - أى واحد - تنطبق عليه : مثال ذلك كلمه : أسامه ؛ فإن معناها «أسد» لكن لا يدرك العقل معناها إلا مصحوبه بصوره «أسد» ؛ فالحقيقه الذهنيه هنا ليست مجردة من صورته فرد ؛ وإنما يلازمها حتما صورته تنطبق عليه. وكذلك كلمه : «ثعاله» فإن معناها : «ثعلب» ولكن العقل لا يفهم هذا المعنى منعزلا ولا منفصلا عن مصاحبه صورته «لثعلب». وذلك على خلاف كلمه «أسد» و«ثعلب» وأشباههما ... وبعبارة أخرى ؛ كلمه : «أسد» و«ثعلب» وأشباهها تدل فى -- عالم الحس والواقع على مئات وآلاف من ذلك الحيوان المتوحش. فإذا تخيلنا صورته لواحد من فصيله : الأسد - مثلا -

وقد رسم العقل تلك الصورة في دائرته ، بحيث جعلها رمزا يدل على تلك الفصيله ووضعتنا للرمز علما خاصا به (أى : اسما مقصورا عليه) ليدل عليه ؛ وينطبق على كل فرد من أفراد تلك الفصيله ، فإن هذا العلم يسمى : «علم الجنس». أى : علما يدل على ذلك الجنس ، ويرشد لكل فرد من أفراد. ومما يوضح هذا المعنى ويقربه إلى الفهم (وإن كان ليس علم جنس) ما نعرفه فى عصرنا الحالى من تمثال الجندى المجهول ؛ فإننا حين نسمع : «الجندى المجهول» يتجه عقلنا مباشرة إلى صورته ذلك الجندى ويستحضر الذهن تمثاله المعين الذى يرمز له ، وهو تمثال واحد ، ورمز مفرد. ولكنه ينطبق فى عالم الحس والواقع على الآلاف من الجنود القتلى المجهولين. ويجب أن نتنبه إلى أن ذلك الفرد القليل غير معين وأنه شائع بين أفراد جنسه ؛ فهو فى المعنى كالنكره. وفى هذا يقول بعض النحاه : إن علم الشخص واقع على الأشخاص ؛ كمحمد ، وعلى ، فالعلم فيه يخص شيئا بعينه ، لا يشاركه فيه غيره. وعلم الجنس يخص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم ؛ نحو : أسامه ، وثعاله ؛ فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يقال له : «أسد» و «ثعلب». وإنما كان العلم هنا للجنس ولم يكن كالأناسى لأن لكل واحد من الأناسى حاله مع غيره ؛ من بيع ، وشراء ، أو زراعه ، أو غير ذلك ؛ فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره ، ليكون الاسم دليلا على صاحبه ومميزا له من غيره .. وأما هذه السباع التى لا تثبت ولا تستقر بين الناس - فلا تحتاج إلى أسماء ، أو ألقاب لتمييز أفراد الجنس الواحد بعضها من بعض. فإذا لحقها اسم ، أو لقب لم يكن ذلك خاصا بفرد دون آخر ، وإنما كان متجها لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس ؛ فإذا قلت : أسامه أو ثعاله ... فكأنك قلت هذا الضرب ، أو هذا الجنس الذى رأيت أو سمعت به من السباع ... فهذه الألفاظ معارف ، إلا أن تعريفها أمر لفظى. وهى من جهه المعنى نكرات ؛ لشيوعها فى كل واحد من الجنس وعدم انحصارها فى شخص بعينه دون غيره. فكأن اللفظ موضوع لكل شخص من هذا الجنس ، فوضع اللفظ للفرد الشائع جمله بمنزله العلم ، بالرغم من هذا الشيوع ... ومراعاة الواقع الصريح فى أن الفرد شائع غير معين جعله بمنزله النكره. ومن هنا كان لعلم الجنس اعتباران أحدهما لفظى يدخله فى عداد العلم (والعلم هو نوع من المعارف) والآخر معنوى يدخله فى عداد النكره. ولكل منهما آثاره التى ستعرفها وسيجىء إيضاح آخر عند الكلام على القسم الثالث الذى فى رأس هذه الصفحه. (راجع المفصل ح ١ ص ٣٤ وما بعدها).

أما أمثله القسم الثالث فهي لنوع آخر يختلف في دلالاته عن النوعين السابقين ؛ يسمى : (علم الجنس) (١).

ولتوضيحه نقول ؛ إذا دخلت حديقه الحيوان فرأيت الأسد ، ومنظره الرائع المهيّب ، وشاهدت ما يغطى عنقه ، وينسدل على كتفيه ؛ من شعر غزير ، كثيف ، يسمى : اللبّد ، وما ينبت فوق فمه من شعر طويل ؛ كأنه الشارب ؛ فسميت الأسد بعد ذلك : «صاحب اللبّد» أو «أبو الشوارب» ، فهذه التسميه تحمل الذهن عند إطلاقها وعند سماعها على تخيل صورته للأسد حتما ، وعلى تذكر مثال له ، من غير أن تكون تلك الصوره أو المثال مقصوره على الأسد الذى كان فى الحديقه ؛ بل تنطبق عليه وعلى غيره من أمثاله. فهذا الاسم الذى وضعته للصوره هو علم يدل عليها ؛ وعلى كل صورته مثلها من أفراد صنفها. أى : أنه شاره

ص: ٢٤١

١- تكلمنا عليه بإضافه ، وبمعالجه أخرى فى هامش الصفحه التى قبل هذه مباشره.

ورمز لتلك الصورة التي لا- تمثل فردا بعينه ، وإنما تمثل الصنف كله ، أى : تمثل ما يسمونه : «الجنس» كله ؛ فتنتطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ؛ وهذا معنى قولهم : «إنه علم للجنس» ، أو : «علم الجنس» ، ومثل هذا يقال يقال عن كلمة : «أسامه». فقد أطلقت أول مره على أسد معين لداع دعا إلى هذه التسميه. فإذا قيلت بعد ذلك لم يفهم العقل معناها فهما مجردا من غير تخيل صورته فرد - أى فرد - من ذلك الحيوان المفترس ، بل لا- بد أن يحصل مع الفهم تخيل صورته تمثل أسدا غير معين ، أى : لا بد مع الإدراك من ذلك التخيل الذى يعيد إلى الذهن صورته تمثل المراد ، وينطبق عليها الاسم ، فهذا الاسم هو الذى يسمى : علما للجنس كله ، أو : علم الجنس.

ومثل هذا أن ترى الفيل وخرطومه فتسميه : (أبو الخرطوم) فهذا علم للفيل ينطبق على الفرد الذى أمامك ، وعلى كل نظير له ، فهو علم لواحد غير معين من الأفيال. فإذا كان اسم الجنس هو اسم يدل على الحقيقه الذهنيه المجرده أى : الخاليه من استرجاع الخيال لصوره فرد منها - كما سبق (1) - فإن علم الجنس يدل على تلك الحقيقه ، مركزه فى صورته كامله ويقترن بها ، و؛ يستعيدها الخيال لفرد غير معين من أفراد ذلك الجنس فهى تصدق على كل فرد. فكأن هذا العلم موضوع لكل فرد من أفراد تلك الحقيقه الذهنيه العقلية. ولذا قالوا فى تعريف علم الجنس ، إنه : اسم موضوع للصوره التى يتخيلها العقل فى داخله لفرد شائع من أفراد الحقيقه الذهنيه. ومن أمثله أيضا - غير ما سبق فى «ج» : «ابن دأيه» ؛ للغراب و «بنت الأرض» : للحصاه ، «وابنه اليم» ؛ للسفينه ...

ص: ٢٦٢

١- فى هامش ص ٢٥٩ وما بعدها.

له عدده أقسام باعتبارات مختلفه :

(أ) فينقسم باعتبار تشخص (١) معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص ، وإلى علم جنس (٢).

(ب) وينقسم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب.

(ج) وينقسم باعتبار أصالته في العلميه وعدم أصالته إلى مرتجل ، ومنقول.

(د) وينقسم باعتبار دلالاته على معنى زائد على العلميه أو عدم دلالاته - إلى اسم ، وكنيه ، ولقب.

تلك هي أشهر أقسامه (٣) ، ولكل منها أحواله الخاصه التي نفضلها فيما يلي :

التقسيم الأول :

يتضمن انقسام العلم باعتبار تشخص معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص ، وعلم جنس.

علم الشخص :

« هو ، اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعيينا مطلقا » وقد شرحنا هذا شرحا وافيا (٤) ، وأوضحنا المراد من «الإطلاق».

وله حكم معنوي وأحكام لفظيه. فأما حكمه المعنوي : فالدلاله على فرد مشخص معين (٥) - في الغالب - ويكون هذا الفرد من بين ما يأتي من الأنواع :

ص: ٢٦٣

١- أى : اعتبار أن مسماه شخص له وجود حقيقى ، محسوس ، وليس أمرا ذهنيا بحتا (أى : أنه لا يكون حقيقه عقليه مجردة) وهذا في الغالب (انظر هامش ص ٢٥٨ حيث البيان ثم ص ٢٥٩).

٢- وهناك نوع آخر من العلم يسمى : «العلم بالغلبه» ومكان الكلام عليه ص ٣٩٣ وهو في قوه العلم الشخصى من ناحيه التعريف. أما في غيرها فيبينهما نوع اختلاف أوضحناه هناك.

٣- وهناك قسم العلم المقرون «بكلمه» : «أل» لزوما أو غير لزوم ، وأحكام كل : وستجىء في ص ٣٨٩.

٤- في ص ٢٥٧ وما بعدها.

٥- والصحيح أن العلم لا يفقد علميته عند تصغيره.

١ - أفراد الناس ، مثل على ، وسمير ، وشريف ، ونبيله ، وغيرهم من أفراد الأجناس التي لها عقل ، وقدره الفهم ، كالملائكة ، والجن ، مثل : جبريل ، وإبليس ... ٢ - أفراد الحيوانات الأليفة التي يكون للواحد منها علم خاص به ، مثل : «برق» ، علم لحصان ، و «بارع» علم لكلب ، و «فصيح» علم على بلبل و «مكحول» علم على ديك ...

٣ - أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم : كأسماء البلاد ، والقبائل ، والمصانع ، والبواخر ، والطائرات ، والنجوم ، والعلوم ، والكتب ، وغيرها من كل ماله ارتباط قوى بمعايش الناس ، وله اسم خاص به لا يطلق على غيره ... مثل : مصر ، دمشق ، حلب (أسماء بلاد). ومثل : تميم ، طي ، غطفان ، ... (أسماء قبائل عربية قديمه). ومثل : زامر ، وألبا ، وفرد (أسماء مصانع مسماه بأسماء أصحابها). ومثل : محروسه - عنايه - قاصد خير ... (أسماء بواخر). وغير ذلك مما يشبهها من كل مدرسه ، أو معبد ، أو ملجأ ، أو طائره ، أو مؤسسه ... بشرط أن يكون لكل منها اسم خاص يعرف به ، ولا يشاركه فيه سواه. وهذه الأشياء المعينه المحدده التي تدل عليها الأعلام تسمى : «المدلولات» ، أو : «الحكم المعنوي» لعلم الشخص (١).

وأما أحكامه اللفظيه فكلها أثر من آثار أنه معرفه ؛ فلذا لا يضاف ، ولا يعرف بأل ، لعدم حاجته لشيء من ذلك (٢). وهو يقع مبتدأ ؛ مثل :

ص : ٢٦٤

١- وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك إلى أنواع علم الشخص بقوله في أول باب العلم. اسم يعين المسمى مطلقا علمه ؛ كجعفر ، وخرنقا وقرن ، وعدن ، ولاحق وشدقم ، وهيله ، وواشق فجعفر : علم رجل. وخرنق : علم امرأه. وقرن : علم قبيله ، وعدن : علم بلد. ولا حق : علم فرس. وشدقم : علم جمل ، وهيله : علم شاه ، وواشق : علم كلب. وسيجيء كلامه. على علم الجنس بعد. في ص ٢٦٨

٢- قد يكون من الدواعى البلاغيه ؛ (كالمدح والذم كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ١١٩) ما يقتضى تنكير العلم ؛ إما تنكيرا صريحا ، نحو : رأيت محمدا من المحمدين ، و (ما من زيد كزيد بن ثابت) وإما تنكيرا ملحوظا ؛ أى : «مقدرا» كقول أبى سفيان : لا قريش بعد اليوم. وقول بعض العرب : (لا بصره لكم). (فوقوعه فيهما اسم «لا» ، دليل على تنكيره ؛ لأن اسمها المفرد نكرة). وإذا نكر العلم جاز إضافته بشرط أن تكون الإضافه لغير أبيه ؛ منعا للألباس ، وجاز أن - - تدخله «أل» المعرفه أو غيرها مما يعرفه ، وأن يثنى ، وأن يجمع ، من غير أن تلحقه بعد التثنيه والجمع «أل» التي تعرفه ؛ فيبقى على تنكيره. أما العلم الباقي على علميته فإنه عند تثنيته وجمعه يفقد التعريف ؛ لمشاركه غيره له فى اسمه ، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسميه فى الأصل ؛ فإذا أردنا إرجاع التعريف له زدنا عليه ما يفيد التعريف ، مثل : «أل» ؛ فكلمه مثل : محمد ، هى علم ؛ فهى معرفه. فإذا ثنى أو جمع قيل : محمدان ، محمدون - وكلاهما نكرة ؛ طبقا لشروط التثنيه والجمع فإذا أردنا تعيينه وتعريفه زيدت عليه «أل» - مثلا - كى تجعله معرفه. وقد أوضحنا هذا فى رقم ٣ من ص ١١٨ والأصل فى العلم الخاص أنه لا يجوز إضافته أيضا ؛ لأن الإضافه لا تفيد شيئا من التعريف أو التخصيص ، لأنه معرفه بنفسه ، فليس فى حاجه جديده إليها. ولا يجوز أن تدخله «أل» المعرفه ؛ ونحوها ، لأنه فى غنى عنها. لكن إذا وجد داع بلاغى - كما قلنا - فإنه يجرى مجرى النكرات ، وسائر الأسماء المبهمة الشائعه ؛ فتدخله «أل» المعرفه ، ويضاف ؛ كقول النابغه الجعدى يهجو الأخطل : ألا أبلغ بنى خلف رسولا أحقا أن أخطلكم هجانى وقد يكون الغرض البلاغى تقليل الاشتراك ، وزياده التعيين والتحديد والإيضاح ، ومنه قول الشاعر : علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض

ماضى لشفرتين يمانى وسيجىء كلام على هذا البيت فى ج ٣ باب الإضافة ص ٣٨ م ٩٣ وقول الآخر : : باعد أمّ العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها وأنشد ابن الأعرابى : يا ليت أمّ العمرو كانت صاحبى مكان من أنشا على الركائب وقول الأخطل : وقد كان منهم حاجب وابن أمّه أبو جندل والزّيد زيد المعارك وقول الآخر : بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكرن أم ليلى من البشر وفيما سبق يقول شارح المفصل ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥ ، ما ملخصه : (العلم الخاص لا يجوز إضافته ، ولا إدخال لام التعريف عليه ؛ لاستغناؤه بتعريف العلميه عن تعريف آخر. إلا- أنه ربما شورك فى اسمه ، أو وقع الاعتقاد بذلك ؛ فيخرج عن أن يكون معرفه ، ويصير من طائفه كل واحد منها له اسمه ، ويجرى مجرى الأسماء الشائعه التى تحتاج إلى إيضاح وتعيين. نحو رجل ، وفرس ؛ فحينئذ يمكن إضافته ، وإدخال الألف واللام عليه ؛ كما يقع ذلك فى الأسماء الشائعه. فالإضافة نحو : زيدكم وعمركم. وعلا- زيدنا يوم النقا رأس زيد كم ... ونحو : يا ليت أم العمرو كانت صاحبى ... ونحو : يزيد سليم ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وأنمار الشاه ، وربيعة الفرس ... وهذه الأعلام متى أضيفت فقدت التعريف بالعلميه ؛ واكتسبت تعريفاً آخر يفيدها الإيضاح ؛ هو التعريف بالإضافة ، وصارت مثل «أخيك» ، و«غلامك» فى تعريفها بالإضافة ... هذا - - إن أضيف العلم لمعرفة ، أما إذا أضيف إلى نكره فهو نكره ؛ نحو : مررت بمحمد رجل ، وعلى امرأه. إلا أنه يحدث فى المضاف عندئذ نوع تخصيص ؛ لأنك جعلته ، «محمد رجل» ، ولم تجعله «محمد» شائعا فى المحمدين ، كما أنك إذا قلت ، «غلام رجل» - استفيد منه أنه ليس لامرأه ... اه راجع - أيضا رقم ٣ من هامش ص ٢٨٥ الآتيه ، و - الخضرى ، عند الكلام على شروط المثنى. مما سبق يتبين أن الاستعمال الآن غير صحيح ؛ حيث يضاف العلم إلى اسم الوالد ؛ والوالده ، نحو : محمد على ، ومحمود حامد ، وزينب صالح ، وفاطمه كامل ، وأمينه عائشه ... و. وأشباهاها فالأعلام الأولى : هنا (محمد - محمود - زينب - فاطمه - أمينه ...) هى أعلام لأبناء مضافه إلى أعلام الوالد أو الوالده. ومن المحتم أن تتوسط بينهما كلمه : «ابن» وابنه ، ولا يصح حذف إحداهما مطلقا ؛ ولو كان الحذف قائما على اعتبار كل منهما مضافا محذوفا أقيم المضاف إليه مقامه ؛ لأن هذا الحذف يوقع فى اللبس ؛ إذ لا دليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه ، ولهذا نصوا - فى باب الإضافة - على منع حذف المضاف إذا كان لفظه «ابن» ومثلها : ابنه (راجع ج ٤ م ٩٦ ص ١٣٤). لكن ما المراد بالإيضاح فى جانب المعارف ، وبالتخصيص فى جانب النكرات؟ أشار لهذا صاحب «المفصل». فيما سبق وفيما يجىء. فالمراد بالإيضاح هو : رفع الاحتمال وإزاله والاشتراك فى المعرفه. والمراد بالتخصيص : تقليل الاحتمال والاشتراك فى النكره. بيان ذلك : أننا حين نقول : سافر محمود - مثلا - «فمحمود» علم يشترك فيه عدّه أشخاص ؛ فلا ندري من منهم الذى سافر. فإذا قلنا : سافر «محمود الحديقه» أو : «محمود البيت ، أو محمودنا» فقد زال الاحتمال ، وارتفع الاشتراك بسبب إضافته لمعرفة ؛ كما لو أتينا بعده بنعت - مثلا - فقلنا سافر محمود العالم. وإذا كانت إضافته إلى نكره فإن الاحتمال لا ينقطع ، والاشتراك لا يزول ، وإنما يخف أمرهما ويقل كما سبق فى : محمد رجل ... وقد يحصل الاحتمال ويبقى الاشتراك بعد إضافته العلم إلى المعرفه ؛ ولكن هذا قليل لا يلتفت إليه (راجع التصريح وهامشه فى أول باب النعت). ثم قال صاحب شرح المفصل فى المكان السابق : وأما إدخال «أل» على العلم فقليل جدا فى الاستعمال ، وإن كان القياس لا يأباه كل الإياء ؛ لأنك إذا قدرت فيه التنكير ، وأنه ليس له مزيه على غيره من المسمين به جرى مجرى : «فرس» و «رجل» ، ولا تستنكر أن تدخل عليه «أل» وقد جاء فى الشعر وما أقله ... اه. هذا وقد ينكر العلم الممنوع من الصرف مثل : جاء أحمد - ، ورأيت أحمدا - ومررت بأحمد إذا كان هذا الاسم مشتركا بين عدّه أفراد كل منهم يسمى : بأحمد ، ولا تقصد فردا معينا ، وقد سبق بيان هذا فى تنوين التمكين فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢ و ٣ من هامش ص ٣٦. ، ويرى بعض النحاه أن العلم إذا أضيف لا يفقد علميته ؛ بل تبقى وإنما يكتسب من الإضافة زياده إيضاح على إيضاحه السابق ، تفيده تعيينا ، وتمنع أثر الأشتراك عنه ؛ كالذى فى قول العرب : هذا جميل بشنيه وقيس ليلى. والخلاف لفظى شكلى ؛

لا أثر له. وإن كان الرأي الأول هو الذى يساير القواعد النحويه العامه.

محمود نابہ ، ويقع صاحب حال متأخره عنه ومتقدمه ؛ مثل : جاء حامد ميتسما ؛

ص: ٢٦٥

لأن الغالب فى المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين - ويمنع من الصرف إن وجد مع العلميه سبب آخر للمنع ، كالتأنيث فى مثل : أصغيت إلى فاطمه. ويكون نعتة معرفه مثله ، ولا يصح أن يكون نكره.

* * *

علم الجنس

تعريفه

اسم موضوع للصوره الخياليه التى فى داخل العقل ، والتي تدل على فرد شائع

ص: ٢٦٦

من أفراد الحقيقة الذهنية (١).

حكمه المعنوي : أكثر ما يتجه إليه معناه هو : الدلالة على واحد غير معين ؛ نشأته في هذه الدلالة كشأن النكرة. ولكن هذا الواحد الشائع يكون من بين الأشياء الآتية المسموعه عن العرب :

١ - حيوانات غير أليفه ؛ كالوحوش ، والحشرات السامه ؛ وجوارح الطيور ، ومنها : (أبو الحارث وأسامه) وهما : للأسد ، (وأبو جعده وذؤاله) وهما : للذئب. (وشبوه وأمّ عريط) ، وهما : للعقرب (وثعاله ، وأبو الحصين) ، وهما : للثعلب.

٢ - بعض حيوانات أليفه (٢) ؛ ومنها : هَيان بن بيان ؛ للإنسان المجهول نسبه وذاته. ومثله : طامر بن طامر ، وأبو المضاء ، للفرس. وأبو أيوب ، للجمل وأبو صابر ، للحمار ، وبنت طبق ، للسلحفاه (٣). وأبو الدغفاء ، للأحمق ، من غير تعيين شخص بذاته.

٣ - أمور معنويه (٤) (أى ؛ ليست محسوسه ؛ فهى تخالف النوعين السابقين) مثل : أم صبور ، علم للأمر الصعب الشديد. ومثل : سبحان ، علم للتسيح ، وأم قشعم ، علم للموت ، وكيسان ، علم للغدر ، ويسار (على وزن : فعال ، وهو وزن للمؤنث هنا) علم للميسره ، أى : اليسر. وفجار ؛ علم للفجره. (أى : الفجور ، وهو الميل عن الحق) وبّره ؛ علم للمبره. (أى : البرّ).

أحكامه اللفظية

هى الأحكام اللفظية الخاصه بقسيمه : «علم الشخص» ؛ فهما متشابهان فيها ؛ فلا يجوز (٥) فى علم الجنس أن يضاف ، ولا أن تدخل عليه «أل»

ص: ٢٦٧

١- سبق شرح هذا بإفاضة فى ص ٢٦٠ وما بعدها.

٢- مجيء علم الجنس من هذا النوع قليل بالنسبه للنوعين الآخرين ؛ لأن الأشياء المألوفه توضع الأعلام للفرد منها ، لا للجنس.

٣- وقد تستعمل للحيه.

٤- انظر ص ٢٦٩.

٥- الأشياء التاليه كلها لا تجوز ؛ بشرط بقاءه على علميته فإن. نكر جاز إضافته ، واقتترانه بأل ، ووصفه بالنكرة ، وعدم منعه من الصرف. وهى أمور تجرى فى علم الشخص ؛ طبقا لما بيناه عند الكلام عليه.

المعرّفه ؛ فلا تقول : أسامه الحديد في قفص ، ولا الأسامه في قفص. وهو يقع مبتدأ ؛ مثل أسامه مفترس ؛ ويكون صاحب حال متأخره (١) عنه ؛ مثل : زأر أسامه غاضبا. ويمنع من الصرف إن وجدت عله أخرى مع العلميه ، كالتأنيث في مثل : أسامه ملك الوحوش ؛ فتمتنع كلمه : «أسامه» من الصرف للعلميه والتأنيث (٢) ويجب أن يكون نعتيه معرفه مثل : أسامه القويّ ملك الوحوش. ولا يصح أن يكون نكره (٣). - في الرأى الصحيح.

وفيما سبق من الأحكام المعنويه واللفظيه بيان وتفسير لقول النحاه : حكم علم الجنس أنه نكره معنى ، معرفه لفظا.

ص: ٢٤٨

١- لأن مجيئها متأخره عنه دليل على أنه معرفه ؛ إذ الحال المتأخره لا يكون صاحبها نكره - في الغالب - إلا في أحوال معينه. أما إذا تقدمت الحال فإن صاحبها قد يكون معرفه ؛ مثل : أقبل ضاحكا الضيف ، وقد يكون نكره ؛ مثل : أقبل ضاحكا ضيف. ٢- ومثلها : ثعاله للثعلب ، وبره للمبره. وسبحان وكيسان ، للعلميه وزياده الألف والنون وكلمه : «أوبر» في «بنات أوبر» - نوع من الكمأه. - للعلميه ووزن الفعل وهكذا.

٣- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في آخر باب العلم. ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عمّ من ذاك : «أمّ عريط» للعقرب وهكذا : «ثعاله» للثعلب ومثله : «برّه» ؛ للمبرّه كذا : «فجار» ، علم للفجره - أى : أن العرب وضعوا علم جنس لبعض الأجناس ، وهو كعلم الأشخاص لفظا ، أى : في الأحكام اللفظيه. أما في الحكم المعنوي فكلاهما يدل على فرد واحد ، غير أن علم الشخص يدل على فرد واحد متعين ، وعلم الجنس يدل على فرد واحد غير متعين. وهذا هو المراد من قول ابن مالك أنه : عم. بصيغه الفعل الماضى ، يريد : أن مدلوله عم الأفراد : بحيث يصدق مدلوله على كل فرد ، دون فرد بذاته ؛ فهو عام شائع من جهه مدلوله. و «فجار» علم للمؤنث ؛ ولذا قال علم : للفجره ؛ لا الفجور ، فالتاء فيها ليست للمره ، وتأنيث الوحده ؛ وإنما هي التاء الداله على حقيقه الشيء ؛ أى : ذاته الأساسيه الشائعه في ضمن أفراده.

١ - استعمل العرب علم الجنس فى أمور معنويه - كما سبق (١) - غير أن بعض تلك الأمور قد استعملوه حينما علم جنس ؛ فتجرى عليه الأحكام اللفظيه الخاصه بعلم الجنس ؛ فهو معرفه من هذه الجهه ، وحينما استعملوه كالنكره تماما ؛ فلا يلاحظ فيه تعيين مطلقا. والطريق إلى معرفه هذا النوع هو السماع المحض عن العرب. ومن أمثله : فينه (بمعنى ؛ وقت) و «بكره» و «غدوه» وهما بمعنى أول النهار ، و «عشيه» بمعنى آخر النهار. فهذه الكلمات تستعمل بغير تنوين ؛ فتكون معرفه ؛ مثل : قضينا فينه فى الحديقه أى : الفينه المعينه من يوم معين. وتقول ؛ فلان يتعهدنا بكره : أى : البكره المحدده الوقت واليوم.

وكذا. «غدوه وعشيه» بغير تنوين ؛ تريد بكل منهما وقتها ويومها المحددين. فأنت تقصد الأوقات المعينه التى تبينها هذه الأسماء السابقه (٢).

أما إذا قلتها بالتنوين فليست تريد واحده ، معينه ، محدده فى يوم محدد - وإنما تريد «فينه» أى فينه ، من يوم أى يوم ، و «بكره» أى بكره أيضا ، وهكذا الباقي ...

وفى الأثر المروى : (للمؤمن ذنب يعتاده الفينه بعد الفينه) فدخل أول دليل على أن الكلمه قبلها كانت نكره. ويترتب على هذا الاختلاف فى المراد الاختلاف فى الأحكام اللفظيه التى عرفناها ، والتى تطبق على الكلمات باعتبارها علم جنس ، ولا- تطبق عليها باعتبارها نكرات ، ولا- يعرف هذا فى النوعين الآخريين من علم الجنس ؛ فهما معرفتان ، وحكهما من جهه اللفظ حكم علم الجنس.

ص : ٢٦٩

١- فى رقم ٣ من ص ٢٦٧.

٢- ولهذه الأسماء مزيد إيضاح فى ج ٢ - هامش ص ٢٢١ م ٧٩.

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب. فالمفرد : ما تكوّن من كلمه واحده ، مثل : صالح ، مأمون ، حلیمه ، (أعلام أشخاص). والمركب : ما تكون من كلمتين أو أكثر. وهو ثلاثه أقسام : أولها : المركب الإضافى : ويتركب من مضاف ومضاف إليه ؛ مثل : عبد العزيز ، وسعد الله ، وعزّ الأهل ...

وثانيها : المركب الإسنادى (١) : ويتركب إما من جمله فعلیه ؛ - أى : من فعل مع فاعله أو مع نائب فاعله - ، مثل : (فتح الله) و (جاد الحقّ) و (سرّ من رأى) وإما من جمله اسمیه ؛ أى : من مبتدأ مع خبره مثل : (الخير نازل) و (السيد فاهم) و (رأس مملوء) وكلها أسماء أشخاص معاصرين ، إلا (سرّ من رأى) فإنها اسم مدينه عراقیه.

وثالثها : المركب المزجىّ : وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا ؛ بأن اتصلت الثانيه بنهايه الأولى). حتى صارتا كالكلمه الواحده (٢) ؛ من جهه

ص: ٢٧٠

١- المركب الإسنادى هو : ما انضمت فيه كلمه إلى أخرى على وجه يفيد حصول شىء أو عدم حصوله ، أو طلب حصوله - كما أوضحنا ذلك فى ص ٢٧ - فالإسناد هو نسبه الحصول أو عدمه ، أو طلبه ، لشىء. أى : التحدث عن ذلك الشىء بما ينسب إليه ؛ سلبا ، أو إيجابا ، أو طلبا. ولا- يتأتى هذا إلا- بجمله فعلیه أو اسمیه. - أو ما فى حكم كل منهما - وللأقدمين ومن جاء بعدهم أعلام كثيره مركبه تركيبا إسناديا. ونحن فى عصرنا الحاضر نحاكيمهم فى ذلك ، بل نفوقهم فى الإكثار ؛ حتى لقد نعرف اليوم كتبا مختلفه من أسمائها : «يسألونك» و «أسألونى». و «المعركه قادمه». و «جاء النصر» و «نحن هنا» ومن الأعلام : «حيدرآباد» لبلد فى الهند.

٢- لا- يكون المركب المزجىّ إلا- من كلمتين فقط ، كما يفهم من التعريف. ولا- يصح مزج أكثر منهما ، ومتى امتزجتا صارتا كلمه واحده ذات شطرين كل شطر منهما بمنزله الحرف الهجائى الواحد من الكلمه الواحده (كما نص على هذا شارح المفصل ج ٤ ص ١١٦) والأصل قبل التركيب أن يكون لكل واحد منهما معنى معين يخالف معنى الأخرى ، أما بعد التركيب المزجىّ فإن كان هذا التركيب من النوع الذى تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانيه فقط (وسيجىء فى ص ٢٧٨ وما بعدها ؛ كسيبويه ، وبعلبك ، وغيرهما من الأمثله المعروضه هنا ، ونظائرها) زال المعنى الأصلى لكل منهما نهائيا ، ولا يصح ملاحظته ، إذ ينشأ من المزج معنى جديد مستحدث لا- صلّه له بالمعنى السابق لهما أو لإحدهما. أما إن كان هذا المركب. المزجىّ من النوع الذى سيجىء فى ص ٢٨١ وهو الذى يبنى على فتح الجزأين ؛ (المركبات العديده ؛ مثل : ثلاثه عشر ، وأربعه عشر ... أو : المركبات الظرفيه ، نحو صباح مساء ، .. أو : الحالیه ؛ نحو فلان جارى بيت بيت ، أى ملاصقا .. أو باقى المركبات الأخرى التى تبنى على فتح الجزأين معا ؛ طبقا للأحكام المدونه فى أبوابها ...) فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى الذى كان لكل كلمه قبل مزجها بأختها ، إذ يتكون المعنى الجديد من معناهما - - السابق ، مع بعض زياده تنضم إليه دون إلغاء للسابق ، أو إهمال لملاحظته فى تكوين المعنى المستحدث ، فأساس المعنى الجديد هو معناهما القديم مع ضم زياده إليه. وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير : «واو العطف» بين الكلمتين وأنهما فى حكم المتعاطفين ؛ فمعناه بملاحظتها قبل

التركيب هو معناه الجديد بعد المزج ، ولكنه بغير ملاحظتها (راجع شرح المفصل ج ١ ص ٦٥ وج ٤ ص ١٢٤).

أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانيه وحدها - غالبا - أما آخر الأولى فيبقى على حاله قبل التركيب (١). ومن أمثله : بر سعيد (اسم مدينه مصريه) رامهرمز ، وطبرستان ، وجرستان ؛ من أسماء البلاد الفارسيه (٢) ومثل : نيويرك ، وقاليقلا (٣) ، وجردنستي (٤) وبعلبك (٥) وسيبويه (٦) ، وبرزويه (٧) ونفطويه (٨) ، وخالويه (٩) ، ومثل (١٠) : (السلاحدار ، والخازندار ، والبندقدار). فالعلم إما مفرد ، وإما مركب تركيب إضافه ، أو تركيب إسناد ، أو مزج (١١).

التقسيم الثالث :

هو يتضمن انقسام العلم باعتبار أصالته فى العلميه وعدم أصالته ، إلى مرتجل ، ومنقول. فالمرتجل : ما وضع من أول أمره علما ، ولم يستعمل قبل ذلك فى غير العلميه. ومثاله : الأعلام التى اخترعها العرب أول مره لمسميات

ص : ٢٧١

- ١- سيجىء الكلام على حكمه فى ص ٢٧٩ و ٢٨١ وكذلك فى ج ٤ باب الممنوع من الصرف ص ١٧٥ م ١٤٧.
- ٢- فالأولى مكونه من : رام ، وهرمز ؛ وهى اسم مدينه فارسيه ، واسم رجل أيضا. والثانيه من : طبر ، وستان ، ومعنى ستان : مكان ، والثانيه من : جرد ، وستان.
- ٣- اسم بلد بالشام.
- ٤- اسم حى مشهور من أحياء وسط القاهره ، على النيل.
- ٥- بلد بلبان الآن. وأصله : «بعل» (اسم صنم) و «بك» (اسم رجل يعبده) ، ثم صار اسم واحد للبلد.
- ٦- كلمه فارسيه مركبه من : «سيب» بمعنى : تفاح ، و «ويه» بمعنى : رائحه. فالمراد «رائحه التفاح» وقد تقدم المضاف إليه على المضاف ، كما هو الشأن فى اللغه الفارسيه وبعض اللغات الأعجميه ، وصار مركبا مزجيا ، علما على الإمام النحوى الأكبر المتوفى حول سنه ١٨٠ هـ.
- ٧- لقب أحمد بن يعقوب الأصفهاني من أئمه الحديث الشريف.
- ٨- اسم عالم لغوى كبير. وأصل «النفط» ما تسميه العامه : «زيت البترول».
- ٩- اسم عالم لغوى كبير ، وأديب نحوى ، فى القرن الرابع الهجرى.
- ١٠- الأسماء الآتيه هى من الأعلام المشهوره فى عصرنا. وترجع فى أصلها إلى دوله «المماليك» التى حكمت مصر سنوات طوالا. وكانت تطلق على مكان السلاح ، أو المشرف على شئونه اسم : «السلاحدار» وعلى المشرف على شئون الخزن : «الخازندار» وعلى شئون البندق : «البندقدار» بتقديم المضاف إليه على المضاف فى تلك الألفاظ كالتشأن فى اللغه الفارسيه. وبعض اللغات الأخرى - كما تقدم - إذ الأصل : دار السلاح ، ودار الخازن ، ودار البندق ... وعند تقديم المضاف إليه على المضاف يصير التركيب مزجيا بعد أن كان إضافيا ، ويحسن فى التركيب المزجى وصل الكلمتين خطأ إن كان الحرف الأخير من الصدر مما يوصل بغيره ، فيكون هذا الاتصال الخطى دليلا على المزج.
- ١١- وليس من أنواع المركب هنا : العلم المركب الوصفى ؛ وهو الذى يتألف من موصوف وصفه ؛ مثل : الطالب المؤدب ... ؛ فكلاهما يعد من قبيل المفرد فى أحكامه. - كما سيجىء بيانه فى رقم ١ من هامش ص ٢٧٩ -

عندهم ؛ ومنها : أدد (علم رجل) وسعاد (١) (علم امرأة) وفقعس علم للأب الأول لقبيله عرييه معروفه. ومثل : الأعلام التي اخترعها الناس لمسميات خاصه عندهم ، من غير أن يكون لها عند العرب الخلص وجود سابق ، مثل : «جين» ، علم على بلد. و «رصح» علم على جبل. «وبحن» علم على شجره معينه. وغير ذلك من الأعلام التي يبتكرونها في عصر من العصور ، على حسب رغبتهم وأذواقهم (٢) ويريدون بالمنقول - وهو الأكثر - أحد شيئين :

أولهما : العلم الذي لم يستعمل لفظه أول الأمر علما مطلقا ؛ وإنما استعمل أولا في شيء غير العلميه ، ثم نقل بعده إلى العلميه ؛ مثل : حامد ، محمود فاضل ، أمين ... ؛ فقد كانت قبل العلميه تؤدي معنى آخر ، ثم انتقلت منه إلى العلميه.

وثانيهما : العلم الذي استعمل أول أمره علما لفرد في نوع ، ثم صار علما لفرد في نوع آخر يخالف الأول ؛ مثل : «سعاد» علم امرأه ؛ ثم صار علم قريه ، لا علم امرأه.

١ - والنقل قد يكون من اسم منفرد اللفظ ؛ فيشمل : ما هو منقول من معنى من المعاني العقلية الخالصة التي يسمون كلاً منها : (الحدث المجرد) مثل : فضل ، وسعود ، ومجد ، وهيبه ؛ أعلام أشخاص - وما هو منقول من اسم عين ، أى : من ذات مجسّمه محسوسه ؛ مثل : غزال ، وقمحه ، وزيتون وفيل ... أعلام أشخاص ... وما هو منقول من اسم مشتق ؛ مثل : صالح ، ونبيل ، ومحمد ، ومفتاح.

ص: ٢٧٢

١- إذا كان العلم مرتجلا «كسعاد» مثلا - ثم سميت به امرأه ثانيه وثالثه ... ولم يخرج - بسبب تكرار التسميه - عن أنه مرتجل ما دام النوع لم يختلف. أما إذا اختلف النوع فإن الاسم الثانى والثالث ... و... لا يكون مرتجلا ؛ بل يكون منقولاً : كتسميه إنسان بأسامه ؛ فإن «أسامه» مرتجل بالنسبه للأسد ، ومنقول بالنسبه للإنسان.

٢- ومما يلاحظ أن وضع الأعلام المرتجله ليس مقصورا على العرب الخالص - وكذا المنقوله - وإنما هو حق لهم ولغيرهم ، فى كل زمان ومكان. وإذا صارت الكلمه علما مرتجلا أو منقولاً ، خضعت للضوابط والأحكام العامه التي تجرى عليه فى الإعراب أو البناء ، وفى التذكير والتأنيث ، وفى منع الصرف وعدمه ، وفى الأفراد والتثنيه وجمع التصحيح ، وباقي الأحكام المختلفه ، ويجرى عليها فى جموع التكسير ما يجرى على نظائرها. فإن لم يكن لها نظائر فعل ما يقاربها ؛ طبقا لما تقضى به الضوابط العامه. وفى كتاب الهمع (ج ٢ ص ١٨٣ باب التكسير) طريقه جمع الأعلام المرتجله والمنقوله ...

٢ - وقد يكون النقل من الفعل وحده (١)؛ من غير أن يكون معه فاعل ظاهر، أو ضمير مستتر، أو بارز، ومن غير أن يلاحظ الفاعل أو يقدر بوجه من الوجوه؛ فيشمل المنقول من فعل ماضٍ مثل: شمّر، وجاد وصفاً، (أسماء أشخاص). أو: من فعل مضارع؛ مثل: يزيد (٢)، وتميس (٣)، وتعز (٤) وتغلب (٥)، ويشكر (٦). أو: من فعل أمر، مثل: سالم، وسامح (٧).

٣ - وقد يكون النقل من جملة، إما اسمية؛ مثل: «علّيّ أسد»، و «ما شاء الله» (٨).

ص: ٢٧٣

١- النقل إذا كان من فعل مع فاعله الظاهر، أو فاعله الضمير المستتر، أو البارز فإنه يعد نقلاً من جملة فعلية؛ فتعرب إعراب المركب الإسنادي؛ حيث تخضع للحكاية التي سيجيء بيانها في هذا الباب (ص ٢٧٨) أما النقل من الفعل وحده فليس نقلاً من جملة. ويعرب الفعل في هذه الحالة إعراب الممنوع من الصرف، للعلمية مع وزن الفعل مثلاً؛ كما هو الحال هنا، أو: للعلمية مع سبب آخر إن وجد. ومن أمثلة الفعل الماضي وحده: «شمّر» علم على شخص، وعلم على فرس أيضاً. ومن أمثلة المضارع وحده «يشكر» علم نوح عليه السّلام، وعلم قبيلة وجبل صغير بالقاهرة عند القلعة. ومن أمثلة الأمر: «أسكت» بضم الهمزة علم على صحراء عريية. وهذه الهمزة للقطع، مع أنها في الأصل للوصل؛ لأن همزة الوصل - كما سيجيء البيان في ص ٢٧٥ - وفي هامش ص ٣٨١ - إن وجدت في لفظ ليس علماً ثم صار علماً - فإنها تصير همزة قطع). فإن احتمل النقل أن يكون من جملة فعلية ومن فعل وحده مثل: «أسكت» كان حملاً على الفعل وحده أولى؛ لأن النقل من الجملة مخالف للأصل؛ فلا يلجأ إليه إلا بدليل وقرينه؛ كما في كلمة «يزيد» في قول الشاعر: بُنيت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد فإن رفع كلمة: «يزيد» دليل على أن النقل من جملة فعلية، فعلها: «يزيد» وفاعلها: ضمير مستتر تقديره؛ هو. إذ لو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول: يزيد؛ فيكون مجروراً بالفتحة؛ لأنه مضاف إليه، ممنوع من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل. (نبت: أخبرت. أي: أخبرني العارفون. «الفيد» الصياح. «ظلماً» مفعول لأجله، لفعل محذوف تقديره: يصيحون «علينا»: جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف. «ولهم فديد» مبتدأ وخبر. والجملة في محل نصب حال. و «نبت» أصل فعله: «نبأ» فعل ماضٍ ينصب ثلاثه مفاعيل: أولها قد صار نائب فاعل بعد حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول. وثانيهما «أخوالي». والثالث الجملة من الفعل المحذوف وفاعلها «وهي جملة: يصيحون».

٢- علم على رجل.

٣- علم على امرأة.

٤- علم لمدينه باليمن.

٥- علم لقبيله عرييه.

٦- علم لنوح عليه السّلام، أو: لجبل كما سبق - في رقم ١ من هذا الهامش - ولقبيله عرييه هجاها الشاعر بقوله: «ويشكر» لا

تستطيع الوفاء وتعجز يشكر أن تغدرا

٧- كلاهما اسم رجل.

٨- أي: الذي شاءه الله، وأراده.

و «نحن هنا» اسم كتاب ... ، وإما جملة فعلية ، مثل : فتح الله ، زاد الخير ، وأطرقا (اسم بلد. وصحراء ببلاد العرب) والنقل هنا من جملة فعلية ؛ لظهور الفاعل الضمير البارز.

٤ - وقد يكون النقل من حرف ؛ كتسميه شخص بكلمه : «ربّ» ، أو : إن ... وقد يكون من حرفين ، مثل : ربما ، إنما.

٥ - وقد يكون من حرف واسم مثل : بهناء ، ومثل : الحارث (اسم قبيله عرييه).

٦ - أو حرف وفعل مثل : اليزيد (١) ...

ص: ٢٧٤

١- وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله : ومنه منقول ، كفضل ، وأسد وذو ارتجال ، كسعاد ، وأدد

إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبدوء بهمزه وصل فإن همزته بعد النقل تصير همزه قطع - كما أشرنا (١) - نحو: «إستقبال» علم امرأه، و «أل» علم على الأدهاء الخاصه بالتعريف أو غيره، بشرط أن تكتب منفرده مقصودا بها ذاتها؛ فنقول: «أل» كلمه ثنائيه، و «أل» فى اللغه أنواع من حيث المدلول ...، ومثل: يوم الإثنين، بكتابه همزه: «إثنين» لأنها علم على ذلك اليوم (٢) ... ومثل: «أسكت» علم على صحراء ...

ص: ٢٧٥

- ١- فى رقم ١ من هامش ص ٢٧٣ وهامش ٣٨١.
- ٢- ولا- التفات لما اشترطه بعضهم لإخراج نوع من الأسماء من هذا الحكم؛ إذ الصحيح أن هذا الحكم عام يشمل الأسماء بأنواعها المختلفه، كما يشمل غير الأسماء من كل لفظ مبدوء بهمزه وصل قد سمى به وصار علما. - راجع حاشيه الصبان فى آخر باب النداء، عند قول ابن مالك. وباضطرار خص جمع «يا» و «أل» ... وكذلك التصريح، والخضرى فى هذا الموضع نفسه. وللخضرى تعلييل قوى نصه: «ما بدىء بهمزه الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها فى التسميه به: لصيرورتها جزءا من الاسم فتقطع فى النداء أيضا: ولا يجوز وصلها لأصلتها، كما فى لفظ الجلاله؛ لأن له خواص ليست لغيره ...» اه ... فلا التفات إلى ما نقله الصبان عن غيره فى موضع آخر.

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار دلالاته على معنى زائد على العلميه أو عدم دلالاته ، إلى : اسم ، ولقب ، وكنية. فأما الاسم هنا (1) فهو : علم يدل على ذات معينه مشخّصه ، دون زياده غرض آخر من مدح ، أو ذمّ ... ، مثل : سعيد ، كامل ؛ مريم ، بشينه ، وأشباهاها ؛ من كل ما يكون القصد منه أمر واحد ؛ هو : مجرد الدلاله على ذات المسمى وتعيينها وحدها ، دون غيرها ، ودون إفاده شيء يتصل بها ؛ كمدح أو ذم.

وأما اللقب فهو : علم يدل على ذات معينه مشخّصه ، مع الإشعار - بمدح أو ذمّ ؛ إشعارا مقصودا بلفظ صريح (2) ؛ مثل : (بشام ، الرشيد ، جميله) (السفاح ، صخر ، عرجاء).

ص: ٢٧٦

١- أى : فى باب المعارف ، لا فى باب تقسيم الكلمه ؛ حيث الاسم يقابل هناك الفعل ، والحرف.

٢- لأن كل واحد من القسمين الآخريين للعلم (وهما : الاسم والكنيه) لا يخلو من مدح أو ذم ، ولو من ناحيه بعيده. غير أن المعول عليه فى اللقب - فوق دلالاته على الذات المعينه - هو أن يدل على المدح أو الذم بلفظ صريح يشعر بأحدهما إشعارا واضحا قريبا. فليس المراد من اللقب مجرد الدلاله على الذات ، وإنما المقصود منه أمران معا ؛ الدلاله على المسمى المعين ، والإشعار بمدحه أو ذمه. وهذا أهم من تلك الدلاله ؛ إذ يمكن الوصول إليها من طريق آخر ، هو طريق الاسم ؛ فإنه يكاد يكون مقصورا عليها وحدها ، ومختص بها. وأما الكنيه فإنها تدل على المسمى ، وتدل معه على المدح والذم كاللقب : - طبقا لما أسلفنا - ولكن من طريق التعريض ، لا من طريق التصريح ؛ لأن المتكلم حين يكتفى عن شخص فيقول عنه : «أبو على» - مثلا - أو : «أم هانئ» - .. ولا يصرح بالاسم أو باللقب ، وإنما يرمى من وراء ذلك إلى تعظيمه ، أو تحقيره بعدم ذكر اسمه ؛ تعظيما وتقديسا ، أن يجرى اللسان به ، أو : تحقيرا ، وزرايه ، وأنه لا يستحق الذكر. وقد يجيء التعظيم أو التحقير ضمينا أيضا ، ولكن من ناحيه أن المضاف يكتسبه من المضاف إليه ؛ مثل : أبو الفوارس ، وأبو لهب ، وأم الدواهي (القبله الذريه) فقد فهم المدح ، أو الذم ، فى الكنيه فهما ضمينا ، كشف عنه المضاف إليه. وقد يراد بالكنيه التفاؤل بأن يعيش صاحبها حتى يكون أبا أو أختا .. لفلان. وقد يراد التشاؤم ... ومما سبق نعلم أن كلا من اللقب والكنيه يؤدي أمرين معا ؛ هما : ١ - الدلاله على مسمى معين ب - والمدح أو الذم. غير أن اللقب يدل عليهما بلفظ صريح مقصود ، وأن الكنايه تدل عليهما من طريق ضمنى ، فيه التعريض ، وليس فيه التصريح المكشوف. وهذا هو الفارق بينها وبين اللقب. وشيء آخر ؛ هو : أن الاسم واللقب قد يدلان معا بلفظهما على مدح ظاهر ، أو ذم واضح : نحو : الحسين الصادق - الحطيئه الأجر ب - ومعنى الحطيئه : القصير - وفى مثل هذه الصوره يكون الاسم هو ما وضعه الوالدان - ونحوهما - أولا دالا على المسمى : ليكون اسما له ابتداء ، مهما كان ذلك. وما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع هذا الاسم الأول فإن كان مشعرا بمدح أو ذم فلقب ، وإن كان مصدرا باب أو أم ونحوهما مما سردناه فكنيه. فاعتبار الإشعار بالمدح أو الذم ، وملاحظه التصدير بأب أو أم ، - - أو نحوهما مما ذكرناه إنما يكون بعد وضع اللفظ الدال على الذات أولا ، أى : بعد وضع الاسم - راجع الصبان ، ج ١ أول باب الكلام وما يتألف منه عند قول ابن مالك : «قال محمد هو ابن مالك ...» فإن لم يعرف الموضوع ابتداء والسابق من الاسم واللقب فالأحسن اعتبار المتقدم هو الاسم والمتأخر هو اللقب ، والكنيه هى المصدره بأحد الألفاظ المعروفه ، (أب - أم ...).

وأما الكنية فهي علم مركب تركيباً إضافياً (١)، بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمه من الكلمات الآتية: (أب، أم)، (ابن، بنت) (أخ، أخت) (عم، عمه) (خال، خاله)، مثل: الأعلام الآتية: (أبو بكر، أبو الوليد) (أم كلثوم، أم هانئ)، (ابن مريم، بنت الصديق) (أخو قيس، أخت الأنصار)، وهكذا (٢)... وليس منه: أب لمحمد، وأم لهند، وغيرهما من كل مالا إضافه فيه على الوجه السابق.

وكل قسم من الأقسام الثلاثة السالفه قد يكون مرتجلاً أو منقولاً، مفرداً أو مركباً، إلا الكنية فإنها لا تكون إلا مركبه.

الأحكام الخالصة بالتقسيمات السالفه، وتتركز في النواحي الأربعة

الآتية:

أولها: الأحكام الخاصه بإعراب العلم المفرد، والعلم المركب.

ثانيها: الأحكام الخاصه بالترتيب بين الاسم، والكنيه، واللقب، إذا اجتمع من هذه الأعلام اثنان، أو ثلاثة.

ثالثها: الأحكام الخاصه بإعراب ما يجتمع منها.

رابعها: الأحكام المعنويه وبقية الأحكام اللفظيه الأخرى التي تتصل بعلم الشخص وعلم الجنس.

ص: ٢٧٧

١- والكنيه - مع تركيبها الإضافي - معدوده من قسم العلم الذى معناه إفرادى؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلميه. ولهذا حين يقع بعدها تابع كالتعت مثلا- فى قولنا: جاء أبو الفوارس الشجاع، فإن النعت، وهو هنا كلمه: «الشجاع» - يعتبر فى المعنى نعتاً للاثنين معا، أى: للمضاف والمضاف إليه، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط؛ وإلا فسد المعنى. ولكنه يتبع فى الإعراب المضاف وحده. أى: أن لفظه تابع فى حركه إعرابه للمضاف، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه معا. - راجع التصريح ج ٢ آخر باب الإضافه، عند الكلام على الشاهد الذى فى قول معاويه حين سلم من الطعنه ومات منها على بن أبى طالب: نجوت وقد بلّ المرادى سيفه من ابن أبى شيخ الأباطح طالب - والمرادى هو قاتل على رضى الله عنه.

٢- وما سبق يقتضى أن يكون المضاف إليه غير لقب للمضاف؛ فلا يصح فى الكنيه أن يكون عجزها (وهو المضاف إليه) لقباً لصدرها؛ (وهو المضاف) لأن الشئ لا يضاف إلى نفسه - فى الأغلب - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٨٥.

(١) فأما العلم المفرد ، كحامد ، وسعيد ، وسميره ، وعبله ... فإنه يخضع في إعرابه وضبط آخره لحاجه الجمله المشتمله عليه ؛ فقد يكون مبتدأ ، أو : خبرا ، أو فاعلا- ... أو مفعولا- ، أو مجرورا بالإضافه ، أو بالحرف ، أو غير ذلك ؛ فيرفع ، أو ينصب ، أو يجر على حسب ما تقتضيه الجمله. تقول : حامد أديب ، إن حامدا أديب. أعجبت بأدب حامد ؛ فتضبط كلمه : «حامد» بالضبط المناسب لموقعها (١) كالشأن في كل الأسماء المنفرده.

وأما العلم المركب : فإن كان تركيبه إضافيا ، كعبد الله - أعرب صدره وهو المضاف - كإعراب المفرد السابق (أى : على حسب حاجه الجمله ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، أو غير ذلك). ويبقى المضاف إليه على حالته ؛ وهى الجر دائما. تقول : عبد الله شاعر ، فاز عبد الله ، صاحبت عبد الله ، سارعت إلى عبد الله ؛ فالمضاف - وهو كلمه : عبد - تغيرت حركه آخره بتغير حاجه الجمل ، وبقي المضاف إليه مجرورا لم يتغير.

وإن كان تركيبه إسناديا (مثل : فتح الله ... - الخير نازل) بقى على حاله قبل التسميه ؛ فلا يدخله تغيير مطلقا ، لا فى ترتيب حروفه ، ولا- فى ضبطها ثم يجرى عليه ما يجرى على المفرد فيعرب على حسب حاجه الجمله التى تحتويه ؛ فيكون مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا- ، ومفعولا ، وغير ذلك على حسب ما تقتضيه تلك الجمله. إلا أن آخره يظل على حاله ملتزما حركته الأولى قبل العلميه فى جميع تلك الحالات مهما تغيرت الجمل ؛ فكأنه كلمه واحده تلازمها علامه واحده للإعراب ، لا تتغير فى الرفع ، ولا فى النصب ، ولا فى الجر ، تقول : «فتح الله» نشيط. جاء «فتح الله». صاحبت «فتح الله» رضيت عن «فتح الله». فالعلم : (فتح الله) فى الجمله الأولى : مبتدأ ، مرفوع ، وعلامه رفعه ضمه مقدره على آخره للحكاية (٢).

ص : ٢٧٨

١- هذا الحكم عام ؛ يشمل الكلمه المبينيه إذا نقلت من معناها ، وصارت علما ، فقد جاء فى التصريح ، ج ٢ أول باب المنادى ما نصه : «قال الرضى فى باب العلم إذا نقلت الكلمه المبينيه وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب» ثم قال صاحب التصريح ما نصه : «فعلى هذا تقول فى : كيف ، وهؤلاء ومنذ ، ... أعلاما : يا كيف ، ويا هؤلاء. ويا كم ، بضمه ظاهره فهى متجدده للنداء»

٢- الحكايه الأصليه معناها : أن نرد اللفظ بحالته الأصليه ، ونعيد نطقه أو كتابته بالصوره التى سمعناها أو قرأناها ، من غير أن نغير شيئا من حروفه أو حركاته ، مهما غيرنا الجمل والتراكيب - - ويجوز أن نردده بمعناه إن لم تمنع مانع دينى أو غيره كإرادته النص عليه من غير إدخال تغيير فيه. (راجع مزيه الحكايه فى رقم ١ من هامش ص ٣٠ ثم من هامش : «ا» من ص ٤٤ م ٦٢ ح ٢) حيث الإيضاح المناسب. وإنما كانت الضمه مقدره هنا وفى كل حالات الرفع لأن الضمه الموجوده حاليا هى الضمه التى كانت فى العلم قبل أن يكون مبتدأ ؛ فلم تترك مكانها لتحل فيه الضمه الخاصه بالمبتدأ.

وفى المثال الثانى : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدره على آخره للحكاية ، وفى الثالث : مفعول به ، منصوب ، وعلامة نصبه فتحه مقدره للحكاية ، وفى الرابع : مجرور ، وعلامة جره كسره مقدره للحكاية ؛ فهو لا يتأثر بالعوامل تأثرا ظاهرا ، وإنما يتأثر بها تأثرا تقديريا.

ويقال فى المثال الثانى : «الخير نازل» حضر. إن «الخير نازل» حضر ، سلم على «الخير نازل» ، وهكذا فى كل مثال آخر من أمثله المركب الإسنادى ، وملحقاته (١) فإنه يكون معربا تقديرا لأجل الحكاية (٢).

وإن كان تركيبه مزجيا غير مختوم بكلمه : (ويه) ، مثل : رامهرمز ونيويورك ... فإنه يعتبر كالكلمه الواحده ؛ فيعامل من ناحيه الإعراب معاملة المفرد ، فيكون على حسب جملته ؛ مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، ... أو غير ذلك ؛ لكنه يرفع بالضمه من غير تنوين ، وينصب ويجر بالفتحه فى الحالتين من غير تنوين (٣). تقول : رامهرمز جميله ، إن رامهرمز جميله ، سمعت

ص: ٢٧٩

١- يدخل فى هذه الملحقات : العلم المنقول من حرفين ؛ مثل : ربما ، إنما .. والعلم المنقول من حرف واسم ؛ مثل : إن الرجل ... ، أو : من حرف وفعل ؛ مثل : لن يسافر ؛ فكل علم من هذه الأعلام وأشباهاها ليس مركبا إسناديا ؛ لأنه ليس جملة. ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الإسنادى. أما العلم المركب من موصوف وصفه ؛ مثل : «محمد الفاضل» فقد اعتبره أكثر النحاه ملحقا بالمفرد ، فتجرى على الموصوف حركات الإعراب على حسب الجملة ، وتتبعه الصفه فى تلك الحركات. ولعل الأفضل أن يكون ملحقا فى حكمه بالمركب الإسنادى فيحكى ؛ منعا من اللبس ، ومنع اللبس محن أهم الأغراض التى تحرص عليها اللغة. وكذلك قالوا فى التمسية بمثل : «عالم أبوه» ومثل (مكرم محمدا) فإن كلمه «عالم» و «مكرم» تعرب حسب العوامل التى قبلها أما كلمه : «أبوه» و «محمد» إبقيان على حالهما. والأفضل أيضا أن يجرى على هذا النوع حكم المركب الإسنادى ؛ منعا من اللبس. فلا إن كانت الأساليب الصحيحه تخالفه ، فيجب اتباعها ، والقياس عليها. ولكنى لم أهتد إلى شىء مسموع عن العرب من تلك الأساليب ...

٢- هناك آراء أخرى فى طريقه إعرابه أهملناها ، لاعتبارات شتى ؛ فى مقدمتها ؛ أنها لا تلائم الحياه الحاضره ، ولا- تساير الأساليب المنتشره اليوم.

٣- لأنه ممنوع من الصرف للعلميه والتركيب المزجى ؛ فيرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالفتحه أيضا ، من غير أن يدخله التنوين مطلقا ؛ فى حاله من تلك الحالات ما دام علما. - كما سبق فى «ب» من ص ١٥٩ - فإن خرج من العلميه جاز تنوينه على الوجه الذى أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢.

برامهرمز ، فتتغير حركه الحرف الأخير وحده تبعا لحاله الإعراب ، ويبقى غيره على حالته الأولى.

فإن كان تركيبه مزجياً مختوما بكلمه : «ويه» (مثل : حمدويه - خالويه) كان كسابقه خاضعا لحاجه الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو : مفعولا ... إلخ ، إلا أن آخره فى كل هذه الأحوال يكون مبتدأ على الكسر - فى المشهور - تقول : خالويه - عالم جليل - وإن خالويه عالم جليل - ولخالويه شهره فائقه ... فقد وقعت كلمه : «خالويه» مبتدأ ، واسما لإن ، ومجروره باللام ، ولم تتغير حاله آخرها بتغير الجمل ؛ بل لزم البناء على الكسر ؛ فهى مبتدأ مبنية على الكسر فى محل رفع . وهى اسم إن مبنية على الكسر فى محل نصب ، وهى مجروره باللام مبنية على الكسر فى محل جرّ (١) ... وهكذا فى الأحوال التى تشابه ما سردناه.

ص: ٢٨٠

١- هذا الإعراب فى الحالات الثلاث هو الأوضح والأسهل - كما قلنا فى ص ١٢٠ ومعه إعراب آخر ؛ ففى حاله الرفع نقول : مرفوع بضمه مقدره ، منع من ظهورها حركه البناء الأصلي على الكسر . وفى حاله النصب منصوب بفتح مقدره منع من ظهورها حركه البناء الأصلي على الكسر . وفى حاله الجر مجرور بفتح مقدره منع من ظهورها حركه البناء الأصلي على الكسر ... نقول هذه العبارات أو ما يماثلها فى تأديده المراد.

من أنواع المركب المزجى ما يستعمل غير علم ؛ كالمركب العددي ، أى : الأعداد المركبه ، وهى ؛ أحد عشر ، وتسعه عشر ، وما بينهما. فكل واحد منها مبنى دائما على فتح الجزأين فى جميع أحواله ، وفى كل التراكيب. ويقال فى إعرابه : مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاله الجمله. ما عدا اثنى عشر ، واثنتى عشره ؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى. فاثنا واثنتا ترفعان بالألف فى حاله الرفع ، وتنصبان وتجران بالياء فى حالتى النصب والجر. أما كلمه : «عشر ، وعشره» فهى اسم مبنى على الفتح لا محل له ، لأنها بدل من حرف النون فى المثنى. ويقال هذا فى إعرابهما - كما سبق (١) - وسيجىء تفصيل الكلام على هذا فى الباب الخاص بالعدد ، بالجزء الرابع.

وكالظروف المركبه ، مثل : (صباح مساء) فى مثل : (والدى يسأل عنا صباح مساء) أى : دائما. وكالأحوال المركبه فى مثل : «أنت جارنا بيت بيت» ، أى : ملاصقا ، وهذه الأعداد ، والظروف ، والأحوال - مبنيه على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالتها من الجمله ؛ تقول فى الأعداد : جاء أحد عشر رجلا ، وأبصرت أحد عشر رجلا ، ونظرت إلى أحد عشر رجلا. وتقول : أنا أسأل عنك «صباح مساء» أى : دائما. فهو ظرف مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب. وتقول : أخى جارى «بيت بيت» فهو مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب ، حال ، فىكون اللفظ المركب مبنيا على فتح الجزأين فى محل رفع ؛ لأنه فاعل - مثلا- ، أو شىء آخر يكون مرفوعا - ، وفى محل نصب لأنه مفعول به ، أو ظرف ، أو حال ، أو شىء آخر منصوب ، وفى محل جر ؛ لأنه مجرور. فأخر كل كلمه من الكلمتين يلزم حركه واحده لا- تتغير ؛ هى الفتحه. وحكم هذا المركب هو البناء على الفتح ؛ فهو شبيه بالمركب المزجى المختوم بكلمه (ويه) حيث يلزم آخره حركه واحده هى البناء أيضا ، ولكن على الكسر - على المشهور - فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاله الجمله. وهذا الإعراب فى الأمثله

ص: ٢٨١

١- فى «و» من ص ١٢٢ ، وفى «د» من ص ١٤١.

السابقه نوع مما يسمونه الإعراب : «المحلّي» (١) حيث يكون للكلمه حاله لفظيه ظاهره ، حلت محل أخرى غير ظاهره ، ولكنها ملحوظه برغم عدم ظهورها ؛ فتراعى فى التوابع وغيرها ، وهو غير «الإعراب التقديرى» الذى سبق الكلام عليه (٢).

وما ذكرنا من حكم المركب المزجى بأنواعه المختلفه هو الذى يحسن الأخذ به ، والاقتصار عليه وحده فى استعمالنا ؛ لأنه أشهر الآراء وأقواها ... والاقتصار عليه يمنع الفوضى فى ضبط الكلمات ، ويريحنا من جدل أهل المذاهب المختلفه. وعلى الرغم من هذا سنذكر بعض الآراء الأخرى ، لا لاستعمالها ؛ ولكن ليستعين بها من يشاء فى فهم النصوص القديمه التى وردت بها ، واشتملت عليها.

فمن تلك الآراء أن المركب المزجى غير المختوم بكلمه : (ويه) يجوز فيه البناء على الفتح فى جميع حالاته. نقول : هذه بعلبك. إن بعلبك جميله. لم أسكن فى بعلبك ، فتكون مبنيه على الفتح دائما فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ.

ومنها : أنه يجوز إعرابه إعراب المتضافين (٣) ؛ فيكون صدره - وهو المضاف - معربا على حسب حاله الجمله ، ويكون عجزه - وهو المضاف إليه - مجرورا أبدا ؛ تقول ؛ هذه بعل بك. إن بعل بك جميله. لم أسكن فى بعل بك.

وفى هذه الحاله - وحدها - يحسن فى الكتابه فصل المضاف من المضاف إليه ، وعدم وصلهما خطأ. بخلاف أكثر الحالات الأخرى. كما أن المضاف فى هذه الحاله إن كان معتل الآخر فإنه يظل ساكنا دائما ، ولا تظهر عليه الحركه ؛ بل تقدر ؛ مثل : عرفت «معدى كرب» ، فكلمه «معدى» مفعول منصوب بفتحه مقدره على الياء ؛ مع أن الفتحه تظهر على الياء دائما ، ولكنها لا تظهر هنا ، لثقلها مع التركيب - كما سبق البيان (٤) -.

ص: ٢٨٢

١- ومن أنواعه أيضا جميع الأسماء المبنيه ؛ كأسماء الإشاره ، والموصول ، والضمير ، وبعض الأفعال المبنيه ، كالماضى الواقع فعل شرط أو جوابه ؛ فإنه مبنى فى محل جزم. وكذلك بعض الجمل كالتى تقع خبرا ، أو صفه ، أو حالا ... - انظر البيان فى ص

٨٠ ثم ١٧٨

٢- فى ص ١٧٨

٣- والإضافه هنا غير محضه للأسباب الموضحه فى موضعها الأنسب ، وهو باب الإضافه ، ج ٣ ص ٣٩ م ٩٣ وفى باب الممنوع من الصرف ١٧٦ م ١٤٧

٤- عند الكلام على المنقوص فى ص ١٧٧.

أما المركب المزجى المختوم بكلمه : (ويه) فقد أجازوا فيه حاله أخرى غير البناء على الكسر ، هي إعرابه كالممنوع من الصرف ، فيرفع بالضمه ، وينصب ويجر بالفتحه ، من غير تنوين في الحالات الثلاث ؛ مثل : سيبويه إمام نحويّ كبير ، عرفت سيبويه ، وتعلمت من سيبويه.

ص: ٢٨٣

(ب) أما الترتيب بين قسمين (١) فيلاحظ فيه ما يأتي :

- ١ - لا ترتيب بين الاسم والكنية ، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ، مثل : أبو الحسن عليّ بطل ، أو : عليّ أبو الحسن بطل.
- ٢ - لا ترتيب بين اللقب والكنية ؛ فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ؛ مثل : الصّيدّيق أبو بكر أول الخلفاء الراشدين ، أو : أبو بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين.
- ٣ - يجب الترتيب بين الاسم واللقب ؛ بحيث يتقدم الاسم ويتأخر اللقب (٢).

مثل : عمر الفاروق هو الخليفة الثاني من الخلفاء الراشدين ، وهذا الترتيب واجب إن لم يكن اللقب أشهر من الاسم ؛ فإن كان أشهر جاز (٣) الأمران ؛ مثل : المسيح (٤) عيسى بن مريم رسول كريم ، أو : عيسى بن مريم المسيح رسول كريم. ذلك أن «المسيح» أشهر من «عيسى». ومثل : السفّاح عبد الله أول خلفاء العباسيين ، أو : عبد الله السفّاح ... ومن أجل ذلك كثر تقديم ألقاب الخلفاء والملوك على أسمائهم.

ومما سبق نعلم أن الترتيب عند اجتماع قسمين (٥) غير واجب إلا في حالة واحده (٦) هي حالة اجتماع الاسم واللقب ؛ فيجب تأخير اللقب عنه بشرط ألا يكون أشهر من الاسم ؛ فإن كان أشهر جاز الأمران.

ص: ٢٨٤

١- أما حكم الترتيب عند اجتماع الثلاثة فيجىء في ص ٢٨٧.

٢- أما حكم الترتيب عند اجتماع الثلاثة فيجىء في ص ٢٨٧.

٣- وتأخير اللقب عن الاسم واجب - بشرطه - سواء أوجد مع الاسم كنيه أم لم توجد.

٤- وهناك صورته أخرى لا يجب فيها تقديم الاسم وتأخير اللقب ؛ هي : أن يكون اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما للآخر. أى : الحكم على أحدهما بالآخر سلباً أو إيجاباً. ففي هذه الحالة يتأخر المحكوم به ، ويتقدم المحكوم عليه. فإذا قيل : من زين العابدين؟ فأجبت : زين العابدين على - فهنا بتقدم اللقب ؛ لأنه المعلوم الذى يراد الحكم عليه بأنه على ، ويتأخر الاسم ، لأنه محكوم به ... وإذا قيل : من على الذى تمتدحونه؟ فأجبت : على زين العابدين. فيتقدم الاسم هنا ؛ لأنه المعلوم الذى يراد الحكم عليه ، ويتأخر اللقب ، لأنه محكوم به. وهكذا - انظر رقم ٧ من هامش ص ٤٠١ ورقم ٢ من هامش ص ٤٤٩. فعندنا صورتان لا يجب تأخير اللقب فيهما.

٥- معانى المسيح كثيره : منها : أنه يمسح الباطل ويزيله.

٦- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : واسما أتى ، وكنيه ، ولقبا وأخرن ذا إن سواه صحبا يريد : أن العلم ثلاثه أنواع ؛ فيأتى اسما ، أو : كنيه ، أو : لقبا. ثم أشار إلى أن هذا - - (أى : اللقب) يتأخر إن صحب سواه من القسمين الآخرين ؛ بأن اجتمع مع الاسم أو الكنيه. ولكن هذا الرأى يخالف المشهور ؛ من أن اللقب لا- يتأخر إلا- مع الاسم فقط ، دون الكنيه - بالشرط الذى قدمناه - ولو أنه قال : «وأخرن ذا إن سواها صحبا» لكان أحسن ، وأوفق فى بيان أن المراد تأخير اللقب إن صحب شيئاً سوى الكنيه.

(ح) أما إعراب قسمين عند اجتماعها فيتبع فيه ما يأتي :

١ - إن كان القسمان مفردين (١) مثل : «علّي سعيد» جاز اعتبارهما متضابفين (٢) فيكون الأول هو المضاف ، ويضبط ويعرب على حسب حاجه الجملة. ويكون الثانى هو المضاف إليه ، وهو مجرور دائما ؛ تقول : غاب علّي سعيد ، عرفت علّي سعيد ، وسألت عن علّي سعيد (٣) ، وجاز عدم إضافتهما فيعرب الأول ويضبط على حسب حاله الجملة ويكون الثانى تابعا له (٤) فى جميع حركات الإعراب ؛ فتكون كلمه : «سعيد» مرفوعه أو منصوبه أو مجروره تبعا للكلمه

ص: ٢٨٥

١- وفى هذه الحاله لا بد أن يكون أحدهما اسما والآخر لقباً ؛ إذ لا دخل للكنيه فى الأفراد ؛ لأنها لا بد أن تكون مركبه تركيبيا إضافيا كما سبق فى ص ٢٧٧. ولا بد أن يكون المضاف إليه معها غير لقب للمضاف ؛ إذ الشىء لا يضاف - فى الأغلب - إلى نفسه ، طبقا للبيان السابق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧٧.

٢- بشرط ألا- يمنع من الإضافه مانع. كوجود «أل» فى العلم الأول منهما ؛ مثل ؛ (السعد المقنع) اسم رجل ، ولقبه ؛ فلا يجوز إضافه «السعد» إلى المقنع ؛ لأن الإضافه المحضه تمتع فيها «أل» من المضاف. كما تمتع الإضافه إذا كان المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ؛ كما يبدو هنا فى ظاهر الأمر ، ولكنهما مختلفان تأويلا ؛ فأحدهما يراد به الاسم المجرد ، والآخر يراد به المسمى ؛ - كما سيجىء فى باب الإضافه ج ٣ ص ٣٥ م ٩٣ - والحاجه إلى هذا التأويل فى هذا الوجه جعلت الإعراب على الوجه التالى أفضل ؛ لخلوه منه. وهذا النوع من إضافه الاسم إلى المسمى ؛ (أى : إلى اللقب).

٣- جاء فى ص ٢٣ ج ١ من شرح المفصل ما ملخصه : إذا لقت علما مفردا بمفرد أضفت العلم إليه ، نحو : سعيد كرز. كان اسمه : «سعيدا» ، ولقبه «كرزا». فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب. وكذلك. «قيس قفه ، وزيد بطه». فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد ، وسلب ما فيه من تعريف العلميه ؛ كما إذا أضفته إلى غير اللقب ؛ نحو : «زيدكم» ، فصار التعريف بالإضافه ، وجعلت الألقاب معارف ؛ لأنها جرت مجرى الأعلام ، وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالألف واللام قبل التلقب - أى : إن وجدا من قبل - ؛ كما أنا إذا قلنا : «الشمس» كان معرفه بالألف واللام ، وإذا قلنا : «عبد الشمس» - كان من قبيل الأعلام. فالعلم يفقد التعريف بالعلميه عند إضافته إلى اللقب ويكتسب تعريفا جديدا بالإضافه. وكل هذا بشرط إضافته إلى اللقب) ... اه ثم راجع رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤.

٤- فيعرب الثانى بدلا من الأول ؛ بدل كل من كل ، أو يعرب عطف بيان ، أو توكيدا لفظيا بالمرادف ؛ فهذه الإعرابات الثلاثه جائزه. إلا- إن منع من البدل مانع مما ذكره فى بابيه ؛ فيمتنع ويبقى الإعرابان الآخرا. هذا وإعراب الثانى تابعا للأول على وجه من الأوجه الثلاثه ، قوى لا تأويل فيه ، فهو خير من الإعراب فى الحاله الأولى ؛ حاله اعتبارهما متضابقين لما فيها من التأويل الذى أشرنا إليه فى رقم ٢.

الأولى ؛ وهى علىّ. ولا- دخل للكنيه هنا لأن الكنيه مركبه تركيبا إضافيا ، فتدخل فى الأحوال الثلاثه الآتيه الخاصه بالمركب الإضافى ، ولا تدخل فى المفرد الذى نحن بصدده - كما أشرنا من قبل -.

٢- وإن كان القسمان ، مركبين معا تركيب إضافه ؛ مثل : «عبد العزيز سعد الله» فإن المضاف الأول ، وهو : «عبد» يضبط ويعرب على حسب حاجه الجملة ، ويكون المضاف الثانى ، وهو : «سعد» تابعا له (١) فى حركات إعرابه.

٣- وإن كان الأول هو المفرد والثانى هو المركب تركيب إضافه ؛ مثل : «على زين العابدين» - أعرب المفرد على حسب حاله الجملة ، وجاء المضاف الذى بعده تابعا له فى حركته ؛ تقول : علىّ زين العابدين شريف. إن عليّا زين العابدين شريف. وما ذا تعرف عن علىّ زين العابدين؟

ويجوز شىء آخر ؛ أن يكون الأول المفرد مضافا ؛ يضبط ويعرب على حسب حاجه الجملة ، وأن يكون المضاف إليه هو صدر الثانى ؛ تقول : علىّ زين العابدين شريف ، إن علىّ زين العابدين شريف. ماذا تعرف عن علىّ زين العابدين ؛ فتكون كلمه : «علىّ» معربه على حسب العوامل ، ومضافه. وتكون كلمه : «زين» مضافه إليها مجروره.

٤- إن كان الأول هو المضاف والثانى هو المفرد ؛ مثل : زين العابدين علىّ - فإن صدر الأول ؛ أى : المضاف ، يضبط ويعرب على حسب حاجه الجملة ، ويعرب المفرد تابعا له ، تقول : زين العابدين علىّ شريف ، إن زين العابدين عليّا شريف ، عطفت على زين العابدين علىّ.

أما المركب المزجى وملحقاته ، والمركب الإسنادىّ فلا يعتد بتركيبيهما فى هذا الشأن وإنما يعتبر كل منهما بمنزله المفرد عند اجتماعه بقسم آخر وتجرى عليه أحكام المفرد السابقه (٢).

ص: ٢٨٦

١- فيعرب بدل كل من كل ؛ أو عطف بيان ، أو توكيدا لفظيا بالمرادف ؛ بالإيضاح الذى سبق فى رقم ٤ من هامش الصفحه الماضيه.

٢- مع ملاحظه حاله الإعرابه الخاصه بكل منهما - كما شرحناها فى ص ٢٧٧ وما بعدها - فالمركب الإسنادى يلزم آخره حركه واحده ؛ رفعا ، ونصبا. ، وجرا ، بسبب الحكايه. والمركب - ... - المزجى المختوم بكلمه «ويه» يلزم آخره حاله واحده ؛ وهى : البناء على الكسر - فى الأغلب -. وإن لم يكن مختوما بكلمه «ويه» : رفع بالضمه من غير تنوين ، ونصب وجر بالفتحه من غير تنوين فيهما ؛ لأنه ممنوع من الصرف - فى الأشهر -. وهذه هى الأحكام الإعرابه التى يجمل الاقتصار عليها الآن ، وترك ما عداها مما يدخل فى باب اللهجات التى لا- تناسب حاضرننا ... ويلاحظ كذلك أن الثانى فى الصور السالفه كلها يجوز فيه «القطع» المشار إليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٨٨

وإلى هنا ينته الكلام على الترتيب والإعراب (١) بين قسمين عند اجتماعهما. أما إذا اجتمعت الأقسام الثلاثة : (الاسم ، والكنية ، واللقب) فإيراعى فى الترتيب بينها ما سبق إيضاحه ؛ حيث يجوز تقديم بعضها على بعض. إلا اللقب فلا يجوز تقديمه - فى أكثر حالاته - على الاسم (٢) ؛ ففى مثل : عمر بن الخطاب الفاروق - يجوز أن تقدم أو تؤخر ما شئت من الاسم ، أو : الكنية ، أو اللقب. إلا صورته واحده لا تجوز ؛ وهى : تقديم كلمه «الفاروق» على «عمر».

ص: ٢٨٧

١- وفى الإعراب يقول ابن مالك من غير أن يتعرض للتفصيل والترتيب الذى سلكناه وإن يكونا مفردين فأضف حتما ، وإلا أتبع الذى ردف يريد : إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم ، وكانا مفردين ، مثل : سعيد محمود - وجب عنده إعرابهما متضايين ؛ فالأول - وهو المضاف - يعرب على حسب حاله الجملة ، والثانى يعرب مضافا إليه مجرورا. هذا رأى ابن مالك ، وقد عرفنا البيان الشافى فى ذلك ؛ حيث أوضحنا أن الإضافة ليست واجبه ، وإنما هى جائزه كالإتباع : بل الإتباع أفضل. ثم يقول : إن لم يكونا مفردين ؛ بأن يكونا معا مركبين تركيب إضافة ، أو يكون الأول مركبا إضافيا والثانى مفردا ، أو العكس - فإن الأول يعرب على حسب حاجه الجملة ، والثانى يكون تابعا له فى حركة الإعراب (فيكون : بدلا ، أو عطف بيان ، أو توكيدا لفظيا بالمرادف) ومعنى «الذى ردف» أى : الذى جاء ردفا للأول ، أى : بعده ، متأخرا عنه. ثم أشار إلى نوعين من أنواع العلم ؛ هما : المركب الإسنادى والمزجى ؛ فقال : وجملة ، وما بمزج ركباً ذا إن بغير : «ويه» تم - أعربا أى : أن التركيب الإسنادى وهو المراد بقوله «جملة» وكذلك المركب المزجى غير المختوم بكلمه : «ويه» فإنهما يعربان على حسب حاجه الجملة. وقد شرحنا طريقه إعرابهما ، وإن لم يوضحها الناظم ، كما شرحنا طريقه إعراب المركب المزجى المختوم بويه. ثم أشار إلى المركب الإضافى من غير أن يذكر حكمه بقوله : وشاع فى الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس ، وأبى قحافه وعبد شمس : علم على جد معاويه ، وأبو قحافه : علم على والد أبى بكر الصديق. وفى هذا البيت والذى قبله إشاره إلى الأنواع الثلاثة للعلم المركب ، وهى : العلم المنقول من جملة ، وهو المركب الإسنادى ، والعلم المركب تركيبا مزجيا ، والعلم المركب تركيبا إضافيا.

٢- إلا فى الصورتين الجائزتين ، وقد أوضحناهما فى (ص ٢٨٤).

وكذلك يراعى فى الإعراب بين الأول والثانى ما سبق أيضا. أما الثالث فىكون تابعا للأول فى حر كاته (١).

* * *

د - هذا ، وما يخص الأقسام السالفه من الأحكام المعنويه وباقى الأحكام اللفظيه الأخرى فقد سبق الكلام عليها (٢).

ص : ٢٨٨

١- ويجوز فيه أيضا ما يسمى : (القطع) وهو جائز فيه وفى غيره على التفصيل الآتى : إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم أو ثلاثه ، فإنه يجوز دائما فى الثانى والثالث - إن وجد - : (القطع) وهو المخالفه للأول فى حر كته ، والانفصال عنها إلى حر كه الرفع ، أو النصب ؛ بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود فى الأول ؛ فإن كان الأول مرفوعا جاز أن تقطع ما بعده إلى النصب ، وإن كان منصوبا جاز أن تقطع ما بعده إلى الرفع. وإن كان الأول مجرورا جاز فيما بعده القطع إلى الرفع ، أو النصب ، زياده على الجر .. تقول فى : سعد زغلول : اشتهر سعد - زغلولا - بالخطابه ، فىجوز قطع كلمه : «زغلول» عن الرفع. أى : عن أن تكون مثل الأول فى حر كته ، وعن أن تكون تابعا له. وإنما تكون منصوبه ، مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أعنى ، أو : أريد ... أو نحو ذلك. وفى مثل : عرفت سعدا - زغلول - يجوز فى كلمه : (زغلول) الرفع ؛ فتكون مقطوعه عن حر كه الأول غير تابعه له ؛ فتعرب خبرا لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو ، مثلا- وفى مثل : سمعت عن سعد - زغلول - يجوز فى كلمه (زغلول) الرفع ، أو النصب ، على القطع السالف ، كما يجوز فيها الجر على أنها تابعه له ... وملخص ما سبق فى القطع أنه : مخالفه الثانى والثالث لحر كه الاسم الأول. فإذا كان الأول مرفوعا جاز فى غيره النصب ، فقط على القطع ، مع إعراب المقطوع مفعولا- به لفعل محذوف. وإذا كان الأول منصوبا جاز فى الباقى الرفع مع إعرابه خبر مبتدأ محذوف. وإذا كان الأول مجرورا جاز فى الباقى الرفع أو النصب أو الجر مع إعرابه فى كل حاله بما يناسبها. أما الغرض من القطع ومن العدول عن الإعراب الذى أوضحناه للتابع - إلى الإعراب الآخر الذى أوضحناه هنا أيضا ، فغرض بلاغى ؛ هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماما خاصا ؛ لرفعه شأنه ، أو حقاره منزلته. وقد أوضحنا القطع - بتفصيل مناسب - والغرض البلاغى منه فى باب المبتدأ والخبر لمناسبه أقوى ؛ وهى : مناسبه حذف المبتدأ وجوبا ص ٤٦٣ م ٣٩ أما موضعه الأصيل وبيانه الأكمل فباب النعت من الجزء الثالث. ص ٣٧٥ م ١١٥.

٢- فى صفحتى ٢٦٣ و ٢٦٤ وما بعدهما.

تعريفه : اسم يعين مدلوله تعيينا مقرونا بإشاره حسيه إليه ؛ كأن ترى عصفورا فتقول وأنت تشير إليه : «ذا» رشيق ؛ فكلمه : «ذا» تتضمن أمرين معا ، هما : المعنى المراد منها : (أى : المدلول) ، وهو : : جسم العصفور ، والإشاره إلى ذلك الجسم فى الوقت نفسه. والأمران مقترنان ؛ يقعان فى وقت واحد (٢) ؛ لا ينفصل أحدهما من الآخر.

والغالب أن يكون المشار إليه (وهو : المدلول) شيئا محسوسا (٣) كالمثال السابق.

وكان تشير بأحد أصابعك إلى كتاب ، أو قلم ؛ أو سياره ، وتقول : ذا كتاب - ذا قلم - ذى سياره. وقد يكون شيئا معنويا ، كأن تتحدث عن رأى ، أو : مسأله فى نفسك ، وتقول : ذى مسأله تتطلب التفكير - ذا رأى أبادر بتحقيقه ...

تقسيم أسماء الإشارة

تنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى قسمين ؛ قسم يجب أن يلاحظ فيه المشار إليه من ناحيه أنه مفرد ، أو مثنى ، أو جمع (٤) ... ، مع مراعاة التذكير ، والتأنيث ، والعقل (٥) ، وعدمه فى كل ذلك (٦). وقسم يجب أن يلاحظ فيه المشار إليه أيضا ، ولكن من ناحيه قربه ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد (٧).

ص: ٢٨٩

١- اسم الإشارة اسم مبهم كما سيجىء البيان فى «ج» من ص ٣٠٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٦

٢- انظر ص ٨٦.

٣- مما تجب ملاحظته أن الإشارة نفسها لا بد أن تكون حسيه. أما مدلولها - وهو المشار إليه - فقد يكون حسيا وهو الأصل ، وقد يكون معنويا.

٤- إذا كان المشار إليه اسم جنس جمعيا فله حكم خاص سبق بيانه فى رقم ٣ من هامش ص ٢١ وفى رقم ٦ من ص ٢٣٩.

٥- والمراد بالعقل : من له قدره على الفهم ، والتعلم والحكم ، بأصل طبيعته ؛ ولو فقد تلك القدره لسبب عارض. وقد يعبر النحاه أحيانا «بالعالم» بدلا من : العاقل.

٦- إذا اختلف المشار إليه فى التذكير والتأنيث مع المراد الأصيل منه جاز فى اسم الإشارة التذكير والتأنيث ؛ مراعاة لأحدهما ؛ نحو : القطن محصول أساسى عندنا. وهذه الثروه يجب العناية بها ، أو : وهذا ثروه يجب العناية بها. ومثل : كتاب البخلاء للجاحظ زاد أدبى رائع وهذه مزيه يسعى وراءها الأديب ، أو : وهذا مزيه يسعى وراءها الأديب ومن الأمثله قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَارِزَةً قَالَ هَذَا رَبِّى هَذَا أَكْبَرُ) - وقد أشرنا لهذا فى رقم ٧ من ص ٢٣٩ وسيجىء فى ص ٤١٤.

٧- تقدير القرب والبعد والتوسط متروك للعرف الشائع عند المتكلم ومن معه.

(أ) ما يشار به للمفرد المذكر مطلقا ؛ (أى : عاقلا أو غير عاقل) : وأشهر أسمائه «ذا» (١). نحو : ذا طيار ماهر - ذا بلبل صدّاح (٢).

(ب) ما يشار به للمفردة (٣) المؤنثة - عاقله وغير عاقله - وهو عشرة ألفاظ ؛ خمسة مبدوءه بالذال هى : ذى - ذه - ذه - بكسر الهاء مع اختلاس (٤) كسرتها - ذه - بكسر الهاء مع إشباع الكسره (٥) نوعا - ذات (٦).

وخمسة مبدوءه بالتاء ، هى : تى - تا - ته - ته ، بكسر الهاء مع اختلاس الكسره - ته (٧) - بكسر الهاء مع إشباع الكسره نوعا. تقول : ذى الفتاه

ص: ٢٩٠

١- «ذا» هو الأشهر. ويحسن الاقتصار عليه حرصا على التيسير والإيضاح ، وترك ما عداه مما هو مسموع بقله عند العرب ؛ مثل : «ذاء» ، بهمزة مكسوره. و «ذائه» بهمزة مكسوره دائما ، بعدها هاء مكسوره كذلك ، و «ذاؤه» بهمزة وهاء مضمومتين دائما. و «آلك» - للبعيد - بهمزة ممدوده هى اسم الإشاره ، بعدها لام مكسوره للبعد ، فكاف للخطاب (أى : ذلك). فهذه الألفاظ الواردة لإشاره المفرد المذكر خمسة ؛ سردناها لنستعين بمعرفتها على فهم ما ورد منها فى الكلام القديم ، مثل قول القائل : هذلوله الذفر خير دفتر فى يد قرم ماجد مصدر مع الاقتصار فى استعمالنا على «ذا» كما سبق.

٢- المفرد إما أن يكون مفردا حقيقه كالمثاليين المذكورين ، أو حكما ؛ كالإشاره إلى جمع ، أو فريق ؛ مثل : هذا الجمع مسارح للخيرات ، هذا الفريق غالب. وأيضا فى مثل : الصيف حار ، والشتاء بارد. أما الخريف فبين ذلك : أى : بين المذكور من الحار والبارد. ومما وقعت الإشاره به للجمع حكما قول الشاعر : ولقد سئمت من الحياه وطولها وسؤال هذا الناس كيف ليبد

٣- سواء أكانت مفردة حقيقه كما مثل ، أم حكما : مثل الفرقه والجماعه - على الوجه المتقدم فى رقم ٢ -

٤- الاختلاس هو : النطق بالحركه خفيفه سريعه ، مع عدم إطاله الصوت بها.

٥- الإشباع إيضاح الحركه ، مع تقويتها وإطاله الصوت بها ؛ حتى ينشأ من ذلك حرف عله مناسب لها ؛ - كالواو بعد الضمه ؛ والياء بعد الكسره - وهو حرف عله زائد يقال له : حرف إشباع. ويجوز كتابتها مع الإشباع هكذا : «ذهى» بإثبات الياء الناشئه من إطاله الصوت بالكسره.

٦- ومن التيسير أن نجعلها كلها اسم إشاره ، ولا نتابع الرأى القائل : إن اسم الإشاره هو «ذا» وحدها ، وإن التاء للتأنيث. والغالب فيها الضم ، فهى إشاره مبنيه على الضم فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها فى جملتها.

٧- ويجوز إثبات الياء الناشئه من الإشباع هكذا «ته».

شاعره ... تى الفتاه محسنه ... وكذا الباقي منهما (١).

(ح) ما يشار به للمثنى المذكور مطلقا - أى : عاقلا وغير عاقل - ، وهو لفظه واحده : «ذان» رفعا ، وتصير : «ذين» نصبا وجزا (٢).
تقول : ذان عالمان ، إن ذين عالمان ، سلمت على ذين ، فيعرب كالمثنى ، أى : «ذان» : مبتدأ مرفوع بالألف. «ذين» : اسم : «إن» منصوب بالياء. «ذين» ، مجرور بعلى ، وعلامه جره الياء أيضا.

(د) ما يشار به إلى المثنى المؤنث مطلقا ، وهو لفظه واحده : «تان» رفعا «وتصير : تين» نصبا وجزا ؛ تقول : تان محسنتان ؛ إن تين محسنتان ، فرحت بتين المحسنتين. «تان» مبتدأ مرفوع بالألف. «تين» اسم : «إن» منصوب بالياء. «تين» مجرور بالياء ، وعلامه جره الياء.

(ه) ما يشار به للجمع مطلقا (مذكرا ومؤنثا ، عاقلا وغير عاقل) هو لفظه واحده : «أولاء» (٣). ممدوده فى الأ-كثر ، أو : أولى مقصوره ؛ مثل : أولئك الصانع نافعون. ومثل : «إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا» (٤).

ص: ٢٩١

١- يقول ابن مالك : بذنا لمفرد مذكر أشربذى ، وذه ، تى ، تا ، على الأثنى اقتصر أى : أشر للمفرد المذكر بكلمه : «ذا» واقتصر فى الإشارة إلى الأثنى على كلمه : «ذى» و «ذه» و «تى» و «تا». ولم يذكر الباقي.

٢- يقول ابن مالك : و «ذان ، تان» ، للمثنى المرتفع وفى سواه «ذين». «تين». اذكر تطع أى : للمثنى فى حاله رفعه صيغتان ؛ هما : ذان ، وتان ، ولم يوضح المشار إليه بهما وقد عرفناه : «ذان» للمثنى المذكر المرفوع ، و «تان» للمثنى المؤنث المرفوع) ، وفى سوى الرفع يقال فيهما : «ذين» بالياء والنون. ويجوز تشديد النون ، وعدم تشديدها فى : «ذان ، وتان» وكذلك فى (ذين وتين) لكن عند تشديدها فى الأخيرتين تتحرك الياء بالفتحه. أى : أنها تتحرك بالفتحه فى حالتى نصبهما وجرهما إذا شددت النون - وستجىء الإشارة لهذا فى هامش ص ٣٠٩.

٣- يقول ابن مالك : وبأولى أشر لجمع مطلقا والمدّ أولى ...

٤- المد والقصر عند اللغويين والقراء - كما سبق عند الكلام على المقصور فى رقم ٥ من هامش - - ص ١٧٠ وكما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣١٠ وكذا رقم ١ من هامش ص ٤٥٠ م ١٧٠ ج ٤ - يكون فى المعرب وفى المبني كما نرى هنا فى كلمه : «أولاء» أما عند النحاه فمقصوران على المعرب. والمقصود بالمد فى البيت السالف (فى رقم ٣) الإشباع الذى شرحناه فى رقم ٥ من هامش ص ٢٩٠ وهو المد الصرفى الذى يقضى بوجود همزه فى آخر الكلمه بعد ألف المقصور. أما الهمزه التى فى أول كلمه : «أولى» فلا يصح إشباعها عند النطق بها ، بالرغم من أن قواعد الإملاء توجب زياده واو بعدها فى الكتابه للفرق بينها وبين كتابه : «الأولى» التى هى اسم موصول - كما ستجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣١٠ - وهذه العله لا تثبت اليوم على التمييز. وقد آن الوقت لإعادته النظر فى قواعد الإملاء على يد المختصين بهذه الشؤون ولا سيما المجمع اللغوى.

أما القسم الثانى من أسماء الإشاره ، وهو الذى يلاحظ فيه المشار إليه من ناحيه قربه ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد ؛ فإنه ثلاثه أنواع :

(أ) الأسماء التى تستعمل فى حاله قربه. هى : كل الأسماء السابقه الموضوعه للمفرد ، والمفرده ، والمثنى والجمع ، بنوعيهما ، من غير اختلاف فى الحركات أو الحروف ، ومن غير زياده شىء فى آخرها.

(ب) الأسماء التى تستعمل فى حاله توسطه للدلاله على أن المشار إليه متوسط الموقع بين القرب والبعد ، هى : بعض الأسماء السابقه بشرط أن يزداد فى آخر اسم الإشاره الحرف الدال على التوسط ، وهذا الحرف هو : «كاف الخطاب الحرفيه (1)». فإنها وحدها - بغير اتصال لام البعد بها - هى الخاصه بذلك. وهى تلحق الآخر من بعض أسماء الإشاره ، دون بعض آخر ؛ فتلحق آخر أسماء الإشاره التى للمفرد المذكر ، والتى للمثنى ، والتى للجمع بنوعيهما ؛ نحو : ذاك المكافح محبوب - ذانك المكافحان محبوبان - تانك الطيبتان رحيمتان - أولئك المقاومون للظلم أبطال ، أو : أولئك (بمد كلمه : «أولاء» وقصرها).

ص : ٢٩٢

١- هذه الكاف حرف مبنى ، وليست ضميرا ؛ فلا يصح أن يكون اسم الإشاره مضافا ؛ وهى مضاف إليه ؛ لأنها حرف كما قلنا ؛ ولأن اسم الإشاره بجميع أنواعه - حتى المثنى منه - لا يضاف ، لأنه (ما عدا المثنى) مبنى - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٠١ - ، والمبنى فى أكثر حالاته لا يضاف. ومع أن هذه الكاف حرف خطاب فإنها فى غير كلمه : «هنا» الآتية فى ص ٢٩٥ - تتصرف (كما تتصرف الكاف الاسميه التى هى ضمير خطاب على حسب المخاطب) فتكون الحرفيه مبنيه على الفتح للمخاطب المفرد ، المذكر ، وعلى الكسر للمخاطبه نحو : ذاك - ذاك. وتلحقها علامه التشبيه ، وميم جمع المذكر ، ونون النسوه ؛ نحو : ذاكما - ذاكم - ذاكين. وهذا هو «التصرف الكامل» وهو أشهر اللغات وأسمائها ، ويحسن الأخذ به وحده ؛ لأنه يساعد على زياده الإيضاح ومنع اللبس. وهناك لغه أخرى لا تلحق بها علامه ، وتبنيها على الفتح لكل أنواع المخاطب المذكر ، وعلى الكسر لكل أنواع المخاطب المؤنث. وهذا هو «التصرف الناقص». وهو فى درجته أقل من الأول. ويلى هذا «عدم تصرفها» مطلقا. فتبنى على الفتح فى جميع أحوال الخطاب.

وكذلك تلحق ثلاثه من أسماء الإشاره الخاصه بالمفرده المؤنثه ، هي : (تى - تا - ذى) ؛ نحو : تيك الدار واسعه ... ولا تلحق آخر السبعه الأخرى التى للمفرده المؤنثه ، فباستبعاد هذه السبعه تكون بقيه أسماء الإشاره التى للقرب صالحه للتوسط أيضا

«ملاحظه» : هذه الكاف تلحق اسم إشاره للمكان وهو يعتبر فى الوقت نفسه ظرفا من ظروف المكان ؛ ونعنى به الظرف : «هنا» - وسيجىء أيضا إيضاحه قريبا (١) - ؛ نحو : هناك فى أطراف الحديقه دوح ظليل.

ولا- تلحق آخر اسم الإشاره إذا كان مبدوءا بحرف التنبيه : «ها» وبينهما فاصل ؛ كالضمير فى مثل : هأنذا محب للانصاف ؛ فلا يقال فى الأفصح : هأنذاك - كما سيجىء (٢) -.

وخلصه ما تقدم أن الأسماء التى للمتوسط هى الأسماء السابقه التى للقرب. ولكن بشرط زياده «كاف» الخطاب الحرفيه فى آخر الاسم للدلاله على التوسط ؛ تقول : ذاك الطائر مغرد ... ، تيك الغرفه واسعه ... وبشرط أن كاف الخطاب الحرفيه لا تدخل فى اسماء الإشاره الخاصه بالمفرده المؤنثه إلا فى ثلاثه : «تى» و «تا» و «ذى» ولا تدخل فى السبعه الأخرى - على الصحيح -. وهذا هو الموضع الثانى الذى لا تدخله تلك الكاف (٣).

(ح) الأسماء التى تستعمل فى حاله بعده.

لا- سبيل للدلاله على أن المشار إليه بعيد إلا بزياده حرفين فى آخر اسم الإشاره ، هما : لام فى آخره تسمى : «لام البعد» يليها «كاف الخطاب» الحرفيه حتما ، ولا- توجد «لام البعد» بغيرها. وهذه اللام تزداد فى آخر بعض الأسماء دون بعض : فتزداد مع «الكاف» فى آخر أسماء الإشاره التى للمفرد ؛ نحو : ذلك الكتاب لا ريب فيه. وفى آخر ثلاثه من الأسماء التى لإشاره المفرده (وهى الثلاثه التى تدخلها «كاف» الخطاب الحرفيه دون السبعه الأخرى التى لا تدخلها) ؛ نحو : تلك الصحارى ميادين أعمال ناجحه. وتزداد فى آخر كلمه : «أولى» المقصوره التى هى اسم إشاره للجمع

ص : ٢٩٣

١- ص ٢٩٥.

٢- ص ٢٩٥.

٣- وكذلك لا تدخل فى اسم الإشاره : «ثم» ، ولا اسم الإشاره المنادى ؛ نحو : يا هذا - كما سيجىء فى رقم ٥ هامش ص ٢٩٥ ، وفى باب المنادى ، ج ٤.

مطلقا ، نحو : أولا- لك المغتربون فى طلب العلم جنود مخلصون ، دون «أولاء» الممدوده التى اسم الإشاره للجمع - فى الرأى الأرجح - فلا يقال : أولاء لك (١) المغتربون مخلصو ...

ولا تزداد فى اسم الإشاره الذى للمثنى المؤنث أو المذكر. ولا فى اسم الإشاره المبدوء بحرف التنبيه : «ها» ، والمختوم ب «كاف» الخطاب الحرفيه ؛ فلا يصح فى مثل : «هذاك وهاتاك» أن يقال : هذا لك ، ولا هاتا لك ... على اعتبار «اللام» فيهما للبعد ، و «الكاف» حرف خطاب.

ومما سبق يتبين أنه لا يجوز زياده لام البعد وحدها بغير «كاف» الخطاب الحرفيه بعدها ، ولهذا يمتنع زياده «لام البعد» فى آخر الأسماء الخاليه من تلك «الكاف» إما لأن «الكاف» لا تدخلها مطلقا ؛ كالأسماء السبعه التى لإشاره المفرده ، وإما لأنها تدخلها ولكن اسم الإشاره خال منها عند الرغبه فى إلحاق لام البعد بآخرها. وإن شئت فقل : إن أسماء الإشاره التى تستعمل فى حاله البعد لا بد أن يزداد فى آخرها حرفان معا : لام تسمى : لام البعد (٢) ، وحرف الخطاب (الكاف) بعدها ؛ نحو : ذلك السباح بارع. وهذه اللام لا توجد وحدها بغير كاف الخطاب ؛ فيجوز إلحاقها بآخر أسماء الإشاره التى للمفرد والمفرده بشرط وجود تلك الكاف. ويمتنع إلحاقها بأسماء الإشاره التى لا تدخلها الكاف مطلقا (٣) ، أو التى تدخلها ، ولكنها غير موجوده فيها عند الرغبه فى إلحاق اللام. وكذلك يصح إلحاق هذه اللام بكلمه «أولى» المقصوره ، دون الممدوده ، - على الأرجح - ودون المثنى بنوعيه أيضا.

ويصح أن تدخل : «ها» التى هى حرف تنبيه (٤) على اسم الإشاره الخالى من كاف الخطاب ؛ مثل : هذا ، هذه ، هذان ، هؤلاء ... وقد تجتمع مع الكاف بشرط عدم الفاصل - كالضمير - بين «ها» واسم الإشاره. ؛ نحو هذاك - هاتاك ... لكنهما إذا اجتمعا لم يصح مجيء لام البعد معهما ، فلا يجوز

ص: ٢٩٤

- ١- هذه اللام تكسر إن كان قبلها ساكن ، نحو : «ذلك» و «تالك» ... وقد تسكن ؛ فيحذف ما قبلها من ساكن آخر ؛ كالياء ، أو الألف فى اسمى الإشاره : تى وتا. تقول : تلك ، وتلك ...
- ٢- هذه اللام تكسر إن كان قبلها ساكن ، نحو : «ذلك» و «تالك» ... وقد تسكن ؛ فيحذف ما قبلها من ساكن آخر ؛ كالياء ، أو الألف فى اسمى الإشاره : تى وتا. تقول : تلك ، وتلك ...
- ٣- وهى الأسماء السبعه التى أشرنا إليها فى الحاله الثانيه «ب».
- ٤- سميت بذلك لأن المراد منها : إما تنبيه الغافل إلى ما بعدها ، وتوجيهه إلى ما سيذكر. وإما إشعار غير الغافل إلى أهميه ما بعدها ، وجلال شأنه ؛ ليتفرغ له ويقبل عليه.

هذا لك (١). وهذا موضع آخر من المواضع التي تمتنع فيها لام البعد (٢).

وتمتنع الكاف إن فصل بين «ها» التنبيه واسم الإشارة فاصل (٣)؛ كالضمير في نحو: هأنذا (٤) مخلص. فلا يصح الإتيان بالكاف بعد اسم الإشارة وهذا هو الموضع الثاني الذي لا تدخله كاف الخطاب (٥)، وإذا لا تدخله لام البعد أيضا.

بقي من أسماء الإشارة التي من القسم الثاني كلمتان: هنا، و: «ثم» وكلتاهما تفيد الإشارة مع الظرفية (٦) التي لا تتصرف (٧). فأما: «هنا» فهي اسم إشارة إلى المكان القريب، مثل: «هنا العلم والأدب». وقد يزداد في أولها حرف التنبيه: «ها» نحو: هاهنا الأبطال؛ فهي في الحالتين سواء.

وبسبب دلالتها على المكان مع الإشارة دخلت في عداد ظروف المكان أيضا، فهي اسم إشارة وظرف مكان معا وهي ظرف مكان لا يتصرف، فلا تقع فاعلا، ولا مفعولا، ولا مبتدأ، ولا غير هذا مما لا يكون ظرف مكان. ولا تخرج عن الظرفية إلا لشبهه الظرفية (٨). وهو معها الجر بالحرف «من» أو «إلى»، نحو: سرت من هنا إلى هناك.

ص: ٢٩٥

١- يشير ابن مالك إلى الكاف واللام في البعد وعدمه قائلا: (مع العلم بأنه يقصر كلامه على القريب والبعيد ويهمل الوسط؛ لأنه يدخله في البعيد): ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام؛ أو: معه واللام إن قدمت «ها» ممتنعه

٢- المواضع التي تمتنع فيها اللام خمسة هي: (أ) أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث، وهي التي لا تدخلها الكاف أيضا. (ب) أولاء ممدوده (ج) اسم الإشارة المثني؛ مذكرا ومؤنثا. (د) اسم الإشارة المبدوء بها التنبيه، والمختوم بكاف الخطاب. (ه) اسم الإشارة الذي ليس في آخره كاف الخطاب.

٣- كما سبق في ص ٢٩٣.

٤- أصله: (ها أنذا) ولكن قواعد رسم الحروف تقضى بكتابه متصل الحروف: «هأنذا».

٥- والموضع الأول هو أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث؛ وقد سبق الكلام عليها وكذلك لا تدخل على اسم الإشارة: «ثم» - كما سيجيء - ولا على اسم الإشارة المنادى: نحو: يا هذا، كما هو مبين في باب المنادى، ج ٤، وسبقت الإشارة إليه في رقم ٢ من هامش ٢٩٣.

٦- إذا وقع الظرف: «ثم» خبرا يجب تقديمه على المبتدأ، وكذلك الظرف «هنا» إذا سبقه حرف التنبيه «ها» كما سيجيء في ص ٤٥٣ - وهذا رأى صاحب الهمع (ح ١ ص ١٠٢، ومن نقل عنه - كالصبان - عند كلامهما على تقديم الخبر) بحجه أن «ها» التي للتنبيه واجبه الصدارة كما يقول «الهمع» والرأى وحجته ضعيفان مدفوعان بالأدلة القوية المؤيدة بالسمع أيضا وهي مدونه في ص ٥٥ من مجله المجمع اللغوى القاهرى الجزء الثامن عشر، والظاهر: أن الأغلّب - لا الواجب - في الظرف «هنا» المسبوق بالتنبيه هو تقديمه على المبتدأ، ويصح تأخيره كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٠٤.

٧- توضيحها في رقم ١ من ص ٣٠٢.

٨- توضيحها في رقم ١ من ص ٣٠٢.

فيأذا زاد على آخرها الكاف المفتوحة للخطاب (١) وحدها أو مع «ها» التنييه صارت مع الظرفيه اسم إشاره للمكان المتوسط ؛ مثل : هناك ، أو : «ها هناك» فى الحديقه الفواكه. وإن اتصل بآخرها كاف الخطاب المفتوحه واللام صارت مع الظرفيه اسم إشاره للمكان البعيد ؛ مثل : هنالك فى الصعيد أبدع الآثار. وفى هذه الصوره تمتنع «ها» التنييه ، لأن «ها» التنييه لا تجتمع مع لام البعد - كما أشرنا -.

وقد يدخل على صيغتها بعض تغيير ، فتصير اسم إشاره للمكان البعيد ؛ من ذلك : هُنَّا ، هُنَا ، هُنْتُ - هُنْتُ ... فهذه لغات فيها ، وكلها تفيد مع الظرفيه الإشاره للمكان البعيد.

وأما الأخرى : «ثُمَّ» فاسم إشاره إلى المكان البعيد ؛ مثل : تأمل النجوم فثم الجلال والعظمه. وهى (٢) كسابتها ظرف مكان لا يتصرف ، إلا أن «ثُمَّ» للبعيد خاصه ، ولا تلحقها «ها» التنييه ، ولا كاف الخطاب ، وهما اللذان قد يلحقان نظيرتها. وقد تلحقها - دون نظيرتها - تاء التانيث المضبوطه - غالبا - بالفتح ؛ فيقال ثَمَّه (٣).

ص: ٢٩٦

١- ولا بد أن تكون هذه الكاف معها مفرده ومفتوحه ، مهما تغير المخاطب ؛ ولذلك يسمونها : كاف الخطاب غير المتصرفه. أما الكاف مع غيرها فقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٢ أنها تكون متصرفه كامله التصرف ؛ وهذا هو الأحسن. وقد تكون ناقصه التصرف فى رأى آخر ، وقد تكون غير متصرفه مطلقا فى رأى ثالث.

٢- يشير ابن مالك إلى ما سبق بقوله : وبهنا أو : ها هنا أشر إلى داني المكان ، وبه الكاف صلا فى البعد. أو بَثْمَ فه ، أو : هُنَّا أو بهنالك ، انطقن ، أو هُنَّا يقول : أشر إلى المكان القريب بكلمه : هنا ، من غير «ها» التى للتنييه ، أو مع «ها» التنييه ؛ فتقول : «ها هنا». أما عند الإشاره إلى البعد فصل الكاف بكلمه : «هنا». و «ها هنا» ، أو : جىء باسم إشاره آخر يفيد البعد ؛ وهو : ثم ، أو : هُنَّا أو : هنالك .. ولا- تخرج هذه الظروف (ثم وكذا هنا ، باستعمالاتها المختلفه) من الظرفيه إلا- إلى شبه الظرفيه ، وهو : الجر بالحرف : «من» ، أو إلى (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠٢).

٣- من العرب من يسكن هذه التاء ، ومنهم من يستغنى عنها فى حال الوقف فقط. ومنهم من يستغنى عنها بهاء ساكنه يشبها فى حال الوقف فقط : ويسمونها : «ها السكت». ومنهم من يبقى هاء السكت فى الوصل أيضا ؛ فيجعل الوقف والوصل سيان. وكل هذه لهجات نحن فى غنى عنها اليوم مكتفين بالكلمه مجردة من كل زياده ، أو مع زياده التاء المربوطه ، المتحركه بالفتحه ؛ منعا للآراء الكثيره التى لا داعى لها فى حياتنا القائمه ، ولا أثر لها إلا العناء والإبهام. وحسب المتخصصين - وحدهم - أن يعرفوا هذه اللغات لفهم النصوص القديمه دون استعمالها.

ومما تقدم نعلم أن المكان باعتباره وعاء ، أى : ظرفا - يقع فيه أمر من الأمور ومعنى من المعانى - قد اختص وحده باسمين من أسماء الإشارة ؛ فلا يشار إليه باعتباره وعاء وظرفا إلا بواحد منهما. ومن أجل هذا كانا فى محل نصب على الظرفيه (١) لا يفارقها أحدهما إلا إلى الجر بمن أو إلى. أما بقيه أسماء الإشارة فتصلح لكل مشار إليه ، مكانا أو غير مكان. إلا أن المشار إليه إذا كان مكانا فإنه لا يعتبر ظرفا ؛ مثل هذا مكان طيب ، وتلك بقعه جميله ، فكل واحده من كلمتى : «مكان». و «بقعه» مشار إليه ، دال على المكان ، ولكنه لا يسمى ظرفا.

وفى الجدول الآتى بيان أسماء الإشارة فى الأنواع الخمسه السابقه (٢) ؛ وهى التى يلاحظ فيها المشار إليه من ناحيه إفراده ، وتثنيته ؛ وجمعه ، مع التذكير ، والتأنيث ، العقل ، وعدمه ، فى كل حاله ، وكذلك مع القرب ، والتوسط ، والبعد :

ص: ٢٩٧

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠١.

٢- فى ص ٢٩٠ وما بعدها.

صورة

□

ص: ٢٩٨

صورة

□

ص: ٢٩٩

إشارة

عند اختيار اسم من أسماء الإشارة لا بد أن نعرف أولا: حاله المشار إليه من ناحيه: (إفراده، أو: تثنيته، أو: جمعه) و (تذكيره، أو تأنيثه) (عقله، وعدم عقله) ثم نعرف ثانيا: حالته من ناحيه: (قربه، أو توسطه، أو بعده).

(١) فإذا عرفنا حالته من النواحي الأولى تخيرنا له من أسماء الإشارة ما يناسب؛ فالمشار إليه إن كان مفردا مذكرا - عاقلا أو غير عاقل - كرجل وباب، نختار له: «ذا»، مثل: ذا رجل أديب، ذا باب محكم. فكله «ذا» اسم إشارة، مبنى على السكون في محل رفع، لأنها مبتدأ في هذه الجملة، وقد تكون في محل نصب أو جرّ في جملة أخرى، فمثال محلها المنصوب: نجح العلماء في إرسال القذائف إلى القمر؛ فنزلت على سطحه، وإن ذا من عجائب العلم. وقول الشاعر:

أيها الناس، إن ذا العصر عصر ال

علم، والجّد في العلا، والجهاد

ومثال محلها المجرور قول الآخر:

ولست بإقعه (١) في الرجال

أسائل عن ذا، وذا، ما الخبر؟

فهى مبنية دائما. ولكنها في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب موقعها من الجمل.

وإن كان المشار إليه مفردة، مؤنثه عاقله أو غير عاقله - مثل: فتاه وحديقه - فاسم الإشارة المناسب لها هو: «ذى» أو إحدى أخواتها مثل: ذى غرفه بديعه - ذى فتاه ماهره... وهى اسم إشارة مبنية دائما على السكون في محل رفع، لأنها مبتدأ، هنا، أما فى جملة أخرى فمبنية أيضا، ولكن فى محل رفع، أو نصب، أو جرّ، على حسب موقعها من الجملة.

وإن كان المشار إليه مثنى مذكرا - للعاقل أو غيره - مثل: فارسين - وقلمين -

ص: ٣٠٠

١- الإمعة: من لا أهميه له، ولا رأى، وإنما يسأل غيره عن كل شىء، ويتابعه بغير تفكير.

فاسم الإشارة المناسب له : «ذان» رفعا ، و «ذين» نصبا وجرا ؛ فيعرب (١) كالمثنى ؛ تقول : ذان فارسان ، حاكيت ذين الفارسين ، اقتديت بذين الفارسين - ذان قلمان جميلان ، اشتريت ذين القلمين ، كتبت بذين القلمين ؛ فاسم الإشارة هنا معرب مرفوع بالألف في حاله الرفع ، ومنصوب ومجرور بالياء في حالتي النصب والجر. وكذا في كل جملة تشبه هذه.

فإن كان المشار إليه مثنى مؤنثا - للعاقل أو غيره - (ومنه : فصيحتان ، وردتان ...) . فاسم الإشارة الذي يناسبه هو : «تان» رفعا ، و «تين» نصبا وجرا ، فيعرب إعراب المثنى ؛ تقول : تان فصيحتان ، إن تين فصيحتان ، أصغيت إلى تين الفصيحتين. وتان وردتان - شملت تين الوردتين ، حرصت على تين الوردتين ؛ فاسم الإشارة (٢) هنا كسابقه - معرب إعراب المثنى. وكذا في كل جملة أخرى.

وإن كان جمعا للعاقل أو غيره مثل : الطلاب - الأبواب - أتيننا باسم الإشارة المناسب ؛ وهو «أولاء» ممدوده أو مقصوره ، تقول : أولاء الطلاب نابهون ، أولاء الأبواب مفتحة. واسم الإشارة هنا ممدود مبني على الكسر في محل رفع ؛ لأنه مبتدأ. أما في جملة أخرى فيكون مبتدئا أيضا ولكنه في محل رفع ، أو نصب. أو جر على حسب موقعه من الجملة التي يكون فيها. ومثله : «أرلى» المقصوره. إلا أنها في جميع أحوالها مبنيه على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الجملة.

وإن كان المشار إليه مكانا أتيننا بكلمه : «هنا» وهي إشارة وظرف مكان معا

ص: ٣٠١

١- من الخير التيسير باتباع هذا الرأي القائل : بأنهما يعربان إعراب المثنى ، بالرغم من أن مفرد كل منهما مبني قبل تثنيته ، والمبني لا- يثنى ولا- يجمع ... وحجه هذا الرأي أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما الألف والياء ؛ وهما العلامتان الدالتان على التثنية ؛ فلا داعي لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعا ، وعلى الياء نصبا وجرا ، كما يرى فريق آخر من النحاه ؛ لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذي يناسبنا اليوم. وإذا أخذنا بالتيسير المشار إليه وجب أن نلاحظ أن كل كلمه من الكلمات السابقه (أى : «ذان» ، و «ذين» ، و «تان» و «تين») لا- يصح إضافتها إلى كلمه بعدها ؛ لأن الإضافه المحضه تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا. واسم الإشارة معرفه ؛ فلا تفيده الإضافه شيئا. هذا ، إلى أن جميع أسماء الإشارة - ما عدا المثناه - مبنيه ، والمبني من أسماء الإشارة لا- يضاف - غالبا - . فالكاف الواقعه في مثل «ذانك» و «تانك» رفعا ، ونصبا ، وجرا حرف خطاب (وقد تكلمنا عنه في رقم ١ من هامش ص ٢٩٢) ، وليست ضميرا مضافا إليه ؛ إذ لو كانت ضميرا مضافا إليه لحذفت نون المثنى من المضاف منهما ، ومن مثل قوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ).

٢- من الخير التيسير باتباع هذا الرأي القائل : بأنهما يعربان إعراب المثنى ، بالرغم من أن مفرد كل منهما مبني قبل تثنيته ، والمبني لا- يثنى ولا- يجمع ... وحجه هذا الرأي أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما الألف والياء ؛ وهما العلامتان الدالتان على التثنية ؛ فلا داعي لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعا ، وعلى الياء نصبا وجرا ، كما يرى فريق آخر من النحاه ؛ لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذي يناسبنا اليوم. وإذا أخذنا بالتيسير المشار إليه وجب أن نلاحظ أن كل كلمه من الكلمات السابقه (أى : «ذان» ، و «ذين» ، و «تان» و «تين») لا- يصح إضافتها إلى كلمه بعدها ؛ لأن الإضافه المحضه تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا. واسم الإشارة معرفه ؛ فلا تفيده الإضافه شيئا. هذا ، إلى أن جميع أسماء الإشارة - ما عدا المثناه -

مبنيه ، والمبنى من أسماء الإشارة لا- يضاف - غالبا - . فالكاف الواقعه فى مثل «ذانك» و «تانك» رفعا ، ونصبا ، وجرا حرف خطاب (وقد تكلمنا عنه فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٢) ، وليست ضميرا مضافا إليه ؛ إذ لو كانت ضميرا مضافا إليه لحذفت نون المشى من المضاف منهما ، ومن مثل قوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ).

فهى مبنيه على السكون - أو غيره على حسب لغاتها - فى محل نصب (١)؛ لأنها ظرف غير متصرف - كما سلف - تقول ؛ هنا موطن العلم ؛ أى : فى هذا المكان. وقد يكون قبلها «ها» التى للتنبيه وحدها ، نحو : ها هنا ، أو هى والكاف المفتوحة نحو : ها هناك. وقد يلحقها الكاف واللام معا بشرط عدم وجود «ها» التى للتنبيه.

ومثلها. «ثم» فهى اسم إشاره للبعد وظرف مكان معا - ولا- يتصرف - ، مبنيه على الفتح فى محل نصب (٢) تقول : ثم مقر السماح. أى : هناك. ويجوز أن تلحقها تاء التأنيث المفتوحة فتقول : ثم ميدان للتسابق الأدبى. ولما كانت «ثم» تفيد البعد بنفسها لم يكن هنا داع لأن تلحقها الكاف ولا اللام.

ومما تقدم نعلم :

أن كل مشار إليه له اسم إشاره يناسبه ؛ وكل اسم إشاره مقصور على مشار إليه بعينه ، وأن جميع أسماء الإشاره مبنيه ؛ إما على السكون أو غيره ، ولكنها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب تصرفها ، وموقعها من الجملة. وليس فيها معرب إلا كلمتان ؛ هما : «ذان» للمذكر المثنى «وتان» للمؤنث المثنى ؛ فيعربان إعراب المثنى ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء ، ومع أنهما معربان ، فإنهما لا يضافان - كما سبق (٣) - فشأنهما فى ذلك كشأن المبنى من أسماء الإشاره ؛ لا يجوز إضافه شىء منه مطلقا.

(ب) وإذا عرفنا حالته فى ناحيه قربه أو بعده أو توسطه لم يتغير شىء من طريقه إعراب الأسماء السابقه. فإن وجد فى آخر واحد منها كاف الخطاب الداله على التوسط (نحو ذاك ... هناك) قيل فيها : «الكاف» حرف خطاب ، مبنى لا محل له من الإعراب. وإن وجد معها لام البعد أحيانا ، مثل : «ذلك» - وهذه

ص: ٣٠٢

١- بشرط ألا يسبقها حرف الجر «من» أو : «إلى» - كما تقدم فى ص ٢٩٥ - ، فإن سبقها فهى فى محل جر ، لأنها لا تخرج عن الظرفيه إلا لشبهه الظرفيه ، وهو الجر بالحرف : «من» أو : «إلى». ومن المعلوم أنها ظرف غير متصرف. والظرف غير المتصرف لا يتركب النصب على الظرفيه إلا إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : «من». لكن الظروف الثلاثه : (هنا - ثم - أين) قد تجر بالحرف : «إلى» أيضا. (راجع الصبان فى هذا الموضوع). ويزاد على الثلاثه السالفه الظرف : «متى» ، إلا أنه قد يجز بالحرف «حتى» أيضا -

كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ - وفى ح ٢ باب الظرف م ٧٩.

٢- بالشرط السالف فى رقم ١ من هذا الهامش ، فهو يسرى عليها كزميلتها.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٢.

اللام لا توجد منفردة عن الكاف - كما أشرنا (١) - قيل فيها : اللام حرف للبعد ، مبنى على الكسر في نحو : ذلك ، وعلى السكون في نحو : تلك ... لا- محل لها من الإعراب. وإن وجد في أول اسم الإشارة «ها» التي للتنبيه ؛ مثل : «هذا» قيل فيها : حرف تنبيه مبنى على السكون لا- محل له. (مع ملاحظة أن الكاف بعد كلمه : «هنا» حرف خطاب لا يتصرف مطلقا فهو مبنى على الفتح دائما ، أما بعد غيرها فيجوز أن تتصرف (٢).

ص: ٣٠٣

١- في «ج» من ص ٢٩٣.

٢- راجع رقم ١ من هامش ص ٢٩٢ ...

(١) للمناسبة هنا وللأهميه نلخص ما ذكرناه وأيدناه بالنصوص المسموعه الصحيحه فى ص ٢٠٣ وهو أنه : يجوز الفصل بين : «ها» التى للتنبيه واسم الإشاره بضمير المشار إليه ؛ مثل : هأنذا أسمع النصح ، وهأنت ذا تعمل الخير ، وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد ... وقد يكون الفصل بغير الضمير قليلا ؛ كالقسم بالله ؛ نحو : ها - والله - ذا الرجل محب لوطنه. وكذلك «إن» الشرطيه - مثل ها - إن - ذى حسنه تتكرر يضاعف ثوابها ... وقد تعاد «ها» التنبيه بعد الفصل ، لتوكيد التنبيه وتقويته ؛ مثل : ها أنتم هؤلاء تحبون العمل النافع.

والشائع هو دخول : : «ها» التى للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره اسم إشاره ، نحو : هأنذا المقيم على طلب العلوم. ومن غير الشائع - مع صحته طبقا للبيان والأمثله المتعدده التى فى ص ٢٠٣ - دخولها إذا كان خبره غير اسم إشاره ، نحو : هأنا ساهر على صالح الوطن.

ويستأنس لهذا أيضا - وإن كان فى غنى عنه لكنه فى معرض التخصيص - بما جاء فى الصبان والخضرى معا فى باب الحال عند الكلام على العامل المضمن معنى الفعل ، كتلك ، ولت ، وكأن ، وحرف التنبيه ... حيث قالوا فى التمثيل لحرف التنبيه : (هأنت زيد راكبا ...) ا. ه وهذا لمجرد الاستئناس فقط فقد سقت الأمثله الفصحى الوارده عنم يستشهد بكلامه من العرب.

«ملاحظه» يتعين أن يكون اسم الإشاره المبدوء بكلمه : «ها» التى للتنبيه مبتدأ فى مثل : هذا أخى. لأن «ها» التنبيهيه لها الصداره (١) بشرط أن تنصل باسم الإشاره مباشره لا يفصل بينهما ضمير ، فإن فصل الضمير بينهما فى مثل : «هأنذا» فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشاره هو الخبر. ويجوز : «هذا أنا» ولكن الأول

ص: ٣٠٤

١- قلنا فى رقم ٦ من هامش ص ٢٩٥ إن هذا رأى صاحب الهمع (ج ١ ص ١٠٢ ومن ردهه ؛ كالصبان) وإن الحكم بتقديم اسم الإشاره المبدوء بحرف التنبيه «ها» ، تقديما واجبا على الخبر هو حكم مدفوع بأدله قويه يؤيدها السماع ؛ طبقا للبيان والإيضاح المذكورين هناك. والظاهر أن تقديمه على الخبر أكثر لا واجب.

أحسن وأسمى فى الأساليب الأدبيه العالیه - كما ستجىء الإشاره لهذا فى رقم ٨ من ص ٤٥٤ ، وتكملتها فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٥.

(ب) عرفنا (١) أن كلمه «هنا» اسم إشاره للمكان القريب ، وظرف مكان معا. وقد تقع : «هناك» و «هنالك» و «هنا» المشدده - أسماء إشاره للزمان ؛ فتنصب على الظرفيه الزمانيه ؛ مثل قول الشاعر :

وإذا الأمور تشابهت وتعاضمت

فهناك يعترفون أين المفرع

أى : فى وقت تشابه الأمور. وكقوله تعالى عن المشركين (٢) : (يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ...) إلى أن قال : (هُنَالِكَ تَبْلُغُوا كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ) ، أى : فى يوم حشرهم.

وكقول الشاعر :

«حَتَّ نَوَارٍ وَوَلَاتٍ هُنَا حَتَّتْ

وبدا الذى كانت نوار أجنت».

أى : ولات فى هذا الوقت حين (٣).

(ح) يطلق النحاه على أسماء الإشاره وأسماء الموصول اسما خاصا ؛ هو «المبهمات» ، لوقوعها على كل شىء ؛ من حيوان ، أو نبات ، أو جماد ، وعدم دلالتها على شىء معين ، مفصل مستقل إلا بأمر خارج عن لفظها ؛ فالموصول لا يزول إبهامه إلا بالصله ، نحو : رجع الذى غاب ، كما سيجىء (٤). واسم. الإشاره لا- يزول إبهامه إلا- بما يصاحب لفظه من إشاره حسيه كما عرفنا. ولذلك يكثر بعده مجىء النعت ، أو البدل ، أو عطف البيان ؛ لإزاله إبهامه ، ومنع اللبس عنه ؛ تقول ؛ جاء هذا الفضل. جاء هذا الرجل (٥).

ص: ٣٠٥

١- فى ص ٢٩٥.

٢- فى سوره : يونس ، ورقم الآيه ٢٨ ، وما بعدها.

٣- «لات» فى الشاهد : مهمله ، لا تعمل عمل «لا». بسبب تقديم الخبر وهو : «هنا». ولا يصح أن تكون : «هنا» اسمها : لأنها ظرف غير متصرف - كما سبق فى ص ٢٩٥ - ولا- تخرج عن الظرفيه إلا لشبهها ، وهو هنا الجر بالحرف «من» أو : «إلى» ... فلا تكون اسما لناسخ ، ولا غير ذلك ، ولأنها معرفه ، و «لات» لا عمل لها فى المعرفه. (ومما يلاحظ أن خروجها عن الظرفيه قد يكون إلى الجر بالحرف «إلى» وهذا لا يكون فى غيرها وغير «ثم» ، و «أين» ومثلها : «متى» لكن هذا الظرف قد يجر بالحرف : «حتى» أيضا - دون بقيه الظروف غير المتصرفه ؛ فإنها - غالبا - لا تخرج إلى الجر بهذا الحرف كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٠٢).

وسيجيء الكلام على هذا الشاهد عند الكلام على : لات ص ٥٤٨.

٤- فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٦.

٥- إذا كان ما بعد اسم الإشارة مشتقا فإعرابه نعتا هو الأفضل. أما إذا كان جامدا فالأفضل إعرابه بدلا ، أو عطف بيان - لما

سيجيء فى بابهما ج ٣ - كل ذلك ما لم يوجد مانع.

الموصول قسمان : اسمى ، وحرفى . وسنبدأ بالأول (١).

تعريفه : نقدم له بالأمثله الآتيه :

(أ) فرح الذى ... - سمعت الذى ... - أصغيت إلى الذى ...

(ب) فرح الذى (حضر والده) - سمعت الذى (صوته مرتفع) - أصغيت إلى الذى (فوق المنبر).

(ج) وقفت التى ... - احترمت التى ... - لم أشهد التى ...

(د) وقفت التى (تخطب) - احترمت التى (خطبتها رائعه) - لم أشهد التى (أمام المذيع).

فى كل جملة من جمل القسم الأول : «الذى» كلمه : «الذى» فما معناها؟ وما المراد منها؟ إنها اسم مسماه ومدلوله غير واضح : فلا ندرى أهو : سعد ، أم على أم ، سمير ، أم غيرهم من الرجال؟ ولا- نعرف أهو حيوان آخر؟ أم نبات ، أم جماد؟ وما عسى أن يكون بين أفراد الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد؟ إذا هو اسم غامض المعنى (٢) ، مبهم (٣) الدلاله. ولهذا الغموض والإبهام أثرهما فى غموض المعنى الكلى للجملة وإبهامه.

ص: ٣٠٦

١- لأنه أحد المعارف التى نحن بصدددها. أما الثانى فحرف ؛ لا دخل له بالمعارف ، فليس مجال الكلام عليه هنا. ولكنه يذكر للمناسبة بينه وبين الأول. وسيجىء فى ص ٣٦٨.

٢- خفى المعنى.

٣- أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣١ إلى أن المراد بالمبهم فى باب الموصولات هو : المجل الذى لا تفصيل فيه ولا استقلال ، ولا تعيين ، ولا تحديد. (كما جاء فى حاشيه التصريح) وقد سبق فى «ج» من آخر الصفحه الماضيه أن أسماء الإشاره تسمى هى والموصولات : «الأسماء المبهمه» ، وأوضحنا هناك سبب التسميه ، وأنه وقوعها على كل شىء ؛ من الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد ، من غير تعيين وتفصيل لذلك الشىء إلا بأمر خارج عن لفظها. جاء فى المفصل ج ٥ ص ٨٦ ما ملخصه : إنه حين يقال بين المعارف أسماء مبهمه فالمراد بها ضربان فقط ؛ أسماء الإشاره والموصولات - كما ألمحنا فى رقم ٥ من هامش ص ٢٣٠ ... والفرق بين المضممر والمبهم أن ضمير الغائب يبين بما قبله فى الغالب - وهو الاسم الظاهر الذى يعود عليه المضممر ؛ نحو قولك : محمد مررت به. - والمبهم الذى هو اسم الإشاره - - يفسر بما بعده ، وهو : الجنس. كقولك : هذا الرجل ، وهذا الثوب ، ونحوه. والمعنى بالإبهام : وقوعها على كل شىء من حيوان ، ونبات ، وجماد ، وغيرها ، ولا تخص مسمى دون مسمى. هذا معنى الإبهام فيها. لا- أن المراد به التنكير ؛ ألا- ترى أن هذه الأسماء معارف ؛ لما ذكرناه. والقسم الثانى من المبهمات هو : اسم الموصول كالذى ، والتى ، ومن ، وما ... وكلها معارف بصلاتها ؛ فيانها بما بعدها أيضا. إلا أن أسماء الإشاره تبين باسم الجنس.

والموصلات تبين بالجمل بعدها - أو أشباه الجمل - . والذي يدل على أنها معارف أنه يمتنع دخول علامه النكره عليها ؛ وهى : «رب» وأنها توصف بالمعارف ؛ نحو : جاءنى الذى عندك العاقل ، وتقع أيضا وصفا للمعارف نحو : جاءنى الرجل الذى عندك. وكلها مبهمه ؛ لأنها لا تخص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الإشاره كذلك ... ٥١. والاسم المبهم كما أوضحناه هنا - يختلف عن اسم الزمان المبهم الذى يجىء إيضاحه فى مكانه المناسب من الأجزاء التاليه ، ومنها ج ٢ ص ٢٠٥ م ٧٨ وكذلك يختلف عن المنادى المبهم والمراد به نداء «أى» وأيه» و «اسم الإشاره - كما سيجىء فى باب المنادى ج ٤

لكن حين أتينا بعد ذلك الاسم المبهم الغامض بجمله اسميه ، أو فعلية تشتمل على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جمله (١) - رأينا المعنى قد اتضح ، وزال الغموض والإبهام عنه ، كما فى القسم الثانى «ب».

وكذلك الشأن فى قسم «ج» حيث اشتملت كل جمله فيه على اسم غامض مبهم هو : «التي» ؛ وقد امتد الغموض منه إلى المعنى الكلى للجمله ؛ فجعله غامضا. لكن هذا العيب اختفى حين أتينا بعد الاسم : (التي) بجمله مشتمله على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جمله ؛ فزال عنه الإبهام أولا ، وعن الجمله تبعاله ، كما فى القسم «د».

فكلمه «الذى» و «التي» وأشباههما تسمى : «اسم موصول». وهو : اسم مبهم يحتاج - دائما (٢) - فى تعيين مدلوله ، وإيضاح الماد منه - إلى أحد شيئين بعده ؛ إما : جمله (٣) وإما شبهها ، ولا بد فى الجمله من ضمير يعود عليه ، أو ما يغنى عن الضمير.

ألفاظ الموصول الاسمى :

ألفاظه قسمان : مختص ، وعام (ويسمى : مشتركا).

ص : ٣٠٧

- ١- شبه الجمله هو : الظرف والجار مع مجروره. وهنا نوع خاص آخر سيجىء فى ص ٣٤٧ هو الصفه الصريحه وتكون صلته «أل» الموصوله. ولا تكون صلته لغيرها ولا تدخل فى شبه الجمله إلا فى هذه الصوره. انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٢١
- ٢- فتخرج - مثلا - النكره الموصوفه بجمله ؛ نحو : «واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله» ؛ لأن حاجتها إلى الجمله ليست دائمه : وإنما هى مؤقتة بمداه وصفها فقط ، لا فى سائر أحوالها.
- ٣- وهذه الجمله أو ما يقوم مقامها توصل به ؛ ولذلك سمى موصولا ؛ فهو موصول بها ، أو وهى موصوله به.

فالمختص : ما كان نصًّا في الدلالة على بعض الأنواع دون بعض ، مقصورا عليها وحدها ، فلنوع المفرد المذكور ألفاظ خاصة به ، ولنوع المفردة المؤنثة ألفاظ خاصة بها ، وكذلك للمثنى بنوعيه ، وللجمع بنوعيه.

والعام أو المشترك : ما ليس نصًّا في الدلالة على بعض هذه الأنواع دون بعض ، وليس مقصورا على بعضها ؛ وإنما يصلح للأنواع كلها.

وأشهر الألفاظ الخاصة ثمانية ، موزعه على الأنواع الآتية :

اللفظ المختص

النوع الذى يستعمل فيه

١ - الذى (١)

ويختص بالمفرد المذكور ؛ سواء أكان عاقلا ، أم غير

عقل ؛ تقول : الذى كتب الرسالة منشى - الذى يتلأأ فى السماء نجم.

وكلمه : «الذى» مبنيه على السكون دائما فى كل

أحوالها. غير أنها تكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من

الجملة.

٢ - التى (٢)

وتختص بالمفردة المؤنثة ، عاقله كانت أم غير عاقله

؛ تقول : التى رسمت الصورة بارعه - التى أنارت الكون شمس كبيره.

وكلمه «التى» مبنيه على السكون دائما فى كل أحوالها

؛ وتكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة.

٣ - اللذان

واللذين (٣)

ويختص بالمثنى المذكور ؛ عاقلا أو غير عاقل.

ففى حالة الرفع تحذف الياء من الاسم المفرد وهو : «الذى»

ونجىء بعلامتى التشبيه (الألف والنون المكسوره). وفى حالة النصب والجر نحذف

الياء أيضا من ذلك المفرد ، ونجىء بعلامتى التشبيه ؛ وهى : الياء المفتوح ما

قبلها والنون المكسوره بعدها ؛ نحو : نجا اللذان استعدادا.

ص: ٣٠٨

-
- ١- تكتب بلام واحده وتحذف الثانيه ؛ لأن كثره الاستعمال لا تجعل القارئ يشتبه فى حقيقتها.
 - ٢- تكتب بلام واحده وتحذف الثانيه ؛ لأن كثره الاستعمال لا تجعل القارئ يشتبه فى حقيقتها.
 - ٣- كلتاها تكتب بلامين.

النوع الذى يستعمل فيه

عاونت اللذين استعدا ، قصدت إلى اللذين استعدا.

ونحو : العلم والمال هما اللذان يبينان الأمم - إن اللذين شاهدتهما صديقان

كريمان - بادرت إلى اللذين شاهدتهما.

والأحسن أن تكون «اللذان» و «اللذان» معربتان إعراب

المثنى ، وأن تكون نونهما مكسوره من غير تشديد فى جميع أحوالها (1) -

رفعا ونصبا ، وجرا

ص: ٣٠٩

١- هذا هو الأشهر الذى يحسن الاقتصار عليه. ويجوز أن تكون مكسوره أيضا مع التشديد ، ولكنها فى حالة النصب والجر تقتضى فتح الياء قبلها ؛ تقول : اللذان ، اللذين .. فتكون فى التشديد وعدمه كنون «ذان» و «تان» اسمى الإشاره حيث يصح فيهما الأمران كما أسلفنا. - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩١ - تقول فى حالة الرفع : ذان - تان - أو : ذان - تان. وفى حالتى النصب والجر : ذين - تين - أو ذين - وتين. فالنون فى كل الأمثله السابقه صالحه للتشديد وعدمه لكنها عند النصب والجر تستلزم عند التشديد فتح الياء قبلها. وإلى ما سبق يشير ابن مالك. موصول الاسماء : اللذى ، اللتى ، اللتى : اللتى واليا إذا ماثنيا لا تثبت بل ما تليه أوله العلامه والنون إن تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين شدد أيضا وتعويض بذاك قصدا يقول : أَلْفَاظُ الْمُوصُولِ الْأَسْمَى هِيَ : «الذى». ولم يذكر أنها للمفرد المذكر ، مكتفيا بالمقابله التاليه ؛ حيث يقول إن اللتى : (أى : المفرده) لها : «التي». ثم أوضح أن الياء فى كلمتى : «الذى» و «التي» لا تثبت ، ولا تبقى عند تثنيتهما فتحذف ، ويجىء بعد الحرف الذى وليته - أى : جاءت بعده - علامتا التثنيه ؛ وهما الألف والنون رفعا ، أو الياء والنون نصبا وجرا. وصرح بأن تشديد النون فى التثنيه لا لوم فيه ، وكذلك تشديد النون فى «ذين» و «تين» اسمى إشاره جائز أيضا - كما سبق فى - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩١ - وأن التشديد فى هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التى حذفت من غير داع لأجل التثنيه. وهذا تعليل يجب إهماله. لأن العله الصحيحه هى استعمال العرب ليس غير.

اللفظ المختص

النوع الذى يستعمل فيه

٤ - اللتان - اللتين

ويختص بالمشئى المؤنث ؛ عاقلا : وغير عاقل .

وينطبق عليه كل ما سبق فى : «اللذان» ؛ من حيث حذف

ياء المفرد ، وزيادة علامتى التثنيه وإعرابه إعراب المشئى ، ومن حيث تشديد النون

وعدم تشديدها ؛ تقول ؛ اللتان تحسنان عملهما تفوزان - أعراف اللتين فازتا - أكبرت

شأن اللتين فازتا ...

٥ - الألى (١) ، مقصوره او

: الألاء . ممدوده

للعقلاء من جمعى المذكر والمؤنث ، تقول : سرنى

الألى هاجروا فى طلب العلم ، أو الألاء وراقتنى «الألى» ، خدمن بلادهن

بإخلاص ... أو : الألاء . ومن أمثلتها لجمع المذكر قول الشاعر يمدح :

هم الألى وهبوا للمجد أنفسهم فما يباليون مالاقوا

إذا حمدوا ...

والألى بالقصر مبنيه على السكون . أما الممدوده فمبنيه على الكسر ، وكلاهما فى

محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة .

٦ - اللذين (٢)

لجمع المذكر العاقل ؛ تقول : اللذين ينقادون للغضب

يلاقون شر العواقب .

وكلمه : «الذين» لا تتغير حالتها رفعا ولا نصبا ولا

جرًا ؛ لأنها اسم مبنى على الفتح دائما في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب

موقعها من الجملة. وهذا الرأي وحده هو الأولى بالاتباع (٣).

ص: ٣١٠

-
- ١- من الواضح أن : «الألى» اسم جمع (وهو ما يدل على معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه ... - انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٤) وليست جمعا ، إذا لا- ينطبق عليها شروطه. وتكتب بغير واو بعد الهمزة. بخلاف «أولى» اسم إشارة ؛ فإن الواو تلزمها بعد الهمزة - كما في هامش ص ٢٩٢ - . وقد سبق القول : - في رقم ٥ من هامش ص ١٧٠ ورقم ٤ من هامش ص ٢٩١ وكذا رقم ١ من ص ٤٥٠ م ١٧٠ ج ٤ - أن النحاء لا- يطلقون المقصور والممدود إلا على الأسماء المعربة وحدها من هذين النوعين. أما اللغويون والصرفيون فيطلقونهما على المعرب وعلى المبنى منهما. وبرأيهم جرى التعبير هنا وفي اسم الإشارة أيضا.
 - ٢- ليست جمع مذكر لأنها لا تنطبق عليها شروطه فهي ملحقه به ، وتكتب بلام واحده.
 - ٣- يحسن إهمال الرأي الآخر الذى يعربها إعراب جمع المذكر فى كل حالاتها ؛ فيرفعها بالواو والنون (اللدون). وينصبها ويجرها بالياء والنون ؛ فيقول ندم اللدون أهملوا - ورأيت الذين انتصروا يسخرون من الذين هزموا.

النوع الذى يستعمل فيه

٧، ٨ - اللات ، أو : اللاتى .

واللاء ، أو : اللاتى

وتختص بجمع المؤنث للعاقلة وغير العاقلة ، تقول :

اللات سبقن فى الميدان العملى كثيرات ، ومنهن اللاء اشتهرن بالاختراع ... أو

اللاتى أو : اللاتى . وامتأ البحر بالسفن اللات تشقه طولا وعرضا ، وهى محمله

بالضائع المتنوعه اللاء تنتقل بين أطراف المعموره ... أو اللاتى أو : اللاتى (١).

(واللات واللاء مبنيتان على الكسر . أما اللاتى

واللاتى فمبنيتان على السكون). وكلها فى محل رفع ، أو : نصب ، أو : جرّ ، على

حسب موقعها من الجمله

وإلى هنا انته الكلام على المشهور من الألفاظ المختصه الثمانيه . ويلاحظ أن كل واحد منها مبدوء «بأل» الزائده لزوما ؛ فلا

يمكن الاستغناء عنها (٢) وأنها جميعا مبنيه ما عدا ألفاظ التثنيه ؛ فيحسن إعرابها.

ص: ٣١١

١- وإلى ما سبق فى ٤ ، ٥ يقول ابن مالك. جمع الذى : «الألى» ، «الذين» مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا يريد : أن كلمه «الذى» تجمع جمعا لغويا - وهو الذى يدل على مطلق التعدد ، ولو لم تنطبق عليه شروط الجمع النحويه - على «ألى» ، وعلى «الذين». «الذى» يستعمل للمفرد المذكر ، ويقابل المفرد المذكر جمع المذكر ، وله كلمتان : «الألى» و «الذين» ولم يتعرض لتفصيل ما يختص به كل اسم منهما ، واكتفى بأنهما للجمع . وزاد أن «الذين» للجمع مطلقا ؛ أى : فى جميع حالاتها من الرفع ، والنصب ، والجر ، وأن بعض العرب يجعله كجمع المذكر السالم ؛ فىأتى فيه بالواو رفعا ، ويعربه فى هذه الحاله ، وكذا فى حالتى النصب والجر ، وعلامتهما موجوده وهن الياء والنون . ويقول ابن مالك مشيرا ؛ إلى ما مر فى ٧ و ٨ : باللمات واللاء : «التى» قد جمعا واللاء كالألذين نذرا وقعا أى : أن «التى» وهى اسم موصول للمفرده المؤنثه مطلقا تجمع على «اللات» ، «واللاء» جمعا لغويا يدل على مجرد التعدد - كما سبق - ، لا- جمعا نحويا ، إذ أنها ليست مستوفيه لشروط الجمع النحوى . فإذا كانت كلمه : «التى» للمفرده المؤنثه فالذى يقابلها ويحل محلها فى جمع المؤنث هو : «اللات» و «اللاء». ولم يذكر أنهما بالياء فى آخرهما وبغير الياء

أيضا. ثم بين أن كلمه : «اللاء» قد تستعمل - قليلا - للعقلاء مكان كلمه : «الذين» وتحل محلها لجمع المذكر من الناس فتقول :
جاء اللاء زرعوا الحقل ؛ أى : الذين.

٢- فى الأشهر الأوضح ويقول شارح المفصل : (ج ١ ص ٤١٣) ما نصه : - باختصار قليل - (... إذا ثبت أن : «أل» لا تفيده هنا -
فى باب اسم الموصول - التعريف كان زيادتها - لضرب من إصلاح اللفظ ؛ وذلك أن : «الذى» وأخواته مما فيه «أل» إنما
دخل توصلا إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجرى أوصافا على النكرات ، نحو قولك :
مررت برجل أبوه زيد ، ونظرت إلى غلام قام أخوه ، وصفه النكره نكره. فلما كانت تجرى أوصافا على النكرات لتنكرها أرادوا
أن تكون فى المعارف مثل ذلك ؛ فلم يسغ أن تقول : مررت بزيد أخوه كريم ، وأنت تريد النعت لزيد لأنه قد ثبت أن الجمل
نكرات ، والنكره لا تكون وصفا للمعرفه. ولم يمكن إدخال «أل» التى للتعريف على الجمله لأن «أل» هذه من خواص الأسماء ،
والجمله لا تختص بالأسماء إلا أن لفظ «الذى» قبل دخول «أل» لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا فى أوله «أل» ليحصل
لهم بذلك لفظ المعرفه الذى قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى (...). اه. وقد سبقت الإشارة لبعض ما سبق فى هامش ص ١٠١.
وكل ما تقدم فخيالى محض لا يعرف العربى الأصيل عنه شيئا. أما التعليل الحق فهو كلام العرب وحده.

أما ألفاظ القسم العام (وهو المشترك) فأشهرها : سته ، لا يقتصر واحد منها على نوع مما سبق في القسم الخاص ؛ وإنما يصلح لجميع الأقسام من غير أن تتغير صيغته اللفظية (١). فكل اسم من الموصولات المشتركة ثابت على صورته ، لا يتغير مهما تغيرت الأنواع التي يدل عليها ؛ لأنه مبني ، وبنائه على السكون ، إلا لفظه : «أى» فإنها قد تبني ، وقد تعرب ، - كما سيجيء في ص ٣٢٧ -

ولما كان كل اسم من هذه الأسماء المشتركة صالحاً للأنواع المختلفه كان الذى يوضح مدلوله ويميز نوع المدلول هو ما يجيء بعده من الضمير ، أو غيره من القرائن التي تزيل أثر الاشتراك (٢).

وإليك الألفاظ الستة ، ونواحي استعمالها :

(١) من (٣) : أكثر استعمالها في العقلاء ، نحو : خير إخوانك من واساك ، وخير منه من كفاك شره . وقول الشاعر :

ولا خير فيمن لا يوطن نفسه

على نائبات الدهر حين تنوب

وتكون للمفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع بنوعيهما : تقول : غاب من كتب ، ومن كتبت - ومن كتبنا ، ومن كتبنا ، ومن كتبوا ، ومن كتبنا .

وقد تستعمل في غير العقلاء في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الكلام يدور في شيء له أنواع متعددة ، مفصله بكلمه :

ص: ٣١٢

١- أى : مادته المكونه من الحروف وضبطها ...

٢- سيجيء توضيح هذا وتفصيله عند الكلام على صلة الموصول ، والرابط ص ٣٣٧ م ٢٧ -

٣- يتردد ذكرها أحيانا في اصطلاح النحاه باسم «من» المعرفه الناقصه ، يريدون : «من التي هي اسم موصول . ومثلها : «ما» الموصوله ؛ حيث يطلق عليها اسم . - ما» المعرفه الناقصه ، - كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣١٦ -

«من» وفي تلك الأنواع العاقل وغيره ، مثل : الحيوانات كثيره مختلفه ؛ فيها من ينطق بفصيح الكلام ؛ كالإنسان ، ومن يغرد بصوت عذب ؛ كالبلبل ، ومن يصيح بصوت منكر ؛ كالبومه

(ب) إذا وقع من غير العاقل أمر (١) لا يكون إلا من العقلاء ، فعندئذ نشبهه بهم ، وننزله منزلتهم (٢) في استعمال : «من». كأن تسمع البلبل يشدو بلحن شجيّ واضح التنغيم ، فتقول : أطربني «من» يغنى فى عشه بأطيب الأناشيد. وكأن ترى القمر يشرف عليك كأنسان ينظر إليك : فتقول : إن من يطل علينا من برجه العالى بين الكواكب والنجوم يصغى إلى مناجاتى وهمسى ... وكالغريب الذى يقول للطيور المسافره : هل فيكن من يحمل سلامى إلى أهلى وخلانى ...

(ج) أن يكون مضمون الكلام متجها إلى شىء يشمل العاقل وغيره ، ولكنك تراعى أهميه العاقل ؛ فتغلبه على سواه. مثل : أيها الكون العجيب ، من فيك ينكر قدره الله الحكيم؟

ص: ٣١٣

١- ولو تخيلا منا ، وتنزيلا له منزله الذى يحصل ...

٢- لبيان ذلك : أنه متى نسب إلى غير العاقل شىء لا ينسب (نفيًا أو إثباتًا) إلا إلى العاقل أجرينا عليه حكمه من غير نظر لرأى المتكلم ، أو المخاطب ، أو غيرهما.

كلمه : «من» سواء أكانت موصوله أم غير موصوله ؛ من الكلمات المفردة المذكوره من ناحيه لفظها ، ولكنها من ناحيه معناها قد تكون غير ذلك. ومن هنا يصح أن يعود الضمير عليها مفردا مذكرا (١) ، مراعاها للفظها - وهو الأكثر (٢) -. ويجوز فيه مراعاها المعنى المراد وهو كثير (٣) ؛ فمن الأول قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ)

ص: ٣١٤

١- سبقت مواضع التطابق بين الضمير ومرجعه في «ج» من ص ٢٣٦ وتجيء لها بقيه في ص ٤١٠ وما بعدها. وإذا كانت «من» موصوله ومعناها هو المفرد المذكور ، فهي مثل : «الذى» إلا أن «من» لا تكون - فى أحد الآراء القويه - صفه ، ولا موصوفه ؛ بخلاف «الذى» ؛ تقول : رجع الطائر الذى هاجر ، وجاء الذى رحل الظريف ، فتقع كلمه : «الذى» صفه وموصوفه ؛ بخلاف «من». - راجع ص ٣٤٠

٢- (كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ١١٦ وفى رقم ٨ من ص ٢٣٦). وإنما يكون الأكثر فى الضمير مراعاها لفظها فى غير الحالات الآتية : - وسيشار إلى بعضها فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٠ - ١ - أن يحصل لبس من مراعاها لفظها ؛ نحو : أعط من سألتك ؛ فلا يجوز من سألتك. ب - أن يكون فى مراعاها اللفظ وقوع فى قبح ؛ نحو : من هى حمراء خادمتك. بمعنى : «من هى حمراء - هى خادمتك» فيجب مراعاها المعنى ؛ فلا يقال : من هو حمراء جاريتك ، لكيلا تكون كلمه : «حمراء» المؤنثه خبرا عن الضمير المذكور. وكذلك العكس فى نحو : من هو أحمر «جاريتك» ؛ فلا يقال : من هى أحمر جاريتك ؛ لكيلا يكون الخبر (وهو كلمه أحمر) مذكرا ، والمبتدأ الضمير مؤنثا. وكذلك لا يجوز : من - هو أحمر - جاريتك ؛ لأن المبتدأ والخبر : (هو أحمر) متطابقان فى التذكير وهما صله الموصول. ولكن اسم الموصول (من) مفرد مذكر ، وخبره «جارية» مؤنث. ولا مانع من هذا. لولا - أن الموصول مع صلته كالشئ الواحد ، والصله هنا متطابقه فى التذكير لكن خبر الموصول مؤنث وهو بمنزله الخبر عن الصله ؛ فيقع التخالف الممنوع : فكأنك أخبرت عن المذكر بمؤنث.

٣- وقد يراعى المعنى كثيرا بعد مراعاها اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ). وقد يراعى اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ. وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَوَلَّى مُشْتَكِرًا كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا ، كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا. فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) - وستجىء الإشارة لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٠ أما مراعاها المعنى أولا ثم اللفظ فالأفضل اجتنابه.

ففاعل «يؤمن» مفرد مذكر ؛ مراعاة للفظ «من». ومن الثانى قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) وقول الفرزدق :

تعال ، فإن عاهدتنى لا تخوننى

نكن مثل من - يا ذئب - يصطحبان

فالفاعل فى الآيه واو الجماعه ، وفى البيت ألف الاثنين وكلاهما ضمير عائد إلى «من» مراعاة لمعناها :

وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : (بلى مَن أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ، فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ). فالضمائر فى الشطر الأول من الآيه مفردة مذكوره ؛ مراعاة للفظ : «من». بخلافها فى الشطر الثانى فإنها للجمع ؛ مراعاة لمعنى : «من» وقوله تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ...)

ففاعل الفعل : «يقنت» ؛ ضمير مفرد ، مذكر ؛ مراعاة للفظ : «من» أما الضمائر بعده فللجمع المؤنث : أو للمفردة ؛ مراعاة لمعنى : «من».

ص: ٣١٥

٢ - «ما» وأكثر استعمالها في غير العاقل (١)، وتكون للمفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع بنوعيهما (٢) ؛ تقول : أعجبنى ما رسمه «علی» وما رسمته «فاطمه» - وما رسماه - وما رسمتاه - وما رسموه - وما رسمنه. وقد تكون للعاقل في مواضع :

(١) إذا اختلط العاقل بغيره ، وقصد تغليب غير العاقل لكثرتة : نحو قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) وقول الشاعر :

إذا لم أجد في بلده ما أريده

فعندي لأخرى عزمه وركاب

(ب) أن يلاحظ في التعبير أمران مقترنان ؛ هما : ذات العاقل ، وبعض صفاته ، معا ؛ نحو أكرم ما شئت من المجاهدين والأحرار. فكأنك تقول : أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفه بالجهد ، أو بالحريه ؛ فأنت تريد أمرين مجتمعين : الذات ، ووصفا آخر معها ، ولا تريد أحدهما وحده. ومثل : صاحب ما تريد من الطلاب ؛ العالم ، والمخلص ، والصالح. تريد أن تقول : صاحب من كانت ذاته موصوفه بالعلم ؛ ومن كانت ذاته موصوفه بالإخلاص ، ومن كانت ذاته موصوفه بالصلاح. فالمقصود أمران : الذات ومعها شيء آخر من الأوصاف الطارئة عليها.

(ح) المبهم أمره ؛ كأن ترى من بعد شبها لا تدري أهو إنسان أم غير إنسان ؛ فتقول : إني لا أتبين ما أراه ، أو لا أدرك حقيقه ما أراه ... وكذلك لو علمت أنه إنسان ولكنك لا تدري أموث هو أم مذكر؟ ومنه قوله تعالى على لسان مريم : (إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَقَبَّلْ مِنِّي ...)

ص: ٣١٦

١- قد يتردد ذكرها في اصطلاح النحاه أحيانا باسم : «ما» المعرفه الناقصه ؛ يريدون التي هي اسم موصول. كما يطلق على «من» الموصوله اسم المعرفه الناقصه أيضا - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣١٢ - وهي غير «ما» التي تعدّ حرف موصول (انظر ص ٣٧١ ورقم ٢ من هامش ص ٣٧٢).

٢- لما كانت «ما» من الموصولات المشتركة التي لفظها مفرد مذكر ، ومعناها قد يكون غير ذلك جاز في الضمير العائد إليها أن يكون مطابقا للفظها أو لمعناها ، كالذي سبق في - من» الموصوله - ص ٣١٤ -.

(١) تصلح (من) و (ما) للأمر الخمسة الآتية :

١ - اسم موصول : مثل : قوله تعالى : (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ).

وقول الشاعر :

إن شرّ الناس من يبسم لى

حين ألقاه ، وإن غبت شتم

٢ - اسم استفهام ، مثل : من عندك؟ ما معك من المال؟

٣ - اسم شرط ، مثل : من يعمل سوءا يجز به - وما تصنع من خير تجد جزاءه خيرا.

٤ - نكرة موصوفة ، مثل : رب من نصحته استفاد من نصحك (أى : ربّ إنسان نصحته استفاد ...) ورب من معجب بك ساعدك. ورب ما كرهته تحقق فيه نفعك (أى : رب شيء كرهته) وربّ ما مكروه أفاد (١) ... ومن هذا قول الشاعر :

الصدق أرفع ما اعتزّ الرجال به

وخير ما عود ابنا فى الحياه أب

والغالب : فى «من» إذا كانت نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمه : «إنسان» ، ولا بد أن يقع بعدها صفة ، فإن لم يقع بعدها صفة فهى نكرة غير موصوفة ، وتسمى : تامه. وتكون أيضا - بمعنى : إنسان.

كما أن الغالب فى «ما» التى هى نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمه : «شياء» ولا بد أن يقع بعدها صفة لها. وإن لم يقع بعدها صفة فهى نكرة غير موصوفة ، بمعنى : شياء ، أيضا ، وتسمى : تامه.

٥ - نكرة تامه (أى : غير موصوفة) - وهى التى سبقت الإشارة إليها - مثل .

رب من زارنا اليوم. ربّ ما غرّد مساء. أى : ربّ إنسان زارنا ، وربّ شياء غرّد. فالجمله الفعلية - فى المثالين فى محل رفع ، خبر.

ص: ٣١٧

١- والدليل على أن «من» و «ما» فى الأمثلة السابقة نكرة موصوفة أنهما مجروران برب ؛ وهى لا- تجر - غالبا - إلا النكرات. وبعدها جمله ، والجمله بعد النكرة صفة (هذا ولا توصل كلمه «ما» النكرة الموصوفة بكلمه : «رب» فى الكتابه).

(ب) تختص «ما» دون «من» بمعان أخرى ؛ منها السبعة الآتية :

١ - التعجب ؛ مثل : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعا.

٢ - النفي ؛ مثل : ما الخائن صديق ، أو : صديقا. وقول العرب : ما ذهب من مالك ما وعظك (١).

٣ - أن تكون كافه ؛ وهى التى تدخل على العامل فتكفّه (أى : تمنعه عن العمل ، وتتركه معطلا) كأن تدخل على حرف جر ، أو على ناسخ ، أو نحوهما ، فلا يعمل ؛ مثل : ربما رجل زارنا نفعناه - ربما يود المهمل لو كان سبّاقا. إنما الأمم الأخلاق. ويجب فى الكتابه وصل «رب» بكلمه : «ما» الكافه ؛ لأن الذى يفصل هو «ما» النكره الموصوفه ؛ كما سبق.

٤ - أن تكون زائده (أى : يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى) وتقع كثيرا بعد : «إذا» الشرطيه ؛ مثل : إذا ما المجد نادانا أجبنا ... أو بعد غيرها مثل : قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) وقوله : «مما (٢) خطيئاتهم أغرقوا ... ٥ - مصدرية ظرفيه (أى : تسبك مع ما بعدها بظرف ومصدر معا كما سيجىء البيان آخر هذا الباب) (٣) ، مثل : الصانع يربح ما أجاد صناعته. أى : مده إجادته صناعته. وقول الشاعر يفتخر :

ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا

وإن نحن أوامنا إلى الناس وقفوا

أى : مده سيرنا.

٦ - أن تكون مصدرية غير ظرفيه (أى : تسبك مع ما بعدها بمصدر فقط كما سيجىء فى آخر الباب) (٤). مثل : كوفئ المخلصون بما أخلصوا ، أى : بإخلاصهم. ٧ - أن تكون مهيئه. (وهى التى تدخل على كلمه غير شرطيه. فتهيئها وتعدّها لمعنى الشرط وعمله) كدخول «ما» على «حيث» ، فى مثل : حيثما تصدق تجد لك أنصارا.

٨ - أن تكون مغيره ... (وهى التى تدخل على أداه شرطيه ؛ فتغيرها إلى

ص: ٣١٨

١- «ما» الأولى نافيه أما الأخيره فتصلح موصوله ، ونكره موصوفه ، والكلام مثل قديم ، يقال للحزبن الذى أضاع ماله ؛ سدى ؛ فيتعلم بعد ذلك الحذر ، ويبالغ فى الحيطه ؛ فلا يضيع منه شىء ويحافظ على ماله. فضياع ماله بسبب إهماله كان الوسيله الناجحه لصيانته ؛ فكأنه لم يضيعه سدى

٢- أى : بسبب خطيئاتهم.

٣- ص ٣٧١.

٤- ص ٣٧٢

غير الشرط ، كدخول «ما» على «لو» في مثل : «لوما» تحافظ على الميعاد. فقد تغيرت «لو» بسبب : «ما» ، وانتقلت هنا من الشرط إلى التحضيض.

٩ - أن تقع صفة ، مثل : لأمر ما غاب القائد. فالمراد ؛ لأمر أي أمر. وهذه قد يعبر عنها : «بالإبهاميه». ويتفرع على الإبهام إما الحقاره ؛ نحو : أعط فلانا شيئاً ما. تريد شيئاً تافها حقيراً ، وإما التفخيم ؛ نحو : لأمر ما ، هرب الحارس ، تريد لأمر عظيم هرب ... وإما النوعيه ؛ نحو : عاون علينا معاونه ما. تريد : نوعاً من المعاونه.

ويقول بعض المحققين من النحاه : إنها في كل المواضع السابقه الخاصه بالصفه ليست صفة ؛ وإنما هي زائده ؛ تفيد التنبيه ؛ وتقويه المعنى ، ويرى أن هذا أولى. وحجته : أنه ليس في كلامهم نكره جامده وقعت نعنا إلا وبعدها كلمه تماثل الموصوف تماماً ؛ نحو : مررت برجل أي رجل ، وأكلنا فاكهه أي فاكهه. فالحكم عندهم على «ما» المذكوره بالاسميه واقتضاء الوصفيه - حكم بما لا نظير له ؛ فيجب اجتنابه ؛ كما يقولون.

وهذا الخلاف شكلي ، لا قيمه له. والرأيان سيان ، وما دامت تؤدي غرضاً معيناً. فلا أهميه بعد ذلك لجعلها حرفاً زائداً - وهو الأسهل - أو اسماً يعرب صفة.

٣ - ... «أل» وتكون للعاقل وغيره (١) ؛ مفردا وغير مفرد ؛ نحو : جاءنى الكاتب ، أو : الكاتبه ؛ أو : الكاتبان ، أو الكاتبان ، أو : الكاتبون ، أو : الكاتبات. ولا تكون موصولة إلا إذا دخلت على صفة صريحه (٢) ؛ فتكون

ص: ٣٢٠

١- ولفظها مفرد مذكر ولكن معناها قد يكون غير ذلك. ولا يراعى فى الضمير العائد عليها إلا المعنى ؛ خوفا من اللبس.

٢- ليست «أل» هذه للتعريف - فى الأشهر ؛ وإنما هى لضرب من إصلاح اللفظ وتزيينه ؛ لأن اسم الموصول يتعرف بصلته. وكثير من أسماء الموصول مجرد من «أل» مع أنه معرفه ؛ فتعريفه جاء من صلته ؛ لا- من «أل». ولو كانت للتعريف لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ إذ تبعدهما - كما يقولون - عن شبه الفعل ؛ وتقربهما من الجوامد ؛ لأنها من خصائص الأسماء ؛ والأصل فى الأسماء الجمود ؛ بسبب وضعها للذوات والجامد لا يعمل بخلاف الفعل وما يشبهه. لكن يقول شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) إنها اسم موصول تفيد التعريف مع كونها بمعنى : «الذى» - كما سنشير فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٤. - وليست حرف موصول ؛ لأنها لا- تؤول مع ما بعدها بمصدر ؛ ولأنها قد تدخل قليلا على الجملة ؛ و «أل» المعرفه لا تدخل على الجملة. هذا إلى أمور أخرى دعت إلى اعتبارها اسم موصول ؛ أهمها أمران : أولهما : وجود ضمير بعدها لا مرجع له سواها ؛ والضمير لا يعود إلا على اسم ؛ نحو : قد أفلح المؤمن ؛ وخاب الجاحد. ففى كلمه : «المؤمن» ضمير تقديره : «هو» ؛ لا مرجع له إلا (أل) التى : بمعنى «الذى» هنا. وكذلك تقديره فى كلمه : «الجاحد» .. وكقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ..) وقوله : (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ..) ففى : «المؤمنون» ضمير تقديره : «هم» يعود على «أل». وفى «العاديات» ضمير تقديره : «هى» أو «هن» ، يعود على «أل». ولا- مرجع لكل ضمير سوى «أل». ولا يمكن أن يكون اسم الفاعل فى الأمثله السابقه وأشباهاها خاليا من الضمير لأسباب قويه دونها النحاه ، وأثبتوا بها أن أكثر المشتقات يحمل ضميرا مستترا. (كما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من ص ٢٨). ثانيهما : أن هذه الأسماء التى دخلت عليها «أل» قد يعطف عليها الفعل أحيانا ؛ نحو قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرُوبًا حَسَنًا ...) وقوله تعالى : (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا) إلى قوله : (فَأَثَرُنَّ بِهِ نَقْعًا). فالفعل : «أقرض» فى المثال الأول معطوف على «المصدقين». والفعل : «أثار» فى الجملة الثانيه معطوف على «العاديات». والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله ، أو على ما يشبهه الفعل - كما سيجىء فى ج ٤ باب العطف - والمعطوف عليه هنا ليس بفعل ؛ فلم يبق إلا أنه يشبهه الفعل ، لأنه أحد مشتقاته ... ومن ثم كانت «أل» الداخلة على المشتقات الصريحه المشبهه للفعل اسم موصول - وليست حرفا - ليعود عليها الضمير من المشتق. والمراد هنا بالمشتقات الصريحه : «اسم الفاعل ، واسم المفعول ، اتفقا ؛ لأنهما يدلان على الحدث والتجدد كالفعل. أما الصفه المشبهه وباقي المشتقات فتدل على الثبوت ؛ فهى بعيده من الفعل ، قريبه من الأسماء الجامده. ومن ثم كانت «أل» الداخلة على «أفعل التفصيل» للعهد ، وليست موصوله ، كما ستجىء الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٣ ويجىء البيان فى باب أفعل التفصيل ج ٣ م ١١٢ هذا ، ولا تكون «أل» اسم موصول إذا وجد فى الكلام ما يدل على أنها «للعهد» فتكون حرف تعريف ، لا- اسم موصول ؛ مثل : قابلت مخترعا ؛ فأكبرت المخترع. واستشرت طبيبا ؛ فعملت بمشوره الطبيب. فكلمه : «أل» فى «المخترع» و «الطبيب» للعهد ؛ فهى أداه تعريف فقط. وتفصيل الكلام على «أل» التى للعهد فى ص ٣٨١ أما الداخلة على المشتقات التى تعمل عمل الفعل فهى اسم موصول كما سبق - إذ لو كانت حرفا لكانت من خواص الأسماء كما يقولون ، فلا يكون المشتق بعدها شبيها بالفعل يعمل عمله ، وإنما يكون مجرد اسم فقط ، يدل على الذات وحدها.

الصفه مع مرفوعها هنا من قسم شبه الجملة الواقع صلّه ؛ كما مثل ، ونحو : إن العاقل الأريب (١) يحتال للأمر حتى يفوز به ،
والعاجز الضعيف يتوانى ويتردد حتى يفلت منه .

هذا ، ومع أن «أل» اسم موصول ، وتعتبر كلمه مستقله - فإن الإعراب لا يظهر عليها ؛ وإنما يظهر على الصفه الصريحه المتصله
بها (٢) ، التي تعرب مع مرفوعها صلّه لها .

٤ - «ذو» وتكون للعاقل وغيره ؛ مفردا وغير مفرد (٣) ؛ نحو : زارني ذو تعلم

ص : ٣٢١

١- العاقل .

٢- أطال النحاء القول في إعراب : «أل» الموصوله التي هي اسم مستقل ؛ أتكون مبنيه على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو
جر ، على حسب جملتها؟ أم تكون : «أل» معربه بحركات مقدره وليست مبنيه؟ وما إعراب الصفه بعدها في الحاليتين؟ وما نوع
صلتها كذلك؟ ... وخير ما انتهوا إليه . أنها مع الصفه التي بعدها بمنزله الشيء الواحد ؛ فكأنهما المركب المزجي ؛ يظهر إرابه
على الجزء الأخير منه (راجع هامش التصريح في هذا الموضوع ، والخضري عند الكلام على بيت ابن مالك : وصفه صريحه
صلّه «أل» ... إلخ) . أما صلتها فقد اختاروا إدخالها في نوع الشبيه بالجملة ، واعتبارها منه وليست من نوع الجملة . وبهذا الرأي
يوجد نوع جديد من شبه الجملة ، خاص بصلّه : «أل» وحدها ، إذ المعروف أن شبه الجملة - كما أشرنا في رقم ١ من هامش
ص ٣٠٧ نوعان فقط ، هما : الظرف ، والجار مع مجروره . فهذا الرأي يحدث قسما ثالثا لشبه الجملة . وهو - على ما به - أيسر
الآراء ، وأنسبها وأقلها مغامز . - كما سيجيء في ص ٣٥١

٣- وهي نوع آخر يخالف «ذو» التي بمعنى «صاحب» ، إحدى الأسماء الستة ، والتي سبق الكلام عليها في ص ١٠٠ . وتستعمل
«ذو» اسم موصول ، مبنى على السكون المقدر على الواو في محل كذا - وهذا عند بعض القبائل العربيه ، ومنها ؛ طى ، دون
بعض آخر . ومن أمثلتها قول معدان الطائي : فقولاً لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلمّ ، فإن المشرفيّ الفرائض أظنك - دون المال -
ذو جئت تبتغي ستلقاك بيض للنفوس قوابض (المشرفي : السيف - الفرائض : المطايا المفروضه) . ولفظها مفرد مذكر في جميع
حالاته ، لكن معناها قد يكون غير ذلك ؛ فيراعى في الضمير العائد عليها لفظها أو معناها . وللقبائل التي تستعملها مذاهب مختلفه
؛ أشهرها ما ذكرنا هنا . ومنهم من يجعل واوها ألفا ، ويزيد عليها تاء التانيث فتصير : «ذات» ؛ لتكون بعد الزيادة مثل : «التي» في
الدلاله على المفرده المؤنثه . ولكن تمتاز : «ذات» بأنها تدل بصيغتها الحالیه على المثنى المؤنث أيضا ، وبأنها تجمع على :
«ذوات» لتدل على الجمع المؤنث كما تدل عليه : «اللواتي» . وهي في الحالات السابقه كلها مبنيه على الضم . وفي هذا يقول بن
مالك : وكألتى أيضا لديهم : «ذات» وموضع «اللآتي» أتى «ذوات» ومن المستحسن . ترك «ذو» بلهجاتها المختلفه ؛ لغرابتها في
عصرنا ، وعدم الحاجه الحافزه لاستعمالها وحسبنا أن نذكرها هنا لنذكرها حين تتردد في النصوص القديمه . وقد وردت في
بعض تلك النصوص مستعمله استعمالا دقيقا أوضحناه في باب الإضافة ج ٣ م ٩٣ ومثلها : «ذات» وكذلك في ج ٢ باب الظرف
ص ٢١٠ و ٢١٥ و ٢١٩ م ٧٩ .

وذو تعلمت. وذو تعلمًا. وذو تعلمتا ، وذو تعلموا ، وذو تعلمن (١). وهى مبنية على السكون المقدر على الواو ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ. على حسب موقعها من جملتها

٥ - «ذا». وتكون للعاقل وغيره. مفردا وغير مفرد (٢) ؛ نحو : ماذا رأيته؟ ماذا رأيتهما؟ ماذا رأيتهن؟. ماذا رأيتهن؟. ويصح وضع : «من» مكان : «ما» فى كل ما سبق ، ومنه قول الشاعر :

من ذا يعيرك عينه تبكى بها

أرأيت عينا للبكاء تعار؟

وقول الآخر (٣) :

من ذا نواصل إن صرمت حبالنا

أو من نحدّث بعدك الأسرارا

فكلمه : «ما» أو : «من» اسم استفهام مبتدأ. مبنى على السكون فى محل رفع. و «ذا» اسم موصول بمعنى : الذى - أو غيره - خبر ، مبنى على السكون فى محل رفع. ولا تكون ذا موصولة إلا بثلاثة شروط :

أولها : أن تكون مسبوقة بكلمه : «ما» أو : كلمه : «من» الاستفهاميتين ؛ كما فى الأمثلة السابقة. فلا يصح : ذا رأيته ، ولا ذا قابلته ... ويغلب أن تكون للعاقل إذا وقعت : بعد «من» ولغير العاقل إذا وقعت بعد : «ما».

ثانيها : أن تكون كلمه «من» أو «ما» مستقلة بلفظها وبمعناها - وهو الاستفهام غالبا (٤) - ، ويأعرابها ؛ فلا تركب مع «ذا» تركيبا يجعلهما معا كلمه واحده فى إعرابها (وإن كانت ذات جزأين) وفى معناها أيضا - وهو الاستفهام غالبا (٥) - كما فى نحو : ماذا السديم؟ ماذا عطارده؟ من ذا الأول؟ من ذا النائم؟ فكلمه :

ص: ٣٢٢

١- يقول ابن مالك فيما سبق. و «من» و «ما» و «أل» ، تساوى ما ذكر وهكذا «ذو» عند طيى شهر أى : أن كل واحد من هذه الأسماء (من - ما - أل) يساوى الثمانية الماضيه كلها فى الاستعمال من ناحيه أنه وحده صالح لكل ما صلحت له الثمانية من الأنواع مع عدم تغير لفظه وكذلك «ذو» عند بعض القبائل التى منها طيىء - كما سبق. ثم قال عن طيىء : وكألتى أيضا لديهم : «ذات» وموضع «اللآتى» أتى : «ذوات» وقد أوضحنا معنى البيت عند الكلام على «ذو».

٢- فهى من الألفاظ المفردة المذكوره ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك ؛ فيجوز فى الضمير العائد عليها مراعاة هذا أو ذاك.

٣- عمر بن أبى ربيعه.

٤- انظر «ب» من ص ٣٢٥.

٥- انظر «ب» من ص ٣٢٥.

«ماذا» كلها - اسم استفهام ومثلها كلمه : «من ذا» (١).

وفى حاله التركيب التى وصفناها تسمى : «ذا» ملغاه إلغاء حكماً (٢) لأن وجودها المستقل قد ألغى - أى : زال - بسبب التركيب مع «ما» أو «من» الاستفهاميتين ، وصارت جزءاً من كلمه استفهاميه بعد أن كانت وحدها كلمه مستقله تعرب اسم موصول.

ثالثها : ألا تكون «ذا» اسم إشاره ، فلا تصلح أن تكون اسم موصول ؛ لعدم وجود صلته بعدها ، وذلك بسبب دخولها على مفرد ؛ نحو : ماذا المعدن؟ ماذا الكتاب؟ من ذا الشاعر؟ من ذا الأسبق (٣)؟

تريد : ما هذا المعدن؟ ما هذا الكتاب؟ من هذا الشاعر؟ من هذا الأسبق؟

ص: ٣٢٣

١- فتعرب كل كلمه بجزأيتها فى الأمثله السالفه ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، أو خبراً مقمداً.

٢- انظر البيان الآتى فى : «ا» من الزيادة والتفصيل

٣- وفى هذا يقول ابن مالك ومثل «ما» : «ذا» بعد : «ما» استفهام أو «من» إذا لم تلغ فى الكلام أى : أن «ذا» تشبه «ما» فى أنها صالحه لجميع الأنواع مع عدم تغير لفظها ، وذلك بشرط أن تقع بعد «ما» التى للاستفهام ، أو : «من» التى للاستفهام أيضاً. واكتفى بهذا الشرط ، وترك باقى الشروط لضيق النظم ، وقد ذكرناها.

(١) عرفنا أن «ذا» قد تتركب مع «ما» أو «من» الاستفهاميتين ، فينشأ من التركيب كلمه واحده فى إعرابها - وإن كانت ذات جزأين - وفى معناها وهو الاستفهام غالبا ، مثل : ماذا الوادى الجديد؟ من ذا المنشئ لمدينه القاهره؟ وتسمى «ذا» : الملقاه إلغاء حكمتيا ؛ لا حقيقيا ؛ لأنها من حيث الحقيقه والواقع موجوده فعلا. ولكن من حيث اندماجها فى غيرها ، وعدم استقلالها بكيانها ، وبإعراب خاص بها - تعدّ غير موجوده.

أما إلغائها الحقيقى فيكون باعتبارها كلمه مستقله بنفسها ، زائده ، يجوز حذفها وإبقاؤها. ويترتب على تعيين نوع الإلغاء بعض أحكام ؛ منها :

أن كلمه : «ذا» فى الإلغاء الحقيقى لا- يكون لها محل من الإعراب ، فلا تكون فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ ، ولا غير ذلك ؛ لأنها لا- تتأثر بالعوامل ؛ ولا تؤثر فى غيرها - شأن الأسماء الزائده عند من يجيز زيادتها ، وهم الكوفيون وتبعهم ابن مالك - بخلافها فى الإلغاء الحكمى ؛ فإنها تكون جزءا أخيرا من كلمه ، وهذه الكلمه كلها - بجزأيتها - مبنيه على السكون دائما فى محل رفع - أو نصب ، أو : جر ، على حسب موقعها من الجمله ، (مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا- ، ومفعولا- ... إلخ). ومما تصلح فيه لنوعى الإلغاء قول الشاعر :

من ذا الذى ما ساء ق

طّ ومن له الحسنى فقط

وفى الإلغاء الحقيقى يجب تقديم «من» و «ما» الاستفهاميتين فى أول جملتهما حتما ، كالأمثله السابقه ؛ لأن الاستفهام الأصيل له الصداره فى جملته. بخلاف الإلغاء الحكمى ، فيجوز معه الأمران : إمّا تقديم الاستفهام بكامل حروفه فى جزأيه على عامله ، وإمّا تأخيره عنه ، فلا- يكون للاستفهام وجوب الصداره ؛ وفى هذه الصوره يعرب معمولا- متأخرا العامل متقدم عليه ؛ تقول : ماذا صنعت ، أو صنعت ما ذا؟ (١) ...

ص: ٣٢٤

١- راجع الصبان ، ج ١ ، باب الموصول ، عند الكلام على : «ذا» الموصول. وجاء فى حاشيه ياسين على التوضيح ج ٢ باب النواصب ، عند الكلام على : «كى» ما نصه : (قال ابن مالك : إن «ما» الاستفهاميه إذا ركبت مع : «ذا» لا يلزم صدريتها ؛ فيعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ رفعا نحو : كان ما ذا؟ أو نصبا كقول أم المؤمنين أقول ما ذا؟ ...). وفى هذا النص اقتصار على التركيب مع «ما» الاستفهاميه. أما النصوص الأخرى - كالتى فى الصبان - فصريحه فى : «من» و «ما» الاستفهاميتين ، وغيرهما مما سيجىء فى : «ب».

وفى الإلغاء الحقيقى تحذف ألف «ما» الاستفهاميه فى حاله الجر مثل : عمّ «ذا» سألت؟ تطبيقا للقاعده المعروفه ؛ (وهى : حذف ألف «ما» الاستفهاميه عند جرّها). بخلاف الإلغاء الحكمى لأن أداه الاستفهام فيه هى «ماذا» وليست «ما».

(ب) لا يقتصر إلغاء «ذا» على تركيبها مع «ما» أو «من» الاستفهاميتين فذلك هو الغالب - كما قلنا (١) - ؛ فقد يقع الإلغاء بتركيبها مع «ما» أو «من» الموصولتين ، أو النكرتين الموصوفتين ؛ فتنشأ كلمه واحده هى : «ماذا» أو : «من ذا» فنعربها اسم موصول ، أو نكره موصوفه. فالأولى مثل قول الشاعر :

دعى ما ذا علمت سأتيه

ولكن بالمعيب خبرينى

فماذا ، كلها اسم موصول مفعول «دعى». وصلته جمله : «علمت» لا محل لها. ويرى «الفارسى» وأصحابه أن «ماذا» نكره موصوفه. مفعول «دعى» وليست موصوله : لأن «ماذا» كلمه واحده ، ولكنها مركبه من شطرين ؛ والتركيب كثير فى أسماء الأجناس - ومنها النكره الموصوفه - ، قليل فى أسماء الموصول ، وتكون جمله : «علمت» فى محل نصب صفه النكره. أى : دعى شيئا علمته.

مما تقدم نعلم أننا إذا أردنا إعراب مثل : «ماذا رأيته فى المعرض»؟ أو : «من ذا رأيته؟» جاز لنا أن نجعل «ماذا» و «من ذا» بشطريهما كلمه واحده ، اسم استفهام مبتدأ. وأن نجعل «ما» أو «من» استفهام مبتدأ و «ذا» زائده لا محل لها من الإعراب. ويجوز أن تكون «ذا» فى الحاليتين السالفتين اسم موصول بمعنى الذى ، خبر. ويجوز فى أمثله أخرى أن تكون «ماذا» و «من ذا» بشطريهما موصولتين أو نكرتين موصوفتين على حسب ما أوضحنا ... و... و...

ويظهر أثر الإلغاء وعدمه فى توابع الاستفهام ؛ كالبديل منه ؛ وفى الجواب عنه. ففى مثل : ماذا أكلت؟ أتفاحا أم برتقالا؟ بنصب كلمه ؛ «تفاح» يكون النصب دليلا- على أن الإلغاء هنا حكمى (٢) ؛ لأن «ماذا» مفعول مقدم «لأكلت». أما لو قلنا : ماذا أكلت؟ أتفاح أم برتقال؟ فإن كلمه «التفاح»

ص: ٣٢٥

١- فى ص ٣٢٢.

٢- ويصح أن يكون حقيقيا.

المرفوعه يصح أن تكون بدلا من «ذا» الواقعه خبرا عن كلمه : «ما» فلا يكون هنا إلغاء.

وكالمثال السابق فى صحه الرفع والنصب كلمه : «نحب» فى قول الشاعر :

ألا تسألان المرء ما ذا يحاول؟

أنحب فيقضى ، أم ضلال وباطل؟

ومثله من ذا أكرمت؟ أمحمدا أم محمودا؟ ، بنصب الاسمين أو برفعهما على الاعتبارين السالفين.

أما الجواب عن الاستفهام فى مثل : ماذا كتبت فى رساله؟ فتجيب : خيرا ، أو : خيرا. فالنصب على البدليه من «ماذا» التى هى مفعول به مقدم لكتبت ، ويكون فى الكلام إلغاء. والرفع على البدليه من كلمه «ذا» بمعنى «الذى» على اعتبارها خبر «ما» فلا يكون فى الكلام إلغاء. ومنه قوله تعالى : (يَسْئَلُونَكَ : مَاذَا يُنْفِقُونَ؟ قُلِ : الْعَفْوَ) - أى : الزيادة - بالنصب وبالرفع وقوله تعالى : (ما ذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟. قَالُوا : خَيْرًا ،) أو خيرا.

(ح) فى نحو قوله تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسِينًا فَيَضَاعِفَهُ لَهُ ...) يصح فى كلمه : «ذا» الإلغاء الحقيقى أو الحكمى. وفى الحالتين تكون كلمه : «الذى» خبرا. ويصح أن تكون «ذا» اسم موصول بمعنى «الذى» خبر «من». وتكون كلمه : «الذى» الموجوده توكيدا لفظيا لكلمه : «ذا» التى هى اسم موصول بمعناها.

«ملاحظه» : يصح فى بعض الصور التى سبقت (فى : اوب وج) إعرابات أخرى لا حاجه إليها هنا.

٦ - «أى» وتكون للعاقل وغيره. مفردا ، وغير مفرد ؛ تقول ؛ يسرنى أى هو نافع. يسرنى أى هى نافعه. يسرنى أى هما نافعان. يسرنى أى هما نافعان. يسرنى أى هم نافعون. يسرنى أى هن نافعات.

وتختلف «أى» فى أمر البناء والإعراب ؛ عن باقى أخواتها من الموصولات المشتركة ، فأخواتها جميعا مبنيه ، أما هى فتبنى فى حاله واحده ، وتعرب فى غيرها. فتبنى إذا أضيفت (١) وكانت صلتهما جمله اسميه ، (٢) صدرها - وهو المبتدأ - ضمير محذوف ؛ نحو : يعجبنى أيهم مغامر. سأعرف أيهم مغامر. سأحدث عن أيهم مغامر. والأصل : أيهم هو مغامر. فإن لم يتحقق شرط من شروط بنائها وجب إعرابها. ولهذا تعرب فى الحالات الآتية.

(أ) إذا كانت مضافه ، وصلتهما جمله اسميه ، بشرط أن يكون صدر هذه الجملة (وهو ؛ المبتدأ) ضميرا (٣) مذكورا ؛ نحو : سيزورنى أيهم (هو أشجع) - سأصافح أيهم (هو أشجع) - وسأقبل على أيهم (هو أشجع).

(ب) إذا كانت غير مضافه وصلتهما جمله اسميه ذكر فى الكلام صدرها الضمير ، مثل : سيفوز أى (هو مخلص) - سنكرم أيا (هو مخلص) - سنحتفى بأى (هو مخلص).

(ج) إذا كانت غير مضافه ، وصلتهما جمله اسميه لم يذكر صدرها الضمير ؛ نحو : سيسبق أى خبير ، وسوف نذكر بالخير أيا محسن ، ونعنى بأى بارع (٤).

ص: ٣٢٧

١- ليس بين الأسماء الموصوله المشتركه وغير المشتركه ما يجوز إضافته إلا «أى». فى بعض حالاتها. وسيجىء فى الزيادة - ص ٣٢٩ - بعض الأحكام الخاصه بها.

٢- وهى المبتدأ مع خبره ، أو ما يعنى عن الخبر.

٣- لا فرق فى هذا الحكم وما بعده بين أن يكون صدرها ضميرا كما مثلنا - أو غير ضمير - كما سيجىء فى «د» - ؛ نحو : سيزورنى أيهم محمود خير منه. ولكن الضمير هو الأعم الأغلب ؛ حتى اقتصر عليه أكثر النحاه.

٤- وفى «أى» وأحوالها يقول ابن مالك. «أى» كما ، وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير انحدف ومعنى البيت : «أى» مثل «ما» الموصوله فى أن كلا- منهما اسم موصول. صالح للمفرد وغير المفرد ، والعاقل وغيره. لكن الحقيقه أن بينهما بعض فروق ؛ منها : أن «ما» مبنيه دائما ، وأنها لغير العاقل فى الأغلب. أما «أى» فتبنى فى حاله واحده وتعرب فى عدده حالات غيرها ، وأنها للعاقل وغير العاقل ...

(د) وتعرب أيضا إن كان صدر صلتها اسما ظاهرا ؛ نحو : تزور أيهم (محمد مكرمه). أو : فعلا ظاهرا ، نحو : سوف أثنى على أيهم يتسامى بنفسه ، أو فعلا مقدرا ، نحو : سأغضب على أيهم عندك (١).

ص: ٣٢٨

١- والفعل هنا مقدر : لأن «عند» ظرف ، ولا يتعلق الظرف - وكذا والجار مع مجروره - في باب الموصول إلا بفعل محذوف تقديره : «استقر» - مثلا - ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها صله. وإنما وجب أن يكون المحذوف - في باب الموصول - فعلا لتكون الصله جمله فعلية ؛ إذ لا بد أن تكون جمله فعلية. إلا صله «أل» فإنها لا تكون إلا صفة صريحه مع مرفوعها - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٠ - وصله «أل» هذه تعد قسما من أقسام الشبيه بالجمله ، وهو قسم خاص بها وحدها. أما في غير باب الموصول فيكون الشبيه بالجمله أمران. الظرف والجار مع مجروره. ويكون كلاهما عند التعلق إما متعلقا بفعل محذوف وإما باسم مشتق بمعنى ذلك المحذوف ، كما سيجيء هنا في هامش ص ٣٤٧ باب المبتدأ والخبر ص ٤٣١.

يسوقنا الكلام على «أى» إلى سرد أنواعها المختلفه (١). وهى سته - كلها معربه إلا «أى» التى تكون وصله للنداء ، وإلا واحده من حالات «أى» الموصوله ، وقد سبقت.

١ - موصوله. والمستحسن أن يكون عاملها مستقبلا ، ومتقدما عليها. ويجب أن تضاف لفظا ومعنى ، معا ، أو معنى فقط - بأن يحذف المضاف إليه بقرينه ، طبقا للبيان الذى فى باب الإضافة (٢) - ، وأن تعرب أو تبنى ، على حسب ما شرحنا. وإذا أضيفت فإضافتها إلى المعرفه أقوى وأفضل. ويحسن الاقتصار على هذا الرأى. وتجب مراعاة لفظها فى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يتعلق بالمطابقه.

٢ - أن تكون اسم شرط معربه ؛ فتضاف إما للنكره مطلقا (٣) ؛ نحو : أى حكيم تصادق أصادق ، وأى رفاق تصاحب أصحاب وإما لمعرفه بشرط أن تكون المعرفه داله على متعدّد صراحه أو تقديرا أو عطفًا بالواو (٤) ؛ فمثال التعدد الصريح : أى الأشراف تسائر أساير. ومثال التعدد المقدر - وهو الذى يلحظ فيه ما يكون فى الفرد الواحد من أجزاء متعدده (٥) ، مثل : أى محمد تستحسن أستحسن. تريد : أى أجزاء محمد تستحسن أستحسن. ومثل التعدد بالعطف بالواو : أى وأيك يتكلم يحسن الكلام ، بمعنى : أيننا ...

وإضافتها واجبه لفظا ومعنى معا ، أو معنى فقط ، لحذف المضاف إليه بقرينه - طبقا لما سيجىء فى باب الإضافة (٦).

٣ - أن تكون اسم استفهام ، معربه ، فتضاف إما للنكره مطلقا (٧) ؛ نحو : أى كتاب تقرؤه؟ وأى صحف تفضلها؟ ... وإما لمعرفه بشرط أن تكون المعرفه داله على متعدد صريح ، أو مقدر ، أو عطفًا عليها بالواو معرفه مفرده (٨) ؛ نحو : أى

ص: ٣٢٩

١- سيجىء الكلام مفصلا هاما على الاستفهاميه ، والشرطيه ، والنعتيه ، والحاليه فى المكان المناسب لها من ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٥ - أما التى تكون وصله للنداء فى باب النداء أول الجزء الرابع.

٢- سيجىء الكلام مفصلا هاما على الاستفهاميه ، والشرطيه ، والنعتيه ، والحاليه فى المكان المناسب لها من ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٥ - أما التى تكون وصله للنداء فى باب النداء أول الجزء الرابع.

٣- أى : سواء أكانت للمفرد ، أم لغيره.

٤- المراد : عطف معرفه مفرده - وهى التى لا تدل على متعدد - على نظيرتها.

٥- وكذلك ما قد يكون له من أنواع مختلفه ، مثل : أى المعدن تتخيره أوافق عليه. تريد : أى أنواع المعدن ...

٦- سيجىء الكلام مفصلا هاما على الاستفهاميه ، والشرطيه ، والنعتيه ، والحاليه فى المكان المناسب لها من ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٥ - أما التى تكون وصله للنداء فى باب النداء أول الجزء الرابع.

٧- أى : سواء أكانت للمفرد ، أم لغيره.

٨- المراد : عطف معرفه مفرده - وهى التى لا تدل على متعدد - على نظيرتها.

الرجال أحق بالتكريم؟ ونحو: أى على أجمل؟ تريد: أى أجزاء على أجمل؟ ونحو: أبى وأيك فارس الأحزاب؟.

وإضافه «أى» الاستفهاميه واجبه لفظا ومعنى معا ، أو معنى فقط ؛ بحذف المضاف إليه ؛ لقرينه ، كما سيجيء فى ج ٣ - باب الإضافة.

٤ - أن تكون اسما معربا ، نعتا يدل على بلوغ المنعوت الغايه الكبرى فى مدح أو ذم ، ويشترط أن يكون المنعوت نكره - فى الغالب (١) - وأن تكون «أى» مضافه لفظا ومعنى إلى نكره المذكوره بعدها ، مشاركته للمنعوت فى لفظه ومعناه ، نحو : استمعت إلى عالم أى عالم. فإذا أضيفت إلى نكره وكانت هذه النكره اسما مشتقا كان المدح المقصود أو الذم هو المعنى المفهوم من المشتق ؛ أى : المعنى المجرد الذى يدل عليه هذا المشتق ؛ فإذا قلنا : رأينا فارسا ، أى فارس ... فالمعنى المقصود من المدح ، هو : «الفروسيه» المفهومه من المشتق (فارس) وإذا قلنا : احترسنا من خائن أى خائن ... فالمعنى المراد من الذم هو «الخيانه» المفهومه من المشتق (خائن). أما إذا أضيفت إلى نكره غير مشتقه فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن توصف بها هذه النكره ؛ فمن يقول لآخر : إني مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلا أى رجل ، ... فكأنما يقول : رأيتك رجلا جمع كل الصفات التى يمدح بها الرجل. ومن يقول عن امرأه أساءت إليه : إنها امأه أى امرأه .. فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات التى تدم بها المرأه.

والأغلب فى النكره التى هى المضاف ، والتى ليست مصدرا - لأن المصدر قد يحذف وتنوب عنه صفته - أن تكون المذكوره فى الكلام ، ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه ورود السماع بحذفها فى قول القائل : إذا حارب الحجاج أى منافق ... يريد : منافقا أى منافق.

ص: ٣٣٠

١- لأنه يصح - مع قلته - أن يكون معرفه. ويترتب على هذا أن يتبعه فى التعريف المضاف إليه بعد «أى» فيكون معرفه مثله ولا يصح أن يتخالفا فى هذا وسيجيء البيان فى ج ٣ - باب الإضافة والنعت ص ٩١ و ٩٩ م ٩٥ وما بينها ، ثم فى ص ٣٧٨ م ١١٤ و ٣٩٤ م ومنه يتضح صحه الأسلوب الشائع فى مثل : استراح المسافر أى استراحه ، وتمتع أى تمتع ، بشرط أن يكون المصدر محذوفا فى هذه الأساليب وثابت عنه «أى» التى كانت فى الأصل نعتا له. وهو : استراحه أى استراحه ، وتمتعا أى تمتع - كما سيجيء فى ج ٢ ص ١٧٥ م ٧٥ فى بيان حذف المصدر.

ويقول النحاه: «إن هذا في غايه الدور» (1) فلا يصح محاكاته ، ثم يزيدون التعليل : أن الغرض من الوصف «بأى» هو المبالغه في المدح أو الذم ، والحذف مناف لهذا فمن المحتم عندهم ذكر الموصوف ، الذى ليس بمصدر ، وإضافتها لفظا ومعنى معا.

٥ - أن تكون حالا بعد المعرفه ، داله على بلوغ صاحبها الغايه الكبرى فى مدح أو ذم. ويشترط أن تكون مضافه لنكره مذكوره بعدها ؛ نحو : أصغيت إلى علىّ أىّ خطيب ، فلا بد من إضافتها لفظا ومعنى معا.

٦ - أن تكون وصله لنداء ما فيه «أل» ، نحو : يأيها الإنسان ما غرّك بربك الكريم. وهذه مبنيه قطعاً.

ولكل نوع من الأنواع السابقه أحكام هامه - لفظيه ومعنويه - مفصله فى الأبواب الخاصه به ، ولا سيما بابى «الإضافه والنداء» غير أن الذى عرضناه الآن للمناسبه العابره هو أحكام موجزه ، عرفنا منها : أن «أيا» الشرطيه والاستفهاميه يضافان إلى النكره تاره كما يضافان إلى المعرفه تاره أخرى. ولكن بشرط.

كما عرفنا أن كلمه : «أى» الواقعه نعتا ، أو حالا تضاف للنكره دون المعرفه فى الأغلب (٢) نحو : فرحت برساله أىّ رساله. انتصر محمود أىّ قائد. وأما التى هى وصله لنداء ما فيه «أل» فلا تضاف مطلقا ، وهى مبنيه. وكذلك «أى» الموصوله فإنها مبنيه فى إحدى حالاتها التى أوضحناها. أما بقيه أنواع «أى» ؛ من شرطيه ، واستفهاميه ، ... و... فمعربه.

ولما كانت «أى» الشرطيه والاستفهاميه تضاف للنكره حيناً وللمعرفه حيناً آخر على الوجه السالف - كانت عند إضافتها للنكره بمنزله كلمه : «كل» المراد منها المضاف إليه كاملاً ؛ فيراعى فيما يحتاج معها للمطابقه - كالخبر ، والضمير ... عود الضمير عليها مراعاة المعنى - غالباً - فيطابق المضاف إليه ، تذكيراً ، وتأنيثاً ؛ وإفراداً ، وتثنيه ، وجمعاً ؛ تقول ؛ أى غلام حضر؟ أى غلامين

ص: ٣٣١

١- الهمع ح ١ باب الموصول ص ٩٣.

٢- قد تضاف «أى» النعتيه للمعرفه قليلاً- كما سبق فى هامش الصفحه الماضيه. وكما يجىء فى الجزء الثالث ، بابى الإضافه والنعت.

حضرا؟ أى غلمان حضروا؟ أى فتاه سافرت؟ أى فتاتين سافرتا؟ أى فتيات سافرن؟

أما عند إضافتها إلى معرفه فتكون بمنزله كلمه : «بعض» ، المراد منها بعض أجزاء المضاف إليه ؛ فيراعى فى عود الضمير عليها وفى كل ما يحتاج للمطابقه معها أن يكون مطابقا للفظ المضاف ، وهو : «أى» فيكون مفردا ، مذكرا كلفظها. وهذا هو الغالب : فنقول : أى الغلامين حضر؟ ... أى الغلمان حضر؟ وهكذا الباقي (1). كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ : «كل وبعض» ...

ويرى بعض النحاه أنه لا مانع فيهما من مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى ، فيجوز عنده الأمران. وفى هذا تيسير محمود لا يمنع من الأخذ به مانع ، فنستريح من التقسيم وآثاره إلا أن الأول أفصح وأقوى.

ص: ٣٣٢

١- إيضاح هذا كله - ولا سيما تذكير لفظه «أى» وتأنيتها - فى موضعه المناسب ، وهو باب الإيضافه ج ٣ ص ٩١ م ٩٤ م ٩٥٤.

وإلى هنا انته الكلام على الألفاظ الستة العامه (أى : المشتركه).

ويتلخص كل ما سبق من الألفاظ المختصه والمشاركه فى الجدول الآتى :

* * *

(١) الألفاظ المختصه الثمانيه

اللفظ المختص

النوع الذى يصلح له

حكمه من ناحيه الاعراب والبناء

١ - الذى

المفرد المذكر مطلقا (أى : عاقلا ، وغير عاقل)

مبنى على السكون فى محل ...

على حسب جملته.

٢ - الذى

المفرده المؤنثه ، مطلقا

مبنى على السكون فى محل ...

على حسب جملته

٣ - اللذان - الذين

المثنى المذكر ، مطلقا

الأحسن أن يعرب إعراب المثنى

٤ - اللتان - اللتين

المثنى المؤنث مطلقا

الأحسان أن يعرب اعراب المثني

٥- الألتى أو : الألاء

الجمع المذكر والمؤنث مطلقا

مبنى على السكون فى محل ...

على حسب جملة

٦- الذين

الجمع المذكر العاقل

مبنى على الفتح فى محل ...

على حسب جملة.

٧- اللات ، اللاتى واللاء - اللأئى

الجمع المؤنث بنوعيه

اللات. واللاء مبنيتان على الكسر فى محل ... على

حسب الجملة.

واللاتى وللأئى مبنيتان على السكون فى محل ... على

حسب الجملة.

فلمفرد المذكر لفظه واحده ، وكذلك لمثناه ، وكذلك جمعه ، فالمجموع ثلاثه ألفاظ.

وللمفردة المؤنثة لفظه واحده ، وكذلك مثناها. أما جمعه فله لفظتان مختومتان بالياء ، أو غير مختومتين. فهذه أربعة.

وللجمع بنوعيه لفظه واحده ، تستعمل مقصوره أو ممدوده. فالمجموع الألفاظ كلها ثمانية.

ص: ٣٣٣

(ب) الألفاظ الستة العامه

، (أى : المشتركه) اللفظ العام

النوع الذى يصلح له

حكمه من ناحيه الاعراب والبناء

١ - من

أكثر استعماله فى العقلاء أفرادا ، وتشنيه ، وجمعا وقد

يستعمل فى غيرهم أيانا

مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة.

٢ - ما

أكثر استعماله فى غير العقلاء أفرادا ، وتشنيه ،

وجمعاً. وقد يستعمل فى غيرهم

مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة.

٣ - أل (١)

يستعمل فى جميع الأنواع ، ويشترط فى صلته أن تكون

صفه صريحه : (اسم فاعل أو : اسم مفعول فقط) (٢)

مبنى على السكون. ولكن يحسن إعرابه ، وألا يظهر

الإعراب عليه ، وانما يكون على الصفه الصريحه المتصله به. باعتبارها بمنزله كلمه

واحد - كما شرحنا - (٣)

٤ - ذو

يستعمل فى جميع الأنواع

مبنى على السكون في محل ... على حسب الجملة.

٥ - ذا

يستعمل في جميع الأنواع بثلاثة شروط

مبنى على السكون في محل على حسب الجملة.

٦ - أى

يستعمل في جميع الأنواع

مبنى على الضم في حاله واحده ويعرب في غيرها.

ص: ٣٣٤

١- هي اسم موصول. وهل تفيد ما دخلت عليه التعريف أولا تفيده؟ رأيان سبق بيانهما في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٠، فصاحب المفصل (ج ٦ ص ٦١) يقول إنها تفيد التعريف، وغيره يخالفه. وهي مغايره للنوع الداخلة على أسماء الموصول، - كالذى، والتي - فهذا النوع زائد زياده لازمه، كما يقول صاحب المفصل وغيره وكما جاء بتفصيل أشمل في حاشيه ياسين على التصريح، أول باب النكره والمعرفه

٢- وهذان النوعان متفق عليهما. أما الصفه المشبهه ففيها خلاف شديد. وسيجيء بيان لهذا في ص ٣٤٧.

٣- في رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ وفي ص ٣٥١.

(أ) جميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية ، إلا- اسمين للمثنى ؛ هما : «اللذان» و«اللتان». وما عدا هذين الاسمين يلاحظ في إعرابه موقعه من الجملة ، أفاعل هو ، أم مفعول به ... ، أم مبتدأ ، أم خبر ... أم غير ذلك؟ فإذا عرفنا موقعه ، وحاجه الجملة إليه - نظرنا بعد ذلك إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك؟ فإذا اهتمدنا إلى الأمرين ؛ (موقعه من الجملة ، وحاله آخره) قلنا في إعرابه : اسم موصول مبنى على السكون ، أو على حركة كذا ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة ؛ «فالذى» مبنية على السكون دائما ، ولكنها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعها من الجملة ؛ ففى مثل : سافر الذى يرغب فى السياحة ، مبنية على السكون فى محل رفع ، لأنها فاعل. وفى مثل : ودعت الذى سافر - مبنية على السكون فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به. وفى مثل : أشرت على الذى سافر بما ينفعه - مبنية على السكون فى محل جر بعلى.

ومثل هذا يقال فى باقى الأسماء الموصولة المختصة ؛ سواء منها ما كان مبتدئا على السكون أيضا ؛ وهو : «التي» ، و «أولى» مقصوره ، واللاتى ، واللائى. أو مبتدئا على الكسر ؛ وهو : «أولاء» ، و «اللوات» و «الللاء». أو مبتدئا على الفتح وهو : «الذين (١)».

أما الاسمان الخاصان بالثنية ؛ وهما : «اللذان» و «اللتان» ، رفعا. و «اللذين» و «اللتين» ، نصبا وجرا ، فالأحسن - كما سبق - أن يكونا معربين كالمثنى ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء.

(ب) وجميع الأسماء الموصولة العامه (أى : المشتركة) مبنية كذلك ؛ إلا (أى) ؛ فإنها تكون مبنية فى حاله ، وتكون معربه فى غيرها ، على حسب ما أوضحنا. والأساس الذى نتبعه فى الموصولات العامه هو الأساس الذى بيناه فى الموصولات المختصة ؛ بأن نلظر أولا إلى موقع اسم الموصول المشترك من جملته ؛ أمتدأ هو ، أم خبر ، أم فاعل ، أم مفعول ... أو ...؟ فإذا عرفنا موقعه

ص: ٣٣٥

١- ومن ينطقون بها بالواو رفعا يعربونها ويجعلونها فى حكم الملحق بجمع المذكر ، فيقولون : اللذون حضروا كرماء. إن الذين حضروا كرماء. أسرع إلى الذين حضروا. فهى فى المثال الأول مبتدأ مرفوع بالواو ، وفى المثال الثانى اسم «إن» منصوب بالياء ، وفى الثالث مجرور بالياء ، وعلامه جره الياء ...

نظرنا إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك؟ فإذا أدركنا الأمرين قلنا عنه : إنه مبني على السكون أو على حركة «كذا» في محل رفع ، أو نصب ، أو جر. لأنه مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مفعول به ، أو مضاف إليه ... أو ... أو ...

فكلمه «من» مبنيه على السكون دائما ، ولكن في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، ففهي في مثل ، قعد «من» حضر - مبنيه على السكون في محل رفع ؛ لأنها فاعل. وهي في مثل : آنت «من» حضر - مبنيه على السكون في محل نصب ؛ لأنها مفعول به. وهي في مثل : سعدت «بمن» حضر - مبنيه على السكون في محل جر ؛ لأنها مجروره بالياء.

وهكذا يقال في : «ما» و : «ذو» وفي : «ذا» الواقعة بعد «ما» أو «من» الاستفهاميتين (١).

أما «أل» الموصولة (٢) فالأ-حسن ألا-نطبق عليها الأساس السابق ؛ فلا ندخل في اعتبارنا أنها مبنيه ، ولا ننظر إلى آخرها ؛ وهو اللام - وإنما ننظر معها إلى الصفه الصريحه التي بعدها ، ونجرى على الصفه وحدها حركات الإعراب ؛ ففي مثل : إن الناصح الأمين خير معوان في ساعات الشده ، يلجأ إليه المكروب فينقذه بصائب رأيه - نقول : «الناصرح» اسم إن منصوب ، «الأمين» صفه منصوبه. «المكروب» فاعل مرفوع (٣).

ص: ٣٣٦

- ١- نحو : ماذا قرأته؟ من ذا رأيتته؟ فما أو من ، اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، وذا : اسم موصول خبر مبني على السكون في محل رفع - كما قلنا آنا (ص ٣٢٢ وما بعدها).
- ٢- وقد سبق أنها لا بد أن تتصل بصفه صريحه ، تكون هي ومرفوعها ، صله «أل» وفي هذه الحاله تعتبر الصله من قسم شبه الجملة. كما تعتبر «أل» مع الصفه بمنزله «المركب المزجي» يجرى الإعراب على آخر الجزء الثاني منه.
- ٣- ولا داعي لأن نعتبر «أل» في مثل هذه المواضع كلمه مستقله بنفسها ؛ كي لا نقع في كثير من التعقيد المرهق أشرنا إلى بعضه فيما سلف وسيجيء أيضا في ٣٤٨.

اشاره

الموصولات كلها - سواء أكانت اسميه أم حرفيه - مبهمه (١) المدلول ، غامضه ، المعنى ، كما عرفنا. فلا بد لها من شىء يزيل إبهامها وغموضها ، وهو ما يسمى : «الصلة». فالصلة هي التي تعين مدلول الموصول ، وتفصل مجمله ، وتجعله واضح المعنى ، كامل الإفاده. ومن أجل هذا كله لا يستغنى عنها موصول اسمى ، أو حرفى. وهى التي تعرّف الموصول الاسمى. - فى الصحيح -

شروطها

الصلة نوعان : جملة (اسميه أو : فعليه) وشبه جملة. والجملة هي الأصل (٢).

فأما النوع الأول - وهو الجملة بقسميها - فمن أمثلتها قول الشاعر يصف إساءه أحد أقاربه :

ويسعى إذا أبنى ليهدم صالحى

وليس الذى يبني كمن شأنه الهدم

ولا يتحقق الغرض منها إلا بشروط ، أهمها :

١ - أن تكون خبريه (٣) لفظا ومعنى ، وليست للتعجب ؛ نحو ؛ اقرأ الكتاب

ص: ٣٣٧

١- أى : لا تدل على شىء مفصل معين (وقد سبق توضيح معنى المبهم فى «ج» ص ٣٠٥ وفى ٣ من هامش ص ٣٠٦

٢- لما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧.

٣- وهى الجملة التي يكون معناها صالحا للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ؛ من غير نظر لقائلها ، من ناحيه أنه معروف بهذا أو بذاك. ومن أمثلتها أن يقول قائل : نزل المطر أمس. أو حضر والدى اليوم. أو يحضر الغائبون غدا. فكل جملة من هذه الجمل عرضه لأن توصف بأنها صادقه أو كاذبه فى حد ذاتها ، أى : ياغفال قائلها ؛ فكأنه مجهول تماما من ناحيه اتصافه بالصدق والكذب. وهذا معنى قولهم : إن الجملة الخبريه هي التي تحتل الصدق والكذب لذاتها. أى : بدون نظر لقائلها ؛ فلا نحكم على جملة خبريه بأنها صادقه فقط ، لأن قائلها معروف بالصدق ، ولا كاذبه فقط ؛ لأن قائلها مشهور بالكذب. ويقابلها الجملة الإنشائية ، وهى التي يطلب بها إما حصول شىء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقه عليه ، أو عدم إقراره. فلا دخل للصدق والكذب فيها. وهى قسمان : إنشائية طلبيه ؛ أى : يراد بها طلب حصول الشىء أو عدم حصوله. ويتأخر تحقق وقوع معناها عن وجود لفظها. وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام. والتمنى (مثل : ليت) ، والعرض ، والتحضيض ... - كما هو مدون فى المصادر الخاصه بالبلاغه. وإنشائية غير طلبيه ؛ وتشمل جملة التعجب - عند من يرى أنها ليست خبريه - وجملة المدح أو -

- الـذم ، وجملة القسم نفسه ، لا- جملة جوابه ، و «رب» ، و «كم الخبرية» ، وصيغ العقود التي يراد إيقاعها ، وإقرارها ؛ كقولك لمن طلب منك أن تبيع أو تهب له كتابا - مثلا- - : بعت ، أو وهبت لك ما تريد .. كما يشمل الترجي ؛ مثل : لعل ، وأفعال الرجاء ؛ مثل : عسى. ولكن الصحيح وقوع «عسى» فعل صلة وأكثر أنواع الإنشاء غير الطلبي يتحقق معناه بمجرد النطق بلفظه ، ومنه ألفاظ البيع والهبة .. والجملة الخبرية التي تقع صلة إنما تسمى خبرية بحسب أصلها الأول فقط ، قبل أن تكون صلة ، فإذا صارت صلة فلا تسمى خبرية ، لخلوها من المعنى المستقل بنفسه ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب يقتصر عليها وحدها ؛ بل هي لذلك لا تسمى : «كلاما» ، أو «جملة» مطلقا ، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى. ومثلها الجملة الواقعة صفه ، أو خبرا ، أو حالا- ؛ فكل واحده من هذه الجمل تسمى : «جملة» حين تكون في أول أمرها مستقلة بنفسها ، وبمعناها المقصود لذاته. فإذا فقدت استقلالها وصارت متممة معنى في غيرها (بأن تقع صلة ، أو صفه ، أو خبرا ، أو حالا ، أو ...) فلا تسمى جملة ، ولا كلاما ؛ كما سبق - في رقم ١ من هامش ص ١٥ - : إذ ليس لها كيان معنوي مستقل. هذا ومن الجمل التي تصح أن تقع صلة ، الجملة الخبرية الواقعة جوابا للقسم ، بشرط أن تكون - كغيرها من الجمل - مشتملة على رابط يربطها بالموصول ، كما سيجيء - نحو : أحب الذي أقسم بالله - بالله - لقد ساعد الضعيف. وكذلك الجملة الخبرية الواقعة جوابا للشرط ؛ نحو : أكرم الذي إن تكرمه يعرف فضلك. بشرط وجود رابط فيها ، أو في الجملة الشرطية ، أو فيهما معا. فمثال الرابط في الجملة الجوابية فقط : الصاحب النبيل الذي إن يتغير الزمن لا يتغير خلقه. ومثال الرابط في الجملة الشرطية فقط : اعمل الذي إن تعمله يفرح العقلاء. ومثال الرابط فيهما : ليس الناصح الذي إن ينصح يعلن أمام الناس العيوب. نعم إن جملة القسم نفسها إنشائية ، فلا تكون صلة ؛ إنما الصلة هي الجملة الواقعة جوابا له ؛ فإنها خبرية ، دون جملة القسم ؛ فإنها - كما سبق - إنشائية ، لمجرد التأكيد. (انظر رقم ٢ من ص ٣٤١ حيث بيان الأشياء التي يجوز أن تفصل بين الموصول وصلته).

الذى «يفيدك». بخلاف : اقرأ الكتاب الذى «حافظ عليه» لأن جملة ؛ «حافظ عليه» ، إنشائية ، وليست خبرية. وبخلاف : مات الذى «غفر الله له» لأن جملة : «غفر الله له» خبرية فى اللفظ دون المعنى ؛ إذ معناها طلب الدعاء للميت بالغفران ؛ وطلب الدعاء إنشاء ، لا خبر. وبخلاف : هنا الذى «ما أفضله» ؛ لأن الجملة التعجيبية إنشائية - فى رأى كثير من النحاه - برغم أنها كانت خبرية قبل استعمالها فى التعجب. ويلحق بالخبريه - هنا - الإنشائية التى فعلها : «عسى».

وقد يصح فى : «أن» - وهى من الموصولات الحرفيه - وقوع صلتها جملة طلبيه : نحو : كتبت لأخى بأن داوم. على أداء واجبك. وهذا مقصور على «أن» (1) دون غيرها من الموصولات الاسمية والحرفيه.

٢ - أن يكون معناها معهودا مفصلا للمخاطب (٢) ، أو بمنزله المعهود المفصل.

ص: ٣٣٨

١- كما سيجىء فى ص ٣٦٩ عند الكلام على الموصول الحرفى (أن).

٢- أى : معروفا له ، تفصيلا ، لا إجمالا ، وأنه يختص بشىء معين ، كما سبق ؛ لأن الغرض من الصلة أن توضح للمخاطب اسم الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل مجىء اسم الموصول ، من اتصافه بمضمون الجملة. - مع ملاحظه الفرق بين هذا وما فى رقم ٤ من ص ٣٤٣ -

فالأولى مثل : أكرمت الذى قابلتك صباحا ؛ إذا كان بينك وبين المخاطب عهد فى شخص معين. ولا يصح غاب الذى تكلم ، إذا لم تقصد شخصا معنا عند السامع.

والثانيه : هى الواقعه فى معرض التفخيم ، أو معرض التهويل ؛ مثل : يا له من قائد انتصر بعد أن أبدى من الشجاعه ما أبدى!! ويا لها من معركة قتل فيها من الأعداء من قتل!! أى : أبدى من الشجاعه الشىء الكثير المحمود. وقتل فى المعركه الكثير الذى لا يكاد يعد. ومثل هذا قوله تعالى : (فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ). أى : الكثير من العلم والحكمه ... وقوله تعالى : (فَعَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا عَشِيَهِمْ). أى ؛ الهول الكثير ، والبلاء العظيم.

والمعول عليه فى ذلك كله هو الغرض من الموصول ؛ فإن كان الغرض منه أمرا معهودا للمخاطب جاءت صلته معهوده مفصله. وإن أريد به التعظيم أو التهويل جاءت مبهمه بمنزله المفصله.

٣ - أن تكون مشتمله على ضمير يعود على اسم الموصول - غالبا (١) - ويطابقه ؛ إما فى اللفظ (٢) والمعنى معا. وإما فى أحدهما فقط على التفصيل الذى سنعرفه. وهذا الضمير يسمى : «العائد ، أو : الرابط» لأنه يعود - غالبا - على الموصول ، ويربطه بالصله. ولا- يكون إلا- فى الموصولات الاسميه دون الحرفيه (٣) ، ويجب أن تكون مطابقتها تامه ؛ بأن يوافق لفظ الموصول ومعناه. وهذا حين يكون الموصول اسما مختصا ؛ فيطابقه الضمير فى الأفراد ، والتأنيث ، وفروعهما ؛ نحو : سعد الذى أخلص ، واللذان أخلصا ، والذين أخلصوا. التى أخلصت ، واللذان أخلصتا ، واللاتى أخلصن. ومن هذا قول الشاعر :

أمتزلتى منى. سلام عليكما

هل الأزمن اللاتى مضين رواجع

أما إن كان الاسم الموصول عامًا (أى : مشتركا) فلا يجب فى الضمير

ص: ٣٣٩

- ١- لأنه قد يعود على غيره جوازا فى نحو : أنا الذى سافرت - كما سيجىء البيان فى «ب» من الزيادة - ص ٣٤٣.
- ٢- وذلك بأن يكون لفظ الموصول خاصا بنوع واحد يقتصر عليه ، كأن يدل على المفرد المذكر وحده ، أو على المفرده وحدها ، أو مثنى أحدهما ، أو جمعه. وعند ذلك يطابقه الضمير ، فيكون مثله للمفرد المذكر ، أو المفرده المؤنثه أو لمثنى أحدهما ، أو لجمع أحدهما.
- ٣- لأن الموصول الحرفى يحتاج إلى صلته حتما ، ولا يحتاج إلى رابط.

مطابقتها مطابقه تامه : لأن اسم الموصول العام : لفظه مفرد مذكر دائما ، كما أسلفنا (مثل : من - ما - ذو ...) ولكن معناه قد يكون مقصودا به. المفرده ، أو المثني ، أو الجمع. بنوعيهما ، ولهذا يجوز في العائد (أى : الرابط). عند أمن اللبس ، وفي «غير أل» : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى وهو كثير (١). أيضا - بالتفصيل الذى عرفناه - تقول شقى من أسرف ... فيكون الضمير مفردا مذكرا في الحالات كلها ؛ مراعاة اللفظ «من» ، ولو كان المراد المفرده ، أو المثني ، أو الجمع بنوعيهما. وإن شئت راعيت المعنى ، فأتيت بالرابط مطابقا له ؛ فقلت : من أسرفت. من أسرفتا - من أسرفوا - من أسرفن. فالمطابقه فى اللفظ أو فى المعنى جائزه فى العائد على اسم الموصول المشترك. إلا- إن كان اسم الموصول المشترك «أل» فتجب المطابقه فى المعنى وحده ؛ لخفاء موصوليتها بغير المطابقه - كما سبق عند الكلام عليها.

وقد يغنى (٢) عن الضمير فى الربط اسم ظاهر يحل مكان ذلك الضمير ، ويكون بمعنى الموصول ؛ نحو : اشكر عليا الذى نفعك علم علي ، أى : علمه. ونحو قول الشاعر العربى :

فيا رب ليلى أنت فى كل موطن

وأنت الذى فى رحمه الله أطمع

أى : فى رحمته أطمع (٣).

ص : ٣٤٠

١- ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ ، ويجوز العكس ، كما يجوز مراعاة اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ - كما فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٤ - ... كل ذلك مع أمن اللبس. فإن حصل لبس من مراعاة اللفظ وجب مراعاة المعنى ؛ نحو : أنصف من أنصفتك. فلا يصح من أنصفك إذا كان المراد أنثى. ومثل اللبس. قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر ، نحو : من - هى حمراء - أمتك. وكذا فى باقى المواضع الأخرى التى سبقت إليها الإشارة التفصيليه فى رقم ٢ من هامش ٣١٤.

٢- لسبب بلاغى : كالاتعطف ، أو التلذذ ، أو زياده الإيضاح.

٣- ويصلح أن يكون منه قول الشاعر البحرى : صنت نفسى عما يدنس نفسى وترفعت عن جدا كلّ جبس (أى : عن عطاء كل لئيم دنىء). والأصل عما يدنسها. وهذا على اعتبار «ما» موصوله. ويرى بعض النحاه : أن جملة الصله قد تخلو من الرابط إذا عطف عليها بالفاء أو الواو ، أو ثم - جملة أخرى مشتمله عليه ؛ مثل. الذى يشتد الكرب فيصبر شجاع - التى يتحرك القطار وتجلس عاقله - الذى لاحت الفرصه ثم اغتنمها ، حازم. فجملة الصله فى هذه الأمثله خاليه من الرابط : اكتفاء بوجوده فى الجملة المتأخره المعطوفه على الأولى. وهذا رأى مقبول تؤيده الأساليب الكثيره المسموعه. (راجع الصبان ج ١ ، باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه).

(١) هناك شروط أخرى في جملة الصلة ؛ أهمها :

١ - أن تتأخر وجوبا عن الموصول (١) ؛ فلا يجوز تقديمها ، ولا تقديم شيء منها عليه .

٢ - أن تقع بعد الموصول مباشرة ؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبي ؛ (أى : ليس من جملة الصلة نفسها). وألا يفصل بين أجزاء الصلة فاصل أجنبي أيضا ؛ ففي مثل : اقرأ الكتاب الذى يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه غيرك ... ، لا يصح اقرأ الكتاب الذى - غيرك - يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه ، لوجود فاصل أجنبي بين الموصول وصلته ، وهو كلمه : «غير» التى هى من جملة أخرى غير جملة الصلة . ولا - يصح اقرأ الكتاب الذى يفيدك - غيرك - فى عملك ، وأرشد إليه ، لوجود فاصل أجنبي لم يفصل بين الموصول وصلته ؛ وإنما تخلل جملة الصلة ، وفصل بين أجزائها مع أنه ليس منها ... وهكذا .

لكن هناك أشياء يجوز الفصل بها بين الموصولات الاسميه وصلتها إلا «أل» فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها مطلقا . وكذلك يجوز الفصل بها بين الموصول الحرفى «ما» وصلته - فى رأى قوى - دون غيره من باقى الموصولات الحرفيه .

فأما الأشياء التى يجوز أن تفصل بين هذه الأنواع من الموصولات وصلتها فهى : جملة القسم ؛ نحو غاب الذى «والله» قهر الأعداء (٢) . أو جملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب ؛ نحو : أنت الذى - يا حامد - تتعهد الحديقه ، أو بالجملة المعترضه ؛ نحو : والذى الذى - أطال الله عمره - يرمى شئونى ، أو بجملة الحال ، نحو : قدم الذى - وهو مبتسم - يحسن الصنيع .

وكذلك يجوز تقديم بعض أجزاء الصلة الواحده على بعض بحيث يفصل المتقدم بين الموصول وصلته ، أو بين أجزاء الصلة ، إلا المفعول به ؛ فلا يصح تقديمه على عامله إن كان الموصول حرفيا غير : «ما» (٣) تقول : تفتح الورد الذى - العيون - يسرّ

ص : ٣٤١

١- سواء أكان اسميا أم حرفيا .

٢- انظر آخر رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ ورقم ١ من ص ٦١١ .

٣- إذا اشتملت صله الموصول الحرفى على مفعول به ففى تقديمه على عامله خلاف رددته المطولات - :

بيهائه. أو تفتح الورد الذى - بيهائه - يسرّ العيون. تريد فيهما: تفتح الورد الذى يسر العيون بيهائه.

والفصل بتلك الأشياء على الوجه الذى شرحناه - جائز فى الموصولات الاسميه إلا «أل»، غير جائز فى الموصولات الحرفيه (1) إلا «ما»؛ كما قلنا؛ فيصح أن تقول: فرحت بما الكتابه أحسنت، أى: بما أحسنت الكتابه. (ياحسانك الكتابه).

ولما كان الفصل بين الموصول وصلته غير جائز إلا على الوجه السالف امتنع مجيء تابع للموصول قبل مجيء صلته؛ فلا يكون له قبلها نعت، ولا عطف بيان، أو نسق ولا توكيد، ولا بدل، وكذلك لا يخبر عنه قبل مجيء الصله وإتمامها. لأن الخبر أجنبي عن الصله، وكذلك لا يستثنى من الموصول؛ فلا يصح: (رجع الذى - غير الضار - ينفع الناس)؛ ولا يصح: (يحترم العقلاء الذى محمدا - يفيد غيره)، ولا: (نظرت إلى الذى - والحصن - سكنته)، ولا: (رأيت التى - نفسها فى الحقل)، ولا: (جاء الذين - الذى فاز - فازوا). ولا: (الذى سباح ماهر - عبر النيل) ولا: (وقف الذين - إلا محمودا - فى الغرفه) تريد: رجع الذى ينفع الناس غير الضار. ويحترم العقلاء الذى (أى: محمدا) يفيد غيره. ونظرت إلى الذى سكنته والحصن، ورأيت التى فى الحقل نفسها. وجاء الذى فاز. والذى عبر النيل سباح ماهر - ووقف الذين فى الغرفه إلا محمودا.

ويفهم من الشرط السابق شىء آخر. هو: أنه لا يجوز تقدم الصله ولا شىء من مكملاتها على الموصول، وهذا صحيح، إلا أن يكون المكمل ظرفا،

ص: ٣٤٢

١- سبب ذلك هو: النهج العربى المسموع، الذى يجعل «أل» مع صلتها (وهى: الصفه الصريحه) كالكلمه الواحده. وكذلك الموصولات الحرفيه - غير، «ما» فى رأى قوى - لشده امتزاج الموصول الحرفى بصلته؛ لتأويله معها بمصدر؛ فهو مع صلته أقوى امتزاجا من الاسمى. أما الموصول الحرفى: «ما» فقد وردت منه أمثله تبيح الفصل عند فريق كبير.

أو جازًا مع مجروره - فيجوز التقديم عند أمن اللبس (١) نحو : أمامنا الذى قرأته رساله كريمه. أى : الذى قرأته أمامنا رساله كريمه. ومثل : الغزاله هى - فى حديقتك - التى دخلت. أى : الغزاله هى التى دخلت فى حديقتك.

٣ - ألا- تستدعى كلاما قبلها ؛ فلا- يصح : كتب الذى لكنه غائب ، ولا : تصدق الذى حتى ما له قليل ؛ إذ «لكن» لا يتحقق الغرض منها (وهو : الاستدراك) إلا بكلام مفيد سابق عليها ، وكذلك : «حتى» لا بد أن يتقدمها كلام مفيد تكون غايه له.

٤ - ألا تكون معلومه لكل فرد ؛ فلا يصح شاهدت الذى فمه فى وجهه ، ولا حضر من رأسه فوق عنقه (٢).

(ب) إذا كان اسم الموصول خبرا عن مبتدأ ، هو ضمير متكلم أو مخاطب ، جاز أن يراعى فى الضمير الرابط مطابقته للمبتدأ فى التّكلم أو الخطاب ، وجاز مطابقته لاسم الموصول فى الغيبه ؛ تقول : أنا الذى حضرت ، أو : أنا الذى حضر. وأنت الذى برعت فى الفن ، أو : أنت الذى برع فى الفن ؛ فالتاء فى الصوره الأولى يراد بها المبتدأ : (أنا) ولا تعود على اسم الموصول. وهو فى هذه الحاله يعرب خبرا ؛ ولا يحتاج لربط يعود عليه من الصله ؛ اكتفاء واستغناء بالتاء المراد بها المبتدأ ؛ فيكون المبتدأ والخبر هنا كالشيء الواحد. أما فى الصوره الثانيه فالضمير فى الصله للغائب فيعود على اسم الموصول. ومثل ذلك يقال فى

ص: ٣٤٣

١- فقد وردت أمثله لذلك فى الكلام الفصيح - وفى مقدمته القرآن الكريم - تؤيد هذا الرأى الكوفى الذى يرتضيه بعض أئمه البصريين ، كالمازنى والمبرد ، وتخالف الرأى الذى يعارضه معارضه أساسها التكلف فى التأويل. ومنها قوله تعالى : (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) وقوله تعالى : (وَقَاسِمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِمَنِ النَّاصِحِينَ) وقوله تعالى : (وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ) فكلمه «أل» فى الآيات السالفه ، اسم موصول ، صلته المشتق ، وقد تقدم على اسم الموصول الجار والمجرور وهما من مكملات الصله. وقد أول كثير من النحاه تلك الآيات ونظائرها ، فجعلوا الجار والمجرور متعلقان بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد ؛ فقالوا إن التقدير هو : (وكانوا من الزاهدين فيه من الناصحين لكما من الناصحين) (وأنا من الشاهدين على ذلكم من الشاهدين) وهذا التأويل مرفوض ، إذ لا حاجه تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعدده. وغيرها - عن ظاهرها التركيبى العالى. وقد قال المبرد فى الكامل (ج ١ .. ص ٢٩) «إنى أختار هذا الرأى ، وإنه رأى المازنى أيضا».

٢- مع ملاحظه الفرق بين هذا وما سبق فى رقم ٢ من ص ٣٣٨.

الحالتين اللتين وقع فيهما المبتدأ ضمير المخاطب ، وخبره اسم موصول. كما يقال أيضا في حاله ثالثة ؛ هي : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وله خبر موصوف باسم موصول ؛ فيجوز في الرابط أن يكون للتكلم أو للخطاب ؛ مراعاة للمبتدأ ، ويجوز فيه أن يكون للغيبه ؛ مراعاة لاسم الموصول. تقول : أنا الرجل الذى عاوت الضعيف ، أو أنا الرجل الذى عاون الضعيف - وأنت الرجل الذى سبقت فى ميدان الفنون ، أو : أنت الرجل الذى سبق فى ميدان الفنون (١).

وإنما يجوز الأمران فى الحالات السابقة ونظائرها بشرطين :

أولهما : ألا يكون المبتدأ الضمير مشبها بالخبر فى تلك الأمثلة ؛ فإن كان مشبها بالخبر لم يجز فى الربط إلا الغيبه ؛ نحو : أنا فى الشجاعه الذى هزم الرومان فى الشام. وأنت فى القدره الذى بنى الهرم الأكبر ؛ تريد ؛ أنا فى الشجاعه كالذى هزم الرومان فى الشام ، وأنت فى القدره كالذى بنى الهرم الأكبر. فالمبتدأ فى المثالين مقصود به التشبيه ، لوجود قرينه تدل على ذلك ؛ هي : أن المتكلم والمخاطب يعيشان فى عصرنا ، ولم يدركا العصور القديمه.

وثانيهما : ألا يكون اسم الموصول تابعا للمنادى : «أى» ، أو : أيه ، فى مثل : يأتيها الذى نصرت الضعيف ستسعد ، ويأتيها التى نصرت الحق ستفوزين فلا يصح أن تشمل الصله على ضمير خطاب فى رأى بعض النحاه ، دون بعض آخر. وملخص المسأله - كما سيجىء فى ج ٤ ص ٣٦ م ٣٠ باب أحكام تابع المنادى - هو أنه لا بد من وصف ؛ «أى وأيّه» ، عند ندائهما بواحد من أشياء معينه محدده ، منها : اسم الموصول المبدوء «بأل» وقد اشترط الهمع (ج ١ ص ١٧٥) أن يكون الموصول مبدوءا بأل ، وأن تكون صلته خاليه من الخطاب ، فلا يقال يأتيها الذى قمت. فى حين نقل الصبان (ج ٣ أول باب تابع المنادى) - صحه ذلك قائلا ما نصه : (ويجوز يأتيها الذى قام ، ويأتيها الذى قمت) ، والظاهر أن الذى منعه الهمع ليس باليمنوع ، ولكنه غير الأفصح الشائع فى الكلام المأثور ؛ بدليل ما قرره النحاه ونقله الصبان فى الموضع المشار إليه ونصه : (الضمير فى تابع

ص : ٣٤٤

١- راجع ما سبق فى هذا عند الكلام على تعدد مرجع الضمير رقم ٩ من ص (٢٤١)

المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة ؛ نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، ولفظ الخطاب نظرا إلى كون المنادى مخاطبا ، فعلمت أنه يجوز أيضا : يا زيد نفسه أو نفسك. قاله الدماميني. ثم قال : ويجوز يأيها الذى قام ، ويأيها الذى قمت) اه كلام الصبان نسا.

وكل ما سبق تقريره فى العائد من حيث التكلم أو الخطاب أو الغيبة يثبت لكل ضمير قد يجيء بعده ويكون بمعناه ؛ نحو : أنا الذى عاهدتك على الوفاء ما عشت. أو أنا الذى عاهدك على الوفاء ما عاش (1) ، وقد يختلفان كما فى قول الشاعر :

نحن الذين بايعوا محمدا

على الجهاد ما بقينا أبدا

هذا ، وبالرغم من جواز المطابقة وعدمها فى الصور السابقة - فإن مطابقة الرابط لضمير المتكلم أفصح ، وأوضح ؛ فهى أولى من مراعاة الموصول الغائب ، وكذلك مطابقتها للمخاطب أولى من اسم الموصول الغائب ؛ وزياده الإيضاح غرض لغوى هام لا يعدل عنه إلا لداع آخر أهم.

وسيجيء فى باب أحكام تابع المنادى (فى الجزء الرابع) أن الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح فيه أن يكون للغائب أو للمخاطب ، وأن هذا الحكم عام يسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا صورته واحده مستثناه وقع فيها الخلاف. وتطبيقا لذلك الحكم العام نقول : يا عربا كلكم ، أو : كلهم ... ويا هارون نفسك ، أو : نفسه ، خذ بيد أخيك - يا هذا الذى قمت أو قام أسرع إلى الصارخ.

أما الصوره المستثناه التى وقع فيها الخلاف فهى التى يكون فيها المنادى لفظ. (أى ، أو : أياه) والتابع اسم موصول ، فلا يجوز عند فريق من النحاه أن تشتمل صلته على ما يدل على خطاب ؛ فلا يصح : يأيها الذى حضرت ، ويصح عند غيره - كما سلف -

ح - يجيز الكوفيون جزم المضارع الواقع فى جملة بعد جملة الصلة ، بشرط أن تكون الجملة الفعلية المشتملة على هذا المضارع مترتبة على جملة الصلة كترتب

ص: ٣٤٥

١- وكما يراعى هذا فى رابط جملة الصلة يراعى بصوره أقوى فى رابط جملة الخبر ، والنعت والحال - كما سيجيء فى ص ٣٣٢ وما بعدها.

الجملة الجوابيه على الجملة الشرطيه حين توجد أداء الشرط التي تحتاج للجملتين ، فكأن الموصول بمنزله أداء الشرط ،
والجملتان بعده بمنزله جملة الشرط وجملة الجواب. ففي مثل : من يزورنى أزوره ... يجيزون ؛ من يزورنى أزره ؛ بجزم المضارع
: «أزر» على الاعتبار السالف. لكن حجتهن هنا ضعيفه ، والسماع القوى لا يؤيدهن ، ولهذا يجب إهمال رأيهن ، والاكتفاء من
معرفة بفهم المسموع الوارد ، دون محاكاته - كما سيجيء في الجوازم (1).

ص: ٣٤٦

١- ج ٤ ص ٣٥٠ م ١٥٧

وأما النوع الثانى وهو : «شبه الجملة» فى باب الموصول فثلاثة أشياء (١) : الظرف - والجار مع المجرور - والصفة (٢) الصريحه. ويشترط فى الظرف والجار مع المجرور أن يكونا تامين ، أى : يحصل بالوصل بكل منهما فائده (٣) ؛ تزيل إبهام الموصول ، وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقهما ؛ نحو : تكلم الذى

ص: ٣٤٧

١- كل واحد من هذه الثلاثة يسمى : شبه جملة ، ولا يسمى جملة. - وفى ص ٤٣١ وهامشها بيان واف بسبب التسميه - والأصل فى صله الموصول أن تكون جملة - كما سبق فى ص ٣٣٧ - ؛ سواء أكانت فعلية أم اسميه ؛ لأن الجملة وحدها هى التى تزيل الإبهام ؛ فتحقق الغرض من الصلة. وليس واحد من الثلاثة التى تشبهها - بجملة حقيقيه. ولهذا وجب فى الظرف وفى الجار مع مجروره إذا وقع أحدهما صله أن يكون متعلقا بفعل محذوف ؛ ليكون الفعل مع فاعله الذى استقر فى شبه الجملة - بعد حذف الفعل - هما الصلة فى الحقيقه ؛ وإن كان الأيسر والأسهل اعتبارهما الصلة الملحوظه. أو الصلة بحسب الأصل ، مع اعتبار الظرف والجار مع مجروره الصلة بحسب الواقع الحالى. ولا- ضرر فى هذا الاعتبار ما دامت الجملة الفعلية عند حذفها قد تركت اختصاصها لشبه الجملة بعدها ، فحمل الضمير الذى كان فيها ، وغيره مما قرره النحاه على الوجه الذى سردناه (فى ص ٤٣١). وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنه اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره ، هو الصلة ، أمرا سائغا مقبولا - فوق أنه رأى لبعض القدامى أيضا ، يحمل طابع التيسير والاختصار. فإن وقع أحدهما خبرا ، أو نعتا ، أو حالا- ، جاز تعلقه بمحذوف هو فعل ، أو اسم مشتق استقر مرفوعه فى شبه الجملة بعد حذف هذا المشتق ؛ فلا يتحتم تعلقه بفعل محذوف مع فاعله ؛ كما يتحتم فى الصلة وكما يتحتم فى القيسم الذى يحذف عامله - كما سنعرف - ويجوز التيسير والاختصار أيضا بجعل شبه الجملة نفسه هو الخبر ، أو النعت ، أو الحال أما الصفة الصريحه فهى اسم مشتق بمعنى الفعل ، وله مرفوع خاص به ، يجىء بعده ، كما أن الفعل كذلك. ولكن المراد بالصفة الصريحه هنا لا يشمل - كما سيجىء البيان فى ص ٣٤٩ - إلا نوعين من الأسماء المشتقه ؛ هما : اسم الفاعل مع مرفوعه ، واسم المفعول مع مرفوعه كذلك ؛ ؛ فكلاهما يشبه الفعل فى المعنى وفى الاحتياج إلى مرفوع بعده ، ولهذا سمى شبيهها بالجملة. والنحاه يقولون : إن الصفة الصريحه مع مرفوعها لا تسمى شبيهها بالجملة إلا حين تقع صله «أل». وبالرغم من أنها تسمى شبيهها بالجملة - هنا فقط - فإنها فى قوه الجملة معنى ، أى : من جهه المعنى - وهذا رأى هو الذى رجحه الصبان - كما تكون فى قوه الجملة حين تقع خبرا. ويعدها بعض النحاه جملة حين تكون خبرا ، كما سيجىء فى باب المبتدأ - رقم ٥ من هامش ص ٤٠٤ - وهذه الصفة مع مرفوعها لا محل لها من الإعراب - على الصحيح - حين تكون صله «أل» ؛ كما أن جملة الصلة لا- محل لها من الإعراب. وعلى هذا ؛ إذا ذكر شبه الجملة فى غير باب الموصول لم ينصرف إلا للظرف ، والجار مع مجروره ، دون الصفة الصريحه.

٢- سيجىء فى باب المبتدأ رقم ٥ من هامش ص ٤٠٤ أن بعض النحاه يعدها جملة ، كما أشرنا هنا فى رقم ١.

٣- أوضح علامه تدل على وجود الفائده المطلوبه من الظرف ومن الجار مع مجروره هى أن يفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما. ويتحقق هذا فى صورتين. الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئا يدل على مجرد الوجود العام ، والحضور المطلق دون زياده معنى آخر. ويسمون هذا : «الاستقرار العام». أو «الكون العام» ومعناها مجرد الوجود فى معنى : (تكلم الذى عندك) لا- يفيد الظرف : «عند» شيئا أكثر من الدلاله على وجود الشخص وجودا مطلقا ؛ من غير زياده شىء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءه ، أو غيرها. وهذا هو : «الاستقرار العام» أو الكون العام ، كما قلنا. ولا يحتاج فى فهمه

إلى قرينه أو غيرها. - وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجره) أى : الموجود فى الحجره وجودا مطلقا ، غير مقيد بزيادة شىء آخر ؛ كالنوم ، أو الضحك ، أو المشى ... وكذلك غيرهما من الأمثله. ولما كان هذا الكون العام واضحا ومفهوما بداهه وجب حذفه إن وقع صله : لعدم الحاجه إليه فى كشف المراد ؛ فهو محذوف كالمذكور. وكذلك يحذف وجوبا إن وقع خبرا ، أو صفه. أو حالا- ، كما سنعرف. الثانيه : أن يكون متعلقهما أمرا خاصا محذوفا لوجود ما يدل عليه. ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول : «تكلم الذى وقف عندك» و «سكت الذى نام فى الحجره». فكلمه : «وقف» أو «نام» تؤدى معنى خاصا ؛ هو : الوقوف ، أو : النوم ، ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة ، والتصريح بها ؛ فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضو المقيدان بالوقوف أو بالنوم ... ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه ؛ مثل : قعر صالح فى البيت ، ومحمود فى الحديقه ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقه. تريد : بل صالح الذى قعد فى الحديقه. فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع المجرور غير تأمين ؛ فلا يصلحان للصله ؛ مثل : هداً الذى أمامك ، أو : منك. تريد : هداً الذى غضب أمامك ، أو غضب منك ... ومثل غاب الذى اليوم ... أو الذى بك ... تريد : غاب الذى حضر اليوم ، والذى استعان بك ... هذا وظرف المكان هو الذى يكون متعلقه فى الصله كونا عاما واجب الحذف ، أو كونا خاصا واجب الذكر إلا عند وجود قرينه فيجوز معها حذفه أو ذكره. أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصا ؛ فلا يجوز حذفه إلا- بقرينه ، وبشرط أن يكون الزمن قريبا من وقت الكلام ؛ نحو : نزلنا المنزل الذى البارحه ، أو أمس ، أو آنفا ، (أى : فى أقرب ساعه ووقت منا) تريد : الذى نزلناه البارحه ، أو أمس أو آنفا. فإن كان زمن الظرف بعيدا من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلا ، لم يحذف العامل. فلا تقول : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة. إذا كان قد مضى نحو أسبوع ... ولم يحدد النحاء الزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب : ما لم يتجاوز يومين ، وأن البعيد ما زاد عليهما. وربما كان عدم التحديد مقصودا منه ترك الأمر للمتكلم والسامع. وشبهه الجملة بنوعيه يسمى : «مستقرا» - بفتح القاف - حين يكون متعلقه كونا عاما ، ويسمى : «لغوحيين يكون متعلقه كونا خاصا مذكورا ، أو محذوفا لقرينه - وشرح هذا فى ص ٤٣٢

عندك ، وسكت الذى فى الحجره. فكل من الظرف : (عند) والجار مع المجرور : (فى الحجره) ، تام. وكلاهما يتعلق حتما (١) بفعل لا بشيء

ص: ٣٤٨

١- لأن الصله - لغير أل - كما قلنا لا بد أن تكون جملة (للسبب الذى فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقه) ، ووقوع الظرف أو الجار مع المجرور ليس قائما على أساس أنه بنفسه الصله ، وإنما على أساس تعلقه بفعل يكون هو وفاعله الصله فى الحقيقه. ولا يصح فى هذه الصله التى لغير : «أل» أن يكون الظرف أو الجار مع المجرور متعلقا باسم مشتق أو شبهه يكون خبرا لمبتدأ محذوف ؛ ويكون التقدير مثلا : تكلم الذى هو كائن عندك ، أو فى الحجره ؛ لا يصح ذلك لأن شرط الحذف من الصله - كما هو مدون فى ص ٣٥٥ و ٣٥٧ - ألا- يصلح الباقي بعد الحذف لأن يكون صله. والباقي هنا - وهو الظرف أو الجار مع المجرور - صالح لذلك. أما فى غير الصله فالظرف والجار مع مجروره إذا تعلقا بمحذوف ، جاز أن يكون فعلا وأن يكون مشتقا مع مرفوعه ؛ كما إذا وقعا خبرا ، أو صفه ، أو حالا ... وفريق من النحاه يرى أن الظرف وحده ، أو الجار مع المجرور ، هو الصله دون الحاجه إلى متعلقهما. لكن إذا عرفنا أن وظيفتهما المعنويه فى الجملة لا تتحقق إلا مع قيام عامل فيهما يكملان معناه - أمكننا أن نستريح إلى ما يقوله أصحاب الرأى الأول من وجود عامل محتوم لهما» وأن هذا العامل المحتوم هو فى الصله فعل يتعلقان به ، فيحذف حيناً ، أو يذكر حيناً على حسب أحكامه الخاصه به. - وقد أوضحنا هذا فى باب حروف الجر فى الجزء الثانى. - غير أننا فى عصرنا نعرب الظرف أو الجار - مع المجرور صله ، وخبراً ، وحالاً ، وصفه ، من غير أن نذكر فى الكلام أن كلا- منهما متعلق بمحذوف ، ومن غير إنكار لأمر هذا المحذوف ، وإنما نهمله اعتماداً على شهرته ومعرفته ، وأنه لا حاجه لترديده مع الاقتناع بوجوده. وهذا حسن مقبول ، ويتفق مع رأى بعض الأئمه ممن يقولون إن اختصاص الفعل فى الصله قد انتقل لشبه الجملة كما انتقل إليه أيضا ضمير الفعل. (وقد أشرنا لهذا فى هامش ص ٣٤٧ وسيجىء تفصيله فى هامش ص ٤٣١ حيث قلنا فى تلك الصفحة لا غنى عن الرجوع إلى الإيضاح التام الذى فى ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٣٤٣ وما بعدها م ٨٩).

آخر ، وهذا الفعل محذوف وجوبا - لأنه كون عام (١) - تقديره : استقرّ ، أو حلّ ، أو نزل ... وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول ، ويربط بينه وبين الصلة . فالأصل في المثالين السابقين : تكلم الذى استقر عندك ، وسكت الذى استقر فى الحجره . وهكذا ...

«ملاحظه» ؛ إذا وقع الظرف نفسه صله «أل» - بأن دخلت عليه مباشرة ، كصنيع بعض القبائل العربيه فى مثل قولهم : سررت من الكتاب المعك ؛ يريدون : الذى معك - فإنّ تعلق الظرف فى هذه الحاله لا يكون إلّا بصفه صريحه ، تقديرها : «الكائن» ، أو : نحو هذا التقدير . لأن صله : «أل» لا بد أن تكون صفه صريحه ، ولا يصح التعلق بفعل - كما سنعرف (٢) - ...

أما الصفه (٣) الصريحه فالمراد بها : الاسم المشتق الذى يشبه الفعل فى التجدد

ص : ٣٤٩

١- سبق - فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ - أنه لا بد أن يكون العامل المحذوف «فعلا» إذا تعلق به شبه الجمله الواقع صله لموصول غير «أل» كما يجب تقديره فعلا- فى جملته القسم ، لأن جملته الصله لموصول غير «أل» وجمله القسم لا يكونان إلا فعليتين - كما سيجىء فى وج ٢ باب الظرف ص ٢٠٢ م ٧٨

٢- هنا وفى ص ٣٥٠ .

٣- لا يراد بالصفه هنا النعت ، وإنما يراد بها الاسم المشتق من المصدر للدلاله على شيئين معا ؛ هما : ذات ، وشىء فعلته تلك الذات ، أو وقع عليها من غيرها ، أو اتصل بها بنوع من الاتصال نحو : قائم ، مكرم ، ملعب . فكلمه : «قائم» تدل على شيئين : (ذات) (فعلت القيام) ، وكلمه : «مكرم» تدل على شيئين أيضا : (ذات) (حصل لها الإكرام) ... و «ملعب» تدل على شيئين : (ذات ، أى : مكان) (حصل فيه اللعب) وهكذا ... والأحسن أن يقال : «معنى وصاحبه» لأن صاحبه فى أحيان قليله يكون غير ذات ولا مشخص . وعلى ضوء ما تقدم نفهم معنى قولهم : إن المشتق هو ما دل على ذات وصفه ، أى : ذات ؛ وشىء آخر اتصفت به تلك الذات ؛ بأن فعلته هى مباشره ، أو لم تفعله هى وإنما وقع عليها ، أو التصق بها بطريقه ما ، كما أشرنا . والمشتقات الأصيله ثمانيه ، (يجىء شرحها فى الجزء الثالث ص ٧٣ م ٩٧ وما بعدها) ؛ اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه ، وأفعال التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآله ، والمصدر الميمى . (ومنها ؛ الأفعال أيضا) . ولكل مشتق باب يحوى أحكامه المختلفه . والذى يعيننا الآن أن كل واحد من هذه المشتقات يشبه - فى الغالب - الفعل المضارع الذى يشترك معه فى الاشتقاق من مصدره ؛ «فقائم» يشبه «يقوم» وكلاهما مشتق من «القيام» . و «مكرم» يشبه «يكرم» ؛ وكلاهما مشتق من «الإكرام» و «ملعب» يشبه «يلعب» وكلاهما مشتق من «اللعب» وهكذا . والمشتق -

والحدوث (١)، شبهها صريحا ؛ أى : قوياً خالصا (بحيث يمكن أن يحل الفعل محله) ولم تغلب عليه الاسميه الخالصه. وهذا ينطبق على اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغه - واسم المفعول ؛ لأنهما - باتفاق - يفيدان التجدد والحدوث ؛ مثل قارئ ، فاهم : زراع ، مقروء ، مفهوم (٢) ... ، وتكون الصفه الصريحه مع فروعها صله «أل» خاصه ؛ فلا يقعان صله لغيرها ، ولا تكون «أل» اسم موصول مع غيرهما على الأشهر (٣). تقول : انتفع القارئ - سما الفاهم - اغتنى

ص: ٣٥٠

١- لذلك يقولون عنها إنها اسم فى اللفظ ، فعل فى المعنى ، ويعطف عليها الفعل ؛ مثل قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ...)

٢- أما الصفه المشبهه فيها خلاف عفيف - عرضوه فى أول باب : «الإضافه» عند الكلام على المضاف الذى يشبهه : «يفعل» ، والإضافه المحضه وغير المحضه. ووجه منعها أن تكون صله : «أل» ومخالفتها لاسم الفاعل واسم المفعول الأصليين أنها لا تؤول بالفعل ، لأنها للثبوت ، والفعل للتجدد والحدوث ومن ثم كانت «أل» الداخلة على اسم التفضيل ليست موصوله. ووجه الجواز مشابقتها الفعل فى رفعها الاسم الظاهر.

٣- بشرط دلالتها على الحدوث. فلو قامت قرينه على أنهما للدوام وجب اعتبار «أل» التى فى صدرهما للتعريف ؛ لأنهما مع الدوام يعتبران «صفه مشبهه» ؛ كالمؤمن ، والمهندس ، والصانع. وإنما قلنا : «على الأشهر» ، لأن بعض القبائل العربيه قد يدخل «أل» على الجملة المضارعيه ؛ فتكون هذه الجملة هى الصله. ومن أمثلتها ؛ قول الشاعر : ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذو الرأى والجدل أى : الذى ترضى حكومته. (مع ملاحظه أن «أل» الداخلة على تاء المضارع يجوز إدغامها فى التاء وعدم إدغامها ، بخلاف «أل» الحرفيه - وسيجىء الكلام عليها فى ص ٣٨٣ - فإنها تدغم فى التاء عند دخولها عليها فى مثل : التمر - التراب - التبر ... وغيرها من الأسماء أو الأفعال ، كدخولها على مضارع مبدوء بالتاء ، وقد صار علما مجردا. (أى : اسما محضا لا- يدل على معنى الفعل ، ولا على زمنه) مثل الأعلام «تشكر» و«تسعد» و«تعز» نقول : التشكر ، والتسعد ، والتعز ...). ومنهم من يدخلها على الجملة الاسميه ويجعل هذه الجملة صله ، مثل : قول الشاعر : من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معدّ أى : من القوم الذين رسول الله منهم. أو على الظرف ويجعله صله ، نحو قول الشاعر : من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشه ذات سعه أى : الذى معه. والظرف «مع» متعلق هنا بصفه صريحه ، محذوفه تقديرها : «الكائن» معه ؛ لأن صله «أل» لا بد أن تكون كذلك ، ولا يصح تعلقه فى هذا المثال وأشباهه بفعل محذوف للسبب السالف ؛ فهو مستثنى من وجوب تعلق شبه الجملة بفعل محذوف يكون مع فاعله صله - كما أشرنا فى ص ٣٤٩ - . «وأل» فى الأمثله السابقه كلها اسم موصول بمعنى الذى - أو أحد فروعها - مبنى على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة (فهى مثل «الذى» تماما أو «التى» وفروعها ، فى أمثله أخرى) وما بعدها من جمله فعليه أو اسميه هو صله الموصول لا محل له. فإن جاء بعدها ظرف فهو متعلق بصفه صريحه محذوفه ، هى مع فاعلها صله الموصول لا محل له ، ولا يصح تعلقه بفعل - لما قلنا - وقد ذكرنا هذه الأمثله وإعرابها ، والأحكام الخاصه بها - لا لنستعملها ولكن لفهم نظائرها التى قد تمر بنا فى النصوص القديمه ، من غير أن يكون ذلك داعيا للرضا عن استعمالها اليوم ؛ لقله (المأثور) منها ، ونفور الذوق البلاغى الحديث من استعمالها ، وانصراف الكثره عنها قديما وحديثا فالخير فى تركها مهجوره.

الزّراع ، المقروء قليل ، ولكن المفهوم كثير ... ومثل المرتجى والخائب فى قول الشاعر :

الصدق يألّفه الكريم المرتجى

والكذب يألّفه الدنىء الخائب

ولما كانت الصفة المشبهة الصريحه مع مرفوعها (١) هى التى تقع صلة «أل» وتتصل بها اتصالا مباشرا ولا ينفصلان حتى كأنهما كلمه واحده - كان المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفه على آخر هذه الصفة الصريحه دون ملا حظه «أل» ؛ فهو يتخطاها ؛ برغم أنها اسم موصول (٢) مستقل ، وأن صلتها هى شبه الجملة المكون من الصفة الصريحه مع مرفوعها. فالصفة وحدها هى التى تجرى عليها أحكام الإعراب ، ولكنها مع مرفوعها صلة لا محل لها. والأخذ بهذا الإعراب (٣) أيسر وأبعد من التعقيد الضارب فى الآراء الأخرى.

فإن غلبت الاسميه على الصفة صارت اسما جامد ، ولم تكن «أل» الداخلة عليها اسم موصول ، مثل الأعلام : المنصور ، والهادى ، والمأمول ، والمتوكل ... من أسماء

ص: ٣٥١

- ١- لا بد أن يرفع اسم الفاعل فاعلا ، وأن يرفع اسم المفعول نائب فاعل ، وقد يحتاج كل منهما بعد ذلك إلى مفعول به أو أكثر. وربما لا يحتاج فشأنهما فى الحاجه إلى المفعول كشأن فعلهما. وبيان هذا وتفصيله مدون فى بابهما ج ٣
- ٢- وهل تفيد التعريف أو لا تفيده؟ رأيان سبق تفصيل الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٠ ورقم ١ من هامش ص ٣٣٤
- ٣- وقد سبق هذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ وفى ٣ من ص ٣٣٤ ... وهو رأى لبعض النحاه القدامى.

١- وفي الصله وشروطها وما يتصل بها يقول ابن مالك بإيجاز : وكلها يلزم بعده صله على ضمير لائق مشتمله وجمله أو شبهها الذى وصل به ؛ كمن عندى الذى ابنه كفل وصفه صريحه صله : «أل» وكونها بمعرب الأفعال قل أى : كل الموصولات يحتاج بعده إلى صله دائما ؛ ولا فرق فى هذا بين الموصولات الاسميّه ، والحرفيه. ثم قال : إن الصله لا بد أن تشتمل على ضمير لائق ؛ أى : مطابق للموصول. وقد عرفنا أن هذا الرابط خاص بصله الموصول الاسمى دون الحرفى. ثم بين أن الذى يوصل به (أى : الذى يكون صله) هو الجمله ، أو شبه الجمله. وأتى بمثال واحد فيه موصولان ؛ أحدهما صلته شبه جمله ، والآخر صلته جمله. والمثال هو : «من عندى الذى ابنه كفل» ، أى : الذى عندى هو الذى ابنه كفل (أى : كان موضع الرعايه). فكلمه «من» اسم موصول مبتدأ ، وصلته شبه الجمله : «عند» ، وخبره : الذى ، اسم موصول أيضا. وصلته جمله اسميه هى : (ابنه كفل). ثم أشار فى البيت الثالث إلى أن صله «أل» لا تكون إلا الصفه الصريحه. وقد شرحناها - وأن دخولها على الفعل المعرب ؛ وهو المضارع - قليل ؛ فيكون هو وفاعله صله. ومن أمثله البيت الذى سبق فى هامش ص ٣٥٠ - وهو : ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

يقتضى المقام أن نعرض لمسائل هامه تتصل بما نحن فيه. منها: تعدد الموصول، والصله - حذفها - حذف الموصول - اقتران الفاء بخبر اسم الموصول، والتفريعات المتصله بذلك - حذف العائد (ولهذا بحث مستقل فى ٣٥٧).

وإليك الكلام فى هذه المسائل.

(١) تعدد الموصول والصله :

١ - قد يتعدد الموصول (١) من غير أن تتعدد الصله ؛ فيكتفى موصولان أو أكثر بصله واحده. ويشترط فى هذه الحاله أن يكون معنى الصله أمرا مشتركا بين هذه الموصولات المتعدده ، لا يصح أن ينفرد به أحدها ، دون الآخر ، وأن يكون الرابط مطابقا لها باعتبار تعددها. مثل : فاز بالمنحه «الذى» و«التي» أجادا ، وأخفق «الذين واللاتي» أهملوا. ففى المثال الأول وقعت الجملة الفعلية : (أجادا) صله لاسمى الموصول : «الذى» و«التي». ولا يصح أن تكون صله لأحدهما بغير الآخر ؛ لاشتراكهما معا فى معناها ؛ ولأن الرابط مثنى لا يطابق أحدهما وحده ، وإنما لوحظ فيه أمرهما معا (٢). وكذلك الشأن فى المثال الآخر.

٢ - قد تتعدد الموصولات وتتعدد معها الصله ؛ فيكون لكل موصول صلته ؛ إما مذكوره فى الكلام ، وإما محذوفه (٣). جوازا ، وتدل عليها صله أخرى مذكوره ، بشرط أن تكون المذكوره صالحه لواحد دون غيره ؛ فلا تصلح لكل موصول

ص: ٣٥٣

١- بنوعيه الاسمى والحرفى.

٢- مع مراعاة التغليب فى بعض نواحى المطابقه ؛ كالتذكير فى المثاليين المذكورين. والتغليب جائز عند وجود قرينه ، (كما أوضحنا فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٩ وفى رقم ١ من هامش ص ١٢٧).

٣- لا- يجوز حذف صله الموصول الحرفى إلا إذا بقى معمولها ؛ مثل : أما أنت منطلقا انطلقت ، أى : لأن كنت منطلقا انطلقت. فحذفت «كان» وبقى معمولها ... كما هو موضح فى آخر باب كان عند الكلام على حذفها ص ٥٢٦ - ومثل قولهم : «كلّ شىء مهه ما ، النساء وذكرهن» أى : ما عدا النساء وذكرهن. يريد كل شىء سهل يسير ، قد يحتمله الحر ، ويصبر عليه - ما خلا التعرض لنسائه ، والتحدث عنهن ... وهذه أمثله مسموعه بكثرة تبيح القياس عليها ؛ بقرينه تدل على المحذوف ، ولا تدع مجالاً لخفائه - كما سنعرف - فكلمه : «ما» هنا موصول حرفى.

من تلك الموصولات المتعدده ؛ نحو : عدت «الذى» و «التي» مرضت. وسارعت بتكريم «اللائى» و «الذين» أخلصوا للعلم. فالصله فى كل مثال صالحه لأحد الموصولين فقط ؛ بسبب عدم المطابقه فى الرابط ؛ فكانت صلته لواحد ، ودليلا على صلته الآخر المحذوفه جوازا. فأصل الكلام عدت الذى مرض ، والتي مرضت. وسارعت بتكريم اللائى أخلصن ، والذين أخلصوا. وهذا نوع من حذف الصله جوازا ، لقرينه لفظيه تدل عليها (1) ...

وقد تحذف الصله لوجود قرينه لفظيه أيضا ولكن من غير أن يتعدد الموصول ؛ مثل : من رأيتة فى المكتبة؟ فتجيب : محمد الذى ... أو : سعاد التى ...

وقد تحذف الصله من غير أن يكون فى الكلام قرينه لفظيه تدل عليها وإنما تكون هناك قرينه معنويه يوضحها المقام ؛ كالفخر ، والتعظيم ، والتحقير ، والتهويل ... فمن أمثله الفخر أن يسأل القائد المهزوم البادى عليه وعلى كلامه أثر الهزيمة ، قائدا هزمه : من أنت؟ فيجيبه المنتصر : أنا الذى ... أى : أنا الذى هزمتك. فقد فهمت الصله من قرينه خارجيه ، لا علاقته لها بألفاظ الجملة. ومثل : أن يسأل الطالب المتخلف زميله الفائز السابق بازدرء : من أنت؟ فيجيب الفائز : أنا الذى ... أى : أنا الذى فزت ، وسبقتك ، وسبقت غيرك ... ومنه قول الشاعر يفاخر :

نحن الألى ... فاجمع جمو

عك ثم وجههم إلينا

أى : نحن الذين اشتهروا بالشجاعه ، والبطوله ، وعدم المبالاه بالأعداء.

ومن التحقير أن يتحدث الناس عن لص فتاك ، أوقعت به حيله فتاه صغيره و غلام ، حتى اشتهر أمرهما. ثم يراهما اللص ؛ فيقول له أحد الناس : انظر إلى التى والذى ... أى : التى أوقعت بك. والذى أوقع بك ...

وقد وردت أساليب قليلة مسموعه عند العرب ، التزموا فيها حذف الصله ؛

ص: ٣٥٤

١- وما ذكرناه فى النوعين السالفين يوضح قول النحاه : (قد ترد صلته بعد موصولين أو أكثر ، مشتركا فيها ، أو مدلولوا بها على ما حذف. فلاشتراك فيما إذا ناسبت الصله جميع ما قبلها من الموصولات. والدلاله فيما إذا لم تناسب إلا واحدا منها). ثم قالوا : إن القسم الأول يدخل فى قسم الصله الملفوظه وإن الثانى يدخل فى قسم الصله المحذوفه أو التى فى النيه.

كقولهم : عند استعظام شيء وتهويله : «بعد اللتيا (١) والتي ، يريدون بعد اللتيا كلفتنا ما لا نطبق ، والتي حملتنا ما لا نقدر عليه - أدر كنا ما نريد.

مما تقدم نعلم أن حذف الصلح في غير الأساليب المسموعه جائز عند وجود قرينه لفظيه ، أو معنويه ؛ سواء أكانت الموصولات متعدده ، أم غير متعدده بشرط ألا يكون الباقي بعد حذفها صالحا لأن يكون صلح.

٣- يجوز حذف الموصول الاسمي غير «أل» إذا كان معطوفا على مثله ، بشرط ألا يوقع حذفه - في لبس ؛ كقول زعيم عربي : «أيها العرب ، نحن نعلم ما تفيض به صدور أعدائنا ؛ من حقد علينا ، وبغض لنا ، وأن فريقا منهم يدبر المؤامرات سرا ، وفريقا يملأ الحواضر إرجافا (٢) ، وفريقا يعد العده للهجوم علينا ، وإشعال الحرب في بلادنا ، ألا فليعلموا أن من يدبر المؤامرات ، ويطلق الإشاعات. ويحشد الجيوش للقتال - كمن يطرق حديدا باردا. بل كمن يضرب رأسه في صخره عاتيه ، ليحطمها ؛ فلن : يخذشها وسيحطم رأسه».

فالمعنى يقتضى تقدير أسماء موصوله - محذوفه - ؛ وإلا فسد ؛ فهو يريد أن يقول : من يدبر المؤامرات ، ومن يطلق الإشاعات ، ومن يحشد الجيوش ... ذلك لأنهم طوائف متعدده ، ولن يظهر التعدد إلا بتقدير «من». ولولاها لأوهم الكلام أن تلك الأمور كلها منسوبة لفريق واحد ؛ وهى نسبة فاسده. ولهذا يجب عند الإعراب مراعاة ذلك المحذوف ، كأنه مذكور ، ومثله قول حسان فى أهداء الرسول عليه السلام :

فمن يهجو رسول الله منكم

ويمدحه وينصره سواء

فالتقدير ؛ من يهجو رسول الله ، ومن يمدحه : ومن ينصره سواء. ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر - كل أولئك من فريق واحد. ومن هذا قوله تعالى (٣) : (قُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ) ، أى : والذى أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم من أهل الكتاب.

ص: ٣٥٥

١- اللتيا (بضم اللام المشدده أو فتحها) تصغير : «التي» .. سماعا

٢- هو : إذاعه الأخبار السيئه الكاذبه ليضطرب الناس ، ويشوروا.

٣- على لسان المسلمين حين يخاطبون غيرهم من أهل الكتاب.

أما الموصول الحرفى فلا يجوز حذفه. إلا «أن» فيجوز حذفها؛ مثل قوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) وقد يجب. ولهذا الحذف -
بنوعيه - تفصيلات موضعها الكلام على «أن» الناصبه (1).

ب - قد يقترن الخبر الذى مبتدؤه اسم موصول بالفاء وجوبا أو جوازا ، أو الذى مبتدؤه متصل باسم الموصول بنوع من الاتصال على الوجه الذى يجىء بيانه وتفصيله فى مكانه المناسب من باب المبتدأ والخبر تحت عنوان : مواضع اقتران الخبر بالفاء ص ٤٨٤ م ٤١ وما بعدها. ومنها نعلم مواضع زياده «الفاء» فى صلة الموصول بنوعيه بسبب إبهامه وعمومه.

ص: ٣٥٦

١- فى الجزء الرابع ، باب : إعراب الفعل «النواصب».

(أى : العائد)

لا بد لكل موصول من صلة. فإن كان اسميًا وجب أن تشتمل صلته على رابط ؛ هو : الضمير ، أو ما يقوم مقامه ، كما أسلفنا.

وهذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعا ؛ مثل «هو» فى نحو : خير الأصدقاء من هو عون فى الشدائد ... ، أو منصوبا ، مثل «ها» فى نحو : ما أعجب الآثار التى تركها قدامؤنا ، أو مجرورا ؛ مثل : «هم» فى نحو : أصغيت إلى الذين أصغيت إليهم.

والرابط فى كل هذه الصور - وأشباهها - يجوز ذكره فى الصلة كما يجوز حذفه ، بعد تحقق شرط عام ، هو : وضوح المعنى بدونه ، وأمن اللبس (ومن أهم مظاهر أمن اللبس ألا- يكون الباقى بعد حذفه صالحا صله) (١). غير أن هناك شروطا خاصة أخرى تختلف باختلاف نوع الضمير يجب تحققها قبل حذفه ، سواء أكان اسم الموصول هو «أى» أم غيرها. وفيما يلى التفصيل :

(١) إن كان الضمير الرابط مرفوعا لم يجز حذفه إلا بشرطين : أن تكون الصلة جملة اسميه ، المبتدأ فيها هو الرابط ، وأن يكون خبره مفردا (٢). كأن يسألك سائل.

ص: ٣٥٧

١- وقد يصح الاستغناء عنه ، فى بعض حالات كما سبق فى «ب» من ص ٣٤٣ وكما سيجىء فى «ا» من ص ٣٦٣. والمراد بالاستغناء هنا : أنه غير ملاحظ مطلقا ؛ لا لفظا ولا تقديرا بخلاف العائد المحذوف أو المستتر فإنه ملاحظ.

٢- لأن الخبر المفرد لا يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ ، وأيضا لأنه يدل على المحذوف ، ويرشد إليه. هذا ويختلف معنى الأفراد باختلاف موضوعات النحو ؛ فيراد به فى موضوع الخبر : ما ليس جملة ، ولا- شبه جملة. وقد اقتصرنا على أهم الشروط لحذف العائد المرفوع. وهناك شروط أخرى لحذفه ؛ منها ألا يكون معطوفا ؛ مثل : رأيت الذى حامد وهو صديقان. فالمعطوف هنا ليس مبتدأ ولكنه معطوف على المبتدأ ؛ فهو فى حكمه. وحذف المعطوف يؤدى إلى بقاء الحرف العاطف بدون المعطوف ؛ وهو ممنوع - إلا فى مسائل معدودة ، سردناها فى - ج ٣ - باب العطف ، وهى غير التى نحن بصدددها ، كما يؤدى حذف العاطف والمعطوف معا ، إلى إظهار الكلام بصورة الإخبار بالمشئى عن المفرد ؛ وهى صورته معيبة فى مظهرها ، كما يقولون!! ومنها : ألا- يكون معطوفا عليه ، نحو : تكلم الذى هو وحامد عالمان ؛ كى لا- يقع حرف العطف - فى الصدارة ، وفوق ذلك ليس له معطوف عليه ظاهر ، ولكيلا. يقع المشئى خبرا عن مفرد ، فى الصورة الظاهرية إن حذف حرف العطف مع الضمير الرابط ؛ وهو أمر يستقبحونه من حيث الشكل والمظهر كما سبق. ومنها : ألا يكون بعد «لو لا» ؛ نحو : حضر الذى لو لا هو لخرجت ؛ لوجب حذف الخبر العام بعد «لو لا» فأصل الكلام : لو لا هو موجود ؛ فإذا حذف معه المبتدأ كان الحذف كثيرا مجحفا ؛ لشموله الجملة كاملة. ومنها : ألا يكون بعد حرف نفى ؛ نحو : سكت الذى ما هو جاهل. ومنها : ألا يكون محصورا بإلا أو إنما ؛ نحو : كتب الذى ما فى الغرفة إلا هو ، أو : كتب الذى إنما فى الغرفة هو. فمجموع الشروط سبعة.

كيف نفرّق بين ماء النهر وماء البحر؟ فتجيب: الأنهار التي عذبه الماء، والبحار التي ملحيّه الماء. تريد: الأنهار، التي هي عذبه الماء، والبحار التي هي ملحيه الماء. ومثل: أن يسأل: ما أوضح فارق بين النجم والكوكب؟ فتقول: النجم الذي مضىء بنفسه، والكوكب الذي مستمد نوره من غيره. أى: النجم الذي هو مضىء بنفسه... والكوكب الذي هو مستمد...

فإذا استوفى الضمير المرفوع الشرطين الخاصّين ومعهما الشرط العام جاز حذفه (1)، والأحسن عند الحذف أن تكون صلته طويله (أى: ليست مقصوره عليه وعلى خبره المفرد، وإنما يكون لها مكملات؛ كالمضاف إليه، أو المفعول، أو الحال، أو النعت، أو غير ذلك...)، نحو: نزل المطر الذي مصدر مياه الأنهار، ونحو: برعت مصانعنا التي الرجاء العظيم. أو التي رجاؤنا فى الغنى قريباً... ونحو: اشتد الإقبال على التعليم الذى كفىل بإنهاض الفرد والأمة... ويجوز أن

ص: ٣٥٨

١- وإذا لا- يصح الحذف فى الحالات الآتية: ١- أن تكون الصلة جملة فعلية، أو شبه جملة؛ مثل: أشرق الذى يملأ نوره الفضاء. ومثل: سقى النهر النبات الذى فى الحقول؛ لأن كلا منهما صالح لأن يقع بنفسه صله، مع خلوه مما يدل على أن هناك مبتدأً محذوفاً. بخلاف الخبر المفرد؛ فإنه غير صالح أن يكون صله، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ، كما سبق. ب- أن تكون الصلة جملة اسمية لكن الرابط فيها ليس مبتدأً؛ مثل: يتحرك الكوكب الذى إنه القمر؛ لأن الرابط فيها اسم «إن» المنصوب. ومثل: يتحرك الكوكب الذى شكله مستدير؛ لأن الرابط مجرور بالإضافه فليس مبتدأ... ح- أن تكون الصلة جملة اسمية، الرابط فيها مبتدأً ضمير، ولكن خبره ليس بمفرد: بأن يكون الخبر جملة فعلية؛ مثل: دهشت من القروء التي هي «تحاكي الإنسان». أو جملة اسمية، مثل: دهشت من القروء التي هي حركاتها كحركة الإنسان. أو شبه جملة؛ مثل: دهشت من التي هي أمامك. فكل ذلك لا يجوز فيه حذف الرابط؛ لأن الخبر يصلح أن يكون صله بعد حذف المبتدأ الرابط، وليس فى الخبر ما يدل على المحذوف. بخلاف المفرد، لأنه لا يصلح أن يكون صله، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ، كما عرفنا.

نقول : نزل المطر الذى حياه ، وبرعت مصانعنا التى الأمل ، واشتد الإقبال على التعليم الذى سعادته.

والأساليب العاليه لا تنجح كثيرا إلى حذف العائد المرفوع ؛ فإن جنحت إليه اختارت - فى الغالب - طويل الصلحه (١).

(ب) إن كان الرابط ضميرا منصوبا لم يجر حذفه إلا بثلاثه شروط خاصه - غير الشرط العام - هى : أن يكون ضميرا متصلا (٢) ، وأن يكون ناصبه فعلا تاما ، أو وصفا تاما ، وأن يكون هذا الوصف لغير صلحه : «أل» (٣) التى يعود عليها الضمير ؛ مثل : ركبت القطار الذى ركبت ، أى : ركبته ، وقرأت الصحيفه التى قرأت ، أى : قرأتها وقول الشاعر يصف مدينه :

بها ما شئت من دين ودنيا

وجيران تناهوا فى الكمال

أى : ما شئته : وقول الآخر :

ومن ينفق الساعات فى جمع ماله

مخافه فقر فالذى فعل الفقر

أى : فعله ... ومثل : اشكر الله على ما هو موليكن ، واحمده على ما أنت المعطى. أى : موليكنه (والأصل : موليكن إياه) ، والمعطاه (٤).

ومثل : الذى أنا معيرك - كتاب. والذى أنت المسلوب - المال. أى : الذى أنا معيركه كتاب ، والذى أنت المسلوبه - المال (٥).

ص : ٣٥٩

١- إلا الأسلوب الذى يشتمل على : «لا سيما» ؛ فيجب فيه حذف صدر الجمله ولو كانت قصيره ؛ فى نحو ؛ أنزلوا الناس منازلهم ، ولا- سيما العالم ؛ إذا كانت «ما» اسم موصول ، «العالم» خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : هو. أى : ولاسى الذى هو العالم. (وسيجىء فى ص ٣٦٣ الإيضاح التام فى إعراب لا سيما ، وأسلوبها).

٢- ولو جوازا كبعض الأمثله التاليه. فالمراد أُلّا يكون واجب الانفصال.

٣- منصوب صلحه «أل» لا يجوز حذفه إن عاد إليها ؛ لأنه يدل بوجوده على اسميتها الخفيه. ففى حذفه ضياع الدليل. فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه ؛ كما سيجىء فى «د» من رقم ٥.

٤- إذا حذف العائد المنصوب (المستوفى للشروط) فلا- مانع من توكيده ؛ نحو : شربت الماء الذى أحضرت نفسه ؛ أى : أحضرت نفسه. أو من العطف عليه ؛ نحو : سافر الذى ودعت وصالها. أو مجيء الحال منه متأخره أو متقدمه مثل : هند التى كلمت واقفه ، أو : هند التى واقفه كلمت. أى : كلمتها.

٥- من : أعارك محمود كتابا. فالذى هو معيركه : كتاب. وسلب اللص عليا المال ، فالذى على مسلوبه : المال. (كتاب : خبر

للمبتدأ «أنا». المال : خير للمبتدأ «الذى»). ومما سبق تعلم أنه لا- يصح الحذف فى الحالات الآتية : ١- أن يكون الضمير المنصوب منفصلا. نحو : أقبل الربيع الذى إياه أحب. بتقديم الضمير ؛ لأنه لو تأخر لا تصل بالفعل وجوبا. فصار : أحبه ؛ (تطبيقا لقاعده عدم فصل الضمير الذى يمكن وصله - وقد سبقت فى ص ٢٤٣) ولو حذف وهو متقدم لالتبس بالمحذوف المتأخر ، لعدم القرينه الداله على تقدمه. ب - أن يكون الضمير منصوبا بفعل ناقص ؛ مثل : قابلت الذى كانه محمود (الهاء خير مقدم - - وليست اسم كان ؛ لأن اسم كان مرفوع ، والهاء لا تكون مرفوعه ؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع). أو بوصف ناقص ؛ مثل : حضر الذى أنا كائنه ؛ لعدم وجود ما يدل على المحذوف ويعينه. ح - أن يكون الضمير منصوبا بحرف ؛ مثل : اشتد الحر الذى كأنه اللهب ؛ لأنه الضمير اسم كأن. د - أن يكون اسم الموصول الذى يعود عليه الرابط هو «أل» نحو : المكرمها على فاطمه. فإن عاد على غيرها جاز حذفه ؛ نحو : جاءت التى أنا المكرم ، أى : المكرمها. ه - أن يكون حذفه سببا فى اللبس وغموض المعنى ؛ نحو : رأيت من عرفته فى القطار ؛ فلو قلنا : رأيت من عرفت فى القطار لم يعرف المحذوف أهو : ضمير للغائب المذكر أم المؤنث؟ أهو للمثنى أم الجمع...؟ فقد يكون أصل المحذوف واحدا مما يأتى : عرفته ، عرفتها. عرفتهما. عرفتهم. عرفتهن. ومثله : رأيت من كلمته فى داره ؛ فلو حذف الضمير المنصوب لكان فى الكلام ضمير آخر يتم به الربط ، ولكن يقع بسببه اللبس والغموض ؛ فلا ندرى أهنالك حذف أم لا. هذا وحذف العائد المنصوب بالفعل أكثر فى الأساليب الأدبيه المأثوره من المنصوب بالوصف.

فإن فقد شرط لم يصح الحذف (١).

(ح) وإن كان الرابط ضميرا مجرورا - والشرط العام متحقق - فإما أن يكون مجرورا بالإضافة ، أو بحرف جر ؛ فالمجرور بالإضافة يجوز حذفه إن كان المضاف اسم فاعل ، أو اسم مفعول (٢). وكلاهما للحال أو الاستقبال (٣) ؛ مثل :

ص: ٣٦٠

١- وقد أشار ابن مالك إلى حذف العائد المرفوع والمنصوب إشارات موجزه بعد كلامه على «أى» الموصولة ، وأنها مثل «ما» الموصولة ، وأنها تعرب إلا إن أضيفت ، وحذف صدر صلتها الضمير فتبنى. ثم قال : إن من العرب من يعربها فى كل الحالات ، وإن باقى الموصولات يقتضى «أيا» فى الحذف. أى : يتبعها ويكون مثلها فى حذف صدر صلتها الضمير ، وإن هذا الحذف كثير إن استطالت الصلة ، ونزر (أى : قليل عنده إن لم تستطل. كل ذلك بشرط ألا يصلح الباقي لأن يكون صله. يقول : أئى «كما» وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير انحذف وبعضهم أعرب مطلقا. وفى ذا الحذف أيا غير أئى يقتضى (يريد : غير أى يقتضى أيا ، ويتبعها فى حذف صلتها) ... إن يستطل وصل ، وإن لم يستطل فالحذف نزر ، وأبوا أن يختزل (الوصل هنا : هو الصلة. يختزل : يختصر بسبب الحذف). إن صلح الباقي لوصل مكمل ... ثم انتقل فى الشطر الثانى من البيت السابق إلى الكلام على حذف العائد المنصوب قائلا : والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متّصل ، إن انتصب بفعل ، أو وصف ، كمن نرجو يهب أى : من نرجوه يهب.

٢- مما ينصب فعله مفعولين فى الأصل ، ليكون أحدهما نائب فاعل لاسم المفعول ، والثانى هو المضاف إليه لفظا.

٣- مع استيفائه بقيه الشروط اللازمه لإعماله ، وهى مدونه فى بابہ - ج ٣ -

يفرح الذى أنا مكرم الآن أو غدا ، (أى : مكرمه). ويرضىنى ما أنا معطى الآن أو غدا (أى : معطاه (١)) ومثلهما : جادت مصنوعاتنا ، فالبس منها ما أنت لابس غدا (٢) ، واطلب منها ما أنت طالب بعد حين ، (أى : لابسه ... وطالبه) - إن يسلبنى اللص بعض المال أتألم لما أنا مسلوب (أى : مسلوبه).

والمجورور بالحرف يجوز حذفه بشرط أن يكون اسم الموصول مجرورا بحرف يشبه ذلك الحرف (٣) فى لفظه ، ومعناه ، ومتعلقه (٤). وإذا حذف الرابط حذف معه الحرف الذى يجره ؛ مثل : سلّمت على الذى سلّمت ، (أى : سلّمت عليه وانتهيت إلى ما انتهيت. (أى : إلى ما انتهيت إليه).

وقد يكون حرف الجر غير داخل على اسم الموصول وإنما على موصوف باسم الموصول. نحو : مشيت على البساط الذى مشيت ؛ أى : عليه ، وسرت فى الحديقه التى سرت ؛ أى : فيها (٥).

ص: ٣٤١

- ١- فلا يجوز الحذف فيما يأتى : ١- المضاف غير الوصف (المشتق) ؛ نحو : تألم الذى غاب أهله. ب - المضاف الذى هو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وكلاهما للماضى ؛ فلا يعمل ، نحو : أكملت بالأمس ما كنت بانيه : ومثل فرح السائل بما كان معطاه.
- ٢- الدليل على أن اسم الفاعل للمستقبل هنا وجود فعل الأمر قبله : وهو للمستقبل. وأيضا وجود كلمه : «غدا» بعده. كما أن أداه الشرط دليل على الاستقبال فى المثال الذى بعده ؛ إذ أدوات الشرط الجازم تجعل زمن الفعل بعدها مستقبلا حتما ولو كان الفعل الواقع بعدها ماضيا. (ما لم يمنع من ذلك مانع مما تقدم عند الكلام على زمن الفعل المضارع ص ٥٤.
- ٣- لأن اسم الموصول هو نفس ضميره فى المعنى ؛ فإذا حذف الضمير ومعه حرف الجر كان فى الكلام ما يدل عليهما.
- ٤- وهو العامل فيهما ؛ بحيث يكون المتعلق فى كل منهما مشابها الآخر ، إما فى لفظه ومعناه معا ؛ كالأمثله المذكوره ، وإما فى معناه فقط ؛ مثل : فرحت بالذى سررت. أى : به. ويجوز أن يكون أحد المتعلقين فعلا ماضيا والآخر مضارعا من مادته أو أمرا كذلك ... ويجوز أن يكون أحدهما فعلا ، والآخر وصفا (مشتقا) من الماده نفسها بمعناه ...
- ٥- وقد يكون داخلا على مضاف إلى اسم الموصول نحو سلّمت على صديق الذى سلّمت. أى : الذى سلّمت عليه. أو داخلا على مضاف للموصوف باسم الموصول ؛ نحو : سلّمت على صديق الرجل الذى سلّمت. أى : عليه ... وقد اكتفينا بذكر أشهر الشروط ، وبقى منها : ألا يكون الضمير عمده (لأن العمده لا يمكن الاستغناء عنه) فلا حذف فى مررت بالذى مرّ به (لأن الجار والمجورور نائب فاعل ؛ ونائب الفاعل عمده لا تستغنى عنه الجملة) وألا يكون الضمير محصورا ؛ فلا تحذف فى : مررت بالذى ما مررت إلا به. وألا يكون حذفه موقعا فى لبس (وهذا شرط عام فى جميع ما يحذف - كما سبق - فلا حذف فى مثل رغبت فى الذى رغبت فيه ، لأن الكلام مع الحذف يصير رغبت فى الذى رغبت. فلا ندرى المقصود بعد الحذف ؛ أهو : رغبت فيه أم عنه. والمعنيان مختلفان. فمجموع شروط حذف العائد المجورور بالحرف خمس ؛ هى : (أ) أن يكون الموصول مجرورا بحرف جر. - (ب) وأن يكون هذا الحرف الجار كالحرف الذى يجر الرابط لفظا ، ومعنى ، ومتعلقا ؛ (والمتعلق هو : العامل ، ويكفى فيه هنا التشابه) فلا- يجوز حذف الرابط عند اختلاف حرفى الجر. فى شىء من هذا ؛ كاختلاف لفظهما ومعناهما معا ؛ نحو : رغبت عن الذى أنت راغب فيه ؛ أو : فى لفظهما دون معناهما ؛ نحو : جلست بالحجره التى أنت جالس فيها (لأن معنى «الباء» و «فى» الظرفيه) أو فى معناهما دون لفظهما ؛ نحو : مررت بالذى مررت به على محمود. والمراد : مررت بالذى مررت معه على

محمود ؛ فالباء الأولى بمعنى : الإلصاق ، والثانية بمعنى المصاحبه (مع) ، أو اختلاف متعلقهما ، نحو رغبت فى الذى أنت زاهد فيه . (ح) ألا- يكون الرابط عمدته . (د) ألا- يكون الرابط محصورا . (ه) ألا يكون حذفه موقعا فى لبس . هذا ، ويجيز بعض النحاه حذف الرابط المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع فى لبس ، تطبيقا للقاعده العامه التى تنص على أن ما لا ضرر فى حذفه لا خير فى ذكره . ويكتفون من الشروط بهذا ، ويذكرون من أمثله قوله تعالى : (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ) ، أى : به . وقول الشاعر :
ومن حسد يجور على قومي وأى الدهر ذو لم يحسدوني أى الذى لم يحسدوني فيه ... وهذا رأى حسن والأخذ به فى جميع الشئون اللغويه مقصد بلاغى قويم .

١- وفى حذف العائد المجرور يقول ابن مالك : كذاك حذف ما بوصف خفضا كأنت قاض. بعد أمر من : قضى كذا الذى جرّ بما الموصول جرّ كمرّ بالذى مررت ؛ فهو برّ أى : كذلك يجوز حذف الرابط المجرور إذا كان عامله وصفا (بالتفصيل الذى سبق) ومن أمثلته ، كلمه : «قاض» الواقعه بعد فعل أمر ، ماضيه «قضى» يشير إلى قوله تعالى : (فَأَقْصِرْ مَا أَنْتَ قَاضٍ) ، أى : ما أنت قاضيه. وهذا هو النوع الأول من العائد المجرور الذى يكون عامله وصفا مضافا. أما النوع الثانى فهو العائد المجرور بما جر الموصول ، أى : بحرف جر كالذى جر الموصول : لفظا ، ومعنى ، وتعلقا ... إلخ. نحو : مر بالذى مررت : أى به ...

١- قد يستغنى الموصول عن العائد كما فى بعض الصور التى سلفت (١).

ب - الكلام فى : «ولا سيما (٢) ، وأخواتها» معناها ، وإعرابها فى جملتها. يتضح معنى «ولا سيما» من الأمثلة التالية :

المعادن أساس الصنائه ؛ ولا سيما الحديد. - تجود الزروع بمصر ؛ ولا سيما القطن - نحتقر الأشرار ؛ ولا سيما الكذّاب ...

فالمثال الأول يتضمن : أن الصنائه تقوم على أساس ؛ هو : المعادن ؛ كالنحاس ، والرصاص ، والفضه ... وكالحديد أيضا. فالحديد يشاركها فى وصفها بأنها : «أساس». ولكنه يختلف عنها فى أن نصيبه من هذا الوصف أكثر وأوفر من نصيب كل معدن آخر.

وفى المثال الثانى حكم بالجوده على ما ينبت فى مصر ، من قمح ، وذره وقصب ، و... ومن قطن أيضا ؛ فهو يشاركها فى الاتصاف بالجوده ؛ ولكنه يخالفها فى أن نصيبه من هذه الجوده أوفى وأكبر من نصيب كل واحد من تلك الزروع.

وفى المثال الثالث نحكم بالاحتقار على الأشرار ؛ ومنهم اللص ، والقاتل ، والمنافق ... ومنهم الكذاب - أيضا - فهو شريكهم فى ذلك الحكم ، وينطبق عليه الوصف مثلهم. ولكن نصيبه منه أكبر وأكثر من نصيب كل فرد منهم.

مما سبق نعرف أن الغرض من الإتيان بلفظ : (ولا سيما) هو : إفاده أن ما بعدها وما قبلها مشتركان فى أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها. ولذا يقول النحاه : إن «لا سى» ، معناها : لا مثل (٣) ... يريدون : أن ما بعدها ليس مماثلا لما قبلها فى المقدار الذى يخصه من الأمر المشترك

ص: ٣٦٣

١- فى «ب» من ص ٣٤٣ ، وفيها إشارة لهذا الحكم. وقد سبق معنى الاستغناء فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٧.

٢- مركبه من كلمتين هما : (سى) بمعنى مثل - كما سيجىء ، و (ما) ، وتتصل فى الكتابه بكلمه (سى) كما يرى علماء الرسم (الإملاء).

٣- وهذه يعدها النحاه من أخوات : «لا سيما» التى سيجىء الكلام عليها فى ص ٣٦٦.

بينهما ؛ وإنما يزيد عليه في ذلك المقدار ؛ سواء أكان الأمر محمودا ، أم مذموما (١).

أما إعرابها في جملتها وإعراب الاسم الذي بعدها فقد يكفي جمهره المتعلمين علمها أن : «ولا سيّما» لا تتغير حركة حروفها مهما اختلفت الأساليب ، وأن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة : «الرفع ، والنصب ، والجر» سواء أكان نكرة أم معرفة (٢). وأن فيها عده لغات صحيحة (٣) لا يمنع من استعمال إحداها مانع. ولكن أكثرها في الاستعمال الأدبي هو : (ولا سيّما) ؛ فيحسن الاختصار عليه ؛ لما في ذلك من المساييره للأساليب الأدبيه العاليه التي تكسب اللفظ قوه في غالب الأحيان ، وفي هذا القدر كفايه لمن يتغى الوصول إلى معرفه الطريقه القويمه في استعمالها ، من غير أن يتحمل العناء في تفهم الإعرابات المختلفه. أما من يرغب في هذا فإليه البيان :

الاسم الواقع بعد : (ولا سيما) إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإن كان نكرة جاز فيه الأوجه الثلاثة كما سبق ، تقول :

١ - اقتنيت طرائف كثيره ، ولا سيّما : أقلام ، أو أقلاما ، أو أقلام.

٢ - اشتريت طيوراً بديعه ، ولا سيما ؛ عصفور ، أو : عصفورا ، أو : عصفور.

٣ - قصرت ودى على المخلصين ؛ ولا سيّما واحد ، أو واحدا ، أو : واحد.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفه فالصواب جواز الأوجه الثلاثة أيضا ، كما في الأمثله التاليه :

١ - أتمتع برؤيه الأزهار ، ولا سيما : الورد ، أو : الورد ، أو : الورد.

٢ - شاهدت آثارا رائعه ، ولا سيما : الهرم ، أو : الهرم ، أو : الهرم.

٣ - ما أجمل الكواكب في ليل الصيف : ولا سيما : القمر ، أو : القمر أو : القمر.

ص : ٣٦٤

١- وبسبب هذه المخالفه في المقدار يذكر بعض النحاه لفظ «ولا سيما» في باب المستثنى ؛ لما في الاستثناء من مخالفه ما بعد الأداة لما قبلها في إثبات الحكم ، أو نفيه. فبين المخالفتين نوع تشابه من بعض الوجوه دون بعض ؛ إذ المخالفه بعد «ولا سيما» تكون في المقدار وحده. مع الاشتراك في الأمر نفسه. أما في الاستثناء فالمخالفه تقع في الحكم كله ؛ نفيًا أو إيجابًا. ولا مشاركه فيه بين ما وقع بعد الأداة وما وقع قبلها. وبعض آخر يذكرها (أى : ولا سيما) في باب الموصول ؛ لاشتمالها على «ما» التي يصح أن تكون اسم موصول.

٢- يعارض فريق من النحاه في نصب المعرفه ، ومن التيسير الأخذ بالرأى الآخر. راجع المطولات ؛ ومنها شرح الكافيه ، ج ١ ص ٢٤٩ ، وحاشيه الصبان ، ج ٢ - في آخر باب الاستثناء عند الكلام على «لا سيما» - والهمع. في هذا الباب أيضا (ج ١ ص ٢٣٤).

٣- منها الاستغناء عن الواو فقط ، أو الاستغناء عنها وعن «لا» معا. ومنها تخفيف الياء في كل لغاتها.

وفيما يلي الإعراب تفصيلاً :

الكلمه

إعرابها فى حالة الرفع

فى حالة النصب

فى حالة الجر

و

للاستئناف (١) ...

«و» كالسابق ...

«و» كالسابق

لا

نافيه للجنس ، حرف لا محل لها من الإعراب.

«لا» كالسابق ...

«لا» كالسابق

سيّما

سىّ :

سىّ : اسم لا مبنى (٢)

على الفتح فى محل نصب

(سىّ) اسم «لا» منصوب لأنه مضاف فى هذه الصوره «ما»

زائده (أفلام) : مضاف إليه مجرور

اسمها منصوب ، لأنه مضاف - «ما» اسم موصول (٣) ،

مبنى على السكون في محل جر مضاف إليه. (ويحتاج لصله)

«ما» زائده حرف مبنى على السكون لا محل له من

الإعراب

أقلام

خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (٤)

تقديره : «هو» والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صله الموصول

وخبر «لا» محذوف ، تقديره مثلا : موجود ؛ ...

أفلاما : تمييز (٥) منصوب أما

خبر «لا» فمحذوف تقديره : موجود ... أو ما يشبه هذه الكلمه

وخبر لا محذوف ، تقديره:

موجود ، أو ما يشبهها

ص: ٣٤٥

١- وهذا أيسر الآراء وأوضحها. ويصح أن تكون للحال والجمله بعدها (من لا واسمها وخبرها) في محل نصب حال. كما يصح

أن تكون عاطفه ، والجمله بعدها معطوفه على الجمله قبلها. لكن لا داعي للإعرابات المختلفه ؛ ففي الأول الكفايه والسهوله.

٢- مبنى وليس معربا ؛ لأنه غير مضاف ولا شبيه بالمضاف. واسم «لا» يكون معربا في هاتين الحالتين فقط.

٣- وكما يصح هنا أن تكون «ما» اسم موصول ، يصح أن تكون نكره موصوفه بمعنى : «شئ» ، والجمله بعدها صفه لها في

محل جر. والخبر محذوف

٤- سبق (في رقم ١ من هامش ص ٣٥٩) عند الكلام على حذف العائد أنه واجب الحذف في (لا سيما) ولو لم تطل الصله.

٥- لكلمه : (سى) أو لكلمه : «ما» على أنها نكره تامه ، وليست زائده ، وهو الأحسن. والنكره التامه لا تحتاج إلى صفه بعدها.

لكونها بمعنى : شئ ، أى شئ ؛ وهذا يجعلها صالحه لأن يراد منها : رجل - عصفور - طائر - أسد .. وغير ذلك مما يناسب

جملتها. على الوجه السابق في ص ٣١٧.

ولا سيما كلمه : عصفور وكلمه : واحد ...

كالذى سبق فى نظائرها تماما.

يجرى عليهما الإعراب السابق فى كلمه : «أقلام» رفعا ، ونصبا ، وجرًا.

وإعراب المعرفه فى حالتى الرفع والجر كإعراب النكره فيهما. أما فى حاله النصب فتعرب النكره تميزا كما أوضحنا ، وتعرب المعرفه مفعولا به. ففى مثل : أتمتع برؤيه الأزهار ولا سيما الورد - يصح أن يكون الإعراب كما يلى :

الواو للاستثناف. (لا) نافية للجنس. (سى) اسمها منصوب ومضاف. (ما) نكره تامه بمعنى : شىء ، وهى مضاف إليه. مبنيه على السكون فى محل جر. وخبر لا محذوف تقديره : موجود مثلا - و (الورد) مفعول به لفعل محذوف تقديره : أخص : أو : أعنى ... والفاعل مستتر وجوبا تقديره : أنا. ومثل هذا يقال فى كلمه : الهرم ، والقمر ، وأشباههما.

وقد تقع الحال المفرده أو الجمله بعد : (ولا سيما) نحو : أخاف الأسد ، ولا سيما غاضبا ، أو : وهو غاضب ... وقد تقع الجمله الشرطيه بعدها ، وغير الشرطيه ، أيضا ؛ نحو : النمر غادر ، ولا سيما إن أبصر عدوه (١).

أما أخوات : «ولا سيما» (٢) فقد نقل الرواه منها : «لا مثل ما» و «لا سوى ما ...» - فهذان يشاركان : «لا سيما» فى معناها ، وفى أحكامها الإعرابيه التى فصلناها فيما سبق.

ص: ٣٦٦

١- وقد يقع بعدها الظرف والجمله الفعلية مطلقا ؛ الشرطيه ، وغير الشرطيه أيضا - كما جاء فى حاشيه الجزء الأول من الأمير على المغنى ، عند الكلام على : «أى» - الشرطيه - والذى يعنينا من الأمثله السابقه وأشباهاها هو النص على جواز وقوع الحال المفرده والحال الجمله بعدها ، وكذلك وقوع الجمله ، ومنها : جمله الشرط ، أما الإعراب فأمر ثانوى عرضت له المطولات. وملخص ما قالوا فى الحال : «سى» اسم : «لا» مبنيه على الفتح فى محل نصب ، ولا تحتاج إلى خبر ؛ (كشأنها فى مثل : ألا ماء ، أى : أتمنى ماء) و «ما» كافه. «غاضبا» حال من مفعول الفعل المقدر هنا ؛ وهو : أخصه (لأن معنى «سيما» هنا : خصوصا) أى : أخصه بزياده الغضب فى هذه الحاله. ومثل ذلك فى الحال الجمله. أما فى الجمله الشرطيه فجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر ؛ أى : إن غضب أخصه بزياده خوفاً. (راجع الصبان ج ٢ فى آخر باب المستثنى - كما قدمنا - ففیه التفصيل). وبقية المراجع التى أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤.

٢- ما يأتى مذکور بمناسبة أخرى فى الجزء الثانى ص ٢٧٤ م ٨٣.

ومنها: «لا تر ما...» و «لو تر ما...» وهما بمعناها ، ولكنهما يخالفانها في الإعراب ، وفي ضبط الاسم بعدهما ، فهذان فعلا لا بد من رفع الاسم الذى يليهما. ولا يمكن اعتبار «ما» زائده وجر الاسم بعدها بالإضافة ؛ لأن الأفعال لا تضاف. والأحسن أن تكون : «ما» موصولة وهى مفعول للفعل : «تر» وفاعله ضمير مستتر ، تقديره : أنت. والاسم بعدها مرفوع - وهذا هو الوارد سماعا - على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجمله صله.

وإنما كان الفعل مجزوما بعد : «لا» - لأنها للنهى. والتقدير فى مثل : «قام القوم لا تر ما على» ... ، هو : لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذى هو على فإنه فى القيام أولى منهم.

أو تكون : «لا» للنفى ، وحذفت الياء من آخر الفعل سماعا وشدوذا ، وكذلك بعد «لو» سماعا. والتقدير : لو تبصر الذى هو على لرأيته أولى بالقيام. والجدير بنا أن نقتصر فى استعمالنا على «ولا سيما» لشيوعها قديما وحديثا.

عرفنا أن الموصولات قسمان ؛ اسميه وقد سبق الكلام عليها ، وحرفيه وهي خمسة (١) : «أن» ، (مفتوحه الهمزه ، ساكنه النون أصاله (٢)). و «أنّ» الناسخه (المشده النون ؛ أو الساكنه النون للتخفيف) و «ما» ، و «كى» ، و «لو». وكلا القسمين لا بد له من صله متأخره عنه ، لا يصح أن تتقدم عليه هي أو شيء منها - ، - كما أوضحنا - . أما الفصل بين الموصول الحرفي ، أو الاسمى ، وصلته ، وكذا الفصل بين أجزاء الصله فقد سبق الكلام عليه (٣) (وهو بحث هام).

ولكن بين الموصول الاسمى والحرفى فروق ، أهمها ستة :

الأول : أن الموصول الاسميه - غير أى - لا بد أن تكون مبنيه (٤) فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة ؛ وذلك شأن كل الأسماء المبنيه. بخلاف الموصولات الحرفيه ، فإنها مبنيه أيضا ؛ ولكن لا محل لها من الإعراب ؛ - شأن كل الحروف - فلا تكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ مهما اختلفت الأساليب .

الثانى : أن صله الموصول الاسمى لا بد أن تشمل على العائد ؛ أما صله الحرفى فلا تشمل عليه مطلقا .

الثالث : أنّ الموصول الحرفى لا بد أن يسبك مع صلته سبكا ينشأ عنه مصدر يقال له : «المصدر المسبوك» أو «المصدر المؤول» ، يعرب على حسب حاجه الجملة - كما سنبينه بعد (٥) - . ولهذا تسمى الموصولات الحرفيه : «حروف السبك» وتنفرد به دون الموصولات الاسميه .

ص : ٣٦٨

١- غير همزه التسويه التى يجىء بيانها فى ص ٣٧٤ .

٢- أى : أنها ليست مخففه من (أنّ) المشده الناسخه .

٣- فى ص ٣٤١ .

٤- أما : (أى) فتعرب فى بعض أحوالها - كما سبق فى ص ٣٢٧ .

٥- فى «ب» من ص ٣٧٤ .

الرابع : أن بعض الموصول الحرفي (وهو الحرف المصدرى) لا يوصل بفعل جامد - كما سيجيء (١) - مثل : «لو» ، وكذلك : «ما» المصدرية ، إلا مع أفعال الاستثناء الجامده الثلاثه ؛ وهى : (خلا - عدا - وكذا : حاشا ، فى رأى) فهذه الثلاثه مستثناه من الحكم السالف ، أو لأنها متصرفه بحسب أصلها فجمودها عارض طارئ لا أصيل. والمصدر المؤول معها مؤول بالمشق ، ... أى : مجاوزين (٢). الخامس : أن الموصول الاسمى - غير «أل» يجوز حذفه على الوجه الذى قدّمناه (٣) ، أما الحرفي فلا يحذف منه إلا- : «أن» الناصبه للمضارع ، فتحذف جوازا أو وجوبا ، طبقا لما هو مبين عند الكلام عليها فى النواصب (ج ٤) وهى فى حالتى حذفها تسبك مع صلتها كما تسبك فى حاله وجودها (٤).....

السادس : أن الموصول الحرفي «أن» يصح - فى رأى المشهور - وقوع صلته جمله طلبيه ، دون سائر الموصولات الاسميه والحرفيه (٥).

وفيما يلى شىء من التفصيل الخاص بالموصولات الحرفيه الخمسه :

(١) أن. - ساكنه النون أصله - ولا تكون صلتها إلا جمله فعليه ، فعلها كامل التصرف ؛ سواء أكان ماضيا ؛ نحو : عجبت من أن تأخر القادم. أم مضارعا ؛ نحو : من الشجاعه أن يقول المرء الحقّ فى وجه الأقوياء ، وقول الشاعر :

إنّ من أقبح المعايب عارا

أن يمتّ الفتى بما يسديه

أم أمرا (٤) ، نحو : أنصح

لك أن

بادر إلى ما يرفع شأنك ،

وهى فى كل الحالات تؤول مع صلتها بمصدر يستغنى به عنهما ، ويعرب على حسب حاجه جمله ، فيكون مبتدأ ، أو فاعلا أو مفعولا به ، أو غير ذلك ، طبقا لتلك الحاجه وقد

ص: ٣٦٩

١- فى رقم ٤ و ٥ من هامش ص ٣٧٢.

٢- راجع الصبان عند الكلام عليها فى باب الاستثناء. وسيجىء هذا فى ج ٢ باب الاستثناء - م ٨٣ وباب الحال م ٨٤.

٣- فى ص ٣٥٥.

٤- وقد يتعين تقديرها فى بعض الأساليب السماعيه ، حيث لا مفر من التقدير ، مثل : يعجبني يحضر الأخ. وهو تركيب له بعض نظائر نادره مسموعه ، لا يقاس عليها ، لندرتها. فلو لم تقدر «أن» لوقعت جمله : «يحضر الأخ» فاعلا للفعل «يعجب» ، أو لكان الفاعل مقدرًا بقول ، أو غيره وكلا الأمرين لا يرضاه جمهور النحاه.

٥- كما سبق فى ص ٣٣٨.

٦- وفى هذه الحاله تكون جملة الصله قد وقعت طليبه. وهو جائز فى : «أن» وحدها من الموصولات الحرفيه. أما الموصولات الاسميه فيشترط فى صلتها أن تكون خيريه - كما سبق هنا وفى رقم ٣ من ص ٣٣٧ وعلى هذا ليس من الموصولات بنوعها ما يجوز أن تكون صلته طليبه إلا : «أن» مفتوحه الهمزه ساكنه النون أصاله ، كما تبين فى الفرق السادس.

يسد مسد المفعولين أيضا. ولكنها لا تنصب إلا المضارع (١)، وتخلص زمنه للاستقبال المحض ولا- تنفصل منه بفواصل .. (٢).
ولا تغير زمن الماضى ولا تكون للحال فدالاتها الزمنية إما للماضى وإما للمستقبل (٣) ...

وليس من هذا النوع ما يقع بعده جملة اسميه (٤) مسبوقة بما يدل على يقين ، نحو : علمت «أن» ؛ محمد لقائم ، أو جملة فعلية فعلها جامد : نحو : أعتقد أن ليس الظالم بمستريح النفس ، فإن هذين من النوع الثانى (الذى تكون فيه «أن» مخففة من «أن» المشددة النون) (٥) ...

ص: ٣٧٠

١- أما الماضى والأمر فلا تنصبهما لفظا ولا محلا. بخلاف (إن) الشرطية : فإنها لما قبلت الماضى إلى الاستقبال ناسبها أن تعمل فى محله. فإن المتصله بالماضى أو الأمر هى الناصبه للمضارع وإن كانت بقيه النواصب لا تدخل إلا على المضارع. ووصل «أن» بالماضى ، وعدم تغييرها زمنه أمر متفق عليه ؛ أما وصلها بالأمر ففيه خلاف ؛ فسيبويه يجوزها ؛ بدليل دخول الجار عليها فى نحو : كتبت إليه بأن قم ، أو : كتبت إليه بالأمر- تقم (أصلها : «أن لا» ثم أدغمت «النون» فى «لا» الناهية) وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم فتؤول (أن) مع صلتها بمصدر طلبى ؛ أى : بمصدر يفيد الأمر أو النهى ... فيكون التقدير : كتبت إليه بالأمر بالقيام ، أو بالنهى عن القيام ... وغير سيبويه يقول إن كل موضع وقع فيه الطلب (سواء أكان أمرا أم غيره) ، هو صالح لأن تكون «أن» فيه تفسيرية ؛ بمعنى : «أى» المفسره. وذلك إذا لم يوجد حرف جر ظاهر قبل «أن» ؛ كقوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ...) وقوله تعالى : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْبِرْ لِلْفُلْكِ ...) وقوله : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي ...) فهى فى كل هذه الأمثلة تفسيرية إن لم يقدر قبلها الجار ؛ لانطباق وصف التفسيرية عليها (ذلك الوصف الذى يتلخص فى أمور ثلاثه مجتمعه ؛ هى : وقوعها مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، وخلوها من حرف جر ، ووقوع جملة بعدها) ولا حاجه إلى تقدير حرف الجر عند عدم وجوده ظاهرا فى الكلام ؛ إذ ما الداعى لتقديره ، واعتبارها مصدرية لا مفسره؟ أما إن وجد قبلها حرف جر ظاهر فهى زائده عند أصحاب رأى السالف ، ففى مثل كتبت إليه بأن قم أو بالأمر- تقم. (أصلها : أن لا تقم ...) يكون أصل الكلام كتبت إليه «بقم» أو بلا «تقم» ؛ زيدت «أن» منعا لصوره ظاهريه شكلية مكروهه وهى : دخول حرف الجر على الفعل ظاهرا : وإن كان فى الواقع اسما بسبب قصد لفظه ... (اه ، نقلا عن الخضرى ج ١ أول باب الموصول ، بتصرف يسير). والخلاف بين الرأين شكلية لا أثر له فى تكوين المفرد ، أو الجملة ، أو ضبط حروفهما ، فكلا الرأين يبيح هذا الاستعمال ، ويرضى عن الأسلوب ، ويعده فصيحاً ؛ وهذا هو الأهم. فلا مانع يمنع بعد ذلك من الأخذ بأحد الرأين عند الإعراب إذ لا ترجيح بينهما.

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٥١٨.

٣- كما سيجىء البيان فى ج ٣ باب إعمال المصدر ص ١٧٦ م ٩٩.

٤- تكون هى الصله وتسبك معه بمصدر.

٥- «ملاحظه» - يقول النحاه : لم يرد فى الكلام الفصيح وقوع «أن» المصدرية بنوعيهما المخففة والناصبه للمضارع مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده. ولا بعد «كان» «وإن» الناسختين بغير فاصل من خبرهما. ولا بعد «لا» النافية للجنس غير المكرره. وهذا الحكم ينطبق على «ما» المصدرية وصلتها أيضا وسيجىء البيان فى ج ٣ باب إعمال المصدر. م ٩٩ ص ١٧٧.

(ب) «أن» المشدده النون. وتتكون صلتها من اسمها وخبرها ؛ نحو : سرّني أنّ الجو معتدل ، ويستغنى عن الثلاثه بعد صوغ المصدر المنسبك بطريقته الصحيحه. ومثلها : (أن) المخففه النون الناسخه (١) ؛ حيث تتكون صلتها من اسمها وخبرها. ولكن اسمها لا يكون - فى الأفضح - إلا ضميرا محذوفا ، وخبرها جمله ؛ نحو : أيقنت أن علىّ لمسافر (٢) ؛ (ومنه المثالان السالفان فى الكلام على «أن»). ويستغنى عن الثلاثه بعد صوغ المصدر المؤول بطريقته الصحيحه ، ويعرب المصدر فى النوعين على حسب الجملة ؛ فيكون فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولا به ، أو غير ذلك ... وقد يسدّ مسد المفعولين إن وجد فى الجملة ما يحتاج لهما.

(ح) «كى» (٣). وصلتها لا تكون إلا جمله مضارعيه (وتنصب المضارع) نحو : أحسنت العمل لكى أفوز بخير النتائج. ومنها ومن صلتها معها يسبك المصدر المؤول الذى يستغنى به عنهما ، ويعرب على حسب حاجه الجملة ، وحاجتها لا- تكون هنا إلا لمجرور باللام دائما ...

(د) «ما» ، وتكون مصدرية ظرفيه (٤) ؛ نحو : سأصاحبك ما دمت مخلصا ، أى : مده دوامك مخلصا ، وسألازمك ما أنصفت ، أى : مده إنصافك. وقول الشاعر :

ص: ٣٧١

١- انظر رقم ٥ من الصفحه السابقه.

٢- الأصل : أيقنت أنه علىّ لمسافر. وهذا الضمير هو ضمير «الشأن» أو ضمير «القصه» الذى سبق الكلام عليه تفصيلا فى الضمائر ، ص ٢٢٦ - «وأن» المخففه لها مواضع وأحكام مكان الكلام عليها باب «إن وأخواتها» ومن أشهر مواضعها أن تقع بعد ما يدل على اليقين ... أو يقع بعدها فعل جامد .. أو فعل للدعاء ... أو ... ص ٦١٣.

٣- وهى مثل «أن» المصدرية عملا ومعنى ، ولكن لا بد أن يسبقها لام الجر لفظا أو تقديرا لكى نعتبرها مصدرية خالصه. (إذ يجوز حذف حرف لام الجر قبلها ، فتكون مقدره). وسيجىء تفصيل الكلام على «كى» وأنواعها وأحكامها فى ج ٤ ص ٢٢٧ م ١٤٨.

٤- وهى المصدرية الزمانيه : لأن الزمان يقدر قبلها ؛ فيذكر قبلها كلمه : «زمان» أو مده ... أو وقت ... أو نحو ذلك من كل ما يفيد معنى الزمن. ويرى فريق من النحاه أن الأفضل تسميتها بالمصدرية الزمانيه ، بدلا من تسميتها المشهوره (المصدرية الظرفيه). وحجته : أن التسميه الأولى وحدها هى التى تشمل نحو قوله تعالى : (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَافِيهِ) إذ التقدير : كل وقت أضاءته لهم ... فالزمان المقدر «مضاف» إليه مجرور ، والمجرور بالإضافة لا يسمى ظرفا. ومن المضاف إليه - وهو المصدر المؤول - اكتسب المضاف ، وهو كلمه : «كل» الظرفيه الزمانيه. وكلمه : «كل» منصوبه بجوابها : «مشوا» وسيجىء فى باب «كان» ص ٥١٠ إيضاح أكمل ، يتناول «ما» المصدرية الظرفيه بمناسبة الكلام هناك على : «ما دام».

ومصدرية غير ظرفية (٢) ، مثل : : فزعت مما أهمل الرجل ؛ أى : من إهمال الرجل ... ودهشت مما ترك العمل ، أى : من تركه العمل . وقول العرب : «أنجز حرّ ما وعد (٣) ،

وكلاهما تكون صلته فعلية ماضوية (٤) ؛ كالأمثله السابقه ، أو مضارعية (٥) ؛ نحو : لا أجلس فى الحديقه ما لم تجلس فيها. أى :
مده عدم جلوسك فيها. وإنى أبتهج بما تكرم الأخوان ، أى : يا كرامك الإخوان ومثل قول الشاعر :

ص: ٣٧٢

١- أى : لا تنته العين من التطلع إلى الأشياء التى تدعو للأمل إلا بانتهاء الأجل.
٢- علامتها أن يصلح فى مكانها «أن» المصدرية. لكنها لا- تنصب المضارع كما تنصبه (أن) و «أن» المصدرية الداخلة على الماضى لا تغير زمنه ، بل تتركه على حاله ، وتخلص زمن المضارع للمستقبل. ولا تدل على الحال مطلقا. بخلاف «ما» المصدرية بتوحيها فتصلح للأزمنة الثلاثه على حسب المعنى والقرينه. ، والأكثر أن تكون للحال. وراجع الملاحظه رقم ٥ من هامش ص ٣٧٠ - والبيان فى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٩) وقد يختلط الأمر - على غير الفطن - بين «ما» التى هى اسم موصول والتى هى حرف موصول فى مثل : أعجبنى ما صنعت! وسرنى ما لبست : إذ يجوز أن تكون «ما» اسم موصول فيهما ، والعائد محذوف تقديره : ما صنعته ، وما لبسته ، كما يجوز أن تكون «ما» حرف موصول ، ولا شىء محذوف ، والتقدير ؛ أعجبنى صنعك ، وسرنى لبسك. وهذا صحيح فى المثالين السابقين وأشباههما ؛ حيث يجوز الأمران عند عدم وجود قرينه توجه إلى أحدهما دون الآخر ؛ كأن يكون المصنوع والملبوس أمرا معينا معروفا ، والحديث متجه إلى ذاته ومادته ؛ فتكون «ما» اسم موصول. أما إن كان المراد التحدث عن المعنى المجرد ، أى : الحدث ، وهو الصنع نفسه ، أو اللبس - فإن «ما» حرف موصول. وهناك حاله يتعين فيها أن تكون «ما» حرف موصول ؛ هى : أن يكون الفعل بعدها لازما ، أو يكون متعديا قد استوفى مفعوله ؛ مثل : (وضاقت عليهم الأرض بما رحبت) و (يسرّ المرء ما ذهب الليالى ...) لأن الفعل بعدها لازم ؛ فلو كانت اسم موصول لم نجد عائدا ، ولا- يصح تقدير ضمير. ومثله : أعجبنى ما قمت ؛ للسبب السابق أيضا ، ومثل : سرنى ما قرأت الصحف - وما كتبت الرسائل ؛ فالفعل فيهما متعد قد استوفى مفعوله ، ولا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر. (وسيجىء فى باب : «كان» ص ٥١٠ - كلام عن «ما» المصدرية الظرفية بمناسبه البحث فى : ما دام ، كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش الصفحه السابقه).

٣- أى : وعده. وهذا مثل قديم يقال بهذه الصيغه الخبرية لمدح من وعد فأنجز كما يقال لمن وعد ولم ينجز ، يقصد تحريضه وحثه على الإنجاز.

٤- إذا وقعت صلته : «ما» المصدرية الظرفية جملة ما ضويه فعلها : «دام» الناسخ وجب أن تكون هى وصلتها معموله لفعل مضارع قبلها - كما سيجىء البيان عند الكلام عليها فى ص ٥١٠

٥- بشرط أن يكون الفعل الماضى والمضارع متصرفين ولو تصرفا ناقصا كما فى الفعل : «دام» عند من يقول بأن لها مضارعا ومصدرا ناسخين مثلها ، وهو قول مرجوح يحسن إهماله ، لضعفه - كما سيجىء عند الكلام على شروط عملها فى موضعها

الأصيل ، وهو باب «كان» - وإذا ارتضينا الرأى القائل بعدم تصرفها مطلقا وجب عدها من الأفعال القليله الجامده التي تلزم
المضى وتدخل عليها «ما المصدريه غير الظرفيه» و «ما المصدريه الظرفيه» فإنهما قد يوصلان بالفعل الجامد (خلا - عدا -
ومثلهما : «حاشا» فى رأى). فى الاستثناء - كما سبق فى ص ٣٧٠ - أما وصلهما بالأمر فممتنع.

غيم حمى الشمس ؛ لم يمطر ولم يسر

أو جملة اسميه (١) ؛ نحو : أزورك ما الوقت مناسب ، ويرضيني ما العمل نافع ؛ أى : أزورك مده مناسبة الوقت ، ويرضيني نفع العمل. ولكن الأ-كثر فى المصدريه الظرفيه أن توصل بالجملة الماضويه ، أو بالمضارعيه المنفيه بلم ؛ كالأمثله السابقه. ويقلّ وصلها بالمضارعيه التى ليست منفيه بلم ؛ مثل : لا أصبح ما تنام ، أى : لا أصبح مده نومك.

ومن الحرف المصدرى «ما» وصلته ينشأ المصدر المؤول الذى يستغنى به عنهما.

ويصح الفصل - مع قلته - بين «ما» المصدريه بنوعيهما ، وما دخلت عليه (٢) دون غيرها من الموصولات الحرفيه.

(ه) «لو» (٣) ، وتوصل بالجملة الماضويه ، نحو : وددت لو رأيتك معى فى الزهه. وبالمضارعيه : نحو : أود لو أشاركك فى عمل نافع (٤) ، ولا توصل بجملة فعليه أمریه. ولا بد أن يكون الفعل الماضى أو المضارع تام التصرف. ومنها ومن صلته يسبك المصدر المؤول الذى يستغنى به عنهما.

ص: ٣٧٣

١- بشرط ألا تكون مبدوءه بحرف مصدرى آخر لأن الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظى - كما سيجىء فى رقم ٤ من هذا الهامش وفى رقم ٣ من هامش ص ٥٨٢ - أما مثل : لا أخون الأمانه ما أن فى السماء نجما ؛ فإن المصدر المؤول من أن ومعموليها فى محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره : ثبت. أى : ما ثبت وجود نجم فى السماء ، والفعل والفاعل صله : «ما». والتقدير مده ثبوت نجم فى السماء. وقد يجوز - فى رأى - أن يكون «أن» وصلته فى محل مصدر مؤول مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : ثابت. والمبتدأ والخبر صله ما.

٢- وفى الفصل بالمفعول به خلاف ما تقدم فى ص ١٤١ و ١٤٢.

٣- الأ-كثر فى «لو» المصدريه أن تقع بعد «ود» و «يود» ، وما بمعناهما ؛ كأحب ، ورجب ، واختار. ولا- تحتاج لجواب ؛ كما سيجىء فى بابها الخاص - ح ٤ - وتخلص زمن المضارع بعدها للمستقبل المحض ولكنها لا تنصبه - كما سيجىء فى ص ٣٧٩ -.

٤- وقد توصل بالجملة الاسميه ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ) ولكن وصلها بالجملة الاسميه - على جوازه - قليل بالنسبه لوصلها بالماضى والمضارع المتصرفين .. وقد توالى فى الآيه السابقه - وأشباهها - حرفان مصدریان ، وهما لا يتواليان إلا لتوكيد لفظى - كما سبق فى رقم ١ ، وهو غير متحقق هنا - ولذا يعرب المصدر المؤول من : «أن ومعموليها» فاعلا- لفعل محذوف تقديره : «ثبت» - مثلا- - كما يعرب المصدر المؤول من : «لو» والفعل : «ثبت» وفاعله ، مفعولا للفعل : «يود» قبله. ويجوز غير هذا مما يحال الكلام عليه باب : «لو» ج ٤.

(أ) من حروف السبكِ - عند فريق كبير من النحاه - «همزه التسويه» وهى التى تقع بعد كلام مشتمل على لفظه: «سواء»، ويلى الهمزه جملتان، ثانيتهما مصدره بكلمه: «أم» الخاصه بتلك الهمزه. ومن الأمثله قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ، لَا يُؤْمِنُونَ)، فالهمزه مسبوكة مع الجملة التى بعدها مباشرة بمصدر مؤول يعرب هنا فاعلا، والتقدير: إن الذين كفروا سواء - بمعنى: متساو - إنذارك وعدمه عليهم؛ فهم يعربون كلمه: «سواء» خبر: «إن» «والمصدر المؤول» فاعل لكلمه: سواء، التى هى بمعنى اسم الفاعل: «متساو». وقيل إن الجملة تسبك هنا بمصدر من غير سابق؛ كما سبكه فى المثل العربى: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»؛ برفع المضارع «تسمع» فى إحدى الروايات؛ فقالوا فى سبكه: سماعك بالمعيدي ... من غير تقدير «أن» قبل السبك، وكما يقدرّون فى كل ظرف زمان أضيف إلى جملة بعده، كالذى فى قوله تعالى: (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً ...)، فقد قالوا: التقدير: «ويوم تسيير الجبال» - من غير وجود حرف سابق (1) ...

(ب) كيف يصاغ المصدر المنسبك من حرف مصدرى مع صلته؟

للوصول إلى المصدر المؤول تتبع الخطوات الأربع التالية إن كان الحرف المصدرى هو: «أن»، أو: «أنّ»، كما فى الأمثله المعروضه، أما إن كان غيرهما فيجرى عليه ما جرى على هذين تماما، وفيما يلى البيان:

ص: ٣٧٤

١- راجع الصبان ج ٢ أول باب الاستثناء. وسيجىء البيان فى ج ٣، باب العطف عند الكلام على: «أم» ص ٤٧١ م ١١٨ - ولها إشارة فى ج ٣ - ص ٢٦ م ٩٣ و ٦٨ م ٩٤.

١ - نستخرج المصدر الصريح لخبر «أنّ» في الجمل

المشتمله على «أنّ» ، أو للفعل الذى بعد «أن» الناصبه فى الجمل المشتمله على

الفعل ؛ فنجده فى الأمثله المعروضه : «كثره» - «نهضه» - «نفع».

شاع (أنّ الفواكه كثيره فى بلادنا) شاع (أن تكثر ،

الفواكه) فى بلادنا

عرفت (أن الصناعه ناهضه) بمصر عرفت (أن تنهض

الصناعه) بمصر

٢ - نضبط ذلك المصدر الصريح على حسب حاجه الجمله

هكذا : «كثره» .. (مرفوعه فى القسم الأول) ، «نهضه» ..

(منصوبه القسم الثانى) ، «نفع» (مجروره فى القسم

الثالث) ؛ لأن الأول محتاج لفاعل . والثانى محتاج لمفعول به ، والثالث محتاج إلى

مجرور .

آمنت ب (أن الإذاعه نافع) آمنت ب (أن تنفع الإذاعه)

٣ - نذكر بعده اسم «أنّ» فى الجمل التى كانت مشتمله

على «أنّ». و : نذكر الفاعل فى الجمل التى كانت مشتمله على «أن» الناصبه والفاعل

؛ فيكون : كثره الفواكه ، نهضه الصناعه ، نفع الإذاعه.

٤ - نضبط ذلك الاسم الذى وضعناه بعد المصدر الصريح

- بالجر ، ونعربه مضافا إليه ؛ فتكون الجمل بعد السبك : شاع كثره الفواكه - عرفت

نهضه الصناعه بمصر - آمنت بنفع الإذاعه!.

وبإتمام الخطوه الرابعه تتم عمليه سبك المصدر

المؤول ؛ وتظهر الجملة فى شكلها الجديد ؛ فتغنى عن «أنّ» و «أن» وعن صلتها

السابقة.

وعند السبك لا ندخل تغييرا فى الباقي من الجملة إلا على اسم «إنّ» أو فاعل الفعل بالطريقة التى أوضحناها. أما ما عداهما مما لم يحذف فيبقى على حالته الأولى.

ومثل هذا يتبع حين يكون الحرف المصدرى هو : «أن» المخففه من الثقيله أو : «لو» ، أو : «كى» ، أو : «ما».

ص: ٣٧٥

وقد يقتضى الأمر فى بعض الأمثله عملا زائدا على ما سبق ؛ ففى مثل : سرنى أن تسبق ... تنته الجملة بعد إجراء الخطوات الأربع السابقيه إلى : سرنى (سبق أنت) فيقع فاعل الفعل المضارع «مضافا إليه» بعد استخراج المصدر الصريح - كما قدمنا - ولما كان هذا الفاعل (الذى صار مضافا إليه) ضميرا مرفوعا دائما ، ولا يمكن أن يكون مجرورا - وجب أن نضع بدله ضميرا بمعناه ؛ يصلح أن يكون مجرورا ، هو : كاف المخاطب ، فنقول ، سرنى سبقك ... وهكذا ... يجرى التغيير والتبديل على كل ضمير آخر لا يصلح للجرّ كالذى فى قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على الحرّ أن يرى

عدوّا له ما من صداقته بدّ

حيث يكون المصدر المؤول المضاف : (رؤيه هو) ، ثم يقع التبديل المشار فيصير : رؤيته ... مسأله أخرى ؛ قلنا فى تحقيق الخطوه الأولى : إننا نأتى بمصدر صريح لخبر الناسخ (أنّ) أو بمصدر الفعل الذى دخلت عليه «أن» ... فإن كان خبر الحرف المصدرى : (أن) اسما جامدا ؛ نحو : عرفت أنك أسد ، أو ظرفا ، أو جارا مع مجروره ؛ نحو : عرفت أنك فوق الطياره ، أو عرفت أنك فى البيت - فإننا نأتى فى الجامد بلفظ مصدر عام هو : «الكون» ، مثبتا ، أو قبله كلمه : «عدم» التى تفيد النفي ، إن كان الكلام منفيًا ، ويحل لفظ «الكون» محل المصدر الصريح المطلوب ويقوم مقامه ، ويتم باقى الخطوات ؛ فنقول : عرفت كونك أسدا. ونأتى بالاستقرار أو الوجود فى الظرف والجار مع المجرور ؛ أى : عرفت استقرارك فوق الطياره ، أو فى الدار.

ويصح فى الجامد شىء آخر هو : أن نزيد على آخره ياء مشدده مع التاء فتكون هذه الزيادة مفيده للمصدرية ، وتجعله بمنزله المصدر الصريح ، فنقول ؛ عرفت أسديتتك ، كما نقول : فروسيتتك ووطيتتك ، وهو ما يسمى المصدر الصناعى (1) ...

وإن كان الفعل الذى فى الجملة جامدا ليس له مصدر صريح : مثل «عسى» فى قولنا : (شاع أن يتحقق الأمل ، وأن عسى الكرب أن يزول) ففى هذه الحالة يؤخذ المصدر الصريح من معنى الفعل الجامد : «عسى» (ومعناها

ص: ٣٧٦

الرجاء) أو مما بعده ويضاف إلى ما يناسبه ؛ فنقول : شاع تحقق الأمل ، ورجاء زوال الكرب.

وإذا كان الفعل بنوعيه الجامد وغير الجامد - للنفي مثل قوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) أتينا بما يفيد النفي ؛ ككلمه : «عدم» فنقول : وعدم كون شيء للإنسان إلا سعيه.

وهكذا نحتال للوصول إلى المصدر الصريح مثبتا أو منفيًا ، على حسب ما يقتضيه الكلام : بحيث لا يفسد المعنى ، ولا يختل ولا يتغير ما كان عليه قبل السبك من نفي أو إثبات.

* * *

(ج) لماذا نلجأ في الاستعمال إلى الحرف المصدرى وصلته ، ثم نؤولهما بمصدر - ولا نلجأ ابتداء إلى المصدر الصريح؟ لم نقول - مثلا - : يحسن أن تأكل ، ولا نقول : يحسن أكلك؟

إن الداعي للعدول عن المصدر الصريح إلى المؤول أمور هامه تتعلق بالمعنى أو بالضوابط النحويه. فمن الأولى :

١ - الدلاله على زمان الفعل ؛ سواء أكان ماضيا نحو : الشائع ان حضرت ، أم مستقبلا ؛ نحو : الشائع أن تحضر. فلو قلنا - أول الأمر - الشائع حضورك ، لم ندر زمن الحضور ؛ أمضى ، أم لم يمض؟ - كما سيجيء في «د» -

٢ - الدلاله على أن الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل ؛ من غير نظر لوصف يلابسه ، أو لشيء آخر يتصل به ؛ نحو : أعجبنى أن أكلت ، أى مجرد أكلك لذاته ؛ لا لاعتبار أمر خارج عنه ؛ ككثرته ، أو قلته ، أو بطئه ، أو سرعته ، أو حسن طريقته ، أو قبحها ... ولو قلنا : أعجبنى أكلك ... لكان محتملا لبعض تلك الأشياء والحالات.

٣ - الدلاله على أن حصول الفعل جائز لا واجب ، نحو : ظهر أن يسافر إبراهيم. فالسفر هنا جائز. ولو قلنا : ظهر سفر إبراهيم لساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب.

٤ - الحرص على إظهار الفعل مبنيًا للمجهول ؛ تحقيقًا للغرض من حذف فاعله. وذلك عند إرادته التعجب من الثلاثى المبنى للمجهول ؛ ففي مثل : عرف الحق ، يقال : ما

ص: ٣٧٧

أحسن ما عرف الحق. وكذلك في حالات أخرى من التعجب يجيء بيانها في بابه - ح ٣ -

ومن الثانية الفروق الآتية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح :

١ - أنه لا يصح وقوع المصدر المؤول من «أن» والفعل مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل ؛ فلا يقال : فرحت أن أفرح. في حين يصح أن يؤكّد الفعل بالمصدر الصريح ؛ مثل : فرحت فرحا.

٢ - لا يصح أن يوصف المصدر المؤول ؛ فلا يقال : يعجبني أن تمشى الهادئ ، تريد : يعجبني مشيك الهادئ. مع أن الصريح يوصف.

٣ - قد يسد المصدر المؤول من «أن» والفعل مسد الاسم والخبر في مثل : عسى أن يقوم الرجل ؛ على اعتبار «عسى» ناقصه (١) ، والمصدر المؤول من «أن» والمضارع وفاعله يسد مسد اسمها وخبرها معا. وليس كذلك الصريح.

٤ - قد يسد المصدر المؤول من «أن» والفعل مسد المفعولين فيما يحتاج إلى مفعولين ؛ مثل : «حسب» في قوله تعالى : (أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ..) وليس كذلك الصريح. ومثل هذا يقال في : «أَنْ» و «أَنْ» الناسختين - أى : المشدّده والمخففة - مثل قول الشاعر :

فإنك كالليل الذي هو مدركي

وإن خلت أن المتأتى (٢)

عنك واسع

٥ - يصح أن يقع المصدر المؤول خبرا عن الجته من غير تأويل في نحو : علىّ إما أن يقول الحق وإما أن يسكت ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبه بينهما بخلاف المصدر الصريح.

(د) من المعلوم (٣) أن المصدر الصريح (مثل ، أكل - شرب - قيام - قعود) لا يدل على زمن مطلقا ، وكذلك المصدر المؤول الذي يكون نتيجته سبك الحرف المصدرى وصلته ؛ فإنه - وقد صار مصدرا - لا يدل بنفسه على زمن

ص: ٣٧٨

١- في رأى فريق كبير من النحاء ، دون فريق - كما سيجىء في رقم ٢ من هامش ص ٥٦٣ - ورأيه أنسب.

٢- المتأتى : النأى والبعد ، أو مكانهما. والبيت من قصيده للنابغه الذبياني يمدح بها النعمان ويعتذر له عن وشايه وصلته ، ويصفه هنا بأنه واسع السلطان والنفوذ ، لا يستطيع أحد أن يخرج من دائره نفوذه ، أو يفر من سطوته ، كالليل لا يفر منه أحد.

مطلقا. ولكن تبقى الدلاله على الزمن ملحوظه ، ومستفاده من العبارة الأصلية التي سببك منها ؛ فكأنه يحمل في طيه الزمن الذى كان فى تلك العبارة قبل السبب. أما هو فلا يدل بذاته المجرده على زمن. وبالرغم من هذا لا يمكن معه إغفال الزمن السابق على السبب ، وخاصة بعد أن عرفنا أن ذلك الزمن قد يكون سببا من أسباب اختيار المصدر المؤول دون الصريح ؛ ففى نحو : شاع أن نهض العرب فى كل مكان - نقول : «شاع نهوض العرب فى كل مكان» ، فيكون زمن النهوض ماضيا على حسب الزمن الذى فى الأصل قبل التأويل ، لا على حسب المصدر المؤول ذاته ؛ فإنه مجرد من الزمن. أما فى مثل : «الشائع أن ينهض العرب فى كل مكان» فيكون المصدر المؤول هو : «الشائع نهوض العرب» ، أيضا فيكون زمن النهوض هنا مستقبلا ؛ مراعاة للزمن الذى فى العبارة الأولى. لهذا كان المصدر المؤول من «أن» وصلتها ملاحظا فيه الزمن الماضى أو المستقبل على حسب نوع الفعل الذى دخل فى السبب ؛ أماض هو فيلاحظ المضى بعد التأويل ؟ أم مضارع فيلاحظ الزمن بعد التأويل مستقبلا؟ ولا يكون للحال ، لأن المضارع المنصوب «بأن» يتخلص للاستقبال ، ولا يكون للحال (١). ومثلها : «لو» المصدرية فإنها بمعناها تخلص زمنه للاستقبال وإن كانت لا تنصبه - كما تقدم عند الكلام عليها (٢) - وكذا : «ما» المصدرية فإنها لا تنصبه ، وإذا دخلت على جملة مضارعية كان المصدر المنسبك منها ومن صلتها للحال - غالبا - وقد تكون لغيره (٣).

أما «كى» فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها مستقبل الزمن ، وذلك على

ص : ٣٧٩

١- وقد سبق أن النواصب والجوازم والسين وسوف ... تخلص المضارع للاستقبال (راجع ص ٥٥).

٢- فى ص ٣٧٣.

٣- جاء فى شرح المفصل ج ٨ ص ١٤٤ ما يقطع بأن زمن المصدر المنسبك من «أن» وصلتها الجملة الفعلية يكون إما ماضيا ، وإما مستقبلا على حسب نوع الفعل الذى فى صلتها. أما زمن المصدر المنسبك من «ما» وصلتها فمعناه الحال. فهل يكون للحال دائما ولو كان الفعل ماضيا؟ الأمر غامض. والرأى أنه للحال ما لم تقم قرينه على غيره ، فيراعى ما تدل عليه القرينه وهذا يوافق ما جاء فى الجزء الثانى من حاشيتى الصبان والخضرى ، أول باب : «إعمال المصدر» فى الخضرى - وهو مضمون كلام الصبان أيضا - ما نصه : (مقتضى كلام الشارح أن : «ما» لا تقدر مع الماضى ولا المستقبل ، وليس كذلك. بل هى صالحة للأزمنة الثلاثة) وهذا نص كلام الصبان - ثم قال الخضرى : (إلا أن يقال إنهم خصوها. بذكر الحال ، لتعذر مع «أن» ولأن دلاله : «أن» مع الماضى على الماضى ومع المضارع على المستقبل أشد من دلاله : «ما» عليهما).

أساس أنها لا تدخل إلا على المضارع فتنصبه - وتخلصه للزمن المستقبل فقط ، وذلك شأن النواصب كلها - فيلاحظ الاستقبال في المصدر المؤول منها ومن صلتها.

وأما «أنّ» (المشده النون) فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يكون على حسب دلالة الصلة ؛ فقد يكون مستقبلا إذا كان خبرها دالا على ذلك ؛ كالمضارع الخاص بالاستقبال لوجود قرينه ، في مثل ؛ أعرف أن محمدا يسافر غدا ؛ وهي كلمه ؛ «غد» وقد يكون دالا على الحال لوجود قرينه ؛ في مثل : أعرف أن عالما يقرأ الآن ؛ وهي كلمه : «الآن» وقد يكون دالا على الماضي نحو شاع أن العدو انهزم. وقد يكون خاليا من الدلاله الزمنيه في مثل : المحمود أن الجو معتدل والمعروف أن الصدق فضيله.

ص: ٣٨٠

١ - زارنى صديق - زارنى صديق ؛ فأكرمت الصديق.

٢ - اشتريت كتابا - اشتريت كتابا ؛ فقرأت الكتاب.

٣ - تنزهت فى زورق - تنزهت فى زورق ؛ فتهدى الزورق بى.

كلمه : «صديق» فى المثال الأول مبهمه : لأنها لا تدل على صديق معين معهود ؛ فقد يكون محمدا ، أو : عليا ، أو : محمودا ، أو : غيرهم من الأشخاص الكثيره التى يصدق على كل واحد منهم أنه : «صديق» ، فهى نكره. لكن حين أدخلنا عليها «أل» دلت على أن صديقا معينا - هو الذى سبق ذكره - قد زارنى دون غيره من باقى الأصدقاء.

ومثلها كلمه : «كتاب» فى المثال الثانى ، فإنها مبهمه لا تدل على كتاب معين ؛ بل تنطبق على عشرات ومئات من الكتب ؛ فهى نكره ؛ والنكره لا تدل على معين - كما عرفنا - لكن حين أدخلنا عليها : «أل» وقلنا : «الكتاب» صارت تدل على أن كتابا معينا - هو الذى سبق ذكره - قد اشتريته. ومثل هذا يقال فى كلمه : «زورق» ؛ فإنها نكره لا تدل على زورق معروف.

وحين أدخلنا عليها «أل» صارت تدل على واحد معين تنزهت فيه. فكل كلمه من الكلمات الثلاث وأشباهها كانت فى أول أمرها نكره ، ثم صارت بعد ذلك معرفه ؛ بسبب دخول : «أل» عليها. لهذا قال النحاه : إن «أل» التى من الطراز السابق أداه من أدوات التعريف ؛ إذا دخلت على النكره

ص : ٣٨١

١- إذا كانت «أل» مستقلة بنفسها كما فى هذا العنوان الذى لم تتصل فيه باسم بعدها - كانت همزتها همزه قطع ؛ يجب إظهارها نطقا وكتابه ؛ لأن كلمه «أل» فى هذه الحاله تكون علما على هذا اللفظ المعين. وهمزه العلم قطع - فى الرأى الأنسب - ولو كان العلم منقولاً من لفظ آخر بشرط أن تصير جزءا ملازما له ؛ مثل : الرجل مسافر ، علم على إنسان - كما نصوا على هذا فى باب النداء ، (وكما سبق فى باب العلم - رقم ١ من هامش ص ٢٧٣ ، والبيان فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧٥).

جعلتها (١) معرفه ؛ كالأمثله السابقه ونظائرها.

وليس مما يناسبنا اليوم أن نذكر آراء القدماء في كلمه «أل» التي هي حرف للتعريف ؛ أهي كلها التي تعرّف ، أم اللام وحدها ، أم الهمزه وحدها ...؟ فإن هذا التردد لا طائل وراءه بعد أن اشتهر الرأي القائل بأنهما معا (٢). ولكن الذي يناسبنا ترديده هو ما يقولونه من أن كلمه «أل» عده أقسام (٣) منها :

ص: ٣٨٢

١- هناك نكرات لا تتعرف ؛ بل تبقى على تنكيرها ؛ ومنها : كلمه : «غير» ، و «مثل» وأشباههما مما يسمى : «نكرات متوغله في الإبهام» (انظر رقم ٥ من هامش الجدول الذي في ص ٧٨ و ٧٩). ويجيء الكلام عليها في باب الإضافه أول الجزء الثالث.

٢- دفعنا إلى هذه الإشاره الموجزه ، والاكتفاء بها - ما نجده في بعض المراجع المطوله - ومنها المراجع اللغويه التي لا غنى لجمهوره المثقفين عنها - أنها تقول : «اللام» بدلا من : «أل» فلا يدرى غير الخبير ما تريده من «اللام». فالقاموس - مثلا - يقول في ماده. «الجرول» ما نصه : (والجرول كجعفر : الأرض ذات الحجاره .. و.. وبلا «لام» لقب الحطيئه العبسي). فأى لام يقصد؟ أهي الأولى أم الأخيره؟ إنه يقصد الأولى التي للتعريف والتي قبلها همزه الوصل. ولا يدرك هذا إلا اللغوى ... ومن أراد معرفه تلك الآراء مفصله فليرجع إلى مظانها ، في مثل : حاشيه الصبان ، والتصريح ، وغيرهما ، وهي آراء لا جدوى وراءها اليوم ، كما قلنا. وإلى ما سبق يشير ابن مالک بقوله : «أل» حرف تعريف ، أو : «اللّام» فقط فنمط عرّفت ، قل فيه : التّمط يريد : أن «أل» للتعريف إذا كانت مركبه من الهمزه واللام معا ؛ أو : أن التعريف يكون باللام وحدها ، والهمزه للوصل. فإذا أردت تعريف كلمه : «نمط» التي هي نكره فقل فيها : النمط ؛ بإدخال «أل» عليها. والنمط : بساط كالنوع الذي يسميه العامه «الكليم». وكذلك الجماعه من الناس تتشابه في الأمر ... أما كلمه : «فقط» فقد قال «الخضري» في هذا الموضع ما نصه : «الفاء» لتزيين اللفظ ، «قط» بمعنى : حسب. وهي حال من «اللام» في بيت ابن مالک. أي حال كونها حسبك ، أي : كافتك عن طلب غيرها. وقيل الفاء في جواب شرط مقدر ، و «قط» خبر لمحدوف (فالتقدير : إن عرفت هذا فقط ، أي فهي حسبك. أو اسم فعل ؛ بمعنى : «انته» أي : إذا عرفت ذلك فانتبه عن طلب غيرها). فهي مبنيه على السكون في محل نصب ، حال ، أو : في محل رفع ، خبر ، أو : لا محل لها ؛ لأنها اسم فعل. وجاء في ص ٢١ من حاشيه الألوסי على القطر ، ما نصه : «فقط» ، أي : «فحسب» ولم تسمع منهم إلا مقرونه بالفاء ، وهي زائده ، وكذا ، فحسب وفي المطول : أن «قط» من أسماء الأفعال بمعنى : انته. وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ ، وكأنه جزء شرط محذوف. وفي كتاب المسائل لابن السيد : وإنما صلحت الفاء في هذه لأن معنى : أخذت درهما فقط ، أخذت درهما فاكتفيت به اه ومنه يعلم أنها عاطفه ، ومن المطول أنها فصيحى ؛ ولكل وجهه. اه) أما : «حسب» فتفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث ؛ باب الإضافه ص ١٢٠ م ٩٤ حيث البيان الكامل لأحكامها.

٣- إذا ذكرت «أل» في الكلام مطلقه (أي : لم يذكر معها ما يدل على نوعها). كان المراد منها : «أل المعرفه» لأنها المقصوده عند الإطلاق. أما إذا أريد غيرها فلا بد من التقييد ، وترك الإطلاق ؛ فيقال : «أل» «الموصول» - مثلا - أو : الزائده ...

الموصوله وهى اسم - فى رأى الأرجح - وقد سبق الكلام عليها فى الموصولات (١). ومنها المعرفه ، ومنها الزائده. وفيما يلى بيان هذين القسمين.

(١) «أل» المعرفه ؛ (أى : التى تفيد التعريف).

وهى نوعان ؛ نوع يسمى : «أل» العهدية (أى : التى للعهد) ونوع يسمى : «أل» الجنسيه ، وكلاهما حرف (٢).

فأما «العهدية (٣)» فهى التى تدخل على النكره فتفيدها درجه من التعريف تجعل مدلولها فردا معينا بعد أن كان مبهما شائعا. وسبب هذا التعريف والتعيين يرجع لواحد مما يأتى :

١ - أن النكره تذكر فى الكلام مرتين بلفظ واحد (٤) ، تكون فى الأولى مجردة من «أل» العهدية ، وفى الثانية مقرونه «بأل» العهدية التى تربط بين النكرتين ، وتحدد المراد من الثانية : بأن تحصره فى فرد واحد هو الذى تدل عليه النكره الأولى (٥). كالأمثله الأولى ، ونحو : نزل مطر ؛ فأنعش المطر زروعنا. أقبلت سياره ، فركبت

ص: ٣٨٣

١- فى ص ٣٢٠.

٢- ويجب إدغامه فى التاء إذا وقعت بعده ، طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٠.

٣- من هذا النوع «أل» الداخلة على «أفعل التفضيل» فإنها لا تكون إلا للعهد - كما سيجىء البيان فى باب - ج ٣ م ١١٢ ص ٣٣٦ عند الكلام على القسم الذى به «أل». وكما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من ص ٣٢٠ -

٤- قد يكون اللفظ السابق مذكورا صراحه كالأمثله المعروضه ، وقد يكون كناية ؛ نحو قوله تعالى فى سوره مريم : (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى). فالذكر تقدم قبل ذلك مكنيا عنه بقول مريم (إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِي مُحَرَّرًا...) أى : منقطعا لخدمه بيت المقدس - على حسب ما كان شائعا فى زمنها. وهذا النذر خاص بالذكر عندهم إذ ذاك.

٥- فإن النكره الثانيه بمنزله الضمير ، والأولى مرجع الضمير ، و «أل» هى الرابطه بينهما ، الداله على اتصال الثانيه بالأولى اتصالا معنويا. ويدل على أن الثانيه بمنزله الضمير والأولى بمنزله مرجعه أنك فى مثل : نزل مطر فأنعش المطر زروعنا - قد تستغنى عن : «أل» وعن كلمه : «مطر» الثانيه ؛ اكتفاء بالضمير المستتر فى الفعل ، والذى قد يغنى عنهما ؛ حيث تقول : نزل مطر فأنعش زروعنا. لهذا يقول النحاه : إن فائده «أل العهدية» التنبه على أن مدلول ما دخلت عليه هو مدلول النكره السابقه ، المماثله لها فى لفظها ، الخاليه من «أل». فلو قلنا : نزل مطر فأنعش مطر زروعنا ؛ بتكثير كلمه : «مطر» فى الحالتين لوقع فى الوهم أن المراد من كلمه : «مطر» الثانيه ، مطر آخر غير الأول ، مع أن المراد منهما واحد. ولذلك لا ينعت الاسم المعرف بأل العهدية ؛ لأنه يشبه الضمير ، وواقع مع «أل» موقعه كما سبق. وما قيل فى كلمتى «مطر» يقال فى كلمتى : «سياره» ، وكلمتى : «رسول». ونظائرها ... ولما كانت الثانيه بمنزله الضمير ، والأولى بمنزله مرجعه ساغ اعتبار الثانيه معرفه ، مع أن الأولى نكره : كالأشأن فى مثل : جاء ضيف فأكرمه الوالد. فكلمه : «ضيف» نكره ، لا- تدل على واحد معين ، أما الضمير : «الهاء» فمعرفه تدل على معين ، مرجعه النكره ، برغم أن معنى الضمير هو معنى مرجعه تماما ، ولم يمنع ذلك أن يكون الضمير معرفه ، ومرجعه نكره. وذلك أن الضمير قد أوصلنا إلى شىء واحد مع أن هذا الشىء الواحد ينطبق على أفراد كثيره. ومثل هذا يقال فيما دخلت عليه «أل»

العهدية التي نحن بصددھا ؛ فإن الاسم الأول نكره ؛ فهي لا تدل على معين ، أما الاسم الثاني الذي دخلت عليه فمعرفة ؛ لأن معناها مراد به الاسم الأول ، ومحصور فيه ، برغم أنه نكره تدل على أفراد متعددة.

السياره. وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ). فكل كلمه من الثلاث : (مطر - سياره - رسول) وأشباهاها قد ذكرت مرتين ؛ أولاهما بغير «أل» فبقيت على تنكيرها ، وثانيتها مقرونة بأل العهديه التي وظيفتها الربط بين النكرتين ربطا معنويًا يجعل معنى الثانيه فردا محدودا محصورا فيما دخلت عليه وحده ، والذي معناه ومدلوله هو النكره السابقه ذاتها. وهذا التحديد والحصر هو الذى جعل الثانيه معرفه ؛ لأنها صارت معهوده عهدا ذكرًا ، أى : معلومه المراد والدلاله ؛ بسبب ذكر لفظها فى الكلام السابق ذكرًا أدى إلى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك ، وأن المراد فى الثانيه فرد معين (1) ؛ هو السابق ، وهذا هو ما يسمى : «بالعهد الذكري».

٢ - وقد يكون السبب فى تعريف النكره المقترنه بأل العهديه هو أن «أل» تحدد المراد من تلك النكره ، وتحصره فى فرد معين تحديدا أساسه علم سابق فى زمن انته قبل الكلام ، ومعرفه قديمه فى عهد مضى قبل النطق ، وليس أساسه ألفاظا مذكوره فى الكلام الحالى. وذلك العلم السابق ترمز إليه «أل» العهديه وتدل عليه ، وكأنها عنوانه. مثال ذلك ؛ أن يسأل طالب زميله : ما أخبار الكليه؟ هل كتبت المحاضره؟ أذهب إلى البيت؟ فلا شك أنه يسأل عن كليه معهوده لهما من قبل ، وعن محاضره وبيت معهودين لهما كذلك. ولا شىء من ألفاظ السؤال الحالیه تشير إلى المراد إلا : «أل» ؛ فإنها هى التى توجه الذهن إلى المطلوب. وهذا هو ما يسمى : «العهد الذهني» أو : «العهد العلمى».

٣ - وقد يكون السبب فى تعريف تلك النكره حصول مدلولها وتحققه فى وقت الكلام ، بأن يبتدئ الكلام خلال وقوع المدلول وفى أثنائه ؛ كأن تقول : (اليوم يحضر والدى). - (يبدأ عملى الساعه) - (البرد شديد الليله) ... تريد من «اليوم» و «الساعه» و «الليله» ؛ ما يشمل الوقت الحاضر الذى أنت فيه خلال الكلام. ومثل ذلك : أن ترى الصائده يحمل بندقيته فتقول له : الطائر. أى : أصب الطائر الحاضر وقت الكلام. وأن ترى كاتبًا يحمل بين أصابعه قلما فتقول له : الورقه. أى : خذ الورقه الحاضره الآن. وهذا هو «العهد الحضورى» (2).

ص: ٣٨٤

١- لهذا إيضاح فى رقم ٣ من هامش ص ٣٩٣.

٢- وأكثر ما تقع «أل» التى للعهد الحضورى بعد أسماء الإشاره ؛ نحو : جاءنى هذا الرجل. أو بعد «أى» فى النداء ؛ نحو : يأيتها الرجل. وقد تقع فى غيرهما كالأمثله التى عرضناها من قبل.

فأنواع العهد ثلاثه : «ذكرى» ، و «ذهنى أو علمى» ، و «حضورى». ولثلاثه رمز مشترك يدخل على كل نوع منها هو : «أل». وتسمى : «أل» التى للعهد ، أو : «أل» العهديه (١). فإذا دخلت على النكره جعلتها تدل على فرد معين دلالة تقترب من دلالة العلم الشخصى بذاته لا برمز آخر (٢). ولهذا كانت «أل» العهديه تفيد النكره درجه من التعريف تقربها من درجه العلم الشخصى ، وإن لم تبلغ مرتبه وقوته ؛ وإنما جعلها فى المرتبه التى تليه مباشره.

وأما : «أل الجنسيه» فهى الداخلة على نكره تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تفيد العهد (٣). ومثالها ؛ النجم مضىء بذاته ، والكوكب يستمد الضوء من غيره ... فالنجم ، والكوكب ، والضوء ، معارف بسبب دخول «أل» على كل منها ، وكانت قبل دخولها نكرات (وشأن النكرات كشأن اسم الجنس (٤) ، لا تدل على واحد معين) وليس فى الكلام ما يدل على العهد.

ولدخول «أل» هذه على الأجناس سميت : «أل» «الجنسيه». وهى أنواع من ناحيه دلالتها المعنويه ، ومن ناحيه إفاده التعريف.

ص: ٣٨٥

١- أى : التى لتعريف صاحب العهد ؛ وهو : الشىء المعهود ؛ سواء أكان واحدا أم أكثر ؛ ففى التركيب كلمتان محذوفتان. بقى شىء يتعلق بإفادتها التعريف وهو فى رقم ٣ من هامش ص ٣٩٣

٢- لأن علم الشخص معرفه بصيغته ؛ لا برمز آخر ، ولا بشىء خارج عن مادته. بخلاف النكره التى جاءها التعريف من «أل» فإن «أل» أجنبيه منها ، وخارجة عن صيغتها.

٣- يقول النحاه : إذا دخلت «أل» على اسم مفرد أو غير مفرد ، وكان هناك معهود مما شرحناه فهى للعهد. وإن لم يكن هناك معهود فهى للجنس. (انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٨٨).

٤- إيضاح ذلك : أن كلمه : «نجم» - مثلا - تدل على معنى شائع مبهم ؛ يصدق وينطبق على كل جرم سماوى مضىء ؛ من غير حصر النجم فى واحد معين ، فهو يصدق على هذا ، وذاك ، وعلى آلاف غيرهما. وهذا معنى النكره واسم الجنس (كما سبق إيضاحه بإسهاب فى ص ٢٢ وهامش ص ١٨٦ و ٢٥٩) فهى تدل على واحد غير معين ولا محدد ، أى : على واحد شائع بين أمثاله ، لا يمكن تخصيصه بالتعيين ، من بين أفراد جنسه. (أى : أفراد صنفه ونظائره) فإذا أدخلنا «أل» على كلمه : «نجم» وهو فرد من أفراد جنسه كانت لتعريف الجنس كله ، لا- لتعريف ذلك الفرد الواحد ؛ لأن تعريف الفرد الواحد يقتضى أن ترى النجوم كلها واحدا واحدا ، وترى إضاءه كل واحد بذاته ، ثم تقول بعدها : النجم مضىء بذاته. ولما كانت تلك الرؤيه الشامله المحيطة بكل النجوم أمرا مستحيلا لا يقدر عليه مخلوق - كان دخول «أل» على كلمه : «نجم» وقولنا : «النجم» معناه أن كل واحد من هذا الجنس الذى عرفناه بعقولنا دون أن تحيط بأفراده الحواس - مضيئا بذاته ؛ فكأنها تعرف الجنس ممثلا فى فرد واحد من أفراده ، يغنى تعريفه عن تعريفها ، وينوب عنها فى ذلك. أو كأنها تعرف فردا يدل على الجنس كله ، ويرمز إليه. وهكذا يقال فى باقى الأمثله - راجع رقم ٣ من هامش ص ٣٨٨.

١ - فمنها التي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الشمول والإحاطه بجميع أفراده إحاطه حقيقه ؛ لا مجازا ولا مبالغه (١) ، بحيث يصح أن يحل محلها لفظه «كل» فلا يتغير المعنى ؛ نحو : النهر عذب ، النبات حى ، الإنسان مفكر ، المعدن نافع ... فلو قلنا : كل نهر عذب ، كل نبات حى ، كل إنسان مفكر ، كل معدن نافع ... بحذف «أل» فى الأمثله كلها ووضع كلمه : «كل» مكانها - لبقى المعنى (٢) على حالته الأولى.

وما تدخل عليه «أل» من هذا النوع يكون لفظه معرفه ؛ تجرى عليه أحكام المعرفه (٣) ، ويكون معناه معنى النكره المسبوقة بكلمه : كل ؛ فيشمل كل فرد من أفراد مدلولها ، مثل كلمه «الملك» فى قول الشاعر :

إذا الملك الجبار صعر خده (٤)

مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

٢ - ومنها التي تدخل على واحد من الجنس ، فتجعله يفيد الإحاطه والشمول ؛ لا- بجميع الأفراد ، ولكن بصفه واحده من الصفات الشائعه بين تلك الأفراد ؛ وذلك على سبيل المجاز والمبالغه ؛ لا على سبيل الحقيقه الواقعه ؛ نحو : أنت الرجل علما ، وصالح هو الإنسان لطفًا ، وعلى هو الفتى شجاعه. تريد : أنت كل الرجال من ناحيه العلم ، أى : بمنزلتهم جميعا من هذه الناحيه ، فإنك جمعت من العلم ما تفرق بينهم ؛ ويعدّ موزعا عليهم بجانب علمك الأكمل المجتمع فيك ؛ فأنت تحيط بهذه الصفه (صفه العلم) إحاطه شامله لم تنهيا إلا للرجال كلهم مجتمعين. وكذلك صالح من ناحيه الأدب ؛ فهو فيه بمنزله الناس كلهم ؛ نال منه ما نالوه مجتمعين. وكذلك على ؛ بمنزله الفتيان كلهم فى الشجاعه ؛

ص: ٣٨٦

١- وعلامتها : أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه ؛ لأن المستثنى لا بد أن يكون أقل أفرادا من المستثنى منه ؛ نحو (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) ومن العلامات أيضا أن يصح نعته بالجمع ؛ نحو ؛ قوله تعالى : (أَوِ الطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ) ، ونحو قولهم : أهلك الناس الدينار الحمر ، والدرهم البيض ، فكأنه قال : الدنانير والدرهم.

٢- وهذه تسمى : «أل الاستغراقيه» ؛ لأنها تدل على أن المعنى يستغرق جميع أفراد الجنس أى : يحيط بأفاده إحاطه شامله حقيقه. ومثلها «أل» فى النوع الثانى ، الداله على أن الجنس يستغرق صفه من الصفات على سبيل المجاز والمبالغه - كما سيجىء فى هامش الصفحه التاليه -.

٣- فيكون مبتدأ ، ويكون نعتا للمعرفه ، ويكون صاحب حال. وغير ذلك مما يغلب عليه أن يكون معرفه لا نكره ...

٤- صعر خده : أماله وحوله عن ناحيه الناس ؛ كى لا يراهم ؛ ترفعا منه ، وكبرا.

أدرك وحده من هذه الصفه ما توزع بينهم ، ولم يبلغوا مبلغه إلا مجتمعين. وكل هذا على سبيل المبالغه والادعاء (١).

وحكم ما تدخل عليه «أل» من هذا النوع كحكم سابقه لفظا ومعنى.

٣ - ومنها التي لا- تفيده نوعا من نوعي الإحاطه والشمول السابقين ؛ وإنما تفيده أن الجنس يراد منه حقيقته القائمه في الذهن ، ومادته التي تكوّن منها في العقل بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليله أو كثيره ، ومن غير اعتبار لعدددها. وقد يكون بين تلك الأفراد ما لا يصدق عليه الحكم. ، نحو : الحديد أصلب من الذهب ، الذهب أنفس من النحاس. تريد : أن حقيقه الحديد (أى : مادته وطبيعته) أصلب من حقيقه الذهب (أى : من مادته وعنصره) من غير نظر لشيء معين من هذا أو ذاك ؛ كمفتاح من حديد ، أو خاتم من ذهب ؛ فقد توجد أده من نوع الذهب هي أصلب من أده مصنوعه من أحد أنواع الحديد ؛ فلا يمنع هذا من صدق الحكم السالف الذى ينص على أن الحديد في حقيقته أصلب من الذهب في حقيقته من غير نظر إلى أفراد كل منهما - كما سبق - إذ أنك لا- تريد أن كل قطعه من الأول أصلب من نظيرتها في الثانى ؛ لأن الواقع يخالفه ومثل هذا أن تقول : الرجل أقوى من المرأه ، أى : أن حقيقه الرجل وجنسه من حيث عنصره المتميز - لا- من حيث أفراده - أقوى من حقيقه المرأه وجنسها من حيث هي كذلك ، من غير أن تريد أن كل واحد من الرجال أقوى من كل واحده من النساء ، لأنك لو أردت هذا لخالفك الواقع. وهكذا يقال فى : الذهب أنفس من النحاس ، وفى : الصوف أغلى من القطن ، وفى : الفحم أشد نارا من الخشب ... وفى الماء ، والتراب ، والهواء ، والجماد ، والنبات. تقول : الماء سائل : أى : أن عنصره وطبيعته من حيث هي ماده تجعله فى عداد السوائل ، من غير نظر فى ذلك إلى أنواعه ، أو أفراده ، أو شيء آخر منه ؛ فتلك حقيقته ؛ أى : مادته الأصلية التي قام عليها. وتقول : التراب غذاء النبات ، أى : أن عنصره وطبيعته كذلك ؛ فهي حقيقته الذاتيه ، وماهيته التي عرف بها من حيث

ص: ٣٨٧

١- ولذا يصح إحلال كلمه : «كل» محل «أل» على سبيل المجاز - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٦ «والحصر» هو الذى يفيد أنهم جميعا لم يبلغوا درجته فى الصفه.

هى. وتقول : الهواء لازم للأحياء ؛ أى : أن عنصره ومادته وحقيقته كذلك ... وهكذا.

وتسمى «أل» الداخلة على هذا النوع «أل» التى للحقيقه ، أو : للطبيعه ، أو للماهيه (١) فلا- علاقه لها بالإحاطه بالأفراد ، أو بصفاتهم ، أو بعدم الإحاطه.

وتفيد ما دخلت عليه نوعا من التعريف يجعله فى درجه علم الجنس (٢) لفظا ومعنى.

فمعانى «أل الجنسيه» إما إفاده الإحاطه والشمول بكل أفراد الجنس حقيقه ، لا مجازا ، وإما إفاده الإحاطه والشمول لا بأفراد الجنس ؛ وإنما بصفه من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغه والادعاء (٣) والمجاز ، وإما بيان الحقيقه الذاتيه ، دون غيرها.

ص: ٣٨٨

١- وعلاقتها : ألا- يصلح وضع كلمه : «كل» بدلها ، لا حقيقه ولا مجازا ، لأن المقصود من الحقيقه ليس الدلاله على الأفراد ، قليله كانت الأفراد أم كثيره ، وإنما المقصود شىء آخر هو ما ذكرناه.

٢- قد سبق الكلام على علم الجنس ودرجته (فى ص ٢٦٦ وما بعدها).

٣- راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٨٥ - وقد جاء فى كليات أبى البقاء ص ٦٦ عند الكلام على «أل» ما نصه : إذا دخلت «أل» فى اسم ، فردا كان أو جمعا وكان ثمة معهود ، فإنها تصرف إليه. وإن لم يكن ثمة معهود فإنها تحمل على الاستغراق عند المتقدمين (يريد أنها تشمل جميع أفراد الجنس فردا فردا ، أو صفه شامله من صفاته - كما شرحنا - ، وعلى) الجنس عند المتأخرين (يريد أنها تدل على صنف من الجنس يكون كافيا للدلاله على باقى الجنس ، ونموذجا يغنى عن رؤيه الباقي ؛ فكأنه نموذج - عينه - للجنس) إلا أن المقام عندهم إذا كان خطايا يحمل على كل الجنس وهو الاستغراق. وإذا كان استدلاليا أو لم يمكن حمله على الاستغراق فإنه يحمل على أدنى الجنس (يريد على فرد واحد فقط) ، حتى يبطل الجمعيه ، ويصير مجازا عن الجنس كله. فلو لم نصرفه إلى الجنس وأبقيناه على الجمعيه يلزم إلغاء حرف التعريف من كل وجه ؛ إذ لا- يمكن حمله على بعض أفراد الجمع ، لعدم الأولويه ؛ إذ التقدير أن لا عهد ؛ فيتعين أن يكون للجنس. فحيث لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعيه ؛ لأن الجمع وضع لأفراد الماهيه ، لا للماهيه من حيث هى ، فيحمل على الجنس من طريق المجاز. وجاء فى شرح المفصل - ج ٩ ص ١٩ ، عند الكلام على : «أل» وأقسامها - ما نصه (فأما تعريف الجنس فأن تدخل اللام (أى) : «أل» على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه ، لا- لتعريف الشخص منه - أى : الفرد الواحد منه - وذلك نحو قولك : الملك أفضل من الإنسان ، والعسل حلو ، والخل حامض ، و «أهلك الناس الدرهم والدينار» فهذا التعريف لا يكون عن إحاطه ؛ لأن ذلك متعذر ؛ لأنه لا يمكن أحدا أن يشاهد جميع هذه الأجناس (أى : جميع أفرادها) وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسه المشاهده أفضل من كل واحد من الجنس الآخر ، وأن كل جزء من العسل الشائع فى الدنيا حلو ، وأن كل جزء من الخل حامض) اه.

هى التى تدخل على المعرفه أو النكره فلا- تغير من تعريفها أو تنكيرها (١). وربما أفادتها شيئا آخر ، - كما سيجىء - . فمثال دخولها على المعرفه : المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بنى العباس . فالكلمات «مأمون» ، و «رشيد» و «عباس» ، معارف بالعلميه قبل دخول «أل» . فلما دخلت عليها لم تفدها تعريفا جديدا . ومثال دخولها على النكره ما سمع من قولهم : «ادخلوا الأول فالأول ...» وأشباهها . فكلمه «أول» نكره لأنها حال (٢) ولم تخرجها «أل» عن التنكير .

و «أل الزائده» نوعان ، كلاهما حرف ؛ (٣) نوع تكون فيه زائده لازمه وهى التى اقترنت باسم معرفه كبعض الأعلام منذ استعماله علما ؛ فلم يوجد خاليا منها منذ علميته ... (٤) ولا تفارقه بعد ذلك مطلقا . (برغم زيادتها) كبعض أعلام مسموعه عن العرب لم يستعملوها بغير «أل» ؛ مثل : السموء (٥) ، واليسع (٦) ، واللالت (٧) والعزى (٨) . و كبعض الظروف المبدوءه بأل ، مثل : «الآن» (٩) للزمن الحاضر ، وبعض

ص : ٣٨٩

- ١- لأن المراد بالزائده هنا ما ليست موصوله ، وليست للتعريف ، ولو كانت غير صالحه للسقوط .
- ٢- «أول» السابقه ، حال منصوبه ، والثانيه معطوفه عليها بالفاء التى تفيد الترتيب . وزيدت فيها «أل» شذوذا فى النشر ؛ كما تزداد فى النظم للضرورة . والأصل ادخلوا أول فأول ، أى : ادخلوا مرتبين - كما سيجىء فى رقم ٥ من هامش الصفحه التاليه - .
- ٣- ويجب إدغامه فى التاء إذا وقعت بعده مباشره ؛ طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٠ .
- ٤- وهذا يشمل ما وضع من أول أمره علما مقرونا «بأل» ، ولم يستعمل فى غير العلميه ؛ من قبل ؛ كالسموء ، وما كان مجردا فى أصله من «أل» ثم صحبتته عند انتقاله إلى العلميه ولازمته معها من أول لحظه - ؛ كالنضر والنعمان .
- ٥- اسم شاعر جاهلى ، مشهور بالوفاء .
- ٦- اسم نبى .
- ٧- اسم صنم للعرب فى الجاهليه .
- ٨- اسم صنم للعرب فى الجاهليه (وهى ؛ مؤنث أعز) .
- ٩- ظرف زمان منصوب . وقد يجر بمن قليلا ؛ فهو معرب . وهذا رأى أوضح وأيسر من رأى القائل بأنه مبنى على الفتح دائما . وإذا كان معربا ومعناه الزمن الحاضر فكلمه «أل» فيه للعهد الحضورى ؛ فتكون معرفه ، وليست زائده (راجع ص ٣٨٤) . وإيضاح الكلام على هذا الظرف مدون فى باب الظرف ، ج ٢ ص ٢٢٦ م ٧٩ .

أسماء الموصولات المصدره بها ، كالتى ، والذى ، والذين ، واللاتى ... ومن الزائده اللازمه «أل» التى للغلبه ، وسيجىء بيانها (١)

...

ونوع تكون فيه زائده عارضه (أى : غير لازمه) فتوجد حيناً وحيناً لا توجد ؛ وهذا النوع ضربان : ضرب اضطرارى يلجأ إليه الشعراء وحدهم عند الضروره ؛ ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله ؛ كقول القائل :

ولقد جنيتك (٢) أكمؤا

وعساقلا

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر (٣)

فقد أدخل الشاعر «أل» على كلمه : «أوبر» مضطراً ؛ مع أن العرب حين تستعملها علم جنس تجردها من «أل» ؛ فتقول : بنات أوبر. ومثل قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر (٤)

فقد أدخل الشاعر «أل» على كلمه : «النفس» التى هى تمييز ، والتمييز - على المشهور - لا تدخله «أل» ، وكان الأصل أن يقول : طببت نفساً. ولكن الضروره (٥) الشعريه قهرته (٦).

وضرب اختيارى يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لغرض يريد أن يحققه هو : لمح الأصل ؛ وبيانه : أن أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل

ص : ٣٩٠

١- فى ص ٣٩٣.

٢- «جنيتك» ؛ أى : جنيت لك ، وجمعت. «الأ-كمؤ» : جمع ، مفرده : كمء ؛ وهو نبات فى البادية ، له ثمر يجنيه العرب. وقد سبق أول الكتاب - ص ٢١ - أن كلمه : «كمء» تكون مفرداً أيضاً لكلمه : «كمأه» التى هى اسم جنس جمعى. ولكن هنا لم يفرق بينه وبين واحده بالتاء فى المفرد كما هو الكثير ، وإنما وقعت التاء فى اسم الجنس الجمعى. «العساقل» : جمع مفرده : عسقول (على وزن عصفور) نوع أبيض ، كبير من الكمأه ، ويسميه بعض الناس : شحمه الأرض.

٣- بنات «أوبر» علم على نوع من الكمأه ، ردىء الطعم. له زغب كلون التراب.

٤- يقول لما رأيت - يا قيس - وجوهنا (أى : زعماءنا) وأكابرننا ، تسليت عن صديقك عمرو الذى قتلناه ، وطبت نفساً.

٥- ويلحق بهذا النوع زيادتهما فى النثر شذوذاً ، فى مثل : ادخلوا الأول فالأول ، كما سلف فى ص ٣٨٩.

٦- وفيما سبق من الزيادة اللازمه وغير اللازمه يقول ابن مالك : وقد تزايد لازماً كالألآت والآن ، والذين ، ثم اللاتى ولاضطرار ،

كينات الأوبر كذا ، وطبت النفس يا قيس السرى والسرى أصلها : السرى : بتشديد الياء ، ومعناها الشريف .

أن يصير علما ، ثم انتقل إلى العلميه ، وترك معناه السابق ؛ مثل : عادل ، ومنصور ، وحسن ؛ فقد كان المعنى السابق لها - وهي مشتقات - : ذات فعلت العدل. أو وقع عليها النصر ، أو اتصفت بالحسن ، ولا دخل للعلميه بواحد منها ... ثم صار كل واحد بعد ذلك علما يدل على مسمى معين ، ولا يدل على شىء من المعنى السابق ؛ فكلمه : عادل ، أو : منصور ، أو : حسن ، أو : ما شابهها - قد انقطعت صلتها بمعناها السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثانى.

وهو : العلميه ، وصارت بعد العلميه اسما جامدا لا ينظر إلى أصله المشتق.

فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصله المعنويه ، وأن تبقى الكلمه المنقوله مشتمله على الأمرين معا ، وهما : معناها الأصلى السابق ، ودلالاتها الجديده وهى : العلميه ، فإننا نزيد فى أولها : «أل» لتكون رمزا دالا على المعنى القديم تلميحا ؛ فوق دلالاته على المعنى الجديد ، وهو : العلميه مع الجمود ؛ فنقول : العادل ، والمنصور ، والحسن ، فتدل على العلميه بذاتها وبمادتها واعتبارها جامده ، وتدل على المعنى القديم «بأل» التى تشير وتلمح إليه. ولهذا تسمى : «أل التى للمح الأصل». ومن هنا دخلت فى كثير من الأعلام المنقوله الصالحه لدخولها ؛ لتشير إلى معانيها القديمه التى تحوى المدح أو الذم ، والتفاؤل ، أو التشاؤم ؛ نحو ؛ الكامل ، المتوكل ، السعيد ؛ الضحاك ، الخاسر ، الغراب ، الخليع ، المحروق ... وغير ذلك من الأعلام المنقوله قديما وحديثا (١).

والنقل قد يكون من اسم معنوى جامد ؛ كالمصادر فى مثل : الفضل ، والصلاح والعرفان ... وقد يكون من اسم عين جامد ؛ كالصخر ، والحجر ، والنعمان (٢) ، والعظم ... وقد يكون من كلمات مشتقه فى أصلها كالهادى ، والحارث ، والمبارك والمستنصر ، ويهمل هذا الاشتقاق بعد العلميه فتعدّ من الجامد - كما سبق - فالأعلام السابقه يجوز أن تدخلها «أل» عند إرادته الجمع بين لمح الأصل والعلميه ، كما يجوز حذفها عند الرغبه فى الاقتصار على العلميه وحدها. والأعلام فى الحالتين جامده.

ص: ٣٩١

١- لا- خير فى الأخذ بالرأى القائل إن زياده «أل» للمح الأصل سماعيه ؛ لأن الأخذ به يضيع الغرض من زيادتها ؛ وهو غرض تدعو إليه الحاجه فى كل العصور.

٢- أصله : اسم للدم.

أما من ناحيه التعريف والتنكير فوجود «أل» التي للمح الأصل وحذفها سيان.

- كما تقدم (١) -.

والأعلام كلها صالحه لدخول «أل» هذه ، إلا العلم المرتجل (٢) ؛ كسعاد ، وأدد ، وإلا العلم المنقول الذي لا يقبل «أل» بحسب أصوله ؛ إما لأنه على وزن فعل من الأفعال ؛ والفعل لا يقبلها ؛ مثل : يحين ، يزيد ، تعز ، يشكر ، شمّر ... ، وإما لأنه مضاف ؛ والمضاف لا تدخله «أل» ؛ نحو : عبد الرؤوف ، وسعد الدين ، وأبو العينين .

من كل ما سبق نعلم أن أشهر أنواع «أل» هو : الموصول ، والمعرفه بأقسامها ، والزائده بأقسامها .

* * *

ص : ٣٩٢

١- أول البحث (ص ٣٨٩).

٢- سبق شرحه فى ص ٢٧١.

(١) المعارف متفاوتة في درجة التعريف - كما سبق (٢) - ؛ فبعضها أقوى من بعض وعلم الشخص أقوى من المعرف «بأل» العهديه ، وأقوى من المضاف لمعرفه. غير أن كل واحد من هذين قد يصل في قوه التعريف إلى درجة علم الشخص ، ويصير مثله في الأحكام الخاصه به ، ولييان ذلك نقول :

إن كلاً من المعرف «بأل» العهديه والمضاف قد يكون ذا أفراد متعدده ؛ فالكتاب - مثلاً - ينطبق على عشرات ، ومئات وألوف من الكتب (٣) ، وكذلك النجم ، والمنزل ، والقلم ... وكتاب سعد ، يصدق على كل كتاب من كتبه المتعدده ، ومثله : قلم عمرو ، وثوب عثمان ...

غير أن فرداً واحداً من أفراد المعرف «بأل» أو المضاف قد يشتهر اشتهاراً بالغاً دون غيره من باقى الأفراد ؛ فلا يخطر على البال سواه عند الذكر ؛ بسبب شهرته التي غطت على الأفراد الأخرى ، وحجبت الذهن عنها. ومن أمثله ذلك : المصحف ، الرسول ، النبيّ ، ابن عباس (٤) ، ابن عمر ، ابن مسعود ؛ فالمراد اليوم من المصحف : كتاب الله وقرآنه الكريم ... ومن الرسول : النبي محمد

ص: ٣٩٣

١- هو أن يغلب معنى اللفظ عند إطلاقه على فرد من مدلولاته ، دون باقى الأفراد ؛ بسبب شهره الأول ، كما سنشرحه. وهو يعد من ناحيه التعريف في درجة العلم الشخصى ، كما في الصفحه التاليه ، وكما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٢٦٣.

٢- في رقم ٣ من هامش ص ١٩١.

٣- المراد من «أل» العهديه هذه أنها كانت عهديه بحسب أصلها قبل أن تكون للغلبه ، أما بعد أن تصير للغلبه فزائده لازمه. وقد يقال : إن : «أل» العهديه أدها تعريف فكيف يكون مدلولها متعددا حين تكون للعهد؟ أجاب النحاه : (إن «أل» العهديه تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البديل - أى : على التبادل - فمصحوبها كل فرد بينهما على البديل ، فمثلاً لفظ «العقبه» المعرف بأل العهديه وضع في الأصل ليستعمل في كل فرد عهد بينهما على البديل فخصصته الغلبه بعقبه : «أيله» - وهى على الحدود الشرقيه لمصر -) راجع الصبان في هذا.

٤- كانت كلمه : «ابن» في هذه الأمثله وأشباهاها ، معرفه ؛ لأنها مضافه إلى معرفه. ولكن العلم بالغلبه (الشهره) هو مجموع الكلمتين المضاف والمضاف إليه معا ، وصار تعريفه بالعلميه الغالبه ، - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش الصفحه التاليه - وزال التعريف السابق.

عليه السلام ، ومن السنه : ما ثبت عنه من قول ، أو فعل ، أو تقرير (١). كما أن المراد من : ابن عباس هو : عبد الله ، بن عباس ، بن عبد المطلب (٢) ... دون باقى أبناء العباس. وكذلك المراد من : ابن عمر ، هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، دون إخوته من أولاد عمر. وكذلك المراد من : ابن مسعود ، هو : عبد الله بن مسعود أيضا دون إخوته. وكانت تلك الكلمات فى الأصل قبل اشتهاها ، معرفه ؛ لاشتمالها على نوع من التعريف ، ولكنها لا تبلغ فيه درجه العلم الشخصى ؛ إذ ليست أعلاما شخصيه. فلا تدل على واحد بعينه ؛ إذ الأصل فى كلمه : «المصحف» أن تنطبق على كل غلاف يحوى صحفا. وفى كلمه : «الرسول» أن تنطبق على كل إنسان أرسل من جهه إلى جهه معينه. وفى كلمه : «السنه» أن تنطبق على كل طريقه مرسومه ، وفى كلمه : «ابن فلان» أن تنطبق على كل ابن من أبناء ذلك الرجل. لكن اشتهرت كل كلمه مما سبق - بعد التعريف - فى فرد ، واقتصرت عليه ؛ بحيث إذا أطلقت لا تنصرف لغيره ؛ فقوى التعريف فيها ، وارتفع إلى درجه أرقى من الأولى ؛ تسمى : درجه العلم بالغلبه (أى : التغلب بالشهره) وهى درجه تلحقه بالعلم الشخصى (٣) فى كل أحكامه. فمظهر الكلمه أنها معرفه «بأل» أو بالإضافه ، ولكن حقيقتها أنها معرفه بعلميه الغلبه. وهى فى درجه علم الشخص - كما قلنا - وتلغى معها الدرجه القديمه. ومن أمثله العلم بالغلبه : المدينه (٤) ، العقبه (٥) ، الهرم (٦) ... مجلس

ص: ٣٩٤

- ١- ما يقره (أى : يوافق عليه) بالسكوت ؛ كأن يرى شخصا يقول قولا ، أو يعمل عملا بشرط أن تكون الأقوال أو الأعمال من الشئون المتصله بالدين - ؛ فيسكت ، ولا يظهر ما يدل على المعارضه ؛ فيكون سكوته موافقه ضمنيه ؛ تسمى : «تقيرا».
- ٢- جد الرسول عليه السلام.
- ٣- قال النحاه ؛ إن العلم قسمان ؛ علم بالوضع ؛ فيشمل علم الشخص وعلم الجنس ، وعلم بالغلبه ، وهو ما شرحناه وأهم فارق بينهما أن العلم الوضعى يعين مسماه تعيينا مطلقا من أول لحظه وضع فيها على مسماه ، ووقع فيها الاختيار على لفظه ليكون رمزا على ذلك المسمى ؛ مثل إبراهيم ، فإنه يدل على صاحب ذلك الاسم ابتداء من تلك اللحظه التى وقع عليه الاختيار فيها ليدل على إبراهيم. أما العلم بالغلبه فقد كان أول أمره معرفه «بأل» العهديه ، أو بالإضافه ولم يكن علما فى ابتداء أمره فنزلت غلبته (أى : شهرته) منزله الوضع ؛ فصار بها علما شخصيا. وحين تصل الكلمه إلى درجه العلم بالتغلب تلغى درجه التعريف السابقه وتحل محلها الدرجه الجديده.
- ٤- مدينه الرسول عليه السلام.
- ٥- اسم بلد على الحدود الشرقيه المصريه.
- ٦- بناء بمصر ، أثرى ، ضخم ، مرت عليه آلاف السنين من غير أن تؤثر فيه تأثيرا يذكر.

الأمن (١) ، جمعيه الأمم (٢) ، إمام النحاه (٣) ... وغيرها مما هو علم بالغلبه (٤) : كالنابغه ، أو الأعشى ، أو الأخطل ... وأصل النابغه : الرجل العظيم ، وأصل الأعشى : من لا يبصر ليلا ، وأصل الأخطل : الهجاء ، ثم غلب على كل ما سبق الاستعمال فى العلميه وحدها.

و «أل» فى الأعلام السابقه - ونظائرها - قسم من «أل» الزائده اللازمه - كما أشرنا - (٥) ولكنه قسم مستقل ، يسمى : «أل» التى للغلبه ، وبالرغم من من أنها زائده ، ولازمه لا تفارق الاسم الذى دلت عليه - فإنها تحذف وجوبا عند نداءه ، أو إضافته ؛ مثل : يا رسول الله قد بلغت رسالتك. هذا مصحف عثمان ؛ يا نابغه ، أسمعنا من طرائفك ... فشأنها فى الحالتين المذكورتين من جهه الحذف وعدمه شأن «أل» المعرفه (٦) - فى رأى الأرجح -

أما العلم بالغلبه إذا كان مضافا ، فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه فى نداء ، ولا فى غيره : تقول فى النداء : يا بن عمر قد أحسنت ، ويا بن عباس قد

ص: ٣٩٥

١- مؤسسه عالميه قائمه الآن ، تضم مندو بين رسميين عن الدول الكبيره ، ينظرون فى الشئون الدوليه الهامه.

٢- مؤسسه عالميه قائمه الآن ، تضم مندو بين رسميين عن الدول الكبيره ، ينظرون فى الشئون الدوليه الهامه.

٣- سيوبه (توفى حول سنه ١٨٠ هـ).

٤- ويراد به - كما قلنا - كل اسم معناه متعدد بحسب وضعه الأصلى ، ثم غلب استعماله فى فرد معين من أفراد ذلك المعنى المتعدد ، لا يراد غيره عند الإطلاق ؛ فصار خاصا بسبب ذلك التعيين الناشئ من الشهره.

٥- فى ص ٣٨٩ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٩٣.

٦- ف «أل» المعرفه لا- تبقى كذلك عند الإضافه أو النداء لكن يجب ملاحظه أن : «أل» التى للغلبه لا- تثبت مطلقا مع حرف النداء ، فلا يتوصل لنداء ما هى فيه بكلمه : «أى» أو : كلمه : «ذا» كما يتوصل لنداء ما فيه «أل» الجنسيه مما ليس علما بالغلبه ، فلا يصح : يأيها النابغه ولا ياذا النابغه كما يصح يأيها الرجل وياذا الرجل (راجع حاشيه الصبان ج ١ فى هذا الموضع). وفى العلم بالغلبه يقول ابن مالك : وقد يصير علما بالغلبه مضاف أو مصحوب «أل» ؛ كالعقبه وحذف «أل» ذى ، إن تناد أو تضيف أو جب. وفى غيرهما قد تنحذف أى : قد يصير «المضاف» أو : «المعرف بأل» علما بالغلبه ، لا بكونه علم شخص ولا علم جنس. (وهذا نوع آخر من العلم يخالفهما كما سبق أن أشرنا). وحذف «أل» ذى (أى : هذه) واجب فى حالتين : إذا نودى الاسم المبدوء بها ، أو أضيف. وأشار بقوله : «وفى غيرهما قد تنحذف» إلى أن «أل» الداله على العلم بالغلبه وردت محذوفه فى غير الحالتين السابقتين : (النداء ، والإضافه) فقد قال بعض العرب : هذا عتيق طالعا. وهذا يوم إثنين مباركا ، بدلا من «العيوق» علم على نجم خاص ، و «الإثنين» علم على اليوم الأسبوعى المعروف. وهذا الحذف شاذ لا يصح القياس عليه.

أفدت الناس بفقهك ، ويا بن مسعود قد حققت لنا كثيرا من أحاديث الرسول ...

وإذا اقتضى الأمر إضافته (١)

فإنه يضاف مع بقاءه الإضافه

الأولى (٢) ، تقول : أنت ابن عمرنا العادل ، وهذا ابن عباسنا زعيم الفتوى.

ص: ٣٩٦

١- أشرنا في باب العلم (رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤) إلى أن علم الشخص قد يكون متعددا يشترك في التسميه به عدد كثير ؛ فمثل : محمد ، ومحمود ، وصالح ، وغيرهم من الأعلام الشخصيه قد يسمى بكل منها عده أفراد - ونقول هنا إن العلم بالغلبه قد يقع فيه ذلك ؛ مثل ابن زيدون ... وابن خلدون ... وابن هانئ ؛ والنابعه ... فإن كل واحد منها علم بالغلبه على شاعر معين ، أو عالم كبير. وقد يشترك معه في التسميه آخرون. وهذا الاشتراك والتعدد في الأعلام بنوعها يجعلها غامضه نوعا ، ويجعل تعيين المراد بها غير كامل ، وفي هذه الحاله يجوز إضافة العلم إلى معرفه - إن لم يمنع من الإضافة مانع - ؛ رغبه في الإيضاح وإزاله كل أثر للغموض والإبهام. فمن إضافة علم الشخص. ما ورد عن العرب من قولهم جميل بثينه ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وربيعه الفرس ، وأنمار الشاه ، ويزيد سليم ، وقول الشاعر : بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن أم ليلي من البشر وقول الآخر : علا زيدنا يوم التقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمانى ومن إضافة العلم بالغلبه ؛ أهلا بابن عمرنا. ومرحبا بابن عباسنا. وقد أدخلوا «أل» على العلم المضاف إليه قليلا ، ومع قلته يجوز إذا قدرت فيه التنكير - كما سبق - لأن الأصل في المعارف ألا تضاف. قالوا : يا ليت أم العمرو كانت بجانبى ... فالغرض من إضافة العلم : هو الإيضاح ، (ويراد به إزالة الاشتراك اللفظى الناشئ من إطلاق العلم على أفراد كثيره : بحيث لا يطلق بعد الإيضاح إلا على واحد فى الغالب. وقد سبق أن ألمحنا لهذه المسأله فى رقم ٢ من هامش ص ١١٧ ثم فصلنا الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤. وبهذه المناسبه نعيد ما قلناه هناك من أن الإضافة إلى المعرفه تفيد الإيضاح على الوجه الذى شرحناه ؛ وهو : رفع الاحتمال والاشتراك فى المعرفه ، أما الإضافة إلى النكره فإنها تفيد التخصيص. ويراد به تقليل الاشتراك فقط ، ولا تفيد إزالته ورفعها ؛ فإذا قلت : «كتاب رجل» فإن الذى ينطبق عليه هذا المعنى أقل كثيرا مما ينطبق عليه لفظ : كتاب ، بغير إضافه. (راجع ما سبق فى تلك الصفحات).

٢- إن لم يمنع من الإضافة مانع ؛ كأن يكون المضاف الجديد منونا ، أو فيه «أل» فإن كان كذلك وجب حذفها قبل الإضافة ...

إذا أريد تعريف العدد «بأل» فإما أن يكون مضافا (١) ، أو مركبا (٢) ، أو مفردا (٣) ، أو معطوفا (٤). فإذا كان العدد مضافا وأردنا تعريفه «بأل» فالأحسن إدخالها على المضاف إليه وحده - أى : على المعدود - ؛ نحو : عندى ثلاثه الأقلام ، وأربع الصحف ، ومائه الورقه ، وألف (٥) القرش. وعندئذ يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه فى هذه الإضافه المحضه (٦). والكوفيون يجيزون إدخال «أل» عليهما معا ويحتجون بشواهد متعدده ، تجعل مذهبهم مقبولا ، وإن كان غير فصيح (٧) ...

ص: ٣٩٧

١- ويسميه بعض النحاه «مفردا» وهذه التسميه أحسن من تسميته : «مضافا» وهو يشمل : «ثلاثه» وعشره وما بينهما. ويضاف غالبا لجمع مجرور ؛ كما يشمل مائه ، وألفا ، ومركباتهما ، وتضاف غالبا لمفرد مجرور (والأحكام المفصله الخاصه بالعدد مسجله فى بابها بالجزء الرابع).

٢- وهو يشمل : «أحد عشر وتسعه عشر» وما بينهما. وهما كلمتان بمنزله كلمه واحده ؛ يقال فى إعرابها : مبنيه على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب أو جر ؛ على حسب حاله الجمله. إلا اثنتى عشر ؛ واثنتى عشره : فيعربان كالمثنى دائما. وقد سبقت طريقه إعرابهما فى ص ١٢٢ و ١٤١ ،

٣- ويسميه بعض النحاه «عقدا» وهذه أفضل من تسميته : «مفردا». وهو ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٩٠.

٤- وهو يشمل كل عدد مكون من اسمين ؛ أحدهما ؛ معطوف عليه ، والآخر معطوف بالواو مثل : واحد وعشرون ... سيع وثلاثون ... خمس وأربعون.

٥- جرى بعض الكتاب على إدخال : «أل» على العدد دون المعدود ؛ فيقولون : الألف قرش مثلا. وقد أعلنت الحكومه عن مشروع رسمى لنشر بعض الكتب القديمه النفيسه ، أسمته : «مشروع الألف كتاب» ويدور جدل قديم وحديث حول صحه هذا الاستعمال أو خطئه. وقد ورد مثله فى أحاديث للرسول عليه السّلام. منها قوله : «... وأتى بالألف دينار» ونقل الصبان (فى الجزء الأول من حاشيته آخر باب المعرف بأل) نص الحديث. وورد غيره فى شواهد : «التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح» - باب : الاستعانه باليد .. - قوله عليه السّلام : «ثم قرأ العشر آيات» .. كما ورد فى نصوص أخرى تصلح للاستشهاد ، وورد فى استعمال كثير ممن يستأنس بكلامهم وإن لم يكونوا من أهل الاستشهاد ... فلكل ما سبق يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن ، وأن الخير فى تركه. ويقول الشهاب الخفاجى فى حاشيته على «دره الغواص» إن ابن عصفور قال : «هو جائز على قبجه» ، وجاء فى حاشيه ابن سعيد على الأشمونى : رفضه «الألف دينار» قائلا بأنه مرفوض وإن أجازه قوم من الكتاب كما نقل ابن عصفور ، هذا والذين يرفضونه يتأولون النصوص الوارده به بتكلف ظاهر لا داعى له.

٦- فى ح ٣ ص ١٢ م ٩٣ تفصيل الكلام على : الإضافه المحضه وغير المحضه ، وأن الكوفيين يجيزون فى الإضافه المحضه إدخال «أل» على المضاف إذا كان عددا بشرط دخولها على المضاف إليه (أى : على المعدود) أيضا مع إيضاح ذلك كله والرأى فيه.

٧- فى ح ٣ ص ١٢ م ٩٣ تفصيل الكلام على : الإضافه المحضه وغير المحضه ، وأن الكوفيين يجيزون فى الإضافه المحضه إدخال «أل» على المضاف إذا كان عددا بشرط دخولها على المضاف إليه (أى : على المعدود) أيضا مع إيضاح ذلك كله والرأى فيه.

وإذا كان العدد مركبا فالأحسن إدخالها على الجزء الأول منه ؛ نحو : قرأت الأحد عشر كتابا ، وسمعت الخمس عشره أنشوده ...

وإذا كان مفردا - أى : أنه من العقود - دخلت عليه مباشرة ؛ نحو : فى حديقتنا العشرون كرسيًا ، والثلاثون شجرة ، والأربعون زهره ...

وإذا كان معطوفا فالأحسن دخولها على الاسمين لتعريفهما معا ؛ نحو : أنفقت الواحد والعشرين درهما ، وكتبت الخمسه والعشرين سطرا ...

وإذا كان المضاف إليه - وهو المعدود - معرّفا «بأل» فإن المضاف يكتسب منه التعريف فى الإضافة المحضه كما سبق ، سواء أكانا متصلين لا فاصل بينهما ، نحو : هذه ثلاثه الأبواب ، ومائه اليوم ، وألف الكتاب (١) - أم فصل بينهما اسم واحد ؛ نحو : هذه ثلاث قطع الأبواب ، وخمسائه الألف - أم اسمان ، نحو : هذه ثلاث قطع خشب الأبواب ، وخمسائه ألف الدرهم - أم ثلاثه أسماء ؛ نحو : هذه ثلاث قطع خشب صنوبر الأبواب ، وخمسائه ألف درهم الرجل - أم أربعة ، نحو : هذه ثلاث قطع خشب صنوبر صناعه الأبواب ، وخمسائه ألف درهم صاحب البيوت ... ويسرى التعريف من المضاف إليه الأخير إلى ما قبله مباشرة ، فالذى قبله ... وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول ، فيكون معرفه كالمضاف إليه ، وما بينهما. وهذا حكم كل إضافة محضه ؛ طالت بسبب الفواصل المضافه أم قصرت ، فإنك تعرّف الاسم الأخير ؛ فيسرى تعريفه إلى ما قبله ، فالذى قبله ، ... وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول (٢). غير أن كثره الإضافات المتواليه معييه من الناحيه البلاغيه ؛ فلا نلجأ إليها جهد استطاعتنا.

ص: ٣٩٨

١- انظر رقم ٥ من هامش الصفحه السابقه.

٢- الأشمونى ، آخر باب أداه التعريف. وكذا شرح المفصل ج ٦ ص ٤٣ فى الكلام على تعريف العدد. وعلى هذا يمتنع تعريف المضاف إليه فى مثل : «المال عشرون ألف دينار» ؛ لأنه لو عرف لانتقل التعريف منه إلى المضاف قبله ، والمضاف هنا تمييز ؛ لا يكون معرفه إلا عند الكوفيين.

بقى من أنواع المعارف السبع نوعان ، سبق الكلام عليهما (١) بما ملخصه :

١- أن النكرة التي تضاف لمعرفه - مثل : قلمى شبيه بقلمك - قد تكتسب منها التعريف ، وتصير في درجتها. أى : أن المضاف قد يكتسب التعريف من المضاف إليه ، ويرقى في التعريف إلى درجته. إلا إذا كانت النكرة مضافه إلى الضمير فإنها تكتسب منه التعريف ، ولكنها ترقى في التعريف إلى درجه : «العلم» - فى رأى الصحيح - لا إلى درجه الضمير.

وإنما يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف على الوجه السالف إذا كان المضاف لفظا غير متوغل فى الإبهام ؛ فإن كان متوغلا فيه لم يكتسب التعريف - فى أكثر حالات استعماله - بإضافه ، أو غيرها ؛ كالأسماء : مثل - غير - حسب (٢) ...

ب - أن من أنواع المنادى نوعا واحدا يكتسب التعريف بالنداء ، وهذا النوع الوحيد ، هو : «النكرة المقصوده ، مثل : يا شرطى ، أو يا حارس ... إذا كنت تنادى واحدا منهما معينا تقصده دون غيره. ذلك أن كلمه : «شرطى» وحدها ، أو : كلمه ، «حارس» وحدها نكرة ، لا تدل فى أصلها قبل النداء على فرد معين» ، ولكنها تصير معرفه بعد النداء ، بسبب القصد الذى يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره.

ودرجه هذا المنادى فى التعريف هى درجه اسم الإشارة ؛ لأن تعريف كل منهما يتم بالقصد الذى يعينه المشار إليه فى اسم الإشارة والتخاطب فى المنادى النكرة المقصوده - كما سبقت الإشارة فى هامش رقم ١ من ص ١٤٢.

ص : ٣٩٩

١- ص ١٩٠.

٢- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٦ من ص ١٩٠ أما تفصيل الكلام عليه ففى ج ٣ م ٩٣ باب الإضافة.

(أ) الشمسوس متعددة - الأقمار كثيره - المحيطات خمس.

(ب) أمرتفع البناء - ما حسن الظلم - ما مكرم الجبان.

فى القسم الأول : (أ) كلمات تحتها خط ، كل واحده منها اسم ، مرفوع ، فى أول الجملة ، خال من عامل (١) لفظى أصيل ، وبعده كلمه تتم المعنى الأساسى للجملة : (أى : تتضمن الحكم بأمر من الأمور لا يمكن

ص : ٤٠٠

١- العامل هو : ما يدخل على الكلمه فيؤثر فى آخرها ؛ بالرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ؛ كالفعل فإنه يؤثر فى آخر الفاعل ؛ فيجعله مرفوعا ، وفى آخر المفعول فيجعله منصوبا ، وكالجازم ؛ فإنه يؤثر فى آخر المضارع ؛ فيجعله مجزوما. وكحرف الجر ؛ فإنه يؤثر فى آخر الاسم ؛ فيجعله مجرورا ، وهكذا. (انظر ما سبق فى ص ٦٧). والعامل ثلاثة أنواع : ١ - أصلى لا يمكن الاستغناء عنه ؛ وإلا فسد المعنى المقصود. ومن أمثله : المضارع ، وأدوات النصب ، والجزم ، وبعض حروف الجر ... ب - زائد ؛ وهو الذى يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب - فى الغالب - على حذفه فساد المعنى المقصود ؛ كبعض الحروف الزائده فى الجر ؛ مثل «الباء» و «من» وغيرهما من باقى الحروف التى لا تجيء بمعنى جديد ، وإنما تزداد لمجرد تقويه المعنى ، وتوكيده (كما سبق فى ص ٦٥) ولا يحتاج حرف الجر الزائد مع مجروره إلى متعلق. ح - شبيه بالزائد ؛ وينحصر فى بعض حروف الجر ؛ ويؤدى معنى خاصا لا يمكن الاستغناء عنه. ولكنه مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق. بخلاف حروف الجر الأصلية ؛ فإن كل حرف منها لا بد له مع مجروره من متعلق. ومن أمثله الشبيه بالزائد : «رب» ؛ وهى تفيد التقليل أو التكثرير. و «لعل» ؛ وهى تفيد الترجى ، «ولو لا» - فى رأى - وهى تفيد الامتناع ... فحرف الجر الأصل الذى يؤدى معنى جديدا خاصا لا يمكن الاستغناء عنه ؛ ولا بد له مع مجروره من متعلق يتعلقان به. وحرف الجر الزائد لا يؤدى معنى خاصا جديدا ، وإنما يفيد تقويه المعنى القائم ، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق ؛ فهو مخالف للأصلى من ناحيتين أما حرف الجر الشبيه بالزائد فيشبه الأصلى من ناحيه أنه يؤدى معنى خاصا جديدا ، ويخالفه من ناحيه أنه مع مجروره لا يحتاجان إلى متعلق يتعلقان به ؛ كما أنه يشبه الزائد من ناحيه عدم التعلق ، ويخالفه من ناحيه أنه يؤدى معنى خاصا جديدا ، والزائد لا يؤدى معنى خاصا جديدا ولا يحتاج لتعليق (وتفصيل هذا يجيء فى مكانه الأنسب ، وهو حروف الجر ، آخر الجزء الثانى ص ٣٢٠ م ٨٩). ومن العوامل ما هو لفظى ؛ أى : يظهر فى النطق وفى الكتابه ؛ كالعوامل التى سبقت ، ومنها ما هو معنوى يدرك بالعقل لا بالحس ؛ كالابتداء. والعوامل بنوعها اللفظيه والمعنويه ليست فى الحق والواقع هى التى تؤثر بنفسها ؛ وإنما الذى يؤثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم. ولكن النحاء نسبوا إليها العمل والتأثير ؛ لأنها المرشده إلى تلك الحركات اللازمه لكشف المعانى (كما أوضحنا هذا بتفصيل تام فى هامش ص ٤٧) ولا بأس بما صنعوا.

أن تستغنى الجملة عنه في إتمام معناها الأساسى ، كالحكم على الشمس بالتعدد ؛ وعلى الأقمار بالكثرة ، وعلى المحيطات بأنها خمس ... ذلك الاسم يسمى : «مبتدأ» والكلمة الأخرى تسمى : «خبر» المبتدأ.

وفى القسم (ب) أمثله لمبتدأ أيضا ، ولكنه غير محكوم عليه بأمر ؛ لأنه وصف (١) يحتاج (٢) إلى فاعل بعده ، أو نائب فاعل ؛ يتم الجملة ، ويكمل معناها الأساسى ؛ مثل : كلمتى : «البناء» و«الظلم» فإنهما فاعلان للوصف (٣) ومثل كلمه : «الجبان» ؛ فإنها نائب فاعل له (٤). وقد استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر.

مما سبق نعرف أن المبتدأ : اسم مرفوع فى أول جملته (٥) ، مجرد من العوامل اللفظية الأصليه ، محكوم عليه بأمر. وقد يكون وصفا مستغنيا بمرفوعه فى الإفاده وإتمام الجملة. والخبر هو : اللفظ الذى يكمل المعنى مع المبتدأ (٦) ، ويتم (٧)

ص: ٤٠١

١- كررنا أن المراد بالوصف هنا : «المشتق» وهو : ما أخذ من كلمه أخرى - يغلب أن تكون مصدرا - وتفرع منها ، مع تقارب بينهما فى المعنى والحروف. ويجب أن يكون فى هذا الباب نكره ؛ لأنه بمنزله الفعل ، والفعل فى حكم النكره - كما رددنا فى رقم ١ من هامش ص ١٩٢ وغيرها - وهناك ما يقوم مقام الوصف وسيذكر فى ص ٤٠٦.

٢- ذلك لأن بعض أنواع الوصف يشبه الفعل فى أنه يرفع بعده فاعلا أو نائب فاعل ؛ وذلك بشروط معينه ... فاسم الفاعل يرفع فاعلا ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وهكذا ... مثل أحاضر ضيفك؟ أمحبوس اللص؟

٣- الوصف فى الأول اسم فاعل ، وفى الثانى صفة مشبهه.

٤- لأن الوصف اسم مفعول ؛ فهو يحتاج إلى نائب فاعل - كما سبق فى رقم ٢ وكما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٠ -

٥- غالبا.

٦- أين الخبر فى قولهم : فلان. وإن كثر ماله - لكنه بخيل ..؟ انظر الإجابة فى : «و» من ص ٤٠٨.

٧- وإنما كان الخبر متمما المعنى الأساسى للجملة ، لأنه حكم صادر على المبتدأ. أى : أن المبتدأ هو الشئ المحكوم عليه ، والخبر هو الشئ المحكوم به (أى : هو الحكم) وهذا يقتضى - فى الغالب - أن يكون المبتدأ معلوما للمتكلم وللسامع معا قبل الكلام ؛ ليقع الحكم على شئ معلوم ، وأن الخبر يكون مجهولا للسامع ، لا يعرفه إلا بعد النطق به ، أو أنه هو موضع الاهتمام به والتطلع إليه دون المبتدأ. والرغبة فى إعلان هذا المجهول ، وكشف أمره ، ونسبته إلى المبتدأ - هى الداعيه للنطق بالجملة الاسميه كلها. ولذا يقول المحققون : إن الأساس الصحيح بين المبتدأ والخبر والاهتداء إلى تمييز كل منهما بدون خلط إنما يقوم بينهما على الفارق المعنوى السابق ؛ فما كان منهما معلوما قبل الكلام ، ولا يساق الحديث لإعلانه وإبانته للسامع فهو المبتدأ (أى : المحكوم عليه) ولو جاء لفظه متأخرا فى الجملة ، وما كان منهما مجهولا للسامع ، ويريد المتكلم إعلامه به وإذاعته له فهو الخبر (أى : المحكوم به ، ولو جاء لفظه متقدما. فإن لم يوجد عند السامع علم سابق بأحدهما ، ولم توجد قرينه داله على التمييز بينهما وجب تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، ليكون الترتيب دالا ومرشدا على كل منهما ويرتفع اللبس. ولزياده الإيضاح نسوق المثال الآتى : أن يعرف المخاطب شخصا مثل : إبراهيم بعينه واسمه ، ولكنه - - لا يعرف أنه زميله فى الدراسه ؛ فتقول : إبراهيم زميلك ، جاعلا المبتدأ هو المعروف له ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به - وذلك شأن الخبر فى الأغلب كما قدمنا ؛ أن يكون هو الشئ المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به - فلا يصح أن تقول : زميلك إبراهيم بغير قرينه تدل على تقديم الخبر.

أما إذا عرف زميلا- له ولكنه لا- يعرف اسمه وأردت أن تعين له الاسم فإنك تقول : زميلك إبراهيم ؛ جاعلا- المعلوم له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر ، فلو عكس الأمر في إحدى صورتين السالفتين لانعكس المعنى تبعا لذلك واختلف المراد ؛ إذ يصير المحكوم به محكوما عليه والعكس . - راجع ج ٣ ص ١٥٤ من شرح المفصل . ولما سبق إشاره موجزه في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٩ - ومن شروط الخبر ألا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه ؛ فلا يقال : والد محمد والد ، ولا كتاب على صاحبه على ... - راجع حاشية ياسين على التوضيح ج ٢ باب الترقيم عند الكلام على المحذوف للترقيم - لما سبق لا يصح أن يكون معنى الخبر المفرد هو معنى المبتدأ ، سواء أكان موافقا له في اللفظ أم غير موافق . لكن إذا دل الخبر على زياده معنى ليست في المبتدأ ، وقامت القرينه على هذه الزيادة - صح وقوعه خبرا ولو كان مماثلا للمبتدأ في لفظه ، فيصح أن يقال : والد محمد والد ، إذا قامت القرينه على أن المراد : أنه والد عظيم ، أو رحيم ، أو نحو ذلك ، كما يصح أن يقال : كتاب على صاحبه على ، إذا قامت القرينه على أن المراد : أنه على العالم ، أو الخبير ، أو غير هذا مما يجعل معنى الخبر جديدا ليس مستفادا من المبتدأ وتوابعه . وعلى هذا الأساس يقال : المال مال - الحرب حرب ، الجد جد - الشمس منيره - كل هذا بشرط قيام القرينه على أن المراد من الخبر معنى جديد - كما قلنا - غير معنى المبتدأ وتوابعه . ويصح أن يكون من هذا قول الشاعر يحن إلى وطنه : بلاد كما كُنّا وكُنّا نجبها إذ الأهل أهل والبلاد بلاد وقول الآخر : الحرّ حرّ عزيز النفس ثوى والشمس في كل برج ذات أنوار «ملاحظه» : قد يتمم الخبر - بنفسه - الفائدة مع المبتدأ ، وهذا هو الأصل الأغلب ؛ لأنه المحكوم به على المبتدأ ؛ كما عرفنا . وقد يتممها في بعض الأحيان بمساعده لفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، كالنعت في قوله تعالى يخاطب المعارضين : (بَيْلٌ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ) أى : ظالمون . وقوله : (بَيْلٌ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) وقول الشاعر : نقول فيرضى قولنا كلّ سامع ونحن أناس نحسن القول والفعلا فالذى تمم الفائدة الأساسية هو النعت ، لا الخبر ، لأن معنى الخبر معلوم بداهه في الأمثله السالفه من ضمير التكلم أو التخاطب ، فكلاهما قد دل بذاته وبصيغته المباشره على حقيقه صاحبه وهى : «قوم» أو : «أناس» فهذ الخبر من النوع الذى يكمل هو وتابعه مجتمعين الفائدة الأساسية مع المبتدأ على الوجه المشار إليه فى : «ا» و «ب» من ص ٤٨٤ وتجيء له إشاره أخرى فى ج ٣ باب النعت ومثل البيت السابق قول الآخر : ونحن أناس نحبّ الحديد ونكره ما يوجب المأثما وما ينطبق على خبر المبتدأ ينطبق على خبر النواسخ أيضا ، كقول الشاعر : ولا خير فى رأى بغير رويّه ولا خير فى رأى تعاب به غدا إذ لا تتحقق الفائدة من : «نحن أناس» - ولا من : «لا خير فى رأى» فهذا فى البيت غير صحيح المعنى بغير انضمام الصفه إليه ، - وهى شبه الجملة فى الشطر الأول ، والجملة فى الشطر الثانى .

معناها الأساسية. (بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف). ومن هنا كان المبتدأ نوعين ؛ نوعا يحتاج إلى خبر حتما - وقد يتحتم أيضا أن يكون هذا الخبر جملة أو شبهها كما سيأتي (١) - ، ونوعا لا يحتاج إلى خبر (٢) ، وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلا أو نائب فاعل (٣). ولا بد في هذا النوع أن يكون وصفا (٤) منكرا (٥) ، وأن يكون رافعا لاسم بعده (٦) يتم المعنى (٧) ؛ فإن لم يتم المعنى لم يعرب الوصف مبتدأ مستغنيا بمرفوعه بالصورة السالفة ؛ ففي مثل : ما حاضر والده على - لا يتم المعنى بالاقصرار على الوصف مع مرفوعه ؛ أى : ما حاضر والده. وفي هذه الحالة يعرب الوصف (وهو كلمة : «حاضر»)

ص: ٤٠٣

١- ومن النوع الذى نحن بصدده : المبتدأ اسم الشرط ؛ فإن خبره - فى الأرجح - هو الجملة الشرطية. وهذه لا تتم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها كما أشار لهذا «الصبان» فى ج ١ باب الكلام وما يتألف منه عند بيت ابن مالك : والأمر إن لم يك التون محل فيه ، هو اسم ، نحو : صه وحيهل وسيجيء عنه البيان فى ج ٤ ص ٣٣٧ م ١٥٧ باب الجوازم والأحكام الخاصة بحملتى الشرط والجواب.

٢- لا يحتاج المبتدأ إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفا ناسخا يعمل ؛ لأن اسم الناسخ يغنى عن خبر هذا المبتدأ الناسخ (انظر البيان فى رقم ١ من هامش ص ٥١١. وسيجيء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦ صورته أخرى هى أن الناسخ «مثل : ليس» ويحتاج لخبر منصوب فيغنى عنه - أحيانا اسم مرفوع وسنشير لهذا فى «ه» من ص ٤٠٨.

٣- وقد يكون نائب الفاعل شبه جملة.

٤- ولو تأويلا - كما سيجيء فى «ب» من ص ٤٠٦ وفى «د» من ص ٤٠٧ حيث بعض الصور الأخرى -.

٥- ولا يحتاج تنكيره لمسوغ (كما سيجيء فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٠).

٦- سواء أكان ظاهرا ؛ نحو أمقاتل على؟ أم ضميرا بارزا - كما سيجيء فى ص ٤١٢ - نحو أمقاتل أنت؟ أم ضميرا متصلا مجرورا بحرف جر ؛ نحو : فلان مغضوب عليه. فالضمير المجرور نائب فاعل فى محل رفع. وعند التساهل والتيسير يقال فى الإعراب : الجار والمجرور نائب فاعل - كما فى رقم ٤ من هامش ص ٤٢٠ - أما رفعه الضمير المستتر فكثير من النحاه يمنعه : نحو أقائم محمد أم قاعد؟ وذلك على اعتبار أن كلمة «قاعد» معطوفة على قائم ؛ فهى مبتدأ مثلها ، يحتاج إلى فاعل يكون ضميرا بارزا ، وهو هنا غير بارز. وفريق آخر يجيزه مستترا ، ورأيه أحسن. لأن الأخذ به - هنا - أيسر ، ولا ضرر فيه ولا تكلف.

٧- لأن الوصف هنا بمنزلة الفعل ، والاسم المرفوع به بمنزلة الفاعل أو نائب الفاعل ؛ وكلاهما يتم معنى الجملة. ودليل المشابهة بين الوصف والفعل أن الوصف لم يرد مصغرا ، ولا منعوتا ولا معرفا. وكذلك لم يرد فى الأعم الأغلب - مثنى أو جموعا - وإن كان من القليل الجائز إعمالها ، كما سيجيء فى ج ٣ ص ٢٠٥ م ١٠٢ باب اسم الفاعل

إعراباً آخر ؛ كأن نجعله خبراً مقديماً ، و «والده» فاعله ، و (على) مبتدأ (١) مؤخر ...

والأكثر فى الوصف الواقع مبتدأ أن يعتمد على نفى ، أو استفهام ؛ بأن يسبقه شىء منهما كالأمثله السالفه فى «ب» (٢) ويجوز - بقله - ألا يسبقه شىء منهما ؛ نحو : نافع أعمال المخلصين ، وخالد سير الشهداء.

ولا- فرق بين أن يكون المبتدأ اسماً صريحاً ؛ كالأمثله السالفه - وأن يكون اسماً بالتأويل ؛ نحو «أن تقتصد» أنفع لك ، «وأن تجتنب» الغضب أقرب للسلامه. أى : اقتصادك ... واجتنبك (٣) ، و كقول الشاعر :

فما حسن أن يعذر (٤)

المرء نفسه

وليس له من سائر الناس عاذر

هذا ، والمبتدأ مع خبره أو مع مرفوعه الذى يستغنى به عن الخبر نوع من الجملة الاسميه (٥).

ص: ٤٠٤

١- ويصح إعراب «على» مبتدأ مؤخر ، و «والده» مبتدأ ثان ، والوصف : «حاضر» خبر مقدم للمبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر الأول.

٢- تقيدهم الاعتماد بالنفى والاستفهام يدل على أن الاعتماد على غيرهما لا يكفى فى تحقيق الأكثر والأفصح : كما فى مثل : محمود قائم أبواه فإعراب «قائم» مبتدأ ، غير فصيح ، بالرغم من اعتماده على المبتدأ المخبر عنه ؛ كما قال صاحب المغنى - راجع حاشيه الصبان ، ج ١ فى هذا الموضوع - أما الاعتماد فى باب اسم الفاعل - وأمثاله - فيختلف عما هنا فى أسبابه وأنواعه وأحكامه ، كما سيجىء فى باب ج ٣

٣- فالمصدر المؤول من أن والفعل والفاعل فى محل رفع مبتدأ.

٤- المصدر المؤول المبتدأ هو ؛ عذر المرء نفسه ، ويصح إعرابه فاعلاً للوصف «حسن» : قبله. ويصح أيضاً إعرابه خبراً للوصف.

٥- الجملة - كما سبق فى الباب الأول - ما تركبت من جزأين أساسيين يؤديان معنى مفيداً. وهما يسميان : طرفى الجملة ، أو ركنيهما. (راجع ص ١٥) والجملة قسمان : ١- اسميه ، وهى : التى تكون مبدوءه باسم بدءاً أصيلاً ؛ كالجمله المكونه من المبتدأ مع خبره ، و كالمبتدأ الوصف مع مرفوعه الذى يغنى عن الخبر ، و كاسم الفعل مع مرفوعه أيضاً. وبهذه المناسبه يقول النحاه : إن الوصف مع مرفوعه ولو كان اسماً ظاهراً ، يعد من قبيل المفرد ، لا الجملة ، إلا الوصف الواقع مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فإنه فى حكم الجملة ، وأما الوصف الواقع صلته : «أل» فالأرجح أنه شبه جملة ، (كما سبق عند الكلام على صلته الموصول رقم ١ من هامش ٣٤٧) وليس جملة ، ولكنه فى قوتها معنى. والخلاف لفظى ؛ لا- أثر له من حيث المعنى ؛ فلا داعى للاهتمام به. وقد سبق بيان لهذا فى الموضوع المشار إليه ب - فعليه وهى التى تكون مبدوءه بفعل ؛ (ومنها الجملة المبدوءه بحرف النداء). وقد أشار ابن مالك إلى كثير من الأحكام السابقه الخاصه بالمبتدأ بقوله فى باب عنوانه : المبتدأ والخبر : مبتدأ زيد ، وعاذر خبر إن

قلت : زيد عاذر من اعتذر وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى ؛ فى : أسار ذان؟ وقس ، وكاستفهام النفى ، وقد يجوز نحو : فائز أولو
الرشد أى : إن قلت : (زيد عاذر من اعتذر ؛ بمعنى ؛ أنه قابل عذر من اعتذر) فزيد مبتدأ ، و «عاذر» خبر. وإن قلت : (أسار
هذان؟ فإن : «سار» - وهو الاسم الأول ، مبتدأ ، و «ذان» - وهو الاسم الثانى - فاعل أغنى عن الخير ؛ لأن المبتدأ وصف مسبوق
هنا باستفهام. ثم قال : قس على هذا المثال أشباهه ؛ من كل وصف معتمد على استفهام ، أو نفى ويجوز - بقله - ألا يسبقه شىء
منهما ؛ نحو : فائز أولو الرشد ؛ فلا يتغير الإعراب

(١) عرفنا أن العوامل الأصلية لا تدخل على المبتدأ ، أما غير الأصلية (وهي الزائدة وشبه الزائدة) فقد تدخل ؛ فمثال الزائدة «من» في قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ (١) اللَّهِ) ، ومثال شبه الزائدة : «رَبِّ» في مثل : رَبِّ قَادِمٍ غَرِيبٍ أَفَادِنَا. فكلمه : «من» حرف جر زائد ؛ دخل على المبتدأ ؛ فجَزَّه في اللفظ ، دون المحل. ولذلك نقول في إعرابه : إنه مبتدأ مجرور بمن في محل رفع (٢).

وكذلك كلمه : «قادم» فإنها مبتدأ مجرور في اللفظ بحرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو : «رَبِّ» - في محل رفع (٣).

ص: ٤٠٥

١- يعرب النحاء كلمه «غير» في هذه الآيه إما صفة لخالق ، (التي هي مبتدأ مجروره في اللفظ ، مرفوعه في المحل) والخبر محذوف ؛ فالتقدير : هل من خالق غير الله «لكم» ، وإما خبر المبتدأ ولا يعربونها فاعلا يغنى عن الخبر ؛ بحجه أن الوصف الذي له فاعل يغنى عن الخبر بمنزله الفعل ، والفعل لا تدخل عليه «من» الزائدة ؛ فكذا ما هو بمنزله. وهذا رأى أساسه التخيل والتوهم ؛ فلا داعى للأخذ به ؛ كى لا تخرج هذه الحاله من القاعده العامه بغير حجه مقبوله.

٢- ومن أمثله ذلك : (بحسبك علم ، فإنه أمضى سلاح ، وكافيك بحسن الخلق ؛ فإنه غنى دائم) فالباء في كلمتى : «حسب» و «حسن» حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها في محل رفع مبتدأ. «وحسبك» بمعنى «كافيك» وكلاهما بمعنى : يكفيك. وقد سبقت إشاره إلى استعمال : «فحسب» في هامش ص ٣٨٢ أما تفصيل الكلام عليها ففي ج ٣ باب الإضافه ، ص ١٢٠ م ٩٤. ومن الأمثله أيضا : ناهيك بدين الله ؛ فالباء حرف جر زائد ، و «دين» مجرور بها في محل رفع مبتدأ ، وخبره كلمه : «ناهى ...» والمعنى دين الله ناهيك عن طلب غيره ؛ لكفايته. وهذه الكلمه متوغله في الأبهام (انظر ج ٣ م ٩٣) وفي الأمثله السابقه إعرابات أخرى ليس مكانها هنا. ومن مواضع زياده «باء الجر دخولها على المبتدأ بعد «إذا» الفجائيه ، نحو خرجت فإذا بالصديق قادم - كما جاء في المعنى عند الكلام على : «باء الجز» وكذلك دخولها على المبتدأ الضمير في مثل : كيف بك عند اشتداد الكرب. والأصل كيف أنت ... فلما زيدت الباء وجب تغيير الضمير «أنت» لأنه ضمير مقصور على الرفع. فأتينا بدله بضمير يؤدي معناه ويصلح لدخول حرف الجر ، وهو : «كاف» المخاطب ، مجرور بالباء لفظا في محل رفع مبتدأ - وسيجيء البيان في باب حروف الجر ج ٢ م ٩٠ عند الكلام على الباء.

٣- تقدم في هامش ٤٠٠ الكلام على حرف الجر الأصلي ، والزائد ، والشبيه بالزائد.

(ب) الوصف الذى له مرفوع يستغنى به عن الخبر هو الوصف المشتق الجارى مجرى فعله فى كثير من الأمور ، وأوضحها : المشاركة فى الحروف الأصلية ، وحركاتها وسكناتها ، وفى عمله ومعناه ... كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشتبهه ، وكذا اسم التفضيل ؛ فإنه قد يرفع الظاهر فى مثل : ما رأيت ورقه أحسن فى سطورها الخطّ منه فى ورقه محمود. فيقال هنا عند وقوعه مبتدأ : هل أحسن فى سطور هذه الورقة الخطّ منه فى سطور غيرها؟

ويلحق بالوصف ما أول به ؛ من كل جامد تضمن معناه ؛ مثل : أسد الرجال؟

بمعنى أشجاع الرجال؟. والمنسوب ؛ نحو : أعربى الشاعران. أى : أمنسوب الشاعران للعرب؟ و «ذو» بمعنى صاحب ؛ نحو : أذو علم القادمان؟ بمعنى : أصحاب علم القادمان؟ والمصغر ؛ نحو : أصخير المرتفعان ؛ لأنه بمعنى : صخر صغير. فكل هذه الأنواع المؤولة تجرى مجرى المشتق فى أن لها مرفوعا فى بعض الأحيان (١) تستغنى به عن الخبر (٢).

(ح) قلنا إن الوصف يسبقه فى الأكثر نفي ، أو استفهام ؛ فالنفي قد يكون بالحرف ؛ نحو : ما غائب الشاهدان ، أو بالفعل ؛ نحو : ليس محبوب الغادرون (٣).

ص: ٤٠٦

١- انظر رقم ٦ من هامش ص ٤٠٣

٢- انظر رقم ٥ من هامش ص ٤١٩.

٣- «ليس» فعل ماض. «محبوب» اسمها مرفوع ، وأصله مبتدأ ، «والغادرون» نائب فاعل «لمحبوب» ، مرفوع بالواو ، ويغنى عن خبر ليس (فهو من المواضع التى يغنى فيها المرفوع - مع بقائه مرفوعا - عن المنصوب - وقد أشرنا لهذا فى آخر رقم ٢ من هامش ص ٤٠٣ - كما أشرنا هناك إلى صورته أخرى ، هى : أن المبتدأ لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفا ناسخا يعمل على الوجه الذى يوضحه المثال الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٤. جاء فى حاشية الصبان هنا - عند الكلام على إعراب الوصف الواقع بعد أداه النفي «ليس» - ما يقرب نصه «إدخال اسم «ليس» فيما نحن فيه هو باعتبار كونه مبتدأ فى الأصل. وكذا يقال فى خبر «ما» الحجازيه. وكذلك إدخال الفاعل - ونائبه - فيما نحن فيه ، هو باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدأ فى الأصل. وكذا يقال فى خبر «ما» الحجازيه ، ثم فى إغناء الفاعل - أو نائبه - عن خبر «ليس» أو «ما» إغناء مرفوع عن منصوب. ولا ضرر فى ذلك. ويظهر أنه لا يقال : هذا الفاعل أو نائبه - فى محل نصب باعتبار إغناؤه عن خبر : «ليس» ، أو «ما» ، لأنه ليس للأداه «ما» أو «ليس» فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل - أو نائبه - ، بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل - أو نائبه - لاسمها). اه بتصرف قليل يوضح ما غمض من بعض ألفاظ قليله.

أو بالاسم ؛ نحو : غير نافع (1) مال حرام. وغيرها من أدوات النفي التي تدخل على الأسماء. بخلاف ما لا يدخل عليها ؛ مثل : لم ، ولما ، ولن ، فإنها أدوات نفي مختصة بالمضارع. وقد يكون النفي لفظيا ؛ لوجود لفظه كما سبق ، أو معنويا فى نحو : إنما قائم الحاضرون ، لأنه فى قوه : ما قائم إلا الحاضرون. وإذا نقض النفي بإلا لم يتغير الحكم السابق ؛ نحو : ما قائم إلا الحاضرون.

وكذلك الاستفهام قد يكون بالحرف نحو : أحافظ الصديقان العهد؟ هل عالم أنتما الخبر؟ أو بالاسم ؛ نحو : كيف جالس الضيوف؟ ومن مكرم الآباء! ومتى قادم السائحون؟.

وقد يكون الاستفهام مقدرا يدل عليه دليل ؛ نحو : واقف الرجلان أم قاعدان؟ فوجود «أم» دليل على أنها مسبوقه باستفهام ؛ شأن «أم» التى لطلب التعيين. (و كلمه «كيف» حال من الفاعل وهو «ضيوف». مبنيه على الفتح فى محل نصب (2). و «من» مفعول به لكلمه : مكرم ، مبنى على السكون فى محل نصب. و «متى» ظرف لكلمه «قادم» مبنى على السكون فى محل نصب).

(د) سبق أن المبتدأ الذى يستغنى بمرفوعه عن الخبر مقصور على نوع معين من المشتقات (أى : من الوصف) ؛ وعلى الجامد المؤول بالمشتق وقد سبقت أمثله. ومن أمثله أيضا بعض أساليب سماعيه وقع فيها المبتدأ اسما جامدا ليس له خبر ؛ وإنما له اسم مرفوع يغنى عن الخبر ؛ وذلك لتأول الجامد بالمشتق ،

ص: ٤٠٧

١- «غير» مبتدأ ، مضاف. «نافع» مضاف إليه مجرور. «مال» فاعل ، لنافع ، يغنى عن الخبر ، لأن المعنى : ما نافع مال حرام ، فأنزّلنا : «غير نافع» منزله : «ما نافع» ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشىء الواحد ، ولهذا لا يقال : إن الوصف هنا - وهو كلمه : «نافع» ليس مبتدأ ومثل ما ورد من قول الشاعر : غير لاه عداك فاطّرح الله و ، ولا تغترر بعارض سلم * فغير مبتدأ مضاف ، و «لاه» مضاف إليه مجرور ، و «عدا» فاعل للوصف : «لاه» يغنى عن الخبر : ومثل قوله : غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن فالجار والمجرور (على زمن) ذئب فاعل للوصف (مأسوف ، اسم المفعول) يغنى عن الخبر.

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦١ أوجه إعراب : «كيف».

كقولهم : لا نولك أن تفعل كذا ... يريدون : ما تناولك أن تفعل ... أى : ليس تناولك هذا الفعل ، فليس هو الذى تناوله .
والمراد لا- ينبغى ولا- يليق بك تناوله . فكلمه : «نول» جامده ؛ لأنها مصدر بمعنى : تناول ، ولكنها مؤولة بالمشتق ؛ إذ معناها :
تناول ، فهى بمعنى اسم المفعول ، وتعرب مبتدأ ، بمعنى : تناول ، والمصدر المؤول من أن والفعل والفاعل : (أن تفعل) فى
محل رفع نائب فاعل لها . ولا مانع من أن تكون كلمه «نول» مبتدأ والمصدر المؤول فى محل رفع خبره . وبهذا لا تحتاج إلى
تأويل .

وكذلك وردت أساليب أخرى قليلة (لا يجوز القياس عليها) وقع فيها المبتدأ وصفا لا خبر له ، ولا مرفوع يغنى عن الخبر ، منها ؛
أقل رجل يقول ذلك . والمراد ؛ قلّ رجل يقول ذلك (1) ؛ أى : صغر شأنه وحقر . فقيل إن المبتدأ لا- يحتاج هنا إلى خبر ،
وجمله : (يقول ذلك) صفة «الرجل» النكرة ؛ لأن حاجه النكرة إلى الصفة أشد من حاجه المبتدأ إلى الخبر ؛ فتفضل الصفة على
الخبر ؛ فتغنى عنه . وقيل السبب هو : أن المبتدأ ليس مبتدأ فى المعنى ؛ إذ الكلام ليس مقصودا به التفضيل ؛ وإنما المعنى : قلّ
رجل يقول ذلك ؛ فهو مبتدأ فى ظاهره ، فعل فى معناه وحقيقته ؛ فيكتفى بالمضاف إليه الذى هو فاعل فى الأصل ، ويستغنى به
عن الخبر . وقيل : إنه مبتدأ والجمله هى الخبر ؛ والأخذ بهذا الرأى وحده أوفق ؛ لمسايرته الأصل العام الذى يقضى بأن للمبتدأ
خبرا ، أو مرفوعا يغنى عنه . على أن هذا الأسلوب سماعى لا يجوز القياس عليه ، فذكره ليفهمه من يراه فى النصوص المسموعه ؛
فيقتصر عليها فى الاستعمال .

ه - أشرنا فى (رقم ٢ من هامش ص ٤٠٣) إلى المبتدأ الذى لا يحتاج لخبر إن كان هذا المبتدأ وصفا ناسخا يعمل ؛ كالمثال
الذى فى رقم ١ من هامش ص ٥١١ كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦ إلى الناسخ الذى يحتاج لخبر منصوب فيستغنى
عنه بمرفوع .

و - إذا كان الخبر هو الذى يتمم الفائدة مع المبتدأ - على الوجه المشروح

ص : ٤٠٨

١- ومن معانيه أيضا نفى الجنس ، أى : لا رجل يقول ذلك وهو من الألفاظ الملازمه للابتداء - كما سيجىء فى «ج» من هامش
ص ٤٩٥ .-

فيما تقدم (١) فأين الخبر في مثل : فلان - وإن كثر ماله - لكنه بخيل؟ وهذا تعبير يتردد على ألسنه بعض السابقين من المولدين الذين لا يستشهد بكلامهم ، ومثله : فلان - وإن كثر ماله - إلا أنه بخيل. وكلا التعبيرين ظاهر القبح والفساد بالرغم مما حاوله بعض متأخري النحاه - كما نقل الصبان (٢) - من تأويله تأويلا غير مستساغ ، ليصحح الأول على أحد اعتبارين :

أولهما : أن جملة الاستدراك هي الخبر ، بشرط اعتبار المبتدأ مقيدا بالقيد المستفاد من الجملة الشرطيه التي بعده ، فكأن المراد : فلان مع كثره ماله بخيل ... أو فلان الكثير المال بخيل ، والتكلف المعيب ظاهر في هذا.

ثانيهما : أن يكون الخبر محذوفا والاستدراك منه ، أي : فلان دائب العمل وإن كثر ماله لكنه بخيل. وهذا الوجه المعيب ينطبق على المثال الثاني أيضا (٣).

ص: ٤٠٩

١- ص ٤٠١.

٢- (ج ١) أول باب المبتدأ والخبر عند تعريف الخبر.

٣- سيجيء لهذا البحث بيان آخر في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٨ ، وإشاره أخرى عند الكلام على : «لكن» ، ص ٥٧٠ - وكذلك في ج ٤ ص ٣٢٨ ، م ١٥٥ حيث نجد وجهها ثالثا هو زياده «إن» وهو معيب هنا.

المبتدأ الوصف مع مرفوعه ، وعدم تطابقه ...

إذا كان المبتدأ وصفا متقدما (٢) فله مع مرفوعه حالتان ؛ إحداهما : أن يتطابقا فى الإفراد ، والتثنيه ، والجمع ، والأخرى : ألا يتطابقا.

(١) فإن تطابقا فى الإفراد مع تقدم الوصف (مثل : أحاضر القلم؟ - ما مهزوم الحق) جاز أن يعرب الوصف المتقدم مبتدأ والاسم المرفوع به فاعلا- ، أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف (٣) ، وجاز أن يعرب الوصف خبرا مقديما. والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا. وفى المثال الأول يجوز أن تكون كلمه : «حاضر» مبتدأ ، وكلمه : «القلم» فاعل أغنى عن الخبر. ويجوز أن تكون كلمه : «حاضر» خبرا مقديما. والقلم مبتدأ مؤخرا.

وفى المثال الثانى يصح أن تكون كلمه : مهزوم ؛ مبتدأ «والحق» نائب فاعل أغنى عن الخبر. كما يجوز أن تكون كلمه : «مهزوم» خبرا مقديما و «الحق» مبتدأ مؤخرا.

والمطابقه فى الإفراد على الوجه السابق الذى يبيح الإعرابين المذكورين تقتضى المطابقه فى التذكير والتأنيث حتما ؛ فإن اختلفت فى مثل : «أمگرد فى الحديده عصفوره»؟ وجب إعراب الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعله أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف (٤) ، ولا يصح إعراب الوصف خبرا مقديما

ص : ٤١٠

١- المراد به : التماثل فى الإفراد ، والتثنيه ، والجمع ، وما يصحب ذلك من التأنيث ، والتذكير وقد سبقت صور هامه منه (فى : «ح» من ص ٢٣٦) وهى غير الآتيه هنا ، وفى ص ٤١١. والتطابق أنواع : يذكر كل نوع فى الباب الذى يناسبه ، كما قلنا فى ٢ من هامش ص ٢٣٧.

٢- لأن الوصف المتأخر لا يصح أن يسبقه مرفوعه ، إذ الوصف بمنزله الفعل فى هذا ؛ والفعل لا يتقدم عليه مرفوعه (الفاعل ، أو نائب الفاعل).

٣- فالاسم المرفوع باسم الفاعل وصيغ المبالغه ، أو بالصفه المشبهه ، أو بأفعل التفضيل - يعرب فاعلا ، والمرفوع باسم المفعول يعرب نائب فاعل - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠١ - ولا- يجيزون تطبيق هذا الحكم على نحو : (هل من خالق غير الله ..) لما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ - وهناك الرد عليه.

٤- ويعرب نائب فاعل حين يكون الوصف اسم مفعول - كما أشرنا فى رقم ٣ -

والاسم المرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ وذلك لعدم تطابقهما فى التأنيث ؛ إذ لا يصح أن نقول : أعصفوره مغرد فى الحديقه.

ومما يجوز فيه الأمران أيضا : أن يكون الوصف أحد الألفاظ التى يصح استعمالها بصورة واحده فى الإفراد والتأنيث وفروعهما من غير أن تتغير صيغتها ؛ مثل كلمه : «عدو (١)» ، فيصح : اللص عدو - اللسان عدو - اللصوص عدو - اللصه عدو - اللصتان عدو - اللصات عدو ... فمثل هذه الكلمه التى يصح فيها أن تلزم صورته واحده فى جميع الأساليب يجوز فيها إذا وقعت مبتدأ وبعدها اسم مرفوع : (مثل : أعدو اللص - أعدو اللسان - أعدو اللصوص -) أن يكون هذا الاسم المرفوع بها فاعلا لها أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف. كما يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا. فهذه مسأله أخرى يجوز فيها الأمران (٢). ومثلها المصدر الذى يصح أن يستعمل بلفظ واحد فى استعمالاته المختلفه ؛ مثل : أحاضر عدل - أحاضران عدل - أحاضرون عدل ... و...

وإن تطابقا فى التشبيه أو الجمع (مثل : ما السابحان المحمدان - ما السابحون المحمدون) ، فالأحسن - فى رأى جمهوره النحاه (٣) - أن يعرب الوصف خبرا مقدما والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا (٤).

ص: ٤١١

١- ومن الكلمات التى قد تستعمل بلفظ واحد فى الأساليب المختلفه : صريح ، ومحض (فى مثل : هذا عربى محض ، أى : خالص العروبه ، وعربيان محض ، وعرب محض) ورسول ، وصديق - وقنعان ، بضم القاف وسكون النون (رجل قنعان ، أى : يقنع الناس بكلامه ، ويرضون برأيه) وامرأه قنعان ، ونسوه قنعان .. كل ذلك بغير تشبيه ولا جمع ، ولا تأنيث .. ودرع دلاص ، أى : براقه ، بلفظ واحد فى الاستعمالات كلها إلى غير ذلك من الألفاظ التى ورد كثير منها فى آخر الجزء الثانى من : «المزهر» للسيوطى.

٢- ومن الكلمات التى قد تستعمل بلفظ واحد فى الأساليب المختلفه : صريح ، ومحض (فى مثل : هذا عربى محض ، أى : خالص العروبه ، وعربيان محض ، وعرب محض) ورسول ، وصديق - وقنعان ، بضم القاف وسكون النون (رجل قنعان ، أى : يقنع الناس بكلامه ، ويرضون برأيه) وامرأه قنعان ، ونسوه قنعان .. كل ذلك بغير تشبيه ولا جمع ، ولا تأنيث .. ودرع دلاص ، أى : براقه ، بلفظ واحد فى الاستعمالات كلها إلى غير ذلك من الألفاظ التى ورد كثير منها فى آخر الجزء الثانى من : «المزهر» للسيوطى.

٣- وقيل هو واجب ؛ لما سيجىء فى رقم ٣ بعد هذا مباشرة.

٤- وفى هذا رأى يقول ابن مالك : والثان مبتدأ وذا الوصف خبر إن فى سوى الإفراد طبقا استقر يريد بالثانى : الاسم المرفوع بعد الوصف ؛ فيعرب مبتدأ مؤخرا ، ويعرب الوصف خبرا مقدما بشرط أن يكون ذلك الاسم طبقا ، (أى ؛ مطابقا) للوصف فى غير الإفراد ، بأن يطابقه فى التشبيه والجمع. ونحن لا نوافق النحاه القدامى على رأيهم هذا ؛ لأن حجتهم واهيه ؛ فهم يقولون إن الوصف فى هذه الصورة لو أعرب مبتدأ وما بعده فاعله أو نائب فاعله ؛ لترتب على ذلك أن يكون الوصف مثنى ، أو مجموعا ، والوصف عندهم إذا رفع اسما بعده ، يكون بمنزله الفعل ؛ والفعل لا يثنى ولا يجمع ؛ فكذلك ما هو بمنزله. ونقول هنا ما قلناه من قبل - فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ - ؛ وهو أن أساس - - رأيهم التوهم والتخيل : والقياس الجدلى ، لا اليقين ، ولا الظن القوى ، أو ما يدانيه ، ولا القياس الحقيقى على ما نطقت به العرب ، ففيه ما فيه من تحكم لا داعى له ؛ فقد تكلم العرب الفصحاء

بمثل هذا الأسلوب كثيرا ، ولم يقولوا لأحد إن الوصف مبتدأ أو غير مبتدأ ، ولم يقولوا في المرفوع بعده إنه يجب أن يكون مبتدأ والوصف خبره ... لم يقولوا شيئا من ذلك ولم يتعرضوا للناحية الإعرابية. فكل حقهم وحق اللغه علينا ألا نخالف نهج هذا الأسلوب عند الصياغه كما ورد عنهم. وألا- نخرج عن طريقتهم في تكوينه. وضبط مفرداته. أما ما عدا ذلك من الأسماء ، والتسميات والإعرابات - فلا شأن لهم به ، وإنما هو شأن المعنيين بالدراسات اللغويه والنحويه في العصور المختلفه. وقد ترتب على رأى النحاه القدامى تعدد التقسيم في مطابقه الوصف ، وكثره الأحكام ، فكان هناك التطابق في الأفراد ، وله حكمان ، وهناك التطابق في التثنيه والجمع ، ولكل حكمه. والرأى السمع الذى يرتضيه العقل أن التطابق في الأفراد كالتطابق في التثنيه وفي الجمع ؛ فما يجوز في حاله الأفراد يجوز في غيره عند التطابق. وبذلك ندخل التطابق كله في قسم واحد متفق في حكمه ، ونستغنى عن التطابق في حالتي التثنيه والجمع وعن حكمه المستقل. ولن يترتب على ذلك ضرر في طريقه صوغ الأسلوب ، ولا في ضبط كلماته وحروفه ، ولا في معناه ، كما قلنا. وفوق هذا فرأينا يسائر بعض اللهجات الصحيحه التى تناقض حجه النحاه في قولهم : «إن الفعل لا- تلحقه علامه تثنيه ولا- جمع ، وأن ما يشبهه يسير على منواله» ذلك أن بعض القبائل العربيه الفصيحه يخالف هذا ؛ فيلحق بالفعل علامه التثنيه والجمع. - كما سيجىء في ج ٢ باب الفاعل وأحكامه - فالرأى بتوحيد التطابق رأى فيه تيسير فوق مسيرته للعقل والنقل.

(ب) وإن لم يتطابقا فإن كان الوصف مفردا ومرفوعه مثنى أو جمعا (مثل : أعالم المحمدان؟ أمحبوب المحمدون؟) صح التركيب فى هذه الصورة الخالية من المطابقة ، ووجب إعراب الوصف مبتدأ ، وإعراب مرفوعه فاعلا- أو نائب فاعل - على حسب حاجة الوصف - أغنى عن الخبر ، ولا- يجوز أن يكون مرفوعه مبتدأ لثلا- يترتب على ذلك أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعا والخبر مفردا ؛ وهذا لا يجوز ويتساوى فى هذا الحكم أن يكون مرفوع الوصف اسما ظاهرا. وضميرا بارزا (1) ...

أما فى غير هذه الصورة فلا- يصح التركيب ؛ ويكون الأسلوب فاسدا. فمن الصور الفاسده : أن يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع مفردا ؛ مثل : ما قائمان محمد ، أو يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع جمعا ؛ نحو : أقائمان المحمدون؟. أو يكون الوصف جمعا ، والاسم المرفوع مفردا ، مثل : أحاضرون محمد؟ أو يكون الوصف جمعا والاسم المرفوع مثنى ؛ نحو : أحاضرون

ص: ٤١٢

١- ومن أمثله الضمير البارز قول الشاعر : خليلي ، ما واف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى على من أقطع فليس من اللازم أن يكون مرفوع الوصف اسما ظاهرا ، فقد يكون ضميرا مستترا أو بارزا ، وقد يكون ضميرا متصلا مجرورا بحرف جر ؛ كالمثال الذى سبق فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠٣ و ٤ من هامش ص ٤٢٠.

الرجلان ... وهكذا كل صورته تخلو من المطابقيه الصحيحه.

من كل ما تقدم يمكن تلخيص الحالات الإعرابيه الخاصه بالمبتدأ الوصف فى ثلاث(1):

الأولى : وجوب إعرابه مبتدأ يرفع فاعلا ، أو نائبه - إذا لم يطابق ما بعده. وهذه الحاله مقصوره على أن يكون الوصف المتقدم مفردا ، والاسم المرفوع بعده مثنى أو جمعا ؛ نحو : أسابح المحمودان؟ - أسابح المحمودون؟

الثانيه : وجوب إعرابه خبرا (2) مقدما والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ، وذلك عند تطابقهما فى التثنيه أو فى الجمع ؛ نحو : أنائمان الرجلان؟ أنائمون الرجال؟

الثالثه : جواز الأمرين إن تطابقا فى الأفراد ، وما يقتضيه. (3) مثل أقرىء الجندى؟ وفى بعض مسائل سبقت الإشارة إليها (4).

ص: 413

1- مع مراعاة المحكوم عليه والمحكوم به ، فهذه المراعاة واجبه دائما ولها الاعتبار الأول ، وتقضى بأن يكون المحكوم عليه هو المبتدأ ، والمحكوم به هو : الخبر - وقد شرحنا هذا فى هامش ص - 401

2- وذلك رأى كثير من النحاه ، ورأينا جواز الأمرين ؛ لما بسطناه فى رقم 3 من هامش ص 411

3- ما لم يمنع مانع آخر كما سبق توضيحه فى ص 410. وكمراعاة المحكوم والمحكوم عليه.

4- فى ص 411.

(١) هناك أنواع أخرى من المطابقة الواجبه ، أو الجائزه ، أو الممنوعه فيجب أن يكون الخبر مطابقا للمبتدأ فى الأفراد ، والتذكير ، وفروعهما (١) ؛ بشرط أن يكون الخبر مشتقاً لا- يستوى فيه التذكير والتأنيث ، وأن يكون جارياً على مبتدئه. ومن الأمثله : محمود غائب ، المحمودان غائبان ، المحمودون غائبون. فاطمه غائبه. الفاطمتان غائبتان ، الفاطمات غائبات ... فلا تطابق فى مثل : زينب إنسان ، ولا مثل : أتعرف الدنيا خداعه؟ وهى إقبال وإدبار ؛ لعدم اشتقاق الخبر. ولا فى : هذا جريح ؛ لأن الخبر وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث (وسيجىء فى باب التأنيث من الجزء الرابع تفصيل هذه المسأله) ولا فى : سعاد كريم أبوها ؛ لأن الخبر جار على غير مبتدئه.

وإذا كان المبتدأ جمعا لما لا يعقل جاز فى خبره أن يكون مفردا مؤنثا ، أو جمعا سالما مؤنثا ، أو جمع تكسير للمؤنث ، أو جمع تكسير للمذكر ؛ مراعاة لمفرده المذكر غير العاقل - إن لم يمنع من الجموع السالفه مانع آخر - نحو : العقوبات رادعه ، أو رادعات ، أو روادع - البيوت عاليه ، أو عاليات ، أو عوال ، أو : أعال ، جمع أعلى.

فإن كان المبتدأ جمع مؤنث للعاقل جاز فى خبره أن يكون مفردا مؤنثا ، أو جمع مؤنث سالما ، أو جمع تكسير للمؤنث ؛ نحو المتعلمات نافعه ، أو نافعات ، أو نوافع. وقد سبق لهذا - ولحالات أخرى - بيان عند الكلام على تطابق الضمير ومرجهه (٢).

وقد يذكر المبتدأ لمراعاة الخبر ؛ كقوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ)

ص: ٤١٤

١- وكذلك تسرى المطابقه وجوبا على المبتدأ المتعدد - مثنى ؛ أو جمعا - إذا كان تعدده بطريق التفريق ؛ أى عطف بعض الأفراد على بعض ؛ نحو : الأرض والقمر كوكبان فى المجموعه الشمسيه ؛ ونحو : محمود وعلى وصالح مخترعون ... ومن التشبيه بالتفريق قول الشاعر : الكبر والحمد ضدان. اتفاقهما مثل اتفاق فتاء السنّ والكبر (الفتاء : الشباب). وقد يكون تعدد المبتدأ بمراعاة معطوف محذوف ، نحو : راكب الناقه طليحان - بالبيان الذى فى أول ص ٤٥٣.

٢- فى ص ٢٣٧ ثم فى ص ٣١٤ وهامشها. ويجىء له بيان أيضا فى ج ٣ ص ٣٦٢ - باب النعت - وفيه بيان بعض المراجع التى أخذ منها.

والإشارة المشناه راجعه إلى اليد والعصا قبل هذه الآية (١)، وهما مؤنثتان ، ولكن المبتدأ هنا مذكر لتذكير الخبر ، ومثله قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ...) فاسم الإشارة : (هذا) مذكر ، مع أن المشار إليه - وهو : الشمس - مؤنث ، فحق الإشارة إليها أن تكون باسم إشاره للمؤنث مثل : «هذه». قال الزمخشري : «فإن قلت : ما وجه التذكير؟ قلت : جعل المبتدأ مثل الخبر ، لكونهما عبارة عن شيء واحد ؛ كقولهم : «ما جاءت حاجتك»؟ (٢) أى : ما صارت حاجتك؟ - ومن كانت أمك؟ ... - ومثل هذا ينطبق على الآية السابقة وهي : (هذا ربي). على أن التذكير فى هذه الآية واجب ، لصيانه «الرب» عن شبهه التأنيث لو قيل : «هذه ربي». ألا تراهم قالوا فى صفه «الله» : «علام» ، ولم يقولوا : «علامه» - وإن كان «العلامه» أبلغ - ؛ احترازا من علامه التأنيث. اه بعض اختصار

ومن تأنيث المبتدأ المذكر مراعاة لتأنيث الخبر قراءه من قرأ قوله تعالى : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) بالتاء فى أول المضارع : «تكن» لتأنيث اسم الناسخ ؛ وهذا الاسم هو المصدر المنسبك المتأخر ، وهو فى أصله مذكر ، ولكنه أُنْث موافقه للخبر المتقدم ، وبسبب تأنيث هذا الخبر أُنْث الفعل «تكن».

وإذا كان الخبر دالاً على تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ فى الأفراد وفروعه ؛ نحو : الصديق صديقان ، مقيم على الود والولاء ، وتارك لهما ، والإخاء إخاءان ، خالص لله ، أو لمغرم عاجل. وكقولهم : المال أنواع ؛ محمود الكسب ، محمود الإنفاق ؛ وهذا خيرها. وخبيث الثمره خبيث المصرف ؛ وهذا شرّها ، وما اجتمع له أحد العيبين وإحدى المزييتين ؛ وهو بمنزله بين المنزلتين السالفتين.

وقد تختلف المطابقيه بين المبتدأ المتعدد الأفراد والخبر المفرد إذا كان المبتدأ متعدد الأفراد حقيقه ، ولكنه ينزل منزله المفرد ؛ بقصد التشبيه ، أو المبالغه ، أو نحوهما ؛ سواء أكان بمنزله المفرد المذكر أم المؤنث ، وقد اجتمعا فى قولهم :

ص: ٤١٥

١- راجع ما قاله أبو حيان فى البحر عند تفسيره الآية ، ح ٧ ص ١١٨

٢- بيان هذا الأسلوب وإعرابه فى هامش رقم ١ من ص ٥٠٥

المقاتلون في سبيل الله رجل واحد وقلب واحد ، وهم يد على من سواهم ، وقولهم : التجارب مرشد حكيم ، والمنتفعون بإرشاده قلعه ترتدّ دونها الشدائد ، ومن أمثله التعدّد الحقيقي أيضا ، قول الشاعر :

المجد والشرف الزّيف صحيفه

جعلت لها الأخلاق كالعنوان

وقد يختلفان تذكيرا وتأنيثا ، ولكن مع أفراد المبتدأ وعدم تعدده وسبب الاختلاف - كسابقه - المبالغه ، أو التشبيه ونحوهما ؛ مثل : الشده مرب حازم ، والتجربه معلم نافع ، واللص هيابه ، والمؤرخ نسابه. وقد يختلفان كذلك إذا كان المبتدأ اسم جنس جمعيا على الوجه الذي سبق تفصيله (١).

ومن الخبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : «أحد. وإحدى» المضافتين ، إذا كان المضاف إليه لفظا يخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز في الكلمتين موافقه المبتدأ ، أو الخبر ، مثل : المال أحد السعادتين ، أو : إحدى السعادتين ، بتذكير «أحد» مراعاة للمبتدأ المذكر (المال) وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمه : السعادتين. ومثل : الكتابه أحد اللسانين ، أو إحدى اللسانين ، بالتأنيث أو التذكير ، طبقا لما سلف (٢).

وقد يكون الخبر مؤنثا والمبتدأ مذكرا مضافا إلى مؤنث ؛ فيستفيد التأنيث من المضاف إليه ، أو العكس ؛ (بأن يكون الخبر مذكرا والمبتدأ مؤنثا مضافا إلى مذكر ؛ فيستفيد منه التذكير). ويشترط في الحالتين أمران (٣).

١ - أن يكون المبتدأ المضاف صالحا للحذف ، وللاستغناء عنه بالخبر من غير أن يفسد المعنى.

ب - وأن يكون المبتدأ المضاف كلاً للمضاف إليه ، أو جزءا منه ، أو مثل الجزء ... و...

ومن أمثله اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث قول الشاعر :

وما حبّ الديار شغفن قلبي

ولكن حبّ من سكن الديارا

ص: ٤١٦

١- في ص ٢١ و ٢٣٩.

٢- راجع رقم ٧ من ٢٣٩ ورقم ٦ من هامش ٢٨٩ ففيهما بعض إيضاح لهذه المسألة والتي تليها.

٣- راجع البيان والتفصيل الخاص بهذا الحكم في ج ٣ ص ٥٥ م ٩٣ باب الإضافة.

ومن أمثله اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه قولهم : رؤيه الفكر عواقب الأمور مانع له من التسرع

وهناك حالات هامه من المطابقه وأحكامها المختلفه أشرنا إليها فيما سبق (١).

ح - الغالب أن البديل يرتبط به ما بعده ، ويعتمد عليه ، فيطابقه في حالتى التذكير والتأنيث وغيرهما ، نحو : إن الغزال عينه جميله ، وإنّ الفتاه جفنها فاتر ، بنصب كلمتى «عين» و «جفن» - وهما بدلان - وتأنيث خبر «إن» فى المثال الأول ، وتذكيره فى الثانى .
ولو لا أن الملاحظ هو البديل - وأنه بمنزله المبدل منه - لوجب التذكير فى الأول ، والتأنيث فى الثانى . ولا مانع من العدول عن البديل فيما سبق إلى المبتدأ فى الكلمتين ، ولعله الأحسن ؛ لبعده عن اللبس الناشئ من البديل . ولا بد عند مراعاة الغالب من عدم وجود قرينه تمنع منه ، وتدل على غيره . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيوف غدوّها ورواحها

تركت هوازن مثل قرن الأعضب (٢)

فقد جاء الفعل «ترك» مؤنثا مراعاة لاسم : «إن» ، لا للبديل (٣) ...

ص : ٤١٧

-
- ١- فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ بيان مواضعها .
 - ٢- الأعضب : الحيوان المكسور قرنه .
 - ٣- راجع فى هذه المسأله الصبان ج ٣ آخر باب البديل والخضرى ج ٢ أول ذلك الباب . وستجىء فى الجزء الثالث من النحو الوافى ص ٥٣٧ م ١٢٦ باب البديل .

وبمناسبه الكلام على المبتدأ والخبر وأنها مرفوعان ، بحث النحاه - كعادتهم - عن العامل الذى يوجد الضمه فى كل منهما. ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً يوجد لها ، قالوا إن العامل معنوى ؛ هو ؛ وجود المبتدأ فى أول الجملة ؛ لا يسبقه لفظ آخر ؛ وسموا هذا العامل المعنوى : الابتداء. فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء. أما الخبر فعامل الرفع فيه هو : المبتدأ ؛ أى : أن الخبر مرفوع بالمبتدأ. هذا رأى من عده آراء لا أثر لها فى ضبط كل منهما ، ولا فى وضوح معناهما ، ومعنى الكلام. فالخير فى إهمالها ، وتناسيها ، والاقتصار على معرفه أن المبتدأ مرفوع ، والخبر مرفوع كذلك (1).

ص: ٤١٨

١- يقول ابن مالك فى تلك القاعده التى لا فائده منها اليوم : ورفعوا مبتداً بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدا

عرفنا أن الخبر جزء أساسي في الجملة ؛ يكملها مع المبتدأ الذي ليس بوصف (١) ويتمم معناها. وهو ثلاثة أقسام : مفرد ، وجملة. وشبه جملة (٢).

القسم الأول : الخبر المفرد :

وهو ما كان كلمه واحده ، أو بمنزله الواحده (٣) (أى : ليس جملة ، ولا شبه جملة) وهو إما جامد (٤) ، فلا يرفع ضميرا مستترا (٥) فيه ، ولا- بارزا ، ولا- اسما ظاهرا ؛ مثل : كلمتى : «كره» و «نهر» فى قولنا : الشمس كره ، الفرات نهر ، ومثل كلمتى «إقبال» «وإدبار» فى قول الشاعر يصف ناقته التى فقدت وليدها :

ص: ٤١٩

١- لأن الجزء الذى يكمل الجملة مع المبتدأ الوصف لا يسمى خبرا ؛ وإنما يسمى - كما سبق - مرفوع الوصف ؛ سواء أكان المرفوع فاعلا ، أم نائب فاعل. ويقول ابن مالك فى الخبر : والخبر الجزء المتمم للفائدة كالله بَرِّ والأيدى شاهده (الله بر) مبتدأ وخبر ، وكذلك : «الأيدى» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على الياء «وشاهده» خبر مرفوع. ولم يصرح ابن مالك بأن الخبر يكمل الجملة بشرط أن يكون مع المبتدأ ؛ لضيق النظم ، والاكتفاء بالمثالين.

٢- يراد به فى هذا الباب أمران ، هما : الظرف والجار مع مجروره ، أما فى صله الموصول فيراد به هذين ، وأمر ثالث ، هو : الصفه الصريحه التى تقع صله «أل» على التفصيل الذى ذكرناه فى ص ٣٤٧ و ٤٣١.

٣- ما هو بمنزله الواحده يشمل أنواع الاسم المركب ؛ كالمركب المزجى والعددى الذى يلحق به فى مثل : هذه نيويورك - أنتم أحد عشر ، والإسنادى فى مثل : هذا (جاد ، الله) .. ولا يدخل الإضافى.

٤- أى : ليس مشتقا. ويذكر هنا كثيرا : الوصف بمعنى : المشتق.

٥- إلا عند التأويل ، مثل : قلب الظالم حجر. أى : قاس لا يلين. يد الشجاع حديد. أى : قويه. ولا يصح التأويل بالمشتق إذا أريد بالجامد ذاته الأصلية حقيقه أو مبالغه ؛ كأن ترى أسدا حقيقيا فتقول : هذا أسد ، أو : ترى شجاعا فتقول على المبالغه والأدعاء المجازى : هذا أسد. كما لا يجوز التأويل إذا أريد التشبيه البليغ فى : هذا أسد ؛ أى : هذا كالأسد فى الشجاعه. وقد سبق بيان الجارى مجرى المشتق ، وأنه مثل : هذا أسد ، أى : شجاع ، وكذا المنسوب ، و «دو» بمعنى : صاحب ، والمصغر .. راجع «ب»

من ص ٤٠٦ هذا ويجرى على الجامد المؤول بالمشتق كثير من أحكام المشتق ، لا تجرى عليه إلا بعد التأويل ...

ترتع (١) ما رتعت ،

حتى إذا اذكرت (٢)

فإنما هي إقبال وإدبار (٣)

فالخبر في الأمثلة السابقة فارغ من الضمير المستتر ، وغير رافع لضمير بارز أو لاسم ظاهر بعده.

وإما مشتق (٤) (وصف) فيرفع ضميرا مستترا وجوبا ، أو يرفع ضميرا بارزا ، أو : اسما ظاهرا بعده ؛ مثل : الهرم مرتفع - الآثار غاليه. أى : مرتفع هو. وعاليه هي (٥) ، فقد تحمل المشتق ضميرا مستترا وجوبا يعود على المبتدأ ؛ ليربط الخبره ارتباطا معنويا. ومثل : ما راغب أنتم في الظلم؟ فقد رفع الوصف ضميرا بارزا بعده. ومثل : الورد فاتن ألوانه ، ساحر أنواعه. فكل من الوصفين : (فاتن ، وساحر) قد وقع خبرا ، ورفع بعده اسما ظاهرا. فلا بد في الخبر المشتق من أن يرفع ضميرا مستترا وجوبا ، أو ضميرا بارزا (٦) أو يرفع اسما ظاهرا بعده.

ص: ٤٢٠

١- ترعى

٢- تذكرت

٣- يريد ، مقبله ومدبره ، من شدة الحزن عليه.

٤- المشتق الذى يتحمل الضمير. هو ما سبقت الإشارة إليه فى ص ٤٠٦ - من أنه الذى يجرى مجرى فعله فى كثير من أموره ، كالمشاركه فى حروفه الأصلية وفى حركاته ، وسكناته ، وعمله ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه ، وأفعال التفضيل ... وكذلك ما تضمن معنى ذلك المشتق ؛ كالمنسوب ، والمصغر ، و «ذى» بمعنى : صاحب - كما فى ص ٤٠٦ -. أما المشتق الذى لا يجرى مجرى الفعل ولا يتأول به فإنه لا يتحمل ضميرا ؛ كاسم الآله ، واسم الزمان ، أو المكان ؛ فكلمه «مفتاح» اسم مشتق من الفتح ، فإذا وقع خبر فى مثل قول الشاعر : الرقق يمن. وخير القول أصدقه وكثره المزح مفتاح العداوات لم يتحمل ضميرا. وكذلك ما كان على صيغه الزمان أو المكان ، نحو : ملعب ، ومطعم ، ومجلس ، وموعد ... فإنه لا يتحمل الضمير إذا وقع خبرا ... إنما يتحملة المشتق الجارى مجرى الفعل كما قلنا وذلك بشرط ألا يرفع اسما ظاهرا بعده ، نحو : أصالح غائب والده؟ أو ضميرا بارزا ، نحو : أصالح ذاهب أنت إليه؟ ففى الحاليتين لم يرفع الوصف ضميرا مستترا ؛ لوجود فاعله منظوقا به فى اللفظ ، والوصف لا يرفع فاعلين مطلقا. وكذلك إذا رفع ضميرا متصلا مجرورا ؛ مثل : الخائن مغضوب عليه ؛ فالضمير المجرور بحرف الجار فى محل رفع نائب فاعل ، برغم أننا - للتيسير كما أشرنا فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠٣ - نقول : الجار مع مجروره نائب فاعل ، والمشتق : «مغضوب» فارغ من الضمير ؛ إذ ليس للمشتق إلا مرفوع واحد ، وقد استوفاه ، وهو : البارز. والضمير المستتر فى الوصف واجب الاستتار كما قلنا. إلا فى الصور الأخرى التى توجب إبرازه ؛ كالحصر فى مثل : على ما قائم إلا هو ، وكجريان الوصف على غير ما هو له مع عدم أمن اللبس. كما سيجىء فى ص ٤٢١ - ويعرب فى هاتين الحاليتين فاعلا أو نائب فاعل على حسب نوع المشتق.

٥- إذا ظهر مثل هذا الضمير بعد المشتق فالأحسن إعرابه توكيدا للضمير المستتر لا فاعلا.

۶- إن وجد داع يقتضى إبرازه كما سبق.

ومن المشتق (الوصف) ما يعرب على حسب الظاهر خيرا للمبتدأ ، مع أن معناه فى الواقع لا ينصبّ على ذلك المبتدأ ، ولا ينسب إليه مباشرة : مثل : البنت الأب مكرمه هى . «فالبنت» مبتدأ أول . و «الأب» : مبتدأ ثان . «مكرمه» خبر المبتدأ الثانى ، مع أن معنى هذا الخبر منصبّ على المبتدأ الأول وحده ، لأن البنت هى المكرمه ؛ أى : المنسوب لها الإكرام ، دون المبتدأ الثانى .

ومثل : الشفيق الأمّ مساعدتها ، هو . فكلمه «الشفيق» : مبتدأ أول ، و «الأم» مبتدأ ثان . و «مساعد» : خبر المبتدأ الثانى . مع أن معنى هذا الخبر - وهو : مساعد - واقع على الأول ، ولا حق به دون المبتدأ الثانى ... ، وهكذا كل وصف وقع خبرا عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر ، وعن مدلوله . وهذا الخبر يقول عنه النحاه : «إنه جار على غير صاحبه . أو : جار على غير من هو له» .

ولما كان هذا الخبر مشتقاً كان لا بد أن يرفع ضميراً أو اسماً ظاهراً . غير أن الضمير هنا يجوز إبرازه ، كما يجوز استتاره ، بشرط أن يكون المبتدأ المنسوب إليه الخبر والمحكوم عليه حقيقه ، واضحاً لا يشته به غيره عند الاستتار ؛ أى : بشرط أمن اللبس ، كما فى الأمثلة السابقه .

وهناك أمثله للوصف الواقع خبراً يصلح فيها أن يكون جارياً على من هو له وعلى غير من هو له ، فيقع اللبس فى المراد : نحو : (الفارس الحصان متعبه) فكلمه : «الفارس» مبتدأ ، و «الحصان» مبتدأ ثان «ومتعب» خبر الثانى وفيه ضمير مستتر ، والجمله منهما خبر الأول . فما المراد من هذا المثال؟ أتريد الحكم على الحصان بأنه يتعب الفارس ؛ فيكون الخبر جارياً على من هو له ، أم تريد الحكم على الفارس بأنه يتعب الحصان ؛ فيكون الخبر جارياً على غير من هو له؟ الأمران محتملان مع اختلافهما فى المعنى . وهذه هى حاله اللبس ، حيث لا قرينه ترجح أحدهما على الآخر . فإن كان المراد هو المعنى الأول الذى يقتضى جريان الخبر على من هو له وجب استتار الضمير مراعاة للأصل السابق ؛ ليكون استتاره دليلاً على ذلك المعنى ؛ فنقول : «الفارس الحصان متعبه» . وإن كان المراد هو المعنى الثانى الذى يقتضى

جريان الخبر على غير من هو له وجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريانه على غير من هو له ؛ فنقول (الفارس الحصان متعبه هو) (1). فالضمير : «هو» عائد على الفارس ، المنسوب إليه «أنه متعب» ، والمحكوم عليه بذلك الحكم. والضمير : «الهاء» المتصل بالخبر. وهو الهاء في آخر كلمه : «متعبه» عائد إلى المبتدأ الثاني).

ومثل : الكلب الثعلب مخيفه. «الكلب» ؛ مبتدأ ؛ أول. «الثعلب» : مبتدأ ثان ، «مخيف» : خبر الثاني ، وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه. فما المراد؟ قد نريد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب ؛ فيكون الخبر جارياً على صاحبه ، ويجب استتار الضمير ؛ مراعاة للأصل السابق ؛ ليكون استتاره دليلاً على جريانه على صاحبه. وقد نريد المعنى الثاني ؛ وهو جريانه على غير صاحبه ؛ فيجب إبراز الضمير منفصلاً ؛ ليكون إبرازه شارحاً على هذا المعنى ؛ فنقول : الكلب الثعلب مخيفه هو. ويكون الضمير البارز عائداً على «الكلب» وهو المحكوم عليه حقيقه بالخبر ؛ أى : بأنه المخيف. أما الضمير الثاني (وهو الهاء المتصلة بالخبر) فعائده على المبتدأ الثاني (2).

وخلصه ما تقدم :

١ - أن الخبر الجامد لا يتحمل الضمير إلا عند التأويل الذي يقتضيه السياق (3) ؛ وأما المشتق فيتحملة.

ص: ٤٢٢

- ١- في حالة اللبس وجريان الخبر على غير من هو له ، يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف ؛ لأن جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره ، ويوجب إبرازه منفصلاً ؛ فيستمر فاعلاً أو نائب فاعل كما كان قبل إبرازه ؛ إذ ليس للوصف إلا مرفوع واحد ، فإذا كان ضميراً مستتراً وطراً ما يوجب إبرازه منفصلاً بقيت له حاله الفاعليه أو النيايه عن الفاعل ، ولا يعرب توكيداً للضمير المستتر. ولا مانع أن يحل اسم ظاهر محل الضمير ليمنع اللبس ، نحو : الفارس الحصان متعبه الفارس.
- ٢- مثل هذا : قائد الجيش راجيه هو - ... ساكن الحصن حارسه هو - ... زميله البنت مرشدتها هي - ... معلمه الطفله محبوبتها هي ... فالضمير البارز في الأمثله السابقه أصله مستتر ، مرجعه المضاف أو المضاف إليه ، فيحصل اللبس ، لعدم تعيين المرجع. ولذا يجب إبراز الضمير لمنع ذلك اللبس. نعم الأكثر في الضمير أن يعود للمضاف ، لكن ، قد يعود للمضاف إليه أحياناً كما سبق في «ز» من ص ٢٣٥ فإذا برز الضمير تعين إرجاعه للمضاف.
- ٣- على الوجه الذي سبق في ص ٤٠٦ و ٤٠٧.

٢ - إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له وكان اللبس مأمونا جاز استتار الضمير وجاز إبرازه.

٣ - وإن لم يؤمن اللبس وجب إبرازه (١).

هذا ، ومن المستحسن عدم محاكاة الأساليب المشتملة على النوع الأخير ، وعدم صياغه نظائر لها ؛ منعاً لاحتمال ألا يفهم المراد منها ؛ بالرغم من كثرة ورودها في الكلام العربي الأصيل ، كما يستحسن إهمال الرأى الذى يوجب إبراز الضمير فى حاله أمن اللبس ، لمجافاته الأصول اللغه العامه .

القسم الثانى الخبر الجملة (٢) :

الجملة : كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد ؛ كالفعل مع فاعله أو نائب فاعله ؛ فى مثل : فرح الفائز ، وأكرم النابغ. وتسمى هذه الجملة : «فعلية» ؛ لأنها مبدوءه - أصله - بفعل. وكالمبتدأ مع خبره ، أو ما يبنى عن الخبر فى مثل : المال فاتن. وهل الفاتن مال؟ وتسمى هذه الجملة : «اسميه» «لأنها مبدوءه» أصله (٣) باسم ؛ فالجملة إما «اسميه» ، وإما «فعلية» وكل واحده منهما قد تقع خبرا (٤) ؛ فتكون هنا فى محل رفع (٥) ؛ نحو : الصيف

ص: ٤٢٣

١- إلا إن حل محله اسم ظاهر يزيل اللبس. - كما سبق فى رقم ١ من هامش الصفحة الماضيه - ومما يلاحظ أن وجوب الإبراز ليس خاصا بضمير الخبر المفرد عند اللبس. بل يشمل ضمير الخبر الواقع جملة ؛ نحو : محمد صالح أكرمه. كذلك ما يحتمل أن يكون مفردا أو جملة (كمتعلق الظرف والجار مع مجروره) ، نحو : حامد محمود عنده ، أو فى حديقته. كما أن اللبس وإبراز الضمير ليس مقصورا على الخبر ؛ بل يشمل أشياء أخرى ، كالحال فى مثل : ركب عادل الحصان متعبه هو ، وكالنت ؛ فى مثل : مر عادل بصديق مكرمه هو ، وكالصه فى مثل : عادل الحصان النافعه هو. وإذا وقعت جملة فعلية مكان واحد من الثلاثه كان الفعل فى كل منها كالوصف الواقع خبرا ...

٢- سبق فى ص ٤٠٣ أن الخبر يكون جملة أو شبهها وجوبا فى مسائل معينه سيبنىء بيانها فى «ج» من ص ٤٣٠.

٣- بأن يكون تقدمه أصليا لا طارئا لسبب بلاغى : كتقدم المفعول على فعله فى مثل : محمدا أكرمت ؛ فإن هذا التقدم ليس أصيلا.

٤- وإذا صارت خبرا لم يصح تسميتها جملة إلا على حسب أصلها السابق ، (طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٥ ورقم ٣ من هامش ص ٣٣٧) ، هذا ولا يخرج الكلمه عن الصداره الأصليه أن يسبقها حرف عامل ؛ مثل : «ما» الحجازيه ، و «لا» النافيه للجنس ، و «إن» ، أو غير عامل مثل : «ما» و «لا» النافيتين ... فالعبره بما يقع بعد هذه الأدوات من فعل ، فتكون الجملة فعلية ، أو اسم ، فتكون اسميه.

٥- إذا وقعت الجملة خبرا كانت نائبه عن المفرد ؛ لأنها واقع موقعه ؛ إذ المفرد هو الأصل ، - - والمركب فرع منه. لذلك يحكم على موضعها هنا بالرفع ؛ على معنى أنه لو وقع المفرد - الذى هو الأصل - موقعها لكان مرفوعا. فعند الإعراب نقول :

(الجملة من : «المبتدأ والخبر» أو من «الفعل والفاعل» - في محل رفع خبر المبتدأ) ...

يشد حره. الشتاء يقسو برده. الربيع جوه معتدل. الخريف جوه متقلب. وقد اجتمعت الجملتان في قول الشاعر :

البعى يصرع أهله

والظلم مرتعه وخيم (١)

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تشمل على رابط (٢) يربطها بالمبتدأ، إلا إن كانت بمعناه، كما سيحىء (٣). وهذا الرابط - كالضمير في الجمل السالفه - ضرورى؛ ولولاه لكانت جملة الخبر أجنيه عن المبتدأ، وصار الكلام مفككا لا معنى له؛ لانقطاع الصله بين أجزائه؛ فلا يصح أن نقول: محمد يذهب على، وفاطمه يجىء القطار... لفساد التركيب، واختلال المعنى بفقد الرابط. والروابط أنواع كثيره منها:

١ - الضمير الراجع إلى المبتدأ، وهو أصل الروابط وأقواها (وغيره خلف عنه)، سواء أكان ظاهراً؛ مثل: الزارع «فضله كبير» أم مستتر (أى: مقدر) مثل: الأرض، تتحرك»، وقولهم: مخالفه الناصح الأمين تورث الحسره، وتعقب الندامه، أم محذوفاً (٤) للعلم به مع ملاحظته ونيته؛ مثل:

ص: ٤٢٤

١- المرتع هنا: المرعى، أى: النبات الذى ترعاه الحيوانات. والأصل: مكان الرعى. الوخيم. السبيء الضار.

٢- هناك شروط أخرى ستجىء فى الزيادة ص ٤٢٨ وفى تلك الصفحه نص صريح على جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً.

٣- فى ص ٤٢٦.

٤- بشرط أن يكون معلوماً. ومن المعلوم ما ينصب بفعل؛ نحو: الطيور الأليفه جميله، وكل أحب، أى: أحبه. وما ينصب بوصف؛ نحو: الكتاب أنا معطيك، أى: معطيكه. ومن المعلوم ما يجرب بمشتق؛ كاسم الفاعل فى نحو: الآثار أنا زائر؛ أى: زائرها، وما يجرب بحرف جر يدل على التبويض، ولا يبقى بعد حذف الضمير المجرور؛ نحو: السكر رطل بدرهمين؛ أى: رطل منه. أو يدل على الظرفيه؛ نحو: الدهر يومان؛ فيوم نفرح، ويوم نحزن؛ أى: نفرح فيه، ونحزن منه. وقد يكون الضمير المجرور محذوفاً مع حرف الجار؛ لوجود نظير لهما يسبقهما فيدل عليهما؛ نحو: اعمل بنصحى؛ فإن الذى أنصحك به أنت مفلح. أى: مفلح به. ومن المعلوم ما يكون ضميراً مرفوعاً؛ نحو: قراءه من قرأ قوله تعالى: (إن هذان لساحران..) على اعتبار: «إن» مخففه من الثقيله، واسمها محذوف وخبرها جمله: أى: إن هذان لهما ساحران. - والذى دعا لذلك دخول اللام على كلمه: «ساحران» التى هى الخبر؛ فلو كانت، «إن» حرفاً بمعنى نعم - كما يقول بعضهم - وهذان مبتدأ مرفوع بالألف و «لساحران» خبره مرفوع بالألف - لترتب على ذلك دخول اللام على خبر المبتدأ؛ وهو ضعيف عندهم. بخلاف دخولها على المبتدأ نفسه؛ فقدروا دخولها على مبتدأ محذوف ضمير. إلى غير ذلك من كل موضع يحذف فيه الضمير؛ لوجود ما يدل عليه. هذا والضمير المحذوف غير الضمير المستتر كما أوضحنا ذلك من قبل - فى هامش ص ١٩٨ -

الفاكهه «أقه بعشره قروش» أى : أقه منها. وحجاره الهرم «حجر بوزن عشره» أى : حجر منها. والورق «اللون لون اللبن». اللون منه. والثوب «الرائحه رائحه الزهر» أى : الرائحه منه.

ويشترط فى الضمير أن يكون مطابقا للمبتدأ السابق فى التذكير ، والتأنيث والإفراد ، والتثنيه ، والجمع (١).

٢ - الإشارة إلى المبتدأ السابق ؛ نحو : الحرية «تلك» أمثيه الأبطال ، والإصلاح «ذلك» مقصد المخلصين (٢). ومنه قوله تعالى :
(وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ...)

٣ - إعادة المبتدأ السابق ؛ بقصد التفخيم ، أو التهويل ، أو التحقير. والإعادة قد تكون بلفظه ومعناه معا ؛ نحو : الحرية ما الحرية (٣)؟ والحرب ما الحرب؟ والسارق من السارق؟ وقد تكون بمعناه فقط ؛ نحو : السيف ما المهند؟ والأسد ما الغضنفر؟ وعلی من أبو الحسين؟ بشرط أن يكون أبو الحسين كنيه علی. والمراد بهما شخص واحد.

٤ - أن يكون فى الجملة الواقعة خبرا ما يدل على عموم يشمل المبتدأ السابق وغيره ؛ نحو : أما جبن المحارب فلا- جبن فى بلادنا ، وأما هربه فلا هرب عندنا. والعربى نعم البطل ... فعدم الجبن أمر عام يشمل جبن المحارب وغير المحارب ، وكذلك

ص: ٤٢٥

١- مع مراعاة صور المطابقيه المختلفه التى تكلمنا عليها فى «ح» من ص ٢٣٧ ، وفى هذا الباب ص ٤١٠ و ٤١١ وما بعدها. ومع مراعاة ما سبق أن أشرنا إليه - فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ - إذا كان المبتدأ ضميرا للمتكلم - أو للمخاطب - متعدد الأخبار ، وأحد الأخبار جملة فعلية ؛ فإن الضمير الرابط يصح أن يكون للمتكلم ، أو للغائب ؛ مثل : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف. ولا- يتغير الحكم إن جعلنا الفعلية السابقه - ونظائرها - نعتا ، لا خبرا. وكذلك لا يتغير إن جعلناها حالا ، بشرط أن يكون صاحب الحال معرفه ، مثل : أنا صادق أحب الإنصاف ، وأنت الصادق تحب الإنصاف ومراعاة التكلم والخطاب فى كل الصور السالفه هى الأبلغ والأسمى.

٢- وبشرط إعراب اسم الإشارة مبتدأ ثانيا. ويجوز فيه إعرابات أخرى لا يكون فيها الخبر جملة.

٣- «الحرية» : مبتدأ أول : «ما» اسم استفهام ، مبتدأ ثان ؛ مبنى على السكون فى محل رفع «الحرية» : خبر الثانى ، والجملة من الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

عدم الهرب فى بلادنا يشمله ويشمل غيره ... والبطل الممدوح بكلمه : «نعم» يشمل العربى وغيره.

٥ - أن يقع بعد جملة الخبر الخاليه من الرابط جملة أخرى معطوفه عليها بالواو ، أو الفاء ، أو ثم ، مع اشتمال المعطوفه على ضمير يعود على المبتدأ السابق ؛ فيكتفى فى الجملتين بالضمير الذى فى الثانيه (١) فمثال الواو : الزارع نبت الزرع وتعهده - الطالب بدأت الدراسه واستعد لها (٢) ... ومثال الفاء : الصانع تيسرت أسباب الصنائه فأقبل غير متردد ، والعامل كثرت ميادين العمل فوجد الرزق مكفولا (٣). ومثال ثم : القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره ، والنجوم انقضت النهار ثم أشرق ضوءها.

٦ - أن يقع بعد جملة الخبر الخاليه من الرابط أداه شرط حذف جوابه لدلاله الخبر عليه ، وبقي فعل الشرط مشتملا على ضمير يعود على المبتدأ ؛ مثل الوالد يترك الأولاد الصياح إن حضر - الضيف يقف الحاضرون إن قدم.

تلك أشهر الروابط. ويجوز أن تستغنى جملة الخبر عن الرابط إن كانت هى نفس المبتدأ فى المعنى (٤) ؛ بحيث يتضمن أحدهما المعنى الذى يتضمنه الآخر تماما (٥) ؛ كأن يقول رجل لزميله ؛ ما رأيك فى التجاره؟ فيجيب : رأى. «التجاره

ص: ٤٢٦

١- ومثل هذا يصح فى كل جملة أخرى تحتاج للرابط ؛ كالصله ، والصفه ، والحال.

٢- وقد تكون الجملة الخبريه الخاليه من الرابط مشتمله على اسم قد عطف عليه بالواو اسم آخر يشتمل على ضمير يعود على المبتدأ الأول. نحو الضيعة شرب القمح وزرعها. الورد تحركت فروع الأشجار وفروعه ... وقد تكون الجملة الثانيه نعتا وفيها الضمير : نحو : الورد قطفت واحده أحبها. وقد تكون مشتمله على عطف بيان فيه الضمير ؛ نحو : على صاحبت محمودا أخاه. وإنما كان العطف بالواو غالبا لأنها هى التى تفيد مطلق الجمع دون حروف العطف الأخرى.

٣- أما العكس وهو عطف جملة بالفاء خاليه من الضمير على جملة الخبر المشتمله عليه - فجائز ؛ نحو : قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً). برغم أن الجملة المعطوفه على جملة الخبر بمنزله الخبر تستحق الضمير.

٤- هذا الاستغناء جائز لا واجب كما قلنا ؛ فلا مانع أن يكون فى هذه الجملة المتفقه فى معناها مع معنى المبتدأ رابط ، إن أمكن ، سواء أكان ضميرا ... وهو الغالب - أم غير ضمير.

٥- كل خبر ولو كان مفردا ، هو فى الحقيقه نفس المبتدأ فى المعنى ؛ كما يتبين من مثل : «المطر نازل» ؛ فإن النازل هو : المطر ، والمطر هو : النازل ، فكلاهما يتضمن الآخر من جهه المعنى ، غير أن المقصود بالخبر الواقع جملة تتحد مع المبتدأ فى المعنى - هو : كل جملة مخبر بها عن مبتدأ مفرد ، يدل على معنى تلك الجملة ، ويحوى مضمونها ؛ فهو فى ظاهره لفظ مفرد ، ولكنه ينطوى على معنى الجملة وعلى مضمونها. ومن أمثله : قول ، كلام ، حديث ، نطق ... وأيضا ضمير الشأن .. وقد تقدم موضوعه فى ص ٢٢٦.

غنى» (١). فالجمله الواقعه خيرا مطابقه فى معناها للمبتدأ فى معناه ومدلوله ؛ فكلاهما مساو للآخر فى المضمون ؛ فالرأى هو : «التجاره غنى» و «التجاره غنى» هى : «الرأى». ومن أمثله ذلك : أن يتكلم متكلم فيسأله الآخر ما ذا تقول؟ فيجيب : قولى «الذليل مهين» (٢). كلامى «الكرامه تأبى المهانه» فجمله الخبر فى كل مثال هى نفس المبتدأ السابق فى المعنى ، والمبتدأ السابق فى كل مثال يتضمن معنى الجملة الواقعه خيرا ، فكلاهما يتضمن معنى الآخر ، ودلالته (٣).

ص: ٤٢٧

- ١- سيجىء فى الزيادة والتفصيل طريقه إعراب هذا المثال وأشباهه. («ب» من ٤٢٨).
- ٢- سيجىء فى الزيادة والتفصيل طريقه إعراب هذا المثال وأشباهه. («ب» من ٤٢٨).
- ٣- يشير ابن مالك إلى تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة ؛ فيقول : ومفردا يأتى ، ويأتى جملة حاويه معنى الذى سيقى له وإن تكن إِيَّاه معنى اكتفى بها ؛ كنطقى : الله حسبى ، وكفى أى : أن الخبر قد يكون مفردا ، وقد يكون جملة. ويشترط فى الجملة أن تكون حاويه معنى المبتدأ الذى سيقى لإتمام الفائدة معه. أى : تكون مشتمله على معناه ... ويتحقق هذا الشرط بالربط بينهما بالضمير ، أو ما يخلفه. فإن كانت الجملة هى المبتدأ فى المعنى (بالطريقه التى شرحناها) اكتفى بها من غير رابط ؛ مثل : (نطقى ؛ الله حسبى) فالمبتدأ يتضمن معنى الخبر الجملة - والخبر الجملة يتحد فى المعنى مع المبتدأ. وفى مثل هذه الصوره يصح الاستغناء عن الرابط. (وكلمه : «معنى» فى بيت ابن مالك منصوبه على أنها : تميز أى : من جهه المعنى. وكلمه : «كفى» المراد منها : وكفى به ؛ أى : بالله. حذف الجر الزائد وحده وهو «الباء» فانفصل الضمير الذى كان مجرورا فى محل رفع ، ثم استتر مرفوعا فى الفعل «كفى» ، وصار تقديره : هو.) ثم قال : والمفرد الجامد فارغ ، وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن أى : أن الخبر المفرد نوعان ؛ فالجامد منه فارغ من الضمير ، والمشتق ليس بفارغ ؛ بل فيه ضمير مستكن ؛ أى : مستتر. ثم قال : وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصيا لا أى : أبرز الضمير الرابط مطلقا (سواء أمن اللبس أم لم يؤمن. وهذا مذهب البصريين) إن وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى الخبر محصلا له ؛ بأن يكون الخبر جاريا على غير من هو له. فالمراد من كلمه : «ما» المبتدأ. والضمير فى : «معناه» يعود على الخبر. أى : أبرز الضمير مطلقا حيث يقع الخبر بعد مبتدأ لا يكون هذا الخبر محصيا لا له. أى : لا يكون حاويا لمعناه ، ولا- جاريا عليه. ومذهب البصريين فيه توضيح من غير داع ؛ حيث يوجب إبراز الضمير مطلقا ، مع أنه لا داعى لوجوب الإبراز عند أمن اللبس.

(١) اشترطنا (١) فى جملة الخبر وجود رابط ، - بالتفصيل الذى أوضحناه - ويشترط فيها أيضا أن تكون غير ندائية ؛ فلا يصح : محمد (يا هذا ...) . وأن تكون غير مبدوءة بكلمة «لكن» : أو «حتى» : أو «بل» ؛ لأن كل واحد من هذه الكلمات تقتضى كلاما مفيدا قبلها ، فالاستدراك بكلمة : «لكن» (٢) لا يكون إلا بعد كلام سابق . وكذلك الغاية بكلمة : «حتى» والإضراب بكلمة : «بل» (٣) .

ويجوز فى جملة الخبر أن تكون قسميه (٤) ؛ نحو : القوى والله ليهزم من عدوه ، وأن تكون إنشائية ؛ سواء أكانت إنشائية طلبيه ؛ نحو : الحديقه نسقها ، أم غير طلبيه مثل : الصديق لعله قادم . العادل نعم الوالى ، والظالم بئس الحاكم .

(ب) فى الأساليب التى يكون فيها الخبر جملة معناها هو معنى المبتدأ مثل : (لامى : «الجو معتدل») (حديثى : «يجىء الفيضان صيفا») . (قولى : «نشر التعليم ضرورى») ، (خطبتى : «التوحد قوه») . (مقامى : «احذروا الخائنين») ... يجوز إعرابان :

أولهما : أن تعرب الجملة الاسمية أو الفعلية مجزأه على حقيقتها جزأين (مبتدأ : وخبر ، أو فعلا- وفعلا) ثم يكون مجموع الجزأين فى محل رفع خبر

ص : ٤٢٨

١- فى ص ٤٢٤ .

٢- بسكون النون ؛ فتكون للاستدراك والابتداء ؛ ولا تعمل شيئا : أما بتشديد النون فتكون للاستدراك ، وتعمل عمل «إن» . وفى كلتا الحالتين لا بد أن يسبقها كلام يحصل بسببه الاستدراك . وقد وردت بعض أساليب قليلة وقعت فيها لكنّ (بالتشديد) فى صدر جملة الخبر ؛ مثل : «محمود وإن كثر ماله لكنه بخيل» . فليل لا مانع أن تكون الجملة خبرا مع تصديرها ولكن ، وقيل إن الخبر محذوف والاستدراك منه ؛ وأصل الكلام مثلا- : محمود وإن كثر ماله لا- يتوانى ، لكنه بخيل . والأسلوب على كلا الإعرابين معيب - كما سبق البيان فى : «و» من ص ٤٠٨ - بعيد من الأساليب الصحيحة . الواردة فى الكلام الفصيح : فلا يقاس عليه .

٣- وفى هذا يقول السيوطى فى الهمع (ج ١ ص ٩٦) ما نصه : «لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ، نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدره ولكن ، أو : بل ، أو : حتى ، بالإجماع فى كل ذلك» .

٤- إذا كانت الجملة القسمية ذاتها نوعا من الإنشاء غير الطلبى تبعا للرأى القائل بهذا - دخلت فى عداد هذا النوع الآتى بعد .

المبتدأ السابق ؛ ففى مثل : (كلامى : الجو معتدل) نقول : «كلام» مبتدأ مضاف ، والياء مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جرّ ، «الجو» مبتدأ ثان. «معتدل» خبره ، والجمله من الجزأين فى محل رفع خبر المبتدأ الأول. وفى مثل : (حديثى : يزداد الفيضان صيفا) نقول : «يزداد» مضارع مرفوع. «الفيضان» فاعل مرفوع «صيفا» ظرف منصوب ، والجمله من الجزأين (الفاعل والفعلى) فى محل رفع خبر المبتدأ. فلكل جزء من أجزاء الجمله وجود مستقل ، وإعراب خاص به وحده ؛ ثم يكون مجموع الجزأين معا هو خبر المبتدأ السابق.

ثانيهما : أن ننظر إلى تلك التى كانت فى الأصل جمله نظرنا إلى شىء واحد ليس مجزأ ، وليس له كلمات مفردة ؛ فكأنه كتله واحد له ليس لها أجزاء ، أو أنه كلمه واحد مهمما تعددت الكلمات ، فهى من قبيل المركب الإسنادى الذى ننطق فيه بالألفاظ على حسب ضبطها الأصلى - قبل أن تكون خبرا أو شيئا آخر - ؛ من غير تغيير شىء من حروفها أو ضبطها. ثم نقول عنها كلها الآن : إنها خبر مرفوع بضمه مقدره على آخره لأجل الحكايه ؛ (وهى - كما سبق (1) - ترديد اللفظ الأصلى وترجيعة على حسب هيئته الأولى - غالبا - ؛ حروفا وضبطا). ويكون الخبر فى هذه الحاله من قبيل الخبر المفرد. لا- الجمله ؛ فنقول فى إعراب : (كلامى : «الجو معتدل» «كلام» مبتدأ مضاف. والياء مضاف إليه. «الجو معتدل» كلها خبر مرفوع بضمه مقدره. على آخره (2) ، منع من ظهورها حركة الحكايه). ونقول فى مثل : (حديثى «يظهر الفيضان صيفا») حديث «مبتدأ مضاف ... الياء مضاف إليه ... «يظهر الفيضان صيفا» كلها خبر مرفوع بضمه مقدره على آخره ؛ منع من ظهورها حركة «الحكايه» ... وهكذا.

وقد يقع العكس كثيرا ؛ فيكون المبتدأ جمله بحسب أصلها (3) ، ولكنها

ص: ٤٢٩

- ١- فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧٨.
- ٢- نقول : إنها مقدره مع وجود ضمه ظاهره فى آخر كلمه : «معتدل» ؛ لأن هذه الضمه الموجوده لم تجىء لأجل الخبر المحكى ؛ وإنها كانت قبل مجيئه. وستبقى فى باقى الأحوال ؛ كجالتى النصب ، والجر ، فالضمه الخاصه بالخبر المحكى غير ظاهره فى النطق ؛ وإنما هى مقدره.
- ٣- مثل هذا المبتدأ لا يعد جمله ؛ فإن المبتدأ فى أصله لا يكون جمله ؛ وإنما يعد على إرادته لفظه المحكى. أما الخبر إذا كان جمله هى نفس المبتدأ فى المعنى فيجوز فيها إعرابان كما عرفنا ؛ - - أحدهما : اعتبار الجمله مجزأه جزأين ، كل منهما له إعرابه ، ومجموع الجزأين هو الخبر. وثانيهما اعتبارها جمله محكيه ؛ لا ينظر فيها إلى تجزئته ؛ فتعرب كلها خبرا محكيا.

صارت محكيه. والخبر مفرد يتضمن معناها ، كأن يقول قائل : أريد أن تدلني على آيه قرآنيه ، وعلى مثل قديم ، وعلى حكمه مأثوره. فتجيب : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صِدْقِهِ يَتَّبِعُهَا أَذَى) آيه قرآنيه. (إن أخاك من واساك) مثل قديم. (رب عيش أهون منه الحمام) حكمه من حكم المتنبي. فالآيه كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع ، بضمه مقدره منع من ظهورها حركة الحكايه. وكلمه : «آيه» هي الخبر. وكذلك (إن أخاك من واساك) كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكايه ، والخبر كلمه : «مثل» وكذا يقال في : «رب عيش أهون منه الحمام».

وكما تتكون الجملة المحكيه من مبتدأ وخبره تتكون من فعل وفاعله ، ومن غير ذلك. والمهم في الألفاظ المحكيه أن تكون دائما بصوره واحده في جميع الحالات الإعرابيه ، ولكنها مع ذلك في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب موقعها الإعرابي.

ح - أشرنا (١) إلى أنواع من المبتدأ تحتاج إلى خبر حتما وإلى وجوب أن يكون هذا الخبر جمله - ويلحق بها نوع يجب أن يكون خبره شبه جمله (جازا مع مجروره) - وأشهر تلك الأنواع المحتاجه لجمله : أسماء الشرط الواقعه مبتدا (٢) ، وكذا : ضمير الشأن (٣) ، و «كأين (٤) الخبريه الشبيهه بكم الخبريه ، والمخصوص بالمدح والذم إذا تقدّم ، والمنصوب على الاختصاص ؛ فإنه يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه يعرب مبتدأ ، ويعرب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أخصّ - مثلا - والجمله خبر عن ذلك المبتدأ. ويجب أن يكون خبر «ما» التعجيبه جمله ، وكذلك خبر المبتدأ الملازم للابتداء سماعا ؛ نحو : طوبى للمؤمن ؛ فإن خبره لا- يكون إلا- جارا مع مجروره وهما شبيهان بالجمله ... - ومثله وقولهم في المدح : لله درّ فلان ... وغير هذين مما سيحيىء (٥).

ص : ٤٣٠

- ١- في ص ٤٠٣ ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٣٣.
- ٢- تفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بالجوازم ج ٤.
- ٣- سبق الكلام عليه مفصلا في ص ٢٢٦.
- ٤- بيانها وتفصيل أحكامها في ج ٤ الباب الخاص بكم وكأين ، في الصبان ، هناك أن خبرها جمله فعليه - في الأكثر - ماضويه ، أو مضارعيه.
- ٥- في ص ٤٣٦ وفي «ج» من هامش ص ٤٩٥.

يريد النحاه بشبه الجملة هنا أمران (١) ؛ أحدهما : الظرف بنوعيه الزمانى والمكانى ، والآخر : حرف الجر مع مجروره. فالخبر قد يكون ظرف زمان ؛ نحو : الرحله «يوم» الخميس. والرجوع «ليله» السبت. وقد يكون ظرف مكان ؛ نحو : «الحديقه «أمام» البيت ، والنهر «وراءه» ؛ فكلمه «يوم». و «ليله» وما يشبههما ظرف زمان ، منصوب ، فى محل رفع (٢) ؛ لأنه خبر المبتدأ. وكلمه

ص: ٤٣١

١- أما فى اسم الموصول فشبه الجملة ثلاثه أشياء سردنا تفصيلها فى ص ٣٤٧ وسيجىء كلام خاص بالجار مع مجروره ، فى باب الحال ج ٢ ص ١٠٠ م ٦٨.

٢- وهذا رأى حسن بارع - أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ - سجله شارح كتاب المفصل فى ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ عند الكلام على أقسام الخبر. وإنما كان فى محل رفع لأن الأصل أن يكون الخبر مفردا مرفوعا ، إذ المفرد «بسيط» و «البسيط» أصل المركب ؛ فجاء الظرف والجار مع المجرور وحلا فى محل ذلك الأصل ؛ فمجيئها طارئ عرضى والمسأله شكلية ، بحته ، ولا أثر لها من الناحيه العمليه التحقيقية : فلو قلنا : «ظرف منصوب خبر المبتدأ» أو جار مع مجروره خبر المبتدأ ، من غير أن نزيد شيئا - ما حصل قصور ، ولا وقعنا فى خطأ. لكن قد يكون الأخذ بالإعراب الأول أنسب ؛ لأنه أوضح ظهورا ، لمراعاه الأصل ، والغالب فيه .. وإليك النص الذى سجله شارح المفصل : (اعلم أنك لما حذف الخبر الذى هو : «استقر» أو «مستقر» ، وأقمت الظرف مقامه - على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعامله معه (أى : أن الآثار اللفظيه والمعنويه فى الجملة قد انتقلت إليه) وهو مغاير المبتدأ فى المعنى ، ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعا به ، كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف. وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره. والقول عندى أنه بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف. لا- يجوز إظهار ذلك المحذوف ؛ لأنه قد صار مرفوضا. فإن ذكرته أولا وقلت : زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع. «واعلم أنك إذا قلت : «زيد عندك» فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلا أم اسما ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير فى محل رفع بأنه خبر المبتدأ. وإذا قلت : «زيد فى الدار» أو : «من الكرام» فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار ، على حد انتصاب «عندك» إذا قلت : زيد «عندك». ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ..) اه هذا ، وهو يشير بقوله (الجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار ... إلخ) إلى ما هو معروف فى الاصطلاح النحوى من أن المجرور أصله مفعول به فى المعنى ، وحرف الجر أداه لتوصيل أثر الفعل إليه. فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشىء آخر وكذلك اعتبار الجار مع مجروره هو الخبر - مذهب قديم من عده مذاهب (سجلتها المراجع النحويه ؛ كالمفصل والصبان) وقد سجلنا رأى صاحب المفصل. والأخذ به يريحنا من بحوث جدليه مضنيه ، وتقسيمات متعدده ؛ لا نفع لها اليوم وليس فيها إلا العناء العقلى الذى تضيق به الناشئه. وسنعرض لبعض تلك البحوث بقليل من التفصيل ؛ لا للأخذ بها ، ولكن ليقف عندها المتخصصون وقفه الفاحص. شبه الجملة - فى هذا الباب - هو الظرف والجار مع مجروره. وسمى «شبه جملة» ، لأن كلا منهما قد يدل على جملة ومعناها. وأساس هذا التعليل عندهم أن الظرف أو الجار الأصلى مع مجروره ليس هو الخبر فى الحقيقه ، وإنما الخبر الحقيقى لفظ آخر محذوف ، يتعلق به الظرف ، والجار الأصلى مع المجرور ، إذ لا- بد أن يتعلقا بفعل أى فعل (لا فرق بين المتعدى

واللازم ، والجامد والمتصرف ، والتام والناقص - - كما سيجيء البيان فى ج ٢ - باب حروف الجر) أو بما يشبه الفعل ؛ من اسم فعل ، أو من مشتق يعمل عمل الفعل ، أو من جامد مؤول بالمشتق. وبهذا التعلق الواجب يتم المعنى. (وقد يتعلقان - أحيانا - بالنسبة أى : بالإسناد طبقا لما هو مبين فى : «ب» من الزيادة ص ٤٣٦). والمحذوف قد يكون فعلا مع فاعله ، وهذا أمر متعين متحتم إذا وقع شبه الجملة فى جملة الصلة لموصول اسمى غير «أل» ، أو لجملة القسم لأن جملة الصلة للموصول الاسمى غير «أل» وكذا جملة القسم لا- بد أن تكون كل واحده منهما فعليه - كما سبق فى رقم ١ من هامش صفحتى ٣٤٧ و ٣٤٨ ، وكما سيجيء فى ج ٢ باب الظرف ص ٢٠٠ م ٧٨ وباب حروف الجر ص ٣٢٥ م ٨٩ - لكن التعلق يكون بالفعل وحده ، وقد يكون فى غيرهما شيئا آخر مما سبق ، ففى مثل «الكتاب فوق الكتب» و «الولد فى البيت» - يكون تقدير الكلام مثلا : «الكتاب «استقر» ، أو : «مستقر» فوق المكتب. والولد «استقر» أو : «مستقر» فى البيت ، ونحو ذلك من فعل محذوف ، أو غيره مما تقدم ، فيدل على مجرد الوجود والاستقرار ، من غير معنى زائد على هذا الوجود المطلق. الذى يسمونه : «الكون العام». أى : الوجود العام الخالى من شىء آخر معه ؛ كالنوم ، أو : القراءة ، أو اللعب ... فلا يصح عندهم أن يكون التقدير : الولد نام - أو : نائم - فى البيت. ولا : الكتاب تحرك أو متحرك فوق المكتب ، لأن كل واحد من هذه الألفاظ يدل على الوجود مع زيادة شىء آخر ؛ كالوجود ومعه النوم للولد ، والوجود ومعه التحرك للكتاب وهكذا ... أى : أنه وجود مقيد بشىء آخر يزيد عليه ، وليس بالوجود المطلق المجرد. مثل هذا الوجود ، المقيد يسمى : «كونا خاصا» يجب ذكره : إلا أن دلت قرينه عليه عند الحذف. وقد دفعهم إلى هذا التقدير للكون العام المحذوف ، واعتباره كالمفروض - ما يتمسكون به - بحق - من أن الظرف والجار الأصلي مع المجرور لا بد أن يتعلقا بعامل - كما قلنا - يتمان معناه ، ويعمل فيهما. فأين العامل الذى يؤثر فيهما ، ويتعلقان به إذا كان المبتدأ جامدا فى نحو : الغزال فى الحديقة ، وكثير من الأمثلة المشابهة؟ لذلك يقولون فى الإعراب : الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره متعلق بمحذوف خبر ؛ سواء أكان المحذوف فعلا مع فاعله (أى : جملة فعليه) مثل استقر ، أو أو ثبت ، أو : كان التى بمعنى : و «وجد» : وهى ، كان التامه - أم كان مفردا أى : اسما مشتقا ؛ مثل : مستقر ، أو : كائن (المشتقه من «كان» التامه) أو موجود - أو شيئا آخر يصلح عاملا - فليس الخبر عندهم فى أصله هو الظرف نفسه ، أو الجار الأصلي مع المجرور مباشرة ، وإنما الخبر فى الأصل هو المحذوف الذى ينوونه ، ويتعلق به كل واحد من هذين. ولما كان كل منهما صالحا لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه بغير خفاء ولا- لبس - كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنهما ، والقائم مقامهما. والفعل مع فاعله جملة ؛ فما ناب عنها وقام مقامها فهو شبيه بها ؛ لذلك أسموه : «شبه الجملة». وأوجبوا حذف متعلقه إن كان كونا عاما وقع خبرا ، أو صفه. أو حالا ، وكذلك إن كان صله موصول اسمى غير «أل» لكن يجب مع الصلة - لغير «أل» - ان يكون المحذوف فعلا ولا يصح أن يكون اسما مشتقا - أو غيره مما يشبه الفعل - كما عرفنا عند الكلام عليها ؛ لأن صله الموصول الاسمى غير - «أل» - يجب أن تكون جملة فعليه ، ومثلها جملة القسم التى حذف منها عاملها (...). ثم زادوا فقسما كلا من الظرف والجار الأصلي مع المجرور إلى مستقر : (بفتح القاف) وإلى : «لغو» يريدون بالمستقر : ما كان متعلقه المحذوف كونا عاما يفهم بدون ذكره. وسمى «مستقرا» لأمرين ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ، أى : فهمه منه. ولأنه حين يصير خبرا - مثلا - ينتقل إليه الضمير من المحذوف ويستقر فيه. وبسبب هذين الأمرين يجب حذفه حتما. ويريدون باللغو : ما كان كونا خاصا. وسمى كذلك لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا- يستقر فيه معنى ذلك العامل. ولا يتحمل ضميره. وفى هذه الحالة يكون العامل المملوظ به فى الجملة هو الخبر حتما ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينه - كما فى الأمثلة - التى ستجىء - . ولو حذف لوجودها لكان هو الخبر أيضا مع حذفه ؛ فلا يصح فى حالتى ذكره أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبرا ، ولا فى موضع رفع خبرا. وهذا نوع من التشدد لا- داعى له إذ لا مانع أن نعرب الظرف اللغو خبرا فى الحالة التى يحذف فيها عامله المعروف كما أعربنا زميله المستقر.

والكون العام واجب الحذف ؛ إذ لا فائده من ذكره ؛ لوجود ما يدل عليه غير خفاء ولا لبس ، ولا انتقال - - الضمير منه إلى شبه الجملة - كما قلنا - كما أن الكون الخاص يجب ذكره حتما لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه ؛ فإن وجدت قرينه تدل عليه وتعيّنه صح حذفه ، مثل : الفارس فوق الحصان ، أى راكب. فوق الحصان ، ومن لى بفلان؟ أى : من يتكفل لى بفلان. والبحترى من الشعراء ؛ أى : معدود منهم. ومثل قوله تعالى فى القصاص : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ) على تقدير : «مقتول» لأن تقدير الكون العام فى الأمثلة السالفه لا يؤدى المعنى المراد. والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينه تدل عليه هو عندهم الذى يعرب خبرا - كما سبق - لا شبه الجملة. وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج الظرف - فى رأيهم - عن اعتباره لغوا ، ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه : «كون خاص» ؛ فالمعول عليه عندهم فى الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء ذكر الكون الخاص أم حذف ، وفى الاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص ، ويتنقلون بعد هذا إلى تقسيمات ، وتفريعات شاقه ، وأدله جدليه مرهقه فى إثبات تلك الأقسام والفروع ، وفى المفاضله بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلا أو اسما .. وغير هذا مما لا - حاجه إليه اليوم ، ولا - ضرر من إهماله. بل الخير فى إهماله وفى ترك ما نقلناه عنهم ، وما لم ننقله ، وفى الاقتصار على إعراب الظرف والجار الأصيل مع المجرور خبرا فى محل رفع ، كما شرحنا أول هذا الموضوع وكما هو رأى بعض السابقين. ولا داعى للتشدد فى البحث عن العامل مع عدم الحاجه إليه ؛ ولا فى الخضوع له ، وركوب الشطط لإظهار آثاره ؛ لأن المعنى جلى كامل بدونه. إذ ذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب المعيب فى نظريه العامل النافعه الجميله. وإذا أخذنا بهذا الرأى السهل اليسير كان تسميه الظروف والجار مع مجروره : شبه جملة ، إنما هى من قبيل الإبقاء على التسميه القديمه ، ومراعاة أصلها السابق ، أو لأن كلا من الظرف والجار الأصيل مع مجروره ليس مفردا فى الحقيقة بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذى انتقل إليه من المحذوف على الوجه الذى بسطناه. وإتماما للبحث ، وإنصافا للنحاه نذكر أن رأيهم فى وجوب تعلق «شبه الجملة» سديد ، وأن حجتهم فى تحميم ذلك التعلق قويه - وإيضاحها فى ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٣٤٣ وما بعدها م ٨٩ وتتخلص هنا فى أن الخبر هو المبتدأ معنى وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى ؛ كما فى مثل : «على الخطيب» فالخطيب فى هذه الجملة هو على ، وعلى هو الخطيب ، فكلاهما من جهه المعنى هو الآخر ، وكذلك الشأن فى كل مبتدأ وخبر على النسق السالف الوارد فى الاستعمال العربى. فلو أردنا بغير تعلق تطبيق هذا الضابط العام الصحيح على الخبر شبه الجملة لم ينطبق ، بل يفسد المعنى معه ولا يصلحه إلا التعلق على الوجه الذى يذكره النحاه ؛ ففى مثل : على أمامك لا يصح أن يكون الظرف (أمام) هو على ولا أن يكون على هو : «الأمام» نفسه إذا المعنى فى كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفه ولا يصلحه إلا أن يكون الظرف متعلقا بشىء آخر غير المبتدأ ؛ هو «كائن» ، أو «موجود» أو نحوهما. وما يقال فى الظرف يقال فى الجار الأصيل مع المجرور إذ لا فائده منهما الا بمتعلقهما : كالظرف بنوعيه فإنه لا يستقل بنفسه فى إحداث معنى جديد ، لأنه وعاء - كالوعاء الحسى - لا بد له من مظروف ، (أى : من شىء يقع فيه) وهذا المظروف هو ما يسمى : «المتعلق» وهو الذى لا بد أن يقع فى الظرف ، وإلا فسد المعنى بغيره تماما. وقد أوضحنا هذا بإسهاب وتفصيل فى مكانه المناسب - ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ باب الظرف وكذلك فى ص ٣٤٣ وما بعدها م ٨٩ واستيفاء الموضوع على الوجه الحميد يقتضى الرجوع إلى ذنبك الموضوعين.

«أمام» و «وراء» وما يشبههما - ظرف مكان منصوب في محل رفع ؛ لأنه خبر

ص: ٤٣٢

المبتدأ. وقد يكون الخبر جازًا مع مجروره ؛ نحو ، النشاط فى السباحه. السكر من القصب ؛ فالجار مع المجرور فى محل رفع خبر المبتدأ. ومنه قول الشاعر :

للعيد يوم من الأيام منتظر

والناس فى كل يوم منك فى عيد

ويشترط فى الظرف الواقع خبرا ، وفى الجار مع المجرور كذلك - أن يكون تامًا ، أى : يحصل بالإخبار به فائده بمجرد ذكره. ويكمل به المعنى المطلوب

ص: ٤٣٣

من غير خفاء ولا- لبس ، كالأمثله السابقه. فلا- يصلح للخبر منهما ما كان ناقصا ؛ مثل : محمود اليوم .. أو حامد بك ؛ لعدم الفائده. أما حيث تحصل الفائده فيصح وقوعهما خبرا ؛ ويكون كل منهما هو الخبر مباشره ؛ أى : أن شبه الجملة نفسه يكون الخبر (١) - فى الرأى المختار.

بقيت مسأله تتعلق ببيان نوع الظرف التام الذى يصلح أن يكون خبرا. فأما ظرف المكان فيصلح - فى الغالب - أن يقع خبرا عن المبتدأ المعنى وعن المبتدأ الجته (٢) ؛ فمثال الأول ؛ العلم عندك - الحق معك. ومثال الثانى : الكتاب أمامك - الشجره خلفك. ولا بد فى ظرف المكان أن يكون خاصا (٣) لكى يتحقق شرط الإفاده ؛ كالأمثله السالفه ؛ فلا يصح أن يكون عاما ؛ مثل : العلم مكانا ، أو الكتب مكانا ؛ لعدم الإفاده.

وأما ظرف الزمان فيصلح أن يقع خبرا عن المبتدأ المعنى فقط ، بشرط أن تتحقق الإفاده ؛ كأن يكون الزمان خاصا (٤) ، لا عاما ؛ مثل : السفر صباحا ، والراحه ليلا. بخلاف : السفر زمانا ، الفضل دهرًا ، الأدب حينًا ، لعدم الإفاده.

ص: ٤٣٤

١- يقول ابن مالك : وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر أى : أن الظرف والجار مع مجروره قد يقع كل منهما خبرا لا بنفسه ، ولكن بمتعلقه على حسب رأيهم الذى تناولناه بالبحث والتمحيص فى هامش ص ٤٣١ ، فلا بد من تعلقه - عندهم - بعامل يحذف - فى الأغلب - ، وهذا العامل قد يكون فعلا ؛ مثل : «استقر» أو : «ثبت» أو «وجد» - أو «كان» ؛ (بمعنى : وجد ... ولا تكون هنا إلا تامه) وقد يكون المحذوف اسما مشتقا ؛ مثل : مستقر ، أو كائن (بمعنى موجود ، من «كان» التامه). فإذا وقع الخبر شبه جملة فليس هو الخبر فى رأيهم وإنما الخبر ما قبله من جملة فعلية ، فعلها محذوف ، وفاعلها ضمير استقر فى شبه الجملة ، أو من مفرد مشتق. علما بأن العامل فى الخبر إنما هو الفعل وحده من غير فاعله ، وكذلك هو المشتق من غير الضمير المستتر فيه الذى استقر فى شبه الجملة بعد حذف المشتق مع أن المحذوف هو الفعل مع فاعله ، والمشتق مع ضميره.

٢- هذا تعبير النحاه يريدون بالمعنى : الأمر غير المحسوس ، أى : الذى لا يكون جسما نحسه بإحدى الحواس الخمس ، كالبصر ... ، وإنما يكون شيئا مفهوما بالعقل ، مثل : العلم ، الذكاء ، الأدب ، النبل ، الشرف ... أما الجته فالجسم الذى نحسه بالبصر ، أو بغيره من الحواس ؛ ومنه. الشجره المنزل ، القلم .. ويشترط كثير من النحاه فى الظرف أن يفيد فائده جديده إذا وقع خبرا عن المبتدأ المعنى. ويريدون بالفائده الجديده : ألا تكون أمرا معروفا للمخاطب ، أو مستمرا ، فالجديد مثل : المقابله ظهرا. وغيره مثل : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعدم استفاده السامع شيئا جديدا كان جاهلا به. وفريق لا يشترط ذلك فى الظرف ولا فى الخبر عامه : بل يكتفى بمجرد الإفاده ولو كانت معلومه قبل سماع الخبر ؛ مثل الشمس منيره. وقد يكون الرأى الأول هو المقبول ؛ لأن الغرض من الكلام الإفاده الجديده وإلا كان عبثا.

٣- وذلك بتحديده ، أو : بتقييده بقيد بعده. مما هو مذکور فى «ج» من ص ٤٣٦

٤- وذلك بتحديده ، أو : بتقييده بقيد بعده. مما هو مذکور فى «ج» من ص ٤٣٦

وهو لا يصلح أن يكون خبراً عن الجثة إلا قليلاً ؛ وذلك حين يفيد أيضاً ؛ فلا يصح : الشجره يوما - البيت غدا ؛ لعدم الإفاده .
ويصح : القطن صيفاً . القمح شتاء ، لتحقق الفائده ؛ إذ المراد : ظهور القطن صيفاً . وظهور القمح شتاء . ومنه قولهم : الهلال الليله .
والرطب شهرى ربيع .

ومجمل الأمر أن ظرف المكان يصلح - فى الغالب - خبراً للمبتدأ بنوعيه : المعنى والجثه ، وأن ظرف الزمان يصلح فى الغالب خبراً للمبتدأ المعنى دون الجثه ، إلا - إن أفاد ؛ وهذه الإفاده تحقق فى الظرف بنوعيه حين يكون خاصاً لا عاماً . فالمعول عليه فى الإخبار بالظرف هو الإفاده (١) .

ص : ٤٣٥

١- وسيجىء توضيحها فى «ح» من الصفحه التاليه . وفى هذا يقول ابن مالك باختصار : ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثته . وإن يفد فأخبراً «ملاحظه» : بهذه المناسبه نشير إلى موضع آخر من المواضع التى يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجثه ، هو : خبر أفعال الرجاء ، وبعض أخواتها من أفعال المقاربه ؛ مثل : الوالد عسى أن يحضر ...

١ - من الألفاظ الملازمه للابتداء (١) كلمه : «طوبى (٢) ، وهذه الكلمه لا يكون» خبرها إلا الجار مع مجروره ، - كما سبق (٣) - نحو طوبى : للصلح.

ب - شبه الجملة لا بد أن يتعلق بعامله على الوجه الذى شرحناه (٤). فإن لم يوجد فى الكلام عامل يصح التعلق به صح أن يكون تعلقه بالإسناد نفسه (أى : بالنسبه الواقعه بين ركنى الجملة) ، كقول ابن مالك فى باب «الاستثناء» من ألفيته. خاصا بالأداتين «خلا وعدا» :

وحيث جرّاهما حرفان

فالظرف : «حيث» متعلق بالنسبه (أى : بالإسناد) المأخوذه من قوله : «فهما حرفان» ، أى : تثبت حرفيتهما حيث جرّاه.

أما وجود الفاء هنا فله بيان أوضحناه عند إعادته الكلام فى هذه المسأله فى الجزء الثانى : (بابى الظرف وحروف الجر).

(ح) قلنا : إن ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الذات (الجنه) إلا بشرط أن يفيد (٥) ، وهذه الإفاده تتحقق بأحد الثلاثه الآتية :

الأولى : أن يتخصص ظرف الزمان إما بنعت ؛ مثل : نحن فى يوم طيب ، أو : نحن فى أسبوع سعيد. وإما بإضافه ؛ مثل : نحن فى شهر شوال ... وإما بعلميه مثل : نحن فى رمضان ؛ ويجب جر الظرف الزمانى فى هذه الصور الثلاث بفى ؛ ويكون الجار مع المجرور فى محل رفع خبرا. ولا يسمى فى حاله جرّه - أو رفعه - ظرفا. كما سيجىء.

ص: ٤٣٦

١- سيجىء بعض هذه الألفاظ فى : «ج» من هامش ص ٤٩٥.

٢- بمعنى الجنه ، أو : السعاده.

٣- فى «ح» ص ٤٣٠. وكما يجىء فى «ح» من هامش ص ٤٩٥

٤- فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣١. ويشترط فى تعلق الجار ومجروره أن يكون الجار أصليا.

٥- وكذلك لا يقع صفه ، ولا صلّه ، ولا حالا ، إلا مع إفادته ؛ لأنها كالخبر فى المعنى.

الثانيه : أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد ؛ بأن يظهر في بعض الأوقات دون بعض ؛ فله مواسم معينه يظهر فيها ثم ينقطع ، ثم يظهر ... وهكذا ... فيكون شبيها بالمعنى ، مثل : البرتقال شهور الشتاء ، والبطيخ شهور الصيف. الهلال الليله. وفي هذه الحاله يجوز نصب ظرف الزمان ، أو جره بفي. وهو في الحالتين في محل رفع خبر.

الثالثه : أن يكون المبتدأ الذات صالحا لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن ؛ بحيث يكون ذلك المضاف أمرا معنويًا مناسبًا ؛ كأن يلائم المرء بيته يوما للراحه ، فيعرض عليه صديقه الخروج لنزهه بحريه ، فيعتذر قائلا: البيت اليوم ، والبحر غدا. أى : ملازمه البيت اليوم ، ونزهه البحر غدا. ومثله : الكتاب الساعه ، والحديقه عصرا. أى : قراءه الكتاب الساعه ، ومتعه الحديقه عصرا ... وفي هذه الصوره يكون الظرف منصوبا في محل رفع خبرا.

والحالات الثلاث (١) السابقه قياسيه ؛ يصح محركاتها ؛ وصوغ الأساليب الحديثه على مقتضاها.

لكن كيف نعرب الظرف الزماني في غير تلك الأحوال الثلاثه؟ وكيف نعرب المكاني؟ وكيف نصبطهما؟

إن الأصل في الظرف أن يكون منصوبا مباشره ، أو في محل نصب (٢) :

١- فإن كان الظرف للزمان ووقع خبرا عن معنى ليس للزمان - جاز رفعه ، ونصبه ، وجره بفي ، ويكون المرفوع هو الخبر مباشره ، ويكون المنصوب ، أو المجرور مع حرف الجر ، في محل رفع ، هو : الخبر. تقول : الصوم شهر ، أو : شهرا ، أو في شهر. والراحه يوم ، أو يوما ، أو في يوم. والأكل ساعه ، أو ساعه ، أو في ساعه. (أى : زمن الصوم ... وزمن الراحه ... وزمن الأكل) لكن

ص: ٤٣٧

١- زاد بعض النحاه على الأمور الثلاثه السابقه أمورا أخرى ؛ نرى من الميسور إدخالها وإدماجها فيما سبق. من ذلك أن يكون اسم الزمان «مضافا إليه» ، والمضاف اسم معنى يفيد العموم ؛ مثل أكل يوم ثوب تلبسه. أو يكون اسم الزمان خاصا ، والمبتدأ المعنى عاما ؛ مثل نحن في شهر كذا ؛ أو يكون المبتدأ عاما والزمان مسئولا به عن خاص مثل : في أى الشهور نحن ...

٢- الظرف الذى يكون في محل نصب هو الظرف المبني أصاله ؛ مثل : «حيث» أو المبني في بعض الحالات ؛ مثل : قبل ، وبعد

..

الأحسن الرفع مباشرة إن كان الزمان نكرة والمبتدأ المعنى يعم ذلك الزمان كله أو أكثره ؛ نحو : الصوم يوم ، والسهر ليله.

٢ - إن كان الظرف زمائياً من أسماء الشهور ووقع خبراً عن مبتدأ هو معنى وزمان ، تعين رفع الخبر ، مثل : أول السنه المحرم ، وشهر الصوم رمضان.

٣ - وإن لم يكن هذا الخبر الظرف من أسماء الشهور. ولكنّ المبتدأ يتضمن عملاً - جاز الرفع والنصب ؛ مثل : الجمعه اليوم ، أو السبت اليوم ، أو العيد اليوم ، لتضمنها (١) معنى الجمع ، والقطع ، والعود. ومنه : اليوم يومك ؛ لتضمنه معنى : شأنك الذى تذكر به. فإن لم يتضمن عملاً ؛ كالأحد.

والاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس - كان الرفع أحسن.

٤ - وإن كان الظرف للزمان ، ووقع خبراً للمبتدأ الذات فى الحالات التى يصح وقوعه خبراً فيها ؛ لإفادته ، وقد سبقت فى «ا» - فحكمه كما سبق هناك.

٥ - وإن كان الظرف للمكان ، ووقع خبراً عن ذات ، أو معنى. وكان متصرفاً (٢) - جاز رفعه ونصبه ؛ مثل : الكبار جانب ، أو : جانباً ، والأطفال جانب ، أو جانباً. (برفع كلمه : «جانب»). أو : نصبها) والرجل أمامك ، والدار خلفك (برفع أمام ، وخلف ، أو نصبهما) ومثل : العلم ناحيه والعمل ناحيه ، برفع كلمه : «ناحيه» أو نصبها.

ص : ٤٣٨

١- لأن فى الجمعه معنى الاجتماع ، وفى السبت معنى : القطع ، وفى العيد معنى العود ؛ أى : الرجوع ؛ لأنه يرجع كل عام ، وفى الأضحى معنى ؛ التضحية ... وفى الفطر معنى : الإفطار ... يكون العمل واقعا فى الظرف.

٢- الظرف المتصرف هو : ما يترك النصب على الظرفيه إلى حالات إعرابه أخرى غير الجر بالحرف ؛ فكأن يكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً- به .. مثل يوم ، وشهر ، وساعه ... تقول : يوم العيد قريب ، وجاء يوم الصوم ، وانتظر يوم النصر ... وغير المتصرف هو : الذى بترك لا- الظرفيه أبداً ؛ (مثل ؛ قط ؛ وهى ظرف يستغرق الزمن الماضى بعد نفى. ومثل : عوض ، وهى ظرف يستغرق الزمن المستقبل بعد نفى) أو : يتركها إلى حاله تشبهها ؛ وهى : الجر بمن - غالباً - مثل : النصر من عند الله أو بالحرف : «إلى» أيضاً ؛ مثل كلمه : أين ، ومثل «هنا» - وهى اسم إشاره وظرف مكان معا كما تقدم فى أسماء الإشاره - فى نحو إلى هنا تتجه الأنظار ومثلها : ثم ، وهى إشاره للبعيد وظرف مكان فهذه الظروف الثلاثه تجر «من» أو إلى -.

فإن كان غير متصرف مثل «فوق» وجب نصبه (١)؛ نحو: الكتاب فوق المكتب.

٦- إذا قلت: ظهر ك خلفك، جاز رفع الظرف المكاني: «خلف» ونصبه. أما الرفع فلأن الخلف في المعنى هو: الظهر. فالخبر هو اسم محض معناه معنى المبتدأ، وأما النصب فعلى الظرف الواقعه خبرا. وكذلك ما يشبه ما سبق من الظروف المكانية، نحو: نعلك أسفل رجلك، والركب أسفل منك. وقد سبق أن الظرف المكاني المخبر به إذا كان غير متصرف، يجب نصبه؛ مثل: رأسك فوقك، ورجلاك تحتك؛ لأن «فوق» و «تحت» ظرفين للمكان غير متصرفين.

٧- إذا كان الظرف الزماني غير متصرف: مثل: «ضحوه» يراد بها ضحوه معينه ليوم معين - وجب النصب؛ مثل: العمل ضحوه.

٨- إذا كان الظرف بنوعيه متصرفا، محدود المقدار، ووقع خبرا عن المبتدأ الذات - جاز في الظرف الرفع، والنصب، بشرط أن يكون المبتدأ الذات على نيه تقدير مضاف قبله، يدل على البعد والمسافه، مثل: المدرسه منى ميل أو ميلا.

المدينه منى يوم أو يوما، أى: بعد المدرسه ... وبعد المدينه ...، إذا قلت هذا - مثلا - قبل ابتداء السير. فإن كان المقصود أن المدرسه أو المدينه من أشياء تبعد عما سرنا ميلا تعين النصب على الظرفيه، وكان الخبر هو الجار والمجرور: «منى» بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بعد مكانها منى ميل، مثلا ...

٩- من الأساليب الوارده عن العرب: حامد وحده. يريدون: أنه في موضع التفرد، وفي مكان التوحد؛ فيجوز إعراب: «وحد» ظرفا منصوبا في محل رفع خبر (٢).

«ملاحظه»: إذا ترك الظرف النصب على الظرفيه، إلى الرفع أو إلى الجر فإنه لا يكون ظرفا، ولا يسمى بهذا الاسم.

ص: ٤٣٩

- ١- إلا عند بنائه على الضم في الحاله المذكوره في باب الإضافه (وهى: أن يضاف، ويحذف المضاف إليه، وينوى معناه).
- ٢- مع أن الأصل: «وحد» مصدر للفعل وحد (كعلم وكرم) ويجوز إعراب «وحد» حال مؤوله بمعنى: منفردا ... على التفصيل الذى سيجىء في باب الحال.

إذا قلنا : الطيار شجاع - الوطني مخلص - العربي كريم ... حكمنا على الطيار بالشجاعه ، وعلى الوطني بالإخلاص ، وعلى العربي بالكرم. أى : حكمنا على المبتدأ بحكم معين ؛ هو : الخبر. فالمبتدأ فى هذه الجمل الاسميه - و - نظائرها محكوم عليه دائما بالخبر ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوما ، ولو إلى حدّ ما ، وإلا كان الحكم لغوا لا قيمه له ؛ لصدوره على مجهول (١) ، وصارت الجمله غير مفيده إفاده تامه ، مثل : زارع فى القرية ... صانع فى المصنع ... يد متحركه ... جسم مسرع ... وغيرها مما لا يفيد الإفاده الحقيقه المطلوبه ؛ بسبب عدم تعيين المبتدأ ، أو عدم تخصيصه. أى : بسبب تنكيره تنكيرا تاما ؛ لهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكره (٢) إذا كان غير وصف ، لأنها شائعه مجهوله فى الغالب. فلا يتحقّق معها الغرض من الكلام ؛ وهو : الإفاده المطلوبه ، فإن هذه الإفاده هى السبب أيضا فى اختيار المعرفه لأن تكون هى المبتدأ حين يكون أحد ركنى الجمله معرفه والآخر نكره (٣) ؛ مثل : شجره المتحركه. لكن إذا أفادت النكره الفائده المطلوبه صح وقوعها مبتدأ.

وقد أوصل النحاه مواضع النكره المفيده حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موضعا. ولا حاجه بنا إلى احتمال العناء فى سردها ، واستقصاء مواضعها ، ما دام الأساس الذى تقوم عليه هو : «الإفاده» فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحه الابتداء بالنكره ، أو عدم صحته ، من غير داع لحصر المواضع أو

ص : ٤٤٠

١- سبق إيضاح هذا فى رقم ٧ من ٤٠١

٢- إنما يمتنع أن يكون المبتدأ نكره إذا كان له خبر. أما إذا كان وصفا له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر فلا يكون إلا نكره (كما سبق فى ص ٤٠٣) ، ولا- يحتاج لمسوغ ؛ لأن المبتدأ فى هذه الحاله يكون محكوما به ، بمنزله الفعل ، لا محكوما عليه. والفعل فى مرتبه النكره كما فى هامش ص ١٨٨ و ٤٠١.

٣- إلا- فى مسألتين يجوز فى كل منهما الابتداء والخبريه ؛ هما : «كم». و «أفعل التفضيل» ، فى مثل كم مالک؟ وخير من على محمود.

عدّها (١) هذا إلى أن تلك المواضع الكثيره يمكن تجميعها وتركيزها في نحو أحد عشر تغنى عن العشرات التي سردوها. وإليك الأحد عشر.

١ - أن تدلّ النكره على مدح ، أو ذم ، أو تهويل ؛ مثل : (بطل في المعركه. خطيب على المنبر) - (جبان مدبر. جاسوس مقبل) - (بلاء في الحرب ، جحيم في الموقعه).

٢ - أن تدل على تنويع وتقسيم ؛ مثل رأيت الأزهار ، فبعض أبيض ، وبعض أحمر ، وبعض أصفر ... عرفت فصل الخريف متقلبا ؛ فيوم بارد ، ويوم حارّ ، ويوم معتدل. وقول الشاعر :

فيوم علينا ، ويوم لنا

ويوم نساء ، ويوم نسرّ

٣ - أن تدل على عموم ؛ نحو : كلّ محاسب على عمله. وكلّ مسؤل عما يصدر منه ؛ فمن (٢) يعمل مثقال ذرّه خيرا يره. ومن يعمل مثقال ذره شرّا يره.

٤ - أن تكون مسبوقه بنفى ، أو استفهام ؛ مثل : ما عمل بضائع ، ولا سعى بمغمور. فمن (٣) منكر هذا؟ وقول من طالت غربته :

وهل داء أمرّ من التّنائى؟

وهل برء أتمّ من التّلاقى؟

٥ - أن تكون النكره متأخره ، وقبلها خبرها ؛ بشرط أن يكون مختصّا (٤) ؛

ص: ٤٤١

١- وكذلك فعل سيبويه والمتقدمون ؛ ولهذا يرى بعض النحاه بحق ألا داعى لهذا الشرط ؛ لأنه مفهوم بداهه ، إذ لا يتكلم عاقل بغير ما يفيد ، وإلا- عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرضاه. أما المتأخرون فتوقعوا أن يخطىء كثير مواضع الإفاده فحاولوا أن يدلّوهم عليها ؛ بحصر مواضعها ، واستقصائها ؛ فأطالوا بغير حاجه ، أو اختصروا مع الإخلال.

٢- «من» شرطيه. وهى تفيد العموم ؛ كباقى أدوات الشرط ، وكأسماء الاستفهام التى تقع مبتدأ ، مثل : أى جاء؟ - من هنا؟ ومثل هذا الشرط والاستفهام يدل على العموم بنفسه مباشره ؛ لا بكلمه أخرى سبقته.

٣- المبتدأ هنا اسم استفهام نكره ، فلا يحتاج لمسوغ آخر. ولا مانع أن تكون أداه النفى ناسخه فيصير المبتدأ النكره اسمالها ، ولهذا يصح اعتبارا «ما» و «لا» اللتين فى هذا المثال عاملتين ومثلهما «ليس» فى قول الشاعر : ليس شىء أعزّ عندى من العلم ؛ فما أبتغى - سواء أنيسا هذا ، ومن مسوغات الابتداء يا لنكره أن يدخل عليها ناسخ - أى ناسخ - فتصير اسمال له ، ولا تسمى

مبتدأ - كما سيجىء فى رقم ١١ من وص ٤٤٣ ص ٤٩٢. وص ٤٩٥

٤- المقصود بالاختصاص هنا : أن يكون المجرور فى الخبر الواقع جارا مع مجروره ، وأن يكون المضاف إليه فى الخبر الواقع

ظرفا ، وأن يكون المسند إليه فى الخبر الواقع جملة ، أن يكون كل واحد مما سبق صالحا بنفسه لأن يكون مبتدأ ؛ فلا يجوز فى إنسان ترفع. ولا عند عند رجل إباء ، ولا ولد له ولد رجل ...

سواء أكان ظرفا ، أم جازًا مع مجروره أم جملة ، ؛ مثل : عند العزيز إباء ، وفي الحرّ ترفع وقول الشاعر :

وللحلم أوقات ، وللجهل (١)

مثلا

ولكنّ أوقاتي إلى الحلم أقرب

ومثل : نفعتك بره والد ، وصانك حنانها أم.

٦ - أن تكون مخصّصه بنعت (٢) ، أو بإضافه ، أو غيرهما مما يفيد التخصيص ؛ نحو : نوم مبكر أفضل من سهر ، ويقظه البكور أنفع من نوم الضحا ، وقول العرب : أحسن الولاه من سعدت به رعيتة ، وأشقاهم من شقيت به ، وشر البلاد بلاد لا عدل فيها ، ولا أمان ، وقولهم : ويل للشجّي من الخليّ (٣).

٧ - أن تكون دعاء ؛ نحو : سلام على الخائف - شفاء للمريض - عون للبائس ؛ بشرط أن يكون القصد من النكرة في كل جملة هو الدعاء.

٨ - أن تكون جوابا ؛ مثل : ما الذى فى الحقيبه؟ فتجيب : كتاب فى الحقيبه.

٩ - أن تكون فى أول جملة الحال ، سواء سبقتها واو الحال ، مثل : قطعت الصحراء ، ودليل يهدينى ، وركبت البحر ليلا وإبره ترشد الملاحين. أم لم تسبقها ؛ نحو كلّ يوم أذهب للتعلم ، كتب فى يدي.

١٠ - أن تقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ وهى التى تسمى : فاء

ص: ٤٤٢

١- الغضب والانتقام.

٢- إذا لم يكن النعت مخصصا نحو : واحد من الناس فى الحديقه - لم يكن مسوغا. والنعت قد يكون ملفوظا به نحو : زائر كريم أماننا. وقد يكون مقدرًا لقرينه معنويه تدل عليه ؛ مثل : أنتم أيها الحاضرون - فزتم جميعا بالبطوله ، وطائفه لم تفرز بها. أى : طائفه من غيركم .. وقد يكون معنويا ؛ بالأ يقدّر فى الكلام ، وإنما يستفاد من نفس النكرة بقرينه لفظيه ؛ نحو : وليد نابغ ؛ لأن التصغير فى كلمه : «وليد» يقوم مقام النعت ؛ إذ معنى التصغير : ولد صغير. ومثله صيغ التعجب ، نحو : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا ... ؛ لأنه بمنزله شىء عظيم حسن الدين والدنيا. لهذا كان التعجب من المسوغات. وقد أدمج بعضهم الإضافه فى نوع آخر ؛ هو : العمل ، وسيجىء (فى رقم ١٢ من ص ٤٤٤) ؛ لأن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه.

٣- هذا مثل من أمثال العرب يقال لفارغ البال ، المرتاح خاطر ، الذى يسخر بالحزين ، أو يزيد آلامه. (والويل : الهلاك. والشجى : الحزين المهموم. والخلى : الخالى من الهموم). المبتدأ النكرة هو كلمه : «ويل» ، وخبره شبه الجملة (لشجى) ، وقد تعلق شبه الجملة الأخير (من الخلى) بالمبتدأ : «ويل» بمعنى : «هلاك» فهو فى حكم المصدر معنى ؛ فيصح التعلق به ؛ ويستفيد

بالتعلق نوعا من التخصيص يبيح الأبتداء به. ويصح أن يكون المسوغ للابتداء به هو التهويل أو التعميم.

الجزء ؛ مثل : مطالب الحياه كثيره ؛ إن تيسر بعض فبعض لا يتيسر ، والآمال لا تنفذ ؛ إن تحقق واحد فواحد يتجدد.

١١ - أن يدخل عليها ناسخ - أي ناسخ - وفي هذه الحاله لا تكون مبتدأ ، وإنما تصير اسما للناسخ ، ومن ثم يصح في أسماء النواسخ أن تكون في أصلها معارف أو نكرات - كقولهم : كان إحسان رعايه الضعيف ، وإنّ يدا أن تذكروا الغائب (١) ...

ص : ٤٤٣

١- سبقت الإشاره لهذا في رقم ٣ من ص ٤٤١ - وستجىء إشاره أخرى عند الكلام العام على النواسخ ص ٤٩٥.

(١) قلنا إن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة ؛ أوصلها النحاه إلى أربعين ، بل أكثر. وبالرغم من كثرتها بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ ، مع أنها لا تدخل تحت مسوغ مما ذكره ؛ نحو : «مذ» و «مذ» فهما نكرتان في اللفظ ؛ في نحو : ما رأيت «مذ» أو «مذ» يومان ، وإن كان بعض النحاه يعتبرهما معرفتين معنى ؛ إذ المعنى : أمد انقطاع الرؤيه يومان مثلا (١) ..

على أن تلك الكثرة من المسوغات قد فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الابتداء ، حتى صار من العسير الحكم على نكرة ، أى نكرة ، بأنها لا- تصلح أن تكون مبتدأ. كما صار الرأى القائل : «إن المبتدأ لا يكون نكرة إلا إن أفادت» - رأيا لا جديد فيه ؛ لدخوله تحت أصل لغوى عام : هو : «ما يستحدث معنى أو يزيد فى غيره لا يطعن فى وجوده ، ولا يستغنى عنه ، وما لا فائده منه لا خير فى ذكره».

وتأييدا لكلامنا وتوفيه للبحث - نذكر أهم تلك المسوغات ؛ ليؤمن المتردد أنها أبواب مفتوحة تتسرب منها النكرات كلها إلى الابتداء. وقد سبق منها إحدى عشر. وفيما يلي الباقي مع الاقتصار على ما يغنى عن غيره ، وما يمكن إدماج غيره فيه. (٢)

١٢ - أن تكون النكرة عاملة ؛ سواء أكانت مصدرا ؛ نحو : إطعام مسكينا طاعه ، أم وصفا عاملا (٣) ، نحو : متقن عمله يشتهر اسمه. ومن العمل أن تكون مضافه ؛ لأن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه ؛ مثل : كلمه خير تأسر النفس ...

١٣ - أن تكون النكرة أداه شرط ؛ نحو ؛ من يعمل خيرا يجد خيرا.

ص: ٤٤٤

١- راجع الخضرى عند الكلام على الموضع الرابع من مواضع تأخير الخبر. وستجىء لهذا إشاره فى ص ٤٥٣ و ٤٥٧ وفى رقم من ص ٤٦٠ - وكذلك فى ج ٢ ص ٣٧٧ و ٣٩٧.

٢- ومن شاء مزيدا فليرجع إلى حاشيتى الصبان والخضرى ، وإلى الهمع ...

٣- عند من يقول بأنه يعمل بغير أن يسبقه نفى أو استفهام. أما من يشترط للعمل تقدم النفى أو الاستفهام فإن وجود أحدهما مسوغ للابتداء بالنكرة.

١٤ - أن يكون فيها معنى التعجب - كما سبق (١) - ؛ نحو : ما أبرع جنود المظلات.

١٥ - أن تكون محصوره ؛ نحو : إنما رجل مسافر.

١٦ - أن تكون في معنى المحصور - بشرط وجود قرينه تهییء لذلك - نحو : حادث دعاك للسفر المفاجئ ، أى : ما دعاك للسفر المفاجئ إلا حادث. ويصح في هذا المثال أن يكون من قسم النكره الموصوفه بصفه غير ملحوظه ، ولا مذكوره ... أى : حادث خطير دعاك إلى السفر.

١٧ - أن تكون معطوفه على معرفه ؛ نحو : محمود وخادم مسافران.

١٨ - أن تكون معطوفه على موصوف ، نحو : ضيف كريم وصديق (٢) حاضران.

١٩ - أن يكون معطوفا عليها موصوف ، نحو : رجل وسياره جميله أمام البيت.

٢٠ - أن تكون مبهمه قصدا ، لغرض يريده المتكلم ؛ نحو : زائرہ عندنا.

٢١ - أن تكون بعد لو لا ؛ نحو : لو لا صبر وإيمان لقتل الحزين نفسه.

٢٢ - أن تكون مسبوقة بلام الابتداء ؛ نحو : لرجل نافع (٣).

ص: ٤٤٥

١- فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٢

٢- هذه ليست مبتدأ ولكنها معطوفه على المبتدأ ، فهى بمنزله.

٣- هى لام مفتوحه فائدتها توكيد مضمون الجملة المثبتة ، وإزاله الشك عن معناها المثبت. ولذلك لا تدخل على حرف النفى ، ولا- فعل النفى ، ولا- على المنفى بأحدهما : (وإن كانت تدخل على المنفى باسم ؛ نحو : إن المنافق لغير مأمون الصداقه) وسميت لام الابتداء لأن أكثر دخولها على المبتدأ ، أو على ما كان أصله مبتدأ ؛ نحو لوالدك أشفق الناس عليك ، وإن عنده خبره ليست لك ؛ فاستعن برأيه. وإذا دخلت هذه اللام على الخبر فقد يسميها النحاه : «اللام المزحلقة» ؛ لأنها زحلت من مكانها الذى تكثر فيه إلى مكان بعده غالبا. أما أثرها النحوى فهو : أن لها الصداره فى جملتها - غالبا - ، وأنها إذا دخلت على المضارع خلصته للزمن الحالى ؛ نحو : إن العصفور ليغرد ، أى : الآن. هذا إن لم توجد قرينه على الاستقبال كالتى فى قوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وقوله تعالى فى سوره يوسف على لسان والده : (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ ...) فالمضارع للاستقبال فى المثالين ؛ لوجوده قرينه تحتم ذلك ؛ هى أن يوم القيامة لم يجرى بعد ؛ وأن والد يوسف عليه السلام قال الجملة السابقه لأبنائه قبل أن يذهبوا بأخيهم يوسف. وهذا معنى قول النحاه : (لام الابتداء الداخلة على المضارع تعينه للحال إن كان مبهما أى : خاليا من قرينه ، تدل على أنه للمستقبل أو غيره). ولها مواضع تدخلها جوازا. وكثير منها يدور حوله الخلاف. والذى نستصفيه من كل تلك المواضع الجائزه هو ما يأتى : - وهو تلخيص لما سيجىء مفصلا فى مكانه من باب «إن»؟ ١ - المبتدأ ،

نحو : (ولعبد مؤمن خير من مشرك) (ولأنتم أشد رهبة). وقول الشاعر : وللکف عن شتم اللئيم تکرما أضر له من شتمه حين بستم ب - الخبر المتقدم على المبتدأ ، نحو : لحاضر جوابك ، ولصائب رأيك. ح - خير إن المشدده دون أخواتها ؛ بشروط أربعة : أن يتأخر عن اسمها ، وأن يكون مثبتا ، وأن يكون غير ماض متصرف ، وغير جملة شرطيه. فيصح أن يكون مفردا ؛ نحو : إن الكلام لدليل على عقل صاحبه. ونحو : إن ربي لسميع الدعاء ... ويصح أن يكون جملة مضارعيه نحو : إن السياحه لتفيد علما ، وخلقاً ، وتجربه. ومنه قوله تعالى في أهل الديانات المختلفه : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ...) وقوله عليه السلام. «إن العجب ليأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب» والأولى - وقيل الواجب - أن يكون المضارع خاليا من حرف تنفيس (السين ، أو سوف) لكيلا يقع التعارض بين ما تدل عليه لام الابتداء - وهو حاله المضارع - وما يدل عليه حرف التنفيس - وهو الاستقبال - ولهذا بيان آخر سيجيء في ص ٥٩٩ فإن وجدت اللام مع حرف التنفيس فهي للقسم غالبا. ويصح أن يكون جملة ما ضويه فعلها غير متصرف - (إلا «ليس» ؛ لأنها للنفي) مثل : إن الأمين لنعم الرجل ، وإن الخائن لبئس الإنسان ، وإن المتواني لعسى أن ينشط. فإن كان فعلها متصرفا صح دخولها ؛ بشرط أن يكون مقترنا بكلمه : «قد» ؛ لأنها تقرب الماضي من الحال وإلا كانت اللام للقسم ؛ نحو : إن القدماء من العرب لقد قاموا بأعظم الرحلات نفعا ، وإنهم لقد أفادوا من جاء بعدهم. والمشهور عند النحاه أن لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية إلا في خبر إن (المشدده النون المكسوره الهمزه) دون غيرها ودون الجمل الفعلية الأخرى التي ليست خبرا لها ، إذ تكون فيها للقسم غالبا ، أو للزيادة أو غيرها ... ويصح أن يكون جملة اسميه ، فتدخل على المبتدأ فيها - وهو الأحسن - أو على الخبر ؛ نحو : إن البحر لهو عالم كعالم الجو واليابسه ، أو : إن البحر هو لعالم ويصح أن يكون شبه جملة ظرفا أو جاراً مع مجروره) نحو : إن الذخيره الأديبه عندك ، وإن القلم لفي يدك. د - اسم «إن» إذا تقدم عليه الخبر ؛ نحو : إن عند الكهول لتجربه ، وإن فيهم لحكمه. وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم يجز دخولها على الخبر. ه - معمول خبر «إن» بشروط أربعة مجتمعه ؛ أن يتوسط هذا المعمول بين الاسم والخبر : نحو : إن الصديق لنضحك سامع ؛ وأن يكون الخبر صالحا لدخول اللام كالمثال السابق ؛ فإن لم يكن صالحا لم يجز ؛ نحو : إن الصديق لينضحك سمع ، وأن يكون الخبر خاليا منها ، وألا يكون هذا المعمول حالا أو تمييزا ؛ فلا يصح إن الطائر لمتلفتا واقف ، وإن وجهك لسرورا فياض ... و - ضمير الفصل (ويسمى عمادا ، وقد سبق تفصيل الكلام عليه في الضمائر ص ٢١٩) نحو : إن هذا لهو القصص الحق ؛ بإعراب كلمه : «هو» ضمير فصل وليست مبتدأ. وإذا دخلت على ضمير الفصل لم يصح دخولها على الخبر. وقد أشار ابن مالك - في باب إن وأخواتها - إلى بعض الصور السالفه بقوله : وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء : نحو : إنى لوزر أى : بعد «إن» ذات الكسر (وهى : المكسوره الهمزه المشدده النون) - تصحب لام الابتداء الخبر ؛ نحو : إنى لوزر للمحتاج ؛ أى : ملجأ ، وناصر له. فكلمه «وزر» خبر إن المكسوره ، وقد دخلت عليها لام الابتداء. ثم قال : ولا يلي ذى اللام ما قد نفيا Z ولا من الأفعال ما كرضيا Z وقد يليها مع «قد» ؛ كإن ذا Z لقد سما على العدا مستحوذ يقول : إن هذه اللام لا يليها الكلام المنفى ، ولا يليها من الأفعال ما هو مثل : «رضى». يريد به الفعل الماضي ، المتصرف ، غير المسبوق ب «قد» ، فإن سبق «بقد» جاز أن يليها ؛ مثل : إن ذا (أى : هذا) لقد سما على العدا مستحوذا ؛ أى : مستوليا على كل ما يريده ... وأشار إلى مواضع أخرى بقوله : وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل ؛ واسما حلّ قبله الخبر أى : أن لام الابتداء تدخل في معمول الخبر إذا كان المعمول واسطا (أى : متوسطا بين الخبر والاسم). وكذلك تدخل على ضمير الفصل الواقع بين اسم «إن» وخبرها وكذلك تدخل في اسم «إن» إذا تقدم عليه الخبر. وقد تقدم شرح ذلك كله والتمثيل للحالات المختلفه جميعا. على أننا سنعود إليه مره أخرى في موضعه الخاص من باب : «إن» كما أشرنا.

٢٣ - أن تكون مسبوقه بكلمه : «كم» الخبريه ؛ نحو : كم صديق زرته (١) في العطله فأفادنى كثيرا.

٢٤ - أن تكون مسبوقه بإذا الفجائيه ؛ نحو : غادرت البيت فإذا مطر.

٢٥ - أن يكون مرادا بها حقيقه الشئ وذاته الأصلية ، نحو : حديد خير من نحاس (٢).

ص: ٤٤٧

-
- ١- أصل الكلام : صديق زرته كم زوره! فكم : مفعول مطلق واجب الصداره مبنى على السكون فى محل نصب ، و «صديق» مبتدأ. أما «كم» الاستفهاميه فداخله فى مسوغات الاستفهام
- ٢- وفى الابتداء بالنكره ومسوغاته يقول ابن مالك : ولا يجوز الابتدا بالنكره ما لم تفد : كعند زيد نمره وهل فتى فيكم؟ ، فما خلّ لنا ورجل من الكرام عندنا ورغبه فى الخير خير ، وعمل بزّ يزين ، وليقس ، ما لم يقل يشير بالمثال الأول : (عند زيد نمره) إلى جواز وقوع المبتدأ نكره ؛ (والنمره ؛ ما نسميه الآن : الشال من الصوف.) ، والمسوغ هو تقديم الظرف المختص : «عند». ويشير فى البيت الثانى إلى مسوغ الاستفهام فى : «هل فتى»؟ والنفى فى «ما خل لنا». والنعته فى «رجل من الكرام» ويشير فى البيت الأخير إلى النكره العامله مثل : «رغبه فى الخير» «فرغبه» : مصدر «فى الخير» : متعلق به ؛ فهو بمنزله معموله ، أى : بمنزله مفعوله. أى : «من رغب الخير» أو تكون مضافه ؛ مثل : عمل بر ... ثم يشير بقياس ما لم يذكر على ما ذكره.

للخبر من ناحيه تأخره عن المبتدأ وتقدمه ثلاث حالات ، أن يتأخر وجوبا ، وأن يتقدم وجوبا ، وأن يجوز تأخره وتقدمه.

فأما تأخره وتقدمه جوازا فهو الأصل الغالب ؛ نحو : السحاب بخار متكاثف - البرق شراره كهريه - الكتاب صديق أمين - قول الشاعر :

أفى كل عام غربه ونزوح

أما للنوى من ونيه فتريح

ففى هذه الأمثله وأشباهها يصح تقديم الخبر وتأخيره (١) ...

أما تأخره وجوبا ؛ ففى مواضع أشهرها :

١ - أن يكون المبتدأ والخبر معا متساويين (٢) أو متقاربين فى درجه تعريفهما أو تنكيرهما ، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ ؛ نحو : أخى شريكى -

ص: ٤٤٨

١- ومما يجوز فيه الأمران مخصوص «نعم وبئس» فى مثل : نعم الفارس على ، فيجوز تأخير «على» عن الجملة الفعلية التى قبله وإعرابه مبتدأ خبره تلك الجملة الفعلية السابقه ، ويجوز تقديمه عليها مع إعرابه مبتدأ وهى خبره. ويشترط فى هذا المخصوص وفى إعرابه السالف شروط تفصيليه مكانها ج ٣ ص ٣٠٧ م ١٠٩ - باب نعم وبئس.

٢- سبق فى باب المعارف أن أنواعها تتفاوت فى درجه التعريف وقوته ؛ فنوع أقوى من نوع آخر ؛ فالضمير أقوى من العلم ، والعلم أقوى من اسم الإشارة ... وهكذا. بل إن النوع الواحد قد يتفاوت فى درجه تعريفه وقوته ؛ فضمير المتكلم أقوى من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب. أقوى من ضمير الغائب ... وهكذا على الوجه المفصل هناك (فى رقم ٢ من هامش ص ١٩١) ... كذلك النكره تتفاوت فى درجه التنكير وقوته ؛ فالنكره المحضه (وهى المتوغلغله فى التنكير ؛ أى : فى الإبهام والشيوع) إذا لم تخصص بوصف ، أو بإضافه ، أو بغيرهما - أقوى فى التنكير من المختصه ؛ لأن الاختصاص يضعف التنكير ، إذ يقرب النكره من المعرفه بعض التقريب. والمراد من تساوى المعرفتين هنا أن يكونا فى درجه واحده فى التعريف - ولو كانا من نوعين مختلفين كالعالم بالغلبه ، مع علم الشخص - كأن يكونا ضميرين معا للمتكلم ، أو للمخاطب ، أو للغائب ، أو يكونا علمين أو اسمى إشارة. والمراد من تساوى النكرتين أن تكونا محضتين معا ... وأما تقارب المعرفتين - وقد يسمى أحيانا تفاوتهما فى الدرجه ؛ لما بينهما من اختلاف غير واسع - فمعناه أن يكونا من نوع واحد مع اختلافهما فى درجه ذلك النوع ؛ كضمير المتكلم مع ضمير المخاطب. أو ضمير المخاطب مع ضمير الغائب ، أو أن يكونا من نوعين مختلفين ولكنهما متقاربان ؛ كالعالم مع ضمير المخاطب ؛ فإن العلم يقاربه ، أو كالعالم الشخصى مع المعرف «بأل العهديه» فإن المعرف بها يقاربه. وتقارب النكرتين معناه أن

إحداهما مختصه والأخرى غير مختصه ؛ فهي قريبه من أختها إلى حد ما. (قد يسمى أيضا تفاوتاً ؛ لوجود اختلاف بينهما وإن كان يسيراً).

ففى هذه الأمثله وأشباهاها يجب تأخير الخبر ؛ لأن تقديمه يوقع فى لبس ؛ إذ لا توجد قرينه (١) تعينه ، وتميزه من المبتدأ ؛ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه ؛ ويفسد المعنى (٢) تبعا لذلك. فإن وجدت قرينه معنويه أو لفظيه تدل على أن المتقدم هو الخبر وليس المبتدأ جاز التقديم ؛ فمثال «المعنويه» : أبى أخى فى الشفقه والحنان ... فكلمه : «أب» خبر مقدم ؛ وليست مبتدأ ؛ لأن المراد : أخى كأؤ ... ، أى : الحكم على الأخ بأنه كالأب فى الشفقه والحنان ، ولا يعقل العكس. فالمحكوم عليه هو : «الأخ» ؛ فهو المبتدأ ، والمحكوم به هو : «الأب الذى يشابهه الأخ». فالأب هو الخبر ولو تقدم ؛ لأن القرينه المعنويه تميزه وتجعله هو الخبر ؛ فصح التقديم لوجودها.

ومثل : الجامعه فى التعليم البيت. «الجامعه» خبر مقدم ، «البيت» مبتدأ مؤخر ؛ فهو المحكوم عليه بأنه مشابه للجامعه ؛ إذ لا يعقل العكس. ومثل : نور الشمس نور الكهريا. ضوء القمر ضوء الشموع ... الأسد فى الغضب القط فى الثوره. الجبل الهرم فى الضخامه. هذا العالم فى براعته هذا الطالب فى

ص : ٤٤٩

١- كررنا أن القرينه هى علامه التى تدل على المعنى وتوجه إليه ، وتزيل عنه الغموض واللبس فإن كانت لفظا سميت : لفظيه. وإن كانت غير لفظ سميت معنويه أو عقليه. وقد تقسم فى مواضع أخرى إلى حسيه ؛ وهى : التى تدرك بإحدى الحواس ؛ فتشمل اللفظيه ، وإلى غير حسيه وهى التى تدرك بالعقل ... كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٠ -
٢- أوضحنا أول هذا الباب - رقم ٧ من هامش ص ٤٠١ - معنى المحكوم عليه ، والمحكوم به. ولما كان الغالب فى الأول - وهو المبتدأ - أن يكون شيئا معلوما للسامع ، وأن يكون الثانى - وهو الخبر - مجهولا له ، وجب عند اللبس تأخير الثانى (أى : الخبر) ، إذ لو تقدم وأعرناه مبتدأ لا نقلب المحكوم به المجهول محكوما عليه معلوما. وصار المعلوم مجهولا ، وجاء الحكم فى الحالتين مخالفا للمراد ، وهذا فساد معنوى. وفى الموضوع السالف بيان شاف مفيد. ولزياده الإيضاح نسوق المثال الآتى ، أن يعرف المخاطب شخصا مثل : «إبراهيم» بعينه واسمه ، ولكنه لا يعرف أنه زميله فى الدراره ؛ فتقول : إبراهيم زميلك. جاعلا المبتدأ هو المعروف له ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به. وذلك شأن الخبر غالبا - كما قدمنا - أن يكون هو الشىء المجهول للمخاطب ، وأنه المحكوم به ؛ فلا يصح أن تقول ؛ زميلك إبراهيم ، بغير قرينه تدل على تقديم الخبر. أما إذا عرف زميلا له ، ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تعين له الاسم ، فإنك تقول : زميلك إبراهيم. جاعلا المعلوم له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر. فلو عكس الأمر فى إحدى الصورتين لانعكس المعنى ؛ تبعا لذلك ، واختلف.

تعلمه ... وهكذا ... ومثال القرينه «اللفظيه»: حاضر رجل أديب. فكلمه «حاضر» هي الخبر ؛ لأنها نكره محضه (١) والنكره التي بعدها (وهي : رجل) نكره غير محضه ؛ لأنها مخصصه بالصفه بعدها ؛ فهي أحق بأن تكون المبتدأ بسبب تخصصها (٢).

٢ - أن يكون الخبر جمله فعليه. فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ : نحو : الكواكب «تتحرك» ، فالجمله الفعلية المكونه من الفعل المضارع وفاعله. خبر المبتدأ. فلو تقدم الخبر وقلنا : تتحرك الكواكب - لكانت «الكواكب» فاعلا ، مع أننا نريدها مبتدأ ، وليس فى الكلام ما يكشف اللبس. بخلاف ما لو كان الفاعل اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا ، نحو : تتحرك كواكبها السماء - قد أضاء النجمان ... ؛ فتعرب جمله الفعلية هنا ؛ (تتحرك كواكبها) خبرا متقدما ؛ لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ «السماء» فرجوع الضمير إلى كلمه : «السماء» دليل على أنها متأخره فى الترتيب اللفظى فقط ، دون الترتيب الإعرابى (وهذا يسمى : الرتبه (٣) ؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظا ورتبه إلا فى مواضع (٤) ليس منها هذا الموضع. فكلمه : «السماء» متأخره فى اللفظ. لكنها متقدمه فى الرتبه. وأصل الكلام : السماء تتحرك كواكبها ؛ فكلمه : «السماء» مبتدأ. وحاز تقديم الخبر عليها مع أنه جمله فعليه لأن اللبس مأمون ؛ إذ فاعلها اسم ظاهر. وليس ضميرا مستترا يعود على ذلك المبتدأ (٥) ...

وتعرب جمله الفعلية الثانيه خبرا مقديما ، والنجمان مبتدأ. ولا- لبس فيه ، لأن وجود الضمير البارز (وهو ألف الاثنين) وإعرابه فاعلا - فى اللغات الشائعه

ص: ٤٥٠

١- أى : غير متخصصه بنعت ، أو إضافه ، أو نحوهما - كما سبق.

٢- لما عرفناه من أن المبتدأ يكون هو المعرفه ، أو النكره المتخصصه عند اجتماع أحدهما مع النكره المحضه. وهذا بشرط ألا تقوم قرينه تعارضه.

٣- الترتيب الإعرابى أو الرتبه ، يجعل لبعض الألفاظ الأسبقية فى جمله دون بعض ؛ فالمبتدأ أسبق من الخبر ، والفعل أسبق من الفاعل ، والفاعل أسبق من المفعول ، والمضاف أسبق من المضاف إليه .. ، وهكذا. وقد تكون هناك أسباب لمخالفه هذا الأصل أحيانا. على حسب ما هو موضح فى مواضعها.

٤- سردناها عند الكلام على الضمير فى ص ٢٣٣.

٥- وتنطبق هذه الصوره على قول حسان : قد ثكلت أمه من كنت واحده أو كان منتشبا فى برثن الأسد

عند العرب - أوجب أن يكون «النجمان» مبتدأ، لا غير؛ إذ لا يوجد ما يحتاج إلى فاعل، ومن ثم كان اللبس مأمونا (١)...

وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر على الوجه السابق، يقع بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كان ضميرا مستترا أيضا؛ نحو: البيت أقيم. وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل. إذا كان الفاعل ضميرا مستترا؛ نحو: القمر هيهات. وقد يلبس المبتدأ لو تأخر بالتوكيد؛ نحو: أنا سافرت؛ فلو تأخر المبتدأ الضمير لكان توكيدا للتاء. فبسبب اللبس يمتنع التقديم في كل ما سبق (٢)...

٣ - أن يكون الخبر محصورا فيه المبتدأ (٣) بإنما، أو إلا؛ مثل: إنما البحترى شاعر - إنما المتنبى حكيم - ما النيل إلا حياه مصر - ما الصناعه إلا ثروه. فلا يجوز تقديم الخبر؛ كي لا يزول الحصر، فلا يتحقق المعنى على الوجه المراد.

٤ - أن يكون الخبر لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء (٤)؛ نحو: لعلم مع تعب خير من جهل مع راحه؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة في جملتها؛ فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه؛ وهو المبتدأ.

٥ - أن يكون المبتدأ اسما مستحقا للصدارة في جملته؛ إما بنفسه مباشرة،

ص: ٤٥١

١- ومن نوع الخبر الذى يجب تأخيره الجملة الفعلية الواقعة خبرا «عن ما» التعجيبه - كما سيجيء فى ص ٤٥٢
٢- وهذا على اعتبار أن الفعل - فى اللغات الشائعه - لا تلحقه علامه تنبيه ولا جمع، وأن حمل الكلام على الكثير الشائع أحسن وأصح. أما على اللغة القليله التى تجيز إلحاق هذه العلامه به فاللبس مخوف غير مأمون، فلا يجوز التقديم، والخير فى ترك التقديم فى هذه الصوره، مبالغه فى الابتعاد عن شبهه اللبس.

٣- أى: أن المبتدأ يكون منقطعا للخبر، محصورا فيه وحده. وقد يختصرون فيقولون «محصورا» فقط. وبيان الحصر يتضح من التمثيل الآتى: إذا أردنا قصر شىء على شىء؛ بحيث يكون أحدهما مختصا بالآخر؛ منقطعا له. أى: متفرغا له كل التفرغ - سميت هذه العمليه: «حصرا»، أو «قصرا». كأن تريد قصر «البحترى» على الشعر، وانقطاعه له فتقول: إنما البحترى شاعر. فقد قصرنا «البحترى» على الشعر؛ أى: جعلناه مختصا به منقطعا له دفين غيره من العلوم والفنون الأخرى. ولا بد فى الحصر (القصر) من شىء محصور، ومن محصور فيه ذلك الشىء، ومن علامه حصر. فالبحترى فى المثال السابق هو «المحصور»، ويسمى «المقصور» أيضا. والشعر هو المحصور فيه، ويسمى: «المقصور عليه». كل ذلك ما لم تمنع قرينه. وعلامه الحصر هى: «إنما». وقد تكون «إلا» كما فى المثالين الآخرين أو غيرهما، وقد يختصرون أحيانا فيقولون المحصور؛ يريدون: المحصور فيه؛ بشرط أن يكون الغرض واضحا لا لبس فيه. وللقصر طرق معينه متعدده، وعلامات خاصه، لها موضعها فى «علم المعانى». وإذا كانت أداه الحصر (القصر) «إنما» فالمقصور عليه هو المتأخر فى جملتها؛ وإذا كانت الأداه «إلا» فالمقصور عليه هو الواقع بعدها مباشرة.

٤- سبق الكلام عليها فى هذا الباب ص ٤٤٥ ولها باب خاص فى ص ٥٩٥ و ٥٩٧

كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وما التعجيبه ، وكم الخبريه (١) ... ؛ مثل : من القادم؟ وأى شريف تصاحبه أصحابه - ما أطيب خلقك!! كم صديق عرفت فيه الذكاء!! وإما بغيره ؛ كالمضاف إلى واحد مما سبق ؛ فالمضاف إلى اسم استفهام نحو : صاحب من القادم؟ والمضاف إلى اسم شرط نحو : غلام أى رجل شريف تعاونه أعاونه. والمضاف إلى كم الخبريه نحو : خادم كم صديق عرفت فيه الذكاء (٢).

ص: ٤٥٢

- ١- أما الاستفهاميه فداخله فى أسماء الاستفهام التى لها الصداره أيضا.
- ٢- وإلى المواضع السابقه يشير ابن مالك بقوله. والأصل فى الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا فامنع حين يستوى الجزاء ان عرفا ونكرا عادى بيان أى : امنع التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر فى التعريف والتنكير ، وعدما البيان الذى يوضح أن أحدهما هو المبتدأ ، وأن الآخر هو الخبر. («وعرفا ونكرا» ، منصوبين على نزع الخافض - أو على التمييز) ثم قال : كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحصرأ أو كان مسندا لذى لام ابتداء أو لازم الصدر ؛ كمن لى منجدا؟ ومعنى البيت الأخير : أن الخبر يمتنع تقديمه إذا كان مسندا لصاحب لام ابتداء ؛ أى : إذا كان مسندا ، والمسند إليه مبتدأ مصدرا باللام التى تدخل على المبتدأ للدلاله على الابتداء. وكذلك يمتنع تقديمه إذا كان المبتدأ لازم الصداره ؛ أى : لا يكون إلا فى صدر جملته.

(١) هنا مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر ؛ أشهرها ما يأتي :

١ - ما ورد مسموعاً من مثل : راكب الناقه طليحان (١). (أى : متعبان ؛ أصابهما الإعياء والإرهاق ، وأصله : راكب الناقه والناقه طليحان ؛ من كل مبتدأ مضاف ، أخبر عنه بخبر مطابق فى التشبيه أو الجمع للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف شىء ظاهر على المبتدأ ؛ كالمثال السابق. ونحو : مهندس البيت جميلائن - ونحو : خادم الطفلين لآعبون ؛ أى : مهندس البيت وبيت جميلائن ، وخادم الطفلين والطفلائن لآعبون. فالمعطوف على المبتدأ محذوف لوضوح المعنى. والخبر هنا واجب التأخير. لكن أيجوز القياس على تلك الأساليب التى حذف فيها حرف العطف والمعطوف على المبتدأ ؛ لوضوح المعنى؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل بجوازه بشرط وجود قرينه واضحه تدل على المحذوف : لأن هذا الرأى يطابق الأصول اللغويه العامه التى تقضى بجواز الحذف عند قيام قرينه جليه تدل على المحذوف ، وتمنع خفاء المعنى ؛ كما رددنا هذا كثيراً (٢) ...

٢ - أن يكون الخبر مقروناً بالفاء (٣) ؛ نحو : الذى ينصحنى فمخلص. فإن تقدم الخبر وجب حذف الفاء.

٣ - أن يكون الخبر مقترناً بالباء الزائده ؛ نحو : ما شريف بكاذب.

٤ - أن يكون الخبر طلباً ؛ نحو : المحتاج عاونه ، والبائس لا تؤلمه.

٥ - أن يكون الخبر عن «مذ» أو «مذ»، بجعلهما مبتدأين معرفتين فى المعنى ؛ نحو : ما سافرت مذ أو منذ شهران ؛ (إذ المعنى : زمن انقطاع الرؤيه شهران (٤)).

٦ - ضمير الشأن الواقع مبتدأ ؛ نحو : قل (هو : الله أحد).

٧ - المبتدأ المخبر عنه بجمله هى عينه فى المعنى نحو : (كلامى : «السفر مفيد») (قولى : «العمل نافع»).

٨ - اسم الإشاره المبدوء بكلمه : «ها» التثنيه ، فى جمله اسميه ؛ نحو : هذا أخى. وهذا رأى كثير من النحاه ، ومن الميسور رفضه بالأدله التى

ص : ٤٥٣

١- سيجىء لهذا المثل بيان فى ج ٣ باب العطف ، عند الكلام على حذف واو العطف

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٤٦٠

٣- سيجىء فى ص ٤٨٧ بيان المواضع التى يقترن فيها الخبر بالفاء ...

٤- كما سبق فى ص ٤٤٤ وكما يجىء فى ص ٤٥٧ وفى ج ٢ باب الظرف ، وباب حروف الجر

سبقت (١) والتي تجعل تقديم المبتدأ هنا مستحسنًا ، لا واجبا. وإنما يتعين - عند أصحاب ذلك الرأى - أن يكون اسم الإشارة فى الجملة الاسميه هو : المبتدأ ولا يكون خبرا ، بحجه أن : «ها» التنيه تتطلب الصداره ، بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشره ، لا يفصل بينهما ضمير ، فإن فصل بينهما الضمير فى مثل ؛ «هأنذا» فالضمير هو المبتدأ واسم الإشارة هو الخبر. ويجوز : هذا أنا. ولكن الأول أحسن وأولى ؛ لكثرة الأساليب الأدبيه الوارده به (٢).

٩ - المبتدأ الذى للدعاء ؛ نحو : سلام عليكم ، وويل للأعداء.

١٠ - المبتدأ الذى له خبر متعدد يؤدي مع تعدده معنى واحدا ؛ مثل : الفتى نحيف سمين - الرمان حلو حامض ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المتعدد الذى يؤدي معنى واحدا ، ولا تقديم واحد مما تعدد (٣).

١١ - المبتدأ التالى : أمّا : نحو : أما صالح فعالم ؛ لأن الفاء لا تقع بعد «أما» مباشره. ولأن الخبر الذى تدخل عليه لا يتقدم على المبتدأ - كما سلف -

١٢ - المبتدأ المفصول من خبره بضمير الفصل ، نحو : الشجاع هو الناطق بالحق غير هيب :

١٣ - المبتدأ إذا كان ضمير تكلم أو خطاب ، وقد أخبر عنه بالذى وفروعه مع وجود بعده الضمير مطابقا للتكلم ، أو الخطاب ؛ نحو : أنا الذى أساعد الضعيف. أنتما اللذان تساعدان الضعيف.

١٤ - ويجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فى باب الإخبار عن : «الذى» ، نحو : الذى صافحته محمد.

١٥ - المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب ، وقد أخبر عنه بنكره معرفه بأل ، بعدها ضمير مطابق للمبتدأ فى التكلم والخطاب ، نحو : أنا السيف أمزق الضلال ، أنت الجندى تدافع عن الوطن.

١٦ - إذا كان المبتدأ اسم موصول وجب تأخير الخبر عنه وعن الصلحه معا (٤).

ملاحظه : يجب تقديم كل اسم أو فعل سبقته أداه عرض ، أو تمن ، أو رجاء ، أو نفى ، أو طلب.

ص : ٤٥٤

١- فى رقم ٦ من هامش ص ٢٩٥ وله إشاره فى رقم ١ من هامش ص ٣٠٤.

٢- كما سبق فى «ا» من ص ٣٠٤ وكما سيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحه التاليه :

٣- كما سيجىء فى موضع تعدد الخبر ص ٤٨٠.

٤- كما فى ص ٣٤٢.

١٧ - ويجب تأخير الخبر ، إذا كان جملة فعلية ماضويه والمبتدأ «ما» التعجيبه ؛ نحو : ما أقدر الله أن يدنى المتباعدين (١).

(ب) آثار النحاء والبلاغيون جدلا مرهقا حول بعض الحالات التي يكون فيها المبتدأ والخبر متساويين في التعريف والتنكير ، أو متقاربين فيهما ؛ من غير لبس في المعنى. ويدور الجدل حول معرفه الأحق منهما بأن يكون المبتدأ. وإذا ظهر الأحق فهل يجوز الإغضاء عن أحقيته بجعله خبرا وجعل الخبر مبتدأ؟ وقد سبق (٢) بيان المراد من التساوى والتقارب في التعريف والتنكير.

بالرغم من جدلهم المرهق (٣) ؛ فإن الجواب السديد يتلخص في أن المعول عليه في جواز تقديم المبتدأ على الخبر ليس التساوى أو التقارب في درجه التعريف والتنكير ؛ وإنما المعول عليه وحده هو وجود قرينه تدل على أن هذا هو المحكوم عليه ، (أى : أنه المبتدأ) ، وذلك هو المحكوم به ، أى : الخبر ، على حسب المعنى ؛ بحيث يتميز كل من الآخر ، دون خلط أو اشتباه. فمتى وجدت القرينه التي تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعى (٤). وإن لم توجد القرينه وجب تأخير الخبر حتما من غير أن يكون للتساوى أو التقارب دخل في الحالتين. فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحيه قدرتهم على إدراك أن هذا محكوم عليه فيكون مبتدأ ، وأن ذاك محكوم به فيكون خبرا. فإذا وقع في وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ، وأن اللبس محتمل - وجب إزالته ؛ إما بالقرينه التي تبعده وتبدده ، وإما بالتزام الترتيب ؛ فيتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ؛ ليكون هذا التقدم دليلا على أنه المبتدأ ، ووسيله إلى تعيينه ؛ لموافقته للأصل الغالب في المبتدأ.

ص: ٤٥٥

١- سبقت الإشارة لهذا في ص ٤٥٢

٢- في هامش ص ٤٤٨.

٣- وقد عرض لبعضه صاحب المفصل ، وكذا الصبان بإيجاز في الجزء الأول باب المبتدأ والخبر عند الكلام على مواضع تأخير الخبر وجوبا. وكذلك التصريح وهامشه في الموضوع السابق أيضا : وكذلك المعنى أول الباب الرابع.

٤- إلا في الحالة التي أشرنا إليها في رقم ٨ من ص ٤٥٣ وهى حاله اسم الإشارة المقرون بكلمه «ها» التنييه ، مع معرفه أخرى إذ يتعين أن يكون اسم الإشارة هو المبتدأ ؛ لأن حرف التنييه لا بد أن يتصدر - عند فريق من النحاء دون فريق ، طبقا للبيان المفصل الذى فى رقم ٦ من هامش ص ٢٩٥ - إلا إن كانت المعرفه الأخرى ضميرا ؛ ففى هذه الحالة يحسن أن يكون هو المبتدأ الذى تسبقه (ها) التنييه ، واسم الإشارة يجىء بعده خبرا نحو : «هأنذا». وقد يجوز مراعاة القاعده العامه بتقديم الإشارة أيضا فى هذه الصوره مع تأخير الضمير ؛ نحو : هذا أنا ، ولكن الأول أكثر فى الأساليب الأدبيه المعروفه. (انظر ص ٣٠٤).

تقديم الخبر وجوبا

(وهى الحاله الثالثه له)

؛ أهمها :

١ - أن يكون المبتدأ نكره محضه ، ولا- مسوغ للابتداء به إلا- تقدم الخبر المختص ؛ ظرفا كان ، أو حازا مع مجروره (١) ؛ أو جمله ؛ فمثال شبه جمله : عندك كتاب - على المكتب قلم ... فإن كان للمبتدأ مسوغ آخر جاز تقديم الخبر وتأخيرته ؛ نحو : عندك كتاب جميل - على المكتب قلم نفيس ؛ ويجوز : كتاب جميل عندك ، وقلم نفيس على المكتب. ومثال جمله : قصدك ولده محتاج. فلا- يجوز تقديم المبتدأ ؛ وهو : «محتاج» ؛ لأنه نكره محضه ، ولأن المبتدأ النكره إذا تأخر عنه خبره جمله أو شبه جمله فقد يتوهم السامع أن المتأخر صفه ، لا خبر (٢).

٣ - أن يكون المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على جزء (٣) من الخبر ؛ نحو : فى الحديقه صاحبها. فكلمه : «صاحب» مبتدأ ، خبره الجار مع المجرور السابقين ؛ (فى الحديقه). وفى المبتدأ ضمير يعود على الحديقه التى هى جزء من الخبر. ولهذا وجب تقديم الخبر ؛ فلا- يصح : صاحبها فى الحديقه ؛ لكيلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ؛ وهو ممنوع هنا. ومثل ذلك : «فى القطار ركابه» فكلمه : «ركاب» مبتدأ خبره الجار مع المجرور السابقين. وفى المبتدأ ضمير يعود على : «القطار» وهو جزء من الخبر. ويجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح :

ص: ٤٥٦

١- سبق الكلام على النكره المحضه فى رقم ٢ من هامش ١٩٢ وعلى الظرف المختص ، وكذا الجار مع مجروره فى ص ٤٣٣ وفى رقم ٤ من هامش ٤٤١. وكذا الرأى فى المبتدا النكره فى ص ٤٤٤

٢- كل هذا كلام القائلين بأن المبتدأ لا يكون نكره إلا بمسوغ. وسردوا عشرات من المسوغات لا تترك نكره بغير أن تصلح للابتداء ؛ كما أوضحنا فيما سلف (ص ٤٤٠ وما بعدها) ، وانتهينا منه إلى أنه لا قيمه لهذا التوهم ولا داعى لبقاء تلك القاعده ، وعندئذ يكون الموضع الأول من مواضع تقديم الخبر هو : (أن يكون المبتدأ نكره محضه ، ويراد تخصيصه ، بتقديم خبره الظرف أو الجار مع المجرور المختصين ، أو جمله). أما دعوى التوهم فخياليه لا مجال لها ما دامت جمله الاسميه قد أدت الفائده.

٣- عبارته النحاه : «يعود على الخبر». ولكن الصحيح أنه يعود على جزء من الخبر كما فى المثال ، إذ الضمير عائد على المجرور وحده ، وهو جزء من الخبر ؛ لأن الخبر الجار مع مجروره.

رُكَّابَه فِي الْقَطَارِ ؛ لِثَلَا يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَي مَتَأَخَّرَ لَفْظًا وَرَتَبَهُ ؛ وَهُوَ مَمْنُوعٌ هُنَا كَمَا قُلْنَا. وَهَكَذَا ...

٣ - أن يكون للخبر الصدارة في جملته ؛ فلا- يصح تأخيره. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام ؛ نحو : أين العصفور؟ فكلمه : «أين» اسم استفهام ، مبني على الفتح في محل رفع ، خبر مقدم ، و «العصفور» مبتدأ مؤخر. ونحو : متى السفر؟ فكلمه : «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم ، و «السفر» مبتدأ مؤخر. ومثل هذا : كيف الحال؟ من القادم؟ ...

وكذلك الخبر الذي ليس اسم استفهام بنفسه ولكنه مضاف إلى اسم استفهام ؛ نحو ؛ ملك من السياره؟ ؛ وصاحب أيّ اختراع أنت؟

ومما له الصدارة «مذ ومنذ» عند إعرابهما ظرفين خبرين متقدمين في مثل : ما رأيت زميلي مذ أو منذ يومان. ولو أعربناهما مبتدأين لوجب تقديمهما أيضا (١).

٤ - أن يكون الخبر محصورا (٢) في المبتدأ بإلا- أو إنما ؛ نحو : ما في البيت إلا الأهل ، إنما في البيت الأهل ؛ فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ، لكيلا يختل الحصر المطلوب ، ويختلف المراد (٣).

ص: ٤٥٧

١- سبقت الإشارة لهذا في ص ٤٤٤ و ٤٥٣ - وسيجيء البيان عنهما في ج ٢ باب الظرف وحروف الجر.

٢- وقد أشرنا باختصار إلى الحصر وطريقته في رقم ٢ من هامش ص ٤٥١.

٣- وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة السابقة بقوله : ونحو عندي أدرهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر ويشير بهذا البيت إلى الموضع الأول. (والو طر هو : الغرض والحاجة) ثم قال : كذا إذا عاد عليه مضمراً بما به عنه مبيناً يخبر يشير إلى الموضع الثاني ، وهو : تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمراً (أي : ضمير) من المبتدأ الذي يخبر عنه بخبر ، وهذا الخبر يبين ويفسر الضمير العائد إليه (وفي البيت كثير من التعقيد ، والضمائر الملتوية في مراجعها.) و «مما» أي : من المبتدأ الذي .. و «به» بالخبر - حاله كون الخبر مبيناً - وعنه : (عن المبتدأ ..) ثم أشار إلى الموضع الثالث فالرابع بقوله : كذا إذا يستوجب التصديراً كأي من علمته نصيراً؟ وخبر المحصور قدّم أبداً كما لنا إلا أتباع أحمداً يريد أن يقول : كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي تستوجب التصدير ، أي : تستحقه وجوباً ؛ نحو : أين من علمته نصيراً؟ «فأين» : اسم استفهام خبر مقدم ... إلخ. «من» : اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر ... وكذلك يجب تقديم خبر المحصور فيه ، أي : خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر (فالخبر محصور ، والمبتدأ محصور فيه) مثل : ما لنا إلا أتباع أحمد.

(١) من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر :

- ١ - أن يكون لفظه «كم» الخبرية (١)؛ نحو : كم يوم غبابك!! أو أن يكون مضافا إليها ، نحو : صاحب كم كتاب أنت!!
- ٢ - أن يكون قد ورد عن العرب متقدما في مثل من أمثالهم ؛ نحو : في كل واد بنو سعد ؛ لأن الأمثال الواردة لا- يصح أن يدخلها تغيير مطلقا ، (لا في حروفها ، ولا في ضبطها ، ولا في ترتيب كلماتها). - كما سيجيء في ص ٤٧١ -
- ٣ - أن يكون المبتدأ مقرونا بفاء الجزاء ؛ نحو : أما عندك فالخير.
- ٤ - أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفا للمكان ؛ نحو : هنا (٢) وثم في مثل : هنا النبوغ ؛ وثم العلم والأدب.
- ٥ - أن يكون تأخير الخبر مؤديا إلى خفاء المراد من الجملة ، أو مؤديا إلى الوقوع في لبس ؛ فمثال الأول : لله درك (٣) ، عالما ، فالمراد منها : التعجب. ولو تأخر الخبر وقلنا : درك لله - لم يتضح التعجب المقصود. ومثال الثاني : عندي أنك بارع ، من كل مبتدأ يكون مصدرا مسبوكا من «أن» (مفتوحه الهمزه مشدوده النون) ومعموليتها : وهي «أن» التي تفيد التوكيد. فلو قلنا : أنك بارع عندي - لكان التأخير سببا في احتمال اللبس في الخط بين «أن» المفتوحه الهمزه المشدده النون و «إن» المكسوره الهمزه المشدده النون ، وسببا في احتمال لبس آخر أقوى ، بين «أن» المفتوحه الهمزه المشدده التي معناها التوكيد ، والتي تسبك مع معموليتها بمصدر مفرد - و «أن» التي بمعنى «لعل» ، وهذه مع معموليتها جمله فلا تسبك معهما بمصدر مفرد ، وفرق كبير في الإعراب بين المفرد والجملة ، وفي

ص: ٤٥٨

- ١- أما الاستفهاميه فلها الصداره أصله كأسماء الاستفهام السابقه. فكم بنوعيتها واجبه الصداره.
- ٢- هذا ما صرح به فريق من النحاه ، كصاحب «الهمع» - ج ١ ص ١٠٢ - ولكن السماع الكثير يخالفه في الظرف : «هنا». - كما أوضحنا هذا بإضافه في رقم ٦ من هامش ص ٢٩٥ -
- ٣- الدر : اللب. والمقصود من هذه الجملة المدح والتعجب معا ؛ بسبب ما يدعيه المتكلم من أن اللبن الذي ارتضعه المخاطب ونشأ عليه هو لبن خاص من عند الله هيأه خاصه لإعداد هذا المخاطب إعدادا ممتازا ينفرد به (راجع ج ٢ رقم ٢ من هامش ص ١٨ م ٦٠). وهذا الأسلوب قد التزم فيه العرب تقديم الخبر ؛ فلا يصح تأخيره

المعنى بين التوكيد ، والترجى أو الظن ... فقد صار اللبس محتملا لفظا وكتابه ومعنى بسبب تأخير الخبر ، ولو تقدم لامتنع اللبس ، إذ الحكم الثابت «لأن» المكسوره الهمزه المؤكده ، و «أن» المفتوحه الهمزه التى بمعنى «لعل» أن كلا منهما مع معموليه جمله ، وأن كلا منهما لا يجوز تقديم معمول خبره عليه ؛ سواء أكان المعمول ظرفا أم غير ظرف (١). ولهذا يسهل الاهتداء إلى إعراب الظرف فى المشال السابق ، وأشباهه ، وأنه خبر وليس معمولا- للخبر متقدما عليه ؛ إذ لو لم نعر به خبرا واعتبرنا الحرف : «أن» توكيد (وهى المفتوحه الهمزه ، المشدده النون) لكان المصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ ، ولا نجد له خبرا ؛ وهذا لا يصح. ولو اعتبرناها بصورتها هذه بمعنى : «لعل» لم يصح تعليق الظرف المتقدم بخبرها إذ لا يجوز تقديم شىء من معمولات خبرها عليها - كما قلنا - . وكذلك لو اعتبرناها «إن» المكسوره الهمزه ، المشدده النون ، للتوكيد. فلم يبق بدّ من إعراب ذلك الظرف خبرا متقدما. فتقدمه - أو غيره من معمولات - يحتم أمرين :

(١) تعيين نوع «أن» التى بعده ؛ فتكون للتوكيد ، مفتوحه الهمزه مشدده النون.

(ب) أنه خبر متقدم وليس معمولا لخبرها.

كما أن تأخيره يوجب أمرين :

(١) اعتبار «أن» (مفتوحه الهمزه ، مشدده النون) بمعنى «لعل» أو كسر همزتها مع تشديد نونها لتكون للتوكيد.

(ب) إعرابه فى الصورتين معمولا للخبر وليس خبرا.

ولا شك أن كل اعتبار من الاعتبارات السالفه يؤدى إلى معنى يخالف الآخر.

هذا وإنما يكون تقديم خبر «أن» واجبا على الوجه الذى شرحناه بشرط عدم وجود «أما» الشرطيه. فإن وجدت جاز تأخير الخبر (٢). إذ المشدده المكسوره الهمزه. وكذا التى بمعنى : «لعل» لا يقعان بعدها (٣) ...

وغايه القول : أنه يجب تقديم الخبر فى كل موضع يؤدى فيه تأخيره إلى لبس ، أو خفاء فى المعنى أو فساد فيه.

ص : ٤٥٩

١- كما هو مبين فى رقم ٣ من هامش ص ٥٧٦ - وفى «و» من ص ٥٨٧

٢- تقول : أما عندي فأنتك فاضل. أو : أما أنتك فاضل فعندى.

٣- لأنه لا يجوز الفصل بينها وبين الفاء التى بعدها بجمله اسميه مصدره ب «إن» مكسوره الهمزه ولا «أن» التى بمعنى : «لعل» - كما سيجيء فى رقم ٣ من هامش ص ٥٧٤ وسيجيء فى ج ٤ ص ٣٧٩ م ١٦١ تفصيل الكلام على : «أما» وأحكامها.

يحذف كل منهما جوازا أو وجوبا في مواضع معينة ؛ فيجوز حذف أحدهما إن دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى بحذفه (١) ؛ فمثال حذف المبتدأ جوازا أن يقال : أين الأخ؟ فيجاب : في المكتبة. فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره : «الأخ». وأصل الكلام : «الأخ في المكتبة». حذف المبتدأ جوازا ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى بحذفه. ومن الأمثلة أيضا أن يقال : كيف الحال؟ فيجاب ... «حسن». فكلمه : «حسن» خبر لمبتدأ محذوف تقديره : «الحال». وأصل الجملة : «الحال حسن» حذف المبتدأ جوازا ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى بحذفه ... وهكذا (٢).

ومثال حذف الخبر جوازا أن يقال : من في الحقل؟ فيجاب : «علی». فكلمه «علی» مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف تقديره : «في الحقل». وأصل الكلام. «علی في الحقل». حذف الخبر جوازا لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى بحذفه. ومثله : ماذا معك؟ فيقال : «القلم» ، فكلمه : «القلم» مبتدأ مرفوع ،

ص: ٤٦٠

- ١- هذا الحذف تطبيق لقاعده لغويه عامه ، تشمل المبتدأ والخبر وغيرهما ؛ ومضمونها. أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه ؛ بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغه بحذفه تأثيرا يؤدي إلى عيب وفساد. ويريدون بالدليل : القرينه الحسيه (ومنها اللفظيه) أو العقلية التي ترشد إلى لفظ المحذوف ومعناه ، وإلى مكانه في جملته. وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش ص ٤٤٩ - ويريدون بعدم تأثر المعنى : بقاءه على حاله قبل الحذف ؛ فلا ينقص ، ولا يصيبه لبس ، أو خفاء - انظر «ا» من ص ٤٤٤.
- ٢- يكثر حذف المبتدأ جوازا في جواب الاستفهام ؛ نحو : ما الحديد؟ فيقال : معدن. أى : هو معدن. ومنه قوله تعالى : (ما أدراك ما هيئه؟ نارٌ حاميه) أى : هي نار حاميه ... وقوله : (أَفَأَتَّبِعُكُمْ بِشَرِّ مَنْ ذَلِكُمْ؟) (... النَّارُ ...) أى : هو النار. وكذلك بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ نحو : من يعمل صالحا فلنفسه ... أى : فعمله لنفسه. وكذلك بعد القول : مثل : الآيه الكريمه التي تسجل كلام الكفار عن القرآن بأنه أساطير الأولين وهي : (قَالُوا : أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ..) أى : (هو : أساطير الأولين). وقد يحذف جوازا في غير هذه المواضع ؛ مثل قوله تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا). وقوله : (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ...) أى : هذه ...

والخبر محذوف تقديره : «معى». وأصل الكلام : «القلم معى» ، ومثل : خرجت فإذا الوالد (١).

وقد يحذف المبتدأ والخبر معا بالشرط السابق ؛ نحو : المحسنون كثير ؛ فمن يساعد محتاجا فهو محسن ، ومن يساعد مستغيثا فهو محسن ، ومن يشهد شهاده الحق ... أى : من يشهد شهاده الحق فهو محسن . فجملة : (هو محسن) مبتدأ وخبر وقد حذف معا . جوازا (٢) . ومن ذلك : من يخلص فى أداء واجبه فهو عظيم ، ومن ينفع وطنه فهو عظيم ، ومن يخدم الإنسانيه ... أى : فهو عظيم (٣) .

ص : ٤٤١

١- «إذا» هنا للمفاجأه ، أى : للدلاله على هجوم الشىء ، ووقوعه بغته . و «إذا الفجائيه» لا بد أن يسبقها كلام ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا بد أن تكون المفاجأه فى الزمن الحالى ؛ (لا المستقبل ولا الماضى) ، وأن تقترن بها الفاء الزائده للتوكيد . والمراد بالزمن الحالى أن وقوع المعنى بعدها ووقوع المعنى قبلها مقترنان ، بأن يتحقق وقوعهما معا فى وقت واحد ، ولو كان ماضيا ؛ نحو : خرجت أمس فإذا النسيم منعش (وسيجىء كلام على إعراب «إذا» فى ص ٥٩٢ - ثم راجع ج ٢ ص ٢٢٥ م ٧٩) فتقدير المثال : خرجت فإذا الوالد موجود ؛ وهذا على اعتبار أن «إذا» الفجائيه حرف . - مراعاه للأسهل - أما على اعتبارها ظرف زمان أو مكان فهى الخبر ؛ أى : ففى الوقت أو فى المكان الوالد .

٢- فكلمه : «من» اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ . «يشهد» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره : هو ؛ والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ . «شهاده» مفعول مطلق منصوب ، ومضاف ، «الحق» مضاف إليه مجرور «فهو محسن» الفاء داخله على جواب الشرط . «هو» مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ، «محسن» خبره مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط . وفى هذا المثال يصح أن يكون المحذوف هو الخبر وحده ، والتقدير ، «ومن يشهد شهاده الحق محسن» . فتكون كلمه : «محسن» خبر «من» ولا- تكون «من» الشرطيه ؛ وإنما تكون اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «يشهد» مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره : هو .. والجملة لا محل لها من الإعراب صله الموصول والخبر محذوف . تقديره «محسن»

٣- وقد أشار ابن مالك إلى الحذف السابق فقال : وحذف ما يعلم جائز ؛ كما تقول : زيد ، بعد : من عندك؟ وفى جواب : كيف زيد؟ قل ، دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف ومعنى البيت الأول : أن الحذف جائز فى كل ما يعلم ؛ فيشمل حذف المبتدأ وحده ، وحذف الخبر وحده ، وحذفهما معا ، وغيرهما . والشرط فى ذلك كله أن يكون المحذوف معلوما ؛ ولن يكون معلوما إلا إذا وجد دليل يدل عليه مع عدم تأثر المعنى بحذفه ، ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط اكتفاء بشرط العلم ؛ لأن المحذوف لن يكون معلوما حقا إلا إذا وجد الشرط المذكور . وضرب مثلا لحذف - - الخبر هو : أن يسأل سائل : من عندك؟ فتقول : «زيد» . التقدير «زيد عندنا» ؛ فحذف الخبر وهو «عندنا» ؛ للعلم به على الوجه السالف . وأتى فى البيت الثانى . بمثال لحذف المبتدأ ؛ أن يسأل سائل : كيف زيد؟ فيكون الجواب : «دنف» أى : شديد المرض «دنف» خبر المبتدأ الذى استغنى عنه فحذف ، وأصل الجملة : زيد دنف . وقد ردد فى كلامه اسم : «زيد» على عادته قدامى النحاه فى كثره ترديده خلال أمثلتهم ، هو ، وعمرو ، وبكر ، وخالد .. حتى صار التمثيل بهذه الأسماء بغيا ؛ لابتذاله . يتحاشاه - بحق - أهل البلاغه والمقدره الفنيه . وبهذه المناسبه نشير إلى أن كلمه : «كيف» أو «كى» - كما ينطقها بعض العرب - هى فى أكثر استعمالاتها : إما اسم مبنى على الفتح ،

معناه الاستفهام عن حاله الشيء ، والسؤال عن هيئته الطارئة عليه ، دون السؤال عن ذاته وحقيقته ، وإما اسم معرب ، لا يدل على استفهام ، وإنما يدل على الحال المجردة ، والهيئته المحضه ، بأن يكون بمعنى «الكيفية». وإما شرطيه غير جازمه. فلها حالات ثلاث لا تكاد تخرج عنها. ولكل حاله أحكامها التي نوضحها فيما يلي. ١- فالاستفهاميه لها الصدارة في جملتها. وهي مبنيه على الفتح وجوبا في كل مواقعها المختلفه باختلاف الأساليب التي تحتويها. وضابط إعرابها أن ننظر إلى العامل بعدها ؛ فإن كان محتاجا إليها باعتبارها جزءا أساسيا لا يستغنى عنه فإنها تعرب على حسب حاجته ، فتكون خبرا في مثل : كيف أنت؟ لأن العامل الذي بعدها مبتدأ يحتاج للخبر ؛ فهي الخبر له ، مبنيه على الفتح في محل رفع. وكذلك هي الخبر في مثل : كيف بك ؛ وكيف به ، - بالإيضاح الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٠٥ - وفي مثل : كيف كنت؟ تعرب خبرا «الكان» ، مبنيه على الفتح أيضا في محل نصب ؛ لاحتياج «كان» لخبر. وفي مثل : كيف ظننت الضيف؟ تكون مبنيه على الفتح في محل نصب ، مفعولا ثانيا للفعل : «ظن» - وهو من الأفعال التي تحتاج لمفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر - فإن كان ما بعدها غير محتاج لها احتياجا أساسيا على الوجه السالف بقيت مبنيه على الفتح أيضا. ولكن في محل نصب دائما ؛ إما لأنها حال ؛ نحو : كيف حضر الضيف (أى : حضر الضيف في أى حال ؛ وعلى أى هيئه) وإما لأنها مفعول مطلق ؛ نحو (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ؟) «فكيف» مفعول مطلق. والمعنى : فعل ربك بأصحاب الفيل أى فعل ... فهي في كل ما سبق اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع ، أو نصب على حسب حاجه العامل ، ولا تكون في محل جر مع بقائها استفهاميه إلا سماعا في بعض أمثله نادره لا يقاس عليها ؛ منها قولهم : على كيف تبيع الأحمرين؟ ولسيويه رأى آخر حسن في معنى «كيف» الاستفهاميه ، وفي إعرابها. وقد اضطرب النحاه في شرحه إلى أن تناوله «الخضري» في حاشيته فأزال عنه الغموض والخفاء ، وكشف بشرحه السبب في استحسان صاحب «المعنى» وتأييده لذلك الرأي. وملخصه : أن معنى : «كيف» الاستفهاميه عند سيويه شيء واحد ، هو السؤال عن الحال والهيئه الطارئة على الأمر المسئول عنه ، وأن من يقول : كيف محمدا؟ وكيف الجو؟ يريد : في أى حال ؛ محمدا؟ وعلى أى حال الجو؟ فمعناها اللفظي الدقيق هو : - في أى حال؟ ، أو : على أى حال ؛ بحيث تستطيع أن تحذف لفظها وتضع مكانه هذا الذي بمعناه ، فلا يتأثر المراد. وهذا معنى قول سيويه إنها : «ظرف» مبني على الفتح ؛ - لأن كلمه : «ظرف» يراد منها أحيانا الجار مع مجروره. ثم هو يريد الظرفيه المجازيه ؛ كالتى في مثل : فلان في حاله حسنه. ولا يريد الظرفيه الحقيقيه النحويه التي تقتضى أن يكون الظرف منصوبا على الظرفيه ؛ إذ لا تدل هنا على زمان أو مكان ، وإنما يريد ما قدمناه من نحو : في أى حال - وعلى أى هيئه ... وبهذا تكون «كيف» عنده مبنيه على الفتح في محل رفع أو نصب ، على حسب حاجه العوامل ، ولا تكون في محل جر ، ولا مقصوره على النصب للظرفيه أو غيرها. وهذا الرأي قريب من سابقه ، وحسن أيضا - كما قلنا - وفي كل ما تقدم راجع المعنى والهمع ، في مبحث : «كيف» وكذا الصبان والخضري وحاشيه ياسين في باب المبتدأ والخبر - ج ١ - عند بيت ابن مالك : وفي جواب : كيف زيد؟ قل : دنف ... ثم في أول باب «أعلم وأرى» ب - والتي تجردت عن الاستفهام ، وتخلصت لمعنى الحال المجرد (أى : كانت بمعنى : «الكيفية») لا تكون اسما مبنيا ، وإنما تكون اسما معربا مفعولا به - فقط - مجردا عن معنى السؤال ، وليس له وجوب الصدارة فيعرب مفعولا به منصوبا لعامل قبله كالذى قيل أيضا في آيه : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ) حيث أعربها بعض النحاه مفعولا به منصوبا ، مضافا إلى الجملة الفعلية بعده ، ثم تأويل هذه الجملة الفعلية بالمصدر - طبقا لما هو موضح في باب الإضافة ج ٣ خاصا بالجملة الواقعة مضافا إليه - كتأويل الجملة بالمصدر في قوله تعالى (هذا يومٌ ينفعُ الصادقينَ صدقُهُمْ) بإضافه كلمه «يوم» إلى الجملة بعده. فالمعنى : أرني كيفيه فعل ربك بأصحاب الفيل. ومثله التأويل في الآيه الأخرى وهي : قوله تعالى : (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى ..؟) وفي الآيتين آراء أخرى ولكن ما عرضناه أوضح وأيسر تطبيقا ، وليس فيه ما يعارض حكما مطردا ، أو قاعده أصيله. أى : أرني كيفيه إحيائك الموتى. ج - والشرطيه : اسم شرط غير

جازم - على الأرجح - يقتضى بعده فعل شرط وجوابه. ولا بد أن يكون الفعلان متفقين فى اللفظ والمعنى بعدها. نحو: كيف تكتب أكتب، ولا يجوز: كيف تكتب أقرأ... وتفصيل الكلام على هذا الاستعمال وحكمه مدون فى موضعه الخاص من الجزء الرابع - باب الجوازم ص ٣٣٤ م ١٥٦.

ذاك هو الحذف الجائر (١)، أما الواجب فللمبتدأ مواضع ، وللخبر أخرى. وفيما يلي البيان :

مواضع حذف المبتدأ وجوبا ، أشهرها أربعة :

(١) المبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ثم ترك أصله وصار خبرا. بيان هذا : أن بعض الكلمات يكون نعتا خاصا بالمدح كالذى فى نحو : ذهبت إلى الصديق الأديب ، أو بالذم كالذى فى ، نحو : ابتعدت عن الرجل السفية ، أو : بالترحم (٢) كالذى فى نحو : ترفق بالضعيف البائس. فكلمه «الأديب» و «السفيه» و «البائس» نعت مفرد (٣) ، تابع للمنعوت فى حركة الإعراب ، مجرور فى الأمثلة السابقة.

لكن يجوز إبعاده عن الجرّ إلى الرفع أو النصب بشروط (٤). وعندئذ لا يسمى

ص: ٤٦٣

-
- ١- ويمتنع حذف الجزأين معا ، أو أحدهما إذا وقعت جملتهما خبرا عن ضمير الشأن (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى الضمائر - ص ٢٢٦ - نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ).
 - ٢- إظهار الرحمة والحنان
 - ٣- النعت المفرد كالخبر المفرد ، وكالحال المفردة - ما ليس جملة ، ولا شبه جملة.
 - ٤- ستجىء مفصله فى موضعها الأنسب ، وهو : باب النعت ، ج ٣ ص ٣٧٥ م ١٥.

ولا يعرب في حالته الجديد «نعتا» (١) وإنما يكون في حاله الرفع خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : هو - مثلا - فيكون المراد : ذهبت إلى الصديق ؛ «هو الأديب» ابتعدت عن الرجل ؛ «هو السفیه . ترفق بالضعيف «هو البائس».

ويكون في حاله النصب مفعولا- به لفعل محذوف وجوبا مع فاعله ، تقديره : «أمدح» ، أو : «أذم» ، أو : «أرحم» ، على حسب معنى الجملة. والفاعل في هذه الأمثلة ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنا. فالمراد : أمدح الأديب ... أذم السفیه ... أرحم البائس.

ومن الأمثلة : أصغيت إلى الغناء الشجى (٢) ، فرعت من رؤيه القاتل الفتاك ، أشفقت على الطفل اليتيم. فكلمه «الشجى» نعت مفرد مجرور ؛ تبعا للمنعوت. وتفيد المدح. وكلمه : «الفتاك» نعت مفرد مجرور ؛ تبعا للمنعوت ، وتفيد الذم. وكذلك : «اليتيم» ، إلا- أنها تفيد الترحم. فتلك الكلمات الثلاث وأشباهاها - من كل نعت مفرد مجرور يفيد المدح ، أو الذم ، أو الترحم - قد يجوز إبعادها عن الجر ، إلى الرفع أو : النصب ؛ فلا تعرب نعتا مفردا مجرورا ؛ وإنما تعرب في حاله الرفع خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : «هو» ويكون المراد : «هو الشجى». «هو الفتاك». «هو اليتيم» كما تعرب في حاله النصب مفعولا به لفعل محذوف وجوبا مع فاعله ، تقديره : أمدح ... أو : أذم ... أو : أرحم ... ، على حسب الجملة ؛ فالمراد : أمدح الشجى ... أذم الفتاك ... أرحم اليتيم (٣).

ص: ٤٦٤

١- قد يسمى نعتا مقطوعا ، أو : منقطعا ؛ بمعنى : أنه منقطع عن أصله ، وتارك لاسمه الأول وحكمه السابق. انظر ما يأتي في رقم ٣ من الهامش

٢- الذى يسر ويفرح.

٣- قلنا : إن تلك الكلمات وأشباهاها لا تعرب نعتا إلا حين تكون تابعة للمنعوت في حركه إعرابه. أما حين تخالفه إلى الرفع أو النصب فلا- تكون نعتا ؛ لأن صلتها الإعرابيه به تنقطع ؛ لدخولها في جملة جديده مستأنفه في رأى الشائع ؛ لا صله بينها وبين الجملة السابقه من ناحيه الإعراب ؛ فكلتاهما مستقله بنفسها فيه. نعم إن تلك الكلمه التى كانت فى الأصل : «نعتا» قد تسمى : «النعت المقطوع» أو : «المنقطع» ولكن تسميتها بالنعت لم يلاحظ فيها حالتها الجديده ؛ وإنما لوحظ فيها حالتها القديمه التى تركتها ؛ فهى تسميه مجازيه باعتبار ما كان ، لا باعتبار ما هو متحقق الآن. أما الوصف بالمقطوع ، أو : المنقطع فملاحظ فيه أنها صارت فى حالتها الجديده ، وإعرابها المستحدث - مقطوعه عن إعرابها السابق ، وعن حركتها الأولى. بل إن جملتها الجديده مستأنفه لا- محل لها من الإعراب كما أسلفنا ؛ فليس بين الجملتين صله إعرابيه ؛ بالرغم من أن الغرض من الجملة الجديده هو إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم. أو غيره مما كان يدل عليه النعت قبل قطعه ... - - أما السبب فى تحويلها من نعت مفرد فى جملة إلى خبر مرفوع ، أو إلى مفعول به ، فى جملة جديده مستقله بنفسها ، لا صله فى الإعراب بينها وبين سابقتها. فسبب بلاغى ؛ ذلك أنهم حين يرون أهميه هذه الكلمه ، وجلال معناها ، وأن هذا المعنى جدير بالتنويه ، وتوجيه الأبصار والأسماع إليه يحولونها عن سياقها المألوف ، وإعرابها الطبيعى ؛ بقطعها وجوبا من جملتها ، وإدخالها فى جملة جديده ؛ الغرض منها إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم ؛ فتكون دلالة الجملة الجديده على تحقيق المراد أقوى وأظهر من دلالة الكلمه المفرده. وقد يكون القصد من القطع تقويه التخصيص ؛ إذا كان وقوعه بعد نكره ؛ نحو : مررت بأسد فى قفصه زائر أو زائرا. أو : تقويه الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفه ؛ نحو : أصغيت لعلى الشاعر ؛ فيكون الحذف فيهما جائزا. هذا وليس من اللازم فى النعت المنقطع أن

يكون مجرورا في الأصل تبعا للمنعوت ، بل يجوز أن يكون مرفوعا في حالته الأولى ، أو منصوبا ؛ تبعا لذلك المنعوت. فإن كان المنعوت مرفوعا جاز في نعته المرفوع النصب على القطع ، ولا- يجوز الرفع ؛ منعا للالتباس ؛ لأنه إن رفع فلن يعرف أنه مقطوع. وإن كان المنعوت منصوبا جاز قطع النعت إلى الرفع فقط ؛ ولا يجوز قطعه إلى النصب : منعا للالتباس كذلك. أما إذا كان المنعوت مجرورا فيجوز قطعه إلى الرفع ، أو النصب ، كما سبق ؛ إذ لا لبس مع أحدهما. وقد قلنا : إن المنصوب بعد القطع لا يعرب نعتا ؛ فقد دخل في جملة جديده مستقلة بإعرابها ؛ لأنها - في رأى الشائع - جملة مستأنفه إنشائية (من نوع الإنشاء غير الطلبى). فلو ظهر الفعل المحذوف حذفًا واجبا لأوهم أن الكلام خبرى. وقد حمل على حذف الفعل وجوبا ، حذف المبتدأ ... وجوبا أيضا.) ولا- يجوز القطع إلا- إذا كان المنعوت معرفه ، أو نكره خاصه. كما أن الفعل والمبتدأ يكون حذفهما واجبا مع النعت المقطوع الذى أصله للمدح أو الذم أو الترحم. أما غيره فالحذف جائز ، لا واجب - كما تقدم ، وكما سيجىء فى باب النعت ، وقد سبقت إشاره لبعض هذا فى رقم ١ من هامش ٢٨٨ عند الكلام على بعض أحكام العلم.

وإذا كان النعت مرفوعاً في الأصل جاز قطعه إلى النصب ، إذا كان منصوباً جاز قطعه إلى الرفع وإذا كان مجروراً جاز قطعه للرفع أو النصب ، والذي يتصل بموضوعنا هو : النعت المقطوع إلى الرفع حيث يعرب بعد القطع خيراً لمبتدأ محذوف وجوباً ولا يجب الحذف إلا بشرط أن يكون أصل النعت للمدح ، أو الذم ، أو الترحم ، دون غيرها - كما سبق - .

٢ - المخصوص بالمدح أو الذم .

وبيانه : أن في اللغة أساليب للمدح ، وأخرى للذم ، وكلاهما يؤلف بطريقه معينه ، وصور مختلفه ، مشروحه في أبوابها (١) النحويه . فمن أساليب المدح : أن تقول في مدح زارع اسمه حلیم : «نعم الزارع حلیم» . وفي ذم صانع اسمه سليم : «بئس الصانع سليم» ... فالممدوح هو «حلیم» ويسمى : «المخصوص بالمدح» والمذموم هو : «سليم» ويسمى : «المخصوص بالذم» . ومثلهما : «نعم الوفي

ص : ٤٦٥

١- مثل باب نعم وبئس وما جرى مجراهما . وسيجيء في الجزء الثالث .

حامد» أو : «بئس المختلف وعده زهير». فالممدوح هو : «حامد» ، ويسمى ، «المخصوص بالمدح» والمذموم هو : «زهير» ويسمى : «المخصوص بالذم» فالمخصوص - في الحالتين - يقع بعد جملة فعلية ، مكونه من فعل خاصّ - يدل على المدح ، أو على الذم ، - وفاعله. وقد يتقدم المخصوص عليهما ؛ فنقول : «حليم نعم الزارع» ... «سليم بئس الصانع». وله صور وإعرابات مختلفه ؛ يعيننا منها الآن إعرابه إذا وقع متأخرا ؛ فيجوز إعرابه خيرا ، مرفوعا ، لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : «هو» (١) فيكون أصل الكلام : «نعم الزارع هو حليم». «بئس الصانع هو سليم».

٣ - أن يكون الخبر صريحا في القسم (الحلف). وصراحته تتحقق بأن يكون معلوما في عرف المتكلم والسامع أنه يمين ؛ نحو : في ذمتي لأسافرن. - بحياتي لأخدمن العدالة. تريد : في ذمتي يمين (٢) ، أو عهد ، أو ميثاق ... بحياتي يمين ، أو عهد ، أو ميثاق ...

٤ - أن يكون الخبر مصدرا يؤدي معنى فعله ، ويغنى عن التلفظ بذلك الفعل - في أساليب معينه ، محدّده الغرض ؛ محاكاة للعرب في ذلك - ؛ كأن يدور بينك وبين طيب ، أو مهندس ، أو زارع ... كلام في عمله ، فيقول عنه : «عمل لذيذ». أى : عملي عمل لذيذ. وهذه الجملة في معنى جملة أخرى (٣) فعلية ، هي : «أعمل عملا لذيذا». فكلمه : «عملا» مصدر ، ويعرب مفعولا - مطلقا للفعل الحالى : (أعمل) وقد حذف الفعل وجوبا ؛ للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدي معناه ، وللتمهيد لإحلال جملة اسميه محلّ هذه الجملة

ص : ٤٦٦

١- هذا هو الشائع. ولنا رأى أيسر وأوضح وسنذكره في مكانه من باب نعم وبئس ... - ج ٣ -
٢- المراد : في ذمتي وفي رقبتى ما يتعلق باليمين ، ويتصل بالقسم ؛ كالسفر مثلا ، أو خدمه العدالة ؛ لأن كلا منهما هو مضمون اليمين والقسم ، والغرض منها ؛ ولذلك يسمى : «جواب اليمين» أو «جواب القسم». وهو الذى يستقر فى الذمه ، ويتعلق بالرقبه ، وليس اليمين أو العهد أو الميثاق. وإنما كان حذف المبتدأ واجبا هنا لأنه واجب التأخير بسبب تنكيره ، وقد وجد ما يدل عليه عند حذفه ؛ وهو : جواب القسم.

٣- يوضح هذا الحكم ما سيجىء فى ج ٢ م ٧٦ ص ١٧٨ - موضوع حذف عامل المصدر وإقامه المصدر المؤكد مكانه. على الرغم من أن المصدر هناك منصوب فى أكثر حالاته ، وهو هنا مرفوع.

الفعلية ... (١) وصار المصدر مرفوعا بعد أن كان منصوبا ؛ ليكون خيرا لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسميه تؤدي المعنى الأول تأديه أقوى وأبرع من السابقه (٢). ومن الأمثله أن يقول السباح وقد قطع أميالا : «سباحه شاقه» أى : سباحتى سباحه شاقه. وهذه الجملة فى معنى : أسيح سباحه شاقه. فكلمه : «سباحه» مصدر منصوب ، لأنه مفعول مطلق للفعل : «أسيح» ، ثم حذف الفعل وجوبا ؛ استغناء عنه بوجود المصدر الذى يؤدي معناه ؛ ثم رفع المصدر ليكون خيرا لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسميه جديده ، تكون أقوى وأبرع فى تأديه المعنى من الجملة الفعلية الأولى.

ومن الأمثله أيضا أن يقول السعيد : شكر كثير. حمد وافر ... وأن يقول المريض أو المكدود : صبر جميل .- أمل طيب ... وأن يقول الولد لوالده الذى يطلب شيئا : سمع وطاعه ... أى : أمرى وحالى سمع وطاعه (٣).

ص: ٤٦٧

- ١- قلنا «فى معنى جملة أخرى» ، لنفر من قول القائلين : إن أصل الكلام «أعمل عملا لذيذا» ثم تناولوا هذا الأصل بالحذف والزيادة والتأويل ... مما لم يعرفه العرب ، ولم يخطر ببالهم. فلكى يكون الكلام صادقا صائبا معا قلنا : فى معنى جملة أخرى.
- ٢- لأن هذه جملة اسميه ؛ والجملة الأسميه تفيد الثبوت والدوام. بخلاف الأولى.
- ٣- إنما يكون المحذوف وجوبا هو المبتدأ حين يكون المقصود هو قيام المصدر مقام فعله نهائيا على الوجه السالف. ووجود قرينه تدل على هذا. فإن لم يكن المقصود ما سبق نحو : صبر جميل ، وأمل طيب ، وباقى الأمثله الأخرى - تغير الحكم فجاز أن يكون المحذوف هو المبتدأ ؛ أى : صبرى صبر جميل ... وأن يكون المحذوف هو الخبر ؛ أى : صبر جميل أحسن من غيره ، أو أنسب لى ، أو أليق بك ... وإذا جاز فى المحذوف أن يكون هو المبتدأ أو الخبر فأيهما أولى بالذكر؟ أطلال النحاه من غير داع ؛ والأولى بهذا أو ذاك ما له سبب لذكره ، أو لحذفه.

(١) هناك مواضع أخرى - غير الأربعة السالفه - يجب فيها حذف المبتدأ ؛ منها :

١ - الاسم المرفوع بعد «لا-سيما» ؛ فى مثل : أحب الشعراء ، ولا سيما «شوقى» بإعراب «شوقى» خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : هو (١).

٢ - بعد المصدر النائب عن فعل الأمر : من مثل : «سقى لك» (٢) ... و «رعيا لك» ... ومثلهما فى قول الشاعر :

تبئت نعمى على الهجران عاتبه

سقىا ورعيا لذاك العاتب الزارى

وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابه تغنى عن لفظه ومعناه ، وبعد المصدر ضمير مجرور لمخاطب. فأصل : «سقىا لك» «اسقى يا رب» ... «الدعاء لك يا فلان». وأصل «رعيا لك» «ارع يا رب» ... «الدعاء لك يا فلان» ، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور. والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف. ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره متعلقا بالمصدر : (سقىا ورعيا) ، لأن هذا التعلق مخالف للأصول العامه

ص: ٤٦٨

١- سبق فى آخر باب الموصول (ص ٣٦٣) ، التفصيل فى إعراب : «لا سيما - وأخواتها - وإعراب الاسم الذى بعدها ، وطريقه استعمال أسلوبها. ومن ذلك التفصيل نعلم أن الاسم الذى بعدها يجوز فيه الرفع والجر إن كان معرفه - ويجوز فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، إن كان نكره. وقلنا هناك التحقيق : أن الأوجه الثلاثه جائزه فى الاسم الذى بعدها ؛ سواء أكان معرفه ، أم نكره .. كما قلنا أيضا : إذا كان الاسم الذى بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثه فما الداعى إلى كد الذهن بمعرفه إعراباتها ، وتفصيل كل إعراب؟ الحق أنه لا داعى لذلك ؛ فالمهم - وهو حسبنا - أن نعلم الغرض الصحيح من أسلوبها ، وطريقه استعمالها ، وأن كل اسم بعدها يجوز فيه الحركات الثلاث ، من غير تعرض لتوجيه كل حركه ، أو إعراب ذلك الاسم وإعرابها.

٢- «سقىالك». هو : دعاء موجه لله أن يسقى المخاطب. وليس الغرض أن يسقيه بالماء حقا وإنما الغرض من السقى الإنعام الغامر ، والرضا الأكمل. «والرعى» دعاء بالرعايه. وهذه اللام فيهما ، تسمى : «لام التبيين» ، لأنها تبين أن ما بعدها مفعول معنوى - لا نحوى - كهذا المثال ، وأن ما قبلها فاعل معنوى كذلك. وقد تبين العكس ؛ (أى : أن ما بعدها فاعل معنوى - لا نحوى - وما قبلها مفعول كذلك ؛ نحو : قولك للحاقد : يؤسا لك ، - كما سيجىء فى هامش الصفحه التاليه ، وفى ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على اللام -.

١- تقضى تلك الأصول بأن الجملة الواحده لا يصح أن تجمع فى وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين ؛ كأن تكون إحدى الصيغتين فعل أمر ، أو ما ينوب عنه ، والخطاب فيها متجها لشيء ، وتكون الصيغه الأخرى مخالفه للأولى فى لفظها وفى المخاطب الذى تتجه إليه. فلو تعلق الجار والمجرور بالمصدر لفسد المعنى ؛ لأن المصدر فى مثل : «سقيا» نائب عن فعل الأمر : «اسق» - وله فاعل كفعل الأمر ، وفاعله مستتر فيه تقديره : «أنت» ويصح أن يقال : أنه محذوف تقديره : «أنت» طبقا للبيان الذى سنذكره بعد ؛ فهو يتضمن كفعله مخاطبه «الله» بالدعاء ، فى الوقت الذى يتضمن فيه الضمير المجرور مخاطبه شيء آخر تدعو الله له ، وبهذا تشتمل الجملة الواحده على الخطابين اللذين لا يجتمعان ؛ لأن اجتماعهما يفسد المعنى (إذ يكون التقدير : اسق يا الله لك. فيؤدى هذا إلى أن : الله منه السقى ، وله السقى ، والشطر الثانى فاسد) ولهذا قالوا - بحق - : إن «سقيا لك» وما هو على نمطها ليس جملة واحد ، وإنما هو جملتان ؛ إحداهما : «سقيا» ؛ فكلمه : «سقيا» مصدر نائب عن فعل الأمر ويعرب مفعولا - مطلقا منصوبا ، وفاعله مستتر فيه أو محذوف - كما تقدم ، وكما يجىء - وتقديره فى الحالتين : «أنت» والأخرى : «لك». فالجار : مع مجروره خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : الدعاء ... وأصل الجملة الثانى : الدعاء لك ؛ وأصل الكلام كله : سقيا (بمعنى : اسق يا الله) الدعاء لك أيها المخاطب الذى أدعو الله لك. ومما يستحق التنويه أن الضمير الواقع بعد ذلك المصدر (وهو ضمير الخطاب المجرور) له اتصال معنوى بالجملة الأولى ، مع أنه فى جملة بعدها مستقلة عنها فى الإعراب ، وسبب ذلك الاتصال المعنوى : أنه قد يكون هو المقصود من الأولى ، والذى ينصبّ عليه ما فيها من دعاء أو غيره ؛ فكأنه من جهة المعنى - لا - من جهة الإعراب - مفعول به. فمعنى «سقيا لك». اسق يا رب فلانا ... فمن فلان هذا؟ أين هو فى الكلام؟ لا يتحقق إلا - فى المخاطب الواقع بعد اللام. فظاهره أنه مجرور باللام ، ولكنه فى حقيقته المعنويه بمنزله المفعول به ؛ مع أنه لا يعرب مفعولا - به ؛ إذ لا - بد من اعتبار الكلام جملتين عند الإعراب - كما أوضحنا - . كذلك : «رعيا لك» معناها : ارع يا رب فلانا. فمن فلان؟ أين هو فى الكلام؟ لا وجود له من حيث المعنى إلا فى الضمير المخاطب بعد اللام ؛ فظاهره أنه مجرور بها ، ولكنه فى حقيقته المعنويه بمنزله المفعول به ، مع أنه لا يعرب مفعولا ... إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند إعرابه ، كما سبق ... وفى بعض الأساليب الأخرى قد يكون ذلك الضمير المجرور بمنزله الفاعل من جهة المعنى مع أنه لا يصح إعرابه فاعلا ؛ نحو : «بؤسا لك» أيها العدو ، أو : «سحقا لك» ، أو : «بعدا لك». تخاطب عدوا ، أو من يخون أمانته ، مثلا ... وتدعو عليه. وأصل الكلام : «أبؤس» ؛ فى الدعاء عليه بالبؤس ؛ - وهو : المرض والفقر - . و «اسحق» ؛ فى الدعاء عليه بالسحق ، وهو : الهلاك. وابعد ، فى الدعاء عليه بالبعد ؛ وهو ؛ الهلاك أيضا. فكأنك تقول بؤس ، وسحقت وبعدت ، أى : صرت بائسا ، ساحقا ، باعدا ؛ فالضمير المجرور بعد اللام هو الذى حل محل الفاعل فى المعنى لا فى الإعراب وصار مؤدبا معناه. غير أنه فى مثل هذه التراكيب التى يكون فيها الضمير المجرور فاعلا فى المعنى لا يكون التركيب مشتملا على خطابين لمخاطبين مختلفين ، وإنما يكون مشتملا على خطابين بلفظين مختلفين ، - - والمخاطب واحد فيهما ، فإن . «بؤسا» لك «سحقا» لك «وبعدا» لك - معناها (بؤس ، الدعاء لك). (سحقت. الدعاء لك) (بعدت - الدعاء لك) فتاء الخطاب وكاف الخطاب فى كل جملة هما لمخاطب واحد ، مع اختلاف صيغتهما فى اللفظ ، بخلاف : «سقيا» ؛ فإن المخاطب فيها غير المخاطب فى الضمير المجرور ، وهو الكاف بعدها. وبالرغم من اتحاد الخطابين فى مثل : «بؤسا» ... فإن الجار والمجرور بعدها يعرب خبرا لمبتدأ محذوف ، وجوبا ،

تقديره : الدعاء .. والكلام يشتمل على جملتين ؛ لا- جمله واحده. وليس الجار مع المجرور هنا متعلقا بكلمه : «بؤسا» ، أى : بالمصدر ؛ لأن التعدى باللام يكون للمفعول به ، ولا يكون للفاعل المعنوى ، كالذى هنا. فالمانع هنا من التعليق مخالف للمانع مع الضمير الذى يكون بمعنى المفعول به ، وفى الحالتين لا بد أن يكون الكلام جملتين عند الإعراب. وما سبق من التفصيل مقصور على المصدر النائب عن فعل الأمر ، وبعده المجرور ضمير المخاطب. فإن ناب المصدر عن غير الأمر ، نحو : شكرا لك كثيرا ، أى : أشكر لك شكرا ، أو كان المجرور اسما ظاهرا ، أو ضميرا غير ضمير المخاطب ، نحو : سقيا للأمين ورعيا له - فاللام حرف لتقويه العامل ؛ فتكون حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها فى محل نصب ؛ لأنه مفعول للمصدر. أو ليست بزائده فالجار بالمجرور متعلقان بالمصدر ، فكأنك تقول : اسق يا رب الأمين ، وارعه. وللبحث تتمه وتقسيم ليس مكانه هنا ؛ وإنما مكانه : باب المفعول المطلق - ج ٢ - وباب حروف الجر - ج ٢ - عند الكلام على لام الجر التى معناها : «التبيين». ومن كل ما تقدم يتضح ما ذكرناه من سبب تسميه تلك اللام : «لام التبيين». بقى إيضاح ما أشرنا إليه من فاعل المصدر النائب عن فعل الأمر ؛ كالمصدر : «سقيا» ونظائره ... أفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : هو؟ أم فاعله محذوف ...؟ قال الصبان ، ج ٢ - أول باب إعمال المصدر - إن فاعله هنا ضمير مستتر تقديره : «أنت». مع أنه سجل فى باب الفاعل - ج ٢ - عند الكلام على مواضع حذف الفاعل - أن الفاعل يحذف جوازا «حين يكون عامله مصدرا ؛ مثل : ضربا زيدا ، وقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ..) بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لجموده ،. ثم قال : «وذهب السيوطى إلى أنه فى مثل ذلك يتحمل الضمير لأن الجامد إذا تأول بالمشتق تحمّل الضمير. وضربا زيدا فى معنى : «اضرب» و «إطعام» فى معنى : «أن تطعم». وهذا تأويل بالمشتق». اه. فالمفهوم أن هناك رأيين أقواهما أن فاعله مستتر فيه كفاعل فعل الأمر تماما والآخر أنه محذوف ، وأن المصدر نائب عن فعل الأمر وفاعله معا ، والخلاف شكلى.

٣ - بعد ألفاظ مسموعه عن العرب مثل : (من أنت؟. محمد) وهو أسلوب يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه : محمد ... والتقدير : من أنت؟ مذكورك محمد ... أو : مذمومك محمد. أى : من أنت؟ وما قيمتك بالنسبه للشخص الذى تذكره بالسوء ؛ وهو محمد؟. فالمثل يتضمن تحقيرا للمغتاب ، وتعظيما لمحمد. فمحمد خير لمبتدأ محذوف تقديره : مذكورك ... أو مذمومك (أى : الشخص الذى تذكره فى حديثك أو تذمه فيه). ولما كان هذا الأسلوب قد ورد بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه

والإبقاء عليه بغير زياده أو نقص ؛ لأنه بمنزله المثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقا (1). وقد ورد ذلك الأسلوب بالنصب أيضا : (من أنت؟ محمدا). التقدير : (من أنت؟ تذكر محمدا ، أو تدم محمدا) ؛ فتكون الكلمه المنصوبه مفعولا به لفعل محذوف.

ومن الأساليب المسموعه أن يقال : «لا سواء» عند الموازنه بين شيئين. والتقدير : لا هما سواء ، أو : هذان لا سواء ؛ بمعنى : لا يستويان. فكلمه : «سواء» خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره : «هما» أو : «هذان».

ويرى فريق من النحاه أن الحذف فى المسألتين جائز لا- واجب. والأخذ بهذا الرأى أنسب فيما نصوغه من أساليبنا. أما الوارد المسموع عن العرب نصّا على أنه مثل من أمثالهم فيجب إبقاؤه كما ورد عنهم.

ص: ٤٧١

١- لا فى حروفها ، ولا فى ضبطها ، ولا فى ترتيب كلماتها كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٥٨.

مواضع حذف الخبر وجوبا ، أشهرها خمسة :

١ - أن يقع الخبر كونا عامًّا (١) والمبتدأ بعد «لولا (٢) الامتناعيه» ، نحو : لو لا عدل الحاكم لقتل الناس بعضهم بعضا. ولو لا العلم لشقى العالم. ولو لا الحضاره ما سعد البشر ... أى : لو لا العدل موجود ... لو لا العلم موجود ... لو لا الحضاره موجوده ... فالخبر محذوف قبل جواب : «لولا» ...

ومن هذه الأمثله وأشباهاها يتضح أن الخبر يحذف وجوبا بشرطين : وقوعه كونا عامًّا ، ووجود لو لا الامتناعيه قبل المبتدأ. فإن لم يتحقق أحد الشرطين أو هما معا تغير الحكم ؛ فإن لم توجد «لولا» فإنَّ حكم الخبر من ناحيه الحذف وعدمه كحكم غيره من الأخبار كلها ؛ وقد سبق الكلام عليها. وإن لم يقع كونا - عامًّا بأن كان خاصًّا - وجب ذكره ؛ نحو : لو لا السفينه واسعه ما حملت مئات الركاب. لو لا الطيار بارع ما نجامن العاصفه ؛ فكلمه : «واسعه» وكلمه : «بارع» - خير من نوع الكون الخاص الذى لا دليل يدل عليه عند حذفه ، فيجب ذكره ؛ فإن دل عليه دليل جاز فيه الحذف والذكر ؛ نحو : الصحراء قحله لعدم وجود الماء بها ؛ فلولا الماء معدوم لأنبتت - دخل اللص الحديقه لغياب حارسها ؛ فلولا الحارس غائب لخاف اللص. - اضطرب البحر من شده الهواء. فلولا الهواء شديد ما اضطرب. فكل من : «معدوم» و «غائب» و «شديد» قد وقع خبرا ، وهو كون خاص ، فيجوز ذكره وحذفه ؛ لوجود ما يدل عليه عند الحذف (٣).

٢ - أن يكون لفظ المبتدأ نصًّا فى القسم (٤) ، نحو : لعمر الله (٥) لأجيدنَّ عملى - لأمانه الله لن أهمل واجبى - لحياه أبى لا أنصر الظالم - لأيمن الله لأسرعنَّ للملهورف ... فالخبر محذوف فى الأمثله كلها قبل جواب القسم. وأصل

ص: ٤٧٢

١- أى : يدل على مجرد الوجود العام من غير زياده عليه. وقد سبق شرح هذا فى ص هامش ٤٣١.

٢- «لولا» التى هى حرف امتناع لوجود ، بخلاف «لولا-التحضيضيه» ، فلا يليها المبتدأ. ومثل : «لولا» الامتناعيه : «لولا» التى تفيد الامتناع أيضا ، فيجب حذف الخبر بعدها.

٣- ما ذكرناه من حكم الخبر بعد : «لولا» هو أصفى مذاهب النحاه ، وأحقها بالقبول ؛ لمسايرته الأصول اللغويه العامه.

٤- بحيث يغلب استعماله فى القسم غلبه واضحه فى الاستعمال ؛ فيدرك السامع أنه قسم قبل أن يسمع المقسم عليه.

٥- لحياه الله : فهو حلف بوجود الله.

الكلام لعمر الله قسمي ... لأمانه الله قسمي ... لحياء أبي قسمي ...

لأيمن الله قسمي (١) ... ومن الأمثلة قول الشاعر :

لعمرك ما الأيام إلا معاره (٢)

فما استطعت (٣) من معروفها

فتزود

فالمبتدأ في كل مثال كلمه صريحه الدلاله على القسم ، غلب استعمالها فيه في عرف السامع لها ، ولذلك حذف خبرها ؛ (وهو : قسمي) لأنها تدل عليه ، وتغني عنه ، ولا يصح أن يكون المحذوف في الأمثلة السابقه هو المبتدأ.

وهناك سبب آخر قوى يحتم أن يكون المحذوف هو الخبر ؛ ذلك السبب وجود لام الابتداء في أول كل اسم ؛ إذ يدل وجودها على أن المذكور هو المبتدأ دون الخبر ؛ لأن الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخبر ؛ ليكون لها الصداره الحقيقيه. فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين ، أو لم توجد لام الابتداء - لم يكن حذف الخبر واجبا ، وإنما يكون جائزا ، نحو : عهد الله قسمي لا أرتكب ذنبا. أمر الدين قسمي لا أفعل إساءه ؛ بإثبات الخبر أو حذفه.

٣ - أن يقع الخبر بعد المعطوف بواو تدل دلالة واضحه على أمرين مجتمعين ، هما : العطف ، والمعيه (٤) ؛ نحو : الطالب وكتابه

...

ولبيان هذا نسوق المثال الآتي : إذا أقمت في بلد تراقب أهله ؛ فرأيت الفلاح يلازم حقله ، والصانع يلازم مصنعه ، والتاجر متجره ، والملاح سفينته ، والطالب معهده ، وكل واحد من أهلها يتفرغ لشأنه ، لا يكاد يتركه. ثم أردت أن تصفهم. فقد تقول : شاهدت أهل البلد عاكفين على أعمالهم ، منصرفين لشئونهم ؛ (الفلاح وحقله) - (الصانع ومصنعه) - (التاجر ومتجره) - (الملاح وسفينته) - (الطالب ومعهده) - (كل رجل وحرفته) (٥). فما معنى كل جمله من

ص: ٤٧٣

١- أيمن الله : بركته. (انظر «ج» من هامش ص ٤٩٤).

٢- سلفه ترجع لصاحبها بعد حين.

٣- أي : استطعت.

٤- معنى المعيه هنا : مشاركته ما بعد الواو (وهو المعطوف) لما قبلها (وهو المعطوف عليه) في أمر بحيث يجتمعان فيه ، ولا يراد أن ينفرد أحدهما به. وعلامه الواو التي تفيده الأمرين معا : (العطف والمعيه) وتكون نصا في المعيه - أن يصح حذفها ، ووضع كلمه «مع» مكانها فلا يتغير المعنى ؛ بل يزداد وضوحا. والواو هنا غير التي ينصب الاسم بعدها على أنه مفعول معه طبقا لما سيجيء في باب - ج ٢ - وهي غير «واو المعيه» المشار إليها في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية.

٥- نشير هنا إلى إشكال يورده النحاه فى مثل هذا التركيب ويجيبون عنه ؛ هو : أنه لا يصح عود الضمير إلى «كل» وإلا صار المعنى كل رجل وحره كل رجل مقترنان ، وهذا يؤدي إلى : كل رجل يقارن حره - كل رجل) كما لا يصح عودته إلى «رجل» ؛ وإلا كان المعنى : (كل رجل يقارن حره رجل واحد ، أى : كل رجل وحره رجل واحد مقترنان) والمعنيان فاسدان. والجواب أن كلمه : «كل» فى قوه افراد متعدده ؛ فكأنك تقول : أفراد متعدده. فالضمير العائد عليها أو على ما أضيفت إليه (مثل : رجل) يكون من مقابله الجمع بالجمع ، ومقابله الجمع بالجمع تقتضى القسمه آحادا ، كما فى قولك ركب القوم دوابهم ؛ إذ معناه ركب كل واحد من القوم دابته. فكذلك هناك ؛ ويكون المعنى : كل فرد وحرته مقترنان. أو : محمد وحرته ، وعلى وحرته ، وهكذا.

هذه الجمل؟ معناها (الفلاح وحقله متلازمان) - (الصانع ومصنعه متلازمان) وهكذا الباقي ...

وإذا تأملت تركيب واحده منها (مثل : الفلاح وحقله) عرفت أنها مركبه من مبتدأ ؛ هو : «الفلاح». بعده واو تفيده أمرين (1) معا ، هما : العطف ، والمعيه ، وبعد هذه الواو يجيء المعطوف على المبتدأ ، ويشاركه في الخبر ، ثم يجيء بعده الخبر. لكن أين الخبر الواقع بعد المعطوف؟ إن الخبر محذوف نفهمه من الجملة ؛ وهو كلمه : «متلازمان» أو : «متصاحبان» أو : «مقترنان» أو : ما يدل على الملازمه والمصاحبه التي توحى بها الواو التي بمعنى : «مع» وتدلّ عليها في وضوح ظاهر للسامع. ومثل هذا يقال في الأمثله الأخرى. فإن لم تكن الواو نصّا في المعيه لم يكن حذف الخبر واجبا ؛ وإنما يكون جائزا عند قيام دليل يدل عليه ؛ نحو : الرجل وجاره مقترنان ، أو : الرّجل وجاره ، فقط ؛ لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد الاشتراك والاصطحاب. أما جواز ذكر المحذوف فلأن الواو هنا ليست نصّا في المعيه ، إذ الجار لا يلازم جاره ، ولا يكون معه في الأوقات كلها ، أو أكثرها.

٤ - الخبر الذي بعده حال تدل عليه ، وتسده مسده ، من غير أن تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر ؛ نحو : «قراءتى النشيد مكتوبا». وذلك في كل خبر لمبتدأ ، مصدر ، وبعد هذا المصدر معموله ، ثم حال ، تدل على الخبر المحذوف وجوبا ، وتغنى عنه ، ولا تصلح (2) في المعنى أن تكون خبرا لهذا المبتدأ ... (3) ؛ كالمثال

ص : ٤٧٤

١- وهذه الواو التي للمعيه والعطف معا لا- تدخل هنا إلا- على الاسم المعطوف بها ، ولا تدخل على فعل ، فهي غير نظيرتها الأخرى التي تفيده المعيه والعطف مجتمعين مع دخولها على مضارع يجب نصبه بأن مضمرة بشرط أن يكون مسبوقا بنفى أو طلب محض على الوجه الموضح في ج ٤ باب إعراب الفعل - مثل لم يتصدق النبيل فيفتخر. وهي غير «واو المعيه» المشار إليها في رقم ٤ من هامش الصفحة السابقه.

٢- حقيقه لا مجازا ؛ لأنها قد تصلح من باب المجاز إذا وجدت له علاقة وقرينه.

٣- تتخلف الشروط المذكوره في حاله تجيء في «ب» من ص ٤٧٨.

السالف. فكلمه «قراءه» مبتدأ ، وهى مصدر مضاف ، والياء مضاف إليه ، «النشيد» مفعول به للمصدر ، فهو المعمول للمصدر - «مكتوبا» حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبرا لهذا المبتدأ ؛ إذ لا يقال : قراءتى مكتوب. وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية أضيف لها ، والتقدير ؛ قراءتى النشيد إذا كان مكتوبا ، أو إذ كان مكتوبا (١) وقد حذف الخبر الظرف بمتعلقه ، ومعه المضاف إليه ؛ لوجود ما يدل عليه ، ويسد مسده فى المعنى ؛ وهو ؛ الحال التى صاحبها الضمير ، الفاعل ، المحذوف مع فعله.

ومثله : مساعدتى الرجل محتاجا ، أى : إذا كان أو إذ كان محتاجا. «فمحتاجا» حال لا تصلح من جهة المعنى أن تكون خبرا لهذا المبتدأ ، إذ لا- يقال : مساعدتى محتاج (وصاحب هذه الحال هو الضمير الفاعل المحذوف مع فعله). و «الرجل» مفعول به للمصدر - فهو معموله - ومثل هذا يقال فى شربى الدواء سائلا ، وأكلى الطعام ناضجا - .. و...

فإن كانت الحال صالحه لوقوعها خبرا للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون هى الخبر ؛ فلا يصح إكرامى الضيف عظيما ، بل يتعين أن نقول : إكرامى الضيف عظيم ... بالرفع على الخبر (٢) ...

ص: ٤٧٥

١- نجىء بكلمه : «إذ» حين يكون الغرض من الكلام الزمن الماضى ؛ لأن «إذ» تستعمل فى الغالب ظرفا للماضى. ونجىء بكلمه «إذا» حين يكون الغرض الزمن الحالى ، أو المستقبل ، أو المستمر ، لأن «إذا» تستعمل ظرفا فى كل هذا - غالبا - «وكان» فى المثالين تامه ، وفاعلها مستتر تقديره : «هو» صاحب الحال. والخبر المحذوف هو الظرف : «إذ أو إذا» وهو مضاف والجمله الفعلية التى بعده مضاف إليه ، وقد حذف معه.

٢- قد يخطر على البال السؤال عن السبب فى استعمال هذا الأسلوب ، وإيثاره ، مع أنه قد يبدو غريبا. ويجيب كثره النحاه بأنه يفيد معنى دقيقا خاصا ؛ هو قصر هذا المبتدأ على الحال - غالبا - أى : حصر معنى هذا المبتدأ فى الحال ؛ فكان الناطق بمثال من تلك الأمثله السالفه - ونظيرتها - يقول : قراءتى النشيد لا تكون إلا فى حال كتابته ، أما فى غيرها فلا أقرؤه - مساعدتى الرجل مقصوره على حاله احتياجه ، أما فى غيرها فلا أساعده. وهكذا ... وعندهم أننا لو لم نصطنع هذا الأسلوب بطريقته المأثوره عن العرب لحرمانا ما يحققه من الغرض المعنوى السالف الذى يقررونه فى أكثر الصور. أما إعراب هذا التركيب فموضع جدل عنيف يثير الدهش والأسف ، لعدم جدواه. ويقول صاحب الهمع (ج ١ ص ١٠٤) إن مسأله الحال التى تسد مسد الخبر : (مسأله طويله الذبول ، كثره الخلاف ، وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل) ، ثم عرض - كغيره - للقليل من تلك الآراء المختلفه فلم يزدنا بسردها وبجدل أصحابها إلا دهشا ، وأسفا بل استنكارا لطول الذبول ، وكثره الخلاف ، والتأليف المستقل فيما لا غناء فيه. لنترك هذا لنقول إن الإعراب الذى ذكرناه هو أحد تلك الآراء المتعدده والذين ارتضوه أكثر من غيرهم ، ويوجبون أن يكون الظرف (إذ - أو : إذا) متعلق بمحذوف هو الخبر الأصيل. - - وأن هذا الظرف مضاف إلى جملة فعلية بعده ، وهو والجمله محذوفان وجوبا ؛ لدلاله الحال على ذلك المحذوف وسدها مسد الخبر ؛ فلا حاجه لذكره معها. ولا يقبلون أن يكون الظرف بمتعلقه هو الخبر مع وجود الحال ولا- يقبلون شيئا يكون هو الخبر بل يحتمون أن تقوم الحال مقام الخبر المحذوف وتغنى عن ذكره ؛ زاعمين أنه لو كان فى الجمله خبر أصيل واقتصرت الحال على إعرابها حالا مجردة ليست قائمه مقام الخبر لترتب على هذا أن يفصل الخبر بين هذه الحال وعاملها المبتدأ المصدر ، والفصل بين المصدر وعامله بأجنىبى - وهو هنا الخبر - ممنوع عندهم ، ويضمون إلى هذا أدله جدليه وهميه نرى الخير فى إهمالها وفى إعراب الظرف المحذوف بمتعلقه هو الخبر

مباشرة ، أو الخبر لفظ آخر محذوف يناسب السياق وتدل عليه القرينه مع إعراب الحال المذكوره حالا أصيله لا تسد مسد الخبر ولا غيره. وهذا رأى كثير من الكوفيين وبعض البصريين كالمبرد ؛ فقد جاء فى كتابه «الكامل» (ج ٢ ص ٧٨) حين قال الفرزدق لآخر : «حكمتك مسمطا» - وهذه الجملة ، كما يقول النحاه من الأمثله التى وقعت فيها الحال ساد مسد الخبر سماعا ، لأن هذه الحال صالحه لوقوعها خيرا - ما نصه : «إعرابه أنه أراد : لك حكمتك مسمطا» واستعمل هذا فكتر حتى حذف - أى : الخبر ، وهو لك - استخفافا ، (أى : للخفه) لعلم السامع بما يريد القائل ؛ كقولك : الهلال والله. أى : هذا الهلال. وأغنى عن قوله : «هذا» - القصد والإشارة. وكان يقال لرؤبه : كيف أصبحت؟ ويقول : خير عافاك. الله. فلم يضم حرف الخفض ولكنه حذف لكثرة الاستعمال. والمسمط : المرسل غير المردود ... اه ... فترى من هذا أنه قدر الخبر المحذوف لكثرة الاستعمال جارا ومجرورا ، ولم يجعل الحال ساد مسده ولعل هذا رأى هو الأفضل ، ليسره ووضوحه وخلوه من التكلف والتعقيد ، ولا مانع من قبول ما ارتضوه على أن يكون رأيهم فى المنزله الثانيه بعد رأى الذى عرضناه. ومن تكلفهم وتعقيدهم أنهم يوجبون أن يكون صاحب الحال هو الضمير فاعل الفعل المحذوف (كان التامه ، أو ما يماثلها) وهذا الضمير عائد على معمول المصدر. فلم لا يكون صاحب الحال هو معمول المصدر مباشره بدلا من الضمير العائد على معمول (الذى هو كلمه : النشيد - الرجل - الدواء .. فى الأمثله السالفه وأشباهاها)؟ يمنعون هذا الإعراب السهل الواضح بحجه أضعف مما سبق ، فيقولون : لو كان صاحب الحال هو معمول المصدر مباشره لأدى ذلك إلى أن تجيء الحال فى ترتيبها المكانى بعد ذلك المعمول ؛ ان يكون المصدر متقدما ، يليه معموله ، وبعدهما الحال ؛ لأن الثلاثه كتله متماسكه ، تلتزم الترتيب السابق ، ولا يفصل بينها فاصل ، وهذا الترتيب والتماسك يوجبان - عندهم - أن يجيء الخبر بعدها جميع ... فكيف تسد الحال مسد خبر ذكرت قبله ، ولم يحذف قبل مجيئها ليخلى مكانه لها فتحل به؟ يتعللون بهذا مع أن الضمير ومرجهه بمثابة شىء واحد. ذلك بعض جدلهم بإيجاز كبير ، وهو نوع من الجدل الذى يضيع فيه الوقت والجهد بغير طائل. وقد حل وقت نبذه. ومن شاء أن يلم به فليرجع إلى المطولات التى اشتملت عليه كالمع (ج ١ ص ١٠٤) ولا علينا أن نعرب الحال فى الأمثله السالفه ونظائرها «حالا» مستقله بنفسها ليست قائمه مقام الخبر ، - كما قلنا - وأن الخبر هو الظرف بمتعلقه أو : هو لفظ غير الظرف يصلح خيرا ، وقد حذف للعلم به ، وأن صاحب الحال هو معمول المصدر مباشره ، وليس الضمير العائد على ذلك المعمول. ولا داعى لبذل الجهد الضائع فى إخضاع كلام عربى بليغ لضوابط لا تنطبق عليه ؛ ولسيطره «العامل» فيما لا نفع فيه ، على حين يجب أن تخضع الضوابط والعوامل لفصيح الكلام العربى المسموع عنهم فى هذا الأسلوب.

هذا، وتتلخص جميع مواضع حذف الخبر - التي سبقت - في العلم بالمحذوف لوجود ما يدل عليه ، أو ما يغنى عنه في المعنى لا في الإعراب.

٥ - حذفه من بعض أساليب مسموعه عن العرب ؛ منها : حسبك ينم الناس (١).

ص: ٤٧٦

١- أصل الكلام ، حسبك السكوت ينم الناس. (ومعنى حسبك : «كافيك» ، فتكون اسما - - عاديا معربا ، أو بمعنى : «يكفيك» فتكون : اسم فعل مضارع - (وقد تقدم الكلام عليها في الضمير ص ٢٥٣ وسيجيء البيان الأوضح في ج ٣ ص ٦٠ م ٩٤ باب الإضافة) وفي هذا المثال يصح أن تكون اسما مبتدأ مرفوعا ، مضافا ، والكاف مضاف إليه ؛ مبني على الفتح في محل جر - السكوت خبر مبتدأ.

«ملاحظه»: بقيت حاله سبقت الإشارة إليها (١)، وهى التى يكون فيها المبتدأ متقدما - مباشرة - على أداة شرطيه ، فإن اقترن ما بعدهما بالفاء ، أو صلح لمباشره الأداة الشرطيه - كان هو الجواب للأداة الشرطيه - فى رأى الأرجح - وكان خبر المبتدأ محذوفا وجوبا ؛ نحو : الطفل إن يتعلم فهو نافع ، - الصانع إن يتقن صناعته يستفد مالا وجاهها.

فدخول «الفاء» على الجملة الاسميه دليل على أن هذه الجملة جواب للشرط ، وليست خبرا ؛ لكثرة دخول الفاء على الجملة الجوابيه دون الخبريه . ، وجزم المضارع : «يستفد» دليل على أنه جواب الشرط وعلى صلاحه لمباشره الأداة ، وأن الجملة المضارعيه ليست خبرا (٢) ...

فإن لم يقترن ما بعدهما بالفاء ، أو لم يصلح لمباشره الأداة ، كان خبرا ، والجواب محذوفا ؛ نحو : الطفل إن يتعلم هو نافع - الصانع إن يهمل صناعته ليس يستفيد.

ص: ٤٧٧

١- فى هامش ص ٦٤ حيث البيان وما فيه من خلاف.

٢- راجع حاشيتى الصبان والخضرى ج ١ باب الكلام ، وما يتألف منه ، عند بيت بن ابن مالك : والأمر - إن لم يك للنون محل فيه ، هو اسم ؛ نحو : صه ، وحيهل

لا فرق فى المصدر الواقع مبتدأ بين أن يكون صريحا كالأمثله السابقه وأن يكون مؤولا ؛ مثل : أن أقرأ النشيد مكتوبا. أن أساعد الرجل محتاجا. وكذلك لا فرق فى الحال بين المفرده كالتى سبقت ، والظرف ، نحو : قراءتى النشيد مع الكتابه - أكلى الطعام مع النضج - ، والجمله الاسميه نحو : قراءتى النشيد وهو مكتوب ، أو : الفعليه مضارعيه وغير مضارعيه ؛ نحو : مساعدتى الرجل يحتاج ، أو : مساعدتى الرجل وقد احتاج.

وليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون المبتدأ أفعل تفضيل مضافا إلى المصدر - الصريح ، أو المؤول - الذى وصفناه ، نحو : أحسن قراءتى النشيد مكتوبا. أكمل مساعدتى الرجل محتاجا. أحسن ما أقرأ النشيد مكتوبا - أكمل ما أساعد الرجل محتاجا.

(ب) من الأساليب الصحيحه محمد والفرس يباريها ، أو : محمد وهند تسابقه ... ونحو هذا من كل أسلوب يشتمل على مبتدأ ، بعده معطوف بواو العطف ، ثم يجيء بعد ذلك المعطوف شىء ينسب حصوله للمعطوف ، أو المعطوف عليه ، ويقع أثره المعنوى على الآخر الذى لم ينسب له الحصول ، ففي المثال الأول نرى المبتدأ هو : «محمد» ، وبعده المعطوف بالواو هو : «الفرس» ، وبعده الفعل «يبارى» الذى ينسب حصوله للمبتدأ «محمد» ، ولكن يقع أثره على الفرس ، فكأنك تقول : محمد يبارى الفرس ... وفى المثال الثانى : المبتدأ هو «محمد» أيضا ، وبعده المعطوف بواو العطف ؛ وهو : «هند» والفعل الذى بعده هو : «تسابق» وينسب حصوله للمعطوف «هند» ، ولكن يقع أثره المعنوى على المبتدأ ؛ فكأنك تقول : هند تسابق محمدا ... فأين خبر المبتدأ فى المثالين السابقين وأشباههما؟

خير الآراء فى ذلك أن الخبر محذوف ، والتقدير والفرس يباريها - مسرعان ... محمد وهند تسابقه متنافسان ... ويجوز أن تكون الواو واو الحال والجمله بعدها حال أغنت عن الخبر (١) ...

ص : ٤٧٨

١- هذا الإعراب - كما سيجىء هنا - يؤدى إلى إهمال الشروط التى اشترطها ، أكثر النحاه فى المبتدأ الذى يستغنى بالحال عن خبره. وقد عرفناها فى رقم ٤ من ص ٤٧٤.

«أولهما» : مطابقتها لقاعده عامه ؛ هي : أن الأصل في المبتدأ أن يكون له خبر أصيل ، لا شيء آخر - كالحال - يسد مسدّه ، وأن هذا الخبر الأصيل يصح حذفه لدليل .

«ثانيهما» : أنه يصلح لكل التراكيب التي تتصل بموضوعنا . ومن هذه التراكيب ما يكون فيه المبتدأ غير مستوف للشروط التي تجعله يستغنى بالحال عن الخبر كالمثالين المعروضين هنا ، وأشباههما (1)

ص : ٤٧٩

١- لم يتعرض ابن مالك في ألفيته لمواضع حذف المبتدأ - وقد ذكرناها من قبل في ص ٤٦٠ و ٤٦٣ - واقتصر على مواضع حذف الخبر الواجب حيث يقول : وبعد «لو لا» غالبا - حذف الخبر حتم ، وفي نصّ يمين إذا استقر فهذا البيت يتضمن موضعين من مواضع حذف الخبر وجوبا ؛ أحدهما : بعد «لو لا» والآخر الخبر الذي يكون مبتدؤه نصا في اليمين . ويريد بقوله : «غالبا» ، أى فى أغلب الآراء وأكثرها ؛ لأين هناك آراء أخرى غير هذا . ففي الآراء الغالبة لكثرة النحاه أن حذفه «حتم» ، أى : واجب . وهذا الحكم بالوجوب استقر ؛ أى : ثبت فى حاله أخرى هى حاله الخبر الذى يكون لمبتدأ نص فى اليمين . ثم قال : وبعد واو عيّنت مفهوم مع كمثل : كلّ صانع وما صنع وقبل حال لا يكون خيرا عن العدى خبره قد أضمرنا يريد بالبيت الأخير : أن الخبر يحذف وجوبا قبل حال لا تصلح أن تكون خيرا للمبتدأ الذى خبره قد أضمر .. أى : قد حذف وقدّر ، وضرب مثالين لتلك الحال ؛ أحدهما فيه المبتدأ مصدر .. والآخر فيه المبتدأ أفعل التفضيل المضاف . فيقول : كضربى العبد مسيئا ، وأتم تبيينى الحقّ منوطا بالحكم أى : أتم

يكثر أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر (٢)؛ مثل: المتنبي شاعر، حكيم. فكلمه «المتنبي» مبتدأ، و «شاعر» خبر، و «حكيم» خبر ثان. وكذلك: «شوقي» شاعر، ناثر، حكيم؛ فكلمه «شوقي» مبتدأ و «شاعر» خبر، و «ناثر» خبر ثان، و «حكيم» خبر ثالث. وهكذا يتعدد الخبر.

غير أن هذا التعدد ثلاثه أنواع:

أولها: أن يتعدد الخبر لفظا ومعنى، بحيث يكون كل واحد مخالفا للآخر في هذين الأمرين؛ نحو: بلدنا زراعي، صناعي - صحيفتنا علميه، أدبيه، سياسيه... فكلمه «بلد» مبتدأ، بعده خبران، مختلفان، لفظا ومعنى، وكل معنى مقصود لذاته. وكلمه «صحيفه» مبتدأ، وبعدها ثلاثه أخبار؛ كل واحد منها على ما وصفنا. ونحو قوله تعالى: (وَهُوَ الْعَفُورُ، الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ، الْمَجِيدُ، فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ).

وحكم هذا النوع أنه يجوز فيه عطف الخبر الثاني (٣) وما بعده على الخبر الأول، فيصح في الأمثله السابقه أن نقول: بلدنا زراعي وصناعي - صحيفتنا علميه، وأدبيه، وسياسيه... - معهدنا علمي، وأدبي، ورياضي، وثقافي... بإثبات حرف العطف أو حذفه في كل الأمثله؛ فعند إثباته يعرب ما بعده معطوفا على الخبر الأول (٤) دائما. ومع أن ما بعد الخبر الأول هو خبر في المعنى والتقدير فإننا

ص: ٤٨٠

- ١- سيجيء (في «ب» من ص ٤٨٥) تعدد المبتدأ، وإن كان ابن مالك لم يتعرض له.
- ٢- لأن الخبر حكم على المبتدأ؛ ولا مانع أن يحكم على الشيء الواحد بحكم أو حكمين أو أكثر.
- ٣- بواو العطف أو غيرها من أدوات العطف على حسب المعنى. وعند تعدد الأخبار بغير عطف، يجوز - عند عدم المانع - تقديمها كلها أو بعضها، على المبتدأ. أما مع العطف فيجوز تقديمها جميعا أو تأخيرها جميعا.
- ٤- كما هو حكم المعطوف بالواو، ولهذا الحكم تفضيل مدون في مكانه من باب العطف ج ٣.

لا نسميه عند الإعراب (١) خبراً. أما عند حذف العطف فيسمى اللفظ المتعدد : خبراً ، ويعرب خبراً.

ثانيها : أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط وتشارك الألفاظ المتعدده في تأديه معنى واحد ، هو المعنى المقصود ، وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفه ؛ لكل منها معنى خاص يخالف معنى الآخر - . ولكنه معنى غير مقصود لذاته ؛ وإنما المعنى المقصود لا يتحقق إلا بأن تنضم هذه المعانى المتخالفه ، بعضها إلى بعض ، لتؤدى وهى مجتمعها معنى جديدا لا ينشأ إلا من مجموعها ، كأن ترى رجلا- ليس بالقصير ولا الطويل. فتقول : (الرجل طويل قصير) تريد أنه «متوسط» فكل من كلمتى : «طويل» و «قصير» لها معنى خاص يخالف الآخر ، ولكنه ليس مقصودا لذاته ؛ وإنما المقصود منه أن ينضم إلى المعنى الآخر لينشأ عن انضمامهما معنى جديد ، هو : «متوسط» وهو المعنى المراد ، الذى لا يفهم من إحدى الكلمتين منفرده ؛ وإنما يفهم منهما معا ؛ برغم أن كل واحده منهما تسمى : خبراً (٢) ، وتعرب خبراً ، ولها معنى خاص ، ولكنه غير مقصود ، كما قلنا. ومثل : الطفل سمين نحيف ، أى معتدل. ومثل : الفاكهه حلوه مره ، أى : متغيره الطعم ، أو متوسطه ، بين الحلاوه والمراره ، وهكذا ...

ولهذا النوع ضابط يميزه ؛ هو : أن المعنى المراد يتحقق ويصلح حين نجعل الألفاظ المتخالفه كتله واحده هى الخبر ، ويفسد إذا جعلنا بعضها هو الخبر دون بعض.

على أننا عند الإعراب لا بد أن نعرب كل واحد خبراً ، ونسميه خبراً ، - كما قلنا - ونعلم أنه (٣) يشتمل على ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، وهو غير الضمير المستتر الذى يحويه المعنى الجديد الناشئ من المعانى الفرديه غير المقصوده.

ص: ٤٨١

- ١- يسمى فى الإعراب معطوفا ، لتوسط حرف العطف بينه وبين المعطوف عليه الخبر الأول. لكنه من ناحيه المعنى - لا الإعراب - يعتبر خبراً ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، وعلى المبتدأ مبتدأ ، وعلى الصله صله ، وهكذا. إلا لمانع.
- ٢- وذلك من باب المجاز.
- ٣- إذا كان مشتقا أو مؤولا به.

وحكم هذا النوع أنه لا يجوز فيه العطف ؛ لأن الخبرين أو الأخبار شىء واحد من جهة المعنى ، والعطف يشعر بغير ذلك (١). كما لا يجوز أن يفصل فيه بين الخبرين أو الأخبار فاصل أجنبي ، ولا أن يتأخر (٢) المبتدأ عن تلك الأخبار أو يتوسط فيها.

ثالثها : أن يتعدد الخبر فى لفظه ومعناه ولكن تعدده فى هذه الحالة يكون تابعا لتعدد المبتدأ فى نفسه حقيقه أو حكما. ويوصف المبتدأ بأنه متعدد فى نفسه حقيقه حين يكون ذا فردين أو أفراد ، أى : حين يكون مثنى أو جمعا ؛ نحو : الصديقان مهندس ، وطبيب. ونحو : السباقون غلام ، وشاب ، وكهل. وفى المثال الأول تعددت أفراد الخبر فكانت فردين ، يستقل كل منهما عن الآخر ؛ تبعا لتعدد أفراد المبتدأ المثنى ؛ إذ يشمل فردين. وفى المثال الثانى تعددت أفراد الخبر فكانت ثلاثة أفراد - على الأقل - تبعا للأفراد المقصوده من المبتدأ الجمع. فالمبتدأ المثنى فى المثال السابق فى قوه مبتدأين لكل منهما خبر ، والمبتدأ الجمع فى قوه ثلاث مبتدئات لكل منها خبر ... وهكذا.

ويوصف المبتدأ بأنه متعدد حكما حين يكون منفردا (أى : شيئا واحدا) ولكنه ذو أجزاء وأقسام ؛ نحو : جسم الإنسان رأس ، وجذع ، وأطراف. ونحو : البيت غرفه للضيوف ، وغرفه للأكل ، وغرفه للقراءه ، وغرفه للنوم. ونحو : حديقته الحيوان جزء للوحوش ، وجزء للطيور ، وجزء للقرده ... و... و...

والفرق بين هذا النوع وسابقه أن المبتدأ فى النوع السابق لا بد أن يكون ذا فردين أو أفراد ، وكل فرد له كيان مستقل كامل ، يتركب من أجزاء متعدده. أما فى هذا النوع فالمبتدأ فرد واحد ، لكن له أجزاء ، ومن هذه الأجزاء مجتمعه يتكون الفرد الواحد.

وحكم هذا النوع أنه يجب فيه عطف الخبر الثانى والثالث وما بعدهما ، على الأول (٣) ؛ بشرط أن يكون حرف العطف الواو ، ومتى عطف الخبر زال عنه اسم

ص : ٤٨٢

١- لأن العطف - غالبا - يقتضى المغايره ؛ فالمعطوف غير المعطوف عليه من جهة المعنى ، إلا- حين تقوم قرينه قويه على توافقهما فى المعنى ، وأن العطف للتفسير.

٢- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١٠ من مواضع وجوب تأخير الخبر ص ٤٥٤.

٣- مع صحه تقديم الأخبار كلها على المبتدأ وتأخيرها كلها عنه ، وإلى تعدد الخبر يشير ابن مالك إشارة مختصره بقوله : - وأخبروا باثنين أو بأكثر عن واحد ؛ كهم سره شعرا ... يريد : أن العرب أخبروا بخبرين أو أكثر عن مبتدأ واحد ؛ كما فى المثال الذى ساقه ، فكلمه «هم» مبتدأ «سراه» خبر أول : «شعرا» ، أى : شعراء ، خبر ثان ، مرفوع بضمه مقدره على الألف. والسراه : جمع سرى ؛ وهو : الشريف.

الخبر ، وسمى عند الإعراب معطوفا (١).

هذا وتعدد الخبر ليس مقصورا على نوع الخبر المفرد ؛ بل يكون فيه (نحو : المجالات طبيه ، هندسيه ، زراعيه ، تجاريه ، ...) ويكون فى الجملة ؛ (نحو : العصفور يغرد ، يتحرك ؛ يطير ، يتلفت - الصيف نهاره طويل ، ليله قصير). وفى شبه الجملة ؛ (نحو : الطائر أمامك ؛ قربك). وقد يكون مختلطا ؛ (نحو : هو أسد يزأر). فكلمه : «أسد» خبر. وكذلك جملة : «يزأر» ، (ونحو : الأسد يكشر عن أنيابه ، غاضب ، عابس). فجملة ؛ (يكشر ...) خبر ، وكذلك كلمه : غاضب ، وكلمه : عابس.

نستخلص من كل ما سبق أن الأخبار المتعدده

١- وقد تكون واجبه العطف.

ب - وقد تكون ممتنعه العطف.

ح - وقد يجوز فيها العطف وعدمه.

ص : ٤٨٣

١- مع أنه فى المعنى خبر ؛ لما سبق من أن المعطوف على الخبر خبر ... ويصح فى مثل هذه الجملة أن تكون نعتا - كما سيجىء فى الزيادة التاليه :

(١) من الأخبار المتعدده ما لا يصلح أن يكون نعتا للخبر الأول ؛ نحو : المجالات طبيه ، هندسيه ، زراعيه ؛ لأن المعنى يفسد مع النعت ، إذ يؤدي إلى أن الطيه صفتها هندسيه ، زراعيه ؛ وهو غير المقصود. ومثل : الأسد يكشر عن نابه ، غاضب ؛ إذ لا يوجد في الكلام ما يصلح أن يكون منعتا. وكثير من الأخبار المتعدده يصلح أن يكون نعتا للخبر الأول ؛ مثل : هو أسد يزأر ؛ فجملة : «يزأر» تصلح أن تكون في محل رفع خبرا ثانيا ، أو نعتا للخبر الأول. ومثلها : الحطيئه شاعر مخضرم (١) ، هجاء. فيجوز في كل من «مخضرم» و «هجاء» أن تكون خبرا ، وأن تكون نعتا لكلمه : «شاعر».

ونحو : ولاده [الأندلسيه] أميره شاعره ، كاتبه ، موسيقيه ؛ فيجوز في كل واحده من الكلمات الثلاث الأخيره أن تكون خبرا بعد الخبر الأول ، وأن تكون نعتا للخبر الأول.

ومن الألفاظ ما يجب أن يكون نعتا ولا يصلح خبرا ؛ وذلك حين يمنع مانع معنوي أو لغوي ، نحو : حامد رجل صالح ، أو على رجل يفعل الخير ؛ لأن الخبر لا بد أن يتمم الفائدة الأساسية - كما عرفنا - ولم يتممها هنا لعدم إفاده الإخبار بالأول إلا مع النعت ؛ لأن رجولته مستفاده من اسمه ، لا من الخبر وهذا من نوع الخبر الذي يتمم الفائدة بتابعه (٢) ... ولذلك كان الأحسن في قوله تعالى : (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) أن تكون كلمه : «خاسئين» خبرا ثانيا ، لا نعتا ؛ لان جمع المذكر السالم لا يكون نعتا لغير العاقل إلا بتأول لا داعي له هنا ...

ومثل قول النحاه : الفاعل ، اسم ، مرفوع ، متأخر عن فعله ، دال على من فعل ذلك الفعل ، أو قام به ... فيجب أن يكون الخبر هو كلمه : «اسم» فقط ، وما بعده صفات له ، وليست أخبارا ؛ لأن الخبر يجب أن يتم به المعنى الأساسي

ص : ٤٨٤

١- المخضرم : من أدرك عصرين مختلفين من العصور التاريخيه. لكن أكثر استعماله في كل من أدرك الجاهليه وأول الإسلام. والحطيئه من هذا النوع.

٢- راجع هامش ٤٠٢. حيث الكلام على الخبر المحتاج للنعت. وفيها إشاره إلى صورته تدخل في نوع الخبر الذي يتمم الفائدة بتابعه هي صورته المبتدأ الذي يكون اسم شرط ، فالراجح أن خبره هو الجملة الشرطيه.

مع المبتدأ ، وهنا لا يتم بواحد مما جاء بعد الخبر الأول ، إذ الفاعل لا يتم معناه ولا تتضح حقيقته بأنه مرفوع فقط ، أو متأخر فقط ... أو ... فقط. وإنما يتم معناه وتتضح حقيقته بأنه اسم موصوف بصفات معينه ؛ مجتمعه هي : الرفع ، مع التأخير ، مع الدلاله ... فكلمه : «اسم» هي التي تعرب وحدها خيرا ؛ لأنها مع تلك القيود التي نسميها نعوتا - تكمل المعنى مع المبتدأ ، وتتمم الفائدة. ومثل هذا يقال في تعريف المبتدأ ، وتعريف الخبر ، والمفعول ، وكل تعريف من التعريفات العلميه المشتمله على ألفاظ وقيود تصلح أن تكون أخبارا أو نعوتا لو لا المانع السابق.

(ب) قد يتعدد المبتدأ. وأكثر ما يكون ذلك في صورتين : يحسن عدم القياس عليهما في الأساليب الأدبيه والعلميه التي تقتضى وضوحا ودقه ؛ لأنهما صورتان فيهما تكلف ظاهر ، وثقل جليّ. وقيل إنهما موضوعتان (1) فلا يصح القياس عليهما.

الأولى : صالح ، محمود ، هند ، مكرمه من أجله. حيث تعددت المبتدئات متواليه ، مع خلو كل منها من إضافته لضمير ما قبله. ثم جاءت الروابط كلها متواليه بعد خبر المبتدأ الأخير. ولإرجاع كل ضمير إلى المبتدأ الذي يناسبه نتبع ما يأتي :

١ - أن يكون أول خبر لآخر مبتدأ ، ويكون الضمير البارز في هذا الخبر راجعا إلى أقرب مبتدأ قبل ذلك المبتدأ الذي أخبر عنه بأول خبر.

٢ - ثم يكون الضمير البارز الثاني للمبتدأ الذي قبل ذلك. وهكذا ... فترتب الضمائر مع المبتدئات ترتيبا عكسيا. ففي المثال السابق نعرب كلمه «مكرمه» خبرا عن «هند» ، والضمير الذي في آخر : «مكرمه» وهو الهاء يعود إلى : «محمود» ، والضمير الذي في آخر : «أجله» ، وهو : الهاء أيضا يعود إلى : «صالح» ، ويكون المراد : محمود هند مكرمه من أجل صالح ، أو ؛ هند

ص : ٤٨٥

١- نقل السيوطي في الجزء الأول من كتابه : «الهمع» - ص ١٠٨ - ، عند الكلام على تعدد الخبر والمبتدأ ما قاله أبو حيان في هذه الصور وأمثالها من : (أنها من وضع النحاه ، للاختبار والتمرين ، ولا يوجد مثلها في كلام العرب البتة) اه. ولهذا يحسن عدم استخدامها.

مكرمه محمود من أجل صالح. وذلك بوضع الاسم الظاهر مكان الضمير العائد إليه.

الثانيه : فى مثل محمد ، عمه ، خاله ، أخوه قائم ، حيث تعددت المبتدئات وكان الأول منها مجردا من إضافته للضمير. أما كل مبتدأ آخر فمضاف إلى ضمير المبتدأ الذى قبله. فمعنى الجملة السابقه ، أخو خال عم محمد - قائم - فنضع مكان كل ضمير الاسم الظاهر الذى يفسر ذلك الضمير العائد عليه.

وفى الأمثله السابقه للصورتين ما ينهض دليلا على أن استعمال هذه الأساليب معيب ، والفرار منها مطلوب.

ص: ٤٨٦

الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معنوياً قوياً (١). ويزيده قوه بعض الروابط اللفظيه ؛ كالضمير العائد عليه من الخبر ، وكغيره مما عرفناه ، ولهذا كان الغالب عليه أن يخلو من الفاء التي تستخدم للربط (٢) فى بعض الأساليب الأخرى. فمن أمثله الخبر الخاليه من الفاء : العمل وسيله الغنى - النظافه وقايه من المرض - التجاره باب للثروه ...

ومن الألفاظ التي ليست خبراً ولكنها تحتاج - أحيانا - إلى الفاء الرابطة بينها وبين ما سبقها : جواب اسم الشرط (٣) المبهم (٤) الدال على العموم ؛ (لكونه لا يختص بفرد معين ؛ وإنما هو شائع) ؛ مثل : من يعمل خيراً فجزاؤه خير. فكلمه «من» اسم شرط ، يدل على العموم ، وبعده فعل الشرط مستقبل الزمن ؛ وهو (٥) : (يعمل) ، ثم يليه جمله اسميه هي جواب الشرط ، أى : نتیجته المترتبه عليه ، التي يتوقف حصولها فى المستقبل أو عدم حصولها على وقوعه أو عدم وقوعه ، وهى : «جزاؤه خير». وقد اقترنت هذه الجملة الاسميه بالفاء ؛ فربطت بينها وبين جمله الشرط. ودل هذا الارتباط على اتصال بين الجملتين ، وأن الثانيه منهما نتیجه للأولى. ولو لا الفاء الرابطة لكان الكلام جملاً مفككاً ، لا يظهر بينها اتصال. ومثل هذا كل أسماء الشرط الأخرى الداله على الإبهام والعموم ، والتي لها جمله شرطيه ، تليها جمله جواب مقرون بالفاء ...

ص: ٤٨٧

- ١- لأن الخبر محكوم به ، والمبتدأ محكوم عليه ، كما عرفنا ؛ فلا وجود لأحدهما - من هذه الناحيه - بدون الآخر.
- ٢- لأنها تدل على السببيه والتعقيب.
- ٣- فى هامش ص ٦٤ و ٤٧٧ الكلام على المبتدأ الذى يليه أداءه شرط. وبيان الخبر والجواب.
- ٤- فى ص ١٨٦ معنى : «الإبهام» - ثم فى ص ٣٠٥ و ٣٠٦ وهامشهما بيان المبهم من الأسماء خاصه ، ومعنى إبهامه.
- ٥- فعل أداء الشرط الجازمه مستقبل الزمن دائماً ، ولو كان فعلاً ماضياً فى اللفظ ؛ لأن كل أدوات الشرط الجازمه - وبعضاً من الشرطيه غير الجازمه - تجعل فعل الشرط الماضى فى اللفظ مستقبل الزمن من حيث معناه ، وكذلك فعل الجواب. (راجع ص ٥٦).

والخبر - مفردا أو غير مفرد - قد يقترن بالفاء وجوبا في صورته واحده ، وجوازا في غيرها (١) ، إذا كان شبيها بهذا الجواب الشرطى ، بأن يكون نتيجة لكلام قبله ، مستقبل الزمن ، وفي صدر هذا الكلام مبتدأ يدل على العموم والإبهام ؛ نحو : الذى يصادقنى فمحترم : «فالذى» اسم موصول مبتدأ ، وهو يدل على الإبهام والعموم ، وبعده «يصادقنى» كلام مستقبل المعنى (٢) ، له نتيجة مترتبة على حصوله وتحققه ، هى الخبر : (محترم) وقد دخلت الفاء على هذا الخبر ؛ لشبهه بجواب الشرط فى الأمور الثلاثة السالفه التى هى : (وجود مبتدأ دال على الإبهام والعموم ، كما يدل اسم الشرط المبتدأ على الإبهام والعموم) و (وجود كلام بعد المبتدأ مستقبل المعنى ؛ كوجود جملة الشرط بعد أداء الشرط) و (ترتب الخبر على الكلام السابق عليه ؛ كترتب جواب الشرط على جملة الشرط - وهذا مهم).

ومن الأمثله : رجل يكرمنى فمحبوب - من يزورنى فمسرور ... وهكذا كل خبر تحققت فيه الأمور الثلاثة ؛ سواء أكان خبرا مفردا ، أم جملة ، أم شبه جملة. فالقاعده العامه فى اقتران الخبر بالفاء هى : مشابهته لجواب الشرط فى فى تلك الأمور الثلاثة ، مع خلو الكلام من أداء شرط بعد المبتدأ ، لكبلا يلتبس الخبر بجواب الشرط.

وقد تتبع النحاه مواضع المشابهه فوجدوها تتركز فى موضعين لا- تكاد تخرج عنهما ، مع خلو كل موضع من أداء شرط بعد المبتدأ.

الأول : كل اسم موصول عامّ وقعت صلته جملة فعلية مستقبلة المعنى ، أو وقعت ظرفا ، أو جازا مع مجروره بشرط أن يكون شبه الجملة بنوعيه متعلقا

ص: ٤٨٨

١- كما سيجىء فى ص ٤٩٠.

٢- ليس من اللازم أن يكون مستقبل اللفظ أيضا كالأمثله الماضيه ؛ وإنما يكفى أن يكون مستقبل المعنى فقط دون اللفظ ؛ نحو : قوله تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) و «ما» فى الآيه موصوله ، وليست شرطيه ؛ بدليل قراءه من قرأ : (وما أصابكم من مصيبه بما كسبت أيديكم) فالفعل «أصاب» ماض فى اللفظ ، مستقبل فى المعنى ، لأن المراد أن كل شىء يصيبنا فى المستقبل هو نتيجة لعملنا ، وليس المراد الكلام على شىء سبق.

الثانى ؛ كل نكره عامه ، وصفت بجمله فعليه ، مستقبليه المعنى ، أو بظرف ، أو بجار مع مجروره على الوجه السالف الذى يقضى بتعليق شبه الجملة بمضارع مستقبل الزمن.

وإذا اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيره عن المبتدا ؛ كالأمثله التى أوضحناها ، فإن تقدم وجب حذف الفاء (٢).

ص : ٤٨٩

١- والصله بالظرف والجار مع مجروره ليست فعلا- ملفوظا دالا على المعنى المستقبل ، ولكنها تتضمن فعلا مقدرًا ؛ لأن كلا منهما - بحسب الأصل - متعلق بفعل محذوف يمكن تقديره فعلا مضارعا مستقبلا ، مثل : «يستقر» أو ما بمعناه. وبعد حذف هذا المتعلق حل الظرف أو الجار مع مجروره محله ، فكلاهما بمنزله الفعل (راجع المفصل ج ١ ص ١٠٠ وكذا سبق هنا فى شبه الجملة ص ٣٤٠) ، وقد يكون فى الكلام قرينه أخرى تدل على أن معناه لا يتحقق إلا فى المستقبل.

٢- كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٥٣.

لم يكتف النحاه بالتركيز الذى أشرنا إليه وإنما عرضوا للتفصيل ، وعدّ المواضع المختلفه التى تقع فيها المشابهه - بشرط استيفاء كل منها الشروط الثلاثه السالفه ، مبالغه منهم فى الإبانه والإيضاح. وإليك بيانها بعد التنبيه إلى أن كثيرا منها مع صحته لا تستسيغه أساليبنا الحديثه العالیه. فخير لنا ألا نستعمله قدر الاستطاعه ، وأن نعرف هذه المواضع لنفهم بها كلام السابقين.

١ - خبر المبتدأ الواقع بعد «أما» الشرطيه. نحو : أما الوالد فرحيم. وهذا الموضوع يجب فيه اقتران الخبر بالفاء دون باقى المواضيع (١)؛ فيجوز فيها الاقتران وعدمه ، والاقتران أكثر.

٢ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جمله فعلیه زمنها مستقبل ، تصلح أن تكون جمله للشرط (٢) : نحو : الذى يستريض فنشيط.

٣ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته ظرف ؛ نحو : الذى عندك فأديب.

ولا بد أن يكون شبه الجملة فى هذه الصوره وفيما يليها متعلقا بمضارع مستقبل الزمن كما سلف (٣)

٤ - أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جار مع مجروره ، نحو الذى فى الجامعه فرجل.

٥ - أن يكون المبتدأ نكره عامه بعدها جمله فعلیه زمنها مستقبل ، صفه (٤) لها ؛ نحو : رجل يقول الحق فشجاع.

٦ - أن يكون المبتدأ نكره عامه ، بعدها ظرف ، صفه لها ؛ نحو : طالب مع الأستاذ فمستفيد.

ص : ٤٩٠

١- هذا الموضوع لا يذكره بعض النحاه هنا ؛ لأن اقتران الخبر فيه بالفاء إنما هو لأجل : «أما» المتضمنه معنى الشرط ، وليس لشبه المبتدأ بأداه الشرط فى الإيهام والعموم.

٢- الجملة الفعلیه التى تصلح أن تكون للشرط هى التى لا- يكون فعلها فعل طلب - كالأمر أو النهى - ولا فعلا جامدا ؛ مثل : ليس أو عسى ، ولا فعلا مسبوqa بأداه شرط نحو قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اشْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغَى ...) ولا بما ؛ ولا- لن ، النافيتين ، ولا قد ، ولا السين ، ولا سوف ، ولا رب ، ولا القسم ... ولا غير هذا يجىء مما تفصيله فى مكانه الخاص ؛ وهو باب الجواز م. (ج ٤).

٣- انظر الإيضاح فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٨.

٤- بشرط أن تكون الجملة الفعلیه مستقبله الزمن ، صالحه لأن تقع شرطيه.

٧- أن يكون المبتدأ نكرة عامه ، بعدها جار ومجرور ، صفه لها ؛ نحو : طالب فى المعمل فمنتفع.

٨- أن يكون المبتدأ مضافا إلى موصول صلته جمله فعليه مستقبله الزمن ، تصلح أن تكون جمله للشرط ؛ نحو : كتاب الذى يتعلم فمصون.

٩- أن يكون المبتدأ مضافا إلى موصول صلته ظرف ؛ نحو قلم الذى أمامك فجيد.

١٠- أن يكون المبتدأ مضافا إلى موصول صلته جار مع مجروره ؛ نحو : مرشده التى فى البيت فخبيره.

١١- أن يكون المبتدأ لفظ «كل» (أو ما بمعناها ؛ مثل جميع) مضافا إلى نكرة موصوفه بجمله (١) فعليه بعدها ، نحو : كل رجل يهمل فصغير.

١٢- أن يكون المبتدأ لفظ «كل» (أو ما بمعناها) ، مضافا إلى نكرة موصوفه بظرف ، نحو : كل وطنى أمام الوطن فمخلص. وقول الشاعر :

كل سعى سوى (٢) الذى يورث

الفو

ز فعقبا حسره وخسار

١٣- أن يكون المبتدأ لفظ «كل» (أو ما بمعناها) مضافا إلى نكرة موصوفه بجار ومجرور ؛ نحو : كل فتاه فى العمل فنافعه.

١٤- أن يكون المبتدأ موصوفا باسم موصول صلته جمله فعليه مستقبله الزمن تصلح للشرط ، نحو : الزميل الذى يعاونك فرياضى.

١٥- أن يكون المبتدأ موصوفا باسم موصول صلته ظرف ؛ نحو : الزائر الذى معك فمثاليه.

١٦- أن يكون المبتدأ موصوفا باسم موصول صلته جار مع مجروره ؛ نحو : الرائد الذى فى الرحله فأمين.

١٧- أن يكون المبتدأ مضافا إلى اسم موصوف بموصول صلته جمله (٣) فعليه ؛ نحو : خادم الرجل الذى يزرع فنافع.

ص : ٤٩١

١- بشرط أن تكون الجملة الفعلية مستقبله الزمن ، وصالحه لأن تقع شرطيه. (انظر ما يختص بإضافه «كل» فى الصفحه الآتية)

٢- على اعتبار «سوى» ظرفا ، طبقا لما سيجىء فى ج ٢ باب الاستثناء.

٣- بشرط أن تكون الجملة الفعلية مستقبله الزمن ، وصالحه لأن تقع شرطيه.

١٨ - أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف ؛ نحو : كاتب الرسالة التي معك فقدير.

١٩ - أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جار مع مجروره ؛ نحو : مؤلف الكتب التي في الحقيبة فعظيم.

وفي جميع الأمثلة السابقة يجوز أن يكون الخبر مفرداً ، أو جملة ، أو شبه جملة. ولا بد من خلو الجملة بعد المبتدأ من أداة شرط - كما سبق.

تلك هي أشهر الصور التي يقترن فيها الخبر بالفاء - وجوبا في واحده. وجوازا في الباقي - لغرض هام ، هو : النص على مراد المتكلم من ترتب الخبر على الكلام الذي قبله ، وإبانه أن الخبر نتيجة مترتبة على ما سبقه.

ولو فقد شرط من الثلاثة التي بينها لامتنع دخول الفاء على الخبر ؛ فمثال فقد العموم : سعيك الذي تبذله في الخير محمود. ومثال فقد الاستقبال. الذي زارني أمس مشكور. ومثال الجملة الفعلية الواقعة صلته أو صفه وهي غير صالحه لأن تقع شرطيه لاشتمالها على ما ، أو : لن ، أو : قد ، أو ... أو : إلخ. الذي لن يزورني مسيء ... ومثل هذا يقال في الصفه أو الصلة التي لم تستوف الشروط.

وقد تدخل الفاء جوازا - ولكن بقله - في الخبر الذي مبتدؤه كلمه «كل» إما مضافه لغير موصوف أصلا ؛ نحو : كل نعمه فمن الله ، وقول الشاعر (١) :

وكلّ الحادثات وإن تناهت

فمقرون بها الفرج القريب

وإما مضافه لموصوف لكن غير ما سبق (٢) نحو : كل أمر مفرح أو مؤلم فنتيجته لعمل صاحبه.

وإذا كان المبتدأ «أل» الموصول وصلتها (٣) صفه صريحه مستقبلة الزمن - جاز الإتيان بالفاء في الخبر نحو : الصانع والصانعه فنافعان. المخترع والمخترعه فمفيدان. ومنه قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ...) وفريق من النحاه منع دخول الفاء فيما سبق ، وأول الآيه. وهذا رأى لا يصح الأخذ به مع وجود آيه كريمه تعارضه ، كما لا يصح تأويل الآيه لتوافقه. فالصحيح دخولها على الخبر ولو كان أمرا أو نهيا.

ص : ٤٩٢

١- البيت الآتي نقله صاحب الأمالي (ج ٢ ص ٣٠٧ عن ابن دريد).

٢- في رقم ١١ ، ١٢ ، ١٣.

٣- في ص ٣٣٦ و ٣٤٩ طريقه إعراب «أل» مع صلتها.

بقى أن نعرف أن المبتدأ الذى يشبه اسم الشرط فيما سبق إذا دخل عليه ناسخ - غير إن ، وأن ، ولكن - فإن الناسخ يمنع دخول الفاء على خبره. أما إن ، وأن ، ولكن ، فلا تمنع ؛ فيجوز معها دخول الفاء : مثل قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ) وقوله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) وقول الشاعر :

فو الله ما فارقتمكم قاليا (١)

لكم

ولكن ما يقضى فسوف يكون

وإذا عطفت على المبتدأ الذى خبره من الأنواع السابقة المقرونة بالفاء ، أو على ما يتصل به من صله ، أو صفه ، ونحوها - وجب تأخير المعطوف عن الخبر ؛ إذ لا يجوز الفصل بينه وبين مبتدئه بالمعطوف ، ففي مثل : الذى عندك فمؤدب ، لا يصح أن يقال : الذى عندك والخادم فمؤدب ، أو فمؤدبان ، وهكذا ...

ص : ٤٩٣

١ - كارها.

كان وأخواتها (١) ...

معنى الناسخ: الجملة الاسمية في مثل «الرياحين متعه» - تتكون من اسمين مرفوعين، يسمى أولهما: المبتدأ، وله الصدارة في جملة - غالباً - ويسمى الثاني: خبراً كما هو معروف. ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينه تغير اسمهما، وحركه إعرابهما، ومكان المبتدأ من الصدارة في جملة، ومن هذه الألفاظ: كان، إن... ظن... مثل: كان العامل أميناً، وقول الشاعر:

وإذا كانت النفوس كباراً

تعبت في مرادها الأجسام

فيصير المبتدأ اسم «كان» مرفوعاً وليس له الصدارة، ويصير خبره خبر كان منصوباً (٢). ومثل: إن العامل أمين؛ فيصير المبتدأ اسم «إن» منصوباً، وليس له الصدارة، ويصير خبره خبر «إن» مرفوعاً. ونقول: ظننت العامل أميناً فيصير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين للفعل: «ظننت» وليس للمبتدأ الصدارة. وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما وحركه إعرابهما ومكان المبتدأ: «النواسخ»، أو: نواسخ الابتداء؛ لأنها تحدث نسخاً، أي: تغييراً

ص: ٤٩٤

١- المراد بأخواتها: نظائرها من الكلمات التي تشابهها في العمل، وتخالفها في اللفظ؛ سواء أكانت مع أختها من جنس واحد، فهما فعلان؛ مثل: كان - أضحى - ظل... أم كانتا من جنسين مختلفين. فأحدهما فعل، مثل: «كان» و«ليس» والأخرى حرف؛ مثل: «ما» الحجازية التي تعمل عملها.

٢- التسميه بالاسم وبالخبر هي مجرد اصطلاح نحوي؛ لا مناسبه له في الجملة؛ فمثل: «كان على غائباً»، نعرب كلمه: «على» اسم «كان»، مع أنه في الحقيقة اسم للذات المعينه؛ وليس اسماً «للكان». ولا علماً عليها؛ لأننا لا نسميها باسم جديد خاص. كما نعرب «غائباً» خبر «كان» مع أنه في الحقيقة والواقع خبر عن: «على»، وليس خبراً عن: «كان» لأنها ليست مبتدأً فنجىء لها بخبر. غير أن الاصطلاح النحوي جرى بما سبق. وقد يكون المراد: الاسم المصاحب لكان، الملابس لها، والمراد بالخبر: أنه خبر بحسب الأصل. و«كان» الناسخه وأخواتها من الأفعال التي تعمل عملها لا- ترفع فاعلاً، ولا- تنصب مفعولاً- به، ولا- تحتاج لأحدهما ما دامت ناسخه. غير أن هذه الأفعال الناسخه تؤنث لتأنيث اسمها، بالشروط والطرق التي يؤنث بها الفعل التام لتأنيث فاعله. وقد ذكرناها في موضعها الخاص من ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦.

على الوجه الذى شرحناه (١) ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة (٢) ... فيصير اسما لها ؛ إذ لا يشترط فى اسمها أن يكون معرفه فى الأصل.

ومما سبق يتبين أن النواسخ بحسب التغيير (٣) الذى تحدثه ثلاثه أنواع : نوع يرفع اسمه وينصب خبره - فلا- يرفع فاعلا ، ولا ينصب مفعولا - مثل : «كان

ص: ٤٩٥

١- لا تدخل النواسخ. على المبتدأ إذا كان واحدا مما يأتى : ١- المبتدأ الذى له الصداره الدائمه فى جملته بحيث لا يصح أن يتقدم عليه شىء ؛ كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وكم الخبريه ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء ... ويستثنى من هذا النوع الذى له الصداره فى جملته - ضمير الشأن فيجوز أن تدخل النواسخ عليه (وقد تقدم عليه الكلام فى باب الضمير ص ٢٢٦). وكذلك يستثنى المبتدأ إذا كان اسم استفهام أو مضافا لاسم استفهام ؛ فيجوز أن تدخل عليه «ظن وأخواتها» مع استيفائهما الفاعل ، ومع تقديم اسم الاستفهام وجوبا على الناسخ ، نحو : أيهم ظننت أفضل ، وغللام أيهم ظننت أفضل. ولا تدخل هنا ، «كان» ، ولا «إن» ولا أخواتها ؛ لأن الاسم فى بابى «كان وإن» لا يتقدم على العامل ، وأما الخبر فيجوز أن يتقدم فى بابى «كان وظن» وأخواتها إذا كان اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام ، نحو : أين كنت؟ وأين ظننت محمودا ... ، بشرط ألا يمنع من التقدم مانع سيجىء عند الكلام على تقدم خبر «كان». أما خبر «إن» وأخواتها فلا يتقدم. ب - المبتدأ الذى يجب حذفه ، وخبره نعت مقطوع. وقد تقدم الكلام عليه فى ص ٤٦٣. ج - كلمات معينه لم تقع إلا مبتدأ فى الأساليب الوارده التى لا يجوز تغيير هيئتها ؛ لأنها جرت مجرى الأمثال ، والأمثال لا تتغير ؛ كالكلمات الملازمه للابتداء. فى نحو : الله در الخطيب ، ونحو أقل رجل يفعل ذلك ، (وقد سبق الكلام عليهما فى باب المبتدأ - ص ٤٣٠ و ٤٠٨) ، ونحو : «ما» التعجيبه. فى مثل ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعا. وهذا النوع يسمى : «اللازم للابتداء بنفسه» (أى : بسبب مزيه فى نفسه امتاز بها ؛ وهى : أن العرب خصته بالابتداء فلم تستعمله إلا مبتدأ). وكل هذا يسمى : «الاسم غير المتصرف فى استعماله» ؛ لأنه مقصور على ضبط واحد ، وطريقه واحده فى الاستعمال ، لا- يتجاوزها. وليس من اللازم أن يكون مرفوعا ، فمن أنواعه ما هو مقصور على النصب - أو غيره - كالمنصوب على المصدريه لداع ؛ كنيابته عن فعل الأمر فى مثل : «سقيا ورعيا» ، (وقد سبق الكلام عليهما فى ص ٤٦٩) ، فليس أصله المبتدأ الذى يصلح لدخول النواسخ عليه. ومما يتصل بهذا المبتدأ : «المقصور - فى الغالب - على معنى واحد لا يستعمل فى غيره» ؛ كالدعاء أو القسم ، أو غيرهما ، مع ملازمته صيغه واحده لا تتغير صورتها ، ومع ملازمته الأفراد ؛ فلا يكون مثنى ، ولا جمعا ؛ كقولهم فى الدعاء : طوبى للأمين ، ولا يكون الخبر لكلمه : «طوبى» إلا الجار مع مجروره ، (كما سبق فى ص ٤٣٦) - ومن أمثله أيضا قول على - رضى الله عنه - طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس. وويل للخائن ، وسلام على المصلح ، واللفظان الأخيران يستعملان فى غير الابتداء أحيانا - كما سيجىء البيان فى موضعه المناسب ، ج ٢ ص ١٨٨ م ٨٦ - وقولهم فى القسم : أيمن الله لأتترنم الإنصاف - ولهذا القسم بيان يتصل بتركيبه فى رقم ٢ من ص ٤٧٢. - د - اللازم للابتداء بسبب غيره ، كالاسم الواقع بعد «لولا» الامتناعيه ، وإذا الفجائيه ... فإنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ ؛ مثل : لولا العلوم ما تقدمت الحضاره ، ومثل : خرجت فإذا الأصدقاء.

٢- كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٤١ وفى رقم ١١ من ص ٤٤٣.

٣- أما النواسخ بحسب صيغتها وتكوينها اللفظي فثلاثة أنواع أيضا ، أفعال ، مثل : كان وأخواتها ، وأسماء وهي المشتقات من مصادر تلك الأفعال التي يمكن الاشتقاق منها ؛ مثل كان ، وأصبح ، وأمسى ... وحروف مثل : «ما» الحجازيه من أخوات كان ... ومثل إن وأخواتها.

وأخواتها»، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره ؛ مثل : «إن وأخواتها» ، ونوع ينصب الـثنين ولا- يستغنى عن الفاعل ؛ مثل : «ظن وأخواتها». ولكل نوع أحواله وأحكامه المفصلة في بابہ الخاص. وكلامنا الآن على : «كان» وأخواتها من الأفعال الناسخه التي تعمل عملها (١) ، وتسمى أيضا : الأفعال الناقصه (٢).

وفيما يلي بيان أشهرها ، وشروط عمله ، ومعنى كل فعل :

إنها ثلاثه عشر فعلا (٣) ؛ كان - ظل - بات - أصبح - أضحى - أمسى - صار - ليس - زال - برح - فتى - انفك - دام. وكل هذه الأفعال تشترك في أمور عامه ، أهمها :

أنها لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها (٤) ، وأن يكون خبرها غير إنشائي ؛ فلا يصح : كان الضعيف عاونه (٥). وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معا ،

ص: ٤٩٦

١- ولها نظائر أخرى من الحروف تعمل عملها سيجىء الكلام عليها فى ص ٥٣٧.
٢- سميت «ناقصه» لأن كل فعل منها يدل على حدث ناقص (أى : معنى ناقص) لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسيه المطلوبه من الجمله الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب ، فالاسم المنصوب هو الذى يتم المعنى الأساسى الناقص ، ويحقق الفائدة الأصلية للجمله. وهذا يخالف الأفعال التامه ؛ فإن المعنى الأساسى يتم بمرفوعها ؛ «فكان» الناقصه مثلا تدل مع اسمها على حصوله ووجوده وجودا مطلقا (وهو ضد العدم) وهذا معنى غير مراد ، ولا- مطلوب ، فإذا جاء الخبر تعين المعنى المطلوب ، وتحدد. و «صار» مع اسمها تدل على تحوله ، وانتقاله من حالته ، من غير بيان لحالته الجديده. ولا توضيح لما انته إليه أمره ، والخبر هو الذى يعين ويوضح. و «أصبح» مع اسمها تدل على دخوله فى وقت الصباح ، وليس هذا هو المقصود ، فإذا جاء الخبر كان كفيلا- بتحقيق المراد. وهكذا ... وليس السبب فى تسميتها «ناقصه» أنها تتجرد للزمان وحده ، ولا تدل معه على حدث (معنى) كما يقول بعض النحاه ، فهذا رأى مدفوع بأدله كثيره جاوزت العشره وسجلتها المطولات (وقد أشار إلى بعضها بإيجاز محمود ، ومنطق سليم صاحب حاشيه الأمير على المغنى فى الباب الثالث من المجلد الثانى عند الكلام على تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص).

٣- غير الأفعال التى بمعنى : «صار» ، وستذكر بعدها فى ص ٥٠٥ ، وغير «أفعال المقاربه» وما يتصل بها. ولها باب مستقل - فى ص ٥٥٦ - ، وغير أفعال أخرى قليله الشهره ؛ لقله استعمالها فى الأساليب الناقصه ؛ مثل : أفتأ ؛ بمعنى : فتى ... هذا والأفعال السبعه الأولى كامله التصرف نسبيا - إذ يجىء من مصدرها أكثر المشتقات - «وليس» جامده بالاتفاق ، و «دام» جامده على الأصح. والأربعه الباقية ، ناقصه التصرف كما سيجىء فى ص ٥١٣.

٤- وسيأتى هذا عند الكلام على حكم معموليها من ناحيه التقديم والتأخير - ص ٥١٥.

٥- لا- فرق فى المنع بين الإنشاء الطلبى ؛ مثل : كان والدك احترمه ، وغير الطلبى مثل : كانت صحتى «يحفظها الله» أو : يكون مالى» أدامه الله» على أن تكون الجمله الأخره فى المثالين دعائيه : فهذه الأمثله واشباهها مما وقع فيها الخبر جملته. إنشائيه - لا يصح اعتبار «كان» فيها ناسخه. وللإنشاء بنوعيه إيضاح فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧.

ولا يصح - مطلقا - حذفهما معا ، ولا حذف أحدهما. إلا «ليس» ، فيجوز حذف خبرها ، وإلا «كان» فيجوز في أسلوبها أنواع من الحذف. وسيجيء البيان عند الكلام عليهما.

وَألا يتقدم الخبر عليها إذا كان اسما متضمنا معنى الاستفهام ؛ وهى مسبوقة بأحد حرفى النفى : «ما» أو : «إن» ؛ فلا يقال : أين ما يكون الصديق؟ ولا أين إن يكون الصديق؟ ولا أين ما زال العمل؟ لأن «ما» و «إن» النافيتين لهما الصدارة فى كل جملة يدخلان عليها ؛ فلا يصح أن يسبقهما شىء من تلك الجملة ، وإلا كان الأسلوب فاسدا (١) ...

وأن صيغتها حين تكون بلفظ الماضى ، وخبرها جملة فعلية مضارعية - لا بد أن يماثلها زمن هذا المضارع ؛ فينقلب ماضيا (٢) - عند عدم وجود مانع - ؛ ففى مثل : أصبح العصفور يغرد - يكون زمن المضارع «يغرد» ماضيا ، مع أن الفعل مضارع ، ولكنه - هو وكل الأفعال المضارعة - يتابع زمن الفعل الماضى الناسخ ، بشرط عدم المانع الذى يعينه لغيره - كما أشرنا -.

وأن أخبارها لا تكون جملة فعلية ماضويه ، ما عدا «كان» فإنها تمتاز بصحة الإخبار عنها بالجملة الماضويه (٣) ...

ص: ٤٩٧

- ١- راجع منع هذا التقدم فى ص ٥١٦.
- ٢- كما سبق هذا عند الكلام على أحوال المضارع من ناحيه دلالاته الزمنيه - ص ٥٨ -.
- ٣- راجع حاشيه الألوسى على «القطر» ص ٣٤. غير أن المراجع الأخرى تضطرب فى هذا الحكم ، وتختلف اختلافا واسعا (تبدو صور منه فى حاشيه ياسين على التصريح ، ج ١ ، أول هذا الباب ، وفى الهمع ج ١ ص ١١٣ ...) وخير ما يستخلص من تلك الآراء هو : ١- ما قاله الهمع ؛ ونصه (شروط ما تدخل عليه : «صار» وما بمعناها ، و «دام» و «زال» وأخواتها - ألا يكون خبره فعلا ماضيا (يريد جملة ماضويه) فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواقى ... ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، أو اتصاله بزمن الإخبار ، والماضى يفهم الانقطاع ؛ فتدافعا. وهذا متفق عليه ...) اه. ب - أما فى غير تلك الأفعال فالمستحسن غايه الاستحسان - وإن لم يبلغ حد الوجوب - هو اقتران الخبر بالحرف : «قد» إن كان الفعل الناسخ وفعل الخبر ماضيين معا ، أو مضارعين معا. فمتى تماثل فى نوعهما الفعلان - الفعل الناسخ والفعل الذى فى خبره - فالمستحسن تصدير الخبر بالحرف ، «قد». وتمتاز «كان» بجواز مجيء «قد» وعدم مجيئها فى الحالات السالفه ، كما تشهد بهذا النصوص العالیه الفصيحه.

أما فى غير الأمور المشتركة السالفه فلكل فعل معناه الخاص مع معموليه (١) وشروطه الخاصه التى سنعرضها فيما يلى :

كان : نفهم معناها من مثل : كان الطفل جاريا ؛ فهذه الجملة يراد منها إفاده السامع أن الطفل موصوف بشيء ؛ هو : «الجرى» ، وأن الجرى فى زمن ماض ؛ بدليل الفعل : «كان».

ولو قلنا : يكون الطفل جاريا - لكان المراد إفاده السامع أن الطفل موصوف بشيء ؛ هو : «الجرى» ، وأن الجرى فى زمن حالى أو مستقبل ، بدليل الفعل المضارع : «يكون».

ولو قلنا : كن جاريا - لكان المراد إفاده السامع أن المخاطب موصوف بتوجه طلب معين إليه ؛ هو ؛ مباشره الجرى ، أى : مطالبته بالجرى فى المستقبل ؛ بدليل فعل الأمر : «كن».

مما سبق نفهم المراد من قول النحاه : «كان» مع معموليها تفيد مجرد اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافا مجردا (٢) فى زمن يناسب صيغتها. فإن كانت صيغتها فعلا ماضيا فالزمن ماض ، بشرط ألا يوجد ما يجعله لغير الماضى. ، وإن كانت صيغتها فعلا مضارعا فالزمن صالح للحال والاستقبال (٣) بشرط لا يوجد ما يجعله لغيرهما ، وإن كانت صيغتها فعل أمر فالزمن مستقبل ؛ إن لم يوجد ما يجعله لغيره -.

وقد تستعمل «كان» الناسخه بمعنى : «صار» (٤) فتأخذ أحكامها ، وتعمل

ص : ٤٩٨

١- لأن الفعل وحده بدون معموليه لا يحقق الغرض ؛ لأنه يدل على مجرد حصول شيء غير معين ولا محدد - فى زمن خاص! ولا يدل على أكثر من هذا ؛ كالصبح فى : أصبح ، والمساء فى ، أمسى ، والضحا : فى أضحى ... ويكون الزمن ماضيا أو حالا أو مستقبلا على حسب نوع الفعل الناسخ. أما الفعل مع معموليه فيدل على اتصاف الاسم بمعنى الخبر فى زمن معين ، انصافا ينشأ عنه أن تؤدى الجملة معناها المطلوب كاملا واضحا.

٢- اتصافا مجردا ؛ أى : لا زياده معه ؛ لأنها لا تدل بصيغتها على نفى ، أو دوام ، أو تحول ، أو زمن خاص ؛ كالصبح ، والمساء ، والضحا ، ولا على غير ذلك مما تدل عليه أخواتها. حقا إنها تدل على الزمن الماضى أو غيره ، ولكن دلالتها عليه مطلقه ؛ إذ لا تقييد. فيها بالصبح ، أو المساء ، أو غيرهما.

٣- بشرط أن يكون المضارع حقيقيا ؛ أى : غير مصحوب بما يجعل زمنه للماضى فقط : مثل : «لم» ، أو للمستقبل فقط ؛ مثل : سوف ، أو للحال مثل : «ما» النافيه.

٤- سيجىء فى ص ٥٠٤ الكلام على «صار» ، وشروطها ، ومعناها الذى هو : التحول والانتقال من حاله إلى أخرى ...

عملها بشروطه ؛ مثل : جمد الماء فكان ثلجا - احترق الخشب فكان ترابا (١).

وقد تستعمل بمعنى : «بقي على حاله ، واستمر شأنه من غير انقطاع ولا تقيّد بزمن (٢)» نحو : كان الله غفورا رحيمًا.

وقد تستعمل تامه (٣) ، وتكثر فى معنى : حصل وظهر (أى : وجد) فتكتفى بفاعلها ؛ نحو : أشرقت الشمس فكان النور ، وكان الدفء ، وكان الأمن. أى : حصل وظهر.

وما تقدم من الأحكام للفعل الماضى : «كان» يثبت لباقي أخواته المشتقات ؛ كالمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل. و. و..

هذا ، وتضم الكاف من الفعل الماضى : «كان» عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة ؛ كالتاء ، ونون النسوة ، طبقا للبيان الذى سلف مفصلا (٤).

وبقى من أحكام «كان» أربعة أخرى سيجىء الكلام عليها مفصلا فى موضعه من آخر هذا الباب ؛ وهى : أنها تقع زائده (٥) ، وأن الحذف يتناولها كما يتناول أحد معموليها (٦) ، أو هما معا ، وأن نون مضارعها قد تحذف (٧) ، وأن خبرها قد ينفى. وهذا الأخير يجىء الكلام عليه مع باقى الأخبار الأخرى المنفيه (٨).

ص : ٤٩٩

١- ومنه قوله تعالى (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ، وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ،) أى : «صارت» فيهما ؛ لأن المعنى يقتضى هذا.

٢- سبقت إشاره لهذا فى ص ٥٢.

٣- الفعل التام - كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٩٦ - هو ما يكتفى بمرفوعه فى إتمام المعنى الأساسى للجمله.

٤- فى رقم ١ من هامش ص ١٥٠.

٥- ص ٥٢٤.

٦- ص ٥٢٧.

٧- ص ٥٣٢.

٨- ص ٥٣٤.

(١) إذا وجد نفى قبل «كان» الماضيه والمضارع و كان خبرها جمله مقترنه «بالا» الاستثنائية الملغاه - جاز أن يقترن بالواو ؛ كقول الشاعر :

ما كان من بشر إلا وميته

محتومه ؛ لكن الآجال تختلف

لأن النفي قد نقض هنا ب «إلا». والنفي ونقضه شرطان - على الصحيح - لزياده الواو فى الجملة الواقعه خبر : «كان» أو مضارعها - كما تقدم -.

وهذه الواو تسمى «الواو الداخلة على خبر الناسخ» وتدخل أيضا فى خبر «ليس بالشرط السالف كما سيجىء (١). وقد سمعت (٢) قليلا فى خبر غيرهما من النواسخ. ولا يصح القياس على هذا القليل.

وبرغم أن وجودها جائز فى غير القليل مما ذكرناه. فإن الخير - كما يرى كثير من النحاه - فى العدول عنها ؛ حرصا على الدقه فى التعبير ، وبعدا عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والواو الأخرى التى للحال - أو غيره -. ولكل منهما معنى يخالف معنى الأخرى (٣). والبراعه تقتضى الإبانة التامه. وتجنب أسباب اللبس والاشتباه ؛ نزولا على حكم البلاغه.

ص: ٥٠٠

١- جاء فى الصبان ج ٢ باب : «لا» النافيه للجنس عند بيت ابن مالك : «وركب المفرد فاتحا ...» ما نصه : (قال الروداني : قولهم إن خبر الناسخ تدخله الواو ... ، غير مسلم على إطلاقه. وحاصل ما فى التسهيل والهمع أن الخبر إن كان جمله بعد «إلا» لم يقترن بالواو ، إلا بعد «ليس و كان» المنفيه ، دون غيرهما من النواسخ. وبغير «إلا» يقترن بالواو بعد «كان» وجميع أخواتها ، لا بعد جميع النواسخ. هذا عند الأ-خفش وابن مالك. وغيرهما لا- يجيز اقتران الخبر بالواو أصلا. وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال ، والفعل تام لا ناقص ، أو محذوف الخبر للضرورة) اه.

٢- راجع الصبان ج ١ فى هذا الموضع آخر باب «كان» وفى ج ٢ منه ، أول باب : «لا» ، النافيه للجنس.

٣- ولعل هذا كان السبب فيما ذهب إليه بعض النحاه الأقدمين من عدم إباحه استعمال هذه الواو ، وفى تأويل النصوص القديمه المشتمله عليها تأويلا يتجه مره إلى اعتبار الواو للحال ، والجمله بعدها فى محل نصب حال ، وخبر الناسخ محذوف. ومره إلى أنها زائده شذوذا ... و... ونحن فى غنى عن هذا كله بتركها ، وعدم القياس على المسموع منها. (راجع ص ٥٠٨ ورقم ١ من هامش ص ٦٢٦).

(ب) من الأساليب الأدبيه الشائعه : «كائنا ما كان» ، و «كائنا من كان» ؛ فى مثل : سأفعل ما يقضى به الواجب ؛ كائنا ما كان. وسأحقق الغرض الكريم كائنا ما كان ... أى : سأفعل ذلك مهما جدّ وكان ذلك الواجب ؛ وذلك الغرض. ومثل : سأرد الظالم : «كائنا من كان» - سأكرم النابغ «كائنا من كان» ... أى : سأفعل ذلك مهما كان الإنسان الظالم ، أو النابغ.

أما إعرابه فمتعدد الأوجه : وأيسر ما يقال وأنسبه هو : «كائنا» حال منصوب ، واسمه (١) ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على الشىء السابق ، و «ما» أو «من» نكره موصوفه مبنيه على السكون فى محل نصب خبر «كائن».

و «كان» فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر يعود على «ما» أو «من» والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب صفه «ما» أو «من». والتقدير النحوى : سأفعل ذلك كائنا شيئا كان. أو : كائنا إنسانا كان. أى : سأفعل ذلك كائنا أى شىء وجد أو أى إنسان وجد.

ومن الأساليب المردده فى كلام القدامى الفصحاء - برغم غرابتها اليوم - قولهم : «ربما اشتدت وقده الشمس على المسافر فى الفلاه ؛ فكان مما يغطى رأسه وذراعيه ، وربما ثارت الرمال ؛ فكان مما يحجب عينيه ومنخرية ...» يريدون : فكان ربما يغطى رأسه - وكان ربما يحجب عينيه ومنخرية ، أى : يغطيهما (٢) ...

ص: ٥٠١

١- لأنه اسم فاعل من «كان» الناقصه فيعمل عملها.

٢- تصدى لهذا الأسلوب عالم جليل معاصر من تونس - هو : الأستاذ محمد الطاهر عاشور العضو المراسل بالمجمع اللغوى القاهرى - وخصه ببحث فى الجزء التاسع من مجله المجمع (ص ١١٦) عرض فى الجلسه الحاديه عشره من الدوره الثامنه عشره ووافق عليه المجمع وقرر أن ذلك أسلوب لغوى يراد منه الكثره ، وقد يدل على القله أحيانا. والبحث نفيس هام وملخصه مع الإيجاز هو : أن بعض المركبات استعملت استعمال كلمه مفرده ؛ كالذى ورد فى صحيح البخارى عن ابن عباس ونصه : «كان رسول الله يعالج من التنزيل شده إذا نزل عليه الوحي ، وكان مما يحرك لسانه وشفثيه ...» وقد أهمل ابن الأثير فى كتابه : «النهايه» ، معنى قوله : «مما يحرك لسانه وشفثيه» وفسره عياض فى كتابه : «المشارك» بأن معناه : «كثيرا ما يحرك به لسانه وشفثيه» وبعد أن فسره روى عن أحد الأئمه من شراح الحديث ما يأتى : «فى مثل هذا كأنه يقول : هذا من شأنه ودأبه ؛ فجعل «ما» كناية عن ذلك ، ثم أدغم «النون» ، وروى عن آخر أن (معنى : «مما» هنا هو : «ربما» وهذا من معنى ما تقدم ؛ لأن «ربما» تأتى للتكثير أيضا. وفى مسلم ، فى حديث : النجوم أمنه السماء : «وكان كثيرا مما يرفع رأسه إلى السماء» ... تكون «مما» هنا بمعنى : «ربما» التى للتكثير ، وقد تكون فيها زائده) اه. ثم قال الباحث المعاصر : ١ - وشواهد هذا الاستعمال كثيره فى الحديث والشعر ؛ منها - غير ما تقدم - قول رافع فى البخارى فى باب الحرث والزرع : «كنا نكرى الأرض بالناحيه ، منها مسمى لسيد الأرض ، قال فمما يصاب ذلك وتسلم الأرض ، ومما تصاب الأرض ويسلم ذلك ...». ومنها قول ابن عباس الوارد فى صحيح مسلم فى كتاب تعبير الرؤيا (إن رسول الله كان مما يقول لأصحابه : «من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبها له»). ومنها قول البراء بن عازب : «كنا إذا صلينا خلف رسول الله مما نحب أن نكون عن يمينه.» ومنها : وإنا لمّا نضرب الكبش ضربه على رأسه تلقى اللسان من الفم ثم قال الباحث : تعرض لهذا اللفظ السيرافى فى شرح كتاب سيويه بما نصه : (قال سيويه : اعلم أنهم مما

يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ...) ، قال السيرافي : (أراد : ربما يحذفون ... وهو يستعمل هذه الكلمه كثيرا في كتابه. والعرب تقول : أنت مما تفعل كذا ... أي :ربما تفعل. وتقول العرب أيضا : «أنت مما أن تفعل. أي : أنت من الأمر أن تفعل ؛ فتكون «ما» بمنزله الأمر - أي : الشيء - و «أن تفعل» بمنزله الفعل ؛ (أي : مصدر تقديره : «فعل» ، أي : بمنزله هذا اللفظ) ويكون «بأن تفعل» ، في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : «مما» وتقديره : أنت فعلك كذا وكذا من الأمر الذي تفعله ...» اه. وكلام السيرافي - كما نقله الباحث - لم يوضح الأسلوب الأخير المشتمل على : (أن تفعل) ٢ - ومن السيرافي أخذ ابن هشام في كتابه المغنى عند الكلام على معاني : «من» ، فقال عن العاشر من معانيها (مرادفه : «ربما» وذلك إذا اتصلت «بما» كما في قول الشاعر أبي حيه النميري : وإنا لمما نضرب الكيش ضربه على رأسه تلقى اللسان من الفم قاله السيرافي وفريق غيره من النحاه وخرجوا عليه قول سيبيويه : «واعلم أنهم مما يحذفون الكلم ...». والظاهر أن «من» فيهما ابتدائية ، و «ما» مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب مثل خلق الإنسان من عجل). اه. وفي كلامه هذا احتمال مخالفتهم في أن جعلوها بمنزله : «ربما» ، لأن : «ربما» لا تتعين للتكثير ، واحتمال أنه فسر كلامهم بحمله على إرادته التكثير كما فسر آخرون. وقد أشار ابن هشام - كبعض من سبقوه - إلى كيفية الحذف التي اعتورت هذا التركيب ، وأبقت فيه معنى التكثير ، أو معنى «ربما» ، أو غير ذلك ، كما هو واضح من كلامهم حيث يظهر ترددهم في منشأ معنى التكثير ؛ أمنشؤه الحرف «من» كما يرى ابن هشام ، أم الحرف «ما» كما يرى غيره؟ ٣ - وينبغي التنبه إلى أن هذا التركيب إذا استعمل هذا الاستعمال يجيء في موضع خبر المبتدأ ويجيء في موضع خبر «كان» ؛ ويكون في موضع الحال و... فمن ظن اختصاص ذلك بخبر «كان» فقد وهم. والتنبيه إلى أن أصل استعماله في هذا المعنى ألا- يصرح معه بلفظ الكثرة ، فما وقع فيه لفظ كثير فهو جار مجرى التفسير من الراوي ، أو مجرى التأكيد من القائل ؛ لخفاء دلالة التركيب على التكثير ، ومثاله قول سمره بن جندب : «كان رسول الله مما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأى أحد منكم رؤيا...؟» ، وقول أبي موسى : «وكان رسول الله كثيرا مما يرفع رأسه إلى السماء». والتنبيه إلى أن قول السيرافي : وتقول العرب أيضا «أنت مما أن تفعل ...» - غريب ، لا يعرف شاهده من فصيح الكلام ؛ فضلا عن كون الحرف «أن» فيه غير واقع موقعا ، مع ما فيه من اجتماع ثلاثه أحرف متواليه من أحرف المعاني ، وهي : «من» و «ما» و «أن» سواء أ جعلت «ما» مصدرية أم زائده. وإلى هنا انته كلام الباحث ، بعد الاستغناء عن بضع كلمات منه. هذا ويوضح ما سبق أيضا ما جاء في كتاب سيبيويه - ج ١ ص ٤٧٦ - أن «من» الجاره إذا كُفَّت بالحرف «ما» الزائد قد تكون بمعنى : «ربما» واستشهد بالبيت السالف.

ظل : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول النهار ، في زمن يناسب صيغتها (١). نحو : ظل الجو معتدلا

وتستعمل كثيرا بمعنى : «صار» عند وجود قرينه ؛ فتعمل بشروطها (٢) ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْمَأْثَمِ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا) ، أى : صار (٣). وقد تستعمل تامه في نحو : ظل الحر ؛ بمعنى : دام وطال ...

شروط عملها : لا يشترط لها وللمشتقات أخواتها سوى الشروط العامه التي سلفت.

أصبح : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها صباحا ، في زمن يناسب صيغتها. مثل أصبح الساهر متعبا. وتستعمل كثيرا بمعنى : «صار» فتعمل بشروطها (٤) ؛ مثل : أصبح النّفظ دعامة الصنّاعه ؛ وإنما كانت بمعنى : «صار» في هذا المثال وأشباهه لأن المراد ليس مقصورا على وقت الصباح. وإنما المراد التحول من حاله قديمه إلى أخرى جديده ليست خاصه بالصباح.

وقد تستعمل - بكثره - تامه في نحو : أيها السارى (٥) قد أصبحت. أى : دخلت في وقت الصباح (٦). وشروط عملها هي الشروط العامه ؛ فهي مثل : «ظل».

أضحى : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها وقت الضحا ، في زمن يناسب صيغتها ... مثل : أضحى الزارع منكبا على زراعته. وتستعمل كثيرا بمعنى : «صار» فتعمل بشروطها (٧) في مثل : أضحى الميدان الصناعى مطلوبيا. وإنما كانت بمعنى : «صار» لأن المعنى ليس على التقيد بوقت الضحا أو غيره - وإنما على التحول والانتقال من حاله إلى أخرى.

وقد تستعمل تامه في مثل : أضحى النائم ؛ أى : دخل في وقت الضحا.

شروط عملها : هي الشروط العامه التي سبقت ؛ فهي مثل : «ظل».

ص: ٥٠٣

١- شرحنا معنى مناسبه الزمن للصيغه في ص ٤٩٨.

٢- وهى الصفحه التاليه.

٣- لأن وجهه لم يكن مسودا قبل البشرى ؛ وإنما تحول من لونه الأصيلى إلى السواد بعد ولاده البنت.

٤- وهى الصفحه التاليه.

٥- المسافر ليلا.

٦- وقد وردت زائده هـى «وأمسى» فى كلام عربى قديم نصه : الدنيا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها والمراد : ما أبردها ، وما

أدفاها. وهذا لا يقاس عليه كما سيجىء فى رقم ١ من هامش الصفحه الآتية وفى ص ٥٢٦ ؛ وإنما نذكره لنفهمه ونفهم نظيره مما

قد يمر بنا فى أثناء قراءه النصوص القديمه.

٧- وهى الصفحه التاليه.

أمسى : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها ، مساء في زمن يناسب صيغتها ؛ مثل : أمسى المجاهد قريرا. وتكون كثيرا بمعنى : «صا» فتعمل بشروطها ؛ مثل : اقتحم العلم الفضاء المجهول : فأمسى معلوما ؛ أى : صار معلوما ؛ لأن المراد ليس التقيد بوقت المساء ، وإنما المراد التحول والانتقال. وتستعمل تامه في مثل : أمسى الحارس. أى : دخل في وقت المساء (١).

شروط عملها هي الشروط العامه : كظل :

بات : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل ؛ في زمن يناسب صيغتها ؛ مثل : «بات القادم نائما ، وقول الشاعر.

أبيت نجيا للهوم كأنما

خلال فراشي جمره تتوهج

وتكون تامه ، في مثل : بات الطائر ؛ بمعنى : نزل ليقضى الليل في بعض الأماكن.

صار : تفيد مع معموليها تحوّل اسمها ، وتغيّره من حاله إلى حاله أخرى ينطبق عليها معنى الخبر ؛ مثل : صارت الشجره بابا. أى : تحولت الشجره (وهي اسم : صار) من حالتها الأولى إلى حاله جديده ، سميت فيها باسم جديد ، هو : «باب» (وهو ؛ الخبر) ، ومثل : صار الماء بخارا ؛ فقد تحول الماء (وهو : اسم : صار) ، من حالته الأولى إلى حاله جديده يسمى فيها : «بخارا» وهو الخبر. وتستعمل تامه في مثل : صار الأمر إليك ؛ بمعنى ؛ انتقل إليك. وفي مثل : إلى الله تصير الأمور ، أى : ترجع ...

شروط عملها : يشترط فيها وفي الأفعال التي بمعناها :

١- الشروط العامه.

٢- ألا يكون خبرها جمله فعلية فعلها ماض ، فلا يصح صار الجالس وقف ، ولا صار المتكلم سكت (٢).

ص: ٥٠٤

- ١- قلنا في رقم ٥ من هامش الصفحه السالفه عند الكلام على «أصبح» : إنها هي «وأمسى» قد تزدان كما في العبارة القديمه ، «الدنيا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها» ، وقلنا : إن هذا لا يقاس عليه ... كما سيجيء في ص ٥٢٦
- ٢- لأن خبر «صار» لا بد أن يكون معناه متصلا وممتدا إلى وقت الكلام ؛ فإذا قلنا : صار الماء بخارا ، وصار السباح يقفز. فلا بد أن يكون البخار والقفز موجودين عند النطق بهذا الكلام. فلو كان الخبر جمله ماضويه لدل على انقطاع المعنى قبل النطق بهذا الكلام ؛ فيفسد المراد. (انظر ما يتصل بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٧).

ويشترك مع صار فى المعنى. والعمل ، والشروط ، أفعال أخرى - غير التى سبقت - أشهرها أحد عشر ، كل منها يصح أن تحل «صار» محله ، واستعماله قياسى مثلها.

١ - آض ، مثل : آض الطفل غلاما. وآض الغلام شابا : بمعنى : «صار» فيهما.

٢ - رجع ، مثل : قوله عليه السلام : «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض».

٣ - عاد ، مثل :

عاد البلد الزراعى صناعيا.

٤ - استحال ، مثل : استحال الخشب فحما.

٥ - قعد ، مثل : قعدت المرأة مكافحه فى الميادين المختلفه. ٦ - حار ، مثل :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه

يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

٧ - ارتد ، مثل قوله تعالى : (أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا).

٨ - تحول ، مثل : تحول القطن نسيجا ، وتحول النسيج ثوبا رائعا.

٩ - غدا : مثل غدا العمل الحرّ مرموقا. وقول الشاعر :

إذا غدا ملكك بالللهو مشتغلا

فاحكم على ملكه بالويل والحرب (١)

١٠ - راح : مثل : راح المرء مقدرا بما يحسنه.

١١ - جاء ، فى مثل : ما جاءت حاجتك؟ فقد ورد هذا الأسلوب فى الأساليب الصحيحه المأثوره بنصب كلمه : «حاجه» ، ومعناه

: ما صارت حاجتك؟ والمراد : أى حاجه صارت حاجتك؟ وإنما نصبت كلمه «حاجه» لأنها خبر «جاء» التى بمعنى : صار ،

واسمها ضمير يعود على «ما» الاستفهاميه التى تعرب مبتدأ مبنيه على السكون فى محل رفع ، والجمله من «جاء ومعموليه» فى

محل رفع خبرها (٢).

١- الخراب والنهب.

٢- ويصح القياس على هذا الأسلوب فيقال : ما جاءت رسالتك - ما جاءت سفارتك ومفاوضتك ... من غير التقييد بكلمه «حاجه» ؛ فيصح إحلال كلمه أخرى محلها على حسب المعنى ، كما يجوز ضبط «حاجه» ونظائرها بالرفع فتكون اسم «جاء» و «ما» الاستفهاميه خبرها ، مقدما فى محل نصب. والمعنى أى شىء صارت إليه حاجتك.

وقد سبق بيان الأفعال الأخرى الناسحة التي يكثر استعمالها بمعنى : «صار» وبشروطها (وهي : كان - ظل - أصبح - أضحى - أمسى).

ليس : تفيد مع معموليها نفى اتصاف اسمها بمعنى خبرها في الزمن الحالّي (١) نحو : ليس القطار مقبلا. فالمراد نفى القدوم عن القطار الآن. ولا تكون للنفي في الزمن الحالّي إلا عند الإطلاق ، أي : عند عدم وجود قرينه تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي ، أو في المستقبل : فإن وجدت قرينه تدل على أنه واقع في أحدهما وجب الأخذ بها ؛ نحو : ليس الغريب مسافرا أمس ، أو : ليس سافر (٢) الغريب ، أو : زرعت الحقول ليس حقلًا ... (٣) فوجود كلمه : «أمس» ، أو. وجود الفعل الماضي (٤) بعدها ، أو قبلها - دليل على أن النفي للماضي ... أما في نحو : ليس الغريب مسافرا غدا ، أو قوله تعالى في عذاب الكافرين يوم القيامة : (أَلَا- يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ،) فيكون النفي متجها للمستقبل ؛ لوجود قرينه لفظيه في المثال ؛ وهي كلمه : «غد» الداله عليه ولوجود قرينه عقليه في الآيه تدل عليه أيضا ، هي : أن يوم القيامة لم يأت حتى الآن. وقد يكون المراد منها نفى الحكم نفيًا مجردا من الزمن ؛ كقول العرب : ليس لكذوب مروءه ، ولا لحسود راحه ، ولا لسيئ الخلق سؤدد.

ص: ٥٠٦

١- الحال ، هو زمن الكلام. وبالرغم من أنها لنفي الحال كثيرا - وقد تكون لنفي الزمن الماضي أو المستقبل بقرينه - فإنها عند الإعراب تعرب فعلا ماضيا في كل أحوالها ، وكذلك لو كانت للنفي المجرد من الزمن.

٢- هذا الأسلوب غير شائع في الكلام القديم ، فلا داعي لمحاكاته ، والفعل والفاعل فيه ، في محل نصب خبر «ليس» ، واسمها ضمير الشأن محذوف - وقد سبق هذا عند الكلام على ضمير الشأن ؛ ص ٢٣٠ - وقلنا الأحسن في هذا الأسلوب ونظائره مما يقع فيه فعل بعد «ليس» مباشرة أن تكون هي حرف نفى مهمل (أي لا يعمل ؛ فليس له اسم ، ولا خبر) وهذا الإعراب أيسر وأنسب لمثل هذه الصيغه ؛ لأن وقوع الفعل تاليا للفعل الذي من نوعه قليل في الكلام الفصيح إذا كان التالي لغير توكيد لفظي. وإهمالها في هذه الصورة يوافق لغه تميم التي تهملها في كل الأحوال ، وبلغتهم : «ليس الطيب إلا المسك». ولكن لا يحسن الأخذ اليوم برأى تميم ، إلا في الصورة التي أشرنا إليها. ويرى القرطبي : (في مقدمه تفسيره في باب الرد على من طعن في القرآن ، ص ٧٠) أن التركيب السابق ضعيف ؛ لأن «ليس» لا تنفي الماضي ، والوارد منه هو قولهم : «أليس قد خلق الله مثلهم» ، بدخولها على الماضي المقرون بقد ، و «قد» تقربه من الحال.

٣- «ليس في هذا المثال فعل من أفعال الاستثناء ، كما سيجيء في باب ج ٢.

٤- ويفهم من هذا صحه وقوع الفعل الماضي في خبرها. ولكنه قليل - كما سلف في رقم ٢ - ويستحسن أن يكون هذا الماضي مقرونا لتقربه من الحال ، كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٧ ، أما الاعتراض. بأن : «ليس» لنفي الزمن الحالّي ، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض - فقد أجاب «النحاه» عنه بأنها تكون لنفي الحال في الجملة غير المقيده بزمان ، أما المقيده به فنفيها على حسب القيد.

شروط عملها ؛ وأحكامها :

١- هي الشروط العامه.

٢- لا تستعمل تامه.

٣- لا يجوز تقدم خبرها عليها في الرأي الأرجح (١).

٤- يجوز حذف خبرها ، إذا كان نكره عامه ؛ نحو : ليس أحد. أى : ليس احد موجودا ، أو نحو ذلك ويجوز جره بالباء الزائده ، بشرط ألا تكون أداه استثناء (٢) ؛ وبشرط ألا ينتقض النفي بإلا ؛ نحو : ليس الغضب بمحمود العاقبه. وقول الشاعر :

وليس بمغن في الموده شافع

إذا لم يكن بين الضلوع شفيح

فإن نقض النفي بإلا لم يصح جر الخبر بالباء الزائده ؛ فلا يجوز ليس الغنى إلا بغنى النفس ... (٣)

٥- لا يصح وقوع «إن» الزائده بعدها (٤) ...

وبقى من أحكام «ليس» حكم يتعلق بخبرها المنفي ، سيجىء الكلام عليه مع بقيه الأخبار المنفيه (٥) ...

ص: ٥٠٧

١- راجع مواضع تقدم الخبر هنا في ص ٥١٥.

٢- لأنها لو كانت أداه استثناء لكانت بمعنى : «إلا» ، والمقترن «بإلا» لا يزداد في أوله «الباء» - كما سيجىء في رقم ٢ من هامش ٥٥٠ ، ومثلها «لا يكون» الاستثنائية.

٣- انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦ حيث الكلام على الناسخ (مثل : ليس) الذي يحتاج إلى خبر منصوب فيستغنى عنه بمرفوع.

٤- راجع الصبان ، والهمع - أول باب «ما» الحجازيه.

٥- ص ٥٣٤.

(١) أشرنا فيما سبق (١) إلى أنه يجوز في خبر «ليس» ما جاز في خبر «كان» الماضيه والمضارع المسبوقه بالنفى ، من اقترانه بالواو حين يكون جمله موجه (٢) ، بسبب اقترانها بكلمه : «إلا» ؛ كقول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما

قابلته عين البصير اعتبار

وتسمى هذه الواو : خ خ الواو الداخلة على خبر الناسخ كما - عرفنا.

ونقول هنا ما قلناه في «كان» : من أن الأحسن العدول عن زيادتها ، برغم أن وجودها جائز ؛ حرصا على دقة التعبير ، وبعدا عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التى للحال أو لغيره ... فلكل واحده موضع تستعمل فيه ومعنى تؤديه ، وتركها يريحنا مما قال بعض النحاه الأقدمين من تأويل للنصوص المشتمله عليها ، وتكلف لا داعى له.

(ب) لا تقع «إن» الزائده بعد «ليس» (٣) - كما أشرنا فى الصفحه السالفه - فلا يصح أن يقال : ليس إن الكذوب محترما ، مع أنه يجوز زيادتها بعد «ما» النافيه المهمله التى معناها معنى «ليس» ، مثل : ما إن الضعف محمود. أما وقوعها بعد «ما» الحجازيه فيبطل عملها (٤).

(ح) قد يقع بعد خبر «ليس» و «ما» معطوف مشتق ، له أحكام مختلفه تجىء فى «ب» من ص ٥٥٤.

ص : ٥٠٨

١- فى ص ٥٠٠. ويجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٢٦.

٢- لأن «ليس» تفيد النفى ، والاستثناء ينقض النفى.

٣- صرح بهذا الصبان وصاحب «الهمع» فى أول باب : «ما» الحجازيه.

٤- كما سيجىء فى ص ٥٣٧.

زال : تدل بذاتها وصيغتها على النفي ، وعدم وجود الشيء ؛ من غير أن تحتاج في هذه الدلالة للفظ آخر ؛ فإذا وجد قبلها نفي أو شبهه (وهو النهي والدعاء) انقلب معناها للإثبات (١) ؛ مثل : ما زال العدو ناقما. أى : بقى واستمر ناقما. وفي هذه الحالة تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى الخبر اتصافا مستمرا لا ينقطع ، أو مستمرا إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل أو قصير ؛ كل ذلك على حسب المعنى. فمثال المستمر الدائم : ما زال الله رحيفا بعباده - ما زال الفيل كبير الأذنين ... ومثال الثانى : لا يزال الحارس واقفا. لا يزال الخطيب متكلما.

ومثالها مع النهي : لا تزال (٢) بعيدا عن الطغيان. ومع الدعاء (وأدواته هنا : «لا» ، أو : «لن») لا زال الخير منهدما عليك فى قابل أيامك - لا يزال التوفيق رائدك فى كل ما تقدم عليه - لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك من مكاييد ... ، بشرط أن يكون القصد من كل ذلك الدعاء للمخاطب ...

ولا تستعمل زال تامه (٣) ... ويشبهها فى الدلالة على النفي بذاتها ، وصيغتها ، وفى اشتراط أداه نفي قبلها ، أو شبهه للعمل - أخوات لها فى هذا ، هى : (فتى - برح - انفك (٤) وسيأتى الكلام على الثلاثه).

شروط إعمالها :

١ - يشترط فيها الشروط العامه.

ص : ٥٠٩

١- لأن نفي النفي إثبات. والنهي والدعاء يتضمنان فى المعنى نفيًا ؛ لأن المطلوب بهما ترك شىء ؛ وهذا الترك نفي. ٢- فى هذا المثال وأشباهه تكون «لا» ناهيه مع تضمناها معنى النفي - كما سبق فى رقم ١ - وهى لا تدخل إلا على المضارع دائما ، فإذا كان المضارع بعدها فعلا ناسخا من هذه الأربعة (زال - فتى - برح - انفك) كان متضمنا للنفي مع تضمناها للنهي ؛ فيصير المعنى فى المثال : أنهاك عن عدم البعد عن الطغيان. أى : أنهاك عن الطغيان. ومثلها «لن» التى للدعاء فإنها خاصه بالمضارع. بخلاف «لا» الدعائيه ؛ فإنها تدخل على الماضى والمضارع.

٣- انظر رقم ٧ من هامش ص ٥١٤ حيث الكلام على مبتدا ناسخ (مثل : زائل) لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدا وصفًا ناسخا يعمل : لأن اسم الناسخ يبنى عن خبر المبتدا ...

٤- ومثلها : (وإن كان قليل الاستعمال) «ونى» ، و «رام» التى مضارع «يريم» وكلاهما بمعنى : «زال» الناسخه. ومن شواهد استعمالها : لا يبنى الحب شيمه ، الحب ما دام ؛ فلا تحسبته ذا ارعواء وقوله : إذا رمت ممتن لا يريم ممتما سلوا فقد أبعدت من رومك المرمى

٢ - أن يسبقها نفى (١) أو نهى أو دعاء ؛ كالأمثله التي سبقت. ولا فرق في النفي بين أن يكون ظاهرا ؛ مثل : لا زال الغنى ثمره الجدد ، وأن يكون مقدرًا لا يظهر في الكلام ، ولكن المعنى يكشف عنه ، والسياق يرشد إليه ؛ مثل : تالله يزال الشحيح محروما متعه الحياه حتى يموت. أى : تالله لا- يزال. وحذف النفي قياسى بشرط أن يكون بالحرف : «لا» وأن يكون الفعل مضارعا فى جواب قسم (٢).

٣ - ألا يكون خبرها جمله فعلية ماضويه ؛ فلا يصح : ما زال المسافر غاب : لأن زال تفيد مع معموليها استمرار المعنى إلى وقت الكلام ثم ينقطع بعده - كما سبق - أولا ينقطع. والخبر إذا وقع جمله فعلية ماضويه كان منافيا هذا ، ومعارضاً له : لدلالته على الماضى وحده دون اتصال بالحال أو المستقبل (٣).

٤ - ألا يقع خبرها بعد : «إلا» ؛ فلا يصح ما زال النجم إلا بعيدا : لأن النفي نقض وزال بسبب : «إلا».

٥ - أن يكون مضارعها هو : «يزال» التي ليس لها مصدر مستعمل. أما : «زال» التي مضارعها : «يزيل» ومصدرها «زيل» - فليست من الأفعال الناسخه ، وإنما هى فعل تام ، متعد ، إلى مفعول به ، ومعناها : ميز وفصل. تقول «زال» التاجر بضاعته زيلا : أى : ميّزها وفصلها من غيرها. وكذلك : «زال»

ص: ٥١٠

١- سواء أكان النفي بالحرف مثل «ما» أم بفعل موضوع للنفي ، مثل «ليس» ؛ تقول : ليس ينفك العزيز مكرما ، أو بفعل طارئ عليه النفي ؛ مثل : «قلما» ؛ فى نحو : قلما يبرح الأنبياء لوامر الله. فكلمه : «قلما» هنا تركت معنى التقليل ، وصارت ، بمعنى «ما» النافية ، لوجود قرينه أدل على ذلك ؛ هى : أن الأنبياء لا- تبرح مطلقا ؛ إذ لا- يصح أن يقال : إنها قد تترك أوامر الله تبعض الأحيان. أو بفعل يتضمن معنى النفي ويستلزمه ؛ كالفعل ؛ «أبى» ؛ بمعنى : امتنع وكره ، مثل آبيت أزال أستغفر الله ؛ لأن معنى : «آبيت» لم أفعل ، أو باسم مثل : غير ، فى نحو : غير منفك العالم أسير علمه.

٢- يصح أن تحذف أداه النفي قبل «زال» وأخواتها الثلاث بالشرطين المذكورين ؛ لأن العرب تحذف أحيانا «لا» النافية فى جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها فى المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنفى والموجب ، مأمون. إذ لو كان الجواب غير منفى فى المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكدا باللام والنون معا ؛ جريا على الأغلب والأقوى فى جواب القسم. ومن أمثله حذف «لا» قوله تعالى : (تَاللّٰهِ تَفْتُنّٰهُ تَذَكُّرٌ يُّوسُفَ ...) أى : لا تفتأ. جاء فى أمالى أبى القاسم الزجاجى - ص ٥٠ - فى بيت ليلى الأخيلية ترثى توبه ، وصدرة : «أقسمت أبكى بعد توبه هالكا ...» ما نصه : «(تريد : لا أبكى بعد توبه هالكا ...)» والعرب تضم «لا» النافية فى جواب القسم مع ملاحظتها فى المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون ؛ كقولك : والله الأخرجن. قال الله عز وجل : (تَاللّٰهِ تَفْتُنّٰهُ تَذَكُّرٌ يُّوسُفَ ..) أى : لا تفتأ تذكر يوسف» اه.

٣- راجع ما يتصل بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٧.

التي مضارعها: «يزول» ومصدرها: «الزوال» فإنها ليست من النواسخ؛ وإنما هي فعل لازم، معناه: هلك وفنى... مثل: زال سلطان الطغاه زوالاً؛ بمعنى: هلك وفنى هلاكاً، وفناء. وقد يكون معناها: انتقل من مكانه، مثل: زال الحجر؛ أى: انتقل من موضعه...

وسيجيء آخر هذا الباب حكم خاص بخبرها المنفى، وخبر أخواتها عند الكلام على الأخبار المنفيه عامه (١).

فتى: تشترك مع «زال» فى كل أحكامها، أى: فى معناها، وفى شروطها. إلا الأخير؛ - لاختلاف المضارع فيهما وإلا وقوع «فتى» تامه فى بعض الأساليب - دون زال - ومنها: فتى الصانع عن شىء. بمعنى: نسيه.

برح: تشترك مع «زال» فى كل أحكامها، أى: فى معناها، وفى شروطها. إلا الأخير؛ لاختلاف المضارع فيهما؛ وإلا وقوع «برح» تامه؛ مثل قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ...)، أى: لا أذهب، ولا أنتقل.

انفك: تشترك مع «زال» فى كل أحكامها إلا فى الشرط الأخير؛ لاختلاف المضارع فيها. وإلا استعمال: «انفك» تامه. بمعنى: انفصل؛ مثل: فككت حلقات السلسله فانفكت، أى: انفصلت...

دام: تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذى قبلها مده محده؛ هى مده ثبوت معنى خبرها لاسمها؛ نحو: يفيد الأكل ما دام المرء جائعاً؛ ويضر ما دام المرء ممتلئاً. ففائده الأكل تدوم بدوام وقت معين، محدد، هو: وقت جوع المرء. والضرر يدوم كذلك بدوام وقت معين، محدود، هو: وقت الامتلاء، ولا بد فى دوام ذلك الوقت المحدد من أن يستمر ويمتد إلى زمن الكلام.

شروط إعمالها:

١ - يشترط فيها الشروط العامه.

٢ - أن تكون بلفظ الماضى (٢) - فى رأى الأرجح - وقبلها ما المصدريه الظرفيه (٣). وإذا أسندت لضمير رفع متحرك وجب ضم الدال، وحذف الألف

ص: ٥١١

١- ص ٥٣٤.

٢- تبعاً للرأى الأرجح، كما سيتضح فى رقم ١ من هامش الصفحه التاليه.

٣- هى التى تؤول مع ما بعدها بمصدر، مع نيابتها عن ظرف زمان بمعنى: «مده» أو وقت - - أو زمن، او نحو هذا من كل ما يدل على الزمان، ويكون هذا المصدر المؤول معمولاً للمضارع الذى قبلها؛ مثل: أشار كك ما دمت أميناً. وقد سبق الكلام عليها وعلى المصدر المؤول، فى الموصول الحرفى (ص ٣٧٣) ولتقريب فهمها يفترضون أن أصل الجملة: أشار كك مده ما دمت أميناً، فكلمه «مده» ظرف زمان مضاف. وكلمه «ما» مصدرية تسبك مع الجملة التاليه لها بمصدر؛ تقديره «دوامك». وهذا

المصدر المؤول هو المضاف إليه. ثم حذف الظرف المضاف ، وناب عنه المضاف إليه ، وهو : «ما» مع الجملة التي تليها ، وصار هذا المضاف إليه منصوبا على الظرفية ؛ لنيابته عن الظرف المحذوف ، كما ناب ، المصدر الصريح عن الظرف في مثل. قابلتك غروب الشمس ؛ أى : وقت غروب الشمس ، فقد حذف الظرف المضاف ، وناب المصدر المضاف إليه عنه ؛ فصار منصوبا. فإن تقدم على «دام» «ما» المصدرية فقط كانت فعلا تاما ، بمعنى : بقى واستمر. نحو : يسرنى ما دمت ، أى : دوامك. ومثله : يسرنى ما دمت شجاعا ، أى : يسرنى دوامك شجاعا. ولا يصح أن تكون «ما» مصدرية ظرفية في هذا المثال ؛ فليس المراد يسرنى المده ، وإنما المراد : يسرنى الدوام ، وفرق كبير بين الاثنين : لأن الذى يسر هو الدوام ، لا المده ... وكذلك إن سبقتها «ما» النافية كانت فعلا تاما ، بمعنى : بقى واستمر طويلا. نحو : ما دام الضيف. أى : لم يبق ولم يستمر. وكذلك إن لم تسبق مطلقا بلفظه «ما» النافية أو غير النافية ، نحو : دام الظلم فأهلك أعوانه ، ونحو : دام محمد صحيحا (صحيحا حال منصوبه ، وليست خيرا). ومن المفيد أن نشير إلى أن الفعل «دام» قد يكون ناقصا أو غير ناقص مع تقدم «ما» المصدرية الظرفية عليه ؛ فليس من اللازم نقصانه عند وجودها ؛ فقد يكون تاما لا يعمل كما فى قوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ، *) فالمعول عليه فى الحكم بالنقصان أو عدمه هو السياق والقرينه. واشترط «ما» المصدرية الظرفية إنما هو لصحة العمل لا لوجوب العمل ؛ بمعنى أنها لا يمكن أن تعمل بغير أن يتحقق الشرط. لكن وجود الشرط لا يستلزم حتما أن تعمل ، فمع وجوده يجوز إهمالها وإعمالها على حسب المعنى ؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (كما يقول علماء المنطق) ، ولكن لا يوجد المشروط بدون وجود الشرط ؛ كالرؤية لا تكون إلا بوجود العين. لكن وجود العين لا يقتضى الرؤية ؛ إذ يصح أن تكون العين مغلقة ، أو نائمة ، أو محتجبه عن الإبصار لسبب ..

٣ - أن يسبقهما معا كلام متصل به اتصالا معنويا ، بشرط أن يكون جملة فعلية مضارعية (١).

٤ - ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضويه ؛ لأن دام مع معموليها تفيد استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، والجملة الماضويه تفيد انقطاعه فيقع التنافي (٢).

٥ - ألا يتقدم خبرها عليها وعلى «ما» ؛ لأن «ما» المصدرية الظرفية لا يسبقها شيء من صلتها التي تسبك معها بمصدر. أما توسطه بينها وبين «ما» فجائز.

ص: ٥١٢

١- هذا الشرط نص عليه صاحب شرح المفصل في ص ١١٤ من الجزء السابع حيث قال : (أما : «دام» فلا- تستعمل إلا بلفظ الماضى ؛ كما كانت «ليس» كذلك ، ولا- يتقدمها إلا- فعل مضارع ؛ نحو : لا أكلمك ما دام زيد قائما) اه. أما قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) فلهم فيه كلام يخرجهم عما نحن فيه - ويمد أشرنا لهذا الشرط فى رقم ٤ من هامش ص ٣٧٢. واشتراط مضيها هو الأرجح - كما قلنا - ويعارض فيه بعض النحاه ، محتجا بأن لها مضارعا ناسخا هو : «يدوم» ولها مصدر ناسخ كذلك. (راجع الصبان فى هذا الموضوع). وهذا الرأى ضعيف مردود ، لقيامه على فهم نظرى محض لا تؤيده الشواهد والصحيح أنها فعل ماض جامد إذا سبقت «ما» المصدرية.

٢- راجع ما يتصل بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٧.

ومما سبق نعلم أن جميع أفعال هذا الباب تستعمل ناقصه وتامه إلا ثلاثة أفعال تلتزم النقص ؛ وهى : فتى - زال - ليس - كما نعلم أن كل فعل ناقص (ناسخ) لا يعمل إلا بشروط مفضّله ؛ فلا يكفى الاقتصار على ما يذكره كثير من النحاه من تقسيم هذه الأفعال الناسخه ثلاثة أقسام مجمله ؛ بحسب ما يلزم لها من شروط أولا يلزم ، حيث يقولون :

(أ) قسم يعمل بدون شرط وهو ثمانية أفعال :

كان - أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس .

(ب) قسم يعمل بشرط أن يسبقه نفى ، أو شبه نفى ، وهو أربعة أفعال : زال - برح - فتى - انفك .

(ح) قسم يعمل بشرط أن يسبقه «ما» المصدرية الظرفية وهو فعل واحد : «دام» ... لأن هذا التقسيم غير سلم ، لاعتباره القسم الأول غير محتاج إلى شروط ، ولأنه ترك في القسمين الأخيرين شروطا هامه لا يصح إهمالها. وقد عرفنا تفصيلها (1).

بقى أن نعود إلى مسأله أشرنا إليها من قبل ؛ هى : أن النسخ ليس مقصورا على الأفعال الماضيه وحدها ، بل يشملها ويشمل ما قد يكون معها من مشتقات إن وجدت ؛ فتعمل بالشروط التى للماضى .

وتفصيل هذا أن الأفعال الناسخه ثلاثة أقسام :

(أ) قسم جامد ، أى : لا يتصرف مطلقا ، ولا يوجد منه غير الماضى ،

ص: ٥١٣

١- ويشير ابن مالك إلى عمل «كان» بقوله : ترفع كان المبتدا اسما والخير تنصبه ؛ ككان سيّدا عمر أى : كان عمر سيّدا ، ويذكر أخواتها بقوله : ككان : ظلّ ، بات ، أضحى ، أصبحا أمسى ، وصار ، ليس ، زال ، برحا فتى ، وانفكّ ، وهذى الأربعة لشبه نفى ، أو لنفى متبعه أى : أن الأربعة الأخيره فى الترتيب تتبع نفيا أو شبه نفى ، ومعنى تتبعه : تليه وتجيء بعده ؛ (فلا بد أن نتبعها النفى ، أى : نذكرها بعده) ثم قال : ومثل كان : «دام» مسبوقا بما كأعط - ما دمت مصيبا درهما أى : أن الفعل : «دام» فى العمل مثل «كان» فى عملها بشرط أن يسبقه «ما» المصدرية الظرفية ، ولم يذكر أنها «مصدرية ظرفيه» لضيق الوزن الشعري ؛ فاكتفى بمثال يحويها ؛ وهو : أعط درهما - - ما دمت مصيبا ، أى : مده دوامك مصيبا الدرهم ، أو مصيبا المحتاج .

وهو فعلان : «ليس بالاتفاق ، و «دام» (١) في أشهرها الآراء.

(ب) قسم يتصرف تصرفا شبه كامل ؛ فله الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، دون اسم المفعول وباقى المشتقات ؛ فإنها لم ترد فى استعمال الفصحاء. ؛ وهو سبعة : (كان - أصبح - أضحى - أمسى - بات - ظل - صار) فمن أمثله «كان» للماضى : كان الوفاء شيمه الحر ، وللمضارع : يكون الكلام عنوان صاحبه ، وللأمر : كونوا أنصار الله. وللمصدر قول العرب : كونك شريفا مع الفقر خير من كونك دينيا مع الغنى. وقول الشاعر :

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى

وكونك إياه عليك يسير

ولاسم الفاعل :

وما كل - من يبدى البشاشه كائنا

أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وهكذا. وبقية الأفعال السبعة مثل «كان» فى هذا التصرف الشبيه بالكامل والذى يسمونه أحيانا : «الكامل نسيئا».

(ح) قسم يتصرف تصرفا ناقصا ؛ وهو الأربعة المسبوقة بالنفى ، أو شبهه. (أى : زال - برح - فتى - انفك) فهذه الأربعة ليس لها إلا- الماضى ، والمضارع ، واسم الفاعل ؛ مثل : لا زالت الأمطار مورد الأنهار. ولا تزال الأنهار عماد الحياة. وليس النيل زائلا (٢) عماد الزراعة فى بلادنا (٣).

ص: ٥١٤

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٥١٢.

٢- لو قلنا : ما زائل النيل عماد الزراعة فى بلادنا - فأين خبر المبتدأ الذى هو كلمه «زائل»؟ أكون خبره الاسم والخبر معا أم أحدهما؟ الراجع - عند الصبان - أن خبره هو اسمه فقط ؛ فتكون كلمه «النيل» اسم «زائل» وفى الوقت نفسه خبر له باعتباره مبتدأ. ولا اعتراض بأن خبر المبتدأ لم يتمم الفائده الأساسيه ، لأن عدم إتمامه الفائده ناشىء من أمر عرضى هو نقصان المبتدأ. (راجع الصبان فى هذا الباب عند بيت ابن مالك : «وغير ماض مثله قد عملا...») فهذا نوع من المبتدأ الناسخ ؛ يستغنى عن خبر المبتدأ ؛ اكتفاء باسم الناسخ مع بقاء خبر الناسخ على حاله من الضبط الذى يستحقه باعتباره خبر الناسخ. وقد أشرنا لهذه الصوره فى رقم ٣ من هامش ص ٥٠٩.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استعملا أى : أن الفعل غير الماضى إن وجد واستعمل من الماضى فإنه يعمل مثله ؛ فغير الماضى يشمل المضارع والأمر وكذا يشمل ما يوجد من المشتقات الأخرى. هذا الأصل وأنه لا- يصح فى كلمه : «مثل» النصب على أنها حال من من فاعل : «عمل» إلا للضرورة ، أو رأى ضعيف ، لما يترتب

على هذا من تقديم معمول الفعل المسبوق بالحرف : «قد» وهو ممنوع فى القول الأصح كما سبق فى رقم ٤ هامش ص ٤٩ نقلا
عن الخضرى.

الترتيب - فى هذا الباب - واجب بين الناسخ واسمه ؛ فلا يجوز تقديم الاسم على عامله (١). أما الخبر فإن كان جملة خاليه من ضمير يعود على اسم الناسخ ، فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه ؛ ذلك لأن تقدمه - فى هذه الصوره - على الناسخ أو توسطه بين الناسخ واسمه ، غير معروف فى الكلام العربى الفصيح (٢).

ويجب تأخيرهما إن كان جملة مشتمله على ضمير يعود على اسم الناسخ ؛ كالضمير الذى فى الجملة الفعلية : «توسعه» من قول أعرابى ينصح صديقه : «دع ما يسبق إلى القلوب إنكاره ، وإن كان عندك - اعتذاره (٣) فليس من حكى عنك نكرا (٤) توسعه فيك عذرا (٥)».

وأما الخبر الذى ليس جملة (وهو المفرد وشبه الجملة) فله ست حالات :

الأولى : وجوب التأخر عن الاسم ، وذلك :

١ - حين يترتب على التقديم لبس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر (٦) نحو : كان شريكى أختى - صار أستاذى رفيقى فى العمل - باتت أختى طبيبتى ... فلو تقدم الخبر لأوقع فى لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر. والفرق بينهما كبير ؛ لأن أحدهما محكوم عليه ؛ وهو : الاسم ، والآخر محكوم به ، وهو : الخبر.

٢ - حين يكون الخبر واقعا فيه الحصر ؛ كأن يكون مقرونا بإلا المسبوقه بالنفى ؛ نحو : ما كان التاريخ إلا هاديا. أو «بإنما» ؛ مثل : إنما كان التاريخ

ص: ٥١٥

١- كما أشرنا فى ص ٤٩٦.

٢- هذا كلامهم. وبالرغم من أنه غير معروف فى الكلام المأثور ، يجيز بعض النحاه تقديمه المبتدأ. لكن القياس غير مستحسن بعد أن تبين لهم أن الكلام العربى لم يرد به تقدم الخبر الجملة. قياسا على خبر

٣- العذر لفعله.

٤- أمرا مستقبحا.

٥- تزیده ما يقنعه ويرضيه.

٦- بأن يكونا معرفتين معا أو نكرتين معا ... على الوجه الذى تقدم فى المبتدأ والخبر ص (٤٤٨).

هاديا ؛ لأن المحصور فيه : «يالاً» يجب اتصاله بها متأخرا عنها ، والمحصور فيه : «يانما» يجب تأخيره. فلو تقدم المتأخر في صورتين تغير المقصود ، وفات الغرض الهام من الحصر.

الثانيه : وجوب التقدم على الاسم فقط ، (فيتوسط الخبر بينه وبين العامل الناسخ) وذلك حين يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء متصل بالخبر ؛ مع وجود ما يمنع تقدم الاسم على الأداة ؛ مثل يعجبني أن يكون للعمل أهله (١) فلا يصح : (يعجبني أن يكون أهله للعمل) ؛ لما في هذا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، وهو ممنوع في مثل هذا.

الثالثه : وجوب التقدم على العامل الناسخ وذلك حين يكون الخبر اسما واجب الصداره ؛ كأسماء الاستفهام و «كم» الخبرية ... نحو : أين كان الغائب؟ وقول الشاعر :

وقد كان ذكرى (٢) للفراق

يروعني

فكيف أكون اليوم؟ وهو يقين

وكم مره كانت زياره المعالم المشهوره!! ويشترط في هذه الحاله ألا يكون العامل الناسخ مسبوqa بشيء آخر له الصّداره مثل : «ما» النافيه ... لأن الخبر الذى له الصداره لا يدخل على ماله الصداره (٣) ، فلا- يصح : أين ما كان الغائب؟ ولا : أين ما زال البستاني؟ وكذلك لا يصح أن يكون العامل الناسخ «ليس» ؛ لأنّ خبرها لا يجوز أن يسبقها فى الرأى الأرجح (٤).

ص: ٥١٦

١- هذا المثال هو الذى يوضح الحاله الثانيه توضيحا دقيقا ؛ لوجود «أن» المصدريه فيه ؛ لأن وجودها يمنع تقديم شيء عليها من جملتها التى تليها ، كما تمنع تقديم شيء يفصل بينها وبين الفعل الذى دخلت عليه لتنصبه ؛ فلا يصح تقديم الخبر عليها ، أو على الفعل الذى تنصبه ، كما لا يصح تأخيره عن الاسم ؛ لأن فى الاسم ضميرا يعود على شيء متصل بالخبر ؛ فتقديمه ممنوع ، وتأخيره ممنوع ؛ فلم يبق إلا توسطه بين الاسم وعامله الناسخ. أما أمثله النحاه من نحو : كان غلام هند بعلاها) فلا يوجب الاقتصار على توسط الخبر : (غلام) بين الاسم والعامل الناسخ لجواز أن يتقدم الخبر على الناسخ فى هذا المثال وأشباهه من غير ضعف. فأمثلتهم المشار إليها لا تصلح للتوسط الواجب وحده

٢- تذكرى.

٣- لكيلا- يجتمع شيان لكل منهما الصداره ؛ فيقع بينهما التعارض ، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر. و «ما» النافيه من الأدوات التى لها الصداره - كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٥١٧ - ؛ فلا- يحوز تقديم الخبر ولا غيره من جملتها عليها. وكذا كل ماله الصداره كالاستفهام ؛ وأسماء الشرط ؛ وغيرهما. هذا ما يقوله النحاه. ولكن السبب الحقيقى هو عدم استعمال العرب الفصحاء للأسلوب المشتمل على أداتين لهما الصداره. (راجع رقم ٣ من هامش الصفحه الآتية)

٤- كما أشرنا فى ص ٥٠٧ وفى رقم ٣ من هامش ص ٥١٩ وإذا كانت للاستثناء مع النسخ لم يجوز تقديم خبرها عليها بالاتفاق.

ومثلها : «لا يكون» النسخه الاستثنائية.

الرابعه : وجوب التوسط بين العامل الناسخ واسمه ، أو التأخر عنهما معا ؛ وذلك حين يكون العامل مسبوqa بأداه لها الصداره ، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين العامل الناسخ فاصل . ومن أمثله : الاستفهام «بهل» فى : هل أصبح المريض صحيحا؟ فيجب تأخره كهذا المثال ، أو توسطه فنقول : هل أصبح صحيحا المريض .

الخامسه : وجوب التوسط بين الناسخ واسمه ، أو التقدم عليهما ، وذلك :

١ - حين يكون الاسم مضافا لضمير يعود على شىء متصل بالخبر ؛ فمثال التوسط : أمسى (فى البستان) حارسه ، وبات (مع الحارس) أخوه (١). ومثال التقدم عليهما (٢) : فى البستان أمسى حارسه ، ومع الحارس بات أخوه . فقد توسط الخبر أو تقدم ؛ لكيلا يعود الضمير الذى فى الاسم على شىء متأخر لفظا ورتبه ، وهو لا يجوز هنا .

٢ - حين يكون الاسم واقعا فيه الحصر كأن يكون مقرونا بإلا المسبوقة بالنفى ؛ فمثال التوسط ؛ ما كان حاضرا إلا على ، ومثال التقدم على العامل ما حاضرا (٣) كان إلا على : لأن تقديم المحصور فيه يفسد الحصر .

السادسه : جواز الأمور الثلاثه (التأخر ، والتقدم على العامل ، والتوسط بينه وبين الاسم) فى غير ما سبق ؛ نحو : كان الخطيب مؤثرا . أو كان مؤثرا الخطيب ، أو مؤثرا كان الخطيب . ومثله : كان خلق المرء سلاحه ، ويجوز : كان

ص : ٥١٧

١- ليس فى هذه الحاله ما يمنع من تقديم الخبر على الناسخ . ولهذا صح توسطه وتقدمه . بخلاف الحاله الثانيه التى سبقت ؛ وهى التى يجب فيها تقدم الاسم على الخبر وحده ؛ إذ لا بد فيها من وجود مانع يمنع تقدم الخبر على الناسخ .

٢- بشرط ألا يكون قبل العامل شىء له الصداره ؛ فإن وجد شىء له الصداره وجب تقديم الخبر على العامل وحده دون أن يتقدم على ماله الصداره ، إلا أن يكون هناك ما يمنع توسط الخبر بين العامل وماله الصداره ، كحاله الاستفهام بهل ؛ فى مثل : هل كان السفر طيبا .

٣- إذا كان العامل مسبوqa «بما» النافيه فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليها وعلى العامل معا ؛ لأن لها الصداره . لكن يجوز تقديمه على العامل وحده دون «ما» ، أى : يجوز أن يتوسط بينهما كما سبق - فى رقم ٣ من هامش الصفحه السالفه - فإن كان الثانى حرفا آخر ، مثل : «لم» أو «لا» أو «لن» أو غيرها جاز أن يتقدم عليه الخبر ؛ نحو مستريحا لم يصبح السهران - منصورا لا يزال الحق - مخلصا لن يكون الكذاب . متقنا لن يكون المهمل .

سلاحه خلق المرء (1)، كما يجوز : سلاحه كان خلق المرء.

فأحوال الخبر الستة تتلخص فيما يأتي إذا كان غير جملة :

١ - وجوب تأخيره عن الناسخ واسمه معا.

٢ - وجوب تقديمه عليهما معا.

٣ - وجوب توسطه بينهما.

٤ - وجوب تقديمه على العامل الناسخ أو التوسط بينه وبين الاسم.

٥ - وجوب توسطه ، أو تأخره.

٦ - جواز تأخره ، أو تقدمه ، أو توسطه.

وتلك الأحوال والأحكام تنطبق على جميع أخبار النواسخ في هذا الباب إلا الأفعال التي يشترط لإعمالها أن يسبقها نفي ، أو شبهه ، وإلا «دام» التي يشترط لإعمالها أن يسبقها «ما» المصدرية الظرفية ، وإلا «ليس» كما سبقت الإشارة إليها. فهذه ثلاثة أشياء لكل واحد منها صور ممنوعه ، وإليك البيان.

فأما الأفعال التي يشترط أن يسبقها نفي أو شبهه فتتنطبق عليها الأحكام السابقة إلا حاله واحده هي وجود النافي «ما» ، فلا يجوز تقديم الخبر عليه ؛ لأن «ما» النافية لها الصدارة كما سبق (٢) ؛ فلا يصح : متكلما ما زال محمود ، ولكن يصح تقدمه على العامل الناسخ وحده دون حرف النفي : «ما» فيصح : ما متكلما زال محمود. كما يصح تقدمه على حروف النفي الأخرى ؛ (مثل . لا ، ولم ، ولن ...) أما بقيه الصور الأخرى من التقديم والتأخير فشان هذه الأفعال التي لا تعمل إلا بسبق نفي أو شبهه ، كشأن غيرها.

وأما «دام» فتتنطبق عليها الأحوال والأحكام السابقة إلا حاله واحده لا تجوز ؛ وهي تقدم الخبر عليها وعلى «ما» المصدرية الظرفية ، ففي مثل : «سأبقى في

ص : ٥١٨

١- والضمير هنا عائد على متأخر لفظا فقط. دون رتبه ، لأنه عائد على : «خلق» الذي هو اسم : «كان» والاسم متقدم على الخبر في الرتبه.

٢- في رقم ٣ من هامش ص ٥١٧ ومثلها : «إن» في أرجح الآراء. ومنع تقديم الخبر على أحد حرفي النفي : «ما» و «إن» عام ، يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا بد أن يسبقها نفي أو شبهه ، مثل . زال ، كما يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا يشترط أن يسبقها ذلك ، مثل : «كان» المسبوقه بأحد حرفي النفي ، بل إنه يشمل كل جملة أخرى مبدوءه بأحدهما فلا يجوز تقديم شيء من هذه الجملة على أحدهما.

البيت ما دام المطر منهما) لا- يصح أن يقال : (سأبقى في البيت منهما ما دام المطر) ؛ لأن «ما» المصدرية الظرفية لا يصح أن يتقدم عليها شيء من الجملة التي بعدها (وهي الجملة التي تقع صلة لها) لكن يجوز أن يتقدم الخبر على «دام» وحدها فيتوسط بينها وبين «ما» المذكوره (1) ؛ ففي المثال السابق يصح أن نقول : سأبقى في البيت ما منهما ما دام المطر. وفي مثل ؛ اقرأ في الكتاب ما دامت النفس راغبه ؛ لا يصح أن نقول : اقرأ في الكتاب راغبه ما دامت النفس ، ويصح أن نقول ، اقرأ في الكتاب ما راغبه دامت النفس ... وهكذا (2).

وأما «ليس» فتنتطبق عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضا (3) إلا حاله واحده وقع فيها الخلاف بين النحاه وهي الحاله التي يتقدم فيها الخبر عليها ؛ ففريق منع ، وفريق أجاز (4) والاختصار على المنع أولى.

ص: ٥١٩

١- في ص ٣٧٠ وفي رقم ١ من هامش ص ٥١٥ و... أنه لا- يجوز الفصل بالخبر - أو غيره - بين أن المصدرية والفعل الذي تنصبه ؛ في حين يجوز الفصل به بين «ما المصدرية الظرفية» والفعل الذي دخلت عليه ؛ (طبقا لما سلف في ٣٤١) مع أن كل واحد منهما حرف مصدرى لا يجوز أن يسبقه شيء من الجملة التي يدخل عليها - وهي الجملة التي يسبك معها بمصدر. هذا وبينهما فرق من جهة أخرى : فأن المصدرية تنصب المضارع ؛ فلا يجوز الفصل بينهما بالخبر أو غيره ، محاكاة للوارد الفصيح من كلام العرب وما المصدرية لا تنصبه إن دخلت عليه ؛ فيجوز الفصل بينهما بالخبر.

٢- إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله : وفي جميعها توسط الخبر أجز ، وكل سبقه دام حظر كذاك سبق خبر : «ما» الثانيه فجئ بها متلوّه لا تاليه يريد : أن جميع النواسخ السابقه يجوز فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه. ولم يذكر شروط ذلك ، ولا تفصيله. ثم قال : إن كل النحاه حظر (أى : منع) سبق خبر «دام» عليها ، ولم يبين أهدا المنع خاص بتقديمه عليها وحدها دون «ما» المصدرية الظرفية التي تسبقها ، أم بتقديمه عليها معا؟ وقد أسلفنا أن الممنوع هو تقديمه عليهما معا. أما توسطه بينهما فليس بممنوع. ثم قال : كذلك منع كل النحاه سبق الخبر وتقدمه على «ما» الثانيه ؛ لأن لها الصدارة في جملتها ؛ فلا يسبقها شيء منها. ويجب أن تكون متلوّه ؛ أى : سابقه ، يتلوها غيرها ، ويجيء بعدها. ولا يصح أن تكون تاليه غيرها ، ولا أن تجيء بعده.

٣- بشرط ألا تكون للاستثناء ؛ فإن كانت للاستثناء لم يجز تقديم خبرها عليها اتفاقا. ومثلها : «لا يكون» الناسخه الاستثنائية. - كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥١٦.

٤- حجه الفريق الأولى أنه لم يرد على ألسنه العرب التقديم ؛ فلا يسوغ لنا مخالفتهم. وحجه الفريق الثاني أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح ، ومنه قوله تعالى عن عذاب الكفار : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ). فكلمه «يوم» ظرف للخبر : «مصروفا» فهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدم على «ليس» ؛ فتقدمه يشعر بجواز تقدم الخبر!! وهذا كلام غير مقبول بعد الاعتراف بأن الكلام العربى لم يرد به تقديم. - - ويقول ابن مالك فى منع تقدم خبر «ليس» ، وأن المنع هو المختار ، وفى تعريف الفعل التام (أى : الذى ليس بناسخ) وفى بيان الأفعال التامه. ومنع سبق خبر «ليس» اصطفى وذو تمام ما برفع يكتفى وما سواه ناقص ، والنقص فى «فتىء» ، «ليس» ، «زال» ، دائما قفى اصطفى : اختيار ... أى : أن المختار منع تقديم خبر «ليس» عليها. وأن الفعل التام هو : الذى يكتفى بمرفوعه ، والناقص هو : الذى لا- يكتفى بمرفوعه. وجميع أفعال هذا الباب تستعمل تامه وناقصه إلا- ثلاثه ليس ، فتىء ، زال ؛ فإن النقص فيها لازما قفى ، أى : تبعها ، ولازمها ، ولا يتركها وقد سبق التفصيل. (هذا

وكلمه : «ليس» الأولى مقصود لفظها ، وهي مفعول به للمصدر : «سبق» وهذا المصدر مضاف لفاعله : خبر).

(١) عرفنا مما تقدم حكم الخبر المفرد وشبه الجملة ، من حيث تقدمه وحده على عامله الناسخ ، أو توسطه بينه وبين اسمه ، أو تأخره عنهما ، وبقي للموضوع بقيه تتصل بتقديم معمول هذا النوع من الأخبار على عامل الخبر ؛ وهي أن الخبر يمتنع تقديمه وحده على الناسخ إذا كان الخبر قد رفع اسما ظاهرا ؛ ففي مثل : «كان الرجل نبيلًا مقصده» و «بات المغنى ساحرا صوته» لا يصح : «نبيلًا- كان الرجل مقصده» - ولا ساحرا بات المغنى صوته (١) ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر وحده دون معموله المرفوع - كما قلنا - فإن تقدم مع معموله المرفوع جاز ؛ فيصح : «نبيلًا مقصده كان الرجل». «ساحرا صوته بات المغنى» فإن كان معمول الخبر منصوبا نحو : «أضحى الرجل راكبا الطيارة» جاز تقديم الخبر وحده على العامل الناسخ لكن مع قبح (٢). نحو : الطيارة أضحى الرجل راكبا.

وإن كان المعمول ظرفا أو جازًا مع مجروره جاز تقديم الخبر وحده بغير قبح ، ففي مثل ؛ ظل الفتى عاملا يوما ، وأمسى قرير العين فى بيته - يقال : يوما ظل الفتى عاملا ، وفى بيته أمسى قرير العين.

(ب) يتصل بمسأله تقديم معمول الخبر مسأله توسط هذا المعمول بين الناسخ واسمه ، ففي مثل : كان القادم راكبا سياره : وكان المسافر راكبا سفينه ... نعرب كلمه : «سياره» وكلمه : «سفينه» - وأمثالهما - مفعولا به لخبر : «كان» فكل واحده منهما معموله لذلك الخبر ، وليست معموله للفعل «كان». فهل يجوز تقديم ذلك المعمول وحده على الاسم بحيث يتوسط بينه وبين كان ؛ فنقول : كان سياره القادم راكبا؟ وكان سفينه المسافر راكبا؟ لا يجوز ذلك ، لأنه مخالف للنهج العام الذى تسير عليه الجملة العربيه فى نظام تكوينها المأثور ، وطريقه ترتيب

ص: ٥٢١

١- لأن المأثور من الفصيح لم يقع فيه الفصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبى عنهما.

٢- لقله شيوعه فى الأساليب الفصيحه القديمه.

كلماتها. وذلك النهج يقتضى ألا يقع بعد العامل - مباشره معمول لغيره (١)، مثل: أقبل القطار يحمل الركاب ، نعرب كلمه : «الركاب» مفعولا- به للفعل : «يحمل» وهذا الفعل هو ، عاملها ؛ فهي وثيقه الصله به ، وليست أجنبيه منه ، فلا يصح أن نقدمها ونضعها بعد عامل آخر ؛ هو : «أقبل» لأنها أجنبيه عنه ؛ فلو قلنا : أقبل الركاب القطار يحمل - لكان هذا الأسلوب بعيدا عن الصواب ؛ مخالفته النسق الصحيح الوارد فى تركيب الجملة ؛ وهو النسق الذى تدل عليه تلك القاعده العامه التى أشرنا إليها ، والتى ملخصها : «أنه لا- يجوز أن يلى العامل - مباشره - معمول لعامل آخر». أو : «لا يصح أن يلى العامل - مباشره - معمول أجنبي عنه».

ولا- فرق فى المعمول المتقدم بين أن يكون معمولا- لخبر «كان» ، أو لغيرها من النواسخ ، وغير النواسخ ، ولا- بين أن يكون المعمول مفعولا أو غير مفعول ... إلا الظرف والجار مع مجروره ، فإنه يجوز أن يلى عاملا آخر غير عامله. والقاعده - كما أسلفنا - لا تختص بعامل ، ولا تقتصر على معمول ، وهى مستمده من الأساليب الكثيره الفصيحه وعلى أساسها بنى الحكم السابق.

هذا إذا تقدم المعمول وحده بدون الخبر كالأمثله السابقه ، أو تقدم ومعه الخبر ، وكان المعمول هو السابق على الخبر ؛ ففى مثل : كان الطالب قارئ الكتاب ، لا يصح أن يقال : كان الكتاب الطالب قارئا. أما لو تقدم معا وكان الخبر هو السابق فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه ؛ لمساييرته الأساليب الفصيحه المأثوره (٢) فيصح أن نقول : كان قارئ الكتاب الطالب.

غير أن هناك حاله واحده يصح فيها تقديم معمول الخبر وحده ، أو مع الخبر ، متقدما عليه ، أو متأخرا عنه ؛ هى - كما سبق - : أن يكون المعمول شبه جملة (أى : ظرفا ، أو : جارا مع مجروره) ، نحو : بات الطير نائما على الأشجار ؛ وأصبح الطلّ مترا كما فوق الغصون ، فيصح أن يقال :

ص: ٥٢٢

١- وبناء على هذه القاعده العامه لا يصح فى باب : «كان» وأخواتها أن يتوسط بين العامل (الناسخ) واسمه المرفوع - معمول لعامل آخر إذا كان المعمول ليس شبه جملة. وإنما قلنا : العامل ومرفوعه ؛ إذ لا يمكن أن يتم التوسط الممنوع هنا إلا بين العامل ومرفوعه ؛ لأنهم يشترطون أن يقع التوسط الممنوع بعد العامل مباشره ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الفاصل الأجنبي بين الناسخ واسمه المرفوع.

٢- وقد تستدعيه بعض الحالات البلاغيه. كل ذلك مع مراعاة الأحوال والشروط العامه لتقديم خبر الناسخ ، وقد اوضحناها فى ص ٥١٥.

بات على الأشجار الطير نائما - وأصبح فوق الغصون الطلّ مترا كما ... وهكذا (١). وقد وردت أمثله قليلة مسموعه تقدم فيها معمول الخبر وحده ، مع أنه ليس شبه جملة ؛ فتناولها النحاه بالتأويل والتكلف لإدخالها تحت قاعده عامه تصونها من مخالفه القاعده السابقيه. والأحسن إغفال ما قالوه ، - إذ لا يرتاح العقل إليه (٢) - والحكم على تلك الأمثله القليله بالشذوذ ؛ فلا يصح القياس عليها.

ص: ٥٢٣

١- وفيما سبق بقول ابن مالك : ولا- يلي العامل معمول الخبر إلّا إذا ظرفا أتى ، أو : حرف جر أى : أن معمول الخبر لا يتقدم وحده أو مع الخبر فيقع بعد العامل مباشره ؛ لأن هذا التقدم ممنوع ، إلا فى حاله واحده ، هى : أن يكون معمول ظرفا أو حرف جر مع مجروره ، و (ظرفا أتى - أى : أتى ظرفا ، بمعنى : وقع ووجد). والمراد بحرف جر : أن يكون مع مجروره لأن حرف لجر وحده لا أثر له فى الجملة.

٢- إذا رأوا فى الكلام المسموع أسلوبا مثل : صار - الصحف - المتعلمه تقرأ ، أعربوها بتقديرات مختلفه : أشهرها ما يأتى : «صار» فعل ماض. اسمه ضمير الشأن المستتر ، وهو كالظاهر فى الفصل. «الصحف» مفعول به للفعل «تقرأ». وبهذا الإعراب لا يكون معمول عندهم قد وقع بعد العامل مباشره ؛ لوجود ضمير الشأن المستتر فاصلا بينهما ، كما قلنا. «المتعلمه» مبتدأ مرفوع. «تقرأ» : فعل وفاعل. وهذه الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر الناسخ : صار. وفى هذا تكلف ظاهر ، وإضعاف لبناء الجملة. وكان الواجب أن يقبلوا مثل هذا الأسلوب ، أو يرفضوه. أما التكلف والتأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقه ، ولا محل له اليوم. والأحسن أن نختار رفضه. وفيما سبق يقول ابن مالك : ومضمّر الشأن اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع يريد : آنو ضمير الشأن وقدره بعد الناسخ مباشره ، إن وردت لك بعض أمثله توهمك ، وتخيّل لك أنها التى استبان منعها ؛ أى : ظهر منعها.

«كان» ثلاثه أنواع : تامه ، وناقصه ، وقد عرفناهما - وزائده ، وقعت في كثير من الأساليب المأثوره بلفظ الماضي ، مع توسطها بين شيئين متلازمين (١) ؛ كالمبتدأ والخبر في مثل : القطار - كان - قادم. أو الفعل والفاعل في مثل : لم يتكلم - كان - غيرك ، أو الموصول وصلته في مثل : أقبل الذي - كان - عرفته ، أو الصفه والموصوف في مثل : قصدت لزياده صديق - كان - مريض ، أو المعطوف والمعطوف عليه في مثل : الصديق مخلص في الشده - كان - والرخاء ، أو حرف الجر ومجروره في مثل : القلم على - كان - المكتب ، أو بين «ما» التعجبيه وفعل التعجب (٢) في مثل : ما - كان - أطيب كلامك ، وما - كان - أكرم فعلك ... وقول الشاعر :

ما كان أسعد من أجابك آخذا

بهذاك ، مجتبا هوى وعنادا

وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلا مع توسطه بين شيئين متلازمين في مثل ؛ أنت - تكون - رجل نابه الشأن ... غير أن هذه القله لم تدخل في اعتبار النحاه ؛ فقد اشترطوا للحكم بزياده : «كان» شرطين ؛ أن تكون بصيغه الماضي ، وأن تكون متوسطه بين شيئين متلازمين ، على الوجه السالف.

لكن إذا وقعت : «كان» زائده ، فما معنى زيادتها؟ وكيف نعربها؟ وأقياسيه تلك الزياده ، أم الأمر مقصور فيها على السماع؟

أما معنى زيادتها فأمران ؛ أولهما ؛ أنها غير عامله ، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل ، أو مفعول أو اسم وخبر ، أو غيرهما ؛ إذ ليس لها عمل (٣) ؛ وليست

ص: ٥٢٤

١- أى : لا يوجد أحدهما بدون الآخر - ولو تقديرا - إذ لا يمكن أن يستقل بنفسه واحد منهما وتوسطها بينهما يقتضى أنها لا تقع في أول الجمله أو آخرها ؛ فلا بد أن تكون حشوا بين متلازمين.

٢- سيجىء في : «باب التعجب» إشاره لزيادتها - ج ٣ ص ١١٨ م ١٠٨.

٣- يرى بعض النحاه أنها ليست بزائده ، وإنما هي ملغاه فقط. - انظر هامش ص ٦٢ ولا أثر لهذا الخلاف اللفظي في التسميه ، إذ لا يترتب عليه شيء في المعنى والصياغه.

معموله لغيرها. وهذا شأن كل فعل زائد.

وثانيهما : أن الكلام يستغنى عنها ، فلا ينقص معناه بحذفها ، ولا يخفى المراد منه ، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوه ، وتوكيدا ؛ فليس من شأنها أن تحدث معنى جديدا ، ولا- أن تزيد فى المعنى الموجود شيئا إلا- التقويه. فحين نقول : الوالد عطوف ، فإننا نريد من هذه الجملة نسبة العطف والحنان إلى الوالد ، وإلصاقهما بذاته : فلو قلنا ؛ والله الوالد عطوف. أو ، إن الولد عطوف ... لم يزد المعنى شيئا ، ولم ينقص ؛ ولكنه استفاد قوه وتمكنا ؛ بسبب القسم ، أو : «إنّ» وأشباههما. ومثل هذا يحصل من زياده «كان» حين نقول : الوالد - - - كان - عطوف. وفرق كبير بين كلمه تنشئ معنى جديدا ، أو تزيد فى المعنى القائم. وكلمه أخرى لا تنشئ معنى جديدا ولا تزيد فى المعنى الموجود ، ولكنها تقتصر على تأكيده وتقويته. لهذا تجردت كلمه : «كان» عند زيادتها من الحدث الذى يكون فى الفعل ؛ فلا تحتاج إلى فاعل ، ولا إلى اسم ، وخبر ، ولا لشيء آخر مطلقا ؛ لأن الذى يحتاج لذلك إنما هو الفعل الذى له حدث ، ومنه : «كان» التامه أو الناقصه. أما الزائد فمخالفه لهما فى ذلك ؛ فهى مقصوره على نفسها حين تكون بصيغه الماضى.

والراجع أنها تدل على الزمن الماضى إذا كانت بصيغته. ولا سيما إذا توسطت بين «ما» التعجيبه وفعل التعجب ؛ فى مثل : ما - كان - أحسن صنعك. وما - كان - أرقّ حديثك ؛ فإنها فى هذه الصوره تدل على الزمن الماضى (١). إذ المراد أن الحسن والرقه كانا فيما مضى (٢) ولا تدل على غيره ، ولا تحتاج لفاعل. ولا لشيء آخر ، كما لا يحتاج إليها عامل ليؤثر فيها.

أما قياسيه استعمالها أو الاقتصار فيها على السماع فالأنسب الأخذ بالرأى

ص: ٥٢٥

١- والسبب هو أن فعل التعجب لا يكون إلا بصيغه الماضى ، ومع أنه بصيغه الماضى لا يدل على زمن المضى ؛ لأنه صار مع التعجب إنشاء لمجرد التعجب ، مسلوب الدلاله على الماضى ، ولا أثر للزمن فيه. فلما دخلت عليه : «كان» بقيت محتفظه بدلالاتها الزمنيه الأولى ، وصار فعل التعجب معها واقعا فى الماضى دالا عليه وإن سلب بغيرها المضى.

٢- راجع شرح المفصل ج ٧ ص ١٠٥ وقد سبق - فى هامش ص ٦٢ - أن نقلنا كلامه الخاص بزياده «كان».

القائل بقياسيتها في التعجب وحده ، دون غيره من باقي الحالات ؛ منعا للخلط ، وفرارا من سوء الاستعمال (١) ، وهذان عيان يتوقاهما الحريص على لغته ، الخبير بأسرارها.

وقد وردت زياده بعض أخواتها ، كأصبح ، وأمسى ، في قولهم : الدنيا ما أصبح (٢) أبردها ، وما أمسى - أدفأها. يريدون : ما أبردها وما أدفأها ... والأمر في هذا وأشباهه مقصور على السماع لا محاله.

ص: ٥٢٦

١- وقد أشار ابن مالك إلى زيادتها حيث قال مختصرا : وقد تزداد «كان» في حشو ؛ كما كان أصح علم من تقدما يريد بالحشو : التوسط بين شيئين متلازمين.

٢- سبقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من هامش ص ٥٠٣ وفي رقم ١ من هامش ٥٠٤.

، وهل يقع ذلك في غيرها؟

ليس بين «كان» وأخواتها ما يجوز حذفه وحده ، أو مع أحد معموليه ، أو معموليه معا - إلا : «ليس» «وكان». فأما «ليس» فيجوز حذف خبرها على الوجه الذى شرحناه عند الكلام عليها (١).

وأما «كان» فقد اقتصت - وحدها - من بين أخواتها بأنها تعمل وهى مذكوره أحيانا ، أو محذوفه أحيانا أخرى. والأصل أن تذكر مع معموليها ليقوم كل واحد من الثلاثه بنصيبه فى تكوين الجملة وتأديه المعنى المراد. لكن قد يطرأ على هذا الأصل ما يقتضى العدول عنه ، لأسباب بلاغيه تدعو إلى حذف واحد أو أكثر. وصور الحذف أربعة ؛ حذف «كان» وحدها ، أو حذفها مع اسمها فقط ، أو حذفها مع خبرها فقط ، أو حذفها مع معموليها. وهذه الصور الأربع شائعها فى الكلام الفصيح شيوعا متفاوتا يبيح لنا محاكاته ، والقياس عليه. (ومن تلك الصور صورتان تحذف : «كان» فيهما وجوبا ، لوجود عوض عنها ؛ كما سنعلم).

وبقى حذف خبرها وحده أو اسمها وحده ، وكلاهما وهذا ممنوع فى رأى الأصح عند جمهوره النحاه.

١ - فأما حذفها وحدها دون معموليها أو أحدهما فبعد «أن» المصدريه فى كل موضع أريد فيه تعليل شىء بشىء ؛ مثل . «أما أنت غيتا فتصدق» ؛ فأصل هذه الجملة فيما يتخيلون لتوضيحها (٢) : تصدق ؛ لأن (٣) كنت غيتا.

ص: ٥٢٧

١- ص ٥٠٧.

٢- إنما كان ذلك - وهو حسن - من تخيل النحاه بقصد الإيضاح والتقريب ؛ لأن العرب الأوائل حين تكلموا بمثل هذا الأسلوب لم يدر بخلدهم شىء من هذا الحذف والتقدير والتعليل ؛ إنما نطقوا سليقة وطبعا ، بغير اعتماد على تحويل وتأويل ، أو مراعاة لقواعد المنطق ، وغيره مما لم يعرفوه فى عصورهم السابقه على وضع القواعد النحويه.

٣- فاللام هنا لبيان العله والسبب ، فما بعدها عله وسبب لما قبلها. فكأن السبب فى أمر ك الشخص بالصدقه هو : غناه.

ثم حذفت اللام الجاره ، تخفيفا ؛ لأن هذا جائز وقياسى قبل «أن» (١) ؛ فصارت الجملة : تصدق أن كنت غتيا. ثم تقدمت «أن» وما دخلت عليه (أى : تقدمت العله على المعلول) فصارت الجملة : «أن كنت غتيا تصدق». ثم حذفت : «كان» وأتينا بكلمه : «ما» عوضا عنها ، وأدغمناها فى «أن» ؛ فصارت : «أما». والحذف هنا واجب ، لوجود العوض عن «كان». وبقي اسم «كان» بعد حذفها ؛ وهو : تاء المخاطب. ولما كانت التاء ضميرا للرفع متصلا ؛ لا يمكن أن يستقل بنفسه - أتينا بدله بضمير منفصل ، للرفع ، يقوم مقامه ، ويؤدى معناه ؛ وهو : «أنت» فصارت الجملة : أما أنت غتيا فتصدق. ثم زيدت : «الفاء» فى المعلول (٢) ؛ فصارت الجملة : أما أنت غتيا فتصدق. ومثلها : أما أنت قويا فاعمل بجدا. وأما أنت شابا فحافظ على شبابك بالحكمه (٣) ...

ويجب عند محاكاة هذا الأسلوب - اتباع طريقته فى تركيب الجملة ، وترتيبها ، ولا سيما مراعاة الخطاب (٤).

٢ - وأما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز وكثير بعد «إن» و «لو» الشرطيتين ، فمثاله بعد «إن» : المرء محاسب على عمله ؛ إن خيرا يكن الجزاء خيرا ، وإن شرا يكن الجزاء شرا (٥) ؛ فالأصل : المرء محاسب على عمله ؛ إن كان العمل خيرا يكن الجزاء خيرا ، وإن كان العمل شرا يكن الجزاء شرا ؛ فقد حذفت «كان» مع اسمها.

ص: ٥٢٨

١- يجوز حذف حرف الجر قياسا مطردا قبل : «أنّ وأن» عند أمن اللبس ... - وتفصيل الكلام على هذا الحذف فى موضعه المناسب وهو باب تعدى الفعل ولزومه (ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١).

٢- تشبيها له بجواب الشرط فى ترتيبه على ما قبله.

٣- من هذه الأمثلة وما سبقها من الشرح والتحليل يتضح أن شروط حذف «كان» ستة شروط مجتمعه : ان تقع صله لأن المصدريه ، وأن تسبق «أن» المصدريه بحرف الجر الذى يفيد التعليل (كاللام) ، وأن يحذف حرف الجر ، وأن تتقدم العله على المعلول مع اقترانه بالفاء ، وان تجيء «ما» عوضا عن «كان» المحذوفه ، ثم تدغم فى أن ... ثم نجىء بضمير منفصل للمخاطب يحل محل الضمير المتصل ، ويكون بمعناه ، ويغنى عنه.

٤- بالرغم من قياسيه هذا الأسلوب وإيضاح مرماه بعد ذلك الشرح ، يحسن اجتنابه فى عصرنا الذى لا يستسيغ مثله ؛ لغرابته ، وتعقيده.

٥- لا فرق فى الحذف بين «إن» التى تدل على : «التنوع» (أى : تعدد الأنواع بعدها) كما فى المثال. والثى لا تدل على تنوع ؛ مثل قولك للعابس : تبسم ، وإن حزينا ، أى : وإن كنت حزينا ولكن الحذف بعد «التنويقيه» أشهر وأوضح. ويحسن الاقتصار عليه لذلك ، مع أن الثانى صحيح أيضا.

ومثال حذفهما «لو» الشرطية : تعود الرياضة ولو ساعه في اليوم ، واحذر الإرهاق ولو برهه قصيره. فالأصل : تعود الرياضة ولو كانت الرياضة ساعه في اليوم ، واحذر الإرهاق ، ولو كان الإرهاق برهه قصيره ... فحذفت «كان» مع اسمها وبقي الخبر (١).

٣- وأما حذفها مع خبرها دون اسمها فجائز - مع قلته ، بالنسبه للحاله السالفه - بعد : «إن» و «لو» الشرطيتين أيضا ؛ فمثاله بعد «إن» (٢) : المرء محاسب على عمله ؛ إن خير فخير (٣) وإن شرّ فشرّ. الأصل : المرء محاسب على عمله ؛ إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان في عمله شرّ فجزاؤه شر ... ومثاله بعد «لو» : أطمع المسكين ولو رغيف. أي : ولو كان في بيتكم رغيف ، أو : ولو يكون عندكم رغيف.

٤- وأما حذفها مع معموليها فواجب بعد «إن الشرطية» أيضا ، ولكن في أسلوب معين ، مثل : «اذهب إلى الريف صيفا ، إمّا لا». والأصل : «اذهب إلى الريف صيفا إن كنت لا تذهب إلى غيره». حذف «كان» وهى فعل الشرط ، مع اسمها ، ومع خبرها ، دون حرف النفي الذى قبله ، وأتينا بكلمه : «ما» عوضا عن «كان» وحدها (٤) ؛ وبسبب العوض كان حذفها واجبا ؛ فلا تجتمع مع كلمه : «ما». وأدغمت فيها النون من «إن» الشرطية ؛ فصار الكلام :

ص : ٥٢٩

١- «كان» فيهما بلفظ الماضى. ويصح أن تكون فيهما أو فى أحدهما بلفظ المضارع ، على تقدير : إن يكن العمل خيرا يكن الجزاء خيرا ، وإن يكن العمل شرا يكن الجزاء شرا ، وهكذا فى كل مثال ، علما بأن الماضى إذا وقع فعل شرط جازم ، أو جوابه فإنه يكون للزمن المستقبل ؛ فظاهره أنه ماض لكن زمنه مستقبل - كما عرفنا فى ص ٥١ -.

٢- وهذه تخالف «إن» التفصيليه التى يجىء الكلام عليها فى ج ٣ ص ٥٩٧ ج م ١٢٥.

٣- فى مثل هذا التركيب يصح فى الاسمين بعد «إن» أربعة أشياء ؛ رفعهما معا نحو : إن خير فخير ؛ أى : إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، ويصح نصبهما معا على تقدير : إن كان عمله خيرا فهو يلاقى خيرا ، ويصح نصب الأول ورفع الثانى ، أى كان عمله خيرا فجزاؤه خير ، ويصح رفع الأول ونصب الثانى ، أى : إن كان عمله خيرا فالجزاء يكون خيرا ... وهذا الوجه أضعف الأربعة لكثرة الحذف فيه ... ومن الممكن التخفيف والتيسير والاختصار بمعرفه الأوجه الأربعة مجمله دون احتمال العناء فى الإعراب التفصيلى لكل حاله ، فيكفى أن يقال إن الاسمين يجوز رفعهما معا ، أو نصبهما معا ، أو رفع الأول ونصب الثانى أو العكس ؛ إذ الغرض من الإعراب التفصيلى هو الوصول إلى سلامه النطق ، وصحه الضبط المؤدى إلى صحه المعنى المراد وهذا يتحقق بمعرفه القاعده الإجماليه التى ذكرناها.

٤- أما اسمها وخبرها فقد حذفنا بغير تعويض.

«إمّا (١) لا». وجواب الشرط محذوف لدلاله ما قبله عليه ، وتقديره : «فأفعل هذا».

ومثل ما سبق أن تقول لآخر : «ساعد المحتاج ببعض المال» ؛ فيجيب : «ليس عندي ما يزيد على حاجتي». فتقول : «ساعده بالمعامله الكريمة إما لا». فأصل الكلام : ساعده بالمعامله الكريمة إن كنت لا تملك غيرها ... وجرى على الجملة من الحذف والتقدير ما جرى على سابقتها ، مما يفترضونه للتيسير والإيضاح كما بيناه ...

وحذف «كان» هنا واجب كما سلف ؛ لوجود عوض عنها ؛ فهو الموضع الثانى من موضعى الحذف الواجب بسبب العوض ، ولا يصح الجمع بين العوض ، والمعوّض عنه - والموضع الأول بعد «أن» المصدريه السابقه - أما فى غيرهما فالحذف جائز.

ومن الأمثله الشائعه لحذف كان مع معموليها - بعد «إن» من غير تعويض ؛ قولك لآخر : أتسافر وإن كان البرد شديدا؟ فيجيب : نعم ، وإن ... أى : أسافر وإن كان البرد شديدا. ومثله : أعطى السائل وإن كان أجنبيًا؟ فتجيب : وإن ... أى : أنا أعطيه ، وإن كان أجنبيًا (٢).

ص: ٥٣٠

١- يرى بعض النحاه أن الأصل فى هذه الجملة وأشباهها لا يشتمل على : «كان» ولا معموليها ، وإنما أصل التركيب : أفعل هذا إما لا تفعل غيره ... فلفظ «إمّا» مركب من إن الشرطيه المدغمه فى «ما» الزائده للتأكيد ، و «لا» نافية لفعل الشرط. ثم حذف فعل الشرط وفاعله وحذف الجواب أيضا لدلاله ما قبله عليه ، وصارت الجملة أفعل هذا إما لا ... هذا إن كانت الهمزه مكسوره ، أما إن كانت مفتوحه فأصل الكلام : اذهب إلى الريف لأن كنت لا تذهب إلى غير الريف ، ثم جرى التأويل الذى أشرنا إليه فى القسم الأول (رقم «١» من الحذف الواجب). وسواء أكانت التقدير هذا أم ذاك أم غيرهما ، وسواء أكانت الهمزه مكسوره أم مفتوحه فالذى يجب الالتفات إليه أن هذه التأويلات والتقديرات - على تعقيدها - لا أهميه لها ؛ وإنما المهم هو معرفه الأسلوب من ناحيه صياغته ، وطريقه تركيبه ، ودقه استعماله فى موضعه الذى استعمله العرب فيه ؛ بحيث لا نخطئ فى صياغته ، ولا طريقه استعماله ، ولا فهم المراد منه ، وهذا أمر يسير لا نحتاج معه إلى شىء من ذلك الإرهاق.

٢- وقد أشار ابن مالك إلى بعض مواضع الحذف باختصار قائلا : ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد : «إن» و «لو» ، كثيرا ؛ إذا اشتهر أى : إنهم يحذفون «كان» مع اسمها ويبقون الخبر ، وهذا الحذف قد اشتهر بعد «إن» و «لو» الشرطيتين على الوجه الذى فصلناه. ثم أشار إلى موضع آخر بقوله : وبعد أن تعويض : «ما» عنها ارتكب كمثل : أمّا أنت بڑا فاقترب - - يريد : قد ارتكب (أى : حصل) تعويض : «ما» عن : «كان» المحذوفه الواقعه بعد : «أن» المصدريه. وضرب لها مثلا هو : «أمّا أنت برا فاقترب» أصله : اقترب لأن كنت برا. أى : صاحب خير ومعروف ، ثم جرى الحذف ، والتعويض ، والتأخير ، والزيادة كما شرحنا.

ومما سبق نعلم: أن «كان» تحذف جوازا في حالتين، ووجوبا في حالتين أخريين، تجيء «ما» عوضا عنها في كل منهما، ولا يجوز إرجاع «كان» مع وجود العوض عنها في حالتها وجوبا. أما في الحالتين الجائزتين فحذفها وإرجاعها سواء.

زياده وتفصيل

(أ) ورد في الكلام القديم حذف كان مع اسمها بعد: «لدى»: كأن يسألك سائل: متى كان الاجتماع؟ فتجيب: يوم الخميس من لدى عصر إلى المغرب. أي؛ من زمن كان الوقت عصرا إلى المغرب... وهذا حذف لا يقاس عليه. وإنما عرضناه هنا ليفهم حين يرد في كلام القدماء.

(ب) قد وردت كان وحدها محذوفه في كلام قديم مع بقاء اسمها وخبرها ومنه:

أزمان «قومي» والجماعه كالذي

لزم الرّحاله أن تميل ممبلا

أي: أزمان كان قومي مع الجماعه. فكلّمه: «قوم» اسم «كان» المحذوفه و«الجماعه» مفعول معه، و«كالذي» خبرها. والسبب في تقدير «كان» أن المفعول معه لا يقع - في الأكثر - إلا بعد جمله مشتمله على لفظ الفعل وحروفه، أو على معناه دون حروفه (1).

ص: ٥٣١

١- قالوا: إن مراد الشاعر هو وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل عثمان رضى الله عنه. فشبّه حال قومه في تماسكهم وتلازمهم، وعدم تنافرهم - بحال راكب لزم الرحاله (وهي: سرج من جلد لا يخالطه خشب) خوف أن يميل ممبلا، أي: ميلا.

إذا دخل جازم على الفعل المضارع من : «كان» فإنه : يجرمه ، وتحذف الواو التي قبل النون (١). نحو : لم أكن من أعوان الشر ، ولم تكن من أنصاره ، وكقول عليّ : لا تكن عبد غيرك ، وقد جعلك الله حرًا. وأصل الفعل بعد الجازم : لم أكون - لم تكون - لا تكون فهو مجزوم بالسكون على النون ؛ فالتقى ساكنان ؛ الواو والنون ؛ فحذفت الواو - وجوبا - للتخلص من التقائهما ؛ فصار الفعل ؛ لم أكن - لم تكن - لا تكن ... ومثل هذا يقال في الفعل : «يكن» من قول القائل :

إذا لم يكن فيكنّ ظلّ ولا جنى

فأبعد كنّ الله من شجرات

ويجوز بعد ذلك حذف النون : تخفيفا ؛ فنقول : لم أك - لم تك ، وكقول الشاعر :

فإن أك مظلوما فعبد ظلمته

وإن تك ذا عتبي فمثلك يعتب (٢)

وهذا الحذف جائز كما قلنا ؛ سواء أوقع بعدها حرف هجائي ساكن (٣) ؛ نحو : لم أك الذى ينكر المعروف ، ولم تك صاحب الجاحد - أم وقع بعدها حرف هجائي متحرك ، نحو : لم أك ذا منّ ، ولم تك مصابا به. إلّا إن كان الحرف المتحرك ضميرا متصلا فيمتنع حذف النون ؛ نحو : الشيخ المقبل علينا يوحى بأنه صديقى الغائب ؛ فإن يكنه فسوف نسعد بلقائه ، وإن لم يكنه فسوف نأسف. أى : إن يكن إياه ... وإن لم يكن إياه (٤).

ص : ٥٣٢

١- وهى الواو التي أصلها عين الكلمه.

٢- البيت من قصيده للشاعر الجاهلى : «النابعه الذيبانى» يمدح بها النعمان بن المنذر» ويعتذر له عن وشايه بلغته. (العتبى : الرضا.

- يعتب : يزيل أسباب العتاب بالرضا ، وقبول العذر)

٣- عند من يبيح ذلك ، كابن مالك ، ومن معه. ورأيه أنسب.

٤- ملخص شروط حذف النون سته : كونها فى مضارع ، مجزوم ، وجرمه بالسكون عند اتصاله فى النطق بما بعده (أى : فى

حاله الوصل ، لا- الوقف ؛ لأنها فى حاله الوقف ترجع وتظهر). وليس بعده ساكن عند من يشترط هذا ؛ - كسيويه. وغيره لا

يشترط هذا - ولا ضمير متصل.

وتسرى الأحكام السالفه على المضارع الذى ماضيه «كان» الناقصه ، كالأمثله التى سبقت ، والذى ماضيه «كان» التامه ؛ نحو :
صفا الجو ، واعتدل ، فلم تكن سحب ، ولم يكن برد ... بإثبات النون أو حذفها. أى : لم توجد سحب ... و (١) ...

وبهذه المناسبه نشير إلى أمرين :

أولهما : ما تقتضيه القواعد اللغويه من حذف «الألف» من عين الفعل : «كان» ، ومن حذف «الواو» من عين مضارعه وأمره ، بشرط أن تكون الأفعال الثلاثه ساكنه الآخر ؛ كقوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ). وقوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ) وقوله تعالى (بَلِ اللّٰهُ فَاعْتَبُدْ ، وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ). وقول الشاعر :

إذا كنت ذا رأى فكن ذا عزيمة

فإنّ فساد الرأى أن تترددا

ثانيهما : وجوب ضم الكاف من الماضى عند إسناده لضمير رفع متحرك (٢) ، كما فى بعض الأمثله السالفه ، وتطبيقا للبيان الذى سبق من قبل (٣).

ص : ٥٣٣

١- وفى هذا يقول ابن مالك : ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون ، وهو حذف ما التزم يريد : أن المضارع من : «كان» مطلقا (سواء أكانت تامه. أم ناقصه) عند جزمه تحذف منه النون ؛ حذف غير ملتزم ، أى : لم تلتزمه العرب ولم تتمسك به باطراد. وإنما فعلته حيناً وتركته حيناً. ونحن نتابعها فيما فعلت.

٢- كالتاء ، ونون النسوه.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ١٥٠.

فى هذا الباب وحكم زياده «باء الجر» فيها وفى الأسماء

إذا دخلت أداه نفى على فعل من أفعال هذا الباب (غير «ليس» ، و «زال» وأخواتها الثلاثه) فإن النفى يقع على الخبر ؛ فتزول نسبته الراجعه إلى الاسم ؛ ففى مثل : ما كان السارق خائفا - وقع النفى على الخوف ، وسلبت نسبته الراجعه إلى السارق ؛ فإذا أردنا إثبات هذا الخبر ، وجعل نسبته موجه مع وجود أداه النفى (١) - أتينا قبله بكلمه : «إلّا» فنقول : ما كان السارق إلا خائفا ؛ لأنها تنقض معنى النفى ، وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به. وفى مثل قول الشاعر :

لم يك معروفك برقا خلباً (٢)

إن خير البرق ما الغيث معه

وقع نفى خلايه البرق على المعروف. فإذا أريد إثباتها قيل : لم يك معروفك إلا برقا خلباً. كل هذا بشرط ألا يكون الخبر من الكلمات التى ينحصر استعمالها فى الكلام المنفى وحده ، مثل : يعيج (٣) ؛ فإن كان منها لم يجز اقترانه بكلمه : «إلا» ؛ ففى مثل : ما كان المريض يعيج بالدواء ، لا يقال : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء. وفى : ما كان مثلك أحداً (٤) ، لا- يقال : ما كان مثلك إلا أحداً.

فإن كان الفعل الناسخ هو : «ليس» (وهى معدوده من أدوات النفى) (٥) فالحكم لا- يتغير (من ناحيه أن المنفى بها هو الخبر ، وأنه إذا قصد إيجابه وبقاء نسبته إلى الاسم وضعنا قبله : «إلا» ، وأنه إذا كان من الألفاظ التى لا تستعمل إلا فى

ص: ٥٣٤

١- بسبب بلاغى ؛ كالحصر مثلاً.

٢- البرق الخلب : الذى لا مطر بعده. وهذا لا خير فيه للبلاد التى ترتوى بالمطر.

٣- بمعنى : ينتفع ؛ نحو : ما يعيج فلان بالدواء ، أى : ما ينتفع به. لا التى بمعنى : أقام ، أو وقف أو رجع ، أو غيرها مما لا يلازمه النفى. ومثل : «يعيج» كلمه : أحد ، وديار ، وكلاهما بمعناها ، وكذا : عريب ... فهذه كلها لا تستعمل إلا فى كلام منفى ؛ نحو : ما فى البيت أحد ، أو : ما فى ديار ، أو : ما فى عريب.

٤- بشرط أن تكون الهمزه أصلية ... وهذا غالب فى غير كلمه «أحد» بمعنى «واحد» التى يصح استعمالها فى الإثبات والنفى. (راجع رقم ٢ من هامش ص ١٨٩ حيث الإيضاح لكلمه : أحد).

٥- الكلام عليها فى ص ٥٠٦.

كلام منفي لم يجز اقتترانه بإلا-). ومن الأمثلة : ليس الخطيب عاجزا ؛ فقد انصب النفي على «العجز» وزالت نسبته الراجعه إلى الخطيب. فإذا أردنا إبطال النفي عن الخبر ، ومنع أثره في معناه - أتينا قبله بكلمه : «إلا» فقلنا : ليس الخطيب إلا عاجزا ، لأنها تنقض النفي ، وتوقف أثره ؛ فيصير المراد معها هو الحكم على الخطيب بالعجز ، وهو حكم يناقض السابق. أما في مثل : ليس المريض يعيج بالدواء ، فلا يصح اقتران الخبر بإلا ؛ فلا يقال : ليس المريض إلا يعيج بالدواء. فشأن «ليس» كشأن «كان» المسبوقه بالنفي ؛ حيث لا يصح أن يقال فيها : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء ؛ كما سبق.

فإن كان الفعل الناسخ هو : «زال» أو إحدى أخواتها الثلاث ، (وكلها لا بد أن يسبقه (1) نفي ، أو شبهه) - فخيرها مثبت غير منفي ؛ لأن كل واحده منها تفيد النفي وقبلها نفي ، ونفي النفي إثبات ؛ فمثل : ما زال المال قوه ، فيه إثبات لاستمرار القوه للمال ، وحكم موجب بنسبتها إليه ، يمتد من الماضي إلى وقت الكلام ؛ فالنفي : في كلمه : «زال» وأخواتها مسلوب ومنقوض بالنفي الذي قبلها مباشره. والمعنى في جملتها موجب ، وخبرها مثبت ، كما قلنا - فلا يقترن بكلمه «إلا» ؛ فلا يصح ما زال المال إلا قوه ؛ فشأنه شأن خبر : «كان» الخاليه من نفي قبلها ؛ فكلا الخبرين موجب (مثبت).

وإذا كان خبر الناسخ منفيًا على الوجه السالف جاز أن يدخل عليه حرف الجر الزائد : «الباء» نحو : ليس الحلم ببلاده (2) ، وما كان الحليم بليد يحتمل المهانه ، أى : ليس الحلم بلاده ، وما كان الحليم بليدا ؛ يحتمل المهانه. فزيدت «باء الجر» في أول الخبر المنفي في المثاليين - وأشباههما - لغرض معنوي ؛ هو : توكيد النفي وتقويته (3).

ص : ٥٣٥

- ١- انظر رقم ٤ من هامش ص ٥٠٩.
- ٢- وتعرب كما يأتي : «الباء» حرف جر زائد. «بلاده» مجروره بحرف الجر الزائد وعلامه جرها ، الكسره في محل نصب ؛ لأنها خبر «ليس» أيضا ؛ فكلمه : «بلاده» مجروره في اللفظ بحرف الجر الزائد ، ومنصوبه محلا- أو تقديرا ؛ لأنها خبر أيضا. والجار الزائد مع مجروره لا يتعلقان بشيء.
- ٣- ذلك أن باء الجر لا- تزداد هنا إلا في الخبر المنفي ؛ فوجودها دليل على وجود النفي وإعلان عنه ، وإزاله شبهه غيابه. فكأن النفي بها قد تكرر. هذا وقد سبق في أول الكتاب فائده الحرف الزائد ص ٦٥.

وليست زيادتها مقصوره على أخبار بعض النواسخ دون بعض ، وإنما هي جائزه في جميع تلك الأخبار ؛ بشرط أن تكون منفيه (١) ، فلا يصح زيادتها في خبر : «زال» وأخواتها الثلاث ؛ لأن الخبر فيها موجب (أى : مثبت) كما عرفنا.

ومع أن زيادتها مباحه بالشرط السالف فإنها متفاوتة في الكثره بين تلك الأخبار فتكثر في خبر : «ليس» ، نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ؟) وقول الشاعر :

ولست بهيَّاب لمن لا يهابني

ولست أرى للمرء ما لا يرى ليا

ثم في خبر : «ما» الحجازيه ؛ نحو قوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ) وقوله : (وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون) ثم في خبر «كان».

وإذا تقدم الخبر فتوسط بين الناسخ واسمه جاز إدخال ؛ «باء» الجر الزائده على الاسم المتأخر ؛ ففي نحو : ليس الشجاع متهورا - يصح أن يقال : ليس متهورا بالشجاع. وفي نحو : ما كان الجود إسرافا - يصح أن يقال : ما كان إسرافا بالجود.

ومن المستحسن ألا نلجأ لهذه الزيادة في اسم الناسخ إلا حيث يتضح أمرها ، وتشتد الحاجه إليها.

ص: ٥٣٦

١- زيادتها جائزه في المنفى من أخبار بعض الأفعال النواسخ ؛ فتدخل أخبار «كان» وأخواتها إلا «لا يكون» الاستثنائية ، وإلا «زال» ، و «فتى» و «برح» ؛ و «انفك» ؛ لأن أخبار هذه الأربعة موجهه - كما تقدم - ١ ، وتزاد في مضارع : «كان» بشرط أن يكون منفيا بحرف النفي : «لم» ؛ نحو : كلمتني فلم أكن بمشغول عنك ؛ ولم تكن بمنصرف عنى. فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها في محل نصب - كما سيجىء البيان في ص ٥٥٠ - وتزاد أيضا في أخبار «ما» الحجازيه وأخواتها - وتزاد في المفعول الثانى من مفعولى : «ظن وأخواتها» ، نحو : ما ظننت المؤمن بجان. أما زيادتها في غير هذه المواضع ، فالأحسن البعد عن استخدامه ، والاقتصار فيه على المسموع دون محاكاته ، أو القياس عليه. (انظر ص ٥٥٠).

(ما - لا - لات - إن)

من الحروف نوع يشبه الفعل : «ليس» في معناه ، وهو : النفي (١) ، وفي عمله ؛ وهو : النسخ (٢) فيرفع الاسم وينصب الخبر. وبهذه المشابهة يعد من أخوات : «ليس». مع أنها فعل وهو حرف ، كما يعد من أخوات : «كان» لمشابهته إياها في العمل فقط. وأشهر هذه الحروف أربعه : ما - لا - لات - إن.

فأما الحرف الأول : «ما» فبعض العرب - كالحجازيين - يعمله ، وبعض آخر - كبنى تميم - يهمله (٣). وهو يفيد عند الفريقين نفي المعنى في الزمن الحالى عند الإطلاق (٤). تقول : ما الشجاع خوفا ، أو ما الشجاع خواف ؛ بالإعمال أو الإهمال. ومثل هذا في قول الشاعر :

وما الحسن في وجه الفتى شرفا له

إذا لم يكن في فعله والخلائق

وقول الآخر :

لعمرك ما الإسراف في طبيعه

ولكنّ طبع البخل عندي كالموت

لكن الذى يحسن الأخذ به فى عصرنا هو الإعمال ، لأنه اللغه العالیه ، لغه القرآن ، وأكثر العرب ، ولا داعى للأخذ باللغه الأخرى ؛ منعا للبلبله ، وتعدد

ص: ٥٣٧

١- سبق فى ص ٥٠٦ أن «ليس» فعل ينفى المعنى فى الزمن الحالى عند الإطلاق ، أى : عند عدم وجود قرينه تبين نوع الزمن أو التجرد منه ؛ فإن وجدت لزم الأخذ بمدلولها. ومثلها الحروف : «ما» و «إن» ؛ و «لات» ، و «لا» العامله عمل : «ليس» ؛ أما المهمله فيجىء تفصيل الكلام عليها فى هامش ص ٥٤٤. فالحروف الأربعة تشبه «ليس» فى أمر معنوى مشترك ؛ وهو نفي المعنى فى الزمن الحالى عند الإطلاق.

٢- سبق شرح النسخ ومعناه عند بدء الكلام على النواسخ ، ص ٤٩٤.

٣- وسواء أكان عاملا أم مهملا فله الصدارة فى جملته بشرط دلالاته على النفي - راجع الصبان فى باب ظن وأخواتها عند الكلام على الأدوات التى يقع بها التعليق ؛ لصدارتها - وسيجىء البيان فى ج ٢ ص ٢٤ م ٦١ -.

٤- انظر ص ٥٠ وهامشها رقم ١ حيث البيان الذى يوضح معنى «ما» النافيه وأثرها فى الزمن الحالى وغيره ، وكلام صاحب
المفصل فى هذا.

وتشتهر العامله باسم: «ما الحجازيه». ويشترط لإعمالها خمس شروط مجتمعه (٢):

(أ) ألا تقع بعدها كلمه: «إن» الزائده (٣)؛ فيصح الإعمال فى مثل: ما الحق مغلوبا، ولا يصح فى مثل: ما إن الحق مغلوب (٤).

(ب) ألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع «إلا» بعدها (٥)؛ فتعمل فى مثل: ما الجو منحرفا، ولا تعمل فى مثل: ما الجو إلا منحرف؛ وقول الشاعر:

إذا كانت النعمى تكدر بالأذى

فما هى إلا محنه وعذاب

لأن الخبر مثبت هنا بسبب «إلا» التى أبطلت النفى عنه، ولا يضر نقضه عن المعمول؛ نحو: ما أنت متكلما إلا بصواب.

(ج) التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذى ليس شبه جملة، فلا يصح تقديم الخبر الذى ليس شبه جملة على الاسم؛ ولهذا تعمل فى مثل: ما المعدن حجرا، وتهمل فى مثل: ما حجر المعدن؛ لتقدم خبرها على اسمها. فإن كان الخبر شبه جملة جاز إعمالها وإهمالها عند تقدمه ومخالفته الترتيب؛ مثل: ما للسرور «دواما»، وقول الشاعر:

ص: ٥٣٨

١- وإنما أشرنا إلى الرأى الآخر هنا لينتفع به المتخصص فى فهم ما يصادفه من النصوص القديمه التى تطابقه.
٢- هناك بعض شروط أخرى تركناها؛ إما لاندماجها فى غيرها؛ وإما لأنها متكلفه غير مقبوله؛ فلا داعى للإعنات بها. من ذلك اشتراطهم ألا يبدل من خبرها المنفى بدل «موجب» بسبب اصطحابه «إلا» نحو: ما العدو شىء إلا شىء لا يعبأ به. فكلمه «شىء» الأولى خبر المبتدأ، والثانيه بدل منها. مرفوع. وهو موجب لوقوعه بعد «إلا». ووقوع البدل موجبا يقتضى عندهم أن يكون المبدل منه موجبا أيضا. ثم يقولون، كيف يكون المبدل منه موجبا مع أنه خبر «ما» النافيه التى تنفى معنى الخبر؟ فيقع التناقض الذى لا مفر منه إلا باشتراط ذلك الشرط الذى نرى إهماله، وعدم التعويل عليه؛ لأمرين: أولهما. أن دليلهم منقوض بدليل جدلى مثله، لا نريد أن نعرضه؛ منعا لإطاله المناقشه الجدليه بغير فائده. وثانيهما - وهو الأهم - أن بعض أئمه النحاه - كسيبويه - لم يشترطه؛ لأن صوراً كثيره من الكلام الفصيح تخلو منه. وهذه هى حجه قاطعه، وفيها تيسير.

٣- سبقت الإشارة لهذا فى «ب» من ص ٥٠٨.

٤- إن كانت «إن» ليست زائده وإنما هى لتأكيد النفى لم يبطل العمل، بشرط وجود فاصل لفظى بين الحرفين، أو قرينه أخرى تدل على أنها للتأكيد؛ طبقاً للبيان الذى فى رقم ٤ من هامش الصفحه الآتية. وقد سبق فى ص ٥٠٨ أنه لا يصح وقوع «إن» الزائده، بعد «ما» النافيه العامله ولا بعد «ليس» كما صرح بهذا الصبان وصاحب الهمع فى أول باب: «ما» الحجازيه.

٥- أو وقوع «لكن»، أو: «بل»، كما سيجىء، فى ص ٥٣٩، وخرج النقض بكلمه «غير» فإنه لا يبطل عمل: «ما»؛ نحو: ما الإساءه غير بلاء لصاحبها، (بنصب كلمه «غير»).

إذا ما عدّ من سقط المتاع (١)

بالإعمال أو الإهمال في كل ذلك ؛ فعند الإهمال يكون شبه الجملة في محل نصب ؛ خبر «ما» ، وعند الإهمال يكون في محل رفع ؛ خبر المبتدأ (٢).

(د) ألا- يتقدم معمول الخبر على الاسم ، بشرط أن يكون ذلك المعمول المتقدم غير شبه جملة ؛ ففي مثل : ما العاقل مصاحبا الأحمق - لا يصح الإعمال مع تقدم كلمه : «الأحمق» على الاسم ؛ لأنها معمول للخبر ، وليست شبه جملة ، فيجب الإهمال فتقول : ما ، الأحمق - العاقل مصاحب ، فإن كان المعمول المتقدم شبه جملة جاز الإعمال والإهمال ، نحو : ما في الشر أنت راغبا وما عندك فضل ضائعا ، ويجوز ... راغب ، وضائع (٣).

(ه) ألا- تتكرر «ما» ، فلا- عمل لها في مثل : «ما» «ما» الحرّ مقيم على الضميم ؛ لأن كلمه : «ما» الأولى للنفي ، وكلمه «ما» الثانيه للنفي أيضا ؛ فهي قد نفت معنى الأولى ، ونفى النفي إثبات (٤) فتبتعد «ما» الأولى عن النفي ، وينقلب معنى الجملة إلى إثبات ، وهو غير المراد (٥).

ص: ٥٣٩

١- سقط المتاع : هو المتاع المهمل المتروك ، لعدم فائدته.

٢- لا- يظهر للإعمال أو الإهمال أثر في هذه الأمثله وأشباهاها ، وإنما يظهر الأثر فيما يجيء بعدها من توابع ؛ - كالعطف مثلا ، على الخبر - فعند الإعمال يكون التابع منصوبا كخبر «ما» المنصوب ، وعند الإهمال يكون التابع مرفوعا كخبر المبتدأ.

٣- للسبب العام الموضح في رقم ٢ من هامش ٥٢١. كذلك يتمتع تقديم معمول الخبر على الخبر ؛ ومعمول الاسم على الاسم إذا كان المعمول في صورتين غير شبه جملة ؛ فلا- إعمال في نحو : ما العاقل - الصواب - تارك ، ولا في نحو : ما الشطط راكب «آمن» والأصل : ما العاقل تارك الصواب. وما راكب الشطط آمن. فإن كان شبه جملة جاز تقديمه.

٤- فإن تكررت وكانت لتأكيد النفي في الأولى ، لا لإزالته صح الإعمال - مع ضعفه ، حتى قيل بشذوذه - وذلك بأن تكون «ما» الثانيه توكيدا لفظيا للأولى يقوى نفيها ، ولا يزيله مع ملاحظه أن هذا التوكيد اللفظي ضعيف أو شاذ ، كما قلنا ، لعدم وجود فاصل بين حرفي النفي ، كما تقتضى ضوابط التوكيد اللفظي - التي منها : أن توكيد الحروف التي ليست للجواب يقتضى تكرار الحرف الأول ومعه لفظ آخر يفصل بينه وبين الثاني الذي جاء للتوكيد - وستأتى في ج ٣ ص ٤٣٠ م ١١٦ - هذا ، والذي يدل على أن الثانيه تفيده نفيًا جديدًا يزيل الأول أو أنها تفيده نفيًا يؤكد الأول - إنما هو القرائن اللفظية - ومنها الفاصل اللفظي - أو المعنوية. هذا ، ومع التكرار لا يصح أن توجد «ما» في الجملة الواحدة أكثر من مرتين ؛ إحداهما : الأولى ، والثانيه تكرار لها.

٥- وقد عرض ابن مالك لبعض ما سبق من الشروط تاركا بعضا آخر حيث يقول : إعمال ليس أعملت : «ما». دون : «إن مع بقا النَّفى ، وترتيب زكن سجل في هذا البيت ثلاثه شروط لإعمال : «ما» عمل ليس ؛ وهى : ألا توجد بعدها «إن» - - الزائده ، وألا ينتقض النفي بسبب تكرارها نافية ، أو بوقوع حرف نفي آخر بعدها يزيل عن خبرها معنى النفي ، أو بدخول إلا - أو غيرها - على الخبر مما يزيل عنه النفي ، وأن يبقى الترتيب بين اسمها وخبرها ؛ فلا يتقدم الخبر على الاسم. (وكلمه زكن معناها : علم) ،

ثم يقول : وسبق حرف جرّ أو ظرف كما بي أنت معيّبًا أجاز العلماء أي : أن العلماء أجازوا تقديم الخبر إذا كان حرف جر مع مجروره ؛ مثل : ما بي أنت معنيا ، ومثاله هذا يصلح لتقديم شبه الجملة المعمول للخبر ، لا لتقديم الخبر لكن جواز تقديمه يؤذن بصحة تقديم الخبر شبه الجملة أيضا. أو كان ظرفا ، مثل : ما عند العاجز حيله ، وذلك بناء على ما استنبطوه من كلام العرب.

(١) إن كان حرف العطف مما يقتضى أن يكون المعطوف موجبا (أى : مثبتا) مثل : «لكن» و «بل» - وجب رفع المعطوف (١) ؛ مثل : ما الفضل مجهولا- لكن معروف ؛ وما الإحسان منكورا بل مشكور ؛ فيجب الرفع فى كلمتى : «معروف» و «مشكور» وأشباههما ؛ محاكاة لنظائرها فى الكلام الفصيح المأثور (٢). وتعرب كلا منهما خبرا لمبتدأ محذوف ؛ فكأن أصل الكلام. ما الفضل مجهولا- لكن هو معروف. وما الإحسان منكورا بل هو مشكور. ويتعين فى هذه الحالة إعراب كل واحد من «لكن» و «بل» حرف ابتداء ،

ص : ٥٤٠

١- تفصيل ذلك : أن «لكن» تكون حرف عطف بثلاثة شروط ؛ أن يسبقها نفى ، أو نهى. وألا تكون مقترنه بالواو قبلها ، وأن يكون معطوفها مفردا ، لا- جملة. ومثالها : ما أغضبت السباق ، لكن المتأخر. فإذا كان ما قبلها منفيا كالمثال السابق تركته منفيا على حاله ، وأقرت معناه المنفى ، ولم تغيره ، وأثبتت نقيضه لما بعدها ؛ ففى العبارة السابقة انتفى الحكم بالغضب على السباق ، ووقع الحكم بالغضب على المتأخر. وفى مثل : ما غابت فاطمه لكن زينب - انتفى الحكم بغياب فاطمه ، وثبت الحكم بغياب زينب. وهكذا نرى الحكم المنفى قبل : «لكن» يبقى منفيا على حاله ، ويثبت نقيضه لما بعدها ... و... و... فإن فقد شرط لم تصلح عاطفه ، ووجب أن تكون حرف ابتداء محض ، واستدراك وأن تدخل على جملة جديده لا على مفرد. وأما «بل» فإنها تكون حرف عطف بعد النفى وغيره ولا- تعطف إلا- المفردات على الصحيح. فإذا كانت بعد نفى ، أو نهى كان شأنها شأن : «لكن» فى أنها تتركه على حاله فيما قبلها ؛ أى : تقر معناه المنفى ولا تغيره ، وتثبت نقيضه لما بعدها ؛ نحو : ما أهنت نبيلاً بل حقيراً. فقد انتفى حكم الإهانة عن النبيل وثبت حكم الإهانة للحقير. أما إن كانت بعد كلام موجب ، أو بعد أمر ، فإنها تفيد الإضراب أى العدول عن الحكم السابق ، ونقله إلى ما بعدها ، وترك ما قبلها كالمسكوت عنه ، أى : تركه غير محكوم عليه بشىء ، نحو : غرد العصفور ، بل البلبل. وفى ص ٥٤٢ ما يزيد الأمر وضوحا.

٢- هذا هو التعليل الصحيح لوجوب الرفع. أما ما زاد عليه من أنه خبر مبتدأ محذوف ، وأنه لا يصح العطف و... و... مما قيل بعد ذلك فهو تحليل وتعليل منطقي ؛ ابتكره النحاه : لإيضاح الحكم السابق ، وضبط حدوده ؛ منعا للخطأ. وقد أحسنوا فيه ، وإن لم يعرف العرب الأوائل شيئا عنه.

ولا- يصح إعرابها حرف عطف ، لما يترتب على ذلك من أن يكون المعطوف جملة على حسب التقدير السابق ، ولا يصح أن يكون المعطوف بهما جملة.

ولو جعلنا المعطوف بهما مفردا ولم نلاحظ التقدير السابق لوجب أن يكون منصوبا ومنفيًا ، تبعا للخبر المعطوف عليه ؛ لأن المعطوف المفرد يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب ، وفي النفي ، والإثبات ، والعامل فيهما واحد ، وهنا يقع التعارض بين المعطوف عليه والمعطوف ؛ فالأول منفي «بما» ومعمول لها. والثاني معمول لها أيضا وموجب ؛ لوقوعه بعد : «لكن» أو : «بل». المسبوقين بنفى. و «ما» لا- تعمل في الموجب ، ومن هنا يجيء التعارض أيضا ؛ وهو يقضى بمنع العطف ولو كان عطف مفرد على مفرد (1) ، ويقضى بالرفع. والأحسن أن يكون رفعه خبرا لمبتدأ محذوف.

ومما تقدم نعلم أن الكلام في حاله : «ا» لا يشتمل على عطف مطلقا ؛ فلا عاطف ، ولا معطوف عليه ، ولا حرف عطف (2).

(ب) أما إن كان حرف العطف لا يقتضى أن يكون المعطوف موجبا وإنما يقتضى أن يشابه المعطوف عليه في حركات إعرابه ، ونفيه ، وإثباته : كالواو والفاء ... فإنه يجوز في هذه الحالة نصب المعطوف ورفع ، مثل : ما أنت قاسيا وعنيفا على الضعيف ، أو : «عنيف» بنصب كلمه : «عنيفا» ؛ لأنها معطوفة على خبر «ما» المنصوب. وبرفعها لأنها معطوفة على خبر «ما» باعتبار

ص: ٥٤١

١- إذا كان خبر «ما» مجرورا بالباء الزائده مثل : ما النجم بمظلم ، لكن مضىء - أو بل مضىء - وجب الرفع أيضا دون النصب والجر. ويقول النحاه : لا يصح الجر عطفًا على لفظ الخبر المجرور بالباء الزائده. ولا النصب ، عطفًا على محله. وحجتهم أن الباء «عملت» الجر في المعطوف عليه ، فهي العامله أيضا في المعطوف تبعا لذلك ؛ لأنه يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب. فالعامل فيهما واحد ، والمعطوف هنا موجب كما سبق. وهي لا تدخل على الموجب وإنما تزداد بعد النفي. وهذا كلام مردود ، لأنه نظري فقط ، فوق أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل. وسجل النحاه هذا في مواضع متعدده ، كالذى في الصبان ، ح ٢ باب «الاستثناء عند الكلام على تعذر البدل من اللفظ في الاستثناء التام غير الموجب. وكالذى في همع الهوامع ج ١ ص ٢١٥ ، وقد أشرنا لهذا في ج ٢ ص ٢٤٧ م ٨١. والواجب أن يرجعوا للكلام العربى ، ويعرضوا لحالته ، ثم يستنبطوا منه الحكم الواقع. ولا نعرف أنهم فعلوا. ولهذا نجيز الجر والنصب ، وإن كان الرفع هو الأقوى.

٢- وقد كان التعبير في أول الأمر بحرف العطف والمعطوف عليه تعبيرًا مجازيًا ؛ روعى فيه الأصل والصوره الظاهرية التى تشبه صوره العطف ، وإن كان الواقع والحقيقه أنه لا أثر للعطف هنا.

أصله الأول قبل مجيء «ما» ؛ فقد كان خبراً مرفوعاً للمبتدأ (١). ويحسن الاقتصار على الأول ؛ ليكون الأسلوب متسقاً مؤتلفاً ...

(٢)

وتلخيص ما تقدم في : «اوب» هو : أن رفع المعطوف جائز مع كل عاطف وأما نصبه فمقصود على بعض حروف العطف دون بعض آخر يقتضى إيجاب المعطوف مثل : لكن وبل ... (٣)

ص: ٥٤٢

١- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : ورفع معطوف بلكن ، أو : ببل من بعد منصوب ب «ما» الزم - حيث حل ومعنى البيت واضح بعد تقديره على الوجه التالي : والزم رفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب «بما» حيث وجد ذلك المنصوب. والمراد بمنصوب «ما» خبرها. و («من بعد منصوب» ؛ جار ومجرور متعلقان بكلمه. «رفع»).

٢- ما سبق هو حكم العطف على خبر «ما» فى نوع من الأساليب. وهناك أساليب أخرى تشمل على : «ما» ، أو «ليس» ، لها أحكام خاصة بالمعطوف بعد الخبر ، ستجىء فى : «ب» من ص ٥٥٤

٣- ما سبق هو حكم العطف على خبر «ما» فى نوع من الأساليب. وهناك أساليب أخرى تشمل على : «ما» ، أو «ليس» ، لها أحكام خاصة بالمعطوف بعد الخبر ، ستجىء فى : «ب» من ص ٥٥٤

(أ) إنما عرض النحاء للعطف على خبر «ما» دون العطف على أخبار غيرها من النواسخ الأخرى التي لا يشترط فيها عدم نقض النفي ، لأن «ما» يشترط في عملها ألا ينتقض نفي خبرها. فإن انتقض لم تعمل كما سبق. والحرفان «لكن» ، و «بل» من حروف العطف ، ينتقض كل منهما النفي عن المعطوف بعده. ويجعله موجبا ، مع أن المعطوف عليه منفي. ولما كان المعطوف على خبر «ما» بمنزله خبرها - وجب أن يكون ذلك المعطوف منفيا كالخبر المعطوف عليه ؛ لكي تعمل فيه «ما» النصب. غير أن المعطوف هنا موجب لوقوعه بعد «لكن» ، أو «بل» فالنفي منقوض عنه ، وصار موجبا. ولهذا لم يصح نصبه ، لأنه بمنزله الخبر - كما قلنا - و «ما» لا تعمل في الموجب.

وقياسا على ما سبق (1) يجرى هذا الحكم على كل ناسخ آخر ، (مثل : إن - لا ، وسيجيء الكلام عليهما) مما يشترط في إعماله ألا ينتقض النفي عن خبره فعند العطف على خبره ينطبق عليه الحكم السالف.

(ب) أنسب الآراء ، أنه لا يجوز حذف «ما» الحجازيه وحدها ، أو مع أحد معموليها ، أو معهما. كما لا يجوز حذف معموليها ولا أحدهما.

(ج) إذا دخلت همزه الاستفهام على «ما» الحجازيه لم تغير شيئا من أحكامها السابقه.

* * *

ص: ٥٤٣

١- لم أر في الكتب المتداوله نصا على هذا القياس ، ولكنه الذي يسائر الأصل العام الذي عرضه.

وأما الحرف الثاني - : «لا» فهو للنفي (١). وفريق من العرب - كالحجازيين - يعمله عمل : «ليس» ويجعل النفي به منصبًا مثلها على الزمن الحالى عند عدم قرينه تدل على زمن غيره. وفريق آخر - كالتميميين - يهمله. تقول : لا- معروف ضائعًا ، أو : لا معروف «ضائع» ، بالإعمال أو الإهمال. والمهم عند إعمالها هو فهم معناها ، وإدراك أثرها المعنوى فى الجملة ، ليحسن استخدامها على الوجه الصحيح (٢) وفيما يلى الإيضاح.

(١) لا رجل غائبًا - تشتمل هذه الجملة على كلمه : «لا» النافية وبعدها اسم مفرد مرفوع ، وبعده اسم منصوب. فما الذى تفيده هذه الجملة؟

تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم : «لا» مفردًا - أى : غير مثنى وغير مجموع - احتمال أمرين : نفى الخبر (وهو : الغياب) عن رجل واحد ، ونفى الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فردا فردا ؛ فلا غياب لواحد أو أكثر.

ولو قلنا : لا- رجلان غائبين ، ولا- رجال غائبين - لكان الأمر محتملا نفى الغياب عن اثنين فقط ، أو عن جماعه فقط ، ومحتملا أيضا نفى الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فردا فردا ؛ بحيث لا يخلو واحد من الحكم عليه بعدم الغياب.

(ب) لا- طائر موجودا - تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم «لا» مفردا أى : غير مثنى وغير مجموع - ما أفادته التى قبلها من احتمال أمرين ؛ نفى وجود طائر واحد ، ونفى وجود جنس الطائر كله ؛ فردا فردا ؛ فلا وجود لطائر واحد ، ولا أكثر. ولو قلنا : لا طائران موجودين ، ولا طيور موجوده - لكان النفى

ص : ٥٤٤

١- إذا كانت مثل : «ليس» فى معناها وعملها أفادت النفى فى الزمن الحالى إلا إن دلت قرينه على أن النفى لزمن آخر - كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٥٣٧ - . أما المهملة فإن دخلت على فعل ماض فإنها تنفى معناه فى زمنه الخاص به وإن دخلت على مضارع فإنها - فى رأى الراجح - تخلص زمنه للمستقبل ، وتنفى معناه فى هذا الزمن المستقبل.

٢- «لا» المهملة من ناحيه أثرها المعنوى فى الجملة تشبه «لا» العامله عمل «ليس» ؛ فهما متشابهان فى المعنى مختلفان فى العمل ؛ فأحدهما تعمل ، والأخرى لا تعمل ، وسواء أكانت «لا» عامله أم مهمله فهى من أدوات النفى التى لها الصداره فى جملتها - فى رأى الصحيح - بشرط ألا تكون زائده. - راجع الصبان ، ج ٢ باب : ظن وأخواتها ، عند الكلام على الأدوات التى يقع بسببها التعليق لصدارتها ، وسيجىء هذا فى ج ٢ ص ٢٤ م ٦١.

إمّا واقعا على طائرين فقط ، وإما واقعا على جماعه فقط ، وإما على الجنس كله واحدا واحدا ؛ بحيث لا يخلو طائر من الحكم عليه بعدم الوجود.

مما سبق نعلم أن : «لا» النافية التي تعمل عمل : «كان» لا تدل على نفى الجنس كله فرد فردا دلالة قاطعه لا تحتمل معها أمرا آخر ؛ وإنما تدل - دائما - على احتمال أمرين (١) ، فإن كان اسمها مفردا دلت على نفى الخبر عن فرد واحد ، أو على نفية عن كل فرد من الأفراد. وإن كان اسمها مثنى أو جمعا دلت أيضا على احتمال أمرين ؛ إمّا نفى الخبر عن المثنى فقط ، أو عن الجمع فقط ، وإمّا نفية عن كل فرد من أفراد الجنس. فدلالته على نفى الخبر تحتمل هذا ، وتحتمل ذاك في كل حاله. وليست نصّا (٢) في أمر واحد.

ومن أجل أنها تحتمل نفى الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفردا سميت : «لا» التي لنفى الواحد ، أو : «لا» التي لنفى الواحد ، أى : الواحد أيضا.

والذين يعملونها يشترطون لذلك شروطا خمسة (٣).

أولها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ؛ مثل : لا مال باقيا مع التبذير.

فإن كان أحدهما معرفه أو كلاهما - لم تعمل (٤).

ثانيهما : عدم الفصل بينها وبين اسمها وهذا يستلزم الترتيب بين معمونيها ،

ص: ٥٤٥

١- ما لم توجد قرينه تمنع الاحتمال ، وتعين أحدهما.

٢- إذا أردنا النص على أن النفي يقع على كل فرد من أفراد اسم «لا» أى : يقع على أفراد الجنس واحدا واحدا ، من غير احتمال آخر - أتينا بالحرف الذى يدل على ذلك ، وهو : «لا» النافية للجنس ؛ بشرط أن يكون اسمها مفردا. وهى من أخوات «إن» تنصب مثلها الاسم وترفع الخبر. (وسيجىء الكلام عليها فى بابها الخاص ، آخر هذا الجزء ص ٤٢٢) ، فإن لم يكن اسمها مفردا بأن كان مثنى أو جمعا كانت فيهما هى و «لا» العاملة عمل ليس - سواء ؛ فيقع الاحتمال بين أن يكون الخبر منفيا عن الاثنين فقط ، أو عن الجماعه فقط ، وأن يكون منفيا عن كل فرد من أفراد الجنس. فالفرق بين نوعى «لا» العاملة إنما يتحقق حين يكون اسمها مفردا.

٣- مع ملاحظه ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٥.

٤- فلا يصح : لا السلاح مأمونا فى يد الطائش. لا سلاح المأمون فى يد الطائش ، لا السلاح المأمون إذا كان فى يد الطائش ... فمثل هذه تراكيب غير صحيحه ؛ بسبب إعمال «لا» مع فقدها شرطا من شروط الإعمال. إلا عند الكوفيين ؛ فإنهم لا يشترطونه ، وبمذهبهم قال المتنبى : إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ويجوز أن يكون خبرها جمله فعليه أو شبه جمله ؛ لأنهما يكونان فى حكم النكره - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٦ وفى ١ من هامش ص ١٩٢ وفى ٣

فيجب تأخير الخبر ، وكذلك تأخير معموله عن الاسم ، كي لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ؛ نحو : لا حصن واقيا الظالم (١).

ثالثها : ألا ينتقض النفي بإلا ؛ تقول ؛ لا سعى إلا متمر ، ولا يصح نصب الخبر (٢).

رابعها : عدم تكرارها ؛ فلا تعمل في مثل : لا ، لا مسرع سباق. إذا كانت «لا» الثانية لإفاده نفي جديد (٣).

خامسها : ألا تكون نَصًّا في نفي الجنس (٤) - كما شرحنا - وإلا عملت عمل : «إن» :

تلك هي الشروط الحتمية لعمل «لا» وهي نفسها شروط لعمل «ما» مع زياده شرطين في عمل «لا» وهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا تكون نَصًّا في نفي الجنس (٥).

وحذف خبرها كثير في جيد الكلام ؛ ومنه أن تقول للمريض ؛ لا بأس ؛ أي : لا بأس عليك. وفلان وديع لا شك. أي : لا شك في ذلك ، أو في وداعته ...

«ملاحظه» : لا- يتغير شيء من الأحكام السالفه إذا دخلت همزه الاستفهام على «لا» سواء أكان الاستفهام باقيا على حقيقته ، أم خرج إلى معنى آخر

ص: ٥٤٦

١- فلا يصح : «لا واقيا حصن الظالم» لتقديم الخبر. ولا يصح : لا - الظالم - حصن واقيا ؛ لتقديم معموله وحده. ولا يصح : لا - واقيا الظالم - حصن بتقديمهما معا. إلا أن كان معمول الخبر شبه جملة فيجوز تقديمه وحده ؛ نحو : لا - في العمل حازم مهملا. - ولا ساعه الجعد عاقل متوانيا.

٢- ومن أثر هذا أنه إذا عطف على خبرها بالحرف ، «لكن» أو : «بل» لم يجز العطف بالنصب ووجب رفع المعطوف لما سبق بيانه في ص ٥٤٠ وفي الزيادة ص ٥٤٣.

٣- فإن تكررت وكانت الثانية مفيدة لنفي جديد يزيل النفي السابق ، وليست توكيدا للأولى - فإنها لا تعمل ؛ لأن نفي النفي إثبات ؛ فتبتعد عن معناها الأساسي في مثل : لا لا مكافح مسرور. وإن كانت الثانية توكيدا للأولى - مع قلته ، بسبب عدم الفاصل بينهما جاز إعمالها : نحو : لا لا حاسد مستريحا. وقد عرفنا أن الذي يدل على أن الثانية للتوكيد أو لإفاده نفي جديد - هو : القرائن اللفظية أو المعنوية. ولا تتكرر إلا مره واحده بحيث لا تشتمل الجملة منها على أكثر من اثنين. (انظر رقم ٤ من هامش ص ٥٣٩ فيه ما يتصل بهذا).

٤- راجع «لا» النافية للجنس آخر هذا الجزء ٦٢٢.

٥- لم يذكر من شروط «لا» عدم وقوع : «إن» الزائده بعدها كاشتراطه في «ما» لما هو معروف من عدم وقوع : «إن» الزائده بعد «لا» والصحيح أنّ «لا» بنوعيا العامله والمهمله ، هي من حروف النفي التي لها الصداره - (راجع الصبان في باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق التي لها الصداره). وسيجيء البيان في ج ٢ ص ٢٤ م ٦١.

كالتوبيخ .. أو الإنكار ... ، مثل : ألا إحسان للفقير من هذا الرجل الغنى (١) ...

أما الحرف الثالث : «إن» فهو لنفى الزمن الحالى عند الإطلاق ، وإعماله وإهماله سيان (٢). ولكن الذين يعملونه يشترطون الشروط الخاصه بإعمال «ما» (٣) النافيه إلا الشرط الخاص بعدم وقوع «إن» الزائده بعدها ؛ إذ لا تقع «إن» الزائده بعد «إن» النافيه أيضا ؛ نحو : إن الذهب رخيصا (بمعنى : ما الذهب رخيصا) أو : إن الذهب رخيص. ففي المثال الأول تعرب «إن» حرف نفى ناسخ بمعنى : ما ، وبعدها اسمها وخبرها. وفي المثال الثانى : «إن» حرف نفى مهمل ، وبعدها مبتدأ مرفوع ، ثم خبره المرفوع (٤). ومن أمثله إعمالها ، قول الشاعر :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته

ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وهى فى حالتى إعمالها وإهمالها لنفى الزمن الحالى ، ما لم تقم قرينه على غيره. - كما تقدم -

وأما الحرف الرابع : «لات (٥)» فهو لنفى الزمن الحالى عند الإطلاق

ص: ٥٤٧

١- راجع الخضرى ج ١ باب : «لا النافيه» للجنس عند بيت ابن مالك وأعط «لا» مع همزه استفهام ما تستحقّ دون الاستفهام حيث صرح بأن دخول همزه الاستفهام على «لا» بنوعها لا يغير من أحكامهما ، على الوجه الآتى : فى ص ٦٤٢.

٢- إذا كانت عامله وجب دخولها على جمله اسميه - كالتاء فى النواسخ كلها - أما إذا كانت مهمله فيجوز دخولها على الاسميه والفعليه ؛ فمن أمثله المهمله الداخلة على الاسميه قوله تعالى : (إِنَّ الْكٰفِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) ومن أمثله الداخلة على الفعليه قوله تعالى : (إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ،) وقوله : (إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا).

٣- ويراعى فى العطف على خبر «إن» ما سبق فى العطف على خبر «ما» (ص ٥٣٩ والزيادة التى فى ص ٥٤٢).

٤- ويجوز هنا ما يجوز فى «ما» من صحه نقض النفى عن معمول الخبر ، دون الخبر ، نحو : ما أنت قارئاً كتباً إلا النافعه.

٥- يقول النحاه : إن أصلها «لا» ثم زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ ؛ كالتاء فى «ربت» و «ثمت». غير أن التاء فى «لات» متحركه بالفتح دائما. وزيادتها تفيد مع تأنيث اللفظ توكيد النفى وتقويته. هذا كلام النحاه ملخصا من آراء متعدده لا يستريح العقل لواحد منها ، ولا إلى أن التاء زيدت على كلمه : «لا» ؛ لأن العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين (لا ، ولات) مستقله ، ولم يذكروا - - أن إحداهما أصل للأخرى ، ولم يكن لهم علم بشىء مما اصطلح عليه النحاه بعدهم ، وبنوا عليه أحكامهم ، فمن الخير ترك الآراء المتشعبه ، والاقتصار على اعتبار : «لات» كلمه واحده معناها النفى ، وعملها هو عمل «كان» وليس فى هذا ما يسىء إلى اللغه فى تركيب كلماتها ، ولا ضبط حروفها ، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذى يجب الحرص عليه وحده

أشد الحرص ، ولا سيما إذا كان فى اتباعه تيسير ومسايره للعقل والواقع. وقد آن الوقت للتحرر من تلك الآراء الجدليه التى لا حاجه إليها اليوم.

ويشترط لعملها (١) :

(١) الشروط الخاصه بعمل «ما» (٢) إلا الشرط الخاص بعدم وقوع : «إن» الزائده بعدها ؛ إذ لا تقع «إن» الزائده بعد : «لات».

(ب) ثلاثه شروط أخرى ؛ هي : أن يكون اسمها وخبرها كلمتين داليتين على الزمان (٣) ، وأن يحذف أحدهما دائما ، والغالب أنه الاسم. وأن يكون المذكور منهما نكرة ؛ مثل : سهوت عن ميعادك ، ولات حين سهو. أى : ولات الحين (٤) حين سهو. وإعرابها : «لا» نافية ؛ تعمل عمل : «ليس». التاء للتأنيث اللفظي (٥) واسمها محذوف تقديره : الحين ، أو : الوقت ، أو : الزمن ... «حين» خبرها ، منصوب بالفتحه الظاهره ، مضاف. «السهو» مضاف إليه مجرور. ومثل : تسرعت فى الإجابه ، ولات حين تسرع. أى : وليس الحين حين تسرع ، أو ليس الوقت وقت تسرع. والإعراب كالسابق.

ص : ٥٤٨

١- مع ملاحظه ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ. - وقد سبق بيانه فى رقم ٣ من هامش ص ٣٩٢ -

٢- وقد سبقت فى ص ٥٣٧ - ويراعى فى العطف على خبرها ما سبق فى العطف على خبر «ما» (ص ٥٣٩ وفى الزيادة ص ٥٣٢).

٣- مثل كلمه : «حين» - وهى أكثر الكلمات التى استعملها العرب معموله للحرف : «لايت» ومثل : «ساعه» و «أوان» و «ووقت» وغيرها مما يدل على الزمن.

٤- كلمه : «الحين» هنا معرفه (مع أن : «لايت» لا- تعمل إلا فى النكرات) لأن المنفى فى المثال هو «حين» معين ، معروف ؛ وهو الذى سها فيه المخاطب. فالتقدير : لات حين سهوك حين سهو : أى : ليس زمن سهوك زمن سهو : بمعنى : أن زمن سهوك لا يصح ولا يصلح أن يكون زمن سهو. فاشتراط التنكير فى معموليها معا - كما ينص عليه أكثر النحاه - إنما يتحقق فى التركيب اللفظى الذى يشتمل على المعمولين المذكورين فيه صراحه ؛ أما فى التقدير فلا يشترط ذلك (كما فى تقدير المثال السابق). وخير من هذا كله أن يكون الشرط هو : تنكير ما يذكر صريحا من معموليها ؛ وهذه عبارته بعض النحاه الأقدمين ؛ وتريحا من الجدل الذى لا داعى له ، ومن تحقق الشرط فى التركيب اللفظى ، دون التقديرى ، وأمثال هذا ...

٥- أو : لايه - كلها - حرف نفى مبنى على الفتح لا- محل له ، وهذا أحسن ... ، اعتمادا على ما تقدم فى رقم ٥ من هامش الصفحه السابقه.

(أ) وردت «لات» فى بعض الكلام العربى القديم مهمله لا عمل لها ؛ فهى متجرده للنفى المحض . ومنه قول الشاعر :

ترك الناس لنا أكنافهم

وتولوا ، لات لم يغن الفرار

فهى هنا حرف نفى ، مؤكده بحرف نفى آخر من معناه ، هو : «لم» وهذا الاستعمال مقصور على السماع لا يجوز اليوم محاكاته . وإنما عرضناه لفهم نظائره فى الكلام القديم حين تمر بنا ، ومنه قول القائل :

لهفى عليك للهفه من خائف

يبغى جوارك حين لات مجير

فهى حرف نفى مهمل . «ومجير» فاعل لفعل محذوف أو مبتدأ خبره محذوف

(ب) حكم العطف على خبر : «لات» نفسه كحكم العطف على خبر «ما» . وقد تقدم (فى ص ٥٤٠ و ٥٤٣) فيتعين الرفع إن كان حرف العطف يقتضى إيجاب ما بعده ، (مثل : لكن وبل) ، تقول : سئمت ولات حين سآمه ، بل حين صبر ، أو لكن حين صبر . فإن كان حرف العطف لا يقتضى إيجاب ما بعده (كالواو) جاز النصب والرفع ، تقول : رغبت فى الراحة أياما ، ولات حين راحه ، وحين استجمام ، بنصب كلمه «حين» المعطوفه أو رفعها .

(ح) من أسماء الإشاره : «هنا» وهى فى أصلها ظرف مكان كما عرفنا فى باب أسماء الإشاره (١) . وقد وقعت فى الكلام العربى القديم بعد كلمه : «لات» كقول القائل : (حنت نوار ولات هنا حنت) (٢) ... وخير ما يقال فى إعرابها : إن «لات» حرف نفى مهمل (أى : لا- عمل له) و «هنا» اسم إشاره للمكان ، منصوب على الظرفيه ، خبر مقدم «حنت» حن : فعل ماض ، قبله «أن» مقدره . والتاء للتأنيث ، والفاعل مستتر تقديره : هى . والمصدر المؤول من الفعل والفاعل و «أن» المقدره قبل «حنت» فى محل رفع مبتدأ مؤخر . وخبره اسم الإشاره الظرف المتقدم . (هنا) . وهذا أسلوب يحسن الوقوف فيه عند السماع ، والبعد عن محاكاته .

ص : ٥٤٩

١- ص ٣٠٥ .

٢- عرضنا لهذا الشاهد وإتمام البيت فى ص ٣٠٥ وذكرنا هناك الرأى القائل إن : «هنا» قد تكون ظرف زمان .

تقدم أن «باء» الجر تزداد في مواضع (١)، منها: أخبار الأفعال الناسخه إذا كانت تلك الأخبار منفيه؛ (فلا تزداد في أخبار «ما زال» وأخواتها الثلاثة؛ لأن أخبارها موجه) وأن الغرض من تلك الزيادة هو تأكيد النفي وتقويته، كما عرفنا.

ومن تلك المواضع: خبر «ليس» (٢)؛ ويكثر فيه زياده الباء؛ نحو: ليس الحازم بمتواكل. فالباء زائده، «ومتواكل» مجروره بها في محل نصب خبر «ليس». ومنها: «ما» العامله والمهمله، فيكثر في خبرها المنفى زياده الباء؛ نحو: ما العربى ببخيل، وما العربى بهياب الشدائد. وأصل الكلام ما العربى بخيلا. ما العربى هيابا، فالباء حرف جر زائد، وما بعدها مجرور في محل نصب خبر: «ما» إن كانت عامله، أو في محل رفع خبر المبتدأ، إن كانت: «ما» مهمله (٣). ومن الأمثله، قوله تعالى: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)، وقول الشاعر:

أقصر - فؤادى - فما الذكري بنافعه

ولا بشافعه في ردّ ما كانا

ص: ٥٥٠

١- في ص ٥٣٥ إيضاح مناسب لبعض مواضع زياده الباء، وسبب الزيادة، وأنها قد تزداد في الاسم إذا توسط الخبر بينه وبين الناسخ.

٢- بشرط ألا تكون أداه استثناء وألا ينتقض النفي «بإلا»؛ فإن كانت أداه استثناء فهي بمعنى «إلا» فلا يزداد في خبرها الباء. ومثلها «لا يكون» أداه الاستثناء. - كما سبق في ص ٥٠٧ -

٣- بشرط ألا يكون إهمالها بسبب نقض النفي في خبرها، فإن كان بسببه لم تدخل عليه الباء الزائده؛ لأن الكلام يصير مع نقض النفي موجبا؛ فلا- يصح زياده الباء في مثل: ما أنت إلا ناصح. وهناك شرط آخر لزياده: «الباء» في خبر «ما»؛ هو: أن يكون الخبر من الألفاظ التي تقبل الإيجاب والتي لا يقتصر استعمالها على المعانى المنفيه؛ فلا تزداد «البا» في كلمه أحد، وعريب وديار، في نحو: ما مثلك أحد... فلا بد لزياده الباء في خبر «ما» من تحقق الشرطين السابقين. (انظر ص ٥٣٤ و ٥٣٥ وهامشهما). هذا، والذي يدل على أن زياده «الباء» هي في خبر العامله أو المهمله ما يكون للخبر من توابع فإن ضبط التابع بغير الجر يدل على نوع الخبر، وأنه خبر للعامله أو للمهمله.

وقد تزداد أحيانا بعد خبر : «لا» (١) ، نحو : لا- جاه بخالد. ولا- سلطان بباق. وأصل الكلام : لا جاه خالد ، ولا سلطان باقيا. (والإعراب كالسابق) ...

وقد تقدم (٢) أنها تزداد في خبر المضارع من «كان» (٣) ، بشرط أن يكون منفياً بحرف النفي : «لم» ؛ نحو : كلمتني فلم أكن بمشغول عنك ، ولم أكن بمنصرف عن حديثك. أى : لم أكن مشغولا عنك ، ولم أكن منصرفا عن حديثك. فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها في محل نصب : خبر «أكن» ، وأنها قد تزداد أيضا في المفعول الثاني من مفعولى : «ظن وأخواتها» ، نحو : ما ظننت المؤمن بجهان.

أما زيادتها في بقيه الأفعال والحروف الناسخه ، أو في خبر المبتدأ ، أو في غير ما سبق - فمقصود على السماع (٤).

ص: ٥٥١

١- سواء أكانت عاملة عمل «ليس» أم عاملة عمل «إن».

٢- في رقم ١ من هامش ص ٥٣٦.

٣- ما عدا (لا يكون) الاستثنائية ؛ لأن الباء لا تزداد في خبرها ، ولأنها لا بد أن تكون للغائب ، وقبلها : «لا» النافية.

٤- يقول ابن مالك في كل ما سبق من زياده الباء ومن الكلام على : (لا - ولات) ما يأتي باختصار : (وقدم الكلام على زياده الباء قبل أن يتكلم على لا - ولات ، وكان الواجب التأخير عنهما). وبعد : «ما» و : «ليس» جرّ الباء الخبر وبعد : «لا» ونفى : «كان» قد يجر أى : جرت «الباء» الخبر بعد : «ما» وبعد : «ليس». ثم قال : وقد يجر الخبر بعد «لا» التي هي من أخوات «ليس» وبعد : «كان» المنفيه ؛ لأن نفيها ينصب على خبرها (بشرط أنها غير الاستثنائية) - كما شرحنا - ثم قال : في النكرات أعملت كليس ، «لا» وقد تلى : «لات» و «إن» ذا العملا- أى : أعملت : - «لا» في النكرات عمل «ليس» ؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر ؛ بشرط أن يكونا نكرتين معا. ثم قال : وقد تتولى : «لات» و «إن» هذا العمل ؛ فترفع كل منهما الاسم ، وتنصب الخبر ولم يذكر شروطا. ثم عاد فقال : وما للات في سوى حين عمل وحذف ذى الرفع فشا. والعكس قل يريد : أن : «لات» لا تعمل في سوى «الحين» ، أى : الزمن ، فلا بد أن يكون اسمها وخبرها لفظين دالين على الزمن ، ولا بد من حذف أحدهما. كما عرفنا ، ولكن حذف الاسم صاحب الرفع هو الفاشى ؛ أى : الشائع ، والعكس قليل ؛ وهو حذف الخبر ، وبقاء الاسم.

يتردد في مواطن مختلفه من كتب النحو ما يسمى ؛ «العطف على التوهم» ؛ وهو نوع يجب الفرار من محاكاته (١) - قدر الاستطاعه - ولتوضيحه نسوق المثالين التاليين :

(١) «ليس المؤمن متأخرا عن إغاثة الملهوف». فكلمه : «متأخرا» خبر «ليس» ، وهو منصوب. ويجوز - كما عرفنا (٢) - أن تزداد باء الجر في أول الخبر ؛ فنقول : «ليس المؤمن بمتأخر عن إغاثة الملهوف». ؛ فتكون كلمه : «متأخر» في الظاهر مجروره بالباء الزائده ، لكنها في التقدير في محل نصب ، لأنها خبر «ليس».

فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء الزائده كلمه أخرى. بأن قلنا : ليس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف - فإنه يجوز في المعطوف - وهو كلمه : «قاعد» مثلا- - الجر تبعا للمعطوف عليه المجرور في اللفظ ، كما يجوز نصبه ، تبعا للمعطوف عليه المنصوب محلا- ، لأنه خبر «ليس». فالمعطوف في المثال السابق يجوز نصبه تبعا لمحل الخبر. كما يجوز جره تبعا للفظ الخبر المجرور بالباء الزائده المذكوره في الجملة ، والتي يجوز زيادتها في مثل هذا الخبر.

لكن إذا خلا الخبر منها فكيف نضبط المعطوف عليه؟ أيجوز النصب والجر مع عدم وجودها كما كانا جائزين عند وجودها؟ يقول أكثر النحاه : نعم. ففي المثال السابق يصح أن نقول : ليس المؤمن متأخرا وقاعدا عن إغاثة الملهوف. أو : ليس المؤمن متأخرا وقاعد ... بنصب كلمه : «قاعد» أو جرها ؛ فالنصب لأنها معطوفه على الخبر المنصوب مباشره ؛ ولا عيب في هذا. والجر لأنها معطوفه على خبر منصوب في التقدير ؛ على تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائده ؛ فكأن المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائده مع أنها غير موجوده بالفعل. وتوهم أنها

ص : ٥٥٢

١- سيجىء نوع منه - في ج ٤ باب النواصب ما ص ٢٧٠ م ١٤٩ ، عند الكلام على فاء السببيه ، وكذلك في باب : «العطف» ج ٣ ص ٤٨٤ م ١٢٢ - يقتضيه وضوح الكلام ، واستقامه معناه ، مع تقدير «أن» المضمرة وجوبا.
٢- في ص ٥٤٩.

ظاهرة في أول الخبر ؛ مع أن توهمه غير صحيح. ومن العجب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ، ويبنى عليه آثارا. وهذا أمر يجب الفرار منه - كما قلنا - ؛ لما فيه من البعد ، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية ، لا خير فيها. فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن تقتصر عليه في الوارد ، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب ، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس ، إذ لا ضروره تلجئنا إلى محاكاتها. وهذا الرأي السديد لبعض النحاه الأقدمين (١) تستريح النفس إليه وحده ، ولا فرق فيه بين العطف على خبر «ليس» أو «ما» أو غيرهما من الأخبار التي تزداد في أولها الباء جوازا (٢) ...

مثال آخر :

ما المحسن منانا بإحسانه. كلمة : «منانا» - خبر «ما» منصوبه ، ويجوز أن تزداد «باء» الجر في خبر : «ما» الحجازيه على الوجه المشروح في زيادتها - فيقال : ما المحسن بمنان بإحسانه. فتكون كلمة : «منان» مجروره في الظاهر بالباء الزائده ، ومنصوبه المحل ، لأنها خبر «ما» ؛ فإذا عطفنا على هذا الخبر المجرور كلمه أخرى (٣) ، جاز في المعطوف إما الجر تبعا للخبر المجرور لفظه ، وإما نصب أيضا تبعا للخبر المنصوب محله ؛ فيقال ما المحسن بمنان وذاكر إحسانه أو : «ذاكرا» إحسانه ؛ بجر كلمة : «ذاكرا» ، أو نصبها.

فإذا لم تكن «باء» الجر الزائده مذكوره في أول الخبر فكيف نضبط

ص: ٥٥٣

١- وقد تردد في مراجع وأبواب مختلفه ، منها شرح الأشموني ، آخر باب حروف الجر ، ومنها كتاب تنزيل الآيات ، شرح شواهد الكشاف ص ١٦ عند بيت الشاعر : مشائم ، ليسوا مصلحين عشيره ولا ناعب إلا بين غرابها حيث عطف : «ناعب» بالجر على : «مصلحين بتوهم أو المعطوف عليه مجرور بالباء ، وأن التقدير بمصلحين وأيضا ورد هذا البيت ومعه آخر في «الكامل للمبرد» ج ١ ص ٢٧٩ للاستشهاد بكل منهما على الحكم السالف.

٢- والكلام على هذا النوع من الجر يذكرونا نوعا آخر من الجر يجب التشدد في إهماله ، وفي ترك استعماله والاقتصار فيه على المسموع وحده ، لوضوح فساده وإفساده ؛ هو الجر بالمجاوره. وسيجيء تفصيل الكلام عليه (في ح ٢ ص ٢٧٢ م ٨٢ وفي ص ٣٣٨ م ٨٩ باب حروف الجر) (وفي ج ٢ ص ٨ م ٩٣ باب الإضافة).

٣- وكان حرف العطف غير : «لكن» و «بل» ... (راجع ص ٥٤٠ السابقه ...).

المعطوف؟ يقول أكثر النحاه : إن العسطف عند عدم وجود باء الجر الزائده فى الخبر كالعطف مع وجودها ، فيجوز النصب فى المعطوف تبعا للنصب اللفظى فى الخبر المعطوف عليه ؛ كما يجوز الجر فى المعطوف تبعا لتوهمهم الجر فى الخبر المعطوف عليه ، وافترضهم أن ذلك الخبر مجرور بالباء الزائده ؛ مع أنها غير موجوده ، فى الكلام.

وهو توهم لا- يصح الالتفات إليه اليوم ، ولا- الأخذ بما يرتبونه عليه ... لما أوضحناه. ويتساوى فى هذا خبر «ليس» وخبر «ما» وغيرهما من الأخبار التى يجوز فى أولها زياده باء الجر ؛ كما قلنا.

(ب) إذا وقع بعد خبر «ليس» أو خبر «ما» - مشتق معطوف ، فكيف نضبطه؟ لهذا صور يعيننا منها ما (١) يأتى :

أولا : أن يكون المشتق المعطوف على خبرها وصفا (٢) عاملا وبعده اسم مرفوع ، سببى (٣) له ، نحو : «ليس المستعمر أمينا ، ولا صادقا وعده» أو : «ما المستعمر أمينا ولا صادقا وعده». فيجوز فى الوصف المعطوف وهو كلمه : «صادق» ما يجوز فيه لو كان غير رافع اسما بعده ؛ وعلى هذا يصح فى كلمه : «صادق» النصب بعطفها على الخبر المنصوب مباشرة وهو كلمه : «أمينا» كما يصح فيها الجر عطفًا على الخبر المجرور على حسب توهم النحاه أن الخبر مجرور بباء زائده غير ظاهره فى اللفظ ... وهو توهم وتخييل سبق رفضه فى : «ا» أما الاسم السببى المرفوع بعد الوصف المعطوف فيعرب فى الحاله السالفه فاعلا (٤) له (وقد يعرب أحيانا نائب فاعل فى جمله أخرى إذا كان الوصف الرافع له اسم مفعول). وفى المثال السابق بصورتيه يلتزم الوصف الأفراد فلا يثنى ولا يجمع - فى رأى أكثر النحاه - ...

ويصح أن يكون الوصف مرفوعا مبتدأ - لا- معطوفا - وأن يكون السببى بعده مرفوعا به يغنى عن الخبر (سواء أكان المرفوع فاعلا أو نائب فاعل) ، وفى هذه الصوره يلتزم الوصف الأفراد أيضا. ويكون الوصف مع مرفوعه معطوفا على الجملة قبله (٥).

ص: ٥٥٤

١- مع ملاحظه الصور التى سبقت فى ص ٥٤٠.

٢- اسما مشتقا.

٣- السببى هنا : ما له صلة وارتباط بالوصف كقرابه ، أو صداقه ، أم عمل ، أو شىء متصل به. ويربط بينهما الضمير ونحوه مما يعود على ذلك الوصف.

٤- والعطف فى المثال السابق بصورتيه عطف مفرد على مفرد.

٥- والعطف على هذا الإعراب عطف جمله على جمله.

ويصح أن يكون السببي مبتدأ متأخرا والوصف خبرا مرفوعا متقدما - لا معطوفا وفي هذه الحالة يتطابقان ؛ أفرادا وتثنيه وجمعا ، وتذكيرا ، وتأنيثا ؛ نحو : ليس على مهمل ولا مقصر أخوه - ليس على مهمل ولا مقصران أخواه - ليس على مهمل ولا مقصرون إخوانه (١) ... - وكذلك لو كان الناسخ «ما» بدلا من «ليس» ، ثانيا : أن يكون المعطوف وصفا أيضا وقبله : «ليس» ومعمولاها ولكن بعده اسم أجنبي. فيعطف الأجنبي على اسمها ، ويرفع مثله. ويعطف الوصف على خبرها ، وينصب مثله ، تقول ليس محمود حاضرا ، ولا غائبا (٢) حامد ، فكلمه : «حامد» معطوفه على الاسم : «محمود» مرفوعه مثله. وكلمه «غائبا» معطوفه على الخبر «حاضر» منصوبه مثله.

فإن كان خبر «ليس» مجرورا بالباء الزائده جاز أيضا جر الوصف ؛ تقول : ليس محمود بحاضر ، ولا غائب حامد ؛ بجر كلمه : «غائب» لأنها معطوفه على الخبر المجرور لفظه بالياء الزائده ؛ ويجوز في الحالتين السالفتين رفع الأجنبي على أنه مبتدأ ، خبره الوصف المتقدم ؛ فيتطابقان. وتكون الجملة الثانيه معطوفه على الأولى ثالثا : أن يكون المعطوف وصفا قبله «ما» ومعمولاها ؛ وبعده اسم أجنبي ؛ فيجب رفع الوصف الواقع بعد خبرها ؛ سواء أكان خبرها منصوبا ، أم مجرورا بالباء الزائده ؛ نحو : ما محمود حاضرا ولا غائب حامد (٣). أو : ما محمود بحاضر ولا غائب حامد.

ص: ٥٥٥

١- ويتعين العطف في هذه الصوره ، وأن يكون عطف جمله على جمله.

٢- في هذا المثال معطوفان ، ومعطوفان عليهما ؛ وحرف عطف واحد ، هو : الواو ، وهذا عطف جمله على جمله - أى : ليس محمود حاضرا وليس حامد غائبا. أو : عطف مفردين بالواو على نظيرين لهما سابقين ، فتكون كلمه : «غائبا» معطوفه بالواو على كلمه : «حاضرا» وكذلك كلمه : «حامد» معطوفه بالواو أيضا على كلمه ، «محمود» ، ومن اختصاص الواو أن تعطف معطوفين بالصورة السابقه. لكن من أى أنواع العطف هذا؟ أعطف مفرد على مفرد أم جمله على جمله؟ قولان ، سنوضح أمرهما والصواب منهما في باب العطف - ح ٣ - ولكن المناسب هنا أن العطف عطف جمله على جمله ...

٣- السبب الحقيقي هو أن أساليب العرب الفصحاء جرت على هذا. لكن النحاه يذكرون السبب أن خبر : «ما» لا يتقدم على اسمها ؛ فكذلك خبر ما عطف على اسمها ، لأن كلمه : «حامد» معطوفه على : «محمود» التي هي اسم «ما» فكأن كلمه : «حامد» اسم : «ما» بسبب أنها معطوفه على الاسم ، وكلمه «غائب» معطوفه على كلمه : «حاضر» التي هي خبر «ما» ؛ فإنها خبر بسبب ذلك العطف. وقد تقدم ما هو بمنزله الخبر على الاسم فلا تعمل فيه : «ما» ؛ لفقد الترتيب. فالأحسن في إعراب الوصف في هذه الحالة أن يكون خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ ، والجملة معطوفه على الجملة التي قبلها ، فهي عطف جمل.

أفعال المقاربه - معناها :

فى جمله مثل : «الماء يغلى» ، يفهم السامع بسبب وجود الفعل المضارع : أن الماء فى حاله غليان الآن (١) ، أو : أنه سيكون كذلك فى المستقبل (٢). فإذا قلنا : «كاد الماء يغلى» - اختلف المعنى تماما ؛ إذ نفهم أمرين ، أن الماء اقترب من الغليان اقترابا كبيرا ، وأنه لم يغل بالفعل ، أى : أنه فى حاله إن استمرت زمنا قليلا فسيغلى. والسبب فى اختلاف المعنى الثانى عن الأول هو وجود الفعل : «كاد» فى الجملة الثانى ، وأنه ماضى (٣).

وكذلك الشأن : فى : «القطار يتأخر» إذ نفهم من الجملة أن القطار يباشر التأخر الآن ، أو فى المستقبل. فإذا قلنا : «كاد القطار يتأخر...» تغير المعنى ، وفهمنا أمرين ؛ أنه اقترب من التأخر جدّا ، وأنه - بالرغم من ذلك - لم يتأخر فى الواقع. أى : أنه فى حاله ، إن طال زمنها قليلا يقع فى التأخر. والسبب فى اختلاف المعنى الثانى عن الأول وجود الفعل الماضى : «كاد».

ومثل ما سبق : «الكأس تتدفق ماء» فالمعنى : أن الماء يفيض منها الآن. أو مستقبلا. فإذا قلنا : «كادت الكأس تفيض ماء» تغير المعنى ، وانحصر فى أنها اقتربت كثيرا من التدفق ، وأنها لم تتدفق بالفعل ، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضى : «كاد».

ص: ٥٥٦

١- وقت الكلام ، وهو : الزمن الحالى.

٢- الزمن بعد الكلام.

٣- يلاحظ هنا أن المضارع فى خبرها ينقلب زمنه قريبا جدا من الحال - كما سبق فى ص ٥٤ وسيجىء فى رقم ٦ من هامش ص ٥٥٧ - ، كما أن زمنها الماضى ينقلب ماضيا قريبا من الحال ؛ ليتوافق زمن الفعل مع زمن خبره ؛ فإذا قلت : كاد المطر ينزل ، فالمراد قرب زمن نزوله من الحال ، وأنه لم ينزل فعلا. وقد يكون الزمن فى : «كاد» وفى خبرها مقصورا على الماضى وحده ، أو على المستقبل ، حين تقوم القرينه القاطعه على أن المراد المقاربه فيما مضى ، أو فيما يستقبل ، مثل : كاد القطار يتأخر أمس - يكاد المريض يغادر المستشفى غدا (راجع فى كل ما سبق ج ٧ ص ١١٥ من شرح المفصل : الأفعال المقاربه).

من الأمثلة السابقة - وأشباهها - يتبين أن الفعل : الماضي «كاد» يؤدي في جملته معنى خاصا ، هو الدلالة على التقارب بين زمن وقوع الخبر والاسم (١) ، تقريبا كبيرا مجردا ؛ (أى : لا- ملبسه (٢) فيه ، ولا- اتصال). ومن أجل ذلك سميت «كاد» (٣) فعل : «مقاربه». ولها إخوه تشاركها في تأديه هذا المعنى. ومن أشهر أخواتها - كرب - أو شك (٤) - مثل : كرب الليل ينقضى - أو شك الصبح يقبل ، بمعنى : «كاد» فيهما. وكلها بمعنى : «قرب».

عملها :

أفعال المقاربه أفعال ناقصه (أى : ناسخه) ترفع المبتدأ اسما لها ، وتنصب الخبر ، فلا ترفع فاعلا ، ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخه (٥) ، فهي من أخوات «كان». غير أن الخبر فى أفعال المقاربه لا بد أن يشتمل على :

١- فعل مضارع (٦) ، ومرفوعه (من فاعل ، أو نائبه ...) ضمير فى الغالب.

٢- وأن يكون هذا المضارع مسبوqa بأن المصدريه (٧) مع الفعل :

ص : ٥٥٧

١- هما هنا : اسمها وخبرها ، وسنعرّفهما. فهذه الأفعال جاءت لتفيد قرب زمن وقوع الخبر من الاسم قريبا كبيرا - وقد يقع الخبر أو لا يقع ، بل قد يستحيل وقوعه ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ...) ٢- أى : أن كلا منهما يظل منفصلا عن الآخر ؛ لا يخالطه ، ولا يصل به فعلا ، ولا يندمج فيه مباشرة. ٣- التى مضارعها : «يكاد» ، لا التى مضارعها : يكيد ؛ بمعنى يمكر ويسىء. ٤- ومنها : «ألم» وقد ورد فى الأثر : لو لا أنه شىء قضاه الله لألم أن يذهب بصبره. ومنها : «أولى» ... ولا داعى لاستعمال الغريب من أفعال هذا الباب من غير حاجه.

٥- مع ملاحظه أنها لا تدخل على الأشياء التى لا تدخل عليها النواسخ ، وقد سبق بيانها فى رقم ١ من هامش ص ٤٩٥.

٦- يكون زمن هذا المضارع ماضيا قريبا من الحال عند استعمال «كاد» أو إحدى أخواتها بلفظ الماضى - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٦ - ؛ فهو مضارع فى اللفظ وفى الإعراب ، ماض قريب من الحال فى الزمن ، مثلها ؛ لأن المضارع الواقع مع مرفوعه فى خبر كاد الماضيه أو إحدى أخواتها يكون زمنه مثلها ، - كما سبق - بالرغم من إعرابه فعلا مضارعا.

٧- نترك للنحاه اختلافهم فى نوع «أن» الداخلة فى أخبار هذا الباب كله (كأخبار أفعال الرجاء والمقاربه ...) فأكثرهم يميل إلى أنها حرف نصب غير مصدرى ، وأن فائدته تخليص المضارع للزمن المستقبل ، دون زمن آخر. فهم يرفضون أن تكون مصدرية ؛ بحجه أنها لو كانت - - مصدرية لوجب أن تسبك مع الجملة المضارعيه بعدها بمصدر مؤول يكون خبرا للناسخ ، فيترتب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الجته ، وهو ممنوع. ففى مثل : عسى محمود أن وجود ، يقع المصدر المؤول من أن والمضارع وفاعله خبر «عسى» فى محل نصب ؛ فيكون التقدير : عسى محمود جوده. فيقع «جود» - وهو أمر معنوى - خبرا عن «عسى» ، وهو فى الحق خبر عن محمود ؛ لأن اسم عسى وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر ، ولا يجوز أن يكون المبتدأ جته وخبره امرا معنويا ، ولا- يبيح ذلك ناسخ قبلهما. وقال فريق آخر : لا مانع من اعتبار «أن» الداخلة فى أخبار هذا الباب هى الناصبه المصدريه ، والمصدر المنسبك منها ومن المضارع مع فاعله - هو خبر الناسخ ؛ إما على سبيل المبالغه ، وإما على تقدير مضاف قبله ، أو قبل

اسم الناسخ ، فيكون التقدير فى المثال السابق : عسى محمود صاحب جوده ، أو عسى حال محمود جوده ... هذا كلام السابقين. وخير منه أن تكون «أن» مصدرية ناصبه ويغترف فى هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجثه فنستريح من تكلف التأويلات البصريه السالفه ، كما نستريح من تكلف التأويلات الكوفيه التى تجعل المصدر المؤول بدل اشتمال من الاسم المرفوع السابق ، ويجعلون : «عسى» فعلا تاما معناه : «التوقع». ففى مثل : عسى على أن يحضر ... يكون التقدير : عسى على حضوره ، أى : يتوقع على حضوره ويكون الغرض من «البدل» هو التفصيل بعد الإبهام الداعى للتشويق.

«أوشك» وغير مسبوق بها مع الفعل: «كاد» أو: «كرب»، نحو: أوشك المطر أن ينقطع، وكاد الجو يعتدل، وكرب الهواء يطيب. ويجوز - قليلا - العكس، فيتجرد خبر: «أوشك»، من «أن» ويقترب بها خبر «كاد» و «كرب»، ولكن الأول هو الشائع في الأساليب العاليه التي يحسن الاقتصار على محركاتها. ومن النادر أن يكون الخبر غير جمله مضارعيه. ولا يصح محاكاة هذا النادر، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع (١).

وعمل أفعال المقاربه ليس مقصورا على الماضي منها: بل ينطبق عليه وعلى المشتقات الأخرى، وهى محدوده؛ أشهرها ثلاثه؛ مضارع للفعل: «كاد»، ومضارع للفعل: «أوشك»، واسم فاعل له، نحو: يكاد العلم يكشف أسرار الكواكب - يوشك القمر أن يتكشف للعلماء - أنت موشك أن تنته إلى خير.

والأكثر أن تستعمل «كاد» و «كرب» ناسختين (٢). أما «أوشك» فيجوز

ص: ٥٥٨

١- ومنه قول الشاعر: فأبت إلى فهم وما كدت آيا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر (أبت) رجعت (فهم): اسم قبيله. (تصفر)، أى: تخلو من كل شىء فيها... والنادر المسموع هو مجيئه مفردا. أما الجملة الماضويه، أو الاسمييه، أو شبه الجملة - فلم يسمع عن العرب.

٢- عند وقوعهما تامتين لا يصح إسنادهما إلى «أن» والمضارع؛ أى لا يكون فاعلها أو مرفوعهما مصدرا مؤولا فى الفصح.

أن تقع تامه ؛ بشرط أن تسند إلى «أن» والفعل المضارع الذى فاعله (أو مرفوعه) ضمير مستتر : نحو : القويّ أوشك أن يتعب ؛
فالمصدر المؤول من «أن» والفعل المضارع وفاعله فى محل رفع فاعل «أوشك» التامه (١). ومثله قول الشاعر :

إذا المجد الرفيع تواكلته (٢)

بناه السوء أوشك أن يضيعا (٣)

وهى فى حاله تمامها تلزم صوره واحده لا تتغير ، مهما تغير الاسم السابق عليها فلا يتصل بآخرها ضمير رفع مستتر أو بارز : تقول :
القويان أوشك أن يتعبا. الأقوياء أوشك أن يتعبوا. القويه أوشك أن تتعب. القويتان أوشك أن تتعبا. القويات أوشك أن
يتعين ... بخلاف ما لو كانت ناقصه ؛ فيجب أن يتصل بآخرها ضمير رفع يطابق الاسم السابق فى التذكير ، والتأنيث ، وفى الأفراد ،
، وفروعه : فتقول فى الأمثله السابقه : (أوشك) - (أوشكا) - (أوشكوا) - (أوشكت) - (أوشكتا) - (أوشكن) فإن وقع بعد
المضارع اسم مرفوع ظاهر نحو : أوشك أن يفوز القويّ - جاز فى أوشك أن تكون تامه ، وأن تكون ناقصه (٤).

* * *

ص : ٥٥٩

- ١- ويجوز - فى هذا المثال - أن تكون ناقصه ، اسمها ضمير يعود على «القوي» وخبرها المصدر المؤول بعدها.
- ٢- اتكل بعضهم على بعض فى إقامته وحراسته ، أو : أهملوه.
- ٣- الألف زائده فى آخر المضارع ، للشعر.
- ٤- فعلى اعتبارها تامه تكون كلمه : «القوي» فاعلا للمضارع ، والمصدر المؤول فاعلا «لأوشك» وعلى اعتبارها ناقصه ، يكون الاسم الظاهر المرفوع : «القوي» ، اسمها ، والمصدر المؤول خبرها. ويجوز إعرابات أخرى. وستجىء لهذا إشاره عند الكلام على أفعال الرجاء ، ص ٥٦٣.

(١) «كاد» كغيرها من الأفعال فى أن معناها ومعنى خبرها منفى إذا سبقها نفى ، ومثبت إذا لم يسبقها نفى ، خلافا لبعض النحاه ؛ فمثل : «كاد الصبى يقع» معناه : قارب الصبى الوقوع. فمقاربه الوقوع ثابتة. ولكن الوقوع نفسه لم يتحقق. وإذا قلنا : ما كاد الصبى يقع. فمعناه : لم يقارب الوقوع فمقاربه الوقوع منتفیه. والوقوع نفسه منفى من باب أولى ، ومثل هذا يقال فى بيت المعرى :

إذا انصرفت نفسى عن الشىء لم تكد

إليه بوجه - آخر الدهر - تقبل (١)

(ب) تعد أفعال المقاربه من أخوات «كان» الناسخه كما عرفنا. ولكن أفعال المقاربه تخالفها فيما يأتى :

١ - خبرها لا بد أن يكون مصدرا مؤولا من جمله مضارعيه - فى الأصح - مسبوقه بأن أو غير مسبوقه ، على التفصيل السابق ، وفاعل المضارع لا بد

أن يكون - فى الأرجح - ضميرا يعود على اسمها : وقد ورد رفعه السببى (٢) فى حالات قليلة ، لا يحسن القياس عليها ، مثل : كاد الظلل تكلمنى أحجاره.

٢ - خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها.

٣ - إذا كان الخبر مقترنا «بأن» لم يجز - فى الأشهر (٣) - أن يتوسط بينها

ص: ٥٦٠

١- وقد قالوا فى بيت ذى الرمه : إذا غير النأى المحيين لم يكد رسيس الهوى من حبّ ميه ييرح إنه صحيح بليغ. لأن معناه : إذا تغير حب كل محب لم يقترب حبى من التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ، فهذا أبلغ من أن يقول : «لم ييرح» ، لأنه قد يكون غير بارح مع أنه قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربه البراح. (رسيس الهوى : أوله وشدته). وكذا قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) هو أبلغ فى نفى الرؤيه من أن يقال لم يرها. لأن من لم ير ، قد يقارب الرؤيه. بخلاف من لم يقارب ... (راجع الأشمونى والصبان).

٢- أى : الاسم الظاهر ، المضاف لضمير اسمها.

٣- فى هذا رأى المنسوب للشلوين ومن معه - تضيق ، بالرغم من أنه الأفصح. وهناك رأى للمبرد ، والفارسى ، والسيرافى ، ومن معهم - يبيح التوسط. وفى هذا رأى تيسير ، وإزاله للتفرقه بين الخبر المقرون ، وغير المقرون بها ، ولكنه غير الأفصح ، وسيجىء الإشارة لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٣.

وبين اسمها ، أما غير المقترن فيجوز كما في خير كان.

٤ - يجوز حذف الخبر إن علم ، نحو : من تأنى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد ، وهو كثير في خبر «كاد» قليل في خبر «كان» ومع قلته جائز بالتفصيل الذي سبق في موضعه (١) ...

٥ - لا يقع فعل من أفعال المقاربه زائدا.

(ح) يرى بعض النحاه أن «أوشك» ليست من أفعال المقاربه ، وإنما هي من أفعال الرجاء التي سيجيء الكلام عليها في هذا الباب (٢). مستشهدا ببعض أمثله مأثوره تؤيده. ولا داعى للأخذ برأيه اليوم ، بعد أن شاع اتباع الرأى الآخر الذى يخالفه ، وتؤيده أيضا شواهد فصيحاه قديمه ، تسايرها أساليبنا الحديثه. وإنما ذكرنا الرأى الأول ليستعين به المتخصصون على فهم النصوص القديمه.

ص: ٥٦١

١- ص ٥٢٦.

٢- ص ٥٦٣.

- معناها

ما معنى كلمه : «شروع» و «أخذ» فى مثل : شروع المغنى يجرب صوته ، ويصلح عوده ، وأخذ يوائم بين رنات هذا ، ونغمات ذاك؟

معنى : «شروع» أنه ابتداء فعلا فى التجربه ودخل فيها ، وباشرها ، وكذلك معنى كلمه «أخذ» فهى تفيد أنه ابتداء فعلا فى المواءمه والتوفيق بين الاثنين. وكذلك فى مثل : أعد الطعام : فشروع المدعوون يتوجهون إلى غرفته ، وأخذ كل منهم يجلس فى المكان المهيأ له ... أى : ابتداءوا فى الذهاب إلى الغرفه ، وباشروا الانتقال إليها فعلا ، كما ابتداءوا فى الجلوس ومارسوه. ومرجع هذا الفهم إلى الفعل : «شروع» ، «أخذ» ، فكلاهما يدل على ما سبق ، ولهذا يسميه النحاه : «فعل شروع» يريدون : أنه الفعل الذى يدل على أول الدخول فى الشىء (١) ، وبدء التلبس به ، وبمباشرتة.

وأشهر أفعال الشروع : شروع - أنشأ - طفق - أخذ - علق - هب - قام - هلهل - جعل (٢) ...

عملها

هذه الأفعال جامده لأنها مقصوره على الماضى (٣) ، إلا- «طفق» (٤) و «جعل» فلهما مضارعان. وعملها الدائم هو رفع المبتدأ ونصب الخبر بشرط أن يكون المبتدأ مما يدخل عليه النواسخ (٥) ، فلا ترفع فاعلا ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخه ؛ فهى من أخوات «كان» الناقصه. ولا تكون تامه حين إفادتها معنى : «الشروع» - كما أوضحناه - إلا أن خبر أفعال الشروع لا بد أن يكون :

ص: ٥٦٢

- ١- أى : دخول الاسم فى الخبر.
- ٢- هذا الفعل قد يكون بمعنى الظن ، أو : التحويل ، فينصب مفعولين. وقد يكون بمعنى : خلق ، وأوجد ؛ فينصب مفعولا- به واحدا ؛ كما سيجىء فى ج ٢ م ٦٠ باب ظن وأخواتها.
- ٣- لما كانت هذه الأفعال الماضيه داله على الشروع ، كانت ماضيه فى الظاهر فقط ، ولكن زمنها للحال ، وزمن المضارع الواقع فى خبرها مقصور على الحال أيضا ؛ ليتوافقا فيتلاءم معناهما. ويقول النحاه : إن هذا هو السبب فى عدم اقتران خبرها «بأن» المصدريه ؛ إذ «أن» المصدريه تخلص زمن المضارع للاستقبال ، وأفعال الشروع تدل على الزمن الحالى : فيقع التعارض بين زمنيهما.
- ٤- من باب ضرب وعلم وفرح.
- ٥- سبق - فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٥ ما لا تدخل عليه.

١- جمله مضارعيه فاعلها (أو : مرفوعها) ضمير.

٢- المصارع فيها غير مسبوق «بأن» المصدريه ، كالأمثله السابقه.

٣- لا يجوز في هذه الأفعال تقدم الخبر عليها ، كما لا يجوز توسطه بينها وبين الاسم (١).

٤- ويجوز حذف خبرها إن دل عليه دليل.

* * *

أفعال الرجاء

(٢)

- معناها :

يتضح معناها من مثل : اشتد الغلاء ؛ فعسى الله أن يخفف حدّته - زاد شوق الغريب إلى أهله ، فعسى الأيام أن تقرب بينهم - تطّلع الرحاله إلى كشف المجاهل ؛ فعسى الحكومه أن تهيبّ له الوسائل ...

ففي المثال الأول : رجاء وأمل في الله أن يخفف شدة الغلاء. وفي الثاني : رجاء وأمل أن تقرب الأيام بين الغريب وأهله. وفي الثالث كذلك : أن تعدّ الحكومه للرحاله الوسائل ... ففي كل مثال رجاء وأمل في تحقيق شيء مطلوب يفهم من الفعل المضارع مع مرفوعه ، والكلمه التي تدل على الرجاء والأمل هي : «عسى». ولهذا تعد من أفعال الرجاء التي يدل كل فعل منها على : «تقرب الخبر ، والأمل في تحقيقه ووقوعه». (والخبر المرتقب هنا هو : ما يتضمنه المضارع مع مرفوعه ، كما سبق). ومن أشهرها : عسى - حرى - اخلوتق.

عملها :

هي أفعال ماضيه في لفظها (٣) ، جامده (٤) ، الصيغه والأغلب أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر - إن كانا صالحين لدخول النواسخ - فهي من الأفعال الناقصه

ص : ٥٦٣

١- هذا رأى الشلوين ومن معه ، وفيه تضيق. والأنسب الأخذ بالرأى الآخر الذي يبيح التوسط ، وهو منسوب للمبرد ، والسيرافي والفارسي - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٠ -.

٢- الرجاء أو الأمل ، معناه : الطمع في إدراك شيء محبوب ، مرغوب فيه ، وانتظار وقوعه ، وهو الرجاء المتوقع. وقد يدل بعض الأفعال على الإشفاق ، وهو : الخوف من أمر مكروه ، ومنه ، (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) - كما سيجيء ، في ص ٥٦٨ - وإذا وقعت عسى ولعل في كلام الله كان لها معنى آخر هو المذكور في رقم ١ هامش ص ٥٧٥.

- ٣- هى ماضيه فى اللفظ ولكن زمنها هنا مستقبل ، إذ لا يتحقق معناها إلا فى المستقبل ولذلك كان زمن المضارع الواقع فى خبرها مستقبلا فقط ، ليتوافقا.
- ٤- فى آخر الزيادة والتفصيل - ص ٥٦٩ - بيان عن : «حرى».

(أى : الناسخه) أخوات «كان». وخبرها - فى الأفصح - مضارع مسبوق : بأن (١)، وفاعله ضمير ، لكن يجوز فى خبر «عسى» أن يكون مضارعه غير مسبوق بأن ، نحو : عسى الأمن يدوم. كما يجوز أن يكون فاعل هذا المضارع سببياً ، أى : اسما ظاهرا مضافا لضمير اسمها ؛ نحو : عسى الوطن يدوم عزه.

المكتوب بالأخر هو :

حكما (٢) :

يجب تقديم هذه الأفعال على معموليها. كما يجب - فى رأى دون (٣) آخر - تأخير الخبر المقرون بأن عن الأسم. ويجوز حذف الخبر لدليل وقد تقدم أن والأغلب فى استعمال هذه الأفعال أن تكون ناقصه. لكن يجوز فى «عسى» و«اخلولق» أن تكونا تامتين ، بشرط إسنادهما إلى «أن» والمضارع الذى مرفوعه ضمير يعود على اسم سابق. دون إسنادهما إلى ضمير مستتر أو بارز ؛ فلا بد لتامهما أن يكون فاعلها مصدر مؤولا من «أن» وما دخلت عليه من جمله مضارعه ، ولا يصح أن يكون ضميرا ، نحو : الرجل عسى أن يكون. ونحو : الزرع اخلولق أن يتفتح ، فالمصدر المؤول فى المثالين فاعل (٤) وفى هذه الحالة لا يكون فى «عسى» و«اخلولق» ضمير مستتر. (وهذا التمام خاص بهما وبأوشك من أفعال المقاربه ، كما سبق). وفى حالة التمام تلزم «عسى» وأختها حالة واحده لا تتغير مهما تغير الاسم السابق - لأن فاعلها مذكور بعدهما - ... نقول : الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسى أن يقوموا - الرجال عسى أن يقوموا ... وهكذا.

أما عند النقص فى : «عسى» و«اخلولق» ، فلا بد أن يتصل بأخرهما ضمير مطابق للاسم السابق فتكونا ناقصتين. فإن لم يتصل بهما ضمير ، وأسندتا إلى : «أن» والمضارع الذى فاعله ضمير ، فهما تامتان ، - كما سلف -

ص : ٥٦٤

١- صرح الصبان فى آخر باب التعجب - ج ٣ - بأنه لا- يصح إحلال «أن» (مفتوحه الهمزه ، مشدده النون) محل «أن» ساكنه النون فى خبر «عسى». مع أن كلا منهما حرف مصدرى. والظاهر أن الأمر يسرى على «عسى» وأخواتها.

٢- انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية ، و «ب» من ص ٥٦٨.

٣- انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية ، و «ب» من ص ٥٦٨.

٤- ويرى بعض النحاه فى الثلاثه أن المصدر المؤول سد مسد معمولين ، فهى عنده - دائما - أفعال ناقصه.

والمصدر المؤول فاعلهمما. ففي حالة النقص نقول: الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسيا أن يقوموا - الرجال عسوا أن يقوموا. البنت عست أن تقوم. البنتان عستا أن تقوموا - النساء عسين أن يقمن ... و...

فإن كان فاعل المضارع (أو مرفوعه) اسما ظاهرا جاز في كل منهما أن تكون تامه ، وأن تكون ناقصه ؛ فعند التمام يكون المصدر المؤول من «أن» والمضارع مع مرفوعه الظاهر - فاعلا- للناسخ ، وعند النقص لا- يكون الاسم الظاهر المتأخر مرفوعا للمضارع ، بل يصير هو اسم الناسخ ويكون الخبر هو : المصدر المؤول من «أن» والمضارع مع مرفوعه (1) الفاعل أو ما يغنى عن الفاعل.

ص: ٥٦٥

١- وهذا الإعراب مبنى على رأى المبرد ، والسيرافي ، والفارسي ، وغيرهم من القائلين بجواز توسط الخبر بين فعل الرجاء واسمه. وفي الأخذ به توسعه وتيسير ، دون رأى الشلويين وغيره ممن يمتنعون التقديم وإن كان المنع هو الأفصح. وهناك إعرابات أخرى في الحالتين سيجيء بعضها في الزيادة ، وفيما سبق يقول ابن مالك : ككان «كاد» و «عسى» لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وكونه بدون «أن» بعد «عسى» نزر ، و «كاد» الأمر فيه عكسا أى : أن «كاد» و «عسى» مثل : كان فى العمل ، كلاهما يرفع الاسم وينصب الخبر ، لأنهما من الأفعال الناقصة. ومن النزر ، (أى : من القليل جدا) أن يكون خبرهما غير جملة مضارعية. ثم بين أن الجملة المضارعية الواقعة خبرا عن «عسى» - لا- تخلو من «أن» المصدرية - فيكون المصدر المؤول هو الخبر - والعكس فى الجملة المضارعية الواقعة خبرا عن كاد. فالأ- كثر عدم اقترانها «بأن» ، ثم قال : وكعسى «حرى». ولكن جعلها خبرها حتما بأن متصلا وألزموا اخلولق : «أن» مثل : حرى وبعد : «أوشك» انتفا : «أن» نذرا يريد : أن «حرى» كعسى ، كلاهما من أفعال الرجاء معنى وعملا- غير أن «حرى» لا يخلو خبرها من «أن» المصدرية ، فمن المحتم أن يتصل بها. وكذلك «اخلولق» ؛ فقد «أوجبوا» اتصالها «بأن» مثل ؛ «حرى». أما «أوشك» فيلزمها «أن» وقد تحذف نادرا ، ولا يقاس على هذا النادر ، كما لا يقاس على النزر فى كل ما سبق (هذا ، والألف فى آخر الفعل : «جعل» - زائده). ثم قال : ومثل «كاد» فى الأصح «كربا» وترك «أن» مع ذى «الشروع» وجبا كأنشأ السائق يحدو ، وطفق كذا : «جعلت» ، و «أخذت» و «علق» يريد : أن «كرب» مثل : «كاد» فى معناها ، وهو : المقاربه ، وفى عملها ، وفى عدم اتصال خبرها «بأن» فى الأغلب. ثم عرض لترك «أن» مع ذى الشروع ؛ أى : مع الفعل صاحب الشروع ؛ - فأوجب الحذف ، وعد من أفعال الشروع ، أنشأ ، وطفق : وجعل ، وأخذ ، وعلق ، ومثل للأول بقوله : أنشأ السائق يحدو ؛ أى : يغنى. ثم قال : واستعملوا مضارعا «لأوشكا» و «كاد» لا غير ، وزادوا «موشكا» أى : أفعال هذا الباب كلها جامده ، ليس لها مشتقات ، إلا- «كاد» فلها مضارع وإلا «أوشك» فلها مضارع أيضا. وقد ورد لها اسم فاعل قليلا حيث سمع : موشك ، ولا مانع من استعماله.

١- وهذا هو ما قصد إليه ابن مالك بقوله : بعد عسى ، اخلولق ، أوشك ، قد يرد غنى ب «أن يفعل» عن ثاب فقد يريد «بأن يفعل» كل جملة مضارعيه مسبوعه بأن المصدرية ؛ فهو لا- يريد «أن يفعل» ذاتها ، وإنما يريد ما هو على صياغتها ونمطها ، فتستغنى بها تلك الأفعال الثلاثة عن الثاني اللازم لها ؛ وهو الخبر. فالمراد أنها تستغنى بالمصدر المؤول عن الخبر ، فلا تحتاج إليه ؛ فهي تكتفى بمرفوعها ، وتكون تامه لا ناقصه.

إذا وقعت «عسى» ومثلها: «اخلولق» و «أوشك» بعد اسم ظاهر مرفوع (١) وليس بعدها في الجملة اسم ظاهر ولا ضمير بارز؛ مثل الصديق عسى أن يحضر.

جاز أمران :

١ - أن تخلو «عسى» من ضمير مستتر فيها أو بارز ، فتكون تامه. فاعلها هو المصدر المؤول بعدها من «أن» والمضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من «عسى» ومرفوعها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها وهو : (الصديق). ونحو: المحمدان عسى أن يتقدما. المحمدون عسى أن يتقدموا. البنات عسى أن يتقدمن.

ب - وجاز أن تكون ناقصه ، فتشتمل على ضمير مستتر أو بارز هو اسمها يعود على المبتدأ السابق عليها ويطابقه في التذكير والتأنيث ، وفي الأفراد وفروعه ، وخبرها هو المصدر المؤول من «أن» والمضارع مع مرفوعه المستتر أو البارز. والجملة منها ومن اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها (٢) ؛ مثل : محمد عسى أن يحضر - المحمدان عسى أن يحضرا - المحمدون عسوا أن يحضروا - النساء عسین أن يحضرن ... - كما تقدم -.

أما إذا تأخر ذلك الاسم المرفوع بحيث يقع بعد المضارع المسبوق بأن المصدرية كما في المثال : عسى أن يحضر الوالد - فيجوز أربعه أوجه (٣).

الأول - أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ (وهو مع تأخره في اللفظ متقدم في الرتبة). «عسى» فعل ماض تام ، وفاعله هو المصدر المؤول من «أن» ومن المضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من «عسى» وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر.

الثاني : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ مع تأخره. «عسى» فعل ماض ناقص ، اسمها ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على المبتدأ ، المتأخر في اللفظ ، المتقدم في الرتبة ، ويطابقه ؛ وخبرها هو المصدر المؤول من «أن» والمضارع

ص: ٥٦٧

١- بأن كانت مسنده إليه مع مرفوعها.

٢- وإلى هذه الحالة ويشير ابن مالك بقوله : وجردن «عسى» أو ارفع مضمرها بها إذا اسم قبلها قد ذكر

٣- ومع أن هذه الأوجه جائزه من الناحية الإعرابية فلكل منها معنى قد يختلف عن الآخر بعض الاختلاف من الناحية البلاغية. والأوجه الأربعة إنما تجوز في غير الحالة : «ه» الآتية في ص ٥٦٩.

مع مرفوعه المستتر. والجمله من «عسى» واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ المتأخر.

الثالث : أن تكون «عسى» تامه وفاعلها هو المصدر المؤول بعدها من «أن» والفعل المضارع مع مرفوعه ، ومرفوعه هو الاسم الظاهر بعده. (الوالد).

الرابع : أن تكون «عسى» ناقصه واسمها هو : الاسم الظاهر المتأخر (الوالد).

وخبرها هو المصدر المؤول من أن والفعل المضارع ومرفوعه المستتر.

وتشترك «اخلولق» و «أوشك» مع «عسى» فى كل ما سبق من الحالات (١) ...

(ب) سبق أنه (٢) لا يجوز فى أفعال الرجاء أن يتقدم خبرها عليها ، كما لا يجوز (٣) - فى رأى - أن يتوسط بينها وبين اسمها إن كان المضارع مقترنا «بأن». ويجوز حذف خبرها للعلم به.

والأكثر فى «عسى» أن تكون للرجاء. وقد تكون للإشفاق (أى : الخوف من وقوع أمر مكروه) مثل قوله تعالى : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦٣ وكما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٧٥.

(ح) إذا أسند الفعل : «عسى» لضمير رفع لمتكلم أو لمخاطب جاز فتح السين وكسرها ؛ نحو : عسيت (٤) أن أسلم من المرض ، وعسيت أن تفوز بالغنى ، وعسيتما ... وعسيتم ... وعسين ... والفتح أشهر (٥).

(د) فى مثل : عسانى أزورك - عساك تزورنى ، عساه يزورنا من كل تركيب وقع فيه بعد «عسى» الضمير : «الياء» أو «الكاف» أو «الهاء» وهى ضمائر ليست للرفع - تكون : «عسى» حرفا للرجاء (٦) ، بمعنى : «لعل» وتعمل

ص : ٥٦٨

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٦٤ ، ورقم ١ من هامش ص ٥٦٥ خاصا بهذا الإعراب.

٢- فى ص ٥٦٤.

٣- وهذا على غير الرأى الذى أشرنا إليه فى رقم ١.

٤- وإسناده لهذه التاء التى هى ضمير - دليل من الأدله التى يعتمد عليها أصحاب الرأى القائل بأن «عسى» فعل ماض ، وليست حرفا. أما بقيه أفعال هذا الباب فلا خلاف فى أنها فعل.

٥- وفى هذا يقول ابن مالك : والفتح والكسر أجز فى السّين من نحو : عسيت ، وانتقا الفتح زكن أى : أن الفتح والكسر جائزان فى مثل : «عسيت» حين يتصل بها ضمير رفع المتكلم ، أو المخاطب كما شرحنا ، «زكن» انتقاء الفتح (بمعنى : علم اختياره عن العرب) ، وأنه أفضل عندهم من الكسر.

٦- وفى هذه الحاله لا تقع بعدها «ما» الزائده.

عملها ، وهذا أيسر الآراء كما سبق (1). ويجوز اعتبار «عسى» من أخوات «كان» وهذا الضمير فى محل رفع اسمها. ولا يكون كذلك فى غير هذا الموضوع والأفضل الإعراب الأول ، والاقتصار عليه أحسن.

(ه) فى مثل : عسى أن يتلطف الطبيب مع المريض - يوجب النحاه إعراب كلمه : «الطبيب» فاعلا للفعل : «يتلطف». ولا يجوز أن تكون مبتدأ متأخرا ، ولا اسما لعسى الناقصه ، ولا غير ذلك (2). وحجتهم فى المنع أن إعرابها بغير الفاعليه للفعل : «يتلطف» يؤدى إلى وجود كلمه أجنبيه فى وسط صلته «أن» فمن الخطأ إعراب أن «مصدرية» «يتلطف» مضارع منصوب بها ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على «الطبيب» المتأخر فى اللفظ ؛ دون الرتبة ؛ وعله الخطأ أن كلمه : «الطبيب» سواء أكانت مبتدأ متأخرا ، أم اسما لعسى ، قد وقعت غريبه بين أجزاء صلته «أن» لأنها ليست من تلك الصله ، وفصلت بين تلك الأجزاء. ولا يجوز الفصل بأجنبى فى تلك الصله. ومثل هذا قالوا : فى إعراب كلمه : «رب» ، فى قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) مع إعراب : «مقاماً» ظرف.

و - من الاستعمالات الصحيحه وقوع اللفظ : «حرى» اسما منونا مع ملازمته الإفراد والتذكير فى جميع حالاته ؛ نحو : الصانع حرى أن يكرم - الصانعان حرى أن يكرما - الصانعون حرى أن يكرموا - الصانعه حرى أن تكرم - الصانعتان حرى أن تكرما - الصانعات حرى أن يكرمن ... ولفظ : «حرى» فى كل الاستعمالات السابقه مصدر معناه : جدير وحقيق ؛ فهو مصدر بمعنى الوصف ، والأحسن أن يكون مصدرا لفعل تام متصرف ليس من «أفعال الرجاء» هو الفعل : حرى - يحرى - حرى. وقد يجىء من هذا الفعل التام المتصرف وصف مشتق على : «حرى» (وزان : غنى) ، وعلى : حر (وزان : صد بمعنى : ظمان) وهذان الوصفان هما صفتان مشبهتان ولا يلتزمان صيغه واحده ، وإنما تلحقهما علامه التثنيه والجمع ، والتذكير والتأنيث فيقال : المكافح حرى أو حر أن يفوز - المكافحان حرىان ، أو حريان أن يفوزا - المكافحون حرىون أو حريون أن يفوزوا - المكافحه حرىه أو حريه ... المكافحتان حرىتان أو حريتان ... المكافحات حريات أو حريات ...

ص : ٥٦٩

١- فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٠ وستجىء لها إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧٠.

٢- وهذه هى الحال المستثناه التى أشرنا لها فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٧.

(١)

: «إنّ» ، وأخواتها

يراد بالحروف الناسخة هنا - سبعة أحرف (٢) لا شك في حرفيتها ، وهي :

□

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

ص: ٥٧٠

-
- ١- تقدم معنى الناسخ في أول باب: «كان» وأخواتها ص ٤٩٤. وبيان ما لا يصح دخول الناسخ عليه.
 - ٢- يزداد عليها: «عسى» بشرط أن تكون للرجاء (أى: بمعنى: «لعل») وبشرط أن يكون اسمها ضميرا ، وقد سبق تفصيل الكلام عليها في أفعال الرجاء ص ٥٦٣ و ٥٦٨.
 - ٣- يجوز تخفيف النون في الحروف الأربعة: المختومه بالنون المشدده ، (وهي: إنّ - أنّ - - كأن - لكن) ويترتب على هذا التخفيف أحكام تنشأ عنه. وسيجيء ذكرها تفصيلا في بحث خاص بها ، ص ٦١٠.
 - ٤- مع اعتبار الأداه كلها كلمه واحده ، ولا التفات لما يقال عن أصلها: «الكاف ، وأن».
 - ٥- تختص «ليت» و «لعل» دون أخواتهما بأنهما لا يكونان إلا في أسلوب إنشائي كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ وكما يجيء عند الكلام عليهما في رقم ١ و ٣ من هامش ٥٧٤.
 - ٦- تختص «ليت» و «لعل» دون أخواتهما بأنهما لا يكونان إلا في أسلوب إنشائي كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ وكما يجيء عند الكلام عليهما في رقم ١ و ٣ من هامش ٥٧٤.
 - ٧- ص ٢٦٢.

وكل واحد من هذه السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما وأحوالهما؛ فيتناولهما بالتغيير في اسمهما، وفي شيء من ضبط آخرهما؛ إذ يصير المبتدأ منصوبا، ويسمى: اسم الناسخ، ويبقى الخبر مرفوعا، ويسمى: خبر الناسخ، كالأمثله المذكوره (١).

ولكل واحد من تلك الحروف معنى خاص يغلب فيه؛ فالغالب في: «إن» و«أن»: التوكيد (٢)، وفي: «لكن» الاستدراك (٣) ولا بد أن

ص: ٥٧١

١- تختلف هذه النواسخ عن «كان» وأخواتها في أمور ثلاثه: أولها: أن هذه النواسخ حروف: أما «كان» وأخواتها فمنها الأفعال، مثل: كان، وأصبح، وأضحى... ومنها الحروف مثل: ما - لا - لات، إن... ومنها الأسماء وهي المشتقات التي تعمل عمل تلك الأفعال. ثانيها: أن هذه النواسخ تنصب الاسم وترفع الخبر. أما تلك وترفع الاسم، وتنصب الخبر. ثالثها: أن هذه الحروف لازمه التصدير؛ (أى: لا بد أن تكون في صدر جملتها) إلا «أن» (المفتوحه الهمزه المشدده النون)؛ فيجوز أن يسبقها شيء من جملتها؛ - كما سيجيء - في ص ٥٧٦ وفي «ب» من ص ٥٨٣، ويجب أن تكون مع معموليها جزءا في الإعراب من جملة أخرى. أما «كان» وأخواتها فليست لازمه التصدير...

٢- المراد: توكيد النسبه، أى: توكيد نسبه الخبر للمبتدأ، وإزاله الشك عنها أو الإنكار؛ فكلا الحرفين في تحقيق هذا الغرض بمنزله تكرار الجمله، ويفيد ما يفيد التكرار؛ ففي مثل: إن المال عماد العمران؛ تغنى كلمه «إن» عن تكرار جمله: «المال عماد العمران»، ومن الخطأ البلاغى استخدامها إلا- حيث يكون الخبر موضع الشك أو الإنكار. والتأكيدهما يدل على أن خبرهما محقق عند المتكلم، وليس موضع شك. ولا يستعملان إلا في تأكيد الإثبات. (انظر ما يقتضيه معنى التوكيد في «أن» - ص ٥٨٣) وقد تكون «أن» - مفتوحه الهمزه - للترجى مثل... «لعل» في معناها وسيجيء الكلام على حكمها في رقم ٣ من هامش في ص ٥٧٦. وقد تكون «إن» - مكسوره الهمزه - بمعنى: «نعم»، فتعتبر حرف جواب محض لا- يعمل شيئا، كقول الشاعر: قالوا: كبرت. فقلت: «إن»، وربما ذكر الكبير شبابه فتطربا أى: فحزن - وقول الآخر: ويقلن شيب قد علاك، وقد كبرت. فقلت: إنه الهاء لسكت. ويجوز أن يقع المصدر المنسبك من «أن» (المفتوحه الهمزه المشدده النون) ومعموليها اسما لهذه الأحرف الناسخه، بشرط أن يتأخر؛ ويتقدم عليه الخبر شبه الجمله؛ نحو: إن عندى أنك مخلص، وكأن في نفسى أنك تشعر بهذا، ولعل في خاطر ك أنك أحب الأصدقاء إلى...، وهكذا. فالمصدر المؤول هو اسم للحرف الناسخ (كما سيجيء في «ب» من ص ٥٨٣). بقى السؤال عن معنى: «مما» وإعرابها في قول الشاعر: وإنا لمّا نضرب الكبش ضربه على رأسه تلقى اللسان من الفم والإجابة عن هذا موضحه مفصله في ص ٥٠١ وهامشها.

٣- هو إبعاد معنى فرعى يخطر على البال عند فهم المعنى الأصلي لكلام مسموع أو مكتوب، - - ومثال ذلك قولنا: «هذا غنى» فيخطر بالبال أنه محسن بسبب غناه، فإن كان غير محسن أسرعنا إلى إزاله خاطر بمجىء ما يدل على ذلك، مثل كلمه: «لكن» وبعدها المعمولان، فنقول: «هذا غنى لكنه غير محسن». ومثل: الكتاب رخيص، فيقع في خاطر أنه قليل النفع. فإن كان غير ذلك بادرنا بمجىء كلمه: «لكن» مع معموليها لإزاله هذا الوهم؛ فنقول: «الكتاب رخيص، لكنه كبير النفع...» وهكذا، فلا بد أن يكون قبلها كلام يتضمن معنى أصليا يوحى بمعنى فرعى ناشىء منه. وهذا المعنى الفرعى هو الذى يراد إبعاده بكلمه: «لكن»، ويعبر النحاه عن هذا بقولهم في الاستدراك إنه: «تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه». وهذا

يقتضى أن يكون المعنى بعدها مخالفا للمعنى الفرعى الذى يفهم مما قبلها ، ومغايرا له. وتقع بعد النفى والإثبات. فإن كان المعنى الفرعى الذى قبلها موجبا كان ما بعدها منفيا فى معناه ، وإن كان المعنى الفرعى قبلها منفيا فى معناه كان ما بعدها موجبا ، فمعناها ينبئ عن المغايره والمخالفه بين ما بعدها وما قبلها. من غير حاجه إلى أداه نافية فى أحدهما ولا يصح أن تكون الجملة الاسميه بعدها خبرا عن مبتدأ أو عن ناسخ قبلها - ولا غير خبر أيضا - كما سنعرف. واستعمال «لكن» فى الاستدراك هو الأعم الأغلب. ومن الجائز استعمالها فى بعض الأحيان لمجرد تأكيد المعنى ، كما كان يستعملها الفصحاء ؛ مثل : «لو اعتذر المسئىء لتناسيت إساءته ؛ لكنه لم يعتذر» فهى هنا لتأكيد عدم الاعتذار ، وهو مفهوم بدونها من كلمه : «لو» التى تفيد نفى معنى الكلام المثبت بعدها. ومن الآيات المشتمله على «لكن» قوله تعالى : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) وأوضح الآراء فيها أن تقدير الكلام : لكن (بسكون النون) أنا هو الله ربى. فحذفت الهمزه تخفيفا ، وأدغمت النون فى النون ؛ فصارت : لكنا - (بنون مشدده بعدها ألف). و «لكن» مشدده النون - هى التى تعد من أخوات «إن» فى العمل. أما : «لكن» مخففه النون (أى : الساكنه النون) فليست من أخوات «إن» ولا من النواسخ. بالرغم من أن معناها : «الاستدراك» أيضا. كما سيجىء فى ج ٣ باب العطف.

يسبقها كلام له صلة معنويه بمعموليهها (١). وفي : «كأن» : التشبيه (٢) ؛ وفي :

ص: ٥٧٢

١- أى : لا- بد أن تتوسط بين جملتين كاملتين ، بينهما نوع اتصال معنوى ، - لا إعرابى - بحيث تكون فى صدر الثاني منهما ، ولا- يصح فى الجمله الثانيه المصدره بها أن تقع خبرا - أو غيره - عن شىء سابق على «لكن» ، كما أشرنا - راجع رقم ٣ من هامش ص ٥٧١ - أما ما ورد فى كلام السابقين المولدين من نحو : فلان وإن كثر ماله - لكنه بخيل ، أو : إلا أنه بخيل فقد سبق بيان الرأى فيه (وص ٤٠٨).

٢- المراد : تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به الخبر. والتشبيه بها أقوى من التشبيه بالكاف ؛ فمثل : كأن الجمل فيل فى الضخامه ، أقوى فى التشبيه من : «الجمل كالفيلى فى الضخامه». ولا يليها - فى الغالب - إلا المشبه. أما «الكاف» و «مثل» .. و... وأضربهما فيليها المشبه به فى الأ-كثر ، على الصوره التى فصلها البيانون فى كل ذلك. واستعمالها فى التشبيه مطرد فى سائر أحوالها عند جمهره النحاه. ولكن فريقا يقول : إنها لا تكون للتشبيه إلا حين يكون خبرها اسما أرفع من اسمها قدرا. أو أخط منه ؛ نحو : كأن الرجل ملك. أو : كأن اللص قرد. أما إذا كان خبرها جمله فعليه ، أو ظرفا ، أو جارا مع مجروره ، أو صفه من صفات اسمها - فإنها للظن ؛ نحو : كأن محمودا وقف ، أو واقف ، أو عندك ، أو فى الدار ... لأن محمودا هو نفس الواقف ، ونفس المستقر عندك ، أو فى الدار ... والشىء لا يشبه بنفسه. ويقول الذين يرونها للتشبيه باطراد : إنها فى الأمثله السابقه ونظائرها - جاريه على أداء مهمتها الأصليه ؛ وهى : التشبيه باعتبار أن المشبه به محذوف ، فالأصل : كأن محمودا شخص وقف ، أو شخص واقف ، أو شخص عندك ، أو شخص فى البيت ... أو باعتبار المشبه به هو نفس المشبه ، ولكن فى حاله أخرى له. ولا مانع عندهم من تشبيه الشخص فى حاله معينه - بنفسه فى حاله أخرى تخالفها ، فيكون المراد : كأن محمودا فى حاله وهو غير واقف شبيه بنفسه وهو واقف ... والخلاف شكلى ، ولكن هذا الرأى أنسب لأنه عام ينطبق على كل الحالات ، ويريحنا من التشبيت والخلاف ، وتشعب القواعد. والأخذ بهذا الرأى أو ذاك إنما يكون حيث لا توجد القرينه التى تعين المراد. فإن وجدت وجب الأخذ بها. - ومن الأساليب الفصيحه المسموعه قولهم : «كأنك بالفرج آت ؛ وبالشتاء مقبل». «و كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالأخره لم تزل» وقد تعددت الآراء فى المراد. ومنها فى الأسلوب الأول : التعبير عن قرب مجيء الفرج ، وقرب إقبال الشتاء. وفى الثانى خطاب متجه إلى المحتضير : كأن الدنيا لم تكن (أى : لم توجد) أو كأنك لم تكن بالدنيا ، لقصر المده فيها فى الحالتين ، و كأنك فى الآخره - تتوهم أنك لم تزل عن الدنيا ولم تبارحها. وقد اختلف النحاه كذلك فى إعراب تلك الأساليب إعرابا يساير معنى واضحا ؛ ومما ارتضوه فى الأسلوب الأول أن يكون معنى «كأن» هنا : التقريب. والكاف اسمها. وأصل الكلام. كأن زمانك آت بالفرج. ثم حذف المضاف ، وهو كلمه : «زمان». أما الخبر فهو كلمه : «آت» مرفوع بضمه مقدره على الياء المحذوفه. والجار والمجرور : (بالفرج) متعلق بالخبر : (آت). وبالشتاء - الواو حرف عطف ، والجار مع مجروره متعلق بكلمه : مقبل ؛ المعطوفه على كلمه «آت» السابقه ؛ فأصل الكلام : كأن زمانك آت بالفرج ، ومقبل «بالشتاء». وارتضوا فى الأسلوب الأخير أن يكون الخبر محذوفا فيهما. وجمله : «لم تكن» ، وكذلك جمله. «لم تزل» فى محل نصب حال. والأصل : كأنك تبصر بالدنيا حاله كونك لم تكن بها (لأنك تبصرها فى لحظه مغادرتها) و كأنك تبصر بالآخره فى حاله كونك لم تزل (أى : فى حاله لم تزل عن الدنيا ، ولم تغادرها نهائيا). وهناك إعرابات أخرى كل منها يساير معنى معينا ، فتختلف الإعرابات باختلاف المعانى التى يتضمنها كل أسلوب. (راجع حاشيه الصبان ج ١ عند الكلام على : كأن). ولعل الإعراب الواضح الذى يساير معنى واضحا فى

المثاليين الأولين هو : افتراض أصلهما : كأنك آت بالفرج ومقبل بالشتاء ، وهذا مع مسابرة المعنى يفيد القرب الذى سيق الأسلوب شاهدا عليه . لأن المخاطبه دليل القرب . ولا مانع من اعتبار : كأن للقرب أو للشعبه . فإن كانت للقرب فمعناها ظاهر ، وإن كانت للتشبيه فالمراد «كأنك شخص أو شىء آت بالفرج ، ومقبل بالشتاء . فالمشبه به محذوف . وعلى هذا أو ذاك - «الكاف» اسمها : «آت» خبرها . ب «الفرج» جار ومجرور متعلق بالخبر . و «مقبل» «الواو» - حرف عطف «مقبل» معطوف على : «آت» . وب «الشتاء» جار ومجرور متعلق بكلمه : «مقبل» وما يقولونه فى تأييد إعرابهم المخالف مردود وضعيف (كالذى ورد فى المغنى والتصريح وحواسيها عند الكلام على : كأن) . كما يصح فى المثال الأخير : اعتبار كلمه «كأن» للتشبيه (تشبيه المخاطب فى هذه الحاله بنفسه فى حاله أخرى ؛ فالمشبه والمشبه به شخص واحد ، ولكن فى حالتين مختلفين ، وهذا أمر جائز عندهم كما أسلفنا . أى : كأنك فى حاله وجودك بالدنيا شبيه بنفسك فى حاله عدم وجودك بها) . «الكاف» اسمها ، والجار والمجرور ؛ (بالدنيا) متعلق بالفعل : «تكن» فكلمه : «لم» حرف جزم . «تكن» تامه بمعنى «توجد» فعل مضارع مجزوم بها . والفاعل : أنت ، والجمله فى محل رفع خبر : «كأن» . (فالمراد : كأنك عند الاحتضار لم توجد بالدنيا ، فأنت فى حالتك هذه تشبه نفسك فى حاله عدم وجودك فيها ؛ فالحالتان سيان) . و «بالآخره» الواو حرف عطف . الجار والمجرور حال مقدم من الضمير فاعل الفعل المضارع : «تزل» المجزوم بالحرف : «لم» (فالمراد : كأنك لم توجد بالدنيا ولم تزل عنها فى حاله وجودك بالآخره ؛ لأنك على بابها . والجمله الفعلية الثانيه معطوفه على الجمله الفعلية السابقه) . ويرى فريق آخر قصر التشبيه فى : «كأن» على الحاله التى يكون فيها خبرها جامدا ؛ مثل : «كأن البخيل حجر» . أما فى غيره فهى للتحقيق ، أو : التقريب ، أو الظن ... ومن أمثله التحقيق عندهم قوله تعالى : (وَيَكْفُرُ بِهِ لَأْتِيَنَّكَ الْكُفْرُونا) ، إذ المعنى هنا محقق قطعا . ولا مجال فيه للتشبيه . ومثله قول الشاعر المتغزل : كأننى حين أمسى لا تكلمنى مقيم أشته ما ليس موجودا وهذا رأى حسن ولكن جمهرتهم لا يخرجونها عن التشبيه ، وحجتهم ما ذكرنا من أن المشبه به قد يكون محذوفا . وقد يكون هو المشبه أيضا ، ولكن فى حاله أخرى كما سبقت الإشارة ؛ ففى مثل : «كأن عليا - . - يلعب» : المراد : كأن عليا شخص يلعب ، أو : كأن عليا فى حال عدم لعبه يشبه عليا فى حاله لعبه . أى : كأن هيئته فى غير لعبه كهيئته فى اللعب (راجع الجزء الأول من الهمع ص ١٣٣) ، وقد قلنا : إن الأخذ بهذا الرأى أحسن عند عدم القرينه ، إبعادا للخلاف ، واختصارا نافعا فى القواعد . أما مع القرينه فلا ، كالأيه . والتأويل فى الآيه - ونظائرها - عسير ، لأن القرينه تدل على أنها للتحقيق . قد يكون أصل المضارع فى : (كأنك فى الدنيا لم تزل ...) هو : «يزول» من «زال» التامه ، بمعنى ؛ فنى وذهب . فالزاي مضمومه . وقد يكون أصله : «يزال» . من : «زال» ، يزال» الناسخه مثل : لا يزال الحر مكرما ، بمعنى : بقى واستمر ، فالزاي مفتوحه . والمعنى منها يخالف ما سبق ، وفيه بعد ، أى : أن الآخره باقيه خالده تنتظر

- ١- هو الرغبة فى تحقق شىء محبوب حصوله ؛ سواء أكان تحققه ممكنا مثل : ليت الجو معتدل ، أم غير ممكن ؛ مثل : ليت القتيل يعود حيا. ولا يصح أن يكون فى أمر محتوم الوقوع ؛ مثل : ليت غدا يجىء. والتمنى معنى إنشائى. ولهذا كان الأسلوب الذى تصدره «ليت» إنشائيا كما سبق - فى رقم ٣ من هامش ٣٣٧ - . وتختص «ليت» بأسلوب يلتزم فيه العرب حذف خبرها ، هو قولهم : «ليت شعرى» ومع حذفهم الخبر فيه باطراد يلتزمون أن يذكروا اسمها وأن يكون هذا الاسم ؛ كلمه : «شعر» مضافه إلى ياء المتكلم ، وبعدها الخبر المحذوف وجوبا ثم تذكر بعده جمله مصدره باستفهام ؛ نحو : ليت شعرى ... أمقيم أخى أم ظاعن؟ ليت شعرى أراغب صديقى فى الزياره أم كاره؟ ... يريدون ، ليت شعرى عالم بجواب هذا السؤال أو : مخبرا بجوابه. أما فى غير تلك الحاله وكذا فى باقى الأخبار فيجوز حذف الخبر وحده لدليل ؛ عملا بالقاعده اللغويه التى تبيح عند أمن اللبس - حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه - كما سيجىء فى ص ٥٨٠. وتختص «ليت» - كذلك - بالاستغناء عن اسمها وخبرها إذا دخلت على «أن» (المفتوحه الهمزه المشدده النون) إذ يسد المصدر المؤول من «أن» ومعمولها مسد معمولى «ليت» ، مثل : ليت أن الصحه دائمه. وقيل : إن الخبر محذوف ، والتقدير : ليت دوام الصحه حاصل ... وسواء أكان هذا أم ذاك فالذى يعيننا أنها تدخل على «أن» ومعمولها ؛ فيتم الكلام ، ويستقيم المعنى من غير حاجه إلى زياده أخرى ؛ فلا أهميه للخلاف فى الإعراب ؛ إذ الغرض الوصول إلى التعبير السليم الذى يؤدى إلى المعنى المقصود ، وهو هنا غير متوقف على طريقه الإعراب. وكذلك تختص - فى رأى الأرجح - بعدم دخول «سوف» على خبرها ؛ فلا يصح : ليت الصحه سوف تدوم ؛ لأن سوف لا تدخل إلا على ما يمكن تحقيقه وإدراكه من كل شىء ليس فيه استحاله ، ولا بعد ، وهذا نقيض ما تفيده «ليت» - فى الغالب - .
- ٢- فى «لعل» المسنده لسياء المتكلم لغات كثيره ، ولهجات متعدده نقلها صاحب الأمالى (أبو على القالى فى الجزء الثانى - ص ١٣٦ -) ، قال ما نصه : بعض العرب يقول لعلى ، وبعضهم لعلنى ، وبعضهم لعلنى ، وبعضهم لعلنى ، وبعضهم لعلنى ، وبعضهم لعلنا ، وبعضهم لأننى ، وبعضهم لأننى ، وبعضهم لوئى) اه ، وفى لسان العرب لغات أخرى.
- ٣- معنى الترجى : انتظار حصول شىء مرغوب فيه ، ميسور التحقق. ولا يكون إلا فى - الأمر الممكن. ومثله التوقع. أما الإشفاق فلا- يكون إلا- فى الأمر المكروه المخوف ؛ مثل : لعل النهر يغرق الزرع والبيوت. وخبرها غير مقطوع بوقوعه ، ولا متيقن ، فهو موضع شك ؛ بخلاف خبر «إن» و. «أن» - كما سبق - وقد تكون للتعليل ؛ كقوله تعالى : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلُّهُ يَتَذَكَّرُ ...). وقول الشاعر : تَأَنَّ وَلَا تَعْجَلْ - بلومك صاحباً لعل له عذرا وأنت تلوم وقد تكون للاستفهام ؛ كقوله تعالى : (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي). وقد تكون للظن ... وجميع هذه - المعانى قياسيه الاستعمال وإن تفاوتت فى الكثره. والأسلوب الذى تصدره «لعل» إنشائى ، شأنها فى هذا شأن : «ليت» دون باقى إخوانهما - كما سبق فى رقم ٣ هامش ص ٣٣٧ ورقم ٥ من هامش ص ٥٧٠.

١ - يشترط لعمالها ألا تتصل بها : «ما» الزائده. فإن اتصلت بها «ما» الزائده (٢) - وتسمى : «ما» الكافه - منعتها من العمل ، وأباحت دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصه بالاسميه. إلا- : «ليت» فيجوز إعمالها وإعمالها (٣) عند اتصالها بكلمه «ما» السالفه ؛ فيجب الإهمال في مثل : إنما الأمين صديق (٤) ، ولكنما الخائن عدو ، وفي مثل قول الشاعر يصف حصانا ببياض وجهه ، وسواد ظهره :

و كأنما انفجر الصباح بوجهه

حسنا ، أو احتبس الظلام بمتنه (٥)

ويجوز الأمران مع : «ليت» مثل : ليتما على حاضر ، أو : ليتما عليا حاضر ، وهي في الحالتين مختصه بالجمل الاسميه.

ص: ٥٧٥

١- يشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها مما تقدم ذكره من شروط عامه في ص ٤٩٨ ؛ مع زياده شروط أخرى. سنذكرها هنا. وينفرد خبر «لعل» بجواز تصديره «بأن» المصدريه ؛ نحو : لعل أحدكم أن يسارع في الخيرات فيلقى خير الجزاء ... (ولا مانع في هذه الحاله أن يقع المعنى خبرا عن الذات كوقوعه خبرا لعسى ... وقد سبق الكلام عليها في باب أفعال المقاربه رقم ٧ من هامش ص ٥٥٧). وإذا وقعت «لعل» أو «عسى» في كلام الله تعالى لا- يكون معناها الرجاء ، أو الإشفاق ؛ لاستحاله ذلك عليه. وإنما يكون معناها التحقيق حينا ، وحينا الرجاء أو الإشفاق منسوبا إلى الذي يدور بصدد الكلام ، لا إلى المولى جل شأنه. (انظر رقم ٢ من هامش ٥٦٣).

٢- يشترط أن تكون «ما» حرفا زائدا ليمنع هذه الحروف الناسخه من العمل. فإن لم يكن حرفا زائدا لم يمنعها مثل «ما» الموصوله في نحو : إن ما في القفص بلبل. (أى : إن الذى فى القفص بلبل) ومثل «ما» الموصوفه فى نحو : إن ما مطيعا نافع ، أو إن ما يطيع نافع ، (أى : إن شيئا مطيعا أو يطيع - نافع. فكلمه : «ما» فى المثالين ليست كافه (أى : ليست مانعه) للحرف الناسخ عن العمل ، ويجب فصلها فى الكتابه منه. بخلاف الزائده فيجب وصلها بآخره فى الكتابه.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك فى بيت سيجىء فى ص ٦٠١. ووصل «ما» بذى الحروف مبطل إعمالها. وقد يبقى العمل أى : أن اتصال «ما» الزائده بهذه الحروف يبطل عملها. وقد يبقى العمل - اختيارا - فى «ليت» وحدها دون أخواتها ، فى الرأى الأحسن.

٤- إذا اتصلت - «ما» الزائده بأحد الحرفين الناسخين : «إن» أو «أن» ، منعتها من العمل ، وصار كل واحد منهما بعد هذه الزيادة أداه من أدوات الحصر ؛ تزيد توكيد المعنى قوه وضوحا. (وقد سبقت الإشارة للحصر فى ص ٤٥١) مثل : إنما أنت كبير الهمه ، أو : عرفت أنما أنت كبير الهمه ؛ فقد قصرنا المخاطب على صفه معينه ؛ هى كبر الهمه ؛ وحصرنا أمره فيها. وتأويل «أن» (المفتوحه الهمزه المشدده النون) مع معموليها بمصدر مؤول تختفى عند ظهوره لا- يمنع من إفادتها الحصر عند اتصالها بما الزائده ، لأن إفاده الحصر تتم قبل التأويل وسبب المصدر. (راجع الصبان ج ١ عند الكلام على «ما» الزائده المتصله بهذه

الحروف).

٥- بظهره.

ب - يشترط في اسمها شروط ، أهمها :

ألا يكون من الكلمات التي تلازم استعمالا واحدا ، وضبطا واحدا لا يتغير ؛ كالكلمات التي تلازم الرفع على الابتداء ، فلا تخرج عنه إلى غيره ؛ ككلمه : «طوبى» وأشباهاها (١) - فى مثل : طوبى للمجاهد فى سبيل الله. - فإنها لا تكون إلا مبتدأ.

وألا يكون من الكلمات الملازمه للصداره فى جملتها ، إما بنفسها مباشره ؛ كأسماء الشرط ، و : «كم» ... ، وإما بسبب غيرها (٢) ؛ كالمضاف إلى ما يجب تصديره ؛ مثل : صاحب من أنت؟ فكلاهما لا يصلح اسما.

والسبب : هو أن هذه الحروف الناسخه ملازمه للصداره فى جملتها (ما عدا «أن») (٣) فإذا كان اسم واحد منها ملازما للصداره وقع بينهما التعارض. ولهذا كان من شروط إعمالها - أيضا - أن يتأخر اسمها وخبرها عنها.

وألا يكون اسمها فى الأصل مبتدأ واجب الحذف ؛ كالمبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر (٤) ؛ نحو : عرفت محمودا

ص: ٥٧٦

- ١- وكالكلمات التي تلازم النصب على المصدرية ، أو الظرفية. وقد مر بيانها فى بدء الكلام على «كان» وأخواتها ص ٤٩٤.
- ٢- مما مر بيانه فى بدء الكلام على «الكلام على «كان» وأخواتها ص ٤٩٥.
- ٣- إذا كانت «أن» للترجى - أى : مثل : «لعل» التي تفيد هذا المعنى - وجب أمران ؛ أن تلازم صدر جملتها ، وأن تكون الجمله فى هذه الصورة اسميه حتما ، ولا يصح اعتبار «أن» حرفا مصدريا يؤول مع معموليه بمصدر مفرد. كما لا يصح - وهى بمعنى : «لعل» - أن يتقدم عليها أحد معموليها ، ولا معمول أحدهما - وقد سبق هذا فى ص ٤٨٥.
- ٤- سبق أن أوضحنا المراد بالنعت المقطوع وسببه ... فى ص ٤٦٣ ، وسيجىء تفصيل الكلام عليه فى الباب الخاص بالنعت ح ٣ - ويستثنى من المبتدأ الواجب الحذف ضمير الشأن فى مثل : «إن من يرض عن الشر يلق سوء الجزاء» إذ الأصل : إنه من يرض ... أى : إنه الحال والشأن (وقد تقدم الكلام على ضمير الشأن ص ٢٢٦) فهذه الهاء فى الأصل نائبة عن مبتدأ هو : الحال والشأن. ولا يصح أن تكون كلمه «من» اسم «إن» لأن «من» شرطيه ؛ والشرط له الصداره ، فلا يسبقه ناسخ ، هذا إلى أن المضارعين بعدها مجزومان. ومثله قول الشاعر : إن من يدخل الكنيسه يوما يلق فيها جآذرا وظباء أى : إنه من يدخل يلق وحذف ضمير الشأن فى هذا الباب كثير بقريته تدل عليه وعلى المراد ؛ (كما هو مشروط عند كل حذف) ومنه الحديث ... إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون. أى : إنه

ح - ويشترط في خبرها ألا يكون إنشائياً (٢)، (إلا الإنشاء المشتمل على: «نعم» و«بئس» وأخواتهما من أفعال المدح والذم) فلا يصح: إن المريض ساعده. وليت البائس لا تهنه ... ويصح: إن الأمين نعم الرجل، وإن الخائن بئس الإنسان.

وكذلك يشترط في خبرها إذا كان مفرداً أو جملة - أن يتأخر عن اسمها، فيجب مراعاة الترتيب بينهما؛ بتقديم الاسم وتأخير الخبر، نحو: إن الحق غلاب - إن العظام كفؤها العظماء - إن كبار النفوس ينفرون من صغائر الأمور، وقول الشاعر:

إن الأمين - إذا استعان بخائن -

كان الأمين شريكه في المأثم

فلو تقدم هذا الخبر لم تعمل، بل لم يكن الأسلوب صحيحاً. وهذا الشرط يقتضى عدم تقدمه على الناسخ من باب أولى.

أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة، بأن كان شبه جملة: (ظرفاً أو جاراً مع مجروره). فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط، فيتوسط بينه وبين الناسخ عند عدم وجود مانع: نحو؛ إن في السماء عبره (٣)، وإن في دراستها عجائب. وقول الشاعر:

إن من الحلم ذلاً أنت عارفه

والحلم عن قدره فضل من الكرم

ص: ٥٧٧

١- برفع كلمه: «العالم» على أنها خبر مبتدأ محذوف. وكانت في الأصل نعتاً ثم تركته، وصارت خبراً؛ إذا الأصل «عرفت محموداً العالم» بنصب العالم على أنها صفة، ثم قطعت عن النعت إلى الخبر للأسباب التي أشرنا إليها في ص ٤٦٣.

٢- سواء أكان الإنشاء طلباً أم غير طلب (راجع رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ ويجوز في خبر «أن» المخففه أن يكون جملة دعائية - كما سيجيء في ص ٦١٥ - كقراءه من قرأ بتخفيف النون (أى: تسكينها)، قوله تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) ويقول «الرضى» لا أرى مانعاً من وقوع الجملة الطلبية خبراً عن «إن» و«لكن» مع قلته. ولا داعى للأخذ برأيه القليل.

٣- فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه: إن إخوانها: لأن أن، ليت، لكن، لعل كأن - عكس ما لكان من عمل كإن زيداً عالم بأنى كفاء، ولكن ابنه ذو ضغن يقول: لأن - وما تبعها من الحروف المذكوره بعدها - عكس ما ثبت من العمل لكان وأخواتها «فكان» ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الحروف تعمل عكسها: تنصب الاسم وترفع الخبر، ووضح - - هذا بأمثله في البيت الثانى، هى: إن زيدا عالم بأنى كفاء، ولكن ابنه ذو ضغن (أى: حقد) فعرض أمثله لحروف ثلاثه هى: إن، أن، لكن ... هذا ويتردد في كلام النحاه القدماء - وغيرهم - اسم «زيد» «عمرو» «بكر» «خالد»، وهى أسماء عربيه صحيحة، ولكنها شاعت في استعمالاتهم حتى صارت مبتدله؛ فيحسن العدول عنها في استعمالنا قدر استطاعتنا، كما أشرنا لهذا كثيراً. ثم قال: وراع ذا الترتيب. إلا فى الذى كليت فيها، أو: هنا - غير البذى يريد: أن مراعاة هذا الترتيب الوارد فى أمثله بين المعمولين أمر واجب؛

فیتقدم الاسم ويتأخر الخبر وجوبا إلا- في مثل ؛ ليت في الدار غير البذی (أى : البذیء ؛ وهو : الوقح) ، ومثل : ليت هنا غير البذیء ؛ من كل تركيب يقع فيه خير إن وأخواتها ظرفا أو جارا مع مجروره. وقد اقتصر على بيان هذه الحالة التي يجوز فيها التقديم ، ولم يذكر تفصيل المواضع التي يجب فيها التقديم والتي يجب فيها التأخير ...

ومثل : إن هنا رفاقا كراما ، وإن معنا إخوانا أبرارا. وقولهم فى وصف رجل : كان والله سمحا سهلا ، كأنّ بينه وبين القلوب نسيا ، أو : بينه وبين الحياه سيبا. فإن وجد مانع لم يجرز تقدمه ؛ كوجود لام الابتداء فى نحو : إن الشجاعه لفى قول الحق : حيث لا يجوز تقديمه وفيه لام الابتداء (١) ...

وهناك حاله يجب فيها تقديمه ؛ هى : أن يكون فى الاسم ضمير يعود على شىء فى الخبر الجار والمجرور ؛ مثل : إن فى الحقل رجاله ، وإن فى المصنع عماله. فاسم الناسخ (رجال وعمال) مشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر (٢) ؛ (أى : على الحقل ، والمصنع) ، ولو تأخر الخبر لعاد ذلك الضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبه معا ؛ وهو ممنوع هنا (٣).

ومما تقدم نعلم أن للخبر - فى هذا الباب - ثلاثه أحوال من ناحيه تقديمه ، أو تأخيره على الاسم.

ص : ٥٧٨

١- ومن الموانع أن يكون الحرف الناسخ هو : «عسى» (التي بمعنى : لعل) أو الحرف : «لا» - كما سيأتى فى بابها ص ٦٢٦ - فلا يجوز تقديم خبر هذين الحرفين مطلقا.

٢- لأن الخبر هو الجار مع مجروره ، والضمير عائد على المجرور وحده ؛ فهو عائد على بعض الخبر - كما سبق أن أوضحناه.

٣- وهناك حاله أخرى يجب فيها تقديم خبر أن (المفتوحه الهمزه المشدده النون) ستجىء فى : «ب» من ص ٥٨٣. وإذا وقع المصدر المؤول من «أن مع معموليها» مبتدأ ؛ وكان تأخير خبره فى هذه الصوره مؤديا إلى اللبس ، وجب تقديم هذا الخبر ؛ مثل : عندي أنك فاضل. أما سبب اللبس وما يترتب عليه فقد تقدم فى رقم ٥ من ص ٤٥٨ حيث مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوبا.

الأولى : وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة. وكذلك إن كان شبه جملة جاراً مع مجروره ، ولا يعود على المجرور ضمير من الاسم.

الثانية : وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة ، جاراً مع مجروره ، وكان الاسم مشتقاً على ضمير يعود على المجرور (أى : على بعض الخبر الجار مع مجروره).

الثالثة : جواز الأمرين إذا كان شبه جملة ، - غير ما سلف - ولم يمنع من التقدم مانع.

أما معمول الخبر (مثل : إن المتعلم قارئ كتابك ، وإنه منتفع بعلمك ،) فلا يجوز تقدمه على الحرف الناسخ ، لكن يجوز تقدمه على الخبر مطلقاً (أى : سواء أكان معمول شبه جملة ، أم غير شبهها ، فتقول : إن المتعلم - كتابك - «قارئ ، وإنه - بعلمك - منتفع. ففي الجملة الأولى تقدم معمول : «كتابك» وليس بشبه جملة ؛ وفي الثانية تقدم معمول شبه الجملة ، وهو الجار والمجرور : «بعلم».

كما يصح تقديم معمول الخبر على الاسم والتوسط بينه وبين الناسخ في حالة واحدة ، هى : أن يكون معمول شبه جملة ؛ نحو : إن فى المهد الطفل نائم - إن بيننا الودّ راسخ.

ويؤخذ من كل ما سبق : أنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف الناسخ واسمه فاصل إلا الخبر شبه الجملة الذى يصح تقديمه ، أو معمول لخبر إذا كان معمول شبه جملة أيضاً الجملة كذلك ، كما لا يجوز أن يتقدم على الحرف الناسخ اسمه ، أو خبره ، أو معمول أحدهما.

١- قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أو أحدهما ، ويظل ملحوظا تتجه إليه النيه ؛ كأنه موجود. وأكثر ما يكون الحذف في إنَّ (المكسوره الهمزه المشدده النون) ، ومنه قول تعالى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) بناء على أن التقدير : تزعمون أنهم شركائي. وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم ، وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، وقد يحذف أحدهما فقط (١) ، وكل ذلك مع ملاحظه المحذوف ولا يصح شيء مما سبق إلا إذا قامت قرينه تدل على المحذوف مع عدم تأثير المعنى بالحذف ، وهذه قاعده لغويه عامه أشرنا إليها من قبل (٢) ؛ هي جواز حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه. بشرط أن تقوم قرينه تدل عليه).

وقد يجب حذف خبر «إن» إذا سدَّ مسده واو المعية ، نحو : إنك وخيرا ، أى : إنك مع خير ، أو سد مسده الحال ، نحو : قول الشاعر :

إنَّ اختيارك ما تبغيه ذا ثقه

بالله مستظها بالحزم والجدِّ

أو مصدرا مكررا ؛ نحو : إن الفائده سيرا سيرا.

وتختص : «ليت» بالاستغناء عن معموليها ، وبأحكام أخرى سبقت شروطها وتفصيلاتها في رقم ١ من هامش ص ٥٧٤.

ب - الأنسب الأخذ بالرأى القائل بجواز تعدد الخبر في هذا الباب على الوجه الذى سبق إيضاحه فى تعدد خبر المبتدأ ص ٤٨٠ ؛ لأن التعدد هنا وهناك أمر تشتد إليه حاجه المعنى أحيانا.

ح - من العرب من ينصب بهذه الحروف المعمولين ؛ كما تنطق الشواهد الواردة به. لكن لا يصح القياس عليها فى عصرنا ؛ منعا لفوضى التعبير والإبانه ، وإنما نذكر رأيهم - كعادتنا فى نظائره - ليعرفه المتخصصون فيكشفوا به ، فى غير حيره ولا اضطراب - ما يصادفهم من شواهد قديمه وردت مطابقه له مع ابتعادهم عن محاكاتها.

ص: ٥٨٠

١- راجع ج ٨ من ٨٥ من شرح المفصل. وفيه الأمثله. وكذلك حاشيه الألوسى على شرح القطر ج ١ ص ٢٦٨ وكذا فى هامش ص ٦٠٣ الآتيه.

٢- فى رقم ١ من هامش ص ٥٧٤.

إشارة

لهمزة «إن» ثلاثة أحوال ، وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين .

الحالة الأولى

إشارة

يجب فتحها في موضع واحد ، هو : أن تقع مع معموليها جزءا من جملة مفتقره إلى اسم مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، ولا سبيل للحصول على ذلك الاسم إلا من طريق مصدر منسبك من «أن» مع معموليها. ففي مثل : شاع أن المعادن كثيرة في بلادنا. سرنى أنك بارٌّ بأهلك - لا نجد فاعلا للفعل : «شاع» ولا للفعل : «سرن» مع حاجه كل فعل للفاعل ، ولا وسيله للوصول إليه إلا بسبك مصدر مؤول من : «أن» مع معموليها ؛ فيكون التقدير : شاع كثره المعادن في بلادنا - سرنى برك بأهلك (١) وكذلك الفعل : «زاد» في قول القائل :

لقد زادني حبا لنفسى أننى

بغيض إلى كل امرئ غير طائل (٢)

وفي مثل : عرفت أن المدن مزدحمه - سمعت أن البحار ممتلئه بالأحياء ... نجد الفعل : «عرف» محتاجا لمفعول به ، وكذلك الفعل : «سمع». فأين المفعولان؟ لا- نتوصل إليهما إلا بسبك مصدر مؤول من : «أن» مع معموليها ؛ فيكون التقدير : عرفت ازدحام المدن - سمعت امتلاء البحار بالأحياء.

وفي مثل : تألمت من أن الصديق مريض - فرحت بأن العربي مخلص للعروبه ... ، نجد حرف الجر : «من» ليس له مجرور ، وكذلك حرف الجر : «الباء» وهذا غير جائز في العربية. فلا مفر من أن يكون المصدر المنسبك من «أن» مع معموليها في الجملة الأولى هو المجرور بالحرف : «من» وفي الجملة الثانية هو المجرور «بالباء». والتقدير : تألمت من مرض الصديق - وفرحت

ص: ٥٨١

١- المصدر الذى تقدر به «أن» مع معموليها هو المصدر الصريح المأخوذ من خبرها إن كان اسما مشتقا ، أو فعلا متصرفا. أو من الاستقرار والوجود إن كان الخبر ظرفا أو جارا مع مجروره. أو هو الكون المضاف لاسمها إن كان الخبر جامدا. وتفصيل هذا وإيضاحه قد سبق في باب الموصول ص ٣٧٤.

٢- رجل غير طائل : حقير خسيس.

ياخلاص العربيّ للعروبه ... وهكذا كل جملة أخرى تتطلب اسما لها ، ولا سبيل لإيجاده إلا من طريق مصدر منسبك من «أنّ» مع معموليها.

ومن الأمثلة غير ما سبق : «حقا ، أنك متعلم رفع لقدرك» - «المعروف أن التعلم نافع». فالمصدر المؤول في الجملة الأولى مبتدأ ، والتقدير : تعلمك رفع لقدرك ، أما في الجملة الثانية فهو خبر ، والتقدير : المعروف نفع التعلم.

ومثله المصدر المؤول بعد : «لولا» حيث يجب فتح همزه «أنّ» نحو : لولا أنك مخلص لقاطعتك. والتقدير : لولا إخلاصك حاصل لقاطعتك.

ومما سبق نعلم أن المصدر المؤول يجيء لإكمال النقص ، فيكون فاعلا ، أو نائبه ، أو مفعولا به (١) ، أو مبتدأ ، أو خبرا (٢). وقد يكون غير ذلك (٣).

كما نفهم المراد من قول النحاه : يجب فتح همزه : «أنّ» إذا تحتم تقديرها مع معموليها بمصدر يقع في محل رفع ، أو نصب ، أو جر (٤).

ص : ٥٨٢

١- بشرط أن يكون المفعول به غير محكى بالقول.

٢- عن اسم معنى ... (راجع الزيادة والتفصيل في ص ٥٨٣).

٣- مما سيجيء في ص ٥٨٣ ، وما بعدها. إلا في أشياء يأتي توضيحها هناك في : «ج».

٤- وفيما سبق يقول ابن مالك : وهمز : «إنّ» افتح لسد مصدر مسدّها ، وفي سوى ذاك اكسر أي : افتح همزه «إن» لسد المصدر مسدّها مع معموليها.

١- «أن» - مفتوحة الهمزة ، مشدده النون - معناها التوكيد - كما شرحنا (١) - وهي مع اسمها وخبرها تؤول بمصدر معمول لعامل محتاج له ، فمن الواجب أن يكون الفعل - وغيره مما هي معموله له - مطابقا لها في المعنى ؛ بأن يكون من الألفاظ الداله على العلم واليقين (٢) ؛ لكيلا يقع التعارض والتناقض بينهما (أى : بين ما يدل عليه العامل ، وما يدل عليه المعمول) وهذا هو ما حرت عليه الأساليب الفصيحه حيث يتقدمها ما يدل على اليقين والقطع : مثل : اعتقدت ، علمت ، ووثقت ، تيقنت ، اعتقادي ... ولا يقع قبلها شيء من ألفاظ الطمع ، والإشفاق ، والرجاء ... مثل : أردت ، اشتهيت ، وددت ... وغيرها من الألفاظ التي يجوز أن يوجد ما بعدها أو لا يوجد ؛ والتي لا يقع بعدها إلا «أن» الناصبه للمضارع. وهذه لا تأكيد فيها ولا شبه تأكيد ؛ فتقول أرجو أن تحسن إلى الضعيف ، وأرغب أن تعاون المحتاج. وكالتى فى الآيه الكريمة : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ).

وما ذكرناه فى «أن» المشدده يسرى على : «أن» المفتوحة الهمزة المخففه من الثقيله ؛ فكلاهما فى الحكم سواء ، نحو قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى).

ومن الألفاظ ما لا يدل على اليقين ولا على الطمع والإشفاق ولكن يقع بعده «أن» المشدده والمخففه الناسختان كما يقع بعده «أن» التي تنصب الفعل المضارع.

وذلك النوع من الألفاظ هو ما يدل على الظن ؛ مثل : ظننت ، وحسبت ، وختلت.

ومعنى الظن : أن يتعارض الدليلان ، ويرجح أحدهما الآخر. وقد يقوى الترجيح فيستعمل اللفظ بمعنى اليقين ؛ نحو قوله تعالى : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) ، وقد يضعف حتى يصير مشكوكا فى وجوده : كأفعال الرجاء والطمع وألفاظهما الأخرى (٣)

...

ب - لا تكون «أن» (المفتوحة الهمزة. المشده النون) مستقلة بنفسها مع معموليها : فلا بد أن تكون معهما جزءا من جمله أخرى (٤) ... غير أنه لا يجوز

ص: ٥٨٣

١- فى رقم ٢ من ص ٥٧١ ثم ٧١٥ راجع تفصيل هذا فى ص ٦١٥. وقد سبقت الإشارة إلى «أن» المصدريه مع نظائرها من الحروف المصدريه فى ص ٣٦٨.

٢- كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧١.

٣- كما أوضحنا فى ص ٥٨١.

٤- كما أوضحنا فى ص ٥٨١.

أن يقع المصدر المؤول من : «أن ومعموليها» اسما لأختها المكسوره الهمزه (١). فإذا أريد ذلك وجب الفصل بينهما بالخبر ، فيتقدم بشرط أن يكون شبه جملة (٢). نحو : إن عندى أن التجربه خير مرشد. إن فى الكتب السماويه أن الرسل هداه للناس ... وقد سبق أنه يجوز وقوع «أن» مع معموليها اسما للأحرف الناسخه - ومنها : أن - (أى : أن يكون المصدر المؤول اسما للأحرف الناسخه) بشرط أن يتقدم عليه الخبر شبه الجملة.

ح - أشرنا - فى ص ١٨١ - إلى بعض مواضع المصدر المؤول من «أن ومعموليها». وقد يقع فاعلا لفعل ظاهر كما رأينا أو مقدر ؛ نحو : اسمع ما أن الخطيب يخطب. أى : ما ثبت أن الخطيب يخطب ، (مده ثبوت خطبته) وذلك لأن «ما» المصدريه الظرفيه لا تدخل - فى أشهر الآراء - على الجملة الاسميه المبدوءه بحرف مصدرى (٣). ومثلها العبارة المأثوره : «لا أكلم الظالم ما أن فى السماء نجما. أى : ما ثبت أن فى السماء نجما ...»

ومن الفعل المقدر أيضا أن يقع ذلك المصدر المؤول بعد : «لو» الشرطيه ؛ نحو : لو أنك حضرت لأكرمتك. فالمصدر المؤول فاعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت حضورك ... لأن «لو» شرطيه لا تدخل إلا على الفعل فى الرأى المشهور. والأخذ به أولى من الرأى القائل : إن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، أو مبتدأ لا يحتاج إلى خبر. لأن فيهما تكلفا وبعدا (٤).

وقد يقع ذلك المصدر نائب فاعل ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ...) ، وقد يقع خبرا عن مبتدأ الآن ، كالأمثله

ص: ٥٨٤

١- أشرنا لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧١.

٢- راجع شرح المفصل ج ٨ ص ٧١. ويذكرون فى سبب المنع أن كل واحده منهما تفيده التوكيد وحرف التوكيد لا يدخل مباشره على نظيره. هذا إلى أن دخول إن المكسوره على أختها قد يوقع فى الوهم أن المفتوحه الهمزه أضعف فى إفاده التوكيد من المكسوره الهمزه ؛ فجاء بهذه لتجبر الضعف ، مع أنهما متساويان وكل هذا تعليل متكلف ومصنوع ، وإنما التعليل الحق هو محاكاة العرب الفصحاء ...

٣- إذ الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظى. (كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٧٣).

٤- بيان الأسباب فى ج ٢ ص ١٢٢ م ٦٩ باب : «الاشتغال» - وفى باب : «لو» من الجزء الرابع.

السالفه ، أو بحسب الأصل : نحو : كان عندي أنك مقيم. لكن يشترط في المبتدأ الذى يقع خبره هذا المصدر المؤول ، ثلاثه شروط :

١ - أن يكون اسم معنى ؛ نحو : الإنصاف أنك تسوى بين أصحاب الحقوق ؛ فلا- يصح : الأسد أنه ملك الوحوش ، بفتح الهمزه. بل يجب كسرها - كما سيجيء (١) -.

٢ - وأن يكون غير قول (٢) ؛ فلا يجب الفتح فى مثل : قولى : أن البطاله مهلكه.

٣ - وأن يكون محتاجا للخبر المؤول من «أن» ومعموليها ليكمل معه المعنى الأساسى للجمله ، من غير أن يكون المبتدأ داخلا فى معنى الخبر ؛ (أى : من غير أن يكون معنى الخبر صادقا عليه) ، نحو : اعتقادى أنك نزيه. فكلمه : اعتقادى. مبتدأ يحتاج إلى خبر يتم المعنى الأساسى. فجاء المصدر المؤول ليتممه. والتقدير : «اعتقادى نزاهتك» ، فالخبر هنا يختلف فى معناه عن المبتدأ اختلافا واضحا. فإن كان المصدر المؤول من : «أن مع معموليها» ليس هو محط الفائده الأصليه ، (أى : ليس المقصود بتكملة المعنى الأساسى ؛ كأن يكون معناه منطبقا على المبتدأ وصادقا عليه) فإنه لا يعرب خبرا ، بل الخبر غيره. كما فى المثال السابق وهو : «اعتقادى أنك نزيه» إذا لم يكن القصد الإخبار بنزاهته والحكم عليه بها ، وإنما القصد الإخبار بأن ذلك الاعتقاد حاصل واقع ؛ فيكون المصدر المؤول مفعولا- به للمبتدأ ، والخبر محذوف ؛ والتقدير - مثلا- - اعتقادى نزاهتك حاصل أو ثابت ... ، والمصدر المؤول فى هذا المثال ينطبق على المبتدأ ، ويصدق عليه ؛ لأن النزاهه هنا هى : الاعتقاد ، والاعتقاد هو النزاهه ... و...

وقد يقع المصدر المؤول مفعولا لأجله ؛ نحو : زرتك أنى أحبك ، أو مفعولا معه ، نحو : يسرنى قعودك هنا ، وأنك تحدثنا. أو مستثنى ؛ نحو : ترضينى أحوالك ، إلا أنك تخلف الميعاد. ويقع مضافا إليه بشرط أن يكون المضاف مما يضاف إلى المفرد ، لا- إلى الجمله ؛ مثل : سرنى عملك غير أن خطك ردىء. أى : غير رداءه خطك. فإن كان المضاف مما يضاف إلى الجمله وحدها وجب كسر الهمزه ؛ مثل : حضرت حيث إنك دعوتنى ، بكسر همزه : «إن»

ص: ٥٨٥

١- فى رقم ٦ من ص ٥٩٠.

٢- حكم لواقعه بعد قول موضح فى رقم ٤ من ص ٢٨٩ و ٥ من ص ٥٩٤.

مراعاة للرأى الذى يحتم إضافه «حيث» للجمل ، دون الرأى الآخر الذى يبيح إضافتها لغير الجملة.

ومثل المواضع السابقه ما عطف عليها ؛ نحو قوله تعالى : (..... اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنْتِي فَضَّلْتَكُمْ ...) فالمصدر المؤول وهو «تفضيلى» معطوف على المفعول به : «نعمه» ، وكذلك ما أبدل منها ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، أَنَّهَا لَكُمْ ...) ، فالمصدر المؤول ، وهو : استقرارها وكونها ... بدل من إحدى. وهكذا ...

ولا يكون هذا المصدر المؤول مفعولا مطلقا ، ولا ظرفا ، ولا حالا ، ولا تمييزا ولا يسد مسد «مفعول به» أصله خبر عن ذات (1) ، نحو : ظننت القادم إنه عالم. فلو فتحت الهمزه لكان المصدر المؤول من : «أنه عالم» ؛ مفعولا ثانيا للفعل : «ظننت» مع أن أصل هذا المفعول خبر عن كلمه : «القادم» فيكون التقدير «القادم علم» فيقع المعنى خيرا عن الجئه (2) ، وهذا مرفوض هنا إلا بتأويل لا يستساغ مع أن.

د - من الأساليب الفصيحه : «أحقا أن جيرتنا استقلوا» (3) ... يريدون ؛ أفى حق أن جيرتنا استقلوا. فكلمه : «حقا» ظرف زمان (4) - فى الشائع - ، والمصدر المنسبك من «أن» مع معموليها مبتدأ مؤخر. ولهذا وجب فتح همزه «أن». أى : أفى حق استقلال جيرتنا.

ويصح أن تكون كلمه ؛ «حقا» ، مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره : حق (بمعنى : ثبت) والمصدر المنسبك فاعله ، أى : أحق حقًا استقلال جيرتنا؟ وأحيانا يقولون : «أما أن جيرتنا استقلوا». فكلمه : «أما» (بتخفيف الميم) (5) بمعنى : حقًا ، ويجب فتح همزه «أن» بعدها.

ص : ٥٨٦

١- جئه.

٢- المانع الحق : هو استعمال العرب الفصحاء ، وكرهتهم فتح الهمزه فى مثل هذا الموضع.

٣- بمعنى : أحقا أن جيراننا ارتحلوا. والجيره جمع : جار.

٤- كما فى الخضرى والتصريح ، آخر باب الظرف - والظرفيه هنا مجازيه. وبيان هذا فى باب الظرف ج ٢ ص ٢٢١ م ٧٩.

٥- إذا كانت «أما» - مخففه الميم - حرف استفتاح وجب كسر همزه : «إن» بعدها. - كما سيجىء فى ص ٥٨٨ وفى رقم ٣ من ص ٥٩٥.

وخير ما ارتضوه فى إعرابها : أنها مركبه من كلمتين ؛ فالهمزه للاستفهام . «ما» ظرف ، بمعنى : شىء . ويراد بذلك الشىء : «حق»
فالمعنى : «أحقاً» وكلمه : «أما» مبنيه على السكون فى محل نصب ، وهى خبر مقدم ، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر (١).

ه - قد يسدّ المصدر المؤول من أنّ ومعموليه مسدّ المفعولين إن لم يوجد سواه ، نحو : ظننت أن بعض الكواكب صالح
للسكنى . وكذلك فى كل موضع تحتاج فيه الجملة إلى ما يكمل نقصها فلا تجد غيره ، مع عدم مانع يمنع منه ...

و - أشرنا من قبل (٢) إلى وقوع : «أنّ» المفتوحه الهمزه المشدده النون - للترجى ، فتشارك «لعل» فى تأديه هذا المعنى وتحتاج
إلى جملة اسميه بعدها ؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ولا بد أن يكون لها الصداره فى جملتها . ولا يصح أن تسبك مع ما بعدها
بمصدر مؤول ؛ فهى تخالف «أنّ» المفتوحه الهمزه ، المشدده النون التى معناها التوكيد فى أمور : فى المعنى ، وفى وجوب
الصداره ، وفى منع السبك بمصدر مؤول .

ص : ٥٨٧

١- راجع الكلام على هذا الأسلوب فى ج ٢ ص ٢٢١ «و» م ٧٩ .

٢- راجع رقم ٥ من ص ٤٥٨ حيث الإيضاح .

يجب كسر همزه : «إن» فى كل موضع لا يصح أن تسبك فيه مع معموليها بمصدر ؛ فيجب الكسر فيما يأتى :

١- أن تكون فى أول جملتها حقيقه ، نحو : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ،) وقول الشاعر يمدح محسنا :

يخفى صنائعه ، والله يظهرها

إن الجميل إذا أخفيته ظهرا

وتعتبر فى أول جملتها حكما إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستفتاح (١) ؛ مثل : ألا ، وأما (٢) ، نحو : ألا إن إنكار المعروف لؤم - أما إن الرشوه جريمه من الراشى والمرتشى. ومثلهما الواو التى للاستئناف ، كقول الشاعر :

وإنى شقى باللثام ولا ترى

شقىا بهم إلا كريم الشماثل

وكذلك كل واو أخرى تقع بعدها جمله تامه.

فإن سبقها شىء من جملتها وجب الفتح ، نحو : عندى أن الدين وقايه من الشرور.

٢- أن تقع فى جمله الصله ، بحيث لا يسبقها (٣) شىء منها ؛ نحو : أحترم الذى (إنه عزيز النفس عندى.) ، وكذلك فى أول جمله الصفه التى موصوفها اسم ذات (٤) ؛ نحو : أحب رجلا- (إنه مفيد). وفى : أول جمله الحال أيضا ؛ نحو : أجل الرجل (إنه يعتمد على نفسه) وأكبره (وإنه بعيد من الدنيا).

٣- أن تقع فى صدر جمله جواب القسم وفى خبرها اللام ؛ سواء أكانت جمله القسم اسميه ؛ نحو : لعمر ك إن الحذر لمطلوب ، أم كانت فعلية فعلها

ص: ٥٨٨

١- حرف يدل على بدء الكلام ، والتنبيه على أن هذا الكلام هام ومؤكد عند المتكلم.

٢- (انظر رقم ٣ من ص ٥٩٣) ، ثم «ب» من ص ٦٤٤. وفى رقم ٥ من هامش ص ٤٥٨٦

٣- فإن وقعت حشوا (... كأن سبقها شىء من جمله الصله) لم تكسر ؛ نحو : جاء الذى عندى أنه فاضل. ومنه : لا أفعله ما أن فى السماء نجما. أى : ما ثبت أن فى السماء نجما - وقد سبق بيان هذا فى «ح» من ص ٥٨٤ - وكذا فى جمله الصفه والحال التالين.

٤- لأنها لو فتحت لوقع المصدر المؤول صفه لاسم الذات ؛ فيحتاج إلى تأويل لا داعى له لأنه لا يكون نعتا إلا بهذا التأويل

مذكور ؛ نحو : أحلف بالله إن العدل لمحبوب. أو غير مذكور ، نحو : والله إن الظلم لوخيم العقابه.

فإن لم تقع في خبرها اللام لم يجب (١) كسر الهمزة إلا- إذا كانت جملة القسم جملة فعلية فعلها محذوف ؛ نحو : والله إن السياحه مفيدة.

يتضح مما سلف أن الكسر واجب في كل الحالات التي تظهر فيها اللام في خبر «إن». وكذلك في الحالة التي تحذف فيها تلك اللام من الخبر بشرط أن تكون جملة القسم فعلية ، قد حذف فعلها.

٤- أن تقع في صدر جملة محكيه بالقول (لأن المحكيّ بالقول لا يكون إلا جملة ، - في الأغلب - بشرط ألا يكون القول بمعنى الظن) (٢). فتكسر وجوبا في مثل : قال عليه السّلام : (إن الدين يسر). ويقول الحكماء : «إن المبالغة في التشدد مدعاه للنفور» ، (فقل للمتشددين : «إن الاعتدال خير») ، وكذلك في الشطر الثاني من بيت الشاعر :

تعيّرنا أنا قليل عدينا

فقلت لها : إنّ الكرام قليل

فإن وجد القول ولم تكن محكيه به بل كانت معموله لغيره لم تكسر ، نحو : أيها العالم ، أخصّك القول ؛ أنك فاضل ؛ أي : لأنك فاضل ؛ فالمصدر المؤول معمول للام الجر ، لا للقول. وكذلك لا تكسر إن كان القول بمعنى : الظن ، بقرينه تدل على هذا المعنى فيعمل عمله في نصب مفعولين. - نحو : أتقول المراصد أن الجو بارد في الأسبوع المقبل؟ أي : أتظن (٣) (تفتح مع أنها مع معموليها معموله للقول ؛ لأن القول هنا بمعنى «الظن» ينصب مفعولين فيكون المصدر المؤول منها ومن معموليها في محل نصب يسدّ مسدّ المفعولين) ...

٥- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب (٤) وقد علّق عن العمل ، بسبب

ص : ٥٨٩

١- وإنما يجوز الأمران ؛ طبقا للبيان الذي سيجيء في مواضع الفتح والكسر ص ٥٩٢.

٢- ولا الاعتقاد أيضا. فلا بد من أمرين ؛ أن تكون الجملة معموله للقول ، وأن «القول» ليس بمعنى : «الظن ولا الاعتقاد».

٣- الدليل على أن القول هنا بمعنى «الظن» أن المراصد حين تتكهن بما سيقع في المستقبل - ولا سيما المستقبل البعيد - لا تملك الدليل القاطع على صحته ، وعلى أنه سيتحقق حتما ، فقد يقع أو لا- يقع. أما تفصيل الكلام على القول بمعنى الظن وأحكامه. فيجىء في ج ٢ باب ظن وأخواتها.

٤- سيجىء في باب ظن وأخواتها تفصيل الكلام على أفعال القلوب التي تنصب مفعولين. والذي يعنينا الآن هو : «الأفعال القلبية» المتصرفه التي يلحقها التعليق ؛ (وهو ترك العمل لفظا دون معنى ، لمانع فتكون في ظاهرها غير ناصبه للمفعولين - أو لأحدهما - بسبب ذلك المانع. ولكنها في الحكم والتقدير - - ناصبه. نحو : «ظننت لطائر مفرد» فالجملة من : (طائر مفرد) مكونه من مبتدأ وخبر ، في محل نصب. قد سدت مسد المفعولين للفعل : «ظننت» ولم ينصبهما لفظا لاعتراض ما له صدر الكلام وهو هنا :

لام الابتداء. وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق : رأى - علم ، - وجد - درى ... وهذه أفعال تدل على اليقين. وخال - ظن
- حسب - زعم - عد - حجا - جعل ... وهذه أفعال تدل على الرجحان.

وجود لام الابتداء في خبرها ؛ نحو : علمت إن الإسراف لطريق الفقر. فإن لم يكن في خبرها اللام (١) فتحت أو كسرت : نحو : علمت إن الرياء بلاء - بفتح الهمزة ، أو كسرها (٢).

٦- أن تقع خبرا عن مبتدأ اسم ذات ؛ نحو : الشجرة إنها مثمره (٣) وقد يدخل على هذا المبتدأ ناسخ ؛ ومنه قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا) (٤) ، وَالصَّابِئِينَ (٥) ، وَالنَّصَارَى ، وَالْمَجُوسَ (٦) ، وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا - إِنَّ (٧) اللَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ (٨) ...»

ص: ٥٩٠

١- يقول النحاة إن السبب في التعليق هو وجود لام الابتداء ؛ لأن لها الصدارة في جملتها فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها. وهنا تأخرت اللام عن مكانها ؛ لوجود «إن» التي لها الصدارة. والعلل الحقيقية في تأخيرها هي السماع عن العرب.

٢- كما سيجيء في رقم ٣ من ص ٥٩٣ - فالفتح على اعتبار الفعل غير معلق ، والكسر على اعتباره معلقا ، وأداه التعليق هي : «إن» مكسورة الهمزة ، إذ لها الصدارة في جملتها ، وكل ماله الصدارة يعد من أدوات التعليق - كما عرفنا - راجع الصبان ج ٢ في هذا الموضوع.

٣- لو فتحت لكان المصدر المؤول خبرا عن الجثة ، والتقدير ، الشجرة إثمارها. وهو غير المعنى المطلوب ولا- يتحقق هنا إلا بتكلف لا داعي له.

٤- كانوا يهودا.

٥- المتنقلين بين الأديان ، أو : هم عبدة النجوم.

٦- الذين يعبدون النار.

٧- فكلمه «الذين» الأولى ، أصلها مبتدأ قبل دخول الناسخ : «إن» ثم صارت اسمه. وجمله إن الله يفصل بينهم ؛ (وهي مكونه من إن ومعموليها) - في محل رفع خبر «إن» الأولى.

٨- وفي مواضع كسر همزه «إن» يقول ابن مالك : فاكسر في الابتداء ، وفي بدء صله وحيث «إن» ليمين مكمله أي : اكسر همزه «إن» إذا وقعت في ابتداء جملتها ، أو حيث تكون مكمله لليمين ، بأن تقع في صدر جملة جواب القسم على التفصيل الذي شرحناه. ثم قال : أو حكيت بالقول ، أو حلت محل حال ؛ كزرته ، وإني لذو أمل وكسروا من بعد فعل علقا باللام ، كاعلم إنّه لذو تقى

١ - يعدّ بعض النحاه مواضع أخرى للكسر ، منها : أن تقع «إنّ» بعد كلمه «كلّا» التي تفيد الاستفتاح ؛ نحو : قوله تعالى : (كَلَّا ، إِنَّ
الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ، أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى ...)

أو يقع في خبرها اللام من غير وجود فعل للتعليق ؛ نحو : إن ربك لسريع العقاب.

أو تقع بعد «حتى» التي تفيد الابتداء نحو : يتحرك الهواء ، حتى إن الغصون تتراقص - تفيض الصحراء بالخير ، حتى إنها تجود
بالمعادن الكثيره.

والتوابع لشيء من ذلك ؛ نحو : إن النشاط محمود وإن الخمول داء ... والحق أن هذه المواضع ينطبق عليها الحكم الأول ، وهو
أنها واقعه في صدر جملتها ؛ فلا يمنع من الحكم لها بالصدارة أن يكون لجملتها نوع اتصال معنوي - لا إعرابي - بجمله قبلها ؛
كمثال : «حتى» السابق ... «وكلّا» ، في بعض الأحيان. أما اتصالها الإعرابي فيمنع كسرهما إن كان ما قبلها محتاجا إلى المصدر
المؤول منها مع معموليها احتياجا لا مناص منه ، كما سبق.

(أى : فتح همزه «إنّ» وكسرها.) وذلك فى مواضع ، أشهرها :

١- أن تقع بعد كلمه : «إذا» الداله على المفاجأه (١) ، نحو : استيقظت فإذا إن الشمس طالعه ، وفتحت النافذه ، فإذا إن المطر نازل. فالكسر على اعتبار : «إذا» حرف - تبعا للرأى الأسهل - مع وقوع «إن» فى صدر جملتها الاسميه المصرح بطرفيها ؛ بأن يذكر بعدها اسمها وخبرها. والفتح على اعتبار «إذا» حرف أيضا والمصدر المؤول من «أن» مع معموليها فى محل رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : استيقظت فإذا طلوع الشمس حاضر ، وفتحت النافذه فإذا نزول المطر حاضر ... ويجوز اعتبار «إذا» الفجائيه ظرف زمان أو مكان أيضا ، خبرا مقديما. والمصدر المنسبك من «أن» ومعموليها مبتدأ مؤخر ، والتقدير ففى المكان أو فى الوقت طلوع الشمس ، أو نزول المطر ...

٢- أن تقع فى صدر جمله القسم ، وليس فى خبرها اللام ؛ بشرط أن تكون جمله القسم اسميه ؛ نحو : لعمر ك إن الرياء فاضح أهله ، أو فعلية فعلها مذكور ؛ نحو : أقسم بالله أن الباغى هالك ببغيه. بفتح الهمزه وكسرها فيهما ، (فإن كان فعل القسم محذوفا فالكسر واجب - كما سبق (٢) - ؛ نحو : بالله إن الزكاه طهاره للنفس). فالكسر بعد جمله القسم الاسميه فى المثال الأول هو على اعتبار : «إنّ» فى صدر جمله ؛ لأنها مع معموليها جمله الجواب لا محل لها من الإعراب. والفتح هو على اعتبار المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض ، وشبهه جمله سد مسد جواب (٣) القسم ، لا محل له. والتقدير : لعمر ك قسمى على فضيحه الرياء أهله. وكذلك فى المثال الثانى بعد فعل القسم المذكور ، فالكسر على اعتبار «إن»

ص : ٥٩٢

١- أى : هجوم الشىء ووقوعه بغته. والكلام على : «إذا» الفجائيه وشروطها مدون فى رقم ١ من هامش ص ٤٦١.

٢- فى رقم ٣ من ص ٥٨٦.

٣- إنما سد مسد الجواب ولم يكن الجواب مباشره لأن جواب القسم لا يكون إلا جمله ولن يترتب على الخلاف فى التسميه أثر فى المعنى أو فى المعنى أو فى صياغه الأسلوب ؛ فهو شكلى محض.

مع معموليها جمله الجواب لا محل لها ، والفتح على اعتبار المصدر المؤول مجرورا بحرف جرّ محذوف (١) ؛ والتقدير : أقسم بالله على هلاك الباغي بيغيه. ويكون الجار مع المجرور قد سد مسد جمله الجواب ؛ وأغنى عنه - كما سبق - .

٣- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب ، وليس في خبرها اللام ، - طبقا لما تقدم بيانه (٢) - ؛ نحو : علمت أن الدّين عاصم من الزلزل.

٤- أن تقع بعد فاء الجزاء (٣) ، نحو : من يرض عن الجريمة فإنه شريك في الإساءه. فكسر الهمزه على اعتبار «إنّ» مع معموليها جمله في محل جزم جواب أداه الشرط : «من». وفتح الهمزه على اعتبار المصدر المؤول من أن ومعموليها في محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف. والتقدير : من يرض على الجريمة فشركته في الإساءه حاصله ، أو : الثالث شركته في الإساءه ...

ص: ٥٩٣

١- أى : بتقدير حرف جر نزع من مكانه وحذف ؛ فنصب الاسم المجرور بعده ، ليكون نصبه بغير عامل نصب دليلا على المحذوف ، هذا تقديرهم الإعرابي الشائع. ولا مانع أن يكون المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف ، والجمله جواب القسم مباشره. وأصل جواز الفتح والكسر راجع - كما جاء في الهمع - إلى الخلاف في جمله القسم والمقسم عليه ؛ أحدهما معموله للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا به أو بمنزله المفعول به لفعل القسم ، أم لا؟ فمن قال : «نعم» فتح ؛ لأن هذا حكم «إن» إذا وقعت مع معموليها مفعولا به. ومن قال : «لا» ، وأن جمله القسم تأكيد للمقسم عليه من غير عمل فيه ، كسر. ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين.

٢- في رقم ٥ من ص ٥٨٧.

٣- هي الفاء الواقعه في صدر جواب الشرط وجزائه ، (أى : في صدر النتيجة المترتبه على تحقق فعل الشرط). ليس من اللازم أن تكون هذه الفاء داخله في جواب أداه شرط ؛ فقد تكون داخله على شىء يشبه الجواب لأداه تشبه الشرط في العموم والإبهام ؛ كاسم الموصول ، وغيره مما سبق بيانه (في ص ٣٥٦) ومن الأمثله قوله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) فيجوز في «أن» الثانيه الفتح أو الكسر. و «ما» موصوله وليست شرطيه : لأن الشرطيه لها الصداره فلا تدخل عليها النواسخ ؛ والعائد محذوف ؛ والتقدير : غنمتموه .. فعلى كسر همزه «إن» تكون جملتها هي الخبر ، وعلى الفتح يكون المصدر المؤول منها مع معموليها. مبتدأ خبره محذوف ، أى : فكون خمسه لله ثابت ، أو يكون خبرا لمحذوف ، أى : فالواجب كون خمسه لله ، والجمله خبر «إن» الأولى (راجع حاشيه الخضرى في هذا الموضوع).

٥- أن تقع بعد مبتدأ هو قول ، أو فى معنى القول (١) ، وخبرها قول ، أو فى معناه أيضا ، والقائل واحد ، نحو : قولى : «إنى معترف بالفضل لأصحابه ، وكلامى : إنى شاكر صنيع الأصدقاء». فقولى - وهو المبتدأ - مساو فى مدلوله لخبر «إن» وهو : معترف بالفضل ، وخبر «إن» مساويه فى المدلول كذلك ؛ فهما فى المراد متساويان ، وقائلهما واحد ، وهو : المتكلم.

كذلك : «كلامى» ، مبتدأ ؛ معناه معنى خبر «إن» : (شاكر صنيع الأصدقاء) وخبر «إن» معناه معنى المبتدأ ؛ فالمراد منهما واحد ، وقائلهما واحد. وهمزه «إن» فىهما يجوز كسرها عند قصد الحكايه ؛ أى : ترديد الألفاظ ذاتها فتكون «إن» مع معموليها جمله. وقعت خبرا. ومع أنها محكية بالقول نصا تعرب فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز فتح الهمزه ذا لم تقصد «الحكايه» ؛ وإنما يكون المقصود هو التعبير عن المعنى المصدرى من غير تقييد مطلقا بنصّ العبارة الأولى المعينه ، ولا- بترديد الجملة السابقه بألفاظها الخاصه فيكون المصدر المؤول من أن مع معموليها فى محل رفع خبر المبتدأ ، والتقدير : قولى ، اعترافى بالفضل لأصحابه ، وكلامى ، شكرى صنيع الأصدقاء.

فإن لم يكن المبتدأ قولاً أو ما فى معناه وجب الفتح ، نحو : عملى أنى أزرع الحقل. والمصدر المنسبك خبر المبتدأ. ويجب الكسر إن لم يكن خبر «إن» قولاً- أو ما فى معناه ، مثل كلمه : «مستريح» فى نحو : قولى إنى مستريح. أو لم يكن قائل المبتدأ وخبر «إن» واحدا ؛ فلا- يتساوى مدلول المبتدأ والخبر ، ولا- يتوافقان. ؛ نحو : كلامى إن المريض يصرخ. ففى هاتين الحالتين يجب كسر الهمزه ، وتكون «إن» مع معموليها جمله فى محل رفع خبر المبتدأ (٢) ...

ص: ٥٩٤

١- الذى فى معنى القول هو ما يدل دلالته من غير لفظه ؛ مثل : كلام ، حديث ... ، نطق ، ... ولا يراد هنا «للقول» بمعنى : «الظن» وعمله ؛ فقد سبق حكمه فى ص ٥٨٩ وأنه الفتح

٢- ومما سبق نفهم كلام ابن مالك فى جواز الأمرين حيث يقول فى اختصار : بعد إذا فجاءه ، أو قسم لا لام بعده - بوجهين نمى (يريد : نمى (أى : نقل عن السابقين) الوجهان ، هما : لفتح والكسر) بعد إذا فجاءه ، وبعد قسم لا لام فى جمله جوابه ، ثم قال : مع تدو «فا» الجزا وذا يطرد فى نحو : «خير» القول إنى أحمد أى : ومع تلو فاء الجزاء ، فكلمه : «مع» معطوفه على كلمه «بعد» ، التى فى أول البيت السابق بحرف العطف المحذوف ؛ وهو : الواو. يريد : بعد إذا فجاءه ، ومع تلو فاء الجزاء ، ثم قال : إن هذا الحكم بجواز الأمرين مطرد فى كل أسلوب على شاكلة : «خير القول إنى احمد» وهى الحاله الرابعه - التى شرحناها. ويلاحظ فى أمثاله أن المبتدأ كلمه ؛ خبر) ليس قولاً ، ولكنه مضاف للقول فهو بمنزله ..

١ - سرد بعض النحاه مواضع أخرى يجوز فيها الأمران ، ومن الممكن الاستغناء عن أكثرها ؛ لفهمها مما سبق. فمما سردوه.

١- أن تقع «أن» مع معموليها معطونه على مفرد لا يفسد المعنى بالعطف عليه. نحو: سرّنى نبوغك ، وإنك على المنزله. فيجوز فتح همزه : «أن» فيكون المصدر المؤول معطوفا على نبوغ ، والتقدير : سرنى نبوغك وعلو منزلتك. والمعنى هنا لا- يفسد بالعطف. ويجوز كسر الهمزه فتكون «إن» فى صدر جمله مستقله. ومثال ما يفسد فيه المعنى بالعطف فلا يصح فتح الهمزه : لى بيت ، وإن أخى كثير الزروع. فلو فتحت الهمزه لكان المصدر المؤول معطوفا على «بيت» والتقدير : لى بيت وكثره زروع أخى ، وهو معنى فاسد ، لأنه غير المراد إذا كان المتكلم لا يملك شيئا من تلك الزروع. ومثله ما نقله النحاه : «إن لى مالا. وإن عمرا فاضل» إذ يترتب عليه أن يكون المعنى : إن لى مالا وفضل عمرو. وهو معنى غير المقصود.

٢- أن تقع بعد «حتى» ، فتكسر بعد «حتى» الابتدائية - كما سبق (١) - فى مثل : تتحرك الريح حتى إن الغصون تتراقص ... لوقوعها فى صدر جمله. وتفتح إذا وقعت بعد «حتى» العاطفه ، أو الجاره ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك مسابق ، أى : حتى مسابقتك ، بالنصب على العطف ، أو بالجر والأداه فيهما : «حتى».

٣- أن تقع بعد «أما» (المخففه الميم) ، نحو : أما إنك فصيح ، فتكسر إن كانت «أما» حرف استفتاح وتفتح إن كانت بمعنى : «حقا» - كما سبق (٢) - .

٤- أن تقع بعد. لا جرم ، نحو : لا جرم أن الله ينتقم للمظلوم (٣).

ص : ٥٩٥

١- فى ص ٥٩١.

٢- فى «د» من ٥٨٦ وفى رقم ٥ من هامشها

٣- فالفتح على اعتبار «لا» زائده ، أو ليست بزائده ، وإنما هى حرف جواب لنفى المعنى السابق عليها إذا كان المتكلم غير موافق عليه ، و «جرم» فعل ماض بمعنى : «وجب». والمصدر المؤول من - - أن مع معموليها فاعل للفعل : «جرم». وهذا إعراب سيبويه وعليه اقتصر. أما الفراء فيقول : معنى : «لا- جرم» «لا- بد» فلا- نافية للجنس و «جرم» اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والمصدر المنسبك من «أن» ومعموليها مجرور بحرف جر محذوف ، والخبر محذوف أيضا - وهو متعلق الجار ومجروره - والتقدير : لا جرم من أن الله ... إلخ. وهو يجيز كسر الهمزه ويقول فى سببه : إن بعض العرب يجريها مجرى اليمين ؛ بدليل وجود اللام فى قولهم : «لا جرم لآتينك» والأحسن فى هذه الحاله أن نعرب «لا» نافية للجنس و «جرم اسمها متضمنه القسم ، وجمله : «لآتينك» هى : جواب القسم ، وأغنت عن الخبر. (راجع حاشيه الصبان فى هذا الموضع من جواز فتح الهمزه وكسرها) ، وستجىء الإشارة لهذا والإفاضة فى القسم وجوابه - فى موضعه المناسب من الجزء الثانى وهو : باب حروف الجر عند الكلام على حروف القسم.

٥- أن تقع في موضع التعليل ، نحو قوله : (إنا كنا ندعوه من قبل ، إنه هو البر الرحيم) قرئ بفتح الهمزة ، على تقدير لام التعليل ؛ أى : لأنه هو البر الرحيم. وقرئ بكسر الهمزة على اعتبار : «إن» في صدر جملة جديده. ومثله قوله تعالى : (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ. إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ). فالفتح على تقدير لام التعليل ، أى : لأن صلاتك سكن لهم ، والكسر على اعتبار : «إن» في صدر جملة جديده ...

٦- وقوعها بعد «أى» المفسره ؛ نحو : سرنى ابتداعك المفيد ، أى : أنك تبتكر شيئاً جديداً نافعا.

٧- أن تقع بعد حيث الظرفيه ، نحو : أزورك حيث إنك مقيم في بلدك بفتح الهمزة وبكسرها ، فالفتح على اعتبار الظرف : «حيث» داخله على الفرد المضاف إليه وهو المصدر الأول. والكسر على اعتبارها داخله على المضاف إليه الجملة ، وهذا هو الأفصح ؛ إذ الأغلب في «حيث» أن تضاف للجملة.

ص: ٥٩٦

(١)

، فائدتها ، ومواضعها

حين نقول : أصل الماس فحم ، أو : بعض الحيوانات برّى بحرئى - قد يشك السامع فى صدق الكلام ، أو ينكره ؛ فلجأ إلى الوسائل التى ترشد إليها اللغه لتقويه معنى الجملة ، وتأکید مضمونها ، وإزاله الشك عنها أو الإنكار. ومن هذه الوسائل تكرار الجملة. لكن التكرار قد تنفر منه النفس أحيانا. فنعدل عنه إلى وسائل أخرى لها مزيه التكرار فى تأكيد معنى الجملة ، كالقسم ، أو : «إنّ» فنقول : والله أصل الماس فحم. إن بعض الحيوانات برّى بحرئى. أو : لام الابتداء وتدخل على المبتدأ كثيرا (ولهذا سميت : لام الابتداء) ، نحو : لرجل فقير يعمل ، أنفع لبلاده من غنى لا يعمل. ليد كاسبه خير من يد عاطله. وتدخل على غيره ، كخبر «إنّ» ، نحو : إنّ أبطال السلام لخير من أبطال الحرب. وهكذا باقى الوسائل التى تؤكد مضمون الجملة ، وتقوى معناها.

وهذه اللام مفتوحه ، وفائدتها : توكيد مضمون الجملة المثبتة ، وإزاله الشك عن معناها المثبت ؛ بالتفصيل الذى أوضحناه فيما سبق (٢) ، وأوضحنا معه آثارها النحويه ، والمعنويه.

ولها مواضع تدخلها جوازا ، وأشهرها ما يأتى :

١- المبتدأ ، كالأمثله السابقه. وكقول الشاعر :

وللبين خير من مقام على أذى

وللموت خير من حياه على ذلّ

٢- الخبر المتقدم على المبتدأ ؛ نحو : لصادق أنت.

٣- خبر إنّ (المكسوره الهمزه ، المشدده النون) - دون أخبار أخواتها فى فى رأى الأصح ؛ نحو : إن الشتاء لفصل النشاط (٣) ، وإنه لموسم السياحه فى بلادنا

ص: ٥٩٧

١- سبقت الإشارة إليها والتمثيل لها وبيان آثارها النحويه والمعنويه فى ص ٤٤٥ لمناسبه طارئه ، ونعود لتفصيل الكلام عليها هنا ؛ مجاراه لكثير من النحاه ، اختاروا هذا الموضوع للتفصيل. ولكن لا- غنى عن الرجوع إلى الموضوع السابق الذى انفرد ببعض الأحكام.

٢- سبقت الإشارة إليها والتمثيل لها وبيان آثارها النحويه والمعنويه فى ص ٤٤٥ لمناسبه طارئه ، ونعود لتفصيل الكلام عليها هنا ؛ مجاراه لكثير من النحاه ، اختاروا هذا الموضوع للتفصيل. ولكن لا- غنى عن الرجوع إلى الموضوع السابق الذى انفرد ببعض

الأحكام.

٣- قد تسمى فى نحو هذا المثال : باسم اللام «المزحلقة». ولا يعنينا بعد ذلك ما يقولونه فى سبب - - التسميه من : أن مكانها فى الأصل الصداره فى الجملة الاسميه. فلما شغل المكان بكلمه : «إن». ولها الصداره أيضا ؛ كلام الابتداء. وتفيد التوكيد مثلها ، وتمتاز بأنها عامله - تقدمت وزحلت اللام إلى الخبر. والسبب الحق هو استعمال العرب.

إِنَّا - على البعاد والتَّفَرُّق -

لنلتقى بالفكر إن لم نلتق (١)

ولكن يشترط في خبر «إن» الذي تصدره لام الابتداء ما يأتي :

أن يكون متأخرا عن الاسم ، فلا يجوز دخولها في مثل : إن فيك إنصافا ، وإن عندك ميلا للحق ؛ وذلك لتقدم الخبر (٢).

وأن يكون مثبتا ؛ فلا يصح : إن العمل لما طال بالأمس . أو : إن العمل لما نفعه قليل . بل يجب حذفها قبل «ما» النافية وغيرها من أدوات النفي (٣) الداخلة على خبر «إن».

ألا- يكون جملة فعلية فعلها ماض ، متصرف . غير مقرون بكلمه : «قد (٤)» ؛ فلا يصح : «إن الطياره لأسرعت ... (٥)» بل يجب حذف لام الابتداء . فإن

ص : ٥٩٨

١- وقد أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله : وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء ، نحو : إني لوزر يريد «بذات الكسر» صاحبه الكسر ، وهي : «إن» المكسوره الهمزه . و «وزر» أي : ناصر وملجأ لمن يستعين بي .

٢- عرفنا (في ص ٥٧٧) أن الخبر في هذا الباب لا يتقدم إلا إن كان شبه جملة .

٣- مثل : لم ، لن ، لا ، لما ... فدخل لام الابتداء عليه غير مسموع . وهذا هو التعليل الصحيح . فوق أن دخولها على هذه الأدوات المبدوءه باللام يثقل النطق بها .

٤- يشترط في الجملة أيضا ألا تكون شرطيه ؛ لأن هذه اللام لا تدخل على أداء الشرط ولا على فعله ولا على جوابه .

٥- في هذا المثال : «إن الطياره لأسرعت» يجب حذف اللام على اعتبارها للابتداء ويجوز إبقاؤها على أنها في جواب قسم ، ويجب أن تقوم قرينه داله على هذا أو ذاك ، لأن بين المعنيين اختلافا واضحا ؛ وإلا كانت صياغه الأسلوب غير مسايه للمعنى ، فيقع من الفساد في التعبير ما يجب توقيه . ويقول النحاه في التفرقه بين اللامين : إذا جاءت «إن» وبعدها اللام المصاحبه لمضارع مؤكد بنون التوكيد أو الداخلة على الماضى المتصرف الخالى من : «قد» . فإن هذه اللام تكون لام قسم مقدر داخله على جوابه ، وليست لام ابتداء ؛ مثل : إن الحازم ليباعدن عن المساوى - إن الكفاء لنال جزاءه والسبب في الحاله الأولى منع التعارض بين لام الابتداء التى تخلص زمن المضارع للحال - ونون التوكيد التى تخلصه للمستقبل . والسبب في الحاله الثانيه : أن لام الابتداء - والزمن معها للحال - لا تدخل على الماضى المتصرف الخالى من «قد» ، منعا لتعارض الزمنين بينهما . أما المقترن «بقد» فإنها تقرب زمنه من الحال - كما عرفنا في ص ٤٩ - فلا يتعارض مع لام الابتداء وهاتان الصورتان يمتنع فيهما كسر همزه : «إن» إذا تقدم عليها عامل يطلب العمل فى موضعها مع معموليها ؛ تقول : علمت أن الحازم ليباعدن - عن المساوى . وعلمت أن الكفاء لنال جزاءه . لأن هذه اللام - كما سبق - للقسم ، وليست للابتداء ؛ فهى فى موضعها المتأخر المناسب لها ، غير ملحوظ فيها

التقديم قبل مجيء : «إن» ذلك التقديم الذى هو أصلها. بخلافها فى مثل : علمت أن الحازم لمبتعد عن المساوى ؛ فإنها تكسر معها ؛ لأن هذه اللام للابتداء ، وهى من الأدوات التى لها الصدارة ، فتعلق الفعل وتوجب كسر همزه «إن» كشأن ماله الصدارة. وهى مقدمه فى الأصل والنيه ، وإنما تأخرت للعله السابقه ، وهى : أنها تفييد توكيد الجملة ، و «إن» كذلك ؛ فبقيت هذه ؛ لأصالتها وقوتها بالعمل ، وتأخرت تلك ؛ كما يقال ، وستأتى فروق أخرى بين اللامين.

كان الخبر جملة فعلية فعلها ماض غير متصرف جاز - فى غير ليس - دخول اللام وعدم دخولها ؛ نحو : إن القطار لنعم وسيله السفر ، أو نعم وسيله السفر ... وإن إسراع السائق لبئس العمل ، أو بئس العمل . بإدخال اللام على «نعم» ، و «بئس» أو عدم إدخالها ...

وكذلك يجوز إن كان الفعل ماضيا متصرفا ، ولكنه مقرون بكلمه : «قد» فتصبحها اللام أو لا تصحبها ؛ نحو : إن العلم لقد رفع صاحبه ، أو : رفع ... أما إن كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مثبت (1) فيجوز دخول اللام على المضارع المثبت سواء أكان متصرفا أم غير متصرف تصرفا (2) كاملا ، إلا فى حالة واحده وقع فيها الخلاف ؛ هى التى يكون فيها مبدوءا بالسين ، أو سوف . فلا يصح - فى رأى الأحق - أن تقول : «إن الطائر لستحضر ، أو : لسوف تحضر» بل يجب حذف اللام من هذا المضارع (3) المبدوء بالسين ، أو سوف

ص: ٥٩٩

١- أما المنفى فالأكثر والأفصح الذى يجب الاقتصار عليه هو عدم دخولها عليه : كقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ*) .
٢- غير متصرف تصرفا كاملا مثل الفعل : يدع ويذر ، على رأى القائل : بأنه لا ماضى لهما ، ولا مصدر . أما المضارع الذى لا يتصرف مطلقا فلا وجود له .
٣- لو دخلت عليه لوقع تعارض واضح ، لأن لام الابتداء تجعل زمن المضارع للحال . أما «السين» أو «سوف» فتجعل زمنه للمستقبل ؛ فلو اجتمعتا فى أول المضارع لاجتمع فيه علامتان متعارضتان ؛ إحداهما تدل على زمنه للحال ، والأخرى تدل - فى الوقت نفسه - على أن زمنه للمستقبل . لكن قد يصح تلاقيهما معا واجتماعهما على اعتبار آخر ؛ هو : أن تكون اللام للقسم ؛ ففى المثال السابق : إن الطائر لستحضر ، أو لسوف تحضر ... يكون المعنى : إن الطائر والله لستحضر ، أو لسوف تحضر ... فاللام لا تجعل زمن المضارع هنا للحال ، وإنما تجعله للمستقبل بقريته السياق ، فلا تعارض بينها وبين السين أو سوف - وهذا فرق آخر بين اللامين غير ما فى الصفحة السابقه ، ومن المهم إدراك الفرق بين الأسلوبين ، فلكل منهما معنى يخالف الآخر ؛ فليس الأمر مجرد احتيال لإدخال اللام أو عدم إدخالها ، وإنما الأمر الذى له الاعتبار الأول هو المعنى وحده ؛ فإن اقتضى أن يتضمن الكلام قسما جاز إدخال اللام على الجملة المضارعية المبدوءه بالسين أو سوف ، الواقعه جوابا . وإن لم يقتض قسما لم يجز إدخال اللام على تلك الجملة ؛ وإلا كانت اللغه عبثا . وفى شروط الموضوع الثالث من مواضع لام الابتداء يقول ابن مالك باختصار : ولا بلى ذى اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مه : «قد» ، كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا أى : لا يقع بعد هذه اللام الخبر المنفى ؛ سواء أكان جملة فعلية أم اسميه كما مثلنا . وكذلك لا يليها الخبر إذا كان جملة فعلية ، فعلها ماض ، مثل : «رضى» فى أنه ماض ، مثبت ، متصرف ، غير مقرون بكلمه : «قد» فإن كان مقرونا بكلمه : «قد» جاز أن يليها ؛ مثل : إن ذا لقد سما على العدا مستحوذا ، أى : غالبا ، مستوليا على ما يريد .

ومن أمثله (١) دخولها قوله تعالى في أهل الديانات المختلفة : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ،) وقوله عليه السلام : «إن العجب (٢) ليأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب).

وإن كان الخبر جميله اسميه جاز دخول اللام على مبتدئها - وهو الأنسب - أو على خبره ؛ نحو : إنَّ الكهرا لأثرها عميق فى حياتنا ... أو : إنَّ الكهرا أثرها لعميق فى حياتنا.

٤- معمول خبر «إنَّ» بشرطين : أن يكون هذا المعمول متوسطا بين اسمها وخبرها (٣) أو غيرهما من الكلمات الأخرى التى دخلت عليها «إنَّ» ، وأن يكون الخبر خاليا من لام الابتداء ، ولكنه صالح لقبولها. ففى مثل : إن الشدائد مظهره أبطالا ، وإن المحن صاقله نفوسا ، يصح تقديم معمول الخبر مقرونا بلام الابتداء ؛ فنقول : إن الشدائد - لأبطالا - مظهره ، وإن المحن - لنفوسا - صاقله. فإن تأخر المعمول لم يجز إدخال اللام عليه ؛ كما فى المثالين السابقين قبل تقديمه.

وكذلك لا- يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر مشتملا عليها ، ففى مثل : إن العزيز ليرفض هوانا - لا يصح : إنَّ العزيز لهوانا ليرفض (٤).

ص: ٦٠٠

١- سبق بيان موجز عن لام الابتداء ، ومعه بعض هذه الأمثله فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥.

٢- الكبر والاختيال.

٣- سواء أتقدم الاسم كالأمثله المذكوره ، أم تقدم الخبر شيه الجملة نحو : إن عندى لفى البيت ضيوفا ويجوز أن يتقدم على المعمول المقرون باللام معمول آخر خال منها ؛ نحو : «إن عندى لفى الحديقه ضيفا قاعد». فالمراد : أن يتوسط المعمول المقترن باللام بين الألفاظ الواقعه بعد «إن».

٤- ولا يجوز دخولها أيضا على المعمول المتقدم إن كان حالا ؛ ففى مثل : إن السائح قد عاد إلى بلده مسرورا ، لا يصح : إن السائح لمسرورا قد عاد إلى يله. ومثله ، التمييز والمستثنى ، والمفعول معه دون باقى المعمولات. وكل هذا هو أنسب الآراء.

وكذلك لا- يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر الخالي منها غير صالح لها ؛ كأن يكون جملة فعلية ، فعلها ماض ، متصرف ، غير مقرون بكلمه «قد» ؛ ففي مثل : إنَّ الحرَّ رضى كفاحا - لا يصح أن نقول : إن الحرَّ لكفاحا رضى.

٥- ضمير الفصل (١) ؛ نحو : إن العظمه لهى الترفع عن الدنيا ، وإن العظيم لهُو البعيد عن الأذناس. وإذا دخلت على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر.

٦- اسم «إن» بشرط أن يتأخر ويتقدم عليه الخبر (٢) شبه الجملة ؛ مثل : إن أمامك لمستقبلا سعيدا ، وإن فى العمل الحرّ لمجالا واسعا ، وقول الشاعر يخاطب زوجته :

إن من شيمتى لبذل تлады (٣)

دون عرضى. فإن رضيت فكونى (٤)

وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر (٥).

ص: ٦٠١

- ١- سبق تفصيل الكلام على معناه وحكمه وكل ما يتصل به فى باب الضمير ص ٢٢٦ وهو هنا يتوسط بين اسم «إن» وخبرها.
- ٢- وقد يبقى الخبر متأخرا ولكن يتقدم معموله على الاسم ، نحو : إن فى الدار لضييفا منتظر.
- ٣- مالى الأصيل الذى ليس طارئا.
- ٤- فداومى على حياتك معى.
- ٥- وقد أشار ابن مالك إلى الموضع الرابع والخامس والسادس بقوله : وتصحب الواسط : معمول الخبر والفصل ، واسما حلّ قبله الخبر يريد أن لام الابتداء تدخل على الواسط ؛ أى : المتوسط. إذا كان معمولاً لخبر «إن» وبعبارة أخرى : تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان معمول متوسطا بين اسم إن وخبرها ، أو بين غيرهما مما يقع بعدها. وكذلك تدخل الفصل ، أى : ضمير الفصل ... وتدخل اسم «إن» بشرط أن يحل الخبر قبله ، بمعنى : يتقدم عليه. ثم أشار بعد ذلك إلى بيت سبق شرحه فى مكان أنسب (ص ٥٧٥) هو : ووصل : «ما» بذى الحروف مبطل أعمالها. وقد يبقى العمل يريد : أن اتصال : «ما» التى هى حرف زائد - بهذه الحروف الناسخه ، - غير الحرف : ليت - يبطل عملها فقط دون معناها ، ومتى بطل عملها صارت غير مختصه بالدخول على الجمل الاسميه ، فتصلح للدخول عليها وعلى الجمل الفعلية أيضا. (ولا بد من وصلها فى الكتابه بالحرف الذى قبلها). ولكن العمل قد يبقى فى : «ليت» وحدها ، على القول الأرجح الذى يحسن الاقتصار عليه ؛ فيجوز فى «ليت» التى بعدها «ما» الحرفيه الزائده - أن تكون عامله ، وأن تكون مهمله. وهى فى الحالتين لا تدخل إلا على الجمله الاسميه - كما سبق - و «ما» الزائده هذه تسمى : «ما» الكافه. - لأنها كفت - أى : منعت - تلك الحروف عن العمل. ولا تقع بعد «لا» التى للجنس ، ولا «عسى» التى بمعنى : لعل.

«إن» وأخواتها ،

وحكمه إذا توسط بين المعمولين

إن الأقمار دائرت في الفضاء ، والشموس .

إن الشعر محمود في موطن - والنثر .

إن الإهمال مفسد للأعمال - والجهل .

إن الحديد دعامة الصناعة - والنَّفط .

كيف نضبط الأسماء التي تحتها خط ، وهي : (الشموس - النثر

- الجهل - النَّفط ...) وأشباهاها من كل اسم تأخر عن «إن» ومعموليها ، وكان معطوفا

على اسمها (١)

يجوز أمران ، النصب والرفع . ويكفي معرفه هذا الحكم من غير تعليل (٢) . وبالرغم من جواز الأمرين فالنصب هو الأوضح

والأنسب (٣) ؛ لموافقته الظاهرية لاسم «إن» ، أي : للمعطوف عليه ؛ فلا عناء معه ولا شبهه .

فإن تأخر خبر «إن» وتوسط ذلك المعطوف بينه وبين اسمها - فالأحسن اتباع الرأي القائل بجواز الأمرين أيضا ، وبعدم وجوب

النصب (٤) . ومع عدم وجوبه فهو الأوضح والأنسب ؛ كما سبق .

ص : ٦٠٢

١- قد يكون العطف على غير اسمها مع بقاء الحكم الآتي ؛ وهو ؛ جواز النصب والرفع كما سنعرف .

٢- لا داعي للاهتمام بتعليقه ، وبمعرفته الآراء المختلفه في سبب النصب والرفع ؛ إذ المقصود الأول من النحو ضبط الألفاظ ضبطا

صحيحا يوافق المعنى . وهذا الغرض يتحقق هنا بمعرفته الحكم السالف ، والاكتفاء به ، لأنه مستنبط من الكلام العربي الأصيل .

وحسب المتعلمين هذا .

٣- وحبذا الاقتصار عليه فيما ننشئ من أساليب ؛ فتساير الضبط الواضح ، الذي يسهل إدراك سببه وتوجيهه . وما يقال في عطف

النسق من جواز الأمرين وإيثار النصب ، يقال في النعت ؛ وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ؛ مثل : إن محمودا ، قائم الفاضل -

أو : إن محمودا ، قائم أبو البركات أو : أبا البركات ، أو إن محمودا ، قائم نفسه ، أو : إن الرايتين قد استحسنتهما ، ألوانهما -

بالنصب والرفع في كل الأمثلة السالفه ؛ متابعه للرأى الأحسن.

٤- وقد تعرض ابن مالك للحاله الأولى وحدها ؛ وهى حاله العطف بعد مجيء الخبر ، فقال وجائز رفعك معطوفا على منصوب «إن» بعد أن تستكملا أى : إذا استكملت «إن» معموليها جاز العطف على اسمها - إن اقتضى المعنى ذلك - ويصح فى هذا المعطوف أن يكون منصوبا ، أو مرفوعا ، أما سبب النصب والرفع فيجىء اللام عليه فى هامش الصفحه التاليه.

وفيما يلي بعض الأمثلة :

إن القاهره ودمشق حاضرتان عظيمتان إن مكه والمدينه

بلدان مكرّمان إنّ العدالة والنصفه كفيلتان بالأمن والرخاء إن الظلم والاستبداد

مؤذنان بخراب العمران

من التيسير الحسن إجازة النصب والرفع فى كل كلمه من

: (دمشق - المدينه - النصفه - الاستبداد ...) وأشباهاها ، مع الاقتصار ، على

معرفة هذا الحكم دون تعليله

فيكون الحكم فى الحالتين واحدا والقاعده مطرده (1) ، سواء أكان المعطوف متقدما على الخبر متوسطا بينه وبين الاسم ، كهذه الأمثله ، أم متأخرا عنهما معا ، كالأمثله الأولى.

ص: ٦٠٣

١- فتنطبق - فى يسر ووضوح - على الحالتين السالفتين ، وعلى أحوال أخرى أتعبت كثره النحاه فى توجيهها ، لعدم أخذهم بهذه القاعده السليمه ، فلو أن هذه الكثره لم تشدد بغير داع لاستراحت وأراحتنا من التعقيد المتعب. ولم يختلف النحاه فى حكم الحاله الأولى التى يقع فيها المعطوف متأخرا عن : «إن» ومعموليها ، وإنما اختلفوا فى تعليل النصب والرفع ، وفى توجيه كل منهما ؛ وهو خلاف تشعب الأدله فيه. ولما كانت الغايه المقصوده هى - كما قلنا - معرفة الحكم نفسه ، وقد عرفناه ، فلا حاجه بعده لاحتمال مشقه التعليل. وبالرغم من هذا نلخصه فى وضوح ودقه للمتخصصين : تعليل النصب عند تأخر المعطوف عن الخبر والاسم معا : فى المثال الأول (إن الأقمار دائرات فى القضاء ، والشموس) يجوز أن تكون «الشموس» بالنصب معطوفه على «الأقمار» منصوبه مثلها. و «دائرات» خبر عن المعطوف مع المعطوف عليه. فأصل الكلام «إن الأقمار والشموس دائرات فى القضاء» فالعطف من نوع عطف الكلمه الواحده على الكلمه الواحده ؛ ويسمونه : «عطف المفرد على المفرد» ، كما فى نحو : «إن الرسم والتصوير لغتان عالميتان» بعطف كلمه : «التصوير» على كلمه الرسم. ويجوز أن يكون أصل الكلام : إن الأقمار دائرات ، فى القضاء ؛ وإن الشموس دائرات ... فحذفت «إن» الثانيه مع خبرها لدلاله ما قبلها عليها (وقد سبق فى ص ٥٨٠ الإشاره إلى هذا الحرف وصوره) أحواله) وكلمه : «الشموس» اسم «إن» المحذوفه مع خبرها ؛ فتكون الجمله الاسميّه الثانيه المكونه من «إن» المحذوفه ومن اسمها وخبرها ، معطوفه على الجمله الاسميّه الأولى المكونه من «إن» المذكوره ومعموليها. والعطف هنا عطف جمله على جمله (راجع ص ٦٧ من الجزء الثامن من شرح المفصل) وهذا هو الإعراب الدقيق. لكن من التيسير فى مثل هذه الصوره إعراب «الشموس» معطوفه على اسم «إن» مباشره مع إرادته التقدير السالف. وفى المثال الثانى : (إن الشعر محمود فى مواطن ، والنثر) - يجوز فى كلمه : «النثر» النصب ولكن على اعتبار أنها اسم «إن» المحذوفه مع خبرها ؛ فأصل الكلام ؛ إن الشعر محمود فى مواطن وإن النثر محمود فى مواطن .. فحذفت «إن» الثانيه مع خبرها ، والعطف هنا عطف جمله اسميه (مكونه من

«إن» الثانيه ومعموليها) على الجملة الاسميه السابقه المكونه من «إن» المذكوره ومعموليها. ولا يصح فى هذا المثال ما صح فى سابقه من عطف المفرد على المفرد (بعطف كلمه : «النثر» على كلمه : «الشعر» التى هى اسم «إن») ؛ لأن العطف على اسم «إن» مباشره يؤدى هنا إلى تقرير مرفوض ، إذ يجعل أصل الكلام : إن الشعر والنثر محمود فى مواطن. فيقع الخبر غير مطابق ؛ لأنه مفرد ، واسم إن مع ما عطف عليه متعدد فى حكم المثنى ، فتضيق المطابقه اللفظيه الواجبه بين المبتدأ والخبر ، أو : بين ما أصله المبتدأ والخبر ؛ إذ لا يصح أن يقال : «إن الهواء والماء ضرورى للحياه بإعراب كلمه : «الماء» معطوفه على : «الهواء» - - عطف مفردات ... وهذا يقال أيضا فى المثال الثالث : (إن الإهمال مفسد للأعمال والجهل) فالنصب جائز على اعتبار عطف الجملة على الجملة ؛ فيكون التقدير : إن الإهمال مفسد للأعمال وإن الجهل مفسد ... ولا يصح أن يكون عطف مفرد على مفرد ؛ كى لا يؤدى إلى عدم المطابقه اللفظيه ؛ بجعل التقدير : إن الإهمال والجهل مفسد للأعمال ... وهكذا كل أسلوب آخر يشبه هذا الأسلوب. أما حيث لا مانع من عطف المفردات فيجوز مراعاته ، أو مراعاة عطف الجمل كما فى المثال الأول ... لتعليل الرفع عند تأخر المعطوف أيضا عن الخبر والاسم معا : يرى بعضهم أن سبب الرفع فى كلمه : (الشموس - النثر - الجهل - النفط) وأشباهاها - هو اعتبار كل واحده منها ، مبتدأ خبره محذوف ، يفسره خبر «إن» والجملة الاسميه التاليه ، المكونه من المبتدأ وخبره المحذوف معطوف على الجملة الاسميه الأولى المكونه من «إن» ومعموليها ، فأصل الكلام إن الأقمار دائرات (والشموس دائرات) - إن الشعر محمود فى مواطن (والنثر محمود فى مواطن ...) وهكذا ... فالعطف عطف جمله على جمله. ويرى آخرون أن هذه الكلمات المرفوعه معطوفه على الضمير المستتر فى خبر «إن» وخاصه إن كان الخبر مشتقا وبينه وبين المعطوف فاصل ، لأن الخبر المشتق يحوى الضمير المستتر بغير تأويل ، ولأن وجود الفاصل يرضى القائلين بأنه : لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل - ومنه المستتر - المستر إلا مع فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه (وهو الضمير). فكلمه «الشموس» يجوز رفعها ؛ لأنها معطوفه على الضمير المستتر فى «دائرات» وتقدير الضمير : هى. والفاصل بينهما موجود. وكلمه «النثر» يجوز رفعها باعتبارها معطوفه على الضمير المستتر فى كلمه : محمود ، وتقديره : هو. والفاصل موجود أيضا. وكلمه : «الجهل» معطوفه على الضمير المستتر فى كلمه : «مفسد». وتقديره : هو ، والفاصل موجود ، وهكذا ... فالعطف عطف مفردات. ويرى فريق ثالث أن العطف إنما هو على اسم «إن» مباشره ؛ باعتباره فى الأصل مبتدأ مرفوعا قبل مجيء الناسخ ؛ فيجوز الرفع مراعاة لذلك الأصل بشرط ألا يتعارض مع المطابقه المطلوبه بين معمولى إن. ولكل فريق من الثلاثه - وغيرهم - أدله فى تأييد مذهبه ، وفى الرد على معارضيه. لكن الحق أن كثيرا من الأساليب العربيه الفصيحه ينطبق عليها بعض الآراء دون بعض. * * * ننتقل بعد ذلك إلى الحاله الثانيه التى يتأخر فيها الخبر ويتقدم عليه المعطوف ؛ فيتوسط بينه وبين اسم «إن». وقد قلنا : إنه يجوز فيها الرفع والنصب أيضا. ولو لم نأخذ بهذا الرأى لوقعنا فى لجه غامره من التمثل ، والجدل ، والتأويل الذى لا خير فيه ، والذى يمتد إلى القرآن الكريم ، والكلام الفصيح من غير داع مستساغ. وتوجيه النصب هنا يحتاج لمزيد من اليقظه والإدراك ، كما سيتبين مما يأتى :
تعليل النصب : فى مثل : (إن القاهره ودمشق حاضران ...) يجوز نصب «دمشق» على اعتبار واحد هو أنها معطوفه على اسم «إن» المنصوب ، والخبر هو : «حاضران» فالعطف عطف مفرد على مفرد ، ولا يجوز أن يكون عطف جمله على جمله بإعراب «دمشق» منصوبه اسم «إن» المحذوفه مع خبرها الذى يدل عليه خبر «إن» الموجوده ؛ إذ يكون التقدير : إن القاهره حاضران - وإن دمشق حاضره - فتختل المطابقه اللفظيه. هذا إلى أننا سنعطف جمله على جمله لم تكمل ولم تتم. والأمران ممنوعان. ولو أعربنا كلمه «حاضران» خبر «إن» المحذوفه لكان التقدير : (إن القاهره حاضره وإن دمشق - - حاضران) وهو فاسد ؛ لاختلال المطابقه اللفظيه ، كفساده فى مثل : محمود وصالح غائبان ، فلو أعربنا كلمه «صالح» مبتدأ خبره محذوف - لكان التقدير : محمود - وصالح غائب - غائبان ... والفساد واضح هنا كوضوحه لو أعربنا كلمه : «صالح» مبتدأ ، خبره كلمه : «غائبان» والتقدير

: محمود غائب وصالح غائبان. والأمر بالعكس لو قلنا: إن القاهره ودمشق حاضره، إذ يصح أن تكون دمشق منصوبه إما: على اعتبارها اسم «إن» المحذوفه، وحدها، وكلمه: «حاضره» المذكوره خبرها. ويكون خبر «إن» المذكوره محذوف تقديره: عاصمه. مثلا - فالأصل: إن القاهره عاصمه... وإن دمشق حاضره؛ فالجمله الاسمي الثانيه معطوفه على الجمله الاسمي الأولى. والعطف عطف جمل، ولا يصح أن يكون عطف مفردات؛ لما يترتب عليه من تقدير يجعل أصل الجمله: «إن القاهره ودمشق حاضره» فتختل المطابقيه اللفظيه - كما تختل في مثل: حامد وأمين قائم - بعطف أمين على: «حامد» -؛ فيقع المفرد خبرا عن المثني أو ما في حكمه؛ وهذا ممنوع. وإما على اعتبارها اسم «إن» المحذوفه مع خبرها أيضا. وأصل الكلام: إن القاهره حاضره وإن دمشق «حاضره» فتقدمت الجمله الثانيه، واعترضت بين اسم «إن» الأولى وخبرها، فهي جمله معترضه، وليست معطوفه؛ إذ لا يصح عطف جمله على جمله إلا - بعد أن تتم الجمله الأولى، وهي المعطوف عليها. ومما سبق نعرف أن النزول على حكم المطابقيه اللفظيه أمر محتوم؛ فحيث تحققت وتحكمت - كالمثال الأولى - وجب اعتبار العطف عطف مفردات، وحيث اختلت - كالمثال الثاني - وجب اعتباره عطف جمل، أو اعتبار الجمله الثانيه غير معطوفه، وإنما هي جمله معترضه تقدمت من تأخير ففصلت بين اسم إن وخبرها. وقد تكون مستأنفه إن اقتضى المعنى ذلك. تعليل الرفع: في المثال الأول ونظائره من نحو: إن العدالة والنصفه كفيلتان بالأمن والرخاء، يجوز رفع كلمه: «النصفه» على أنها معطوفه على اسم «إن» باعتبار أصله مبتدأ مرفوعا قبل مجيء الناسخ، والخبر هو كلمه «كفيلتان»، فالعطف عطف مفردات لمطابقيه الخبر لاسم «إن» مع المعطوف. ولا يصح أن يكون عطف جمل، بإعراب كلمه: «النصفه» مبتدأ خبره محذوف، لما يلزم عليه من فساد الأسلوب لفساد المطابقيه؛ كما شرحنا. ولما يلزم عليه أيضا من عطف جمله على جمله أخرى لم تكمل. فلو قلنا: إن العدالة والنصفه كفيله بالأمن والرخاء، لجاز الرفع على اعتبار كلمه: «النصفه» مبتدأ خبره، كلمه: «كفيله» الموجوده، وخبر «إن» محذوف. - بعد اسمها - تقديره: كفيله أو ضامنه... أو...، وتقدير الكلام: إن العدالة كفيله بالأمن، والنصفه كفيله بالأمن. فيكون الكلام عطف جمله اسميه لاحقه على نظيرتها السابقه، كما يجوز إعراب كلمه: «كفيله» الموجوده خبر «إن». أما خبر المبتدأ فمحذوف تقديره: كفيله - مثلا - فتكون الجمله المكونه من المبتدأ والخبر جمله اعتراضيه بين اسم «إن» وخبرها، ولا يجوز أن تكون معطوفه؛ لما سبق من أنه لا يجوز عطف جمله على جمله إلا بعد أن تتم الأولى وهي التي عطف عليها. هذا ولا اعتداد برأى من يرفض الرفع في الصور التي لا مطابقيه فيها - وغيرها - فيمنع أن يقال: إن العدالة والنصفه كفيله... كما يمنع أن يقال: إن محمدا وعلى قائم. فلو أخذنا برأيه لاعترضتنا أمثله ناصعه الفصاحه من القرآن الكريم. والكلام العربي الصحيح، ولم نجد بدا من التمثل المعيب، والتأويل البغيض. وكيف يوجب كثير من النحاه النصب. وحده - عند العطف بعد الاسم وقبل مجيء - - خبر «إن» مع مجيء الرفع في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، وَالَّذِينَ هَادُوا، وَالصَّابِغُونَ، وَالنَّصَارَى - مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ...؟) فكلمه الصابغون: وقعت بعد العاطف وقبل خبر «إن» وهو: «من آمن» واسم «إن» هو كلمه: «الذين» ومثلها قراءه من قرأ قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصِوُّونَ عَلَى النَّبِيِّ...) برفع كلمه «ملائكته» بعد العاطف وقبل خبر «إن» وكذلك قول الشاعر: فمن يك أمسى بالمدينه رحله فإني وقيار بها لغريب فكلمه «قيار» (وهي اسم حصان الشاعر) مرفوعه بعد العاطف وقبل خبر «إن». وغير هذا من الشواهد المتعدده. كيف يقبلون أن تؤول الآيه لتطابق القاعده ولا يتصرفوا في القاعده تصرفا صريحا يساير الآيه، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلام عربي وأعلاه؟ ولم التمثل في الأمثله العربيه الأخرى - وهي كثيره - وترك القاعده بغير إصلاح؟ وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحا بمجرد التأويل والنيه الخفيه من غير تغيير يطرأ على ظاهره؟ ثم هم لا يبيحون التأويل إلا في الأمثله المسموعه التي تخالف قاعدتهم، أما الأمثله التي هي من كلام المحدثين ففاسده - في رأيهم - فسادا ذاتيا؛ فلا يجوز قبولها، ولا التماس التأويل فيها. وهم يؤولون المرفوع في الأمثله السالفه وأشباهاها بما نعتبه حكما عاما غير مقصور على الوارد المسموع، فيؤولون المرفوع في

الآيه الأولى وفي البيت بأنه مبتدأ - خبره محذوف ، والجملة معترضه - بين اسم إن وخبرها ، لتقدم المبتدأ وخبره عن مكانهما ، وتوسطهما بين اسم «إن» وخبرها. فأصل الآيه - عندهم : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا) - (وَالصَّابِتُونَ) كذلك - (من آمن منهم) - وأصل البيت : فيأني - وقيار غريب - لغريب ويفضلون أن تكون الجملة في المثالين اعتراضيه لا- معطوفه ، فرارا من العطف قبل تمام الجملة المعطوف عليها ، إن جعل من عطف الجمل ، وفرارا من تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير المستتر في الخبر فهم يؤولون البيت بتأويل الآيه الأولى وحدها فيجعلون كلمه : «غريب» المشتمله على لام الابتداء خبر «إن» ولا- يجعلونها خبرا لكلمه «قيار» لأن دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ضعيف. فخره هنا محذوف ؛ والتقدير «قيار غريب» أو «قيار مثلي» والجملة منهما اعتراضيه. أما في الآيه الثانيه فيلتمسون تأويلا آخر ، فيجعلون خبر «إن» هو المحذوف ، ويجعلون الاسم المرفوع مبتدأ خبره المذكور بعده ، والتقدير عندهم : إن الله يصلى على النبي ، وملائكته يصلون على النبي ، إذ لا- يصلح في هذه الآيه التقدير الأول الذى صلح لسابقتها ، لما يترتب عليه من أن يكون التقدير ؛ إن الله يصلون على النبي ؛ فتختل المطابقه اللفظيه بين اسم «إن» وخبرها ، وهى لازمه كما قلنا ، فإن لم يوجد ما يعين أحد التأويلين فهما - عندهم - جائزان. كل هذا عناء لا مسوغ لاحتماله ، يريحنا منه الأخذ بالرأى الذى يبيح الأمرين الرفع والنصب بالتوجيه الذى شرحناه ، فوق ما فيه من راحة أخرى ؛ إذ يجعل القاعده واحده مطرده ؛ فيسوى بين العطف بعد مجيء خبر «إن» وقبل مجيئه. على أننا نقول : حسب الناس فى المسأله السابقيه أن يحاكون أساليب القرآن ، والكلام العربى الفصيح ، فلا نرهقهم بالتأويلات المختلفه وفهمها. ومن شاء أن يؤول كلامهم بعد قبوله كما أوّل القرآن ، فليفعل. وعلى ضوء ما سبق يمكن الوصول إلى حكمين : أولهما : فساد التركيب فى مثل : «إن محمدا وإن عليا منطلقان ؛ لاشتماله على خبر واحد لمتعاطفين ، تكررت فيهما «إن» فيكون معمولا لعاملين مختلفين ، هما : «إن» الأولى و «إن» الثانيه - - وهو بهذه الصوره غير جائز (راجع الهمع ج ١ ص ١٣٥). ثانيهما - توجيه الأسلوب الآتى - تطبيقا على سبق - : «إن رجلا وغلاما حاضرا». فكلمه «غلاما» منصوبه على أنها معطوفه عطف مفردات على اسم «إن» المنصوب لفظه. ولو قلنا : إن رجلا- وغلام حاضرا ، لكانت كلمه «غلام» مرفوعه ؛ لأنها معطوفه عطف مفردات على اسم «إن» باعتبار أصله المبتدأ قبل أن يصير اسم «إن» وكلمه : «حاضرا» هى الخبر فى الحالتين ؛ لأنها مثني ؛ فهى مطابقه للمعطوف والمعطوف عليه معا. أما إذا لم تطابق فى مثل : إن رجلا وغلاما حاضر. تريد : إن رجلا حاضر ، وإن غلاما حاضر ، مع قيام قرينه تدل على هذا المراد - فالأصول اللغويه العامه لا تمنع هذا الأسلوب ؛ وإن منعت طائفه نحويه - ؛ فيصح أن تكون كلمه. «حاضر» خبر «إن» المذكوره. وكلمه «غلاما» اسم «إن» المحذوفه مع خبرها ، والجملة الثانيه معترضه. وكذلك إن لم يتطابق فى مثل : إن رجلا وغلام حاضر. فكلمه «حاضر» خبر «إن» المذكوره «وغلام» مبتدأ خبره محذوف والتقدير : إن رجلا حاضر ، وغلام حاضر ، وتكون الجملة الثانيه معترضه - أيضا - بين اسم إن وخبرها. ويجوز فى المثال الأول : (إن رجلا وغلاما حاضر) اعتبار كلمه : «حاضر» خبر «إن» محذوفه وحدها. وخبر المذكوره محذوف أيضا ، والجملة الثانيه معطوفه على الأولى عطف جمل. ومما يجب التفطن له أن كل واحد من هذه الاعتبارات لا يصح الالتجاء إليه بداعى التمحل المحض فى تصحيح كلمه لم يتضح فى السياق مرماها المعنوى ، ولا مهمتها فى توضيح المراد ولا يصح ، تلمس التصويب لمن نطق بها عفوا ، على غير هدى لغوى يؤدى إلى المعنى المقصود ؛ وإلا- صارت اللغه لعبا ولهوا. وإنما نلجأ إليه حين يكون هو الوسيله لتحقيق المعنى المراد ؛ لقيام قرينه تفرضه وتأبى سواء. وبالرغم من الاعتبارات السالفه فمن الحكمة ألا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحه للبعد عنها. ومن الخير أن نكتفى فى العطف على اسم «إن» بضبط المعطوف منصوبا فقط ، سواء. أكان العطف قبل مجيء الخبر أم بعده ، لأن هذا هو المسلك الظاهر ، والنهج الواضح الذى يعد اتباعه من أهم مقاصد البلاغ. ما لم يوجد مقصد أسمى يدعو للعدول عنه ؛ كاقضاء المقام أن يكون العطف عطف جمل ، لا عطف مفردات ؛ لأن الأول يؤدى غرضا غير الذى يؤديه الثانى.

هذا (١) ، وكل ما قيل في حكم المعطوف بعد استكمال «إن» خيرها ، وقيل استكمالها - يقال أيضا بعد حرفين من أخواتها ، هما : أن (المفتوحه الهمزه ، المشدده النون) و «لكنّ» المشدده النون ، سواء أكان العطف قبل استكمالهما الخبر أم بعده ، فالحروف الثلاثة الناسخه : (إنّ - أنّ - لكنّ) مشتركه في الحكم السالف. تقول : علمت أنّ طائرته مسافره وسياره ، أو علمت أنّ طائرته وسياره مسافرتان ، ينصب كلمه : «سياره» ورفعها ، مع تقدمها على الخبر وحده ، أو تأخرها عنه. كما تقول الفواكه كثيره في بلادنا ، لكنّ التفاح قليل. والبرقوق. أو لكنّ التفاح والبرقوق قليلا ، ينصب كلمه : «البرقوق» أو رفعها مع التقدم على الخبر وحده أو التأخر عنه.

أما «ليت» و «لعل» و «كأن» فلا يجوز معها في المعطوف إلا النصب ؛ سواء أوقع بعد استكمالها الخبر أم قبل استكمالها. مثل : ليت الأخ حاضر والصديق ، أو ليت الأخ والصديق حاضران ؛ ينصب كلمه : «الصديق» في الحالتين. ومثل : لعل العلاج مفيد والدواء ، أو : لعل العلاج والدواء مفيدان. ينصب كلمه : «الدواء» فيهما. ومثل : ليت الصبحه دائمه والثروه ، أو : ليت الصبحه «والثروه» دائمتان. ينصب كلمه : الثروه فيهما (٢).

ص: ٦٠٨

- ١- في المسأله التاليه ما في سابقتها من كثره الخلاف ، والتشعب ؛ بحيث يصعب استخلاص حكم يساير أصفى الأساليب الفصيحه ، وأدق الأحكام اللغويه العامه ، وقد أثبتنا في المسألتين ما استصفيناه.
- ٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : وألحقت يانّ «لكنّ» ، و «أن» من دون «ليت» ، و «لعل» وكأن أي : ألحق «يان» في الحكم السابق الخاص بالعطف - حرفان من أخواتها ؛ وهما : «أن» (المفتوحه الهمزه ، المشدده النون) و «لكن» ، بتشديد النون ، وخالفها ثلاثه أخرى ؛ هي : «ليت» و «لعل» ، و «كأن» وقد فصلنا ذلك الحكم. وفي بيت ابن مالك خففت النون في «أن» و «كأن» لضروره الشعر التي جعلت النون ساكنه فيهما.

ونستخلص مما تقدم :

١ - أن المعطوف على اسم من أسماء هذه الحروف الناسخه يجوز فيه النصب مطلقا ، (أى : سواء أكان الحرف الناسخ هو : «إن» أم غيره من أخواته ؛ وسواء أكان العطف بعد استكمال الخبر أم قبل استكمالهِ ومجيئهِ) إلا- «لا» الجنسيه فللعطف على اسمها أحكام خاصه تجيء فى بابها (١).

ب - امتياز : إن ، وأن ، ولكنّ - دون أخواتها - بجواز شىء آخر هو صحه رفع المعطوف على اسمها ؛ سواء أكان المعطوف متوسطا بين الاسم والخبر أم متأخرا عن الخبر.

ص : ٦٠٩

١- ص ٦٣٧.

(١): (إِنَّ، أَنْ، كَأَنَّ، لَكِنَّ)

فأما «إِنَّ» (المكسوره الهمزه ، المشدده النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانيه المفتوحه ، وإبقاء الأولى ساكنه. وعندئذ تصلح «إِنَّ» للدخول على الجمل الاسميه والفعليه ، بعد أن كانت مع التشديد مختصه بالنوع الأول.

(١) فإن خفت ودخلت على جمله اسميه جاز إبقاء معناها وعملها وسائر أحكامها التي كانت لها قبل التخفيف (٢) ، وجاز إبقاء معناها دون عملها فتصير مهمله ملغاه. مثل : إن جريرا لشاعر أموي كبير ، أو : إن جرير لشاعر أموي كبير. ومثل : إن أبا حنيفه لإمام عظيم ، أو : إن أبو حنيفه لإمام عظيم. بنصب كلمتي. جريرا و «أبا» على الأعمال ، وبرفعهما على الإهمال ... وإهمالها أكثر في كلام العرب ، ويحسن - اليوم - الاقتصار عليه.

وإذا أهملت - مع دخولها على جمله اسميه - وجب مراعاة ما يأتي :

١- أن يكون اسمها قبل إهمالها - اسما ظاهرا لا ضميرا ؛ مثل : إن بغداد لبلد تاريخي مشهور.

٢- أن تشتمل الجمله التي بعدها على لام الابتداء ؛ لتكون رمزا للتخفيف ، وداله على أنها ليست النافيه ، ولذا قد تسمى : اللام الفارقة (٣) ؛ لأنها تفرق بين المخففه والنافيه ؛ مثل : إن تونس لرجالها عرب. ويجوز تركها والاستغناء عنها متى وجدت قرينه واضحه تقوم مقامها في تبيين نوع «إِنَّ» ، وأنها المخففه.

ص: ٦١٠

١- هذا هو البحث الذي أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٥٧٠.

٢- إلا العمل في الضمير ؛ فإن العمل فيه مقصور على المشدده ؛ تقول : إنك عدو الطغيان بتشديد «إِنَّ». ولا يجوز التخفيف في اللغة المستحسنه التي هي حسنا اليوم.

٣- هذه لام الابتداء في الرأي الراجح ، وتجيء عند التخفيف. ولكن مكانها يختلف باختلاف التراكيب على الوجه التالي: (١) فعند دخول «إِنَّ» المخففه على جمله اسميه فإن اللام تدخل على الخبر عند الإهمال. (ب) وعند دخول «إِنَّ» المخففه على جمله فعليه فإن الإهمال واجب ، ويكون الفعل بعدها ناسخا - - كما سيجيء في ص ٦١٢ - وتدخل اللام على خبره الحالي ، أو على خبره. بحسب الأصل ؛ فالأول نحو : إن كنت لناصر المظلوم. والثاني : إن ظننتك لطموحا. فإن كان غير ناسخ - وهذا قليل لا يصح القياس عليه اليوم - دخلت على فاعله إن كان اسما ظاهرا ، أو ضميرا بارزا ؛ نحو : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه. (فكلمه : «نفس» اسم ظاهر ، فاعل للفعل : «يزين» ، وكلمه : «هي» ضمير بارز فاعل للفعل يشين ، والهاء التي في آخر الضمير هاء للسكت. والمراد : إن نفسك هي التي تزينك ، وهي التي تشينك ، أي : تعيبك - انظر «ا» من ص ٦١٣ - فإن اجتمع الفاعل والمفعول به دخلت على السابق منهما ، نحو : إن أحسن لكاتب عمله. أو : إن أحسن لعمله كاتب. وإنما تدخل على السابق

منهما بشرط ألا يكون ضميرا متصلا (ظاهرا أو مستترا) فإن كان ضميرا متصلا لم تدخل عليه اللام ودخلت على المتأخر : مثل :
إن عظمت لعالما نافعا ، وإن مدحت لإياه ، والعاقل إن مدح لعظيما. (فقد دخلت اللام على المفعول به مع تأخره) لأن الفاعل في
المثالين الأولين ضمير متصل بارز ، وفي الأخير ضمير متصل مستتر.

وليست النافية ، لكن عدم تركها أفضل (١). ولا فرق في القرينه بين أن تكون لفظيه في أو معنويه ، والمعنويه أقوى. ومن القرائن اللفظيه أن يكون الخبر فيها منفيًا مثل : إن المجامله لن تضرّ صاحبها. فكلّمه «إن» مخففه ، وليست نافية ؛ لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل في الكلام الفصيح : إذ يمكن مجيء الكلام مثبتا من أول الأمر ، من غير حاجه إلى نفي النفي المؤدى للإثبات بعد تطويل. ومثال القرينه المعنويه : إن العاقل يتبع سبيل الرشاد. إن المحسن يكون محبوبا. إن الاستقامه تجلب الغنى ؛ إذ المعنى يفسد على اعتبار «إن» للنفي في هذه الأمثله .. ومن هذا النوع قول الشاعر :

أنا ابن أباه الضّيم من آل مالك

وإن مالك كانت كرام المعادن

فلو كانت «إن» للنفي لكان عجز البيت ذمًا في قبيله مالك ، مع أن صدره لمدحها (٢).

(٣) أن يكون الخبر من النوع الذي يصلح لدخول اللام عليه وقد سبق ٣ بيانه.

ص: ٦١١

١- إلا لمانع يمنع : كدخولها على حرف نفي.

٢- حذف اللام هنا لعدم الحاجه إليها ؛ لأن المقام للمدح ؛ وهو يقتضى الإثبات لا النفي. وفي هذه الحاله يجوز حذفها وإثباتها. ومما يلاحظ أننا لو أردنا إدخالها في المثال السالف لكان الأنسب إدخالها على كلمه : «كرام» دون الفعل : «كان» ؛ لأنها لا تدخل على ماض ، متصرف ، خال من «قد» - كما سبق - في ص ٥٩٨ - سواء أكانت «إن» عامله أم غير عامله. هذا وكلمه «أباه» جمع «آب» بمعنى : كاره. و «مالك» اسم قبيله عرييه ؛ سميت باسم زعيمها ، والشاعر يتباهى في صدر البيت بأنه من أسره ذلك الزعيم ، وأنها تكره الضيم ؛ (أى : الذل) وأنها قبيله كريمه الأصول. فكلّمه «مالك» الأولى اسم للزعيم ، والثانيه اسم القبيله ؛ ولهذا أنت الفعل معها.

٣- راجع ص ٥٩٨.

(ب) وإن خَفَّفْتَ ودخلت على جملة فعلية وجب الإهمال (١)، وأن يكون الفعل بعدها ناسخا (٢)؛ مثل: الحريه عزه، وإن كانت لأمنيه النفوس الكبيره، وقول أعرابي لأحد الفتيان: رحم الله أباك، إن كان ليملاً العين جمالا، والأذن بيانا، ومثل: إن يكاد الذليل ليألف الهوان. ومثل: إن وجدنا المنافق لأبعد من إكبار الناس وتقديرهم (٣).

ص: ٦١٢

- ١- ولا داعى للأخذ بالرأى القائل بأعمالها، واعتبار اسمها ضمير الشأن المحذوف. وهو رأى مقبول أيضا.
- ٢- مثل كان وأخواتها. (ومن أخواتها: أفعال المقاربه وما يتصل بها ...) ومثل: ظن وأخواتها - ويشترط في هذا الفعل الناسخ ألا- يكون نافيا؛ مثل: «ليس»، ولا منفيا؛ مثل: ما كان، ما زال، ما برح، لن أبرح، لن أفأ... وأن يكون غير داخل في صله، مثل: ما دام، وتجيء اللام في خبر الناسخ الحالى، أو خبره بحسب الأصل (كما سبق فى ب من هامش ص ٦١٠).
- ٣- وفيما سبق يقول ابن مالك: وخَفَّفْتَ: «إن» فقلَّ العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل وربما استغنى عنها إن بدا ما ناطق أرادته معتمداً أى: إذا خففت «إن» قلَّ أعمالها وكثر إهمالها. وإذا أهملت لزم مجيء اللام بعدها، وقد شرحنا ما يتعلق بمجيئها. ثم أوضح فى البيت الثانى أن هذه اللام قد يمكن تركها، والاستغناء عنها إن بدا (أى: ظهر) المراد الذى أرادته المتكلم، معتمداً فى ظهوره على قرينه توضحه - ومعنى (بدا ما ناطق أرادته) ظهر الذى أرادته الناطق - ثم قال: والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه - غالباً - يان ذى موصلاً «ذى» بمعنى: هذه، يريد: أن الفعل إن لم يكن من الأفعال الناسخه فإنك - غالباً - لا تلفيه (أى: لا تجده) فى الكلام الفصيح متصلاً بالحرف «إن» المخففه فلا- يقع بعدها مباشره (وكلمه: «غالباً» تعرب ظرف زمان أو مكان. فالمعنى: انتفى فى غالب الأزمنه، أو فى غالب التراكيب وجود الفعل غير الناسخ متصلاً مباشره بالحرف «إن» المخففه).

١ - من الأمثله العربيه المسموعه : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه . وقد سبق (١) ، ومنها إن قنعت كاتبك لسوطا (٢) .
وقول الشاعر :

شلت (٣) يمينك إن

قتلت لمسلما

حلّت عليك عقوبه المتعمد

وهى أمثله يستشهد بها النحاه على وقوع الأفعال غير الناسخه بعد «إن» إذا خفت . ولا داعى لمحاكاه هذه الأمثله القليله . وحسبنا أن نتبين معناها ، والغرض الذى نستعملها فيه ، دون القياس عليها من هذه الناحيه .

ب - بمناسبه تخفيف «إن» يعرض النحاه للقواءات التى فى قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) ، وتوجيه كل قراءه . وإليك بعض ذلك .

١- (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتشديد النون ، وتخفيف «ما» ، فيكون الإعراب : «كُلًّا» اسم إن . «لما» ؛ اللام لام ابتداء ، «ما» زائده ؛ لتفصل بين اللامين . (لَيُؤْفِقِينَهِمْ) اللام للابتداء ؛ لتوكيد الأولى ، والجمله بعدها خبر «إن» .

ويصح إعراب آخر : «كُلًّا» اسم إن المشدده . «لما» اللام لام الابتداء .

«ما» : اسم موصول خبر «إن» مبنى على السكون فى محل رفع . (لَيُؤْفِقِينَهِمْ) اللام للقسم ، والجمله بعدها لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف ؛ وجمله القسم وجوابه صله «ما» ، والتقدير : «لما والله لنؤفقيهم (٤)» . وجمله القسم وإن كانت إنشائية - هى لمجرد التأكيد . والصله فى الحقيقه جوابه . أى : (وإنّ كلاً- للذين والله ليؤفقيهم) لهذا لا يقال إن جمله القسم هنا إنشائية مع أن جمله الصله لا تكون إلا خبريه (٥) .

ص: ٦١٣

١- فى «ب» من هامش ص ٦١٠ .

٢- أى : إنك قنعت كاتبك سوطا ، بمعنى : ضربته على رأسه بالسوط ، فأحاط به إحاطه القناع برأس المرأه .

٣- يدعو عليه بشلل يمينه ؛ فالجمله دعائيه .

٤- انظر ص ٣٤١ حيث الأشياء التى يجوز الفصل بأحدها بين الموصول وصلته .

٥- راجع الصبان فى هذا الموضع ، ثم ما يتصل بهذا فى ص ٣٣٧ و ٣٤١ السابقتين .

٢- (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتخفيف «إن» و «ما» مع إعمال «إن» كأصلها. والإعراب لا يختلف عما سبق ؛ فيصح هنا ما صح هناك.

٣- (وإن كل لما ليوفينهم ...) بتخفيف «إن» و «ما». فكلمه «إن» مهملة. كل : مبتدأ. وما بعد ذلك يصح فيه الأوجه السالفه في الصورة الأولى مع ملاحظه أن الأخبار هنا تكون للمبتدأ.

٤- (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتخفيف «إن» وتشديد «لما» والإعراب يجرى على اعتبار «إن» حرف نفي ، و «لما» أداة استثناء بمعنى : «إلا» و «كلاً» مفعول به لفعل تقديره : أرى - مثلاً - محذوف ، و (لَيُوفِّيَنَّهُمْ) اللام للقسم ، والجمله ، بعدها جوابه ؛ أى : ما أرى كلاً إلا والله ليوفينهم.

٥- (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بتشديد «إن» و «لما» والأحسن اعتبار «لما» حرف جزم ، والمجزوم محذوف ، والتقدير : (وإن كلاً لما يوفوا أعمالهم) .. (لَيُوفِّيَنَّهُمْ) اللام للقسم ، والجمله بعدها جوابه ، والقسم وجوابه كلام مستأنف.

وعلى ضوء ما تقدم نعرب قوله تعالى : (وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَمَدِينًا مُمَّخَضُونَ) فعند تشديد «لما» تكون بمعنى «إلا» ، و «إن» المخففه حرف نفي. «كل» مبتدأ ، جميع : خبره ، «محضرون» نعت للخبر ، مرفوع بالواو ، «لدى» ظرف متعلق به ، مضاف ، «نا» مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر. وعند تخفيف «ما» يكون الإعراب ، كما يأتى :

«إن» مهملة «كل» مبتدأ. «لما» اللام لام الابتداء ، «ما» زائده ، «جميع» مبتدأ ثان (١) «محضرون» خبر الثانى ، والثانى وخبره خبر الأول. «لدى» ظرف متعلق بكلمه «محضرون». «نا» مضاف إلى الظرف. ويجوز فى هذه الآيه وسابقتها إعرابات وتوجيهات أخرى (٢).

ص: ٦١٤

- ١- وإعرابها هنا مبتدأ أحسن من إعرابها خبراً ؛ لكيلا تدخل «لام الابتداء» على الخبر.
- ٢- سجلها الصبان والتصريح والخضري فى آخر باب «إن» وأخواتها عند الكلام على تخفيف «إن».

وأما «أن» (مفتوحه الهمزه ، مشدده النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانيه المفتوحه ، وترك الأولى ساكنه ؛ نحو : أيقنت أن «علّي شجاع».

ويتحتم اعتبار «أن» مخفّفه من الثقيله متى وجدت علامه مما يأتي :

١ - أن تقع بعد ما يدل على اليقين (١) والقطع ، مثل : أيقن ، تيقن ، جزم ، علم ، اعترف التي بمعنى : علم ، أو : أقرّ ، اعتقادي ، لا شكّ ... وغيرها من الأفعال أو الألفاظ التي تفيد اليقين (٢) ؛ نحو : أيقنت أن عدل من الله كلّ جزائه. وقول الشاعر :

أأنت أخي ما لم تكن لي حاجه؟

فإن عرضت أيقنت أن لا أخاليا

٢ - أن تدخل على فعل جامد ، أو ربّ ، أو حرف تنفيس ؛ نحو : اعتقادي أن ليس لشفقه الوالدين مثيل ؛ وقول الشاعر :

وإني رأيت الشمس زادت محبه

إلى الناس أن ليست عليهم بسرمد

ومثل :

أجدك ما تدرين أن ربّ ليله

كأن دجاها من قرونك ينشر

وقول الناصح لسامعيه :

فإن عصيتم مقال اليوم فاعترفوا

أن سوف تلقون خزيا ظاهر العار

٣ - أن يقع بعدها فعل دعاء ، نحو أطال الله عمرك ، وأن هيا لك المستقبل السعيد.

٤ - أن تكون داخله على جمله اسميه مسبوقة بجزء أساسي من جمله - لا- بجمله كامله - بحيث يكون المصدر المؤول من : «أن» المخفّفه والجمله الاسميه التي

ص: ٦١٥

٢- أما التي تقع بعد ما يدل على الظن (مثل : ظن ، زعم ، خال ، ... والظن معناه : ترجيح أحد الأمرين) فإنها صالحة لأن تكون مخففة ، وأن تكون مصدرية ناصبه للمضارع بعدها. ويعينها لأحدهما وجود قرينه لفظيه تقضى بالتعيين ، فوجود الفاصل ، أو رفع المضارع بعدها - قرينه لفظيه على أنها المخففة. ونصب المضارع بعدها قرينه لفظيه على أنها المصدرية الناصبه له. فإن لم تكن مسبوقة بما يدل على اليقين أو الظن فهي المصدرية الناصبه للمضارع حتما ؛ كالتى تقع بعد ما يفيد الرغبه أو الإشفاق ، أو الطمع أو التوقع ؛ نحو : أود إن أشارك في كل عمل نافع - أخشى أن يشتد البرد - أرجو أن أهنيء الزملاء بما يسرهم - يسرنى أن يزورنى العلماء. (انظر «ا وب» من ص ٣٦٩ و ٥٨٣ ، وستجىء لأنواع «أن» المختلفه بيان شامل فى باب النواصب (ج ٤ ص ٢٢٠ م ١٤٨).

دخلت عليها - مكملًا - أساسيا للجزء السابق. كقوله تعالى: (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ). فالمصدر المؤول خبر المبتدأ: «آخر» (١).

وقول الشاعر:

كفى حزنا أن لا حياه هنيهة

ولا عمل يرضى به الله - صالح

فالمصدر المؤول فاعل: «كفى» (٢).

ويترتب على التخفيف أربعة أحكام ، يوجب أكثر النحاء مراعاتها:

أولها: إبقاء معنى: «أن» وعملها على حالهما الذي كان قبل التخفيف.

ثانيها: أن يكون اسمها ضميرا (٣) محذوفا ، ويغلب أن يكون ضمير شأن (٤) محذوف كالمثال السابق ؛ وهو: أيقنت أن (على شجاع) (٥).

ثالثها: أن يكون خبرها جملة ؛ سواء أكانت اسميه أم فعلية ؛ نحو: علمت أن حاتم أشهر كرام العرب ، وأيقنت أن قد أشبهه كثيرون.

رابعها: وجود فاصل - فى الأ-غلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة (٦) فعلية ، فعلها متصرف ، لا يقصد به الدعاء. والفاصل أنواع.

(أ) إما «قد» (٧) نحو: ثبت أن قد ازدهرت الصناعات فى بلادنا ، ونحو قول الشاعر:

شهدت بأن قد خط ما هو كائن

وأنك تمحو ما تشاء وتشبت

(ب) وإما أحد حرفى التنفيس (٨) مثل: أنت تعلم أن سأكون نصير الحق.

ص: ٦١٦

١- سيجىء للآية مناسبة أخرى فى رقم: «أ» ص ٦١٧.

٢- راجع ما سبق فى ص ٥٨٣.

٣- سواء أكان لمتكلم ، أم مخاطب ، أم غائب ، ومنه قوله تعالى: (أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) التقدير عند سيبويه: أنك يا

إبراهيم.

٤- سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلا فى ص ٢٢٦ وما بعدها.

٥- اسم «أن» ضمير محذوف تقديره «هو». أى : الحال والشأن - والجمله الاسميه بعده فى محل رفع ، خبر : «أن» المخففه.

٦- هذا الفاصل قد يزيد فى توضيح نوعها ، ويؤكد أنها المخففه من الثقيله ، وليست المصدريه الناصبه للمضارع.

٧- تدخل هنا على الماضى فقط.

٨- وهما : «السين» و «سوف» ويدخلان على المضارع المثبت فقط. وقد سبق الكلام عليهما فى ص ٥٣.

قول الشاعر :

وإذا رأيت (١) من الهلال

نموه

أيقنت أن سيصير بدرا كاملا

وقول الآخر :

واعلم - فعلم المرء ينفعه -

أن سوف يأتي كل ما قدرا

(ح) وإما حرف نفى من الحروف الثلاثة التي استعملها العرب في هذا الموضع ؛ وهي (٢) : (لا- لن - لم). نحو : أيقنت أن لا (٣) يغدر الشريف. وأن لن يحدد عن الحق. ووثقت أن لم ينصر الله المبطلين. ومن الأمثلة قوله تعالى : (وحسبوا (٤) أن لا تكون فتنة) في قراءه من رفع «تكون». وقوله : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) ، وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ).

(د) وإما «لو» والنص عليها في كتب النحاه قليل مع أنها كثيره في المسموع ؛ نحو : أوقن أن لو أخلصنا لبلادنا لم يطمع الأعداء فينا.

ومما تقدم (٥) نعلم أن الفصل غير واجب (٦) في الحالات الأخرى التي منها :

(١) أن يكون الخبر جملة اسميه نحو قوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ) (٧) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، ونحو : الثابت أن انتقام من الله يحلّ بالباغى. إلا عند إرادته النفى نحو : عقيدتي أن لا كاذب محترم ؛ ومنه : أشهد أن لا إله إلا الله.

ص: ٦١٧

١- وفي بعض الروايات : إن الهلال إذا رأيت نموه ...

٢- وتدخل «لا» على الماضي والمضارع دون «لم» و «لن» فيختصان بالمضارع. وزاد الرضى «ما» وجعلها مثل «لا».

٣- في هذه الصورة - وأشباههما - يجب فصل «أن» ، وإظهار النون في الكتابه دون النطق.

٤- بشرط أن تكون بمعنى : اعتقدوا :

٥- لخص بعض النحاه الفواصل السابقه ومواضعها فقال : (الفعل إما مثبت وإما منفي ، وكل منهما إما ماض ، وإما مضارع. فالمثبت إن كان ماضيا ففاصله : «قد» وإن كان مضارعا ففاصله أحد حرفي التنفيس. والمنفى. إن كان ماضيا ففاصله : «لا» فقط ، وإن كان مضارعا ففاصله : «لا» ، أو : «لن» أو : «لم». وأما «لو» فانها في الامتناع شبيهه بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع). وقد سبق في رقم ٢ من هذا الهامش أن : «الرضى» جعل «ما» مثل «لا».

- ٦- وإنما هو جائز في الأنواع التي ستذكر : إن لم يوجد مانع ؛ إذ لا تدخل «أن» المصدرية الناصبه للمضارع على هذه الأنواع ؛ فلا مجال لخوف اللبس بينها وبين المخففه ، ومتى أمن اللبس كان الفصل جائزا لا واجبا.
- ٧- على اعتبارها مخففه لا مفسره وقد سبقت مناسبة أخرى للآيه في ص ٦١٦ م.

(ب) أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها جامد ؛ نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ونحو : وثقت أن ليس للكرامه مكان في نفوس الأدياء.

(ح) أن يكون الخبر جملة فعلية ؛ فعلها متصرف ، ولكن قصد به الدعاء (1) كالذى رواه أعرابي عن أخيه الواقف يدعو : أسأل ربي التوفيق لما يرضيه ، ودوام العافية عليّ - ونظر إليّ وصاح - : وأن كتب الله لك الأمن والسلامه ما حييت ، وأن أسبغ عليك نعمه ظاهره وباطنه في تابل أيامك ، وأن أهلك كلّ باغ يتصدّى لإيذائك.

وفى الرسم التالي بيان للصور السالفه :

صورة

□

(2)

ص: ٦١٨

١- سواء أكان بخير أم شر ؛ كما يتبين من المثال بعد.

٢- وفى أحكام «أن» المخففه يقول ابن مالك : وإن تخفّف «أنّ» فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد «أن» تضمن هذا البيت حكيمين من أحكامها الأربعة التى تترتب على التخفيف ؛ أولهما : أن اسمها استكن أى : استتر واختفى ؛ لأنه لا يظهر فى الكلام ، وإنما يكون ضميرا محذوفا. ولم يذكر أنه ضمير ، لضيق الشعر. وثانيهما : أن خبرها يكون جملة ، وأوضح بعد ذلك ما يكون فى الجملة الفعلية الواقعة خبرا ، حيث تكلم عن فعلها قائلا- : وإن يكن فعلا- ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالأحسن الفصل بقد ، أو : نفى ، أو : تنفيس ، أو : لو. وقليل ذكر «لو» أى : إن يكن صدر الجملة فعلا ، لا يراد منه الدعاء ، ولم يكن جامدا ، فالأحسن الفصل بينه وبين «أن» المخففه بفواصل من الفواصل التى سردها فى البيت الأخير. (إن يكن فعلا ... يريد إن يكن الخبر فعلا- والفعل وحده لا- يكون الخبر ، وإنما الخبر الجملة المكونه من الفعل والفاعل معا. ففى التعبير تساهل. أو : المراد : إن يكن صدر الجملة فعلا).

ورد فى بعض النصوص القديمه - اسم «أن» المخففه من الثقيله ضميرا بارزا ، لا ضميرا محذوفا. ومع الخبر جمله فعليه أو مفرد. من ذلك قول الشاعر يخاطب زوجته :

فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى

طلاقك ، لم أبخل وأنت صديق

فقد وقعت «الكاف» اسم : «أن» وخبرها جمله : سألتنى. ومثل قول الآخر :

لقد علم الضيف والمرملون (١)

إذا اغبرّ أفق (٢) وهبت شمالا (٣)

بأنك ربيع (٤) وغيث مربع

وأنك هناك تكون الثالا (٥)

ففى البيت الثانى تكررت «أن» المخففه مرتين ، واسمها ضمير «بارز» فيهما ، وخبر الأولى مفرد ، وهو كلمه : «ربيع» ، وخبر الثانيه جمله فعليه هى : «تكون الشمال». وقد وصفت هذه الأمثله الشعريه بأنها شاذه ، أو بأنها لضروره الشعر ، كما وصفت نظائرها النثريه بأنها شاذه. فالواجب أن نقتصر على الكثير الشائع الذى سردنا قواعده وضوابطه ، منعا للاضطراب فى التعبير ، دون محاكاة هذه الشواهد التى تخالفها ، والتى نقلناها ، ليعرفها المتخصصون فيستعينوا بها على فهم ما قد يكون لها من نظائر قديمه. دون أن يحاكوها.

ص: ٦١٩

- ١- الفقراء. المفرد : مرمّل.
- ٢- المراد : اسودت الدنيا فى عين الإنسان : من شده بؤسه وحاجته.
- ٣- أى : هبت الريح شمالا. فكلمه : «شمالا» حال منصوبه. وصاحب الحال هو الضمير المستتر ، فاعل الفعل : «هب». وهبوب الشمال البادره العاصفه فى بعض المواسم والبقاع قد يكون باعث فزع ، ودليل قحط.
- ٤- كالربيع موسم النضره ، والفواكه ، ونمو الزروع ، ونضجها ؛ فأنت - مثله - محبوب نافع. «مريع» خصيب. والغيث الخصيب ، هو : المطر الغزير الذى يكون من آثاره إنبات الزرع ، والخصب الكثير.
- ٥- الشمال : الذى يغيث المحتاج ، ويعين من يستعين به.

وأما «كأن» فيجوز تخفيف نونها المشدده (بحذف الثانيه المفتوحه ، وإبقاء الأولى ساكنه) ويترتب على التخفيف أمور ؛ منها :

(أ) أن معناها لا يتغير ، وإعمالها واجب.

(ب) أن اسمها - في الأغلب - يكون ضميرا للشأن ، أو لغير الشأن ؛ فمثال الأول. كأن عصفور سهم في السرعة (١) ، أى : كأنه (الحال والشأن) عصفور سهم. ومثال الثاني : يدقُّ البرد (٢) النافذه ، وكأن حجر ، أى : كأنه حجر (٣). ولو قلنا : يدق البرد النافذه وكأن «حجر» صغير يدق - لجاز الاعتباران (٤) وقد اجتمعت المشدده والمخففه فى قوله تعالى يصف المضلل عن سبيله : (وَإِذَا تُلِّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا ؛ كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا) (٥).

(ح) أن خبرها لا بد أن يكون جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن (٦). فإن كانت اسميه فلا حازه لفاصل بينها وبين «كأن» مثل : كأن سبّاح فى سباحته سمكه فى انسيابها. وإن كانت فعليه (٧) ، فالأحسن الفصل بالحرف : «قد» قبل الماضى المثلث ، وبالحرف : «لم» قبل المضارع المنفى ، نحو : كأن قد هوى الغريق فى البحر ؛ كصخره هوت فى الماء ، وكأن لم يكن بين الغرق والنجاه وسيله للإيقاظ.

ص: ٦٢٠

١- فاسم «كأن» ضمير الحال والشأن المحذوف. وخبرها الجملة الاسميه بعدها. ولا يصح هنا أن يكون اسمها ضميرا لغير الحال والشأن ؛ لعدم وجود مرجع سابق يعود عليه.

٢- ما جمد من قطرات المطر ، وصار قطعاً ثلجيه صغيره.

٣- فاسم «كأن» ضمير محذوف ليس ضمير شأن ، لعدم وجود جملة بعده تفسره ، وهى جملة لازمه له كما سبق فى شرحه - ص ٢٢٦ وما بعدها -.

٤- أى : يجوز اعتبار الضمير للشأن ؛ لوجود جملة بعده تفسره ، وعدم اعتباره للشأن ، لوجود ما يصلح قبله أن يكون مرجعاً له.

٥- الوقر هنا : ثقل السمع ، أو : الصمم. وأول الآيه : (وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ. وَإِذَا تُلِّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا ...)

٦- لأن ضمير الشأن - كما قلنا - لا بد له من جملة بعده تفسره. وهذه الحاله وحدها هى التى يجب فيها وقوع خبر : «كأن» المخففه جملة. أما باقى الحالات فيجوز أن يكون جملة أو غير جملة وفى بعض أمثله قليله مسموعه جاء اسم «كأن» المخففه اسما ظاهرا ، كقول الشاعر : وصدر مشرق التّحر كأن ثدييه حقّان ولا يقاس على هذا.

٧- فعلها غير جامد ، وغير دعائى.

وأما «لكن» فيجوز تخفيف نونها المشدده (فتحذف الثانيه المفتوحه ، وتبقى الأولى ساكنه).

ويترتب على التخفيف وجوب إهمالها ، وزوال اختصاصها بالجمله الاسميه ؛ فتدخل على الاسميه ، وعلى الفعلية ، وعلى المفرد ، ويبقى لها معناها بعد التخفيف وهو : الاستدراك (١). ومن الأمثله قول الشاعر :

ولست أجازى المعتدى باعتدائه

ولكن بصفح (٢) القادر

المتحلم

وأما «لعل» فلا يجوز تخفيف لامها المشدده (٣).

ص: ٦٢١

١- قد سبق شرح معناه فى رقم ٣ من هامش ص ٥٧١.

٢- الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره : «أجازى» أو «أصافح» فتكون «لكن» داخله على جمله فعلية. ويصح تعلقها بمصدر محذوف تقديره : مجازاه - أى : ولكن مجازاته بصفح ... فتكون داخله على جمله اسميه. والأول أوضح.

٣- وفى الأحكام السالفه كلها يقول ابن مالك : وخففت «كأن» فنوى منصوبها ، وثابتا أيضا روى فقد اقتصر على الإشاره إلى تخفيفها وإلى أن اسمها ينوى ؛ أى : يطوى فى النفس ؛ فيكون ضميرا ولا يكون ظاهرا. وقد يكون ظاهرا ثابتا فى الكلام. وهذا قليل ، سبق مثاله.

النافيه للجنس

نسوق بعض الأمثله لإيضاح معناها :

حين نقول : لا- كتاب فى الحقيقه ؛ بإدخال : «لا» على جملة اسميه - فى أصلها - ، ورفع كلمه : «كتاب» - التى للمفرد) يكون معنى التركيب محتملا أمرين :

أحدهما : نفى وجود كتاب واحد فى الحقيقه ، مع جواز وجود كتابين أو أكثر فيها.

والآخر : نفى وجود كتاب واحد ، وما زاد على الواحد ؛ فليس بها شىء من الكتب مطلقا. فالتركيب محتمل للأمرين ، ولا دليل فيه يعين أحدهما ، ويمنع الاحتمال.

وكذلك حين نقول : لا مصباح مكسورا ، (بإدخال : «لا» على جملة اسميه - فى أصلها - ورفع كلمه : «مصباح» التى للمفرد) فإن التركيب يحتمل أمرين :

أحدهما : نفى وجود مصباح واحد مكسور ، ولا مانع من وجود مصباحين مكسورين ؛ أو أكثر.

والآخر : نفى وجود مصباح واحد مكسور وما زاد على الواحد أيضا. فلا وجود لشىء من جنس المصباح المكسوره. فالتركيب يحتمل نفى الواحد المكسور فقط ، كما يحتمل نفى الواحد وما زاد عليه.

ومثل هذا يقال فى : لا سياره موجوده ، بإدخال «لا» على جملة اسميه الأصل ، ورفع كلمه : «سياره» - التى للمفرد) حيث يحتمل التركيب الأمرين : نفى وجود سياره واحده ، دون نفى سيارتين وأكثر ، ونفى وجود شىء من جنس السيارات مطلقا ، فلا وجود لواحد منها ؛ ولا لأكثر.

مما سبق نعلم : أن ، «لا» فى تلك الأمثله - وأشباهها - تدل على نفى

ص: ٦٢٢

١- يلاحظ ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٥ - والصحيح أن «لا» ، النافيه غير الزائده لها الصداره فى جملتها ، سواء أكانت نافيه مهمله ، أم نافيه عامله عمل «ليس» أو عمل «إن» وقد سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ وتجىء أيضا فى رقم ٤ من هامش ص ٦٢٥ وفى ج ٢ ص ٢٥ م ٦١.

يحتمل وقوعه على فرد واحد فقط ، أو على فرد واحد وما زاد عليه. ولَمَّا كان النفي بها صالحا لوقوعه على الفرد الواحد سماها النحاه : «لا» - التي لنفي الوحدة (أى : الواحد) وهي إحدى الحروف الناسخة (١) التي تعمل عمل «كان» الناقصة.

فإذا أردنا أن تدل الأمثلة السابقه وأشباهاها على النفي الصريح (٢) العام (٣) وجب أن نضبط تلك الألفاظ ضبطا آخر ؛ يؤدي إلى هذا الغرض ؛ فنقول : لا كتاب فى الحقيقه ؛ - لا مصباح مكسور - لا سياره موجوده ، فضبط تلك الكلمات المفرده بهذا الضبط الجديد - وهو بناء الاسم على الفتح ، ورفع الخبر ، كما سيجىء - يجعل النفي فى كل جملة صريحا فى غرض واحد ؛ لا احتمال معه لغيره ، كما يجعله عامًّا ؛ ينصبّ على كل فرد ؛ فيقع على الواحد ، وعلى الاثنين ، وعلى الثلاثه ، وما فوقها ، ولا يسمح لفرد أو أكثر بالخروج من دائرته.

ومثل هذا يقال فى نحو : لا مهملا عمله فائز - لا راغبا فى المجد مقصير ... ونحوهما مما يقع فيه الاسم منصوبا بعد : «لا» وليس مرفوعا ، والخبر هو المرفوع - على الوجه الذى سنشرحه - فهى تنفى الحكم عن كل فرد من أفراد جنس الشىء الذى دخلت عليه نفيا صريحا وعماما ؛ كما قلنا : وهذا مراد النحاه بقولهم فى معناها :

«إنها تدل على نفي الحكم عن جنس اسمها نصًّا (٤)». أو : «إنها لاستغراق (٥) حكم النفي لجنس اسمها كله نصًّا.» ويسمونها لذلك ؛ «لا» - النافية للجنس (٦). أى : التى قصد بها التنصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس

ص: ٦٢٣

١- سبق تفصيل الكلام عليها مع أخواتها فى ص ٥٤٤ وقد اقتضى المقام هناك الإشارة إلى «لا» النافية للجنس ، دون التفصيل الذى مكانه هنا.

٢- أى : القاطع الذى لا مجال معه للاحتمال السالف.

٣- الذى يشمل نفي المعنى عن الفرد الواحد ، وعمّا زاد عليه.

٤- أى : بغير احتمال لأكثر من معنى واحد.

٥- يراد بالاستغراق : الشمول الكامل الذى يتناول كل فرد من أفراد الجنس ، دون أن يترك أحدا.

٦- ويسمئها بعضهم : «لا» التى للتبرئة ؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر. وبهذا الاسم ترد فى بعض الكتب

القديمه ، وتختص به ، لقوه دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى. والنفي بها قد يكون مطلق الزمن أى : لا

يقع على زمن معين. وإنما يراد منه مجرد نفي النسبه بين معموليها ، وسلب المعنى بغير تفيد بزمن خاص. نحو : لا حيوان حجر -

لا وفاء لغادر ... وقد يراد بها نفي المعنى فى زمن معين حين تقوم قرينه كلاميه أو غير كلاميه تدل على نوع الزمن - ويكثر أن -

- يكون الحال - كقوله تعالى : (لا عاصمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ...) وكأن يسأل سائل : أفى المزرعه الآن أحد؟ فيجاب :

لا أحد فيها. وقد يكون الزمن مستقبلا ، كقوله تعالى عن يوم القيامة (لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) أو ماضيا - كقول الشاعر : تعزّ

فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لو زاد المنون تتابع وغير هذا من الأمثلة التى سيجىء بعض منها. فإن لم توجد قرينه فالغالب الحال.

كله. تمييزا لها من : «لا» التي لنفى الواحد ؛ فليست نَصِيًا في نفي الحكم عن أفراد الجنس كله ؛ وإنما تحتمل نفيه عن الواحد فقط ، وعن الجنس (1) كله ؛ على ما عرفنا.

ص: ٦٢٤

١- لهذا يصح أن يقال مع «لا» التي لنفى الواحد حين يكون اسمها مفردا: لا كتاب فى الحقيقه ؛ بل كتابان ، أو : بل كتب فيها : فيكون القصد نفي المعنى عن الفرد الواحد دون ما عداه. ولا يصح أن يقال هذا مع «لا» النافية للجنس حين يكون اسمها مفردا. وتسوقنا المناسبه إلى بيان أمر هام ؛ هو : أن المراد من النفي لا يختلف فى نوعى «لا» (النافية للجنس ، والنافية للوحده) إذا كان اسمها مثنى أو جمعا : نحو : لا- صالحين خائنان ، أو ؛ لا- صالحين خائنون. ونحو : لا صالحان خائنين ، ولا صالحون خائنين. فالنفي فى هذه الصور لا- يختلف من جهه احتماله أن يكون واقعا فى كل صورته على الجنس كله فردا فردا ، وأن يكون واقعا على القيد الخاص بالاثنتين أو بالجمعيه. فالفرق الصحيح بين المراد من النفي فى نوعى : «لا» إنما يظهر فى موضع واحد ، هو الموضع الذى يكون فيه اسمها مفردا ؛ - لا- مثنى ولا- جمعا - فيكون النفي فى «لا» النافية للجنس نصا وشاملا- ، ويكون فى الأخرى محتملا- أمرين. أما عند تثنيه اسميهما أو جمعه فالنفي لا يختلف باختلاف نوعيهما ؛ فيكون محتملا فى كل منهما نفي الحكم عن الجنس كله ، ونفى قيد التثنيه ، أو قيد الجمع كما قلنا ، فمؤداه واحد عند تثنيه الاسم أو جمعه ، ولكنه مختلف عند أفراد الاسم. وصفوه القول فى هذا المقام. أن «لا» العامله بنوعيهما لا يختلف المراد منها إذا كان اسمها مثنى أو جمعا ؛ إذ يكون المراد محتملا- نفي الحكم عن الجنس كله فردا فردا ، ونفى القيد الخاص بالتثنيه أو بالجمع ، دون غيرهما. أما إذا كان الاسم مفردا فالفرق بين النوعين يكون كبيرا ، فالتى لنفى الجنس تنفى الحكم عن كل فرد من أفرادها على سبيل التنصيص والشمول ، والتى لنفى الواحد يدور الأمر فيها بين نفي الحكم عن أفراد الجنس كله ، أو نفيه عن فرد واحد منه ؛ فالنفي فيها محتمل لأمرين

...

«لا» النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات : «إن» (١) ينصب الاسم : ويرفع الخبر. ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة :

أولها : أن تكون نافية. فإن لم تكن نافية لم تعمل (٢) مطلقا.

ثانيها : أن يكون الحكم المنفى بها شاملا-جنس اسمها كله ، (أى : منصبا على كل فرد من أفراد ذلك الجنس). فإن لم يكن كذلك لم تعمل عمل «إن» (٣) ، : نحو : لا كتاب واحد كافيا إذ أن كلمه : «واحد» قد دلت دلالة قاطعه على أن النفى ليس شاملا أفراد الجنس كله. وإنما هو مقصور على فرد واحد.

ثالثها : أن يكون المقصود بها نفى الحكم عن الجنس نصا - لا احتمالا - فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل «إن» (٤) كالأمثله السالفه أول البحث.

رابعها : ألا تتوسط بين عامل ومعموله (٥) (بأن تكون مسبوقة بعامل قبلها يحتاج لمعمول بعدها) كحرف الجر فى مثل : حضرت بلا تأخير (٦) وقول الشاعر :

متاركة السفية بلا جواب

أشد على السفية من الجواب

ص: ٦٢٥

- ١- ومن الفوارق بينهما صحه وقوع : «ما» الزائده بعد : «إن» وأخواتها على الوجه السابق فى بابهما ، ولا يصح وقوعها بعد : «لا».
- ٢- كأن تكون اسما بمعنى ، غير ؛ نحو : فعلت الخير بلا- تردد ، أو : تكون زائده ؛ فلا- تعمل شيئا فى الحالتين ، ولا- تختص بالدخول على الجمل الاسميه ؛ ومن الأمثله للزائده قوله تعالى مخاطبا إبليس : (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ...) وقوله : (لِنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ...) ومثل ؛ «لا» الثانيه فى قوله تعالى : (وَلَا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ...) أو تكون ناهيه فتختص بجزم المضارع.
- ٣- وعملت عمل ليس ؛ نحو : لا- قلم مكسورا ، أو أهملت وتكررت ، نحو : لا- قلم مكسور ، ولا كتاب ضائع. (واختيار هذه أو تلك خاضع لما يقتضيه المعنى المراد).
- ٤- وعملت عمل ليس ؛ نحو : لا- قلم مكسورا ، أو أهملت وتكررت ، نحو : لا- قلم مكسور ، ولا كتاب ضائع. (واختيار هذه أو تلك خاضع لما يقتضيه المعنى المراد).
- ٥- فلها الصدارة المباشرة فى جملتها ، - كالشأن فى جميع أنواع «لا» النافية غير الزائده كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٦٢٢ ورقم ٤ من هامش ٦٢٥.

٦- تعرب «لا» اسم بمعنى : «غير» مجرور بكسره مقدره على الألف. و «لا» مضاف و «تأخير» مضاف إليه مجرور. وهذا أوضح إعراب. ويجوز أن تكون «لا» حرف نفى باقيه على حرفيتها. وقد تخطاها حرف الجر «الباء». وعمل الجر مباشره فى كلمه «تأخير»

التي بعدها. وهي في هذه الصورة ليست بزائده ، بالرغم من أن العامل تخطاها ، لأن المعنى يفسد على زيادتها.

خامسها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين (١) فإن لم يكونا كذلك لم تعمل : مطلقا (٢) ولا تعد من أحوات «إن» ولا «ليس» ؛ كالتى فى قول الشاعر :

لا القوم قومى ، ولا الأعوان أعوانى

إذا ونا (٣) يوم تحصيل

العلا وانى

سادسها : عدم وجود ناصل بينها وبين اسمها. فإن وجد فاصل أهملت (أى : لم تعمل شيئا) وتكررت ؛ نحو : لا فى النبوغ حظ لكسلان ، ولا نصيب (٤). وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليها (٥) فلا يجوز أن يتقدم

ص : ٦٢٦

١- إلا- فى أمثله مسموعه يجىء الكلام عليها فى الزيادة والتفصيل (ص ٦٣١) ويدخل فى حكم النكره أمران : (أ) شبه الجمله بنوعيه. (الظرف والجار مع مجروره) وذلك على اعتبار شبه الجمله نفسه هو الخبر (كما تقدم فى ص ٤٣١ وما بعدها) أو على اعتبار أن متعلقه نكره محذوفه ، هى الخبر ، كقولهم : لا قوه فوق الحق ، ولا أمان مع الطغيان. وقول الشاعر : لا خير فى وعد إذا كان كاذبا ولا-خير فى قول إذا لم يحن فعل (ويلاحظ هنا فى إعراب «لا» ومعموليها ما يجىء فى رقم ٣ من هامش الصفحه التاليه). وقول الآخر : فلا-مجد - فى الدنيا - لمن قل ماله ولا مال - فى الدنيا - لمن قل مجده (ب) الجمله الفعلية (لأنها فى معنى النكره ، وبمنزلتها ؛ كما جاء فى التصريح فى هذا الباب ، عند آخر الكلام على شروطها - وكما فى أبواب أخرى ، والبيان فى رقم ١ من هامش ص ١٩٢) ، وقد اشتملت الأساليب الفصحى على أمثله للجمله الفعلية ، نقلوا منها البيت السابق (فى ص ٦٢٤) : تعزّ فلا-إلفين بالعيش متعا ولكن لورّاد المنون تتابع ومنها : يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شئون فجمله «متعا» فى البيت الأول فى محل رفع خبر : «لا» ، وكذلك جملة : «عنّتهم شئون» فى البيت الثانى. والواو التى قبل هذه الجمله هى التى تزداد فى خبر الناسخ. ما لم نأخذ بالرأى الذى يشترط فى «لا» العامله عمل «إن» ألا ينتقض نفيها بإلا. فإن أخذنا به - وهو الأشهر ، كما سيجىء فى هامش الصفحه الآتية - كانت الواو للحال ، والجمله بعدها حاله. والخبر محذوف (وقد سبق فى ص ٥٠٠ وفى ٥٠٨ أن هذه الواو تدخل فى خبر «كان» المنفيه إذا سبقته «إلا» الناقصه للنفى ، ومثله خبر «ليس» المسبوق بإلا على الوجه الذى أوضحناه. وقيل تدخل فى خبر غيرهما كالبيت السابق ، وكقول : الحماسى : «فأمسى وهو عريان». وقولهم : «ما أحد إلا وله نفس إماره».

٢- لأن التعريف فيه تحديد وتعيين ؛ وهذا يناقض أنها لنفى الجنس كله بغير تحديد ولا تعيين.

٣- تباطأ وأهمل فإن لم يكن اسمها نكره أهملت ووجب تكرارها : نحو لا علىّ مقصر ، ولا حامد. ومثل : لا البخل محمود ، ولا الإسراف مقبول ، وإن يكن لم خبرها نكره وجب إهمالها ، والغالب تكرارها أيضا. نحو : لا إنسان هذا ولا حيوان.

٤- ومع تكرارها وعدم إعمالها - بسبب وجود فاصل - يظل معناها هو نفى الجنس كله نصّا ، بشرط وجود النكرتين بعد هذا الفاصل ، فعدم إعمالها فى هذه الحاله لا يخرجها عن أنها من الناحية المعنويه لنفى الجنس كله بشرط دخولها على النكرتين ... بعد الفاصل.

٥- لأن تقديم الخبر أو معموله على الاسم سيؤدى إلى الفصل بين «لا» واسمها وهو ممنوع. ومن باب أولى لا يصح تقديم الخبر أو معموله عليها؛ لأن ما يقع في حيز النفي (أى: فى مجاله ودائرته) لا يجوز أن يتقدم على أداه النفي؛ فلها الصدارة حتما - كما سبق فى ص ٥٤٣ وفى رقم ١ من هامش ص ٦٢٢، وفى رقم ٤ من هامش ص ٦٢٥ - لكن هل يجوز أن يتقدم معمول الخبر على الخبر وحده؟ يجيب بعض النحاه: نعم.

الخبر - ولو كان شبه جملة - على الاسم. فإن تقدم مثل : لا لهازل هييه ولا توقير - لم تعمل مطلقا.

وكذلك لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم ؛ ففي مثل : لا جندى تارك ميدانه ... لا تعمل حين نقول ، لا ميدانه جندى تارك.

فإذا استوفت شروطها وجب إعمالها (١) : (إن اقتضى المعنى ذلك ؛ سواء أكانت واحده ، أم متكرره - على التفصيل الذى سنعرفه).

حكم اسم «لا» المفردة ؛ (أى : المنفردة التى لم تتكرر). لهذا الاسم حالتان :

الأولى : أن يكون مضافا (٢) أو شبيها بالمضاف (٣). وحكمه وجوب إعرابه ، مع نصبه بالفتحة ، أو بما ينوب عنها. فمن أمثله المضاف :

لا قول زور نافع

كلمه : (قول) اسم «لا» ، منصوبه بالفتحة ، لأنها

اسم مفرد : ومضاف.

لا أنصار خير متنافرون

كلمه : (أنصار) اسم «لا» ، منصوبه بالفتحة لأنها

جمع تكسير ، ومضاف.

لا ذا أدب نمام

كلمه : (ذا) اسم «لا» ، منصوبه بالألف نيابه عن

الفتحة ؛ لأنها من الأسماء الستة ، مضافه.

لا نصيحتى إخلاص أنفع من نصح الوالدين

كلمه : (نصيحتى ...) اسم «لا» ، منصوبه بالياء

نيابه عن الفتحة ؛ لأنها ، مثنى مضاف.

كلمه : خائنى (... اسم «لا» ، منصوبه بالياء نيابه

عن الفتحة ، لأنها جمع مذكر ؛ مضاف

لا مهملات عمل مكررات كلمه : (مهملات) اسم «لا» ، منصوبه بالكسره نيابه عن الفتحة : لأنها جمع مؤنث سالم مضاف.

ص: ٦٢٧

١- الشروط الستة منها أربعة فى «لا» مباشره ، هى : (كونها للنفى - للجنس - للتصيص - عدم توسطها بين عامل ومعموله) وواحد فى معموليها ؛ هو : (تنكيرهما معا) وواحد فى اسمها هو : اتصاله بها مباشره). وزاد بعضهم شرطا فيها ، هو : ألا ينتقض نفيها بإلا - طبقا للأشهر - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٦٢٦ -

٢- إما لنكره وإما لمعرفه بشرط ألا يكتسب منها التعريف ؛ بسبب توغله فى الإبهام ؛ ككلمه : «مثل» نحو : لا مثل محمود مؤدب ... و «غير» وسواهما مما لا يكتسب التعريف غالبا - كما أوضحنا فى رقم ٥ من هامش الجدول الذى فى ص ٧٨ و ٧٩ ، وكذا فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ - لأن : «لا» لا تعمل فى معرفه.

٣- هو الذى يجىء بعده شىء يكمل معناه ، بشرط أن يكون ذلك الشىء التالى : إما مرفوعا باسم «لا» ؛ نحو : لا مرتفعا شأن خامل ، وإما منصوبا به ؛ نحو : لا متعهدا أموره مقصر (ويلحق بهذا النوع : الأسماء المعطوف عليها التى ليست علما ، نحو لا سبعة وأربعين غائبون ، وتمييز العقود وغيرها. نحو : لا عشرين رجلا متكاسلون) وإما جاريا ومجرورا متعلقين به ؛ نحو : لا متواكلا فى عمله محمود. فإن كان مجرورا بالإضافة فإنه يكون من المضاف لا من الشبيه بالمضاف ، كما عرفنا. والشبيه بالمضاف يجب أن يكون معربا ومنونا. إلا أن وجد مانع من التنوين. وأجاز فريق من غير - - البصريين عدم تنوينه ؛ محتجا بقوله تعالى : (وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) ، لأن المعنى عنده : «ولا جدال فى الحج مقبول» فالجار والمجرور من متممات اسم «لا» والخبر محذوف ؛ فلا تعلق للجار والمجرور به وكذلك قوله عليه السّلام : (لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت) لأن المعنى عنده على حذف الخبر ، والجار والمجرور من متممات اسم «لا» فهما متعلقان به ، لا بالخبر - وقد أجيب عن هذين وأمثالهما بأن الخبر المحذوف ، موضعه قبل الجار والمجرور ، والأصل : «ولا جدال حاصل فى الحج» ، ولا مانع لما أعطيت ؛ فالجار مع المجرور. متمم للخبر المحذوف ، متعلقان به. وهذا تكلف مردود ؛ لتكراره فى فصيح الكلام ، وبالرغم منه يحسن الترام التنوين - لأنه الأكثر والأشهر الذى تتوحد عنده الألسنه - . ولا يدخل شىء من التوابع الأربعة (كالنعت ما عدا صوره العطف السابقه ...) فى الأشياء التى تكمل المعنى ؛ وتجعل الاسم بسببها شبيها بالمضاف : لأن الاسم غير عامل فيها. - انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٣٩ -

ومن أمثله الشبيه بالمضاف :

لا مرتفعا قدره مغمور ...

كلمه (مرتفعا) اسم «لا» منصوبه بالفتحه

لا بائعا دينه بدنياه رابح ...

" (بائعا) ""

لا خمسه وعشرين غائبون ...

" (خمسه) ""

لا ساعيا وراء الرزق محروم ...

" (ساعيا) ""

لا قاعدا عن الجهاد معذور ...

" (قاعدا) ""

لا سائقين طياره غافلان ...

(سائقين) "" بالياء ؛ لأنها مثنى

لا حارسين بالليل نائمون

... (حارسين) "" لأنها جمع

مذكر

لا راغبات فى الشهره مستريحات

" (راغبات) "" بالكسره ؛ لأنها جمع

مؤنث سالم

ومن الأمثله السالفه يتضح الإعراب مع النصب بالفتحه مباشره فى المفرد (1) وفى جمع التكسير ، (ومثله : اسم الجمع ، كقوم ،

ورھط (٢). إذا كانا من الحاله الأولى المذكوره) ، وبما ينوب عن الفتحه وهو : الألف ، فى الأسماء الستة ، والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسره فى جمع المؤنث السالم.

الثانيه : أن يكون مفردا (ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ، واو كان مثنى ، أو مجموعا) وحكمه : وجوب بنائه على الفتح (٣).

ص: ٦٢٨

- ١- الذى ليس بمثنى ولا جمع.
- ٢- سبق - فى رقم ١ من هامش ص ١٣٤ - بيان موجز عن اسم الجمع ، وقلنا : إن البيان الوافى موضعه ج ٤ ص ٥١٠ م ٧٣ - باب جمع التكسير.
- ٣- وهناك حاله يبنى فيها على الضم ستجىء فى «ب» من الزياده - ص ٦٣١ - ويعللون سبب البناء على الفتح بأنه تركيب «لا» مع اسمها بحيث صاروا كالكلمه الواحده فأشبهها الأعداد المركبه ك (خمسه عشر وغيرها). لكن السبب الحق هو استعمال العرب. ومن المعلوم أنه حين بنائه على الفتح لا يدخله التنوين. وأنه يكون دائما فى محل نصب : فلفظه مبنى على الفتح أو ما ينوب عن الفتحه ، ومحلله النصب. دائما. ولهذا يراعى المحل - أحيانا - فى التوابع - كما سيجىء -.

أو ما ينوب عنه (١) فيبنى على الفتح مباشرة إن كان مفردا أو جمع تكسير أو اسم جمع ؛ مثل : لا- عالم متكبر - لا- علماء متكبرون - لا قوم للسفيه.

ويبنى على الياء نيابه عن الفته إن كان مثنى أو جمع مذكر سالما ؛ نحو : لا صديقين متنافران - لا حاسدين متعاونون.

ص: ٦٢٩

١- ولا تنوب الألف هنا عن الفتحه ؛ لأن الألف تنوب عنها فى نصب الأسماء الستة ، حين تكون مضافه. والإضافه - فى الأغلب - تتعارض مع حاله البناء التى نحن بصدددها. ولهذا اضطربت آراء النحاه أمام الأسلوب الفصيح الوارد عن العرب من قولهم : لا أبالك ... حيث وقع اسم «لا» منصوبا بالألف مع أنه مفرد (أى : غير مضاف) ؛ فقالوا فى تأويله : إن «أبا» مضاف للكاف ، منصوب بالألف بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، واللام زائده. والخبر محذوف. والتقدير : لا أباك موجود. ومع أنه مضاف - ليس معرفه ؛ لأن إضافته غير محضه ؛ فهى كالإضافه فى قولنا : «غيرك» ، و «مثلك» ، ونحوهما مما لا يفيد المضاف تعريفا. وذلك القائل لم يقصد نفى أب معين ، وإنما يقصد نفية ومن يشبهه ؛ إذ هو - غالبا - دعاء بعدم الناصر ، والإضافه غير المحضه ليس مقصوره على إضافه الوصف العامل إلى معموله ؛ فلم تعمل «لا» فى المعرفه. وإنما زيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه لكرهيه إدخال : «لا» على المضاف إليه الذى يشبه فى صورته الظاهرية المعرفه ، دون حقيقته المراده. وهناك آراء أخرى تقتضى الفائده الإلمام بها (وقد ذكرناها تفصيلا عند الكلام على هذا الأسلوب ومعناه فى ص ١٠٦) وكل رأى يواجه باعتراض. وائته الأمر إلى أن الأفضل اعتبار كلمه : «أبا» اسم «لا» مبنية على فتح مقدر على الألف (كما جاء فى الخضرى فى أول باب «لا») ، على لغة القصر التى تلزم الألف فيها آخر الأسماء الستة. وعلى أساسها لا تكون كلمه «أبا» فى الأسلوب السالف معربه. أما الخبر فالجار والمجرور بعدها. ومن الأساليب المسموعه - بكثره - أيضا قولهم : «لا غلامى لك» «بالثنيه» و «لا خادمى لك» (بالجمع) على اعتبار أن نون المثنى و نون الجمع قد حذفتا للإضافه ، وأن المثنى والجمع منصوبان ؛ لأنهما مضافان. فكيف يعدان من نوع المضاف مع وجود اللام فاصله بين المضاف والمضاف إليه ؛ وهذا لا يجوز فى رأى المعترضين ؛ وقد أوجب بأن النون لم تحذف للإضافه ، وإنما حذف لتخفيف ؛ فالكلمتان مبنيتان على الياء ، لا معربتان ، والجار والمجرور بعدهما خبر. وقيل : إن الكلمتين شبيهتان بالمضاف بسبب اتصال «لك» بهما. والنون محذوفه لتخفيف. وخبرهما محذوف ... إلى غير ذلك من الإجابات. ومن الواجب ألا نحاكى هذا الأسلوب برغم أن بعض النحاه يبيحه ، - كما سيأتى فى باب الإضافه (ج ٣ ص ١٠ - م ٩٣) لأن الأخذ به فى عصرنا يبعد اللغه عن خص خصائصها ، وهو : الإبانه ، والوضوح ، والفرار من اللبس.

ويبنى على الكسره نيابه على الفتحه إن كان جمع مؤنث سالما ، نحو : لا والدات قاسيات.

ومع أنه مبني في الحالات السالفه ، هو في محل نصب دائما. أي : مبني لفظا منصوب محلا (1).

ص: ٦٣٠

١- وبهذه المناسبه نشير إلى ما نسمعه اليوم من بعض الواهين المتسرعين الذين يطلبون الأخذ برأى قديم ضعيف ملخصه : وضع اسم «لا» بأنواعه الثلاثه (المفرد ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف) تحت حكم واحد هو : «الإعراب والنصب» وأن يقال في إعراب الاسم المفرد : «إنه منصوب بغير تنوين» ويزعمون - خاطئين - أن في هذا تيسيرا واقتصارا على حكم واحد شامل بدل حكمين مختلفين. فكيف غاب عن بالهم ما في هذا الرأى من الخطل والفساد؟ ذلك أن اللغه في مصطلحاتها المشهوره ، لا تعرف اسما معربا بغير تنوين ، إلا- الممنوع من الصرف للأسباب المعروفه ، أو لداع آخر ؛ كالإضافه ، أو البناء أو بعض صور النداء ... فالأخذ بذلك الرأى يوجد في اصطلاحات اللغه قسما جديدا لا تعرفه من الأسماء المعربه الممنوعه من التنوين. على أن هذا القسم الجديد يحتاج - كما يقولون - إلى التصريح بأنه : «معرب منصوب بغير تنوين». وهذا حكم خاص به يختلف عن حكم النوعين الآخريين. فأين - إذا - الاختصار والاقتصار على حكم واحد كما يتوهمون؟ وكيف خفى عليهم أن النصب هنا بغير تنوين معناه «البناء» على الفتح؟ وشيء آخر هام لم يفتنوا له ، هو أن بناء الاسم المفرد على الفتح في محل نصب يقتضى أن يراعى محله حتما في بعض التوابع فيؤثر فيها كما عرفنا - وكما سيجىء في ص ٦٣٣ - فتصير منصوبه منونه - عند عدم المانع - تبعا لمحله فقط وقد غاب عنهم هذا.

(١) سبق (فى ص ٦٢٦) أن من شروط إعمالها : تنكير معموليها. وقد وردت أمثله فصيحته وقعت فيها عامله مع أن اسمها معرفه. من ذلك قوله عليه السلام : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده. ومن ذلك قولهم : قضيه ولا أبا حسن (١) لها. وقولهم : لا أميه (٢) فى البلاد ، وقولهم : لا هيثم (٣) الليله للمطى. وقولهم : بيكى على زيد ولا زيد مثله ... وغير هذا من الأمثله المسموعه. وقد تناولها النحاه بالتأويل (٤) كى يخضعوها لشرط التنكير. وهو تأويل لا داعى لتكلفه مع ورود تلك الأمثله الصريحه ، الداله على أن فريقا من العرب لا يلتزم التنكير. فعلىنا أن نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها ، ونقتصر فى استعمالنا على اللغه الشائعه المشهوره التى تشترط الشروط التى عرفناها ؛ توحيدا لأداه التفاهم ، ومنعا للتشعب بين المتخاطبين بلغه واحده.

ب - قلنا إن حكم اسم «لا» المفرد هو البناء على الفتحة ، أو ما ينوب عن الفتحة. وقد يصح بناؤه على الضمه العارضه فى حاله واحده ، هى أن يكون الاسم كلمه :

«غير» - ونظيراتها - فتكون كلمه : «غير» مبنيه على الضمه الطارئه فى محل نصب ،

ص: ٦٣١

١- هى كنيه : على بن أبى طالب ؛ والد الحسن والحسين. وهذه عبارته نثريه من كلام عمر بن الخطاب ، صارت مثلا فى الأمر العسير يتطلب من يحله.

٢- علم على الرجل الذى تنسب إليه الدوله الأمويه.

٣- اسم لص ، أو اسم سائق إبل.

٤- من ذلك قولهم : إن المراد من المعرفه هنا - نكره ، فالمراد من : قيصر ، وأبا حسن ، وأميه ، وهيثم ، وزيد - شخص ، أى شخص ، مسمى بهذا الاسم. فحين تقول : لا كسرى أو : لا قيصر بعده ، تريد : لا مسمى بهذا الاسم ، وحين تقول «لا أبا حسن لها : أى : لا مسمى بهذا الاسم لها ، أو لا فيصل لها ، وهكذا ... فالكلمه معرفه فى الظاهر ، ولكنها نكره تأويلا. وهذا مسوغ لعمل «لا» عندهم. ومن تأويلاهم : أن المعرفه كان قبلها مضاف محذوف ملحوظ ، وهو نكره. ثم أقيم المضاف إليه مقامه ؛ فيقدرون فى لا كسرى ... أو : لا قيصر بعده ... لا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر ... لا مثل أبى حسن ... ولما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه صار الكلام : لا كسرى ، لا قيصر ، لا أبا حسن ... وعلى كل تأويل اعتراض ، أو أكثر سجلته المطولات. والحق أن مثل هذا التأويل اتعال لا خير فيه ، لعدم مسابرتة الحقيقه الناطقه بأن بعض العرب قد يعمل : «لا» مع تعريف اسمها.

بشرط أن تكون مضافه مسبوقة بكلمه : «لا- أو : ليس» - وبشرط أن يكون المضاف إليه محذوفا قدنوى معناه على الوجه المفصل فى مكانه من باب الإضافة (1) نحو : قطعت ثلاثه أميال لا غير - أو ليس غير - أى : لا غيرها ، أو ليس غيرها مقطوعا .

والنحاه يقولون فى إعراب هذا : إنه مبنى على فتح مقدر ، منع من ظهوره الضم العارض للبناء أيضا - فى محل نصب . وفى هذا تكلف وتطويل يدعوهم إليه رغبتهم فى إخضاع هذا النوع لحكم المفرد بحيث يكون الحكم (وهو البناء على الفتح فى محل نصب) عاما مطردا . لكن لا- داعى لهذا التكلف ، إذ لا مانع من أن يقال : إنه مبنى على الضمّ - مباشره - فى محل نصب ، كما فى الصبان والخضرى ، عند كلامها على أحكام : «غير» فى باب الإضافة وستجىء فى الموضوع الذى أشرنا إليه .

ص : ٦٣٢

١- ج ٣ ص ٥٥ م ٩٥ .

إشاره

صورة

(١)

يجوز فى هذا الاسم المفرد المعطوف أحد ثلاثة أشياء (٢):

أولها : البناء (٣) على الفتح ، أو ما ينوب عن الفتحه ؛ فنقول فى المثال الأول : لا- خير مرجو ولا نفع. على اعتبار «لا» المكرره نافية للجنس. «نفع» اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب - وخبرها محذوف (٤) تقديره :

ص: ٦٣٣

- ١- عرفنا - فى ص ٦٢٨ - أن المراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ؛ فيدخل فى المفرد بهذا المعنى ، المثنى والجمع. وإذا تكررت والاسم غير مفرد فالحكم يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٧
- ٢- ولكل إعراب معنى خاص به.
- ٣- وفى حاله البناء لا يدخله التنوين ؛ كالأشأن فى كل مبنى.
- ٤- ومما هو جدير بالتنويه أن خبر المكرره قد يكون محذوفا كهذا المثال ، وأن العطف فيه من نوع عطف الجمله على الجمله ، خضوعا لقاعده المطابقه. وقد يكون الخبر مذكورا والعطف عطف جمله على جمله كقولنا : لا خير مرجو من الشرير ولا نفع مرجو منه ، ومثله : لا- كرامه لمنافق ، ولا- شرف لكذاب ، وقولهم : اللهم لا- شكايه من قضائك ، ولا استبطاء لجزائك ، ولا كفران لنعمتك ، ولا- مناصبه لقدرتك وقد يكون الخبر صالحا للـثنين معا كالمثال الثانى (لا تقدم ولا رقى مع الجهاله). فالظرف من حيث المطابقه صالح للـثنين ، فالعطف عطف مفردات إن جعلنا الظرف خيرا عن المعطوف عليه والمعطوف معا. أما إن جعلناه خيرا لأحدهما فقط ، وخبر الثانى محذوفا فالعطف عطف جمل. فلا بد قبل الحكم على نوع العطف (بانه عطف جمل أو عطف مفردات) من النظر أولا- إلى الخبر ، ومطابقته ، أو عدم مطابقته للمعطوف والمعطوف عليه معا ، وأنه صالح للإخبار به عنهما ، أو غير صالح. وهذه من الأمور التى تتطلب يقظه وإدراكا تامين.

مرجؤ (١). - مثلا - والجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الجمله الاسميه الأولى ، فعندنا جملتان

ونقول فى المثال الثانى : لا تقدم ولا رقى مع الجهاله ؛ فتكون كلمه : «رقى» اسم ، «لا» الثانيه على الاعتبار السابق ، ولكن خبرها وخبر الأولى هو الظرف : «مع» فإنه يصلح خبرا لهما.

ونقول فى الثالث : لا نهر فى الصحراء ولا بحر. فيجرى على هذا المثال ما جرى على الثانى.

ثانيها : الإعراب (٢) مع نصبه بالفتحه أو ما ينوب عنها. فنقول فى المثال الأول : لا- خير مرجؤ من الشرير ، ولا نفعا ، بإعرابه منصوبا. وهذا على اعتبار : «لا» الثانيه زائده لتوكيد النفى ؛ فلا عمل لها. وكلمه. «نفعا» معطوفه بحرف العطف على محل اسم «لا» الأولى ؛ لأن محله النصب. (فهو مبنى فى اللفظ ، لكنه منصوب المحل ، كما سبق) (٣).

ونقول فى المثال الثانى : لا تقدم ولا رقى مع الجهاله. على الاعتبار السابق أيضا ؛ فتكون «لا» المكرره زائده لتوكيد النفى ، «رقيا» معطوفه على محل اسم «لا» الأولى. وخبر «الأولى» هو الظرف : «مع».

ونقول فى المثال الثالث : لا نهر فى الصحراء ولا بحرا ؛ كما قلنا فى الأول تماما.

ثالثها : الإعراب مع رفعه (٤) بالضمه ، أو بما ينوب عنها ؛ فنقول فى المثال لأول : لا خير مرجؤ من الشرير ، ولا نفع. برفع كلمه : «نفع» على اعتبار «لا» الثانيه زائده لتوكيد النفى ؛ فلا عمل لها. و «نفع» مبتدأ مرفوع ، خبره محذوف ، والجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الجمله الاسميه الأولى.

ويصح اعتبار «لا» الثانيه عامله عمل «ليس» وكلمه : «نفع» اسمها

ص : ٦٣٤

١- فى مثل هذا المثال وأشباهه لا يمكن اعتبار كلمه : «نفع» المبنيه معطوفه على كلمه : «خير» المبنيه ، واكتسبت منها البناء. لا يمكن ذلك ، لأن البناء لا ينتقل إلى التوابع ، ولا يراعى فيها إن كان سببه بناء المتبوع - كما فى «ح» من هامش ص ٦٣٧ وفى «ا» من ص ٦٣٨ -.

٢- الإعراب يقتضى تنوينه. إلا إن وجد ما يمنع التنوين ، كمنع الصرف ..

٣- فى ص ٦٣٠.

٤- ومع تنوينه أيضا ، إلا إن وجد ما يمنع التنوين ؛ كمنع الصرف.

مرفوع ، والخبر محذوف ، والجمله من «لا» الثانيه ومعموليه معطوفه على الجمله الأولى.

ويصح اعتبار «لا» الثانيه زائده لتوكيد النفي ، وكلمه : «نفع» معطوفه على «لا» الأولى مع اسمها (1) ، لأنهما بمنزله المبتدأ المرفوع فالمعطوف عليهما معا يكون مرفوعا أيضا.

ويجرى على المثالين الأخيرين ما جرى على المثال الأول ؛ حيث يصح في كلمتي رقى ، و «بحر» الرفع على أحد الاعتبارات الثلاثة السابقه.

«ملاحظه» : إذا تكررت «لا» وكل واحده مستوفيه الشروط ، مفرده الاسم ؛ وكانت الأولى لنفى الوحده (أى : عامله عمل ليس) جاز فى اسم المكرره بعد عاطف ، أمران : أن يكون معربا مرفوعا بالضمه أو بما ينوب عنها ، وأن يكون مبيّتا على الفتح أو ما ينوب عن الفتحه ؛ مثل : لا قوى ولا ضعيف أمام القانون. أو : لا قوى ولا ضعيف أمام القانون.

(1) فالرفع - فى هذا المثال - إما على اعتبار «لا» المكرره زائده لتوكيد النفي ، والاسم بعدها معطوف على اسم الأولى ؛ فالمعطوف مرفوع كالمعطوف عليه ، والخبر عنهما هو الظرف : (أمام). وإما على اعتبار «لا» المكرره زائده للنفي أيضا ، والاسم بعدها مبتدأ (2) ، وإما على اعتبار «لا» المكرره عامله عمل «ليس» والمرفوع بعدها اسمها (3).

وإنما جاز الرفع على هذين الاعتبارين ، ولم يجز النصب لأن النصب إنما يجرى على اعتبار أن «لا» المكرره زائده ، والاسم الذى بعدها معطوف على محل اسم الأولى ، المبنى لفظا المنصوب محلا ، ولما كان اسم الأولى هنا مرفوعا ، وليس مبيّتا على الفتح

ص : ٦٣٥

١- أو على اسم : «لا» وحده عند بعض النحاه - فى هذه الصوره وأشباهها مما يأتى - باعتباره مبتدأ فى الأصل. ولا أثر للخلاف بين الرايين.

٢- وخبره هو الظرف : «أمام» وخبر الأولى محذوف. أو العكس ؛ فيكون الظرف خبر الأولى وخبر الثانيه هو المحذوف. وعلى كلا الاعتبارين تكون الجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الجمله الاسميه الأولى.

٣- والخبر هنا ونوع العطف كالحاله السابقه.

لفظاً. كان غير منصوب محلاً ؛ فلا يجوز العطف على محله (١).

ب - والبناء على على الفتح على اعتبار «لا» المكرره نافية للجنس ، إلى هنا انته الكلام على أحكام اسم «لا» المكرره حين يكون مفردا بعد كل واحده. وهى أحكام تسرى على اسم «لا» المكرره (٢) مره أو أكثر ، بشرط

ص: ٦٣٦

١- إلى كل الأحكام السابقه يشير ابن مالك إشاره موجزه بقوله : عمل «إن» اجعل «لا» فى نكره مفرده جاءتك ، أو مكرّره يريد : اجعل عمل «إن» من اختصاص «لا» النافيه للجنس المكرره وغير المكرره ؛ فتعمل النصب فى الاسم ، والرفع فى الخبر ، بشرط أن يكون ما تعمل فيه نكره ، فلا يجوز أن يكون اسمها أو خبرها معرفه ، ومن باب أولى لا يجوز أن يكونا معرفتين ، ثم قال : فانصب بها مضافا ، أو مضارعه وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه وركب المفرد فاتحا ؛ كلا حول ، ولا قوه. والثان اجعلا مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مركبا وإن رفعت أوّلا لا تنصبا - عرض فى هذه الأبيات لأحكام اسم «لا» فقال : انصبه بها ؛ (لأنها العامل الذى يعمل فيه النصب) وذلك حين يكون مضافا ، أو مضارعا له ، أى : مشابها للمضاف. وبعد ذلك الاسم المنصوب اذكر الخبر رافعا إياه. ويؤخذ من هذا البيت أمران. أولهما : أن اسم : «لا» يكون معربا منصوبا حين يقع مضافا ، أو شبيها بالمضاف. وثانيها : أن الخبر يرفع بشرط أن يجىء بعد الاسم ، غير متقدم عليه ، فلا- بد من الترتيب بينهما بحيث يتقدم الاسم ويتأخر الخبر. ولم يتعرض لبقية الشروط. وأوضح بعد ذلك حكم الاسم الذى ليس مضافا ولا شبيها به ؛ وهو : الاسم المفرد ؛ فقال : «ركب المفرد فاتحا» أى : ركبه مع «لا» ، فاتحا إياه ، بأن تجعله مبني على الفتح ؛ بسبب التركيب. (لأنهم يجعلون سبب البناء هو تركيبه مع «لا» تركيبا جعل الكلمتين بمنزله كلمه واحده ؛ مثل : خمسه عشر ، وغيرها من الأعداد المبنيه على الفتح ، من أجل تركيبها) ومثال المفرد المبني كلمه : «حول» ، وكلمه «قوه» فى نحو : لا- حول ولا قوه أمام قدره الله. وهو مثال أيضا لاسم «لا» المكرره. وبين أن حكم هذا الاسم الرفع أو النصب أو التركيب مع «لا» فيكون مبني معها على الفتح. (أى : أن اسم «لا» المكرره إذا كان مفردا يجوز فيه ثلاثه أشياء الرفع ، أو النصب ، أو البناء على الفتح). ثم أوضح أن هذه الثلاثه جائزه حين يكون اسم «لا» الأولى غير مرفوع فإن كان مرفوعا - لأنها عامله عمل «ليس» ، أو مهمله ؛ لعدم استيفائها الشروط - لم يجز فى اسم «لا» المكرره إلا الرفع أو البناء على الفتح ، ولم يجز فيه النصب ، وقد شرحنا ذلك كله وعرضنا لأسبابه.

٢- فى مثل : قصدتك يوم لا- حر ولا- برد ... يجوز جملة إعرابات ، منها : رفع كلمتى : «حر ، وبرد» على اعتبار «لا» ملغاه ، أو عامله عمل «ليس». ومنها : بناء الكلمتين على الفتح باعتبار «لا» عامله عمل «إن» - والخبر فى فى كل الصور السالفه محذوف. ومنها جر الكلمتين باعتبار «لا» اسم بمعنى «غير» وهو مضاف ونعت ، منعوته كلمه : «يوم» مع تنوين يوم. والمضاف إليه هو الكلمتان المجرورتان. - راجع الصبان ج ٢ باب الإضافه ، عند الكلام على «إذ» -.

حكم المعطوف على اسم «لا» بغير تكرارها (٢) :

إذا لم تتكرر : «لا» الجنسيه وعطف على اسمها جاز في المعطوف النكره الرفع أو النصب في جميع الحالات (أى : سواء أكان مفردا أم غير مفرد ، وسواء أكان اسمها - وهو المعطوف عليه - ، مفردا أم غير مفرد ، ومن أمثله ذلك :

ص: ٦٣٧

١- أما إذا تكررت «لا» المستوفيه للشروط ولم يكن اسم كل واحده مفردا فإن الحكم يختلف باختلاف الصور الناشئه من ذلك ؛ وأهمها : ١- أن تكون الأسماء كلها مضافه أو شبيهه بالمضاف ؛ نحو : لا زارع حقل ، ولا بستاني حديقته هنا ، فيجوز في الاسم بعد المكرره إما النصب على اعتبارها نافيه للجنس ، وهو اسمها منصوب بها ، وخبرها محذوف ، أو : هو المذكور ، وخبر الأولى محذوف ، والجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الأولى في الحالتين. وإما النصب أيضا لكن على اعتبارها زائده لتوكيد النفي ، وهو معطوف على اسم الأولى المنصوب. والظرف ؛ «هنا» خبر عنهما (والعطف عطف مفردات ؛ لأن المعطوف ليس جمله ، وكذلك المعطوف عليه). وإما الرفع على اعتبار «لا» مهمله : وبعدها مبتدأ. أو على اعتبارها عامله عمل : «ليس» وهو اسمها ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو المذكور. والجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الجمله الاسميه الأولى (وعند اعتبار المذكور خبرا يكون الخبر الآخر محذوفا). ب - أن يكون الاسم بعد الأولى مضافا أو شبيها بالمضاف ، وبعد المكرره مفردا مثل : لا عمل خير ولا بر أولى من إكرام الوالدين ؛ فيجوز في الاسم المفرد بعد المكرره أن يكون اسمها مبني على الفتح ؛ لأنها نافيه للجنس وخبرها محذوف أو هو المذكور وخبر الأخرى هو المحذوف ، والجمله الاسميه الثانيه معطوفه على الجمله الاسميه الأولى. ويجوز فيه النصب عطفًا على اسم الأولى المنصوب (عطف مفردات) ويجوز فيه الرفع على اعتبار «لا» نافيه للوحده وهو اسمها. أو على اعتبارها مهمله وهو مبتدأ ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو مذكور وخبر الأخرى هو المحذوف ، والجمله فيهما معطوفه على الجمله الاسميه الأولى. ح - أن يكون الاسم بعد الأولى مفردا وبعد المكرره مضافا أو شبيها به ، نحو لا بر ولا عمل خير أولى من إكرام الوالدين ... فالاسم بعد الأولى مبني وبعد المكرره يجوز فيه النصب عطفًا على محل اسم الأولى ، وتكون «لا» المكرره زائده لتوكيد النفي ، أو : أن الثانيه نافيه للجنس والاسم بعدها منصوب بها ، والخبر محذوف أو مذكور وهي مع جملتها معطوفه على الأولى مع جملتها. وهنا العطف عطف جمل. ويجوز رفعه على أنه اسم لا العامله عمل «ليس» ، أو على أنه مبتدأ وهي مهمله ، وفي الحالتين يكون الخبر محذوفاً أو مذكورا على حسب الجمله ، والعطف فيهما عطف جمل. هذا ولا- تراعى حاله البناء في اسم الأولى لأن البناء لا يراعى في التوابع - كما سبق. في رقم ١ من هامش ص ٦٣٤ ويأتى في «ا» من ص ٦٣٨ ومن المفيد التنويه مره أخرى بأن اعتبار العطف عطف جمل أو عطف مفردات ، إنما يتوقف على الخبر المذكور ، أهو خبر للأولى وحدها فيكون خبر الثانيه محذوفاً ويكون العطف من نوع عطف الجمل ، أم أنه خبر للثانيه وحدها ؛ فيكون خبر الأولى هو المحذوف ، والعطف عطف جمل أيضا؟ أو أنه صالح لهما معا (كما إذا كان شبه جمله) فيصح أن يكون العطف عطف مفردات ، أو جمل ؛ نحو : لا سياره ولا طياره هنا. فإن جعلنا الظرف خبرا لأحدهما فقط فالعطف عطف جمل. فمن المهم

التنبه لهذا كله ، وإلى مطابقه الخبر وعدم مطابقته.

٢- وهذا الحكم خاص بالمعطوف على اسم ب «لا» دون أخواتها من الحروف الناسخه فلهن أحكام أخرى سبقت في ص ٦٠٢.

(أ) لا كتاب وقلم فى الحقيبه. أو : لا كتاب وقلم فى الحقيبه. فيجوز فى المعطوف أمران :

الرفع على اعتبار أن كلمه : «قلم» ، معطوفه على «لا» مع اسمها ، وهما بمنزله المبتدأ المرفوع ، فالمعطوف عليهما مرفوع أيضا. أو :
على الاسم وحده باعتباره مبتدأ فى الأصل - وهذا أحسن -

والنصب على اعتبار أن كلمه : «قلم» معطوفه على محل اسم «لا» المبنى ، لأنه مبنى فى اللفظ لكنه منصوب المحل ، فيجوز العطف عليه بمراعاة محله ، لا لفظه (لأن البناء لا يراعى فى التوابع ، كما سبق) (١).

(ب) لا كتاب هندسه وقلم رصاص فى الحقيبه ، يجوز فى المعطوف الأمران : الرفع على الاعتبار السالف ، والنصب على العطف على لفظ اسم «لا» المنصوب.

(ح) لا كتاب حساب وقلم أو قلم فى الحقيبه. يجوز فى المعطوف الأمران الرفع والنصب على الاعتبارين السالفين فى : «ب».

(د) لا كتاب وقلم رصاص ، فى الحقيبه. يجوز فى المعطوف الأمران : الرفع أو النصب على الاعتبارين السالفين فى : «ا».

فإن كان المعطوف معرفه لم يجر فيه إلا الرفع على اعتباره مبتدأ (٢) ...

وعلى ضوء الصور والأساليب السالفه - أفرادا وتركيبا - تضبط الصور الأخرى التى لم نعرضها هنا. ويجب مراعاة الخبر بدقه ، ليظهر المعنى ، وليمكن تمييز نوع العطف إن وجد (٣).

* * *

حكم المعطوف على اسم «لا» المكرره :

يتبع المعطوف عليه ، (أى : يتبع اسمها) فى إعرابه رفعا ونصبا دون أن يتبعه فى البناء كما عرفنا.

ص : ٦٣٨

١- فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٤ وفى آخر «ح» من هامش ص ٦٣٧.

٢- لأن اسم : «لا» بنوعها لا يكون معرفه ، وعند عطفه على اسم الأولى يكون بمنزله الاسم مع عدم صلاحيته لذلك ؛ بسبب تعريفه. هكذا يعللون. والعله الصحيحه هى نطق العرب ، واستعمالهم ؛ فلو لم يلتزم العرب الرفع لم يكن للتعليل قيمه.

٣- سيجىء فى هامش ص ٦٤٠ بيت ابن مالك الخاص بهذا العطف.

إشاره

لا تاجر خداع ناجح

لا سياره مسرعه مأمونه

لا كتابه ، رديئه ممدوحه

كيف نضبط الكلمات التي تحتها خط وهي : (خداع - مسرعه

- رديئه)

وأشباعها من كل كلمه وقعت نعتا ، مفردا ، لاسم : «لا»

النافيه للجنس ، المفرد ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل (١)؟

يجوز في ضبط هذا النعت أحد أمور ثلاثه :

(١) بناؤه على الفتح أو بما ينوب عن الفتحه ؛ كالأشأن في اسم : لا (٢) ، فنقول : لا تاجر خداع ناجح - لا سياره مسرعه مأمونه - لا كتابه رديئه ممدوحه.

(ب) إعرابه منصوبا بالفتح ، أو بما ينوب عنها ؛ مراعاه لمحل اسم «لا». فنقول : لا تاجر خداعا ناجح - لا سياره مسرعه مأمونه - لا كتابه رديئه ممدوحه.

(ج) إعرابه مرفوعا بالضمه أو بما ينوب عنها. على اعتباره نعتا لكلمه : «لا» مع اسسها ؛ وهما معا بمنزله المبتدأ المرفوع ؛ فنعتهما مرفوع كذلك. أو لاسمها وحده (٣) تقول :

ص : ٦٣٩

١- فالشروط ثلاثه. أن تكون الكلمه : نعتا مفردا (أى : ليست مضافه ، ولا شبيهه بالمضاف) - وأن يكون اسم : «لا» مفردا ، وألا يفصل بين النعت والمنعوت فاصل. هذا ، والنفى ينصب في الحقيقه على النعت. وسيجيء في الزياده : «ا» ص ٦٤٣ - أسلوب خاص يشتمل على نوع من النعت له حكم يختلف عما سيذكر هنا.

٢- على تخيل أنه ركب مع اسم «لا» قبل مجيئها كتركيب خمسه عشر ، وغيرها من الأسماء المركبه التي صارت بمنزله كلمه واحده ، وبنيت على فتح الجزأين بسبب التركيب. ولا- يصح أن يكون بناء النعت هنا تبعا لبناء اسم «لا» ؛ لما تقرر من أن بناء المتبوع لا- ينتقل إلى التابع. كما أن وجود نعت لاسم «لا» المفرد لا يخرج الاسم عن حاله الأفراد - كما سبق في آخر رقم ٣ من

هامش ص ٤٢٧ - ؛ لأنه لا عمل له في النعت.

٣- باعتبار أصله مبتدأ.

لا تاجر خداع ناجح - لا سياره مسرعه مأمونه - لا كتابه رديئه ممدوحه (١). فإن اختل شرط من الشروط السالفه لم يصح بناء النعت على الفتح ، وصحّ أن يكون مرفوعا أو منصوبا. فإذا كان النعت غير مفرد ، مثل : لا تاجر خداع الناس ناجح ، لا يجوز أن يكون النعت (وهو : خداع) مبتئا على الفتح (٢) ويجوز أن يكون مرفوعا أو منصوبا على الاعتبار الذى أوضحناه سالفا (فى : «ب وج») وإن كان المنعوت غير مفرد ، مثل : لا تاجر خشب خداع ناجح ، لم يجز البناء على الفتح أيضا (٣) ، وجاز الرفع أو النصب كسابقه.

وكذلك الحكم إن وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ مثل لا تاجر وصانع خداعان ناجحان. فلا يجوز بناء كلمه ، «خداعان» بل يجب رفعها أو نصبها. ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان غير مفرد بأن كان مضافا أو شبيها بالمضاف) فإنه سيجىء بعده ما يفصل بينه وبين النعت حتما.

ص: ٦٤٠

١- وفى هذه الأحكام يقول ابن مالك : ومفردا نعتا لمبنى يلى فافتح أو : انصب ، أو : ارفع تعدل يريد : أن النعت المفرد ، الذى يلى اسم «لا» المبنى ، يجوز فيه الفتح ، أو النصب. وإن شئت ؛ فارفعه ؛ تكن بذلك عادلا بين الرفع وغيره. أو تكن عادلا بين الثلاثه (والفاء فى : «افتح وائده لتحسين اللفظ ، فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه. مثل كلمه : «مفردا» هنا).

٢- لأن بناءه على الفتح يقوم على تخيل أنه مركب مع اسم «لا» كتركيب الأسماء التى يقتضى التركيب بناءها على فتح الجزأين ؛ كسبعة عشر ، وغيرها من الأعداد والأسماء المركبه - كما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش الصفحه ٦٣٩ - وهذا التركيب لا يكون إلا- بين كلمتين فقط. فإذا كان النعت غير مفرد ، أو كان المنعوت غير مفرد - ترتب على هذا أن يقع التركيب بين أكثر من كلمتين ، وهذا مرفوض. وكذلك الشأن لو وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ فإنه سيؤدى إلى قيام التركيب بين أكثر من كلمتين.

٣- وإلى النعت غير المستوفى للشروط يشير ابن مالك بقوله : وغير ما يلى ، وغير المفرد لا تبين ، وانصبه ، أو الرفع اقصد يقول : إذا كان النعت لا- يلى المنعوت ؛ لوجود فاصل بينهما ، أو كان أحدهما أو كلاهما غير مفرد - فلا تبين النعت ، بل انصبه ، أو اقصد إلى الرفع ؛ فأنت مخير بين النصب والرفع - دون البناء. ثم أشار بعد ذلك إلى حكم العطف على اسم «لا» التى لم تتكرر ؛ فقال : إن حكم المعطوف هو كحكم النعت المفصول. ذلك الحكم الذى يقضى باختبار النصب أو الرفع دون اختيار البناء. وقد شرحنا حكم ذلك العطف تفصيلا ، ويقول فيه ابن مالك : والعطف إن لم تتكرر : «لا» احكما له بما للنعت ذى الفصل اتمى اتمى ، أى : انتسب. واحكما ، أصلها : احكمن ؛ بنون التوكيد الخفيفه ، وقلبت ألفا عند الوقف.

البدل النكره (وهو الصالح لدخول: «لا») كالنعت المفصول ، نحو ؛ لا أحد ، رجلا ، وامرأه فيها. بالنصب أو الرفع ، ولا يجوز بناؤه على توهم تركيبه مع المبدل منه ، لأن البدل على نيه تكرار العامل : «لا» ، فيقع بين البدل والمبدل منه فاصل مقدر يمنع من ذلك التركيب الوهمي. وأجازه بعضهم لأن هذا الفاصل - وهو «لا» - يقتضى الفتح (١).

فإن كان البدل معرفه وجب رفعه (٢) ، نحو لا أحد محمد وعلّي فيها. وكذا يقال فى عطف البيان.

وأما التوكيد فالأفضل فى اللفظي منه أن يكون جاريا على لفظ المؤكّد من ناحيه خلوه من التنوين. ويجوز رفعه أو نصبه. وأما المعنوى فيمتنع هنا تبعا للرأى الشائع القائل : إنه لا يتبع نكره ؛ لأن ألفاظه معارف. أما على الرأى القائل إنه يتبعها فيتعين رفعه ، لعدم دخول «لا» على المعرفه (٣).

ص: ٦٤١

١- ومن المستحسن هنا عدم الأخذ بهذا الرأى الذى يوقع فى لبس.

٢- على اعتباره بدلا من «لا» مع اسمها وهما بمنزله المبتدأ المرفوع ... ، أو من اسمها بحسب أصله المبتدأ.

٣- حاشيه الخضرى ج ١ باب «لا» عند الكلام على تكرارها ووقوع اسمها بعد عاطف.

(١) دخول همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس (١).

إذا دخلت همزة الاستفهام على : «لا» النافية للجنس صار الأسلوب إنشائيًا ، ولم يتغير شيء من الأحكام السالفة كلها. - وهذا أوضح الآراء وأيسرها - يتساوى معه أن تكون «لا» مفردة ، ومكرره ، وأن يكون الاسم مفردا وغير مفرد ، منعوتا وغير منعوت ، معطوفا وغير معطوف ... إلى غير ذلك من سائر الأحكام التي أوضحناها.

ولا- فرق فيما سبق بين أن تكون الهمزة للاستفهام الصريح عن النفي المحض (أى : دون قصد توبيخ أو غيره ...) ؛ نحو : ألا رجل حاضرا (٢)؟ أو للاستفهام المقصود به التوبيخ (٣) ؛ نحو : ألا إحسان منك وأنت غنى؟. أو للاستفهام المقصود به التمنى (٤) ؛ نحو ألا مال (٥) فأساعد - المحتاج (٦)؟

ص : ٦٤٢

١- وكذلك على «لا» التي لنفي الواحد كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٧ منقولاً عن الخضرى ...

٢- إذا كان السؤال عن عدم حضور أحد من الرجال.

٣- ولا يسمى الآن استفهاما ؛ فقد تحول عنه إلى الغرض الجديد ؛ (من التوبيخ ، أو التمنى ، أو : غيرهما) وتسميته استفهاما إنما هى بحسب أصله قبل أن يتحول.

٤- انظر الزيادة والتفصيل ص ٦٤٣.

٥- الخبر محذوف ؛ تقديره ، موجود. (راجع ما يأتى فى الزيادة والتفصيل - ٦٤٣ - خاصا بكلمه : «ألا» التى للتمنى).

٦- وفيما سبق يقول ابن مالك : وأعط «لا» مع همزة استفهام ما تستحقّ دون الاستفهام

(١) من الأساليب الصحيحة فى التمنى : «ألا ماء ماء باردا». فكلمه «ماء» الثانية نعت (١) للأولى : فهو مبنى على الفتح ، لأنه بمنزله المركب المزجى مع اسم «لا» ويجوز نصبه ، ولكن يمتنع رفعه عند سيبويه ومن معه - على مراعاة محل (لا) مع اسمها ، وأنهما بمنزله المبتدأ ، ويجوز عند المازنى ومن وافقه.

وعلى هذا ، تكون «ألا» التى : للتمنى محتفظه عند بعض النحاه - بجميع الأحكام الخاصه التى كانت لكلمه : «لا» قبل دخول الهمزه. وقبل أن يصبرا كلمه واحده للتمنى. وإذا لم يكن خبرها مذكورا فهو محذوف. ويخالف فى هذا فريق آخر كسيبويه فىرى أنها حين تكون للتمنى - لا- تعمل إلا فى الاسم ؛ فلا خبر لها ؛ لأنها صارت بمنزله : أتمنى. فقولك : «ألا ماء» ، كلام تام عنده ؛ حملا- على معناه ، وهو : أتمنى ماء. فلا خبر لها لفظا ولا تقديرا ، واسمها هنا يكون بمنزله المفعول به. ولا يجوز إلغاء عملها فى الاسم ، كما لا يجوز الوصف ولا العطف بالرفع مراعاة للابتداء ؛ كما أشرنا. ولا يقع هذا الخلاف فى النعوت الأخرى. التى سبق حكمها - فى ص ٦٣٩ والرأى الأول - مع عيبه - أفضل ؛ لأنه مطرد يسائر القواعد العامه ؛ فلا داعى للأخذ بالرأى الثانى.

ويتعين تنوين كلمه : «باردا» ، لأن العرب لم تتركب أربعة أشياء (٢) تركيبا مزجيا ، ولا يصح إعراب كلمه : «ماء» الثانية توكيدا ولا بدلا ؛ إذ يكون مقيدا بالنعت الآتى بعده ، والأول مطلق ؛ فليس مرادفا له حتى يؤكده ، ولا مساويا له حتى يبدل منه بدل مطابقه.

لكن جوز بعضهم التوكيد فى قوله تعالى : «لنسفعن بالناصيه ناصيه كاذبه» فكذا هنا. وجوز بعضهم أن يكون عطف بيان ؛ لأنه يجيز أن يكون أوضح من متبوعه (٣).

ص : ٦٤٣

١- لجواز النعت بالجامد الموصوف بالمشتق ، مثل : مررت برجل رجل صالح وهو من النعت الذى يسمى نعتا موطنًا ؛ أى : ممهدا (إذ يحصل به التمهيد للنعت بالمشتق الذى بعده) ، وسيجىء بيان هذا فى موضعه الخاص - وهو باب النعت ج ٣ ص ٣٧٠ م ١١٤.

٢- راجع ص ٢٨١ حيث المركب المزجى.

٣- الخلاف شديد بين النحاه فى كل إعراب من هذه الإعرابات (وتراه ملخصا فى آخر باب «لا النافيه للجنس» فى الجزء الأول من التصريح والصبان وموجزا فى حاشيه الخضرى) والذى يمكن استصفاؤه من الجدل العنيف وما يتضمنه من اعتراضات ودفعها هو صحه الإعرابات - - السالفه كلها وأن أحسنها إعراب الكلمه الثانیه نعتا موطنًا كما سيجىء فى باب النعت من الجزء الثالث ص ٣٧٠ م ١١٤ طبقا لما أشرنا.

(ب) قد ترد كلمه : «ألا» للاستفتاح والتنبيه (بقصد توجيه الذهن إلى كلام هام مؤكد عند المتكلم ؛ يجيء بعدها). وهى كلمه واحده. لا عمل لها ، فتدخل على الجمله الاسميه والفعليه ؛ نحو : (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) وقوله : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصِيرُواً عَنْهُمْ) فقد دخلت على «ليس» كما تجيء وهى كلمه واحده للعرض (1) ، والتحضيض ؛ فتختص بالجمله الفعلية ؛ فمثال العرض : ألا تشاركنى فى الرحله الجميله. ومثال التحضيض ألا تقاوم أعداء الوطن.

ح - يجرى على خبر «ألا» ما يجرى على سائر الأخبار ، من جواز الحذف - وكثرته - إن دلّ دليل. وليس من اللازم لجواز الحذف أن يكون الخبر هنا شبه جمله فقد يكون شبه جمله كقول الشاعر :

إذا كان إصلاحى لجسمى - واجبا

فإصلاح نفسى لا محاله أوجب

أى : لا محاله فى ذلك. وقول الآخر :

لا يصلح الناس فوضى لا سراهم لهم

ولا سراهم (2) إذا جهّالهم

سادوا

أى : ولا- سراهم لهم إذا جهّالهم سادوا. وقد يكون جمله ؛ كان يقال : هل من جاهل يصلح للسياده؟ فيجاب : لا جاهل. أى : لا جاهل يصلح للسياده ... وقد يكون مفردا كالأمثله الآتية بعد :

والدليل على الحذف قد يكون مقاليا ؛ كأن يقال : من المسافر؟ فيجاب : لا أحد. أى : لا أحد مسافر. وقد يكون الدليل مفهوما من المقام والحاله الملايسه ؛ كأن يقال للمريض : لا- بأس ، أى : لا بأس عليك. وللسارق : لا نجاه ، أى : لا نجاه لك. وبغير الدليل لا يصحّ الحذف (3) ...

ومن الأساليب التى حذف فيها الخبر : «لا سيما» وقد سبق الكلام عليها. فى ص ٣٦٣ -

ص : ٦٤٤

١- العرض : طلب الشىء برفق ولين ، والحض : طلبه بشده وقوه : وتفصيل الكلام عليهما فى الجزء الرابع : ياب : أما ، ولو لا ، ولو ما.

٢- جمع سرى ، وهو : الشريف ، كريم الحسب.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : وشاع فى ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

ومنها : لا إله إلا الله (١) ؛ ومنها : لا ضير (٢). ومنها : لا ضرر ولا ضرار (٣).

ومنها : لا فوت (٤) ...

وقد يحذف الاسم لدليل ، نحو : لا عليك. أى : لا بأس عليك.

د - بمناسبة الكلام على : «لا» يتعرض بعض النحاه لتفصيل الكلام على الأسلوب الذى يشتمل على : «لا جرم» واعتبار «لا» زائده. أو غير زائده. وقد سبق تفصيل هذا فى رقم ٤ من ص ٥٩٥.

هـ - إن جاء بعد «لا» جملة اسميه صدرها معرفه ، أو صدرها نكره لم تعمل فيها - بسبب وجود فاصل ، مثلا - أو جاء بعدها فعل ماض لفظا ومعنى (٥) لغير الدعاء - وجب تكرارها فى أشهر الاستعمالات. فمثال الاسميه التى صدرها معرفه قوله تعالى : (لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) (٦)

ص : ٦٤٥

١- يصح فى كلمه : «الله» فى هذا المثال - كما سيجىء فى الصفحه التاليه ، الرفع ، إما باعتبار أنها بدل من «لا» مع اسمها ؛ لأنهما فى حكم المبتدأ ، إذ هما فى محل رفع بالابتداء عند سيويوه ... وإما باعتبار أنها بدل من اسم «لا» قبل دخول الناسخ عليه ، فقد كان فى أصله مبتدأ قبل مجىء «لا» وإما باعتبارها بدلا من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف - وهذا هو رأى الشائع - وتقدير الضمير «هو» ؛ فتكون كلمه : «الله» بدلا منه : ويصح نصب كلمه : «الله» على الاستثناء ؛ لأن الكلام تام غير موجب ؛ فيجوز فيه البدليه والنصب - كما هو معروف فى أحكام المستثنى - (راجع الصبان ج ٢ أول باب الاستثناء. حيث عرض الآراء السالفه) وقالوا لا- يجوز فى لفظه : «الله» وأشباهاها - أن تكون بدلا من لفظ «إله» لأنه مستثنى منه منفى ، والمستثنى هنا موجب بسبب وقوعه بعد «إلا» ، والعامل المشترك الذى عمل فيهما معا هو : «لا». فيتربط على هذا الإعراب أن تكون «لا» قد عملت فى الموجب - لأن العامل فى البديل هو العامل فى المبدل منه ، عند أكثرهم - ، وهى لا تعمل فى الموجب. هذا سبب المنع عند أكثرهم. لكن آخرين يقولون بالجواز ؛ بحجه أنه يغتفر فى الثانى ما لا- يغتفر فى الأوائل - طبقا للبيان الذى يجىء فى باب الاستثناء -.

٢- لا ضرر.

٣- لا ضرار : لا ضرر ولا معارضة ولا مخالفه بغير حق.

٤- لا فوت ، ولا ضياع وقت أو غيره.

٥- الماضى لفظا ومعنى هو - كما تقدم فى ص ٤٩ - ما كانت صيغته كالماضى وكذلك معناه فإن كان زمنه للحال أو الاستقبال فهو ماضى اللفظ دون المعنى ، ومنه : لا غفر الله للقاتل : فإنه فعل ماض للدعاء ، والدعاء يجعل معناه مستقبلا وفى هذه الحاله لا يجب تكرار «لا».

٦- إن كانت الجملة الاسميه دعائيه لم يجب معها تكرار «لا» ولو كانت هذه الجملة مستوفيه للشروط ؛ كقولك للمحسن : لا فقر يصيبك.

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها قوله تعالى : (لا فِيهَا غَوْلٌ) (١) وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ (٢) ...)

ولم تعمل هنا لوجود فاصل. ومثال الماضي قوله تعالى : (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ...) وفي الحديث : إن المنبت (٣) لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى.

(و) إذا وقعت كلمه «إلّا» بعد «لا» جاز في الاسم المذكور بعد «إلّا» الرفع والنصب. نحو : لا إله إلا الله ، - بالرفع أو النصب ، ولا سيف إلا- ذو الفقار. أو ذا الفقار فالنصب على الاستثناء ، والخبر محذوف قبل «إلّا». والرفع على البدل ؛ إما من محل «لا» مع اسمها ؛ وإما على البدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وإما من محل اسم «لا» بحسب أصله الأول ؛ فقد كان مبتدأ ، وقد أوضحنا هذا قريبا (٤).

(ز) إذا لم تعمل : «لا» بسبب دخولها على معرفه ، أو لوجود فاصل بينها وبين اسمها - فالواجب عند الجمهور تكرارها - كما تقدم - .

ويلزم تكرارها مع اقترانها (٥) بالواو العاطفه إذا وليها مفرد منفى بها وقع خبرا أو نعتا ، أو حالا ؛ نحو : علىّ لا قائم ولا قاعد ، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد ، ونظرت إليه لا قائما ولا قاعدا.

وتتكرر أيضا إذا دخلت على الماضي لفظا ومعنى ، وكان لغير الدعاء - كما سلف - ، نحو : محمود لا قام ولا قعد. وقد يغنى عن تكرارها حرف نفى آخر ؛ وهذا قليل ؛ مثل لا أنت أبديت رأيك ولم تظهر غرضك. ومنه وقول الشاعر : (... فلا هو أبدأها ولم يتجمجم (٦) ولم تتكرر في نحو : لا نولك أن تفعل كذا ... لأنه بمعنى : لا ينبغي (٧) ...

ص : ٦٤٦

- ١- صداع وضرر ، أو سكر.
- ٢- تسلب عقولهم.
- ٣- الذي انقطع عن رفاقه في السفر ، بسبب إرهاقه دابته في الإسراع حتى عجزت ، فسبقه الرفاق
- ٤- في رقم ١ من هامش الصفحة السالفه.
- ٥- راجع الصبان أيضا ج ٣ آخر باب النعت.
- ٦- من كلام زهير في معلقته.
- ٧- فكأنها دخلت على المضارع ؛ فلا يجب تكرارها وقد سبق الكلام على هذا الأسلوب ومعناه في ص ٤٠٧ وسيجيء أيضا في الصفحة التاليه -

١- قال الرضى : (يجب تكرير «لا» المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا فى موضعين ؛ أحدهما : أن تكون داخلة على الفعل تقديرا. وكذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر ؛ نحو : لا- مرحبا أى : لا لقيت مرحبا. أو : لا رحب موضعك. أو على اسميه بمعنى الدعاء ؛ نحو : لا- سلام على الخائن لأن الدعاء بالفعل أولى ، فكأنه قيل «لا» لا سلم سلاما ، ولذا دخلت على : «نولك» كما مر - يشير إلى ما ذكر فى الصفحة السابقة ، وفى ص ٤٠٧ من قولهم : لا- نولك أن تفعل كذا ، بمعنى : لا ينبغي لك ، ... والنول : العطيه وهو مبتدأ وما بعده مصدر مؤول خبره. وقيل فاعل سد مسد الخبر على اعتبار أن «النول» بمنزله الوصف الذى له مرفوع يسد مسد الخبر - وإنما لم تتكرر «لا» فى هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء ؛ نحو قوله تعالى : (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَيَّلَ). وثانيهما : أن تكون بمعنى : «غير» مع أحد ثلاثه شروط. أولها : أن تدخل على لفظه : «شئ» سواء انجرت بالإضافه ؛ نحو : هو ابن لا- شئ أو بحرف الجر ، أى حرف كان ، نحو : كنت بلا شئ ، وغضبت من لا شئ ، أو انتصبت ، نحو : نك ولا شيئا ، أو ارتفعت ، نحو أنت ولا شئ. وثانيها : أن ينجر ما بعد «لا» بباء الجر قبلها ، نحو : كنت بلا- مال ، ولا ينجر إذا لم يكن «شئ» إلا بها من بين حروف الجر. وثالثها : أن يعطف ما بعد «لا» على المجرور بكلمه «غير» كقوله تعالى : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ. وَلَا الضَّالِّينَ ...) اه. راجع التصريح هنا.

المجلد ٢

اشاره

ص: ١

الكلام عنوان على صاحبه - علمت الكلام عنوانا على صاحبه المجامله حارسه للصّداقه - ظننت المجامله حارسه للصدّاقه الوفاء دليل على التّبل - اعتقدت الوفاء دليلا على النّبل ... الماء الجامد ثلج - صيّر البرد الماء ثلجا الجلد أسود - ردّت (٢) الشمس الجلد أسود الخشب مشتعل - تركت النار الخشب رمادا من النّواسخ ما يدخل - فى الغالب - على المبتدأ والخبر فينصبهما معا (٣) ، ويغير اسمهما ؛ إذ يصير اسم كل منهما : «مفعولا به (٤)» للناسخ. (مثل : علم. ظنّ - اعتقد - صيّر ...) وغيرها من الكلمات التى تحتها خطّ فى الأمثله المعروضه. وهذا هو : «القسم الثالث» من النّواسخ. ويشتهر باسم : «ظنّ وأخواتها» وليس فيه حروف ؛ فكله أفعال ، أو أسماء تعمل عملها. وتنحصر هذه الأسماء فى مصادر تلك الأفعال ، وفى بعض المشتقات العامله عملها.

ص: ٣

١- هما من النّواسخ. ويلاحظ ما لا يصلح أن يدخل عليه النّاسخ ، (وقد سبق بيانه وبيان معنى النّاسخ ، وعمله ، وأقسامه ، وما يتصل بهذا - فى ج ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ - باب : «كان وأخوتها». وتأتى له إشاره فى ص ٢٠).

٢- صيرت.

٣- وبالرغم من اعتبارهما مفعولين هما عمدتان - لا فضلتان كبقية المفعولات - كما سيجىء فى رقم ١ هامش ص ١٦٨ ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر فيكون الثانى فى المعنى هو الأول - ولو تأويلا - والأول هو الثانى أيضا ؛ كالتشأن فى المبتدأ والخبر دائما. وقد يدخل هذا النّاسخ على غيرهما ، - كما سنعرف فى «ا» من ص ١١ - والمفعول الثانى هنا هو الذى تتم به الفائده الأساسيه ؛ لأنه الخبر فى الأصل ، فهو أهم. وإنما كان دخول هذا النوع من النّواسخ على المبتدأ والخبر أمرا غالبا ، لأن منه ما قد يدخل عليهما ، وعلى غيرهما ، كالفعل : «حسب» ومنه ما لا يدخل إلا على غيرهما ؛ كأفعال التحويل الآتية - فى ص ٨ -. وللنحاه تعليل يسوغ الدخول على غيرهما ، سيجىء فى «ا» من ص ١١.

٤- لاحظ ما يأتى فى «ج» من ص ١٢ ، لأهميته.

فالفعل الماضى المتصرف (١) هنا ، لا ينفرد وحده بالعمل السالف ؛ وإنما يشابهه فيه ما قد يكون له من مضارع ، وأمر ، ومصدر ، واسم فاعل. واسم مفعول ، دون بقيه المشتقات (٢) الأخرى. أما غير المتصرف فعمله مقصور على صيغته الخاصه ؛ إذ ليس لها فروع ، ولا صيغ أخرى تتصل بها.

وقد ارتضى بعض النحاه تقسيم الأفعال العامله هنا قسمين ؛ مراعيًا الأغلب فى استعمالها (٣) ؛ هما : «أفعال قلوب» (٤) ، و «أفعال تحويل» (٥). ولا بد لكل فعل فى القسمين من فاعل (٦) ؛ ولا يغنى عنه وجود المفعولين أو أحدهما :

ص: ٤

١- الفعل الماضى المتصرف إما أن يكون تصرفه كاملاً- ؛ - فيكون له المضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ... وبقية المشتقات المعروفه ، كالفعل : «سمع» - وإما أن يكون تصرفه ناقصاً ؛ فيكون له بعض تلك الأشياء فقط ؛ كالفعل : «كاد» ، من أفعال المقاربه. وكالفعل : «يدع». أما غير المتصرف مطلقاً فهو الجامد الذى يلازم صيغته واحده لا يفارقها ؛ كالفعل : «تعلم» بمعنى. «اعلم» ، والفعل : «هب» ، بمعنى : ظنّ. وهما من أفعال هذا الباب القليله ، وكالفعل «عسى» و «ليس» وهما من أخوات «كان».

٢- رددنا فى مناسبات مختلفه ، أسماء المشتقات الاصطلاحيه من المصدر ؛ وهى : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفه المشبهه ، أفعال التفضيل ، المصدر الميمى ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآله. (ويدخل فى عداد المشتقات الأفعال بأنواعها الثلاثه). وهذه المشتقات قسمان : قسم يعمل عمله بشروط ؛ فيرفع الفاعل مثله ، أو نائب الفاعل ، وقد ينصب المفعول به ، كفعله أحياناً ، وهو : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفه المشبهه ، أفعال التفضيل ، المصدر الميمى. ويدخل فى هذا القسم : المصدر الأصيلى أيضاً (بالرغم من جموده ، فى رأى الشائع) .. وقسم لا يعمل شيئاً من عمل الفعل ؛ ويسمى : «المهمل». وهو اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآله. ولا- دخل لهذا القسم المهمل بأحكام هذا الباب. بل إن بعض المشتقات العامله لا دخل لها به ؛ فالصفه المشبهه الأصيله خارجه من أحكامه ؛ لأنها تجيء من الفعل اللازم وحده ؛ فلا تنصب مفعولاً به. أما غير الأصيله فقد تنصب بالشروط والطريقه المذكوره فى بابها (ج ٣ ص ٢١١ م ١٠٤) وأفعال التفضيل خارج ؛ لأنه لا ينصب مفعولاً به. والفعل الماضى الذى للتعجب خارج ؛ لأنه ينصب مفعولاً واحداً. فالثلاثه لا تصلح لأحكام هذا الباب ، - كما سيجىء فى ص ٢٥ م ٦١ -.

٣- راجع «ج» من ص ١٢ حيث تقسيم آخر ، وبيان عن سبب التقسيمين.

٤- سميت بذلك لأن معانيها قائمه بالقلب ، متصله به ، وهى المعانى النفسيه التى تعرف اليوم : بالأمر النفسيه ؛ ويسمىها القدماء : الأمور القليله ؛ لاعتقادهم أن مركزها القلب. ومنها : الفرح - الحزن - الفهم - الذكاء - اليقين - الإنكار ...

٥- تدل على انتقال الشىء من حاله إلى حاله أخرى تخالفها. وتسمى أيضاً : «أفعال التصيير» ؛ لأن كل فعل منها بمعنى : «صير» ، أى : حوّل الشىء من حالته القائمه إلى أخرى تغايرها.

٦- بخلاف «كان» وأخواتها من الأفعال الناسخه ؛ فإنها لا ترفع الفاعل - كما سبق - وهذا أحد وجوه الاختلاف بين النوعين.

(أ) فأما أفعال القلوب (١) فمنها ما قد يكون معناه العلم. (أى : الدلالة على اليقين (٢) والقطع) ، ومنها ما قد يكون معناه الرّجحان (٣). ويشتهر من الأولى سبعة (٤) :

١- علم (٥) ؛ مثل : علمت البرّ سبيل المحبه. وعلمت المحبه سبيل القوه.

٢- رأى (٦) ؛ مثل : رأيت الأمل داعى العمل ، ورأيت اليأس رائد الإخفاق ، وقول الشاعر :

رأيت لسان المرء وافد (٧)

عقله

وعنوانه ؛ فانظر بماذا تعنون

٣- وجد ؛ مثل : وجدت ضعاف الأمم نهبا لأقويائها ، ووجدت العلم أعظم أسباب القوه.

٤- درى ؛ مثل : دريت المجد قريبا من الدائب فى طلبه ، ودريت لذه إدراكه ماحيه تعب السعى إليه.

ص: ٥

١- أفعال القلوب ثلاثه أنواع ؛ نوع لازم (لا- ينصب المفعول به) مثل : فكر - تفكر - حزن - جبن ونوع ينصب مفعولا- به واحدا ؛ مثل : خاف - أحب - كره ونوع ينصب مفعولين ؛ كأفعال هذا الباب المذكوره هنا ، بشرط أن تؤدى معنى معيناً ؛ كما سنعرف.

٢- هو : الاعتقاد الجازم الذى لا يعارضه دليل آخر يسلم به المتكلم. وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحاً فى الواقع أو غير صحيح.

٣- الشك : ما ينشأ فى النفس من تعارض دليلين فى أمر واحد ؛ بحيث تتساوى قوتهم فى التعارض والاستدلال ؛ فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود مرجح. أما الرجحان أو الظن ، فهو ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين فى أمر ؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين. فالأمر الراجح محتمل للشك واليقين ، لكنه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك. وفى هذه الحاله يسمى المرجوح : «وهما».

٤- قد يستعمل كل منها فى معان أخرى غير اليقين ؛ فينصب مفعولا واحدا ، أو لا ينصب. (وسنعرض لبعض هذا فى ص ١٢).

٥- سيجىء فى الباب التالى : «أعلم وأرى» - ص ٥٥ - حكم الفعلين : «علم» و «رأى» إذا سبقتهما همزه النقل ؛ (أى : همزه التعديه). ومما يتصل بمعنى الفعل «رأى» وباستعماله وروده فى الأساليب العاليه بمعنى : «أخبرنى» ؛ نحو : رأيتك هذا الكتاب هل عرفت قيمته؟ ... وقد أوضحنا هذا الأسلوب ، ونوع الكاف وحكمها ، بتفصيل واف يشمل معناه ، وصياغته ، وطريقه استعماله ... (فى باب الضمير ص ٢١٥ ، م ١٩ من الجزء الأول). وستجىء له تتمه هامه فى ص ١٥.

٦- سيجىء فى الباب التالى : «أعلم وأرى» - ص ٥٥ - حكم الفعلين : «علم» و «رأى» إذا سبقتهما همزه النقل ؛ (أى : همزه التعديه). ومما يتصل بمعنى الفعل «رأى» وباستعماله وروده فى الأساليب العاليه بمعنى : «أخبرنى» ؛ نحو : رأيتك هذا الكتاب هل عرفت قيمته؟ ... وقد أوضحنا هذا الأسلوب ، ونوع الكاف وحكمها ، بتفصيل واف يشمل معناه ، وصياغته ، وطريقه

استعماله ... (فى باب الضمير ص ٢١٥ ، م ١٩ من الجزء الأول). وستجىء له تتمه هامه فى ص ١٥.
٧- رسول عقله ودليله. وبعد هذا البيت : ويعجبني زى الفتى وجماله فيسقط من عينى ساعه يلحن

٥- ألقى (١) ؛ مثل : ألفت الشدائد صاقله للنفوس ، وألفت احتمالها سهلا على كبار العزائم.

٦- جعل ؛ مثل : جعلت (٢) الإله واحدا ، لا شكّ فيه.

٧- تعلّم (٣) ؛ بمعنى «اعلم» : مثل : تعلّم وطنك شرکه بين أبنائه ، وتعلّم نجاح الشرکه رهنا بالإخلاص والعمل.

ويشتهر من الثانيه ثمانية (٤) :

١- ظن ؛ مثل : ظنّ الطيار النهر قناه ، وظن البيوت الكبيره أكوأخا.

٢- خال (٥) ؛ مثل : خال المسافر الطياره أنفع له ، وهو يخال الركوب فيها متعه.

٣- حسب ؛ مثل : أحسب السهر الطويل إرهاقا ، وأحسب الإرهاق سبيل المرض ، وقول الشاعر :

لا تحسبنّ الموت موت البلى

وإنما الموت سؤال الرجال (٦)

ص: ٦

١- لا يستعمل هذا الفعل هنا إلا مزيدا بالهمزه.

٢- أى : اعتقدت. ومن هذا - فى بعض الآراء - قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً) أى : اعتقدوا. -

انظر رقم ٤ فى الصفحة الآتية - : ولهذا الفعل معان أخرى سيجىء بعضها (وقد أشرنا لها فى رقم ٢ من هامش ص ٩).

٣- الفعل : «تعلم» بمعنى : «اعلم» ، فعل أمر جامد - عند فريق من النحاه - لا يجىء من صيغته الأصلية غير الأمر ، مع كثره دخوله

على مصدر مؤول ، أدواته : «أنّ» المشدده أو المخففه الناسختين ، أو «أن» الداخلة على الفعل ؛ نحو : تعلم أن وطنك شرکه ..

وتعلم أن تنجح الشرکه بالإخلاص (كما فى رقم ٣ من هامش ص ١١). ومتصرف عند فريق آخر يجرى عليه أحكام الفعل

المتصرف. وقد شاع الرأى الأول فيحسن اتباعه ؛ توحيدا للتفاهم (وسيجىء إيضاح هامّ لمعناه فى رقم ٢ من هامش ص ١٨).

٤- وقد يستعمل كل منها فى معان أخرى ؛ فينصب مفعولا واحدا ، أو لا ينصبه (كما سيجىء قريبا فى ج من ص ١٢ وما بعدها).

٥- ومضارعها المسموع للمتكلم : إخال - بكسر الهمزه غالبا ، وهذا السماعى مخالف للقياس - فإن كان الفعل «خال» بمعنى :

تكبر ، أو ظلع التى بمعنى : عرج .. فهو لازم.

٦- بعد هذا البيت : كلاهما موت. ولكنّ ذا أفضع من ذاك ، لذل السؤال

٤- زعم (١)؛ مثل : زعمت الملاينه مرغوبه فى مواطن ، وزعمت التشدد مرغوباً فى أخرى.

٥- عدّ ؛ مثل : عددت الصديق أخوا. وقول الشاعر :

فلا تعدد المولى (٢)

شريكك فى الغنى

ولكنما المولى شريكك فى العدم (٣)

٦- حجا ؛ مثل : حجا السائح المئذنه برج مراقبه.

وقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخوا ثقه

حتى ألمت بنا يوماً ملّمات

٧- جعل ؛ مثل : جعل الصياد السمكه الكبيره حوتا. وقوله تعالى فى المشركين : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِائًا

(٤)...

٨- هب ؛ مثل : هب مالك سلاحاً فى يدك ؛ فلا تعتمد عليه وحده.

ص: ٧

١- كثر الكلام فى معنى : «زعم». وصفوه ما يقال : إنها قد تكون بمعنى اليقين أحياناً عند المخاطب ؛ كقول أبى طالب يخاطب الرسول عليه السلام : ودعوتنى وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت ، وكنت ثم أميناً وقد تكون بمعنى الاعتقاد من غير دليل ؛ كقوله تعالى : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا...) إلخ. وقد تدل على الرجحان. وقد تستعمل للدلالة على الشك ، وهو الغالب فى استعمالها ، وقد تستعمل فى القول الكاذب ؛ فإذا قلت : «زعم فلان كذا» ، فكأنك قلت : كذب ، وردد كلاماً غير صحيح. والقرينه هى التى تحدد المعنى المناسب للمقام من بين المعانى السالفه. وزعم - كغيرها من الأفعال القليله الناصبه للمفعولين - قد تنصب المفعولين مباشره ، وقد تدخل على «أن» مع الفعل وفاعله ، أو «أن» مع معموليها ؛ فيكون المصدر المؤول فى الحالتين ساداً مسد المفعولين ، ومغنياً عنهما ، وهذا هو الأغلب فى «زعم» - كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ١١ - وإليه تميل أكثر الأساليب الأدبيه ؛ كقوله تعالى : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا....) وقول الشاعر : وقد زعمت أنى تغيرت بعدها ومن ذا الذى

- يا عزّ - لا يتغير

٢- الناصر ، أو الصديق.

٣- الفقر الشديد.

٤- وقيل : إن «جعل» هنا بمعنى : اعتقد - كما في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفه.

وهذا الفعل دون بقيه أفعال الرجحان - جامد ، ملازم صيغه الأمر (١).

(ب) وأما أفعال التحويل (أو : التصيير) فأشهرها سبعة ، ولا تدخل على مصدر مؤول من «أنّ» مع معموليها ، أو «أن» والفعل وفاعله (٢) ...

١- صَيَّرَ ؛ مثل : صَيَّرَ (٣) الصائغ الذهب سبيكه ، وصَيَّرَ السبيكه سوارا.

٢- جعل ؛ مثل : جعل الغازل القطن خيوطا ، وجعل الحائك الخيوط نسيجاً.

وقول الشاعر :

اجعل شعارك رحمه وموده

إن القلوب مع الموده تكسب

٣- أتخذ ؛ مثل : اتخذ المهندسون الحديد والخشب باخره ، واتخذ المسافرون الباخره فندقاً.

٤- تخذ ؛ مثل : تخذت الحرارة الثلج ماء ، وتخذت الماء بخاراً.

٥- ترك ؛ مثل : ترك الموج الصخور حصى ، وتركت الشمس الحصى رمالاً.

٦- ردّ ؛ مثل : ردّ الأمل الوجوه الشاحبه مشرقه ، ورد النفوس اليائسه مستبشره.

ص: ٨

١- هو فعل أمر ، بمعنى : «ظنّ» وهو بهذا المعنى فعل جامد ، لا يكون منه غير الأمر ، ودخوله على «أنّ» مع معموليها جائز ، نحو : هب أن الآمال محققه. فالمصدر المؤول من أن مع معموليها فى محل نصب ، سد مسد المفعولين. وهذا استعمال نادر فى الأساليب الرفيعه ، بالرغم من إجازته (انظر الخضرى والتصريح. ثم رقم ٣ من هامش ص ١١ الآتيه).

٢- انظر «ب» من ص ١١.

٣- «صَيَّرَ» ، و «أصار» ، فعلان ، أصلهما قبل التعديه بالتضعيف والهمزه : «صار» الذى هو من أخوات «كان» ، نحو : صار الخشب باباً. وبعد تعديتهما ابتعدا عن عمل «كان» ، وانتقلا- منه إلى نصب المفعولين ؛ نحو : صَيَّرَ الجوهري الدر فصوصاً ، وأصار الفصوص عقداً. أما «صَيَّرَ» بمعنى : «نقل» فينصب مفعولاً واحداً ، نحو : صيرت السائح إلى دار الآثار ، أى : نقلته.

٧- وهب ؛ مثل : وهبت الآلات الحديثه السنايل حبا ، ووهبت الحبّ دقيقا ، ووهبت الدقيق عجينا (١).

وفيما يلي بيان موجز للأفعال السابقه (٢) ، وأنواعها المختلفه :

ص: ٩

١- وهب ، بمعنى : «صير» - فعل ماض جامد ، ولا يستعمل فى معنى التحويل إلا بصيغه الماضى . ومنه قولهم : «وهبنى الله فداء الحق» ، أى : صيرنى .

٢- إلى ما سبق يشير ابن مالك باختصار ، قائلا : انصب بفعل القلب جزأى ابتدا أعنى : رأى - خال - علمت - - وجدا ظنّ - حسبت - وزعمت - مع عد حجا - درى - وجعل ؛ اللذ كاعتقد وهب - تعلّم - والتى كصيرا أيضا - بها انصب مبتدا وخبرا أى : انصب بفعل القلب جمله ذات ابتداء . وسرد فى الأبيات كثيرا من أفعال القلوب التى شرحناها ؛ منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان . وقبل سردها صرح بكلمه : «أعنى» ليدل على أن المقصود أفعال معينه ، دون غيرها ؛ فليس كل فعل قلبى ينصب مفعولين - كما أوضحنا فى رقم ١ من هامش ص ٥ - وطالب أن تنصب هذه الأفعال جزأى ابتداء (وهما : المبتدأ والخبر) كما أشار إلى أن «جعل» إذا كان من أفعال القلوب - أى : بمعنى الفعل : «اعتقد» - فإنه ينصب مفعولين مثله . وهو يختلف فى المعنى والعمل عن «جعل» الذى سبق الكلام عليه فى باب : «أفعال المقاربه والشروع» من الجزء الأول ، كما يختلف فى معناه عن «جعل» الذى هو من أفعال الرجحان ، والذى من أفعال التحويل والتصيير ؛ كما عرفنا فى الشرح . والفعل : «اعتقد» معدود من أفعال كثيره قد تنصب مفعولين ولم تذكر فى هذا الباب . منها : تيقن - تمنى - توهم - تبين - شعر - أصاب إلى غير هذا مما سرده صاحب الهمع (ج ١ ص ١٥١) ونقل بعضه الصبان هنا . أما أفعال التحويل والتصيير فلم يذكرها ابن مالك ، واكتفى بأن يشير إليها بقوله : والتى كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا أى : انصب - أيضا - مبتدأ وخبرا بالنواسخ التى مثل «صير» فى إفاده التحويل . وقضنت ضروره الشعر على الناظم بزياده الألف فى آخر الفعلين : «وجد» ، «صير» ، وبتخفيف الدال فى الفعل : عد . أما كلمه : «اللذ» فى أبياته فهى لغه صحيحه فى «الذى» .

١- وهذا الفعل يستعمل - أحيانا - فى القسم غير الصريح ، فىحتاج لجواب ، وتكسر بعده همزه «إنّ» ... - وقد أشرنا لهذا فى آخر الجزء الأول عند الكلام على كسر همزه «إنّ» ، وله إشارة تجىء فى ص ٤٦٠ -

(أ) ليس من اللازم - كما أشرنا (١) - أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقيقه ، بل يكفي أن يكون أصلهما كذلك ولو بشيء من التأويل المقبول ، كالشأن في أفعال التحويل ، وكالشأن في : «حسب» ؛ مثل : صيرت الفضة خاتما ؛ إذ لا يصح المعنى بقولنا : الفضة خاتم ؛ لأن الخبر هنا ليس المبتدأ في المعنى ؛ فليست الفضة هي الخاتم ، وليس الخاتم هو الفضة ؛ إلا على تقدير أن هذه الفضة ستؤول (٢) إلى خاتم. ومثل : حسبت المرّيح الزهره ؛ إذ لا- يقال : المرّيح الزهره ؛ لفساد المعنى كذلك ؛ فليس أحدهما هو الآخر ، إلا- على ضرب من التشبيه ، أو نحوه من التأويل السائغ ، المناسب للتعبير. فالأول (أى : التشبيه) قد جعل المفعول الثانى بمنزله ما أصله الخبر ، وإن لم يكن خبرا حقيقيا في أصله.

هذا كلامهم. والواقع أنه لا داعى لهذا التمثل ، والتماس التأويل ؛ إذ يكفي أن يكون فصحاء العرب قد أدخلوا النواسخ على ما أصله المبتدأ والخبر حقيقه ، وعلى ما ليس أصله المبتدأ والخبر ، مما يستقيم معه المعنى.

(ب) ليس من اللازم أن تدخل أفعال هذا الباب القليله على المبتدأ والخبر مباشره ؛ فقد تدخل على «أن» مع معموليها ، أو : على «أن» مع الفعل وفاعله ؛ فيكون المصدر المؤول سادا مسد المفعولين (٣) ، مغنيا عنهما. مثل : علمت

ص: ١١

١- في رقم ٣ من هامش ص ٣.

٢- أى : ستتحوّل وينتهى أمرها في المستقبل إليه.

٣- وسنعود للكلام على هذا المصدر عند بحث الحكم الثالث من الأحكام التي تختص بها الأفعال القليله (في ص ٤٢) ، والأغلب في «زعم» وفي «تعلم» بمعنى : «اعلم» دخولهما على «أن» مع معموليها ، أو «أن». والفعل مع فاعله (كما في رقم ٣ من هامش ص ٦ وفي ١ من هامش ص ٧). والأغلب في «هب» بمعنى «ظن» عدم دخوله عليهما ، برغم صحته كما سبق (في رقم ١ من هامش ص ٨). والأحسن الأخذ بالرأى السهل القائل : إن المصدر المؤول في هذا الباب يسد مسد المفعولين ، دون الرأى القائل : إنه يسد مسد المفعول الأول ، وأن المفعول الثانى محذوف ، وتقديره : «ثابتا» ، أو ما يشبهه ؛ ففي نحو : وجدت أن الصبر أنفع في الشدائد - يقدرّون : وجدت نفع الصبر في الشدائد ثابتا ... وهذا نوع من التضييق والإطاله لا داعى له.

أن السباحه أسلم من الملاكمه ، وأظن أن العاقل يختار الأسلم. وقول الشاعر :

يرى الجبناء أن الجبن حزم

وتلك خديعه الطبع اللئيم

ومثل : دريت أن الكبر بغيض إلى النفوس الكبيره ، ووجدت أن صغائر الأمور محببه إلى النفوس الصغيره. ومثل : من زعم أن يخدع الناس فهو المخدوع ، ومن حسب أن يدرك غايته بالتمنى فهو مخبول (١).

أما أفعال التحويل فلا تدخل على «أنّ» ومعمولها ، ولا على «أن» والفعل مع فاعله.

(ح) جرى بعض النحاه على تقسيم الأفعال القليه السابقه أربعة أقسام ، بدلا من اثنين :

فليلقين وحده خمسه : وجد - تعلم ، بمعنى : اعلم - درى - ألقى - جعل.

وللرجحان وحده خمسه : جعل - حجا - عدّ - زعم - هب ، بمعنى : ظنّ.

وللأميرين والغالب اليقين ، اثنان : رأى - علم.

وللأميرين والغالب الرجحان ، ثلاثه : ظنّ - خال - حسب.

لكن التقسيم الثنائى أنسب ؛ لأنه أدمج القسم الثالث فى الأول ، والرابع فى الثانى ؛ نظرا للغالب عليهما ، وتقليلا للأقسام (٢) ، واكتفاء بالإشاره إلى أن كل فعل قد يستعمل فى معنى آخر غير ما ذكر له ، مع ضرب أمثله لذلك. فمن أفعال اليقين وألفاظه ما قد يستعمل فى الرجحان ؛ فينصب مفعولين أيضا ، وقد

ص: ١٢

١- فى مثل قولهم : «غبت ، وما حسبتك أن تغيب» تكون الكاف حرفا محضا لمجرد الخطاب ومتصرفا. وليس اسما ضميرا ؛ إذ لو كان ضميرا لكان هو المفعول الأول للفعل «حسب» ومفعوله الثانى هو المصدر المؤول (أن تجىء) ويترتب على هذا أن يكون ذلك المصدر المؤول خيرا عن الكاف ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر ؛ لأن مفعولى «حسب» أصلهما المبتدأ والخبر. وإذا وقع المصدر المؤول هنا خيرا عن الكاف أدى إلى الإخبار بالمعنى عن الجته. وهو ممنوع عندهم فى أغلب الحالات إذا كان المراد الإخبار من طريق الحقيقه لا من طريق المجاز. أما من طريق المجاز فصحيح - كما سبق البيان فى الجزء الأول ص ٢١٧ م ١٩. باب : «الضمير» عند الكلام على «كاف الخطاب».

٢- راجع الخضرى أول هذا الباب.

يستعمل فى بعض المعانى الأخرى ؛ فىنصب مفعولا به واحدا ، أو لا ينصب ؛ فىكون لازما. كل ذلك على حسب معناه اللغوى الذى تدل عليه المراجع اللغوية الخاصة ، وليس هنا موضع استقصاء تلك المعانى ؛ وإنما نسوق بعضها :

فمن الأمثلة : الفعل «علم» ؛ فإنه ينصب المفعولين حين يكون بمعنى : اعتقد وتيقن : - كما سبق - ؛ مثل : علمت الكواكب متحركة. وقد يكتفى بمفعول به واحد فى هذه الحالة ؛ بأن نأتى بمصدر المفعول الثانى ، وننصبه مفعولا به ، ونكتفى به ، بعد أن نجعله مضافا أيضا ، ونجعل المفعول الأول هو المضاف إليه. فنقول : علمت تحرك الكواكب ، فىستغنى عن المفعول الثانى وعن تقديره. ومن الناحية من لا يقصر هذا الحكم على «علم» ؛ بل يجعله عاما فى جميع أفعال هذا الباب ؛ فىجيز إضافه مصدر المفعول الثانى إلى المفعول الأول ، والاكتفاء بهذا المصدر مفعولا واحدا (١).

وقد يكون بمعنى : «ظن» فىنصب مفعولين أيضا ؛ مثل : أعلم الجوّ باردا فى الغد. فإن كان بمعنى : «عرف» نصب مفعولا به واحدا (٢) :

ص: ١٣

١- وهذا الرأى فىه اختصار محمود ، ولا ضرر فى الأخذ به أحيانا. وتفضيل أحدهما متروك للمتكمم ؛ لىختار منهما ما يناسب كلامه على حسب الدواعى البلاغية. ومن تلك الدواعى أن الإبانة قد تقتضينا - أحيانا - أن نصرح بالمفعولين منصوبين فإن لم يكن فى التصريح بهما زياده إيضاح ، أو إزاله لبس عند السامع ، أو إتمام فائده - فالاختصار أحسن.

٢- فى بعض كتب اللغة - دون بعض - ما يدل على أن «المعرفة» مقصوره على العلم المكتسب بحاسه من الحواس ؛ جاء فى «المصباح المنير» ، ماده «عرف» ما نصه : (عرفته عرفه - بالكسر - وعرفانا ، علمته بحاسه من الحواس الخمس). وأيضا يرى كثير من النحاه فرقا بين «علم» التى بمعنى : «عرف» و «علم» التى بمعنى : اعتقد وأنهما فعلاان غير متساويين لا فى المعنى ولا فى العمل ، وحقته : أن «العلم» الذى بمعنى : «المعرفة» يتعلق بنفس الشىء وذاته الماديه ؛ تقول : «علمت القمر» ، كما تقول «عرفت القمر» كلاهما معناه منصب على ذاته المحسوسه وجرمه ، (أى : حقيقته الماديه) وعلى هذا تكون «علم» التى بمعنى : «عرف» مختصه عندهم بما يسميه المناطقه : «الذات» أو : «الشىء المفرد» أى : «البيسط» وكلا الفعلين بهذا المعنى يتعدى لواحد. أما «علم» الناصبه للمفعولين فمختصه بوصف الذات بصفه ما ، ولا شأن لها بالذات مباشره ، مثل : علمت القمر متقللا. أى : علمت اتصاف ذات القمر بالتنقل ، وليس المراد علمت ذات القمر وجرمه. فالفعل «علم» بهذا المعنى مختص بما يسميه المناطقه : «الكليات». على أساس ما سبق كله يكون القائل : «عرفت قدوم الضيف» مريدا عرفت القدوم ذاته ، دون - - زياده أخرى عليه ، فهو لا يريد وصف الضيف بالقدوم. بخلاف من يقول : علمت من الرساله الضيف قادما ، فإنه يريد اتصاف الضيف بالقدوم ، ولا يريد أنه علم حقيقه القدوم المنسوب إلى الضيف ، بشرط أن يكون الفعل «علم» فى هذا المثال ناصبا مفعولين. وقال الرضى : لا فرق بين الفعلين فى المعنى ، وإنما الفرق فى العمل فالفعل «علم بمعنى عرف» ينصب مفعولا واحدا ، والآخر ينصب مفعولين ، بالرغم من تساويهما معنى ؛ لأن العرب هى التى فرقت بينهما فى العمل دون المعنى ، فلا- اعتراض عليها. غير أن كلامه هذا - مع قبوله والارتياح له - مناقض لما قرره فى هذا الشأن فى باب : «كان» - كما نصوا على ذلك - والحق أن الخلاف بين الآراء السابقه يسير ، يكاد يكون شكليا ، ذلك أن بين الفعلين (المتعدى لواحد والمتعدى لاثنين) فرقا فى المعنى الحقيقى لا المجازى ، وأنه لا مانع من استعمال أحدهما مكان الآخر مجازا لسبب بلاغى.

مثل : علمت الخير ؛ أى : عرفته (١). وإن كان بمعنى : «انشق» لم ينصب مفعولا- به ؛ مثل : علم البعير (٢) ، أى : انشقت شفته العليا ...

والفعل : «رأى» ينصب المفعولين إذا كان بمعنى : اعتقد وتيقن ، أو : بمعنى : «ظن». وقد اجتمع المعنيان فى قوله تعالى عن منكرى البعث ويوم القيامة : «إنهم يرونه بعيدا ، ونراه قريباً» (٣). فالفعل الأول بمعنى : «الظن» ، والثانى بمعنى : اليقين. وكلاهما نصب مفعولين. وكذلك إن كان معناه مأخوذاً من : «الحلم» (أى : دالاً على الرؤيا المناميه) نحو : كنت نائماً ؛ فرأيت صديقا

ص: ١٤

١- وإلى هذا يشير ابن مالك فى بيت متأخر ، نصه : لعلم عرفان وظنّ تهمة تعديه لواحد ملتزمه («لعلم عرفان» ؛ أى العلم المنسوب للعرفان ، ولمعنى العرفان. «ظنّ تهمة» ؛ أى : الظن المنسوب معناه للتهمة ..) يريد : أن «علم» بمعنى عرف - والمصدر : العلم ؛ بمعنى : العرفان - يتعدى لمفعول واحد. ومثله : الفعل : «ظن» بمعنى : اتهم - والمصدر : الظن ؛ بمعنى : الاتهام - ومثال الأول : اقترب الشبح فعلمت صاحبه ؛ أى : عرفته. ومثال الثانى : اختفى القلم ، فظننت اللص ؛ أى : اتهمته.

٢- فهو أعلم. والناقه علماء. (والفعل من بابى : فرح وضرب).

٣- المراد بالبعد هنا : عدم حصول الشىء ، ونفى وقوعه. وبالقرب : حصوله ووقوعه. وعلى هذا جرت ألسنه العرب وأساليبهم الفصيحه.

مسرعا إلى القطار (١).

فإن كان معناه الفهم وإبداء الرأي في أمر عقلى فقد ينصب مفعولا به واحدا ، أو مفعولين ، على حسب مقتضيات المعنى ؛ مثل :
يختلف الأطباء في أمر القهوة ؛ فواحد يراها ضارّه ، وآخر يراها مفيدة إذا خلت من الإفراط. أو : واحد يرى ضررها ، وآخر يرى
إفادتها.

وكذلك ينصب مفعولا به واحدا إن كان معناه : أبصر بعينه ؛ مثل : رأيت النجم وهو يتلألأ. وقول الشاعر :

إنّ العرائن تلقاها محسّده

ولن ترى للناس حسّادا

أو : كان معناه أصاب : الرثه ؛ مثل انطلق السهم فرأى الغزال ؛ أى : أصاب رثته.

وقد أشرنا قريبا (٢) إلى أن الأساليب العاليه يتردد فيها الماضى : «رأى» - دون المضارع ، والأمر ، والمشتقات الأخرى - مسبوqa
بأداه استفهام. ومعناه : «أخبرنى» ؛ نحو : رأيتك هذا القمر ، أمسكون هو؟ وينصب مفعولا به ، أو مفعولين ، على حسب المراد.
وأوضحنا الأمر بإسهاب فيما سبق (٣).

كذلك يتردد فى تلك الأساليب وقوع المضارع : «أرى» مبثبا للمجهول

ص: ١٥

١- وفى هذا يقول ابن مالك : ولرأى الرّؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى (انم : انسب. انتمى : انتسب. والتقدير : انم
للفعل : «رأى» الذى مصدره «الرؤيا» ما انتمى من قبل للفعل : «علم» طالب المفعولين لينصبهما. و «الرؤيا» هى المصدر الغالب
لرأى الحلميه) أى : انسب للفعل : «رأى» الذى مصدره : «الرؤيا» المناميه - ما انتسب وثبت من قبل للفعل : «علم» الذى يطلب
مفعولين ، ويتعدى إليهما بنفسه (لكن سنعرف فى ج من ص ٤١ أن «رأى» الحلميه لا يدخلها تعليق ولا إلغاء ، بخلاف : «علم»).

٢- فى رقم ٥ من هامش ص ٥.

٣- هذا الأسلوب يتطلب بيانا شافيا ، جليا ، يتعرض لنواحيه المختلفه ، كصياغته ، وتركيبه ، وإعرابه ، ومعناه .. وقد وفينا حقه فى
موضعه من الجزء الأول ، ص ٢١٥ م ١٩ - من الطبعة الثالثه - عند الكلام على الضمير وأنواعه ...

- غالبا - على حسب السماع ، وناصبا للمفعولين (1) ؛ لأن معناه : «أظنّ» الدال على الرجحان ؛ نحو : كنت أرى الرحله متعبه ، فإذا هي سارّه.

ص: ١٦

١- إذا كان المضارع «أرى» بمعنى : «أظنّ» ، ويعمل عمله - فكيف ينصب مفعولين مع رفعه نائب فاعل ، هو فى الأصل مفعول أيضا؟ أليس معنى هذا أنه ينصب من المفاعيل ثلاثه ، مع أن الفعل : «أظنّ» ينصب اثنين فقط؟ يجب النجاه بإجابتين ؛ كل واحده منهما وافية فى تقديرهم. وفى الأولى من التعارض والتكلف ما سنعرفه. الأولى : أن هذا المضارع : «أرى» المبنى للمجهول - غالبا ، طبقا للسمع - قد يكون ماضيه هو «أرى» مفتوح الهمزه ، الناصب لثلاثه من المفاعيل ، والذي معناه : «أعلم» الدال على اليقين - وسيجىء الكلام عليه فى الباب التالى ص ٥٥ - ؛ مثل : أرى العالم الناس السفر للكواكب سهلا ؛ أى : أعلمهم السفر سهلا ... ومقتضى هذا أن يكون مضارعه ناصبا لثلاثه أيضا ، وليس ناصبا اثنين فقط. لكن السبب فى نصبه اثنين أنه ترك معنى ماضيه ، وانتقل إلى معنى آخر جديد ؛ إذ صار بمعنى : الفعل المضارع : «أظنّ» لا بمعنى الفعل المضارع : أعلم ويعلم وغيرهما مما فعله الماضى : «أعلم» الدال على اليقين. فلما ترك معناه الأصلي إلى معنى فعل آخر ، كان من الضرورى أن يترك عمله الأصلي ليعمل العمل المناسب للمعنى الجديد ؛ فينصب مفعولين لا ثلاثه. وعلى هذا يتعين أن يكون ضمير المتكلم فى المضارع المبنى للمجهول فاعلا - ، ولا يصح أن يكون نائب فاعل ؛ لأن اعتباره نائب فاعل يؤدى إلى اعتباره مفعولا به فى الأصل قبل أن ينوب عن الفاعل ؛ فينتهى الأمر إلى أن ذلك المضارع قد نصب من المفاعيل ثلاثه. وهذا مرفوض عندهم حتما. فالسبب فى تعديه المضارع المبنى للمجهول - سماعا - إلى مفعولين مع أن ماضيه : «أرى» الدال على العلم واليقين ، ينصب ثلاثه - هو استعماله بمعنى الفعل : «أظنّ» المتعدى لاثنين ، من باب الاستعمال فى اللازم ؛ لأن معنى : «أرى العالم الناس السفر سهلا» هو : «جعل العالم الناس ظانين السفر سهلا» وصحه هذا المعنى تستلزم صحه قولنا : ظن الناس السفر للكواكب سهلا. أما إن كان الفعل «أرى» مفتوح الهمزه (أى : غير مبنى للمجهول ، وهذا جائز) ومعناه : «أظنّ» فينصب مفعولين بغير حاجه لتأويل ، واضح التكلف والالتواء ، كالذى سبق. الثانيه : أن الفعل : «أرى» المضارع المبنى للمجهول سماعا ، ينصب ثلاثه من المفاعيل برغم أنه بمعنى : الظن ، وأن ماضيه بمعنى : «أظننت» وأول المفاعيل الثلاثه هو الذى صار نائب فاعل ، ويلىه المفعولان المنصوبان. ويقولون : إن الفعل «أرى» المبنى للمجهول هو المضارع للفعل الماضى : «أريت» المبنى للمجهول أيضا ، بمعنى : «أظننت» كما سبق ، وإن العرب لم تنطق بالماضى «أريت» إلا مبنيًا للمجهول ، ولم يعرف عنهم بناؤه للفاعل. كما لم يعرف عنهم أنهم قالوا : «أظننت» ببناء الماضى «أظننت» للمجهول مع أنه بمعنى الماضى «أريت». وفى هذه الاجابه بعض اليسر ومسايه القواعد العامه ، وإن كانت - كالأولى - لا تخلو من تكلف ، والتواء. وخير منها أن نقول : (إذا كان - - المضارع «أرى» المبنى للمجهول بمعنى : «أظنّ» فإنه يرفع نائب فاعل ، وينصب بعده مفعولين فقط). وبهذا نستريح من الإطاله والإعنات والتأويل ، ولن يترتب على هذا الرأى ضرر لفظى أو معنوى. وقد اتفق النجاه على أن نائب فاعله لا بد أن يكون ضميرا للمتكلم الواحد أو الأكثر ؛ نحو : شاع الحديث عن الحياه فى الكواكب ، وأرى المريخ مأهولا. أو نرى المريخ مأهولا. وقد يكون للمخاطب ؛ كقراءه من قرأ الآيه الكريمة : (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى) ينصب كلمه : «الناس». مما تقدم نعلم أنه لا بد للمضارع : «أرى» الذى سبق الكلام عليه - من نائب فاعل يكون ضميرا للمتكلم - فى الأغلب - ومن مفعولين منصوبين. أما الفعل : «أريت» الذى يتردد فى الأساليب الصحیحه أيضا بصيغه الماضى المبنى للمجهول - فقد يكون بمعنى : «أظننت» ، لكن الغالب فى استعماله أن يكون بمعنى :

«أعلمت» أى : من ماده «العلم» لا من ماده الظن. (راجع فى كل ما سبق : حاشيه الخضرى ، والصبان ، والتصريح ، فى باب «إن وأخواتها» عند الكلام على المواضع التى يجوز فيها فتح همزه «أن» وكسرها ، ومنها : «إذا الفجائية». وبيت الشاعر : وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إلخ. ثم راجع بعد ذلك المراجع السالفه فى باب «ظن» عند الكلام على «رأى» وأنواعها.

ولا- يكون معناه فى الفصحى الوارد : «أعلم» ؛ الدال على اليقين ، بالرغم من أنّ الماضى : «أريت» المبني للمجهول والمسند للضمير : «التاء» - لا يستعمل فى الأكثر إلا بمعنى : «أعلمت» المفيد لليقين ؛ مثل : أريت الخير فى مقاومه الباطل .

وكذلك يتردد فى بعض الأساليب المسموعه وقوع المضارع : «ترى» قد حذف آخره ، وقبله الحرف : «لا» ، أو : «لو» ، وبعده «ما» الموصوله فى الحالتين . ومعناه فيهما : «لا سيما» ، مثل : كَرَمَت الضيوف ، لا تر ما على - أو : كَرَمَت الضيوف لو تر ما على . والمعنى ولا سيما على (1) ...

والفعل : «وجد» قد يكون بمعنى : «لقى ، وصادف» ؛ فينصب مفعولا به واحدا ؛ نحو : وجدت القلم . وقد يكون بمعنى «استغنى» ، فلا يحتاج لمفعول ؛ نحو : وجد الأبى بعمله .

والفعل : «درى» قد ينصب المفعولين كما سبق ، والأكثر استعماله لازما

ص: ١٧

١- سبق الكلام على معنى هذين الأسلوبين المسموعين ، وتفصيل إعرابهما ، وأحكامهما فى الموضوع المناسب . وهو الجزء الأول ، باب الموصول ، - م ٢٨ ص ٣٦٣ من الطبعة الثالثة - عند الكلام على «لا سيما» والاقتصار فى الاستعمال على هذه أحسن .

مع تعديته إلى مفعوله بحرف الجر : «الباء» ؛ نحو : «دریت بالخبر السارّ». فإن سبقته همزه التعديه نصب بنفسه مفعولا آخر مع المجرور ؛ نحو : قد أدريتك بالخبر السارّ (١). وكذلك إن كان بمعنى : «ختل» (أى : خدع) نحو : دريت الصيد ؛ بمعنى : ختلته وخذعته.

والفعل : «تعلم» ينصب المفعولين حين يكون جامدا بمعنى : «اعلم». فإن كان مشتقا بمعنى : «تعلم» نصب مفعولا به واحدا ؛ مثل : تعلم فنون الآداب (٢).

والفعل : «ألقى» قد يكون بمعنى : «وجد» و «لقى» فينصب مفعولا به واحدا ؛ نحو : غاب عصفورى ، ثم ألقيته.

ومن أفعال الرجحان ما قد يستعمل فى اليقين ؛ فينصب المفعولين أيضا. وقد يستعمل فى بعض المعانى اللغويه الأخرى ؛ فينصب بنفسه مفعولا واحدا ؛

ص: ١٨

١- فإن وقعت همزه التعديه بعد أداء استفهام ، كما فى قوله تعالى : (الْقَارِعَةُ ، مَا الْقَارِعَةُ؟) (وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ؟) فقول إن الفعل فى الآيه نصب ثلاثه مفاعيل ؛ أولها : الضمير «الكاف» ، وثانيها وثالثها معا الجملة الاسميه التى بعد الضمير ، فقد سدت مسد المفعولين الأخيرين. وقيل إن الفعل نصب بنفسه مفعولا واحدا هو الضمير ، وإن الجملة سدت مسد المفعول الآخر الذى يتعدى إليه الفعل «أدرى» بحرف الجر : «الباء» فالجملة فى محل نصب بإسقاط حرف الجر ، كما فى قولنا : «فكرت ، أهذا صحيح أم لا؟» وأصله : فكرت ، فى هذا ، أصحيح أم لا ... (راجع الخضرى فى هذا الموضوع) وراجع أيضا «ح» من ص ٣٦.

٢- بين الفعلين فرق فى اللفظ والمعنى والاستعمال ؛ فالفعل الأول : تعلم : بمعنى : «اعلم» فعل أمر جامد ؛ لا- ماضى له ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا شىء من المشتقات فى رأى الأقوى (كما أسلفنا فى رقم ٣ من هامش ص ٦). والغالب فى استعماله دخوله على «أن» مع معموليها ، أو «أن» والفعل مع فاعله ؛ نحو : تعلم أن احتمال الأذى فى سبيل الله لذه ... فالمصدر المؤول من «أن» مع معموليها سد مسد المفعولين. ومعناه مطلوب تحقيقه سريعا ، وتحصيل المراد منه فى المستقبل القريب الذى يشبه الحال ؛ وذلك بالإصغاء للمتكلم ، واستيعاب ما يريد فوراً ، وتنفيذ ما يجىء بعد فعل الأمر بغير تمهل. أما الفعل الثانى فلفظه أمر أيضا ، ولكنه غير جامد ، فله ماض هو : «تعلم» وله مضارع هو : «يتعلم» وله مصدر ... وبقى المشتقات ... والغالب فى استعماله دخوله مباشره على مفعوله الصريح. ويجوز دخوله على «أن» مع معموليها ، أو : «أن» مع الفعل وفاعله ؛ فيكون المصدر المؤول مفعوله. ومعناه مطلوب تحقيقه وتحصيله فى المستقبل ، ولكن مع تمهل وامتداد ، واتخاذ للوسائل المختلفه. الكفيله بالوصول.

أو لا ينصبه ؛ وذلك على حسب ما ترشد إليه اللغة. ومن أمثله ذلك الفعل : «خال» فمعناه اليقين في نحو : إخال الظلم بغيضا إلى النفوس الكريمه. وكذلك الفعل «ظن» في نحو : أظنّ الله منتقما من الجبارين. والفعل : «حسب» في نحو : حسبت المال وقايه من ذل السؤال. فإن كان «حسب» (١) بمعنى : «عدّ» نصب مفعولا به واحدا ؛ نحو : حسبت النقود التي معي. أى : عددتها وإن كان معناه صار ذا بياض ، وحمره ، وشقره - كان لازما ؛ نحو : حسب الغلام ... و...

والفعل : «جعل» إن كان بمعنى : «أوجد» أو بمعنى : «فرض وأوجب» - نصب مفعولا به واحدا ؛ نحو : جعل الله الشمس ، والقمر ، والنجوم ، وسائر المخلوقات ؛ أى : أوجدها وخلقها ، ونحو : جعلت للحارس أجرا (٢) ، بمعنى فرضت له ، وأوجبت على ... والفعل : «هب» ينصب مفعولا به واحدا إن كان أمرا من الهبه ؛ نحو : هب بعض المال لأعمال البرّ (٣). أو أمرا من الهيبه ؛ نحو : هب ربّك في كل ما تقدم عليه من عمل ... وهكذا (٤)

ص: ١٩

- ١- الغالب في الفعل : «حسب» بمعنى : «عدّ» ، فتح «السين» في الماضي ، وضمها مضارعه.
- ٢- قد يكون الفعل : «جعل» بمعنى : شرع. (وقد سبق الكلام عليه مع أفعال الشروع في باب أفعال المقاربه ج ١ ص ٤٦٤ م ٥٠) وقد يكون بمعنى : اعتقد ، أو ظن ، أو «صيّر» - كما عرفنا فيما سبق.
- ٣- وردت أمثله صحيحه نصب فيها مفعولين بنفسه ؛ منها : انطلق معي ؛ أهبك نبلا. (المخصص ح ١٢ ص ٢٢٧). ولا مانع من محاكاتها وإن كانت قليله ؛ إذ الكثير أن ينصب بنفسه مفعولا واحدا ، ويتعدى للآخر بحرف الجر. وقد صرح المغنى بأن هذا الفعل نصب المفعول الثاني بعد إسقاط حرف الجر : «اللام».
- ٤- إن كان الفعل : «زعم» بمعنى : «كفل» ، أو : رأس (أى : شرف وساد) تعدى لواحد بنفسه ، أو بحرف الجر ، والمصدر : «الزعامة». وإن كان بمعنى : سمن أو هزل (أى : أصابه الهزال) لم ينصب بنفسه مفعولا. وإن كان الفعل «حجا» بمعنى : قصد ، أو : رد ، أو : ساق ، أو : حفظ ، أو : كتم ، أو غلب في المحاجه (وهي إقامة الحججه ، وإظهار البراعه وحده الذكاء في تقديمها) نصب مفعولا به واحدا -

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيتها القلبي والتحويلي ، أن يكون المبتدأ الذى تدخل عليه صالحا للنسخ على الوجه الذى سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ (١). وملخصه : أن النواسخ بأنواعها المختلفه لا تدخل على شىء مما يأتى :

(١) المبتدأ الذى له الصداره الدائمه فى جملته ؛ بحيث لا- يصح أن يسبقه منها شىء. ومن أمثله : أسماء الشرط - أسماء الاستفهام - كم الخبريه - المبتدأ المقرون بلام الابتداء ... (نحو : من يكثر مزحه تضع هيته. من ذا الذى ما ساء قط؟ كم من فئه قليله غلبت فئه كثيره بإذن الله. لكلمه حقّ فى وجه حاكم ظالم أفضل عند الله من اعتكاف صاحبها فى المسجد).

ويستثنى من هذا النوع الذى له الصداره فى جملته - ضمير الشان (٢) فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفه ؛ نحو حسبته «الحقّ واضح».

لكن تختص النواسخ فى هذا الباب - دون غيرها من النواسخ - بجواز دخولها على المبتدأ الذى هو اسم استفهام ، أو المضاف إلى اسم استفهام. وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها ؛ نحو : أيا ظننت أحسن؟ وغلام أى حسبت أنشط؟

ولا- تدخل على أحدهما «كان» ولا- «إن» ولا- أخواتهما ؛ منعا للتعارض ؛ إذ الاسم فى بابى «كان» و «إن» وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ. فلو وقع الاسم أحدهما لامتنع تقديمه على الناسخ ؛ تطبيقا لهذا الحكم ، مع أن الاستفهام لا بد أن يتقدم (٣).

ص: ٢٠

١- راجع ج ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ من هذا الكتاب ؛ حيث التفصيل والبيان الذى لا غنى عنه.

٢- سبق شرحه فى ج ١ ص ١٧٧ باب : الضمير وأنواعه.

٣- أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام فى البابين ، ولا يجوز أن يكون جملة إنشائية ؛ ويجوز تقديمه فى بابى : «ظن» و «كان» بشرط ألا- يوجد مانع يمنع من - - تقديمه ، كوجود «ما» النافيه قبل الناسخ ، أو غيرها من الموانع التى ذكرناها فى أحوال خبر «كان» (ج ١ ص ٤٢٠ م ٤٣) ، مثل : أين كنت؟ وأين ظننت الكتاب؟ أما خبر «إن» وأخواتها فلا يتقدم عليها - كما سبق فى بابها ح ١ - وقد قلنا إن الخبر لا يكون جملة إنشائية برغم ورود صور منها مسموعه ، نقل النحاه واحده منها ثقيله فى نطقها ، ولا- أدرى لماذا تخيروها دون غيرها مع ما فيها من ثقل وإن كانت صادقه المعنى؟ هى قولهم : «رأيت الناس ، اخبر ثقله». أى : اخترت كل واحد منهم تبغضه وتكرهه ؛ لما تكشفه من عيوبه. فهذا - وأمثاله - على إضمار قول مقدر ؛ أى : رأيت الناس مقولا فيهم : اخترت كل واحد منهم تبغضه وتكرهه. ويرى كثير من النحاه عدم القياس على هذا. والحق أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينه كاشفه تمنع الغموض ؛ وتهدى للمقصود ؛ لأن هذا هو الموافق للأصول اللغويه العامه. وفيه تيسير وتوسيع فى ميدان الكلام والتعبير بغير ضرر ، كما يتبين هذا من الباب الخاص بأحكام «الحكايه».

(ب) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره ؛ كالاسم الواقع بعد «لو لا» ؛ الامتناعيه ، أو بعد «إذا» الفجائية ؛ فإنه لا يكون إلا مبتدأ ؛ إذ لا يصح - في رأى الأشهر - دخول أحدهما على غير المبتدأ ؛ نحو : لو لا العقوبه لزدت الجرائم. ونحو ؛ فتحت الكتاب ؛ فإذا الصّور فاتته.

(ح) المبتدأ الذى يجب حذفه بشرط أن يكون أصل خبره نعتا مقطوعا (1) ؛ نحو : شكرا للمتعلم ، النافع العزيز (أى : هو النافع العزيز).

(د) كلمات معينه لم ترد عن العرب إلا مبتدأ. ومنها : «ما» التعجيبه ، وكلمه : «طوبى» ؛ (بمعنى : الجنه) وكلمه : درّ (2) ، وكلمه : أقلّ ... وذلك فى نحو : ما أجمل الهواء سحرا!!! ، وما أطيّب الرياضه عصرًا!!! طوبى للشهداء ، والله درّهم (3)!! وأقلّ (4) رجل ينكر فضلهم.

ص: ٢١

١- سبق تفصيل الكلام على النعت المقطوع فى الجزء الأول ص ٣٧٥ م ٣٩. وله تفصيل أشمل فى باب النعت ح ٣ ص ٣٥٧ م ١١٥.

٢- الدر : اللبّن. «ولله در البطل» ... أسلوب يتقدم فيه الخير وجوبا. (لأن العرب التزمت فيه التقديم) ويقصد به المدح والتعجب من بطولته ، معا ... والسبب : هو ما يدعيه القائل من أن اللبّن الذى ارتضعه البطل فى صغره ، ونشأ عليه ، وترعرع - لم يكن لبنا عاديا كالمألوف لنا ، وإنما هو لبّن خاص أعده الله لهذا البطل فى طفولته ؛ لينشأ نشأه ممتازة ، ويشب عظيمًا. فنسب اللبّن لله - ادعاء - ليكون من وراء ذلك إظهار الممدوح فى صفات تفوق صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ، فهو أسمى وأرقى ، للعنايه الإلهيه التى خصته برعايتها. (راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٩٤ و «ح» من ص ٣٩٧ من هذا الجزء ، وص ٤٥٨ ح ١ م ٣٨ من الطبعة الثالثه).

٣- الدر : اللبّن. «ولله در البطل» ... أسلوب يتقدم فيه الخير وجوبا. (لأن العرب التزمت فيه التقديم) ويقصد به المدح والتعجب من بطولته ، معا ... والسبب : هو ما يدعيه القائل من أن اللبّن الذى ارتضعه البطل فى صغره ، ونشأ عليه ، وترعرع - لم يكن لبنا عاديا كالمألوف لنا ، وإنما هو لبّن خاص أعده الله لهذا البطل فى طفولته ؛ لينشأ نشأه ممتازة ، ويشب عظيمًا. فنسب اللبّن لله - ادعاء - ليكون من وراء ذلك إظهار الممدوح فى صفات تفوق صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ، فهو أسمى وأرقى ، للعنايه الإلهيه التى خصته برعايتها. (راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٩٤ و «ح» من ص ٣٩٧ من هذا الجزء ، وص ٤٥٨ ح ١ م ٣٨ من الطبعة الثالثه).

٤- أى : قلّ رجل يقول ذلك ، بمعنى : صغر وحقر. (راجع ج ١ ص ٣٢٨ م ٣٣).

ومثل بعض ألفاظ الدعاء ؛ ومنها (١) : سلام - ويل ؛ فى نحو : سلام على الأحرار ، وويل للجبناء.

* * *

حكم الناسخ ومعموليه من ناحيه التقديم والتأخير

لا ترتيب فى هذا الباب بين الناسخ ومعموليه ؛ فيجوز - لغرض بلاغى - أن يتقدم عليهما معا ، أو يتأخر عنهما ، أو يتوسط بينهما. لكن يترتب على كل حاله أحكام سيجيء تفصيلها قريبا (٢). فمثال تقدم الناسخ عليهما : يظنّ الجاهل السراب ماء. ومثال تأخره عنهما : السراب ماء يظنّ الجاهل. ومثال توسطه بينهما : السراب يظنّ الجاهل ماء ، أو : ماء يظنّ الجاهل السراب.

أما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما ؛ فما ثبت لأصلهما يثبت لهما من غير اعتبار لوجود الناسخ. ويترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم على المفعول الثانى فى كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر ، وأن يكون المفعول الثانى واجب التقديم على المفعول الأول فى كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزا فى كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح. فلا بد من مراعاة الأصل (٣) فى ناحيه التقديم والتأخير ، وتطبيقه على الفرع تطبيقا مماثلا. ففى مثل : حسبت أختى شريكى ، يجب الترتيب ؛ بتقديم المفعول الأول وتأخير الثانى ؛ منعا لوقوع لبس لا يمكن معه تمييز الأول من الثانى ؛ فيلتبس المعنى تبعا لذلك. وفى مثل : علمت الكلب حارسا أمينا ، يجب تقديم المفعول الثانى عند إرادته الحصر فى الأول ؛ فنقول : ما علمت حارسا أمينا إلا الكلب. أى : أنه لا حارس أمينا سواه. وفى مثل : ظننت القطّ البرى (٤) ثعلبا ، يجوز تقديم المفعول الثانى ؛ فنقول :

ص: ٢٢

١- الكثير فى اللفظين الآتين الرفع على الابتداء ، ولا مانع من النصب على اعتبار آخر ؛ كما سيجيء البيان فى ص ٢١٨.

٢- فى ص ٣٧.

٣- سبق إيضاحه فى الجزء الأول (ص ٣٦١ م ٣٧) عند الكلام على مواضع تأخير الخبر.

٤- الصحراوى غير الأليف.

ظننت ثعلبا القطّ البرّي ؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر ... وهكذا تجب مراعاة الأحكام الخاصه بالترتيب بين المبتدأ والخبر ، وتطبيقها هنا ، عند النظر فى الترتيب بين المفعولين (١).

ما تنفرد به الأفعال القليه الناسخه ، هى وما يعمل عملها

تنفرد النواسخ القليه بخمسه أحكام ، منها حكم واحد مشترك بينها جميعا ، سواء أكانت متصرفه أم جامده. وهذا الحكم هو : تنوع مفعولها الثانى. أما الأحكام الأربعة الأخرى فمقصوره على القليه المتصرفه ، دون الجامده ، - وغيرها - وسيجىء لهذه الأربعة بحث مستقل (٢).

(١) فأما تنوع المفعول الثانى الذى أشرنا إليه فلأنه خبر فى الأصل ؛ فهو ينقسم إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر ؛ من مفرد (٣) ، وجمله (٤) ، وشبهه جمله (٥) ؛ فليس من اللازم فى المفعول الثانى أن يكون مفردا ، وإنما اللازم أن يكون الفعل الناسخ قلييا متصرفا أو غير متصرف (٦) ؛ كما فى الأمثله الآتية ، ومن المهم التنبه لإعراب كل قسم. ولا سيما الجمله وشبهها :

ص: ٢٣

١- ستجىء إشارة موجزه لهذا الترتيب فى ص ١٦٥ م ٧٢.

٢- فى ص ٢٥ المسأله : ٦١.

٣- المراد به هنا وفى الخبر : ما ليس جمله ولا شبهها.

٤- بشرط ألا تكون إنشائية .. لأن الإنشائية لا تصلح هنا (انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٠).

٥- طبقا لما جاء فى بعض المراجع الوثيقه وتؤيده النصوص الفصيحه التى تكفى لإباحه القياس عليه.

٦- قد سبقت أمثله المفرد. ومثال الجمله الاسميه قول الشاعر : حذار ، حذار من جشع ؛ فإنى رأيت الناس أجشعها اللئام ومثال الجمله الفعلية : وإنى رأيت الشمس زادت محبه إلى الناس أن ليست عليهم بسرمد فكل واحده من الجملتين (أجشعها اللئام - زادت محبه) سدت مسد المفعول الثانى الذى يحتاج إليه الفعل الناسخ. ومثال شبهه الجمله - قول بعضهم : رأيت قدره الله فى كل شىء ، وألفيت سلطانه فوق كل سلطان. وقول الشاعر ينتخر : إنى - إذا خفى الرجال - وجدتني كالشمس ؛ لا تخفى بكل مكان فشبهه الجمله (الجار مع مجروره ، أو الظرف) سد مسد الثانى.

الجملة مشتمله على الفعل القلبي

ومفعوليه

المفعول الثاني

نوعه

إعرابه

علمت الرياء داء وبيلا.

داء

مفرد

مفعول ثان منصوب

أحسب النفاق مزريا بصاحبه.

مزريا

مفرد

مفعول ثان منصوب

زعمت الكذب سوء أدب

سوء

مفرد

مفعول ثان منصوب

أرى الفضل يعرفه أهله

(يعرف*)

جملة فعلية.

فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو والجمله

فى محل نصب (1) تسد مسد المفعول الثانى .

تعلم (اعلم) الفرصه تضيع بالتوانى

(تضيع*)

جمله فعليه

فعل مضارع ، فاعل ، ضمير مستتر تقديره هو والجمله

فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى .

وجدت التوفيق حالف أهل الإجاهه

(حالف*)

جمله فعليه .

فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجمله

فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى .

ألفت الإذاعه هى المنبر العام ،

هى المنبر

جمله اسميه

هى : مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع . المنبر خبره

الجمله فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى .

إخال سلطان الضمير هو السلطان الأكبر

هو السلطان

جمله اسميه

هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع. السلطان

خبره الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني

أظن المجد هو هدف العظيم.

هو هدف

جملة اسميه

هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ، هدف : خبره

الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني.

دريت الصديق عند الشده

عند

ظرف منصوب

متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد

مسد المفعول الثاني (٢).

جعلت الكتاب معك.

مع

ظرف منصوب

متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد

مسد المفعول الثاني.

أعلم قوه الحق فوق طغيان الباطل.

فوق

ظرف منصوب

متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد

مسد المفعول الثاني.

أحسب الخير في مجانبه أهل السوء

في مجانبه

جار مع مجروره

متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني. أو الجار مع

مجروره سد مسد المفعول الثاني (٣).

أرى السعاده في عمل الخير.

في عمل

جار مع مجروره

متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع

مجروره سد مسد المفعول الثاني. متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع

مجروره سد مسد المفعول الثاني.

علمت العفو من دواعي التآلف.

من دواعي ...

جار مع مجروره

ص: ٢٤

١- ما معنى في محل نصب ...؟ سبق الجواب عن هذا واضحا عند تفصيل الكلام على الإعراب المحلى والتقديرى. - ح ١ م ٦
في آخر المعرب والمبنى ...

٢- راجع رقم ٢ من هامش ص ٤١٣ م ٨٩ ، وهي تلخيص لما سبق في ج ١ ص ٢٧١ و ٣٤٦ م ٢٧ وم ٣٥ حيث الكلام على شبه الجملة بنوعيه ، من ناحيه وقوعه هو أو متعلقه خبرا ، وصفه .. و... - مرجعه). والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورا على اسم الفاعل وحده ، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميرا مستترا ؛ فيجب أن يكون المستتر للغائب ، ويعود على غائب دائما.

٣- راجع رقم ٢ من هامش ص ٤١٣ م ٨٩ ، وهي تلخيص لما سبق في ج ١ ص ٢٧١ و ٣٤٦ م ٢٧ وم ٣٥ حيث الكلام على شبه الجملة بنوعيه ، من ناحيه وقوعه هو أو متعلقه خبرا ، وصفه .. و... - مرجعه). والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورا على اسم الفاعل وحده ، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميرا مستترا ؛ فيجب أن يكون المستتر للغائب ، ويعود على غائب دائما.

عرفنا (٢) أن الأفعال القلبية متصرفه ، إلا فعلين ؛ هما : «تعلم» (٣) بمعنى «اعلم» ، و «هب» بمعنى : «ظن» ؛ نحو : تعلم داء الصمت خيرا من داء الكلام. وهب كلامك محمودا ؛ فتخير له أنسب الأوقات.

والفعل القلبي المتصرف قد يكون له الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وبقية المشتقات المعروفة. لكن الناسخ الذي يعمل في هذا الباب هو الماضي وما جاء بعده مما صرحنا باسمه هنا ، دون بقية المشتقات المعروفة (٤) التي اكتفينا بالإشارة الموجزه إليها ، ولم نصرح بأسمائها. وبديه أن النواسخ المتصرفه التي سردنا أسماءها - متساويه في العمل ؛ لا فرق بين ماض وغيره ، ولا بين فعل واسم مما سردناه (٥). أما الناسخ الجامد فيعمل وهو على صورته

ص: ٢٥

- ١- هذا البحث هو الذى سبقت الإشارة إليه فى ص ٢٣ عند بيان ما تنفرد به الأفعال القليه ...
- ٢- فى رقم ١ من هامش ص ٤ وفى رقم ٣ و ١ من هامشى ص ٦ و ٨.
- ٣- على رأى القائل بأنه جامد. وهو رأى الشائع الذى يحسن الاقتصار عليه (كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦ ورقم ٢ من هامش ص ١٨). أما على رأى القائل بأنه متصرف فيجرى عليه ما يجرى على الأفعال القليه المتصرفه.
- ٤- أوضحنا - فى رقم ١ و ٢ من هامش ص ٤ - معنى المتصرف وقسميه ، وبيان المشتقات المختلفه ، والعامل منها وغير العامل ، وما يعمل فى غير هذا الباب ولكنه لا يصلح للعمل هنا ، وأسباب ذلك ...
- ٥- ومن الأمثله ، الفعل : «علم» ، وما يتصرف له ؛ نحو : علم العاقل الحياه جهادا - يعلم العاقل الحياه جهادا - اعلم الحياه جهادا ، فمارسه - علم العاقل الحياه جهادا دافع له إلى الصبر والدأب - العاقل عالم الحياه جهادا - أمعلوم الحياه جهادا. (الحياه : هى المفعول الأول ؛ لكنه صار نائب فاعل لاسم المفعول ، إذ لا بد لاسم المفعول من نائب فاعل حتما. لا فاعل). وتسوقنا المناسبه إلى بيان أن اسم الفاعل لا بد له من فاعل - لا نائب فاعل - وقد يكون فاعله اسما ظاهرا ، أو ضميرا. غير أن الضمير لا بد أن يكون للغائب دائما ، ولهذا قالوا فى مثل : أنا صائم - أنا مخلص ... إن فاعله ضمير مستتر تقديره : «هو». على تأويل : أنا رجل صائم ... أنا رجل مخلص ... فالضمير المستتر تقديره : «هو» للغائب ، وعائد على محذوف ؛ ليكون عائدا على الغائب ؛ إذ لا يصح أن يعود إلا- عليه. فمن الخطأ إرجاعه إلى متكلم أو مخاطب (راجع الخضرى ج ١ «باب ظن» عند الكلام على بيت ابن مالك : «وخص بالتعليق والإلغاء ..» - وستجىء الإشارة لهذا فى باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٩١ م ١٠٢ كما سبق البيان فى ج ١ م ١٩ ص ٢٤٣ من الطبعة الثالثه ، عند الكلام على اختلاف نوع الضمير مع -- مرجعه). والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورا على اسم الفاعل وحده ، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميرا مستترا ؛ فيجب أن يكون المستتر للغائب ، ويعود على غائب دائما.

القائمه ، لا يفارقها ، ولا يدخل عليها تغيير .

وتختص الأفعال القليه المتصرفه ، هى وما تتصرف له مما ذكرنا اسمه صريحا بأحكام تنفرد بها ؛ فلا يدخل - فى الأغلب - حكم منها على المشتقات القليه التى لا تعمل هنا (١) ، ولا على الأفعال القليه الجامده ، ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها . وأشهر تلك الأحكام أربعه (٢) :

الحكم الأول - التعليق

إشاره

ومعناه : «منع الناسخ من العمل الظاهر فى لفظ المفعولين معا ، أو لفظ أحدهما ، دون منعه من العمل فى المحل (٣)» . فهو فى الظاهر ليس عاملا النصب ، ولكنه فى التقدير عامل . وهذا ما يعبر عنه النجاه بأنه :

«إبطال العمل لفظا ، لا محلا» . سواء أكان أثر الإبطال واقعا على المفعولين معا ، أم على أحدهما .

هذا المنع والإبطال واجب إلا فى صورته واحده (٤) . وسببه أمر واحد ، هو : وجود لفظ له الصداره يلى الناسخ ؛ فيفصل بينه وبين المفعولين معا ، أو أحدهما ، ويحول بينه وبين العمل الظاهر . ويسمى هذا اللفظ الفاصل : «بالمانع» ويقع بعده جمله (٥) - فى الغالب - ؛ ففى مثل : علمت البلاغه إيجازا ، ورأيت الإطاله عجزا . نجد الفعل : «علم» قد نصب مفعولين مباشره . وكذلك الفعل ؛ «رأى» - فإذا قلنا : علمت للبلاغه إيجاز ،

ص : ٢٦

١-) وهى المشتقات التى لم نصرح فيما سبق باسمها . إلا التعليق بالاستفهام فإنه عام شامل ، وستجىء الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣١ أما البيان المفصل ففى ٣٥ .

٢- وهى غير الحكم المشترك : «ا» الذى يدخل النواسخ القليه المتصرفه والجامده ، وغيرها . وقد سبق بيانه فى ص ٢٣ .

٣- تفصيل الكلام على الإعراب المحلى فى ج ١ م ٦ فى الزيادة والتفصيل التى فى آخر : «المعرب والمبنى» - كما أشرنا -

٤- جائزه ، وتجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩ .

٥- إلا- إن كان المانع أحد المفعولين بحسب أصله : نحو ؛ علمت من أنت ، أو وقع المصدر المؤول سادا مسد المفعولين ، أو ثانيهما وحده ؛ (كما يجىء فى ص ٢٧ ، ورقم ٣ من هامش ص ٣١ وص ٤٢ - ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٩) .

ورأيت للإطالة عجز - لم ينصب كل من الفعلين شيئاً في الظاهر ، بسبب وجود «لام الابتداء» التي فصلت بين كل فعل ناسخ ومفعوليه - وهى من ألفاظ التعليق ، أى : من الموانع - ، ولكن هذا الفعل ينصب المحل ؛ فنقول عند الإعراب : «البلاغه» : مبتدأ - «إيجاز» : خبره. والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب ؛ سدّت مسدّ مفعولى «علم» (وهذه الجمله هى التى تلى - فى الغالب - اللفظ المانع من العمل).

وكذلك نقول : «الإطالة» : مبتدأ - «عجز» : خبره. والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب ؛ سدّت مسدّ مفعولى : «رأى». فقد وقع التعليق بسبب وجود المانع من العمل ، ووقع بعد المانع جمله محلها نصب ؛ لتسدّ مسدّ المفعولين.

أما فى مثل : علمت البلاغه لهى الإيجاز ، ورأيت الإطاله لهى العجز - فاللفظ المانع من العمل - وهو لام الابتداء - قد وقع فى المثالين بعد المفعول به الأول ، ووقع بعد المانع جمله سدّت مسدّ المفعول به الثانى الذى لا يظهر فى الكلام ، وحلّت محله وحده. فعند الإعراب يحتفظ المفعول به الأول باسمه ويأعرابه ؛ (مفعولاً به أول ، منصوباً (١)). وتعرب الجمله التى بعد المانع إعراباً التفصيلى ، ويزاد عليه : «أنها فى محل نصب ؛ سدّت مسدّ المفعول به الثانى (٢) الذى وقع عليه التعليق».

نعلم مما تقدم أن أثر التعليق فى منع العمل لفظى ظاهريّ فقط ؛ لا- حقيقى ، محليّ ، وأن سببه الوحيد وجود فاصل لفظى له الصدارة ، يسمى : «المانع» ؛

ص: ٢٧

١- ستجىء حاله يجوز فيها رفعه - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩ -.

٢- إذا سدّت جمله مسدّ المفعول الثانى - أو مسدّ غيره مما يكون مفرداً لا- جمله - فهى مفرد فى المعنى ؛ ففى مثل : أظن محمداً أبوه قائم ، تعرب الجمله - «أبوه قائم» - مبتدأ وخبر ، فى محل نصب سدّت مسدّ المفعول الثانى ؛ فهى مفرد فى المعنى ؛ لأن المعنى : أظن محمداً قائم الأب. وقد نص النحاه على هذا ، وتضمنته كتبهم ، - (ومنها : الصبان فى الجزء الأول عند الكلام على علامات الأسماء ، وأوضحنا هذا وبسطنا الكلام على الإعراب المحلى فى الموضوع الذى أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٤).

يفصل بين الناسخ ومفعوليه معا ، أو أحدهما (١) ، وبعد «المانع» جملة (٢) تسدّ مسدّ المفعولين معا ، أو أحدهما على حسب التركيب ...

ولما كان أثر التعليق مقصورا على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين معا أو أحدهما ، هو اختفاء شكلي محض ؛ لا حقيقي محلي - كما قدمنا - ولهذا يصح في التوابع (كالعطف ...) مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة ، أو مراعاة الناحية المحلية ؛ فنقول : علمت للبلاغه إيجاز والفصاحه اختصار - ورأيت للإطاله عجز والحشو عيب ؛ برفع المعطوف ؛ تبعا للفظ المعطوف عليه ، وحركته الظاهره. أو نقول : علمت للبلاغه إيجاز ، والفصاحه اختصارا - ورأيت للإطاله عجز والحشو عيبا ؛ بنصب المعطوف ؛ تبعا للحكم المحلي في المعطوف عليه. فمراعاة إحدى الناحيتين جائزه (٣).

أما سبب التعليق في هذه الأمثلة وأشباهاها ، فيتركز في الأمر الواحد الذي ذكرناه ؛ وهو : وجود فاصل لفظي بعد الناسخ ؛ يفصل بينه وبين مفعوليه أو أحدهما ، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظي من الألفاظ التي لها الصدارة (٤) في جملتها ،

ص : ٢٨

١- فلا بد من تقدم الناسخ على «المانع» ، ولا بد من تقدم «المانع» على المفعولين معا ، أو على الثاني فقط ؛ إذ ليس من اللازم - كما عرفنا - أن يقع أثر التعليق. على المفعولين معا ، فقد يقع على الثاني وحده ، ويبقى الأول منصوبا كما كان قبل التعليق. أما وقوعه على الأول دون الثاني فغير ممكن ؛ لأن أداه التعليق التي تفصل بين الناسخ ومفعوله الأول ستكون فاصله كذلك بين الناسخ ومفعوله الثاني في الوقت نفسه.

٢- إلا في الحالة التي سبق استثنائها في رقم ٤ من هامش ص ٢٦.

٣- يجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التي علق عنها الناسخ - أن يكون المعطوف إما جملة اسميه في الأصل ؛ كالأمثله السابقه ؛ فيعطف كل جزء من جزأيها على ما يقابله ، في الجملة المتبوعه وإما مفردا فيه معنى الجملة ؛ نحو : علمت لمحمود «أديب» و «غير» ذلك من أموره. فلا- يصح : علمت لمحمود «أديب» وحامدا ، ولا : علمت لمحمود «أديب» وشاعرا - إلا- على تأول وتقدير محذوف في كل صوره ، أما كلمه «غير» في المثال السالف فإنها منصوبه جوازا ؛ لأنها بمنزله الجملة كما قلنا. فهي معطوفه بالنصب على محل الجملة الاسميه التي هي المعطوف عليها ؛ فلفظ «غير» - وهو مفرد - قد ساغ عطفه على محل الجملة ؛ لأنه بمعناها ؛ إذ معناه : علمت لمحمود «أديب» ومحمودا غير ذلك ، أي : متصفا بغير ذلك. (أي : علمت محمودا متصفا بغير ذلك). - راجع ح ٣ ص ٤٧٨ م ١٢١ باب العطف. وعطف المفرد على الجملة ، والعكس -.

٤- تقدم الناسخ على «المانع» واجب. وهو مع تقدمه لا يعمل النصب في «المانع» ، ولا فيما بعده ، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده النصب لفقد المانع صدارته في جملته ، وصار حشوا لا يصلح سببا للتعليق ؛ ووقوعه حشوا مع بقاء أثره غير جائز.

كلام الابتداء ، وأدوات الاستفهام (١) وغيرها من كل ما له الصدارة في جملته. وإليك مثالا آخر للمانع الذي يفصل بين الناسخ ومفعوليه معا ، أو يفصل بين الناسخ ومفعوله الثاني فقط :

أعلم ، أم محمود حاضر أم غائب؟ أعلم محمودا ، أحاضر هو أم غائب؟ فمتى وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين منع العمل الظاهر حتما ، دون العمل التقديرى (المحلى) كما رأينا ، وأوجب التعليق (٢).

وأشهر الموانع ما يأتى من الألفاظ التى لها الصدارة ، وكل واحد منها يوجب (٣) التعليق :

(أ) لام الابتداء ، كالأمثله السالفه.

(ب) لام القسم : نحو : علمت ليحاسبن (٤) المرء على عمله.

ص : ٢٩

١- انظر ما يختص بالاستفهام فى ص ٣٥.

٢- إلا- فى حاله يكون فيها جائزا ، وستجىء هنا. وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : «محمود حاضر» ، مبتدأ وخبر. وجملتهما فى محل نصب سدت مسد مفعولى : «أعلم». وفى المثال الثانى نقول : «محمودا» ، مفعول أول. «حاضر» : خبر مقدم ، «هو» : مبتدأ مؤخر ، والجمله منهما فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى وحده. ومن المثالين يتضح أن الجمله الواقعه بعد «المانع» وجوبا قد تسد مسد المفعولين معا أو مسد الثانى عند وجود الأول منصوبا لفظه. أما الحاله التى يكون فيها التعليق جائزا - لا واجبا - فحين تكون أداه التعليق مسلطه على الثانى وحده (كأن يكون المفعول الثانى قد صدر - فى الغالب - بكلمه استفهام ، أو مضافا إليها وقد سبقها المفعول الأول ، فى الصورتين ؛ نحو : علمت الأديب من هو؟ وظننت الشاعر أخو من هو؟) ففى هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمه السابقه التى هى المفعول الأول ؛ لأن الناسخ سلط عليها من غير مانع ، ويجوز رفعها ؛ لأنها هى وما بعد الاستفهام شىء واحد فى المعنى ؛ فكأنها واقعته بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ. فالتعليق جائز هنا.

٣- إلا- فى حاله يكون فيها جائزا ، وستجىء هنا. وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : «محمود حاضر» ، مبتدأ وخبر. وجملتهما فى محل نصب سدت مسد مفعولى : «أعلم». وفى المثال الثانى نقول : «محمودا» ، مفعول أول. «حاضر» : خبر مقدم ، «هو» : مبتدأ مؤخر ، والجمله منهما فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى وحده. ومن المثالين يتضح أن الجمله الواقعه بعد «المانع» وجوبا قد تسد مسد المفعولين معا أو مسد الثانى عند وجود الأول منصوبا لفظه. أما الحاله التى يكون فيها التعليق جائزا - لا واجبا - فحين تكون أداه التعليق مسلطه على الثانى وحده (كأن يكون المفعول الثانى قد صدر - فى الغالب - بكلمه استفهام ، أو مضافا إليها وقد سبقها المفعول الأول ، فى الصورتين ؛ نحو : علمت الأديب من هو؟ وظننت الشاعر أخو من هو؟) ففى هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمه السابقه التى هى المفعول الأول ؛ لأن الناسخ سلط عليها من غير مانع ، ويجوز رفعها ؛ لأنها هى وما بعد الاستفهام شىء واحد فى المعنى ؛ فكأنها واقعته بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ. فالتعليق جائز هنا.

٤- يقولون فى مثل هذا : إن اللام داخله على جواب القسم المقدر. وأصل الجمله : «علمت - أقسم - والله - ليحاسبن المرء على عمله». فجواب القسم - وهو جمله : «يحاسبن المرء» - مع جمله القسم المقدره وهى : (أقسم*) فى محل نصب سدا معا مسد المفعولين. أى : أن مجموع الجملتين هو الذى سد مسد المفعولين ، وأنه فى محل نصب. وما يترتب على هذا الإعراب من عدم

وقوع أداه التعليق في صدر جملتها يدفعونه بأن وقوعها في الصدارة ليس واجبا مطردا ؛ وإنما هو الغالب. ويفرض أنه واجب حتما فالمقصودا بالقسم وجملته هو تأكيد جملة جوابه ؛ فهما معا كالشيء الواحد ؛ فإذا تقدمت أداه التعليق على جواب القسم وحده فكأنها في الوقت نفسه قد تقدمت على جملة القسم ، واحتلت مكان الصدارة اللازم لها ؛ فلا تعتبر متخليه عنه. فوجودها في صدر الثانيه يعد بمنزله التصدر في الأولى. لكن سترتب على قولهم هذا محذور آخر ؛ هو : وقوع جملة جواب القسم في محل نصب ، والشائع أنها - - لا محل لها من لإعراب. وقد أجابوا : بأنها لا محل لها باعتبارها : «جواب قسم» - ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر ؛ هو : «التعليق» ومعنى هذا أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب إذا لم يوجد عامل يحتاج إليها حتما ؛ فإن وجد عامل يحتاج إليها حتما كانت معموله له. وقيل إن : «العلم» في المثال السالف منصب على مضمون جملة الجواب فقط ، بدون نظر إلى أنها جواب قسم ؛ فجملة الجواب وحدها على هذا الاعتبار في محل نصب سدت مسد المفعولين. (راجع الصبان ج ٢ عند الكلام على أدوات التعليق). وفي هذا الرأي راحه وتيسير ؛ لأنه واقعي ؛ لا يلتفت إلى الجملة القسميه المستتره ، ولا يتناسى أن جواب القسم هنا ليس مجلوبا للقسم : وإنما الغرض الأساسى الأول هو إيفاء الناسخ ما يريده ، ولا ضرر في أن يستفيد القسم منه بعد ذلك. (وسيجىء الكلام على جملة القسم وجوابه في باب حروف الجر (ص ٤٦٠ و ٤٦٧ - وما بينهما ، وفي ص ٤٦٦ النص الخاص بأن جملة جواب القسم قد يكون لها محل إعرابى مع جملة القسم).

(ح) حرف من حروف النفي الثلاثة (أ): (ما - إن - لا) دون غيرها من أدوات النفي الأخرى. فمثال «ما» النافية : علمت ما التهور شجاعه. ومثال

ص: ٣٠

١- سواء أكان كل واحد منها ناسخاً أم مهملاً، فالأولان قد يعملان عمل «ليس»، والأخير قد يعمل عمل «إن» أو: «ليس» فالثلاثة مع الإعمال أو الإعمال صالحه لأن تكون أداه تعليق. ولا داعى لاشتراط بعضهم القسم قبل كل أداه من الثلاثة؛ لأن هذا الاشتراط - فوق ما فيه من تضيق - لا سند له من النصوص الفصيحه الكثيره، فالوارد منها يدعو إلى إغفاله. ويزيد التمسك بإغفاله قوه ما يقوله أصحابه من أن القسم قبل هذه الأدوات الثلاثة يجب تقديره إن لم يكن ظاهراً في الجملة؛ مثل: «علمت ما محمد جان» إذ يقدرونه: علمت والله ما محمد جان. فما الحاجه إلى التقدير والتأويل بغير داع؟ ولا سيما التأويل القائم على مجرد التخيل المذكور. وإنه لتخيل مستطاع في كل صورته خاليه من القسم، فتصير به صحيحه إلا أنه يدفنا إلى الدخول في الجدل المرهق الذى مر فى المسأله السابقه - فى رقم ٣ من الصفحه الماضيه - الخاصه بجواب القسم ومحلّه من لإعراب، كما سيفتح علينا أبوباً أخرى للاعتراض والجدل؛ نحن فى غنى عنها، ولا حاجه للبيان اللغوى الناصع بها. وزيادة فى البيان نقول: إن اشتراط القسم مقصور عند جمهوره النحاه على «لا - إن» - النافيتين، ولا يكاد يوجد خلاف فى صداره «ما» النافيه غير الزائده؛ عامله وغير عامله. فقد جاء فى الجزء الأول من «المغنى» عند الكلام على «لا» ما نصه: (تنبيه - اعتراض «لا» بين الجار والمجرور فى نحو: غضبت من لا- شىء، وبين الناصب والمنصوب فى نحو قوله تعالى: (لَيْتَ لَوْ كُنَّ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةً بَعِيدَ الرُّسُلِ ..) وبين الجازم والمجزوم فى نحو: (إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنَّ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ ..) وتقدم معمول ما بعدها عليها فى نحو قوله تعالى: (يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ..) - دليل على أنها ليس لها الصدر. بخلاف «ما» ... «اللهم إلا أن تقع فى جواب القسم فإن الحروف التى يتلقى بها القسم كلها لها الصدر. ولهذا قال سيبويه فى قوله: «آليت حب العراق الدهر أطعمه ...» أن التقدير: على حب العراق، فحذف الخافض، ونصب ما بعده؛ بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب: «زيداً ضربته»؛ لأن التقدير «لا أطعمه» وهذه الجملة جواب: لآليت؛ فإن معناه: حلفت. وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: «لا» مطلقاً. والصواب الأول) ١ ه وإنما قال سيبويه ذلك لأن «لا» هنا لها الصداره فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً أيضاً.. وقال الأشمونى عند سرد الأدوات التى لها الصداره، ويحدث التعليق بسببها ما نصه: - - (الترم التعليق عن العمل فى اللفظ إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر؛ كما إذا وقع قبل «ما» النافيه؛ نحو قوله تعالى (لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ) وقبل «إن - ولا» النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر) ه. وقد استدرك الصبان فقال ما نصه: (قوله فى جواب قسم .. قيل الصحيح أنه ليس بقيد. لكن فى «المغنى» ما يظهر به وجه التقييد؛ حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن «لا» النافيه إنما يكون لها الصداره حيث وقعت فى صدر جواب القسم. وقال فى محل آخر: «لا» النافيه فى جواب القسم لها الصدر؛ لحلولها محل ذوات الصدر؛ كلام الابتداء و «ما» النافيه .. اه و «إن» مثل: «لا» اه كلام الصبان.

«إن» النافية : زعمت إن الصفح الجميل ضارّ (أى : ما الصفح الجميل ضارّ) ومثال «لا» النافية : ألفت لا الإفراط محمود ولا التفريط (١).

(د) الاستفهام (٢) ؛ وله صور ثلاث : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو : علمت أيهم بطل؟ أو يكون مضافا إلى اسم استفهام ؛ نحو : علمت صاحب أيهم البطل؟ أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام ؛ نحو : علمت أعلّى مسافر أم مقيم؟ وأعلم هل الشتاء أنسب للعمل من الصيف (٣)؟ وقولهم لظريف : لا ندرى أجذك أبلغ وألطف ، أم هزلك أحب وأظرف؟

ص: ٣١

١- الإفراط : المبالغة في إعداد الشيء حتى يتجاوز حدوده المحموده. والتفريط : الإهمال فيه. فهما نقيضان.
٢- لأن الاستفهام له الصدارة ، فلا يعمل ما قبله فيما بعده (كما سبق ، إلا إن كان ما قبله حرف جر ؛ نحو : ممن علمت الخبر؟ - بم جئت؟ - عم يتساءلون؟ - على أى حال كنت؟ .. أو كان ما قبله مضافا واسم الاستفهام مضاف إليه ، نحو : صديق من أنت؟ (...)) وجدير بالتنويه أن التعليق بالاستفهام ليس مقصورا على أفعال هذا الباب القلبية - كما أشرنا في رقم : ١ من هامش ص ٢٦ ؛ وسيجيء البيان في ص ٣٥ -

٣- عرض بعض النحاء لهذه الصور الثلاث بشيء من التفصيل ، فقال : إن الاستفهام قد يكون بالحرف نحو قوله تعالى : (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ). أو بالاسم الواقع مبتدأ مباشره ، نحو : ستعلم أىّ الرأيين أفضل؟ أو يكون المبتدأ مضافا إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت أبو من صالح. أو يكون اسم الاستفهام خبرا ؛ نحو علمت متى السفر. أو يكون الخبر مضافا إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت صباح أىّ يوم قدومك. أو يكون اسم الاستفهام فضله ؛ نحو : علمت أىّ كتاب تقرأ. وقول الشاعر : حشاشه نفس ودّعت يوم ودّعوا فلم أدر أىّ الظاعنين أشيّع ومما سلف يتبين أن الاستفهام قد يكون حرفا فاصلا بين العامل والجملة ، وقد يكون اسما فضله ، وقد يكون اسما عمده ، سواء أكان العمده مبتدأ مباشره للاستفهام ، أم خبرا مباشره كذلك. وسواء أكان العمده مبتدأ مضافا والاستفهام هو المضاف إليه أم خبرا مضافا والاستفهام هو المضاف إليه.

(ه) الألفاظ الأخرى التي لها الصدارة في جملتها ؛ مثل «كم» (١). الخبرية ؛ في نحو : دريت كم كتاب اشتريته. ومثل : «إن» وأخواتها ، ما عدا «أن» مفتوحه الهمزه ؛ فليس لها الصدارة ؛ نحو : علمت إنك لمنصف (٢) ، ونحو : لا أدري لعل الله يريد بكم خيرا. والأغلب الفصيح في : «لعل» هذه أن تكون أداءه تعليق للفعل : «أدري» المبدوء بالهمزه ، أو بحرف آخر من حروف المضارعه (ندري - تدري - يدري ...).

ومثل : أدوات الشرط الجازمه وغير الجازمه في نحو : لا أعلم إن كان الغد

ص: ٣٢

١- «كم» ، نوعان ، «استفهاميه» ؛ وهى : اسم يسأل به عن عدد شىء. وتحتاج لتمييز منصوب فى الغالب ؛ نحو : كم درهما تبرعت به؟ وتدخل فى أدوات التعليق الاستفهاميه. «وخبريه» ؛ وهى : اسم يدل على كثره الشىء ووفرتة ، ولها تمييز مجرور فى الغالب ؛ نحو : كم ظالم أهلكه الله بظلمه. و «كم» بنوعيهما لها باب خاص فى الجزء الرابع يضم أحكامها المختلفه (ص ٤٢٥ م ١٦٨).

٢- فى هذا المثال يصح أن تكون أداءه التعليق هى : «إن» ، أو «لام الابتداء» ؛ فكلاهما له الصدارة ؛ فيصلح للتعليق. ولا يقال : «لام الابتداء فيه ليس بعدها جمله». وفى هذا القول إغفال لما قرروه من أن موضعها الأصيل هو أول الجملة. فلما شغلته «إن» - ولها الصدارة أيضا - تخلت عنه اللام ، وتأخرت إلى الخبر ؛ منعا للتعارض. على أن هذا من التعليقات المصنوعه التى لا خير فى ترديدها. وحسبنا أن نهتدى إلى ما فى الكلام المأثور من تعليق ، سببه «إن» أو : «لام الابتداء» ، أو : هما معا ؛ فكل هذا صحيح ومريح. وما يقال فى لام الإبتداء الداخلة على خبر «إن» يقال فى لام الإبتداء الداخلة على اسم «إن» ، المتأخر ، أو على معمول خبرها ؛ نحو : حسبت إن فى الصحراء لمناجم ، وعلمت إن «المناجم لكنوزا ممتلئه». ويجب كسر همزه «ان» فى الأمثله السابقه وأشباهاها من كل جمله تجمع بين «إن» و «لام الإبتداء». كما سبق فى مواضع كسرهما. وسبب ذلك فى رأيهم : أن «لام الإبتداء» تصيب الفعل القلى بالتعليق ، وهذا التعليق يقتضى أن تقع بعده فى الغالب جمله - كما سبق فى ص ٢٦ -. فلما وقعت «إن» فى صدر هذه الجملة كسرت وجوبا. فلام الإبتداء كانت السبب فى التعليق ، وفى كسر همزه «إن». فإذا لم توجد «لام الإبتداء» فلن يكون هناك داع للتعليق ، ولا لكسر همزه «إن» ، فتفتح. لكن أيتفق هذا مع إدخالهم «إن» فى عداد الأدوات التى لها الصدارة ، وتحدث التعليق؟ لا. ومن أجله قال بعض النحاه بحق : يجوز كسر همزه «إن» وفتحها فى المثال السابق عند خلوه من لام الإبتداء. فمن اختار الكسر لسبب عنده فله اختياره. ولكن يجب مع الكسر تعليق الفعل القلى ؛ لما سبق تقريره من اعتبار «إن» مكسوره الهمزه فى عداد أدوات التعليق. ومن اختار الفتح لسبب آخر فله اختياره ، ولا يصح تعليق الفعل القلى فى هذه الحاله ؛ لعدم وجود أداءه التعليق ؛ إذ ليست «أن» مفتوحه الهمزه من أدواته. (راجع ح ١ ص ٤٨٨ م ٥١). وراجع الصبان ج ٢ باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق.

ملائماً للسفر أو غير ملائم. ونحو أحسب لو ائتلف العامل وصاحب العمل لسعدا.

فيما يلي أمثله تزيد التعليق وضوحا (1) وتبين موضع «المانع» وأن موضعه بعد الناسخ حتما ويليه المفعولان ، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين :

الجملة وفيها الناسخ بغير تعليق

الجملة بعد تعليق الناسخ

السبب

علمت التواضع غير الضعه

علمت للتواضع غير الضعه

الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معا.

ألفيت العظمه غير التعاظم

ألفيت للعظمه غير التعاظم

الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معا.

عددت التجارب خير معلم

عددت والله التجارب خير معلم

الفصل بالقسم بين الناسخ ومعموليه معا.

(2) جعلت اتباع الهوى شرّ البلايا

جعلت ما اتباع الهوى إلا شرّ البلايا

الفصل بأداه النفي «ما» بين الناسخ ومعموليه معا.

وجدت الشرّ مستردّا مجده.

وجدت الشرق لهو مستردّ مجده

وقوع لام الابتداء قبل المفعول الثانى وحده جعل أثر

التعليق ينصب عليه

أرى التقصير فى العمل إساءة للوطن

أرى التقصير فى العمل والله هو إساءة للوطن.

وقوع القسم قبل المفعول الثانى وحده جعل أثر

التعليق ينصبّ عليه كذلك لام القسم.

أحسب خلف الوعد إهانته لصاحبه.

أحسب خلف الوعد ليهين صاحبه.

درت إكرام الجار مؤدياً لطيب الإقامة.

درت إكرام الجار لا يؤدى إلا لطيب الإقامة

وكذلك حرف النفى : «لا»

ففى الأمثلة الأربعة الأولى وقع المانع (الفاصل) بعد الناسخ وقبل المفعولين مباشرة ؛ فلا نقول فى إعرابهما إنهما مفعولان ؛ وإنما نقول هما - فى الأمثلة المعروضة - مبتدأ وخبر ، والجمله فى محل نصب سدّت مسدّ المفعولين.

ص: ٣٣

١- من الممكن البدء بهذه الأمثلة ، وتفهمها قبل الدخول فى تعريف التعليق وما يتصل به.

٢- أيقنت.

وفى الأمثله الأربعة الأخيره وقع الناسخ فى صدر جملته ، ثم وليه المفعول به الأول. أما المفعول به الثانى فغير ظاهر فى الكلام بعد أن حلت محله جمله جديده. وفى مثل هذا الحاله يبقى المفعول به الأول محتفظا باسمه وبعلامه إعرابه ، فيعرب مفعولا به أول ، وتعرب الجملة التى (1) بعده إعراب الجملة المستقله ، ويزاد على إعرابها أنها فى محل نصب ، تسدّ مسدّ المفعول به الثانى ...

ص: ٣٤

١- قد تكون الجملة فعلية ، وقد تكون اسميه ؛ فالحكم عليها بأنها جمله اسميه مركبه من مبتدأ وخبر ، أو جمله فعلية مكونه من فعل ومرفوعه ... موقوف على نوعها المعروض.

(١) تقدم (١) أن الفعل القلبي الناصب لمفعولين يصيبه التعليق إذا وجدت إحدى أدوات التعليق ، ومنها : «الاستفهام». والتعليق بالاستفهام ليس مقصوداً على الأفعال القلبية المتصرفه الخاصه بهذا الباب - كما أشرنا من قبل (٢) - ، وإنما يصيبها ويصيب غيرها ، طبقاً للبيان الآتي :

١ - الفعل القلبي الناصب لمفعول به واحد ؛ مثل : نسي - عرف ... ومنه قول الشاعر :

ومن أنتمو؟ إنا نسينا من أنتمو

وريحكمو! من أي ريح الأعاصير

٢ - الفعل القلبي اللازم ، مثل : تفكر ؛ كقوله تعالى : (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا؟ مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّهٍ؟) فالتعليق هنا عن الجار المجرور (٣) ؛ لأن المجرور بالحرف بمنزله المفعول به (٤).

٣ - ما ليس قلبياً ، وينطبق على أفعال كثيره لا تكاد تدخل تحت حصر ؛ مثل : نظر - أبصر - سأل - استنبأ - .. و... ومن الأمثله قوله تعالى : (فَلْيَنْظُرْ آيُّهَا أَرْكَى طَعَامًا) وقوله تعالى : (فَسْتَبْصِرْ وَيُصِصِرُونَ ؛ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ؟) وقوله تعالى : (يَسْتَلُونَ : أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ؟) وقوله تعالى : (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ : أَحَقُّ هُوَ؟ ...) فهذه الأفعال ونظائرها قد يصيبها التعليق بأداه الاستفهام ، ولهذا يوقف في الآيه الأولى على قوله : (يَتَفَكَّرُوا) والكلام بعدها مستأنف ، وهو : (ما بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّهٍ؟) وما استفهاميه بمعنى النفي ، إذ المراد : أي شيء بصاحبكم من الجنون؟ ليس به شيء منه.

(ب) عرفنا (٥) أن التعليق لا يكون في الأفعال القلبية الجامده ، ولا في بعض

ص: ٣٥

١- (١) وفي رقم ١ من هامش ص ٢٦ وفي «د» من ص ٣١.

٢- انظر «ح» الآتيه.

٣- كما سيجيء في ص ١٥٣.

٤- في ص ٢٦.

٥- في ص ٢٦.

النواسخ الأخرى ؛ كأفعال التحويل ... و... فما المراد من هذا؟ أيراد أن ألفاظ التعليق لا تقع بعد تلك الأفعال الجامده ولا بعد تلك النواسخ ؛ فلا يحدث التعليق؟ أم يراد أن هذه الألفاظ مع وقوعها بعدها لا تقوى على منعها من العمل الظاهري ، فكأنها غير موجوده؟ يرتضى النحاه الرأى الأول. والاقتصار عليه حسن.

(ح) سبق (١) أن الجملة بعد أداه التعليق تسدّ مسدّ المفعولين إن كان الناسخ يتعدى إليهما ، ولم ينصب المفعول به الأول مباشرة ، فإن نصبه سدت مسدّ الثانى فقط ... فإن كان الفعل ليس ناسخا ولا يتعدى لمفعولين ، ووقعت بعده جملة مسبوقة بأداه التعليق - فإن كان يتعدى بحرف جر فالجملة فى محل نصب بإسقاط الجار ؛ نحو : فكرت أصحيح هذا أم غير صحيح؟ أى : فكرت فى ذلك (٢). وإن كان الفعل يتعدى بنفسه إلى واحد غير مذكور سدت مسدّه ؛ نحو : عرفت من البارح؟ فإن كان مذكورا فى الكلام ؛ نحو : عرفت البارح أبو من هو؟ ففيل الجملة بدل كل من كل ، على تقدير مضاف ؛ أى : عرفت شأن البارح ، وقيل بدل اشتمال من غير حاجه إلى تقدير ، أو هى مفعول ثان لعرفت بعد تضمينه معنى : «علمت». والرأىان الأخيران أوضح ، وأيسر استعمالا ولكل منهما مزيه قد يتطلبها المقام ، ويقتضيها المعنى.

(د) إذا كانت «رأى» حلميه لم يدخل عليها التعليق (٣).

ص: ٣٦

١- فى ص ٢٦ وما بعدها.

٢- سبقت إشاره لهذا ولإعراب آخر فى رقم ١ من هامش ص ١٨.

٣- كما سيجىء فى «ج» من ص ٤١.

وهو: «منع الناسخ من نصب المفعولين معا؛ لفظا ومحلا، منعاً جائزاً، - في الأغلب - لا- واجباً». أو هو: «إبطال عمله في المفعولين لفظاً ومحلاً، على سبيل الجواز لا- الوجوب». ولا- يصح أن يقع المنع على أحد المفعولين دون الآخر. وسببه: إمّا توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل آخر بعده يوجب التعليق (١)، وإما تأخره عنهما. فإذا تحقق السبب جاز - في الأغلب (٢) - الإعمال أو الإهمال، وإن لم يتحقق وجب الإعمال. فللناسخ ثلاث حالات من ناحيته موقعه في الجملة:

الأولى: أن يتقدم على المفعولين. وفي هذه الحالة يجب إعماله - عند عدم المانع -؛ فينصبهما مفعولين به، نحو: رأيت النزاهة وسيله لتكريم صاحبها.

الثانية: أن يتوسط بين مفعوليه مباشرة. وفي هذه الحالة يجوز - في الأغلب (٣) - إعماله؛ فينصبهما مفعولين (٤) به؛ نحو: النزاهة - رأيت - وسيله لتكريم صاحبها. ويجوز إهماله (٥)؛ فلا- يعمل النصب فيهما معا، ولا في أحدهما؛ وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية: (مبتدأ وخبر)، نحو: النزاهة - رأيت - وسيله لتكريم صاحبها.

الثالثة: أن يتأخر عن مفعوليه؛ والحكم هنا كالحكم في الحالة السابقة؛ فيجوز إعماله فينصب المفعولين؛ نحو: النزاهة وسيله لتكريم صاحبها - رأيت.

ص: ٣٧

- ١- إذ يجب التعليق لوجود سببه، ويجوز في صورته واحده - انظر ص ٢٦ وبيانها في رقم ٢ من هامش ص ٢٩ -
- ٢- إلا في مسائل ستذكر في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية. ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٣٩.
- ٣- إلا في مسائل ستذكر في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية. ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٣٩.
- ٤- في حاله توسط العامل بين مفعوليه يجوز أن يكون المفعول الثاني هو المتقدم عليه، ويجوز في حاله - تقدم هذا المفعول الثاني أن يكون جملة، أو شبه جملة، أو مفرداً، وهي الأنواع الثلاثة التي ينقسم إليها - كما سبق في: «ا» من ص ٢٣ - ومن الأمثلة لتقدمه وهو جملة ما نقلوه من نحو: (شجاك - أظن - ربع الظاعنين...) فكلمه «ربع» يجوز ضبطها بالنصب مفعولاً أولاً للفعل: «أظن». والجملة الفعلية «شجاك» (أى: أحزنك) في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني. فيكون أصل الكلام: أظن ربع الظاعنين شجاك. فتقدمت الجملة الفعلية الساده مسد المفعول الثاني. ويصح في كلمه: ربع» الرفع على أنها فاعل للفعل: «شجا» ويكون الفعل «أظن» مهملاً. ويجوز أيضاً رفع كلمه: «ربع» على أنها خبر للكلمه: «شجا» المبتدأ، ومعناها: «حزن» ولا تكون في هذه الصورة فعلاً، ويكون الفعل: «أظن» متوسطاً بينهما، مهملاً.
- ٥- وفي هذه الصوره تكون جملة: «رأيت»، معترضه بين المفعولين، لا محل لها من الإعراب.

ويجوز إهماله فلا- يعمل النصب (١) ويرتفع الاسمان باعتبارهما جملة اسميه ، مركبه من مبتدأ وخبره ؛ نحو : النزاهه وسيله لتكريم صاحبها - رأيت.

مما تقدم ندرك أوجه الفرق بين التعليق والإلغاء ؛ وأهمها :

(أ) أن التعليق واجب (٢) عند وجود سببه. أما الإلغاء فجائز - فى الأغلب (٣) - عند وجود سببه.

(ب) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معا أو أحدهما. أما أثر الإلغاء فيصيبهما معا.

(ح) أن أثر التعليق لفظى ظاهرى ، لا يمتد إلى الحقيقه والمحلّ. وأثر الإلغاء لفظى ومحلى معا.

(د) أن التعليق يجوز فى توابعه مراعاة ناحيته اللفظيه الظاهريه ، أو

ص: ٣٨

١- وجملته استنفايه ، كما كانت قبل التأخر عن المفعولين.

٢- إلا فى الحاله التى يكون فيها جائزا ، (وقد سبق بيانها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩).

٣- الإلغاء جائز فى أغلب الأحوال. لكن هناك بعض حالات أخرى يجب فيها الإعمال فقط ، أو الإهمال فقط. فيجب الإعمال إذا كان الناسخ منفيا ، سواء أكان متأخرا عن المفعولين ، أم متوسطا بينهما ، نحو : «مطرا نازلا لم أظن». أو : «مطرا لم أظن نازلا» ؛ لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم نأتى بالظن المنفى ، إذ إلغاء الفعل المنفى - فى صورتين - قد يوهم أن ما قبل الفعل مثبت. مع أن نفى الفعل يعم الجملة كلها ، ويتجه فى المعنى إلى المفعولين المنصوبين عند تقدمهما ، أو تأخر أحدهما. فلمنع هذا الاحتمال والوهم يجب الإعمال ؛ مبالغه فى الاحتراس ؛ كما يقولون. وهذا التعليل - دون الحكم - لا ترتاح له النفس إلا- إن أيدته النصوص الفصيحه التى لم يعرضوها فيما وقع فى يدي من المراجع. ويجب الإهمال إذا كان العامل مصدرا ؛ نحو : المطر قليل - ظنى غالب ؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل - غالبا - فى شىء متقدم عليه ، فلا يصح تقديم مفعوله عليه أو مفعوليه (عند كثير من النحاه ويخالفهم آخرون ، كما سيجىء فى بابيه ، ج ٣). وكذلك يجب الإهمال إذا كان فى المفعول المتقدم لام ابتداء أو غيرها من ألفاظ التعليق ؛ نحو : لخالد مكافح ظننت ؛ لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تمنع العامل من العمل فيما بعدها - غالبا - وقد يعتبر هذا تعليقا فى رأى بعض النحاه الذين لا يشترطون فى التعليق تقدم الناسخ. ولا قيمه لهذا الخلاف فى التسميه ؛ لأن الأثر واحد - إلا فى التوابع كما سيجىء فى «د» - لا يتغير باختلاف الرأيين ؛ فكلاهما يوجب الإهمال. وهذا حسينا. وكذلك يجب الإهمال إذا وقع الناسخ بين اسم إن وخبرها ؛ مثل : إن التردد - حسبت - مضيعه. أو بين «سوف» وما دخلت عليه ؛ نحو : سوف - إخال - أكافح الشر. أو بين معطوف ومعطوف عليه ؛ نحو : دعاك الخير - أحسب - والبر.

مراعاة ناحيته المحليه. والإلغاء لا يجوز فى توابعه إلا مراعاة الناحيه الواحده التى هو عليها ؛ وهى الناحيه الظاهره المحضه.

(ه) أن التعليق لا بد فيه من تقدم الناسخ على معموليه ؛ ومن وجود فاصل بعده له الصداره.

أما الإلغاء فلا بد فيه من توسط (1) الناسخ بينهما ، أو تأخره عنهما ؛

ص: ٣٩

١- يذكر النحاه بعض أمثله يستدلون بها على أن الإلغاء قد يقع والفعل الناسخ متقدم على مفعوليه ، وليس متوسطا ولا متأخرا. ثم يؤولون تلك الأمثله تأويلا يخرجها من حكم الإلغاء ، ويدخلها فى أحكام أخرى مطرده تنطبق عليها بعد ذلك التأويل. وهذا تكلف مردود ، وتصنع يجب البعد عنه ، منعا للفوضى فى التعبير ، والخلط فى الأصول العامه. فمن تلك الأمثله قول الشاعر : أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنزير فالفعل : «إخال» قد ألغى ؛ فلم ينصب المفعولين : «لدى» و «تنويل» مع أنه مقدم عليهما. ومع تقدمه فكلمه «لدى» ظرف ، خبر متقدم ، وكلمه : «تنويل» مبتدأ مؤخر. أى : أنه لم ينصبهما ؛ بدليل رفع الثانيه. فما السبب فى الإلغاء؟ لا سبب. لهذا ينتحلون ما يجعل الأسلوب صحيحا. فيتخلون وجود «ضمير شأن» مستتر بعد الفعل : «إخال» ؛ فالتقدير : «إخاله. فيكون ضمير الشأن المستتر هو المفعول به الأول ، وتكون الجملة الاسميه بعده : (لدينا تنويل) فى محل نصب ، تسد مسد المفعول الثانى ، إذ يصح فى الأفعال القليله - كما سبق ، فى «ا» ن ص ٢٣ - أن يكون مفعولها الثانى جملة أو غيرها. وبهذا التأويل الخيالى لا يوجد فى الكلام ناسخ متقدم لم يعمل. أى : لا يوجد فى الكلام إلغاء ، ولا مخالفه لوجوب عمل الناسخ المتقدم ... فلم هذا؟ ما فائدته؟ إن واقع الأمر صريح فى مخالفه التعبير للقاعده. والسبب هو الضروره الشعرية ، أو المساييره للغه ضعيفه ، أو ما إلى ذلك مما يخالف اللغه الشائعه فى البيان الرفيع الذى يدعونا لهجر تلك التأويلات ، والفرار منها ؛ حرصا على سلامه اللغه ، وإيثارا للراحه من غير ضرر ، والاقتصار فى القياس على ما لا ضعف فيه ، ولا شذوذ ، ولا تأويل ... ومن الأمثله أيضا قول الشاعر : كذاك أدبت حتى صار من خلقى أنى وجدت ملاك الشيمه الأدب ففى البيت فعل قلبى (هو : وجد) لم ينصب ، مع أنه متقدم. فلماذا أصابه الإلغاء مع تقدمه؟ يجيبون بمثل الإجابه السابقه ؛ فيتأولون. ويتخلون وجود «ضمير شأن» مستتر بعد ذلك الفعل ، ويعربون هذا الضمير مفعوله الأول ، والجملة الاسميه : «ملاك الشيمه الأدب» فى محل نصب سدت مسد المفعول به الثانى. أو : يقولون : إن الفعل أصابه «التعليق» بسبب وقوع لام ابتداء مقدره بعده ، وأصل الكلام كما يتخلون : «أنى وجدت لملاك الشيمه الأدب» ... وفى هذا ما فى سابقه مما يوجب عدم الأخذ بمثل هذا التخييل ، والتأويل ، واتقاء ضرره بالاقتصار على ما لا حاجه فيه إلى تصيد وتحايل.

١- فيما سبق يقول ابن مالك بإيجازه المعروف : وخصّ بالتعليق والإلغاء ما من قبل : «هب» والأمر : «هب» قد ألزما. كذا : «تعلّم». ولغير الماض من سواهما اجعل كلّ ما له زكن. («خص» : فعل أمر. ويصح أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمجهول. «الأمر» : مبتدأ مرفوع. «هب» : مبتدأ ثان. «ألزم» فعل ماض للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود على «هب» والجمله من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول الذي هو : «الأمر». والرابط محذوف ، والتقدير ألزمه ، أى ألزم صورته الأمر ، وصيغته. والألف التي في آخر «ألزما» زائده لأجل الشعر ، وتسمى : «ألف الإطلاق». أى : الألف الناشئة من إطلاق الصوت بالفتحة ، ومدّه بها حتى ينشأ من المد : «ألف». «زكن» : علم). ومعنى البيتين : التعليق والإلغاء مختصان ببعض الأفعال التي سبقت أول الباب دون بعض. ولم يبين الأفعال المقصوده ، مكتفيا بأن قال : إنها الأفعال التي ورد ذكرها قبل : «هب» و «تعلّم» في الأبيات الثلاثة الأولى من الباب : وبالرجوع إليها يتبين أنها الأفعال القليله المتصرفه ، دون فعلين منها أخرجهما صراحة ؛ هما : «هب» بمعنى : «ظنّ» ، وتعلّم بمعنى : «اعلم» ، - ويزاد عليهما أفعال التحويل أيضا - ثم قال : إذا كان الناسخ هنا غير ماض فإنه يعمل عمل الماضى ، ويدخل عليه من الأحكام ما يدخل على الماضى. ولم يذكر تفصيل شىء من هذا المجمل. ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على بعض أحكام التعليق والإلغاء ؛ فقال : وجوّز الإلغاء لا فى الابتداء وانو ضمير الشان أو لام ابتداء : فى موهم إلغاء ما تقدّما والتزم التعليق قبل : نفى «ما» و «إن» ، و «لا» «لام ابتداء» ، أو قسم كذا ، و «الاستفهام» ذا له انحتم يريد : أن الإلغاء أمر جائز ؛ لا- واجب ، وأنه لا- يقع حين يكون الناسخ فى ابتداء جملته ، أى : متقدما على مفعوليه. فإذا كان فى ابتدائها لم يصح إلغاء عمله. أما إذا لم يكن فى ابتدائها - بأن وقع بين المفعولين أو بعدهما فإن الإلغاء والإعمال جائزان - فى الأغلب - ثم أشار بتقدير «ضمير للشان» ، أو تقدير «لام ابتداء» إذا وردت أمثله قديمه توهم أن الناسخ المتقدم قد ألغى عمله. وقد شرحنا هذا وأبدينا الرأى فيه. ثم سرد بعض الموانع التي تكون سببا فى التعليق ؛ فعرض منها ثلاثه أدوات للنفى (ما - إن - لا) وعرض ثلاثه تغايرها ؛ هى : لام الابتداء - القسم - الاستفهام. وقال فى الاستفهام : انحتم له ذا. أى : وجب لأجله وقوع التعليق بسببه. ثم قال بعد ذلك : «لعلم» عرفان ، و «ظنّ» تهمة تعديه لواحد ملتزمه ولرأى الرؤيا ، انم ما لعلمنا طالب مفعولين من قبل انتمى وقد سبق شرح هذين البيتين فى مناسبه قريبه - ص ١٤ و ١٥ - بما ملخصه : أن «علم» إذا كان - - منسوباً للعرفان (بأن كان معناه : «عرف» الذى مصدره : «العرفان»). وأيضا : «ظن» إذا كان مصدره «الظن» المنسوب للتهمة (بأن يكون الفعل : «ظن» بمعنى : «اتّهم»). ومصدره : «الظن» بمعنى الاتهام ؛ ومنه التهمة) - فإن كل فعل منهما يتعدى لمفعول واحد لزوما ؛ أى : حتما. ما دام معناه ما سبق. ثم قال : إن الفعل «رأى» المنسوب للرؤيا (بأن كان مصدره «الرؤيا» المناميّه) ينصب مفعولين.

(أ) إذا تقدم الناسخ على مفعوليه فلن يخرج من حكم هذا التقدم - في الرأي الأصح - أن يسبقه معمول آخر له ، أو لأحدهما ؛ نحو : متى علمت الضيف قادمًا؟ باعتبار : «متى» ظرفًا للناسخ ، أو لمفعوله الثاني.

وكذلك لن يخرج من حكم التقدم أن يسبقه شيء آخر ليس معمولًا له ، ولا لأحدهما ، مثل : إني علمت الحذر واقيا الضرر.

(ب) يختلف النحاه في بيان الأفضل عند توسط العامل أو تأخيره. ولهم في هذا جدل طويل ، لا يعيننا منه إلا أن الأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل. أما عند تأخره فالأمران جائزان ولكن الإلغاء أعلى ، لشيوعه في الأساليب البليغة المأثوره.

وإذا توسط الناسخ أو تأخر وكان مؤكدا بمصدر فإن الإلغاء يقبح ؛ نحو : الكتاب - زعمت زعما - خير صديق ؛ لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل ، والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به ؛ فيقع بينهما شبه التخالف والتنافي. فإن أكد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم في الكلام بقريته ، أو باسم إشاره يعود على ذلك المصدر - كان الإلغاء ضعيفا أيضا ؛ نحو : السفينه - ظننته - قصرا. أى : ظننت الظن - و: السفينه ظننت - ذاك - قصرا. أى : ذاك الظن ...

(ج) رأى الحلميه لا يصيبها الإلغاء ، وقد سبق (1) أنها لا يصيبها تعليق.

* * *

ص: ٤١

إشاره

يجوز أن يسدّ المصدر المؤول من «أنّ» (١) الناسخه وما دخلت عليه ، أو : «أنّ» المصدريه الناصبه وما دخلت عليه من جمله فعليه - مسدّ المفعولين ، ويغنى (٢) عنهما. ويجب أن يراعى فى معنى المصدر بعد تأويله أن يكون مثبتا أو منفيا على حسب ما كان عليه المعنى قبل التأويل.

فمن أمثله المثبت ما جاء فى خطبه لقائد مشهور : (علمنا أن السيف ينفع حيث لا ينفع الكلام ، ورأينا أنّ كلمه القويّ مسموعه. فمن زعم أن يفوز وهو ضعيف فقد أخطأ ، ومن ظن أن يسلم بالاستسلام فقد قضى على نفسه ...)

وتقدير المصادر المؤوله (٣) : علمنا نفع السيف ... - رأينا سماع كلمه القويّ - من زعم فوزه ... - من ظنّ سلامته ... فكل مصدر من المصادر التى نشأت من التأويل سدّ مسدّ المفعولين المطلوبين للفعل القلبى الذى قبله.

فالمصدر : «نفع» ، أغنى عن مفعولى الفعل «علم». والمصدر : «سماع» ، أغنى عن مفعولى الفعل : «رأى». والمصدر : «فوز» ، أغنى عن مفعولى الفعل : «زعم» ، والمصدر : «سلامه» أغنى عن مفعولى الفعل «ظن». ويقاس على هذا أشباهه (٤) من مثل قول الشاعر :

تودّ عدوى ثم تزعم أنني

صديقك ؛ إن الرأى عنك لعازب

ص : ٤٢

١- سواء أكانت مشدده النون أم مخففه.

٢- سبق (فى رقم ٣ و ١ من هامش ٦ و ٧ و ٨ وفى ٢ من هامش ص ١٨) أن هذا كثير فى الفعلين «زعم» و «تعلم» بمعنى ، «اعلم». قليل فى : «هب» بمعنى : ظنّ. وأن المصدر المؤول سد مسد المفعولين طبقا للرأى المختار هناك ، وفى رقم ٣ من هامش ص ١١.

٣- سبق (فى ح ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب الموصول) إيضاح شامل لطريقه صوغ المصدر المؤول بصوره المختلفه ، وبيان الدافع لاستعمال الحرف المصدرى ، وصلته ، دون الالتجاء إلى المصدر الصريح ابتداء.

٤- يكون الفعل القلبى فى الأمثله السابقه وأشباهها عاملا فى لفظ المصدر المتصيد (أى ، المستخرج) من «أنّ» و «أن» وصلتهما ، وليس عاملا فى الجملة التى دخلت عليها «أن» أو «أنّ» إذ لو كان عاملا فى الجملة نفسها لوجب تعليق الفعل عن العمل ، بسبب الفاصل (طبقا لما عرفناه فى «التعليق») ولوجب أيضا كسر همزه «إن» لوقوعها فى صدر جمله جديده. فالذى حل محل المفعولين هو المصدر المؤول وهو مفرد. وكل هذا بشرط خلو خبر «إنّ» من لام الابتداء ؛ لأن وجودها يوجب كسر همزه «إنّ» ويوجب التعليق (راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٢ ورقم ٤ من هامش ص ٤٧. وكذلك ج ١ ص ٤٨٩ م ٥١).

فالمصدر المؤول من «أنّ مع معموليها» يسدّ مسدّ الفعل : «تزعم» وفاعله ومن أمثله المعنى المنفى قول الشاعر :

الله يعلم أنى لم أقل كذبا

والحق عند جميع الناس مقبول

وتأويل المصدر مع زياده ما يدل على النفى هو : «الله يعلم عدم كذب قولى».

- وقد سبق (1) تفصيل الكلام على طريقه صوغ المصدر المؤول.

الحكم الرابع (2) - جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين :

وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين ، متحدين فى المعنى (3) ، مختلفين فى النوع ؛ نحو : علمتنى راغبا فى موده الأصدقاء ، ورأيتنى حريصا عليها. فالتاء والياء فى المثالين ضميران ، متصلان ، ومدلولهما شىء واحد ؛ فهما للمتكلم ، مع اختلاف نوعهما ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والياء ضمير نصب. مفعول به. ونحو : علمتك زاهدا فى الشهره الزائفه ، وحسبتك نافرا من أسبابها. فالتاء والكاف فى المثالين ضميران ، متصلان ، ومعناهما واحد ؛ لأن مدلولهما هو المخاطب ، مع اختلاف نوعهما كذلك ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والكاف ضمير نصب ، مفعول به (4).

ص: ٤٣

١- سبق فى (ج ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب الموصول).

٢- انظر تكملته فى الزيادة والتفصيل.

٣- بأن يكون مدلولهما واحدا (أى : أن صاحب كل منهما هو صاحب الآخر ، فكلاهما يدل على ما يدل عليه الثانى).

٤- ومن الأمثله أيضا قوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ؛ أَنْ رَأَاهُ اسْتِغْنَى) فالفعل : «رأى» فاعله ضمير مستر ، تقديره : «هو» - والضمير المستتر نوع من المتصل - ومفعوله الأول : «الهاء» - فقد وقع الفاعل والمفعول هنا ضميرين ، متصلين ، متحدين فى المعنى ؛ لأن مدلولهما واحد ؛ هو : الغائب ، مع اختلاف نوعهما ، فالضمير المستتر : «هو» ضمير رفع ، فاعل ، والضمير «الهاء» ضمير نصب ، مفعول به.

الحكم الرابع غير خاص بالأفعال القلبيه وحدها ؛ فهناك بعض أفعال أخرى تشاركها فيه ؛ مثل : «رأى» البصريه والحلميه ، وهو كثير فيهما ، ومثل : «وجد» (بمعنى : لقي) ، وقد ، وعدم. وهو قليل في هذه الثلاثه ، ولكنه قياسى فى الخمسه ، وفى غيرها مما نصت عليه المراجع ؛ وليس عامياً فى الأفعال ؛ نحو : استيقظت فرأيتنى منفردا. - أخذنى النوم فرأيتنى جالسا فى حفل أدبى. - ساءلت نفسى فى غمره الحوادث : أين أنا؟ ثم وجدتنى (أى : لقيت نفسى ، وعرفت مكانها) - فقدتني إن جنحت إلى خيانه ، أو عدمتنى. ولا يجوز هذا فى غير ما سبق إلا ما له سند لغوى يؤيده. فلا يصح : كرمتنى ، ولا سمعتنى ، ولا قرأتنى ، وأشباهها مما لم يرد فى المراجع. إلا إن كان أحد الضميرين منفصلا ، فيجوز فى جميع الأفعال ، نحو : ما لمست إلا إياى - ما راقبت إلا إياى (١).

ويمتنع فى باب : «ظن وأخواتها» وفى جميع الأفعال الأخرى - اتحاد الفاعل والمفعول اتحادا معنوياً إن كان الفاعل ضميراً ، متصلاً ، مستترا ، مفسراً بالمفعول به ، فلا يصح محمداً ظن قائماً - ولا علياً نظر ؛ بمعنى : محمداً ظن نفسه ... وعلياً نظر نفسه ... لأن مفسر الضمير هنا : (أى : مرجعه) هو المفعول به. فإن كان الضمير الفاعل منفصلاً بارزاً صح ؛ فيقال : ما ظن محمداً قائماً إلا هو ، وما نظر علياً إلا هو ...

ص: ٤٤

١- «ملاحظه» : المفهوم من كلام النحاه أنهم يمنعون ما سبق من اجتماع الفاعل والمفعول به إذا كانا ضميرين ، متصلين ، متحدين معنى - بأن يكونا لمتكلم واحد ، أو لمخاطب واحد - ولا فرق فى هذا بين المفعول به الحقيقى ، والمفعول به التقديرى ، وهو الذى يتعدى إليه العامل بحرف جر ، إذ المجرور فى هذه الصوره مفعول به تقديراً. فيمتنع أن يقال : «أحضرتنى ، أو أحضرت بى» إذا كان الضميران للمتكلم. كما يمتنع أن يقال : أوثقتك ، وأوثقت بك إذا كان الضميران لمخاطب واحد. لكن يعترض رأيهم فى المفعول التقديرى آيات كريمه متعدده ، منها قوله تعالى : (وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلِ ..) وقوله تعالى : (وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ..) وقوله تعالى : (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) ولا عبره بما يقوله «الصبان» نقلاً عن «المغنى» من أن الآيات مؤوله على تقدير حذف مضاف ، كلمه «نفس» محذوفه ، وأن الأصل : هزى إلى نفسك - أضمم إلى نفسك - أمسك على نفسك - قاصدين بهذا التأويل أن توافق الآيات رأيهم ، مع أن الواجب أن يغيروا رأيهم ليوافق أفصح كلام عرفوه ؛ فلا علينا من اتباعه ، ومن شاء فليتأوله.

القول معناه ، متى ينصب مفعولا واحدا؟ ومتى ينصب مفعولين؟

يعرض النحاه فى هذا الباب للقول ومشتقاته ؛ لتشابه بينه وبين «الظن» فى بعض المعانى والأحكام. وصفوه كلامهم : أن «القول» متعدد المعانى ، وأن الذى يتصل منها بموضوعنا معنيان ؛ أحدهما : «التلفظ المحض ، ومجرد النطق» والآخر : «الظن».

(١) فإن كان معناه : «التلفظ المحض ، ومجرد النطق» فإنه ينصب مفعولا به واحدا ؛ سواء أكان الذى جرى به التلفظ ، ووقع عليه القول - كلمه مفرده (١) ، أم جمله. فمثال المفرد ما جاء على لسان حكيم : (تسألنى عن العظمه الحقه ؛ فأقول : «الكرامه» ، وعن رأس الرذائل ؛ فأقول : «الكذب») فمعنى «أقول» هنا «أنطق ، وأتلفظ». والكلمه التى وقع عليها القول (أى : التى قيلت) ، هى : «الكرامه» - «الكذب». وكتاهما مفعول به منصوب مباشره.

ومن الأمثله للكلمه المفرده أيضا : سألت والدى عن مكان نقضى فيه يوم العطله ، فقال : «الريف». وعن شىء نعمله هناك ، فقال : «التنقل» ، فمعنى قال : «تلفظ ونطق» ، والكلمه التى وقع عليها القول هى : «الريف» - «التنقل» وتعرب كل واحده منهما مفعولا به منصوبا مباشره. ومثل هذا قول الشاعر :

جدّ الرحيل ، وحتّى صحبى

قالوا : «الصباح» ؛ فطّيروا لى (٢)

ومثال الجمله بنوعيها : (قلت : الشعر غداء العاطفه) - (أقول : تصفو

ص : ٤٥

١- أى : ليست جمله ، ولا شبه جمله.

٢- وقول الآخر بلد يكاد يقول حى ن تزوره : «أهلا وسهلا»

النفس بسماع الغناء الرفيع) - (قال شوقي : خ آيه هذا الزمان الصحف) - (ويقول : خ تسير مسير الضحا في البلاد ...)

ومثل :

(يقولون : «طال الليل») ، والليل لم يطل

ولكنّ من يشكو من الهمّ يسهر

فمعنى «القول» هنا كسابقه. وبعده جمله اسميه ، أو فعليه ، يزداد على إعرابها : أنها في محل نصب (١) سدّت مسدّ المفعول به للقول ، وليست مفعولا- به (٢) مباشره. بخلاف الكلمه المفرده ، فإنها هي المفعول به مباشره - كما تقدم - سواء أكان الناطق بالكلمه قد نطقها ابتداء ؛ دون أن يسمعها من غيره فيردها بعده ؛ كالتى فى المثال الأول (أم كان نطقه بها تاليا لنطق آخر ، وترديدا لما سمعه ؛ كالتى فى الثانى. وهى فى الحالتين لا تسمى كلمه «محكيه بالقول» فى اصطلاح كثره النحاه ، ولو كان النطق بها ترديدا ومحاكاة لنطق سابق ؛ لأن الحكايه فى هذا الباب لا تكون عندهم للكلمه المفرده (٣).

ص : ٤٦

١- وهذا هو الأعم الأغلب فى محلها - كما سيجىء فى رقم ٣ -.

٢- لأن أصل المفعول به لا يكون جمله ، فهى تسد مسده ، ولا تكون مفعولا به أصيلا.

٣- إلا- إذا كانت الكلمه المفرده لا- تدل على جمله ، ولا- تعبر عنها ، ولا- عن مفرد ؛ وإنما يراد نص لفظها المنطوق من قبل ؛ فيجب حكايته ورعايه إعرابه بضبطه المنطوق السابق ، نحو : قال على باب ، إذا تكلم بكلمه : «باب» مرفوعه ، مثلا. هذا ، ولا يخرج الكلمه عن وصفها بالإفراد أن تكون فى معنى الجمله أو الجمل ؛ أى : أن تكون فى ظاهرها لفظه مفرده فى مضمون جمله أو جمل ، مثل : (سمعت المؤذن يصيح : «الله أكبر» ، لقد قال : كلمه رائعه). فالكلمه هنا مفرده فى معنى الجمله ؛ لأنها تقوم مقامها فى المضمون. ومثل : كنت فى ندوه أدبيه ؛ فسمعت من يقول حديثا ، وأصغيت لشاعر يقول قصيده ، ولخطيب يقول خطبه. فكل كلمه من الكلمات الثلاث : (حديثا - قصيده - خطبه) مفرده فى ظاهرها ، ولكنها فى مقام جمل كثيره ؛ لأن الحديث الذى فى الندوه لا يكون إلا جملا متعدده ، وكذلك القصيده ، والخطبه ؛ فالكلمه هنا مفرده ، ولكنها فى معنى الجمله ، كما يقول النحاه. وقد يراد بالكلمه المفرده ، لا نصها ؛ وإنما الرمز والكنايه إلى لفظه أخرى ؛ مثل : قلت كلمه. أريد : لفظه معينه نطقت بها قبل نطقى الآين ؛ مثل لفظه : عصفور ، أو بلبل ، أو خديجه ، أو كتاب أو غير ذلك مما أشير إليه ، ولا أريد إعادته النطق به لداع يمنعنى. فالكلمه المفرده التى لا تحكى ، ثلاثه أنواع هنا : كلمه مفرده لا يراد التمسك بنصها الحرفى بضبطه الأول المنطوق ، وكلمه مفرده فى لفظها ولكنها فى معنى الجمله ، وكلمه هى رمز لأخرى مفرده. والثلاثه مفعول به مباشره للقول - ثم انظر «ا» من ص ٥١.

أما الجملة التي تسدّ مسدّ مفعول «القول» في الأغلب (١) والتي محلها نصب فيسمونها: «محكيه بالقول» بشرط أن تكون قد جرت من قبل على لسان ، ثم أعادها المتكلم ، وردّ ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره. فلا بدّ في الجملة التي تسمى: «محكيه» أن تكون قد ذكرت مره سابقه قبل حكايتها بالقول. وإلا فلا يصح تسميتها: «محكيه» على الصحيح. والأغلب (٢) أنها في الحالتين في محل نصب ، ساد مسدّ المفعول به. وتشتهر بين المعربين بأنها: «مقول القول» (٣) ؛ أي: الجملة التي جرى بها القول ، وهي المراده منه.

(ب) وإن كان معنى «القول» - ومشتقاته هو: «الظنّ» (أي: الرجحان (٤)) فإنه ينصب مفعولين مثله - بالشروط التي سنعرفها - ويجرى عليه ما يجرى على «الظنّ» (٥) (بمعنى الرجحان) من التعليق ، والإلغاء ، وسائر الأحكام السابقه الخاصه بالأفعال القلبيه ؛ فهو والظن سواء. إلا في اختلاف الحروف الهجائيه. ومن الأمثله: أتقول السماء صحوا (٦) في الغد -؟ أتقولان الكتاب نفيسا إن تمّ إعداده؟ - أتقولون السفر المنتظر مفيدا؟ ...

فلا بد من مفعولين منصوبين بعده (٧) - إلا عند التعليق أو الإلغاء (٨) - فإن

ص: ٤٧

- ١- وقد تكون فاعلا أو نائب فاعل ، طبقا للبيان الذي في ص ٦٥ وفي ٣ من هامش ص ١١١.
- ٢- وقد تكون فاعلا أو نائب فاعل ، طبقا للبيان الذي في ص ٦٥ وفي ٣ من هامش ص ١١١.
- ٣- وهذا التعبير أحسن ؛ إذ يصدق على الجملة التي سبق النطق بها والتي لم يسبق ، فهو تعبير عام يشمل الحالتين وقد اجتمعتا في قول جميل : بشينه قالت - يا جميل - : أربنتي فقلت : كلانا - يا بشين - مريب أما التعبير هنا بكلمه : «المحكيه» فيؤدى إلى أن يشمل ما سبق النطق به ، وما لم يسبق ، مع أن الشائع قصر «الحكايه» على الذي يعاد ، إلا عند إرادته المجاز.
- ٤- سبق معنى الرجحان في رقم ٣ من هامش ص ٥.
- ٥- ولهذا تفتح همزه «أن» الواقعه بعد «القول» الذي معناه «الظن» ؛ لأن القول بهذا المعنى ينصب مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من «أن» مع معموليها سادا مسد المفعولين. (كما سبق في ج ١ في موضع الكسر ص ٤٨٨ م ٥١ ، ولما تقدم هنا في رقم ٤ من هامش ص ٤٢ ويجيء في رقم ٢ من هامش ص ٥).
- ٦- لا غيم ولا مطر فيها.
- ٧- ويجوز أن يحل محل المفعول به الثانى جمله ، أو شبه جمله ، (كما أسلفنا في أحكام الأفعال القلبيه - «ا» ص ٢٣ - ومنها : القول بمعنى الظن). وتكون الجملة في محل نصب.
- ٨- أو : عند قيام قرينه تدل على حذفهما ، أو حذف أحدهما - كما سيجيء في ص ٥٣ -.

لم يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه «الظن» وإنما يكون معناه : «التلفظ المحض ، ومجرد النطق» ، وفي هذه الصورة يكون من النوع الأول «ا» الذى ينصب مفعولا- به واحدا ، ولا- ينصب مفعولين ؛ فمدلوله إن كان كلمه مفرده وقع عليها القول وجب اعتبارها مفعوله المنصوب مباشره ؛ مثل : أتقول : الجوّ؟ ؛ أى : أتتلق بكلمه : «الجوّ» وإن كان مدلوله جملة اسميه أو فعليه فهى فى محل نصب تسدّ مسدّ ذلك المفعول به الواحد ، مثل : أتقول : الحروب خادمه للعلوم؟ - أتقول : السّلم الطويله داء؟ - ومثل : أتقول : قد يجمع الله الشّيتين بعد اليأس من التلاقى؟ - أتقول : لا يضيع العرف (1) بين الله والناس؟ فمعنى «تقول» : تنطق ، ومعنى «القول» فى كل ما تقدم هو «النطق» لا الظن ، والجملة بعده فى الأمثله المذكوره : «مقول القول» ولا تسمى محكيه بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المره - كما أوضحنا - .

وملخص ما تقدم : أن القول المستوفى للشروط إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى : «الظن» حتما ، وتجرى عليه أحكام «الظن» ولا وجود للحكايه هنا أو غيرها. - على الأرجح. - وإذا وقع له كلمه واحده (هى التى قيلت) كان معناه : «مجرد النطق» ، ونصبها مفعولا به واحدا ، ولا تسمى هذه الكلمه محكيه (2) ، مع أنها هى مفعوله المباشر. وكذلك إذا وقع له جملة اسميه أو فعليه كان معناه مجرد النطق أيضا ، ولكنه ينصب مفعولا به واحدا نصبا غير مباشر ؛ لأن الجملة التى بعده تكون فى محل نصب ؛ فتسدّ مسدّ المفعول به ؛ وتسمى : «مقول القول» دائما ، ولا تسمى «محكيه بالقول» إلا إذا سبق النطق بها.

فالقول بمعنى «الظن» لا- حكايه معه - كما عرفنا - إذا وقع له مفعولاه المنصوبان. فإذا تغير ضبطهما وصارا مرفوعين أصاله (3) فإن معناه وعمله يتغيران تبعا لذلك ؛ إذ يصير معناه : النطق المجرد ، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد فتكون الجملة الجديده اسميه فى محل نصب ، تسدّ مسدّ مفعوله.

ص: ٤٨

١- المعروف والخير.

٢- إلا فى الصوره التى تقدمت فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦.

٣- أى : بغير سبب إلغاء العامل.

شروط القول بمعنى الظن

يشترط النحاه ما يأتي لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملا ، طبقا لما استنبطوه من أفصح اللغات العربية ، وأكثرها شيوعا :

١- أن يكون فعلا مضارعا.

٢- وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفه (١).

٣- وأن يكون مسبوqa باستفهام (٢).

٤- وألا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل. لكن يجوز الفصل بالظرف ، أو بالجار (٣) مع مجروره ، أو بمعمول آخر للفعل ، أو بمعمول معموله (٤). وكثير من النحاه لا يشترط عدم الفصل ، ورأيه قوى ، والأخذ به أيسر.

٥- ألا يتعدى بلام الجر ؛ وإلا وجب الرفع على الحكايه (٥) ، نحو : أتقول للوالد فضلك مشكور؟

فمثال المستوفى للشروط الخمسه : أتقول المنافق أخطر من العدو؟ أتقول الاستحمام ضارًا بعد الأكل مباشره؟

ومثال الفصل بالظرف : أفوق السحاب - تقول الطائر مرتفعا؟.

وقول الشاعر :

أبعد بعد تقول الدار جامعه

شملى بهم ، أم تقول البعد محتوما

وبالجار مع مجروره : - أفى أعماق البحر - تقول الغواصه مقيمه؟. وبمعمول الفعل مباشره : - أوأثقا - تقول الكيمياء دعامه الصنعه؟ ومن هذا أن يفصل أحد المفعولين بين الاستفهام والفعل المضارع ، كقول الشاعر :

أجهالا تقول : بنى لؤى

لعمر أيبك أم متجاهلينا

ص : ٤٩

١- المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث ...

٢- سواء أكانت أداه الاستفهام اسما أم حرفا ، وسواء أكان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته ..

٣- بشرط ألا يكون الجار هو اللام المعديه للمضارع ، كما سيأتى فى الشرط الخامس.

٤- لا مانع من الفصل بأكثر من واحد مما ذكر.

٥- ويكون القول بمعنى النطق ، والجمله بعده فى محل النصب ساده مسد مفعوله.

والأصل : أتقول بنى لؤى جهالا ...

وبمعمول معموله : - اللأمن - تقول : العدل ناشرا. والأصل : ناشرا للأمن.

فإذا اختل شرط من الشروط السابقه لم يكن «القول» بمعنى : «الظن» فلا ينصب مفعولين مثله ، ولا يخضع للأحكام الأخرى التى يخضع لها «الظن» وإنما يكون بمعنى : «النطق والتلفظ» ؛ فينصب مفعولا به واحدا لا محاله.

أما إذا استوفى شروطه مجتمعه فيجوز أن يكون كالظن معنى وعملا ، على التفصيل الذى شرحناه. ويجوز - مع استيفائه تلك الشروط كامله - أن يكون بمعنى : «النطق والتلفظ» فينصب مفعولا به واحدا فقط ، وعندئذ يتعين أن يكون الاسمان بعده مرفوعين حتما - كما سلف - ويتعين إعرابهما مبتدأ وخبرا فى محل نصب ، لتسد جملتهما مسد المفعول به. فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط (١). ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر. والمتكلم يختار منهما ما يناسب المراد. فيصح : أتقول : الطائر مرتفعا؟ كما يصح : أتقول : الطائر مرتفع؟ ينصب الاسمين معا ، أو برفعهما على الاعتبارين السالفين المختلفين (٢) ؛ طبقا للمعنى المقصود. وهناك رأى آخر مستمد من لغة قبيله عريبه اسمها : سليم ، وملخصه : أن القول - ومشتقاته - إذا كان معناه : «الظن» فإنه ينصب مفعولين مثله ، وتجرى عليه بقيه أحكام «الظن» بغير اشتراط شىء من تلك الشروط الخمسه أو غيرها ، فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه : «الظن» (٣) فإن لم يتحقق هذا الشرط يكن معناه - فى الغالب - «النطق المجرد والتلفظ» ، وينصب مفعولا به واحدا ، ولهذا يجب رفع الاسمين بعده ، واعتبار جملتهما الاسميه فى محل نصب تسد مسد مفعوله.

ص : ٥٠

١- فليس استيفاءه الشروط موجبا تنزيله منزله «الظن». وإنما يجيز ذلك فقط. أما إجراؤه مجرى الظن فيوجب أولا تحقق الشروط كلها ..

٢- فليس استيفاءه الشروط موجبا تنزيله منزله «الظن». وإنما يجيز ذلك فقط. أما إجراؤه مجرى الظن فيوجب أولا تحقق الشروط كلها ..

٣- ويروى بعض النحاه : أن «سليما» لا يشترطون أن يكون معناه «الظن» فعندهم القول قد ينصب مفعولين دائما. وفى هذا الرأى ضعف. وقد أشرنا (فى رقم ٤ من هامش ص ٤٧) إلى وجوب فتح همزه «أن» الواقعه بعد «القول» إذا كان معناه الظن ، لأنه يحتاج إلى مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من «أن» مع معموليها فى محل نصب سادا مسد المفعولين. ونشير هنا إلى أن الرأى السالف يساير لغة سليم وغيرها ما دام القول بمعنى الظن ؛ لحاجته إلى ما بعده ، فتفقد «إن» الصداره فى جملتها ؛ فتفتح همزتها وجوبا.

(١) تضطرب أقوال النحاه فى اللفظ المحكى بالقول ؛ أىكون مفردا وجمله ، أم يقتصر على الجملة فقط؟ أىكون ترديدا ومحاكاة لنطق سابق به ، أم أىكون ابتداء كما أىكون ترديدا ومحاكاة؟ أىكون حكاية للقول بمعنى النطق والتلفظ فقط ، أم أىكون حكاية له بهذا المعنى ، وبمعنى الظن أىضا...؟ إلى غير ذلك من صنوف التفريع ؛ والخلف ، والاضطراب الذى يخفى الحقيقة ، ويغشى على وضوحها ، ويكدّ الذهن فى استخلاصها. وقد تخيرنا أصفى الآراء فيها ، وقدمناه فيما سبق. وللحكاية تفصيلات وأحكام أخرى فى بابها الخاص ، وأشرنا فى الجزء الأول (١) إلى بعض أحكامها.

(ب) الأصل (٢) فى الجملة المحكىه بالقول أن يذكر لفظها نصيا كما سمع ، وكما جرى على لسان الناطق بها أول مره. لكن أىجوز أن تحكى بمعناها ، لا بألفاظها (٣) ، فإذا نطق الناطق الأول ، وقال حكمه ؛ هى : «الأمم الأخلاق» أجاز لمن يحكىها بعده أن أيردها بنصها الحرفى ، وبضبطها وترتيبها ، أيردها بالعباره التاليه : قال الحكيم : «الأمم الأخلاق». وأجاز أن أيردها بمعناها مع مراعاة الدقه فى المعنى ؛ كما أياتى : قال الحكيم : «الأمم ليست شيئا إلا الأخلاق». أو : «الأمم بأخلاقها». أو : «ما الأمم إلا أخلاقها» ... وعلى هذا لو سمعنا شخصا أيقول : «البرد قارس» ، لأجاز فى الحكاية أن نذكر النصّ بحروفه وضبطه وترتيبه : قال فلان : «البرد قارس» ، أو بمعناه : قال فلان : «البرد شديد» ... وإذا قالت فاطمه «أنا كاتبه» - مثلا - وقلت : لزىنب «أنت شاعره» ؛ فلك فى الحكاية أن تذكر النصّ : (قالت فاطمه «أنا كاتبه» ، وقلت لزىنب «أنت شاعره») ، مراعاة لنصّ اللفظ المحكى فىهما ، ولك أن تذكر المعنى : (قالت فاطمه «هى كاتبه» ، وقلت لزىنب «هى شاعره» ، أو : «إنها شاعره») مراعاة لذلك المعنى ، فى حاله الحكاية ؛ حيث تكون فىها فاطمه وزىنب غائبتين

ص: ٥١

١- م ٢ ص ٢٩.

٢- ومراعاته أحسن.

٣- إن لم أىكن هناك ما أىقتضى التمسك بالنص الحرفى لداع دىنى ، أو علمى ، أو قضائى ، أو نحو ذلك ..

وقت الكلام (١). فالحكاية بالمعنى لا- تقتضى المحافظه على اسميه الجملة ، أو فعليتها ، أو نصّ كلماتها ، أو إعراب بعض كلماتها إعرابا معينا ؛ وإنما تقتضى المحافظه على سلامه المعنى ، ودقته ، وصحة الألفاظ ، وصياغه التركيب ، فيكفى فى الجملة المحكيه أن تكون صحيحه فى مطابقه المعنى الأصلي ، وسليمه من الخطأ اللفظي.

فإن كانت الجملة المحكيه مشتمله فى أصلها على خطأ لغويّ أو نحويّ وجب حكايتها بالمعنى للتخلص مما فيها من خطأ. إلا إن كان المراد إظهار هذا الخطأ ، وإبرازه لسبب مقصود ؛ وعندئذ يجب حكايتها بما اشتملت عليه.

(ج) هل يلحق «بالقول» الذى معناه النطق والتلفظ ، ما يؤدى معناه من كلمات أخرى ؛ مثل : ناديت ، دعوت ، أوحيت ، قرأت - أوصيت - نصحت ... وغيرها من كل ما يراد به : «النطق المجرد» فتنصب مفعولا به أو مفعولين (٢) ؛ على التفصيل الذى سبق؟

الأنسب الأخذ بالرأى القائل : إنها تلحق به فى نصب المفعول والمفعولين ، ما دامت واضحة الدلاله على معناه. ومن الأمثله قوله تعالى : (وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ) ، وقوله تعالى : (فَدَعَا رَبَّهُ : أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ) بكسر الهمزه فى قراءه الكسر. وقوله تعالى : (فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ : لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ ...) ولا داعى للتأويل فى هذه الآيات وغيرها بتقدير «قول» ... إذ لا حاجة للتقدير مع الدلاله الواضحه ، وعدم فساد المعنى أو التركيب ... أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوى. ومن ذلك قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ... أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ...) أى : فيقال لهم : أكفرتم؟ فهنا القول محذوف (٣) ولا بد من تقديره لصحة المعنى والأسلوب.

ص: ٥٢

١- لأن ذكر اسميهما دليل - فى الغالب - على غيابهما وقت حكاية الكلام. ولو لا غيابهما لاتجه إليهما الخطاب : «قلت لك» ... بدلا من «قلت لفاطمه .. وقلت لزینب ..». (راجع حاشيه الصبان ج ٢ آخر باب «ظن» وكذلك الخضرى - وغيره - فى هذا الموضع).

٢- طبقا للرأى الذى يفيد أن سليما - كما نقل بعض النحاه - تنصب بالقول مفعولين مطلقا ، (أى : ولو لم يكن بمعنى : الظن .. ، كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠).

٣- هذا موضع من مواضع حذفه جوازا ؛ لوجود كلام قبله يدل عليه وعلى مكانه ، وهو قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ ...) إلخ.

حذف المفعولين ، أو أحدهما ، وحذف الناسخ

الاختصار أصل بلاغىّ عامّ ، لا يختص بباب ، ولا يقتصر على مسأله ، ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه . وهو جائز بشرطين :

(١) أن يوجد دليل يدل على المحذوف ، ومكانه (١).

(ب) وألا يترتب على حذفه إساءة للمعنى ، أو إفساد فى الصياغة اللفظية (٢).

واستنادا إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معا أو أحدهما . فمثال حذفهما : - هل علمت الطيارة سابحه فى ماء الأنهار؟ فتجيب : نعم ، علمت ... - هل حسبت الإنسان واصلا إلى الكواكب الأخرى؟ . نعم ، حسبت ... أى : علمت الطيارة سابحه ... وحسبت الإنسان واصلا ...

ومثال حذف الثانى (وهو كثير) : أى الكلامين أشدّ تأثيرا فى الجماهير ؛ آ لشعر أم الخطابى؟ فتقول : أظن الخطابى ... أى : أظن الخطابى أشدّ ... ومثال حذف الأول : (وحذفه أقل من الثانى) ما مبلغ علمك بخالد بن الوليد؟ فتقول : أعلم ... بطلا صحابيا من أبطال التاريخ . أى : أعلم خالدا بطلا ...

فقد صحّ الحذف فى الأمثلة السابقه ؛ لتحقق الشرطين معا . فإن لم يتحقق

ص : ٥٣

١- لأن عدم معرفه المحذوف يفسد المعنى فسادا كاملا ، وعدم معرفه مكانه يؤثر فى المعنى قليلا أو كثيرا ؛ فلوضع الكلمه فى الجملة أثر فى المعنى . ولا فرق فى الدليل (القرينه) بين أن يكون مقاليا ؛ (أى : قولاً يدل على المحذوف) وأن يكون حاليا : (أى : أمرا آخر مفهوما من الحال والمقام ، وليس بكلام . ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٧ م ٧٦ ، وراجع ح ١ ص ٣٤٢ م ٣٧).

٢- يرى بعض النحاه الاقتصار على هذا الشرط ؛ لأنه يتضمن معنى الشرط الأول . ولكننا ذكرناهما معا مبالغه فى الإيضاح والإبانة .

الشرطان معا لم يجر الحذف (١)؛ فلا يصح فى تلك الأمثلة وأشباهاها : علمت فقط ، ولا حسب فقط ، بحذف المفعولين فيهما. ولا يصح علمت الطياره ... ولا حسب الإنسان ... بحذف المفعول الثانى فقط ، ولا علمت سابقه ... ولا حسب واصلا ؛ بحذف الأول. وهكذا من كل ما فقد القرينه ، أو فقد الشرطين معا.

واعتمادا على الأصل البلاغى السابق أيضا يصح حذف الناسخ مع مرفوعه ؛ نحو : ماذا تزعم؟ فتجيب : ... الأخ منتظرا فى الحقل.
أى : أزعم ... (٢)

ص: ٥٤

١- ولا التفات لمن أباح : «الاقتصار» ؛ وهو الحذف بغير دليل . لأن هذه الإباحه مفسده.
٢- فى المسألتين الأخيرتين ؛ (مسأله : «القول» ومسأله : «الحذف») يقول ابن مالك فى الحذف : ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول يريد : ليس من الجائز فى هذا الباب سقوط مفعول (أى : حذفه) أو مفعولين . إلا- بوجود دليل يدل على المحذوف. وكلامه مختصر ، وقد وفيناه. وفى القول : و «كتظن» اجعل : «تقول» إن ولى مستفهما به. ولم ينفصل بغير ظرف ، أو كظرف ، أو عمل وإن ببعض ذى فصلت يحتمل المعنى : اجعل «تقول» - وهى مضارع للمخاطب - مثل «تظن» فى المعنى والعمل إن وليت : «تقول» مستفهما به ، أى : إن جاءت «تقول» بعد أداء يستفهم بها. (فوق الفعل «تقول» بعد الاستفهام شرط). وشرط آخر ؛ هو : إلا- ينفصل الفعل المضارع : «تقول» عن أداء الاستفهام بفاصل غير الظرف. أما الظرف فيجوز أن يقع فاصلا بينهما ، كذا ما يشبه الظرف ؛ وهو الجار مع مجروره. - وقد يطلق «الظرف» - أحيانا - على شبه الجملة بنوعيه - وكذا كل شىء آخر وقع عليه عمل الفعل : «ظن» أو عمل معمول الفعل ؛ كالأمثله التى سبقت فى الشرح. ثم بين الرأى الآخر فى : «القول» بالبيت التالى : وأجرى «القول» ، «كتظن» مطلقا عند «سليم» ؛ نحو ؛ قل ذا مشفقا أى : قبيله «سليم» تجرى القول مجرى الظن فى المعنى ، والعمل والأحكام المختلفه ، من غير اشتراط شىء مطلقا. إلا اشتراط أن يكون «القول» بمعنى «الظن» ... مثل : قل هذا مشفقا. وقد سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠ رأى آخر لهم.

اشاره

أعلم ... أرى ..

ا : فرح الحزين . أفرحت الحزين .

زهق الباطل . أزهق الحقّ الباطل .

لان المتشدد . ألانت الحوادث المتشدد .

ب : سمع الصديق الخبر السار . أسمعت الصديق الخبر السار .

ورد الغائب أهله . أوردت الغائب أهله .

قرأ الأديب القصيده . قرأت الأديب القصيده .

ح : علمت الحرفه وسيله الرزق . أعلمت الغلام الحرفه وسيله الرزق .

علم الشباب الاستقامه طريق السلامه . أعلمت الشباب الاستقامه طريق السلامه .

رأيت الفهم رائد النبوغ . أريت المتعلم الفهم رائد النبوغ .

رأى الخبراء الآثار كنوزا . أريت الخبراء الآثار كنوزا .

الفعل نوعان . لازم ؛ (أى : قاصر ؛ لا ينصب بنفسه المفعول به) ، ومتعد ينصب بنفسه مفعولا به ، أو مفعولين ، أو ثلاثه . ولا يزيد عليها .

ولتعديه الفعل اللازم وسائل معروفه فى باب (١) . منها وقوعه بعد «همزه النقل» . (أى : التعديه) فإذا دخلت همزه النقل على الفعل الثلاثى اللازم ، أو الثلاثى المتعدى لواحد أو لاثنين غيرت حاله ، وجعلت الثلاثى اللازم متعديا - كأمثله : «ا» - وصيرت الثلاثى المتعدى لواحد متعديا لاثنين - كأمثله : «ب» - وصيرت الثلاثى المتعدى لاثنين متعديا لثلاثه - كأمثله : «ح» - فشأنها

ص : ٥٥

أن تجعل فاعل الفعل الثلاثي مفعولاً به (١)؛ فتنقله من حاله إلى أخرى تخالفها؛ فتكسب الجملة مفعولاً به جديداً لم يكن له وجود قبل دخول همزه النقل على الفعل. أما غير الثلاثي فلا تدخل عليه هذه الهمزة.

ولا يكاد يوجد خلاف هامّ في أن التعدي بهمزه النقل على الوجه السالف قياسه في الثلاثي اللازم، وفي الثلاثي المتعدي بأصله لواحد (٢). إنما الخلاف في الثلاثي المتعدي بأصله لاثنين؛ أتكون تعديته بهمزه النقل مقصوره على فعلين من الأفعال القلبية؛ هما: «علم - ورأى» (٣) - دون غيرهما من باقى الأفعال القلبية التى تنصب مفعولين، والتى سبق الكلام عليها (٤) - أم ليست مقصوره على الفعلين المذكورين؛ فتشملهما، وتشمل أخواتهما القلبية التى مرّت فى الباب السالف؟ رأيان. وتميل إلى أولهما جمهوره النحاه، فتقتصر التعديه على الفعلين المعينين «علم» و «رأى» ولا- تبيح قياس شىء عليهما من أفعال اليقين والرجحان وغيرهما، فلا يصح عندها أن تقول: أظننت الرجل السياره قادمه، وأحسبته السفر فيها مريحاً. فى حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين، ولا يرى وجهاً للتفرقه بينهما وبين نظائرها من أفعال اليقين والرجحان التى تنصب مفعولين بحسب أصلها (٥).

سواء أخذنا برأى الجمهوره أم بالرأى الآخر، فالفعل القلبى الناصب للمفعولين

ص: ٥٦

١- كما سيجىء فى ص ١٥٢ م ٧١. وفى رقم ٢ من ص ١٥٧.

٢- راجع الأشمونى والصبان - ج ١ - أول باب: «تعدي الفعل ولزومه».

٣- سواء أكانت علميه كالأمثله المذكوره، أم حلميه؛ وهى التى مصدرها «الرؤيا» المناميه. كقوله تعالى: (إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ...)

٤- فى ص ٥. ثم راجع رقم ١ من ص ١٥٧.

٥- وهذا رأى حسن اليوم؛ فإنه مع خلوه من التشدد والتضييق، يساير الأصول اللغويه العامه، ويلائم التعبير الموجز المطلوب فى بعض الأحيان، فتقول: أظننت الرجل السياره قادمه؛ بدلا من جعلت الرجل يظن السياره قادمه، إذ من الدواعى البلاغيه، والاستعمالات اللازمه فى العلوم الحديثه ما قد يجعل له التفضيل. فمن الخير إباحه الرأيين، وترك الاختيار للمتكلم يراعى فيه الملايسات.

بحسب أصله وبحسب رأى كل منهما فى نوعه ... (١) سينصب ثلاثه بعد دخول همزه التعديه عليه. ومفعوله الثانى والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، ويجرى عليهما فى حالتها الجديده ما كان يجرى عليهما قبل مجيء همزه التعديه؛ فتطبق عليهما وعلى أفعالهما - وباقى المشتقات - الأحكام والآثار الخاصه بالأفعال القليه التى سبق شرحها، ومنها: التعليق، والإلغاء، والحذف اختصارا لدليل ...

فمن أمثله التعليق: أعلمت الشاهد لأداء الشهاده واجب، وأريته إنَّ (٢) كتمانها لإثم كبير. ومن أمثله الإلغاء أو عدمه: النخيل أعلمت البدوى أنسب للصحراء - أو: أنسب للصحراء أعلمت البدوى النخيل - أو: النخيل أنسب للصحراء أعلمت البدوى. وأصل الجملة: أعلمت البدوى النخيل أنسب للصحراء. أما المفعول به الأول من الثلاثه فقد كان فى أصله فاعلا كما عرفنا، فلا علاقه له بهذه الأحكام والآثار الخاصه بالأفعال القليه السالفه.

ومن أمثله حذف المفعول به الثانى لدليل أن يقال: هل عرفت حاله المزرعه؟ فتجيب: أعلمنى الخير ... جيده، أى: أعلمنى الخير المزرعه جيده. ومثال حذف الثالث لدليل؛ أن يقال: هل علم الوالد أحدا قادما لزيارتك؟ فتجيب: أعلمته زميلا، أى: زميلا قادما (٣) لزيارتى. ومثال حذف الثانى والثالث معا أن تقول: أعلمته ...

فإن كان الفعل: «علم» بمعنى: «عرف» أو كان الفعل: «رأى» بمعنى: «أبصر» - لم ينصب كلاهما فى أصله إلا مفعولا به واحدا كما سبق (٤). نحو: علمت الطريق إلى النهر - رأيت الشهب المتساقطه. فإذا دخلت على أحدهما همزه التعديه صيرته ينصب مفعولين، نحو: أعلمت الرجل الطريق

ص: ٥٧

- ١- من ناحيه أنه محصور فى الفعلين السالفين دون غيرهما من أفعال القلوب، أو غير محصور فيهما وإنما يشمل كل أفعال القلوب التى سبق شرحها. - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من هامش ص ١٥٧ -
- ٢- يوضح هذا المثال وكسر همزه «إن» ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢.
- ٣- المعنى الأساسى لا يتم إلا بهذه الكلمه، فلا تعرب حالا، لأن الحال فضله
- ٤- فى ص ١٣، ١٤.

إلى النهر ، وأريت (١) الغلام الشهب المتساقطه. وهذان المفعولان ليسا فى الأصل مبتدأ وخبراً ؛ إذ لا يصح : الرجل الطريق - الغلام الشهب. ولهذا لا- يصح تطبيق الأحكام والآثار الخاصه بالأفعال القليه عليهما. إلا التعليق فجائز ؛ ومنه قوله تعالى : (رَبِّ أَرِنِي) (٢) كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى).

وقد نصت كتب اللغه على أفعال أخرى - قلبيه وغير قلبيه - ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثه من المفاعيل ، دون وجود همزه التعديه قبله. وأشهر تلك الأفعال خمسه : نَبَأَ - أنبأ - حَدَّثَ - أخبر - خَبَّرَ ... مثل : نَبَأَتِ الطَّيَارُ الْجَوَّ مَنَاسِبًا لِلطَّيْرَانِ - أنبأت البجّار الميناء مستعداً - حَدَّثَتِ الصَّدِيقُ الرَّحْلَةَ طَيِّبَةً - أخبرت المريض الراحه لازمه - خَبَّرَتِ الْبَائِعُ الْأَمَانَةَ أَنْفَعًا لَهُ. والكثير فى الأساليب المأثوره أن يكون فيها تلك الأفعال الخمسه مبنيه للمجهول ، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثه نائب فاعل مرفوعاً ، ويبقى الثانى والثالث مفعولين صريحين. ومن الأمثله قول الشاعر :

نَبَّئْتُ نَعْمَى عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَهُ

سَقِيَا وَرَعِيَا (٣) لِذَاكَ الْعَاتِبِ

الزارى

وقد جاء فى القرآن «نَبَأَ» ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً ، وسدّ مسدّ المفعولين الآخرين جمله «إن» مع معموليها ، بعد أن علّقت الفعل عنها باللام فى قوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَيِّنُ لَكُمْ - إِذَا مَرَّكُمْ

ص : ٥٨

١- سبقت أحكام خاصه ببعض حالات هذا الفعل عند بنائه للمجهول ، وطريقه إعرابه - فى هامش ص ١٦ م ٦٠.
٢- فالآيه تشتمل على فعل الأمر «أر» وهو من «أرى» البصريه التى تنصب مفعولين بشرط وجود همزه التعديه قبلها. و «يأء المتكلم» هى مفعوله الأول. وجمله (كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى) فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى. فى رأى الراجح. باعتبار «كيف» استفهاميه معموله للفعل : «تحىي» (وقد سبق الكلام على إعراب «كيف» فى ج ١ ص ٣٧٥ م ٣٩ وفى رقم ٣ من هامش ص ١١١).

٣- فى رقم ٢ من هامش ص ٢١٠ بيان عن كلمتى «سقى ورعى» ، وفى ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٨ بيان أكمل.

١- فيما سبق يقول ابن مالك في باب مستقل ، عنوانه : «أعلم وأرى». إلى ثلاثة «أرى» و «علما» عدّوا ، إذا صاروا ؛ أرى وأعلما وما لمفعولى : «علمت» مطلقا للثان والثالث : أيضا حقا التقدير - وهو شرح أيضا - : النحاه عدوا الفعل : «أرى» والفعل : «علم» إلى ثلاثة من المفاعيل إذا صار كل من الفعلين في صيغته جديده ؛ هي : «أرى ، وأعلم» ؛ حيث سبقتهما (همزة التعديه). ثم بين أن ما ثبت لمفعولى «علم» من الأحكام المختلفه باعتبارهما في الأصل مبتدأ وخبر - يثبت للثانى والثالث هنا ، فليس الثانى والثالث مع وجود همزه التعديه إلا الأول والثانى قبل دخولها على فعلهما. (والألف فى «علما» - وأعلما - وحققا - ألف الإطلاق الزائده لوزن الشعر). ثم قال : وإن تعدّيا لواحد بلا همز ، فلاثنين به توصّلا والثان منهما كثنائى اثنى كسا فهو به فى كلّ حكم ذو ائتسا يريد : إذا تعدى كل من «علم» و «أرى» إلى مفعول واحد قبل مجيء حرف التعديه (وهو : الهمزه) ، فإن الفعل يتوصل بحرف الهمزه إلى مفعولين يتعدى لهما ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر. فالثانى منهما كالثانى للفعل : «كسا» فى مثل : كسوت المحتاج ثوبا ؛ حيث لا يصلح الثانى فى هذا المثال وأشباهه أن يقع خبرا للأول : إذ لا يصلح : المحتاج ثوب ... ولما كان المفعول الثانى للفعل : «كسا» ليس خبرا فى الأصل - كان هو وفعله غير قابلين للأحكام الخاصه بالأفعال القليه وآثارها ، ومنها ؛ أن يكون جملة ، وشبه جملة ، والإلغاء .. و.. إلا- التعليق فيجوز على الوجه الذى سبق فى ص ٥٧ ومثله المفعول الثانى للفعل : «علم» بمعنى «عرف» والفعل : «أرى» بمعنى : «أبصر» كلاهما يشبهه فى هذا الحكم ، فالمفعول الثانى للفعل «علم» و «أرى» بالمعنيين المذكورين «ذو ائتسا» بالمفعول الثانى للفعل : «كسا» أى : ذو محاكاه ومتابعه واقتداء به فيما سبق. ثم قال ابن مالك : وكأرى السابق : تبا ، أخبرا حدّث ، أنبا ، كذاك خبرا. أى : مثل الفعل : «أرى» السابق أول الباب ، فى نصب ثلاثه من المفاعيل بضعه أفعال أخرى ، سرد منها فى البيت خمسه وإنما قال «أرى» السابق ليتعد عن «أرى» التى بعدها ، وهى التى تنصب مفعولين بعد دخول همزه التعديه. وماضيها هو : رأى ، بمعنى : نظر.

من الأساليب الفصيحه : أحب العلوم ، ولا- تر ما العلوم الكونيه. أو : أحب العلوم ، ولو تر ما العلوم الكونيه ... بمعنى : ولا سيما العلوم الكونيه.

وقد سبق الكلام مفصلا على : «لا سيما» وعلى هذه الأساليب التي بمعناها - (1) وسيجيء هنا لمناسبه أخرى (2).

ص: ٦٠

١- في ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٣ - الطبعة الثالثه.

٢- في «ه» من ص ٣٣٦.

(١) تعريفه :

اسم ، مرفوع ، قبله فعل تامّ (٢) ، أو ما يشبهه (٣) ، وهذا الاسم هو الذى فعل (٤) الفعل ، أو قام به (٥).

فمثال الاسم ، صريحا ، أو مؤولا : (لَقَدْ نَصَرَ كُمْ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ) -

ص: ٦١

١- للنحاه فيه تعريفات كثيره ، راعوا فى أكثرها جانب الدقه اللفظيه المنطقيه. ولا بأس بهذا ؛ لو لا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطلاله مذمومه لا- تناسب التعريف ، أو اختصار معيب ؛ يحوى الغموض والإبهام. وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين ، ومال إلى الوضوح ، واليسر ، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المنطقه من أحكام الفاعل ، لا من تعريفه ؛ مثل : الرفع. ولكن هذا لا أهميه له قديما وحديثا.

٢- أى : ليس من الأفعال الناقصه - وهى النواسخ التى تحتاج إلى اسم وخبر ، لا- إلى فاعل .. - ويشترط فى الفعل أيضا أن يكون مبنيا للمعلوم ، لأن المبنى للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل فى الأ-غلب ، ولا- يحتاج إلى فاعل. وإنما قلنا فى «الأغلب» لتخرج الأفعال الملازمه للبناء للمجهول - فيما يقال - فإنها قد تحتاج لفاعل أحيانا - وسيجىء البيان والتفصيل فى ص ١٠٦ -.

٣- من كل ما يعمل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفه المشبهه ، وباقى المشتقات العامله التى سبق الكلام عليها (فى الباب الأول ، هامش ص ٤ ، وغيره) ، وكاسم الفعل أيضا. فالمصدر نحو عجت من إتلاف المال محمد ، واسم الفاعل ؛ مثل : أصانع الثوب فناه؟ والصفه المشبهه مثل : سحرنا الخطيب بكلام جميل أساليبه ، قوى براهينه. وأفعل التفضيل ؛ نحو : هذا الأكمل خلقه ... وهكذا. أما اسم المفعول فحكمه حكم الفعل المبنى للمجهول ؛ كلاهما يرفع نائب فاعل ، (كما سيجىء). ومثل المشتق المؤول بالمشتق ؛ نحو : العدو نمر ، أى : هو ؛ لأنه بمعنى : غادر ؛ فهو جامد مؤول بالمشتق ، وفاعله ضمير مستتر فيه. وقد يكون ظاهرا نحو : القائد أسد هجماته ، أى : القائد جريئه هجماته (وقد سبق بيان الجامد المؤول بالمشتق فى ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ باب المبتدأ).

٤- أو يفعله الآن ، أو فى المستقبل ؛ ليشمل المضارع الذى يقع مدلوله الآن أو فى المستقبل ؛ ويشمل الأمر الذى يقع مدلوله فى المستقبل ؛ وكذا الفعل الذى قبله أده تعليق ؛ مثل : إن يحضر الغائب نستقبله ، والفعل هنا قد يكون داخلا فى جمله إنشائيه ؛ مثل : نعم المحسن ؛ لأن الفعل فى الجمله الإنشائيه وفى التعريفات العلميه لا يدل على زمان - كما قرره المحققون ، وأشرنا إليه هامش ج ١ ص ٣١ م ٤ - ولا فرق بين أن يكون معنى الفعل موجبا أو منفيا ؛ نحو : لم ينتصر الجبان.

٥- يرد على البال السؤال عن الفرق المعنوى بين الفاعل الذى قام به الفعل ، والمفعول به الذى - - وقع عليه الفعل ؛ لأن المعنى اللغوى للعبارتين واحد. بحيث لو وضعت إحداهما مكان الأخرى ما تغير المعنى اللغوى .. إن الفرق اللفظى بين الفاعل والمفعول به معروف للنحاه ؛ فالفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، وهذا الفرق اللفظى يستتبع عندهم فرنا اصطلاحيا فى معنى كل جمله ، يوضحه ما يأتى : «تحرك الشجر». كلمه : «الشجر» تعرب فاعلا نحويا. لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى اللغوى الواقعى لكلمه

: «فاعل». وهو : «من أوجد الفعل حقيقه ، وباشر بنفسه إبرازه في الوجود» ؛ لأن الشجر لم يفعل شيئا ؛ إذ لا دخل له في إيجاد هذا التحرك ، ولا- في خلقه ، وجعله حقيقه واقعه بعد أن لم تكن. فليس للشجر عمل إيجابي - مطلقا - في إحداث التحرك. وكل علاقته به أنه استجاب له ، وتفاعل معه ؛ فقامت الحركة به ، وخالطته ، ولابسته ، من غير أن يكون له اختيار أو دخل في إيجادها ، كما سبق. فأين الفاعل الحقيقي الذى أوجد التحرك من العدم ، وكان السبب الحقيقي في إبرازه للوجود؟ ليس في الجملة ما يدل عليه ، أو على شىء ينوب عنه. فإذا قلنا : حرك الهواء الشجر - تغير الأمر ؛ فظهر الفاعل الحقيقي المنشئ للتحرك ، وبيان الموجد له ، الذى أوقع أثره على المفعول به. مثال آخر : تمزقت الورقه. تعرب كلمه : «الورقه» فاعلا- نحويا. وهذا الإعراب لا يوافق ولا يساير المعنى اللغوى لكلمه ؛ «فاعل» ، ولا يوافق الأمر الواقع ؛ لأن الورقه فى الحقيقه لم تفعل شيئا ؛ فلم تمزق نفسها ، ولا- دخل لها فى تمزقها ، ولم تشترك فيه بعمل إيجابي يحدثه ؛ ولكنها تأثرت به حين أصابها. فأين الفاعل الحقيقي - لا- النحوى - الذى أوجد التمزق ، وجعله حقيقه قائمه بالورقه؟ لا وجود له فى الجملة ، ولا دليل فيها يدل عليه أو على شىء ينوب عنه. لكن إذا قلنا : مزق الطفل الورقه - ظهر الفاعل الحقيقي ، واتضح من أوجد الفعل بمعناه اللغوى الدقيق. ومما سبق يتبين الفرق المعنوى بينهما ، وأنه ينحصر فى : ١- أن الفاعل النحوى - على الوجه السالف - ليس هو الفاعل الحقيقي ، وإنما هو المتأثر بالفعل ، وليس فى الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقي ، أو على شىء ينوب عنه. ب - وأن المفعول به ليس فاعلا نحويا ولا حقيقيا. وإنما هو المتأثر بالفعل ، أيضا ، ولكن مع اشتمال جملته على الفاعل الحقيقي ، أو ما ينوب عنه.

(وَاعْبُدُوا اللَّهَ - وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) (١) - (شاع أن البغي وخيم العاقبه) - (اشتهر أن تنتقل العدوى من المريض للسليم).

ومثال ما يشبه الفعل : أوقف على الشجره عصفوره - ما فرح أعداؤنا بوحدتنا وقوتنا. فكلمه : «عصفوره» فاعل للوصف ؛ (وهو : واقف ، اسم الفاعل) وكلمه : «أعداؤنا» فاعل للوصف : (فرح - الصفه المشبهه).

ومن أمثله الفاعل الذى قام به الفعل أيضا : اتسعت ميادين العمل فى بلادنا ، وتنوعت أسبابه ؛ فلن يضيق الرزق بطالبيه ما داموا جادين.

ص: ٦٢

١- المراد بالاسم الصريح هنا : ما يشمل الضمير ؛ كما فى الآيه.

يكون الفاعل مؤولا إذا وقع مصدرا منسبكا من حرف مصدرى وصلته. وحروف المصادر خمسة (١)، لكن الذى يصلح منها للسبك فى باب الفاعل ثلاثه (٢)؛ هى: «أن» - «أن» - «ما»، المصدريه بنوعيهما. مثل يسعدك أن تعمل الخير، ويسعدنى أنك حريص عليه. (أى: يسعدك عمل الخير ويسعدنى حرصك عليه). ومثل: ينفعك ما أخلصت فى عملك - يسرنى ما طالت ساعات الصفو. (أى: ينفعك إخلاصك فى عملك - يسرنى مده (٣) إطاله ساعات الصفو). فلا يوجد المصدر المؤول إلا من اجتماع أمرين مذكورين - غالبا - (٤) فى الكلام، هما: حرف سابق وصلته. ولا يجوز حذف أحدهما إلا «أن» الناصبه للمضارع؛

ص: ٦٣

١- حروف المصادر وتسمى: «حروف السبك»، خمسة: (أن الناصبه للمضارع - أن مشدده ومخففه - ما - كى - لو) وقد سبق الكلام على معناها، وصلتها، وكل ما يتعلق بها فى ج ١ - آخر الموصول - ص ٣٦٨ م ٢٩ من هذا الكتاب. وزاد عليها بعضهم همزه التسويه؛ فإنها من أدوات السبك عندهم. وهى التى تقع بعد كلمه: «سواء»، ويليهما صلتها مشتمله على لفظه «أم» الخاصه بهما. كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) فالهمزه تسبك - بغير سابق - مع الجمله بعدها بمصدر يعرب هنا فاعلا. والتقدير: إن الذين كفروا سواء - بمعنى: متساو - إنذارك وعدمه عليهم. فهم يعربون كلمه: «سواء» خير «إن» والمصدر المؤول - من غير سابق - فاعل لكلمه «سواء» التى هى بمعنى اسم الفاعل (وتفصيل الكلام على هذا فى مكانه الخاص ج ٣ باب العطف عند بيان أحوال «أم»). ص ٤٣١ م ١١٨ - وسبقت الإشاره له فى ج ١ بآخر «باب الموصول» م ٢٩ ، كما قلنا).

٢- حروف المصادر وتسمى: «حروف السبك»، خمسة: (أن الناصبه للمضارع - أن مشدده ومخففه - ما - كى - لو) وقد سبق الكلام على معناها، وصلتها، وكل ما يتعلق بها فى ج ١ - آخر الموصول - ص ٣٦٨ م ٢٩ من هذا الكتاب. وزاد عليها بعضهم همزه التسويه؛ فإنها من أدوات السبك عندهم. وهى التى تقع بعد كلمه: «سواء»، ويليهما صلتها مشتمله على لفظه «أم» الخاصه بهما. كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) فالهمزه تسبك - بغير سابق - مع الجمله بعدها بمصدر يعرب هنا فاعلا. والتقدير: إن الذين كفروا سواء - بمعنى: متساو - إنذارك وعدمه عليهم. فهم يعربون كلمه: «سواء» خير «إن» والمصدر المؤول - من غير سابق - فاعل لكلمه «سواء» التى هى بمعنى اسم الفاعل (وتفصيل الكلام على هذا فى مكانه الخاص ج ٣ باب العطف عند بيان أحوال «أم»). ص ٤٣١ م ١١٨ - وسبقت الإشاره له فى ج ١ بآخر «باب الموصول» م ٢٩ ، كما قلنا).

٣- أما: «كى» المصدريه فلا تصلح للسبك فى باب الفاعل؛ لأنها - فى الغالب - تكون مسبوقة بلام الجزم لفظا، أو تقديرا. فالمصدر المؤول منها ومن صلتها مجرور باللام؛ فلا يكون فاعلا وكذلك: «لو» المصدريه؛ لأنها - فى الغالب مسبوقة بجمله فعليه، فعلها «ود» أو «يود» - أو ما فى معناها، فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يعرب مفعولا للفعل الذى قبلها ...

٤- بشرط أن يكون المراد: أن مده الإطاله هى التى تسر، وليست الإطاله نفسها؛ وإلا كانت «ما» مصدرية فقط.

فإنها قد تحذف وحدها وجوبا أو جوازا في مواضع معينه ، وتبقى صلتهما - كما سيجيء (١) - ومع حذفها في تلك المواضع تسبك مع صلتهما الباقيه مصدرا يعرب على حسب حاله الجملة. وقد حذفت سماعا في غير تلك المواضع ، وبقيت صلتهما أيضا. وهو حذف شاذ لا يصح القياس عليه. ومنه قولهم : وما راعنى إلا يسير الركب. أى : إلا أن يسير ... والتقدير ما راعنى إلا سيره ؛ فالمصدر المؤول فاعل. ومثله : يفرحنى يبرأ المريض ؛ أى : أن يبرأ والتقدير : يفرحنى برؤه ؛ فالمصدر المنسبك فاعل. وهو نظير المسموع ، وكلاهما لا يجوز القياس عليه ، وإنما يذكر هنا لفهم المسموع الوارد فى الكلام العربى القديم ، دون محاكاته.

وقد دعاهم إلى تقدير «أن» حاجه الفعل الذى قبلها إلى فاعل ، فيكون المصدر المنسبك منها ومن صلتهما فى محل رفع فاعلا. ولو لا هذا لكان الفاعل محذوفا أو جمله : (يسير - يبرأ المريض) وكلاهما لا يرضى عنه النحاه ، لمخالفته الأعم الأغلب.

وبهذه المناسبه نشير إلى أن الراجح الذى يلزمنا اتباعه اليوم يرفض أن تقع الجملة الفعلية أو الاسميه فاعلا. وأما قوله تعالى فى قصه يوسف : (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً ...) فالفاعل ضمير مستتر تقديره : «هو» عائد على المصدر المفهوم من الفعل. أى : بدأ لهم بدءا ، أى : ظهور رأى. وهذا أحد المواضع التى يستتر فيها الضمير - كما سبق - (٢).

وهناك رأى يجيز وقوعها فاعلا مطلقا. ورأى ثالث يجيز وقوعها فاعلا بشرط أن تكون فعلية معلقه (٣) بفعل قلبى ، وأداه التعليق الاستفهام ؛ كقوله تعالى : (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ) (٤) فَعَلْنَا بِهِمْ). والرأى الأول أكثر مساييره للأصول

ص: ٦٤

- ١- فى الجزء الرابع ، باب «إعراب الفعل» حيث الكلام على النواصب ثم الجوازم ...
- ٢- ج ١ ص ١٨١ م ٢٠ عند الكلام على «مرجع الضمير».
- ٣- شرحنا فى الباب الأول : (ظن وأخواتها) التعليق وأدواته. ص - ٢٦ -
- ٤- تفصيل الكلام على حالات : «كيف» الإعرابيه والبنائيه ، فى ج ١ م ٣٩ ص ٣٥٧.

اللغويه ، وأبعد من التثنية والتفريق ، وآثارهما السيئه فى الإبانه والتعبير ، فالإقتصار عليه أولى.

نعم إن كانت الجملة مقصودا لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلا ؛ لأنها - بسبب قصد لفظها - تعتبر بمنزله المفرد ؛ كأن تسمع صوتا يقول : «رأيت البشير». فتقول : «سرنى رأيت البشير» ؛ فتكون الجملة كلها باعتبارها كتله واحده متماسكه ، فاعلا ، مرفوعا بضمه مقدره على آخره ، منع من ظهورها حرکه الحكاية (١).

ص: ٦٥

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ١١١ حيث البيان الخاص بنوع الجملة التى تصلح نائب فاعل.

للفاعل أحكام تسعه ، لا بد أن تتحقق فيه مجتمعه :

أولها : أن يكون مرفوعا ، كالأمثله المتقدمه . ويجوز أن يكون الفاعل مجرورا فى لفظه ، ولكنه فى محل رفع . ومن أمثله إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فى نحو : يسرنى إخراج الغنى الزكاه ؛ فكلمه : «الغنى» مضاف إليه مجرور . وهى فاعل المصدر ؛ إذ المصدر هنا يعمل عمل فعله (١) : «أخرج» فيرفع مثله فاعلا- ، وينصب مفعولا- به ... وأصل الكلام : يعجبني إخراج الغنى الزكاه ؛ ثم صار المصدر مضافا ، وصار فاعله مضافا إليه مجرورا فى اللفظ ، ولكنه مرفوع فى المحل بحسب أصله (٢) ، كما قلنا ؛ فيجوز فى تابعه (كالنعت ، أو غيره من التوابع الأربعة) (٣) أن يكون مجرورا ؛ مراعاه للفظه ، ومرفوعا مراعاه للمحل ، تقول : يعجبني إخراج الغنى المقتدر الزكاه ؛ برفع كلمه : «المقتدر» أو جرها .

ومن أمثله ذلك أيضا الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد . ويغلب أن يكون حرف الجرّ الزائد هو : «من» ، أو : «الباء» ، أو : «اللام» . نحو : ما بقى من أنصار للظالمين - كفى (٤) بالحق ناصرا ومعينا - هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق . فكلمه : «أنصار» مجروره فى اللفظ بحرف الجرّ الزائد : «من» ، ولكنها فى محل رفع فاعل ، وكلمه : «الحق» ، مجروره بحرف الجرّ الزائد : «الباء» فى محل رفع ؛ لأنها «فاعل» . وكذلك : كلمه : «تحقيق» مجروره باللام الزائده فى محل رفع ؛ لأنها فاعل لاسم الفعل : «هيهات» .

ص : ٦٦

- ١- فى أول الجزء الثالث باب خاص بإعمال المصدر ، وأحكامه المختلفه ، وكذا اسم المصدر .
- ٢- ومثل المصدر المضاف لفاعله اسم المصدر فى نحو : يسرنى عطاء الغنى الفقير . فكلمه «عطاء» اسم مصدر الفعل : «أعطى» الذى مصدره : إعطاء . وقد أضيف اسم المصدر لفاعله ، ونصب مفعوله . ففاعله مجرور اللفظ ، مرفوع المحل .
- ٣- فى آخر الجزء الثالث باب مستقل لكل واحد منها .
- ٤- فعل ماض ، معناه : وفى وأغنى : (حصل به الاستغناء)

فالفاعل في الأمثلة الثلاثة وأشباهاها مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ؛ بحيث لو جاء بعده تابع (كالعطف ، أو غيره من التوابع الأربعة) لجاز في تابعه الرفع والجر ؛ - كما أسلفنا - ففي المثال الأول نقول : ما بقي من أنصار وأعوان (١) للظالمين ؛ بالجر والرفع في كلمه : «أعوان» المعطوفه. وفي المثال الثاني نقول : كفى بالحق والأخلاق ... بجر كلمه : «الأخلاق» ورفعها. وفي الثالث هيهات لتحقيق الأمل والفوز ... بجر كلمه : «الفوز» ورفعها (٢).

ثانيها : أن يكون موجودا - ظاهرا ، أو مستترا - لأنه جزء أساسي (٣) في جملته ؛ لا- بد منه ، ولا- تستغنى الجملة عنه لتكملة معناها الأصيل مع عامله ؛ ولهذا لا يصح حذفه.

ص: ٦٧

١- إذا كان المعطوف معرفه والمعطوف عليه مجرورا بمن الزائده ؛ مثل : ما بقي من أنصار والجنود - وجب في المعطوف الرفع فقط - كما يقول النحاه - لأن «من الزائده لا تكون جاره زائده إلا بشرطين - كما سيجيء في ص ٤٧٦ - أن تكون مسبوقه بنفى أو شبهه ، وأن يكون المجرور بها نكره. ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه ، ويعد معمولا مثله لحرف الجر الزائد : «من» - وجب عندهم أن يكون نكره كالمعطوف عليه. فإن لم يكن نكره مثله لم يصلح أن يكون معمولا للحرف «من» فلا يصح فيه الجر ، ويجب فيه الاقتصار على الرفع. وكذا إن كان المعطوف عليه نكره وأداه العطف : «لكن» أو : «بل» ؛ لأن المعطوف بهما بعد النفي والنهي يكون مثبتا ؛ فلا يصح جره ؛ لأنه بمنزله المجرور بالحرف «من» والمجرور به لا بد أن يكون نكره منفيه (راجع إيضاح الكلام على : «بل» و «لكن» في ج ١ ص ٤٤٣ م ٤٣ وفي باب العطف جزء ٣). هذا تلخيص كلامهم. وهو مناقض لما يقولونه في مواضع مختلفه ؛ من أنه يغتفر في الثواني (أى في التوابع - وأشباهاها) - ما لا يغتفر في الأوائل - راجع ص ٣١١ م ٨١ و ٤٩٠ - وبنوا على هذا أحكاما كثيره ؛ فلا داعى هنا لخروجهم على ما قرروه ، وتشددهم وتضييقهم. والرأى تطبيق قاعدتهم السابقه على توابع الفاعل المجرور ؛ فيجوز في توابعه الجر مطلقا ؛ مراعاة للفظ المجرور ، والرفع مراعاة لمحلّه. وليس في هذا ضرر لفظى أو معنوى ، بل فيه تيسير ، وتخفيف ، وتقليل للتفريع.

٢- وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : الفاعل الذى كمر فوعى : أتى زيد منيرا وجهه : نعم الفتى وقد اكتفى في تعريف الفاعل بذكر أمثله مستوفيه للشروط هي : أتى زيد ... فكلمه «زيد» فاعل للفعل المتصرف : «أتى» وكلمه : «وجه» فاعل للوصف المشبه للفعل ؛ وهو : «منير» اسم فاعل. و «الفتى» فاعل للفعل الجامد : «نعم» فقد عدّد الفاعل تبعا لأنواع العامل.

٣- الجزء الأساسى في الجملة ، أو الأصيل ، هو : الذى لا يمكن الاستغناء عنه في أداء معناها الأصليّ ويسميه النحاه : عمدته. ومنه : المبتدأ - الخبر - الفاعل - كثير من أنواع الفعل ...

ويستثنى من هذا الحكم أربعة أشياء (١) كل منها يحتاج للفاعل ، ولكنه قد يحذف - وجوبا ، أو جوازا - لداع يقتضى الحذف ؛ وهي :

(أ) أن يكون عامله مبيّيا للمجهول ؛ نحو : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ...)، ومثل : إِنَّ الْقَوَى يَخَافُ بِأَسِهِ. وأصل الكلام : كتب الله عليكم الصيام - إن القوى يخاف الناس بأسه ... ثم بنى الفعل للمجهول ، فحذف الفاعل وجوبا ، وحلّ مكانه نائب له.

(ب) أن يكون الفاعل واو جماعه أو ياء مخاطبه ، وفعله مؤكّد بنون التوكيد ؛ كالذى فى خطبه أحد القواد ...

«أيها الأبطال ، لتهز من أعداءكم ، ولترفعنّ رايه بلادكم خفاقه بين رايات الأمم الحره العظيمه ... فأبشرى يا بلادى ؛ فوالله لتسمعنّ أخبار النصر المؤزر (٢) ، ولتفرحنّ بما كتب الله لك من عزه ، وقوه ، وارتقاء». (وأصل الكلام : تهز موننّ - ترفعوننّ - تسمعيننّ - تفرحيننّ - حذف نون الرفع لتوالى الأمثال. ثم حذف وجوبا واو الجماعه ، وياء المخاطبه ؛ لالتقاء الساكنين) (٣).

(ح) أن يكون عامله مصدرا ؛ مثل : إكرام الوالد (٤) مطلوب. والحذف هنا جائز.

(د) أن يحذف جوازا مع عامله لداع بلاغى ، بشرط وجود دليل يدل عليهما

ص : ٦٨

١- زاد عليها بعض النحاه. ولكن الزيادة لم تثبت على التمهيص ، ولم يرض عنها المحققون (راجع الخضرى ج ١ ، والصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على مواضع حذفه) بل إنهم لم يرضوا عن هذه الأربعة ، وقالوا هناك : إن الحذف فيها ظاهرى فقط ، وليس بحقيقى. ولهم أدلتهم المقبوله القويه ، وإن كنا قد وقفنا وسطا.

٢- البالغ الشديد.

٣- الكلام على هذا الحذف من نواحيه المختلفه مدون بالجزء الأول ص ٦٢ المسأله السادسه. أما التفصيل الأكمل ففى ج ٤ ص ١٢٩ م ١٤٣. بابى : نون التوكيد ، ثم الإعلال والإبدال.

٤- يرى بعض النحاه : أن المصدر جامد ، فلا يتحمل ضميرا مستترا فاعلا ، إن حذف فاعله الظاهر ، إلا إن كان نائبا عن عامله المحذوف فيتحمل ضميره (راجع ص ٢٠٧). ويرى بعض آخر أنه جامد مؤول بمشتق فهو محتمل للضمير ، ففاعله مستتر فيه (راجع : «ب» ص ١٠٧ ورقم ٢ من هامش ص ٢٠٩).

مثل : من قابلت؟ فتقول : صديقا (١). أى : قابلت صديقا.

وفى بعض الأساليب القديمة التى نحاكيها اليوم ما قد يوهم أن الفاعل محذوف فى غير المواضع السالفه ، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف. ومن الأمثلة لهذا : أن يتكلم اثنان فى مسأله ، يختلفان فى تقديرها ، والحكم عليها ، ثم ينتهى بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه : إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء. ففاعل الفعل المضارع : «يناسب» ليس محذوفا ، ولكنه ضمير مستتر يعود إلى شىء مفهوم من المقام. أى : إن كان لا يناسبك رأيى ، أو نصحى ، أو الحال الذى أنت فيه (٢) ...

ومنها : أن يعلن أحدهما رأيه بقوه وتشدد ؛ فيقول أحد السامعين : ظهر - أو : تبين - أو : تكشف يريد : ظهر الحق ... أو تبين الحق ... أو : تكشف الحق.

وقصارى القول : لا بد - فى أكثر الحالات - من وجود الفاعل اسما ظاهرا ، أو ضميرا مستترا أو بارزا. وقد يحذف أحيانا ؛ كما فى تلك المسائل الأربعة. وحذفه فى المسألتين الأولىين واجب ، أما فى الأخيرتين فجائز.

ص: ٦٩

١- ليس من اللازم فى هذه الصورة ، وأشباهها من كل اسم مذكور وحده .. - أن يعرب مفعولا به ؛ بل يصح إعرابه شيئا آخر يناسب الغرض والمقام ؛ كأن يكون مبتدأ خبره محذوف ، أو العكس .. أو .. أو .. أو .. أو ...

٢- سبق الكلام على هذا الموضوع عند الكلام على مرجع الضمير ح ١ ص ٢٣٠ م ١٩.

هناك أفعال لا- تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف ؛ منها : «كان» (١) الزائده ؛ مثل : المال - كان - عماد للمشروعات العمرانية. ومنها الفعل التالى لفعل آخر ؛ ليؤكد توكيدا لفظيا ؛ مثل : (اقترب - اقتراب - القطار) ؛ (فتها - تها - له). فالفعل الثانى منهما مؤكد للأول توكيدا لفظيا ؛ فلا يحتاج لفاعل مع وجود الفاعل السابق.

ومنها أفعال اتصلت بآخرها : «ما» الكافه. (أى : التى تكف غيرها عن العمل ، وتمنع ما اتصلت به أن يؤثر فى معمول) مثل : طالما - كثر ما - قلما. نحو : (طالما أوفيت بوعدك ، وكثر ما حمدت لك الوفاء ؛ وقلما (٢) يخلف النبيل وعده) ويعرب كل واحد فعلا ماضيا مكفوبا عن العمل (أى : ممنوعا) بسبب وجود «ما» التى كفته. وقد يقال فى الإعراب : طالما - أو : كثر ما - أو : قلما - «كافه ومكفوفه» بمعنى : أن كل كلمه من الاثنتين كفت الأخرى ، ومنعتها من العمل ، فهى كافه لغيرها ، ومكفوفه بغيرها.

وهناك رأى أفضل ؛ يعرب الفعل ماضيا ، ويعرب «ما» مصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فى محل رفع فاعل الفعل الماضى ؛ فالتقدير : طال إيفائك الوعد - وكثر حمدى لك الوفاء - وقل إخلاف النبيل وعده. وإنما كان هذا الرأى أفضل لأنه يوافق الأصل العام الذى يقضى بأن يكون لكل فعل أصلى فاعل ؛ فلا داعى لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل (٣).

هذا ويقول اللغويون : إن تلك الأفعال - فى الرأى الأحسن الجدير بالاتباع - لا يليها إلا جملة فعلية ؛ كالأمثله السابقه.

ص : ٧٠

١- تفصيل الكلام على زيادتها ، وفائدتها وإعرابها ... فى ج ١ ص ٤٢٨ المسأله : ٤٤.

٢- تستعمل : «قلما» فى أغلب الأساليب لإثبات الشئ القليل ؛ كهذا المثال المذكور بعد. وقد تستعمل فى بعض الأساليب للنفى المحض ؛ فتكون حرفا نافيا - لا فعلا - مثل : «ما» النافيه ، و «لا» النافيه ؛ نحو : قلما يسلم السفيه من المكاره. أى : ما يسلم ... ولا بد فى استعمالها حرف نفى من وجود قرينه تدل على هذا. والأحسن ترك هذا الاستعمال القليل - بالرغم من جوازه - فرارا من اللبس.

٣- ولأن العله التى يذكرونها لكف الفعل فى مثل : «قلما» وعدم احتياجه للفاعل - وهى كما جاء فى المغنى - شبهه فى معناه للحرف : «رب» عله واهيه. وعلى اعتبار «ما» كافه ، يجب وصلها بالفعل الذى قبلها فى الكتابه ؛ فتشبهك بآخره. أما على اعتبارها مصدرية فيجب فصلها فى الكتابه.

ثالثها ؛ وجوب تأخيره عن عامله ، كالأمثله السالفه. وقد يوجد فى بعض الأساليب الفصحى ما يوهم أن الفاعل متقدم. والواقع أنه ليس بفاعل فى رأى الأرحح ؛ ففى مثل : «الخير زاد» ، لا تعرب كلمه : «الخير» فاعلا مقدا ، وإنما هى مبتداً. وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على الخير ، والجمله الفعلية خير المبتداً. وفى مثل : إن ملهوف استعان بك فعاونه ، تعرب كلمه : «ملهوف» فاعلا (١). بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها ؛ والتقدير : إن استعان بك ملهوف - استعان بك - فعاونه. ومثله : إن أحد استغاث بك فأغته ... وقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) فالفاعل لا يكون متقدما. أما الاسم المتقدم على الفعل فى تلك الأمثله وأشباهها فقد يعرب حيناً ، مبتداً ، وفاعل الفعل الذى بعده ضمير مستتر يعود على ذلك الاسم ، وقد يعرب فى حالات أخرى فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده (٢) ، أو غير هذا ...

رابعها : أن يتجرد عامله (فعلا- كان ، أو شبه فعل) من علامه فى آخره تدل على التثنيه أو على الجمع حين يكون الفاعل اسما ظاهرا مثنى أو جمعا ، نحو : طلع النيران - أقبل المهنئون - برعت الفتيات فى الحرف المنزليه. فلا- يصح فى الأمثله السابقه وأشباهها أن يتصل بآخر الفعل ألف تثنيه ، ولا واو جماعه ، ولا نون نسوه ؛ فلا يقال : طلعا النيران - أقبلوا المهنئون - برعن

ص: ٧١

١- بيان السبب فى ص ١٤٠.

٢- هذا رأى فريق كبير من النحاه ، وخاصه البصريين. ويرى غيرهم - ولا سيما الكوفيين - جواز تقدم الفاعل على عامله. وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأمثله المذكوره فاعلا- وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام رأى البصريين هنا أقرب مساييره للأصول اللغويه ؛ ذلك أن مهمه «المبتداً» البلاغيه تختلف عن مهمه «الفاعل» ؛ فلا معنى للخلط بينهما ، وإزاله الفوارق التى لها آثارها فى المعنى - كما سيجىء إيضاحه مفصلا فى مكانه المناسب من باب «الاشتغال» ص ١٤٠. وفى الحكم الثانى والثالث يقول ابن مالك : وبعد فعل فاعل ، فإن ظهر فهو ، وإلا فضمير استتر أى : أن الفعل لا بد له - فى الأغلب - من فاعل بعده ، فإن ظهر فهو المطلوب ، ولا استتار ولا حذف وإلا فهو ضمير مستتر ... أو محذوف إن كان الموضع موضع حذفه.

الفتيات (١) ... إلا على لغة تزيد هذه الحروف مع وجود الفاعل الظاهر بعدها. وهي لغة فصيحته (٢)، ولكنها لم تبلغ من درجه الشيوخ والجرى على ألسنه الفصحاء ما بلغته الأولى التي يحسن الاكتفاء بها اليوم، والاقتصار عليها؛ إيثارا للأشهر، وتوحيداً للبيان.

ومثل الفعل فى الحكم السابق ما يشبهه فى العمل، فلا يقال فى اللغة الشائعه: هل المتكلمان غريبان؟ هل المتكلمون غريبون، بإعراب كلمتى: «غريبان» و «غريبون» فاعلا للوصف، ويجوز على اللغة الأخرى (٣).

ص: ٧٢

١- لا- يقال هذا ولو كانت التثنيه والجمع من طريق التفريق والعطف بالواو؛ مثل: طلعا الشمس والقمر ... - حضروا محمود، وصالح، وحامد .. - تعلمن فاطمه، وميه، وبثينه ...

٢- لأن الوارد المسموع بها كثير فى ذاته، وإن كان قليلا بالنسبه للوارد من اللغة الأخرى ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاه من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامه التثنيه أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامه؛ قاصدا بالتأويل إدخال تلك الأمثله تحت حكم المنع الذى يمنع اجتماع الأمرين فى جمله فعلية واحده؛ فهذا خطأ منهم إذ المقرر أنه لا يصح إخضاع لغة قبيله للغة أخرى ما دامت كلتاهما عربيه صحيحه. ويستدل الذين يجيزون الجمع بين الأمرين بأمثله كثيره: منها قوله تعالى: (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ..) وقوله تعالى: (عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ). بإعراب كلمه: «الذين» وكلمه «كثير» هى «الفاعل وواو حرف محض؛ للدلاله على الجمع». وعليها قول الشاعر: جاد بالأموال حتى حسبوه الناس حمقا وقول الآخر: لو يرزقون الناس حسب عقولهم ألفت أكثر من ترى يتكفف ولا- داعى لإعراب الواو فاعلا-، مع إعراب الاسم الظاهر بدلا أو غيره من ضروب التأويل.

٣- لعل الأخذ باللغه الأخرى التى تزيد هذه الحروف أحسن فى حاله الوصف؛ لأنه أيسر وأوضح - كما سبق أن قلنا فى باب المبتدأ والخبر عند الكلام على الوصف - ح ١ ص ٣٣٠ م ٣٤ -. وفى الحكم الرابع يقول ابن مالك: وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين، أو جمع؛ كفاز الشهدا وقد يقال: سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند يقول: لا تلحق بآخر الفعل الذى فاعله مثنى أو جمع - علامه تثنيه أو جمع. وساق مثلا- لذلك: «فاز الشهداء» فالفاعل جمع تكسير للرجال، وفعله مجرد من علامه جمع الرجال؛ فلم يقل: فازوا - الشهداء. ثم عاد فقال: إنه قد يصح فى بعض اللغات زياده علامه التثنيه والجمع على اعتباره مجرد علامه حرفه، وليست ضميرا فاعلا؛ لأن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعدها، والفعل مسند له؛ فنقول: سعدا الرجال، وسعدوا الرجال ...

خامسها : أن عامله قد يكون مضمرا (أى محذوف اللفظ) جوازا أو وجوبا : (ا) فيضمr العامل (أى : يحذف لفظه) جوازا حين يكون واقعا فى جواب استفهام ظاهر الأداة ، تشتمل جملة على نظير العامل المحذوف. نحو : من انتصر؟ فتجيب : الشجاع. أى : انتصر الشجاع ... ونحو : أحضر اليوم أحد؟ فتجيب : الضيف ، أى : حضر الضيف ...

أو واقعا فى جواب استفهام ضمنى مفهوم من السياق من غير تصريح بأداته ودلالته ؛ نحو : ظهر المصلح فاشتد الفرح به ... العلماء - القاده - الجنود - أى : فرح العلماء - فرح القاده - فرح الجنود - ... فكأن سائلا- سأل : من فرح به؟ فكان الجواب : العلماء ... فالاستفهام غير صريح ، ولكنه مفهوم من مضمون الكلام. ومثل : ازدحم الطريق ؛ الأولاد ، السيارات ، الدراجات ... أى : زحمه الأولاد ، زحمته السيارات ... زحمته الدراجات ... فليس فى الكلام استفهام صريح ، وإنما فيه استفهام ضمنى ، أو مقدر يفهم من السياق ؛ فكأن أصل الكلام : من زحمه؟ فأجيب : الأولاد ، أى : زحمه الأولاد ... ومثل : العيد بهجه مأموله ، وفرحه مشتركه. الكبار ، الأطفال ، الرجال ، النساء ... ففى الكلام سؤال ضمنى أو مقدر ؛ هو : من يشترك فيها؟ فأجيب : الكبار ... أى : يشترك فيها الكبار ... ومثل : لم يدخل الحزن قلبك لموت فلان ... فتقول : بل أعظم الحزن. فكأن أصل الكلام : أهذا صحيح؟ فأجبت : أعظم الحزن ، أى : بل دخله أعظم الحزن ... وهكذا (1).

(ب) ويضمr العامل وجوبا حين يكون مفسرا بما بعد فاعله من فعل آخر (أو ما يشبهه) يعمل مباشرة فى ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق ، أو : فى اسم مضاف إلى ضمير (2) يعود على ذلك الفاعل ؛ نحو : إن ضعيف

ص : ٧٣

- ١- يجوز فى الأسماء التى أعربناها فاعلا لفعل محذوف إعرابات أخرى لغير ما نحن فيه.
- ٢- هذا الاسم المضاف يسمى : «الملايس» للفاعل ، أى : الذى يجمعه به صله أى صله ؛ كقرا به ، أو صداقه ، أو عمل ، أو تملك ...

استنصر ك فأنصره - إن صديق حضر والده فأحسن استقباله. فالفعل : «استنصر» و «حضر» هو المفسر للفعل المحذوف. وأصل الكلام : إن استنصر ك ضعيف استنصر ك ، وفاعل الفعل المفسر ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على فاعل الفعل المحذوف. وكذلك فاعل الفعل : «حضر» فإنه مفسر لفعل محذوف ، والتقدير : إن لابس صديق حضر والده فأحسن استقباله (١) ؛ فالضمير في كلمه : «والده» مضاف إليه ، والمضاف هو كلمه : «الوالد» المعموله للفعل المفسر : «حضر». وفي هذين المثالين وأشباههما لا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر ؛ لأن المفسر هنا يدل على الأول ، ويغنى عنه ؛ فهو كالعوض ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه (٢).

سادسها : أن يتصل بعامله علامه تأنيث تدل على تأنيثه (أى : على تأنيث الفاعل حين يكون مؤنثا ، هو ، أو نائبه) (٣) ، وزيادتها على الوجه الآتى :

(١) إن كان العامل فعلا ماضيا لحقت آخره تاء التأنيث الساكنه (٤) ، مثل قول شوقي فى سكينه بنت الحسين بن عليّ - رضى الله عنهما - :

كانت سكينه تملأ الدنيا ، وتهزأ بالرواه

روت الحديث ، وفسرت

آى الكتاب البيّنات

ص : ٧٤

-
- ١- سيجىء فى باب الاشتغال تفصيل المسأله ، وتوضيحها ، وسبب اختيارهم هذا الإعراب - ص ١٣٦ م ٦٩ و ١٤٠ -
 - ٢- وفى الحكم الخامس يقول ابن مالك : ويرفع الفاعل فعل أضمرنا كمثل : زيد ، فى جواب : من قرأ؟ يريد أن الفاعل قد يكون مرفوعا بفعل مضمر ، (أى : غير مذكور مع فاعله). وضرب لهذا مثلا هو : أن يسأل سائل : من قرأ؟ فيجاب : زيد. أى : قرأ زيد. واكتفى بهذا عن سرد التفصيل الخاص بهذا الحكم ، وقد ذكرنا.
 - ٣- وكذلك تدل على تأنيث اسم الناسخ إن كان العامل من النواسخ. وتمتنع التاء ، فى مواضع ستذكر فى «ج» من ص ٨٢
 - ٤- وفى هذا يقول ابن مالك : وتاء تأنيث تلى الماضى إذا كان لأنثى ؛ كأبت هند الأذى

(ب) إن كان العامل مضارعا فاعله المؤنث اسم ظاهر ، للمفردة ، أو لمثنائها ، أو جمعها ، لحقت أوله تاء متحركة : مثل : تتعلم عائشه ، تتعلم العائشان - تتعلم العائشات. وكذلك إن كان فاعله ضميرا متصلا للغائبه المفردة أو لمثنائها (١) ، مثل : عائشه تتعلم (٢) - العائشان تتعلمان. ومثل قولهم : عجبت للباغى كيف تهدأ نفسه ، وتنام عيناه ، وهو يعلم أن عين الله لا تنام؟ وكالمضارع «تملاً» و «تهزأ» فى البيت السالف.

فإن كان فاعله ضميرا متصلا لجمع الغائبات (أى : نون النسوه) فالأحسن - وليس بالواجب (٣) - تصديره بالياء ، لا بالتاء ؛ استغناء بنون النسوه فى آخره ؛ نحو : الوالدات يبذلن الطاقه فى حمايه الأولاد ، ويسهرن الليالى فى رعايتهم.

(ج) إن كان العامل وصفا لحقت آخره تاء التأنيث المربوطه (٤) ؛ مثل : أساهره والده الطفل ؟ ...

وحكم زياده تاء التأنيث عام ينطبق على المواضع الثلاثه السالفه (ا - ب - ج) غير أن زيادتها قد تكون واجبه ، وقد تكون جائزه. فتجب فى حالتين :

الحاله الأولى : أن يكون الفاعل اسما ظاهرا ، حقيقى التأنيث (٥) ، متصلا

ص: ٧٥

١- أما تاء المخاطبه للمفردة ، ومثنائها ، وجمعها ؛ فليست تاء تأنيث ؛ وإنما هى للدلاله على الخطاب لا على التأنيث ؛ نحو : أنت يازميلتى لا تعرفين العبت - أنتما يازميلتى لا تعرفان العبت - أنتن يازميلاتى لا تعرفن العبت.

٢- الضمير المستتر نوع من المتصل - كما سبق فى ج ١ م ١٨ ص ١٩٨ باب الضمير. -

٣- كما سبق تفصيل هذا فى باب الفعل (ح ١ م ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٦ عند الكلام على : «المضارع» وكذا فى «ج» ص ١٦٤ م ١٤ عند الكلام على الأفعال الخمسه).

٤- انظر «ج» من ص ٨٢ حيث التكملة.

٥- المؤنث أنواع اصطلاحيه ، فمنه «المؤنث الحقيقى» ؛ وهو الذى يلد ويتناسل. وقد يكون تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛

كالطيور. ومنه «المؤنث المجازى» ، وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ولكنه يجرى فى أغلب استعمالاته اللفظيه على حكم المؤنث

الحقيقى ؛ فيؤنث له الفعل أحيانا ، وكذلك الصفه والخبر ... ومن أمثله : شمس ، أرض ، سماء ... ومن الأنواع «المؤنث اللفظى»

وهو الذى يشتمل لفظه على علامه تأنيث ؛ سواء أكان مؤنثا حقيقيا ، أم مجازيا ، أم دالا على مذكر ، فمن أمثله المؤنث اللفظى

والحقيقى معا : عائشه - فاطمه - ليلي - سعدى - نجلاء ، ومن أمثله المؤنث اللفظى والمجازى معا : ورقه ، صحيفه ، صحراء ...

ومن أمثله المؤنث اللفظى ومعناه مذكر : طلحه ، معاويه ... وهناك نوع من المؤنث يسمونه «المؤنث المعنوى» فقط وهو : ما كان

دالا على مؤنث مطلقا ، مع - - خلو لفظه من علامه تأنيث. ونوع آخر يسمونه : «المؤنث تأويلا» ؛ كالكتاب ، مرادا به : الصحيفه

، وكاللسان ، مرادا به الرساله. ونوع آخر ؛ يقال له : «المؤنث حكما» وهو المذكر المضاف لمؤنث ؛ نحو كلمه : «كل» فى قوله

تعالى : (وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَّهِيدٌ) ونحو كلمه : «صدر» فى قول الشاعر : (وتحطمت صدر القناه على العدا.) فكلمه :

«كل» مذكوره ، وكذا كلمه : «صدر». ولكنهما فى المثالين مؤنثتين ؛ فقد اكتسبتا التأنيث من المضاف إليه ؛ وأنث الفعل لتأنيهما.

وهذا النوع - وكذا التأويل - مع جواز استعماله وصحه محاكاته يقتضينا أن نقتصد فى استعماله ؛ منعا للشبهه اللغويه ، وحيره

السامع والقارئ. فإن خيف اللبس باستعماله وجب العدول عنه ، نزولا على الصالح اللغوى. وليس من اللازم أن توجد علامه لفظيه للتأنيث فى المؤنث الحقيقى ، أو المجازى ؛ فقد توجد كالأمثله السابقه ، أو لا توجد مثل : زينب ، سعاد ، مى .. ومثل : عين ، أذن ، يد ... (وفى الجزء الرابع - ص ٤٣٧ م ١٦٩ - الباب الشامل الخاص بالأنيث ، وأقسامه المتعدده ، وعلاماته ، وأحكامه المختلفه). وقد أشار ابن مالك إلى حالتى الوجوب بقوله : وإنما تلزم فعل مضمر متّصل. أو مفهم ذات حر يريد : أن علامه التأنيث تكون لازمه فى الفعل الذى فاعله ضمير متصل - مستتر ، أو بارز - يعود على مؤنث مطلقا. وكذلك فى الفعل الذى فاعله اسم ظاهر متصل به ما يفهم ويدل على مؤنثه حقيقه ...

بعامله مباشرة ، غير مراد منه الجنس ، وغير جمع (١) - وما يجرى مجراه - كقولهم : سعدت امرأه عرفت ربها حق المعرفة ؛ فأطاعته. وشقيت امرأه لم تراقبه في السر والعلن. ويلاحظ التفصيل الآتي :

١ - إن كان الفاعل اسما ظاهرا مؤنثا حقيقيا ولكنه مفصول من عامله بفاصل جاز تأنيث العامل وعدم تأنيثه (٢) ؛ نحو : نسيت الزهر مهندسه بارعه. أو نسيت ... ومثل : ما صاح إلا طفله صغيره ، أو : صاحت ، وعدم التأنيث هو الأفصح حين يكون الفاصل كلمه ... «إلا» (٣) والأفصح مع غيرها التأنيث (٤).

ص: ٧٦

١- بأن يكون مفردا ، أو مثنى ؛ لأن للجموع حكما سيجيء هنا.

٢- سواء أكان الفاصل ضميرا كالذي في قوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ...) أم غير ضمير كالأمثله التي ستجيء.

٣- أو : غير ، أو سوى ... مع ملاحظه أن كلمه : «غير» أو : «سوى» هي التي تعرب فاعلا ولكنها مضافه إلى المؤنث.

٤- وفي هذا يقول ابن مالك : وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو : أتى القاضى بنت الواقف - - يريد : أن الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث الحقيقي الذى وصفناه - يبيح تجريد الفعل من علامه التأنيث ، وضرب لذلك مثلا هو : أتى - القاضى - بنت الواقف. ويصح أنت القاضى ... ولو لا- الفصل لوجب تأنيث الفعل. ثم قال : والحذف مع فصل بإلا فضا كما زكا إلا فتاه ابن العلا وفى رأى ابن مالك أن عدم التأنيث مفضل على التأنيث حين يكون الفاصل كلمه : «إلا» مثل : ما زكا إلا فتاه ابن العلا ؛ أى : ما صلحت إلا فتاه الرجل المعروف بابن العلا. ثم قال : والحذف قد يأتى بلا فصل ، ومع ضمير ذى المجاز فى شعر وقع أى : أن العامل الذى فاعله مؤنث ظاهر حقيقى قد يتجرد من علامه التأنيث مع عدم وجود فاصل ؛ نحو : قال فتاه. وكذلك قد تحذف علامه التأنيث من العامل الذى فاعله ضمير متصل - مستتر ، أو بارز : - يعود على مؤنث مجازى (ذى مجاز ، أى : صاحب مجاز) نحو الأرض اهتز بالأمس اهتزازا شديدا ، ثم انشق بعد ذلك وهذا الحذف شاذ لا يصح محاكاته ، ولا القياس عليه.

٢ - وكذلك يصح الأمران إن كان للفاعل ظاهرا ، ومؤنثا حقيقيا غير مفصول ، ولكن لا يراد به فرد معين ، وإنما يراد به الجنس كله ممثلا- في الفاعل ، فكأن الفاعل رمز لجنس معناه ، أو مراد به ذلك الجنس كله. ومنه «الفاعل» الذى فعله : «نعم» أو «بئس» أو أخواتهما (١). فيجوز إثبات علامه التأنيث وحذفها. نحو : نعم الأمّ ، ترعى أولادها ، وتشرف على شئون بيتها ... فكلمه «الأم» هنا لا- يراد بها واحده معينه ، وإنما يرمز بها إلى جنس الأم من غير تحديد ولا تخصيص. وهذا على اعتبار «أل» جنسيه (٢) ؛ فيجوز أن يقال : نعم الأم ، ونعمت الأم (٣).

٣ - وكذلك إن كان الفاعل ظاهرا ولكنه جمع تكسير للإناث أو الذكور فيصح تأنيث العامل ، وعدم تأنيثه ؛ نحو : عرفت الفواطم طريق السداد ،

ص: ٧٧

١- فى الجزء الثالث باب خاص بهما ، وبألفاظ المدح والذم الأخرى.

٢- وليست للعهد. ومقتضى ذلك - كما قالوا ، ونصوا على أنه لا بعد فيه - جواز الأمرين فى مؤنث قصد به الجنس ؛ نحو : صار المرأه متعلمه كالرجل. ومثل هذا : ما قام من امرأه ؛ فيصح زياده تاء التأنيث وعدم زيادتها ؛ لأن «من» أفادت الجنسيه بخلاف ما قامت امرأه ؛ لكون المراد بها الفرد وإنما جاء العموم من النفى ...

٣- ليس من اللازم فى هذه الصوره أن يكون الفاعل ظاهرا ، فقد يكون ضميرا مفسرا بنكره بعده ، نحو : نعم فتاه عائشه؟

واتبعت الهنود سبل الرشاد. ويصح : عرف .. واتبع ... ؛ فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعه ، أو الفئه ، ... وعدم التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق ؛ فكأنك في الحاله الأولى تقول : عرفت جماعه الفواطم طريق السداد ، واتبعت جماعه الهنود سبل الرشاد. وكأنك في الحاله الثانيه تقول : عرف جمع الفواطم (١) ... واتبع جمع الهنود (٢) ... فالتأنيث ملاحظ فيه معنى «الجماعه» والتذكير ملاحظ فيه معنى «الجمع». وكأن العامل مسند إلى هذه أو تلك ؛ ويجرى التأنيث أو التذكير على أحد الاعتبارين.

ومثل قولهم : إذا دعا البدوى استجاب سكان الحى لدعوته ؛ فأسرع الرجال إليه ، وبادر الفتيان لنجدته ... ويجوز : استجابت - أسرعت - بادرت ؛ فيجرى التأنيث أو التذكير هنا - كما فى سابقتها - على أحد الاعتبارين.

ويجرى على اسم الجمع (٣) واسم الجنس الجمعى (٤) المعرب (٥) ، ما يجرى على جمع التكسير ؛ نحو : قالت طائفه لا تسالموا العدو. ونحو : شربت البقر ... ويجوز : «قال ، وشرب» (٦) ...

ص: ٧٨

١- وإنما صح حذف التاء من الفعل مع أن فاعله اسم ظاهر حقيقى التأنيث لأن تأويله بمعنى «الجمع» جعله بمنزله المذكر مجازا ؛ فأزال المجازى الطارئ ما كان يلاحظ لأجل التأنيث الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى «رجال» فى الصوره التاليه.

٢- وإنما صح حذف التاء من الفعل مع أن فاعله اسم ظاهر حقيقى التأنيث لأن تأويله بمعنى «الجمع» جعله بمنزله المذكر مجازا ؛ فأزال المجازى الطارئ ما كان يلاحظ لأجل التأنيث الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى «رجال» فى الصوره التاليه.

٣- هو ما يدل على ما يدل عليه الجمع ، ولكن ليس له مفرد من لفظه ، مثل : قوم - رهط - طائفه ...

٤- سبق تعريفه وكل ما يتصل به فى ج ١ م ١ ص ٢٠.

٥- بخلاف المبنى مثل : «الذين» فى رأى من يعتبرها اسم جنس جمعيا (وانظر «ا» فى ص ٨٢ حيث تتمه الحكم الخاص بعامل اسم الجنس الجمعى).

٦- وفى جمع التكسير وفى فاعل «نعم» وأخواتها (وهى التى سبق الكلام عليها قبل جمع التكسير) يقول ابن مالك : والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن أى : تاء التأنيث التى تزداد فى العامل للدلاله على تأنيث الفاعل - حكمها من ناحيه وجودها أو الاستغناء عنها ، كحكمها فى العامل الذى يكون فاعله هو كلمه : «اللبن» (بمعنى : الطوب الذى لم يطبخ بالنار ولم يدخلها) حيث يقال : تكاثر اللبن. أو تكاثر اللبن ؛ بزياده تاء التأنيث أو بحذفها فكذلك - - الشأن فى كل جمع سوى جمع المذكر السالم المستوفى للشروط - وجمع المؤنث السالم المستوفى أيضا - فلم يبق جمع سواهما إلا جمع التكسير ، فكأنه يريد أن يقول : إذا كان الفاعل جمع تكسير جاز فى عامله التأنيث ؛ نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال ، على نحو ما شرحناه. ثم قال : والحذف فى «نعم الفتاه» استحسنا لأن قصد الجنس فيه بين

٤- وإن كان الفاعل الظاهر جمع مؤنث سالما - مستوفيا للشروط (١) - فحكمه كحكم مفردة ؛ فيجب تأنيث عامله - فى الرأى الأقوى - كقولهم : بلغت الأعرابيات فى قوه البيان وبلاغه القول مبلغ الرجال ، وكانت الشاعرات تجيد القريض كالشعراء ، وربما سبقت شاعره كثيرا من الفحول ...

فإن لم يكن مستوفيا للشروط جاز الأمران ؛ نحو : أعلنت الطلحات السفر ، أو أعلن ... (جمع : طلحه ، اسم رجل) ؛ وكقول بعض المؤرخين : (لما تمت «أذرعاً» (٢) بناء وعمرانا هياً واليها طعاما للفقراء ، ونظر فإذا جمع من النساء مقبل ؛ فقال : الحمد لله ، أقبل أولات الفضل ممن عملن بأنفسهن ، وساعدن بأولادهن ؛ ابتغاء مرضاه الله ...) فيصح فى الفعلين : «تم ...» - «أقبل ...» زيادة تاء التأنيث فى آخرهما ، أو عدم زيادتها.

وبديه أن الفاعل إذا كان جمع مذكر سالما مستوفيا للشروط ، لا يجوز - فى الرأى الأصح - تأنيث عامله ؛ وإنما يحكم له بحكم مفردة ؛ كقولهم : «أسرع المحاربون إلى لقاء العدو ، فرحين ، ولم يتزحزح الواقفون فى الصفوف الأماميه ، ولم يتقهقر الواقفون فى الصفوف الخلفيه ؛ حتى كتب الله لهم النصر ، وفاز المخلصون بما يبتغون».

فإن كان غير مستوف للشروط (٣) جاز الأمران على الاعتبارين السالفين - (معنى الجمع أو : معنى الجماعه) نحو : أظهر أولو العلم فى السنوات الأخيره عجائب ؛ لم يشهد الأرضون مثلها من بدء الخليقه ، وشاهد العالمون من آثار العبقريه ما جعلهم يرفعون العلم والعلماء إلى أعلى الدرجات ... ؛ فيصح فى الأفعال

ص : ٧٩

١- سبقت شروطه فى ج ١ ص ١٠٠ المسأله ١٢.

٢- اسم بلد بالشام.

٣- ومن هذا أن يدخل على صيغه المفرد عند الجمع تغيير - أى تغيير - فى عدد الحروف ، أو فى ضبطها.

المذكوره عدم إلحاق علامه التأنيث بها كما هنا ، أو زيادتها فيقال : أظهرت -- - تشهد - شاهدت ...

٥ - وإن كان الفاعل الظاهر مؤنثا غير حقيقي (وهو المجازي) صح تأنيث عامله وعدم تأنيثه ؛ نحو : امتلأت الحديقته بالأزهار - تمتلئ الحديقته بالأزهار. ويصح : امتلأ ، ويمتلئ.

٦ - هناك صور للفاعل المؤنث الحقيقي لا- يصح أن يؤنث فيها عامله ، منها : أن يكون الفاعل هو التاء التي للمفردة ؛ مثل : كتبت - أو لمثناها ؛ نحو كتبتما ، أو التي معها نون النسوة ؛ مثل كتبتن (١) ... أو يكون الفاعل هو : «نا» التي لجماعه المتكلمات ؛ نحو : كتبتنا. أو نون النسوة ؛ نحو كتبتن ...

ومنها : أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقي مجرورا في اللفظ بالباء التي هي حرف جرّ زائد ، وفعله هو : كلمه : «كفى» مثل : «كفى بهند شاعره (٢)».

الحاله الثانيه (٣) : أن يكون الفاعل ضميرا متصلا عائدا على مؤنث مجازي ، أو حقيقي ؛ كقولهم : بلادك أحسنت إليك طفلا ، وأفاءت عليك الخير يافعا ؛ فمن حقها أن تسترد جزاءها منك شابًا وكهلا. وكقولهم : الأم المتعلمه تحسن رعايه أبنائها ؛ فترفع شأن بلادها ... (٤) ففاعل الأفعال (وهي : أحسن - أفاء - تسترد ...) ضمير مستتر تقديره : «هي» ، يعود على مؤنث مجازي ، وأما فاعل

ص : ٨٠

- ١- طريقه إعراب هذا الضمير ونظائره موضحة تفصيلا في موضعها الأنسب وهو «كيفية إعراب الضمير» ج ١ م ١٩ ص ٢١٣.
- ٢- نص النحاه على أن يكون الفعل هو : «كفى» الذي يكون فاعله مجرورا بحرف الباء الزائده. ويفهم من هذا أن غيره من الأفعال التي فاعلها مجرور بحرف جر زائد - قد يتصل به علامه تدل على تأنيث ذلك الفاعل. بل إنهم ذكروا أمثله للتأنيث بمناسبه عارضه في باب النائب عن الفاعل ومن تلك الأمثله قوله تعالى : (وَمَا تَشْقُطُ مِنْ رَقَةٍ ...) وقوله : (وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا ...) وقوله : (وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى ...)
- ٣- سبقت الأولى من حالتى وجوب التأنيث فى ص ٧٥.
- ٤- «ملاحظه» : التأنيث فى صور الحاله الثانيه واجب ولو عطف على الفاعل مذكر ؛ نحو : البنت قامت - هي - والوالد ؛ كوجوبه فى نحو : قامت البنت والوالد. كما يلزم التذكير فى عكسه ؛ نحو : قام الوالد والبنت. أما قولهم : «يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع فخاص بنحو : البنت والوالد قائمان.

الفاعلين : (تحسن - ترفع ...) فضمير مستتر تقديره : «هى» يعود على مؤنث حقيقى ...

فإن كان الفاعل ضميرا بارزا منفصلا كان الأفضح الشائع فى الأساليب العاليه عدم تأنيث عامله : نحو : (ما فاز إلا أنت يا فتاه الحى) - (الفتاه ما فاز إلا هى) - (إنما فاز أنت - إنما فاز هى) ، ... وأشباه هذه الصور مما يقال عند إرادته الحصر. ومع أن التأنيث جائز فإن الفصحاء يفرون منه.

ص: ٨١

(أ) اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطه - إذا وقع مفرده هذا فاعلا ووجب تأنيث عامله مطلقا ؛ (أى) : سواء أكان من الممكن تمييز مذكرة من مؤنثه ، كبقرة وشاه ، أم لم يمكن ؛ كنمله ودوده) ؛ فيقال : سارت بقرة - أكلت شاه - دأبت نملة على العمل - ماتت دوده.

أما اسم الجنس المفرد الخالي من التاء الذي لا يمكن تمييز مذكرة من مؤنثه فيجب تذكير عامله ، ولو أريد به مؤنث ؛ مثل : صاح هدهد - غرد بلبل ، ... فإن أمكن تمييز مذكرة من مؤنثه روعى فى تأنيث العامل وعدم تأنيثه ما يدل عليه التمييز. فالمعول عليه فى تأنيث عامل اسم الجنس المفرد الخالي من التاء ، أو عدم تأنيثه - هو مراعاة اللفظ عند عدم التمييز.

(ب) إذا كان الفاعل جمعا يجوز فى عامله التذكير والتأنيث (كجمع التكسير) فإن الضمير الغائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضا التذكير والتأنيث ؛ نحو : قامت الرجال كلهم - أو قام الرجال كلها ... والأحسن لدى البلغاء موافقه الضمير للعامل فى التذكير وعدمه ؛ نحو : قامت الرجال كلها ، أو قام الرجال كلهم ، ونحو : حضرت الأبطال كلها ، أو : حضر الأبطال كلهم ، وذلك ليسير الكلام على نسق متماثل.

(ج) كما تلحق تاء التأنيث الفعل فى المواضع السابقه تلحق أيضا الوصف - كما سبق (١) - إلا إذا كان الوصف مما يغلب عليه ألّا تلحقه التاء ؛ مثل : «فعل» ، بمعنى : «فاعل» ؛ كصبور ، وجحود ... ومثل : «فعل» بمعنى : مفعول ؛ كطريح وطريد ، بمعنى : مطروح ، ومطروود (٢). ومثل : التفضيل (٣) فى بعض صورته. وكذلك لا تلحق آخر اسم الفعل (٤) ؛ كهيئات. ولا العامل إذا كان

ص : ٨٢

١- فى «ج» من ص ٧٥

٢- بيان هذا وتفصيله فى الباب الخاص بالتأنيث ج ٤ م ١٦٩ ص ٤٣٧.

٣- له باب مستقل فى ج ٣ م ١١٢ ص ٣٢٢.

٤- له باب مستقل فى ج ٤ م ١٤١ ص ١٠٨.

شبه جملة على رأى الذى يجعل شبه الجملة رافعا فاعلا بشروط اشتراطها. وهو رأى يحسن إغفاله اليوم.

(د) إذا قصد لفظ كلمة ما ؛ (اسما كانت ، أو فعلا ، أو حرفا) جاز اعتبارها مذكوره على نيه : «لفظ» أو مؤنثه على نيه : «كلمه». وكذلك حروف الهجاء فى رأى الأشهر ؛ تقول فى كلمة سمعتها مثل : «هواء» أعجبنى الهواء ، أو : أعجبتنى الهواء. فالأولى على إرادته : أعجبنى لفظ : «الهواء» والثانية على إرادته : أعجبتنى كلمة : «الهواء». وتقول فى إعراب : «أعجب» إنه فعل ماض ، أو إنها فعل ماض ...

وتقول «أل» هو : حرف يفيد التعريف أحيانا. أو : هى حرف تفيد التعريف أحيانا. وهكذا ...

وتنظر للحرف الهجائى «الميم» مثلا فتقول : إنه جميل المنظر ، أو إنها جميله المنظر ... وعلى حسب التذكير أو التأنيث فى كل ما سبق ، يذكر أو يؤنث العامل والضمائر وغيرها.

(ه) الأحكام الخاصه بالتذكير والتأنيث المترتبين على وقوع الفاعل مفردا مؤنثا. تطبق أيضا حين وقوعه مثنى مؤنثا ، فيجرى على عامل الفاعل المؤنث المثنى. وعلى الضمائر العائده عليه من التذكير والتأنيث ، ما يجرى عليهما مع الفاعل المفرد المؤنث - كما يفهم مما سبق -.

سابعها : أن يتقدم - أحيانا - على المفعول به ؛ كالأمثله السابقه ، وكقول الشاعر:

وإذا أراد الله أمرا لم تجد

لقضائه ردا ولا تحويلا

ولهذا التقدم أحوال ثلاث ؛ فقد يكون واجبا ، وقد يكون ممنوعا ، وقد يكون جائزا.

(١) فيجب الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير مفعوله فى مواضع ، أشهرها :

١ - خوف اللبس الذى لا- يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به ؛ كأن يكون كل منهما اسما مقصورا ؛ نحو : ساعد عيسى يحيى. أو مضافا لياء المتكلم ؛ نحو : كرم صديقى أبى (١). فلو تقدم المفعول به على الفاعل لخفيت حقيقه كل منهما. وفسد المراد بسبب خفائها ؛ لعدم وجود قرينه تزيل هذا الغموض (٢) واللبس. فإن وجدت قرينه لفظيه أو معنويه تزيله لم يكن الترتيب واجبا. فمثال اللفظيه : أكرمت يحيى سعدى ، فوجود تاء التأنيث فى الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث (سعدى) ، ومثل : كلم فتاه يحيى ؛ لأن عوده الضمير على «يحيى» دليل على أنه الفاعل ، وأنه متقدم فى الرتبة (٣) ، برغم تأخره فى اللفظ. (ولهذا يسمّى المتقدم خ خ حكما). ولم يكن مفعولا- به لكيلا- يعود الضمير على شىء متأخر فى اللفظ والرتبه ؛ وهذا أمر لا يساير الأساليب الصحیحه التى تقضى بأن الضمير لا بد أن يعود على متقدم فى الرتبة ، إلا فى بعض مواضع (٤) معينه ، ليس منها هذا الموضع.

ومثال المعنويه : أتعبت نعمى الحمى. فالمعنى يقتضى أن تكون «الحمى» هى الفاعل ؛ لأنها هى التى تتعب «نعمى» ، لا العكس.

٢ - أن يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول به اسما ظاهرا ؛ نحو : أتقنت العمل ، وأحكمت أمره. ولا مانع فى مثل هذه الصوره من تقدم المفعول به على

ص: ٨٤

١- يقع اللبس فى صور كثيره ؛ فيشمل كل الأسماء التى يقدر على آخرها الإعراب ، كالمقصور ، وكالمضاف إلى ياء المتكلم ، وكالأسماء التى تعرب إعرابا محليا ، ومنها «المبنيات» ؛ كأسماء الإشاره ، وأسماء الموصول ...

٢- لا التفات لما يقال من أن مخالفه الترتيب جائزه مع اللبس ، فهذا كلام لا يساير الأصول اللغويه العامه ، ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام.

٣- بيان الرتبة والدرجه ملخص فى رقم ٤ من هامش ص ٨٥

٤- سبقت فى باب الضمير ج ١ ص ١٨٤. م ٢٠.

الفعل والفاعل معا ؛ لأن الممنوع أن يتقدم على الفاعل وحده ، فيتوسط بينه وبين الفعل.

٣ - أن يكون كل منهما ضميرا متصلا ولا حصر (١) في أحدهما ؛ نحو عاونتك كما عاونتني.

٤ - أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر. (والغالب أن تكون أداه الحصر هي : «إنما» أو «إلا» المسبوقه بالنفي) ، نحو : إنما يفيد الدواء المريض ، أو : ما أفاد الدواء إلا المريض.

وقد يجوز تقديم المفعول به على فاعله إذا كان المفعول محصورا بإلا المسبوقه بالنفي ، بشرط أن تتقدم معه «إلا» ؛ نحو : ما أفاد -إلا- المريض - الدواء (٢). ومع جواز هذا التقديم لا- يميل أهل المقدره البلاغيه إلى اصطناعه ؛ لمخالفته الشائع بين كبار الأدباء.

(ب) ويجب إهمال الترتيب ، وتقديم المفعول به على الفاعل فيما يأتي :

١ - أن يكون الفاعل مشتملا على ضمير يعود على ذلك المفعول به ، نحو : صان الثوب لايبسه - قرأ الكتاب صاحبه. ففي الفاعل (وهو : لايس - صاحب) ضمير يعود على المفعول به السابق (٣). فلو تأخر المفعول به لعاد ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبه (٤) ؛ وهو مرفوض في هذا الموضع. أما عوده على المتأخر لفظا

ص : ٨٥

١- سبق في الجزء الأول - ص ٣٦٤ م ٣٧ - الإشارة إلى معنى الحصر (القصر) والغرض منه ..

٢- لما كان المحصور بإلا هو الواقع بعدها مباشره كان تقدمه معها لا لبس فيه ؛ لأن وجودها قبله مباشره يدل على أنه المحصور بغير غموض. أما المحصور «بانما» فإنه المتأخر عنها ، الذي لا- يليها مباشره. فإذا تقدم ضاع - في بعض الحالات - الغرض البلاغي من الحصر ، ولا قرينه في الجملة تدل على التقديم وموضعه. فيقع اللبس الذي يفسد الغرض.

٣- يتساوى في هذا الحكم اتصال الضمير بالفاعل مباشره ، - كالمثالين المذكورين - واتصاله بشيء ملازم للفاعل ، لا يمكن أن يستغنى عنه الفاعل ، كصلة الموصول إذا كان الفاعل اسم موصول كالذي في قول الشاعر : سموت فأدركت العلاء وإنما يلقي عليّات العلاء من سما لها ففي الصلة : (سما لها) ضمير يعود على المفعول به ، (وهو : عليّات) فوجب تقدمه لهذا.

٤- شرحنا (في باب الضمير ج ١ ص ١٨٢) معنى التقدم في اللفظ مع التقدم في الرتبة ، ومعنى التقدم في اللفظ دون الرتبة. وملخصه : أن بناء الجملة العربيّه قائم على ترتيب يجب مراعاته بين كلماتها ؛ - فتتقدم واحده على الأخرى وجوبا أو جوازا ؛ فإن كان تقدم اللفظ واجبا بحسب الأصل الغالب عليه سمى تقدما في الرتبة ، أو في الدرجة ، فالأصل في المبتدأ وجوب تقدمه على الخبر ، والأصل في الفعل وجوب تقدمه على فاعله ومفعوله ، والأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول ... فإذا تحقق هذا الأصل ووضع كل لفظ في مكانه وفي درجته قيل إنه متقدم في اللفظ وفي الرتبة ؛ كالمبتدأ حين يتقدم على خبره ، وكالفاعل حين يتقدم على مفعوله. فإذا تأخر المبتدأ عن خبره ، أو الفاعل عن مفعوله ، لم يفقد درجته ، ولم تزل عنه رتبته ، برغم تأخره اللفظي ؛ فيقال عنه : إنه متأخر لفظا لا رتبة ... وهناك مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه شرحناها - كما قلنا - في مكانها الأنسب لها ، وهو باب الضمير ج ١ ص ١٧٤ م ٢٠ برغم أن بعض المطولات النحويه تذكرها في آخر باب الفاعل

لمناسبه طارثه.

دون رتبه - وهو المسمى بالمتقدم حكما - فجائز. ومن أمثله: عود الضمير من مفعول به متقدم على فاعله المتأخر؛ نحو؛ حملت ثمارها الشجره - فالضمير «ها» فى المفعول عائد على «الشجره» التى هى الفاعل المتأخر فى اللفظ، دون الرتبه؛ لأن ترتيب الفاعل فى تكوين الجملة العرييه يسبق المفعول به. ونحو: أفادت صاحبها الرياضه - أروى حقله الزارع... أما عوده الضمير على المتأخر لفظا ورتبه فكما عرفنا - ممنوعه إلا فى بعض مواضع محدده. وقد وردت أمثله قديمه عاد الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه فى غير تلك المواضع؛ فحكم عليها بالشذوذ وبعدم صحه محاكاتها، إلا فى الضروره الشعريه، بشرط وضوح المعنى، وتمييز الفاعل من المفعول به؛ فمن الخطأ أن نقول: أطاع ولدها الأم - أرضى ابنه أباه.

٢ - أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر (بأداه يغلب أن تكون «إلا» المسبوقه بالنفى، أو «إنما»). نحو: لا ينفع المرء إلا العمل الحميد - إنما ينفع المرء العمل الحميد. وقد يجوز تقديم المحصور «بالا» على مفعوله إذا هى تقدمت معه وسبقته؛ نحو: لا ينفع إلا العمل الحميد المرء...

«ملاحظه»: ستأتى (١) مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول به على عامله، فيكون متقدما على فاعله تبعا لذلك.

(ح) فى غير ما سبق (فى: ا، ب) يجوز الترتيب وعدمه. ومن أمثله تقديم الفاعل على المفعول جوازا قول الشاعر:

وإذا أراد الله نشر فضيله

طويت أتاح لها لسان حسود

ص: ٨٦

١- فى الصفحه التاليه

ومن أمثله تقديم المفعول به على فاعله وحده : الجهل لا يلد الضياء ظلامه ... وقول الشاعر :

أبت لي حمل الضيم نفس أبيه

وقلب إذا سيم الأذى شبّ وقده (١)

ويفهم من الأقسام السالفه أن المواضع التي يتقدم فيها الفاعل وجوبا - هي عينها المواضع التي يتأخر فيها المفعول به وجوبا ، فيمتنع تقديمه على فاعله. والعكس صحيح كذلك ؛ فالمواضع التي يتقدم فيها المفعول به على فاعله وجوبا هي عينها المواضع التي يتأخر فيها الفاعل وجوبا ، ويمتنع تقديمه عليه. وحيث لا وجوب في التقديم أو التأخير يجوز الأمران ، ولا يمتنع تقديم هذا أو ذاك.

* * *

بقيت مسأله الترتيب بينهما وبين عاملهما. وملخص القول فيها : أنّ الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله - كما سبق (٢) - وأنّ المفعول به يجب تقديمه على عامله في صور (٣) ، ويمتنع في أخرى ؛ ويجوز في غيرهما.

١- فيجب تقديمه :

١ - إن كان اسما له الصدارة في جملته ؛ كأن يكون اسم استفهام ، أو اسم شرط .. ؛ نحو ؛ من قابلت؟ - أيّ نبيل تكرم أكرم ... وكذلك إن كان مضافا لاسم له الصدارة ؛ نحو : صديق من قابلت؟ - صاحب أيّ نبيل تكرم أكرم ...

٢ - كذلك يجب تقديمه إن كان ضميرا منفصلا لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله (٤) به ؛ كقولهم : «أيها الأحرار : إياكم نخاطب ، وإياكم ترقب البلاد ...» فلو تأخر المفعول به : (إيا) لاتصل بالفعل ، وصار الكلام : نخاطبكم ... ترقبكم .. ؛ فيضيع الغرض البلاغي من التقديم (وهو : الحصر).

٣ - وكذلك يجب تقديمه إذا كان عامله مقرونا بفاء الجزاء (٥) في جواب

ص : ٨٧

١- ناره.

٢- في ص ٧١

٣- وفي هذه الصور يكون متقدما على فاعله أيضا - كما أشرنا - ؛ إذ لا يمكن أن يتقدم على عامله دون أن يتقدم على فاعله.

٤- وذلك في غير باب : «سليته» و «خلتنيه» حيث يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول به عن عامله ؛ (كما تقدم في ج ١ ص ١٧٢ باب الضمير. م ٢٠).

٥- في هذا الموضع يصح أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها.

«أَمْيًا» الشرطية الظاهرة أو المقدره ، ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأما. فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلا ، لأن الفعل - وخاصة المقرون بفاء الجزاء - لا يلي «أما» الشرطية (١). ومن الأمثلة قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ ، فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وقوله : (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ، وَثِيَابِكَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ فَاهْبُتْ...)(٢) بخلاف : أما اليوم فساعد نفسك ، حيث لا يجب تقديم المفعول به ، لوجود الفاصل ؛ وهو هنا : الظرف (٣).

ب - ويمتنع تقديم المفعول به على عامله في الصور الآتية (٤) : (وقد سبقت الإشارة لبعضها).

١ - جميع الصور التي يمتنع فيها تقدمه على فاعله ، وقد سبقت (٥) ؛ (ومنها أن يكون تقدمه موقعا في لبس ، نحو : ساعد يحيى عيسى. فلو تقدم المفعول به - من غير قرينه - لالتبس بالمتبدأ ، ومهمه المتبدأ المعنوية تخالف مهمه الفاعل. وكذلك بقيه الصور الأخرى) ما عدا الثانية ؛ فيجوز فيها الأمران.

٢ - أن يكون مفعولا لفعل التعجب «أفعل» في مثل : ما أعجب قدره الله التي خلقت هذا الكون.

٣ - أن يكون محصورا بأداه حصر ؛ هي : «إلا» المسبوقه بالنفي ، أو «إنما» نحو : لا- يقول الشريف إلا-الصدق - إنما يقول الشريف الصدق.

٤ - أن يكون مصدرا مؤولا من «أن المشدده أو المخففه» مع معموليها ؛ نحو : عرف الناس أن الكواكب تفوق الحصر ، وأيقن العلماء أن بعض منها قريب الشبه بالأرض. إلا إن كانت «أن» مع معموليها مسبوقة بأداه الشرط :

ص : ٨٨

١- كما سيجيء في ص ١٣٥.

٢- هذا الموضوع يعبر عنه بعض النحاه بأنه ما يكون العامل فيه جوابا للأداه «أما» الشرطية المقدره ، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامل فيه فعل أمر مقرونا بالفاء ، والمعمول به منصوبا بفعل الأمر. ولم يشترط وجود «أما» المقدره. فعند الإعراب قد يلاحظ وجودها فتكون الفاء في الأمثلة السابقه داخله على جوابها ، أو لا يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائده. والمفعول المتقدم معمولا لفعل الأمر المتأخر عنه. وهذا الإعراب أيسر وأوضح لخلوه من التقدير. (ثم انظر الأمر الثالث ص ١٣٥).

٣- راجع ص ١٣٥.

٤- مع ملاحظه ما هو مذكور منها في الزيادة ، - ص ٩١ -

٥- في ص ٨٤.

«أما» ؛ نحو : أما أنك فاضل فعرفت. لأن «أما» لا تدخل إلا على الاسم.

٥ - أن يكون واقعا في صله حرف مصدرى (١) ينصب الفعل (وهو : أن - كي) فى نحو : سرنى أن تقرن القول الحسن بالعمل الأحسن ؛ لكى يرفع الناس قدرك. فإن كان واقعا فى صله حرف مصدرى غير ناصب جاز - فى رأى - تقديمه على عامله ، لا على الحرف المصدرى ؛ نحو : أبتهج ما الكبير احترم الصغير. والأصل : أبتهج ما احترم الصغير الكبير ، وامتنع - فى رأى آخر (٢) - تقديمه على عامله. وهذا رأى أقوى وأنسب فى غير صله «ما» المصدرية (٣).

٦ - أن يكون مفعولا- لعامل مجزوم بحرف جزم يجزم فعلا- واحدا (٤). فيجوز تقدمه على عامله وعلى الجازم معا ، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم ؛ تقول : وعدا لم أخلف ، وإساءه لم أفعل. ولا يصح : لم وعدا أخلف ، ولم إساءه أفعل.

٧ - أن يكون مفعولا- به لفعل منصوب بالحرف : «لن» ، فلا يجوز أن يتقدم على عامله فقط. وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى «لن» معا ، نحو : ظلما لن أحاول ، وعدوانا لن أبدأ (٥).

ص: ٨٩

١- بيان الحروف المصدرية ، وتفصيل الكلام على أحكامها مدون فى ج ١ ص ٢٩٤ م ٢٩ :

٢- لهذا بيان فى ج ١ م ٢٩.

٣- راجع «الصبان» فى هذا الموضوع ، ثم «التصريح» فى باب «الحال» ، عند الكلام على تأخر الحال عن عاملها وجوبا.

٤- فخرج حرف الشرط الذى يجزم فعلين مثل : إن. فلا يجوز التقدم عليه.

٥- وقد عرض ابن مالك عرضا سريعا موجزا لأحوال الترتيب السابقه ، واكتفى فيها بالإشاره المختصره التى لا توفى الموضوع حقه من الإيضاح والتفصيل النافعين. قال : والأصل فى الفاعل أن يتصلا والأصل فى المفعول أن ينفصلا وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجى المفعول قبل الفعل يريد : أن الأصل فى تكوين الجملة العربيه ، وترتيب كلماتها ، يقتضى اتصال الفاعل بعامله ، وانفصال المفعول به عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلا بينهما ؛ إذ مرتبه الفاعل مقدمه على مرتبه - - المفعول به. ومراعاة هذه المرتبه تجعل الفاعل هو الذى يل العامل ، وتجعل المفعول به مفصولا منه بالفاعل. ثم بين أن هذا الأصل لا يراعى أحيانا ؛ فيتقدم المفعول به على الفاعل ، ويفصله عن فعله وعامله. وانتقل بعد ذلك إلى حالتين من الحالات التى يجب فيها تأخير المفعول به ؛ وهما حاله خوف اللبس ، وحاله الفاعل الضمير ، غير المحصور ، الواجب اتصاله بعامله ، فقال فيهما : وأخر المفعول إن لبس حذر أو أضمر الفاعل غير منحصر وأوضح بعد ذلك أن المحصور «بيلا» أو «إنما» يجب تأخيره ؛ فاعلا كان أو مفعولا به ، وأنه يجوز تقديمه. ولم يذكر النوع الذى يصح تقديمه ، ولا شرطه ، مكتفيا بأن يقول إن تقديم المنحصر يصح إذا ظهر المقصود ، ولم يخف المعنى ، أو يتأثر به. وفى هذا يقول : وما بيلا أو يائما انحصر أخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر وختم كلامه بأن بين أن عود الضمير من المفعول به المتقدم على فاعله المتأخر شائع فى أفصح الأساليب ، لا عيب فيه ؛ لأنه عائد على متأخر فى اللفظ متقدم فى الرتبة. وهذا كثير شائع ، كما قلنا : وساق مثلا لذلك هو : خاف ربّه عمر. أما عود الضمير من الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر فوصفه بأنه شاذ ، لا يصح القياس عليه : ومثل له بنحو : زان نوره الشجر. فيقول : وشاع نحو : «خاف ربّه عمر» وشذّ نحو : «زان نوره الشجر» وكلامه مجمل ، بل مبتور.

وفى غير مواضع التقديم الواجب ، والتأخير الواجب (١) ، يجوز الأمران.

ص: ٩٠

١- ومن مواضع التأخير الواجب ما يأتي فى الزياره - ص ٩١ -

هناك مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به على عامله. منها (١): أن يكون مفعولا به لفعل مؤكد بالنون. نحو: حاربنا هواك.

أو مفعولا به لفعل مسبوق بلام الابتداء؛ وليس قبلها «إن»؛ فلا يصح: في مثل: لينصر (٢) الشريف أهل الحق... أن يقال: أهل الحق لينصر الشريف. ويصح أن يقال: إن الشريف أهل الحق لينصر.

أو يكون فعله مسبوqa بلام القسم؛ نحو: والله لفي غد أقضى حق الأهل.

أو مسبوqa بالحرف: «قد» نحو: قد يدرك المتأني غايته؛ أو: «سوف»؛ نحو: سوف أعمل الخير جهدي.

أو باللفظ: «قلما»؛ نحو: قلما أخرجت زياره واجبه.

أو: «ربما» نحو: ربما أهلك البعوضه الفيل.

ص: ٩١

١- راجع المواضع التاليه في الصبان ، وكذا الهمع ج ١ ص ١٦٦.

٢- على اعتبار هذه اللام للابتداء.

ثامنها : عدم تعدّده ؛ فلا- يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا- فاعل واحد. أما مثل : تصافح عليّ وأمين ، ومثل : تسابق حلیم ، ومحمود ، وسليم ، و.. فإن الفاعل هو الأول ، وما بعده معطوف عليه. ولا يصح في الاصطلاح النحويّ إعراب ما بعده فاعلا ، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره (١).

تاسعها : إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفا مستوفيا الشروط (٢) ؛ مثل : أمتقن الصانعان؟

ص: ٩٢

-
- ١- يقول النحاه : إن مجموع المعطوف والمعطوف عليه في المثالين السابقين وأشباههما هو الفاعل الذي أسند إليه الفعل ؛ فلا تعدد إلا في أجزائه. لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب ، فجعل الإعراب في أجزائه.
 - ٢- للوصف المستغنى بفاعله عن الخبر أحكام وتفصيلات سبق بيانها في بابها المناسب لها (باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٢٢ م ٣٣).

مسأله أخيره : عرض بعض (1) النحاء لما سمّاه : «الاشتباه بين الفاعل والمفعول به» وصعوبه التمييز بينهما فى بعض الأساليب. وأن ذلك يكثر حين يكون أحدهما اسما ناقصا (أى : محتاجا لتكملة بعده تبيين معناه ؛ كاسم الموصول ، و «ما» الموصوفه ...) والآخر اسما تامًا ؛ أى : لا يحتاج للتكملة. وضرب لذلك مثلا هو : «أعجب الرجل ما كره الأخ». فما الفاعل فى الجملة السابقه؟ أهو كلمه : «الرجل» ، أم كلمه : «ما» التى بعده؟ وما المفعول به فى الحالتين؟

وقد وضع ضابطا مستقلا لإزاله الاشتباه ؛ ملخصه :

(أ) أن نفرض الاسم التام هو الفاعل ؛ فنضع مكانه ضميرا مرفوعا للمتكلم ، ونفرض الاسم الناقص هو المفعول به ، ونضع مكانه اسما ظاهرا ، منصوبا. أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه (2) ؛ (حيوانا مثله إن كان المراد من الاسم الناقص حيوانا ، وغير حيوان إن كان الناقص كذلك) فإن استقام المعنى مع هذا الفرض فالضبط الأول صحيح ، على اعتبار أن الاسم التام هو الفاعل ، وأن الناقص هو المفعول به. وإن لم يستقم المعنى لم يصح الضبط السابق. نقول فى المثال السالف أعجبت الثوب. فالتاء ضمير للفاعل المتكلم ، جاءت بدلا من الاسم التام (الرجل) وكلمه : «الثوب» جاءت بدلا من الاسم الناقص : «ما» وهى من جنسه ، باعتباره من جنس غير حيوانى. وقد ظهر أن المعنى على هذا الفرض غير مستقيم ؛ وهذا ينتهى إلى أن الضبط الذى كان قبله غير صحيح أيضا.

فإن كان المقصود من : «ما» ، إنسانا مثلا ، فوضعنا مكانها فردا من أفراد الإنسان فقلنا : أعجبت محمدا ... - صحّ الفرض وصح الضبط الذى كان قبله.

(ب) نفرض الاسم التام : «الرجل» فى المثال السابق هو المفعول به. «وما» هى الفاعل ؛ فنضع مكان المفعول به ضميرا منصوبا للمتكلم ، ونضع

ص: ٩٣

١- منهم الأشمونى فى آخر باب الفاعل.

٢- عاقلا كان الجنس أم غير عاقل.

مكان الناقص اسما ظاهرا ، أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه ؛ فإن استقام المعنى صح الضبط السابق وإلا فلا يصح ؛ نقول : أعجبنى الثوب ؛ إن كان المراد من «ما» شيئا غير حيوانى ، فيستقيم المعنى ويصح الضبط الأول.

(ح) إذا لم يصلح المعنى على اعتبار الاسم التام فاعلا أجريت التجربه على اعتباره مفعولا به ، وكذلك العكس إلى أن يستقيم.

وكالمثال السالف : أمكن المسافر السفر (١) ، بنصب : المسافر ، كما يدل على هذا الضابط السالف ؛ لأنك تقول : أمكننى السفر ؛ بمعنى : مكننى فاستطعته ، ولا تقول : أمكنت السفر ...

والحق أن هذه المسأله التى عرض لها بعض النحاه لا تفهم بضابطهم (٢) ، ولا يزول ما فيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغويه ، وقيام قرينه تدل على الفاعل والمفعول به ، وتفرق بينهما. أما ذلك الضابط وما يحتويه من فروض فلا يزيل شبهه ، ولا يكشفها ؛ لأنه قائم على أساس وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أن يكون من جنسه (حيوانا عاقلا ، وغير عاقل - أو غير حيوان) فكيف نختار هذا البديل من جنس الأصيل إذا كنا لا نعرف حقيقه ذلك الأصيل وجنسه؟ فمعرفة البديل متوقفه على معرفه الأصيل أولا. ونحن إذا اهتدينا إلى معرفه الأصيل لم نكن بعده فى حاجه إلى ذلك الضابط ، وما يتطلبه من فروض لا تجدى شيئا ؛ ذلك أن الأصيل سيدل بمعناه فى جملته على من فعل الفعل ، فيعرف من وقع عليه الفعل تبعا لذلك ، ويزول الاشتباه. وإذا لا حاجه إلى الضابط ، ولا فائده من استخدامه ؛ لأن الغرض من استخدامه الكشف عن حقيقه الاسم الناقص ، وهذا الكشف يتطلب اختيار اسم من جنسه ليحل محله. فكيف يمكن الاهتداء إلى اسم آخر من جنسه إذا كان الاسم الناقص مجهول الجنس لنا؟

ص: ٩٤

١- الاسمان هنا تامان - وهى حاله قليله بالنسبه للأولى.

٢- عباره الضابط كما وردت عنهم هى : «أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبا ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه».

فمن الخير إهمال تلك المسأله بضابطها. وفروضه ، والرجوع فى فهم المثالين السابقين وأشباههما إلى فهم المعانى الصحيحه لمفرداتها اللغويه ، والاعتماد بعد ذلك على القرائن ، مع الفرار - جهد الطاقه - من استعمال تلك الأساليب الغامضه. هذا هو الطريق السديد ، وعليه المعول.

ص: ٩٥

(١) من الدواعي (٢) ما يقتضى حذف الفاعل دون فعله. ويترتب على حذفه أمران محتومان ؛ أحدهما : تغيير يطرأ على فعله (٣) ، والآخر : إقامه نائب عنه يحل محله ، ويجرى عليه كثير من أحكامه التي أسلفناها (٤) - ؛ كأن يصير جزءا أساسيا في الجملة ؛ لا يمكن الاستغناء عنه ، ويرفع مثله ؛ وكتأخره عن عامله (٥) ، وتأنيث عامله له أحيانا ، وتجرد العامل من علامه تشبيه أو جمع ... ؛ وكعدم تعدده ، وكإغناء هذا النائب عن الخبر أحيانا في مثل : أمزروع الحقلان؟

ص: ٩٦

١- يسميه كثير من القدماء : «المفعول الذى لم يسم فاعله». والأول أحسن ؛ لأنه أخصر ، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولا- به في أصله وغير مفعول به ؛ كالمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره ؛ - كما سيجىء في ص ١٠٩ م ٦٨ - هذا ، والذى يحتاج لنائب فاعل شيثان ، أحدهما : «الفعل المبني للمجهول». وقد يسمى أيضا : «الفعل المبني للمفعول» ، والتسميه الأولى أحسن. والآخر : «اسم المفعول» ؛ فلا بد لكل منهما من نائب فاعل. ويزاد عليهما المصدر المؤول في رأى سيجىء في «ب» من ص ١٠٧ ، أما اسم المفعول ، وأحكامه ، وكل ما يتعلق به ، فله باب خاص مستقل في الجزء الثالث.

٢- بعضها لفظى ؛ كالرغبه في الاختصار في مثل : لما فاز السباق كوفى. أى : كافأت الحكومه السباق ، مثلا ... وكالمماثله بين حركات الحروف الأخيره في السجع ؛ نحو : من حسن عمله ، عرف فضله. فلو قيل : عرف الناس فضله ، لتغيرت حركه اللام الثانيه ، ولم تكن مماثله للأولى ، وكالضروره الشعريه ... وبعضها معنوى ؛ كالجهل به ، وكالخوف منه ، أو عليه ... (ومما يصلح لكل واحد من الثلاثه قولنا : قتل فلان ، من غير ذكر اسم القاتل) وكإبهامه ، أو تعظيمه بعدم ذكر اسمه على الألسنه صيانه له ، أو تحقيره بإهماله ، وكعدم تعلق الغرض بذكره ، حين يكون الغرض المهم هو الفعل. وكشيوعه ومعرفته في مثل : جبلت النفوس على حب من أحسن إليها ... أى : جبلها الله وخلقها ...

٣- ولا بد أن يكون فعله غير جامد ، وغير أمر - كما سيجىء في رقم ٨ من ص ١٠٥ -

٤- في ص ٦٦.

٥- يرى بعض النحاه أنه يجوز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جمله ؛ لأن عله منع التقديم - وهى خوف التباس الجملة الاسميه بالفعل - غير موجوده هنا - (راجع الصبان ج ٣ باب. «أفعل التفضيل» عند قول ابن مالك : «وما به إلى تعجب وصل ...»). ولهذا إشاره في رقم ٢ من هامش ص ١٠٩.

(فالحقلان : نائب فاعل للمبتدأ اسم المفعول ، واسم المفعول لا- يرفع إلا- نائب فاعل ؛ كما عرفنا من قبل) ... إلى غير هذا من الأحكام الخاصة بالفاعل ؛ والتي قد تنتقل بعد حذفه إلى نائبه (١).

ولكل واحد من الأمرين تفصيلات وأحكام تخصه.

(١) إليك ما يتعلق بالأمر الأول :

١ - إن كان الفعل ماضيا ، صحيح العين (٢) ، خاليا من التضعيف - وجب ضم أوله ، وكسر الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مكسورا من قبل. فالفعل فى مثل : (فتح العمل باب الرزق - أكرم الناس الغريب ...) ، يتغير بعد حذف الفاعل ؛ فيصير فى الجملة : (فتح باب الرزق - أكرم الغريب (٣) ...) (وهناك بعض حالات يجوز فيها كسر أوله ، وستجىء (٤) ...).

٢ - إن كان الفعل مضارعا وجب - فى كل حالاته - ضم أوله أيضا ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحا من قبل ؛ فالمضارع فى مثل : يرسم المهندس البيت - يحرك الهواء الغصن - يصير فى الجملة بعد حذف الفاعل :

ص : ٩٧

١- وفى هذا يقول ابن مالك : ينوب مفعول به عن فاعل فيما له - كنيلى خير نائل وأصل الكلام : نال المستحق خير نائل ؛ أى : خير عطاء. فحذف الفاعل ، وتغير الفعل بعد حذفه تغيرا سنعرفه. وناب عنه المفعول به. وليس من اللازم أن يكون النائب مفعولا به ، كما قلنا ...

٢- من الاصطلاحات اللغويه الشائعه : «فاء» الكلمه ، «عين» الكلمه ، «لام» الكلمه. يريدون بالفاء : الحرف الأول من الكلمه الثلاثيه ، أصيله الأحرف ، وبالعين : الحرف الثانى ، «أى : الأوسط» وباللام الحرف الثالث ؛ «أى : الأخير». ويقولون عنها لذلك : إنها على وزن : «فعل» ؛ مثل : كتب - قعد - فتح ... فكل واحده على وزن «فعل».

٣- أين الكسر فى نحو : صيم الشهر - بيع التمر؟ أصلهما : صوم - بيع. وخضوعا لأحكام عامه فى : «الإعلال» طرأ عليهما تغيير معروف ؛ بقلب الضمه فيهما كسره ، فقلب الواو ياء ، وحذف الكسره من ياء : «بيع» - وانظر رقم ٥ الآتى فى ص ١٠٠ - فالكسر مقدر كتقديره فى المضعف ؛ (مثل : عدّ ؛ فأصله : عدد قبل الإدغام).

٤- فى رقم ٥ من ص ١٠٠.

يرسم البيت - يحرك الغصن (١). ومثل قول الشاعر :

أعندى وقد مارست (٢)

كل خفيه

يصدّق واش ، أو يخيب سائل

وقد يكون الفتح قبل الآخر مقدرًا لعله تمنع ظهوره ؛ مثل : يصام. (أصله : يصوم ، ثم صار «يصام» لسبب صرفي معروف) (٣).
ومثل : «تصاب وتنال» ، في قول الشاعر :

يهون علينا أن تصاب جسمنا

وتسلم أعراض لنا وعقول.

وفي قول الآخر :

إنّ الكبار من الأمو

ر تنال بالهمم الكبار

والأصل قبل التغيير الصرفي : تصوب وتنيل.

٣- إن كان الماضي مبدوءًا بباء تكثر زيادتها عادة - سواء أكانت للمطاوعه (٤)

ص: ٩٨

١- وفي الحالتين السابقتين يقول ابن مالك : فأوّل الفعل اضممن ، والمتّصل بالآخر اكسر في مضى ؛ كوصل واجعله من مضارع مفتوحا كيتنحى ؛ المقول فيه : ينتحى أى : أن أول الفعل المبني للمجهول يضم في الماضي والمضارع ، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضي ؛ مثل : وصل ؛ فأصله : وصل ، ويصير مفتوحا في المضارع ، مثل ينتحى ، فإن الحرف الذي قبل آخره يفتح عند البناء للمجهول ؛ فيصير : «ينتحى». (ينتحى الرجل إلى الشجرة : أى : يميل إليها ، ويتجه نحوها). وقد قلنا : إن هناك بعض حالات يكسر فيها أول الماضي ، كالحاله الخامسة والسادسه ، والسابعه - وستجىء -

٢- جربت وعرفت

٣- هو : نقل فتحه «الواو» و «الياء». إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فتكون «الواو» ، وكذا «الياء» متحركه بحسب أصلها - قبل نقل فتحتها - ويكون ما قبلها متحركا بحسب الحاله الجديده التي طرأت عليه بعد أن كان ساكنا ؛ فيقلب حرف العله «ألفا»..

٤- حين نسمع شخصا يقول : علّمت الغلام الزراعه ، يتردد على الذهن سؤال ؛ هو : هل إستجاب الغلام للتعلم واستفاد؟ ويظل

السؤال قائما حتى يجد جوابا. فإذا قال المتكلم : علّمت الغلام الزراعة فتعلمها - دل الفعل الثانى على أن الغلام تعلم ، واستفاد واستجاب للتعلم ، وحقق معناه ، وهذا هو ما يسمى : «المطاوعه». وحين يقول شخص : كسّرت الحديد ، فقد يرد على الذهن : كيف تستطيع تكسير الحديد؟ هل استطعت تكسيره حقا؟ فإذا قال المتكلم : كسّرت الحديد فتكسّر ، كان الفعل : «تكسر» هو الجواب عن المطلوب ، الماحى للشبهه السالفه ، الدال على أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له ، وحقق معنى الفعل الأول. ولهذا يسمى الفعل الثانى : «مطاوعا». ومثله : حطّمت الصخر ... فتحطم ، - - - بريت الخشب ... فانبرى ... فالمطاوعه فى فعل هى : قبول فاعله التأثر بأثر واقع عليه من فاعل ذى علاج محسوس لفعل آخر يلاقيه اشتقاقا ، بحيث يحقق التأثر معنى ذلك الفعل. والتعريف السابق للمطاوعه هو أوضح التعريفات وأشملها ، وهو ملخص الذى ارتضاه «الخضرى» فى باب : «تعدى الفعل ولزومه». ونص على اشتراط العلاج الحسى ، وتلاقي الفعلين فى الاشتقاق ؛ فلا- يقال : علّمت الرجل المسأله فانعلمت ؛ لعدم المعالجه الحسيه ، ولا يقال : ضربته فتألم ، لعدم التلاقي فى الاشتقاق. وحصول الأثر وتحققه ليس بالواجب ، وإنما هو الغالب الكثير ، طبقا لما جاء فى حاشيه التصريح فى باب : «التعدى واللزوم» ، نقلا عن البيضاوى فى تفسير قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) حيث صرح بأنه : (يقال : كسرتة فلم ينكسر ، وعلمته فلم يتعلم وقال : إن حصول الأثر غالب لازم) اه وهذا الرأى يساير المسموع كثيرا ، ويلاحظ أنه جعل الفعل : «علم» من أفعال المعالجه الحسيه ، خلافا لسابقه. وللمطاوعه صيغ قياسيّه تشتمل كل صيغه منها على بعض حروف خاصه ترمز للمطاوعه ، وتدل عليها ، منها التاء فى أول الماضى ، ويسمونها لذلك : تاء المطاوعه ؛ مثل : درّبت الصانع ؛ فتدرب. هدّمت الحائط ؛ فتهدم. فجرت الماء فتفجر. كسرت الغصن فتكسر ... وقد عقد صاحب «المخصص» (ابن سيده) بحثا لطيفا (فى الجزء ١٤ ص ١٧٥ وما حولها) عرض فيه لكثير من أوزان المطاوعه القياسيّه ، ومنها : أن كل ماض ذى أربعة أحرف على وزن «فعليل» يكون له مطاوع على وزن «تفعلل» وهذا جزء من قواعد عامه هناك تفيد أعظم الفائده ، وتتسع لكثير مما نظنه محذورا. وفى الجزء الأول من مجله مجمع اللغه العربيه بالقاهره شىء قليل من تلك الأوزان ، مستخلص من المرجع السابق الأصيل. ومن بين قرارات هذا المجمع قياسيّه جميع أفعال المطاوعه. وقد سجل هذا القرار فى الصفحه الثامنه من المجلد الذى أصدره بعنوان : «البحوث والمحاضرات» فى مؤتمر الدوره الخاصه بسنه ١٩٦٣ - ١٩٦٤.

أم لغيرها - (مثل : تعلّم ، تفضّل - تعاون - تناشد ، تجاهل ...) وجب ضم الحرف الثاني مع الأول ؛ ففي مثل : تعلّم الصبي حرفه - تفضّل الصديق بالزياره - ... يصير : تعلّمت حرفه - تفضّل بالزياره (١) ... وفي مثل قولهم : تعلم البحار فن الملاحه ، وتعاون مع رفاقه فأمن الخطر ... يصير الكلام بعد بناء الفعل للمجهول : تعلّم (٢) فنّ الملاحه ، وتعاون مع الرفاق ؛ فأمن الخطر.

٤ - إن كان الماضي مبدوءا بهمزه وصل فإن ثلثه يضم مع أوله ؛ ففي مثل :

ص : ٩٩

- ١- يقول ابن مالك : والثاني التّالي «تاء المطاوعه كالأوّل اجعله بلا- منازعه أى : اجعل الحرف الثاني فى الماضى مضموما كالأوّل. إن كان الأوّل تاء المطاوعه ، إذ لا نزاع - أى : لا خلاف فى هذا.
- ٢- إذا كانت التاء التى فى أول الماضى لا تكثر زيادتها فلا يضم الحرف الذى يليها ؛ مثل : تعرمس الزارع (الجب ، أى : رسمه ، بمعنى : دفنه). وإنما كانت زياده التاء غير معتاده فى هذا الكلمه - وأشباهاها - لأنها جاءت للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهو الراء ، وهذا اختصاص همزه الوصل.

اعتمد العاقل على كفاحه - انتصر المكافح بعمله - يقال في بناء الفعلين للمجهول : اعتمد على الكفاح - انتصر بالعمل (١).

٥- إن كان الماضى الثلاثى معلّ العين (٢) ؛ واوياً كان أو يائياً - مثل : صام ، باع - وبنى للمجهول ، جاز في فائه عند النطق أو الكتابه ، إما الكسر الخالص ؛ فينقلب حرف العله ياء ؛ نحو : صيم ، بيع ، وإما الضم الخالص ،

ص: ١٠٠

١- وفي هذا يقول ابن مالك : وثالث المذى بهمز الوصل كالأول اجعلته كاستحلى أى : أن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزه الوصل يضم كالأول. ومثّل له بالفعل «استحلى» المبني للمجهول. وأصله : «استحلى» مبدوءاً بهمزه وصل. فلما بنى للمجهول ضم الحرف الأول والثالث منه. ومما يلاحظ في البيت أن كلمه : «ثالث» ... بالنصب تعرب مفعولاً به لفعل محذوف يسره الفعل الآتى بعده ؛ وهو : «اجعل» المؤكد بالنون. مع أن الفعل المؤكد بالنون لا يصلح أن يعمل فيما قبله ، ولا أن يفسر عاملاً محذوفاً قبله. كذلك إعراب «كالأول» فإنه جار ومجرور متعلق بالفعل المتأخر عنه المؤكد بالنون ، وهو : «اجعل» والفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يتعلق به شبه جملة قبله ، وهذا هو الرأى الأقوى والأفصح. ويخالفه رأى آخر أقل شيوعاً وقوه وهو مقبول في شبه الجملة .. لكن ابن مالك يقع في هذه المخالفه كثيراً لضروره النظم. وقد سبق لها نظائر في الجزء الأول والمعربون يلتمسون تأويلات وتقديرات لتصحيح مخالفته. ولا داعى لشىء من هذا ، لما فيه من تكلف وتعسف. ويكفى التصريح بأن النظم قهره على ارتكاب المخالفه ؛ وهذا هو السبب الحق.

٢- معل العين «ما يكون وسطه حرف عله» ويخضع لأحكام «الإعلال» المعروفه في الباب الخاص بهذا (ج ٤). ومنها : قلب حرف العله الواو أو الياء ألفاً ، في نحو صام - هام ... فأصلهما صوم - هيم - .. ومنها : نقل حركه حرف العله الواقع عين الكلمه إلى ساكن صحيح قبله بالشروط المذكوره هناك ؛ نحو : يقوم ، وأصله : يقوم ... إلى غير ذلك من أحكام «الإعلال» التى تدخل على حرف العله ؛ فتحدث به تغييراً. فإن كان حرف العله الواقع عين الفعل لا يخضع للأحكام السالفه فإنه لا يسمى : «معلاً» ، وإنما يسمى : «معتلاً» وجاز في فائه من الحركات الثلاث ما يجوز في فاء الفعل الصحيح ؛ مثل : عور - هيف - اعتور ... وغيرها من الأفعال المشابهه لها ؛ فإنها تسلك مسلك الفعل الصحيح عند بنائها للمجهول - كما قلنا. والشائع بين النحاه أن حروف العله الثلاث (و- ا- ي) إذا سكنت وكان قبلها حركه مجانسه لها سميت : حروف عله ، ومد ، ولين. فإن لم تجانسه الحركه التى قبلها سميت : حروف عله ولين. فإن تحركت فيه حروف عله فقط (راجع حاشيه الخضرى «ج ٢» أول باب : الإعلال بالنقل.) ومن النحاه من يطلق اللين على حرف العله المتحرك. وهذا مخالف للشائع ، كما قال الخضرى فى المرجع السالف - (وقد سبقت لهذا إشاره فى ج ١ م ١٦ هامش ص ١٦٩ من الطبعة الثالثه - وسيجىء التفصيل الأوضح فى ج ٤ فى بابى «الترخيم» و «الإعلال والإبدال»).

فينقلب حرف العله واوا، نحو: صوم، بوع، وإما الإشمام (1) - وهذا لا- يكون إلا فى النطق - والكسر أعلاها، فالإشمام، فالضم. وكل واحد من الثلاثه جائز بشرط ألا يوقع فى لبس، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه؛ فكثير من الماضى المعلّ الوسط قد يوقع فى اللبس إذا بنى للمجهول، وأسند لضمير تكلم، أو خطاب؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكر أم لغيره، وكذلك إذا أسند لنون النسوه الداله على الغائبات. فالفعل: «ساد» - وأشباهه - فى نحو: «ساد الرجل قومه بالفضل» إذا أسندناه لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يبنى للمجهول، قلنا عند الضم: «سدت». ولو بنينا الفعل للمجهول، وقلنا: «سدت» أيضا (2)؛ لوقع اللبس حتما بين هذه الصورة التى بنى فيها للمجهول والصورة السالفه التى لم يبن فيها للمجهول. وفرارا من اللبس الذى ليس معه قرينه تزيله، يجب البعد عن ضم الحرف الأول (3) فى هذه الصورة المبنيه للمجهول، ولنا بعد ذلك استعمال الكسر، أو: الإشمام.

ص: ١٠١

١- الإشمام - عند النحاه - هو: النطق بحركه صوتيه تجمع بين الضمه والكسره على التوالى السريع، بغير مزج بينهما؛ فينطق أولا بجزء قليل من الضمه، يعقبه جزء كبير من الكسره؛ يجلب بعده ياء. فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما فى وقت واحد خلال النطق؛ وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع بالطريقه التى أسلفناها.

٢- لإيضاح هذا المثال وأشباهه نقول فى: «ساد الرجل قومه بالفضل» إذا أسند الماضى المبنى للمعلوم إلى ضمير المخاطب مثلا؛ صارت الجملة: سدت قومك بالفضل - بضم السين - فإذا صارت الجملة: يا مهمل سادك النايع .. وأردنا بناء الفعل للمجهول مع إسناده للمخاطب أيضا فإننا نحذف الفاعل «النايع» ونقيم المفعول به (وهو: كاف الخطاب) مقامه. ولما كان الضمير «الكاف» لا يقع فى محل رفع وجب استبداله ووضع ضمير آخر بمعناه فى مكانه؛ بحيث يصلح الضمير الجديد أن يكون فى محل رفع نائب فاعل. لهذا نجىء بدله بضمير الخطاب التاء: فنقول عند بنائه للمجهول: يا مهمل سدت؛ أى: صرت مسودا، لا سيدا؛ بمعنى أن غيرك صار سيدك. فالصوره الشكليّه للفعل واحده عند الضم، فى حالتى بنائه للمعلوم والمجهول، وفيها يقع اللبس. وللفرار منه منعوا فى المبنى للمجهول ضم أوله إن كانت عينه ألفا أصلها واو ... إلا نحو: خاف - كما سيحىء هنا.

٣- لا- يجوز الضم فى الواوى إلا- إذا كان ماضيه فعل (بكسر العين) ومضارعه على وزن: يفعل (بفتح العين) نحو: خاف - يخاف (وأصله: خوف - يخوف). ذلك أن الفعل: «خاف» وأشباهه - إذا أسند وهو مبنى للمعلوم لمخاطب - مثلا - يصير: خفت، بكسر أوله، وحذف وسطه، طبقا لقواعد الإسناد. فلو بنى للمجهول وكسر أوله لأوقع فى لبس؛ بسبب تشابه صورتى الفعل فى حالتى بنائه للمعلوم وللجهول. والفرار من هذا اللبس يوجب ضم أوله عند بنائه للمجهول أو الإشمام.

ومثل : الفعل : «ساد» غيره من كل فعل ماض ثلاثي ، إمّا معلّ الوسط بألف أصلها واو ؛ (وليس من باب : «فعل يفعل» ؛ كخاف يخاف ... (١)) ، مثل : شاق ، يشوق ، رام ، يروم ... وإمّا معلّ الوسط بألف أصلها ياء أيضا ؛ فليس اللبس مقصورا على الماضى الثلاثى المعل الوسط بألف أصلها واو ، وليس من باب فعل يفعل ، بل يمتد إلى الماضى الثلاثى المعلّ الوسط بألف أصلها ياء ؛ مثل الفعل : «زاد» فى نحو : قد زادك الصديق ودّا ؛ فإنه إذا أسند لضمير المخاطب - مثلا - من غير بناء للمجهول يصير : قد زدت الصديق ودّا ، بكسر أول الماضى. وإذا أسند للمخاطب أيضا مع البناء للمجهول فإن كسر أوله صار : زدت ودّا (٢) كذلك ، فصورته فى الحالتين واحده مع اختلاف الإسناد والمعنى. وهذا هو اللبس الواجب توقّيه. ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول ؛ فيجب العدول عنه ؛ إمّا إلى ضم أوله نطقا وكتابه ، فنقول : «زدت». وإمّا إلى الإشمام (وهذا لا يكون إلا فى حاله النطق - كما عرفنا -).

ومثل الفعل «زاد» كثير من الأفعال الماضيه المعلّه الوسط بالألف التى أصلها الياء ؛ ومنها : دان ، يدين - قاس ، يقيس - عاب ، يعيب - باع ، يبيع ... وخلاصه ما سبق : أنّ الواجب يقتضى العدول عن ضم فاء الثلاثى المعل العين بالواو ، عند خوف اللبس (إلا ما كان مثل : «خاف») ، والعدول عن كسر فاء الثلاثى المعل العين بالياء عند خوف اللبس أيضا. وكذلك إن أوقع الإشمام فى لبس وجب العدول عنه إلى النطق بالكسره الصريحه الواضحه ، أو بالضمه الصريحه الواضحه.

ص: ١٠٢

١- للسبب الذى تقدم فى رقم ٣ من هامش الصفحه السابقه والذى يمنع الكسر فى مثل : «خاف يخاف» عند بناء الماضى للمجهول ، ويوجب الضم.

٢- وذلك بعد حذف الفاعل وإقامه المفعول به (وهو : الكاف) مقامه ، ولما كانت «الكاف» - كما أوضحنا فى رقم ٢ من هامش ص ١٠١ - من الضمائر التى لا تقع فى محل رفع أتينا مكانها بضمير للمتكلم مثلها مع صلاحيته لأن يكون نائب فاعل فى محل رفع ، هو : تاء المخاطب. والمعنى المقصود فى المثال الثانى المبنى للمجهول هو الدلاله على وقوع الزيادة على المخاطب. أما فى المثال الأول فهو الدلاله على وقوع الزيادة من المخاطب (الفاعل) ، على الصديق (المفعول به). والفرق كبير بين الداليتين مع اتفاق الصوره الشكليّه للفتلين. ومن هنا يقع اللبس الذى يجب الفرار منه ؛ بتغيير الشكل فى المبنى للمجهول ...

ومن أجل اللبس والعمل على اجتنابه وضع النحاه القاعدة التاليه :

(يجوز فى فاء الفعل الماضى ، الثلاثى ، المعتل الوسط ، عند بنائه للمجهول - ثلاثه أشياء : الضم ، أو : الكسر ، أو : الإشمام ، بشرط أمن اللبس فى كل حاله. فإن أوقع الضم فى لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام ، وإن أوقع الكسر فى لبس وجب تركه إلى الضم أو الإشمام ، وإن أوقع الإشمام فى لبس وجب العدول عنه إلى النطق بحركه صريحه واضحه ، هى : الضمه أو الكسره ، بحيث يمتنع اللبس معها. وعند صحه الأمور الثلاثه ، يكون الكسر أحسنها (١) ، فالإشمام ، ثم الضم وهو أقلها استعمالاً).

٦ - وإن كان الماضى الثلاثى المبنى للمجهول مضعفاً (٢). مدغماً ؛ مثل الفعل : «عدّ» فى : «عدّ الصّيرفىّ المال» - جاز فى فائه الأوجه الثلاثه ، (الضم الخالص ، وهو الأكثر هنا ، فالإشمام ، فالكسر الخالص) ، تقول وتكتب : عرفت أن المال قد عدّ - بضم العين أو كسرهما - كما يجوز الإشمام فى حركتها عند النطق. وإذا خيف اللبس فى وجه من الثلاثه وجب تركه إلى غيره ؛ كالفعل : «عدّ» - «ردّ» ، وأشباههما ، فإن فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول ؛ فيلتبس به الماضى المبنى للمجهول إذا كانت حركه فائه الضمه ؛ إذ يقال : عدّ المال ، ردّ العدو. فلا تتضح حقيقه الفعل ؛ أهو فعل ماض مبنى للمجهول أم فعل أمر؟ وفى مثل هذه الحاله يجب العدول عن الضم إلى الكسر ، أو الإشمام ؛ لأن الكسر والإشمام لا يدخلان أول هذين الفعلين إذا كانا للأمر (٣)(٤).

ص: ١٠٣

- ١- وبالكسر جاء قول الشاعر : إذا قيس إحسان امرئ بإساءه فأربى عليها فالإساءه تغفر
- ٢- مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ نحو : عدّ - مدّ - شقّ - صبّ ...
- ٣- وإنما قرئ بالضم قوله تعالى : (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ...) لوجود قرينه تمنع اللبس ، هى : أن فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداه «لو» أو غيرها.
- ٤- وفى الأوجه الثلاثه الجائزه فى الثلاثى معل العين. وفى الثلاثى المضعف ، ومنع ما يوقع منها فى - - لبس ، يقول ابن مالك : واكسر أو أشمم «فا» ثلاثى أعل عينا ، وضمّ جا ، كبوع : فاحتمل أى : اكسر أو أشمم فاء الماضى الثلاثى المعلن العين. وقد جاء فيه الضم عن العرب ؛ فيجوز القياس عليه ؛ واحتمل قبوله ؛ لمحيئه عنهم. («فا» هى مقصور : «فاء» الحرف. و «جا» ، هى : مقصور الفعل : «جاء». وعند قراءه كلمه «أو» فى البيت تتحرك الواو بالفتحه التى انتقلت إليها من الهمزه التى بعدها والأصل أو أشمم ؛ لأنه أمر من الفعل : «أشّم» الرباعى. وقد انتقلت حركه الهمزه إلى الواو الساكنه بعد حذف الهمزه للوزن الشعرى). ثم يقول : وإن بشكل خيف لبس يجتنب وما لباع قد يرى لنحو حب يريد : إذا أدى وجه من الأوجه الثلاثه السالفه إلى اللبس الذى لا يمكن معه تمييز الفعل المبنى للمجهول من غيره ، وإلى اختلاط المعانى - وجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر ليس فيه لبس. ثم بين أن ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل : «باع» - وغيره من الماضى الثلاثى المعلن الوسط - عند البناء للمجهول ، قد يثبت لنحو : «حبّ» من كل فعل ماض ثلاثى مضاعف ، حيث يجوز فى فائه الأمور الثلاثه ، بشرط أمن اللبس ؛ فإن خيف اللبس فى أحدها وجب تركه.

٧- وتجاوز الأوجه الثلاثة أيضا في الحرف الثالث الأصلي من الماضى المعلّ العين ؛ إذا كان على وزن ؛ انفعّل ، أو : افتعل ؛ مثل : (انقاد - انهال - انهار ...) ، ومثل : (اختار - اجتاز - احتال ...)

ويلاحظ هنا أن حركة الحرف الأول (وهو : همزه الوصل) لا تلزم صورته واحده في ضبطها ، فلا تقتصر على حركة معينه ، وإنما تماثل وتساير حركة الحرف الثالث ، وأن ضمه الثالث ستؤدى إلى قلب الألف التى بعده واوا ، وأن كسرتة ستؤدى إلى قلبها ياء ؛ فلا بد فى حركة الحرف الأول - وهو همزه الوصل - من أن تكون مناسبة لحركة الثالث فى الضم ، أو الكسر ، أو الإشمام ، كما سبق ؛ فيقال ويكتب فيهما : انقود ، أو : انقيد ، أو : ينطق بالإشمام فى حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا باقى الأفعال التى تشبه : «انقاد».

كذلك يقال ويكتب : اختور. أو : اختير ، أو : ينطق بالإشمام فى حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا يقال فى باقى الأفعال التى تشبه : «اختار».

ويشبههما فى الحكم السابق : «انفعّل» و «افتعل» إذا كانا صحيحين مضعفى اللام ؛ نحو : انصبّ - انسدّ - انجرّ - ... ومثل : امتدّ - اشتدّ -

ابتلّ ... فإذا بنى فعل للمجهول من هذه الأفعال ونظائرها - جاز في حرفه الثالث - عند أمن اللبس - الضم ، الخالص نطقا وكتابه ، أو : الكسر الخالص كذلك ، أو الإشمام نطقا ، وفي كل حاله من الثلاث يتحرك الحرف الأول ؛ - وهو همزه الوصل - ، بمثل حركه الحرف الثالث ، نحو : انصبّ - أو انصبّ ... امتدّ - امتدّ (١).

٨ - إن كان الفعل جامدا أو فعل أمر لم يصح بناؤه للمجهول مطلقا ...

٩ - إن كان الفعل ناقصا (مثل : كان ، وكاد ، وأخواتهما) ، فالصحيح أنه يبنى للمجهول ، وتجرى عليه أحكام المبنى للمجهول (٢) بشرط الإفاده ، وعدم اللبس - إلا الناقص الجامد ؛ مثل : ليس ، وعسى ؛ لأن الجامد لا يبنى للمجهول كما سبق ...

ص: ١٠٥

١- وفي هذا يقول ابن مالك : وما لفا باع لما العين تلى في اختار ، وانقاد ، وشبه ينجلى وفي هذا البيت شىء من التعقيد بسبب التقديم والتأخير والحذف. والأصل الذى يريده : الذى يثبت لفاء : «باع» يثبت كذلك للحرف الذى تليه عين الفعل من نحو : «اختار» و «انقاد» أو شبه لهما ينجلى ، (أى : يتضح). والمشابهة تكون فى الوزن والإعلال. وهناك ما يشبههما من جهة انطباق الحكم عليه ، كأنفعل وافتعل ؛ الصحيحين مشددى اللام ... - تلى العين ، أى : تليه. فالهاء محذوفه - والمعنى : ما تقرر من الأوجه الثلاثة فى حركه الفاء من الفعل المعلى العين. (مثل : باع ، صام) يتقرر مثله للحرف السابق لعين الفعل المعلى ، إذا كان الفعل على وزن : «افتعل» أو «انفعل» وأشباههما وما يلحق بهما ...

٢- بالرغم من صحه بناء هذه الأفعال للمجهول فمن المستحسن عدم بنائها للمجهول ؛ مساييره للأساليب العليا ، وأحكام البلاغه التى ترى فيها ثقلا فى النطق ، وقبحا فى الجرس. وسيأتى فى («ب» من ص ١١٩) كلام خاص بخبر «كان» وحدها يتصل بما نحن فيه.

(١) ورد عن العرب أفعال ماضيه تشتهر بأنها ملازمه للبناء للمجهول ، سماعا عن أكثر قبائلهم. وهى الأفعال التى يعتبرها اللغويون مبنية للمجهول فى الصورة اللفظية ، لا- فى الحقيقه المعنويه ؛ ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلا- ؛ وليس نائب (١) فاعل. ومن أشهرها : هزل - زكم - دهش وشده ، وهما بمعنى واحد. ومنها : (شغف بكذا ، وأولع به ، وأهتر به ، واستهتر به ، وأغرى به ، وأغرم به ... ، وكلها بمعنى واحد ؛ هو : التعلق القوى بالشىء). ومنها : أهرع ، بمعنى : أسرع. ومنها : نتج. ومنها : عنى بكذا ؛ أى : اهتم به. ومنها : حمّ فلان (بمعنى أصابته الحمى) - أغمى عليه - فلج - امتقع لونه (بمعنى تغير) - زهى (بمعنى تكبر) ... و (٢) ...

لكن ما حكم مضارع هذه الأفعال؟ أيجب بناؤه للمجهول مثلها ، أم يتوقف أمره على السماع الوارد من العرب فى كل فعل؟ الصحيح أنه مقصور على السماع الوارد فى كل فعل. ومنه فى الشائع : يهرع ، يعنى ، يولع ، يستهتر.

بقى توضيح المراد من أن تلك الأفعال الماضيه ملازمه للبناء للمجهول سماعا عن أكثر القبائل :

يرى أكثر النحاه أن المراد هو عدم استعمالها فى معانيها السالفه مبنية للمعلوم ؛ تقول : شدهت من الأمر ، بالبناء للمجهول ، ولا يصح عند هؤلاء شدهنى الأمر ، بالبناء للفاعل ، لاعتمادهم على ما جاء فى كتاب : «فصيح ثعلب» ، ونحوه من التصريح القاطع بأنها لا تبني للمعلوم.

ص: ١٠٦

١- وهذا فى رأى الشائع الذى ورد صريحا فى كثير من المراجع : كالقاموس المحيط ، فى مقدمته تحت عنوان : «مسأله» - وكالخصرى ، فى مواضع متفرقه ، منها : باب «أبنيه المصادر» ، عند الكلام على مصدر «فعل» اللزوم ... - إلا إن كان المبنى للمجهول لزوما غير رافع الاسم بعده ؛ نحو : سقط فى يد المتسرع ، (بمعنى : قدم) ، فشبّه الجملة نائب فاعل ؛ ليس بفاعل : لأن الفاعل لا يكون شبّه جملة.

٢- عقد «ابن سيده» فى كتابه : «المخصص» (ج ١٥ ص ٧٢) بابا سماه ما جاء من الأفعال على صيغه ما لم يسم فاعله.

وأنكر بعض المحققين - كابن بَرّي - ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين والنحاه. وحجه ابن بَرّي في الإنكار أن «ثعلبا» ومن معه لم يعلموا ما سجّله ابن درستويه وردده ؛ ونصّه (1): «عامه أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول ، ولم يقولوا إنه إذا سمّي فاعله جاز بغير ضم. وهذا غلط منهم ، لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي ؛ فإذا لم يسم فاعلها فهي كلها مضمومه الأوائل ، ولم نخصّ بذلك بعضها دون بعض. وقد بينا ذلك بعلمته وقياسه ؛ فيجوز : عنيت بأمرك ، وعناني بأمرك - وشغلت بأمرك ، وشغلني بأمرك - وشدهت بأمرك ، وشدهني بأمرك (...) ، اه ، هذا ما نقله «ابن يري» وختمه بقوله : (وفي ذلك كفايه تغنى عن زيادة إيضاح وبيان)» اه.

ورأيه هو السديد الذي تؤيده النصوص الصحيحة التي تحمل الباحث على أن يسأل : كيف خفيت هذه النصوص على كثير من اللغويين والنحاه القدامى؟ وكيف رتبوا على وجود نوع وهمّي من الأفعال يلزم البناء للمجهول أحكاما خاصه ؛ كمنع مجيء «صيغتي التعجب» من الثلاثي مباشرة ، وعدم صحته إلا بوسيط. وكمنع صوغ «أفعل التفضيل» من مصادرها إلا بوسيط كذلك ... و...

ولا شك أن رأي «ابن بَرّي» ومن معه من المحققين هو السديد - كما تقدم - والأخذ به يؤدي إلى إلغاء تلك الأحكام الخاصه ، ويبيح في الثلاثي «التعجب» المباشر ، وكذا «التفضيل» بغير وسيط ، ويرد لتلك الأفعال اعتبارها ، ويجعل شأنها شأن غيرها من باقى الأفعال التي تبني للمعلوم.

(ب) عرفنا (2) أن نائب الفاعل يكون مرفوعا بأحد شيئين ؛ الفعل المبني للمجهول ، واسم المفعول ، فهل يرتفع بالمصدر المؤول المسبوك في أصله من «أن» والفعل المبني للمجهول؟ انتهى النحاه إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس. ومن أمثلتهم : عجبت من أكل الطعام ؛ بتنوين المصدر «أكل» ورفع كلمه :

ص: ١٠٧

١- ما يأتى منقول مما يسمى : (الرساله المشتمله على انتقاد «ابن الخشاب البغدادى» على العلامة «أبى محمد الحريرى» فى مقاماته. وانتصار الشيخ الإمام العلامة أبى محمد عبد الله بن برى ، للإمام الحريرى فى الرد على «ابن الخشاب») اه. وهذه الرساله مطبوعه فى ختام بعض طبعات «مقامات الحريرى».

٢- فى رقم ١ من هامش ص ٩٤.

«الطعام» على اعتبارها نائب فاعل له. والأصل عندهم : عجبت من أن أكل الطعام. فلما سبك المصدر المؤول صارت كلمه : «الطعام» نائب فاعل له بعد سبكه.

فإن أوقع فى لبس لم يصح ؛ نحو : عجبت من إهانه على ، إذا كان على هو المهان ؛ (والأصل : من أهين على) فيتعين أن يكون المصدر مضافا ، و «على» ، هو المضاف إليه المجرور. وهو فى محل نصب مفعول به ، ولا يصح الرفع ؛ لوقوع اللبس بسببه.

وكما صح رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول يصح أن يكون مجرورا باعتباره مضافا إليه ، والمصدر هو المضاف ؛ فيكون مجرورا لفظا ، مرفوعا محلا ؛ كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر فى محل نصب على المفعوليه ، والفاعل محذوف من غير نيابه شىء عنه.

أما على رأى الذى يمنع المصدر المؤول من رفع نائب فاعل فيتعين إضافه المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعوليه (١).

بالرغم من أن الأصح - عندهم - جوازه ، فالأنسب اليوم عدم الالتجاء إليه ؛ لأنه لا يكاد يخلو من غموض وثقل ينافيان الأساليب الناصعه العالیه ، وأسس البلاغه ، وهذان أمران لهما اعتبارهما. ويزيدهما قوه ورجاحه خلو المراجع المتداوله من أمثله مسموعه عن فصحاء العرب تؤيده.

(ح) فى الفعل الثلاثى المعلّ العين ، وفى غيره من الأفعال الماضيه المبنیه للمجهول - لغات أخرى ، أعرضنا عنها ؛ لأنها لهجات متعدده ، لقبائل متباينه لا نرى خيرا فى استعمالها اليوم ؛ حرصا على الإبانه والتوحد المفيد قدر الاستطاعه ، ومنعا للتشتت والتعدد فى أهم وسيله للتفاهم والإيضاح ، وهى : اللغه.

ص: ١٠٨

١- راجع الخضرى والصبان.

ننتقل إلى الأمر الثاني (١) الذى يترتب على حذف الفاعل ؛ وهو : إقامة نائب عنه يحلّ محله ، ويخضع لكثير من أحكامه ، - كما قلنا - .

والذى يصلح للنبايه عن الفاعل واحد من أربعة أشياء ؛ المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره (٢) ، وقد تلحق بها - أحيانا - حاله خامسه ، ستجىء (٣)

١- فأما المفعول به فقد سبقت له أمثله كثيره. غير أن فعله قد يكون متعديا لواحد ؛ كالأمثله المشار إليها. وقد يكون متعديا لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولى : «ظن» وأخواتها (٤) - فى مثل ؛ ظنّ الغلام الندى مطرا ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولى : «أعطى» وأخواتها ومنها : «كسا» ، فى مثل : أعطى الغنىّ الفقير مالا- ، وكسا المحتاج ثوبا (٥) وقد يكون متعديا لثلاثه ؛ «كأعلم» و «أرى (٦)» ، نحو : أعلم الطبيب المريض الدواء شافيا.

فإن كان الفعل متعديا لمفعول به واحد ، مذكور فى الكلام ، أقيم هذا الواحد مقام الفاعل ... وإن كان متعديا لاثنتين مذكورين فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما كذلك. فأى المفعولين ينوب؟

ص: ١٠٩

-
- ١- أما الأول فقد سبق فى ص ٩٧.
 - ٢- راجع ما قلناه أول الباب (فى رقم ٥ من هامش ص ٩٦) من أن بعض النحاه يجيز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جمله.
 - ٣- فى ص ١١٦ - أما غير هذه الخمسه فسيجىء عنه كلام فى الزيادة والتفصيل ص ١١٩ - أ- ومنه يعلم وجود أشياء أخرى.
 - ٤- سبق بابها فى ص ٣.
 - ٥- ليس أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر ، إذ لا- يقال على سبيل الحقيقه اللغويه. لا- المجاز : الفقير مال - المحتاج ثوب ؛ لفساد المعنى الحقيقى على هذا.
 - ٦- سبق بابهما فى ص ٥٥.

وإن كان متعديا لثلاثه مذكوره فأياها ينوب كذلك (١)؟

خير الآراء وأنسبها : اختيار الأول للنيابه إذا كان هو الأظهر والأبين للقصد مهما كان نوع فعله. لكن لا مانع من تركه ، واختيار غيره ؛ فيكون في هذا اختيار لغير الأفضل. فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد ، وإبراز الغرض من الجملة فنيابته مقدمه على نيابه الأول. ولا بد في كل الحالات من أمن اللبس ؛ وإلا وجب العدول عما يحدثه إلى ما لا يحدثه. وفيما يلي أمثله لأنواع الفعل المتعدى قبل بنائه للمجهول ، وبعد بنائه ، وما يحدث اللبس وما لا يحدثه. فمما لا يحدثه :

(عرف المسترشد الصواب - عرف الصواب).

(ظن الجاهل الخفّاش طائرا - ظنّ الخفّاش طائرا - ظنّ طائر الخفّاش).

(أعطى الوالد الطفل كتابا - أعطى الطفل كتابا - أعطى كتاب الطفل).

(أعلمت التاجر الأمانه نافعه - أعلم التاجر الأمانه نافعه - أعلم نافعه التاجر الأمانه).

ولا يصح إنابه غير الأول في مثل : (أعطيت محمدا فريقا من الأعوان). (منحت الشركه مهندسا). لأن كلا من الأول والثاني يصلح أن يكون آخذا ومأخوذا ؛ فلا- يمكن التمييز بينهما عند بناء الفعل للمجهول إلا باختيار أولهما ليكون نائب فاعل ؛ لأن اختياره يجعله بمنزله الفاعل في المعنى ؛ فيتضح من تقدمه أنه الآخذ ؛ وغيره المأخوذ. ومثل هذا يقال في : ظننت الولد الوالد ، حيث يجب اختيار الأول للنيابه لأن كلا منهما صالح أن يكون هو المظنون الشبيه بالآخر. ولا يمنع هذا اللبس إلا اختيار الأول وذلك للسبب السالف ؛ ولا سيما أن الأول هنا أصله مبتدأ ، والمبتدأ

ص: ١١٠

١- الخلاف بين النحاه عفيف متشعب فيما يصلح للنيابه عند تعدد المفعول به ، وتباين أوصافه ؛ أهو الأول وحده ، فلا يصح إنابه غيره ، أم الأول وغيره ؛ فيختار واحد بغير تعيين؟ وهل الأول وغيره سواء عند الاختيار ، لا مزيه لأحدهما على الآخر؟ وهل بين المفعولين أو الثلاثه ما لا- يصلح للنيابه؟ ... و... و... ولا نريد الإرهاق بسرد أوجه الخلاف ، وأسبابه ، وأدلته كما وردت في المطولات فليس في السرد ؛ ما يناسبنا اليوم. وحسبنا أن نستقصى الآراء ، ونستصفي خيرا لنقدمه هنا.

متقدم بحسب أصل رتبته على الخبر. ومثل هذا يقال فى : (أعلم السائق المهندس زميلا مهما) ، حيث يجب اختيار الأول ؛ لما سلف.

وإذا وقع الاختيار على واحد وجب ترك ما عداه على حاله كما كان مفعولا به منصوبا (١).

ومما يجب التنبيه له أن المفعول الثانى «لظن» وأخواتها قد يكون جملة - كما سبق فى بابها (٢) - فإن كان جملة لم يصح اختياره نائبا للفاعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة (٣) فى الراجح. وينطبق هذا على غير «ظن» أيضا ؛ فهو حكم عام فيها وفى غيرها ..

٢- وأما المصدر - ومثله اسم المصدر - فيصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين ؛ أن يكون متصرفا ، ومختصا. والمراد بالتصرف : ألا يلازم النصب على المصدرية ، وإنما ينتقل بين حركات الإعراب المختلفه ؛ فتارة يكون مرفوعا ، وأخرى يكون منصوبا ، أو مجرورا ؛ على حسب حاله الجملة ؛ مثل : فهم ، جلوس ، تعلم ... ؛ نحو : الفهم ضرورى للمتعلم - إن الفهم ضرورى ... - اعتمدت على الفهم ... وكذا الباقي ونظائره مما لا يلازم النصب على المصدرية. لأن ملازمته النصب على المصدرية تمنع أن يكون مرفوعا مطلقا ؛ فلا يصلح نائب فاعل أو غيره من المرفوعات.

ص: ١١١

١- وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله : وباتفاق قد ينوب الثان من باب : «كسا» فيما التباسه أمن فى باب : «ظن» و «أرى» المنع اشتهر ولا- أرى منعاً إذا قصد ظهر يريد : أن النحاه اتفقوا - بناء على ما استنبطوه من كلام العرب - على جواز إنابه المفعول الثانى الذى فعله : «كسا» وشبهه ، - وهو الفعل الذى ينصب مفعولين ، ليس أصلها المبتدأ والخبر - إذا أمن الالتباس. أما إنابه الثانى مما فعله «ظن» أو «أرى» - وأخواتهما فقد بين أن المشهور المنع. وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثانى. ولم يتعرض للمفعول الثالث الذى فعله ينصب ثلاثه ، وقد ذكرنا أن حكمه كغيره. وسيعاد البيتان لمناسبه أخرى فى هامش ص ١١٨.

٢- ص ٢٣.

٣- قد تقع الجملة نائب فاعل إذا حكيت بالقول ، وقصد لفظها بحروفها وضبطها - بالتفصيل المبين «فى ب» من ص ٥١ - ؛ لأنها تكون حينئذ بمنزله المفرد ، بسبب قصد لفظها. مثل قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : لا تُفْسِدُوا فى الأَرْضِ ...) فيجوز أن تكون جملة : «لا- تفسدوا» هى نائب الفاعل مرفوعه بضمه مقدره على آخرها ، منع من ظهورها الحكايه ... ومثل المحكيه أيضا المؤوله بالمفرد ؛ نحو : - - عرف كيف جاء على. أى : عرف كيفيه مجيء على (راجع ج ١ م ٣٩ - هامش ص ٣٧٥ - حيث تفصيل الكلام على حالات إعراب : «كيف» وبنائها وقد أشرنا إليه فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨ و ٦٤ وهذا يشمل المفعول الثانى لظن وغيرها. أما وقوع الجملة فاعلا فقد سبق الفصل فيه فى ص ٥٦ وأن الأرجح المنع.

فإن كان المصدر - أو اسمه - ملازما للنصب على المصدرية لم يكن متصرفا ، ولم يصح اختياره للنيابة عن الفاعل ؛ مثل : «معاذ» ؛ فإنه مصدر ميمي لم يشتهر استعماله عن العرب إلا - منصوبا مضافا (١) في نحو : معاذ الله أن يغدر الأمين. ومثل : «سبحان» (٢) ؛ فإنه اسم مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلا منصوبا مضافا - في الأغلب - ، فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعا ، ولخرج عن النصب الواجب له ، وهو ضبط لا يصح مخالفته ، ولا الخروج عليه ؛ حرصا على اللغه ، ومحافظه على طرائقها المشهوره.

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائدا على معناه المبهم ، المقصور على الحدث المجرد ؛ ليكون في الإسناد إليه فائده. فالمعاني المبهمة المجردة مثل ؛ قراءة - أكل - سفر ... و.... وأمثالها ؛ يدل كل منها على معناه الذي يفهم من لفظه نصّيا ، دون زياده شيء عليه ؛ فكلمه : «قراءة» ليس في معناها الحرفي ما يدل على أنها قراءة سهله أو صعبه ، نافعه أو ضاره ، ... و «الأكل» ليس في معناه الحرفي ما يدل على أنه لذيذ أو بغيض ، قليل أو كثير ، حارّ أو بارد ... و «السفر» ليس في معنى نصه الحرفي ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد ، سهل أو شاق ، مرغوب فيه أو مرغوب عنه ... وهكذا يدل المصدر وحده - وكذا اسمه - على المعنى المجرد ؛ أى : على ما يسمونه : «الحدث المحض» فمثل هذا المصدر ، أو اسمه لا يصلح أن يكون نائب فاعل ، لأن الإسناد إليه لا يفيد معنى جديدا أكثر من معنى فعله ؛ فكأنه جاء

ص: ١١٢

١- «معاذ» في نحو : معاذ الله أن أنسى الفضل ، مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله ، (أى : يغنى عن التلفظ بفعله). والأصل أعوذ بالله معاذا. ثم حذف الفعل ، وقام المصدر نائبا عن لفظه ، وأضيف ؛ فصار : معاذ الله. ويعرب مفعولا مطلقا. وستجىء إشارة له في ص ٢٢٢ م ٧٦ ، ولاستعماله غير مضاف ، لضروره الشعر.

٢- اسم مصدر معناه : التسييح. وفعله : سبّح. وستجىء إشارة له في ص ٢٢٢ م ٢٢٢ م ٧٦ ولاستعماله في ضروره الشعر غير مضاف.

لتأكيد معنى فعله ؛ وتوكيد المعنى الموجود ليس هو المقصود الأساسي من الإسناد ، ولا يوصف بأنه معنى جديد ، فلا يصح أن يقال : علم علم ، فهم فهم ... إذ لا بد مع المصدر من زيادة معنى جديد على معناه الأصلي ؛ ليكون صالحا للنيابة ، وهذه الزيادة تأتيه من خارج لفظه ، وهى التى تجعله مختصا.

وتحدث بواحد أو أكثر من أمور متعددة ؛ منها : وصفه ؛ نحو : علم علم نافع - فهم فهم عميق ، ومنها إضافته ؛ نحو : علم علم المخترعين ، وفهم فهم العباقره. ومنها : دلالة على العدد ؛ نحو : قرئ عشرون قراء ... وغير هذا من كل ما يزيل إبهام المصدر ، واسمه ، ويزيد معناهما على مجرد تأكيد معنى الفعل ، ويجعل الإسناد إليهما مفيدا فائده أساسيه.

ومما سبق نعلم المراد من قولهم المختصر : «إن المصدر يصلح للنيابة إذا كان مفيدا» ويكتفون بهذه الجملة ، لأن الإفاده لا تحقق إلا بالشرطين السالفين وهما : التصرف والاختصاص.

٣- وأما الظرف بنوعيه فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيدا أيضا ، وهذه الفائده تتحقق بشرطين ؛ أن يكون متصرفا كامل التصرف ، وأن يكون مختصا.

والمراد بالتصرف الكامل : صحه التنقل بين حالات الإعراب المختلفه ؛ من (رفع ، إلى نصب ، إلى جر ؛ على حسب حاله الجملة) ، وعدم التزامه النصب على الظرفيه وحدها دائما ، أو النصب على الظرفيه مع الخروج عنها أحيانا إلى شبهه الظرفيه ، وهو الجر بالحرف «من» (١) - فى الغالب - ؛ لأن عدم تصرفه الكامل يمنع وقوعه مرفوعا - نائب فاعل أو غيره من المرفوعات ، كما سبق. فمثال الظرف الكامل التصرف : يوم - زمان - قدام - خلف ... ؛ لأنك تقول : اليوم يوم طيب - قضيت يوما طيبا - تطلعت إلى يوم طيب ... وتقول : قدامك فسيح - إن قدامك فسيح - سأتجه إلى قدامك. فهذه الظروف المتصرفه يصح وقوعها نائب فاعل إن كانت مختصه (٢).

ص: ١١٣

١- ينقسم الظرف - باعتبار التصرف وعدمه - إلى ثلاثه أقسام : ظرف كامل التصرف ، وظرف ناقص التصرف ، - ويسمى أيضا الشبيه بالمتصرف - وظرف غير متصرف مطلقا. وسيجيء هنا موجز عنها. أمّا تفصيل الكلام على الأقسام كلها ففى باب الظرف ص ٢٢٩ م ٢٤٤.

٢- «ملاحظه» : إذا صار الظرف نائب فاعل ، أو شيئا آخر غير النصب على الظرفيه ، فإنه لا يسمى ظرفا - كما سيجيء فى بابه ، ص ٢٣١ -

ومثال الظرف غير المتصرف مطلقا (وهو الذى يلزم النصب على الظرفيه وحدها): قَطَّ (١) - عوض (٢) - إذا - سحر ؛ (بشرط أن يراد به سحر يوم معين دون غيره ؛ ليكون ظرفا ملازما للنصب). فلا يصح أن يقع واحد من هذه الظروف - وأشباهاها - نائب فاعل ؛ فلا يقال عنه نائب فاعل فى مثل (٣): ما كتب قَطَّ - لن يكتب عوض - ما يجاء إذا جاء الصديق ، مدح سحر.

لا يقال ذلك لعدم تحقق الفائده المطلوبه من الإسناد ، ولئلا يخرج الظرف عن الظرفيه إلى غيرها وهى الحكم الدائم الثابت له فى الكلام العربى الأصيل الذى لا تجوز مخالفه طريقته.

ومثال الظرف الشبيه بالمتصرف (أى : الظرف ناقص التصرف ، وهو الذى لا يترك النصب على الظرفيه إلا إلى ما يشبهها ؛ وهو الجر بالحرف «من» - غالبا ؛ - كما سبق) : عند - ثم - مع ... وهذا النوع لا يصلح للنيابه عن الفاعل ؛ لأنه كسابقه - لا يفيد الفائده المطلوبه من الإسناد ، ولأنه لا يصح إخراجه عن الحكم والضبط الذى استقر له وثبت فى الكلام العربى المأثور ؛ وهو النصب أو الجر الغالب بمن ؛ فلا يقال : قرئ عند ، ولا كتب ثم. ولا عرف مع (٤) ...

ص: ١١٤

١- ستجىء له إشاره أخرى فى «ب» من ص ٢٤٥ والأشهر فى ضبطه أن يكون بفتح القاف مع تشديد الطاء المضمومه ، وأن يفيد استغراق الزمن الماضى كله منفا ؛ لأنه - فى الأشهر - لا بد أن يسبقه النفى أو شبهه ؛ نحو : ما تأخرت قط. أى : ما تأخرت فيما انقضى من عمرى إلى الآن. وهو ظرف مبنى على الضم. (وفيه لغات أخرى أقل شيوعا). و «قط» ه : غير التى فى مثل : تصدق بدرهمين أو ثلاثه فقط ؛ فإن هذه بمعنى : حسب» ، والفاء زائده لتزيين اللفظ. (وتفصيل المسأله وإيضاحها فى ج ١ ص ٣٠١).

٢- هو ظرف لاستغراق الزمن المستقبل المنفى ؛ لأنه - فى الغالب يكون مسبوqa بالنفى. وحكمه عند عدم إضافته : البناء على الضم أو الفتح أو الكسر ، فإن أضيف كان معربا ؛ نحو : لن أنافق عوض العائضين. - كما سيجىء فى «ب» من ص ٢٤٥ -

٣- لا يقال ذلك ؛ سواء اعتبرنا كلا منها نائب فاعل ، مرفوعا مباشره ، أو اعتبرناه غير معرب ، أى : نائبا مبنيا فى محل رفع.

٤- بعض النحاه يجيز فى مثل : جلس عندك - بإضافه الظرف إلى الضمير - أن يكون الظرف منصوبا على الظرفيه مع كونه فى الوقت نفسه فى محل رفع بالنيابه عن الفاعل. ويجيز فى قوله تعالى : لقد تقطع بينكم ... وقوله (وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ) أن يكون الظرف فى الآيه الأولى منصوبا على الظرفيه فى محل رفع فاعلا. وأن يكون فى الآيه الثانيه منصوبا على الظرفيه فى محل رفع مبتدأ. وهذا غريب والمشهور فى الآيتين ونظائرهما مما يضاف فيه الظرف إلى المبنى أن يبنى على الفتح جوازا ؛ فيكتسب البناء من المضاف إليه. وفى هذه الحاله التى يبنى فيها على الفتح جوازا تكون فتحه بناء ، لا فتحه إعراب. فيكون مبنيا على الفتح فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجه الجملة ... (راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضوع من باب نائب الفاعل).

والمراد بالاختصاص هنا : أن يزداد على معنى الظرف معنى جديد آخر يكتسبه من كلمه تتصل به اتصالاً قوياً ؛ ليزول الغموض والإبهام عن معناه. كأن يكون الظرف مضافاً ؛ نحو : أذن وقت الصلاة - نودى ساعه البيع ... أو يكون موصوفاً ؛ نحو : قضى شهر جميل فى المصايف - قطع يوم كامل فى السفر - أو يكون معرّفاً (١) ؛ نحو : يحبّ اليوم لأنه معتدل ، أو غير ذلك مما يزيد معنى جديداً على الظرف ، ويخرج معناه السابق من الإبهام والتجرد.

٤- وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائداً - نحو : ما صودر من شيء - فلا خلاف فى أن النائب هو المجرور وحده - ، وأنه مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً ، فيجوز فى التوابع مراعاة لفظه أو محله.

أمّا حرف الجر الأصلي مع مجروره - نحو : قعد فى الحديقہ الناظره - فالصحيح أن الذى ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده (٢). (برغم أن الشائع على الألسنه هو : الجار مع مجروره. ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً) (٣).

ويشترط لإنابتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيداً. وتتحقق الفائده بأمرين ؛ أن يكون حرف الجر متصرفاً ، وأن يكون مجروره مختصاً.

والمراد من التصرف فى حرف الجر ألا يلتزم طريقه واحده لا يخرج عنها إلى غيرها ... كأن يلتزم جر الأسماء الظاهره فقط ؛ ومن أمثله : مذ - منذ -

ص: ١١٥

١- ومنه التعريف بالعلميه ؛ مثل : رمضان ، للشهر المعروف. ومثل : «سحر» - فى رأى - إذا جعل علماً على سحر يوم معين عند القائلين بعلميه.

٢- فهو مجرور فى الظاهر ، ولكنه فى المعنى والتقدير مرفوع. ولا يصح - فى رأى القويّ - مراعاة هذا المعنى والتقدير فى التوابع أو غيرها ؛ فهو أمر ملاحظ عقلياً فقط ، ولا يجوز مراعاته أو تطبيق حكمه على غيره. شأنه فى ذلك شأن المجرور بحرف جر أصلى بعد فعل لازم مبنى للمعلوم ؛ نحو : قعد الرجل فى البيت. فإن كلمه : «البيت» مجروره فى اللفظ ؛ لكنها فى المعنى والتقدير منصوبه ؛ لأنها بمنزله المفعول به للفعل اللازم. ولا يصح فى رأى الأحسن مراعاة هذا النصب فى التوابع أو غيرها ؛ فنصبها ملاحظ فيها عقلياً مقصور عليها. فالمجرور مع الفعل المبنى للمجهول مرفوع «محلاً» ، ورفع مقصور عليه. والمنصوب مع الفعل المبنى للمعلوم منصوب محلاً ، ونصبه مقصور عليه ؛ فكلاهما يشبه الآخر فى حركه معنويه عقليه ، مقصوره عليه وحده ؛ لا يظهر لها أثر فى غيره. (انظر هامش ص ١٢٢ ثم رقم ٣ من هامش ١٤٥ لأهميته حيث تجد رأياً آخر ، وتعليقاً عليه).

٣- وفوق ذلك يريحنا من أنواع مرهقه من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر وحده ، أو مجروره وحده ...

حتى ... ، أو جرّ النكرات فقط ؛ ومن أمثله : «رَبّ» ، أو يلتزم جرّ نوع آخر معين من الأسماء ؛ كحروف القسم ؛ فإنها لا تجر إلا مقسما به ، وكحروف الجر التي للاستثناء (وهي : خلا - عدا - حاشا) فإنها لا تجر إلا المستثنى ومثل : مذ ومنذ : فإنهما لا يجران إلا الأسماء الظاهرة الداله على الزمان ... فلا يصح وقوع شيء من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل ؛ فلا يقال نائب فاعل في مثل : صنع منذ الصبح ، ولا زرع حتى الشاطئ ، ولا قوتل ربّ رجل عنيد ... و... (١)

والمراد بالاختصاص أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائدا فوق معناهما الخاص بهما. ويجيئهما هذا المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل بهما ؛ كالوصف ، أو المضاف إليه ، أو غيرهما مما يكسبهما معنى جديدا ؛ فتحصل الفائدة المطلوبة من الإسناد.

ومن أمثله الجار والمجرور المستوفيين للشروط : أخذ من حقل ناضج - قطع في طريق الماء. فلا يصحّ : أخذ من حقل - قطع في طريق ...

من كلّ ما سبق نعرف أن «الإفاده» هي الشرط الذي يجب تحقيقه فيما ينوب عن الفاعل من مصدر ، أو ظرف ، أو جار مع مجروره ، وأن هذه الإفاده تنحصر في التصرف والاختصاص معا.

٥- يلحق بما تقدم الجملة المحكيه بالقول ، وكذا المؤؤله بالمفرد ، طبقا للبيان الذي سلف (٢) عنهما.

ص: ١١٦

١- وكذلك يشترط ألا يكون معنى حرف الجر هو : «التعليل» كالذي يفهم من «اللام» و «الباء» وقد يفهم من حرف الجر «من» أحيانا. والداعي لهذا الاشتراط عندهم أن حرف الجر حين يكون معناه التعليل يكون مجروره مبنيا على سؤال مقدر. أى : يكون بمنزله جواب عن سؤال مقدر ؛ فكأن المجرور من جمله أخرى. ويمثلون له بأمثله منها قول الشاعر : يغضى حياء ، ويغضى من مهابته فلا يكلم إلا- حين يتسم أى : يغضى هو ، أى الطرف ؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف ؛ فيدل عليه. ولا يصح عندهم أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل ؛ لأن معنى حرف الجر هنا : «التعليل» ؛ فالمجرور مبنى على سؤال مقدر ، هو : لماذا يغضى؟ فأجيب : من مهابته. فكأن الجواب من جمله أخرى في رأيهم - كما سبق - لكن كيف نوفق بين هذا الرأى وما يخلفه مما يأتى في : «١» ص ١١٩ هـ.

٢- في رقم ٣ من هامش ص ١١١.

إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء التي يصلح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يوجد غيره في الجملة ، فإذا وجد أكثر من واحد صالح للإنباه لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط ؛ لأن نائب الفاعل - كالفاعل - لا يتعدد.

لكن ما الأحق بالنيابة عند وجود نوعين مختلفين ، صالحين أو أكثر؟ يميل كثير من النحاه إلى الرأي القائل باختيار المفعول به (1) دائما ، (أى : فى كل الحالات) ؛ ليكون هو النائب ، ويفضلونه على غيره. وهم - مع ذلك - يجيزون ترك الأفضل ؛ ففى مثل : أنشد الشاعر القصيده إنشادا بارعا فى الحفل أمام الحاضرين ، يكون الأفضل عندهم - حين بناء الفعل للمجهول - اختيار المفعول به نائبا ؛ فيقال : أنشدت القصيده ، إنشادا بارعا ، فى الحفل أمام الحاضرين. ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره ، كما قالوا.

والحق أن رأى السيد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهميه فى إيضاح الغرض ، وإبراز المعنى المراد ، من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به ، وأنه أول أو غير أول ، متقدم على البقيه أو غير متقدم. ففى مثل : «خطف اللصّ الحقيبه من يد صاحبها أمام الراكبين فى السياره» - تكون نيابه الظرف : «أمام» أولى من نيابه غيره ؛ فيقال خطف أمام الراكبين فى السياره الحقيبه من يد صاحبها ؛ لأن أهم شىء فى الخبر وأعجبه أن تقع الحادثه أمام الراكبين ، وبحضورهم ؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ، ولا يبالى بهم اللص ...

وقد تكون الأهميه فى مثال آخر : للجار والمجرور ؛ نحو : سرق فى ديوان الشرطه سلاح جنودها ... وهكذا (2).

ص: ١١٧

١- ويبالغون ، ويفضلونه ، ولو كان من نوع المفعول به المنصوب على نزع الخافض. ويترتب على هذا الاختيار بعض صور لها أحكام خاصه ، منها ما سيجىء فى «ح» من ص ١١٩.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : وقابل من ظرف لو من مصدر أو حرف جرّ بنيابه حرى يريد : أن اللفظ القابل للنيابه حر (أى : حقيق وجدير بها) إذا كان ذلك اللفظ ظرفا أو مصدرا ؛ أو حرف جر. ولعل ابن مالك يريد : أو مجرور الحرف (فكلمه «قابل» مبتدأ خبره : «حر» وقد حذف التنوين ورجعت الياء عند الوقف ، فصارت «حرى» «من ظرف» جار ومجرور ، - - حال من الضمير فى «قابل» ، أو صفة لقابل فتقدير البيت نحويا هو : ولفظ قابل للنيابه حر بنيابه ، حاله كون هذا اللفظ ظرفا ، أو مصدرا ، أو حرف جر - وهذا اللفظ موصوف بأنه من ظرف ، أو من مصدر ، أو حرف جر). ثم قال بعد ذلك : ولا ينوب بعض هذى إن وجد فى اللفظ مفعول به. وقد يرد - يريد أنه لا يصح - فى الغالب - إنابه شىء مما ذكره فى البيت السابق مع وجود المفعول به. ثم عاد فقرر أنه قد يرد فى الكلام الصحيح إنابه غير المفعول به مع وجوده. ثم سرد بعد ذلك بيتين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من هذا الباب ص ١١١ - وهما : وباتفاق قد ينوب الثّان من باب «كسا» فيما التباسه أمن فى باب «ظنّ وأرى» ، المنع اشتهر ولا أرى منعا إذا القصد ظهر ثم ختم الباب بالبيت التالى : وما سوى النّائب ممّا علّقا بالزّافع ، النّصب له ، محققا يريد : أن النّائب عن الفاعل سيصير مرفوعا ؛ لتعلق معناه بالفعل الرافع له ؛ فلأن معناه علق برافعه (وثبت أنه رافعه) لا بد أن يرتفع. وما سوى هذا النّائب فالنّصب له. أى : حكمه النّصب. (وكلمه «محققا» ، حال من الضمير ، الهاء فى : «له») فإذا وجد فى الكلام مفعول به أو أكثر ، ومعه شىء آخر يصلح للنيابه عن الفاعل - فالذى وقع عليه الاختيار للإنباه يرتفع ، وما عداه ينصب لفظا ، إلا الجملة

المحكيه ، والمؤوله بالمفرد (وقد سبق حكمهما في رقم ٣ من هامش ص ١١١) وإلا-المجور ؛ فيبقى جره على حاله لفظا ، وينصب محلا. بالتفصيل الذي عرضناه.

ومثل هذا يقال عند حذف الفاعل ، وعدم وجود مفعول به فى الجملة ينوب عنه ، مع وجود أنواع أخرى تصلح للنيابه : فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على أساس الأهميه ودرجتها ؛ فما كان أكبر أهميه وأعظم تحقيقا للمراد من الجملة ، فهو الأحق بالاختيار ، والأولى بالنيابه.

ص: ١١٨

(١) لا يجوز إنابه الحال ، والمستثنى ، والمفعول معه ، والتميز الملازم للنصب ، والمفعول لأجله ؛ فكل واحد من هذه الخمسه لا يصلح للإنابه ؛ لأنها تخرجه من مهمته الخاصه ، وتنقله إلى غيرها ، وقد تتغير حركته الملازمه له. لكن فريقا من النحاه يرى - بحق - جواز نيابه التمييز المجرور بالحرف «من» ، وكذا نيابه المفعول لأجله المجرور. بشرط أن يحقق كل منهما الفائده المطلوبه منه ، والغرض من وجوده ؛ نحو : يقام لإجلال العلماء النافعين ، ويفاض من سرور رؤيتهم ، ويسمى كل منهما : نائب فاعل ، ويزول عنه الاسم السابق. ورأى هذا الفريق حسن (١).

(ب) الصحيح أنه لا يجوز إنابه خبر «كان» (٢) ولا سيما المفرد ؛ لعدم الإفاده ؛ فلا يصح : كين قائم ، (على فرض استساغته) ؛ إذ معناه كما يقولون : حصل كون لقائم. ومن المعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم.

(ح) عرفنا (٣) أن جمهره النحاه تختار المفعول به - دون غيره - لإقامته نائبا عن الفاعل المحذوف عند تعدد الأنواع الصالحه للنيابه. وقد شرحنا رأيهم ، وأوضحنا ما فيه ، ويترتب على الأخذ برأيهم ما يأتي :

إذا قلت : زيد في أجر الصانع عشرون - كانت «عشرون» باعتبارها مرفوعه النائب عن الفاعل ، ولا يكون الفعل متحملا ضميرا ، ولا يلحق بآخره علامه تثنيه أو جمع.

أما إذا قدمت : «الصانع» فقلت : الصانع زيد في أجره عشرون - فيجوز أحد أمرين :

١- أن تكون : «عشرون» مرفوعه على أنها نائب الفاعل ، والفعل معها خال من الضمير ، فلا يتصل بآخره علامه تثنيه أو جمع. وفي هذه الصوره يجب بقاء

ص : ١١٩

١- لكن كيف نوفق بين هذا الرأي وما يخالفه مما سبق في رقم ١ من هامش ص ١١١ هـ.

٢- هذا الحكم خاص بخبر كان - دون أخواتها (انظر رقم ٢ من هامش ص ١٠٥).

٣- في ص ١١٧.

الجار والمجرور ، واشتماله على ضمير مطابق للاسم السابق - المبتدأ - ويكون هو الرابط ، مثل : الصانعان زيد في أجرهما عشرون - الصانعون زيد في أجرهم عشرون وهكذا.

٢ - نصب كلمه : «عشرين» على أنها ليست نائب فاعل (١) ، وإنما النائب ضمير متصل بالفعل ، لأن الفعل في هذه الصورة يتحمل الضمير مستترا أو بارزا ، يعود على المبتدأ ويطابقه ، ويكون الرابط. وفي هذه الحالة يمكن الاستغناء عن الجار ومجروره ، أو عدم الاستغناء مع بقاء الضمير الذى فى آخر المجرور ، ومطابقته أيضا للمبتدأ : (تقول : الصانعان زيدا عشرين. أو : الصانعان زيدا فى أجرهما عشرين) - (الصانعون زيدوا عشرين. أو الصانعون زيدوا فى أجرهم عشرين ...) وهكذا ...

ص: ١٢٠

١- والأحسن فى هذه الصورة أن تعرب مفعولا مطلقا (أى : نائبه عن المصدر).

(١) فى مثل : «شاورت الخبير» - يتعدى الفعل المتصرف : «شاور» بنفسه إلى مفعول به واحد ؛ فينصبه ؛ ككلمه : «الخبير» هنا. ويجوز - لسبب يلاغى ، أو غيره - أن يتقدم هذا المفعول الواحد على فعله (١) ، ويحل فى مكانه بعد تقدمه أحد شيئين ؛ إما ضمير عائد إليه ، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشره ، ويستغنى به عن المفعول المتقدم ؛ فنقول : الخبير شاورته (فالهاء ضمير حل محل المفعول السابق ، واكتفى به الفعل) - وإما لفظ ظاهر آخر ، يعمل فيه الفعل المتصرف النصب أيضا ؛ بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر سببياً (٢) للمفعول به المتقدم الذى استغنى عنه الفعل ، وأن يكون مشتملا على ضمير يعود على ذلك المفعول ؛ نحو : الخبير شاورت زميله. فاللفظ الظاهر : «زميل» هو الذى حل محل المفعول به السابق ، وهو سببى له ومضاف ، والضمير فى آخره مضاف إليه ، عائد على المفعول به المتقدم.

والسببى فى هذا المثال مضاف ، لكنه فى مثال آخر قد يكون متبوعا بنعت ، ونعته هو المشتمل على الضمير المطلوب ؛ نحو : التجاره عرفت رجلا يتقنها ؛ (فجمله «يتقنها» نعت ، وفيها الضمير العائد) وقد يكون متبوعا بعطف بيان مشتمل على ذلك الضمير أيضا ؛ نحو : الصديق أكرمت الوالد أباه ، وقد يكون متبوعا بعطف نسق بالواو - دون غيرها - مشتملا على الضمير المذكور ، نحو : الزميله أكرمت الوالد وأهلها. ولا يصلح من التوابع غير هذه الثلاثه.

ص: ١٢١

١- بشرط ألا- يفصل بين الفعل والمفعول المتقدم فاصل غير توابع الاسم المتقدم (من : النعت والتوكيد ، والعطف البيانى ، أو العطف بالواو ، والبدل) وغير المضاف إليه ، وغير الظرف ، وغير الجار ومجروره. ويصح الفصل بالأمرين ؛ الظرف والجار ومجروره معا. كما يجوز الفصل بما لا بد منه مما يقتضيه المقام ، وذكر الضمير فإن كان العامل وصفا صالحا للعمل جاز الفصل - كما سيجىء فى ص ١٢٥ -.

٢- المراد بالسببى للاسم : كل شىء له صله وعلاقه بذلك الاسم ، سواء أكانت صله قرابه ، أم صداقه ، أم عمل ، أم غير هذا مما يكون فيه جمع وارتباط بين الاسمين بنوع من أنواع الجمع والارتباط.

ومن الممكن حذف ما حلَّ محلَّ المفعول السابق من ضميره العائد إليه مباشرة ، أو سببيه المشتمل على ضمير يعود عليه كذلك. ومتى وقع هذا الحذف صار الاسم المتقدم مفعولا به للفعل المتأخر عنه كما كان. وتفترغ هذا الفعل لنصبه.

وكالأمثلة السابقة نظائرها ؛ نحو : يصاحب العاقل الأخيار ... أنجز الوعد ... وأشباههما ؛ حيث ينصب الفعل المتصرف مفعولا به واحدا (١) ؛ يجوز أن يتقدم على عامله ، ويحل محله أحد الشيتين ؛ إما ضميره العائد عليه مباشرة ، والذي يعمل فيه الفعل الموجود النصب ، ويستغنى به عن المفعول السابق ؛ فنقول : الأخيار يصاحبهم العاقل - الوعد أنجزه - وإما لفظ ظاهر سببي يشتمل على ضمير يعود على المفعول به المتقدم ، ويشغل الفعل الموجود بنصبه ، ويكتفى به عن ذلك المفعول ؛ فنقول : الأخيار يصاحب العاقل زملاءهم - الوعد أنجز صاحبه ... وهكذا ، من غير أن نتقيد في السببي بأن يكون مضافا ؛ فقد يكون مضافا ، أو منعوتا ، أو عطف بيان ، أو عطف نسق بالواو ، مع اشتغال كل واحد على الضمير العائد إلى الاسم السابق.

ويصح - كما سبق - حذف الضمير العائد على ذلك الاسم المتقدم ، كما يصح حذف السببي وما فيه من ضمير عائد عليه أيضا ؛ فيصير الاسم المتقدم في الحالتين مفعولا به للفعل المتأخر ، ويتفرغ هذا الفعل لنصبه بعد أن كان قد انصرف عنه إلى الضمير المباشر ، أو إلى السببي.

(ب) وليس من اللازم أن يكون الفعل المتصرف متعديا بنفسه مباشرة إلى مفعوله الواحد ؛ وإنما يجوز أن يكون هذا الفعل قاصرا لا يتعدى إلى المفعول به إلا بمساعدة حرف جر أصلي ؛ نحو : فرحت بالنصر ؛ فالفعل : «فرح» لازم ، لم ينصب مفعوله (وهو : «النصر») بنفسه مباشرة ؛ وإنما نصبه بمعونه حرف الجر : «الباء». فكلمة «النصر» في ظاهرها مجروره بالباء ، ولكنها في المعنى والحكم بمنزلة المفعول به (٢) ويصح في هذه الكلمة المجروره التي تعتبر بمنزلة المفعول به

ص: ١٢٢

- ١- وقد ينصب أكثر من واحد ولكن الذي يتقدم عليه واحد فقط - كما سيأتي -
- ٢- ومع أنها بمنزلة المفعول به معنى وحكما لا- يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها ، كما لا يجوز - في الرأى الأنسب - اعتبارها في محل نصب. ولهذا لا يصح في توابعها إلا الجر فقط (راجع رقم ٢ من هامش ص ١١٥ ثم رقم ٣ من هامش ص ١٤٥ م ٧٠ - حيث الرأى الآخر ، والتعليق عليه ، ثم ص ٤٠٧).

فى المعنى والحكم ، أن تتقدم وحدها - دون حرف الجرّ - على فعلها ؛ بشرط أن يحل محلها أحد الشئين ؛ إما الضمير الذى يعمل فيه الفعل معنى وحكما ، والذى يعود على المفعول به المعنوى السابق ؛ نحو : النصر فرحت به ، وإما لفظ آخر سببى ، يعمل فيه الفعل ، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول به المعنوى (الحكمى) السابق ، نحو : النصر فرحت بأبطاله (١).

ومثل هذا يقال فى النظائر : من نحو ؛ ينتصر الحقّ على الباطل - سرّ فى طريق الخير ، حيث يصح : الباطل ينتصر الحق عليه - الباطل ينتصر الحقّ على أعوانه - طريق الخير سر فيه - طريق الخير سر فى جوانبه ... وهكذا ، من غير أن نتقيد فى السببى بأن يكون مضافا.

ومن الممكن حذف الضمير أو السببى ، فيرجع الاسم السابق إلى مكانه القديم ، فيعمل فيه عامله الجر.

(ح) وليس من اللازم أيضا أن يكون العامل فعلا ، فقد يكون (٢) اسم فاعل ، أو : اسم مفعول ، فنحو : أنا مشارك الأمين ، نقول فيه : الأمين

ص: ١٢٣

١- إذا كان الاسم المشتغل عنه ظرفا وجب فى الضمير العائد عليه أن يجر بالحرف «فى» ، نحو : يوم الخميس سافرت فيه. وهذا هو المشهور. ويجوز حذف حرف الجر ؛ توسعا ، فيقال : سافرت ؛ طبقا للبيان المفصل الذى سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٣ ورقم ١ من هامش ص ٢٣٩.

٢- لا يكون العامل هنا إلا فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو صيغه مبالغه ، أو اسم مفعول. ولا يكون صفه مشبهه ، ولا تفضيلا ، ولا وصفا آخر ، لأن ما بعد هذه الثلاثة من معمولاتها لا يكون مفعولا به. ويشترط فى هذا الوصف العامل ألا يوجد ما يمنعه من العمل فى المتقدم ؛ كاسم الفاعل المبدوء بكلمه «أل». وكذلك إذا كان مجردا منها ومعناه المضى المحض ، فانه لا ينصب مفعولا به بعده ، فلا يصلح أن يوضح عاملا قبله ، أو يرشد إليه إن كان محذوفا. فلا اشتغال فى مثل : المخترع أنا مادحه ، ولا المخترع أنا مادحه أمس. ولا اشتغال إذا كان اسم المفعول للماضى ، أو مقرونا بأل ، أو كان العامل اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه فهو لا يعمل فيما قبله ؛ والذى لا يتقدمه مفعوله لا يصلح أن يكون موضعا ولا دالا على عامل قبله محذوف ، ولهذا السبب نفسه لا يصح الاشتغال إذا كان العامل مصدرا ، ... ، أو فعلا جامدا ، كفعل التعجب ، وعسى ، وليس ، وغيرها من كل ما ليس له مفعول به ، أو لا يصلح أن يتقدم عليه مفعوله. هذا إلى أن العامل فى الاشتغال لا بد أن يكون مشتقا والمصدر وما بعده مما ذكرناه هنا - ليس مشتقا. نعم يجوز الاشتغال فى المصدر ، وفى اسم الفعل ، وفى ليس ، عند من يجيز تقديم معمول الأولى ، وخبر ليس ، نحو : محمودا لست مثله ، أى : باينت محمودا لست مثله ، وهو رأى مقبول ، وفيه توسعه.

أنا مشاركته (١) - الأمين أنا مشارك رفاقه. ونحو: الحقّ منصور على الباطل ، نقول فيه : الباطل الحقّ منصور عليه - الباطل الحقّ منصور على شياطينه.

فمتى تقدم المفعول به على عامله وحل محله ما يشغل مكانه ، ويغنى العامل عنه ؛ فقد تحقق ما يسميه النحاه : «اشتغال العامل عن المعمول» ويقولون في تعريف الاشتغال:

أن يتقدم اسم واحد (٢) ، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة ، أو يعمل في سببٍ للمتقدم ، مشتمل على ضمير يعود عليه ؛ بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشره العامل ، ومن السببِ ، وتفرغ العامل للمتقدم - لعمل فيه النصب لفظا ، أو معنى (حكما) كما كان قبل التقدم.

فلا بد في الاشتغال من ثلاثه أمور مجتمعه ؛ «مشغول» ، وهو : العامل ، ويسمى أيضا : «المشتغل» ، وله شروط عرفناها (٣). «ومشغول به» : وينطبق على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة ؛ كما ينطبق على اللفظ السببِ الذي له ضمير يعود على ذلك المتقدم. و «مشغول عنه» وهو : الاسم المتقدم الذي كان في الأصل مفعولا حقيقيا أو معنويا (حكما) ، ثم تقدم على عامله ، وترك مكانه للضمير المباشر ، أو للسببِ ؛ فانصرف عنه العامل ، واشتغل بما حل محله.

ولا بد في هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصل ممنوع بينهما (٤) إذا

ص: ١٢٤

١- سيأتي في الجزء الثالث (باب اسم الفاعل ، م ١٠٢ ص ٢١٤ - الهامش رقم ١) ما نصه : (في هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوبا مع أن الضمير الراجع إليه مجرور ، لكنه مجرور في حكم المنصوب ؛ لأن كلمه : «مشارك» ، أو «مساعد» - ونظائرها في مثل هذا التركيب في حكم الفعل ، وتوניהا ملحوظ ، وإن لم يكن ملفوظا فالضمير هنا كالضمير في مثل : «أعليا مرتت به» مجرور في حكم المنصوب (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩). وانظر «ب» السابقة.

٢- التقييد واحد هو الرأي الصحيح عند عدم تعدد العامل المقدر .. أو لا مانع أن يكون العامل متعديا إلى أكثر من واحد ولكن الذي يتقدم عليه هو معمول واحد له - كما سبق -

٣- وانظر رقم ١ من ص ١٣٤.

٤- وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ١٢١ ما يجوز الفصل به. وفي بيان «الاشتغال» وتوضيح أمره يقول ابن مالك : إن مضمير اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل - ١ فالسابق انصبه بفعل أضمرنا حتما ، موافق لما قد أظهرنا - ٢ - - (أى : إن شغل ضمير اسم سابق فعلا ، عن نصب الاسم السابق لفظا أو محلا مثل : البيت قعدت فيه - فانصب الاسم السابق بفعل مضمير «غير ظاهر لأنه محذوف» حتما ؛ أى : إضمارنا حتما ، لا مفر منه في حاله النصب ؛ لأنه محذوف ، ويكون ذلك الفعل المحذوف موافقا للفعل الظاهر في الجملة من ناحيه اللفظ والمعنى ، أو المعنى فقط - كما سيأتي -) ذلك تقدير البيتين ومعناهما ؛ مع ما فيهما من التواء النظم ؛ بسبب التقديم والتأخير ، والحذف. يريد : حين يوجد اسم متقدم على فعله ، ولهذا الاسم المتقدم ضمير يعود عليه ، ويشغل فعله بدلا من نصب السابق لفظا أو محلا - فإن ذلك الاسم السابق يجوز نصبه ولكن بفعل غير ظاهر حتما ؛ فلا يجوز إظهاره. ويكون هذا الفعل المحذوف موافقا للفعل المذكور (فكلمه حتما : صفة لمصدر محذوف ، أى : إضمارنا حتما

، فتعرب مفعولا مطلقا ، و «نصب» بمعنى عن : نصب). ثم بين بعد أبيات : أن العامل قد يتعدى إلى مفعوله بمساعده حرف جر ؛ فينصبه محلا- ، (أى : حكما) حين لا- يتعدى إليه مباشرة. وعندئذ يفصل حرف الجر بينهما. وقد يفصل بينهما المضاف حين يكون المضاف إليه هو الضمير العائد للاسم السابق. والحكم فى حاله فصل العامل المشغول كالحكم فى حاله وصله المباشر بالمعمول ؛ فيقول : وفصل مشغول بحرف جرّ أو بإضافه كوصل يجرى - ١٠ وصرح بعد ذلك بأن العامل هنا قد يكون فعلا أو وصفا عاملا ؛ فالوصف العامل يساوى الفعل فيما تقدم ؛ بشرط ألا يوجد مانع يمنع الوصف من العمل ونصب مفعوله إذا تقدم ؛ فيقول : وسوّ فى ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ، إن لم يك مانع حصل ١١ وقد شرحنا من قبل - فى رقم ٢ من هامش ص ١٢٣ - نوع الوصف الذى يصلح للعمل هنا ، والمانع الذى يعوقه عن العمل ، وسبب ذلك ثم ختم الباب بالبيت التالى : وعلقه حاصله بتابع كعلقه بنفس الاسم الواقع - ١٢ ومضمونه : أن السببى الخالى من الضمير إذا كان له تابع يشتمل على ضمير عائد على الاسم السابق فإن العلقه (أى : العلقه) تحصل وتتم بين العامل والتابع كما تحصل وتتم بالاسم الواقع بعد العامل مباشرة ، وهذا الاسم هو ضمير المتقدم ، أو سببه المشتمل على ضميره ..

كان العامل فعلا (١). أما إن كان وصفا فيجوز الفصل.

* * *

حكم الاسم السابق فى الاشتغال

يجوز فى هذا الاسم السابق من ناحيه إعرابه وضبط آخره ، أمران - بشرط ألا يوجد ما يحتم أحدهما مما سنعرفه - .

أولهما : إعرابه مبتدأ والجمله بعده خبره (٢).

ص: ١٢٥

١- يجوز الفصل بتوابع الاسم السابق ، - إلا العطف بحرف غير الواو - والمضاف إليه ، وشبه الجمله وغير هذا مما سبق تفصيله كاملا فى رقم ١ من هامش ص ١٢١.

٢- فى هذه الصوره التى يرفع فيها الاسم السابق - تخرج المسأله من باب الاشتغال (انظر رقم ٣ من هامش ص ١٢٤).

وثانيهما : إعرابه مفعولاً- به لعامل محذوف وجوباً ، يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده في الجملة ، فيكون العامل المحذوف وجوباً مشاركاً للمذكور إما في لفظه ومعناه معاً ، وإما في معناه ، فقط ، ولا يصح الجمع بين العاملين ما دام مشتركين (١) ، إذ الموجود عوض عن المحذوف. فمثال الأول : الأمين شاركته ، فالتقدير : شاركت الأمين شاركته. ومثال الثاني : البيت قعدت فيه ، التقدير : لايبست البيت ، قعدت فيه : أو : لانزمت البيت ، قعدت فيه. ومثل : الحديقه مررت بها ؛ أي : جاوزت الحديقه مررت بها. وهكذا نستأنس بالعامل الموجود في الوصول إلى العامل المحذوف وجوباً من غير أن نتقيد بلفظ العامل الموجود أحياناً. أما معناه فنحن مقيدون به في كل حالات الاشتغال.

مع جواز الأمرين السالفين فالأول (وهو إعرابه مبتدأ) أحسن ؛ لأنه لا- يحتاج إلى تقدير عامل محذوف ، ولا إلى التفكير في اختياره ، وفي موافقته للعامل المذكور ، وقد تكون موافقته معنويه فقط ؛ فتحتاج - أحياناً - إلى كد الفكر (٢).

والنحاه يتخيرون هذا الموضوع للكلام على حكم كثير من الأسماء المتقدمه على عواملها ، ويتنزهون فرصه «الاشتغال» ليعرضوا أحكام تلك الأسماء ؛ سواء منها ما يدخل في باب «الاشتغال» وتنطبق عليه أوصافه التي عرفناها ، وما لا يدخل فيه ، ولا تنطبق عليه صفاته (٣). وهم يقسمونها لثلاثة أقسام (٤) : ما يجب نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يجوز فيه الأمران.

ص: ١٢٦

١- فإن لم يكونا مشتركين جاز أن يكون الأول مذكوراً. ومعنى هذا جواز نصب الاسم السابق بفعل مخالف للمذكور ؛ فلا اشتغال معه ؛ - كما سنوضحه في الزيادة والتفصيل في رقم ٢ من ص ؛ ١٣ -.

٢- والبلاغيون يفرقون بين الأمرين ؛ إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسميه ، وعلى الآخر أن تكون فعليه ، وفرق بلاغى بين المدلولين مع صحتهما ؛ لهذا يقولون : إن أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلم. فإن لم يعرف غرضه فهما سيان.

٣- كالحاله التي يجب فيها رفع الاسم السابق ؛ إذ لا ينطبق عليها في الصحيح تعريف «الاشتغال» الأصيل. ومثلها حالات الرفع الأخرى التي يكون الرفع فيها جائزاً ، فحاله الرفع بنوعيه لا ينطبق عليها - في الصحيح - الاشتغال الحقيقي ، ما دام الاسم مرفوعاً - كما سيجيء في «ب» من ص ١٢٨ ثم انظر رقم ٣ من ص ١٣٤ -.

٤- الواقع أنهم يقسمونها خمسة أقسام ، «قسم يجب فيه النصب ، وقسم يجب فيه الرفع ، وقسم يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران على - - السواء». وواضح أن هذا التقسيم يوجب النصب وحده في بعض حالات ، ويوجب الرفع وحده في حالات أخرى كذلك ، ويجيز الأمرين في كل حاله من الأحوال الثلاثة الباقية. ولكن هذه الإجازة قد تكون مع الترجيح أحياناً ؛ كأن يكون النصب هو الأرجح ؛ فيكون الرفع هو الراجح ، أو العكس ؛ (بأن يكون النصب هو الراجح ، والرفع هو الأرجح). واستعمال الراجح ليس معيباً ولا ضعيفاً من الوجهه اللغويه. نعم هو - مع كثرته وقوته - لا- يبلغ درجه الأرجح فيهما ، لكن كلاهما عربى فصيح ، وهذه الأرجحية مزيه يسيره إذا كان الداعى لها أمراً بلاغياً مما يطرأ ويتغير بحسب الدواعى ، فهى ليست أرجحية ذاتيه دائمه وإنما هى خاضعه لأذواق البلغاء في العصور اللغويه المختلفه ؛ متفاوتة

بتفاوت تلك الأزمان والدواعي ؛ - لكيلا تتحجر البلاغه وتجمد عند حد لا تتجاوزه كما يصرح علماؤها - فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله في عصر لغوى ؛ فيكون هو الأرجح ، وعندئذ ينزل الأرجح إلى درجة الراجح ، ثم يتبدل الحال مره أخرى في عصر لغوى جديد ، فيذيع استعمال بلاغى لم يكن ذائعا من قبل ، بل فى بيئه أخرى مع اتحاد العصر ، فيقع التغيير فى الدرجه كما وصفنا ؛ وهكذا دواليك ... فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحيه التى قد تتغير ، ولا تثبت - كما قلنا - ولو كان منشؤه القله المعيه والضعف ، أو الحسن والقبح اللغويين لوجب الاقتصار على القوى دون الضعيف ، وعلى الحسن دون القبيح. لهذا لا داعى لكثيره الأقسام ، والأحكام ، وتعدد الآراء فى كل حكم ، وما يتبعه من عناء لا طائل وراءه. على أنا سنشير إلى أقسامهم الخمسه (فى ص ١٣٢) ونصف منها بالقله ما وصفو ، علما بأن هذه القله - كما سبق - ليست المعيه فى الاستعمال ، ولا المانع من القياس على نظائرها ؛ فإنما هى قله عدديه راجحه ، بالنسبه لكثيره العدديه التى للأرجح. ولو كانت القله معيه هنا ما وصفوا الضبط الوارد بها بأنه «راجح» ، وأن غيره أرجح ؛ إذ المعيب الذى لا يصلح استعماله لا يوصف بأنه راجح ولا حسن ، وفوق هذا فالخلاف محتدم فى أمر هذين الوصفين وانطباقهما أو عدم انطباقهما على بعض أقسامهم.

(١) فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأداة الشرط ، وأداة التحضيض (١) ، وأداة العرض (٢) ، وأداة الاستفهام (٣) إلا الهمزة (٤) ؛ نحو : (إن ضعيفا تصادفه (٥) فترفق به - حيثما أديبا تجالسه

ص: ١٢٧

١- التحضيض هو : الحث وطلب الشيء بقوه وشده تظهر في نبرات الصوت وكلماته. والعرض : طلب الشيء برفق وملاينه تعرف من نبرات الصوت وكلماته أيضا. وكثير من أدواتهما مشترك بينهما مثل : - هَلَّا - أَلَا - أَلَّا - لو لا - لو ما ... (ولهذه الأدوات باب خاص - في ج ٤ م ١٦٢ - يفصل أحكامها المختلفه التي منها اختصاصها بالفعل إذا كانت للتحضيض أو العرض).

٢- التحضيض هو : الحث وطلب الشيء بقوه وشده تظهر في نبرات الصوت وكلماته. والعرض : طلب الشيء برفق وملاينه تعرف من نبرات الصوت وكلماته أيضا. وكثير من أدواتهما مشترك بينهما مثل : - هَلَّا - أَلَا - أَلَّا - لو لا - لو ما ... (ولهذه الأدوات باب خاص - في ج ٤ م ١٦٢ - يفصل أحكامها المختلفه التي منها اختصاصها بالفعل إذا كانت للتحضيض أو العرض).

٣- إنما تكون أدوات الاستفهام مختصه بالفعل وحده إذا وقع فعل بعدها في جملتها ؛ كالمثالين المذكورين ؛ بخلافها في نحو : متى العمل ؟ - أين الكتاب؟ لخلو كل جملة من فعل بعد أداة الاستفهام. أى : أن وجود الفعل بعد أداة الاستفهام - غير الهمزة لأنها ليست مختصه بالأفعال ، بل تدخل عليها كما تدخل على الأسماء - ووقوعه متأخرا عنها في جملتها ، يجعل هذه الأداة مختصه بالدخول على الفعل.

٤- لما تقدم من أنها غير مختصه بالأفعال. وفي هذا الموضع الذى يجب فيه النصب يقول ابن مالك : والنصب حتم إن تلا السابق ما يختصّ بالفعل ؛ كإن ، وحيثما - ٣ (تلا السابق : أى : وقع الاسم السابق بعد ما يختصّ بالفعل ...)

٥- المضارع هنا مرفوع لا يصح جزمه ، لأنه ليس فعلا للشرط ؛ لأن فعل الشرط المجزوم هو - - الفعل المحذوف مع فاعله ، وموضعهما ؛ بعد أداة الشرط مباشره. أما هذا الفعل الموجود فهو مع فاعله جملة مضارعيه يتحتم رفع مضارعها ، وهى تفسر الجملة الفعلية التى حذفت وبقي معمولها المنصوب ، التى موضعها بعد أداة الشرط مباشره. فالمفسر جملة ، وكذلك المفسر. ولا- يصح أن يكون الفعل المذكور هو المفسر وحده ، بالرغم من أنه المرشد للفعل المحذوف ، والبدال عليه. وسيجىء فى الزيادة والتفصيل (فى آخر رقم ٤ من ص ١٣٥ و ١٣٦) بيان مناسب عن الفعل إذا كان هو المفسر وحده ، وأنه يكون كذلك عند رفع الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، باعتباره مرفوعا لفعله المحذوف ، وعن الجملة الفعلية إذا كانت بتمامها هى المفسره ، وليس الفعل وحده.

يؤنسك) - (هلاً حلماً تصطنعه - ألا زياره واجبه تؤديها) - (متى عملاً تباشره؟ أين الكتاب وضعته؟) فلا يجوز الرفع في هذه الأمثلة ونظائرها على الابتداء أما الرفع على أنه فاعل ، أو نائب فاعل لفعل محذوف ، أو أنه اسم لكان المحذوفه - فجائز (١). ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ...،) وقول الشاعر :

وليس بعامر بنيان قوم

إذا أخلاقهم كانت خرابا

وقول الآخر :

وإذا مطلب كسا حلّه العا

رفبعدا (٢) لمن يروم

نجازه (٣)

التقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ... - وإذا كانت أخلاقهم كانت ... - وإذا كسا مطلب كسا حله العار ... وهكذا (٤).

* * *

(ب) ويجب (٥) رفع الاسم السابق :

ص: ١٢٨

١- سيجيء في الزيادة والتفصيل (ص ١٣٤ رقم ٣ و ٤ وما بعدهما) إيضاح واف عن النصب الواجب ومكانه ، ثم عن هذا الرفع وما يقال فيه ، ثم تعقيبه بعرض للرأى السديد.

٢- فهلاكا (دعاء بالهلاك).

٣- إنجازه ، والحصول عليه.

٤- ومن الأمثلة أيضا قول الشاعر : إذا أنت أعطيت الغنى ثم لم تجد بفضل الغنى ألفيت مالك حامد الأصيل : أعطيت أعطيت الغنى فحذف الفعل : «أعطى الأول» ، وبقي نائب فاعله : «التاء» وهو ضمير واجب الاتصال ، لا يستقل بنفسه ، فأتينا مكانه بضمير منفصل له معناه وحكمه. ومثل هذا يقال في كلمة : «نحن» من قول الشاعر : ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا الأصيل : وإن أومأنا أومأنا. حذف الفعل الأول ، وبقي فاعله «نا» وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، فأتينا مكانه بما يصلح محله ، وهو «نحن» (انظر ما يوضح هذا في ص ١١٧).

٥- وهذه الحالة - كغيرها من حالات الرفع الواجب والجائز - ليست داخله في الاشتغال الأصيل (انظر رقم ٣ من هامش ص ١٢٦).

١ - إذا وقع بعد أداءه لا- يليها إلا- الاسم ؛ فلا- يجوز أن يقع بعدها فعل ؛ مثل : إذا «الفجائية» (١) ؛ نحو : خرجت فإذا الرفاق أشاهدكم ؛ فيجب رفع كلمه : «الرفاق» ولا- يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف ؛ لأن «إذا الفجائية» لا يقع بعدها الفعل مطلقا ؛ لا ظاهرا ولا مقدرًا.

ومثل «إذا» الفجائية أدوات أخرى ؛ منها : «لام» الابتداء فى نحو : إني للوالد أطيعه ؛ فلا يجوز نصب كلمه : «الوالد» على الاشتغال ، ولا اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول به.

ومنها : واو الحال الداخلة على الاسم الذى يليه المضارع المثبت ، فى مثل : أسرع والصارخ أغيثه ؛ فلا يصح نصب «الصارخ» على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ، وتقديرهما : «أغيث» ، والجمله من الفعل المحذوف مع فاعله فى محل نصب على الحال . - لا يصح هذا ؛ لأن الجمله المضارعيه التى مضارعها مثبت ، غير مسبوق بلفظ : «قد» لا تقع حالا - على الأرجح - إذا كان الرابط هو : «الواو» فقط (٢) ؛ كهذا المثال وأشباهه.

ومنها : «ليت» المتصله «بما» الزائده ؛ فلا نصب على الاشتغال فى مثل : ليتما وفقّ أصادفه ؛ لأن «ما» الزائده لا تخرج «ليت» من اختصاصها بالأسماء ؛ إذ يجوز إعمال «ليت» وإهمالها ؛ فالمنصوب بعدها اسم لها ، ولا يصح أن يقع بعدها فعل مطلقا.

٢ - وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع قبل أداءه لها الصداره فى جملتها ؛ - فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها - ، وبعدها العامل ، كأداء الشرط ، والاستفهام (٣) ، وما النافيه ، ولا النافيه الواقعه فى جواب قسم ... (٤) ؛ فلا يصح نصب الاسم

ص: ١٢٩

١- سبق إيضاح لها فى ص ٤٨٢ ج ١.

٢- كما سيجىء فى ص ٧٣١ من باب الحال.

٣- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٢٧.

٤- ومما لا يعمل ما بعده فيما قبله : أدوات التحضيض والعرض ، ولام الابتداء ، وكم الخبريه ، والحروف الناسخه ، «ما عدا أن» ، والموصول ، والموصوف ، وحروف الاستثناء. فكل هذا لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فلا يصلح دالا على المحذوف. فلا يصح النصب فى الأسماء التى فى أول الجمل التاليه : التائه هلا أرشدته - الضّالّ ألا هديته - الخائف لأنا مؤمن - الهرم كم مره زرتة!! - الخير إني أحببته - التزيه الذى أصطفيه - الغناء فن أهواه - شاع ما المال إلا ينفقه العاقل فى النافع. أما حرفا التنفيس فالشائع جواز النصب والرفع فى الاسم الذى يسبقهما ؛ نحو الرساله سأكتبها - القصيده سوف أحفظها.

السابق في نحو : الكتاب إن استعرتة فحافظ عليه - المريض هل زرتة؟ - الحديقه ما أتلّف زروعها - والله الذنوب لا أرتكبها ... ؛ لأن هذه الأدوات لها الصدارة ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ (أى : لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها ، ولا معمول لعامل بعدها). وما كان كذلك لا يصلح أن يكون دالا على عامل محذوف يماثله ، ولا مرشدا إليه. ومثلها : أدوات الاستثناء ؛ فلا نصب في نحو : ما السفر إلا يحبه الرّحّالون (١) ...

* * *

(ح) ما يجوز فيه الأمران (٢) ، وهو ما عدا القسمين السالفين ، فيشمل ما يأتي : ١ - الاسم - المشتغل عنه - الذى بعده فعل دال على طلب ؛ كالأمر (٣) ، والنهى ، والدعاء ؛ نحو : الحيوان ارحمه - الطيور لا تعذبها - اللهم الشهيد ارحم ، أو : الشهيد رحمه الله ...

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد أداءه يغلب أن يليها فعل ، كهمز الاستفهام ، نحو : أطاّره ركبّتها؟ وكأدوات النفي الثلاثة : (ما - لا - إن -) ؛ نحو : ما السفه نطقته - لا الوعد أخلفته ، ولا الواجب أهملته - إن السوء فعلته. ومثل : «حيث» المجرده من «ما» ، نحو : اجلس حيث الضيف أجلسته.

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جمله فعلية ، ولم تفصل كلمه :

ص : ١٣٠

١- وفي وجوب الرفع يقول ابن مالك : وإن تلا السابق ما بالابتدا يختصّ بالرفع التزمه أبدا - ٤ كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد ، وجد - ٥ ومعنى البيتين : إن تلا الاسم السابق ما يختص بالابتداء ... - أى : إن وقع الاسم السابق بعد لفظ مختص بالدخول على المبتدأ - فالترزم رفع ذلك الاسم السابق. كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا كان الفعل المشتغل قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده. «الفعل تلا ما لم يرد قبل معمولاً لما بعد وجد» - أى : تلا الفعل شيئا ، لم يرد ما قبل ذلك الشيء معمولاً لما وجد بعده. وفي هذا البيت شيء من التعقيد.

٢- مع ملاحظه أن المسأله لا تكون من باب : «الاشتغال» فى حاله ضبط الاسم السابق بالرفع - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٦ -

٣- سواء أكان الأمر بصيغه فعل الأمر ؛ نحو : التردد اجتنبه ، أم بلام الأمر الداخلة على المضارع ؛ نحو : التردد لتجتنبه.

«أما» (١) بين الاسم والعاطف ؛ نحو : خرج زائر والقادم استقبلته ، فلو فصلت «أما» بينهما كان الاسم «المشتغل عنه» فى حكم الذى لم يسبقه شىء ؛ نحو : خرج زائر ، وأما المقيم فأكرمه.

فالأمثله فى كل الصور السابقه وأشباهاها ، يجوز فيها الأمران. النصب والرفع. وجمهره النحاه تدخلها فى النوع الذى يجوز فيه الأمران قياسا ، والنصب أرجح (٢) عندهم. وحجتهم : أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ ، والجمله الطلبيه بعده خبر ، ووقوع الطلبيه خبرا - مع جوازه - قليل بالنسبه لغير الطلبيه. أو يجعل الاسم السابق مبتدأ بعد همزه الاستفهام ونحوها ، ووقوع المبتدأ بعدها - مع جوازه - قليل أيضا ، لكثره دخولها على الأفعال دون الأسماء. أو يجعل الجمله الاسميه بعده إذا كانت غير مفصوله بإما ، معطوفه على الجمله الفعلية قبله ؛ والعطف على جملتين مختلفتين فى الاسميه والفعلية قليل مع صحته.

ص: ١٣١

١- كان الفاصل المراد هنا - غالبا - هو : «أما» ؛ لأن ما بعدها مستأنف ، ومنقطع فى إعرابه قبلها : فلا أثر للفصل بغيرها (راجع لأمر الثالث ص ١٣٥).

٢- وإلى الأمور التى مرت فى القسم الأول يشير ابن مالك ، ويبين أن المختار النصب فيقول : واختر نصب قبل فعل ذى طلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب - ٦ وبعد عاطف - بلا فصل على معمول فعل مستقرّ أولا ... - ٧ يريد : أن النصب والرفع جائزان فى أمور ، ولكن النصب هو المختار فيها ؛ وذلك حين يقع الاسم السابق قبل فعل دال على الطلب ، أو بعد شىء غلب إيلاؤه الفعل ، (أى : غلب أن يليه ويقع بعده الفعل ؛ كهمز الاستفهام) ، وكذلك بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول لفعل مذكور أول جملته بغير فصل بين العاطف والمعطوف. وصياغه البيت الثانى عاجزه عن تأديه المراد منه ؛ إذ المراد أن الاسم المشتغل عنه يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح إذا كان ذلك الاسم واقعا - مباشره - بعد عاطف يعطف جملته على الجمله الفعلية قبله والتى استقر مكان الفعل فى أولها ، سواء أكان المعمول فى الجمله الفعلية التى قبله مرفوعا ؛ مثل : غاب حارس وحارسا أحضرته (فكلمه «حارس» الأولى فاعل وهو معمول للفعل : غاب) أم معمولا- منصوبا ، نحو : صافحت رجلا ، وجنديا كلمته (فكلمه : «رجلا» مفعول ، وهو معمول للفعل : صافح) فنصب الاسم المشتغل عنه يقتضى أن يكون مفعولا- لفعل محذوف يوضحه المذكور بعده. والجمله من الفعل المحذوف وفاعله معطوف على الجمله التى قبلها ، فالعطف عطف جملته فعلية على جملته فعلية ، وليس عطف مفردات. فلا معنى لقول ابن مالك إن العطف على معمول فعل مستقر فى أول جملته التى قبل العاطف. ذلك أن المعمول فى الجمله السابقه ليس معطوفا عليه ما أوضحنا. ولكن ضيق الوزن وضروره الشعر أوقعا فى التعبير القاصر. وقد تأوله النحاه بأن التقدير : وبعد عاطف - بلا- فصل - على جملته معمول فعل مستقر أولا ... ومهما كان العذر فإن الخير فى اختيار الأسلوب الناصح الوافى الذى لا يحوى عيبا ، ولا يتطلب تأويلا أو تقديرا.

٢ - الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداه : «أما» وقبله جملة ذات وجهين (١) ، مع اشتغال التي بعده في حاله نصبه على رابط يربطها بالمبتدأ السابق (٢) ؛ - كالضمير العائد عليه ؛ أو الفاء المفيدة للربط به - ؛ نحو : (النهر فاض ماؤه صيفا ، والحقول سقيناها من جداوله) - (العلم الحديث نجح في غزو الكون السماوى ، فالعلوم الرياضيه ، استلهمها الغزاه قبل الشروع). فيصح رفع كلمتى : «الحقول - والعلوم» على اعتبار كل منهما مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية بعده. وهذه الجملة الاسمية معطوفه على الاسميه التي قبلها. ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف ، والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوفه على الجملة الفعلية الواقعه خبرا قبله. وفي الحالتين تتفق الجملتان المعطوفتان مع المعطوف عليهما في ناحيه الاسميه أو الفعلية ؛ فيجرى الكلام على نسق واحد ، ولهذا يتساوى (٣) الأمران.

٣ - الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع فى غير ما سبق. نحو الرياحين زرعتهها. والنحاه يجيزون الأمرين ويرجحون الرفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف (٤).

ص: ١٣٢

١- وهى الجملة الاسمية التي يكون المبتدأ فيها اسما خبره جملة فعلية ؛ مثل : الشجره ظهر ثمرها - الفاكهه طاب طعمها. (ومنها الجملة التعجيبية. ولكن التعجيبية لا تصلح فى هذا الموضع) أو : هى جملة اسميه صدرها مبتدأ ، وعجزها جملة فعلية ، كقولهم : النبيل زادته النعمه نبلا وشرفا ، واللثيم زادته النعمه لؤما وبطرا. - الحر ينتصر لكرامته ، والدليل يمتنها.

٢- لأنها حينئذ تكون معطوفه على الخبر ، فلا بد فيها من رانط كالخبر (راجع الأشمونى والصبان).

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : وإن تلا- المعطوف فعلا- مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا - ٨ يريد : إن وقع الاسم السابق بعد حرف عطف قبله فعل ، وهذا الفعل - مع فاعله - خبر عن مبتدأ قبلهما وقبل حرف العطف - فلك الخيار فى هذه الحاله أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله ، مباشره عطف جملة فعلية على الجملة الفعلية السابقه أيضا ، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله عطف جملة اسميه على نظيرتها الاسميه. وقد شرحنا توجيه كل حاله من هاتين الحالتين المتساويتين فى الصحه ، شرحا يوضح هذا البيت الغامس.

٤- وفى حاله الرفع لا تكون المسأله من باب «الاشتغال» - كما كررنا فى كل حالات الرفع الواجب والجائز - وفى هذا يقول ابن مالك. والرفع فى غير الذى مَرَّ رجع فما أبيض افعل. ودع ما لم يبح - ٩

«ملاحظه» بانضمام هذه الأقسام الثلاثة (١ ، ٢ ، ٣) إلى القسم الذى يجب فيه النصب فقط ، والقسم الذى يجب فيه الرفع فقط ... ، تنشأ الأقسام الخمسه التى عرضها النحاه فى هذا الباب ، وارتضوها وجعلوا لكل منها حكما. وقد أشرنا (١) إلى أنه يمكن إدماج بعضها فى بعض ، وجعلها ثلاثه ، اختصارا وتيسيرا.

ص: ١٣٣

١- فى رقم ٤ من هامش ص ١٢٦.

١ - زاد فريق من النحاة شروطا أخرى للاشتغال رفضها سراه ؛ بحجه أنها لا تثبت على التمهيص . وهذا رأى سديد حملنا على إهمالها ؛ ادخارا للجهد ، وإبعادا لنوع من الجدل لا خير فيه للنحو .

٢ - أشرنا قريبا (١) إلى صحة أن يكون الاسم السابق المنصوب مفعولا به لفعل محذوف ، يخالف الفعل المذكور بعده في جملته ، ولا يكون له صلة بلفظه ولا بمعناه ؛ وذلك حين تقوم قرينه تدل على هذه المخالفة ؛ كأن يقال : ماذا اشتريت ؟ فتجيب : كتابا أقرؤه . «فكتابا» مفعول به لفعل محذوف تقديره : اشتريت كتابا أقرؤه ؛ فالفعل المحذوف مخالف للمذكور في لفظه ومعناه ؛ فلا- تكون المسألة من باب «الاشتغال» ، ولا- يكون العامل الثانى صالحا للعمل فى المفعول به السابق ، ولا- مفسرا لعامله المحذوف . وفى هذه الحالة التى يختلف فيها الفعلان : المحذوف والمذكور ، لا يكون الحذف واجبا ، وإنما يكون جائزا (٢) ، فيصح فى الفعل المحذوف أن يذكر . أما الحذف الواجب ففى : «الاشتغال» ؛ فلا يصح الجمع بينهما ؛ لأن الثانى بمنزلة العوض عن الأول ؛ ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه (٣) .

٣ - إنما يقع «الاشتغال» بمعناه العام الذى يشمل الاسم السابق المرفوع بعد أدوات الشرط ، والتخصيص والاستفهام ، غير الهمزة ، كما سبق - فى الشعر ؛ فقط ؛ للضرورة . وأما فى النثر فلا يحسن بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل (٤) .

ص : ١٣٤

١- فى رقم ١ من هامش ص ١٢٦ .
٢- ما لم يوجد سبب آخر غير الاشتغال يوجهه .
٣- لا- يصح الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وهذا أسلم من قولهم : لا- يصح الجمع بين التفسير والمفسّر ، «أى : المفسّر والمفسّر» لأنه يصح أحيانا الجمع بين هذين كما فى التفسير بما بعد الحرف : «أى» وكالتفسير بعطف البيان ، وبواو العطف التى تفيد التفسير ... - كما سيجىء فى ص ١٣٩ - ومن هنا كان التعبير بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوّض عنه هو الأسلم والأدق .

٤- يقول النحاة : إن وقوعه فى النثر مستقبح ، ولو وقع فيه لجاز مع القبح .

ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثه أشياء ؛ يقع بعدها الاشتغال نثرا ونظما ، أولها : أدوات الشرط التي لا تجزم ؛ ومنها : إذا - ولو - مثل : (إذا السماء انشقت ...) إلخ ، ومثل : لو الحرب امتنعت لطابت الحياه.

وثانيها : «إن» ، بشرط أن يكون الفعل فى التفسير ماضيا لفظا ، نحو : إن علما تعلمته فاعمل به ، أو ماضيا معنى (1) فقط ، نحو : إن علما لم تتعلمه فاتتك فائدته. فإن كان فعل التفسير مضارعا مجزوما (2) لم يقع الاشتغال بعدها إلا فى الشعر ، دون النثر.

وثالثها : «أما» الشرطيه. ولكن لا يجب نصب الاسم بعدها ؛ لأن الاسم يليها حتما (3) ، ولو كان الفعل مذكورا بعده ؛ نحو : قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ...) فقد قرئ «ثمود» بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على الاشتغال. وفى حاله النصب يجب تقدير العامل بعد الاسم المنصوب ، وبعد الفاء معا ؛ لأن «أما» لا يليها إلا الاسم (4) ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد ، والتقدير - كما يقولون - وأما ثمود فهديناهم هديناهم. وللبحث تحقيق.

٤ - من الأصول النحويه أن المحذوف قد يحتاج - أحيانا - إلى شىء مذكور يفسره ، ويدل عليه. وقد يكون التفسير واجبا ، كما فى باب : «الاشتغال». وفى هذا الباب إن كان المحذوف جمله فعليه فتفسيره لا- يكون إلا بجمله مذكوره فى الكلام ، مشاركته للمحذوفه فى لفظها ومعناها معا ، أو فى المعنى فقط ؛ نحو : العظيم نافسته - المصنع وقفت فيه. التقدير : نافست العظيم نافسته - لابتست المصنع وقفت فيه. أو نحو ذلك مما يؤدى إلى الغرض فى الحدود المرسومه. ولا يصح هنا تفسير الجمله بغير جمله مثلها على الوجه السابق.

وإن كان المحذوف فعلا فقط أو وصفا عاملا يشبهه ، ويحل محله ، جاز أن

ص: ١٣٥

١- كالمضارع الداخلة عليه «لم» فإنها - فى الأغلب - تقلب زمنه للمضى.

٢- انظر سبب الجزم فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٧

٣- كما تقدم هنا ، وفى رقم ٣ ص ٨٧.

٤- وقد عرفنا أن شرط وجوب النصب وحده أن تكون الأداة الشرطيه مختصه بالدخول على الأفعال دون الأسماء. وليست «أما» كذلك. لأنها لا تدخل إلا على الاسم لهذا كان الاقتصار على نصب الاسم السابق غير واجب ، بل يجوز فيه الأمران.

يفسّر كل منهما بفعل أو بما يشبهه ، تفسيراً لفظياً ومعنوياً معاً ، أو معنوياً فقط والأفضل التماثل عند عدم المانع بأن يفسّر الفعل نظيره الفعل ، ويفسّر الوصف نظيره الوصف ، نحو : إن أحد دعاك الخير فاستجب - ما الصلح أنت كارهه. التقدير : إن دعاك أحد ، دعاك الخير فاستجب - ما أنت كاره الصلح - أنت كارهه.

ويدور بين النحاء جدل طويل في موضع الجملة المفسّره ؛ أيكون لها محل من الإعراب ، أم ليس لها محل؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأى القائل إنها تساير الجملة المحذوفه «المفسّره» وتماثلها في محلها الإعرابي وعدمه ، كما تماثلها في لفظها ومعناها على الوجه السالف. وعلى هذا إن كانت الجملة المحذوفه (المفسّره) لا محل لها من الأعراب فالمفسّره كذلك لا محل لها من الإعراب ؛ نحو : البحر أحببته ، أي : أحببت البحر أحببته ؛ فالجملة التفسيريه لا محل لها من الإعراب ؛ لأن الأصلية المحذوفه كذلك. وإن كانت الجملة المحذوفه (المفسّره) لها محل من الإعراب فالتى تفسرها تسايرها وتماثلها فيه ؛ نحو قوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) ، أي : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر ؛ فالجملة المحذوفه (المفسّره) في محل رفع خبر «إِنَّ» ؛ فالتى تفسرها كذلك في محل رفع خبر. ونحو : العقلاء الواجب يؤدونه ؛ أي : العقلاء يؤدون الواجب يؤدونه ، فالجملة المحذوفه (المفسّره) في محل رفع خبر المبتدأ ، والمفسّره في محل رفع خبر المبتدأ كذلك. وفي قوله تعالى : (وَعِدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ) ... تقع الجملة الاسميّه (المفسّره) مفعولاً في محل نصب ؛ لأن المحذوف المفسّر مفعول به منصوب ؛ إذ التقدير : الجزاء ، أو الجنة وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، لهم مغفره ؛ فجملة : «لهم مغفره» هي المفسره للمفعول به المحذوف (1).

ولا تكون الجملة هي المفسّره في باب الاشتغال إلا حين يكون الاسم السابق

ص: ١٣٦

١- ولا يصح أن تكون هي المفعول الثانى للفعل : «وعد» لأنه من باب «كسا» ، أي : من الأفعال التى لا يقع فيها المفعول الثانى جملة.

منصوبا كالأمثله السالفه ؛ فإن كان مرفوعا للمحذوف فالمحذوف هو فعله وحده (١). ويتعين أن يكون مفسره هو الفعل المذكور وليس الجملة ، ولا بد - عند المحققين أن يكون هذا الفعل المذكور (المفسر) مسايرا للمحذوف (المفسر) في حكمه وإعرابه اللفظي ، والتقديرى ، والمحلى ... مثل إن العتاب يكتر يؤد إلى القطيعه ، التقدير : إن يكتر العتاب - يكتر - يؤد إلى القطيعه. فالمفسر هو الفعل : «يكتر» الثانى ، وهو مضارع مجزوم كالأول المحذوف (٢). ومثل : إذا العنايه تلاحظك عيونها فلا تخف شيئا. التقدير : إذا تلاحظك العنايه تلاحظك عيونها ، فالمفسر فى المثال هو الفعل : «تلاحظ» وحده ، وهو كالأول فى حكمه الإعرابى. ومثل :

إذا الملك الجبار صعر خده (٣)

مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

أى : صعر الملك خده ، صعره ، فالمفسر هو الفعل الماضى وحده (صعر). ومثل

فمن نحن نؤمنه (٤) بيت وهو آمن

ومن لا نجره يمس منا مفزعا

التقدير : فمن نؤمنه بيت وهو آمن ... فالمفسر هو الفعل «نؤمن» وحده ، وهو مجزوم كالفعل المفسر المحذوف. وكلمه : «نحن» فى البيت ضمير فاعل للفعل المحذوف. وقد برز هذا الضمير - بعد استتاره الواجب - بسبب حذف فعله وحده ؛ إذ لا يبقى الفاعل مستترا بعد حذف عامله. فإذا رجع العامل وظهر ، عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما كان. فإن ظهر مع ظهور عامله لم يعرب

ص: ١٣٧

١- كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ١٢٧ وفى ص ١٣٦. سواء أكان الفعل مبنيًا للمعلوم أى للمجهول تاما أم ناقصا مثل : كان. كل هذا على حسب السياق ، وعلى مقتضاه يعرب الاسم المرفوع فاعلا ، أو نائب فاعل ، اسما لكان ... مثل : إن برد اشتد فاحترس - إن عمل أتقنته فلازمه - المرء مجزى بعمله إن خير فخير. التقدير : (إن اشتد برد - اشتد - فاحترس) - (إن أتقنت عمل - أتقنته - فلازمه) - (المرء مجزى بعمله إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ...).

٢- ما سبب الجزم؟ خلاف فيه وجاء فى الصبان ما نصه : (قال أبو على : الفعل المذكور والفعل المحذوف فى نحو قوله : «لا تجزعى إن منفسا أهلكته». مجزومان محلا ؛ وجزم الثانى ليس على البدليه ؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه. بل على تكرير «إن» أى : إن أهلكت منفسا إن أهلكته. وساغ إضمار «إن» أى : وإن لم يسغ إضمار لام الأمر إلا فى ضروره لاتساعهم فيها ، ولقوه الدلاله عليها بتقديم مثلها. واستغنى بجواب «إن الأولى» عن جواب الثانية) اه.

٣- صعر خده : حوله إلى جهه لا يرى فيها الناس ؛ تكبرا منه وترفعا.

٤- بمعنى : نؤمنه ، ونمنحه الأمان.

- فى الرأى الشائع - فاعلا ؛ وإنما يعرب تركيدا لفظيًا للضمير المستتر المماثل له. وينطبق هذا الكلام على البيت التالى :

فإن أنت لم ينفعك علمك (١)

فانتسب

لعلك تهديك القرون الأوائل

التقدير : فإن لم تنتفع لم ينفعك علمك ... وأشبهه هذا. فالفعل «ينفع» هو وحده المفسّر للفعل المحذوف ، وهو مساير لذلك المحذوف فى الجزم والنفى معا. والضمير البارز «أنت» فاعل الفعل المحذوف ، وكان مستترا وجوبا فيه ، فلما حذف الفعل برز فى الكلام فاعله المستتر ، ولما رجع الفعل إلى الظهور فى الجملة الأخيره عاد فاعله الضمير إلى الاستتار. كما كان أولا. ومثله قول الشاعر :

إذا أنت (٢) فضّلت امرأ

ذا براعه

على ناقص كان المديح من النقص

وقول الآخر :

بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى

وإن هو لاقاها فغير بليغ

وفى مثل :

لا تجزعى إن منفس أهلكته

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

يكون التقدير : لا تجزعى إن هلكت منفس أهلكته ... والمحذوف هنا مطاوع للمذكور ، فهو من مادته اللفظيه ومن معناه ، وإن كانت المشاركه اللفظيه ليست كامله.

أما تفضيل الرأى القائل بمسايره الجملة المفسّره للجملة المفسّره فى حكمها ، ومحلها الإعرابى فراجع إلى أمرين :

أولهما : أن الجملة المفسّره قد يكون لها محل من الإعراب - بالاتفاق - فى بعض مواضع ، كالجملة المفسّره لضمير الشأن (٣) فى نحو : (قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ، فإن جملة (اللَّهُ أَحَدٌ) مبتدأ وخبر فى محل رفع ، لأنها خبر لضمير

- ١- يريد : إن لم يكن لك علم بحوادث الموت المحيطة بك بحيث يعظك فأرجع إلى أصولك الأوائل الذاهبين ، لعل لك عظه في موتهم.
- ٢- فالأصل : إذا فضلت ... فلما حذف الفعل بقيت التاء ، وهي ضمير متصل لا يستقل بنفسه فأتينا مكانها بضمير مرفوع منفصل بمعناها ؛ هو الضمير : «أنت» - كما سبق مثل هذا في رقم ٤ من هامش ص ١٢٨ - فإذا رجع الفعل المحذوف رجع فاعله السابق ، وهو «التاء» واتصل به.
- ٣- راجع ضمير الشأن ج ١ ص ٢٢٦ م ١٩ - باب الضمير.

الشان : «هو». وفي نحو : ظننته : «الصديق نافع» ؛ الجملة الاسمية في محل نصب ؛ لأنها المفعول الثاني لظنّ ... وليس في هذا خلاف.

وثانيهما (١) : أن هناك كلمات تفسر غيرها وقد تسايرها في حركة إعرابها ؛ كالكلمات الواقعة بعد «أى» التي هي حرف تفسير في مثل هذا سوار من عسجد ، أى : ذهب. فكلمه : «أى» حرف تفسير ؛ يدل على أن ما بعده يفسر شيئاً قبله. وكلمه : «ذهب» هي التفسير لكلمه : «عسجد» ويجب أن تضبط مثلها في حركات الإعراب. نعم إنهم يعربون كلمه «ذهب» وأمثالها مما يقع بعد «أى» التفسيرية بدلاً أو عطف بيان ؛ لكن هذا لا يخرجها عن أنها مماثلة للمفسر في حركة إعرابه ؛ إذ كل من البدل وعطف البيان تابع هو بمنزله متبوعه. ومن الكلمات التي تفسر غيرها ويتحتم أن تسايره في حركة إعرابه ما يقع بعد حرف العطف : «الواو» الذي يدل أحياناً على أن ما بعده مفسر لما قبله ، كما في مثل : الماء الصافى يشبه اللجين والفضه. فالواو حرف عطف للتفسير ، لأن ما بعدها يفسر ما قبلها. وهو مساير له - وجوبا - في حركات إعرابه ؛ إذ المعطوف كالمعطوف عليه في كثير من أحكامه التي منها حركات الإعراب.

فالرأى القائل باعتبار الجملة التفسيرية مسايره لما تفسره يجعلها كظائرها من الجمل التي لها محل من الإعراب ، وكغيرها من المفردات التي تؤدي مهمه التفسير. ولا معنى للترقيه في الحكم بين ألفاظ تؤدي مهمه واحده ، إلا إن كان هناك سبب قوئى ، ولم يتبين هنا السبب القوئى ؛ بل الذى تبين أن الكلام المأثور الفصيح يؤيد أصحاب هذا الرأى الواضح الذى يمنع تعدد الأقسام والأحكام ، ويؤدى إلى التيسير بغير ضرر.

وقد أشرنا (٢) إلى أن الجملة لا- تكون مفسره في باب «الاشتغال» إلا حين يكون الاسم السابق منصوباً. فإن كان مرفوعاً لعامله المحذوف فالمحذوف هو فعله وحده ، ويتعين أن يكون التفسير بفعل فقط ، كما قلنا إن الاسم السابق إذا وقع بعد أداءه لا يليها إلا الفعل وجب نصبه ، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ ، وإنما يجوز رفعه

ص: ١٣٩

١- لهذا إشاره في رقم ٣ من هامش ص ١٣٤.

٢- في رقم ٤ من هامش ص ١٢٧ وفي ص ١٣٤.

على أنه مرفوع فعل محذوف ؛ كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) ، فكلمه : «أحد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ... إلى آخر ما أوضحنا ...

والذى نريد بسطه الآن أن بعض القدامى والمحدثين لا يروقهـم هذا التقدير ، ويسخرون منه ، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع - فى الآيه السالفه وأشباهاها - إما مبتدأ مباشره ، وإما فاعلا مقـدما للفعل الذى بعده (أى : للمفسر) وبإهمال التعليل الذى يحول دون هذا الإعراب ، لأنه - كما يقولون - تعليل نظرى محض ، أساسه التخيل والتوهم ، وتعارضه النصوص الكثيره الوارده بالرفع الصريح ...

ولا- حاجه إلى عرض أدله كل فريق ممن يبيح أو يمنع ؛ فقد فاضت بها المطولات والكتب التى تتصدى لمثل هذا الخلاف ، وسرد تفاصيله وأدلته التى نضيق بها الصدور - أحيانا - حين تقوم على مجرد الجدل ، وتعتمد على التسابق فى إظهار البراعه الكلاميه. ومنها : كتاب : «الإنصاف فى أسباب الخلاف» ، لابن الأبارى ...

والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثه بالضعف. ولكن الضعف فى حاله تقدير عامل محذوف ، أخف وأيسر. وفيما يلى البيان بإيجاز ، ولعل فيه - مع إيجازه - ما يرد بالأمر مورده الحق ، ويضعه فى نصابه الصحيح. هذا ، وفى الاستثناس والاسترشاد بما يقال فى الاسم المرفوع بعد أداه الشرط - كآليه السابقه ، وأمثالها - ما يكفى ويوصل لتأييد النجاه ، ودعم رأيهم فى باقى حالات رفعه.

(١) فى مثل : إن عاقل ينصحك ينفـعك ، لو أعربنا الاسم السابق : «عاقل» مبتدأ لكانت الجملة الفعليه بعده (وهى : ينصحك) فى محل رفع ، خبره. ويترتب على هذا أن تكون أداه الشرط ، وهى تفيد - دائما - التعليق (١)

ص : ١٤٠

١- توقف حصول شىء ، أو عدم حصوله ، على أمر آخر ؛ فيكون الثانى - فى الأغلب - مترتبا على الأول وجودا وعدما. فإن كانت أداه الشرط جازمه فالتعلق والتوقف لا يتحقق إلا فى المستقبل.

قد دخلت على جملة اسميه ، مع أنّ الجملة الاسمية تفيده الثبوت (١) ؛ وهو من أضداد التعليق. وهنا يقع في الجملة الواحده التعارض الواسع بين مدلول الأداة ، مدلول والمبتدأ مع خبره ؛ وهو تعارض واقعي (٢) لا خيالي ؛ إذ مرده الاستقراء المنتزع من الأساليب العرييه الصحيحه التي لا يسوغ مخالفتها ، ولا سيما في النواحي المتعلقة بالمعنى ، وإلا اضطربت المعاني ، وتناقضت ، ولم تؤد اللغه مهمتها .- بخلاف الجملة الفعلية ؛ فإنها تقبل التعليق ، ولا تعارضه.

وشيء آخر يؤيد ما سلف ؛ هو أن بعض النصوص الفصيحه الوارده تدل على وجود لغات أو لهجات ترفع المضارع «ينصح» في ذلك المثال وأشباهه. فإذا ورد مرفوعاً فأين فعل الشرط؟ أيكون هو فعل الشرط مع رفعه ؛ فتكلف أقبح التأول والتحمل في إعرابه؟ أم نتركه على حاله مرفوعاً ، ونقدّر فعلاً آخر للشرط مجزوماً مباشره؟ الأمران معييان. ولكن الثاني أقرب إلى القبول ؛ لأنه - بسبب جزمه المباشر الخالي من التأول - ينخرط في عداد أفعال الشرط ؛ إذ الأصل في أفعال الشرط أن تكون مجزومه. وهذا دليل آخر يدفعنا إلى رفض الوجه الإعرابي السابق (المبتدأ). كما تحمل على رفضه أمور أخرى نحويه وبلاغيه دقيقه وفي مقدمتها الفصل بالمبتدأ بين أداة الشرط الجازمه وفعلها وهذا ممنوع ؛ لمخالفته المآثور الشائع (٣).

ص: ١٤١

- ١- ثبوت الحكم إيجاباً أو سلباً. أي : تحقق وقوعه والقطع بحصوله ؛ سواء أكان موجبا أم منفيًا.
- ٢- لإيضاح هذا التعارض نقول : الأصل في الجملة الاسمية - كما هو مقرر مقطوع به - أنها تدل على الثبوت إذا كانت اسميه محضه ؛ (أي خاليه من فعل) ومن أمثلتها : الوالد رحيم - الوالدان نفعهما عميم ... وقد تفيده مع الثبوت الدوام بقريته. هذا شأن الجملة الاسمية المحضه. فإن كانت غير محضه (وهي التي يكون فيها الخبر جملة فعلية) نحو : الوالد زاد فضله ، فإنها تفيده التجدد ، وقد تفيده الاستمرار التجددى. وكل ما سبق موضح بتفصيلاته في علوم البلاغه وغيرها. ومنه يتبين أن الدلاله التي تؤديها الجملة الاسمية بنوعيهها (المحضه ، وغير المحضه) تعارض وتناقض التعليق. فكيف يجتمعان في جملة واحده؟
- ٣- عند جمهور البصريين (راجع شرح العكبرى ، لديوان المتنبي وبيته : - - لو الفلك الدوار أبغضت سعيه لعوّقه شيء عن الدوران من القصيده التي مطلعها : عدوك مذموم بكل لسان ولو كان من أعدائك القمران)

(ب) ولو أعربنا الاسم السابق وهو : «عاقِل» وأشباهه ، فاعلا- - أو شيئا آخر مرفوعا بالعامل الذى بعده - كما يرى فريق من الكوفيين لكان هذا أخذًا برأى ضعيف أيضا ، فوق ما فيه من الفصل الممنوع عند أكثر النحاه ، ومن اختلاط الأمر فى كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل المتقدم كما فى المثال المعروض ونظائره - وما أكثرها - فيوجد من يعرب كلمه ؛ «عاقِل» مبتدأ ، والجمله الفعلية بعده خبره ، ومن يعربها فاعلا مقدّما للفعل بعده. وعلى الإعراب الأول تكون الجمله اسميه ، وقد سبق ما فيها من عيب. أما على الإعراب الثانى فالجمله فعلية ؛ ودلالاتها مختلفه عن سابقتها ، فشتان بين مدلولى الجملتين فى لغتنا ، هذا إلى مشكلات أخرى تتعلق بوجود فاعل مذكور - أحيانا - بعد الفعل المتأخر ، وبالضمائر المتصله بالفعل المتأخر ، وعودتها ، ومطابقتها للفاعل المتقدم أو عدم مطابقتها ، واعتبارها حروفا أو أسماء ...

(ح) فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف ، (تحقيقا لما اشترطه جمهور النحاه من دخول أداه الشرط على فعل ظاهر أو مقدر ومنع دخولها على الاسم) واعتباره أفضلها ، وأن العيب فيه أخف وأيسر ، كما قلنا. ولن يترتب على هذا «التقدير» خلط بين المعانى والمدلولات اللغويه ، ولا تداخل بين القواعد النحويه. على أن «التقدير» باب واسع وأصيل فى لغتنا ، ولكنه محكم ، وسائغ ممن يحسن استخدامه - عند مسيس الحاجه الشديده - على النمط الوارد الفصيح الذى يحتج به ، والذى لا يؤدي إلى خلط أو اضطراب.

٤ - أجرى بعض النحاه الذين لا يقصرون الاشتغال على النصب - أحكاما أربعه على الاسم السابق إذا كان مرفوعا وبعده فعل قد عمل الرفع فى ضميره أو فى ملابسه : فيجب رفع هذا الاسم السابق إما بالابتداء إذا وقع بعد أداه لا يليها فعل ؛ كإذا الفجائيه ، وليتما (المختومه «بما» الزائده) ؛ نحو : خرجت فإذا نسيم

ينعش - ليتما الجو يعتدل ، وإما على الفاعليه بفعل محذوف إذا وقع بعد أداءه لا يليها إلا الفعل - كأداه الشرط - نحو : إن سياره أقبلت فاحترس منها.

ويكون الرفع بالابتداء راجحا فى مثل : الزارع يكافح ؛ حيث لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف ، أما إعرابه فاعلا بفعل محذوف فيحتاج إلى تقدير ذلك الفعل ، والتقدير هنا ردىء ما دام الاسم غير واقع بعد أداءه تطلب فعلا ؛ كأداه الاستفهام ، ونحوها ...

وقد يكون الرفع بالفعل المحذوف راجحا على الرفع بالابتداء فى مثل : العامله لتجتهد ؛ لأن وقوع الجملة الطلبيه خبرا قليل بالنسبه لغير الطلبيه.

وقد يستويان فى مثل كلمه : «الزروع» من نحو : المطر نزل ، والزروع ارتوت منه. لأن الجملة الأولى ذات وجهين فإذا أعربت كلمه «الزروع» مبتدأ والجملة بعدها الخبر كانت هذه الجملة الاسميه معطوفه على الجملة الاسميه التى قبلها. وإذا أعربت كلمه : «الزروع» فاعلا لفعل محذوف كانت هذه الجملة الفعليه معطوفه على الجملة الفعليه الواقعه خبرا قبلها.

٥ - أبيات ابن مالك فى هذا الباب ليست مرتبه ترتيبا متماسكا يساير المعانى ويؤالف بعضه بعضا ، فقد يذكر بيتا أو بيتين فى أول الباب يشرح بهما قاعده معينه ، ثم يأتى بيت أو أكثر ليشرح قاعده ثانيه ، فثالثه ... ثم يذكر بيتا آخر يتم القاعده الأولى ، فأخر يتم الثالثه ، وهكذا تتفرق أجزاء القاعده الواحده فى بيتين أو أكثر ليس بينهما توال ، أو اتصال مباشر. فلم يكن بد من استيفاء كل قاعده على حده استيفاء كاملا. ثم الإشاره فى الهامش إلى أبيات ابن مالك المتعلقه بتلك القاعده ، وتدوينها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعده وتكاملها ، لا على حسب ورودها فى ألفيته ؛ وإلا جاءت القاعده مفككه ، متناثره هنا وهناك ، متداخله فى غيرها. على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن مالك رقما خاصا به يدل على ترتيبه الحقيقى بين أبيات هذا الباب كما وردت فى ألفيته.

٦ - أسلوب : «الاشتغال» بمعناه العام دقيق ، يتطلب براعه فى تأليفه وضبطه ، كى يسلم من الخطأ ، والالتواء ، والتفكك ؛ فحبذا الاقتصاد فى استعماله.

ثلاثه أنواع :

(١) نوع يسمى : «المتعدى» (٢) ، وهو الذى ينصب بنفسه مفعولا- به (٣) أو اثنين ، أو ثلاثه ؛ من غير أن يحتاج إلى مساعده حرف جر ، أو غيره مما يؤدى إلى تعديده الفعل اللازم (٤) ؛ مثل : سمع - ظنّ - أعلم ، فى نحو : لما سمعت الخبر ظننت الراوى مخطئا ، لكن الصحف أعلمتنا الخبر صحيحا.

ص: ١٤٤

١- الفعل التام ، هو : ما يكتفى بمرفوعه فى تأديه المعنى الأساسى للجمله ؛ مثل : ساد - أضاء - تحرك - ... وأشباهاها ؛ حيث نقول : ساد الهدوء - أضاء النجم - تحرك الكوكب. أما الناقص فهو الذى لا- يكتفى بمرفوعه فى ذلك ، وإنما يحتاج معه لمنصوب حتما ؛ مثل : «كان وأخواتها» من الأفعال الناسخه التى ترفع الاسم وتنصب الخبر - كما سبق فى ج ١ ص ٤٠٣ م ٤٢ - وهذه الأفعال الناقصه (الناسخه) لا توصف بأنها متعديه أو لازمه ، وإنما هى قسم مستقل ، ومثلها الأفعال المسموعه التى تصلح للأمرين ؛ فتستعمل فى المعنى الواحد لازمه ومتعديه ، مثل : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للعاقل بشكره. أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت العاقل بشكره. فهذه الأفعال وأشباهاها قسم قائم بذاته أيضا ؛ وعلى هذا تكون أنواع الفعل - من ناحيه التعدى واللزوم أو عدمهما - أربعة ، نوع متعد فقط ، ونوع لازم فقط ، ونوع صالح للأمرين ، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما. والثلاثه الأولى أقسام للتام وحده.

٢- يسميه بعض القدماء «المجاوز» ، أو «الواقع» ؛ لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به ، فوقع مدلوله عليه.

٣- المفعول به هو : ما وقع عليه فعل الفاعل إيجابا أو سلبا ؛ نحو : يطلب العاقل السعود ، ولا ينسى السعى الحميد لها. والمفعول به يعدّ - فى الأغلب - من الفضلات ؛ طبقا للبيان الذى فى ص ١٦٨ - ولا ينصبه إلا الفعل المتعدى وفروعه ، أما غيره من أنواع المفاعيل فينصبها الفعل المتعدى واللازم ، وكذا بقيه المنصوبات. ويجوز الاقتصار على كلمه : «مفعول» وحدها ، دون تقييدها بالجار والمجرور بعدها ، لأن كلمه : «مفعول» إذا ذكرت مطلقه بغير قيد لا يراد منها إلا «المفعول به» وهو غير «المفعول المطلق» الذى سيجىء فى ص ١٩٣ ويختلف عنه اختلافا واسعا.

٤- اللازم أنواع ثلاثه ، يجىء بيانها فى ص ١٥١. وسيجىء فى ص ١٥٢ بيان الوسائل التى تؤدى إلى تعديده الفعل اللازم.

(ب) نوع يسمى «اللازم» (١) أو : «القاصر» ، وهو الذى لا- ينصب بنفسه مفعولا به أو أكثر ؛ وإنما ينصبه بمعونه حرف جر ، أو غيره مما يؤدي إلى التعدية. مثل : أسرف - انتهى - قعد - فى نحو : إذا أسرف الأحمق فى ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد فى بيته ملوما محسورا (٢). فكل كلمه من : مال ، فقر ، بيت ... هى فى المعنى -لا- فى الاصطلاح - مفعول به للفعل قبلها. ولكن الفعل لم يوقع معناه وأثره عليها مباشرة ، وإنما أوصله بمساعده حرف جر ؛ فهى فى الظاهر مجروره به ، وهى فى المعنى فى حكم المفعول به لذلك الفعل (٣).

(ح) نوع مسموع ، يستعمل متعديا ولازما ؛ مثل : شكر ونصح (٤).

وقد أراد النحاه تيسير التمييز بين الفعل المتعدى بنفسه والفعل اللازم ، وسهوله

ص : ١٤٥

١- وقد يسمى : غير المتعدى ، أو المتعدى بحرف الجر.

٢- منقطعا عن أسباب الخير ، ووسائل القوه.

٣- وإذا كانت فى حكم المفعول به معنى فهل يجوز فى توابع هذا المفعول الحكمى (أى : المعنوى) النصب مراعاة له كما يجوز الجر مراعاة للفظ؟ تؤخذ الإجابة من شرح كتاب : «المفصل» - فى ج ٧ ص ٦٥ - ونصها : (لفظه مجرور وموضعه نصب ؛ لأنه مفعول ؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان ، الجر والنصب ؛ نحو قولك : مررت بزيد وعمرو - وعمرا ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزله الجزء من الفعل ؛ من جهة أنه به وصل إلى الاسم ؛ فكأنه كالمهمزه فى : أذهبته ، والتضعيف فى : فرحته ، وتاره يتنزل منزله الجزء من الاسم المجرور به ؛ ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب ؛ فالجر على الاسم وحده. والنصب على موضع الحرف والاسم معا) .ه والرأى صريح فى جواز الأمرين ، ولا شك أن ما يجرى فى العطف يجرى فى غيره من باقى التوابع. ثم عاد فردد هذا - فى ج ٨ ص ١٠ - من غير أن يقتصر فى التوابع على العطف. بل نص على الصفه أيضا. ولا- ريب أن بقيه التوابع يجرى عليها ما يجرى على العطف والنعته. ولعل الخير اليوم فى إهمال هذا الرأى ، والاقتصار على الرأى الآخر السديد الذى يوجب الجر وحده فى التوابع ، وترك النصب لما قد يكون مسموعا من الكلام القديم دون محاكاته ؛ حرصا على الضبط فى أداء المعانى بدقه وإحكام ، ومنعا للخلط الذى يؤدي إليه إباحه النصب ، إذ يترتب على جواز النصب أن يكون لكل اسم مجرور بحرف جر أصلى إعراب محلى غير إعرابه اللفظى ، وهذا الحكم العام الشامل - الذى يقضى بإعراب جميع الأسماء المجروره بحرف جر أصلى إعرابا محليا بعد إعرابها اللفظى ، ويأدخالها فى أنواع الألفاظ التى لها إعراب محلى - غير معروف فى المعربات المحليه ، ولم يذكره أحد بين أنواعها المعروضه فى المراجع المتداوله - فيما نعرف - اللهم إلا المنادى المستغاث المجرور باللام ، بالتفصيل الخاص به فى باب الاستغاثه (ج ٤ م ١٣٣ ص ٦١) - (راجع ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١١٥ و: «ب» ص ١٢٢ وما يتبعها فى رقم ١ : من هامش ص ١٢٤ و ص ١٥٣ ثم ص ٤٠٧).

٤- انظر «ب» من هامش ص ١٥٥.

تعيين كليهما ؛ فوضعوا لذلك ضابطين يصلح كل منهما لأداء هذه المهمة - في رأيهم (١) -

أولهما : أن يتصل بالفعل ضمير ؛ - كالهاء (٢) أو : ها - ، يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر.

وطريقه ذلك : أن يوضع الفعل في جمله تامه ، وقبله اسم جامد ، أو مشتق ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف. وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم. فإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعده بنفسه ، وإلا فهو لازم. فإذا أردنا أن نتبين حقيقه الفعل : «أخذ» من ناحيه التعدي واللزوم وضعنا قبله اسما غير مصدر وغير ظرف ، وجعلنا بعد الفعل ضميرا يعود على ذلك الاسم ؛ فنقول : الصحف أخذتها ، فترى المعنى سليما والتركيب صحيحا (لموافقته الأصول والضوابط اللغويه) ؛ فنحكم بأن هذا الفعل متعده ؛ ينصب المفعول به بنفسه ، إلا إن صار المفعول به نائب فاعل فيرفع (٣). ومثل هذا يتبع في الفعل «قعد» حيث نقول : الغرفه قعدتها ؛ فندر ك سريعا فساد الأسلوب والمعنى. ولا سبب لهذا الفساد اللغوي إلا تعديه الفعل : «قعد» تعديه مباشره. لهذا نحكم بأنه لازم. ومثل الفعلين «أخذ» و «قعد» غيرهما من الأفعال ؛ حيث يمكن التوصل إلى معرفه المتعدي واللازم باستخدام الضابط السالف.

وإنما اشترطوا في الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف لأن الضمير يعود عليهما من الفعل المتعدي واللازم على السواء ؛ فلا يصلح الضمير العائد على أحدهما أن يكون أداه للتمييز بينهما ، ولكشف المتعدي واللازم منهما ؛ ففي مثل : طلبت منك أن تمشي في الصباح المبكر طويلا ، ثم تستريح ساعه ، تذهب بعدها إلى مزاوله عملك ؛ فماذا فعلت؟

ص: ١٤٦

١- انظر الحكم على هذا في رقم ٣ من هامش الصفحه التاليه.

٢- وتسمى : «هاء المفعول به» لأنها تعود عليه.

٣- وفي هذا يقول ابن مالك : علامه الفعل المعدى أن تصل «ها» غير مصدر به ؛ نحو : عمل فانصب به مفعوله ، إن لم ينب عن فاعل ؛ نحو : تدبرت الكتب أى : تأملتها.

قد يكون الجواب : المشى مشيته ، والساعة استرحتها (١) ، والذهاب ذهبته ، والعمل زاولته. ففي الإجابة ضمائر عاد بعضها على المصدر أو على الظرف ، مع أن أفعالها لازمه ؛ كما في الثلاثة الأولى ، وعاد بعضها على المصدر أيضا مع أن الفعل : «زاول» متعد بنفسه.

ثانيهما : صياغه اسم مفعول تامّ (٢) من الفعل الذى يراد معرفه تعديته أو لزومه ؛ فإن أدى اسم المفعول معناه بغير حاجه إلى جار ومجرور كان فعله متعديا بنفسه ، وإلا- كان لازما. ففي مثل : فتح - أكل - أعلن ... نقول : الباب مفتوح - الفاكهه مأكوله - الخبر معلن ... فنرى اسم المفعول مستغنيا عن الجار والمجرور فى أداء المراد منه ، بخلافه عند صياغته من مثل : قعد - يئس - هتف ... حيث نقول : الحجره مقيود فيها - القضاء على أسباب الحرب ميئوس منه - العظيم مهتوف باسمه ... فاسم المفعول هنا لم يستغن فى أداء معناه عن الجار مع مجروره ...

فالوسيله إلى معرفه التعديه واللزوم تكون باستخدام أحد الضابطين ، أو كليهما معا ؛ كما يقول النحاه (٣).

ص: ١٤٧

- ١- انظر نيابه العدد عن الظرف - فى ص ٢٤٨ -.
- ٢- أى : لا يحتاج فى تأديه المعنى المراد منه إلى جار مع مجروره.
- ٣- الحق أن تلك الوسيله ليست ناجعه ، ولا سليمه ، وأن الضابط الصحيح هو حكم اللغه بمفرداتها ، وتراكيبها الوارده عن أهلها العرب. وقد حوت النصوص والمراجع الوثيقه كثيرا من هذه المفردات والتراكيب ، وأبانت الكتب اللغويه - فى عنايه تامه - ما تعدى من الأفعال وما لزم ، مع سرد معانيها ؛ نشهد هذا فى كتاب : المصباح المنير ، وفى القاموس المحيط ، وشرحه تاج العروس ، وفى لسان العرب ، وفى أساس البلاغه ... وغيرها من المطولات اللغويه. أما الضابطان السالفان فلا يصلح أحدهما أو كلاهما للإبانه دون الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقه. وإلا فمن أين نعلم ويعلم المستعرب أن الفعل : (فتح - أكل - أعلن - ...) واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور ، وأن الفعل : (قعد - يئس - هتف ...) واسم مفعوله لا يستغنيان؟ من أين نعلم أن هذا الأسلوب صحيح فى تركيبه بعد التعديه ، أو غير صحيح؟ وأن مثل : «الحجره قعدتها» - خطأ؟ لا سبيل لذلك إلا بالرجوع إلى تلك المصادر اللغويه الأمينه ، ولا دخل للذوق الشخصى فى الصحه أو الفساد ؛ لأنه غير مأمون. ومعنى ما تقدم أننا - ولا سيما المستعربون - لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو بهما معا دون تحكيم اللغه أولا ، والاعتماد على ما تشير به ، ولها وحدها القول الفصل. أما الضابطان أو أحدهما فيستطيع من عرف أولا ، من اللغه تعديه هذا الفعل أو لزومه - أن يلجأ إليهما ؛ لمجرد الاستئناس ، لا- لمعرفه أمر مجهول ، بل إنه لا- يحتاج إلى مثل هذا الاستئناس ؛ لاستغنائاه عنه بالمعرفه اللغويه السابقه.

وبالرغم من هذه الوسيله لجئوا إلى أخرى أدقّ منها وأصحّ ؛ فقد بذلوا الجهد - قدر استطاعتهم - فى استقصاء كلام العرب ، وحصر الأفعال اللازمه الوارده فيه ، وتقسيما أقساما تقريبيه متعدده ، لكل قسم عنوان معيّن ينطبق - إلى حدّ كبير - على عدد كثير من الأفعال اللازمه الداخلة تحته ؛ فيكتفى الراغب بمعرفه هذا العنوان ، وتطبيق معناه على الفعل الذى يريد الحكم عليه بالتعديه أو باللزوم ؛ فيصل - غالبا - إلى ما يريد. فمنزله هذا العنوان العام منزله القاعده التى تطبق على أفراد متعدده ؛ فتغنى عن المراجع اللغويه ، وتوصل إلى الغايه المرجوه بغير جهد مبذول ، ولا وقت ضائع. وقد نجحوا فى وضع هذه العناوين أو القواعد التقريبيه نجاحا كبيرا يمكن الاعتماد عليه ، والاكتفاء به ، بالرغم من أنها لم تنطبق على قليل من الأفعال وصف بالشذوذ ، ونحوه. وأشهر تلك العناوين والقواعد الداله - فى الغالب - على الأفعال اللازمه ما يأتى :

١ - الأفعال الداله على صفه تلازم صاحبها ، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر ، وهى الأفعال الداله على السجايا ، والأوصاف الفطريه مثل : شرف فلان ؛ نبل - ظرف - قصر - طال - سمن - نحف ... والأغلب فى هذه الأفعال أن تكون على وزن : «فعل» - بفتح فضم - وهذه صيغه تكاد تقتصر على الفعل (١) اللازم.

ويتصل بهذا ما لا يدوم ولكن زمنه يطول ، أو يتكرر ؛ مثل : جبن - شجع - نهم (٢) - جشع.

٢ - الأفعال الداله على أمر عرضي (٣) طارئ ، يزول بزوال سببه المؤقت ؛ كالأفعال فى مثل : مرض المتعرض للعدوى - ، احمر وجهه - ارتعشت يده ... وكالأفعال الداله على فرح أو حزن ؛ فرح - (هنئ - سعد - حزن - جزع - فزع - رجف ...) أو على نظافه ودنس ؛ مثل : نظف الثوب أو غيره -

ص: ١٤٨

١- ويقول صاحب المغنى (ج ٢ باب الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا) : إنه لم يرد منها متعديا سماعا إلا اثنان ؛ هما : رجب ، طلع - بفتح أولهما ، وضم ثانيهما - فى مثل رحبتكم الدار ، طلع القمر اليمن. كما سيجىء فى ص ١٥٩ وفى رقم ٢ من هامش ص ١٧٢.

٢- نهم الرجل : اشتدت رغبته فى الطعام وملازمته.

٣- يراد بالعرضى هنا. المعنى الطارئ الذى ليس له طول ثبات ، ولا دوام ، وليس حركه جسم. أما الفعل الدال على الحركه فقد يكون لازما ؛ مثل : مشى ، وقد يكون متعديا مثل : مد -

طهر - وضؤ - دنس - وسخ - قذر - نجس ...

٣ - الأفعال الداله على لون ، أو حليه ، أو عيب ؛ مثل : حمر - احمرّ - احمازّ - سود اسودّ - ابيضّ ... ومثل : دعج (١) ، كحل - عور - عمى ...

٤ - الأفعال التي على وزن «افعلل» نحو : اقشعرّ - ابذعر (٢) - ، اشمازّ - وما ألحق بهذا الوزن من مثل : افوعلّ (بسكون الفاء ، وفتح الواو والعين ، وتشديد اللام) ، نحو : اكوهدّ (٣) واكوألّ ...

٥ - الأفعال التي على وزن «افغلل» ؛ من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان أصليان ، نحو : احرنجم (٤) . وكالأفعال التي تضاهي «افنلل» من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان أحدهما زائد للإلحاق ، نحو : اقعنسس (٥) ؛ فإن السين الثانيه زائده للإلحاق (٦) ؛ باحرنجم.

ويلحق بهما ما كان على وزن «افعللى» نحو اسلنقى (٧) و احرنبى (٨)

٦ - الأفعال التي على وزن «فعل» - بكسر العين أو فتحها - إذا كان الوصف

ص : ١٤٩

١- دعجت العين : اشتد سوادها وبياضها - أو اتسعت مع شده سواد المقله.

٢- ابذعر القطيع : تفرق هربا.

٣- اكوهد الفرخ : ارتعش ؛ ليشعر أمه بجوعه. واكوأل الرجل . بمعنى : قصر.

٤- احرنجم الرجل : أراد شيئاً ثم عدل عنه ، و احرنجمت الخيل أو الإبل . اجتمعت متزاحمه.

٥- اقعنسس الجمل : أبى أن ينقاد ، أو : رجع إلى الخلف.

٦- كانت العرب تزيد على الكلمه الشائعه حرفا ؛ لتجعلها مساويه في عدد حروفها وفي وزنها لكلمه أخرى ، وتجرى مجراها في

التصغير ، والنسب ، والجمع ، وغيرها. والذي يدعوها لذلك دواع في مقدمتها ضروره الشعر ، والتلميح ، أو التهكم ... وليس من

حق أحد - سوى العرب القدامى - أن يزيد في بنيه الكلمه الوارده شيئا للإلحاق ؛ فتلك الزيادة مقصوره عليهم ، وقد انتهى

زمنها بانتهاء عصورهم التي حددت للاستشهاد بكلامهم ، والتي حددها مجمع اللغه العربيه بالقاهره ، بنهايه القرن الثاني الهجرى

في الحواضر ، ونهايه القرن الرابع الهجرى في البوادي. (راجع ص ١٨ من كتابا : «رأى في بعض الأصول اللغويه والنحويه» ، وص

٢٠٢ من الجزء الأول من مجله المجمع اللغوى القاهرى ، و ٢٩٤ ، ٣٠٣ من محاضر انعقاده الأول) ...

٧- اسلنقى المريض : نام على ظهره.

٨- احرنبى الديك : نفش ريشه ؛ استعدادا للقتال.

منها على «فعل» ؛ نحو : قوى الرجل ، فهو قوى ، وذللّ (١) الضعيف ، فهو ذليل .

٧ - الأفعال التي على وزن : انفعل ؛ نحو : انبعث وانطلق ، والتي على وزن «أفعل» ، ومعناها : صار صاحب شيء معين . مثل : أغدّ البعير ؛ بمعنى : صار ذا غدّه (٢) ... أو التي على وزن : «استفعل» وتفيد الصيروره (٣) أيضا ؛ نحو : استنوق الجمل ، أى : صار كالناقه ، واستأسد القط ؛ أى : صار كالأسد فى صورته ...

٨ - الأفعال الداله على مطاوعه (٤) فعل لفعل آخر متعد بنفسه لواحد ؛ مثل : «امتد» فى نحو : مددت الحديد الساخن فامتد ، ومثل : «توفّر» فى نحو : وفّرت المال فتوفّر ، ومثل : انكسر فى نحو : كسرت الخشبه فانكسرت .

٩ - الأفعال الرباعيه الأصول التي يزداد عليها حرف أو حرفان ؛ مثل : تدرج ، واحرنجم .

تلك هى أشهر أنواع الأفعال التي يغلب عليها اللزوم (٥) .

ص : ١٥٠

- ١- من باب : ضرب ، يضرب .
- ٢- يريدون بها : ورما ناتئا يظهر فى بعض أعضائه .
- ٣- التحول والانتقال من حاله إلى حاله .
- ٤- سبق شرح المطاوعه وإيضاحها بالأمثله (فى رقم ٤ من هامش ص ٩٨) . وأشرنا هناك إلى أن صاحب كتاب «المخصص» (ابن سيده) عقد بحثا وافيا للمطاوعه ضمته كثيرا من شئونها (فى الجزء ١٤ ص ١٧٥) ، كما أشرنا إلى قرار المجمع اللغوى القاهرى بقياسه أفعال المطاوعه كلها .
- ٥- وفيما سبق يقول ابن مالك : ولازم غير المعدى . وحتم لزوم أفعال السجاياء ؛ كنهم يريد : اللازم هو الذى ليس متعديا . وشرع يبين أنواع الأفعال اللازمه ، فقال : حتم لزوم أفعال السجاياء وعدم تعديتها ، أى : أن لزومها محتوم . وسرد أنواعا أخرى فى الأبيات التاليه : كذا : «افعلل» والمضاهى اقعنسسما وما اقتضى نظافه أو دنسا أو عرضا ، أو طواع المعدى لواحد ؛ كمدّه فامتدّا أى : ما كان على وزن «افعلل» فهو لازم ، وكذا الفعل الذى على وزن يضاهى ويشابه فى أحكامه الفعل : «اقعنسس» فإنه يشابه الفعل «افعلل» مثل : «احرنجم» - كما أوضحنا فى الشرح - وكذلك من اللازم أيضا ما دل على نظافه ، أو دنس ، أو عرض ، أو مطاوعه لفعل متعد لواحد ...

الفعل اللازم ثلاثه أنواع يتردد ذكرها فى مناسبات مختلفه (١).

أولها : اللازم أصاله ؛ ويراد به الفعل الموضوع فى أصله اللغوى لازما ؛ مثل : نام - قعد - تحرك - ...

ثانيها : اللازم تنزيلا ؛ ويراد به الفعل المتعدى لواحد ، ولكن مفعوله هذا يحذف - غالبا - فى بعض الاستعمالات ؛ كأن يشتق من مصدر هذا الفعل اسم فاعل يضاف إلى فاعله ، فيصير اسم الفاعل بسبب هذه الإضافه دالا على الثبوت بعد كان قبل الإضافه دالا على الحدوث ، ويصير فى حالته الجديده : «صفه مشبهه» ، ويسمى باسمها ، وتجرى عليه كل أحكامها مع بقاءه على صورته الأولى ، دون بقاء اسمه السابق. وهو فى حالته الجديده لا- ينصب «مفعولا- به» لأنه صار - كما قلنا - صفه مشبهه ، والصفه المشبهه لا تشتق أصاله إلّا من فعل لازم ، فحقّ ما هو بمنزلتها أن يكون كذلك ، فيحذف - فى الغالب - مفعوله ؛ مجاراه لها ، مثل : رحم قلب المؤمن الضعفاء ، يقال فيه : فلان راحم القلب.

ثالثها : اللازم تحويلا ، وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدى لواحد إلى صيغه : «فعل» بقصد المدح أو الذم وهذه الصيغه لا تكون إلّا لازمه ؛ مثل : جهل الأُمى ، فى ذمّ الأُمى. والأصل المتعدى قبل التحويل هو : جهله ... ؛ فصار بعد التحويل لازما.

ص: ١٥١

١- ولا سيما باب «الصفه المشبهه» - ج ٣ م ١٠٤ و ١٠٥ ص ٢١٦ و ٢٥٠ حيث البيان -

من الممكن جعل الفعل الثلاثي اللازم متعديا إلى مفعول به واحد ، أو فى حكم المتعدى إليه (١) ؛ وذلك بإحدى الوسائل التى سندكرها ، وكلها قياسى ، إلا الأخيره (٢) ...

وقبل أن نسردها نشير إلى أمر هامّ ، هو أنّ هذه الوسائل كلها تتشابه فى أمر واحد ، يتركز فى صلاحيه كل منها لتعديه الفعل اللازم. وتختلف بعد ذلك بينها اختلافا واضحا. وناحيه الخلاف تتركز أيضا فى أن كل وسيله منها تؤدى مع التعديه معنى خاصا لا تكاد تؤديه وسيله أخرى ؛ فواحدته تفيد - مثلا - مع التعديه جعل الفاعل مفعولا به ؛ كهزمه النقل (٣). ولهذا أثره فى تغيير المعنى الأول (٤) ، وواحدته تفيد التكرار والتمهل ؛ كالتضعيف ، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق ، وثالثه قد تفيد المشاركه ، ولم تكن موجوده ؛ كتحويل الفعل اللازم إلى صيغه فاعل ... وهكذا ، مما سيتضح عند الكلام على كل واحد ، وما تجلبه من المعنى مع التعديه. فإن كان أثر الوسائل من ناحيه التعديه واحدا فإن أثرها مختلف من ناحيه المعنى. لهذا لا تختار وسيله منها إلا على أساس أنها - مع تعديتها الفعل - تؤدى معنى جديدا يساير الجملة ، ويناسب الغرض. وعلى هذا الأساس وحده يقع الاختيار على وسيله دون أختها ؛ فالتى تصلح لمعنى لا تصلح لغيره فى الغالب ... إلا إذا عرف عنها أنها قد تشابه غيرها فى تأديه معناه ، كحرف الجر الأصلى فإنه يؤدى ما تؤديه همزه النقل أحيانا ؛ نحو : أذهبت العصفور ، وذهبت به ... وإليك الوسائل :

ص: ١٥٢

- ١- الذى فى حكم المتعدى هو ما يبدو متعديا بحسب المظهر الشكلى اللفظى دون الواقع الحقيقى المعنوى ، ويتضح هذا جليا فى الوسيلتين الأخيرتين (٧ ، ٨) كما سيجىء عند الكلام عليهما. فى ص ١٥٩ و ١٦٠.
- ٢- الأخيره المقصوره على السماع هى : إسقاط حرف الجر - كما سيجىء فى هامش ص ١٦٠ - وتلك الوسائل القياسيه مستنبطه من الكلام العربى الأصيل الشائع لاستخدامها كسائر القواعد العامه المستنبطه منه ولا يلتفت إلى الرأى القائل إن استخدامها أو بعضها مقصور على السماع ؛ إذ لو كان كذلك ما كان هناك داع لتدوين هذه الوسائل ، ولوجب الاقتصار على المسموع. وهذا غير مقبول إلا فى حاله الأخيره ، حاله إسقاط حرف الجر - كما سيأتى. أما جعل المتعدى لازما أو فى حكمه ، فيجىء الكلام عليه فى ص ١٧١.
- ٣- إيضاها فى ص ١٥٧ ولها إشاره فى ص ١٦٧.
- ٤- كما سيجىء فى ص ١٥٧.

١ - إدخال حرف الجر الأصلي المناسب للمعنى ، على الاسم الذى يعتبر فى الحكم - كما شرحنا أول هذا الباب - مفعولا به معنويًا للفعل اللازم (١) ، ليكون حرف الجر الأصلي مساعدا على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوى ؛ فمثل : قعد - صاح - خرج - . يقال فى تعديته بحرف الجر : قعد المريض على السرير - صاح الجندى بالبوق - خرجت من القرية. فكلمه : السرير - البوق - القرية - ... هى من الناحية المعنويه فى حكم المفعول به ؛ لوقوع أثر الفعل عليها ، وإن كانت لا تسمى فى اصطلاح النحاه مفعولا به حقيقيا (٢) ، ولا يجوز - فى رأى الأنسب - نصب شىء من توابعها ما دام حرف الجر الأصلي مذكورا قبلها فى الكلام (كما سبق وكما سيجىء) (٣).

وقد وردت أمثله قليلة مسموعه عن العرب. حذف فيها حرف الجر ، ونصب مجروره بعد حذفه ؛ منها : «تمرون الديار» ، بدلا من : تمرون بالديار ، ومنها : «توجهت مكه ، وذهبت الشام» ، بدلا من : توجهت إلى مكه ، وذهبت إلى الشام فهذه كلمات منصوبه على نزع الخافض (٤) - كما يقول النحويون - والنصب به سماعي (٥) ؛ مقصور على ما ورد منها منصوبا مع فعله الوارد نفسه ؛ فلا يجوز - فى رأى الصائب - أن ينصب فعل من تلك الأفعال المحدده المعينه كلمه على نزع الخافض إلا الكلمه التى وردت معه مسموعه عن العرب ، كما لا يجوز فى كلمه من تلك الكلمات المعدوده المحدوده أن تكون منصوبه

ص: ١٥٣

-
- ١- التعديه بحرف الجر ليست مقصوره على الثلاثى اللازم ؛ وإنما تشمله وتشمل المتعدى لواحد أو أكثر ؛ فإنه يتعدى لغيره بالجار أيضا - كما أشار إليه «الصبان» ، ونص عليه «الخضرى» صراحه فى أول هذا الباب - .
 - ٢- لأن المفعول به الحقيقى عندهم ؛ هو الذى يقع عليه الأثر مباشره بدون مساعده. ولهذا يسمون التعديه بحرف الجر : «تعديه غير مباشره» ؛ لأنها جاءت نتيجة معاونه قدمت للفعل اللازم ، ولم يستطع التعديه إلا بهذه المعاونه.
 - ٣- راجع رقم ٢ من هامش ص ١١٥ ؛ ثم «ب» ص ١٢٢ م ٦٩ ثم ٣ من هامش ص ١٤٥ ثم رقم ١ من هامش ٤٠٨ م ٨٩.
 - ٤- أى : عند نزعها من مكانه ، والمراد : عند حذفه. وفى هذه الحاله تسمى أفعالها : متعديه. بنزع الخافض ، أما مع وجود حرف الجر فتسمى : متعديه بالحرف ؛ كما سبق. - ولنزع الخافض إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ٢٩١ ، عند الكلام على حذف حرف الجر. -
 - ٥- راجع حاشيه الأمير على المغنى ج ١ عند الكلام على : «لكن» مشدده النون.

على نزع الخافض إلا- مع الفعل الذى وردت معه مسموعه. أى : أن هذه الكلمات القليله المنصوبه على نزع الخافض لا يجوز القياس عليها ، فهى ، مقصوره على أفعالها الخاصه بها ، وأفعالها مقصوره عليها (١). ولو لا- هذا لكثير الخلط ، وانتشر اللبس والإفساد ، وفقدت اللغه أوضح خصائصها ؛ وهو : التبيين ؛ وأساسه الضوابط السليمه المتميزه التى لا تداخل فيها ، ولا اختلاط.

وليس للتعديه بحرف الجر الأصلى حرف معين ، وإنما يختار للفعل وشبهه الحرف الذى يساير معناه ، ويناسب السياق ؛ فقد يكون الحرف : من ، أو ، إلى ، أو الباء ، أو غيرها ؛ كالأمثله السابقه. وكقولنا : انصرف الصانع إلى مصنعه - وانصرف من المصنع إلى بيته - انصرف العالم عن الهزل - انصرف فى سيارته ... وهكذا تتغير أحرف الجر وتتووع مع العامل اللازم بتووع (٢) المعانى المطلوبه.

وحرف الجر إذا كان وسيله للتعديه ، (وهى التعديه غير المباشره) ، لا يجوز حذفه مع بقاء معموله مجرورا ، إلا فى بضعه مواضع قياسيه (٣).

ص: ١٥٤

١- إلا- الكلمه المنصوبه على نزع الخافض فى مثل : «أرأيتك الحديقه ، هل راقك جمالها» على اعتبار أن «أرأيتك» بمعنى : أخبرنى ، والحديقه منصوبه على نزع الخافض ، والأصل عن الحديقه. ولهذه المسأله تفصيل هام ، وإيضاح مفيد فى ج ١ ص ٢١٦ م ١٩ - باب الضمير.

٢- هذا أمر يجب التنبيه له ، فإذا رأينا لغويا - أو غيره - ينص صراحه أو تمثيلا على أن فعلا - مثل : قعد ، أو نام .. - يتعدى بحرف الجر «فى» أو بحرف جر آخر ينص عليه ، فليس مراده أن هذا الفعل لا يتعدى إلا بوسيله المجرىء بجار مع مجروره ، وأن حرف الجر الذى يجىء هو «فى» أو غيره مما نص عليه. وإنما مراده أمران معا ، هما : أن هذا الفعل لازم ، وأنه يجوز تعديته. بإحدى وسائل التعديه التى ستذكر هنا ، والتى منها الإتيان بحرف جر مناسب للمعنى وللسياق مع مجروره ، دون الاقتصار على حرف جر واحد فى الأساليب والمعانى المختلفه. فإذا اقتضى الأمر تعديته بالوسيله القياسيه وكانت حرف الجر جاز لنا أن نختار من بين حروف الجر حرفا يناسب المقام والغرض المراد ، من غير التزام حرف واحد فى كل المواقف المعنويه المتباينه. وعلى هذا نقول : قعدت على الكرسي - قعدت منذ ساعه - من قعدت به همته لم تنهض به عشيرته ... وهكذا. ويزيد الأمر وضوحا ما سيجىء فى ص ٤٠٥ خاصا ببيان المراد من تعلق الجار والمجرور بالعامل.

٣- سيجىء كثير منها فى باب حروف الجر ص ٤٩١ م ٩١ - وقد استفاض الخلاف والجدل فى جواز حذف الحروف الجاره حذفيا قياسيا ، أو عدم جوازه ، وفى حكم المجرور بعد الحذف ؛ أبقى مجرورا كما كان أم ينصب على نزع الخافض؟ وعند نصبه أيجوز أن يكون مفعولا به لعامله المذكور ، أم لا يجوز؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجرورا بالحرف المحذوف؟ أيكون فى محل جر أم فى محل نصب على نزع الخافض ، أو على أنه مفعول به للعامل الجديد؟ .. و... بحوث جدليه وتفريعات متشعبه ... وصفوه ما يقال إن حذف الجار على أربعة أنواع : ١ - نوع يحذف وينصب بعده المجرور بما يسمى : «النصب على نزع الخافض» ؛ مثل : - - تمرور الديار - توجهت مكه - ذهبت الشام ... وهذا نوع قليل جدا - فهو غير مطرد ، وقد أوضحنا حكمه بأنه سماعى محض ؛ فلا يجوز فى الفعل الذى ورد معه أن ينصب غيره على نزع الخافض ، ولا يجوز فى الاسم المنصوب على نزع الخافض أن ينصب على هذه الصوره إلا- مع الفعل الوارد معه ؛ فلا- يجوز : توجهت الحديقه ، ولا

ذهبت النهر ، ولا أشباه هذا ، لأن تعديده هذين الفعلين لم ترد عن العرب إلا فى : «مكة» و «الشام» على التوزيع السالف ، وكان ورودهما فيهما قليلا جدا فلا يسمح بالقياس . ومثلهما : مطرنا السهل والجبل ، وضربت الخائن الظهر والبطن ، أى : فى السهل والجبل - وعلى الظهر والبطن . والقول بأن هذه الأسماء منصوبه على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به ، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذا ، لأن نصبها على المفعوليه مباشره ولو على وجه الشذوذ - قد يوحى - خطأ - أن الفعل قبلها متعد بنفسه ؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف ؛ فيقع فى الوهم إباحه تعديته مباشره فى غيرها لكن إذا قلنا : «منصوبه على نزع الخافض» كان هذا إعلانا صريحا عن حرف جر محذوف ، نصب بعده المجرور ؛ فيكون النصب دليلا على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بملاحظته ، وتقدير وجوده . ومن هذا النوع المنصوب سماعا ما نصب على نزع الخافض للضرورة . ب - نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضا ، ولكن على اعتباره مفعولا به مباشره - للعامل الذى يطلبه ؛ كالحروف التى يكثر استخدامها فى تعديده بعض الأفعال ؛ فتجر الأسماء بعدها . وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال ؛ فتنتصب الأسماء بعد حذفها ؛ مثل الفعل : «دخل» فقد استعملته العرب كثيرا متعديا بالحرف : «فى» ؛ مثل : دخلت فى الدار . وكذلك استعملته بغير «فى» ونصبت ما بعده فقالت : دخلت الدار ، ولم تقتصر فى حاله وجوده أو حذفه على كلمه «الدار» بل أكثرت من غيرها ، مثل : المسجد - الغرفه - الخيمه - القصر - الكوخ - فكثرت استعمال الفعل بغير حرف الجر ، ووقوع تلك الأسماء المختلفه بعده منصوبه مع عدم وجود عامل آخر - كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان أن تلك الأسماء المنصوبه هى مفعولات للفعل الموجود ، وأن هذا الفعل نصبها مباشره ؛ فلا حاجه إلى اعتبارها منصوبه على نزع الخافض - كما يرى بعض النحاه دون بعض - لما فى هذا من العدول عن الإعراب الواضح ، المسائر لظواهر الألفاظ ومعانيها - إلى الإعراب ، والتعقيد من غير داع . ومعنى ما سبق أن الفعل : «دخل» يعد من الأفعال التى تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجر أخرى ، فهو : مثل : شكر - نصح - حيث تقول فيهما : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت للغافل بأن يشكره ، أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت الغافل بأن يشكره . وهذا النوع هو الذى وصفناه أول هذا الباب - عند تقسيم الفعل التام إلى متعد ولازم ، ص ١٤٥ - بأنه قسم مستقل بنفسه يسمى : الفعل الذى يستعمل لازما ومتعديا . وهذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف حرف الجر كما يطرد الجر مع ذكر الحرف . ح - نوع يحذف فيه الحرف قليلا مع بقاء مجروره على حاله من الجر ، كما كان قبل حذف الجار وهذا النوع القليل مقصور على السماع لا محاله ؛ فلا يجوز التوسع فيه بجر كلمات غير الكلمات التى وردت عن العرب كقولهم : «لاه ابن عمك» ... (أى : لله ابن عمك) . فقد حذف اللام وبقي مجرورها ؛ فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر ؛ كأن يقال : المجد أنت - العمل النافع أخوك . تريد : للمجد أنت - للعمل النافع أخوك ، فهذا - وأشباهه - مما لا يصح . ومن هذا المسموع القليل حذف «الباء» ، أو «على» ، مع بقاء مجرورها فى قول أعرابى سئل : كيف أصبحت؟ فأجاب : «خير والحمد لله» أى : - - بخير ، أو : على خير ؛ وحذف «إلى» فى قول آخر : إذا قيل أى الناس شرّ قبيله أشارت كليب بالأصابع أى : أشارت إلى كليب الأصابع مع الألف ... وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر وبقي مجروره على حاله . وهذا النوع لا يطرد فيه الجر ، وإنما يقتصر على المسموع ؛ كما قلنا . د - نوع يكثر فيه حذف الجار مع إبقاء مجروره على حاله من الجر . وهذا النوع قياسى يطرد فى جملة أشياء ؛ أشهرها : حرف الجر الذى مجروره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدريه الثلاثه مع صلته ، وهذه الحروف الثلاثه هى : أن - (أن - كى) ، وقد تكلمنا عليها هنا - أما بقيه الأشياء ومناقشتها ، فموضوع الكلام عليها : آخر باب حروف الجر عند الكلام على حذف حرف الجر وإبقاء عمله - ص ٤٩١ م ٩١ - ، والكثير منها غير داخل فى موضوع التعديده بحرف الجر الذى نحن فيه . ومما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف ، ينصب الاسم بعده فى حالتين ؛ إحداهما : قليله غير مطرده ، فالنصب فيها مقصور على السماع . والأخرى كثيره مطرده ؛ فالنصب فيها قياسى . ويجر فى حالتين ؛ إحداهما : قليله غير مطرده ؛ فالجر فيها سماعى ، والأخرى : كثيره مطرده فالجر فيها قياسى فالحالات الأربع ؛

منها اثنتان قیاسیتان واثنتان سماعیتان.

ويعنينا الآن من تلك المواضع ما يكون فيه المجرور مصدرا مؤولا من حرف

ص: ١٥٥

مصدرى من الحروف الثلاثة مع صلته. (وهى : أن ، وأن المختصه بالفعل (1) وكى (2)) ، مثل : سررت من أن الناشئ راغب فى العلم ، حريص على أن يزداد منه ، لكى يبنى مجده ، ويرفع شأن بلاده. فيصح حذف الجار قبل كل حرف من الثلاثة ؛ فتصير الجملة : سررت أن الناشئ ... حريص أن يزداد ... كى يبنى ... فالمصادر التى تؤول فى العبارات السالفه من الحرف المصدرى وصلته ، تكون مجروره على التوالى بالحرف : «من» فالحرف : «على» ، فالحرف : «اللام» ولا داعى لأن يكون المصدر المؤول فى محل نصب على نزع الخافض - كما يرى فريق - لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ بعد حذفه ، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود ؛ فهو محذوف بمنزله المذكور. ولأن النصب على نزع الخافض خروج على الأصل السائد الغالب ؛ فلا نلجأ إليه مختارين.

ص: ١٥٦

١- إذا وقعت «أنّ وأن» بعد حرف الجر الباء فى صيغته : «أفعل» - بفتح فسكون فكسر - الخاصه بالتعجب جاز حذف الباء مع «أن» قياساً دون «أنّ» المشدده فى رأى قوى. بحجه أن السماع لم يرد بحذفها ؛ وهذه التفرقه بينهما فى مسأله واحده غير مقبوله ؛ لأن حذف الباء قبلهما جائز فى كل المسائل الأخرى ، فلم تخرج هذه المسأله - كما سنشير فى ص ٤٥٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٤٩١ لكن إذ حذف الباء فى التعجب بعد الصيغه السالفه أتلاحظ فى التقدير أم لا؟ رأيان ، كما سيجىء فى باب التعجب ج ٣ - ص ٢٧٢ م ١٠٩.

٢- كى المصدريه لا بد أن يسبقها - لفظاً أو تقديراً - لام الجر التى تفيد التعليل.

وهذا الحذف القياسي لا يصح إلا عند أمن اللبس (١) كما في الأمثلة السالفه ، وفي قول الشاعر :

ولا عار أن زالت عن الحرّ نعمه

ولكنّ عارا أن يزول التّجمل ...

والأصل : فى أن ... - فإن خيف اللبس لا يصح ؛ ففي مثل : رغبت فى أن يفيض النهر - لا يصح حذف حرف الجرّ : «فى» فلا يقال : رغبت أن يفيض النهر ؛ إذ لا- يتضح المراد بعد الحذف ؛ أهو : رغبت فى أن يفيض النهر. أم رغبت عن أن يفيض ... ؛ والمعنيان متعارضان متناقضان ؛ لعدم معرفه الحرف المحذوف المعين ، وخلو الكلام من قرينه تزيل اللبس. ومثل هذا : انصرفت عن أن أقرأ المجله ؛ فلا- يجوز حذف الجار ؛ لأن حذفه يؤدي إلى أن تصير الجملة : انصرفت أن أقرأ المجله ؛ فلا- ندرى المقصود ؛ أهو : انصرفت إلى أن أقرأ ، أم انصرفت عن أن أقرأ ... والمعنيان متناقضان ، ولا قرينه تزيل اللبس (٢) ...

٢ - إدخال همزه النقل على أول الفعل الثلاثى (٣) (وهى همزه تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولا. ولا تقتضى - فى الغالب - تكرارا ، ولا تمهلا) ،

ص: ١٥٧

١- طبقا لما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٤٩١.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصرًا على بعض الحالات : وعدّ لازما بحرف جرّ وإن حذف فالتّصّب للمنجّر نقلا - وفى : «أنّ» و «أن» يطرد مع أمن لبس ، كعجبت أن يدوا «عجبت أن يدوا» : أن يعطوا الديه ، وهى التعويض المالى الذى يدفعه من ارتكب نوعا معينا من الجرائم ؛ ليأخذه المظلوم الذى وقعت عليه الجريمة ... يقول : إن تعديه اللازم تكون بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوى - كما شرحنا - وعند حذف حرف الجر ينصب الاسم المجرور بشرط أن يكون هذا النصب نقلا عن العرب ؛ أى : مسموعا فى كلمات وارده عنهم ؛ فليس النصب قياسا ولا مباحا فى غير المنقول عنهم. ثم بين أن حذف الجار قياسى مطرد قبل «أنّ» و «أن».

٣- التعديه القياسيه بهمزه النقل ليست مقصوره على الفعل الثلاثى اللازم ؛ فقد صرح «الأشمونى» فى أول هذا الباب - وتبعه «الصبان» - أن همزه النقل تدخل أيضا على الثلاثى المتعدى للواحد ؛ فتجعله متعديا لاثنين. أما دخولها على المتعدى لاثنين فإن لم يكن من أفعال اليقين والرجحان فلا يصح تعديته بها لثلاثه وإن كان منهما جاز تعديته بها للثالث ، بشرط أن يكون الفعل هو : «أعلم» أو : «أرى» دون أخواتهما من أفعال اليقين والرجحان ، فإن فى تعديه أخواتها الخلاف الذى سبق فى ص ٥٦. ويقول صاحب الهمع - ج ٢ ص ٨١ باب «العوامل» وأولها : «الفعل» - ما نصه عن همزه - - النقل إنها : (لا تعدى ذا الاثنين إلى ثلاثه فى غير باب : «علم» بإجماع) اه فكيف وصف الحكم بالإجماع مع وجود الخلاف فيه ، كما أشرنا.

نحو : خفى القمر - وأخفى السحاب القمر ، ومثل : جزعنا وأجزعنا ، فى قول الشاعر :

فإن جزعنا فإن الشرَّ أجزعنا

وإن صبرنا فإننا معشر صبر (١)

٣ - تضعيف عين الفعل اللازم ، بشرط ألا تكون همزه (٢) ؛ ففى نحو : فرح المنتصر - نام الطفل ، نقول - فرحت المنتصر - نوّمت الأمّ طفلها.

٤ - تحويل الثلاثى اللازم إلى صيغته : «فاعل» ، الداله على المشاركه ؛ نقول فى : جلس الكاتب ، ثم مشى ، وسار - جالست الكاتب ، وماشيته ، وسايرته.

٥ - تحويل الفعل الثلاثى اللازم إلى صيغته : «استفعل» التى تدل على الطلب (٣) ، أو على النسبه لشيء آخر. فمثال الأول : حضر - عان (بمعنى : عاون) تقول : استحضرت الغائب - استعنت الله ؛ أى : طلبت حضور الغائب ، وعون الله. ومثال الثانى : حسن - قبح ... تقول : استحسنت الهجره - استقبحت الظلم ؛ أى : نسبت الحسن للهجره ، ونسبت القبح للظلم.

وقد تؤدى صيغته استفعل إلى التعديه لمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعديا لواحد ؛ نحو : كتبت الرساله - استكتبت الأديب الرساله ، وربما لا تؤدى ، نحو : استفهمت الخبير. والأحسن قصر هاتين الحاليتين الأخيرتين على السماع (٤)

٦ - تحويل الفعل الثلاثى إلى فعل (مفتوح العين) الذى مضارعه «يفعل»

ص: ١٥٨

١- جمع صبور. والبيت لأعشى باهله.

٢- لأنه غير مسموع فيها. هذا ، والتضعيف يقتضى - غالبا - التكرار والتمهل ، بخلاف همزه النقل ، بشرط ألا توجد قرينه تعارض كالتى فى قوله تعالى : (... لَوْ لَا نُنزِّلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ جُمْلَةً وَاحِدَةً ...) فإن : «جملة واحده» تعارض التكرار والتمهل فى الفعل : «نزل».

٣- اما صيغته : «استفعل» الداله على الصيروره فلازمه - غالبا - ، نحو : استأسد القط - استرجل الغلام ... أى : صار القط أسدا - صار الغلام رجلا. وقد أباح المجمع اللغوى القاهرى قياسيه صوغها وجاء قراره هذا صريحا (فى ص ٣٦٤ من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول) ونصه : (يرى المجمع أن صيغته «استفعل» قياسيه لإفاده الطلب ، أو الصيروره) اه.

٤- اما صيغته : «استفعل» الداله على الصيروره فلازمه - غالبا - ، نحو : استأسد القط - استرجل الغلام ... أى : صار القط أسدا - صار الغلام رجلا. وقد أباح المجمع اللغوى القاهرى قياسيه صوغها وجاء قراره هذا صريحا (فى ص ٣٦٤ من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول) ونصه : (يرى المجمع أن صيغته «استفعل» قياسيه لإفاده الطلب ، أو الصيروره) اه.

بضمها ، بقصد إفاده المغالبه (1) ؛ نحو : كرمتم الفارس أكرمه ؛ بمعنى : غلبته في الكرم - شرفت النبيل أشرفه ؛ بمعنى : غلبته في الشرف.

٧- التضمين - (وهو أن يؤدّى فعل - أو ما فى معناه - مؤدّى فعل آخر أو ما فى معناه ؛ فيعطى حكمه فى التعديه واللزوم) (٢). ومن أمثله فى التعديه : لا تعزموا السفر ؛ فقد عدّى الفعل. «تعزم» إلى المفعول به مباشره ؛ مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر ؛ فيقال : أنت تعزم على السفر. وإنما وقعت التعديه بسبب تضمين الفعل اللازم : «تعزم» معنى الفعل المتعدى : تنوى ، فنصب المفعول بنفسه مثله ؛ فمعنى : «لا- تعزموا السفر» لا- تنووا السفر ... ومثل : رحبتكم الدار - وهو مسموع - فإن الفعل : «رحب» لازم ؛ لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به. ولكنه تضمن معنى : «وسع» فنصب المفعول به «الكاف» مثله ؛ إذ يقال وسعتكم الدار ؛ بمعنى : اتسعت لكم. ومثل : طلع القمر اليمن ، - وهو من الأمثله المسموعه أيضا - والفعل : «طلع»

ص: ١٥٩

١- تسابق اثنين أو أكثر - إلى أمر ؛ وتزاحمهما عليه ، رغبه فى انتصار كل فريق على الآخر ، وتغلبه فى ذلك الأمر. ولأهميه المغالبه سنعود للكلام عليها فى الزيادة والتفصيل ، ص ١٦٢.

٢- عرفه كثير من النحاه بأنه : «إشراب اللفظ معنى آخر ، وإعطاؤه حكمه ؛ لتؤدى الكلمه معنى كلمتين». لكن التعريف الذى ذكرناه هو الذى ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى من بين تعريفات كثيره ؛ كما ورد فى الجزء الأول من مجلته ص ١٨٠ وما حولها. وكما فى ص ٢٠٢ من محاضر جلساته فى دور الانعقاد الأول. وفى المرجعين السالفين بحوث لطيفه وافية فى أمر التضمين من نواحيه المختلفه. وقرار المجمع فى ص ١٨٠ المشار إليها صريح فى أن التضمين قياسى بشروط ثلاثه ؛ أولها : تحقق المناسبه بين الفعلين. ثانيها : وجود قرينه تدل على ملاحظه الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس. ثالثا : ملاءمه التضمين للذوق العربى. ويوصى المجمع بعدم الالتجاء إلى التضمين إلا لغرض بلاغى. لكن أياكون التضمين فى الفعل وما شابهه - نوعا من المجاز ، أم من الحقيقه ، أم مركبا منها؟ وهل يختلف التضمين بمعناه السالف النحوى عن التضمين البيانى وهو الذى يقضى بتقدير حال محذوفه موضعها قبل الجار والمجرور ، مناسبه فى معناها لهما ، ويتعلق بها الجار والمجرور من غير حاجه إلى إعطاء كلمه معنى كلمه أخرى لتؤدى المعنيين كما يقول النحاه؟ وهل يمكن وجود التضمين السماعى؟ كل هذا وأكثر منه وأوفى وأوضح ، مدون فى المرجعين السالفين وقليل منه مدون فى حاشيه الصبان قبيل آخر الباب. وكذلك عرض له «ياسين» فى حاشيته على «التصريح» - أول الجزء الثانى ، باب «حروف الجز» - عرضا محمود الإسهاب ، فى نحو أربع صفحات كبيره. وقد سجلنا فى آخر هذا الجزء - ص ٥٢٢ - بحثا نفيسا خاصا به ؛ لا يستغنى عنه المتخصصون. ثم أبدينا فيه رأينا بايجاز. وهو بحث لأحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى ألقاه صاحبه على زملائه ، ثم سجلته - مع المناقشات التى دارت حوله - مجله المجمع.

- بضم اللام (١) - لازم ، ولكنه نصب المفعول به بنفسه بعد أن ضمن معنى : «بلغ».

ومن أمثله جعل المتعدى لازما : «سمع الله لمن حمده» فالفعل : «سمع» فى أصله متعد بنفسه ، ولكنه هنا تضمن معنى : «استجاب» فتعدى مثله باللام ، وهكذا ...

والصحيح عندهم أن التضمين قياسى ، والأخذ بهذا الرأى يفيد اللغة تيسيرا واتساعا (٢). ولما كان الفعل فى التضمين لا يتعدى إلا- بعد أن يستمد القوه من فعل آخر فقد وصف بأنه فى حكم المتعدى. وليس بالمتعدى حقيقه ؛ لأن المتعدى الحقيقى لا تتوقف تعديته على حاله واحده تبيته فيها المعونه من غيره.

٨ - إسقاط حرف الجر توسعا ، ونصب المجرور على نزع الخافض. وهذا مقصور على السماع (٣) ؛ كقوله تعالى : (أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) ، أى : عن أمره. وهذا - كسابقه (٤) - يكون فيه الفعل فى حكم المتعدى لا- حقيقته ؛ مراعاة لأنه العامل فى المجرور معنى ، ولكنه لا دخل له فى نصبه.

ص: ١٦٠

- ١- كشأن جميع الأفعال التى على وزن : «فعل» - بفتح فضم - وقد نقلنا فى رقم ١ من هامش ص ١٤٨ عن صاحب المغنى أنه : يرد من هذه الصيغه متعديا إلا ربح وطلع - بضم ثانيهما. فيما يعرف ، وكما سيجىء أيضا فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٢.
- ٢- ويمتاز التضمين من بقيه وسائل التعديه بأنه قد ينقل الفعل اللازم طفره إلى أكثر من مفعول واحد ؛ ولذلك عدى : «آلوت» بمعنى : «قَصَّيرت» إلى مفعولين بعد أن كان الفعل قاصرا ، وذلك فى نحو قولهم : لا- آلوك نصحا ؛ لأنه تضمن معنى : «لا أمنعك» الذى ينصب مفعولين. وعدى : «أخبر ، وخبر ، وحدث ، وتبأ» إلى الثلاثه ، بعد أن تضمنت معنى : «أعلم» وبعد ما كانت متعديه إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : (أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) - (فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) - (تَبَيَّنُونِي بِعِلْمٍ).
- ٣- سبقت الإشارة لهذه المسأله فى ج ١ ص ١٨ م ٨ ولا داعى للأخذ بالرأى القائل إنه قياسى إذا وجد حرف جر سابق ، نظير للحرف المحذوف ، ولو فصل بينهما فاصل ؛ كبيت ابن مالك فى الإعراب ونصه : فارفع بضم ، وانصب فتحا ، وجر كسرا ؛ كذكر الله عبده يسر أى : انصب بفتح ، وجر بكسر. لا داعى للأخذ بهذا الرأى ، منعا للخلط ، ودفعا للإلباس ؛ إذ قد يقع فى وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه. (انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢).
- ٤- كما سبقت لهما الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ١٥٢.

إلى هنا انتهى الكلام على أشهر الوسائل لتعديه الفعل اللازم ، ومنها يتضح ما أشرنا إليه (١) قبل سردها ، وهو :

أن كل واحده تؤدي مع تعديه الفعل اللازم معنى خاصًا لا تؤديه أختها - في الغالب - وأن تلك الوسائل قياسيه مطرده ، ما عدا إسقاط حرف الجر توسعا ، ونصب المجرور على نزع الخافض ؛ فإن إسقاطه بهذه الصوره (٢) مقصور على السماع.

ص: ١٦١

١- في ص ١٥٢.

٢- يلاحظ الفرق بينها وبين حذف الجار قياسا مع بقاء معموله مجرورا ، على الوجه الذي سيجيء في ص ٤٩١ كما يلاحظ ما سبق (في رقم ٣ من هامش ص ١٥٤) من أنواع حذف الجار ، وحكم كل نوع.

سبق تعريف «المغالبه (١)»، ووعدنا أن نتكلم عليها هنا ، ملخصين آراء الباحثين فيها :

جاء في مقدمه «القاموس» - في المقصد الأول الخاص ببيان الأمور التي امتاز بها القاموس ، عند تعليق المصحح على الأمر الخامس ، والكلام على الأمور التي توجب ضم العين في المضارع ضمًا قياسيًا ، ومنها أن يكون دالا على المغالبه - التعليق التالي :

«قوله : أو دالًا على المغالبه ...» يقتضى أن باب المغالبه قياسى ؛ وليس كذلك ، كما يدل عليه عباره الرضى ؛ حيث قال : «واعلم أن باب المغالبه ليس قياسيًا بحيث يجوز نقل كل لغه إلى هذا الباب. قال : س (٢). وليس فى كل شىء يكون هذا ؛ ألا ترى أنك لا تقول نازعنى فنزعته أنزعه بضم العين [وهى الزاى] ، للاستغناء عنه بقلته. وكذا غيره. بل نقول هذا الباب مسموع كثير» اه.

وقال صاحب القاموس فى الجزء الرابع ماده : الخصومه : ما نصه :

(الخصومه : الجدل - خاصمه مخاصمه ، وخصومه ؛ فخصمه يخصمه : غلبه ، وهو شاذ ، لأن فاعلته ففعلته يردّ «يفعل» منه (أى : المضارع منه) إلى الضم ، إن لم تكن عينه حرف حلق فإنه بالفتح ؛ كفاخره ففخره يفخره. وأما المعتل كوجدت وبعث فيردّ إلى الكسر إلا- ذوات الواو ؛ فإنها تردّ إلى الضم ؛ كراضيته فرضوته أرضوه - وخواوفنى فخفته أخوفه. وليس فى كل شىء (يكون ذلك) لا يقال : نازعته أنزعه ؛ لأنهم استغنوا عنه بقلته».

وقال الجار بردى فى شرح الكافيه (٣) :

«معنى المغالبه : ما يذكر بعد المفاعله مسندا إلى الغالب». أى : المقصود

ص: ١٦٢

١- فى رقم ١ من هامش ص ١٥٩.

٢- يريد : سيويه.

٣- وقد نقلنا كلامه عن ص ٦٨ ج ١ من المواهب الفتحية.

بيان الغلبة في الفعل الذي جاء بعد المفاعله ، على الآخر. فإذا قلت : كارمني ، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم ، مثل ما كان منك إليه ؛ فإذا غلبته في الكرم فإنك تبنيه على «فعل» بفتح العين ؛ لكثرة معانيه. ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضمومه ، وإن كان من غير هذا الباب ، نحو كارمني فكرمته ، يكارمني فأكرمه ، وضاربنى فضربته ، يضاربنى فأضربه (بضم الراء في المضارع) فهذا قد ضربته وضربك ، ولكنك قد غلبته في الضرب. ويجوز ألا يكون قد ضربك ، وإنما ضربتما غيركما ؛ لتغلبه في ذلك ، أو لتغلبك ، كذا البواقى.

(وإنما فعلوا ذلك لأن «الفعل» بمعنى المغالبه قد جاء كثيرا من هذا الباب ؛ نحو الكبر ؛ وهو : الغلبه في الكبر ، والكثر ، وهو الغلبه في الكثره ، والقمر ؛ وهو الغلبه في القمار ، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضا إليه ، ليدل على المراد الموضوع ؛ ثم استثنوا من هذه القاعدة معتل الفاء ؛ واوياً كان نحو : وعد ، أو يائياً نحو : يسر ؛ فإنه لا ينقل إلى «يفعل» بضم العين ، لثلا يلزم خلاف لغتهم ؛ إذ لم يجيء «مثال» (1) مضموم العين. فيقال : واعدنى فوعدهته أعهده ، وياسرنى فيسرته ، ومعتل العين أو اللام ، اليائى ؛ فإنه لا ينقل إلى «يفعل» بالضم بل يبقى على الكسر ؛ فيقول بايعنى فبعته أبيعه ، ورامانى فرميته أرميه ؛ إذا لم يجيء أجوف ولا ناقص يأتى من : «يفعل» بالضم ؛ لأنك لو ضمنت عينه لانقلب حرف الياء واوا فيلتبس بذوات الواو. ومثل هذا قاله الرضى وغيره من شراح الكافية) اه.

وجاء في الهمع (ج ٢ ص ١٦٣) في فعل يفعل ما نصه : «لزموا الضم في باب المغالبه. على الصحيح ؛ نحو : ضاربنى فضربته أضربه - وكابرنى فكبرته أكبره ، وفاضلنى ففضلته أفضله. وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق ؛ قياسا ؛ نحو : فاهمنى ففهمته أفهمه ، وفاقهنى ففقهته أفقعه ، وحكى الجوهري : واضأنى فوضأته ، أووضؤه ؛ قال : وذلك بسبب الحرف الحلقى. وروى غيره : وشاعرتة فشعرتة ، أشعره. وفاخرته ففخرته

ص : ١٦٣

١- المثال : ما كانت فاؤه حرف عنه.

أفخره ، بالفتح ، وروايه أبي ذرّ بالضم ...» اه.

ورأى الكسائي - مع قلته - حسن ؛ لأن فيه تيسيرا باستعمال ضبطين في بعض الصور والأساليب. والعجيب أن اللغتين شائعتان - حتى اليوم - في كثير من نواحي الإقليم الجنوبي «الصعيد» المصري.

مما تقدم يعلم أنه مسموع كثير عند سيويه. والوصف بأنه مسموع كثير يؤدي إلى الحكم بأنه قياسى ، وكذلك يعلم من قول شارح الكافيه السابق - وهو : «أنك تبنيه على كذا - أن هذا من عملك ؛ فهو مقيس لك ؛ لكثرته. وهذا رأى ابن جنى أيضا في كتابه : خ خ الخصائص ج ١ عند الكلام على المغالبه».

وخير ما يلخص به الموضوع تلخيصا وافيا حكيما هو ما جاء في الجزء الثانى من مجله المجمع اللغوى القاهرى ص ٢٢٦ ، ونصّه (١) :

«ذهب بعض إلى أن المغالبه ليست قياسا ؛ وإنما هي مسموعه كثيرا. وذهب بعض إلى أن استعمالها مطرد في كل ثلاثى متصرف تام خال مما يلزم الكسر. وإنه يكفى أنه مسموع كثير لنقيس عليه ، كما قرر المجمع ، وكما قال ابن جنى» اه.

وهذا هو الحكم الموفق الذى يحسن الاقتصار عليه.

ص: ١٦٤

١- بقلم شيخ الجامع الأزهر - الخضر حسين ، وكان - رحمه الله - أحد أعضاء المجمع اللغوى الأجلاء.

وما يتبع هذا من ترتيب وحذف

عرفنا أن الفعل المتعدى قد يتعدى - مباشرة - إلى مفعول به واحد ؛ نحو : عدل الحاكم يكفل السعادة للمحكومين. أو إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : رأيت الظلم أقرب طريق للخراب. أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ نحو : منعت النفس التسرع في الرأي. وقد ينصب ثلاثة ؛ نحو : أعلمنى العقل الاعتدال واقيا من البلاء ... ولا يتعدى الفعل لأكثر من ثلاثة.

(١) فإن كان الفعل متعديا لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاة هذا الأصل في ترتيبهما ؛ فيتقدم المفعول به الذى أصله المبتدأ على المفعول به الذى أصله الخبر ؛ - ففى مثل : (الصبر أنفع فى الشدائد ...) يجوز : حسبت الصبر أنفع فى الشدائد ، كما يجوز : حسبت أنفع فى الشدائد الصبر ، لكن مراعاة الأصل أحسن.

وقد تجب مراعاة الأصل فى المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر (١) ؛ كأن يؤدى عدم الترتيب إلى الوقوع فى اللبس ؛ ففى نحو : خالد محمود ... (والمراد : خالد كمحمود) نقول : ظننت خالدا محمودا ؛ فلو تقدم الثانى لاختلط الأمر والتبس ؛ إذ لا يمكن تمييز المشبه من المشبه به ؛ لعدم وجود قرينه تساعد على هذا ؛ فيكون التقديم بمراعاة الأصل هو القرينه.

وقد تجب مخالفه الأصل ؛ فيتقدم المفعول الثانى فى المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ (٢) ؛ كأن يكون فى المفعول الأول ضمير يعود على الثانى ؛ نحو : ظننت فى البيت (٣) صاحبه.

فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثة : حاله يجب فيها مراعاة الأصل بتقديم

ص: ١٦٥

١- وقد سبقت فى بابهما بالجزء الأول م ٣٧ ص ٦١.

٢- وقد سبقت فى بابهما بالجزء الأول م ٣٧ ص ٦١.

٣- سبق فى (ص ٢٣ من باب «ظن وأخواتها») أن المفعول الثانى للأفعال القلبية يجوز أن يكون جملة ، وأن يكون شبه جملة ، كالمثال المذكور هنا. وقد وجب فيه التقديم على المفعول الأول كى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ؛ وهذا ممنوع إلا فى مواضع أخرى محدوده ، ليس منها هذا الموضع.

ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر ، وحاله يجب فيها مخالفه هذا الأصل ، وثالثه يجوز فيها الأمران. وقد تقدم هذا مفصلا في موضعه الأنسب من باب : ظن «وأخواتها» (١).

(ب) إن لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر فالأحسن تقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ نحو : أعطيت الزائر ورده من الحديقه. «فالزائر» هو الآخذ ، و «الورده» هي المأخوذه ؛ فهو في المعنى بمنزله الفاعل ؛ وهي بمنزله المفعول به ، وإن كانت هذه التسميه المعنويه لا يلتفت إليها في الإعراب.

ويجوز مخالفه الأصل ؛ فيقال : أعطيت ورده من الحديقه الزائر. لكنّ الترتيب أحسن.

وقد يجب التزام الترتيب بتقديم الأول حتما وتأخير الثاني في مواضع ، أشهرها ثلاثه :

١ - خوف اللبس ؛ نحو : أعطيت محمودا زميلا في السفر. فلا يجوز تقديم الثاني ؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ ، ولا قرينه تزيل هذا اللبس ، ولا وسيله لإزالته إلا بتقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوي. وفي هذه الصوره يجوز تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول وعلى الفعل معا ؛ لعدم اللبس في هذه الحاله ، نحو : زميلا في السفر أعطيت محمودا.

٢ - أن يكون الثاني واقعا عليه الحصر (٢) ؛ نحو : لا أكسو الأولاد إلا المناسب ، فلو تقدم الثاني لفسد الحصر ، ولزال الغرض منه.

ولا مانع من تقديمه مع «إلا» ، على المفعول الأول ؛ إذ لا ضرر من هذا ، لأنّ المحصور فيه هو الواقع بعد «إلا» مباشره ؛ نحو : لا أكسو إلا المناسب الأولاد.

٣ - أن يكون الأول ضميرا متصلا والثاني اسما ظاهرا ؛ نحو : منحتك الودّ.

(لكن لا مانع من تقديم المفعول الثاني على الأول والفعل معا ، نحو الودّ منحتك).

وتجب مخالفه الترتيب في مسائل ، أشهرها ثلاثه أيضا :

١ - أن يكون المفعول الأول (أى : الفاعل في المعنى) محصورا نحو : ما أعطيت المكافأه إلا المستحقّ. ويجوز تقديمه مع «إلا» على المفعول الأول وحده ، دون عامله.

ص: ١٦٦

١- ص ٢٢ م ٦٠.

٢- تقدم في ج ١ ص ٣٦٤ م ٣٧ إيضاح للحصر (معناه وطريقته).

٢ - أن يكون المفعول الأول - الذى هو فاعل معنوى - مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثانى ؛ نحو : أسكنت البيت صاحبه. فإن كان الثانى هو المشتمل على ضمير يعود على الأول جاز الأمران ؛ نحو : أسكنت محمدا بيته ، أو : أسكنت بيته محمدا.

٣ - أن يكون المفعول الثانى ضميرا متصلا ، والأول (أى : الفاعل المعنوى) اسما ظاهرا ؛ نحو : القلم أعطيته كاتباً ...

فأحوال الترتيب ثلاث فى هذا القسم «ب» ؛ وجوب التزامه فى ثلاثه مواضع ، ووجوب مخالفته فى ثلاثه أخرى ، وجواز الأمرين فى غير المواضع السالفه (١).

(ح) إن كان الفعل متعديا لثلاثه ، فالأول منها كان فاعلا ، وقد صيرته همزه النقل مفعولا به (٢). فالأصل الذى يراعى فيه أن يتقدم على المفعول الثانى والثالث. وأصلهما - الأرجح - مبتدأ وخبر ؛ فيراعى فى الترتيب بينهما ما يراعى بين المبتدأ والخبر ؛ طبقا للبيان الذى سبق (٣) (عند الكلام على حكم الناسخ ومعموليه من ناحيه التقديم والتأخير).

ص: ١٦٧

١- ترك ابن مالك الكلام على أحوال القسم الأول : «ا» - واقتصر على أحوال هذا القسم : «ب» - فقال بإيجاز : والأصل سبق فاعل معنى ؛ ك «من» من : «ألبسن من زاركم نسج اليمن» ويلزم الأصل لموجب عرى وترك ذاك الأصل حتما ، قد يرى يريد : إذا تعدى الفعل لمفعولين ، أحدهما فاعل فى المعنى ، فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا المفعول على غيره. وساق مثالا هو : «ألبسن من زاركم نسج اليمن». فكلمه : «من» مفعول به ، وهى من ناحيه المعنى - لا- الاصطلاح النحوى - بمنزله الفاعل ؛ لأن مدلولها هو : اللابس ، «ونسج اليمن» ، هو الملبوس. وفى هذه الحاله يراعى الأصل بتقديم المفعول الذى هو فاعل معنوى ، ويجوز عدم مراعاته ؛ فنقول : ألبسن نسج اليمن من زاركم. ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل قد تلزم بسبب موجب لمراعاتها قد عرا ، - أى : حل ووجد - كما صرح بأن ترك مراعاة الأصل قد يرى حتما ، أى : قد يرى أمرا محتوما ، واجبا. (حتما : مفعول يرى).

٢- راجع رقم ٢ من ص ١٥٧.

٣- فى ص ٢٢ و ١٦٥.

الأغلب أن يؤدي المفعول به معنى ليس أساسيًا (١) في الجملة ؛ فيمكن الاستغناء عن المفعول به من غير أن يفسد تركيبها ، أو يختل معناها الأساسي ، ولهذا يسمونه : «فضله» (وهي اسم يطلقه النحاه على كل لفظ معناه غير أساسي في جملته) بخلاف المبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو نائبه ... أو غير هذا من كل جزء أصيل في الجملة لا- يمكن أن تتكون ولا- أن يتم معناها الأساسي إلا به ، مما يسميه النحاه «عمده».

بالرغم من أن المفعول به فضله - فقد تشتد الحاجة إليه أحيانا ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه في بعض المواضع ، ولا يصح حذفه فيها كما سنرى. أما في غيرها فيجوز حذفه - واحدا أو أكثر - لغرض لفظي ، أو معنوي.

فمن اللفظي : المحافظه على وزن الشعر ، كقول شوقي :

ما في الحياه لأن تعا

تب أو تحاسب متسع

(أى : تعاتب المخطئ أو تحاسبه (٢)) ... والمحافظه على تناسب الفواصل (٣) ؛ نحو قوله تعالى مخاطبا رسوله الكريم : (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى - إلا تذكرة لمن يخشى) ، وقوله : (وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى) (٤) - ما ودَّعَيْكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) (٥) فحذف مفعول الفعل : «يخشى» ولم يقل : «يخشاه» أو : يخشى الله ؛ لكي تنتهي الجملة الثانيه بكلمه مناسبه في وزنها لكلمه : «تشقى» التي انتهت بها الجملة الأولى. ومثل هذا الفعل : «قلا» الذي حذف مفعوله ؛ ليكون مناسباً في وزنه للفعل : «سجا».

ص : ١٦٨

١- هذا في غير مفعولي «ظن» وأخواتها ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر - غالبا - ، فهما عمدتان بحسب أصلهما ، (كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣ وقد سبق الكلام على حذفهما في ص ٥٣ م ٦٣).

٢- ومثل قول الشاعر : شكرتك ؛ إن الشكر فرع من التقى وما كل من أوليته نعمه يقضى يريد : يقضى حقها من الشكر .. ، أو يقضى شكرها ...

٣- الكلمات التي في نهايه الجمل المتصله اتصالا معنويا.

٤- هدأ وسكن ، وخلا من الرياح والعواصف ، وأشباهها.

٥- كره.

والرغبة فى الإيجاز ؛ نحو : دعوت البخيل للبذل ، فلم يقبل ، ولن يقبل. أى : لم يقبل الدعوه ، أو البذل ، ولن يقبل الدعوه أو البذل ...

ومن المعنوى : عدم تعلق الغرض به ، كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل : طالما أنفقت ، وساعدت فلانا ، وعاونت ؛ أى : طالما أنفقت المال ، وساعدت فلانا ، وعاونت فلانا (١).

أو : الترفع عن النطق به ؛ لاستهجانته ، أو : لاحتقار صاحبه ، أو نحو هذا من الدواعى البلاغيه وغير البلاغيه.

فإذا اشتدت حاجه المعنى إلى ذكر المفعول به بحيث يختل أو يفسد بحذفه لم يجر الحذف ؛ كأن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين ؛ مثل : ما ذا أكلت؟ فيجواب : أكلت فاكهه. فلا يجوز حذف المفعول به : «فاكهه» لأنه المقصود من الإجابة.

أو : يكون المفعول به محصورا ؛ نحو : ما أكلت إلا الفاكهه.

أو : يكون مفعولا به متعجبا منه بعد صيغه : «ما أفعل» التعجيبه ، نحو : ما أحسن الحريه.

أو : يكون عامله محذوفا ؛ نحو قول القائل عند نزول المطر : خيرا لنا ، وشرا لعدونا ، أى : يجلب خيرا ...

وليس هذا الحذف مقصورا على مفعول الفعل المتعدى لواحد ؛ بل يشمله ويشمل المفعول الأول وحده ، أو الثانى وحده ، أو هما معا للفعل الذى ينصب مفعولين ؛ مثل : «ظن» وأخواتها. وكذلك يشمل المفعول الثانى والثالث - دون الأول (٢) - للأفعال التى تنصب ثلاثه ؛ مثل : «أعلم وأرى» كما سبق الكلام على هذا وإيضاحه بالأمثله (٣).

ص: ١٦٩

١- وقد حذفت المفعولات ؛ لأن الغرض الهام من الجمله ليس فلانا وفلانا من الأشخاص المعينه ؛ إنما الغرض هو : البذل والإعطاء لهذا أو لذاك بغير تعيين. ومن هذا قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ...) أى : أعطى المال واتقى الله ... وقوله : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ؛) أى يعطيك الخير ؛ فترضاه.

٢- لأنه فى الأصل فاعل ، وقد صيرته همزه النقل مفعولا به (راجع البيان الخاص بهذا فى ص ٥٣ ثم فى ص ٥٧).

٣- فى ص ٥٧. وقد اقتصر ابن مالك على بعض مواضع الحذف ؛ فقال : - - وحذف فضله أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابا أو حصر يقول : أجز حذف الفضله (والمراد هنا : المفعول به) بشرط ألا يضر حذفها. وبين التى يضر حذفها بأنها ما سيق جوابا ، أو وقعت محصوره على الوجه الذى شرحناه فيهما. (هذا والفعل : «يضر» هو مضارع مجزوم ، ماضيه : «ضار» بمعنى : ضرّ ، تقول : ضارنى البرد يضيرنى ، بمعنى : ضرّنى ، يضرنى).

حذف عامل المفعول به

بمناسبة الكلام على حذف المفعول به الواحد أو المتعدد يعرض النحاه إلى حذف عامله جوازا أو جوبا.

١- فيجيزون حذفه إن كان معلوما بقريته تدل عليه ، مثل : ماذا حصدت؟ فتقول : قمحا. أى : حصدت قمحا. وما ذا صنعت؟ فتجيب : خيرا. أى : صنعت خيرا.

ب - ويوجبون حذفه فى أبواب معينه ؛ منها : الاشتغال ؛ وقد سبق (١) ، ومنها : النداء (٢) ، ومنها : التحذير والإغراء (٣) ... بالشروط المدونه فى باب (٤) كل. ومنها : الأمثال المسموعه عن العرب بالنصب ؛ نحو : أحشفا وسوء كيله (٥)؟

ص : ١٧٠

١- فى ص ١٢١.

٢- فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوبا ، تقديره : أنادى ، أو أدعو ، وحرف النداء عوض عنه (طبقا للبيان الآتى فى باب «النداء» أول الجزء الرابع).

٣- يشترط فى حذف العامل فى التحذير أن يكون التحذير بكلمه : «إياك» ؛ نحو إياك والكذب ، أو : مع العطف ؛ نحو : الكذب والنفاق ، أو مع التكرار ؛ نحو : النار النار ... ويشترط فى الإغراء : العطف ؛ نحو : الكرامه والشهامه. أو التكرار ؛ نحو الحياء الحياء.

٤- بالجزء الرابع ... وفى حذف العامل الناصب للفضله يقول ابن مالك : ويحذف الناصبها إن علما وقد يكون حذفه ملتزما أى : يجوز حذف ناصب الفضله (والمراد بها هنا : المفعول به) إن كان الناصب معلوما بقريته وقد يكون الحذف أحيانا لازما لا بد منه.

٥- هذا مثل قاله فى الأصل أعرابى لآخر يبيع التمر رديئا ، ولا يوفى الكيل. وقد اشتهر المثل حتى صار يقال لمن يسىء إلى غيره إساءتين فى وقت واحد. (الحشف : أردأ التمر). والمثل : الكلام يشبه مضربه بمورده ؛ أى : يشبه ما يستعمل فيه أخيرا بما وضع له فى الأصل. - - أما ما يشبه المثل ؛ (أى : يجرى مجراه) ، فكلام مستعمل فيما وضع له من الأصل ، واستعماله شائع ودورانه على الألسنه كثير.

وكذلك ما يشبه الأمثال ؛ كقوله تعالى : (انْتَهُوا ... خَيْرًا لَّكُمْ) أى : واعملوا خيرا لكم.

* * *

الاشتباه بين الفاعل والمفعول به

سبق تفصيل الكلام عليه ، وعلى طريقه كشفه ، فى آخر باب «الفاعل» (١).

* * *

جعل الفعل الثلاثى المتعدى لازما أو فى حكم اللازم (٢) ، قياسا.

يصير الثلاثى المتعدى لواحد لازما - قياسا - أو فى حكم اللازم لسبب مما يأتى (٣) :

١ - التضمين (٤) لمعنى فعل لازم ؛ نحو : قوله تعالى : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) فإن الفعل : «يحذر» متعد فى الأصل بنفسه ، تقول

ص: ١٧١

١- ص ٩٣.

٢- يصير لازما بأن ينسلخ عن التعدية ، ويتركها نهائيا ؛ بحسب الظاهر ، وبحسب الحقيقه الواقعه والمعنى ؛ كما فى السبب الثانى والثالث. ويصير فى حكم اللازم بأن يكون بحسب المظهر الشكلى اللفظى لازما ؛ لا بحسب المعنى والواقع الحقيقى ؛ كما فى الأول ، والرابع ، والخامس ؛ لأن «المضمن» ، متعد باعتبار دلالاته الأصلية على معنى الفعل المتعدى ، ولأن الضعيف عن العمل ، المحتاج إلى مساعده حرف الجر ، متعد فى المعنى وفى أصله للمفعول ، وطالب له. وكذلك الفعل فى الضروره ... هكذا قالوا. أما جعل الفعل الثلاثى اللازم متعديا فقد سبق الكلام عليه (فى ص ١٥٢).

٣- ليس من المناسب الأخذ بالرأى القائل إن كل الأسباب الآتية أو بعضها مقصور على السماع ؛ إذ لو كان كذلك ما كانت هناك حاجه إلى ذكر هذه الضوابط ، ولوجب قصر الأمر على العرب. وفى هذا تضيق وإفساد يجافى طبيعه اللغه ، وينافى أصولها ، كما سبق فى الحاله الأخرى (رقم ٢ من هامش ص ١٥٢) ويلاحظ أن الثلاثه الأولى تجلب مع منع التعدية معنى جديدا ، على الوجه الذى سبق شرح نظيره فى طريقه تعدية الفعل اللازم ، (ص ١٥٢ م ٧١).

٤- سبق الكلام على معناه ، والغرض منه ، وحكمه (فى ص ١٥٩ م ٧١) وقلنا : إن فى آخر هذا الجزء بحثا نفيسا خاصا به ، لا يستغنى عنه المتخصصون ، ويليه رأينا فيه بإيجاز.

حذرت عواقب الغضب. ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع: «يخرج» صار متعديا مثله بحرف الجر: «عن». فالمراد: فليحذر الذين يخرجون عن أمره. ومثله قوله تعالى: (وَلَا تَعِدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) فالفعل «تعدو» بمعنى «تجاوز» متعد بنفسه؛ كما في مثل: أنت لا تعدو الحق؛ أي: لا تتجاوز الحق. ولكنه هنا متعد بحرف الجر: «عن»؛ بسبب تضمنه معنى فعل آخر، هو: «تنصرف» الذي يتعدى بحرف الجر: «عن».

ومثله قول القائل: «قد قتل الله زيادا عنى» فالفعل: «قتل» في أصله متعد بنفسه مباشرة إلى مفعول واحد، مستغن بعد ذلك - غالبا - عن التعدية بالحرف الجارّ إلى مفعول ثان. ولكنه هنا تضمن معنى الفعل: «صرف» المتعدى بنفسه إلى مفعول، وإلى الثانى بحرف الجر: «عن»؛ فصار مثله متعديا بنفسه إلى الأول، وبهذا الحرف إلى الثانى. فالمراد: قد صرف الله بالقتل زيادا عنى ...

والتضمين من الوسائل التي تجعل المتعدى في حكم اللازم؛ ولا تجعله لازما حقيقيا؛ - لما بيناه من قبل (١).

٢ - تحويل الفعل الثلاثى المتعدى لواحد إلى صيغته: «فعل» (بفتح أوله وضم عينه) (٢) بشرط أن يكون القصد من التحويل إما المبالغة في معنى الفعل والتعجب منه (٣)، نحو: نظر القط، وإما المدح أو الذم (٤)؛ نحو: سبق الفيلسوف

ص: ١٧٢

- ١- فى رقم ١ من هامش ص ١٥٢ وفى ص ١٦٠.
- ٢- وإنما كان تحويل الفعل الثلاثى المتعدى، إلى هذه الصيغة مؤديا إلى لزومه لأنها صيغته لا تكاد تستعمل إلا لازمه، إذ لم يرد منها فى المسموع متعديا إلا فعلا - فيما يقال - هما: رجب وطلع (بفتح أولهما وضم ثانيهما) على الوجه الذى سبق بيانه فى رقم ١ من هامش ص ١٤٨.
- ٣- بشرط استيفاء الفعل لشروط التعجب المدونه فى بابه الخاص - ج ٣ (ص ٢٠٩ و ص ٢٩٣).
- ٤- يجوز تحويل الفعل الثلاثى إلى: «فعل» - بضم العين - ليكون للمدح أو الذم كنعم وبئس على الوجه المشروح فى بابهما (ج ٣) مع أوجه اختلاف بينهما؛ أشهرها: أمران فى معنى: «فعل»؛ وهما: إشرابه التعجب مع عدم الاقتصار على المدح الخالص أو الذم الخالص، وأنه للمدح الخاص بمعنى الفعل، أو الذم الخاص كذلك، لا العام الشامل الذى لا يقتصر فيهما على معنى الفعل. - - وأمران فى فاعله الظاهر؛ وهما: جواز خلوه من «أل» المباشرة وغير المباشرة؛ نحو: (وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا)، وجواز جره بالباء الزائده؛ نحو حب بزياره المخلص. واثنان فى فاعله المضممر؛ وهما: جواز عوده إلى ما قبله، وجواز مطابقته له، نحو: محمد شرف رجلا؛ فيصح أن يكون الفاعل ضميرا عائدا على «محمد» المتقدم، أو عائدا على: «رجلا» المتأخر. فإن عاد على المتقدم كان مطابقا له فى الإفراد والتثنيه والجمع، والتذكير، والتأنيث. وإن كان عائدا على المتأخر لزم الإفراد؛ تقول: المحمدان شرفا رجلين، المحمدون شرفوا رجلا. فاطمه شرفت امرأه، وهكذا.

وفهم. وذلك في مدحه بالسبق والفهم. ومنع القادر وحبس؛ عند ذمه بمنع المعونه وحبسها.

٣- الإتيان بمطواع (١) للفعل الثلاثي المتعدى لواحد؛ نحو: هدمت الحائط المائل؛ فانهدم، ثم بنيته؛ فانبنى.

٤- ضعف الفعل الثلاثي عن العمل بسبب تأخيره عن معموله؛ نحو قوله تعالى: (... إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ)، وقوله تعالى: (...)
لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ).

ومثله العامل الوصف الذي يعتوره الضعف بسبب أنه من المشتقات؛ مثل قوله تعالى: (فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ) وقوله: (مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا - الذين يرهبون ربهم - فعّال ما يريد - مصدقا ما بين يديه ... وفي كل ما سبق تجيء قبل المعمول لام الجر، وتسمى: «لام التقويه»؛ لأنها تساعد العامل على الوصول إلى مفعوله المعنوي الحالّي الذي كان في الأصل مفعوله الحقيقي.

والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدى في حكم اللازم، وليس لازما حقيقه (٢).

ص: ١٧٣

١- سبق شرح المطاوعه في ص ٩٨، م ٧٦.

٢- لأن العامل متعد في المعنى إلى ما بعد لام التقويه؛ لكنه بحسب الشكل اللفظي الظاهر لازم، تجيء اللام للتقويه يجعل العامل لازما بحسب المظهر. ونعود فنشير إلى ضعف كلام النحاه في هذه الوسيله الرابعه - كما سيجيء البيان المفيد عنها في حروف الجر، (ص ٤٣٩) - إذ من المعروف أن الفعل المتعدى لواحد يجوز تقديم مفعوله عليه (إلا في بعض صور قليله واجبه التقديم أو التأخير) وأنه لا يترتب على ذلك التقديم إبعاد الفعل عن التعديه إلى اللزوم إبعادا حتميا. وإذا كان بقاؤه متعديا مع التقديم أمرا جائزا فمن أين يأتيه الضعف - الذي يعالج بلام التقويه؟ وما سبب هذا الضعف؟ وإذا عرفنا أنه يجوز حذف هذه اللام فيعود الاسم بعدها مفعولا منصوبا كما كان قبل مجيئها من غير أن يترتب على هذا فساد في صياغه الأسلوب أو في معناه فما الحاجه الحقيقيه إليها؟ وأين الضعف الذي تزيله؟ كذلك المشتقات العامله التي يصفونها بالضعف، من أين يأتيها الضعف؟ وما سببه وهي التي يجوز - أحيانا - أن تنصب مفعولها الخالي من لام التقويه مع تقدمه أو تأخره، كما يجوز حذف لام التقويه إن وجدت فتنبه مباشره، من غير أن يترتب على حذفها ضرر؟ والأولى بالنحاه أن يقولوا: (أ) إذا تعدى الفعل إلى مفعول واحد، وجاز تقدم هذا المفعول على فعله، فقد يبقى على حاله من النصب، وقد يجر باللام؛ فالأمران صحيحان. (ب) إذا كان المشتق ناصبا مفعولا واحدا جاز في مفعوله النصب مباشره أو جره باللام، سواء أكان المفعول متقدما أم متأخرا عن عامله.

٥ - ضروره الشعر ، كقول القائل :

تبت فؤادك (١) فى المنام

خريده (٢)

تسقى الضجيج باردا بسام

فإن الفعل «تسقى» ينصب مفعولين بنفسه ولكنه تعدى إلى الثانى هنا : «الباء» نزولا على حكم الضروره الشعرية. وهذه الوسيله أيضا مما يجعل الفعل فى حكم اللازم ، وليس باللازم حقيقه. لما أوضحناه من قبل (٣).

ص: ١٧٤

١- أصابته بالمرض بسبب الحب.

٢- امرأه حسناء.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ١٥٢ وفى ص ١٦٠.

(أ) في مثل : وقف وتكلم الخطيب - نجد فعلين لا بد لكل منهما من فاعل ، وليس في الكلام إلا اسم ظاهر واحد ، يصلح أن يكون فاعلا- لأحدهما ، وهذا الاسم الظاهر هو : «الخطيب». فأى الفعلين أحق بالفاعل؟ وإذا فاز به أحدهما فأين فاعل الفعل الثاني؟

(ب) وفي مثل : سمعت وأبصرت القارئ - نجد فعلين أيضا ، يحتاج كل منهما إلى مفعول به منصوب. وليس في الكلام ما يصلح أن يكون مفعولا به إلا شيئا واحدا ؛ هو : «القارئ» فأيهما أحق به؟ وإذا فاز به أحدهما فأين مفعول الفعل الثاني؟

(ج) وفي مثل : أنشد وسمعت الأديب : نجد فعلين يحتاج أحدهما إلى مرفوع يكون فاعلا ، ويحتاج الآخر إلى منصوب ، يكون مفعولا- به ، فمطلب كل منهما يخالف الآخر - على غير ما في الحالتين السالفتين - وليس في الكلام إلا لفظه : «الأديب» التي تصلح لأحدهما. فأى الفعلين أولى بها؟ وما نصيب الآخر بعده؟

(د) وفي مثل : أنست وسعدت بالزائر ، نجد كلما من الفعلين محتاجا إلى الجار مع مجروره (٢) ؛ ليكمل المعنى ، فأى الفعلين أولى؟ وما نصيب الآخر بعد ذلك؟

ص: ١٧٥

- ١- لنا في هذا الباب وفي أحكامه رأى خاص ، نراه أنسب ، وقد سجلناه في آخره ص ١٩٠.
- ٢- أوضحنا في باب : «تعدى الفعل ولزومه» ص ١٤٥ - وفي حروف الجر - ص ٤٠٦ - أن لمجرور للتعدية في هذا المثال وأشباهه يعد في المعنى بمنزلة المفعول به ، فهو في حكم المنصوب محلا ، برغم أنه مجرور لفظا ، ولا يجوز في الرأي الأحسن مراعاة المحل إذا جاء تابع بعده. وفي باب التنازع قد يتكلم النحاه أحيانا عن العامل الذي ينصب المفعول به لفظا ، والذي ينصبه محلا. يريدون بالأول ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالثاني : ما يصل إليه بحرف الجر.

من الأمثلة السالفه - وأشباهاها - نعرف أن الأفعال (١) قد تتعدد في الأسلوب الواحد ، ويحتاج كل منها إلى معمول خاص به ، ولكن لا يوجد في الكلام إلا بعض معمولات ظاهره ، تكفى بعض الأفعال دون بعض ، مع حاجه كل فعل إلى معمول خاص به ؛ فتتراحم تلك العوامل الكثيره على معمولات القليله ، وكأنها تتنازع ليظفر كل منها وحده بالمعمول ، ولهذا يسمى الأسلوب : «أسلوب التنازع» (٢). ويعرفه النحاه بأنه :

«ما يشتمل على فعلين - غالبا (٣) - ، متصرفين (٤) ، مذكورين ، أو على اسمين يشبهانهما في العمل ، أو على فعل واسم يشبهه في العمل ، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب (٥) لكل من الاثنين السابقين».

والفعلان أو ما يشبههما يسميان : «عاملى التنازع» ، والمعمول يسمى : «المتنازع فيه».

فلا- بد فى التنازع من أمرين ؛ أولهما : تقدم فعلين أو ما يشبههما فى العمل ، وكلاهما يريد المعمول. ثانيهما : تأخير المعمول عنهما.

فمثال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان : تصدق وأخلص الصالح. ومثال تقدم العاملين وهما اسمان مشتقان يعملان عمل الفعل : المؤمن ناصر ومساعد الضعيف. ومثال المختلفين : دراك وساعد الملهوف ؛ بمعنى أدرك وساعد. وهكذا الصور (٦) الأخرى التى تدخل فى التعريف.

ص: ١٧٦

١- مثل الأفعال ما يشبهها مما يعمل عملها - كما سيجىء هنا -

٢- ويسميه بعض النحاه القدامى : «الإعمال».

٣- سنعرف - فى ص ١٧٨ - أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زياده معمولات أو عدم زيادتها ، ويشترط فى كل الحالات أن يزيد عدد العوامل على عدد معمولات فى الكلام ؛ لكى ينشأ «التنازع».

٤- إلا «فعل التعجب» فيجوز أن يكونا عاملين فى «التنازع» مع أنهما جامدان - كما فى الصفحه التاليه -.

٥- من حيث المعنى والعمل معا ، ولو كان عملهما مختلفا. وسيجىء فى الزيادة والتفصيل نوع المعمول.

٦- كأن يكون الفعلان معا من نوع واحد (للماضى ، أو المضارع ، أو للأمر) وقد يكونان مختلفين فى بعض الصور ، وقد يكون أحد العاملين فعلا والآخر اسما يشبهه ، وقد يكون الفعل هو المتقدم أو الاسم الذى يشبهه ...

على هذا لا- يصح أن يكون من عوامل التنازع الحرف ، ولا- العامل المتأخر فى مثل : أى الرجال قابلت وصافحت ، ولا العامل الذى توسط المعمول بينه وبين العامل الآخر ، نحو : اشتريت الكتاب وقرأت ، ولا العامل الجامد ؛ مثل : «عسى» أو «ليس» ، كما فى قول الشاعر :

من كان فوق محل الشمس موضعه

فليس يرفعه شىء ولا يضع

إلا فعلى التعجب ، فإنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العاملين فى أسلوب التنازع ؛ نحو ما أحسن وأنفع صفاء النفوس ، وأحسن وأنفع بصفاء النفوس.

ص: ١٧٧

(١) ليس من اللازم - كما أشرنا (١) - الاقتصار في أسلوب «التنازع» على عاملين متقدمين ، ولا على معمول واحد ظاهر (٢) بعدهما ، فقد يقتضى الأمر أن تكون العوامل ثلاثه (٣) متقدمه من غير أن يتعدد المعمول ؛ نحو : يجلس ويسمع ويكتب المتعلم . وقد تتعدد العوامل والمعمولات الظاهره ؛ نحو : تكتبون وتقرءون وتحفظون النصوص الأدبيه كل أسبوع . ففي صدر الكلام ثلاثه عوامل تتنازع العمل في معمولين بعدها ؛ (أى : فى المفعول به . وهو : «النصوص» ، وفى الظرف (٤) ؛ وهو : «كلّ ...») والكثير فى التنازع الاقتصار على عاملين ومعمول واحد . ولا- يعرف فى الأساليب القديمه الزياده على أربعة عوامل ، ولكن لا مانع من الزياده عند وجود ما يقتضيها . ويشترط - فى كل الحالات - أن تقوم القرينه على أن الأسلوب أسلوب تنازع ؛ لتجرى عليه أحكام التنازع ، وأنه ليس من باب اللف والنشر ؛ مثل : غرّد وزأر العصفور والأسد ...

(ب) لا بد أن يكون بين العاملين - أو العوامل - نوع ارتباط ؛ كالعطف

ص: ١٧٨

١- فى رقم ٣ من هامش الصفحه ١٧٦ .

٢- لا فرق فى المعمول بين أن يكون اسما ظاهرا ، أو ضميرا بشرط أن يكون الضمير منفصلا مرفوعا ، أو منصوبا ، أو متصلا مجرورا ، نحو : على إنما قام وقعد هو ، وما زرت وصافحت إلا- إياه . ووثقت وتقويت بك . كذلك لا فرق بين اختيار الأول وغيره للعمل ما لم يكن لأحدهما مرجح ؛ كوجود «بل» أو «لا» العاطفين . فيجب إعمال الأول فى مثل : أهنت لا أكرمت النمام . ويجب إعمال الثانى فى مثل : ضربت بل أكرمت الرجل . لأن «بل» - هنا - تجعل الحكم لما بعدها ، فما قبلها مسكوت عنه ، فلا يطلب المعمول . و «لا» - هنا - تجعل الحكم لما قبلها مثبتا . فما بعدها منفى لا يطلب المعمول .

٣- ومنه قول القطامى : صريع غوان راقهّن ورقنه لذن شبّ حتى شاب سود الذوائب فقد تنازع العمل فى الطرف : «لذن» عوامل ثلاثه ؛ هى : صريع ، وراق - وراق أيضا المسند إلى نون النسوه .

٤- انظر «ح» ص ١٧٩ .

فى مثل : أعبد وأخاف الله. أو أن يكون العامل المتأخر جوابا معنويًا عن السابق ؛ نحو قوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فى الكَلَالَةِ) (١). أى : يستفتونك فى الكلاله ، قل الله يفتيكم فى الكلاله ... أو جوابا نحويًا ، كجواب الأمر وغيره مما يحتاج لجواب ؛ نحو : أنشد ، أسمع القصيده. أو يكون المتأخر معمولًا- للسابق ؛ نحو قوله تعالى : (وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا) ، أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم ؛ نحو : الحاكم مكافئ معاقب المستحق ... (ح) يقع التنازع فى أكثر معمولات ، ومنها : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، وشبه الجملة ، دون الحال والتمييز - على الأصح - .

(د) ليس من التنازع «التوكيد اللفظى» ؛ كالذى فى قولهم : «هيهات هيهات العقيق ومن به ...» لأن شرط التنازع : أن يكون المعمول مطلوبًا لكل واحد من العاملين من حيث المعنى. وأن يوجد الضمير - إذا كان مرفوعًا - فى العامل المهمل ، وهو غير موجود فى هذا التوكيد ، إذ الطالب للمعمول إنما هو كلمه : «هيهات» الأولى ؛ فهى وحدها المحتاجه للعقيق ؛ لتكون فاعلها ، والإسناد بينهما. أما كلمه : «هيهات» الثانية فلم تجئ للإسناد إلى العقيق ؛ وهى خاليه من الضمير المرفوع ؛ وإنما جاءت لمجرد تأكيد الأولى وتقويتها ؛ فالأولى هى المحتاجه للفاعل ، أما الثانية فلا تحتاج لفاعل ؛ ولا لغيره ، فليست عامله ، ولا معموله ؛ شأن نظائرها التى تجيء للتوكيد اللفظى. ومثل هذا : جاءك الراغبون فى معرفتك (٢).

ص: ١٧٩

١- الكلاله : الميت الذى ليس له والد ولا ولد ، أو : الوارث الذى ليس بولد ولا ولد للميت.

٢- فريق من النحاه يدخل هذين المثالين وأشباههما فى باب التنازع ، ويجرى عليهما أحكامه ؛ بأن يكون العامل هو الأول ، وفى الثانى ضمير مستتر ، أو العكس مع مراعاة التفصيل الخاص بأحكام الضمير فى باب التنازع. وفى هذه الحاله لا يكون العامل الثانى من باب التوكيد اللفظى ؛ لأن العامل الثانى فى باب التوكيد اللفظى ؛ فلا فاعل له - فى رأى الشائع - فلا يتحمل ضميرًا ، كما سيجىء فى باب التوكيد من الجزء الثالث ، ص ٤٢٥ م ١١٦. والذين يقولون إن التوكيد اللفظى لا يصلح للتنازع يستدلون بأمثله مسموعه ؛ منها قول - - الشاعر يخاطب نفسه : فأين إلى أين النجاه ببغلتى؟ أتاك أتاك اللآحقون احبس احبس فلو كان فى الكلام تنازع لقال : أتاك أتوك اللآحقون ، أو : أتوك أتاك اللآحقون ، تطبيقًا لأحكام التنازع. والحق أن كلا الرأيين لا يصلح للأخذ المطلق أو الرفض المطلق ؛ لمجرد أنه منسوب لهذا أو لذاك وإنما الذى يعول عليه عند عدم الضمير البارز هو الأخذ بما يساير المعنى ويحقق الغرض ؛ فيجب أن أن تكون المسأله من باب التوكيد اللفظى وحده - ولا دخل للتنازع فيها - حين يقتضى المقام تحقيق غرض من أغراض التوكيد اللفظى ، وفى مقدمتها إزاله شك يحيط بالعامل وحده ؛ كأن يجرى الحديث عن سقوط المطر عدّه أيام متواليه ؛ فيقول أحد الحاضرين : لم يسقط المطر أمس .. فيرد آخر : سقط سقط المطر أمس. وفى هذه الصوره يدور الشك حول الفعل : «سقط» وحده دون فاعله ؛ إذ ليس هناك شك فى أن الذى سقط هو : المطر ، وليس حجرًا ، ولا حديدًا ، ولا خشبًا .. و. أما فى صوره أخرى يدور الشك فيها حول العامل ومعموله معا فإن إزاله الشك عنها قد تكون بتكرار الجملة كلها ، وتكرارها قد يدخلها فى باب التنازع ، ولا سيما مع وجود الضمير البارز. مثال ذلك : أن يدور الحديث حول عدم حضور أحد من الغائبين ؛ بأن يقول قائل : لم يحضر أحد من الغائبين. فيرد آخر : حضر حضر أخى ، أو حضر حضرًا المجاهدان ، أو حضرًا حضر المجاهدان ... فالمقام هنا يقتضى أن تكون المسأله من باب «التنازع» ، وليست من توكيد الجملة الفعلية بأختها ؛ لأن توكيد الجملة الفعلية بنظيرتها الفعلية يقتضى تكرار لفظى الفعل والفاعل فى كل واحده منها -

كما هو مدون في باب التوكيد ج ٣.-

تتلخص هذه الأحكام فيما يأتي :

١ - لا- مزيه لعامل على نظيره من ناحيه استحقاقه للمعمول (أى : للمتنازع فيه) ؛ فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح فى الأغلب (٢) ؛ فيجوز اختيار الأول السابق مع إهمال الأخير ، ويجوز العكس (٣). وإذا كانت العوامل ثلاثه أو أكثر فإن الحكم لا يتغير بالنسبه للأول والأخير. أما المتوسط بينهما - ثالثا أو أكثر - فيصح أن يساير الأول أو الأخير ؛ فالأمران متساويان بالنسبه لإعمال الثالث المتوسط ، وما زاد عليه من كل عامل بين الأول والأخير.

٢ - إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول وجب تعويض العامل الأخير المهمل تعويضا يغنيه عن المعمول ، وذلك بإلحاق ضمير (٤) به يطابق ذلك المعمول مطابقه تامه فى الأفراد ، والتثنيه ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؛

ص: ١٨١

١- سنذكر أشهر الآراء ، ثم نردفه - آخر الباب فى الزيادة والتفصيل - برأى لنا خاص قد يكون فيه يسر ونفع خالصان من الشواذب - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ١٧٥ -.

٢- إلا فى الحالتين المذكورتين فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٨.

٣- الكوفيون يعملون الأول لسبقه ، والبصريون يعملون الثانى لقربه ، وهذا خلاف يجب إهماله ، إذ لا قيمه له فى الترجيح ، وفى تفصيل أحد العاملين على الآخر إلا ما سبقت الإشارة إليه. فى رقم ٢ ويقول ابن مالك فى الإشارة للتنازع ما نصه : إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل قبل ، فللواحد منهما العمل والثانى أولى عند أهل البصره واختار عكسا غيرهم ذا أسره يقول : إن وجد عاملان يتطلبان عملا فى اسم ظاهر ، وكانا قبله ، فلواحد منهما العمل دون نظيره ، وهذا الواحد ليس معينا مقصورا على أحدهما ، وإنما يجوز أن يعمل هذا أو ذاك ؛ ولا يصح أن يكون العمل لهما معا فى ذلك الاسم. وإعمال الثانى أولى عند البصريين ، لقربه. واختار غيرهم العكس ، أى : إعمال الأول ، لسبقه. ومعنى : «ذا أسره» ، صاحب رابطه قويه ، يريد بها الرابطه العلميه ، وأصحاب هذا الرأى هم الكوفيون. (التقدير : اختار غيرهم العكس حاله كون غيرهم ذا أسره).

٤- إلا- فى الحاله التى فى ص ١٨٤ والأخرى التى فى ص ١٨٧ حيث يجب إحلال اسم ظاهر بدل ذلك الضمير. طبقا للتفصيل الموضح هناك.

لأن المعمول ، (المتنازع فيه) هو المرجع للضمير ، ويعتبر هذا المرجع متقدما برغم تأخر لفظه عن الضمير. ولا بد من المطابقه بين الضمير ومرجعه فى الأشياء السالفه. والأفضل وجود الضمير فى جميع الحالات ؛ سواء أكان ضمير رفع ، أم نصب ، أم جرّ ؛ فمن إعمال الأول فى المعمول المرفوع مع إعمال الأخير فى ضميره : المثال الوارد فى «ا» ، وهو (1) : «وقف - وتكلم - الخطيب» فنقول : (وقف - وتكلموا - الخطيبان). (وقف - وتكلموا - الخطيبون). (وقف - وتكلمت - الخطيبه). (وقف - وتكلمتا - الخطيبتان) - (وقف - وتكلمن - الخطيبات).

فكأن الأصل : (وقف الخطيب ، وتكلم). (وقف الخطيبان وتكلموا). (وقف الخطيبون ، وتكلموا). (وقف الخطيبه ، وتكلمت). (وقف الخطيبتان ، وتكلمتا) ، (وقف الخطيبات وتكلمن). وهكذا ...

والوسيله المضبوطه لاستعمال الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول وهو فى صدر الجملة ، ثم يليه مباشره المعمول : «المتنازع فيه» وقد تقدم من مكانه حتى صار بعده بغير فاصل بينهما ، ثم يليهما كل عامل مهمل ، وبعده الضمير المناسب لهذا التركيب القائم على التخييل المحض ؛ كما فى الأمثله السالفه ؛ وكما فى الآتيه :

«أوقد واستدأ الحارس» ؛ فكل من الفعلين : «أوقد» و «استدأ» يحتاج إلى كلمه : «الحارس» لتكون فاعلا له. فإذا أعملنا الأول وجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب ، بآخره. ولكى يكون الضمير مناسباً صحيح الاستعمال نتخيل أن الاسم الظاهر «المتنازع فيه» وهو كلمه : «الحارس» قد تقدم حتى صار بعد العامل الأول مباشره (أى : بغير فاصل بينهما). وهذا يقتضى أن يتأخر عنهما كل عامل مهمل. فكأن أصل الأسلوب : «أوقد الحارس واستدأ». «الحارس» هو الفاعل للفعل : «أوقد» أما الفعل المهمل «استدأ» فقد لحق بآخره ضمير مستتر ، مرفوع ، يعرب فاعلا ، ويغنى عن الاسم الظاهر «المتنازع فيه». وهذا الضمير هنا مفرد مذكر ؛ ليطابق مرجعه «المتنازع فيه». فلو كان المرجع مفرداً مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً بنوعيهما ، لوجب أن يطابقه الضمير ،

ص: ١٨٢

فنقول : (أوقدت - واستدفأت - الحارسه). أوقد - واستدفأ - الحارسان). (أوقدت - واستدفأتا - الحارستان). (أوقد - واستدفؤا - الحارسون). (أوقدت - واستدفأن - الحارسات) ... و... وهكذا. فكأن الأصل : (أوقدت الحارسه ، واستدفأت). (أوقد الحارسان ، واستدفأ). (أوقدت الحارستان ، واستدفأتا). (أوقد الحارسون ، واستدفؤا). (أوقدت الحارسات واستدفأن ...)

هذا حكم «التنازع» عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل ولا يتعدد المعمول المرفوع ؛ وهو هنا الفاعل الظاهر الذى يطلبه كل منهما.

وما سبق يقال فى مثال : «ب» (١) وهو : «سمعت وأبصرت القارئ» عند إعمال الأول أيضا ، حيث تعددت العوامل التى يحتاج كل منها إلى المفعول به ؛ وليس فى الكلام إلا مفعول به واحد فنقول : (سمعت - وأبصرته - القارئ). (سمعت - وأبصرتها - القارئه). (سمعت - وأبصرتهما - القارئين). (سمعت - وأبصرتهم - القارئين). (سمعت - وأبصرتهن - القارئات) فكأن أصل الكلام عند التخيل : (سمعت القارئ وأبصرتة). (سمعت القارئه ، وأبصرتها). (سمعت القارئين ، وأبصرتهم). (سمعت القارئتين ، وأبصرتهم). (سمعت القارئتين ، وأبصرتهم). (سمعت القارئتين ، وأبصرتهم).

وكذلك يقال فى مثال : «ج» (٢) وهو : «أنشد وسمعت الأديب» ، برغم اختلاف المطلب بين العاملين ، فأحدهما يريد المعمول فاعلا له ، والآخر يريده مفعولا به ؛ فنقول ؛ عند إعمال الأول (٣) ؛ (أنشد - وسمعته - الأديب). (أنشدت - وسمعتها - الأديبه). (أنشد - وسمعتهما - الأديبان). (أنشدت - وسمعتهم - الأديبون). (أنشدت - وسمعتهن - الأديبات). فكأن الأصل مع التخيل : (أنشد الأديب ، وسمعته). (أنشدت الأديبه ، وسمعتها). (أنشد الأديبان ، وسمعتهم). (أنشد الأديبون وسمعتهم). (أنشدت الأديبات ، وسمعتهن ...)

ص: ١٨٣

١- ص ١٧٥.

٢- ص ١٧٥.

٣- أما عند إعمال الأخير المحتاج للمفعول به فيجىء حكمه فى ص ١٨٦.

ومثل هذا يقال عند إعمال الأول أيضا في مثال : «د» وهو : «أنست وسعدت

بالزائر الأديب» حيث يحتاج كل من العاملين في تكمله معناه إلى الجار مع مجروره ؛ نحو : (أنست - وسعدت - بالزائر الأديب ، به (1)). (أنست - وسعدت - بالزائر الأديب ، بها). (أنست - وسعدت - بالزائر الأديب ، بهما). (أنست - وسعدت بالزائرتين الأديبتين ، بهما). (أنست - وسعدت - بالزائر الأديب ، بهم). (أنست - وسعدت - بالزائرتين الأديبتين ، بهن). وكأن الأصل مع التخيل : (أنست بالزائر الأديب ، وسعدت به). (أنست بالزائر الأديب ، وسعدت بها). (أنست بالزائر الأديب ، وسعدت بهما). (أنست بالزائرتين الأديبتين ، وسعدت بهما). (أنست بالزائر الأديب ، وسعدت بهم). (أنست بالزائرتين الأديبتين ، وسعدت بهن).

وهكذا نرى أن إعمال الأول يقتضى أمرين محتومين ، ألما يعمل الأخير في ذلك المعمول ، وأن يعمل هذا الأخير في ضمير مطابق للمعمول في الإفراد ، والتثنية. والجمع ، والتذكير ، والتأنيث. ويعتبر مرجع الضمير في كل الصور السالفة متقدما عليه ، بالرغم من تأخر لفظ المرجع - كما أسلفنا -.

وهناك حاله واحده لا- يصح فيها مجيء الضمير لتعويض الأخير المهمل ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ، تلك الحالة تتحقق بأن يكون هذا الفعل المهمل محتاجا إلى مفعول به لا يصح حذفه ؛ لأنه عمده في الأصل ، ولا يصح إضماره ، إذ لو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهر ؛ مثل : (أظن - ويظنانى أخوا - محمودا وعلينا ، أخوين) فكلمه : «محمودا» هي المفعول به الأول للفعل العامل : «أظن» ، وكلمه : «علينا» معطوفة عليها. و «أخوين» هي المفعول به الثانى للفعل : «أظن». وإلى هناك استوفى الفعل العامل : «أظن» مفعوليه. وبقي الفعل الأخير المهمل : «يظنان» وهو محتاج لمفعولين كذلك. فأين هما؟ أو أين ما يغنى عنهما؟

ص: ١٨٤

١- يجيز فريق من النحاه تقديم هذا المعمول بعد عامله. وسيجىء في الزيادة والتفصيل رأى مستقل.

إن «إياه» ضمير ، وهى مفعوله الأول. وبقى مفعوله الثانى ، فلو أتينا به ضميرا أيضا ، فقلنا : أظن - ويظناني إياه - محمودا وعلينا أخوين ، أى : أظن محمودا وعلينا أخوين ويظناني إياه - لكان (إياه) مطابقا فى الأفراد «للياء» التى هى المفعول الأول ؛ فتحقق المطابقيه بينهما ، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر ، كما هو الشأن فى مفعولى : «ظن وأخواتها» ولكنها لا تتحقق بين الضمير «إياه» وما يعود عليه ؛ وهو : «أخوين» ؛ إذ «إياه» ضمير للمفرد ، ومرجعه دال على اثنين ؛ فتفوت المطابقيه بين الضمير ومرجعه. وهذا غير جائز. ولو أتينا بالضمير الثانى مثنى فقلنا : أظن - ويظناني إياهما - محمودا وعلينا ، أخوين - لتحقت المطابقيه بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما لاثنين ، ولكن تفوت المطابقيه بين المفعول الثانى والمفعول الأول ، مع أن الثانى أصله خبر عن الأول ، ولا بد من المطابقيه بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر ، كما أشرنا.

فلما كان الإضمار هنا يوقع فى الخطأ وجب العدول عنه إلى الإظهار الذى يحقق الغرض ، ولا يوقع فى الخطأ ، فنقول : أظن - ويظناني أبا - محمودا وعلينا أخوين. أى : أظن محمودا وعلينا أخوين ، ويظناني أبا. وفى هذه الصورة لا تكون المسأله من باب التنازع(١).

٣ - إذا أعملنا الأخير ، وأهملنا الأول ، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل ؛ فلا نلحق به ضمير المعمول (المتنازع فيه) ولا ما ينوب عن ذلك الضمير. إلا- فى ثلاث حالات ، لا بد فى كل واحده من الإتيان بضمير مطابق للمعمول ، المتأخر عن هذا الضمير (وفى الحالات الثلاث يجوز عوده الضمير على متأخر لفظا ورتبه (٢)).

الأولى : أن يكون المعمول المتأخر مرفوعا ، كأن يكون فاعلا مطلوبا لعاملين - أو أكثر - وكل عامل يريد له نفسه ؛ نحو : شرب وتمهل العاطش. فإذا أعملنا

ص: ١٨٥

١- لهذه الحاله نظير (فى ص ١٨٧) ولكن عند إعمال الأخير وإهمال الأول.

٢- كما سبق فى بابى الضمير ، والفاعل. ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠.

الأخير وأهملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول (١)؛ فنقول: (شربت ، وتمهلت العاطشه). (شربا ، وتمهل العاطشان). (شربتا ، وتمهلت العاطشان) (شربوا وتمهل العاطشون). (شربن وتمهلت العاطشات).

الثانيه : أن يكون المعمول «المتنازع فيه» اسما منصوبا أصله عمده ؛ كمفعولى «ظن» وأخواتها ؛ فأصلهما المبتدأ والخبر ؛ وكخبر «كان» وأخواتها (٢). وفي هذه الحالة لا يحذف الضمير المناسب وإنما يبقى ويوضع متأخرا عن المعمول (المتنازع فيه) ؛ نحو : أظنها - ويظن محمد حامدا ومحمودا ، مخلصين - إياهما ، فالفعلان تنازعا كلمه : «مخلصين» لتكون المفعول الثانى ... فجعلناها للأخير ، وأعملنا الأول فى الضمير العائد إليهما متأخرا.

والمراد : يظن محمد حامدا ومحمودا مخلصين ، وأظنها إياهما ، أى : أظن حامدا ومحمودا المخلصين. «فحامدا» : مفعول أول للفعل : «يظن». و «محمودا» : معطوف عليه. «مخلصين» مفعول ثان للفعل : «يظن». و «أظنها» : «أظن» : مضارع ، فاعله مستتر تقديره : «أنا». «هما» ضمير ، مفعول أول. وقد تقدم ليتصل بفعله ، لأن الاتصال ممكن ؛ وهذا يقتضى التقديم فلا داعى للانفصال (٣). «إياهما» : المفعول الثانى الذى جاء متأخرا (٤).

ومثل : كنت وكان الصديق أخا إياه. فالفعلان تنازعا كلمه : «أخا» لتكون خبرا ؛ فجعلناها للمتأخر منهما ، وأعملنا السابق فى ضمير هذا الخبر وجعلنا الضمير متأخرا بعد الخبر ؛ فالمراد : كان الصديق أخا ، وكنت إياه ، أى : كنت أخا. ويصح : كنته ؛ لأن الاتصال ممكن وجائز ؛ فلا داعى للانفصال (٥).

ص: ١٨٦

١- ولكى يقع الضمير موقعا صحيحا نتخيل - كما سبق - أن الفعل المهمل قد تأخر عن مكانه إلى آخر الجملة وقد سبقته واو العطف وقبلها الفعل العامل وفاعله. وعلى أساس هذا التخيل نجىء بالضمير مطابقا لمرجعه المتقدم عليه ، فكأن أصل الكلام : تمهلت العاطشه ، وشربت. تمهل العاطشان وشربا. تمهلت العاطشان وشربتا. تمهل العاطشون وشربوا. تمهلت العاطشات وشربن ...

٢- إلا خبر الجامد منها ؛ مثل : «ليس» و «عسى» إذ لا يصلح الجامد الذى ليس فعل تعجب قياسى أن يكون عاملا فى «التنازع» - كما أوضحنا فى ص ١٧٦ و ١٧٧ -.

٣- طبقا لما سبق فى باب الضمير من الجزء الأول م ٢٠.

٤- طبقا لما سبق فى باب الضمير من الجزء الأول م ٢٠.

٥- هناك رأى حسن ، يجيز حذفه. وارتضاه كثير من النحاه.

بقى أن نذكر حاله (١) لا يصح فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه ، ولا إعمال الأول المهمل فيه ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ وهذه الحالة هي التي يكون فيها الفعل الأول المهمل محتاجا إلى مفعول به ، أصله عمده ، فلا يحذف (٢) ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر ؛ نحو : (يظناني ، وأظن الزميلين أخوين - أخوا). فكلمه : «أظن» مضارع ، فاعله مستتر ، تقديره : «أنا». وهذا المضارع محتاج إلى مفعولين ، أصلهما : المبتدأ والخبر ؛ فلا يحذف واحد منهما. «الزميلين» مفعوله الأول. «أخوين» : مفعوله الثاني. إلى هنا استوفى العامل الأخير مفعوليه. بقى أن يستوفى المتقدم المهمل (وهو : «يظنان») مفعوليه. فالفعل «يظنان» مضارع. فاعله : «ألف الاثنيين» و «الياء». مفعوله الأول. فأين مفعوله الثاني؟

لو جئنا به ضميرا مطابقا للمفعول الأول فقلنا : يظناني - وأظن الزميلين أخوين إياه - لتحققت المطابقيه بين المفعول الثاني : «إياه» والمفعول الأول : «الياء» وهي المطابقيه الواجبه بين المبتدأ ، والخبر أو ما أصلهما المبتدأ والخبر. ولكن تفوت المطابقيه بين الضمير : «إياه» الذي للمفرد ، ومرجعه المثني ، وهو : «أخوين».

ولو جئنا به مثني ؛ فقلنا : يظناني - وأظن الزميلين أخوين - إياهما ، لتحققت المطابقيه الواجبه بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما للتثنيه. وضاعت بين المفعول الثاني ، الدال على التثنيه ، والمفعول الأول وهو «الياء» الداله على المفرد ، مع أن المطابقيه بينهما لازمه ؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر.

فللخروج من هذا الحرج نأتى بالمفعول الثاني اسما ظاهرا ؛ فنقول. يظناني وأظن الزميلين أخوين - أخوا. ولا تكون المسأله من باب «التنازع» (٣).

فإن كان المفعول : «المتنازع فيه» ليس عمده في أصله ، وكان العامل هو المتأخر ، فالأحسن حذف المعمول ؛ نحو : عاونت وعاوننى الجار. وليس من الأحسن أن يقال : عاونته وعاوننى الجار.

ص: ١٨٧

١- وهي التي أشرنا إليها في رقم ١ من هامش ص ١٨٤ عند إعمال الأول ، وإهمال الأخير.

٢- بالرغم من جواز الحذف في غير التنازع - انظر (١) من ص ١٩٠.

٣- فهي في هذا كالتى سبقت في ص ١٨٤.

الثالثة : أن يكون الضمير مجرورا (1)، ولو حذف لأوقع حذفه في ليس. فيبقى ويوضع متأخرا عن المعمول ؛ نحو : استعنت ، - واستعان علىّ الزميل - به. فالفعل الأول يطلب كلمه : «الزميل» لتكون مجروره بالباء : (أى : استعنت بالزميل) والفعل الأخير يطلبها لتكون فاعلا- ؛ لأنه استوفى معموله المجرور بالحرف ، «على» فأعملنا الفعل المتأخر في الاسم الظاهر ، وأضمرنا بعده ضميره مجرورا بالباء ، فقلنا : «به». ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل ، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدم الضمير الفضله ، المجرور على مرجعه ، وهو غير مستحسن في هذه الصورة. ولو حذفناه وقلنا : استعنت - واستعان علىّ الزميل لأدى حذفه إلى لبس ؛ إذ لا ندرى : آلميل مستعان به ، أم مستعان عليه ...

فإن أمن اللبس فالأحسن الحذف مع ملاحظه المحذوف في النيه ؛ فكأنه موجود نحو : مررت ومر بي الصديق (2).

ص: ١٨٨

١- يعد المجرور بحرف جر للتعديه بمنزله المفعول به المنصوب حكما. (كما سبقت الإشارةه في رقم ٢ من هامش ص ١٧٥).

٢- عرض ابن مالك أحكام التنازع مجمله ، موجزه ، متداخله. وساقها في الأبيات القليله التاليه : وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعا ، والتزم ما التزم يريد : إذا أعمل واحد وأهمل الآخر ، فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ، مع التزام الطريقه التي أشار النحاه بالتزامها في الأعمال ، أو : مع التزام الطريقه التي التزمها العرب في مثل هذه الأساليب. ولم يوضح هذه الطريقه ، ولم يتعرض لتفصيلها إلا- بذكر مثالين في البيت الآتي ؛ يوضح أولهما أعمال العامل الأخير في الاسم المتنازع فيه ، مع أعمال المتقدم في ضميره. ويوضح ثانيهما أعمال الأول في ذلك الاسم المتنازع فيه مع أعمال الأخير في ضميره ؛ وكلا الفعلين يحتاج للاسم الظاهر ، ليكون فاعلا له. يقول : كيحسنان ويسىء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا فالاسم المتنازع فيه هو : «ابناك» ، وقد أعمل فيه مباشره الفعل المتأخر : «يسىء» أما الفعل المتقدم : «يحسن» فقد أعمل في ضميره ؛ فصار : «يحسنان» والمثال الذى فى الشطر الثانى يشتمل على الاسم المتنازع فيه ؛ وهو : «عبداك» ، وقد أعمل فيه الأول : «بغى» وأهمل المتأخر وهو ؛ «اعتدى». ولكنه أعمل فى ضميره ، فصار : «اعتديا». ولم يحذف الضمير فى المثالين ؛ لأنه ضمير رفع ، فلا يحذف ... ثم انتقل إلى بيان حكم خاص بالعامل الأول المهمل ؛ يتلخص فى أنه لا يعمل فى ضمير الاسم - المتنازع فيه ، إلا إذا كان ذلك الضمير للرفع ، فإن كان للنصب ، أو للجر لم يذكر مع الأول ، وإنما يحذف إن كان ضميرا ليس عمده فى الأصل ، ويؤخر إن كان أصله عمده. (وقد شرحنا هذا تفصيلا ، وأوضحناه بالأمثله). ويقول فيه : ولا تجئ مع أول قد أهمل بمضمر لغير رفع أوهلا بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر (أو هل : أهل. أى : صار أهلا ، بمعنى أعدّ ، واستعمل فى غير الرفع) ثم بين الحاله التى يحل فيها الظاهر محل الضمير فقال : وأظهران يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا نحو : أظنّ ويظنّانى أخوا زيدا وعمرا أخوين فى الرّخا (الرخا - الرخاء. وهو سعه الرزق).

يعدّ باب «التنازع» من أكثر الأبواب النحويه اضطرابا ، وتعقيدا ، وخضوعا لفلسفه عقليه خياليه ، ليست قويه السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضه له.

(١) فأما الاضطراب فيبدو في كثره الآراء والمذاهب المتعارضه التي لا سبيل للتوفيق بينها ، أو التقريب. وقد أهملنا أكثرها.

يتجلى هذا في أن بعضها يجيز حذف المرفوع ؛ كالفاعل ، وبعضها لا- يجيز. وفريق يجيز أن يشترك فعلا من أو أكثر في فاعل واحد ، وفريق يمنع. وطائفه تبيح الاستغناء عن المعمولات المنصوبه ، وعن ضمائرها ... ، وطائفه تبيح حذف ما ليس عمده الآن أو في الأصل ، وفئه تحتم تقدير ضمير المعمول متأخرا في بعض الصور ، وفئه لا تحتم ... و... فليس بين أحكام «التنازع» حكم متفق عليه ، أو قريب من الاتفاق ، حتى ما اخترناه هنا. وقد يبدو الخلاف واضحا في كثير من المسائل النحويه الأخرى ، ولكنه في مسائل «التنازع» أوضح وأفدح ، كما يبدو في المراجع المطوله (١). حيث يدور الرأس ، وتضيق النفس.

ومن مظاهر الاضطراب أيضا أن يحرموا هنا ما أباحوه في أبواب أخرى ، فقد منعوا حذف ضمير الاسم المتنازع فيه إن كان أصله عمده ؛ كأحد مفعولى «ظن» وأخواتها ، مع أنهم أباحوا ذلك في باب «ظن» (٢). ومنعوا حذف المعمول إن كان فضله ، والمهمل هو المتأخر ، مع أنهم أجازوه في الأساليب الأخرى التي ليست للتنازع. ومنعوا هنا الإضمار قبل الذكر في بعض الحالات ، مع أنهم أباحوه في مكان آخر ... و... وكأنّ اسم هذا الباب قد سرى إلى كل حكم من أحكامه.

(ب) وأما التعقيد فلما أوجبه مما ليس بواجب ، ولا شبه واجب ؛ فقد حتموا أن يكون ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير عنه حيناً - في رأى أكثرتهم ؛

ص: ١٩٠

١- كالأشمونى وحاشيته ، والتوضيح وشروحه وحواشيه ، والجزء الثانى من الهمع و... و.

٢- سبقت الإشاره لهذا في رقم ٢ من هامش ص ١٨٧.

فرارا من الإضمار قبل الذكر ، ومتقدما حينما آخر إذا تعذر تأخيره لسبب ما تخيلوه. وربما استغنوا عن الضمير ، وأحلوا محله اسما ظاهرا مناسباً إذا أدى الإضمار إلى الوقوع في مخالفه نحويه. ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه أساليب لا ندرى : ألها نظير في الكلام العربي أم ليس لها نظير؟ كقولهم ما نصه الحرفي : (استعنت واستعان عليّ زيد به. وظننت منطلقه وظننتي منطلقاً هند إياها. وأعلمني وأعلمته إياه زيد عمراً قائماً. وأعلمت وأعلمني زيدا عمراً قائماً إياه ... و... و...) (١) وهذا قليل من الأمثلة البغيضة ، التي لا يطمئن المرء إلى أن لها نظائر في الأساليب المأثورة. ومن شاء زياده عجيبه منها فليرجع إلى مظانها في المطولات.

(ح) وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح في عدد من مسائل هذا الباب ؛ منها : تحميمهم التنازع في مثل : قام وذهب محمد ؛ حيث يوجبون أن يكون الفاعل : «محمد» لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير. ولا يبيحون أن يكون لفظ : «محمد» فاعلاً لهما ؛ بحجة «أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد» (٢) ولا ندرى السبب في منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا : «قام محمد وذهب» فإن فاعل الفعل : «ذهب» ضمير يعود على محمد. فمحمد في الحقيقة فاعل الفعلين ؛ ولا يقبل غير هذا ...

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب ؛ والتعقيد ، والتخيل الذي لا يؤيده - في ظننا - الفصيح المأثور.

ومن سلامه الذوق الأدبي وحسن التقدير البلاغي الفرار من محاكاة الصور البيانية وأساليب التعبير الواردة بهذا الباب - ولو كان لها نظائر مسموعة - لقبح تركيبها ، وصعوبه الاهتداء إلى صياغتها الصحيحة ، ولغموض معانيها ...

ولتدارك هذا كله ، والوصول إلى أحكام واضحة ، سهله ، لا غبار عليها من ناحيه السلامه اللغويه ، وقوه مشابقتها للكلام البليغ ، وتناسقها مع الأحكام

ص: ١٩١

١- الأشموني - في هذا الباب - عند شرح بيت ابن مالك الذي شطره الأخير : (.. وأخرته إن يكن هو الخبر) وكذا في المطولات الأخرى.

٢- حاشية الصبان وغيره. وقد أجاز الاجتماع فريق آخره ، ودفع الإجازة فريق ثالث!! وهكذا دواليك.

النحويه الأخرى - نرى أن تكون أحكام التنازع مقصوره على ما يأتي (وكلها مستمد من آراء ومذاهب لبعض النحاه ، تضمنتها الكتب المتداوله ، وهذا ما نود التنويه به) :

١ - تعريف التنازع : هو ما سبق أن ارتضيناه من مذاهب النحاه ، ونقلناه أول هذا الباب.

٢ - تتعدد العوامل ؛ فتكون اثنين ، أو أكثر. وقد تتعدد المعمولات ، أو لا تتعدد بشرط أن تكون أقل عددا من عواملها المتنازعه.

٣ - كل عامل من العوامل المتعدده يجوز اختياره وحده للعمل فى المعمول المذكور فى الكلام. ولا ترجيح من هذه الناحيه ، لعامل على آخر.

٤ - إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجا إلى معمول مرفوع ؛ (كاحتياجه إلى الفاعل فى مثل : جلس وكتب المتعلم) فالمرفوع المذكور يكون لأحدها ، أما غيره فمرفوعه ضمير يعود على ذلك الاسم المرفوع. ولا- مانع هنا من عوده الضمير على متأخر فى الرتبة. ويجوز أن يكون المرفوع مشتركا بين العوامل المتعدد كلها (١) ؛ إذا كان متأخرا عنها فيكون فاعلا - مثلا - ولا يحتاج واحد منها للعمل فى ضميره.

٥ - إذا تعددت العوامل وكان كل منها محتاجا إلى معمول غير مرفوع جاز اختيار أحدهما للعمل ، وترك الباقي من غير عمل ، لا- فى ضمير المعمول ، ولا- فى اسم ظاهر ينوب عنه ؛ لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل محله من اسم ظاهر ، جائز فى الأساليب الخاليه من التنازع. فلا بأس أن يجرى فى التنازع أيضا ، وبعض المأثور من أمثله التنازع يطابق هذا ويسايره. ولا فرق بين ما أصله عمده ، وما أصله فضله. وإذا أوقع الحذف فى لبس وجب إزالته بإحدى الوسائل التى لا تعقيد فيها ، ولا تهوى بقوه الأسلوب ، وحسن تركيبه.

ص: ١٩٢

١- وتعدد العوامل مع وجود معمول واحد لها ، رأى يبيحه ويصرح به بعض أئمه النحو ؛ كالفراء - ومكانته بين كبار النحاه معروفه. وقد أوضحناها فى ج ٣ م ٩٨ ص ١٥٨ باب : «أبنيه المصادر».

(١) الفعل يدل على أمرين معا؛ أحدهما: المعنى المجرد (٢)، ويسمى: «الحدث» والآخر: الزمان؛ ففي مثل: رجع المجاهد؛ فأسرع الناس لاستقباله، وفرحوا بقدومه، يدل كل فعل من الأفعال الثلاثة: (رجع - أسرع - فرح...) بنفسه مباشرة؛ - أى: من غير حاجه إلى كلمه أخرى، - على أمرين.

أولهما: معنى محض نفهمه بالعقل؛ هو: الرجوع - الإسراع - الفرحة... وهذا المعنى المجرد هو ما يسمى أيضا: «الحدث».

وثانيهما: زمن وقع فيه ذلك المعنى المجرد (الحدث) وانتهى قبل النطق بالفعل، فهو زمن قد فات، وانقضى قبل الكلام. وهذا الفعل يسمى: «الماضي».

ولو غيرنا صيغه الفعل؛ فقلنا: يرجع المجاهد؛ فيسرع الناس لاستقباله، ويفرحون بقدومه - لظل كل فعل دالاً على الأمرين: المعنى المجرد، والزمن. ولكن الزمن هنا صالح للحال والاستقبال. وهذا هو: «الفعل المضارع».

ولو غيرنا الصيغه مره ثالثه فقلنا: ارجع... أسرع... افرح - لدلّ الفعل في صورته الجديده على الأمرين؛ المعنى المجرد، والزمن، لكن الزمن

ص: ١٩٣

١- المطلق، أى: الذى ليس مقيدا تقييدا باقى المفاعيل - بذكر شىء بعده، كحرف جر مع مجروره، أو غيره من القيود؛ كالمفعول به - المفعول لأجله - المفعول معه... ويقولون فى سبب إطلاقه: إنه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث؛ نحو: قام المريض قياما. فالمريض قد أو جد القيام نفسه، وأحدثه حقاً بعد أن لم يكن؛ بخلاف باقى المفعولات، فإنه لم يوجد، وإنما سميت باسمها باعتبار إصاق الفعل بها، أو وقوعه لأجلها، أو معها، أو فيها؛ فلذلك لا تسمى مفعولا إلا مقيدة بشىء بعدها. هذا، وقد لازمتها كلمه: «المطلق» حتى صارت قيدا.

٢- أى: العقل المحض الذى لا كيان ولا وجود له إلا فى العقل؛ فهو صورته عقليه بحته؛ فلا يقوم بنفسه، وإنما يقوم بغيره، ولا يدل على صاحبه الذى يقوم به، ولا على أفراد، ولا - تثنيه، ولا - جمع، ولا - تذكير، ولا - تأنيث. هذا هو المراد من «التجريد البحت».

هنا مستقبل فقط. وهذا هو: «فعل الأمر» فالفعل بأنواعه الثلاثة يدل على المعنى المجرد (الحدث) والزمان (١) معا.

ولو أتينا بمصدر صريح (٢) - لتلك الأفعال - أو غيرها - لوجدناه وحده يدل على المعنى المجرد (الحدث) فقط؛ كالمصدر وحده في مثل: الرجوع حسن - الإسراع نافع - الفرح كثير. فهو يدل على أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل. وهذا معنى قولهم: «المصدر الصريح (٣) يدل - في الغالب (٤) - على الحدث دون الزمان» (٥).

والمصدر الصريح أصل المشتقات - في رأى الشائع (٦) - ، ويصلح لأنواع الإعراب المختلفه ؛ فيكون مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا ، ومفعولا به ... و... وقد يكون منصوبا في جملته باعتباره مصدرا صريحا جاء لغرض معنوى ؛ كتأكيد معنى عامله المشارك له في المادة اللفظية (أو غير هذا مما سيجيء هنا) مثل: حطّم التمساح السفينه تحطيما. وفي هذه الحالة وأشباهها يسمى: «مفعولا

ص: ١٩٤

١- وهذا هو الغالب ؛ لأن هناك أفعالا لا تدل على الزمان كنعم وبئس في المدح والذم ، وكالأفعال التي في التعريفات العلميه ، وغيرها ، مما أوضحناه وفصلناه - فيما يتعلق بمعنى الفعل ، وأقسامه ، والزمان ، وغيره - بالجزء الأول ص ٢٩ م ٤.

٢- غير مؤول. وإذا أطلق المصدر كان المراد: الصريح.

٣- لأن المؤول يدل على زمن معين ، (على الوجه الذى بسطناه فى مكانه من الجزء الأول ص ٣٠٢ م ٢٩).

٤- لأن المصدر الصريح قد يدل مع الحدث على المره ، أو الهيئه. وإيضاح هذا وتفصيله فى موضعه الخاص من بابهما (ج ٣ ص ١٤٤ و ١٤١ ، ١٧٤).

٥- وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله. المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل ؛ كأمن ، من أمن - ١ يقول فى تعريف المصدر: إنه اسم يطلق على شىء غير الزمان من المدلولين اللذين يدل عليهما الفعل. ولما كان هذان المدلولان هما: الحدث والزمان ، وقد صرح بأنه يدل على غير الزمان - اتجهت الدلاله بعد ذلك إلى المعنى المجرد وحده. ومثل للمصدر بكلمه: «أمن» وقال عنه: إنه من الفعل الماضى: «أمن» ، يريد بذلك: أن معنى هذا المصدر هو بعض مما يحويه الفعل «أمن» إذ الأمن يدل على المعنى المجرد الذى هو أحد شيئين يدل عليهما الفعل: أمن.

٦- راجع الرأى فى ج ٣ باب: أبنية المصادر. ص ١٤٤ م ٩٨ وفى ١٤١ م ٩٩ باب: «إعمال المصدر واسمه».

مطلقاً» (١)، ويقال في إعرابه : إنه منصوب على المصدريه ، أو منصوب ، لأنه مفعول مطلق.

وإذا كان منصوباً على هذه الصورة الخاصة فناسبه قد يكون مصدراً آخر من لفظه ومعناه ، أو من معناه فقط. وقد يكون فعلاً (٢) من مادته ومعناه ، أو من معناه فقط ، وقد يكون الناصب له وصفاً متصرفاً يعمل عمل فعله - إلا أفعال التفضيل - كقولهم : إن الترفع عن الناس ترفعا أساسه الغطرسة ، يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعا لا يستطيع منه خلاصا. وقولهم : المخلص لنفسه إخلاص العقلاء يصدّها عن الغي ؛ فيسعد ، والمعجب بها إعجاب الحمقى يطلق لها العنان فيهلك (٣).

فالمصدر : «ترفعا» - قد نصب بمصدر مثله ؛ هو : ترفع.

والمصدر : «دفعاً» - قد نصب بالفعل المضارع قبله ؛ وهو : يدفع.

والمصدر : «إخلاص» - قد نصب باسم الفاعل قبله ؛ وهو : المخلص.

والمصدر : «إعجاب» - قد نصب باسم المفعول قبله ؛ هو : المعجب.

وكقولهم : الفرح فرحا مسرفا ، كالحزين حزنا مفرطاً ؛ كلاهما مسيء لنفسه ، بعيد عن الحكمة والسداد.

فالمصدر : «فرحا» منصوب بالصفة المشبهة قبله وهي : «الفرح».

ص : ١٩٥

١- سيجيء تعريفه في رقم ٢ من هامش ص ١٩٨.

٢- بشرط أن يكون متصرفاً ، وتاماً ، وغير ملغى عن العمل ، فخرج الفعل الجامد ؛ كفعل التعجب ، والناقص مثل كان. والملغى ، مثل «ظن» عند إلغائها بالطريقة السابقة - في ص ٣٧ -

٣- وفي هذا يقول ابن مالك : بمثله ؛ أو فعل ، أو وصف نصب وكونه أصلاً لهذين انتخب - ٢ بين في هذا البيت حكم المصدر ، وأنه قد ينصب بمصدر مثله ، أو بفعل ، أو وصف ، وانتخب كونه أصلاً للفعل والوصف ؛ أي : وقع الاختيار والتفضيل على الرأي القائل بهذا. ثم بين أقسام المصدر بحسب فائدته المعنوية ؛ فقال : توكيدا ، أو نوعا يبين ، أو عدد كسرت سيرتين ، سير ذي رشد - ٣ أي : أن المصدر قد يفيد التوكيد ، أو يبين النوع ، أو يبين العدد. وساق مثالا يجمع الأقسام الثلاثة ؛ فإن : «سيرتين» هي لبيان العدد مع التوكيد أيضا ، و «سير ذي رشد» لبيان النوع مع التوكيد أيضا. وترك القسم الرابع النائب عن عامله. وسيجيء في ص ٢٠٧.

وكذلك المصدر : «حزنا» ؛ فإنه منصوب بالصفة المشبهة قبله ، وهى : «الحزين» (١).

تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنويه

(أ) قد يكون الغرض من المصدر أمرا واحدا ؛ هو : أن يؤكّد - توكيدا لفظيا - معنى عامله المذكور قبله ، ويزيده قوه ، ويقرره ؛ (أى : يبعد عنه الشك واحتمال المجاز). ويتحقق هذا بالمصدر المنصوب المبهم (٢) ، نحو : بلع الحوت الرجل بلعا - طارت السمكه فى الجو طيرانا ...

(ب) وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معا ؛ - فهما متلازمان - : توكيد معنى عامله المذكور ، وبيان نوعه ، ويكون بيان النوع هو الأهم (٣) ؛

ص: ١٩٦

١- والصفة المشبهة تنصب المصدر فى رأى الأنسب ؛ لأن فيه تيسيرا - كما سيجىء فى بابها ج ٣ م ١٠٥ «ملاحظه» : قد يكون العامل فى المنادى هو العامل فى نصب المصدر. ومن الأمثله قول الشاعر : يا هند دعوه صبّ هائم دنف منى بوصل ، وإلامات أو كريا (راجع الهمع ج ١ ص ١٧٣. وستجىء لهذا إشاره فى ج ٤ باب النداء ، م ١٢٧ ص ٦)

٢- المصدر المبهم هو الذى يقتصر على معناه المجرد دون أن تجىء له زياده معنويه من ناحيه أخرى ؛ كإضافه أو وصف ، أو عدد ، أو «أل» التى للعهد ... والمصدر ، المختص ما يؤدى معناه المجرد مع زياده أخرى تجىء لمعناه من خارج لفظه ؛ كالتى تجىء له من الإضافه ، أو الوصف .. أو أو .. والبلاغه تقتضى أن يكون استعمال المصدر المبهم مقصورا على الحاله يكون فيها معنى عامله موضع غرابه أو شك ؛ فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابه ، وهذا الشك ؛ كالأمثله التى عرضناها. فليس من البلاغه أن يقال : قعدت قعودا - أكلت أكلا .. وأشباه هذا ، مادام الفعل : «قعد» أو أكل ، ليس موضع غرابه أو شك. نعم التعبير صحيح لغويا ، ولكنه ركيك بلاغيا. أما مثل : طارت السمكه طيرانا ، فالبلاغه ترضى عن مجىء المصدر المبهم ؛ لغرابه معنى عامله ، وتشكك السامع فى صحته ... وهكذا ... وتوكيد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظى - الذى سيجىء فى الجزء الثالث م ١١٦ ص ٤٣٤ - ؛ فيؤكّد نفس عامله إن كان مصدرا مثله ، ويؤكّد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ليتحد المؤكّد والمؤكّد معا فى نوع الصيغه ؛ (تطبيقا لشرط التوكيد اللفظى ، ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه) ؛ فمعنى قولك : عبرت النهر عبرا - أو جدت عبرا عبرا. وهذا رأى المحققين. لكن سياتر على الأخذ برأيهم حذف المؤكّد فى التوكيد اللفظى ، وهذا الحذف ينافى الغرض من التوكيد اللفظى. وفوق هذا عامله الحقيقى محذوف أيضا ؛ ففى الكلام حذف كثير. هل يجاب بأن أوكّد مع حذفه ملاحظ يدل عليه اللفظ المذكور الذى يشاركه فى الاشتقاق ، وهو : «عبرت» فهو محذوف كالمذكور؟

٣- يدخل فى هذا القسم المصدر المصوغ للدلاله على الهيئه ، (وسيجىء الكلام عليه فى ج ٣ م ١٠٠)

نحو : نظرت للعالم نظر الإعجاب والتقدير ، وأثبتت عليه ثناء مستطابا. وقوله تعالى : (وَإِنَّ السَّاعَةَ لَأْتِيَةٌ ، فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ) ، وليس من الممكن بيان النوع (١) من غير توكيد معنى العامل.

(ح) وقد يكون الغرض منه أمرين متلازمين أيضا ؛ هما : توكيد معنى عامله المذكور مع بيان (٢) عدده ، ويكون الثانى هو الأهم. ولا يتحقق الثانى بغير توكيده معنى العامل ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين ، وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات.

(د) وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعه (٣) ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين نافعتين - وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات طويلات ... ولا بد من اعتبار المصدر مختصا فى هذه الحالات الثلاث الأخيره : (ب - ج - د) لأن المصدر المبهم مقصور على التوكيد المحض ؛ لا- يزيد عليه شيئا. فإذا دلّ مع التوكيد على بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو هما معا - وجب اعتباره مصدرا مختصا.

ومما تقدم نعلم أن فائده المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده. ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده ، أو بيان العدد وحده. أو عليهما معا ؛ إذ لا بد من إفاه التوكيد فى كل حاله من هذه الحالات الثلاث. ومن ثمّ قسّم

ص: ١٩٧

١- يقولون : إن المصدر النوعى إن كان مضافا فالأصح اعتباره نائب مصدر ؛ لاستحاله أن يفعل الإنسان فعل غيره ؛ وإنما يفعل فعله الصادر منه ؛ فالأصل فى مثل : سرت سير ذى رشد ؛ هو ؛ سرت سيرا مثل سير ذى رشد ؛ فحذف المصدر ، ثم صفته ، وأنيب المضاف إليه منابه. ولو لا ذلك لكان المعنى : أن سير ذى الرشد قد سرته هو نفسه ؛ وهذا فاسد ، إذ كيف أسير السير المنسوب لذى الرشد؟ كيف يكون ذو الرشد هو الذى ساره وأوجده فى حين أقول أنا الذى سرته وأوجدته؟ ففى الكلام تناقض وفساد لا- يزيلهما إلا اعتبار النوعى المضاف نائب مصدر. وهذا كلام دقيق ، يتجه إليه غرض المعربين ، وإن لم يتقيدوا به فى إعرابهم الشائع المقبول أيضا ؛ تيسيرا وتخفيفا. (راجع رقم ١ هامش ص ٢٠٤).

٢- ويدخل فى هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على المره ، وهو - فى الغالب - لا يعمل ، كسائر المصادر العددية. (وستشير لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٩٩ وفى ص ٢٠٠. أما تفصيل الكلام عليه ففى بابه الخاص من ج ٣ م ١٠٠).

٣- هى : توكيد المعنى ، وبيان النوع ، وبيان العدد.

بعض النحاه المصدر قسمين ؛ مبهما ؛ ويراد به : المؤكّد لمعنى عامله المذكور. ومختصًا ؛ ويراد به المؤكّد أيضا مع زياده بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو بيانهما معا.

وقسمه بعض آخر ثلاثه أقسام ؛ هى : المؤكّد لعامله المذكور ، والمؤكّد المبين لنوعه ، والمؤكّد المبين لعدده ، وسكت عن المؤكّد المبين للنوع والعدد معا ؛ لأنه مركب من الأخيرين ؛ فهو مفهوم ومقبول بداهه. ونتيجه التقسيم واحده (١).

أمثله لما سبق :

أمثله للتوكيد وحده : كلم الله موسى تكليما - غزا العلم الكواكب غزوا - صافح الفيل صاحبه مصافحه.

أمثله للتوكيد مع بيان النوع : ترنم المغنى ترنم البلبل - رسم الخبير رسما بديعا - أجاد المطرب إجاده الموسيقى.

أمثله للتوكيد مع بيان العدد : قرأت رساله الأديب قراءه واحده ، وقرأها أخى قراءتين ، وقرأها غيرنا ثلاث قراءات.

أمثله للتوكيد مع بيان الأمرين : ترنمت ترنيمى البلبل والمغنى الساحرين - رحلت لبلاد الشام ثلاث رحلات جميلات.

والنحاه يسمون المصدر المنصوب الدال بنفسه على نوع مما سبق (٢) : «المفعول المطلق».

ص : ١٩٨

١- وهناك قسم آخر - سيجىء فى ص ٢٠٧ - هو المصدر النائب عن عامله المحذوف ، وهو مستقل بنفسه فى رأى حسن ؛ ولذا يقول المحققون إن أقسام المصدر أربعة ، والأخذ بهذا الرأى أنفع ، لأنه يذلل صعوبات لا- يمكن تذليلها إلا بالتأويل والتقدير والتكلف من غير داع. ومن أمثله هذا : أن المصدر المؤكّد لعامله لا يجوز فى الغالب حذف عامله - كما سيجىء فى ص ٢٠٠ و ٢٠٧ وفى رقم ١ من هامش ص ٢٠٨ - ، ولا- أن يعمل ، مع أن هناك أنواعا من المصادر قد تؤكّد عاملها وتعمل عمله مع وجوب حذفه ؛ كالمصدر النائب عن عامله المحذوف ، فهذا تناقض يمنع أن يكون هذا قسما مستقلا.

٢- يقول ابن هشام فى تعريف المفعول المطلق : «إنه اسم يؤكّد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده. وليس خبرا عن مبتدأ (كقولنا : علمك علم نافع) ولا حالا (نحو : ولى مدبرا) ...» اه لا داعى لقوله : (ليس خبرا عن مبتدأ) ؛ لأن هذا الخبر مرفوع وعمده ، كما أن خبر النواسخ عمدته. ولا لقوله : (ليس حالا) ، لأن الحال مشتق - فى الغالب - أما المفعول المطلق فليس مرفوعا ولا عمدته ، وليس بمشتق فى الغالب ... - هذا ، والحال فى المثال مؤكّده لعاملها -

فالمفعول المطلق تسميه يراد منها: المصدر المنصوب المبهم أو المختص. وقد يراد منها: النائب عن ذلك المصدر فهي تسميه صالحه لكل واحد منهما ، تنطبق عليه. - كما سنعرف (١). -

حكم المصدر

(٢)

١ - إذا كان المصدر مؤكدا لعامله المذكور في الجملة تأكيدا محضا ؛ فإنه لا يرفع فاعلا (٣) ، ولا ينصب مفعولا به. إلا إن كان مؤكدا نائبا عن فعله المحذوف (٤) كما لا يجوز - في رأى الشائع - تثنيته ، ولا جمعه ما دام المراد منه في كل حاله هو المعنى المجرد ، دون تقييده بشيء يزيد عليه ، أى : ما دام المصدر مبهما ؛ فلا يقال : صفحت عن المخطئ صفحين ، ولا وعدتك وعودا. إلا إن كان المصدر المبهم مختوما بالتاء ؛ مثل التلاوه ؛ فيقال : التلاوتان والتلاوات.

وسبب امتناع التثنيه والجمع أن المصدر المؤكد مقصود به معنى الجنس (٥) ؛ لا-الأفراد ؛ فهو يدل بنفسه على القليل والكثير ، فيستغنى بهذه الدلاله عن الدلاله

ص: ١٩٩

١- سنعلم مما سيجيء في ص ٢٠١ أن هناك أشياء تنوب عن المصدر الأصيل عند حذفه ؛ فتعرب مفعولا مطلقا ، أو نائب مصدر ، ولا تعرب مصدرا. وعلى هذا قد يكون المصدر مفعولا مطلقا كالأمثله السابقه ، وقد يكون المصدر غير المفعول المطلق ؛ وذلك إذا كان المصدر مرفوعا ، أو مجرورا أو كان منصوبا لا يبين توكيدا ، ولا نوعا ، ولا عددا ، نحو : القتل أشنع الجرائم ، والفتنه أشد من القتل. إن القتل أشنع الجرائم. وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر ؛ كالأشياء التي أشرنا إليها ؛ وهى التي تنوب عن المصدر عند حذفه فالمصدر والمفعول المطلق يجتمعان معا فى بعض الحالات فقط ، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر. (وهذا يسمى عند المناطقه : بالعموم الوجهى بين شيئين ؛ فيجتمعان معا فى جهه معينه ، وينفرد كل منهما فى جهه أخرى تجعله أعم. وأشمل ، وأكثر أفراد من نظيره ...)

٢- أفرد النحاه لإعمال المصدر بابا خاصا بهذا العنوان ، يشمل شروط إعماله ، ومختلف أحكامه ، (وسيجيىء فى ج ٣ ص ١٦١ م ٩٩).

٣- لأنه نوع من التوكيد اللفظى - كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ١٩٦ - والتوكيد اللفظى لا يكون عاملا ولا معمولا ، إلا فيما نص عليه البيان المدون هنا ، وفى بابه الخاص.

٤- هذه الحاله الفريده التي يعمل فيها المصدر المؤكد عمل فعله. وستجىء مواضع نيابته عنه فى ص ٢٠٧ م ٧٦ ، أما المبين - بنوعيه - فلا يعمل فى الغالب ، كما سندكره.

٥- المراد : الجنس الإفرادى ، وهو ما يصدق على القليل والكثير ، مثل ، ماء - هواء - ضوء (راجع ج ١ ص ١٥ م ١).

العدديه فى المفرد ، والتثنيه ، والجمع ؛ لأن دلالتة تتضمنها ومثل المصدر المؤكد ما ينوب عنه.

ولا يجوز أيضا - فى الغالب - حذف عامل المصدر المؤكد ولا تأخيرہ ؛ عن معموله المصدر ؛ لأن المصدر جاء لتقويه معنى عامله ، وتقديره بإزاله الشك عنه ، وإثبات أنه معنى حقيقى ، لا مجازى ، والحذف مناف للتقويه والتقيرير. لكن هناك مواضع يحذف فيها عامل المصدر المؤكد وجوبا بشرط إنابه المصدر عنه ، وستجىء (١).

٢ - أما المصدر المبين للنوع - إذا اختلفت أنواعه - أو المبين للعدد ، فيجوز تثنيتهما وجمعهما ، وتقدمهما على العامل ، وهما فى حاله الإفراد أو التثنيه أو الجمع ، ولا يعملان شيئا - فى الغالب - (٢) ؛ فليس لهما فاعل ولا مفعول ... فمثال تثنيه الأول وجمعه : سلكت مع الناس سلوكى العاقل ؛ الشده حيناً ، والملاينه حيناً آخر - سرت سير الخلفاء الراشدين ؛ أى : سلكت مع الناس نوعين من السلوك ، وسرت معهم أنواعا من السير (وليس المراد بيان عدد مرات السلوك ، وأنه كان مرتين ، ولا بيان عدد مرات السير ، وأنه كان متعددًا ، وإنما المراد بيان اختلاف الأنواع فى كل حاله ، بغير نظر للعدد).

ومثال الثانى : خطوات فى الحديقه عشر خطوات ، ودرت فى جوانبها أربع دورات (٣).

ص: ٢٠٠

١- فى ص ٢٠٧ م ٧٦.

٢- وقد يعمل المبين للنوع أحيانا ، كأن يكون مضافا لفاعله ، ناصبا مفعوله أو غير ناصب ؛ نحو : تألمت من إيذاء القوى الضعيف - حزنت حزن المريض. وهذا العمل - على قلته - قياسى. (كما سيجىء البيان فى ج ٣ م ٩٩).

٣- وإلى هذا يشير ابن مالك بيت ذكره متأخرا عن هذا المكان المناسب له - وسيجىء فى هامش ص ٠٦ - وما لتوكيد فوحد أبدا وثنّ ، واجمع غيره ، وأفردا أى : أن المصدر الدال على التوكيد يجب توحيدہ ؛ أى : إفراده ؛ فلا يترك الأفراد إلى التثنيه أو إلى الجمع. أما غيره فثنه إن شئت ، أو اجمعه ، أو أفرده ، أى : اجعله مفردا. وقد أوضحنا فى الصفحه الآتية أن النائب عن المصدر المؤكد ، أو : المبين ، يجرى على حكمه.

يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين : أن تكون صيغته : (أى : مادته اللفظية) من ماده عامله اللفظية (١) ، وأن يوجد فى الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه.

وحكم هذا النائب النصب دائما (٢). ويذكر فى إعرابه : أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف ، أو : منصوب لأنه مفعول مطلق ، ولا- يصح فى الإعراب الدقيق أن يقال : «منصوب لأنه مصدر» ؛ ذلك لأنه ليس مصدرا للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه ... فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ فى مدلولاتها ؛ فعند إعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول : إنه «مصدر منصوب» ، أو : «مفعول مطلق» منصوب كذلك. أما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول فى إعرابه : «إنه نائب عن المصدر المحذوف ، منصوب» ، أو : «مفعول مطلق ، منصوب» ، ولا يصح أن يقال : مصدر.

ص: ٢٠١

١- يشترط النحاه أن يكون المصدر متأصلا فى المصدرية. ويفسرونها بأنها التى تكون من لفظ عامله وحروفه ، لا مطلق المصدر ؛ ففى مثل : سررت فرحا - أو فرحت جذلا - لا تعدّ كلمه «فرحا» ولا كلمه : «جذلا» مصدرا متأصلا للفعل المذكور ؛ لعدم الاشتراك اللفظى فى الصيغه ، وإنما هما نائيتان عن المصدرين الأصليين المحذوفين ، والأصل : «سررت سرورا» ، و «فرحت فرحا» ، ثم حذف المصدر الأصيل ، وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه ، ولكنه يرادفه من جهه المعنى. لهذا يعربون المصدر المرادف السالف «نائباً عن المصدر الأصيل» ، أو : «مفعولا- مطلقا» كما قلنا ، وكما عرفنا فى رقم ٢ من هامش ص ١٩٩ أن المفعول المطلق قد يطلق - أحيانا - على المصدر الأصيل المنصوب على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحيانا أخرى ، كما فى هذا المرادف. والمترادفان هما اللفظان المشتركان فى المعنى تمام الاشتراك - بحيث يؤدى أحدهما المعنى الذى يؤديه الآخر - مع اختلاف صيغتهما فى الحروف ؛ مثل : (فرح ، وجذل) ومثل : (شأن ، وكره) ومثل : (حبّ ، ومقه).

٢- مع خضوعه لبقية الأحكام التى كان يخضع لها المصدر المحذوف كما أشرنا قريبا فى آخر الهامش ص ٢٠٠.

والأشياء التي تصلح للإنباه كثيره (١)؛ منها: ما يصلح للإنباه عن المصدر المؤكّد، وقد ينبو عن المصدر المبين أيضا إذا وجدت قرينه تعين المصدر المبين المحذوف. ومنها ما لا ينبو عن المصدر المؤكّد، ولكنه ينبو عن غيره من باقى أنواع المصدر. فمما يصلح للإنباه عن المصدر المؤكّد:

١ - مرادفه (٢)؛ مثل: أحببت عزيز النفس مقه، وأبغضت الوضيع كرها.

٢ - اسم المصدر (٣)، بشرط أن يكون غير علم (٤): نحو: توضأ المصلّى وضوءا - اغتسل - الصانع غسلا. فالوضوء والغسل اسما مصدرين للفعلين قبلهما، نائبين عن المحذوف. ومثل: فرقه، وحرمه، فى قولهم: افترق الأصدقاء فرقه، ولكنى أحترم عهودهم حرمه. فالكلمتان اسما مصدرين للفعلين «افترق، واحترم» قبلهما. ونائبين عن المصدرين المحذوفين (٥)؛ كالشأن فى كل ما يلاقى المصدر فى أصول ماده الاشتقاق (٦)؛ بأن يشاركه فى حروف مادته الأصلية؛

ص: ٢٠٢

١- يتبين مما يأتى أن أربعة أشياء تصلح للنباه عن كل مصدر أصيل محذوف هى: المرادف - ملاقيه فى الاشتقاق، ومن هذا اسم المصدر غير العلم - الضمير - اسم الإشارة.

٢- راجع رقم ١ من هامش الصفحة الماضيه.

٣- هو: ما ساوى المصدر فى الدلاله على معناه، وخالفه من ناحيه الاشتقاق. بنقص بعض حروفه عن حروف المصدر - وهذا هو الغالب - كما فى الأمثله المعروضه. فهما يتلاقيان فى الاشتقاق. ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن حروف المصدر الذى يلاقيه فى ماده الاشتقاق، وقد عرضوا للفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحيه اللفظيه السابقه، ومن الناحيه المعنويه؛ فقالوا فيهما: إن لفظ المصدر يجمع فى صيغته جميع حروف فعله؛ فهو يجرى عليه فى أمرها، واسم المصدر لا يجرى على فعله وإنما ينقص عن حروفه - غالبا - وإن معنى المصدر ومدلوله هو: الحدث. أما اسم المصدر فمعناه ومدلوله المصدر لا الحدث، فهو يدل على الحدث بواسطه. أى: أن المصدر يدل على الحدث مباشرة وبالإصالة، واسم المصدر بمنزله النائب عنه فى ذلك. على أن تفصيل الكلام على تعريفهما وإيضاح الفروق الدقيقه بينهما وسرد أحكامهما - سيجىء فى الباب الخاص بهما؛ وهو: باب إعمال المصدر واسمه (ح ٣ ص ١٦١ م ٩٩).

٤- وحجتهم أن العلميه معنى زائد على المصدر؛ إذ المصدر يدل على الحدث فقط، - كما عرفنا - فإذا كان النائب اسم مصدر وعلما معا فقد اجتمع فيه أمران؛ هما العلميه والدلاله على الحدث.. واجتماعهما يجعله غير صالح للنباه عن المصدر المحذوف؛ لأن المصدر المحذوف لا يدل على العلميه؛ فكيف يدل عليها اسم المصدر وهو نائب عنه فى لفظه وفى معناه؟ أى: كيف يدل النائب على شىء ليس فى الأصل؟

٥- انظر المصباح المنير، ماده: «حرم».

٦- يدخل فى هذا المصدر الميمى.

إما مع كونه مصدر فعل آخر ؛ كالمثالين الأولين ، ونحو : «التبتيل» في قوله تعالى : (وَإِذْ كَرِهَ اللَّهُ لِبَنَاتِهِ لُحُوبَهُنَّ لَقَدْ نَبَّأْنَا الْإِنسَانَ أَن مِّمَّا كَفَرْتُمْ خَيْرٌ لِّفَتَاتِهِ الْبُرْجَانِ وَالسَّيْرِ) (١) «إِنِّي تَبْتِيلًا» ، فإنه مصدر (٢) للفعل : «بتل» وقد ناب عن «التبتل» ، الذي هو مصدر الفعل : «تبتل» . وإما مع كونه اسم (٣) عين ؛ نحو قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ...) ، فكلمه : «نباتا» اسم للشئ النابت من زرع أو غيره ، وقد ناب عن : «إنباتا» الذي هو المصدر القياسي للفعل : «أنبت» (٤) .

٣ - بعض أشياء أخرى ؛ كالضمير العائد عليه بعد الحذف ، وكالإشارة له بعد الحذف أيضا ؛ كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص : «أخلصته لمن أودّه» ، وعن الإقبال : «أقبلت هذا» . والأصل : أخلصت الإخلاص ، وأقبلت الإقبال . فالضمير عائد على المصدر المؤكد الذي حذف ، ونائب عنه ، وهو : (الإخلاص) واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكد الذي حذف وينوب عنه ؛ وهو : (الإقبال) .

والذي يصلح للإنباه في الأنواع الأخرى

١ - لفظ كلّ أو بعض ، بشرط الإضافه لمثل المصدر المحذوف ؛ نحو : لا تنفق كل الإنفاق ، ولا تبخل كل البخل ؛ وابتغ بين ذلك قواما (٥) . - إذا سنحت الفرصه لغايه كريمه فلا تتمهل في اقتناصها بعض تمهل ، ولا تتردد بعض تردد ؛ فإنها قد تفلت ، ولا تعود .

ص: ٢٠٣

١- تفرغ وانقطع لعبادته وطاعته.

٢- لم يعتبروا : «التبتيل» اسم مصدر للفعل : «تبتل» ؛ لأن حروفه تزيد على حروف مصدر هذا الفعل ، واسم المصدر - في الرأى الشائع عندهم - لا بد أن تقل حروفه عن حروف مصدر الفعل الذي يجرى على مقتضاه في الاشتقاق . أما الرأى الذي لا يشترط أن يقل عن حروف المصدر ، ويبيح أن تزيد ، فيجعل «تبتيلًا» اسم مصدر .

٣- ذات مجسمه ، وليس - كالمصدر ؛ واسمه - معنى مجردا .

٤- يرى بعض النحاه أن كلمه «نبات» في الآيه مصدر جرى على غير فعله ؛ لأنه في الأصل مصدر للفعل : «نبت» - ثم سمي به النابت ؛ فيكون داخلا في قسم الملاقى للمصدر في الاشتقاق مع كونه مصدر فعل آخر . ولا مانع أن تكون «نبات» اسم مصدر للفعل : «أنبت» .

٥- اطلب طريقا وسطا معتدلا بين الأمرين .

ومثل كل وبعض ما يؤدي معناهما من الألفاظ الداله على العموم أو على البعضيه ، مثل : جميع ، عامه ، بعض ، نصف ، شطر ...

٢ - صفه المصدر المحذوف (١) ؛ نحو : تكلمت أحسن التكلم - وتكلمت ، أى تكلم (٢). إذ الأصل : تكلمت تكلمًا أحسن التكلم - وتكلمت تكلمًا أى تكلم ، بمعنى : تكلمت تكلمًا عظيمًا - مثلاً -.

٣ - مرادف المحذوف ؛ نحو : وقوفا وجلوسا فى : قمت وقوفا سريعا للقادم العظيم ، وقعدت جلوسا حسنا بعد قعوده ، ومثله : لما اشتعلت النار صرخ الحارس صياحا عاليا ؛ لينبه الغافلين ، ولم يتباطأ توانيا معيبا فى مقاومتها.

٤ - اسم الإشارة ؛ والغالب أن يكون بعده مصدر كالمحذوف ؛ كأن تسمع من يقول : «راقنى عدل عمر» ؛ فتقول : سأعدل ذاك العدل العمرى. ويصح مع القرينه : سأعدل ذاك.

ومثل أن تسمع : أعجبنى إلقاؤك الجميل ، وسألنى ذاك الإلقاء ، أو سألقى ذاك ، فقد حذف المصدر بعد اسم الإشارة : لوجود القرينه الداله عليه بعد حذفه ، وهى اسم الإشارة - فى المثالين - فإنه يدل دلالة المصدر هنا ويغنى عنه (٣) ...

٥ - الضمير العائد على المصدر المحذوف ؛ كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام التام والإساءه البالغه : «أكرمه من يستحقه ، وأسئتها من يستحقها» تريد :

ص: ٢٠٤

١- ويدخل فى صفه المصدر المحذوف المصدر النوعى المضاف الذى سبق أن أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ١٩٧ وأوضحنا الرأى والسبب فى اعتباره نائبا عن المصدر. والكثير فى الصفه النائبه عن المصدر أن تكون مضافه إليه ؛ كالأمثله المذكوره ، وقول الشاعر : الغنى فى يد اللئيم قبيح قدر قبيح الكريم فى الإملاق أى : قبيح قبيحا قدر قبيح الكريم فى الإملاق.

٢- هذا التركيب فصيح بالاعتبار الذى يليه ، والذى يبين أصله ، وما طرأ عليه من حذف. (وبسط الكلام على صحته مدون فى ج ٣ - باب الإضافه ، موضوع «أى»).

٣- لا بد من هذه القرينه التى تجعل المحذوف بمنزله المذكور ، وإلا كان اسم الإشارة نائبا عن مصدر مؤكّد ، لا عن مصدر نوعى.

أكرم الإكرام التام ... من يستحقه ، وأسئء الإساءه البالغه من يستحقها (١).

٦ - العدد الدال على المصدر المحذوف : نحو : يدور عقرب الساعات فى اليوم والليله أربعاً وعشرين دوره ، ويدور عقرب الدقائق فى الساعه ستين دوره.

٧ - الآله التى تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف ، وتحقيق دلالتة ؛ نحو : سقيت العاطش كوباً - ضرب اللاعب الكره رأساً ، أو رجلاً ، أى : سقيت العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكره ضرب رأس ، أو ضرب رجل ، بمعنى : سقيت العاطش بأداه تؤدى مهمه السقى : تسمى : «الكوب». وضرب اللاعب الكره بأداه معروفه بهذا الضرب. تسمى : الرأس ، أو : الرجل (٢) ولا بد فى الآله أن تكون معروفه بأنها تستخدم فى إحداث معنى المصدر ؛ فلا يصح سقيت الرجل العاطش دلوا - ولا ضرب اللاعب الكره بطناً ؛ لأن الدلو لا يسقى بها الرجل ، والبطن لا يضرب به الكره.

٨ - نوع من أنواعه ؛ نحو : قعد الطفل القرفصاء (٣) - مشى العدو القهقرى (٤) ، أو : التقهقر - سرت وراءه الجرى - نام الآمن ملء جفونه ... (٥)

ص: ٢٠٥

١- مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريباً. لكن إذا عرفنا أن معناه : الإكرام ، أكرم إكراماً من يستحقه. والإساءه ، أسئء إساءه إلى من يستحقها - هبت الغرابه. وهو أسلوب عربى صحيح له نظائر كثيره فى القرآن ؛ وغيره مثل قوله تعالى : (فَأَنى أُعَذَّبُهُ عَذَاباً لا أُعَذَّبُهُ أَحداً مِنَ الْعَالَمِينَ) أى : لا أعذب العذاب - لا أعذب عذاباً - أحداً من العالمين ...

٢- فى مثل هذه الأمثله ونحوها حذف المضاف - وهو المصدر المنصوب - وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فصار منصوباً مثله ؛ إذ الأصل كما قلنا : سقيت العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكره ضرب رأس ، أو ضرب رجل.

٣- نوع من القعود ، يستقر فيه الجالس ، وفخذه ملتصقتان ببطنه ، يحيط بهما ذراعاها. أو ينكب على ركبتيه ، لاصقاً فخذه ببطنه ، وكفاه تحت إبطيه ... والقرفصاء والقهقرى معدودان هنا نائين للمصدر ؛ لأنهما من غير لفظ العامل ؛ بالرغم من أنهما مصدرين أصليين للفعليين : «قرفص» و «قهقر» ؛ فهما مع فعليهما المشاركون لهما فى الماده - مصدران ، أما مع عامل آخر لا يشاركهما فى الماده اللفظيه - كالذى هنا - فنائبان عن المصدر كما سلف فى رقم ١ من هامش ص ٢٠١.

٤- هى الرجوع إلى الخلف.

٥- ومن هذا قول المتنبى عن قصائده ومشكلاتها المعنويه : أنام ملء جفونى عن شواردها ويسهر الخلق جراًها ويختصم (جراها - جرائها. أى : من أجلها ...)

أى : قعد قعود القرفصاء - مشى مشى القهقري ؛ وسرت سير الجرى - نام الآمن نو ما ملء جفونه ...

٩ - اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف ؛ كصيغته : «فعله» ؛ نحو : مشى القط مشيه الأسد ، ووثب وثبه النمر. فكلمه : مشيه - وثبه - تدل على نوع من الهيئه يكون عليه المصدر ؛ فهى هنا نائبه عنه.

١٠ - وقته ؛ نحو : فلان يلهو ويمرح ؛ لأنه لم يحى ليله المريض ، ولم يعش ساعه الجريح. أى : لم يحى حياه ليله المريض ، ولم يعش عيشه ساعه الجريح. (تريد : لم يحى فى ليله كليله المريض ، ولم يعش فى ساعه كساعه الجريح ؛ يذوق ما فيهما من آلام). ومن هذا كلمه : «ليله» فى قول الشاعر :

ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا

وبتّ كما بات السليم (١)

مسهدا

١١ - «ما» الاستفهاميه ؛ نحو : ما تكتب خطك؟ بمعنى : أى كتابه تكتب خطك؟ أرقعه ، أم ثلثا ، أم نسخا...؟ ومثله : ما تزرع حقلك؟ بمعنى : أى زرع تزرع حقلك؟ أزرع قمح ، أم ذره ، أم قطن...؟

١٢ - «ما» الشرطيه ؛ نحو : ما شئت فاجلس ، بمعنى : أى جلوس شئت فاجلس.

تلك هى أشهر الأشياء التى تنوب عن المصدر غير المؤكّد عند حذفه (٢). وتتلخص كلها فى أمر واحد ، هو : وجود ما يدل عليه عند حذفه (٣) ويغنى عنه.

ص: ٢٠٦

١- الملدوغ.

٢- ومنهما : ملاقيه فى الاشتقاق ؛ نحو قوله تعالى فى مريم : (وَأَنْبَتْنَا نَبَاتًا حَسِينًا) واسم المصدر غير العلم ؛ نحو تكلم المتعلم كلام النبلاء - انظر رقم ٢ ص ٢٠٢ ورقم ١ من هامشها.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : وقد ينوب عنه ما عليه دل كجدّ كلّ الجدّ ، وافرح الجدل - ٦ فسجل فى هذا البيت أن المصدر ينوب عنه عند حذفه كل شىء يدل عليه. واقتصر فى التمثيل على نائبين ؛ هما : لفظ «كل» ، وقد أضافها للمصدر ؛ حيث قال : «جد كل الجد» ، ولفظ المرادف ، وهو : الجدل ، بمعنى الفرّح ، فى «افرح الجدل» ثم ساق بعد هذا البيت بيتا آخر سبق تدوينه وشرحه فى مكانه المناسب له - بهامش ص ٢٠٠ - ، من مسائل الباب. هو : وما لتوكيد فوحد أبدا وثنّ واجمع غيره وأفردا - ٥

إقامه المصدر المؤكّد نائبا عن عامله فى بعض المواضع

(١) يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل (١) مقالتيّ أو حالتيّ يدل على المحذوف. فمثال حذف عامل النوعيّ لدليل مقالتيّ ، أن يقال : هل جلس الزائر عندك؟ فيجاب : جلوسا طويلا ؛ أى : جلس جلوسا طويلا ، ومثال حذفه لدليل حالتيّ أن ترى صيادا أصاب فريسته ؛ فتقول : إصابه سريعه ؛ أى : أصاب إصابه سريعه. ومن هذا قولهم للمتهدى للسفر : «سفرا حميدا ، ورجوعا سعيدا» أى : تسافر سفرا حميدا ، وترجع رجوعا سعيدا.

ومثال حذف عامل العددى لدليل مقالتيّ : أرجعت إلى بيتك اليوم؟ فيجاب رجعتين ، أى : رجعت رجعتين. ولدليل حالتيّ أن ترى خيل السباق وهى تدور فى الملعب ؛ فتقول : دورتين ؛ أى : دارت دورتين ... وهكذا.

والمصدر فى الحالات السالفه منصوب بعامله المحذوف جوازا ، وليس نائبا عنه. (ب) أما المصدر المؤكّد لعامله فالأصل عدم حذف عامله ؛ لما عرفنا (٢) من أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله فى النفس ، وتقويته ، ولتقرير المراد منه ، أى : لإزاله الشك عنه ، وليبان أن معناه حقيقى لا مجازى ، وهذه هى حكمه المجرىء بالمصدر المؤكّد ، ومن أجلها لا يصح تثنيته ، ولا جمعه ، ولا أن يرفع فاعلا أو ينصب مفعولا ، ولا أن يتقدم على عامله ، ولا أن يحذف عامله (٣) ... لأن هذا

ص: ٢٠٧

١- فى رقم ١ من هامش ص ٥٣ أن الدليل (ويسمى : القرينه أيضا) : قد يكون مقاليا ، أى : مرجعه إلى القول والكلام - وقد يكون حاليا ، لا شأن له بالقول أو الكلام ؛ وإنما الشأن فيه للمشاهده ، أو نحوها مما يحيط بالشخص ، ويجعله يفهم أمرا مستنبطا مما حوله.

٢- فى ص ٢٠٠ و «ا» من ص ١٩٦

٣- سبقت أحكامه فى ص ١٩٩.

الحذف مناف لتلك الحكمه ، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكّد (١).

لكن العرب التزموا حذف عامله باطراد في بعض مواضع معينه ، وأنابوا عنه المصدر المؤكّد ؛ فعمل عمله في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وأغنى عن التلفظ بالعامل ، وعن النطق بصيغته ؛ وصار ذكر العامل ممنوعا معه ؛ لأن المصدر بدل عنه ، وعوض عن لفظه ومعناه ؛ ولا يجتمع العوض والمعوّض عنه (٢).

ولما كان العرب قد التزموا الحذف باطراد في تلك المواضع ، لم يكن بدّ من أن نحاكيمهم ، وملتزم طريقتهم الحتميه في حذف العامل في تلك المواضع ، وفي إنابه المصدر المؤكّد عنه. ولهذا قال النحاه : إن عامل المصدر المؤكّد لا يحذف جوازا - في الصحيح - ؛ وإنما يحذف وجوبا في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه ، وإقامه المصدر المؤكّد مقامه.

ومع أن العامل محذوف وجوبا فإنه هو الذي ينصب المصدر النائب عنه (أى : أن المصدر نائب عن عامله المحذوف ، ومنصوب به معا).

أما المواضع التي ينوب فيها هذا المصدر عن عامله (٣) المحذوف وجوبا فبعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبيه ، وبعض آخر خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبيه ، أو بالأساليب الخبريه المحضه (٤).

ص: ٢٠٨

١- فيما سبق يقول ابن مالك : وحذف عامل المؤكّد امتنع وفي سواه لدليل متّسع - ٦ يريد : أن هناك متسعا للحذف في غير عامل المؤكّد ، عند وجود دليل على المحذوف.

٢- سبقت الإشارة (في رقم ١ هامش ص ١٩٨ وفي رقم ١ من هامش ص ٢١٣ إشارة أيضا) إلى أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسما مستقلا بذاته يزداد على الأقسام الثلاثة المشهوره. والسبب أن كثيرا من المصادر النائبه عن عاملها المحذوف قد يكون مؤكّدا لعامله ، والأصل في المؤكّد ألا يعمل ، وألا يحذف عامله ... مع أن المؤكّد هنا يعمل ويحذف عامله ؛ فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكّد هنا وحكمه في ناحيه أخرى. ولا سبيل للتغلب على هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتقدير ؛ - وهذا معيب - ، أو باعتبار المؤكّد هنا ، المحذوف عامله وجوبا ، قسما مستقلا. ولا ضرر في هذا ؛ بل فيه تغلب على الصعوبه السالفه.

٣- بعض المصادر المؤكّده قد تنوب عن عوامل مهمله ، أو ليست من لفظها ؛ فتكون مقصوره على السماع ، كما يجيء في ص ٢١١ مثل : ويح ، ويل ... وسيجيء الكلام عنها في الزيادة ، ص ٢١٨.

٤- سبق في ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢ إيضاح للجمله الخبريه ، والجمله الإنشائية. وملخصه : أن الجمله الخبريه هي التي يكون معناها صالحا للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ، من غير نظر لقائلها من - - ناحيه أنه معروف بهذا أو بذاك. مثل : نزل المطر أمس. فهي جمله صالحه لأن توصف بأنها - في حد ذاتها - صادق أو كاذبه ... والجمله الإنشائية هي التي يطلب بها إما حصول شيء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقه عليه ، أو عدم إقراره ؛ فلا دخل للصدق أو الكذب فيها. وهي قسمان ؛ إنشائية طلبيه ، أى : يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله ، وتشمل الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والتحضيض ... ، - كما هو مدون في المصادر الخاصه بالبلاغه - . وإنشائية غير طلبيه وهي التي يراد منها : إعلان شيء والتسليم به ، وتقرير

مدلوله ، من غير أن يصحب هذا الإعلان والتسليم طلب أمر آخر ، - كما سيجيء في ص ٢١١ - وتشمل جملة التعجب - في
الرأى الشائع - وجملة المدح والذم بنعم وبئس ونظائرهما ، وجملة القسم نفسه ، لا- جملة جوابه ... وصيغ العقود التي يراد
إقرارها ؛ مثل : بعت ، وهبت ... إلى غير هذا مما في المرجع السابق.

١ - فيراد بالأساليب الإنشائية الطلبية هنا : ما يكون فيها المصدر النائب دالاً على أمر ، أو نهى ، أو دعاء ، أو توبيخ ، والكثير أن يكون التوبيخ مقروناً بالاستفهام (١) ؛ فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم : قياما . بمعنى : قوموا ، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره : جلوسا . بمعنى : اجلسوا . فكلمه : «قياما» مصدر (أو : مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوبا . والمصدر نائب عنه في الدلالة على معناه ، وفي تحمل ضميره المستتر الذى كان فاعلا (٢) له ؛ فصار بعد حذف فعله فاعلا للمصدر . ومثل هذا يقال فى : «جلوسا» وأشباههما . والأصل قبل حذف العامل وجوبا : قوموا قياما - اجلسوا جلوسا .

ومثال النهى أن تقول لجارك وقت سماع محاضره ، أو خطبه ... سكوتا ، لا تكلمنا ؛ أى : اسكت ، لا تتكلم . فكلمه : «سكوتا» مصدر - أو : مفعول مطلق - منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوبا ، والذى ينوب عنه المصدر فى أداء معناه . وفاعل المصدر مستتر وجوبا ، تقديره : أنت ؛ وقد انتقل إليه هذا الفاعل بعد حذف فعل الأمر على الوجه السالف . وكلمه : «لا» ناهيه ، و «تكلمنا» :

ص : ٢٠٩

١- انظر رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

٢- ذلك أن فعل الأمر المحذوف ، له فاعل لم يحذف . فلما ناب المصدر عن فعل الأمر المحذوف انتقل فاعله إلى المصدر النائب ، وصار فاعلا له بعد أن كان فاعلا لفعل الأمر المحذوف ؛ فالمصدر متحمل لضمير عامله . وقيل : إن المصدر ناب عن الفعل المحذوف وعن فاعله معا ؛ فلا يحتاج لفاعل ... وقيل ... والرأى الأول أحسن ، لأنه يسائر القواعد النحويه العامه . والثانى أخف وأيسر . ولا تأثير لاختلافهما فى الاستعمال الكلامى والكتابى .

مصدر منصوب بالمضارع المحذوف ، المجزوم بلا الناهية (١) ، ونائب عنه في تأديه معناه. وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنت. وهذا الضمير انتقل للمصدر من المضارع المحذوف.

ومثال الدعاء بنوعيه (٢) قول زعيم : «ربنا إنا قادمون على معركة فاصله مع طاغيه جبار ؛ فنصرا عبادك المخلصين ، وهلاكنا وسحقا للباغي الأئيم». أى : فانصر - يا رب - عبادك المخلصين ، واهلك واسحق الباغي الأئيم.

ومنه «سقيا» و «رعيا» (٣) لك ، وجدعا ولينا لأعدائك. وإعراب المصادر فى هذه الأمثلة كإعرابها فى نظائرها السابقة.

ومثال الاستفهام التوبيخى (٤) : أبخلا وأنت واسع الغنى؟ أسفاهه وأنت

ص: ٢١٠

١- والأصل قبل الحذف فيهما : اسكت سكوتا ، لا تتكلم تكلما ، ولا يكون حذف المضارع المجزوم «بلا» الناهية واجبا إلا فى هذه الصورة.

٢- الخير والشر.

٣- يوجب أكثر النحاه حذف العامل هنا ؛ مراعاة للسمع. ويكون التقدير : اسق يا رب ، ارع يا رب. الدعاء لك أيها المخاطب ، فالجار والمجرور فى الصورتين خبر لمحذوف ؛ تقديره : الدعاء - مثلا - ولا يصح أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قبلهما ؛ لئلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون : اسق يا رب لك - ارع يا رب لك. وهذا فاسد ؛ لأن السقى ليس مطلوباً لله ، وكذلك الرعى. من أجل هذا قالوا بحق فى مثل : سقيا لك - إن الكلام جملتان وليس جملة واحدة. على أن لهذا البحث تفصيلات واسعة ، وتفريعات دقيقة ؛ لا غنى عن الإلمام بها ، لتعدد أحكامها بتعدد استعمالاتها - وقد سجلناها فى ج ١ ص ٣٧٢ م ٣٩ - ويجيز فريق من النحاه عدم التقييد بوجوب حذف العامل فى مثل هذه الصورة المسموعه ، ورأيه سائغ ، والأول هو الأوضح والأقوى - كما سيجىء فى «ح» من ص ٢٢٠.

٤- قد يكون التوبيخ للمتكلم ، بأن يوجه صيغه التوبيخ مشتمله على الخطاب يريد بها نفسه ، بقرينه. كقول القائل لنفسه : أتركا للعمل وأنا فقير؟ وقد يكون التوبيخ للمخاطب ، نحو : أسرقه وأنت غنى؟ وقد يكون للغائب : نحو : أخوفا وهو جندى؟ وقد يكون التوبيخ مسبقاً بأداه استفهام. إما مذكوره صراحه ، أو ملحوظه فى حكم المذكوره ، وإما غير مذكوره ولا ملحوظه. فمثال المذكوره وما فى حكمها قول الشاعر : أذلاً إذا شبَّ العدا نار حربهم؟ وزهوا إذا ما يجنحون إلى السَّلم؟ والأصل : أتذل ذلاً؟ وتزهو زهوا؟ فالأول مسبق بهمزه الاستفهام المذكوره ، والثانى مسبق بها ملاحظه وتقديرا. ومثال غير المذكوره وغير المقدره قول الشاعر : خمولا ، وإهمالا وغيرك مولع بثبيت أسباب السيادة والمجد أى : تخمل خمولا ، وتهمل إهمالا ...

متقف؟ أى : أتبخل بخلا ... أتسفه سفاهه ... وإعراب المصدر هنا كسابقه.

وينايه المصدر عن عامله المحذوف فى الأساليب الإنشائية الطلبيه - قياسيه ، بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلا من لفظ المصدر ومادته ، وأن يكون المصدر مفردا منكرا ، وإلا كان سماعيا ؛ مثل : ويحه ، - ويله (١) ... - كما تقدم (٢) -.

٢ - ويراد - هنا - بالأساليب الإنشائية غير الطلبيه : المصادر الداله على معنى يراد إقراره وإعلانه ، من غير طلب شىء (٣) ، أو عدم إقراره ، كما سبق (٤). والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جار مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير ؛ كقولهم عند تذكر النعمه : حمدا ، وشكرا ، لا كفرا ؛ أى : أحمد الله وأشكره - ولا أكفر به. وكانوا يرددون الكلمات الثلاث مجتمعه لهذا الغرض وهو إنشاء المدح ، والشكر ، وإعلان عدم الكفر. ووجوب حذف العامل متوقف على اجتماعها ؛ مراعاها للمأثور ؛ وإلا لم يكن الحذف واجبا.

وكقولهم عند تذكر الشده : «صبرا ، لا- جزعا». بمعنى : أصبر ، لا أجزع ، يريدون إنشاء هذا المعنى. وعند ظهور ما يعجب : «عجبا» ، بمعنى : أعجب ، وعند الحث على أمر : افعل وكرامه ، أى : وأكرمك. وعند إظهار الموافقه والامتثال : سمعا وطاعه ، بمعنى : أسمع وأطيع.

والمصدر فى كل ما سبق - أو : المفعول المطلق - منصوب بالعامل المحذوف وجوبا وهو الذى ناب عنه المصدر فى أداء المعنى ، وفى تحمل الضمير الفاعل ، وتقديره للمتكلم : أنا.

ص: ٢١١

١- المصادر الداله على الطلب لا تصلح أن تكون نعتا ، ولا منعوتا - كما سيجىء فى باب النعت - ج ٣ ص ٣٤٧.

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٨.

٣- المقصود فى الأساليب الآتية : الإنشاء غير الطلبي - وقد شرحناه فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٨ - ولكنهم جعلوها من قسم الخبر نظرا لصوره العامل ولفظه. ويرى بعض النحاه أنها أساليب خبريه لفظا ومعنى. وهذا رأى حسن ، لوضوحه ، والمسأله رهن بالاصطلاح.

٤- فى رقم ٤ من هامش ص ٢٠٨.

ونبأه هذا النوع من المصادر عن عامله تكاد تكون مقصوره على الألفاظ المحدده الوارده سماعا عن العرب. ويرى بعض المحققين جواز القياس عليها فى كل مصدر يشع استعماله فى معنى معين ، ويشتهر تداوله فيه ، وله فعل من لفظه ، من غير اقتصار على ألفاظ المصادر المسموعه. وهذا رأى عملي مفيد (١).

٣- ويراد بالأساليب الخبرية المحضه أنواع ، كلها قياسى ، بشرط أن يكون العامل المحذوف وجوبا فعلا- من لفظ المصدر ومادته.

منها : الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح أمرا مبهما مجملا ، تتضمنه جمله قبل هذا المصدر ، ويفصل عاقبتها ؛ أى : يبين الغايه منها (فالشروط ثلاثه فى المصدر : تفصيله عاقبه ، وأنها عاقبه أمر تتضمنه جمله ، وهذه جمله قبله) مثل : إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فإما عتابا كريما ، وإما صفحا جميلا (٢) ؛ فسلوك مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعرف المقصود منه ؛ فهو مضمون جمله محتاجه إلى إيضاح ، وتفصيل ، وإبانه عن المراد ، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين : «عتابا» و «صفحا» المسبوقين بالحرف الدال على التفصيل ؛ وهو : «إما» وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوبا ، وقد ناب كل مصدر عن فعله فى بيان معناه. والتقدير : فإما أن تعتب عتابا كريما ، وإما أن تصفح صفحا جميلا- ومثله : إذا تعبت من القراءه فاتركها لأشياء أخرى ؛ فإما مشيا فى الحدائق ، وإما استماعا للإذاعه ، وإما عملا يدويا. فالمصادر «مشيا» - «استماعا» «عملا» موضحة ومفصلة لأمر غامض مجمل قبلها يحتاج لبيان ، هو : «الترك لأشياء أخرى» فعامل كل منها محذوف وجوبا ، والتقدير : تمشى مشيا - تسمع استماعا - تعمل عملا ... وهى منصوبه بفعلها المحذوف الذى نابت عنه فى تأديه معناه ... وانتقل إليها الفاعل بعد حذف العامل فصار فاعلا مستترا للمصدر النائب. والتقدير : «أنت». ومثل قول الشاعر :

ص : ٢١٢

١- لأنه يساير الأصول اللغويه العامه ، ولا تضار اللغه باتباعه. وقد أشرنا لهذا فى «ج» من ص ٢٢٠.

٢- وتغنى «أو» عن «إما» الثانيه ؛ كقول الشاعر : وقد شفىنى ألا يزال يروعنى خيالك إما طارقا أو مغاديا

لأجهدنّ ؛ فإمّا درء واقعه

تخشى ، وإمّا بلوغ السؤل والأمل

والتقدير : فإمّا أدرأ درء واقعه ، وإمّا أبلغ بلوغ السؤل ...

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مكررا أو محصورا ، ومعناه مستمرا إلى وقت الكلام ، وعامل المصدر واقعا فى خبر مبتدأ اسم ذات (١). فمثال المكرر : المطر سحّا سحّا - الخيل الفارهه (٢) صهيلا (٣) ، صهيلا ، وقول الشاعر :

أنا جدّا جدّا ولهوك يزدا

د ؛ إذا ما إلى اتفاق سبيل

ومثال المحصور : ما الوحش مع فريسته إلا فتكا - ما النمر عند لقاء الفيل إلا غدرا ؛ التقدير : يسحّ سحّا سحّا - تصهل صهيلا صهيلا - أجدّ جدّا جدّا - يفتك فتكا فتكا - يغدر غدرا غدرا -. فهذه المصادر وأشباهها ؛ تقتضى - بسبب التكرار أو الحصر - حذف فعلها. وهى منصوبه بفعلها المحذوف وجوبا ، ونائبه عنه فى بيان معناه ، ومتحملة لضميره المستتر الذى صار فاعلا لها ، وتقديره : «هو» ، أو : «هى» على حسب نوع الضمير المستتر.

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكدا لنفسه ؛ بأن يكون واقعا بعد جملة مضمونها كمضمونه ، ومعناها الحقيقى - لا المجازى (٤) - كمعناه ،

ص : ٢١٣

١- الشروط أربعة : أن يكون المصدر مكررا أو محصورا. وأن يكون عامله خبرا لمبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين ؛ (أى : اسم ذات مجسّمه) فلا- يراد به أمر معنوى (عقلى) كالعلم - الفهم - النبل - البراعة ... وأن يكون معنى المصدر مستمرا إلى زمن الحال ؛ لا منقطعاً ولا مستقبلاً محضاً فإن فقد شرط من الشروط لم يكن الحذف واجبا ، وإنما يكون جائزا - فى رأى -. ويقوم مقام التكرار والحصر السالفين بشرط استيفاء باقى الشروط - دخول الهمزة على المبتدأ نحو : أنت طيرانا ، والعطف على المصدر ؛ نحو أنت طيرانا وعموما. ويلاحظ هنا ما سبق أن أشرنا إليه من أن حذف عامل المؤكد ممنوع - على الصحيح - إلا- حين يكون المصدر نائبا عن فعله فى المواضع التى ينوب فيها عنه ، (ومنها هذه الصورة التى ينوب فيها وجوبا عند استيفاء الشروط ، وجوازا - فى رأى - عند فقد شرط أو أكثر). ، وأن الأحسن اعتبار المصدر النائب عن عامله قسما رابعا مستقلا بنفسه ؛ لأنه قد يؤكّد عامله المحذوف ، والأصل فى المؤكّد ألا يحذف عامله. فلدفّع هذا التعارض يعتبر قسما مستقلا ؛ كى لا يدخل فى قسم المؤكّد غير النائب ، فيقع تعارض واضح بين حكم المؤكّد وهو يقتضى عدم حذف عامله ، وحكم هذه الأنواع التى يكون فيها المصدر نائبا عن عامله ومؤكدا له. مع أن هذا العامل محذوف (كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ١٩٨ وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٨).

٢- النشيطة القويه.

٣- الصهيل : صوت الخيل.

٤- لأن المجازى قد يراد منه ما لا يراد من المعنى الحقيقى للمصدر ، فقد يراد السخريه أو التهكم. فى الأمثله الآتیه.

ولا تحتمل مرادا غير ما يراد منه ؛ فهي نص في معناه (١) الحقيقي ، نحو : أنت تعرف لوالديك فضلها ، يقينا. أى : توقن يقينا ، فجملة : «تعرف لوالديك فضلها» هي في المعنى : «اليقين» المذكور بعدها ، لأن الأمر الذى توقنه هنا هو : الاعتراف بفضل والديك ، والاعتراف بفضل والديك هو الأمر الذى توقنه ، فكلاهما مساو للآخر من حيث المضمون.

ومثلها : سرّتنى رؤيتك ، حقّا ، بمعنى : أحقّ حقّا ، أى : أقرر حقّا. فالمراد من : سرّتنى رؤيتك ، هو المراد من : «حقّا» ، إذ السرور بالرؤية هو : «الحق» هنا ، والحق هنا هو : «السرور بالرؤية». فمضمون الجملة هو مضمون المصدر ، والعكس صحيح. فكلمه : «يقينا» ، و «حقّا» وأشباههما من المصادر المؤكده لنفسها ، منصوبه بالفعل المحذوف وجوبا ، النائبه عنه فى الدلاله على معناه. أما فاعله فقد صار بعد حذف الفعل فاعلا للمصدر ، وهذا الفاعل ضمير مستتر تقديره فى المثالين : أنا.

ولا يصح فى هذا النوع (٢) من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التى يؤكده معناها ، ولا التوسط بين جزأيهما.

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكدا لغيره ؛ بأن يكون المصدر واقعا بعد جملة معناها ومدلولها ليس نصّا فى معنى هذا المصدر ومدلوله ؛ وإنما يصح أن ينطبق على معناه وعلى غيره قبل مجيئه ؛ فإذا جاء هذا المصدر امتنع الاحتمال ، وزال التوهم وصار المعنى نصّا فى شىء واحد ؛ نحو : هذا بيتى قطعا ، أى : أقطع برأبى قطعا. فلو لا مجيء المصدر : «قطعا» لجاز فهم المعنى على أوجه متعدده بعضها حقيقى ، والآخر مجازى ... - أقربها : أنه بيتى حقّا ، أو :

ص: ٢١٤

١- ولذلك سمي المؤكد لنفسه ، لأنه بمنزله إعادة الجملة التى تتضمن معناه نصا ؛ فكأنه نفس الجملة التى أعيدت ، وكأنها ذاته.

٢- من هذا النوع : لا- أفعل الأمر ألبته. فكلمه : «ألبته» ، مصدر حذف عامله وجوبا. والتا فيه ليست للتأنيث ، وإنما هي للوحده. ومعنى «البت» القطع. أى : أقطع فى هذا الأمر القطعه الواحده ؛ لا ثانيه لها ، فلا أتردد ، ثم أجزم بعد التردد. وقد تكون «أل» هنا للعهد ، أى : القطعه المعهوده بيننا ؛ وهى التى لا تردد معها. فألبته : تفيد استمرار النفى الذى قبلها. ولو لم توجد لكان انقطاع محتملا. والأفصح ملازمه : «أل» لكلمه : «ألبته» فى الاستعمال السالف وأن تكون همزتها للقطع.

أنه ليس بيتى حقيقه ، ولكنه بمنزله بيتى ؛ لكثرة ترددى عليه ، أو : ليس بيتى ولكنه يضم أكثر أهلى ... أو : .. فمجيء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك ، والمجاز ، وجعل معناها نصًا فى أمر واحد (١) بعد أن لم يكن نصًا.

وهو منصوب بعامله المحذوف وجوبا ، وقد ناب عنه بعد حذفه لتأديه معناه. وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنا ، انتقل إليه بعد حذف ذلك العامل. ولا يصح - أيضا - فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر المؤكد لغيره على تلك الجملة ، ولا التوسط بين جزأيه.

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر دالًا على التشبيه بعد جملة ، مشتمله على معناه وعلى فاعله المعنوى (٢) ، وليس فيها ما يصلح عاملا غير المحذوف (٣) ؛ نحو : للمغنى صوت صوت البلبل. أى : للمغنى صوت. يصوت صوت البلبل ، بمعنى : صوتا يشبهه. ومنه : للشجاع المقاتل زئير الأسد. أى : يزأر زئير الأسد ، أى : زئيرا يشبه زئيره. ومنه : للمهموم أنين ؛ أنين الجريح. أى : يشن أنين الجريح. (أنينا شبيها بأنين الجريح) ... وهكذا. والمصدر منصوب فى هذه الأمثلة على الوجه الذى شرحناه (٤).

ص: ٢١٥

١- ولهذا سمي المؤكد لغيره ، أى : للجملة التى قبله ، والتى لا- تتضمن معناه نصا ؛ لأنه أثر فيها ، وجعل معناها نصًا ، فصار به مؤكدا قويا ، لا ضعف فيه ولا احتمال ، وقد كان ذلك المعنى ضعيفا قبل مجيء المصدر.

٢- يراد به الفاعل اللغوى - لا النحوى - وذلك من فعل الشىء حقيقه ، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحويه للفاعل. كالمغنى فى المثال المذكور ؛ فهو فاعل معنى للغناء والتصويت. كذلك : «الشجاع» ، هو فاعل الزئير معنى ، لا نحويا.

٣- جملة الشروط فى الحقيقه سبعة : كونه مصدرا - مشعرا بأن معناه مما يحدث ويطرأ ، وليس أمرا ثابتا دائما أو كالدائم (أى : أنه ليس من السجاياء الثابته ، ولا الأمور الفطريه الملازمه ، كالذكاء - الطول - السمنه. فلا يكون مما نحن فيه : لفلان ذكاء ذكاء العبرى. بنصب كلمه : «ذكاء» الثانيه لأنها من السجاياء) - كونه دالا على التشبيه - بعد جملة - هذه الجملة مشتمله على فاعله المعنوى ، وعلى معناه - ليس فيها ما يصلح للعمل. قال الخضرى فى هذا المكان : (هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب ، ويجوز معها رفعه ؛ بدلا مما قبله ، أو : صفه له ؛ بتقدير : «مثل» أو خيرا لمحذوف. وهل النصب حينئذ أرجح ، أو هما سواء؟ قولان ...). اهـ.

٤- عرض ابن مالك - بإيجاز - لمواضع حذف عامل المصدر وجوبا فقال : والحذف حتم مع آت بدلا من فعله ؛ كندلا اللذ كاندلا - - أى : الحذف واجب فى عامل المصدر الآتى بدلا وعوضا عن فعله ، ومغنيا عن التلفظ به ؛ مثل : المصدر : «ندلا» ومعناه : «خطفا» ؛ وهو بمعنى «اندل» فى الدلاله على طلب الندل ، أى : الخطف. فالمصدر «ندلا» منصوب بعامله المحذوف «اندل» ونائب عنه فى تأديه معناه ، ومتحمل لضميره الفاعل الذى تقديره : أنت. (واللذ : الذى). ثم قال : وما لتفصيل ؛ كإمّا منّا عامله يحذف حيث عنا (عنا ، أصله : عن ، بمعنى : عرض. والألف لوزن الشعر ، ويسمونها : ألف الإطلاق ، لأن الصوت ينطلق من غير حبس ، ويمتد ؛ فيجىء بها). يريد أن عامل المصدر يحذف حيث عرض هذا العامل بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمر مبهم مجمل قبله ، وساق لهذا بعض آيه تصلح للتمثيل ؛ هى قوله تعالى يخاطب المسلمين فى أمر أسرى الكفار المهزومين : (فَسُدُّوا لَوَاتِقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعِيدٌ ، وَإِمَّا فِدَاءٌ). اللواتق - القيد ، ومعنى شده : إحكام ربطه وتمكينه. وموضع الشاهد هو : منّا. وفداء - التقدير : تمنون منا بإطلاق الأسرى أحرارا بغير مقابل. أو يقدون أنفسهم فداء ، أى : يدفعون الفديه ؛ وهى : التعويض المالى أو

غيره في نظير إطلاق سراحهم. ثم قال : كذا مكرّر ، وذو حصر ، ورد نائب فعل لاسم عين استند أى : يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر نائبا عن فعل محذوف استند لمبتدأ اسم عين. أى : كان مسندا هو وفاعله ، والمسند إليه مبتدأ ، دال على اسم عين (أى : على ذات) وقد شرحناه. ثم انتقل إلى المؤكد لنفسه أو لغيره : ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه ، أو غيره ، فالمبتدأ نحو : له على ألف عرفا والثان كابني أنت حقا صرفا يريد بالمبتدأ : النوع الأول ، وهو المؤكد لنفسه. «عرفا». أى : اعترفا ، وهو المصدر المؤكد لنفسه ، والأصل أعترف اعترفا ، فحذف الفعل وجوبا وناب عنه مصدره. و «صرفا» ، أى : خالصا ، وهى نعت لكلمه : «حقا» أى : حقا خالصا لا شبهه فيه. و «حقا» هى المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبا. ثم قال : كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلى بكا ، بكاء ذات عضله يريد : المصدر المقصود به التشبيه بعد جملة مشتمله على فاعله المعنوى ، كما أوضحنا فى الشرح. ومثل له بمثال هو : لى بكا بكاء ذات عضله» ، أى : لى بكاء. أبكى بكاء ذات عضله ؛ «فبكاء» - - هى المصدر الدال على التشبيه ، وعامله محذوف وجوبا ... ولا- يصح أن يكون عامله المصدر الذى قبله ، وهو كلمه : «بكا» المقصوره ، لأن المصدر لا يعمل هنا ، لأنه ليس نائبا عن فعله ، ولا مؤولا بالحرف المصدرى. وهذان هما الموضعان اللذان يعمل فى كل منهما المصدر الصريح. و «العضله» الداھيه. و «بكاء ذات عضله» ، أى : بكاء من أصابتها داھيه.

هذا ، وقد اشترطنا أن تكون الجملة السابقة مشتمله على معناه ، فهل يشترط أن تكون مشتمله على لفظه أيضا؟

ص: ٢١٦

الجواب : لا ؛ فإنها قد تشتمل على لفظه كالأمثله السابقه ، وربما لا تشتمل ؛ مثل قول القائل يصف النخيل : رأيت شجرا محتجبا فى الفضاء ، ارتفاع المآذن ، فكلمه «ارتفاع» مصدر منصوب بعامل محذوف وجوبا ، تقديره : يرتفع ارتفاع المآذن. وإنما حذف وجوبا لتحقيق الشروط ؛ التى منها ؛ وقوع المصدر بعد جملة مشتمله على معناه ، وإن كانت غير مشتمله على لفظه ، لأن معنى : «رأيت شجرا محتجبا فى الفضاء» - هو : رأيت شجرا مرتفعا. ومثله : رأيت رجلا يزحم الباب - ضخامه الجمل ، أى : يضخم ضخامه الجمل.

(أ) كررنا أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسما مستقلا بنفسه ، ينضم إلى الأقسام الأخرى الشائعه ، وأوضحنا (١) سبب استقلاله. أما عامله المحذوف فلا بد أن يكون في جميع المواضع القياسيه فعلا- مشتركا معه في المادة اللفظيه ، وفي حروف صيغتها ، كالأمثله الكثيره التي مرت. وأما الأمثله السماعيه فمنها الخالي من هذا الاشتراك اللفظي ؛ مثل : ويح - ويل - ويس - ويب ... وأمثالها من الألفاظ التي كانت بحسب أصلها كنايات عن العذاب والهلاك ، وتقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب ؛ يقولها الإنسان لمن يحب ومن يكره ، ثم غلب استعمال : «ويس» و «ويح» في الترحم وإظهار الشفقه ، كما غلب استعمال : «ويل» و «ويب» في العذاب. وإذا نصبت الألفاظ الأربعة - وأشباهها - كانت مفعولات مطلقه لعامل مهمل (٢) ، أو لفعل من معناها ؛ فالأصل : (رحمه الله ويحا وويسا ؛ بمعنى : رحمه الله رحمه) - أو : (رحمه الله ويحه وويسه. بمعنى رحمه الله رحمته ...) وكذا : (أهلكه الله ويلا- وويبا ، أو أهلكه الله ويله - وويبه ؛ بمعنى أهلكه الله إهلاكا - وأهلكه الله إهلاكا). فالفعل مقدر في الأمثله بما ذكرناه ، أو بما يشبهه في أداء المعنى من غير تقييد بنص الأفعال السالفه التي قدرناها.

وقيل إن الكلمات السالفه : (ويح - ويس - ويل - ويب ... عند

ص: ٢١٨

١- في هوامش ص ١٩٨ و ٢٠٨ و ٢١٣.

٢- أى : لفعل من لفظها ؛ كان يستعمله العرب قديما ، ثم تركوا استعماله اختيارا ؛ فصار مهملا مستغنى عنه ؛ شأن كل شىء مهمل. لكن أيجوز استعمال هذا الفعل الذى أهمله العرب؟ الرأى السديد أنه لا مانع من استعماله ما دام معروفا بنصه وصيغته. فإن لم يكن معروف الصيغه وكان المعروف مصدرا أو مشتقا ، فقد انطبق عليه رأى بعض اللغويين - كابن جنى - وهو يقضى بإباحه تكمله ماده اللغويه الناقصه بما يجعلها على غرار نظائرها ، فالمصدر تشتق منه فروع تسائر الفروع التي تشتق من نظيره فى الدلاله العامه ، وفى الوزن ... ، والمشتق كاسم الفاعل وغيره تكمل له فروع ومصدره بما يسائر نظائره كذلك. وقد ارتضى مجمع اللغه بالقاهره هذا المذهب ، وسار عليه فى بعض قراراته. وفيما يلى كلام ابن جنى : - - قال فى كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٤٢ باب : فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ما نصه : «حكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى أنه قال : يقال درهمت الخبازى ، أى : صارت كالدراهم ؛ فاشتق من الدراهم ، وهو اسم عجمى. وحكى أبو زيد : رجل مدرهم. قالوا ولم يقولوا منه درهم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكف ، ولهذا أشباهه» اه. ثم قال بعد ذلك فى ص ٣٤٧ من الفصل نفسه ما نصه : «ليس كل ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ؛ فإذا أخذ إنسان على مثلهم ، وأم مذهبه لم يجب عليه أن يورد فى ذلك سماعا ، ولا أن يرويه روايه ...» وفى ص ١٢٧ - باب تعارض السماع والقياس - ما نصه : «إذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يتخالج شك فى الفعل الذى هو الفرع. قال لى أبو على فى الشام : إذا صحت الصفه فالفعل فى الكف. وإذا كان هذا حكم الصفه كان فى المصدر أجدر لأن المصدر أشد ملابسه للفعل من الصفه ...» ثم ضرب أمثله تحتاج إلى حسن تفهم وأناه ... وله فصل آخر جليل الشأن ، عظيم النفع ، عنوانه : فصل فى اللغه المأخوذه قياسا (ج ١ ص ٤٣٩) - يؤيد ما سبق - وسنذكر فى آخر الكتاب - هذا الفصل كاملا ؛ لأهميته ، ونفيس مضمونه.

نصبها تكون منصوبه على أنها مفعول به ؛ وليست مفعولا- مطلقا ؛ فالأصل مثلا- : ألزمه الله ويحه ، أو ويله ... أو ... وهذا رأى حسن لوضوحه ويسره. وإن كان الأول هو الشائع. ومثلها : بله الأ-كفّ (فى حالة الكسر) بمعنى : ترك الأكفّ ، أى : اترك ترك الأكفّ ...

(ب) من المصادر المسموعه التى ليس لها فعل من لفظها ، ما يستعمل مضافا وغير مضاف ؛ كالكلمات الخمس السابقه. فإن كانت مضافه فالأحسن نصبها على اعتبارها مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، أو مفعولا به ، كما شرحنا. والنصب هو الأعلى. ولم يعرف - سماعا - فى كلمه : «بله» المضافه سواء. أما الكلمات الأربيع التى قبلها فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبرا والمبتدأ محذوف. وتقدير الخبر المحذوف : ويحه مطلوب - مثلا - ويله مطلوب - مثلا - وهكذا الباقي ... وتقدير المبتدأ المحذوف : المطلوب ويحه ... - المطلوب ويله ... وهكذا ...

فإن كانت الكلمات الأربيع مقرونه «بأل» فالأحسن الرفع على الابتداء - وهو الشائع - ؛ نحو : الويح للحليف ، والويل للعدو. ولا مانع أن تكون

خبراً؛ نحو: المطلوب الويح - المطلوب الويل ... ويجوز النصب على أنها مفعول مطلق للفعل المحذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً.

وإن كانت تلك الكلمات خاليه من «أل» ومن الإضافه جاز النصب والرفع على السواء.

وملخص الحكم أن الرفع والنصب جائزان في كل حالات الألفاظ الأربعة غير أن أحد الأمرين قد يكون أفضل من الآخر أحيانا ، طبقا للبيان السالف (١).

(ج) أشرنا (٢) إلى أن فريقا من النحاه يجيز عدم التقييد بالسمع ، وعدم وجوب حذف العامل في المصادر المسموعه بالنصب على المصدريه لنيابتها عن عاملها ، مثل : «سقيا» و «رعيا» ... كما يجيز في التي ليست مضافه ، ولا مقرونه بأل ، أن تضاف ، وأن تقترن بأل ؛ فتجرى عليها الأحكام السالفه في كل حاله. وهذا هو الأنسب اليوم ؛ ليسره مع صحته وإن كان الأول هو الأقوى.

(د) هناك مصادر أخرى مسموعه بالنصب ، وعاملها محذوف وجوبا ، وهي نائبه عنه (٣) :

١ - منها : ما هو مسموع بصيغه التشبيه مع الإضافه ؛ مثل : «لبيك ، وسعديك» ، لمن يناديك أو يدعوك لأمر. والأصل : ألبى لبيك ، وأسعد

ص : ٢٢٠

١- ويجوز في حالتى الرفع والنصب المذكورتين أن يكون الاسم المعمول لهما مجرورا باللام ؛ نحو ويح للمحسنين ، وويل للظالمين ... أو : ويحا وويلا. ومن هذا قول جرير : كسا اللؤم تيما خضره في جلودها فويلا لتيمن من سرايلها الخضر أما كلمه : «تعسا» ... و «بعدا» - و «تبا» فأفصح الاستعمالات فيها النصب مع جر معمولها باللام ، فيقال : تعسا للخائن ، وبعدا له (أى : هلاكا له) وتبا له - (راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن ج ١ ص - ٢٩٠ -)

٢- في رقم ١ من هامش صفحتى ٢١٠ م

٣- كثير من هذه المصادر متفرق في النصوص الأدبيه القديمه وفي المراجع اللغويه ، وقد جمع طائفه كبيره منها شارح المفصل ج ١ ص ١٠٩ وما بعدها ، كذلك صاحب الهمع ، ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها. وسيجىء تفصيل الكلام عليها من جهه إضافتها في أول الجزء الثالث م ٩٤ ص ٦٥

سعديك ؛ بمعنى : أجيبك إجابته بعد إجابته ، وأساعدك مساعده بعد مساعده. أى : كلما دعوتنى وأمرتنى أجبتك ، وساعدتك. والمسموع فى الأساليب الواردة استعمال : «سعديك» بعد «لييك». واتباع هذه الطريقه الواردة أفضل. لكن يجوز استعمال «سعديك» بدون «لييك» إن دعت حكمه بلاغيه. أما «لييك» فالمسموع فيها الاستعمالان.

ومثل : حنانيك فى قولهم : «حنانيك ، بعض الشر أهون من بعض» بمعنى : حنّ على حنانيك ؛ (أى : تحنّ واعطف) حنانا بعد حنان ، ومره بعد أخرى. - فهى هنا كلمه : «استعطف».

ومثل : دواليك فى نحو : تقرأ بعض الكتاب ، ثم ترده إلى. فأقرأ بعضه ، وأرده إليك ؛ فتقرأ وتردّ ... وهكذا دواليك ... بمعنى أداول دواليك ، أى : أجعل الأمر متداولاً ومتقللاً بينى وبينك ، مره بعد مره.

ومثل : هذاذيك ؛ فى نحو : هذاذيك فى غصون الشجر ؛ أى : تهذّ هذاذيك ؛ بمعنى : تقطع مره بعد مره. ومثل : حجازيك ؛ فى نحو : حجازيك عن إيداء اليتامى : أى : تحجز حجازيك ؛ بمعنى : تمنع.

ومثل : حذاريك ؛ فى نحو : حذاريك الخائن ، أى : احذر حذاريك بمعنى : احذر الخائن ؛ حذرا بعد حذر ...

والمصادر السالفه كلها منصوبه ، وعاملها محذوف وجوبا وهى نائبه عنه ، وكلها غير متصرف - فى الأغلب - ، أى : أنها ملازمه فى الأ-كثر حاله واحده سمعت بها ، وهى حاله النصب والتثنيه مع الإضافه إلى كاف الخطاب - التى هى ضمير مضاف إليه - . وقد ورد بعضها بغير التثنيه ، أو : بغير الإضافه مطلقا ، أو : بالإضافه مع غير غير كاف الخطاب ، أو : له عامل مذكور ... لكن لا داعى لمحاكاه هذه الأمثله القليله ؛ فلا خير فى محاكاتها ، وترك الأكثر الأغلب. بقى أن نسأل : ما معنى التثنيه فى الأمثله السابقه وأشباهها؟ أهى تشبه حقيقه يصير بها الواحد اثنين ليس غير ، فيكون معنى : «لييك» ، و «سعديك» و «حنانيك» ... تلبيه موصوله بأخرى ، ومساعده موصوله بمساعده ، وحنانا موصولاً بمثله؟ أيكون هذا هو المراد ، أم يكون المراد هو مجرد التكثر؟

رأيان قويان ... ولا- داعى للاقتصار على أحدهما دون الآخر ؛ لأن بعض المناسبات والمواقف المختلفه قد يصلح له هذا ولا يصلح له ذاك ، وبعض آخر يخالفه ؛ فالأمر موقوف على ما يقتضيه المقام.

٢- ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافه - إلا فى ضروره الشعر - مثل : «سبحان (١) الله» أى : براهه له من السوء. ومثل : معاذ (٢) الله ؛ أى : عيادا بالله ، واستعانه به. ومثل ربحان الله ؛ أى : استرزاق الله. ولا يعرف لهذا فعل من لفظه ؛ فيقدر من معناه ؛ أى : أسترزقه. والكثير استعماله بعد سبحان الله. والثلاثه السالفه غير متصرفه. ومثلها : حاش (٣) الله ؛ بمعنى تنزيه الله.

٣- أمثله أخرى أكثرها ملازم النصب بغير تشبيه ولا إضافه ؛ مثل : «سلاما» من الأعداء ، بمعنى : براهه منهم ، لا صلته بيننا وبينهم. بخلاف «سلام» بمعنى : «تحيه» ؛ فإنه متصرف. ومثل : «حجرا» فى نحو قولك لمن يسألك : أتصاحب المنافق؟ فتجيب : حجرا ، أى : أحجر حجرا ؛ بمعنى أمنع نفسى ، وأبعده عنى ، وأبرأ منه (٤) ... ومثل قولك لمن يطلب إنجاز أمره : سأفعله ، وكرامه ومسرّه - أو : ونعمه ، أو ؛ ونعم عين - وهذه مضافه - ... أى سأفعله وأكرمك كرامه ، وأسرك مسره ، وأنعم نفسك نعمه ، وأنعم نعم عين ، أى : إنعام عين ... بمعنى أمتعك تمتع عين.

٤- أمثله أخرى تختلف عن كل ما سبق فى أنها ليست مصادر ، ولكنها

ص: ٢٢٢

١- «سبحان» اسم مصدر ؛ فهو فى حكم المصدر (وقد سبقت الإشارة إليه فى : ص ١١٢ م ٦٨) ومن استعماله غير مضاف لضروره الشعر قول الأعرشى : أقول لما جاءنى فخره سبحان من علقمه الفاخر

٢- سبقت الإشارة إليه فى ص ١١٢ م ٦٨.

٣- تفصيل الكلام عليها وعلى لغاتها وأوجه إعرابها موضح فى باب «الاستثناء» ص ٣٢٩ وفى «ب» من ص ٣٣٥ عند بيان أنواع : «حاشا».

٤- فى الجزء الأول من تفسير القرطبى ص ٧٨ ما نصه : (العرب تقول عند الأمر تنكره : «حجرا له» - بضم الحاء ، وسكون الجيم - أى : دفعا له. وهو استعاذه من الأمر) اه.

أسماء منصوبه تدل على أعيان ، أى : على أشياء مجسمه محسوسه : (ذوات) ، كقولهم فى الدعاء على من يكرهونه : «تربا (١) وجندلا (٢)». والأحسن أن تكون هذه الكلمات وأشباهاها مفعولا به لفعل محذوف ، والتقدير : ألزمه الله تربا وجندلا أو : لقى تربا وجندلا. أو : أصاب ، أو : صادف ... أو : نحو هذه الأفعال المناسبه لمعنى الدعاء المطلوب ...

ص: ٢٢٣

١- ترابا.

٢- صخرا.

المفعول له ، أو : المفعول لأجله

أشاره

أ

لازمت البيت ؛ استجماما

-

أو : للاستجمام.

زرت المريض ؛ اطمئنا عليه

-

أو : للاطمئنان.

أتغاضى عن هفوات الزميل ؛ استبقاء لمودته

-

أو : لاستبقاء مودته.

أحترم القانون ؛ دفعا للضرر

-

أو : لدفع الضرر.

ب

/ تنزهت ؛ طلب الراحة

-

أو : لطلب الراحة.

تحفظت فى كلامى ؛ خشيه الزلل

-

أو : لخشية الزلزل.

ألتزم الاعتدال ؛ رغبه السلامه

-

أو : لرغبه السلامه.

أسأل الخبير ؛ قصد الاسترشاد

-

أو : لقصد الاسترشاد.

ج

أجلس بين الأصدقاء ؛ الصلح

-

أو : للصلح.

أطلت المشى بين الزروع ؛ التمتع بها

-

أو : للتمتع بها.

أسعى بين المتخاصمين ؛ التوفيق

-

أو : للتوفيق.

هجرت الصحف الهزليه ؛ التفور منها

-

أو : للنفور.

كل جملة من الجمل المعروضه تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتى ، ما الداعى أو : ما السبب فى أنك لازمت البيت؟ الجواب : الاستجمام. ما العله ، أو : ما السبب فى أنك زرت المريض؟ ... الاطمئنان.

ما السبب فى تغاضيك عن هفوات زميلك؟ استبقاء الموده ... وهكذا باقى الأمثله ؛ حيث يدل كل مثال على أنه يصلح سؤالاً عن السبب (1) ، جوابه كلمه معه فى جملته.

ولو لحظنا الكلمه الواقعه جواباً لوجدناها : مصدرًا ، يبين سبب ما قبله (أى : علتة ...) ويشارك عامله فى الوقت ، وفى الفاعل ؛ لأن زمن الاستجمام وفاعله

ص: ٢٢٤

١- والغالب أن تكون أداه الاستفهام هى : «لماذا»؟ أو : «لم»؟ ، أو : «ما»؟ ، أو نحوها من كل ما يسأل به عن السبب.

هو زمن ملازمه البيت وفاعلها. وزمن الاطمئنان وفاعله ، هو زمن زياره المريض وفاعلها ... وكذا الباقي ...

فكل كلمه اجتمعت فيها الأمور - أو الشروط - الأربعة السالفه تسمى : «المفعول له» ، أو : «المفعول لأجله» (١) فهو : المصدر (٢) الذى يدل على سبب ما قبله (أى : على بيان علتة) (٣) ويشارك عامله فى وقته ، وفاعله ...

أقسامه

المفعول لأجله ثلاثه أقسام (٤) ، مجرد من «أل» ، والإضافه ؛ كالقسم الأول : «ا». ومضاف ؛ كالقسم الثانى : «ب» ، ومقترن بأل ؛ كالقسم الثالث «ح». وهذا القسم دقيق فى استعماله وفهمه ، قليل التداول قديما وحديثا ، ومن المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله.

أحكامه

١ - من أحكامه أنه إذا كان مستوفيا للشروط جاز نصبه مباشره ، وجاز جره بحرف من حروف الجر التى تفيد التعليل ؛ وأوضحها (٥) : اللام - ثم : فى ،

ص: ٢٢٥

- ١- أى : لأجل شىء آخر ، بسببه حصل هذا المفعول. فالمراد : ما فعل لأجله فعل.
- ٢- أى الصريح. ومثله : المصدر الميمى ، واسم المصدر. وكذلك المصدر المنسبك ؛ (كالذى فى رقم ١ من هامش ص ٢٢٨) ، ومن المصدر الميمى قول الشاعر : وأمر تشتهي النفس ، حلو تركت مخافه سوء السماع أى : تركته خوف سوء السمع.
- ٣- ولأنه يبين عله ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله ؛ - لكيلا يصير مصدرا مؤكدا لعامله - . ولا من من معناه ، ولا يبين نوعه ، أو عدده ؛ لأن هذا كله مناقض للتعليل الذى هو شرط أساسى فى المفعول لأجله.
- ٤- إذا كان المفعول لأجله مضافا لمعرفه أو مقترنا «بأل» التى تفيد التعريف - فإنه يكون معرفه ، وإذا كان مجردا منهما فإنه يكون نكرة.

٥- من أمثله «فى» التى لبيان السبب (أى : للتعليل) قوله عليه السلام : «دخلت امرأه النار فى هره حبستها» ... أى : بسبب هره. ومن أمثله الباء التى لبيان السبب قوله تعالى : (فَيُظْلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) أى : بسبب ظلم. ومن أمثله «من» الداله على بيان السبب قوله تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ...) أى : بسبب إملاق (فقر). وسيجىء البيان التام عن هذه الأحرف مع نظائرها من حروف الجر ، فى الباب الخاص بها ، آخر هذا الجزء - ص ٤٠١ -

والباء ، ومن - والأمثلة السالفه توضح أمر النصب والجر باللام ، ومن الممكن حذف اللام من تلك الأمثلة ، ووضع حرف آخر من حروف التعليل مكانها.

لكنه فى جميع حالات جرّه لا يعرب - اصطلاحا - مفعولا لأجله ، وإنما يعرب جارًا ومجرورا متعلقا بعامله. وهذا برغم استيفائه الشروط ، وبرغم أن معناه فى حالتى نصبه وجره لا يختلف (١).

ومع أن النصب والجر جائزان - هما ليسا فى درجه واحده من القوه والحسن ؛ فإنّ نصب المجرّد أفضل من جره ، لشيوع النصب فيه ، ولتوجيهه الذهن مباشره إلى أن الكلمه «مفعول لأجله». وجرّ المقترن «بأل» أكثر من نصبه. أما المضاف فالنصب والجر فيه سيان. (وقد تقدمت الأمثلة للأنواع الثلاثه).

فإن فقد شرط من الأربعه (٢) لم يجوز تسميته مفعولا- لأجله ، ولا نصبه على هذا الاعتبار ؛ وإنما يجب جره بحرف من حرف التعليل السابقه ، إلا عند فقد التعليل ؛ فإنه لا يجوز جره بحرف من هذه الحروف الداله على التعليل ؛ منعا للتناقض.

فمثال ما فقد المصدريه : أعجبتنى الحديده ؛ لأشجارها ، وسرتنى أشجارها ؛ لثمارها ؛ فالأشجار والثمار ليستا مصدرين ، ولهذا لم يصح نصبهما مفعولين لأجله ، وصارتا مجرورتين.

ومثال ما فقد التعليل : عبت الله عباده ، واطعت الرسول إطاعه (٣) ... ولا يجوز فى هذين وأمثالهما الجر بحرف جر يفيد التعليل - كما سبق -.

ص: ٢٢٦

١- يرى بعض النحاه أن المفعول لأجله حين يكون منصوبا ، لا يكون منصوبا بالعامل الذى قبله ؛ وإنما يكون منصوبا على نزع الخافض (أى : عند نزع من مكانه ، وحذفه ؛ كما تقدم فى رقم ٤ من هامش ص ١٥٣ من باب : تعدى الفعل ولزومه) ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ؛ لما فيه من تكلف وتعقيد بغير فائده. ومثله الآراء الأخرى التى تزيد بعض الشروط أو تنقص. ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله «قليبا» ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل - غالبا - يكون بأمر قلبيه معنويه ، لا بأمر حسيه من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضا من باقى الشروط ...

٢- يرى بعض النحاه أن المفعول لأجله حين يكون منصوبا ، لا يكون منصوبا بالعامل الذى قبله ؛ وإنما يكون منصوبا على نزع الخافض (أى : عند نزع من مكانه ، وحذفه ؛ كما تقدم فى رقم ٤ من هامش ص ١٥٣ من باب : تعدى الفعل ولزومه) ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ؛ لما فيه من تكلف وتعقيد بغير فائده. ومثله الآراء الأخرى التى تزيد بعض الشروط أو تنقص. ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله «قليبا» ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل - غالبا - يكون بأمر قلبيه معنويه ، لا بأمر حسيه من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضا من باقى الشروط ...

٣- يرى بعض النحاه أن المفعول لأجله حين يكون منصوبا ، لا يكون منصوبا بالعامل الذى قبله ؛ وإنما يكون منصوبا على نزع الخافض (أى : عند نزع من مكانه ، وحذفه ؛ كما تقدم فى رقم ٤ من هامش ص ١٥٣ من باب : تعدى الفعل ولزومه) ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ؛ لما فيه من تكلف وتعقيد بغير فائده. ومثله الآراء الأخرى التى تزيد بعض الشروط أو تنقص. ومن الزيادة أن

يكون المفعول لأجله «قليلًا» ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل . -

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت : ساعدتني اليوم ؛ لمساعدتني إياك غدا (١).

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل : أجتب الصارخ ؛ لاستغاثته. لأن فاعل الإجابة غير فاعل الاستغاثته (٢).

ص: ٢٢٧

١- المراد من اتحاد المصدر مع عامله في الوقت أن يقع حدث العامل في أثناء زمن تحقق معنى المصدر ؛ مثل : هرب اللص جبنا ، أو : يقع أول زمن العامل في آخر زمن تحقق المصدر : نحو : حبست المتهم خوفا من فراره ، أو العكس ، نحو : جئتك حرصا على إفادتك.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : ينصب «مفعولا له» المصدر ، إن أبان تعليلا ؛ كجد شكرا ، ودن أي : ينصب على اعتباره مفعولا له إن أبان تعليل ما قبله ، أي : إن بين سبب ما قبله. وضرب لهذا مثلا هو : جد شكرا. بمعنى : جد لأجل الشكر ، فكلمه : «شكرا» مصدر بين سبب الجود. ومعنى : «دن» ، دأب الناس بجودك وفضلتك : ليشكروك. فهو فعل أمر من دان الرجل غيره بمعنى : صار دائئا له. ويصح أن يكون فعل أمر من : «دان» بمعنى : صار صاحب دين (بكسر الدال) وعلى المعنيين يصح أن يكون للفعل مفعول لأجله محذوف ؛ تقديره : شكرا. ويكون أصل الكلام : جد شكرا ، ودن شكرا. ثم قال في بيان بقيه الشروط : وهو - بما يعمل فيه - متحد وقتا ، وفاعلا ، وإن شرط فقد فاجره بالحرف ، وليس يمتنع مع الشروط ، كلزهد ذا قنع يريد : أنه يكون مفعولا- لأجله بشرط أن يكون متحدا مع عامله في الوقت والفاعل ، وهذا مراده من قوله بما يعمل فيه متحد. أي : وهو متحد بالذى يعمل فيه النصب. (والضمير عائد على المفعول له) فإن فقد شرط فاجر بالحرف ، ولا تنصب. ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتنعا مع استبقاء الشروط ؛ مثل : قنع زهدا ؛ فيصح : هذا قنع لزهد. وانتقل بعد ذلك لبيان درجة النصب والجر من القوه البلاغية عند دخولهما في أقسام المفعول لأجله ، فقال : وقل أن يصحبها المجرد والعكس في مصحوب «أل» وأنشدوا : لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالى زمر الأعداء (قل أن يصحبها : أي : يصحب الحرف. وأنته باعتبارها : كلمه. ويجوز التذكير باعتبار أنه حرف) فدخول حرف الجر على المجرد من «أل والإضافة» قليل ، ودخوله كثير على المقرون بأل ؛ مثل قول الشاعر القديم : لا- أقعد الجبن عن الهيجاء ... (أي : لا- أقعد عن الهيجاء الجبن ، يريد : للجبن ، أي : بسبب الجبن). ولم يتعرض ابن مالك للمضاف. وكلامه السابق يشعر بالحكم ، وهو أن النصب والجر سيان ، إذ بين أن أحد الثلاثة يكثر فيه النصب دون الجر ، وأن واحدا آخر يكثر فيه الجر دون النصب ، وسكت عن الثالث ، فالسكوت في هذه الحالة قد يوحي بجواز الأمرين على التساوى.

٢ - ومن أحكامه أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف ؛ كأن يقال : إن الله أهل للشكر الدائم ؛ فاعبده شكرا ، وأطعه .
والتقدير : أطعه شكرا ؛ فحذف الثاني لدلاله الأول عليه . ومثل : إن الضيف الذى سيزورنا جدير أن نظهر له التكريم فى كل
حركاتنا ؛ فنقف تكريما ، ونتقدم عند قدومه تكريما ، ونصافحه ، أى : نصافحه تكريما . ومثل ما سبق من قول ابن مالك : جد
شكرا وذن (١).

٣ - ومنها : أنه - وهو منصوب أو مجرور - يجوز تقدمه على عامله ؛ نحو : (طلبا للنزهه - ركبت الباخره) . (انتفاعا - شاهدت
تمثيل المسرحيه) . والأصل : ركبت الباخره ، طلبا للنزهه - شاهدت تمثيل المسرحيه ؛ انتفاعا . وقول الشاعر :

فما جزعا - وربّ الناس - أبكى

ولا حرصا على الدنيا اعترانى

والأصل : فما أبكى جزعا .

٤ - ومنها : جواز حذف عامله ؛ لوجود قرينه تدل عليه ؛ نحو : بعدا عن الضوضاء ؛ فى إجابته من سأل : لم قصدت الضواحي ؟ ...

٥ - ومنها : أنه لا يتعدد (٢) ؛ سواء أكان منصوبا أم مجرورا ؛ فيجب الاقتصار على واحد للعامل الواحد - ولا مانع من العطف
عليه أو البدل منه (٣) - لهذا قالوا فى الآيه الكريمة : (وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا) . أن كلمه : «ضرارا» مفعول لأجله ، والجار
والمجرور : (لتعتدوا) متعلق بها ، ولا يصلح أن يكون متعلقا بالفعل إلا عند إعراب : «ضرارا» حالا مؤوله ؛ بمعنى : مضارين .

ص : ٢٢٨

١- من أمثله حذفه - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٢٥ - قوله تعالى : (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) والأصل : كراهه أن
تضلوا . أى : كراهه ضلالكم ؛ فالمصدر المؤول مفعول له - كما نص على ذلك صاحب : «المغنى» عند الكلام على الحرف : لا
- . والمفهوم أن المفعول لأجله (وهو كلمه : كراهه) مضاف إلى المصدر المؤول بعدها ، ثم حذف المضاف ؛ فقام المضاف
إليه مقامه ، وأعرب إعرابه .

٢- لأن العله فى وجود الشيء لا تكون إلا واحده . والسبب الواحد لا يوجد إلا مسببا عنه واحدا .

٣- ومن أمثله العطف عليه قول على رضى الله عنه فى بعض الأشرار : «لا تلتقى بدمهم الشفتان ؛ استصغارا لقدرهم ، وذهابا عن
ذكرهم» ، ومن أمثله البدل قول أحد الباحثين : (ما تأملت الكون إلا- تجلت لى عظمه الله ، وعجائب قدرته ؛ فأطأطئ الرأس
إخباتا ، خشوعا ، وتواضعا ...) فالخشوع هو الإخبات بدل كل من كل - .

في مثل : جاءت السيارة صباحا ، ووقفت يمين الطريق ؛ ليركب الراغبون - تدل كلمة : «صباحا» على زمن معروف ؛ هو أول النهار وتتضمن في ثناياها معنى الحرف : «في» الدال على الظرفيه (٢) ، بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف ، ونقول : جاءت السيارة في صباح ، ووقفت يمين الطريق ؛ فلا يتغير المعنى مع وجود «في» ، ولا يفسد صوغ التركيب. فهو حرف عند حذفه هنا ملاحظ كالموجود ، يراعى عند تأديه المعنى ، ولأن كلمة : «صباحا» ترشد إليه ، وتوجه الذهن لمكانه ؛ وهذا هو المقصود من أن كلمة «صباحا» تتضمنه (٣).

ولو غيرنا الفعل : «جاء» ، ووضعنا مكانه فعلا آخر ؛ مثل : وقف - ذهب - تحرك ... - لبقيت كلمة : «صباحا» على حالها من الدلالة على الزمن المعروف ، ومن تضمنها معنى : «في». وهذا يدل على أن تضمنها معنى : «في» مطرد (٤) مع أفعال كثيرة متغيره المعنى.

ص: ٢٢٩

١- يسمى الظرف بنوعيه : «المفعول فيه» وهو نوع من شبه الجملة ، وكذا من شبه الوصف - كما سيجيء في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية.

٢- أى : «على أن شيئا في داخل شيء آخر» ؛ فالغلاف الخارجي هو الظرف ، وما في داخله هو : المظروف ؛ نحو : الماء في الكوب. وفي مثل : السفر اليوم ، يكون الظرف هو اليوم ، والمظروف هو السفر.

٣- فالمراد من تضمنها : أنها تشير إلى معنى «في» من غير أن تتضمن لفظ ، أو تنوب عنه في أداء معنا ، أو عمله ، أو تكتسب شيئا بهذا التضمن. ولو لا ذلك لوجب بناء هذه الظروف ؛ (لما يسميه النحاة : «السبب التضمني ، أو : المعنوي» ؛ وهو يمنع غالبا ، ظهور الحرف. (وقد سبق بيانه في الجزء الأول ، ص ٦٠ م ٧ - وهو يزيد الأمر هنا وضوحا) - مع أن أكثر الظروف معرب ؛ برغم تضمنه معنى : «في».

٤- أى : مستمر في مختلف الأحوال ، ومع كل الأفعال ومشتقاتها العاملة. غير مقصور على نوع معين منها. لكن يجب ملاحظه أمور ثلاثة. أولها : أن كلمة : «في» لا يصح التصريح بها مع الظروف التي لا تتصرف - كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٢٤٧ و «د» من ص ٢٥٤ - بخلاف المتصرفه. وثانيها : أن نوعين من الظروف المكانية لا ينصبهما إلا أفعال معينه خاصه ، أو مشتقاتها ؛ - - فلا يتضمنان - في الأعم الأغلب - معنى : «في» باطراد - كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٠ ، فالظروف الداله على المقادير لا- تنصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها ، والظروف التي تلاقى فعلها في الاشتقاق إنما ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله. ثالثها : أن أسماء الزمان التي تلاقى فعلها في الاشتقاق ، ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله ... (انظر «ج» من ص ٢٤١).

بخلاف ما لو قلنا : الصباح مشرق - صباح الخميس معتدل ، ... فإن كلمة : «الصباح» في المثالين ، وأشباههما تدل على الزمن المعروف ، ولكنها لا تتضمن معنى «في». فلو وضعنا هذا الحرف قبلها لفسد الأسلوب والمعنى ؛ إذ لا يصح أن يقال : في الصباح مشرق - ولا في صباح الخميس معتدل ؛ ومن أجل هذا لا يصح - اصطلاحا - تسميه كلمة : «الصباح» في هذين المثالين ظرف زمان ؛ لعدم وجود شيء مظروف فيها ، بالرغم من أنها تدل على الزمان فيهما.

وتدل كلمة : «يمين» في المثال الأول على المكان ؛ لأن معناها وقفت السيارة في مكان هو : جهة اليمين. وهي متضمنة معنى : «في» ، إذ نستطيع أن نقول : وقفت في جهة اليمين ؛ فلا- يتغير المعنى. ولو غيرنا الفعل ، وجئنا بآخر ، فأخر ... لظلت كلمة : «يمين» على حالها من الدلالة على المكان ، ومن تضمنها معنى «في» باطراد.

بخلاف قولنا : اليمين مأمونه - إن اليمين مأمونه - خلت اليمين ... فإنها في هذه الأمثلة - وأشباهها - لا تتضمن معنى الحرف : «في» ويفسد الأسلوب والمعنى بمجيئه ؛ إذ لا- يقال : في اليمين مأمونه. وكذا الحال في باقي الأمثلة وأشباهها ؛ لهذا لا يصح تسميتها في هذه الأمثلة ظرف مكان ، لعدم وجود شيء مظروف فيها ... فكلمة : «صباحا» في المثال الأول - ونظائرها - تسمى : ظرف «زمان». وكلمة «يمين» ونظائرها ، تسمى : «ظرف مكان».

فالظرف (1) هو : (اسم منصوب يدل على زمان أو مكان ، ويتضمن معنى :

ص: ٢٣٠

١- يسمى الظرف بنوعيه : «المفعول فيه - كما سبق في رقم ١ من هامش الصفحة الماضية - وقد يطلق الظرف في كلام الأقدمين - أحيانا - مرادا منه الجار مع مجروره. لأن كلمة : «الظرف» عندهم قد تشمل «شبه الجملة» بنوعيه ؛ وتطلق على كل منهما. صرح بهذا «المعنى» و «الهمع ح ١» - في مبحث : «كيف». وكذا الخضرى - وغيره. - في ج ١ باب : «المبتدأ والخبر» عند بيت ابن مالك : «وفي جواب كيف زيد؟ قل دنف ...» وانظر النحو الوافي (ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٢ من الطبعة الثالثة - وشبه الجملة يسمى أيضا : «شبه المشتق ، أو : شبه الوصف» للسبب المدون في رقم ٤ من هامش ص ٣٤٧).

«في» باطراد (١) ... وينقسم إلى ظرف زمان ، وظرف مكان (٢).

أحكام الظرف بنوعيه – أشهرها

١ - أنه منصوب (٣) على الظرفية (٤) ، فلو كان مرفوعا ، أو منصوبا لداع آخر غير الظرفية ، أو مجرورا (٥) ولو كان الجار هو «في» الداله على الظرفية - فإنه لا يسمى ظرفا ، ولا يعرب ظرفا ، ولو دلّ على زمان أو مكان.

وناصبه - ويسمى : عامله - إما مصدر ؛ نحو : المشى يمين الطريق أسلم ، والجري وراء السيارات يعرض للأخطار. وإما فعل (٦) لازم أو متعد ، نحو : أنجزت عملي مساء ، ثم قعدت أمام المذياع ، أتمتع به. وإما وصف (٧) حقيقي عامل ، (اسم فاعل ، اسم مفعول ...) ، نحو الطيارة مرتفعه فوق السحاب ، والسحاب مركوم تحتها لا يعوقها. وإما وصف تأويلا ؛ ويراد به الاسم الجامد المقصود منه الوصف بإحدى الصفات المعنويه ، مثل : أنا عمر عند الفصل في قضايا الناس ، وأنت معاويه ساعه الغضب ، فالظرف : «عند» منصوب بكلمه : «عمر» ، والمراد منها : «العدل». وكلمه : «ساعه» منصوبه بكلمه : «معاويه» والمراد منها : الحليم (٨).

ص : ٢٣١

١- أى : بأن يتعدى إليه كل الأفعال مع بقاء تضمينه في المعنى لذلك الحرف الدال على احتواء الظرف لمعنى عامله. إلا الظروف التي أشرنا إليها (في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٩) ومنها نوعان لا يتضمنان معنى «في» إلا في حالات معينه يكون فيها الفعل العامل أو مشتقاته من نوع معين ؛ فهما بسبب هذا التعيين لا يتضمنان معنى «في» باطراد.

٢- وفي هذا يقول ابن مالك : الظرف وقت أو مكان ضمنا : «في» ، باطراد ؛ «كهنأ» امكث «أزمنأ» والأحسن في : «ضمنا» أن تكون ألفه للتثنيه المراد منها الوقت والمكان. وكلمه : «أو» للتثنيه ، بمعنى الواو.

٣- إما مباشره ؛ لأنه معرب ، وإما مبني في محل نصب.

٤- انظر «ا» من ص ٢٤٤ حيث الكلام على الظرف المتصرف.

٥- كالصور التي يجب فيها جره بالحرف : «في» وإعرابهما بعد ذلك خبرا للمبتدأ - وقد سبقت في باب المبتدأ والخبر ، ج ١ م ٣٥ -.

٦- تام أو ناقص ، جامد أو مشتق ... (وسيجيء الكلام على سبب التعلق في ص ٢٣٦ وفي باب حروف الجر ، ص ٤٠٥ ب).

٧- أى : مشتق.

٨- وقد يكون ناصبه هو العامل في المنادى ؛ كقول الشاعر : يا دار بين النقا والحزن ما صنعت يد التوى بالألى كانوا أهاليك؟ وسيجيء بيان هنا ، وفي باب المنادى ، ج ٤ م ١٢٧ -

ولا بد أن يتعلق (١) الظرف بناصبه (أى : بعامله) وليس من اللازم أن يكون عامله متقدما عليه ؛ كالأمثله السالفه ، فقد يكون متأخرا عنه ؛ كقولهم : «الحرّ عند الحميّة لا يسطاد ، ولكنه عند الكرم ينقاد ، وعند الشدائد تذهب الأحقاد». والمشهور أنه لا يتعلق بعامله المباشر إن كان هذا العامل حرفا من حروف المعانى (٢).

ص: ٢٣٢

١- معنى التعلق موضح فى «ب» ص ٢٥١ وفيها أن التعلق قد يكون بعامل معنوى ، هو : «الإسناد».

٢- المراد من حروف المعانى موضح ، فى صدر الجزء الأول (م ٥) عند الكلام على «الحرف» ونزيد هنا ما يقوله صاحب «المفصل» - فى ج ٨ ص ٧ - من أنها حروف جاءت عوضا عن الجمل ، ومفيده معناها ، بأوجز لفظ ، فكل حرف منها يفيد فائدتها المعنويه مع الإيجاز والاختصار ؛ فحروف العطف جىء بها عوضا عن : «أعطف» وحروف الاستفهام جىء بها عوضا عن : «أستفهم». وحروف النفى إنما جاءت عوضا عن : «أجحد» ، أو : «أنفى» ، وحروف الاستثناء جاءت عوضا عن : «أستثنى» ، أو : «لا أقصد» ، وكذلك لام التعريف نابت عن : «أعرّف» ، وحروف الجر جاءت لتتوب عن الأفعال التى بمعناها ؛ فالباء نابت عن : «ألصق - مثلا - والكاف نابت عن أشبه ، وكذلك سائر حروف المعانى : كأحرف النداء والتمنى ... وقد عقد صاحب المغنى - فى الجزء الثانى من كتابه - فصلا عن شبه الجمله بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) ؛ عنوانه : «هل يتعلقان بأحرف المعانى»؟ ملخصه : أن هناك ثلاثه آراء : أولها : المنع مطلقا ، وهو المشهور. ثانيها : الجواز مطلقا. ثالثها : التفصيل ؛ فإن كان حرف المعنى نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيباه ، لا الأصله ، وإلا فلا ؛ فنحو «يا لمحمد» يكون الجار والمجرور متعلقين بالحرف : «يا» ؛ لنيابته عن «أدعو» ، أو : «أنادى». وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فمثلوا له بقول الشاعر : وما سعاد غداه البين إذ رحلوا إلا أغنّ غضيض الطّرف مكحول فالظرف : «غداه» ظرف للنفى ، أى : انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأغن ، ولا يصح تعلقه بما بعد «إلا» لأن معمول المستثنى لا يتقدم عليهما - كما سيجىء فى باب ص ٣٠٣ م ٨١ - . ومثل : ما ضربت الغلام للتأديب. فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فالجار والمجرور متعلقا بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، وللتأديب تعليل للضرب المنفى. أما إذا قصدت نفى الضرب على كل حال فالجار والمجرور متعلقان بالنفى ، والتعليل له. أى : أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ، لأنه قد يؤدب بعض الناس بالصفح عنه ، وتركك إياه دون أن تضربه. ومثله فى التعلق بحرف النفى عندهم : ما أكرمت المسىء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته ؛ إذ لو علق هذا بالفعل لفسد المعنى المراد. ومثل هذا قوله تعالى : (ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) ؛ فالباء متعلقه بالنفى ؛ إذ لو علق الجار والمجرور بكلمه : «مجنون» ولم يتعلقا بالنفى - لأفاد نفى جنون خاص ؛ هو الجنون الذى يكون من نعمه الله. وليس فى الوجود جنون هو نعمه ، ولا- المراد نفى جنون خاص ... و... ثم قال صاحب المغنى تعليقا على هذا الرأى ما نصه : - - «هذا كلام بديع. إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحه التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر التعلق بفعل دل عليه النافى ... و...» اه. وإذا كان الكلام السالف بديعا «كما يقول - بحق - صاحب المغنى» فكيف لا- يوافق عليه جمهوره النحاه بعد ما بدا له من تلك الآثار المعنويه الهامه التى كشفها أصحابه ، وأبانوا جليل قدرها؟ لهذا لم يكن بد من الاطمئنان إلى ذلك الكلام والاقصصار عليه ، وإن خالفه الجمهور بغير حجه واضحه. اللهم إلا إن كان القصد أن التعلق بالفعل أظهر وأبين. فهذا صحيح.

٢ - أن عامله قد يحذف جوازا ، أو وجوبا ؛ فيحذف جوازا حين يدل عليه دليل ؛ كأن يقال : متى حضرت؟ فيجاب : يوم الجمعة ؛ أى : حضرت يوم الجمعة . ومتى وصلت يوم الجمعة؟ فيجاب : مساء . أى : وصلت مساء ، ومثل : كم ميلا مشيت؟ فيجاب : ميلين ؛ أى : مشيت ميلين ، ويسمى الظرف الذى ذكر عامله أو حذف جوازا لوجود قرينه تدل عليه : «الظرف اللغو» . أما الذى حذف عامله وجوبا فيسمى : «الظرف المستقر» (١) . ويجب حذف هذا العامل فى سته مواضع :

أن يقع خبرا ، أو حالا ، أو صفه ، أو صلة ، أو مشتغلا (٢) عنه ، أو لفظا مسموعا عن العرب محذوفا فى أكثر استعمالهم . فمثال الخبر : الأزهار أماننا ، والزرور حولنا . ومثال الحال : هذا الأسد أمام مروضه كالفأر . ومثال الصفه : إن شهاده زور أمام القضاء قد تحفر هوه سحيقه تحت أقدام شاهدها ، ومثال الصله : احتفيت بالصديق الذى معك . ومثال الاشتغال : يوم الأحد سافرت فيه (٣) . ومثال المسموع : حينئذ الآن .

ص: ٢٣٣

١- تكلمنا بإسهاب عن الظرف «اللغو» ، والظرف «المستقر» ، - بفتح القاف - وعن سبب التسميه ؛ وما يصحها من أحكام مختلفه ؛ فى الجزء الأول (فى ص ٢٧١ م ٢٧ و ٣٤٦ م ٣٥) وهى أحكام هامه (منها : أن الظرف اللغو لا يقع بنفسه خبرا ، ولا صله وإنما الذى يقع هو عامله المذكور ، أو المحذوف جوازا لقرينه - كما سيجىء ، فى ص ٢٣٦ -) وبعضها يؤدى إلى تيسير محمود . ثم عدنا إلى الكلام المفصل مره أخرى فى هذا الجزء الثانى بمناسبة الكلام على حروف الجر ، وتعلقها بعامل محذوف - وغيره - وآثاره من النواحي المختلفه (ص ٤١٣) . والموضوع كله جدير بالإطلاع عليه .

٢- تقدم باب الاشتغال فى هذا الجزء ص ١٢١ .

٣- القياس فى الاشتغال بمعناه العام أن نقول : سافرت ، إلا أن الضمير العائد على الظرف يغلب جره بفى . وقد تحذف تيسيرا وتوسعا ؛ - كما قالوا - على تخيل أن الفعل اللازم متعد بنفسه . وبناء على هذا التخيل يكون الضمير المتصل به مباشره ، مفعولا به ، لا ظرفا - بالرغم من أنه عائد على الظرف - ، - - ويصير الفعل متعديا بنفسه . (راجع الصبان فى هذا الموضوع ، ثم المفصل ج ٢ ص ٤٦) . وهذا التخيل يؤدى إلى اللبس والخلط بين المتعدى واللازم . فالخير فى إبقاء حرف الجر وجوبا كما يرى كثره النحاه . أما عند حذفه فالأنسب إعراب الضمير ظرفا لأنه راجع إلى الظرف - (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٣٩) ومما فيه إشاره إلى التخيل السالف كلام «أبى على القالى» فى كتابه : «ذيل الأمالى والنوادر» - ص ٣ - عند عرضه قصيده الأبيرد الرياحى فى رثاء أخيه ، ومطلعها : تطاول ليلى لم أنمه تقلبا كأن فراشى حال من دونه الجمر قال : أبو على ، بعد الفراغ منها ما نصه : (قال أبو الحسن - يريد : أبا الحسن على بن سليمان الأخفش - من روى : «لم أنمه» جعله مفعولا به على السعه ، كما قالوا : «اليوم صمته» . والمعنى : لم أنم فيه ، وصمته فى اليوم . جعله مثل : زيد ضربته) اه . ومثل هذا فى كتاب : «الكامل للمبرد» - ص ٢٧ - فقد نقل فى باب عنوانه : «من كلام العرب الاختصار» حذف كلمه «فى» من قول العرب : «أقمت ثلاثا ما أذوقهن طعاما ولا شرابا» ، وقول الراجز : «فى ساعه يحبها الطعام» - ببناء المضارع للمجهول - ثم قال بعد ذلك : (يريد فى ساعه يحب فيها الطعام . وكذلك الأول معناه ما أذوق فيهن ... وذلك أن ضمير الظرف تجعله العرب مفعولا به على السعه كقولهم يوم الجمعة سرتة ، ومكانكم قمته ، وشهر رمضان صمته ... فهذا يشبه فى السعه بقولك : «زيد ضربته» ، وما أشبهه ، فهذا بين) . اه .

والعامل المحذوف فى الثلاثة الأولى يصح أن يكون وصفاً أو فعلاً ؛ فالتقدير على اعتباره وصفاً هو : (مستقر ، أو موجود ، أو كائن ، أو حاصل ... وأشبه هذا مما يناسب.) وعلى اعتباره فعلاً هو : (استقر - وجد - كان ؛ بمعنى : وجد - حصل ... وأشبه هذا مما يناسب.) أما مع الصلة فيجب أن يكون فعلاً (١) ؛ لأن الصلة لغير «أل» لا بد أن تكون جملة فعلية ، والوصف مع مرفوعه ليس جملة (٢). والأحسن فى «المشغول عنه» هنا وفى «المسموع» أيضاً أن يكون فعلاً ، فأصل المشغول عنه : سافرت يوم الأحد سافرت فيه. وأصل المسموع : حينئذ الآن. أى :

ص: ٢٣٤

١- وكذلك العامل المحذوف فى - القسم ، لأن القسم والصلة - لغير أل - ، لا يكونان إلا جملتين ، ولن يتحقق هذا إلا بتقدير العامل المحذوف فعلاً ، وليس اسماً مشتقاً يشبهه - كما سيجىء فى باب حروف الجر ص ٤٦٠ - أما صلة «أل» فصفه صريحه ؛ فيجب أن يكون المحذوف اسماً مشتقاً يصلح أن يكون صلة لها على الوجه الذى تقدم بيانه عند الكلام عليها فى باب الموصول والصلة (ج ١ ص ٢٥٣ م ٢٦ و ٢٧١ م ٢٧).

٢- إذا كان المحذوف فى الصلة وغيرها هو متعلق الظرف فهل يجوز أن نقول إن الظرف نفسه هو الصفه ، أو الصلة ، أو الحال ، أو الخبر ، ونستريح من التقدير؟ الجواب ؛ نعم ، (وتفاصيل هذا وأدلتها قد سبقت فى ج ١ ص ٢٧٢ ، م ٢٧ وفى باب المبتدأ والخبر شبه الجملة. م ٣٥ وسيجىء تلخيصها فى الزيادة (ص ٢٣٦) ، وفى باب حروف الجر (هامش ص ٤١٣).

١- هذا مثل يقال لمن ذكر أمرا تقادم عهده ، أى : حصل ووقع ما تقوله حين إذا كان كذا وكذا ، واسمع الآن كلامى ؛ فهما جملتان. والمقصود منعه من ذكر ما سبق ، وأمره بسماع ما يقال له الآن. وفى نصب الظرف وحذف عامله جوازا أو وجوبا يشير ابن مالك بقوله : فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان ، وإلما فانوه مقدرًا وكلّ وقت قابل ذاك ، وما يقبله المكان إلّا مبهما نحو : الجهات ، والمقادير ، وما صيغ من الفعل ؛ كرمى من رمى الظرف يقع فيه المعنى إما من المصدر المجرد ، أو من الفعل ، أو من الوصف العامل. وهو هنا يقول : انصب الظرف بالعامل الذى معناه يقع فى هذا الظرف. فالمراد : انصبه بواحد من الأشياء السالفة إن كان موجودا ، وإلا- فقدره. ثم بين أن كل وقت ، - أى : ظرف للزمان - يقبل النصب على الظرفيه ؛ مبهما كان أم مختصا. أما ظرف المكان فلا ينصب منه إلا ما ذكره من الجهات ، والمقادير ، وما صيغ من الفعل. (وسياتى شرح هذا فى ص (٢٣٩).

إذا كان عامل الظرف محذوفا وجوبا في بعض المواضع (١)، فما الداعى إلى ملاحظته عند الإعراب ، ووجوب تقديره في تلك المواضع ، واعتباره هو الخبر أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة ، أو ... دون الظرف نفسه؟ لم لا يكون الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة ، أو ... في تلك المواضع ما دام متعلقه المحذوف واجب الحذف ، ولا يصح ذكره بحال؟ وإذا كان كلام العرب خاليا منه دائما فكيف عرفنا أنه محذوف؟ إن الحكم بالحذف يقتضى علما سابقا ومعرفة من اللغة بأن هذا المحذوف - أو نظائره - قد وجد حقيقه في الكلام العربى ، ثم حذف لسبب طارئ. وهذه المعرفة لم توجد حقا. فكيف حكمنا - إذا - بأنه محذوف؟ ... إلى غير هذا مما يحتج به المعارضون ، وينتهون منه إلى أن الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو ... أو ... وليس من اللازم فى رأيهم أن يكون هذا الظرف منصوبا بالعامل المحذوف ، فقد يكون منصوبا بشيء آخر فى الجملة ، أو بعامل معنوى كالحذف ... أو بغير عامل ... ولا ضرر فى هذا عندهم.

وفريق منهم يقول إن خصائص العامل - ومنها : معناه ، وتحمله للضمير - قد انتقلت للظرف ؛ فلا ضرر أن يكون الظرف نفسه بعد هذا هو الخبر ، أو : الصفة ... أو ... (وقد أشرنا لهذا الرأى فى ص ٤١٣ ، وسبق إيضاحه فى الجزء الأول (هامش ص ٢٧١ م ٢٧ وص ٣٤٦ م ٣٥) ، وأنه رأى مقبول عند بعض القدامى المحققين).

أما الذين يهتمون أن يكون العامل المحذوف هو الخبر ، أو الصفة ... أو ... دون الظرف ، ويشترطون أن يكون للظرف فى تلك المواضع متعلقا هو الخبر أو الصفة ... فلهم حجه منطقيه قويه. ولكنها على قوتها تتسع للتيسير والتخفيف بغير ضرر ، وتنتهى إلى ما يقوله المعارضون ؛ هى : أن الزمان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد ، أو لا يستمر فيه حادث موجود ، فخلو الزمان من أحداث جديده أو مستمره - محال. وبتعبير أدق : لا- بدّ من اقتران كل حادث بزمان ، ويستحيل أن يوجد حادث فى غير زمان. ولهذا سمي

ص: ٢٣٦

الزمان ظرفا ؛ تشبيها بالظرف الحسى - كالأوانى والأوعية التى توضع فى داخلها الأشياء. وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرون - حتما - بالحادث المتصل به الواقع فيه ، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد «الوجود المطلق» من غير زياده معنويه عليه. فهو معروف ، فلا داعى لذكره ؛ إذ لا فرق فى المعنى بين : قولنا : «السفر حاصل غدا» ، وقولنا : «السفر غدا» لأنه هو والزمان متلازمان كما سلف ؛ فذكر الثانى كاف فى الدلاله على وجود المحذوف ؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود. هذا من الناحيه العقليه المحضه (١).

وهناك شىء آخر يقولونه فى شبه الجمله الواقع خبرا - أو غير خبر - من الأشياء التى سلفت ؛ هو : أن اللفظ الدال على الزمان لا يكمل وحده - بغير متعلقه - المعنى الأساسى للجمله ، ولا يستقل بنفسه فى تحقيق فائده تامه ، وإنما يجىء لتكملة معنى آخر فيما يسمى : «العامل» ؛ فليس من شأن اللفظ الزمانى أن يتمم المعنى الأساسى المراد بغير ملاحظه العامل المحذوف ؛ فلو لا ملاحظته فى مثل : «السفر يوم الخميس» لكان المعنى : السفر زمان ، وهذا الزمان يوم الخميس ، وبعبارة أخرى : السفر هو يوم الخميس نفسه ، ويوم الخميس هو السفر ، والمعنى - لا شك - فاسد ، لأن الثابت المقرر من استقراء كلام العرب يوجب أن يكون الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، والمبتدأ هو الخبر فى المعنى كذلك.

ومثل هذا يقولون فى ظرف المكان ؛ فالمكان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جديده ، أو تستمر فيه أحداث قديمه ؛ فالحوادث والأماكن مقترنان متلازمان على الدوام ، فذكر الثانى فى الكلام كاف فى الدلاله على وجود المحذوف الملاحظ حتما ، فيتساوى المعنى بين : «على وجود فى البيت» و «على فى البيت». هذا إلى أن ظرف المكان وحده بغير ملاحظه عامله المحذوف لا يتمم المعنى الأساسى المراد ، ولا يكمل القصد ؛ فالمكان إنما يجىء لتكملة معنى ، ولا يمكن

ص: ٢٣٧

١- بل إن الظرف بنوعيه لا بد أن يدل فى أصله على : «الوجود المطلق» ثم يمتاز «اللغو» بدلالته - فوق هذا - على معنى خاص آخر كالأكل أو الشرب أو غيرهما مما يزداد عليه فيجعله خاصا مقيدا بعد أن كان عاما مطلقا. وسيجىء للموضوع بيان فى باب : «حروف الجر». عند الكلام على شبه الجمله - رقم ٢ من هامش ص ٤١٣ -.

أن يستقل بإيجاد معنى أساسى جديد. وإذا ثبت أن لكل حادثه زمنا فلا بد لها من مكان أيضا. وإذا استحال أن يخلو زمان من حادثه استحال أن يخلو مكان من حادثه أيضا. ولو لا ملاحظه المحذوف لكان المبتدأ فى مثل : «الجلوس فوق» هو نفس الخبر ، أى : أن : الجلوس هو «فوق» ، «وفوق» هو الجلوس ذاته. وهذا معنى فاسد ، لما تقدم من أن المبتدأ هو الخبر فى المعنى ، والخبر هو المبتدأ فى المعنى فى غير هذه المواضع.

ومثل هذا يقولون فى الجار مع مجروره .

تلك هى الأدله القويه ولا حاجه لغير المتخصصين بمعاناتها. وحسبنا أن نساير الرأى القائل بأن شبه الجملة هو الخبر ، أو الحال ، أو ... على الوجه المدون فى الجزء الأول فى الصفحات المشار إليها.

ص: ٢٣٨

٣ - أن أسماء الزمان الظاهره (١) كلها تصلح للنصب على الظرفيه ، يتساوى فى هذا ما يدل على الزمان المبهم (٢) وما يدل على الزمان المختص (٣) ، فمثال الأول : عملت حيناً ، واسترحت حيناً ، ومثال الثانى : قضيت يوماً سعيداً فى الضواحي ، وأمضيت يوماً الخميس فى الريف. كما يتساوى فى هذا ما كان منها جامداً ؛ مثل : يوم ، وساعه ... وما كان مشتقاً مراداً به الزمان ؛ كصيغتي : «مفعل ، ومفعل» - بفتح العين وكسرهما - القياسيتين الداليتين على «الزمان» ، بشرط أن تكون الصيغ القياسيه المشتقه جاريه على عاملها (أى : مشتركه معه فى مثل حروفه الأصلية) ، مثل : قعدت مقعد الضيف ، أى : زمن قعود الضيف (٤).

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفيه إلا بعض أنواع :

ص: ٢٣٩

١- بخلاف المضمرة كضمير الظرف - فى مثل : يوم الجمعة سرت فيه - فإنه ظرف يجر بالحرف ، «فى» وجوبا ؛ فلا يقال : سرته ، إلا- على رأى يبيح التوسع بحذف حرف الجر قبله ، وإعرابه مفعولاً به. (وقد سبق البيان والتفصيل فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٣).

٢- اسم الزمان المبهم هو : النكره التى تدل على زمن غير محدود ، (أى : غير مقدر بابتداء معين ونهايه معروفه) ؛ مثل : حين ، وقت ، مده ، زمن. أو : تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، - عشيه - غداه. (كما سيجىء فى ص ٢٧٩ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب فى باب الإيضاح ج ٣ م ٩٤) والمختص عكسه ؛ ومنه المقدر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلميه ؛ كرمضان ، أو بالإضافه مثل : زمن الشتاء ، أو بأل ، مثل : اليوم ... ومنه أيضا : المقدر غير المعلوم كالنكره المعدوده غير المعينه نحو : سرت يوماً أو يومين ، والنكره الموصوفه كسرت زمناً طويلاً- وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو : أن الظرف الزمانى المبهم بمنزله التأكيد المعنوى لزمن عامله. لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصول سير من الرجل فى زمن فات ، فإذا قلنا : «سار الرجل زمناً» كان المعنى أيضا : حصول سير الرجل فى زمن فات. فالظرف الزمانى لم يفد إلا التأكيد المعنوى للزمن ؛ كما قلنا. ومنه (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا) فكلمه : «ليلاً» ظرف زمان يؤكد زمن الفعل. «أسرى» ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً. أما الظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوى مع الزيادة الداله على الاختصاص. وعلى هذا يكون من الظروف الزمانيه ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال ، ومنها ما يؤكد مع زياده أخرى ؛ كالتشأن فى المصدر المبين للنوع أو للعدد ، - وقد سبق - وسيجىء الكلام على الظرف المؤكد والمؤسس فى «ب» من ص ٢٤٣. وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المبهمه التى سبق الكلام عليها فى ج ١ ص ٢٤١ م ٢٦. وبمناسبه الكلام على الظرف الزمانى المضاف تردد كتب اللغه (أن العرب لم تضيف كلمه : «شهر» إلا إلى «رمضان» والربيعين). لكن لا- مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى. ولا- مانع كذلك من ترك الإيضاحه إلى رمضان والربيعين وغيرها ؛ كما نص على ذلك النحاه.

٣- اسم الزمان المبهم هو : النكره التى تدل على زمن غير محدود ، (أى : غير مقدر بابتداء معين ونهايه معروفه) ؛ مثل : حين ، وقت ، مده ، زمن. أو : تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، - عشيه - غداه. (كما سيجىء فى ص ٢٧٩ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب فى باب الإيضاح ج ٣ م ٩٤) والمختص عكسه ؛ ومنه المقدر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلميه ؛ كرمضان ، أو بالإضافه مثل : زمن الشتاء ، أو بأل ، مثل : اليوم ... ومنه أيضا : المقدر غير المعلوم كالنكره المعدوده غير المعينه نحو : سرت يوماً أو يومين ، والنكره الموصوفه كسرت زمناً طويلاً- وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو : أن الظرف الزمانى المبهم بمنزله

التأكيد المعنوى لزمن عامله. لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصول سير من الرجل فى زمن فات ، فإذا قلنا : «سار الرجل زمنا» كان المعنى أيضا : حصول سير الرجل فى زمن فات. فالظرف الزمانى لم يفد إلا التأكيد المعنوى للزمن ؛ كما قلنا. ومنه (سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا) فكلمه : «ليلا» ظرف زمان يؤكد زمن الفعل. «أسرى» ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلا. أما الظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوى مع الزيادة الداله على الاختصاص. وعلى هذا يكون من الظروف الزمانيه ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال ، ومنها ما يؤكد مع زياده أخرى ؛ كالشأن فى المصدر المبين للنوع أو للعدد ، - وقد سبق - وسيجىء الكلام على الظرف المؤكد والمؤسس فى «ب» من ص ٢٤٣. وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المبهمه التى سبق الكلام عليها فى ج ١ ص ٢٤١ م ٢٦. وبمناسبه الكلام على الظرف الزمانى المضاف تردد كتب اللغه (أن العرب لم تضيف كلمه : «شهر» إلا إلى «رمضان» والربيعين).« لكن لا- مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى. ولا- مانع كذلك من ترك الإضافة إلى رمضان والربيعين وغيرها ؛ كما نص على ذلك النحاه.

٤- انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤١ - (راجع أول «باب الظرف» فى ج ١ - من حاشيتى الخضرى والصبان).

(أ) منها : المبهم (١) وملحقاته ؛ نحو : الجهات الست ، فى مثل : وقف الحارس أمام البيت - وطار العصفور فوقه ... فإن كان المكان مختصاً لم يصح نصبه على الظرفيه ، ووجب جره بالحرف : «فى» إلا فى حالتين :

الأولى : أن يكون عامل الظرف المكانى المختص هو الفعل : «دخل» أو : «سكن» أو : «نزل» فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثه ؛ نحو : دخلت الدار ، وسكنت البيت ... ونزلت البلد ... والأحسن فى إعراب هذه الصور وأشباهاها أن يكون كل من «الدار» ، و «البيت» ، و«البلد» مفعولاً به - لا ظرفاً - ويكون الفعل قبلها متعدياً (٢) إليها بنفسه مباشره .

الثانيه : أن يكون الظرف المكانى المختص هو كلمه : «الشام» وعامله هو الفعل : «ذهب». فقد قال العرب : «ذهبت الشام» ويعرب هنا ظرفاً - ومثله الظرف المختص : «مكه» مع عامله الفعل : «توجه» فقد قال العرب أيضاً : توجهت مكه. فنصب ظرفاً مع هذا الفعل وحده. و «الشام» و «مكه» ظرفان مكائتان على معنى : «إلى».

(ب) ومنها : المقادير (٣) ، نحو : غلوه (٤) - ميل - فرسخ - بريد ...

ص: ٢٤٠

١- المراد به : ما ليس له هيئه ولا شكل محسوس ، ولا حدود تحصره وتحدد جوانبه ؛ مثل : الجهات الست - وما يشبهها فى الشيوخ - وهى (أمام - خلف - يمين - شمال - فوق - تحت) والمختص : عكسه ؛ مثل : بيت - دار - غرفه - وقد ألحق بالجهات الست ألفاظ ستجىء ؛ فى «أ» من ص ٢٤٣ منها : عند ، ولدى ... وهناك تفصيل آخر فى باب الإضافه ج ٣ م ٩٤ .

٢- لنستريح من النصب على نزع الخافض ، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفاً منصوباً .

٣- ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٩ ورقم ١ من هامش ص ٢٣١) وهو أن الظروف الداله على المقادير لا تتضمن معنى : «فى» باطراد ؛ وإنما تتضمنها أحياناً قليله لأن ناصبها لا بد أن يكون من أفعال السير ، أو مشتقاتها ؛ فلا توجد : «فى» مع ناصب آخر. وكذلك النوع الآتى : وهو ما صيغ من ماده فعله وحوى حروفه ، فإن هذا الظرف لا يتضمن معنى «فى» باطراد لأن ناصبه من فعل أو وصف يعمل عمله ، لا بد أن يكون مشتركاً معه فى حروف صيغته فلا توجد «فى» مع غيره . ففى هذين النوعين لا- تطرد «فى» ؛ إذ توجد مع بعض الأفعال المعينه ومشتقاتها دون بعض آخر لا يمكن أن يتضمنها معنوياً ؛ لأنه غير صالح للعمل فى النوعين السالفين. هذا ، وقد اختلف النحاه فى المقادير ؛ أهى من المبهم ، أم قسم قائم بذاته ، أم شبيهه بالمبهم ... ولسنا فى حاجه إلى العناء ؛ فاعتبارها قسماً مستقلاً أنسب ؛ وليست من المبهم ؛ لأنها معلومه المقدار ، ولكنها مختلفه الابتداء ، والانتهاى ، والبقيه ، بحسب الاعتبار ؛ فليس لها جهه ثابتة مستقره فيها ، فالميل قد يكون فى بلد ، وقد يكون فى غيرها ... ، يكون فى صحراء ، وقد يكون فى حضر ، وقد يكون فى الشرق بالنسبه لشيء آخر ، أو فى الغرب ، وهكذا .

٤- الغلوه : مائه باع تقريباً ، أو : هى أبعد مسافه يقطعها السهم. والميل : ألف باع ، والفرسخ : ثلاثه أميال ، والبريد : أربعه فراسخ

...

و... مثل : مشيت غلوه ، ثم ركبت ميلا ، ثم سرت فرسخا.

(ح) ومنها : ما صيغ. على وزن (١) : «مفعل» ، أو «مفعول» للدلالة على المكان ، بشرط أن يكون الوزن جاريا على عامله ، (أى : مشتركا معه فى مثل حروفه الأصيلة ، ومشتملا عليها) (٢) ، مثل : وقفت موقف الخطيب ، وجلست مجلس المتعلم - صنعت مصنع الورق ، وبنيت مبناه ... فلو كان عامله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف : «فى» ؛ نحو : جلست فى مرمى الكره (٣).

ومن ثم كان هذا النوع غير متضمن معنى «فى» باطراد ، ومستثنى من التضمن (٤) المطرد.

وهذا القسم يكون مختصا كالأمثله السالفه ، ومبهما ؛ نحو : وقفت موقفا - جلست مجلسا (٥).

ص: ٢٤١

١- - كما سبق فى ص ٢٣٩ - ويكون اسم الزمان والمكان من الثلاثى على وزن : مفعول (بفتح العين) إن كان مضارع فعله مفتوح العين ، أو مضمومها (مثل : يلعب - يقعد) أو : كان مضارعه معتل اللام ؛ نحو : يرمى. ويكون على وزن مفعول (بكسر العين) إن كان مضارع فعله مكسور العين ، مثل : يجلس ، أو : معتل الفاء فى أصلها مع سلامه اللام ، بشرط أن تكون الفاء واوا تحذف فى مضارعه ؛ مثل : يعد ، من : وعد. أما من غير الثلاثى فيكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميما مضمومه وفتح ما قبل الآخر ؛ مثل : «مستخرج» ومضارعه : «يستخرج» (وفى ج ٣ ص ٢٤٢ م ١٠٦ تفصيل الكلام عليهما وعلى أحكامهما).

٢- وكذلك ما سبقت إليه الإشارة (فى رقم ٣ ص ٢٣٩) وهو المشتق من مصدر الفعل للدلالة على الزمان - وتحقق فيه هذا الشرط - وكان منصوبا ؛ فإنه يصلح أن يعرب ظرف زمان ؛ كالمثال : قعدت مقعد الضيف ؛ أى : زمن قعود الضيف.

٣- وردت ألفاظ مسموعه بالنصب لا يصح القياس عليها. مثل قولهم : فلان يجلس من الباب مقعد القابله (أى : المولده) كناية عن قربه من الباب. وفلان مزجر الكلب ، ومتناط الثريا. كناية عن البعد فيهما.

٤- كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٩ وفى رقم ٣ من هامش ص ٢٤٠. وهذا والظروف المكانية الثلاثه : (المبهم - المقدار

- ما صيغ من الفعل) هى التى أشار إليها ابن مالك فيما سبق - رقم ١ من هامش ص ٢٣٥ - بقوله : ... وما يقبله المكان إلّا مبهما

٥- وإلى هذا أشار ابن مالك (وهو يسرد الأشياء التى تصلح للنصب على الظرفيه المكانية ؛ ومنها ما صيغ من الفعل كرمى من رمى ،) بقوله : وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما فى أصله معه اجتمع

ومما يلاحظ أن هذه الصيغه : (مفعول - مفعول) صالحه للزمان والمكان ويكون التمييز بينهما بالقرائن ؛ كأن يقال : متى حضرت؟ فيجاب : حضرت محضر القطار ؛ أى : زمن حضور القطار ؛ لأن «متى» للاستفهام عن الزمن. بخلاف : أين حضرت؟ فيجاب : حضرت محضر المجتمعين حول الخطيب ؛ لأن «أين» أداه استفهام عن المكان.

٤ - أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبه على الظرفيه لعامل واحد بغير إتباع (١) ، بشرط اختلافها فى جنسها ؛ (أى : اختلافها زمانا ومكانا) ؛ مثل : استرح هنا ساعه - أقم عندنا يوما. أما إذا اتفقت فى جنسها فلا تتعدد إلا فى صورتين ؛ إحداهما : الإلتباع ؛ بجعل الظرف الثانى بدلا (٢) من الأول ، نحو : أقابلك يوم الجمعة ظهرا. فكلمه : «ظهرا» بدل بعض من كلمه : يوم.

والأخرى ، أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو : المريض اليوم أحسن منه أمس. (فالיום وأمس ؛ ظرفان عاملها أفعل التفضيل : أحسن) وقد تقدم عليه واحد ، وتأخر واحد.

٥ - أنه يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؛ مسايه للرأى القائل بذلك ، توسعا وتيسيرا ؛ نحو : أعطيت السائل أمامك ويوم العيد - قرأت الكتاب هنا ويوم السبت الماضى.

٦ - إذا وقع الظرف خبرا فإنه يستحق أحكاما خاصه يستقل بها ، وقد سبق تسجيلها فى مكانها الأنسب. وهو باب : «المبتدأ والخبر» (٣) ومن تلك الأحكام أن يكون فى مواضع معينه باقيا على حالته من النصب ، وفى مواضع أخرى يكون مرفوعا أو مجرورا ولا يسمى فى هاتين الحالتين ظرفا ... إلى غير هذا من الأحكام الهامه المدونه فى الموضوع المشار إليه.

ص: ٢٤٢

- ١- أى : بغير أن يكون واحد منها تابعا للآخر ، (نعتا له ، أو عطفًا ، أو توكيدا ، أو بدلا).
- ٢- ولا يبدل الأكثر من الأقل - على الصحيح - ففى نحو : كتبت الرساله يوم الخميس سنه كذا ... يعرب الظرف الثانى (سنه) حالا من الأول ، وليس بدلا (راجع أول باب السادس من المغنى). وهذا رأى البصريين. لكن جاء فى «الهمع» ، ما يردده حيث قال - فى ج ٢ ص ١٢٧ باب بدل ما نصه : (المختار - خلافا للجدهور - إثبات بدل الكل من البعض ، لوروده فى الفصيح ... اه وسرد أمثله من القرآن والشعر تؤيد رأيه ، وقد ذكرناها فى باب البدل - ج ٣ م ١٢٣.
- ٣- ج ١ م ٣٥ ص ٤٣٧.

(١) عرفنا (١) «المبهم» من ظروف المكان ، وأنه يشمل أنواعا منها : «الجهات الست». وقد ألحقوا بهذه الجهات ألفاظا أخرى ، منها : عند -- لدى -- وسط -- بين -- إزاء -- حذاء ... واختلفوا فى مثل (٢) : داخل -- خارج -- ظاهر -- باطن -- جوف الدار -- جانب ، وما بمعناه (مثل : جهه -- وجه -- كنف) فى مثل : قابلته داخل المدينه أو خارجها ، أو ظاهرها ... ؛ فكثير من النحاء يمنع نصب هذه الكلمات على الظرفيه المكانية ؛ لعدم إبهامها ، ويوجب جرّها بالحرف : «فى». وفريق يجيز ، ويرى أنّ هذا هو الأنسب (٣) ، لما فيه من تيسير ، لأن تلك الكلمات الداله على المكان لا تخلو من إبهام ، فهى شبيهه بالمبهم ، وملحقه به. وكان الجدير بكل فريق أن يستند فى تأييد رأيه على موقفه من المسموع المأثور ، ويعتمد عليه وحده فى الاستدلال ، واستنباط الحكم ، فمن نصره السماع الكثير فرأيه هو الأقوى دون غيره. ولكنهم لم يفعلوا. ومن ثم يكون الرأى المحجيز أولى بالاتباع ، وإن كانت المبالغه فى الدقه والحرص على سلامه الأسلوب وسموه تقتضى البعد عن الخلاف باستعمال الحرف «فى» ؛ لاتفاق الفريقين على صحه مبيئه ؛ فيجرى التعبير اللغوى على سنن موحد.

(ب) من أنواع الظرف ما يكون مؤسّسا ؛ وما يكون مؤكّدا ، فالمؤسّس هو الذى يفيد زمانا أو مكانا جديدا لا يفهم من عامله ؛ نحو : صفا الجو اليوم ، فقضيته حول المياه المتدفقه ، وبين الأزاهر والرياحين. فكل من الظروف : (اليوم -- حول -- بين -- ...) يسمى : ظرفا مؤسسا ، أو تأسيسيا ؛ لأنه أسّس -- أى : أنشأ -- معنى جديدا لا يفهم من الجمله بغير وجوده.

والمؤكّد هو الذى لا يأتى بزمن جديد ، وإنما يؤكد زمنا مفهوما من عامله. ومن أمثله قوله تعالى : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا). فالظرف : «ليلا» لا جديد معه إلا التوكيد لزمّن الإسراء ؛ لأن الإسراء لا يكون إلّا ليلا ...

ومثله : سرت حيناً ومدّه ، لأن الظرف لم يزد زمنا جديدا غير الزمن الذى دل عليه الفعل (٤)

ص : ٢٤٣

١- فى ص ٢٣٩.

٢- من كل ما لا يدل على حقيقته بنفسه ، وإنما تعرف بما تضاف إليه ؛ مثل : مكان -- ناحيه -- أمام -- وراء -- جهه ... فيقال مثلا : مكان على -- ناحيه محمود ...

٣- راجع حاشيه الخضرى ، باب الظرف -- ج ١ -- ففهيها تلخيص الرأين ، وبيان الأنسب منهما ، وأنه المفهوم من كلام صاحب الهمع فى هذا الباب.

٤- انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٣٩.

الظرف بنوعيه قد يكون متصرفا ، وقد يكون غير متصرف.

(١) فالمتصرف هو الذى لا- يلزم النصب على الظرفيه ، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التى لا يكون فيها ظرفا ؛ كأن يقع مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مجرورا بالحرف : «فى» المذكور قبله ... أو ... فمثال الزمان المتصرف : يومكم مبارك ، ونهاركم سعيد. إن يومكم مبارك ، وإن نهاركم سعيد. جاء اليوم المبارك ... إنا نرقب مجيء اليوم المبارك - فى يوم العيد يتزاور الأهل والأصدقاء.

ومثال المكان المتصرف : يمينك أوسع من شمالك - العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبه ؛ وإنما وجهته الأمام. ومثل : الفرسخ ثلاثه أميال ، ونعرف أن الميل ألف باع (١).

وقد سبق (٢) أن الظرف بنوعيه إذا ترك النصب على الظرفيه إلى حاله أخرى غير النصب على الظرفيه - ولو إلى الجر «بفى» أو غيرها - فإنه لا يسمى ظرفا ، ولا يعرب ظرفا ، ولو دل على زمان أو مكان.

حكم الظرف المتصرف

١ - إما معرب منصرف ؛ مثل : يوم - شهر - يمين - مكان (٣).

٢ - وإما معرب غير منصرف مثل : غدوه (٤) ؛ وبكره (٥) ؛ وضحوه ؛

ص: ٢٤٤

١- وفى الظرف المتصرف يقول ابن مالك : وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرّف فى العرف أى : فى عرف النحاه واصطلاحهم.

٢- فى ص ٢٣١.

٣- انظر ما يختص بهذه الكلمه فى ص ٢٤٧ ،

٤- الوقت من طلوع الفجر إلى شروق الشمس. وفى ص ٥١١ كلام يختص بهذه الكلمه.

٥- الوقت من طلوع الشمس إلى الضحوه ، أى : الضحا ، وهو وقت ارتفاع الشمس فى الأفق.

بشرط أن تكون كل واحده علم جنس (١) على وقتها المعين المعروف ؛ سواء أكان هذا الوقت مقصودا ومحددا من يوم خاص بعينه ، أم غير مقصود ولا محدد من يوم معين. فهذه الثلاثه - وأشباهاها - متصرفه ؛ تستعمل ظرفا وغير ظرف ، وفي الحالتين تمنع من الصرف. وسبب منعها من الصرف : «العلميه والتأنيث اللفظي». فإن فقدت العلميه لم تمنع من الصرف ؛ وذلك لعدم التعيين (لأنها فقدت تعيين الزمن وتحديدته ؛ وصارت داله على مجرد الوقت المحض الخالي من كل أنواع التخصيص إلا بقريته أخرى للتعين) ؛ مثل : غدوه وقت نشاط ، يسرنى السفر غدوه والقدوم فى ضحوه ، بشرط أن يراد بهما مطلق زمن بغير تعيينه. ومن هذا قوله تعالى فى أهل الجنة : (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) (٢).

٣ - وإما مبنى. والمبنى قد يكون مبتيا على السكون ، مثل : «إذ» الواقعه «مضافا إليه» والمضاف زمان ، نحو : لاح النصر ساعه إذ أخلص المجاهدون - كان النصر يوم إذ جاهد المخلصون. أو مبتيا على الكسر ، مثل الظرف : «أمس» عند الحجازيين ؛ فى نحو : اعتدل الجوّ أمس.

(ب) أما غير المتصرف (٣) : فمنه الذى لا يستعمل إلا ظرفا ، ومنه ما يستعمل

ص: ٢٤٥

- ١- سبق إيضاحه فى مكانه المناسب (ج ١ ص ٢٠٠ م ٢٢ و ٢٠٨ م ٢٣).
- ٢- لزياده الإيضاح نسوق ما قاله الصبان فى هذا الموضوع من الجزء الثانى آخر باب الظرف. قال : عن «غدوه وبكره» - ومثلهما : ضحوه - ما نصه : «إنهما علمان جنسيان ؛ بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ؛ أعم من أن يكونا من يوم بعينه ، أو لا- وهذا معنى قولهم : قصد بهما التعيين أو لم يقصد ، كما وضع لفظ : أسامه علما للحقيقه الأسديه ، أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا. فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى ، لا النوعى ؛ إذ هو لا بد منه. فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين. ويؤيد ما ذكرناه قول الدمامينى : كما يقال عند قصد التعميم : أسامه شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامه فاحذره - يقال عند قصد التعميم غدوه أو بكره وقت نشاط ، وعند قصد التعيين لأسيرن الليله إلى غدوه أو بكره قال : وقد يخلوان من العلميه فينصرفان ، ومنه قوله تعالى : (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) ، وحكى الخليل : جئتكم اليوم غدوه ، وجئتني أمس بكره. والتعيين فى هذا لا- يقتضى العلميه حتى يمنع الصرف ؛ لأن التعيين أعم من العلميه ، فلا يلزم من استعمالهما فى يوم معين أن يكونا علمين ؛ لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول : رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا ، فيحمل على ما أردته من المعين ، ولا يكون علما» اه. ما نقله الصبان. ثم انظر الكلام عليهما فى ج ١ ص ١١٠ م ٢٢.
- ٣- ستجىء له أمثله أخرى فى «الزياده والتفصيل» ، ص ٢٥٠ وما بعدها.

ظرفا ، وقد يترك الظرفيه - ولا- يسمى ظرفا - إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : «من» - غالبا (١) - فمثال الذى لا يستعمل إلا ظرفا : «قطّ» (٢) ، و «عوض» (٣) و «بدل» ؛ بمعنى : مكان (مثل : خذ هذا بدل ذاك) ، و «مكان» بمعنى بدل. (أما «مكان» بمعناه الأصلي فظرف متصرف) «وسحر» (٤) ؛ إذا أريد به سحر يوم معين محدد ؛ نحو : أزورك سحر يوم السبت المقبل ؛ وإلا فهو ظرف متصرف ؛ نحو : تمتعت بسحر منعش ؛ فهل يساعفنى سحر مثله؟

ومثال ما يلزم النصب على الظرفيه وقد يتركها إلى شبهها : (عند ، ولدن ، وقبل ، وبعد ... و...) مثل : مكثت عندك ساعه ، ثم خرجت من عندك إلى بيتى - سأقصد الحدائق لدن الصبح حتى الضحا ، ثم أعود من لدنها - - حضرت قبل الميعاد ، ولم أحضر بعده. أو : حضرت من قبل الميعاد ، ولم أحضر من بعده (٥).

ص: ٢٤٦

١- قلنا : «غالبا» لأن الظرف : «أين» قد يخرج عن النصب على الظرفيه إلى الجر بالحرف : «من» أو : «إلى». وكذلك الظرفان : «ثم» و «هنا» - بلغاتهما المختلفه - وهما فى الوقت نفسه من أسماء الإشاره ؛ فيخرجان إلى الجر بأحد الحرفين : «من» أو «إلى» (راجع الصبان ج ١ باب اسم الإشاره عند الكلام على : ثم - وسبق لهذا بيان فى ج ١ باب اسم الإشاره م ٢٥). وكذلك الظرف : «متى» قد يخرج إلى الجر بالحرف : «إلى» أو : حتى.

٢- سبق الكلام عليهما فى هذا الجزء ص ١١٤ م ٦٨ وملخصه : أن «قط» ظرف زمان لاستغراق الماضى ، ولا يستعمل - فى الغالب - إلا بعد نفى أو شبهه. والأفصح فى ضبطه : فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها ، وفيها لغات أخرى - وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحدا قط («وقط» غير : «فقط» التى سبق الكلام عليها فى رقم ١ من هامش ص ١١٤ - وقلنا هناك إن إيضاحها ، وبيان حكمها فى ج ١ م ٣٠ عند بيت ابن مالك فى المعرف «بأل» : «أل» حرف تعريف ... وأنها بمعنى : «حسب» والفاء زائده لتزيين اللفظ) ... وعوض : ظرف لاستغراق الزمان المستقبل ، - غالبا - ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفى أو شبهه. وهو مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، إن لم يضاف. فإن أضيف أعرب ؛ نحو : لن أخادع عوض العائضين.

٣- سبق الكلام عليهما فى هذا الجزء ص ١١٤ م ٦٨ وملخصه : أن «قط» ظرف زمان لاستغراق الماضى ، ولا يستعمل - فى الغالب - إلا بعد نفى أو شبهه. والأفصح فى ضبطه : فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها ، وفيها لغات أخرى - وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحدا قط («وقط» غير : «فقط» التى سبق الكلام عليها فى رقم ١ من هامش ص ١١٤ - وقلنا هناك إن إيضاحها ، وبيان حكمها فى ج ١ م ٣٠ عند بيت ابن مالك فى المعرف «بأل» : «أل» حرف تعريف ... وأنها بمعنى : «حسب» والفاء زائده لتزيين اللفظ) ... وعوض : ظرف لاستغراق الزمان المستقبل ، - غالبا - ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفى أو شبهه. وهو مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، إن لم يضاف. فإن أضيف أعرب ؛ نحو : لن أخادع عوض العائضين.

٤- الثلث الأخير من الليل.

٥- لهذه الظروف وملازمتها النصب على الظرفيه أحكام تفصيليه موضع الكلام عليها باب : «الإضافه» ج ٣ ص ١١٤ وما بعدها. وغير ذى التصرف : الذى لزم ظرفيه ، أو شبهها - من الكلم يريد : أن الظرف غير المتصرف من الكلمات ، هو : الذى لزم الظرفيه وحدها ، أو : لزم الظرفيه وقد يتركها إلى شبهها أحيانا. وفى البيت تقصير فى صيافته ، لقوله : وغير صاحب التصرف. بدل قوله : وغير المتصرف. وكما الحذف فى الشطر الأخير حيث الواجب : ظرفيه فقط ، أو ظرفيه وشبهها.

١ - إما معرب ممنوع من الصرف ؛ مثل : سحر - عتمه (١) - عشيه (٢) بشرط أن يقصد بكل واحده التعيين الدال على وقت خاص ، فتكون علم جنس عليه ؛ لدلالاتها على زمن معين محدد دون غيره من الأزمان المبهمة الخاليه من التعيين ، نحو : استيقظت ليله الخميس سحر - حضرت يوم الجمعة عشيه - سهرت يوم السبت عتمه.

فإن فقدت هذه العلميه صارت نكره لا تدل على وقت مخصص من يوم بذاته ، وخرجت من نوع الظرف غير المتصرف ودخلت فى نوع المتصرف المنصرف فتصير مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا و... وغير ذلك ، مع التوین فى كل حاله ؛ نحو سحر خير من عشيه ، وربّ عتمه خير من سحر (٣).

٢ - وإما معرب مصروف مثل : «بدل» و «مكان» السالفين (٤).

٣ - وإما مبنى على السكون أو غيره ، مثل : لدن ، ومد ، ومنذ (٥) وقطّ ، ... وغيرها (مما سيجىء (٦) فى الزيادة والتفصيل).

٤ - جميع الظروف غير المتصرفه لا- يصح التصريح قبلها بالحرف : «فى» بخلاف المتصرفه ، وإذا ظهرت «فى» قبل الظرف - مطلقا - فإنه يصير اسما محضا مجرورا بها ، ولا يصح تسميته ظرف زمان أو ظرف (٧) مكان.

ص: ٢٤٧

١- التثالث الأول من الليل. (وعى ممنوعه من الصرف ، على رأى راجح).

٢- آخر النهار.

٣- فتمنع كلمه : «سحر» للعلميه والعدل عن السحر ؛ لأنها تدل على معين كما تدل عليه الكلمه المقرونه بأل التى للتعريف ؛ فكان حقها التصدير بكلمه «أل» التى للتعريف ، ولكن العرب عدلوا عن هذا ؛ فاجتمع فى الكلمه العلميه والعدل ، وبسبب اجتماعهما تحقق ما يوجب منع الصرف - كما يقول النحاه - . وتمنع كلمتا : «عتمه وعشيه» للعلميه والتأنيث اللفظى. (وقد يوضح العلميه هنا ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٥) ويشترط لمنع الثلاثه من الصرف الخلو من «أل» ومن الإضافه فإن نكرت نونت وتصرفت ؛ كقوله تعالى : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ) وكذلك مع أل أو الإضافه ؛ نحو : سافر الرجل يوم الجمعة السحر منه ، أو فى سحره. (ولهذا الكلام صلّه بما سيجىء عنها فى ص ٥١١).

٤- فى ص ٢٤٦.

٥- لا يكون «مذ ومنذ» غير متصرفين إلا على رأى الذى يمنع وقوعهما مبتدأ ، أو شيئا آخر غير الظرفيه (كما يجىء فى رقم ٣ هامش ص ٢٥٤).

٦- فى ص ٢٥٠.

٧- كما سبق فى ص ٢٤٤ و ١ من ص ٢٣١.

(١) يكثر حذف الظرف الزماني المضاف إلى مصدر ، وإقامه المصدر مقامه (١). فينصب مثله باعتباره نائبا عنه ، وذلك بشرط أن يعين المصدر الوقت ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ فمثال الأول : أخرج من البيت شروق الشمس ، وأعود إليه غروبها - أزورك في العام الآتي قدوم الراجعين من الحج. (تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها - ووقت قدوم الراجعين). فحذف الظرف الزماني : «وقت». وقام مقامه المصدر ، وهو : (شروق - غروب - قدوم ، فأعرب ظرفا بالنيابة).

ومثال الثاني : أمكث عندك كتابه صفحه ؛ (أى : مده كتابه صفحه) ، وأنتظر ك لبس الثياب ، (أى : مده لبسها) ، وأغيب غمضه عين ، (أى : مده غمضها).

وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين (٢) ثم يحذف هذا المصدر المضاف أيضا ، ويحل محله اسم العين. باعتباره نائبا عن النائب عن الظرف الزماني. ويعرب ظرفا بالإنباه. نحو : لا أكلم السفية التيرين - أى : مده طلوع النيرين ؛ (وهما : الشمس والقمر) : فحذف الظرف الزماني ؛ وهو «مده» ، وقام مقامه المصدر المضاف : «طلوع» ، ثم حذف المصدر المضاف وحل محله المضاف إليه ؛ وهو : كلمه : «النيرين». وتعرب ظرفا بالإنباه - كما قلنا - ومن أمثلتهم : لا أجالس ملحدا الفرقدين (٣) ، ولا أماشيه القارظين (٤) ؛ يريدون : مده ظهور الفرقدين ، ومده غياب القارظين.

هذا ، والإنباه في كل ما سبق قياسه إذا تحقق ما شرحناه.

(ب) أما نيابه المصدر عن ظرف المكان فقليله حتى قصرها على المسموع دون غيره - مثل كلمه : قرب - ؛ نحو : جلست قرب المدفأه ، أى : مكان قرب المدفأه. فكلمه : «قرب» مصدر بالنيابه.

ص: ٢٤٨

١- والمصدر قد يقع - أحيانا - ظرفا دون تقدير مضاف ؛ مثل : أحقا أنك مكافح ، أى : أفى حق ... (وسيجىء فى ه من ص ... (٢٥٦)

٢- اسم ذات ، أى : شىء حسى مجسم.

٣- اسم نجمين.

٤- رجلا ن خرجا يجمعان القرظ (وهو : ثمر شجر السنط ، ويستخدم فى الدباغ) فلم يعودا.

(ح) وهناك أشياء أخرى غير المصدر تصلح للإنباه - قياسا - عن الظرف بنوعيه بعد حذفه ، وتعرب ظرفا بالنيابه.

منها : صفته ؛ نحو : صبرت طويلا من الدهر - جلست شرقي المنزل ؛ أي : صبرت زمنا طويلا ... - جلست مجلسا شرقي المنزل.
أو جلست مكانا شرقي المنزل.

ومنها : عدده ؛ بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدده : كالإضافه إلى زمان ، أو مكان نحو : مشيت خمس ساعات قطعت فيها
ثلاثه فراسخ.

ومنها كل أو بعض ، وغيرهما مما يدل على الكليه والجزئيه ، بشرط الإضافه إلى زمان أو مكان (١) ؛ نحو : نمت كل الليل.
وقول الشاعر :

أكلّ الدهر حلّ وارتحال

أما يبقى عليّ ، وما يقيني

ومثل : استمر الحفل بعض الليل ... مشت القافله كل الأميال - أو بعض الأميال (٢) ...

ص : ٢٤٩

١- كما سيجيء في باب الإضافه ج ٣ ص ٥٨ م ٩٤.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر

(١) الظروف من حيث التصرف وعدمه ، ودرجته ، أربعه أقسام :

قسم يمتنع تصرفه أصلا ؛ مثل : «قَطَّ» ، «عوض» - وقد سبقا - ومثل : «بعين» إذا اتصلت بها الألف أو «ما» فصارت : «بيننا أو بينما» ، فإنها عندئذ تلازم الظرفيه تماما - كالتى فى ص ٢٦٠ و ٢٦٧ أيضا -

ويلحق بهذا القسم : «عند ، وفوق ، وتحت» (١) وأشباهاها مما لا يخرج عن الظرفيه إلا إلى الجر بالحرف : «من» - غالبا (٢) -.

وقسم ثان : يتصرف كثيرا ، كيوم ، شهر ، يمين (٣) ، شمال ، ذات اليمين ، ذات الشمال (٤).

وثالث : متوسط فى تصرفه ؛ وهو : أسماء الجهات (إلا ما سبق حكمه فى القسمين السالفين ؛ من مثل : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال ...).

ومن هذا القسم المتوسط : «بين» التى لم يتصل بآخرها : «الألف» أو «ما» فإن اتصلت بها : «الألف» أو : «ما» وصارت : «بيننا - بينما» ... فهى ممنوعه التصرف ، كما أسلفنا.

ورابع : تصرفه نادر فى السماع ، لا يقاس عليه ، مثل : الآن ، وحيث ، ودون ، التى ليست بمعنى ردىء - ووسط ؛ بسكون السين فى الغالب. أما بفتحها فاسم متصرف فى الغالب أيضا. وفى غير الغالب يجوز فى كليهما التسكين والفتح ،

ص: ٢٥٠

١- هناك رأى يقول : «فوق ، وتحت» - يتصرفان نادرا. ولا داعى للأخذ به ، وسيجىء فى ص ٢٦٥. الكلام على حالات بنائهما وإعرابهما.

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤٦.

٣- كل من الظرفين : «يمين» و «شمال» قد يكون معربا - كما فى ص ٢٤٤ - ، وقد يكون مبنيا. بالتفصيل الذى فى رقم ٥ من ص (٢٦٥) أما تفصيل الكلام على معانها وإضافتهما فى ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣.

٤- بشرط إضافه : «ذات» إلى : «اليمين» أو : «الشمال». (كما سيأتى فى ص ٢٥٦ من هذا الجزء ، وفى ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ ، هذا ، إلى أن لكلمه : «ذو» و «ذات» أحكاما أخرى فى ج ١ ص ٧٠ م ٨ ، باب : «الأسماء الستة» ، وص ٢٥٤ م ٢٦ باب : «الموصول»).

والأفضل اتباع الغالب ؛ ليقع التفاهم بغير تردد. وقد وضعوا علامه للتمييز المعنوى بين الكلمتين ؛ فقالوا : إن أمكن وضع كلمه : «بين» مكان : «وسط» واستقام المعنى فهى ظرف ؛ نحو : جلست وسط القوم ، أى : بينهم. وفى هذه الحاله يحسن تسكين السين ؛ مراعاة للغالب. وإن لم تصلح كانت اسما ، نحو : احمرّ وسط وجهه. وفى هذه الصوره يحسن تحريك السين بالفتح ، مراعاة للغالب.

(ب) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفه ، وجب - عند الأكثرين - أن يكون متعلقا بالعامل الذى عمل فيه النصب (1) ، وهذا العامل يكون - فى الغالب - فعلا (2) ، أو مصدرا ، أو شيئا يعمل عمل الفعل (3) كالوصف ؛ نحو : سافرت يوم الجمعه فوق درّاجه بخاريه. أو : أنا مسافر يوم الجمعه فوق درّاجه بخاريه ... فالظرفان «يوم» و «فوق» متعلقان بعاملهما «سافر» أو : «مسافر» ... ومعنى أنهما متعلقان به : مرتبطان ومستمسكان به ، كأنهما جزءان منه لا- يظهر معناهما إلا- بالتعلق به. فاستمساكهما بالعامل كاستمساك الجزء بأصله ، ثم هما فى الوقت نفسه يكملان معناه.

بيان هذا أن العامل يؤدى معناه فى جملته ، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف الذى هو جزء متمم ومكمل له ؛ ففى مثل : جلس المريض ... قد نحس فى المعنى نقصا يتمثل فى الأسئلة التى تدور فى النفس عند سماع هذه الألفاظ ؛ ومن الأسئلة : أين جلس؟ أكان فوق السرير ، أم أمامه ، أوأراء

ص: ٢٥١

١- سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٢ ثم فى ص ٢٣٦ م ٧٨) كلام هام يتصل بهذا الموضوع ، ويتممه ؛ من ناحيه التعلق بحروف المعانى ، والحكمه فى وجوب التعلق. وسيجىء فى ص ٤١٣ باب حروف الجر عند الكلام على (شبه الجملة م ٨٩) ما يزيده توفيه واكتمالا.

٢- والرأى الشائع القوى أن شبه الجملة بنوعيه (وهما الظرف ، وحرف الجر الأصلى مع مجروره) لا يجوز أن يتقدم على عامله الفعل المؤكد بالنون - طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٠٠.

٣- وقد يكون تعلقهما بعامل معنوى ، - إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعلق به - وهذا العامل المعنوى هو : الإسناد (أى : النسبه) على الوجه المشروح فى آخر هامش ص ٣٣١ ورقم ٢ من ص ٤٠٩ أما تعلقه بأحرف المعانى فقد سبق بيانه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٢ م ٧٨.

النافذه ، ... أيمن الداخل ... أم شمال الخارج ...؟ متى جلس؟ أصباحا ، أم ظهرا ، أم مساء ...؟ وهكذا ... فإذا جاء الظرف الزماني أو المكاني فقد أقبل ومعه جزء من الفائدة ينضم إلى الفائدة المتحققه من العامل ؛ فيزداد المعنى العام اكتمالا بقدر الزيادة التي جلبها معه ؛ فمجيئه إنما هو لسبب معين ، ولتحقيق غايه مقصوده دعت إلى استحضاره ، هي عرض معناه ، مع تكمله معنى عامله. فلهذا وجب أن يتعلق به.

والاهتداء إلى هذا العامل قد يحتاج في كثير من الأحيان إلى فطنه ويقظه ، ولا سيما إذا تعددت في الجملة الواحده الأفعال أو ما يعمل عملها ؛ حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقي من بينها أنه وتفهما ؛ خذ مثلا لذلك : أسرعت الطائره التي تخيرتها بين السحب ... فقد يتسرع من لا- درايه له فيجعل الظرف «بين» متعلقا بالفعل القريب منه ، وهو الفعل : «تخير» فيفسد المعنى ؛ إذ يصير الكلام : تخيرت الطياره بين السحب ، إنما الصحيح : أسرعت بين السحب ، وهذا يقتضى أن يكون الظرف متعلقا بالفعل «أسرع» ، فيزداد معناه ، ويكمل بعض ناقصه ، كما لو قلنا : تخيرت الطياره فأسرعت بين السحب.

مثال آخر : قاس الطبيب حراره المريض ، وكتبها تحت لسانه ، فلا يصح أن يكون الظرف «تحت» متعلقا بالفعل «كتب» ؛ لثلا يؤدي التعلق إلى أن الكتابه كانت تحت اللسان ؛ وهذا معنى فاسد لا يقع. أما إذا تعلق الظرف «تحت» بالفعل : «قاس» فإن المعنى يستقيم ، وتزداد به الفائدة ، أى : قاس الطبيب حراره المريض تحت لسانه. فالقياس تحت اللسان. وهكذا يجب الالتفات لسلامه المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده من الظرف.

(ح) الزمان أربعة أقسام (1) :

أولها : المعين (2) المعدود (3) معا ، مثل رمضان - المحرم (من غير أن يذكر قبلهما كلمه : شهر) - الصيف - الشتاء. وهذا القسم يصلح جوابا

ص: ٢٥٢

١- من ناحيه استغراق المعنى. (راجع الهمع ج ١ ص ١٩٧ والصبان ج ٢ ص ٩٥ وبينهما اضطراب ظاهر تداركناه بمعونه مراجع أخرى).

٢- أى : المعين بالعلميه.

٣- الدال بلفظه على عدد محدود.

لأداتى الاستفهام : « كم - ومتى » ، نحو : كم شهرا صمت؟ متى رجعت من سفر ك؟ والجواب : صمت رمضان - رجعت الصيف

...

ثانيا : غير المعين وغير المعدود ؛ فلا يصلح جوابا لواحد منهما ؛ مثل : حين - وقت .

ثالثها : المعين غير المعدود ؛ فيقع جوابا لأداه الاستفهام : « متى » فقط ؛ نحو : يوم الخميس ، وكلمه : « شهر » المضاف إلى اسم بعده من أسماء الشهور ، مثل : شهر صفر - شهر رجب ... وذلك جوابا فيهما عن قول القائل : متى حضرت؟ متى تغيبت؟

رابعها : المعدود غير المعين ؛ فيقع جوابا لأداه الاستفهام : « كم » فقط ، نحو : يومين ، ثلاثة أيام ، أسبوع - شهر - حول .

١ - فالذى يصلح جوابا للأداتين : « كم » ، و « متى » (وهو القسم الأول) ، أو يصلح جوابا للأداه : « كم » (وهو القسم الرابع) يستغرقه الحدث (المعنى) الذى تضمنه ناصبه - سواء أكان الجواب نكره أم معرفه - بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث مختص ببعض أجزاء ذلك الزمان. فإذا قيل : كم سرت؟ فأجبت : « شهرا » ، وجب أن يقع السير فى جميع الشهر كله ، ليله ونهاره - إلا إن قامت قرينه تدل على أن المقصود المبالغه والتجوز - وكذا إن كان الجواب : المحرم ، مثلا- وكذا يقال فى الأبد والدهر ، مقرونين بكلمه : « أل » فالحدث الواقع من ناصبهما يستغرقهما ليلا ونهارا (١).

فإن كان حدث الناصب (أى : معناه) مختصا ببعض أجزاء الزمان. استغرق بعضها الذى يختص به ، وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخرى. فإذا قيل : كم صمت؟ فكان الجواب : « شهرا » ، انصب الصوم على الأيام دون الليالى ، لأن الصوم لا يكون إلا نهارا. وإذا قيل : كم سريت؟ فكان الجواب : « شهرا » - انصب السرى على الليالى دون الأيام ، لأن السرى لا يكون

ص : ٢٥٣

١- أما كلمه ؛ « أبدا » بغير « أل » فلاستغراق الزمن المستقبل وحده ؛ فإذا قلت : صام الرجل الأبد ، كان معناه : صام كل زمن من أزمنه عمره ، القابله للصوم - عاده - إلى حين وفاته. ولا تقول صام أبدا ؛ وإنما تقول : لأصومن أبدا.

إلا ليلا. وكذا يقال: في الليل والنهار معرفين، فالحدث الواقع على كل منهما مقصور على زمنه الخاص.

٢- وغير ما سبق يجوز فيه التعميم والتبويض؛ كيوم، وليله، وأسماء أيام الأسبوع، وأسماء الشهور؛ بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمه: شهر؛ كشهر رمضان - شهر المحرم.

وهناك رأى آخر من عده آراء في هذا البحث؛ هو: أن ما صلح جوابا لأداه الاستفهام: «كم» أو: «متى» يكون الحدث (المعنى) في جميعه تعميما أو تقسيطا، فإذا قلت: سرت يومين؛ فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره، وقد يكون في كل واحد من اليومين، وإن لم يشمل اليوم كله من أوله إلى آخره. ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط. ومن التعميم: صمت ثلاثة أيام، ومن التقسيط أذنت ثلاثة أيام، ومن الصالح لهما: تهجدت ثلاث ليال.

وعلى كل فهذه - كما قالوا - ضوابط تقريبيه. والقول الفصل للقرائن الحاسمه، ولا سيما العرف الشائع؛ فتلك القرائن هي التي توضح أن المراد التعميم أو التبويض.

(د) قلنا (١) إن الظرف غير المتصرف إما معرب منصرف، وإما معرب غير منصرف، وإما مبني، وقد تقدمت الأمثله. وهو في حالاته الثلاث لا يجوز أن تسبقه «في» (٢). فالمبني قد يكون مبتدئا على السكون مثل: مذ (٣)، ولدن... أو على الضم مثل: منذ (٤)، أو على فتح الجزأين؛ مثل ظروف الزمان أو المكان المركبه؛ (نحو: صباح مساء - يوم يوم - صباح صباح. والمعنى: كل صباح ومساء «أى: كل صباح، وكل مساء» - وكل يوم - وكل صباح). (ومثل: بين بين وستأتى) (٥).

فإن فقدت التركيب، أو أضيف أحد الجزأين للآخر، أو عطف عليه - امتنع البناء، ووجب إعرابها وتصرفها... لكن أبقى المعنى في الجميع مع فقد التركيب،

ص: ٢٥٤

١- في ٢٤٧ م ٧٩.

٢- كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٩ وفي رقم ٤ من ص ٢٤٧.

٣- لا يكون «مذ ومنذ» غير متصرفين إلا في الرأى الذى يقصرهما على الظرفيه وحدها، ويمنع وقوعهما مبتدأ، (كما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٢٤٧).

٤- لا يكون «مذ ومنذ» غير متصرفين إلا في الرأى الذى يقصرهما على الظرفيه وحدها، ويمنع وقوعهما مبتدأ، (كما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٢٤٧).

٥- في ص ٢٥٥ و ٢٦٠ و ٢٦٧.

بسبب وجود العطف ، أو الإضافه كما كان مع التركيب أم يختلف؟

اتفقوا على أنه باق في الجميع ، إلا- صباح مساء عند الإضافه ، مثل : أنت تزورنا صباح مساء ، ففريق يرى أنها كغيرها من الظروف المركبه التي تتخلى عن التركيب وتضاف ، فيظل المعنى الأول باقيا بعد الإضافه (وهو هنا : كل صباح وكل مساء) ، وفريق يرى أن المعنى مع الإضافه يختلف ؛ فيقتصر على الصباح وحده كما في المثال السالف ، حيث تقتصر الزياره فيه على الصباح فقط ؛ اعتمادا على أن المعنى منصب على المضاف ، (وهو الصباح). أما المضاف إليه فهو مجرد قيد له ؛ أي : صباحا لمساء.

والحق أن الأمرين محتملان في المثال ، إلا عند جود قرينه تحتم هذا وحده ، أو ذاك ، فوجودها ضروري لمنع هذا الاحتمال.

ومن الظروف المركبه المبنيه على فتح الجزأين والتي لا تتصرف : «بين بين» (١) بمعنى : التوسط بين شيئين ، مثل : درجه حراره الجو أو الماء : بين بين ، أي : متوسطه بين المرتفعه والمنخفضه. - ثروه فلان بين بين ، أي : بين الكثيره القليله ... فإن فقد الظرف : «بين» التركيب جاز أن يكون معربا متصرفا ومنه قوله تعالى : (... مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ) وقوله : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) في قراءه من قرأه مرفوعا ، أما من قرأه بالنصب بدل الرفع فقد جرى على أغلب أحواله (٢) ومثله الظرف : «دون» في قوله تعالى : (وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ).

ومن الظروف غير المتصرفه (٣) : «ذا» ، و «ذات» ، بشرط إضافتهما إلى الزمان دن غيره ، فيلتزمان النصب على الظرفيه الزمانيه فلا يجوز جرّهما ب «في» ولا وقوعهما في موقع إعرابي آخر ، إلا على لغه ضعيفه لقبيله «خنعم» تبيح فيهما التصرف. وقد رفضها جمهوره النحاه (٤) ؛ نحو : قابلت الأخ ذا صباح ، أو ذا مساء ، أو ذات يوم ، أو ذات ليله ، أي : وقتا ذا صباح ، ووقتا ذا

ص: ٢٥٥

- ١- ستجىء إشاره إليها في ص ٢٦٠ بمناسبة الكلام على : «إذا» كما سيجىء بعض أحكامها الهامه في ص ٢٦٧.
- ٢- يجوز إعرابه ظرفا منصوبا مباشره ، والفاعل محذوف ، ويجوز اعتباره اسما مبنيا على الفتح في محل رفع فاعل ... وهناك إعرابات أخرى ... وانظر كلاما يختص به في ص ٢٦٠ و ٢٦٧.
- ٣- لهذه الظروف أمثله أيضا في ص ٢٤٦ و ٢٥٠ م ٧٩.
- ٤- راجع الهمع ج ١ ص ١٩٧.

مساء ، ومدته ذات يوم ، ومدته ذات ليله ، أى : وقتا صاحبا لهذا الاسم ، ومدته صاحبه لهذا الاسم (١).

قد تضاف «ذات». إلى كلمه : «اليمين» أو : «الشمال» - وهما من الظروف المكانية كما سبق (٢) - فتصير ظرف مكان متصرفا ؛ نحو : تتحرك الشجره ذات اليمين وذات الشمال ، نحو : دارك ذات اليمين والحدائق ذات الشمال. (وقد سبقت الإشارة إلى «ذا» و «ذات» من ناحيه أفرادهما وجمعهما فى الجزء الأول ، باب الأسماء الستة م ٨ ص ٦٩٩ وفى آخر هامش ص ٣٢١ منه إشارة إلى استعمال : «ذات» استعمال الأسماء المحضه المستقله ، وأن النسب إليها هو : «ذووى ، أو ذاتى» طبقا للبيان التفصلى فى باب النسب ج ٤ م ١٧٨ و ص ٥٥٤)

ومن غير المتصرف أيضا : حوال - حوالى - حول - حولى ... - أحوال - أحوالى ... وليس المراد - فى الغالب - حقيقه التشبيه والجمع وإنما المراد المعنى المفهوم من الكلمه المفرده ، وهو : الإحاطه والالتفاف - وقد يستعمل «حوالیک» مصدرا : مثل : لتيك (٣) ؛ لأن الحول ، والحوال يكونان بمعنى «جانب الشئ المحيط به» كما يكونان بمعنى : «القوه».

ومن الظروف التى لا- تتصرف «شطر» بمعنى : ناحيه أو جهه ؛ كقوله تعالى : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ومنها : زنه الجبل ، أى : إزاءه ، ومثله : وزن الجبل أى : الناحيه التى تقابله ؛ سواء أكانت قريبه أم بعيده.

ومنها - فى رأى - : صددك وصقبك ، تقول : بيتى صدد بيتك ، بنصبه على الظرفيه ؛ أى : قربه وقبالته ، وبيتى صقب بيتك ، أى : قربه كذلك ، والصحيح أن هذين الظرفين يتصرفان ؛ فيستعملان اسمين.

(ه) هناك ألفاظ مسموعه بالنصب ، جرت مجرى ظرف الزمان والمكان ،

ص: ٢٥٦

١- سبقت الإشارة لهذه الظروف فى ص ٢٥٠ أما إيضاح معناها وحكم إضافتها مفصله فيجىء فى ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣.

٢- فى ص ٢٥٠.

٣- سبق الكلام عليه فى ص ٢٢٠ م ٧٦.

وكانت مجروره بحرف الجر : «فى» فأسقطوه توسعا ، ونصبوها على اعتبارها متضمنه معناه. فمن أمثله الزمان كلمه «حقًا» فى مثل : أحقًا أنك مسرور؟ فحقًا ظرف زمان منصوب خبر مقدم ، والمصدر المؤول بعده مبتدأ والأصل : أفى حق سرورك (١)؟ وقد نطقوا بالحرف «فى» احيانًا فقالوا :

«أفى حقّ مواساتى أحاكم ...» وقالوا : «أفى الحق أنى مغرم بك هائم ...» وهذا الاستشهاد قد يصلح دليلًا على أن كلمه : «حقًا» السالفه ظرف زمان .. ومثلها : غير شك أنك مسرور ، أو : جهد رأيى أنك محسن ، أو : ظنًا منى أنك أديب فغير ، وجهد ، وظنًا - كلمات منصوبه هنا على الظرفيه الزمانيه (٢) توسعا بإسقاط حرف الجر : «فى» والأصل : فى غير شك - فى جهد رأيى - فى ظنى - والظرف فيها جميعا خير مقدم والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر. ومن أمثله ظروف المكان السماعيه : مطرنا السّيهل والجبل ، وضربت الجاسوس الظّهر والبطن. وإنما كانت هذه الظروف سماعيه مقصوره عليه لأنها لا تدخل فى أنواع الظروف المكانيه القياسيه.

(و) قد ينزل بعض الظروف منزله الشرط ؛ فيحتاج لجمله بعدها جملته أخرى بمثابة الجواب ، وقد تقترن بالفاء كقوله تعالى : (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ ..) وعلى هذا قول ابن مالك فى حكم «خلا وعدا» ، فى باب «الاستثناء» :

(وحيث جَرَا فهما حرفان ...) (٣).

(ز) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه؟ سيجىء الجواب فى مكانه

ص: ٢٥٧

- ١- والظرفيه هنا زمانيه مجازيه. - كما فى الخضرى والتصريح آخر باب : «الظرف» وقد سبق الكلام عليه مفصلا فى ج ١ ص ٤٨٧ م ٥١ عند الكلام على فتح همزه «أن». وسبقت الإشاره إليه فى رقم ١ هامش ص ٢٤٨.
- ٢- والمعنى : سرورك حاصل فى زمن لا شك فى وقوع السرور فيه ، وإحسانك متحقق فى زمن سجلت فيه هذا قدر جهدى واستطاعتى ، وأدبك حاصل فى زمن أظن وقوعه فيه.
- ٣- راجع الصبان والخضرى عند شرح البيت. ويجىء الإيضاح فى هامش ص ٣٣١ وانظر الكلام على الظرف «بين» فى ص ٢٦٧ وما يليها من رقم ٣ هامش ص ٢٦٨) وهامشها لصلته لموضوع.

الأنسب ، من باب العطف آخر الجزء الثالث (١).

(ح) الظروف الزمانية والمكانية متعددة الأنواع ، والأحكام ، جديره أن تستقل برسالة توفيقها حقها من البسط ، والإيضاح ، والتهذيب ، وجمع شتاتها المتناثر في المطولات ، والمراجع الكبيره ، واستصفا ما يجدر الأخذ به ، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب. وتحقيق هذا كله غرض جليل هام يقتضى بحثا مستقلا ؛ لا تزحمه البحوث الأخرى ؛ فتضغته ، أو تطغى عليه.

على أن هذا لا يحول دون استخلاص موجز ، مركز ، دقيق ؛ قد يفيد القانع ، أو يسعف المضطر ، ولكنه لا يغنى المستقصى ، الذى لن يرضى بغير التوفيه بديلا. ومثل هذا لا يجد طلبته إلا فى بطون المراجع الواسعه ؛ كالمغنى ، وشرح المفصل ، والجزء الأول من همع الهوامع : للسيوطى ؛ فقد - حوى أو كاد - من شأن «الظرف» بنوعيه - ولا سيما الظرف المبنى - ما لم يهيا لسواه ، وجمع فى فصل : «الظروف المبنية» ما وصفه صادقا بقوله (٢) : «إنى أوردت ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مبنى ظروف الزمان والمكان ، مرتبا على حروف المعجم ...».

وفيما يلي الموجز

الذى استخلصناه من تلك المراجع ، ورتبناه على حسب الحروف الهجائية ، مع ترك ما سبق الكلام عليه (٣).

١ - إذ (٤) - ظرف للزمن الماضى فى أكثر استعمالاتها ، وقد تكون للمستقبل بقرينه (٥) ، وهى مبنية على السكون ، غير متصرفه (٦) فى الأغلب - وتكون أحيانا

ص: ٢٥٨

١- ج ٣ م ١٢٢ ص ٥٢٤ وقد عرض الصبان لهذا البحث فى آخر باب الظرف من الجزء الثانى من حاشيته على الأشمونى.

٢- فى ص ٢٠٤.

٣- مما يمكن الاكتفاء به.

٤- سيجىء الكلام على «إذ» و «إذا» بمناسبه أخرى فى ج ٣ باب : «الإضافه» ص ٦٣ ، ٧٠ ، و ٧٢ م ٩٤ ويجىء كلام آخر مفيد

على «إذا» فى ج ٤ باب : «عوامل الجزم» ، ص ٣٣٣ م ٥٦

٥- بيان هذا فى رقم ٦ الآتى.

٦- جاء فى المغنى - ج ١ - عند الكلام عليها ما يفيد أنها متصرفه ؛ حيث يقول فى الوجه الثانى من أوجه استعمالها ما نصه :

(أن تكون مفعولا به ، نحو قوله تعالى : (وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ). والغالب على المذكوره فى أوائل القصص فى التنزيل

أن تكون مفعولا به بتقدير : «اذكر» ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ... -) وقوله : (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ... -) وقوله :

(وَإِذْ قَرَفْنَا - بِكُمْ الْبَحْرَ ...) وبعض المعربين يقول فى ذلك إنه ظرف للفعل : «اذكر» محذوفا - وليس مفعولا به - وهذا وهم

فاحش لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر فى ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب

بالمكلفين منا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه - أى : تذكره - لا- الذكر فيه) اه. كلام المغنى. وقال صاحب الهمع (ج ١ ص

٢٠٤) فى دلالتها الزمنيه ، وفى تصرفها. ما نصه : (أصل وضعها أن تكون ظرفا للوقت الماضى. وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور

: لا. وقال جماعة منهم ابن مالك : نعم. واستدلوا بقوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ تُخْبِرُهَا) والجمهور جعلوا الآيه ونحوها من باب قوله تعالى : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ...) أى : من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزله ما قد وقع. قال ابن هشام : ويحتج لغيرهم - أى : لغير الجمهور - بقوله تعالى : (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ؛ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ... ؛) فإن : «يعلمون» مستقبل لفظا ومعنى : لدخول حرف «التنفيس» عليه ، وقد عمل فى «إذ» فيلزم أن يكون بمنزله «إذا» لأن «إذا» للمستقبل. وتلزم «إذ» الظرفيه ؛ فلا تتصرف بأن تكون فاعله أو مبتدأه ... إلا- أن يضاف اسم الزمان إليها : نحو : «حينئذ» - «يومئذ» ... وجوز الأخفش ، والزجاج ، وابن مالك وقوعها مفعولا- به ، نحو قوله تعالى : (وَإِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ...) وبدلا منه ؛ نحو : (وَإِذْ كُنْتُمْ فِي الْكِتَابِ مَرِيمَ إِذِ انْتَبَيْدَتْ ...). والجمهور لا يثبتون ذلك ، ووافقهم أبو حيان ، قال : «لأنه لا يوجد فى كلام العرب : «أحببت إذ قدم زيد ، ولا كرهت إذ قدم». وإنما ذكروا ذلك مع الفعل : «اذكر» لما اعتاص - أى : التوى ، وصعب - عليهم ما ورد من ذلك فى القرآن. وتخريجه مهمل ، وهو أن تكون «إذ» معموله لمحدوف يدل عليه المعنى. أى : اذكروا حالتكم ، أو : قضيتكم ، أو أمركم ... وقد جاء بعض ذلك مصرحا به ؛ قال تعالى : (وَإِذْ كَرَّمْنَا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ...) «فإذ» ظرف معمول لقوله : «نعمة الله». وهذا أولى من إثبات حكم كل بمحتمل ، بل بمرجوح». اه. كلام أبو حيان)« اه. ما دونه الهمع.

مضافا إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : حينئذ - يومئذ ... فتتحرك «الذال» بالكسر عند التنوين. وإذا كانت ظرفا التزمت الإضافة إلى جملة (1)؛ إمّا اسميه ليس عجزها فعلا ماضيا ، نحو قوله تعالى : (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ...) وقوله تعالى : (... إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) وإما فعليه نحو : جئتكَ إذ دعوتني. ويشترط في الجملة الفعلية أن تكون ماضويه لفظا ومعنى أو معنى فقط - كأن يكون فعلها مضارعا قصد به حكاية الحال الماضيه - وألا تكون شرطيه ، ولا مشتمله على ضمير يعود على المضاف ؛ فلا يصح : أتذكر إذ إن تأتتا نكرمك ..

ص : ٢٥٩

١- وفي هذه الحالة يشترط في «إذ» الظرفيه المحضه ألا تكون مختومه بما الزائده - نص على هذا المبرد في كتابه المقتضب ، ج ٢ ص ٥٤ .-

وقد يحذف شطر الجملة الاسمية أحيانا مع ملاحظه وجوده ؛ كقول الشاعر :

هل ترجعن ليالٍ قد مضين لنا

والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا

والتقدير عندهم : العيش منقلب أفنانا إذ ذاك كذلك ، لأنها لا تضاف - في الأغلب - (١) إلى مفرد (٢). ومثله قول الآخر :

كانت منازل ألاف عهدتهمو

إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

أى : إذ ذاك كذلك.

وقد تحذف الجملة التى تضاف إليها ، ويعوض عنها التنوين (٣) ؛ نحو : أقبل الغائب وكنتم حينئذ مجتمعين ، أى : حين إذ أقبل ...

وقد تزداد للتعليل ؛ كقوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) أى : لأجل ظلمكم فى الدنيا ... وهى حرف بمنزلة لام التعليل ... وقيل : ظرف ، والتعليل مستفاد من قوه الكلام ، لا من اللفظ ؛ وقد تكون حرفا للمفاجأه ، أو زائده لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ وذلك بعد كلمه : «بين» (٤) المختومه «بالألف» الزائده ، أو «ما» الزائده ؛ نحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل صديق ... ومثل : فبينما العسر إذ دارت مياسير (٥).

هذا ، واستعمال «إذ» قياسى فى جميع الصور ، والحالات المختلفه التى سردناها فى الكلام عليها.

٢ - إذا - الصحيح أنها اسم ؛ بدليل وقوعها خبرا مع مباشرتها الفعل ؛ نحو : الهناء إذا تسود المحبه الأهل ، ووقوعها بدلا من الاسم الصريح ، نحو : المقابله غدا إذا تطلع الشمس.

ص : ٢٦٠

١- راجع الخضرى والصبان (باب : «إن» - مواضع كسر الهمزه وجوبا ، وهل منها : «حيث»؟)

٢- قد يبدو هذا التقدير غريبا ، ولكن تزول غرابته - كما يجىء فى ج ٣ ص ٦٥ م ٩٤ - بأمثله أخرى توضحه وتؤيده. كأن نقول : المنافق منقلب أحوالا إذ هذا - المنافقان منقلبان أحوالا إذ هذان - المنافقون منقلبون أحوالا إذ هؤلاء. ففى كل هذه التراكيب وأشباهها - وما أكثرها - لا يتم المعنى إلا بالتقدير السالف.

٣- كما سبق فى ج ١ ص ٢٦ م ٣.

٤- لها بيان فى ص ٢٦٧ وما يليها.

٥- ولا يشترط فيها غير هذا ، بخلاف «إذ» الفجائيه التى سيجىء الكلام عليها فى ص ٢٦٣.

(أ) وهى ظرف للمستقبل فى أكثر استعمالاتها ، وتكون للماضى بقربينه ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ...) لأن الآيه نزلت بعد انفضاضهم.

وقد تكون للحال بعد القسم ؛ نحو قوله تعالى : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) لأن الليل والغشيان مقترنان. وهل «إذا» فى الآيه متعلقه بفعل القسم وفعل القسم للحال (١)؟

ومثل قوله تعالى : (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ؛ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ...) .

(ب) والغالب فى استعمالها أن تتضمن مع الظرفيه معنى الشرط بغير أن تجزم إلا فى ضروره الشعر ، وتحتاج بعدها إلى جملتين ، الأولى تحتوى على فعل الشرط ، والثانيه هى الجواب. نحو قوله تعالى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا - فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ...) .

وقد تتجرد للظرفيه المحضه الخاليه من الشرط (٢) ؛ كقوله تعالى : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ...) وقوله تعالى : (وَالصُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ...) ، وقوله تعالى : (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) (٣). وقد

ص: ٢٤١

١- هذا رأى فريق من النحاه. ولم يوافق عليه آخرون ؛ لما يلزم عليه من أن يكون القسم فى وقت غشيان الليل ، وأنهما يحصلان معا فى زمن واحد. وارتضى هؤلاء أن تكون «إذا» ظرفا متعلقا بمضاف يدل عليه القسم ؛ إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته. والتقدير : وعظمه الليل إذا يغشى. (راجع الصبان ، ج ٢. باب الإضافه عند الكلام على «إذا»).

٢- جمهزه النحاه فى هذه الحاله توجب نصبها على الظرفيه دون غيرها ، فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ، ولا غيرهما. أما قوله عليه السلام لعائشه : «إنى لأعلم إذا كنت عنى راضيه ...» فيؤولونه بأن المراد : إنى لأعلم شأنك إذا كنت عنى راضيه ، ولا يوافقون على أن تكون مفعولا به ، لثلا- يفسد المعنى إذ المراد ليس العلم بالزمن ، وإنما المراد العلم بالحال والشأن. وهذا صحيح فى الحديث السالف أما فى غيره فقد يكون المراد وقوع الأثر على الزمن نفسه وعندئذ لا يمنع مانع من أن تكون «إذا» مفعولا به ، نزولا على ما يقتضيه المعنى.

٣- لو كانت «إذا» فى الآيه شرطيه لاشتمل جوابها (هم يغفرون) على الفاء الرابطه أو ما ينوب عنها فى الربط ، لأن هذا الجواب جملة اسميه تحتاج للرباط ، ولا داعى للتمحل بأن الرابط قد يحذف أحيانا. (انظر ج ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ لأهميته).

اجتمع النوعان - الظرفيه المحضه ، والظرفيه الشرطيه مع حذف فعل الشرط - فى قول الشاعر :

إذا أنت لم تترك أخاك وزلّه (١)

- إذا زلّها - أو شكتما (٢)

أن تفرّقا (٣)

وإذا كانت للشرط فإنها لا تدل على التكرار ؛ ففي مثل إذا خرجت أخرج معك. يتحقق المراد بالخروج مره واحده. وهى أيضا لا- تفيده الشمول والتعميم - فى رأى الشائع - فلو حلف رجل على أن يتصدق بمائه - مثلا - إذا رجع ابن من أبنائه الغائبين ؛ فرجع ثلاثه ، لم يجب عليه إلا مائه ، وتسقط عنه اليمين بعدها.

وتستعمل «إذا» الظرفيه الشرطيه فى التعليق إذا كان الشرط محقق الوقوع (٤) ، نحو : إذا أقبل الشتاء أقيم عندكم ، أو مرجح الوقوع ، نحو : إذا دعوتمنى أيها الإخوان أحضر.

(ح) «وإذا» الظرفيه الشرطيه تضاف دائما إلى جمله فعليه خبريه ، غير مشتمله على ضمير يعود على المضاف ، والأكثر أن تكون ماضويه. وقد اجتمع النوعان فى قول الشاعر :

والنفس راغبه إذا رغبته

وإذا تردّ إلى قليل تقنع

والماضى فى شرطها أو جوابها مستقبل الزمن (٥) ؛ فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل

ص: ٢٤٢

١- هفوه.

٢- اقتربتما.

٣- الأصل : تفرقا. حذف إحدى التاءين تخفيفا.

٤- وهى بهذا تختلف عن «إن» الشرطيه وأخواتها ؛ مما يكثر فى الأمر المحتمل ، أو المشكوك فى تحقيقه. وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ...) وقد تدخل على الأمر المحقق إن كان غير متيقن الزمان : كقوله تعالى : (أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ؟) فالموت محقق ، ولكن زمنه مبهم. (وفى الجزء الرابع ص ٣٢٧ م ١٥٥ وص ٣٣٣ م ١٥٦. - باب الجواز م - البيان الشامل لهذه الأدوات كلها).

٥- سواء أكان ماضى اللفظ والمعنى معا ، (وهو الماضى الحقيقى بصيغته وزمنه) أم كان ماضيا معنى وحكما دون لفظ ، وهو المضارع المسبوق بحرف الجزم : «لم» فإن هذا الحرف الجازم يقلب - فى الغالب - زمنه للمضى - كما هو موضح فى باب «الجواز م» - ج ٤ - فإذا وقع الماضى الحقيقى ، أو المعنوى (وهو المضارع المسبوق بالحرف «لم») فعلى شرط للأداء : «إذا»

الشرطيه ، أو لأداه جازمه تخلص زمنه للمستقبل : المحض ؛ كقول الشاعر : إنّ السماء إذا لم تبك مقلتها لم تضحك الأرض
عن دان من الثمر

فالاسم - فى الغالب - فاعل لفعل محذوف (١) مثل : (إذا السماء انشقت ...) وحين تقع شرطيه ظرفيه تكون مضافه إلى الجملة الشرطيه المكونه من فعل الشرط ومرفوعه ، ومنصوبه بما يكون فى جملة الجواب من فعل أو شبهه (٢).

(د) وقد تكون «إذا» للمفاجأه (٣) - والأحسن فى هذه الحاله اعتبارها حرفا (٤) - ؛ فتدخل وجوبا ؛ إما على الجملة الاسميه ، نحو : اشتدت الريح ، فإذا البحر هائج ، وإما على الجملة الفعليه المقرونه بقد ، لأن «قد» تقرب زمن الفعل من الحال - نحو : اشتدت الرياح ؛ فإذا قد لجأت السفن إلى الموانى - يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر. كما يجب فى كل حالاتها أن يسبقها كلام قبلها تقع عليه المفاجأه ، وأن تكون المفاجأه فى الزمن الحالى (٥) حتما - لا المستقبل ، ولا الماضى - وأن تقترن بها الفاء الزائده للتوكيد (٦). وأن تخلو من جواب بعدها. وقد تليها الباء الزائده التى تدخل سماعا فى مواضع ؛ منها بعض أنواع معينه من المبتدأ ، كالمبتدأ الذى بعدها ، نحو نظرت فإذا بالطيور مهاجره (٧).

٣ - الآن - وهو اسم للوقت الحاضر جميعه ، وهو الوقت الذى يستغرقه نطق

ص : ٢٦٣

- ١- أو نائب فاعل أحيانا - ولهذا رأى توضيح واف سبق فى باب الاشتغال من هذا الجزء ص ١٣٩ وما بعدهما.
- ٢- ولا يمنع من هذا العمل أن يكون الجواب مشتملا - أحيانا - على الفاء الرابطه ، أو ما ينوب عنها ، لأن هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فى غير هذا الموضع الذى يكون فيه العامل واقعا فى جواب الشرط.
- ٣- أى : مفاجأه ما بعدها ، بمعنى : هجومه.
- ٤- ويجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضا ، بمعنى : (فى الوقت أو فى المكان) - راجع ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢.
- ٥- المقصود بالزمن الحالى : الزمن الذى يتحقق فيه المعنيان فى وقت واحد ؛ المعنى الذى بعدها والمعنى الذى قبلها ؛ بحيث يقترنان معا فى زمن تحققهما ، ولو كان الزمن ماضيا ؛ كالذى فى نحو : خرجت أمس فإذا المطر فياض.
- ٦- وقد سبقت الإشارة لهذا فى ج ١ ص ٤٩٢.
- ٧- راجع المغنى ج ١ عند الكلام على «الباء» ، وص ٤٥٥ الآتيه ؛ حيث الكلام على حرف الجر الباء ، والبيان الأنسب.

الإنسان بهذه الكلمه ؛ نحو : أنارت الشمس الآن ، أو الحاضر بعضه فقط ، مثل : الملاح يحرك سفينته الآن. فإن تحريكه السفينه لا- يعم ولا يشمل كل وقته الحاضر عند النطق. وقد يقع على الماضى القريب من زمن النطق ، أو على المستقبل القريب منه ؛ تنزيلا للقريب فى الحاليتين منزله الحاضر.

وهو ظرف ، مبنى على الفتح ، وظرفيته غالبه ، لازمه ، أى : لا- يخرج عنها إلا- فى القليل المسموع الذى لا يقاس عليه. ويرى بعض النحاه أنه معرب منصوب على الظرفيه - وليس مبتئا - وله أدله تدعو إلى الاطمئنان والاستراحه لرأيه الأسهل (1).

٤ - أمس - اسم ، معرفه ، متصرف ، وهو اسم زمان لليوم الذى قبل يومك مباشره ، أو ما فى حكمه عند إرادته القرب. ويستعمل مقرونا بأل لزياده التعريف ، أو غير مقترن بها فلا يفقد التعريف.

وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفه ، تعددت بسببها آراء النحاه فى استنباط حكمه. وخير ما يستصفى منها أنه : إذا كان مقرونا بأل فأعرابه وتصرفه هو الغالب ، ولا يكون ظرفا ؛ نحو كان الأمس طيبا - إن الأمس طيب ، أسفت على انقضاء الأمس. وإذا لم يكن مقترنا بأل فالأحسن عند استعماله ظرفا أن

ص: ٢٦٤

١- فى الجزء الأول من : «همع الهوامع» (باب : الظرف ص ٢٠٧) عرض واف للآراء المختلفه المتعدده التى تدور حول الظرف : «الآن» من ناحيه الحكم عليه بالبناء ، أو بالإعراب ، وأدله كل رأى. وجميعها أدله جدليه محضه لا قيمه لها فى إثبات المراد ، لأن إثباته القاطع إنما يكون بعرض الأمثله الصحيحه الوارده عن العرب التى تكفى فى تأييد هذا أو ذاك ، لا- فى مجرد الجدل المحض الذى لا تسايه الشواهد الكثيره. على أن صاحب الهمع بعد فراغه من عرض الآراء أدلى برأيه. فقال ما نصه : «المختار عندى القول بإعرابه ؛ لأنه لم يثبت لبنائه عله معتبره ؛ فهو منصوب على الظرفيه ، وإن دخلته «من» جرّ. وخروجه عن الظرفيه غير ثابت ، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مره» اه. ثم قال بعد ذلك ما نصه : (وفى شرح الألفيه لابن الصائغ : إن الذى قال بأن أصله «أوان» يقول بإعرابه ، كما أن «أوانا» معرب) اه. أما الحديث المشار إليه فقد ذكره قبل رأيه هذا قائلا ما نصه : (وقال ابن مالك : ظرفيته «أى : الآن» غالبه لازمه ؛ فقد يخرج عنها إلى الاسميه ، كحديث «فهو يهوى فى النار ، الآن حين انتهى إلى قعرها ...» ف «الآن» فى موضع رفع بالابتداء ، «وحين انتهى» خبره. و «حين» مبنى لإضافته إلى جمله صدرها ماض) اه. وإنما كان الحديث السالف غير صالح عنده للاستدلال به لأن صاحب الهمع من طائفه ترى أن الحديث - - النبوى لا يستشهد به فى اللغويات ، لاحتمال أن يكون مرويا بالمعنى دون حرص على النص اللفظى الذى نطق به الرسول عليه السّلام ، ولأن بعض رواه الحديث أجنبى لا يحسن النطق بالكلام العربى الصحيح. وهذا رأى له معارضون لا يوافقون عليه. وللفرقيين أدله وبحوث طويله فى هذا الشأن عرضها مختصره صاحب : «خزانه الأدب» فى أولها ، وكذلك عرض لها بشىء من البسط صاحب كتاب : «المواهب الفتحيه» فى الجزء الثانى.

يكون مبتدأ على الكسر دائما في محل نصب ، نحو : أتممت الكتابه أمس. وإن لم يستعمل ظرفا فالأحسن بناؤه على الكسر أيضا في جميع أحواله. نحو : انقضى أمس بخير - إن أمس كان حسنا - لم أشعر بانقضاء أمس.

ومما يتصل باستعمال «أمس» ما جاء في كتاب : «لسان العرب» وغيره وهو أنك تقول : ما رأيت الصديق منذ أمس ؛ إذا كان ابتداء عدم الرؤيه هو اليوم الذي قبل يومك الحالّي مباشره. فإن لم تره يوما قبل أمس قلت : ما رأيت منذ أول من أمس (١). فإن لم تره منذ يومين قبل أمس قلت : ما رأيت منذ أول من أول من أمس ، ولا يقال إلا ليومين قبل أمس ، أى : لا يصح ذكر «أمس» لما قبلهما (٢).

٥ - بعد - أول - قبل - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل - يمين - شمال - فوق - تحت - عل (٣) - دون - ... (٤)

من الظروف المبنيه حيناً ، والمعربه حيناً آخر : «بعد» وهو زمان ملازم للإضافه.

١ - غير أن المضاف إليه قد يذكر ، نحو : صفا الجو بعد المطر ، وفي هذه الحاله يتعين أن يكون الطرف معربا منصوبا بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، ويجوز جره بالحرف : «من».

ب - وقد يحذف المضاف إليه وينوى وجود لفظه بنصّه الحرفي ؛ فيبقى المضاف

ص : ٢٦٥

١- هذا التركيب مثل قولهم : ما رأيت أول من أمس. (راجع ما يتصل به في الصفحه الآتية).

٢- راجع الكلام على كلمه «أول» في الصفحه التاليه ثم إيضاح آخر عنها في ح ٣ ص ٦٢٣ ، ١٢٥ م ٩٤ - باب الإضافه.

٣- في الطرف «عل» لغات مختلفه أوضحناها في باب الإضافه ج ٣ منها : علا- (على وزن : عصا) وبعض العرب يجيز إضافته ولكنه يوجب قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم طبقا للبيان الخاص به في باب الإضافه.

٤- في باب الإضافه من ج ٣ ص ١١٥ م ٩٥ تفصيل الكلام على هذه الظروف ، وعرض أحكامها مستوفاه.

على حاله معربا منصوبا غير منون ؛ كما كان قبل حذف المضاف إليه ؛ نحو : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد المطر. وحكم الظرف هنا كسابقه.

ح - وقد يحذف المضاف إليه ، ويستغنى عنه نهائيا كأن لم يكن ؛ مثل : صفا الجو بعدا ... والظرف فى هذه الحاله معرب ، منصوب ، منون ...

د - وقد يحذف وينوى معناه. (أى : ينوى وجود كلمه أخرى تؤدي معنى المحذوف من غير أن تشاركه فى نصّه وحروفه) وفى هذه الصوره يلتزم الظرف المضاف : البناء على الضم ؛ مثل : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد انقطاعه ، أو بعد ذلك ...

فالأحوال أربعه (١) تعرب فى ثلاثه منها ، وتبنى فى حاله واحده هى : التى يحذف فيها المضاف وينوى معناه. وتلك الأحوال الأربعه تنطبق على باقى الظروف التى وليت : «بعد».

غير أن هناك بعض الأمور تتصل بلفظ : «أول» الذى ليس ظرفا (٢). منها : اعتباره اسما مصروفا معناه ابتداء الشئ المقابل لنهايته ، ولا يستلزم أن يكون له ثان ؛ فقد يكون له ثان ، وربما لا يكون ؛ تقول : هذا أول ما اكتسبته ، فقد تكتسب بعده شيئا ، أولا- تكتسب. وقيل : يستلزم كما أن الآخر يستلزم أولا- والحق الرأى الأول. وللقرائن دخل كبير فى توجيه المعنى إلى أحد الرأيين. ومنه قولهم : ما له أول ولا آخر (٣)

ومنها : أن يكون وصفا مؤولا ، أى : أفعال تفضيل بمعنى : «أسبق» ، فيجرى عليه حكمه ؛ من منع الصرف وعدم التأنيث بالتاء. ووجوب إدخال «من» على المفضل عليه ... ؛ نحو : هذا أول من هذين ، ولقيته عام أول من عامنا (٤).

ومنها : أن يكون اسما معناه : «السابق» ؛ فيكون مصروفا ؛ نحو لقيته عاما أولا ، أى : سابقا.

ص: ٢٦٦

١- تفصيل أحكامها وأحوالها فى ج ٣ ص ٥٣ م ٥٩ باب الإضافة.

٢- تقدم له بيان آخر فى الصفحه السابقه. وكذلك فى ج ١ ص ١٤٦ م ١٧ باب النكره والمعرفه وستجىء إشاره مهمه إليه فى ج ٣ باب الإضافة.

٣- راجع الكلام عليه مع الظرف «أمس» فى الصفحه الماضيه وله بيان آخر فى ج ٣ باب الإضافة ص ١٢٥.

٤- ويصح لقيته عاما أول من عامنا. جاء فى الهمع (ج ١ ص ٥٤ باب «النكره والمعرفه») ما نصه : (من الأسماء ما هو معرفه معنى ، نكره لفظا ، نحو : كان ذلك عاما أول - وأول من أمس ؛ فمدلولهما معين لا شيوخ فيه بوجه ، ولم يستعملا إلا نكرتين ، وقد سبق بيان هذا - فى ج ١ م.

أما «أول» الظرف الزماني فمعناه: «قبل» نحو: رأيت الهلال أول الناس.

هذا، وأصل أول - في الأرجح، بنوعيه: الظرف، والاسم -، هو: أو أل بوزن: أفعال؛ قلبت الهمزة الثانيه واوا، ثم أدغمت الواو في الواو، بدليل جمعه على أوائل (١).

٦ - بين (٢) - بدل - فأما: «بين» فأصله ظرف للمكان، وقد يكون للزمان أيضا والكلمه في الحالتين مضافه إلا عند التركيب - كما سبق (٣) - وتتخلل شيئين (٤)، أو ما في تقدير شيئين (٥) أو أشياء (٦)، وتصرفها متوسط، وكذلك وقوعها معربه، مثل قوله تعالى في الزوجين: (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ، وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا...)، فقد وقعت اسما معربا مضافا إليه، مجرورا بالكسره الظاهره؛ كسأنها في قوله تعالى: (هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ)، وقوله (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) في قراءه من رفع الظرف، وقوله: (وَمَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ).

ولا تضاف إلّا إلى متعدد، كقول الشاعر:

شوقى إليك نفى لذيد هجوعى

فارتقتنى فأقام بين ضلوعى

فإن أضيفت لمفرد وكان ضميرا لا يدل على تعدد، وجب تكرارها مع عطف

ص: ٢٦٧

١- انظر ما يتعلق به في ص ٥٢١ وفي ج ٣ - باب الإضافة -

٢- سبقت الإشارة إلى بعض أحكامها (لتركيب)، في ص ٢٥٥ وإشاره أخرى في ص ٢٦٠. بمناسبة الكلام على: «إذ».

٣- سبقت الإشارة إلى بعض أحكامها (لتركيب)، في ص ٢٥٥ وإشاره أخرى في ص ٢٦٠. بمناسبة الكلام على: «إذ».

٤- كقوله تعالى: (... وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ).

٥- كقوله تعالى: (وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا، وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا)، أى: بين الجهر والمخافته.

٦- كقول امرئ القيس: ففا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل ومما يصلح لتقدير شيئين، أو أشياء

قول الشاعر: قدّر الهجر بيننا فافترقنا وطوى البين عن جفونى غمضى

المكرره بالواو ، كالأيه السابقه ، (هذا فراق بينى وبينك ..) وإن كان اسما ظاهرا فالكثير أنها لا تتكرر ؛ إذ يكتفى بالعطف بالواو على الاسم الظاهر المضاف إليه ؛ مع جواز التكرار ، وإن كان الأول هو الأكثر (١) ؛ مثل : تضييع الغايه بين التردد واليأس . وقولهم : شتان بين رويّه وتسرع .

وقد يتصل بآخرها «الألف» الزائده أو «ما» (٢) الزائده ، فتصير زمانيه غير متصرفه ، وفي هذه الحاله يضاف الظرف وجوبا إلى جملة (اسميه ، أو فعليه) ، وبعدها كلام مترتب على هذه الجملة ، يعتبر بمنزله الجواب (٣).

ص: ٢٦٨

١- تكررهما بين المتعاطفين الضميرين واجب أما بين المتعاطفين الظاهرين فجائز للتوكيد ؛ فيصح أن يقال : المال بين محمود وبين على ، بزياده : «بين» الثانيه ، للتأكيد كما قاله ابن برى وغيره ، وبذلك يرد على منع الحريرى تكررهما. (راجع حاشيه ياسين على شرح التصريح ج ٢ وكذا «الصبان» أول باب عطف النسق فيها عند الكلام على واو العطف). ويؤيد ما سبق ورودها مكرره فى بعض الأحاديث الشريفه ، التى نقلها وشرحها صاحب المواهب الفتحيه (ح ٢) وفى كلام آخر لعمر بن عبد العزيز وهو ممن يحتج بكلامهم. وكذلك وردت فى شعر يحتج به نقله «الطبرسى» (فى كتابه مجمع البيان ج ١ ص ٤٥) ونصه : قال عدى بن زيد : وجاعل الشمس مصرا لاخفاء به بين النهار ، وبين الليل قد فصلا - المصر : الحاجز - وقول أعشى همدان : بين الأشج وبين قيس باذخ بخ بخ لوالده وللمولود

٢- وقوع «ما» الزائده بعد الظرف : «بين» يوجب وصلهما فى الكتابه.

٣- يكون الظرف مضافا للجملة التى بعده مباشره ، ومنصوبا لعامل فى الكلام المتأخر عنها المترتب عليها ، كأنه جواب لها ، معلق عليها كتعليق الجواب على الشرط (على الوجه الذى سبق فى «و» ص ٢٥٧ وكما يجىء فى ص ٣٣١). وما سبق هو رأى الجمهور. وهناك آراء أخرى أيسرها أنها - بعد اتصال «ما» الزائده ، أو : الألف الزائده بها ، تصير ظرف زمان غير مضاف ، لأن الحرف الزائد قد كفها عن العمل. ويصير الظرف «بين» منصوبا بالعامل الذى فى الجملة التى تليه والجملة التى تليها بمنزله الجواب. وهذا رأى حسن وفيه تيسير. ومن المفيد الذى يوضح ما سبق أن نسجل هنا ما جاء فى حاشيه الأمير على المغنى ، وما جاء فى الصبان عن هذه المسأله. جاء فى المغنى ؛ ج ١ فى الكلام على «إذ» وأنواعها ، ما نصه : (تكون للمفاجأه ، نص على ذلك سيبويه ، وهى الواقعه بعد «بيننا» ، أو «بينما») وقد علق على هذا : الأمير فى حاشيته ، قائلا ما نصه : -

، فمثال الفعلية : بينما أنصفتني بالودّ ظلمتني بالمنّ ، وقول الشاعر :

- (أصل : «بين» مصدر بان ، إذا تفرّق ، ثم استعملت استعمال الظروف ؛ زمانيه ومكانيه . ولا تضاف إلا لمتعدد ؛ فأصل قولك : جلست بين زيد وعمرو ، وأتيت بين الظهر والعصر ، جلست مكان تفرّق زيد وعمرو ، أى : المكان الواقع بينهما ، وأتيت زمن تفرّق الظهر والعصر ، أى : الزمن الذى يفصل بينهما ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . ثم لما أرادوا أن يضيفوها إلى الجملة مع كونها لازمه للإضافة للمفرد - أى : لغير الجملة - وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لعدم تأثيرها فى لفظ المضاف إليه - وصلوها - بأحد الأمرين ؛ «ما» التى شأنها الكف ؛ فكأنها كفتها عن الإضافة ، أو الألف مشبعة عن الفتحة ؛ لأنها أيضا تفسد قطع ما قبلها فى الوقف ، مبدله عن تنوين إثر فتح ؛ كالظنوننا - فى قوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا .-) ثم هى بعد ظرف زمان فقط ؛ لأنه ليس لنا مكان يضاف للجملة غير «حيث» . وإن تأملت ما سبق أغناك عن إضمار «أزمان» بعدها إذا أضيفت للجملة كما قيل) اه . وهذا الرأى أحسن من التالى .

وقال الصبان فى الجزء الثانى - باب الإضافة عند الكلام على قول ابن مالك :

وألزموا إضافة إلى الجمل

حيث وإذ ...

ما نصه :

(اعلم أن أصل : «بين» أن تكون مصدرا بمعنى : الفراق ، فمعنى جلست بينكما : جلست مكان فراقكما . ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك : أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك ؛ فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . فتبين أن : «بين» المضافة إلى المفرد - أى : الذى ليس جملة - تستعمل فى الزمان والمكان . فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة ، اسميه أو فعليه - والإضافة إلى الجملة كلا إضافة - زادوا عليها تاره : «ما» الكافه : لأنها تكف المقتضى عن اقتضائه ، وأشبعوا تاره أخرى الفتحة ؛ فتولدت «ألف» لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه ، لأنه حينئذ كالموقوف عليه ، لأن الألف قد يؤتى بها للوقوف كما فى : «أنا» والظنوننا - يشير إلى أن الأصل فى «أنا» خلوها من الألف ، وإلى قوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) وتعين حينئذ ألا- تكون إلا- للزمان ؛ لما تقرر أنه لا- يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث . وإضافه : «بينما» أو «بيننا» فى الحقيقه إلى زمان مضاف إلى الجملة ؛ فحذف الزمان المضاف ، والتقدير : بين أوقات زيد قائم ، أى : بين أوقات قيام زيد - كذا قرره الرضى .

(وقد يضاف «بيننا» إلى مفرد مصدر دون «بينما» على الصحيح ، كذا فى الدمامينى والهمع ، وتقدير : «أوقات» ؛ لأن «بين» إنما تضاف لمتعدد . وناقش أبو حيان بأن : «بين» قد تضاف للمصدر المتجزئ ؛ كالقيام ، مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة فى مثل هذا .

(قال فى الهمع : وما ذكر من أن الجملة بعد : «بينما» و «بينما» مضاف إليها هو قول الجمهور. وقيل : «ما» و «الألف» كافتان ؛ فلا محل للجملة بعدهما. وقيل «ما» كاه دون الألف بل هى مجرد إشباع».

وعلى عدم إضافتهما يكون عاملهما ما فى الجملة التى تليهما كما فى المغنى) اه. كلام الصبان.

ص: ٢٤٩

فينا نسوس الناس - والأمر أمرنا -

إذا نحن فيهم سوقه نتنصف (١)

ومثال الاسميه :

استقدر الله خيرا (٢) ،

وارضين به

فبينما العسر إذ دارت مياسير

وبينما المرء في الأحياء معتبطا

إذ صار في الرمس (٣)

تعفوه الأعاصير

وقد ورد في السماع الذي لا يقاس عليه إضافه «بينا» للمصدر دون : «بينما» - على الصحيح - ...

وقد تركب «كخمسه عشر» فتبنى على فتح الجزأين مثل :

نحى حقيقتنا وبع

ض القوم يسقط بين بين

الأصل : بينا وبين الأعداء ، أى : بين المقاتلين. فأزيلت الإضافه من الطرفين ، وركب الاسمان تركيب خمسه عشر. فإن أضيف صدر : «بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفيه فى الصدر ، وجاز زوالها. فمن الأول قولهم : المنافق بين بين ؛ بنصب الأولى على الظرفيه مباشره. ومن الثانيه قولهم : المنافق بين بين. أما إذا وقعت مضافا إليه فيتعين زوال الظرفيه.

وأما : «بدل» فقد سبق الكلام عليه فى ص ٢٤٦.

٦ - حيث - من الظروف المكانية الملازمه للبناء ، برغم أنها مضافه (٤).

والأكثر أن تبنى على الضم ، وتضاف للجمل (٥) الاسميه والفعليه ، وإضافتها للفعليه أكثر نحو : قعدت حيث الجوّ معتدل ، وبقيت حيث طاب المقام ؛ وقول الشاعر :

وما المرء إلا حيث يجعل نفسه

-
- ١- نطلب الإنصاف.
 - ٢- أسأله أن يقدره ويهيئه لك.
 - ٣- القبر.
 - ٤- سيجيء الكلام عليها من ناحيه إضافتها للجمله أو المفرد (فى ج ٣ م ٩٣ ص ٤٨) وبناء الظروف مع إضافتها شائع ، كما ترى فى هذا الباب.
 - ٥- بشرط أن تكون «حيث» غير مختومه بما الزائده عند إضافتها إلى الجمله. وقد نص على هذا الشرط فيها وفى «إذ» الظرفيه المحضه المبرد فى كتابه : «المقتضب» ج ٢ ص ٥٤.

ومن القليل إضافتها للمفرد ، ومع قلته جائز ، ولكن لا داعى لترك الكثير إلى القليل. ومثله دلالتها على الزمان (١).

٧- ريث - أصله : مصدر راث ، يريث ؛ إذا أبطأ. ويجوز أن يترك المصدريه ويستعمل فى معنى ظرف الزمان فيكون مبتيا على الفتح ، ومضافا إلى جملة فعلية ؛ نحو : بقيت معك ريث حضر زميلك ، أى : قدر ببطء حضور زميلك. وقد تقع بعدها «ما» الزائده أو المصدريه فاصله بينها وبين الجملة الفعلية ، نحو : فلان يمنح المحتاج ريث ما (٢) يسمع.

٩ - عند - ظرف يبين أن مظروفه إما حاضر حسيا ، أو : معنى ، وإما قريب حسا ، أو : معنى ، فالأول ، نحو : قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَهُ مُشْتَقِرًا عِنْدَهُ ...) والثانى : نحو قوله : (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ...) والثالث : نحو قوله تعالى : (عِنْدَ سِدْرِهِ الْمُتْتَهَى ، عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى) والرابع : نحو قوله تعالى : (رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِى الْجَنَّةِ) وقوله : (عِنْدَ مَلِيكَ مُقْتَدِرٍ).

وهى ظرف مكان معرب ، لا- يكاد يستعمل إلا- منصوبا على الظرفيه المكانية ، كالأمثله السابقه ، أو مجرورا بالحرف : «من» - دون غيره من حروف الجر - مثل : (وَأَتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ ؛ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا) وقد وردت للزمان قليلا فى

ص: ٢٧١

- ١- فقد قالوا إن الأصل فيها أن تكون للمكان ، وقد تكون للزمان ؛ كقول الشاعر : للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه (أى : حين تهدى ...) كما قالوا : إنها لا تستعمل فى الغالب إلا ظرفا ، وندر جرها بالباء ، نحو : تلاقينا بحيث صافح أحدنا الآخر. وكذلك جرها بالحرف «إلى» ، كقول الشاعر : «إلى حيث ألفت رحلها أم قشع». و «فى» نحو : أصبحنا فى حيث التقينا. ونص ابن مالك على أن تصرفها نادر. وقال ابن هشام فى المغنى : الغالب كونها فى محل نصب على الظرفيه ، أو خفض بمن. وقد تخفض بغيرها ، كقول الشاعر : إلى حيث ... إلخ. والأحسن الأخذ برأى ابن هشام ؛ لما فيه من تيسير وإن كان الجر قليلا.
- ٢- إن كانت «ما» زائده فالأحسن وصلها بالظرف : «ريث» وإن كانت مصدرية فالأحسن فصلها.

قولهم : الصبر عند الصدمه الأولى. ويجوز محركاته عند قيام قرينه ، بشرط إضافته للزمان (١).

وتشترك : «عند» (٢) مع «لدى» - و «لدى» في أمور ، وأهمها : الدلالة على ابتداء غايه مكانيه أو زمانيه (٣). وتخالفهما في أمور أخرى يجيء الكلام عليها مع الكلام عليهما.

ص: ٢٧٢

١- جاء في المصباح المنير في ماده : «عند» ما نصه : (الأصل في استعمال هذا الطرف أن يكون فيما حضر ك من أى قطر «ناحيه» من أقطارك ، أو دنا منك. وقد استعمل في غيره ؛ فتقول : عندي مال ؛ لما هو بحضرتك ، ولما غاب عنك ؛ فقد ضمّن معنى الملك والسلطان على الشيء ، ومن هنا استعمل في المعانى فيقال : عنده خير ، وما عنده شر ، لأن المعانى ليس لها جهات (...). اه. ويقول أيضا : «عند» ظرف مكان. ويكون ظرف زمان إذا أضيف إلى الزمان ؛ نحو : عند الصبح ، وعند طلوع الشمس ، ويدخل عليه من حروف الجر «من» لا غير ؛ تقول : جئت من عنده. وكسر العين هو اللغه الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحه ... وحكى الفتح والضم) اه.

٢- سيجيء الكلام على : (لدى ولدى فى ص ٢٧٤) وأيضا على (عند ، ولدى) فى باب الإضافة ، ج ٣ ص ١٠١ م ٩٥.

٣- قال صاحب المفصل - ج ٤ ص ٨٥ - ما نصه فى معنى ظروف الغيات : (قيل لهذا الضرب من الظروف غيات لأن غايه كل شىء ما ينتهى به ذلك الشىء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يتم الكلام ، وهو نهايته. فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هى غيات ذلك الكلام ؛ فلذلك من المعنى ، قيل لها : غيات). وتوضيحا لما سلف نسوق بعض الأمثله التى تجلى المراد ، منبهين إلى أن الغايه لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات والمناسبات - (منها : ما سيجيء فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٦ ورقم ٢ من هامش ص ٤٣٣) (ومنها ما سيجيء فى ص ١٠١ و ١٢١ م ٩٥ من الجزء الثالث وفيه هذه الأمثله التى نسوقها لمناسبه دعت إليها هناك): ١- فى مثل : سافرت من لىدنا إلى الضاحيه - تشتمل هذه الجملة على الفعل : «سافر» ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر. فلا بد لتحققه من نقطه معينه يبتدىئ منها ، وأخرى ينتهى إليها. أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين ؛ كاللذين هنا ، وهما : البيت والضاحيه. وبين نقطتى الابتداء والانتهاء مسافه محصوره بينهما ، لا محاله. ويطلق على مجموع الثلاثه اسم اصطلاحى ، هو : «الغايه المكانية» أى : «المسافه المكانية» أو : «المقدار المكانية» ، وهى تشمل كما نرى مكانا محدودا ، محصورا ، له بدايه ونهايه معينتان ، ومسافه تصل هذه بتلك. وقد دخل لفظ «لدى» على كلمه هى بدايه الغايه ؛ فدخوله على هذه الكلمه - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول - - جزء من أجزاء الغايه ، أو أنها نقطه البدايه. ولو قلت : سافرت من لىدنا إلى الضاحيه ، لىدنا لىدنا : «سافر» على أنه استغرق زما محددا معينا ، له بدايه زمني معروفه ، ونهايه زمني معروفه كذلك ؛ فله نقطتا ابتداء وانتهاء ، زمنيتان ، مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما. ويتكون من مجموع الثلاثه (أى : من نقطه البدايه ، ونقطه النهايه ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : «الغايه الزمانيه» بمعنى : «المقدار الزماني» ودخول لفظ «لدى» على الكلمه التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمه نفسها هى نقطه البدايه ، أى : أول جزء من أجزاء الغايه. ويفهم مما سبق أن «لدى» ، و «عند» اسمان يدلان على ما بعدهما من بدء الغايه ... فسمى كل منهما «نقطه البدايه» نفسها ، وليس الابتداء الذى هو أمر معنوى. ولهذا كانا اسمين - عند النحاه - دون «من» ، «ومنذ» الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى. فإضافه «لدى» ، و «عند» إنما هى من إضافه الاسم إلى مسماه. (هذا وقد أطلنا

الكلام - فى ج ١ ص ٥٦ م ٦ - عن سبب تفرقتهم بين كلمه : «ابتداء» واعتبارها اسما ، وكلمه : «من» الجاره المفيده للابتداء واعتبارها حرفا). لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ «لدى» للدلاله على بدايه الغايه فما الداعى لمجىء الحرف «من» قبله ، ومعناه الابتداء أيضا؟ أجاب النحاه عن هذا إجابته غير مقنعه ؛ فقالوا : إن دلاله «لدى» على بدايه الغايه ليست مألوفه فى الأسماء ؛ فجاء الحرف «من» ليكون بمنزله الدال على ذلك ، ولهذا يكون فى الأعم الأغلب موجودا. (راجع حاشيه ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع). والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لهما مجتمعين ، دون تعليل آخر. ب - ما سبق يقال فى الظرف : «عند» ؛ فلو وضعناه مكان «لدى» فى الأمثله السالفه - وأشباهاها - لم يتغير الأمر ؛ ففى مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمه إلى الخاتم ، نجد الفعل : «قرأ» لا يتحقق كاملا إلا بنقطه مكانيه معينه تبتدىئ منها القراء ؛ هى المقدمه ، ونقطه أخرى محددده تنتهى إليها ؛ هى الخاتم ، وبين النقطتين المكانيتين مسافه مكانيه تصل بينهما هى المسافه الأخرى المكتوبه ، ومن اجتماع الثلاثه : (أى من نقطه البدايه المكانيه ، ونقطه النهايه المكانيه ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : «الغايه المكانيه» التى يجىء الظرف «عند» ليدل على أن المضاف إليه هو نقطه البدايه فيها. وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت الغايه الزمانيه التى تتكون من اجتماع تلك الثلاثه ، التى يدخل الظرف «عند» على أول جزء منها ؛ فيكون وجوده دليلا على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطه البدايه الزمانيه ... مما تقدم يتضح الفرق بين «الغايه» ، ومبدأ الغايه الذى يدل عليه «لدى» أو «عند» ؛ فالغايه تشمل الأجزاء الثلاثه ، أما مبدأ الغايه فهو الجزء الأول منها ، دون الجزأين الآخرين. وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن معنى : «لدى» ، و «عند» هو الدلاله على مبدأ الغايات الزمانيه أو المكانيه). وأنه - - - يصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدى الصديق. وفى القرآن الكريم : (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا ، وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) ؛ فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظى بغير داع بلاغى. ح - إذا دخل «لدى» ، أو : «عند» على بدايه الغايه فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهايه ، إذ يكفى أن يشتمل الكلام على البدايه وحدها ما دام المقام يكتفى به. د - ليس الأمر فى كل ما سبق مقصورا على الأفعال التى تعمل فى الظرف ، وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غايه زمانيه أو مكانيه ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملا إلا بذكر الغايه ؛ يتساوى فى هذا أن يكون العامل فعلا ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل ...

١٠ - ١١ - عوض - قَطُّ - سبق الكلام عليهما في ص ١١٤ و ٢٤٦

ص: ٢٧٣

١٢ - لدن - يكون ظرفا دالا على مبدأ الغايات ، أى : أنه لا ابتداء غايه زمان أو مكان بالمعنى الذى سبق (١) شرحه فى «عند» - ، ويلتزم البناء ، وبنائوه على السكون هو الأغلب ، مثل : تذكر فضل والديك لدن أنت صغير. والكثير فى استعماله أن يكون مسبوqa «بمن الجاره» (٢) مثل : هذا فضل من لدن المولى الكريم. ومثل : بقيت هنا من لدن الظهر إلى الغروب. وأن يكون مضافا لمفرد كالأمثله السالفه ، أو مضافا للجمله ؛ نحو : فلان مولع بالعلم لدن شبّ إلى أن شاب - أو : مولع بالعلم لدن هو يافع.

ويكون بمعنى : «عند» كثيرا ولكن يخالفها فى أمور ؛ منها : أن «لدن» ملازم للإضافه للمفرد ، أو للجمله ، ويجوز استغناؤه عن الإضافه إذا وقعت بعده كلمه : «غدوه» ؛ منصوبه (٣) مثل قضيت الوقت لدن غدوه حتى غروب الشمس. أما «عند» فيصح أن تترك الإضافه. وتصير اسما مجردا ؛ كأن يقول شخص : عندى مال ؛ فيجاب : وهل لك عندى؟ «فعند» هنا مبتدأ. أو يقال : الكتاب عندى. فيجاب : أين عندك :

ومنها : أنه لا يكون إلا فضله ولو ترك الظرفيه ؛ ففى مثل السفر من عند البيت

ص : ٢٧٤

-
- ١- فى رقم ٣ من هامش ص ٢٧٢.
 - ٢- وفى حاله جرّه لا يكون ظرفا. وكذلك كل حاله أخرى لا يكون فيها منصوبا على الظرفيه.
 - ٣- على اعتبار : «غدوه» تمييزا ، أو : اعتبارها خبرا لكان المحذوفه ، والتقدير : لدن كانت الساعه غدوه ، ويجوز فى «غدوه» الرفع عند الكوفيين ، على اعتبارها فاعلا لكان التامه المحذوفه ، والتقدير : لدن كانت غدوه ، أى : ظهرت ووجدت غدوه ، ويجوز فى غدوه الجر بالإضافه ؛ وهو القياس.

لا يصح : السفر من لدن البيت. فكلمه : «عند» مجروره ، والجار والمجرور خبر ، والخبر عمده. وقد اشتركت «عند» فى تكوينه ؛ فهى عمده بسبب اشتراكها ، ولهذا لا يصح : «من لدن البيت» لكىلا تشترك : «لدى» فى تكوين العمده ، وهى لا تكون إلا فضله خالصه دائما.

١٣ - لدى - ظرف معرب ملازم للنصب على الظرفيه. ومعناه : «عند» ويخالفها فى أمور :

منها : أن «لدى» لا تجر أصلا ، أما «عند» فتجر بالحرف «من».

ومنها : أن «عند» تكون ظرفا للأعيان (أى : للأشياء المجسمه) وللمعاني ، أما «لدى» فلا تكون إلا للأعيان فى الصحيح ؛ تقول : هذا الرأى عندى صائب ، ولا تقول : لدى.

ومنها : أنك تقول : عندى مال ، وإن كان غائبا ، ولا تقول : لدى مال ، إلا إذا كان حاضرا.

هذا ، وبإضافه «لدى» للضمير تنقلب ألفها ياء ، نحو : لديك - لديه ... (١) أما عند إضافتها للاسم الظاهر فلا تنقلب.

١٤ - لَمَّا (٢) - ظرف زمان (٣) ، بمعنى : حين. ويفيد وجود شىء لوجود آخر. والثانى منهما مترتب على الأول ؛ فهو بمنزله الجواب المعلق وقوعه على وقوع شىء آخر. نحو : لما جرى الماء شرب الزرع. ولهذا لا بد لها من جملتين ، بعدها ، تضاف - وجوبا - إلى الأولى منهما ؛ لأنها من الأسماء الواجبه الإضافه

ص: ٢٧٥

١- ويراعى فى الإعراب ما سبق تفصيله فى ج ١ م ١٦ ص ١٧٨. (آخر الكلام على الاسم المعتل الآخر).

٢- «لما» أنواع متعدده ، منها : «لما» الظرفيه ، والكلام عليها هنا ، (ولها إشاره فى باب الإضافه ، ج ٣) ومنها : التى بمعنى «إلا» الاستثنائيه (وستجىء فى «د» من ص ٣٣٦) ومنها : «لما» الجازمه (وستجىء فى ج ٤ م ١٥٣ ص ٣١٤).

٣- على المشهور ؛ (لأن بعض النحاه يعتبرها حرفا بمعنى : حين) وتسمى : «لما الحينيه» ويسمىها بعض النحاه : «لما الوجوديه» ، لأنها الرابطه لوجود شىء بوجود غيره ؛ أو : «لما التوقيتيه» ، لأنها بمعنى وقت.

للعلمه ، وتكون ثانيتهما متوقفه التحقق على الأولى. وعامل النصب فى : «لَمَّا» هو الفعل أو ما يشبهه فى الجملة الثانيه.

والأغلب الأكثر شيوعا فى الجملتين - ولا سيما (١) الثانيه - أن تكونا معا ماضيتين لفظا ومعنى ؛ نحو : قوله تعالى : (فَلَمَّا نَجَّكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ). أو معنى فقط (٢) كقول المعرى يصف خيلا سريعه :

ولمَّا لم يسابقهن شىء

من الحيوان سابقن الظلالا

وقول المتنبى :

عرفت الليالى قبل ما صنعت بنا

فلما دهنتى لم تزدنى بها علما

وقد ورد فى القرآن الكريم وقوع الجملة الثانيه مضارعيه فى قوله تعالى : (فَلَمَّا

ص: ٢٧٦

١- قال الأشمونى فى الجزء الثالث ، أول باب : «إعراب الفعل» عند الكلام على أنواع : «أن» ومنها الزائده ، ما نصه : (الزائده هى التاليه «لما» ؛ نحو قوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَيْتَ...)) اه كلام الأشمونى. وهنا قال الصبان : (قوله : نحو : فلما أن جاء البشير ... وتقول : «أكرمك لما أن يقوم زيد ، برفع المضارع. فارضى). اه. كلام الصبان نقلا عن الفارضى. وهذا النص صريح فى أنها قد تدخل على المضارع قياسا إذا كان مسبوقا بأن الزائده والعجيب أن الصبان يأتى به هنا جليا واضحا ، ليكمل ما فات الأشمونى ثم ينسى هذا فى الجزء الرابع - أول باب الجوازم - عند الكلام على : «لما» الجازمه حيث يصرح «الأشمونى» بأنه استغنى - كبعض من سبقوه - بقوله : «لما» أخت «لم» عن أن يقول : «لما» الجازمه ، وأنه احترز بكلمه : «أختها» من «لما» الحينيه ، ومن «لما» الاستثنائيه ؛ لأن هاتين لا يليهما المضارع ، فيقول «الصبان» تعليقا على هذا ، وتأيدا له ما نصه : (أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجه إلى الاحتراز منهما). اه. فهو يكتفى بهذا ساكتا عما قيل من أن المضارع لا يجىء بعد «لما» الحينيه ، و «لما» الاستثنائيه. وكما نسى هذا فى «باب الجوازم» نسيه أيضا فى باب «جمع التكسير» - ج ٤ - عند الكلام على صيغه : «فعلول» وأطرادها ، حيث قال الأشمونى عنها فى ذلك الباب (ظاهر كلام المصنف هنا موافقه التسهيل فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالبا إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالبا بقده ، أو نحو : قل ، أو ندر ...)) اه وهنا قال الصبان ما نصه : (قوله : ولما يذكر غيره ... إلخ) تركيب فاسد لأن «لما» الحينيه لا تدخل إلا على ماض ... اه كلام الصبان. فبأى الرأيين نأخذ؟ بالأول ؛ لأنه نص صريح ، فيه تيسير. ولكن حظه من القوه والسمو البلاغى أقل كثيرا من الآخر الذى منعه أكثر النحاه - حتى الصبان فى بعض تصريحاته - (وستأتى إشاره أخرى للظرف «لما» فى ج ٤ ص ٣١٤ م ٥٣. ونص للكلام السالف فى ج ٤ ، فى النواصب م ١٤٨ ص ١٢٢). ومن الخير ترك الأول الضعيف

٢- بأن يكون الفعل مضارعا مجزوما بالحرف «لم» الذى يخلصه للماضى.

ذَهَبَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى - يُجَادِلُنَا ...) كما ورد فيه وقوعها جملة اسميه مقترنه بالفاء ، أو إذا ، حيث يقول : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبُرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ...) ويقول : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبُرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ.) وقد تأول النحاه هذه الآيات ؛ بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا. ولا- داعى للتأول في القرآن بغير حاجه شديده ، وإذا كنا نقبل التأول في القرآن فلم لا نقبله في كلام من يحاكي القرآن؟ نعم نقبل محاكاته ، وندع التأول لمن يتخذه شرطاً للقبول ؛ فالنتيجة الأخيره واحده ، هى صحه الاستعمال ، وصحه تأليف الأسلوب على نسق القرآن. وقد جاء فى كتاب : «مجمع البيان لعلوم القرآن» للطبرسى - ج ٣ ص ١٥٥ - فى إعراب قوله تعالى : (فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ...) ما نصّه ، (إذا ، بمنزله «الفاء» فى تعليقه الجملة بالشرط) اه ، يريد : ربط جملة جواب «لما» بشرطها. وهذا يؤيد ما قلناه.

هذا «ولا مانع أن يتقدم جواب «لما» عليها كما ورد فى بعض المراجع اللغويه (١).

ص: ٢٧٧

١- فقد جاء فى : «تاج العروس ، شرح القاموس» عند الكلام عليها ما نصه : «قد يتقدم الجواب عليها فيقال : استعد القوم للقاء العدو لما أحسوا بهم. أى : حين أحسوا بهم» اه ومن هذا قول حافظ إبراهيم فى قصيدته العمريه : أمنت لما أقمت العدل بينهمو فمنت نوم قرير العين هانئها والتقدير : لما أقمت العدل بينهم أمنت ... لكن إذا تقدم جوابها عليها أیظل محتفظا باسمه وبعمله ، فيسمى جوابها ، ويعمل فيها النصب ، مع مخالفه هذا للحكم العام الذى يمنع تقدم الجواب على كل أداه من أدوات التعليق ...؟ أم هى مستثناه من هذا الحكم العام؟ المفهوم من كلام «تاج العروس» هو احتفاظ جوابها باسمه وبعمله بالرغم من تقدمه عليها مع أنها أداه تعليق. غير أن المفهوم من كلام للصبان فى مسأله أخرى كهذه يخالف ما هنا. فقال فى «لما» التى تقدم عليها عاملها إنها ظرف بمعنى «حين» متعلقه بالعامل الملفوظ المتقدم عليها ، ثم قال ما نصه : (والظاهر أنها على هذا القول خاليه من معنى الشرط). اه - راجع الصبان ج ٢ باب الإضافة عند بيت ابن مالك : وألزموا «إذا» إضافه إلى جمل الأفعال ... إلخ - - وهو يريد بخلوها من معنى الشرط أنها ظرف محض لا يفيد تعليقا : فلا يصح تسميه عامله جوابا إذا تقدم عليه ، وعلى هذا لا يكون فى الكلام أداه شرط. سواء أبقيت «لما» مفيده للتعليق مع تقدم الجواب أم غير مفيده ، وسواء أكان هذا الرأى هو الأوضح أم ذاك ، فالخلاف لفظى شكلى ؛ لا يعنينا منه إلا أن الاستعمال صحيح على الرأين ، وأن الأسلوب خال من العيب اللفظى والمعنوى.

١٥ - مذ ومنذ (١) - قد يكونان ظرفين للزمان (٢) متصرفين ، مبنيين ، وقد يكونان اسمين مجردين من الظرفيه ، وقد يكونان حرفي جر.

فيصلحان للظرفيه إذا وقع بعدهما جمله اسميه ، أو فعليه ماضويه ؛ فيعربان ظرفين مبنيين في محل نصب ، مع إضافه كل منهما إلى الجمله التي بعده. وعامل النصب فيهما لا بد أن يكون فعلا ماضيا ؛ وكذلك الفعل في الجمله الفعلية التي يضافان إليهما لا بد أن يكون ماضيا. نحو : جئت مذ أو منذ الوالد حاضر - جئت مذ أو منذ حضر الوالد.

ويتجردان للاسميه الخالصه (٣) إذا لم تقع بعدهما جمله ، ووقع بعدهما اسم مرفوع (٤) نحو : غادرت البلد مذ ، أو : منذ يومان. «فمذ» أو «منذ» مبتدأ و «يومان» خبره. أو العكس (٥). ولا بد من تقدمهما في الحالتين (أى : عند إعرابهما مبتدأ وخبراً). والمعنى : غادرت البلد ، أمد المغادره يومان.

ويكونان حرف جر إذا وقع الاسم بعدها مجرورا.

١٦ - مع - ظرف لا يتصرف. وهو معرب منصوب على الظرفيه - فى الرأى

ص : ٢٧٨

١- سبق الكلام عليهما فى ج ١ ص ٢٦٦ م ٣٧ وص ٣٧٠ م ٣٨. وسيجىء فى حروف الجر ص ٤٧٨ م ٩٠. مناسبه أخرى لهما. والكلام عليهما متشعب النواحي ، متعدد الأحكام. ولقد خصهما ببحث واف مستقل أحد أعضاء مجمع اللغة العربيه القاهري ، ودون بحثه المستفيض بمجله المجمع (ج ٣ ص ٢٥٤) واستطاع أن يعرض فيه كل ما يختص بهما عرضا مفيدا كاملا. (وقد أثبتناه آخر الكتاب ص ٥٠٧).

٢- معناهما : زمن ، أو : أمد.

٣- أى : بغير ظرفيه.

٤- فإن كان مجرورا فهما حرفا جر ، كما سيجىء هنا. أما التفصيل ففى ص ٤٧٨ م ٩٠ ، مبحث حرف الجر ، وفى البحث المستقل الخاص بهما ص ٥٠٧.

٥- فيكون «مذ ومنذ» ظرفين متعلقين بمحذوف هو الخبر.

الشائع - ويدل على زمان اجتماع اثنين - غالبا - أو مكانهما. وإضافته هي الكثيره. فإن انقطع عن الإضافه نون ، وصار حالا. وقد يصير خبرا - طبقا لما سيجيء (١) من كلام وتفصيل هام ، عليه وعلى ظروف تقدمت ، فى المكان المناسب من باب الإضافه -

بناء أسماء الزمان المبهمه ، وشبهتها الأسماء الأخرى المبهمه التى ليست بزمان.

تبنى على الفتح أسماء الزمان المبهمه كلها (٢) ، ظروفًا وغير ظروف ، جوازا - لا وجوبا - فى حالتين :

الأولى إذا أضيفت إلى الجمل جوازا لا وجوبا (٣) ، والمراد بالمبهمه هنا : النكره التى تدل على الزمان دلالة غير محدوده بمبدأ ولا- نهائيه ، مثل : حين - زمان - وقت ، أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ؛ مثل : نهار - صباح - عشيه - غداه. بخلاف أسماء الزمان المختصة بتعريف أو غيره - مما سبق بيانه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٩ - ، فإنها لا تضاف إلى الجمل ، ومثلها : الزمان المحدود ، كأمس ، وغد ، والمعدوده كيومين - ليلتين - أسبوع - شهر - سنه ؛ فكل هذه الأزمنه (٤) لا يضاف منها شىء للجمل.

فإذا أضيفت تلك الأسماء الزمانيه المبهمه إلى الجمل فإنها تبنى جوازا - كما أسلفنا - ويكون بناؤها على الفتح (٥). ويجوز فيها الإعراب ؛ ولكن البناء على الفتح

ص : ٢٧٩

١- ج ٣ ص ١٠٧ م ٩٥.

٢- سبقت الإشارة إليها فى ص ٢٣٩ ويجيء تفصيل الكلام على أحكامها فى ج ٣ باب الإضافه ص ٢١ و ٥٤ و ٧٠ و ٧٣.

٣- لأن الإضافه الواجبه إلى الجمل تحتم البناء - كما سيجيء فى ج ٣ ص ٦٣ ، ٦٥ و ٦٧ م ٩٤ - وإذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملته وجب أن تكون جملته خبريه ، ولا- تصلح الجمله الشرطيه المقترنه «بان» أو غيرها من أدوات التعليق ، ولا الجمله الإنشائيه على اختلاف أنواعها ... ، إلى غير هذا من بقيه الشروط التى ستذكر فى الموضوع السالف.

٤- سبق الكلام عليها أيضا فى ص ٢٣٩ م ٧٨.

٥- راجع الخضرى - وغيره - فى باب الإضافه حيث عقد «تنيها» مستقلا للنص على الفتح فقط.

أفضل إذا أضيفت لجمله فعلية ، فعلها مبنى - ولو كان مضارعاً مبتدئاً - ، مثل : عاد المسرف فقيراً كيوم جاء إلى الدنيا ، ومثل : أشرف أيام الأمهات حين يحرضن على تربيته أولادهن. والإعراب أفضل إذا أضيفت لجمله مضارعيه مضارعها معرب ، أو لجمله اسميه (١) ؛ مثل قوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) ، ومثل : أن تسمع من يقول «الشجاعه مطلوبه» فتقول : هذا يوم الشجاعه مطلوبه.

الثانيه : إذا أضيفت لمبنى مفرد (غير جملة) ، نحو : يومئذ - حينئذ ... وألحق النحاه بأسماء الزمان المبهمه ، ما ليس زماناً من كل اسم معرب ناقص الدلاله بسبب توغله (٢) في الإبهام ؛ مثل : غير - دون - بين - مثل ... ونحوها مما يسمونه : «متوغلاً» في الإبهام (٣) ومن الأمثله : (ما قام أحد غيرك) - والآيات : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) في قراءه من قرأ «مثل» بفتح اللام -

ص: ٢٨٠

١- سواء أكانت الجملة الاسميه مصدره بما الحجازيه ، أو : «لا» أختها ، أو : «لا» العامله عمل : «إن» - أم غير مصدره.

٢- أى : تعمقه وتغلغله فى داخله.

٣- المراد به : اللفظ الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه. وستجىء إشاره له (فى الجزء الثالث باب الإضافه ص ٢١ وص ٤٥ م ٩٣) ومنها نعلم أن اللفظ المتوغل فى الإبهام قد يكتسب البناء من المضاف إليه - مع إيضاح هذا مفصلاً - وأنه فى أكثر أحواله لا يقع نعتاً ، ولا منعوتاً ، - إلا «غير ، وسوى» ، فيصلحان للنعت - ومن ألفاظه : قبل وبعد ... و... - كما سيجىء فى باب النعت ص ٣٤٦ م ١١٤ من الجزء الثالث - وأنه فى أكثر أحواله لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفه إلا بأمر خارج عن الإضافه ؛ كوقوع كلمه : «غير» بين ضدّين معرفتين - كما نص على هذا «العكبرى» فى صدر كتابه المسمى : «إملاء ما منّ به الرحمن ...» أول سوره البقره - فى مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وكفوله تعالى : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) فوقوع كلمه : «غير» بين ضدّين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهه المغايره تتعين. بخلاف خلوها من ذلك فى مثل : أبصرت رجلاً غيرك. وكذلك الشأن فى كلمه : «مثل» إذا أضيفت إلى معرفه بغير وجود قرينه تشعر بمماثله خاصه ، فإن الإضافه لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها. أما إن أضيفت لمعرفه وقارنها ما يشعر بمماثله خاصه فإنها تتعرف ؛ نحو : راقنى هذا الخط ، وسأكتب مثله ؛ وهذا معنى قولهم ؛ إذا أريد بكلمه : «غير» و «مثل» مغايره خاصه ومماثله خاصه حكم بتعريفهما. وأكثر ما يكون ذلك فى «غير» إذا وقعت بين متضادين ؛ أما قوله تعالى : (أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ) حيث وقعت كلمه : «غير» المضافه للمعرفه صفه للنكره فالحقيقه أنها لا تعرب هنا صفه ولكن تعرب بدلاً ؛ لعدم مطابقتها.

(وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ) - (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ...) بالبناء على الفتح جوازا في هذه الأمثلة ، وأشباهها. فالإضافة تجوز البناء على الفتح - وحده - في الأنواع الثلاثة السالفه.

وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف بسبب إضافته إلى مبنى أصلا ، لا ظرفا ولا غيره ؛ وأن الفتحه في الأمثلة السابقه حركه إعراب لآبناء ؛ إما على الحاليه ، أو على المصدريه ، أو ... أو (١) ...

وهذا الرأى قد يكون أنسب للأخذ به اليوم والاقتصار عليه ، بالرغم من صحه الأول وقوته ، وشيوعه قديما - ، منعا للاضطراب ، وتحديد الغرض.

ص: ٢٨١

١- راجع فى كل ما سبق الهمع ج ١ ص ٢١٨ والأشمونى والصبان أول باب الإضافة ؛ عند الكلام على الإضافة غير المحضه ؛ وبيت ابن مالك : وذى الإضافة اسمها لفظيه ... بقى أن نذكر ما قرره النحاه بشأن تلك الألفاظ إذا لم تستفد التعريف من المضاف إليه. فسيبويه والمبرد يقولان : إن الإضافة غير محضه : فائدتها التخفيف ، وما يتبعه من مزايا تلك الإضافة. وغيرهما يقول : إنها محضه ومعنويه تفيد «التخصيص» ، وإن كانت لا تفيد «التعيين» - كما سيجىء فى باب الإضافة ، ج ٣ -.

(١) إذا سأل مسترشد : أين دار الآثار القديمه؟ فقد يكون الجواب : تسير مع طريقك هذا ؛ فينتهى بك إليها.

ليس المراد أنه يسير ، والطريق يسير معه حقيقه ، وإلا كان المعنى فاسدا ، لأن الطريق لا يمشى ، وإنما المراد أن يباشر السير فى هذا الطريق ، ويقرن المشى به حتى يصل.

ولو كان الجواب : تسير وطريقك هذا ... لكان التعبير سليما ، والمراد واحدا فى الجوابين.

فإن كان السؤال : أين محطه (٢) القطر؟ فإن الجواب قد يكون : تمشى مع الأبنيه التى أمامك ؛ فتنتهى بك إلى ميدان فسيح ، فيه المحطه. ليس المراد أن يمشى ، وتمشى معه الأبنيه فعلا : وإلا فسد المعنى ؛ إذ الأبنيه لا تمشى. وإنما المراد أن يلتزم المشى الذى يقارنها ويلابسها حتى يصل إلى غايته. ولو كان الجواب تمشى والأبنيه التى أمامك ... لصحّ الأسلوب ، وما تغير المراد.

(ب) وإذا قلنا : أكل الوالد مع الأبناء ... فإن الجملة تفيد أن الأبناء شاركوا والدهم - فعلا فى الأكل حين كان يأكل ؛ بسبب وجود كلمه تفيد المشاركه المعنويه الحقيقه ، وهى : «مع» ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقى. وكذلك لو قلنا أكل الوالد والأبناء ؛ فإن المعنى يبقى على حاله ، ولا فساد فى التركيب.

ومثل هذا : جلس الأب مع الأسره ، فإن هذه الجملة تفيد اشتراك الأسره فى الجلوس اشتراكا واقعا فى زمن واحد ؛ بسبب وجود كلمه تفيد هذا ؛ وهى : «مع». ولا شىء يحول دون هذا المعنى أو يؤدى إلى فساد الصياغه لو قلنا : جلس الأب والأسره.

ص: ٢٨٢

١- أى : المفعول الذى وقع معه فعل الفاعل.

٢- هذه كلمه عربيه صحيحه.

نعود إلى الجمل التي فيها : «الواو» بدلا من كلمه : «مع» وهي :

تسير وطريقك - تمشى والأبنيه - أكل الوالد والأبناء - جلس الأب والأسره - .. فنلاحظ أن كل كلمه وقعت بعد الواو مباشره هي : اسم ، مسبوق بواو بمعنى : «مع» ، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسما قبلها ، وصاحبه زمن وقوع الحدث (١) ، وقد يشاركه ، في الحدث - كالمثالين الأخيرين في «ب» - أو لا يشاركه ؛ كالمثالين الأولين. وهذا الاسم الذي بعدها هو ما يسمى : «المفعول معه». ويقولون في تعريفه :

إنه : اسم مفرد (٢) ، فضله ، قبله واو بمعنى : «مع» ، مسبوقه بجمله فيها فعل أو ما يشبهه في العمل ، وتلك الواو تدل نصا (٣) على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث ، مع مشاركته الثاني للأول في الحدث ، أو عدم مشاركته (٤).

ص : ٢٨٣

١- معنى الفعل ، أو ما يشبهه.

٢- ليس جملة ولا شبهها.

٣- إن لم يمكن التنصيص بها على المصاحبه - بسبب أن الاسم السابق منصوب ، وأن العامل يصح أن يتسلط على الاسم الذي بعدها مباشره - فهي للعطف قطعا ؛ نحو : قرأت المجله والصحيفه. (كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٨٨). أما إذا كان الاسم السابق مرفوعا أو مجرورا والاسم بعد الواو منصوبا منطبقا عليه تعريف المفعول معه فإن نصبه يقطع بأن المراد هو المعية نصا ، إذ لو كان المراد العطف لوجب جر المعطوف أو رفعه تبعا للمعطوف عليه.

٤- انظر (١) من ص ٢٩١.

من التعريف السابق نعلم أن كل جملة مما يأتي لا تشتمل على المفعول معه : أقبل القطار والناس منتظرون ، لأن الذى وقع بعد الواو (١) جملة ، وليس اسما مفردا.

اشترك محمود وحامد ؛ لأن الذى بعد الواو عمده ، لا فضله ، إذ الفعل : «اشترك» يقتضى أن يكون فاعله مثنى أو جمعا ؛ لأنه لا يقع إلا من اثنين أو أكثر فلا بدّ من التعدد ، ولو بطريق العطف كالمثال المذكور ؛ «فحامد» معطوف على الفاعل : «محمود» فهو فى حكم الفاعل ، وعمده مثله.

خلطت القمح والشعير ؛ لأن الواو لم تفد : «معيه» وإنما فهمت المعيه من الفعل : «خلط».

نظرت عليا وحليما قبله ، أو بعده - شاهدت الليل والنهار ، لأن الواو فيهما ليست للمعيه ، وإلا فسد المعنى.

شاهدت الرجل مع زميله - اشتريت الحقيبه بكتبها ؛ فالمعيه هنا مفهومه واضحه ، ولكن لا توجد الواو.

كل زارع وحقله ، بشرط أن يكون خبر المبتدأ : «كل» محذوفا فى آخر الجملة ؛ والتقدير : كل زارع وحقله مقترنان ؛ فلا تكون الواو للمعيه ؛ لعدم وقوعها بعد جملة. أما إذا كان الخبر مقدرا قبل الواو (أى : كل زارع موجود وحقله) فالواو للمعيه.

لا تتناول الطعام وتقرأ ؛ لأن الذى وقع بعد الواو فعل (٢).

ص: ٢٨٤

١- هذه الواو تسمى : واو الحال ، وهى من جهه المعنى تفيد المعيه ، لأنها تفيد المقارنه - فى الغالب - والمقارنه نوع من المعيه ، لكن لا تسمى اصطلاحا واو المعيه.

٢- يصح فى هذا الفعل أن يكون مجزوما بالعطف ، أو مرفوعا على الاستئناف فلا تكون الواو للمعيه. ويجوز أن يكون منصوبا بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعيه ؛ فيكون المصدر المؤول مفعولا معه (فى رأى راجح) كما صرح بهذا الخضرى وغيره فى هذا الباب. ولهذا رأى ما يعارضه. (وتفصيلهما فى مكانهما من الجزء الرابع فى باب النواصب عند الكلام على نصب المضارع بعد واو المعيه).

هذا المال لك وأباك - ما الرجل فرح والشريك ، لعدم وجود ناصب يعمل النصب فيهما (1) ؛ فلا يصح النصب ؛ إذ لا مفعول معه.

ص: ٢٨٥

١- سيجيء عند الكلام على الحكم الأول من أحكامه - بعض أمثله مسموعه خاليه من عامل ظاهر ؛ فيقدر لها عامل.

له عدة أحكام ، منها

١ - النصب. والناصب له : إما الفعل الذى قبله كالأمثله السالفه - أول الباب - ، وإما ما يشبه الفعل فى العمل (١) ، كاسم الفاعل ، فى نحو : الرجل سائر والحدائق - وكاسم المفعول ؛ فى نحو : السياره متروكه والسائق ، وكالمصدر ؛ فى نحو : يعجبني سيرك والطوار (٢) ، واسم الفعل فى مثل : رويدك والغاضب (٣) ، بمعنى : أمهل نفسك مع الغاضب.

وقد وردت أمثله مسموعه - لا يصح القياس عليها لقلتها - وقع فيها المفعول معه منصوبا بعد : «ما» ، أو : «كيف» الاستفهاميتين ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه فى العمل. مثل : ما أنت والبحر؟ كيف أنت والبرد؟ فالبحر والبرد - - وأشباههما - مفعولان معه ، منصوبان بأداه الاستفهام. وقد تأول النحاه هذه الأمثله. وقدروا لها أفعالا مشتقه من الكون وغيره (٤) ، مثل : ما تكون والبحر؟ كيف تكون والبرد؟ فالكلمتان مفعولان معه ، منصوبان بالفعل المقدر (٥) عندهم.

ص: ٢٨٦

١- إن كان الشبيه من المشتقات وجب أن يكون مما ينصب المفعول به ، ولهذا لا تصلح الصفه المشبهه ، ولا أفعال التفضيل ؛ ولا ما لا يعمل.

٢- الرصيف. «والرصيف» : كلمه صحيحه.

٣- بشرط أن تكون الواو للمعيه ، وبعدها المفعول معه ، وليست للعطف وبعدها معطوف ؛ (لأن هناك حالات تصلح فيها للمعيه والعطف كما سيجيء فى ص ٢٨٨).

٤- مثل : تصنع - تفعل ... وكل ما يصلح له الكلام - كالمثاليين - لبيان مضمون المعنى ...

٥- والحق : أنه لا داعى لهذا التقدير ؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأداة السالفتين ، ولن نقيس عليهما أدوات استفهام أخرى ؛ إذ التقدير فى مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغه ولهجه ، للغه ولهجه أخرى ، من غير علم أصحابهما. وليس هذا من حقنا - (كما يرى بعض المحققين ، ومنهم «ابن جنى» فى بحثه الذى عنوانه : «باب ، اختلاف اللهجات» بكتابه : «الخصائص» ونقله عنه «المزهر» - ج ١ ص ١٤٨) - وبعض النحاه يجيز أن يقيس عليهما الأدوات الاستفهاميه الأخرى. ١ - وإذا كان أصل الكلام : ما تكون والبحر؟ وكيف تكون والبرد؟ فإن «تكون» فى المثاليين - - ناقصه ، وأداه الاستفهام خبرها متقدما. أما اسمها - أنت - فضمير المخاطب ، كان مستترا فيها. فلما حذف برز ، وصار منفصلا. ب - ويجوز اعتبار «تكون» تامه ، وفاعلها الضمير المستتر ، ويصير بعد حذفها بارزا منفصلا ، و «كيف» الاستفهاميه حال مقدم و «ما» الاستفهاميه مفعول مطلق متقدم ، بمعنى : أى وجود توجد مع البحر وهذا أسهل كسهوله : تصنع ، أو تعمل ، بدلا من «كان» الناقصه. ج - المبرد رأى آخر - لا- بأس به - فى إعراب تلك الأمثله ، وما شابهها ، فقد جاء فى كتابه : «الكامل» للمبرد ج ١ ص ٢٣٥ عند ذكره لكتاب على بن أبى طالب إلى معاويه المطالب بدم عثمان رضى الله عنه ، يقول على : (وبعد ، فما أنت وعثمان؟) قال المبرد ما نصه : (ما أنت وعثمان؟ فالرفع فيه الوجه ، لأنه عطف اسما ظاهرا على اسم مضممر منفصل ، وأجراه مجرا ، وليس هنا فعل ، فيحمل على المفعول ؛ فكأنه قال : فما أنت؟ وما عثمان؟ هذا تقديره فى العريبه. ومعناه : لست منه فى شىء. وقد ذكر سيبويه -

رحمه الله - النصب ، وجوزه جوازا حسنا ، وجعله مفعولا- معه ، وأضمر : «كان» من أجل الاستفهام ؛ فتقديره عنده «ما كنت وفلانا؟» اه. ثم سرد المبرد أمثله أخرى قال بعدها ما نصه : (فإن كان الأول مضمرا متصلا كان للنصب ... و... تقول مالك وزيدا ؛ فكأنه في التقدير : وملا بستك زيدا ، وفي النحو تقديره : مع زيد) اه كلام المبرد. * * * وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : ينصب تالى الواو مفعولا معه فى نحو : سيرى والطريق مسرعه (أى : سيرى مع الطريق) يقول : ما يجىء بعد الواو فى مثل : سيرى والطريق مسرعه - ينصب على اعتباره مفعولا معه. ولم يوضح هذا المفعول ، ببيان أوصافه ، وشروطه ؛ مكتفيا بالمثال ، والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطقى ، ولكنه لا- يناسب ما نحن فيه مما يحتاج إلى شروط وقيود ... ثم قال : بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب. لا بالواو فى القول الأحق يريد : هذا النصب للمفعول معه يكون بشىء سبق ؛ كالفعل وشبهه ، ولا يكون بالواو فى رأى الأحق باتباع (فكلمه : «ما» بمعنى : شىء. والجار والمجرور - بما - خبر متقدم للمبتدأ المتأخر : «ذا». والجمله من الفعل : «سبق» وفاعله فى محل نصب حال من كلمه ؛ الفعل) ... والتقدير : هذا النصب بشىء من الفعل وشبهه حاله كون الشىء سبق ، وتقدم على المفعول معه وعلى الواو ، ويصح أن تكون : «ما» موصوله ، والجمله الفعلية صله ... ثم أشار بعد ذلك إلى المفعول معه المنصوب بعد «ما» و «كيف الاستفهاميتين ، فقال : وبعد «ما» استفهام أو «كيف» نصب بفعل كون مضمربعض العرب وقد نسب النصب بعد الأداتين السالفتين لبعض العرب للدلالة على أنه سماعى فقط وهذا صحيح. ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكون المقدر وغيره من المصطلحات النحويه المحضه

٢- لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقا ، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم

ص: ٢٨٧

المشارك له والمقارن ... ففي مثل : مشى الرجل والحديقه ؛ لا يصح أن يقال : والحديقه مشى الرجل ، ولا : مشى والحديقه الرجل.

٣- لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعيه فاصل ، ولو كان الفاصل شبه جمله كما لا يجوز حذف هذه الواو مطلقا.

٤- إذا جاء بعده تابع أو ضمير أو ما يحتاج إلى المطابقه وجب أن يراعى عند المطابقه الاسم الذى قبل الواو وحده ؛ نحو : كنت أنا وزميلا كالأخ ؛ أحبته وأعطف عليه. ولا يصح كالأخوين ...

حالات الاسم الواقع بعد الواو

له حالات أربع

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق ، أو نصبه مفعولا معه (١). والعطف أحسن ، مثل : بالغ الرجل والابن فى الحفاوه بالضيف. فكلمه : «الابن» ، يجوز رفعها بالعطف على الرجل ، أو نصبها مفعولا معه ، ولكن العطف أحسن من النصب على المعيه ؛ لأنه أقوى فى الدلاله المعنويه على المشاركه والاقتران (٢) ولا شىء يعيبه هنا. ومثله : أشفق الأب والجدّ على الوليد - أضاء القمر والنجوم ...

ثانيها : جواز الأمرين ، والنصب على المعيه أحسن ؛ للفرار من عيب لفظى أو معنوى. فمثال اللفظى : أسرع والصديق ؛ فكلمه : «الصديق» يجوز فيها الرفع عطفًا على الضمير المرفوع المتصل ، ويجوز فيها النصب على المعيه ، وهذا أحسن ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ كهذا المثال (٣). والفرار من الضعف أفضل من

ص: ٢٨٨

١- إلا فى الحاله المشار إليها فى رقم ٣ من آخر هامش ص ٢٨٣.

٢- لأن العطف يقتضى إعادته العامل تقديرا قبل المعطوف ، فكأن العامل مكرر. فيقع به التأكيد اللفظى الذى يقوى المعنى. (انظر ما يتصل بهذا فى «ا» من ص ٢٩١).

٣- كما هو موضح فى مكانه من باب العطف - ج ٣ - عند الكلام على العطف على الضمير المرفوع المتصل.

ومثال العيب المعنوى قولهم : «لو تركت الناقة وفصيلها (٢) لرضعها». فلو عطفنا كلمه : «فصيل» على كلمه : «الناقه» لكان المعنى : لو تركت الناقة وتركت (٣) فصيلها - لرضعها ، وهذا معنى غير دقيق ، يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعى لهما. وعيبه آت من أن تركهما لا- يستلزم تلاقيهما المؤدى إلى حصول الرضاعه. وقد نتركهما ؛ لا نحول بينهما ، ولكن الأم تنفر منه ، ولا تمكنه من الرضاعه ، أو ينفر منها ...

ثالثها : وجوب العطف ، وامتناع المعيه (٤) : وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزما تعدد الأفراد التى تشترك فى معناه اشتراكا حقيقيا. وكذلك حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعيه. فمثال الأول : تقابل النمر والفيل - اختصم العادل والظالم - اتفق التاجر والصانع ... فكل فعل من هذه الأفعال : (تقاتل - اختصم - اتفق - وأشباهاها) لا يتحقق معناه إلا بالفاعل المتعدد فيشارك الأفراد فى معنى العامل ؛ فلا- بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقه فى التقاتل ، والاختصام ، والاتفاق ... وهذا يتحقق بالعطف دائما ؛ لأنه يقتضى الاشتراك المعنوى الحقيقى (٥). بخلاف المعيه ؛ فإنها تقتضى الاشتراك الزمنى ؛ أما المعنوى فقد تقتضيه حيناً ، ولا تقتضيه أحيانا ؛ كما عرفنا (٦).

ومثال الثانى : أشرف القمر وسهيل قبله أو بعده ... فتفسد المعيه بسبب وجود : «قبل» ، أو «بعد».

ص : ٢٨٩

- ١- وفى الحالتين السابقتين يقول ابن مالك : والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق النسق هو العطف بالحرف ؛ كالعطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثم ...
- ٢- الفصيل : ابن الناقه الذى يفصل عنها.
- ٣- لأن العطف على نيه تكرار العامل . - انظر رقم ٢ من هامش الصفحه السالفه -
- ٤- من هذا القسم المسأله المشار إليها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٨٣.
- ٥- أما الاشتراك فى الزمن فقد يقتضيه أو لا يقتضيه ؛ فمثل : أكلت خالده وأختها ، قد يقع أكلهما فى زمن واحد أو مختلف (كما يتضح فى «ا» من ص ٢٩١).
- ٦- فى ص ٢٨٢ ، ٢٨٣.

رابعها : امتناع العطف ووجوب النصب - فى الأصح - ، إمّا على المعية ، إن استقام المعنى عليها. وإما على غيرها إن لم يستقم ؛
(كنصب الكلمه مفعولاً- به لفعل محذوف) ؛ وذلك منعا لفساد لفظى أو معنوى. فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظى
يمنع العطف : نظرت لك وطائرا ؛ لأن الأصل - الغالب - فى العطف على الضمير المجرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف ؛
كما فى قول الشاعر :

فما لى وللأيام - لا درّ درّها

تشرّق بى طورا ، وطورا تغزّب

فقد أعاد اللام مع المعطوف (1) ، ومثال النصب لمانع معنوى يمنع العطف : مشى المسافر والصحراء. بنصب كلمه : «الصحراء»
على المعية ؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمه : «المسافر» لكان المعنى : مشى الصحراء. وهذا فاسد. ومثال النصب على غير المعية
بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمه مفعولاً به : دعينا لحفل ساهر فأكلنا لحما ، وفاكهه ، وخضرا ، وماء عذبا ، وغناء ساحرا -
فيجب نصب كلمه : «ماء» وكلمه : «غناء» بفعل محذوف يناسب كلا منهما. والتقدير : وشربنا ماء عذبا ، وسمعنا غناء ساحرا ...
ولا يصح النصب على المعية ، ولا على العطف (2) وإلا فسد المعنى. ومثله قول الشاعر :

تراه كأنّ الله يجدع أنفه

وعينه إن كان مولاه له وفر (3)

يريد : ويفقأ عينيه ؛ لأن الجدع - خاص بالأنف ، فلا يكون للعينين ... (4)

ص: ٢٩٠

- ١- سيذكر هذا البيت لمناسبه أخرى فى باب العطف ج ٣ - م ١١٦.
- ٢- لأن الماء لا يؤكل ، وكذا الغناء ، ولأن سماع الغناء فى الحفل الساهر يكون بعد الأكل - عادة - لا معه فى زمنه. وعند تقدير
فعل محذوف مناسب. تشأ جملة فعلية تكون معطوفة بالواو على الجملة الفعلية الأولى ؛ فالعطف - على الأصح - عطف جمل.
والممنوع عطف المفردات ، إذ لا يجوز عطف «ماء» ولا غناء على : لحما. لكن يصح عطف جملة : «شربنا» وجملة : «سمعنا» على
الجملة الأولى ؛ وهى : «أكلنا». (وستجىء مناسبة أخرى لهذا فى ج ٣ باب العطف عند الكلام على العطف بالواو).
- ٣- الوفّر الزيادة. والبيت يذم حقودا بأنه يحزن لنعمه تبدو على جاره أو صاحبه ، ويتألم كمن جدع أنفه ، أو فقئت عيناه.
- ٤- وإلى شطر من هذه الحالة يشير ابن مالك قائلا : والنّصب - إن لم يجز العطف - يجب أو اعتقد إضمار عامل نصب

يتردد في هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصة به ، والتي لا بدّ من معرفه مدلولاتها - قبل الدخول في مسائله وأحكامه. ومن تلك المصطلحات :

المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء - التام - الموجب - المفزغ - المتصل - المنقطع - ... وفيما يلي بيانها.

(١) (المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء).

هذه الثلاثة تنكشف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أن أسلوب الاستثناء في أكثر حالاته ، هو أسلوب أهل الحساب في عملية : «الطرح». فالذى يقول : أنفقت من المال مائة إلا عشره ، إنما يعبر عما يقوله أهل الحساب : (١٠٠ - ١٠) والذى يقول : اشترت تسعة كتب إلا اثنين ؛ إنما يعبر عن قولهم : (٩ - ٢) ... وهكذا ...

والتعبير الحسابى يشتمل على ثلاثة أركان مهمه ؛ هى : المطروح منه (مثل ١٠٠ ومثل ٩ ... وأشباههما ...) والمطروح (مثل ١٠ ومثل ٢ ...) وعلامة الطرح ويرمزون لها بشرطه أفقيه قصيره : (-)

ولهذه المصطلحات الحسابية الثلاثة ما يقابلها تماما فى الأسلوب الاستثنائى ؛ ولكن بأسماء أخرى ؛ فالمطروح منه يقابله : «المستثنى منه». والمطروح يقابله : «المستثنى». وعلامة الطرح يقابلها الأداة : «إلا» ، أو إحدى أخواتها ، أى : ثلاثة إزاء ثلاثة.

ولما كانت عملية الطرح بمصطلحاتها شائعة ، بل أوليه - كان ربط أسلوب

ص: ٢٩٢

١- المراد به هنا الاستثناء فى اصطلاح النحاه ، فله تعريف خاص عندهم ، وأدوات وأحكام نحويه يتميز بها. ومن الممكن تأديبه المعنى الاستثنائى بوسائل مختلفه تخالف الاستثناء النحوى ، ولكنها لا تسمى : «استثناء» فى اصطلاحهم ؛ لعدم انطباق تعريفه وأحكامه عليها.

الاستثناء بها كفيلا بإيضاح مصطلحاته الثلاثة السالفه ، وفهمه في سهوله ويسر واستقرار(١).

وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول النحاه في تعريف الاستثناء الاصطلاحي : (إنه الإخراج «بالا» أو إحدى أخواتها لما كان داخلا في الحكم السابق عليها) (٢). فليس هذا الإخراج إلا «الطرح» ؛ بإسقاط ما بعدها مما قبلها ، ومخالفته إياه فيما تقرر من أمر مثبت أو منفي ...

(ب) الاستثناء التام :

ما كان فيه المستثنى منه مذكورا ؛ كالأمثله السالفه ، ومثل : ركبت الطائرة عشرين ساعه إلا خمسه. وكان معي زملائي إلا ثلاثه. فكلمه «عشرين» هي المستثنى منه. وكذا كلمه : «زملاء». وبسبب وجود كل منهما في الكلام سمي الاستثناء : «تاما».

(ح) الاستثناء الموجب ، وغير الموجب :

فالأول ما كانت جملته خاليه من النفي ؛ وشبهه - وشبهه النفي هنا : النهي ؛ والاستفهام الذي يتضمن معنى النفي (٣) - كالأمثله السابقه ، وكقول الشاعر :

قد يهون العمر إلا ساعه

وتهون الأرض إلا موضعا

ص : ٢٩٣

١- أى : بقائه مفهوما.

٢- وهذا يشمل الدخول الحقيقي ؛ كالأمثله السالفه ، والدخول التقديرى الملاحظ في النفس كالمفترغ ؛ وكالمستثنى المنقطع ، - وسيجيء إيضاحهما في ص ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٨ و ٣٠٨ - ؛ فإنهما لا يدخلان في الحكم السابق حقيقه ، وإنما يندمجان فيه تقديرا.

٣- وهذا يشمل أنواعا ؛ منها الاستفهام الإنكارى : (ويسمى أيضا : الإبطالى) ويعرفونه بأنه الذى يسأل به عن شىء غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل. فمدعيه كاذب. وهذا النوع يتضمن معنى النفي ؛ لأن أداه الاستفهام فيه بمنزله أداه النفي فى أن الكلام الذى تدخل عليه منفي المعنى ؛ نحو قوله تعالى : (وَمِنْ أَضْيَدٍ مِّنَ اللَّهِ خَيْدِثًا؟). (راجع : المغنى ج ١ عند الكلام على الهمزه. وكذلك حاشيه الأمير عليه عند الكلام على : «أم»). ومنها : الاستفهام التوبيخى ؛ وهو : ما يسأل به عن أمر حاصل واقع ، ومن يدعى وجوده يكون صادقا فى إخباره عن أمر موجود ذميم. وفاعله ملوم يستحق التوبيخ بسببه ؛ مثل قولنا للأوصياء : أتأكلون أموال اليتامى بالباطل؟ وفى الجزء الثانى من «المغنى» عند الكلام على : «هل» أن أنواع الإنكار ثلاثه ؛ منها النوعان السالفان ، أما الثالث فمعناه النفي المجرد ، والسلب المحض. بحيث يمكن وضع أداه النفي مكان أداه الاستفهام فلا يتغير المعنى. والأكثر أن تكون أداه الاستفهام هي : «هل» نحو : هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ، أى : ما جزاء الإحسان إلا الإحسان.

والثانى : ما كان مشتملا على نفى أو شبهه ؛ نحو : ما تأخر المدعوون للحفل إلا واحدا - هل تأخر المدعوون إلا واحدا (1)؟

ومن النفى ما هو معنوى (يفهم من المعنى اللغوى للكلمه ، دون وجود لفظ من ألفاظ النفى). مثل : يأبى الله إلا أن يتم نوره ، فمعنى «يأبى» : لا يريد. ومثل : قلّ رجل يفعل ذلك ، لأن معنى : «قلّ» فى هذا الأسلوب المسموع ، هو : النفى ؛ أى : لا رجل يقول ذلك.

أما «لو» فى مثل : لو حضر الضيوف إلا واحدا ، لأكرمتمهم ، فإنه نفى ضمنى غير مقصود ، فلا ينظر إليه من هذه الناحية ، فكأنه غير موجود.

(د) الاستثناء المفرغ (2) ، هو : ما حذف فيه المستثنى منه والكلام غير موجب ؛ (فلا بد من الأمرين معا) (3) نحو : ما تكلم ... إلا واحد - ما شاهدت ... إلا واحدا - ما ذهبت ... إلا لواحد والأصل - مثلا - قبل الحذف : ما تكلم الناس إلا ... - ما شاهدت الناس إلا ... - ما ذهبت للناس إلا (4) ... ثم حذف المستثنى منه ، كحذفه فى قول الشاعر :

لا يكتم السرّ إلا كلّ ذى شرف

والسرّ عند كرام الناس مكتوم

والأصل : لا يكتم الناس السرّ إلا كل ذى شرف.

فالاستثناء المفرغ يقتضى أمرين مجتمعين حتما (5) ؛ أن يكون الكلام غير تام ، وغير موجب. وهذا أمر يجب التنبه له. وإلى أن أداه الاستثناء الفعلية لا يصح استخدامها فيه. - لأنها لا تستخدم إلا فى الاستثناء التام المتصل -

ص: ٢٩٤

١- من النحاه من يرى أن هذا النوع لا تستخدم فيه أدوات الاستثناء الفعلية ، ورأيه ضعيف يجب إهماله ؛ أخذا بصريح ما جاء فى المفصل - ح ٢ ص ٧٧ و ٧٨ - وفى الخضرى والصبان - وسيجىء هذا فى رقم ١ من هامش ص ٢٢٨ -

٢- انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٩٣ أما سبب التسميه ففى ص ١٩٨.

٣- ومن القليل الذى لا يلتفت إليه وقوع التفرغ فى الإيجاب ، إذا كان المحذوف فضله حصلت مع حذفه فائده. لكن هذه القله لا اعتبار لها ، ويجب إهمالها - كما نصوا على ذلك - راجع الصبان -

٤- يوضح هذا المثال ما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٩.

٥- انظر ص ٣٢٨ وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام أداه الاستثناء الفعلية فى غير التام المتصل فى حاشيه الخضرى ، وبالجزء الثانى من الصبان عند الكلام على الأدوات الفعلية ، وكذا المفصل ج ٢ ص ٧٧.

فالأول : ما كان فيه المستثنى بعضاً (١) من المستثنى منه ؛ نحو : سقيت الأشجار إلا شجرة - فحص الطبيب الجسم إلا اليد.

والثاني : ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ؛ نحو حضر الضيوف إلا سياراتهم - اكتمل الطلاب إلا الكتب. ومثل قوله تعالى عن أهل الجنة : (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا) فاللغو هو : ردىء الكلام وقبيحه ، والسلام ليس بعضاً منه. وكذلك قوله تعالى : (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ، إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا).

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه ، ولا علاقته تربطهما ارتباطاً معنوياً ، وإنما معناه انقطاع صلة «البعضية» بينهما ؛ فليس «المستثنى» جزءاً حقيقياً من «المستثنى منه» ، ولا فرداً من أفرادها. ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف لا بد أن يكون هناك نوع اتصال معنوي يربط بينهما. ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف : «لكن» (ساكن النون أو مشددها) الذي يفيد الابتداء والاستدراك معاً (٢) ؛ وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معاً لا يقطع الصلة المعنوية بين ما بعده وما قبله ، ومن ثم كان من المحتوم فى كل «استثناء منقطع» صحه وقوع الحرف : «لكن» - الساكن النون ، أو مشددها - موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامه المعنى. (على التفصيل الذى سيجىء فى الزيادة) (٣) ولا يجوز فى الاستثناء المنقطع أن تكون أدواته فعلاً ؛ لأن هذه الأدوات الفعلية لا تستخدم إلا فى التام المتصل ، كما تقدم.

والآن نبدأ الكلام فى أحوال الاستثناء ، وأحكامه ، وهى متعددة (٤) يتعدد أدواته

ص : ٢٩٥

١- لهذا صورتان ؛ الأول : أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد ، والمستثنى أحد تلك الأفراد المتماثلة ؛ نحو : تناولت الكتب إلا كتاباً. فالمستثنى منه - وهو الكتب - متعدد الأفراد ، والمستثنى واحد منها. الثانيه : أن يكون المستثنى منه فرداً واحداً ، ولكنه ذو أجزاء ، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء ؛ مثل : غطيت الجسم إلا الوجه. وفى الحالتين يكون ما بعد «إلا» مخالفاً فى المعنى لما قبلها. ولا مانع فى رأى الأحسن أن يكون المستثنى المتصل جملة - وسيجىء البيان فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ ورقم ٢ من هامش ص ٣٠٧ -

٢- راجع «و» من ص ٣٠٧.

٣- فى : «و» من ص ٣٠٧.

٤- هذا الباب من أكثر الأبواب تعدداً فى الأحكام ، واختلافاً فيها. ومنها المردود والضعيف. وقد حاولنا جاهدين تصفيته مما يشوه الحقائق الناصعه.

الثمانية التي منها الحرف المحض ، والاسم المحض ، والفعل المحض ، وما يصلح فعلا وحرفا.

الكلام على أحكام المستثنى الذي أدواته حرف خالص ، وهي : «إلا» (١) :

(١) إذا كانت أداة الاستثناء «إلا» ، ولم تتكرر (٢) فللمستثنى بها ثلاثة أحكام :

الأول : وجوب النصب - في الأغلب (٣) - ، بشرط أن يكون الكلام تامًا موجبًا (٤) ؛ سواء أكان «المستثنى» متأخرا بعد «المستثنى منه» ، أم مقدما (٥) عليه ، «متصلا» ، أم «منقطعا» فمتى تحقق الشرط كان النصب واجبا - في الأغلب (٦) - ، وعمامًا يشمل كل الأحوال. وعند الإعراب يقال : «إلا» أداة استثناء حرف. والمستثنى : منصوب على الاستثناء كالأمثله الآتية. ولا بد أن تتقدم «إلا» على المستثنى في كل الحالات (٧) ، سواء أكان متقدما على المستثنى منه أم متأخرا عنه :

(امتألت الجداول إلا جدولا كبيرا). (امتألت - إلا جدولا كبيرا - الجداول).

(كتبت الرسائل إلا رساله واحده). (كتبت - إلا رساله واحده - الرسائل).

(تمتعت بالصحف إلا صحيفه تافهه). (تمتعت - إلا صحيفه تافهه - بالصحف).

(أعدت ملابس الرحله إلا الحقائب). (أعدت - إلا الحقائب - ملابس الرحله).

(تناولت الطعام إلا الماء). (تناولت - إلا الماء - الطعام).

(أضأت المصايح إلا غرفه). (أضأت - إلا غرفه - المصايح).

ص: ٢٩٦

١- ومثلها : «لما» التي تشبهها في الحرفيه ، وفي الدلاله على الاستثناء. وإفادته ؛ (طبقا للبيان الخاص بها في «ا» من «الزيادة» ص ٣٠٣ وفي «د» من ص ٣٣٦-) وهي غير «لما» الظرفيه التي سبق الكلام عليها في ص ٢٧٥ وتجيء لها إشاره في باب الإضافه ، ج ٣ م ٩٤ ص ٨١ ، وهما كذلك غير لما الجازمه التي سيجيء الكلام عليها في ح ٤ م ١٥٣ ص ٣١٤ هذا ، و «إلا» التي للاستثناء كلمه واحده ، وليست مركبه ، وهي حرف ، وقد تترك الحرفيه والاستثناء وتصير اسما محضا (كما سيجيء البيان في «ج» من ص ٣٢٥) بخلاف : «إلا» التي في مثل : إلا تجامل زملاءك يكرهوك ، فإنها مركبه من «إن» الشرطيه المدغمه في : «لا» النافيه.

٢- أما المكرره فيجيء حكمها في ص ٣١٣.

٣- وهذا هو الشائع وهناك رأى آخر لا يوجب النصب ، سيجيء بيانه في «د» من ص ٣٠٤.

٤- وهذا هو الشائع وهناك رأى آخر لا يوجب النصب ، سيجيء بيانه في «د» من ص ٣٠٤.

٥- سيجيء شرط آخر في «ه» من ص ٣٠٦ هو ألا يكون المستثنى نكره محضه ... و...

٦- فى ص ٣٠٤ أءكام آاصه بءءءم المسءنى وءان العامل الذى ءعمل فىه النصب ...

٧- انظر ما ءءص بهذا فى «ب» من ص ٣٠٣.

الثانى : إما نصب «المستثنى» (والإعراب كالحاله السابقه). وإما ضبطه على حسب حركه «المستثنى منه» ، (فيكون مثله ؛ مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا) ويعرب : «بدلا» (١). ولا- بد فى الحاليتين أن يكون الكلام تامًا غير موجب (٢). ولا فرق بين المتصل والمنقطع (٣). ومن الأمثله :

ما تخلف السباقون إلا واحدا - أو : واحد.

ما جهلت السباقين إلا واحدا - أو : واحدا (٤).

هل تأخرت عن السباقين إلا واحدا - أو : واحد.

ويجوز أن يتقدم «المستثنى» (٥) وهو منصوب ، على المستثنى منه مباشرة ويبقى كل شيء كما كان ، فلا يتغير الإعراب كالأمثله الآتيه :

ما تخلف - إلا واحدا - السباقون.

ما جهلت إلا واحدا - السباقين (٦).

هل تأخرت إلا واحدا - عن السباقين.

أما لو تقدم وهو بدل فى الأصل ؛ فإن الأمر يتغير تغيرًا كليًا (٧) فيعرب «المستثنى» المتقدم على حسب حاجه الكلام قبله ، ويزول عنه اسم المستثنى ؛ كما يزول عن «المستثنى منه» المتأخر ، اسمه ، ويعرب بدلا من الاسم الذى تقدم ، وتابعا له فى حركه

ص: ٢٩٧

١- بدل بعض من كل ، والمبدل منه هو المستثنى منه. والبدل هنا لا يحتاج لرباط ؛ لأن وجود «إلا» يغير عنه ؛ لدلالته على أن ما بعدها بعض مما قبلها - وستجىء إشاره لهذا فى البدل ج ٣ ص ٤٨٧ -.

٢- إذا انتقض النفي بسبب وجود «إلا» المكرره لم يجز البدل ، واقتصر الأمر على النصب وحده ؛ نحو : ما شرب أحد شيئا إلا الماء إلا- محمودا ؛ لأن الكلام هنا بمنزله المثبت ؛ إذ معناه. شربوا الماء إلا محمودا. وفى «د» من ص ٣٠٤ أمثله مسموعه للبدل فى كلام تام موجب. وفى «ز» من ص ٣٠٩ الرأى فى تفريعات البدل التى يعرضها النحاه.

٣- فى «و» من ص ٣٠٧ أحوال وأحكام هامه تختص بالمنقطع.

٤- فى هذا المثال نصبت كلمه : «واحدا» فى صورتين ، ولكن النصب فى إحداهما على البدليه ، وفى الأخرى على الاستثناء.

٥- بشرط أن تتقدم معه «إلا» وتسبقه ، لأن تقدمها عليه شرط عام فى كل الحالات التى يتقدم فيها على المستثنى منه أو يتأخر عنه ، كما أسلفنا ، وكما يجىء فى «ب» من الزيادة والتفصيل» ص ٣٠٣.

٦- سيذكر هذا المثال فى الحاله التاليه التى يتقدم فيها البدل ؛ لأنه - وأشباهه - صالح للحاليتين

٧- فى هذه الحاله سيعتبر من القسم الثالث الآتى ، وهو قسم : «المفرغ».

إعرابه ، وتصير «إلا» ملغاه (١). ومن الأمثلة :

ما تخلف إلا واحد - السباقون.

ما جهلت إلا واحدا - السباقيين (٢).

هل تأخرت إلا عن واحد (٣) - السباقيين.

ففى مثل : ما تخلف - إلا - واحد - السباقون ... تعرب كلمه «إلا» ملغاه. وتعرب كلمه : «واحد» فاعلا للفعل : «تخلف» وتعرب كلمه :

«السباقون» بدلا منها (٤) ، بدل كل من كل ، وهذا إعرابها فى باقى الأمثله المعروضه (٥).

الثالث : أن يعرب ما بعد «إلا» على حسب العوامل قبلها ؛ بشرط أن يكون الكلام «مفرّغا (٤)». وهذه الصوره لا تعدّ من صور الاستثناء ؛ لعدم وجود «المستثنى منه» (٧). لهذا تعرب «إلا» ملغاه. ويعرب ما بعدها فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولا ، أو خبرا ، أو غير ذلك ... فكأن كلمه : «إلا» غير موجوده من هذه الناحيه الإعرابيه (٨) فقط دون المعنويه. ويسمّون الكلام : «مفرّغا» ؛ لأن ما قبل «إلا» تفرغ للعمل الإعرابى فيما بعدها. ولم يشتغل بالعمل فى غيره. ومن الأمثله : ما أخطأ إلا واحد متسرع - ما العدل إلا دعامه الحكم الصالح. ما سمعت إلا بلبلا صدّاحا - ليس العمل إلا سلاح الشريف.

ص: ٢٩٨

١- لأن ما بعدها يكون خاضعا فى إعرابه لحاجه ما قبلها ؛ فكأنها غير موجوده لكنها من ناحيه المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها.

٢- لأن ما بعدها يكون خاضعا فى إعرابه لحاجه ما قبلها ؛ فكأنها غير موجوده لكنها من ناحيه المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها.

٣- هذا المثال لا يتعين فيه التفرغ عند تقديم البدل المنصوب ؛ إذ يصح - كما قلنا فى رقم ٦ من هامش الصفحه السابقه - اعتبار الكلام تاما غير موجب تقدم فيه المستثنى المنصوب الذى ليس بدلا ؛ ويكون حكمه حكم الأمثله التى قبل هذا مباشره.

٤- ما يأتى فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٩ يوضح أصل هذا المثال ، وما جرى فيه.

٥- البدل هنا : بدل كل من كل ، لأن المتأخر عام أريد به خاص ؛ فصح لذلك إبداله من المستثنى الذى تقدم ، وكان قبل تقدمه بدل بعض ؛ - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٧ - فانقلب المتبوع تابعا ، كما فى قولهم : ما مررت بمثلك أحد.

٦- إلا المثال الثانى فلا يتعين فيه التفرغ لما سبق فى رقم ٢.

٧- من التفرغ النوع الآتى فى ص ٣٠٢.

٨- انظر البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٣.

ما ذهبت إلا للنايغ (١) - ما سعيت إلا فى الخير.

ونحو :

يأبى الحرّ إلا العزه - يأبى الله إلا أن يتم نوره (٢).

وأصل الكلام - مثلا - : قبل حذف المستثنى منه :

ما أخطأ المتكلمون إلا واحدا متسرعا - أو : واحد.

ما العدل دعامة إلا دعامة الحكم الصالح - أو دعامة الحكم الصالح.

ما سمعت طيورا مغرده إلا بلبلا صدّاحا - أو : بلبلا صدّاحا.

ليس العمل سلاحا إلا سلاح الشريف - أو : سلاح الشريف.

ما ذهبت لأحد إلا النايغ - أو : النايغ

ما سعيت فى أمر إلا الخير - أو : الخير.

يأبى الحرّ كلّ شىء ، إلا العزه - أو : العزه.

يأبى الله كلّ شىء إلا إتمام نوره - أو : إتمام ...

فهو فى أصله كلام تام غير موجب ، يجوز فيه الأمران السالفان ؛ إما النصب على الاستثناء ، وإما الإتيان على البدليه ، فلما حذف المستثنى منه صار الكلام نوعا

ص : ٢٩٩

١- أصل الكلام : ما ذهبت لأحد إلا النايغ. فلما حذف المستثنى منه - وهو : أحد ، - بقيت لام الجر منفردة تحتاج لشىء بعدها تجره ؛ إذ لا- يمكن أن تستقل بنفسها ؛ فتأخرت إلى ما بعد «إلا» ؛ لتجره ؛ لأنه خاضع فى إعرابه لما قبلها ، ولا يمكن تقديمه وحده دون «إلا». (وهذا التفسير هو الذى أحلنا عليه فى رقم ٣ من هامش الصفحة السابقه ومن ص ٢٩٤).

٢- الكلام هنا مفرغ ؛ لأن المستثنى منه محذوف ، ولوجود نفي معنوى فى كلمه «يأبى» ؛ لأن معناها دائما هو : لا يريد - كما سبق ، فى ص ٢٩٤ - (هذا تأويلهم ، وفيه مجال للتوقف والرفض).

جديداً ؛ هو : المفرغ (1) ، وصار له حكم جديد خاص ، تبعاً لذلك ...

ويمكن تلخيص كل ما تقدم من أحكام المستثنى ب «إلا» الواحدة (2) فيما يأتي :

(أ) النصب صحيح في جميع أحوال المستثنى «بإلا» التي لم تتكرر ، ما عدا حالة : «التفريغ» ؛ فإنه يعرب فيها على حسب حاجه الجملة ، وتعرب «إلا» ملغاه.

(ب) يزداد على النصب البديله حين يكون الكلام «تاماً» غير موجب ، بشرط ألا يتقدم المستثنى على المستثنى منه مباشرة ؛ فإن تقدم وهو منصوب بقى على حاله منصوباً على الاستثناء ، وإن تقدم وهو «بدل» تغير الأمر ؛ فزال اسمه

ص: ٣٠٠

١- يجوز التفريغ لجميع المعمولات ، إلا- المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، وكذا الحال المؤكد لعامله ؛ فلا يقال : ما سرت إلا والأشجار - ما زرعت إلا زرعاً - لا تعمل إلا عاملاً - وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتاً أو منفيًا قبل : «إلا» ثم مخالفته بعد : «إلا». وأما قوله تعالى : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) فالقرائن تدل على أن المراد : إن نظن إلا ظناً عظيماً ، فهو مصدر مبين للنوع. ويجوز أن يقع «التفريغ» في غير ما سبق منعه ؛ فمن التفريغ للمبتدأ قوله تعالى : (هَيْلٌ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) ومن التفريغ للفاعل قول الشاعر: ما المجد زخرف أقوال تطالعه لا يدرك المجد إلا كلّ فعال وللظرف قول الشاعر : لم يضحك الورد إلا- حين أعجبه حسن الرياض ، وصوت الطائر الغرد وللجار مع مجروره قول الشاعر يمدح الخليفة باحتمال التعب لراحه الرعيه : بصرت بالراحه الكبرى فلم ترها تنال إلا على جسر من التعب وقول الآخر : ما القرب إلا لمن صحت مودته ولم يخنك ، وليس القرب للنسب ثم انظر «الآتيه في «الزيادة والتفصيل» - ص ٣٠٢ - حيث النوع من التفريغ المشتمل على جمله فعلية قسميه ... ويشيع في الأساليب الأدبيه المسموعه ، وهو نوع يخالف ما سبق.

٢- أى : التي لم تتكرر.

عنه ، وصار معربا على حسب حاجه الجملة ، لأن الكلام يصير : «مفرغا». أما المستثنى منه الذى تأخر فيزول عنه اسمه أيضا ، ويعرب «بدل كل من كل» من المستثنى الذى تقدم وتغير حاله (1).

ص: ٣٠١

١- وفيما سبق من الأحوال الثلاثة وأحكامها يقول ابن مالك : ما استثنت «الآ» مع تمام ينتصب وبعد نفى أو كنفى انتخب : إبتاع ما أتصل ، وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع يريد : ما استثنته «إلا» (أى : كانت أداءه استثنائه) وكان تاما ، فإنه ينصب. ولم يذكر الإيجاب مع شرط التمام ؛ لأنه مفهوم من المقابلة الواردة فى الشطر الثانى من البيت ، حيث نص على أنه بعد النفى وشبه النفى يكون المختار هو الإبتاع مع المستثنى المتصل ، والنصب وحده مع المنقطع. إلا عند تميم فإنهم يجوزون فى المنقطع الإبدال أيضا. ففهم من هذا أن الأول لا بد أن يكون موجبا. وهذه تفریعات لا داعى لها ؛ والحكم المستصفى يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام فى الكلام الموجب ينصب فى جميع صورته ، وأن المستثنى فى الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب ، والإبدال. ولا أهميه لكثرة أحد الأمرين على الآخر كثره نسيبه (أى : بالنسبه لذلك الآخر ، بحيث لا تنزل القله إلى حد القله الذاتيه) أو لاستعمال قبيله دون الأخرى ، ما دام الضبط صحيحا وكثيرا فى نفسه ، دون أن تكون قلته ذاتيه. ثم عرض بعد ذلك لحاله المستثنى المتقدم حين يكون الكلام تاما غير موجب فبين أن غير النصب - وهو : «البدل» - قد يجوز ، ولكن النصب هو المختار. فالأمران جائزان ، قياسيان ، ولكن أحدهما أكثر فى الاستعمال من الآخر كثره نسيبه ؛ يقول : وغير نصب سابق فى النفى قد يأتى. ولكن نصبه اختر إن ورد ثم انتقل للكلام على الاستثناء المفرغ فقال : وإن يفرغ سابق «إلا» لما بعد يكن كما لو الآءما أى : إذا كان الكلام قبل إلا مفرغا (متجها للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجوده. وعلى هذا الفرض نضبط ما بعدها ؛ فقد يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ... على حسب حاجه ما قبلها.

(١) يتردد في فصيح الأساليب الواردة أسلوب مطرد ، يحوى نوعا آخر من التفرغ ، يخالف ما سبق. وضابط هذا النوع : أن يكون الكلام مشتملا على جملة قسميه ، ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفي ، وجواب القسم جملة فعلية ماضويه لفظا ، مستقبلة معنى ، مصدره «بالا» ؛ نحو : سألتك بالله إلا نصرت المظلوم - ناشدتك الله إلا تركت الإساءه ... حلفت بربى إلا عاونت الضعيف ، وقول الشاعر :

بالله ربك إلا قلت صادقه

هل فى لقائك للمشغوف من طمع

فالاستثناء فى الأمثله السابقه - ونظائرها - مفرغ يقتضى أن يكون للكلام فى معناه غير تام ، وغير موجب ، فالمراد : (ما سألتك بالله ... إلا نصرك) - (ما ناشدتك الله ... إلا ترك الإساءه ...) - (ما حلفت بربى ... إلا على معاونه الضعيف). - (ما حلفت بالله ربك ... إلا على قولك صادقه ...) فقد اجتمع فى الكلام الأمران معا تقديرا ؛ (وهما عدم التمام وعدم الإيجاب) واجتمع معهما أمر ثالث ؛ هو : أن الفعل - مع فاعله - به «إلا» مؤول بمصدر منسبك بغير سابك ، ليمكن إعراب هذا المصدر على حسب ما تحتاج إليه الجملة قبل «إلا» ، أى : على حسب ما يقتضيه «التفرغ» ؛ - تطبيقا لحكم «الاستثناء المفرغ». فيكون مفعولا- به فى المثال الأول ، (وهو : سألتك بالله إلا نصرت الضعيف) ، أى : ما سألتك بالله إلا نصرك الضعيف ، ويكون شيئا آخر غير مفعول به - إذا اقتضى الكلام غيره ؛ لعدم صلاحية المفعول به ويجرى هذا التأويل والسبك فى بقية الأمثله ، وأشباهاها مما يطرد صوغه على النمط الوارد الموافق للمأثور (١).

ص: ٣٠٢

١- جاء فى الدرر اللوامع ، شرح همع الهوامع - ج ٢ ص ٤٦ - بمناسبه البيت السالف ، وهو : (بالله ربك إلا قلت صادقه ... إلخ) ما ملخصه : أن البيت المذكور يذكر شاهدا على تصدير جواب القسم بالحرف «إلا» ، وأن التقدير فيه : أسألك بالله إلا قلت ، والاستثناء مفرغ. والمعنى : ما أسألك إلا-قولك ، فال مثبت لفظا ، منفي معنى ، ليتأتى التفرغ. والفعل - مع فاعله - مؤول بالمصدر ليتأتى فيه المفعوليه ... فإن قام الاعتراض بأن تأويل الفعل - مع فاعله - بالمصدر من غير سابك هو تأويل شاذ غير قياسى ، وأنه - - مقصور على ما ورد السماع به من مثل : «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» ... كان دفع الاعتراض بأن تأويل الفعل بالمصدر من غير سابك أمر قياسى فى بعض الحالات ؛ كالتى نحن فيها ، دون بعض ؛ فيحكم عليه بالشذوذ فى كل باب لم يطرد فيه السبك عن العرب. أما إذا طرد السبك فى باب واستمر فيه ، فإنه لا يكون شاذا ؛ كالأساليب التى نحن بصدها حيث التزمت فيها العرب ذلك النسق ، وكإضافه بعض أسماء الزمان إلى الجملة فى مثل : جئت حين ركب الأمير ، أى : فى حين ركوب الأمير. وفى مثل قوله تعالى : (هذا يوم يُنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) ، أى : يوم نفع الصادقين ... فهذا وأمثاله مطرد. ومثل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإنك إذا نصبت «تشرب» فإنما تنصبه بأن مضمرة ؛ فيصير اسما معطوفا فى الظاهر على فعل ، وهذا العطف ممتنع إلا عند التأويل ؛ فتحجاج إلى أن تتصيد من الفعل مصدرا من غير سابك ، ولا يعد هذا شاذا ، لاطراده فى بابه. وكذلك مثل : سواء على أقت أم قعدت. أى : قيامك وعودك ، فهذا مؤول بالمصدر بدون أداه سبك ؛ لاطراده فى

وبهذه المناسبة نذكر «لما» - التي سبقت الإشارة إليها (١) - وهي التي تماثل «إلما» في الحرفيه ، وفي الدلاله على الاستثناء ، ولكنها لا تدخل إلا على جمله اسميه ؛ (كقوله تعالى : (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) - ، في قراءه من شدد الميم ، واعتبر «إن» التي في صدر الجمله ، نافية -) أو على جمله فعليه ماضويه لفظا لا معنى ؛ (بأن يكون الفعل ماضيا في لفظه ، مستقبلا في معناه) ، نحو : أنشدك الله لَمَّا فعلت ؛ أى : أنشدك بالله ، وأستحلفك به إلا فعلت. والمعنى : ما أسألك إلا فعلك ؛ على تقدير : إلا أن تفعل كذا ... ؛ ليكون الفعل الماضى مستقبلا الزمن ؛ تطبيقا لما تقرر من أن الماضى الذى يليها يكون ماضيا في لفظه ، مستقبلا في معناه (٢) - وسيجيء (٣) تفصيل الكلام على جواب القسم ، وأنواعه ، وأحكامه.

(ب) نعود لذكر ما قرره النحاه خاصا بتقديم المستثنى بإلا. قالوا : لا يصح - مطلقا - تقديمه وحده عليها (٤) ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه ، وعلى عامله معا ؛ فلا يصح : إلا التفاح أكلت الفواكه. أما تقدمه على أحدهما وحده فجائز ؛ وقد تقدمت الأمثله لتقدمه على المستثنى منه دون العامل. وأما تقدمه على العامل وحده فنحو : الفواكه إلا التفاح أكلت. حيث تقدم المستثنى على عامله

ص : ٣٠٣

١- فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٦ وتجيء لها إشارة أيضا فى : «د» من ص ٣٣٦.

٢- راجع الأشمونى والصبان - ج ٤ - أول باب : «الجوازم» عند الكلام على : «لما» الجازمه.

٣- فى ص ٤٦٠.

٤- كما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٢٩٧.

بعد أن سبقهما معا المستثنى منه. وإذا كان المستثنى منه اسم موصول لم يجوز تقديمه على الصلة ، لأنه لا يصح الفصل بين الموصول وصلته بالمستثنى.

وإذا كان للاسم الواقع بعد إلا - مباشرة - أو لغيره مما بعدها معمول ؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ ففي مثل : ما أنا إلا طالب علما - لا يصح : ما أنا علما إلا طالب. وإذا كان قبلها عامل له معمول ، فإنه لا يجوز تأخير هذا المعمول عنها ؛ ففي مثل ما يجيد الناشئون الخطاب إلا- الأديب - أو مثل : ما يحرص على الأدب إلا الأديب ... لا يصح أن يقال : ما يجيد الناشئون إلا الأديب الخطاب - ولا- ما يحرص إلا- الأديب على الأدب. وبعض النحاه يجيز تأخير هذا المعمول إذا كان شبه جملة ، أو حالا ، ويؤيد رأيه بأمثله كثيره فصيحته تجعله مقبولا ؛ فيصح أن يقال : يتكلم الخطاب - إلا المريض - واقفين ... يعترف الإجاب - إلا بعضهم - بعظمه العرب ... تتصافى النفوس إلا الخبيثه - أمام الخطر.

ويصح تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه ؛ ففي مثل : ما كَرَمَت الأمه المتحضره إلا النابغين ... يصح أن يقال : ما كَرَمَت الأمه إلا النابغين المتحضره.

(ح) تعددت الآراء فى الناصب للمستثنى ؛ ف قيل : «إلا» ، وقيل : العامل الذى قبلها بمساعدتها. وقيل فعل محذوف تقديره : أستثنى ... ولا- أثر لهذا الخلاف النظرى فى أحكام المستثنى ، وضبطه ؛ فالخير فى إغفاله ؛ اكتفاء بأن نقول فى الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء. ولعل أقوى الآراء أنه منصوب بالفعل قبلها ، أو بغيره مما يعمل عمله (1). إلا المستثنى المنقطع فعامله هو : «إلا». ونحن فى غنى عن التّعرض لأقواها وبغيره إلا- حين يعرض أمر يختص بالعامل - وهذا قليل - وعندئذ يرجح الفعل أو ما يعمل عمله كالحالات السالفه التى يجوز فيها تقدم المستثنى على عامله أو عدم تقدمه.

(د) وردت أمثله مسموعه وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أن الكلام تام موجب ؛ ومنها قوله تعالى : (فشرّبوا منه إلا قليل منهم) فى قراءه كلمه :

ص : ٣٠٤

١- فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل - نحو : الزملاء أخوه إلا الغادر - أمكن تأويله بما يعمل ، أى : الزملاء منتسبون للأخوه إلا الغادر.

«قليل» بالرفع. ومنها: تغير المنزل إلا باب (١) ... و... و...

وقد كلف النحاه أنفسهم عناء التأويل والتقدير؛ ليجعلوا الكلام تاماً غير موجب؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البدل، وإلى أن الأمثلة مسايरे للقاعده عندهم. فقالوا فى الآيه: إن نصها - على لسان طالوت - هو: (إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي) ... (فشربوا منه إلا- قليل منهم) فمعنى: «شربوا منه»: لم يكونوا منى ولا- من أنصارى. فهى فى تأويل كلام منفى فى تقديرهم. وقالوا: فى المثال الثانى وأشباهه: إن: «تغير» معناها لم يبق على حاله. فالكلام يتضمن نفيًا فى المعنى ...

ولا شك أن كلامهم مردود، وتأويلهم بعيد، لسببين:

أولهما: أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت، ويستحيل الحكم على شىء بالإثبات دون أن يتصور العقل له ضدًا منفيًا. فمعنى «نام الرجل» لم يتيقظ. ومعنى «تيقظ» ليس بنائم. ومعنى «تحرك الطفل»: لم يسكن. ومعنى «سكن»: لم يتحرك ... ومعنى «شرب»: لم يفقد الماء ويظما. ومعنى «فقد الماء»: ما شرب ... و... و...

وهكذا، فلو أخذنا برأيهم وفتحنا باب التأويل لم يبق فى الكلام العربى أسلوب مقصور على «التمام مع الإيجاب» دون أن يصلح للنوع الثانى (وهو: التام غير الموجب) وهذا غير مقبول.

وثانيهما: وهو الأهم - أن الآيه والمثال وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب فى الكلام التام الموجب - إنما ورد صحيحا مطابقا للغة بعض القبائل العربيه، التى تجعل الكلام «التام الموجب»، والتام غير الموجب» متماثلين فى الحكم (٢)؛ يجوز فيهما: إما النصب على الاستثناء، وإما البدل من المستثنى منه، وإما الرفع على الابتداء (٣) ... و... فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغيره قبيله للغة

ص: ٣٠٥

١- نص المثال الوارد فى «التصريح» - وفى حاشيه ياسين أمثله متنوعه أخرى -؛ وبالصيريمه منهم منزل خلق عاف تغير إلا التوى والتود

٢- وقد ورد النص على هذا فى كثير من المراجع النحويه، ومنها: حاشيه ياسين على «التصريح، شرح التوضيح»، ففيها البيان والأمثله من القرآن والحديث وغيرهما مما سرده فى أول «الاستثناء». - وكذا الصبان -

٣- من يرفع الاسم بعد: «إلا» فى الكلام التام الموجب فعل اعتبار ذلك الاسم مبتدأ، خبره - - مذكور أو محذوف، ويجعل المستثنى حينئذ هو الجملة فى محل نصب على الاستثناء. ويجرى هذا فى المتصل والمنقطع (راجع الصبان، أول باب الاستثناء، وكذلك حاشيه «الأمير» على المغنى ج ٢، بعد الجملة السابعه من باب الجمل التى لها محل من الإعراب؛ حيث الأمثله المتعدده الوارده برفع المستثنى فى الكلام التام الموجب والتى لا- تحتمل تأويلا، وحيث النص الصريح من كلام ابن مالك وغيره بأن النصب جائز لا واجب، مؤيدا رأيه بالشواهد الفصيحه المتنوعه التى سردها ... (وانظر رقم ٢ من هامش ص ٣٠٧) والخير فى ترك هذه اللغات القليله؛ بالرغم من أنها صحيحه قياسيه.

نظيرتها. وإذا كان التأويل معييا وواجبا الفرار منه جهد استطاعتنا ، فإن الأنسب لنا اليوم أن نتخير - عند الضبط - اللغه الضاربه فى الفصاحه ، الغالبه الشائعه بين اللغات المتعدده ؛ لنتصر عليها فى استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليله ، توحيدا للتفاهم ، وفرارا من البلبله الناشئه من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجه ماسه ؛ فعلىنا أن نعرف تلك اللغات فى مناسباتها ، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الوارده بها ، دون محاكاتها فى الضبط ، أو القياس عليها - كما أشرنا لهذا كثيرا - على الرغم من أنها صحيحه يجوز محاكاتها (١).

(ه) إذا كان الكلام تاما موجبا (٢) فلا يكون المستثنى منه - فى الفصيح - نكره ، إلا إن أفادت (٣). فلا يقال جاء قوم إلا رجلا ، ولا قام رجال إلا محمدا ، لعدم الفائده ، بسبب أن النكره محضه. فإن أفادت جاز ؛ نحو قوله تعالى : (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حَمْسِينَ عَامًا) - وقام رجال كانوا فى بيتك إلا واحدا. أما الكلام التام غير الموجب بالفائده تحقق فيه بالنفى وشبهه ؛ لدلاله النكره معه - غالبا - على العموم نحو : ما جاءنا أحد إلا رجلا ، أو إلا علينا ...

ص: ٣٠٦

١- لأن كل قراءه صحيحه قرئ بها القرآن يصح محاكاتها فى غيره ، والقياس عليها ، وكذلك كل لغه سليمه لإحدى القبائل ؛ كما نص على هذا الأئمه ، وعرضنا له بأدلته وتفصيله فى بحث مستفيض ؛ عنوانه «القياس». بكتابنا المسمى : (اللغه والنحو بين القديم والحديث).

٢- راجع فى الحكم الآتى فى كتاب : همع الهوامع ج ١ ص ٢٢٣ أول باب الاستثناء ، (وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٩٦ ، إشاره لما يأتى).

٣- إفادتها تكون زياده تطرا عليها ؛ كوصف ، أو إضافه ، أو غيرها مما يفيدها تخصيصا.

كذلك لا يكون المستثنى منه معرفه ، والمستثنى نكره لم تخصص ؛ فلا يقال : قام القوم إلا رجلا ، فإن تخصصت جاز ؛ نحو :
خرج القوم إلا رجلا منهم .

(و) عرفنا (١) أن المستثنى المنقطع ليس بعضا من المستثنى منه ، فليس فردا من أفراد نوعه - أى : من أفراد صنفه - ، وليس جزءا من أجزاء الفرد ؛ - كما سبق (٢) - فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين ؟ كيف يكون المطروح مبينا جنس المطروح منه ؟

قال النحاه :

١ - إن كان المستثنى المنقطع جمله (٣) ؛ مثل قوله تعالى : (فَدَكَّرْ ، إِنَّمَا أَنْتَ مُدَكِّرٌ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعِزُّهُ اللَّهُ الْعِزَابَ الْأَكْبَرَ ...) أعربت هذه الجملة (٤) ، فى موضع نصب على الاستثناء ، و «إلا» أداه استثناء حرف ؛ بمعنى : «لكن» (الساكنه النون ، التى تفيد الاستدراك والابتداء معا ، وتقتضى أن تسبقها جمله ، وتدخل على جمله جديده - اسميه أو فعليه -) (٥) ، فهى متوسطه بين جملتين ؛ فكأن التقدير ؛ لست عليهم بمسيطر ، لكن من تولى وكفر فيعذبه الله ...

ص : ٣٠٧

١- فى ص ٢٩٤ .

٢- فى ص ٢٩٤ .

٣- يجوز وقوع المستثنى المنقطع جمله بنوعيها ، ويكون لها محل من الإعراب - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ - ، ولا داعى لاشتراط أن يكون الاستثناء مفرغا ، وأن يكون الفعل إما مضارعا ، وإما ماضيا مسبوقا بقد ، أو بماض قبل «إلا» . فهذا الشرط الذى نص عليه «ياسين» فى حاشيته على «التصريح» عند الكلام على : «غير» التى للاستثناء - خالفه فيه الأكثرون ، ولعله غالب ، لا شرط لازم ؛ (كما سيجىء فى «ب» من ص ٣٢٤) . فإن كان المستثنى متصلا جاز - فى القول الصحيح - وقوعه جمله ، برغم ما فى حاشيه ياسين ج ١ ، الباب الخامس من أبواب النيايه ، عند الكلام على جر الممنوع من الصرف بالكسره لإضافته - .

٤- هى جمله اسميه ، المبتدأ «من» اسم موصول بمعنى الذى ، مبنى على السكون فى محل رفع - «تولى» ، فعل ماض ، الفاعل ، ضمير مستتر تقديره : هو . والجمله لا- محل لها من الأعراب صله الموصول ... «فيعذبه» ؛ الفاء زائده ، داخله على جمله الخبر . «يعذبه الله» جمله من مضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع ؛ خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب على الاستثناء - وقد سبق بيان المواضع التى تزداد فيها الفاء فى الخبر ، ج ١ م ٤١ ص ٤٨٧ آخر باب المبتدأ والخبر - .

٥- فهى تقتضى - بعد الجملة السابقه عليها - الدخول على جمله جديده ، زياده على ما تفيده من الاستدراك (وقد مر شرح الاستدراك وتفصيل أحكامه فى ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١) .

٢ - إن كان المستثنى المنقطع مفردا منصوبا فأداه الاستثناء : «إلا» تكون - عند أكثر النحاه - بمعنى : لكنّ (المشده النون) التي تفيد الابتداء ، والاستدراك ، وتعمل عمل : «إنّ» ، نحو : نام أصحاب البيت إلا عصفورا مغردا. فكلمه : «إلا» بمعنى : «لكنّ» المذكوره ، التي تقتضى بعدها جمله اسميه الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ؛ سواء أكان خيرا مذكورا أم محذوفا. ولا بدّ - على هذا الرأى - من جمله اسميه بعدها ، ولا بدّ من ذكر جمله أخرى قبلها ؛ فكأن التقدير : نام أصحاب البيت لكنّ عصفورا مغردا يقظ ، أو : لم ينم ...

ويرى سيويه أن المستثنى المنقطع المنصوب بعد «إلا» إنما هو منصوب بعامل قبلها ؛ شأنه فى هذا شأن المستثنى المتصل. فما بعد «إلا» عند سيويه - مفرد سواء أكان متصلا أم منقطعا. وهى بمعنى : «لكن» العاطفه التي لا يقع المعطوف بها إلا مفردا غير أن «إلا» ليست حرف عطف. والأخذ برأى سيويه فى اعتبار المستثنى المنقطع أسهل وأيسر.

٣ - وإن كان المستثنى المنقطع مفردا مرفوعا - ؛ كما فى حاله البديله .. عند من يجيزها ، والابتداء عند من لا يجيزها (١) - فى نحو ؛ ما سهر أصحاب البيت إلا عصفور مغرد - كانت أداه الاستثناء «إلا» بمعنى : لكن (ساكنه النون) فأصل التقدير ، ما سهر أصحاب البيت لكن عصفور مغرد سهر.

والسبب فى كل هذه التقديرات - كما يبدو - هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت قاعده نحويه عامه ، أما المعنى فلن يتغير فى المستثنى ، ولا المستثنى منه ، ولا غيرهما ، وسيظل المستثنى منصوبا على الاستثناء إن كان جمله أو مفردا منصوبا ، فإن كان مفردا غير منصوب فهو بدل. ويجوز فى الاسم المرفوع اعتباره مبتدأ خبره مذكور أو محذوف ، كما تقدم - والجمله منصوبه على الاستثناء.

بالرغم من أن المنقطع ليس بعضا من المستثنى منه فإنه لا يجوز أن يكون منقطع المناسبه والعلاقه بينه وبين المستثنى منه انقطاعا كليتا فى المعتاد - كما سبق (٢) -

ص: ٣٠٨

١- راجع رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥.

٢- فى ص ٢٩٤ «٥».

فلا يصح : أقبل الجمع إلا ثعبانا. كذلك لا يصح أن يسبقه ما هو نص صريح في خروجه وفقد تلك العلاقه ، فلا يجوز : سهلت الخيل إلا الإبل ، لأن الصهيل نص قاطع في صوت الخيل وحدها ؛ فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقا ؛ فيصير الكلام خلطا وبترا. بخلاف صوّتت الخيل إلا الإبل.

(ز) تقدم - فى الحكم الثانى (1) - أن المستثنى فى الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب والبدل. ويقول النحاه فى تفریع هذا البدل كلاما مرهقا غير مقبول ، والخير فى إهماله ؛ ومنه :

إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع. فمثل : ما جاءنى من أحد إلا البائع ... لا يجوز إعراب «البائع» بدلا مجرورا من لفظ : «أحد» ، لزعمهم أن كلمه : «أحد» مجروره اللفظ بالحرف الزائد : «من» وهو حرف لا يزداد - غالبا - إلا فى كلام منفى ؛ كالمثال السالف ، وأن كلمه : «البائع» معناها مثبت ؛ (لأن الكلام الذى بعد «إلا» مناقض لما قبلها فى النفي والإثبات ، كما هو معروف) فإذا كان معناها مثبتا فكيف تكون بدلا من كلمه : «أحد» المنفيه ، المجروره لفظا بالحرف الزائد ، والبدل على نيه تكرار العامل الذى يعمل فى المبدل منه؟ فكأنهم يقولون :

إنّ كلمه : «البائع» قبلها فى التقدير الحرف «من» الزائد الذى عمل الجر فى المبدل منه «أحد». ويترتب على هذا - عندهم - دخول «من» الزائده الجاره فى كلام مثبت بعد «إلا» ، وهى - فى الغالب - لا تكون إلا فى كلام منفى ، كما سبق. وفرارا من هذا الذى يرونه محظورا منعوا البدل بالجر من لفظه : «أحد» وأجازوا البدل بالرفع من محلها ؛ لأنها مجروره بمن «لفظا» وفى محل رفع فاعل للفعّل : جاء ، فالتقدير : جاء البائع.

ومثل : ليس اللص بشيء إلا - رجلا - تافها ، فقالوا لا - يجوز إعراب كلمه : «رجلا» بالجر على اعتبارها بدلا من كلمه : «شئ» المجرور لفظها ؛ وإنما يجوز النصب على اعتبارها بدلا من محل كلمه : «شئ» ، وذلك للوهم السالف أيضا ؛ وهو أن المبدل منه (وهو كلمه : شئ) مجرور بالباء الزائده ، وهذه

ص: ٣٠٩

١- ص ٢٩٧.

الباء لا تزداد إلا في جملة منفيه ، والمستثنى «يالا» مثبت بعد الكلام المنفى ، فلو أبدلنا كلمه : «رجلا» من كلمه : «شىء» لكان هذا البدل مستلزما في التقدير وقوع الباء - وهى العامل فى المبدل منه - قبل البدل أيضا ؛ لأن البدل على نيه تكرار العامل ؛ فيترتب على هذا دخول «باء» الجر الزائده على مثبت ؛ وهو عندهم ممنوع. فللفرار من هذا أبدلوا كلمه : «رجلا» من كلمه : «شىء» مع مراعاة محلها ، لا لفظها ، لأن محلها النصب ؛ فهى مجروره لفظا ، منصوبه محلا ، باعتبارها خبر : «ليس»!!

ومثل : لا ساهر هنا إلا حارس. لا يجوز عندهم أن تكون كلمه : «حارس» بدلا منصوبا من محلّ كلمه ؛ «ساهر» المبنيه على الفتح لفظا فى محل نصب. وحجتهم أن كلمه : «ساهر» ... اسم «لا» واسم «لا» منفى ، أما المستثنى هنا فموجب ، لوقوعه بعد «إلا». (وما بعدها مخالف لما قبلها نفيا وإثباتا ، كما تقدم) - ولما كان العامل فى المستثنى منه : هو : «لا» النافيه للجنس وجب عندهم أن تكون عامله أيضا فى المستثنى ؛ لأن العامل فى الاثنيين لا بد - فى الرأى المشهور - أن يكون واحدا ، ثم يقولون : كيف تعمل «لا» فى المستثنى الموجب وهى لا- تعمل إلا- فى منفى؟ وللفرار من هذا قالوا : إن البدل هو من محل اسم «لا» قبل دخولها ، وليس من محل اسمها بعد دخولها ، فاسمها قبل كان مبتدأ (1) فالبدل مرفوع مثله ، ولا عمل للناسخ فيه إذ ذاك.

ومثل : ما الخائن شيئا إلا رجل حقير ؛ فقد منعوا أن تكون كلمه : «رجل»

ص: ٣١٠

١- يجوز فى هذا المثال من الأوجه الإعرابيه ما يجوز فى أشباهه التى عرضوها فى باب «لا» النافيه للجنس - آخر الجزء الأول - ؛ ومنها : «لا إله إلا الله». فقد جوزوا فى كلمه : «الله» ما يأتى : ١- الرفع على البدليه ؛ مراعاة لمحل «لا» مع اسمها ؛ لأن محلها رفع على الابتداء عند سيويوه. ب - أو : الرفع على البدليه مراعاة لمحل اسم «لا» باعتباره فى الأصل مبتدأ مرفوعا قبل دخول الناسخ. ج - أو : الرفع على البدليه من الضمير المستتر فى خبر «لا» المحذوف ؛ فأصل الكلام لا إله موجود ؛ أى : هو. د - أو : النصب على الاستثناء من هذا الضمير المستتر ؛ لأن الجملة تامه غير موجهه ؛ فيجوز فى المستثنى أمران كما عرفنا : البدليه ، أو : النصب على الاستثناء.

بدلا منصوبا من كلمه : «شيئا» المنصوبه. وحتموا أن تكون بدلا مرفوعا من كلمه : «شيئا» باعتبار أصلها ؛ فقد كانت خبرا مرفوعا للمبتدأ قبل مجيء «ما» الحجازيه التي تعمل عمل : «ليس». وسبب المنع أن المستثنى منه منفى ، والمستثنى موجب ، والعامل فى الاثنين واحد ؛ هو : «ما» الحجازيه ، فتكون «ما» الحجازيه قد علمت فى الموجب ، وهى لا تعمل إلا فى المنفى.

ذلك رأيهم ودليلهم (1) فى كل ما سبق من الأمثله الممنوعه ، وهو رأى غريب (إذ ما الحكمه - كما قال بعض آخر (2) من النحاه - فى ارتكاب هذا التكلف (3)؟ مع أن القاعده : أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (4). ومثلوا له بقوله تعالى : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ -) حيث لا يمكن تسليط العامل على المعطوف (5) - فهلا جاز هنا فى البديل الجر أو النصب تبعا للفظ المبدل منه بناء على هذه القاعده ... (6).

وشىء آخر له الأهميه الأولى ، ولا أعرف أنهم ذكروه ؛ هو كلام العرب فى مثل ما سبق ، والمأثور من أساليبهم ، أجزء خاليا من إتباع المستثنى للفظ المستثنى منه ، أم لم يجئ؟ وفى الحالتين لا يقوم دليل على المنع ؛ لأن عدم المجيء ليس معناه التحريم ، فالأمر السلبي لا يكفى فى انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف فى نظرائه التى يتبع فيها البديل حركه المبدل منه اللفظيه ، كما أن المجيء قاطع فى الصحه.

ص: ٣١١

- ١- راجع الأشمونى ، وحاشيه الصبان ج ٢ أول باب : «الاستثناء» ، عند الكلام على البديل ، فى الكلام التام غير الموجب.
- ٢- راجع الأشمونى ، وحاشيه الصبان ج ٢ أول باب : «الاستثناء» ، عند الكلام على البديل ، فى الكلام التام غير الموجب.
- ٣- عرضنا صورا من تطبيقه فى آخر الجزء الثالث عند الموازنه بين عطف البيان وبديل الكل.
- ٤- وقد يعبرون عن هذه القاعده بتعبيرات مختلفه الألفاظ متحده المعانى ؛ منها : (يغتفر كثيرا فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل) - كما جاء فى الصبان ، فى باب الإضافه ، عند الكلام على : «أى» ومنها : (يغتفر فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل) - كما جاء فى الهمع ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على الظرف : «لدى» - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من هامش ص ٦٧ و ص ٤٩٠.
- ٥- لأن فعل الأمر لا يرفع اسما ظاهرا. ومثل هذا ما يقال فى الحرف : «رب» من صحه عطف المعرفه على الاسم المجرور بها مع أن «رب» لا يجر إلا النكره - كما سيجىء فى حروف الجر -.
- ٦- وقد ردوا كلامه بأن الأخذ بتلك القاعده إنما يكون فى بعض المواضع دون بعض وليست مطرده. وهذا غريب أيضا.

الحق أن هذا كله - وأشباهه - هو الجانب المعيب في : «نظريه العامل» ، إذ يمنحه سلطانا قويا يتحكم به في صياغه الأسلوب ، أو في ضبطه ، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام. وقد سبق أن امتدحنا هذه النظرية البارعه التي لم تصدر إلا عن عبقرية ، وذكاء لماع ، وقلنا (1) إنها لا عيب فيها إلا ما قد يشوبها في قليل من الأحيان من مثل هذه الهنوات.

(ح) في مثل : ما أحد يقول الباطل إلا-الدينىء ، يجوز في كلمه : «الدينىء» أن يكون بدلا مرفوعا من كلمه : «أحد» أو : من ضميره المستتر الواقع فاعلا للمضارع. ويجوز نصبه على الاستثناء. فلرفع ناحيتان ، وللنصب واحده.

أما في مثل : ما رأيت أحدا يقول الباطل إلا الدينىء ، فيجوز في كلمه : «الدينىء» النصب على الاستثناء ، أو : على البدليه من كلمه : «أحدا» المنصوبه ويجوز فيها الرفع على البدليه من الفاعل المستتر في الفعل المضارع ؛ فللنصب ناحيتان وللرفع ناحيه.

* * *

ص: ٣١٢

١- ج ١ ص ٤٥ م ٦.

(ب) إذا كانت أداءه الاستثناء هي «إلا» ، المكرره (١) :

(١) قد يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض ، وتقويه «إلا» الأولى الاستثنائية ، بغير إفادة استثناء جديد. ولهذه الحالة صورتان :

الأولى : أن تقع «إلا» التي تكررت للتوكيد اللفظي المحض ، بعد «الواو» العاطفه - ولا- يصح أن تقع بعد غيرها من حروف العطف - نحو : أحب ركوب السفن إلا- الشراعيه ، وإلا- الصغيره. فالواو حرف عطف. «إلا» الثانيه : للتوكيد اللفظي ، ولا تفيد استثناء. و «الصغيره» معطوفه على «الشراعيه» ؛ فهي مستثنى ، بسبب العطف ، لا بسبب «إلا» المكرره (٢). ولهذا يكون المستثنى المعطوف تابعا للمعطوف عليه في ضبطه.

الثانيه : ألا تقع «إلا» التي جاءت للتكرار بعد حرف عطف ، ولكن يكون اللفظ الواقع بعدها مباشره متفقا مع المستثنى الذي قبلها في المعنى والمدلول. برغم اختلاف اللفظين في الحروف الهجائيه ، ويكون ضبط اللفظ بعد المكرره مبيّنا على افتراض أنها غير موجوده ؛ فوجودها وعدمها سواء من ناحيه الحكم الإعرابي الذي يخصه. مثال ذلك رجل يقال له : هارون الرشيد ، أو : محمد الأمين ... أو ... نحو : جاء القوم إلا- هارون إلا الرشيد ، اشتهر الخلفاء إلا محمدا إلا الأمين. فكلمه : «إلا» الثانيه في المثالين لا تفيد استثناء جديدا ، لأن «الرشيد» المقصود ، هو : «هارون» ، و «الأمين» هو : «محمد». وإنما أفادت الثانيه توكيدا لفظيا

ص: ٣١٣

١- سبق الكلام على : «إلا» غير المكرره في ص ٢٩٦.

٢- وهذا الحكم ينطبق على جميع أنواع المستثنى الثلاثه إذا تكررت «إلا» وقد سبق مثال «التام الموجب» أما مثال «التام غير الموجب» فنحو : لا أحب ركوب السفن إلا البواخر ، وإلا الكبيره. وأما مثال «المفرغ» فقول الشاعر : لا يمنح النفس ما ترجوه من أرب إلا- الطموح ، وإلا- الجدّ ، والعمل وقول الآ-خر : وما الفضل إلا أن تجود بنائل وإلا لقاء الخلّ ذى الخلق العالى فالمصدر المؤول بعد «إلا» ، الأولى خبر. أما الثانيه فلمجرد التوكيد اللفظي ، والمصدر الصريح بعدها معطوف بالواو على المصدر المؤول.

لكلمه : «إلا» الأولى ، ولا تأثير لها في ضبط كلمتي : «الرشيد والأمين» ، فكل واحده منهما تعرب هنا بدل كل من كل (1) ، أو : عطف بيان من المستثنى الأول. ولو حذفنا كلمه : «إلا» التي جاءت للتكرار ما تغير الضبط ولا الإعراب ، فوجودها لا أثر له من هذه الناحيه.

ولو قلنا : ما جاء القوم إلا- هارون إلا الرشيد لصحّ في كلمه : «الرشيد» الرفع أو النصب ، تبعا لكلمه : «هارون» التي يجوز فيها الأمران ، بسبب أن الاستثناء تام غير موجب. وكذلك ما جاء القوم إلا محمدا ، أو محمد ، إلّا الأمين ؛ فيجوز في كلمه : «الأمين» الأمران للسبب السابق. فكأن «إلا» المكرره غير موجوده : إذ لا أثر لها في الحكم الإعرابي.

ولو قلنا : ما اشتهر إلا هارون إلا الرشيد ، لوجب رفع كلمه «الرشيد» إتباعا لكلمه : «هارون» التي يجب رفعها ؛ بسبب أن الاستثناء مفرّغ. وكذلك الحال في المثال الثاني (2).

* * *

(ب) وقد يكون تكرارها لغير التوكيد اللفظي وإنما الغرض استثناء جديد : بحيث لو حذفتم لم يفهم الاستثناء الجديد ، ولم يتحقق المراد منه ؛ فهي في هذا الغرض كأولى تماما ؛ كلتاها تفيد استثناء مستقلا ؛ وفي هذه الحاله تعدد الأحكام على الوجه الآتي :

١- إن كان تكرارها في كلام تام موجب فالمستثنيات كلها منصوبه في كل الأحوال ؛ نحو ظهرت النجوم إلا الشمس - إلا القمر - إلا المريخ.

ص: ٣١٤

١- البدل في هذا المثال بدل كل من كل ، وفي غيره قد يكون بدل بعض ، أو : اشتمال ، أو : إضراب ؛ مثل : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا وجهه ، أو : إلا عطفه ، أو : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا المهندس المبتكر.

٢- وفي «إلا» المكرره للتوكيد يقول ابن مالك : وألغ إلّا ذات توكيد ؛ كلا تمرر بهم ، إلّا الفتى إلّا العلا يريد : اعتبر «إلا» ملغاه ، أى : غير موجوده ، إذا كانت للتوكيد ، وأردت أن تضبط ما بعدها. ومثل لها بمثال هو : لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا. والعلا أو العلاء ، هو اسم الفتى. فالفتى هو : العلاء ، والعلاء هو الفتى. وهو بدل كل ، أو عطف بيان من كلمه : «الفتى». ولو حذفتم «إلا» المكرره ما تغير الإعراب ؛ فوجودها وعدمها سيان من هذه الوجهه الإعرابيه ، - كما شرحنا -.

٢ - إن كان الكلام تامًا غير موجب والمستثنيات متقدمه نصبت جميعا ؛ نحو : ما غاب إلا الشمس - إلا القمر إلا المريخ - النجوم. فإن تأخرت نصبت أيضا. ما عدا واحدا منها - أي واحد - فيجوز فيه أمران ؛ إما النصب على الاستثناء كغيره ، وإما البدل من المستثنى منه ؛ مثل : ما غابت النجوم ، إلا الشمس (بالرفع أو النصب) إلا القمر - إلا المريخ.

٣ - إن كان الكلام مفرغا وجب إخضاع احد المستثنيات (١) لحاجه العامل الذى قبل «إلا» «الأولى» ، ونصب باقى المستثنيات ، نحو ما نبت إلا قمح جيد - إلا شعيرا غزيرا - إلا قصباً قويا ...

وإذا كانت «إلا» التى جاءت للتكرار تفيد استثناء جديدا - كما سبق - فلا بد أن يجرى بعدها مستثنى ، ولا بد أن يكون له مستثنى منه. فأين هذا المستثنى منه؟ أهو المستثنى منه الأول السابق ، أم هو المستثنى الذى قبل «إلا» المكرره مباشره ، فيكون المستثنى الذى بعدها خارجا ومطروحا من المستثنى الذى قبلها مباشره؟ وبعبارة أخرى : أين «المستثنى منه» بعد «إلا» المكرره لغير توكيد فى مثل : بكر العاملون إلا صالحا ، إلا محمودا ، إلا حسينا؟ فكلمه : «محمودا» مستثنى ثان ، فأين المستثنى منه؟ أهو : «العاملون» المستثنى منه الأول ، أم هو «صالحا» المستثنى الذى قبله مباشره؟

وكذلك : «حسينا» مستثنى ثالث ... فأين المستثنى منه؟ أهو العاملون أم (محمودا) ، أم ما ذا؟

إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض - كهذا المثال - كان المستثنى منه هو الأول حتما ، وهو هنا : العاملون. أما إذا أمكن استثناء كل واحد مما قبله مباشره - كالأعداد - فيجوز الأمران ، أى : استثناء كل واحد مما قبله مباشره ، أو استثناء المجموع من المستثنى منه الأول ؛ ففى مثل : أنفقت عشره ، إلا أربعة ، إلا اثنين ، إلا واحدا ، يجوز إسقاط المستثنيات كلها من العشره ، فنجمع أربعة ، واثنين ، وواحدا ، ونطرح المجموع من العشره ؛ فيكون الباقي الذى أنفق هو ثلاثه. أى : $10 - (4 + 2 + 1) = 3$ - كما يجوز إسقاط المستثنى

ص: ٣١٥

١- ليس من اللازم أن يكون الأول ، وإن كان هو المستحسن.

الأخير مما قبله مباشرة. ثم نسقط الباقي من المستثنى الذى قبله ... وهكذا ، فما بقى آخر الأمر يكون هو المطلوب ، ففي المثال السابق : نطرح ١ من ٢ فيكون الباقي : ١ ثم نطرح ١ من ٤ فيكون الباقي : ٣ ثم نطرح ٣ من ١٠ فيكون الباقي : ٧ وهو المبلغ الذى أنفق.

والأحسن فى الطريقتين الثانية جمع الأعداد التى فى المراتب الفرديه ، ومنها المستثنى منه الأول ، ثم جمع الأعداد التى فى المراتب الزوجيه ، وطرح مجموعها من مجموع الفرديه ، فباقى الطرح هو المطلوب.

ويلاحظ أن الطريقتين جائزتان ولكن نتيجهما مختلفه ، ولهذا كان اختيار إحداهما خاضعا للقرائن ؛ فهى التى تعين إحداهما فقط مراعاة للمعنى.

* * *

ولو أردنا تلخيص كل ما تقدم من الأحكام الخاصه بكلمه : «إلا» المكرره (١)

ص: ٣١٦

١- وفى أحكام «إلا» المكرره لغير التوكيد يقول ابن مالك : وإن تكرر لا لتوكيد فمع تفرغ - التأثير بالعامل دع فى واحد ممّا يَألأ استثنى وليس عن نصب سواه معنى (التقدير : إن تكررت «إلأ» لتوكيد فدع التأثير بالعامل فى واحد مما استثنى يالآ - مع التفرغ. أى : فى حاله التفرغ ...) يريد : إذا تكررت «إلا» لغير التوكيد فإن كان الكلام مفرغا فترك واحد من المستثنيات ليخضع لتأثير العامل الذى فى الجمله السابقه ، وانصب باقى المستثنيات ، فليس عن نصبها غنى ، أى : مفر. ثم انتقل إلى الحالات الأخرى التى ليس فيها تفرغ ؛ فقال : ودون تفرغ مع التقدّم نصب الجميع احكم به والترم يريد فى الحالات التى ليس فيها تفرغ - وهى حاله التام الموجب ، وحاله التام غير الموجب - إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعا فى مختلف أحوالها. أما إن تأخرت فقال فيها : وانصب لتأخير ، وجى بواحد منها ؛ كما لو كان درن زائد كلم يفوا إلأ امرؤ إلأ على وحكمها فى القصد حكم الأوّل أى : تنصب المستثنيات كلها فى حاله التأخير ؛ فإن كان الكلام تاما غير موجب ، صح اختيار واحد منها ، وضبطه بما كان يستحقه من الضبط لو لم تكرر إلا ، وهذا الضبط هو البدايه أو النصب كما وضحه مثاله ؛ وهو : (لم يفوا إلا امرؤ إلا على) فيجوز فى «على» الرفع على البدليه من «امرؤ» ، أو النصب. ثم بين أن المستثنيات كلها مقصوده كالمستثنى الأوّل. فما تكرر من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم الأوّل ؛ فيثبت له ما يثبت للأوّل من الخروج مما قبله إثباتا أو نفيا.

المفيدة لاستثناء جديد - أى : التى ليست للتوكيد المحض - لكان التلخيص الموجز هو :

١ - إذا تكررت «إلا» لغير التوكيد نصبت بعدها المستثنيات فى جميع الأحوال ، وفى مختلف الأساليب ، إلا فى حالة : «التفريغ»
فيجب - حتما - تخصيص مستثنى واحد يخضع فى إعرابه لحاجه العامل ، ونصب ما عداه.

٢ - ويجوز فى حالة الكلام التام غير الموجب إذا تأخرت المستثنيات اختيار واحد منها ليكون بدلا من المستثنى منه الأول ،
ويجوز نصبه مع باقيها.

ص: ٣١٧

(أ) فى كل حاله يجوز فيها الأمران ؛ (العطف والمعيه) ، لا بد أن يختلف المعنى فى كل أمر منهما ؛ ذلك أن العطف يقتضى المشاركه الحتميه بين المعطوف والمعطوف عليه فى معنى الفعل ، من غير أن يقتضى المشاركه الزمنيه الحتميه ؛ فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما ، ففى مثل : «آنسنى محمود وصالح فى السفر» لا بد أن يشترك الاثنان فى مؤانسه المتكلم ، وأن تتناولهما المؤانسه ؛ لأن العطف على نيه تكرر العامل ؛ فكأنك قلت : آنسنى محمود ، وآنسنى صالح. لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسه قد شملتتهما ، وشملت المتكلم فى زمن واحد ؛ فقد تكون فى وقت واحد أو لا تكون (١). والأمر فى هذه المشاركه الزمنيه وعدمها ، متروك للقرائن والدلائل.

أما المفعول معه فلا بد فيه من المشاركه الزمنيه الحتميه. أما المشاركه المعنويه فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما (٢) ؛ ففى مثل : سافر الرحاله والصحراء ، تتعين المشاركه الزمنيه وحدها دون المعنويه ؛ فإنها تفسد المعنى ؛ لأن الصحراء لا تسافر ... وفى مثل : سار القائد والجنود ، تصح المشاركه المعنويه مع المشاركه الزمنيه المحتومه فجواز الأمرين فى كل حاله يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد. وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به ، وأن ذاك الضبط صحيح أيضا إن أردت المعنى المختص به كذلك. وإن شئت فقل : إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدي إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر.

(ب) قد يقتضى المقام ذكر أنواع مختلفه من المفاعيل. وفى هذه الحاله يحسن ترتيبها بتقديم المفعول المطلق ، فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل مباشره. فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل بمعونه حرف جرّ ، فالظرف الزمانى ، فالمكانى ، فالمفعول له ، فالمفعول معه. وهذا الترتيب هو ما ارتضاه كثير من النحاه. والحق أن الذى يجب مراعاته عند الترتيب هو تقديم ما له الأهميه.

ص: ٢٩١

١- كما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٢٨٩.

٢- كما سبق فى ص ٢٨٣.

الذى أدواته أسماء (١): (غير ، وسوى ، بلغاتها المختلفة)

من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح ؛ أشهره : غير ، وسوى (وفيها لغات مختلفة : سوى ، سوى ، سواء ، سواء) وهذه الأسماء الصريحة - عند استعمالها أداة استثناء - تشترك فى المعنى وفى الحكم.

فأما «غير» - ومثلها نظيراتها - فمعناها إفاده المغايره ... أى : الدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها فى المعنى الذى ثبت له ، إيجابا أو نفيًا ؛ فمعنى : «أسرع المتسابقون غير سعيد» ، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين فى هذا سعيدا ؛ فهو لم يسرع ، فكان مخالفا ومغايرا لهم أيضا. وكذلك : «ما ضحك الحاضرون غير صالح». فالمعنى : أنهم لم يضحكوا ، مغايرين مخالفين صالحا فى هذا ، أى : فى عدم الضحك ؛ لأنه ضحك دونهم ، فكان مخالفا ومغايرا أيضا. ومثل هذا يقال فى بقيه أسماء الاستثناء.

وأما حكم تلك الأسماء فينحصر فى أمرين (٢) ؛ أولهما : ضبط المستثنى الواقع بعد كل اسم منها ، وطريقه إعرابه.

وثانيهما : ضبط أداة الاستثناء الاسمية ، وطريقه إعرابها ، (لأنها اسم لا بد له من موقع إعرابى ؛ فيكون مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، على حسب موقعه من الجملة ؛ كشأن جميع الأسماء).

ص: ٣١٨

- ١- من هذه الأسماء : بيد ، وسيجيء الكلام عليها وعلى الفرق بينها وبين «غير» وأخواتها فى : «١» «من» الزيادة ، ص ٣٢٤.
- ٢- لا بد قبل النظر فى تحقق هذين الأمرين معا ، من أن يكون الكلام جاريا على ما يقتضيه ويتطلبه أسلوب الاستثناء ؛ بحيث لا يستقيم المعنى إلا على أساس الاستثناء. والسبب فى هذا الشرط أن كل اسم من أدوات الاستثناء الاسمية يصلح فى ذاته لأشياء كثيرة ، منها الاستثناء ، وغيره ؛ فلا يتعين للاستثناء إلا إذا اقتضى السياق ذلك ، وتحققت أركان الاستثناء بوجود المستثنى منه ، أو بعدم وجوده إن كان الكلام «مفرغا» فلا بد من النظر لحاجه السياق أولا - انظر رقم ٢ وما بعدها ص ٣٢٤.

١ - فأما ضبط المستثنى وإعرابه فليس له إلا ضبط واحد ، وإعراب واحد ، هو : ضبطه بالجر ، ويعرب «مضافا إليه» ، إليه دائما ، - ولا بد أن يكون مفردا (١) - والأداة الاسمية هي المضاف . كما في الأمثلة الآتية :

أ -

أسرع

المتسابقون

غير

سعيد.

فرح

الفائزون

غير

واحد.

ظهرت

النجوم

غير

نجم.

ب -

ما أسرع

المتسابقون

غير سعيد ،

أو : غير سعيد.

ما رأيت

الفائزين

غير سعيد ،

أو : غير سعيد.

ما

نظرت للنجوم غير

نجم ، أو :

غير نجم.

ح -

ما أسرع

...

غير سعيد.

ما رأيت

...

غير سعيد.

ما نظرت

...

لغير سعيد.

ففي كل هذه الأمثلة - وأشباهها - لا يكون المستثنى إلا مضافا إليه مجرورا ، مفردا (٢) ، وأداة الاستثناء الاسمية هي : المضاف.

ب - وأما ضبط أداة الاستثناء وإعرابها فيختلف باختلاف حاله الكلام ، فحين يكون الكلام تاما موجبا ، تنصب على الاستثناء

كما في «ا» من الأمثلة السالفه ، وكقول الشاعر :

كلّ المصائب قد تمرّ على الفتى

وتهون ، غير شماته الحساد

وحيث يكون الكلام تاماً غير موجب يجوز نصبها على «الاستثناء» ، ويجوز إتباعها للمستثنى منه ؛ كما في «ب» من الأمثلة السالفه ، وقولهم : أين الأقوال من الأفعال ، فلن تتحقق بالكلام الغايات الجليله غير بعض منها ، وما أقلّه؟

وحيث يكون الكلام مفرغاً تضبط وتعرب على حسب حاجه الجملة ؛ فقد

ص: ٣١٩

١- أى : ليس جمله ولا شبهها

٢- فى الأخذ بهذا الرأى راحه وسهوله ؛ لأنه يساير فى إعرابه إعراب المنصوب من المستثنيات الأخرى. ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأى القائل بإعرابها حالاً مؤوله ؛ بمعنى : «مغاير» ، وعلى الرأى القائل إنها منصوبه على التشبيه بظرف المكان فى الإبهام (انظر الحاله الثانيه التى تشتمل على ما ألحق بأسماء الزمان المبهمه - ص ٢٨٠) ، ولسنا بحاجه إلى الإثقال بعرض الأدله ؛ لأنها جدليه محضه ؛ ولا أثر لها فى الأمر الهام. وهو : ضبط الكلمه.

تكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو غيرهما ، كما فى «ج» من الأمثلة السالفه ، وكقولهم : لا ينفع المرء غير عمله.

يفهم من كل ما تقدم : أنه يطبق عليها عند ضبط صيغتها الخاصه كل الأحكام التى تجرى على المستثنى بإلا عند إرادته ضبطه (١) بالتفصيلات المختلفه التى سبقت هناك. ولا فرق فى هذا بين : «غير» وباقى أخواتها الأسماء (٢).

لكن بينها وبين أخواتها (٣) بعض فروق فى نواح أخرى ؛ منها : أن المضاف إليه بعد الأداة «غير» (٤) قد يحذف إذا دلت عليه قرينه : مثل : عرفت خمسين ليس غير (٥) ، أى : ليس غير الخمسين. ولا يصح : عرفت خمسين ليس سوى. لأن «سوى بلغاتها المختلفه واجبه الإضافه لفظا ومعنى ، ولا يصح قطعها عن هذه الإضافه اللفظيه (٦).

ص : ٣٢٠

- ١- ويجوز بناؤها على الفتح فى كل الحالات بشرط أن تكون مضافه إلى مبنى. شأنها فى ذلك شأن الأسماء المتوغلّه فى الإبهام - وقد سبقت الإشاره إلى المراد منها فى باب الظرف ص ٢٧٩ - (ومنها : غير ، ومثل ، وبعض الظروف التى عرضناها ...)
- ٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : واستثن مجرورا بغير ، معربا بما لمستثنى بإلا نسا ولسوى ، سوى ، سواء - اجعلا على الأصح ما لغير جعلًا - (التقدير : استثن بكلمه : غير ، مجرورا ، أى : مستثنى مجرورا. حاله كون لفظ : «غير» معربا بمثل ما نسب للمستثنى بإلا. أى : معربا مثل إعرابه فى الحالات المختلفه). يريد : أن المستثنى «بغير» مجرور دائما. وأن كلمه «غير» نفسها تضبط بالضبط الذى يكون للمستثنى «إيلا» فيما لو حذف «غير» ، وحلت محلها : «إلا» وجاء بعد «إلا» مستثناها. - كما شرحنا - . ثم بين أن مثل «غير» فى ذلك كلمات أخرى ؛ منها : سوى - وسوى - سواء. وأن الأصح أنها تشبهها فى الاستثناء. وليست ظرفا إلا عند فريق.
- ٣- أما الفرق بين «غير» و «إلا» و «بيد» فيجىء فى «ب» من ص ٣٢٤.
- ٤- وبعض أدوات سيجىء ذكرها فى مكانها الخاص من باب الإضافه ج ٣.
- ٥- يصح ضبط «غير» هنا بأوجه متعدده ؛ (كما سبق فى باب الظروف ص ٢٦٥) ، والتقدير مثلا: كالبناء على الضم ؛ باعتبارها اسم «ليس» والخبر محذوف ؛ ويكون المضاف إليه محذوفا مع نيه معناه ليس غيرها معروفا. ويجوز فى : «غير» أن تكون مبنيه على الفتح لإضافتها إلى مبنى (وهو : الضمير) فى محل رفع اسم «ليس» أيضا والخبر محذوف كالسابق. ويجوز أن تكون مرفوعه منونه باعتبارها اسم «ليس» ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ، والخبر محذوف أيضا ، أى : ليس غير ... معروفا. ويجوز نصبها مع تنوينها باعتبارها خبر «ليس» واسمها محذوف ؛ والتقدير : عرفت خمسين ليس المعروف غيرا ، أى : غيرها - وسيجىء الكلام على : «غير» فى باب الإضافه - ج ٣ م ٩٥ -.
- ٦- بيان هذا فى مكانه المناسب من باب الإضافه (ج ٣) عند الكلام على : «غير».

ومنها: أن «غير» لا- تكون ظرفا. أما «سوى» فتقع ظرف مكان في مثل: جاء الذى سواك ، عند من يرى ذلك ، وجعلها صلة الموصول ؛ (لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو شبه جملة) ، والتقدير عنده : جاء الذى استقر فى مكانك عوضا عنك ، ثم توسعوا فى استعمال «سواك» ومكانك ، فجعلوهما - مجازا - بمعنى : «عوضك» من غير ملاحظه حلول بالمكان.

ومنها : أن استعمال «غير» فى الاستثناء ليس هو الأكثر ، وإنما الأكثر أن تكون :

١ - نعتا لنكره ؛ فتفيد مغايره مجرورها للمنعوت ، إما فى ذاته الماديه ؛ نحو : أقبلت على رجل غير (١) على ، وإما فى وصف طارئ على ذاته الماديه ، نحو : خرج البريء من المحكمه بوجه غير الذى دخل به ، ذلك أن وصف الوجه مختلف فى الحالتين ... أما ذات الوجه ، ومادته التى يتكون منها ، فلم تتغير. وكقول الشاعر :

تحاول منى شيمه غير شيمتى

وتطلب منى مذهبا غير مذهبى

«فالشيمه ، أو المذهب» وصف طارئ على الذات ، وأمر عرضي لاحق بها ، وليس جزءا أساسيا من تكوينها المادى الأصيل.

٢ - أو نعتا لشبه النكره : وهو المعرفه المراد منها الجنس (٢) ، نحو قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) فكلمه «غير» مجروره ، وهى لذلك نعت لكلمه : «الذين» المراد بها جنس لأقوام معينين (٣) ، وليست للاستثناء ؛ إذ لو كانت للاستثناء لوجب نصبها

ص: ٣٢١

١- ليست هنا أداه استثناء لما هو مقرر من وجوب أن يكون المستثنى منه - فى الأغلب - أعم من المستثنى ، بحيث يشملها.
٢- كاسم الموصول ؛ فإنه مبهم باعتبار عينه ، من غير اعتبار صلته معه ؛ فإنها تزيل إبهامه ، وتجعله معينا. (كما سيجىء فى «ج» من ص ٣٢٥).

٣- كيف تقع «غير» نعتا لاسم الموصول وأشباهه مع أنها نكره وهو معرفه؟ والجواب : أن منعوتها وحده - من غير الصلة - بمنزله النكره ؛ فهى مطابقه له فى التنكير ، أو : أن إبهامها وتنكيرها ضعيفان - بسبب وقوعها بين ضدين - فهى قريبه من المعرفه ؛ فتقع نعتا للمعرفه. بالإيضاح الذى : كر عنها فى ج ٣ باب الإضافة. والرأى الحق هو أن العرب استعملت فى كلامها «غير» نعتا للنكره أحيانا ، وللمعرفه التى تشبهها حيناً ؛ كما فى الآيه المعروضه.

وإذا وقعت نعتا - كما فى الحالين السالفتين - فإنها تكون مؤوله بالمشتق بمعنى : مغاير (١).

٣ - يلى هاتين فى الكثره أن تقع موقعا إعرابيا آخر مما تصلح له الأسماء الجامده ؛ كالمبتدأ فى قول الشاعر :

وغير تقىّ يأمر الناس بالتقى

طبيب يداوى والطبيب مريض

وكالخبير - ومنه خبر النواسخ - فى قول الشاعر :

وهل ينفع الفتیان حسن وجوههم

إذا كانت الأعمال غير حسان

وكالفاعل ونائبه ، والمفعول به ... و... ، وكل هذا قياسى فصيح.

أما «سوى» فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء ؛ كالأمثله السالفه ؛ ولغير الاستثناء فى نحو : سواك متسرع - رأيت سواك متسرعا -
القوه بسوى الحق مهزومه ... - لا ينفع سوى الصبر عند معالجه المشكلات ، وكقول الشاعر :

وإذا تباع كريمه أو تشتري

فسواك بائعها ، وأنت المشتري

وقول الآخر :

أأترك لىلى ليس بينى وبينها

سوى ليله؟ إلى إذا لصبور

وقد تكون نعتا لنكره ، أو لشبه نكره كما تكون «غير» ... وهكذا (٢).

حكم تابع المستثنى «بغير» وأخواتها :

مما يلاحظ أن المستثنى «بغير وأخواتها» مجرور دائما ؛ لأنه مضاف إليه لكن إذا جاء بعده تابع (٣) له جاز فى التابع أمران :

أحدهما : الجر مراعاة للفظ المستثنى المجرور ؛ نحو : قدمت المنح للفائزين غير محمود وحسن.

ثانيهما : ضبطه بمثل ضبط المستثنى «يألاً» ، لو حذفت «غير» وحل محلها : «إلا». وذلك بأن نتخيل حذف : «غير» ، ووقوع «إلا» موقعها ؛

ص: ٣٢٢

-
- ١- لأن النعت لا يكون إلا مشتقا ، أو مؤولا به.
 - ٢- سيجيء فى : ه من ص ٣٣٦ أن «سوى» قد تكون - أحيانا - بمعنى : (ولا سيما) ؛ طبقا للبيان الشامل الذى سبق تفصيله فى ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦ - باب : «الموصول».
 - ٣- سبق أن التوابع أربعة : النعت - العطف - التوكيد - البدل. (وفى الجزء الثالث باب خاص بكل واحد).

وضبط المستثنى بغير على حسب ما تقتضيه حاله الجديده بسبب : «إلا» ، ثم نضبط تابعه بمثل حركته الجديده ، ففي المثال السابق : قدمت المنح للفائزين غير محمود - يصير : قدمت المنح للفائزين إلا محمودا ، فصار المستثنى منصوبا مع «إلا» بعد أن كان مجرورا مع الأداة : «غير» ، فيصح في تابعه أن يكون منصوبا مع «غير» أيضا على تخيل «إلا» المقدره والملحوظه ، وأن المستثنى بها - على فرض وجودها في الكلام - منصوب ؛ فنقول : غير محمود ، وحسن أو : غير محمود وحسنا ؛ بافتراض أن كلمه : «محمود» مجروره في ظاهرها ؛ لأنها مستثنى للأداة «غير» ، ومنصوبه في التقدير والتوهم ؛ لأنها مستثنى للأداة : «إلا» المقدره ، ولهذا يصح النصب والجر في كلمه : «ضرب» من قول الشاعر :

ليس بينى وبين قيس عتاب

غير طعن الكلى ، وضرب الرقاب

ومثل : ما جاء الفائزون غير محمود وحسن ، أو : حسنا ، أو : حسن ؛ لأننا لو وضعنا الأداة «إلا» مكان الأداة «غير» لجاز في المستثنى ، الذى كان مجرورا بعد «غير» أمران بعد مجيء «إلا» هما النصب على الاستثناء ، والرفع على البدليه ، هكذا : ما جاء الفائزون إلا محمودا - أو محمود ، فيجوز فى تابعه الأمران : النصب والرفع ؛ وهذا يجرى أيضا فى تابع المستثنى بكلمه : «غير» التى تجيء فى مكان : «إلا» فيجوز فيه الأمران زياده على جزه. ومعنى هذا أن كلمه «حسن» وهى المعطوفه فى المثال السالف ، يجوز فيها الجر ، والنصب ، والرفع.

والنحاه يسمون الضبط الناشئ من التخييل السالف : «الإعراب على التوهم» (١) أو : «على المحل» وهو مقصور - فى باب الاستثناء - على المستثنى «بغير» وأخواتها الأسماء. ولا- يجوز فى غيرها. ومع جوازه المشار إليه يحسن البعد عنه ، وعن التوهم عامه ؛ حرصا على أهم خصائص اللغه ، وتمسكا بسلامه البيان.

ص: ٣٢٣

١- انظر البيان فى رقم ٤ من هامش ص ٤٠١ وله إشاره فى ص ٤٩٣.

(١) من أخوات «غير» الاستثنائية كلمه بمعناها ، هي : «بيد» (١) (وقد يقال فيها : «ميد») ، ولكنها تختلف عن «غير» فى أمور :

منها : ملازمه «بيد» للنصب دائما ، على اعتبارها حالا مؤوله ، بمعنى : «مغاير» ، أو على اعتبارها منصوبه على الاستثناء ؛ فلا تكون صفه ، ولا تكون مرفوعه ، ولا مجروره ، ولا تكون منصوبه إلا على الاعتبار السابق.

ومنها : أنها لا تكون أداه استثناء إلا فى الاستثناء المنقطع .

ومنها : أنها مضافه دائما إلى مصدر مؤول من : «أنّ ومعموليتها». ولا يجوز قطعها عن الإضافة.

ومن الأمثله : فلان غنى ، بيد أنه جشع ، وأخوه فقير بيد أنه عزيز النفس .

(ب) تختلف الأدواتان «غير» و «إلا» فى أمور (٢) ، أهمها :

١ - أن «إلا» تقع بعدها الجمل بنوعيها الاسميه والفعليه ، (وقد سبق (٣) القول بأنه لا- داعى للأخذ بما اشترطه بعض النحاه : لوقوع الجمل بعدها وهو : ألا يكون الاستثناء متصلا ، وأن يكون الكلام مفرغا - وأن يكون الفعل فى الجمل الفعليه إما مضارعا ، نحو : ما النبيل إلا يعمل الخير ، وإما ماضيا مقترنا بالحرف «قد» نحو : ما النبيل إلا قد قام بالواجب ، وإما ماضيا مسبوqa بـماض آخر قبل «إلا» ، نحو : ما أرسلت رساله إلا تمنيت أن ترضى صاحبها ... ؛ فالظاهر أن ما سبق ليس بالشروط المحتومه ، وإنما هو الصور الكثيره) (٤) أما «غير» فلا تقع بعدها الجمل ، لأنها لا تضاف إلا للمفرد.

٢ - يجوز أن يقال : عندى درهم غير جيد ، على النعت ، ولا يجوز : عندى درهم إلا جيد - لأن الكثير فى وقوع «إلا» نعتا أن يكون ذلك فى أسلوب

ص : ٣٢٤

-
- ١- وهى التى سبقت لها الإشاره فى رقم ١ من هامش ص ٣١٨ .
 - ٢- سبق (فى ص ٣٢٠) بيان الفوارق بين «غير» وأخواتها الأخرى .
 - ٣- فى رقم ٢ من هامش ص ٣٠٧ البيان والإيضاح .
 - ٤- فى رقم ٢ من هامش ص ٣٠٧ البيان والإيضاح .

يصح فيه الاستثناء. وهنا لا يصح الاستثناء ؛ لمخالفته الكثير (١) ...

٣ - يجوز أن يقال : قام غير واحد. ولا يجوز : قام إلا واحد ؛ لأن حذف المستثنى منه لا يكون في الكلام الموجب.

٤ - يجوز أن يقال : أقبل الإخوان غير واحد وزميله ، أو زميله ، بجر «زميله» مراعاة للفظ المعطوف عليه ، أو نصبها حملا على المعنى المتخيل - كما شرحناه ، وأبدينا فيه رأينا من قبل (٢) - ولا يجوز مع «إلا» تخيل سقوطها ، وإحلال «غير» محلها ...

٥ - يجوز أن يقال : ما جئتك إلا ابتغاء علمك ، ولا يجوز مع الأداة : «غير» إلا الجر ، أى : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك ؛ لأن المفعول لأجله يجب أن يكون مصدرا. و «غير» ليست مصدرا.

(ح) قد يقتضى المعنى أن تخرج «إلا» عن الحرفيه ، وعن أن تكون أداة استثناء ، لتكون اسما بمعنى : «غير» وتعرب صفة - بشرطين (٣).

أولهما : أن يكون الموصوف نكره أو ما شبهها من معرفه يراد بها الجنس - كما سبق (٤) - مثل المعرف بأل الجنسيه ...

وثانيهما : أن يكون جمعا أو شبه جمع ، والمراد بشبه الجمع : ما كان مفردا فى اللفظ ، دالا على متعدد فى المعنى ؛ مثل : كلمه : «غير» ... فى نحو : جاء غير الغريب. فغير الغريب - وأشباهه - متعدد حتما (٥).

ص: ٣٢٥

١- يوضح هذا ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٨. وما سيجىء فى «ج».

٢- ص ٣٢٢ و ٣٢٣ - عند الكلام على تابع المستثنى ب «غير».

٣- زاد بعض النحاه شرطا ثالثا ؛ هو : أن تكون فى الأسلوب الذى تقع فيه نعتا صالحه لأن تكون للاستثناء. والتحقيق أن هذا الشرط مردود بدليل أن سيبويه يمثل لها بقوله : (لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا) بل إن المبرد يصرح - فى أحد رأيه - بأن سيبويه يشترط ألا تكون صالحه للاستثناء ، ويذكر مثاله السالف. فالصحيح أن هذا الشرط مرفوض - كما تقدم -.

٤- انظر رقم ٢ و ٣ من ص ٣٢١.

٥- ومن الشرطين السالفين تشأ صور أربع : (أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكره حقيقه.) - (وأن يكون شبيها بالجمع ونكره حقيقه) - (وأن يكون جمعا حقيقيا وشبيها بالنكره الحقيقه). وللصور الثلاث السالفه أمثله معروضه. (أما الرابعه : فأن يكون شبيها بالجمع ، شبيها بالنكره ، كالمفرد المعروف بأل الجنسيه).

فمثال «إلا» الواقعه صفه لجمع حقيقى هو نكره حقيقه : سينهزم الأعداء ، فقد خرج لملاقاتهم جيش كبير ، إلا القواد والرماه. فلا يصح أن تكون «إلا» هنا حرف استثناء ؛ خشيه أن يفسد المعنى ؛ إذ الاستثناء - كما شرحنا أول الباب - يقتضى أن يكون المعنى : خرج لملاقاتهم جيش كبير طرحنا ونقصنا منه القواد والرماه ، ولا يعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته. ومثل : تتسع قاعه المحاضره لجموع كثيره إلا- المحاضر ، فهى هنا - كما فى المثال السابق - بمعنى : غير. ولا يصح أن تكون بمعنى «إلا» الاستثنائية ؛ لثلا- يترتب على ذلك أن يكون المعنى : تتسع قاعه المحاضره لجموع كثيره طرحنا ونقصنا منهم المحاضر ، إذ لا يعقل أن تتسع قاعه المحاضره للسامعين ، ولا تتسع للمحاضر ، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضره من ليس له مكان عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا) (١) آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) ، فلو كانت «إلا» حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهه ، ليس من ضمنها الله لفسدتا. (أى : لو كان فيهما آلهه أخرجنا وطرحنا منها الله ، لفسدتا) وهذا معنى باطل ؛ إذ يوحى بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهه ولم يخرج ولم يطرح. وهذا واضح البطلان. بخلاف ما لو كانت «إلا» اسما بمعنى : «غير» ، نعتا للنكره قبلها ؛ فإن المعنى يصح ويستقيم.

ومثال : «إلا» الاسميه الواقعه نعتا لشبه الجمع الذى هو نكره حقيقه أن تقول للخائن : غيرك إلا الخائن يستحق الصفح ، فكلمه «إلا» اسم بمعنى : «غير» ولا تصلح أن تكون استثناء لثلا يكون المعنى : غيرك من الخائنين يستحق الصفح إلا الخائن ، وفى هذا تناقض ظاهر. أو غيرك من الأمناء مطروحا وخارجا منهم الخائن يستحقون الصفح. والخائن ليس من الأمناء ، ولا علاقه له بهم حتى يستثنى منهم (٢). فإذا جعلنا : «إلا» بمعنى : «غير» صح المعنى واستقام وتعرب صفه لكلمه «غير» الأولى ، ولا يصح أن تكون حرف استثناء لفساد المعنى وتناقضه ...

ومثالها نعتا للجمع الحقيقى الشبيه بالنكره : يخشى عقاب الله العصاه إلا الصالحون

ص: ٣٢٦

١- فى السماء والأرض.

٢- ولا يصح هنا جعل الاستثناء منقطعا ؛ لعدم وجود نوع من العلاقه أو الارتباط بين المستثنى والمستثنى منه. (طبقا لما يقتضيه الاستثناء المنقطع ، كما سبق فى ص ٢٩٥ و ٣٠٨).

فالعصاه شبه نكره لوجود «أل» (1) الجنسيه. و «إلا» بمعنى «غير» صفه. ولو كان حرفا لفسد المعنى ؛ إذ يكون : يخشى عقاب الله العصاه ، والصالحون لا يخشونه.

أما شبه الجمع الشبيه بالنكره فكالمفرد المعرف «بأل الجنسيه» نحو : الرجل إلا المريض يحتمل الأثقال.

وإذا كانت «إلا» الاسميه نعتا فكيف نعربها؟ أتكون هي - وحدها - النعت : مباشره ؛ مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرور بحركات مقدره على آخره. على حسب المنعوت ، وبعدها ما أضيفت إليه مجرورا؟ أم تكون هي النعت - أيضا - ، مرفوعه ، أو منصوبه ، أو مجروره ، على حسب المنعوت ، ولكن صورتها كصوره الحرف ، فالحركات لا- تقدّر عليها ، وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذى بعدها مباشره ؛ فتكون «إلا» نعتا مضافا ، واللفظ بعدها هو المضاف إليه ، وهو مجرور بكسره مقدره منع من ظهورها الحركه المنقوله إليه من «إلا»؟

رأيان ، وكلاهما معيب ، معترض عليه. وأولهما أقرب إلى القبول ، ومن الخير ألا نلجأ فى أساليبنا إلى استعمال «إلا» الاسميه ما استطعنا لذلك

ص: ٣٢٧

١- سبقت أحكامها مفصله - ولا سيما من ناحيه أثرها فى التعريف والتنكير - فى ج ١ ص ٣٠٨ م ٣.

الذى أدواته أفعال (١) خالصة ،

والذى أدواته تصلح أن تكون أفعالا (٢) وحروفا ...

(١) فأما الأدوات التى هى أفعال خالصة فتتخصص فى فعلين ناسخين (٣) جامدين ؛ هما : «ليس» و «لا يكون». (بشرط وجود «لا» النافية قبل هذا الفعل المضارع ، الذى للغائب ، دون غيرها من أدوات النفى) ، ولا يصلح من أفعال «الكون» أداه للاستثناء إلا هذا المضارع الجامد ، المنفى بالحرف : «لا» ، الدال على الغائب ؛ مثل : زرعت الحقول ليس حقلا ، أو : زرعت الحقول لا يكون (٤) حقلا. ومثل : ما تركت الكتب ليس كتابا ، أو لا يكون كتابا ...

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب ، باعتباره خبرا لهما ، لأنهما ناسخان جامدان ، من أخوات : «كان» (٥). أما الاسم فضمير مستتر وجوبا تقديره : هو ؛ يعود على «بعض» مفهوم من «كل» يرشد إليه السياق ، ويدل عليه المقام ضمنا (٦) ؛

ص: ٣٢٨

١- إذا كانت أداه الاستثناء فعلا- خالصة ، أو غير خالصة - وجب أن يكون جامدا ، وأن يكون الكلام تاما متصلا ؛ موجبا أو غير موجب ؛ فلا تصلح الفعلية للاستثناء المنقطع ، ولا المفرغ - كما سيجىء هنا - (وقد نص «الصبان ، والخضرى» على هذا عند الكلام على الاستثناء بالأدوات الفعلية ، وكذلك صاحب «المفصل» ص ٧٧ ج ٢) وسبقت الإشارة له فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤.

٢- إذا كانت أداه الاستثناء فعلا- خالصة ، أو غير خالصة - وجب أن يكون جامدا ، وأن يكون الكلام تاما متصلا ؛ موجبا أو غير موجب ؛ فلا تصلح الفعلية للاستثناء المنقطع ، ولا المفرغ - كما سيجىء هنا - (وقد نص «الصبان ، والخضرى» على هذا عند الكلام على الاستثناء بالأدوات الفعلية ، وكذلك صاحب «المفصل» ص ٧٧ ج ٢) وسبقت الإشارة له فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤.

٣- أحكامهما الخاصة بالنسخ مدونه فى باب «النواسخ» ح ١ م ٤٢.

٤- الفعل هنا مضارع زمنه للحال ، أو للاستقبال ؛ فيبدو غريبا متناقضا مع الفعل الماضى قبله فى هذا المثال أو ما يشبهه. وقد قالوا إن المراد : لا تعد ولا تحسب حقلا ؛ فلا منافاه بين زمن المضارع والماضى على هذا التفسير. ومثل هذا يقال فى الفعل : «ليس» إذا سبقه الماضى الصريح ، مع أن «ليس» لنفى المعنى فى الزمن الحالى ، أو يقال : إنه لنفى المعنى فى الزمن الحالى عند عدم قرينه تعيينه للماضى - كالتى هنا - أو تعيينه للمستقبل ؛ على الوجه المبين فى مكانه المناسب ج ١ ص ٤١١ م ٤٢ باب «كان» وأخواتها.

٥- إذا كان المستثنى ضميرا منصوبا وجب فصله ؛ نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، أو لا يكون إياه ، لما تقدم (فى ج ١ م ٢٠ باب الضمير) من أن «ليس ولا يكون» فعلين للاستثناء ، ناسخين أيضا ؛ فلا يجوز : «ليسه ولا يكونه» كما لا يجوز : «إلاه» ، فكما

لا يقع الضمير المتصل بعد «إلا» - لا يقع بعد ما هو بمعناها. - لكن انظر رقم ٤ من هامش ص ٣٣٣.-
٦- الكلام على مرجع الضمير في ج ١ ص ١٨١ م ١٩.

فمعنى «زرعت الحقول ليس حقلاً»: ليس هو من المزروع؛ أى: ليس بعض الحقول المزروعه حقلاً. فالمزروع «كل» استثنى (١) بعضه.

ولا بد أن يكون هذا النوع من الاستثناء تاماً متصلاً، موجبا أو غير موجب كما فى الأمثلة المذكوره... وتعرب الجملة المشتمله على الناسخ واسمه وخبره فى محل نصب حالاً (٢)، أو تعتبر جملة استثنافيه لا محل لها من الإعراب، ولا علاقه لها بما قبلها من الناحيه الإعرابيه فقط؛ أما من الناحيه المعنويه فبينهما ارتباط (٣).

(ب) وأما الأدوات التى تكون أفعالاً تاره، وحروفا تاره أخرى - فهى ثلاثه: عدا - خلا - حاشا (وفى الأخيره لغات (٤) أشهرها: حاشا - حشا - حاش...). ومعنى كل أداه من هذه الأدوات الفعلية: «جاوز». ويتعين عند استعمالها أفعالاً أن يكون الاستثناء بها تاماً متصلاً، موجبا أو غير موجب؛ كالشأن فى جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالاً؛ فإنها لا تصلح للمفرغ، ولا المنقطع. ١ - فإن تقدمت على كل منها «ما» المصدرية وجب اعتبارها أفعالاً ماضيه خالصة - ولا تكون هنا إلا ماضيه جامده؛ (فهى جامده فى حاله استعمالها أدوات استثناء) مثل: أحب الأدباء ما عدا الخدّاع - وأقرأ الصحف ما خلا التافهه، وأشاهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقيه، غير أن تقدّم «ما» المصدرية على «حاشا» قليل؛ حتى قيل إنه ممنوع. ويحسن الأخذ بهذا الرأى.

وحكم المستثنى فى الصور السالفه التى تتقدم فيها «ما» المصدرية وجوب النصب، باعتباره مفعولاً به لفعل الاستثناء المذكور فى الجملة، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره: «هو»، يعود على «بعض» مفهوم من «كل» يدل عليه المقام - كما سبق - أمّا المصدر المؤول من «ما» المصدرية والجملة

ص: ٣٢٩

١- إذا لم يكن فى الكلام فعل ملفوظ أو مشتق يشبهه فى الإرشاد إلى ما يرجع إليه الضمير، أمكن تصيده من فحوى العبارة؛ ففى مثل: القوم إخوتك ليس عليا - يكون التقدير: ليس هو عليا؛ أى: ليس المنتسب إليك بالإخوه عليا.

٢- ولا تجيء «قد» المشروطه - عند كثير من النحاه - فى الجملة الماضويه المثبته الواقعه حالاً؛ لأن هذا الشرط فى غير الجمل الماضويه التى أفعالها جامده، ومنها الأفعال الواقعه فى الاستثناء، مثل: ليس خلا - عدا - حاشا (كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٢) لهذا لا يصح مجيء «قد» هنا.

٣- يصح إعراب آخر على اعتبار مخالف لما سبق. والبيان يجىء فى الزيادة والتفصيل ص ٣٣٣.

٤- ولها أنواع تجيء فى ص ٣٣٥.

الفعلية التي بعدها (١)، فهو في محل نصب حال (٢) مؤوله بالمشتق ، أو ظرف زمان. والتقدير على الأول : (أحب الأدباء مجاوزين الخداع ... مجاوزه التافهه ... و... مجاوزه السوقيه).

والتقدير على الثانى : (وقت مجاوزتهم الخداع ... وقت مجاوزتها التافهه ... وقت مجاوزتها السوقيه) (٣) ... وكلا التقديرين حسن ، ولا يكاد يختلف فى الدلاله عن الآخر.

٢ - أما إذا لم تتقدم «ما» المصدريه على الكلمات الثلاث السابقه فيجوز اعتبارها أفعالا ماضيه جامده تنصب المستثنى ، مفعولا لها ، وفاعلها ضمير مستتر وجوبا تقديره : «هو» - كما سلف - والجمله فى محل نصب حال ، أو لا محل لها من الإعراب ، مستأنفه. ويجوز اعتبارها حروف جر ، والمستثنى مجرور بها ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما أو بما يشبهه. أو أنهما ليسا فى حاجه - إلى تعلق. على اعتبار الثلاثه حروف جر شبيهه بالزائد (٤) ، (وحرف الجر الشبيه بالزائد لا يحتاج إلى تعليق) ، ففى الأمثله السابقه يجوز : أحب الأدباء عدا الخداع ، أو : الخداع - وأقرأ الصحف خلا- التافهه ، أو التافهه - وأشاهد تمثيل المسرحيات حاشا السوقيه أو السوقيه. فكلمات : (الخداع ، التافهه ، السوقيه) - يجوز فى كل منها النصب ، فيكون المستثنى مفعولا به ، والعامل فعلا ماضيا جامدا. ويجوز فيها الجر والعامل حرف جر (٥) ...

ص: ٣٣٠

١- فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه فى صياغه المصدر المنسبك ؛ وإنما يدخل الفعل الذى بمعناه ؛ وهو : جاوز. هذا ، والحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا على هذه الأفعال ؛ لأنها مستثناه من القاعده السالفه ، أو لأنها متصرفه فى أصلها - وقد أشرنا لهذا فى ج ١ م ٢٩ -

٢- الحال هنا جائزه ، بالرغم من أن الحال لا تكون مصدرا مؤولا ؛ لاشتماله على ضمير يجعلها معرفه. ولكنها هنا معرفه مؤوله بالنكره ، أى : مجاوزين - مثلا - (كما سيجىء فى : «ه» من ص ٣٤٦ ورقم ٣ من هامشها).

٣- طريقه صوغ المصدر المؤول من «ما» وصلتها وكل ما يتصل بها - مدونه فى ج ١ ص ٢٩٦ م ٢٩ آخر باب الموصول.

٤- - كما سيجىء فى ص ٤١٧ - ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ، لأنه معقد ، وحجه أصحابه واهيه

٥- «ملاحظه» - : قالوا إنما يجوز الأمران - النصب والجر - بعد تلك الأفعال الثلاثه فى غير الحاله التى يكون المستثنى بها ياء المتكلم. فإن كان المستثنى بها ضميرا للمتكلم (الياء) ولم توجد «ما» المصدريه تعين اعتبار الأداه - - حرف جر إن لم يوجد قبل ياء المتكلم نون الوقايه ؛ نحو : أطال الخطباء حاشاى ، أو : عداى ، أو خلاى. والمستثنى مبنى على الفتح فى محل جر. ولا يصح هنا اعتبار الأداه فعلا ينصب المستثنى (الياء) إذ لو كانت الأداه فعلا لوجب - على المشهور - الإتيان بنون الوقايه قبل ضمير المتكلم «الياء» (تطبيقا لما سبق فى باب الضمير ، ج ١ ص ١٩٢ م ٢١) ، بخلاف ما لو قلنا : حاشانى ، أو عدانى ، أو خلانى حيث يجب اعتبار الأداه فعلا محضا ، والياء مفعوله ، بسبب وجود نون الوقايه التى تلزم آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ؛ طبقا للرأى الغالب. هذا كلامهم. وهو مدفوع بأن نون الوقايه إنما تجىء فى آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتقيه وتحفظه من الكسر الذى يجىء فى آخره لمناسبه الياء التى تلحق بآخره. ولما كانت هذه الأدوات لا يلحقها الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعى لمجىء نون الوقايه مجيئا حتميا ، وصار الاستغناء عنها جائزا ؛ فيصح أن يقال : حاشاى ، أو : عداى ، أو خلاى ... وفى هذه الصور يصح اعتبار الأداه فعلا أو حرفا ، لعدم وجود ما يعينها لأحدهما دون الآخر. نعم ، لو قلنا : حاشانى ، أو : عدانى ، أو :

ﺧﻼﻧﻰ ... ﻟﻜﺎﻥ ﻭﺟﻮﺩ ﻧﻮﻥ ﻭﺍﻟﻮﻗﺎﻳﻪ - ﻭﻭﺟﻮﺩﻫﺎ ﻫﻨﺎ ﺟﺎﺋﺰ ﻻ ﻭﺍﺟﺐ ، ﻛﻤﺎ ﺃﺳﻠﻔﻨﺎ - ﻣﺮﺟﺤﺎ ﻗﻮﻳﺎ ﻻ ﻋﺘﺒﺎﺭ ﺍﻻﺩﺍﻩ ﻓﻌﻼ ، ﻟﻜﺘﺮﻩ ﻫﺬﻩ ﻧﻮﻥ
ﻓﻰ ﺍﻻﻓﻌﺎﻝ ... ﻭﻗﻠﺘﻬﺎ ﻓﻰ ﺍﻟﺤﺮﻭﻑ ؛ ﻣﺘﻞ : ﻣﻨﻰ ﻭﻋﻨﻰ ...

وقد وردت أمثله مسموعه وقعت فيها «ما» قبل الكلمات الثلاث : (خلا - عدا - حاشا) (١) ووقع فيها المستثنى مجرورا وهى ؛
أمثله شاذه لا يصح

ص: ٣٣١

١- وفيما سبق من أدوات الاستثناء التى تكون أفعالا- فقط ، أو : التى تصلح لأن تكون أفعالا- وحروفا يقول ابن مالك ، وقد
خلطها : واستثن - ناصبا - «بليس و خلا» «وبعدا» ، «ويكون» بعد : «لا» أى : استثن بالأدوات التى ذكرها ، (وهى : ليس - خلا -
عدا - يكون ؛ بشرط وقوع «يكون» بعد «لا» النافية). ناصبا المستثنى بها ، وفى هذه الحاله التى تنصب فيها المستثنى يتعين أن
تكون أفعالا- خالصه. ثم أردف قائلا- : واجرر بسابقى «يكون» إن ترد وبعد : «ما» انصب ، وانجرار قد يرد يقول : جر المستثنى
بالأداتين السابقتين على «يكون». إن شئت ؛ وهما : «خلا وعدا» وإن شئت فانصبه بعدهما بشرط أن تسبقهما. «ما» ولم يذكر نوع
«ما» وأنها المصدرية. ثم أشار إلى رأى ضعيف مردود ؛ هو أنهما قد يجران المستثنى أحيانا مع وجود : «ما» قبلهما - على
اعتبارها زائده - وأوضح بعد ذلك أنهما فى حاله جرهما المستثنى يعتبران حرفى جر ، وأنهما فى حاله نصبه يعتبران فعليين :
وحيث جرتا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلا- (ويلاحظ أنه أدخل «الفاء» على جملة : «هما حرفان» تنزيلا للظرف : «حيث»
منزله الشرط على الوجه الذى شرحناه فى موضعه المناسب ص ٢٥٧ «و» و ٢٦٨ وهامشها). أو على اعتبار : «حيث» شرطيه بغير
اتصالها «بما» الزائده ، تبعا لرأى الكوفيين ، أما الظرف : «حيث» فمتعلق بعامل معنوى ، هو : الإسناد (أى : بالنسبه الواقعه بين
ركنى جملة) تطبيقا لما دونوه من أن شبه الجملة يتعلق - - بما فى الجملة من فعل أو غيره مما يصح التعلق به ، فإن لم يوجد ما
يصلح فقد يتعلق بالنسبه (الإسناد) وذلك كالنسبه المأخوذه من قول ابن مالك «فهما حرفان» فالظرف «حيث» متعلق بالنسبه. أى
ثبت حرفيتهما حيث جرتا ... - وسيجىء إشاره لهذا فى باب حروف الجر عند الكلام على التعلق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠٩
كما سيجىء فى ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٥١ إشاره لإجراء الظرف مجرى الشرط - . ثم بين أن الأداة : «حاشا» شبيهه بالأداة : «خلا» فى
كل أحكامها. لكن لا تجىء : «ما» ، قبل : «حاشا» وأن فيها لغات أشهرها «حاش» ، و «حشا» ، حيث يقول : وكخلا : حاشا ، ولا
تصحب «ما» وقيل : «حاش» ، «وحشا» ؛ فاحفظهما

القياس عليها. وقد أولها النحاه ليصححوها ؛ فقالوا : إن «ما» التي وقعت قبلها ليست مصدرية ، ولكنها زائده. ولا خير في هذا التأويل ، لأن العربي الذي نطق بتلك الأمثلة لا يعرف «ما» المصدرية ، ولا الزائده ، ولا شيئا من هذه المصطلحات التي ظهرت أيام تدوين العلوم ، وجمعها ، وتأليفها ، ولا شأن له بها. هذا إلى أن التأويل السابق - كشأن كثير من نظائره - قد يخضع لغه قبيله ولهجتها لأخرى تخالفها من غير علم أصحابها. وهذا غير سائغ ؛ كما أشرنا مرارا.

ص: ٣٣٢

(١) هل تقع الجملة المكونة من فعل الاستثناء وفاعله نعتاً؟

ننقل هنا رأيين مفيدتين ، وإن كان بينهما نوع تعارض ...

أولهما : ما جاء في الهمع (١) ونصه (٢) :

(من أدوات الاستثناء : «ليس» ، «ولا يكون» ، - وهذه هي الناقصة ، وليست أخرى ارتجلت للاستثناء - . وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما ، والاسم ضمير مستتر ، لازم الاستتار - كما تقدم في مبحث الضمير (٣) - نحو : قام القوم ليس محمداً ، وخرج الناس لا- يكون علياً. ولفظ : «لا» قيد في كلمه : «يكون» فلو نفيت بما ، أو : لم ، أو : لمّا ، أو : لن ... لم تقع في الاستثناء. ومن شواهد «ليس» قول الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيس

إذ ذهب القوم الكرام ليسى (٤)

وقوله عليه السلام : يطبع المؤمن على كل خلق ، ليس الخيانه والكذب.

(وقد يوصف ب «ليس ، ولا يكون» ، حيث يصح الاستثناء ؛ بأن يكون - أى : المستثنى منه - نكره منفيه (٥). قال ابن مالك : أو معرفاً بلام الجنس. نحو : ما جاءنى أحد ليس محمداً ، وما جاءنى رجل لا يكون بشراً. وجاءنى القوم ليسوا إخوتك. قال أبو حيان : ولا أعلم فى ذلك خلافاً ، إلا أن المنقول هو اختصاصه بالنكره ، دون المعرف بلام الجنس.

(ولا يجوز فى النكره المؤنثه : نحو : أتتى امرأه لا تكون فلانه ، إذ لا يصح الاستثناء منها ، ولا فى المعرفه ؛ نحو جاء القوم ليسوا إخوتك. بل يكونان فى موضع نصب على الحال.

(وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له ؛ فيبرز (٦) ؛ نحو : ما جاءتنى

ص : ٣٣٣

١- ج ١ ص ٢٣٣.

٢- مع بعض تيسير فى بضع كلمات.

٣- ج ١ م ١٨ ص ٢٠٧ باب : «الضمير» ، وكذلك هنا فى ص ٣٢٨.

٤- قد وقع المستثنى هنا ضمير متصل يخالف الأكثر الذى سبق حكمه. فى رقم ٤ من هامش ٣٢٨.

٥- ولا بد أن تكون أعم من المستثنى ؛ ليمكن استثناءه منها - كما هو معلوم.

٦- إلا عند ابن مالك - كما سبق -.

امراه ليست أو لا تكون فلانه ، وما جاءنى رجال ليسوا زيدا ، أو نساء لسن الهندات .

(قال السيرافى : أجازوا الوصف «ليس ، ولا يكون» لأنهما نص فى نفى المعنى عن الثانى . وهذا معنى الاستثناء ، وليس ذلك فى «عدا وخلا» ، إلا- بالتضمن ، فلم يوصف بهما ؛ لأنهما ليسا موضعى جحد ؛ فلا يقال : ما أتتني امراه عدت هنداً ، أو : خلت دعدا) اهـ . همع - بتيسير .

ثانيهما : ما جاء فى المفصل (١) ونصه :

«قد يكون : «ليس ، ولا يكون» وصفين لما قبلهما من النكرات ، تقول : أتتني امراه لا تكون هنداً ، فموضع «لا تكون» رفع ؛ بأنه وصف لامراه . وكذلك تقول فى النصب والجر : رأيت امراه ليست هنداً ، ولا- تكون هنداً ، ومررت بامراه ليست هنداً ، ولا تكون هنداً .

ولا يوصف «بخلا وعدا» كما وصف ب «ليس ، ولا يكون» فلا تقول : أتتني امراه خلت هنداً ، وعدت جملاً . وذلك أن : «ليس ولا- يكون» لفظهما جحد ، فخالف ما بعدهما ما قبلهما ؛ فجريا فى ذلك مجرى «غير» ، فوصف بهما كما يوصف «بغير» . وأما «خلا وعدا» فليسا كذلك ، وإنما يستثنى بهما على التأويل ، لا لأنهما جحد . ولما كان معناهما المجاوزه والخروج عن الشىء فهم منهما مفارقه الأول ، فاستثنى بهما لهذا المعنى ، ولم يوصف بهما ؛ لأن لفظهما ليس جحدا ؛ فليس جارياً مجرى «غير» . اهـ .

ويلاحظ : أن صاحب «المفصل» لم يقيّد وقوعهما نعتاً بالموضع الذى يصلحان فيه للاستثناء ، كما يقيده صاحب الهمع ، وأن الأمثله التى ذكرها صاحب المفصل صالحه للنعت هى التى نصّ صاحب الهمع على عدم صلاحها نعتاً . فكيف ذلك؟

لا- مفر من إعراب الجملة الفعلية فى هذه الأمثله نعتاً خالصاً لا يصلح للاستثناء ؛ لأن النكره التى قبل الفعلين ليست عامه ؛ فلا تصلح «مستثنى منه» يتسع لإخراج المستثنى فالجملة نعت محض - كالأشأن فى كل الجمل الواقعه بعد النكرات المحضه - وبهذا يتلاقى الرأيان ويتفقان .

ص : ٣٣٤

١- ج ٢ ص ٧٨ .

(ب) ليست : «حاشا» مقصوره على الاستثناء ؛ وإنما هي ثلاثة أنواع : أولها : الاستثنائية ؛ وهي فعل ماض جامد ، وقد سبق ما يختص بها (١).

وثانيها : أن تكون. فعلا- ماضيا متعديا متصرفا ؛ بمعنى : «استثنى» ، مثل : (حاشيت مال غيرى أن تمتد له يدى - حين نتخير موضوعات الكلام نحاشى الموضوعات الضارّه - إذا دعوت لحفل فحاش من لا يحسن أدب الاجتماع) (٢).

ثالثها : أن تكون للتنزيه وحده (٣) أى : للدلاله على تنزيه ما بعدها من العيب (٤) وهي اسم مرادف لكلمه : «تنزيه» التى هي مصدر : نزّه. وتنصب على اعتبارها مصدرا قائما مقام فعل من معناه ، محذوف وجوبا ، ويعنى هذا المصدر عن النطق بفعله المحذوف (٥) ؛ نحو : حاشا لله ، أى : تنزيها لله من أن يقترب منه سوء. فكلمه : «حاشا» - بالتنوين - مفعول مطلق ، منصوب بالفعل المحذوف - وجوبا ، الذى من معناه ، وتقديره : «أنزه». والجار والمجرور متعلقان بها. ويصح أن يقال فيها : حاش لله ، بغير تنوين ؛ فتكون «حاش» مفعولا مطلقا ، ولكنه مضاف ، واللام بعده زائده (٦) ، وكلمه «الله» مضاف إليه مجرور ، كما يصح أن يقال فيها : حاش الله ، بغير اللام الزائده بين المضاف والمضاف إليه.

ص : ٣٣٥

١- فى ص ٣٢٩.

٢- إذا كانت فعلا- ماضيا متصرفا كهذا النوع ، فإن ألفها الأخيره تكتب ياء ، هكذا : «حاشى». بخلافها فى النوعين الآخرين ؛ فتكتب ألفا.

٣- أى : التنزيه الخالص الذى لا يشوبه معنى آخر ؛ كالأستثناء أو غيره ، ذلك أن «حاشا» الاستثنائية والمتصرفه - لا تخلوان من تنزيه ؛ ولكنه مختلط بمعنى آخر.

٤- وهذا يشمل ما يكثر الآن حين يريدون تنزيه شخص من العيب ، فيبتدئون بتنزيه الله تعالى : ثم ينزهون من أرادوا. يريدون أن الله منزّه عن ألا يطهر ذلك الشخص من العيب.

٥- سبق فى باب المفعول المطلق تفصيل الكلام على المصدر القائم بدلا من التلغظ بفعله ص ٢٠٧ ، وفى ص ٢٢٢ إشارة إليها.

٦- كزيادتها فى قوله تعالى : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ). ولهذا قال بعض النحاه إن «حاش» اسم فعل بمعنى : برئ. أو تنزه. فتكون اسم فعل ماض مبنى على الفتح ، واللام بعدها زائده و «الله» مجرور باللام الزائده فى محل رفع ، فاعل اسم الفعل.

(ح) هل يحذف المستثنى؟ وهل تحذف أداة الاستثناء؟

أما حذف الأداة فالأصح أنها لا تحذف. وأما حذف المستثنى فيجوز بشروط ثلاثه : فهم المعنى ، وأن تكون الأداة هي : «إلا» أو «غير» وأن تسبقهما كلمه : «ليس» (١). نحو : قبضت عشره ليس إلا-، أو : ليس غير. أى ليس المقبوض إلا- العشره. وليس المقبوض غير العشره ... ومن القليل أن يحذف المستثنى بعد : «لا- يكون». بشرط فهم المعنى أيضا ، نحو : قبضت عشره. لا يكون ... أى لا يكون غيرها ... لا يكون المقبوض غيرها.

(د) من أدوات الاستثناء «لَمَّا» بمعنى «إلا» وقد وردت في أمثله مسموعه إما فى كلام منفى ؛ مثل قوله تعالى : (إِنْ) (٢) كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) وإما فى كلام مثبت ولكنه مقصور على بضعه أساليب سماعيه ؛ أشهرها : نشدتك الله لما فعلت كذا. وعمر ك الله لَمَّا فعلت كذا.

وإذا كانت للاستثناء وجب إدخالها على الجملة الاسميه أو على الماضى لفظا لا معنى كالمثالين السالفين (٣) إذا المعنى فيهما «إلا أن تفعل كذا» ويستحسن النحاه الاقتصار على المسموع.

(ه) يذكر بعض النحاه فى آخر باب الاستثناء تفصيل الكلام على «لا سيما» من ناحيه تركيبها ؛ ومعناها ، وعلاقتها بالاستثناء ، وضبط الاسم الذى بعدها ، وإعرابهما ... ويذكرها فريق آخر فى باب الموصول ، بحجه أن «ما» المتصله بها قد تكون موصوله ... وقد آثرنا ذكرها فى باب الموصول (٤) ؛ لأنه أسبق ، وصلتها به أقوى.

ونزيد هنا أن بعض الرواه نقل لها أخوات مسموعه (٥) ، منها : «لا مثل ما» ... - لا سوى ما (٦) ... - فهذان يشاركان : «لا سيما» فى معناها وفى

ص: ٣٣٦

١- أجاز بعضهم أن يكون النافى هو : «لا» إذا كانت أداة الاستثناء هي : «غير» ؛ كما سيجىء فى الجزء الثالث باب الإضافه عند الكلام على : «غير».

٢- «إن» حرف نفى.

٣- نص على هذا «الأشمونى» فى الجزء الرابع - باب الجوازم ؛ عند الكلام على «لما» الجازمه. (انظر ما يتصل بالمسأله ويوضحها فى : «ا» من الزيادة ، ص ٣٠٢ و ٣٠٣).

٤- ج ١ ص ٣٦٦ م ٢٩.

٥- أشرنا لهذه فى ص ٦٠ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٢ ، أما البيان الكامل ففى ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦.

٦- أشرنا لهذه فى ص ٦٠ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٢ ، أما البيان الكامل ففى ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦.

ومنها: «لا تر ما...»، و«لو تر ما...»، وهما بمعناها - كما قلنا في الموضوع المشار إليه - ولكنهما يخالفانها في الإعراب؛ فهذان فعلا لا بد من رفع الاسم بعدهما؛ ولا يمكن اعتبار «ما» زائده مع جر الاسم بعدها بالإضافة، لأن الأفعال لا تضاف. والأحسن أن تكون «ما» موصولة وهي مفعول للفعل: «تر» وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف، والجمله صلة.

وإنما كان الفعل مجزوما بعد «لا» لأنها للنهي. والتقدير في «قام القوم لا تر ما عليّ»: لا تبصر (أيها المخاطب الشخص) الذي هو عليّ؛ فإنه في القيام أولى منهم. أو تكون «لا» للنفي، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعا، وشذوذا.

وكذلك بعد «لو» سماعا. والتقدير: لو تبصر الذي هو عليّ لرأيتَه أولى بالقيام.

والجدير بنا أن نقتصر في استعمالنا، على: «ولا سيما» لشيوعها قديما وحديثا.

(١) ظهر البدر كاملا - نجا الغريق شاحبا

أبصرت النجوم متوهجه - أرسل التاجر البضاعه ملفوفه

فحص الطبيب مريضه جالسين - صافح المضيف ضيفه واقفين

البرد - قارسا - ضارّ - الشمس - شديده - مؤذيه

النزول من القطار - متحركا - خطر - ركوب السياره - ماشيه - وخيم العاقبه ،

تعريفه :

وصف (٢) ، منصوب (٣) ، فضله (٤) ، يبين هيئته ما قبله ؛ - من فاعل ، أو مفعول به

ص: ٣٣٨

١- أبيات ابن مالك - كما وردت في هذا الباب من «ألفيته» - لا تساير تسلسل المسائل ، ولا ترتيبها المنهجي على الوجه الذى ارتضيناه. لهذا وضعنا كل بيت عقب القاعده التى يناسبها ، ويتصل بها اتصالا منطقيا. وفي الوقت نفسه وضعنا بجانب كل بيت رقما يميزه ، ويبدل على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها ابن مالك. وكلمه : الحال - بغير تاء التانيث فى آخرها - صالحه لأن تكون مذكره أو مؤنثه ؛ نحو : الحال طيب ، أو : طيبه. إن هذا الحال حسن ، أو هذه الحال حسنه. أما إذا ختمت بتاء التانيث فهى مؤنثه فقط ، نحو : الحال طيبه ، وإن هذه الحاله حسنه. والكثير فى اللفظ التذكير ؛ بخلو آخره من التاء ، والكثير فى المعنى التانيث.

٢- اسم مشتق. وقد تكرر تعريف المشتق وأنواعه - ولكل منها باب خاص فى الجزء الثالث -.

٣- فى بعض المراجع المطوله - كهامش التصريح - معركه جدليه بسبب أن «النصب» ليس جزءا من التعريف ؛ وإنما هو حكم ، والدفاع عن هذا ، أو مقاومته. ولا يعنينا مثل هذا الجدل الذى لا خير فيه. والنصب قد يكون ظاهرا ، كما فى الأمثله المعروضه ، أو : مقدرًا مثل : تغدو الطيور شتى ، أو : محليا ، كقولهم : جاءت الخيل بداد ، فكلمه : «بداد» علم جنس ، وهى حال ، مبنيه على الكسر فى محل نصب.

٤- الفضله : ما يمكن أن يستغنى عنه - فى الأغلب - المعنى الأساسى للجمله. وهى خلاف العمده.

أو منهما معا ، أو من غيرهما (١) - وقت وقوع الفعل (٢). كالكلمات التي تحتها خط في الأمثلة المعروضة.

وتعرف دلالاته على الهيئه بوضع سؤال كهذا : كيف كان شكل البدر حين ظهر؟ أو : كيف كانت صورته؟ فيكون الجواب : هو لفظ الحال السابقه ؛ أى : كاملا ، أو : مستديرا ... و... وكذا الباقي.

وليس من اللازم أن تكون الحال فى كل الاستعمالات وصفا ، وإنما هذا هو الغالب (٣) ، ولا أن تكون فضله ؛ فهذا غالب أيضا ، إذ تكون بمنزله العمده أحيانا فى إتمام المعنى الأساسى للجمله ، أو فى منع فساده ؛ فالأولى ؛ كالحال التى تسدّ مسد الخبر (٤) ، فى مثل : امتداحى الغلام مؤدّبا ؛ فإن المعنى الأساسى - هنا لم يتم إلا بذكر الحال. وكالحال فى قوله تعالى : (... وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالِي) وقوله تعالى : (وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ) وقول الشاعر :

ص : ٣٣٩

١- أى : يبين هيئه صاحبه ، كالفعل ، وكالمبتدأ ، أو الخبر ، أو اسم النواسخ. ولا قيمه للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ ، أو من اسم الناسخ ، أو مما ليس فاعلا- ، أو مفعولا ، أو نحوهما ؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح ، وهو عدم الاستعمال العربى الأصيل ، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذى وهبوه للعامل ، كأن يقولوا فى منع مجيء الحال من المبتدأ : إن العامل فى المبتدأ هو : «الابتداء» ، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها ؛ فيختلف العاملان وأحدهما عامل فى الحال ، والآخر عامل فى صاحبها. مع أن العامل - عندهم - فى الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل فى صاحبها أيضا - طبقا للبيان الآتى فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٤ - والغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخّص لا يوافقهم ، ولا يؤيدهم ، مع كثرته - بدليل صحه قولهم : أعجبنى عطاء المحسن مبتسما ، وسرنى صوت القارئ خاشعا. ولهذا يخالفهم - بحق - «سيبويه» وفريق معه. وإن ما يرفضونه ظاهرا صريحا ، يقبلونه على نيه التأويل ؛ فكأن مجرد النيه يبيح المحظور ؛ بالرغم من أن اللفظ الذى يؤولونه لن يتغير فى ظاهره ، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تبديل. وهذا موضع من مواضع الشكوى. ولعله السبب الذى حمل بعض النحاه المحققين ؛ - كالرضى - على رفض اعتراضهم ، ونبذ رأيهم المخالف رأى سيبويه (كما جاء فى الخضرى ج ١ والصبان وغيرهما - فى باب الحال عند بيت ابن مالك : «وعامل ضمن معنى الفعل ، لا ...») وعلى أن يقول : «إن رأى سيبويه هو الحق ، ولا- ضروره تدعو للرأى المخالف». وإذا كان المحظور يباح بمثل هذه النيه وجب ترك الناس أحرارا فى محاكاة الكثير المأثور من الكلام العربى الصحيح ، وفى القياس عليه. ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فليفعل. فالمهم هو ترك اللفظ على حاله الظاهر الموافق للوارد. ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقه التأويل فهو حر وإن كانت المشقه بغير فائده.

٢- هذا هو الغالب. وقد يكون زمن الحال مقدرا (أى : مستقبلا ، وسيجىء البيان فى ص ٣٦٤).

٣- كما سيجىء فى ص ٣٤٢.

٤- سبق شرحه فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ باب المبتدأ والخبر.

ولست ممن إذا يسعى لمكرمه

يسعى وأنفاسه بالخوف تضطرب

فالمعنى الأساسى لا يتم لو حذفت الحال : «كسالى» أو : «جبارين» أو : «أنفاسه تضطرب»؟ والثانيه (وهى الحال التى يفسد معنى الجملة بحذفها) ؛ مثل : ليس الميت من فارق الحياه ، إنما الميت من يحيا خاملا لا نفع له ؛ فلو حذفنا الحال ، وقلنا : الميت من يحيا - لوقع التناقض الذى يفسد المعنى. ومثل كلمه : «لاعين» فى قوله تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِينَ). فلو حذفت الحال (لاعين) لفسد المعنى أشد الفساد (١) ...

هذا ، وما يبين الحال هيئته من فاعل ، أو مفعول به ، أو : منهما معا ؛ أو : غيرهما ، يسمى : «صاحب الحال» (٢).

والتعريف السابق مقصور على الحال «المؤسسه» دون «المؤكده» ، لأن المؤسسه هى التى تبين هيئه صاحبها ، أما المؤكده فلا تبين هيئه. ومثال الأولى : ارتمى السارق صارخا. ومثال الثانيه : ولّى الحزين منصرفا ، وسيجىء بيانها وتفصيل الكلام عليهما قريبا (٣).

أقسام (٤) الحال ، والكلام على كل قسم :

تعدد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفه التى يبنى عليها التقسيم. وفيما يلى أشهر هذه الاعتبارات ، وما تؤدى إليه.

الأول : انقسام الحال باعتبار ثبات معناها انقسام الحال باعتبار ثبات معناها وملازمته (٥) شيئا (٦) آخر ، أو عدم ذلك - إلى «منتقله» ، وهى الأكثر ، «وثابته» ، وهى الأقل.

فالمنتقله : هى التى تبين هيئه شىء (٧) مدته مؤقتة ، ثم تفارقه بعدها ، فليست دائمه الملازمه له : مثل : أقبل الرباح ضاحكا - أسرع البرق مشتعلا - شاهدت

ص : ٣٤٠

١- انظر رقم ٣ من ص ٣٨٠.

٢- يجىء الكلام عليه مفصلا فى ص ٣٧٤ م ٨٥.

٣- فى ص ٣٦٥.

٤- يسميها بعض النحاه أقساما ، ويسميها آخرون أوصافا ، ويسميها فريق ثالث : نواحي الحال ... ولا أهميه لاختلاف التسميه ما دام المراد واحدا ؛ وهو الكلام على الحال بحسب الاعتبارات المتصله بها.

٥- وسبب هذه الملازمه وجود علاقته مبعثها العقل ، أو الطبع ، أو العاده ، ولو لم تكن الملازمه دائمه فى بعض الأحيان - كما جاء فى حاشيه ياسين فى هذا الموضع -.

٦- وهو : صاحبها.

٧- وهو : صاحبها.

كتائب النمل مهاجره - ... و... فكل حال من الثلاثه : (ضاحكا - مشتعلا - مهاجره ...) غير دائم ، وإنما يوجد مده تقصر أو تطول ، ثم ينقطع. «الضحك» لا يلزم صاحبه إلا مده محده ، وكذلك : «الاشتعال» ، أو «المهاجره».

والثابته : هي التى تبين هيئه شىء تلازمه - غالبا - ولا تكاد تفارقه ، وتحقق الملازمه فى إحدى صور ثلاث :

(١) أن يكون معناها التأكيد. وهذا يشمل :

١ - أن يكون معناها مؤكدا مضمون جمله قبلها ، بشرط أن يكون هذا المضمون أمرا ثابتا ملازما فى الغالب ، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة ؛ ويترتب على هذا أن تكون الحال ثابتة ملازمه صاحبها تبعا لذلك ؛ نحو : خليل أبوك رحيم ، «فرحيم» حال من «أب» الذى هو صاحبها الملازمه له. ومعناها - وهو : «الرحمه» - يوافق المعنى الضمنى للجمله التى قبلها. وهو : «أبوه خليل» ، لأن هذه الأبوه لا تتجرد من الرحمه ، كما أن المعنى الضمنى للجمله هو معنى الحال ، إذ مضمون : «خليل أبوك» أنه رحيم ؛ بداعى الأبوه التى تقتضى الرحمه والشفقه - كما سلف - فلهذا كان معنى الحال مؤكدا مضمون الجملة التى قبلها. والحال فيها ملازمه صاحبها.

ويشترط فى هذه الجملة التى قبلها أن تكون اسميه ، وأن يكون طرفاها (وهما : المبتدأ والخبر) معرفتين ، جامدتين (١). ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معا وعن عاملها ، وأن يحذف عاملها وصاحبها (٢) وجوبا ؛ طبقا للتفصيل الذى سيأتى ...

ص : ٣٤١

١- اشترط بعض النحاه أن يكون هذا الجمود محضا ، بحيث لا يتأول الجامد بالمشتق ؛ احترازا من مثل : «على الأسد مقداما» ؛ لأن «الأسد» مؤول بالشجاع ؛ فيكون الجامد المؤول بالمشتق هو العامل فى الحال ، وتصير الحال مؤكده لعاملها ، لا لمضمون الجملة. أما الجامد الذى لا يتأول عندهم فمثل : «على أخوك رحيم» ، بزعم أن الأخوه لا تستلزم الرحمه ، بخلاف الأبوه. هذا رأيهم وتحقيقه عسير ؛ إذ لا يكاد يوجد جامد لا يمكن تأويله - كما يقول كثير من النحاه - انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٧ - حتى المثال الذى عرضوه - ونظائره - ولعل هذا كان السبب فى أن شرطهم ورأيهم لم يذكره بل لم يوافق عليه - فريق آخر من النحاه ، كصاحب التوضيح ؛ كما يدل عليه مثاله وهو : (زيد أبوك عطوفا) وكما يصرح شارحه بأنه مخالف للرأى السالف. (راجع التوضيح وشرحه عند تقسيمه الحال إلى مؤسسه ومؤكده) وقد ذكر الأشمونى وغيره مثال التوضيح أيضا فى أول باب الحال ، ثم فى الحال المؤكده.

٢- وهذا على اعتبار أنها حال من الضمير المحذوف مع العامل كما سيجىء فى ص ٣٥٧ و ٣٦٥ و ٣٧٠.

٢ - وكذلك يشمل أن تكون مؤكده لعاملها ؛ إما فى اللفظ والمعنى معا ، نحو قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)، وإما فى المعنى فقط ، نحو قوله تعالى : (وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ ، وَيَوْمَ أَمُوتُ ، وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا)، فكلمه : «حيًا». حال من فاعل المضارع : أبعث ، أى : من الضمير المستتر (أنا). ومعناها : الحياه ، وهو معنى الفعل : أبعث ؛ لأن البعث هو الحياه بعد الموت. فمعناها مؤكده لمعنى عاملها. والرساله صفه ملازمه للرسول ، وكذا حياه المبعوث ؛ فكلاهما وصف حل بصاحبه لا يفارقه.

٣ - ويشمل أيضا أن تكون مؤكده بمعناها معنى صاحبها مع ملازمتها صاحبها ؛ نحو : اختلف كل الشعوب جميعا. فكلمه : «جميعا» حال مؤكده معنى صاحبها ، وهو : «كل» ، لأن معنى الجمعيه هو معنى الكلويه ، لا يفترقان وسنعود للكلام على أنواع من المؤكده بمناسبه أخرى (١).

(ب) أن يكون عاملها دالاً على تجدد صاحبها ؛ بأن يكون صاحبها فردا من نوع يستمر فيه خلق الأفراد وإيجادها على مر الأيام ، أى : أن لذلك الفرد أشباه ونظراء توجد وتخلق بعد أن لم تكن. ويتكرر هذا الخلق والإيجاد طول الحياه ؛ نحو : خلق الله جلد النمر منقطا ، وجلد الحمار الوحشى مخططا ؛ فكلمه «منقطا» حال ، وكذا كلمه «مخططا» ، وعاملهما : «خلق» ، وهو يدل على تجدد هذا المخلوق ، أى : إيجاد أمثاله ، واستمرار الإيجاد فى الأزمنه المقبله.

(ح) أحوال مرجعها السماع ، وتدل على الدوام بقرائن خارجيه ؛ مثل ؛ «قائما» فى قوله تعالى : (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ - قَائِمًا بِالْقِسْطِ)، فكلمه «قائما» حال ، وعاملها الفعل : «شهد» ، وصاحبها : «الله». ودوام القيام بالقسط معروف من أمر خارجى عن الجملة ؛ هو : صفات الخالق. ومثل : «مفصلا» فى قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) (٢).

الثانى : انقسامها بحسب الاشتقاق والجمود (٣) إلى : «مشتقه» - وهى الغالبه ؛

ص : ٣٤٢

١- فى ص ٣٥٧ و ٣٦٥ و ٣٧٠.

٢- مينا فيه الحق والباطل بحيث لا يلتبس أحدهما بالآخر ، ولا يختلط به.

٣- وفيما سبق من تعريف الحال ، وبيان المنتقل منها والثابت ، والجامد والمشتق ، وأن المنتقل غالب ولكنه ليس مستحقا ، أى : ليس واجبا - يقول ابن مالک : الحال : وصف ، فضله ، منتصب مفهوم فى حال : (كفردا أذهب) - ١ - - أراد : مفهوم فى حال كذا ... فكلمه : «حال» هنا لا تنون ؛ لأنها مضاف ، والمضاف إليه محذوف على نيه الثبوت ، أى : فى حال كذا - كما سبق - . ذلك أن قولك : جاء محمود راكبا ، يفيد المعنى الذى فى : جاء محمود فى حال الركوب ، وهو بيان هيئه صاحبه. وهذا معنى قولهم : الحال على معنى : «فى». ثم قال بعد ذلك : وكونه منتقلا ، مشتقا يغلب. لكن ليس مستحقا - ٢ أى : هذا الكون الذى سرده ووصفه بالانتقال والاشتقاق - ليس مستحقا. فهو كثير لا واجب

كالأمثله السالفه - وإلى «جامده» وهى القليله ، ولكنها مع قلتها قياسيه فى عده مواضع (١) ؛ سواء أكانت جامده مؤوله بالمشتق ، أم غير مؤوله (٢). وأشهر مواضع المؤوله بالمشتق أربعة :

(١) أن تقع الحال «مشبهاً به» فى جمله تفيد التشبيه إفاده تبعيه غير مقصوده لذاتها. نحو : ترنم المغنى بلبلا - سارت الطياره برقا - هجم القط أسدا. فالكلمات الثلاث : (بلبلا - برقا - أسدا) أحوال منصوبه مؤوله بالمشتق ، أى : سارًا - سريعه - جريئًا. وكل حال من الثلاث يعدّ بمنزله المشبه به. (أى : كالبلبل - كالبرق - كالأسد) ، ولا- يعتبر مشبهاً به مقصوداً حقيقه ، لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا ؛ إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشتق.

(ب) أن تكون الحال داله على مفاعله : (بأن يكون لفظها أو معناها جارياً على صيغه «المفاعله» ؛ وهى صيغه تقتضى - فى الأغلب - المشاركه من جانبين أو فريقين فى أمر) ، نحو ؛ سلمت البائع نقوده مقابضه ؛ أو سلمت البائع النقود يدا بيد ؛ فكلمه : «مقابضه». حال جامده ، ولفظها على صيغه : «المفاعله» مباشره ، ومعناها : «مقابضين» وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم فى عمليه القبض. ولهذا كانت الحال هنا مبينه هيئه الفاعل والمفعول به معا ، أى : أن صاحب الحال هو الأمران.

ص : ٣٤٣

-
- ١- لأنها ليست قله ذاتيه مردها قله استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قله بالنسبه للمشتقه. فهى كثيره فى ذاتها بغير نظر لتقسيمتها. (انظر معنى «القله» فى الأشمونى ج ٢ «باب الإضافه» عند بيت ابن مالك : «وربما أكسب ثان أولاً...» وستجىء إشاره لها فى ص ٤٢٢ ويجىء الإيضاح فى ح ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤).
 - ٢- الأهميه الأولى إنما هى لصحه وقوع الحال جامده فى هذه المواضع ، أما التأويل وعدمه فلا أهميه له.

ومثلها : يدا بيد (١) ، إذ معنى الكلمتين - لا- لفظهما - جاريا على صيغه : «المفاعله» غير المباشره ؛ لأن معناهما : «مقابضه» وتأويلها : «مقابضين» أيضا. والأسهل عند الإعراب أن تقول : «يدا» حال من الفاعل والمفعول به معا. و: «بيد» جار ومجرور متعلقان بمحذوف ، صفة للحال. فمن مجموع الصفه والموصوف ينشأ معنى الحال ، وهو : «المفاعله» المقتضيه للمشاركة. فهذه المشاركه لا- تتحقق إلا- باجتماع الصفه والموصوف فى المعنى. أما فى الإعراب فكلمه : «يدا» وحدها هى الحال. وهى أيضا الموصوف ، و «بيد» صفة.

ومثل هذا يقال فى : «كلمت المنكر عينه إلى عيني (٢) - أى : مواجهه أو مقابله ؛ بمعنى مواجهين ... فكلمه «عين» حال (٣) من الفاعل والمفعول به معا. وهى مضاف ، «والهاء» مضاف إليه. و «إلى عيني» جار ومجرور ، ومضاف إليه. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة ؛ والتقدير ؛ عينه المتجهه إلى عيني ... ومجموع الصفه والموصوف هو الذى يوجد صيغه : «المفاعله» برغم أن الإعراب يقتضى التوزيع على الطريقه السالفه ؛ فتكون : «عين» الأولى وحدها هى الحال والموصوف معا ، وما بعدها صفة ...

ومثل هذا أيضا : كلمت الصديق فاه إلى فى (أى : فمه إلى فمى) ، بمعنى مشافهه ؛ المؤوله بكلمه : مشافهين.

ومثل : ساكنته غرفته إلى غرفتى ؛ بمعنى : ملاصقه ، التى تؤول بكلمه : ملاصقين ، وجالسته جنبه إلى جنبى ، كذلك ... وكل هذا قياسى فى رأى الأحسن.

(ح) أن تكون داله على سعر ؛ نحو : بع القمح. كيله بثلاثين ، أى : مسعرا. فكلمه «الكيله» حال منصوبه ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف ، صفتها. ومن مجموع الصفه والموصوف يكون المشتق المؤول.

ص: ٣٤٤

١- من الحال الجامده المسموعه بنصّها بعض أمثله ، منها قولهم (... يدا بيد) وقولهم (... فاه إلى فى) ... فهل يجوز القياس على تلك الأمثله فنقول مثلا : كلمت المنكر عينه إلى عيني؟ قالوا لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين. وحججه المانعين جدليه لا تثبت على الفحص. والأنسب رأى الكوفى.

٢- من الحال الجامده المسموعه بنصّها بعض أمثله ، منها قولهم (... يدا بيد) وقولهم (... فاه إلى فى) ... فهل يجوز القياس على تلك الأمثله فنقول مثلا : كلمت المنكر عينه إلى عيني؟ قالوا لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين. وحججه المانعين جدليه لا تثبت على الفحص. والأنسب رأى الكوفى.

٣- يصح فيها وفى أمثالها الرفع ؛ فتكون مبتدأ. والجار مع مجروره خبرها ، والجمله فى محل نصب ، حال. ولا يحسن فى كلمه : «عين» أن تكون بدلا ؛ لأن البدل - فى القول الشائع - يكون على نيه تكرر العامل. ولا يستقيم المعنى هنا على تكراره ، إذ لا يقال : كلمت عينه.

(د) أن تكون الحال داله على ترتيب ؛ نحو ادخلوا الغرفه واحدا واحدا (١). أو : اثنين اثنين ، أو : ثلاثا ثلاثا ... والمعنى : ادخلوها : مترتين. وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً مجملاً ، مشتملاً - ضمناً - على جزأيه المكررين ، ثم يأتي بعده تفصيله مشتملاً - صراحة - على بيان الجزأين المكررين.

ومن أمثله : يمشى الجنود ثلاثه ثلاثه. أو أربعة أربعة ... ينقضى الأسبوع يوماً يوماً ، وينقضى الشهر أسبوعاً أسبوعاً. وتنقضى السنه شهراً شهراً ، وهكذا (٢).

ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤوله ؛ الداله على الترتيب ولا يحدث الترتيب من واحده فقط. لكن الأمر عند الإعراب يختلف ؛ إذ يجب إعراب الأولى وحدها هي الحال من الفاعل - كما فى الأمثله السالفه - أو من المفعول به ، أو من غيره على حسب الجمل الأخرى التى تكون فيها.

أما الكلمه الثانيه المكرره فيجوز إعرابها توكيداً لفظياً للأولى ، كما يجوز - وهذا أحسن - أن تكون معطوفه على الأولى بحرف العطف المحذوف «الفاء» أو : «ثم» - دون غيرهما من حروف العطف (٣) - ، فالأصل : ادخلوا الغرفه

ص: ٣٤٥

١- يكثر اليوم أمثال هذه الأساليب المشتمله على التكرار العددي المفيد للترتيب ، وقد منعها بعض النحاه ، تبعاً للحريرى فى كتابه : «دره الغواص» حيث صرح بأنه لا يجوز : جاءوا واحداً واحداً ، ولا اثنين اثنين ، لأن العرب - فى رأيه - عدلوا عن ذلك إلى : «أحاد ، ومثنى ؛ وأخواتهما» ، وهجروا المعدول عنه. وقد تعقبه الشهاب الخفاجى ، وعلق على ذلك الرأى ، مثبتاً بالأدله والشواهد القاطعه ابتعاده عن الصواب ، وأن رأى الحريرى هو الخطأ الذى لا -سند يؤيده ، وأن ذلك التكرير كثير فى كلام العرب ، فهو قياسى. وكذلك صرح بعض شراح «الكافيه» بأن أسماء العدد المستعمله للتكرير المعنوى بلفظها مطرده. مما سبق يتبين أنه لا داعى لمنع تلك الأساليب ، ولا للجدل حول قياسيتها. (كما ستجىء الإشاره فى ج ٤ ص ١٧٢ م ١٤٦).

٢- فالمجموع المجمل هو : (واو الجماعه - الجنود - الأسبوع - الشهر - السنه ...) ولهذه الأساليب صلّه بما يشبهها من نحو : ثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ... و... مما سيجىء بيانه فى ج ٤ ص ١٧١ م ١٤٦ عند الكلام على منع الصرف للوصفيه والعدل.

٣- لأن هذين الحرفين هما اللذان يدلان على الترتيب ، دون باقى حروف العطف.

واحدًا فواحدًا ، أو : ثم واحدًا - يمشى الجنود ثلاثة فثلاثة ، أو : ثم ثلاثة ... (١) ويصح أن يقال : ادخلوا الأول فالأول (٢) ...
و... و... فيكون حرف العطف ظاهرا ، وما بعده معطوف على الحال التي قبله. ولكن الحال هنا - مع صحتها - فقدت الاشتقاق
والتنكير معا.

(ه) أن تكون مصدرا صريحا (٣) متضمنا معنى الوصف (أى : المشتق) ؛ بحيث تقوم قرينه تدل على هذا ؛ نحو اذهب جريا
لإحضار البريد ؛ أى : جاريا - تكلم الخطيب ارتجالا ، أى : مرتجالا (٤) - حضر الوالد بغته. أى : مفاجئا ...

لا تتق بالكذب ، واعلم يقينا

أن شرّ الرجال فينا الكذوب

أى : متيقنا.

وقد ورد - بكثره - فى الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكر حالا- ؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحا فى رأى بعض
المحققين ، وهو رأى - فوق صحته - فيه تيسير ، وتوسعه ، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق ، ومنعها فريق. ولا معنى
لتأويل المصادر الكثيره المسموعه تأويلا يبعدها عن المصدر ، كما فعل بعض النحاه من ابتكار عده أنواع من التأويل بغير

ص: ٣٤٦

١- وقد يكون الغرض من التكرار الاستيعاب لا الترتيب ؛ فقد جاء فى كتاب الإقليد : (إن العرب تكرر الشىء مرتين فتستوعب
جميع جنسه) ؛ مثل : ستمر بك أبواب الكتاب مفصله بابا بابا. (راجع ص ٨٠ من حاشيه الألوسى على شرح القطر).

٢- «الأول» السابقه «حال» منصوبه ، والثانيه معطوفه عليها بالفاء التى تفيده الترتيب. وزيدت فيهما «أل» شذوذا. كما تزداد فى النظم
للضرورة. والأصل : ادخلوا أول فأول ؛ أى : ادخلوا مترتين (وقد سبق هذا عند الكلام على «أل» الزائده - ج ١ م ٣١ ص ٣٩٨
«ب» -) انظر ما يتصل بهذا فى ص ٣٥٠.

٣- أما المصدر المؤول فلا- يكون حالا- ؛ لأنه يشتمل على ضمير يجعل الحال معرفه ، فتخالف الأغلب فيها ؛ وهو : التنكير.
وبالرغم من هذا يصح وقوعها مصدرا مؤولا بشرط أن تكون أداه السبك هى : «ما» المصدريه ، وبعدها فعل من أفعال الاستثناء
الثلاثه ، - «خلا» أو «عدا» أو «حاشا» لأن المصدر المؤول هنا يؤول بنكره. (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠. وفى ج ١ ص ٢٩١ م
٢٩ إشارة لبعض ما تقدم).

٤- من غير إعداد سابق للخطبه.

داع (١)؛ إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذي يبيح القياس (٢).

وأشهر مواضع الحال الجامده التي لا تتأول بالمشق سبعة :

(١) أن تكون الحال الجامده موصوفه بمشتق (٣) أو بشبه (٤) المشتق ؛ نحو (ارتفع السعر قدرا كبيرا - وقفت القلعه سدا حائلا) - (تخيل العدو القلعه جبلا في طريقه - عرفت جبل المقطم حصنا حول القاهره).

والنحاه يسمون هذه الحال الموصوفه : «بالحال المؤطئه» ، أى : الممهده لما بعدها ؛ لأنها تمهد الذهن ، وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفه التي لها الأهميه

ص : ٣٤٧

١- غريب - كما يقول بعض النحاه - أن يكثر ورود الحال مصدرا منكرا ، فى فصيح الكلام المأثور ، بل فى أفصحه ؛ وهو : القرآن ، ثم نسمع من يقول : إنه بالرغم من تلك الكثره مقصور على السماع. فمما جاء فى القرآن قوله تعالى : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تَيْبَتُكَ سَيِّئًا) وقوله : (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً) وقوله : (إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا) وقوله : (يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا). هذا بعض ما جاء فى الكتاب العزيز من الأحوال ، وما أكثر ما جاء فى غيره مما يستشهد به. وتأويلها بالمفعول المطلق الذى حذف عامله ضعيف ؛ لأن حذف عامل المؤكد فى مثل هذا معيب - كما سبق فى ص ١٧٢ - وكذا كل تأويل آخر يشبهه. فما الذى يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعيه للقياس عليها؟ ولماذا يوافق بعضهم على القياس فى المصدر إذا كان نوعا لعامله ؛ نحو جاء السائق سرعه ، أى : سريعا؟ ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثه من المصدر؟ هى : ١ - المصدر الدال على بلوغ نهايه الشىء ؛ نحو : أنت الرجل شجاعه ، وأخوك الرجل علما. وأمثال هذا المصدر الذى قبله خبر مقرون «بأل» الداله على الوصول إلى نهايه الشىء ؛ حسنا أو قبحا. ب - والمصدر الذى قبله مبتدأ وخبر والمبتدأ مشبه بالخبر ، أنت عمر عدلا - وهى الخنساء شعرا. ح - والمصدر الواقع بعد : «أما» فى نحو : أما بلاغه فبلغ ، من كل مصدر وقع بعد «أما» فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين ، أو سلبه أحدهما ، وأنت تعتقد اتصافه بواحد منهما. والحق أنه لا داعى لشىء من هذا كله. فالقياس مباح.

٢- يقول ابن مالك : ومصدر منكر حالا يقع بكثره ؛ كبغته زيد طلع - ٦ - وسيعاد هذا البيت لمناسبه أخرى فى ص ٣٥٠ -

٣- يرى كثير من النحاه أن هذه مؤوله بالمشق أيضا ، وأنه لا وجود لحال جامده لا تؤول بالمشق. - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٤١ - والخلاف شكل لا أثر له.

٤- شبه المشتق هو الظرف والجار مع مجروره ، وإنما كان شبه الجملة شبيها بالمشق لإمكان تعلق كل منهما بمحذوف مشتق ، تقديره : كائن ، أو : موجود ، أو : حاصل ... ولأن الضمير قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجملة (كما سيجىء البيان فى

رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ وفى هامش ص ٤١٧ م ٨٩).

الأولى دون الحال ، فإن الحال غير مقصوده ؛ وإنما هي مجرد وسيله وطريق إلى النعت ؛ ولهذا يقسم النحاه الحال قسمين : أحدهما : «المؤطَّئه» ، وتسمّى أيضا : «غير المقصوده» ، وهي التي شرحناها ، وثانيهما : «المقصوده مباشره» ؛ وهي المخالفه للسالفه.

(ب) أن تكون داله على شيء له سعر ؛ نحو : اشتريت الأرض قيراطا بألف قرش ، وبعثتها قصبه بدينار - رضيت بالعدل رطلا بعشره قروش ، وبعته أقه بثلاثين ... فالكلمات : (قيراطا - قصبه - رطلا - أقه -) حال جامده. وهي من الأشياء التي تسعر ؛ كالمكيلات ، والموزونات ، والمساحات ...

(ج) أن تكون داله على عدد ؛ نحو : اكتمل العمل عشرين يوما ، وتم عدد العاملين فيه ثلاثين عاملا - فكلمه : «عشرين» و «ثلاثين» ، ... حال.

(د) أن تكون إحدى حالين ينصبهما أفعال التفضيل ، متحدتين في مدلولهما ، وتدل على أن صاحبها في طور من أطواره مفضل (1) على نفسه أو على غيره ، في الحال الأخرى ، نحو : هذا الخادم شابا أنشط منه كهوله ، فللخادم أطوار مختلفه ؛ منها طور الشباب ، وطور الكهوله ، وهو في طور الشباب مفضل على نفسه في طور الكهوله ، وناحيه التفضيل هي النشاط.

ومثل : الشتاء بردا أشد منه دفئا. فللشتاء أطوار ، منها طور البروده ، وطور الدفء. وهو في ناحيه البرد أشد منه في ناحيه الدفء. ومثل : الحقل قصباً أنفع منه قمحا.

ومن الأمثله : الولد غلاما أقوى من الفتاه غلامه (2) - المنزل سكنا أحسن من الفندق إقامه ...

وكلتا الحالين منصوبه بأفعال التفضيل. والأكثر أن تتقدم إحداهما عليه ، وهي المفضله ، وتتأخر الثانيه (3).

ص: ٣٤٨

١- ليس المراد بالتفضيل الحسن ، أو عدم العيب ، أو قلته ... وإنما المراد الزيادة في الشيء مطلقا ؛ حسنا أو قبحا. (كما سيجيء في باب التفضيل ، ج ٣).

٢- مؤنث غلام.

٣- كما يجيء في رقم ٢ من هامش ٥ ، ٣ وفي «د» من ص ٣٥٨ ، ثم انظر الملاحظه التي في ص ٣٥٩ حيث يجوز تأخرهما.

(ه) أن تكون نوعا من أنواع صاحبها المتعدده ؛ نحو : هذه أموالك (١) بيوتا ؛ فكلمه : «بيوتا» حال ، وصاحبها - وهو : أموال - له أنواع متعدده (منها : البيوت ، والزروع ، والمتاجر ، والثياب ...) ونحو : هذه ثروتك كتبا وهذه كتبك هندسه ...

(و) أن يكون صاحبها نوعا معينا وهي فرع منه ؛ نحو : رغبت في الذهب خاتما - انتفعت بالفضه سوارا - تمتعت بالحرير قميصا فكل من الذهب ؛ والفضه ، والحرير ، نوع ، والحال فرع منه (٢).

(ز) أن تكون هي النوع وصاحبها هو الفرع المعين ؛ نحو : رغبت في الخاتم ذهبا - انتفعت بالسوار فضه - تمتعت بالقميص حريرا (٣) ...

* * *

الثالث : انقسامها من ناحيه التنكير والتعريف :

لا تكون الحال إلا نكرة (٤) ، كالأمثله السالفه. وقد وردت معرفه في ألفاظ مسموعه لا يقاس عليها ، ولا يجوز الزيادة فيها. ومنها كلمه «وحد» في قولهم : جاء الضيف وحده - سايرت الزميل وحده. فكلمه : «وحد» حال ، معرفه ؛

ص : ٣٤٩

١- المال : كل شيء يمكن امتلاكه ، من عقار ، ونقود ، وغيرهما.

٢- ضابط هذا القسم : أن يكون الفرع جزءا من أصله ، وحين يتفرع منه يكتسب اسما جديدا ، وهذا الاسم الجديد لا يمنع من إطلاق اسم الأصل عليه.

٣- وفي الحال الجامده يقول ابن مالك : ويكثر الجمود في سعر ، وفي مبدى تأوّل بلا تكلف - ٣ أى : فى الأشياء التى تسعر ، وفى كل ما يظهر قبول التأويل السهل : كبعه مدّا بكذا ، يدا بيد وكرّ زيد أسدا ، أى : كأسد - ٤ المد : مكيال يختلف باختلاف الجهات ؛ فهو فى بعضها مقدار رطل وثلث ، وفى بعض آخر مقدار رطلين وقد يكون ملء الكفين المعتدلتين مع امتدادهما.

٤- أو ما هو بمنزله النكرة ، كالجمله الواقعه حالا ؛ لما رددناه من أن الجمله نكرة أو بمنزله النكرة (راجع رقم ٢ من هامش ص (٣٤٨).

بسبب إضافتها للضمير ؛ وهي جامده مؤوله بمشتق من معناها ، أى : منفردا ، أو متوحدا(١).

ومنها : رجع المسافر عوده على بدئه ، فكلمه : «عود» حال ، وهي معرفه ؛ لإضافتها للضمير ، ومؤوله بالمشقق ، على إرادته : رجع عائدا ، أو راجعا على بدئه. والمعنى : رجع عائدا فورا ، أى : فى الحال : أو : رجع على الطريق نفسه.

ومنها : ادخلوا الأول فالأول (٢) ، أى : مترتبين ، ومنها : جاء الوافدون الجماء الغفير (٣) ، أى : جميعا.

ومنها قولهم فى رجل أرسل إبله أو حمرة الوحشيه إلى الماء ، مزاحمه غيرها ومعاركه : أرسلها العراك ، أى : معاركه ، مقاتله (٤).

* * *

ص : ٣٥٠

١- كلمه : «وحد» ملازمه للإضافه دائما. ويدور الجدل حول إعرابها وإضافتها ؛ أهى ملازمه للنصب دائما ، أم تتركه إلى غيره؟ أهى مضافه للضمير وجوبا ، أم يجوز إضافتها إلى غيره؟ بيان هذا كله مسجل فى «باب الإضافه» ح ٣ م ٩٤ ص ٦٦.

٢- انظر ما يوضح هذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٦.

٣- الجماء : مؤنث الأجم ، بمعنى : الكثير. و «الغفير» : الكثير الذى يغفر وجه الأرض ، أى : يغطيه بكثرتة. والغفير - فى المثال - صفه للجماء ، مع أن «الغفير» هنا مذكوره ، والجماء مؤنثه فلم تطابق الصفه موصوفها الحقيقى. وقد تلمس النحاه لهذا تأويلات ؛ منها ؛ أن «فعيلا» هنا وإن كان بمعنى فاعل ، قد حمل على «فعليل» بمعنى «مفعول» حيث تحذف التاء منه غالبا عند ذكر الموصوف - وهذا وأشباهه - مردود. والسبب الذى لا يرد هو : أن العرب نطقوا بها هكذا من غير تعليل ...

٤- يقول بعض النحاه إن الأحوال المذكوره ليست معارف ؛ لأن «وحد» و «عود» ألفاظ مبهمه لا تكتسب التعريف ، ولأن «أل» زائده فى الأحوال الباقية المبدوءه بها - وهذا رأى فيه تكلف وضعف. يقول ابن مالك : والحال إن عرّف لفظا فاعتقد تنكيره معنى ، كوحدك اجتهد - ٥ ومصدر منكّر حالا يقع بكثره ؛ كبغته زيد طلع - ٦ وقد سبق هذا البيت فى هامش ص ٣٤٧ لمناسبه أخرى.

من الألفاظ التي وقعت حالا مع أنها معرفة بالإضافه ، قولهم : تفرق المهزومون أيادي سيبا. على تأويل : متبددين ، لا بقاء لهم. أو على تأويل «مثل أيادي سيبا» (١). وحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فأعرب حالا مثله (٢).

ومنها : طلبت الأمر جهدي ، أو : طاقتي. على تأويل ، جاهدا ، ومطيقا (٣).

ومنها : العدد من ثلاثه إلى عشره ، مضافا إلى ضمير المعدود ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم ... أو خمستهم ... أو سبعتهم ... على تأويل مثلثا إياهم ، أو مخمسا ، أو مسبعا ...

ويجوز إتباعه لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيدا معنويا ؛ بمعنى جميعهم. ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد.

والصحيح أن هذا ليس مقصورا على العدد المفرد ؛ بل يسرى على المركب ؛ نحو : جاء القوم خمسه عشرهم ؛ بالبناء على الفتح (٤) في محل نصب ، أو محل غيره على حسب حاجه الجملة.

ص: ٣٥١

١- يلاحظ أن كلمه : «مثل» هي من الألفاظ المبهمه في أغلب استعمالاتها - كما سبق في ص ٢٨٠ - ولهذا لا تكتسب التعريف إذا أضيفت لمعرفه.

٢- سيجيء هذا في ج ٣ م ٩٦ ص ١٣٦.

٣- ستجىء الإشارة لهذه الألفاظ في باب الإضافه (ج ٣ ص ٢٤ م ٩٣).

٤- بالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف للضمير - (وستجىء إشارة لهذا في باب «التوكيد» ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٣ ، وكذلك في ج ٤ باب : «العدد» عند الكلام على تمييز العدد م ١٦٤ ص ٣٩٧ -).

الرابع : انقسامها من ناحيه أنها هي نفس صاحبها في المعنى أو ليست كذلك.

والغالب أنها هي نفسه ؛ كالحال المشتقه في نحو : صالح المتألم صارخا.

- شاهدت الطيور مبكره ... فالصارخ في الجملة - هو المتألم ، والمتألم هو الصارخ ؛ والمبكره هي الطيور ، والطيور هي المبكره.

وغير الغالب أن تكون مخالفه له ، كالحال الواقعه مصدرا صريحا في نحو : خرج الولد جريا ، وجاء القادم بغته ، وأشباههما ؛ فإن الجرى ليس هو الولد ، والولد ليس هو الجرى. والبغته ليست هي القادم ، والقادم ليس هو البغته. وقد سبق (1) الكلام على صحه وقوع المصدر حالا ، وهذه المخالفه لا تؤثر في المعنى مع القرينه.

* * *

الخامس : انقسامها بحسب تأخيرها عن صاحبها ، أو تقديمها عليه ، وبحسب تأخيرها عن عاملها أو تقديمها عليه - إلى ثلاثه أقسام في كل (2). هي : وجوب تأخيرها ، ووجوب تقديمها ، وجواز الأمرين.

ترتيبها مع صاحبها

(1) يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصوره (3) ، نحو قوله تعالى : (وَمَا نُزِّلَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ). فلا يصح تقديم الحال وحدها ، لأن تقديمها يفسد سلامه التركيب ، ويزيل الحصر ، فيفوت الغرض البلاغى منه. ولو تقدمت معها «إلا» فالإحسن المنع أيضا ، مجاراه للنهج الصحيح الشائع.

وكذلك يجب تأخيرها إن كان صاحبها مجرورا بالإضافه (أى : أنه مضاف إليه) (4) ، نحو : أعجبنى شكل النجوم واضحه ؛ فلا يجوز تقديم الحال : (واضحه) على صاحبها : (النجوم) لثلاثا تكون فاصله بين المضاف والمضاف

ص : ٣٥٢

١- فى : «ه» من ص ٣٤٦.

٢- أحكام التقديم والتأخير الآتية مقصوره على الحال المؤسسه. أما المؤكده فالرأى الأنسب عدم تقديمها.

٣- سبقت الإشارة إلى الحصر ومعناه وطريقته في الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧.

٤- بشرط أن يصلح لمجىء الحال منه ، وسيجىء بيان ذلك فى ص ٣٧٦.

إليه. والفصل بها لا يصح. كما لا يصح - في الرأي الأنسب - تقديمها على المضاف (ولا فرق في الحالتين بين الإضافه المحضه وغيرها).

أما إذا كان صاحبها مجرورا بحرف جر أصلي ؛ نحو : جلست في الحديقته ناضره ، فالأحسن الأخذ بالرأى القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثله كثيره منها فى القرآن وغيره ، تؤيده (١). ولا داعى لتكلف التأويل والتقدير (٢).

فإن كانت مجروره بحرف جر زائد ، جاز التقديم ؛ نحو : ما جاء متأخرا من

ص: ٣٥٣

١- ومنها قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ - إِلَّا كَلِمَةً - لِلنَّاسِ). أى : وما أرسلناك إلا للناس كافه. وقول الشاعر : تسلّيت - طرّا عنكمو - بعد بينكم بذكراكمو حتى كأنكمو عندى البين : الفراق. طرا : جميعا. أى : تسلّيت عنكم طرا. وبمناسبه الكلام على : «كافه» يذكر أكثر اللغويين والنحاه ألفاظا لا تستعمل إلا منصوبه على «الحال» ، ومنها : «كافه» و «قاطبه». غير أن «الصبان» سجل فى باب : «الحال» - ج ٢ - عند الكلام على الآيه السابقه استعمال «كافه» مجروره ومضافه فى كلام عمر بن الخطاب ونصه : «قد جعلت لآل بنى كاكله على كافه المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا إبريزا». وعرض الصبان بعد ذلك لتفصيلات أخرى تختص بهذه الكلمه ، وباستعمالها. وعلى هامش القاموس المحيط - ج ٣ - ماده : «كف» نص منقول عن شرح القاموس يجيز استعمال هذه الكلمه مقرونه بأل ، أو مضافه ، وأن رفض هذين الاستعمالين لا مسوغ له. ونص كلامه : (ما رفضوه رده الشهاب فى شرح الدرر ، وصحح أنه يقال ، وإن كان قليلا). اه. أما : «قاطبه» فقد استعمالها «الجاحظ» غير حال فى أول رسالته التى موضوعها : «تفضيل النطق على الصمت» حيث يقول : «وإن حجته قد لزمّت جميع الأنام ، ودحضت حجته قاطبه أهل الأديان». وتردد الأدباء فى محاكاته. ولكن هذا التردد يزول بما جاء فى كتاب : «الأمالى ، للقالى» - ج ١ ص ١٧٠ طبعه المطبعه الأميريه بالقاهره - فقد قال مؤلفه عند الكلام على ماده : «قطب» ومعناها ما نصه : (قال يعقوب بن السكيت : يقال : قطب ، يقطب ، قطوبا ، وهو قاطب ... إذا جمع ما بين عينيه ، واسم ذلك الموضع : «المقطب» ومنه قيل : الناس قاطبه أى : الناس جميع). اه. فقد استعمالها خبرا. ومن كل ما سبق يتبين أن الكلمتين ليستا ملازمتين للحال.

٢- فى هذه الصوره يقول ابن مالك : وسبق حال ما بحرف جرّ قد أبوا. ولا أمنعه فقد ورد - ٩ أى : أن النحاه أبوا أن يوافقوا على تقديم حال صاحب قد جر بحرف جر (أى : أصلى). ثم أوضح رأيه الخاص قائلا : إنه لا يوافقهم ، ولا يمنع تقديم الحال وسبقها على صاحبها المجرور بالحرف ؛ لأن هذا ورد فى الكلام الفصيح. وإذا كان واردا فيه بقدر كاف فكيف يمنع؟ لكنه لم يذكر التفصيل.

أحد. وهذا بشرط أن يكون حرف الجر الزائد مما لا يمتنع حذفه ، أو مما لا يقل حذفه ؛ فالأول كالباء الداخلة على صيغته : «أفعل» الخاصه بأسلوب التعجب ؛ نحو : أجمل بالنجوم (١) طالعه. والثاني كالباء فى فاعل : «كفى» بمعنى : «يكفى» ، مثل : كفى بالزمان مرشدا. فإن كان حرف الجر الزائد مما يمتنع حذفه أو يقل لم يجر تقديم الحال عليه.

وزاد بعض النحاه مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها ، منها أن يكون صاحبها منصوبا بالحرف الناسخ : «كأن» أو «ليت» ، أو : «لعل» أو بفعل تعجب ، أو بصله الحرف المصدرى فى نحو : أعجبنى أن ساعدت الفقيره عاجزه - أو أن يكون ضميرا متصلا بصله «أل» ، نحو : الود أنت المستحقه صافيا (٢).

(ب) ويجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصورا ؛ نحو : ما فاز خطيبا إلا البليغ ، ولا انتصر مدافعا إلا الصادق.

أو كان صاحبها مضافا إلى ضمير يعود على شىء له صلة وعلاقه بالحال ، نحو : جاء زائرا هندا أخوها - جاء منقادا للوالد ولده.

(ح) ويجوز التقديم والتأخير فى غير حالتى الوجوب السالفتين ، نحو دخل الصديق مبتسما ، أو : دخل - مبتسما - الصديق.

ترتيبها مع عاملها

(٣)

(أ) يجب أن تتأخر عنه إن كان فعلا جامدا كفعل التعجب ؛ نحو :

ص: ٣٥٤

١- تفصيل الكلام على هذه «الباء». فى باب التعجب ، ج ٣ م ١٠٨. ص ٢٧٩.

٢- على اعتبار أن صاحب الحال : «هاء» الضمير ، لا المبتدأ.

٣- «ملاحظه هامه» تختص بالعامل فى الحال ، وفى صاحبها : الحال منصوبه ، و عامل النصب إما لفظى ؛ كالمصدر ، وكالفعل المشتق ، وكالوصف الذى يعمل عمله ، وكاسم الفعل ... وإما معنوى ؛ كأسماء الإشاره ، وألفاظ الاستفهام ، وبعض الحروف والأدوات التى سيجىء ذكرها هنا ، ومنها شبه الجملة. والعامل فى الحال هو - فى أكثر الصور - العامل فى صاحبها ، فعاملهما واحد ولو اختلف نوع عمله فى كل منهما. وهناك صور أخرى يختلف فيها العاملان - عامل الحال ، و عامل صاحبها - كالحال التى صاحبها المبتدأ ، حيث يكون المبتدأ هو العامل فى الحال ، ويكون الابتداء هو العامل فى المبتدأ - كالحال التى صاحبها اسم لناسخ ... وكثره النحاه تشترط أن يكون العامل فى الحال وفى صاحبها واحدا فى كل الصور ، إلا سيبويه وفريق معه فإنه يرفض هذا الشرط - كما سبق البيان فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٩ - ورأيه هو الحق ؛ لما سلف هناك مفصلا.

ما أحسن الصديق وفيًا ، أركان مشتقًا يشبه الجامد ، كأفعل التفضيل (١) ؛ نحو : أنت أفصح الناس متكلمًا (٢).

أو كان عاملها مصدرًا صريحا يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل ، نحو : من الخير إنجازك العمل سريعًا ، فكلمه : «سريعًا» حال من الكاف ، والعامل هو المصدر الصريح (٣) : «إنجاز» ومن الممكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن والفعل والفاعل فتكون الجملة : من الخير أن تنجز العمل سريعًا. ومثله أن تقول : يعجبني إنجاز الصانع عمله سريعًا ؛ فكلمه : «سريعًا» حال من «الصانع» والعامل هو : «إنجاز» أيضا. فإن كان المصدر الصريح غير مقدّر بهما جاز تقديم الحال وتأخيرها ؛ نحو : معذرا لك صفحا عن المسيء ... ، أو : صفحا عن المسيء معذرا لك.

أو كان العامل اسم فعل ؛ نحو : نزال مسرعا ؛ أى : انزل مسرعا ؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه.

أو كان العامل معنويًا ؛ (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل كألفاظ الإشاره ، والاستفهام ، وأحرف التمنى والتشبيه ، وكشبه الجملة - الظرف ،

ص: ٣٥٥

١- كان شبيها بالجامد ، لأنه فى كثير من أحواله لا يقبل علامه التأنيث ، ولا علامه التثنيه ، أو الجمع ؛ فخالف بهذا المشتقات الأصيله ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول. واقترب من الجامد الذى لا تتغير صورته.

٢- يستثنى من أفعل التفضيل صورتان ؛ إحداهما : أن يكون عاملا فى حالين لاسمين ، متحدين فى مسماهما ، وإحداهما مفضله على الأخرى ؛ فالأحسن تقديم المفضله عليه ، وتأخير الأخرى عنه. نحو : هذا الأديب ناثرًا أبرع منه شاعرا. فكلمه : «أبرع» أفعل تفضيل ، نصبت حالين ؛ هما : «ناثرًا» و «شاعرا» والاسمان لمسمى واحد ، وإحداهما مفضله ، وهى : «ناثر» فتقدمت على العامل ؛ وتأخرت الثانيه. والصوره الثانيه كالسابقه ؛ إلا أن الحالين لشئيين مختلفين فى مسماهما ؛ نحو ؛ المتعلم منفردا أنفع من الجاهل مستعينا بغيره. (راجع د من ص ٣٤٨ ود من ص ٣٥٨ وانظر الملاحظه التى بعدها حيث يجوز تأخيرهما).

٣- إذا كان العامل مصدرًا نائبًا عن فعله المحذوف وجوبا جاز تقديم الحال ، نحو : إكراما هندا متعلمه. فيصح : متعلمه إكراما هندا (كما فى ج من ص ٣٥٨). وقد سبقت مواضع المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبا فى ص ١٧٨ م ٧٦.

أو الجارّ مع مجروره - الواقع خبرا ، أو نعتا كذلك (1) ، نحو : هذا كتابك جميلا ، فكلمه : «جميلا» حال من الخبر : (كتاب) والفاعل هو اسم الإشارة. ومعناه : أشير ؛ فهو يتضمن معنى الفعل ، دون أن يشتمل على حروفه. ومثل : ليت الصانع - متعلما - حريص على الإتيان. فكلمه : «متعلما» حال من الصانع ، والفاعل «هو : ليت» ، وهو حرف معناه : «أتمنى» ، فيتضمّن معنى الفعل دون حروفه ... ومثل : كأن الباخره - واسعه - فندق كبير. ومثل : الزروع أمامك ناضره ، أو : الزروع فى حديقتك - ناضره ... والاستفهام المقصود به التعظيم ؛ نحو : يا جارتا ، ما أنت جاره؟ ... وهكذا كل ما يتضمن معنى الفعل دون حروفه غير ما سبق ، كأدوات التنبيه ، والترجى ، والنداء ...

لكن بعض النحاه يستثنى من العامل الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه ، شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) فيجيز أن يتقدم عليهما الحال أو يتأخر ، نحو : الحارس عند الباب واقفا ، و: الحارس - واقفا - عند الباب ، ونحو : القَطُّ فى الحديقه قابعا ، أو : القَطُّ - قابعا - فى الحديقه. وإنما يجيز تقدم هذه الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معا. ولا- يصح تقدم الحال عليهما معا ، فلا- يقال : واقفا - الحارس عند الباب ، ولا قابعا القَطُّ فى الحديقه. فإن تقدمت الحال والخبر معا ، وكانت الحال هى الأسبق جاز ؛ نحو : واقفا عند الباب الحارس ، وهذا رأى مقبول(2).

ويصح عند أكثر النحاه تقديم الحال على عاملها «شبه الجملة» إن كانت

ص: ٣٥٦

- ١- لأن شبه الجملة قد يكون متعلقا بفعل أو بوصف محذوف ، وينتقل إليه الضمير الذى يكون فى المتعلق بعد حذفه. وبهذا يصير شبه الجملة متضمنا معنى الفعل ، لاشتماله على المتعلق المحذوف ، فوق اشتماله على ضميره على (الوجه المفصل فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ ورقم ٤ من هامش ص ٣٤٧ فى هذا الباب وص ٣٥٠ م ٩٨).
- ٢- برغم قلته بالنسبه إلى الأول. وحجه أصحابه ورود أمثله فصيحته تكفى للحكم بقياسيته ؛ منها قراءه من قرأ قوله تعالى : (وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) بنصب : «مطويات» - وقول الشاعر : رهط ابن كوز محقبي أذراعهم فيهم ، ورهط ربيعه بن حذار - فكلمه : «محقبي» حال ، تقدمت على عاملها شبه الجملة : (فيهم) ... والمخالفون لهذا الرأى يؤلونّه بغير داع مقبول.

هى شبه جملة أيضا ؛ نحو : الخير عندك أمامك - أو الخير فى الدار أمامك ... على اعتبار الظرف (عند) والجار مع مجروره (فى الدار) حالين من الضمير المستكن فى شبه الجملة بعدهما (١).

أو كانت الحال مؤكده معنى الجملة (٢) ؛ نحو : على جدك شفيقا ، وتقدير العامل : على جدك أعرفه ، (أو : أعلمه ، أو : أحقه ...) شفيقا. فعامل الحال وصاحبها (باعتباره الضمير) محذوفان وجوبا قبل الحال.

أو كان العامل قد عرض له ما يمنع من تقدم معموله عليه ، كالماضى المبذوء بلام الابتداء (٣) أو بلام جواب القسم (٤) ، فإن المعمول لا يتقدم على هذه اللام نحو : إنى لقد تحملت - صابرا - هفوه القريب. أو : والله لقد تحملت - صابرا - هفوه القريب.

وكالعامل الواقع فى صله حرف مصدرى مطلقا ؛ نحو : لك أن تنتقل راكبا. أو الواقع صله «أل» (٥) ، نحو : أنت السائق بارعا ، لأن معمولهما لا يتقدم عليهما - فى رأى الراجح.

أو كانت الحال مقترنه بالواو ؛ نحو : اقر الكتاب والنفس صافيه (٦).

(ب) يجب أن تتقدم عليه إذا كان لها الصدارة ، نحو : كيف أنقذت الغريق؟ فكلمه : «كيف» اسم - على الأرجح - مبنى على الفتح فى محل نصب ، حال (٧).

ص: ٣٥٧

١- ومما يصلح مثلا- لهذا شبه الجملة «من الله» فى قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ...) (راجع الصبان ، وكذا حاشيه الأمير على «المغنى» أول المقدمه).

٢- سبق الكلام عليها فى ص ٣٤١ وسيجىء بمناسبه أخرى فى ص ٣٦٥ و ٣٧٠.

٣- سبق الكلام عليها فى ج ١ ص ٤٩٧ م ٥٣.

٤- الكلام عليها سيأتى - ٤٦١ - فى حروف القسم ، باب : حروف الجر.

٥- بخلاف صله غيرها : فيجوز : من الذى راكبا جاء ، لجواز تقديم معمول الصله عليها لا على الموصول.

٦- يحسن الاقتصار على هذا رأى ، دون رأى الذى يجيز التقديم والتأخير بتأول.

٧- تقدم فى ج ١ ص ٣٦٧ م ٣٩ إعراب «كيف» فى صورها المختلفه ، وأشرنا لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٥٨ وفى هامش ص ٦٤ و ١١١.

(ح) يجوز الأمران في غير الحالتين السالفتين ، مثل : واقفا أنشد الشاعر القصيده. وأشباه هذا مما يكون فيه عامل الحال فعلا متصرفا ، أو مشتقا يشبه الفعل المتصرف ، أو مصدرا نائبا عن فعله المحذوف وجوبا (كما سبقت الإشارة إليه) (١). والمراد بالذى يشبه الفعل ما يتضمن معنى الفعل وحروفه ، ويقبل علامات التأنيث ، والتثنيه ، والجمع (٢). فمثال الحال المتقدمه على عاملها الفعل المتصرف - غير ما سبق - راغبا أقبلت على زيارتك. ومثال المتقدمه على اسم فاعل : مسرعه الطائر مسافره ، ومثال المتقدمه على صفة مشبهه : الإنسان - قانعا - غنى ، ومثال اسم المفعول : الحاكم - ظالما - محطّم ... ومثال المتقدمه على المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبا : متعلمه إكراما هندا (٣).

(د) إذا كان العامل هو أفعال التفضيل الذى يقتضى حالين (٤) إحداهما تدل على أن صاحبها فى طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره فى الحال الأخرى - فالأحسن أن تتقدم إحداهما على أفعال التفضيل ، وتتأخر الثانيه - كما سبق - (٥) نحو : الحقل قطنا أنفع منه قمحا - الفدان عنبا أحسن منه قطنا - المتعلم تاجرا أقدر منه زارعا. المصباح الكهربى منفردا أقوى من عشرات الشموع مجتمع (٦) ، ومثل قول على - رضى الله عنه - لأنصاره ، وهم يعرضون عليه الخلافه

ص: ٣٥٨

- ١- فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٥.
- ٢- خرج اسم الفعل ؛ فإنه قد يتضمن معنى الفعل وحروفه ولكنه غير مشتق ، ولا- يقبل تلك العلامات ؛ كاسم الفعل : «نزال» بمعنى : انزل. وخرج أفعال التفضيل كذلك ، لأنه مشتق ، ولكن لا يقبل تلك العلامات فى حالات كثيره (كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٥).
- ٣- كما سبقت الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٥.
- ٤- ولا- مانع أن تكون الحالين أو إحداهما جامده ، غير مؤوله بالمشتق ؛ طبقا لما سبق فى «د» من ص ٣٤٨ عند سرد مواضع الحال الجامده غير المؤوله بالمشتق.
- ٥- فى «د» من ص ٣٤٨ وكما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٥.
- ٦- وإلى مواضع تقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها يشير ابن مالك بإيجاز ومزج بين مواضعهما ؛ فيقول : والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا - ١٢ - - فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحل. ومخلصا زيد دعا - ١٣ يريد : أن الحال المنصوبه بفعل متصرف أو وصف يشبهه - يجوز تقديمها وتأخيرها عن عاملها ؛ وذكر مثالين : أحدهما لحال تقدمت على عاملها الفعل المصرف ، (وهو مخلصا زيد دعا) ، والآخر لحال تقدمت على عاملها الوصف الذى يشبه الفعل المتصرف ، (وهو : مسرعا ذا راحل). ثم انتقل إلى الكلام على الحال التى لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوى فقال : وعامل ضمّن معنى الفعل لا حروفه - مؤخرا لن يعمل - ١٤ كتلك ، لیت ، وكأّن ، ونذر نحو : سعيد مستقرا فى هجر - ١٥ أى : أن العامل المعنوى (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه) لا يعمل النصب إذا كان متأخرا عن الحال. وبين أمثله من العامل المعنوى ، هى : تلك ؛ لیت ، كأن ... وأوضح أن تقديم الحال على عاملها المعنوى شبه الجملة نادر عنده. وضرب له مثلا هو : سعيد مستقرا فى هجر. (بلد باليمن) ثم تكلم على جواز تقديم أحد الحالين المنصوبين بأفعال التفضيل : ونحو : زيد مفردا أنفع من عمرو معانا ، مستجاز ، لن يهن - ١٦ مستجاز : أجازته النحاء. لن يهن : لن يضعف مثل هذا الأسلوب فى نظر العارفين.

أول الأمر : (أنا لكم وزيراً ، خير لكم مني أميراً...)

ملاحظه

أجاز فريق من النحاه ما يشيع اليوم فى بعض الأساليب ، من تأخير الحالين معا عن أفعل التفضيل ، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصوله من الثانيه بالمفضل عليه ؛ نحو : المتعلم أقدر تاجرا منه زارعا - المصباح الكهربي أقوى متفردا من عشرات الشموع مجتمعه - هذه الفاكهه أطيب ناضجه منها فجه - .

السادس : انقسامها بحسب التعدد - الجائز والواجب - وعدمه ، إلى واحده وإلى أكثر :

قد تكون الحال واحده لواحد ؛ نحو : يقف الشرطي متيقظا ، وهذه تطابق : صاحبها الحقيقي فى الأفراد وفروعه ، وفى التأنيث والتذكير (1) ، نحو : هبط

ص : ٣٥٩

١- كل هذا بشرط أن تكون الحال حقيقيه (وهى : الداله على هيئه صاحبها مباشره ، لا هيئه شىء آخر يتصل به. فالداله على هيئه صاحبها الحقيقي نحو : يقف الشرطي متيقظا ، والداله على هيئه شىء - - آخر يتصل به بسبب. (وتسمى : الحال السببيه ، ولا تشترط فيها المطابقه التامه لصاحبها ، وسيجيء حكمها فى ص ٣٧٣) نحو يقف الشرطي مفتحه عيناه طول الليل.

الطيار هادئا - هبط الطياران هادئين - هبط الطيارون هادئين - هبطت الطياره هادئه ... و...

وقد تكون الحال واحده ولكن يتعدد ما تصلح له ، من غير أن توجد قرينه تعين واحدا مما يصلح ؛ نحو : قابلت الأخ راكبا. والأنسب فى هذا النوع أن تكون للأقرب. ومنع بعض النحاه هذا الأسلوب ، لإبهامه ، وخفاء الصاحب الحقيقى ، ورأيه سديد.

والمتعدده (١) قد تكون متعدده لواحد ، فتطابقه فى الأمور السالفه ، نحو : هبط الطيار هادئا ، مبتسما ، لابسا ثياب الطيران. ونزل مساعده نشيطا مبتهجا حاملا- بعض معداته ، وخرجت المضيفه مسرعه قاصده حجرتها ... ولا يجوز وجود حرف عطف بين الأحوال المتعدده - ما دامت أحوالا - فإن وجد حرف العطف صحّ ، وكان ما بعده معطوفا ، ولا يصح أن يعرب حالا (٢).

وقد تكون متعدده لأكثر من واحد ؛ فإن كان معنى الأحوال ولفظها واحدا وجب تثنيها أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل ، أهى متحده فى عملها وألفاظها ، ومعانيها ، أم غير متحده فى شىء من ذلك؟ نحو : عرفت النحل والنمل دائبين على العمل. والأصل : عرفت النحل دائبا ... والنمل دائبا ... والحالان متفقان لفظا ومعنى (٣) ، وهما يبينان هيئه شيئين ؛ فوجب تثنيتهما تبعا لذلك ، فرارا من التكرار. ونحو : أبصرت فى الباخره الرّبّان ، والبحار والمهندس منمكين فى إدارتها. والأصل : أبصرت الرّبّان منمكا ، والبحار منمكا ، والمهندس منمكا. فالحال هنا متعدده. وهى متفقه الألفاظ والمعانى ، وأصحابها ثلاثه ؛ فجمعت وجوبا تبعا لذلك ، استغناء عن التكرار.

ص: ٣٦٠

١- وتسمى : المترادفه. وقد تسمى : المتداخله ، طبقا للبيان الموضح فى «ا» من ص ٣٦٣.

٢- كما فى رقم من ص ٤٠٠.

٣- ولا- يضر الاختلاف تذكيرا ، وتأنيشا ؛ نحو قوله تعالى : (وَسَيَخْرُجُ لَكُمْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ دَائِبِينَ) أى : سخر لكم الشمس دائبه والقمر دائبا.

ونحو : بنيت البيت وأصلحت السور جميلين. ووقفت سعاد وشاهدت أمها متكلمتين (١).

هذا ، والتكرار الممنوع فى التشبيه والجمع هو تعدد الأحوال متواليه ، كل واحده وراء الأخرى مباشره. أما وقوع كل واحده بعد صاحبها مباشره فليس بممنوع. وإن تعددت لمتعدد وكانت مختلفه الألفاظ أو المعانى وجب التفريق بغير عطف ؛ بحيث تكون كل حال بعد صاحبها مباشره ، وهو الأحسن ؛ منعا للغموض. ويجوز تأخير الأحوال المتعدده كلها وتكون الأولى منها للاسم الأخير ، والحال الثانى للاسم الذى قبله ، والحال الثالثه للاسم الذى قبل هذا ... وهكذا ترتب الأحوال مع أصحابها ترتيبا عكسياً. فأول الأحوال لآخر الأصحاب ، وثانى الأحوال للصاحب الذى قبل الأخير ... ومراعاة هذا واجبه. إلا إن قامت قرينه تدل على غيره. فمثال مراعاة الترتيب السابق : كنت أسوق السياره فأبصرت زميلى فى سيارته قاصدا الريف ، مقبلا من الريف. فكلمه : «قاصدا» حال من «زميل» بإعطاء أول الحالين لآخر الاسمين. وكلمه : «مقبلا» حال من التاء فى : «أبصرت» ؛ بإعطاء ثانى الحالين للاسم الذى قبل السابق ... ومثال مخالفه هذا الترتيب لقرينه تدعو للمخالفه : لقى الترجمان جماعه السياح باحثا عنهم ، سائله عنه. فكلمه : «باحثا» حال من : «الترجمان» وكلمه : «سائله» حال من «جماعه» ولو روعى الترتيب هنا لاختلت المطابقيه الواجبه بين الحال وصاحبها فى التذكير والتأنيث. فالذى ربط بين الحال وصاحبها ، وعين لكل حال صاحبها هو قرينه التذكير فيهما معا ، أو التأنيث فيهما معا. ومثل : حدث المحاضر طلابه واقفا جالسين ؛ فكلمه : «واقفا» حال من : «المحاضر» ، و «جالسين» حال من : «الطلاب». ولم يراع الترتيب ؛ لأن اللبس مأمون ؛ بسبب وجود المطابقيه التى تقضى بأن يكون صاحب الحال المفرد مفردا ، والمجموعه جمعا (٢).

ص: ٣٦١

١- من الكلام النظرى المحض ما يقوله النحاه : (إن العامل فى الحال عند تعدد العامل هو مجموع العوامل. لا كل واحد مستقلا. لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد!! وانظر «ا» من «٣٦٣»). ولا فائده من تناسى الأمر الواقع من غير داع ؛ فالواقع أن كل عامل قد اشترك فى العمل برغم ما سبق.

٢- اقتصر ابن مالك فى الكلام على الحال المتعدده على البيت الآتى : والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد - فاعلم - وغير مفرد -

والجدير فى هذه المسأله - وفى غيرها - الاعتماد على القرينه ؛ فلها الاعتبار الأول دائماً.

وإذا وقعت الحال بعد : «إمّا» التى للتفصيل ، أو بعد : «لا» النافيه وجب تعدد الحال ، نحو قوله تعالى : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ؛ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) ونحو : يقفز الطيار ؛ لا خائفاً ، ولا متردداً. أما فى غير هذين الموضوعين فالتعدد جائز على حسب الدواعى المعنويه.

* * *

ص : ٣٦٢

(أ) إذا تعددت الحال لواحد سميت : «مترادفه» ؛ أى : متواليه ، (تتلو الواحده الأخرى). ويجوز أن تكون الحال الثانيه حالا من الضمير المستتر فى الأولى ؛ وعندئذ تسمى الثانيه : «متداخله». وهذا يجرى فى كل حال متعدده ، فيجوز أن تكون حالا من ضمير التى قبلها مباشره.

ويمنع جماعه من النحاء ترادف الحالين ؛ بزعم أن العامل الواحد لا ينصب إلا حالا واحده. وله حجه جدليه مردوده ، لأنها من نوع الجدليات التى تسمى إلى النحو من غير أن تفيده (١).

(ب) عرفنا أنه يجوز أن تتعدد الحال من غير أن يتعدد صاحبها ؛ نحو : مشيت بين الرياحين هائثا ، مستنشقا أريجها ، متمليا جمالها ... ، ولكن لا يجوز أن تتعارض الأحوال ، فلا يقال : حضر القطار سريعا بطيئا ، ولا وقف الحارس متيقظا غافلا. نعم يجوز هذا عند إرادته الوصول إلى معنى واحد يؤخذ من الحالين معا ، ولا يؤديه أحدهما دون الآخر ؛ نحو : أكلت الطعام ساخنا باردا ، تريد : معتدلا فى حرارته ، ونحو : ركبت السياره مسرعه بطيئه ؛ أى : متوسطه فى سرعتها ، ومثل : لا تأكل الفاكهه ناضجه فجّه ، أى : متوسطه النضج.

ونحو : اترك الطعام ممتلئا جائعا ، أى : متوسطا فى الشبع. ونحو : تخير ثيابك واسعه ضيقه ، أى : معتدله السعه. وهكذا.

بالرغم من أن المعنى المقصود لا يتحقق إلا من اللفظين معا فإن الإعراب يقضى أن يكون كل لفظ منهما - حالا.

ص: ٣٦٣

السابع : انقسامها بحسب الزمان إلى : مقارنه ، ومقدّره (١) (مستقبله) ... فالمقارنه هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها ، وحصول مضمونه ؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر ، نحو : (أقبل البريء فرحا ، - هذا يسوق السيّاره الآن محترسا) - فزمن الفرّح ، والاحتراس ، هو زمن وقوع معنى الفعلين : أقبل - يسوق.

والمقدّره ، أو المستقبله (٢) : هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها ، أي : بعد تحقق معناه بزمن يطول أو يقصر ؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها ؛ نحو : سيسافر بعض الطلاب غدا إلى البلاد الغربيه ؛ موزعين فيها ، متدرّبين في مصانعها. ثم يعودون عاملين في مصانعنا ؛ فزمن التوزع والتدرب متأخر عن السفر ، الذي هو زمن حصول العامل ، ومستقبل بالنسبه له. وكذلك العمل متأخر عن العوده. وكقوله تعالى في الإنسان : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ، إِنَّمَا شَاكَرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا) فكلمه «شاكرا» حال ، وزمن وقوعه متأخر - حتما - عن زمن عامله (وهو الفعل : هدى) ، وكلمه : «كفورا» معطوف عليه ، وهو حال مثله. وكذلك قوله تعالى للصالحين أهل الجنه : (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ) ، وقوله تعالى : (فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) ، فكلّ من الأامن والخلود متأخر في زمنه عن زمن الدخول لا محاله (٣) ...

ص: ٣٦٤

١- سيجيء - في رقم ٣ من هذا الهامش - نوع ثالث يذكره بعض النحاه ويعارض فيه آخرون.

٢- وهي التي أشرنا إليها في رقم ٢ من ص ٣٣٩.

٣- أما النوع الثالث الذي يسميه بعض النحاه : «الحال المحكيه» فحال وقع معناها قبل النطق بها ؛ نحو : نزل المطر أمس فياضا ، واندفع في طريقه جارفا. وقد عارض - بحق - كثره النحاه في هذا القسم وفي أمثله بحجه قويه ؛ هي أن العبره إنما تكون بمقارنه الحال وقت تحقق معناها وحين وقوعها ووجودها - لزمن العامل وتحقق معناه - كالتي هنا ، وليست لزمن المتكلم. هذا إلى أن الأمثله المعروضه (وأشباهاها) وقد جاءت فيها «الأحوال» مشتقات نوعها اسم فاعل ، واسم الفاعل حقيقه في الزمن الحالى ، عند عدم القرينه التي توجهه لزمن غير الحال. فالتعبير به عن الماضي ، يعتبر مجازا ويسمى «حكايه حال ماضيه». وهذه الحججه صحيحه ، وبرغم صحتها لا أهميه للخلاف. لأن الغرض المطلوب هو الحكم على مثل تلك «الأحوال» بالصحه والبعد عن الخطأ. وقد ثبت أن ذلك الاستعمال صحيح والأسلوب سليم ، فلا أهميه بعد ذلك لأن يكون الاستعمال الصحيح حقيقيا أو مجازيا وإن كانت قله الأقسام - من غير ضرر - أمرا محمودا.

والحال المقارنه أكثر استعمالا وورودا فى الكلام ، ولا تحتاج إلى قرينه كالتى يحتاج إليها غيرها.

الثامن : انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد إلى مؤسسه ومؤكده. فالمؤسسه ، وتسمى المبيئه (1) : هى التى تفيد معنى جديدا لا يستفاد من الكلام إلا بذكرها ، نحو : وقف الأسد فى قفصه غاضبا ، ثم هدا حين رأى حارسه مقبلا ، فكلمه : «غاضبا» حال مؤسسسه : لأنها أفادت الجملة معنى جديدا لا يفهم عند حذفها. وكذلك كلمه : «مقبلا» وأشباههما من الأحوال التى لا يستفاد معناها من سياق الكلام بدون ذكرها.

والمؤكده : هى التى لا تفيد معنى جديدا ، وإنما تقوى معنى موجودا فى الجملة قبل مجيئها (2) ، ولو حذف الحال لفهم معناها مما بقى من الجملة. نحو : لا تظلم الناس باغيا ، ولا تتكبر عليهم مستعليا ، «فالبغى» هو الظلم ، و «الاستعلاء» هو الكبر. ولو حذف كل من الحالين فى المثال (وهما يؤكدان عاملهما) ما نقص المعنى ، ولا- تغير ، ولفهم معناه من بقيه الكلام. ومثلهما باقى الأحوال التى يستفاد معناها بغير وجودها. وقد سبق - فى مناسبه أخرى (3) - الإشاره إلى المؤكده ، وأنها قد تكون مؤكده لمضمون الجملة ؛ نحو : خليل أبوك عطوفا ، أو مؤكده لعاملها لفظا ومعنى ؛ نحو : (وَأَرْسَيْلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) أو معنى فقط : نحو : (... وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا ...) لأن البعث يقتضى الحياه ، أو مؤكده لصاحبها ؛ نحو قوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا). فكلمه : «جميعا» حال من الفاعل «من» وهذا الفاعل اسم موصول يفيد العموم ، والحال - هنا - تفيد العموم ، فهى مؤكده له.

وأشرنا هناك إلى أن الجملة التى تؤكده الحال مضمونها لا بد أن تكون جمله اسميه ، طرفاها معرفتان ، جامدتان (4) ؛ ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معا ،

ص: ٣٦٥

١- لأنها تبين هيئه صاحبها - أما المؤكده فلا تبين هيئه - كما فى ص ٣٣٩ و ٣٤٠ -.

٢- سواء أكان المعنى الذى تؤكده هو معنى عاملها أم معنى صاحبها ، أم معنى الجملة التى قبلها. - كما سبق فى ص ٣٤١ وما بعدها وله إشاره فى ص ٣٧٠.

٣- ص ٣٤١ وما بعدها.

٤- إذا كان فى الجملة فعل أو ما يعمل عمله كان عاملا- فى الحال ؛ فلا- يعتبر العامل مضمرا ، - - ولا تكون الحال مؤكده لمضمون الجملة. وقد قلنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٤١ إن بعض النحاه اشترط الجمود المحض ؛ ليخرج : هو الأسد مقداما ؛ فإنها مؤكده لعاملها ؛ وهو : «الأسد» ؛ لتأوله بالشجاع ، وليست مؤكده لمضمون الجملة ، لأن هذه الحال ليست جامده محضه ، كما يشترط. وقد آثرنا هناك إهمال رأيه ، والأخذ بالرأى الذى يكتفى بمجرد الجمود للأسباب التى أوضحناها.

وعن عاملها أيضا. وأن العامل في هذه الحال محذوف وجوبا ، وكذلك صاحبها. ففي المثال السابق : «خليل أبوك عطوفا» ، يكون التقدير : أحقه ، أو : أعرفه ، أو : أعلمه ، أو نحو ذلك. وهذا التقدير حين يكون المبتدأ كلمه غير ضمير المتكلم ، فإن كان ضميرا للمتكلم وجب اختيار الفعل أو العامل المقدر مناسبا له ، أى : أحقنى - أعرفنى - أعلم أنى ... ولا بد أن تكون هذه الحال متأخره عنه أيضا.

أما الغرض (١) من التوكيد بالحال فقد يكون بيان اليقين نحو : أنت الرجل معلوما ، أو الفخر ، نحو : أنا فلان بطلا ، والتعظيم ؛ نحو : أنت العالم مهيبا ، أو التحقير ؛ نحو : هو الجانى مقهورا ؛ أو التصاغر ؛ نحو : ربّ أنا عبدك فقيرا إليك ؛ أو التهديد والوعيد ، نحو : فلان قاهر للأبطال قادرا على الفتك بك (٢) ...

التاسع : انقسامها بحسب الأفراد وعدمه إلى مفردة ، وجمله ، وشبه جملة. ثم الكلام على ما تحتاج إليه الجملة الحاليه من رابط :

فالمفردة : ما ليست جملة ولا شبهها ، نحو : أشرب الماء صافيا (٣) -

ص : ٣٦٦

١- يتبين هذا الغرض بالقرائن المنضمه للكلام

٢- فيما سبق يقول ابن مالك : وعامل الحال بها قد أكد في نحو : لا تعث في الأرض مفسدا - ١٨ بها : أى : بالحال. ثم قال فى الحال المؤكده لمضمون الجملة : وإن تؤكّد جملة فمضمّر عاملها ولفظها يؤخّر - ١٩ أى : أن العامل مضمّر (أى : محذوف) إذا كانت الحال مؤكده للجملة ، وأن لفظ الحال يؤخر وجوبا عن الجملة ، وعن عاملها المحذوف ، هو وصاحبها.

٣- ومن الحال المفردة بعض ألفاظ مركبه سماعا (فلا يجوز القياس عليها) وهى ألفاظ وردت عن العرب مركبه ، ومبنيه : - على الأصح - على فتح الجزأين فى محل نصب ، باعتبارها حالا ، ولا تكون غير حال. ومنها : تفرق الأعداء شجر بعر ، أى : متفرقين. وكذلك شذر مذر ، بمعنى : متفرقين أيضا - - ومثل : تركت الصحراء حيث بيث ، أى : مبحوثا عن أهلها ، مطلوبوا إخراجهم منها - ومثل : فلان جارى بيت بيت ، أى : مقاربا ، أو ملاصقا - ومثل : لاقيتهم كفه كفه ، أى : مواجهها ... وهكذا ... ويلاحظ أن الجزء الثانى من تلك المركبات - ونظائرها - (مثل : بعر - مذر - بيث - إلخ) هو مجرد لفظ عرضى ، أى : صوت ليس له معنى مستقل ، ولا- كيان ذاتى مستقل به عن الكلمه التى يتبعها ، ولا يجلب أو معنى يكمله (كما سيجىء فى باب النعت ح ٣) وإنما يجىء عرضا بعد الأول ، ولهذا يذكر فى إعرابه أنه تبع للأول ، فهو داخل فيما يسمى : الأتباع (بفتح الهمزه) وليس من التوابع الأربعة المشهوره (النعت - - التوكيد - العطف - البدل) ولا- يعرب إعرابها ما لم يؤد معنى جديدا ، وإنما يكتفى فى إعرابه بأن يقال : إنه تبع للأول ، أو من الأتباع ؛ فمثله مثل الثانى من قولهم : (حسن بسن) و (شيطان فيطان) و (عفرت نفريت) ... ولا شىء فى هذه الثوانى وأشباهاها داخلا فى التوابع الأربعة المذكوره. لأنه لا يأتى بمعنى من معانيها.

سر فى الطرىق حذرا (١) ، ... ومثل كلمه : «جاهدا» فى قول الشاعر :

ومن يتتبع - جاهدا - كل عثره

يجدها ، ولا يسلم له الدهر صاحب

وشبه الجملة هو الظرف والجار مع مجروره. نحو : كنت فى الطائره فأبصرت البيوت الكبيره فوق الأرض صغيره. والسفن الضخمه بين الأمواج محتجبه - إن دار الآثار فى القاهره مليئه بالنفائس - تشكلت الثلوج على الغصون أشكالا بديعه.

ولا بد فى شبه الجملة أن يكون تامًا ؛ أى : مفيدا. وإفادته قد تكون بالإضافه ، أو بالنعته ، أو بالعدد ، أو بغير ذلك مما يكون مناسباً له ، ويجعله مفيدا (على الوجه الذى تكرر شرحه من قبل) (٢) فلا يصح : هذا إبراهيم عنك ، ولا هذا إبراهيم اليوم ...

وإذا كانت الحال جملة أو شبه جملة فلا بد أن يكون صاحبها معرفه (٣) محضه ؛ (أى : معرفه لفظا ومعنى) ؛ مثل : وقف جارى يكلمنى. فإن لم يكن معرفه خالصه ؛ (بأن كان معرفه فى اللفظ دون المعنى ؛ كالمبدوء «بأل الجنسيه

ص: ٣٦٧

١- قد يجب اقتران الحال المفرده «بالفاء» ، أو : «ثم» العاطفتين فى صوره واحده هى الصوره الثالثه التى تجىء فى ص ٣٨٢ والكوفيون يجيزون : «واو العطف» أيضا - كما سيجىء - .

٢- فى باب الموصول «ج ١ ص ٣٤٧ م ٢٧) والمبتدأ والخبر (ج ١ ص ٤٣١ م ٣٥ وج ٢ ص ١٠٠ م ٦٨). وفى المواضع السالفه بيان عن شبه الجملة من ناحيه تعلقه.

٣- يصح أن يكون صاحب الحال نكره فى بضعه مواضع تجىء فى ص ٣٧٤. عند الكلام عليه.

أو كان نكره مختصه ، بسبب نعت أو غيره ... (١) ، جاز في الجملة وشبهها أن تكون حالا- ، وأن تكون نعتا ؛ نحو : أعرف الطائرات تفوق غيرها في السرعة. وقد عرفنا طائرات سريعه تطوف بالكره الأرضيه في دقائق ، ونحو : تهدر الطائرات في الجو كقصف الرعود ... وهذه طائره كبيره أمامنا تهدر كالرعد. والجملة (٢) قد تكون اسميه أو فعليه ؛ نحو : لازم البيت والمطر هاتل - لازم البيت وقد هطل المطر وقد اجتمعت الجملتان في قول الشاعر:

كأن سواد الليل - والفجر ضاحك

- يلوح ويخفى ، أسود يتبسم

ويشترط في الجملة الواقعه حالا- أن تكون خبريه ، غير تعجبيه (على القول بأن الجملة التعجبيه خبريه) فلا تصح الإنشائية بنوعيهما (٣) الطلبي ، وغير الطلبي. وأن تكون مجردة من علامه تدل على الاستقبال (٤) كالسين وسوف ، ولن ، وأداه

ص: ٣٦٨

- ١- كما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٤ وقد سبق بيان النكره المحضه وغير المحضه بإسهاب ، وكذا المعرفه بنوعيهما - في الجزء الأول ، باب النكره والمعرفه ، ص ١٩٤ م ١٧ ويجيء في الجزء الثالث (باب النعت. م ١١٤ ص ٣٩٠) إشاره له أيضا.
- ٢- إذا وقعت الجملة حالا فإنما تسمى جملة باعتبار أصلها السابق قبل الحاليه حين كانت تؤدي فيه معنى مفيدا مستقلا. أما بعد وقوعها حالا فإنها تؤدي معنى غير مستقل ، وهي لذلك لا تسمى جملة ولا كلاما ، شأنها في هذا كشأن الجملة الواقعه خبرا ونعتا وغيرهما ؛ (طبقا للبيان الشامل الذي سبق في ج ١ هامش ص ١٥ م ١ وفي رقم ٣ من هامش ص ٢٢٦ م ٢٧). وإذا وقعت الجملة حالا أو نعتا أو موقعا إعرابيا آخر ، فهي نكره ، وقيل : في حكم النكره ، - (كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٤٩) ٣. وقد تردد هذا في كثير من المراجع النحويه ، ومنها حاشيه ياسين على شرح التوضيح (أول باب النكره والمعرفه) حيث قال : «وأما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات. وما يوجد في عباره بعضهم أنها نكرات فهو تجوز». وهذا الخلاف لا أهميه له ؛ إذ الأهميه في أنها تقع في كل موقع لا يصلح فيه إلا النكره ، كوقوعها خبر «لا» النافيه للجنس ، ونعتا للنكره المحضه.
- ٣- سبق توضيح المراد من الجملة الإنشائية ملخصا في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٩ وفي ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢.
- ٤- في هذا الشرط وفي تعليقه خلاف ، وجدل كلامي ... أما مثل : لأمدحن المخلص ؛ إن حضر وإن غاب : حيث وقعت الجملة الشرطيه حالا مع أنها إنشائية ، ومشمته على علامه استقبال - وهي حرف الشرط : «إن» - فالمسوغ عندهم أنها شرطيه لفظا لا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال. ونشير إلى ما جاء في «المغنى» ، و «الهمع» خاصا بأن : «لا» النافيه تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته ، خلافا لابن مالك - ومن معه - محتجا بإجماع النحاه على صحه «جاء محمد لا يتكلم» مع الإجماع أيضا على أن الجملة الحاليه لا تصدر بعلامه استقبال. ونقول : الرأي الأنسب هو أن «لا» تخلصه للاستقبال عند عدم قرينه تمنع. (وقد سجلنا كلام المغنى والهمع ج ١ م ٤ ص ٥٦).

الشرط ... و ... وأن تكون مشتمله على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلًا بين الجملتين ؛ فيتحقق الغرض من مجيء الحال جملة ، ولو لا الرابط (١) لكانت الجملتان منفصلتين لا صلة بينهما ، والكلام مفككا (٢) ...

والرابط قد يكون واوا مجردة تسمى : واو (٣) الحال ، نحو : احترست من الشمس والحراره شديده. وقد يكون الضمير (٤) وحده ؛ نحو : تركت البحر أمواجه عنيفه. وقد يكون الواو والضمير معا ، نحو : لا آكل الطعام وأنا شبعان. ولا أشرب الماء وهو غير نقي و كقول الشاعر :

إن الكريم ليخفى عنك عسرته

حتى تراه غتيا وهو مجهود

وقد يستغنى عن الرابط أحيانا - كما سيجيء (٥).

لكن هناك موضعان تجب فيهما الواو ، وموضع أخرى تمتنع ؛ فتجب في الجملة الحالية الخالية من الضمير لفظا وتقديرا (٦) ؛ نحو : تيقظت وما طلعت الشمس. وفي الجملة المضارعية المثبتة ، المسبوقه بالحرف : «قد» ؛ نحو قوله تعالى : (لِمَ تُؤْذُونِي وَقَدْ تَعَلَّمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ).

ص : ٣٦٩

١- وقد يكون الرابط محذوفا ، كما سيجيء في ص ٣٨٣.

٢- يقول ابن مالك في الحال التي تقع جملة من غير تفصيل لأنواعها ، ولا بيان لشروطها الكامله : وموضع الحال تجيء جملة كجاء زيد ، وهو ناو رحله - ٢٠ أى : تجيء الجملة موضع الحال المفرده ؛ بمعنى أنها تكون حالا- مثلها وعرض لها مثلا جملة اسميه هي قوله : (وهو ناو رحله).

٣- وهي في الوقت نفسه للاستئناف ؛ لوجوب دخولها على جملة. كما أنها تفيد الاقتران والمعيه ، ولكنها لا تسمى اصطلاحا واو معيّه (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٨٤).

٤- إذا كان المبتدأ ضميرا للمتكلم ، والحال جملة فعلية رابطها الضمير - جاز في الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا الصادق أحب الحق ، أو يحب الحق ، وكذلك إن كان المبتدأ ضميرا للمخاطب جاز في الضمير الرابط أن يكون للمخاطب أو للغائب ؛ نحو : أنت الصادق تحب الحق ، أو يحب الحق. ومراعاة التكلم والخطاب أحسن في الصورتين (كما سبق في ج ١ م ٣٥ ص ٤٢٥ - هامشها -).

٥- في ص ٣٨٣.

٦- ذلك أن الضمير قد يجوز حذفه لفظا لا تقديرا - إذا عرف من السياق - كما سيجيء في ص ٣٨٣ - نحو : ارتفع سعر القمح ؛ كيله بخمسين قرشا. أى : كيله منه.

هى :

١ - أن تكون جملة الحال اسميه واقعه بعد عاطف يعطفها على حال قبلها ، نحو : سيجيء المتسابقون مشاه ، أو هم راكبون (١) السيارات ؛ فلا يصح أن يكون الرابط هنا واو الحال ؛ لوجود حرف العطف : «أو». وواو الحال لا تلاقى حرف عطف.

٢ - أن تكون جملة الحال مؤكده لمضمون جملة قبلها (٢) ؛ كالقول عن القرآن : (هو الحق لا- شك فيه) وقوله تعالى عنه : (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)، وليس من اللازم أن تكون جملة الحال المؤكده اسميه ، فقد تكون فعليه أيضا ؛ نحو : هو الحق لا يشك فيه أحد ..

أما المؤكده لعاملها فقد تقترن بالواو ؛ نحو : قوله تعالى : (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ).

٣ - الجملة الفعلية الماضويه بعد «إلا» التي تفيد الإيجاب (أى : المسبوقه بكلام غير موجب فيكون المعنى بعدها موجبا) ؛ نحو : ما تكلم العظيم إلا- قال حقًا. ويرى بعض النحاه : أنه يجوز فى هذا الموضع الربط بالواو ، محتجًا بأمثله فصيحته متعدده (٣). وحيثه مقبوله. ولكن من يريد الاقتصار على الأعم الأفصح لا يساير هذا الرأى. ويجيز بعض آخر صحه الربط بالواو بشرط أن تقع بعدها «قد» مباشره (٤) وهذا رأى حسن وفيه تيسير.

٤ - الجملة الماضويه المعطوفه على حال ، بالحرف العاطف : «أو» ؛ نحو : أخلص للصديق ؛ حضر (٥) أو غاب.

ص : ٣٧٠

١- الأ-حسن فى إعراب مثل هذا المثال : أن تكون : «أو» حرف عطف ، والجملة بعدها فى محل نصب حال ، وهذه الحال المنصوبه معطوفه على «مشاه».

٢- سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٥.

٣- منها قول الشاعر : نعم امرؤ هرم لم تعر نائبه إلا وكان لمرتاع بها وزرا

٤- قال «الصبان» ما نصه : (فى الرضى أنهما قد يجتمعان بعد «إلا» نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمى) اه.

٥- الجملة من الفعل «حضر» وفاعله فى محل نصب حال من الصديق وبعدها : «أو» فلا يجوز أن يكون الرابط فى الجملة السابقه الواو ، لأن الكلام العربى خال من الواو فى مثل هذا الأسلوب. أما التعليقات الأخرى للمنع فمردوده.

٥ - الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفي : «لا» ؛ نحو : ما أنتم ؛ لا تعملون (١). ومن القليل الذى لا يقاس عليه أن تقع الواو رابطة فى الجملة الفعلية (مضارعية ، أو ماضوية) إذا كانت مسبوقة بالحرف النافى «لا».

٦ - الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفي : «ما» (٢) ؛ نحو : عرفتك ما تحب العبث ، وعهدتك ما تسعى للإيذاء.

٧ - الجملة المضارعية المثبتة المجردة من «قد» ؛ نحو : شهدت الطالب الحريص يسرع إلى المحاضره ، يتفرغ لها. وقد وردت أمثله مسموعه من هذا النوع ، وكان الرابط فيها الواو ، منها قولهم : قمت وأصك عين العدو ، ومنها :

فلما خشيت أظايرهم

نجوت ، وأرهنهم مالكا

ومنها :

«علقتها (٣) عرضا وأقتل قومها» ... وأمثله أخرى.

وقد تأول النحاه هذه الأمثله ليدخلوها فى نطاق القاعدة ، ويخرجوها من مجال الشذوذ. ولا داعى لهذا التأول (٤) الذى لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك الأمثله. والخير أن نحكم عليها بما تستحقه من القله والندره التى لا تحاكى ، ولا يقاس عليها.

ص : ٣٧١

١- مثل هذا التركيب يتضح معناه ويزول ما قد يكون فيه من غموض إذا عرفنا أن «لا» النافية تقدر فيه بكلمه : «غير» المنصوبه على الحال ، المضافه ، وأن المضارع بعدها يقدر باسم فاعل ، هو : «المضاف إليه» ، أى : ما أنتم غير عاملين؟ أى : ما أنتم وما أمركم فى حاله التى لا- تعملون فيها؟ وهو مثل الآية الكريمة : (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ...) التقدير : ما لنا غير مؤمنين؟ ما أمرنا ، وما شأننا فى حاله التى نكون فيها غير مؤمنين؟ (ثم راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٦٨ خاصا بالحرف : «لا» النافية).

٢- «إن» : النافية ، مثل : «ما» فيقال فى حرف النفي : «ما» وفى المضارع بعده ما قيل فى سابقه مما هو مدون قبل هذا مباشره فى رقم ١.

٣- أحببتها.

٤- قالوا فى التأويل : إن الواو واو الحال حقيقه. ولكنها لم تدخل على الجملة المضارعية مباشره ؛ وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ؛ خبره الجملة المضارعية المذكوره بعده ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال. فالحال هو الجملة الاسمية لا الفعلية. والواو داخله على جملة اسميه عندهم. فما الداعى لهذا؟ إن كان دخول الواو على الجملة المضارعية المثبتة المجردة من «قد» غير مقبول وغير صحيح وجب التصريح بهذا ، والحكم على ما يخالفه بأنه يحفظ ولا يقاس عليه. وإن كان دخول الواو صحيحا وجب التصريح بهذا أيضا من غير تأويل. وإن كان التأويل يبيح الممنوع وجب السماح بالواو لكل من شاء. ومن أراد بعد ذلك أن يحمل نفسه مشقه التأويل فهو حرفيما يرتضيه لها. ولا شك أن التأول على هذه الصوره لا خير فيه. وأن الخير فى منع الواو فى مثل هذه المواضع.

فى غير هذه المواضع التى تمتنع فيها الواو يكون الربط بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما معا . وقد سبقت الأمثلة لكل هذا (١).

وإذا كانت جملة الحال ماضويه مثبتة وفعالها متصرف وربطها الواو وحدها وجب مجيء «قد» بعد الواو مباشرة (٢) ؛ نحو :
انصرفت وقد انتزى ميعاد العمل ، فإن كان الرابط هو الضمير وحده ، أو الواو والضمير معا فالأحسن مجيء «قد» أيضا .

وتمتنع «قد» مع الماضى الممتنع ربطه بالواو - وقد سبق بيانه - كالماضى التالى «إلا» الاستثنائية التى تفيد الإيجاب عند من يمنع ربطه بالواو (٣) ، أو الذى بعده : «أو» .

* * *

ص : ٣٧٢

١- اقتصر ابن مالك على حاله واحده من الحالات التى تمتنع فيها الواو ، سجلها بقوله : وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ، ومن الواو خلت - ٢١ يريد : أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعه حالا تحوى الضمير الرابط وتخلو من الواو المستعمله فى الربط ؛ لأن هذه الواو لا- تصلح للربط هنا . ثم بين أن الجملة المضارعية الحالیه المسبوقه بالواو ينوى ويقدر لها بعد هذه الواو مبتدأ محذوف ، خبره الجملة المضارعية ؛ فتكون مسنده له . يقول : وذات واو بعدها انو مبتدأ له المضارع اجعلن مسندا - ٢٢ وما عدا هذه الحالة التى اقتصر عليها يجوز فيه الربط بالواو فقط ، أو بالضمير فقط ، أو بهما معا ؛ فيقول : وجملة الحال سوى ما قدما بواو ، أو بمضمر ، أو بهما - ٢٣

٢- لتقرب زمنها من الحال ، وهذا هو الرأى المختار . ويرى فريق آخر من النحاه لزوم : «قد» مع الماضى المثبت ؛ سواء أكان الرابط هو الواو ، أم الضمير ، أم هما معا . لكن يقول «أبو حيان» م نصه : (الصحيح جواز وقوع الماضى حالا بدون قد» ولا يحتاج لتقديرها ؛ للكثرة . ورد ذلك ، وتأويل الكثير ، ضعيف جدا ، لأننا إنما بنى المقاييس العربيه على وجود الكثرة) اه . - راجع «الهمع» ح ١ ص ٢٤٧ آخر باب الحال - وهذا الرأى حسن ، وفى الأخذ به تيسير تؤيده النصوص الكثيره المسموعه كما يقول أبو حيان - ومن وافقه - ومن تلك النصوص قوله تعالى : (هذه بضاعتنا ردت إلينا) وقوله تعالى : (... أو جاؤكم خصرت صيدورهم...) هذا ، ولا تدخل «قد» على الجملة الماضويه التى فعالها جامد ؛ كأفعال الاستثناء (ليس . - خلا - عدا - حاشا) - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٩ . -

٣- انظر ما يختص بهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٣٧٠ .

العاشر : انقسامها باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها إلى قسمين ؛ حقيقه وسببته (١).

فالحقيقه : هي التي تبين هيئه صاحبها مباشره ؛ كالأمثله التي مرت في أكثر الموضوعات السالفه ، ومثل : فرع العصفور من المطر مبتلاً. فكلمه «مبتلاً» حال. تبين هيئه صاحبها نفسه ؛ وهو : «العصفور» وقت فزعه. ولا تبين هيئه شيء آخر غير العصفور نفسه ، - كعشه ، أو شجرته ، أو صاحبه ، أو طيور أخرى - ومثل : وقف المصلى خاشعاً. فكلمه : «خاشعاً» حال تبين هيئه صاحبها مباشره ؛ وهو : المصلى ، ولا شأن لها بغيره ...

ولا بد أن تطابق الحال الحقيقه (٢) صاحبها في التذكير ، والتأنيث والإفراد ، والتثنيه والجمع.

والسببيه : هي التي تبين هيئه شيء له اتصال وعلاقه بصاحبها الحقيقى ، أى علاقته ، دون أن تبين هيئه صاحبها الحقيقى مباشره ؛ مثل : فرع العصفور من المطر مبتلاً- عشه ، ومثل : وقف المصلى خاشعاً قلبه. فكلمه : «مبتلاً» حال ، كما كانت ، وصاحبها هو : «العصفور» كما كان ، أيضاً. ولكن الحال هنا لا تبين هيئه صاحبها الحقيقى : «العصفور» ، وإنما تبين هيئه : «العش» وللعش صله وعلاقه بصاحبها ؛ فهو مسكن العصفور ومأواه. كذلك المثال الثانى ، فكلمه : «خاشعاً» حال ، وصاحبها الحقيقى هو : المصلى. ولكنها لا تبين هيئته ، وإنما تبين شيئاً له صله وعلاقه به ؛ هو : قلبه ؛ فإن قلبه جزء منه.

ومن أمثله السببيه : كتبت الصفحه مستقيمه خطوطها ، سمعت المغنيه عذبا صوتها ، وسمعت القارئ واضحاً نبراته.

ولا- بد فى الحال السببيه أن ترفع اسماً ظاهراً مضافاً لضمير يعود على صاحب الحال كالأمثله السالفه ، وأن تكون مطابقه لهذا الاسم المرفوع بها ، فى التذكير والتأنيث ، والإفراد ، دون التثنيه والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد ؛ نحو : سكنت البيت جيداً هواؤه ، واسعاً غرفه ، جميلاً مدخله ، نظيفه مسالكه ... (٣)

ص: ٣٧٣

١- وهذا الموضوع هو الذى سبقت له الإشاره العابره فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٩ وتفصيل الكلام على صاحب الحال يجرى فى الصفحه التاليه.

٢- ما لم يمنع من وجوب المطابقه مانع لغوى ، مما سيجرى فى موضعه ؛ ولمطابقه الحال لصاحبها موضوع مستقل ؛ فى ص ٣٧٧.

٣- وكما فى «ب» من ص ٣٧٨.

عرفنا (١) أن الحال قد تبين هيئته الفاعل في مثل: ينفع الصانع متقنا، أو هيئته المفعول به في مثل: يحترم الناس العامل مخلصا، أو هيئته الفاعل والمفعول به معا في نحو: استقبل الأخ أخاه مسرورين، أو هيئته المبتدأ (٢) في نحو: (الصحف - ماجنه - ضاره) ... أو غير ذلك مما تبين الحال هيئته؛ كالمضاف والمضاف إليه (٣) ... وهذا الذي تبين الحال هيئته يسمى: صاحب الحال؛ كالذي في الأمثلة السالفه: (الصانع - العامل - الأخ - أخاه - الصحف ...)

والأكثر في صاحب الحال أن يكون معرفه. وقد يكون نكره بمسوّغ من المسوغات الآتية:

١ - أن تكون النكره متأخره والحال متقدمه عليها، نحو:

(يمشى - حزينا - مدين). (يدعو - متألما - مظلوم) (٤) ...

٢ - أن تكون النكره متخصصه (٥)؛ إما نعت بعدها؛ نحو: أشفقت على

ص: ٣٧٤

١- في ص ٣٣٨ م ٨٤.

٢- مجيء الحال من المبتدأ صحيح، (طبقا للبيان المدون في رقم ١ من هامش ص ٣٣٩ ورقم ٣ من هامش ص ٣٥٤)

٣- لمجيء الحال من المضاف إليه شروط ذكرناها في ص ٣٧٤.

٤- من الجائز أن يكون أصل الجملتين السالفتين هو: يمشى مدين حزين - يدعو مظلوم متألماً ... ومن المقرر أن نعت النكره إذا تقدم عليها أعرب حالا؛ كالمثالين المذكورين، ما لم يمنع مانع من إعرابه حالا؛ ذلك أن المنعوت النكره قد يكون - أحيانا - كالمنعوت المعرفه، من جهه أن النعت المتقدم عليه يعرب على حسب العوامل، والمنعوت المتأخر يعرب بدلا منه أو عطف بيان، نحو: مررت بقائم رجل، واستمعت إلى خطيب غلام. ومما تقدم نعلم أن نصب نعت النكره المتقدم عليها باعتباره حالا هو أمر غالب، لا واجب على الأصح؛ لتخرج الصور السالفه، ويخرج النعت في مثل: جاءني رجل أحمر، ونحوه من الصفات الثابته - (راجع ج ٣ من حاشيه الصبان آخر باب النعت).

٥- ولهذا يصح أن تكون الجمله - وشبهها - بعد النكره المتخصصه حالا إذا لاحظنا تخصصها - كما سبق عند الكلام على الحكم التاسع (وفي ص ٣٦٨) - ويصح أن تكون نعتا إذا لم نلاحظه. وقد أوضحنا هذا في مواضع متعدده؛ منها: باب النكره والمعرفه في الجزء الأول.

طفله صغيره تائهه ، وإما بإضافه ؛ نحو : حافظت على أثاث الغرفه منسقا ، وإما بعمل ؛ نحو : أفرح بناظم شعرا مبتدئا ، وإما بعطف معرفه عليها ، نحو : ذهب فريق ومحمود مسرعين .

٣ - أن تكون النكره مسبوقة بنفى ، أو شبهه (وهو هنا : النهى والاستفهام) ؛ نحو : ما خاب عامل مخلصا - لا تشرب فى كوب مكسورا - هل ترضى عن أم قاسيا قلبها؟

٤ - أن تكون الحال جمله مقرونه بالواو ؛ نحو : استقبلت صديقا وهو راجع من سفر .

٥ - أن تكون الحال جامده ، نحو : هذا خاتم ذهبا (١).

وقد وردت أمثله مسموعه من فصحاء العرب وقع فيها صاحب الحال نكره بغير مسوغ ؛ منها : صلى رجال قياما . ومنها : فلان يستعين بمائه أبطالا . وللنحاه فى هذا كلام وجدل . والذى يعيننا أن فريقا منهم يبيح مجيء صاحب الحال نكره بغير مسوغ (٢) وفريقا آخر (٣) يمنعه ، ويقصره على السماع ، ويؤول الأمثله القديمه ، أو يحكم عليها بالشذوذ الذى لا يصح القياس عليه . وفى الأخذ بالرأى الأول توسعه ومحاكاه نافعه ، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعه ، ذلك أن صاحب الحال النكره بغير مسوغ - قليل فى فصيح الكلام . نعم هذه القله ليست مطلقه ؛ وإنما هى نسبيه (أى بالنسبه لصاحب الحال المعرفه أو النكره ، المختصه) (٤) . لكن هذا لا يمنعا أن نختار الأكثر استعمالا فى المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولا (٥) .

ص : ٣٧٥

- ١- فى هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكره ، وفرعا من الحال - يرتضى النحاه إعراب الأصل تميزا .
- ٢- من هؤلاء سيبويه ، وحجته : أن الحال جاءت لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ ، وهذه الحججه يؤيدها ويقويها السماع الذى يكفى للقياس عليه .
- ٣- كالخليل ويونس .
- ٤- فهى قله نسبيه (كالتى شرحناها فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٣ و ٤٢٢ والبيان فى ج ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤) .
- ٥- وفى صاحب الحال النكره يقول ابن مالك : ولم ينكر - غالبا - ذو الحال إن لم يتأخر ، أو يخصّص ، أو بين - ٧ من بعد نفى ، أو مضاهيه ؛ كلا يبع امرؤ على امرئ مستهلا - ٨ - يريد : أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكره ، إلا إذا تأخر عنها صاحب الحال ، أو : خصص ، أو : بان (أى : ظهر) بعد نفى أو ما يضاهى النفى (يشابهه ، وهو هنا النهى والاستفهام) وساق مثلا هو : لا يبع امرؤ على امرئ مستهلا ، والمسوغ فيه النهى .

صاحب الحال إذا كان مضافا إليه :

يصح أن يكون صاحب الحال مضافا إليه ، نحو : تمتعت بجمال الحديقه واسعه ، - ونعمت برائحه الزهر متفتحا ناضرا - ، وأكلت نادر الفاكهه ناضجه. ويشترط أكثر النحاه (1) في صاحب الحال إذا كان مضافا إليه :

(أ) أن يكون المضاف إما جزءا حقيقيا منه ؛ نحو : أعجبتنى أسنان الرجل نظيفا ، وراقتنى أظفاره باسطا أنامله. «فالأسنان» مضاف وهي جزء حقيقى من المضاف إليه ؛ أى : من صاحب الحال ؛ (وهو : «الرجل») و «الأظفار» مضاف ، وهي جزء حقيقى من المضاف إليه صاحب الحال ؛ (وهو : الضمير العائد على الرجل ، ويعتبر فى حكم الرجل). ومن هذا قوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا)؛ فكلمه : «إخوانا» حال من الضمير : «هم» المضاف إليه. والمضاف بعض حقيقى منه. ومن الأمثله قوله تعالى : (أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ...)، فكلمه : «ميتا» حال من المضاف إليه (وهو : «أخ») والمضاف (وهو : «لحم») بعض منه.

(ب) وإما بمنزله الجزء الحقيقى ، (حيث يصح حذف المضاف وإقامه المضاف إليه مقامه ؛ فلا يتغير المعنى) كما فى الأمثله الأولى : (تمتعت بجمال الحديقه واسعه ، ونعمت برائحه الزهر ، متفتحا ناضرا ... و...) فيصح أن يقال : تمتعت بالحديقه واسعه ، ونعمت بالزهر متفتحا ... و... ومن هذا قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)؛ حيث يصح : أن اتبع إبراهيم حنيفا ...

(ج) وإما عاملا فى المضاف إليه ، كأن يكون المضاف مصدرا عاملا

ص: ٣٧٤

١- ويخالفهم سيبويه بحق ، وإن كان رأيه - مع صحته - ليس الأفصح فيما اشترطوه ، كما سيجىء البيان فى رقم ٣ من هامش الصفحة التاليه : (٣٧٧).

فيه ؛ نحو : عند الله تقدير العاملين مسرورين ، ونحو : (إليه مرجعكم (١) جميعا) أو أن يكون وصفا عاملا فيه (٢) ، نحو : هذا رافع الرايه عاليه فى الغد (٣) ... (٤)

مطابقه الحال

- بنوعيهها (٥) - لصاحبها :

(١) الأصل أن تطابق الحال «الحقيقيه» صاحبها - وجوبا - فى التذكير والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه. كالأمثله السالفه. لكن يستثنى من هذا الأصل بعض حالات لها أحكام أخرى تتلخص فيما يلى :

ص: ٣٧٧

- ١- «مرجع» ، مصدر ميمى ، أى : رجوعكم.
- ٢- كاسمى الفاعل والمفعول بالشروط الواجبه لإعمالهما ، ومنها أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال ... و...
- ٣- جاء فى «الخضرى» فى هذا الموضوع خاصا بالأمور الثلاثه ما نصه : (وإنما اشترط أحد الأمور الثلاثه لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور ؛ كالنعت والمنعوت ، وصاحبها إذا كان مضافا إليه هو معمول للمضاف. وهو - أى : المضاف - لا يعمل فى الحال إلا إذا أشبه الفعل ؛ بأن كان مصدرا ، أو صفه «أى : وصفا مشتقا» وحينئذ فالقاعده موفاه. فإن كان المضاف جزءا أو كالجزء من المضاف إليه ، صار هو كأنه صاحب الحال ؛ لشده اتصال الجزء بكله ؛ فيصح توجه عامله للحال. بخلاف غير ذلك. وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها فى العامل ؛ لأنه أشبه بالخبر من النعت ، وعامل الخبر غير عامل صاحبه ، وهو : المبتدأ على الصحيح. ومقتضى ذلك صحه مجيئه من المضاف إليه مطلقا ، فليحرر. ثم رأيت فى الصبان التصريح به) اه.
- ٤- وفى مجيء الحال من المضاف إليه يقول ابن مالك : ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله - ١٠ أى : إلا إذا استوفى المضاف عمله فى الحال ، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل. أو كان جزء ما له أضيفا أو مثل جزئه ؛ فلا تحيفا - ١١ يريد : أن الحال يجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا مما أضيف إليه ، (أى : إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه) ، أو مثل الجزء كما شرحناه. أما قوله : «فلا تحيفا» ، فأصلها : تحيفن ، بنون التوكيد الخفيفه التى تنقلب ألفا عند الوقف. والجمله معناها : لا تظلم نفسك ، أو اللغه بمخالفه هذا. وهو حشو لم يذكر إلا لتكملة البيت.
- ٥- انظر ص ٣٧٣ حيث الكلام : على الحال «الحقيقيه» ، وعلى قسيمتها : «السببيه».

١ - إذا كان صاحب الحال الحقيقيه جمعا مفرده مذكر لغير العاقل (١)، جاز في الحال أن تكون مفرده مؤنثه ، وجمع مؤنث سالما ، وجمع تكسير (٢) ؛ نحو : سرتنى الكتب نافعه ، أو : نافعات ، أو : نوافع.

٢ - إذا كان لفظ الحال الحقيقيه من الألفاظ التى يغلب استعمالها بصوره واحده للمذكر والمؤنث - ككلمه : صبور - بقى على صورته ؛ نحو : عرفت المؤمن صبورا عند الشدائد ، وعرفت المؤمنه صبورا كذلك (٣).

٣ - إذا كان لفظ الحال الحقيقيه أفعال التفضيل المجرد من «أل» والإضافه ، أو المضاف إلى نكره ، لزم الإفراد والتذكير - على الأرجح ، كما سيجىء فى باب (٤) - ؛ نحو : عرفت العصامى أنشط وأنفع ، أو : أنشط عامل ، وأنفع رجل.

٤ - إذا كانت الحال الحقيقيه مصدرا فإنه يلازم صورته واحده ؛ نحو : حضر القطار سرعه. وإذا اشتهر المصدر صح تثنيته وجمعه - كالنعت - ؛ نحو : عرفت الوالى عدلا ، والواليين عدلين ، والولاه عدولا.

٥ - إذا كانت الحال كلمه : «أى» (٥) فإنها - فى الغالب - تقع حالا من معرفه مع إضافتها إلى نكره ؛ نحو : استمعت إلى على أى خطيب.

(ب) أما الحال «السببيه» فتطابق الاسم الظاهر المرفوع بها - وجوبا - فى التذكير والتأنيث والإفراد ، دون التثنيه والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد

ص: ٣٧٨

١- يدخل فى هذا الجمع نوعان ، أحدهما : جمع التكسير الذى مفرده مذكر غير عاقل. والآخر : ما ألحق بجمع المذكر السالم. وكان مفرده مذكرا غير عاقل أيضا : مثل : وابلون ، جمع : وابل للمطر الغزير ، وعليون ، جمع : على ؛ للمكان المرتفع. ولا يدخل جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفرده - فى الأغلب - مذكر عاقل.

٢- يصح فى جمع التكسير هذا أن يكون للمؤنث ، وأن يكون للمذكر ، بملاحظه مفرده المذكر غير العاقل مثل قرأت الكتب نوافع ، سرتنى الكتب أحسن (جمع : أحسن) - (راجع رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ م ١١٤ ج ٣ - ثم حاشيه ياسين ج ٢ أول باب النعت حيث النص الشامل).

٣- لهذه الصوره فروع تتضح من نظائرها فى النعت - ج ٣ ص ٣٣٧ -.

٤- ج ٣ م ١١٢ ص ٣٢٧ و ٣٣٨.

٥- الكلام على : «أى» وأنواعها ، وأحكامها المختلفه ، مفرق فى أجزاء الكتاب المختلفه على حسب الأبواب التى تستعمل فيها ؛ كصفحه ٢٠٤ السابقه ، والصفحه ٢٦٢ م ٢٦ ج ١ - باب الموصول ، وكبابى الإضافه والنعت فى ج ٣.

- كما سبق (1) - نحو : سكنت البيت جيدا هواؤه ، واسعہ غرفہ ، جمیلا مدخلہ ، نظیفہ مسالکہ .

* * *

ص : ۳۷۹

۱- انظر ص ۳۷۳ .

، وعاملها ، وصاحبها ، ورابطها ، من ناحيه الذّكر والحذف .

(١) الأصل في الحال أن تكون مذكوره ؛ لتؤدى مهمتها المعنويه ؛ وهى : بيان هيئه الفاعل ، أو المفعول به ، أو غيرهما ، مما سبق تفصيله (١). لهذا يجب ذكرها في كثير من المواضع ، ويجوز حذفها في أخرى. فمن المواضع التي يجب أن تذكر فيها ما يأتي :

١ - أن تكون محصوره ؛ نحو : ما أحب العالم إلا نافعاً بعلمه .

٢ - أن تكون نائبه عن عاملها المحذوف سماعاً ؛ نحو : هنيئاً لك (٢) ، بمعنى : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو : هناك الأمر هنيئاً (٣) ، أو نحو هذا التقدير الدال على الدعاء بالهناء .

٣ - أن يتوقف على ذكرها المعنى المراد ، أو يفسد بحذفها ... - كما أشرنا أول الباب (٤) - ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالِي) وقوله تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ .)

ومن هذا الموضع أن تكون سادّه مسدّد الخبر (٥) في مثل : سهري على المزرعه نافع .

٤ - أن تكون جواباً . مثل : كيف حضرت؟ فيجاب : راكباً .

ويصح حذف الحال إذا دل عليها دليل . وأكثر حذفها حين يكون لفظها مشتقاً من ماده «القول» ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو : المقول (٦) ؛ نحو : جلست في حجرتي ؛ فإذا صديقي الغائب يدخل : «السّيّلام عليكم» ، أى : يدخل قائلاً : السّيّلام عليكم . فكلّمه : «قائلاً» هي الحال المحذوفه ، وهى

ص : ٣٨٠

١- في ص ٣٣٨ .

٢- ونحو قولهم : «هنيئاً لأرباب البيان بيانهم ...»

٣- ستجىء إشاره لهذا في ص ٣٨٣ والحال في هذا المثال مؤكده لعاملها كظائرها التي سبقت : في ص ٣٤١ و ١٦٥ و... ومنها : ولا تعث في الأرض مفسداً - (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) - (وَيَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا) - .

٤- ص ٣٣٩ .

٥- في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ تفصيل الكلام على الحال التي تسد مسد الخبر .

٦- الشىء الذى قيل .

مشتقه من ماده : «القول». وقد دل عليها الكلام الذى قيل ؛ وهو : «السّلام عليكم». ومثل : هل دار بينك وبين المسافر كلام؟ نعم. لما قابلنى فى الصباح حيّانى : «صباح الخير» ، وحدثنى عن رحلته المنتظره ؛ ثم أسرع إلى القطار بعد أن صافحنى ومد يده : «الوداع». أى : قائلًا- صباح الخير ؛ قائلًا : الوداع. ومن هذا قوله تعالى فى أهل الجنه : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْهِمْ) ، أى : قائلين : سلام عليكم. وقوله تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ، رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) ، أى : قائلين ربنا تقبل منا.

(ب) والأصل فى عامل الحال - وغيرها - أن يكون مذكورا ؛ ليحقق غرضا معينًا ، هو : إيجاد معنى جديد ، أو تقويه معنى موجود. وقد يحذف جوازا أو وجوبا ؛ لدواع تقتضى الحذف ، أى : أن عامل الحال قد يذكر وجوبا ، وقد يحذف وجوبا ، وقد يجوز ذكره وحذفه.

فيجب ذكره إن كان عاملا معنويًا (وقد سبق شرحه) (١) كأسماء الإشارة ؛ وحروف التنبية ، والتمنى ؛ وكشبه الجملة ... و... و...

ويجوز حذفه إذا كان عاملا غير معنوى ، ودل عليه دليل مقالى (٢) ، أو حالى فمثال المقالى أن يقال : أتستطيع الصعود إلى قمة الجبل؟ فيجب المسئول : مسرعا. أى : أصعد مسرعا - أتعتنى بخطر رسائلك؟ فيجاب : واضحا جميلا أى : أعتنى به واضحا جميلا.

ومثال الحالى : أن ترى مسافرا فتقول له : «سالما». أى : تسافر سالما ، وأن ترى من يشرب الدواء فتقول : «شافيا» ، أى : تشرب الدواء شافيا. وأن تقول لمن يبنى بيتا : «معمورا» ، أى : تبنى البيت معمورا ...

ص: ٣٨١

١- ص ٣٥٥.

٢- سبق - فى رقم ١ من هامش ص ٥٣ م ٦٣ وفى ج ١ ص ٣٦٢ م ٣٧ - أن الدليل المقالى هو : ما يكون قائما على كلام مذکور صريح ، وأن الدليل الحالى ، هو : ما يكون أساسه القرائن والمناسبات المحيطة بالمتكلم من غير استعانه بكلام أو ألفاظ ...

، أهمها :

١ - أن تكون الحال سادّة مسدّ الخبر (١) ، نحو : إنشادى القصيده محفوظه ، فكلمه : «محفوزه» حال ؛ سدت مسدّ خبر المبتدأ المحذوف وجوبا ؛ والأصل : إنشادى القصيده إذ كانت ، أو : إذا كانت محفوظه.

٢ - أن تكون الحال مفردة مؤكده مضمون جمله (٢) قبلها. - نحو : الجدّ أب راحما.

٣ - أن تكون الحال مفردة داله بلفظها على زياده تدريجيّه ، أو نقص تدريجي ؛ نحو : تصدّق على المحتاج بدرهم ؛ فصاعدا - لا- تتعرض للشمس عند شروقها إلا- عشرين دقيقه ؛ فنازلا ... فكلمه : «صاعدا» حال. وعاملها وصاحبها محذوفان. والتقدير : فاذهب بالعدد صاعدا. والجمله المحذوفه هنا إنشائيّه ، معطوفه بالفاء على نظيرتها الفعلية الإنشائيّه (٣). وكلمه : «نازلا» حال. وعاملها وصاحبها محذوفان : والجمله منهما إنشائيّه معطوفه بالفاء على نظيرتها. ولا بد من اقتران هذه الحال المفردة «بالفاء» العاطفه ، أو «ثم» العاطفه (٤) ؛ ومن الأمثله : تدرّب على الحفظ خمس أسطر ، فسته ، فسبعه ، فصاعدا. لا تناول في اليوم أكثر من ثلاث وجبات ؛ فنازلا ...

٤ - أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التويخ ؛ نحو : أنائما وقد أشرقت الشمس؟ أعاطلا والعمل يطلبك؟ أسفيها وهو كريم النشأه؟ أى : أتوجد نائما؟ - أتوجد عاطلا؟ - أيوجد سفيها؟ ...

ص: ٣٨٢

١- سبق إيضاها وتفصيل الكلام عليها في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ آخر باب المبتدأ والخبر.

٢- ورد ذكرها في مواضع ، منها : (ص ٣٤١ و ٣٥٧ و ٣٦٥ و ٣٧٠).

٣- ليس من اللازم أن تكون الجملتان إنشائيتين ، إنما الأحسن - في رأى جمهوره النحاء - اتحادهما خبرا أو إنشاء.

٤- كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٣٦٧. والكوفيون يجيزون واو العطف أيضا ، (كما جاء في مجالس ثعلب ، ج ٤ ص ٢١٥ من القسم الأول).

٥ - عوامل حذف سماعا. من ذلك قولهم لمن ظفر بشيء ؛ هنيئا لك ما أدركت. أى : ثبت هنيئا (١).

والحذف فى المواضع الأربعة الأولى قياسى (٢).

(ح) والأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكورا فى الكلام ؛ لتحقيق الفائدة من ذكره. وقد يحذف جوازا فى مثل قوله تعالى :
(أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)، أى : بعثه الله.

ويجب حذفه فى الصورة التى يحذف فيها عامله وجوبا حين تؤكد الحال مضمون جملة قبلها ، على الوجه الذى سبق (٣) شرحه.
وكذلك يجب حذفه مع عامله حين تدل الحال على زياده تدريجيه ، أو نقص تدريجى - وهى الصورة الثالثه من الصور التى
فى الصفحه المتقدمه.

(د) والأصل فى الرابط أن يكون مذكورا ؛ ليعقد الصله المعنويه بين جملة الحال والجملة التى قبلها المشتمله على صاحب الحال ،
فيمنع التفكك. لكن يجوز حذف الرابط لفظا ، لا تقديرا (٤) ، إذا كان ضميرا مفهوما من السياق. نحو : ارتفع سعر القمح ،
كيله بخمسين قرشا ، أى : كيله منه ...

وكذلك يصح حذفه إن كان الحال جملة خاليه من الرابط لكن عطف عليها «بالفاء» ، أو : «الواو» ، أو : «ثم» جملة تصلح أن
تكون حالا مع اشتغالها على الرابط ؛ نحو : عرفت الوالى العادل تشكو الرعيه ، فيزيل أسباب

ص : ٣٨٣

١- سائغا مقبولا. والفعل هنىء. (وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ ص ٣٨٠).

٢- وفى حذف العامل يقول ابن مالك : والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ، ذكره حظل - ٢٤ يريد : أن الحال
قد يحذف ما يعمل فيها النصب (أى : يحذف عاملها) وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محظول ذكره ، أى : ممنوع (حظل
: منع) لأنه واجب الحذف.

٣- ص ٣٤١ و ٣٥٧ و ٣٦٥ و ٣٧٠

٤- كما سبق فى رقم ٦ من ص ٣١٢.

الشكوى (١) - أقبل الفائز ، يصفق الناس ، ويشرق وجهه - تداوى المريض يشير الأطباء ثم يستجيب للمشوره.

ص: ٣٨٤

١- راجع الصبان ، ج ١ باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه. وكذا التصريح ج ٢ باب العطف عند الكلام على الفاء العاطفه. وقد اقتصر فى الرابط عليها لأنها الأصل وخالفه الصبان وغيره ...

اشاره

التمييز

(أ) كيل

عندى إردبّ ...

-

عندى إردبّ شعيرا ، أو : إردبّ شعير ، أو : إردبّ

من شعير.

وهبت كيله ...

-

وهبت كيله قمحا ، أو كيله قمح ، أو : كيله من قمح.

خلطت غذاء الفرس بقدح ...

-

خلطت غذاء الفرس بقدح فولاً ، أو : بقدح فول ، أو :

بقدح من فول

(ب)

وزن

خلطت غذاء الفرس بقدح ...

-

خلطت غذاء الفرس بقدح فولاً ، أو : بقدح فول ، أو :

بقدرح من فول

اشتریت أوقیه ...

-

اشتریت أوقیه ذهباً. أو : أوقیه ذهب ، أو : أوقیه من

ذهب

وزن الإناء رطل ...

-

وزن الإناء رطل نحاسا ، أو :

رطل نحاس ، أو رطل : من نحاس.

دفعت ثمن أقه ...

-

دفعت ثمن أقه تفاحاً. أو : أقه تفاح ... أو أقه من

تفاح.

(ح)

مساحه

جنیت محصول فدان ...

-

جنیت محصول فدان قطنا ، أو فدان قطن ، أو : فداناً

من قطن

حرثت قيراطا ...

-

حرثت قيراطا برسيميا. أو :

قيراط برسيم ، أو : قيراطا من برسيم.

سقيت قصبه ...

-

سقيت قصبه خضرا ، أو قصبه خضر ، أو : قصبه من خضر.

(د)

عدد

عندي خمسة ...

-

عندي خمسة أقلام.

رأيت عشرين ...

-

رأيت عشرين سائحا.

أخذت مائه ...

-

أخذت مائه جنيه مكافأه.

ص: ٣٨٥

(ه) نسبه أو :

جمله (١)

ازداد المتعلم ...

-

ازداد المتعلم أدبا.

أعجبنى الخطيب ...

-

أعجبنى الخطيب كلاما.

فاضت البئر ...

-

فاضت البئر نفطا (٢).

(١) فى جمله مثل : «عندى إردب» من أمثله القسم : «أ» نجد كلمه غامضه مبهمه هى : «إردب» ، لأن مدلولها يحتمل عدده أنواع مختلفه ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالقصد دون غيره ، فقد يكون هذا الإردب : قمحا ، أو : شعيرا ، أو : فولاً ، أو : غيرها ، ولا ندرى النوع المراد من تلك الأشياء الكثيره ، إذ لا دليل يدل عليه وحده ، لهذا كانت كلمه : «إردب» مبهمه ، غامضه ، لعدم تحديد المراد منها وتعيينه. لكن إذا قلنا : عندى إردب شعيرا - زال الغموض والإبهام ، وتعين المراد بسبب اللفظ الذى جاء ؛ وهو : «شعيرا».

كذلك الشأن فى كلمه : «كيله» ، فإنها غامضه ، مبهمه ، لا تعيين فيها ؛ لاحتمال أن تكون الكيله : قمحا ، أو : ذره ، أو : فولاً ، أو : عدسا ... فإذا قلنا : كيله قمحا ، تعين المراد ، وزال الاحتمال. ومثل هذا يقال فى كلمه : «قدح» فى المثال الأخير من قسم «أ» ، وفى غيرها من كل كلمه عربيه تدل فى العرف الشائع على شىء يقع به الكيل ؛ مثل : وبيه ، ربع ، ملوه (٣) ...

(ب) وفى جمله مثل : اشترت أوقيه (من أمثله القسم : «ب») ، نصادف هذا الإبهام والغموض فى كلمه : «أوقيه» ؛ لاحتمالها عدده أنواع ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره ، فقد تكون الأوقيه ذهباً ، أو : فضه ، أو عنصر آخر من العناصر التى توزن ... لكن إذا قلنا : أوقيه ذهباً - اختفى الإبهام ، وحل محله التعيين الموضح للمطلوب. ومثل هذا يقال فى كلمه : رطل ، وأقه ، فى المثال الثانى والثالث (من أمثله : قسم ب) وفى نظائرها من

- ١- لهذا النوع أمثله أخرى فى «ب» من ص ٣٩٣.
- ٢- هو المسمى : زيت البترول.
- ٣- من المكاييل الشائعة فى مصر : الإردب ؛ وهو يساوى اثنتى عشره كيله ، ومقدار الكيله : ربعان ، والربع : أربعة أقداح - والويبه كيلتان. والكيله أيضا أربع ملوات.

الكلمات العربية التي يجرى في العرف اعتبارها من الموازين ، ومنها : قنطار ، ودرهم ، وحبّه ...

(ح) وفي جملة مثل : جنيت محصول فدان (من أمثله : «ج») نجد الكلمة الغامضة المبهمه هي كلمة : «فدان» فإنها تحتمل أن يكون مدلولها فدان قصب ، أو فدان عنب ، أو قمح ، أو غيره. فإذا قلنا : ... «فدان قطن» - انقطع الاحتمال ، وزال الغموض والإبهام ، وتحدد القصد. ومثل هذا يقال في كلمة : «قيراط» ، وقصبه (من أمثله القسم : «ج») ، وغيرها من الألفاظ العربية التي تستعمل في المساحات (١) ، (ومنها : السهم (٢) ، والذراع ، والباع ، والشبر ، والفتر ...)

(د) ومثل هذا يقال في كل عدد من جمل القسم : «د» أو ما شابهها مما يشتمل على أحد الأعداد ؛ نحو : عندي خمسة ، فإن كلمة : «خمس» - وهي عدد حسابي - غامضة ، مبهمه ؛ لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها ؛ مثل : أقلام ، أو غيرها مما ورد في هذا القسم وفي نظائره.

(ه) نتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق ؛ ففي مثل : «ازداد المتعلم» ، لا يقع الغموض على كلمة واحده كالتى سلفت ، وإنما ينصبّ على الجملة كلها ؛ أى : على معنى جزأها الأساسيين معا. فقد نسبنا الازدياد للمتعلم. فأى ازدياد هذا الذى نسبناه له ، أهو فى علمه؟ أم فى أدبه ، أم فى ماله؟ أم فى جسمه ، أم فى حسن معاملته...؟ فالأمر المنسوب للمتعلم غامض مبهم ، وهذا الأمر الغامض ليس منصّبًا على كلمة واحده كما قلنا ؛ وإنما يشمل معنى جملة كامله ؛ لأن الجملة هي التى تحوى فى طرفيها نسبة شيء (٣) لشيء آخر. فإذا قلنا : ازداد المتعلم أدبا - ارتفع الغموض عن النسبه ، واتضح المراد من

ص: ٣٨٧

- ١- هي الأشياء التي يجرى تقديرها بالقياس ويدخلها العرف الشائع فى المقاييس.
- ٢- فى مصر ينقسم الفدان إلى أربعة وعشرين قيراطا. والقيراط أربعة وعشرون سهما.
- ٣- فى هامش الصفحة الأولى من صفحات الجزء الثالث ، بيان مستفيض عن معنى : «النسبه» وأنواعها ، وما يتصل بها.

الجملة. ومثل هذا يقال في المثالين الأخيرين من أمثله القسم: «ه» وفي غيرهما من كل جملة يقع فيها الغموض على النسبه الناشئه من طرفيها.

ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتي :

(أ) أن في اللغة ألفاظا مبهمه ، غامضه ، تحتاج إلى تبين وتوضيح.

(ب) وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفرده ، كالكلمات المستعمله في العدد ، أو في المقادير الثلاثه الشائعه ، - وهى : الكيل ، والوزن ، والمساحه (١) - وقد تكون جملا- كامله تقع النسبه في كل واحد منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح (٢).

(ح) وإذا تأملنا الكلمات التى أزال الغموض والإبهام فى الأمثله السالفه - وأشباهاها - وجدنا كل كلمه منها : نكره (٣) ، منصوبه - فى الأكثر (٤) - ، فضله ، تبين جنس ما قبلها أو نوعه ، أو : توضح النسبه فيه ، فهى - كما يقولون - بمعنى : «من» (٥) البيانيه - غالبا - والكلمه التى تجتمع فيها هذه الأوصاف تسمى : «التمييز» (٦) ، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه : «المميز» ، أى :

ص: ٣٨٨

١- وكذلك بعض الضمائر (كما سيجىء فى «ح» من الزيادة ص ٣٩٧) ثم انظر المراد من «المقادير» فى رقم ٣ من هامش الصفحه الآتية.

٢- وقد يكون تمييز النسبه لمجرد التوكيد ؛ كقول أبى طالب عم النبى عليه السلام : ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البريه دينا (راجع الصبان والخضرى فى باب : «نعم ، وبئس» عند الكلام على اجتماع فاعلهما ، وتمييزهما) وهذا يختلف عما فى رقم ٧ من هامش ص ٤٠٠.

٣- النكره هنا : لا بد أن تكون اسما صريحا ، لأن التمييز لا يكون جملة ولا لفظا مؤولا.

٤- إذا كانت الكلمه التى تزيل الإبهام مجروره بالإضافة أو بالحرف - كما فى بعض الأمثله المعروضه هنا - فإنها لا تسمى فى الاصطلاح «تمييزا» إلا مع التقييد بأنه مجرور ، لأن كلمه : «تمييز» عند إطلاقها بغير تقييد لا تنصرف إلا للنوع المنسوب. أما غيره مما يفيد فائدته فى هذا الباب فلا يسمى تمييزا اصطلاحا وقد يسمى تمييزا ولكن مع تقييده بأنه مجرور ؛ لكيلا ينصرف الذهن إلى النوع المنسوب. والأحسن مراعاة الاصطلاح (كما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٩١).

٥- أى : «من» التى تبين جنس ما قبلها ، أو نوعه ، والمجرور بها هو عين الشىء الذى تبينه. - وستجىء معانيها فى ص ٤٧٥ - وليس المراد أنه يمكن دائما تقدير «من» قبلها. فإن هذا لا يمكن فى بعض الأساليب.

٦- ويسمى أحيانا : التبيين ، أو : التفسير ، أو : المفسر ، أو : المميز ، أو : المبيّن.

أن التمييز : (نكره ، منصوبه - فى الأغلّب - فضله ، بمعنى «من» التى للبيان (١))

ينقسم التمييز بحسب المميّز إلى قسمين :

أولهما : تمييز المفرد ، أو : الذات (٢) وهو الذى يكون مميّزه لفظا دالّا على العدد ، أو على شىء من المقادير (٣) الثلاثة : (الكيل - الوزن - المساحة). أى : أنه الذى يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، أو : العدد (٤). فتمييز المفرد أو الذات أربعة أنواع - غالبا - (٥).

ص : ٣٨٩

١- غالبا - كما سبق - . ويقول ابن مالك فى تعريف التمييز ، وبيان عامله ، والتمثيل لبعض أقسامه ما يأتى : اسم بمعنى : «من» ، مبين ، نكره ينصب تميّزا بما قد فيّره كشير ارضا ، وقفيز برّا ، ومنوين عسلا وتمرا يريد بالمبين : أن التمييز يبين إبهام ما قبله ، أى : يوضّحه ويزيل غموضه. ثم يقول : إن التمييز منصوب ، وناصبه هو الشىء المبهم الذى جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه. ومعنى هذا عنده أن تمييز النسبه منصوب - فى رأيه - بالجملة التى يوضح النسبه فيها. وسيجىء الرأى فى كل ذلك. (رقم ٢ من ص ٣٩٣ و ٣ من ص ٣٩٥). «البر» : القمح. «القفيز» إذا كان مكيلا فإنه يختلف باختلاف الأقطار ؛ فهو فى بعضها نحو : ٣ / ٢ / ١٨ قدحا ، وفى بعض آخر نحو : ثمان وأربعين قدحا - «منوين» تشبه : «منا» وهو فى بعض الأقطار من مقادير الوزن المقدره برطلين.

٢- سمى تمييز مفرد : لأنه يزيل الإبهام عن كلمه واحده ، أو ما هو بمتزلتها ، ويسمى أيضا : تمييز «ذات» لأن الغالب فى تلك الكلمه التى يزيل إبهامها أن تكون شيئا محسوسا مجسما. فمعنى ذات ؛ أنها جسم. وليس فى هذا النوع من التمييز تحويل - كما سيجىء فى الصفحه التاليه عند الكلام على تمييز الجملة - .

٣- المقادير هنا : جمع مقدار ، وهو : ما يقدر به غيره. ويشمل كل شىء يستعمل فى تقدير الكيل ، أو الوزن ، أو المساحة ، من غير تقييد بلفظ خاص ، أو بزمن معين. وبهذا يدخل كل لفظ عربى عرف العمل به فى تقدير واحد من الثلاثه المذكوره. ولا يدخل العدد فى المقادير - على المشهور - لأن العدد فى المعنى هو المعدود ؛ كما فى مثل : هنا خمس رجال ؛ فالخمسه التى هنا هى الرجال ، والرجال هى الخمسه ، بخلاف المقادير.

٤- العدد المقصود فى هذا الباب هو العدد الصريح ؛ أى : العدد الحسابى : مثل ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ... وأما العدد المبهم (أى : الكنائى) مثل : «كم» ، ... فله - فى الجزء الرابع - باب خاص بأحكامه المختلفه ، هو : باب كنايات العدد.

٥- غالبا ؛ لأن هناك نوعا خامسا - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٨ - هو تمييز الضمير «المبهم» ، وسيجىء الكلام عليه فى «ج» من الزيادة ، ص ٣٩٧.

ثانيهما : تمييز الجملة وهو الذى يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها ، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء ، ولذلك يسمى أيضا : «تمييز النسبه» ، وقد سبقت الأمثله للنوعين .

تقسيم تمييز الجملة بحسب أصله

ينقسم تمييز الجملة (دون تمييز المفرد) إلى ما أصله فاعل فى الصنائه (١) وإلى ما أصله مفعول به كذلك. ويرى أكثر النحاه أن تمييز الجملة لا يخرج - فى الغالب - عن واحد من هذين ، (ولو تأويلا) (٢) ؛ مثل : زادت البلاد سكانا - اختلف الناس طباعا - قوى الرجل احتمالا ، ومثل : أعددت الطعام ألوانا - وفيت العمال أجورا - نسقت الحديقه أزهارا .

فالأصل : زاد سكان البلاد - اختلفت طباع الناس - قوى احتمال الرجل . فتغير الأسلوب ؛ بتحويل الفاعل تمييزا . وقد كان الفاعل مضافا ؛ فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه فاعلا ، بعد أن صار الفاعل تمييزا بالصوره السالفه .

والأصل فى الأمثله الباقية : أعددت ألوان الطعام - وفيت أجور العمال - نسقت أزهار الحديقه ؛ فتغير الأسلوب ؛ بتحويل المفعول به تمييزا ، وقد كان هذا المفعول مضافا ، فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه مفعولا به ، بعد أن صار المفعول به السابق تمييزا .

أما تمييز المفرد فلا تحويل فيه مطلقا .

ص : ٣٩٠

١- أى : فاعل لفعل أو ما يشبه الفعل مما يحتاج لفاعل بمقتضى الأصول النحويه وصناعتها . والتقييد بأن الفاعل المعنوى أصله فاعل فى الصنائه تقييد ضرورى ؛ لإبعاد ما هو فاعل فى المعنى دون الصنائه ؛ نحو : لله درك فارسا ، وأبرحت جارا (أى : أعجبت ؛ يقال : أبرح الرجل ، إذا جاء بالبرج - بسكون الراء - أى : بالعجب) . فإن معناه : عظمت فارسا ، وعظمت جارا ، ولكنهما غير محولين أصلا عن الفاعل الصناعى ، ولهذا يجوز جرهما بالحرف : «من» ؛ نحو : لله درك من فارس . ونحو : أبرحت من جارا ، فى حين التمييز المحول عن الفاعل الصناعى يجب نصبه ، ولا- يجوز جره بمن . - انظر «ج» من ص ٣٩٧ - وكذلك : ما أحسن المهذب رجلا- ، فإنه مفعول فى المعنى . لكنه غير محول ؛ لأنه عين ما قبله ، ولهذا يصح جره أيضا بمن . انظر ما يتصل بفعل التعجب فى هامش ص ٣٩٤ . أما نحو : نعم رجالا- الزراع ، فقد رأى بعض النحاه فى التمييز أنه محول عن الفاعل الصناعى ؛ فيجب نصبه . ورأى آخرون أنه غير محول فيجوز فيه النصب أو الجر بمن ، والرأى الأول أقوى . (راجع : «ج» من ص ٣٩٧) .

٢- راجع «ا» ، و : «ب» من الزيادة والتفصيل (ص ٣٩٧) حيث الكلام على التأويل ، ونوع من التفضيل .

(١) يختص تمييز المفرد (أو: الذات) بالأحكام التالية :

١- إن كان تمييزا للكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، جاز فيه ثلاثة أشياء ، إما نصبه على أنه التمييز مباشرة - وهذا هو الأحسن (١) - وإما جره (٢) على أنه مضاف إليه ، والتمييز هو المضاف ، وإما جره بالحرف «من» ، ومن الأمثلة غير ما سبق : (اشترت كيله أرزا - اشترت كيله أرز - اشترت كيله من أرز). (اشترت درهما ذهبا - اشترت درهم ذهب - اشترت درهما من ذهب). (بعت محصول فدان قسبا - بعت محصول فدان قصب - بعت محصول فدان من قصب).

وإنما يجب جر التمييز على اعتباره مضافا إليه بشرط ألا يكون المقدار - وهو المميز - قد أضيف لغيره ؛ فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز ، أو : جره «بمن» ، نحو : ما فى الإناء قدر راحه دقيقا (٣) ، أو : من دقيق.

ص: ٣٩١

١- لأنه يدل على المقصود نصيا من غير احتمال شيء آخر معه ؛ ففى مثل : «اشترت رطلا عسلا» ... يدل النصب على أن المتكلم يريد أن الرطل مملوء بالعسل ، ولا يريد الوعاء نفسه ، وفى أمثله أخرى لأنواع التمييز المفرد يمنع النصب احتمالات معنوية أخرى ؛ كالصنجة الموزون بها ، وكالمكيال الذى يكال به ، وكالمقياس الذى يمسح به (يقاس به).

٢- ومع جره يسمى : «تمييزا» مجرورا أيضا ؛ فالجر لا يمنع من هذه التسمية المقيدة (انظر رقم ٤ من هامش ص ٣٨٨). والإضافة هنا على معنى : «من» البيانية التى سبق الكلام عليها (فى رقم ٥ من هامش ص ٣٨٨) وهذا هو الشأن فى إضافه المقادير إلى الأشياء المقدره ، نحو : بعت فدان قصب ، وفى إضافه الأعداد إلى معدوداتها ؛ نحو : خمسة أقلام ، وفى إضافه العدد إلى عدد آخر ، نحو عندى من الكتب أربعمائه - (وسيجىء البيان فى ج ٣ م ٩٣ ص ١٨ حيث الأوجه الإعرابية المختلفة فيما سبق).

٣- فى هذا يقول ابن مالك : وبعد ذى وشبهها اجره إذا أضفتها ؛ كمدّ حنطه ، غذا يريد : «بذى» ... الأشياء التى سبق أن عرض لها أمثله فى البيت السابق ؛ (وهى ثلاثه : المساحة ، الكيل ، الوزن) فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة ، أما «شبهها» فهو : كل لفظ عربى جرى العرف على - - استعماله فى واحد من الثلاثه. و «المد» : يقدر فى بعض الأقاليم بنحو ١٢ / ٧ من القدح ، وفى بعض آخر بنحو : رطل وثلث رطل. «حنطه» : قمح. غذا : غذاء. ثم قال إن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافه المميز للتمييز مباشرة. أما إذا أضيف المميز لغير التمييز فيجب نصب التمييز : والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل : «ملء الأرض ذهبا» وسيدكر بعد بيتين أنه يجوز جر التمييز بالحرف «من» بشرط ألا يكون التمييز للعدد ولا للنسبه. فيقول فى ص ٣٩٤ : واجر «بمن» إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى ؛ كطب نفسا تفد «ذى العدد» أى : صاحب العدد ، يريد التمييز الذى للعدد الصريح ؛ فإنه لا يجوز جره بالحرف «من» أما العدد غير الصريح ؛ مثل : «كم» فيجوز جر تمييزه - بالتفصيل الوارد فى بابه ، ج ٤ - نحو : كم من كتاب عندك ، كما أن التمييز الذى كان أصله فاعلا ، لا يجوز جره بمن ، ومثل له بمثال هو : طب نفسا تفد ، أى : تستفد. وإنما كان أصل التمييز هنا فاعلا - لأن أساس الكلام : لتطب نفسك ؛ ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزا. ومثله طب الورع نفسا ؛ أصله : طببت نفس الورع ؛ ثم حول الكلام على الوجه السالف. (وقد وفينا الكلام على أصل التمييز ، وستجىء

الإشارة للبيت السالف لمناسبه أخرى في ص (٣٩٤).

وإن كان تمييز المفرد خاصًا بالعدد الصريح ، والعدد ثلاثة ، أو عشرة ، أو ما بينهما ... ، وجب جرّ التمييز ؛ بإعرابه مضافا إليه ، والمضاف هو العدد (أى : المميّز) ، والغالب فى هذا التمييز المجرور أن يكون جمع تكسير للقله.

فإن كان العدد لفظا دالّا على المائة أو المئات ، أو الألف أو الألوف - وجب أن يكون التمييز مفردا مجرورا ، لأنه يعرب مضافا إليه ، والمضاف هو العدد (1).

وإن كان العدد غير ما سبق وجب نصب التمييز مباشره ، وأن يكون مفردا ، وفيما يلى أمثله لما سبق :

(قرأت فى العطله ثلاثه كتب ، كل كتاب مائه صفحه ، وعدد السطور ألف سطر).

(قضينا فى الرحله خمسه أيام ، قطعنا فيها مائه ميل مشيا ، وأنفق كل منا ألف قرش). (الأسبوع سبعة أيام بلياليها ، كل منها أربع وعشرون ساعه ،

ص: ٣٩٢

١- والإضافه على معنى : «ومن» طبقاً البيان الذى سلف فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه.

والساعة ستون دقيقه). (السته اثنا عشر شهراً ، الشهر ثلاثون يوماً - غالباً - السنه ثلاثمائه يوم وأربعه وستون يوماً ، فى الغالب) (١) - .

٢ - وعامل النصب أو الجر بالإضافة فى «التمييز المفرد» ، هو اللفظ المبهم ، أى : المميّز. أما عند الجرّ بالحرف : «من» فإن هذا الحرف يكون هو العامل.

٣ - ولا بد من تقدم العامل على التمييز فى جميع الأنواع الخاصه بتمييز الذات (المفرد) (٢).

٤ - وإذا تعدد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدد (٣). وإذا كان التمييز مخلوطاً من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف ، نحو : عندى رطل سمنا عسلا ، أو : سمنا وعسلا.

* * *

(ب) يختص تمييز «الجملة» أو : «النسبه» بالأحكام الآتية :

١ - يجب نصبه إن كان محوّلاً عن الفاعل أو المفعول الصناعيين (٤) ؛ نحو : ارتفع المخلص درجه ، وعلا الأمين منزله ، ومثل : رتبت الحجره أثاثاً - نظمت الكتب صفوفاً. والأصل : ارتفعت درجه المخلص - علت منزله الأمين - رتبت أثاث الحجره - نظمت صفوف الكتب.

ومن تمييز الجملة الواجب النصب ما يكون واقعا بعد أفعال التفضيل ، نحو : المتعلم أكثر إجاده. وإنما يجب نصبه بشرط أن يكون سببياً (٥) ؛ أى : فاعلاً فى المعنى ، كالمثال المذكور ، وإلا وجب جره بالإضافة. وعلامه التمييز الذى هو فاعل فى المعنى ألا يكون من جنس المفضّل الذى قبله ، وأن يستقيم المعنى بعد جعله فاعلاً مع جعل أفعال التفضيل فعلاً (٦) ؛ ففى المثال السابق نقول : المتعلم

ص : ٣٩٣

١- لتمييز العدد أحكام كثيره ، ، متشعبه ، وتفصيلات متعدده - ولا سيما تقدمه - ؛ مكانها : «باب العدد» فى الجز الرابع. (م ٩٤ ص ٣٩٤) وقد اقتصرنا هنا على ما يناسب موضوعنا.

٢- والذى بعد العاطف لا يسمى تمييزاً - وإنما يعرب معطوفاً ، برغم أنه يؤدى معنى التمييز. - كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٣٩٥ -

٣- انظر رقم (١) من هامش ص ٣٩٠. و «ب» من ص ٣٩٧.

٤- معناه الأصيل فى هامش ص ٣٩٧.

٥- لهذا إيضاح يجىء فى «ب» من الزيادة والتفصيل ص ٣٩٧ ، وبيان مفيد آخر فى باب أفعال التفضيل - ج ٣ م ١١٢ ص ٣٣٨ -

٦- لهذا إيضاح يجىء فى «ب» من الزيادة والتفصيل ص ٣٩٧ ، وبيان مفيد آخر فى باب أفعال التفضيل - ج ٣ م ١١٢ ص ٣٣٨ -

كثرت إجادته وفي مثل : أنت أحسن خلقا ، نقول : أنت حسن خلقك ... وهكذا. ومثال التمييز الذى ليس بفاعل فى المعنى : على أفضل جندي ، وميّه أفضل شاعره. وضابط هذا النوع أن يكون أفعال التفضيل بعضا من جنس التمييز ؛ فيصح أن يوضع مكان أفعال التفضيل كلمه : «بعض» مضافه ، والمضاف إليه جمع يقوم مقام التمييز ويحل فى مكانه ؛ فلا يفسد المعنى ، وفى المثال السابق نقول : على بعض الجنود ، وميّه بعض الشعراء. وإذا لم يصح أن يكون فاعلا فى المعنى وجب جره بالإضافة - كما قلنا - ، لوجوب إضافه أفعال التفضيل إلى ما هو بعضه (١) (متابعه للرأى الأشهر).

وإنما يجب الجر بالإضافة بشرط أن يكون أفعال التفضيل غير مضاف لشيء آخر غير التمييز. فإن كان مضافا وجب نصب التمييز ؛ نحو : على أفضل الناس إخوه - وميّه أفضل النساء أشعارا.

ومما تقدم نعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب نصبه فى حالتين وجره فى واحده. ومن تمييز الجملة الذى يجب نصبه ، ولا تصح إضافته (٢) : ما يقع بعد التعجب القياسى ، أو السماعى (٣) ؛ فالأول ، نحو : ما أحسن الغنى مشاركته فى الخير - أحسن بالغنى مشاركته فى الخير - والثانى نحو : لله در العالم مخترعا (٤) - حسبك به

ص : ٣٩٤

- ١- كما سيجىء فى بابهِ بالجزء الثالث م ١١٢ ص ٣٣٨. وفى هذه الصورة يقول ابن مالك : والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضّلا ؛ كأنت أعلى منزلا
- ٢- فيمتنع جره بالإضافة حتما ، دون جره بمن فى بعض الصور - كما سيجىء فى رقم ٤ من هذا الهامش.
- ٣- القياسى يكون بإحدى الصيغتين المخصصتين له ، وهما : ما أفعله ، وأفعل به. (وسيجىء الكلام المفصل عليهما فى مكانه من الجزء الثالث باب : «التعجب»). أما التعجب بغيرهما فمقصود على السماع ، ويقال له : التعجب العرضى. وفى هذه الصورة يقول ابن مالك : وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميّز ، كأكرم بأبى بكر أبا وذكر بعد هذا البيت بيتا سبق أن نقلناه وشرحناه بمناسبة أخرى فى ص ٣٩٢ ؛ هو : واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى ؛ كطب نفسا تفد
- ٤- يجوز فيه وفيما بعده جره بمن بملاحظه ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٠ وما سيجىء فى «ح» من الزيادة ص ٣٩٧ - والدر : اللين ، أى : أن اللين الذى ارتضعه هذا الرجل ونشأ عليه ، لبن غير معتاد ولا مألوف ، إنما هو لبن موضع العجب ، إذ أنشأ هذا الرجل الذى لا مثيل له ؛ فهو لبن خاص من عند منشىء العجائب. ومبدعها الأول وهو : الله. (راجع رقم ٢ من هامش ص ٢١ و ٣١ ح من ص ٣٩٧ من هذا الجزء ، ثم الجزء الأول ص ٤٥٨ م ٣٨. من الطبعة الثالثة).

رجلا - كفى به نافعا - يا جارتا ما أنت جاره (١) حسبك بالصادق رجلا ، وقول الشاعر :

وحسبك داء أن تبيت ببطنه (٢)

وحولك أكباد تحنّ إلى القدّ (٣)

٢ - لا يجوز تعدده بغير عطف ؛ نحو : نما الغلام جسما وعقلا (٤) ...

٣ - عامل النصب فى هذا التمييز هو ما فى الجملة من فعل ، أو : شبهه (٥).

٤ - لا- يجوز تقديم هذا التمييز على عامله إذا كان جامدا. كأفعل فى التعجب ؛ وكنعم وبئس (٦) - وأخواتهما - من أفعال المدح والذم ، نحو : ما أنفع الطبيب إنسانا ، ونعم المغيث رفيقا ، وبئس القاسى رجلا ، أو كان فعلا متصرفا يؤدى معنى الجامد ؛ نحو : كفى بالطبيب إنسانا ، فإن الفعل : «كفى» متصرف ولكنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فمعنى قولنا : كفى بالطبيب إنسانا : ما أكفاه إنسانا : أما فى غير هاتين الصورتين الممنوعتين فالأحسن عدم تقديم التمييز (٧). وأما توسط هذا التمييز بين العامل ومعموله فجائز بشرط أن يكون

ص : ٣٩٥

١- «يا جارتا» : أصلها : يا جارتى ، نادى منصوب ، لأنه مضاف لياء المتكلم ، المنقلبه ألفا. وهذا الأسلوب تتعدد فيه الصور الإعرابية بتعدد المعانى ، فقد تكون «ما» حرف نفى خرج عن معناه للتعجب ، والجملة بعدها اسميه ؛ (مبتدأ وخبر) خاليه من التمييز ، ويكون المعنى : لست جاره ، وإنما أنت شىء أكثر منها ؛ فأنت أم ، أو أخت ، أو إحدى القريبات الحميمات ، أى : بمنزله واحده من هؤلاء ؛ إعلانا للتعجب من عملها الذى لا يصدر من جاره ، وإنما يصدر من واحده ممن سبقن. وقد تكون «ما» استفهاميه ، خبرا مقدما ، و «الضمير» مبتدأ مؤخر ، و «جاره» : تمييز ، والجملة تفيده التعجب بسبب أداه الاستفهام الداله على الاستعظام ؛ فقد خرج عن معناه الحقيقى إلى التعجب. ويصح فى هذه الصورة أيضا أن تكون : «جاره» حال مؤوله ، بمعنى : ملاصقه ... ويصح أن تكون «ما» نافية ، والجملة بعدها منفيه ، أى : أنت لست أهلا أن تكونى جاره ... و...

٢- شدة امتلاء المعدة بالطعام.

٣- القطعه من الجلد الجاف غير المدبوغ.

٤- وما بعد العاطف يعرب معطوفا ولا يسمى فى الاصطلاح تمييزا ؛ مع أنه يؤدى معنى التمييز - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٩٣ -.

٥- وهذا عند غير ابن مالك ، وقد سجلنا رأيه فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٩.

٦- انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠١ م ١١٠ ج ٣ - باب «نعم وبئس» - ففیه أحكام خاصه بتمييزهما ، ومنها : أنه لا يصح تأخيره عن المخصوص بالمدح أو الذم.

٧- فى حكم تقديم التمييز وعدم تقديمه يقول ابن مالك : وعامل التمييز قدّم مطلقا والفعل ذو التصريف نورا سبقا - - يريد : أن عامل التمييز يجب تقديمه ؛ سواء أكان التمييز تمييز مفرد أم تمييز نسبه. ثم بين أن التمييز إن كان عامله فعلا متصرفا - وهذا

لا يكون إلا في تمييز الجملة - فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم بالتمييز عليه في حالات نادره. والأحسن عدم القياس هنا.

العامل فعلاً أو وصفا يشبهه ؛ نحو : صفا نفسا الورع ، وقول المتنبي :

فهنّ أسلن - دما - مقلتي

وعذّبن قلبي بطول الصدود

ص: ٣٩٦

(أ) تمييز النسبه قد يكون غير محوّل إلا بتأويل لا داعى له ، نحو : امتلاً الإناء ماء ؛ إذ لا يقال امتلاً الماء.

(ب) عرفنا (١) أن التمييز الواجب النصب بعد «أفعل التفضيل» هو السببى (٢) ، وأنه نوع من تمييز الجمله ؛ إذ أصله : «فاعل» ، وأصل «أفعل» هو : الفعل ، ومن الممكن إرجاعهما إلى أصلهما ؛ فتعود الجمله الفعلية للظهور ، وترجع لأصلها الذى تركته ، وتحولت عنه إلى أسلوب آخر ...

لكن كيف يتحقق هذا؟ فى مثل : أنت أكثر مالا- ، وأعلى منزلا- ، - ونظائرها - لا يمكن تحويل أفعل إلى فعل يؤدى المعنى الأصلى الأساسى لصيغه التفضيل (وهو الكثره ، والعلو - مثلاً). مزيدا عليه الدلاله على التفضيل.

يرى بعض النحاه فى هذا النوع التفضيلى أنه محول عن مبتدأ مضاف ، والأصل ، مالك أكثر ؛ ومنزلك أعلى ... فصار المبتدأ تمييزاً ، وصار الضمير المتصل المضاف إليه مبتدأ مرفوعاً منفصلاً. وفى هذه الحاله وأمثالها يجىء التمييز محولاً عن المبتدأ ، ويرى آخرون ؛ أن المراد معروف من السياق ، وهو : أنه كثر كثره زائده ، وملاً- علواً زائداً ، فلا- يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل ، أو : أن فوات معنى التفضيل غير ضار ؛ إذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع مكان أفعل التفضيل فى هذا الباب ، قياساً على عدم بقائه فى بعض أبواب أخرى.

وكلا- الرأين حسن. ولعل الرأى الثانى - بوجهته - أحسن ؛ لأن فيه تخفيفاً من غير ضرر ، وتقليلاً للأقسام بحصرها فى الفاعل والمفعول به.

(ح) من الأساليب المسموعه فى التمييز : لله در خالد فارسا (٣). فكلمه :

ص: ٣٩٧

١- فى ص ٣٩٣.

٢- هو المتصف فى المعنى بالشىء الجارى فى اللفظ على غير ذلك المتصف به ؛ فإن المنزل - فى مثل : أنت أعلى منزلاً - هو المتصف فى المعنى بالعلو ، مع أن العلو جار فى اللفظ على المخاطب.

٣- سبق شرحها وبيان حكمها فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٠ ولها شرح مع غيرها فى رقم ٤ من هامش ص ٣٩٤. وكذا فى رقم ٢ من هامش ص ١٨ - وكذا فى ص ٤٥٨ ج ١ م ٣٨ من الطبعة الثالثه.

«فارسا» وأشباهاها (مما يحل محلها في هذا التركيب ويكون مشتقًا) يصح إعرابها حالا ؛ لاشتقاقها ، ولأن المعنى يتحمل الحاليه ، ويصح إعرابها تمييزًا للنسبه ؛ والمعنى على هذا التمييز أوضح ، وبه أكمل. وإنما يكون التمييز في مثل : «لله در خالد فارسا» من تمييز النسبه إذا كان المتعجب منه (وهو المميز) ، اسما ظاهرا مذكورا في الكلام كهذا المثال ، أو كان ضميرا مرجعه معلوم ؛ نحو : سجل التاريخ أبداع صور البطوله لخالد بن الوليد ؛ لله درّه بطلا. أو : يا له رجلا ، أو : حسبك به فارسا ... فالضمير هنا معروف المرجع : فإن جهل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المفرد (١) ، لأن الضمير مبهم ، فافتقاره إلى التمييز ليكون مرجعا يبين ذات صاحبه ؛ ويوضح حقيقته - أشد من افتقاره إلى بيان نسبه التعجب إليه (أى : إلى صاحب الضمير). أما الضمير المعلوم فبالعكس كما ذكرنا (٢). ومثل هذا يقال في الضمير المتصل بالصيغتين القياسيتين في التعجب ، وهما «ما أفعله وأفعل به».

أما تمييز الضمير المستتر في : «نعم» و «بئس» في مثل : الفارس نعم رجلا- الجبان بئس جنديًا - فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد ، برغم أن مرجعه مذکور دائما : وهو : التمييز. ومثله : ربّه رجلا- ، أما تمييز : «كم» في مثل : كم رجلا- شاركتهم ؛ فإنه مفرد من نوع تمييز العدد ، لأن «كم» كناية عنه.

(د) تجب مطابقه تمييز الجملة للاسم السابق في مواضع ، ويجب ترك المطابقه في أخرى. وقد تترجح المطابقه أو عدمها في ثالثه. وفيما يلي البيان :

فتجب المطابقه

١ - إن كان كل من التمييز والاسم السابق عليه في الجملة لشيء واحد ، أى : أن مدلول كل منهما هو مدلول الآخر ؛ نحو : كرم علىّ رجلا ، (فالرجل هو :

ص : ٣٩٨

- ١- كأن ينظر شخص قائدين. أحدهما راكب ، والآخر راجل ، ثم يقول عن غير إعلان ولا تصريح باسم أحدهما : لله دره فارسا. أو : يقرأ نصين ؛ أحدهما نثر ، والآخر شعر ، وهما لأديب واحد ، ثم يقتصر على أن يقول : لله دره شاعرا.
- ٢- هذا النوع هو الذى أشرنا إليه فى رقم ٥ من هامش ص ٣٨٩.

علّي ، وعلّي هو : الرجل). وكرم العليان رجلين ، وكرم العليون رجلا..، وكرمت عبه فتاه ، وكرمت العبلتان فتاتين ، وكرمت العبلات فتيات ... و...

٢ - إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق ، ولكن هذا الاسم السابق جمع ، والتمييز مصدر فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التي يدل عليها الاسم السابق ، وتنطبق عليها تلك الأنواع ، وتنصبّ عليها ، نحو : خسر الأشقياء أعمالا ، فقد جمع التمييز «أعمالا» بقصد معين : هو بيان أن هذه الأعمال مختلفه الأنواع ، وأن كل نوع منها يصيب شقيئا ، وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع : (الأشقياء).

٣ - إن كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق جمع ، والتمييز جمع متعدد ، غير مصدر ، فيجمع لإزاله لبس محتمل ؛ نحو : كرم الأولاد آباء ، فقد جمع التمييز : «آباء» ليدل جمعه على أن لكل ولد أبا ، وليسوا إخوه. ولو لم نجمعه وقلنا : كرم الأولاد أبا ، لقوى احتمال أنهم إخوه من أب واحد.

ويجب ترك المطابقه

١ - إن كان معنى التمييز واحدا ليس له أفراد متعدده ومعنى الاسم السابق متعددا ؛ نحو : كرم الأولاد أبا (إذا كانوا إخوه لأب).

٢ - أو كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق مفرد ، والتمييز جمع متعدد غير مصدر ، وقصد بجمعه إزاله لبس محتمل ؛ نحو : نظف المتعلم أثوابا ، وكرم الشريف آباء ، فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع في الوهم أن المقصود ثوب واحد ، وأب واحد. وإزاله هذا الاحتمال جمع التمييز.

٣ - أو كان التمييز مصدرا لا يقصد أن تختلف أنواعه ، نحو : أحسن الجنود عملا.

وتترجح المطابقه في مثل ؛ حسنت الفتاه عينا ؛ لأن احتمال اللبس يكاد يكون معدوما ؛ إذ لا يكاد يخطر على البال أن الحسن مقصور على عين ، واحده. ويترجح تركها في : حسن الفتيان ، أو الفتية وجها ، للسبب السالف.

(ه) يتفق الحال والتمييز في أمور ، ويفترقان في أخرى. وأهم ما يتفقان فيه خمسة أمور :

كلاهما : اسم ، نكره ، منصوب ، فضله ، رافع للإبهام.

وأهم ما يختلفان فيه سبعة

- ١ - التمييز لا يكون إلا مفردا (١)، أما الحال فقد تكون جملة ، أو شبه جملة.
- ٢ - التمييز لا يكون إلا فضله ، أما الحال فقد يتوقف عليها المعنى الأساسي - كما سبق في بابها (٢) -.
- ٣ - التمييز مبين للذوات أو للنسبه ، والحال لا تكون إلا مبينه للهيئات.
- ٤ - تمييز الجملة لا- يتعدد إلا بالعطف ؛ نحو : ارتفع النبيل خلقا ، وعلما ، وجاها. والأحسن في التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف.
- إلا إن كان المراد من التمييز المتعدد المفرد معنى واحدا ، مثل عندي رطل عسلا سمنا ؛ فيجوز التعدد مع العطف ، وبدونه (٣) -
أما الحال فتتعدد بعطف وبغير عطف ؛ نحو أقبل المنتصر ، فرحا ، مسرعا ، مصافحا رفاقه ، أو فرحا ومسرعا ، ومصافحا ... - وعند وجود العاطف لا تسمى في الاصطلاح «حالا» وإنما تعرب معطوفا ، برغم أنها تؤدي معنى الحال (٤) ، وكذلك التمييز -.
- ٥ - لا- يصح تقديم تمييز المفرد على عامله. والأحسن عدم تقديم تمييز الجملة على عامله ، إذا كان فعلا مشتقا ، أو وصفا يشبهه. أما الحال فيجوز.
- ٦ - التمييز في الغالب يكون جامدا ، أما الحال فتكون مشتقه وجامده.
- ٧ - التمييز لا يكون مؤكدا لعامله - في الصحيح (٥) - والحال قد تكون مؤكده.

ص: ٤٠٠

-
- ١- ليس جملة ، ولا شبهها.
 - ٢- في ص ٣٣٩ ، وفي رقم ٣ من ص ٣٨٠.
 - ٣- سبق في ص ٣٣٩.
 - ٤- راجع ما يختص بهذا في ص ٣٦٠ من باب الحال. حيث التفصيل.
 - ٥- يلاحظ الفرق الكبير بين هذا الحكم والذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٨٨.

الكلام عليها الأمور الآتية : (وأكثرها دقيق هامّ)

(عددها ، وبيانها) - (عملها) - (تقسيمها من ناحيه هذا العمل ، والأصالة فيه ، أو عدمها ؛ وما يترتب على ذلك من التعلق بالعامل ، وآثار التعلق ...) - (معاني كل حرف ، ووجوه استعماله) - (حذف حرف الجر وحده مع إبقاء عمله ، وحذفه مع مجروره) - (نيابه حرف جر عن آخر).

(١) فأما عددها وبيانها فالمشهور منها عشرون (٢) ؛ هي : من - إلى - حتى - خلا - عدا - حاشا - في - عن - على - مذ - منذ - ربّ - اللام - كى - الواو - التاء - الكاف - الباء - لعل - متى - .

(ب) وأما عملها فهو جرّ آخر الاسم (٣) الذى يليها مباشرة فى

ص: ٤٠١

١- يسميها بعض القدماء : «حروف الإضافة». (لما يأتى فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦) وقد يطلقون عليها أحيانا. «الظرف» لأن «الظرف» يشمل «شبه الجملة» بنوعيه المعروفين وهما : الظرف والجار مع مجروره. (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٣٠ حيث بيان المراجع) وقد يطلق على كل واحد منهما : «شبه الوصف» للسبب المبين فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٧.

٢- لم ندخل فى عدادها الحرف : «لولا» الداخلى على ضمير غير مرفوع (عند من يقول بأنه حرف جر شبيهه بالزائد - كما سيجىء فى ص ٤١٧ - ، فما بعده مجرور لفظا مرفوع محلا ، على أنه مبتدأ) لأن فى هذا تعقيدا.

٣- ليست حروف الجر وحدها هى السبب أو العامل فى جر الاسم ؛ فأسباب جره أو عوامله الأصيلة ثلاثه. «أولها» : حروف الجر ؛ فكل حرف منها لا بد له من اسم يجره على الوجه المبين فى هذا الباب. «ثانيها» : أن يكون الاسم مضافا إليه. «ثالثها» : أن يكون تابعا لمتبوع مجرور ؛ فالنعت. والعطف ، والتوكيد ، والبدل - مجروره حتما إذا كان المتبوع مجرورا. بقى سببان آخران للجر ؛ «أحدهما» : الجر على «التوهم» ، ومن صواب الرأى إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا فى ص ٣٢٣ وفى ج ١ ص ٤٤١ م ٤٩ بعد أن أوضحناه وتناولناه بالبيان فى الموضوعين وفى ج ٣ م ٩٣ ص ٨). والآخر الجر على : «المجاوره» والواجب التشدد فى إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقا (كما أشرنا فى الموضوع السابق) ، أما الداعى لاتخاذ سببا للجر عند القائلين به فورود أمثله قليله - وبعضها خطأ ، أو - - مشكوك فى صحه نقله عن العرب - قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؛ منها : هذا جحر ضب خرب ؛ بجر كلمه : «خرب» مع أنها صفة لكلمه : «جحر» ولا تصلح صفة لكلمه : «ضب» ؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب. ومنها قول الشاعر : «يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم ...» ؛ بجر كلمه : «كل» مع أنها توكيد لكلمه : «ذوى» المنصوبه ؛ إذ لو كانت توكيدا لكلمه : «الزوجات» لقال : كلهن. - وقد تأول النحاه المثل الأول بأن أصله : هذا جحر ضبّ خرب الجحر منه ، أو خرب جحره ، ثم حذف ما حذف ؛ وبقي ما بقى. واشتد الجدل فى نوع المحذوف

وصحته وعدم صحته ، على الوجه المبين فى المطولات (ومنها الهمع ج ٢ ص ٥٥). وقالوا فى المثال الثانى ؛ إنه خطأ أو ضروره. واتفق كثير من الأئمه على أن الجر بالمجاوره ضعيف ، أو ضعيف جدا. وعلى هذا لا يصح القياس عليه وإنما يقتصر على الوارد فيه ، المسموع عن العرب ، - كما جاء فى خزانه الأءب للبعءاءى ج ٢ ص ٣٢٤ - بل جاء فى كتاب : «مجمع البيان ، لعلوم القرآن» (ج ٣ ص ٣٣٥) ما نصه : (إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاوره جائزا فى كلام العرب) اه. (وقد أعدنا ما سبق - لأهميته - فى أول الجزء الثالث ص ٨).

الاختيار (١) جزًا محتوما (٢)؛ ظاهرا، أو مقدرًا، أو محلّيًا (٣). فالظاهر كالذى فى قول الشاعر :

إنى نظرت إلى الشعوب فلم أجد

كالجهل داء للشعوب ، مبيدا

ص: ٤٠٢

١- مباشرة : أى : بغير أن يفصل بينهما فاصل فى الاختيار ، لكن يجوز الفصل - أحيانا - ب «كان» الزائده التى سبق الكلام عليها فى باب «كان» ج ١ م ٤٤. أما فى حاله الضروره الشعرية فقد يجوز - مع القبح - الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره ، أو بالمفعول به ، كقول الشاعر : إن عمرا لا خير فى - اليوم - عمرو إن عمرا مكثّر الأحزان وقول الآخر : وإنى لأطوى الكشح من دون ما انطوى وأقطع بالخرق الهبوع المراجم والأصل : وأقطع بالهبوع المراجم الخرق ، (الهبوع : الجمل الذى يمشى مشيه حمار الوحش. والمراجم : الذى يرجم الأرض بأخفافه. - ويروى : المزاحم بالزاي - والخرق : المكان الواسع الذى تصفر فيه الريح).

٢- ولا يجوز إلغاء عمله الجر.

٣- الجر المحلى فرع من الإعراب المحلى المختص بالكلمات المبنية ؛ كالضمائر ، وكأكثر أسماء الإشاره والموصول ... فىكون لفظ الكلمه مبنيا ؛ لكنه فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب ما يقتضيه العامل. ويختص كذلك بالجمل المحكيه ، وغيرها من الجمل الأخرى التى لها موقع إعرابى ؛ - - كجمله النعت ، أو الحال ... كما يكون فى المصادر المنسبكه ، وفى آخر الكلمه المجروره بحرف جر زائد ، أو شبيه بالزائد - كما سيأتى فى هذا الباب - وما سبق مبنى على رأى القائل : إن الإعراب المحلى نوع يختلف عن الإعراب التقديرى (وقد عرض لهما الصبان فى الجزء الثانى من حاشيته ، أول باب الفاعل ، عند الكلام على حكمه : «الرفع» وأوضحنا هذا مفصلا فى المكان المناسب من الجزء الأول ؛ باب المعرب والمبنى ... ص ٥٤ م ٦ وص ١٣٢

م ١٧ و ٢٢٠ م ٢٣).

والمقدّر كالذى فى قولهم : ما من فتى يستجيب لدواعى الغضب إلا كانت استجابته بلاء وخسرانا.

والمحلى كالذى فى قولهم : لا أتألم ممن يسعى بالوقوعه بين الناس قدر تألمى من الذين يعرفونه ، وهم - إلى ذلك - يستجيبون لما يقول ...

(ح) وتنقسم هذه الحروف من ناحيه الاسم الذى تجرّه إلى قسمين ، قسم لا يجر إلا الأسماء الظاهره ، وهو : عشره .

مد - منذ - حتى - الكاف - الواو - ربّ (١) - التاء - كى - لعلّ - متى .

وقسم يجر الأسماء الظاهره والمضمرة ؛ وهو : العشره الأخرى (٢) . وسيأتى الكلام (٣) على معنى كل حرف من القسمين ، وعمله .

وتنقسم من ناحيه الأصاله وعدمها إلى ثلاثه أقسام ، حروف أصليه - وما قد

ص : ٤٠٣

١- ومن القليل الذى لا يقاس عليه جره الضمير - وسيجىء البيان فى ص ٤٨٣ .

٢- فى بيان حروف الجر ، والمختص منها بالظاهر دون غيره ، يقول ابن مالك : هاك حروف الجرّ ، وهى : من ، إلى حتى ، خلا ، حاشا ، عدا ، فى ، عن ، على مذ ، منذ ، ربّ ، اللّام ، كى ، واو ، وتا والكاف ، والبا ، ولعلّ ، ومتى بالظاهر اخصص منذ ، منذ ، وحتىّ والكاف ، والواو ، وربّ ، والتّيا وقد اقتصر على سبعة أحرف تجر الظاهر ، وترك ثلاثه ؛ هى : كى ، لعلّ ، متى . ويقول أيضا : واخصص بـمذ ، ومنذ وقتا ، وربّ منكرًا . والتّاء لله ، ورب وما رووا من نحو : ربّه فتى نزر ، كذا كهها ، ونحوه أتى أى : أن الكاف قد تجر المضمّر شذوذاً .

٣- فى ص ٤٢٢ .

يشبهها (١) ويلحق بها أحيانا - وحروف زائده (٢) ، وحروف شبيهه بالزائده.

القسم الأول : الحرف الأصلي - وشبهه (٣) ، وهو الذى يؤدى معنى فرعياً جديداً فى الجملة ، ويوصّل بين العامل والاسم المجرور (٤) ؛ فله مهمتان يؤديهما معا. وفيما يلي إيضاحهما :

(١) فأما من ناحيه إفادته معنى فرعياً جديداً لا يوجد إلا بوجوده فيتجلى فى مثل : «حضر المسافر» ؛ فإن هذه الجملة تبعث فى النفس عده أسئلة ، قد يكون منها : أحضر المسافر من القرية أم من المدينه؟ أحضر من بلد أجنبى ، أم غير أجنبى؟ أحضر فى سياره ، أم فى طياره ، أم فى باخره ، أم فى قطار؟ أحضر إلى بيته ، أم إلى مقر عمله؟ ... و... وفى الجملة نقص معنى فرعياً فإذا قلنا : «حضر المسافر من القرية» وأتينا بحرف الجر الأصلي «من» ، وبعده مجروره - فإن بعض النقص يزول ، ويحل محله معنى فرعياً جديداً ، بسبب وجود «من» ، فإنها بينت أن ابتداء المعنى هو : «القرية». ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجود «من» ؛ فهى لبيان : «الابتداء» ، وقد ظهر هذا المعنى الفرعى الجديد على المجرور بها.

وإذا قلنا : حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله ، فإنّ نقصاً آخر معنوياً يزول ، ويحل محله معنى فرعياً جديداً ، هو : «الانتهاء» ؛ بسبب وجود «إلى» ، فقد دلت على أن نهايه السفر هى مقر العمل ، ولو لا وجود : «إلى» ما فهم هذا المعنى الفرعى الجديد ، فهى لبيان الانتهاء ، وقد ظهر على المجرور بها (٥).

ولو قلنا : حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله فى سياره - لزال نقص معنى فرعياً جديداً ؛ هو : «الظرفيه» بسبب وجود حرف الجر الأصلي «فى» الذى يدل على أن المسافر كان خلال حضوره - فى سياره تحويه

ص : ٤٠٤

١- انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية.

٢- فى الجزء الأول (م ٥ ص ٦٢ و ٦٥) بيان مفيد عن المراد من اللفظ الزائد ، سواء أكان حرفاً أم غير حرف.

٣- انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية.

٤- إلا الحرف : «على» إذا كان معناه الإضراب ؛ فإنه لا يتعلق بعامل ؛ كما سيجىء فى ص ٣٩١.

٥- طبقاً للبيان الخاص بمعنى الحرف ، والغرض منه. (وقد تقدم فى ج ١ م ٥ ص ٦٢).

كما يحوى الظرف المظروف ، أى : كما يحوى الوعاء الشئ الذى يوضع فيه وهكذا بقيه حروف الجر الأصلية كلها - وكذا الشبيهه بالأصليه (١) - ؛ فإن كلاً منها لا بد أن يحمل معه للجمله معنى فرعياً جديداً من المعانى (٢) التى يختص بتأديتها ، ولا يتكشف هذا المعنى الجديد إلا بعد وضع الحرف مع مجروره فى الجمله. وعندئذ يتكشف ويتحقق مدلوله على الاسم المجرور به - كما سبق (٣) -.

أما وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعهما فى جمله ، فلا يفيد شيئاً.

هذا من ناحيه إفادته معنى فرعياً جديداً لم يكن له وجود قبل مجيئه.

(ب) وأما من ناحيه وصله بين عامله والاسم المجرور - وهو ما يسمى : «التعلق بالعامل» - فالنحاه يقولون : إن الداعى القوى لاستخدام حرف الجر الأصلى مع مجروره ، هو الاستفاده بما يجلبه من معنى جديد - وهذا المعنى الجديد ليس مستقلاً بنفسه ، وإنما هو تكمله فرعيه لمعنى فعل أو شبهه. ويوضحون هذا بما يشبه الكلام السابق. ففى مثل : حضر المسافر من القرية - نجد الجار مع مجروره قد أكتملا- بعض النقص البادى فى معنى الفعل : «حضر» ؛ فلولاهما لتواردت علينا الأسئلة السالفه ، لكن بمجيئهما انحسم الأمر. فلهذا يقال : الجار والمجرور متعلق بالفعل : «حضر» ، أى : مستمسك ومرتبط به ارتباطاً معنوياً كما يرتبط الجزء بكله ، أو الفرع بأصله ؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا

ص: ٤٠٥

١- حرف الجر الشبيه بالأصل هو : «لام الجر الزائده» زياده غير محضه ؛ لأنها تجيء لتقويه عاملها الضعيف ، ومن الممكن الاستغناء عنها : فإذا لوحظ أنها تفيد عاملها «التقويه» كان هذا معنى جديداً جلبته معها ، وأفادته عاملها ؛ فيجب تعلقها مع مجرورها به. وإن لوحظ أنه يجوز حذفها فلا تتأثر الجمله بحذفها كانت زائده زياده غير محضه ، لأن الحرف الزائد زياده محضه لا يفيد شيئاً إلا توكيد معنى الجمله كلها ، لا بعضها - وسيجىء البيان عند الكلام على لام الجر الزائده المحضه التى للتقويه ص ٤٣٩ -.

٢- لكل حرف من حروف الجر الأصلية أو الشبيهه بالأصليه ، عده معان ، ولكل معنى مقام يناسبه ، وسياق يقتضيه. (وسيجىء فى ص ٤٢٢ تفصيل هذا).

٣- وقد أسهنا القول فى إيضاح معنى الحرف مطلقاً ، وأن معناه لا يعرف من لفظه فقط ؛ وإنما يعرف بعد وضعه فى جمله. وأن هذا المعنى يظهر على ما بعده ... وكل هذا فى ج ١ ص ٦٢ م ٥.

الفعل ، بشرط أن يوصله به حرف الجر الأصلي - ، أو ما ألحق به - . والنحاه يسمون هذا الفعل (١) «عاملا». ويقولون أيضا :

إن حرف الجر الأصلي (٢) - وما ألحق به - بمثابة قنطره توصل المعنى بين العامل والاسم المجرور ، أو بمثابة رابطه تربط بينهما ؛ ولا- يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونه حرف الجر الأصلي - وما ألحق به - ؛ فهو وسيط ، أو وسيله للاتصال بينهما (٣) . ومن أجل هذا كان حرف الجر الأصلي - وملحقه - مؤديا معنى فرعيا وهو فى الوقت نفسه أداءه من أدوات تعديه الفعل اللازم لمفعول به معنى (أى : حكما). مثال آخر : قعد الرجل ... ، أقعد فى البيت ، أم فى السفينه ، أم فى الحقل ...؟ فمعنى الفعل : «قعد» فى حاجه إلى تكمله فرعيه تدعو للإتيان بالجار الأصلي مع مجروره ؛ فإذا قلنا : قعد الرجل فى السفينه ... انكشف المعنى الكامل للفعل : «قعد» بسبب اتصاله بالسفينه ، وكان هذا الاتصال بمساعدته حرف الجر الأصلي ، إذ ليس من الممكن أن نقول : قعد الرجل السفينه ؛ بإيقاع المعنى على السفينه مباشرة بغير حرف الجر ؛ لأن الاستعمال العربى الصحيح يأبى ذلك ؛ برغم شدة احتياج العامل - وهو هنا الفعل : «قعد» - إلى كلمه : «السفينه» ليوقع عليها أثره المعنوى. لكنه عاجز عن أن يوصله إليها بنفسه ؛ فجاء حرف الجر الأصلي وسيطا للجمع بينهما ، ومعينا على تذليل تلك الصعوبه ، ووصل بين معنى الفعل والاسم المجرور بعده. فهو - بحق - أداء اتصال بينهما ؛ ولذا يعدّ وسيله من وسائل تعديه الفعل اللازم إلى مفعول به تقديرا ، زياده على ما يجلبه معه من معنى فرعى

ص: ٤٠٦

١- وكذا ما يشبهه.

٢- إلا الحرف : «على» الذى للإضراب (كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٤٠٧ - و ١ من هامش ص ٤١٢ وص ٤٧٢).

٣- ولهذا يسميها بعض النحاه : «حروف الإضافة» ، - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤٠١ - لأنها إذا كانت أصلية (كما جاء فى بعض المطولات ومنها : المفصل ج ٢ ص ١١٧) تضيف إلى الأسماء المجروره بها معانى الأفعال وشبهها من كل ما يقع عليه التعلق به ، ولو لم يوجد الحرف الأصلي ما تحققت الفائده الفرعيه التكميلية ، ولا صح الأسلوب بعد حذفه وحده وإبقاء مجروره السابق - فى غير المواضع التى يصح فيها حذفه ، ويظل ملحوظا بالرغم من حذفه ، ومعتبرا كالمذكور - ، بخلاف غير الأصلي ؛ فإن حذفه وحده لا يفسد الأسلوب ، وفائدته إما جديده مستقلة لا يقصد منها أن تتمم نقصا فى غيرها ، وهذا هو الشبيه بالزائد ، وإما مؤكده لمعناه وهذا هو الزائد - كما سيجىء فى ص ٤١٧ - لهذا كان ما يسمونه : «التعلق» بالعامل مقصورا على حرف الجر الأصلي مع مجروره - وكذا ما ألحق به - .

مثال ثالث : نام الوليد. فمعنى الفعل : «نام» معروف ، ولكنه معنى يشوبه بعض النقص الفرعيّ ؛ إذ لا يدل - مثلا - على المكان الذى وقع فيه النوم.

فالعامل ؛ (وهو هنا الفعل : نام) بحاجه إلى إتمام المعنى بذكر المكان الذى وقع فيه أثره. فهل نقول : نام الوليد السرير؟ لا نستطيع ذلك ؛ لأن الأساليب السليمه تأباه ، فالفعل عاجز عن إيصال معناه المباشر إلى تلك الكلمه ، فنلجأ إلى الوسيط المساعد ؛ وهو حرف الجر الأصيل ، - وشبهه - ليوضّـل بين الاثنين ؛ ويعدّـى الفعل اللازم إلى مفعول به معنى ، (حكما) ؛ فنقول : نام الوليد فى السرير. ومثل هذا يقال فى الفعلين : «دعا» ، و «ذم» من قول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمّه (١)

ذموه بالحق وبالباطل ...

وهكذا ...

من كل ما سبق نفهم أن حرف الجر الأصلى (٢) مع مجروره إنما يقومان بمهمه مشتركه ومزدوجه ، كانت السبب القويّ فى مجيئهما ؛ وهى : إتمام معنى عاملهما ، واستكمال بعض نقصه (٣) بما يجلبانه معهما من معنى فرعيّ جديد ؛ وأحدهما - وهو حرف الجر الأصلى (٤) - يقوم بمنزله الوسيط الذى يصل بين معنى العامل والاسم المجرور ، ويجعل عامله اللازم متعديا حكما وتقديرا ويعبر النحاه عن كل هذا تعبيرا اصطلاحيا ؛ هو : «أن الجار الأصلى - وشبهه - مع مجروره متعلّقان بالعامل» (٥). فالمراد من تعلقهما به هو : اتصالهما وارتباطهما به ؛ لتكمله معناه الفرعيّ على الوجه الذى سلف.

كما نفهم أيضا ما يقولونه من : أن الاسم المجرور بالحرف الأصلى - وشبهه - هو بمنزله «المفعول به» لذلك العامل ؛ لوقوع معنى العامل عليه ؛ كما يقع على «المفعول به» ؛ فكلا الاسمين يقع عليه معنى عامله ، وكلاهما يتمم معنى العامل ، والمتعلّق به. إلا أن المفعول به منصوب ، ويصل إليه معنى ذلك العامل مباشرة ، أما الاسم الآخر فمجرور بحرف الجر الأصلى ، ولا يصل إليه معنى عامله «وهو المتعلّق به» إلا بوسيط ، ولا يصح تسميته مفعولا به حقيقيا ، بالرغم من أنه

ص: ٤٠٧

١- بأن يفعل ما يستدعى أن يذموه بسبه.

٢- وكذا ما ألحق به

٣- وكذا ما ألحق به

٤- لتجليه هذه المسأله أيضا والسبب فى وجوب التعلق تراجع ص ٢٣٦.

٥- إلا- الحرف : «على» إذا كان معناه الإضراب - كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠٦ و ١ من هامش ص ٤١٢ ويجيء

البيان فى ص ٤٧٢.

بمنزلة (١) ، كما لا يصح إعرابه فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا مبتدأ ، ولا بدلا (٢) ولا غير ذلك ... ، وإنما يقتصر في إعرابه على أنه «اسم مجرور بالحرف» ، وكفى (٣) ...

أنواع العامل

(أى : المتعلق به) ومواضع ذكره وحذفه :

ليس من اللازم أن يكون العامل (أى : المتعلق به) فعلا ؛ فقد يكون شيئا آخر يشبهه ؛ كاسم الفعل فى مثل : نزال فى الباخرة ، بمعنى : انزل فى الباخرة ، وحيثل على داعى المروءه ، بمعنى : أقبل على داعى المروءه ، وكالمصدر الصريح (٤) فى قولهم : السكوت عن السفية جواب ، والإعراض عنه عقاب ..

ومثل : الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر دعامة من أقوى الدعائم لإصلاح المجتمع ، وكالمشتق الذى يعمل عمل الفعل ؛ نحو : أنا محبّ لعملى ، فرح به ، مرتاح لرفاقى فيه . وقول الشاعر :

يموت المداوى للنفوس ولا يرى

لما فيه من داء النفوس مداويا

وكذلك المشتق الذى لا يعمل (٥) ؛ كاسم الزمان ، واسم المكان ... نحو : انقضى مسعاك لتأييد الحق ، وعرفنا مدخلك إلى أعوانه .

وقد يكون العامل لفظا غير مشتق ، ولكنه فى حكم المؤول به (أى :

ص : ٤٠٨

١- إذا كان بمنزلة المفعول به حكما ومعنى ، فهل يجوز فى توابعه النصب؟ الإجابة الصحيحة : لا . (راجع «ب» من ص ١٢٢ ثم رقم ٣ من هامش ص ١٤٥ ثم ص ١٥٣).

٢- يستثنى من هذا الحكم صورته خاصه يصح فيها عند فريق من النحاه إعراب الاسم المجرور بالحرف «بدلا» ؛ طبقا للبيان التفصيلى فى باب «البدل» - ج ٣ ص ٥٣٨ م ١٢٣ .

٣- «ملاحظه» : ما المراد الدقيق مما نقرؤه فى بعض المراجع اللغويه ، وغيرها ، أن فعلا معيننا لازما ، ثم يردفونه تصريرا أو تمثيلا ؛ بأنه يتعدى بحرف جر معين؟ الجواب فى ص ١٥٣ .

٤- وهو يشمل المصدر الدال على المره ، أو الهيئه ، كما يشمل المصدر الميمى ، والصناعى .

٥- هذا هو الراجح ؛ لأن المشتق غير العامل لا يخلو من رائحه الفعل . راجع حاشيتى : الخضرى والصبان ، أول باب : «إعمال اسم الفاعل» عند قول ابن مالك : إن كان عن مضيئه بمعزل حيث علق الجار والمجرور : «عن مضيئه» بكلمه : «معزل» التى هى اسم مكان . (وستجىء الإشارة لهذا فى ج ٣ ص ٢٠٤).

يؤدي معنى المشتق) ؛ مثل : أنت عمر في قضائك ، فالجار مع مجروره متعلقان بكلمه : «عمر» الجامده ؛ لأنها مؤوله بالمشتق ؛ فهي هنا بمعنى : عادل. ومثل قولهم : قراءه كلام السفهاء علقم على ألسنتنا. فالجار والمجرور متعلقان «بعلقم» الجامده ؛ لأنها هنا بمعنى : صعب ، أو شاق ، أو مؤلم ، أو مرّ ...

والمشهور : أن حرف الجر الأصلي ومجروره لا- يتعلقان بأحرف المعاني ، ولكن هذا المشهور مخالف لما نقلناه عن بعض المحققين (١).

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل (٢) ؛ لأنه إما محذوف جوازا لوضوحه ؛ بسبب اشتهاهه في الاستعمال قبل الحذف وأمن اللبس بعد الحذف ، أو بسبب وجود دليل يدل عليه ؛ فمثال الأول : «بأبي» في قول المتنبي :

بأبي من وددته فافترقنا

وقضى الله بعد ذاك اجتماعا

وقول الآخر :

بنفسي تلك الأرض ؛ ما أطيب الرّبا

وما أحسن المصطاف (٣)

والمتربعا (٤)

يريد : أفدى بأبي ، - أفدى بنفسى. ومثال الثاني : أزورك في مساء الخميس أما أخوك ففي مساء الجمعة ، أى : فأزوره في مساء الجمعة.

وإما محذوف وجوبا إذا كان دالا على مجرد الكون العام ، أى : الوجود المطلق ؛ وذلك في مسائل ؛ أشهرها سبعة :

أن يقع صفه ، نحو ؛ هذه رساله في يد صديق عزيز. أو : حالا ؛ نحو : قرأت الرساله من صديق عزيز. أو : صلّه ، نحو : استمتعت بالأزهار التي في الحديقّه ؛ أو : خبرا لمبتدأ أو لناسخ ، كقول الشاعر :

جسمى معى ، غير أن الروح عندكمو

فالجسم في غربه ، والروح في وطن

فليعجب الناس منى ؛ أنّ لى بدنا

لا روح فيه ، ولى روح بلا بدن

- ١- راجع إيضاح هذا وتفصيله الكامل في باب: «الظرف» - رقم ٢ من هامش ص ٢٣٢ م ٧٨ -.
- ٢- قد يكون تعلق شبه الجملة بالإسناد (أى: بالنسبة الواقعة بين ركنى الجملة، وهذا إذا لم نتوصل إلى فعل أو شبهه مما يصح التعلق به؛ كقول ابن مالك في باب الاستثناء خاصًّا بالأداتين «خلا وعدا»: «وحيث جرافهما حرفان...» فالظرف «حيث» متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله: «فهما حرفان» أى: تثبت حرفيتهما حيث جرا. (وقد سبق تفصيل وإيضاح لهذا في هامش ص ٣٣١، وتسميه الإسناد بالعامل المعنوى).
- ٣- المكان المختار لقضاء فصل الصيف فيه.
- ٤- المكان المختار لقضاء فصل الربيع فيه.

أو : أن يلتزم العرب حذفه في أسلوب معين ؛ كقولهم لمن تزوج : «بالرِّفاء (١) والبنين» ، أي : تزوجت ... فلا يجوز في مثل هذا الأسلوب ذكر العامل ؛ لأنه أسلوب جرى مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير.

أو يكون حرف الجر هو «الواو» أو «التاء» المستعملتين في القسم ، نحو : والله لا أبتدئ بالأذى ، وقول الشاعر :

فو الله لا يبدي لساني حاجه

إلى أحد حتى أعيب في القبر

تالله لأصنعن المعروف. التقدير : أقسم والله ، أقسم بالله.

أو أن يرفع الجار مع مجروره الاسم الظاهر عند من يقول بذلك ؛ (٢) بشرط اعتمادهما على استفهام ، أو نفى ؛ نحو : أفي الله شك؟ : ما في الله شك.

وإذا كان العامل محذوفاً جاز تقديره فعلاً ، (مثل : استقر - حصل - وجد - كان بمعنى : وجد ... و...) وجاز تقديره وصفاً يشبهه ؛ (مثل : مستقر - - حاصل - كائن ...). إلا في القسم والصله لغير «أل» الموصوله ؛ فيجب تقديره فيهما فعلاً ، لأن جملي (٣) القسم والصله لغير «أل» ، لا تكونان هنا إلا جمليتين فعليتين ، ولن يتحقق هذا إلا بتعلق شبه الجملة بفعل محذوف ، لا بغيره. وقد سبق أن أوضحنا جواز القول - تيسيراً - بأن الجار والمجرور إذا وقعا صفه ، أو صله ، أو خبراً ، أو حالاً - هما الصفه ، أو الصله ، أو الخبر ، أو الحال ، من غير نظر للعامل ، ولا اعتباره واحداً من تلك الأشياء (٤).

ولما كانت العلاقة بين العامل (المتعلق به) ، والجار مع مجروره على ما ذكرنا من الارتباط المعنوي الوثيق - وجب أن نتنبه عند التعليق ؛ فنميز العامل الذي يحتاج إلى الجار مع المجرور لتكملة معناه ، من غيره الذي لا يحتاج ؛ فنخص الأول بتعلقهما به ، ونعطيه ما يناسبه ، دون سواه من العوامل التي لا يصلح لها التعلق ؛ إما

ص: ٤١٠

١- الرِّفاء (بكسر الراء المشدده) هو : التوافق ، والالتئام ، وعدم الشقاق.

٢- وهو رأى يحسن اليوم إغفاله قدر الاستطاعه. لما يوقع فيه من بلبله.

٣- كما في ص ٤١٣.

٤- سبق هذا في ج ١ ص ٢٧٢ ، ٣٤٦ وسيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٤١٣ كلام هام في هذا.

بسبب الاكتفاء بمعنى العامل دون احتياج إلى الجار مع مجروره ، وإما بسبب فساد المعنى المراد من العامل إذا تعلقا به.

بيان ذلك : أن الكلام قد يشتمل على عدة أفعال أو غيرها مما يشبهها ؛ فيتوهم من لا فطنه له أن التعلق بكل واحد منها جائز ؛ فيسارع إلى التعليق غير مثبت من حاجه العامل له ، في استكمال المعنى أو عدم حاجته ، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده ؛ كما يتضح من الأمثلة التاليه :

«جلست أقرأ في كتاب تاريخي» ... فلو تعلق الجار والمجرور : «في كتاب» بالفعل : «جلس» لكان المعنى : جلست في كتاب ... ، وهذا واضح الفساد. لكن يستقيم المعنى لو تعلقا بالفعل : «أقرأ».

«قاس الطبيب حراره المريض ، وكتبها ، بمقياس الحراره». فلو تعلق الجار والمجرور بالفعل : «كتب» لكان المعنى : كتب الطبيب حراره المريض بمقياس الحراره. وهذا غير صحيح ؛ لأنه لا يقع ، وإنما يصح المعنى بتعلقهما بالفعل : «قاس» ؛ إذ يكون الأصل : قاس الطبيب بمقياس الحراره - حراره المريض. وهذا معنى سليم.

ويقول الرّصافي :

جهلت كجهل الناس حكمه خالق

على الخلق طرًا بالتعاسه حاكم

وغايه جهدى أنى قد علمته

حكيمًا ، تعالى عن ركوب المظالم

فلو تعلق الجار والمجرور : (على الخلق) بالفعل : «جهل» لأدى هذا التعلق إلى فساد شنيع فى المعنى ؛ إذ يكون التركيب : جهلت على الخلق جميعا أى : تكبرت عليهم ، وأسأت إليهم. وهذا غير المراد ، وكذلك لو تعلقا بالمصدر : «جهل» أو : «حكمه» ... أما لو تعلقا بالوصف المشتق : «حاكم» فإن المعنى يستقيم ، ويتحقق به المراد ، إذ يكون التركيب ... حاكم على الخلق طرًا بالتعاسه ... ومثل هذا يقال فى الجار والمجرور : «بالتعاسه». ويقول الشاعر :

عداتك منك فى وجل وخوف

يريدون المعائل والحصونا ...

فلو تعلق الجار ومجروره (منك) بكلمه : «عداه» (1) لفسد المعنى ، بخلاف

ص : ٤١١

تعلقهما بكلمه : «وجل» فإن المعنى معه يكون : عداتك فى وجل منك ... وهو معنى مستقيم.

ومن الأمثله السالفه يتبين أن متعلقهما قد يكون متأخرًا عنهما ، أو متقدما عليهما ؛ فليس من اللازم أن يتقدم عليهما العامل الذى يتعلقان به. وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر :

بالعلم والمال بينى الناس ملكهمو

لم بين ملك على جهل وإقلال

وفى قول الآخر :

لئن لم أقم فيكم خطيبا فإننى

بسيفى إذا جدّ الوغى لخطيب ...

فالمراد : بينى الناس ملكهم على العلم والمال ... - لم بين الناس ملكهم على جهل وإقلال - لئن لم أقم فيكم خطيبا فإننى لخطيب بسيفى ...

فالواجب يقتضى - فى كل الأحوال - أن نبحث لحرف الجر الأصيلى (١) مع مجروره عن «العامل» المناسب لهما - ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجروراتها ، وتعددت معها الأفعال وأشباهاها (٢) - وأن نميزه ونستخلصه من غير المناسب ؛ ولا نتأثر فى اختياره بقربه من الجار والمجرور ، أو بعده عنهما ، أو تقدمه عليهما أو تأخره ، أو ذكره ، أو حذفه. وإنما نتأثر بشى واحد ؛ هو ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنى يحتم اتصالهما به بطريقه تعلقهما به مع ملاحظه رأى المشهور ؛ وهو : أن شبه الجملة بنوعيه لا يتقدم على عامله المؤكد بالنون (٣).

ص: ٤١٢

١- وشبهه ، إلا الحرف «على» الذى للإضراب فإنه لا يتعلق ، (كما سبق فى رقم ٢ من هامش ٤٠٦ ورقم ٤ من هامش ٤٠٧ طبقا للبيان الآتى فى ص ٤٧٢).

٢- الكثير ألا يتعلق حرفان للجر بعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد ، نحو : مررت بالوالد بالأخ ؛ حتى لقد منع بعض النحاه هذا التعليق منعاً باتاً. أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلقهما بعامل واحد ؛ نحو : مررت بالعربى بالباديه. والحق أن المنع القاطع المطلق مخالف لظاهر كلام الزمخشري فى قوله تعالى : (كَلِّمًا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرِهِ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِى رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ) فإنه يفيد الجواز مع كون معنى الحرفين : (من) الأولى والثانية) واحداً ؛ ذلك لأن الحرف الثانى إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول ، والأول إنما تعلق به فى حال الإطلاق (راجع شرح التصريح وحاشيه ياسين ج ١ باب الحال عند الكلام على الحال مع صاحبها).

٣- انظر البيان فى ١ من هامش ص ١٠٠.

وفى هذه الحالة التى يتم فيها الجار والمجرور المعنى مع عاملهما يسميان «شبه الجملة (١) التام» فإن لم يكمل بهما المعنى (وقد يكون ذلك لعدم اختيار «المتعلق به» المناسب) سميا: «شبه الجملة الناقص»، نحو: محمد عنك - الشمس حتى اليوم - النهر بك ... وهذه تراكيب فاسده ، بخلاف : محمد فى البيت - الشمس على خط الاستواء - النهر لنا (٢).

ص: ٤١٣

١- شبه الجملة قسمان : الظرف ، والجار مع مجروره. وفى باب الصلّه. خاصه - يعتبر الوصف الواقع صلّه «أل» بمنزله شبه الجملة. (وقد تقدم إيضاح هذا فى الجزء الأول عند الكلام على أنواع الصلّه. وسيجىء فى الهامش بعد هذا مباشرة بيان العلامه التى تميز شبه الجملة التام المفيد مما ليس تاما ولا مفيدا).

٢- من المستحسن أن نلخص ما سبق متناثرا هنا فى ص ٢٣٦ وفى ج ١ فى بابى «الموصول»، و «المبتدأ والخبر» خاصا يشبه الجملة ؛ من ناحيه التعلق ، ووجوب حذف العامل أو جوازه ، وشبه الجملة اللغو والمستقر ... وما يصحب كل هذا من أحكام هامه. وإنما نعيده بمناسبة الكلام على حروف الجر ، لأن الجار مع مجروره أحد الشطرين اللذين يسميان : «بشبه الجملة» ، والشطر الآخر هو : «الظرف» - ويطلقه بعض القدماء على الشطرين - ويزاد عليهما صلّه «أل» خاصه (كما سبق فى رقم ١) فأنسب مكان لتسجيل كل ما يختص بشبه الجملة هو : «باب الظرف» ، و «باب حروف الجر». وإلى هذين البابين - قبل غيرهما - يتجه نظر الباحث فى «شبه الجملة» ؛ حيث يجب أن يتجمع ويتركز فى كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجملة ، وأحكامه ، دون الاعتماد على المتفرق فى الأبواب الأخرى ، لمناسبات طارئه. الأصل المتفق عليه بين النحاه أن العامل فى الظرف ، وفى الجار مع مجروره يقع بنفسه فى مواقع إعرابيه مختلفه ؛ منها : الصلّه ، والصفه ، والخبر ، والحال ... فهل يقع شبه الجملة نفسه فى تلك المواقع الإعرابيه بدلا من عامله ، ويحل محله؟ لا مانع من هذا فى رأى حسن لفريق من قدامى النحاه. بشرط أن يكون العامل فى شبه الجملة بنوعيه محذوفا ، وبشرط أن يكون كل منهما مفيدا بعد حذف العامل الذى يتعلقان به - مع ملاحظه أن الذى يتعلق من أنواع الجار مع مجروره هو حرف الجر الأصلي مع مجروره وشبه الأصلي ، دون حرف الجر الزائد وشبهه مع مجرورهما وأوضح علامه تدل على وجود الفائده المطلوبه من الظرف ومن الجار مع مجروره هو أن يفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما ؛ ويتحقق هذا فى صورتين : الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئا يدل على مجرد الوجود العام ، أى : الوجود المطلق دون زياده معنى آخر. وهذا يسمى : «الاستقرار العام» أو : «الكون العام» ومعناهما : مجرد الوجود ؛ ففى نحو : (تكلم الذى عندك) لا يفيد الظرف : «عند» شيئا أكثر من الدلاله على وجود الشخص وجودا مطلقا من غير زياده شىء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة ، أو سواها ... وهذا هو «الاستقرار العام» أو «الكون العام» كما قلنا ، ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينه ، أو غيرها. وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجره) أى : الموجود فى الحجره وجودا مطلقا غير مقيد بزياده شىء آخر ؛ كالنوم ، أو الضحك ، أو المشى. وكذلك غيرهما من الأمثله. ولأن هذا الكون العام واضح «ومفهوم» بدهاه - طبقا للبيان الهام الذى سبق فى ص ٢٣٦ - وجب حذفه فى مسائل ؛ منها ما ذكرناه ، وهو : أن يقع صلّه ، أو صفه ، أو خبرا ، أو حالا ... إذ لا داعى للإطاله بذكره من غير حاجه إليه. - - الثانيه : أن يكون متعلقهما أمرا خاصا محذوفا جوازا لوجود ما يدل عليه. ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول : تكلم الذى وقف عندك ، وسكت الذى نام فى الحجره. فكلمه : «وقف» أو : «نام» تؤدى معنى خاصا هو : الوقوف ، أو : النوم. ولا- يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة ، والتصريح بها. فليس هو مجرد حضور الشخص ، ووجوده المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم. ولهذا لا يصح حذف المتعلق

الخاص إلا بدليل يدل عليه وعندئذ يجوز حذفه ؛ مثل : قعد صالح في البيت ومحمود في الحديقه ؛ فتقول : بل صالح الذي في الحديقه. تريد : بل صالح الذي قعد في الحديقه ؛ فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع مجروره غير تامين ؛ فلا يصلحان للصله ، ولا لغيرها مما سبق ؛ مثل : هذا الذي أمامك ، أو : منك. تريد هذا الذي غضب أمامك ، أو : غضب منك. ومثل : غاب الذي اليوم ... أو : الذي بك. تريد غاب الذي حضر اليوم ، والذي استعان بك. فالمتعلق العام المطلق قد زيد عليه هنا ما جعله خاصا مقيدا. وظرف المكان هو الذي يكون متعلقه في الصله كونا عاما واجب الحذف ، أو كونا خاصا واجب الذكر إلا عند وجود قرينه ؛ فيجوز معها حذفه أو ذكره. أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصا ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينه ، وبشرط أن يكون الزمن قريبا من زمن الكلام ، نحو : نزلنا المنزل الذي البارحه ، أو : أمس ، أو آنفا ، (أى : فى أقرب ساعه ووقت منا). تريد : الذي نزلناه البارحه ، أو أمس ، أو آنفا. فإن كان زمن الظرف بعيدا من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلا ، لم يحذف العامل ؛ فلا تقول يوم الأربعاء : نزلنا المنزل الذي يوم الخميس أو يوم الجمعة. ولم أطلع على تحديد النحاه للزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب ما لم يتجاوز يومين ، وأن البعيد ما زاد عليهما. وربما كان عدم التحديد مقصودا منه ترك الأمر للمتكلم والسامع. وشبه الجمله بنوعيه يسمى : «مستقرا» (بفتح القاف ، والمراد : مستقر فيه) حين يقع متعلقه «كونا عاما» يفهم بدون ذكره. ويسمى : «لغوا» حين يقع متعلقه «كونا» مذكورا أو محذوفا لقرينه تدل عليه. وإنما سمي «مستقرا» لأمرين - سبقت الإشارة إليهما فى ص ٢٣٦ - ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ؛ أى : فهمه منه ، ولأنه حين يصير خيرا - مثلا - ينتقل إليه الضمير من عامله المحذوف ، ويستقر فيه ، وبسبب هذين الأمرين استحق عامله الحذف وجوبا. وسمى «اللغو» لغوا لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا يستقر فيه معنى عامله ، ولا يتحمل ضميره. وفى هذه الحاله يكون العامل الملفوظ به فى الجمله هو الخبر ، أو الصفه ، أو الصله ، أو الحال ... أو ... ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينه. ولو حذف لوجودها لكان - مع حذفه أيضا - هو الخبر أو الصفه ، أو الصله ، أو الحال ... فلا يصح - فى رأى الكثره - فى حالتى ذكر الكون الخاص أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خيرا ، أو نعنا ، أو واحدا مما سبق. وهذا نوع من التشدد لا داعى له ؛ إذ لا مانع هنا أن نعرب شبه الجمله بنوعيه هو الخبر ، أو الصفه ، أو الصله ، أو الحال ، أو غيرها. وذلك عند ما - - يحذف جوازا عامله المعروف ، لأن هذا الإعراب جائز فى شبه الجمله الذى حذف عامله العام وجوبا - كما سيجىء - فلم لا يجوز هنا؟ ويتضح مما سبق أن شبه الجمله بنوعيه لا بد أن يدل فى أصله على : «الوجود المطلق» ، ثم يمتاز اللغو بدلالته - فوق هذا - على معنى خاص ؛ كالمشى ، والحركه ، وغيرهما مما يزداد عليه فيجعله خاصا مقيدا بعد أن كان عاما مطلقا ويتضح أيضا أن الكون العام واجب الحذف مع شبه الجمله ؛ إذ لا فائده من ذكره ؛ ولا خفاء ، ولا لبس بحذفه ، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجمله. وأن الكون الخاص يجب ذكره حتما ؛ لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه - فإن وجدت قرينه تدل عليه وتعينه صح حذفه - مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق الحصان ، ومن لى بفلان؟ أى : من يتكفل لى بفلان؟ والبحترى من الشعراء ؛ أى : معدود منهم. ومثل قوله تعالى فى القصاص : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ) على تقدير : الحر مقتول بالحر ؛ لأن تقدير الكون العام فى الأمثله السابقه لا يؤدى المعنى المراد. والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينه تدل عليه هو الذى يعرب عندهم - كما سبق - خيرا ، أو صفه ، أو صلّه ، أو حالا ... لا شبه الجمله. وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج شبه الجمله - فى رأيهم - عن اعتباره : «لغوا». ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه : «كون خاص». فالمعول عليه عندهم فى الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء أذكر الكون الخاص أم حذف لقرينه ، وفى الحكم بالاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص. وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات وتفريعات شاقه ، وأدله جدليه مرهقه فى إثبات تلك الأقسام والفروع ، وفى المفاضله بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلا- أو اسما ، وغير هذا مما لا- حاجه إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله ، بل الخير فى إهماله ، وفى الاقتصار - عند

حذف العامل - على إعراب الظرف ، والجار مع مجروره هو الخبر ، أو الصفه ، أو الصله ، أو الحال ... وهو رأى لبعض السابقين ، ولا داعى للتشدد فى البحث عن نوع العامل المحذوف مع عدم الحاجه إليه ، ولا للتمسك بأنه هو الخبر ، أو الصفه ... أو ... ولا- خير فى ركوب الشطط لإظهار آثاره ، لأن المعنى جلى كامل بدونه. إن ذلك التشدد هو صورته من الجانب المعيب فى نظريه العامل النافعه الجميله. ولم الإعنات وفى استطاعتنا التخفيف والتيسير بغير إفساد؟ وقد دعا لهذا بعض القدامى - كما أشرنا - ، وكما ورد فى كثير من المراجع الكبيره ، كالمفصل وغيره. يقول صاحب المفصل (ج ١ ص ٩٠) عند الكلام على أقسام الخبر ما نصه : (اعلم أنك لما حذف الخبر الذى هو : «استقر» أو : «مستقر» ، وأقت الظرف مقامه - على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعامله معه [يريد أن الآثار اللفظيه والمعنويه فى الجمله قد انتقلت إليه] وهو مغاير المبتدأ فى المعنى. ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعا به ؛ كما كان مرتفعا بالاستقرار ؛ ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف. وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره. والقول عندى أنه بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف - لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلا مرفوضا فإن ذكرته أولا وقلت زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع. - - واعلم أنك إذا قلت ؛ «زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلا : أم اسما ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ. وإذا قلت : زيد فى الدار ، أو : من الكرام ، فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب. «عندك» إذا قلت : زيد عندك. ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ... اه. وهو يشير بقوله : «الجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار ...» إلى ما هو معروف فى الاصطلاح النحوى من أن المجرور بحرف جر أصلى وشبهه هو «مفعول به» فى المعنى ، وحرف الجر أداءه لتوصيل أثر الفعل إليه - (كما شرحنا أول الباب ، ص ٤٠٨ وفيما سبقه من ص ١٤٥ و ١٥٣ و...). وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنه اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره هو الصله ، أو الصفه ، أو الخبر ، أو الحال ... أمرا سائغا مقبولا ، ورأيا لبعض القدامى يحمل طابع التيسير والاختصار. فإن وقع أحدهما فى تلك المواضع فقد يتعلق بشىء مذكور يصلح للتعلق ، كالفعل ونحوه ... وقد يتعلق بفعل محذوف أو بمشتق ، أو غيره مما يصح التعلق به. ولا يتحتم أن يكون المحذوف فعلا- إلا حين يقع صله ، - لغير «أل» - لأن الصله لا تكون إلا جمله (والوصف المشتق مع مرفوعه ليس جمله ، ولا يكون صله لغير «أل» ، كما عرفنا فى باب الموصول) ، وكذلك يتحتم أن يكون فعلا فى حاله القسم الذى حذف عامله ؛ لأن جمله القسم أيضا لا بد أن تكون فعلية - كما سبق فى ص ٤١٠ - . ومما تجدر ملاحظته أن شبه الجمله بنوعيه (الظرف ، والجار الأصلى مع مجروره) إذا تعلق بفعل مؤكد بالنون لم يجز أن يتقدم على هذا الفعل فى رأى المشهور دون رأى الآخر - طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ١ هامش ص ١٠٠ ، وأشرنا إليه فى رقم ٣ من هامش ٤١٢ - . وإذا أخذنا بهذا رأى السهل اليسير كانت تسميه الظرف والجار مع مجروره «شبه جمله» إنما هى من قبيل الإبقاء على التسميه القديمه ، ومراعاة أصلها السابق ، أو : لأن كلا- من الظرف والجار مع مجروره ليس مفردا فى الحقيقه ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذى انتقل إليه من العامل المحذوف على الوجه الذى بسطناه. أما التسميه القديمه وأصلها السابق فقد أوضحناهما من قبل بما ملخصه : أن الظرف أو الجار مع المجرور ليس هو الخبر ، ولا- الصفه ، ولا- الصله ، ولا- الحال ... وفى رأى جمهورهم. وإنما الخبر وغيره فى الحقيقه لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف والجار الأصلى مع مجروره ؛ إذ لا مهمه لشبه الجمله إلا إتمام المعنى فى غيره ، لهذا لا- بد لنوعيه أن يتعلقا بفعل أو بما يشبهه ؛ ليتم بهما المعنى - للأسباب الموضحه فى أول هذا الباب ، وفى باب الظرف - ، والمحذوف قد يكون فعلا فقط (أما فاعله الضمير فقد تركه واستقر فى شبه الجمله) وقد يكون - فى غير الصله والقسم - شيئا آخر ، فإن لم يوجد فى الكلام ما يصلح أن يقع عاملا يتعلق به الظرف أو الجار الأصلى مع مجروره كما فى مثل : الغزال فى

الحديقه ، فأين العامل؟ فلما كان التعلق واجبا وكان شبه الجملة غير صالح لأن يكون هو المبتدأ فى المعنى - كالشأن فى الخبر - ، وكان العامل غير موجود ؛ وجب تقديره - - محذوفا ؛ إما فعلا مع فاعله (أى : جملة فعلية ، مثل : استقر ، أو : ثبت ، أو : حصل ، أو : كان ، بمعنى : وجد ، (وهى التامه) ... وإما اسما مشتقا ؛ مثل : «مستقر» ، أو : «كائن» المشتقه من «كان» التامه ، وإما اسما آخر يصلح عاملا. وإما بالنسبه (أى : الإسناد طبقا لما هو مشروح فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠٩). فليس الخبر - أو غيره ... - عندهم هو الظرف نفسه ، أو الجار مع مجروره مباشره ؛ إنما الخبر هو المحذوف ، ويتعلق به كل واحد من هذين. ولما كان كل منهما صالحا لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه وعلى فاعله بغير خفاء ولا لبس - كان شبه الجملة بمنزله النائب عنهما ، والقائم مقامهما ، والفعل مع فاعله جملة ، فما ناب عنها وقام مقامها - شبيه بها ، لذلك أسموه : «شبه الجملة». وأصحاب هذا الرأى يقولون إن الضمير الذى كان فاعلا للعامل المحذوف قد انتقل بعد ذلك كله إلى شبه الجملة ، أى : بعد أن تمت المشابهه. وبسبب انتقال الضمير إلى شبه الجملة ، وصحة تعلقه بالمشتق سموه : «شبه الوصف» أيضا - كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٧ وفى رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ - وقد أوضحنا سبب تعلق الظرف ، وطريقته وما يتصل بهذا فى بابه من هذا الجزء - ص ٢٣٦ وكذا فى ج ١ م ٣٥ ص ٤٣١ - كما أوضحنا هنا فى هذا الباب أمرهما مع الجار والمجرور.

المشهور أن شبه الجملة التام بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) إذا وقع بعد نكره محضه وجب إعراب متعلقه (عامله) نعتا.
وإذا وقع بعد معرفه محضه

ص: ٤١٤

وجب إعرابه حالا- أما إذا وقع بعد نكره غير محضه ، أو معرفه غير محضه فيجوز إعرابه في كلّ صوره من الصورتين ، حالا ، أو نعتا. لكن يقول بعض المحققين إن متعلّق شبه الجملة يصلح أن يكون حالا أو نعتا في جميع الصوّر ؛ سواء

ص: ٤١٥

أكانت النكره والمعرفه محضتين أم غير محضتين ، ما عدا صورته واحده يتعين أن يكون شبه الجملة فيها نعتا ، هي : أن تكون النكره محضه. ورأيه حسن. وقد سبق

ص: ٤١٦

إيضاحه التام وتفصيله (١).

وحروف الجر السابقه كلها أصلية إلّا أربعة ؛ هي : «من». و «الباء» و «اللام» و «الكاف» فهذه الأربعة تستعمل أصلية حيناً ، وزائده حيناً آخر ، وإلا «لعل» و «ربّ» ؛ فإنهما حرفا جر شبيهان بالزائد ، وكذا : «لو لا» فى رأى أشرنا إليه من قبل (٢). ومن النحاء من يجعل : خلا ، وعدا ، وحاشا ، من حروف الجر الشبيهه بالزائده. لكن لا داعى للعدول عن اعتبارها حروفا أصلية ؛ - كما سبق (٣) فى باب الاستثناء - . وسيجىء تفصيل الكلام عن معانى حروف الجر وعملها فى الموضوع الخاص بهذا من الباب (٤).

القسم الثانى : حرف الجر الزائد (٥) زياده محضه (٦) وهو الذى لا يفيد معنى

ص: ٤١٧

-
- ١- فى ج ١ ص ١٩٢ و ١٩٤ حيث البيان الكامل.
 - ٢- رقم ٢ من هامش ص ٤٠١ م ٨٩ وتفصيل هذا فى الجزء الأول عند الكلام على الحرف ص ٤٣ وما بعدها م ٥.
 - ٣- فى رقم ٤ من هامش ص ٣٣٠.
 - ٤- ص ٤٢٢ وما بعدها.
 - ٥- أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠٤ إلى الموضوع الذى يشتمل على بيان المراد من «اللفظ الزائد» - سواء أكان اللفظ حرفاً أم غير حرف - وأن ذلك الموضوع هو : ج ١ م ٥ ص ٦٢ و ٦٥.
 - ٦- هناك «اللام الجاره» قد تكون زيادتها لتقويه عاملها فتكون زيادتها شبيهه بالمحضه - (كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥).

جديداً ، وإنما يؤكد المعنى العام في الجملة كلها ، فشأنه شأن كل الحروف الزائده ؛ يفيد الواحد منها تأكيد المعنى العام للجملة كما يفيد تكرار تلك الجملة كلها. سواء أكان المعنى العام إيجاباً أم سلباً ، ولهذا لا يحتاج إلى شيء يتعلق به ، ولا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه ، نحو : كفى بالله شهيدا ، بمعنى : يكفى الله شهيدا ؛ فقد جاءت «الباء» الزائده لتفيد تقوية المعنى الموجب وتأكيده ؛ فكأنما تكررت الجملة كلها لتأكيد إثباته وإيجابه. ومثل : ليس من خالق إلا الله. أى : ليس خالق إلا الله ، فأتينا بالحرف الزائد : «من» : لتأكيد ما تدل عليه الجملة كلها من المعنى المنفى ، وتقوية ما تتضمنه من السلب. ولو حذفنا الحرف الزائد في المثالين ما تأثر المعنى بحذفه.

ولا فرق في إفاده التأكيد بين أن يكون الحرف الزائد في أول الجملة ، أو في وسطها ، أو في آخرها ؛ نحو : بحسبك الأدب - كفى بالله شهيدا - الأدب بحسبك ... وقد تكون زياده الحرف واجبه لا غنى عنها كزياده «باء الجر» بعد صيغه «أفعل» للتعجب القياسي ؛ نحو : أكرم بالعرب (١).

وإنما لم يتعلق الجار الزائد مع مجروره بعامل لأن التعلق والزياده متعارضان ، إذ الداعى للتعلق هو الارتباط المعنوي بين عامل عاجز ، ناقص المعنى ، واسم يكمله لا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدته حرف جرّ أصليّ - وشبهه - ، أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال ، وإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور ، وإنما يدخل الكلام لتأكيد معناه القائم ، وتقويته كله ، لا للربط.

طريقه إعراب المجرور بالحرف الزائد

لا بد من أمرين في الاسم المجرور بالحرف الزائد ؛ أن يكون مجرورا في اللفظ ، وأن يكون - مع ذلك - في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب مقتضيات العوامل. فله إعراب لفظيّ ، وآخر محليّ معاً. ففي مثل. «كفى بالله شهيدا» تعرب «الباء» حرف جر زائداً - «الله» مجرور بها ، في محل رفع ، لأنه فاعل ، إذ الأصل : كفى الله ...

ص: ٤١٨

١- بشرط دخولها على اسم صريح ، لا مؤول من أن وأن وصلتهما - كما سيجيء عند الكلام على «الباء» في حروف الجر ص ٤٥٥. وانظر ص ١٣٥ وهامشها ، ثم رقم ٣ من هامش ص ٤٩١ للأهميه.

وفى مثل : «بحسبك الأدب». «الباء» : حرف جرّ زائد ، «حسب» مجروره بها ، فى محل رفع ؛ لأنها تصلح مبتدأ ؛ إذ الأصل :
حسبك الأدب ... وهكذا.

فحرف الجرّ الأصلى والزائد يشتركان فى أمر واحد ، هو : أن كلا منهما لا بد أن يجر الاسم بعده. ويختلفان فى ثلاثه أمور :
فى أن الحرف الأصلى لا بد أن يأتى بمعنى فرعى جديد لم يكن فى الجملة قبل مجيئه. أما الحرف الزائد فلا يأتى بمعنى جديد.
وإنما يؤكد ويقوى المعنى العامّ الذى تتضمنه الجملة كلها من قبل مجيئه.

والحرف الأصلى مع مجروره لا بد أن يتعلقا (١) بعامل محتاج إليهما فى تكمله معناه ، أما الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلقان.
والحرف الأصلى يجر الاسم بعده لفظا دون أن يكون لهذا الاسم محل آخر من الإعراب (٢). وتوابعه مجروره اللفظ مثله ، ولا
محل لها. أما الزائد فلا بد أن يجر الاسم لفظا ، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب. وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز
فيه أمران ؛ إما الجر مراعاة للفظ المتبوع ، وإما حركه أخرى يراعى فيها محل المتبوع لا لفظه ؛ ففى مثل : كفى بالله القادر
شهيدا. يصح فى كلمه : «القادر» الجر تبعا للفظ «الله» المجرور لفظا ، ويجوز الرفع تبعا لمحله باعتباره فاعلا. ومثل هذا يجرى فى
سائر التوابع.

وأشهر حروف الجرّ الزائده هو الأربعة السالفه (من - الباء - اللام - الكاف ...) وسيأتى معنى كل وعمله فى المكان الخاص
بذلك (٣).

* * *

القسم الثالث : حرف الجرّ الشبيه بالزائد ، وهو الذى يجر الاسم بعده لفظا فقط ، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب (٤) -
فهو كالزائد فى هذا - ويفيد الجملة معنى جديدا مستقلا ، لا معنى فرعيًا مكملا لمعنى موجود ، ولهذا لا يصح

ص : ٤١٩

١- إلا الحرف : «على» الذى للإضراب - (انظر ص ٣٩١).

٢- أى : أنه ليس له إعراب محلى.

٣- ص ٤٢٢ وما بعدها.

٤- سبقت الإشارة فى ص ٣٣٠ و ٤١٧ إلى أن الأفضل إهمال الرأى الذى يدخل : «خلا وعدا وحاشا» فى حروف الجرّ الشبيهه
بالزائده ، لما فيه من تضييق وتعقيد لا داعى لهما. فاعتبارها حروف جرّ أصلية أيسر وأوضح.

حذفه ؛ إذ لو حذفناه لفقدت الجملة المعنى الجديد المستقل الذى جلبه معه. لكنه لا يحتاج - مع مجروره - لشيء يتعلق به ، لأنّ هذا الحرف الشبيه بالزائد لا يستخدم وسيله للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى ، واسم آخر يتمم معناه. ومن أمثله : ربّ - لعلّ (وكذا «لولا» ، عند فريق من النحاه). نحو : ربّ غريب شهيم كان أنفع من قريب - رب صديق أمين كان أوفى من شقيق. فقد جر الحرف : ربّ ، الاسم بعده فى اللفظ. وأفاد الجملة معنى جديدا مستقلا هو : التقليل. ولم يكن هذا المعنى موجودا. (وسيجىء تفصيل الكلام على هذا الحرف من ناحيه معناه وعمله وكل ما يتصل به فى موضعه الخاص) (1).

طريقه إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد

حرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظا فقط ، ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب ؛ فهو فى هذا شبيه بالحرف الزائد - كما أسلفنا - فى المثالين السابقين ؛ تعرب «ربّ» حرف جر شبيه بالزائد. وكلمه : «غريب» أو : «صديق» - مجروره بها فى محل رفع ، لأنها مبتدأ. وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز الجرّ مراعاة للفظ المتبوع. وجاز ضبطه بحركه تناسب محله. فى المثالين السابقين نقول : رب غريب شهيم كان أنفع من قريب - ربّ صديق مهذب كان أوفى من شقيق ؛ بجر كلمتى : «شهيم» و «مهذب» مراعاة للفظ المنعوت ، أو رفعهما مراعاة لمحله.

مما سبق نعلم أن الشبيه بالزائد يشبه الأصلى فى أمرين ؛ هما : جر الاسم بعده ، وإفاده الجملة معنى جديدا مستقلا لم يجرى لتمام معنى عامله. ويخالفه فى أمرين ؛ هما : عدم تعلقه هو ومجروره بعامل ، وأن لمجروره محلا- من الإعراب فوق إعرابه اللفظى بالجر.

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد فى أمور ثلاثه : هى : جر الاسم لفظا ، واستحقاق هذا الاسم للإعراب المحلىّ فوق إعرابه اللفظى بالجر ، وعدم حاجه الجار مع مجروره إلى متعلق.

ص : ٤٢٠

١- انظر الكلام على : «رب» ص ٤٨٢ وما بعدها. وفى ص ٤٨٤ رأى آخر يجعل الحرف «رب» من حروف الجر التى تتعلق بعامل.

ويخالفه في أمر واحد ؛ هو : إتيانه بمعنى جديد مستقل - كما أسلفنا - أما الزائد فلا جديد معه وإنما يستخدم لتأكيد معنى الجملة كلها.

وتتلخص أوجه المشابهة والمخالفة بين الأنواع الثلاثة فيما يأتي :

نوع الحرف

الأحكام الخاصة بكل نوع

حرف الجر الأصلي ، وشبهه

يأتي بمعين جديد يكمل معنى عامله

يجر الاسم بعده لفظاً فقط.

لا يكون للمجرور محل إعرابي آخر

يحتاج مع مجروره لمتعلق

حرف الجر الزائد زياده (1)

محضه

لا يأتي بمعنى جديد -

يجر الاسم بعده لفظاً.

يكون للمجرور محل إعرابي آخر مع ذلك الجر

لا يحتاج مع مجروره لمتعلق.

حرف الجر الشبيه بالزائد

يأتي بمعنى جديد مستقل

يجر الاسم بعده لفظاً.

يكون للمجرور محل إعرابي آخر مع ذلك.

لا يحتاج مع مجروره لمتعلق

ص: ٤٢١

١- أما الذى زيادته غير محضه فأيضاحه فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ ، وكذلك فى رقم ٦ من هامش ٤٤٩ حيث الكلام على «لام الجر» الزائده للتوكيد ، أى للتقويه.

د - معاني (١) حروف الجر ، ووجوه استعمالها

المشهور من حروف الجر - عشرون ، سردنا ألفاظها (٢) ، وأنواعها الثلاثة ونشير إلى أمرين :

أولهما : أن كل حرف من هذه العشرين ، قد يتعدد معناه ، وقد يشاركه غيره في بعض هذه المعاني ، أى : أن المعنى الواحد قد يؤديه حرفان أو أكثر. وللمتكلم أن يختار من الحروف المشتركة في تأديه المعنى الواحد أو غير المشتركة ، ما يشاء مما يناسب السياق. غير أن الحروف المشتركة في تأديه المعنى الواحد قد تتفاوت في هذه المهمة ، فبعضها أقوى على إظهاره من غيرها ، لكثرة استعمالها فيه ، ، وشهرتها به. وهذه الكثرة والشهرة ، تختلف باختلاف العصور والطبقات ومن ثم كان من المستحسن - بلاغته - اختيار الحرف الأوضح والأشهر وقت الكلام ، دون الحرف الغريب ، أو غير المألوف ، برغم صحه استعمال الاثنين استعمالاً قياسياً.

ثانيهما : أن بعض حروف الجر يكثر استعماله في الجر حتى يكاد يقتصر عليه ؛ مثل : من ، إلى ، عن ، رب ... وبعضها آخر يقل استعماله فيه ، وهذا سته أحرف ؛ خلا - عدا - حاشا - كي - لعل - متى.

غير أن الذى يكثر استعماله فى الجر والذى لا يكثر - سيان ، من ناحيه أن استخدامهما فى الموطن المناسب للمعنى قياسى ، لا يمنع منه مانع ؛ حتى القله المشار إليها ؛ فإنها ليست من النوع الذى يمنع القياس والمحاكاة ، إذ هى قله نسبيه لا ذاتيه (٣) (أى : أنها تعتبر قليلة إذا قيست بالنوع الآخر الكثير ،

ص: ٤٢٢

١- سبقت إشاره إلى معنى الحرف ، فى رقم ٢ و ٣ من هامش ص ٤٠٥.

٢- فى ص ٤٠١ م ٨٩.

٣- انظر الأشمونى ج ٣ أول باب الإضافه عند بيت ابن مالك : «وربما أكسب ثان أولاً...» وقد أشرنا إلى هذا المعنى فى مواضع مختلفه من أجزاء الكتاب ، (ومنها رقم ٢ من هامش ص ٢٩٠ ، ومنها مع الإيضاح ج ٣ رقم ١ من هامش ص ٥٧ م ٩٣ ورقم ١ من هامش ص ٦٩ م ٩٤).

وليست قليلة في ذاتها ، بل كثيره بغير تلك الموازنه).

فأما الثلاثه الأولى من القسم القليل القياسى فقد سبق إيفاؤها حقها من الإبانه والتفصيل فى باب الاستثناء (١).

وأما «كى» فحرف جر أصلى للتعليل لا يجر إلا أحد ثلاثة أشياء :

الأول : «ما» الاستفهاميه التى يسأل بها عن سبب الشئ وعلته ؛ كأن يقول شخص : قد لازمت البيت أسبوعا. فيسأله آخر : كيمه (٢)؟ بمعنى : لمه؟ أى : لماذا؟. ومثل : أقصد الريف كل أسبوع ؛ فيقال : كيمه؟ أى : لمه؟. و «كى» هذه تسمى : «كى التعليليه» ، لأنها تدخل على استفهام يسأل به عن العله والسبب - كما سبق - فهى بمنزله اللام الجاره التى تسمى : «لام التعليل» فى معناها وعملها.

الثانى : «ما» المصدريه مع صلتها (٣) ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معا ؛ مثل : أحسن معامله الناس كى ما تسلم من أذاهم ، أى : لسلامتك من أذاهم. وتسمى : «كى المصدريه» : لجرها المصدر المنسبك من الحرف المصدرى مع صلتها ؛ فهى مثل «لام التعليل» معنى وعملا.

الثالث : «أن المصدريه» مع صلتها (٤) ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معا ؛ والغالب فى هذه الصوره إضمار «أن» بعد «كى» ؛ مثل : أحسن السكوت كى تحسن الفهم ، والأصل : كى أن تحسن الفهم ، فالمصدر المنسبك من «أن» المضمرة وصلتها فى محل جر بالحرف : «كى» (٥) ، وهى أيضا مثل «لام التعليل» ، معنى وعملا. أى : أنها فى المواضع الثلاثه السابقه تؤدى معنى

ص : ٤٢٣

- ١- ص ٣٧٨ م ٨٣ وأن الأفضل اعتبارها حروف جر أصليه ، لا شبيهه بالزائده (كما أشرنا قريبا فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٩).
- ٢- أصلى الكلام : كيمه؟ أى : لما؟ .. ومن المعروف أن «ما» الاستفهاميه إذا جرت تحذف ألفها ويحل محل الألف «هاء السكت» الساكنه ، بشرط أن تكون هذه الزيادة فى حاله الوقف على «ما» دون حاله اتصالها بما بعدها من الكلام.
- ٣- سبق تفصيل الكلام على «ما» المصدريه بنوعيه ، ومعناها ، وطريقه استعمالها ، وصوغ المصدر منها ، وكذا أن ، فى ج ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧.
- ٤- سبق تفصيل الكلام على «ما» المصدريه بنوعيه ، ومعناها ، وطريقه استعمالها ، وصوغ المصدر منها ، وكذا أن ، فى ج ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧.
- ٥- هناك مذهب ؛ يجعل «كى» هى الناصبه المصدريه ، وقبلها لام التعليل مقدره فى هذا المثال وغيره مما لا يظهر فيه «أن» الناصبه ، (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش الصفحه التاليه) ولا مانع من الأخذ به. وهو ملخص لما فى ج ٤ باب إعراب الفعل : (قسم النواصب).

ومما تقدم نعلم أن : «كى» الجارّه لا تجر اسما معربا ، ولا اسما صريحا.

وأما لعل (٢). فحرف جر شبيه بالزائد ، ومعناه الكثير هو : الترجى والتوقع ؛ (٣) نحو : لعل الغائب قادم غدا ، فكلّمه : «لعل» حرف جر شبيه بالزائد «الغائب» مجرور بها لفظا فى محل رفع مبتدأ ، «قادم» خبره. غدا ظرف زمان منصوب على الظرفيه.

وأما «متى» فحرف جرّ أصلى (٤) ومعناه : الابتداء - غالبا - نحو : قرأت الكتاب متى الصفحه الأولى حتى نهايه العشرين. أى : من ابتداء الصفحه الأولى ...

إلى هنا انتهى الكلام على الحروف التى تستعمل قليلا فى الجر ، مع قياس استعمالها.

ص: ٤٢٤

١- يكثر فى الأساليب الفصيحه القياسيه إما وقوع لام الجر قبل : «كى» مباشره ؛ مثل : تنقلت فى البلاد ؛ لكى أستفيد خبره. وإما وقوع «أن» المصدريه بعدها ، دون أن تسبقها لام الجر ، مثل : أتجنب السهر الطويل ؛ كى أن أحتفظ بقوتى ونشاطى ، وإما أن تقع قبلها لام الجر وبعدها «أن» المصدريه (وهذه الصوره قليله بالنسبه للسابقتين) مثل : أوأظب على نوع من الرياضه البدنيه ؛ لكى أن أفيد جسمى. فإن وجدت «لام» الجر وحدها قبل : «كى» وجب اعتبار «كى» حرفا مصدريا ناصبا بنفسه ؛ فيكون مثل «أن» المصدريه ؛ معنى وعملا ؛ لأن حرف الجر لا يدخل - فى الغالب - على مثله إلا لتوكيد لفظى. وإن وقعت بعدها : «أن» المصدريه ولم تسبقها «لام» الجر وجب اعتبارها حرف جر ك «لام» التعليل معنى وعملا - لأن الحرف المصدرى - لا يدخل على نظيره إلا لتوكيد لفظى - فى الغالب - وإن توسطت بينهما - وهذا قليل قياسى كما سبق - فالأحسن اعتبارها جاره للمصدر المنسبك بعدها مع تأكيدها للام الجر قبلها. ويجوز أن تكون مصدرية مؤكده «بأن» بعدها ، والمصدر المنسبك مجرور باللام التى قبلها. فإن لم توجد «لام» الجر قبلها ، ولا «أن» بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير «اللام» قبلها ، أو حرف جر بتقدير : «أن» بعدها. - راجع أحكامها فى ج ٤ باب النواصب -.

٢- تكثر فيها لغات أربع : إثبات اللام الأولى مفتوحه ، مع تشديد الثانيه مفتوحه أو مكسوره ، وحذف الأولى مع تشديد الثانيه مفتوحه أو مكسوره ؛ فهذه اللغات الأربع هى التى تستعمل بكثره فى الجر دون غيرها من باقى اللهجات. واستعمالها حرف جر مقصور على قليل من العرب. وهو - مع جوازه وقياسيته - غير خفيف على الأسماع ، ولا سائغ اليوم ، لغرابته.

٣- سبق (فى الجزء الأول ، باب : «إن») أن الترجى أو التوقع ، هو : انتظار حصول شىء مرغوب فيه ، ميسور التحقيق ، ولا يكون إلا فى الأمر الممكن. «ولعل» قد تكون أحيانا للتعليل ، أو : الظن ...

٤- يستعمله قليل من العرب دون كثرتهم. ومع جواز استعماله وقياسيته لا تتراح له الأذن اليوم ، لغرابته -

ونتقل إلى الكلام على الحروف الكثيره الاستعمال فيه فنوضح المعانى القياسيه لكل واحد ، وما قد يتصل بعمله .

ويلاحظ ما سبق (١) ، وهو أن حرف الجر الأصلي حين يؤدي معنى فرعياً من المعانى التي ستذكر لا بد أن يقوم فى الوقت نفسه بتعديده عامله اللازم إلى مفعول به معنى (٢) ...

من : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً ... ويتردد بين أحد عشر معنى :

١ - التبويض ، أى : الدلاله على البعضيه . وعلامتها : أن يكون ما قبلها - فى الغالب - جزءاً من المجرور بها ، مع صحه حذفها ووضع كلمه : «بعض» مكانها ؛ نحو : خذ من الدراهم . وكقولهم : ادخر من غناك لفقرك ، ومن قوتك لضعفك ؛ فالمأخوذ بعض الدراهم ، والمدخر بعض الغنى والقوه . ويصح وضع كلمه : «بعض» مكان كلمه : «من» . ومثل هذا قول الشاعر :

وإنك ممن زين الله وجهه

وليس لوجه زانه الله شائن

فالمخاطب جزء من الاسم المجرور بها ؛ وهو : «من» الموصوله التى بمعنى «الذين» ، وقد يكون ذلك الجزء متأخراً عنها وعن الاسم المجرور بها ، فى اللفظ دون الرتبة ؛ كقولهم : «إنّ من آفه المنطق الكذب ، ومن لؤم الأخلاق الملق» فالكذب والملق متأخران فى الترتيب اللفظى وحده ، ولكنهما متقدمان فى درجتهم ؛ لأن كلا منهما هو : «اسم إنّ» ، والأصل فى «اسم إنّ» تقدمه فى الرتبة على خبرها .

٢ - بيان (٣) الجنس ، وعلامتها : أن يصح الإخبار بما بعدها عما (٤) قبلها ؛

ص : ٤٢٥

١- فى ص ٤٠٧ .

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٤٣٨ .

٣- أى : بيان أن ما قبلها - فى الغالب - جنس عام يشمل ما بعدها . فما قبلها أكثر وأكبر ؛ كالمثال الأول الآتى ، وقد يكون العكس ، نحو : هذا السوار من ذهب ، وهذا الباب من خشب .

٤- له علامه أخرى : أن يصح حذف «من» ووضع اسم موصول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها . هذا إن كان ما قبلها معرفه ، فإن كان نكرة فعلايتها أن يخلفها الضمير وحده ؛ نحو : اساور من ذهب ، أى : هى ذهب .

كقولهم ؛ اجتنب المستهترين من الزملاء. فالزملاء فنه من جنس عام هو : المستهترون ؛ فهي نوع يدخل تحت جنس «المستهترين» الشامل للزملاء وغير الزملاء. وكقولهم : تخير الأصدقاء من الأوفياء ... أى : الأصدقاء الذين هم جنس ينطبق على فئه منهم لفظ : «الأوفياء». وهذا الجنس عام ، يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم. ٣ - ابتداء الغايه (١) فى الأمكنه كثيرا ، وفى الأزمنه أحيانا - وهى فى الحالتين قياسيه - وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالا ؛ فمثال الأولى قوله تعالى : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ...) ، ونحو : جاءتنى رساله من فلان. ومثال الثانيه قولهم : فلان ميمون الطالع من يوم ولادته ، راجح العقل من أول نشأته ...

٤ - التوكيد ، (ولا- تكون معه إلا- زائده) وزيادتها إما للنص على عموم المعنى وشموله كل فرد من أفراد الجنس ، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهومين من الكلام قبل دخولها. فالأول مثل : ما غاب من رجل. وأصل الجمله : ما غاب رجل. وهى جمله قد يفهم منها أن نفى المعنى منصب على رجل واحد دون ما زاد عليه. أى : أن رجلا واحدا لم يغب ، وأن من الجائز غياب رجلين أو رجال.

والسبب فى اختلاف الفهم أن كلمه : «رجل» النكره ، ليست من النكرات الملازمه للوقوع بعد النفى ، (وهى النكرات القاطعه فى الدلاله على العموم والشمول بعد ذلك النفى ، ويتحتم أن ينصب النفى الذى قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها ؛ وأن يمتنع معه الخلاف فى الفهم ؛ مثل : كلمه : أحد ، وديار ، وعريب). وإنما كلمه «رجل» من النكرات التى قد تقع بعد النفى ، أو لا تقع وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفاده القاطعه التى تشمل كل فرد - إلا بقربنه - وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائره المعنى المنفى كما أوضحنا. فإذا

ص: ٤٢٦

١- معنى الغايه هنا - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٣ - : المسافه والمقدار. وليس المراد معناها الحقيقى الذى هو آخر الشىء ؛ فالتسميه هنا من تسميه الكل باسم الجزء. ومعناها هنا قد يختلف شيئا عنه فى الظروف على حسب ما هو مبين فى رقم ٣ من هامش ص ٢٧٢ م ٧٩.

أردنا إزاله هذا الاحتمال ، وجعل المعنى نصًا في العموم والشمول على سبيل اليقين - أتينا بالحرف الزائد : «من» ووضعناه قبل هذه النكرة مباشرة ، وقلنا : ما غاب من رجل ؛ وعندئذ لا يختلف الفهم ، ولا يتنوع ؛ إذ يتعين أن يكون المراد النص على عدم غياب فرد وما زاد عليه من أفراد الرجال ، ومن ثم لا- يصح أن يقال : ما غاب من رجل ، وإنما غاب رجلان أو أكثر ، منعا للتناقض والتخالف ، في حين يصح هذا قبل مجيء «من» الزائده ، لأن الأسلوب قبل مجيئها قد يحتمل أمرين ؛ نفى الواحد دون ما زاد عليه ؛ ونفيه مع ما زاد عليه معا - كما أسلفنا - وهذا معنى قولهم : («من الزائده» تفيد النص على عموم الحكم وشموله كـل فرد من أفراد الجنس إذا دخلت على نكرة منفيه لا- تقتضى وجود النفي الدائم الشامل قبلها اقتضاء محتوما). وعلى ضوء ما سبق تتبين فائده «من» فى قول الشاعر :

ما من غريب وإن أبدى تجلده

إلا تذكّر عند الغربه الوطن

وأما الثانى وهو التأكيد فمثل : ما غاب من ديار ؛ من كل كلام مشتمل على نكرة لا تستعمل - غالبا - إلا بعد النفى أو شبهه (مثل : أحد - عريب - ديار ... و...) فإنها بعده تدل دلالة قاطعه على العموم والشمول ، أى : أن كل نكرة من هذه النكرات ونظائرها لا- يراد منها فرد واحد من أفراد الجنس ينتفى عنه المعنى ، وإنما يراد أن ينتفى المعنى عن الواحد وما زاد عليه. ففى المثال السابق قطع ويقين بأمر واحد ؛ هو : عدم غياب فرد أو أكثر من أفراد الرجال ؛ فكل الأفراد حاضرون : ولا مجال لاحتمال معنى آخر ، فإذا أتينا بحرف الجر الزائد «من» وقلنا : ما غاب من ديار - لم يفد الحرف الزائد معنى جديدا ، ولم يحدث دلالة لم تكن قبل مجيئه ، وإنما أفاد تقويه المعنى القائم وتأكيده ، وهو النص على شمول المعنى المنفى وتعميمه ؛ بحيث ينطبق على الأفراد كلها فردا فردا.

والفصيح الذى لا يحسن مخالفته عند استعمال «من» الزائده أن يتحقق شرطان : وقوعها بعد نفى (1) وشبهه (وهو هنا :

ص: ٤٢٧

١- فلا- تزداد فى الإثبات إلا- فى تمييز «كم» الخبرية إذا كان مفصولا- منها بفعل متعد ؛ نحو قوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ). وقد وردت زيادتها فى قول زهير : ومهما تكن عند امرئ من خليفه وإن خالها تخفى على الناس - تعلم - - فقد أجاز النحاه أن تكون : «من» زائده بعد : «مهما» - (وسيجىء هذا فى ج ٤ ص ٣٢٦ م ١٥٥ باب الجوازم و ص ٣٨١ ل م ١٦١ باب «أما»).

النهى (١) وبعض أدوات الاستفهام) وأن يكون الاسم المجرور بها نكرة. وهذا الاسم يكون مجرورا في اللفظ لكنه مرفوع المحل - إما لأنه مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ؛ في مثل قولهم : هل للواشى من صديق؟ وما من صاحب للنمام ، وإما لأنه فاعل ؛ في مثل قولهم : ما سعى من أحد في الشرِّ إلا ارتد إليه سعيه - وقد يكون مجرورا في اللفظ منصوب المحل (إما لأنه مفعول به ، كقولهم : تأمل هذا الكون العجيب هل ترى من نقص أو قصور؟ وهل تظن من أحد يقدر على هذا الإبداع إلا الله؟ وإما لأنه مفعول مطلق ، نحو قوله تعالى : [مَا فَزَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ] ، أى : من تفريط).

ومن النادر الذى لا- يقاس عليه ، زيادتها في غير هذه المواضع الأربعة التى يكون الاسم فيها مجرورا لفظا كما سبق ، لكنه فى محل رفع مبتدأ ، (الآن أو بحسب أصله) ، أو : فاعل ، أو فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به ، أو مفعول مطلق ... و...

وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فى التابع أمران (٢) ؛ الجر مراعاة للفظ المتبوع ، والرفع أو النصب مراعاة لمحلّه ؛ نحو : ما للواشى من صديق مخلص ، بجر كلمه : «مخلص» ، أو برفعها ؛ باعتبارها نعتا لكلمه : «صديق» ، وكذا بقيه التوابع ، وباقي الأمثله المختلفه ، وأشباهها.

٥ - أن تكون بمعنى كلمه : «بدل» بحيث يصح أن تحل هذه الكلمه محلها. كقوله تعالى : (أَرْضٌ يُتِمُّ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) ، أى : بدل الآخره.

٦ - أن تكون داله على الظرفيه (٣). (أى : على أن شيئا يحويه آخر ، كما

ص: ٤٢٨

١- مثال النهى : لا- تظلم من أحد. ومثال الاستفهام (ولا يكون هنا إلا «بالهمزه» أو : هل) هل جاءك ... ، أو : أجاك ، .. من بشير؟

٢- فى هذا الحكم تفصيل هام سبق بيانه فى رقم ١ من هامش ص ٦٧. واستيفاء الحكم يقتضى الرجوع إليه.

٣- فتكون بمعنى : «فى» التى للظرفيه. ويدخل فى هذا النوع «من» الداخلة على : «قبل وبعد ... والغالب فى الداخلة على الظروف غير المتصرفه أن تكون للسببيه ، أى : بمعنى : «فى» الداله - - على السببيه. أما مجيئها لابتداء الغايه فقليل ؛ نحو : جئت من عندك - هب لى من لدنك ولىا - (راجع حاشيه الألوسى على القطر ص ٣٤) وقد شرحنا معنى الغايه فى رقم ٢٧٢ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٢٦.

يحوى الإناء ما فى داخله ، أو : كما يحوى الظرف - وهو الغلاف - المظروف ، (وهو الشىء الذى يوضع فيه) ، نحو : ماذا أصلحت من حقلك ، وغرست من جوانبه؟ أى : فى حقلك ... فى جوانبه.

٧ - إفاده التعليل. فتدخل على اسم يكون سببا وعله فى إيجاد شىء آخر ، نحو : لا تقوى العين على مواجهه قرص الشمس ، من شده ضوئها ، ونحو : من كدك ودأبك أدركت غايتك. أى : بسبب شده ضوئها ... وبسبب كدك ...

٨ - إفاده المجاوزه (١) ، فتدخل على الاسم للدلاله على البعد الحسى أو المعنوى بينه وبين ما قبله ... نحو قوله تعالى : (قَدْ كُنَّا فى غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا) أى : عن هذا ، بمعنى بعيدين عنه ، وقوله تعالى : (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ...) أى : عن ذكر الله.

ومثل : كلام الحمقى بمعزل من الصواب ، أى : عن الصواب ...

٩ - إفاده الاستعانه (٢) فتدخل على الاسم للدلاله على أنه الأداة التى استخدمت فى إنفاذ أمر من الأمور ؛ نحو : ينظر العدو إلى عدوه من عين ترمى بالشر ، أى : بعين ...

ص : ٤٢٩

١- المجاوزه - كما قالوا - ابتعاد شىء مذكور ، أو غير مذكور ، عما بعد حرف الجر ؛ بسبب شىء قبله ؛ فالأول ، نحو : رميت السهم عن القوس. أى : جاوز السهم القوس بسبب الرمى. والثانى نحو : رضى الله عنك : جاوزتك المؤاخذه ؛ بسبب الرضا. ثم المجاوزه قد تكون حقيقه كهذين المثالين ، وقد تكون مجازيه ؛ نحو أخذت العلم عن العالم. كأنه - لما علمت ما يعلمه - قد جاوزه العلم بسبب الأخذ. (الصبان فى باب حروف الجر - عند الكلام على الحرف : «عن» وهو الحرف الذى يكثر استعماله فى المجاوزه. وأما غيره فلا يبلغ درجته ؛ فكأنه شبيه به فى الأداء). وقد يراد بالمجاوزه الابتعاد عن الشىء بسبب العجز عن الوصول إليه كقول أحد الشعراء : هديتى تقصر عن همتى وهمتى تقصر عن حالى وخالص الود ومحض الثنا أحسن ما يهديه أمثالى (راجع معجم الشعراء ، للمرزبانى - حرف الميم - ص ٣٧٢).

٢- فتشبه «الباء» فى هذا.

١٠ - إفاده الاستعلاء. فتدخل على الاسم للدلاله على أن شيئاً حسياً أو أو معنوياً وقع فوقه ؛ نحو قوله تعالى : (وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا). أى : على القوم (١) ...

١١ - إفاده معنى القسم. ذلك أن بعض العرب يستعملها (مضمومه الميم أو مكسورتها) حرف قسم ، ولا يكاد يجزّ إلا كلمه : «الله» ؛ نحو ؛ من الله لأقاومنّ الباطل (٢) ، ويجب معه حذف الجملة القسميه ، (فعلها وفاعلها).

(وسيجىء (٣) الكلام على بقيه أدوات القسم بنوعيه وأحكامه).

هذا ، وقد تتصل «ما» الزائده بالحرف : «من» فلا تخرجه عن معناه ولا عن عمله ، بل يبقى له كل اختصاصه كما كان قبل مجيء الحرف الزائد (٤) ؛ نحو : مما أعمال المسىء يلاقى جزاءه. أى : من أعمال المسىء ؛ وبسببها (٥) ...

ص : ٤٣٠

١- وقد اقتصر ابن مالك على خمس من المعانى السابقه : حيث يقول : بعض ، وبين ، وابتدئ فى الأمكنه بمن ، وقد تأتى لبدء الأزمنه ... وزيد فى نفى وشبهه ؛ فجر نكره كما لباغ من مفر فقد ضمن البيتين : البعضيه ، وبيان الجنس ، وابتداء الغايه الزمانيه أو المكانيه ، والزياده بعد نفى أو شبهه مع جر النكره. وهذه المعانى أربعه. أما الخامس - وهو البدليه - فإنه سيذكره (فى ص ٤٥٠) بقوله : «ومن» و «باء» يفهمان بدلا.

٢- ويجوز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله من الجر ، كالأشأن فى جميع حروف القسم حين تجر لفظ الجلاله - انظر رقم ٣ من ص ٤٩١ -.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٤٤١ و ٤٥٩ وما بعدها :

٤- انظر «ا» من الزياده الآتية وقواعد رسم الحروف تقتضى وصلهما كتابه.

٥- وسيشير ابن مالك إلى زياده «ما» بعد «من» و «عن» و «الباء» بيت سيجىء آخر الباب نصه : فى هامش ص ٤٥٦ و ٤٧٦ و ٤٨٨. وبعد «من» ، و «عن» و «باء» زيد «ما» فلم يعق عن عمل قد علما أى : لم يمنع.

(١) من الأساليب الواردة المأثوره : «مما» كالتى فى حديث لابن عباس نصه :

«كان رسول الله يعالج من التنزيل شده إذا نزل عليه الوحي ، وكان مما يحرك لسانه وشفتيه».

و كقول الشاعر :

وإنما لمما يضرب الكبش ضربه

على رأسه تلقى اللسان من الفم

و... و...

وقد قيل إن معنى «مما» هنا : «ربما» ، طبقا لما بينه سيبويه فى كتابه (ج ١ ص ٧٦) وملخصه : أن «من» الجازة المكفوفه بالحرف «ما» - قد تكون بمعنى «ربما» ، واستشهد بالسالف.

وقال ابن هشام فى «المغنى» عند الكلام على : «من» وعلى معناها العاشر : إنها تكون بمعنى «ربما» وذلك إذا اتصلت بما ؛ كالببت السالف. ثم أردف هذا بقوله : والظاهر : أن «من» فى الببت ابتدائية و «ما» مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب (١) ...

(ب) إذا كان الاسم المجرور بالحرف : «من» مبدوءا بالأداه : «أل» التى ليست معدوده فى حروفه الأصلية ، فالأشهر فتح النون ؛ مثل : قد نعرف من الإذاعه ما لا نعرفه من الصحف ، وغيرها (٢). والأحسن ألا تحذف النون إن

ص : ٤٣١

١- تفصيل هذا البحث مدون فى المجلد التاسع من مجله المجمع اللغوى القاهرى ص ١١٦ وهو بحث مفيد. وقد اكتفينا بتقديم ملخص مهم له فى الجزء الأول م ٤٢ ص ٥٠١ ومن تمام الاستفادة الرجوع إلى ذلك البحث أو إلى ملخصه ، وما فيهما من أمثله وأساليب تتصل بما نحن فيه.

٢- بعض القبائل يحذف النون فى هذه الصوره ، وبها جاء قول النابغه الجعدى : - - ولقد شهدت عكاظ قبل محلها فيها وكنت أعدّ ملفتيان أى : من الفتیان وقول عبد الرحمن بن حسان فى مدح آل سعيد بن العاص : أعفأء تحسبهم ملحيا مرضى تطاول أسقامها أى : من الحياء. وكذلك المتنبي حيث يقول : نحن ركب ملجنّ فى زى ناس فوق طير لها شخوص الجمال أى : من الجن ، وليس من المستحسن اليوم - وإن كان ليس بممنوع قياسا - محاكاه هذه اللهجات القليله فى رفيع الكلام.

وقع حرف مشدد بعد «أل» السالفه ؛ نحو : لا تعجب من الشعوب إذا انتقمت من الظالم.

وإن وقع بعد : «من» حرف ساكن آخر تحركت النون بالكسر - غالبا - نحو : عجبت من استهانه الإنسان بحقوق أخيه ومن استبداده به.

* * *

ص : ٤٣٢

إلى : حرف جرّ أصليّ (١) يجر الظاهر والمضمر ، ويتنقل بين معان أشهرها ستة :

١ - انتهاء الغايه (٢) مطلقا ؛ (أى : سواء أكانت نهايه الغايه فى زمان أم مكان ؛ وسواء أكانت» هى الآخر الحقيقىّ لما قبل «إلى» أم ليست الآخر الحقيقى ، ولكنها متصله به اتصالا قريبا أو بعيدا). وهذا المعنى أكثر استعمالات الحرف إلى ؛ فمثال انتهاء الغايه الحقيقيه الزمانيه : نمت الليله إلى طلوع النهار. ومثال انتهاء الغايه الزمانيه المتصله بالآخر اتصالا قريبا : نمت الليله إلى سحرها (٣) ومثال انتهاء الغايه الزمانيه البعيده من الآخر نمت الليله إلى نصفها أو ثلثها و... و...

ومثال انتهاء الغايه المكانيه الحقيقيه : عبرت الطريق إلى الجانب الآخر محترسا. ومثال انتهاء الغايه المكانيه المتصله بالآخر : قرأت الكتاب إلى خاتمته. ومثال انتهاء الغايه المكانيه البعيده من الآخر : قرأت الكتاب إلى ثلثه.

والغالب أن نهايه الغايه نفسها لا تدخل فى الحكم الذى قبل «إلى» ما لم توجد قرينه تدل على دخوله. فإذا قلت : قرأت الكتاب إلى الصفحه العاشره ، فالمقصود - غالبا - فى مثل هذا الاستعمال أن الصفحه العاشره لم تقرأ ، فهى خارجه من الحكم الذى ثبت لما قبل «إلى». وكذلك لو قلت : صمت الأسبوع الماضى إلى يوم الخميس ؛ فإن يوم الخميس لا يدخل فى أيام الصيام. فإذا وجدت قرينه تدل على دخولها كانت داخله ؛ مثل : صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير ، ومثل : أكملت قراءه الكتاب كله من أوله إلى الصفحه الأخيره ... لأن صيام الشهر المفروض يقتضى صوم اليوم الأخير منه ، وإكمال الكتاب كله يقتضى قراءه الصفحه الأخيره منه ... (٤)

ص: ٤٣٣

- ١- سيجىء فى الزيادة - ص ٤٦٣ - أن بعض النحاه يجيز زيادته ، وأن رأيه مردود.
- ٢- سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ - أن الغايه فى هذا الباب ، هى : المسافه والمقدار ، وأنها تختلف عن الغايه فى الظروف - وقد سبق بيانها فى رقم ٣ من هامش ص ٢٧٢. والمراد بانتهاء الغايه أن المعنى قبل : «إلى» ينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها ، واتصاله به. وبين حروف الجر ثلاثه تشترك فى انتهاء الغايه ؛ (هى : إلى - اللام فى ص ٤٣٧ - حتى فى ص ٤٤٦) وسيجىء البيان الخاص بكل حرف.
- ٣- السحر : الثلث الأخير من الليل.
- ٤- انظر الفرق بين «إلى» و «حتى» فى هذا وفى غيره (رقم ٥ من هامش ص ٤٤٥).

٢ - المصاحبه (١)، كقولهم : من قعد عن طلب الرزق أساء أهله إلى نفسه ، وعذبهم إلى عذابه ، أى : مع نفسه ... ومع عذابه ...

٣ - التبيين ، (فتبين أن الاسم المجرور بها فاعل فى المعنى لا فى الصنائه النحويه ، وما قبلها مفعول به فى المعنى لا فى الصنائه كذلك. وذلك بشرط أن تقع بعد اسم التفضيل ، أو : فعل التعجب ، المشتقين من لفظ يدل على الحب أو : البغض وما بمعناهما ، كالود والكره ...) ، كقولهم : «احتمال المشقه أحبّ إلى النفس الكريمة من الاستعانه بلئيم الطبع. فما أبغض الاستعانه به إلى نفوس الأحرار!!» فكلمه : «نفس» ، هى الفاعل المعنوى - لا- النحوى - لاسم التفضيل (أحب) لأنها - فى الواقع - هى فاعله الحب ، أو : هى التى قام بها الحب. وكذلك كلمه «نفوس». فإنها الفاعل المعنوى (لا النحوى) لفعل التعجب : (أبغض) ؛ إذ هى فاعله البغض حقيقه ، أو : هى التى قام بها البغض ، والذى قطع فى الحكم بفاعليتهما المعنويه ومنع كل احتمال آخر هو وقوعهما بعد حرف الجر : «إلى» الذى من وظيفته القطع فى مثل هذا الأسلوب الذى يحتاج إلى تيقظ ، لدقته (٢) ، ولأنه قد يلتبس بما يقع فيه حرف «اللام» مكان «إلى» ، (وسياتى الكلام عليه فى اللام) (٣).

٤ - الاختصاص (أى : قصر شىء على آخر ، وتخصيصه به) كقولهم :

ص : ٤٣٤

١- انضمام شىء لآخر انضماما يقتضى تلازمهما فى أمر يقع عليهما معا ، أو يقع منهما معا على غيرهما ، أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتصال. وعلامه المصاحبه : أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمه : «مع» مكانه ؛ فلا يتغير المعنى.

٢- ضابط ذلك : أن نجعل مكان اسم التفضيل أو فعل التعجب فعلا- من مادتهما ومعناهما ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بالحرف «إلى» ، ومفعوله هو الكلام السابق على التفضيل أو اللاحق لفعل التعجب. فإن صح المعنى واستقام كان مجىء «إلى» ملائما ، وإلا- وجب العدول عنها. ففى المثال المذكور نقول : تحب النفس الكريمة احتمال المشقه ... تبغض نفوس الأحرار الاستعانه ... وما سبق من معنى «التبيين» فى «إلى» يختلف عن معناه فى «اللام» الجاره» وسيجىء فى ص ٤٤٢ وكلاهما يوضح المراد من الآخر.

٣- ص ٤٤٢.

الأب راعى الأسره ؛ وأمرها إليه ، والحاكم راعى المحكومين ، وأمرهم إليه ... فليترك الله كل راع فى رعيته.

٥ - الظرفيه (١): كقولهم : سيجمع الله الولاه إلى يوم تشيب من هوله الولدان ...

أى : فى يوم.

٦ - البعضيه ، (وهذا قليل فى المسموع) (٢)، نحو : شرب العاطش فلم يرتو إلى الماء ، أى : من الماء.

ص: ٤٣٥

١- سبق شرحها فى رقم ٦ من ص ٤٢٨.

٢- فلا يحسن القياس عليه.

(١) جعل بعض النحاه من معانى: «إلى» أن تكون بمعنى: «عند» (١) مستدلا بمثل قول القائل:

أم لا سبيل إلى الشباب ، وذكره

أشهى إلى من الرحيق السلسل

وأن تكون زائده ؛ مستدلا بقراءه من قرأ قوله تعالى: (فَجَعَلَ أَفْتَدَهُ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ) - بفتح الواو - ، أى: تهواهم ... وقد دفع ذلك الرأى بأن الشاهد الأول وقعت فيه «إلى» للتبيين ؛ لأن ما بعدها - وهو ياء المتكلم - فاعل معنوى على الوجه المشروح فى الحاله الثالثه السالفه ، وأن الشاهد الثانى: (الآيه) وقع فيه الفعل ، «تهوى» مضمنا ، معنى: «تميل» فلا تكون «إلى» زائده. وهذا رأى حسن يقتضينا أن نأخذ به.

(ب) يجب قلب ألفها (٢) ياء إذا كان المجرور بها ضميرا. نحو: تقصد الوفود إلينا من بلاد بعيدة ، فنقدم إليهم ضروب المجامله الكريمه.

فإن كان الضمير ياء المتكلم أدغمت الياءان ؛ نحو: إلى يتجه الخائف.

ص: ٤٣٦

١- سبق الكلام على «عند» فى باب الظرف مع نظائرها من الظروف - ص ٢٧١ من هذا الجزء.

٢- وهى المكتوبه ياء ؛ تبعا لقواعد رسم الحروف.

اللام : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصليًا وزائدًا. ويؤدي عده معان قد تجاوز العشرين.

١ - انتهاء الغايه (١) (أى : الدلاله على أن المعنى قبل اللام ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بها). نحو : صمت شهر رمضان لآخره ، وقرأت الكتاب لخاتمته .. واستعمالها فى هذا المعنى قليل بالنسبه لباقي معانيها ، ولكنه - مثل كل معانيها المختلفه - قياسى (كما سبق).

٢ - الملك ؛ وتقع بين ذاتين ، الثانيه منهما هى التى تملك حقيقه ، نحو : المنزل لمحمود ، وهذا المعنى أكثر استعمالاتها.

٣ - شبه الملك ؛ وتقع إما بين ذاتين ، الثانيه منهما لا تملك ملكا حقيقيا ؛ وإنما تختص بالأولى ، وتقتصر الأولى عليها ، دون تملك حقيقى من إحداهما للأخرى ؛ نحو : السرج للحصان - المفتاح للباب - الباب للبيت ، وإما قبلهما نحو : للصديق ولد نبيه ، حيث تقدمت «اللام» على الذاتين ... وإما بين معنى وذات ؛ نحو الحمد للأمهات ، والشكر للوالدين ... وتسمى هذه اللام بصورها الثلاثه : لام الاستحقاق ، أو : لام الاختصاص.

٤ - الدلاله على التملك ؛ نحو : جعلت للمحتاج عطاء ثابتا. فالعطاء الذى يأخذه المحتاج يصير ملكا له ، يتصرف فيه تصرف المالك الحر كما يشاء.

٥ - الدلاله على شبه التملك ؛ نحو : جعلت لك أعوانا من أبنائك البرره ، فالأعوان هنا بمنزله الشىء المملوك ، ولكنه ليس ملكا حقيقيا تقع عليه التصرفات المختلفه ، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض.

٦ - الدلاله على النسب ؛ نحو : لفلان أب يقول الحق ، ويفعل الخير. أى : ينتسب فلان لأب (٢) ...

ص: ٤٣٧

١- فهذا الحرف مثل : «إلى» فى هذا المعنى الذى سبق إيضاحه فى رقم ١ من هامش ٤٢٦ وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٣ ، ومثل «حتى» فيه ، وسيجىء الكلام عليها. فى ص ٤٤٥ والثلاثه مشتركه فى هذا المعنى دون بقيه حروف الجر ، - كما قلنا - .

٢- الحق أن المعانى الثلاثه الأخيره (التمليك - شبهه - النسب) متقاربه ، ويمكن الاستغناء عنها بعد إلحاقها بحروف أخرى. ولكنها مع اللام أوضح ؛ فنسبت إليها. ولقد قيل : إن كل معنى من المعانى الثلاثه يستفاد من الجمله كلها ، لا من اللام وحدها وهذا صحيح. وقد أجابوا بأن فهم هذا المعنى من التركيب متوقف على «اللام» فنسب إليها.

٧- التعدييه (١) المجرده ؛ نحو : ما أحبّ العقلاء للصمت المحمود ، وما أبغضهم للشره.

٨- التعليل ؛ بأن يكون ما بعدها عله وسببا فيما قبلها. نحو : الاكتساب ضرورى ، لدفع الفاقه وذل الحاجه (٢).

٩- التوكيد المحض ، وتكون فى هذه الحاله زائده زياده محضه لتأكيد معنى الجملة كلها ، لا معنى العامل وحده - كما شرحنا (٣) - ، ويجرى عليها ما يجرى على حرف الجر الزائد (٤). وأكثر ما تكون زيادتها بين الفعل ومفعوله ؛ نحو قول الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويثرب (٥)

ملكا أجار (٦) لمسلم ومعاهد

أى : أجار مسلما ومعاهدا (٧). وقول الشاعر فى الغزل :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما

تمثل لى لىلى بكل سبيل

فالفعل : «أريد» متعد يحتاج للمفعول به ، ومفعوله الذى يكمل المعنى هو المصدر المؤول بعد «لام التعليل» الجاره. والأصل : أريد أن أنسى. واللام زائده

ص: ٤٣٨

١- إذا كانت لمجرد التعدييه فما بعدها فى حكم المفعول به معنى ، وإن كان مجرورا - كما سبق فى أول هذا الباب ، ص ٤٠٧ ، وفى باب : «التعدى واللزوم» ، ص ١٤٥ - وكونها هنا للتعدييه المجرده لا ينافى أنها فى بقيه مواضعها للتعدييه أيضا مع إفادتها شيئا آخر فى الوقت نفسه ، - كما جاء فى حاشيه الصبان -.

٢- ما بعدها هو السبب هنا ؛ لأن السبب لا- بد أن يظهر فى الوجود قبل المسبب. والرغبه فى دفع الفاقه سابقه على وجود الاكتساب.

٣- فى ص ٤١٧ ، ومنه يعلم : أن حرف الجر الزائد زياده محضه لا يفيد إلا توكيد المعنى العام فى الجملة كلها ، وأنه لا يتعلق بعامل ، وأنه يمكن الاستغناء عنه ، دون أن يتأثر الكلام بحذفه. و... و...

٤- فى ص ٤١٧ ، ومنه يعلم : أن حرف الجر الزائد زياده محضه لا يفيد إلا توكيد المعنى العام فى الجملة كلها ، وأنه لا يتعلق بعامل ، وأنه يمكن الاستغناء عنه ، دون أن يتأثر الكلام بحذفه. و... و...

٥- اسم للمدينه المنوره.

٦- أجاره : نصره وحماه.

٧- يستدل النحاه بالبيت السالف على زياده «اللام» - كما قلنا - لكن البيت للشاعر «ابن ميادة» من أبيات يمدح بها أمير المدينه وبعده : ماليهما ودميهما من بعد ما غشى الضعيف شعاع سيف المارد وهذا يجعل الحكم بزياده اللام غير مقطوع به ، إذ يصح

أن يكون «المفعول به» هو «ماليهما» ... إلا إن أعربنا هذه الكلمة «بدلاً» من «مسلم» ... فالاستشهاد بالبيت السالف استشهاد بما يقبل الاحتمال من غير داع ، ولا يصلح للقطع.

بينهما. أو بين المتضايين ؛ كقولهم : لا أبا لفلان ، على الرأى الذى يعتبرها زائده (١).

وقد أجازوا زيادتها (٢) للضرورة الشعريه بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر (٣) فى فتاه :

لو تموت لراعتنى ، وقلت ألا

يا بؤس للموت. ليت الموت أبقاها

وقول الآخر (٤) :

يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام ...

ومن المستحسن اليوم الاقتصار فى الزائده على المسموع ؛ مبالغه فى الاحتياط ١٠ - التقويه. وهى التى تجىء لتقويه عامل ضعيف ؛ إما بسبب تأخره عن معموله. نحو قوله تعالى: (... إِنَّ كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) (٥) وقوله تعالى : (... لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ)، وإما بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره. كالفروع المشتقه ؛ مثل قوله تعالى : (فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ..) وقوله : (... مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) وقول علىّ رضى الله عنه : «لعن الله الأمرين بالمعروف التاركين له ، والناهين عن المنكر العاملين به» ، فأصل الكلام فى الآيتين الأوليين : إن كنتم تعبرون الرؤيا - يرهبون ربهم ... فلما تقدم كل من المفعولين على فعله ضعف الفعل بسبب تأخيره عن معموله (مفعوله) ؛ فجاءت اللام لتقويته (٦). وأصل الكلام فى الآيتين الأخيرتين وفى كلام علىّ : فَعَالٌ

ص: ٤٣٩

١- وهو أحد الأوجه التى أوضحناها ، وشرحنا معها الأسلوب ، والمراد منه ، فى ج ١ باب : «الأسماء الستة» م ٨ ص ٩٩.

٢- كما سيجىء فى ج ٣ باب : «الإضافة» وفى ج ٤ باب : «النداء».

٣- هو أبو جناده العذرى من الشعراء الذين أدركوا الدوله الأمويه.

٤- هو النابغه الذبياني ، وصدر البيت : قالت بنو عامر خالوا بنى أسد ... إلخ : خالى فلان قبيلته : تركها ، والمراد : اتركوا بنى أسد ...

٥- الرؤيا هنا : الحلم المنامى. وتعبيره : تفسيره.

٦- أشرنا باختصار فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ إلى أن اللام التى تفيد التقويه زائده زياده غير محضه ، (أى : أنها زائده شبيهه بالأصليه) لأنها تفيد عاملها - لا الجملة - معنى جديدا ؛ هو : «التقويه» ومن أجل هذا المعنى تتعلق بعاملها فأشبهت حرف الجر الأصلى فى جلب معنى جديد يكمل - - العامل ، وفى التعلق بهذا العامل. ولكنها من ناحيه أخرى يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى بحذفها. لكل ما سبق لم تكن زيادتها محضه (راجع الصبان والتصريح عند كلامهما على «لام الجر» ثم «المغنى») ومما تجب ملاحظته أن لام التقويه لا تدخل على مفعولى عامل ينصب مفعولين مذكورين بشرط أن يتقدما عليه معا ، أو يتأخرا عنه معا ، فمتى وجد المفعولان كذلك فلن يصح دخولها عليهما معا ، ولا على أحدهما ، وإذا حذف أحدهما أو تقدم ، صح دخولها على الذى لم يحذف ، وكذا على المتقدم منهما ، كما فى الصبان ، ومقدمه «المغنى» التى جاء فيها على لسان ابن هشام ما نصه :

(وها أنا بائح بما أسررتة ، مفيد لما قررتة وحررتة) فقال العلامة الأمير تعقيا عليه ما نصه : (اللام فى قوله : «لما» مقويه ؛ إذ ماده الإفاده تتعدى بنفسها. لا- يقال : إنها تتعدى لمفعولين ؛ تقول أفدت محتاجا مالا ؛ وما يتعدى لمفعولين لا يقوى باللام ... لأننا نقول محل ذلك إذا كان المفعولان مذكورين ، مقدمين ، أو مؤخرين عن العامل ، كما يفيدته كلام ابن مالك فى تعليق منع ذلك ؛ لأن اللام إما أن تزداد فيهما ؛ فيلزم تعدى عامل واحد بحرفى جر متحدين - وهذا ممنوع فى الأغلب - وإما أن يزداد فى أحدهما ؛ فيلزم الترجيح بلا مرجح. فإن كان أحدهما محذوف كما هنا ... فإن «اللام» تدخل على المذكور ، لأن المحذوف حينئذ قطع النظر عنه ، سواء نزلت العامل بالنظر للمحذوف منزله اللازم أو لا. وكذلك إذا تقدم أحدهما دخلت عليه اللام ؛ لأن العامل عن المتقدم أضعف. أو ناب أحدهما عن الفاعل ، نحو : محمود مفاد مالا ، دخلت على المنسوب. لأن طلبه المرفوع أقوى) اه. هذا ، ومما يصلح أن تكون اللام فيه للتقويه قولهم فى الدعاء : «سقى للمحسن ، ورعى له» ، ولهذا الأسلوب - وأمثاله ، تفصيلات معنويه ، وأحكام إعرابيه مختلفه ، أوضحناها كامله فى ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٨.

ما يريد - مصدقا ما معهم ، التاركينه ... فكلمه : «فعال» صيغه مبالغه متعديه ، تعمل عمل فعلها ، ولكنها أضعف منه ، فجاءت اللام لتقويتها.

وكذلك كلمه : «مصدقا» ، وكلمه «التاركين» وكلاهما اسم فاعل (1) ...

ص: ٤٤٠

١- هذا كلام النحاه. ويزيدون أن حرف الجر أصلى هنا ؛ فهو مع مجروره متعلقان بالعامل الضعيف ... وكلامهم مردود بما سردناه فى ١ من هامش ص ١٧٣ «د» وبما نسرده هنا : فما معنى التقويه إذا كان من الممكن الصحيح حذف هذه اللام ، وتعيده الفعل أو المشتق إلى المفعول به مباشره من غير حاجه إليها ، ما دام العامل معدودا فى اللغه من العوامل المتعديه بنفسها ؛ فنقول ؛ إن كنتم الرؤيا تعبرون - ربههم يرهبون - مصدقا ما معهم - فعال ما يريد ... فيصل بنفسه الفعل أو المشتق إلى المفعول به بغير حاجه إلى هذه الواسطه ؛ سواء أكان هذا العامل متقدما أم متأخرا؟ وكيف تكون اللام للتقويه مع أن الاسم قبلها كان مفعولا به منصوبا. فلما جاءت جرتة ؛ فصار مفعولا به فى المعنى دون اللفظ. ولا شك أن العامل الذى يؤثر فى مفعوله لفظا ومعنى أقوى من العامل الذى يؤثر فيه معنى فقط ... وكان الأولى بالنحاه أن يقولوا إن هذه اللام تزداد جوازا فى المفعول به إذا تقدم على عامله الفعل ، كما تزداد فى المفعول به إذا كان عامله وصفا ينصب المفعول به متقدما أو متأخرا. وأن الجار والمجرور لا يتعلقان - لأن حرف الجر زائد وأن المجرور لفظا منصوب محلا.

١١ - الدلالة على القسم (١) والتعجب معا ، بشرط أن تكون جملة القسم محذوفه ، وأن يكون المقسم به هو لفظ الجلاله ؛ كقولهم : «الله!! لا ينجو من الزمان حذر». يقال هذا فى معرض الحديث عن رجل حريص يتوقى أسباب الضرر جهد استطاعته ، ولكنه بالرغم من ذلك يصاب.

وقولهم : «الله!! انتصرت الفئه القليله المؤمنه بحقها على الفئه الكبيره المختلفه».

وهذا يقال فى معرض الكلام عن قله متوحده ، مؤتلفه ، لم يكن أحد ينتظر لها الفوز والغلبه ، على كثره تفوقها عدّه وعديدا. فلا بد من قرينه تدل على معنى القسم والتعجب المجتمعين فى «اللام». وبغير القرينه لا يتضح هذا المدلول.

ومن الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حاله من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلاله.

١٢ - الدلالة على التعجب بغير قسم ، بشرط القرينه أيضا ؛ ويكون بعد النداء كثيرا ؛ نحو : يا للأصيل (٢) وما به من روعه - يا للكشف العلمى وما انتهى إليه. ويكون بعد غيره ، نحو : لله درّ فلان شجاعا فى الحق - لله أنت معوانا فى الخير (٣) ...

ص : ٤٤١

١- حروف القسم المشهوره هى : (الباء - التاء - الواو - اللام). إلا ان اللام تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم. أما غيرها فمعناه مقصور على القسم وحده. وسيأتى تفصيل الكلام على كل واحد من الأربعة ، وأوجه الشبه والمخالفه بينه وبين إخوته. وهناك حرف خامس سبقت الإشارة إليه فى ص ٤٣٠ هو : «من» ، فقليل من العرب يستخدم هذا الحرف (بكسر ميمه أو ضمها) أداه قسم ، قد حذف فعل القسم وفاعله وجوبا ، فيقول : من الله لأناصرن النزيه. أى : والله. ولا يكاد يكون القسم معه بغير الله. وأندر من هذا الحرف استعمال القدماء الحرف «ها» للقسم بعد «إى» التى بمعنى : «نعم» وبدونها جاء فى الأمالى (ج ١ ص ١٧٢) أن أعرابيا قال لآخر : أنشدنا - رحمك الله ، وتصدق على هذا الغريب بأبيات ... فقال : إى : ها الله إذا ... (انظر البيان الخاص بها فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٨).

٢- الوقت بعد العصر إلى المغرب. ويجوز فى اللام هنا الفتح أو الكسر إذا كان المنادى مقصودا به التعجب (انظر ج ٤ ص ٦٦ م ١٣٤).

٣- ويصح أن يكون من هذا ما يرد فى بعض النصوص القديمه ، من مثل قول الشاعر : لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى والأصل : الله ابن عمك ، بحذف لام الجر قبل لفظ الجلاله.

١٣ - الدلالة على العاقبه المنتظره ، (أى : على النتيجة المرتقبه أو : الصيروره). نحو : سأتعلم للحياه السعيده ، وأتنقل فى جنبات المعموره لتحصيل أنفع التجارب. ونحو : ربّيت النمر للهجوم علىّ. يقول هذا من صادف نمرا صغيرا فأشفق عليه وتعهدّه ، وخذع فيه ، ثم غدر به النمر ، فكأنه يقول ساخطا متألما متهكما : ربّيته ، فكانت عاقبه التربيّه ونتيجتها الهجوم علىّ. ونحو : أربى هذ الولد الضال ليسرقنى ، ويفر كأخيه. يقول هذا من يؤوى إليه شريدا ، ويحسن إليه ، وهو يتوقع أن يغافله ، ويسرقه ، ويهرب ، كما فعل أخوه من قبل. وتسمى اللام فى الأمثله السابقه وأشباهاها : لام «الصيروره» ، أو : «العاقبه» لأنها تبين ما صار إليه الأمر ، وتوضح عاقبته (١) ...

١٤ - الدلالة على التبليغ ؛ وهى الداله على إيصال المعنى إلى الاسم المجرور بها ؛ نحو : قابلت صديقك ، ونقلت له ما تريد أن أقوله ... (وقد يسميها لذلك بعض النحاه «لام التعديه» يريد : إيصال المعنى وتبليغه).

١٥ - الدلالة على التبيين ؛ أى : إظهار أن الاسم المجرور هو فى حكم المفعول به معنى ، وما قبلها هو الفاعل فى المعنى كذلك ، بشرط أن تقع بعد اسم تفضيل أو فعل تعجب ، مشتقين من لفظ يدل على الحب ، أو البغض ، وما بمعناهما ؛ كالودّ ، والكره ، ونظائرها ... ، نحو : السكون فى المستشفى أحبّ للمرضى ، وإطاله زمن الزيارة أبغض لنفوسهم. فالمجرور باللام فى المثالين - وأشباهما - فى حكم المفعول به من جهه المعنى (لوقوع أثر الكلام السابق عليه) لا- من جهه الإعراب. فكلمه «السكون» هى الفاعل المعنوى - لا النحوى - الذى أوجد الحب ، وكان سببا فيه. وكلمه : «المرضى» هى المفعول به المعنوى - لا النحوى - الذى وقع عليه الحب ، وانصبّ عليه أثره. ومثل هذا يقال فى كلمتى : «إطاله ، ونفوس» فالأولى هى الفاعل المعنوى - لا النحوى ، والأخرى هى المفعول به المعنوى كذلك.

ومثل : البدوى الصميم أحبّ للصحراء ، وأبغض للحضر ، وما أكرهه

ص: ٤٤٢

١- ومنها قوله تعالى فى موسى : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ ؛ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا).

للاستقرار ، ودوام الإقامة في مكان واحد (١).

ومن هنا يتبين الفرق الدقيق بين : «إلى» التي تفيد التبيين ، و «اللام» التي تفيده أيضا (٢). ويتركز في أن ما بعد «إلى» التبيينية «فاعل» في المعنى لا في اللفظ ؛ وما قبلها مفعول به في المعنى كذلك. أما «اللام التبيينية» فبعكسها ؛ فما بعدها مفعول به معنوي لا لفظي ؛ وما قبلها فاعل معنوي كذلك ، فإذا قلت : الوالد أحب إلى ابنه. كان الابن هو المحب ، والوالد هو المحبوب ، أي : أن الابن هو فاعل الحب معني ، والوالد هو الذي وقع عليه المحب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معني. أما إذا قلت : الوالد أحب لابنه ، فإن المعنى ينعكس ؛ فيصير الابن هو المحبوب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معني ، والأب هو المحبوب ، فهو بمنزلة الفاعل معني. وقد سبق (٣) القول بأن مثل هذا الأسلوب دقيق يتطلب يقظه في استعماله وفهمه (٤).

١٦ - أن تكون بمعنى : بعد (٥) ، كقولهم : كان الخليفة يقصد المسجد لأذان الفجر مباشرة ، ويصلي الصبح بالناس إماما ، ثم ينظر قضاياهم ، ولا يغادر المسجد إلا للعصر ، وقد فرغ من صلاته ، ونظر شئون رعيته. أي : بعد أذان الفجر مباشرة ، وبعد العصر. ومن هذا النوع ما كان يؤرخ به الأدباء رسائلهم ؛ فيقولون : كتبت هذه الرسالة لخمس خلون من «شؤال» يريدون : بعد خمس ليال مررن من شؤال. ومثل قول الشاعر :

فلما تفرقنا كأنى ومالكا

لطول (٦) اجتماع لم

نبت ليله معا

ص : ٤٤٣

- ١- فالمراد : يحب البدوي الصحراء ... - يبغض البدوي الحضر - يكره البدوي الاستقرار.
- ٢- راجع ما سبق في ص ٤٣٤. حيث الإيضاح والضابط الذي يبين الفاعل والمفعول به المعنويين.
- ٣- راجع ما سبق في ص ٤٣٤. حيث الإيضاح والضابط الذي يبين الفاعل والمفعول به المعنويين.
- ٤- من أمثله اللام التبيينية : سقيا لك - رعييا لك - تبا للخائن ... وفي هذه الأمثلة وأشباهاها تفصيلات لغوية دقيقة ، لها آثار معنوية هامة تتصل باعتبارها جملة واحدة حيناً ، وجملتين حيناً آخر. وقد وفيناها حقها من الإبانة ، والإيضاح ، وعرض أقوم الطرائق لاستعمالها الصحيح - في الجزء الأول ص ٣٨٠ ، م ٣٩ في قسم الزيادة والتفصيل الخاص بمواضع حذف المبتدأ ، ولا مناص للباحث المستقصي من الرجوع إليها.
- ٥- بعد ، من الظروف التي سبق الكلام عليها في باب الظروف بهذا الجزء ص ٢٦٥.
- ٦- جعلها بعضهم هنا بمعنى : مع - كما أشرنا في ج ٣ - باب الإضافة م ٩٥ ص ١٠٩ - والأول أنسب.

١٧ - أن تكون بمعنى : «قبل» ، كقولهم فى التاريخ : كتبت رسالتى ليله بقيت من رمضان. أى : قبل ليله.

١٨ - أن تفيد الظرفيه (١) نحو : قوله تعالى : (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ). وقوله تعالى فى أمر الساعه : (لا يُجَلِّئُهَا لَوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ). وقولهم فى التاريخ : كتبت هذه الرساله لغره شهر رجب ، وقولهم : مضى فلان لسبيله (أى : فى يوم القيامه - فى وقتها - فى غره شهر رجب - فى سبيله -)

١٩ - أن تكون بمعنى : «من البيانیه (٢)» كقول الشاعر يخاطب عدوّه :

لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم

ونحن لكم يوم القيامه أفضل

أى : نحن أفضل منكم يوم القيامه.

٢٠ - أن تكون للمجاوزه (٣). (مثل : عن) كقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها

حسدا وبغضا إنه لذميم

أى : عن وجهها ... ويرى بعض النحاه أنها هنا بمعنى الظرفيه (أى مثل : «فى»). وأنها لا تكون بمعنى : «عن» ، ولا بمعنى : «على» ، المفيده للاستعلاء (٤). والرأى السديد أنها إن دلت فى السياق على المجاوزه ، أو : الاستعلاء دلالة واضحه كالتى فى الأمثله الوارده - جاز أن تكون من حروفهما ، وإلا طلبنا لها معنى آخر يظهر فيه الوضوح والإبانه.

٢١ - أن تكون لتوكيد النفى ، وهى الداخلة فى ظاهر الأمر - دون حقيقته - على المضارع المسبوق بكون منفى ؛ وتسمى : «لام الجحود» (٥) ؛ لسبقها بالنفى دائما. نحو : ما كان الحق لينهزم ، ولم يكن الباطل لينتصر.

٢٢ - أن تكون بمعنى : «مع» كقوله تعالى فى اليتامى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ) ، أى : مع أموالكم.

ص : ٤٤٤

١- فتكون بمعنى : «فى».

٢- سبق الكلام عليها (فى ص ٤٢٥).

٣- سبق فى رقم ٢ من هامش ٤٢٩ تعريفها وبيان أقسامها.

٤- جعلها بعضهم للاستعلاء الحسى فى مثل قوله تعالى : (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ...) وقول الشاعر : (فخر صريعا لليدين وللنم) ... وللاستعلاء المعنوى (وهو المجازى) فى مثل قوله تعالى : (إِنَّ أَحْسَنَكُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ، وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا) أى : إن أسأتم فعليها.

والأمر متوقف على موضوع معناها فى السياق.
٥- تفصيل الكلام عليها فى باب النواصب من الجزء الرابع.

تتحرك لام الجر بالكسره إن دخلت على اسم ظاهر غير المستغاث (١) في ، نحو : يا للقادر للضعيف ؛ وتتحرك بالفتحه إن دخلت على ضمير ، إلا على ياء المتكلم ؛ فتكسر في نحو : رب اغفر لي ...

حتى

(٢) : حرف جرّ أصلي ، وهو نوعان :

(١) نوع لا يجر إلا الاسم الظاهر الصريح (٣) ، ومعنى «حتى» في هذا النوع الدلالة على انتهاء الغايه (٤) ولهذا تسمى فيه : «حتى الغائيه» نحو : تمتعت بأيام الراحة حتى آخرها. والأكثر أن يكون الوصول إلى نهايه الغايه تدرجا وتمهلا ، أى : دفعات لا دفعه واحده. والغالب كذلك أن يجرّ الآخر ، أو ما يتصل بالآخر مما يكون قبله مباشره. نحو : شربت الكوب كله حتى الصيّ بابه ، وأتممت الصفحه حتى السطر الأخير. ونحو : سهرت الليله حتى السحر ، وتنقلت في الحديقه حتى الباب الخارجيّ. والغالب أيضا أن تدخل نهايه الغايه فى الحكم (٥) الذى قبل «حتى». إلّا إذا قامت قرينه على عدم الدخول ؛ نحو : قرأت الكتاب كله

ص : ٤٤٥

- ١- وغير المنادى المقصود به التعجب ؛ كالذى سبق فى رقم ١٢ من ص ٤٤١ فإن اللام فيه صالحه للفتح والكسر.
- ٢- سيجىء فى ج ٤ م ١٤٩ ص ٢٥٢ تلخيص مفيد لجميع أنواع «حتى» وتفصيل هام عن نوعها الجار.
- ٣- المراد بالظاهر ما ليس ضميرا ، وبالصريح ما ليس مصدرا مؤولا من «أن المصدريه» والجمله المضارعيه بعدها.
- ٤- أى : على أن المعنى قبله ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور به - كما سبق - وعلامته. صحه وقوع : «إلى» الداله على انتهاء الغايه مكانه. «وحتى» أحد حروف ثلاثه تدل على انتهاء الغايه - وقد سبق الحرفان الآخران : «إلى» فى ص ٤٣٣ و «اللام» فى ص ٤٣٧ - وإذا كانت «حتى» لانتهاء الغايه اقتضت أن ينقضى ما قبلها شيئا فشيئا ، لا دفعه واحده ، ولا سريعا ؛ فلا بد فى انقضائه من التدرج والتمهل - كما سيجىء - .
- ٥- وهذا أحد الأوجه التى تخالف فيها : «إلى». ومنها أيضا ؛ أنه يجوز أن نقول : كتبت إلى الأخ رساله ، ولا يصح : كتبت حتى الأخ رساله ، لأن «حتى» الغائيه تتطلب - كما سبق - أن ينقضى المعنى قبلها شيئا فشيئا ، وعلى عده دفعات حتى يصل إلى نهايه الغايه ؛ بخلاف «إلى» والكنايه لا تحتاج إلى هذا ، فناسبها «إلى» - كما يجوز أن نقول : انتقلت من البدايه إلى الحاضره ، ولا يحسن أن نقول : «حتى» الحاضره ؛ لأن الأساليب الصحيحه المأثوره التزمت - أو كادت - مجيء : «إلى» الداله على النهايه بعد : «من» الداله على البدايه. - - ومنها : أن «حتى» قد تجر المصدر المنسبك من : (أن المضممره وجوبا ، والفعل المضارع وفاعله ،) نحو : أسرع حتى أدرك القطار ، أى : أن أدرك ، ولا يصح أسرع إلى أدرك القطار ؛ إذ لا تدخل «إلى» على الفعل مطلقا إلا مع «أن» الظاهره. فملخص الفروق خمس : أن : «إلى» تجر الظاهر والمضممر ، أما : «حتى» فلا تجر إلا الظاهر فى أصح الآراء ، ويجب الاقتصار عليه. وأن : «نهايه الغايه» لا تدخل مع «إلى» إلا بقرينه ، والأمر بالعكس مع «حتى» فالغايه النهائيه معها داخله ،

ولا تخرج إلا بقرينه. وأن «إلى» تقتضى انقضاء ما قبلها - غالبا - بغير تمهل أو انقطاع. بخلاف «حتى». ولهذا آثار فى التعبير. وأن «إلى» لا تدخل على المضارع بدون «أن» الظاهره التى تنصبه بخلاف «حتى» فإنها تدخل عليه إذا كان منصوبا بأن المقدره بعدها فتجر المصدر المنسبك : وأن : «إلى» تجيء للدلاله على النهايه حين توجد : «من» الداله على البدايه ولا يصح مجيء : «حتى».

حتى الفصل الأخير ؛ فنهايه الغايه داخله بقرينه تدل على الشمول والعموم ؛ هي كلمه «كل» ، بخلاف : كدت أفرغ من الكتاب ؛ فقد قرأته حتى الفصل الأخير ، لأن كلمه : «كدت» التي معناها : «قاربت» تدل على أن بعضه الأخير لم يقرأ ... وعلى هذا لا يستحسن الإتيان «بحتى» في مثل : قرأت الكتاب حتى ثلثه أو نصفه ، وإنما يجيء مكانها «إلى».

(ب) نوع لا يجر إلا المصدر المنسبك من «أن» المضمرة وجوبا وما دخلت عليه من الجمله المضارعيه. وأشهر معانى هذا النوع ثلاثه : الدلاله على انتهاء الغايه ، كالنوع ، السابق ، أو الدلاله على التعليل (1) أو الدلاله على الاستثناء إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين.

وهذا النوع - كما قلنا - لا يجر إلا المصدر المنسبك من «أن» الناصبه المقدره وجوبا ، ومن صلتها الفعلية المضارعيه (2) ؛ نحو : أتقن عملك حتى تشتهر - اجتنب الكسب الخبيث حتى تسلم ثروتك - التاجر الحصيف يحرص على الأمانه حتى يزداد ربحه ... ولا يصح أن تكون في هذه الأمثله لانتهاه الغايه ؛ لأن انتهاء الغايه يقتضى انقطاع ما قبل : «حتى» وانتهاءه بمجرد وقوع

ص: ٤٤٦

١- الدلاله على أن ما قبلها عله وسبب فيما بعدها. فهي مخالفه للام التعليل وامثالها مما يكون ما بعده هو العله (انظر رقم ٨ من ص ٤٣٨).

٢- ل «حتى» الجاره للمصدر المنسبك من «أن» الناصبه للمضارع وصلتها ، عده أحكام أخرى مكانها المناصب الذى ستذكر فيه تفصيلا هو الجزء الرابع ، باب : «إعراب الفعل» حيث الكلام على : «النواصب» ...

ما بعدها وحصوله ، ولا- يتحقق هذا فى الأمثله السالفه إلا بفساد المعنى ؛ إذ ليس المراد أن يتقن المرء عمله حتى يشتهر ؛ فإذا اشتهر ترك الإتقان ... ولا- أن يجتنب الكسب الخيىث حتى تسلم ثروته ، فإذا سلمت لا يجتنبه ... ، ولا أن يحرص على الأمانه حتى يزداد ربحه ، فإذا ازداد تركها ؛ ليس المقصود شيئاً من هذا لفساده. فهى فى تلك الأمثله للتعليل.

ومثال الدلاله على انتهاء الغايه : أقرأ الكتاب النافع حتى تنتهى صفحاته - يمتد الليل حتى يطلع الفجر ...

ص: ٤٤٧

(١) قلنا فيما سبق : إن «حتى» الجاره نوعان : يجر الاسم الصريح ، ومعنى هذا النوع الدلالة على الغائيه ، أى : على نهايه الغايه ، فيجر الآخر ، أو ما يتصل بالآخر. ونوع يجر المصدر المنسبك من «أن» المضمرة وجوبا وما دخلت عليه من الجمله المضارعيه. ومعنى هذا النوع ، إما نهايه الغايه (١) وإما التعليل ، وإما الاستثناء.

فمن معانى «حتى» : الدلالة على الاستثناء وهذا أقل - استعمالاتها ، ولا يلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحه واحد من المعنيين السابقين - ولا تجر فيه إلا المصدر المنسبك من «أن» الناصبه المستتره وجوبا ومن صلتها الفعلية المضارعيه. وتكون «حتى» فى هذه الحاله بمعنى «إلا» الاستثنائيه. والغالب أن يكون الاستثناء منقطعا ، فتكون «إلا» فيه بمعنى «لكن» أى : يصح أن يحل محلها : «لكن» التى تفيد الابتداء والاستدراك معا ؛ (فيكون الاستثناء منقطعا) (٢) ؛ نحو :

ص: ٤٤٨

١- يفهم من هذا أن «حتى» لا بد أن تكون لنهايه الغايه إذا كان المجرور بها اسما صريحا ، ولا عكس ؛ فلا يلزم من كونها للغايه أن يكون المجرور بها اسما صريحا. لا يلزم هذا ؛ لجواز أن يكون مصدرا مؤولا من أن المصدريه وصلتها الجمله المضارعيه.

٢- قد تكون : «حتى» مع «أن» المستتره بمعنى : (إلا أن) ؛ فيكون الاستثناء منقطعا ، مع ملاحظه أن أداه الاستثناء ، هنا مقصوره على : «إلا» وحدها. أما الحرف : «أن» الذى يليها فلا شأن له بالاستثناء ، وإنما جىء به لمجرد التفسير والإيضاح. وقد يكون الاستثناء - أحيانا - متصلا كما فى بعض الأمثله التى عرضت ، وكما فى نحو : لا أجيب الصديق حتى يدعونى لمزاملته ؛ أى : لا أجيبه وقتا إلا- وقت دعوتى. ببقاء النفى الذى قبل «حتى» على حاله بعد تأويلها - كما هو الأغلب -. فالاستثناء متصل مفرغ للظرف ، ولا تصلح «حتى» غائيه ، لأن عدم الإجابة لا يقع تدريجا على دفعات ؛ إذ الإجابة لا تمتد ولا تتناول إلى زمن الدعوه ، بل إنها لا تكون قبل الدعوه ، ولا تصلح أن تكون «تعليليه» ؛ لأن عدم الإجابة ليس سبب الدعوه. فلم يبق إلا أن تكون بمعنى الاستثناء ، وهو صالح هنا أن يكون متصلا ؛ فلا يعدل إلى الانقطاع. ومثله قوله تعالى : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فَتْنَةٌ ...) ، أى : ما يعلمان من أحد وقتا (أى : فى وقت) إلا وقت أن يقولوا ... ولهذه المسأله بيان أشمل ، يستوعب جوانبها الهامه المختلفه ، وهو فى ج ٤ م ١٤٩ باب النواصب ص ١٤٩.

لا يذهب دم القتيل هدرا حتى تتأثر (1) له الحكومه. أى : إلما أن تتأثر له الحكومه ، بمعنى : لكن تتأثر له الحكومه ؛ فلا يذهب هدرا. والغالب فى هذا المثال - وأشباهه - أن يبقى النفسى الذى قبل «حتى» على حاله بعد تأويلها بالحرف «إلا».

ولا- يصح فى المثال أن تكون : «حتى» للغايه ؛ لأن «حتى» الغائيه - كما عرفنا - إذا وقع ما بعدها وتحقق معناه توقف المعنى الذى قبلها ، وانقطع.

على هذا فالحكومه حين تتأثر للقتيل ، ينقطع عدم ذهاب دمه هدرا ؛ وانقطاعه وتوقفه يؤدى - حتما - إلى وقوع ضده وحصوله ؛ أى : إلى أن دمه يذهب هدرا. وهذا فاسد.

وشىء آخر يمنع أن تكون «حتى» غائيه فى المثال ؛ هو : أن ما قبلها لا ينقضى شيئا فشيئا.

وكذلك لا تصح أن تكون : «حتى» «تعليليه» ، لأن ما قبلها - هنا - ليس عله وسببا فيما بعدها ؛ إذ عدم ذهاب دمه هدرا بالفعل ليس هو السبب فى انتقام الحكومه له ؛ لأن هذا يناقض المراد ، وإنما الانتقام له فعلا واقعا هو السبب فى عدم ذهاب دمه هدرا ، إذ السبب لا بد أن يسبق المسبب ، ويوجد قبله ؛ ليجىء بعده ما ينشأ عنه ، ويترتب عليه ، وهو : المسبب ، فأخذ التآثر لا بد أن يوجد أولا. ليوجد بعده عدم ذهاب الدم هدرا ، لا العكس.

وإذا كانت «حتى» فى المثال السابق وأشباهه لا- تصلح أن تكون غائيه ولا تعليليه فلا مفرّ بعدهما من أن تكون بمعنى : «إلا» الاستثنائيه ، فى استثناء منقطع ؛ أى : أنها بمعنى : «لكن» التى تفيدها الابتداء والاستدراك معا - كما أسلفنا - ومن الأمثله : ١ - كل مولود يولد جاهلا بالشر حتى يتعلمه من أسرته وبيئته. بمعنى إلا أن يتعلمه. أى : لكن يتعلمه. فلا تصلح أن تكون «غائيه» ؛ لأن ما قبلها هنا لا يقع متدرجا متطاولا بحيث يمتد إلى ما بعدها. بل يقع دفعه واحده. ولا تصلح أن تكون «تعليليه» ، لأن ولاده الجاهل بالشر ليست هى العله المؤثره فى أمر

ص : ٤٤٩

١- تتأثر ؛ أى : تأخذ بتأثره ، وتقتص له من الجانى.

التعلم ، ولا- السبب المباشر فيه ؛ إذ العله لا- يتخلف أثرها ؛ فلا بد أن يتحقق بتحققها المعلول ، ويوجد بوجودها ؛ لأن العله لا يتأخر عنها المعلول ، فلم يبق إلا أن تكون «حتى» ، بمعنى : «إلا» فى استثناء منقطع ، أى : بمعنى : «لكن» المشار إليها.

٢- ناديتك حتى نحصد القمح بعد ساعات ؛ فالنداء ليس فيه تمهل وتدرج يمتدان إلى وقت الحصد ، وليس سببا مباشرا فى الحصد.

٣ - افتح نوافذ الحجره نهارا حتى يشتد (١) البرد ليلا ... ويقال فيه ما سبق.

(ب) من الأمثال : «ما سلم القادم العزيز حتى (٢) ودّع». (وهو مثل يقال فىمن قصرت مدّه زيارته). أى : ما سلم فى زمن ؛ لكن ودّع فيه ، أو : ما سلم فى زمن إلا زما ودّع فيه (٣).

ص : ٤٥٠

١- وفى معانى الحروف الثلاثه : (حتى - اللام - إلى) يقول ابن مالك : لانتها : «حتى» ، و «لام» ، و «إلى» و «من» ، و «باء» يفهمان بدلا واللام للملك وشبهه ، وفى تعديه أيضا ، وتعليل ، قفى [وزيد ...] (قفى ، أى : نسب وعرف). سرد ابن مالك فى هذين البيتين وكلمه من أول الثالث - عدّه معان لعدد من الحروف ؛ فبين أن : «حتى» و «اللام» و «إلى» تشترك فى تأديه معنى واحد ؛ هو : الانتهاء. وأن «من» و «الباء» يتركان فى معنى واحد ؛ هو : البديله. وأن اللام - بعد ذلك - تفيد معنى الملك وشبهه ، والتعديه ، والتعليل ، وقد تقع زائده. واكتفى بهذه المعانى القليله التى سردها لعدد من حروف الجر سردا مختلطا مبتورا ومن أسبابه ضيق الأوزان الشعريه وقيودها التى لا تتسع لما يتسع له النثر. وقد تداركنا الأمر بالشرح والترتيب المناسبين.

٢- ويلاحظ أن «حتى» فى هذا المثل حرف ابتداء ؛ لوقوع الماضى بعدها ؛ فليست حرف جر ؛ إذ الجاره لا بد من دخولها - كما عرفنا - على اسم صريح أو على مصدر منسبك من «أن» وصلتها الجملة المضارعيه.

٣- ففيه نوع شبه بما مر فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ برغم الاختلاف فى نوع : «حتى».

ومن المستحسن التخفف من استعمال «حتى» التي بمعنى «إلا» قدر الاستطاعه ؛ لأن فهم المراد منها ، والتميز بينها وبين نوعيها الآخرين - لا يخلو من صعوبه ، ولأن كثيرا من النحاء لا يوافق على أنها تكون بمعنى «إلا» ويتأول الوارد منها.

(ح) وضح مما تقدم أن «حتى» الجارّه بنوعيها لا تدخل على جمله ، لأن التي تدخل على الجملة (الاسميه أو الفعلية) نوع آخر ، يسمى : «حتى الابتدائية» (١) وسيجيء تفصيل الكلام عليها في موضعها المناسب (٢) ...

ص: ٤٥١

١- وهي الداخلة على جمله مضمونها غايه (أى : نهايه) لشيء قبلها (كما جاء في الخضرى - ج ٢ باب «العطف» عند الكلام على «حتى»).

٢- باب النواصب ، ج ٤ ص ٢٥٢ م ١٤٩.

الواو والتاء : حرفان أصليان للجر ، ومعناهما القسم (١) - غير الاستعطافي (٢) - ولا يصح أن يذكر معهما جملة القسم ، وهما لا يجران إلا الاسم الظاهر. والتاء لا تجر من الأسماء الظاهرة إلا ثلاثة : (الله - رب - الرحمن) ومن الشذوذ أن تجر غير هذه الثلاثة.

فمن أمثله واو القسم قول الشاعر :

فلا وأبيك ما في العيش خير

ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

ومن أمثله تاء القسم قوله تعالى : (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ...)

ويجرى على الحرفين السابقين ما يجرى على كل حروف القسم من جواز الحذف (٣) مع بقاء المقسم به مجرورا بشرط أن يكون هو لفظ الجلالة (أى : الله).

* * *

الباء : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصليا وزائدا (٤) ، ويؤدى عده معان ، أشهرها خمسة عشر :

١ - الإلصاق حقيقه أو مجازا ؛ نحو : أمسكت باللص ، ومررت بالشرطي. فمعنى أمسكت به : قبضت على شيء من جسمه ، أو مما يتصل به اتصالا مباشرا ؛ كالثوب ونحوه. وهو - عند كثير من النحاه - أبلغ من : أمسكت اللص ؛ لأن معناه مع «الباء» ، المنع من الانصراف منعا تاما.

ومعنى مررت به : ألصقت مرورى بمكان يتصل به ...

٢ - السببيه أو التعليل (بأن يكون ما بعدها سببا وعله فيما قبلها). نحو :

ص : ٤٥٢

١- أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤٤١ إلى أن أحرف القسم المشهوره أربعة : «اللام» وقد سبق الكلام عليها هناك ، وكذلك «الواو والتاء والباء» ، وسيجىء الكلام على الثلاثة هنا. والصحيح أن «الواو» و «التاء» أصيلان فى القسم ، وليسا نائبين فيه عن «الباء» وليست الباء بعدهما مقدره تجر الاسم ؛ لأن هذا تعقيد لا داعى له. وقد أشرنا أيضا فى تلك الصفحه إلى أن بعض العرب يستعمل الحرف «من» (بكسر الميم أو ضمها) حرف قسم ، ولا يكاد يجر به إلا كلمه : «الله». نحو : من الله لأصاحبك. وأندر من هذا استعمال كلمه : «ها» حرف قسم بعد كلمه : «إى» ، بمعنى : نعم أو بدونها. ولا داعى اليوم لاستعمال هذه اللغات النادره.

٢- إيضاحه فى ص ٤٥٩ و ٤٦٠.

٣- لحذف حروف الجر - ومنها حروف القسم - موضوع مستقل يجىء فى ص ٤٩١.

٤- وأحسن لغاته أن يتحرك بالكسر فى جميع أحواله.

كل امرئ يكافأ بعمله ، ويعاقب بتقصيره. أى : بسبب عمله ، وبسبب تقصيره .. وقول الشاعر :

إنما ينكر الديانات قوم

هم بما ينكرونه أشقياء

وقول الآخر :

جزى الله الشدائد كل خير

عرفت بها عدوى من صديقى ...

والمراد : هم أشقياء بسبب ما ينكرونه - وعرفت بسببها ... (١)

٣ - الاستعانه ، (بأن يكون ما بعد الباء هو الآله لحصول المعنى الذى قبلها) (٢) ؛ نحو : سافرت بالطياره - رصدت الكوكب بالمنظار ، وهذا المعنى هو والإلصاق أكثر معانيها استعمالا.

٤ - الظرفيه ؛ نحو قوله تعالى : (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ ...) فى بدر.

٥ - التعديه ، أو : النقل (وهى التى يستعان بها - غالبا - فى تعديه الفعل اللازم إلى مفعول به ، كما تعديه همزه النقل) ، نحو : ذهبت بالمريض إلى الطبيب ، بمعنى : أذهبته. وقعدت بفلان همته عن الطموح ، بمعنى : أقعدته ...

٦ - أن تكون بمعنى كلمه : «بدل» ، (بحيث يصح حلول هذه الكلمه محل «الباء» من غير أن يتغير المعنى) ، مثل : ما يرضينى بعملى عمل آخر - أرتضى بالملا-كمه رياضه أخرى. أى : ما يرضينى بدل عملى عمل آخر ، - أرتضى رياضه أخرى بدل الملاكمه (٣).

ص : ٤٥٣

١- الفرق بين باء الاستعانه وباء السبب ، أن «باء» السببيه داخله على السبب الذى أدى إلى حصول المعنى الذى قبلها ، وتحققه سلبا ، وإيجابا ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن «باء» الاستعانه داخله على أداه الفعل وآلته التى هى الواسطه بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح - قطعت اللحم بالسكين - كتبت الرساله بالقلم.

٢- الفرق بين باء الاستعانه وباء السبب ، أن «باء» السببيه داخله على السبب الذى أدى إلى حصول المعنى الذى قبلها ، وتحققه سلبا ، وإيجابا ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن «باء» الاستعانه داخله على أداه الفعل وآلته التى هى الواسطه بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح - قطعت اللحم بالسكين - كتبت الرساله بالقلم.

٣- إذا كانت الباء بمعنى : «بدل» فالأكثر دخولها على المتروك ؛ (أى : على الشئ الذى لم يؤخذ للاستغناء عنه بأخذ غيره ، بدلا منه). ويصح دخول «الباء» على المأخوذ لا المتروك ، فقد جاء فى المصباح ماده : «(بدل) ما نصه : «(أبدلته بكذا إبدالا ،

نحيت الأول ، وجعلت الثاني مكانه» اه وفي مختار الصحاح ، ماده : «بدل» ما نصه : «(الأبدال قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم ، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر)» اه وجاء في تاج العروس - ماده : «بدل» - ما نصه : - - (قال ثعلب ، يقال : أبدلت الخاتم بالحلقه ، إذا نحيت هذا وجعلت هذه مكانه ، وبدلت الخاتم بالحلقه إذا أذبتة ، وسويتة حلقه. وبدلت الحلقه بالخاتم إذا أذبتة وجعلتها خاتما. قال : وحقيقته أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهره بعينها. والإبدال : تنحيه الجوهره واستئناف جوهره أخرى. وقال أبو عمرو : فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه ، وزاد فيه فقال : وقد جعلت العرب أبدلت مكان بدلت ..) اه. وجاء في تفسير الألوسی لقوله تعالى : (وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ) مثل ما سبق من كلام ثعلب ، وزاد شاهدا آخر لدخول الباء على المأخوذ ، هو قول الطفيل لما أسلم : «وبدّل طالعي نحسى بسعد» اه ولا فرق في هذا بين أن يكون ما تعلق به الجار والمجرور هو الفعل : «بدل» وفروعه ، وما تصرف منه ، أم غيره - بقرينه - . ومن الأمثله الأخرى قول عروه بن الورد : فلو أنى شهدت أبا سعاد غداه غدا بمهجته يفوق فديت بنفسه نفسى ومالى ولا آلوك إلا ما أطيق (يفوق : يجود بها ويلفظها ساعه الاحتضار) ، يريد : فديت بنفسى ومالى نفسه. أى : قدمتهما فداء له ، وبدلا منه.

ومنه قول الشاعر :

إن الذين اشتروا دنيا بآخره

وشقوه بنعيم ، ساء ما فعلوا

٧ - العوض (١) (أو : المقابله) ؛ نحو : اشترت الكتاب بعشره دراهم واشتراه أخى بأحد عشر ...

٨ - المصاحبه (٢) ؛ نحو قوله تعالى : (اهْبِطْ بِسِلَاحٍ) ، ونحو : سافر برعايه الله ، وارجع بعنايته. أى : مع سلام - مع رعايه الله - مع عنايته.

٩ - التبويض ، أو : البعضيه ، (بأن يكون الاسم المجرور بالباء بعضا من شىء قبلها). نحو قوله تعالى : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ)،
أى : منها ،

ص : ٤٥٤

١- المراد بالعوض : دفع شىء من جانب ، فى نظير أخذ شىء يقابله من جانب آخر. والفرق بين العوض والبدل ، أن العوض هو دفع شىء فى مقابله آخر. أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابله من الجانبين كأن يكون أمامك شيان لتختار أحدهما ؛ فتقول آخذ هذا بدل الآخر من غير أن يكون هناك تعويض. وهذا هو الشائع ، وقيل : البدل أعمّ مطلقا ؛ فهو الدال على اختيار شىء وتفضيله على آخر ؛ سواء أكان هناك مقابله وعوض أم لا. والحكم فى هذا للقرينه ؛ فهى التى تعين المراد وتوجه الذهن إليه.

٢- سبق توضيحها فى رقم ١ من هامش ص ٤٣٤ عند الكلام على : «إلى».

وقولهم : حفلت المائدة ؛ فتناولت بها شهى الطعام ، ولذيذ الفواكه. أى : تناولت منها(١) ...

١١ - المجاوزة (٢) ؛ نحو قوله تعالى : (فَسَيَّلَ بِهِ حَبِيرًا). أى : عنه. وقوله تعالى فى وصف المؤمنين يوم القيامة : (يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ) أى : عن أيمنهم ، وقوله تعالى : (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ) ، أى : عن الغمام ...

١٢ - الاستعلاء ؛ كقولهم : من الناس من تأمنه بدينار فيخون الأمانه ، ومنهم من تأمنه بقنطار من الذهب فيصونه ويؤديه كاملا ، أى : على دينار ، وعلى قنطار.

١٣ - أن تكون بمعنى : «إلى» ، نحو قوله تعالى : (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ...) بمعنى أحسن إلى.

١٤ - التوكيد (٣) ؛ (وهى الزائده) ؛ نحو : قوله تعالى : (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) وقوله تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ...) ونحو : بحسبك البراعه الفنيه ، ونحو : ليس المال بمغن عن التعلّم (٤) ...

ويجوز زيادتها فى المبتدأ الواقع بعد «إذا الفجائية» ؛ نحو : نزلت البحر فإذا بالماء بارد (٥). وتزاد وجوبا فى الاسم بعد صيغته «أفعل» المستعمله فى التعجب القياسى ؛ نحو : أعظم بالمحسن (٦) - بشرط ألا يكون الاسم مصدرا مؤولا من «أنّ وأن» وصلتهما (٧) - فإن كان المصدر مؤولا من إحداهما ومعها

ص : ٤٥٥

١- ومثل قول المتنبي يمدح : فإن نلت ما أمّلت منك فربما شربت بماء يعجز الطير ورده

٢- سبق إيضاح معناها وأقسامها فى رقم ٢ من هامش ص ٤٢٩.

٣- سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف الزائد ، فى أول هذا الباب ص ٤١٧ ، وكذلك فى الجزء الأول (م ٥ ص ٤٥). أما مواضع زياده الباء. فتوضحها الأمثله الآتية هنا ، وفى ص ٤٥٧.

٤- ومثل هذا قول الشاعر : أفسدت بالمرّ ما أسديت من حسن ليس الكريم - إذا أعطى - بمّنان

٥- سبقت الإشارة لهذا فى ص ٢٦٣.

٦- لهذا إشاره فى ص ٩١ ؛ وانظر - للأهميه - رقم ٣ من هامش ص ٤٩١ وج ٣ ص ٢٧٩ م ١٠٨ باب : «التعجب».

٧- لهذا إشاره فى ص ٩١ ؛ وانظر - للأهميه - رقم ٣ من هامش ص ٤٩١ وج ٣ ص ٢٧٩ م ١٠٨ باب : «التعجب».

صلتهما جاز حذف «الباء» وذكرها إلا في الرأي الذي يوجب هنا ذكرها قبل «أنّ» المشدده ومعموليتها ، وهو رأى يفرق بينهما في هذه الصورة وحدها من غير داع - كما أشرنا (١) - .

وكذلك تزداد وجوباً في مثل : «جاء القوم بأجمعهم» - بفتح الميم أو ضمها - فكلمه : «أجمع» هذه من ألفاظ التوكيد القليله ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها «الباء» الزائده الجاره. وهى زائده لازمه لا تفارقها. وتعرب كلمه : «أجمع» توكيدا مجرور اللفظ وله محل إعرابي على حسب الجملة - (كما سيجيء في ج ٣).

اتصال ما «الزائده بالباء»

يصح زياده : «ما» بعد «باء» الجر ؛ فلا يؤثر هذا الحرف الزائد في معناها ، ولا في عملها ؛ بل يبقى لها كل اختصاصها الذي كان قبل اتصالها بالحرف الزائد ؛ نحو قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ)، أى : فبرحمه من الله ، وبسببها (٢) ...

ص: ٤٥٦

-
- ١- فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩١.
 - ٢- وسيشير إلى هذا ابن مالك - آخر الباب - فى هامش ص ٤٧٦ حيث يقول : وبعد «من» ، و «عن» ، و «باء» زيد «ما فلم يعق عن عمل قد علما أى : زيدت «ما» بعد كل واحد من هذه الثلاثه فلم تعقه (لم تمنعه) عن العمل الذى عرفناه له.

تعددت هنا الأمثلة للباء الزائده كى تدل على أنها تزداد فى الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ ، وخبره ، وخبر الناسخ. وقد تزداد فى غير ذلك قليلا.

بقى أن نسأل : أزيادتها قياسيه أم سماعيه (1)؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إن الزائده فى الفاعل تكون واجبه فى فاعل فعل التعجب الذى صيغته القياسيه : «أفعل» ، مثل : أصلح بنفسك ، وأحسن بعملك ؛ بمعنى : ما أصلح نفسك!! وما أحسن عملك!! وتكون جائزه ، فى فاعل : «كفى» ، مثل : كفى بالله شهيدا.

أما الزائده فى المفعول به فغير مقيسه ، ولو كان مفعولا به للفعل : «كفى» نحو : كفى بالمرء عيبا أن يكون نماما.
وقول الشاعر :

كفى بالمرء عيبا أن تراه

له وجه وليس له لسان

ويستثنى من هذا زيادتها فى مفعول الأفعال الآتية : (عرف - علم بمعنى : عرف - جهد - سمع - أحسن). فإن هذه الزيادة جائزه. والزائده فى المبتدأ والخبر غير قياسيه ؛ إلا فى مثل الأنواع المسموعه (2) كثيرا منها - كالتى : بعد «كيف» و «إذا» وقبل : «حسب» - كقول الشاعر :

وقفنا ، فقلنا إيه عن أمّ سالم

وكيف بتكليم الديار البلاقع؟

ص: ٤٥٧

١- راجع فيما يأتى : المعنى ، حرف الباء ، وحاشيه الصبان - ج ٢ - باب حروف الجر عند الكلام على الباء الجاره.
٢- ما المراد هنا من المسموع؟ أهو عام بعد «كيف» يشمل إدخال الباء على المبتدأ الاسم الظاهر ، وعلى الضمير مطلقا ؛ (لمتكلم أو لمخاطب ، أو لغائب ، من غير تقييد بنوع الضمير المسموع ولا بلفظه) ، وكذلك إدخالها على المبتدأ الذى يلي «إذا» الفجائيه بغير تقييد؟ - أم أن المراد هو الاقتصار على نص الضمير المسموع لفظا ونوعا بعد «كيف» وعلى الاسم الظاهر ، وكذلك على نص المبتدأ المسموع لفظا ونوعا بعد «إذا» الفجائيه؟ الأحسن الأخذ بالرأى الأول الذى يفيد العموم فى هذين الموضعين ؛ فيبيح زياده الباء فى صدر المبتدأ التالى : «كيف» و «إذا» الفجائيه مطلقا من غير تقييد باسم ظاهر ، ولا ضمير ، ولا نوع من أحدهما. وهذا الرأى هو الأقوى الذى تؤيده الشواهد الكثيره الفصيحه. أما زيادتها قبل «حسب» فمقصود على لفظها ذاته.

ونحو: كيف (١) بك إذا اشتد الأمر - أصغيت فإذا بالطيور (٢) مغرده - بحسبك علم نافع ، ومثل : منعكها بشيء استطاع.

أما زيادتها في خبر : «ليس» ، وخبر : «ما» النافية ، وخبر : «كان» المنفية ، فقياسيه ؛ كزيادتها : في كلمتي : النفس ، والعين ، عند استعمال لفظهما في (٣) التوكيد ؛ مثل : اخترقت الطائرات السحاب نفسه أو بنفسه ، واجتازت الغلاف الهوائي عينه أو بعينه. قطعت السيارات نفسها أو بنفسها ، الصحراء.

ص: ٤٥٨

١- وأصل الجملة - كما سبقت الإشارة لهذا ج ١ - هامش رقم ٢ من ص ٤٠٥ م ٣٣ - كيف أنت؟ فلما زيدت الباء الجاره وجب تغيير الضمير : «أنت» ؛ لأنه ضمير للمخاطب مقصور على الرفع ؛ فأتينا بضمير يؤدي معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر وهو «كاف الخطاب» فالكاف مجروره لفظا في محل رفع مبتدأ. ومثلها : «الباء» في نحو : خرجت فإذا بالشمس طالعه. فالباء زائده في المبتدأ المجرور لفظا المرفوع محلا ، (كما سيأتي في رقم ٢).

٢- مثال للمبتدأ الواقع بعد «إذا» الفجائية وقد دخلته الباء الزائده. ومثله ما سبق في رقم ١.

٣- إيضاح هذا في باب التوكيد ج ٣ ص ٤٩ م ١١٦.

١٥ - الدلالة على القسم ؛ وهذا من أكثر استعمالاتها ، وهي الأصيله فيه دون حروفه السابقه (اللام ، الواو ، التاء ، من ...) وتشاركها في جواز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلاله (الله) ولكنها تخالف تلك الحروف في ثلاثه أمور تنفرد بها ، ولا يوجد واحد منها في حرف آخر من حروف القسم ، غير الباء ؛ هي :

جواز إثبات فعل القسم وفاعله معها أو حذفهما ؛ نحو : أقسم بالله لأعاونن الضعيف ، أو بالله لأعاونن الضعيف. أما مع غيرها فيجب حذف فعل القسم وفاعله.

وجواز أن يكون المقسم به اسما ظاهرا ، أو ضميرا بارزا ؛ نحو : برّب الكون لأعملنّ على نشر السّلام - بك لأنزلن عند رغبتك الكريمه. أما غيرها فلا يجر إلا الظاهر.

وجواز أن يكون القسم بها «استعطافيا (١)» (وهو الذى يكون جوابه إنشائيا) ؛ نحو : بالله ، هل ترحم الطائر الضعيف ، والحيوان الأعجم؟ بربك ، أموافق أنت على تأييد الضعفاء؟ وقول الشاعر (٢) :

بعيشك هل أبصرت أحسن منظرا

- على ما رأت عيناك - من هر مى مصر؟

أما سواها فمقصود - فى الرأى الغالب - على القسم غير الاستعطافى.

ص: ٤٥٩

١- سيجىء فى : «الزيادة والتفصيل» أن القسم نوعان : «استعطافى» ، و «غير استعطافى ، أو خبرى». وإيضاح كل ، وما يطلبه ... مع بسط الكلام على جواب القسم. ولهذا البحث مناسبه أخرى هامه فى ج ٤ م ١٥٨ ص ٤٦٢ ، ومن المفيد الاطلاع عليه ، توفيه للموضوع.

٢- سيعاد هذا البيت فى ص ٤٧١ لمناسبه أخرى.

(١) كل حرف من حروف القسم الأربعة (١) ومجروره يتعلقان بالعامل : «أحلف» ، أو : «أقسم» أو : نحوهما من كل فعل يستعمل فى القسم ، ومن فعل القسم الصريح وفاعله تتكون الجملة الفعلية الإنشائية : التى هى : جملة القسم. ولا بد أن تكون فعلية ؛ سواء أذكر الفعل أم حذف. لكن ليس من اللازم أن يكون الفعل صريحا فى دلالته على القسم كالأفعال السابقة ؛ فهناك ألفاظ أخرى يسمونها : «ألفاظ القسم غير الصريح» وهو الذى لا يعرف منه بمجرد سماعه أن الناطق به حالف ؛ بل لا بد معه من قرينه ؛ ومن أمثله الأفعال : شهد - علم - آلى ... ؛ نحو : أشهد لقد رأيت الغلبة للحقّ آخر الأمر - علمت لقد فاز بالسبق من أحسن الوسيله إليه - والقرينه هنا «اللام ، وقد» الداخلة على الجواب - غير أنّ الجملة القسمية التى من هذا النوع خبريه لفظا.

ولا بد لجملة القسم من جملة بعدها تسمى : «جواب القسم». بيان ذلك أن الغرض من «جملة القسم» إما تأكيد المراد من جملة تجيء بعدها ، وإزالة الشك عن معناها ؛ بشرط أن تكون هذه الجملة الثانية خبريه (٢) ، وغير تعجبيه (٣) ، نحو : أقسم بالله (لا أنقاد لرأى يجافى العدالة). فهذه الجملة الثانية هى «جواب القسم» ، ولا محل لها من الإعراب فى الأغلب (٤) ويسمى القسم فى هذه الحالة : «قسما خبريا» أو : «غير استعاطي». وإما تحريك النفس ، وإثارة شعورها

ص : ٤٦٠

١- سبق فى ص ٤٣٠ وفى هامش ص ٤٤١ ، ... الإشارة إلى حرف خامس هو : «من» ومن المستحسن اليوم عدم استعماله لغرابته. وأغرب منه وأندر استعمال : «ها» حرف قسم ، بعد كلمه : «إى» - فى الغالب - التى معناها : نعم (طبقا لما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٥٢).

٢- فلا تصلح الجملة الشرطيه ، ولا أنواع الإنشائية ، ومنها القسميه - كما سيجىء فى : «و» من ص ٤٦٥.

٣- يرى كثير من النحاه أن جملة التعجب خبريه ، ولكنهم يوافقون غيرهم فى أنها لا تصلح جوابا للقسم.

٤- الأغلب أن الجملة الواقعه جوابا للقسم لا محل لها ، وقد يكون لها محل - (كما سبق بيانه فى رقم ٣ من هامش ص ٣٩ وكما يأتى فى رقم ٢ من ص ٤٦٦).

بجمله إنشائية تجيء بعد جملة القسم. والفصيح أن تكون الأداه هي الباء ؛ نحو : بربك ، هل رحمت الثكلي؟ بحياتك ، أعطفت على البائس ، وقول الشاعر :

بعينيك يا سلمى ارحمى ذا صبابه

أبى غير ما يرضيك فى السرّ والجهر

فالجمله الثانيه هى جواب القسم ، ولا محل لها من الإعراب هنا ، ويسمى القسم فى هذه الحاله : «استعطافيا» ، أو : «غير إنشائي». ولا بد أن يكون جوابه جمله إنشائية ، (كما أوضحنا) (١) وهى لا تحتاج لزياده شىء عليها. بخلاف : القسم «غير الاستعطافى» فإن جوابه يتطلب إدخال بعض الزيادة على جملته ، بالتفصيل الآتى (٢) :

١ - إن كان الجواب جمله فعلية ... فعلها ماض ، متصرف ، مثبت - فالكثير الفصيح اقترانها «باللام» و «قد» ، معا ، نحو : والله لقد أفاد الاعتدال فى ممارسه الأمور. ويجوز - بقله - الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما ، مع ما فى الأمرين من ترك الكثير الفصيح. وتسمى هذه اللام المفتوحه : «لام جواب القسم» ، أو : الداخلة على جوابه».

وإن كان الماضى غير متصرف فالكثير الفصيح اقترانه باللام فقط ؛ نحو : والله لنعم المرء يتعد عن الشبهات. إلا الفعل «ليس» فلا يقترن بشىء ؛ مثل : والله ليست قيمه المرء بالأقوال ، ولكن بالأفعال.

وإن كان الماضى غير مثبت لم يزد عليه شىء إلا حرف من حروف النفي الثلاثه التى يكثر دخولها على الجواب المنفى ؛ وهى : ما - لا - إن - ؛ نحو : والله ما مدحت أثيما - بالله لا رفضت عتاب الصديق ، ولا غضبت منه. تالله إن امتنعت عن مزاملتك فيما يرفع الشأن ، أى : بالله ما امتنعت. وغير هذا شاذ.

ص : ٤٦١

١- مما سبق نفهم قول النحاه : القسم جمله إنشائية جاءت لتأكيد جمله خبريه بعدها. وهذا هو القسم غير الاستعطافى. فإن كانت الثانيه إنشائية أيضا فالقسم استعطافى.

٢- سيذكر هذا البيان فى ج ٤ م ١٥٨ ص ٣٦٢ عند اجتماع الشرط والقسم ومن المفيد الرجوع إليه أيضا.

٢ - إن كان الجواب جملة مضارعية مثبتة فالأغلب الأقوى اقتران مضارعها باللام ونون التوكيد معاً (١)؛ نحو: والله لأحسبني
يدي ولساني عن الأذى. ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما.

فإن كانت الجملة مضارعية منفية... لم يزد عليها شيء إلا أحد حروف النفي الثلاثة (٢) التي يكثر دخولها على الجواب المنفي
(٣) (وقد سبقت لها الإشارة) مثل: والله ما أحبس يدي ولساني عن محاربه المنكر - والله إن أحبس يدي ولساني... - الله لا
أحبس يدي ولساني. ومن هذا قول الشاعر:

رقى ، بعمر كم لا تهجرينا

ومئينا المنى ، ثم امطينا

٣ - إن كان الجواب جملة اسمية مثبتة فالأحسن اقترانه بحرفين معاً ، هما: «إن» ولام الابتداء في خبرها (٤) ، نحو: والله إن الغدر
لأقبح الطباع.

ص: ٤٦٢

١- راجع ماله صلة بهذا في ص ٢٩ و ٣٠.

٢- ويزاد عليها هنا: «لن» في رأى مقبول من آراء تعارضه. ومن أمثله قول أبى طالب يعلن حمايته للرسول عليه السلام من
أعدائه المشركين القرشيين: والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

٣- قد يكون وجود حرف النفي قبل هذه الجملة المضارعية مقدراً غير ظاهر اللفظ: (بأن يكون ملحوظاً غير ملفوظ) ومن أمثله
قوله تعالى: (تَاللّٰهِ لَئِن لَّمْ يَکْفُرْ يَوْسُفَ ...)، وقول لیلی الأخیلیه فی رثاء توبه: فأقسمت أبكى بعد توبه هالكا وأحفل من دارت
عليه الدوائر أى: لا أبكى ولا أحفل. ومثل قول الآخر: فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى أى: لا
أبرح. جاء فى أمالى أبى القاسم الزجاجى ص ٥٠. ما معناه: أن العرب تحذف النفي من جواب القسم فى مثل الصور السالفه
لأمن اللبس فيها ، حيث لا يلتبس الجواب المنفى بالمثبت لوضوح المعنى ، ولأن الجواب لو كان مثبتاً لوجب تأكيده باللام
والنون معاً. أو بأحدهما ، طبقاً للقاعده السالفه. فعدم اقترانه دليل آخر على أنه منفى بأداه مقدره.

٤- اللام الداخلة على جواب القسم لا تدخل على «إن» المشدده ولا على شيء من أخواتها ، إلا: «كأن». نحو: والله لكأن صدقه
البخيل اقتطاع من جسده. أما اللام الداخلة على خبر «إن» فهى لام ابتداء سواء أكانت «إن» مسبوقه بقسم هى فى صدر جوابه ، أم
غير مسبوقه به. (وقد تقدم فى الجزء الأول فى ص ٥٩٧ م ٥٣ تفصيل الكلام على لام الابتداء ، وفائدتها ، ومواضعها...).

ويجوز الاقتصار على أحدهما ؛ نحو : والله إن عنوان المرء عمله ، أو : والله لعنوان المرء عمله. ولا يستحسن التجرد من إحداهما إلا- إذا طال القسم ، بأن ذكر معه تابع له ، أو : شىء آخر يتصل به ؛ نحو : بالله الذى لا إله سواه ، الرجوع إلى الحق خير من التماذى فى الباطل. وقول الشاعر :

وربّ السموات العلا وبروجها

والأرض وما فيها - المقدر كائن

ولا يصح اقتران الجملة الاسمية الجوابية بالحرف : «إنّ» إذا كانت هذه الجملة مصدره بحرف ناسخ من أخوات «إن» : كقولهم فى وجه جميل : والله لكأن جماله يقتاد العيون قسرا إليه ؛ فما تستطيع عنه تحولا.

فإن كان الجواب جملة اسمية منفيه لم يزد عليه إلا أداه النفي فى أوله وهى إحدى الحروف الثلاثة السالفه (ما - لا - إن) ، نحو : والله ما هذه الدنيا بدار قرار - بالله لا المال ولا الجاه بنافع إلا بسياج من الفضيله ... - والله إن هذه الدنيا بدار قرار ...

مما سبق يتبين أن الجواب المنفى ، فى جميع أحواله لا- يتطلب زياده شىء إلا- أداه النفي قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث (١) ، سواء أكان الجواب جملة فعلية ماضويه ، أم مضارعية ، أم جملة اسمية.

«ملاحظه»

قد يكون الكلام مشتتلا على جملة قسميه ، ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفيّ ، وجواب القسم جملة فعلية ماضويه لفظا ، مستقبليه معنى ، مصدره «ياللاً» أو : «لما» التى بمعناها ، نحو : سألتك بالله إلا نصرت المظلوم - بالله ربك لما قلت الحق .. وأمثال هذا مما يعدّ نوعا خاصا من «الاستثناء المفرغ ...» (وقد سبق بيان هذا النوع ، وتفصيل الكلام - بإسهاب - على معناه ، وحكمه ، وطريقه إعرابه) (٢)

(ب) قد يقع القسم بين أداتى نفي ، بقصد تأكيد النفي فى المحلوف عليه ؛ كقول الشاعر :

أخلّأى ، لا تنسوا موثيق بيننا

فإنى لا - والله - ما زلت ذاكرا

ص: ٤٦٣

١- ويزاد عليها : «لن» فى الجملة المضارعية فى رأى أشرنا إليه فى رقم ٢ من هامش ص ٤٦٢.

٢- له إشاره فى آخر هامش ص ٣٠٠ وبيان فى : «ا» من الزيادة والتفصيل ، ص ٣٠٢.

(ح) قد تتكرر أداء القسم - ومعها مجرورها - ، مبالغه في التأكيد. غير أن المستحسن ألا يتكرر حرف من حرف القسم إلا بعد استيفاء الأول جملة جوابه ، نحو : بالله لأطيعن الوالدين ، بالله لأطيعنهما ، والله لأطيعنهما (١) ...

(د) تحذف جملة القسم وجوبا إن كان حرف القسم «الواو» ، أو : «التاء» ، أو : «اللام» (٢). وجوازا إن كان حرف القسم الباء - كما سبق عند الكلام على الحروف الأربعة (٣) - ومن أوضح الدلائل المرشده إلى جملة قسميه محذوفه ، (ومعها أداء القسم) وجود واحد من الألفاظ الآتية بعدها ؛ وهى : (لقد - لئن (٤) - المضارع المبدوء باللام المفتوحه المختوم بنون التوكيد). فإن وجد أحد هذه الثلاثه بغير أن يسبقه جملة قسم فهى - مع القسم وأداته - مقدره قبله ، ومن الأمثله قوله تعالى : (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعِيدَهُ ...) ، أى : أقسم بالله لقد صدقكم الله وعده (٥). ومثله قوله تعالى : (لئن أخرجوا لا- يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) وقوله تعالى : (لَأُعَذِّبَنَّ عَذَاباً شَدِيداً ...) وهذه اللام المفتوحه فى المواضع السالفه هى الداخلة على الجواب بعد حذف جملة القسم ، وأداته. ولا يصح فيها ، وفى أمثالها أن تكون لام ابتداء أو غيره ؛ لأن أنواع اللام الأخرى لها مواضع محدوده معينه ، ليس منها هذه.

(ه) يجوز أن تحذف أداء القسم وحدها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله ، بشرط أن يكون لفظ الجلاله (الله) طبقا للرأى الأرجح (٦) مثل : الله لأساعدنّ الضعيف ، أى : والله .. ويجوز حذف أداء القسم والمقسم به معا لوضوحهما بكثره

ص : ٤٦٤

- ١- يصح ذكر الجملة الواقعه بعد القسم المقصود به التوكيد اللفظى. على اعتبارها توكيدا أيضا للجملة الجوابيه الأولى ، ويصح حذفها لعدم الحاجة إلى استخدامها توكيدا لفظيا ؛ فهى مختلفه عن الجمل الجوابيه الأخرى التى يجب حذفها.
- ٢- وكذا : «من» عند من يعتبرونها أداء قسم ، كما فى ص ٤٣٠.
- ٣- فى ص ٤٣٠ و ٤٤١ و ٤٥٢.
- ٤- انظر «و» الآتية.
- ٥- ومن هذا قول الشاعر : إذا اغرورقت عيناي قال صحابتي لقد أولعت عيناه بالهملان
- ٦- وهو رأى سيبويه ومن وافقه. (وسياتى فى رقم ١ من ص ٤٩٢).

الاستعمال ؛ نحو أقسم إن الحريه لغاليه - أشهد إن الوطن لعزيز. أى : أقسم بالله - أشهد بالله - ومنه قول الشاعر :

فأقسم ما تركى عتابك عن قلى

ولكن لعلمى أنه غير نافع

(و) ما نوع «اللام» فى مثل : والله لئن أخلصت لى لأخلصنّ لك؟ وهى «اللام» التى قبلها قسم ، وبعدها أداء شرط ؛ كالمثال السابق وأشباهه ، والتى سبقت فى : «د»؟

يسمىها بعض النحاه «لام الشرط» ، ويسمىها آخرون : «اللام الموطئه» للقسم ؛ أى : الممهده له ، لأنها التى تهيبّ الذهن لمعرفة. وتدل على أن الجملة المتأخره المصدره بلام أخرى ، هى جواب للقسم وليست جوابا للشرط. فاللام الأولى «الموطئه» هى التى أعلمت بذلك ، وبينت أن اللام الثانيه هى «اللام» الداخلة على جواب القسم ، وأن الجملة بعد هذه اللام الثانيه هى جملة جواب القسم. ولا يصح أن تكون «اللام» الأولى وما دخلت عليه جوابا للقسم ؛ لأن القسم - كما أسلفنا (١) - لا يكون جوابه جملة شرطيه ، ولا جملة قسميه. ويجب التنبه إلى الفرق بين «لام القسم» ، و «لام الابتداء» ، وقد أوضحناه فى مكانه المناسب من الجزء الأول عند الكلام على : «لام الابتداء» (٢).

وحين يجتمع أداتا قسم وشرط فالجواب يكون - فى الأغلب - للمتقدم منهما (٣). أما المتأخر فيحذف جوابه ؛ لوجود الجواب السابق الذى يدل عليه. ويسبب أن الجواب - فى الأغلب - للمتقدم لم تحذف النونان فى المضارع من قوله تعالى : (لئن أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ، وَلَئِن قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ). وهو السبب - أيضا - فى عدم مجىء الفاء قبل «إن» فى قول الشاعر :

لئن كنت محتاجا إلى الحلم إننى

إلى الجهل (٤) فى بعض

الأحايين أحوج

ص: ٤٦٥

-
- ١- فى رقم ٢ من هامش ص ٤٦٠.
 - ٢- ص ٥٩٨ وهامشها م ٥٣.
 - ٣- هذا هو الأغلب. والتفصيل المناسب لهذه المسأله مدون فى البحث الخاص بها ؛ وهو : بحث اجتماع الشرط والقسم - ج ٤ باب الجوازم - ص ٣٦٢ م ١٥٨.
 - ٤- الغضب والانتقام. وسيعاد البيت فى الجزء الرابع فى الموضوع السالف من الجوازم.

(ز) تحذف جملة الجواب وجوبا في إحدى حالات ثلاث :

١ - أن يتأخر القسم ويتقدم عليه جملة تغنى عن جوابه - لدلالاتها عليه - نحو : تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله . ويلاحظ أن جملة الجواب نفسها لا يصح تقديمها على القسم .

٢ - أو أن يحيط بالقسم جملة تغنى عن الجواب كذلك ؛ نحو : سعادته الأمة - والله - رهن بعمل أبنائها . فجواب القسم في هذه الحالة - كالتى قبلها - جملة محذوفه لا يصح ذكرها ؛ لوجود ما يغنى عنها ؛ فلا داعى للتكرار فيهما بقولنا : «تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله تسعد الأمة وتشقى بأبنائها» وقولنا : «سعادته الأمة رهن بعمل أبنائها ، والله سعادته الأمة رهن بعمل أبنائها» .

أما فى مثل : الغضب والله إنه وخيم ، أو الغضب والله إنه لوخيم - حيث يكون المتأخر عن القسم جملة - فيصح فى هذه الجملة المتأخره أن تكون جوابا للقسم ، وجملة القسم مع جملة جوابه فى محل رفع خبر السابق (١) (وهذا من المواضع التى يكون فيها لجملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب) (٢) . كما يصح أن تكون الجملة المتأخره خبرا للمتقدم فى محل رفع وجواب القسم محذوف لوجود ما يغنى عنه ويدل عليه .

٣ - أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط وهذه الحالة فى الأغلب كما سبق فى : «و» .

وتحذف جملة الجواب جوازا فى غير الحالات السالفه ، لدليل أيضا ؛ نحو قوله تعالى : (ق ، وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) ، فجواب القسم محذوف تقديره : «إنك لمنذر» ، أو نحو هذا ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) . ومثله قوله تعالى : (ص ، وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) . فجملة الجواب محذوفه ، تقديرها : «إنك لمنذر» ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك :

ص : ٤٦٦

١- يراجع الجزء الثانى من «المغنى» فى موضوع حذف جواب القسم ، وفى موضوع الجمل التى لا- محل لها من الإعراب ، والملخص أن جملة القسم مع جملة جوابه قد يكون لهما - أحيانا - معا موضع من الإعراب ؛ لأنهما متماسكتان بمنزلة جملة واحده ولا محل لإحداهما بدون الأخرى - فى رأى المشهور - . وقد سبق لمناسبه أخرى بيان هام يختص بهذا الحكم (فى رقم ٣ من هامش ص ٢٩) .

٢- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٣ هامش ص ٢٩ - كما قلنا - . وفى رقم ٤ من هامش ص ٤٦٠ .

وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ...»، أو : نحو هذا مما يكون فيه دلالة على المحذوف. كأن يقال : أتقسم على أنك أدت الشهادة الصادقة؟ فتقول : أقسم والله.

ومن مواضع الحذف الجائر لدليل أن يكون القسم مسبقا بحرف جواب عن سؤال سابق ؛ كقوله تعالى : (أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ؟ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا). فالأصل : بلى وربنا ؛ إن هذا هو الحق ، ومثله أن يسألك سائل : أتعاهد على تأييد الملهوف؟ فتقول : إى ، والله ، أو : نعم ، والله ، أو : أجل ، والله ... أو غير هذا من حرف الجواب التي تسبق القسم مباشرة.

(ح) جواب القسم لا- يكون إلا- جملة ؛ فلا- يكون مفردا ، ولا- شبه جملة ، غير أن النحاه عرضوا حاله وقع فيها الجار والمجرور سادًا مسدًا جواب القسم ، ومغنيا عنه - وليس جوابا أصيلا - ، وهى التي سبقت (١) عند الكلام على جواز فتح همزه «إن» وكسرها ؛ حيث قالوا يجوز فتح همزه «إن» وكسرها إذا وقعت فى صدر جواب القسم ، وفعل القسم مذكور قبلها ، وليس فى خبرها اللام ؛ نحو : أقسم بالله أن الإحسان نافع ، فقد جوزوا عند فتح الهمزه أن يكون التقدير ؛ أقسم بالله نفع الإحسان ، أى : أقسم بالله على نفع الإحسان ؛ فيصح فى المصدر المؤول الجر بحرف الجر المحذوف ، والجار مع مجروره يسد مسد الجواب مباشرة. أو : أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض (٢) ؛ فهو مفعول به تأويلا. وهذا المفعول به ساد مسد الجواب (٣).

والإعراب الأول أحسن. وهناك إعرابات أخرى لا تتصل بموضوعنا الحالى.

(ط) من الألفاظ التي قد تستعمل - أحيانا - فى القسم - : «جير» ، كقول الشاعر :

قالوا قهرت. فقلت : جير ؛ ليعلمن

عما قليل أينما المقهور

ص: ٤٦٧

١- فى ج ١ م ٥٢ ص ٥٩٢ من الطبعة الثالثة.

٢- سبق إيضاح معنى «النصب» على نزع الخافض فى ج ١ م ٥٢ ص ٥٩٢.

٣- راجع الأشمونى والصبان فى الموضع السالف من باب «إن وأخواتها» عند بيت ابن مالك : «بعد إذا فجاءه أو قسم ...»

والأحسن في إعرابها : أن تكون حرف قسم مبتتيا على الكسر لا محل له من الإعراب(١).

ومنها : «لا جرم» في مثل : لا جرم إن الله يمهل الظالم ، حتى إذا أخذه لم يتركه بعد ذلك. وقد سبق أن قلنا (٢) : إذا كسرت همزه «إن» فالسبب إجراء : «لا جرم» مجرى اليمين عند بعض العرب ؛ بدليل وجود اللام بعدها في مثل : لا جرم لأننا مكرمك. فالحرف «لا». ناف للجنس - «جرم» اسمه مع تضمنه القسم ، والجمله بعده من «إن ومعموليها» جواب القسم ، أغنت عن خبر «لا». أما مع فتح همزه «أن» فكلمه : «جرم» فعل ماض. بمعنى : «وجب» و «لا» زائده ، والمصدر المؤول فاعل.

ومنها : «ها» التي للتنبيه في مثل : ها الله ما فعلت كذا ... أي : والله ما فعلت كذا ... وقد سبقت الإشارة إليها (٣) ...

ص: ٤٦٨

١- وتصلح في بعض الأساليب الأخرى أن تكون حرف جواب فقط.

٢- ج ١ ص ٥٩٥ ، م ٥١ مواضع فتح همزه «إن» وكسرها.

٣- في رقم ١ من هامش ص ٤٤١ - وقد ورد في الأحاديث النبويه ، وفي نصوص نصيحه أخرى استعمال هذا الحرف في القسم ؛ قال الجوهري : «ها» للتنبيه ، وقد يقسم بها ؛ يقال : لا ها الله ما فعلت كذا. قال ابن مالك : في هذا شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه ، ولا- يكون ذلك إلا مع كلمه : «الله» ، أي لم يسمع لا ها الرحمن ، كما سمع والرحمن - ثم قال : وفي النطق بها أربعه أوجه (كما جاء في ص ٢٦٣ من كتاب نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، في الحديث - ج ٧ - باب السلب ، تأليف الشوكاني) أولها : ها الله ، باللام بعد الهاء في النطق من غير إظهار شيء من الألفين. ثانيها : ظهور الألفين نطقا وكتابه مع قطع الهمزه ، فيقال : ها الله. ثالثها : إظهار ألف واحده من غير همزه ، فيقال : هاالله. رابعا : حذف ألف «ها» وإظهار همزه القطع في أول كلمه : «الله» فيقال : هاالله. والمشهور من هذه الآراء هو الأول والثاني. اه. وقد تسبقها كلمه : «إي» التي بمعنى : نعم.

فى : حرف يجرّ الظاهر والمضمر ، والغالب فيه أن يكون أصلياً ، وأشهر معانيه تسعه :

١ - الظرفيه حقيقه أو مجازاً ؛ نحو : المعادن متراكمه فى جوف الأرض . والتلفظ حبيس فى طبقاتها . ونحو : السعاده فى راحه النفس ، والغنى فى التعفف عما لا يملكه المرء ، وهذا المعنى أكثر استعمالته .

٢ - السببيه ؛ نحو : كان المحامى الشاب مغموراً ؛ فاشتهر فى قضيه خطيره تجرد لها ، وذاع اسمه فيها ، أى : اشتهر بسبب قضيه ... وذاع اسمه بسببها ...

٣ - المصاحبه ؛ كقول أحد المؤرخين : « كان الخليفه العباسى يتخير يوماً للراحه ، ولقاء بطانته ، ويدعو فيهم الشاعر الذى يؤنسهم ، فيستجيب فرحاً ، ويسرع فى الداخلين ، فيستقبله الخليفه ، قائلاً إلى فى بطانتي ؛ فلن يتم سرورنا إلا بك » ... أى : يدعو معهم - يسرع مع الداخلين - مع بطانتي ... ومن هذا قوله تعالى : (قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ...) أى : مع أمم .

٤ - الاستعلاء ؛ نحو : (غرد الطائر فى الغصن ، أى : على الغصن) - (يصيح الغراب فى المثذنه ، أى : عليها) . ونحو : (بطل كأن ثيابه فى سرحه . (١) أى : على سرحه ، لأنه ضخم طويل) .

٥ - المقايسه ، أو : الموازنه (٢) ؛ نحو : قوله تعالى : (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ) . أى : بالنسبه للآخره ، وموازنته بمتاعها .

٦ - أن تكون بمعنى : « إلى » الغائيه ؛ نحو : دعوت الأحمق للسداد ؛ فرد يده فى أذنيه ، - أى : إلى أذنيه ، كى لا يسمع النصح - . ومنه قوله تعالى : (فَزِدُوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ) كناية عن عدم الرد ، وعن ترك الكلام . وقوله تعالى : (وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا) .

ص : ٤٦٩

١ - شجره عظيمه .

٢ - معناهما : ملاحظه شىء بالقياس إلى شىء آخر ، والحكم عليه بعد هذا القياس بأمر ما ، كالحسن ، أو القبح ، والزياده ، أو النقص ... و... ويغلب هنا أن تكون الموازنه بين شىء سابق على الحرف : « فى » و شىء لاحق بعده . وهذا اللاحق أفضل أو أكثر من السابق . ولا مانع من العكس أحياناً .

٧- أن تكون بمعنى «من» التبعية - غالبا - ؛ نحو : أخذت في الأكل قدر ما أشار الطبيب ، أى : من الأكل . (بعض الأكل).

٨- أن تكون بمعنى «الباء» التى للإصاق (١) ؛ نحو : وقف الحارس فى الباب ، أى : ملاصقا له .

ومثل قولهم : من لم يكن بصيرا فى ضرب المقاتل لم يكن آمنا على حياته . أى : بضرب المقاتل .

٩- التوكيد (بسبب زيادتها) ، والرأى الراجح أن زيادتها غير قياسيه ، فيقتصر فيها على المسموع ؛ مثل قول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا

يخال فى سواده يرن دجا (٢)

أى : يظن سواده يرن دجا (٣).

على : حرف جرّ أصلى يجز الظاهر والمضمّر ، وأشهر معانيه ثمانية :

١- الاستعلاء ؛ وهو أكثر معانيه استعمالا . ويدل على أن الاسم المجرور به قد وقع فوقه المعنى الذى قبل «على» وقوعا حقيقيا أو مجازيا . نحو : سيعود السائحون إما على القطر ، وإما على السيارات ، أو على الطائرات ، أو على البواخر . ونحو قوله تعالى : (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ).

ص : ٤٧٠

١- حقيقه أو مجازا . (ويوضح معنى الإصاق ما سبق فى «الباء» ، رقم ١ ص ٤٥٢).

٢- اليرندج : الجلد الأسود ، أو الطلاء الأسود .

٣- فيما سبق من معانى «الباء» و «فى» يقول ابن مالك مقتصرا على بعض المعانى : ... والظرفيه استتن «ببا» و «فى» . وقد يبينان التبيين أول البيت كلمه لم نذكرها ، هى : «وزيد» ؛ لأنها مختصه بمعنى حرف سبق ؛ هو اللام التى من معانيها التوكيد ؛ فتكون معه زائده . ومعنى استتن : «ببا» الظرفيه ، أى : صير الظرفيه واضحه بها ؛ لأنها معنى من معانيها ، ومعانى «فى» . فكلا الحرفين يدل على الظرفيه ، كما يدل على السببيه . ثم بين معانى الباء فقال : «بالبا» استتن ، عدّ . عوّض ، ألصق ومثل مع ، ومن ، وعن ، بها انطق أى : أنها تكون للاستعانه ؛ وللتعديه ، وللعوض ، ولالإصاق ، وبمعنى «مع» (أى : للمصاحبه) ، وبمعنى : «من» (أى : التبعية) وبمعنى : «عن» (أى : للمجاوزه) وقد شرحنا هذا كله فيما سبق .

وليس من الاستعلاء المجازى قولهم : توكلت على الله ، واعتمدت عليه ؛ لأن الله لا يعلو عليه شىء حقيقه أو مجازا ، وإنما هي بمعنى الإستناد له ، والإضافه (أى : النسبه) إليه ؛ تريد : أسندت توكلى واعتمادى إلى الله ، وأضفتها (أى : نسبتها) إليه .

٢ - الظرفيه (١) ؛ نحو قوله تعالى : (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) ، أى : فى حين غفله .

٣ - المجاوزه (٢) ؛ نحو : إذا رضى على الأبرار غضب الأشرار ، أى : رضى عنى .

٤ - التعليل ؛ نحو : اشكر المحسن على إحسانه ، وكافئه على صنيعه ، أى : لإحسانه ، ولصنيعه .

٥ - المصاحبه ؛ نحو : البرّ الحق أن تبذل المال على حبك له ، وحاجتك إليه ، أى : مع حبك له ... ومثل قوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ) . أى : مع ظلمهم (٣) وقول الشاعر (٤) :

بعيشك ، هل أبصرت أحسن منظرا

- على ما رأت عيناك - من هرمى مصر؟

٦ - أن تكون بمعنى من ، نحو قوله تعالى : (وَيُلِّمُ لِلْمُطَفِّفِينَ ؛ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) . أى : من الناس . ونحو قوله عليه السلام : (بنى الإسلام على خمس) ... أى : من خمس مواد .

٧ - أن تكون بمعنى «الباء» ؛ نحو : سمعت من الوالد نصحا ، وحقيق عليه أن يقول ما ينفع ، أى : حقيق به ، بمعنى : جدير به .

ص : ٤٧١

١- إذا جرّت : «على» الظرف كانت بمعنى : «فى» وقد نص «الخضرى» على هذا فى باب الإضافه عند بيت ابن مالك : وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا

٢- سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٢٩ تعريفها ، وبيان أقسامها .

٣- ومن أمثال العرب : لاقرار على زأر من الأسد . - أى : مع زأر - يريدون : لا أمان ولا استقرار فى مكان يسمع فيه زئير الأسد .

٤- سبق البيت التالى لمناسبه أخرى فى ص ٤٥٩ .

٨ - الإضراب. والمراد به هنا : إبعاد المعانى الفرعيه التى تخاطر على البال من كلام سابق ، وإبطال ما يرد على النفس منها ؛ (فهو كالأستدراك المستفاد من كلمه : «لكن».) ومن أمثله قولهم : «هفا الصديق فاحتملت هفوته ؛ على أنّ احتمالها مرّ أليم ، وجفا ؛ فقبلت جفوته. على أن الرضا بها كالرضا بالطعنه المسدّده ؛ كلّ نفس لها كارهه ...» فقد بين المتكلم أنه احتمال الهفوه ، وهذا يوحى إلى النفس أن احتمالها سهل ، وأنه راض باحتمالها ، فأزال هذا الوحى بما ذكره من أنّ احتمالها مرّ وأليم ، كذلك بين أنه قبل جفوه صديقه. وهذا يشعر بأن قبولها كان عن رضا وارتياح ؛ فأزال هذا الوهم ، نافية له ، مبينا أن الرضا به بغيض إلى النفس بغض الطعنه القاتله ... وكانت وسيلته للإيانه هى كلمه : «على» التى بمنزله : «لكن».

ومن ذلك قولهم : «الإسراف كالشح ؛ كلاهما داء وبيل ، يخشى عواقبه اللبيب ، على أن داء الشح أخفّ ضررا ، وأهون خطرا من داء الإسراف ...» فقد بين أن كلاهما داء سيئ العاقبه ، وهذا يوحى إلى النفس أنهما فى الشر سواء ، ومنزلتهما من الضرر واحده ، فأزال هذا المعنى الفرعى المتوهم بكلمه : «على» ، وما بعدها ؛ فهى بمنزله : «لكن» ، التى تجيء أول الجمله لإبطال المعانى الفرعيه الناشئه مما قبلها.

ومن الأمثله أيضا ما قاله الشاعر فى أمر قربه أو بعده عن ديار أخلائه ، وأنه يفيد أو لا يفيد :

بكلّ تداوينا ؛ فلم يشف ما بنا

على أنّ قرب الدار خير من البعد

على أنّ قرب الدار ليس بنافع

إذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

فقد بين أولا- أنه تداوى بالقرب وبالبعد فلم يفده واحد منهما. وعدم الإفاده بعد التجربه يوقع فى الوهم أنهما سيان من كل الوجوه. لكنه أبطل هذا التوهم بتصريحه بعد ذلك حيث يقول : «على أن قرب الدار خير من البعد». فهذه الجمله تبطل ما سبق ، وتوحى بمعنى جديد ؛ هو : أن القرب مطلقا خير من البعد. ثم عاد فابطل هذا المعنى الذى أوحى به الوهم بجمله جديده ؛

هي : «قرب الدار ليس بنافع» ... وكانت أداه الإضراب والإبطال هي كلمه : «على».

والأحسن في كلمه : «على» إذا كانت للإضراب والإبطال عدم تعلقها هي ومجرورها بشيء ؛ (لأنها في هذا الاستعمال بمنزله : «لكن» التي تفيد الاستدراك) مع اعتبارها حرف ابتداء ، لوقوعها في أول الجمله (١).

وقد تستعمل : «على» اسما بمعنى : «فوق» ويكثر هذا بعد وقوعها مجروره بالحرف «من» فإنه لا يدخل إلا على الأسماء ، نحو : تمرّ من على بلدنا الطائرات. أي : من فوق بلدنا (٢) ، فقد خرجت من حرفيتها ، وصارت اسما بمعنى «فوق» ، كما نرى. وهذا قياسى كباقي استعمالاتها.

وإذا كان المجرور بها ضميرا وجب قلب ألفها ياء (٣) ؛ نحو : تقبل علينا وفود السائحين شتاء. وقول الشاعر :

إذا طلعت شمس النهار فإنها

أماره تسليمي عليك ، فسلمى

فإن كان الضمير ياء المتكلم ، وجب إدغام الياءين ؛ نحو : على أن أسعى للخير جاهدا (٤) ...

عن (٥) : حرف جر أصلى ؛ يجر الظاهر والمضمر. وأشهر معانيه تسعه :

ص: ٤٧٣

١- ولا داعى للأخذ بالرأى الذى يقول : إنهما متعلقان بمحذوف هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : (التحقيق كائن على أن كذا وكذا) ؛ لأن هذا الرأى يحوى التعقيد ، والتكلف ، وكثره المحذوف من غير داع. وقد ذكرنا - وأوضحنا الأسباب - أنه لا يصح الالتجاء إلى الحذف والتقدير والتعسير بغير ضروره قاسيه ؛ لا سبيل للتغلب عليها إلا من هذه الناحيه. والرأى ان فى حاشيه الأمير على الشذور ص ١٥ عند الكلام على «ذى» إحدى الأسماء الستة.

٢- وقد أشار إلى هذا ابن مالك فى بيت سيجىء فى هامش ص ٤٧٧ عند كلامه على «الكاف» التي قد تقع اسما.

٣- وهى المكتوبه ياء ، تبعاً لقواعد رسم الحروف.

٤- «ملا-حظه» : جاء فى «الكامل» للمبرد - ج ١ ص ٢٧٠ - أن بعض العرب يحذف من آخرها اللام والياء إذا كان المجرور بها مبدوءاً «بأل» ، ويحذف معهما همزه «أل» كقول قطرى بن الفجاءه : غداه طفث علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تتم يريد طفث على الماء القتلى من بكر ... وجاء على هامش الموضوع السالف أن أولئك العرب تفعل ذلك كثيراً فى النثر والشعرا ، لكن الأنسب اليوم عدم مجاراتهم ، لما فيه من لبس.

٥- الغالب أن تتحرك النون بالكسر إذا وقع بعدها ساكن مطلقاً : (أل ، أو غيرها) ، نحو : انصرف عن الأذى انصرفك عن استقبال البلايا.

١ - المجاوزة (١)، وهى أظهر معانيه ، وأكثرها استعمالاً ؛ نحو : جلوت عن بلد المظالم ، ورغبت عن الإقامة فيه. أى : ابتعدت وتركت.

٢ - أن تكون بمعنى : «بعد» (٢)، كقولهم : دع المتكبر ؛ فعن قليل يؤدبه زمانه ، والمغرور ؛ فعن قريب تكشفه أيامه. أى : بعد قليل. وبعد قريب ...

٣ - الاستعلاء (فتكون بمعنى : «على»). نحو : من يبخل بخدمه وطنه فإنما يسيء لنفسه بما يبخل عنها ، ويمنع من إفادتها ... أى : بما يبخل عليها (٣). وكقولهم : العظيم من زادت خيراته عن المحتاج لها ، وفضلت عنه ... أى : على المحتاج لها - وفضلت عليه ، وقول الشاعر :

إذا رضيت عنى كرام عشيرتى

فما زال غضباناً على لثامها

٤ - التعليل. (أن يكون ما بعدها عله وسبباً فيما قبلها) ، نحو : لم أحضر إليك إلا عن طلب منك ، ولم أفارقك إلا عن ميعاد ينتظرنى ، أى : بسبب طلب ، وبسبب ميعاد.

٥ - الظرفية ؛ كقولهم : الزعيم لا- يكون عن حمل الأعباء الثقال وانيا ، ولا عن بذل التضحيات متردداً. أى : فى حمل ... وفى بذل.

٦ - الاستعانة (٤) ؛ نحو : رميت عن القوس ، أى : بالقوس ، إذا كانت القوس أداة الرمى.

٧ - أن تكون بمعنى : بدل ؛ نحو قوله تعالى : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا- تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا). ومثل : أديت العمل عن صديقى المريض ، أى : بدل نفس ، وبدل صديقى. وقول الشاعر يمدح محسناً :

وتكفل الأيتام عن آبائهم

حتى وددنا أننا أيتام

ص : ٤٧٤

١- سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٢٩ عند الكلام على : «من» تعريفها ، وبيان أقسامها ، مع التمثيل والإيضاح.

٢- «بعد» ظرف سبق الكلام عليه تفصيلاً فى باب الظرف ، ص ٢٦٥.

٣- ومن هذا قوله تعالى : (وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ)

٤- سبق فى ص ٤٢٩ شرح معناها وما يتصل بها.

٨ - أن تكون بمعنى : «من» نحو قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ...) ، أي : من عباده . (وهذا أوضح من اعتبارها للمجاوزه ؛ على معنى : الصادره عن عباده ، ولا تقدير فيه) .

٩ - أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى) ، أي : بالهوى .

وقد ذكر لها بعض معانٍ أخرى ، تركناها متابعه للمعترضين - بحق - عليها (١) .

وتستعمل «عن» اسما بمعنى : «جانب» . ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجروره بالحرف : «من» ، نحو : يجلس القاضي ؛ ومن عن يمينه مساعده ، ومن عن يساره كاتبه . أي : من جانب يمينه ، ومن جانب يساره (٢) .. وهذا الاستعمال قياسى كباقي استعمالاتها السابقه .

اتصال «ما» الزائده بالحرف : عن

إذا كانت «عن» جازه جاز وقوع «ما» الزائده بعدها ، فلا تغير شيئا من عملها أو معناها ؛ وإنما يبقى لها كل اختصاصها السابق قبل مجيء الحرف

ص : ٤٧٥

١- منها أن تكون زائده سماعا - ويجب الاقتصار فى زيادتها على المسموع وحده - ؛ نحو : (يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ...) وهذه تصلح أصليه إذا كان السؤال لمعرفة شأن الأنفال ، وطلب الاستخبار عنها ، لا لطلب الاستعطاء وأخذ شىء منها . ومن زيادتها المسموعه ما نص عليه ابن هشام فى المغنى - ج ١ عند الكلام عليها - قائلا : (إنها تكون زائده للتعويض من أخرى محذوفه ؛ كقول الشاعر : أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلما التى عن بين جنبيك تدفع قال ابن جنى : أراد ؛ فهلا- تدفع عن التى بين جنبيك ، فحذفت «عن» من : أول الموصول ، وزيدت بعده) ... اه ... والبيت مذکور أيضا فى ذيل الأمالى ص ١٠٧ . وفيما سبق من معانى «على» ، و «عن» يقول ابن مالك باختصار : «على» للاستعلاء ، ومعنى «فى» و «عن» بعن تجاوزا ، عنى من قد فطن وقد تجيء موضع «بعد» و «على» كما «على» ، موضع «عن» قد جعلنا يريد : أن «على» تكون للاستعلاء وتكون للظرفيه ؛ مثل : «فى» ، وللمجاوزه مثل «عن» : التى تؤدى هذا المعنى إذا قصده من فطن ؛ لأنها تؤديه . ثم بين أن : «عن» قد تكون بمعنى : «بعد» ، وبمعنى : «على» المفيده للاستعلاء . كما أن : «على» تكون بمعنى : «عن» المفيده للمجاوزه .

٢- وسيشير إلى هذا ابن مالك فى بيت يجيء فى هامش ص ٤٧٧ عند الكلام على : «الكاف» .

الكاف : حرف يجر الظاهر ويقع أصليًا وزائداً. وأظهر معانيه أربعة :

١ - التشبيه : وهو - بنوعيه الحسي والمعنوي - أكثر معانيه تداولاً ، والأغلب دخول «الكاف» على المشبه به ؛ نحو : الأرض كره كالكوكب الأخرى. تستمد ضوءها من الشمس كبقية المجموعه الشمسيه. ونحو : الذكاء كالكهربا ، كلاهما لا يدرك إلا بآثاره. ويقولون في المدح : فلان كهربي الذكاء. يريدون : أنه في سرعه فهمه واستنباطه كالكهربا ؛ في سرعه تأثيرها وتأثيرها (٢) ...

٢ - التعليل والسبب ؛ كقوله تعالى : (وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَاكُمْ). أى : بسبب هدايته لكم. وقوله تعالى عن الوالدين : (وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا....) أى : بسبب تربيتهما إياي في صغري.

٣ - التوكيد (٣) ويختص بالزائده ؛ نحو قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ). أى ليس شيء مثله ... (وهذا في رأى من يرون زياده الكاف هنا) (٤).

ص: ٤٧٤

١- وتقضى قواعد الكتابه باتصال الحرفين خطأ. وسيشير ابن مالك آخر الباب - ص ٤٨٨ - إلى مسأله زياده الحرف : «ما» بعد : «من» و «عن» و «الباء» ، وأن هذه الزياده لا تعوق تلك الحروف عن عملها ، فيقول : وبعد «من» «وعن» ، و «باء» ، زيد «ما» فلم يعق عن عمل قد علما

٢- ومن الأمثله قول الشاعر : ابنوا كما بنت الأجيال قبلكمو لا تتركوا بعدكم فخرا لإنسان اى كبنايه الأجيال.

٣- سبق في أول هذا الباب ص ٤١٧ إيضاح للتوكيد الذى ينشأ من الحرف الزائد. كما سبق فى الجزء الأول ص ٤٣ م ٥.

٤- وحتهم أنها لو لم تكن زائده الترتب على أصالتها الاعتراف بوجود مثل للمولى تعالى وهذا محال. والأسهل الموافقه على زيادتها فى هذا الموضوع ونظائره - ومنها قوله تعالى : (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ..) ؛ لتجنب التأويلات الأخرى ، والآراء التى يشوبها التعقيد ، أما من يمنعون زيادتها فحتهم أن القرآن ليس فيه زائد. لكن فاتهم أن الزائد هنا وفى فصيح الكلام العربى يؤدى توكيد معنى الجملة ؛ فلا عيب فى زيادته مع أدائه هذا الغرض ، إنما المعيب هو الزائد الذى لا فائده معه ، فيكون وجوده كعدمه.

٤ - الاستعلاء ، كقولهم : كن كما أنت. أى : على الحال التى أنت عليها. واستعمالها فى هذا المعنى والذى قبله قليل - ولكنه قياسى.

ومن الاستعمالات القياسيه أن تخرج عن الحرفيه ؛ وتصير اسما بمعنى : مثل كقولهم : لن ينفع فى منع الإيجرام كالعقوبات الرادعه. وقولهم : ما عاقب الحرّ الكريم كنفسه ، وقولهم :

وما قتل الأحرار كالعفو عنهمو

ومن لك بالحر الذى يحفظ اليدا؟

أى : مثل العقوبات - مثل نفسه - مثل العفو ؛ فالكاف فى الأمثله السالفه فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وقد تكون خبرا لمبتدأ ؛ كقولهم : من حذرك كمن بشرك.

وقد تكون مفعولا به فى نحو قول الشاعر :

ولم أر كالمعروف ؛ أما مذاقه

فحلوه ، وأما وجهه فجميل

وقد تكون فى محل جر فى نحو : يتسم فلان عن كالألؤلؤ المكنون.

فهى بمعنى : «مثل» فى كل ذلك ، وفى كل موضع آخر تكون فيه اسما (١).

وإذا كانت «الكاف» أده جر فقد تتصل بها «ما» الزائده فتكفها عن العمل -

غالبا - وتزيل اختصاصها (وهو الدخول على الاسم لجره). فتدخل على الجمل الاسميه والفعليه ، نحو : الصحه خير النعم ؛ كما المرض شرّ المصائب. ونحو : الفقر يخفى مزايا المرء ، كما يزيل ثقه الناس

ص: ٤٧٧

١- وفى الكلام على معانى «الكاف» ، وعلى أنها تستعمل اسما بمعنى : «مثل» ، وكذلك : «عن» و «على» بدليل دخول «من» عليهما - وهى لا تدخل إلا على الأسماء - يقول ابن مالك أولا : شبه بكاف ، وبها «التعليل» قد يعنى ، وزائدا لتوكيد ورد يريد : أن كلمه : «الكاف» تستعمل فى التشبيه ، وأن «التعليل» بها قد يعنى (أى : يقصد) وورد هذا الحرف زائدا للتوكيد. واستعمل اسما ، وكذا : «عن» و «على» من أجل ذا عليهما «من» دخلا يريد : أن حرف «الكاف» استعمل اسما ، وكذلك «عن» و «على». ومن أجل استعمالها اسمين دخل عليهما الحرف الجار : «من» وهو لا يدخل إلا على الأسماء - كما سبق. فى ص ٤٧٣ -.

بصاحبه (١) ... وهذه هي «ما» الزائده الكافه عن العمل ، ومن القليل ؛ الذى لا- يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول ، ؛
فتدخل على الاسم فتجره ؛ نحو : قول القائل :

وننصر مولانا ونعلم أنه

كما الناس مظلوم عليه وظالم

أى : كالناس ، وهذه هي «ما» الزائده فقط ، وليست بكافه.

مذ ومنذ (٢) : يكثر استعمالهما اسمين ظرفين ، أو اسمين غير ظرفين ، كما يكثر استعمالهما حرفين أصليين للجر.

(١) فيصلحان للاسميه المجرده من الظرفيه إذا لم تقع بعدهما جمله ، وإنما وقع بعدهما اسم مرفوع ؛ نحو : ما سافرت مذ الشهر
الماضى ، أو منذ ... فمذ ومنذ مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده (٣).

ويصلحان للظرفيه إذا وقع بعدهما جمله اسميه ، وفعليه ماضويه ، ولا يصح أن تقع بعدهما المضارعيه المستقبليه (٤) ؛ فمثال
الجمله الاسميه : ما سافرت مذ الجوّ مضطرب ، أو منذ ... فكلاهما ظرف زمان للفعل «سافر» ، مبنى على

ص : ٤٧٨

١- وسيشير إلى هذا ابن مالك آخر الباب - ص ٤٨٨ - حيث يقول فى زيادتها بعد «الكاف» ، و «رب» ، وأنها تكفهما عن
العمل أو لا تكفهما : وزيد بعد «رب» والكاف فكفّ وقد يليهما وجرّ لم يكفّ أى : لم يمنع. يريد بقوله : «وزيد» الحرف : «ما»
وأن هذا الحرف كفهما عن العمل ، وقد يليهما فلا يكفهما.

٢- سبق كلام عليهما - فى باب الظرف ، ص ٢٧٨ - ولأهميتهما وتشعب أحكامها سيجىء لهما بحث شامل مستقل ، آخر هذا
الجزء - ص ٥٠٢ - (وكذلك سبق الكلام عليهما فى ج ١ لمناسبات مختلفه فى ص ٣٥٧ م ٣٦ و ٣٦٦ م ٣٧ و ٣٧٠ م ٣٨).

٣- هذا هو الأحسن. ويجوز إعراب كل منهما ظرفا خبرا مقدما بمعنى : «بين ، وبين» مضافين فمعنى ما سافرت مذ أو منذ الشهر
الماضى : الشهر الماضى بينى وبين عدم السفر - راجع الصبان - و «الشهر» هو المبتدأ المؤخر. ولا بد من تقدم «مذ ومنذ» عند
إعرابهما مبتدأ أو خبرا. وشروط أخرى هى المشار لها فى رقم ٢ من هامش الصفحه الآتية.

٤- فلا يصح : «مذ ، أو منذ» يفهم ؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيا ، فلا يجتمع مع المستقبل - كما سيجىء فى البحث الآتى
(ص ٥٠٣) منقولا عن الصبان.

السكون أو الضم ، فى محل نصب ، وهو مضاف ، والجمله الاسميه بعدهما فى محل جر مضاف إليه. ومثال الجمله الفعلية الماضويه : أسرع إليك مذ أو منذ دعوتنى ، وكلاهما ظرف زمان للفعل : «أسرع» مبنى على السكون والضم فى محل نصب. والظرف مضاف والجمله الماضويه بعده مضاف إليه فى محل جر. ومن هذا قول الشاعر :

بدا الصبح فيها (١) منذ فارقت

مظلما

فإن أبت صار الليل أبيض ناصعا

«فمنذ» ظرف زمان للفعل : «بدا».

(ب) ويكونان حرفين أصليين للجر ، وهذا يوجب شروطا ؛ أهمها (٢) : أن يكون المجرور اسما ظاهرا ، لا ضميرا ، وأن يكون وقتا (٣) ، وأن يكون هذا الوقت متصرفا ، معنا لا مبهما ، ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا. نحو : ما رأيتك مذ يوم السبت الأخير ، أو مذ ساعتنا ، فلا يصح : مذه ، ولا مذ البيت ، ولا : مذ سحر ، (تريد : سحر يوم معين) ولا مذ زمن ، ولا مذ غد ، وكذلك «منذ» فى كل ما سبق.

ويشترط فى عاملهما أن يكون ماضيا ، إما منفيا يصح أن يتكرر معناه ؛ نحو : ما رأيتك مذ أو منذ يوم الجمعة ، وإما مثبتا ، معناه ممتد متطاول (٤) ؛ نحو : سرت مذ ، أو منذ يوم الخميس. فإن كان الاسم المجرور بهما معرفه ومدلول زمنه ماضيا ، كان معناهما الابتداء مثل : «من» الابتدائية ، نحو : ما رأيتك مذ ، أو : منذ يوم الجمعة الماضى ، أى : من يوم الجمعة ؛ فابتداء عدم الرؤيه هو يوم الجمعة. وإن كان معرفه ومدلول زمنه حاضرا كان معناهما - لا إعرابهما -

ص : ٤٧٩

١- فى الدار ، أو البلده.

٢- والراجع أن هذه الشروط تجرى على الاسم المنفرد المرفوع بعدهما أيضا إذا لم يكونا حرفى جر.

٣- ومثل الوقت ما يسأل به عن الوقت ، بشرط أن يكون ظرف زمان ؛ نحو : منذ كم يوما سافرت؟ أو منذ متى سافرت؟ أو منذ أى وقت سافرت؟ ومثلها : مذ. ويقول النحاه - كما جاء فى الهمع - إنه يصح وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيتك مذ قدوم على بالرفع والجر ، وهو على تقدير حذف زمان ؛ أى : مذ زمن قدوم على. ويجوز وقوع «أن وصلتها» ، بعدهما ؛ نحو : ما رأيتك مذ أن الله خلقنى ، فيقدر قبل المصدر المؤول لفظ زمان (انظر ص ٤٨١ ورقم ٣ هامش ص ٥٠٤).

٤- فى ص ٥٠٧ بيان «المتطاول» وما يتصل بهذا.

الظرفيه ، مثل «فى». نحو : ما رأيتَه مذ ساعتنا ، أو منذ يومنا. أى : فى ساعتنا وفى يومنا.

أما إن كان المجرور بهما نكره معدوده (١) فمعناهما الابتداء والانتهاى معا ؛ فهما مثل «من» و «إلى» مجتمعين ؛ نحو : ما رأيتَه مذ أو منذ يومين. أى : ما رأيتَه من ابتداء هذه المده إلى نهايتها.

ومما يجب التنويه به أن الاسم بعد «مذ» ، و «منذ» مع جواز جرّه على اعتبارهما حرفى جر ، وجواز رفعه على اعتبارهما اسمين محضين - قد يترجح فيه أحد الضبطين على الآخر ، وقد يقوى حتى يقترب من الوجوب كما يتبين مما يأتى :

إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجح أن يكونا حرفى جر ، والاسم بعدهما مجرورا بهما ، نحو : ما تركت الكتابه مذ أو منذ ساعتنا. وعلى هذا تجرى أكثر القبائل العربيه ، وتكاد تلتزمه وتوجهه.

وإذا كان الزمن بعدهما للماضى فالأرجح اعتبار «منذ» حرف جر ، والاسم بعدها مجرور ، نحو : ما زرت الصديق منذ يومين. والعكس فى «مذ» ، نحو ما زرت الصديق مذ يومان (٢).

ص : ٤٨٠

١- لتكون معينه ؛ لأن المبهمه - أى : غير المعدوده ، مثل : برهه ، وحين ... - لا تصلح بعدهما ، كما سبق. ولا فرق فى المعدود بين أن يكون معدودا لفظا ومعنى ؛ نحو : يومين ، أو معنى فقط ؛ نحو : شهر.

٢- وفى الكلام على مذ ومنذ واسميتهما وحرفيتهما وأحكامهما يقول ابن مالك : و «مذ ومنذ» اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل ، كجئت مذ دعا يريد : أنهما يكونان اسمين حين يرفعان اسما بعدهما ؛ باعتبارهما مبتدأين ، وهو الخبر المرفوع بالمبتدأ ، أو حين يليهما ويجىء بعدهما الفعل وفاعله ؛ مثل : جئت مذ دعا. واكتفى بأن ذكر الجملة الفعلية وترك الاسميه لفهم القارئ ، أو لأنها ستعرب خبرا والخبر مرفوع - عندهم - بالمبتدأ فتدخل فى ضمن الحاله الأولى. ثم قال فى معناهما : وإن يجزّا فى مضى «فكمن» هما ، وفى الحضور معنى : «فى» ، استبن أى : اطلب. بيان معنى «فى» وهو : الظرفيه.

في مثل: «ما رأيتَه مذ أو منذ أن الله خلقه» - بفتح همزه أنْ ، (أى: من زمن أن الله خلقه) يجوز اعتبارهما اسمين ، مبتدأين ، والمصدر المؤول خبرهما ، كما يجوز اعتبارهما حرفي جر والمصدر المؤول هو المجرور بهما. أما عند كسر همزه «إن» فيتعين اعتبارهما اسمين مبتدأين لوقوع جملة اسميه بعدهما هي الخبر (١).

ص: ٤٨١

١- لهذا إشاره في رقم ٣ من هامش ص ٤٧٩ وبيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٠٤.

«رَبّ»: ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحويه واللغويه فى أحكامه ونواحيه المختلفه. (التي منها ناحيه معناه ، وناحيه حرفيته ، وناحيه زيادته أو شبهها ، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه ، ونوع الفعل الذى يقع بعده ، والجمله التي يوصف بها مجروره ... و...) وكان من أثر هذا الاضطراب قديما وحديثا الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق ، وبالصححة عند آخر ، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث. وكل هذا يقتضينا أن نستخلص أفضل الآراء ، بأناه ، وحسن تقدير.

وخير ما نستصفيه من معناه ، ومن أحكامه النحويه هو ما يأتى :

(أ) أن معناه قد يكون التكثير وقد يكون التقليل ، وكلاهما لا بد فيه من القرينه التي توجه الذهن إليه. ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف «رَبّ» وما دخل عليه أن يجيء بعد حاله شك تقتضى النص على الكثره أو القله ، (كأن يقول قائل (١) : أظنك لم تمارس الصناعه. فتجيب : رب صناعه نافعه مارستها. فقد جاءت الأداة «رَبّ» وجملتها لإزاله شك قبل مجيئها). فمثال دلالتها على الكثره : ربّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه ، وربّ مغمور فى قومه سعد بغفله العيون عنه ... وقولهم : ربّ أمل فى صفاء الزمان قد خاب ، وربّ أمنيہ فى مسالمة الليالى قد بددتها المفاجئات.

ومثال القله قولهم : ربّ منيه فى أميته تحققت ... ؛ وربّ غصّه فى انتهاز فرصه تهيأت. وقولهم : ربّ غايه مأموله دنت بغير سعى ، وربّ حظ سعيد أقبل بغير انتظار. والقرينه على القله والكثره فى الأمثله السالفه هى : التجارب الشائعه التي يعرفها السامع ، ويسلم بها.

(ب) وأن أحكامه النحويه أهمها :

١ - أنه حرف جر شبيه (٢) بالزائد. وله الصدارة فى جملته ؛ فلا يجوز

ص: ٤٨٢

١- أو من هو فى حكم القائل ؛ بأن تدل هيئته على أنه فى حاله شك ، فليس من اللازم أن ينطق فعلا ، وإنما يكفى أن يقدر فيه ذلك (شرح المفصل ج ٨ ص ٢٧).

٢- سبق الكلام فى ص ٤١٩ على حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأوجه الاتفاق والمخالفة بينه وبين الأصلى والزائد.

أن يتقدم عليه شيء منها (١). لكن يجوز أن يسبقه أحد الحرفين : «ألا» الذى للاستفتاح و «يا» ، نحو : ألا- ربّ مظهر جميل حجب وراءه مخبرا مردولا. - يا ربّ عظيم متواضع زاده تواضعه عظمه وإكبارا.

٢- وأنه لا- يجر - غالبا - إلا- الاسم الظاهر النكرة. وقد وردت أمثله قليلة - لا يحسن القياس عليها - كان مجروره فيها ضميرا للغائب ، يفسره اسم منصوب ، متأخر عنه وجوبا ، يعرب : تمييزا ، نحو : ربّه شايّا نبيلًا- صادفته ، وفى تلك الأمثله القليله كان الضمير مفردا غائبا فى جميع أحواله ، يعود على التمييز الواجب التأخير. ويجب مطابقه هذا التمييز لمدلول هذا الضمير المسمى : «الضمير المجهول (٢)» لعدم عودته على متقدم. نحو : ربه شابين نبيلين صادفتهما - ربه شابا نبلاء صادفتهم - ربه فتاه نبيله صادفتها ... وهكذا.

٣- وأن النكرة التى يجرها تحتاج فى أشهر الآراء - لنت مفرد ، أو جملة ، أو شبه جملة. غير أن الأكثر الأوضح حين يكون النعت جملة أن تكون فعليه ، ماضويه لفظا ومعنى ، أو : معنى فقط - كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» - (نحو : رب صديق وفّى عرفته - رب صديق لازمك عرفته - رب صديق عندك عرفته - رب صديق فى الشده عرفته - رب صديق لم يتغير عرفته). ومثال النعت بجملة اسميه ، ربّ ملوم لا ذنب له ، وقول الشاعر :

ذَلّ من يغبط الدليل بعيش

ربّ عيش أخفّ منه الحمام (٣)

٤- وأن «رب» مع مجرورها لا- بد أن يكون لها فى أغلب الأحوال اتصال معنويّ بفعل ماض يقع بعدها ، أو : بما يعمل عمله ويدل دلالاته الزمنيه ، (وهذا الفعل مع فاعله غير الجملة الماضويه التى قد تقع - أحيانا - صفه لمجرورها) ،

ص : ٤٨٣

١- ومن المسموع الذى لا يقاس عليه - لندرته - قول الشاعر : وقبلك ربّ خصم قد تمالوا علىّ فما هلعت ولا ذعرت - تمالوا :

أى : تمالوا ، بمعنى : اجتمعوا واتفقوا - الخضم : المخاصم. وقد يكون للثنين ، وللجمع. وللمؤنث ...

٢- وله أسماء متعدده ، منها : ضمير الشأن ، وضمير القصة ... (وقد سبق شرحه وتفصيل الكلام عليه فى باب «الضمير» - ج ١ ص ١٩ (٢٢٦)).

٣- الموت.

ويكون الفعل - أو ما يعمل عمله - بمنزلة العامل الذى تتعلق به «رب» ومجرورها (١) بالرغم مما هو مقرر من أن حرف الجر الزائد وشبه الزائد لا يتعلق مع مجروره بعامل - كما سبق - نحو: رب كلمه طيبه جلبت خيرا، ودفعت شرا. وقول الشاعر:

فيا ربّ وجه كصافى النمير

تشابه حامله والنمر ... (٢)

والأغلب فى هذا الفعل وما فى معناه أن يكون محذوفا مع فاعله ؛ لأنهما معلومان تدلّ عليهما قرينه لفظيه أو معنويه ، (لما قدمنا من أن الاستعمال الصحيح للحرف «رب» وما دخل عليه أن يكون بعد حاله شكك تستدعى النص على القله أو الكثره ، فىكون جوابا عن قول لقائل ، أو : من ه فى حكمه) ؛ فاللفظيه نحو : ما أطيب العمل ، وما أبغض البطاله : فربّ عمل نافع ، وربّ بطاله ضاره. التقدير : فرب عمل نافع أحببته ، وربّ بطاله ضاره كرهتها. والمعنويه كأن تمرّ على قوم منهمكين فى العمل ، مشغولين به ، فبتبسم ابتسامه الرضا والانشراح ؛ ثم تنصرف عنهم قائلا : رب عمل نافع ، ورب بطاله ضاره ، فالتقدير : رب عمل نافع أحببته ، أو احترمت صاحبه ، أو أكبرته ... و... ورب بطاله ضاره كرهتها ، أو أنكرت أمرها ... أو ... ومن الجائز ذكر هذا الفعل وفاعله.

ويقول النحاه إن «ربّ» توصل معنى هذا الفعل وما فى حكمه إلى الاسم المجرور بها ، ففى مثل : «رب رجل عالم أدركت» أوصلت معنى الإدراك إلى

ص: ٤٨٤

١- راجع شرح المفصل (ج ٨ ص ٢٧ و ٢٩ ثم الصبان فى أول باب الإضافه عند الكلام على الإضافه اللفظيه ، ومناقشته مثال ابن مالك : (ربّ راجينا عظيم الأمل ...) ونص ما نقله الصبان : (إن الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به «رب» ، بناء على أنها تتعلق ، ولا يقولون بوجوب مضى مجرورها ؛ وأن ابن السراج يجوز كونه حالا ، وابن مالك يجوز كونه حالا أو مستقبلا وقد قال فى التسهيل «ولا- يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ، ولا- مضى ما تتعلق به») اه ، هذا ، ولا يحسن الأخذ بالآراء الضعيفه إلا فى فهم ما ورد بها. أما المحاكاه والقياس فيجريان على الأعم الأشهر الذى لخصناه.

٢- ومثل هذا قول الآخر : رب ليل كأنه الدهر طولا قد تنهى فليس فيه مزيد

الرجل (١)، وكذلك فى الأمثلة السابقة. ومن ثم كان الأحسن عندهم فى مثل : «ربّ عالم لقيته» وقول الشاعر :

ربّ حلم (٢) أضاعه عدم

الما

ل ، وجهل غطّى عليه النعيم

أن تكون الجملة الفعلية الماضوية المذكورة هى صفة للنكرة المجرورة بالحرف : «ربّ». وأن تكون هناك جملة أخرى ماضوية محذوفة ، تتصل بها «ربّ» ومجرورها اتصالاً-معنوياً. ولا يرتاحون أن تكون الجملة الماضوية المذكورة هى المرتبطة ارتباطاً معنوياً بهما ؛ لأنها صفة للنكرة المجرورة «ربّ» وهذه النكرة قد تستغنى عن كل شىء أساسى أو غير أساسى بعدها إلا عن الصفة. ومثل هذا الفعل الداخلى فى جملة الصفة - لا يصلح أن يكون هو الذى بمنزلة العامل فى : «ربّ» ومجرورها ؛ لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف ؛ منعاً للفساد المعنوى.

٥ - وأنه يجوز أن يتصل بآخرها «ما» الزائده. والشائع فى هذه الحالة أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفردة ، ومن الجرّ ، فتجعلها مختصة بالدخول على الجمل الفعلية والاسمية (٣) ، ولذا تسمى : «ما» الزائده الكافه ؛ لأنها كفتها ، أى : منعتها من عملها (وهو الجر) ومن اختصاصها (وهو الدخول على الاسم وحده ؛ لجره) ؛ نحو : ربما رأيت فى الطريق مستجديا وهو من الأغنياء. ونحو : ربما كان السائل أغنى من المسئول ، أو ربما السائل أغنى من المسئول. ولكن دخولها على الماضى هو الكثير. أما دخولها على المضارع الصريح (٤) وعلى الجملة الاسمية فنادر لا- يقاس عليه ، إلا إن كان معنى المضارع محقق الوقوع قطعاً - كما سيجىء - ومن العرب من يبقياها على حالها من الدخول على الأسماء المفردة. وجرها

ص : ٤٨٥

١- هذا المثال بنصه وبالكلام الخاص به ، منقول من الجزء الثامن ص ٢٧ من كتاب : «المفصل» عند البحث الخاص بالحرف : «رب» وهو كلام يجعل حرف الجر الزائد والشبيهه بالزائد معديا للعامل. مع أن كثره النحاء تجعل التعديده مقصوره على حرف الجر الأصيل ، دون الزائد وشبهه - كما سبق فى ص ٤٠٧ و ٤١٩ وما بعدها ويجىء فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٩ - إلا- إن كان القصد الاتصال المعنوى المجرد - كما قلنا - وليس فى كلامه دليل عليه.

٢- عقل.

٣- أما معناها فيبقى على الوجه الذى سيجىء مشروحا فى الزيادة والتفصيل (ب - ص ٤٩٠).

٤- وهو الذى يكون لفظه مضارعا وزمنه مستقبلا خالصا.

مع وجود «ما» الزائده ؛ فيقول : ربّ ما سائل في الطريق أزعجني ، ولا تسمى في هذه الحاله «كافه» ؛ وإنما تسمى : «زائده» فقط. والأفضل الاقتصار على الرأى الأول الشائع (١).

٦- والشائع أيضا أن «ربّ» بحالتيها العامله والمكفوفه عن العمل ، لا تدخل إلا على كلام يدل على الزمن الماضى ، سواء أكان مشتملا على فعل ماض أم على غيره مما يدل على الزمن الماضى ، كالمضارع المقرون بالحرف : «لم» ، أو : الوصف الدال على الماضى ... و... نحو : رب معروف قدمته سعدت بفعله - رب علم لم ينفع صاحبه أحزنه - رب بئر متفجره أمس نفعت بما فى داخلها.

وقد أشرنا إلى أنها تدخل على المضارع الصريح إذا كان معناه محقق الوقوع لا شك فى حصوله ؛ فكأنه من حيث التحقق بمنزله الماضى الذى وقع معناه (٢) ، وصار أمرا مقطوعا به ، كقوله تعالى ، فى وصف الكفار يوم القيامة ، - ووصفه صدق لا شك فيه - : (رُبَمَا) (٣) يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ، أما فى غير ذلك فشاذا لا يقاس عليه (٤).

ص: ٤٨٦

١- وإذا كانت «ما» كافه ، و «رب» غير عامله ، فالواجب وصلهما كتابه. أما إذا كانت «رب» عامله فالواجب فصلهما.
٢- وقد تدخل على مضارع فى لفظه ، ولكنه ماض فى زمنه ، بقرينه تدل على الماضى الزمنى ، كقول الشاعر لها رب من حاكم توعده بالقتل فجاءه الخبر بموت ذلك الحاكم : ربما تجزع النفوس من الأم رله فرجه كحلّ العقال فهو يريد : ربما جزعت ... ولا يصلح زمن المضارع هنا إلا للمضى ، لأن الجزع لن يقع فى المستقبل بعد موت الحاكم الظالم ، وزوال سبب الخوف. ومثل هذا قول الشاعر : وحديث ألدّه هو مما يشتهى السامعون يوزن وزنا منطق صائب ، وتلحن أحيانا وخير الكلام ما كان لحنأى : رب حديث ألدّه ، فقد دخلت «رب» المحذوفه ، والتي تدل عليها الواو ، على أمر محقق عند المتكلم ، لا شك فى وقوع زمنه وانتهائه قبل الكلام ؛ فالمضارع ماضى الزمن. (تلحن : تشير إلى ما تريد بغير كلام).

٣- «ربما» (بتخفيف الباء) ، مثل : «ربما» بتشديدها. كما سيجىء.

٤- ومن أمثله الشاذ ما جاء فى تفسير القرطبى لقوله تعالى فى سورة البقره : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا -- شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ،) وهو قول بعض السلف : لا- تكرهوا الملمات الواقعه ؛ فلرب أمر تكرهه فيه نجاتك ، ولرب أمر تحبه فيه عطبك ، قال الشاعر : رب أمر تنقيه جزّ أمرا ترتضيه خفى المحبوب منه وبدا المكروه فيه والدليل على أن المضارع بعد «رب» فى المثال المنشور مستقبل الزمن وجود «لا» الناهيه فى المضارع الذى قبله ؛ وهى تجعل زمنه مستقبلا خالصا. وهناك قرينه أخرى عقليه فى المثال المنشور ، وفى البيتين - تدل على استقبال المضارع ؛ هى الحث والحض والترغيب ، وهذه الأمور لا تكون إلا فى شىء لم يقع.

وإنما كان الأكثر دخولها على الزمن الماضى لأن معناها التكثر والتقليل ، ولا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شىء قد عرف (١)

...

٧- أنه يجوز فى ضبطها لغات تقارب العشرين ، أشهرها ضم الراء أو فتحها مع تشديد الباء فى الحالتين ، أو تخفيفها بالفتح بغير تشديد. كما يجوز أن تلحقها تاء التانيث المتسعه - فى المشهور - لتدل على تانيث مجرورها ؛ نحو : ربّت عباره موجزه أغنت عن كلام كثير. وتكون التاء إما ساكنه ويوقف عليها بالسكون ، وإما مفتوحه ويوقف عليها بالهاء.

حذف ربّ : يجوز حذف «ربّ» لفظا ، مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت. وهذا الحذف قياسى بعد «الواو» ، و «الفاء» ، و «بل». ولكنه بعد الأولى أكثر ، وبعد الثانية كثير ، وبعد الثالثة قليل بالنسبه للحرفين الآخرين. نحو :

وجانب من الثرى يدعى الوطن

ملء العيون ، والقلوب ، والفظن (٢)

ونحو : أن تسمع من يقول : ما أعجب ما قرأته على صفحات الوجوه اليوم! فتقول : فحزين قضى الليل هَمّا طلع النهار عليه بما بدّد أحزانه ، ومبتهج

ص: ٤٨٧

١- من كل ما تقدم يتبين نوع المضارع الذى يقصده النحاه بقولهم : إن المضارع يكون ماضى الزمن إذا وقع بعد «رب» (كما جاء فى الهمع ج ١ ص ٨).

٢- ومن هذا قول الشاعر : ومستعبد إخوانه بثرائه لبست له كبرا أبرّ على الكبر (أبر - زاد وتغلب).

نام ليله قريرا ، ثم أفاق على همّ وبلاء ، ونحو : بل حزين قد تأسى (١) بحزين. أى : رب جانب ... - رب حزين قضى الليل ... - رب مبتهج ... - رب حزين قد تأسى ...

وكل حرف من هذه الثلاثة يسمى : العوض عن : «رب» (٢) ؛ أو النائب عنها ؛ لأنه يدل عليها ، وهو مبنى لا محل له من الإعراب ؛ والاسم المجرور بعده ، مجرور بربّ المحذوفه (٣). وليس مجرورا فى الصحيح بالعوض عنها أو النائب (٤).

* * *

ص : ٤٨٨

١- تسلى.

٢- فعند الإعراب يقال : الواو ، واو «رب» - الفاء : فاء رب - بل : بل رب. أو يقال فى كل واحد إنه نائب عن : رب.

٣- ويقول ابن مالك فى زياده : «ما» بعد : «من» ، و «عن» و «الباء» وأن هذه الزيادة لا تعوقها عن العمل - كما شرحنا عند الكلام على كلّ : وبعد «من» ، و «عن» ، و «باء» زيد «ما» فلم يعق عن عمل قد علما وقد تقدم هذا البيت - فى ص ٤٧٦ عند الكلام على «من» و «عن» و «الباء» للمناسبة الخاصه بكل. ويقول فى زيادتها بعد «رب» و «الكاف» ، وأنها قد تكفهما أو لا تكفهما : وزيد بعد «رب» و «الكاف» فكفّ وقد يليهما ، وجرّ لم يكفّ - وقد سبق البيت فى هامش ص ٤٧٨ - ثم يقول فى حذف : «رب» بعد الحروف الثلاثة : وحذفت «رب» ، فجزّت بعد : «بل» و «الفاء» وبعد : «الواو» شاع ذا العمل

٤- رأى سيبويه أن الجر برب المحذوفه. أما الواو ، وثم ، وبل ، فحروف عطف مهمله هنا لا تعمل شيئا ، مع أنها نائبه عن : «رب» وداله عليها. وكثير من النحاه يقول : إن العمل هو للحرف النائب وليس للمحذوف (راجع المفصل ج ٢ ص ١١٧ باب الإضافه) وهذا الخلاف شكل محض لا أثر له.

(١) إذا كان الحرف : «ربّ» شبيها بالزائد (١) فمن الواجب أن يكون للاسم النكرة المجرور به ناحيتان ، ناحيه الجر لفظا ، وناحيه الإعراب محلا- ؛ فيكون مجرورا في محل رفع ، أو محل نصب على حسب حاجه الجملة ، ويعامل بما يعامل به عند عدم وجودها. ففي مثل : ربّ زائر كريم أقبيل - تعرب كلمه : «زائر» مجروره برّب لفظا ، في محل رفع : لأنها مبتدأ. وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ، تعرب كلمه : «زميل» مجروره لفظا في محل نصب ، لأنها مفعول به للفعل : «صاحبت». وفي مثل : رب مساعده خفيه ساعدت ، تعرب كلمه : «مساعده» مجروره لفظا في محل نصب ؛ لأنها مفعول مطلق. وفي مثل : رب ليله مقمره سهرت مع رفاقي ، تعرب كلمه : «ليله» مجروره لفظا في محل نصب ؛ لأنها ظرف زمان ... و... وهكذا ...

وخير مرشد لمعرفة المحل الإعرابي للاسم المجرور بها هو ما قلناه من تخيل عدم وجود «ربّ» ، وإعراب المجرور بها بما يستحقه عند فقدها ...

ويترتب على ما سبق من جر النكرة لفظا بها واعتبارها في محل رفع أو نصب أن التابع لهذه النكرة (من نعت ، أو : عطف ، أو : توكيد ، أو : بدل) يجوز فيه الأمران ، مراعاة لفظ النكرة ، أو مراعاة المحل ، ففي مثل : رب زائر كريم

ص : ٤٨٩

١- هذا رأى أكثرية النحاه من أهل التحقيق. وخالف فيه غيرهم - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٤٨٥ - ومن هذه الأكثرية المحققه «الخضري» أحد نحاه القرن الثاني عشر الهجري ، وصاحب الحاشيه المشهوره على ابن عقيل ، وآخر أصحاب الحواشي على شرح : «ألفيه ابن مالك» وغيرها حتى عصرنا هذا. وقد اطلع - بلا شك - على الآراء المخالفه ، ولم يعتدّ بها حين رأى شرح ابن عقيل في أول باب حروف الجر ينص على أن الحرف : «لعل» حرف جر زائد ؛ فاستدرك الخضري مصححا ومصرحا بما نصه : (صوابه : شبيهه بالزائد. ومثلها «لولا» و «رب» ؛ لأن الزائد لا يفيد شيئا غير التوكيد ؛ وهذه - الحروف - تفيد الترجي ، والامتناع ، والتقليل. وإنما أشبهت الزائد في أنها لا تتعلق بشيء ... اه) وهذا نص واضح المرمي. وله صلته أيضا بما سيحيى في هذه الزيادة والتفصيل ...

أقبل ، يجوز في كلمه : «كريم» الجر والرفع. وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ، يجوز في كلمه : «وديع» الجر والنصب ... وهكذا.

ولا- يتغير الحكم لو جاء تابع آخر - كالعطف - فقلنا : رب زائر كريم وسائح هنا ، فيجوز في كلمه : «سائح» المعطوفه ، الأمران الجائزان في المعطوف عليه ... ويجوز أن يكون المعطوف هنا معرفه ، نحو : رب زائر كريم وأخيه أقبلا- ، مع أن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فهو بمنزله الاسم الذى دخلت عليه «رب» فحقه أن يكون نكره كمجرورها ، إلا- أن الأساليب العربيه الفصحى تدل على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، وهذا معنى قول النحاه : قد يغتفر في الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائى (١).

(ب) إذا دخل الحرف : «رب» على الجمل بنوعيهما (٢) ، وهو مكفوف - بسبب اتصاله «بما» الكافه - فإن معناه يبقى على حاله من إفاده التكثير أو التقليل على حسب القرائن (كما أشرنا من قبل) (٣) ، ولكن التكثير أو التقليل فى هذه الحاله يكون منصبا على النسبه التى فى الجمله ، وهى النسبه الدائره بين طرفيها ؛ ففى مثل : ربما أتى الغائب ، أو ربما الغائب آت يكون التقليل والتكثير واقعا على نسبه الإتيان للغائب. وقيل : إن معنى «رب» المكفوفه ، هو : التحقيق.

ص: ٤٩٠

-
- ١- تكررت الإشاره لهذا فى أبواب مختلفه ، ولا- سيما باب الاستثناء ، عند الكلام على حكم المستثنى بإلا إذا كان تاما غير موجب - ص ٣١١ وفى رقم ١ من هامش ٤٧.
 - ٢- انظر حكم دخولها على الجمله الاسميّه والمضارعيه فى رقم ٥ من ص ٤٨٥.
 - ٣- فى ص ٤٨٢ وفى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥.

ه - حذف حرف الجر وحده ، مع إبقاء عمله ، وحذفه مع مجروره

يجوز أن يحذف حرف الجر ، ويبقى عمله كما كان قبل الحذف. ويطرد هذا في مواضع قياسيه ، أشهرها أربعة عشر نذكرها كامله هنا - وقد مرّ بعضها في مواضع متفرقه (١).

١ - أن يكون حرف الجر هو «ربّ» بشرط أن تكون مسبوقة «بالواو» ، أو : «الفاء» ، أو «بل» - كما سبق قريبا عند الكلام عليها (٢) - نحو :

وعامل بالحرام ، يأمر بال

برّ ؛ كهاد يخوض في الظلم

٢ - أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدرا مؤولا- من «أنّ» مع معموليها ، أو من «أن» والفعل والفاعل ؛ نحو : فرحت أنّ الصانع بارع ، أو : أفرح أن يبرع الصانع. والأصل : فرحت بأن الصانع بارع - أو : أفرح بأن يبرع الصانع. والتقدير فيهما : فرحت ببراعه الصانع ، أو : أفرح ... ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر على الوجه الذي شرحناه في مكانه من باب : «تعديه الفعل ولزومه (٣)».

٣ - أن يكون حرف الجر حرفا من حروف القسم ، والاسم المجرور به هو

ص : ٤٩١

١- بعضها في ص ١٥٤ وفي هامش تلك الصفحه تفصيلات هامه. أما الداعى إلى ملاحظه حرف الجر المحذوف ، واعتباره كالموجود فهو المحافظه على سلامه المعنى ، أو على صحه التركيب.

٢- ص ٤٨٧.

٣- ص ١٥٧. وقلنا هناك إن الباء الجاره التى بعد صيغه «أفعل» فى التعجب يجوز حذفها إن كان المجرور بها مصدرا مؤولا من «أن» والجمله الفعلية بعدها». لكن النحاه لا يجيزون حذفها بعد تلك الصيغه إن كان المصدر مؤولا من «أن» ومعموليها. ولا داعى لهذه التفرقه فى مسأله التعجب لأن حذف الجار مطرد قبل أنّ وأن. وإذا حذف الباء فى التعجب أتقدر أم لا تقدر؟ رأيان كما أشرنا فى ج ٣ باب التعجب م ١٠٩ ص ٢٧٢.

لفظ الجلاله (الله) ؛ نحو : الله لأكثرن من العمل النافع ، أى : بالله ... (١)

٤ - أن يكون حرف الجر داخلا- على تمييز «كم» الاستفهاميه ، بشرط أن تكون مجروره بحرف جر مذكور قبلها ؛ نحو : بكم درهم اشترت كتابك؟ أى : بكم من درهم (٢) ...؟

٥ - أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين فى جواب سؤال ، وهذا السؤال مشتمل على نظير لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : فى أى بلد قضيت الأمس؟ فيجاب : القاهره. أى : فى القاهره.

٦ - أن يكون حرف الجر واقعا هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، بغير فاصل بين الحرفين ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف ؛ كقولهم : ألا تفكر فى تركيب جسمك لترى قدره الله العجيبه ، والسموات ؛ لترى ما يحير العقول ، وخواص ماده ؛ لترى الإبداع والإعجاز ... أى : فى السموات - وفى خواص ماده ... ؛ وقد حذف الحرف : «فى» ؛ لأنه مع مجروره معطوف بالواو بغير فاصل بينهما. والمعطوف عليه وهو «تركيب» مشتمل على حرف جر قبله ؛ مماثل للمحذوف (٣).

٧ - أن يكون حرف الجر واقعا هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود «لا» فاصله بين حرف العطف وحرف الجر ؛ نحو : ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ، ولا

ص: ٤٩٢

١- طبقا للرأى الأرجح ، وهو رأى سيويه ، ومن معه ، (كما سبقت الإشارة لهذا فى ص ٤٥٩ و ٤٦٤).

٢- هذا هو الراجح ، وهناك رأى آخر يقول إن «كم» الاستفهاميه مضافه إلى تمييزها. أما تمييز «كم» الخبريه فالمشهور أنه المضاف إليه وهى المضاف ، وقيل إنه مجرور ب «من» محذوفه كما سيأتى فى ج ٤ باب : «كم».

٣- وليس من هذا النوع بيت ابن مالك فى باب : «المعرب والمبنى» وهو : فارفع بضم ، وانصبن فتحا ، وجر كسرا : كذكر الله عبده يسر فأصل الكلام : ارفع بضم ، وانصبن بفتح ، وجر بكسر ؛ فحذف حرف الجر وهو الباء ونصب الاسم المجرور به على ما يسمى : نزع الخافض ، لوجود فاصل ممنوع (وقد سبق الكلام عليه فى هذا الجزء فى باب تعديه الفعل ولزومه ص ١٣٩ كما سبق الكلام على البيت السابق فى ج ١ ص ٦٨ م ٧). وليس من الجائز فى البيت أن يبقى الاسمان - فتح ، وكسر - مجرورين بعد حذف حرف الجر كما كانا قبل حذفه.

الفتاه إلا فنها العملي. أي : ولا للفتاه.

٨ - أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل هو : «لو» ؛ كقولهم : من تعوّد الاعتماد على غيره ، ولو أهله ؛ فقد استحق الخيبة والإخفاق. أي : ولو على أهله (١) ...

٩ - أن يكون حرف الجر واقعا هو ومجروره في سؤال بالهمزه ، وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف ؛ كأن يقال : أعجبت بمحمود. فيسأل القائل : أمحمود النجار؟ أي : أمحمود النجار؟

١٠ - أن يكون حرف الجر ومجروره واقعين بعد «هلا» التي للتحضيض بشرط أن يكون التحضيض واردا بعد كلام مشتمل على مثل لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : سأصدق بدرهم ، فيقال : هلا نقود ، أي : بنقود ، والمراد : هلا تتصدق بنقود.

١١ - أن يكون حرف الجر هو : «لام التعليل» الداخلة على : «كى» المصدرية ؛ نحو : يجيد الصانع صناعته كى يقبل الناس عليه. أي : لكى يقبل الناس عليه ، بمعنى : لإقبالهم عليه.

١٢ - أن يكون حرف الجر داخلا- على المعطوف على خبر «ليس» أو خبر «ما» الحجازية ، بشرط أن يكون كل منهما صالحا لدخول حرف الجر عليه (٢) ؛ نحو : لست مرجعا فرصه ضاعت ، ولا- قادر على ردها. فكلمه «قادر» مجروره لأنها معطوفه على خبر ليس : (مرجعا) وهذا الخبر يجوز جره بالباء فيقال : لست بمرجع. فكأنها موجوده توهما وتخيلا. وعلى أساس هذا الجواز الموهوم عطفنا عليه بالجر ؛ وهذا هو العطف الذى يسميه النحاه ؛ «العطف على التوهم». وقد سبق (٣) إبداء الرأى فيه تفصيلا ، وأنه لا يصح الالتجاء إليه ، ولا القياس على ما ورد منه.

ص : ٤٩٣

١- والذى يوجب تقدير حرف الجر هنا اختصاص «لو» بالدخول على الجمل ، لا على المفردات.

٢- بأن يكون خبرهما اسما ، وأن يكون النفى المنصب عليه باقيا ، لم ينتقض بإلا ... على الوجه الذى سبق فى بابهما ، ج ١ ص ٤٥٢ المسأله : ٤٩ وما بعدها.

٣- فى ص ٣٢٣ عند الكلام على «غير» الاستثنائية وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٦ ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩.

١٣ - أن يكون حرف الجر مسبوqa «بإن» الشرطية ، وقبلهما كلام يشتمل على مثل للحرف المحذوف ، نحو : سلّم على من تختاره ، إن محمد ، وإن عليّ ؛ وإن حامد. التقدير : إن شئت فسلم على محمد ، وإن شئت فسلم على عليّ ، وإن شئت فسلم على حامد. وبالرغم من جواز هذا فالمحذوف فيه كثير ، والمراد قد يخفى. فمن المستحسن عدم محاكاته قدر الاستطاعة.

١٤ - أن يكون حرف الجر مسبوqa بفاء الجزاء الواقعة في جواب شرط. نحو : اعترمت على رحله طويله ؛ إن لم تكن طويله فقصيره ، أي : فعلى رحله قصيره. ويقال في هذا الموضع ما قيل في سابقه من ترك القياس عليه قدر الاستطاعة. - بالرغم من صحه القياس -

هذا وجميع التأويلات والتفديرات السابقه جائزه وليست محتومه ؛ بل إنّ الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابه أخرى ؛ قد تكون أيسر ، والمعنى عليها أوضح. واختيار هذه أو تلك متروك لمقدره المتكلم والسّامع ، وخبرتهما بدرجات الكلام قوه ، وضعفا ، وحسنا ، وقبحا. مع التزام الصّحه التزاما دقيقا ، والبعد عن الخطأ في كل حاله. ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إبهام ، لأنّ اللغه ليست تعميمه وإلغازا ، وإلا فقدت خاصتها ، وعجزت عن أداء مهمتها. وهذا أساس يجب مراعاته عند استخدامها ، وفي كل شأن من شؤونها.

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفًا قياسيًا مطردًا مع إبقاء عمله. وهناك أمثله مسموعه وقع الحذف فيها مخالفا ما سبق ، ولا شأن لنا بها ؛ فهي مقصوره على السّماع ؛ لا يجوز محاكاتها ؛ لعدم اطرادها (١).

ص: ٤٩٤

١- وفيما سبق من حذف الجار ، وإبقاء عمله ومشابهته «رب» في هذا ، وفي أن حذفه قد يكون مطردًا أو غير مطرد - يقول ابن مالك : وقد يجزّ بسوى : «رب» لدى حذف ، وبعضه يرى مطردًا أي : أن حروفًا غير «رب» قد تجر الاسم بعدها مع حذفها. وأن بعض حالات الحذف والجر قد يكون مطردًا.

أما حذف الجار والمجرور معا فجائز إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما ، بشرط وجود قرينه تعينهما ، وتعين مكانهما ، وتمنع اللبس.
ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) أى : لا تجزى فيه ...

* * *

ص: ٤٩٥

يتردد بين النحاه أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ؛ فيتوهم من لا- درايه له أن المراد جواز وضع حرف مكان آخر بغير ضابط ، ولا توقّف على اشتراك بينهما فى المعنى ، ولا تشابه فى الدلاله. وهذا ضرب من الفهم المتغلغل فى الخطأ (١) ...

أما حقيقه الأمر فى نيابه حروف الجر بعضها عن بعض فتتلخص فى مذهبين : الأول (٢) : أنه ليس لحرف الجر إلا- معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقه ، لا- المجاز ؛ فالحرف : «فى» يؤدى معنى واحدا حقيقيا هو : «الظرفيه». والحرف : «على» يؤدى معنى واحدا حقيقيا هو : «الاستعلاء». والحرف : «من» يؤدى : «الابتداء» ، والحرف : «إلى» يؤدى : «الانتهاء» ... و... وهكذا ... فإن أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلى الخاص به وجب القول : بأنه يؤدى المعنى الجديد إما تأديه مجازيه (أى : من طريق المجاز (٣) ، لا الحقيقه) ، وإما تأديه تضمينيه (٤) (أى : بتضمين الفعل ، أو : العامل الذى

ص: ٤٩٦

١- جاء فى المغنى - ج ٢ الباب السادس فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها به. ما نصه فى الأمر الثالث عشر منها : «قولهم : ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضا مما يتداولونه ؛ ويستدلون به ... «وتصححه يكون بإدخال : قد على قولهم : ينوب ؛ وحينئذ يتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابه. ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت فى زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم. على أن البصريين ومن تابعهم يرون فى الأماكن التى ادعيت فيها النيابه أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف». اه. وسيجىء الرأى البصرى كاملا مع غيره هنا.

٢- وهو مذهب البصريين. أما الثانى فمذهب الكوفيين ، والكلام عليه فى ص ٤٩٨.

٣- وفى هذه الحاله يجب أن يتحقق للمجاز ركناه الأساسيان ، وهما العلاقه والقرينه - انظر معناهما فى هامش الصفحه التاليه -.

٤- سبق شرح التضمنين فى هذا الجزء ، ص ١٣٨ من «باب» «تعديه الفعل». ولأهميته سجلنا له بحثا شاملا مستقلا آخر هذا الجزء ص ٤٣٤.

يتعلق به حرف الجر الأصلي (١) ومجروره. معنى فعل أو عامل آخر يتعدى بهذا الحرف) فحرف الجر مقصور على تأديه معنى حقيقى واحد يختص به ، ولا يؤدي غيره إلا من طريق المجاز فى هذا الحرف ، أو من طريق التضمنين فى العامل الذى يتعلق به الجار الأصلي (٢) مع مجروره. ومن الأمثلة الحرف الأصلى : «فى» : فمعناه : الظرفيه (أى : الدلاله على أن شيئا يحوى بين جوانبه شيئا آخر ... و... كما سبق) ، فإذا قلنا : الماء فى الكوب ، فهمنا أن الكوب يحوى بين جوانبه الماء ؛ فيكون الحرف «فى» مستعملا فى تأديه معناه الحقيقى الأصيل. ولكن إذا قلنا : غرّد الطائر فى الغصن .. ، لم نفهم أن الغصن يحوى فى داخله وبين جوانبه الطائر المغرد ، لاستحاله هذا. وإنما نفهم أنه كان على الغصن وفوقه ، لا بين ثناياه. فالحرف : «فى» قد أدى معنى ليس بمعناه الحقيقى الأصيل. فالمعنى الجديد ؛ وهو : «الفوقيه» ، أو «الاستعلاء» إنما يؤديه حرف آخر مختص بتأديته ؛ هو : «على» فلو راعينا الاختصاص وحده لقلنا : غرد الطائر على الغصن ، فالحرف : «فى» قد أدى معنى ليس من اختصاصه. بل هو من اختصاص غيره. وهذه التأديه ليست على سبيل الحقيقه. وإنما على سبيل المجاز. واجتمع للحرف : «فى» الشرطان اللذان لا بد من تحققهما لصحة استعمال المجاز (٣) ؛ فالاستعلاء بما يقتضيه من تمكن وثبات شبيه بالظرفيه التى تقتضى التمكن والثبات أيضا. فاستعملنا «الظرفيه» مكان «الاستعلاء» ؛ بسبب التشابه الذى بينهما ، واستعملنا الحرف الدال على «الظرفيه» مكان الحرف الدال على الاستعلاء ؛ تبعا لذلك. وكل هذا على سبيل المجاز. والقرينه الداله على أنه مجاز (أى : على أن الحرف : «فى» مستعمل فى غير معناه الأصلي) وجود الفعل : «غرّد» ؛ إذ لا يقع التغريد فى داخل الغصن ؛ وإنما يكون فوقه ، فهذه القرينه هى المانع من إرادته المعنى الأصلي.

ومن الأمثلة : «على» ؛ فهو حرف جر يقتصر عند أصحاب هذا الرأى على معنى حقيقى واحد ؛ هو : «الاستعلاء». فإذا قلنا : الكتاب على المكتب ، فهمنا هذا المعنى الحقيقى الدال على أن شيئا فوق آخر. فالحرف مستعمل فى معناه

ص : ٤٩٧

١- وملحقه.

٢- وملحقه.

٣- هما : العلاقه بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه ، والقرينه التى تصرف الذهن عن المعنى الأصلي إلى المعنى المجازى الجديد.

الأصيل. لكن إذا قلنا : اشكر المحسن على إحسانه ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقي ، ولم يرد على خاطرنا أن الشكر قد حلّ واستقرّ فوق الإحسان ؛ لاستحاله هذا ، وإنما الذى يخطر ببالنا هو أن المراد : اشكر المحسن لإحسانه ، فالحرف : «على» قد جاء فى مكان : «اللام» التى معناها : «السبب» ، أو «التعليل». فأفاد ما تفيده اللام ، ولكن إفادته على سبيل المجاز ؛ ذلك أن لام التعليل تفيد التمكّن والاتصال القوى بين السبب والمسبب ، أو بين العله والمعلول ؛ والاستعلاء يشبهها فى أنه يفيد التمكّن والاتصال بين الشيئين ؛ فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازاً ، مكان السبب والتعليل. وتبع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السبب. والقرينه الداله على أن الحرف : «على» مستعمل فى غير حقيقته وجود الفعل : «اشكر» إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان ، ولا يوضع فوقه وضعاً حقيقياً.

ومثل ما سبق يقال فى بقيه حروف الجر حين يؤدى الواحد منها معنيين أو أكثر.

أما أمثله التضمين (1) فى العامل فمناها قول بعض الأدباء : «نأيت من صحبه فلان بعد أن سقاني بمر فعاله». والأصل : نأيت عن صحبه فلان ، بعد أن سقاني من مر فعاله. ولكنه ضمن الفعل : «نأى» الذى لا يتعدى هنا بالحرف «من» معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : بعد ، أو «ضجر» ؛ فالمراد : بعدت أو ضجرت من صحبه فلان. كما ضمّن الفعل : «سقى» الذى لا يتعدى هنا «بالباء» معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : «آذى» ، أو «تناول». فالمراد : «آذاني» أو تناولنى بمرّ فعاله ، وكذلك : شربت بماء عذب ؛ فإن الفعل شرب قد ضمّن معنى الفعل : «روى» فالأصل : رويت. وهكذا بقيه حروف الجر.

والمذهب الثانى (2) : أن قصر حرف الجر على معنى حقيقى واحد ، تعسف وتحكم لا مسوّغ له ، فما الحرف إلا كلمه ، كسائر الكلمات الاسميه والفعليه ، وهذه الكلمات الاسميه والفعليه تؤدى الواحد منها عدّه معان حقيقيه (3) ، لا مجازيه ،

ص : ٤٩٨

١- بعض الأمثله السابقه صالح «للتضمين فى الفعل مع بقاء حرف الجر على معناه الحقيقى». وكذا نظائرها.

٢- وهو مذهب الكوفيين.

٣- والمراد هنا ما يشمل الحقيقه اللغويه ؛ والحقيقه العرفيه.

ولا يتوقف العقل في فهم دلالتها الحقيقية فهما سريعاً. فما الداعى لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره ، ولإبعاده عما يجرى على نظائره؟

إنه نظيرها ؛ فإذا اشتهر معناه في العرف ، وشاعت دلالته ؛ بحيث يفهمها السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقياً لا مجازياً ، وكانت الدلالة أصيله لا علاقه لها بالمجاز ، ولا بالتضمنين ولا بغيرهما ، فالأساس الذى يعتمد عليه هذا المذهب فى الحكم على معنى الحرف بالحقيقه هو شهره هذا المعنى وشيوعه ، بحيث يتبادر ويتضح سريعاً عند السامع ؛ لأن هذه المبادره علامه الحقيقه. وإن من يسمع قول القائل : (كنت فى الصحراء ، ونفذ ما معى من الماء ، وكدت أهلك من الظمأ ، حتى صادفت بئراً شربت من مائها العذب ما حفظ حياتى التى تعرضت للخطر من يومين ...) سيدرك سريعاً معنى الحرف : «من» وقد تكرر فى الكلام بمعان مختلفه : أولها : بيان الجنس. وثانيها : السببه ، وثالثها : البعضيّه. ورابعها : الابتداء ... و...

كذلك من يسمع قول القائل : «إنى بصير فى الغناء : يستهوينى ، ويملكك مشاعرى إذا كان لحنه شجياً ، وعبارته رصينه ؛ كالأبيات التى مطلعها :

ربّ ورقاء هتوف فى الصّحا

ذات شجو صدحت فى فن

.....».

فإن معانى الحرف : «فى» ستبتدر إلى ذهنه. فالأول : للإصاق. والثانى : للظرفيه. والثالث : للاستعلاء. وكل واحد من المعانى السالفه يقفز إلى الذهن سريعاً بمجرد سماع حرف الجر خلال جملته. وهذا علامه الحقيقه - كما سبق -.

فإذا كان المعنى من الشيوخ ، والوضوح وسرعه الورود على الخاطر - بالصوره التى ذكرناها ، ففيم المجاز أو التضمنين أو غيرهما؟ إن المجاز أو التضمنين أو نحوهما يقبلان ، بل يتحتمان حين لا يبتدر المعنى إلى الذهن ، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه ؛ بسبب عدم شيوعه شيوعاً يجعله واضحاً جلياً ، وبسبب عدم اشتهاره شهره تكفى لكشف دلالته فى يسر وجلاء. أما إذا شاع واشتهر وتكشفت للذهن سريعاً فإن هذا يكون علامه الحقيقه - كما قلنا - فلا داعى للعدول عنها ،

ولا عن قبولها براحه واطمئنان (١).

وهذا رأى نفيس أشار بالأخذ به ، والاقتصار عليه ؛ كثير من المحققين (٢).

* * *

ص: ٥٠٠

١- انظر الزيادة والتفصيل فى الصفحة التالىة.

٢- كصاحبى : المغنى ، والتصريح ، وكالصبان ، والخضرى فى باب «حروف الجر» عند الكلام على الحرف : «من» وشرح بيت ابن مالك الذى أوله : «بعض ، ويين ، وبتدى فى الأمكنه ...» فقد وصفوا المذهب الثانى وهو المذهب (الكوفى) بأنه أقل تكلفا وتعسفا.

لا شك أن المذهب الثاني (١) نفيس كما سبق؛ لأنه عمليّ وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل، ونحوهما من غير حاجه. فلا- غرابه في أن يؤدي الحرف الواحد عده معان مختلفه. وكلها حقيقي (٢) - كما قلنا - ولا غرابه أيضا في اشتراك عدد من الحروف في تأديه معنى واحد. لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى: المشترك اللفظي (٣).

وهناك سبب آخر يؤيد أصحاب المذهب الثاني هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر معناه، وشاع بين الناطقين به، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى: «الحقيقه العرفيه» (ولها بحث مستفيض في مكانها بين أبواب البلاغه) ومن أشهر أحكامها: أنها في أصلها مجاز قائم على ركنين: علاقته بين المشبه والمشبه به، وقرينه تمنع من إرادته المعنى الأصلي. فإذا اشتهر المجاز وشاع استعماله تناسى الناس أصله، واختفى ركناه، واستغنى عنهما وعن اسمه، ودخل في عداد نوع جديد يخالفه، يسمى: «الحقيقه العرفيه» فلو سلمنا أن حرف الجر لا- يؤدي إلا- معنى واحدا أصليا. وأن ما زاد عليه ليس بأصلي، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلا في الحقيقه العرفيه. وهي ليست بمجاز في صورتها الواقعه.

ص: ٥٠١

١- وهو الكوفي.

٢- سواء أكانت الحقيقه لغويه أم عرفيه - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٩٨.

٣- الحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معاني المشترك اللفظي بأنه «مجازي» أو أن في عامله «تضمينا»؛ لأن هذا يقتضينا أن نعرف المعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ أولا، واستعمل فيه، ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق المجاز أو التضمنين، أي: أنه لا- بد من معرفه أقدم المعنيين في الاستعمال؛ ليكون هذا الأقدم هو الأصلي؛ والمتأخر عنه هو الحادث مجازا أو تضمينا. وهذا أمر لم يتحقق حتى اليوم في أكثر المعاني التي يؤديها كل حرف من حروف الجر، وهي معان مردده في أفصح الكلام العربي - قرآنا وغير قرآن - ولا سبيل للحكم القاطع بأن معنى معين منها سبق في الاستعمال من معنى آخر، وإذا لا سبيل للحكم الوثيق بأن واحدا من تلك المعاني هو وحده الحقيقي، وأن ما عداه هو المجازي أو التضميني. بل إن هذا يلاحظ في كل معنى مجازي آخر يجرى في غير الحرف. ولا يقال إن المعنى الحسيّ أسبق - في الغالب - وجودا من العقليّ المحض؛ لا يقال هذا لأنه لا يصدق على حالات متعدده. وفوق هذا أيضا يكاد يكون الحكم بالأسبقيه مستحيلا إذا كان المدلولان عقليين معا (أي: غير حسيين). وقد رأى أحد المستشرقين ضروره وضع معجم خاص يوضح أقدميه الكلمات وتاريخ ميلادها، وتجرد لهذه المهمه، ولكن منيته عاجلته في أول مراحل العمل.

بحث مستقل فى : (مذ) و (منذ) من الوجهتين اللفظية ، والمعنوية (١)

قال الباحث :

طالما أنعمت النظر فى هاتين الكلمتين ، ورجعت إلى ما دونه فىهما النحاء واللغويون. فكنت أجد أحيانا عنتا ومشقه فى استخلاص حكم ، أو تلخيص خلاف ، أو دفع إشكال. ذلك بأن هذه المادة مبعثرة فى الكتب قديمها وحديثها ؛ فما فى هذا ليس فى ذاك ، مع كثرة الآراء ، واشتداد الخلاف ، وتباين التفسيرات والشروح.

فما زلت فى مراجعته وبحث ، حتى اجتمع لى من ذلك فصل صالح ، حاولت أن أذلل فيه ما استصعب ، وأن أشرح ما خفى ، بالموازنة والترجيح.

ولا- أدعى أنى أحطت بالموضوع جميعه. فهذا ما لا- سبيل إليه فى وجيز كهذا. ولكننى أرجو أن أكون قد عبّدت الطريق ، ومهدت السبيل للباحثين والمستفيدين. فأقول :

(١) يقع مذ ومنذ (٢) اسمين :

١- إن كان ما بعدهما اسما مرفوعا ، معرفه ، أو نكره ، معدوده لفظا أو معنى كما سيأتى.

ص: ٥٠٢

١- هذا بحث واف ، سبق - فى ص ٢٧٨ و ٤٧٨ - أن وعدنا بتسجيله آخر هذا الجزء ؛ لعظيم أثره لدى المتخصصين ، وليكون للطلاب تدريبا على البحث ، والتحقيق ، والتمحيص. وقد جمع أكثر المفروق من مسائلهما ، وأحكامهما ، وتميز بآراء صائبه استقل بها صاحبه ، وإن كان بعضها مختلطا ، أو مفتقرا لمزيد تحقيق ، أو قوه استدلال تحمل على الإقناع. وقد نقلناه كاملا بشروحه وهوامشه - وربما أبدينا تعليقا على بعضها - عن الجزء الثالث من مجله المجمع اللغوى القاهرى ، (ص ٣٥٤ وما بعدها) حيث سجلته لعضو جليل من أعضاء المجمع السابقين ، هو : الأستاذ أحمد العوامرى ، رحمه الله عليه.

٢- قال فى الهمع : وكسر ميمهما لغه اه ، وفى الخضرى ؛ والراجع أن أصل (مذ): (منذ) ، حذفت النون تخفيفا ؛ بدليل ضمها لملاقاه ساكن ، كذ اليوم. ولولا هذا لكسرت فى أصل التخلص. وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلا. اه.

٢ - أو كان ما بعدهما فعلا ماضيا (١).

٣ - أو كان ما بعدهما جملة اسميه.

فالحاله الأولى (وفيها الأسماء المرفوعه نكره معدوده)، نحو: ما رأيتَه مذ أو منذ يومان، أو عشره أيام، أو خمسَه عشر يوما، أو عشرون يوما، أو مائه يوم، أو ألف يوم، أو ألفا يوم، أو سنه، أو شهر أو يوم (٢). ومثال المعرفه ما رأيتَه مذ أو منذ يوم الجمعه.

فمذ أو منذ اسم مبتدأ (٣). والخبر واجب التأخير معهما. وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما.

والحاله الثانيه، نحو: ركب أخي مذ أو منذ حضرت السياره. فمذ أو منذ

ص: ٥٠٣

- ١- فلا يجوز: مذ يقوم، لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيا، فلا يجتمع مع المستقبل اه، صبان.
- ٢- على أن يكون اليوم هو الفلكي المقسم ساعات، لا الوقت من طلوع الشمس إلى غروبها، كما سنفصله.
- ٣- قال الخضرى عند قول ابن عقيل: (فمذ اسم مبتدأ إلخ) ما يأتى: وسوغه كونها معرفه فى المعنى، لأنها إن كان الزمان ماضيا، كما فى المثال الأول (وهو قول ابن عقيل: ما رأيتَه مذ يوم الجمعه)، فمعناها: أول مدّه عدم الرؤيه كذا. وإن كان حاضرا، كما فى المثال الثانى (وهو قول ابن عقيل: ما رأيتَه مذ شهرنا «وهو ما خالف فيه أكثر العرب، كما سيمر بك»)، أو كان معدودا كما رأيتَه: «مذ يومان»، فمعناه نفى المدّه، أى: مدّه عدم الرؤيه شهرنا، أو يومان اه، وفى تأويل خبريتهما كلام كثير وتكلف لا يعيننا - وفى الصحاح: ويصلح أن يكونا اسمين، فترفع ما بعدهما على التاريخ، أو على التوقيت. فتقول فى التاريخ: ما رأيتَه مذ يوم الجمعه. أى: أول انقطاع الرؤيه يوم الجمعه. وتقول فى التوقيت: ما رأيتَه مذ سنه. أى: أمد ذلك سنه. ولا تقع ها هنا إلا نكره. لأنك لا تقول: مذ سنه كذا. اه. وقوله: «ولا تقع ها هنا إلا نكره»، يريد بقوله: (ها هنا) حاله إرادته التوقيت، لأنك لو قلت مثلا: «مذ أو منذ عشرين للهجره» فمعناه على ما قرر الجوهرى: أمد ذلك سنه عشرين للهجره، وهو لغو. أقول: ولا أرى ما يمنع أن ندخل نحو هذا المثال فى باب (التاريخ). فيكون معنى (ما حصل كذا مذ أو منذ سنه عشرين للهجره، مثلا): أول انقطاع الحصول سنه عشرين للهجره. ولم يفرق (القاموس) بين التاريخ والتوقيت، فقال: أرخ الكتاب، وأرخه، وآرخه: وقته اه. وفى شرحه للزبيدى: وقال الصولى: تاريخ كل شىء غايته ووقته الذى ينتهى إليه. ومنه قيل: فلان تاريخ قومه، أى: إليه ينتهى شرفهم، ورياستهم. اه. وقال فى المصباح: (الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما. وكل شىء قدرت له حيناً فقد وقته توقيتاً. اه. فعل تعريف الصولى للتاريخ، وتعريف المصباح للتوقيت يتضح المقام فى التفرقه بينهما.

اسم منصوب المحل على الظرفيه. والعامل فيه (ركب). وهو مضاف إلى الجملة بعده. وهذا هو المشهور. وقيل : هما مبتدآن (١).
والحاله الثالثه نحو :

فما زلت أبغى الخير مذ أنا يافع

وليدا وكهلا حيث شبت ، وأمردا

فمذ هنا ظرف لمضمون ما قبله ، ومضاف إلى الجملة بعده ، على المشهور.

(ب) وتقعان حرفين (٢).

١ - بمعنى : (من) الابتدائيه ، إن كان المجرور ماضيا معرفه ؛ نحو : ما قابلت صديقى مذ أو منذ يوم الأربعاء ، أى : من يوم الأربعاء (٣).

٢ - بمعنى : (فى) ، إن كان المجرور حاضرا معرفه ، نحو ما قرأت مذ أو منذ اليوم ، أو عامنا ، أو شهرنا ، أو أسبوعنا - أو منذ هذا الأسبوع - أو هذا الشهر ، أو هذه السنه ، مثلا. ولا يجوز فى الحاضر بعدهما إلا الجر عند أكثر العرب.

٣ - بمعنى من وإلى معا ، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه. ويشترط حينئذ :

أولا : أن يكون الزمان نكره ، معدودا لفظا ؛ كمد يومين.

ثانيا : أو أن يكون معدودا معنى ، كمد شهر.

ص : ٥٠٤

١- وكذا قيل فى الحاله الثالثه الآتيه أيضا : قال الخضرى : والجملة بعدهما خبر ، بتقدير زمن مضاف إليها (أى : إلى الجملة). والتقدير فى : (جئت مذ دعا) وقت المجيء هو زمن دعائه. وفى البيت المار ، (فما زلت أبغى الخير إلخ) : أول وقت طلبى الخير هو وقت كونى يافعا : فجملة مذ إلخ مستأنفه كما مر. اه.

٢- قال فى الهمع : ومذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر ... وأجاز المبرد أن يجر مضمرا الزمان ؛ نحو : يوم الخميس ما رأيت منذه ، أو مذه. ورد بأن العرب لم تقله. اه. وكونهما حرفين فى هذه الأحوال الثلاثه هو مذهب الجمهور. وقيل : هما ظرفان فى موضع نصب بالفعل - قبلهما - ورد هذا المذهب بما لا محل له هنا.

٣- قال فى الهمع : ويجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيت مذ قدوم زيد ، بالرفع والجر وهو على حذف زمان ، أى : مذ زمن قدوم زيد. ويجوز وقوع (أن) وصلتها بعدهما ، نحو : ما رأيت مذ أن الله خلقنى. فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر ، من رفع أو جر. وهو على تقدير زمان أيضا. اه ، قال الشاطبى : أما إن كسرت (أى : إن) فالاسميه متعينه. اه. (وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٧٩ وفى ص ٤٨١).

لأنهما لا يجان المبهم. أى : ما عملت كذا من ابتداء هذه المده إلى انتهائها ، وما عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه.

والمراد بالمبهم هنا الوقت النكره غير المحدوده لفظا أو معنى ، نحو : (برهه) ولا ينافيه قول زهير بن أبى سلمى :

لمن الديار بقنّه الحجر

أقوين مذ حجج ومذ دهر (١)

لأن الدهر متعدد فى المعنى (٢).

ويأتون بهذا البيت أيضا شاهدا على قله الجر بعد (مذ) فى الماضى. أما (مند) فما بعده يترجح جره فى الماضى (٣).

ص: ٥٥

١- المراد بالحجر : حجر ثمود ، وقوله : أقوين ، أى : خلون.

٢- نقلنا هذا التعليل عن الصبان ؛ وهو أيضا فى غيره من كتب المتقدمين.

٣- ما قاله الباحث هنا فى تعريف : «الظرف المبهم» لا يشمل أنواعا كثيره نص عليها النجاه فى تعريفهم الدقيق ، الذى عرضناه فى هامش ص ٢٣٩ ، وبه تزول بعض الشبهات التى اعترضت الباحث.

(١) قد رأيت في الأحوال الثلاث التي يقع فيها مذ ومنذ حرفين.

١ - أن المجرور وقت (١). ٢ - وأن هذا الوقت متصرف (٢).

ص: ٥٠٦

١- ما يسأل به عن الوقت كالوقت ، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا. فتقول : مذ كم؟ ومنذ متى؟ ومنذ أي وقت؟ ولا تقول : منذ ما ، لأن (ما) لا تكون ظرفا. اه ، صبان - أي : فتقول مثلا : [١] منذ كم يوما ركبت البحر؟ كما يجوز أن تقول : منذ كم ركبت البحر ، بحذف التمييز للعلم به. وفي حالة ذكر التمييز هنا يجوز نصبه وجره بمن مضمرة - وقال في الهمع عند الكلام على وقوع الاسم مجرورا بعدهما ما يلي : والجمهور على أنهما حينئذ حرفا جر ، لإيصالهما الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر. تقول : منذ كم سرت ، كما تقول : بكم اشتريت. اه. وتقول : [٢] منذ متى نمت؟ - [٣] وتقول : منذ أي وقت طار أخوك؟ وتقول في الإجابة عن [١] : ركبت منذ أو مذ ليلتين - وعن [٢] : نمت منذ أو مذ مساء اليوم الماضي - وعن [٣] : طار أخي منذ أو مذ طلوع الفجر ، مثلا- ومعنى الإجابة الأولى : ركبت من ابتداء الليلتين إلى انتهائهما - ومعنى الإجابة الثانية : نمت من مساء اليوم الماضي ، بوضع (من) الابتدائية في مكان مذ أو منذ - ومعنى الإجابة الثالثة : طار أخي منذ زمن طلوع الفجر ، على تقدير (زمن) مضاف إلى المصدر. فمنذ أو مذ ، بمعنى (من) الابتدائية هنا أيضا - ويجوز في هذا المثال رفع (طلوع) ، ويكون المعنى حينئذ : أول طيرانه وقت طلوع الفجر. وقد جازت هذه الإجابات الثلاث في الإثبات ، لأن العامل متناول فيها جميعا ، وسيمر بك معنى (التناول) والتمثيل له.

٢- فلا تقول : ما رأيت منذ سحر ، تريد سحر يوم بعينه. وقال ابن عقيل : ... نحو : سحر إذا أردته من يوم بعينه. فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ). اه ، فقال الخضرى : «قوله نحو سحر» : ، مثال لما لزم الظرفيه فقط فلا يخرج عنها أصلا ، إذا كان معينا. واعتراضه (يقصد العلامة الصبان) بأنه متصرف ، بدليل : «نجيناهم بسحر» فيه نظر ظاهر ؛ لأن هذا غير معين ، كما هو صريح الشرح ، والكلام في المعين. اه. وفي اللسان ... ولقيته سحرا ، وسحر ، بلا تنوين. ولقيته بالسحر الأعلى (أى : فى أعلى السحرين ، وهما سحر مع الصبح وسحر قبله. اه ، من الأساس) ... ولقيته سحر يا هذا ، إذا أردت به سحر ليلتك لم تصرفه ، لأنه معدول عن الألف واللام ، وهو معرفه. وقد غلب عليه التعريف بغير إضافه ولا ألف ولام ... وإذا نكرت «سحر» صرفته كما قال تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ). أجراء ، (أى : صرفه) لأنه نكره ، كقولك : نجيناهم بليل. قال : فإذا ألقى العرب منه الباء لم يجروه ، فقالوا : فعلت هذا سحر يا فتى ... وقال الزجاج ، وهو قول سيبويه : سحر : إذا كان نكره ؛ يراد - - سحر من الأسحار ، انصرف. تقول ... أتيت زيدا سحرا من الأسحار. فإذا أردت سحر يومك قلت : أتيت سحر يا هذا ... وتقول : سر على فرسك سحر يا فتى. اه. بقى (سحر) المنصرف. فهل يجوز أن تقول : ما رأيت مذ أو منذ سحر؟ والجواب : لا. لأنهما لا يجران المبهم ، كما مر بك.

٣ - وأنه معين لا مبهم. وقد فسرنا معنى الإبهام آنفا.

٤ - وأنه ماض أو حاضر ، لا مستقبل ، لما تقدم.

(ب) وقد رأيت في عاملهما في هذه الأحوال الثلاث :

١ - أنه فعل ماض.

٢ - وأنه منفى يصح تكرره.

وقد يأتي مثبتا بشرط أن يكون متطاولا ، نحو : سرت منذ يوم الخميس. والمراد بالتطاول : أن يكون في طبيعه الحدث معنى الاستمرار كالسير ، فإن من شأنه التطاول. وكالنوم ، والمشى ، والكلام ؛ وهكذا ... وتوفيه للمقام ، نذكر عبارته الخضرى في هذا الموضوع ، قال :

« شرط عاملهما كونه ماضيا ، إما منفيا يصح تكرره ، كما رأيت منذ يوم الجمعة ، أو مثبتا متطاولا ، كسرت منذ يوم الخميس. بخلاف : قتلته ، أو ما قتلته منذ كذا ، فإن قلت : ما قتلته منذ كذا ، بلا هاء ، صح. لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر ، بخلاف غيره. ما لم يتجاوز بالقتل عن الضرب. فتدبر». اه.

فقوله : (بخلاف : قتلته ... إلخ) ، كأن تقول مثلا : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ يوم الجمعة ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (من) الابتدائيه - وكأن تقول : مثلا : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ سنتين ، مثلا. مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى من وإلى معا. فكل هذا غير جائز.

أقول : فهبنا قلنا مثلا : قتلته مذ أو منذ يومنا ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (فى) - فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا ، لبقاء السبب ، وهو : عدم تطاول العامل فى حالات الإثبات. ولكنى أرى أنه سائغ. إذ ما الذى يمنعنا أن نقول مثلا : قتلته اليوم ، أو فى هذا اليوم الحاضر؟

وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضا : ما قتلته مذ أو منذ يومنا ، وما قتلته

مذ أو منذ يومنا - فكلامهم في (التطاول) و (صححة التكرار) مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح (١).

هذا ، ولم أجد فيما لدى من المراجع مثالا للحدث غير المتطاول إلا (القتل).

وإني مورد أمثله له فيما يلي للإيضاح ، لا للحصر فأقول :

أولا : أومض ، أو - ومض - وفسر الزمخشري الإيماض بأنه لمع خفى ، قال : وشمت ومضه برق كنبضه عرق. اه.

فالإيماض غير متطاول كالقتل ، لأنه عبارة عن لمع خاطف كرجع البصر ، أو نبضه العرق - فلا يصح أن نقول مثلا : ومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس. كما لا يجوز أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتين : من ابتدائهما إلى انتهائهما (٢).

ولكن يصح أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتنا ، أى : فى ليلتنا - كما صح أن نقول مثلا : قتله مذ أو منذ يومنا ، كما قررته آنفا - كما يصح أن نقول مثلا : ما أومض البرق مذ أو منذ يوم الجمعة ، أى : من يوم الجمعة ، وما أومض البرق مذ أو منذ ليلتنا ، أى : فى ليلتنا ، وما أومض البرق مذ أو منذ ليلتين ، لأن الحدث هنا يصح تكرره.

ثانيا : شرق ، أى بدا وظهر ، يقال : شرقت الشمس ، إذا بدت من المشرق. وكذا القمر ، أو النجم. فالشروق غير متطاول ، لأنه مجرد الظهور ، وهو ملامسه الأفق. وهو لا يستغرق من الوقت إلا ما لا يكاد يذكر. فلا يقال مثلا فى الإثبات : شرقت الشمس مذ أو منذ ساعتين ، أى : من ابتدائهما إلى انتهائهما. كما أوضحنا مثل هذا من قبل. كما لا يصح أن يقال فى النفى مثلا : ما شرقت الشمس مذ أو منذ دقيقتين (٣) ، لأن شروق الشمس لا يمكن تكرره فى

ص: ٥٠٨

١- ردا على الباحث أقول : إن التطاول متحقق فى المثال الأخير المنفى ؛ فكلامهم واضح ، وهو الصحيح ، وتؤيده النصوص المسموعة الداله على أنهما بمعنى : «فى». بشرط التكرار ، أو التطاول ، لا مجرد «فى».

٢- قد فسر ابن الأعرابى الوميض بأن يومض إيماضه ضعيفه ، ثم يختفى ، ثم يومض ... فهذا التكرار المتعاقب قد ينزل منزله الفعل المتطاول فيما يظهر لى. فيصح أن نقول مثلا: أومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى استمر هذا منه ، على هذا التفسير.

٣- هذا وما حمل عليه - مما ينفرد به الباحث - ، مفتقر لتأيد.

أثناء دقيقتين بالنسبة لأفق واحد. وكذا يقال في سائر الكواكب ؛ لأنها كلها بحسبان. فهب نجما بعينه يتم دورته في ثلاث سنين مثلا ، فإنه لا يجوز أن يقال : ما شرق هذا النجم مذ أو منذ ثلاث سنين. لأنه لا يمكن أن يتكرر شروقه في هذه المده - ويجوز أن يقال : ما شرق نجم مذ أو منذ ساعتنا. وذلك لأنه شروق متعلق بغير معين ، فيجوز تكرره.

ولا تقول : شرق هذا النجم ، أو نجم مذ أو منذ السبت - ولكنك تقول في الإثبات ، على ما استظهرت آنفا : شرق هذا النجم ، أو نجم ، أو منذ ساعتنا أو ليلتنا ، مثلا.

ثالثا : سنح - قال في الأساس : من المجاز : سنح له رأى ، أى عرض له. اه ، وفي المصباح : وسنح لى رأى فى كذا : ظهر. وسنح الخاطر به : جاد. اه.

فأنت ترى أن عروض الرأى حدث غير متناول ، لأنه طرء فاجئ. فإذا حصلت الفكرة فقد انقطع السنوح. وذلك لا يستغرق إلا وقتا يسيرا ؛ لا يمكن أن يوصف بالتناول. فلا تقول مثلا : سنحت لى فكره كذا مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس ، ولا : سنحت لى فكره كذا منذ ساعتين. ولكنك تقول ، على ما استظهرت آنفا : سنحت لى فكره كذا منذ يومنا ، أو مذ هذه الساعه ، أو الدقيقه ، مثلا.

وتقول أيضا ، مثلا : ما سنحت لى هذه الفكرة مذ أو منذ ساعتين لأن سنوح فكره بعينه يمكن تكرره فى أثناء ساعتين - ولكن لا يمكن أن تقول : ما سنحت لى فكره مذ أو منذ ساعتين ، مثلا : أو مذ أو منذ يومنا. لاستحاله مثل هذا عادة ، فى حال الإنسان الطبيعى.

فقد رأيت فى الأفعال الثلاثه المتقدمه ، وما فرّعنا عليها من الأمثله أنها ليست كلها سواء (1). فقد يجوز فى استعمال أحدها مع مذ أو منذ ما لا يجوز فى الآخر. فالمسأله إذا راجعه لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع مذ أو منذ ، فى الإثبات أو النفى ، وما قد يلابسه من تناول أو تكرر أو عدمهما.

ص : ٥٠٩

١- فى كلام الباحث ما يحتاج إلى التمهيد.

(ج) ما اشترط في مجرور مذ ومنذ وفي عاملهما ، يشترط في حالة رفع ما بعدهما.

(د) لا تدخل (من) على مذ أو منذ ، ولا يصح العكس أيضا.

وقد وقعت (إلى) بعدهما ، حيث لا مانع من وقوعها (١). فقد جاء في اللسان : قال سيبويه : أما (مذ) فيكون ابتداء غايه الأيام والأحيان. كما كانت (من) فيما ذكرت لك. ولا تدخل واحده منهما على صاحبتهما. وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومذ غدوه إلى الساعة. وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه. فجعلت اليوم أول غايتك ، وأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا - وتقول : ما رأيت مذ يومين ، فجعلته (٢) غايه ، كما قلت أخذته من ذلك المكان ، فجعلته (٣) غايه : ولم ترد منتهى. هذا كله كلام سيبويه. اه عبارة اللسان.

فقد وضع سيبويه (إلى) بعد (مذ). ولم أر ذلك في أمثله غيره من النحويين فيما بين يدي من المراجع. أما في كلام البلغاء فكثير. ففي كتاب «الأوراق» للصولي ، في أخبار الراضي بالله : وكان (الراضي) يقول : أنا مذ (٤) حسنى القاهر عليل إلى وقتي هذا. اه ، وفي البخلاء للجاحظ : أعلم أنى منذ يوم ولدتها إلى أن زوجها ... اه ، إلى غير ذلك.

وقول سيبويه : (ما رأيت مذ يوم الجمعة إلى اليوم) مذ فيه بمعنى (من). وقوله : (ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه) ، مذ فيه بمعنى (من) الابتدائية أيضا. لأن عدم اللقاء وقع في الماضي واتصل بالحال. كما يجوز أن تقول ، فيما أرى : ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعة .

ص : ٥١٠

١- احترازا من نحو : ما عملت كذا مذ أو منذ لحظتنا ، فإنه لا يجوز أن تقع (إلى) هنا بعدها ، كما هو ظاهر.

٢- انظر المراد من الغايه في ص ٥١١ وأنه ابتدا الغايه ...

٣- يلاحظ أن «مذ» في هذا المثال الذى أورده الباحث. ليست حرف جر ، أى : ليست مما نحن فيه. ولم يوضح الباحث المراد الدقيق من «الغايه» وقد سبق أن عرضنا لمعناها وأنه يختلف - كما فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٦ وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٣ ... و ... -

٤- سبق أن (مذ ومنذ) يقعان حرفين بمعنى (فى) إن كان المجرور (معرفة) حاضرا. وقد مثل النحاه بنحو : ما رأيت مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم. فقد يتوهم من مثال سيبويه هذا أن (منذ) فيه - - بمعنى : (فى) لأن (أل) فيه تفيد الحضور. ولكن سيبويه لما أتى (بإلى) بعد (مذ) صار المعنى عليه : انقطع لقائى له من ابتداء هذا اليوم ، واستمر هذا الانقطاع إلى وقت التكلم. فالمضى فى المثال واقع - أما إذا قلت : ما لقيته مذ اليوم ، أو يومنا ، أو هذا اليوم ، مثلا ، ولم تزد ، فقد اعتبرت اليوم بأجمعه وقتا حاضرا. فتكون (مذ) بمعنى (فى). هذا ما ظهر لى. اه ، تعليق الباحث.

وقوله : (وتقول : ما رأيت مذ يومين ... إلخ) ، يريد من قوله : (فجعلته غايه) ، أى جعلت معنى : (مذ يومين) ابتداء الغايه لانقطاع الرؤيه. وقوله : (ولم ترد منتهى) ، يريد أنك أردت ابتداء الغايه وحدها ، ولم تتعرض للمنتهى - ولكننا رأينا فيما سقناه آنفا لمعنى هذا المثال أنه يتضمن ابتداء الغايه ومنتهها.

وقوله : (ومذ غدوه إلى الساعه) ، «مذ» فيه بمعنى (من) ، فيجب أن يكون ما بعدها معرفه. فيتعين أن تكون «غدوه» هنا من يوم بعينه. ولإيضاح المقام نورد ما جاء فى اللسان ، قال :

الغدوه ، بالضم ، البكره ، ما بين صلاه الغداه وطلوع الشمس. وغدوه من يوم بعينه غير مجراه (١) ، علم للوقت ... وفى التهذيب : وغدوه - معرفه - لا تصرف. قال النحويون : إنها لا تنون ، ولا يدخل فيها الألف واللام ... ويقال : أتيت غدوه ، غير مصروفه ، لأنها معرفه ؛ مثل : سحر. إلا أنها من الظروف المتمكنه. تقول : سير على فرسك غدوه وغدوه وغدوه ، فما نون من هذه فهو نكره ، وما لم يتون فهو معرفه. والجمع غدا (٢). اه ، ونحوه فى الصحاح.

وإذا رجعنا إلى عبارته اللسان هذه نجده يقول : (... لأنها «أى : غدوه» معرفه ، مثل سحر ، إلا أنها من الظروف المتمكنه) (٣) ...

فيلخص مما مر من الكلام على «غدوه وسحر» أنهما يجتمعان فى الامتناع من الصرف ، إذا أريدا من يوم بعينه. فأما (سحر) فلائنه معدول عن الألف

ص : ٥١١

١- يعنى أنها ممنوعه من الصرف ، وهو تعبير قديم للنحويين. ولهذا الكلام صله وثيقه بما قيل عنها فى ص ٢٤٤.

٢- قال فى اللسان : والغداه كالغدوه. وجمعها غدوات ... ويقال : آتيتك غداه غد. والجمع الغدوات ، مثل قطاه وقطوات. اه.

٣- راجع ما يتصل بالكلام على : «سحر» فى ص ٢٤٦.

واللام. وأما غدوه فللعلميه والتأنيث. كما يجتمعان في أنهما كليهما من الظروف المتصرفه إذا لم يرادا من يوم بعينه.

ويفترقان في أن (سحر) غير متصرف إذا أريد من يوم بعينه. فلا يرفع على الابتداء أو الخبر مثلا ، كأن تقول : سحر جميل ، أو هذا سحر - ولكنك تقول مثلا : بين أسحار الأسبوع الماضى سحر جميل. بخلاف غدوه ، فإنها متصرفه ، ولو أريدت من يوم بعينه. فتقول مثلا : غدوه جميله. كما تقول : كان بين غدا هذا الأسبوع غدوه جميله.

وقال الأشمونى : (ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو ... ومنه غير منصرف ، وهو غدوه ، وبكره ، علمين لهذين الوقتين) فقال الصبان : «قوله علمين لهذين الوقتين» ، أى : علمين جنسيين ، بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ، أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولا. اه.

وإنما أطلنا القول فى (غدوه) و (سحر) ، وأكثرنا من الأمثله فيهما ، لما يغشاهما من الإجمال والإبهام فى كلام اللغويين والنحويين ، حتى إن العلامه الصبان على جلال قدره أشكل عليه الأمر فى (سحر). وإليك البيان :

فقد قال الأشمونى : والظرف غير المتصرف ، منه منصرف وغير منصرف. فالمنصرف نحو : سحر ، وليل ، و... غير مقصود بها كلها التعيين. اه.

فقال الصبان : فيه أن سحرا ... متصرفه. ومن خروج سحر عن الظرفيه وشبهها قوله تعالى : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ). فكيف جعلها من غير المتصرف. اه.

وقد مر بك ردّ العلامه الخضرى عليه ، (فراجعه فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠٦).

(ه) قد تقدم (١) أنهم جوزوا أن يقال مثلا : ما قابلته مذ أو منذ دهر ، أو شهر ، على أن يكون مذ أو منذ بمعنى من وإلى معا. لأن الدهر والشهر فى حكم المعدود.

فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضا : ما قابلته مذ أو منذ زمن ، لأن الدهر من معانيه الزمن ، فقد جاء فى المصباح : الدهر يطلق على الأبد. وقيل :

ص: ٥١٢

هو الزمان قل أو كثر. وقال الأزهري: والدهر عند العرب يطلق على الزمان، وعلى الفصل من فصول السنه، وأقل من ذلك. اه.

ولكن بعض العلماء يعدون (الزمن) أو (الزمان) من المبهم. فقد جاء في حاشيه العلامة الخضرى على ابن عقيل ما يأتى: وشرط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لا مبهما، كمنذ زمن. اه. ولكن جاء فى الأشموني أن (بعضهم يقول: منذ (١) زمن طويل)، فلعله يعتبر الوصف نوعا من التعيين.

وكما يقال: منذ أو منذ دهر، يقال أيضا: منذ أو منذ أدهر، أو دهور (٢)، و منذ أو منذ أزمن، أو أزمان، أو أزمه - قال: (وربع عفت آياته منذ أزمان (٣)).

وكذا يقال: منذ أو منذ حقب، أو حقوب، أو حقب، أو حقب (٤) أو حقب، أو أحقاب - إلى غير ذلك من كل متعدد لفظا، أو ما هو فى حكم المتعدد.

وليت شعرى هل قال العرب مثلا: منذ أو منذ دهرين، أو زمنين، أو حقبين كما جمعوا، فقالوا: أحقاب وأزمان، مثلا؟ الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك، اكتفاء بالجمع عند المبالغه. على أن تشيته لا مانع منها صناعه.

(و) يظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف فى مجرور (مد) و (مند)، إذا كانا بمعنى (من). فيقول فى التوضيح: (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغايه، إن كان الزمان ماضيا، كقوله: «أقوين مذ حجج ومذ دهر»، وقوله: «وربع عفت آياته منذ أزمان». فأقره شارحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري. فقال بعد «أقوين إلخ»: من حجج. وقال بعد: «وربع إلخ»: أى: من أزمان).

ص: ٥١٣

١- بضم «مذ» فى بعض اللغات، وإن لم يقع ساكن بعدها.

٢- قال فى اللسان: وجمع الدهر أدهر، ودهور.

٣- قال الصبان: وقوله (مند أزمان). قال قاسم: لعل هذا من العدد فيكون بمعنى (من) و (إلى) معا. اه.

٤- قال فى اللسان: والحقب الدهر. والأحقاب الدهور... وقوله تعالى: (أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا): معناه سنه. وقيل: معناه سنين. اه.

وقد رأيت فيما ذكرناه آنفا أن مذ ومنذ ، إذا كانا بمعنى (من) ، كان مجرورهما معرفه. فقد قال ابن عقيل : (وإن وقع ما بعدهما مجرورا فهما حرفا جرّ بمعنى «من» ، إن كان المجرور ماضيا) ، فقال العلامة الخضرى : «قوله بمعنى من» ، أى : البيانیه (1) هذا إذا كان المجرور معرفه كمثاله ، فإن كان نكره فهما بمعنى (من) و (إلى) معا. ولا تكون النكره إلا معدوده لفظا ، كمد يومين ، أو معنى ، كمد شهر ، لما مر من أنهما لا يجران المبهم. اه - ونحو ذلك فى الأشمونى ، قال : ... ثم إن كان ذلك (فى مضى فكمن هما) فى المعنى ، نحو : ما رأيت مذ يوم الجمعة. اه.

ويتضح من ذلك أن فى الموضوع مذهبين : أحدهما يشترط تعريف مجرور مذ ومنذ إذا كانا بمعنى (من) ، مع مضى الزمن. والثانى لا يشترط غير مضى الزمن (2).

(ز) قال العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمى الحمصى فى حاشيته على شرح التوضيح ، عند قول المتن : (أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع ، نحو : ما رأيت مذ يومان) ، ما يأتى : «قوله مذ يومان» ، قال الزرقانى : قال الرضى : قال الأخفش : لا تقول : ما رأيت مذ يومان وقد رأيت أمس - ويجوز أن يقال : ما رأيت مذ يومان ، وقد رأيت أول من أمس - أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه ، لأنه يكون قد تكتمل لانتفاء الرؤيه يومان ... قال : ويجوز أن يقال فى يوم الاثنين مثلا : ما رأيت منذ يومان : وقد رأيت يوم الجمعة ولا تعتدّ بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع. قال : ويجوز أن تقول : ما رأيت منذ يومان ، وأنت لم تره منذ عشره أيام. قال : لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى - أقول : وعلى ما بينا ، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه ، لا يجوز ذلك (3).

ص: ٥١٤

١- قال العلامة الصبان عند قول ابن مالك : (وإن يجرا فى مضى فكمن) ما يأتى : «قوله فكمن» ، أى : الابتدائيه اه ، وهو أولى وأظهر من تسميه الخضرى إياها بالبيانیه.

٢- اللهم إلا إذا كان ابن هشام يريد النص على ابتداء الغايه عند مضى الزمن ، فسكت عن (إلى) فلا منافاه على هذا بين قوله هذا وقول سائر النحاه.

٣- يظهر أن اسم الإشاره راجع إلى ما مثل به ، ابتداء من قوله : (ويجوز أن تقول فى يوم - - الاثنين مثلا...) إلى قوله : (ما مضى). وذلك لأن عدم الاعتداد بيوم الانقطاع ، ينافى معنى الابتداء الذى يفيد مذ ومنذ. وكذا يقال فى المثال الثانى.

وقال : إنهم يقولون : منذ اليوم ولا يقولون : منذ الشهر ؛ ولا : منذ السنه. ويقولون : منذ العام. قال : وهو على غير القياس - قال : ولا يقال : منذ يوم ، استغناء بقولهم : منذ أمس - ولا يقولون : منذ الساعه ، لقصرها - فإن كان جميع ما قاله مستندا إلى السماع فيها ونعمت. وإلا فالقياس جواز الجميع. والقصر ليس بمانع. لأنه جوز : (منذ أقل من ساعه). اه. المراد من كلام الشيخ ياسين.

أقول : قد أسلفنا القول في امتناع أن يقال مثلا : ما رأيته مذ أو منذ يوم ، لا لتلك العله التي نقلها ياسين عن الأخفش ، بل لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكره المعدوده ، أو التي في حكم المعدوده ، إذا كانا بمعنى من وإلى معا.

وقوله : (ولا- يقولون : منذ الساعه ، لقصرها) ، هذا هو أحد معانيها ، وهو الوقت القليل. فقد جاء في اللسان : والساعه الوقت الحاضر ... والساعه في الأصل تطلق بمعنيين : أحدهما أن تكون عباره عن جزء من أربعة وعشرين جزءا ، هي مجموع اليوم والليله. والثاني أن تكون عباره عن جزء قليل من النهار أو الليل. يقال : جلست عندك ساعه من النهار ، أى وقتا قليلا منه. اه.

فإذا قلت مثلا- ، على القول بالجواز : طار العصفور مذ أو منذ الساعه ، فمعنى مذ أو منذ هنا (فى) ، أى : طار فى هذا الوقت الحاضر. وهذا واضح ، كما قال يس. والقصر ليس بمانع.

وأما ما قاله ياسين من أنه جوز أن يقال : منذ أقل من ساعه ، فمعناه : منذ وقت أقل من ساعه. فمنذ فيه بمعنى (من) (على رأى ابن هشام ومن تابعه ، كما قررنا فى «و»). فتقول مثلا : حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعه ، أى : من زمن وجيز.

بقى المعنى الثانى للساعه ، وهى أنها جزء من أربعة وعشرين جزءا هى مجموع اليوم والليله. فهذه الساعه محدوده ، لأنها مقسمه أيضا أقساما متساويه ؛ هى الدقائق الفلكيه. والقصر الذى هو عله المنع فيما قال الأخفش ، منتف فيها.

فتقول مثلاً: ما كتبت مذ أو منذ الساعة ، أى : فى هذا الوقت المقدّر بستين دقيقه. كما تقول مثلاً : كتبت مذ أو منذ الساعه ، فى الإثبات لأن الفعل متطاوّل - هذا ما نستظهره.

(ح) وهناك موضوع له شبه واتصال بما قررنا فى الفقره السابقه. ذلك أنا قلنا آنفا : إن (يوما) من المبهم ؛ فلا يجوز : مذ أو منذ يوم. فهذا ما مثل به النحاه. فى الصبان عند قول الأشمونى : (فإن كان المجرور بهما نكره ... إلخ ما يأتى : «قوله نكره» ، أى معدوده ، إذ لا يجوز : منذ يوم). اه. والظاهر أن النحاه لم يدخلوا (اليوم) فى باب ما هو فى حكم المعدود ، وألحقوه بالمبهم ، لاختلاف اللغويين فى معناه. فمنها أنه من طلوع الشمس إلى غروبها ، ومنها أنه مطلق الزمان ، إلى غير ذلك.

وأما المعنى الآخر الذى نقلناه عن اللسان فيما تقدم ، فقد حدث فى الحضاره الإسلاميه. وهو فى حكم المعدود. ذلك أن تقول مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ يوم ، كما لك أن تقول : مذ أو منذ ليله ، لهذا الاعتبار ، كما قالوا : مذ أو منذ شهر ، أو سنه.

وكذلك يقال فى الساعه والدقيقه الفلكيتين. فنقول مثلاً : قرأ القارئ مذ أو منذ ساعه ، ما قرأ منذ أو مذ ساعه. وكلمنى صديقى مذ أو منذ دقيقه ، قياساً سائغاً لا غبار عليه.

وقد خطر لى وأنا أكتب هذا ، لفظ : هنيهه أو هنيه. فى المصباح : الهن - خفيف النون - كناية عن كل اسم جنس. والأثنى : هنه ؛ ولامها محذوفه. فى لغه هى هاء ؛ فيصغر على : هنيهه. ومنه يقال : سكت هنيهه أى : ساعه لطيفه. وفى لغه هى : واو ، فيصغر فى المؤنث على : هنيهه. وجمعها [أى : هنه] هنوات. وربما جمعت على هنات ، على لفظها ، مثل عدات - وفى المذكر : هنى. اه.

وإنما تعرضت لهذه الكلمه ، لكثره دورانها على الألسن والأقلام فى مختلف شئون الحياه. فهى ليست من المعدود لفظاً أو حكماً. ولا يمكن ضبطها بقياس.

ومثل هنيهه أو هنيّه : «لحظه» ، للزمان اليسير – ففي الأساس : وفعل ذلك في لحظه. اه. وفي شرح القاموس : ومما يستدرك عليه : اللّحظه المره من اللّحظ ويقولون : جلست عنده لحظه ، أى : كلحظه العين (١) ، ويصغرونه لحيطه. والجمع لحظات. اه.

وهذه الكلمه أيضا شائعه جدًا. وحكمها حكم الهنيهه أو الهتيه ، لما قررنا من انبهامها ، وأنها ليست من المعدود ولا ما هو فى حكمه. وهل ثنوا هنيهه أو هنيّه (لوقت اليسير) ، ولحظه ، فقالوا مثلا-: جلس هنيهتين أو هنيّتين؟ لعلهم لم يفعلوا. لأنه لا معنى لقولك مثلا : جلست وقتين لطيفين (٢). ولو أنهم فعلوا لجاز ؛ نحو قولك : جلست مذ أو منذ لحظتين أو هنيهتين ، كما تقرر آنفا.

وهل جمعوا هنيهه أو هنيّه (لوقت اليسير) ، فقالوا مثلا-: جلس هنيهات ، أو هنيّات. الغالب أنهم لم يفعلوا ، على ما وصل إليه اطلاعى. ولو أنهم فعلوا لجاز أن تقول مثلا : جلست أو ما جلست عنده مذ أو منذ هنيهات.

أما اللحظه فلعلهم لم يثنوها. والغالب أنهم جمعوها.

على أن تشبه كل أولئك وجمعه جائز صناعه فلا كلام فى هذا (٣).

(ط) وقد كنت أرجع فى أثناء كتابه هذه العجالة إلى شرح الإمام موفق الدين أبى البقاء يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنه ٦٤٣هـ. لمفصل الزمخشري – ورجعت أيضا إلى شرح كتاب سيويه للإمام أبى سعيد الحسن

ص: ٥١٧

١- أى : فهو من باب نيابه المصدر عن الزمن. والأصل : جلست عنده مقدار لحظه عين.

٢- إلا- إذا قلت مثلا-: جلست هنيهتين ، عند محمد هنيهه ، وعند على هنيهه – وكذا يقال فى الجمع ، وفى لحظه إذا استعملنا مثناها وجمعها هذا الاستعمال.

٣- هناك أسماء أخرى كثيره مبهمه تدل على الزمان بذاتها ، أو بالنيابه عن المصدر : فحكمها ما قررنا. ومن ذلك – وهو شائع – وقت ، وبرهه ، وعهد ، فيغلط الناس ويقولون : مذ أو منذ برهه ، أو عهد أو وقت. اللهم إلا إذا قالوا : مذ أو منذ عهد طويل. أو برهه طويله مثلا. فقد يجوز أن يلحق ذلك بما هو فى حكم المعدود. (راجع تعليقنا على كلام الأشمونى فى ص ٥١٣ آخر «ه»)

وليس لى فى ذلك جزم فليحزر.

ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى ٣٦٨ هـ ، فوجدت فيهما تعليقات طريفة تتصل بموضوع هذا البحث. آثرت أن أتحف القارئ بنتف منهما ، ليرى كيف كان يكتب هذان الإمامان ، ولتكمل بها الفائدة.

قال الإمام ابن يعيش :

(١) وأما الفرق بينهما [أى : «مذ ومنذ» الحرفيتين والاسميتين] من جهة المعنى ، فإن «مذ» إذا كانت حرفا دلت على أن المعنى - الكائن فيما دخلت عليه ، لا فيها نفسها ، نحو قولك : زيد عندنا مذ شهر ؛ على اعتقاد أنها حرف ، وخفض ما بعدها. فالشهر هو الذى حصل فيه الاستقرار فى ذلك المكان ، بدلاله مذ على ذلك.

وأما إذا كانت اسما ورفعت ما بعدها ، دلت على المعنى الكائن فى نفسها. نحو قولك : ما رأيت مذ يوم الجمعة. فالرؤية متضمنه «مذ» وهو الوقت الذى حصلت فيه الرؤية ، وهو يوم الجمعة. كأنك قلت : الوقت الذى حصلت (١) فيه الرؤية يوم الجمعة. اهـ.

وقال :

(٢)

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر. والمبتدأ منذ ومنذ. فإذا قلت : ما رأيت منذ يومان ، كأنك قلت : ما رأيت مذ ذلك يومان. فهما جملتان ، على ما تقدم. وإنما قلنا : إن «مذ» فى موضع مرفوع بالابتداء ، لأنه مقدّر بالأمد. والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعا بالابتداء. فكذلك ما كان فى معناه. اهـ.

وقال :

(٣)

وله [مذ أو منذ] فى الرفع معنيان : تعريف ابتداء المده ، من غير تعرض إلى الانتهاء. والآخر تعريف المده كلها.

ص : ٥١٨

١- هذا نقل الباحث. فهل حصلت الرؤية؟

فإذا وقع الاسم بعدهما معرفه ، نحو قولك ، ما رأيتك منذ يوم الجمعة ونحوه ، كان المقصود به ابتداء غايه الزمان الذى انقطعت فيه الرؤيه وتعريفه. والانتهاه مسكوت عنه. كأنك قلت : وإلى الآن. ويكون فى تقدير جواب (متى).

وإذا وقع بعده نكره ، نحو : ما رأيتك منذ يومان ، ونحو ذلك ، كان المراد منه انتظام المده كلها ، من أولها إلى آخرها ، وانقطاع الرؤيه فيها كلها.

فإن خفضت ما بعدهما ، معرفه كان أو نكره ، كان المراد الزمان الحاضر ، ولم تكن الرؤيه قد وقعت فى شىء منه. اه.

ويظهر أن أبا البقاء أراد بالمعرفه فى قوله : (فإن خفضت ما بعدها ... إلخ) نحو يومنا أو اليوم ، فى قولك مثلا : ما رأيتك منذ أو منذ يومنا ، أو اليوم.

ولم يرد نحو قولك : ما رأيتك منذ أو منذ يوم الأربعاء (1) ، أى من يوم الأربعاء ، كما تقدم. وذلك لأن أبا البقاء يرفع (يوم) فيه وجوبا. بدليل قوله آنفا فى فقره (3) : (فإذا وقع الاسم بعدها معرفه ، نحو قولك : ما رأيتك منذ يوم الجمعة ... إلخ).

أما الدلاله على الزمن الحاضر فى حال جر مذ ومنذ للنكره ، فقد سلف لك أنك إذا قلت مثلا : ما كلمته مذ أو منذ شهرين (مما هو معدود) ، أو شهر (مما هو فى حكم المعدود) ، كان المعنى أن الحدث انتفى من ابتداء هذه المده إلى انتهائها. فأنت إذ تقول مثلا : ما كلمته مذ أو منذ شهر ، تتكلم فى نهايه الشهر. أى : ما وقع الكلام فى هذا الشهر الحاضر ، من أوله إلى آخره.

هذا شرح الفقره الأخيره من كلام أبى البقاء ، كما قدرت أن أوجهها.

وقال الإمام السيرافى :

١- اعلم أن منذ ومذ جميعا فى معنى واحد. وهما يكونان اسمين وحرفين ، غير أن الغالب على منذ أن تكون حرفا ، وعلى مذ أن تكون اسما. اه.

ص: ٥١٩

١- قد سبق أن نحو هذا المثال يجوز فيما بعد مذ أو منذ فيه الرفع أو الجر.

٢- ... تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وما رأيته منذ اليوم. وإذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة : كان معناه : انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة. فكان يوم الجمعة لابتداء غايه انقطاع الرؤية. فمحل ذلك من الزمان كمحل (من) فى المكان ، إذا قلت : ما سرت من بغداد ، أى : ما ابتدأت السير من هذا المكان. فكذلك : ما وقعت رؤيتي عليه من هذا الزمان. اه.

٣-... وتقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وما رأيته مذ السبت ... فإن قال قائل : فما حكم «مذ» فى هذا الوجه ، وتقديرها؟ قيل له : حكمها أن تكون اسما ، وتقديرها أن تكون مبتدأه ، ويكون ما بعدها خبرها. كأنك قلت : ما رأيته ، مده ذلك يوم السبت. فيكون على كلامين ... وذلك أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة فإنما معناه : انقطاع رؤيتي له ابتداءه يوم الجمعة ، وانتهاءه الساعة. فتضمنت (من) معنى الابتداء والانتهاه.

وإذا قلت ما رأيته مذ اليوم ، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغايه وانقطاعها. وهو (فى) معنى ، وانخفض ما بعدها. اه.

٤- ... وذلك أنك إذا قلت : لم أره مذ يومان ، أو مذ شهران ، أو نحو ذلك ، مما يكون جوابا لكم ، فتقديره : لم أره وقتا ما. ثم فسرت ذلك فقلت : أمد ذلك شهران ، أو مده ذلك شهران. فقولك مذ شهران جملة ثانيه هى تفسير للوقت المبهم فى الجملة الأولى. فهذا أحد تقديرى مذ إذا رفعت ما بعدها.

والتقدير الآخر أن تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة فيكون تقديره : فقدت رؤيته وقتا ما ، أوله يوم الجمعة فمذ فى هذين الوجهين بمنزله اسم مضاف : إما على تقدير : أمد ذلك ، أو أول ذلك. اه.

وفى المخصص : قال سيبويه : سألت الخليل رحمه الله عن قولهم ؛ مذ عام أول (١) ، ومذ عام أول. فقال : أول : ها هنا صفه. وهو أول من عامك. ولكن ألزموه ها هنا الحذف استخفافا. فجعلوا هذا الحرف بمنزله (أفضل منك) قال : وسألته رحمه الله عن قول العرب ، وهو قليل : مذ عام أول. فقال : جعلوه ظرفا فى هذا الموضع ، وكأنه قال : مذ عام قبل عامك. اه.

قال الباحث : إلى هنا وقف القلم ، وفى النفس شوق إلى المزيد ، وتطلع إلى الاستيفاء. ولعللى أكون قد وفقت إلى ما أردت من توضيح وتسهيل. والله تعالى المستعان.

ص: ٥٢١

١- انظر ما يتصل بكلمه : «أول» فى ص ٢٦٧ وكذا فى ج ٣ م ٩٥ ص ١٣٠ حيث الإيضاح المفيد.

أقوال العلماء في التضمين

قال أبو البقاء في كتابه «الكليات»: التضمين: هو إشراب معنى فعل لفعل، ليعامل معاملته. وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آله ظاهره.

ثم قال: قال بعضهم: التضمين هو أن يستعمل اللفظ فى معناه الأسمى، وهو المقصود أصاله، لكن قصد تبعيه معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ، أو يقدر له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من قبيل الحقيقة التى [فيها] قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإراده.

وقال بعضهم: التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه، وهو نوع من المجاز. ولا اختصاص للتضمين بالفعل، بل يجرى فى الاسم أيضا. قال التفتازانى فى تفسير قوله تعالى: (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ): لا يجوز تعلقه بلفظه: الله، لكونه اسما لا صفة. بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله، كما فى قولك: هو حاتم من طيبى، على تضمين معنى: الجواد.

ص: ٥٢٢

١- هذا هو البحث الثانى الذى سبق أن وعدنا - فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ - بتسجيله هنا، لعظيم أثره عند المتخصصين، وليكون صورته مرشده من مسالك البحث العقلى الدقيق أمام كبار الطلاب، بالرغم من تشعبه الخيالى بغير سداد، وكثره الخلاف والوهم كثره معييه تكشف عن نوع عنيف مرهق من البحوث الجدليه القديمه. وقد نقلناه كاملا من محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى فى دور انعقاده الأول (ص ٢٠٩، وما بعدها) حيث سجلته تلك المحاضر. بقلم عضو جليل من أعضاء المجمع، هو الأستاذ حسين والى، رحمه الله عليه وقد ألقاه على الأعضاء قبل تسجيله. ونقلنا معه بعض مناقشات قصيره دارت بشأنه بين الأعضاء ساعه عرضه على المجمع اللغوى؛ لأهميه ذلك كله. وأردفناه برأى خاص موجز، فى هامش الصفحه الأخيره ص ٥٥٢. ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه - فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ باختصار فى باب: «تعدى الفعل، ولزومه» وهو أن «الصبان» عرض للتضمين - ج ٢ - كما عرض له «ياسين» فى الجزء الثانى من حاشيته على التصريح، باب: «حروف الجر» عرضا محمودا، فى نحو: أربع صفحات.

وجريانه فى الحرف ظاهر فى قوله تعالى : (ما نَسَخْ مِنْ آيَةٍ،) فإن «ما» تتضمن معنى «إن» الشرطيه. ولذلك جزم الفعل.

وكل من المعنيين مقصود لذاته فى التضمين ، إلا أن القصد إلى أحدهما - وهو المذكور بذكر متعلقه - يكون تبعاً للآخر وهو المذكور بلفظه ، وهذه التبعيه فى الإراده من الكلام ، فلا ينافى كونه مقصوداً لذاته فى المقام. وبه يفارق التضمين الجمع بين الحقيقه والمجاز ، فإن كلا من المعنيين فى صوره الجمع مراد من الكلام لذاته ، مقصود فى المقام أصاله ، ولذلك اختلف فى صحته مع الاتفاق فى صحه التضمين.

والتضمين سماعى لا قياسى ، وإنما يذهب إليه عند الضروره. أما إذ أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى. وكذا الحذف والإيصال ، لكنهما لشيوعهما صارا كالقياس ، حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه. ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا ما كان مشهوراً يكون كالثابت بالقياس فى جواز القياس عليه.

وجاز تضمين اللازم المتعدى ؛ مثل : «سفه نفسه» فإنه متضمن لأهلك.

وفائده التضمين هى أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين ، فالكلمتان مقصودتان معا قصداً وتبعاً ، فتاره يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً-، كما قيل فى قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم ، وتاره بالعكس ، كما فى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ) أى : يعترفون به مؤمنين.

ومن تضمين لفظ معنى آخر قوله تعالى : (وَلَا تَعِدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)، أى : لا تفتهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم. (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)، أى : لا تضموها آكلين. (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)، أى : من ينضاف فى نصرته إلى الله. (هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى)، أى : أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى : (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ)، أى : فلن تحرموه ، فعدى إلى اثنين. (وَلَا تَغْرِمْوَا عُقْدَةَ النِّكَاحِ)، أى : لا تنووه ، فعدى بنفسه لا بعلى. (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى)، أى : لا يصغون ، فعدى بإلى ، وأصله يتعدى بنفسه. ونحو : «سمع

الله لمن حمده» ، أى : استجاب ، فعدى باللام. (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) أى : يميز.

ومن هذا الفن فى اللغة شىء كثير لا يكاد يحاط به.

ومن تضمين لفظ لفظا آخر قوله تعالى : (هَلْ أُبَيِّنُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ) إذ الأصل : أمن. حذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما فى «هل» فإن الأصل أهل؟ فإذا أدخلت حرف الجر فقدر الهمزه قبل حرف الجر فى ضميرك ؛ كأنك تقول : أعلى من تنزل الشياطين ، كقولك : أعلى زيد مررت. وهذا تضمين لفظ لفظا آخر (١).

لقد ذكر أبو البقاء عن بعض العلماء أن التضمين ليس من باب الكنايه ، ولا من باب الإضمار ، بل من باب الحقيقه ، إذ قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإراده.

ويؤخذ من هذا أنه لا بد من المناسبه ، وإنما يعرف المناسبه أهل العربيه الذين لهم درايه بالعربيه وأسرارها.

وذكر عن بعضهم أن التضمين إيقاع لفظ موقع غيره. لتضمنه معناه. وهو نوع من المجاز.

وقال : التضمين سماعى لا قياسى ، وإنما يذهب إليه عند الضروره. أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله ، فإنه يكون أولى.

وذكر أمثله لتضمين لفظ معنى لفظ آخر. ثم قال : «ومن هذا الفن فى اللغة شىء كثير لا يكاد يحاط به».

ويؤخذ من هذا أن التضمين قياسى.

وقال ابن هشام فى المغنى : قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا. وفائدته أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين. قال الزمخشري : ألا ترى كيف رجع معنى (وَلَا تَعْرِدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم. و (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ) أى : ولا تضموها آكلين لها.

ص : ٥٢٤

١- هنا غموض فى العبارة التى سجلها البحث.

قال الدسوقي : قوله يشربون لفظا معنى لفظ ، هذا ظاهر فى تغاير المعنيين ، فلا يشمل نحو : (وقد أحسن بي) ، أى : لطف ، فإن اللطف والإحسان واحد.

فالأولى أن التضمين إلحاق ماده بأخرى لتضمنها معناها ولو فى الجملة ، أعنى باتحاد أو تناسب. قوله : «أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين» : ظاهر فى أن الكلمه تستعمل فى حقيقتها ومجازها. ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى : (لَلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) ضمن معنى : يمتنعون من نسائهم بالحلف ، وليس حقيقه الإيلاء إلا- الحلف ، فاستعماله فى الامتناع من وطء المرأه إنما هو بطريق المجاز ، من باب إطلاق السبب على المسبب ؛ فقد أطلق فعل الإيلاء مرادا به ذانك المعنيان جميعا ، وذلك جمع بين الحقيقه والمجاز بلا- شك. وهو ، أى : الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين : إن قرينه المجاز لا يشترط أن تكون مانعه. أما على طريقه البيانين من اشتراط كونها مانعه من إرادته المعنى الحقيقى ، فقليل إن التضمين حقيقه ملوحه لغيرها.

وقدر (السعد) العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى ، فالفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذه من الفعل الآخر بمعونه القرينه اللفظيه. فقولنا أحمد إليك فلانا ، معناه : أحمدته منهيا إليك حمده. ويقلب كفيه على كذا : أى. نادما على كذا. فمعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور.

وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذى ذكره (السعد) - وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور - يسمى تضمينا بيانيا ، وأنه مقابل للنحوى (1).

وقيل إن التضمين من باب المجاز ، ويعتبر المعنى الحقيقى قيدا ، وهذا هو الذى اعتبره الزمخشري. فعلى مذهب السعد يقال : ولا تأكلوا أموالهم ضاميا إليها إلى أموالكم. وعلى مذهب الزمخشري نقول ولا تضموها إليها آكلين.

وقيل التضمين من الكنايه ، أى لفظ أريد به لازم معناه.

ص: ٥٢٥

١- فى ص ٥٣٩ بيان النوعين.

فالأقوال الخمسه ، وانظر ما بيان صحه الأخير منها. تأمل. اه. تقرير الدردير.

وقال الأمير : قوله : «وفائده إلخ» ظاهر فى الجمع بين الحقيقه والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقه ملوحه بغيرها.

وقدر «السعد» العامل ، فزعم بعضهم أنه تضمين بيانى مقابل للنحوى. قول ابن هشام «قد يشربون لفظا معنى لفظ» لا يخفى أن «قد» فى عرف المصنفين للتقليل كما سيأتى. وعلى ذلك يكون التضمين قليلا. ولكنه سيدكر فى آخر الموضوع عن ابن جنى أنه كثير ، حتى قال الدسوقى : هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى.

وقد أشار الدسوقى إلى أن قول ابن هشام : «وفائده أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين» ظاهر فى أن الكلمه تستعمل فى حقيقتها ومجازها. والجمع بين الحقيقه والمجاز إنما يتأتى على قول الأصوليين إن قرينه المجاز لا يشترط أن تكون مانعه ، أما على قول البيانين يشترط أن تكون القرينه مانعه ، فقيل التضمين حقيقه ملوحه بغيرها. وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى إلخ ما تقدم.

وقيل : التضمين من باب المجاز ، وقيل من باب الكنايه ، وسيأتى شرح المذاهب فى ذلك.

وذكر ياسين على التصريح أن التضمين سماعى كما هو المختار.

ثم قال : واعلم أن كلام المصنف فى المعنى فى تقريره التضمين فى مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل فى معنى الآخر ؛ لأنه قال فى (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) أى : فلن تحرموه. وفى (وَلَا تَعْرَمُوا عُقْمَةَ النُّكَاحِ) أى : لا تنوا. وحينئذ فمعنى قوله : إنه إشراب لفظ معنى آخر ، أن اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط. فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير ، وإن احتمل أنه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر.

وقول ابن جنى فى الخصائص : إن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين (1)

ص: ٥٢٦

١- المراد : اللفظين مطلقا ، وليس المراد الحرف المقابل للاسم والفعل.

موقع الآخر ، إيدانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد ، مع ما هو بمعناه - صريح فى أنه مستعمل فى معنى الآخر فقط.

وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ فى غير معناه لعلاقته بينهما وقرينه ، كما سيتضح ذلك. وهذا أحد أقوال فيه.

وقيل إن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز ، لدلاله المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينه.

وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز. وهو ظاهر قول المغنى «إن فائدته أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين». فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته. فليتنبه لذلك.

وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام ، فقال فى كتاب «مجاز القرآن» :

«الفصل الثانى والأربعون فى مجاز التضمين ، وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفاده معنى اسمين ، فتعديده تعديته فى بعض المواضع ، كقوله : (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ) فيضمن : خ خ حقيق معنى : خ خ حريص ، ليفيد أنه محقوق بقول الحق ، وحريص عليه. ويضمن فعل معنى فعل ، فتعديده أيضا تعديته فى بعض المواضع كقول الشاعر : خ خ قد قتل الله زيادا عنى ، ضمن : قتل ، معنى : صرف ، لإفاده أنه صرفه حكما بالقتل ، دون ما عداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعا». اه ، المقصود منه.

وفيه تصريح بأن التضمين يجرى فى الأسماء بل صدر به.

وقول المغنى «إشراب لفظ» يشملها.

فاقتصار (السعد) و (السيد) على بيانه فى الأفعال ، جار مجرى التمثيل لا التقييد. ودعوى أصالته فى الأفعال مجردة عن الدليل.

وقيل إن المذكور مستعمل فى حقيقته ، لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشاف. وعجيب للمصنف فى المغنى حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر ، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له. وقال السعد

فى تقرير كلام الكشاف ، وبيان أنه لا يرى أن فى التضمين مجازا ، ولا الجمع بين الحقيقه والمجاز ، وأنه مع استعماله فى المذكور يدل على المحذوف ما نصه :

حقيقه التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه. ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذه من الفعل الآخر بمعونه القرينه اللفظيه ، نحو : أحمد إليك فلانا ، معناه أحمده منهيا إليك حمده.

وقد يعكس ، كما يقال فى (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) يعترفون به مؤمنين.

وفى قوله «مع فعل آخر» حذف مضاف أى مع حذف فعل.

فإن قلت : المناسبه إنما هى بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين ، قلت : لا بد من المناسبه بينهما ، فلا يقال : ضربت إليك زيدا ، أى منهيا إليك ضربه ؛ ولا تكفى القرينه.

واعترض عليه بأن فى كلامه تناقضا ، لأن قوله : «مع فعل آخر يناسبه» غير ملائم لقوله : «مع حذف حال» ، فإن الثانى يدل على أن المحذوف اسم هو حال ، لا فعل ، بخلاف الأول.

وأجيب بأن فى كلامه تغليا وإطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم ، أو أراد بالفعل معناه اللغوى ، وكذا فى قوله : «أن يقصد بالفعل» ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المرام.

وذلك أن الداعى للسعد على ما قاله ، الفرار من الجمع بين الحقيقه والمجاز. والأصل تضمين الفعل لمثله ، فالملاحظه فى تضمين المذكور مثله ، وأشير بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل ، كان من الحذف المجرد ، ولم يكن المحذوف فى تضمن المذكور. وأيضا فى تقديره تكثير للحذف.

وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمين فيما قال ، وأن منها العطف ، نحو : (الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) ، أى : الرفث والإفشاء إلى نسائكم ، فقد غفل عن الباعث على هذا القول. على أنه لم يدع أحد الحصر. وقال السيد : ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى فقط. والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته. فتاره يجعل المذكور أصلا فى

الكلام والمحذوف قيده ، على أنه حال ، كما فى قوله : (وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) كأنه قال : «لتكبروا الله حامدين على ما هداكم». وتاره يعكس ، فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا ، كقوله : «أحمد إليك فلانا» كأنك قلت أنهى إليك حمده ، أو حالا كما يدل عليه قوله ، (يعنى الكشاف) ، عند الكلام على قوله تعالى : (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) ، أى : يعترفون به ، فإنه لا بد من تقدير الحال ، أى : يعترفون به مؤمنين ، إذ لو لم يقدر لكان مجازا عن الاعتراف لا-تضمينا ، وقوله على «أنه حال» ، وقوله : «والمذكور مفعولا» بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيدده قول السعد مع حذف حال مأخوذه من الفعل الآخر.

والظاهر أن السيد يوافق على ذلك ، لأنه لم يشر للرد عليه ، كما هو دأبه عند مخالفته.

فاندفع قول بعضهم : إن فى جملة المذكور مفعولا- للمحذوف نظرا ظاهرا ، لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق.

فالصواب كون جملة : «أحمد» حالا من فاعل : أنهى ، والمعنى أنهى حمده إليك حال كونى حامدا له. ويرد عليه أنه إن أراد أن جملة : «أحمد» حال فى التركيب ففسد أو فى المعنى ، فالذى وقع فيه حالا- إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلاله الفعل المذكور عليه ، كما يشهد به قوله حال كونى حامدا. وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال ، والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه ، وإنما أراد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد.

ومن العجب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قال السيد بل له طرق أخرى ، منها : أن يكون مفعولا ، كما فى قولهم : أحمد إليك الله ، أى : أنهى حمده إليك.

ومن العجب أيضا قوله فى الجواب عن كلام البعض المتقدم ، إن هذا من السبك بلا سبك كباب التسويه ، وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لاسبك.

هذا ، وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد ، على أن في «أحمد إليك زيدا» تضمينا.

ووقع للمولى أبى السعود فى أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح ، بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح ، وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما فى كيفية التعلق بالمفعول فى حمدته ومدحته فإن تعلق الثانى تعلق عامه الأفعال بمفعولاتها ، والأول مبنى على معنى الإنهاء كما فى قولك كلمته ، فإنه معرب عما تفيدته لام التبليغ فى قولك قلت له.

ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم ، ولم يثبت بشهادته من معقول أو منقول.

فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشرى له فى رساله التضمين ، وقوله : وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك ، فلا حاجه إلى ادعاء التضمين فيه ، فليتأمل ذلك. اه.

فإن أراد بكونه حسنا حسن تراكيبه ، فلا شك فى ذلك ، وإن أراد حسنه من جهه المعنى فلم يظهر ، فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه ، لم يأت فيه بيان المرام.

بقى هنا أمران ؛ الأول : ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور ، لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له فى التحقيق يدان ، وإنما الكلام فى أنهما : هل يستويان دائما أو يترجح أحدهما فى بعض الأحيان؟

والذى يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم ، رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام. بل تعيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام. فيترجح أخذها من المحذوف فى : (وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) وإن جرى السيد على خلافه كما مر ، فقد قال صاحب الكشاف : المعنى لتكبروا الله حامدين ، ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين. قال بعضهم : لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم. وكما فى حديث : (أن تؤمن بالقضاء ...) ، فالمعنى : أن تؤمن معترضا بالقضاء ؛ لا أن تعترف بالقضاء مؤمنا ، لأن «أن» والفعل يسبك بمصدر معرف ، وهو لا يقع حالا كما قاله الرضى فى الكلام على أن (إنّ)

تكسر وجوباً إذا وقعت حالا ، وإن كان لا يخلو عن نظر ؛ لعدم وجوب كون المصدر المسيوك معرفه كما يأتي ، ولما يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما. وفي بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم ، نحو : علم الله لأفعلن ، فالمعنى : أقسم بالله عالماً لأفعلن لا عكسه ، لأن «أقسم» جملة إنشائية لا تقع حالا إلا بتأويل. واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ، ونحو : (فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ) ، لأن التقدير : ألبثه الله مائة عام مماتا ، لا أماته الله مائة عام ملبثا ، لأنه يلزم منه ألا تكون الحال مقارنه بل مقدره ، والأصل كونها مقارنه.

وأما ما توهمه بعضهم من أن صله المتروك تدل على أنه المقصود أصاله ، فمردود بأنها إنما تدل على كونه مرادا في الجملة ؛ إذ لولاها لم يكن مرادا أصلا. بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوي في تفسير : (إِذِ انْتَبَذْتُ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا) فإنه فسر «انتبذت» باعتزلت. وذكر أنه متضمن معنى : أتت ، و «مكانا» ظرف أو مفعول. ولا شك أن قوله «من أهلها» حينئذ متعلق «بانتبذت» الذي بمعنى : اعتزلت ، لا بأت.

ومما يتفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن ؛ لارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور ، فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدى ، فإن التعدي حينئذ قرينه التضمن لا ذكر الصلة.

وأما إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس ، كتضمن العلم معنى القسم كما مر ، فإن القرينه إنما هو الجواب.

الثاني : هل الخلاف في كون التضمنين سماعيًا أو قياسيًا ، مبني على الخلاف في أنه حقيقه أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب؟ وهل ذلك في المجاز مبني على كون المجاز سماعيًا أو لا؟

والذي يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقه لا تتوقف على سماع. واشتراط المناسبه بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى. وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيًا قياسيه هذا المجاز الخاص ، خلافا لبعضهم.

قال في التلويح : المعبر في المجاز وجود العلاقه المعلوم اعتبار نوعها في استعمال

العرب ، فلا يشترط اعتبارها بشخصها ، حتى يلزم في آحاد المجاز أن ينقل بأعيانها عن أهل اللغة. وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات العربية البديعه التي لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهى من طرق البلاغه وشعبها التي بها ترتفع طبقه الكلام. فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق. وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقه لجاز : «نخله» لطويل ، غير إنسان ، للمشابهه. و «شبهه» للصيد ، للمجاوره ، و «أب» ، لابن ، للسبيه ، واللازم باطل اتفاقا.

وأجيب يمنع الملازمه ، فإن العلاقه مقتضيه للصحه ، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح ، لجواز أن يكون لمانع مخصوص ، فإن عدم المانع ليس جزءا من المقتضى. وذهب المصنف - رحمه الله - إلى أنه لم يجر نحو «نخله» لطويل غير إنسان ، لانتفاء شرط الاستعاره. وهو المشابهه فى أخص الأوصاف ، أى : فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعه للأسد.

فإن قيل : الطول للنخله كذلك ، قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل مع فروع وأغصان فى أعاليها ، وطراوه وتمايل فيها.

ولا- شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو لغوى علاقته تدور على المناسبه ، وهى - مع أنها ليست مما نصوا عليه فى العلاقات - أمر مشترك بين أفراده ، لكن الذكى يرجعها فى كل موضع إلى ما يليق به ، مما هو من العلاقات المعتره ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف فى بعض الأفراد - إن فرض - لا يضر ، كما علمت.

هكذا ينبغى أن يحقق المقام ، وقل من حققه مع إطالته الكلام.

فتم الكلام على بقيه الأقوال. تقدم ثلاثه.

والرابع : وهو الذى ارتضاه السيد ، أن اللفظ مستعمل فى معناه الأسمى ، فيكون هو المقصود أصاله ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر. فلا يكون من الكنايه ولا الإضمار ، بل من الحقيقه التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها فى الإراده ، وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف.

وهذا مبني على أن اللفظ يدل على المعنى ، ولا يكون حقيقه ، ولا مجازا ، ولا كناية.

والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا- عليه بأحد الوجوه الثلاثه المذكوره ، كما يفيد قولك «أذيتنى فستعرف» التهديد ، «وإن زيدا قائم» إنكار المخاطب.

و (السعد) وغيره جعلوا ذلك كناية.

والمراد من التبعية فى قوله : (لكن قصد بتبعيته) التبعية فى اللفظ ، كما يصرح به قوله فى حواشى المطول فى بحث الاستعاره عند الكلام فى قوله :

«أسد علىّ وفى الحروب نعامه» - لا- ينافى تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ، ومفهوم منه ؛ من الجراءه والصوله.

والفرق بين هذا الوجه والتضمين ، أن فى التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا مقصودا فى المقام أصاله. وبه يفارق التضمين الكنايه ، وفى هذا الوجه لا- يكون المعنى الملحوظ تبعا مقصودا فى المقام أصالا. كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغه. وذلك يغبى عن القصد إلى وصف الجراءه والصوله مره أخرى.

وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا فى رساله التضمين : إن قيد : «يتبعه فى الإراده» يخرج المعنى الآخر عن حد الأصاله فى القصد ، والأمر فى التضمين ليس كذلك ، بل قد تكون العنايه إليه أوفر ، ومن العجب أنه نقل كلام حاشيه المطول فى تلك الرساله.

وأما الاعتراض على ما قاله (السيد) بأنه : كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ، فلا يرد ؛ لأن اللفظ دال عليه ، لكنه لم يستعمل فيه.

والخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكنايه ، فيراد المعنى الأصلى توصلا إلى المقصود ، ولا حاجه إلى التقدير إلا لتصوير المعنى.

قال السيد : وفيه ضعف ، لأن المعنى الممكنى به قد لا يقصد ، وفى التضمين يجب القصد إلى كل من المضمّن والمضمن فيه. اه.

ولا يخفى أن «قد» علم القله فى عرف المصنفين. وجعلها المناطقه سور الجزئيه. فمن الغريب قول بعضهم : إن أراد أنه لا يقصد أصلا فممنوع ؛ لتصريحهم بخلافه ،

وإن أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب ، لأن عدم إرادته في بعض المواضع لا ينافي إرادته في بعض آخر.

وحاصل ما أشار إليه السيد : أن الكنايه في بعض الأحيان لا- يقصد منها المعنى الأصلي. ولو كان التضمين منها لا يستعمل استعمالها في وقت ما.

ويجاب - كما قال العصام - : بأنه قد يجب في بعض الكنايه شيء لا يجب في جنسها ، ولذلك سمي باسم خاص. اه.

فإن قيل : إذا شرط في التضمين وجوب إرادته المعنيين ، نافي الكنايه ، لأن المشروط فيها جواز إرادته.

أجيب : بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ، لإخراج المجاز ، لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص ؛ لظهور أن عدم إرادته الموضوع له لا- مدخل له في خروج المجاز ، حتى لو وجب إرادته خرج أيضا. وأورد بعضهم على قول السيد : إن التضمين يجب فيه القصد إلى المعنيين ، أنه ممنوع ، وادعى أنه وارد على طريق الكنايه. قال : ألا ترى أن معنى الإيمان جعلته في الأمان ، وبعد تضمينه بمعنى التصديق لا يقصد معناه الأصلي. وأرأيتك بمعنى أخبرني. (اه) وهو باطل ، لما أنه مفوت فائده التضمين من أداء كلمه مؤدى كلمتين ، وجعل : «أرأيتك» بمعنى : أخبرني من التضمين : غير ظاهر.

والسادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا.

وذكر بعضهم في التضمين قولاً- آخر لو صح كان (سابعاً) وهو : أن دلالة غير حقيقه ؛ ولا تجوز في اللفظ ، وإنما التجوز في إفضائه إلى المعمول ، وفي النسبه غير التامه. ونقل ذلك عن ابن جنى وقال ألا ترى أنهم حملوا : النقيض على نقيضه ، فعدوه بما يتعدى به ، كما عدوا : «أسرّ» بالباء ، حملاً : على «جهر» و «فضل» بعن حملاً على «نقص» ، ولا مجاز فيه قطعاً بمجرد تغيير صلته ، وإنما هو تصرف في النسبه الناقصه. اه.

وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جنى في الخصائص ، وقد تقدم كلامه فيها. ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص ، واستدل به المذهب في التضمين جعله مغايراً لهذا ، وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين

ولا قريب منه ليقرب به ، ولهذا قابله بعضهم به ، فإنه قال فى المغنى فى بحث «على» وقد تكلم على قوله : «إذا رضيت على بنو قشير» يحتمل أن يكون «رضى» ضمن معنى : «عطف». وقال الكسائى : حمل على نقيضه وهو سخط اه. نسال الله تعالى الرضا بغير سخط ، بفضلته وكرمه.

وبقى قول آخر ، إن ثبت كان (ثامنا) واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال : وبالجمله لا بد فى التضمين من إرادته معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد ، وبه يفارق الكنايه ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيله إليه ، لا يكون مقصودا أصاله. وبما قررناه اندفع ما قيل. والفعل المذكور إن كان فى معناه الحقيقى ، فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر ، فلا دلالة له على المعنى الحقيقى. وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقه والمجاز ، ولا يمكن أن يقال ها هنا ما يقال فى الجمع بين المعنيين فى صورته التغليب ، لأن كلا من المعنيين ها هنا مراد بخصوصه. اه. المقصود منه.

ولا يخفى أنه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقه والمجاز فى التضمين ، لما اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه. ثم قال : إن التضمين على المعنى الذى قررناه ، لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل ، لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقى ، وهو فيه متعذر ، نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز ، وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان ، كالكنايه والمجاز المرسل ، وأنه فيه مندوحه عن تكلف الجمع بين الحقيقه والمجاز. وفى قوله : «إن المعنى الحقيقى فى التضمين غير متعذر» ، نظر ؛ لأنه متعذر بواسطة القرينه كما عرف مما مر ، ولا بد من المصير إلى المجاز ، أو الجمع بين الحقيقه والمجاز ؛ لأن القرينه فى المجاز إنما تمنع من إرادته الحقيقه فقط ، فاحفظه فإنه مما يقع فيه الغلط.

ثم إنه علم من كلامه أن فى المذهب الذى اختاره السلامه من الجمع بين الحقيقه والمجاز اللازم على بعض الأقوال ، وهو القول الثانى المتقدم ، كما عرفت تحقيقه مما مر. فدعوى أن شبهه الجمع فى التضمين مطلقا واهيه ، دعوى باطله ، ولم يرد بذلك على السيد ، كما لا يخفى على من راجع كلامه. وإن كلام السيد لا يتوهم

فيه ذلك الجمع. فمن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى.

فى كلام ياسين ثمانية أقوال فى التضمين :

الأول : أنه مجاز مرسل ، لأن اللفظ استعمل فى غير معناه لعلاقة وقرينه.

الثانى : أن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينه.

الثالث : أن الفعل المذكور مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره ، « كما جرى عليه صاحب الكشاف » ، ولكن مع حذف حال مأخوذه من الفعل الآخر المناسب ، بمعونه القرينه اللفظيه ، كما ذكر السعد.

وقال السيد : « ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى . فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ». وفيما مثل به جعل المحذوف أصلا ، والمذكور مفعولا « كأحمد إليك فلانا » أى : أنهى إليك حمده . يعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يدل على الحال . وقد أراد السيد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

الرابع : أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصاله ، ولكن قصد بتبعيته معنى آخر . فلا يكون من الكنايه ولا الإضمار .

الخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكنايه ، فيراد المعنى الأصلى ، توصلا إلى المقصود ، ولا حاجه إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

السادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز .

السابع : أن دلالته غير حقيقيه ، ولا- تجوّز فى اللفظ ، وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول ، وفى النسبه غير التامه . ونقل ذلك عن ابن جنى . وقال : ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه ، فعدوه بما يتعدى به ، كما عدوا : «أسر» بالباء حملا على : «جهر» . «وفضل» بعن حملا على : «نقص» .

وقد علق هذا القول على الصحه .

الثامن : أنه لا بد فى التضمين من إراداه معنيين فى لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد . وبذلك يفارق الكنايه ، فإنه أحد المعنيين تمام المراد ،

والآخر وسيله إليه لا يكون مقصودا أصاله» وهذا اختيار ابن كمال باشا» وقد علق هذا القول على الثبوت.

وقال السيوطى فى الأشباه والنظائر: قال الزمخشري فى شأنهم: يضمنون الفعل معنى فعل آخر؛ فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله، مع إرادته معنى المتضمن. قال: والغرض فى التضمين إعطاء مجموع معينين. وذلك أقوى من إعطاء معنى. ألا ترى كيف رجع معنى (ولا- تَعِدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)، إلى قولك ولا- تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم - (ولا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)، أى: ولا تضموها إليها آكلين. اه.

قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشيه الكشاف: فإن قيل الفعل المذكور إن كان مستعملا فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان فى معنى الفعل الآخر فلا- دلالة على معناه الحقيقى. وإن كان فيهما جميعا لزم الجميع بين الحقيقه والمجاز.

قلنا: هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذه من الفعل الآخر بمعونه القرينه اللفظيه؛ فمعنى يقلب كفيه على كذا: نادما على كذا، ولا- بد من اعتبار الحال، وإلا كان مجازا محضا لا تضمينا. وكذا قوله (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) تقديره: معترفين بالغيب (انتهى).

وقال ابن يعيش: الظرف منتصب على تقدير «فى» وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك، كما وجب بناء نحو: «من وكم» فى الاستفهام. وإنما «فى» محذوفه من اللفظ لضرب من التخفيف، فهى فى حكم المنطوق به. ألا- ترى أنه يجوز ظهور «فى» معه. نحو قمت اليوم وقمت فى اليوم. ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم فى الاستفهام، فلا يقال أمن ولا أكم. وذلك من قبل أن «من وكم» لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها. فظهور الهمزة حيثنذ كالترار. وليس كذلك الظرف، فإن الظرفيه فيه مفهومه من تقدير «فى» ولذلك يصح ظهورها.

ثم ذكر أن ابن جنى قال فى التضمين: «ووجدت فى اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا- يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجا كتابا ضخما.

وقد عرفت طريقه ، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به ، فإنه فصل من العربية لطيف حسن».

وقال ابن هشام فى تذكرته : زعم قوم من المتأخرين - منهم خطاب الماردى - أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى : «صير» ويكون من باب : «ظن» فأجاز : حفرت وسط الدار بئرا ؛ أى : صيرت ، قال : وليس «بئرا» تمييزا ، إذ لا يصلح لمن . وكذا أجاز : بنيت الدار مسجدا . وقطعت الثوب قميصا . وقطعت الجلد نعلا .- وصبغت الثوب أبيض إلخ ...

قال : والحق أن التضمين لا ينقاس . وقال ابن هشام فى المغنى : قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا . وفائدته أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عده أمثله منها قوله تعالى : (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) ضَمَّن معنى تحرموه . فعُدَى إلى اثنين لا إلى واحد ، ومنها : (وَلَا تَغْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ) ضَمَّن معنى : تنووه . فعُدَى بنفسه لا بعلى . وقوله : (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) ضَمَّن معنى «يصغون» . فعُدَى بإلى ، وأصله أن يتعدى بنفسه . ومثل : سمع الله لمن حمده . ضمن معنى : استجاب ، فعُدَى باللام ، ومثل : «والله يعلم المفسد من المصلح» . ضمن معنى : يميز ؛ فجىء بمن .

وذكر ابن هشام فى موضع آخر : من المغنى : أن التضمين لا ينقاس . وكذا ذكر أبو حيان . ثم قال السيوطى :

«قاعده» : المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شيء . ومن ثم جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو الذى يأتينى فله درهم . وكل رجل يأتينى فله درهم . وامتنع فى الاختيار جزمه عند البصريين . ولم يجيزوا : الذى يأتينى أحسن إليه ، أو : كل من يأتينى أحسن إليه ، بالجزم ، إلا فى الضروره . وأجاز الكوفيون جزمه فى الكلام تشبيها بجواب الشرط ، ووافقهم ابن مالك . قال أبو حيان : ولم يسمع من كلام العرب الجزم فى ذلك إلا فى الشعر . اه .

قال ابن هشام فى المغنى : وهو كثير . قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه ، لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا . اه .

قال الدسوقي : قوله : وهو - أى التضمين - كثير ، وقوله : قال أبو الفتح ، دليل لقوله وهو كثير . «قوله قال أبو الفتح إلخ» هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى ، وقيل البيانى فقط . وظاهر أنه ليس كل حذف مقيسا ، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد . اهـ .

وقال ابن هشام فى أوائل الباب الخامس من المغنى : وفائده التضمين أن يدل بكلمه واحده على معنى كلمتين ، يدللك على ذلك أسماء الشروط والاستفهام .

قال الأمير : قوله «على معنى كلمتين» ظاهره الجمع بين الحقيقه والمجاز ، وسبق الخلاف فى ذلك . قال ابن جنى : لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات ، فظاهره القول بأنه قياسى . قوله أسماء الشروط مثلا «من» معناها العاقل ، وتدل مع ذلك على معنى إن ، والهمزه . اهـ .

وقال ابن هشام فى معانى الباء من المغنى : (الثالث عشر) الغايه ، نحو : (وقد أحسن بى) ، أى : إلى . وقيل ضمن أحسن معنى : لطف . اهـ .

قال الأمير : ظاهره كقولهم التضمين إشراب الكلمه معنى آخر ، وأنه مجاز ، أو حقيقه ملوحه ، أو جمع بينهما ؛ يقتضى مغايره المعنيين ، ولا- يظهر فى الإنسان واللفظ . فالأولى أن التضمين إلحاق كلمه بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه ، ويأتى الكلام فيه ، وهل هو قياسى أو البيانى (1) لأنه مجرد حذف لدليل إن قلنا بمغايرته للنحوى . اهـ .

وقال الملوى على السلم : «وذلت فيه صعاب المشكلات على طرف الثمام» . فقال : الصبان : «الثمام» بضم المثلثه : نبت ضعيف يشد به فرج السقوف ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف : أى : ووضعتها ، فهو من باب حذف الواو مع ما عطفته لعدم اللبس ، أو : «بذلت» ، على تضمينه معنى «وضعت» تضمينا نحويا . وقد نقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس ، فهو من باب الجمع بين الحقيقه والمجاز .

أو بحال محذوفه من فاعل ذلت ، أى : واضعا لها ، أو من مفعوله : أى : موضوعه ، فعلى هذين التضمين بيانى ، وهو مقيس . اهـ .

ص : ٥٣٩

وقال الصبان على الأشموني : إن التضمين النحوي إشراب كلمه معنى أخرى ، بحيث تؤدي المعنيين ، والتضمين البياني تقدير حال تناسب الحرف. وتمنع كون التضمين النحوي ظاهرا عن البياني ، للخلاف في كون النحوي قياسيًا ، وإن كان الأكثرون على أنه قياسي ، - كما في ارتشاف أبي حيان - دون البياني فاعرفه. اه. أى : فلا خلاف في كونه قياسيًا ، كما أشار إليه قبل بقوله : «وهو مقيس».

وقال صاحب التصريح في آخر الكلام في المفعول معه : «واختلف في التضمين : أهو قياسي أم سماعي ، والأكثر على أنه قياسي. وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام. قاله المرادى في تلخيصه. اه». وكلامه في النحوي. وقال ياسين على القطر في أن «التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر» هو أحد أقوال خمسه في التضمين. والمختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي ، مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونه القرينه اللفظيه. فمعنى «يقلب كفيه على كذا» : أى نادما على كذا. وقد يعكس كما في (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) ، أى : يعترفون به مؤمنين ، وبهذا يتوقع أن اللفظ المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر ، وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقيه والمجاز.

لقد ذكرنا طائفه من أقوال العلماء في التضمين ، وذكرنا القول بأنه سماعي ، والقول بأنه قياسي ، ورأينا قوه في القول بأنه قياسي ، ونقلنا فيما تقدم أن التضمين ركن من أركان البيان. فإن ذهبنا إلى القول بأنه قياسي ، قلنا إنما يستعمله العارف بدقائق العربية وأسرارها على نحو ما ورد. وإنك لتجد كثيرا في عبارات المؤلفين فيها التضمين. فمن ذلك عبارته الملوى السابقه ، ومن ذلك قول ابن مالك «وأستعين الله في ألفيه» ، فقد جوز الأشموني أنه ضمن أستعين معنى : أستخير ، ونحوه مما يتعدى بفي.

ذكرنا القول بأن التضمين سماعي. ومعناه أنه يحفظ ولا يقاس عليه. وذكرنا

قول القائلين إن التضمين النحوى قياسى عند الأكثرين. وأن التضمين البيانى قياسى بإجماع النحويين. وقد ذكر ابن جنى فى الخصائص أنه لو نقل ما جمع من التضمين عن العرب لبلغ مئين أوراقا.

والتضمين مبحث ذو شأن فى اللغة العربيه. وللعلماء فى تخريجه طرق مختلفه فقال بعضهم : إنه حقيقه. قال بعضهم : إنه مجاز. وقال آخرون : إنه كناية ، وقال بعضهم : إنه جمع بين الحقيقه والمجاز على طريقه الأصوليين ، لأن العلاقه عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادته المعنى الأصلى ...

فإذا قررنا أن التضمين قياسى ، فقد جربنا على قول له قوه. وإذا قلنا إنه سماعى ، فقد يعترض علينا من يقول إن من علماء اللغة من يرى أنه قياسى. فلماذا تضيقون على الناس ، وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم؟

فنحن نثبت القولين بالقياس وبالسمع ، ولكننا نرجح قياسيته ، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربيه وأسرارها. ولا يصح أن نحظره عليهم ، لأنه داخل فى الحقيقه ، أو : المجاز ، أو : الكنايه. والبلغاء يستعملونه فى كلامهم بلا حرج ، فكيف نسد باب التضمين فى اللغة ، وهو يرجع إلى أصول ثابتة فيها؟

وأقول بعد هذا : لا بد من قيود تضبط بها استعمال التضمين. وقد رأى بعض الزملاء أن يقصر التضمين على الشعر. وفى هذا قصر للحقيقه ، أو للمجاز ، أو للكنايه ؛ وهى الأصول التى يخرج عليها التضمين» على فن من الكلام دون آخر. وهذه الأمور الثلاثه تقع فى الشعر والنثر بلا قيد ولا شرط.

على أن الشعر من أكثر فنون القول ذيوعا. والناس يحفظون الشعر ويجرون على أساليبه فى الكتابه والخطابه. فإذا أجزنا التضمين فى الشعر وحده ، وقعنا فى الأمر الذى نفر منه. ونحن هنا نقرر الحقائق العلميه. ونرجح منها ما يستحق الترجيح تحقيقا لأغراضنا.

انتهى البحث

حضره رئيس الجلسه : يتفضل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بتلاوه بحثه فى التضمين.

ص: ٥٤١

حضره العضو المحترم الأستاذ الخضر حسين : للتضمنين غرض هو الإيجاز. وللتضمنين قرينه ، هي تعديده الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف. وللتضمنين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين. وكثره وروده في الكلام المنشور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربي ، متى حافظ على شرطه ؛ وهو : مراعاة المناسبه.

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبره في صحه المجاز كان التضمنين باطلا. فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل : «أذاع» مثلا - متعديا بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف لم يكن كلامه من قبيل التضمنين ، بل كان كلامه غير صحيح عربي.

فالكلام الذى يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتى على وجهين :

الوجه الأول : ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقه التضمنين. ومثل هذا نصفه بالخطأ ، والخروج عن العربي ، ولو صدر من العارف بفنون البيان.

الوجه الثانى : أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربيه ومعرفه طرق استعمالها حمل على وجه التضمنين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازانى. «فشمرت عن ساق الجذ إلى اقتناء ذخائر العلوم» والتشمير لا يتعدى إلى ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى : «الميل» الذى هو سبب التشمير عن ساق الجذ.

فإن صدر مثل هذا من عامى أو شبيهه بعامى (1) ، أى : ممن يدللك حاله على أنه لم يبين كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم

ص : ٥٤٢

١- تكرر هذا الكلام من الباحث وغيره. والنفس لا ترتاح إليه ؛ لجواز أن يكون العامى - بل غير اللغوى - مطلقا - مقلدا للغوى - بقصد ، أو بغير قصد - فى هذا الاستعمال ، كالأشأن فى كثير من أمور اللغة. وإنما الذى ترتاح له النفس ويجب أن يتجه إليه الحكم ويقتصر عليه دائما هو أن هذا التعبير أو ذاك صحيح لغويا أو غير صحيح.

عليه بالخطأ. فلا- جناح عليك أن تحكم على قول العامه مثلا- - أرجو الله قضاء حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون اللغه الفصحى. لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين. وليس لك أن تخرجه على باب التضمين. كأن تجعل «أرجو» مشربا معنى «أسأل» بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقه السببيه والمسببيه ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل «أرجو» متعديا إلى المفعولين.

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامه فى أفعال متعديه بنفسها ، وهم يعدونها بالحروف ، مصيب فى تخطئته ، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معانى أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين.

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجه استعمال الألفاظ ، لا نبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجا من التضمين الصحيح. أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابه من غير أن يستوفى وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين ، كما إذا اعترضت عليه فى استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعديا بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين ، وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمي ؛ فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل.

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد التضمين ، وإنما تكلم على جهاله بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مرد له. فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمين وجها لترك العبارة بحالها ، والكاتب لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال (1).

فللتضمين صله بقواعد الإعراب من جهه تعدى الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف ، وصله بعلم البيان من جهه التصريف فى معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له ، ومن هذه الناحيه لم يكن كبقية قواعد علم النحو ، قد يستوى فى العمل بها خاصه الناس وعامتهم.

ص: ٥٤٣

١- هذا الرأى مما يحتاج إلى قوه تأييد وإقناع ، فهو على حاله غير مقبول - انظر هامش الصفحه السالفه -

حضره العضو المحترم الأستاذ الشيخ أحمد على الإسكندري : رجعت إلى أقوال العلماء بعد المناقشه التي دارت أمس ، فوجدت أن القائلين بسماعيه التضمين إنما يخشون أن يحدث في اللغة فساد واضطراب في معاني الأفعال. إذا أباحوه للناس ، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمين كثير يجمع في مئين أوراقا.

وقد شرط القائلون بقياسيه التضمين شرطين وهما : (١) وجود المناسبه. (٢) وجود القرينه. ثم تأملت في وظيفه علوم البلاغه وخاصة علم المعاني ، فوجدت أن موضوعه إن هو إلا بيان الذوق المعبر عنه عندهم «بمقتضى الحال». وكذلك رأيت الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديما للتضمين غير كافيين. فرأيت أن نضيف إليهما قيما ثالثا ، هو «موافقه العبارة التي فيها التضمين للذوق العربى» وذلك ما تشده علوم البلاغه.

ثم قلت : هل للذوق حد؟ ففطنت إلى وجوب تقييد الذوق بالبلاغى ، وهو الذى وضعت علوم البلاغه العربيه لتحديد ضوابطه.

وبعد ذلك رأيت أن أخص مناقشات اللجنة والمجمع ومذكرتى (١) التي قدمتها فى القرار الآتى :

«التضمين : أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير ، مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعديده واللزوم. ومجمع اللغة العربيه يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثه.

الأول : تحقق المناسبه بين الفعلين.

الثانى : وجود قرينه تدل على ملاحظه الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس.

الثالث : ملاءمه التضمين للذوق البلاغى العربى».

حضره العضو المحترم الشيخ حسين والى : التضمين سواء أخرج على الحقيقه أم على المجاز أم على الجمع بين الحقيقه والمجاز ، لا يستعمله إلا البلغاء العارفون

ص: ٥٤٤

١- طبعت مذكره حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري فى التضمين ملحقه بمحضر هذه الجلسه.

بأسرار اللغة ، وإذا لا يستعمله العامه إلا إذا جارينا من يقول إن العامه لا يزال عندهم بقيه من الذوق العربى والبلاغه.

وأرى أن نأخذ الرأى أولا على أن التضمين قياسى ، ثم نأخذ الرأى على الشروط التى نشترطها لإباحته.

حضره العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : أريد أن أعرف ما فائده «التضمين» الذى نبحت فيه هذا البحث الطويل. إن كل ما فهمته من كلام فضيله الشيخ محمد الخضر حسين أن فائدته الإيجاز ، أى : أن تؤدى الكلمه معنى كلمتين. وفى اللائحه التى وضعناها نص يوجهنا إلى العمل لتيسير اللغة على الناس. والذى يريد أن ييسر اللغة على الناس لا يكلفهم العمل الشاق الطويل لمعرفة كلمات تؤدى الواحد منها معنى كلمتين. ولعل هذه الكلمات لا تزيد على مائتى كلمه ، فلا أجد الفائده كبيره بتقسيم الناس إلى خاصه وعامه ، وطفل وبالغ ، وبلغ له ذوق العرب البلاغى ، وآخر ليس له هذا الذوق ، لأنه لم يدرس العلوم العربيه التى تفيده الذوق على رأى الأستاذ الإسكندرى. قالوا إن القانون الرياضى والقانون الطبيعى أولى القوانين بالاحترام ، لأنه لا يتخلف. والعلوم المختلفه الآن تتجه اتجاه الرياضيات والطبيعيات ، فيحاول أصحابها أن يجعلوا قوانينها كقوانين الرياضيات فى الدقه والضبط وعدم الاستثناء.

وأريد أن نرقى باللغه العربيه إلى مصاف العلوم ذات القوانين الثابته التى يقل فيها الشذوذ والاستثناء.

الغرض من عملنا المحافظه على اللغة وتيسيرها. فهل نتحكم فى «تطور» اللغة وذوقها من أجل مائتى كلمه لطبقه خاصه. هذا عمل - على ما أرى - ليس من خدمه اللغة التى نسعى لخدمتها. نحن الآن نقرر الواقع الذى تقرر منذ أزمان طويله. فنقول : إن التضمين قياسى أو سماعى. وكنت أظن أن المجمع يدرس الواقع ، ويسمو فوقه ، فيقرر ما من شأنه أن يحقق حاجات الرقى الحاضر.

قد يكون المثل الأعلى للبلاغه العربيه ما يراه بعض الأعضاء فى علوم البلاغه وبعض نماذج معروفه ، والذى يخيل إلى أن التقدم لا ينبغى أن يقيد بمثل أعلى واحد. فإذا كان تقدم اللغة ينتهى عند معرفه ما قررته علوم البلاغه ، فليس هذا

عندى تقدما. واللغه تتطور مع العصور. وكل هذا يبيح لى ألا ألترم أمرا إلا بمقدار ، وأرى أن هذا القرار لا يوصلنى إلى غايتى.
كل اللغات «تتطور». فلما ذا نريد أن نقف بلغتنا؟ ولو أن كاتبنا فرنسيًا أو إيطاليًا اليوم أراد أن يرجع إلى أساليب القرن الخامس عشر مثلا ، تشبها بكاتب قديم ، لليل إنه متحذلق. ونحن كأولئك. فلما ذا نتعمل ونجهد أنفسنا ونقول بالتضمين؟
والذى أراه أن نقر الماضى على أنه تاريخ ، ونتقدم نحن خطوه أخرى ، فنقرر أشياء جديده لا تنافى تاريخ اللغه ، وهى مع ذلك تفى بحاجات العصر الحاضر.

وأنا لا أزال على رأيى. فلا أقبل التضمين إلا إذا اضطرنى إليه الشعر أو السجع. وفى غير ذلك نجرى الأفعال فى معانيها الأصلية.
حضره العضو المحترم الدكتور فارس نمر : أرى أن كل واحد منا ينظر إلى المسأله من «زاويه» غير التى ينظر منها الآخر ، على حد تعبير الرياضيين ، وأرجو أن تسمحوا لى أن أورد بعض أمثله خبرتها بنفسى.

فعند ما كنت أدرس الحروف واستعمالها ، عرفت أن «متى» تكون بمعنى «من» كما فى قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت

متى ليج خضر لهن نثيج

فأردت أن أبين لأستاذى أنى حفظت هذا الشاهد وأريد القياس عليه فى كتابتى ، فكتبت له هذه العبارة : «إن صديقى ينتظرنى فخرجت متى منزلى إلى السوق» فأنكر علىّ قولى. فقلت : إنه على حد قول القائل : أخرجها متى كمّه ، أى : من كمّه ، فحار أستاذى ، ولم يدر أيمنعنى من استعمال الحرف أم يوافقنى عليه؟

والذى أريده من الأستاذ الشيخ الخضر حسين أن يجيبنى : هل يوافق على أن نستعمل مثل هذه العبارات فى العصر الحاضر؟

أنا أجل علماء اللغه ، وأحترم ما قالوه ، ولا أنازع فى قياسيه التضمين أو سماعيته ، وإنما أريد أن نسهل اللغه على الناس عامه ، فنتخير اللغه السهله الصريحه ، ونضع أساسا ، ونحكم حكما يلائم هذا العصر ، ونسهل على علمائنا وكتابنا الكتابه

والتأليف ، ليكون المجمع ثقته ومرجعا للناس.

حضره العضو المحترم الأب أنستاس الكرملى : أوافق على ما قال الدكتور منصور فهمى ، والدكتور نمر ، وفى ذكر الشواهد وغيرها تطويل ، وقد اختصرت قرار المجمع ووضعتة فى الصيغه لآتيه :

«يعمل بالتضمين بنوع عام لوروده فى كثير من الآيات القرآنيه ، وفى الشعر القديم والمخضرم والإسلامى ، بشرط ألا يقع فى التضمين لبس فى التعبير ، ولا إخلال بالمعنى».

حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : كلام الأب المحترم يفيد قياسيه التضمين ، وشرط عدم اللبس هو ما ذكرناه ، ونحن ما اخترنا البحث فى التضمين إلا لنسهل على الناس كتابه والكلام ، لأنه إذا اتسع مجال القول ، كان فى ذلك رخصه وتيسير. وما قصدنا إلى هذا البحث إلا لأن بعض المتحذلقين من النفاذ يأخذون على بعض الشعراء والكتاب مآخذ ترجع إلى تعديه الأفعال بحروف لا تعدى بها. ويردون استدلالهم إلى المعاجم دون القواعد اللغويه والنحويه. فإذا قلنا بترجيح قياسيه التضمين ، فإنما نقصد بهذا توجيه مثل هؤلاء النقاد إلى أشياء غابت عنهم ، ونيسر فى الوقت ذاته على الكتاب والشعراء مجال القول والكتابه ، فنزيد الثروه اللغويه بتعدد أساليب التعبير وصوره. وإنى أقرر أن عمل المجمع لا يقف عند ذكر الآراء المختلفه ونصوص العلماء ، وإنما يذكرها ليوازن بينها ويرجح رأيا على رأى ، إذا رأى أن فى هذا الترجيح فائده. والمجمع يقرر الجديد ، متى كان موافقا للذوق البلاغى والقواعد الصحيحه. ولا- ينبغى أن يكون ذوق العامه حجه على أهل اللغه ، وقياس لغتنا على اللغات الأوربيه قياس مع الفارق ، وفائده التضمين لا تقتصر على مائه كلمه أو مائتين ، وإنما هو باب واسع يتعلق بجميع الأفعال فى اللغه العربيه ، ولكننا لا- نبيح التضمين على إطلاقه ، لأن هذا يجر إلى الفوضى والفساد فى اللغه. ولهذا نشترط له شروطا خاصه.

حضره العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : إذا قلنا إن التضمين قياسى ، فقد وافقنا القدماء. وإذا قلنا إنه سماعى فقد وافقناهم فى ذلك أيضا. أما إذا قلنا

ص: ٥٤٧

إنه قياسى بشرط أن يسيغه الذوق ؛ فهذا تلفيق بين المذهبين. ونحن كمجمع ينبغي ألا نرجع المسأله إلى الذوق ، لأن ذلك رد إلى مجهول ، فلا بد إذا أن نضع ضوابط وأمثلة نقدمها للجمهور ليحتذئها.

حضره العضو المحترم الأستاذ نلينو : استفدت كثيرا من المناقشه فى هذا الباب. وعلى الرغم من أنى أستحسن قرار الإسكندرى بقيوده التى وضعها ، فإنى أرى أن فتح باب التضمن فى عصرنا يجر إلى كثير من الخطأ ، لأننا لا نستطيع أن نميز الخاصه من العامه.

حضره العضو المحترم الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف : (قدم اقتراحا مكتوبا طلب فيه أن توضع أمثله للتضمن ليحتذئها الناس).

حضره العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء : ما أتت به اللجنه من الكلام فى التضمن معروف. والمجمع ألف لجنته للبحث فى التضمن ، وكتابه تقرير فيه. فبحث اللجنه ، وكتبت التقرير ، وذكرت آراء العلماء ؛ ووجدت أن القول بقياسيته أقوى من القول بسماعيته ، ثم رفعت عملها إلى المجمع وهو صاحب الرأى فيه. فلا-لوم علينا فى نقل كلام القدماء.

أما ما قاله حضره الدكتور منصور فهمى من أن فائده التضمن الإيجاز. وهو فائده يسيره. فلا نقره عليه ، لأن الإيجاز مقصد من مقاصد البلغاء : وأصل من أصول الأساليب اللغويه.

وأما القول بأن التضمن يفتح باب الخطأ والفساد فى اللغه ، فهذا صحيح ، ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التى تعصمهم من الوقوع فى الخطأ. فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجر إلى الخطأ فيهما ، كذلك يجر إهمال قواعد التضمن وضوابطه إلى الخطأ فى الأسلوب. فإذا ثابرننا على تعليم قواعد اللغه فى المدارس مثلا ، انتشرت الأساليب الصحيحه وذاعت ، وفتح باب التضمن يسهل اللغه على الناس. أما القول بسماعيته فهو التضييق والحجر. وإذا قلنا بهذا فربما جاء زمان يقول فيه الناس كان باب التضمن مفتوحا بالقياس ، فسده مجمع اللغه العرييه ، وأنه لا بد من سبب اضطره إلى هذا. فإذا قرأ الناس ما جاء فى القرآن الكريم والأحاديث النبويه من التضمن ، توهموا أو ظنوا أن فيها شيئا حمل المجمع على حظر التضمن على الناس.

وأما قول حضره الدكتور منصور إن فائده التضمين محصوره فى مائتى كلمه ، فهذه مبالغه ، لأننا على أى وجه خرجناه فقد خرجنا على ما هو قياسى : من حقيقه أو مجاز ، أو كناية ، وهذه أمور مقيسه لا تحصر.

والقول بقصره على الشعر والسجع - مع أن شأنهما الشيوخ - يوقنا فيما نريد الفرار منه.

واللجنه قد أدت عملها ، وهو البحث فى مسأله التضمين ، وبقى الكلام فى اتقاء الخطأ الذى يقع فيه العامه ، فإذا رأى المجمع أن اتقاء ذلك يكون بقصر استعمال التضمين على العارفين باللغه ودقائقها ، فإنى أوافق عليه. وإذا رأى المجمع أن يرجئ بت الكلام فى التضمين ، فله ما يرى.

حضره رئيس الجلسه : لا بد أن نقر فيه اليوم قرارا.

حضره العضو المحترم الأستاذ فيشر : أنا موافق على ما قال الدكتور منصور فهمى والأب الكرملى. وقولهما بالتقريب هو قول فقهاء اللغه الأوربيين العصريين فى حياه اللسان وتقدمه وترقيه. حسن عندهم ما يرد فى الأشعار المشهوره وفى كتب الأدب الحسنه وما يسمع من ناس كثيرين. والسماع عندهم أولى من القياس.

حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أرى أن أضيف فى آخر القرار الذى اقترحته العبارة الآتية : «ويوصى المجمع ألا تستعمل هذه الرخصه فى كتابه المبتدئين ، ولا فى الكتابه العلميه».

حضره العضو المحترم محمد كرد على (بك) : لا- أرى ، وقد ضبطت اللغه وقررت قواعدها وأصولها بلاغتها ، أن نقر شيئا جديدا فى التضمين ، لأننى أخشى أن يفتح الباب لكل كاتب أو شاعر أن يخترع أمورا وتعابير تزيدنا اضطرابا ولا يقرها القدماء الذين عرفوا ضوابط اللغه برمتها ، وعللوا فى هذه المسأله مسأله التضمين التى نحن بصدددها ، فقال قوم بقياسيتها وآخرون بسماعيتها إلخ. وإذا كان لا بد من التعرض لهذه المسأله التى قتلها زملائى بحثا كاد يخرجنا عن الغرض الذى نتوخاه - إذا كان لا بد من التعرض لهذه المسأله ، فأرى إجراء تعديل خفيف فى صورته القرار الذى اقترحه الأستاذ الإسكندرى ، أو نسكت الآن عن هذه المسأله وهو الأولى ، ونصرف جهدنا إلى العمليات لنخرج أولا للأمه ألفاظا وتعابير

تشتد الحاجة إليها من ألفاظ العلوم والفنون ، وبذلك نكون قد قمنا بالجزء العملي من واجب المجمع.

حضره العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء إن التضمين لا يقبل منه إلا ما يستسيغه الذوق البلاغى ، فبماذا تحدون الذوق البلاغى؟ حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : وضعت كلمه الذوق البلاغى العربى ، اتقاء لحذلقه بعض الناس ، مثل كتاب البرازيل وغيرها ممن خرجوا على قواعد اللغه وأساليبها ، حتى صار كلامهم يشبه الرطانه ، فإذا جاءنا واحد من هؤلاء وقال إن هذا ذوقى الخاص ، قلنا له إنك تخالف الذوق العربى الذى لا يزال ثابتا بحكم الفطره والسليقه فى البلاد العربيه ، والذى يجرى على قواعد اللغه والبلاغه ولا ينفرد منها.

حضره العضو المحترم الشيخ حسين والى : أنكتفى بعباره الذوق البلاغى ، ويكون هذا مرجعنا عند الاختلاف ، أم نأتى بأمثله ضوابط؟

حضره العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : نريد ألا يرد الأمر إلى الذوق ، بل نستخرج ضوابط بعد درس أمثله.

حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : المتقدّمون لم يدوّنوا قواعدهم إلا بعد الاستقصاء ، ولا نريد أن نبحث فى أصول القواعد من جديد ، فكل هذا قد فرغ منه العلماء قبلنا بأكثر من ألف سنه.

حضره العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : المجمع مكلف تقديم تراكيب صحيحه لتتبع ، وتراكيب فاسده لتجنب ، ورجع الناس إلى الذوق لا معنى له وكأننا لم نعمل شيئا ، وابن جنى وغيره لم يكلفوا تقديم تراكيب للأمه.

حضره العضو المحترم الأستاذ على الجارم : هل ترى أن يقال ؛ الذوق العربى.

حضره العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : الذوق العربى يختلف.

حضره رئيس الجلسه : أتريد أن نحذف كلمه «الذوق»؟

حضره العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : لا ، ولكننى أريد أن نضع ضوابط لنحدد ما الذوق؟

حضره العضو المحترم الدكتور فارس تمر : التضمين صحيح ، وموضوعه عربى ، ولكن المجمع يجب أن يقدم الحقيقه على اتباع التضمين إلا حيث تكون ضروره.

حضره العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : نقول : «ويوصى المجمع ألا يستعمل التضمين فى الكتابه العامه».

حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أوافق على هذا ، والأصل ألا تخرج عن الحقيقه إلا لنكته بلاغيه.

حضره العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامرى (بك) أقترح أن يقال : «ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى».

فوافق أكثر الأعضاء على هذا.

وأمر رئيس الجلسه أن يقرأ نص القرار النهائى ، وهو :

ص: ٥٥١

«التضمين أن يؤدي فعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعديه واللزوم».

ومجمع اللغة العربيه يرى أنه قياسى لا سماعى ، بشروط ثلاثه.

الأول : تحقق المناسبه بين الفعلين.

الثانى : وجود قرينه تدل على ملاحظه الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس.

الثالث : ملاءمه التضمين للذوق العربى.

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى».

فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص (1).

ص: ٥٥٢

١- الذى ألاحظه فى هذا القرار أن شروط التضمين المذكوره هى الشروط البلاغيه المعروفه فى المجاز ، حتى الشرط الثالث ؛ فقد نص عليه القدامى لإبعاد المجاز عن القبح. وإلى المجاز تتراح النفس وهو رأى كثير من أئمه القدماء ، فلم العناء ، والكد ، والجدل العنيف بين المذاهب المتعدده التى تضمنها البحثان المجمعيان؟ وشىء آخر أهم من اعتباره مجازا ، هو أن تلك المذاهب - على تشعبها وعنفاها - لم تستطع أن ثبت فى جلاء ويقين ، أن اللفظ الذى جرى فيه التضمين ليس حقيقه لغويه أصيله ، وأنه تضمن حقا معنى لفظ آخر ، فأدى التضمين إلى تعديه الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئه من الاتصال والمناسبه بينهما ، نعم لم تستطع نفى الحقيقه عنه ، وإثبات التضمين ، لأن تلك التعديه أو ذاك اللزوم الحادثين من العدوى لا يصلحان دليلا مقنعا على وقوع التضمين ؛ لأنها عدوى وهميه ، إذ قد يكون اللفظ الذى دخله التضمين فى وهمهم - هو فى أصله لازم أو متعدد من غير علاقته له بلفظ آخر تؤثر فيه. لقد ورد اللفظ لازما أو متعديا فى كلام كثير يحتج به ، فما الدليل القوى على أن تعديته أو لزومه ليست أصيله ، وليست مجازا ، وإنما جاءت من الطريق الذى يسمونه : «التضمين»؟ ليس فى كلامهم مقنع فيما أرى. بل إن اللفظ اللازم أو المتعدى إذا ورد مسموعا بإحدى هاتين الحالتين فى كلام قليل ولكنه صحيح فصيح كان وروده هذا أصيلا فى الحقيقه ، ولا يخرج عن أنه معنى حقيقى استعمال مسموع آخر يشيع فيه. لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقى ليس راجعا إلى قله استعماله فى صورته ، وكثره استعماله فى صورته أخرى ، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجودا عند العرب وأقدم ميلادا ، فالأسبق هو الحقيقى ، وأنهم يريدون منه معنى محدودا دون غيره. ثم ما هذا الذوق العربى الذى يريده المجمع؟ وكيف يحدد؟ ولم يقتصر التضمين على الفعل دون ما يشبهه كما جاء فى النص الذى أقره المجمع وارتضاه؟ اللهم إلا إذا كان يريد الفعل وما يشبهه ، كما يفهم من سياق البحث؟! وبعد : فما زالت أدله التضمين واهيه. ولم أجد فى الآراء السالفه كلها ، ولا فى أمهات المراجع التى - صادفتها ما يزيل الضعف. والرأى الأقوى فى جانب الذين يمنعون ممن عرضنا أسماءهم فيما سبق ، أو لم نعرض. ومن هؤلاء الشهاب الخفاجى فى «طراز المجالس» - ص ٢١٩ -

حيث يصرح بأنه سماعي. وكالدماميني في كتابه: «نزول الغيث» - ص ٥٦ - حيث يقرر أن تضمين فعل معنى آخر يأباه كثير من النحاه. وكأبي حيان فيما نقله السيوطي في «الهمع» - ج ١ ص ١٤٩ - مصرحا بأنه قال: «التضمين لا ينقاس» وغير هؤلاء كثير. بل إن الذين يقصرونه على السماع لم يستطيعوا إثبات أنه ليس بحقيقه، وليس بمجاز، ولا- بشيء مركب منهما، وإنما هو نوع جديد اسمه: «التضمين» لم يستطيعوا ذلك، لأن العرب الفصحاء نطقوا بالفعل - أو بما يشبهه - متعديا بنفسه مباشرة، أو بمعونه حرف جر معين؛ فكيف يسوغ لقائل بعد هذا أن يقول: إن هذا الفعل لم يتعد إلى معموله إلا من طريق التضمين بحجه أن هذا الفعل لا يعرف عنه التعدى بهذه الوسيله!! كيف يقول هذا محتجا به مع أن الناطق بالفعل المتعدى - وشبهه - هو القرآن والعربي الفصيح الذي يحتج بكلامه من غير خلاف في الاحتجاج؟ ما الدليل على أن الفعل وشبهه متعد أو غير متعد إلا من طريق التضمين ونحن نراه متعديا بواسطه أو غير واسطه ولا دليل معنا على أسبقية الفعلين في الوجود، والتعدى وعدمه؟ الحق أن إثبات التضمين أمر لا- تطمئن له نفس المتحرى المتحرر. وبالرغم من تلك المعارك الجدليه لا- أرى الأمر في التضمين يخرج عن إحدى حالتين، وفي غيرهما الفساد اللغوي، والاضطراب الهدام. الأولى: أن الألفاظ التي وصفت بالتضمين إن كانت قديمه في استعمالها من عصور الاستشهاد فإن استعمالها دليل على أصاله معناها الحقيقي، ما دمنا لم نعرف لها معنى - يقينا - سابقا تركته إلى المعنى الجديد. الثانيه: أن العصور المتأخره عن عصور الاستشهاد غير محتاجه إلى التضمين لاستغنائها عنه بالمجاز وأنواعه المختلفه التي تتسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقه البليغه.

هذا موضع كأن فى ظاهره تعجرفا ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصنائه فضلا عن صدور الأشياخ ، وهو أكثر من أن أحصيه فى هذا الموضع لك ، لكنى أنبهك على كثير من ذلك ، لتكثر التعجب ممن تعجب منه ، أو يستبعد الأخذ به.

وذلك أنك لا تجد مختصرا من العريبه إلا وهذا المعنى منه فى عده مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون فى وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فعل فتكسیره على : أفعال ؛ ككلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ ... ، وما كان على غير ذلك من أبنیه الثلاثى فتكسیره فى القله على أفعال : نحو جبل وأجبال ، وعنق وأعناق ، وإبل وآبال ، وعجز وأعجاز ، وربيع وأرباع ، وضلع وأضلاع ، وكبد وأكباد ، وقفل وأقفال ، وحمل وأحمال ... ؛ فليت شعرى هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثله ، بل سمعته منفردا أكنت تحتشم من تكسیره على ما كثير عليه نظيره؟ لا ، بل كنت تحمله عليه للوصيه التى تقدمت لك فى بابه ، وذلك كأن يحتاج إلى تكسير : «الرجز» الذى هو العذاب ، فكنت قائلا - لا محاله - «أرجاز» ؛ قياسا على : «أحمال». وإن لم تسمع «أرجازا» فى هذا المعنى. وكذلك لو احتجت إلى تفسير عجر ، من قولهم : «وظيف عجر (٢)» لقلت : «أعجار» ؛ قياسا على يقظ (٣) وأيقاظ ، وإن لم تسمع «أعجارا». وكذلك لو احتجت إلى تكسير : «شيع» ، بأن توقعه على

ص: ٥٥٤

١- من كتابه : «الخصائص» - ج ١ ص ٤٣٩.

٢- الوظيف : الجزء الدقيق من ساق الإبل والخيل ، وغيرها. والعجر هنا : الصلب.

٣- جاء فى القاموس : اليقظه - محرکه - نقيض النوم. وقد يقظ - مثل : كرم ، وفرح - يقاظه ، ويقظا محرکه. وقد استيقظ ... ورجل يقظ - على وزن : ندس ، وكتف - والندس : بفتح النون ، مع سکون الدال ، أو ضمها ، أو كسرهما - الرجل السريع الاستماع للصوت الخفى.

النوع ، لقلت «أشياء» ، وإن لم تسمع ذلك ، لكنك سمعت : «نطع وأنطاع» ، و «ضلع وأضلاع» ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير : «دمش (١)» لقلت : «دماثر» ؛ قياسا على : «سبطر وسباطر».

وكذلك قولهم : إن كان الماضى على «فعل» فالمضارع منه على يفعل : فلو أنك على هذا سمعت ماضيا على فعل ، لقلت فى مضارعه يفعل ، وإن لم تسمع ذلك ، كأن يسمع سامع ضؤل ، ولا يسمع مضارعه ؛ فإنه يقول فيه يضؤل ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا- يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ، لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التى وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض ينتجيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضى والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنة ، والأمكنه ، والأحادى والثنائى ، والجموع والتكابير ، والتصاغير (٢) ، ولما أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضى كذا وجب أن يكون المضارع كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ؛ ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيه كذا - دون أن يستوفوا كل شىء من ذلك ، فيوردوه لفظا منصوصا معنا ، لا مقيسا ولا مستنبطا كغيره من اللغه ؛ التى لا تؤخذ قياسا ولا تنبيهها ؛ نحو : دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضبع ، وثعلب ، وخز ، لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين : أحدهما ما لا بد من تقبله كهيئته لا بوصيه فيه ، ولا تنبيه عليه ؛ نحو : حجر ، ودار ، وما تقدم ؛ ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس ، وتخف الكلفه فى علمه على الناس ، فقنوه وفصلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغنى عن المذهب الحزن (٣) البعيد. وعلى ذلك قدم الناس فى أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات ، ثم أتبعوه ما لا بد له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصور من حاله كذا ، ومن صفته كذا ؛ والممدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا. وقالوا :

ص: ٥٥٥

١- الجمل الكثير اللحم.

٢- أى : كان واجبا عليهم أن ينصوا على كل كلمه من هذه الجزئيات إذا كانت القواعد لا تغنى - كما قد يتوهم بعض الغافلين .-

٣- الصلب الصعب من الأرض ؛ كالحجاره والصخور.

ومن المؤنث الذى فيه علامات التأنيث كذا ، وأوصافه كذا ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذى روى روايه كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به .

فلما رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا منقادا وسموه بمواسمه ، وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بد من إيراده ، ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ؛ إذ لم يجدوا منها بدًا ، ولا عنها مصرفا .

ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدله وقياسا ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ، ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حاذون . فأما هجته الطبع ، وكدوره الفكر ، وجمود النفس ، وخيس (١) الخاطر ، وضيق المضطرب ، فحمد الله على أن حماناه ، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا ، ويستعملنا به فيما يدنى منه ، ويوجب الزلفه لديه ، بمنه) اه .

* * *

هذا البحث النفيس لابن جنّي يذكّرنا بما له من آراء جليله أخرى ، يتصل منها بموضوعنا قوله (٢) :

(حكى لنا أبو على عن ابن الأعرابي ، أظنه قال : يقال : درهمت الخبّازي ، أى : صارت كالدرهم ، فاشتق من الدرهم ، وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم ، ولم يقولوا منه «درهم» إلا أنه إذا جاء اسم المفعول بالفعل نفسه حاصل في الكفّ (٣) ، ولهذا أشباه ...» اه .

ثم قال بعد ذلك (٤) :

ص : ٥٥٦

١- الخيس : الخطأ ، أو الضلال .

٢- فى كتابه : «الخصائص» - ج ١ ص ٣٦٢ - باب : «أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» .

٣- يريد : أنه ميسور ، كأنه فى يد من يريده ، لا يتعب فى البحث عنه ، ولا فى معرفه أنه مسموع ، أو غير مسموع ، بل يستعمله من غير تردد ولا رجوع إلى مراجع لغويه .

٤- فى ص ٣٦٧ من الفصل نفسه .

«ليس كل ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ؛ فإذا حذا إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبههم ، لم يجب أن يورد فى ذلك سماعا ، ولا أن يرويه روايه ...».

وكذلك قوله (١): «إذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يتخالج شك فى الفعل الذى هو الفرع. قال لى أبو على بالشام : إذا صحت الصفة فالفعل فى الكف. وإذا كان هذا حكم الصفة كان فى المصدر أجدر ؛ لأن المصدر أشد ملابسه للفعل من الصفة ؛ ألا ترى أن فى الصفة نحو : مررت بإبل مائه ، وبرجل أبى عشره أهله ...». اه.

ص: ٥٥٧

١- ج ص ١٢٧ باب : «تعارض السماع والقياس» ...

تنقسم قسمين ؛ محضه ، (وتسمى : معنويه ، أو حقيقيه) وغير محضه ،

١- فيما يلي إيضاح لمدلولها النحوي الدقيق ، ول بعض المصطلحات الهامه التي تتصل بها : ١ - فى جمله مثل : «الوالد منصف» ، أو : «أنصف الوالد» يكون المراد هو : الحكم على الوالد بالإنصاف. أى : إسناد الإنصاف إليه. وإن شئت فقل : نسبه الإنصاف إليه. وفى جمله أخرى مثل : «الصفح حسن» أو : «يحسن الصفح» يكون المراد أيضا هو : الحكم على الصفح بالحسن ، أى : إسناد الحسن إليه ، أو : نسبه له. وكذلك لو قلنا : «الحقود غير مستريح» أو : «الحقود لا يستريح» ، فإن المراد هو : الحكم بعدم الراحة على الحقود ، أى : إسناد عدم الراحة إليه ، أو : نسبه عدم الراحة له ، ونفيها عنه. وهكذا الشأن فى كل جمله اسميه أو فعليه ، مثبتة ، أو منفيه ؛ فالمراد من الجملة لا بد أن يكون هو : «الحكم» ، أى : «الإسناد» ، أى : «النسبه». وهذه الألفاظ الثلاثة متحداه فى مدلولها الذى هو : (المعنى المفهوم من الجملة ؛ إثباتا أو نفيًا). ويعبر عنه النحاه بأنه : (الربط المعنوى بين طرفى الجملة ربطا يقتضى أن يقع على أحدهما معنى الآخر ، أو ينفى عنه). ويجرى على ألسنتهم كثيرا ذكر : «النسبه الأساسيه» أو : «النسبه الكليه» ؛ يريدون بها ذلك المعنى ، أو : الربط المعنوى الذى لا يمكن أن تخلو منه جمله مستقله بمعناها - كالجمله غير الشرطيه - ، ولا- أن تسمى جمله إلا- به. وقد يختصرون فيقولون : «النسبه». دون وصفها بصفه «الأساسيه» أو ب «الكليه» ؛ لاصطلاحهم على أنها المقصوده عند الإطلاق ؛ أى : عند حذف الوصف والتحديد. ب - على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصيل من الجملة الحقيقيه المستقله هو : «النسبه الأساسيه» أو : «الكليه». لكن الملحوظ عند سماع جمله مثل : «أقبل ضيف» أن تعدد الاحتمالات الذهنيه فى أمر هذا الضيف : ما اسمه؟ ما بلده؟ ما صلته بنا؟ ما غرضه؟ ما شأنه؟ ... و ... و ... كل هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة وحدها ، ولا تدل عليه النسبه الأصلية فيها. ومن ثم كانت الجملة فى حاجه إلى زياده لفظيه تؤدى إلى زياده معنويه ؛ كأن نقول : أقبل ضيف عظيم ؛ فنسب العظمه للضيف. فهذه نسبه أيضا ، ولكنها نسبه جزئيه أو فرعيه ، ليست أصيله كالسابقه ؛ إذ لا يتوقف - فى الغالب -- على هذه النسبه الجزئيه أو : الفرعيه ، المعنى الأساسى للجملة ، ولا يختل بحذفها ؛ فمن الممكن - غالبا - الاستغناء عنها بالاستغناء عن الزيادة اللفظيه التي جلبتها. وكذلك لو قلنا : أقبل الضيف مبتسما ، أو فرحت بالضيف يوما ... أو غير هذا من الزيادات اللفظيه الفرعيه التي منها : الحال ، والتمييز ، والمفعولات ، والتوابع ، وغيرها من سائر «المكملات» التي تزداد على طرفى الجملة الأصلية ؛ فتكسبها معنى جزئيا جديدا ، قد يمكن الاستغناء عنه. والنحاه يسمون هذه النسبه الجزئيه ، أو الفرعيه : «القيد» ، أو : «النسبه التقيديه» يريدون بها : «النسبه التي جاءت لإفاده التقييد» ، أى : لإفاده نوع من الحصر ، والتحديد ، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاما مطلقا يحتمل أنواعا وأفرادا كثيره ؛ فجاءت التكملة (أى : القيد) فمنعت التعميم والإطلاق الشاملين ، وجعلت المراد محصورا فى مجال أضيق من الأول ، ولم تترك المجال يتسع لكثيره الاحتمالات الذهنيه التي كانت تتوارد من قبل. ج - من أمثله التكملات كلمه : «الغرفه» فى نحو : «أضاء مصباح الغرفه» فلو لم نذكر هذه الكلمه لكانت الجملة فى حاجه إلى زياده لفظيه تتبعها زياده معنويه جزئيه ، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من

كلمه : «مصباح» ؛ إذ لا ندري : أهو مصباح للغرفه ، أم للطريق ، أم للمصنع أم للنادى ...؟ فلما جاء القيد - وهو كلمه : «الغرفه» - أزال تلك الاحتمالات ، وقصر الفهم على واحد منها ؛ فأفاد التقييد ؛ بأن جعل العام المطلق محدودا محصورا. ومثل هذا : قرأت أدب العرب - تمتعت بأدب العرب ... و ... فقد تبع الزيادة اللفظيه الجزئيه زياده معنويه جزئيه. ومما يلاحظ أن التكملة (أى : القيد) مجروره فى أمثله هذا القسم : «ج» لا تفارق الجر مطلقا. أما فى غيرها فقد تكون التكملة مرفوعه ، أو منصوبه ، أو مجروره ، أو مجزومه ... على حسب حاجه الجملة. وتسمى التكملة الجزئيه التى تلتزم الجر دائما : «المضاف إليه» ويسمى اللفظ الذى قبلها ، والذى جاءت لتقييده ، وتحديد مدلوله : «المضاف» ويطلق عليهما معا : «المتضايقان» ، و «الإضافه» هى : الصله المعنويه الجزئيه التى بين المتضايقين ، (وهما : المضاف ، والمضاف إليه) : ويقول النحاه فى تعريفها : «إنها نسبه تقييده بين اسمين ، تقتضى أن يكون ثانيهما مجرورا دائما». نعم ، قد يكون المضاف إليه جمله - كما سيجىء البيان فى ص ٢٨ وله إشاره فى ص ٧٨ و ٨٣ - و ٨٤ - ولكن الجملة فى هذه الحاله بمنزله المفرد ، أى : الاسم الواحد ؛ فمحلها الجر ، أما المضاف فلا بد أن يكون فى جميع حالاته اسما يعرب على حسب الحاجه ، ولا يصح أن يكون فعلا ، أو حرفا ، أو جمله. (انظر ص ٧ ج). مما تقدم نعلم ؛ أن التكملة تسمى : «القيد» ، أو : النسبه «التقيديه» وليست مقصوره على الإضافه ، بل تشمل جميع المكملات. وأن التكملة فى الإضافه تسمى : «المضاف إليه» ولا بد أن يسبقه : «المضاف» وكلاهما لا بد أن يكون اسما واحدا ، وقد يكون «المضاف إليه» جمله بمنزله -- الاسم الواحد أى : المفرد - كما سبق - وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دائما ، أما المضاف فلا يلزم حاله إعراييه واحده ؛ بل يعرب على حسب حاله الجملة التى يكون فيها. والأغلب فى المضاف أن يكون معربا. وقد يكون اسما مبنيا ؛ مثل : «حيث» ، و «إذا» الشرطيه ، و «كم» الخبريه ، (كما سنعرف فى هذا الباب). ومثل بعض أنواع مبنيه على فتح الجزأين من المركب المزجى العددى فى نحو : هذه خمسه عشر محمد ؛ - طبقا لما هو مذكور فى باب العدد - ج ٤ م ١٦٤ ص ٤٠٠. «ملاحظه» : يتردد فى النحو اسم : «الشبيه بالمضاف» وهو يختلف اختلافا واسعا عن «المضاف». وتفصيل الكلام على هذا الشبيه ، وعلى أحكامه ، مدون فى ج ١ م ٥٦ باب : «لا» النافيه للجنس ، عند الكلام على حكم اسمها ، ص ٦٩١.

(وتسمى : لفظيّه ، أو : مجازيه (١) - ولها ملحقات (٢) -).

فالأولى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قويا ؛ وليست على نيه الانفصال (٣) ؛ لأصالتها ، ولأنّ المضاف - فى الغالب - خال من ضمير مستتر يفصل بينهما.

والأكثر أن يكون المضاف فى الإضافة المحضه واحدا مما يأتى :

١ - اسم من الأسماء الجامده الباقية على جمودها (٤) ، كالمصادر (٥) ، وأسماء

ص: ٣

١- يريدون «بالمحضه» : التى بين طرفيها قوه اتصال وارتباط ، وليست على نيه الانفصال ؛ لأصالتها ، ولأنها لا يفصل بين طرفيها (وهما : المضاف والمضاف إليه) ضمير مستتر كالضمير الذى يفصل فى الإضافة غير المحضه ؛ فيجعلها كأنها غير موجوده ؛ بسبب وجود هذا الفاصل الملحوظ ، وإن كان مستترا - كما سيجىء - فى ص ٣٤ - عند الكلام عليها ويريدون «بالمعنويه» : أنها تحقق الغرض المعنوى الذى يراد منها تحقيقه ؛ وهو استفاده المضاف من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص - كما سيأتى فى ص ٢٣ - ، ولأنها تتضمن معنى حرف من حروف الجر سنعرفه بعد فى ص ١٦. ويريدون بالحقيقه : أنها تؤدى الغرض المعنوى السابق حقيقه ، لا - مجازا - والمجاز الممنوع هنا هو الآتى فى ص ٣٣ وليس هو المعروف فى البلاغه - ، ولا حكما أو تقديرا. (وهذا خير ما يفسر به وصفها بالحقيقه) ... وستجىء إشارة لكل هذا بمناسبه أخرى فى (ص ٢٣ و ٣٣).

٢- ستجىء الملحقات فى ص ٤٠ - د -

٣- يتضح المراد من «نيه الانفصال» ومن خلو الكلام من الضمير المستتر بما يجىء فى ص ٣٤.

٤- أى : غير المؤوله بالمشتق.

٥- وسيجىء فى باب النعت عند الكلام على وقوع المصدر نعتا ، أن هناك مصادر مسموعه أضيفت إلى معرفه ، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر مؤوله بالمشتق ؛ فإضافتها غير محضه. (انظر ص ٤٦٤).

المصادر (١)، وكثير من الظروف ، والجوامد الأخرى ، نحو : لا- يتم حسن الكلام إلا- بحسن العمل - لو استعان الناس كعون النمل ما وجد بينهم شقي ، ولا محروم - عند الشدائد تعرف الإخوان - لسان العاقل وراء قلبه ، وقلب الأحق وراء لسانه -

ومن الأمثلة للجوامد المضافه ، الباقيه على جمودها ، الكلمات : أرض - بعض - جسم - فؤاد - فى قول الشاعر :

أيها الراكب الميمّم (٢)

أرضى

أقر (٣) من بعضى

السّلام لبعضى

إنّ جسمى - كما علمت - بأرض

وفؤادى ومالكيه بأرض

ب - المشتقات الشبيهه بالجوامد ؛ (وهى المشتقات التى لا تعمل مطلقا (٤) ، ولا تدل على زمن معين) كصيغ أسماء الزمان ، والمكان ، والآله ؛ مثل الكلمات : مسكن ، مزرعه ، محراث ، منجل ، مذراه ، مغرب ... فى نحو : (الفلاح كالنحلة الدءوب النافعه ؛ يغادر مسكنه قبل الشروق ، قاصدا مزرعته ؛ يعمل فيها ويكدّ ؛ فلا تراه إلا قابضا على محراثه ، أو منحنيا على فأسه ، أو حاصدا بمنجله ، أو مذكيا بمذراته ، أو متعهدا زروعه. و ... ويظل على هذا الحال حتى المغرب ؛ فيرجع من حيث أتى ، دون أن يعرّج على ملعب ، أو ملهى ، أو مقهى يسهر فيه ، ثم يقضى الليل هادئا نائما حتى يوافيه الصبح الجديد).

ويدخل فى هذا النوع : المشتقات التى صارت أعلاما ؛ وفقدت خواص الاشتقاق ، بسبب استعمالها الجديد فى التسميه (٥) ؛ مثل الأعلام : محمود - حامد - حسن ...

ص: ٤

١- سبق الكلام على اسم المصدر وإيضاح خصائصه فى ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥. وسيجىء الكلام عليه وعلى المصدر فى باب خاص بهما. (ص ١٨١ و ٢٠٧).

٢- القاصد.

٣- المراد : اقرأ ، سهّلت الهمزه ؛ - بأن صارت ألفا ؛ أى : اقرأ. - ثم بنى فعل الأمر على حذف هذه الألف ، كالشأن فى كل فعل أمر معتل الآخر ، فإنه يبنى على حذف حرف العله.

٤- سيجىء لها إشاره أخرى فى ص ٣٠ من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات (اسم الفاعل و ... و ...).

٥- كما سيجىء فى هامش ص ١٨٢.

ح - المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقق فيه معناها (١) ؛ نحو : قائد الطياره مأمون القيادة ؛ فإن كلمه : «قائد» اسم فاعل مضاف ، وليس فى الجملة دليل على نوع زمن قياده ؛ أهو الماضى ، أم الحال ، أم الاستقبال؟ وكذلك كلمه : «مأمون» التي هى اسم مفعول ... (وتسمى هذه المشتقات الخاليه من الدلاله الزمنيه : ب «المشتقات المطلقه الزمن (٢)»).

د - المشتقات الداله على زمن ماض (٣) فقط ؛ نحو : عابر الصحراء أمس كان مملوء النفس أمنا واطمئنانا.

ه - أفعال التفضيل - على الرأى المشهور (٤) - وهو من المشتقات التي لها بعض (٥) عمل - مثل : أعجبت بشوقى ؛ أشهر الشعراء فى عصره ، وقولهم : أكمل المؤمنين إيماننا أحسنهم أخلاقا.

و - إضافه الوصف إلى الظرف مع وجود القرينه الداله على المضى أو على الدوام ؛ مثل : أزال ساطع الصباح البهيج حالك الليل البهيم ، وكقوله تعالى عن نفسه : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ).

* * *

ص: ٥

- ١- كما سيجىء فى «ب» من ص ٤٠.
- ٢- سيجىء الكلام عليها فى أبوابها الخاصه ، من هذا الجزء ، ولها إشاره فى ص ٣٠.
- ٣- لا يكفى دلالتها على الزمن الماضى وحده ، بل لا بد مع ذلك أن تفقد العمل ؛ لفقد بعض شروطه. (وستجىء فى ص ٢٣٨).
- ٤- راجع الصبان والتصريح - وغيرهما - فى هذا الموضوع. ثم حاشيه ياسين على التصريح ج ٢ باب : «أفعال التفضيل» ، عند الكلام على إضافته للنكره. ويرى شارح المفصل (ج ٣ ص ٤) ومن معه أن إضافته غير محضه ، وبطيل الإيضاح لهذا ، ويؤكداه.
- ٥- كعمله الجر فى المضاف إليه ، والنصب فى تمييزه ، ولأنه يرفع الفاعل ، ولا- ينصب المفعول به ؛ ففى مثل : «مررت برجل أفضل القوم» مما سمع فيه أفعال التفضيل مضافا إلى المعرفه مع أن المفضل نكره - يعرب أفعال التفضيل بدلا من المفضل ، لا صفه له ، بناء على الرأى الأشهر السالف ؛ لكيلا تقع المعرفه نعتا للنكره. نعم إن البدل المشتق قليل ؛ - كما يقول الصبان عند كلامه على الإضافه غير المحضه - ، ولكنه جائز مع قلته ومخالفته للأكثر ، (كما فى ص ٣٨) ويعرب نعتا بناء على الرأى الآخر. لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ... وإذا أضيف : «أفعال» المراد به التفضيل ، وجب أن يكون بعضا من المضاف إليه وفردا من جنسه ؛ نحو : محمد أفضل الناس ، أو : أفضل القوم ، فلا يصح : الحصان أفضل الطيور ، ولا الطائر أفضل الخيول ، - كما سيجىء تفصيل هذا فى ص ٤٠٢ من باب - .

والثانيه : ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفاً (١) ، عاملاً ، دالاً على الحال ، أو الاستقبال ، أو الدوام. (ويسمى هذا الوصف : ب «المشبه للفعل المضارع فى العمل والدلاله الزمنيه») ، وينحصر فى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، بشرط أن يكونا عاملين ، دالّين على الحال ، أو الاستقبال. وفى الصفه المشبهه - فى الرأى الراجح بين آراء أخرى قويه (٢) - ولا تكون إلا للدوام غالباً ؛ نحو : (استجب لطالب الحقّ اليوم ، قبل أن ينتزعه بعامل القوه غدا) - (إذا شاهدت غلاماً مشرّذ النظرات ، موزّع الفكر ، مسلوب الهدوء ، فاعلم أنه بائس يستحق العطف ، أو جان يستحق الزرايه) - (عظيم القوم من يهوى عظيماً الأمور).

ويلحق بالإضافه غير المحضه بعض إضافات أخرى سيجىء الكلام عنها فى موضعه المناسب (٣) عند تناول ما سبق بالإيضاح.

ولا بد فى جميع حالات الإضافة المحضه وغير المحضه من أن يكون المضاف اسماً (٤) وكذا المضاف إليه. وقد يقع المضاف إليه - أحياناً - جمله ؛ فيكون فى حكم المفرد - كما سنعرف - (٥) :

الأحكام المترتبة على الإضافة

إشاره

(٦) :

يترتب على الإضافة بنوعيتها أحكام ؛ بعضها واجب ، وبعضها جائز. وأشهر الأحكام الواجبه أحد عشر (٧) :

ص : ٦

١- ومن غير الغالب أن يكون المضاف غير وصف ؛ كـ بعض الصور المتعدده الآتية فى : «د» ص ٤٠ وما بعدها ، ومنها الصوره التى تستعمل فى مدح شخص ، أو : ذمه ، أو : الدعاء عليه وهى (فى ص ٤٦) : «لا- أبا لفلان» - على اعتبار زياده اللام بين المتضايقين - وتفصيل الكلام عليها فى ج ١ م ٨ فى الأسماء الستة.

٢- انظر ص ٣٧ و ٢٩ و ٣٠٧.

٣- فى «د» من ص ٤٠. مما يسمى بالأنواع الشبيهه بالإضافه غير المحضه.

٤- كما أشرنا فى هامش ص ٢ ويجىء فى ص ٧.

٥- فى ص ٢٨ و ٨٤.

٦- للأحكام التفصيليه الآتية ملخص مناسب فى ص ٧٠.

٧- هذه الأحكام حتميه (أى : واجبه المراعاة والتطبيق) أما الأحكام الأخرى الجائزه فأشهرها أربعة ، ستذكر بعدها مباشرة؟؟؟ ص

الأول : أن يكون «المضاف إليه» مجرورا دائما (1) ، لا فرق بين أن يكون مجرورا فى اللفظ ؛ (نحو قول الشاعر :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم

وتأتى على قدر الكرام المكارم

ونحو : من وثق بأعوان السوء لقى منهم شرّ المصائب (...) ، ومجرور المحل (2) ؛ نحو : من التمس تقويم ما لا يستقيم كان عابثا ، وإخفاقه محققا. ونحو : نعم العربى ؛ يسرع للنجده حين يدعوه الداعى ... و ... فكلمه : «ما» مضاف إليه مبنية على السكون فى محل جر. والضمير «الهاء» - فى إخفاقه - مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر. والجمله المضارعية : «يدعو» مضاف إليه فى محل جرّ.

وإذا كان المضاف إليه هو : «ياء المتكلم» (3) فإنه يستوجب أحكاما أخرى غير الكسر ، ستجىء فى باب خاص به (4).

أما المضاف فلا بد أن يكون اسما - كما سبق - ويعرب على حسب حاله الجمله ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو غير ذلك ... والكثير أن يكون معربا. ومنه ما يكون مبنيا ، ولا يمنع البناء من أن يكون مضافا ؛ مثل : حين - حيث - إذ - إذا - لذن ... و ... (5) وغيرها مما سيمر بعضه فى هذا الباب ...

والمضاف هو عامل الجر فى المضاف إليه (6) - تبعا للرأى المشهور - ...

ص: ٧

١- ومعناه يخالف معنى المضاف ؛ لأن الإضافة - ولا سيما المحضة - تقتضى مغايره المتضايين فى مدلولهما ؛ (كما سيجىء ، فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠) إلا بعض حالات هناك ، ولا بد أن يكون المضاف إليه اسما ، ولو تأويلا ؛ كما فى هامش ص ٢ وفى ص ٦.

٢- يكون مجرورا فى اللفظ إذا كان معربا ، ويكون مجرور المحل إذا كان مبنيا ؛ كالضمائر ، والموصولات و ... أو كان جملة ، فالمبنى والجمله كلاهما فى محل جر.

٣- الإضافة لياء المتكلم المحذوفه أو المنقلبه ألفا تسمى : «الإضافة المقدره». أما الإضافة للياء المذكوره فنوع من «الإضافة الظاهره». - كما سيجىء فى «ب» من ص ١٧٣ -. وهذا تقسيم آخر للإضافة ...

٤- ص ١٦٩.

٥- لما تقدم إشاره فى آخر : «ج» من هامش ص ٢.

٦- قلنا فى الجزء الثانى (باب حروف الجر ، هامش ص ٣٣٨ م ٨٩) إن جر الاسم بالإضافة هو سبب من أسباب ثلاثه أصيله ، كل واحد منها يوجب جره ، أولها : جره بحرف الجر ، -- وثانيها : جره بالإضافة ، وثالثها : جره بالتبعيه لمتبوع مجرور ، كأن يكون التابع نعتا ، أو : معطوفا ، أو : توكيدا ، أو بدلا ، والمتبوع فى كل تلك الحالات مجرور ؛ فيجب جر التابع محاكاه له. وهناك سببان آخران للجر ؛ أحدهما الجر على : «التوهم» ؛ ومن صواب الرأى إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا فى ج ١ ص ٦٠٩ م

٤٩ حيث توضيحه ، وتفصيل الكلام عليه). والآخر الجر على : «المجاوره» ؛ والواجب التشدد في إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقا. (كما أشرنا في الموضوع السابق وفي ج ٢ م ٨٢ ص ٣٢٣ وص ٤٠١ م ٨٩). أما الداعي لاتخاذ سببا للجر فورود أمثله قليله جدا ، وبعضها مشكوك فيه - ، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشره ؛ منها : (هذا جحر ضبّ خرب) ، بجر كلمه : «خرب» ، مع أنها صفة «لجحر» ولا تصلح صفة «لضب» ؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب ، ومنها : «يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم ...» بجر كلمه : «كل» ، مع أنها توكيد لكلمه : «ذوى» المنصوبه ؛ إذ لو كانت توكيدا لكلمه : «الزوجات» لقال كلهن. وقد تأول النحاه المثل الأول بأن أصله : هذا جحر ضبّ خرب الجحر منه ، أو خرب جحره ، ثم حذف ما حذف ، وبقي ما بقي ، واشتد الجدل في نوع المحذوف وصحة الحذف وعدم صحته ، على الوجه المبين في المطولات (ومنها همع الهوامع ج ٢ ص ٥٥) وقالوا في المثل الثاني إنه خطأ أو ضروره. واتفق كثير من أئمه النحاه على أن الجر بالمجاوره ضعيف ، أو ضعيف جدا. وجاء في «المحتسب» لابن جنى - ج ٢ ص ٢٩٧ - ما نصه : (إن الخفض بالجوار - أى : بالمجاوره - فى غايه الشذوذ). اه بل جاء فى كتاب «مجمع البيان ، لعلوم القرآن» - ج ٣ ص ٣٣٥ - ما نصه : (إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاوره جائزا فى كلامهم ...). اه ، أى : فى كلام العرب ؛ وعلى هذا لا يصح القياس عليه ، ولا يستعمل إلا فى المسموع (كما جاء فى خزانه الأدب ، للبغدادي ، ج ٢ ص ٣٢٤).

الثانى : وجوب حذف نون المثنى ، و نون جمع المذكر السالم ، وملحقاتهما - إن وقع أحدها مضافا مختوما بتلك النون. فمثال حذفها من آخر المثنى المضاف قول الشاعر :

العين تعرف من عيني محدّثها

إن كان من حزبها أو من أعاديها

ومثال حذفها من آخر الملحق بالمثنى (١) قول الشاعر :

بدت الحقيقه غير خاف أمرها

واثنا (٢) علىّ يشهدان

بما بدا

ومثال حذفها من جمع المذكر : الجنود حارسو الوطن ، باذلو أرواحهم

ص : ٨

١- من الملحق بالمثنى : «اثنان» و «اثنتان» وقد سبق تفصيل الكلام على المثنى وملحقاته فى ج ١ ص ٧٦ م ٩.

٢- أى : عيناه ، أو : صاحباه.

فى حمايته. ومثال حذفها من الملحق (١) به قولهم : أحبّ الناس للمرء أهلوه ؛ فلا يقض سنى حياته فى معاداتهم ، أو مقاطعتهم. وقول بعضهم يصف شهرا من شهور الضيف : لقد اشتدت وقدرته ، وتأجّج سعيره ، وأحرقنا ثلاثوه. وكان الأصل (٢) قبل الإضافة : عينين - اثنان - حارسون - باذلون - أهلون - سنين - ثلاثون.

فإن كانت النون الأخيره ليست للتثنيه ولا لجمع المذكر السالم ، ولا لملحقاتهما لم يجر حذفها من المضاف ؛ كالنون التى فى آخر المفرد ، مثل : سلطان - حنان - ، وكالتى فى آخر جمع التكسير ، مثل : بساتين - رياحين ؛ تقول : سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون - حنان الآباء والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد - كان العرب القدامى مفتونين ببساتين الشام ورياحينها ، يكثرون القول فى وصفها ، والتغنى بمباهجها.

ص: ٩

١- ومن الملحق بجمع المذكر السالم : أرضون - سنون - عالمون - أهلون ... و ... (وقد سبق الكلام على هذا الجمع وملحقاته فى ج ١ ص ٨١ م ١١).

٢- يجب أن يحذف مع نون المثنى وجمع المذكر حرف اللام الذى يقع فاصلا بينها وبين ياء المتكلم الواقعه مضافا إليه ، فى مثل : هذان أستاذى ، وهؤلاء أستاذى. ومثل قول الشاعر : خليلي إن المال ليس بنافع إذا لم ينل منه أخ وصديق وقولهم : إن مكرمى أهل تفضل لا أنساه. والأصل : أستاذان لى ، أستاذون لى ، خليلين لى ، مكرمين لى ، ثم حذفت اللام مع النون. وقيل إنها حذفت للتخفيف. وسواء أكان هذا أم ذاك فلا بد من حذف اللام مع النون ، فلا قيمه للخلاف ... و ... كما سيأتى فى باب : «المضاف للياء». (رقم ١ من هامش ص ١٧٨).

١ - هناك حالة يجوز فيها حذف الثون وعدم حذفها من آخر المثني وجمع المذكر السالم ، مع عدم إضافه كل منهما. وتتحقق هذه الحالة فى الإضافة غير المحضه حين يكون المضاف وصفا عاما بعده معموله. والغالب (١) فى هذا الوصف أن يكون صله «أل» ؛ نحو : اشتهر المتقنان العمل - اشتهر المتقنون العمل ... فعند إثبات النون فى الوصف - كما فى المثال - يتحتم إعراب كلمه : «العمل» مفعولا به للوصف. وعند حذفها - مثل : اشتهر المتقنا العمل ، اشتهر المتقنو العمل - يجوز فى كلمه : «العمل» أمران ؛

أحدهما : الجرّ على اعتبارها مضافا إليه ، والوصف قبلها هو المضاف ، حذفت من آخره نون التثنيه ، أو الجمع ؛ بسبب إضافته.

والثانى : النصب على اعتبارها مفعولا به للوصف ، حذفت النون من آخره للتخفيف ، لا للإضافه ؛ إذ الوصف فى هذه الصورة ليس مضافا ، وإنما حذفت من آخره «النون» - بالرغم من عدم إضافته - ؛ متابعه لبعض القبائل التى تجيز حذفها من آخر المثني ، وجمع المذكر السالم ، بشرط أن يكون كل منهما وصفا عاما - يغلب (٢) أن يكون صله «أل» وبعده مفعوله غير مجرور ؛ كما شرحنا.

ص: ١٠

١- لأنها قد تحذف فى حالات أخرى (سبق بيانها فى ج ١ م ٥٦ ص ٦٩١ باب : لا- النافيه للجنس). وإنما قلنا : الغالب فى الوصف أن يكون صله «أل» اعتمادا على ما قاله الصبان هنا وفى الجزء الأول (فى باب : الإعراب ؛ عند الكلام على حركة نون المثني والجمع) حيث صرح فيهما بأن الوصف صله. ومعلوم أن الوصف لا يكون صله إلا لأل. أما غير الغالب فعدم وقوعه صله لها ، وهذا يفهم من كلامه فى باب الإعراب السالف فى الموضع المشار له ، كما يفهم من ج ٢ آخر باب الإضافة عند كلامه على مواضع الفصل بين المتضايقين بشبه الجملة.

٢- لأنها قد تحذف فى حالات أخرى (سبق بيانها فى ج ١ م ٥٦ ص ٦٩١ باب : لا- النافيه للجنس). وإنما قلنا : الغالب فى الوصف أن يكون صله «أل» اعتمادا على ما قاله الصبان هنا وفى الجزء الأول (فى باب : الإعراب ؛ عند الكلام على حركة نون المثني والجمع) حيث صرح فيهما بأن الوصف صله. ومعلوم أن الوصف لا يكون صله إلا لأل. أما غير الغالب فعدم وقوعه صله لها ، وهذا يفهم من كلامه فى باب الإعراب السالف فى الموضع المشار له ، كما يفهم من ج ٢ آخر باب الإضافة عند كلامه على مواضع الفصل بين المتضايقين بشبه الجملة.

لكن من الخير إهمال هذه الصورة اليوم ، وعدم محاكاتها - وإن كانت محاكاتها جائزه - لما قد تحدثه من لبس وإيهام ينافيان الغرض الصحيح من اللغه ، وما يجب أن توصف به. وإنما عرضناها ، كما نعرض نظائر لها في بعض الأحيان ؛ للسبب الذى نردده كثيرا ، وهو : الاستعانه بها على فهم الوارد منها. فى النصوص القديمه ، دون الموافقه على محاكاتها.

* * *

ص: ١١

الثالث : وجوب حذف التنوين إن وجد في آخر المضاف قبل إضافته ؛ كقولهم : بناء الظلم إلى خراب عاجل ، وكلّ بنيان عدل فغير منهدم. فقد حذف التنوين من الكلمات المعربه : (بناء - كل - بنيان - غير ...) ، بسبب الإضافه. ولو زالت الإضافه لعاد التنوين.

الرابع : وجوب حذف «أل» من صدر المضاف ، بشرط أن تكون زائده (١) في أوله للتعريف ، أو لغيره ، وأن تكون الإضافه محضه ، نحو : بلادنا تاج الفخار للشرق ، وهى درّه عقده. والأصل : البلاد - التاج - الدرّه - العقده. فحذفت «أل» من أول كل مضاف.

فإن كانت «أل» غير زائده ؛ (نحو : ألف ، وألباب) (٢) لم تحذف.

أما إن كانت الإضافه غير محضه فيجب حذف «أل» أيضا - إلا في الحالات الأربع التاليه (٣).

١ - أن توجد في المتضايين معا (أى : فى المضاف والمضاف إليه ، معا) ؛ نحو : الوالدان هما الرحيمما القلب - العلماء هم المؤسسو الحضاره.

ب - أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافا إلى اسم مبدوء بها ؛ نحو : أعاون المؤسسى نهضه البلاد ، وأعتقد أنهم الرائدو خير الوطن.

ح - أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافا

ص: ١٢

١- أى : بشرط أن تكون غير لازمه ، واللازمه - هنا - هى المعدوده من بنيه اللفظ ، أى : من حروفه التى لا بد من وجودها ليؤدى المراد الأصيل منه ، كالتى لا تفارق الأعلام مطلقا ؛ مثل : (ألكن ، ألقى - وأطاف - ، وإلهام ، وألوان ، وألحان) - أعلاما ...

٢- جمع : لب ، بمعنى : عقل.

٣- مما تجب ملاحظته : أن «الإضافه» تعتبر محضه لا يجوز فيها وجود «أل» فى «المضاف» إذا كان هذا المضاف «المشتق» دالا على الزمن الماضى فقط مع عدم استيفائه لبقية الشروط اللازمه للإعمال ، (والتى يجىء بيانها فى ص ٢٤٦ ؛ - كما سبق فى ص ٥ و ٦) - فلا يصح : جاء العابر النهر أمس. فلا بد لصحة الجمع بين «أل» و «الإضافه» فى المشتق العامل (كاسم الفاعل و ...) أن يكون عاملا زمنه للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذى يشمل الأزمنه الثلاثه ؛ نحو : انظر العابر النهر الآن - انظر العابر النهر غدا ، إن الله المدبر الأمور.

إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو : المجد أنتم المدركو قيمته ، والفضل أنتم الباذلو غايته.

د - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالما ؛ نحو : أنتما الصانعا معروف - أنتم الصانعو معروف. ومنه قول الشاعر :

وما لكلام الناس فيما يرينى

أصول ، ولا للقائليه أصول

وفى غير هذه الحالات الأربع الخاصه بالإضافه غير المحضه يجب حذف «أل» كما قلنا. ففى كلمات مثل : العزيز - الشاهد - السارق - الأفضل ... و ... وأشباهها نقول فيها عند إضافتها : عزيز قومه مطاع فيهم - شاهد زور أكبر ضررا من سارق مال - أفضل مواهب المرء عقله ... و ...

ص: ١٣

١ - الكوفيون يجيزون فى الإضافة المحضه دخول «أل» على المضاف ، بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود ، وفى أوله «أل» أيضا ؛ فلا بد من وجودها فيهما معا ، نحو : قرأت الثلاثة الكتب فى السبعه الأيام. وحجتهم فى هذه الإجازة السماع عن العرب ، وورود عدّه أمثله صحيحه تكفى عندهم للقياس عليها. والبصريون لا يجيزون هذا ، مستندين فى المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق ؛ فكما لا يصح أن يقال : اشترت الرطل الفضة ، - بالإضافه - لا يصح كذلك أن يقال : الثلاثة الكتب ، بالإضافه ؛ حملا للتّظير على نظيره ، وقياسا للشئ على ما هو من بابه. فعله المنع عندهم : «التنظير».

والحق أن حجه الكوفيين هى الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذى له الأولويه والتفضيل ؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غير أن المذهب البصرى أكثر شهره ، وأوسع شيوعا ؛ فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته ؛ لتماثل أساليب البيان اللغوى ، وتتوحد ، حيث يحسن التماثل والتوحد (١).

ب - فى مثل : «جاء المكرمك». - من كل وصف عامل مبدوء : «بأل» ومفعوله ضمير بعده (٢) - يعرب هذا الضمير (وهو هنا الكاف)

ص: ١٤

١- وهذا ما دعانا إلى استحسان الرأى البصرى ، والاختصار عليه عند الكلام على المعرف «بأل» إذا أريد إضافته. (البيان ، والصور المتعدده ، ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢).

٢- ومنه قول الشاعر : ألا- أيهذا الزاجرى احضر الوغى وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلصى؟ ومثل البيت الأخير من أبيات «شوقى» التالیه ، يخاطب أبا البنات ، الذى لم يرزق بنين : إن البنات ذخائر من رحمه وكنوز حبّ صادق ، ووفاء السّاهرات لعلّه ، أو كبره والصابرات لشده وبلاء ... - والباقياتك حين ينقطع البكا والزائراتك فى العراء النَّائى (الكبره : الشيخوخه - العراء النَّائى : الخلاء والفضاء البعيدان. والمراد بهما : المقابر).

مفعولا به في محل نصب ، ولا تصح الإضافة ؛ لوجود : «أل» في صدر المضاف ؛ إذ هذه الصورة ليست من الصور السالفه (١) التي تباح فيها الإضافة مع وجود : «أل» في المضاف.

ويتعين في الضمير (الكاف) الجر المحلّي بالإضافة إن كان الوصف مجردا من : «أل» في مثل : «جاء مكرمك» ، لفقد التنوين ؛ إذ لم نقل : جاء مكرم إتيّاك. أما إن كان مفعول الوصف ظاهرا بعده فإن آثار الإضافة ستظهر عليه جليته ؛ وتبين بجرّه ، مع حذف التنوين من الوصف المضاف ، وإلا فلا إضافة ، فينصب المفعول به بعد الوصف ...

ومثل الضمير (الكاف) في وجوب النصب : الضمير «الهاء» في : «أوضعه» من قولهم المأثور : «لا- عهد لي بألم قفا منه ، ولا أوضعه». بفتح العين - كما وردت سماعا - ف «الهاء» هنا مثل «الكاف» في المثال السابق. إلا أن «الكاف» مفعول به ، و «الهاء» مشبه بالمفعول به هنا ، لأن اسم التفضيل لا- ينصب مفعولا- به. وليست كلمه «أوضع» مضافه ، و «الهاء» مضافه إليها ؛ لأنها لو كانت مضافه لوجب جرّها بالكسره لا بالفتحه التي سمعت بها. على أنه لا مانع من جرّها في استعمالنا الآن على الإضافة (٢).

وفي مثل : «مرت برجل أبيض الوجه لا أحمره» ، يجوز جر : «أحمر» بالفتحه ؛ على اعتباره معطوفا على كلمه «أبيض» ، و «الهاء» بعده في محل نصب ؛ على «التشبيه بالمفعول به» للصفه المشبهه : (وهي أحمر) ويجوز جر : «أحمر» بالكسره : على اعتباره معطوفا على أبيض أيضا ، مضافا ، و «الهاء» مضاف إليه ، مبنيه على الضم في محل جر (٣).

* * *

ص: ١٥

١- في ص ١٢ وما بعدها.

٢- لهذه المسأله اتصال وثيق بالحكم الهام الذي يجيء في ص ٤٢٢ ، باب : «أفعل التفضيل» خاصا به إذا كان معطوفا على «أفعل» آخر.

٣- وقد نص على هذا صاحب المغنى ونقله عنه الصبان في هذا الموضع من الباب.

الخامس : وجوب اشتمال الإضافة المحضه على حرف جر أصلى (١) ، مناسب ، اشتمالا أساسه التخيل والافتراض ، لا الحقيقه والواقع ؛ فيلاحظ وجوده ، مع أنه غير موجود إلا فى التخيل ، أو : فى النيه (٢) - كما يقولون - .

والغرض من هذا التخيل : الاستعانه بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده ؛ كالتشأن فى حرف الجر الأصلى (٣) ، وأيضا الاستعانه على كشف الصله المعنويه بين المتضايقين ، (وهما : المضاف والمضاف إليه) ، وإبانه ما بينهما من ارتباط محكم ، وملابسه (أى : مناسبة) قويه لا تتكشف ولا تبين إلا من معنى حرف الجر المشار إليه (٤). بشرط أن يكون هذا الحرف خفيا متخيلا ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد ثلاثه أحرف أصليه ؛ هى : «من» - «فى» - «اللام» (٥).

ص: ١٦

١- أما غير المحضه فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر (خفى ملحوظ). وقيل : إنها تشتمل على «اللام» والأول هو الأرجح الذى يجب الاقتصار عليه.

٢- هذا تعبير النحاء.

٣- أوضحنا هذا فى باب حروف الجر ، ج ٢ م ٨٩ ص ٣٤٠.

٤- يرى بعض النحاء أن الإضافة المحضه ليست على تقدير حرف خفى ، ولا- على ملاحظه وجوده مع اختفائه. وحجته : أنه لو كان هناك حرف خفى ملحوظ ما وقع فرق فى المعنى بين : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد ؛ فيتساوى المعنيان ، مع أنهما غير متساويين فى الواقع ، لأن كلمه : «كتاب» الأولى معرفه ، والثانيه نكره ؛ وفرق كبير فى المعنى بين المعرفه والنكره. وقد دفعوا حجته بمنع المساواه ؛ قائلين : إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف - كاللام ، مثلا - مجرد ملاحظه معنى : «اللام». وهذه الملاحظه المجرده لا- تمنع من تعريف المضاف ، ولا- من تخصيصه ، على الوجه الآتى فى الحكم السادس - ص ٢٣ - ما دام حرف الجر مختفيا لا يظهر فى الجمله بين المتضايقين. أما إذا ظهر بينهما فإن الأمر يتغير ؛ فتخلو الجمله عندئذ من اسم المضاف والمضاف إليه ؛ لأن كلا منهما يفقد اسمه هذا بسبب ظهور حرف الجر ، ويزول ما كان يكتسبه المضاف من المضاف إليه من تعريف أو تخصيص ؛ حيث لا يوجد الآن إضافه مطلقا. فمجرد الملاحظه لا يستلزم المساواه التامه بين «كتاب محمد» و «كتاب لمحمد» من كل وجه إذ المراد من «كتاب محمد» ، بمعنى : «كتاب لمحمد» ملاحظه معنى «اللام» فقط دون التصريح بها ، ودون منع تعريف أو غيره مما يستفیده المضاف من المضاف إليه. فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهه الإضافة فى المثال المذكور وأشباهه ؛ من ناحيه الملك ، أو : الاختصاص ، ونحوه ، ليس غير.

٥- وبسبب هذا الأثر المعنوى ، مزيدا عليه الأثر الموضح فى الحكم السادس التالى - ص ٢٣ - سميت «إضافه معنويه» - كما سبق فى رقم ١ من هامش صفحه ٣ ، وكما سيجىء فى صفحه ٢٤.

وإنما انحصر الاختيار فى هذه الثلاثة لأنها - دون غيرها - أقدر على تحقيق الغايه المعنويه ؛ فالحرف : «من» يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه ... ، والحرف : «فى» يدل على أن المضاف إليه يحوى المضاف كما يحوى الظرف المظروف ... والحرف : «اللام» يدل على ملكيه المضاف إليه للمضاف ، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص ... فمثال : «من» قول أعرابيه لابنها الخارج إلى القتال ، وقد رأته متزينا :

حرام على من يروم انتصارا

ثياب الحرير ، وحلى الذهب

أى : ثياب من الحرير ، وحلى من الذهب. ومثال «فى» قول الشاعر :

ولقد ظفرت بما أردت من الغنى

بكفاح صبح ، واجتهاد مساء

أى : بكفاح فى صبح ، واجتهاد فى مساء. ومثال «اللام» قول الشاعر فى وصف الصحف :

لسان البلاد ، ونبض العباد

وكهف الحقوق ، وحرب الجنف (١)

أى : للبلاد - للعباد - للحقوق - للجنف.

ومن الواجب التنبه لما قلناه من أن الحرف الجارّ - فى الأمثله السالفه وأشباهها - لا وجود له فى الحقيقه الواقعه ، ولا فى التقدير الذى يقوم مقامها ، وإنما وجوده مقصور على التخيل ، ومجرد النيه. ولهذا لم يعمل الجر فى المضاف إليه ، - فى الرأى المشهور - ولم يحتاجا معا إلى عامل يتعلقان به ؛ إذ التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقين الأصليين. وبالرغم من أن هذا الحرف خيالى محض فإن التصريح به جائز فى أكثر الإضافات المحضه (٢) ...

لكن أ يصلح كل حرف من تلك الأحرف الثلاثة لكل إضافه محضه ؛ بحيث يصح أن يحل هذا الحرف محل ذاك ، والعكس ، بغير ضابط ولا اشتراط شىء ، أم أن الأمر فى الاختيار مقيد بشرط خاص ، وخاضع لضابط معين؟.

وبعبارة أخرى : أيباح استعمال كل واحد من الأحرف الثلاثة فى كل إضافه

ص: ١٧

١- الميل عن الحق - الظلم.

٢- سيجىء فى قسم «ا» ص ٢١ بعض الصور التى لا يصح فيها التصريح بحرف الجر

محضه ، أم أن لكل إضافة محضه حرفا واحدا يناسبها ، ولا يصلح لها سواه؟.

نعم لكل واحده منها حرف يناسبها ، ولا يجوز اختيار غيره ، وإلّا فسد المعنى المراد. ولهذا قالوا إذا صلح لواحد أكثر من حرف جر وجب أن يختلف المعنى باختلاف الأحرف الجاره الصالحه ؛ لأن لكل حرف من الثلاثه معنى خاصا به ، لا يؤديه غيره ، فلا يمكن أن تتفق المعانى فى إضافه واحده مع اختلاف هذه الأحرف.

وفيما يلى بيان الضابط الذى يراعى عند اختيار أحد الأحرف الثلاثه : (وقد جرى الاصطلاح النحوى عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف ؛ فيقال : الإضافة على معنى «من» (١) - أو : الإضافة على معنى : «فى» - أو الإضافة على معنى : «اللام»).

* * *

١ - تكون الإضافة على معنى : «من» ، إن كان المضاف إليه جنسا عاما يشمل المضاف ، ويصح إطلاق اسمه على المضاف. وإن شئت فقل : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبره المضاف إليه (٢) ، من غير فساد للمعنى ، مثل : ثياب حرير ، حلّى ذهب ... فالحرير : مضاف إليه ، وهو جنس عامّ ، يشمل أشياء كثيرة ؛ منها الثياب ، وغيرها. والذهب جنس عام يشمل أشياء متعدده ، منها الحلّى وغيره ، فالمضاف فى الحالتين - ونظائرها - بعض مما يشمله المضاف إليه ، ولو سُمى باسم المضاف إليه لكانت التسميه صحيحه ، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف إليه ما فسد المعنى ، فيصح ؛ الثياب حرير - الحلّى ذهب ...

ص : ١٨

١- هي «من البيانیه» التى سبق بيانها وبيان أحكامها الأخرى فى باب حروف الجرح ٢ ص ٣٣٨ م ٩٠.

٢- إلا فى المسأله التى فى هامش الصفحه الآتیه.

من الإضافة التى على معنى : «من» إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ نحو : اشترت أربعة كتب. ويدخل فى هذا النوع إضافة العدد إلى عدد آخر ؛ نحو : عندي من الكتب ثلاثمائة (1).

ومنها : إضافة المقادير إلى الأشياء المقدّره ؛ نحو : بعث فدان قطن.

وإذا كانت الإضافة على معنى : «من» جاز فى المضاف إليه أوجه إعرابه أخرى ، فيجوز أن يعرب بدلا ، أو عطف بيان ، وتزول بوجودهما الإضافة وتكون حركة آخره تابعه لحركة المتبوع الذى كان مضافا فى الأصل. كما يجوز أيضا - إن كان نكرة - نصبه على الحال أو التمييز بعد الاستغناء عن الإضافة ؛ ففى مثل : هذه ساعه فضه ، يصح إعراب : «فضه» مضافا إليه مجرورا ، والمضاف هو كلمه : «ساعه» - خبر مرفوع ، مجرد من التنوين. ويصح فى كلمه : «فضه» إعرابها بدلا ، أو عطف بيان ، فتكون مرفوعه ، تبعا لكلمه «ساعه» المرفوعه ، والتي يجب أن يرجع إليها التنوين فى هذه الصورة بعد زوال الإضافة. ويصح أيضا إعراب كلمه : «فضه» حالا أو تمييزا ؛ فيجب نصبها كما يجب تنوين كلمه : «ساعه» فى هذه الصورة أيضا ، بعد زوال الإضافة.

ولكل صوره إعرابه من الصور الصحيحه السالفه معنى يختلف عن الآخر ؛ لأن المعنى الذى يؤديه البدل أو عطف البيان يغير ما يؤديه الحال أو التمييز ، وكذا ما يؤديه هذان ...

ص : ١٩

١- عرفنا أنهم اشترطوا فى الإضافة التى على معنى : «من» أن يكون المضاف إليه جنسا للمضاف ... ، وأن يصح وقوع المضاف إليه خيرا عن المضاف. لكن هذا لا يتحقق فى إضافة العدد للعدد ؛ إذ لا يصح أن يقال : «الثلاث مائه ...» غير أنهم قالوا إن إضافة العدد للعدد هى على معنى «من» ولا يضر عدم صحه الإخبار فى الظاهر ؛ لأن المراد بالمضاف إليه هنا الجمع فيشمل المضاف. فالمقصود من المائه (وهى المفرد المضاف إليه) المئات ؛ فكأنك تقول : الثلاث مئات ... وبهذا التأويل يتحقق الشرط السالف. وقد يقال : لا داعى للتأويل والتقدير ما دامت العرب قد نطقت بهذا ...

ب - تكون الإضافة على معنى : «فى» إن كان المضاف إليه ظرف زمان أو مكان واقعا فيه المضاف (١) : نحو : يحرص كثير من الناس على رحله الشتاء إلى المشاتي ، ورحله الصيف إلى السواحل البحريه. أى : رحله فى الشتاء ، ورحله فى الصيف. ونحو : قول شوقى فى وصف الطبي :

«عروس البيد ، الفاتن كالغيد ... إذا شرع فى السماء روقيه (٢) ، خلته دميّه محراب ، أو شجيرته عليها تراب». يريد : عروس فى البيد - دميّه فى محراب ...

ح - تكون الإضافة على معنى «اللام» إن كان معناها هو الذى يحقق القصد ، دون معنى : «من» أو «فى» ؛ كالإضافة التى يراد منها بيان الملك ، أو الاختصاص ، فى مثل : يضع العربى يده فى يد أخيه ، ويعاهده على النصر والتأييد والفداء. أى : يد له فى يد لأخيه. وقول شوقى يخاطب أبا الهول (٣) :

أبا الهول ، أنت نديم الزّمان

نجنى الأوان (٤) ، سمير العصر

(٥)

أى : نديم للزمان - نجنى للأوان - سمير للعصر ، فالإضافة فى هذه الصور وأشباهاها على معنى : «اللام» ولا تصلح أن تكون على معنى «من» أو «فى».

والغالب فى اللام الملحوظه أن تكون لبيان الملك أو الاختصاص (٤). فإن صلح فى مكانها ملاحظه حرف آخر وجب أن يقوم المعنى على ملاحظه الحرف الذى يحقق القصد ؛ لأن لكل حرف - كما أشرنا (٧) - معنى يؤديه ؛ فالحرف الذى يؤدى المعنى الذى يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب.

ص: ٢٠

١- ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفا حقيقيا للزمان أو المكان تنطبق عليه شروطهما ، وإنما الغرض أن يكون وعاء للمضاف ، وغلافا يحتويه. ويكفى أن تكون الظرفيه مجازيه.

٢- قرنيه. - تثنيه : قرن -

٣- تمثال فرعونى من أقدم آثار الفراعين ، وأروعها صورته ، وأكملها إتقاناً ، رأسه رأس إنسان وجسمه جسم أسد.

٤- الزمن الحديث.

٥- بمعنى : الدهر. أو : جمع عصر.

٦- انظر رقم ١ فى الصفحه التاليه - وقد سبق شرح هذا فى الجزء الثانى ، باب : «حرف الجر» - ص ٣٦٤ م ٩٠.

٧- فى ص ١٨.

١- قد تكون الإضافة على معنى : «اللام» ولكن لا يصح التصريح (١) بهذا الحرف ، مثل : يوم السبت - يوم الأحد ... و ... ومثل : علم الحساب - علم الهندسه ... و ... وفي هذه الحالة يكتفى من اللام بتحقيق الغرض من مجيئها ؛ وهو : إفاده الاختصاص .

وهناك صور أخرى لا- يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه ؛ ومن هذه الصور : ذو مال - عند عليّ - مع الوالد - كل رجل ... فتصير بعد التغيير الذى لا يفسد المعنى : صاحب مال - مكان عليّ - مصاحب الوالد - أفراد الرجل .

٢- الأصل أن تكون النسبه الإضافيه قويه ، أى : أن تكون الصله المعنويه بين المضاف والمضاف إليه وثيقه ، والربط بينهما محكما بحيث يظهر ويتحقق جليًا معنى الحرف : «من» أو : «فى» أو : «اللام» على حسب القصد . وهذه الإضافة تسمى : «الإضافه قويه الملايسه» (أى : قويه المناسبه) .

وقد تقوم دواع بلاغيه تقتضى أن تكون الصله بين المضاف والمضاف إليه ضعيفه ، لكنها واضحه مفهومه ، ويعبرون عنها بأنها «الإضافه لأدنى ملايسه» (٢) ومن أمثلتها : «قمر القاهره ساحر ، وشمس حلوان (٣) رائعه» . فقد أضيف القمر إلى القاهره ، ونسب إليها ؛ إضافه على معنى «اللام» . فأين ما تفيده الإضافه التى على معنى «اللام» من الملك أو الاختصاص ؟ ... إن صله القمر بمدينه القاهره ضعيفه لا تستحق تلك الإضافه ، ولا هذه النسبه ؛ إذ يشاركها فيها آلاف من البلاد الأخرى ؛ فلا داعى لاستثارتها بالقمر . غير أن

ص : ٢١

١- أشرنا لما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٧ .

٢- وهى جائزه فى السعه والضروره . (أى : فى النثر والشعر ، وملحقاته ...).

٣- إحدى ضواحي القاهره ، جنوبا .

هناك داعيا بلاغيا اقتضى هذه النسبه وتخصيص القمر بالقاهره ؛ هو : إفاده أنه يمنحها ما لا يمنح سواها ، ويضفى عليها جمالا قل أن تفوز به مدينه أخرى. فكأنه خاص بها ، مقصور عليها. ومثل هذا يقال فى المثال الثانى وأشباهه (١) ...

ص: ٢٢

١- كقوله تعالى : (كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا). فقد أضيف الضحا إلى : «ها» التى هى ضمير العشيّه ، فالتقدير : كأنهم لم يلبثوا إلا-عشيّه ، أو ضحا العشيّه. ولا صلة هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطا معنويا قويا يحقق معنى الحرف إلا- صلة واهيه ؛ هى : أن الضحا أول النهار والعشيّه آخره ؛ فيبينهما أزمته أخرى ، لكل زمان منها اسمه الخاص. ولكن البلاغه اقتضت إغفال هذه الأزمنه ، وإجراء إضافه لأدنى ملابسه بين المضاف والمضاف إليه. وكقولهم : (نجم الأحمق) ؛ وهو نجم كان إذا أشرق ورآه بعض الحمقى ، هداً واستراح ، وخفت حده حمقه. وكذلك ما جاء فى «الكامل» للمبرد (ج ١ ص ٢٤٣) ، من قول الشاعر : أهابوا به ؛ فازداد بعدا ، وصدّه عن القرب منهم ضوء برق ووابله فقد أضاف الشاعر كلمه : «وابل» إلى ضمير «البرق» ؛ فكأنه أضافها إلى البرق نفسه ؛ قائلاً- «وابل البرق» مع أن «الوابل» ليس للبرق. قال المبرد : قد يضاف ما كان كذلك على السعه كقول الشاعر : حتى أنخت قلوصى فى ديار كمو بخير من يحتذى نعلا وحافيتها فأضاف «الحافى» إلى «النعل» وهو يريد : حاف منها.

السادس : استفاده المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ؛ بشرط أن تكون الإضافة محضه ؛ فيستفيد الأول من الثاني ، ويبقى الثاني على حاله (١) لم يفقد شيئاً بسبب الاستفاده منه.

وإيضاح هذا : أنه - في الإضافة المحضه - إذا كان المضاف نكره : وأضيف إلى معرفه - فإنه يكتسب منها التعريف مع بقائها معرفه ؛ كقولهم : كلام المرء عنوان لعقله ، وعقله ثمره لتجاربه. فالكلمات : (كلام - عقل - تجارب) - هي في أصلها نكرات ، لا تدل كلمه منها على معين ، ثم صارت معرفه بعد إضافتها إلى المعرفه ، واكتسبت منها التعيين الذى يزيل عن كل واحده منها إبهامها وشيوعها. ومثل كلمه : «يد» المضافه للمعرفه فى قول الشاعر :

الغنى فى يد اللئيم قبيح

قدر قبح الكريم فى الإملاق

فإن كان المضاف معرفه باقيه على التعريف لم يصح - فى الأغلب - إضافته إلى المعرفه (٢) ؛ لأنه لا يستفيد منها شيئاً ، ولهذا السبب لا يصح - أيضاً - إضافه المعرفه الباقية على تعريفها إلى النكره.

أما إذا كان المضاف نكره وأضيف إلى نكره فإنه يكتسب منها - مع بقائها على حالها - «تخصيصاً» يجعله من ناحيه التعيين والتحديد فى درجه بين المعرفه والنكره ؛ فلا يرقى فى تعيين مدلوله إلى درجه المعرفه الخالصه الخاليه من الإبهام والشيوخ ، ولا ينزل فى الإبهام والشيوخ إلى درجه النكره المحضه الخاليه من كل تعيين وتحديد. ومن أمثله قولهم : (فلان رجل مرءوه ، وكعبه أمل ، وغايه فضل) ... فالكلمات : (رجل - كعبه - غايه) ... نكرات محضه قبل إضافتها. فلما أضيفت إلى النكره قلت أفراد كل مضاف بعد الإضافة؛

ص: ٢٣

١- إذا توالى الإضافات - نحو : هذا بيت والد محمود ، وقرأت أكثر قصائد ديوان شعر - المتنبى ... ، - انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذى قبله ، فالذى قبله حتى يصل إلى المضاف الأول. (راجع الصبان ج ١ آخر باب أداه التعريف. وكذا المفصل ج ٦ ص ٣٤).

٢- قد يصح إضافه العلم بعد تنكيه ، وإزاله علميته ، لداع من الدواعى التى تقتضى إضافته. وفى ج ١ ص ٢٠٤ م ٢٣ بيان هذا وتفصيله.

فكلمه : «رجل» تدل على أفراد لا حصر لها ؛ منها رجل مرءوه ، رجل علم ، رجل حرب ... إلى غير هذا من رجال لا عداد لهم ، فإذا قلنا : «رجل مرءوه» انحصر الأمر في نوع معين من أفراد الرجل ، ولم يبق مجال لدخول أفراد أخرى ؛ كرجل علم ، أو حرب ، أو زراعه ، أو ... وكذا كلمه : «كعبه» و «غايه» وأشباهاها ؛ فكل كلمه من هذه الكلمات قد اكتسبت نوعا من «التخصيص» أفادها بعض التجديد الذى خفف من درجه إبهامها وشيوعها ، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل ، ولم تبلغ فى التعيين درجه المعرفة الأصلية ...

واستفاده المضاف من المضاف إليه التعريف (١) أو التخصيص على الوجه المشروح - هى الأثر المعنوى الثانى الذى ينضم إلى الأثر المعنوى الناشئ من الحكم الخامس (٢) ، فيحدث من انضمامهما معا إدراك السبب الحقيقى فى تسميه هذا النوع من الإضافة المحضه : «بالإضافة المعنويه» كما أشرنا من قبل (٣).

وهناك ألفاظ مسموعه ملازمه للتكثير فى الأغلب ؛ لا تفيدها الإضافة المحضه تعريفا ، ولا تخصيصا - فى أكثر الاستعمالات - ؛ ولذا تسمى : «بالألفاظ المتوغله (٤) فى الإبهام» ؛ ومنها : (غير - حسب - مثل -

ص: ٢٤

١- سبق شرح النكره والمعرفه فى ج ١ ص ١٤٤ م ١٧ ومن ذلك الشرح السابق نعلم أن المعارف مختلفه فى درجه التعريف وقوتها ، متفاوته من هذه الناحيه ، وأن المضاف إلى معرفه هو فى درجه المضاف إليه ، إلا المضاف للضمير ؛ فإنه فى درجه العلم على الصحيح ...

٢- انظر ص ١٦.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى رقم ٥ من هامش ص ١٦.

٤- سبقت الإشارة للألفاظ المتوغله فى الإبهام (أى : المتعمقه المتغلغله فى داخله) فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٠ من الجزء الأول (م ١٧) ثم الجزء الثانى فى بابى : «الظرف والاستثناء م ٧٩ و ٨٢ ص ٢٨٠ و ٣٢١». وقلنا فى باب الظرف ، ص ٢٣٨ م ٧٩ ما ملخصه : (إن اللفظ المتوغل فى الإبهام هو : الذى لا- يتضح معناه إلا- بما يضاف إليه ، وإنه فى أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفا ، إلا بامر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمه : «غير» بين ضدين معرفتين (كما نص على هذا «العكبرى» فى أول كتابه : (إملاء ما من به الرحمن ... - أول سوره الفاتحه - ج ١ ص ٥) فى مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وقوله تعالى : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) فوقوع كلمه «غير» بين ضدين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهه المغايره تتعين. بخلاف خلوها من ذلك فى مثل : أبصرت رجلا غيرك. فكل رجل سواك هو غيرك ؛ فلا تعيين ولا تخصيص ... وبهذه المناسبه نعرض لكلمه «غير» من ناحيه دخول «أل» عليها أو عدم دخولها فننقل ما جاء فى المصباح المنير ، فى ماده «غير» ، ونصه : (تكون وصفا للنكره ، تقول : جاءنى رجل غيرك. وقوله تعالى : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) إنما وصف بها المعرفه لأنها أشبهت المعرفه بإضافتها إلى المعرفه -- فعولت معاملتها ، ووصف بها المعرفه. ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفه بإضافتها إلى المعرفه جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام. ولك أن تمنع الاستدلال وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص. والألف واللام لا تفيد تخصيصا فلا تعاقب إضافة للتخصيص ولا تدخله الألف واللام (...). اه. وجاء فى الصبان - عند الكلام على ما يسميه بعض النحاه : «الإضافة شبه المحضه» ،

وما كان منها شديد الإبهام لا يقبل التعريف ، كغير ، ومثل ، وشبه ... - ما نصه وقد نقله عن غيره : «ينبغي أن هذه الكلمات كما لا- تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف «بأل» أيضا ؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها «بأل». ونقل الشنواني عن السيد أنه صرح في حواشى الكشاف بأن «غير» لا- تدخل عليها «أل» إلا فى كلام المولدين» اه. وسيجىء الكلام عليها بمناسبة أخرى فى ص ١٣١. وكذلك الشأن فى كلمه : «مثل» إذا أضيفت لمعرفة غير وجود قرينه تشعر بمماثله خاصه ؛ فإن قولنا : «مثل محمد» يشمل أفرادا لا عداد لها ؛ منها واحد فى طوله ، وآخر فى عمله ، وثالث فى علمه ، ورابع فى حسنه ، و ... وهكذا مما لا آخر له». فالإضافة للمعرفة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها ؛ ولهذا وقعت نعتا للنكرة فى قوله تعالى : (جزءٌ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ؛ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ؛ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ...) أما إن أضيفت إلى معرفة ، وقارنها ما يشعر بمماثله خاصه فإنها تتعرف ، نحو : راقنى هذا الخط ، وسأكتب مثله. وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمه «غير» و «مثل» مغايره خاصه ، ومماثله خاصه - حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك فى كلمه : «غير» إذا وقعت بين متضادين. وأما قوله تعالى : (... صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) حيث وقعت كلمه. «غير المتوسطه بين المتضادين» المضافه للمعرفة صفه لنكره - فتعرب هنا بدلا ، وإن كانت جامده ، ولا- داعى لإعرابها صفه (راجع العكبرى ، فى أول الفاتحه ، ثم الأشمونى والصبان ، أول باب الإضافة ، عند الكلام على الإضافة غير المحضه). «ملاحظه» : تصدى لبحث هذه المسأله مؤتمر المجمع اللغوى المنعقد بالقاهره فى دورته الخامسه والثلاثين (شهر فبراير سنة ١٩٦٩) وارتضى الرأى القائل : إن كلمه «غير» الواقعه بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة : ويصح فى هذه الصوره التى تقع فيها بين متضادين وليست مضافه أن تقترن بأل فتستفيد التعريف. وفيما يلى النص الحرفى لقرار المجمع منقولاً من مجلته (الجزء الخامس والعشرين الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ٢٠٢) بناء على اقتراح لجنة الأصول بالمجلس التى تقول : «تختار اللجنة - وفاقا لجماعه من العلماء - أن كلمه : «غير» إذا وقعت بين ضدّين لا قسيم لهما ، تتعرف بإضافتها إلى الثانى منهما إذا كان معرفه. وإذا كانت «أل» تقع فى الكلام معاقبه للإضافة فإنه يجوز دخول «أل» على «غير» فتفيدها التعريف فى مثل الحاله التى تعرفت فيها بالإضافة إذا قامت قرينه على التعيين ...». اه. واللفظ المتوغل فى الإبهام لا يصلح - فى أكثر حالاته - لأن يكون نعتا ، أو منعوتا ، ومنه : «قبل» و «بعد» ، ما عدا بعض ألفاظ منها «غير» و «سوى» فيصلحان للنعت - كما سيجىء فى باب : النعت ، ص ٤٦٦. بقى أن نذكر ما قرره النحاه بشأن الألفاظ المبهمه التى لم تستفد التعريف من المضاف إليه المعرفة. فسيبويه والمبرد يقولان إن الإضافة فى هذه الحاله غير محضه ، فائدتها التخفيف ، وما يتصل به مما عرفناه ، وما يجىء مفصلا فى ص ٣٠. وغيرهما يقول : إنها محضه ومعنويه تفيد التخصيص ، وإن كانت لا تفيد التعيين. -- هذا ، ومن الألفاظ السماعيه المتوغله فى الإبهام : شبهك (بكسر فسكون أو بفتح الأول والثانى) - ضربك - تربك - نحوك - نذكك ؛ وكلها بمعنى : نظيرك فى علم أو سن ، أو نحوهما - خدتك ، بمعنى : صاحبك - (شروعك - قدك - قطك) - والثلاثه ، بمعنى حسبك. ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها مما لم يرد به السماع. وهناك أمور خاصه تتعلق بالظروف المبهمه وأحكامها سبقت فى ج ٢ ص ٢٠٣ و ٧٨ ص ٢٣٨ م ٧٩ وسيجىء هنا بعض أحكام مناسبه تختص بالمبهم ص ٦٦ و ٨٠ و ٨٧.

ناهيك (١) ... فإنها نكرات (في أغلب حالاتها) وإن أضيفت لمعرفة ؛ نحو : غيرك - حسبك - مثلك ...

ومنها : المعطوف على مجرور «ربّ» ، والمعطوف على التمييز المجرور بعد «كم» ، نحو : ربّ ضيف وأخيه هنا - كم رجل وكتبه رأيت - . وسبب ذلك أن المجرور بعد «ربّ» و «كم» ، لا- يكون إلا نكرة ؛ فما عطف عليها فهو نكرة كذلك ؛ لأنه في حكم «المعطوف عليه» من ناحيه أن عامل الجر فيه هو العامل في المعطوف عليه ؛ فكلا- «المعطوف والمعطوف عليه» لا بد أن يكون نكرة ، أو في حكم النكرة ليصلح معمولا للعامل المشترك.

وقيل إن المعطوف في الحالتين السالفتين يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، ولا داعي للتمسك بتكثيره بسبب العامل : «ربّ» أو «كم» ؛ لما تقرر (٢) من أن التابع قد يغتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع . وسبق (٣) أن الأخذ بهذا الرأي أولى .

ومنها : كلمه : «وحد» و «جهد» ، و «طاقه» ، في مثل قولهم : (يحترق الحاسد وحده ، ويتمنى جهده أن تزول نعمه المحسود ، ويجتهد طاقته أن يلحق به النقائص والعيوب) . وهي - في أكثر استعمالاتها - أحوال مؤوله . والحال في أصله لا يكون إلا نكرة ، وتأويل تلك الكلمات : «منفردا» - «جاهدا» - «مطيقا» (٤) .

وإلى هنا انته الكلام على «الإضافه المحضه» ، من ناحيه ما يكتسبه المضاف

ص: ٢٦

١- معناها في مثل : ناهيك السفر ... - ، السفر ناهيك عن التطلع لغيره ؛ لكفايته . وقد سبق بيان معناها وإعرابها في ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ .

٢- انظر ج ١ ص ٤٤٤ م ٤٨ وج ٢ ص ٢٦٢ م ٨١ .

٣- هنا وفي ج ١ م ٩٠ ص ٤٠٥ .

٤- سبقت لها الإشارة في ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ .

١- فيما سبق يقول ابن مالك مختصرا : نونا تلى الإعراب ، أو تنوينا مما تضيف ، احذف ؛ كطور سينا أى : احذف مما تضيفه : «نونا» تلى الإعراب (وهى نون المثنى ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقاتهما. وتقع بعد علامه الإعراب ؛ لأنها تقع بعد ألف المثنى ، ويائه ، وبعد واو جمع المذكر السالم ، ويائه. وهذه الحروف هى علامه إعرابهما). وكذلك احذف : «التنوين» الذى فى آخر الاسم الذى تريد إضافته. ومثل لحذف التنوين من المضاف بكلمه : «طور» عند إضافتها إلى كلمه : «سينا». و «الطور» اسم جبل فى صحراء «سينا» أو : «سيناء» ، وهى من الحدود المصريه فى الشمال الشرقى ، ثم قال : والثانى اجرر ، وانو : «من» ، أو : «فى» إذا لم يصلح الّا ذاك. و : «اللام» خذا : لما سوى ذينك. واخصص أولا أو أعطه التعريف بالذى تلا يريد : اجرر الثانى دائما ، وهو المضاف إليه. وعند جره وإتمام الإضافه انو وتخيل وجود الحرف : «من» أو «فى» إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نيه أحدهما. فإن لم يصلح أحدهما فخذ - بعد ذلك - اللام ، وانوها فى كل موضع سوى الموضع الصالح لأحد ذينك الحرفين. أى : أن اللام لا تنوى فى الموضع الذى يصلح له الحرف «من» أو «فى». وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجر المضاف إليه ، ولا- تحتاج معه إلى عامل يتعلقان به. وإنما الذى يجره هو المضاف. ثم قال : اخصص الأول (وهو المضاف) أو : عرفه بالذى تلاه ، (وهو المضاف إليه). يريد : أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه. وهذا كله فى الإضافه المحضه ؛ فيتخصص المضاف النكره بالمضاف إليه النكره ، ويتعرف المضاف النكره بالمضاف إليه المعرفه. أما المعرفه الباقية على تعريفها فلا تضاف لمعرفه ولا لنكره. وقد سبق شرح هذا مفصلا.

إذا كانت الإضافة «محضه» والمضاف إليه جمله ، فإن هذه الجملة في حكم المفرد المضاف إليه ؛ لأنها تؤول بمصدر لفاعلها ، مضاف إلى فاعله إن كانت الجملة فعلية ، وبمصدر خبرها مع إضافته إلى مبتدئه إن كانت اسميه . ولا يحتاج هذا المصدر المؤول إلى أداءه سبك ، فالأولى : مثل : أزورك حين يوافق الوالد . وتأويلها : أزورك حين موافقه الوالد . والثانية : أزورك حين الوالد موافق ، وتأويلها : أزورك حين موافقه الوالد .

ويترتب على ما سبق أن المصدر الناشئ من التأويل يكون معرفه إن أضيف لمعرفة ، ونكره متخصصه إن أضيف لنكره (١) . نعم إن الجمل نكرات في حكمها (٢) ولكن لا ينظر لهذا هنا . ووقوع الجملة صفة للنكره المحضه في كل الأحوال لا يقدر في هذا ؛ لأنها تكون صفة باعتبار ظاهرها ، وقطع النظر عن تأويلها بمصدر مضاف لمعرفة أو نكره .

ص: ٢٨

-
- ١- وستجىء إشاره لهذا ولفائده الإضافة للجملة - وشروط هذه الجملة - في ص ٨٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وقد سبقت أيضا في آخر باب الموصول ج ١ ص ٢٩٥ م ٢٩ .
 - ٢- إيضاح هذا في باب النعت عند الكلام على وقوع الجملة نعتا (في ص ٤٨٠) أما الحكم على الجملة نفسها بأنها نكره أو معرفه ففي «و» من ص ٤٨٠ - ولهذا إشاره في ج ٢ هامش ص ٣١١ م ٨٤ ، وفي باب : «النكره والمعرفه» ج ١ ص ١٤٢ م ١٧ .

عرفنا (١) أن الإضافة غير المحضة : هي التي يغلب أن يكون المضاف فيها (وصفاً (٢) عاملاً) ، (وزمنه للحال ، أو : الاستقبال ، أو : الدوام). ومتى اجتمع الأمران - الوصفية العاملة ، والزمنية المعينه - كان المضاف مشتقاً يشبه مضارعه في نوع الحروف الأصلية التي تتكون منها صيغتهما ، وفي المعنى ، والعمل ، وكذلك في نوع الزمن - غالباً - وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله ، أو اسم مفعول كذلك ، فكلاهما وصف عامل ، زمنه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات. كما يتحقق في الصفه المشبهه (٣) الأصلية أيضاً ؛ لأنها تعمل عمل فعلها اللازم ، وتفيد في أكثر حالاتها الدوام والاستمرار ، وهذان يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنة الثلاثة : (الماضي ، والحال ، والمستقبل) ، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسية الثلاثة.

فلا يمكن أن تكون للماضي وحده - وإلا كانت إضافتها محضة - ولا للمستقبل وحده. وكذلك لا يمكن أن تخلو من الدلالة على زمن الحال ؛ فلا بد أن تشتمل الدلالة على الثلاثة ؛ الماضي والحال والاستقبال ، إلا - أن دلالتها على الحال أقوى تحقاً ووجوداً من دلالتها على غيره ، وبسبب هذا كانت إضافتها غير محضة في رأى كثير من النحاه (٤) ...

أما باقى المشتقات غير ما ذكرناه هنا بقيوده ؛ من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه - بإضافته محضة ، لانطباق شروطها عليه ، دون شروط الأخرى. فمثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخره اليوم بطئها بالنسبه للطائره. وغدا يشكو راكب الطائره بطئها بالنسبه «للصاروخ» ؛ فكلمه : «راكب» فى الجملتين مضافه. وهى فى الأولى اسم فاعل للزمن الحالى ، وفى الثانية اسم

ص: ٢٩

١- فى ص ٦.

٢- أى : اسما مشتقا ...

٣- فى هذا الجزء - ص ٢٨١ - باب خاص بها ؛ يبين خصائصها وأحكامها التى منها : أنها لازمه كفعلها ، وأنها تدل على الحال دائماً وتدل معه على غيره - كما سيجىء - لأنها تفيد الدوام فى أكثر أحوالها ، والدوام يستلزم الحال ، مزيدا عليه زمن آخر.

٤- بيان الرأى الحق فى هذه المسأله فى ص ٣٧.

فاعل للزمن المستقبل. وكقولهم : من تراه جاحد النعمه الساعه تراه فاقدها غدا. ويدخل فى اسم الفاعل صيغ (١) المبالغه العامله أيضا ؛ كقولهم : فى هذا الشهر يتفرغ فلان للعباده ؛ فتراه صوّام الفم نهارا عن الطعام ، حذر اللسان من اللغو ، حيس النفس عن الهوى. ومثال اسم المفعول : مجهول القدر اليوم قد يصير معروف المكانه غدا .. ومثال الصفه المشبهه قولهم : ...

- عزيز النفس من يأبى الدنيا -

فإن فقد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافة محضه ؛ كأن يفقد الوصفيه لكونه اسما جامدا ، غير مؤول بالمشتق ؛ كالمصدر فى نحو : بذل الود والنصيحه لمن لا يستحقهما كبذر الحب فى الصخر الأ-صم. أو يفقد العمل دون الوصفيه بسبب أنه من المشتقات التى لا تعمل مطلقا ؛ (كأسماء الزمان. والمكان والآله). أو يكون فى أصله من المشتقات العامله ، ولكنه فقد شرطا من شروط العمل ؛ فلا يعمل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول إذا كانا للماضى (٢) الخالص دون دلالة على الحال أو الاستقبال ؛ نحو : باذل الخير أمس يسعد اليوم بما قدّم وماضى أعماله عنوان صفحته التى كان بها مسرورا أو محزونا.

* * *

أثر الإضافة غير المحضه

إشاره

لا تأثير لها فى المعنى - فى أغلب الحالات - لأنها ليست على نيه حرف من حروف الجر الثلاثه التى يفيد كل منها الفائدته التى أوضحناها فيما سلف ، (٣) ولأنها لا تكسب المضاف تعريفا ولا تخصيصا ، والتعريف والتخصيص

ص: ٣٠

١- لها بحث خاص يجىء. فى ص ٢٥٧.

٢- وكذلك إن لم يدل على زمن مطلقا. فعند عدم دلالتها على الزمن وخلو الأسلوب مما يدل عليه تكون إضافتهما محضه ، كما تقدم فى ص ٥.

٣- فى ص ١٦ ، والذى يدل على أنها ليست على نيه حرف الجر إمكان الاستغناء عنها فى كل أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناه ، - فى الأغلب - ومن غير أن تزداد عليه كلمه ، أو تنقص منه ، أو يتغير ترتيب كلماته. ويتلخص هذا الاستغناء. بالألا نطلق على الوصف اسم : «المضاف» ولا- نطلق على معموله اسم المضاف إليه ؛ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجه الجملة ، من غير تسميته مضافا ، ونجعل المضاف إليه المجرور معمولا للوصف ؛ إما فاعلا له مرفوعا ، وإما مفعولا به ؛ على حسب حاجه الوصف ، ويزول الجر السابق. فهذه الإضافة غير لازمه ، ولا دائمه ، ولا يتأثر - فى الأغلب - المعنى المعين بوجودها أو بالعدول عنها ؛ بل إن العدول عنها هو الأصل (كما فى ص ٣٤) -- لأن الوصف شبيه بالفعل ؛ يعمل عمله ، من الرفع أو النصب ، والفعل لا- يعمل الجر. فكذا ما يشبهه ؛ بخلاف المحضه فهى لازمه لأداء المعنى المراد ، ولا- سبيل للمحافظه عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب فى كلماته ، أو فى ترتيبها ، أو فيهما معا.

أثران معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة بجلبهما للمضاف ، وعلى هذا لا نصيب لها من التأثير المعنوي الذي «للمحضة».

والدليل على أنها لا- تفيد «المضاف» تعريفا - دخول «ربّ» عليه مع إضافته للمعرفة (1). مثل : (ربّ مخرج الزكاه ، مسرور بإخراجها - قد أبطل ثوابها بالمنّ والأذى). فلو أن المضاف - وهو : مخرج - اكتسب التعريف من المضاف إليه ما دخلت عليه «ربّ» ؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات (2).

وشىء آخر ؛ هو أن هذا المضاف إلى المعرفة يصح أن يقع نعتا للنكرة ، فكيف يقع نعتا للنكرة إذا صحّ أنه يكتسب من المضاف إليه التعريف ويصير معرفه ، والمعرفة لا تكون نعتا للنكرة (3)؟ ومن الأمثلة لوقوعه نعتا للنكرة : أتخير للصدّاقه زميلا مخلص الموده ، مأمون العثرات. باذل الجهد فى الإخاء (4).

كما أن الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصا هو أن الأصل قبل

ص: ٣١

- ١- ومن الأدله أيضا وقوع المضاف لمعرفة حالا- فى الإضافة غير المحضة - مع أن الحال المطرده لا- تكون إلا نكرة - كقول المتنبي بلسان عجوز وفى : خلقت ألوفا ؛ لو رجعت إلى الصبا لفارقت شيبى موجع القلب باكيا
- ٢- سبق تفصيل الكلام عليها فى ج ٢ ص ٣٨١ م ٩٠. وبعض الأمثلة المأثوره يجىء هنا فى هامش ص ٣٥.
- ٣- ومثلها الاسم النكرة الذى دخله التخصيص فإنه لا يقع نعتا للمعرفة فى الصحيح. إلا مساله يصح أن يقع فيها المشتق الذى إضافته غير محضة ، وكذلك غيره من النكرات ، نعتا للمعرفة ، هى أن يكون المنعوت منادى ، نكرة مقصوده ، ونعتها نكرة (كالوصف المضاف لإضافه غير محضة ...). نحو : يا ساكت مستمع الخطيب الآن ، أو المستمع الخطيب الآن. فالمشتق نعت ونكرة ، مع أن المنعوت نكرة مقصوده معرفه بالقصد والنداء. فاختلف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا ، وقد قالوا : إن هذا الاختلاف فى المسأله السالفه مقبول ، لأن تعريف النكرة المقصوده تعريف غير أصيل ، فهو طارئ ، والتعريف الطارئ الذى كتعريفها يتسامح فيه ، فتوصف بالمعرفة أو بالنكرة ، ولا يصح هذا فى غيرها من المعارف - (راجع التصريح ج ٢ باب النداء عند الكلام على القسم الثانى ، وكذا الخضرى والصبان ، باب : تابع المنادى. وستجىء لهذا إشاره فى باب النعت هنا. - ص ٥٥٠ - وفى ج ٤ باب حكم تابع المنادى م ١٣٠ رقم ٨ من هامش ص ٤٢).
- ٤- فى باب النعت - أمثله مأثوره. عند الكلام على النعت بالمشتق - ب ص ٤٦٥ -

الإضافه فى مثل : (أتخبر زميلا مخلص الموده ، باذل الجهد ، ...) هو : مخلصا الموده - ... باذلا الجهد ... بنصب كلمتى «الموده» و «الجهد» مفعولين للوصف ، والمفعول به يخص الوصف ؛ فتخصيص الوصف ثابت ومتحقق قبل أن يصير مضافا ويصير معموله مضافا إليه مجرورا.

١ - وإنما فائدتها : «التخفيف اللفظى» ؛ بحذف نون المثنى ، وجمع المذكر السالم وملحقاتهما من آخر المضاف إذا كان وصفا عاملا. وكذلك حذف التنوين من آخره ؛ فكل من النون والتنوين يحدث ثقلا على اللسان عند النطق بالوصف مع معموله من غير إضافتهما. فإذا جاءت الإضافه زال الثقل ، وخف النطق. يتضح هذا الثقل فى مثل : (أنتما خطيبان الحفل غدا ، وساحران الألباب فيه. ولا أشك أن سامعين الخطاب ، وعارفين الفضل - سيعجبون بكم أشد الإعجاب) وفى مثل : (تخبرت زميلا ، مخلصا الموده ، باذلا الجهد ...).

ويختفى الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله ، ونحذف النون والتنوين من آخر الوصف المضاف ؛ فتقول : (أنتما خطيبا الحفل غدا ، وساحرا الألباب فيه ، ولا أشك أن سامعى الخطاب ، وعارفى الفضل - سيعجبون بكم أشد الإعجاب). كما نقول : (تخبرت زميلا مخلص الموده ، باذل الجهد ...)

ب - وقد تكون فائدتها الفرار من القبح الذى يلازم بعض الصور الإعرابيه الجائزه مع قلتها وضعفها. فمن الجائز الضعيف فى أساليب الصفه المشبهه أن نقول : الصديق سمح الطبع ، عفّ اللسان ، مخلص الموده ، بإعراب كلمه : «الطبع» المرفوعه فاعلا للصفه المشبهه قبلها. وكلمه : «اللسان» فاعلا مرفوعا للصفه المشبهه قبلها. وكذلك كلمه : «المودّه» وأشباهها. ففى هذا الإعراب الجائز نوع من القبح جعله ضعيفا ؛ هو : خلو أسلوب الصفه المشبهه من ضمير يعود على الاسم الذى يقع عليه معناها ومدلولها (١). ومن الجائز نصب تلك الكلمات الثلاث المرفوعه ، وإعرابها : «شبيهه بالمفعول به» وليست مفعولا به ؛

ص: ٣٢

١- لأن أسلوب الصفه المشبهه فى أكثر الاستعمالات الفصيحه لا يكاد يخلو من هذا الضمير الذى يعد بمنزله الرابط بين الصفه المشبهه وما تجرى عليه. (أى بين الصفه المشبهه وما ينطبق عليه مدلولها ومعناها). كما سيجىء فى بابها - ص ٣٠٩ و ٣١٠ - م .١٠٥

لأن الصفه المشبهه تصاغ من الفعل اللازم ؛ فهي كفعالها لا تنصب المفعول به. فإذا وقع بعدها معمولها وكان نكره منصوبا أعرب «تميزا» ، أو : «شبيها بالمفعول به» ، وإن كان معرفه أعرب شبيها بالمفعول به ؛ كالكلمات الثلاث السالفه ؛ فإنها لا تصلح تميزا ؛ لعدم تنكيرها. فضبطها بالنصب - مع جوازه - يؤدي إلى ما يسمى : «الشبيه بالمفعول به». وهذا النوع قد يختلط أمره على كثير ؛ فيقع في وهمهم أنه مفعول به ، مع أنه ليس بالمفعول به الصريح.

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين في تلك الكلمات - ونظائرها - فإن الجر بالإضافة خال من ذلك القبح ، وفيه ابتعاد عما يستكره [\(١\)](#) كقول الشاعر :

وإذا جميل الوجه لم

بأت الجميل فما جماله؟

ولما كانت فائده هذه الإضافه مقصوره على التخفيف بحذف التثوين ونونى المثنى وجمع المذكر السالم ، من آخر المضاف ، وعلى التحسين المترتب على إزاله القبح ، وهما أمران لفظيان - سميت : «إضافه لفظيه» ؛ لوقوع أثرها المباشر على الألفاظ دون المعانى ؛ إذ أنها - فى الأ-غلب - لا تؤثر فى المعانى ؛ كما سبق (فلا تفيده المضاف تعريفا ، ولا تخصيصا ، ولا تتضمن معنى حرف من حروف الجر الثلاثه المعروفه ...) وقد يسمونها - لهذا - «الإضافه المجازيه» [\(٢\)](#) ؛ لأنها لغير الغرض الحقيقى من الإضافه ، وهو الغرض المعنوى الذى أوضحناه.

أما تسميتها : «بغير المحضه» فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون فى

ص : ٣٣

١- هذا تعليل نحوى. وهو - على حسن الشيوخ؟؟؟ - ليس مقنعا. والتعليل الحق هو الاستعمال العربى المأثور ، الذى يتغلب فيه الجر على الرفع والنصب فى تلك الأمثله ونظائرها. أما العرب أهل اللغه الأصيله فلا- علم لهم بشىء مما نحن بصدده ، (من مفعول ، وشبهه ، وعائد ، ورابط ، وصفه مشبهه ، .. و ...) ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعا أو منصوبا أكثر من نطقهم به مجرورا لكان التعليل الحق - لاستحسان الرفع والنصب - هو محاكاة العرب ، ليس غير.

٢- كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى ص ٢٣ - ويقولون : ليس المراد «بالمجازيه» أنها بمعنى «المجاز» المعروف فى البلاغه ، الذى يحتاج إلى علاقه وقرينه ... وإنما المراد أنها إضافه فى الظاهر والصوره ، لا فى الحقيقه والمعنى.

الأغلب (١) وصفا عاملا - كما سبق - وأكثر الأوصاف العامله يرفع ضميرا مستترا عند الإضافه. وهذا الضمير المستتر - برغم استتاره - يفصل بين الوصف المضاف ، ومعموله المضاف إليه ، ويجعل الإضافه غير خالصه الاتصال ، وغير متمكنه من أداء مهمتها بسبب الفاصل ؛ إذ الأصل الغالب فى الإضافه الأصيله ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوه الارتباط والاتصال بينهما.

وشىء آخر ؛ هو أنه يمكن العدول عن الإضافه اللفظيه ، بالرجوع إلى الأصل الذى كان قبلها من غير أن يتأثر المعنى - فى الأ-كثر - ؛ وذلك بجعل المضاف إليه معمولا مرفوعا ، أو منصوبا ، على حسب حاجه الوصف بعد إزاله تلك الإضافه ؛ ولهذا يصفونها بأنها على : «نيه الانفصال» ، يريدون : أنها فى النيه والتقدير ليست موجوده ، وليست ملحوظه ؛ لأن الذى يلحظ ويعتبر موجودا تتجه إليه النفس هو الأصل الأصيل ؛ ففى مثل : (الصديق خالص النصح) - بالإضافه - يكون التقدير الملحوظ فى النفس هو : (الصديق خالص النصح) ، والمعنيان متّحدان. ولكن الأسلوب الثانى الخالى من الإضافه هو الأصل الذى ينوى ويلاحظ ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيها بالفعل فى بعض نواحيه التى منها العمل. والفعل يرفع دائما ، وقد يرفع وينصب ، وهو فى كل حالاته لا يعمل الجرّ ، فالأنسب فيما يشبهه أن يكون كذلك ، والمخالفه - لداع أقوى - هى مخالفه للأصل ، والداعى لها أمر طارئ له اعتباره ، ولكنه لا ينسبنا الأصل الأول المكين ، ومن ثمّ كان هو الملحوظ مع وجود الإضافه غير المحضه ، وكانت معه على نيه الانفصال (٢).

مما تقدم يتّضح - مره أخرى - السبب فى تسميه النوع الأول : «بالإضافه المحضه» ، أو : «المعنويه» ، أو : «الحقيقه» (٣) وما يترتب على هذا من آثار مختلفه ، منها : عدم زياده «أل» فى أول المضاف ، فى حين يجوز - أحيانا -

ص : ٣٤

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٦.

٢- ينطبق على هذا التعليل ما سبق فى رقم ١ من هامش الصفحه الماضيه.

٣- سبق إيضاح آخر لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى ص ٢٤. وص ٣٠.

١- في ص ١٢. وفيما سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركا بعضا آخر ؛ فيقول : وإن يشابه المضاف «يفعل» وصفا - فعن تنكيره لا يعزل كرت راجينا عظيم الأمل مروّع القلب ، قليل الحيل يريد : أن المضاف إذا كان وصفا مشبها : «يفعل» (أى : مشبها الفعل المضارع فى العمل والدلالة على الحال والاستقبال ...) ، فإنه لا يعزل عن التنكير ؛ أى : لا يفارق التنكير مطلقا ؛ سواء أكان مضافا إلى معرفه أم إلى نكره ؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد تعريفها ولا تخصيصها. وضرب لهذا أمثله تؤيد ما يقول : هى «رب راجينا» فالمضاف - وهو كلمه «راج» - اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير : «نا» بدليل ، دخول «رب» على هذا المضاف ؛ وهى لا- تدخل إلا- على النكرات. ومن الأمثله الوارده قول شاعرهم: يا ربّ غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعده منكم وحرمانا وكذلك المضاف : «عظيم» ؛ فإنه صفه مشبهه ، أضيفت إلى المعرفه بعدها ؛ فلم تكتسب منها التعريف ، بدليل أن كلمه : «عظيم» هذه تعرب نعتا لكلمه : «راج» النكره ، ولا يمكن أن تكون المعرفه نعتا للنكره - إلا فى مسأله سبقت فى رقم ٣ من هامش ص ٣١ - ، وكذلك : «مروّع» فإنها اسم مفعول مضاف للمعرفه بعده ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابه صفه لكلمه : «راج» النكره كما سبق. ومثله كلمه : «قليل» فإنها صفه مشبهه مضافه للمعرفه بعدها ، ولم تكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابها نعتا لكلمه : «راج». ومثلها : «هديا» فى قوله تعالى : (هَيْدِيًا بِالْبَيْتِ الْكَعْبِيِّ). ثم بين أن الإضافة التى من هذا النوع تسمى : «لفظيه» وأما التى من النوع الآخر فتسمى : «محضه» و «معنويه» فاللفظيه : لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، بخلاف الأولى حيث يقول : وذى الإضافة اسمها : «لفظيه» وتلك «محضه» ومعنويه وأوضح بعد هذا أن زياده : «أل» جائزه فى أول المضاف الذى إضافته لفظيه - ، بشرط أن تزداد أيضا فى الثانى (أى : فى المضاف إليه) أو فى الذى أضيف إليه الثانى ... يقول : ووصل «أل» بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان ؛ كالجعد الشعر أو بالذى له أضيف الثانى كزيد الضارب رأس الجانى ساق مثالين ؛ أحدهما مثل : (راقنى عناية الجعد الشعر بتصفيفه ،) للمضاف المبدوء «بأل» (وهو : الجعد) ؛ وللمضاف إليه : المبدوء بها أيضا (وهو : الشعر) ؛ فهى داخله عليهما معا. والآخر ؛ وهو : «زيد الضارب رأس الجانى» للمضاف المبدوء «بأل» (وهو : الضارب) ، وللمضاف إليه ، الخالى منها مباشره (وهو : رأس) ولكنه مضاف ، وبعده المضاف إليه : (الجانى) المبدوء بها ... -- ثم ذكر بعد هذا حاله أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءا ب «أل» ؛ وهى الحاله التى يكون فيها المضاف وصفا مثنى ، أو جمعا اتبع سبيل المثنى (أى : تحققت فيه الشروط الواجبه فى المثنى) ؛ وهو جمع المذكر السالم ؛ يقول : وكونها فى الوصف كاف إن وقع مثنى أو جمعا ، سبيله أتبع يريد : يكفى وقوع «أل» فى صدر المضاف الذى إضافته غير محضه بدون اشتراط شىء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفا مثنى ، أو جمعا تحققت فيه شروط التثنيه (وهو جمع المذكر السالم). وقد ترك بقيه الحالات الأخرى التى تدخل فيها «أل» على المضاف إذا كانت الإضافة غير محضه وما يتبع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها فى الصفحات السابقه.

١- فى هذا الجزء أبواب خاصه بالمشتقات ، لكل منها باب مستقل شامل ، وسنكتفى هنا بلمحه موجزه تناسب ما نحن فيه ، ولا تغنى عن الرجوع إلى تلك الأبواب.

اسم الفاعل : اسم مشتق ، يدل على أمرين معا : (معنى مجرد ، وصاحب هذا المعنى). ولا بد فى اسم الفاعل أن يشتمل على حروف مضارعه الأصلية ، وأن يماثله فى ترتيبها ، وترتيب حركاتها ، وسكناتها ؛ مثل : قاعد ويقعد - ذاهب ويذهب - منصت وأنصت - متعلم ويتعلم ... وهو يفيد حدوث معناه ، ولا يفيد الدوام أو الثبوت ، إلا إذا تخلص عن دلالة الخاصه ، وانتقل إلى اختصاص آخر ؛ هو : اختصاص «الصفه المشبهه». وهى : اسم مشتق ؛ يدل على أمرين معا : (معنى مجرد ، ولكنه ثابت دائم ، أو كالدائم ، وصاحب هذا المعنى). فدلالته على الزمن شامله أنواعه الثلاثه ، بسبب ذلك الدوام (١) ، ولا بد أن تشتمل على الحروف الأصلية لمضارعها ، ولكنها - فى الغالب - لا تماثله فى ترتيب الحركات والسكنات إلا إذا كانت فى الأصل اسم فاعل أريد به الدوام (٢). فمثال الصفه المشبهه الأصلية : فرح ويفرح - حسن ويحسن - بليغ ويبلغ ... ومثال الصفه المشبهه التى كانت فى أصلها اسم فاعل يفيد الحدوث ، ثم أريد بها الدوام والثبوت بعد ذلك ، كلمه : باسم - مشرق - محارب ؛ فى مثل : فلان باسم الثغر - مشرق الوجه - محارب الطغيان.

وإذا كانت الصفه المشبهه داله على ثبوت معناها ودوامه ، - غالبا - ، فإن زمنها بمقتضى هذه الدلاله لا بد أن يشمل - كما سبق (٣) - الماضى ، والحال ، والمستقبل. فكيف تكون إضافتها «غير محضه» ، مع أننا اشترطنا فى «غير المحضه» : أن يكون الزمن فيها الحال ، أو الاستقبال؟.

الحق : أن إضافتها قد تكون محضه فى بعض الصور ، وغير محضه فى

ص: ٣٧

١- كما سبق فى ص ٢٩.

٢- كما سيجىء فى هامش ص ٢٣٨ وفى ص ٢٤٢ و٣٠٨.

٣- فى هذه الصفحه وكذا فى ص ٢٩ حيث الإيضاح.

أخرى (١)؛ فقد قالوا: إن الاستمرار (أو: الدوام) يحتوى على الأزمنة الثلاثة دائما. لكن قد توجد قرينه تقوى جانب الزمن الماضى على غيره - وللقرينه المقام والاعتبار الأول دائما - فتضاف الصفه وتعمل الجر مع تلك القرينه؛ إذ تغلب الإضافة؛ وتكتسب الصفه التعريف من المضاف إليه؛ ككلمه: «مالك» فى قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ...) فكلمه: «مالك» وصف مشتق؛ زمنه يشمل الماضى، والحال، والمستقبل؛ لأن الله متصف بصفه التملك فى جميع الأزمان. وقد وجدت قرينه تدل على تغليب الزمن الماضى؛ فصارت الإضافة بسببها محضه (٢)؛ وهذه القرينه هى: أن كلمه: «مالك» نعت للفظ الجلاله: (الله) وهو أعرف المعارف، فلا يمكن أن يكون نعتة نكره؛ فلا بد أن تكون كلمه: «مالك» معرفه. فمن أين جاءها التعريف؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه، وقد اكتسبه أيضا من الإضافة إلى ما بعده. وكل هذا يقتضى أن تكون إضافة الصفه هنا محضه.

ولو أعربنا كلمه: «مالك» بدلا، أو: عطف بيان؛ لكان فى هذا الإعراب - مع جوازه - عدول عن الظاهر الشائع؛ وهو: إعراب المشتق نعتا، لا بدلا، ولا عطف بيان، إذ يغلب على الأول الاشتقاق، وعلى الأخيرين الجمود - كما تقدم (٣) - هذا إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف الدال بالقرينه على المضى أو على الدوام محضه (٤)، عند جمهور النحاه.

أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال، بأن قامت قرينه تؤيد أحدهما - فالإضافة غير محضه؛ فلا يتعرف بها الوصف، ولا يتخصص. ويجوز إزالتها، وإعمال الوصف فى معموله عملا آخر غير الجر؛ كقراءه من قرأ قوله تعالى:

ص: ٣٨

١- انظر ص ٦ و ٣٠٧.

٢- لما سبق فى: «د» من ص ٥ من أن إضافة المشتق الماضى الزمن محضه.

٣- فى رقم ٥ من هامش ص ٥ ويجىء فى ص ٦٦٥.

٤- وقد سبقت الإشارة لهذا فى «و» ص ٥.

«فالتق الإصباح ، وجاعل الليل سكننا (١)» ؛ فجعل الليل سكننا أمر لا يقتصر على زمان دون آخر ؛ فقد وقع في الماضي ، وهو يقع الآن ، وسيقع بعد ذلك. غير أن الكلام فيه ما يقوى جانب الحال والمستقبل على الماضي ، ويجعل الإضافة غير محضه ؛ هو أن المحضه تقتضى - غالبا - أن يكون المضاف اسما جامدا ، أو فى حكم الجامد ، فلا- يعمل ؛ وهذا يؤدى إلى اعتبار كله : «جاعل» فى حكم الجامد ؛ فلا- تنصب مفعولا- به ، ولا- مفعولين ، وإلى إعراب كلمه : «سكننا» المنصوبه ، مفعولا- به لعامل محذوف ، تقديره «يجعل» ، أو ما يماثله ، وكأن الأصل : جاعل الليل يجعله سكننا. وفى كل هذا عدول عن النسق الظاهر ، والإعراب الواضح الذى يدخل الوصف «جاعل» هو وفعله فى سلك الألفاظ العاملة التى تنصب مفعولين. وقد أضيف الوصف إلى أحدهما ، ونصب الثانى مباشره ، فلا حاجه إلى تأول وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح.

وشىء آخر ؛ هو : أن زمن الوصف فى الآيه دائم مستمر ؛ يشمل الماضى والحال ، والمستقبل. ولكن هذا الدوام الزمنى ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع ، وإنما يتخلله انقطاع يزول ، ثم يعود مره ، فأخرى ؛ فحين يجعل الله الليل سكننا يكون الليل موجودا ، وحين لا يجعله سكننا يختفى. ثم يجعله مره أخرى ؛ ثم يزيله ، ثم يعيده ؛ وهكذا ، دواليك ؛ ... فالاستمرار موجود حقا ؛ ولكنه على ما وصفنا ؛ من توالى الإيجاد والإزالة بغير توقف ، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع (٢) أما الدوام المتصل على حاله واحده ، - هى : جعل الليل سكننا فى جميع لحظات الزمان وأوقاته - فلا وجود له.

ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال - كان الوصف (المشتق) الذى يشاركه فيهما شبيها به من الناحيه المعنويه ، ومحمولا عليه فى ناحيه أخرى ، هى

ص : ٣٩

-
- ١- شيئا يستريح إليه المتعب بالنهار ، ويسكن للراحه والاطمئنان فيه. (انظر ج «ص» ٤٠)
 - ٢- وهذا يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار التجددى. وله إشاره أخرى فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤٧ ، وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢.

الدلالة الزمنية أيضا. أى : أنه شبيه به فى الدلالة على التجدد والحدوث ، وفى الدلالة الزمنية المعينه. وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضه (١).

ب - إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن ؛ أى : لا دليل معه يبين نوعا من أنواع الزمن الثلاثة - كانت إضافته محضه ؛ نحو : «صاحب السلطان كراكب السفينه» (٢) ... ؛ فلا قرينه فى المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن معين ؛ ماض ، أو حال ، أو مستقبل ، أو ما يشمل الثلاثة ... (وقد سبقت الإشارة لهذا) (٣).

ح - أشرنا (٤) إلى أن إضافه الوصف إلى الظرف نوع من الإضافه المحضه وأوضحنا شرط ذلك ؛ كالمثال السابق : «مالك يوم الدين» أى : مالك الأمر والنهى فى يوم الدين. بخلاف : «جاعل الليل سكنا» لأن الليل مفعول به ، فى الأصل قبل الإضافه ، وليس ظرفا ، وإلا فسد المعنى (٥).

د - من الإضافه غير المحضه ما يأتى من الأنواع الملحقه بها (٦) ؛ وهى :

١- إضافه الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافه نعتا للمضاف ؛

ص : ٤٠

١- كل ما سبق تعليل خيالى - مقبول هنا - للأمر الواقع المستمد من الكلام العربى. والعله الأولى هى الكلام العربى نفسه ، وأنه يسير على النظام الذى سبق تعليله ، برغم أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافه المحضه ، ولا غير المحضه.

٢- يريدون بذلك : أن راكبها لو سلم من الغرق لم يسلم من الفرق. أى : من الخوف.

٣- فى «ج» من ص ٥.

٤- فى «و» ص ٥. وفى ص ٣٨.

٥- إذ المراد - عند أصحاب هذا رأى - : جعل الليل نفسه بظلامه وانقطاع الحركه والعمل فيه ، وبخصائصه الأخرى - هو للسكن ، لا أن السكن واقع فيه. (وسبقت إشاره للآيه فى آخر ص ٣٨).

٦- وبعض صوره لا يختلف فيه معنى المتضايقين ، مع أن الأصل فى الإضافه بنوعيهما ، ولا سيما المحضه. - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧ - أن يختلف فيها معنى المتضايقين ، ومدلولهما. ويدور الجدل فى الأنواع التى سندكرها - وهى التى أشرنا إليها إشاره عابره فى تلك الصفحه وسنصلها هنا ، وبعد الفراغ من تفصيلها نعرض - فى ص ٤٧ وما بعدها - للجدل وموضوعه ، ونبدى رأى فيه ، وفى كل ما تناوله.

(وهذا ما يعبرون عنه بأنه إضافة الاسم المنعوت إلى نعته). كقولهم: «صلاة الأولى» تذهب الخمول - كان الخلفاء السابقون يقصدون «مسجد الجامع» ليذيعوا على الناس ما يريدون إذاعته - إنى أحرص على «ديانه القيمه»، لأسعد.

والأصل: الصلاة الأولى، أو: صلاة الساعه الأولى - المسجد الجامع أو: مسجد الوقت الجامع - الديانه القيمه، أو: ديانه المله القيمه (١).

٢- إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافه منعوتاً للمضاف. فصار بعدها هو: المضاف إليه. (أى: إضافة النعت إلى منعوته) كقوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ). وقوله تعالى: (وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ) والأصل فى الآيتين: اليقين الحق، فتقدمت الصفه على الموصوف، وصارت مضافاً، وصار الموصوف مضافاً إليه مجروراً. ومثله ما جاء فى خطبه قائد بين جنوده: «إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحس منكم صادق الجهاد، وعظيم البلاء، وملاؤم قلبه فرعا، وضربتموه كما تضرب عوادى الوحوش، وطردهتموه كما تطرد غرائب الإبل، وتركتكم جنوده بين صريع وأسير...» أى: الجهاد الصادق - البلاء العظيم - الوحوش العوادى - الإبل الغرائب - ...

٣- إضافة المسمى إلى الاسم (٢)؛ نحو: شهر (٣) رجب معظم فى

ص: ٤١

- ١- فى الأمثله السالفه حذف المضاف إليه المنعوت، وأقيم النعت مقامه، فصار مضافاً إليه. (انظر ما يتصل بهذا فى ص ٥٠).
- ٢- وعكسه (وهو إضافة الاسم إلى المسمى) مثل إضافة: «لدى وعند» طبقاً لما سيجىء فى ص ١١٩.
- ٣- جاء فى التصريح - ج ٢ باب التوكيد عند الشاهد: «يا ليت عدو حوله رجب». ما نصه: (قال الدنوشرى: هل «رجب» منصرف، وكذلك «صفر» أو لا؟ قال سعد الدين فى حاشيته على الكشاف: إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فمنصرفان. قال ناصر الدين اللقانى: وكأن وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر، كما قالوا فى «سحر» إنه معدول عن السحر فيما أريد به «سحر» بعينه؛ فبيهما العلميه والعدل. وقد يقال إن المانع هو العلميه والتأنيث باعتبار المده). ١٥، وستجىء إشارة لهذا فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٦ م ١٤٧.

الجاهلية والإسلام - شجر التفاح كثير في الشام. وهذه هي إضافه: «البيان أو: «الإضافه البيانيه» التي يقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثاني (١) وهي كثيره في استعمالنا؛ كإضافه الأيام والعلوم إلى أسمائها؛ مثل: يوم الخميس - يوم الجمعة - علم الحساب - علم الهندسه ... ولها أمثله أخرى وردت في المطولات، منها قولهم: لقيته ذات مره، أو ذات ليله - مررت به ذات يوم - داره ذات اليمين، أو؛ ذات الشمال - مشينا ذا صباح (٢) ...

ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دونه ابن يعيش شارح المفصل (٣) خاصا بهذا. قال ما نصه (مع حذف بعض الأمثله، اكتفاء ببعض):

«اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغه في البيان؛ لأن الجمع بينهما أكد (أقوى) من أفراد أحدهما بالذكر. وفي ذلك دليل من جهة النحو على أن الاسم عندهم غير المسمى. إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه، وكان من إضافه الشيء إلى نفسه. فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقه؛ عينا كانت تلك الحقيقه، أو معنى؛ تميزا لها باللقب مما يشاركها في النوع،

ص: ٤٢

١- فرق بعض النحاء بين الإضافه التي «للبيان»، والإضافه البيانيه؛ بأن التي للبيان يكون بين جزأيه عموم وخصوص مطلق، وأن «البيانيه» يكون بين جزأيه عموم وخصوص من وجه. وهذا الخلاف شكلي؛ لا- أثر له؛ لأنه محصور في المراد من اصطلاح معين عند كل فريق. هذا وقد سبق (في ج ١ ص ١٩ م ٢) معنى العموم والخصوص المطلق والوجهي.

٢- «ذا» و «ذات» - ولهما بيان آخر خاص بإضافتهما، في ص ٧٤ - من الظروف غير المتصرفه بشرط إضافتهما للزمان، دون غيره؛ فيلتزمان النصب على الظرفيه الزمانيه إلا على لغه ضعيفه رفضها جمهور النحاء. ومن الأمثله التاليه ما يساير هذه اللغه. كما أن «ذات» قد تضاف إلى كلمه: «اليمين» أو «الشمال» وهما من الظروف المكانيه، فتصير ظرفا مكائيا متصرفا ومنصرفا. وقد تكون اسما محضا مستقلا، معناه حقيقه الشيء وماهيته والنسب إليها: «ذووي» باعتبار أصلها، أو: «ذاتي» باعتبار لفظها الحالي.

- (طبقا لما سبق في ج ١ م ٢٦ ص ٣٥٨، أما البيان التفصيلي ففي باب النسب ج ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤).

٣- في ج ٣ ص ١٢.

والمسمى تلك الحقيقة ؛ وهى ذات ذلك اللقب ، أى : صاحبه (١). فمن ذلك قولهم : «لقيته ذات مره» والمراد : الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو : مره. ومثله : (ذات ليله - ومررت به ذات يوم - وداره ذات الشمال - وسرنا ذا صباح) كل هذا معناه وتقديره : داره شمالا ، وسرنا صباحا .. ، بالطريق التى ذكرناها. إلا أن فى قولنا : ذا صباح ، وذات مره - تفخيما للأمر. «ومن ذلك قول الشاعر :

عزمت على إقامه ذى صباح

لأمر ما يسود من يسود

المراد : على إقامه صاحب هذا الاسم ، وصاحبه هو : صباح ؛ فكأنه قال : على إقامه : صباح ...

«ومثله قول الكميت :

إليكم ذوى آل النبى تطلعت

نوازع من قلبى ظماء وألب (٢)

فالمراد : يا آل النبى ، أى : يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبى ، ولو قال : «آل النبى» لم يكن فيه ما فى قوله : «يا ذوى آل النبى» من المدح والتعظيم. فائده هذا الأسلوب ظاهره ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبى - جعلهم أصحاب هذا الاسم ؛ وهو آل النبى. ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحا معظما لا محاله ... (مثله قول الأعشى :

فكذبوها بما قالت : فصبيحهم

ذو آل حسان يزجى الموت والشرا (٣)

أى : صبيحهم الجيش الذى يقال له : آل حسان.

«ومثله قول الآخر :

ص : ٤٣

١- بمعنى أنها الذات المختصة به ، المراده منه.

٢- الألب جمع : لب ، والقياس : ألب بالادغام الذى منع منه ضروره الشعر).

٣- (يزجى - يسوق. الشرع : كعنب ، جمع شرع ؛ بكسر فسكون - وهو الثأر والوتر).

إذا ما كنت مثل ذوى عدى

ودينار ، فقام على ناعى

أى : مثل كل واحد من الرجلين المسميين «عديا» و «دينارا» ... «وحكى عن العرب : هذا ذو زيد ، ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ، وقد كثر ذلك عندهم. وربما لطف (١) هذا المعنى على قوم ؛ فحملوه على زياده. «ذى» ، و «ذات». والصواب ما ذكرناه اه.

وهذا كلام جليل فى إيضاح تلك الأساليب التى أضيف فيها المسمى إلى الاسم ؛ لتحقيق غرض بلاغى هام ، كالإيضاح مع التوكيد ...

ومن أمثلتها الواردة أيضا قولهم : «أذهب بذى تسلم - أذهب بذى تسلمان - أذهبوا بذى تسلمون ...». أى : أذهب بسلامتك التى تلازمك ولا تفارقك أذهب بسلامتكما - أذهبوا بسلامتكم» (٢) ...

(٣) إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفه ؛ كقول الشاعر :

علا زيدنا يوم التّقا رأس زيدكم

بأبيض ، ماضى الشّفتين يمانى ... (٤)

أى : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ؛ فحذف الصفتين ، وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الإضافة. ويرى بعض النحاه أن البيت ونحوه هو من إضافة الشىء إلى ملابسه (٤) بعد تنكير العلم ، وإضافته إضافة محضه من غير حاجه لتأويل بما ذكر (٥). والرأيان صحيحان.

ص: ٤٤

١- خفى ودق.

٢- وسيجىء الإيضاح الأوفى لهذا ، والإعراب ، فى المكان المناسب ، ص ٩٥. وكذلك سبقت الإشارة لكلمه : «ذا» و «ذات» وما يتصل بهما لمناسبه فى باب الظرف (ج ٢ ص ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٢٩ م ٧٩) ولمناسبه أخرى فى ج ١ (بابى الأسماء الستة ، والموصول) وفى باب الموصول الكلام على جمع «ذو» وإفرادها وعلى «ذو» الطائيه التى بمعنى «الذى» وفروعه ، وحكمها.

٣- أى : ما له به نوع اتصال لأدنى ملابسه. وقد سبق بيان هذا النوع فى رقم ٢ من ص ٢١.

٤- سبق هذا البيت فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٦٥) لمناسبه أخرى هناك ؛ هى بيان السبب فى إضافة العلم أحيانا ، أو فى تعريفه بإحدى وسائل التعريف ، مع أن الأصل فى العلم أن يكون معرفه.

٥- إيضاح هذا فى باب العلم ج ١ ص ٢٠٧ م ٢٢.

٥- إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة (أى : التى لا تحدّد ببدء وانتهاء معروفين ؛ مثل كلمه : حين - وقت ... - زمن - أيام ... ونحوها مما سبق الكلام عليه فى الجزء الثانى ، باب : «الظروف») ، نحو : إذا اشتدت وقده الصيف أسرع الناس إلى سواحل البحار ؛ لقيموا بها ما وسعهم الأمر ، وحينئذ ينعمون بجو معتدل ، وهواء رطب منعش ... أى : حين إذ يقيمون ... ينعمون ؛ فحذفت الجملة المضارعية الأولى ، وهى المضاف إليه ، وعوّض عنها التنوين . فالمؤكّد هو : «الحين» وهو زمن مبهم . والمؤكّد هو : «إذ» الظرفية المضافة إلى الجملة المضارعية المحذوفة (١) . والمراد من لفظ : «الحين» المبهمة هو المراد من لفظ : «إذ» المخصصه بالجملة التى أضيفت إليها ، فالظرف الزمنى الثانى مؤكّد للأول ؛ لاتفاق معناهما ، والمراد منهما ، مع مجيئه بعده (٢) ...

ويرى بعض النحاه - بحق - أن مثل هذا يعدّ من إضافه العامّ إلى الخاصّ ، لا المؤكّد إلى المؤكّد ، لتخصيص الظرف الثانى - كما قلنا - بالجملة التى أعربت مضافا إليه ، وهى الجملة المضارعية التى حذفت وقام مقامها التنوين عوضا عنها ...

ومن النادر أن تكون إضافه المؤكّد إلى المؤكّد فى غير أسماء الزمان المبهمة ؛ كقول الشاعر :

فقلت انجوا عنها نجا الجلد ، إنّه

سيرضيكما منها سنام وغاربه (٣)

ص : ٤٥

١- مع ملاحظه أن الظرف لا يسمى ظرفا - اصطلاحا - إلا إذا كان منصوبا (لفظا أو محلا) على الظرفية . فإذا صار مضافا إليه ، أو مبتدأ ، أو شيئا آخر غير النصب على الظرفية ، فإنه لا يسمى فى الاصطلاح ولا يعرب ظرفا .

٢- ومن الأمثلة أيضا البيت الآتى فى صفحه ٥٦ وهو : أنجب أيام والداه به إذ نجلاه ؛ فنعم ما نجلا وشرح البيت وموضع الشاهد فيه موضحان هناك ...

٣- قاله أعرابى نزل عنده ضيفان ، فذبح لهما ناقة . فقالا : إنها مهزوله . فقال لهما البيت ... ومعنى : انجوا : اسلخا ... يقال : نجوت الجلد ، بمعنى : سلخته و «السنام» : الجزء المنحنى المرتفع فى ظهر البعير والناقه ، وهو مقر الدهن ، و «الغارب» أعلى الظهر بين السنام والعنق .

يريد : اسلخا عن الناقه نجا الجلد - والنجا ، بالقصر - هو : الجلد.

٦- إضافة الاسم الملقى (١) إلى الاسم المعتبر (٢) ؛ كقوله تعالى : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ . فِيهَا أَنْهَارٌ ...) ، ومثل : مررت بكم فألقيت اسم السّلام عليكم . والأصل : الجنة التي وعد المتقون ... - ألقىت السّلام عليك (٣) ...

٧- إضافة الاسم المعتبر إلى الاسم الملقى كقول الشاعر :

أقام ببغداد العراق وشوقه

لأهل دمشق الشام شوق مبرّح (٤)

٨- ومن الإضافة غير المحضه قولهم : «لا أبا لفلان» ؛ لوجود الفاصل بين المتضايقين . وقد سبق (٥) - في مناسبه أخرى - الكلام على هذا الأسلوب من ناحيه الإضافة ، ومن ناحيه إعرابه ومعناه .

٩- ومن الإضافة غير المحضه إضافة صدر المركب المزجى إلى عجزه - مسايه لبعض اللغات الجائزه فيه - نحو : قامت الطائره من «أفغان ستان» فوصلت إلى «بور سعيد» في بضع ساعات .

ص : ٤٦

١- الزائد الذى يمكن حذفه فلا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه .

٢- الأصل الذى لا يمكن حذفه إلا بفساد المعنى .

٣- ومن هذا قول لبيد بن ربيعه لبنتيه ، حين حضرته الوفاه ، ينصح لهما بعدم اللطم ، إن هو مات ، ويترك الجزع . وحسبهما البكاء المجرد حولا كاملا . ثم هو يسلم عليهما ... ؛ يقول : إلى الحول ، ثم اسم السّلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وكذلك : «فتن الغصون» فى شعر نقله القرطبى فى مقدمه تفسيره (ج ١ ص ٢١) جاء فيه : ما هاج شوقك من هديل حمامه تدعو على فتن الغصون حماما

٤- وهذه الزيادة على اعتبار ألا توجد بلده اسمها : «بغداد» : ولا أخرى اسمها : «دمشق» ، غير هاتين . أما عند علم المتكلم بوجود غيرهما فالإضافة محضه ، من نوع إضافة العلم إلى ما يخصه بعد أن فقد علميته ؛ بسبب اشتراكه بين أفراد متعدده - (كما سبق فى باب العلم ج ١ م ٢٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ . -)

٥- فى ج ١ ص ٧٥ م ٨ عند الكلام على الأسماء الستة وفى ج ١ ص ٥٢٨ م ٥٦ باب «لا» .

وإنما كانت الإضافة هنا لفظية لأن كلاً من الجزأين يكمل الآخر كما يكمل الحرف الواحد في الكلمة الواحده نظائره فيها ، كالحاء ، أو الشين ، أو الباء ... في كلمة : «خشب» - مثلاً - .

وفائده هذه الإضافة التخفيف الناشئ من التركيب ، مع التنبيه إلى شدة الامتزاج (١).

١٠- ومن الإضافة غير المحضه : «الكنيه» على الوجه الذى سبق تفصيله وإيضاحه فى الجزء الأول (٢) ...

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقة «بغير المحضه». ونعود إلى ما أشرنا إليه (٣) من الجدول الدائر حولها. ويتركز فيما يأتى :

أمحضه هى أم غير محضه؟ أهى نوع ثالث مستقل بنفسه ، ولكن إضافته «شبيهه بالمحضه» ؛ ويجب أن يسمى بهذا الاسم؟.

ثم لهذا النوع - عندهم - اعتباران ؛ أحدهما الاتصال ؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذى يلاحظ وينوى فى الإضافة غير المحضه ، كما سلف بيانه. والآخر : الانفصال ، لأن المعنى لا يصح إلا بتأول

ص: ٤٧

١- كما سيجىء فى ج ٤ باب الممنوع من الصرف .. - م ١٤٨ ص ٢١٧.

٢- فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٧٧ عند الكلام على «العلم» ونقلنا بعضه فى «ا» من ص ٤٢٩ فقلنا ما نصه فى الجزء الأول : «أما الكنيه فهى علم مركب تركيباً إضافياً بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمه من الكلمات الآتية : (أب ، أم) ، (ابن ، بنت) ، (أخ ، أخت) ، (عم ، عمه) ، (خال ، خاله) ... وليس منه أب لمحمد ، وأم لهند ، وغيرهما من كل مالا إضافه فيه على الوجه السابق ...». ثم قلنا فى رقم «ا» من ص ٤٢٩ ما نصه : (والكنيه - مع تركيبها الإضافى - معدوده من قسم العلم الذى معناه إفرادى ؛ فكل واحد من جزأيه لا- يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلميه ؛ فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت مثلاً فى قولنا : جاء أبو على الشجاع - فإن النعت (وهو هنا كلمه : «الشجاع») يعتبر فى المعنى نعتاً للثنتين معا ، أى : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ، وإلإفسد المعنى ، لكنه يتبع فى الإعراب المضاف وحده ... و ...) اه راجع النص كاملاً.

٣- فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠.

وتكلف يخرجان الإضافة عن ظاهرها (١). فأيهما الصحيح؟. وبعد كل ما سبق أقياسيه هي أم سماعيه؟.

لكل رأى أدلته التي يقويها أصحابه بتأويل الأسلوب تأويلا يبعده عن ظاهره ، وبتخرجه إلى حيث يريدون من إثبات رأيهم ودعمه ...

والأمر لا- يحتاج إلى هذا العناء الجدلي الذي له أسبابه التاريخيه النحويه التي لا تعيننا اليوم ؛ فحسبنا أن نترك فضول التأويل والتخريج ، ونعول على ظاهر الأسلوب الإضافي تعويلا لا يعارض المراد منه - فنجد تلك الإضافات المتعدده قد انحصرت في قسمين :

أولهما : يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ، مع اختلاف لفظهما. أى : أن اللفظين مختلفان ، ولكن مدلولهما متحد ، كإضافة المسمى إلى الاسم (فى مثل : شهر رمضان - شجر البرتقال - علم الهندسه ...) ، ومثل هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا ، لأن المضاف من حيث المعنى هو نفس المضاف إليه ، أو بمنزله ؛ والشئ لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه ، أو بما هو بمنزله نفسه ؛ فلا- يمكن أن تكون الإضافة فى هذا القسم «محضه» ؛ إذ «المحضه» لابد أن تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا إذا كان غير متوغل فى الإبهام ، وأن تتضمن معنى حرف من أحرف الجر الثلاثه المعروفه (٢) ، و «الإفاده والتضمين» ، يقتضيان أن يكون معنى المضاف غير معنى المضاف إليه.

ثانيهما : يكون فيه أحد الاسمين المتضايقين أصليا والآخر زائدا (يمكن الاستغناء عنه من غير أن يتأثر المعنى المراد بحذفه) نحو : مررت بكم فألقيت اسم السّلام عليكم ... فكلمه : «اسم» زائده ؛ لا- فائده منها مستجده ، وإذا كانت كذلك فكيف تعتبر إضافتها محضه؟.

إن الإضافة المحضه تؤثر فى الأسلوب تأثيرا معنويًا ؛ لا غنى عنه - كما قلنا - فحيث يمكن الاستغناء عن أحد طرفى الإضافة لا تكون الإضافة محضه.

ص: ٤٨

١- راجع الهمع والصبان.

٢- بيانها فى : (اوب وج) ص ١٨ و١٩ و٢٠.

أما قياسه تلك الإضافات الملحقه بغير المحضه ، أو عدم قياسيتها ، فكثره النحاه تقصرها على المسموع ، ولا تبيح فيها القياس . إلا- الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع ، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه ، بحجه أن الوارد من تلك الإضافات كثير كثره تكفى للقياس عليه ، وأن الحاجه قد تدعو لاستخدام القياس ؛ للانتفاع بفائده تلك الإضافات المتعدده الأنواع ، فإنها لا تخلو من فائده معنويه - كالأيضاح مع التوكيد - ، برغم أن هذه الفائده المعنويه تختلف - نوعا ومقدارا - عن الفائده المعنويه التي للإضافه المحضه (١) ...

ورأى الكوفيين سديد مفيد. وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياه الناس كما طلبته قديما. لكن من المستحسن - وبخاصه القسم الثانى - أن نأخذ به فى أضيق الحدود ؛ حين تشتد إليه الحاجه ، وتقوم قرينه على بيان المراد منه ، بحيث لا يشوبه لبس أو غموض.

وقد صرح بعض كبار النحاه باستحسان رأى الكوفى ، ففى شرح شواهد العينى للبيت المرقوم (٤٤٨) وهو الذى سبق هنا فى الإضافه الخامسه (ص ٤٥) وصدوره (فقلت : انجوا عنها نجا الجلد إنه ...) ما نصه :

(الشاهد فى : «نجا الجلد» حيث أضاف المؤكّد إلى المؤكّد ؛ لأن «النجا» - بالقصر - هو الجلد. والأحسن ما قاله الفراء : إن العرب تضيف الشىء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى ... (حَقُّ اليَقِينِ) (٢) ...) اه وقال الأشمونى عند الكلام على بيت ابن مالك (٣) :

ولا يضاف اسم لما به أتحد

معنى ، وأوّل موهما إذا ورد

ما نصّه : «لا يضاف اسم لما اتحد به معنى ؛ كالمرادف مع مرادفه ؛

ص : ٤٩

١- ومع أن السماع يؤيدهم يزيدون فيستخدمون «قياس التنظير» فيقولون : إن العرب أجازت عطف الشىء على نفسه إذا اختلف اللفظان : كقول قائلهم : «وألقى قولها كذبا ومينا» ... والمين هو الكذب. والأصل فى عطف النسق المغايره. والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لهذا قال «ياسين» فى هذا الموضع من حاشيته على «التصريح» : (إنهم استدلوا بالسماع والقياس ، ووافقهم فى التسهيل). اه. ولما تقدم إشاره فى رقم ٨ من ص ٦٦٠.

٢- انظر رقم ٤ من هامش ص ٥١ :

٣- ستجىء له إشاره أخرى فى هامش ص ٦٥.

والموصوف مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره فى المعنى ؛ فلا يقال ، قمح برّ ، ولا- رجل فاضل ، ولا- فاضل رجل. وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فمما أوهم إضافه الشىء إلى مرادفه قولهم : «جاءنى سعيد كرز». وتأويله : أن يراد بالأول المسمى ، وبالثانى الاسم ؛ أى : جاءنى مسمى هذا الاسم (1). ومما أوهم

ص: ٥٠

١- للاسم مع المسمى حالات مختلفه ؛ فقد يكون الاسم هو المسمى نفسه وذاته ، وقد يكون غير المسمى ، و ... ، عرض لتفصيل الكلام على هذا الموضوع تفصيلا وافيا ابن السيد البطليوسى الأندلسى فى رساله خاصه نقلتها : «مجله المجمع اللغوى بدمشق» ، فى الجزء الثانى من مجلدها السابع والأربعين ص ٣٣٣ وعنهما نقلنا النص التالى : «الباب الأول : فى تبين كيف يكون الاسم غير المسمى ... ، إن الاسم الذى يقال إنه غير المسمى هو الاسم الذى يراد به التسميه ، والعباره عن المعنى الذى يروم المتكلم تقريره فى نفس من يخاطبه. وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل : «ما اسمك؟ وعرفنى باسمك.» ؛ لأنه ليس يسأله أن يعلمه بذاته ما هى؟ وإنما يسأله أن يعلمه بالعباره المعبر بها عنه ، المشار بها إلى ذاته. وكذلك قولهم. «محت اسم على من الكتاب ، وأثبت اسمه فى الديوان» فالاسم فى هذا كله غير المسمى اضطرارا ؛ لأن اللفظه ليست الشخص الواقع تحتها. والاسم والتسميه فى هذا الباب لفظان مترادفان على معنى واحد ؛ كما يقال : سيف ، وصمصام ، وحسام. والاسم هاهنا وإن كان يفيد ما تفيد التسميه فيبينهما فرق ؛ وذلك أن التسميه مصدر ، من قولك : سميت الشىء أسميه تسميه ، فأنا : مسمّ ، وهو : مسمّى ؛ كقولك : سوّيته ، أسويه ، تسويه ؛ فأنا : مسوّ ، وهو : مسوّى. والاسم ليس بمصدر ؛ إنما يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء ، كمحمد ، وعلى ، وجوهر ، وعرض. ويدلك على الفرق بينهما أن التسميه تعمل عمل الفعل ، والاسم لا يعمل عمل الفعل ؛ ألا ترى أنك تقول : عجبت من تسميه زيد ابنه كلبا ؛ كما تقول عجبت من تسويه زيد الثوب. ولا تقول : عجبت من اسم زيد ابنه كلبا. وهذا كما تقول : «عجبت من قوت زيد عياله» - بفتح القاف - فإن ضمنت القاف لم يجز ؛ لأن «القوت - بفتح القاف - مصدر قاته ، يقوته ، قوتا. و «القوت» - بضم القاف - الطعام نفسه ؛ فجرى مجرى الاسم فى الامتناع من العمل ، لأنه نوع من أنواع الاسم. ومما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى : (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ، فَادْعُوهُ بِهَا) يريد : التسميات. ومن ذلك قوله عليه السلام : «إن لله تسعه وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة». ولو كان الاسم هنا هو المسمى بعينه لكان الله تسعه وتسعين شيئا. وهذا كفر بإجماع ... و ... و ... ومن ذلك قول الشاعر : وسميته يحيى ليحيا ، ولم يكن لرد قضاء الله فيه سبيل ولو كان الاسم هنا هو المسمى لوجب أن يموت من سمي : «يموت». ويحيا من سمي «يحيى» ... وهذا النوع كثير فى القرآن والحديث وكلام العرب يغنى ما ذكرناه منه عن الإكثار منه) اه. ثم عرض بعد ذلك لأنواع أخرى ؛ منها ما يكون فيه الاسم هو المسمى ، كلاهما ملازم الآخر لا يفارقه مطلقا ، مثل كلمه : «حى ، أو «متحرك». فمن المستحيل أن توجد الحياه بغير الجسد الذى تحل فيه ، ومن المستحيل أن توجد الحركه مستقلة بنفسها بغير جسم تظهر فيه. إلى غير ذلك مما عرضه.

إضافه الموصوف إلى صفته قولهم : «حبه الحمقاء» ، و «صلاه الأولى» ، و «مسجد الجامع» ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حبه البقله الحمقاء ، وصلاه الساعه الأولى ، ومسجد المكان الجامع (١). ومما أوهم إضافه الصفه إلى الموصوف قولهم : جرد قطيفه (٢) وسحق عمامه (٣) ، وتأويله : أن يقدر موصوف أيضا ، وإضافه الصفه إلى جنسها ؛ أى : شىء جرد من جنس القطيفه ، و شىء سحق من جنس العمامه. اه كلام الأشمونى.

ثم قال ما نصه :

«أجاز الفراء إضافه الشىء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين. ووافق ابن الطراوه ، وغيره ، ونقله فى «النهايه» عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك ما ورد فى الآيات القرآنيه من نحو : «ولدار الآخره» - «حقّ اليقين» - «حبل الوريد» - «جنات وحبّ الحصيد» وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (٤) اه. الأشمونى. ويقول الرضى فى شرح الكافيه (٥) - بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم وعرض أمثله مما سبق - ما نصه : «والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه» (٦).

ص : ٥١

١- انظر ما سبق متصلا بهذا فى رقم ١ من ص ٤٠.

٢- بمعنى : قطيفه مجردة.

٣- بمعنى : عمامه مجردة.

٤- ومن الأمثله القرآنيه أيضا قوله تعالى : (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ ...) قال «المصباح المنير» فى ماده : «عرم» ما نصه «(العرم قيل جمع «عرمه» مثل : كلم وكلمه ، وهو : السد ، وقيل : السيل الذى لا يطاق دفعه. وعلى هذا فقوله تعالى : (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ) بإضافه الشىء إلى نفسه ؛ لاختلاف اللفظين) ، اه وجاء فى المصباح المنير أيضا ما نصه فى ماده : «ظهر» «أفضل الصدقه ما كان عن ظهره غنى. المراد : نفس الغنى. ولكن أضيف للإيضاح والبيان ؛ كما قيل : ظهر الغيب ، وظهر القلب». والمراد : نفس الغيب ، ونفس القلب. ومثله : «نسيم الصّبا» ، وهى نفس الصّبا. قاله الأخفش ، وحكاه الجوهرى عن الفراء أيضا. والعرب تضيف الشىء إلى نفسه ، لاختلاف اللفظين ؛ طلبا للتأكيد. قال بعضهم : ومن هذا الباب : حقّ اليقين ، ولدار الآخره ...» ؛ اه

٥- ج ١ ص ٢٨٨.

٦- وزاد على هذا قوله : «ولو قلنا إن بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيره» ...

وقد أطلنا الكلام فى أمر الإضافات السالفه لنفصل فى أمرها بحكم قاطع - وهو إباحتها - فىحسم النزاع ، وىوقف الجدل الذى امتد حتى وصل إلنا عنىفا ، واستخدمه الیوم - بغير حق - بعض الباحثین فى إصدار أحكام بالفساد والخطأ على بعض الإضافات الشائعه ، مثل : «استرحنا من عناء التعب» ، - و «نعمننا برغد الرخاء».

* * *

ص: ٥٢

السابع : عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر ، أو بضمير بارز (١) ، أو بغيرهما ، لأن المتضايقين بمنزله الكلمه الواحده ذات الجزأين ، لا- يصح أن يتوسط بينهما فاصل. غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل فى السعه (٢) - فإباحتها فى الشعر ، وملحقاته ، أقوى - . ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضروره (٣).

١ - فأما مواضع الفصل فى السعه فمنها :

١- أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه هو فاعله فى الأصل قبل الإضافه ، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر (٤) ؛ كقول الشاعر :

حملت إليه من ثنائى حديقه

سقاها الحجا سقى الرياض السحاب

والأصل : سقى السحاب الرياض. وقول الآخر :

عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رأفه

فسقناهم سوق - البغاث - الأجادل (٥)

يريد : سوق الأجادل البغاث ، فوقع الفصل فى المثالين بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب.

وإما ظرف للمصدر ؛ كقولهم : ترك يوما نفسك وهوها ، سعى لها فى

ص: ٥٣

١- أما المستتر فقد يفصل فى الإضافه غير المحضه - كما عرفنا فى ص ٣٤.

٢- أى : فى النثر المرسل ؛ حيث يجد الناثر من فسحه القول ، وحرية التعبير ، والتصرف - ما لا يجده الشاعر - ونحوه - المقيد بقيود الشعر ، وضوابطه ؛ من وزن ، وقافيه ، وخصائص شعريه ترهقه ، وتضييق بها حريره فى التعبير ، ولهذا منحوه أنواعا من التيسير لم يمنحوها الناثر ، وأباحوا أن يقع فى الشعر - وملحقاته - بعض أمور معينه لا تباح فى النثر المرسل ؛ تخفيفا على الشاعر ، ونزولا على حكم الضروره. وسموا تلك الأمور المحدده : «الضرورات الشعريه ، ونظائرها». ولا شك أن ما يباح فى النثر مباح فى النظم بالأولويه. هذا ، وفريق من البصريين يمنع الفصل بين المتضايقين فى السعه ، وسيجىء فى ص ٥٨.

٣- أى : الضروره الشعريه ، وما يلحق بها ، مما أوضحناه فى ج ٤ م ١٤٨ ص ٢٠٦ باب : «مالا ينصرف». حيث البيان الكامل للضروره ، وملحقاتها.

٤- بشرط أن يكون المفعول غير جمله ؛ فلا يجوز : سرنى قول : - الدين حقّ - الملحد ، أى : قول الملحد : الدين حقّ.

٥- معنى البيت : إن الأعداء عتوا ، (أى : أفسدوا) بعد أن رحمناهم ، وأجنبناهم إلى السلم رأفه بهم. فلم نجد بدا أن نظاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البغاث. (الأجادل. جمع أجدل ، ويسمى : الصقر ؛ وهو من جوارح الطيور القويه التى تحسن

اصطياد الطيور الضعيفه. والبغاث: طائر ضعيف ، يصاد ، ولا يصيد ، ولا ينتفع صائده بشيء منه).

رداها. فقد فصل الظرف : (يوما) بين المصدر وفاعله ، وهما : تركك نفسك ... (١)

٢- أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه هو مفعوله ، والفاصل بينهما ؛ إما : مفعوله الثاني ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور المتعلقان بهذا المضاف ، فمثال الفصل بالمفعول الثاني قول الشاعر :

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى

وسواك مانع - فضله - المحتاج

أى : مانع المحتاج فضله. والأصل قبل الإضافة مانع المحتاج فضله ؛ فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أضيف إلى أولهما ، وبقي الثاني منصوبا ، ولكنه تقدم وفصل بين المتصايفين. ومثال الظرف قول الشاعر :

وداع إلى الهيجا وليس كفاءها

كجالب - يوما - حتفه بسلاحه

والأصل : كجالب حتفه يوما ... ، ومثال الجار والمجرور المتعلقين به قوله عليه السلام : هل أنتم تاركو - لى - صاحبي. والأصل : تاركو صاحبي لى.

٣- الفصل بالقسم ، أو : يأمًا ، أو : بالجملة الشرطية ؛ سواء أكان المضاف شبه فعل (٢) أم غيره ؛ فمثال القسم : شرّ - والله - البلاد بلاد لا عدل فيها ولا أمن. ومثال «إما» قول الشاعر :

هما خطتا (٣) - إمّا إسار (٤)

ومنه (٥)

وإمّا دم ، والقتل بالحرّ أجدر

أى : هما خطتا إسار ... وقد حذف نون المثني المضاف وفصلت بينه وبين المضاف إليه كلمة : «إمّا». ومثال الشرط ما نقل من نحو : هذا غلام - إن شاء الله - أخيك». والأصل : هذا غلام أخيك إن شاء الله.

٤- الفصل ب «ما» الزائده حين يكون المضاف منادى ، وحرف النداء هو : «يا» ؛ كقول الشاعر :

ص : ٥٤

١- والأصل : تركك نفسك شأنها ، وحذف المفعول أو : مضاف لمفعوله وفاعله محذوف ، أى : تركك نفسك.

٢- المراد به هنا : نوعان - فقط - من الأسماء التى تشبه الفعل فى معناه وعمله ، هما : المصدر ، واسم الفاعل للحال أو

الاستقبال.

٣- أصل الكلام : خطتان ؛ تشبيه خطه ، بمعنى : حاله وطريقه.

٤- أى : أسر ، وهو : وقوع المحارب مغلوباً في يد عدوه المنتصر.

٥- امتنان بإطلاق السراح ، ومنح الحريه.

يا شاه - ما - قنص لمن حلت له

حرمت علي وليتها لم تحرم

٥- الفصل بالتوكيد اللفظي بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي ، من غير أن يضاف اللفظ الذي جاء للتوكيد ، نحو : (يا صلاح - صلاح - الدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتك) ؛ على اعتبار أن كلمه : «صلاح» ، الأولى منادى ، منصوب ، مضاف ، وكلمه : «الدين» مضاف إليه ، وكلمه : «صلاح» الثانيه هي التوكيد اللفظي للأولى ، وقد فصلت بين المتضايقين (١).

ب - وأما مواضع الفصل المباح في الضروره فمنها :

(١) وقوع المضاف اسما - مشبها الفعل في العمل ، رافعا بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه ؛ كقول الشاعر :

نرى أسهما للموت تصمى (٢)

ولا تنمى (٣)

ولا نرعوى (٤) عن نقض - أهواؤنا

العزم

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمه : «أهواؤنا» وهي فاعل المصدر المضاف. والأصل : عن نقض العزم أهواؤنا. أى : عن أن تنقض أهواؤنا العزم.

٢- أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًا من المضاف ، (أى : أن يكون الفاصل معمولًا لعامل آخر غير هذا المضاف) ؛ كالفصل بالفاعل الأجنبي في قول الشاعر :

ص: ٥٥

١- وكان من الجائز أن تنون ، ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكلة بين الاسمين. ولهذا المثال ، وأشباهه - طرق مختلفه في ضبطه وإعرابه. وبيانها المفصل في موضعها الأنسب من باب المنادى (ج ٤ ص ٤٠ و ٤١ م ١٣٠) ، ومن تلك الطرق اعتبار الاسم المكرر زائدا زياده محضه بين المتضايقين لا يوصف فيها بإعراب ولا بناء. عند من يجيز زياده الأسماء.

٢- تصيب فتقتل الصيد ، والصائد يراه.

٣- أنمى الصياد الصيد ، رماه فأصابه ، فذهب الصيد بعيدا عنه ومات. فمعنى لا تنمى ، لا تخطئ الإصابه القاتله.

٤- لا نرعوى : لا نرجمع عن الغى ، ولا نرتدع.

أنجب (١) أيام - والداه

به -

إذ نجلاه (٢) ؛ فنعم ما

نجلا

والأصل : أنجب والداه به أيام إذ (٣) نجلاه ... فقد فصل الفاعل (٤) وهو (والداه) بين المضاف : - أيام - وبين المضاف إليه وهو : «إذ نجلاه» ، والفاصل هنا ليس معمولاً للمضاف .

٣- الفصل بالمفعول الأجنبي ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف فتاه :

تسقى امتياحا (٥) ندى - المسواك

- ريقتها

كما تضمّن ماء المزنه الرّصف (٦)

يريد : أنها تسقى المسواك ندى ريقتها. فقد توسط المفعول به الأجنبي ، (وهو : المسواك) بين المضاف والمضاف إليه ، وفصل بينهما ، مع أنه معمول للفعل : «تسقى» وليس معمولاً للمضاف .

٤- الفصل بالظرف الأجنبي (٧) ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف رسوم الدار بأنها :

كما خطّ (٨) الكتاب بكفّ

- يوما

يهودىّ يقارب (٩) أو يزيل (١٠)

ص: ٥٦

١- أنجب الرجل : ولد له ولد نجيب.

٢- ولداه ، ورزقا به.

٣- «أيام» ، مضاف ، و «إذ» مضاف إليه ، من إضافه العام للخاص ، أو المؤكّد للمؤكّد. (وقد سبق الكلام عليها مع الإشاره لهذا البيت فى النوع الخامس ص ٤٥) و «إذ» مضاف ، والجمله بعدها مضاف إليه.

٤- الفاصل فى البيت هو الفاعل ومعه الجار والمجرور ، فيؤخذ من هذا البيت الذى استشهد به النحاه على الفصل بالفاعل ، جواز

الفصل بالفاعل فقط ، أو به ومعها الجار والمجرور.

٥- الامتياح : استخدام السواك لتنظيف الأسنان ، ويعرب هنا : حالا مؤوله ، أى : ممتاحه. وهذا الإعراب أحسن من غيره.

٦- الحجاره المتراصه المتلاصق بعضها إلى بعض. والماء المتراكم فوقها ، أو النافذ منها. ، يكون أنقى وأصفى من غيره ، المفرد

: رصفه.

٧- أى : الذى ليس معمولاً للمضاف.

٨- كتب.

٩- أى : يقرب الكلمات والحروف بعضها من بعض.

١٠- يزيل (بفتح الياء) يباعد ويفرق.

والأصل : كما خط الكتاب يوما بكفَّ يهوديَّ ؛ فوق الظرف الأجنبي فاصلا بين المضاف وهو : «كف» ، والمضاف إليه ، وهو : «يهودي».

٥- الفصل بالجار مع مجروره الأجنبيين ، كما في قول الشاعر (١) :

هما أخوا - في الحرب - من لا أخاله

إذا خاف يوما نبوه ، ودعاهما

تريد : هما أخوا من لا أخاله في الحرب. وقول الآخر (٢) :

كأن أصوات - من إيغالهنَّ (٣) ،

بنا -

أواخر الميس (٤) أصوات

الفراريح (٥)

يريد : كأن أصوات أواخر الميس ...

٦- الفصل بنعت المضاف ؛ مثل :

ولئن حلفت على يديك لأحلفن

بيمين أصدق من يمينك - مقسم

أى : بيمين مقسم ، أصدق من يمينك.

٧- الفصل بالنداء ، كالذى في قول الشاعر :

وفاق (٦) - كعب (٧) -

بجير منقذ لك من

تعجيل تهلكه (٨) ، والخلد في

سقرا (٩)

- ١- هو لامرأه من بنى قيس. كما جاء فى الجزء الأول من كتاب: «الموشح» للمرزبانى ، عند الكلام على الشاعر: أبو حيه النميرى.
- ٢- هو: ذو الرّمه.
- ٣- مبالغتهن فى السير.
- ٤- الميس: شجر تصنع منه الرحال. والمراد هنا: الرحال.
- ٥- جمع فزوج ، وهو فرخ الدجاج. والشاعر يشبه أصوات الرحال وقت سير الإبل المسرعه بأصوات الفراريج - (راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن ، ح ٣ ص ٤).
- ٦- موافقه.
- ٧- يا كعب.
- ٨- هلاك.
- ٩- سقر: جهنم. وأصل القصه: أن «كعبا» و «بجيرا» أخوان ، أبوهما: «زهير بن أبى سلمى» الشاعر الجاهلى المشهور. وقد أسلم «بجير» قبل أخيه ، فأراد أن يسلم أخوه ، فقال شعرا يحجب إليه الإسلام ، ويحذره سوء العاقبه إن خالف ، ومنه هذا البيت. ومعناه: موافقه بجير - يا كعب - تنقذك من الهلاك ، ومن الخلود فى سقر.

تلك أشهر مواضع: «الفصل» - بنوعيه - بين المضاف والمضاف إليه كما رآها كثره النحاه.

لكن فريقا من نحاه البصره لا يبيحون الفصل فى السّيعه ، ويقصرونه على الضرورات. والأخذ برأيهم أفضل ؛ حرصا على وضوح المعانى ، وجريا على مراعاة النسق الأصيل فى تركيب الأساليب. فمما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايين لا يخلو من إسدال ستار ما على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكرى يقصر أو يطول ، وأن الأسلوب المشتمل على : «الفصل» غريب على اللسان والآذان ، ولا سيما اليوم.

سواء أخذنا بهذا الرأى الأفضل أم بذاك - وكلاهما جائز - فلا- مناص لمن يبيح الفصل أن يبيحه حين تقوم القرينه عليه ، ويتضح المعنى معه ، فى غير إبهام ولا غموض (1).

ص: ٥٨

١- وفى الفصل ومواضعه يقول ابن مالك فى آخر باب : «الإضافه» أبياته التاليه. المختصره الملتويه (وقدمناها من موضعها الذى فى ص؟ لتساير الترتيب المعنوى الأنسب للمسائل المترابطه التى يتم بعضها بعضا ، على أنا وضعنا هنا على يسار كل بيت رقمه الذى يدل على ترتيبه فى الباب ؛ كما رتبته الناظم). فصل مضاف ، شبه فعل ما نصب مفعولا ، أو : ظرفا : أجز. ولم يعب : ٣٤ فصل يمين. واضطرارا وجدا بأجنبى ، أو : بنعت ، أو : ندا - ٣٥ التقدير : أجز فصل ما نصبه المضاف الذى يشبه الفعل ، حاله كون المنصوب مفعولا بد ، أو ظرفا. (يريد : إذا كان ذلك المنصوب مفعولا به ، أو ظرفا) فكلمه : «فصل» مفعول للفعل : «أجز». و «فصل» مضاف ، وكلمه : «مضاف» ، التى بعدها هى المضاف إليه. «شبه» نعت لكلمه : مضاف. و «فعل» مضاف إليه مجرور. «ما» اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع فاعل للمصدر الذى هو كلمه : «فصل». و «نصب» جمله فعليه ، لا محل لها ، صله الموصول. والمفعول ضمير محذوف ، والتقدير : نصبه. و «مفعولا» ، حال من الضمير المحذوف ، و «أو» حرف عطف. «ظرفا» معطوف على «مفعولا». ثم يقول : واضطرارا وجد الفصل بأجنبى. والمعنى : يجوز الفصل بين المضاف المشبه للفعل ، -- والمضاف إليه بشىء نصبه ذلك المضاف ، لكن بشرط أن يكون هذا الفاصل المنصوب مفعولا به ، أو ظرفا. وقد أوضحنا هذه القاعده بالشرح والتمثيل ، وبالتفصيل المناسب ثم بين بعد ذلك أن الفصل بين المتضايين جائز باليمين. أما فى حاله الضروره فقد وجد الفصل بالأجنبى (وهو الذى ليس معمولا للمضاف) أو بالنعت ، أو بالندا. هذا والنعت والنداء يدخلان فى الفصل بالأجنبى ؛ ولكنه خصهما بالذكر مبالغه فى إيضاحهما. ثم إن تخصيص هذه المسائل بحاله الضروره يدل على أن ما سرده قبلها يكون فى السعه.

من مواضع الفصل للضرورة : الفصل بين المتضايين بالفعل الزائد (أى : الذى يمكن حذفه مع فاعله (١) بغير أن يفسد المعنى) ومنه قول العربى يسأل عن أهله :

بأى - تراهم - الأرضين حلّوا؟

أبالدّ بران ، أم عسفوا الكفار

يريد : بأى الأرضين؟ فجملة : «تراهم» (٢) زائده ، فاصله بين المتضايين. ثم يسأل : أحلوا المكان الذى يسمى : الدبران - بفتح الباء - أم قصدوا المكان الآخر المسمى : الكفار؟.

وأىضا الفصل بالمفعول لأجله ؛ كقول الشاعر :

أشّم كأنه رجل عبوس

معاود - جرأه - وقت الهوادى

والأصل : معاود وقت الهوادى ؛ جرأه. أى : يعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل ، لجرأته فى الحرب (٣).

وكذلك الفصل بلام الجر الزائده بين المضاف المنادى والمضاف إليه (٤) كقول الشاعر:

* يا بؤس للحرب ضرّارا لأقوام*

* * *

ص: ٥٩

١- إن كان له فاعل ، لأن بعض الأفعال الزائده لا فاعل له ، وإذا حذف الفعل مع فاعله كان المحذوف جملة.

٢- ليس من اللازم ما يقولونه من أنها زائده هنا.

٣- أشار الصبان إلى أن صدر البيت ورد مكان العجز فى بعض المراجع

٤- سبقت إشاره لهذا عند الكلام على لام الجر ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ وهناك تكمله هذا الشطر ، وتفصيل الكلام على البيت ، وعلى لام الجر.

الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير (١) ، وانتقال هذا الوجوب من الثانى للأول. فإذا كان المضاف إليه لفظا من الألفاظ التى يجب تصديرها فى جملتها - كألفاظ الاستفهام ... و ... - فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافا إليه ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذى ليس من ألفاظ الصدارة الحتميه ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى مثل : كتاب من معك؟ والخبر فى مثل : صباح أى يوم السفر؟ والمفعول به فى مثل : دعوه أيهم تجيب؟ والجار والمجرور فى مثل : من بلاد أى الأنصار أقبلت؟ وهكذا ... وأصل الكلام : معك كتاب من؟ - السفر صباح أى يوم؟ - تجيب دعوه أيهم؟ - أقبلت من بلاد أى الأنصار؟. ففى الأمثلة السابقه تقدم وجوبا كل من المبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والجار مع مجروره ... و ... مع أن كل واحد من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبه التصدير لذاتها ؛ ولكنه استفاد حق التصدير الواجب من المضاف إليه ، وسلبه هذا الحق ، إذ المضاف إليه هنا أداه استفهام ، وأدوات الاستفهام واجبه التصدير بنفسها قبل أن تصير : «مضافا إليه» فحين صارت مضافا إليه فقدت هذا التصدير الواجب ، وانتقل منها إلى المضاف.

التاسع : وجوب تقديم المضاف ، على المضاف إليه ، وكذلك على معمولات المضاف إليه ، إن وجدت. فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه ، ولا شىء من معمولاته (سواء أكانت هذه معمولات مفرده ، أم جمله ، أم شبه جمله) ، إلا حاله واحده يجوز فيها تقديم المعمول ؛ هى : أن يكون المضاف كلمه : «غير» التى يقصد بها النفى (٢) ؛ ففى نحو : (أنا مرشد الغرباء ...) لا يصح : (أنا الغرباء مرشد ...) وفى نحو : «أنا مثل كاتب سطورا» ، لا يصح أن يقال : (أنا - سطورا - مثل كاتب) أما فى نحو : (أنا غير منكر فضلا -) فيجوز : (أنا - فضلا - غير منكر) ؛ لأنه يجوز : (أنا فضلا لا أنكر).

ومنه قول الشاعر :

ص : ٦٠

١- بشرط أن يكون المضاف إليه واجب الصدارة.

٢- علامتها : أن يصح إحلال حرف نفي وفعل مضارع محل كلمه : «غير» والمضاف إليها ، مع استقامه المعنى.

والأصل : لغير مكفور عندي ؛ فقدّم : «عندي» وهو معمول المضاف إليه ، على المضاف وهو : «مكفور» ، لتحقق الشرط ؛ فكأنه قال : لعندي لا يكفر. فإن لم يقصد بكلمه : «غير» النفي لم يتقدم عليها معمول المضاف إليه. كما في مثل : «فاز المتسابقون غير راكب فرسا» فلا- يصح : فاز المتسابقون فرسا غير راكب ؛ لعدم قصد النفي بكلمه : «غير» ، لأنه لا يصلح وضع حرف النفي والمضارع موضعها مع مجرورها ؛ فلا يقال : فاز المتسابقون لا يركب فرسا ، لعدم الرابط المناسب في الجملة الحالية.

ومما تقدم نفهم المراد من قول النحاه : «إن المضاف إليه لا- يعمل شيئا في المضاف ، ولا فيما قبل المضاف ، إلا في صورته واحده».

العاشر : وجوب استفاده المضاف الذي ليس مصدرا ، من المضاف إليه المصدرية ، في بعض الصور ؛ (كأن يكون المضاف في أصله اسم استفهام ، أو صفة لمصدر محذوف) (1) ، مثل قوله تعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) ، والأصل : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي منقلب؟ أو : سيعلم الذين ظلموا ينقلبون منقلبا أي منقلب. فكلمه : «أي» مفعول مطلق (3) فهو - هنا - نائب عن المصدر ، وقد اكتسب المصدرية من المضاف إليه.

الحادي عشر : وجوب استفاده المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرط أن يكون المضاف هو لفظ : «كل» ، أو : «بعض» أو ما يدل على الكليه أو الجزئية ؛ وأن يكون المضاف إليه ظرفا في أصله (4) ؛ كقولهم : قد تخفى خديعه

١- وقد تقدمت في باب : «المفعول المطلق» - ج ٢ م؟

٢- منقلب : مصدر ميمي ، بمعنى : انقلاب.

٣- ناصبه هو الفعل المضارع : «ينقلبون».

٤- إذا خرج الظرف عن نصبه على الظرفية إلى غيرها ولو إلى جره بالإضافه أو غيرها ، لم يصح تسميته ظرفا في حالته الجديده

- كما فصلناه في باب الظرف ، ح ٢ -

اللئيم بعض الأحيان ، ولكنها لا تخفى كلّ الأحيان (١).

إلى هنا انتهت الأحكام الحتميه المطّرده. وبقيت الأحكام الأربعة الأخرى التي أشرنا إليها من قبل (٢) ، وهي التي يجوز مراعاتها وعدم مراعاتها ؛ وتدخّل تحت العنوان الآتي مباشره (٣).

ص: ٦٢

١- (وقد تقدم هذا الحكم مفصلاً في باب الظرف ص ج ٢٠٨٢ م ٧٩).

٢- في رقم ٧ من هامش ص ٦.

٣- وهو عنوان : «زياده وتفصيل» ص ٦٣. وترتيب تلك الأحكام. : الثاني عشر ، والثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر.

الثانى عشر : جواز استفاده المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث وذلك بشرطين:

أولهما : أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه ، أو مثل جزئه (١) ، أو كلاً له.

وثانيهما : أن يكون المضاف صالحا للحذف ، وإقامه المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى. فمتى تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسياً ، مع قلته وضعف درجته البلاغيه بالنسبه لعدم التأنيث ، ولكنها «قله نسبيه» (٢) لا تمنع القياس ، فمثال المضاف الذى هو جزء من المضاف إليه : أسرعت بعض السحاب حين ساقتها بعض الرياح. فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعلين : «أسرع» و «ساق» ؛ لتدل على تأنيث فاعلهما ؛ وهو كلمه ؛ «بعض» مع أن كلمه : «بعض» مذكّره فى ذاتها ، لكنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه بعدها ؛ وهو كلمه : «السحاب» و «الرياح» فصحّ تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين ؛ لأنّ الفاعل المضاف هنا بعض من المضاف إليه ، ومن الممكن حذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير أن يفسد المعنى ؛ فيقال : أسرعت السحاب حين ساقتها الرياح. ومثل هذا قول الشاعر :

وتشرق بالقول الذى قد أذعته

كما شرقت صدر القناه من الدم

ص: ٦٣

١- جزء الشىء هو ما يدخل فى تركيب ذلك الشىء ، بحيث لا يتم التركيب الكامل إلا به ؛ كالرأس ، أو : الرجل ، أو اليد ؛ بالنسبه للإنسان. أى : أن «الكل» لا يتحقق وجوده كاملا إلا بذلك الجزء. وقد يراد به : الفرد الداخلى فى تكوين الجماعه. أما الشبيه بالجزء فهو ما تجمعه «بالكل» صله قويه عارضه - غير صله الجزئيه - من كل ما يدل على الاتصال العرضى ، والارتباط السببى الطارئ (أى : على الارتباط غير الأصيل) مثل اللون ، أو : الخلق ، أو : الحب ، أو : الثياب ، أو نحوها ، مما له صله بالكل من غير أن يدخل فى تركيبه الأساسى.

٢- شرحنا القله بنوعيتها فى رقم ٣ من هامش ص ٧٩.

فقد أنث الفعل الماضى : «شرق» لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين - وهو : «صدر» - تأنيثا مكتسبا من المضاف إليه الذى هو كلّ للمضاف.

ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه قول الشاعر :

وما حبّ الديار شغفن (١)

قلبي

ولكن حبّ من سكن الديارا

فكلمه : «حب» - الأولى - مبتدأ مذكر ، خبره الجملة الفعلية : «شغفن» والرابط بين المبتدأ وخبره : ضمير النسوة : «النون» وصح أن يكون العائد على المبتدأ المذكر ضميرا مؤنثا لأن المبتدأ المذكر مضاف ، وكلمه : «الديار» مضاف إليه مؤنثه ؛ فاكسب منها التأنيث. والمضاف هنا وهو كلمه : «حب» ليس جزءا من المضاف إليه ، ولكنه يشبهه فى أن له اتصالا عرضيا ، وارتباطا سببيا به ؛ فالصلة بين الحب وديار الأهل والأصدقاء معروفه ، والشرط الثانى متحقق هنا ؛ فمن الممكن حذف المضاف ، والاكتفاء بالمضاف إليه من غير فساد للمعنى ؛ فيقال : الديار شغفن قلبي.

ومثال المضاف الذى هو «كلّ» للمضاف إليه قول الشاعر يصف نباتا ناضرا :

جادت عليه كلّ عين ثره (٢)

فتركن كلّ حديقته كالدرهم

فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعل : «جاد» للدلاله على تأنيث فاعله ؛ وهو : «كل» ، مع ان هذا الفاعل مذكر فى ذاته. ولكنه مضاف ، اكتسب تأنيثه من المضاف إليه. أى : من : كلمه «عين» المؤنثه. فصح لذلك تأنيث فعله. وقد تحقق الشرطان ، لأن المضاف كلّ عامّ يشمل المضاف إليه ، ولا يفسد المعنى بحذف المضاف هنا وإقامه المضاف إليه ؛ فيقال : جادت عليه عين ثره (٣) ومثل هذا قوله تعالى : (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا) ...

ص : ٦٤

١- أصبن شغاف قلبي. (والشغاف بفتح الشين المشدده ، وفتح الغين) غشاء يلف القلب.

٢- عين ثره ؛ أى : بئر منهمره ؛ فياضه الماء.

٣- يتصل بهذا الحكم شىء آخر ؛ هو وقوع لفظ «كل» مضافا ، يليه «المضاف إليه» ، ثم «نعت» بعدهما. فلأيهما يكون هذا النعت؟ الجواب فى «ج» من ص ١٦٧.

فقد أنّ المضارع : (تجد) لتأنيث فاعله المضاف - المستوفى الشرطين - تأنيثا مكتسبا من المضاف إليه ؛ لا تأنيثا ذاتيا (١).

فإن فقد المضاف أحد الشرطين لم يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، فمثال ما فقد الشرط الأول : قولهم : «أعجبنى يوم العروبه» ، فلا يصح : أعجبتنى يوم العروبه ، لأن المضاف ليس كلا ، ولا بعضا ، ولا كالبعض ، مع أنه صالح للحذف ، فيقال : أعجبتنى العروبه (٢). ومثال ما فقد الشرط الثانى : سرّنى ربّان الباخره ، فلا يصح سرّتنى ربّان الباخره ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامه

ص: ٦٥

١- وفى هذا التأنيث المكتسب يقول ابن مالك : وربّما أكسب ثان أوّلا- تأنيثا إن كان لحذف موهلا (موهل - بفتح الهاء - بمعنى : مؤهل ، أى : صالح. أو هلت الرجل للعمل ؛ جعلته صالحا له) وأهلا لمزاولته). يريد : أن الثانى - وهو المضاف إليه - قد يفيد الأول التأنيث ؛ إن كان الأول صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى ؛ كما شرحنا. وقد أهمل الشرط الأول. وكلمه : «ربما» قد تفيد التكثر فالقياس عليه صحيح. وقد يكون معناها التقليل ، وأن استفاده التأنيث السالفه قليله. وهذا صحيح ، ولكنها قله لا تمنع القياس عليها ؛ إذ هى «قله نسبيه» ، لا «ذاتيه» (وقد شرحناهما فى رقم ٣ من هامش ص ٧٩ وأشرنا هناك إلى المرجع ، وإلى ص ٥٨٥ من الجزء الرابع ، باب جميع التكسير) م ١٧٢ حيث البيان المقيد عن المطرد ، والقياس ، والأكثر ، و .. و. وما يصح أن يقاس عليه وما لا يصح. - فليست قليله فى ذاتها لا يصح القياس عليها ، ولكنها قله بالنسبه للكثرة التى لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ومع أنها قله نسبيه تكفى للقياس عليها ، نرى الأحسن العدول عن محركاتها قدر الاستطاعه. ويلى هذا البيت فى الترتيب بيت سبق شرحه فى المكان الأنسب من ص ٤٩ ... - وهو : ولا يضاف اسم لما به اتّحد معنى ، وأوّل موهما إذا ورد

٢- هذا نص كلام «الخضرى» والمثال منقول عنه. وهو مثال لا يخلو من «شبهه الجزء» ولكن هذه المشابهه ضئيله لا يلتفت إليها ؛ إذ تعذر الوصول إلى إضافه خاليه من تلك المشابهه خلوا تاما ، لا ارتباط فيه بين المتضايقين ولو كانت الإضافه غير محضه : فالمقصود : المشابهه القويه كما أشرنا قبلا.

المضاف إليه مكانه مع المحافظه على المعنى الأول (١) ...

الثالث عشر : استفاده المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين فى الحكم الثانى عشر. ولكن هذه الاستفاده قليله فى النصوص المأثوره قله لا تبيح القياس عليها ؛ فمثال المضاف المؤنث الذى هو جزء من المضاف إليه المذكر قولهم : مضعه اللسان جالب للبلاء ؛ ودافع للنقم ، ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه المذكر قول الشاعر :

رؤيه الفكر ما يئول له الأم

ر معين على اجتناب التوانى

وقول الآخر :

إناره العقل مكسوف بطوع هوى

وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

ومثال المضاف الذى هو «كلّ» للمضاف إليه : عامه الإقليم منصرف إلى الإصلاح والتعمير ، فكلمه : «عامه» مبتدأ مؤنث ، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه ، فجاء الخبر (وهو : منصرف) مذكرا لذلك (٢) ...

الرابع عشر : جواز استفاده المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ، وذلك فى ثلاثه مواضع :

أولها : أن يكون المضاف اسما معربا متوغلا فى الإبهام (٣) غير زمان ؛ (ككلمه : غير - شبه - مثل ...) والمضاف إليه مبتدأ ، كالضمير -

ص : ٦٦

١- بمناسبة الحكم «الثانى عشر» والحكم «الثالث عشر» الذى يليه مباشرة نشير إلى «الملاحظه» المدونه فى رقم ٢ التالى متضمنه حكم كلمتى : «أحد ، وإحدى» المضافتين من جواز تذكيرهما وتأنيثهما فى بعض استعمالاتها ...

٢- «ملاحظه» : أشرنا فى الجزء الأول (م ٣٤ ص ٤٥٨ موضوع : «المطابقه بين المبتدأ والخبر» إلى تأنيث كلمتى : «أحد ، وإحدى» المضافتين ، وتذكيرهما. وقلنا ما نصه بين الأحكام الهامه المعروضه هناك : «من الخبر الذى يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : «أحد وإحدى» المضافتين إذا كان المضاف إليه لفظا يخالف المبتدأ فى التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز فى الكلمتين موافقه المبتدأ أو الخبر ؛ مثل : المال أحد السعادتين ، أو إحدى السعادتين ؛ بتذكير : «أحد» مراعا للمبتدأ : «المال» وهو مذكر ، وبالتأنيث مراعا للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمه : «السعادتين» ومثل : الكتابه أحد اللسانين ، أو إحدى اللسانين ؛ وبالتأنيث أو بالتذكير ، طبقا لما سلف هناك. اه

٣- تقدم الكلام فى هذا الباب - ص ٢٤ - على الأسماء المتوغله فى الإبهام ، وسنعود لها بمناسبة أخرى تأتى فى ص ٨٠ - و «ه» مفى ٨٧ - ٩١ - و ١٣١ - و ١٤١ وما بينها.

واسم الإشارة ، و ... و ... (١) فيجوز في المضاف إبقاؤه على إعرابه كما كان ، أو بناؤه على الفتح ؛ نحو : أجيب داعي المروءه ، ولو دعاني غيره ما أجت. فكلمه «غير» فاعل ؛ إما معرب مرفوع مباشره ، وإما مبني على الفتح - لإضافته إلى المبني وهو الضمير - في محل رفع ، فالأمران جائزان - (عند غير ابن مالك فإنه لا يبيح بناء المضاف بسبب إضافته لمبني ، كما سبق في باب : «الظرف»). ونحو ؛ مثلك لا ينام على ضم يراد به. فكلمه : «مثل» مبتدأ ، إما معرب مرفوع مباشره ، وإما مبني على الفتح في محل رفع ؛ فالأمران جائزان ، (عند غير ابن مالك) ، ومثل هذا قول الشاعر :

وما لام نفسى مثلها لى لائم

ولا سدّ فقرى مثل ما ملكت يدى

فكلمه : «مثل» فى الشطرين فاعل ، وهى إما معربه مرفوعه بالضمه مباشره ، وإما مبنيه على الفتح فى محل رفع. وسبب بنائها على الفتح إضافتها للمبني ، وهو الضمير «ها» فى الشطر الأول ، واسم الموصول «ما» فى الشطر الثانى.

ثانيها : أن يكون المضاف زمانا مبهما (٢) معربا فى أصله ، والمضاف إليه مفردا (٣) مبتيا ؛ مثل : «إذ» ؛ كقوله تعالى : (فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا ، وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ...) وقوله تعالى عن هول يوم القيامة : (يَوْمَذُ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِنَبِيٍّ ...) فكلمه : «يوم» فى الآيتين ؛ يجوز فيها الأمران ؛ الجر مباشره مع الإعراب ، أو البناء على الفتح فى محل جرّ. وهى فى الحاليتين اسم زمان مبهم مضاف (٤) وبعدها المضاف إليه : «إذ». وإنما كان «اليوم» هنا مبهما لأن المراد منه

ص : ٦٧

- ١- ويشترط بعض النحاه ، لانتقال البناء من المضاف إليه للمضاف أن يكون المضاف إليه مذكورا - لا محذوفا. والصحيح أن هذا الشرط مرفوض ؛ (طبقا للبيان الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٢).
- ٢- المراد بالزمان هنا : ما يشمل ظرف الزمان ، وما يدل على الزمان من غير ظرفيه. - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٨٦ -
- ٣- أى : غير ضمير وإشاره ، وغير جمله ، وهما الموضوعان : السابق والآتى. ويشترط فى اسم الزمان ألا يكون مثنى ؛ وإلا وجب إعرابه - (كما فى رقم ٤ من هامش ص ٨٩).
- ٤- وهو فى الوقت نفسه مضاف إليه أيضا ، وقبله المضاف : (خزى - عذاب).

مجرد الزمن من غير تعيين «يوم خاص» ، ولا تحديده بعدد محدود من الساعات.

ثالثها : أن يكون المضاف زمانا مبهما معربا فى أصله ، والمضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى ؛ بناء أصليا (١) ، أو عارضا (٢) ؛ فمثال الأصلي قول الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وقلت : ألمّا أصح (٣)

والشيب وازع؟

ومثال العارض قول الشاعر :

لأجتذب منهنّ قلبى تحلما

على حين يستصيبين كلّ حلیم

فيجوز فى كلمه : «حين» فى البيتين إما الإعراب والجر المباشر «بعلى» وإما البناء على الفتح فى محل جر. والبناء أحسن.

فإن كان المضاف المعرب زمانا مبهما والمضاف إليه جملة اسميه ، أو جملة مضارعيه ، مضارعها معرب - جاز فى المضاف الأمران أيضا ؛ (الإعراب أو البناء على الفتح). ولكن الإعراب أفضل (٤). فمثال الجملة الاسميه قول الشاعر :

ألم تعلمى - يا عمر ك الله (٥) -

أننى

كريم على حين الكرام قليل

وقول الآخر :

تذكر ما تذكر ، من سليمى

على حين التواصل غير دان

ومثال الجملة المضارعيه التى مضارعها معرب قوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) فيجوز فى كلمه «حين» الإعراب والبناء لوقوع المضاف إليه جملة اسميه ، وكذلك يجوز فى كلمه : «يوم» الأمران : لوقوع المضاف

١- هو بناء الماضى.

٢- هو البناء الطارئ على المضارع ؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد ، أو نون النسوه.

٣- بمعنى : ألم أتيقظ من الغفله؟

٤- انظر ما يختص بهذا الحكم فى : «ه» من ص ٨٧.

٥- «يا» حرف تنبيه. أو حرف نداء ، والمنادى محذوف. و «عمر ك الله» تحتل أموراً كثيره فى معناها وإعرابها. من أوضحتها : إعراب كلمه «عمر» مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير أعمر عمر ك بالله ؛ أى : أعمر قلبك بتذكير الله ، «والله» منصوب على نزع الخافض.

إليه جملة مضارعيه مضارعها معرب. والإعراب في الحالين أعلى - كما سبق ، وكما سيجيء في مكان آخر من هذا الباب (١).

الخامس عشر : جواز حذف تاء التانيث من آخر المضاف ، بشرط أمن اللبس عند حذفها ، وعدم خفاء المعنى. ومن هذا قوله تعالى : (... وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فَعَلِ الْخَيْرَاتِ ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ...) وقول الشاعر :

إِنَّ الْخَلِيظَ (٢) أَجَدُّوا (٣)

البين إذرحلوا

وأخلفوك «عد» الأمر الذي وعدوا

والأصل : إقامه الصلاة - وعده (٤) الأمر ؛ فحذفت تاء التانيث ، من المضاف ؛ تخفيفا في النطق ، ولم يترتب عليه لبس ولا خفاء في المعنى. أما إذا ترتب على الحذف شيء من هذا فإنه يمتنع ؛ فلا يجوز الحذف في مثل : ثمره - خمسه ، ونحوهما.

والأفضل الأخذ بالرأى السديد الذي يمنع القياس على هذا الحذف ، منعا باتا ، ويحصره في دائره السماع وحدها.

ص : ٦٩

١- ص ٧٨ وفي رقم ٤ من ص ٨٩.

٢- الأسره ، أو الشركاء ، أو : الرفاق ، أو : غيرهم من كل جماعه متشابهه في أمرها.

٣- جددوا.

٤- مصدر : «وعد - يعد» وسيجيء في الجزء الرابع (م ١٨٤ - باب. الإعلال بالحذف) وجوب حذف «الواو» التي هي فاء الفعل الثلاثي ، المفتوح العين في الماضي ، مكسورها في المضارع فيجب حذف هذه الواو من المضارع والأمر ؛ مثل : وعد يعد - وصف يصف ... وكذلك يجب حذفها من مصدره بشرط أن يكون هذا المصدر على وزن «فعله» (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأن تكون التاء التي في آخره هي تاء العوض عن الواو المحذوفه ، فيقال : عده - صفه .. في : وعد - وصف ...

ما تقدم هو أشهر أحكام الإضافة ، جمعنا شتيته (1) في مكان واحد ، ليسهل الرجوع إليه ، والانتفاع به (2).

فإن أردنا تركيزه ففي خمسة عشر حكما - منها أحد عشر حتميه ، وأربعة جائزه - وهي كما يلي مرتبه ترتيبها في الشرح السالف :

١- وجوب جر المضاف إليه في جميع أحواله.

٢- وجوب حذف نون المثني وجمع المذكر السالم إن وقع أحدهما مضافا. ويسرى هذا الحكم على ملحقاتهما.

٣- وجوب حذف التنوين من آخر المضاف.

٤- وجوب حذف «أل» الزائده من صدر المضاف ، إلا في بعض حالات معدوده.

٥- وجوب اشتمال الإضافة المحضه على حرف جر أصلي متخيل.

٦- وجوب استفاده المضاف من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا ، بشرط أن تكون الإضافة محضه.

٧- وجوب الاتصال وعدم الفصل بين المتضايقين إلا في حالات معينه ...

٨- وجوب استفاده المضاف من المضاف إليه التصدير الحتمي

٩- وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه ؛ وعلى معمولاته ، إلا في حاله واحده.

١٠- وجوب استفاده المضاف الذي ليس مصدرا من المضاف إليه المصدريه

١١- وجوب استفاده المضاف من المضاف إليه الظرفيه بشرطين.

١٢- جواز استفاده المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث ، بشرطين.

١٣- جواز استفاده المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشروطين

١٤- جواز استفاده المضاف المعرب من المضاف إليه البناء.

١٥- جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف بشرط أمن اللبس.

١- ما تفرق منه.

٢- وقد جمع أكثرها من غير إيضاح واف صاحب «المغنى» في الباب الرابع من الجزء الثاني.

إشاره

الاسم نوعان : نوع يتمتع أن يكون مضافا ، ومنه أغلب المبنيات ، كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول. وأسماء الشرط. وأسماء الاستفهام ، ... ويستثنى من الثلاثة الأخيره : «أى» الموصوله ، والشرطيه ، والاستفهاميه ؛ فإنها تقع مضافا - كما سيجىء فى حكمها (١) - :

ونوع آخر لا- يتمتع إضافته ؛ فيضاف جوازا ، أو وجوبا. ومن المضاف جوازا أكثر الأسماء المضافه إلى المفرد (٢) الظاهر ، أو إلى الضمير ؛ كالتى فى قولهم : من خير ضروب الشجاعه كلمه حقّ تقال فى مجلس حاكم جائر ، هواه متسلط ، وسيفه طائش ... و ...

أما الذى يضاف وجوبا فأقسام أربعة ؛ ملخصها : (ما تجب إضافته لمفرد (٣) مع جواز قطعه عن الإضافه لفظا (٤) دون معنى ؛ سواء أكان المفرد اسما ظاهرا أم ضميرا). (وما تجب إضافته للمفرد أيضا ، ولكن مع امتناع قطعه عن الإضافه اللفظيه). (وما تجب إضافته للجمله - الاسميه أو : الفعليه - وبعضه قد يصح قطعه فى اللفظ عن الإضافه) - . (وما تجب إضافته للفعليه وحدها مع جواز قطعه عن الإضافه) ... - وفيما يلي التفصيل :

فأولها : ما يضاف وجوبا إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير ، مع جواز قطع المضاف عن الإضافه لفظا - فقط - دون معنى (٥) (وذلك

ص : ٧١

- ١- فى ص ١٠٤ وما بعدها.
- ٢- المفرد هنا ؛ ما ليس جمله.
- ٣- المفرد هنا ؛ ما ليس جمله.
- ٤- المضاف لفظا ومعنى هو : ماله «مضاف إليه» مذكور صراحه فى الكلام ، متمم المعنى المقصود من المضاف. أما المضاف معنى فقط فهو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع ، مع قيام قرينه تدل عليه. وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله له كما يلاحظ وهو موجود ، - وستأتى إشاره لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٤ - .
- ٥- المضاف لفظا ومعنى هو : ماله «مضاف إليه» مذكور صراحه فى الكلام ، متمم المعنى المقصود من المضاف. أما المضاف معنى فقط فهو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع ، مع قيام قرينه تدل عليه. وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله له كما يلاحظ وهو موجود ، - وستأتى إشاره لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٤ - .

بحذف المضاف إليه ، والاستغناء عنه بالتنوين الذى يجيء عوضا عنه ، ودالاً عليه ، مع إرادته ذلك المحذوف وتقديره ، لحاجه المعنى إليه فيكون المضاف فى هذه الحاله مضافا فى المعنى دون اللفظ ، ويبقى له حكمه فى التعريف أو التنكير كما كان (١).
مثل الكلمات : (كلّ (٢) - بعض -

ص: ٧٢

١- وقد ارتضى بعض النحاه أن يسمى هذا النوع من التنوين فى آخر الأسماء المعربه : «تنوين العوض والأمكنيه معا» لأنه عوض عن المحذوف ، ولأن الاسم الذى يحويه اسم معرب منصرف - راجع حاشيه الخضرى ، أول باب الممنوع من الصرف - . وهذا الرأى أوضح وأدق من الرأى الآخر القائل : إنه للأمكنيه فقط ؛ بحجه وقوعه فى اسم معرب منصرف لا بد من وجوده فى آخره ، إلا- إذا جاء بعده مضاف إليه ؛ فيحذف التنوين لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مره أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنويهاً جديداً النوع ، وإنما هو تنوين الأمكنيه الذى يلحق آخر الأسماء المعربه المنصرفه كالتى هنا ؛ اختفى بسبب الإضافه ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان - وقد سبق فى ج ١ ص ٣٢ م ٣. الكلام على أنواع التنوين المختلفه ، وأشرنا إلى هذا النوع من التنوين وأبدينا الرأى فيه.

٢- بشرط ألا- تكون كلمه : «كلّ» ، للتوكيد ؛ مثل : أجامل الأصدقاء كلهم ، ولا- للنعت - مثل : شجاع الرأى هو الرجل كلّ الرجل. فإن كانت للتوكيد أو النعت وجب إضافتها لفظاً ومعنى - (كما سيجىء هنا ، وفى بابهما ص ٤٦٦ و...) ولا يجوز قطعها عن الإضافه هذا ، وكلمه : «كلّ» فى لفظها مفرده دائماً ومذكوره. وقد يطابقها ما بعدها فى هذين الأمرين أولاً يطابق ، على حسب البيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٤٥١ و٤٩٦ والذى يتممه ما فى ص ٦٢ وما فى «ج» من ص ١٦٧. أما حكم «كلّ» و«بعض» من ناحيه تعريفهما أو تنكيرهما إذا انقطعا عن الإضافه بأن حذف المضاف إليه - فقد سبق له بيان مفيد ، فى ج ١ م ٣ ص ٣٨ عند الكلام على تنوين العوض ، وفى التصريح كلام عن ذلك (وقد نقله الصبان) ونصه : «ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنيه الإضافه ؛ ولذلك يأتى الحال منهما ؛ فتقول : مررت بكل قائما ، ويبعض جالسا. والأصل فى صاحب الحال التعريف. وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفاً ، وسدسا ، وثلاثاً ، وربعا ، ونحوها ... ، ... معارف ؛ لأنها فى المعنى مضافات ، وهى إذ تعرب حالا- نكرات بالإجماع ؛ لوقوعها أحوالاً- ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده ، وأحياناً لا تريده. ودل مجيء الحال بعد : «كل وبعض» على إرادته». اه. والمفهوم أن هذا الخلاف حين يكون المضاف إليه معرفه - كما صرح بعضهم - فإن كان نكره (وهذا جائز ؛ كما سيجىء فى «ب» ص ١١٥) - فلا خلاف ؛ فى تنكيرهما ؛ إذ المضاف إليه حين يكون نكره لا يفيد المضاف تعريفاً. وبناء على رأى سيبويه والجمهور لا يصح إدخال : «أل» التى للتعريف على «كل ، وبعض» المعرفتين فى تلك الصوره ، ويصح عند الفارسى ، ومن معه. وفى رأيه تيسير ، وله أنصار من قدامى النحاه واللغويين. يقول الخضرى - ح ٢ أول باب «البدل» : (جوزه بعضهم ، ؛ لعدم ملاحظه إضافه») اه. - راجع ماله صلّه بهذا الحكم فى البيان السابق بالجزء الأول فى الموضوع المشار إليه -

أى (١). ومثل ؛ (غير - مع - الجهات الست) ، ونحوها. لكن لكلمه : «غير» وأشباهاها أحكام خاصه تختلف عما سبق ، وسيجيء ذكرها (٢).

نقول مع الإضافة : كل امرئ بما كسب رهين. ومثل :

قد كنت أشفق من دمعى على بصرى

فاليوم كل عزيز بعدكم هانا

بعض العتاب دواء ، وبعضه بلاء - أى نبيل تصاحبه يخلص لك - الأعمال قيم الرجال ؛ فأيتها تمارسه ينبىء عنك ... و ...

ويجوز فى الكلمات المضافه السابقه - وأشباهاها - القطع عن الإضافة ؛ نحو : (قل كل يعمل على شاكلته) - (حنانيك!! بعض الشر أهون من بعض) (أيا تعمل تلق الجزء) و ... والأصل : (كل إنسان ...) (من بعضه) ... (أى عمل تعمل ...) فحذف المضاف إليه مع إرادته ، وجيء بالتنوين عوضا عنه.

ويشترط فى قطع كلمه : «كل» عن الإضافة ألا تكون توكيدا ، ولا نعنا فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظا ، وعدم قطعها ؛ نحو : فاز المخلصون كلهم - أنت الأمين كل (٣) الأمين (٤).

(وهناك شروط وأحكام خاصه لإضافه «أى» ، وكذا : «غير» ، ومع ، والجهات الست» - كما قلنا - سيجيء إيضاحها ، وبسط الكلام عليها فى الموضوع المناسب من هذا الباب (٥).

وثانيها : ما يضاف وجوبا للمفرد أيضا - دون الجملة - ولكن لا يجوز

ص: ٧٣

١- الشرطيه ، أو : الموصوله ، أو الاستفهاميه. أما التى تكون نعنا أو حالا- فواجبه الإضافة لفظا ومعنى ، - كما يبيىء ، فى ص ١٠٤ -.

٢- فى ص ١٢٤ و ١٣١ وما بعدهما.

٣- «كل» هنا ، نعت للأمين قبلها. وسيجيء تفصيل الكلام عليها فى النعت (ص ٤٥١ وفى التوكيد (ص ٤٩٢) وفى هذه الصفحه بيان كثير من مواقعها الإعرابيه ومطابقه الضمير العائد عليها.

٤- لهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه.

٥- ص ١٠٤ و ١٣٠ وما بعدهما؟ وفيما سبق يقول ابن مالك : وبعض الأسماء يضاف أبدا وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا ، أى : بعض الأسماء لا بد من إضافته حتما. ومع أن إضافته حتميه قد يكون منه ما يقع لفظا - - مفردا ؛ لانقطاعه عن الإضافة ، لفظا ، لا معنى ؛ فهو فى أصله واجب الإضافة لفظا ومعنى ، ولكنه قد ينقطع عن الإضافة لفظا دون معنى ؛ بأن يحذف المضاف إليه مع إرادته فى المعنى. مثل كلمه : كل - بعض - أى ... إلى غير هذا مما شرحناه.

قطعه عن الإضافه لفظا ؛ فيجب أن يظل مضافا فى اللفظ ، وله أربع صور :

١ - أن يضاف إلى اسم ظاهر مفرد (١) ، مع امتناع القطع ؛ مثل الكلمات : (أولو (٢) - أولات (٣)) - (ذو (٤) - ذات (٥) ... ، وفروع هذين ؛ وهى : ذوا - ذوو - ذواتا - ذوات) ... نحو : الآباء أولو فضل - الأمهات أولات نعمه - ذو النصيحة أخ بارّ - العروبه رابطه ذات قوه ... و ... و ...

ب - أن يضاف إلى ضمير المخاطب - فى الغالب - دون غيره من الضمائر ، مع امتناع القطع ، كالمصادر المثناه فى لفظها ، دون معناها : وهى المصادر التى يراد منها التكرار الذى يزيد على اثنين (٦) . مثل : لبيك (٧) ، وسعديك

ص : ٧٤

١- أى : ليس جمله . كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٧١ .

٢- بمعنى : أصحاب ...

٣- بمعنى : صاحبات ...

٤- بمعنى : صاحب كذا ... ولها إيضاح سيجىء فى ص ٩٥ وآخر سبق فى ص ٤٢ وفى الجزء الأول فى باب الأسماء الستة .

٥- بمعنى صاحبه ... ولهذا إيضاح سبق فى ص ٤٢ ، وفى ج ١ فى باب : الموصول .

٦- جاء فى الصبان - ونقله عنه الخضرى باختصار قليل - ما نصه الحرفى عن المصدر «لبيك» : (أصله : ألب لك إلباين . أى : أقيم لطاعتك إلبا كثيرا ؛ لأن التشبيه للتكرير - نحو قوله تعالى : (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصِيرَ كَرَّتَيْنِ) ، أى : كرات - فحذف الفعل «ألب» وأقيم المصدر مقامه .، وحذفت زوائده ، وحذف الجار من المفعول «الكاف» وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليسرع المجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهى . ويجوز أن يكون من «لب» بمعنى : «ألب» فلا يكون محذوف الزوائد . قاله الرضى . ومثله فى حذف الزوائد الباقى) . اه كلام الصبان . وإذا كان من الصحيح اعتباره - مباشره - مصدرا للفعل : «لب» أى : لب لبأ ، بمعنى : «ألب إلبا ، كما يدل عليه الكلام ، وكما صرحت به كتب اللغه ، فما الداعى للعدول عن هذا الرأى الصحيح الذى لا يستدعى حذفه ولا بعدا؟ لا داعى ...

٧- سبق بيان آخر لهذه المصادر - وغيرها - فى ج ٢ م ٧٦ ص ١٩١ فى آخر باب : «المفعول المطلق» .

وحنانيك ، ودواليك ، وهذاذيك ... و ... نحو : (لتيك أيها الداعي للخير ؛ بمعنى : أقيم على إجابتك إقامه بعد إقامه) -
(سعديك أبها المستعين ؛ بمعنى : أسعد إسعادا (1) لك بعد إسعاد. والأكثر في استعمال ؛ : «سعديك» أن تكون بعد «لتيك»)
- (حنانيك أيها الحزين بمعنى : أتحنن تحننا عليك بعد تحنن) ، ومثل :

حنانيك (2) مسؤلًا ،

ولتيك داعيا

وحسبي موهوبا ، وحسبك واهبا

ومثل :

نأكل الأرض ثم تأكلنا الأر

ض ، دواليك ، أفرعا وأصولا

بمعنى تداولًا بعد تداول ؛ أى : تواليا بعد توال ، - (وهذا ذيك أيها الصارخ ، بمعنى : أسرع إسراعا بعد إسراع) ... و ... (3)

ولما كانت هذه الألفاظ مثناه فى ظاهرها دون معناها - إذ المراد منها الكثرة والتكرار الذى يزيد على اثنين ، كما قلنا - اعتبروها
ملحقه بالمشى فى إعرابه ، مراعاة لمظهرها وأصلها ، وليست مشى حقيقيا من ناحيه معناها. ويعربونها مفعولا مطلقا (4) لفعل من
لفظها ، إلا : «هذاذيك» فإنه من معناه وهو : أسرع ؛ إذ لا فعل له من لفظه (5) ...

ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه إضافه إحدى الكلمات السالفه - وأشباهها -

ص : ٧٥

- ١- أى ، أساعد مساعده ...
- ٢- هى فى البيت كلمه : استعطف للمخاطب ، بمعنى : تحنن حنانا بعد حنان. وكقولهم : حنانيك ، بعض الشر أهون من بعض.
- ٣- ومن الأمثله : حجازيك ، أى : محاجزه بعد محاجزه. وحذاريك ، أى : حذرا بعد حذر.
- ٤- وهذا الإعراب أفضل من إعرابها حالا مؤوله ؛ لأن هذه الألفاظ معارف ؛ بسبب إضافتها للضمير ، والأصل فى الحال أن تكون
نكره بغير تأويل ، لا معرفه ، قدر الاستطاعه. وتفصيل إعرابها مفعولا مطلقا إنما يكون حيث يقتضيه المعنى ، فإذا اقتضى المعنى
بيان الهيئه - وهذا من خصائص الحال - وجب النزول على ما يقتضيه.
- ٥- نقل بعضهم - والأخذ بهذا أحسن - أن لها فعلا من لفظها هو : هذ ، يهذ - هذًا - بمعنى - : أسرع ، يسرع - إسراعا. ومن
معانيها : كف - يكف.

إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، أو إلى اسم ظاهر ، كالقليل الوارد في «لبيك» ، فقد سمع فيها : «لبيه لمن يدعوني» بالإضافة لضمير الغائب. كما سمع فيها بالإضافة إلى اسم ظاهر في قول أعرابي استعان بآخر اسمه : «مسور» في دفع غرامه ماليه فادحه ، فأعانه ، فأراد الأعرابي المستعين أن يجزيه خيرا على صنيعه ؛ فوعد بتلبيه يدي مسور إذا دعاه لأمر هام :

دعوت - لما نابني - مسورا

فلتبي (١). فلتبي يدي

مسور (٢)

فالمضاف هنا هو كلمه : «لبي» ، والمضاف إليه اسم ظاهر ، هو كلمه : «يدي ...» المثناه. (وأصلها : «يديين» ، حذفت النون للإضافه.

وخص «اليدين» بالذكر لأنهما اللتان قدّمتا المال والمعونه للمستعين ، وبهما يكون إنجاز الأمور).

وقول الآخر :

لبي نداك لقد نادى فأسمعني

يفديك - من رجل - صحبي وأفديكا

ح - أن يضاف إلى الضمير مطلقا : (سواء أكان للمتكلم أم لغيره ، وللمفرد أم لغيره. وللمذكر أم لغيره ...) مع امتناع القطع أيضا ؛ مثل كلمه «وحد» (٣) وكلمه : «كل» المستعمله في التوكيد ؛ كدعاء بعضهم : (رباه.

ص: ٧٦

١- مفعول هذا الفعل محذوف ، والتقدير : فلباني ، أو : فلبني ندائي.

٢- فتلبيه بعد تلبيه ليدى مسور ، أبادر إليه إذا ناداني كما بادر إلى. فكلمه : «لبي» مفعول مطلق ، مضاف لاسم ظاهر.

٣- ما إعراب كلمه : «وحد»؟ وما نوع المضاف إليه بعدها؟ جواب هذا في «الهمع» - ج ٢ ص ٥٠ باب : «الإضافه» - حيث يفهم منه أن : «وحد» منصوب لزوما ... ، إما لأنه مفعول مطلق لفعل من لفظه ، يقال : وحد الرجل - بفتح الحاء - يحد - بكسرهما - إذا انفرد ، وإما لأنه حال ، وإما على نزع الخافض ... وقيل غير هذا. ولكن الآراء كلها تتفق على النصب ، مع اختلافها في سببه ، وفي عامله. ثم جاء في «الهمع» بعد ذلك مباشرة ما نصه - مع زياده بضع كلمات للإيضاح - : (هو لازم الإفراد والتنكير ؛ لأنه مصدر ، وقد يثنى شذوذا ، أو يجر بعلى ، فقد سمع : جلسا على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، واقتضيت كل درهم على وحده ، وجلس على وحده. وقد يجر بإضافه ، والمضاف هو كلمه : نسيج ، أو قريع - بوزن «كريم» فيهما - أو جحيش ، أو عيسير ، مصغرين ، مع إلحاق علامات التثنيه ، والجمع بهذه الكلمات على الأصح ، يقال : هو نسيج وحده ، وقريع وحده ، إذا قصد قلبه نظيره في الخير - وأصله في الثوب ، لأنه إذا كان رقيقا لم ينسج على منواله غيره. و «القريع» السيد). (وهو جحيش وحده ،

وعيسير وحده إذا قصد قلبه نظيره في الشر ، وهما مصغر «عير» بمعنى : -- حمار ، و «جحش» وهو ولده ، (يذم بهما المنفرد باتباع رأيه) ويقال : هما نسيجا وحدهما ، وهم نسجاء وحدهم ، وهي نسيجه وحدها ، وهكذا ... وقيل ، لا يتصل بكلمه ؛ «نسيج». وأخواتها العلامات الداله على التشبيه والجمع ؛ فيقال : هما نسيج وحدهما. وهكذا. وكلمه : «قريع» لم يذكرها في التسهيل ، وذكرها أبو حيان ، وشيخه الشاطبي ، وزاد الشاطبي : رجيل وحده)« اه كلام الهمع ، ونقله عنه الصبان مختصرا.

عليك وحدك أعتمد ، ومن اعتمد عليك فلن يكون وحده في معركة الحياه الطاحنه ؛ فلا تتركني وحدي يا خير ناصر ومجيب) ... ومثل قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) ، وقوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ...) ، وقوله : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ...) (١) و ...

د - أن يضاف إلى اسم ظاهر ، أو ضمير ، مع امتناع القطع فيهما أيضا ؛ كالكلمات : كلا - كلتا - عند - لدى - سوى - قصارى الشئ - حمادى الشئ ؛ (ومعنى كل من هذين : غايته) ... نحو :

قول الشاعر :

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا (٢)

فى النائبات ، وإلمام (٣)

الملمّات (٤)

وقول الآخر :

كلانا غنى عن أخيه حياته

ونحن - إذا متنا - أشدّ تغانيا

ونحو : (كلتا الجنتين آتت أكلها ... - كلتاها ناضره يانعه ...) - (عند الشدائد تعرف الإخوان. وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو) - (لدى الأمين تصان الودائع ، ولديه تحفظ الأسرار) - (قصارى جهد المنافق

ص : ٧٧

١- يقول ابن مالك فيما سبق خاصا بإضافه بعض الأسماء إلى ضمير المخاطب وحده ، أو إليه وإلى غيره من الضمائر : وبعض ما يضاف حتما امتنع إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع كوحده .. لئى .. ودوالى .. سعدى .. وشدّ إيلاء «يدى». ل «لئى» أى : أن بعض الأسماء التى يتحتم إضافتها حيث وقعت من الأسلوب قد يمتنع أن يليه الاسم الظاهر. يريد : أن المضاف إليه بعد تلك الأسماء لا يكون اسما ظاهرا ، وإنما يجب أن يكون ضميرا. وسرد بعض تلك الأسماء التى لا تضاف لاسم ظاهر ؛ ومنها : «وحد - لئى» ، وحكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسما ظاهرا ، وهو : «يد» بعد كلمه : «لئى».

٢- معينا ، وسندا ناصرا.

٣- نزول.

٤- الشدائد.

كسب مؤقت ، وخساره دائمه. وقصاراك ألما تنخدع بظاهره) - (حمادى المنافق كسب سريع ، وبلاء مقيم. وإن شئت فقل : حماده ربح عاجل ، وضياح آجل) - (لا أبتغى سوى مرضاه الله ؛ فكل شيء سواها تافه رخيص).

مما تقدم يتضح أن كل حالات القسم الثانى الأربعة ، لا يجوز فيها قطع المضاف عن الإضافة مطلقا.

(هذا ، وسيجىء (١) إيضاح الكلام على إضافه : «كلا ، وكلتا» وما يتصل بموضوعهما. ثم على كلمات أخرى ملازمه للإضافه).

وثالثها : ما يضاف وجوبا إلى جملة (٢) اسميه ، أو فعليه ، ومنه «حيث» و «إذ» (٣).

١ - فأما : «حيث» فأشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان (٤) ... يضاف للجملة (٥) الاسمية ، أو الفعلية ، - والفعلية أكثر - سواء أكانت مثبتة أم منفيه ؛

ص : ٧٨

١- فى ص ٩٨ وما بعدها.

٢- سيجىء فى «ب» من الزيادة (ص ٨٤) فائده الإضافة للجملة دون المفرد ، وأن المضاف فى هذه الحالة واجب البناء إن كانت إضافته للجملة واجبه. ويشترط فى الجملة الواقعة مضافا إليه أن تكون خبريه ؛ فلا تصح أن تكون إنشائية ، ولا أن تكون شرطيه مبدوءه بإن الشرطيه ، أو ما يشبه «إن» فى التعليق - طبقا لما جاء فى «الهمع» و «الصبان» فى باب الجواز ، عند الكلام على ما يجزم فعلين - ، كما يشترط أن تكون غير مشتمله على ضمير يعود على المضاف ؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف فى التقدير إلى مفرد هو مصدر منها (على الوجه المبين فى ص ٨٤) فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه ، إلى المضاف كذلك لا يعود منها إليه. هذا إلى أن احتمالها على ضمير يعود على المضاف قد يوهم - فى بعض الحالات - أنها نعت أو شيء آخر غير المضاف إليه ؛ فيتغير المعنى المقصود تبعا لذلك ؛ لأن معنى المضاف إليه يختلف عن معنى النعت وغيره.

٣- فى اللغة أسماء تشبه «إذ» فى دلالتها ، وبعض أحكامها ، سيجىء الكلام عليها فى «ه» من ص ٨٧.

٤- من النادر الذى لا يحسن القياس عليه أن تقع شيئا آخر ؛ كظرف زمان ، أو غيره. وليس بين الظروف المكانية - على الأرجح - ما يضاف لجملة إلا «حيث» (كما سيجىء فى صفحہ ١٢٢) وإذا أضيفت إلى جملة اسميه وجب - وقيل : لا- يجب ، وإنما يستحسن - ألا- يكون الخبر فيها جملة فعليه. والأشهر بناؤها على الضم). وقد سبق الكلام عليها من ناحيه الظرفيه فى ج ٢ ص ٢٣١ باب الظرف.

٥- مع ملاحظه الشروط التى تقدمت فى رقم ٢ و ٤ من هذا الهامش ، وملاحظه شرط آخر نص عليه المبرد فى كتابه : «المقتضب» - ج ٢ ص ٥٤ - هو ألا تكون مختومه بما الزائده.

ومن الأمثلة قوله تعالى لأهل الجنة : (فَكَلُوا مِنْهَا - حَيْثُ شِئْتُمْ - رَغَدًا): وقول الشاعر:

وقد يهلك الإنسان من باب أمنه

وينجو بإذن الله من حيث يحذر (١)

وقول بعض الأدباء : «هنا تطيب الحياه ، حيث الشمل ملتئم ، وفيض الود غامر ، وحيث الجمع مؤتلف ، وإخوان الصفاء كثير».

وهي في كل أحوالها مبنية على الضم ؛ لما تقرّر من أن الاسم الذي يضاف للجمله وجوبا يبنى وجوبا كذلك (٢) ، ولا يجوز قطعها عن الإضافه لفظا.

ويبيح فريق من النحاه إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية على الضم ؛ نحو : أنا مقيم حيث الهدوء ، وحيث الاطمئنان. وحجته أن الأمثلة المسموعه الداله على إضافتها للمفرد أمثله فصيحه ، وأنها على قلتها كافيه للقياس عليها لأنها قله نسيه ، وليست قله ذاتيه ، (٣) ولا داعي عنده لتأويل تلك الأمثله (٤) ، أو الحكم

ص : ٧٩

١- ومثل هذا قول الآخر يصف حبه ووفاءه : تغلغل حيث لم يبلغ شراب ولا حزن ، ولم يبلغ سرور

٢- لهذا الحكم بيان خاص بالظرف : «إذ» يجيء في ص ٨٣.

٣- أشرنا (في رقم ١ من الهامش ص ٦٥) وفي ص ٥٨٥ ج ٤ م ١٧٢ إلى : «القلة النسبيه والقلة الذاتيه» ، - (وكذا في مواطن متفرقه من أجزاء الكتاب ومنها ص ٤٢٢ م ٩٠ ج ٢) . - وقلنا عن الأولى : إنها قله من الأساليب الصحيحه تواجه كثره من تلك الأساليب تخالفها في حكم. وكلا- للنوعين في ذاته كثير العدد ، يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عددا من الآخر ؛ فالآخر قليل بالنسبه للأكثر. فالموازنه العدديه بينهما تدل على زياده أحدهما ونقص الآخر عنه ، ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته ؛ وهذا هو المراد من قولهم : «(إن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحاً ، سائغ)» ا ه - راجع حاشيه الصبان ، ج ٢ باب : «الحال» عند الكلام على تقدم الحال على صاحبها المجرور ... أما «القلة الذاتيه» فقله عدديه أيضا : ولكنها بارزه واضحه في ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنه بينها وبين غيرها ؛ لصلواتها العدديه ؛ بحيث يمكن الحكم سريعا بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها. - انظر ص ٣٢٥ - والحق أن تحديد هذه القله الذاتيه موضع خلاف شديد حتى اليوم. - وسيجيء في ج ٤ ص ٥٨٥ باب جمع التكمير ، م ١٧٢ بيان مفيد عن معنى المطرد ، والكثير ، والأكثر ، والقياس ، والقليل ، والنادر ، والشاذ ، وما يقاس عليه وما لا يقاس.

٤- ومن الأمثله المسموعه. قول الشاعر : أما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب لامعا وقول الآخر : ويطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لى العمائم

عليها بالشذوذ ، ويؤيده أن بعض النحاه - بناء على هذا المسموع - يـجـيز فـتـح هـمـزه «أَنْ» بـعـدـها ، فـتـكـون «حـيـث» فـي هـذـه الحـالـه مـضـافـه ، داخـلـه عـلـى المـفـرد ؛ و هو : «المصدر المنسبك من «أَنْ» مع معموليها». كما يـجـيز كـسـر هـمـزه «إِنَّ» ؛ فـتـكـون داخـلـه عـلـى جـمـلـه ؛ هـي : «المضاف إليه».

وهذا رأى سديد ، فيه تسمح وتيسير ؛ إذ يجرى اليوم على مقتضاه كثره المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأوضح والأقوى.

ب - وأما : «إد» (١) فهي في أكثر أحوالها ظرف للزمان الماضي المبهم (٢) ، ومعناها : زمن ، أو : وقت ، أو : حين ؛ وتضاف للجمله بنوعيها (٣) وجوبا كقول المادح :

فرحنا إذ قدمت قدوم سعد

وإذ رؤياك (٤) في الأيام

عيد

فقد أضيفت في أول البيت لجمله فعلية ماضويه ، وأضيفت في آخره لجمله اسميه. وإذا أضيفت لجمله فعلية وجب أن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى معا ؛ كالمثال السابق ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعا في لفظه دون زمنه ؛ فيصح أن يوضع مكانه ماضيه الحقيقي الزمن فلا يتغير المعنى (٥) ؛

ص : ٨٠

١- سبق الكلام عليها بمناسبة أخرى في ج ١ ص ٢٦ م ٣ - وفي ح ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : «الظرف» ، وفيه أحكام هامه لم تذكر هنا. ومن تمام الاستفاده الرجوع إليه ، وربط المسائل المشتركة المعروضه هنا وهناك ...

٢- سبق الكلام عليه - في ح ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ و ص ٢٢٥ م ٧٩ - بما ملخصه : أنه نكره لا تدل على عدد محصور ، ولا على زمن محدود بأول معين ، وآخر مضبوط ؛ كالأمثله المعروضه هنا (وقت - زمن - حين ...) ويدخل في المبهم ما يدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : عشيه - صبح - غداه . وايضا سبقت الإشاره للمبهم في هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ وله إشاره في ص ٩١ وو هامش ص ١٣٢.

٣- مع ملاحظه ما تقدم من الشروط والإيضاحات في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وملاحظه شرط آخر - نص عليه المبرد في كتابه المقتضب ، ج ٢ ص ٥٤ - هو : ألا يتصل بآخرها «ما» الزائده. فهي في هذا مثل : «حيث» - كما تقدم في رقم ٥ من هامش ص ٧٨.

٤- الرؤيا هنا ، بمعنى : الرؤيه الحسيه التي هي المشاهده البصريه في اليقظه ، فليست الرؤيا مقصوره على المنام ، كما يتوهم بعض الأدباء ، وقد نص بعض اللغويين على صحه استعمالها حسًا ومناما ، (أى : في الحالتين).

٥- وقد اجتمعت الحالات الثلاث السالفه فى قوله تعالى عن رسوله الكريم : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ ، إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ؛ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ ..) فقد أضيفت لجمله ماضويه ، ثم لجمله اسميه ، ثم لجمله مضارعيه فى اللفظ دون المعنى. - وستأتى الآيه لمناسبه أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٨٦ -

كالذى فى قوله تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ) ، لأن الزمن الذى رفعت فيه القواعد كان سابقا على نزول الآيه بما اشتملت عليه من مضارع وغيره. فلو وضع الماضى الحقيقى الزمن هنا مكان المضارع ما تغير المعنى (١) ...

وسبب هذا الوجوب أن «إذ» - فى الأغلب - ظرف للزمن الماضى المبهم ؛ فيجب أن يماثلها المضاف إليه فى نوع الزمن : كى لا يقع بينهما تعارض ، وأن يماثلها عاملها أيضا ؛ ولهذا قالوا : (إن الجملة المضارعيه لا تقع «مضافا إليه» بعدها ، إلا حين يكون المضارع ماضى المعنى ، فيكون فى ظاهره مضارعا وفى معناه ماضيا (٢) ؛ ... كالأيه ، وأن عاملها لا بد أن يكون دالا على الماضى ؛ إذ لا يعمل فيما يدل على الماضى إلا مثله).

هذا إن أضيفت لجملة فعليه ، أما إن أضيفت لجملة اسميه فيجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - أن يكون معنى هذه الجملة الاسميه قد تحقق قبل النطق بها ، أو أنه سيتحقق فى المستقبل على وجه لا شك فيه (٣). ومن المستقب - وقيل : من الممنوع - أن يكون خبر المبتدأ فى هذه الجملة الاسميه -

ص : ٨١

١- الأغلب أن «إذ» ظرف للماضى المبهم ، وقد تكون - على الأصح - هى ونظيراتها ، ظرفا للزمن المستقبل بمعنى : «إذا» حين تقوم القرينه الداله عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : (الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ ، وَبِمَا أُرْسِلْنَا بِهِ رُسُلَنَا ، فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ؛ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ ، يُسَبِّحُونَ فِي الْحَمِيمِ تُعَمُّ فِي النَّارِ ...) فكلمه «إذ» فى الآيه ظرف للمستقبل بمعنى : «إذا» التى للظرف المستقبل ، بقرينه أن الوصف ليوم القيامة ، وبقرينه المضارع قبلها. أو يقال فى الآيه ونظائرها : لما كان المعنى بعدها محقق الوقوع. - اعتبروا زمنه بمنزله الماضى تأويلا- ، فهو من تنزيل المستقبل المضمون تحققه منزله الماضى ، ويلجئون إليه لسبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محاله. وغايه الرأيين واحده. وعلى هذا تكون «إذ» الظرفيه للزمن الماضى إما حقيقه لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، وإما تأويلا- حين يكون المضاف إليه جملة مضارعيه زمنها مستقبل ، ومعناها مضمون الوقوع ، أو جملة اسميه مضمونه التحقق. أو نقول : إنها بمعنى : «إذا» فى هاتين الحالتين. (انظر «ج» ص ٨٥ و «ه» من ص ٨٧).

٢- الأغلب أن «إذ» ظرف للماضى المبهم ، وقد تكون - على الأصح - هى ونظيراتها ، ظرفا للزمن المستقبل بمعنى : «إذا» حين تقوم القرينه الداله عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : (الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ ، وَبِمَا أُرْسِلْنَا بِهِ رُسُلَنَا ، فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ؛ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ ، يُسَبِّحُونَ فِي الْحَمِيمِ تُعَمُّ فِي النَّارِ ...) فكلمه «إذ» فى الآيه ظرف للمستقبل بمعنى : «إذا» التى للظرف المستقبل ، بقرينه أن الوصف ليوم القيامة ، وبقرينه المضارع قبلها. أو يقال فى الآيه ونظائرها : لما كان المعنى بعدها محقق الوقوع. - اعتبروا زمنه بمنزله الماضى تأويلا- ، فهو من تنزيل المستقبل المضمون تحققه منزله الماضى ، ويلجئون إليه لسبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محاله. وغايه الرأيين واحده. وعلى هذا تكون «إذ» الظرفيه للزمن الماضى إما حقيقه لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، وإما تأويلا- حين يكون المضاف إليه جملة مضارعيه زمنها مستقبل ، ومعناها مضمون الوقوع ، أو جملة اسميه مضمونه التحقق. أو نقول : إنها بمعنى : «إذا» فى هاتين الحالتين. (انظر «ج» ص ٨٥ و «ه» من ص ٨٧).

٣- ولو تأويلا- ، بأن يكون معناه محقق الوقوع ، لا شك فى أنه سيتحقق حتما - طبقا لما سبق فى رقم ١ - كآيه الروم ، (وهى مذكوره بتمامها فى رقم ٣ من هامش الصفحه الآتية) وتتضمن أنهم غلبوا ، ولكنهم سيغلبون بعد ذلك فى بضع سنين. ثم قال : «ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله» ، أى : ويوم إذ يغلبون. والمضارع هنا سيتحقق معناه فى المستقبل ، لأن خبر الله عن شىء

مستقبل لا بد أن يتحقق.

جملة ما ضويه ؛ كالتى فى قولنا : حضرت إذا الجو اعتدل - كما سنعرف - (١).

ويجوز قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى ؛ فيحذف المضاف إليه (وهو ؛ الجملة ، ويجىء التنوين عوضاً عن هذه الجملة المحذوفه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ...) (٢) والأصل قبل الحذف : ويوم إذ يغلبون (٣) يفرح المؤمنون بنصر الله (٤) ...

وقطع «إذ» عن الإضافة لفظاً إنما يقع - فى الغالب - حين تقع «مضافاً إليه» والمضاف اسم زمان ؛ نحو : يومئذ ... - حينئذ ... - ساعتئذ ... ومن النادر الذى لا يقاس عليه غير هذا ؛ كما فى قول الشاعر :

نهيتك عن طلابك أم عمرو

بعافيه وأنت إذ (٥) ... صحيح

والأشهر فى «الذال» عند التنوين تحريكها بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين.

ص : ٨٢

١- فى «ج» ص ٨٥. حيث بيان السبب.

٢- وقد يحذف شطر الجملة الواقعة مضافاً إليه ، مع ملاحظه هذا المحذوف ، وتخيل وجوده ، إذ لا يتم المعنى إلا به ؛ كقول الشاعر : كانت منازل ألاف عهدتهمو إذ نحن - إذ ذاك - دون الناس إخوانا فالتقدير : عهدتهم إخوانا دون الناس إذ نحن إذ ذاك متحابون. فكلمه : «إذ» الأولى ظرف للفعل : «عهد» ، و «إخوانا» : مفعوله. و «نحن» مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : متآلفون. والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر هى المضاف إليه. أما المضاف فكلمه : «إذ» الأولى أما كلمه : «إذ» الثانية فظرف للخبر المحذوف ، وهى مضاف ، و «ذا» مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : «كذلك» ، والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف هى المضاف إليه ؛ فالأصل ؛ إذ ذاك واقع ، أو : كائن ... ومثله : «والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا» ، أى : إذ ذاك كذلك ؛ فليست مضافه لمفرد وإلا لم يتم المعنى الأساسى.

٣- راجع الآيه كامله أول سوره الروم ونصها : (الم. غلبت الروم فى أدنى الأرض ، وهم من بعد غلبهم سيغلبون ، فى بضع سنين ، لله الأمر من قبل ومن بعد ، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله).

٤- انظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١.

٥- التقدير : وأنت إذ نهيتك ...

ولما كانت «إذ» واجبه الإضافة للجمله ، كانت واجبه البناء ؛ تبعا لذلك (١) ، لما تقدم (٢) من أن كل اسم واجب الإضافة للجمله ؛ يجب بناؤه ؛ سواء أكان المضاف إليه (وهو : الجمله) مذكورا ، أم محذوفا قد عوض عنه التنوين (٣). ولا شأن لهذا التنوين بالإعراب أو البناء : فقد يوجد في آخر الأسماء المعربه وفي آخر المبنيه ، لأن أمره مقصور على التعويض ؛ كما عرفنا (٤).

ص: ٨٣

١- - والبيان في ص ٧٨ ، وهو مع الشروط في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي «ب» من ص ٨٤ - ويقولون إن السبب في بنائها هو مشابهتها للحرف في الافتقار اللازم. وقد ناقشنا موضوع المشابهة (في ج ١ ص ٥٥ م ٦) وانتهينا فيه إلى أن السبب الحق هو استعمال العرب ؛ ليس غير.

٢- في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي ص ٧٩.

٣- وفيما يضاف وجوبا إلى الجمله الاسميّه والفعليه يقول ابن مالك : وألزموا إضافه إلى الجمل : «حيث» و «إذ». وإن ينونّ يحتمل إفراد «إذ» ... و ... والمعنى : ألزم النحاه : «حيث» - و «إذ» الإضافه إلى الجمل ؛ محاكاه للكلام العربى الصحيح - بالشروط التى سبق إيضاحها فى رقم ٢ و ٤ و ٥ من هامش ص ٧٨. ثم قال : وإن ينون «إذ» (وذلك بعد حذف المضاف إليه ، ومجىء التنوين عوضا عن المحذوف) كان من المحتمل الجائر إفرادها ، أى : قطعها عن الإضافه لفظا ، لا معنى - كما شرحنا - وقد أكمل البيت الثانى بأحكام سنعرفها فيما يأتى مباشرة.

٤- سبق إيضاحه ح ١ ص ٢٧ م ٣.

١ - إذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون هذه الجملة غير شرطية (١)، وأن تكون مستوفيه بقيه الشروط التي سلفت (٢).

ب - قلنا (٣) إن الجملة الواقعة: «مضافا إليه» هي في حكم «المضاف إليه» المفرد؛ (أى: الذى ليس جملة) وأنها فى تأويله من غير وجود أداه سابقه، وذكرنا شروطها. ومن الممكن الوصول إلى هذا المضاف إليه الحكمى أو المؤول بغير حرف مصدرى سابق، إما بالإتيان بمصدر الفعل فى الجملة الفعلية مضافا إلى فاعله، وإما بمصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ فى الجملة الاسمية، ففى مثل: (وقفت حين أقبل الوالد - أسارع وقت يدعو الداعى للخير - أتكلم زمن الكلام مطلوب، وأستمع زمن الاستماع محمود) ... - يكون التقدير: (وقفت حين إقبال الوالد - أسارع وقت دعاء الداعى - أتكلم زمن طلب الكلام، وأستمع زمن حمد الاستماع). وقد تقدم (٤) أن الذى يضاف للجملة وجوبا - لا جوازا - يبنى وجوبا أيضا.

وإذا كان الشأن فى الجملة الواقعة «مضافا إليه» ما عرفنا، فهل تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا؟.

الأحسن الأخذ بالرأى القائل (٥) إن الحكم فى هذا متوقف على حاله المصدر الناشئ من التأويل (أى: على حاله المضاف إليه الحكمى، أو: المؤول) فإن أضيف هذا المصدر إلى (فاعل أو مبتدأ) معرف اكتسب من المضاف إليه التعريف، وانتقل منه للمضاف، وإن أضيف إلى واحد منهما منكر، اكتسب منه التخصيص وانتقل منه أيضا للمضاف؛ فشأنه شأن كل مصدر مضاف إلى المعرفه أو النكره ..

ص: ٨٤

١- راجع الهمع والصبان فى باب «الجوازم» عند الكلام على الأدوات التى تجزم فعلين.

٢- فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفى ص ٧٩.

٣- فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفى ص ٧٩.

٤- فى «ج» من ص ٢ - وفى ص ٢٨ -

٥- قد سبق فى ص ٢٨.

بقى سؤال هام : لم الالتجاء إلى «المضاف إليه» الجملة ، دون الالتجاء المباشر إلى «المضاف إليه» المفرد الذى تؤول به ، ومعلوم أن الجملة إذا وقعت «مضافا إليه» صارت فى حكم المفرد وتأويله - كما تقدم؟ -.

السبب : أن الجملة حين تقع «مضافا إليه» - مباشرة - تفيد ما يفيد المفرد الذى تكون فى حكمه ، تقديرا ، ويحل محلها بعد أن تؤول به ، ولكنها تزيد فائده أخرى لا يؤديها هذا المفرد ؛ هى : أنها تدل على مضى الزمن إن كانت ماضويه ، وعلى حاليتها أو استقباله وتجده أو عدم تجده إن كانت مضارعيه ، وتدلل على مجرد الثبوت وما يتصل به إن كانت اسميه ، فالمضاف إليه - وهو هنا المفرد الناشئ عن الجملة بعد تأويلها - مصدر يفيد مجرد الحدث ؛ (أى : المعنى الخالى من الدلاله على الزمن وما يلابسه ، ومن الدلاله على الثبوت وما يلازمه) ، بخلاف المضاف إليه إذا كان جملة فعليه ؛ فإنها تدل على الحدث مزيدا عليه الزمن بملاساته ، وإذا كان جملة اسميه ؛ فإنها تدل على المعنى مع إفاده الثبوت ... و ...

ح - عند إضافه «إذ» لجملة اسميه ، الخبر فيها جملة فعليه ، يجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - ألا يكون الفعل ماضيا ؛ وعلى هذا يمتنع عندهم - أو يقبح - : جئت إذ الغائب جاء ، كما سبقت الإشارة (1) ؛ وحجتهم : أن «إذ» للزمان الماضى فى أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضى مناسب لها فى الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما وهما فى جملة واحده. أما إذا كان الفعل بعدها مضارعا (ولا بد أن يكون بمعنى الماضى ، ولو تأويلا - كما سلف (2) -) ففصله عنها وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن ، نحو : سعدنا بنزهه الأمس بين الجدائل والبساتين ؛ إذ المياه تنعشنا بتدفقها وجريانها ، والأزاهر بطيبتها وأريجها. وإذ تداعبنا النسما بلمساتها النديه المترفقه ...

د - «إذ» ظرف ملازم للبناء ، فى محل نصب على الظرفيه ، ولا يخرج عن النصب المحلى على الظرفيه إلا حين يقع «مضافا إليه» والمضاف لفظ دال

ص : ٨٥

١- فى ص ٨١

٢- فى ص ٨١

على الزمان (١) ، كحينئذ ، ويومئذ ... ففي هذه الحالة لا يكون ظرفا (٢) ، ولا يكون في محل نصب ؛ وإنما يكون مبتدأ في محل جر ؛ مضافا إليه. فأمره مقصور إما على البناء في محل نصب على الظرفية ، وإما على البناء في محل جر بالإضافة ، ولا محل له - عند كثره النحاء - إلا أحد هذين ؛ فلا يكون مفعولا به ، ولا بدلا ، ولا غيرهما. وأما قوله تعالى : (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ...) وقوله تعالى : (وَإِذْ كُرُوا فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا) فإن «إذ» ظرف لمفعول به ، محذوف ، وليست مفعولا به في الآيه الأولى ولا بدلا في الآيه الثانية. فالتقدير : واذكروا نعمه الله عليكم إذ أنتم قليل ... - واذكر قصه مريم إذ اتتبتت ... (أى : ابتعدت واعتزلت الناس ...) لأن المعنى على ظرفية المفعول به المحذوف ، لا- على مجرد المفعول به الأخرى ؛ أو : البديله ... فالمراد : اذكروا النعمه التي نالتكم في زمن معين ، هو زمن قلتكم - واذكروا قصه مريم في زمن انتباذها ، وليس المراد هنا اذكروا مجرد زمن القله ، أو : مجرد زمن الانتباذ ؛ لأن تذكروا الزمن المجرد لا يفيد في تحقيق الغرض المعنوي المراد هنا (٣).

ص: ٨٦

١- أوضحنا - في رقم ٢ من هامش ص ٦٧ - أن الاسم الدال على الزمان يشمل ظرف الزمان ، (وهذا ينصب على الظرفية ، ولا يخرج عنها إلا إلى شبه الظرفية ، وهو - في الغالب - : الجر بالحرف «من») كما يشمل كل : اسم آخر يدل على الزمان من غير ظرفيه ، مثل : حين ، ولحظه ...

٢- للسبب الذي تقدم في رقم ٥ من هامش ص ٦١.

٣- لا- يوافق على هذا صاحب : «المعنى» ، وآخرون. فضربوا مثلا- لكلمه «إذ» الظرفية بقوله تعالى عن النبي عليه السلام : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ...) - وقد سبقت هذه الآيه لمناسبه هامه أخرى في رقم ٥ من هامش ص ٨٠ - ول «إذ» الواقعه مفعولا- به بقوله تعالى : (وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ...) ومثل هذا يقع كثيرا في أوائل القصص في القرآن ؛ فتكون - في رأيهم - «مفعولا به» لفعل محذوف تقديره : «اذكر» ، أو نحوه ... كقوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ...) (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ...) - (وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ ...) ول «إذ» الواقعه «بدلا» بقوله تعالى (وَإِذْ كُرُوا فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ. إِذِ اتَّيَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا) وحجتهم في عدم إعرابها ظرفا في الآيات السالفه أن إعرابها يقتضى الأمر بالتذكر في ذلك الزمن الماضى ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل توجيه الخطاب للمكلفين منا ؛ فيتعارضان ؛ وإنما المراد : تذكر الوقت نفسه ، لا التذكر فيه. وخالفتهم الكثره بأن وقوع «إذ» الزمانيه «مفعولا» أو «بدلا» أو شيئا آخر غير الظرف والمضاف إليه - ليس مسموعا عن العرب. وطال الجدل بين الفريقين. والحق أن «إذ» قد تكون «مفعولا به» إذا كان المراد وقوع أثر العامل عليها ، لا فيها. وقد يكون -- «بدلا» أو غيره إذا اقتضى المعنى خروجها عن الظرفية لشيء آخر. فلا داعى للتأويل من غير حاجه.

وقد تجيء : «إذ» لإفاده التعليل ؛ كقوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ - إِذْ ظَلَمْتُمْ - أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) ، أى : لأجل ظلمكم ، وبسببه. ولا تصلح هنا للظرفيه ، لأن الظلم لا يكون يوم القيامة ، وإنما كان في الدنيا. وتعتبر في هذا الحاله : إما حرفا زائدا للتعليل - وهو الأيسر - ، وإما ظرف زمان ، والتعليل مستفاد من قوه الكلام ، لا من اللفظ (١).

وقد تجيء لإفاده المفاجأه (٢) ، بعد : «بينما (٣)» ، أو : «بينما (٤)» ، نحو قول الشاعر :

استقدر (٥) الله خيرا ،

وارضين به

فبينما العسر إذ دارت مياسير

وبينما المرء في الأحياء مغتبط

إذ صار في الرّمس ، تعفوه الأعاصير

ونحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل غريب فأكرمناه ..

والأحسن في هذا - وأشباهه - اعتبارها حرفا معناه المفاجأه ، أو : حرفا زائدا لتأكيد معنى الجمله كلها ؛ لا ظرف زمان ولا مكان.

ه - سبق (٦) أن : «إذ» تكون في أغلب استعمالاتها - ظرفا للزمان الماضي المبهم (٧) ، ومعناها : وقت ، أو : زمن ، أو : حين ... أو ... وأنها في هذه

ص : ٨٧

١- يتضح هذا في مثل قولنا : «عوقب اللص إذ سرق». باعتبار «إذ» للزمان ، فيؤدى ظاهر العبارة - إلى أن السرقة هي سبب العقاب ، وعلته.

٢- أى : مفاجأه ما بعدها لما قبلها وقت تحقق معنى السابق. بمعنى : هجومه عليه بغته عند وقوع معنى المتقدم.

٣- إذا اتصلت «ما» الزائده ، أو «الألف» الزائده بآخر الظرف : «بين» وجب أن يكون له الصدارة في جملته مع إضافته لهذه الجمله : (راجع الأحكام المتعدده في البيان الخاص. بهذا في ج ٢ باب : «الظرف» م ٧٩ ص ٢٦٨) ومنه قولهم في وصف أحد العظماء : «بينما هو حلیم أواب ، إذا هو أسد وثاب». وجاء في القاموس ما نصه : (وبينا وبينما من حروف الابتداء) اه أى من كلمات الصدارة.

٤- إذا اتصلت «ما» الزائده ، أو «الألف» الزائده بآخر الظرف : «بين» وجب أن يكون له الصدارة في جملته مع إضافته لهذه الجمله : (راجع الأحكام المتعدده في البيان الخاص. بهذا في ج ٢ باب : «الظرف» م ٧٩ ص ٢٦٨) ومنه قولهم في وصف أحد العظماء : «بينما هو حلیم أواب ، إذا هو أسد وثاب». وجاء في القاموس ما نصه : (وبينا وبينما من حروف الابتداء) اه أى من كلمات الصدارة.

٥- اسأله أن يقدره لك.

٦- فى ص ٨٠.

٧- وردت إشارة للزمان المبهم وبعض أحكامه ، فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفى ص ٦٦ و٦٧ و٩١ و١٣٠ و١٤٠.

الحاله تضاف وجوبا للجمله بنوعيتها ، ولا بد فى هذه الجمله أن يكون معناها ماضيا (١) ولو تأويلا ، أى : أنه قد تحقق فعلا ، أو بمنزله المتحقق ويتساوى فى هذا الجمله الاسميه والفعليه ..

ونذكر هنا أن فى اللغه كثيرا من الأسماء التى قد تشابه «إذ» فى دلالتها السابقه ؛ (وهى : الدلاله على الزمن الماضى المبهم بصوره التى شرحناها) وقد تخالفها ، ومن هذه الأسماء التى قد تشابه حينا وقد تخالف حينا آخر : وقت - زمن - عصر - لحظه - برهه - حين ... وكذلك : يوم ، وساعه ، بشرط ألا يراد بواحد منهما مده زمنيّه محدوده بساعات محصوره ودقائق معدوده ؛ وإنما يراد بكل واحد منهما ومما سبق ، مده زمنيّه محضه ، لا تتقيد بعدد مضبوط من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد الحصر والتحديد.

وحكم هذه الأسماء - ونظائرها - أنها حين تكون بمعنى : «إذ» يجوز (٢) أن تضاف إلى ما تضاف إليه «إذ» من الجمله بنوعيتها ، كما يجوز أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف مطلقا. ولكنها إن أضيفت إلى الجمله يجب أن يتحقق فى هذه الجمله بنوعيتها كل ما يجب تحقيقه حين يكون المضاف هو «إذ» وذلك بأن يكون معنى الجمله قد وقع فعلا أو سيقع حتما (٣) ... و ... - كما شرحنا - وأن تكون الجمله مستوفيه الشروط التى تجعلها صالحه للوقوع مضافا إليه (٤).

ومما تقدم نعلم أن بعض أسماء الزمان قد يشبه «إذ» فى الدلاله المعنويه وفى الإضافه ، وآثارها ، مع مراعاة الفروق الأربعة الآتية :

١- أن «إذ» لا تكون إلا فى محل نصب على الظرفيه ، أو فى محل جر على الإضافه (تبعاً لرأى الكثره ، وقد أبدينا ما فيه) (٥). أما «شبهاتها» فتصلح للأمريّن السالفين ، ولغيرهما مما يقتضيه الأسلوب ، فتقع مبتدأ ، وخبرا وفاعلا ومفعولا به ... و ... وهذا شأن كل اسم من أسماء الزمان المختلفه ، ليس ظرفا.

ص: ٨٨

١- طبقا للبيان الذى سبق فى ص ٨٠ ، وللتفصيل الذى فى هامش ص ٨١.

٢- طبقا للبيان الذى سبق فى ص ٨٠ ، وللتفصيل الذى فى هامش ص ٨١.

٣- فليس بالواجب.

٤- وقد سبقت الشروط فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨.

٥- فى ص ٨٦ وفى رقم ٣ من هامشها.

٢- أن إضافه : «إذ» الظرفيه للجمله واجبه محتومه ، لفظا ومعنى معا ، أو معنى فقط - كما سبق (١) - ... أما إضافه «شبهاتها» فجاززه للجمله ، وللمفرد ، ويجوز عدم إضافتها مطلقا ...

٣- أن إضافه «إذ» للجمله الفعلية ، توجب أن تكون هذه الجمله الفعلية إما ماضويه لفظا ومعنى ، أو معنى فقط (بأن تكون الجمله الفعلية فعلها مضارع فى الظاهر ، ولكن معناه ماض ، ومن الممكن أن يحل الماضى محله ، كالأيه السالفه ، وهى «وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل») - وإما ماضويه تأويلا ، بأن يكون معنى المضارع مضمون التحقق فى المستقبل .

وأما إضافتها للجمله الاسميه فلا تصح إلا حين يكون مدلولها قد وقع فى الزمن الماضى وتحقق ؛ فإن كان سيقع فى المستقبل وجب أن يكون وقوعه محققا قاطعا ؛ ليكون بمنزله ما وقع فى الماضى من ناحيه التحقق واليقين ؛ وبهذا تكون «إذ» الأصيله فى الظرفيه هى للماضى حقيقه أو تأويلا ، كما أشرنا (٢).

أما «شبهاتها» فقد تكون للزمن الماضى وقد تكون لغيره. وقد تضاف للجمله جوازا ، لا وجوبا. فإذا كانت «الشبهات» للزمن الماضى وأضيفت لجمله فعلية أو اسميه كان حكم الجمله هنا كحكمها هناك من الناحيه الزمنيه ، أى : أن شأن الجمله (وهى : المضاف إليه) واحد مع «إذ» ومع الشبهات بها الداله على الزمن الماضى ؛ فإذا كانت الجمله فعلية وجب أن تكون ماضويه ، ولو تأويلا وإن كانت اسميه وجب أن يكون مدلولها قد وقع فعلا ، أو تأويلا بأنه سيقع على وجه محتوم : كشأنها مع «إذ».

٤- بناء «إذ» واجب فى جميع أحوالها بسبب إضافتها إلى الجمله (٣) ... أما شبهاتها فيجوز فيها - عند إضافتها للجمله - البناء على الفتح (٤) ، أو

ص : ٨٩

١- فى ص ٨٠ و٨١ وهامشها.

٢- فى رقمى ١ و٢ من هامش ص ٨١.

٣- طبقا لما سلف فى ص ٨٣.

٤- انظر الحكم الرابع عشر فى ص ٦٦. ولا يصح البناء على غير الفتح. ويشترط لبنائها أن تكون غير مثناه ، فإن كانت مثناه وجب إعرابها ، - طبقا للمبين هناك - .

الإعراب على حسب ما يقتضيه الأسلوب. غير أن البناء على الفتح أحسن عند إضافتها إلى جملة فعلية ، فعلها مبنى أصاله ، كالماضى ، أو مبنى عرضاً ؛ كالمضارع المبنى لاتصاله بإحدى النونين ، والإعراب أحسن عند ما يكون المضاف إليه جملة مضارعيه مضارعها معرب ، أو جملة اسميه (١) ...

ويلاحظ أن جواز البناء والإعراب ليس مقصوراً في الشبهات على الحالة التي تكون فيها داله على الزمن الماضى ، وإنما هو عام ينطبق عليها في حالتى دلالتها على الماضى أو غيره. إلا أنها في حالة الدلالة على الماضى الحقيقى ، أو التأويلى - وقد شرحناهما (٢) - تكون بمعنى : «إذ» وفي حالة الدلالة على المستقبل تكون بمعنى : «إذا» الخاصه به. ومن الأمثله :

١ - انقضى حين عجيب على الإنسانيه ؛ حين ساد الجهل ، وشاع الظلم ، وانتشرت الأوهام. وقد اختفى اليوم كثير من تلك البليات ، «وسيقبل حين آخر ؛ يكون الناس فيه أقرب إلى السعاده ، وأدنى إلى الاطمئنان ، حين تخضع الأمم والأفراد لدواعى المساواه ، وأحكام العداله ، حين لا قوى مسيطر ، ولا ضعيف مستذلّ. ومثل قول الشاعر :

ألم تعلمى - يا عمر ك (٣)

الله - أننى

كريم على حين الكرام قليل

وقول الآخر :

ولست أبالى حين أقتل مسلماً

على أى حال كان فى الله مصرعى

ب - مضى وقت وجاء آخر ؛ وقت أكرم الناس فلانا لماله ، ووقت أكرم الناس فلانا لأعماله - سيقبل الوقت المأمول بعجائبه ؛ وقت يصل الناس إلى كشف الفضاء المجهول ، وغزو الكواكب ، وقت لا- أرض ممهدة وحدها ، ولا أجرام سماويه محتفظه بأسرارها

ح - أين نحن من الأمس ؛ زمن كان العلم أملاً بعيداً ، وغايه لا تدرك؟ وما شأنه فى حاضرنا ، زمن يناله من يريده ، ويدركه من يرغب فيه ، زمن الأسباب ميسره ، والوسائل مبذوله ... و ... و ... وهكذا

ص : ٩٠

١- سبقت الإشارة المفيده لهذا فى ص ٦٨.

٢- فى ص ٨١ وهامشها.

٣- سبق إعراب هذا الأسلوب فى رقم ٥ من هامش ص ٦٨ ، حيث ذكر البيت لمناسبه هناك.

فإن فقدت هذه الأسماء دلالتها على الماضي - ولو تأويلا - أو إبهامها ، لم تكن محتومه الشبه «بإذ» ، في الإضافه التي أوضحناها ونوعها ، ولم تجر مجراها وجوبا. فعند فقدها الدلاله على المضىّ تضاف - جوازا - إلى الجملة الفعلية فقط ، وتكون بمعنى : «إذا» - كما تقدم - ؛ نحو : أجيئك حين يجيء الصديق الغائب ، وأزورك زمن يزورنا. ويجرى عليها في هذه الحاله من ناحيه إعرابها وبنائها ما كان يجرى عليها من قبل مما شرحناه. ولا يصح - عند الأكثرين أن تضاف في هذه الحاله إلى الجملة الاسميه ؛ لأنها تكون بمعنى. «إذا» الداله على المستقبل الخالص ، والتي لا تضاف للاسميه (١) -.

وعند فقدها الإبهام يصح أن تضاف للمفرد ، او لا تضاف إليه ، على حسب المعنى ؛ ولا يصح أن تضاف لجملة ، مثل شهر - حول - سنه - عام ... و وغيرها من المعدودات المحدده ، نحو : شهر رمضان مبارك ، وحولنا الحالى طيب.

وهذه المناسبه تذكرنا بالمسائل الثلاث التي سبقت قريبا (٢) ، والتي يجوز أن يستفيد فيها المضاف المعرب من المضاف إليه البناء (بالشروط والتفصيلات الخاصه بكل مسأله) ، وهى إضافه اسم الزمان المبهم ، المعرب فى أصله ... إلى جملة

ص : ٩١

١- - كما سيجىء فى ص ٩٣ - وهذا رأى جمهوره النحاه. لكن وردت أمثله مسموعه وقع فيها المضاف إليه جملة اسميه ؛ منها قوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ). وقول الشاعر المسمى بسواد. فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه بمغن فتىلا عن سواد بن قارب ولا- مانع من الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس على هذا ؛ بشرط أن يكون فى الكلام ما يدل على أن معناه سيقع فى المستقبل ، وأنه محقق الوقوع ؛ فيكون المستقبل فيه بمنزله الماضى ، لتحقق وقوعه ؛ كما فى الآيه والبيت ؛ فإن فتنه النار مستقبليه محققه ، وكذلك الشفاعه يوم القيامه ؛ سواء أكانت تغنى أم لا تغنى ، ولا داعى للتأويل. (وانظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١).

٢- فى ص ٦٦ ، وهناك أحكام خاصه بالمبهم فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفى ص ٦٦ و ٦٧ و ٩٠ و ١٣٠ و ١٣٩.

فعلية ، وإضافته إلى مفرد مبني ، مثل : حينئذ ويومئذ ، وإضافه الاسم المعرب المتوغل في الإيهام والذي لا يدل على زمان - إلى مفرد مبني ، كإضافه : غير - مثل - شبه ... و ... ، إلى الضمائر أو غيرها من المبنيات (1).

ص: ٩٢

١- يقول ابن مالك في أسماء الزمان الشبهات بكلمه : «إذ». ... وما «كإذ» معنى ، كإذ أضف جوازا ؛ نحو : حين جا ، نبذ يريد : ما كان مثل «إذ» في كونه اسم زمان ماض مبهم ، فإنه يضاف جوازا - لا وجوبا - إلى مثل ما تضاف إليه «إذ» من الجمل الفعلية والاسميه ؛ مع ملاحظه ما قد يكون بين الإضافتين من فوارق أو ضحناها في ص ٨٨ وما بعدها. وضرب مثلا لما يشبه «إذ» هو : حين جاء الخائن نبذ شأنه ... أى : ما كان مثل «إذ» في المعنى فإنه يضاف مثلها للجمل ، ولكن إضافته جائزه ، لا واجبه. وابن ، أو اعرب ما كإذ قد أجريا واختر بنا متلوّ فعل بنيا وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب. ومن بنى فلن يفندا (يفند - يغلط) أى : ابن أو أعرب ما جرى عليه شبه «إذ» ولكن المختار بناء ما يتلوه فعل مبني ، وإعراب ما بعده مبتدأ أو فعل معرب. ومن بنى في جميع الحالات فلن يغلط.

ورابعها - ما يضاف وجوبا إلى الجملة الفعلية دون غيرها. ومنه : إذا» (١) الشرطية الداله على الزمان المستقبل ، نحو قول الشاعر :

وإذا تباع كريمه أو تشتري

فسواك بائعها وأنت المشتري

ووقوع الماضى فى جملة شرطها أو جزائها لا يخرجها عن الدلالة على الزمن المستقبل ؛ (لأنها تجعل زمن الماضى للمستقبل ، شأنها فى هذا شأن جميع أدوات الشرط غير الامتناعى) ، نحو : إذا غدر المرء بصاحبه كان بسواه أغدر. وقولهم : إذا عثر الكريم أخذ بيده الكرام ... و ... (٢)

ومنه : «لما (٣)» الظرفية ، كقوله تعالى : (فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا) ، وقول الشاعر :

عتبت على عمرو ، فلما فقدته

وجزبت أقواما بكيت على عمرو

ومنه ألفاظ أخرى منثوره فى المراجع اللغويه والأدبيه (٤).

ص : ٩٣

١- وهى مبنية دائما - . وقد سبق الكلام على : «إذا» بتفصيل مناسب (فى ج ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ باب : الظرف) يشمل سرد معانيها ، وأحوالها ، وأحكامها المختلفه. وسيجىء الكلام عليها بمناسبه أخرى ، ولغرض آخر ؛ هو : «الشرطية» فى ج ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ باب : «الجوازم» - . واكتفى ابن مالك بيت واحد سجل فيه أنها من الأسماء التى تضاف إلى الأفعال لزوما ، ولم يزد شيئا ؛ حيث يقول : وألزموا «إذا» إضافه إلى جمل الأفعال ؛ كهن إذا اعتلى (هن إذا اعتلى : تواضع وتساهل إذا أظهر رفيقك أو غيره الاعتلاء ؛ أى : التكبر).

٢- ويجوز أن يحذف المضاف إليه (أى : الجملة) ويجىء التنوين عوضا عنه ؛ كقولهم : من يجحد الفضل فليس إذا يعد من أهله. التقدير : فليس إذا (يجحده) يعد من أهله. فحذفت الجملة الواقعة مضافا إليه ، وجاء التنوين عوضا عنها. (راجع ج ١ من التصريح والصبان فى مبحث تنوين العوض).

٣- تسمى : «لما الحينية» ؛ لأنها بمعنى كلمه : «حين» عند من يجعلون «لما» ، اسما. وقد سبق - فى ج ٢ ص ٢٧٥ م ٧٩ باب : «الظرف» - إيضاح الكلام عليها بتفصيل لا غنى عنه ، ولا سيما البيان الخاص بشرطها ، وجوابها ، ونوعهما ، وتقديم هذا الجواب. وسيجىء لها إشارة مفيدة - بمناسبه الكلام على أنواع «أن» ح ٤ ص ٢٢١ م ١٤٨ باب : إعراب الفعل. وهى غير «لما» الحرفيه الجازمه التى سيجىء الكلام عليها فى ج ٤ م ١٥٣ ص ٣٠٥ - وغير «لما» الحرفيه التى بمعنى «إلا» المفيدة للاستثناء التى سبق إيضاحها فى بابها (ح ٢ م ٨١ ص ٢٥٤ ..)

٤- سنذكر بعضها فى «ب» من الزيادة والتفصيل.

١ - أشرنا (١) إلى أسماء الزمان التي تشبه «إذ» في الدلالة على الزمان ، الماضى ، المبهم ، ومنها : حين - وقت - زمن - لحظه - ... ، ونعيد ما قلناه هناك من أنها تضاف جوازا إلى ما تضاف إليه : «إذ» ؛ من الجمل الاسميه ، والفعلية ، بشرط دلالة هذه الجمل على الماضى والإبهام معا ، بالتفصيل والإيضاح السالفين. فإن فقدت الماضى المقصود لم تكن بمعنى «إذ» وإنما تصير بمعنى «إذا» الداله على الزمن المستقبل الخالص ، فعند إضافتها تضاف - مثلها - إلى الجمل الفعلية ، دون الاسميه (٢). نحو : أسافر غدا حين تبدأ العطلة ، وسأركب الطائرة زمن أجدها مهيأه ...

وتحتفظ هذه الأسماء الزمانيه لنفسها بجواز البناء والإعراب عند إضافتها للجمله ؛ سواء أكانت بمعنى : «إذ» أم بمعنى «إذا» ؛ فهى جائزه البناء والإعراب فى حالتى دلالتها على الماضى ، أو على الاستقبال ، إلا أن البناء أحسن حين يكون المضاف إليه جمله فعلية فعلها مبنى. والإعراب أحسن حين يكون فعلها معربا ، وحين يكون المضاف إليه جمله اسميه - كما سبق تفصيله هناك - . أما إذا فقدت الإبهام فيجوز إضافتها للمفرد ، أو عدم إضافتها إليه على حسب المعنى ، ولا يصح إضافتها لجمله (٣) ...

ب - قد أضيف إلى الجمله الفعلية جوازا ألفاظ مسموعه غير زمانيه ، ولكنها تشبه الزمانيه فى أنها بمنزله الزمن والوقت لارتباطها به. ومنها كلمه : «آيه» ؛ بمعنى : «علامه». والوقت علامه لمعرفة الحوادث وترتيبها ، كما أن العلامه تتصل بالوقت ، فصَحَّ إضافه : «آيه» إلى الجمله الفعلية كما يضاف الوقت إليها : لأنهما فى النتيجة ينتهيان إلى شىء واحد (٤) ... قال قائلهم :

ص : ٩٤

١- فى «ه» من ص ٨٧.

٢- يلاحظ التفصيل الذى فى ص ٨٠ وهامش ص ٨١.

٣- يلاحظ التفصيل الذى فى ص ٨٠ وهامش ص ٨١.

٤- هذا تعليلهم الصناعى. والتعليل الحق هو استعمال العرب.

ألا من مبلغ عنى تميما

بآيه ما يجبون (١) الطعاما

بآيه يقدمون (٢) الخيل شعئا

كأنّ على سناكبها مداما

وكلمه : «آيه» المسموعه بهذا القصد لا تضاف جوازا إلا للجمله الفعلية ، بشرط أن يكون فعلها متصرفا ، سواء أكان مقرونا «بما» النافيه (٣) ، أو المصدريه ، أم غير مقرون. إلا أن أن بعض النحاه يوجب تقدير «ما» المصدريه الظرفيه عند عدم وجودها ، أو تقدير كلمه : «وقت» قبل الجمله الفعلية ؛ لتكون الإضافه من نوع إضافه أسماء الزمان التى شرحناها. وهذا خلاف شكلى ؛ لا أثر له.

لكن كلمه : «آيه» لا يسرى عليها ما يسرى على أسماء الزمان السالفه من جواز الإعراب والبناء عند إضافتها للجمله ، وإنما يبقى لها حكمها الذى كانت تستحقه قبل إضافتها. وعلى هذا تكون كلمه : «آيه» فى البيت الثانى معربه مضافه إلى الجمله المضارعيه ، والمراد : أبلغهم كذا ، بعلامه إقدامهم الخيل شعئا متغيره من التعب ... وهى معربه مضافه فى البيت الأول إلى المصدر المؤول من «ما» المصدريه (٤) والجمله المضارعيه. والمراد ؛ إذا رأيت تميما فبلغهم عنى الرساله. فكأن قائلا- قال : بأى علامه تعرف تميم؟ فأجاب : بعلامه ما يجبون الطعام.

ومن تلك الألفاظ السماعيه كلمه : «ذى» فى قولهم : (اذهب بذى تسلم (٥) واذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون) ، والمسموع فى كلمه : «ذى» الجر «بالباء» فى هذا الأسلوب. والمعنى : اذهب بأمر هو سلامتكم التى تلازمك ،

ص: ٩٥

١- وروايه أخرى يبتدئ المضارع فيها بقاء الخطاب ، بدلا من ياء الغائب.

٢- وروايه أخرى يبتدئ المضارع فيها بقاء الخطاب ، بدلا من ياء الغائب.

٣- مثل قولهم : بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا.

٤- يصح أن تكون «ما» زائده. والجمله المضارعيه بعدها هى المضاف إليه. ويجرى تأويل المضاف إليه على الطريقه التى سبق شرحها فى تأويل الجمله الواقعه مضافا إليه ، ص ٨٤.

٥- هذا الأسلوب هو الذى وعدنا (فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤) أن يكون إيضاحه هنا.

ولا تفارقك ؛ فكأن القائل يريد : اذهب ومعك أمر ؛ وهذا الأمر هو ؛ سلامتك الملازمه لك. ولما كانت الإضافة للجمله الفعلية هي فى تقدير الإضافة للمفرد (وذلك بالإتيان بمصدر الفعل مضافا إلى فاعله ؛ - كما سبق (١) -) كان التأويل : اذهب بأمر سلامتك ، أى : اذهب ومعك أمر هو سلامتك المصاحبه لك - اذهبوا بأمر سلامتكم - اذهبوا بأمر سلامتكم ...

ويرى بعض اللغويين أن «ذى» فى الأساليب المسموعه السابقه معناها : «الذى» فالمراد : اذهب بالذى تسلم به ، أى : بسلامتك ؛ مصحوبا بها ، أو أنّ معناها : الوقت.

والمعاني الثلاثه متقاربه ، وفيها تكون الإضافة من نوع إضافة «المسمى إلى الاسم» سماعا (٢). فالمسمى هو : «ذى» ، بمعنى : الأمر ، وهذا الأمر المعين وذاته ... اسمه : «السلامه» (٣) ، أو : بمعنى «الذى» أو الوقت. والمراد منهما : السلامه أيضا (٤).

ص: ٩٦

١- فى آخر هامش ص ٢ - والبيان فى : ص ٢٨ وفى «ب» من ص ٨٤ ...

٢- سبقت لها الإشاره بمناسبه أخرى فى ص ٤٢.

٣- راجع فيما سبق ج ٣ ص ١٨ من شرح المفصل ، والهمع ج ٢ ص ٥١ (باب الإضافة).

٤- فالباء للمصاحبه ، أو : بمعنى «فى ..»

وفيما يلي حصر مركز (1) لكل ما تقدم من أقسام المضاف ، وأنواع المضاف إليه.

□

ص: ٩٧

١- وفي ص ١٣٤ تلخيص آخر لبعض النحاء.

: (كلا، و كلتا (١) - أى - لدن ، وعند - غير ، ونظائرها - ...).

«كلا» : اسم مفرد فى اللفظ ، مثنى فى المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنين مذكورين ؛ نحو : كلا طرفى الأمور ذميم ، ونحو :

إنّ المعلم والطيب كلاهما

لا ينصحان ؛ إذا هما لم يكرما

و «كلتا» : اسم مفرد فى اللفظ ، مثنى فى المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنتين مؤنثتين ؛ نحو : كلتا الخصلتين رذيله ؛ الضّعه والكبر. ونحو : الثروه والشهره ، كلتاهما من أسباب الجاه.

ولأن «كلا- و كلتا» مفردين لفظا ، مثنيين معنى (٢) ، جاز فى خبرهما ، - وفى كل ما يحتاج إلى المطابقه بينه وبينهما - مراعاة لفظهما ، وهو الأفصح ، ومراعاة معناهما وهو فصيح ؛ كقولهم : (كلا الرجلين عظيم ؛ من دعا للخير ، ومن استجاب له) - (كلا القائدين بطلان ؛ هذا يقود جيوشه فى غمرات الحروب وهذا يقود أعوانه فى ميادين الإصلاح) - (كلتا الزعيمتين وهبت نفسها لأعمال البر ، ولم تدّخر وسعا) - (كلتا المدينتين وقفتا فى وجه العدو المغير حتى ارتد خاسرا ...).

و «كلا» و «كلتا» من الألفاظ الملازمه للإضافه لفظا ومعنى معا ، ولا بد فى المضاف إليه بعدهما أن يجمع ثلاثه شروط.

ص: ٩٨

١- سبق الكلام عليهما بمناسبه أخرى (هى : بيان حكمهما الإعرابى ...) فى ج ١ ص ١١١ م ٩ - المثنى وملحقاته. وهما فى لفظهما المفرد مع إفادتهما معنى : التثنيه «شبهتان بلفظه : «كل» ؛ فى أن لفظها مفرد ، لكنها تدل على معنى غير مفرد ، هو ؛ معنى الجمع.

٢- تتضح هذه الدلاله فى مثل : الرجلان كلاهما مسافران. فالمعنى الرجلان الاثنان مسافران. وفى مثل : الرجلان كلاهما مسافر ، يكون المعنى : الرجلان كل واحد منهما مسافر ، أى : أنه يصح أن يحل محلها إما كلمه : (الاثنين) ، وإما : (كل واحد منهما). وهذا على حسب الأساليب ؛ كما فى المثالين السالفين. والنتيجه فى الحالتين واحده ؛ وهى دلالتها على اثنين. ومثلها : «كلتا».

الأول : أن يكون دالا على اثنين أو اثنتين ؛ سواء أكان اسما ظاهرا ، أم ضميرا (1) بارزا ، كقوله تعالى : (كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْهُمَا أَكْلَهَا ...) وقوله تعالى : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ...) وإنما كانت دلالته على التثنية شرطا لأن الغرض من «كلا» و «كلتا» هو تقوية التثنية في هذا المضاف إليه ، وتأكيدها ، فإذا لم يكن مثل وقع التعارض بين المضاف والمضاف إليه.

الثاني : أن يكون كلمه واحده. (وهذه الكلمه الواحده هى التى تقوم بالدلاله على المثنى ؛ من غير سرد أفراده متعدده ، ولا ذكرها متفرقه) فلا يجوز قرأت كلتا المجله والرساله ، ولا عاونت كلا الأخ والصدیق. وقد وردت أمثله قليله مسموعه لم يتحقق فيها هذا الشرط ، فلم توافق كثرة النحاء على القياس عليها ، منها :

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا.

فى النائبات ، وإمام الملمات

والثالث : أن يكون معرفه كالأمثله السالفه ، فلا يجوز أن يكون نكره عامه ؛ كالتى فى مثل : حضر كلا رجلين ، وانصرفت كلتا امرأتين ؛ فإن كانت النكره مختصه فالأحسن الأخذ برأى من يجيز وقوعها مضافا إليه بعد «كلا و كلتا» ؛ فيصح المثالان السابقان - وأشباههما - بعد التخصيص - ؛ فيقال : حضر كلا رجلين عالمين ، وانصرفت كلتا امرأتين أديبتين (2)

ص : ٩٩

١- إذا كان المضاف إليه اسما ظاهرا دالا على اثنين سمى : «مثنى لفظا ومعنى» أما إن كان ضميرا بارزا دالا على اثنين ، أو : اسم إشاره للمفرد ولكنه يدل على اثنين بقرينه خارجه عن لفظه : فإنه يسمى : «مثنى معنى» فقط. ومتى كانت دلالته على التثنيه بقرينه خارجه ؛ كاسم الإشاره - سميت «دلاله مجازيه» (كما سيأتى فى الزياده. وكما سبق البيان فى ج ١ م ٩ ص ١٠٨ وهامشها رقم ١ وفى ص ١١١)

٢- وإلى الشروط الثلاثه أشار ابن مالك باختصار حيث يقول : لمفهم اثنين معرّف بلاه تفرّق أضيف «كلتا» و «كلا» يريد : أضيفت «كلتا وكلا» لمفهم اثنين (أى : لما يدل على اثنين) مع تعريفه ، وعدم تفرّق أفراده.

١ - اشترطنا هنا (١) أن يكون «المضاف إليه» دالاً على اثنين ، أو اثنتين ، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً بارزاً. هذه الدلالة قد تكون بلفظه الصريح في التشبيه ، الحقيقيّ فيها (لا-المجازي) نحو قوله تعالى : (كَلِمَاتِ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) ، وقوله : (إِذَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا). فالمضاف إليه وهو كلمة : «الجننتين» ، وكلمة : «هما» - من الألفاظ الصريحة في التشبيه ، التي تؤدي معناها على وجه الحقيقة لا المجاز. وقد تكون الدلالة بلفظه الحقيقي ، ولكنه مشترك اشتراكاً معنوياً بين المثني والجمع ، كالضمير :

«نا» فإنه صالح من جهة المعنى للأمرين ؛ كقول الشاعر :

كلانا غنى عن أخيه حياته

ونحن إذا متنا أشد تغانيا

وقول الآخر :

كونوا كمن واسبى أخاه بنفسه

نعيش جميعاً ، أو نموت كلانا

وقد تكون بلفظه الذي دخله التوسع والمجاز ؛ فصار يدل على اثنين دلالة أساسها التوسع والمجاز ، لا الحقيقة اللغوية ، كقول الشاعر :

إن للخير وللشر مدى (٢)

وكلا ذلك وجه (٣) وقبل (٤)

فكلمة : «ذا» تدلّ في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، ولكنها تدل هنا بمعناها على المثني ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر ؛ وهو : الخير والشر ؛ فالمراد : «كلا» ما ذكر من الخير والشر وهذه الدلالة مجازية (٥) ؛ لأن دلالة «ذا» على غير الواحد مجازية ؛ كالتشبيه ؛ في هذا البيت ، وكالجمع في قول لبيد :

ص: ١٠٠

١- في ص ٩٩.

٢- غاية ينته عندها.

٣- ما يستقبلك من الشيء.

٤- طريق واضح. أو : جهة. والمعنى : إن كلًا من الخير والشر له نهايه ، وكلاهما أمر واضح يستقبل الناس ، وهو معروف لهم ؛

كالطريق الواضح المطروق. أو : كلا الخير والشر ذو نهايه ، وله وجهه ينصرف إليها.
٥- انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقه.

ولقد سئمت من الحياه وطولها

وسؤال هذا الناس كيف ليبد؟

ب - لا- تضاف «كلا وكلتا» لشيء من الضمائر إلا لواحد من ثلاثه ؛ هي : «نا» ، و «الكاف» المتصله بالميم والألف ، و «الهاء» المتصله بالميم والألف. (أى : كلانا - كلاهما - كلاهما - كلتاكما - كلتاها).

ح - حكم «كلا» و «كلتا» من الناحيه الإعرابيه موضح فى مكانه المناسب من الجزء الأول (1) عند الكلام على المثنى ، وملحقاته. ومضمونه : أن لهما حالتين ؛ إحداهما : إعرابهما إعراب المثنى ، والأخرى إعرابهما إعراب الاسم المقصور :

١- فيعربان إعراب المثنى بشرط إضافتهما إلى ضمير دالّ على التثنيه ؛ سواء أكانتا للتوكيد أم لغيره. فمتى أضيفت إحداهما للضمير الدال على التثنيه وجب إعرابهما إعراب المثنى. فمن أمثله استعمالهما للتوكيد : (أعجبنى النابغان كلاهما - أكرمت النابغين كليهما - أثبتت على النابغين كليهما) - (فازت الطبيبتان كلتاها - مدحت الطبيبتين كليهما - أصغيت إلى الطبيبتين كليهما). ومن أمثله استعمالهما فى غير التوكيد مع إعرابهما كالمثنى : جاء كلاهما أو كلتاها - رأيت كليهما ، أو : كليهما ، استمعت إلى كليهما ، أو : كليهما.

ولا بد عند استعمالهما للتوكيد أن يكون الضمير المضاف إليه مطابقا للاسم المؤكّد قبلهما (٢) (أى : أنه لا بد من وجود الضمير المضاف إليه ، ومن وجود المؤكّد قبلهما ، وتطابق المؤكّد والمؤكّد فى التثنيه ، والإعراب ، والتذكير ، والتأنيث) ؛ كقولهم فى الدعاء ؛ «لازمك الحسنيان (٣) كلتاها ، ... وأمنت البليتين (٤) كليهما» ... وقولهم فى الدعاء للمسافر : صاحبك الأحمدان (٥)

ص: ١٠١

١- ص ١١٢ م ٩. وهناك تفصيلات هامه تقتضى الرجوع إليها.

٢- كما سيجىء فى باب التوكيد (ص ٥٠٨) عند الكلام على استعمالهما.

٣- الصحه والثروه.

٤- المرض والفقر.

٥- الأمن والسلامه.

كلاهما - وسلمت من الأرذلين كليهما (١).

ومما تجب ملاحظته أن استعمالهما في التوكيد يوجب إضافتهما إلى الضمير المطابق للمؤكّد السابق ، لكن لا يلزم من إضافتهما للضمير المطابق أن يكونا للتوكيد ؛ فقد يتعيّنان للتوكيد كما في الأمثلة السابقة ، وقد يتعين إعرابهما شيئا آخر غير التوكيد ؛ كما في قولنا : الوالدان كلاهما نافع ، والأختان كلاهما مثقفه ؛ فيتعين إعرابهما في هذين المثالين - وأشباههما - مبتدأ ، ولا يصح التوكيد ، كى لا- يترتب عليه إهمال المطابقة بين المبتدأ والخبر ، بقولنا : (الوالدان نافع - الأختان مثقفه) ؛ فيقع الخبر مفردا مع أن مبتدأه مثني ، وهذا غير جائز في مثل ما نحن فيه .

وقد يجوز إعرابهما توكيدا أو غير توكيد في مثل : الوالدان كلاهما نافعان - الأختان كلاهما مثقفتان ؛ فيصح إعرابهما توكيدا ؛ لإضافتهما للضمير المطابق للمؤكّد السابق ، والاسم الظاهر بعدهما خبر للمبتدأ ، مطابق له . كما يصح إعراب « كلا وكلتا » في المثالين مبتدأ ثانيا ، مضافا للضمير ، والاسم الظاهر بعدهما هو الخبر لهما . والجمله الاسميّه منهما ومن خبرهما خبر المبتدأ الأول . فالإعرابان جائزان ، وتفضيل أحدهما متوقف على وجود قرينه ترجحه على الآخر .

فالأحوال ثلاثه عند إضافتهما للضمير مع وجود لفظ سابق يصلح أن يكون مؤكّدا يرجع إليه الضمير عند إضافتهما ويطابقه ؛ هي : وجوب إعرابهما توكيدا فقط ؛ وامتناع إعرابهما توكيدا ، وجواز الأمرين .

٢- فإن لم يضافا للضمير مطلقا (بان أضيفا إلى اسم ظاهر) - لم يكونا للتوكيد ، ولم يصح إعرابهما كالمثني ، بل يجب إعرابهما إعراب المقصور (وهو الإعراب بحركات مقدره على الألف الثابته ، الملازمه لآخرهما في جميع الحالات) ؛ نحو : كلا القطبين ثلجى مقفر - إن كلا القطبين ثلجى مقفر - ذاع عن كلا القطبين أنه ثلجى مقفر - كلتا المنطقتين القطبيتين غير مأهوله - إن كلتا المنطقتين غير مأهوله - سمعت عن كلتا المنطقتين» ...

ص: ١٠٢

١- الخوف والضرر.

كل ما سبق هو الأشهر الذى يحسن الاقتصار عليه. وهناك آراء أخرى فى إعرابهما ؛ فبعض العرب يعربهما إعراب المثنى فى كل الحالات من غير تفرقه بين توكيد وغيره. وبعضهم يعربهما إعراب المقصور فى كل الحالات من غير تفرقه كذلك ... و ...

* * *

ص: ١٠٣

أى - أنواعها الملازمه للإضافه خمسَه (١)؛ كل نوع منها مبهم؛ (لأنه صالح لكل شىء من الأمور الحسيه والمعنويه. ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه)؛

وهى: «أى» الاستفهاميه؛ مثل: أى عمل تختاره؟ - أى الرجال المهذب؟ - أى الناس تصفو مشاربه؟.

و «أى» الشرطيه؛ مثل: أى نفع يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالا عليه.

و «أى» الموصوله، مثل: يعجبني السباقون، وسأصافح أيهم هو أسبق (بمعنى: الذى هو أسبق).

و «أى» التى للنت (٢)؛ مثل: إن الصادق عظيم أى عظيم.

و «أى» التى للحال، مثل: قبلت كلام الناصح الأمين: أى ناصح أمين. ومن الخمسه السابقه نوعان ملازمان للإضافه؛ لفظا

ومعنى معا؛ هما: النعتيه والحاليه (٣)، أما الثلاثه الأخرى فملازمه للإضافه إما لفظا ومعنى معا كأمثلتها السابقه، وإما: معنى (٤)

فقط؛ مثل (الأعمال كثيره؛ فأى تختاره؟) - (من ألوان النفع ما يؤذى؛ فأى يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالا عليه) -

(يعجبني السباقون، وسأصافح أيًا هو أسبق) ... و... وفيما يلي بيان أوفى:

١ - «أى» الاستفهاميه (٥): وهى معربه، واجبه للإضافه لفظا ومعنى،

ص: ١٠٤

١- هناك نوع سادس لا يضاف أبدا؛ هو: «أى»: التى تكون وصله لنداء ما فيه: «أل» (وتفصيل الكلام عليها فى باب. «النداء»،

أول الجزء الرابع). وقد سبق الكلام على الستة ملخصا لمناسبه أخرى فى باب الموصول ج ١ ص ٢٦٠، ٢٦٢ م ٢٦.

٢- تفصيل الكلام عليها فى ص ١١١، ولها إشاره فى باب النعت ص ٤٦٨.

٣- كما سبقت الإشاره فى رقم ١ من هامش ص ٧٣ وفى الجزء الأول ص ٢٦٠ م ٢٦.

٤- تقدم (فى رقم ٣ من هامش ص ٧١) أن «المضاف لفظا ومعنى» هو: ما له مضاف إليه مذکور صراحه فى الكلام، متمم

للمعنى المقصود من المضاف. وأن «المضاف معنى» فقط هو: ماله مضاف إليه، ولكنه محذوف لداع مع قيام قرينه تدل عليه،

وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله، كما يلاحظ عند وجوده. وقد يجىء التنوين عوضا عن المحذوف.

٥- «ملاحظه»: الأحكام الآتية مقصوره على «أى الاستفهاميه» غير المستعمله فى: «الحكايه» أما المستعمله فى «الحكايه» فقد

تخالف هذه فى بعض الأحكام، طبقا للمذکور فى باب: «الحكايه».

أو معنى فقط. وتضاف إلى ما يأتي ليزيل إبهامها :

١- النكرة مطلقا (أى : لمتعدد أو غير متعدد) ؛ فتشمل النكرة الدالة على الأفراد ، والدالة على التثنية ، أو على الجمع ، بنوعيهما ؛ نحو : أى رجل فاز بالسبق؟ أى رجلين فازا بالسبق؟ أى رجال فازوا بالسبق؟ أى فتاه فازت؟ ... أى فتاتين؟ ... أى فتيات؟ ... ومن المفرد قول الشاعر :

أتجزع مما يحدث الدهر للفتى؟

وأى كريم لم تصبه القوارع؟

وقد اجتمعت إضافتها للنكرة المفردة والنكرة المجموعه فى قول الشاعر يتحنن لبعض لياليه الخاليه :

آها لها من ليال!! هل تعود كما

كانت؟ وأى ليال عاد ماضيها

لم أنسها مذ نأت عنى ببهجتها

وأى أنس من الأيام ينسيها؟

فهى فى الأساليب السابقه - ونظائرها - اسم استفهام يسأل به عن المضاف إليه النكرة كله (١). وهى فى الوقت نفسه مطابقه لمعناه تمام المطابقه. ولهذا كانت بمعنى : «كلّ» الذى يقصد به المضاف إليه جميعه ، على حسب المراد من العموم فى المفرد ، أو : المثنى ، أو : الجمع. فالمراد من «أى» هنا هو المراد من المضاف إليه النكرة كاملا- ، ومدلولهما واحد (٢). والمعنى فى الأمثله السابقه : أى واحد من الرجال فاز؟ أى اثنين منهم فازا؟ أى جماعه منهم فازوا .. و ... وهكذا (٣).

٢- المعرفه (٤) بشرط أن تكون داله على متعدد ، ولا فرق فى التعدد بين أن يكون حقيقيا ، أو : تقديريا ، أو : بالعطف بالواو.

١ - فالتعدد الحقيقى ما يدل بلفظه الصريح المذكور فى الجملة ، على تثنيه ،

ص: ١٠٥

١- المراد : إن كان «المضاف إليه» النكرة واحدا فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لا بعضه ، ولا جزء منه. وإن كان «المضاف إليه» مثنى فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعا ؛ فإن المراد منها الجمع كله ... وسبب ذلك ما عرفناه من إبهام «أى» والذى يزيل إبهامها هو «المضاف إليه» فلا بد أن يتساويا فى المعنى ؛ لكيلا تختلف الدلاله نوعا ، أو مقدارا بين المفسر والمفسر ، والمبين والمبين.

٢- المراد : إن كان «المضاف إليه» النكرة واحدا فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لا بعضه ، ولا جزء منه. وإن كان «المضاف

إليه» مثني فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعا ؛ فإن المراد منها الجمع كله ... وسبب ذلك ما عرفناه من إبهام «أى» والذي يزيل إبهامها هو «المضاف إليه» فلا بد أن يتساويا في المعنى ؛ لكيلا تختلف الدلالة نوعا ، أو مقدارا بين المفسر والمفسر ، والمبين والمبين.

٣- يترتب على إضافتها للنكرة أو للمعرفة أحكام تختلف في الحالتين. وسيجيء البيان في ص ١٠٨

٤- يترتب على إضافتها للنكرة أو للمعرفة أحكام تختلف في الحالتين. وسيجيء البيان في ص ١٠٨

أو : جمع ؛ نحو : أئى الفريقين أحق بالإعجاب؟ ... و ... أيكم أحسن عملا؟ أى الرجال المهذب؟.

ب - والمتعدد التقديرى : هو ما يدل بلفظه على مفرد له أجزاء متعددة (1) ، بعضها هو المقصود بالاستفهام عنه عند الإضافة ؛ فيكون «المضاف إليه» مفردا فى ظاهره ؛ ولكنه متعدد فى التقدير ؛ بسبب تلك الأجزاء التى يتكون منها ؛ ويقوم المعنى على أساس ملاحظتها وتقدير وجودها ، برغم أنها غير موجودة فى الكلام ؛ فكأن : «أئى» ليست مضافه إلى معرفه مفرده ، وإنما هى مضافه - تقديرا - إلى معرفه متعدده. وإن شئت فقل : إنها ليست مضافه إلى المعرفه المفرده مباشره ، وإنما هى مضافه إلى كلمه محذوفه ، هى كلمه : «أجزاء» ، أو ما يشابهها ؛ مثل : أئى الشجره أنفع؟ أى الوجه أجمل؟ أئى التمثال أدق؟ تريد : أئى أجزاء الشجره أنفع؟ أى أجزاء الوجه أجمل؟ أئى أجزاء التمثال أدق؟ فكلمه : «أئى» فى الأمثله السابقيه - ونظائرها - مضافه إلى معرفه مفرده ، لها أجزاء هى الملحوظه عند الإضافة ، وعند السؤال بكلمه : «أئى» التى معناها والمراد منها هو معنى المضاف إليه ؛ لما سبق من أنها مبهمه ، والذى يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلا بد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح أن يختلف الموضح والموضح فى المعنى أو فى مقداره.

ولما كان المراد من المضاف إليه - فى الاستفهام - هو جزؤه (2) لا- كله ، وجب أن يكون المراد منها هو ذلك الجزء أيضا. ولهذا يقال عنها إنها بمعنى : «بعض» من كل ، (يريدون : بعض المضاف إليه ...) ويجيبون عنها بالأجزاء أيضا ؛ فيجاب عما سبق بأنه : (جذعها ، أو : ثمرها ...) - أو : (العين ، أو : الأنف ...) - أو : (الرأس ، أو : الظهر ...) فكأن المضاف إليه متعدد ، أو أن «أئى» مضافه ، والمضاف إليه كلمه محذوفه ملحوظه فى التيه ، تدل على متعدد ، والتقدير : أئى أجزاء كذا. والأمران سيان.

ص : ١٠٦

-
- ١- قد يدل المتعدد التقديرى على أنه مفرد له أنواع متعدده ، لا أجزاء متعدده ؛ فتكون الأنواع هى المقصوده عند الإضافة ، ويجرى عليها حكم الأجزاء ؛ نحو : أى الدينار دينارك؟ أى الكسب أطيب؟
 - ٢- أو نوعه ، طبقا للمبين هنا ، وفى هامش الصفحه الآتية.

ح - والتعدد بالعطف يتحقق هنا بأن يعطف على المعرفة المفردة معرفة مفردة أخرى بحرف العطف «الواو» دون غيره من حروف العطف - فإنشأ من العطف التعدد المطلوب (أى : الذى يجعل المضاف إليه فى حكم المتعدد) ، مثل : أى زراعه الفاكهه وزراعه القطن أربح؟ تريد : أيهما؟ بمعنى : أى واحده من زراعه الفاكهه والقطن أربح؟ ومثل قول الشاعر :

ألا تسألون الناس ؛ أيى وأيكم

غداه التقينا - كان خيرا وأكرما؟

فإنه يريد : أينا (1) ... و ...

و «أى» فى جميع هذه الصور التى تضاف فيها لمعرفة ، هى اسم استفهام ، يسأل به عن المضاف إليه المراد منه بعضه - كما تقدم - ، ومعناها فى الوقت نفسه ينصب على بعضه هذا ، أى : جزئه ، لا على كله ؛ فليس يراد منها معناه كاملا.

ص: ١٠٧

١- ليس من اللازم فى حالة التعدد بالعطف. تكرار : «أى» بإعادتها بعد الواو ؛ فيصح تكرارها وعدمه فى مثل : أى زراعه الفاكهه والقطن أربح؟ أو : أى زراعه الفاكهه وأى زراعه القطن أربح. وإنما يجب تكرار. «أى» وإعادتها بعد الواو إذا كان المعطوف عليه الأول ضميرا للمتكلم نحو: فلئن لقيتك خالين لتعلمن أيى وأييك فارس الأحراب؟ وقال بعض المحققين : لا داعى للتقييد بهذا الشرط ، ورأيه حسن.

«أى الاستفهاميه» لفظها مفرد مذكر دائما ، أما معناها فيختلف بحسب ما تضاف إليه (١).

١- فإن أضيفت إلى منكر كانت بمعنى المضاف إليه كاملا ، ولذا تعتبر بمعنى : «كلّ» - كما سبق (٢) - وفي هذه الحالة يجوز فى خبر : «أى» وفى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يحتاج للمطابقه معها : إما مراعاها لفظها فى الأفراد والتذكير فى كل الحالات ، وإما مراعاها معناها الذى يوافق المضاف إليه فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيته ، وهذا هو الأكثر والأفصح ؛ نحو :
أى زميل أقبل؟ أى زميلين أقبل ، أو : أقبلا؟ - أى زملاء أقبل ، أو : أقبلوا؟ - أى زميله أقبل أو أقبلت؟ ... - أى زميلتين أقبل ، أو أقبلتا ...؟ أى زميلات أقبل ، أو : أقبلن ، أو : ... وهكذا ...

ب - وإن أضيفت إلى معرّف كان المراد منها بعضه ، ولذا تعتبر بمنزله كلمه : «بعض» ، أو تعتبر كأنها مضافه لكلمه محذوفه ، تقديرها : «أجزاء» ، مثلا. كما شرحنا (٣) ، فيجب - فى الأفصح الأغلب - مراعاها لفظ : «أى» فى إفراده وتذكيره عند الإخبار عنها ، وعود الضمير إليها ، وكل ما يحتاج للمطابقه. ولا عبره بتثنيه المضاف إليه أو جمعه أو تأنيته (٤).

ص: ١٠٨

- ١- ومثلها الشرطيه. - كما سيجىء عند الكلام عليها فى ص ١٠٩.
- ٢- فى ص ١٠٥ - حيث بيان المراد من كلمه : «كلّ»
- ٣- فى ص ١٠٥ - حيث بيان المراد من كلمه : «كلّ»
- ٤- لمناسبه أخرى ذكرنا ما سبق فى ج ١ ص ٢٦٣ م ٢٦ باب الموصول.

ب - أئى الشرطيه : اسم شرط جازم ، معرب ، يجزم فعل الشرط والجواب معا ؛ كقولهم : (أئى صاحب يصحبك لغايه يرجوها ، يهجرک بعد إدراكها). وهو يفيد تعليق الجواب على الشرط ؛ فإذا وقع الشرط ؛ فإذا وقع الشرط وتحقق ، وقع الجواب - غالبا - وتحقق تبعا لذلك ، وإلا فلا يقع (١) ...

وهذا الاسم فى دلالتة عام مبهم ؛ فهو صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسيه والمعنويه. ولكن هذا التعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه ؛ فإنه يحدد المراد ويعينه ؛ (كالشأن فى جميع أنواع «أئى» المضافه).

ومن الواجب إضافه «أئى» لفظا ومعنى معا ، كالمثال السابق ، أو معنى فقط ؛ نحو : (أئى ... يصحبك لغايه يهجرک بعد إدراكها).

١- ويجوز إضافتها لنكره مطلقا (دالّه على أفراد ، أو : على تشبيه ، أو : جمع) ؛ نحو : أئى ضعيف يستعن بى أعاونه - أئى ضعيفين يستعينا بى أعاونهما - أئى ضعاف يستعينا بى أعاونهم - أئى ضعيفه تستعن بى أعاونها - أئى ضعيفتين تستعينا بى أعاونهما - أئى ضعيفات يستعنّ بى أعاونهن ... و ...

وإذا أضيفت «أئى» إلى النكره كان معناها ، ومدلولها المراد هو : المضاف إليه جميعه ، وهو النكره كامله ، ولهذا تكون «أئى» بمنزله كلمه : «كلّ» ، مثل قول الشاعر :

أئى حين تلمّ بى تلق ما شئ

ت من الخير ؛ فاتخذنى خليلا

٢- وكذلك يجوز إضافتها إلى معرفه بشرط أن تكون هذه المعرفه داله على متعدد حقيقى ، أو : «تقديرى» ، أو «بالعطف بالواو» ، (والمراد به : عطف معرفه مفرده (٢) على الأولى بالواو خاصه ...) ، وقد شرحنا أنواع التعدد الثلاثه ، ومعنى كل (٣). فمن أمثله المتعدد الحقيقى : أئى الرجال يكثر مزحه تضع هيئته. ومن أمثله التعدد التقديرى : أئى الوجه يعجبك يعجبني ؛ بمعنى :

ص : ١٠٩

١- كما سيجيء البيان فى الباب الخاص : (عوامل الجزم : ج ٤).

٢- وهى التى لا تدل على متعدد.

٣- فى رقم ٢ من ص ١٠٥.

أى أجزاء الوجه. ومن أمثله العطف - ولا- يكون ، إلا- بالواو خاصة - ، أيبى وأيبك يتكلم يحسن اختيار كلامه ؛ بمعنى : أينا ... ، ونحو : أى الزراعة وأى الصنائه يخلص له صاحبه يدرك أبعد الغايات ، بمعنى : أيهما ...

وإذا أضيفت إلى معرفه كان معناها والمراد منها هو بعض المضاف إليه لا كله ، ولذا تكون «أى» ، بمعنى : بعض.

«فأى» الشرطيه كالاستفهاميه فى وجوب الإضافه لفظا ومعنى معا ، أو معنى فقط ، وفى إضافتها إلى النكره مطلقا وإلى المعرفه بشرط التعدد ، وفى أنها فى الحاله الأولى تكون بمعنى : «كل» ، وفى الثانيه بمعنى : «بعض».

والشرطيه - كالأستفهاميه - لفظها مفرد مذكر دائما. ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت لنكره جاز فى خبرها ، وفى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يحتاج إلى المطابقه معها - مراعاها لفظها ، أو : مراعاها المضاف إليه (وهو الأحسن) على الوجه الذى وفيناه من قبل فى «أى الاستفهاميه» (1) وإن أضيفت لمعرفه وجب (فى الرأى الأحسن) مراعاها لفظها دون المضاف إليه.

هذا ، ومراعاها اللفظ أو المعنى مقصور على الاستفهاميه والشرطيه. كما أسلفنا.

ح - «أى» الموصوله : اسم مبهم ، بمعنى : «الذى» ؛ نحو : أصحاب من الإيخوان أيهم هو أكرم خلقا ؛ بمعنى : الذى هو أكرم خلقا فيهم ، وهى معربه فى كل حالاتها ، إلا فى حاله واحده (2). ولا- بد من إضافتها لفظا ومعنى معا - كالمثال السابق - أو معنى فقط ؛ نحو : أحمد من الرجال أيًا هو أشدّ عزمًا. وأصدق قبلا. والأصل : أيهم هو أشدّ ... ويزيل إبهامها المضاف إليه والصله معا ، وأحدهما لا يكفى. ولا تضاف إلى النكره - فى

ص: ١١٠

١- فى ص ١٠٨.

٢- هى التى تكون فيها مضافه وصدر صلتها ضمير محذوف - وتفصيل للكلام على إعرابها وبنائها مدون فى ج ١ باب الموصول م ٢٦.

الرأى المعوّل عليه (١) - وإنما تضاف إلى المعرفه ، بشرط أن تدل المعرفه على متعدد حقيقى ، أو تقديرى ، أو بالعطف بالواو - على الوجه المشروح فيما سلف (٢) - ؛ فمثال التعدد الحقيقى ؛ يعجبني أيكم هو حريص على رفعه وطنه - ومثال التعدد التقديرى : أصلح أئى التمثال هو معيب ، بمعنى : أئى أجزاء التمثال ... ومثال التعدد بالعطف بالواو : اقتن أئى القلم وأئى الثوب هو أبدع. ولا بدّ فى المطابقه من مراعاة لفظها.

د - «أئى» التى تقع نعتا للنكره : اسم معرب ، مبهم ، يزيل «المضاف إليه» إبهامه. والغرض منها : الدلاله على بلوغ المنعوت الغايه الكبرى ؛ مدحا أو ذمّا ؛ نحو : أعجبت برجلين من أعظم رجالات التاريخ ؛ هما العادلان : عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، وأولهما صحابى جليل أئى صحابى ، والآخر خليفه أموى أئى خليفه ، وكقول الشاعر :

دعوت امرأ أئى امرئ فأجانبى

و كنت وإياه ملاذا وموثلا

ونحو قولهم : أودى الظلم بكثير من الدول ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من ترف ، وما انتشر بينهم من فساد. فلقد كان ظلما أئى ظلم ، وترفا أئى ترف ، وفسادا أئى فساد.

وتختص «أئى» النعتيه بأحكام ثلاثه مجتمعه هى : وجوب إضافتها لفظا ومعنى معا ، وأن يكون المضاف إليه نكره - فى الأغلب - ؛ مفرده أو غير مفرده ، وأن تكون هذه النكره مماثله للمنعوت فى التنكير (٣) ، وفى اللفظ والمعنى

ص: ١١١

١- لأن معنى «أئى» هو معنى «الذى» المراد منها واحد معين ؛ فلا بد أن يكون المضاف إليه واحدا معينا : (معرفه) ذلك أن «أئى» مبهمه ، يزيل إبهامها المضاف إليه مع صلتها ، كما عرفنا ... فهو مع الصّيله المفسّر والموضّح لها. ولما كان معناها معنى «الذى» المعرفه وجب أن يكون المضاف إليه معرفه أيضا ؛ لكيلا- تختلف الدلاله بين المفسّر والمفسّر ، وهذا لا- يجوز. ويجب عند المطابقه مراعاة لفظها فقط.

٢- فى رقم ٢ من ص ١٠٥.

٣- هذا يقتضى أن يكون المنعوت نكره كذلك. وسيأتى فى «الزيادة» ص ١١٥ وما بعدها رأى آخر هام ، حاسم ؛ لا يشترط التنكير فيه ، ولا فى المضاف إليه - ولهذا الرأى إشاره فى باب النعت ، ص ٤٥٢ - ثم انظر «ب» ص ١١٥.

معا ، أو فى المعنى فقط ، نحو : استمعت إلى شاعره أى شاعره ، وإلى فتاه أى شابه. ونحو : مررت بشابّ أى فتى ، وطيب أى نطاسى. ولا يجوز استمعت إلى شاعره أى مهندسه ، ولا إلى فتاه أى عالمه ، ولا إلى رجل أى طيب ...

* * *

ص: ١١٢

١ - سبق القول (١) أن كلمه : «أى» هذه ، إن أضيفت إلى نكره ، وكانت النكره اسما مشتقًا - كان المقصود من المدح أو الذم أمرا واحدا ، هو المعنى المجرد المفهوم من الاسم المشتق. (أى الأمر المعنوى الذى يدل عليه هذا المشتق ، بغير نظر إلى ذات أو غيرها) ، فإذا قلنا : رأينا فارسا أى فارس ... فالمقصود هو المدح بالفروسيه وحدها ، المفهومه من المشتق : «فارس». وإذا قلنا : احترسنا من خائن أى خائن ، فالمعنى المراد من الذم هو مجرد الوصف بالخيانه المفهومه من المشتق : خائن.

أما إذا أضيفت «أى» إلى نكره غير مشتقه فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن توصف بها هذه النكره ؛ فمن يقول لآخر : «إنى مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلا أى رجل ...» فكأنما يقول : رأيتك رجلا جمع كل الصفات الطيبه التى يمدح بها الرجل. ومن يقول عن امرأه بغيضه : «إنها امرأه أى امرأه ...» فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات الرديئه التى تدم بها المرأه.

والأغلب فى هذه النكره (التى هى الموصوف (٢)) أن تكون مذكوره فى الكلام ، ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه - فى رأى كثير من النحاه - ورود السماع بها محذوفه فى قول الشاعر :

إذا حارب الحجاج أى منافق

علاه بسيف كلما هزّ يقطع

ويقول السيوطى : «إن هذا فى غايه الندور» (٣) فلا يصح - عندهم -

ص: ١١٣

١- فى ج ١ باب الموصول ، م ٢٦ ص ٣٣٠.

٢- والتى ليست مصدرا ؛ لأن المصدر قد يحذف ، وتنوب عنه صفته.

٣- عباره السيوطى فى شرحه الهمع (ج ١ ص ٩٣ - باب : الموصول عند الكلام على النكره الموصوفه «بأى») هى : (الغالب ذكر هذه النكره ، وقد تحذف ؛ كقوله : «إذا حارب الحجاج أى منافق ...» أى : منافقا أى منافق ، وهذا فى غايه الندور) اه. مع أنه قال فى المتن قبل ذلك مباشره فى حذف هذه النكره الموصوفه بكلمه : «أى» النعتيه التى نحن بصدددها ما نصه : (حذفها نادر ، وقيل : سائغ) اه. ثم انظر ص ١١٥ وهامشها حيث رأى الحاسم.

محاكاته. ثم يزيدون التعليل بما نصه (١): «فارت «أى» سائر الصفات فى أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه ؛ لا تقول : مررت بأى رجل ؛ لأن المقصود بالوصف بأى هو المبالغه وتقويه المدح أو الذم. والحذف يناقض هذا) اه.

فمن المحتم عندهم إضافتها لفظا ومعنى ، وأن يكون الموصوف بها مذكورا. لكننا رأينا موصوفها محذوفا سماعا فى البيت السالف ، ورأينا محذوفا كذلك فى كلام لعلى بن أبى طالب ، نصّه (٢) .-

(«اصحب الناس بأى خلق شئت يصحوبك بمثله.») اه. يريد : بخلق أى خلق. وهى لا تصلح هنا أن تكون موصوله. لأن الموصوله لا تضاف عند الجمهور إلى نكره. كما لا تصلح نوعا آخر. فورود موصوفها محذوفا فى الشعر وفى نثر الإمام على أفصح البلغاء ، يبيح استعمالها مع حذفه ولو كان هذا الاستعمال قليلا بالنسبه للرأى الآخر. وفوق هذا كله نجد الضوابط النحويه العامه لا تمنع حذفه ؛ فمن الجائز - طبقا لتلك الضوابط - اعتبار «أى» فى مثل الأساليب السالفه صفه لموصوف محذوف ، ولا ضعف فى هذا مطلقا ، ولا- شىء يمنع من الأخذ به ؛ قياسا على ما جاء فى «أى» من قوله تعالى فى سوره الانفطار : (يا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ما غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فى أَيِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَبُّكَ ...) ، فقد قال المفسرون فى إعرابها أقوالا مختلفه ، ومنها ما جاء فى تفسير الألوسى لتلك الآيه ، ونصّه :

(«فى أى صوره ما شاء ربك» - أى : ربك ، ووضعك فى أى صوره اقتضتها مشيئته تعالى وحكمته جلّ وعلا من الصور المختلفه ؛ فى الطول ، والقصر ، ومراتب الحسن ، ونحوها. فالجار والمجرور متعلق : «بربك». و «أى» للصفه ، مثلها فى قوله :

أرأيت أى سالف وخدود

برزت لنا بين اللوى وزرود

ولما أريد التعميم لم يذكروا موصوفها. وجمله : «ما شاء» صفه لها ، والعائد

ص: ١١٤

١- كما جاء فى : «الدرر اللوامع» ، ج ١ ص ٧١.

٢- نقلا عن ص ٧٨ من كتاب : «سجع الحمام فى حكم الإمام» إخراج وتحقيق على الجندى ، وزميليه.

محذوف ... و «ما» مزیده ... و جاز ... و جاز ...

وقيل : «أى» موصوله صلتها : «ما شاء» كأنه قيل : «ركبك فى الصورة التى شاءها». وفيه : أنه صرح أبو عليّ فى التذكرة بأن «أيا» الموصوله لا تضاف إلى نكره ، وقال ابن مالك فى باب الإضافه ، من الألفيه :

... واخصصن بالمعرفه

موصوله. وبالعكس الصفه

ثم ... ثم ... إلى أن قال الألوسى :

«ويجوز أن يكون الجار متعلقا «بعدلك» وحينئذ يتعين فى «أى» الصفه ؛ كأنه قيل : فعدلك فى صورته أى صورته ، أى : فى صورته عجيبه ، ثم حذف الموصوف ؛ زياده للتفخيم. و «أى» هذه منقوله من الاستفهاميه ، لكنها لانسلاخ معناها عنها بالكليه عمل فيها ما قبلها. ويكون «ما شاء ركبك» كلاما مستأنفا ، و «ما» موصوله ، أو موصوفه ، مبتدأ ، أو مفعولا مطلقا «لركبك». أى : ما شاء من التركيب ركبك فيه ، أو : تركيبا ركبك» اه. كلام الألوسى.

وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام عربى ، وأن نجد بين النحاه من يقول إن حذف الموصوف «بأى الوصفيه» سائغ (1) ...

ب - اشترطت كثره النحاه فى «أى» النعتيه تنكير المضاف إليه والمنعوت. ولكنّ آخرين لم يشترطوه فيهما ؛ كما فى بعض المطولات ، ومنها : «شرح

ص: ١١٥

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ١١٣. وقد أخذ بهذا الرأى مؤتمر «مجمع اللغه العربيه» فى دورته الخامسه والثلاثين بالقاهره (فى شهر فبراير سنة ١٩٦٩). وفيما يلى النص الحرفى لرأيه منقولاً من مجلته (العدد الخامس والعشرين الصادر فى فبراير سنة ١٩٦٩ ص ١٩٦) : (شاع بين الكتاب مثل قولهم : «اشتر أى كتاب» باستعمال «أى» مضافه إلى اسم نكره. ومثل قولهم : «اشتر أى الكتب» بإضافتها إلى معرفه. ومثل قولهم : «لا تبال أى تهديد» بإضافتها إلى مصدر. والمقصود فى كل هذه الاستعمالات هو : الإبهام ، والتعميم ، والإطلاق. ولا- بأس بتجوز ذلك كله : استنادا إلى أن «أى» تحمل فى مختلف دلالاتها - ومنها الوصفيه - معنى «الإبهام» ، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه. ويجوز أن تضاف إلى معرفه ، وحينئذ يكون موصوفها معرفه ، ذكر أو حذف ، وأنها تدل على التبعض فى استعمالها نائبه عن المصدر ، ويمكن أن يقاس عليه أحوالها الأخرى» اه.

التصريح» ، فقد جاء في الجزء الثانى منه فى : باب - الإضافة عند الكلام على «أى» النعتيه - ما نصه : (قال المصنف فى الحواشى : لا- أجد مانعا أن يقال مررت بالرجل أى الرجل ، وبالغلام أى الغلام ، كما جاز أطمعنا شاه كل شاه ، وهم القوم كل القوم ، فأضيفت - كل - إلى النكره والمعرفه) اه.

يريد أن كلمه : «كل» هنا للدلاله على الغايه الكبرى فى المنعوت ، وقد أضيفت للنكره والمعرفه ؛ فهى فى تأديه المعنى مثل : «أى» ؛ فحق «أى» أن تكون مثلها فى الإضافة للنكره والمعرفه (١). وهو رأى حسن فيه تيسير. ولكن الأول أحسن وأعلى ؛ لأنه المسابير للمسموع الأفضح. فليست إجازته قائمه على مجرد حمله على نوع آخر جائز ، كالذى اعتمد عليه الرأى الآخر ، ولم يؤيده بأمثله مسموعه.

ومن أمثله وقوعها نعتا : أن يكون المنعوت مصدرا مبيّنا قد حذف ونابت عنه صفته (٢) نحو : - تعلمت أى تعلّم (٣). والأصل : تعلمت : تعلّما أى تعلّم.

* * *

ص: ١١٦

- ١- سبق الكلام - فى ص ٧٢ - على إضافة. «كل» و «بعض» ، ونوع هذه الإضافة ، وما يترتب عليها من صحه دخول «أل» عليهما أو عدم صحتها ...
- ٢- لأنها من الأشياء التى تصلح للنيابه عنه. وقد سبق فى الجزء الثانى ص ١٧٣ م ٧٥ من باب المفعول المطلق - سرد تلك الأشياء ، وتجيء فى ص ٤٦٨ و ٤٩٤ إشارة لهذا.
- ٣- هذا التعبير صحيح فصيح ، وبيان الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابه عن المصدر المؤكد والمبين - مدون فى موضعه من الجزء الثانى ص ١٧٢ م ٧٥.

هـ - «أى» التي تقع حالا : اسم معرب ، مبهم ، يدل على ما تدلّ عليه الحال من بيان هيئته صاحبها المعرفه في الغالب.

ويزول الإبهام عن «أى» بالمضاف إليه - كباقي أنواع «أى» المضافه - ويشترط في هذا «المضاف إليه» أن يكون نكرة مذكوره في الكلام - فلا يجوز في «أى» الحالیه قطعها عن الإضافة - ؛ نحو : لله أبو بكر أى خليفه ، وخالد بن الوليد أى قائد (١).

وفيما يلي تلخيص ما سبق (٢) من أنواع «أى» المضافه ، وحكم إضافه كلّ ، والغرض منه ، وبيان المضاف إليه :

ص: ١١٧

- ١- لم أصادف نصا يعرض للفظ : «أى» الحالیه من ناحیه تذکیره ، ولا للضمير العائد عليه ، وقد يكون السبب أن الضمير يعود على صاحب الحال ، فلا حاجة لعودته إلى «أى».
- ٢- وقد أشار إليه ابن مالك إشاره مجمله موجزه ، حيث يقول : ولا تضاف لمفرد معرّف أيا. وإن كرّرتها فأضف أو تنو الاجزا ، واخصصن بالمعرفه موصوله أيا. وبالعكس الصّيفه يريد : لا يجوز إضافه «أى» للمفرد المعرفه إلا مع تكرارها ، أو مع نيه الأجزاء (بتقدير مضاف إليه محذوف ، يدل على الأجزاء ، أو : مع ملاحظه ما في المضاف إليه من أجزاء ، إن كان ذا أجزاء) وهو يقصد بالحكم السالف «أى» الاستفهاميه ، والشرطيه ، والموصوله ، لأن هذه الثلاثه هي التي تضاف لمعرفه. أما «أى» التي تقع وصفا (ويريد بها : التي تقع حالا- ، أو نعتا) فلا تضاف إلا للنكره ، - في الأغلب - «فهى عكس الموصوله كما يقول. وكما يفهم من كلامه أن الثلاثه الأولى تضاف للمعرفه ، وأن الأخيرتين لا يضافان إليها - يفهم كذلك أن الاستفهاميه والشرطيه يضافان للنكره أيضا ، بدليل أنه صرح بعد ذلك بتخصيص الموصوله بالمعرفه ؛ والموصوفه (بنوعيهما النعتيه ، والحاليه) بالنكره. فهذا التخصيص يدل على أن الاثنتين الأوليين غير مخصصتين بمعرفه ولا بنكره. ويؤيد هذا بيته التالي : وإن تكن شرطا أو استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما يريد : كمل الكلام بها وبما أضيفت إليه مطلقا ، سوا أكان المضاف إليه نكرة أم معرفه. وقد شرحنا المعرفه التي تقع مضافا إليه للثلاثه الأولى ، وشرطها. أما قوله : «موصوله» «أيا» فكلمه «موصوله» حال مقدمه من كلمه «أيا» والأصل. واخصص بالمعرفه «أيا» - موصوله.

نوع «أى»

حكم إضافتها

الغرض من «أى»

بيان المضاف إليه

الاستفهاميه

واجبه الإضافه لفظا ومعنى معاً ، أو : معنى فقط ؛

ليزيل المضاف إليه فى الحاليتين إبهامها

السؤال عن المضاف إليه ، مع تضمنها معناه كاملاً أو

مجزأاً ، على حسب حاله من التنكير أو التعريف ، -ء طبقاً للتفصيل الذى عرضناه -

النكره مطلقاً ، والمعرفه بشرط تعددها. وتكون أى مع

النكره بمعنى :

«كل» ومع المعرفه بمعنى : «بعض». وللمعنى المراد أثره المختلف فى المطابقه

الشرطيه

كالسابقه.

تعليق جوابها على شرطها. مع أدائها معنى المضاف

إليه ضمناً

كالسابقه

الموصوله

كالسابقه. ولكن إبهام الموصوله لا يزول إلا بالمضاف

إليه وبالصله معاً وأحدهما لا يكفى.

بمعنى «الذى» الداله. على واحد معين.

المعرفه - فى الرأى المعتمد - بشرط تعددها.

ويجب عند المطابقه مراعاه لفظها.

النعته

واجبه الإضافه لفظا ومعنى معاً ؛

ليزيل المضاف إليه فى الحالتين إبهامها.

وصف منعوتها النكره - وهذا هو الأكثر - بالغايه

الكبرى ، مدحاً أو ذماً.

النكره ، بشرط مماثلتها المنعوت فى لفظه ، ومعناه ،

(وتتكيره - فى الأكثر - وهناك رأى آخر ..

الحائيه.

كالنعته.

بيان هيئه صاحب الحال المعرفه

النكره.

«ملاحظه»: من هذا الجدول ومما سبقه من شرح ، يتبين أنّ : لكلمه «أى» المضافه ثلاث حالات - فى أشهر اللغات ، وأفصحها -
هى الإضافه للنكره والمعرفه ؛ وذلك فى الشرطيه والاستفهاميه ، والإضافه للمعرفه فقط - تبعاً للرأى الأقوى - ؛ وذلك فى
الموصوله ، والإضافه للنكره فقط ؛ وذلك فى التى تقع

ص: ١١٨

لدى (٢)، وعند (٣) - ظرفان مبهمان ، ملازمان في أكثر حالاتهما للإضافة لفظا ومعنى معا.

وفائدتهما : الدلالة على مبدأ الغايه (٤) الزمانيه أو المكانيه ؛ نحو :

ص: ١١٩

- ١- في الرأي الشائع فيه ، دون رأى آخر.
- ٢- فيه لغات كثيره ، فيكون على وزن : عضد - جير - وييد - وقلت ... و ... وقد تحذف نونه ويصير على وزن : هل - أو قل - أو : عل ... و ... ويحسن - اليوم - الاقتصار على الأ-كثر شيوعا ؛ كالأولى ، وما عداها نستعين به على فهم ما ورد منه في النصوص العريبه القديمه. وإذا أضيف بعد حذف نونه وجب إرجاع النون.
- ٣- سبقت الإشارة لهذين الطرفين بمناسبة أخرى في باب الظروف (ج ٢ ص ٢٣١ م ٨٩) وتركنا هنا بعض ما سجلناه هناك ؛ اكتفاء بما سبق.
- ٤- لإيضاح معنى «الغايه الزمانيه والمكانيه» نسوق بعض الأمثله التي توضحها ، منبهين إلى أن الغايه لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات ، وتذكر في مناسباتها (كما سجلنا هذا في ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ من الطبعه الأخيره ، وكما سيجيء في هامش ص ١٤١ حيث أوضحنا معنى «الغايه» هناك بما يناسب الموضوع). ١- في مثل : سافرت من لندن بيتنا إلى الضاحيه ، تشتمل الجمله على الفعل : «سافر» ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر. فلا بد لتحقيقه من نقطه مكانيه معينه يبتدئ منها السفر ، وأخرى ينته إليها. أى : لابد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين كالمذكورين هنا ، وهما : البيت والضاحيه ، وبين نقطتى الابتداء والانتهاء مسافه محصوره بينهما ، لا محاله. ويطلق على مجموع الثلاثه اسم اصطلاحى ، هو : «الغايه المكانيه» أى : «المسافه المكانيه» أو «المقدار المكاني» ، وهى تشمل كما نرى مكانا محدودا ، محصورا ، له بدايه ونهايه معينتان ، ومسافه تصل هذه بتلك. وقد دخل لفظ «لدى» على كلمه هى بدايه الغايه ؛ فدخوله على هذه الكلمه - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغايه ، أو أنها نقطه البدايه. ولو قلت : سافرت من لندن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : «سافر» على أن السفر استغرق زمنا محددًا معينًا ، له بدايه معروفه ، ونهايه زمني معروفه كذلك ؛ فله نقطتان - إحداهما للابتداء ، والأخرى للانتهاء - زمنيتان مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما. ويتكون من مجموع الثلاثه (أى : من نقطه البدايه ، ونقطه النهايه ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : «الغايه الزمانيه» بمعنى : «المقدار الزماني». ودخول لفظ : «لدى» على الكلمه التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمه نفسها هى نقطه البدايه ؛ أى : أول جزء من أجزاء الغايه. لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ «لدى» للدلاله على بدايه الغايه فما الداعى - - لمجىء الحرف. «من» قبله ومعناه الابتداء أيضا؟ أجاب النحاه عن هذا إجابته غير مقنعه ؛ فقالوا : إن دلالة : «لدى» على بدايه الغايه ليست مألوفه فى الأسماء ؛ فجاء الحرف «من» ليكون بمنزله الدال على ذلك ، ولهذا يكون فى الأعم الأغلب مذكورا (راجع حاشيه ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضوع). والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر. (ب) ما سبق يقال فى الظرف : «عند» ؛ فلو وضعناه مكان «لدى» فى الأمثله

السالفه - وأشباهاها - لم يتغير الأمر ؛ ففي مثل : «قرأت الكتاب من عند مقدمه إلى الخاتمه» ، نجد الفعل : «قرأ» لا يتحقق معناه كاملا إلا بنقطه مكانيه معينه تبدئ منها القراءه ؛ هي المقدمه ، ونقطه أخرى تنته إليها ؛ هي الخاتمه ، وبين النقطتين المكانيتين مسافه مكانيه تصل بينهما هي المسافه الأخرى المحدده المكتوبه ، ومن اجتماع الثلاثه : (أى من نقطه البدايه المكانيه ، ونقطه النهايه المكانيه ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : «الغايه المكانيه» التى يجيء الظرف «عند» ليدل على أن المضاف إليه هو نقطه البدايه فيها. وإذا قلت : «قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب» نشأت الغايه الزمانيه التى تتكون من اجتماع تلك الثلاثه ، ويدخل الظرف. «عند» على أول جزء منها فيكون وجوده دليلا على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطه البدايه الزمانيه ... ويفهم مما سبق أن «لدى» ، و «عند» اسمان يدلان على ما بعدهما ... فسمى كل منهما : نقطه البدايه نفسها ، وليس «الابتداء» الذى هو أمر معنوى. ولهذا كانا اسمين - عند النحاه - دون «من» و «منذ» الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى. فإضافه «لدى» ، و «عند» إنما هى من إضافه الاسم إلى مسماه. (هذا ، وقد أطلنا الكلام - فى ج ١ ص ٥٦ م ٦ - عن سبب تفرقتهم بين كلمه : «ابتداء» واعتبارها اسما ، وكلمه : «من» الجاره المفيده للابتداء واعتبارها حرفا). كذلك يتضح الفرق بين «الغايه» ومبدأ الغايه ، الذى يدل عليه «لدى» أو «عند» ؛ فالغايه تشمل الأجزاء الثلاثه ، أما مبدأ الغايه فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين. وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن : معنى «لدى» و «عند» هو الدلاله على مبدأ الغايات الزمانيه أو المكانيه). ويصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدى الصديق. وفى القرآن الكريم : (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظى بغير داع بلاغى. (ح) إذا دخل «لدى» ، أو : «عند» على بدايه الغايه فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهايه ، إذ يكفى أن يشتمل الكلام على البدايه وحدها ما دام المقام يكتفى به. (د) ليس الأمر فى كل ما سبق مقصورا على الأفعال التى تعمل فى الظرف وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غايه زمانيه أو مكانيه ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملا إلا بملاحظه الغايه ، يتساوى فى هذا أن يكون العامل فعلا ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل ...

مشيت من لدن الجبل إلى النهر ، وقضيت في المشى من لدن صباحنا إلى

ص: ١٢٠

الضحا. ويصح في المثالين وضع الظرف : «عند» مكان «لدى». ولكن استعمال «عند» في بدء الغايه الزمنيه قليل ، وهو - مع قلته - قياسي ؛ كالحديث الشريف : الصبر عند الصدمه الأولى. وقولنا : السفر عند الساعه الثامنه.

و «لدى» ، و «عند» يختلفان - بعد هذا - فى أمور ، أشهرها سته : الأول : أن «لدى» ظرف يكاد يلزم الدلاله على بدء الغايات. وقد يستعمل أحيانا للدلاله على مجرد الحضور. أما «عند» فيستعمل كثيرا فى الدلاله على بدء الغايات ، وفى الدلاله على الحضور المجرى ، مثل : جلست عندك. فإنَّ تحقق معنى الجلوس لا يقتضى ابتداء مكانيا معينا ، أى : لا يستلزم تعيين نقطه البدء المكانية ؛ إذ لو كان له ابتداء مكانى لوجب أن يكون له انتهاء مكانى أيضا ؛ لعدم وجود ابتداء بغير انتهاء. فأين مكان انتهاء الجلوس فى المثال السابق وأشباهه؟ لا وجود له. وعلى هذا لا ابتداء له أيضا. فمن القليل أن يقال : جلست من لىك. وتشدّد بعض النحاه فمعه ، وليس بممنوع ؛ ولكنه قليل جائز.

الثانى : أن «لدى» مبنى على السكون فى أكثر لغات العرب. أما «عند» فمعرب عندهم.

الثالث : أن «لدى» قد يتجرى للظرفيه المباشره (١) ، ولكن الأغلِب أن يخرج منها إلى «شبه الظرفيه» ؛ بالجر «بمن» (فيكون ، مبتيا على السكون فى محل جر «بمن») (٢). أما «عند» فينصب كثيرا على الظرفيه المباشره ، أو يجر «بمن». والغالب أنه لا يدل على بدء الغايات إلا إذا كان مسبوقا بهذا الحرف الجار ، فإن لم يكن مسبوقا به كان - فى الغالب - للدلاله على مجرد الحضور ، لا لبدء الغايه. وجرّه «بمن» على كثرته قليل بالنسبه لجر «لدى» به.

الرابع : أن «لدى» يضاف (٣) للمفرد - كالأمثله السالفه - ويضاف

ص: ١٢١

١- فيكون مبني على السكون فى محل نصب.

٢- ومن الأمثله لهذا قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ، وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا).

٣- وهو مضاف مع بنائه.

للعلمه بنوعيه أيضا. وإذا أضيف للعلمه كان مقصورا على بدايه الغايه الزمانيه دون المكانيه ؛ إذ الأرجح أن الظروف المكانيه لا يضاف منها شيء للعلمه إلا : «حيث» - كما سبق (١) - . فمن أمثله إضافته للعلمه الفعليه قول الشاعر :

صريع غوان راقهّن ورقنه

لذن (٢) شبّ ، حتّى

شاب سود الذوائب

ومثال الاسميّه : وتذكر نعماه لذن أنت يافع ...

وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد «لذن» مجرورا لفظا إن كان اسما معربا ، ومجرورا محلا إن كان اسما مبيّنا أو علمه .

أما «عند» فلا يضاف للعلمه ، فالمضاف إليه بعده مجرور لفظا إن كان اسما معربا ، ومحلا إن كان مبيّنا .

الخامس : أن «لذن» قد يستعمل مفردا (٣) مع ظرفيته ؛ بشرط أن يقع بعده كلمه ؛ «غدوه» - من غير فاصل بينهما - منصوبه ، أو مرفوعه نحو : مكثت هنا لذن غدوه حتى الغروب. فالنصب على اعتبارها خبرا لكان المحذوفه مع اسمها ، والتقدير : لذن كان الوقت غدوه ... والرفع على أنها فاعل لكان التامه المحذوفه التي معناها : ظهر «ووجد» ؛ والتقدير : لذن كانت غدوه ، أى : ظهرت غدوه ووجدت. وعلى هذين الإعرابين يكون الظرف «لذن» مضافا للعلمه تقديرا. وليس مفردا. أما على إعراب : «غدوه» المنصوبه تمييزا ، سماعيا ، صاحبه «لذن» المفرد ، أو منصوبه على «التشبيه بالمفعول به» (٤) فلا يكون «لذن» مضافا على الصحيح. والأخذ

ص : ١٢٢

١- فى رقم ٤ من هامش ص ٧٨ .

٢- الظرف «لذن» تنازعه ثلاثه عوامل : هى : صريع - الفعل : «راق» الأول - الفعل : راق ، الثانى .

٣- أى : غير مضاف لفظا ولا معنى .

٤- يقولون فى هذا الإعراب كلاما يجدر بنا إهماله ، وعدم التعويل عليه ، هو : أن «لذن» فى آخرها نون ساكنه ، قبلها دال تفتح ، أو تضم ، أو تكسر ، وقد تحذف نونها ؛ فحرف الدال فى ضبطه المتعدد شابه الحركات الإعرابيه فى التبدل. وكذلك شابهت النون التنوين ؛ من جهه جواز حذفها ؛ فصارت : «لذن غدوه» فى اللفظ مثل : راقود خلا ؛ فنصب «غدوه» على التمييز المفرد ب «لذن» مثل نصب كلمه : «خلا» براقود. أما نصبه على التشبيه بالمفعول به فلأنه عندهم مثل : أنا -

بالإعرابين الأولين ، أفضل ، لبعدهما عن التكلف ، والتعقيد ، والضعف.

ويصح في كلمه : «غدوه» الجر على اعتبار «لذن» مضافا أيضا و «غدوه» هي المضاف إليه المجرور.

أما «عند» فلا ينقطع عن الإضافه إلا إذا ترك الظرفيه وصار اسما محضا ؛ كأن يقول شخص : «عندى مال». فيقول له آخر : «وهل لك عند»؟ فكلمه «عند» هنا مبتدأ مرفوع. ومثل : «الكتاب عندى». فيقال : «هل يصونه عندك»؟ فكلمه : «عند» فاعل مرفوع. وهى فى المثالين - وأشباههما - اسم خالص الاسميه ، لا علاقته له بالظرفيه.

السادس : أن «لذن» لا- يكون إلا- فضله ؛ لأنه ظرف غير متصرف (فهو مقصور على التّصب على الظرفيه ، أو الخروج منها إلى الجر بمن) بخلاف «عنا» فإنه قد يكون عمدته فى مثل : «السفر من عند البيت». فالجار والمجرور هما - أو متعلقهما - الخبر. ولما كان الخبر عمدته ، وكلمه : «عند» جزء منه وقد اشتركت فى تكوينه ، صارت مشتركه - تبعا لذلك - فى وصفه بأنه عمدته. ولا يصح أن يقال : «السفر من لذن البيت» ، لأن هذا يخرج «لذن» من نوع الفضله إلى العمده (1).

* * *

ص: ١٢٣

١- وفى «لذن» يقول ابن مالك : وألزموا إضافه «لذن» فجر ونصب «غدوه» بها عنهم ندر يريد : أن العرب ألزموا لفظ «لذن» الإضافه ، فجر المضاف إليه. (يشير بهذا إلى أن عامل الجر فى الإضافه هو المضاف نفسه) ثم استدرك فقال : إنه قد يتجرد من الإضافه وينصب فى النادر كلمه معينه ، هى : «غدوه» دون غيرها.

يقول بعض النحاه: لو عطف على: «غدوه» المنصوبه - (نحو: أختار السباحه لدن غدوه وعشيه) - أو جاء لها تابع آخر، جاز نصب التابع مطلقا (١)، مراعاة للفظ المتبوع الآن؛ وجاز جره مراعاة لأصل المتبوع؛ إذ الأصل فى كلمه: «غدوه» أن تكون «مضافا» إليه مجرورا. فلا مانع عندهم من جرّ التابع على «توهم» أنّ المتبوع مجرور، ولم يوافق على هذا الرأى آخرون بحجه جدليه.

والحق أن الالتجاء إلى الإعراب «التوهمى» كالاتجاء إلى الإعراب «للمجاوره» كلاهما التجاء إلى ما لا يصح الاستناد إليه. (وقد كررنا هذا فى مواضع مختلفه، ومنها رقم ٦ من هامش ص ٧ السابقه (٢)، وص ٦٠٩ ج ١ م ٤٩) وبخاصه إذا عرفنا أن أصحابه لا يؤيدونه بالأمثله الوارده التى تكفى للإقناع بقياسيته.

* * *

ص: ١٢٤

-
- ١- معطوفا أو نوعا آخر من التوابع.
 - ٢- وفيها بيان مناسب عنه، ورأى بعض الأقدمين فيه.

مع (١) - لهذه الكلمه أحوال ثلاثه ؛ تضاف فى اثنتين ، وتفرد فى واحده ، الأولى : الظرفيه ؛ بأن تكون ظرف مكان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما ، أو ظرف زمان يدل على ذلك ، أو ظرفا محتملا للأمرين ، عند عدم القرينه التى تعينه لأحدهما (٢) فقط. فمثال دلالة على المكان وحده قولهم : (التواضع مع التكلّف زهر مصطنع ؛ لا- فى العيون نضر ، ولا- فى الأنوف عطر) وقولهم : (لا راحه لراض مع ساخط ، ولا لكريم مع دنىء). ومثال دلالة على الزمان وحده : يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر ، ويعود إليه مع إقبال الليل (٣) ...

وليس من من اللازم عند استعماله فى الزمان أن يكون الاجتماع والتلاقى متصلين فعلا ؛ وإنما يكفى أن يكونا متقاربين غايه التقارب ، حتى كأنهما متصلان من

ص: ١٢٥

١- سبقت لها إشاره موجزه لمناسبه أخرى فى باب : «الظرف» ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٨.

٢- لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون فى زمان واحد ، ومكان واحد ؛ ومحال أن يتم الاجتماع والتلاقى بغير الأمرين مقترنين حتما. ففى مثل : قعد الزميل مع زميله فى الغرفه - لا يمكن أن يتحقق قعودهما مجتمعين إلا فى زمان واحد يطويهما ، ومكان واحد يحويهما. ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو العكس. فإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجتماع بين اثنين فى أمر - كالجلوس ، مثلا - كان أمامنا أساليب متعدده لأداء هذا المعنى. ولكن أبلغها وأدقها هو اختيار اللفظه الواحده المختصه بتأديه هذه الدلاله ؛ وهى لفظه : «مع» فنقول : جلس الأخ مع أخيه فى بيتهما ؛ بدلا من أن نقول : ظهر الأخ وأخوه فى مكان واحد هو البيت ، جلسا فيه فى وقت واحد ... أو : نحو هذا ، من الأساليب التى قد يصيبيها التفكك والضعف ؛ بسبب إهمال الكلمات الخاصه التى هى نص فى معان معينه. ونقول : أكل الصديق مع صديقه ، بدلا من أكل الصديقان فى مكان واحد ، وزمان واحد ... أو : مصطحبين زمانا ومكانا فى أثناءه. فالاجتماع - كما أسلفنا - لا بد أن يشمل الأمرين ؛ الزمان والمكان حتما. غير أن المقام يقتضى - أحيانا - الاهتمام بأحدهما وتوجيه المعنى إليه دون الآخر ؛ لوجود قرينه لفظيه أو غير لفظيه توجب الاقتصار على واحد ، كما فى المثالين السالفين ؛ فالفعل فى كل منهما قرينه تدل فى السياق الخاص على أن القصد متجه للمكان ، مقصور عليه وحده ، من غير اعتبار للزمان الملازم للمكان. أما فى مثل استيقظت من النوم مع الفجر ، وقصدت لعملى مع الشروق - فإن القرينه اللفظيه فى السياق تدل على أن الغرض المقصود هو الزمان وحده ؛ إذ لا أهميه للمكان هنا كعدم أهميه الزمان هناك ، فالقرائن اللفظيه أو غير اللفظيه هى وحدها - كشأنها دائما - التى تتحكم فى تخصيص كلمه : «مع» بالمكان أو الزمان. وهذا هو المراد من قولهم : «إنها ظرف زمان أو مكان». ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه. فإن لم توجد تلك القرينه كانت «مع» محتمله للأمرين ، صالحه لكل منهما من غير ترجيح.

٣- لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون فى زمان واحد ، ومكان واحد ؛ ومحال أن يتم الاجتماع والتلاقى بغير الأمرين مقترنين حتما. ففى مثل : قعد الزميل مع زميله فى الغرفه - لا يمكن أن يتحقق قعودهما مجتمعين إلا فى زمان واحد يطويهما ، ومكان واحد يحويهما. ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو العكس. فإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجتماع بين اثنين فى أمر - كالجلوس ، مثلا - كان أمامنا أساليب متعدده لأداء هذا المعنى. ولكن أبلغها وأدقها هو اختيار اللفظه الواحده المختصه بتأديه هذه الدلاله ؛ وهى لفظه : «مع» فنقول : جلس الأخ مع أخيه فى بيتهما ؛ بدلا من أن

نقول : ظهر الأبخ وأخوه فى مكان واحد هو البيت ، جلسا فيه فى وقت واحد ... أو : نحو هذا ، من الأساليب التى قد يصيبها التفكك والضعف ؛ بسبب إهمال الكلمات الخاصه التى هى نص فى معان معينه. ونقول : أكل الصديق مع صديقه ، بدلا من أكل الصديقان فى مكان واحد ، وزمان واحد ... أو : مصطحبين زمانا ومكانا فى أثناءه. فالاجتماع - كما أسلفنا - لا بد أن يشمل الأمرين ؛ الزمان والمكان حتما. غير أن المقام يقتضى - أحيانا - الاهتمام بأحدهما وتوجيه المعنى إليه دون الآخر ؛ لوجود قرينه لفظيه أو غير لفظيه توجب الاقتصار على واحد ، كما فى المثالين السالفين ؛ فالفعل فى كل منهما قرينه تدل فى السياق الخاص على أن القصد متجه للمكان ، مقصور عليه وحده ، من غير اعتبار للزمان الملازم للمكان. أما فى مثل استيقظت من النوم مع الفجر ، وقصدت لعملى مع الشروق - فإن القرينه اللفظيه فى السياق تدل على أن الغرض المقصود هو الزمان وحده ؛ إذ لا أهميه للمكان هنا كعدم أهميه الزمان هناك ، فالقرائن اللفظيه أو غير اللفظيه هى وحدها - كسأنها دائما - التى تتحكم فى تخصيص كلمه : «مع» بالمكان أو الزمان. وهذا هو المراد من قولهم : «إنها ظرف زمان أو مكان». ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه. فإن لم توجد تلك القرينه كانت «مع» محتمله للأمرين ، صالحه لكل منهما من غير ترجيح.

شده التقارب الزمنى ، مع أنهما غير متقاربين فى الواقع ؛ كقولهم فى وصف حركات الحصان السريع : (إنها كتر مع فرّ ، وإقبال مع إدبار (١)...) فاجتماع الكر والفر فى زمان واحد محال ، وكذلك اجتماع الإقبال والإدبار ؛ فالمراد من الاجتماع الزمنى فى مثل هذا هو : شده التقارب. وكقولهم للحزين الضائق : «لا تحزن ؛ فإن مع العسر يسرا ، وإن مع اليوم أخاه الغد ، يقبل بالخير والإسعاد». فالعسر واليسر لا يجتمعان فى زمان واحد لإنسان. وكذلك اليوم والغد ... و ... وإذا المراد من الاصطحاب الزمنى والاجتماع قد يكون حقيقيا ، وقد يكون بمعنى التقارب الشديد.

ومثال صلاحه للأمرين قولهم : (احتفينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا ، وكتر منا هم مع النابغين من رجالنا).

وكلمه : «مع» بدلالتها السالفه ، ظرف غير متصرف ، ملازم - فى الأغلب - للإضافه لفظا ومعنى ؛ وللإعراب ؛ فهو منصوب على الظرفيه بالفتحه. وقليل منهم بينه على السكون فى كل حالاته ، إلا إذا وقع بعده حرف ساكن فينبه على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للخفه (٢) فيقول مع البناء على السكون : (لا أمن مع ظلم الوالى ، ولا عمران مع طغيانه). ويقول عند التقاء الساكنين :

قد يدرك المتأنى بعض حاجته

وقد يكون مع المستعجل الزلل

بناء كلمه : «مع» على الفتح أو الكسر.

الثانيه : أن تكون ظرفا بمعنى : «عند» (٣) ، ومرادفه لها ، فى إفاده معنى الحضور المجرد ، فتكون ظرفا لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبه ، وتكون معربه ، مضافه ، واجبه الجر «بمن» الابتدائيه ؛ نحو : (الكفيل على اليتيم يرعاه ،

ص: ١٢٦

١- الكر : الهجوم ، والفرّ : الفرار. ومنهما قول امرئ القيس يصف حصانه : - وله إشاره فى ص ١٢٩ - مكرّ ، مفرّ ، مقبل ، مدبر ، معا كجلمود صخر حطه السيل من عل

٢- إذا بنى على الفتح عند هؤلاء وهو مضاف ، فكيف نعلم أن الفتحة فى آخره فتحة إعراب أو فتحة بناء؟ يكون التمييز بالقرائن ؛ كأن نعلم أن الناطق به فرد من تلك القبائل القليله التى تبنيه ، أو ممن يحاكيهم.

٣- سبق الكلام عليها فى ص ١٢١ وفى ج ١ ص ٢٢٢ م ٨٩.

ويصون ماله. وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من معه ، لا من مع اليتيم).

الثالثة : أن تكون اسما لا ظرفيه معه ، ومعناها : «جميع» أي : «كُلّ» وتدل على مجرد اصطحاب اثنين - أو أكثر - واجتماعهما في وقت واحد ، أو وقت متعدد ، وفي هذه الحالة تكون معربه ، منصوبه ، منونه على أنها حال ، أو : خبر ، وهي في صورتين مؤوله بالمشتق ، ومفرده : (أي : لاحظ لها من الإضافه مطلقا (1)) وكذلك لاحظ لها من الدلاله على اتحاد في الزمان أو المكان بعد أن تجردت للاسميه المحضه ، إلا بقريته (2) ؛ فمثالها حالا للمثنى : أقبل الزعيمان معا ؛ وقول الشاعر :

فلما تفرقنا كأنى ومالكا

- ل طول اجتماع (3) - لم نبت ليله معا

ومثالها حالا لجماعه الذكور :

وأفنى رجالي فبادوا معا

فأصبح قلبي بهم مستفز (4)

ومثالها حالا لجماعه الإناث : إذا حنت (5) الأولى سجعن (6) لها معا (7) ...

ص: ١٢٧

١- تلزم إضافه الظرف : (مع) حين يذكر قبله أحد المصطحبين ، نحو : كنت مع الأخ أقرأ. فإن سبقه المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه ؛ فينصب منونا. نحو : سار القائد والجيش معا.

٢- انظر «ا» من الزيادة.

٣- اللام هنا بمعنى : «مع» أو : «بعد». - كما سبقت الإشارة في ج ٢ باب : «حروف الجر» ، م ٩٠ ص ٣٧١ -

٤- استفزه الأمر : أزعجه.

٥- الكلام عن الحمام. حنت الحمامه ، أي : ترنمت بصوت فيه رقه وحنان.

٦- اشتركن في الترنيمة بقوه وتوال.

٧- ومن أمثلتها حالا لجماعه الإناث قول الشاعر في وصف إبل : لا ترتجى حين تلاقى الذائدا أسبعه لاقت معا ، أم واحدا فكلمه : «معا» حال من فاعل الفعل «لاقت» وهو ضمير مستتر تقديره : «هي» يعود على «الإبل» التي تدل على جماعه. فالضمير عائد على جماعه مؤنثه. ومعنى «لا ترتجى» : لا تخاف. فالرجا معناه الخوف بشرط أن يسبقه نفى ، كما جاء في كتاب معاني القرآن للفراء

ص ٢٨.

ومثالها خبرا : المجاهدان ، أو : المجاهدون معا ، أى : موجودان معا (١) .. أو : موجودون معا. والمراد : مجتمعان ، ومجتمعون ... ونحو قول القائل :

أفيقوا بنى حرب ، وأهواؤنا معا

وأرحامنا موصوله لم تقصّب

أى : وأهواؤنا مجتمعه ، وأرحامنا لم تنقطع.

وقوله : أوفى صحابى حين حاجاتنا معا ... (٢)

ص: ١٢٨

١- ومما يصلح للحال والخبر - ولكنه أوضح فى الحال - قول الأفوه الأودى من شعراء الجاهليه ، يصف أهل الفساد من قومه :
فينا معاشر لم يبنوا لقومهمو وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا لا يرشدون ، ولن يرعوا لمرشدهم فالجهل منهم معا والغى معتاد -
انظر الإعراب فى : «ب» من الزيادة والتفصيل . -

٢- يقول ابن مالك فى الكلام على «مع» : و «مع» : «مع» فيها قليل ، ونقل فتح وكسر لسكون يتصل يريد : أن كلمه «مع» فيها لغه
أخرى قليلة هى : «مع» - بسكون العين ، بدلا من فتحها - ، وأنه نقل عن العرب فى هذه الساكنه العين ، فتحها وكسرها إذا جاء
بعدها ساكن متصل بها ، أى : غير مفصول منها بفواصل بينهما. (وتقدير الشطر الأول : «مع» - قليل فيها : مع).

١- قد تكون «مع» بمعنى : «جميع ، أى : «كلّ» - كما عرفنا - فهل يتساويان فى المعنى تماما؟.

قال اللغويون : إن الأساس فى كلمه : «مع» هو أن تدل على اتحاد الوقت بين الشيئين ، أو الأشياء ، ما لم تقم قرينه على عدم الاتحاد ؛ كالقرينه التى فى قول امرئ القيس يصف حصانه :

«مكّر ، مفرّ ، مقبل ، مدبر ، معا» ... ، لاستحاله الكّر والفّرّ ، والإقبال والإدبار فى وقت واحد (١). أما كلمه «جميع» فقد تقوم معها القرينه التى توجب الاتحاد الزمنى ، أو تمنعه ، أو تجيزه. ففى مثل : (تتحرك كواكب المجموعه الشمسيه جميعا) ... يكون التحرك واقعا لا محاله فى وقت واحد ؛ بخلاف : تزور الشمس والقمر جميعا غرقتى ظهرا ، فإن اتحاد الوقت محال. أما فى مثل : زرنى عمى وخالى جميعا ؛ فيجوز الاتحاد وعدمه. فالفرق بين أكلنا معا وأكلنا جميعا ... ، أن : «معا» يفيد الاجتماع فى حال الفعل وزمنه. وأن «جميعا» هو بمعنى : «كلنا» سواء اجتمعنا فى زمن الفعل أم لا.

ب - لا- طائل فيما يدور بين النحاء من جدل حول الأصل الأول لكلمه : «مع» الباقية على ظرفيتها ؛ أهى ثنائيه الوضع منذ جرت على ألسنه العرب الأوائل؟ أم ثلاثيه الوضع ، قد حذف حرفها الأخير «الثالث» ، وأن أصلها : معى ، فلما نقصت بحذف حرفها الأخير (الياء) سميت منقوصه (٢) لذلك؟ أم أن بعض أنواعها ثنائى ، وبعضها ثلاثى؟.

آراء متعدده خيرها رأى القائل : إن الباقية على ظرفيتها ثنائيه الأصل ، معربه ، منونه ، ويحذف التنوين عند الإضافه ، فإذا لم تضاف - أحيانا - وكانت منونه منصوبه فهى ظرف باق على ظرفيته - فى بعض الآراء - ، متعلق

ص: ١٢٩

١- انظر ما يتصل بهذا معنى وضبطا ، فى ص ١٢٦ وهامشها.

٢- المراد بالمنقوص هنا ما حذف منه الحرف الأخير ، لعله صرفيه أو لغيره. وهو غير المنقوص الذى مر فى باب الإعراب والبناء ج ١ ص ١٢٤ م ١٥.

بمحذوف ، إما حال ، وإمّا خبر على حسب السياق ... ، ولن يترتب على الاختصار على هذا الرأى وإهمال غيره إساءة تلحق الأسلوب فى معناه ، أو فى ضبط كلماته ، بل يترتب عليه راحة من تعليقات شاقه مصنوعه ، لا تقوم على أساس قوى ، أو دليل يسائر العقل والواقع. فوق ما فيه من تيسير وراحه (١).

هذا ، إن بقيت على ظرفيتها - تبعاً لذلك الرأى. أما إن خرجت عنها ، وتجردت للاسميه المحضه وظلت منونه منصوبه - كما هو المسموع فيها - فقد تعرب حالا ، أو خبراً على حسب مقتضى السياق ، فإن كانت «حالا» فهى معربه. إما بالفتحه الظاهره فى آخرها ، على اعتبارها اسماً ثنائياً ليس محذوف الآخر ، وإما بفتحه مقدره على الألف المحذوفه لالتقائها ساكنه مع التنوين ، على اعتبارها اسماً ثلاثياً آخره ياء ، وأصله «معى» : فهى مثل : فتى ؛ أصلها : «فتى». تقلب الياء ألفاً وتحذف هذه الألف فى النطق لا فى الكتابه عند تنوين الكلمه ؛ تقول : هذا فتى - رأيت فتى - أصغيت إلى فتى.

هذا إن كانت «حالا». أما إن كانت خبراً فلا بدّ من اعتبارها ثلاثيه الأصل مرفوعه بضمه مقدره على الألف المحذوفه لفظاً ، لا خطأً (٢) ولا- يمكن إعرابها خبراً وفى آخرها الفتحة والتنوين إلا على تقديرها ثلاثيه الحروف. أما من يعربونها خبراً مع ثنائيتها فيحتمون بقاءها على الظرفيه ، وتعليقها بمحذوف هو الخبر ، ويمنعون خروجها عن الظرفيه إلى الاسميه ..

ص: ١٣٠

- ١- لم نذكر هذه الآراء - كما نفعل أحياناً - لأن هذه واضحه الضعف ، ليس لها أثر عملى. فذكرها والرد عليها يخلق رأياً جديداً يزيد عددها ، ويوسع الجدل فيها. وهذا أحد الأسباب التى تثير الشكوى - بحق - من المطولات القديمه. أما تعدد الآراء واتساع الجدل فيما يجدى ؛ (كتيسير ، أو تحديد حكم ، أو استنباط آخر ... أو ...) فمرغوب فيه ؛ - بل هو هدف أساسى من أهداف المتخصص المتجرد لمهمته ، يصل منه إلى كشف غايات حميده ، واستنباط نتائج نافعه.
- ٢- لأنها مذكوره خطأ ، مكتوبه ياء ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف.

غير - اسم محض (١)، يدل على مخالفه ما قبله لما بعده فى ذاته ، وحقيقه تكوينه ، أو فى وصف من الأوصاف العرضيه التى تطرأ على الذات. فمثال الأول : (الحيوان غير النبات ،) أى : ذات الحيوان وحقيقته الأصلية مخالفه لذات النبات وحقيقته الأصلية. ومثال الثانى ؛ (خرج الفائز بوجه غير الذى دخل به ، ونظر للأمر بعين غير التى كان ينظر بها.) فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت ، ولا أن ذات العين وحقيقتها استحالت فصارت شيئاً مغايراً للأولى مغايره تامه ، وإنما المراد أن الوجه طرأ على ظاهره أمر عرضي ؛ كالسرور ، والانشراح والإشراق ... و ... وأن العين طرأ عليها صفه جديده عرضيه ؛ كالثبات ، والصفاء ، وعدم الحركه الزائغه المضطربه ...

و «غير» فى أكثر أحوالها (٢) - ملازمه للإضافه ؛ إمّا لفظاً ومعنى معا ؛ كالأمثله السابقه ، وكقول القائل : (غيرى على السيلوان قادر ...) وإما معنى فقط ؛ ولهذه الحاله صورتان :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلوما ، ملحوظاً لفظه فى النيه والتقدير ، كأنه مذكور ، وأن تكون كلمه : «غير» مسبوقة بإحدى أداتى النفي : «ليس» أو : «لا» (٣) دون غيرهما من ألفاظ النفي ؛ نحو : (شبح الفقر غاد ورائح على ثلاثه ليس غير ؛ مسرف ، ومقامر ، وعاطل ،) أى : ليس غير الثلاثه. ونحو : (الصبر صبران لا- غير ؛ صبر تجلبد يكون من القوى المرهوب ،

ص: ١٣١

١- اسم محض ، أى : لا ظرفيه فيه. وتدخل فى عداد الأسماء غير التامه (وهى : الأسماء الداله على الغايات بالمعنى المشروح فى هامش ١٤١ ؛ مثل : قبل ، وبعد ، وأشباههما - ولتلك الأسماء غير التامه إشاره عابره فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٢ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥ وقد سبقت الإشاره إلى : «غير» وإلى أحكام أخرى تختص بالأسماء المبهمه ؛ كتعرفها بالإضافه وعدم تعرفها وعدم دخول «أل» عليها مع تفصيل الكلام على «غير». من هذه الناحيه. (فى ص ٢٤ و ٦٦ و ٨٠ و ١٣٢. وإلى أشهر وجوه استعمالها بمناسبه أخرى فى ج ٢ باب الاستثناء ص ٢٦٨ م ٨٢ ، وص ٢٧٣ ، وما بعدهما).

٢- لأنها قد تنقطع عن الإضافه لفظاً ومعنى فى إحدى حالاتها ، كما سيجىء فى الصوره الثالثه ص ١٣٣.

٣- يعارض بعض النحاه فى : «لا» النافيه ، ويرى الاقتصار على : «ليس» دون سواها من أدوات النفي. ولكن الثقات يبيحون تقديم «لا» النافيه ، ويدفعون معارضته بالمنقول الصحيح من كلام العرب. ويجيزون القياس عليه ؛ سواء أكانت : «لا» نافيه للجنس أم نافيه لغيره ؛ فالشرط أن تكون نافيه مطلقاً.

وصبر تبدل يكون من العاجز المغلوب) ؛ أى : لا غير الصبرين.

الثانية : أن يحذف المضاف إليه المعلوم ، مع ملاحظه معناه دون لفظه. وفيما يلي إيضاح وتفصيل للصورتين :

لكلمه : «غير» من ناحيه الإعراب والبناء أربع (1) حالات ؛ تعرب فى ثلاث منها ، وتبنى فى واحده.

١- فتعرب عند إضافتها لفظا ومعنى معا ، كما فى الصورة الأولى ، وأمثلتها. وتضبط فى حاله إعرابها بالرفع ، أو بالنصب ، أو بالجر على حسب حاله الجملة ، ولا يدخلها التنوين.

٢- وتعرب كذلك إذا حذف المضاف إليه لدليل يدل عليه ، ونوى لفظه (٢) للحاجه إليه ، أى : لوحظ نصّ لفظه حرفا حرفا ، دون غيره من الألفاظ ؛ فكأنه مذكور (٣) ، مع أنه غير مذكور فى الكلام. ولا يجوز حذفه فى هذه الحاله إلا بعد تحقق الشرطين السالفين ؛ (وهما : ملاحظته فى التقدير ، ووقوع كلمه : «غير» بعد : «ليس» أو بعد : «لا» النافيتين ، كما سبق إيضاح هذا والتمثيل له). وملاحظته هنا لا بدّ أن تتجه إلى لفظه نصّا ؛ فيكون هذا اللفظ نفسه ، وبحروفه معلوما ، وهو الذى تتجه إليه النيه والتقدير.

وتضبط «غير» هنا بالرفع أو النصب أو الجر على حسب جملتها. ولا يدخلها التنوين ؛ لأنها كالمضافه لفظا لا يطرأ عليها تغير مطلقا بعد حذفه ، وإنما تظل على حالتها الأولى قبل حذفه.

ص: ١٣٢

١- بل الأنسب أن تكون ثلاثه ؛ لما سيحىء فى الزيادة والتفصيل «ب» ص ١٣٥.

٢- كل هذا بشرط ألا يكون «المضاف إليه» مبنيا ، وإلا جاز بناؤها على الفتح ؛ تطبيقا لما شرحناه فى مواضع مختلفه ، (منها : الحكم الرابع عشر ص ٦٦) إذ لو كان مبنيا لجاز أن ينتقل منه البناء إلى : «غير» فيجوز فيها بعد هذا السريان الإعراب أو البناء ، ولا- يكون الإعراب واجبا (كما سنذكره فى «ا» من ص ١٣٥). ولا- التفات هنا - وفيما يأتى - للرأى القائل : «البناء لا يسرى للمضاف المبهم - وشبهه - من المضاف إليه المبنى المحذوف ، بحجه أن الحذف يضعفه ، فلا يقوى على التأثير فى المضاف» ... فإن هذا رأى تخيلى محض ؛ مخالف لقاعده عامه مستمده من نصوص كثيره وارده. ولذا أهمله كثير من النحاه.

٣- وتبقى أحكام الإضافة بعد حذفه على حالها ، ومنها : عدم تنوين المضاف.

٣- وتعرب أيضا على حسب حاجه الجمله إذا قطعت عن الإضافه نهائيا ؛ (بأن حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه (١) ؛ فكأنه غير موجود من الأصل ، وهذا حين يستغنى عنه المعنى المطلوب ، ولا- يتجه الغرض إلى ذكره ؛ (لأنه معلوم ، أو لسبب بلاغى آخر) ، نحو : من زرع الإساءه حصد الشقاء ليس غيرا. أى : ليس الحصد مغايرا (٢). وفى هذه الحاله تكون معربه ، منونه ، نكره.

ص: ١٣٣

١- لم ينو لفظه ولا معناه ، أى : لم يلاحظ وجوده مطلقا من هاتين الناحيتين. فحكّمه كحكّم الذى لم يوجد من الأصل.
٢- إذا لم يلاحظ لفظا ولا معنى كان بمنزله الذى لم يوجد من الأصل - كما سبق فى رقم (١) -. ويكون المراد من كلمه «غير» هو : المعنى الاشتقاقي العام ، أى : مجرد المغايره المطلقه» التى لا- تتجه إلى شىء معين ، ولا- تقع على أمر محدد غير مختلط بغيره ، ولا مبهم ، وتكون «غير» فى هذه الحاله متضمنه معنى المشتق. يوضح هذا ما يأتى من الأمثله التى لا بد منها لبيان ما فيه من دقه وخفاء. ١- إذا قلت : (اقتصرت اليوم على أكل الفاكهه ، ليس غير الفاكهه) - كان النفي واقعا على غير الفاكهه ، أى : واقعا على كل شىء مغاير للفاكهه. فالفاكهه لا تدخل فى نطاق الأشياء المنفيه ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول شيئا مغايرا أو مخالفا للفاكهه ؛ فهى المأكوله وحدها. ب- أما إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهه ، ليس غير ، أو : ليس غيرا. بالتنونين فيهما ، مع حذف المضاف إليه ، واعتباره كأن لم يوجد من الأصل ، فيكون المراد من كلمه : «غير» المعنى الاشتقاقي العام الذى تتضمنه ، وهو : «المغاير والمخالف» ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول مغايرا». هذا المغاير «عام مبهم ، يشمل المغاير للفاكهه ، والمغاير للأكل ، والمغاير لأصول الصحه ، والمغاير للزمن ... والمغاير للقدره المالىه ... فليس فى الجمله ما يقيد النص على مغايره معينه محدده ؛ وإنما فيها عموم وإبهام يريد هما المتكلم لحكمه بلاغيه يرمى إلى تحقيقها. ح- يشابه ما سبق ويزيده وضوحا قولنا : حضر القطار قبل الميعاد ، وسافر بعد الميعاد ، بإضافه «قبل» و «بعد» إلى مضاف إليه مذكور ؛ فالقبليه والبعديه إنما هما بالنسبه للمضاف إليه ، فهما مقيدان به حتما ، وليسا بمطلقين ولا مبهمين لكن إذا قلنا : حضر القطار قبلا وبعدا بالتنونين والتنكير ، فإن الأمر يتغير ؛ فتزول تلك «النسبه الجزئيه» أو «الفرعيه» الناشئه من الإضافه ، ويرتفع القيد الذى يقيد المضاف ؛ فيصير عاما مبهما ، بعد أن كان خاصا مقيدا ؛ ويكون اسما متضمنا معنى المشتق ؛ فى أقصى الآراء - فمعنى قولنا «حضر القطار قبلا» ، هو : «حضر القطار متقدما» فهذا التقدم عام مبهم يشمل أن يكون متقدما على ميعاده. أو : على نظيره من القطر الأخرى ، أر : على مكان وقوفه ، أو ... أو ... وكذلك يكون معنى قولنا : «حضر القطار بعدا» هو «حضر القطار متأخرا». وهذا التأخر عام مبهم ؛ يشمل التأخر عن ميعاده ، أو عن نظيره ، أو : عن مكان وقوفه ... فالقبليه والبعديه إنما يراد بهما معناهما الاشتقاقي المجرد الذى يتضمنه الاسم. فالأمر فيهما وفى «غير» سواء من هذه -- الناحيه التى لا وجود فيها للمضاف إليه لا لفظا ولا معنى ، بالرغم من أن كلمه : «غير» ليست ظرفا ، وهما فى أصلهما من الظروف التى تسمى : «ظروف الغايه» وتحمل عليها : «غير» فى هذه الغايه ، كما تحمل هذه الظروف على «غير» فتشابهها فى حالات الإعراب والبناء. وسيجىء الكلام عليها فى ص ١٤١.

٤- أما الحالة الواحدة التي تبني فيها وجوباً فحين تكون مضافه ، والمضاف إليه محذوف قد لحظ ونوى معناه (١) دون لفظه ، وفي هذه الحالة تبني على الضم ، نحو : (شرّ الأصدقاء المعتدى ليس غير) ؛ أى : ليس غير المعتدى ، أو ليس غير الآثم ، أو : ليس غير الجاني (٢) ...

ومما سبق ندرك الفرق بين المحذوف الذى ينوى لفظه ، والمحذوف الذى ينوى معناه ؛ فالأول : لا بد فيه من ملاحظه لفظ المحذوف ، ونصه الحرفي . والثانى : لا بد فيه من ملاحظه معناه فقط ؛ بتخير كلمه أخرى تؤدي معناه ، وتخالف لفظه . فالغرض من أنها بمعناه : أن تتم مثله المعنى الجزئى الذى كان يتممه مع المضاف الموجود ؛ وأن يحقق النسبه الجزئيه (٣) التي كان يحققها من غير اختلاف بينهما فى الأداء المعنوي . أما اللفظ فيجب أن يكون مختلفاً .

هذا ، ومن الممكن إدماج الحالات الأربع السابقه فى حالتين :

الأولى : البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . دون لفظه .

والأخرى : الإعراب فيما عداها .

ص : ١٣٤

١- أى : نوى ولوحظ وجود لفظ آخر ، أى لفظ ، يؤدي معناه - (كما سنذكره ، وكما سيحيىء الكلام عنه فى الزيادة والتفصيل ص ١٣٥) - وإنما ينوى معناه إذا دعت إليه الحاجه .

٢- سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ بيان حاله أخرى تبني فيها جوازا - لا وجوباً - ويكون بناؤها على الفتح .

٣- سبق - فى ص ١ - إيضاح معنى النسبه الجزئيه ...

١ - يترتب على التفرقة بين ملاحظه المحذوف بلفظه السابق نصًا ، أو عدم ملاحظه ذلك - آثار متعدده ؛ منها : أن ملاحظه لفظه السابق تقتضى التمسك بمعناه. إذ لو وضع فى مكانه لفظ آخر لجاز أن يكون اللفظ الآخر مخالفًا له فى المعنى - ولو قليلا - ؛ فيفسد الغرض لمقصود من الأداء.

ومنها : أن المحذوف قد يكون معرفه أو نكره ؛ فينتقل أثر هذا إلى المضاف قطعًا ما دام لفظ المضاف إليه معينا ملحوظًا ؛ والإضافه محضه. فلو لم يلحظ لجاز أن يحل محله ما يخالفه فى التعريف والتنكير ؛ فيتأثر المعنى بنتيجه هذه المخالفه.

ومنها : أن المضاف إليه المحذوف قد يكون مبنيًا ؛ فيجوز - عند ملاحظه لفظه نصًا أن ينتقل منه البناء إلى المضاف المبهم ، - ونحوه - . وقد أشرنا (١) قريبا إلى وجوب إهمال رأى الذى يمنع انتقال البناء إلى المضاف من المضاف إليه المبني المحذوف ؛ بزعم أنه ضعيف ؛ بسبب حذفه ؛ فلا ينتقل منه البناء للمضاف ... وهو زعم مردود.

ب - أوضحنا المراد من «المضاف إليه» المحذوف الذى نوى لفظه نصًا ؛ والذى نوى معناه دون لفظه. وما قلناه هو ما ارتضاه «الصبان» و «الخضرى» - وغيرهما - ، وانتهينا إلى استخلاصه من الجدل الكثير الذى يغشيه. والحق أن النفس غير مطمئنه لما ارتضياه ، بل إن «الخضرى» - وغيره - لا يزال قلق النفس ؛ فقد فرغ من الكلام عن «المضاف إليه» الذى ذكر ولم يحذف ... وعن «المضاف إليه» الذى حذف ولم ينو لفظه ولا معناه ، ... ثم انتقل إلى الكلام عن المضاف إليه الذى حذف لفظه ، وهذا المحذوف قد ينوى لفظه نصًا ، وقد ينوى معناه فقط ، فما حكم المضاف - من ناحيه إعرابه وبنائه - مع هذا «المضاف إليه» المحذوف ... ، الذى ينوى لفظه نصًا ، أو ينوى معناه فقط؟ أكون من هذا المضاف نوع معرب فقط ، ونوع

ص: ١٣٥

مبنى فقط ، أم الإعراب والبناء جائزان عند حذف المضاف إليه ونبيه لفظه نصًّا ، أو معناه دون لفظه؟ يجيب بما نصه :

(الاقتصار على حاله واحده يجوز فيها الإعراب والبناء هو - وإن كان خاليا من التكلف - مخالف لإجماعهم «فيما نعلم» على تعدد الحالتين ، وأن حاله البناء لا يجوز فيها الإعراب وبالعكس) (١). اهـ.

وهذه حجه بادية الوهن ، إن صح أن تسمى هذه حجه. لعدم اعتمادها على الدليل الحاسم ، وهو المسموع الكثير من كلام العرب. ولا شك أن الرأي الذى يجيز إعراب المضاف وبناءه عند حذف المضاف إليه مطلقا (أى : سواء نوى لفظه ، أم نوى معناه) رأى سديد ، فوق أنه خال من التكلف والتعقيد ، وقاض على القسم الغامض الملتوى ؛ قسم المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه فقط ، وبذا تكون الأقسام ثلاثه ، لا أربعة ، وهذا أحسن ، ولا سيما إذا عرفنا أن بعض أئمة النحاه قد صرح بأن المعنى لا يختلف فى حالتى بناء المضاف ، وإعرابه ، ووصف الرضى هذا التصريح بأنه : «هو الحق (٢)».

ح - تطبيقا على ما سلف فى : «ا» وما قبلها من أحوال : «غير» - يجوز فى مثل : قرأت من الكتب سبعة ليس غير - اتباع ما يأتى فى ضبط كلمه : «غير» ، وفى إعرابها :

٢- أن نقول : «ليس غير» على اعتبارها اسم : «ليس» مرفوعه بالضمه من غير تنوين ، لأنها مضافه معربه ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى لفظه نصًّا ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : ليس غير السبعة مقروءا.

(٣) أن نقول : «ليس غير» ، على اعتبارها خبر : «ليس» منصوبا

ص : ١٣٦

١- راجع الخضرى فى هذا الموضع من باب «الإضافه» عند بيت ابن مالك : واضمم بناء غير ... إلخ.

٢- راجع حاشيه «ياسين» على شرح «التصريح» ، فى هذا الموضع.

٣- بشرط ألا يكون لفظه مبنيًا ؛ إذ لو كان مبنيًا لجاز أن يسرى منه البناء للمضاف المبهم - ونحوه - كما عرفنا فى رقم ٢ هامش

ص ١٣٢ - تطبيقا للحكم الرابع عشر الذى سبق فى ص ٦٥.

مضافا والاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع تيه اللفظ ، فيكون التقدير : ليس المقروء غير السبعه.

٣- أن نقول : «ليس غيرا» ، بالتونين ، على اعتبارها : نكره معربه ، خبر : «ليس». فالاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع عدم ملاحظه لفظه ولا معناه. والتقدير : ليس المقروء غيرا».

٤- «ليس غير» بالتونين أيضا على اعتبارها اسمها معربا ، والخبر محذوف ، والمضاف إليه محذوف كذلك ، لم ينو لفظه ولا معناه. والتقدير : ليس غير مقروءا.

٥- «ليس غير» بلا- تنوين باعتبارها اسم : «ليس» ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى معناه فقط. والخبر محذوف أيضا. والتقدير : ليس غير المذكور مقروءا.

٦- «ليس غير» ، باعتبارها اسم «ليس» ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، بشرط أن يكون المضاف إليه محذوفا مع ملاحظه لفظه نصا ، ومبنيًا (لينتقل منه البناء إلى كلمه : «غير» - كما عرفنا -) والخبر محذوف أيضا. والتقدير : ليس غيرها مقروءا.

٧- «ليس غير» ، باعتبارها خبر «ليس» مبنيه على الفتح فى محل نصب ، والمضاف إليه محذوف ، مبنى حتما ، قد لوحظ لفظه السالف نصًا ، والاسم محذوف ، والتقدير : ليس المقروء غيرها ...

وفى الجدول الآتى تركيز - بشكل آخر - للصور السالفه.

الصورة

حكم : «غير»

ليس غير ...

اسم «ليس» معربا ، مرفوعا بالضمه من غير تنوين ،

والمضاف إليه محذوف نوى لفظه فقط. والخبر محذوف.

ليس غير ...

اسم «ليس» مبتئا على الضم فى محل رفع ، والمضاف

إليه محذوف نوى معناه فقط. والخبر محذوف.

ليس غير ...

اسم «ليس» معربا ، مرفوعا ، مع التنوين ، والمضاف

إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه. والخبر محذوف

ليس غير ...

خبر «ليس» ، مضافا معربا ، منصوبا بغير تنوين ،

والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه. والاسم محذوف.

ليس غير ...

خبر «ليس» مبنيا على الفتح فى محل نصب ، والمضاف

إليه محذوف مبنى حتما ، وقد نوى لفظه المبنى. والاسم محذوف.

ليس غير ...

اسم «ليس» مبتئا على الفتح فى محل رفع ، والمضاف

إليه محذوف مبنى ، وقد نوى لفظه المبنى. والخبر محذوف.

ليس غيرا ...

خبر «ليس» معربا منصوبا منونا ، والمضاف إليه محذوف

، ولم ينو لفظه ولا معناه. والاسم محذوف.

د - إذا حلتّ : «لا» النافية للجنس محلّ : «ليس» جاز في «غير» البناء على الضم في محل نصب على اعتبارها مضافه ، اسم «لا» والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف أيضا. ويجوز بناؤها على الفتح في محل نصب على اعتبارها اسم : «لا» والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ فكأنها غير مضافه ، ففتحتها في هذه الحالة (1) كفتحه اسم : «لا» في قولنا : لا مطر. والخبر محذوف فيهما.

ويجوز نصبها مباشرة إن كانت مضافه لغير مبني والمضاف إليه مذكور ،

ص: ١٣٨

١- وتبنى أيضا على الفتح جوازا إذا كانت مضافه لمبني ؛ تطبيقا للقاعده التي تجيز بناء الأسماء المبهمة. ومنها : «غير» ، وأسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت لمبني. وقد سبق الكلام عليها في هذا الباب ص ٦٦. وأشرنا إليها ، في ص ١٣٢ و ١٣٥ و ١٣٦ و ...

أو محذوف نوى لفظه نصًا. وهي في الحالتين معربه منصوبه. ونكتفى بالحالات السالفه ...

ه - إذا كانت «لا» لنفى الوحده (وهي التي تعمل عمل «ليس» بشروط خاصه سبق الكلام عليها في بابها) (١) جاز في «غير» البناء على الضم في محل رفع على اعتبارها اسم «لا». والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف وجاز أن تكون معربه مرفوعه بغير تنوين باعتبارها اسم «لا» إن كان المضاف إليه مذكورا ، أو محذوفا قد نوى لفظه. ويجوز تنوينها إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه.

وفي الصور السالفه ما يعنى عما لم نذكره ، أو يصلح أن يكون مرشدا إليه. «ملاحظه»: الصور السالفه كلها في : «ح» - ص ١٣٦ - والآتيه بعدها في : «د ، ه» إنما تتحقق على أساس التقسيم الشائع الرباعي. أما على أساس التقسيم الثلاثي - وهو الأحسن - حيث يصير المحذوف الذى نوى قسما واحدا فإن الإعراب والبناء يصلحان له.

و - إذا كانت «لا» للنفى المطلق (٢) أفادت هنا مع النفي العطف ، فكلمه : «غير» بعدها منفيه ومعطوفه تسرى عليها جميع الأحكام التى تسرى على المعطوف ؛ ففي مثل : «أنفقت عشره لا- غير» : يجوز اعتبار «غير» معربه منصوبه بغير تنوين ؛ لأنها معطوفه على عشره ، ومضافه. والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه ؛ ويجوز اعتبارها معطوفه مبنيه على الفتح فى محل نصب لأنها مضافه والمضاف إليه محذوف مبنى ، أو غير مبنى لكن نوى معناه. ويجوز إعرابها ونصبها منونه والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه.

وفي نحو : زارنى ثلاثه لا- غير» ، يجوز فى كلمه «غير» أن تكون معربه مرفوعه بغير تنوين ، على اعتبارها معطوفه مضافه. والمضاف إليه محذوف نوى لفظه. ويجوز أن تكون مبنيه على الضم فى محل رفع على اعتبارها معطوفه مضافه ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه.

ص: ١٣٩

١- ج ١ ص ٤٤٠ م ٤٨.

٢- وهي التي تنفى ولكن لا تعمل شيئا.

ويجوز أن تكون معربه مرفوعه منونه على اعتبارها معطوفه مضافه ، والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه.

ويجوز أن تكون مبنيه على الفتح فى محل رفع مضافه ، والمضاف محذوف مبني.

ز - إذا كانت : «غير» ليست مسبوقه بكلمه : «ليس» ، أو : «لا» النافيتين ؛ فأشهر وجوه استعمالها أن تكون للنعته ، أو الاستثناء ؛ على التفصيل المبين فى ج ٢ ص ٣١٨ م ٨٢.

ح - إذا كانت كلمه : «غير» مسبوقه «بليس» أو «لا» النافيتين على الوجه السابق ؛ فإنها تصير من الأسماء الداله على «الغايه» وتدخل فى عدادها ، فتشبه الظروف الخاصه «بالغايه» (١) والتي سنوضحها فيما يلى.

* * *

ص : ١٤٠

١- سبقت الإشاره إلى «غير» وبعض الأمور الخاصه بالأسماء المبهمه ، فى صفحه ٢٤ و ٦٦ و ٧٠ و ٨٠ و ٨٧.

يراد بهذه النظائر: الأسماء الملازمه - في أكثر حالاتها - للإضافه ، وتنطبق عليها أحكام الإعراب والبناء التي تنطبق على كلمه : «غير» وقد شرحناها.

وهذه الأسماء نوعان ، نوع خالص الاسميه ؛ فلا- يفيد معها ظرفيه زمانيه ولا مكانيه ، شأنه في هذا شأن : «غير» فإنها متجرده للاسميه المحضه ، وهذا النوع قليل ، مثل كلمه : «حسب».

ونوع آخر يفيد مع الاسميه ظرفيه زمانيه أو مكانيه ويدل على ما يسمى : «الغايه» (١) ، ومنه الظروف التي تسمى : «ظروف الغايات» (٢) مثل : قبل -

ص: ١٤١

١- للغايه هنا معنى غير الذى سبق فى مواضع أخرى (كما أشرنا فى هذا الباب فى رقم ٤ من هامش ص ١١٩) قال شارح المفصل ج ٤ ص ٨٥ فى معناها ما نصه - وقد نقلناه فى ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ لمناسبه هناك - : «(قيل لهذا الضرب من الظروف : "غايات" ؛ لأن غايه كل شىء ما ينته به ذلك الشىء. وهذه الظروف إذا أُضيفت كانت غايتها "أى : نهايتها" آخر المضاف إليه ؛ لأنه الذى يتم به الكلام ، وهو نهايته. فإذا قطعت عن الإضافه وأريد معنى الإضافه صارت هى غايات ذلك الكلام ، - أى : نهايته - فلذلك من المعنى قيل لها : "غايات")» .. ثم قال : (وحكم : أول - وحسب - وليس غير - ولا غير - ... حكم قبل وبعد ...). اه. وقد ساق هذا الكلام شرحا لكلام الزمخشري فى المرجع السالف ، ونصه الحرفى : (الظروف منها : «الغايات» ، وهى : قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقدّام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، وعل - ومن النادر ألا تكون مجروره بالحرف : «من» - وقد جاء ما ليس بظرف غايه ؛ نحو : حسب - ولا غير - وليس غير ... والذى هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات. فلما اقتطع عنهن ما يضمن إليه وسكت عليهن - صرن حدودا ينته عندها. فلذلك سمين غايات) ... اه. وملخص ما يريده المتن وشرحه هو : ١- أن غايه الشىء هى آخره ونهايته. ب - وأن غايه الظرف المضاف ليست هى المقصوده ، إنما الغايه المقصوده هى آخر المضاف إليه ؛ إذ به يتم المعنى الفرعى ، وتحقق «النسبه الجزئيه» المراده من الإضافه. ج - وقد يحذف المضاف إليه ، ولكنه يظل ملاحظا فى النيه والتقدير ، بالرغم من حذفه ، وفى هذه الحاله يصير آخر الظرف المضاف هو النهايه التى تغنى عن نهايه المضاف إليه المحذوف. أى : أن الظرف المضاف يصير هو الغايه والخاتمه والنهايه بدلا من ذلك المحذوف الملحوظ. (ومثل هذا فى التصريح أيضا.) وما تقدم يوضح تعريفا آخر لظروف الغايات ، نصه : (هى الظروف المبنيه على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غايه وظرفا بعد حذفه) اه. - وقد ورد هذا التعريف فى «المغنى» أول الجزء الثانى فى الفصل المعقود للتدريب على «ما» حيث جاء بالهامش النص السابق للعلامه الأمير.

٢- وكثير من ظروف الغايات (مثل : قبل وبعد) يدخل فى عداد الأسماء المبهمه التى لا تقع -- نعتا ولا منعوتا ، (كما أشرنا فى هامش ص ٢٥ ، وكما سيأتى فى النعت ص ٤٦٦ رقم ٢ وسبق إيضاح آخر لها فى باب الظرف ج ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩).

بعد - دون - الجهات الست (وهي : فوق - تحت - يمين - شمال - أمام - خلف ...) وما بمعنى هذه الجهات ؛ مما هو وارد مسموع (١) ، (مثل : قدام - وراء - أسفل - عل ؛ بمعنى : فوق).

فهذه الأسماء بنوعيتها (٢) - المحض وغير المحض - يجوز في كل منها في أغلب استعمالاته ، ما يجوز في كلمة : «غير» من الإعراب في حالات ثلاث ، والبناء في واحده (٣) ، أخرى. وإن شئت فقل : من البناء في حاله واحده ، والإعراب فيما عداها. فهي شبيهه بكلمه : «غير» في تلك الحالات ، كما أن كلمه : «غير» شبيهه بها في الغايه (٤) -.

ومن هذه الظروف التي سردناها : المتصرف (أى : الذى يكون ظرفا وغير ظرف ؛ كمتبدأ ، وخبر ، وفاعل ... و ...). ومنها غير المتصرف (٥) (الذى لا يتركب النصب على الظرفيه إلا إلى الجر «بمن» (٦)).

ص: ١٤٢

١- قال الرضى : (المسموع من الظروف المقطوعه عن الإضافه هو : قبل - بعد - تحت - فوق - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل - دون - أول - عل - علو. ولا يقاس عليها ما هو بمعناها ؛ نحو : يمين - شمال - آخر ، ونحو ذلك) فقول ابن مالك : يمين - شمال - ... هو عند بعضهم غير مقبول ، لأنه غير مسموع. وقد دافع عن ابن مالك آخرون ، ووصفوه بأنه الإمام النحوى الثقه (راجع حاشيه «ياسين» على التصريح فى هذا الموضوع). والذى ترتاح له النفس هو رأى ابن مالك.

٢- وتسمى أيضا : «الأسماء غير التامه» وهى هنا التى لا تدخل فى عداد الأسماء الداله على الغايه (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣١ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥).

٣- راجع «ب» من ص ١٣٥ حيث الاعتراض على بعض هذه الحالات.

٤- سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ١٣٣.

٥- فوق وتحت ، لا يتصرفان فى رأى كثير من النحاه. وأرى أنهما يتصرفان أحيانا إذا صار كل منهما اسما متجردا عن الظرفيه. ومن هذا فى «تحت» قوله عليه السلام : (لا تقوم الساعه حتى يهلك الوعول وتظهر التحوت). الوعول : السیاده الأشراف ، المفرد : وعل. قال فى كتاب : «الغريبين - للهوى» ما نصه فى ماده : «تحت» (أراد بالتحوت : أرذال الناس ، ومن كانوا تحت أقدامهم). وجاء فى هامشه : (قال ابن الأثير فى النهايه ص ١٨٢ ، جعل «تحت» الذى هو ظرف نقيض «فوق» اسما ؛ فأدخل عليه لام التعريف ، وجمعه. اه ... ويعرب هنا فاعلا ... - (يمين وشمال) كثيرا التصرف - (قبل ، وبعد ، وباقى الظروف) ، متوسطه التصرف.

٦- الغالب فى : «من» الداخلة على «قبل» ، و «بعد» وعلى أكثر الظروف غير المتصرفه ، أن تكون «للظرفيه» (أى : بمعنى : فى) كقوله تعالى : (وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ...) ومجيئها لابتداء الغايه قليل ، كجئت من عندك - وهب لى من لذنك - وهو مع قلته قياسى. وقد سبق هذا فى ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على : «من». (راجع الألوسى على القطر ص ٣٤).

والظرف بنوعيه - المتصرف وغير المتصرف - حين يكون ظرفا معربا ، يكون منصوبا على الظرفيه ، أو مجرورا «بمن» إن وجدت قبله ، وحين يكون مبتئا على الضم يكون في محل نصب ، أو في محل جرّ «بمن» إن وجدت قبله (١).

خذ مثلا الظرف : «قبل» ، فمعناه الدلاله على سبق شيء على آخر ، وتقدمه عليه في الزمان ، أو المكان الحسى ، أو المعنوى ؛ فهو من الظروف الزمانيه أو المكانيه الملازمه - فى أغلب استعمالاتها - للإضافه ؛ نحو قوله تعالى : (وَسَيَبِّحُ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا) ، ونحو : قدّر لرجلك قبل الخطو موضعها ، ونحو : بيتى قبل النهر بخطوات. ونحو : الخلق الكريم قبل المال ... وتنطبق عليه تلك الأحوال الخاصه بالإعراب والبناء ، وهى التى تقدمت فى «غير».

١- فيكون معربا منصوبا على الظرفيه أو مجرورا «بمن» إذا أضيف فى الصورتين وذكر المضاف إليه ؛ كالأمثله السابقه.

٢- وكذلك يكون منصوبا على الظرفيه أو مجرورا «بمن» إن حذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصّا لحاجه تدعو إليه ؛ نحو : أهدى إلى كتاب أدب ، وكتاب تاريخ ؛ فبدأت القراءه بكتاب الأدب قبل ، .. ، أو : من قبل ... ، أى : قبل كتاب التاريخ ... أو من قبل .. ، كتاب التاريخ. وفى هاتين الصورتين لا ينون المضاف ، ولا يتغير منه شيء ، لأنه لا يزال مضافا كما كان ، والمضاف إليه محذوف بمنزله الموجود.

٣- ويكون معربا منصوبا على الظرفيه أو مجرورا بمن ، ومنونا فى الصورتين - ، إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ لحكمه بلاغيه يريد لها المتكلم ؛ فهو بمنزله الذى لم يوجد من الأصل ؛ نحو : (داويت الملل بنزهه بحريه فى ليله قمرية فاتنه ؛ و كنت قبلا هامد الجسم ، كليل

ص: ١٤٣

١- الأسماء المجرده (التي لا تدل على ظرفيه) ، لا تنصب على الظرفيه مباشره. وإنما تقع مواقع إعرابيه أخرى. كما سيتضح عند الكلام عليها قريبا. ويلاحظ أيضا ما رأيناه (فى ب ص ١٣٥) من اعتبار الحالات ثلاثا ، بدلا من أربع ؛ للأسباب الموضحه هناك.

الذهن...) وفي هذه الحالة يكون معنى: «قبل» هو معنى المشتق؛ فيفيد سابقا مطلقا، وتقدما عاما غير مقيد بشيء، ولا منسوبا لآخر؛ ذلك أن من يقول: حضرت قبل مجيء القطار يريد: كان حضورى سابقا على مجيء القطار، متقدما بالنسبة لهذا المجيء المعين؛ فسبق الحضور هنا ليس سابقا مطلقا عامًا يشمل كل الأحوال، ولكنه سبق مقيد مقصور على حاله واحده؛ هي حاله مجيء القطار؛ فالحضور سابق بالنسبة لهذه الحالة وحدها دون غيرها. أما حين يقول: حضرت «قبلا» فإن الظرف يفيد السبق المطلق، والتقدم العام؛ فكأنه يقول: «حضرت متقدما»؛ أو: «سابقا»، وهذا يشمل السبق والتقدم على مجيء القطار، وعلى مجيء المسافرين، وعلى مجيء الوقت المناسب، وعلى كل مجيء آخر من غير تقييد بحاله خاصه معينه كالحاله الأولى التي توجب التقييد بالمضاف إليه (1). (ومثل هذا يقال فى باقى الأسماء

ص: ١٤٤

١- إذا كان معنى «قبل» هو معنى المشتق فهل تكون متخليه عن الظرفيه نهائيا، وتصير اسما محضا يفيد السبق والتقدم؛ فمعناها هو: «سابق»؛ أو: «متقدم»؟ أتكون كذلك أم تظل باقيه على ظرفيتها مع تضمنها معنى المشتق؛ فتنصب على الظرفيه، أو تجر بمن إن وجدت؟. يرى بعض المحققين الرأى الأول، ويرى غيرهم أنها تتضمن معنى المشتق مع بقائها على ظرفيتها. والرأى الأول أدق وأحكم، والاقتصار عليه أفضل، لأنه يساير القواعد العامه فى تنوين هذه الظروف (أى: عند تنكيرها) ولا تتجه إليه الاعتراضات التى تتجه للثانى. وعلى هذا إذا نصب: «قبل» فلن يكون منصوبا على الظرفيه، وإنما يكون منصوب اللفظ على الحال المؤوله، أو على غيرها مما يقتضى النصب، إلا إن سبقت «من» الجاره فإنها تعرب حرف جر زائد، وتعرب كلمه: «قبل» مجروره اللفظ بها، منصوبه المحل، باعتبارها حالا- مؤوله، أو شيئا آخر - غير الظرفيه - يحتاج إليه الكلام منصوبا؛ فتكون «قبل» منصوبه محلا. ومثلها بقيه الظروف الداله على الغايه، وستجىء. ومن الخير أن نقل ما سجله الرضى فى هذا، ونصه: (قال بعضهم: إنما أعربت - يريد: «قبل» وأخواتها - إذا حذف المضاف إليه، ولم ينو لفظه ولا معناه - لعدم تضمن معنى الإضافه؛ فمعنى: كنت قبلا، أى: قديما، ومعنى: أبدا به أولا، أى: متقدما، ومعنى: من قبل ومن بعد، أى: متقدما ومتأخرا؛ لأن من زائده). وجاء فى تقرير ياسين تعليقا على هذا ما نصه: «يعنى أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافه يرى أنهما غير واقعين على الزمان بل معناه اسم مشتق نكره واقع على ذات أو معنى - غير زمان - منصوب على الحال أو غيرها». وقد أشرنا إلى أن هذا - وكل ما سبق - يقال فى أخوات: «قبل» من سائر الظروف الآتية.

والظروف التي تناظر : «غير» (١).

٤- أما الحالة التي يبنى فيها على الضم فحين يضاف ، ويحذف المضاف إليه وينوى معناه ، لحاجه تدعو إليه ؛ فيكون الظرف مبتئا على الضم في محل نصب على الظرفيه ، أو محل جرّ إن سبقته «من» (٢) ...

للأسماء المحضه (التي لا- تدل على ظرفيه ؛ مثل : «حسب» وشبهاتها من الأسماء الخالصة من الظرفيه ، الملازمه للإضافه - في الأغلب - ...) أحكام خاصه سيجيء بيانها. وما عدا تلك الأسماء فجميع الأحكام التي تنطبق على الظرف : «قبل» ، تنطبق أيضا - كما قلنا - على باقى الظروف التي يقول عنها النحاه حيننا إنها نظائر : «قبل» ، وحيننا إنها نظائر : «غير» وقد سردناها (٣) ، ولا خلاف بين أكثرها - فى شىء من تلك الأحكام الإعرابيه ، والأحوال الأربعة التي شرحناها : وإنما تختلف فى معانيها فلكل واحد منها معنى يؤديه ، ودلاله معينه يحققها على الوجه الذى سنوضحه.

فأما «غير» و «قبل» فقد عرفنا معناهما.

وأما : «بعد» فظرف معناه - الغالب - الدلاله على تأخر شىء عن آخر فى زمانه أو مكانه (٤) ؛ ... سواء أكان التأخر حسيّا أم معنويّا ؛ فهو من

ص: ١٤٥

١- فالمراد من الظرف : «قبل» فى هذه الحالة - كما يقول النحاه - هو : «المعنى الاشتقاقى العام» أى : مجرد التقدم والسبق المبهمين العامين على الوجه الذى أوضحناه هنا وفى (رقم ٢) من هامش ص ١٣٣ لمناسبه أخرى هى : أن الظرف فى هذه الحالة يتضمن معنى المشتق.

٢- هناك حاله أخرى تبنى فيها جميع الأسماء المبهمه وأسماء الزمان المبهمه على الفتح فقط ، قد ترددت كثيرا فى هذا الباب (كما فى ص ٢٤ و ٦٦) وغيره. وهى الحالة التي تضاف فيها تلك الأسماء والظروف إلى مبنى ، فيجوز عندئذ أن يتسرب البناء من المضاف إليه إلى المضاف فيبنى جوازا على الفتح.

٣- فى آخر ص ١٤١ وأول ص ١٤٢.

٤- تكلمنا فى الجزء الثانى - باب : الظرف - عن «بعد» وقلنا إن اعتباره للزمان أو المكان هو الرأى السديد الذى يجب الاقتصار عليه دون الرأى الذى يجعله مقصورا على أحدهما وحده فقد جاء فى الهمع - (ج ١ ص ٢٠٩ ، باب : الظرف) ما نصه : «بعد» ظرف زمان ، لازم الإضافه ... (ه) -- ولم يذكر شيئا يدل على أنه قد يكون للمكان. وكذلك صاحب «المصباح المنير» يقول فى ماده : «بعد» ما نصه : (بعد : ظرف مبهم ، لا- يفهم معناه إلا بالإضافه لغيره. وهو زمان متراخ عن السابق فإن قرب منه قيل : «بعيده» بالتصغير ، كما يقال قبل العصر ؛ فإذا قرب منه قيل : «قبل العصر» بالتصغير ، أى : قريبا منه. ويسمى هذا : «تصغير

التقريب») ١٥ وجاء في حاشية ياسين على التصريح - ح ٢ ص ٨، باب : حروف الجر - عند الكلام على الحرف «من» منقولاً عن بعضهم : أن الأولى في استعماله أن يكون للمكان. وبعد كل ما تقدم من الآراء يبدو الحق في جانب الرأي الذي يراه صالحاً للحالتين ، ولا داعى لتكلف التأويل الذي يجعله مقصوراً على أحدهما.

ظروف الزمان أو المكان الملازمه في أغلب أحوالها - للإضافه ، ومن أمثله قوله تعالى : (اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا).
وقوله تعالى : (سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا) وتطبق عليه الحالات الأربع السالفه (١) ...

وأما «فوق» فمعناه : الدلاله على أن شيئاً أعلى من الآخر حساً أو معنى : فهو ظرف مكان ملازم للإضافه في أكثر الحالات ، ومن أمثله قوله : تعالى : (أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا ...) ، وقوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ...) ، وقوله تعالى : (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ، وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) (٢) ... ، وتنطبق عليه الحالات الأربع السالفه ...

ص: ١٤٦

١- تكلمنا على الظرف «بعد» وحكمه وبعض استعمالاته الأدبيه بإيضاح مناسب في الجزء الثاني م ٧٩ ص ٢٦٥ باب الظرف ، وكان مما ذكرناه : من أى الصور والحالات ما يكثر في افتتاح الخطب والرسائل الأدبيه ونحوها ؛ من مثل : تحيه الله وسلامه عليكم. وبعد ، فإن إدراك الغايات رهن باتخاذ الوسائل الناجعه ... ، وقول صاحب القاموس في ديباجه قاموسه ما نصه : (الحمد لله منطلق البلغاء ... وبعد ، فإن للعلم رياضاً ...) اه. قال شارح الديباجه حين عرض لهذه العبارة قبل ذلك في تقييداته الأولى التى سماها «شرح ديباجه القاموس» للهورينى - قال ما نصه : «(بعد ، كلمه يفصل بها بين الكلامين عند إرادته الانتقال من كلام إلى غيره ، وهى من الظروف ؛ قيل زمانيه ، وقيل مكانيه ، وعامله محذوف. قاله الدمامينى. والتقدير : أقول بعد ما تقدم من الحمد والصلاه والتسليم على نبيه العظيم (فإن) بالفاء ، إما على توهم : «أما» أو على تقديرها فى نظم الكلام ، وقيل : إنها لإجراء الظرف مجرى الشرط ، وقيل إنها عاطفه. وقيل زائده (...)» اه.

٢- وقوله عليه السّلام : خصلتان ليس فوقهما شىء من الشر ؛ الشرك بالله ، والإضرار لعباد الله. وخصلتان ليس فوقهما شىء من البر ؛ الإيمان بالله ، والنفع لعباد الله.

وأما : «دون» فظرف مكان ملازم للإضافه فى أكثر حالاته. ومعناه الغالب الدلاله على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه ؛ نحو : جلست دون الضيف : أى : فى أقرب مكان إليه. وقد يستعمل فى المكان المعنوى المفضول (١) نحو : الحسن دون الأ-حسن ، واللاحق دون السابق ... وقد يستعمل فى عدم مجاوزة الشئ السابق عليه فى الكلام ، وعدم تركه إلى غيره ؛ نحو : قدمت للقريب كامل العون دون تقصير ، وأوليته صادق الرعايه دون إهمال ... وينطبق عليه ما سبق على نظائره.

* * *

وأما الجهات الست فمعناها معروف ، هى والألفاظ الأخرى التى تشاركها فى المعنى والدلاله ، وفى ملازمه الإضافه فى أكثر حالاتها ، وفى الأحكام. إلا أنّ : «عل» (٢) يحتاج لمزيد بيان.

* * *

عل : ظرف مكان يفيد الدلاله على العلو ، أى : الدلاله على أن شيئاً أعلى من آخر. فهو يوافق الظرف «فوق» فى معناه ؛ وهو : «العلو» كما يوافق فى البناء على الضمّ حيناً ، وفى الإعراب حيناً آخر ، ولكن بالتفصيل التالى : الذى يوضح أوجه التخالف بينهما.

١ - يبنى «عل» على الضم إذا كان معرفه ، (أى : دالا- على علوّ خاص معين) ، وحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ؛ فلايد للبناء على الضم من اجتماع الشرطين ؛ نحو : تمتعت بالأزهار من أسفل دارى ومن عل. (أى : ومن فوق). فكلمه : «عل» مبنيه على الضم فى محل جرّ ، لأنها معرفه ، بسبب دلالتها على شىء محدد ، جاء تحديده وتخصيصه من قرينه كلاميه ؛ هى : أسفل الدار ، ولأن المضاف إليه محذوف قد نوى معناه : والأصل : من عل الدار

ص : ١٤٧

١- أى : الذى يوجد مكان آخر يفوقه ويفضله فى الدرجه والمنزله.

٢- فيه لغات ؛ أشهرها : عل - عال - علا : كعصا - وسيجىء لهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش الصفحه التالىه وفى رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ وفيهما بيان لنوع من التغيير يلحقه عند إضافته لىاء المتكلم.

المعينه ، ولا يشترط التعيين في بناء «فوق» على الضم.

ويعرب : «عل» وينون إذا كان نكرة ؛ (أى : إذا كان دالا على علو مجهول ، غير معين ، وليس مضافا لفظا ولا معنى ...) ، نحو ، سقط الطائر من عل ، وقول امرئ القيس يصف حصانه :

مكر مفترّ مقبل مدبر معا

كجلمود صخر حطّه السيل من عل (1)

فكلمه : عل ، معربه منونه مجروره «بمن». ومعناها في المثالين - وأشباههما - شىء عال مرتفع بالنسبه لآخر ، ولا تخصيص ولا تعيين في هذا الشىء المرتفع ؛ فقد يكون المراد : من فوق جبل ، أو من فوق بيت. أو شجره ...

ب - أن «عل» لا يستعمل في حالتى بنائه وإعرابه إلا مجرورا «بمن» دائما ؛ كالأمثله السالفه ، وأنه لا يستعمل مضافا (2) لفظا في أفصح الأساليب شيوعا. وليس الشأن كذلك في «فوق» فإنه يستعمل كثيرا مضافا وغير مضاف ، مجرورا «بمن» وغير مجرور بها.

* * *

ص: ١٤٨

١- أصلها : «عل» - بالثنوين - وحذف من البيت مراعاة للشعر.

٢- وعلى هذا لا داعى لوضعه في الظروف الملازمه للإضافه في أكثر الحالات. إلا- على الرأى الذى يجيز إضافته أحيانا ؛ كقولهم أخذت الكرسي من عل الدار ، وهو رأى يرفضه جمهور النحويين ؛ بحجه أن المسموع من الكلام الفصيح لا- يؤيد استعماله. فالأولى هنا : اتباع الجمهور. وفي لفظه لغات مختلفه ، أشرنا إليها في رقم ٢ من هامش الصفحه السالفه ، منها علا - على وزان : عصا - والذين يجيزون إضافته يوجبون في هذه اللغه قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم ، فيقولون : «علّى». طبقا للبيان والإعراب المذكورين في رقم ٤ من هامش ص ١٧٧. ومثله في وجوب قلب ألفه ياء عند إضافته لياء الطرف : «لدى» عند إضافته لياء المتكلم ، أو غيرها من الضمائر طبقا للبيان الذى سيجىء في رقم ٣ و٤ من هامش ص ١٧٧. أما طريقه إعرابه فقد سبقت مفصله في ج ١ م ١٦ «ب» من ص ١٧٨ آخر الكلام على الاسم المعتل الآخر.

وأما : «حسب» فاسم لا يدل على ظرفيه زمانيه ولا مكانيه (١). وأصح استعمالاته استعمالان :

أولهما : أن يكون مضافا لفظا ومعنى ؛ نحو : أعرف كتابا حسب القارئ. وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامدا مؤولا بالمشق ، بمعنى : «كاف» (اسم فاعل من الفعل : كفى). فالمراد من المثال السابق : أعرف كتابا كافى القارئ ، أى : يكفيه ويغنيه عن غيره. وفي هذه الصورة يكون معربا ، مفردا نكرة ، ولا يفارق التنكير ، ولو أضيف إلى معرفه كالمثال السابق ، وكقول الشاعر :

وما أبغى سوى وطنى بديلا

فحسبى ذاك من وطن شريف

لأنه بمنزله اسم الفاعل العامل : «كاف» وسم الفاعل العامل (٢) لا يكتسب التعريف بالإضافه لمعرفه. كما أوضحنا من قبل (٣).

ولما كان لفظ : «حسب» جامدا ، ولكنه هنا مؤول بالمشق من ناحيه المعنى - جاز عند استعماله مراعاه لفظه ، ومراعاه معناه.

فأما مراعاه لفظه فتجزئ معاملته معاملة الأسماء الجامده ؛ فيقع فى كثير من مواقعها الإعرابيه المختلفه. والصحيح الفصيح أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابيه على المبتدأ ، أو : الخبر ، أو : اسم الناسخ ، أو : الجر بحرف الجر الزائد : «الباء». ومن أمثله مبتدأ البيت السالف ، وكذلك قوله تعالى فى المنافق الذى يضم الكفر ويظهر الإيمان : (وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ؛ فَحَسِبُهُ جَهَنَّمَ) ، ومن أمثله خبرا قوله تعالى : «ومن يتق الله فهو حسبه» (٤) ... ومن أمثله اسما للناسخ قوله تعالى : (وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ) ومن أمثله مجرورا بحرف جر زائد :

ص : ١٤٩

١- ولكنه ذكر هنا مع ظروف الغايات لأنه يشبهها (طبقا لما أوردنا فى هامش ص ١٤١ وفى غيرها وفى بعض حالات إعرابيه أخرى تجىء).

٢- إذا كان لغير الماضى - كما عرفنا فى ص ٦.

٣- فى ص ٦ و ٢٣.

٤- وقد يصلح مبتدأ أو خبرا عند عدم المانع ؛ كقول الشاعر : فلا تحسدن قوما على فضل نعمه فحسبك عارا أن يقال حسود

بحسبك (١) العلم ؛ فإنه قوه من لا- قوه له. ولا يحسن وقوع «حسب» فى موقع إعرابى غير ما سبق ، حتى لقد منعه بعض النحاه منعا باتًا ، مجاراه للكثير المسموع.

وأما مراعاة معناه فتجيز معاملته معاملة اسم الفاعل العامل النكره الذى بمعناه (وهو : كاف (٢)) ، مع الاقتصار من مواقعه الإعرابيه على وقوعه نعتا لنكره ، أو حالا من معرفه ، نحو : استمعت إلى خطيب حسبك من خطيب ؛ وإلى «شوقى» حسبك من شاعر.

وموجز القول : أنّ : «حسب» إذا أضيف لفظا ومعنى جاز وقوعه مبتدأ ، وخبرا ، واسما للناسخ ، ومجرورا بالباء الزئده ، وصفه للنكره ، وحالا من المعرفه ...

ثانيهما : أن يكون : «حسب» مضافا معنى لا لفظا (وذلك بأن يحذف المضاف إليه وينوى معناه فقط). وفى هذا الاستعمال يكون لفظه جامدا مؤولا- بالمشتق ، ومفردا منكرًا مبتدأ على الضم ، ويتضمن النفى فيصير المراد منه : «ليس غير» أو : «لا غير» ، ويقع صفه لنكره ، أو : حالا من معرفه أو : مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء ، أو : خبرا. وليس له - فى الفصيح - موقع آخر ؛ نحو : إن لكل إقليم حاضره حسب ، بمعنى : لا غير (٣). وهى صفه «الحاضر». مبنيه على الضم فى محل نصب. ونحو : اتسعت الحديقته حسب (٤) أى : لا- غير. وهى حال مبنيه على الضم فى محل نصب ... ونحو : قرأت ثلاثه كتب ، فحسب. أى : ليس غير. ويقولون فى هذه «الفاء» إنها زائده :

ص: ١٥٠

- ١- انظر ما يتصل بهذا من ناحيه التعريف والتخصيص فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ عند الكلام على «غير».
- ٢- دخول «إن» وغيرها من العوامل اللفظيه ؛ كالباء فى مثل : «بحسبك» العافيه ، دليل استند إليه القائلون بأن «حسب» ليس اسم فعل بمعنى : يكفى ؛ لأن العوامل اللفظيه لا تدخل على اسم الفعل. والحق أن هذه حجه تصلح للترجيح لا للتحتيم ؛ لأن العرب الأوائل حين يتكلمون لا يعرفون هذه الحجج ، فلا يخضع كلامهم لها.
- ٣- والأصل : حسبه ، أى : كافيته.
- ٤- والأصل : حسب الغرض ، أى : كافيته الغرض.

لتزيين اللفظ (١) و «حسب» مبتدأ مبني على الضم في محل رفع ، حذف خبره. والأصل : فحسب الثلاثة مقروء ؛ بمعنى : لا غير الثلاثة مقروء. ويجوز العكس بشرط حذف الفاء فيكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : المقروء حسب ... ، أى : المقروء حسبى مثلاً.

وبسبب الاستعمال الأول دخل : «حسب» في عداد الأسماء الملازمه للإضافه فى أغلب استعمالاتها. وبسبب الاستعمال الثانى - وهو : البناء - دخل فى عداد النظائر التى تشبه «غير» و «قبل» ، لأنه قطع عن الإضافه لفظاً لا معنى.

وأما : «أول» - فله استعمالات أشهرها ثلاثة :

١- أن يكون اسماً لا ظرفيه فيه ، معناه : إمّا مبدأ الشئ الذى يقابل آخره ، نحو : أول الغيث قطر ثم ينهمر ، أى : بدايته التى هى ضد نهايته. ومن هذا قول الشاعر :

عرف الناس أنّ حاتم طي

أول فى الندى ، وأنت الثانى

وإما معنى كلمه : «قديم» الذى يقابل معنى حديث ؛ نحو : بيت المقامر خلو (٢) ؛ ليس فيه أول ولا آخر. أى : ليس فيه قديم ولا حديث. وإما متضمناً معنى كلمه : «سابق» ، أى : «متقدم» الداله على الوصف ، نحو : تنقلت فى البلاد عاماً أولاً (٣) ، أى : عاماً سابقاً أو متقدماً من غير

ص : ١٥١

١- وزيادتها لازمه بنص صريح فى ص ٢١ من حاشيه الألوسى على : «القطر». وقد نقلنا النص فى ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ باب : «المعرف بأل». عند قول ابن مالك «أل» حرف تعريف أو اللام فقط ... ، وأيضاً قد يفهم هذا اللزوم من حاشيه الأمير على : «المغنى» ج ١ عند الكلام على : «قط» فى باب : «القاف». ولكنه ليس فى صراحه النص السابق.

٢- خال.

٣- بالتنوين ، وبه يتحقق أحد الفروق بين هذه الصوره والأخرى الآتية فى رقم ٢ من الصفحه التاليه. ويقولون فى سبب تنوينه ، إنه قد يؤنث بالتاء ، فيقال : سنه أوله ، وسنوات أولات ، ووزن «أفعل» لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث إذا أريد به مؤنث. كما سيجىء فى باب : «الممنوع من الصرف» ج ٤. وقد سبقت الإشارة لبعض استعمالاته فى ج ٢ ص ٢٢٥ -

٢٢٧ م ٧٩.

تعيين ولا تخصيص للعام السابق. وفي هذه الصورة يكون مؤولا بالمشتق ، وهو اسم الفاعل هنا.

ولفظ «أول» في كل ما سبق معرب منصرف.

٢- أن يكون اسما جامدا لا ظرفيه فيه ، ولكنه مؤول بالمشتق (١) ، يتضمن معنى كلمه : «أسبق» الداله على التفضيل. وهو في هذا الاستعمال معرب ، تطبق عليه أحكام «أفعل التفضيل» ؛ كمنع الصرف للوصفيه ووزن الفعل. وكدخول «من» جاره للمفضّل عليه ، وكعدم تأنيثه بالتاء «... و... وغير هذا مما يجيء في باب «التفضيل» (٢) ؛ نحو : أنت في الإحسان أول من هذين الزميلين ، أى : أسبق منهما.

٣- أن يكون ظرفا للزمان بمعنى : «قبل» الزمانيه ؛ كقولك لمن يدعى أنه رأى النجم قبل غيره : أنا رأيت النجم أول الراصدين ، ثم رأوه بعدى. أى : قبلهم. وفي هذا الاستعمال يجرى على لفظ «أول» الأحكام الأربعة السابقه التى تجرى على «غير» و «قبل» ونظائرها.

١- فيعرب : «أول» إذا كان مضافا لفظا ومعنى ؛ نحو أسرع للصارخ أول المستمعين ، ثم توالوا بعدى.

ب - ويعرب أيضا إذا كان مضافا ، وحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصّا ، نحو : أسرع للصارخ أول ...

ح - ويعرب أيضا إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا- معناه ؛ نحو : أسرع للصارخ أولا- (ويكون المراد هنا : المعنى الاشتقاقي المجرد ، على الوجه الذى أوسعنا الكلام فيه (٣). أى : سابقا ، متقدما).

ص: ١٥٢

١- انظر رقم ١ من هامش ص ١٤١ مع ملاحظه الفرق بين هذه الصورة والتي سبقتها فى رقم ١

٢- وهل هو فى هذه الحاله «أفعل للتفضيل» لا فعل له من لفظه؟ قيل : نعم ، وقيل : إنه جار مجراه فى الوزن ، وفى تجرده من التاء ، ودخول «من» على المفضل عليه. هذا خلاف شكلى لا أثر له فى صحه الاستعمال.

٣- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣٣ ورقم ١ من هامش ص ١٤٤.

١- وفيما سبق من الأحكام الخاصة بكلمه : «غير» ونظائرها يقول ابن مالك باختصار : واضمم بناء : «غيرا» ان عدمت ما له أضيف ، ناويا ما عدما يقول : اضمم لفظ «غير» ضمه بناء إن فقدت ما أضيف له «غير». أى : إن فقدت المضاف إليه ، بمعنى : لم تجده فى الكلام ، لأنه محذوف ، وقد نويت معنى هذا المحذوف ، - بالرغم من أنه لم يصرح بأن الذى تنويه هو معنى المحذوف ، لا- لفظه. - يريد : ابن «غير» على الضم إن حذف المضاف إليه ونوى معناه. أما الحالات الأخرى غير الضم فيفهم بعضها من البيتين اللذين بعده ، وهما : قبل ، كغير ، بعد ، حسب ، أول ودون ، والجهات أيضا ، وعل وأعربوا نصبا ، إذا ما نكرا قبلا ، وما من بعده قد ذكرا يريد : أن اللفظ : «قبل» يشبه : «غير» فى الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه. وهناك ألفاظ تشترك مع «قبل» فى هذا أيضا. وقد عطفها عليه بالواو المحذوفه أو المذكوره ؛ والأصل : قبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات ، وعل - كغير ، فكلمه : قبل مبتدأ ، والجار والمجرور : «كغير» خبره. وباقى الألفاظ معطوفه على : «قبل» بالواو المحذوفه أو المذكوره. ثم بين فى البيت الأخير أن النحاء أعربوا لفظ «قبل» وبقية الأسماء التى بعده بالنصب مع التنكير. وهذا لا يكون إلا إن حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فهذا حكم ثان جعله عاما على كل تلك الألفاظ ، مع أنه ينطبق على بعضها مثل «قبل» و «غير» ولا ينطبق على بعض آخر ؛ مثل : حسب - عل - كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضا آخر هاما ، وتفصيلات ضروريه. وقد تداركنا ذلك كله.

- تتصدى المراجع اللغويه والنحويه لبعض الأساليب المشتمله على لفظ «أول» وتوضح معناه ، وموقعه الإعرابى فى كل أسلوب. ومع تنوع تلك الصور ، وكثره الآراء والاضطراب فيها ، نستصفى منها ما يأتى ، ليكون معينا على فهم غيره فى ضوء القواعد النحويه العامه ، والأصول اللغويه المختلفه ، ومن الجائز توجيه الصور الآتية توجيهات معنويه وإعراييه أخرى.

١- «ودعت الغائب منذ عام أول» ، يجوز فى كلمه : «عام» أن تكون خبرا مرفوعا عن «منذ» - وكلمه : «أول» صفه لها ، فكأن الكلام : ودعت الغائب منذ عام أول من عامنا الحاضر ، أى : منذ عام سابق على عامنا الحالّي.

٢- ودعت الغائب منذ عام أول ... فكلمه : «أول» ظرف زمان بمعنى : «قبل». والمراد : ودعت الغائب منذ عام قبل العام الحالّي ، فحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، فبقى المضاف ؛ وهو كلمه : «أول» على حاله من الضبط الذى كان عليه قبل الحذف. (تطبيقا لما مر من أحكام «قبل ، وبعد» ونظائرها ...) ، فهو ظرف زمان منصوب على الظرفيه مباشره.

٣- ابدأ يومك بالصلاه أول. فكلمه : «أول» ظرف زمان بمعنى : «قبل» مبنيه على الضم فى محل نصب على الظرفيه. والأصل : ابدأ يومك بالصلاه أول الأعمال ، أى : قبل الأعمال الأخرى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ، فبنى على الضم وجوبا ؛ تطبيقا لأحكام «قبل وبعد» المشار إليها ... فإن ظهر المحذوف وجب النصب على الظرفيه الزمانيه ، نحو : ابدأ يومك بالصلاه أول الأعمال ، أى : قبل الأعمال ... كما سبق ...

٤- ما رأيت الأخ منذ أمس (١). أى : منذ ابتداء اليوم الذى قبل يومنا الحاضر ، فإن لم أره يوما آخر قبل أمس قلت : ما رأيت الأخ منذ أول من أمس. فكلمه : «أول» خبر المبتدأ «منذ» والمعنى : ما رأيت الأخ منذ الأول من أمس ،

ص: ١٥٤

١- فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٤ الكلام على : «أمس» والإشاره لبعض الاستعمالات التاليه ، ومنها استعمالات أخرى هامه.

أى : مذ اليوم الأسبق من أمس ، وهو اليوم المعين المعروف ، الذى يسبق أمس مباشرة.

فإن لم أره يومين قبل الأمس قلت : لم أره مذ أول من أول من أمس. (ولا يصح أن أزيد على اليومين قبل الأمس). فكلمه : «أول» الأولى خبر ومعناها : الأسبق أيضا. وكلمه : «أول» الثانية مجروره بالفتحة ، ممنوعه من الصرف ؛ ومعناها : أسبق. والمراد : لم أره منذ يوم أسبق من يوم آخر أسبق من أمس (١).

ونعود فنشير مره أخرى إلى جواز أوجه معنويه وإعرابيه غير ما عرضناه.

ب - أشرنا من قبل (فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٧ - باب الظرف) إلى ما تسجله المراجع النحويه من الكلام على أصل لفظ «أول» وأن أصله : «أوئل» بهمزه بعد الواو ، بدليل جمعه على «أوائل». فقلبت الهمزه الثانيه واوا ، وأدغمت هذه الواو فى الأولى. وقبل : أصله : «ووال» ، قلبت الهمزه واوا ، وأدغمت فى الواو قبلها. وقلبت الواو الأولى همزه ، ولم يجمع على «ووائل» فرارا من ثقل اجتماع الواوين فى أول اللفظ.

ولا- شك أن هذه كلها فروض خياليه ، لا- يعرفها العرب. ولكن النحاه ابتكروها للوصول إلى أغراض نافعه ؛ كمعرفه أصول الكلمه وزوائدها ، وتطبيق أحكام الإعلال والإبدال عليها ، والاهتداء إلى الكشف عن معناها فى المراجع اللغويه ... و ... وهذا حسن.

ح - وهل يستلزم ذكر الأول وجود ثان؟ الصحيح أنه لا يستلزم. إلا إن وجدت قرينه تدل على وجود ثان بعد الأول (٢) ...

ص: ١٥٥

١- راجع لسان العرب فى ماده «أمس» وماده : «وأل» وكذلك : «التاج» ثم حاشيه : «ياسين» على التصريح «طبعه الحلبي» بعد تدارك ما فيها من خطأ مطبعي.

٢- مما يتصل بكلمه : «أول» ما جاء فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٨ وكذا فى ص ٤٣٣ مبحث «مذ ومنذ».

د - «ملاحظه»: رأى بعض النحاه (1) تقسيم الاسم من ناحيه إضافته وعدم إضافته ، تقسيما موجزا ، ولكنه شامل ، وملخصه :

١- ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمّر إضافه لفظيه ، ويصح قطعه عن الإضافه لفظا ، وهو : غير ، ومع ، والجهات ، ونحوها ؛ كلفظه «كلّ» التي ليست للتوكيد ولا للنعت.

٢- ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمّر إضافه لفظيه ، ولا يصح قطعه ؛ مثل : كلا ، وكتنا ، عند.

٣- ما تجب إضافته للمفرد الظاهر ولا يصح قطعه ؛ وهو : أولو - أولات - ذو ، ذات وفروعهما ؛ كذوا ، وذوات ... - «كلّ» التي تعرب نعتا.

٤- ما تجب إضافته لفظا للضمير مطلقا - مخاطبا أو غير مخاطب - مثل : وحد ، وكلّ ، التي للتوكيد.

٥- ما يجب إضافته للضمير المخاطب ؛ مثل : لييك ، وأخواتها ... ولا يجوز القطع.

٦- ما تجب إضافته للجمله مطلقا (أى : اسميه أو فعليه) ولا يقطع عنها ، وهو : حيث. فإنها لا تضاف فى الأعم الأغلب إلا للجمله ، ولا يصح قطعها عن الإضافه.

٧- ما تجب إضافته للجمله مطلقا مع صحه جواز قطعه عن الإضافه لفظا ؛ وهو «إذ».

٨- ما تجب إضافته لفظا للجمله الفعلية - دون غيرها - وهو : «إذا» وأيضا «لما» الحينيه عند من يقول باسميتها.

٩- ما تمتنع إضافته ، كالضمائر ، وأسماء الإشاره ، وكذلك غير «أى» من أسماء الشرط ، والاستفهام ، والموصول.

١٠- ما يجوز إضافته وعدم إضافته ، وهو بقيه الأسماء الأخرى التي لا تدخل تحت قسم مما سلف ، وهى الأكثر.

ص: ١٥٦

١- هو الخضرى - ج ٢ عند بيت ابن مالك : وبعض الاسماء يضاف أبدا ...

١ - يجوز حذف المضاف حذفاً قياسياً ، بثلاثة شروط :

أولها : وجود قرينه تدل على لفظه نصاً ، أو لفظ آخر بمعناه ، بحيث لا يؤدي حذفه إلى لبس أو تغيير في المعنى ؛ نحو : حدثني التجارب أن من يبغي بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق. والأصل : حدثني أهل التجارب ... والقرينه الداله على المضاف المحذوف قرينه عقليه ، هي أن التجارب لا تتحدث ، وإنما الذي يتحدث : أصحابها والمتصلون بها ... فلا بد لصحة المعنى الحقيقي - لا المجازي - من تقدير مضاف محذوف ، وهو مع حذفه ملحوظ. ومن الأمثله قوله تعالى : (وَجَاءَ رَبُّكَ ...) ، وقوله : (وَسَيَلَّ الْقَرْيَةَ ...) ، وقوله : (لَيْسَ الْعِبْرَ أَنْ تُؤَلُّوا وَجُوهَكُمْ قَبِيلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ...) ، والأصل : وجاء رسول ربك - واسأل أهل القرية - ولكن البرّ برّ من آمن بالله (١) - ...

فإن أوقع حذفه في لبس أو تغيير في المعنى لم يجز. كقول شوقي : «ذكروا للبخل مائه عله ، لا- أعرف منها غير الجبله ...» فلا يجوز حذف المضاف ؛ وهو كلمه : «مائه» ، أو كلمه : «غير» ؛ لأن حذف الأولى يوقع في لبس وغموض ؛ إذ لا- دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه. فلا ندري أهو كلمه : مائه ، أم ألف ، ... ، أم غير ذلك؟ وحذف الثانيه يفسد المعنى فساداً كاملاً ، لأنه يؤدي إلى نقيض المطلوب ، فمثل هذا الحذف لا- يجوز قياساً ، ويجب الاقتصار فيه على المسموع من العرب الأمثله وحدهم. ومنه

ص: ١٥٧

١- والقرينه العقليه الحاسمه في هذه الأمثله هي أنا لا نرى الله يجيء أمامنا ، وأن القرية من حيث هي طوب ؛ وحجاره ؛ ومواد بناء ، لا يتجه إليها سؤال حقيقي ، لا مجازي - ويستحيل أن يكون منها جواب ، وأن البر أمر معنوي لا يكون الخبر عنه هنا أمراً حسياً مجسماً (أى : ذاتاً ، وجثه).

حذف كلمه «ابن» فى قول الشاعر :

لا تلمنى - عتيق - حسبى الذى بى

إن بى - يا عتيق - ما قد كفانى

يريد : يابن أبى عتيق (١).

ثانيها : أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، ويحل محله فى الإعراب - وهذا هو الغالب (٢) - فىكون فاعلا مكانه فى مثل قوله تعالى : (وَجَاءَ رَبُّكَ.) والأصل كما قلنا : وجاء رسول ربك ؛ فحذف الفاعل المضاف ، وحلّ فى مكانه المضاف إليه ، وصار فاعلا مرفوعا.

وقد يكون مفعولا به ، كقوله تعالى : (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) ، والأصل : حبّ العجل ، فحذف المضاف المفعول به ، وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولا به منصوبا ، وقد يكون مفعولا مطلقا ؛ نحو قول الشاعر :

ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا (٣)

وبتّ كما بات السليم (٤)

مسهدا

والأصل : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليله أرمدا ، فحذف المضاف وهو المفعول المطلق ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو كلمه : «ليه» ؛ فصارت مفعولا مطلقا (٥) بدله.

وقد يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ...) أى : زمن الحج ، أو موسم الحج ...

وقد يكون خبرا للمبتدأ ؛ كقولهم : شرّ المنايا ميت بين أهله ، أى : منيه ميت بين أهله (٦).

ص: ١٥٨

١- وهذا ثابت من التاريخ ، فقد أخبرنا أن القائل هو : عمر بن أبى ربيعه ، وأن المخاطب هو : ابن أبى عتيق. وكلمه : «ابنه» مثل كلمه : «ابن» لا يصح حذفها وهى مضافه إلا سماعا.

٢- كان هذا غالبا فقط السبب الذى فى رقم ٥ من هامش الصفحة التالیه.

٣- الأرمدا : المريض مطلقا. أو : المريض بمرض فى عينیه.

٤- من لدغته أفعى. وهى من تسمیه الأضداد ، رجاء أن ينجو ويسلم من عاقبه ما أصابه.

٥- تتوقف صحه المعنى على هذا التقدير ، ولا يستقيم المعنى يجعل «ليه» ظرف زمان ؛ فليس المراد : ألم تغتمض عيناك ليله

الأرمد. أى : فى ليله الأرمد؟

٦- يريدون : من لم يشترك فى الحرب ، وقتال الأعداء.

وقولهم فى وصف الدنيا : «هى إقبال وإدبار». والأصل : هى ذات إقبال ... ، أو خيرا للناسخ ، كقوله تعالى فى الآيه السالفه :
(وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ...).

وقد يكون ظرفا ؛ نحو : وصلت إلى عملى طلوع الشمس. أى : وقت طلوع الشمس. أو مفعولا- لأجله ؛ نحو : أطعت الوالد إرضاءه ، أى : قصد إرضائه. أو مفعولا- معه ، نحو : رجعت للبيت والليل ، أى : ومجىء الليل. أو حالا ، نحو : تفرق الأعداء أيادى سبأ ، والأصل : مثل أيادى (1) سبأ ... أو : صفة ؛ نحو : سخرت من قوم أيادى سبأ. أى : مثل أيادى ... أو مجرورا ؛ كقوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ) أى : من مرضاه الله ... وقول الشاعر (2) :

وكيف تواصل من أصبحت

خلالته (3) كأبى مرحب (4)

أى : كخلاله أبى مرحب ... ، فحذف المضاف فى كل هذا - وأشباهه - وحل المضاف إليه محله فى اسمه الإعرابى ، وحركته الإعرابيه ...

ومن الجائز أن يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف فى موقعه الإعرابى وحركته. ولكن هذا قليل بالنسبه للأول (5). ويشترط لصحته ، والقياس عليه شرطان :

ص : ١٥٩

١- لا- تعرب كلمه : «أيادى» هى الحال مباشره ؛ لأنها معرفه بالإضافه للمعرفه ، والغالب فى الحال الأصليه أن تكون نكره ، لذا كانت حالا- مؤوله ؛ بمعنى : متبددين. أو : حالا من طريق قيامها مقام المضاف. المحذوف الذى هو كلمه : «مثل» المتوغلّه فى أغلب حالاتها فى الإبهام ؛ كما عرفنا فى باب الحال ، ج ٢ م ٨٤ ص ٢٩٧ - وكذلك حين تكون نعتا لنكره.

٢- هو النابغه الجعدى.

٣- الخلاله - مثلثه الخاء - الصداقه.

٤- أبو مرحب : كناية عرييه قديمه عن الظل ؛ ومن شأن الظل التنقل وعدم الثبات.

٥- كيف يجوز أن يبقى المضاف إليه على حاله من الجر مع أننا اشترطنا - فى الصفحه السالفه - لحذف المضاف إقامه المضاف إليه مقامه فى إعرابه؟ أجابوا : إن هذا الشرط مستمد من الأعم الأغلب الوارد فى الكلام الفصيح ؛ فاشترطه إنما هو لتحقيق الأعم الأغلب ، لا لتحقيق جميع الحالات التى يجوز فيها حذف المضاف. ونتيجه هذا أنه يجوز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجرورا بالشرطين المذكورين بعد لقياسيته - مع اعتبار هذا مخالفا للأعم الأغلب ، برغم صحته ، وقياسيته.

أحدهما : أن يكون المضاف المحذوف معطوفا على كلمه مضافه مذكوره ، تماثله (لفظا ومعنى ، أو معنى فقط) ، أو تقابله (١) ، لتكون دليلا عليه بعد حذفه ،

والآخر : أن يكون حرف العطف متصلا بالمضاف إليه ، - الذى حذف قبله المضاف - أو منفصلا منه «بلا» النافيه ؛ إن اقتضاها المعنى ؛ نحو : كل فتى محاسب على عمله ، وفتاه على عملها. والأصل : وكل فتاه. فحذفت كلمه : «كل» الثانيه : وهى المضاف ؛ بعد أن تحقق شرطا (٢) الحذف (وهما : الاتصال ، وعطفها على نظيرتها فى اللفظ والمعنى) ؛ وهى : «كل» الأولى (٣).

ونحو قول الشاعر :

أكلّ امرئ تحسبين امرأ؟

ونار (٤) توقد (٥)

بالليل نارا؟

أى : وكلّ نار ... ومثال الفصل بينهما «بلا» النافيه قول الشاعر :

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى

ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

ص: ١٦٠

١- المراد بالمقابلة ما يشمل الضدين والنقيضين.

٢- هذان هما الشرطان لقياسيه الجر بعد حذف المضاف ، ولا داعى لاشتراط تقدم النفى أو الاستفهام أو غيرهما مما زاده بعض النحاه.

٣- فالعطف عطف جمله على جمله ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ باعتبار أن : «فتاه» معطوفه ، مباشره ، على «فتى» لأنه يؤدى إلى فساد التركيب ؛ إذ يصير : كل فتى وفتاه محاسب على عمله ... و ... فتختل المطابقه بين المبتدأ والخبر.

٤- قالوا فى إعراب كلمه : «نار» الأولى : إنها مضاف إليه مجرور بالمضاف المحذوف ؛ وهو : «كل». ولم تكن مجروره بالعطف على كلمه : «امرئ» المجروره بالمضاف لثلا- يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ، لأن كلمه : «امرئ» المجروره ، معموله للفظ : «كل» المضاف المذكور ، وكلمه : «امرأ» المنصوبه مفعول ثان : «لتحسين» فهى معموله للفعل ، ومفعوله الأول هو : «كل» امرئ المقدم عليه ، فلو عطفنا بالواو كلمه : «نار» المجروره على «امرئ» المجروره بالمضاف : «كل» ، وعطفنا بهذه الواو أيضا «نارا» المنصوبه على : «امرأ» المنصوبه - لترتب على هذا أن نعطف بحرف واحد شيئين على معمولين مختلفين ضبطا وهما لعاملين مختلفين ، وهذا ممتنع عند كثره النحاه : لأن العاطف عندهم نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جرا ونصبا معا ، ولا ينوب عن عاملين. فالالتجاء إلى تقدير مضاف محذوف أولى ؛ إذ لا خلاف بينهم على صحته. أما الالتجاء إلى العطف على

معمولى عاملين مختلفين ففله خلاف ، والكثره لا- ترصاه ، وما لا خلاف فله أحق بالاتباع مما فله خلاف ... (راجع التصريح -
وغيره - فى هذا الموضوع).
٥- أصلها : تتوقد : حذف إحدى التاءين : للتخفيف.

أى : ولا- مثل الشرّ. وقولهم : ما كلّ سوداء فحمه ، ولا بيضاء شحمه. أى : ولا كل بيضاء شحمه (1) ، ويرى بعض النحاه عدم اشتراط الاتصال ، وهو رأى فيه تيسير وتوسعه ، لا مانع من الأخذ به ، برغم أنه ليس الأفصح الأعلى.

ومثال المحذوف المعطوف على مذكور لا- يماثله وإنما يقابله ، قراءه من قرأ قوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) (2).

ثالثها : أن يكون المضاف إليه من الأشياء التي تصلح لأن تحل محل المضاف المحذوف فى إعرابه ؛ كالأمثله السالفه ، فلا يصح حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ؛ (لأنها لا تصلح فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ ...

و ... و ...) كالتى فى قوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ...) ، فالمضاف إليه هو الجملة الفعلية. والمضاف هو : كلمه «حين» ولا يجوز الحذف (3).

فإذا لم يتحقق شرط أو أكثر ، من الشروط الثلاثة لم يصح الحذف القياسى (4).

ص : ١٦١

١- ستجىء مناسبة لهذا المثال فى ص ٥٦٥ وله إيضاح فى ٦٣٨.

٢- الآخره ، - بالجر ، فى قراءه من قرأها كذلك - مضاف إليه. والتقدير : تريدون عرض الدنيا ؛ (أى : الطارئ عليها ، الذى لا يدوم ، ولا يبقى). والله يريد دائم الآخره ، أو خالد الآخره ، فالمضاف إليه المحذوف ، وهو : دائم ، أو : خالد - مقابل للمذكور ، وهو : «عرض» ، وليس مماثلا له.

٣- كذلك لا يجوز الحذف إذا كان المضاف إليه مبدوءا «بأل» والمضاف منادى. فلا يصح : يا العالم. تريد : يا مثل العالم.

٤- فيما سبق يقول ابن مالك : وما يلى المضاف يأتى خلفا عنه فى الاعراب إذا ما حذف ما يلى المضاف ، (أى : ما يأتى بعد المضاف ، والمراد به : المضاف إليه) يكون خلفا عنه فى الإعراب ، وقائما مقامه عند حذفه ؛ فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف ؛ فيصير فاعلا بدله ، أو : مفعولا ، أو : مبتدأ ، أو خبرا ... و ... واكتفى بهذا ، دون أن يذكر شيئا من الشروط. وقد أوضحناها : -- وربما جزوا الذى أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما (الذى أبقوا) أى : الذى أبقوه بعد حذف المضاف. والمراد : المضاف إليه. (قبل حذف ما تقدم) أى : قبل حذف المتقدم ، وهو : المضاف. يريد : أن العرب قد يحذفون المضاف ويتركون المضاف إليه على حاله من الجر كما كان قبل حذف المضاف. لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف أى : بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفا على كلمه مذكوره مماثله فى لفظها ومعناها للمعطوف المضاف ، وقد شرحنا هذا ، وفصلناه.

١- إذا حذف المضاف ، بعد تحقق الشروط الثلاثة المطلوبه جاز - وهو الأكثر - عدم الالتفات عليه عند عوده الضمائر ، ونحوها مما يقتضى المطابقه ؛ (كالتعريف والتنكير ، والإفراد ، وغيره ...) فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار. وجاز مراعاته كأنه موجود مع حذفه. وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : (وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسَيْنَا (١) بَيَاتًا (٢) ، أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) (٣). والأصل : وكم من أهل قريه ... فرجع الضمير : «ها» : مؤنثا إلى القريه. ورجع الضمير : «هم» مذكرا لاعتبار المحذوف وملاحظته. ولا تناقض بين الاثنين لاختلاف الوقت.

ومن ملاحظه المحذوف قول حسن فى مدح الغسانين :

يسقون من ورد البريص (٤)

عليهمو

بردى (٥) يصفق (٦)

بالرحيق (٧) السلسل (٨)

ص: ١٦٢

- ١- عذابنا.
- ٢- ليلا.
- ٣- نائمون فى القيلولة ، وهى وسط النهار.
- ٤- واد قرب دمشق.
- ٥- نهر يخترق دمشق. ولفظه مؤنث ؛ لوجود ألف التأنيث فى آخره.
- ٦- يمزج.
- ٧- الحمر.
- ٨- العذب.

يريد : ماء بردى. والضمير فى : «يصفق» مذكر ، إذ لوحظ فى مرجعه المحذوف أنه مذكر.

ومن ملاحظه المحذوف المؤنث وعود الضمير عليه مؤنثا دون اعتبار للمذكور قول الشاعر :

مرّت بنا فى نسوه حفصه

والمسك من أردانها (١)

نافحه

أى : رائحه المسك فائحه من أكمامها (٢) ...

٢- قد يحذف مضافان أو أكثر فيقوم الأخير مقام الأول. فمثال حذف مضافين قوله تعالى : (وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ ...) الأصل : وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم ؛ فحذف كلمتى : «بدل - وشكر» ، وكلاهما مضاف ، وأقام المضاف إليه الأخير وهو ؛ «رزق» - مقام الأول ؛ وهو : «بدل».

ومثال حذف ثلاثه قوله تعالى عن الرسول الكريم وأن جبريل اقترب منه : (ثُمَّ دَنَا (٣) فَتَدَلَّى (٤) ؛ فَكَانَ قَابَ (٥) قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى) (٦) ،

ص : ١٦٣

١- جمع : رذن ، بمعنى : كم.

٢- ما سبق هو حكم الضمير العائد على المضاف المحذوف ، المستوفى لشروط الحذف. أما حكم عوده الضمير على المضاف المذكور فهو حكم هام سبق تفصيله ، وبيانه ؛ سواء أكان المضاف هو لفظ «كل» و «بعض» أم غيرهما من صورته المختلفه التى فى مكانه الأنسب ، (وهو : «ه» - مبحث : مرجع الضمير) فى الجزء الأول ، (فى آخر المسأله ١٩ ص ٢٣٠ - و «ز» من ص ٢٣٦ ، مبحث تعدد المرجع).

٣- أى : اقترب جبريل من النبى.

٤- فزاد من القرب.

٥- قدر. والمراد : قدر مسافه قوسين متلاصقين ، فقد كان من عادته أهل الجاهليه عند تحالفهم أن يحضروا قوسين ، ويلصقوا إحداهما بالأخرى ؛ حتى كأنهما قوس واحد ؛ رمزا للاتفاق واتحاد الكلمه ، وتقارب النفوس والقلوب.

٦- اقرب.

والأصل : فكان الرسول قدر مسافه قرب قاب قوسين. فكلمه : «الرسول» المحذوفه اسم كان ، والضمير حلّ محلها ، وصار هو الاسم. وحذفت المضافات الثلاثه : (قدر - مسافه - قرب -) وحلّ المضاف إليه الأخير ، (وهو كلمه : قاب) ، محل المضاف إليه الأول ، (وهو : قدر) وصار خيرا مكانه.

* * *

ص: ١٦٤

ب - يجوز حذف المضاف إليه ، ولهذا صور ثلاث (١) :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه ، وينوى معناه ؛ فيبنى المضاف على الضم (ولا يصح أن يكون معربا ، ومنونا). وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمه : «غير» أو ظرفا من الظروف الداله على الغايه مثل : قبل - بعد ، ... أو اسما آخر يشبهها ؛ مثل : حسب ... وسواها مما سردناه وشرحناه قريبا (٢) ؛ نحو : استشار المريض الطبيب ليس غير ، ولم يستمع لأحد قبل . والأصل - مثلا - : ليس أحد غير الطبيب ، ولم يستمع لأحد قبل الطبيب. فلما حذف المضاف إليه ونوى معناه بنيت «غير» ، و «قبل» على الضم ...

الثانيه : أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابيه قبل الإضافه ، ويردّ إليه ما حذف للإضافه ؛ كالتنوين ... و ... فكأنّ الكلام فى أصله خال من الإضافه ؛ نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى)، أى : وكلّ فريق. وقوله تعالى : (أَيًّا مَا تَدْعُوا (٣) فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) ، ونحو : تشعبت فروع التخصص فبعض زراعى ، وبعض طبيّ. وبعض هندسى ... أى : فبعض الفروع ...

ويتحقق هذا فى الأسماء بنوعيهما : التامه (٤) وغير التامه (ولا سيما ما كان منها دالّا على الإحاطه والشمول ، أو البعضيه ؛ كما فى الأمثله).

الثالثه : أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله التى كان عليها قبل الحذف ؛ فلا يتغير إعرابه ، ولا يرد إليه ما حذف

ص: ١٦٥

١- إذا كان المضاف إليه هو «ياء المتكلم» تميز بأحكام خاصه ، هامه تجيء فى ص ١٦٩ وما بعدها - م ٩٧ -

٢- فى ص ١٣١ و١٤١ وما بعدهما.

٣- «أيا» أداه شرط ؛ للعموم والإبهام. «تدعوا» فعل شرط ، مضارع ، مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعه فاعل «وما» زائده.

٤- فى رقم ١ من هامش ص ١٣١ أن المراد بالأسماء التامه هنا ما لا تدل على الغايات ، المشروحه فى هامش ص ١٤١. أما غير التامه فهى قبل وبعد وأشباههما و ... مما شرحناه فى هذا الباب فى ص ١٣١ وما يليها.

للإضافه - كالتنوين ... وإنما تظل أحكام الإضافة ساريه بعد الحذف كما كانت قبله.

ويشترط فى المضاف المذكور إن كان اسما تاما (١) أن يعطف عليه اسم عامل فى لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف فى صيغته ومعناه ؛ ليدل على المحذوف نصيا ؛ فيكون فى قوه المذكور ، نحو : أنفقت ربع ونصف المال ، أى : أنفقت ربع المال ونصف المال. فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف : (نصف) وهذا المعطوف عامل فى لفظ آخر (نعنى به : المال) وهو مشابه للمحذوف فى صيغته ومعناه ؛ فاستغينا بالمذكور عن المحذوف ؛ أى : أن المضاف إليه الثانى دل على الأول المحذوف (٢) ، ومثل قول الشاعر :

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها (٣)

فنيطت (٤) عرى (٥)

الآمال بالزرع والضرع (٦)

أى : سهلها وحزنها. وقول الفرزدق :

يا من رأى عارضا يسرّ به

بين ذراعى وجبهه الأسد

ص: ١٦٦

١- أما ظروف الغايات ؛ (مثل : قبل ، بعد ، ونظائرها) فلا يشترط فيها هذا ، كما تقدم عند الكلام عليها. (وقد سبق شرح الأسماء التامه ، والغايات فى هوامش ص ١٣١ و ١٤١ و ١٦٥ ...).

٢- هناك تقدير آخر فيه تكلف ... وملخصه ، أن الأصل : أنفقت ربع المال ونصفه. ثم تأخر المضاف إليه ، فصارت الجملة : أنفقت ربع - ونصفه - المال - ثم حذفت الهاء تحسينا للفظ ، ولا داعى لهذا التكلف والالتواء الذى لا فائده منه. ويقول الفراء : إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين فى الاستعمال الكلامى الكثير كاليد والرجل ، و «قبل وبعد» أضيفا معا للمضاف إليه المذكور ، ولا شىء محذوف ، ولا متقدم أو متأخر عز مكانه. وفى هذا راحه وتيسير ، ولكن الأول أدق. برغم أن نتيجة الآراء الثلاثه واحده.

٣- الحزن : الأرض الغليظه ، الصلبه. (ضد السهله).

٤- فتعلقت.

٥- جمع : عروه ، وهى الجزء البارز من الإناء وغيره ، كى يمكن إمساك الإناء منه ، وكأنه حلقه مستديره - أو نحوها - مما يكون متصلا بظاهر الإناء ، كى تمسكه اليد فى سهوله.

٦- الضرع : المكان الذى يتجمع به لبن الحيوانات اللبنيه فى آخر بطنها ، والمراد ، هنا تلك الحيوانات نفسها.

أى : بين ذراعى الأسد ، وجبهه الأسد. ولا- فرق فى المعطوف العامل بين أن يكون مضافا يعمل الجر فى المضاف إليه - كالمثالين السالفين ، - وأن يكون عاملا آخر غير مضاف ؛ نحو ، قول الشاعر

علقت آمالى فعمت النعم

بمثل أو أنفع من وبل (١)

الديم (٢)

أى : بمثل ، أو : بأنفع (٣) ...

وقد يحذف المضاف إليه (٤) ويبقى المضاف على حاله إذا كان هذا المضاف معطوفا على مضاف إلى مثل المحذوف ، - وهذه الصورة عكس السابقه - ومنها الحديث الذى رواه البخارى عن أحد الصحابه ونصه : غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات وثمانى ، بفتح الياء بغير تنوين. والأحسن الاقتصار فى هذ النوع على المسموع.

ح - إذا وقع بعد المركب الإضافى (كعبد العزيز - وشمس الدين - وسيف الله ... وأنواع العلم الكنيه ...) نعت (٥) ، فهو للمضاف ؛ لأن المضاف

ص: ١٦٧

١- الوبل : المطر الشديد.

٢- جمع : ديمه ، وهى المطر الذى يطول زمنه بغير رعد ولا برق.

٣- اكتفى ابن مالك فى الإشاره إلى الأحوال السابقه بقوله الموجز : ويحذف الثانى فيبقى الأول كحاله إذا به يتصل بشرط عطف وإضافه إلى مثل الذى له أضفت الأولا يقول : إن الثانى ، (وهو : المضاف إليه) يحذف ولا يتأثر الأول (وهو المضاف) بالحذف ، بل يبقى على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه المحذوف. وهذا بشرط أن يكون المضاف الباقى على حاله معطوفا عليه ، والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذى أضيف إليه الأول الباقى بعد الحذف. ثم انتقل بعد هذا إلى الكلام على الفصل بين المتضايقين فقال بيتين سبق شرحهما فى موضعهما الأنسب من ص ٥٨ وهما : فصل مضاف شبه فعل ما

نصب مفعولا او ظرفا أجز ، ولم يعب : فصل يمين. واضطرارا وجدا بأجنبي ، أو : بنعت ، أو : ندا

٤- إذا كان غير ياء المتكلم. فإن كان ياء المتكلم فله الأحكام الخاصه الآتيه فى ص ١٦٩ و ١٧٢.

٥- انظر فى ص ٤٤٤ ما يتصل بحكم النعت وغيره من التوابع إذا كان المتبوع كنيه.

هو المقصود الأساسى بالحكم ، أما المضاف إليه فهو قيد له - كما تقدم (١) - ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعته هو المضاف إليه ؛ نحو : أسرع إلى معاونه الصارخ الملهوف ، ولا تتوان فى بذل الجهود الصادقة لإنقاذه.

الثانية : أن يكون المضاف هو لفظه : «كلّ» (٢) ، فالأحسن فى هذه الحالة مراعاة المضاف إليه ؛ لأنه المقصود الأساسى . أما المضاف : «كلّ» فجاء به لإفاده الشمول والتعميم ؛ نحو : كل فتاه مهذبته هى دعامة لرقىّ وطنها ، وإسعاد أهلها ... ومراعاة المضاف : «كلّ» ضعيفه هنا.

وتطبيقا على ما سلف يعرض النحاء (٣) لإعرب بعض النعوت ؛ فيجيزون فى كلمه : «الأعلى» من قوله تعالى : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) أن تكون نعته لكلمه : «اسم» ، أو لكلمه : «رب» لأن الغرض هو تنزيه المسمى (أى : المولى جل شأنه). ولا مانع أن يكون الغرض تنزيه اسمه عن الأوصاف والتأويلات التى لا تليق بهذا الاسم المعظم ، وعن إطلاقه على غيره سبحانه ...

وأما نحو : جاءنى رسول علىّ الظريف ... فالنعت للمضاف ، ولا يكون للمضاف إليه. إلا بدليل ؛ لأن المضاف إليه جاء لغرض التخصيص. ولم يجيء لذاته. بخلاف النعت فى مثل : و «كلّ فتى يتقى فائز» ... فإن النعت للمضاف إليه ؛ لأن المضاف جاء لإفاده التعميم ، لا للحكم عليه. وغير هذا ضعيف ، ما لم تقم قرينه توجه إليه بغير لبس ولا خفاء - كما أسلفنا - . «ملاحظه» - إذا كان العلم كنيه - والكنيه لا تكون إلا مركبا إضافيا - وجاء تابع له من نعت ، أو غيره ، وجب مراعاة ما يأتى فى «ا» من ص ٤٤٤.

ص: ١٦٨

١- فى الصفحه الثانيه من هذا الجزء.

٢- للكلام على إضافه «كل» إشاره فى ص ٦٣ و ٧٢ و ١١٦ و ٥١٣ ولوقوعها نعيتا فى ص ٤٦٣ و ٤٦٧ و ٥١٣.

٣- راجع فيما يأتى الجزء الثانى من «المغنى» باب : «التوابع».

تقتضى الإضافه أحكاما عامه عرفناها فى بابها (٢). وفى مقدمه تلك الأحكام : إعراب المضاف على حسب حاجه الجملة التى يكون فيها ، وجزّ المضاف إليه دائما ... و ...

لكن الإضافه لياء المتكلم تستلزم أحكاما أخرى فى ضبط ياء المتكلم ؛ وضبط الحرف الذى قبلها من آخر المضاف (٣). وفيما يلي البيان : أولا (٤) - : يجب كسر آخر المضاف ، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح فى محل جزّ ، فى أربع حالات :

١- أن يكون المضاف اسما مفردا صحيح (٥) الآخر ؛ ككلمه : «نفس» ، و «وطن» و «روح» ، و «مال» فى نحو : وقفت نفسى على خدمه وطنى ، وسأبدل روى ومالى فى حمايته ، وقول الشاعر :

أأكذب عامدا من أجل مال؟

فليس بنافعى - ما عشت - مالى (٦)

وإعراب المضاف فى هذا النوع كالذى يليه ؛ وسيأتى البيان.

ص: ١٦٩

١- لهذا الباب صله وثيقه باب : «المنادى المضاف لياء المتكلم» ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١ - ويعتبر كل منهما متما الآخر.

٢- فى ص ٦ وما بعدها.

٣- سبق تلخيص مفيد لها فى ج ١ رقم ٨ من ص ١٨١ م ١٦.

٤- سيجىء الحكم الثانى فى أول ص ١٧٧.

٥- وكذلك ما يدخل فى حكمه. وسيأتى فى «ح» ص ١٧٣ - وصحيح الآخر هو : ما ليس فى آخره حرف من أحرف العله

الثلاثة ؛ (وهى : الألف - والواو - والياء) ، ومعتل الآخر ؛ هو : ما فى آخره حرف من أحرف العله الثلاثة. - كما فى ج ٤ هامش

ص ٤٣ و ٧٩ -.

٦- وزن الشعر يمنع تحريك الياء هنا. - أى : أن الحركه ممنوعه للضروره -.

٢- أن يكون المضاف اسما مفردا معتلا شبيها بالصحيح (١) ككلمه «صفو» و «بغى» فى مثل : لا يؤلمنى ويكدر صفوى كبغى على الناس ، ولا سيما الضعفاء.

ونقول فى إعراب المضاف فى هذا النوع وما قبله فى حاله الرفع : إنه مرفوع بضمه مقدره (٢) ، منع ظهورها الكسره العارضه لمناسبه الياء ، نحو : علمى وحده أنفع لى من مالى وحده - صفوى يكدره بغى ..

ونقول فى حاله النصب : إنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها الكسره العارضه لمناسبه الياء ؛ نحو : إن أخى الحق من يزيد صفوى! ويمنع بغى.

أما فى حاله الجز - نحو : (أتعلم من تجارىبى مالا- أتعلمه من كتبى - الصوت العذب يخفف من شجوى ..) فقد نقول : إنه مجرور بكسره مقدره على آخره منع ظهورها الكسره العارضه لمناسبه الياء ، أو نقول : إنه مجرور بالكسره الظاهره

ص: ١٧٠

١- المعتل الشبيه بالصحيح ما فى آخره حرف متحرك من حرفى العله : (الواو أو الياء) مع سكون ما قبله ؛ نحو : (سقى - ظبى) - (شجو - صفو) - ونحو : (حوارى - عشى - خفى - وكل ما هو مختوم بياء مشدده للنسب ؛ كعبرى ، أو غير النسب ؛ مثل : كرسى ، ونحوهما من كل مختوم بياء مشدده ، ليس تشديدها نتيجة إدغام ياءين. ولهذا المعتل الشبيه بالصحيح المشتمل على ياء مشدده ، وتشديدها ليس نتيجة إدغام ياءين - حكم يتلخص فيما يأتى : إذا كان المضاف - مختوما قبل إضافته بياء مشدده ، مثل : كرسى - حوارى - ... فإنه بعد إضافته تتجمع فى آخره ياءات ثلاث متواليه وهذا ممنوع - غالبا - وللفرار منه يجب الالتجاء إلى واحده مما يأتى : إما حذف ياء المتكلم (وهى المضاف إليه) مع بقاء ما قبلها مكسورا فى كل الحالات ؛ لتكون الكسره دليلا- على الياء المحذوفه ، نحو جلست على كرسى ... بغير تنوين ، والأصل كرسى ... وإما قلب ياء المتكلم ألفا ، وحذف الألف مع فتح ما قبلها ؛ لتكون الفتحة دليلا على الألف المحذوفه المنقلبه عن ياء المتكلم ؛ نحو ؛ جلست على كرسى ... ، والأصل : على كرسىا ... وإما حذف إحدى الياءين الأولىين وإدغام الثانية فى ياء المتكلم فتنشأ ياء مشدده مكونه من زيده من السابقه منهما ساكنه ، والمتأخره (وهى ياء المتكلم) مفتوحه. ولا- فرق فى الصوره الظاهره - لا فى الحقيقه - بين هذه الحاله والتى قبلها. والأفضل الاقتصار على الحاله الأولى. مع صحه استعمال الآخرين.

٢- للإعراب المقدر (أى : التقديرى) وكذا الإعراب المحلى ، مواضع خاصه بكل منهما ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما فى موضعه الخاص ، وقد سبق بيان تلك المواضع تفصيلا ، وتوضيح أثرهما فى الباب الخاص بهما ، (وهو : باب «المعرب والمبنى» ج ١ ص ٥٢ م ٦ وفى ص ١٢٩ م ١٦).

مباشره ، ولا داعى لتقدير كسره مع وجود أخرى ظاهره. وهذا أنسب (١) ، لبعده من التكلف والتعقيد. والأخذ به أولى فى هذه الصورة وأشباهها ؛ لأنه يغنيا عن التقدير قدر الاستطاعه.

٣- أن يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر ؛ مثل كلمه : «رفاق» فى نحو : تخيرت رفاقى ممن طابت سريرتهم ، وحسنت سيرتهم. وإعرابه - رفعا ، ونصبا ، وجزّا - كسابقه.

٤- أن يكون المضاف جمع مؤنث سالما ؛ نحو : تسابقت زميلاتى فى ميادين العمل النافع - أكبرت زميلاتى - أعرف لزميلاتى حقهن فى الإكبار ... وحكمه : الرفع بضمه مقدره منع من ظهورها الكسره العارضه. والنصب والجر بالكسره الظاهره ؛ طبقا للرأى الأسهل ، أو بالكسره المقدره التى منع من ظهورها الكسره العارضه ، طبقا للرأى الآخر.

ص: ١٧١

١- وقد اختاره صاحب التسهيل.

١ - إذا كانت الإضافة محضه جاز في الحالات السابقة واحد من أمور أربعة أخرى :

إما حذف ياء المتكلم ، مع بقاء الكسره التي قبلها لتدل عليها ، وإما قلب الكسره التي قبل الياء فتحه ، وقلب ياء المتكلم ألفا ؛ ففي نحو : «نفسى ووطنى» من المثال السابق (١) نقول : وقفت نفس على خدمه وطن ، (٢) أو : وقفت نفسا على خدمه وطن ..

وإما حذف هذه الألف مع بقاء الفتحة التي قبلها دليلا عليها ؛ نحو وقفت نفس على خدمه وطن.

وإما حذفها ومجىء تاء التأنيث (٣) عوضا عنها : بشرط أن يكون المضاف منادى ، ولفظه : «أب» ، أو : «أم» - نحو : يا أبت ، يا أمّت (٤) ... ولا يجوز الجمع بين التاء والياء.

وكل ما تقدم بشرط أن يكون أمر الياء المنقلبه ألفا أو المحذوفه - واضحا ، فلا يحدث لبس أو فساد للمعنى بسببه. وبالرغم من جواز هذه الأمور الأربعة وصحتها عند تحقق هذا الشرط فالأفضل - اليوم - التخفف منها ومن محاكاتها ؛ لأنها - مع صحتها وجوازها - لا تخلو من غموض وخفاء يتنافيان مع الغرض الصحيح من اللغه ، واستخدامها أداءه بيان وإيضاح. وحسبنا فهم ما ورد بها من الكلام القديم ؛ ولهذا نعرضها.

ص: ١٧٢

١- فى ص ١٦٩ وهو : وقفت نفسى على خدمه وطنى ...

٢- وكقوله تعالى : (ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي ، وَخَافَ وَعِيدِ). أى : وعيدى. ولو لا أن ياء المتكلم محذوفه لوجب نصب كلمه : «وعيد» كما يقضى سياق الآية فى سورة «إبراهيم». وفى هذه السوره تكرر حذف ياء المتكلم مع بقاء الكسره قبلها.

٣- مبنيه على الفتح ، أو على الكسر ، وكلاهما قوى كثير. أو على الضم ، وهو قليل ، (كما سيجىء فى ج ٤ ، باب «النداء» م ١٣١ ص ٤٦ ، حيث الكلام على طريقه كتابتها).

٤- المنادى فى هاتين الصورتين منصوب بفتحه ظاهره دائما - على الرغم من أن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها حتما - ؛ إذ لا داعى للإطاله بأنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبه التاء. وهذا المنادى مضاف ، وياء المتكلم المحذوفه مضاف إليه وجاءت تاء التأنيث - وهى حرف - عوضا عنها ، مع بقائها حرفا للتأنيث كما كانت ، وليست بالمضاف إليه - كما سيجىء فى ج ٤ فى باب المنادى المضاف لياء المتكلم م ١٣١ ص ٤٦.

فإن كانت الإضافة غير محضه مثل : «مصاحب» ؛ في نحو : الوالد مصاحبى غدا في الرحله ، - لم يجز شىء من هذه الأمور الأربعة. ووجب إثبات ياء المتكلم مع بنائها على السكون - وهو الأ-كثر - أو على الفتح ، وكسر ما قبلها في الحالتين ؛ لأن الكسره هي التي تناسبها.

* * *

ب - النحاه يعتبرون الإضافة لياء المتكلم المذكوره في الجملة نصّيا ، نوعا من «الإضافه الظاهره». ويسمون الإضافة إلى ياء المتكلم المنقلبه ألفا ؛ أو المحذوفه بعوض أو بغير عوض - «الإضافه المقدره» (1).

* * *

ح - يدخل في حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الخمسه الآتيه : (أب - أخ - حم - فم - هن) ، ودخولها قائم على الرأى الشائع الذى يحسن الاقتصار عليه عند إضافتها ، وهو يقضى بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من تلك الأسماء ، وباعتباره عند إضافتها كأن لم يكن ؛ فهي أسماء معربه بحركات مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسره المناسبه. فبالرغم من أن أصلها : (أبو - أخو - حمو - هنو - فوه ... - بالرغم من ذلك الأصل نقول - فى الرأى الشائع - عند إضافتها : أبى - أخى - حمى - هنى - فى ... بزياده ياء المتكلم ، مبنيه على السكون ، مع كسر ما قبلها.

أما «ذو» التى تعرب إعراب الأسماء الخمسه السابقه فلا يصح إضافتها لياء المتكلم - كما سبق فى بابها ، ج ١ ص ٧٠ م ٨ -

وهناك رأى آخر ؛ لا يحسن الأخذ به ، وإنما نذكره - كالمعتاد فى أمثاله - لنفهم به ما ورد مما ينطبق عليه فى الكلام المأثور ، دون محاكاه ، وهو رأى مستنبط من بضعه أمثله قليله مسموعه عن بعض قبائل . ومقتضاه : وجوب إرجاع الحرف المحذوف من تلك الأسماء الخمسه عند إضافتها ، وتسكينه ، واعتبار الاسم المضاف بعد إرجاع المحذوف وتسكينه ، نوعا من المعتل الآخر يجب معه بناء ياء المتكلم على

ص: ١٧٣

١- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٧.

الفتح ، وقلب حرف العله الذى قبلها ياء ساكنه تدغم فى ياء المتكلم المبنيه على الفتح (١) وعلى هذا تكون الأسماء السالفه المضافه معربه بحركات مقدره ، منع من ظهورها السكون الذى فوق الياء الأولى ، وهو السكون الآتى للإدغام ، ولا يصح أن تكون فى حاله الرفع مرفوعه بالواو - كالثأن فى الأسماء الخمسه ، لأن شرط إعراب الأسماء الخمسه بالحروف ألا تكون مضافه لياء المتكلم. والذين يقولون إن المحذوف من كلمه : «فم» ياء ، لاواو ، يرجعون هذه الياء ويدغمونها فى ياء المتكلم (٢) ، ، ولا يختلف الإعراب هنا عن سابقه.

(وستجىء إشاره لبعض ما سبق فى باب المنادى المضاف لياء المتكلم - ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١).

د - بمناسبه ما سبق من الكلام على إضافه الاسم المعتل الآخر بالواو المحذوفه ... لم أر فيما بين يدي من المراجع حكما للاسم المعرب المعتل الآخر بالواو الثابته عند إضافته لياء المتكلم (٣). ولعل السبب أن هذا النوع من الأسماء المعتله لا يعرفه العرب الأقدمون ؛ إذ لم يرد منه إلا بضع كلمات معربه ؛ تكاد لا تزيد على ثلاثه ، لهذا لم يدخله النحاه فى اعتبارهم عند تقسيم الاسم المعتل الآخر وأحكامه ؛ فقسموه إلى المعتل بالألف ، وإلى المعتل بالياء ، وتركوا الاسم المعتل الآخر بالواو (٤).

لكننا اليوم لا نستطيع إهماله ؛ لشيوعه بيننا ، وكثره التسميه به ، فمن أسماء الناس المتداوله : حميدو - زندو - زوغو - روميو - غاليليو - كاسترو - ...

ص: ١٧٤

١- وهل يكسر ما قبل هذه الياء المشدده تشديد إدغام؟ لعل الأنسب هو الكسر ، مراعاة لضوابط العامه ، وإن كنت لا أعرف فيه نصا خاصا بهذه المسأله.

٢- راجع الصبان ج ١ عند الكلام على الأسماء الخمسه ، ويبت ابن مالك : «وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا ...» وج ٢ فى آخر باب «المضاف إلى ياء المتكلم». ويكملهما ما جاء فى الهمع ج ٢ ص ٥٤.

٣- أما معتل الآخر بالألف أو بالياء فيجىء حكمه فى ص ١٧٧.

٤- لنا فى هذا رأى (سجلناه فى ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٥ م ١٥) مقتضاه أنه لا يمكننا إغفال هذا القسم اليوم. ووضعنا له الحكم المناسب. وأوضحنا هناك ما يؤيد هذا الحكم ، كما تكلمنا على حكم تثنيته وجمعه فى الجزء الرابع (م ١٧١ بهامش ص ٤٥٧).

ومن أسماء البلاد المشهوره : أدكو - أدفو - وهما بلدان مصريان - أركنو (اسم واحه مصريه) - كزمو - طوكيو - برنيو - كنفو - إكوادورو ... ولا شك أن الحاجه. قد تدعو إلى إضافه اسم من هذه الأسماء وأشباهاها - إلى ياء المتكلم ، فما الحكم الذى يختار للتطبيق هنا؟

قد يكون بإضافه ياء المتكلم إلى آخر الاسم مباشره مع إبقاء الواو ساكنه ، مراعاه لأصلها ، ودلاله عليه ؛ (لأن تحريكها بالكسر يبعد الذهن عن إدراك هذا الأصل ، ويوقع فى اللبس) ؛ فنقول حميدوى - زندوى ... و .. ولكن فى هذا الرأى - مع توضيحه المراد - مخالفه لقاعده الإعلال التاليه هنا.

وقد يكون بقلب الواو ياء ساكنه ، وإدغامها فى ياء المتكلم المبنيه على الفتح فتنشأ ياء مشدده مفتوحه (تتكون من الياء الأولى الساكنه ، والثانيه المبنيه على الفتح) مع كسر ما قبل الياء المشدده. ولن يقع لبس بين هذه الياء وياء النسب ، لأن الأولى لازمه التشديد مع الفتح دائما ، أما ياء النسب ، فلازمه التشديد أيضا ، ولكنها ترفع أو تنصب أو تجر على حسب الجملة ...

ولعل الأخذ بهذا أولى ؛ لما فيه من مراعاه الأصول العربيه الوثيقه ، والقواعد العامه فى «الإعلال» ، وتطبيقها على الكلمات الدخيله التى تقضى الضروره باستعمالها. ومن تلك الأصول : (أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وكسر ما قبلهما ، إلا لمانع - كما سنعرف قريبا (1)). على أن الأخذ بهذا الرأى أو بسابقه - أو غيرهما - يحتاج إلى إقرار وشيوع بين المتخصصين فى شئون اللغه.

ه - من الألفاظ المستعمله : «ابنم» المبدوء بهمز الوصل ، والمختوم بالميم الزائده ؛ فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائده ، وحذفها ، مع إسكان الياء ، وكسر ما قبلها فى الحالتين ؛ فنقول : ابنمى ، أو : ابنى.

و - عند الوقوف على ياء المتكلم يجوز زياده هاء السكت (2) بعدها مع بناء الياء على الفتح ؛ كقوله تعالى : (وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي

ص: ١٧٥

- ١- فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٨. أما التفصيل فى باب : «الإعلال والإبدال» من الجزء الرابع.
- ٢- وهى ساكنه فى الأغلب.

لَمْ أَوْتِ كِتَابِيَهٗ ، وَلَمْ أُذِرْ مَا حِسَابِيَهٗ ، يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَهٗ ، مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهٗ ، هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ) ، ومنه قول عائشه في وصف أبيها : «أبيه ، وما أبيه ...».

ص: ١٧٦

ثانيا (١): يجب تسكين آخر المضاف ، وبناء المضاف إليه (وهو : ياء المتكلم) على الفتح - فقط - فى محل جر فى الأحوال الأربعة الآتية (٢):

١- أن يكون المضاف اسما مقصورا (٣) ؛ مثل كلمه : «هدى» فى نحو : هداى خير الوسائل للسعاده. ومن العرب من يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها فى ياء المتكلم ؛ فيقول : هدىّ خير الوسائل للسعاده. ولكن هذا الرأى - مع جواز محاكاته - لا يحسن اليوم الأخذ به ؛ منعا لفوضى التعبير (٤) ...

٢- أن يكون المضاف اسما منقوصا (٥) ؛ مثل كلمه : «هاد» ؛ فى نحو : العقل هادىّ إلى الرشاد ... (والمنقوص : اسم معرب ، آخره ياء لازمه ، مكسور ما قبلها ، غير مشدده ؛ مثل : الهادى - الداعى - الوالى ... (٦)) فهذه الياء عند الإضافه وحذف «أل» تسكن ، وتدغم فى ياء المتكلم التى يجب بناؤها على الفتح فى محل جرّ : فيحدث من إدغامها ياء مشدده).

٣- أن يكون المضاف مثنى - أو شبهه ؛ كاثنين - مرفوعا أو غير

ص: ١٧٧

- ١- أما الحكم الأول فقد سبق فى ص ١٦٩.
- ٢- مع ملاحظه ما سبق فى «ب» من الزيادة والتفصيل ص ١٧٣.
- ٣- هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمه ، مثل : الهدى : الرضا ... وتفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٢٢ م ١٥.
- ٤- وفى هذه الحاله يكون معربا بالياء التى أصلها الألف ، بدل حركات الإعراب التى كانت مقدره على الألف. فهو مما ناب فيه حرف عن حركه - طبقا للبيان السابق فى موضعه الأنسب - ج ١ ص ١٠٦ م ٧ «ب» - لكن يكاد يقع الاتفاق على قلب الألف ياء فى الظرف. «علا» (كعصا) (وهو لغه فى : «عل» بمعنى : «فوق» وقد سبق الكلام عليه فى الظروف ص ١٤٧ - كما سبق بيان إعرابه مفصلا فى ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ فى آخر الكلام على الاسم المعرب المعتل الآخر). عند إضافته لياء المتكلم فى لغه من يجيز إضافته ؛ نحو : أحجب الشمس من علىّ. وكذلك الظرف «لدى» ، ومن الواجب أن تقلب ألف «لدى» ياء عند إضافته لياء المتكلم ، أو غيرها من الضمائر : نحو : لدىّ العون لمن يستعينى ، ولديك الإكرام لمن يقصدك كما سبقت الإشارة. أما «على» و «إلى». الحرفان الجاران فيجب قلب ألفهما ياء عند جرهما الضمير مطلقا.
- ٥- من الحالتين الأولى والثانية يتضح حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالألف أو بالياء عند إضافته لياء المتكلم. أما حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالواو فقد سبق فى «د» من ص ١٧٤.
- ٦- تفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٢٤ م ١٥.

مرفوع (١) مثل كلمه : «يدان» فى نحو : لا أتطلع إلا لما كسبت يداى. ولا أعتمد فى رزقى إلا على يدى. وكقول الشاعر :

أيا أخوى الملزمنى ملامه

أعيدكما بالله من مثل ما بيا

(ويلاحظ أن ياء المثنى - وشبهه - فى حالة نصبه وجره تدغم فى الياء الواقعة مضافا إليه ، فتظل الأولى ساكنه ؛ وتبنى الثانية على الفتح فى محل جر. ومن إدغامهما تنشأ الياء المشدده - كالتى فى البيت السالف - أما فى حالة رفع المثنى - وشبهه - فتبقى ألفه على حالها ، وبعدها ياء المتكلم - وهى المضاف إليه - مبنية على الفتح فى محل جر ، ولا بد من حذف نون المثنى المضاف مهما اختلفت استعمالاته.

٤- أن يكون المضاف جمع مذكر سالما - أو شبهه ؛ كعشرين - مرفوعا أو غير مرفوع ؛ مثل كلمتى : «مشاركون» و «معاونين» فى خطبه قائد فى جنوده وقد انتصر. «أنتم اليوم مشاركى فى لذه الانتصار وفخره ، كما كنتم معاونى فى صد العدو ، والفتك به ، فمرحى بمشاركى ، ومرحبا بهم).

والأصل : أنتم مشاركون لى ؛ ثم حذف النون - وجوبا للإضافه ، وكذا اللام (٢). فصارت : مشاركوى ، ثم قلبت الواو ياء (٣) ، ساكنه وأدغمت هذه الياء الساكنه فى الياء المفتوحه (المضاف إليه) وكسر ما قبلها ؛ لأن الكسره هى التى تناسب الياء ، فصارت مشاركى ...

ص: ١٧٨

١- تحذف مع النون اللام التى تفصل بينهما وبين ياء المتكلم التى تليها ، طبقا للبيان الذى سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ٩) ويرى بعض النحاه أن اللام محذوفه هنا للتخفيف. وهذا خلاف لا قيمه له. والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفتم للإضافه ؛ لأنها لا تحذف إلا عند وجود الإضافه.

٢- تحذف مع النون اللام التى تفصل بينهما وبين ياء المتكلم التى تليها ، طبقا للبيان الذى سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ٩) ويرى بعض النحاه أن اللام محذوفه هنا للتخفيف. وهذا خلاف لا قيمه له. والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفتم للإضافه ؛ لأنها لا تحذف إلا عند وجود الإضافه.

٣- تطبيقا لقاعده صرفيه لها شروط وتفصيلات موضحه فى مكانها من باب : «الإعلال والإبدال» - ج ٤ - وموجز القاعده : أنه : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء. وكسر ما قبلهما ، إن لم يوجد مانع آخر. يمنع من الكسر. كبعض أمثله هنا ؛ وهى الآتيه مباشره (مرتجى - مرتضى - مصطفى ...).

أما «معاونيّ»، المنصوبه في المثال، فأصلها: «معاونين لي»؛ حذفت النون واللام للإضافه، ثم أدمجت هذه الياء الساكنه في الياء المفتوحه، التي هي المضاف إليه: فصارت معاونيّ... ومثل هذا يقال في «مشاركيّ» المجروره، حيث الحذف والإدغام كذلك.

ومما سبق نعلم أيضا أن «الياء» المشدده التي تنشأ من إضافه جمع المذكر السالم - وشبهه - يجب كسر ما قبلها إن كان مضموما قبل الإضافه لياء المتكلم.. وإن شئت فقل: يجب كسر ما قبلها إن كان جمع المذكر السالم - وشبهه - مرفوعا بالواو، وقبل هذه الواو ضمه.

فإن لم يكن قبل الياء المشدده ضمه، بل قبلها كسره بقي اللفظ على حاله، كما في كلمتي: «معاونيّ، ومشاركيّ» السالفتين. وإن كان فتحه، بقي على فتحه؛ أيضا؛ منعا للإلباس (1)؛ مثل الكلمات: (المرتضون - المرتجون - المصطفون - المنتقون... تقول (2) عند إضافتها: هؤلاء مرتضيّ - كان مرتجيّ من خياركم - وإن السابقين في الحلبه مصطفى ومنتقي (3).

ص: ١٧٩

١- فألف المقصور الزائده على ثلاثه تحذف وتبقى الفتحه؛ قبلها دليلا- عليها. ثم تقلب واو جمع المذكر السالم ياء ساكنه، وتدغم الياء في الياء.

٢- فألف المقصور الزائده على ثلاثه تحذف وتبقى الفتحه؛ قبلها دليلا- عليها. ثم تقلب واو جمع المذكر السالم ياء ساكنه، وتدغم الياء في الياء.

٣- يقول ابن مالك في باب: «المضاف لياء المتكلم» ما نصه: آخر ما أضيف ليا اكسر، إذا لم يك معتلا، كرام وقذى أو يك كابنين وزيدين، فذى جميعها ليا بعد فتحها احتذى («القذى»: الأجسام الصغيره التي تقع في العين فتؤلمها. «فذى»: فهذه. «احتذى»: اتبع.) يريد: اكسر آخر الاسم الذي أضيف للياء - وهي: ياء المتكلم - بشرط ألا يكون هذا الاسم معتل الآخر؛ كرام (اسم فاعل من: رمى) وقذى. والتمثيل «برام» فيه إشاره للمنقوص، والتمثيل «بقذى» فيه إشاره للمقصور. فالمراد بالمعتل هنا: المقصور والمنقوص. وكذلك لا- يكون كابنين، «وزيدين» يشير إلى المثني، وجمع المذكر، وشبههما. فهذه الأربعة جميعها تكون بعدها «ياء المتكلم» - وهي المضاف إليه - مفتوحه - كما شرحنا - ثم قال: وتدغم ليا فيه والواو، وإن ما قبل واو ضمّ فاكسره يهن - أي: الياء التي في آخر المضاف. فتدغم في ياء المتكلم في جميع ما سبق. وكذلك تدغم الواو أيضا. فالمراد أن ياء المتكلم تدغم في ياء المثني المنصوب، وفي ياء جمع المذكر المنصوب. وكذلك تدغم في واو - - جمع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياء. فإن وجدت ضمه بعد انقلاب واو الجمع ياء وإدغامها في ياء المتكلم - وجب قلب هذه الضمه كسره، ليهون النطق؛ (أي: يسهل) بالكسره قبل الياء المشدده، بدلا من الضمه. ويلاحظ أن مراده من «الياء» في قوله: «تدغم الياء» الياء التي في المضاف، وأن مراده من الضمير في كلمه «فيه» عائد على الياء التي هي مضاف إليه.

أبنية المصادر (١)

أولها: «المصدر الأصلي»، وهو ما يدل على معنى مجرد، وليس مبدوءاً «بميم» زائده، ولا مختوماً بياء مشدده زائده، بعدها تاء تأنيث مربوطه؛ ومن

ص: ١٨١

١- إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثة الآتية، وهو: «الصريح الأصلي» دون المؤول، ودون النوعين الآخرين. - كما سيجيء في ص ١٨٥ و ١٨٨ و ٢٠٧ - وهنا موضع الكلام على المصادر الثلاثة الصريحة، وكل واحد منها يصح أن يتعلق به شبه الجملة. مع ملاحظه ما سبق في باب: «المفعول المطلق» (ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٦) من أمور هامه تختص بالمصدر من ناحيه تقسيمه إلى: مؤكّد لعامله، ومبين للنوع، ومبين للعدد...، ومن ناحيه ذكر عامله أو حذفه... إلخ... أما المصدر المؤول فقد سبق تفصيل الكلام عليه (في ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٥ آخر باب: الموصول) حيث سردنا الحروف المصدرية، ومهمه كل منها؛ وصلته، وطريقه السبك، وما يمتاز به المصدر المؤول دون الصريح، وسائر أحكامه المختلفه... وقد وضع ابن مالك في «ألفيته» هذا الباب بعد بابي «إعمال المصدر» و «إعمال اسم الفاعل» واسم المفعول» ولعل حجته ما رددته بعض النحاه من أن الإعمال أمر نحوي وثيق الصله بالأبواب التي سبقت، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفي يجيء في المنزله التاليه لمسائل النحو وأبوابه. وهذه حجه واهيه - فيما نرى - إذ الترتيب المنطقي يقتضى تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصبا على شىء معلوم مفهوم. ولا يعقل سرد الأحكام الخاصه بشىء دون أن يكون معلوما من قبل. لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا، وقدما باب أبنية المصادر. كلمه عن الجمود والاشتقاق، ومكان المصدر منها: الاسم قسمان: (أ) جامد؛ وهو: ما لم يؤخذ من غيره. (أى: أنه وضع على صورته الحالليه ابتداء. فليس له أصل يرجع إليه، وينتسب له). مثل: شجره - قلم - أسد - حجر - ومثل: فهم - نبوغ - ذكاء - سماحه... والجامد قسمان: «اسم ذات»؛ وهو: ما يدل على شىء مجسم محسوس، كالأمثله الأربعة الأولى، وما شابهها من أسماء الأجناس الحسيه (وهى التى لها كيان مجسم يدخلها فى دائره الحس) ، «واسم معنى»؛ وهو: ما يدل على شىء عقلى محض (أى: شىء معنوى يدرك بالعقل، ولا يقع فى دائره المحسوس) كالأمثله الأربعة الأخيره وأشباهاها مما ليس مجسما ولا مشخصا؛ كسائر أسماء الأجناس المعنويه. -- (ب) مشتق: وهو ما أخذ من غيره؛ بأن يكون له أصل ينسب له، ويتفرع منه، ويتردد ذكر المشتق أحيانا باسم: «الوصف أو الصفه» وهذان غير الوصف أو الصفه المراد منهما النعت الآتى فى ص ٤٣٤ - ولا بد فى المشتق أن يقارب أصله فى المعنى، وأن يشاركه فى الحروف الأصلية. وأن يدل - مع المعنى - على ذات أو على شىء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه، كأن تكون الذات هى التى فعلته (كما فى اسم الفاعل) أو هى التى وقع عليها؛ (كاسم المفعول) أو غير ذلك من زمان، أو مكان، أو آله... مما سيجيء تفصيله فى أبواب المشتقات... والمشتقات الأصلية التى تدل على معنى وذات أو شىء آخر، سبعة؛ هى: اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفه المشبهه - أفعل التفضيل - اسم الزمان - اسم المكان - اسم الآله. أما المصدر الميمى فالصحيح أنه ليس من المشتقات - كما سيجيء فى ص ١٨٦ وفى الباب الخاص به ص ٢٣١ - وأما المصدر الصناعى فجامد مؤول بالمشتق - كما سيأتى فى ص

١٨٧ - ويتوسع كثيرا فى المراد من المشتق حتى يشمل ثلاثه أشياء أخرى تدل على معنى وزمن مجردين من الذات وغيرها ، وهى : الفعل الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والقرائن هى التى تحدد المراد من نوع المشتق ، أهو مما يدل على المعنى والذات معا؟ أم على المعنى والزمان معا؟ أم المعنى وشىء آخر؟ وإذا استعمل المشتق علما فإنه يصير بمنزله الجامد ، فيفقد خواص المشتق وأحكامه : وتطبق عليه أحكام الجامد التى منها : أنه إذا أضيف كانت إضافته محضه ، بالتفصيل والشروط السابقه فى ص ٤ (راجع هامش ص ٨٩ ج ١ م ١٠). وهناك بعض أسماء جامده قد تلحق - أحيانا - بالمشتق الدال على الذات والمعنى ؛ وتسمى : «الأسماء الجامده الملحقه بالمشتق» ، أو : «الأسماء المشتقه تأويلا» ، ومنها : اسم الإشاره ، ومنها : الاسم الجامد المنسوب ، والاسم الجامد المصغر ، وأكثر ألفاظ «الموصول» ؛ كالموصلات المبدوءه بهمزه وصل. وسيجىء البيان فى باب النعت - ص ٤٥٨ - فكل هذه أسماء جامده ، ملحقه بالمشتق. ويلاحظ أن هذه الأسماء : «الملحقه بالمشتق» ، أو «المشتقه تأويلا» إنما تكون كذلك فى بعض الحالات دون بعض ؛ فليست ملحقه بالمشتق فى جميع حالاتها ؛ وإنما تلحق به حيث تكون فى موضع لا يصلح فيه إلا- المشتق ، كالنعت مثلا ؛ إذ الأصل فى النعت أن يكون مشتقا ، ولا مانع أن يكون لفظا ملحقا بالمشتق كالألفاظ السابقه ... (وفى مجله المجمع اللغوى ج ١ ص ٣٨١ بحث مستقل فى الاشتقاق. وفى الجزء الثانى منها بحث آخر ، فى ص ١٩٥ ، ٢٤٥). أصل المشتقات : ١ - المصدر الصريح - فى رأى الشائع المختار - هو أصل المشتقات العشره ، ومنه تتفرع. ولا- يعيننا اليوم سرد كل الأدله التى قام عليها اختياره وتفضيله ، وحسبنا أقواها. وهو قولهم : إنه «بسيط» ؛ لدلالته على المعنى المجرد ، «والبسيط» أصل المركب. بخلاف «الفعل الماضى» الذى يعده آخرون - كالكوفيين - الأصل ؛ بحجه أنه يدل على المعنى المجرد وعلى الزمن ؛ فهو يدل على ما يدل عليه المصدر -- وزيادة ، وبتغيير يسير يدخل على بنيته يجىء المضارع أو الأمر ... ؛ فالمصدر لهذا أحق عندهم بأن يكون الأصل ... ، ولا يعيننا هذا ولا غيره بعد اشتهاى رأى الأولى وشيوعه من غير ضرر لغوى فى الأخذ به. فالخلاف لا قيمه له ؛ - كما سيجىء البيان فى هامش ص ٢١٠ - ولا سيما أن المشتقات الوارده عن العرب - وهى كثيره - لا دليل معها ، على الأصل الذى تفرعت منه. ب - وإذا كان المصدر الصريح هو أصل المشتقات العشره ، فهل الاشتقاق من غيره ممنوع؟ بعبارة أخرى : هذا المصدر يدل على المعنى المجرد ؛ فلا دلالة له على ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أو تذكير ، أو تأنيث ، أو عدد ... ، - وهذا هو الغالب : لأنه قد يدل على المره أو الهيئه ، كما سيجىء فى ص ٢٢٥ - أما المصدر المؤول فيدل على زمن ، وغيره (كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ ... و ...) فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذا من أسماء المعانى المصدريه وحدها دون الاشتقاق من أسماء «الذوات» التى يسمونها أسماء : «الأعيان» (يريدون : الأشياء المجسمه المحسوسه) ودون الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست بمصادر ، كاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما سيأتى؟. (مع ملاحظه أن بعض القدماء كان يطلق كلمه : «الأخذ» على الاشتقاق من غير المصادر الصريحه - كما فى كتاب «أصول اللغه الذى أصدره المجمع فى القاهره سنة ١٩٦٩ ص ٢٢). الجواب عن هذا : أن الاشتقاق من أسماء الأجناس الخاصه بالمعانى المصدريه جائز لا يكاد يمنع مانع. أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسيه ؛ فنوعان : ١ - نوع جرى الترجيح قديما وحديثا - على قبوله ، وهو اشتقاق صيغه «مفعله» - بفتح الميم والعين - من الجامد الثلاثى الحسى للدلاله على مكان يكثر فيه ذلك الشىء الحسى المجسم ؛ «كمعنيه» ؛ لمكان يكثر فيه العنب ، و «مخشبه» لمكان يكثر فيه الخشب ... (وهكذا مما سيجىء تفصيله وإيضاح حكمه فى مكانه المناسب من بابى : «اسم الزمان والمكان» ص ٣١٨ و «ح» ص ٣٢٦) ولا بد فى هذا النوع من أن تكون الصيغه مقصوره على «مفعله» ؛ دون غيرها. وأن تكون من ثلاثى حسى جامد ؛ لتحقيق الدلاله على المكان والشىء الحسى الذى يكثر به ، كما سنبينه فى الموضع المشار إليه. ب - ونوع يخالف ما سبق. واتجه رأى الأغلبيه من القدماء إلى منعه ، والتشدد فى حظر القياس عليه. وقد عرض المجمع اللغوى القاهرى لهذا النوع ، وأطال البحث فيه ، وعقد بشأنه فصلا طويلا تربي صفحاته على

ست وثلاثين (في الجزء الأول من مجلته ، في ص ٢٣٢ وما بعدها) بعنوان : «الاشتقاق من أسماء الأعيان» وقد وُفي البحث حقه ، وأولاه من العناية ما هو به جدير ، وعرض مئات من الكلمات المسموعة عن العرب الفصحاء ، مشتقه من أسماء الأجناس الجامده العينية ، غير الثلاثيه واستخلص منها قرارا نصه الحرفي - كما جاء في المرجع السابق - : (اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان ، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم). ا.هـ. ومن هذا النص يتبين أنه غير مقصور على صيغه معينه ، ولا نوع خاص من المشتقات العينية بالرغم من مخالفته لنص آخر سنذكره بعد ، وبالرغم من أنه مقصور على لغة العلوم. وقد سجل المجمع في بحثه عدم حاجه الفن والأدب إلى استخدامه ؛ لكثرة الوسائل اللغويه الأخرى التي تغني عنه. وكان - - الأولى أن يجعله عاما بعد أن عرض مئات من الكلمات المنقوله عن العرب ، والتي استند إليها في قراره .. وكثير منها ليس مقصورا على ما يستخدم في لغة العلوم وحدها ؛ فالاستناد إلى تلك الكثره الوافره يجعل القياس عليها صحيحا قويا ، ويقتضى أن يكون ذلك القياس عاما شاملا لغة العلم وغيره. هذا إلى أن قصره على لغة العلم وحده وفصلها من لغة الأدب عسير أشد العسر في معاهد التعليم ، وفي الخطابه ، وفي غيرها من كل ما يقوم على اللغة الصحيحه ، وتتشابهك فيه لغة العلم ولغة الأدب. وها نحن أولاء نرى الاشتقاق من أسماء الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين في الشئون المختلفه ، غير مقصور على نوع معين ، واشتهر حتى صار بمنزله : «الاصطلاح» ومن الخير قبوله ما دام لا يؤدي إلى خفاء أو لبس. وقد أصلح المجمع قراره السابق وجعله مطلقا غير مقيد بشيء مما سبق ؛ فقد جاء في ص ٦٩ من كتابه المجمعى الصادر في سنة ١٩٦٩ مشتملا على القرارات المجمعيه الصادره من الدوره التاسعه والعشرين إلى الدوره الرابعه والثلاثين ما نصه تحت عنوان : (الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضروره) بناء على رأى لجنه الأصول ، وهو : (قرر المجمع من قبل إجازته الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم ، كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد. واللجنه تأسيسا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثره ظاهره ، وأن ما ورد من أمثله في البحث الذى احتج به المجمع لإجازته الاشتقاق ، يربى على المائتين - ترى التوسع في هذه الإجازته بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضروره)» ا.هـ. وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأى اللجنه ، وصدر قرارهما في الجلسه الثامنه من مؤتمر الدوره الرابعه والثلاثين سنة ١٩٦٨. أما قواعد الاشتقاق المشار إليها في القرار السالف فقد ورد بيانها في الكتاب المجمعى الذى تقدم ذكره ؛ ففي ص ٦٢ منه النص الآتى تحت عنوان : «قواعد الاشتقاق من الجامد العربى والمعرب» ومعها البحوث الخاصه بها. أولا- فى الاسم الجامد العربى : ١- إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى لازم من الاسم العربى الجامد الثلاثى مجردة ومزيده فالباب فيه «نصر» ويعدى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعديه ، كالهزمه والتضعيف ... ؛ مثل : قطنت الأرض تقطن ، كثر قطنها. وقطنتها زرعها قطنا). ٢- أما إذا أريد اشتعال فعل ثلاثى متعد فالباب فيه «ضرب» مثل : قطنت الارض أقطنها. زرعها قطناً. ٣- وفى كلتا الحالتين يستأنس بما ورد فى المعجمات من مشتقات للاسماء العربيه الجامده ؛ لتحديد صيغه الفعل. تبعا لما ورد من هذه المشتقات. ٤- ويشتق الفعل من الاسم العربى الجامد غير الثلاثى على وزن «فعلل» متعديا ، وعلى وزن «تفعلى لازما. وإذا كان الاسم رباعى الاصول ، أو رباعيا مزيدا فيه ، مثل : درهم وكبريت ، اشتق منه على «وزن» فعلل» بعد حذف الزائد من المزيد ؛ فيقال درهم الزهر وكبرت ، أى صار كالدرهم والكبريت - - وإذا كان خماسيا ؛ مثل سفرجل ، اشتق منه على وزن «فعلل» بعد حذف خامسه ، فيقال سفرج النبات ، بمعنى : صار كالسفرجل. ٥- وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفى. ثانيا - فى الاسم الجامد المعرب : ٦- ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثى على وزن «فعل» بالتشديد متعديا ، ولازمه «تفعل». ٧- ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثى على وزن «فعلل» ولازمه «تفعلل» (...). أه- المنقول من كتاب المجمع. هذا ، ولعل قرار المجمع يشمل - فيما يشمل - الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست مصادر ؛ كالاشتقاق من أسماء العدد ؛ فإن هذه أسماء معان جامده وليست بحسيه ، ولا بمصادر ، وكالاشتقاق من أسماء

الأزمته وأسماء الصوت ، وهما من أسماء المعاني الجامده أيضا. وفي مجله المجمع (ج ١ ص ٣٨١) بحث مفيد فى هذا ، وفى الاشتقاق وأنواعه عامه. وقد سبقت الإشارة إليه وإلى أن بعض القدماء كان يسمى الاشتقاق من غير المصادر الصريحه : «الأخذ». بناء على ما سبق من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يقال (كما جاء فى مجله المجمع اللغوى القاهرى ، ص ٨ من العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التى ألقىت فى مؤتمر الدوره الثلاثين لسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤) «مغظ من المغناطيس ، وقصدر من القصدير ، كما قيل قديما ذهب من الذهب ، وكبرت من الكبريت ...). ا.ه. وجاء فى العدد الخاص بمؤتمر الدوره التاسعه والعشرين - ص ه - ما نصه فى الاشتقاق السالف من الاسم الجامد : (أن يكون الثلاثى اللازم من باب : «نصر» والمتعدى من باب : «ضرب» وغير الثلاثى من باب : «فعل» فى المتعدى : و «تفعل» فى اللازم). ا.ه. وقد سبقت الأمثله. «ملاحظه» : يتصل اتصالا وثيقا بما سبق ما قرره الجمع من صحه اشتقاق «فعل» من العضو للدلاله على إصابته. ونص القرار - (كما جاء فى ص ٣٩ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغه» مشتملا على مجموعته القرارات التى أصدرها المجمع من الدوره التاسعه والعشرين إلى الدوره الرابعه والثلاثين) بعنوان : (اشتقاق «فعل» من العضو للدلاله على إصابته) قال بعد العنوان : «كثيرا ما اشتق العرب من اسم العضو «فعلا» للدلاله على إصابته. وقد نص أبو عبيد على ان ذلك عام فى كل ما يشكى منه فى الجسد ، وكذلك نص ابن مالك فى التسهيل على أنه مطرد» ا.ه. لهذا ترى لجنه الأصول بالمجمع قياسيته. ووافقها المجلس والمؤتمر على رأيها ، وصدر قرارهما بالموافقه فى جلسه المؤتمر الثامن من دوره ٢٩ سنة ١٩٦٣ هذا وفى الكتاب المجمعى السالف البحوث المفيده التى اعتمد عليها المجمع ومؤتمره فى إصدار القرار السالف ، مدعومه بعشرات من الكلمات المسموعه التى تؤيده ، من مثل : جلده - رأسه - بطنه ... ، أى : أصاب جلده - ورأسه - وبطنه ... و ...

أمثله : علم - فهم - تقدّم - استضاءه - إبانة. ومثل : بلاء - نضال -

ص: ١٨٢

فضل - صلاح ... فى قول شوقى يخاطب رجال الصحف الوطنيه :

ص: ١٨٣

حمدنا بلاء كمو في النضال

وأمس حمدنا بلاء السلف

ومن نسي الفضل للسابقين

فما عرف الفضل فيما عرف

أليس إليهم صلاح البناء

إذا ما الأساس سما بالغرف؟

ص: ١٨٤

... ومثات أخرى. وهذا النوع - وحده - هو المقصود من كلمة: «مصدر» حين تذكر مطلقه بغير قيد يبين نوعا معيناً. أما غيره فلا بد أن يذكر معه ما يبين نوعه.

ص: ١٨٥

ويدخل في نوع المصدر الأصلي المصدر الدال على «المره (١) والهيئه» فوق دلالتة على المعنى المجرد ، ولكنه لا- يذكر إلا مقيدا بذكر المره أو الهيئه (٢).

ثانيها : المصدر الميمي (٣) ، وهو : (ما يدل على معنى مجرد ، وفي أوله «ميم» زائده ، وليس في آخره ياء مشدده زائده بعدها تاء تأنيث مربوطه (٤)) ، ومن أمثله : مطلب - مضيعه - مجلبه - معدل .. (بمعنى : طلب - ضياع - جلب - عدول) في قول بعض الحكماء : «ينبغي للعاقل إذا عجز عن إدراك مطلبه ألا يسرف في الهَمّ ؛ فإن الإسراف فيه مضيعه للحزم ؛ مجلبه لليأس ، معدل عن السداد. وإذا ضاع الحزم ، وأقبل اليأس ، واختفى السداد - فوّت فرص النجاح ، وساءت الحياه».

وهو قياسي ، ويلتزم الأفراد ، والراجح أنه لا يعدّ من المشتقات (٥). وسيجيء تفصيل الكلام على طريقه صياغته ، وفائدته ، وبقية أحكامه الأخرى (٦) :

ثالثها : المصدر الصناعي ؛ - وهو قياسي - ويطلق على : كل لفظ (جامد أو مشتق ، اسم أو غير اسم) زيد في آخره حرفان ، هما : ياء مشدده ، بعدها تاء تأنيث مربوطه ؛ ليصير بعد زياده الحرفين اسما دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة. وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعه الصفات الخاصه بذلك اللفظ ، مثل كلمه : إنسان ، فإنها اسم ، معناه الأصلي : «الحيوان الناطق»

ص: ١٨٦

١- سيجيء الكلام عليه في ص ٢٢٥.

٢- في ص ٢٠٧ تعريف مفيد آخر للمصدر.

٣- له بحث مستقل في ص ٢٣١.

٤- يسميها بعضهم : «تاء التأنيث» ، ويسميها غيرهم : «تاء النقل» من حاله إلى أخرى ؛ كالتقل من المذكر المؤنث ، أو من الوصفية (الاشتقاق) إلى الاسميه المحضه ... (كما في مجله المجمع اللغوي ، ج ١ ص ١٤ ، وانظر رقم (١) من هامش الصفحه الآتية) والأمران سيان. ولكن التسميه الأولى أشهر وأوضح. وهي بكل أسمائها علامه قاطعه على التأنيث اللفظي (وقد فصلنا هذا في ج ٤ م ١٦٩ ص ٥٤٢ باب : التأنيث ، وفي هامشي ص ٥٤٦ و٥٤٧).

٥- كما سبق في «ب» هامش ص ١٨٢ ، وكما سيجيء في ص ٢٣٤ و٢٣٥ لكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة ؛ كالشأن في المصادر الأصلية الصريحه.

٦- في ص ٢٣١.

فإذا زيد في آخره الياء المشدده ، وبعدها تاء التانيث المربوطه (1) ، صارت الكلمه : «إنسانيه» وتغيرت دلالتها تغيرا كبيرا ؛ إذ يراد منها فى وضعها الجديد معنى مجرد ، يشمل مجموعه الصفات المختلفه التى يختص بها الإنسان ؛ كالشفقه ، والحلم ، والرحمه ، والمعاونه ، والعمل النافع .. و .. ولا يراد الاقتصار على معناها الأول وحده ، ومثلها : الاشتراك والاشتراكيه - الأسد والأسديه - الوطن والوطنيه - التقدم والتقدميه - الحزب والحزبيه - الوحش والوحشيه - الرجوع والرجعيه - و ... وهكذا

وليس لهذا النوع من المصدر القياسى صيغ أخرى ، ولا دلالة غير التى شرحناها. ولا أحكام نحويه تخالف الأحكام العامه التى لكل اسم من سائر الأسماء ، إلا أنه اسم جامد ، مؤول بالمشق ، يصح أن يتعلق به شبه الجملة ، - كما سبق (2) - ويصح أن يكون نعتا ، وحالا ... و ... (3) بخلاف النوعين السابقين ، فهما اسمان جامدان ، ولكل منهما أحكام خاصه به ، وأوزان وطرق لصياغته (4) على حسب البيان التالى :

ص: ١٨٧

١- وتسمى «تاء النقل» ؛ لأن الاسم قبل مجيئها كان مختوما بياء النسب التى تجعله فى حكم المشتق. فلما جاءت هذه التاء نقلته إلى الاسميه المحضه ، وخلصته للدلاله على الحدث ، أى : على المعنى المجرد.

٢- فى «ب» من هامش ص ١٨٢ ...

٣- عرضت المراجع القديمه لهذا المصدر الصناعى القياسى بما لا يخرج عما قدمناه. وكذلك عرض له مجمع اللغه القاهرى عرضا موجزا فى دور انعقاده الأول ، وفيما يلى النص الحرفى - كما ورد فى محضر الجلسه الثانيه والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص ٤٢٦ - على لسان أحد الأعضاء قال : (حاجتنا إلى المصدر الصناعى ماسه فى علم الكيمياء وغيره من العلوم. وقد قال العلماء إنه من المولد المقيس على كلام العرب. وتخريجه سهل ، لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيدي عليه بياء النسب ، وتاء النقل ، على رأى أبى البقاء فى : «الكليات»). ا.ه. - وتقدم المراد من تاء النقل فى رقم ٤ من هامش الصفحه السالفه -. ثم جاء فى المحضر بعد ذلك ما نصه : (أن عضوا آخر قرأ نصوصا من شرح القاموس فى ماده : «كيف» ونصوصا أخرى من «كليات أبى البقاء» وأن مناقشه الأعضاء فى هذه النصوص انتهت إلى القرار الآتى وهو : «إذا أريد صنع مصدر من كلمه يزداد عليها بياء النسب والتاء») ا.ه. وقد وافق عليه المجلس نهائيا طبقا لهذا ، ولما فى ص ٢١ من كتاب المجمع المشتمل على القرارات العلميه من دوره الأولى إلى دوره الثامن والعشرين.

٤- الأصل فى المصدر الصريح بأنواعه الثلاثه السالفه الخاليه من الدلاله على المره أو الهيئه أن يدل على المعنى المجرد ... (وهو - كما فى ص ١٨١ وب من ص ١٨٣ - المعنى العقلى المحض الذى لا وجود له فى غير الذهن) ، فلا يدل - بصيغته - على ذات ، ولا على زمن ، ولا أفراد ، ولا تشبيه ، ولا جمع -- ولا تانيث ، ولا تكدير ، ولا علميه ، ولا شىء أكثر من ذلك المعنى المجرد. والمعانى المجرده كثيره ، لا تكاد تحصر ، والحاجه إلى استعمالها شديده. ومن العسير على غير العرب الأوائل معرفه المصدر الصحيح للفعل ، والاهتداء إليه بين غيره من المصادر الأخرى الكثيره المتنوعه. بل إن العرب الأوائل - وهذا أمر يجب التنبيه له - نطقوا المصادر بفطرتهم ارتجالا ، دون أن يعرفوا أسماءها الاصطلاحيه ، وأحكامها المختلفه ، ونحو هذا مما وضع عند تدوين العلوم العربيه ، ولا سيما النحو. فلوضع ضوابط للكشف عن هذا المصدر ، والاهتداء إليه فى يسر وسهوله وتوفيق ، عكف اللغويون والنحويون - منذ عصور بعيده - على فصيح الكلام العربى المأثور ، وعرضوا للمصادر الوارده بأكثره خلال ما عرضوا

له من المسائل ، ودرسوها دراسه وافيه من نواحيها المختلفه ، وبذلوا فيها الجهد - كعادتهم - مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراره الصادقه المضنيه إلى تجميع أكثر المصادر الوارده ، واستخلاص ظواهرها وخواصها ، ثم تصنيفها أصنافا متماثله ، لكل صنف أوصافه وخصائصه التي ينفرد بها ، وتشارك فيها أفراده واحدا واحدا ، دون غيرها ، بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به ، تدرج تحته أفراده ، ولا يشاركها فيه أفراد صنف آخر ، له عنوانه الخاص ، وله أوصافه وخصائصه التي تغاير ذاك. كما هو الشأن في كل القواعد والضوابط العلميه. وقد نجحوا فيما أرادوا. فجمعوا المصادر المأثوره جمعا حميدا - قدر استطاعتهم - ثم صنفوها ، ونوعوها ، وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط مركزه ؛ تضم تحتها أفراده الكثيره ، المبعثره ، وتنطبق عليها وعلى نظائرها مما نطق به العرب ، وما ستنطق به - قياسا على ما نطقت به العرب - أجيال قادمه لاعداد لها من خلفائهم ؛ فهذا صنف لمصدر الثلاثي المتعدى ، وهذا صنف آخر لمصدر الثلاثي اللازم. وكلاهما قد يكون دالا على حركه ، أو صوت ، أو غيرهما ... - وصنف ثالث لمصدر الرباعي أو الخماسي ... و... والعارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدى إلى صيغته «المصدر الأصلي» الذي يريده في سرعه وتوفيق. ونخلص من هذا إلى أمرين هامين : أولهما : أن تلك الضوابط والقواعد التي وضعوها ، وحصروا بها أنواع المصادر ، وأوزانها ، ونسقوا صنوفها ، ونظموا استعمالها - مستنبطه من أكثر الكلام العربي فصاحه ، وصحه ، وشيوعا ؛ فتطبيقها مباح لكل عارف بها ، محسن لاستخدامها ، من غير أن يلزمه أحد الرجوع إلى أصولها الأولى التي استنبطت منها ، (وهي ؛ المصادر الوارده في الكلام العربي الأصيل) ؛ فإن هذا الرجوع عبث واضح ، وجهد ضائع بعد أن استفد الأئمه والعلماء جهدهم في استنباط قواعدهم وضوابطهم من ذلك الكلام الفصيح ، وانترعوا أحكامهم من أصيله الغالب ، في دقه وحيظه ، وبالغ أمانه. فالعمل بما استنبطوه إنما هو تطبيق صحيح على ذلك الكثير المسموع ، أو مجاراه سليمه للشائع الوارد عن العرب ، ومحاكاة سائغه لا مكان معها لإيجاب الرجوع إلى «الأصل» الأول ، وتحتميم المعاوده إليه قبل استعمال الضوابط والقواعد ؛ ففي هذا الرجوع إضاعه للجهد والوقت ، فلن تأتي المعاوده بجديد. وقد يكون في هذا الإيجاب والتحتميم - فوق ما فيه من إضاعه الجهد ، والوقت ، والمال - تعجيز لغير المتفرغين المشتغلين «باللغويات» عامه ، و «النحويات» - - خاصه. فليس بد من الأخذ الحر بما استنبطه ثقات العلماء الحاذقين ، والاستناد إلى ما قالوه ؛ فإذا قرّروا - مثلا - أن مصدر الفعل الماضى الرباعي الذى على وزان : «فعل» هو : «التفعيل» وجب الإيمان بما قرروا ؛ فنقول فى مصادر : قوم - علم - كثير - كرم - ... وأمثالها : تقويم - تعليم - تكسير - تكريم ... و... وهكذا من غير بحث عنه فى كلام عربى قديم. أو فى مرجع لغوى ، أو غيره ... فلا داعى لهذا البحث مع وجود القاعده وانطباقها. وإذا قالوا : إن مصدر الفعل الثلاثى المتعدى هو : «فعل» وجب الاطمئنان لقولهم ، والأخذ به ، وتطبيقه - فى غير تردد - على كل فعل ثلاثى متعد ، نريد الوصول إلى مصدره ، نحو : سمع سمعا - فهم فهما - كتب كتبا - ونظائر هذا من مئات - بغير رجوع إلى مرجع لغوى أو غير لغوى ، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهدا ، أو وقتا ، أو مالا. وبهذه الطريقه المثلى نجنب أنفسنا الشطط ، ونوقئها مساءه العاقبه التي تترتب على إهمال رأى الثقات البارعين من العلماء المتخصصين المتفرغين إهمالا يستحيل معه أن تستقيم أمور اللغه ، أو يستقر لها وضع صالح ، وحياه قويه ناهضه. فالواجب أن نعتمد على القاعده فى الوصول إلى المصدر القياسى ، للفعل ، ولا نبالى بعد ذلك أله مصدر سماعى آخر أم لا؟ وما سبق مستمد من أقوال أئمه كبار يقررون : «أن استعمال المصدر القياسى جائز وإن سمع غيره» وفى مقدمتهم : «الفراء» الذى وصفه الإمام اللغوى النحوى : «ثعلب» - كما جاء فى مقدمه كتاب معانى القرآن ، للفراء - أحد أئمه الكوفه - بقوله : (لو لا الفراء لما كانت عربيه : لأنه خلصها وضبطها. ولو لا الفراء ما كانت عربيه ؛ لأنها كانت تتنازع ، ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس فيها على قدر عقولهم وقرائحهم فتذهب ...) والذى وصفه عالم آخر (كما جاء فى معجم الأدباء - ج ٢٠ ص ١١٠) بقوله : «لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربيه إلا الكسائى والفراء لكان بهما الافتخار على جميع الناس». اهـ.

وقيل عنه أيضا - كما جاء في تهذيب التهذيب ، ج ١١ ص ٢١٢ - «الفراء أمير المؤمنين في النحو». ا.ه ، وفي تاريخ بغداد : «(كان يقال : النحو الفراء ، والفراء أمير المؤمنين في النحو)». وقد وصفه بحق أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى. بأنه «إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائى ، ولا تثيرب علينا إذا أخذنا بمذهبه» - راجع ص ١٠٨ من محاضر جلسات الدور الرابع - . ومنهم العبرى : «ابن جنى». فى كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٦٢ و ٣٦٧ و ٤٣٩) ، ومن أوضح النصوص فى هذه الصفحات ما جاء فى ص ٣٦٧ من الباب الذى عنوانه : (باب فى اللغة تؤخذ قياسا) «وقد سجلته مجله المجمع اللغوى فى أحد أعدادها وسجلته محاضر جلساته فى دور الانعقاد الرابع ص ٤٥. وسجلناه فى آخر الجزء الثانى من كتابنا. ثم هو صاحب المذهب الذى أخذه عن المازنى ، ونصه - كما ورد فى ص ٤٤ من تلك المحاضر ، وفى ج ١ ص ٣٦٧ من كتابه - : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب». وهو القائل : «(ليس كل ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثالهم ، وأم مذهبهم ، لم يجب عليه أن يورد فى ذلك سماعا ، ولا- أن يرويه روايه)». ومثل هذا ما جاء -- فى «المصباح المنير» ، ما : «خلف» - ونصه : «(عدم السماع لا يقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس)». ا.ه. وأقوى من هذا كله ما دونه أبو البركات بن الأنبارى - المتوفى سنة ٥٧٧ هـ - فى كتابه : «لمع الأدله ، فى أصول النحو» (الفصل الحادى عشر ص ٩٥) وفى مطلعته يقول ما نصه : «(اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ؛ ولهذا قيل فى حده : «النحو علم بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب ؛ فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو. ولا- نعلم أحدا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعه ، والبراهين الساطعه ...)». ا.ه. وقد رأى المجمع اللغوى الاعتماد على ما قاله ابن جنى وعلى أدلته فى كثير من المسائل الأخرى - كما فى (ج ١ ص ٢٢٦) من مجلته. ومن القائلين بقياسيه المصدر : الزمخشرى ، ومكانته فى العلوم العربيه والشرعيه معروفه (راجع كلامه ص ١٣ من كتاب «القياس والسماع ، لأحمد تيمور). لكل هذا لم يكن مقبولا رأى «سيبويه» ومن انضم إليه قديما وحديثا ، مخالفين رأى «الفراء» ومن وقف إلى جانبه ؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التى تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح استخدامها قياسا مطردا قبل الرجوع إلى السماع ، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه. وإنما تستخدم الضوابط والأقيسه للوصول إلى المصدر حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب ، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعده. أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون «بالمصدر» الذى نطقت به العرب الخُص ، وعرفناه عنهم ، ولا- داعى معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصا. وهذا رأى غريب يعوق الانتفاع باللغه ، ويسلمها إلى الجمود والتخلف. وأعجب من هذا ، وأوغل فى الغرابه أن يكون هناك رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسيه مطلقا (أى مع وجود أخرى سماعيه أو عدم وجودها ، وسيجىء فى ص ٢٩١). والفراء وأنصار رأيه يخالفون. ولعل أظهر حججهم أن فى رأى سيبويه إعناتا من غير داع ؛ لأن القاعده - أى قاعده - إنما هى حكم عام مستنبط ، كما شرحنا - من الكثير الوارد عن فصحاء العرب ، وضابط منتزع من الغالب الذى استعملوه. فكيف يراد منا أن نمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفه ولو كان شاذا ، وأن نقصر على هذا المخالف وحده ، دون استخدام القياس الذى يجرى على نهج الكثير الفصيح المخالف له؟ كيف يتحتم علينا استعماله ولو كان شاذا ، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعبارتنا على النهج الغالب فى كلام العرب الخُص مع علمنا أن الشاذ هو القليل النادر فى كلامهم؟ ومع علمنا - كما تقدم - أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ كما سجله ابن جنى فى المراجع السابقه ، وكما يقرره جمهوره النحاه فى مراجعهم ، ومنه ما نقله الهمع - فى باب الحال ج ١ ص ٢٤٧ - عن أبى حيان ونصه : «(إنما نبني المقاييس العربيه على وجود الكثره). - كما سيأتى هنا - وما نقله أيضا - فى باب التصريف ج ٢ ص ٢١٧ - من مذاهب القياس وفيها يقول ما نصه : (المذهب الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله فى كلامها كثيرا واطرد فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا ...)». ا.ه. - فليس استخدامنا المصدر القياسى مع

وجود السماعي إلا- كاستخدامنا الألفاظ والكلمات التي تجرى عليها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم في أساليبنا الخاصة التي ننشئها إنشاء يختاره كل منا على حسب هواه ، ونؤلفها تأليفا مبتكرا لم تنطق به العرب نضا ، ولم تعلم عنه شيئا ، وإن كان لا يخرج في هيئته تكوينه ، وماده كلماته ، وترتيبها ، وضبط حروفها - على النسق الوارد عنهم ، ولا يتعدى حدودهم العامه ، فهي أساليبنا ، ومن صنعنا ، وهي في الوقت نفسه أساليب عربيه صميمه ، وتسمى بهذا الاسم ؛ لجرانها على النظام العربي الأصيل في مفرداتها ، وطرائق تركيبها ، وضبط حروفها ؛ فلا مسوغ عند هؤلاء لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود السماعي المعروف. وشيء آخر : هو أن قصر القياس في هذا الباب على الأفعال التي لم يرد لها مصادر مسموعه ، يقتضينا أن نرجع لكل المظان المختلفه ، ونطيل البحث ؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعي للفعل ؛ كي نستطيع استعمال المصدر القياسي. وفي هذا من الجهد المضمنى والوقت ما لا يقدر عليه خاصة الناس ، بله عامتهم. ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر لحملنا أنفسنا مالا تطيق ، ودفعتها إلى اليأس ، والانصراف عن لغتنا ، وأنكرنا واقع الحياه الذى قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء للفروع المستقله ، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له ، واستحاله أن يتخصصوا معه فى «اللغويات». ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفه المصدر الوارد للفعل؟ ما حدود هذا؟ وما ضبطه؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علما ، وعملا ، واقتدارا على استحضار المراجع وغيرها؟ ... إن رأى الفراء وأنصاره رأى سديد ؛ فيه رفق ، وحكمه ، ومسايره واضحه لطبائع الأشياء. وليس فيه ما يسىء إلى اللغه ، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها ، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها. ولهذا يجب الأخذ به وحده ، والاقتصار عليه ، حفاظا على حياه اللغه ، وإبقائها - على الأيام - فتيه متجدده الشباب والنفع. وقد يكون المصدر الذى نصنعه ولم ينطق بلفظه العرب نضا - غريبا على الأسماع ، ولكن هذه الغرابه والوحشه يزولان بالاستعمال. ثانيهما : أن الرجوع إلى الكلام العربي الأصيل ، أو المطولات اللغويه. قد يجد مصادر أخرى مسموعه لا تسير تلك الضوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها. وهذه المصادر الأخرى هى التى يسمونها : «مصادر سماعيه» ، أو : «مصادر شاذه» أو : «مصادر قليله الاستعمال» ؛ أو ما شاكل هذا من الأسماء الداله على قلتها وعدم صحه القياس عليها ... والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السماعيه أنه يجوز استعمال كل واحد منها - بذاته - مصدرا سماعيا مقصورا على فعله الخاص ؛ فلا يجوز استخدام وزنه فى إيجاد صيغه كصيغته لفعل آخر غير فعله المعين ، ويجوز - أيضا - استعمال المصدر القياسي لفعله ، فاستعمال المصدر السماعي لفعل معين لا يمنع استعمال المصدر القياسي لهذا الفعل ؛ فمن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء ، ويجرى هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع ، فإن استعمال أحدهما مباح. وإلا كلفنا جمهوره الناس مالا تطيق - كما تقدم - ؛ إذ نطالبها بمعرفه المسموع لكل قياسي ، والاقتصار على هذا المسموع وحده. وفى هذا من التعجيز وتعطيل القياس أفدح الضرر. - - ومما يؤيد استعمال القياس مع ورود السماع - وما أكثر ما يؤيده - ما جاء فى «القاموس المحيط» ، - للفير وزابادى - ج ١ ماده : «سجد» من كلمات وردت فى صيغه اسم الزمان أو المكان بالكسر ، وكان قياسها الفتح ، ومنها : مسجد - مشرق - مفرق و ... مطلع - مسقط - مجزر - مسكن - منبت - منسك - مرفق ... (ولهذا الحكم الخاص بالكلمات السالفه بيان وتحقيق مفيدان - فى ص -). وبعد أن سردنا ما نصه : «(ألزموها كسر العين ، والفتح جائز ، وإن لم نسمعه.)» اه .. وكذلك ما جاء فى «تاج العروس ، شرح القاموس ، ماده : «حج» حيث نقل عن السابقين أن المصدر السماعي الدال على المره للفعل : «حج» هو : «حجّه» - على وزن : «فعله». ، بكسر ، فسكون ، ففتح - بالرغم من أن هذه الصيغه خاصه بالمصدر الدال على «الهيئه» فقط فى غير هذا. ولكنها استعملت مصدرا لهذا الفعل يدل على «المره» فقط ، ولا يدل على الهيئه مطلقا. ثم قال بعد ذلك ما نصه الحرفى خاصا بصيغه «المره» : قال الكسائى : كلام العرب كله على فعلت فعله - بفتح ، فسكون ، ففتح - فى المره ، إلا حججت حجّه ، ورأيت رأيته. اه ثم أردف صاحب التاج هذا بقوله مباشره ما نصه : «(فتبين أن «الفعله» للمره تقال بالوجهين ؛ الكسر على الشذوذ ، ولا

نظير له في كلامهم ، والفتح على القياس)». اه فهو يبيح القياس وتطبيق القاعده مع وجود السماع المخالف لها ، الوارد عن العرب. ومعنى هذا أن ورود السماع لا- يلغى القياس ، ولا- يمنع استخدام القاعده المخالفه. وكذلك جاء في القاموس ماده : «فسد» ما نصه : (لم يسمع انفسد) اه ، فقال شارحه : (والقياس لا يأباه). هذا ، وكما ينطبق حكم السماع والقياس على المصادر المختلفه ينطبق على غيرها مما له سماع وقياس ... كجموع التكسير ، وسيجيء في بابها بالجزء الرابع - وكالمشتقات ، وسواها ... ولا معنى لقصر هذا الحكم على نوع دون نوع يماثله ، أو مسأله دون أخرى تشابهها. قال الصبان (ج ٤) في باب «جمع التكسير» تعليقا على بيت ابن مالك الذى صدره : «والزمه في نحو طويل ...» وعلى كلام أبى حيان ، ... ، ما نصه : «إذا سمع في جمع التكسير غير قياسه امتنع النطق بقياسه ، وهذا أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه ، وهو نظير ما نحن فيه.» اه ... ويقول صاحب كتاب «القياس في اللغة العربيه للخضر ، ص ٤١ - ما نصه : «أما الألفاظ التى لم ترد إلا على الوجه المخالف القياس ؛ نحو : «عبيد» - تصغير عيد - فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب من يجيز إجراء الألفاظ على مقتضى القياس زياده على الوجه الثابت من طريق السماع.» اه. وسيجيء - فى ج ٤ أول باب : «جمع التكسير» - أن فريقا من أئمه النحاه - فى مقدمتهم الكسائى زعيم المدرسه الكوفيه - الذى أوضحنا منزلته فى هامش ص ١٨٩ - ، يجيز استعمال السماع والقياس فى الجموع ، والمصادر ، وغيرهما. فقد جاء فى مقدمه : «القاموس المحيط» ، فى الأمر الخامس - - من الأمور التى اختص بها «القاموس» ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع : «(السماع مقدم على القياس عند غير الكسائى. وأجاز الكسائى القياس مع السماع أيضا - على ما قرر فى الدواوين الصرفيه.)» اه. ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه ؛ وهو أن استعمال المصدر «المسموع» مقصور على فعله ، دون باقى الأفعال ؛ فلا يجوز صوغ مصدر قياسى لفعل آخر على وزان هذا المصدر المسموع ، بخلاف المصدر القياسى فإن صياغته غير مقصوره على فعل واحد ، بل هى عامه شامله لكل فعل توافرت فيه الشروط ، وأدخلته تحت العنوان العام الذى ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسى ، وهذا الحكم عام فى كل مسموع مخالف للقياس وليس مقصورا على المصادر المسموعه. فيجب قصر المسموع على نفسه وحده دون استنباط حكم عام منه يمتد إلى غيره. «ملاحظه» : من الألفاظ التى تتردد فى النحو : المطرد ، القياس ، الأغلِب ، الكثير ، القليل ، النادر ... وبعض ألفاظ اصطلاحيه أخرى ؛ منها ما يفيد القياس ، ومنها ما يمنعه. وتوضح هذا كله مدون فى الجزء الرابع ، باب «جمع التكسير» ص ٥٨٥ م ١٧٢.

١ - أوزان المصدر الأصلي ؛ (وهو المصدر الحقيقي الذى يراد عند الإطلاق ؛ أى : عند عدم التقييد ببيان نوع معين من أنواعه (١) :

المصدر الأصلي إما أن يكون لفعل ماضٍ ثلاثى ، أو غير ثلاثى ؛ علما بأن الفعل - ماضيا وغير ماضٍ - لا تتجاوز صيغته ستة أحرف. وأن الثلاثى لا بد أن يكون مفتوح الأول (٢). أما ثانيه فقد يكون مفتوحا ، أو مضموما ، أو مكسورا ؛ فأوزانه ثلاثه (٣) فقط ؛ هى : فعل - فعل - فعل.

والأساس الأول فى معرفه مصادر الثلاثى ، وإدراك صيغها المختلفه إنما هو الاطلاع على النصوص اللغويه الفصيحه ، وكثره قراءتها ، حتى يستطيع القارئ بالدربه والمرانه أن يهتدى إلى المصدر السماعى الصحيح الذى يريد الاهتداء إليه. أما الأوزان والصيغ القياسيه الآتيه فضوابط أغلبيه صحيحه تفيد كثيرا فى الوصول إلى المصدر القياسى ؛ فيكتفى به من شاء ، ولكن الاطلاع والقراءه أقوى إفاده ، وأهدى سبيلا. وفيما يلي أوزان المصادر القياسيه للفعل الثلاثى المتعدى واللازم :

١- إن كان الماضى ثلاثيا متعديا غير دال على صناعه ؛ فمصدره

ص: ١٩٣

١- إيضاح هذا فى ص ١٨١ وما بعدها.

٢- من النادر أن يكون غير ذلك ؛ ومنه ساكن الوسط فى مثل : نعم ، بنس ...

٣- من النادر أن يكون غير ذلك ؛ ومنه ساكن الوسط فى مثل : نعم ، بنس ...

القياسى : «فعل» ، نحو : أخذ أخذا - فتح فتحا - حمد حمدا سمع سمعا (١)

فإن دل على صناعه فمصدره الغالب : «فعاله» ، نحو : صاغ الخبير المعادن صياغه دقيقه - حاك العامل الثوب حياكه متقنه ، ثم خاطه الصانع خياطه جميله (٢).

ويلاحظ أن الثلاثى المتعدى لا يكون إلا مفتوح العين أو مكسورها. أما مضمومها فلا يكون إلا لازما ، نحو : حسن - ظرف - شرف ...

٢- وإن كان الماضى ثلاثيا ، لازما ، مكسور العين ، غير دال على لون ، أو على معالجه (٣) ، أو على معنى ثابت ، فمصدره القياسى : «فعل» نحو : تعب تعباً - جزع جزعا - وجع وجعا - أسف أسفا.

فإن دل على لون ، فالغالب فى مصدره : «فعله» ؛ نحو : سمر الفتى سمره - خضر الزرع خضره.

ص: ١٩٤

١- سيجىء (فى ج ٤ م ١٨٤ ص ٦٠٧) أن الواو التى هى «فاء» الفعل الثلاثى ، مفتوح العين فى الماضى ، مكسورها فى المضارع ؛ (مثل : وعد - يعد) يجب حذفها فى المضارع والأمر ، وكذا فى المصدر ، بشرط أن يصير هذا المصدر على وزن : «فعله» (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئه ، ومختوما بالتاء فى آخره عوضا عن هذه الواو المحذوفه ؛ فيقال : وعد - يعد - عد - عده ... ولا- تحذف الواو من المضارع إلا بشرط أن يكون حرف المضارعه (وهو الحرف الذى يبتدىء به المضارع) مفتوحا ، وأن تكون عين المضارع مكسوره. ومن الأمثله قول الشاعر : متى وعدتك فى ترك الهوى عده فاشهد على عدتى بالزور والكذب وقول الناصح : لا تعد عده لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغرنك المرتقى - وإن كان سهلا - إذا كان المنحدر وعرا. ولهذه المسأله تفصيلات وأحكام موضحه هناك.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : «فعل» قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثه ؛ كردّ ردّا

٣- وهى المحاوله الحسيه ، وبذل الجهد العملى الجسمى للوصول إلى غايه ما ، واتخاذ الوسيله للتغلب على صعوبتها.

وإن دلّ على معالجه فمصدره : «فعل» ؛ نحو : قدم قدوما - صعد صعودا - لصق لصوقا -.

وإن دل على معنى ثابت فقياسه : «فعوله» ؛ نحو : يبس يبوسة (١) ...

٣- وإن كان الماضى الثلاثى لازما ، مفتوح العين ، صحيحها ، غير دال على إباء وامتناع ، ولا على اهتزاز وتنقل وحرکه متقلبه ، ولا على مرض ، ولا سير ، أو صوت ، ولا على حرفه أو ولايه - فإن مصدره القياسى : «فعل» نحو : قعد قعودا - سجد سجودا - ركع ركوعا - خضع خضوعا فإن كان معتل العين فالغالب فى مصدره أن يكون على : «فعل» ، مثل : نام نوما - صام صوما. أو على «فعال» ، نحو : صام صياما قام قياما ... و ... فإن دل على إباء وامتناع فمصدره : «فعال» نحو : أبى إباء - نفر نفارا - شرد شرادا - جمع جماحا -.

وإن دل على تنقل وحرکه متقلبه فيها اهتزاز فمصدره : «فعلان» ؛ نحو : طاف طوفانا - جال جولانا (٢) - غلى غليانا.

وإن دلّ على مرض فمصدره : «فعال» ، نحو : سعل سعالا - رعف (٣) الأنف رعافا.

وإن دلّ على نوع من السّير فمصدره : «فعليل» ، نحو : رحل رحىلا - ذمل (٤) ذميلا.

ص: ١٩٥

١- وفى هذا النوع يقول ابن مالك : و «فعل اللازم بابه : «فعل» كفرح ، وكجوى ، وكشلل تقول : فرح المنتصر فرحا عظيما - وجوى المحب جوى ، بمعنى اشتدت به حرّقه لحب (وأصل جوى : «جوى» ، على وزن : فعل ... تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها. قلبت ألفا ، فالتقى ساكنان ؛ الألف والتنوين ؛ حذف الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصارت : جوى ...) وشلل المريض شللا ، أصابه مرض الشلل. وهو المرض الذى يمنع الأعضاء عن الحركة.

٢- أما المصدر «تجوال» - بفتح التاء - فيجىء الكلام عليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٠ وبيان أن فعله هو : «جال» أو «تجول»

...

٣- سال منه الدم.

٤- مشى مشيا فيه رفق ولين.

وإن دل على نوع من الصوت فمصدره : «فعليل» و «فعال» ؛ نحو. صرخ الطفل صريخا وصراخا ، ونعب (١) الغراب نعبا ونعابا. وقد اشتهر «فعليل» مصدرا لبعض الأفعال أكثر من «فعال» ؛ مثل سهلت الخيل سهيلا - أزت (٢) القدور أزيلا.

(ويؤخذ مما سبق أن وزن : «فعال» يكون مصدرا لما يدل على مرض أو صوت ، وأن وزن «فعليل» يكون مصدرا لما دل على سير أو صوت أيضا). وإن كان دالاً على حرفه أو ولايه فمصدره : «فعاله» ؛ نحو : تجر تجاره - سفر سفاره - أمر إماره - نقب نقابه (٣).

٤- إن كان الماضي ثلاثيا ، لازما ، مضموم العين (٤) فمصدره : إما : «فعاله» ، وإما : «فعوله». فيكون «فعاله» إذا جاءت الصفة المشببه منه على وزن «فعليل» ؛ نحو : ملح فهو مريح - ظرف فهو ظريف - شجع فهو شجاع ... فالمصدر : ملاحه - ظرافه - شجاعه. ويكون : «فعوله» إذا جاءت الصفة المشببه منه على : «فعل» ، نحو : سهل فهو سهل - عذب فهو عذب - صعب فهو صعب ... فالمصدر : سهوله - عذوبه (٥) - صعوبه ... وهذا الضابط في الحالتين أغلبى منقوض بأمثله أخرى ، مثل : ضخم فهو ضخم ، مع أن المصدر الشائع هو ضخامه. وملح الطعام - أى : صار ملحا - ، ومصدره : الملوحة. مع أن الصفة المشببه منه ليست على فعل ولا فعليل (٦)

تلك هي الأوزان القياسيه للفعل الثلاثي بنوعيه ؛ المتعدى واللازم ؛ وهي أوزان أغلبيه. وقد يرد في الكلام المأثور ما يخالفها ، فيجب قبوله على اعتباره مسموعا يصح استعماله - بنصه - مصدرا لفعله الخاص به ، دون استخدام

ص : ١٩٦

١- صاح.

٢- ارتفع لها صوت من شدة الغليان.

٣- بمعنى : رأس رياسه ، أى : صار رئيسا.

٤- أشرنا في ص ١٩٤ إلى أن الثلاثي ، مضموم العين ، لا بد أن يكون لازما.

٥- راجع الخضرى في هذا الموضوع.

٦- راجع الخضرى في هذا الموضوع.

صيغته ووزنها في أفعال أخرى ، أو القياس عليها في فعل غير فعله. وهذا لوزن السماعي لا يمنع استعمال الصيغة القياسية ؛ كما أوضحنا أول الباب (١) ومن أمثله السماعي : سخط سخطا ، ذهب ذهابا - شكر شكرا - عظم عظمه ... وغير هذا كثير ؛ جعل النحاه يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي ؛ أوزان جاريه على الأغلب ، ولا تفيد الحصر ؛ لوجود كثير سماعي غيرها (٢) ؛ حتى قيل إنها لا تكاد تنضبط (٣) ، واقتصر بعض النحاه على سرد تسع وتسعين صيغه تخالف كل واحده منها القياس

ص: ١٩٧

١- في ص ١٩١ عند الكلام على : «ثانيهما».

٢- انظر «الملاحظه» التي في هامش ص ١٩٣.

٣- وفي مصادر الثلاثي اللانزم مفتوح العين يقول ابن مالك : و «فعل» اللانزم مثل : قعدا له «فعل» باطراد كغدا ما لم يكن مستوجبا «فعالا» أو : «فعلان» فادر ، أو «فعالا» أي : أن مصدر «فعل» اللانزم ، مفتوح العين ، هو : «فعل» باطراد ؛ كغدا غدوا ؛ (بمعنى ذهب في وقت الغدوه ، وهي أول النهار) وهذا يكون في الحاله التي لا- يستوجب فيها الفعل مصدرا آخر على وزن : «فعال» أو : «فعلان» أو «فعال» وقد بين في البيتين التاليين هذه الحاله بقوله : فأول لذي امتناع كأبي والثان للذي اقتضى تقلبا يريد : أن الوزن الأول وهو «فعال» يكون مصدرا لكل فعل دل على امتناع ، نحو : أبي إباء ، وأن الوزن الثاني ؛ «فعلان» يكون مصدرا لكل فعل دل على حركه وتقلب واضطراب. مثل جال جولانا - طاف طوفانا - أما الوزن الثالث وهو : «فعال» فقد بين فعله بقوله : للدا «فعال» ، أو : لصوت. وشمل صوتا وسيرا : «الفعيل» ، كصهل (للدا : أي : للداء والمرض) ففعله يدل على داء ومرض ؛ نحو : سعل سعلا ، أو يدل على صوت ، نحو : نعب ، نعبيا ، وقد يستعمل «الفعيل» مصدرا للفعال الدال على الصوت أو على السير ، نحو صهل الحصان سهيلا - رحل الغريب رحىلا. ثم بين أن ما جاء مخالفا لأنواع المصادر القياسية فأمره مقصور على النقل ، أي : على السماع. يقول : وما أتى مخالفا لما مضى فبابه النقل ؛ كسخط ، ورضا لأن فعلهما ثلاثي مكسور العين ، فإن كان متعديا فقياس مصدره : «فعل» كما عرفنا. فيقال فيهما سخط - ورضى ، وإن كان لازما فقياس مصدره ، فعل ، كفرح ، وغضب ... فجاء السماع فيهما مخالفا القياس في الحالتين. ثم أشار إلى مصدر الثلاثي مضموم العين (وهو لازم حتما ، كما سبق ، في -

الخاص بمصدر فعلها»... (١) أما المصادر القياسية لغير الثلاثي فمضبوطة محصوره - غالبا - وقل أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوعه لها. كما سنرى.

«ملاحظه»: وردت ألفاظ سماعيه ، كل واحد منها يؤدي معنى المصدر ولكن بصيغه اسم المفعول من الثلاثي ، فهى فى حقيقه أمرها مصادر سماعيه من جهه المعنى ، جاءت ألفاظها على وزن : «مفعول» ؛ منها : معقول - مجلود (فى قولهم : فلان لا معقول له ولا- مجلود له ؛ أى : لا عقل له ولا جلد ..) مفتون (٢) - ميسور (٣) - معسور (٤). وكل ما سبق مقصور على السماع. ويرى سيويه : أن تلك الألفاظ - ونظائرها - ليست مصادر فى المعنى ، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول فى صيغته وفى معناه ؛ فيجب عنده تأويل الكلام الذى يحويه تأويلا يساير اسم المفعول فى المبنى والمعنى ، دون التفات إلى المصدر (٥).

* * *

مصادر الماضى غير الثلاثى

١- إن كان رباعيا على وزن : «فعل» (٦) مضاعف العين ، صحيح اللام (أى : صحيح الآخر) غير مهموزها - ، فمصدره القياسى : «تفعل» مثل : قوم تقويما ، وقصير تقصيرا ؛ فى قولهم : من قوم نفسه بنفسه أدرك بالتقويم ما يتغى ، ومن قصر فى إصلاح عيبه قعد به تقصيره عن بلوغ الغايه.

وقد يكون على وزن : «فعل» كقوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) ،

ص : ١٩٨

- ١- راجع شرح التصريح فى هذا المكان.
- ٢- فتنه ، (خبره).
- ٣- يسر (سهل).
- ٤- عسر.
- ٥- لما سبق إشاره فى (١) ص ٢٧٢ من باب : اسم المفعول.
- ٦- الأ- كثر فى هذه الصيغه أن تكون للتكثير والمبالغه - قياسا - كما سيجىء فى الصفحه التاليه ، وكما سجله المجمع اللغوى القاهرى فيها - وفى «التفعال» القياسيه أيضا على الوجه المبين بعد.

وقد يكون على «فعال» بتخفيف العين ؛ كقراءه من قرأ : «وكذبوا بآياتنا كذابا»

فإن كان معتل اللام فمصدره «التفعيل» أيضا ، ويجب حذف ياء «التفعيل» والاستغناء عنها بزيادة تاء التأنيث في آخر المصدر - وزيادتها في هذه الصورة لازمه - فيصير : «تفعله» ؛ نحو : رضى ترضيه ، وزكى تزكيه ، ووّرّى توريه ؛ مثل : (رضى الأخ البار أخاه ترضيه كريمه ، وزكاه تزكيه صادقه ، وحين رأى منه بادره إساءه ، ورّى (١) توريه تمنعه من التمدادى).

وأصل الأفعال : من غير التضعيف : رضى - زكا - ورى - فهى معتله اللام ومصادرهما مع التضعيف من غير حذف وتعويض هى : ترضيا - تزكيا - توريا .. حذفت الياء الأولى التى هى «ياء التفعيل» وعوّض عنها - وجوبا - تاء التأنيث في آخر المصدر ؛ فصار : ترضيه - تزكيه - توريه ... كما عرفنا. ومن الشاذ عدم الحذف. أو عدم التعويض.

وإن كان مهموز اللام (٢) فمصدره «التفعيل» ، أو : التفعله» - وهذه هى الأكثر - نحو : برأ تبرئنا وتبرئه ، وجزأ تجزئنا وتجزئه ، وهنأ تهيننا وتهنئه ، وخطأ تخطئنا وتخطئه (٣).

«ملاحظه» : مذهب البصريين أن «التفعال» - بفتح التاء وإسكان الفاء - مثل (٤) : ، تذكار ، بمعنى : التذكر ، هو مصدر : «فعل» (المفتوح)

ص : ١٩٩

١- دفع ، أو أشار.

٢- أى : أن الحرف الأخير من أصول الكلمه همزه ؛ نحو : برأ - خبأ - هنىء.

٣- يجوز فى الكلمات : تبرئنا - تهيننا - تخطئنا - وما شابهها - أن يقال فيها تبرئنا - تجزئنا - تهيننا - تخطئنا ... فقد جاء على هامش القاموس فى ماده : «خطأ» عند الكلام على «خطيه» ما نصه الحرفى . «(عباره الجوهري : «خطيه» هى «فعله» ، ولك أن تشدد الياء ، - يريد أنك تقول : «خطيه» بقلب الهمزه ياء ثم تدغم الياءين - ؛ لأن كل ياء ساكنه قبلها كسره ، أو واو ساكنه قبلها ضمه ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق ، ولا هما من نفس الكلمه - فإنك تقلب الهمزه بعد الواو واوا ، وبعد الياء ياء ، وتدغم. فتقول فى مقروء : مقروء ، وفى خبيء : خبيء).» ا.ه.

٤- ومن الأمثله أيضا : «تطيّار» مصدر بمعنى : «طيران» فى قول عمرو السدوسى : فأصبحت مثل النسر طارت فراخه إذا رام تطيارا يقال له قع و «تعقاد» مصدر بمعنى : «العقد» فى قول المرقش السدوسى : لا يمنعنك من بعا الخير تعقاد التمام جاء فى كتاب الامتناع والمؤانسه (لأبى حيان التوحيدى - ج ٢ ص ٢ الليله السابعه عشره) بيان لكلمه «تذكار» وأنها مصدر له نظائر على وزنه.

الأول والثاني بغير تشديد الثاني) - وجيء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير. وقال الفراء وجماعه من الكوفيين : إنه مصدر : «فعل» - مفتوح العين المشدده - ورجحه ابن مالك وغيره ؛ لكون هذا المصدر للتكثير ، و «فعل» المضعف العين للتكثير أيضا ، ولكونه نظير «التفعيل» فى الحركات ، والسكنات ، والزوائد ؛ ومواقعها (١) ...

وأسماعى هو أم قياسي؟ قولان ، أظهرهما أنه قياسى (٢). أما «التفعال» بكسر التاء ، كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر ، بل بمنزله اسم المصدر (٣).

وإن كان الماضى رباعيا على وزن : «أفعل» صحيح العين فمصدره على : «إفعال» نحو : أجمل الخطيب القول إجمالا محمودا ، وأحسن الإلقاء إحسانا بارعا. فإن كان معتل العين نقلت فى المصدر حركه عينه إلى فاء الكلمه ، وحذفت العين ، وعوض عنها - غالبا - تاء التأنيث فى آخره ، نحو : أقام إقامه - أبان إبانه - أعان إعانه والأصل : إقوام - إبيان - إعاون. فعين المصدر حرف عله متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن ؛ فنقلت حركه حرف العله - العين - إلى الساكن الصحيح قبله ؛ (تطبيقا للأساليب العربيه وضوابطها). وحذف حرف العله الأول للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار

ص: ٢٠٠

- ١- من الأمثله أيضا : تجوال وتطواف - بفتح التاء فيهما - وقد عرض لهما الصبان (ج ٣ باب : «ما لا ينصرف» فى آخر الكلام على صيغه منتهى الجموع) وسجل ما نصه «إنهما مصدران لجال وطاف. وقيل : لتجول وتطوف.» اه. ا.
- ٢- أخذ مجمع اللغة العربيه القاهري بهذا الأظهر بعد دراسه وافيه ، ورجوع لآراء المتقدمين ومنها : «(ما قاله صاحب التسهيل ، ونصه : «قد يغنى فى التكثير عن «التفعيل» ، «تفعال» فقال شارحه ابن أم قاسم ما نصه : (ظاهر كلام النحويين أنه مقيس ، وقد نص بعضهم على أنه مقيس)» اه. ا. راجع ص ٢٥٧ الجلسه السابعه من محاضر دوره العاشره.
- ٣- ما سبق منقول عن الصبان فى هذا الوضع. لكن ما المراد مما هو بمنزله اسم المصدر؟ لعله يريد : أنه اسم مصدر (وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٠٧) والمراجع اللغويه - كالقاموس وشرحه - مختلفه فى الحكم على هاتين الكلمتين ؛ فقيل : إنهما مصدران على الشذوذ - بسبب كسر التاء - وقيل : اسما مصدر ، وقيل ... غير ذلك ...

اللفظ إقام - إبان - إعان ، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره ؛ عوضا عن المحذوف ؛ فصار المصدر : إقامه - إبانه - إعانه ... ومن الجائز ألا تزداد هذه التاء. ولكن الغالب زيادتها ، كما سبق.

وإن كان رباعيًا مجردا على وزن «فعلل» فمصدره الغالب : «فعلله». وقد يكون على «فعالل» (١) مع قلته ، نحو : دحرجت الكره دحرجه ود حراجا - سرهفت (٢) الصبى ، سرهفه وسرهافا - بهرج (٣) المنافق حديثه بهرجه ، وبهراجا (٤).

ومثله الماضى الرباعى الذى على وزن : «فوعل» و «فيعل» فإن مصدرهما القياسى الغالب : «فعلله» - وهذه أكثر - ، و «فعالل» ؛ نحو : حوقل (٥) حوقله وحيقالا - وبيطر (٦) يبيطره وبيطارا.

وإن كان رباعيًا على وزن : «فاعل» غير معتل الفاء بالياء - فمصدره «فعال» و «مفاعله» ، نحو : خاصمت الباغى مخاصمه ، أو : خصامًا. صارعت الطاغية مصارعه ، أو : صراعا ... فارقت أهل السوء مفارقه ، أو : فراقا ... و «المفاعله» أكثر وأعم أطرادا (٧) ..

فإن كان رباعيًا معتل الفاء بالياء فمصدره «المفاعله» ، نحو : يامنت ميامنه ، وياسرت مياسره ، (أى : ذهبت جهه اليمين ، وجهه اليسار).

ص: ٢٠١

١- إذا كان «فعالل» مصدرًا مضاعفًا ؛ كالزلال ، والوسواس ، ونحوهما - جاز فتح أوله وكسره. وقد يراد - كثيرا - بالمفتوح اسم الفاعل فى المعنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس. يكره الناس الصّيلصال المزعج برنينه ، والوعواع الصاخب بنباحه .. والمراد : الموسوس - المصلصل ؛ بمعنى : الرنان - الموعوع ، بمعنى النابج. (وعوع الكلب ، نبج). وكل هذا قياسى.

٢- إذا كان «فعالل» مصدرًا مضاعفًا ؛ كالزلال ، والوسواس ، ونحوهما - جاز فتح أوله وكسره. وقد يراد - كثيرا - بالمفتوح اسم الفاعل فى المعنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس. يكره الناس الصّيلصال المزعج برنينه ، والوعواع الصاخب بنباحه .. والمراد : الموسوس - المصلصل ؛ بمعنى : الرنان - الموعوع ، بمعنى النابج. (وعوع الكلب ، نبج). وكل هذا قياسى.

٣- أحسنت غداءه.

٤- أتى فيه بالزائف والباطل.

٥- قال : لا حول ولا قوة إلا بالله.

٦- عالج الخيل والدواب ، وما ليس بإنسان من أنواع الحيوان.

٧- ومن أمثلتها المسموعه أيضا : «متاركه» فى قول شاعرهم : متاركه اللثيم بلا جواب أشد على اللثيم من الجواب

٢- وإن كان خماسيًا ، على وزن : «تفَعَّل» فمصدره «تفَعَّل» نحو : تعلّم الراغب تعلّمًا - ثم تخرّج تخرّجًا - وتدرّب تدرّبًا

وإن كان خماسيًا مبدوءًا بهمزه وصل على وزن : «انفعل» فمصدره «انفعال» (والوصول إليه يكون بكسر ثالث الفعل ، وزيادة «ألف» قبل الحرف الأخير) نحو : انشرح صدرى انشراحًا عظيمًا حين رأيت عدوّنا ينهزم انهزامًا ساحقًا.

وإن كان خماسيًا مبدوءًا بهمزه وصل ، على وزن : «افتعل» فمصدره : افتعال ؛ (والوصول إليه يكون بكسر الثالث من الفعل ، وزيادة «ألف» قبل حرفه الأخير) نحو : إذا اقتصد الفقير بلغ باقتصاده الغنى - من اعتمد على نفسه كان خليقًا أن يدرك باعتماده ما يريد.

وإن كان خماسيًا على وزن «تفعّل» فإن مصدره يكون على وزن : «تفعّل» ، بضم الحرف الرابع ؛ نحو : تدرّج الحجر تدرّجًا.

* * *

٣- وإن كان سداسيًا مبدوءًا بهمزه وصل ، على وزن : «استفعل» وليس معتل العين - فمصدره : «استفعال» (والوصول إليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل ، وزيادة «ألف» قبل حرفه الأخير) ؛ نحو : استحسان ، واستقباح - وأشباههما - مثل : إنى أستحسن قراءة الأدب الرفيع استحسانًا لا يعادله إلا سماع الأغاني العالیه الشجیّه ، وأستقبح تافه الكتب استقباحًا لا يعادله إلا الأغاني الماجنه الخلیعه ...

فإن كان على وزن «استفعل» مع اعتلال عينه ، نقلت في المصدر حركه عينه إلى الساكن الصحيح قبلها ، وحذفت العين ، وجاءت تاء التأنيث في آخره عوضًا عنها ، وهو عوض لازم ، نحو : استعاد المريض قوته استعاده ، والأصل : استعوادا ، جرى فيها ما أسلفنا.

ص: ٢٠٢

ضم الحرف الرابع فى الفعل الخماسى المبدوء بـتاء زائده للوصول إلى مصدره ، ليس مقصورا على «تفعلل» وإنما يجرى عليه وعلى ما يماثله ، من كل فعل مبدوء بـتاء زائده ، وعدد حروفه ، وحركاتها ، وسكناتها - يماثل «تفعلل» من غير تقييد بنوع الحركات والسكنات ؛ فليس من اللازم أن يكونا على وزن صرفى واحد ؛ إنما اللازم أن يقابل المتحرك متحركا ، والساكن ساكنا ، وهذا الضابط يشمل عشره أوزان غالبه :

١- تَفَعَّلَ ؛ مثل : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً.

٢- تَفَاعَلَ ؛ مثل : تَغَافَلَ تَغَافِلاً.

٣- تَفَعَّلَ ؛ مثل : تَلَمَّمَ تَلَمُّماً.

٤- تَفَاعَلَ ؛ مثل : تَبَيَّرَ تَبَيُّراً.

٥- تَمَفَعَّلَ ؛ مثل : تَمَسَّكَ تَمَسُّكاً.

٦- تَفَوَّعَلَ ؛ مثل : تَجَوَّرَ تَجَوُّراً.

٧- تَفَعَّلَ ؛ مثل : تَقَلَّنَسَ تَقَلُّنْساً.

٨- تَفَعَّوَلَ ؛ مثل : تَرَهَّوِكَ تَرَهُّوكاً (١).

٩- تَفَعَّلَتْ ؛ مثل : تَعَفَّرَتْ تَعَفُّراً.

١٠- تَفَعَّلَى ؛ مثل : تَسَلَّقَى تَسَلُّقياً (٢). لكن تقلب الضمه هنا قبل الياء كسره.

ص: ٢٠٣

١- ماج واضطراب فى مشيه.

٢- أى : استلقى على ظهره.

تلك هي أشهر المصادر القياسية للفعل الماضي الرباعي ، والخماسي ، والسداسي (١). وهي على ضبطها واطرادها لم تسلم من مصادر مسموعه تخالفها ؛ نحو :

ص: ٢٠٤

١- لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفه ، سلك فيه مسلكا غير الذي جرت عليه المطولات. ومسلكه حميد ، وتلخيصه - على إيجازه - نافع مفيد ؛ قال ما نصه في مصادر الثلاثي الكثيره ، إن الغالب : ١ - فيما دل على حرفه أن يكون على وزن ؛ «فعاله» ؛ كز راعه ، وتجاره ، وحيآكه. ب - وفيما دل على امتناع أن يكون على وزن : «فعال» ؛ كإباء ، وشراد ، وجماح. ح - وفيما دل على اضطراب أن يكون على وزن : «فعلان» ؛ كغليان ، وجولان. د - وفيما دل على داء أن يكون على وزن : «فعال» ؛ كصداع ، وزكام - ودوار. ه - وفيما دل على سير أن يكون على وزن : «فعليل» ، كرحيل ، وذميل ، ورسيم (والأخيران نوعان من السير). و - وفيما دل على صوت أن يكون على وزن : «فعال» أو : «فعليل» ؛ كصرآخ ، وزئير. ز - وفيما دل على لون أن يكون على وزن «فعله» ؛ كحمره ، وزرقه ، وخضره. فإن لم يدل على شيء مما سبق فالغالب : ١ - في : «فعل» أن يكون مصدره على : «فعله» أو «فعاله» ؛ كسهوله ؛ ونباهه. ب - وفي : فعل اللانزم أن يكون مصدره على : «فعل» كفرح - وعطش. ح - وفي فعل اللانزم أن يكون مصدره على : «فعلول» كفعود ، وخروج ، ونهوض. د - وفي المتعدى من «فعل» و «فعل» أن يكون مصدره على : «فعل» ؛ كفههم ، ونصر. وأما الفعل الرباعي : ١ - فإن كان على وزن : «أفعل» فمصدره على «إفعال» ، كأكرم إكراما. ب - وإن كان على وزن : «فعل» فمصدره على «تفعليل» ؛ كقدم تقديما. ح - وإن كان على وزن «فاعل» فمصدره على «فعال» أو : «مفاعله» ، كقاتل قتالا ومقاتله. د - وإن كان على وزن «فعلل» فمصدره على «فعلله» كدحرج دحرجه. ويجيء على وزن «فعلال» أيضا إن كان مضاعفا ؛ كوسوس وسوسه ، ووسواسا. وأما الخماسي والسداسي فالمصدر منهما يكون على وزن ماضيه ، مع كسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره إن كان مبدوءا بهمزة وصل ؛ كانطلق انطلاقا ، واستخرج استخراجا. ومع ضم ما قبل آخره فقط إن كان مبدوءا بتاء زائده ؛ كتقدم تقدما - وتدحرج تدحرجا. ثم قال : «تنبيه» الفعل إذا كانت عينه ألفا تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويعوض عنها تاء في الآخر ؛ كأقام إقامه ، واستقام استقامه. وإذا كانت لامه «ألفا» ففي : «فعل» تحذف ياء التفعيل ، ويعوّض عنها تاء أيضا ؛ كزكى تزكيه. وفي «تفعل» ، و «تفاعل» تقلب الألف ياء ، ويكسر ما قبلها ؛ كتأني تأنيا ، وتغاضي تغاضيا. وفي غير ذلك تقلب همزه إن سبقتها «ألف» ، كألقى إلقاء ، ووالى ولاء ، وانطوى انطواء ، واقتدى اقتداء ، وارعوى ارعواء ، واستولى استيلاء ، واحلولى احليلاء. اه.

١- سبق فى ص ٢٠١ الحكم بقله المصدر : «حيقال» : دون المصدر : «حوقله» - وكلاهما قياسى -

٢- تحرك.

٣- وفى بيان المصادر القياسيه لغير الثلاثى يقول ابن مالك فى مصدر الرباعى الذى على وزن «فعل» ، والرباعى الذى على وزن : «أفعل» والخماسى الذى على وزن : «تفعل». وغير ذى ثلاثه مقيس مصدره كقدّس التقديس وزكّه تزكيه ، وأجملا إجمال من تجمّلا تجمّلا يريد : أن «فعل» صحيح اللام مصدره «التفعيل» ، مثل : قدّس التقديس. ومعتل اللام مصدره : «تفعله» ، نحو : زكى تزكيه ، أما : «أفعل» فمصدره : «إفعال» ؛ نحو : أجمل إجمالا. وأما «تفعل» فمصدره : «التفعل» نحو : التجمل. وإليها أشار بقوله : إجمال من «تجمّلا- تجمّلا» أى : أجملا- إجمال من تجمّل تجمّلا. ثم أشار إلى الرباعى المعتل العين والسداسى المعتل العين كذلك فيبين أن عينهما تحذف ، ويعوض عنها - غالبا - التاء ، قال : واستعدّ استعاذه ، ثم أقم إقامه ، وغالبا - ذا - التاء لزم : أى : وغالبا أن هذا النوع يكون مختوما بالتاء. والمراد من «استعاذ» السداسى معتل العين ، ومن «أقام» : الرباعى كذلك. وذكر مصدر الخماسى والسداسى المبدوء بهمزه وصل ، وأنه يكون بفتح الحرف الذى قبل آخره ومدّه ، فينشأ من مدّه ألف زائده مع كسر الحرف الذى يلي الحرف الثانى. يريد : مع كسر الحرف الثالث : وما يلي الآخر مدّ وافتحا مع كسر تلو الثانى ممّا افتتحا : بهمز وصل ، كاصطفى. وضمّ ما يربع فى أمثال قد تلممنا أى : ما يليه الآخر (ويقع بعده الحرف الأخير) مدّه ، وافتحه ، واكسر الحرف الذى يتلو الثانى من فعل خماسى أو سداسى ، مبدوء بهمزه وصل ، فينشأ من هذا كله المصدر القياسى ، نحو اصطفى العاقل إخوانه اصطفاء ، واستهوى أفئدتهم بكريم خلقه استهواء. وأشار إلى أن مصدر الخماسى الذى على وزن : «تفعلل» مثل : «تلملم» يكون بضم ما يربع فعله ، أى : بضم ما يكون رابعا ، فينشأ المصدر المطلوب وهو : «تلملم». ثم بين أن «فعلله» هى المصدر القياسى للفعل : «فعلل» ، وقد يكون مصدره قليلا- «فعالل» : يقول : «فعالل» او «فعلله» ل «فعالل» واجعل مقيسا ثانيا ، لا أولا ثم عرض لمصدر «فاعل» فقال إنه : «الفعال» و «المفاعله» ، وصرح بأن ما جاء مخالفا للمقيس - - من المصادر السالفه كلها ، مقصور على السماع ، لا يقاس عليه ، ونصّ تصريحه : لفاعل الفعال والمفاعله وغير ما مرّ السماع عادله أى : ساواه. ثم ختم ابن مالك الباب ببيتين فى بيان الوزن الذى يصاغ عليه المصدر الدال على «المراه والهيئه» - وسيجىء شرحهما فى مكانهما المناسب من ص ٢٣٠ - هما : و «فعله» لمراه كجلسه و «فعله» لهيئه كجلسه فى غير ذى الثلاث ب «التاء» المراه وشدّ فيه هيئه ؛ كالخمره

١- عرفنا - فى ص ١٨١ و١٩٣ - أن المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح الأصيلى دون المؤول وغيره من المصادر الميميه والصناعيه ، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه فى (ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥) لمناسبه هناك تتصل بالمفعول المطلق ؛ ووعدنا أن نوفيها فى هذا الجزء. فأما صيغ المصدر القياسيه والسماعيه ، وطريقه صياغه القياسى منها ، وأوزانها وكل ما يتصل بذلك - فله باب خاص أعده النحاء لذلك ، بعنوان : «باب أبنيه المصادر» - وقد سبق فى ص ١٨١ م ٩٨ - وأما تعريفه وإعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها. (ويلاحظ أن «اسم المصدر» مقصور على السماع). ١ - فالمصدر الصريح الأصيلى : (أى : غير المؤول ، وغير الميمى ، والصناعى ، كما قدمنا فى ص ١٨١ ، وأشرنا إليه هنا) هو : (الاسم الذى يدل - فى الغالب - على الحدث المجرد ، ويشتمل على كل الحروف الأصيليه والزائده التى يشتمل عليها الفعل الماضى المأخوذ منه. وقد يشتمل هذا المصدر على أكثر منها دون أن يشتمل على الميم الزائده فى أوله ، وهى التى يبتدىء بها «المصدر الميمى» ، ودون أن يختم بالياء المشدده تليها تاء التأنيث ، وهما اللذان يختم بهما المصدر الصناعى». وهذا التعريف - وهو بمعنى التعريف الذى سبق فى ص ١٨١ - يتضمن أمرين معا ؛ أحدهما : يتعلق بدلالته المعنويه ، والآخر : يتعلق بصيغته اللفظيه. فأما من ناحيه دلالته المعنويه فإنه يدل فى الغالب على مجرد الحدث. أى : يدل على أمر معنوى محض ، لا صلح له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا بعلميه ، ولا بتذكير ، أو تأنيث ، ولا بإفراد ، أو تثنيه ، أو جمع أو غيره - إلا إن كان دالا على «مره ، أو هيئه» كما سيجىء فى ص ٢٢٥ - . وأما من ناحيه تكوينه اللفظى فلا بد أن يكون جامدا مشتملا على جميع حروف فعله الماضى ، أو على أكثر منها - كما سبق ، وكما تجىء أمثله - ولا يمكن أن ينقص عنه فى الحروف. خذ مثلا المصدر : «تحسّن» فإنه يدل على أمر عقل محض ، ندركه بعقولنا ، ولا نستطيع أن نحسه بحاسه من حواسنا ؛ إذ لا وجود لشيء فى خارج عقولنا يقال له : «تحسّن» يمكننا أن نراه ، أو نلمسه ، أو نسمعه ، أو نذوقه ، أو نشمه. فليس له وجود مادى تقع عليه إحدى الحواس ؛ وإنما وجوده محصور فى الذهن وحده ، وهذا معنى كونه حدثا مجردا ، أو أمرا معنويا محضا ، أو نحو هذا من الأسماء. ثم إن هذا اللفظ الجامد (وهو : تحسّن) لا يدل على زمن مطلقا (ماض ، أو حال ، أو مستقبل) ، ولا يدل كذلك على مكان ، ولا ذات (وهى : الجسم ، أو : الماده المجسده). وليس علما على شيء خاص معين ، يدل عليه كما يدل العلم على صاحبه. فكل أمره مقصور على الدلاله المعنويه السابقه. وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله الماضى : تحسّن» ومن أجل هذا كله يسمى : «مصدرا» لانطباق التعريف عليه. - - بخلاف المصدر المؤول ؛ فإنه يدل على زمن ، وغيره - كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ - ومما يزيد الأمر وضوحا : ما يأتى : (١) حين نقول : «تحسن» أو : «يتحسن» أو : «تحسن» نجد كل كلمه مستقله من هذه الكلمات لا بد أن تدل على أمرين معا ؛ هما : المعنى المحض السالف (أى : الحدث المجرد) والزمان (ماضيا - أو حالا - أو مستقبلا ... و ...) - ولا يمكن أن تؤدى أمرا واحدا دون الآخر ؛ ولذلك لا تسمى : «مصدرا» ، وإنما تسمى : «فعلا». فالمصدر الصريح - غير الدال على المره أو الهيئه - يؤدى شيئا واحدا من شيئين يؤديهما الفعل ، وهذا الشيء الواحد هو ما سوى الزمان. وفيه يقول ابن مالك فى بيت سبق شرحه

(في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٥٥ م ٧٤). المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل ؛ كأمن من أمن (٢) وأنا حين نقول : «متحسّن» نفهم من هذه الكلمه - دون الاستعانه بغيرها - أمرين معا ؛ وهما : المعنى المحض (أى : الحدث المجرد) الذى أوضحناه ، و «الذات» أى : الماده المجسده المجرده ، أو : «الجسم» الذى يتصف بالتحسن ، فلا بد من المعنى والذات معا. ولهذا لا تصلح كلمه «متحسّن» لأن تسمى : «مصدرا» ولا فعلا ، وإنما تسمى : اسم فاعل ... - وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٣٨ - (٣) وفى مثل : أعطيت المحتاج عطاء يكفيه ، نجد كلمه : «عطاوا» تدل على معنى مجرد محض ، ولا- تدل معه على شىء آخر. ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التى فى فعلها المذكور فى جملتها ؛ إذ الهمزه الأولى غير موجوده لفظا ولا تقديرا. ومن هنا لا نستطيع أن نسمى كلمه : «عطاء» مصدرا للفعل الماضى : «أعطى» وإنما نسميها : «اسم مصدر» ؛ وسنعرّفه هنا. ومثلها : كلمه «سلام» و «عون» فى نحو : سلمت على اللاجىء سلام الأخ ، وعاونته عون الشقيق ؛ فإن كل واحده منهما لا تصلح مصدرا للفعل المذكور معها (برغم أنها تصلح لغيره) لأن حروفها خاليه لفظا وتقديرا من بعض حروف فعلها ، فكلمه : «سلام» تشتمل على «لام» واحده مع أن فعلها المذكور فى جملتها مشتمل على لام مشدده تعد لامين. وكلمه : «عون» خاليه من الألف التى فى فعلها المذكور معها ، فكلاهما ليس مصدرا ، وإنما يسمى : «اسم مصدر» - وسيجىء فى الصفحه الآتية إيضاحه ، وأنه سماعى - (٤) وفى مثل : دهن وكحل - بضم أولهما - من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات لا نسميه مصدرا. (٥) وفى مثل : برّه ؛ بمعنى : البرّ ، وسبحان بمعنى : التسبيح ، وحماد ، بمعنى : الحمد - نجد هذه الكلمات وأشباهها ، تدل على الحدث المجرد ، ولا تدل معه على ذات ، ولا زمان ، ولا غيره ولكننا لا نستطيع أن نسميها «مصادر» ؛ لأن كل واحده منها صارت علم جنس» يدل على المعنى الخاص به ؛ فكلمه : «بره» علم جنس على «البره» بمعنى : البر ، و «سبحان» علم جنس على : التسبيح ، و «حماد» علم جنس على : الحمد ؛ فهى ونظائرها أسماء مصادر (سبق الكلام عليها - - فى الجزء الأول ص ٢٠٩ م ٢٢ فى علم الجنس ... ، وقد قلنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضى ، أو على أكثر منها. والمراد اشتماله عليها لفظا أو تقديرا. فاللفظى أن تكون جميع الحروف موجوده منطوقا بها ؛ نحو : أخذت أخذا - تعلم الصبى تعلمنا - والتقديرى : أن يكون الحرف محذوفا قد عوض عنه حرف آخر ، كمجىء تاء التانيث فى آخر المصدر عوضا عن واو الفعل ، فى مثل وعد ، عده ، وكالتاء أيضا حين تكون فى أوله عوضا ، مثل سلم تسليمنا ، وعلمّ تعليما ؛ فإن إحدى اللامين حذفت من المصدر وجاءت فى أوله التاء عوضا. أو يكون الحرف محذوفا للتخفيف وكثره الاستعمال ، مع ظهوره أحيانا فى بعض اللهجات واللغات ؛ مثل : ضارب ضرابا - قاتل قتالا... والأصل : ضيرابا وقتالا- ؛ فقلبت الألف ياء لوقوعها بعد الكسره ، ثم حذفت تخفيفا ، ومن العرب من كان يظهرها. ومثال اشتمال المصدر على حروف أكثر من حروف فعله الماضى : إكرام ، وإجمال - وأشباههما فإنهما مصدران للفعلين : «أكرم وأجمال» وقد زيد فى وسط كل مصدر منهما الألف. ومثل : «فرقان» مصدر «فرق» فقد زيد فى وسطه الألف. ومثل الألف التاء فى كلمه : «معاونته» مصدر : عاون. ب - وأما اسم المصدر (وهو مقصور على السماع) فقالوا فى تعريفه : «إنه ما ساوى المصدر فى الدلاله على معناه ، وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض حروف عامله - الفعل ، أو غيره - دون تعويض». وذلك كعطاء ؛ فإنه مساو لإعطاء فى المعنى ، ومخالف له بنقص الهمزه الأولى لفظا وتقديرا من غير أن يعوض عنها شىء. فإن خلا منه لفظا ولم يخل تقديرا فليس اسم مصدر ؛ وإنما هو مصدر - كما تقدم - مثل كلمه قتال ؛ فإن أصلها : قيتال ، على الوجه الذى شرحناه فى هذه الصفحه ، وإن خلا منه لفظا ولكن مع تعويض عنه فليس باسم مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو : عده ، مصدر الفعل «وعد» فقد حذفت الواو ، وجاءت التاء فى آخر الاسم عوضا عنها ؛ كما قلنا آنفا. فلا بدّ فى اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية أو الزائده. وأن يكون النقص بغير تعويض عنه ، وبغير وجود المحذوف مقدرًا. إن الفرق اللفظى بين المصدر الأصلى واسم المصدر واضح مما سبق (ولا سيما قصر «اسم المصدر» على السماع ، أما المصدر الأصلى فمنه القياسى

ومنه السماعي ..) ولكن الفرق المعنوي بينهما في حاجه إلى تجليه وإبانته. فما معنى : «أن اسم المصدر يساوى المصدر في الدلالة على معناه»؟ ذهب النحاه فى الإيضاح مذهب لا- تخلو من غموض أو نقص. ولعل خيرها ما جاء فى كتاب : «الأشبه والنظائر» للسيوطى ، منسوباً لابن النحاس : قال ما نصه : (الفرق بينهما أن المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كقولنا : إن كلمه : «ضرب» هى مصدر فى قولنا : يعجبني ضرب زيد عمرا. فيكون مدلوله : «معنى» (يقصد : أن مدلول كلمه «المصدر» ومفهومها وسماها ، هو أمر معنوى محض ، وأنه هو المصدر حقيقه ، لا مجازاً. أما اللفظ المذكور فى الجمله ، المركب من حروف هجائيه معينه ، فليس بالمصدر الحقيقى) وسمّوا ما يعبر به عنه مصدراً ، «مجازاً» ، (أى : تسميه مجازيه ، لا حقيقيه) - نحو : «ضرب» فى قولنا : إن : «ضرباً» مصدر منصوب ، إذا قلت : ضربت ضرباً ؛ فيكون مسماه لفظاً). اهـ. - فهو يريد : أن كلمه «ضرباً» هى المسمى اللفظى المجازى لكلمه : «مصدر». ومقتضى هذا أن كلمه «مصدر» اسم له مدلولان أو مفهومان ، وإن شئت فقل : له مسميان ، أحدهما : معنوى محض ؛ هو الحدث المجرد ، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقى - لا المجازى - لكلمه : مصدر. والمسمى الآخر لفظى ؛ هو اللفظ الذى نطق به ، أو نكتبه ، والذى نقول فى إعرابه : إنه مصدر منصوب ، وهو المصدر المجازى المراد منه المصدر الحقيقى المعنوى - ثم قال بعد ذلك : (واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كسبحان ؛ المسمى به : «التسبيح» الصادر عن الشخص المسيح - مثلاً - لا لفظ التاء ، والسين ، والباء ، والياء ، والحاء ، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ، ومعناه البراءه والتنزيه) اهـ - راجع ياسين على التصريح - ويفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازى السالف ؛ كلاهما يدل مباشره على الحدث المجرد من غير واسطه. ولكن كثيراً من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشره على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد ، وأن دلالاته على لفظ المصدر تؤدى - تبعاً - إلى الدلاله على معنى المصدر ، وبذا تكون دلالاته على الحدث المجرد دلالة غير مباشره ، وإنما هى بالواسطه ؛ إذ هى من طريق المصدر. (راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضوع من الباب). ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد ، وليس له فعل من لفظه يجرى عليه ؛ كالتهقيرى ؛ فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له - فى المشهور - يجرى عليه من لفظه. وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد ، ويجرى على وزن مصدر الثلاثى ، مع أن الفعل المذكور معه فى الجمله غير ثلاثى ؛ مثل : توضع وضوءاً ، وأعان عوناً ، وما شابههما من الوارد المسموع - كالشأن فى جميع أسماء المصادر فإنها مقيده بالسمع - بقيت مسأله هامه ، تتلخص فى : أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه : «اسم المصدر». وحجته : ما سبق هنا ، وأن تعريف المصدر الأصيل ينطبق عليه. وهذا رأى قوى ودفعه عسير. ومسأله أخيره : (أشرفنا إليها فى ص ١٨٣) ، نوردها بمناسبه دلالة المصدر - فى الغالب - على شىء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل ؛ فإن هذه الدلاله تثير سؤالاً : أيهما أصل للآخر؟ فالصريون يقولون : المصدر. ويحتجون بأدله ، أقواها : أنه يدل على شىء واحد ؛ هو : المعنى المجرد ؛ فهو «بسيط». والفعل الماضى يدل على شيئين ؛ المعنى والزمن ؛ فهو مركب. و«البسيط» أصل المركب. والكوفيون يقولون : الفعل الماضى هو الأصل الذى يدخله بعض التغيير. فتفرع منه المشتقات ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر وزياده ؛ والذى يتضمن غيره والزياده عليه يعد أصلاً له. وهذا - وغيره مما ذكره الفريقان - لا يعدو أن يكون أدله جدليه دفاعيه ، لها طلاوه الجدل القوى ، وليس لها قوه الحججه المنطقيه ، ولا- صحه البرهان. إذ ليس لدينا فى المشتقات الكثيره المسموعه عن العرب ما يدل من قرب أو بعد على الأصل الذى تفرع منه هذا المشتق. أما المسأله فى واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض. غير أن كلمه : «المصدر» فى أصلها اللغوى معناها : «الأصل» وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاه. وأطلقوها اصطلاحاً على أنها أصل للفعل وللمشتقات كلها. فلا ضرر من الأخذ بهذا. والاقتصار عليه.

يعمل المصدر عمل الفعل (١) في حالتين :

الأولى : أن يحذف الفعل ، وينوب عنه مصدره في تأديه معناه ، وفي التعدّي واللزوم ، وكثير من أنواع العمل ، نحو قول الشاعر :

يا قابل التوب. غفرانا مآثم ، قد

أسلفتها ، أنا منها خائف وجل

وقول الآخر :

شكرا لربك يوم الحرب نعمته

فقد حماك بعز النصر والظفر

ونحو : تعظيما والديك ، وتكريما أهلك ، وإشفاقا على ضعيفهم المحتاج. والأصل : اغفر مآثم (٢) ... - اشكر لربك - عظم والديك - كرم أهلك ، وأشفق على ضعيفهم. فحذف فعل الأمر وجوبا ، وناب عنه مصدره ، فعمل عمله في رفع الفاعل المستتر هنا ، وفي نصب المفعول به ، إن كان الفعل المحذوف ينصب مفعولا به ؛ كالفعلين : عظم ، وكرم ، وفي أكثر الأعمال الأخرى التي يعملها الفعل ؛ كالعمل في النعت ، وكتعلق الجار والمجرور به في المثال الأخير ، وكغيرهما من باقى المعمولات ؛ فكل هذا يعمله المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبا. (وقد سبق (٣) تفصيل الكلام على هذا الموضوع ، وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسى وغير القياسى ، وكيفيه إعراب هذا المصدر وباقى معمولاته ، وكل ما يتصل به من هذه النواحي المختلفه ..)

ص: ٢١١

١- يخالف المصدر فعله في أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التى سنذكرها ، وأن فاعله يكثر حذفه جوازا ، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف ؛ إلا إذا كان المصدر نائبا عن فعله (على الوجه المشروح فى باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦). أما رفع المصدر لنائب الفاعل فالمختار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : عجبت من قياس بالطياره الصحراء ، ومن إقامه فيها معامل النقط. أى : من أن تقاس الصحراء بالطياره ، وأن تقام معامل النفط فيها. بخلاف الفعل ، فإنه يعمل وجوبا بغير شرط ، ويتحمل وجوبا ضمير مرفوعه المحذوف ؛ فاعلا كان أو نائب فاعل.

٢- أى : ذنوبا ؛ (المفرد ؛ مآثم ؛ بمعنى : إثم ؛ وهو : الذنب).

٣- فى ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ موضوع : «حذف عامل المصدر ، وإقامه المصدر نائبا عنه».

أن يكون المصدر صالحا - فى الغالب (١) - للاستغناء عنه ، بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبق «بأن» المصدرية (٢) ، أو : «ما» المصدرية ، فيسبق الفعل «بأن» المصدرية حين يكون الزمن ماضيا ، أو مستقبلا. ويسبق «بما» المصدرية حين يكون ماضيا ، أو حالا ، أو مستقبلا ، ولكنها أوضح وأقوى فى الزمن الحالى ، حيث لا تصلح له «أن» ، «لأنها لا تصلح إلا للماضى والمستقبل (٣) ؛ بخلاف «ما» فإنها صالحة للثلاثة). فمن أمثله الماضى : ساءنا بالأمس مدح المتكلم نفسه. التقدير : ساءنا بالأمس أن مدح المتكلم نفسه ، أو : ما مدح ... ومن أمثله المستقبل : سنسرّ غدا باجتياز الاختراع مرحله الاختبار. وقولهم :

تأَنَّ ، ولا تعجل بلومك صاحبا

لعلّ له عذرا وأنت تلوم (٤)

والتقدير : (... بأن يجتاز الاختراع مرحله الاختبار ، أو : بما يجتاز ... - بأن تلوم صاحبا أو : بما تلوم صاحبا) ومثل : لا شىء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار ، أى : من أن يفشوا الأسرار ، أو : مما يفشون ، ومن أمثله الزمن الحالى : نبعشنا الآن إشاعه الشمس الدفء. والتقدير : نبعشنا الآن ما تشيع الشمس الدفء.

ومن هنا يتبين أن المصدر يصلح للعمل فى الأزمنة الثلاثة بالطريقة المفصّلة السالفه ؛ دون غيرها. والذى يعينه لنوع خاص منها هو : القرينه.

ص: ٢١٢

١- انظر «ا» فى الزيادة الآتية.

٢- «أن» المصدرية تشمل الناصبه للمضارع ، والمخففه من الثقيله. مع ملاحظه أن الناصبه لا تقع فى مواضع ، منها : عدم وقوعها بعد ما يدل على اليقين. أما الناسخه فتقع. (وقد سبقت الإشاره فى الجزء الأول ص ٤٨٤ م ٥٣ إلى علامه كل واحده ، وموضع استعمالها ، وسيجىء فى الجزء الرابع فى باب : «إعراب الفعل ... ونواصبه»).

٣- وهى تدخل على الماضى فيبقى زمنه على حاله. وعلى المضارع فيصير خالصا للاستقبال.

٤- الذى يعين المصدر للمستقبل هنا ما فى البيت من صيغه الأمر والنهى ، وهما للمستقبل المحض فيجب مسايه المصدر لهما فى نوع الزمن.

١ - قلنا : إن الحاله الثانيه هي التي يصلح فيها المصدر للاستغناء عنه «بأن والفعل» الذي بمعناه ، أو : «ما والفعل» ... هذا الاستغناء أمر غالبي - فقط - كما نصوا على ذلك. وذكروا أمثله لغير الغالب ؛ منها قول بعض العرب : «سمع أذنى أخاك يقول ذلك» فكلمه : «سمع» مصدر ، مبتدأ مضاف إلى فاعله : «أذن» - وكلمه «أخا» مفعول للمصدر ... والجمله المضارعيه من الفعل : «يقول» وفاعله في محل نصب «حال» سدّت مسدّ الخبر (١) وأغنت عنه. ومثل قولنا : (كان استقبالك الضيوف حسنا - إن إكرامك الوفود حميد لا إعراض عن أحد) .. فهذه المصادر - وأشباهها - عامله في بعض كلام العرب ، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذي قبله الحرف المصدرى «أن» ، أو «ما» ، لالتزام أغلب العرب عدم وقوع الفعل المسبوق بأحد الحرفين في هذه المواضع ؛ فلم يعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدّت مسدّ الخبر ، مثل : أن تسمع أذنى أخاك يقول ذلك ، ولم يعرف عنهم أيضا وقوع «أن» المصدريه - بنوعيهما المخففه من الثقيله ، والناصبه للمضارع - مع صلتها بعد «كان» و «إن» إلا مفصوله بالخبر ، كقوله تعالى : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى) ، ولا وقوع الحرف المصدرى وصلته بعد «لا» ، غير المكرره. أى : أنه لا يتحقق في هذه المواضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق «بأن ، أو ما» المصدريتين (٢) ..

وليس من اللازم كذلك أن يتحقق هذا لعمل المصدر في شبه الجمله بنوعيه ، فقد يعمل فيهما من غير إحلال ما ذكر محله. أما عمله القياسى في غير شبه الجمله فيستلزم صحه الإحلال بالتفصيل السالف.

ب - من المصادر التي لا تعمل مطلقا المصدر المؤكّد لعامله المذكور

ص: ٢١٣

١- سبق بيان الحال التي تسد مسدّ الخير ، بأنواعها ، وإعرابها ، وشرح أحكامها في ج ١ ص ٥٢٢ م ٣٩ - مواضع حذف الخبر وجوبا.

٢- سبق هذا الحكم في ج ١ م ٢٩ - باب الموصولات الحرفيه رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان : «ملاحظه».

فى الجملة ؛ مثل : (خرج الإنسان من نطاق الكره الأرضيه خروجاً) ؛ لأن إعماله يقتضى - مراعاة للغالب - أن يصلح فى مكانه إحلال الفعل مع «أن» المصدريه ، أو «ما» المصدريه ؛ فىكون التقدير ؛ خرج الإنسان أن خرج ، أى : خروجه ، فىصير المصدر المنسبك مضافاً إلى ضمير كان فى الأصل فاعلاً له. وهذه الإضافة تخرجه من المصدر المؤكد : - وهو مصدر مبهم - ، إلى مصدر مضاف لفاعله ، والمصدر المضاف نوعى ، لا توكيدى ؛ كما عرفنا فى باب : «المفعول المطلق» ...

ولكن هناك نوعاً من المصدر يؤكد عامله المحذوف وجوباً ، ويعمل عمله - . وقد سبق إيضاح هذا النوع ، وسرد فروع وأحكامه (١) - .

كذلك المصدر العددى ؛ فإنه لا يعمل - فى الغالب الراجع - ؛ لأن مجيء «أن» أو «ما» وصلتهما يزيل العدد حتماً (٢) ، ويضعفه ؛ ليحل محلّه ، فلا يوجد فى التركيب الجديد ما يدل على العدد.

أما المصدر النوعى فيعمل فى بعض حالات قليلة - ولكنها قياسيه - منها : أن يكون مضافاً لفاعله (٣) ولو كان هذا المصدر مفعولاً مطلقاً - نحو : زرت حقلى زراعه الفلّاح حقله ... أى : مثل زراعه الفلاح حقله ، فقد عمل فى فاعله المضاف إليه ، وعمل النصب فى مفعوله. وقد تكلمنا ، بمناسبه أخرى (٤) - على أقسام المصدر ما يعمل منها ، وما لا يعمل.

ص: ٢١٤

-
- ١- فى ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٤.
 - ٢- أكثر هذه التعليقات مصنوع ، ومن السهل نقضه. والتعليل الحق هو : استعمال العرب.
 - ٣- وقد ينصب المفعول به أولاً ينصبه ، كما سبقت الإشارة لهذا (فى ج ٢ - رقم ٤ من هامش ص ١٧٢ م ٧٤ باب : المفعول المطلق).
 - ٤- ج ٢ ص ١٧١ م ٧٤ باب : المفعول المطلق.

ح - شروط أخرى :

الشرط السابق لإعمال المصدر هو شرط «وجودي» ، أو «إيجابي» كما نقول اليوم ، (أى : لا بد من تحققه ووجوده) وهناك شروط أخرى يسميها النحاه شروطا عدميه (أو : سلبيه ، بمعنى : أنه لا بد من عدم وجودها) ، وأهمها :

١- ألا يكون مصغرا ؛ فلا يجوز : فتتحك الباب بعنف أمر لا يسوغ. تريد : فتتحك الباب (١).

٢- ألا يكون ضميرا ، فلا يجوز : حبي الأوطان عظيم ، وهو بلادا أجنبيه أقل. تريد : وحبي بلادا أجنبيه أقل ؛ فتاب الضمير عن المصدر المحذوف. وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين ، ورأيهم - هنا - ضعيف ؛ لأن الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا ينوب عنه في العمل - ، طبقا للرأى الأصح ، الأغلب الذى يؤيده الوارد الكثير - .

٣- ألا يكون مختوما بالتاء الداله على الوحده (٢) ؛ فلا يصح : ابتهجت بضربتك العدو الغادر ، لأن ضربه ، مصدر مختوم بالتاء الزائده الداله على المره الواحده (٣). فإن كانت التاء من صيغه الكلمه وليست للوحده ، نحو : «رحمه» و «رهبه» - جاز أن يعمل ؛ نحو : رحمتك الضعفاء دليل نبلك ...

٤- ألا يتأخر عن معموله الذى ليس شبه جملة ؛ فلا يصح : أعجبتنى

ص: ٢١٥

١- ورد فى السماع إعماله مصغرا فى مثل : رويد المستفهم ، بمعنى : أمهل المستفهم. «فرويد». اسم فعل أمر. ويصح اعتباره مصدر نائبا عن فعل الأمر ، وأصله «إرواد» وفعله : «أرود» ثم صغر المصدر : «إرواد» تصغير ترخيم بحذف زوائده فأنته إلى : «رويد». - كما سيجىء فى باب اسم الفعل ، ج ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ - .

٢- أى : على المره الواحده - وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٢٥ م ١٠٠ - .

٣- لأن الدلاله على العدد تعارض الدلاله الأصلية للمصدر ؛ وهى الحدث المجرد من كل شىء آخر ؛ كعدد ، ونحوه - كما سبق عند الكلام عليه فى «ب» من هامش ص ١٨٣ - .

- المريض - مساعدتك). والأصل : أعجبتني مساعدتك المريض.

أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح تقديمه ؛ لوروده فى القرآن الكريم (١) ، فى قوله تعالى : (فَلَمَّا بَلَغَ - مَعَهُ - السَّعَى ...) وقوله تعالى : (لَا يَبْتَغُونَ - عَنْهَا - حَوْلًا)، وقوله تعالى : (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا - رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ)، وقولهم : «اللهم اجعل - لنا من أمرنا - فرجا» وقول الشاعر :

وبعض الحلم عند الجاه

ل للذلة إذعان

والأصل : السعى معه - حولاً عنها - رأفه بهما - فرجا لنا من أمرنا - إذعان للذلة ... و ... ولا داعى للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ، وبخاصه فى القرآن.

٥- ألا يكون مفصولاً من معموله - المفعول ، وغير المفعول - بفواصل أجنبي (٢) ، ولا بتابع (٣) ، ولو كان هذا التابع نعتاً أو غيره من التوابع الأربعة ، فلا بد أن تقع بعده - مباشرة - كل معمولاته من غير فاصل أجنبى بينها ؛ لأن الفصل بالأجنبى ممنوع مطلقاً ... فلا يجوز : إني أقوى على تأديه فى الصباح أعمالاً مختلفه ؛ أى : على تأديه أعمالاً مختلفه فى الصباح. كما (٤) لا يجوز : إني أبادر إلى تلبيه صارخاً المستغيث. أى : إلى تلبيه المستغيث صارخاً و و ...

(٥)

ص: ٢١٦

١- ولأن شبه الجملة يقع فيه التوسع والتساهل فى كلام العرب ؛ هذا إلى وروده متقدماً فى الآيات والأمثلة التالية - ولهذا إشاره فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٣ -.

٢- أى : بفواصل ليس معمولاً لهذا المصدر.

٣- وإذا كان للمصدر معمولات لم يجز العطف عليه إلا بعد استيفائه جميع معمولاته. وفى رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ حكم الفصل بين التابع ومتبوعه ، ثم (انظر الحالة الثانية التى فى ص ٦١٠).

٤- لهذا تأخر النعت عن المعمول شبه الجملة فى قول الشاعر : إني وجدى بك الشديد أرانى عاذراً من عهدت فيك عدولا

٥- وهذا يستلزم عدم الفصل بالأجنبى بين المعمولات.

٦- ألا يكون مثنى أو جمعا (فيجب أن يكون مفردا) ومن الشاذ إعمال غير المفرد ؛ كقول الشاعر :

قد جرّبوه فما زادت تجاربهم

أبا قدامه إلا المجد والفتحا (١)

فكلمه : «أبا» (من أبا قدامه) مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير ، وهو : «تجارب» (٢). وأجاز بعض النحاه إعمال الجمع. ورأيه حسن ، لورود السماع به فى بضعه أمثله ، ولما فيه من تيسير يفيد ولا يضر.

٧- ألا يكون محذوفا والمعمول غير شبه جملة ؛ فإن كان شبه جملة جاز إعمال المصدر المحذوف ؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور فى : (بسم الله الرحمن الرحيم). متعلقا بمصدر محذوف ، والتقدير : ابتدئى باسم الله.

ص: ٢١٧

١- الفنع : الكرم والخير.

٢- راجع العينى.

أقسام المصدر العامل المقدر بالحرف المصدرى وصلته :

ثلاثة أقسام قياسية :

(١) مضاف ، وهو أكثرها عملا ، وأعلاها فصاحه ؛ نحو قوله تعالى : (فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ، أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا) ، المصدر الأول : «ذكر» مضاف للضمير : «الكاف» ، ومعها الميم (١).

وإذ أضيف المصدر فقد يضاف لفاعله وينصب المفعول به (٢) إن وجد ؛ فيكون الفاعل مجرورا في اللفظ ، مرفوعا في المحل ، كقولهم ؛ (مصاحبه المرء العقلاء ألزم ، ومجانبه المرء السفهاء أسلم). فقد أضيف كل من المصدرين : «مصاحبه» ، و «مجانبه» لفاعله : «المرء» وجره لفظا فقط ؛ لأنه مرفوع محلا ، ونصب المفعول بعد ذلك ؛ وهو : «العقلاء» و «السفهاء» ، ومثل قول الشاعر :

وأقتل داء رؤيه العين ظالما

يسىء ، ويتلى فى المحافل حمده

فالمصدر - وهو ؛ رؤيه - أضيف لفاعله - «العين» المجرور لفظا ، المرفوع محلا ، ونصب المفعول به (ظالما). ومثل :

يا من يعزّ علينا أن نفارقهم

وجداننا كلّ شيء بعدكم عدم

فالمصدر : «وجدان» أضيف لفاعله : «نا» - على الوجه السالف - ونصب المفعول به : «كل».

فإذا جاء تابع للفاعل - كالنعت ، أو : التوكيد ، أو : العطف ، أو : البدل - جاز فى التابع الجرّ ؛ مراعاة للفظ الفاعل المتبوع ، وجاز الرفع مراعاة لمحل هذا الفاعل ؛ ففى المثال الأول : نقول : مصاحبه المرء العاقل العقلاء ألزم ، ومجانبه المرء المهذب السفهاء أسلم ، بجر كلمتى : «العاقل»

ص : ٢١٨

- ١- ومن الأمثلة : «رعايه» - توتى ... - منه ، فى قول شاعرهم : رعايه الله خير من توقينا ومنه الله بالإحسان تغنينا
- ٢- وهذا إن كان فعلة متعديا لواحد ، أو كان متعديا لأكثر على الوجه المبين فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية. فإن كان الفعل لازما جاز إضافته لفاعله ، أو للظرف.

والمهذب ؛ أو برفعهما ، على الاعتبارين السالفين (١).

وقد يضاف المصدر للظرف (٢) ؛ فيجره ، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به إن وجد ؛ نحو : إهمال اليوم المريض الدواء معوق للشفاء.

وقد يضاف المصدر لمفعوله ؛ فيصير المفعول به مجرورا في اللفظ منصوبا في المحل (٢) ، ويجيء الفاعل بعدهما مرفوعا إن وجد ؛ كقولهم : (صيانته (٣) الحواس الشاب ، وديعه تنفعه في شيخوخته (٤)). والأصل : صيانته الشاب الحواس - ؛ فأضيف المصدر : «صيانته» إلى مفعوله : «الحواس» فصار المفعول به مجرورا لفظا ، منصوبا محلا. وتلاهما الفاعل مرفوعا (٥). فإذا جاء للمفعول به تابع - من التوابع الأربعة - جاز في التابع الجرّ مراعاة للفظ المفعول به ، أو النصب مراعاة لمحلّه. فنقول في المثال السالف : صيانته الحواس الخمس الشاب ، دين عليها بجر كلمه : «الخمس» أو نصبها ... «ملاحظه» : إنما يضاف المصدر لفاعله وينصب المفعول به ، أو : العكس ، حين يقتضى المقام ذكرهما ، وإلا فقد يحذف أحدهما ، أو :

ص : ٢١٩

١- ومن ذلك قول العرب - كما جاء في كتاب : «معاني القرآن» للفراء ج ١ ص ١٦ - : عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، (بالرفع) ، أو بعضها على بعض (بالكسر). فرفع كلمه : «بعض» على اعتبارها بدلا من البيوت المرفوعة المحل. لأنها مجروره لفظا في محل رفع فاعل المصدر. و .. (٢) إذا صار الظرف «مضافا إليه» ، زال عنه اسم الظرف ؛ إذ لا يصح تسميته ظرفا - كما كررنا في مناسبات مختلفه - إلا في حاله واحده ؛ هي نصبه على الظرفيه.

٢- فإن كان المصدر متعديا لمفعولين أو ثلاثة جاز إضافته لأحدها ونصب ما عداه ، ثم يرفع الفاعل ، ويجوز إضافته للفاعل ، ونصب المفعول به الواحد أو الأكثر ، كما يجوز إضافته للظرف ، مع بقاء الفاعل مرفوعا - إن وجد - وترك ما يوجد من مفعول به أو أكثر منصوبا (إن وجد).

٣- أى : محافظته على سلامتها.

٤- المراد : أن من صان حواسه في شبابه تصونه في شبابه وكهولته ؛ فلا يشكو الأمراض وضعف هذه الحواس ؛ لأنه لم يهملها ، ولم يسرف في الانتفاع بها زمن شبابه ؛ فظلت سليمة حتى وصل إلى زمن الهرم والكبر.

٥- ومن الأمثلة الواردة التي أضيف فيها للمفعول به ، ورفع الفاعل قول الشاعر : نجد رقاب الأوس من كل جانب كجدّ عقايل الكروم خبيرها فقد أضيف المصدر : «جدّ» إلى مفعوله : «عقايل» ، وجاء فاعله - وهو : خبير - مرفوعا بعدهما. (عقايل الكروم : ما زرع من فروع العنب).

يحذفان معا. فمن إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذى لا يتعلق الغرض بذكره ؛ قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ ...) والأصل : استغفار إبراهيم ربّه لأبيه. كما يجوز العكس بحذف الفاعل مع ذكر المفعول به : كقوله تعالى : (لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) ، أى : من دعائه الخير.

٢- متون ، ويلي السابق فى كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى : (... أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ (١) ، يَتِيمًا ...) ، فكلمه : «يتيما» ، مفعول به للمصدر : «إطعام» ومنه قول الشاعر :

بضرب بالسيوف رءوس قوم

أزلنا هامهّن (٢) عن المقيّل (٣)

فكلمه : «رءوس» ، مفعول به للمصدر : «ضرب».

٣- مبدوء «بأل» وهو - مع قياسيته كسابقه - أقل منهما استعمالا وبلاغه. ومن أمثله قول الشاعر يذم :

ضعيف النكايه (٤) أعداءه

يخال الفرار يراخى الأجل (٥)

فكلمه : «أعداء» مفعول به للمصدر : «النكايه».

إعمال اسم المصدر (٦) :

اسم المصدر نوعان : علم ، وغير علم ، فالأول لا يعمل (٧) ؛ ومن أمثله : «برّه» علم جنس على : «البرّ» ، و «فجار» علم جنس على : «الفجره» بمعنى : «الفجور» ، بشرط أن يكون فعلهما : «أفجر» و «أبرّ» فى

ص : ٢٢٠

١- ذى مسبغه : صاحب مجاعه. (أى : أنه جائع).

٢- الهام : الرءوس. المفرد : هامه.

٣- المقيّل : مكان الاستقرار والثبات. والمراد هنا : العنق ، إذ يستقر الرأس فوقه.

٤- التنكيل والتعذيب.

٥- معنى البيت : هذا الشخص قليل التنكيل والتعذيب لأعدائه ؛ خوفا على حياته منهم ، لظنه أن الفرار من ميدان القتال يطيل الأجل ويؤخر الموت.

٦- سبق تعريفه مفصلاً ، وبيان الفرق بينه وبين المصدر في هامش ص ٢٠٧ و٢٠٨.

٧- لأن العلم - في جميع صورته ومواقعه الإعرابيه المختلفه - لا يعمل مطلقاً ، ولو كان في أصله مشتقاً.

مثل : أفجر فلان فلانا ، وأبره ؛ بمعنى : صبره ذا فجور ، وبزّ ، فإن كان فعلهما «فجر» و «بزّ» فهما مصدران مباشره (١).

أما غير العلم فيعمل بالشرط الذى يعمل به المصدر الذى ليس نائبا عن فعله ؛ (وهو : إحلال الحرف المصدرى «أن» أو : «ما» وصلتهما محله (٢)).

وإعمال اسم المصدر - مع قياسيته - قليل. والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، ومن أمثله إعماله قول الشاعر :

بعشرتك الكرام تعدّ منهم

فلا ترين لغيرهمو ألوفا

وقول الآخر :

إذا صحّ عون الخالق المرء لم يجد

عسيرا من الآمال إلا ميسرا

فكلمه : «الكرام» مفعول به لاسم المصدر : «عشره» ، وفعله هنا : «عاشر». وكلمه : «المرء» مفعول به لاسم المصدر : «عون» وفعله هنا : عاون ... (٣).

ص: ٢٢١

١- انظر رقم ٣ و ٥ من هامش ص ٢٠٨.

٢- وبيان هذا فى ص ٢١٢.

٣- اقتصر ابن مالك على أربعة أبيات فى تدوين كل الأحكام السالفه ؛ أولها : بفعله المصدر ألحق فى العمل مضافا ، او مجزّدا ، أو مع «أل» إن كان فعل مع «أن» أو : «ما» يحل محلّه ، ولاسم مصدر عمل يريد : ألحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجعله مثله فى التعدى واللزوم وغيرهما مما أوضحناه. وهذا الإلحاق بفعله يشمل الأحوال الثلاثه للمصدر ؛ إذ يكون مضافا ، أو مبدوءا بأل ، أو مجردا من أل والإضافه ؛ فيكون منونا. ثم بين أنه يعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق «بأن» أو «ما» المصدريتين محله. فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم يعمل شيئا. وهذا كلام مبهم مجمل أوضحناه وفصلناه فى الشرح. ثم قال : وبعد جرّه الذى أضيف له كتمل بنصب أو برفع عمله عرفنا أن المصدر العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول ، أو العكس ، وهو هنا يقول : - - بعد إضافه المصدر إلى ما أضيف له ، وبعد جره للمضاف إليه - كمل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع ، وذلك بأن تأتى باللفظ منصوبا مفعولا به إن كان المصدر قبله مضافا للفاعل المجرور فى اللفظ ، المرفوع فى المحل. أو أن تأتى بكلمه مرفوعه فاعلا- ، إن كان المصدر قبلها مضافا للمفعول به وصير هذا المفعول مجرورا فى اللفظ منصوب المحل. وختم الباب بقوله : وجزّ ما يتبع ما جرّ ، ومن راعى فى الاتباع المحلّ فحسن يريد : إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فجزّ (فاجر ...) هذا التابع ؛ مراعى لفظ المجرور ، سواء أكان مرفوعا محلا ؛ لأنه فاعل ، أو منصوبا

محلًا؛ لأنه مفعول به. وبين أن هذا الجر لمراعاه اللفظ ليس محتوماً؛ فمن يراعى المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن،
ورأيه سديد.

١ - بعض النحاه يجعل لاسم المصدر قسما ثالثا يسميه : «المبدوء بميم زائده لغير المفاعله». ومن أمثله : المحمده ، أى : الحمد ، والمضرب ، أى : الضرب ، ومصاب ، (بمعنى : إصابه) فى قول الشاعر :

أظلوم (١) إن مصابكم

رجلا

أهدى السّلام ، تحيه - ظلم

لكن يرى المحققون أن المبدوء بالميم كالأمثله السابقه - ونظائرها - هو نوع من المصدر يسمى : «المصدر الميمى» (وله أحكام خاصه ستجىء فى بابہ) (٢) وليس باسم مصدر. وهذا الرأى هو الشائع اليوم ، والأخذ به واجب ، وإعماله عمل فعله كثير بالطريقه التى سنشرحها هناك (٣) ...

أما المبدوء بميم زائده للمفاعله فمصدر أصيل نحو : قاومت الباطل مقاومه عنيفه ، وناصرت أهل الحق مناصره لا توانى فيها ولا قصور.

ب - اسم المصدر العامل ثلاثه أقسام ، كالمصدر العامل :

١- مضاف ، وهو الأكثر ؛ نحو : ناصرته الوطن نصر الحرّ وطنه - وهدمت الباطل هدم الخيمه صاحبها.

وإضافته - كما رأينا - قد تكون لفاعله مع نصب المفعول به ، وقد تكون للمفعول به مع رفع الفاعل. ويجوز فى تابع المضاف إليه الجر مراعاة للفظه ، كما

ص: ٢٢٣

١- المعنى : يا ظلوم. إن إصابتكم رجلا- أهدى إليكم السّلام للتحيه ، ظلم منكم. فكلّمه «رجلا» مفعول به للمصدر الميمى : «مصاب» على الرأى الأحسن. وكلمه : «ظلم» خبر «إن». - وسيعاد ذكر البيت فى هامش ص ٢٣٦ بمناسبة هناك. و «ظلوم» اسم امرأه. قال الشنقيطى - صاحب الدرر اللوامع على همع الهوامع - ج ٢ ص ١٩٦ ما نصه : (أكثر الرواه على أن الروايه : «أظلوم» كما جاء فى الأصل ، وبعضهم قال : إن الصحيح «أظليم» بالياء المشناه التحيته) ثم نقل الخلاف فى قائل البيت وارتضى أن الصحيح نسبته إلى الحارث بن خالد ابن العاص من قصيده مطلعها : أقوى من ال ظليمه الحرم فالعيران ، فأوحش الحطم

٢- ص ٢٣١ م ١٠١.

٣- ص ٢٣١ م ١٠١.

يجوز مراعاة محله فى الرفع والنصب على الوجه الذى سبق فى المصدر (١).

٢- منون ؛ نحو : طربت لنصر حرّ وطنه انتصارا باهرا.

٣- ومحلى بأل ؛ مثل : عاونت الصديق كالعون الأهل ..

ح - من أحكام اسم المصدر العلم أنه لا- يضاف ، ولا تدخل عليه «أل» التى للتعريف ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يوصف ، ولا يقصد به الشيوخ ... (٢)

ص: ٢٢٤

١- فى ص ٢١٨.

٢- راجع ما نقله الصبان فى هذا الموضع عن «الهمع».

عرفنا (١) أن المصدر الأصلي لا يدل بذاته إلا على: «المعنى المجرد» فلا علاقة له - في الغالب - بزمان، ولا مكان، ولا تأنيث، ولا تذكير، ولا علميه ولا عدد، ولا هيئه، ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد.

لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير اليسير والزيادة اللفظيه القليله، فلا يقتصر - بعدهما - على المعنى المجرد، وإنما يدل عليه وعلى شيء آخر معه هو: «المره الواحده»، أو: «الهيئه» (٢)، بمعنى: أن المصدر الأصلي يدل بعد هذا التغيير، والزيادة اللفظيه - إمّا على المعنى المجرد مزيدا عليه الدلاله العديده التي تبين الوحده، (أى: أنه واحد، لا اثنان، ولا أكثر..). وإمّا على المعنى المجرد مزيدا عليه وصفه بصفه من الصفات؛ كالحسن، أو: القبح؛ أو: الطول، أو: القصر... أو غير ذلك مما يتصل بهيئته، وشكله، وأوصافه، لا بعدد مراته (٣).

فالمصدر الأصلي في دلالاته الأساسيه الأولى خال من التقييد، بخلافه إذا دل على المره أو الهيئه فإنه يكون في «المره» مقيدا - مع الحدث - بالدلاله على أن هذا الحدث مره واحده، وفي «الهيئه» يكون مع الحدث مقيدا بوصف خاص (٤).

ص: ٢٢٥

- ١- في رقم ٤ من هامش ص ١٨٧ - أما الكلام المفصل عن أصل المشتقات ففي ص ١٨٢ -
- ٢- أى: هيئه الحدث وكيفيته وشكله. وفسر بعضهم الهيئه بأنها: «النوع».
- ٣- فائده المصدر الدال على «المره»، أو على «الهيئه» أنه يدل على شيئين معا بأوجز لفظ، وأقل كلمات. ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلاله بتعبير آخر، ولكنه سيكون تعبيرا أكثر ألفاظا وكلمات. أما المصدر الأصلي فلا يدل إلا على شيء واحد - في الغالب - هو المعنى المجرد الخالي من كل تقييد وتحديد.
- ٤- ومتى دل المصدر الأصلي على المره بالطريقه التي شرحناها - فإنه يصير من قسم المصدر الأصلي الذي يدل معناه على المره، مع توكيد معنى عامله أيضا؛ أى: أنه يدل على الأمرين معا. - ويكون بيان المره هو الأهم - طبقا لما سبق في باب: «المفعول المطلق»، ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٩ - وكذلك حين يدل على الهيئه، فإنه يصير من قسم المصدر الذي يدل معناه على الهيئه مع توكيد معنى عامله، ويكون بيان الهيئه هو الأهم؛ طبقا للبيان المشار إليه آنفا.

وإذا دل المصدر الأصلي - بعد التغيير - على المعنى المجرد مزيدا عليه الدلالة على الواحد - وهي «المَرَّة» - أو على «الهيئة» فإنه يظل محتفظا باسمه كما كان. ولكنه يشتهر باسم: المصدر الدال على «المره»، أو على «الهيئة» فهو في الحالتين مصدر أصلي (١) له اسمه، وكل أحكام المصدر الأصلي (٢). إلا أن الدال على «المَرَّة» لا يعمل - كما سبق (٣) -.

١ - فإذا أردنا الدلالة على «المَرَّة» الواحد من المصدر الأصلي لفعل ثلاثي فوق دلالاته على المعنى المجرد: (أتينا بمصدره المشهور، مهما كانت صيغته، ومهما كان وزنه) - (وجعلناه على وزن: «فعل»، ولو بحذف أحرفه الزائدة إن اقتضى الأمر هذا) - (وزدنا في آخره تاء التانيث): فيصير الوزن: «فعله»، وهي صيغته المطلوب الدال على «المَرَّة» فوق دلالاته على المعنى المجرد؛ ولا تتحقق هذا الصيغة إلا بتحقيق الأمور الثلاثة السالفة. فلولصول إلى الصيغة الدالة على «المَرَّة» من المصادر: أخذ - قعود - فرح - جولان وأشباهاها...، يجب: (تجريد كل مصدر أصلي من حروفه الزائدة، إن وجدت)، ثم (تحويل صيغته بعد ذلك إلى: «فعل»، ثم (زياده تاء التانيث في آخرها)؛ فتصير: أخذه - قعده - فرحه - جوله؛ وهذه المصادر الأصلية تدل هنا على

ص: ٢٢٦

١- كما سبقت الإشارة لهذا (في رقم ٤ من الهامش السابق وفي رقم ٤ من هامش ص ١٨٧) قال الصبان في هذا الموضوع ما نصه: «(مقتضى ما سبق أن «فعله» التي للمره كجلسه، هي من المصادر؛ فيكون للفعل: جلس - مثلا - مصدران؛ أحدهما دال على «المره»؛ وهو «جلسه»؛ والثاني لا دلالة عليها وهو: «جلوس»)» اه. وأين المصدر الميمي؟ الحق أن لكل فعل ثلاثته أنواع من المصادر - (كما أوضحنا في ص ١٨١) - أولها: المصدر الأصلي الصريح الذي لا يدل إلا على المعنى المجرد. وثانيهما: المصدر الأصلي الذي يدل على المعنى المجرد مزيدا عليه «المره» أو «الهيئة». وثالثها المصدر الميمي. أما المصدر الصناعي فليس مصدرا للفعل، ودلالته تختلف عن دلالة غيره. ولا يكون هو، ولا الميمي دالين على المره أو الهيئة.

٢- ومنها: أن يتعلق به شبه الجملة.

٣- في رقم ٣ من ص ٢١٥. حيث بيان السبب (وسيجيء - في رقم ٢ من هامش ص ٢٣٠ - أن المصدر المبين للنوع قد يعمل (...).

المعنى المجرد ، وعلى المرّه معا ؛ نحو : أخذت من المال أخذه - قعدت على الأريكه قعده - تجددت لنا فرحه بالنصر ، قمت بجوله حول المدينة. والمعنى : أخذه واحده - قعده واحده - فرحه واحده - جوله واحده (١) .-

فإن كانت صيغته المصدر الأصلي موضوعه في أصلها على وزن : «فعله» : نحو : نظره - هفوه - رأفه - صيحه ... لم تدلّ بنفسها في هذه الصورة على المرّه ، ووجب زياده لفظ آخر معها ليدل على «المره» أو قيام قرينه أخرى تدل عليها. والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتا. فنقول مثلا : ربما تنفع النظره الواحده في ردع المسىء - قد تعقب الهفوه الواحده عواقب خطيره - إن رأفه واحده بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين - أهلك الله بعض الغابرين بصيحه لم تتكرر (٢) ...

ولا بد في صياغته «فعله» الداله على «المرّه» من تحقق شرطين : أن تكون لشىء حسيّ ، صادر من الجوارح الظاهره والأعضاء الجسميه ، وأن يكون ذلك الشىء المحسوس غير ثابت ؛ فلا تصح صياغته «فعله» للدلاله على أمر معنوى عقليّ محض ، كالدكاء ، أو : العلم ، أو : الجهل ، أو : النبوغ ... ولا تصح صياغتها من الأوصاف الثابته ، كالظرف ، والحسن . والملاحه ، والقبح ، والطول ، والقصر ...

وإن كان الفعل الماضى غير ثلاثى فالوسيله للدلاله على المره من مصدره الأصلي هي : زياده تاء التأنيث في آخر هذا المصدر مباشره ، دون زياده ، أو حذف ، أو تغيير آخر. مثل : «إنعام» مصدر الفعل الرباعى : «أنعم»

ص : ٢٢٧

- ١- ومن الشاذ المسموع قول العرب : حجّ فلان حجّه (بكسر الحاء) - ومنه. شهر ذى الحجّه فجاءوا بالمصدر الدال على المره مصوغا على وزن : «فعله» (بكسر ، فسكون) وهذه الصيغه هي الخاصه بالهيئه. وبالرغم من هذا السماع الوارد عنهم لا مانع أن نقول في المره : «حجّه» بفتح أول الكلمه تطبيقا لصيغه : «فعله» الخاصه بالمره ؛ عملا بالبيان المفيد الذى عرضناه فى ص ١٩١. ومن المسموع أيضا رأيته رؤيه (بوزن فعله) مرادا بها المره ، ولا مانع من استعمال القياس فيهما أيضا - راجع «تاج العروس» ، ماده : «حج». هذا ، وقد نقل ابن خالويه فى كتابه المسمى : «ليس فى كلام العرب» أن فتح الراء مسموع أيضا.
- ٢- انظر آخر الملاحظه الآتية فى ص ٢٢٩.

و «تبيّن» مصدر الفعل الخماسى : «تبيّن» ، و «استفهام» مصدر الفعل السداسى : «استفهم» فإن صيغها الداله على «المره» هى : «إنعامه» - تبيّنه (١) - استفهامه ... نحو ، إن إنعامه الله تملأ النفس انشراحا - تبيّنه الحق جلبت الخير ، ودفعت البلاء - استفهامه وهدايه (٢) ، خير من صمت وضلاله.

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثى مشتملا فى أصله على تاء التأنيث فإنه لا يصلح للدلاله المباشرة على المره ، ويجب زياده لفظ آخر معه ، أو قيام قرينه تدل عليها. نحو : «استعان» تقول : استعانه واحده بأريحيّ قد تمنع خطرا داهما. والغالب فى اللفظ الآخر أن يكون نعتا ؛ كالمثال السالف.

ب - وإذ أردنا أن ندل على «الهيئه» بمصدر الثلاثى - فوق دلالتة على المعنى المجرّد - صغناه بالطريقه السالفه على وزن : «فعله» ، (بأن نجى بمصدر الفعل الثلاثى ، دون غيره من الأفعال التى ليست ثلاثيه ونحذف ما فيه من الحروف الزائده إن وجدت ، ثم نزيد فى آخره تاء التأنيث) ، ثم (نجعله على صورته : «فعله») فهذه أمور ثلاثه لا بد من تحقيقها ؛ فنقول فى مصادر الثلاثى السالفه : إخذه - قعده - فرحه - جيله (٣) ... ؛ نحو : إخذه القطّ فريسته مزعجه - قعده الوقور جميله - فرحه العاقل يزينها الاعتدال - جيله (٤) الرّحاله شاهده برغبته فى كشف المجهول. والمعنى : هيئه أخذ القط ، وطريقته فى الأخذ ... - هيئه قعود الوقور ، وطريقته ، وشكل قعوده ... - هيئه فرح العاقل وصورته فى أثناء فرحه ... - هيئه جولان الرّحاله ، وشكل جولانه ، ومنظره ...

فإن كانت صيغته المصدر الأسمى موضوعه فى أصلها على وزن : «فعله» الخاص «بالهيئه» ؛ نحو : عزّه - نشده (٥) - رخوه (٦) ...
وجب

ص: ٢٢٨

١- يجب فتح ما قبل تاء التأنيث هنا وفى كل موضع آخر.

٢- أى : مع هدايه : بمعنى أنها تؤدى إليها.

٣- أصلها : «جوله» ، (قلبت الواو الساكنه ياء بعد الكسره ...).

٤- أصلها : «جوله» ، (قلبت الواو الساكنه ياء بعد الكسره ...).

٥- نشد الرجل مأربه نشدا ، ونشده : طلبه وسعى وراءه.

٦- استرخاء.

التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على «الهيئة» ؛ كزياده بعض الألفاظ للدلالة عليها ؛ أو إقامة قرينه ، - أى قرينه - ترشد إليها ، وإلى ما يراد منها من حسن ، أو قبح ، أو : زياده ، أو نقص ... أو غير هذا من الأوصاف التي يراد وصف المصدر بها ، مثل : العزه الجاهليه تحمل صاحبها على الطغيان - نشده المآرب بالحكمه كفيله بإدراكها.

ويلاحظ أن الدلالة على «الهيئة» بالصيغه المباشرة السالفه ، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثي ؛ مع زياده التاء في آخر هذا المصدر إن لم تكن موجوده ؛ فمنهما تتكون الصيغه الداله بنفسها على المعنى المجرد وعلى «الهيئة» معا. أما الأفعال التي ليست ثلاثيه فلا تصاغ - قياسا - من مصادرهما الأصليه صيغه تدل على «الهيئة» ، وإنما يزداد على المصدر الأصلي قرينه ، أو لفظ يدل على الوصف المراد ، من غير التزام قرينه معينه ، أو لفظ معين. فعند إرادته الدلالة على الهيئة من المصادر : تكلم - استماع - اندفاع - وأشباهاها ... نقول : التكلم الكثير مدعاه للملل - الاستماع الحسن أماره العقل الراجح - الاندفاع الطائش مقدمه البلاء العاجل.

ومجمل القول : إذا كان المصدر الأصلي موضوعا في أصله على وزن : «فعله» كعزّه - وأردنا أن يدل على «المره» ووجب تحويله إلى صيغه «فعله» فنقول : ثارت في رأس الجاهليّ عزّه أبعده عما يحسن بالعقل. وكذلك إن كان موضوعا في أصله على وزن - : «فعله» ؛ كرحمه ، وأردنا أن يدل على «الهيئة» فإننا نحوله إلى صيغه : «فعله» ؛ فنقول : رحمه ، مثل : (رحمه تداوى ، ورحمه تجرح (١)).

وخلصه ما سبق :

١- أن الفعل الثلاثي يصاغ - بشرطين - مصدره الأصلي الشائع على وزن : «فعله» للدلالة على أمرين معا ؛ هما : المعنى المجرد ، و «المرّه».

ص : ٢٢٩

١- هذه حكمه قديمه ، معناها أن هيئة الرحمه ، والطريقه التي تظهر بها ، وتقدم لمستحقها - قد تكون طريقه كريمه تفيده ، وتزِيل أو تخفف آلامه ومتاعبه. وقد تكون طريقه جافه خشنه تؤلمه ، وتجرح شعوره.

ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثي بزياده تاء التانيث على هذا المصدر.

٢- ويصاغ مصدر الثلاثي على وزن «فعله» للدلالة على أمرين معا ؛ هما : المعنى المجرد ، والهيئه . ولا- يصاغ المصدر للهيئه مباشره من غير الثلاثي.

٣- مصدر المره والهيئه هو مصدر أصليّ يحتفظ باسمه ، وبخصائصه (١) التي عرفناها ، وبعمله. إلا أن المصدر الدال على المره لا يعمل (٢).

٤- إذا كانت صيغه المصدر الأصليّ موضوعه في أصلها على صورته المصدر الذي نريد أن يدل على المره أو على الهيئه ، وجب إدخال تغيير أو زياده عليها أو المجيء بقرينه تدل على المراد ، وترشد إلى المره أو الهيئه ، طبقا للتفصيل الذي سبق ... (٣)

ص: ٢٣٠

١- ومنها أن يتعلق به شبه الجملة ، وأنه مع دلالته على المره أو الهيئه هو مؤكّد لعامله أيضا - طبقا لما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٥ - والتفصيل في باب : (المفعول المطلق) ج ٢ م ٧٤ ص ١٩٩.

٢- راجع إيضاح هذا في رقم ٣ من هامش ص ٢١٥ ، وفي ص ٢٢٦ ... من هذا الجزء. وكذلك في ص ٢٠٠ م ٧٤ ج ٢ (باب المفعول المطلق). حيث قلنا هناك ما نصه : (قد يعمل المبين للنوع أحيانا ، كأن يكون مضافا لفاعله ، ناصبا مفعوله أو غير ناصب ؛ نحوه : تألمت من إيذاء القوى الضعيف - حزنت حزن المريض. وهذا العمل على قلته قياسي).

٣- وفي اسم المره واسم الهيئه وصياغتهما من مصدر الثلاثي يقول ابن مالك في ختام باب : «أبنيه المصادر» بيتين سجلناهما هناك في ص ٢٠٠. و «فعله» لمّرّه كجلسه و «فعله» لهيئه كجلسه ويقول في صياغتهما من مصدر غير الثلاثي : في غير ذى الثلاث ب «التا» المّرّه وشدّ فيه هيئه ؛ كالخمره أى : الدلاله على «المره» من مصدر غير الثلاثي - تكون بزياده التاء في آخر المصدر. أما «الهيئه» فلا تجيء منه مباشره ، وشدّ مجيئها منه ، كقولهم فلان حسن الخمره ، وهي حسنه التّعقبه : والفعل منهما خماسي ، هو : اختمر ، بمعنى : لف الرأس بثوب ونحوه. وانتقب بمعنى لبس النقاب ، وهو البرقع.

ب (١) - المصدر الميمي

يصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي وغير الثلاثي صيغه قياسيه ، تلازم الأفراد (٢) والتذكير (٣) ، وتؤدي ما يؤديه هذا المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمل - كما سيأتي - لكنها تفوقه في قوة الدلالة وتأكيدها (٤).

ص: ٢٣١

١- سبق الكلام على : «ا» في ص ١٩٣ ، وهو وزن المصدر الأصلي ، كما سبق الكلام على النوع الثالث ؛ وهو : «المصدر الصناعي» في ص ١٨٦.

٢- يدل على هذا ما سجله النحاه في باب البدل - كما سيجيء في رقم ٢ من ص ٦٧٦ -.

٣- وقد وردت هذه الصيغه لبيان السبب ، وقال الرضى في شرح الشافيه ، آخر باب المصدر ما نصه : (يجيء «المفعله» ، لسبب الفعل ؛ كقوله عليه السلام : «الولد مبخله ، مجبئه ، محزنه».) هـ. وقول عنتره العبسي : نبئت عمرا غير شاكر نعمتى والفكر مخبئه لنفس المنعم وقولهم أيضا : الشكر مبعثه لنفس المفضل والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع. وكذلك صيغته المختومه بالتاء ؛ حيث يتشدد غالب النحاه (بغير داع قوى) فيجعلها سماعيه ، على الرغم من الأمثله الكثيره الوارده بالتاء - والتي رآها مؤتمر المجمع اللغوى كافيه للقياس عليها ، كما سيجيء في ص ٣ ص ٢٣٥ - مثل : مقاله - مسره - مهلكه - منصبه - مخافه - و ... كقول الشاعر : مقاله السوء إلى أهلها أسرع من منحدر سائل وقول الآخر : لا تنم واغتنم مسره يوم إن تحت التراب نوما طويلا وقول دعبل : ألم أقل لك : إن البغى مهلكه والبغى والعجب إفساد لأقوام؟ وقول على رضى الله عنه فيما ورد منسوباً له : ليس لواضع المعروف فى غير حقه ، وعند غير أهله ، من الحظ إلا محمده اللثام ، وثناء الأشرار ، ومقال الجهال. وقوله أيضا : الحمد لله المعروف من غير رؤيه ، الخالق من غير منصبه. وقول الأحنف بن قيس : رب حلم قد تجرعته ؛ مخافه ما هو أشد منه.

٤- وقد وردت هذه الصيغه لبيان السبب ، وقال الرضى في شرح الشافيه ، آخر باب المصدر ما نصه : (يجيء «المفعله» ، لسبب الفعل ؛ كقوله عليه السلام : «الولد مبخله ، مجبئه ، محزنه».) هـ. وقول عنتره العبسي : نبئت عمرا غير شاكر نعمتى والفكر مخبئه لنفس المنعم وقولهم أيضا : الشكر مبعثه لنفس المفضل والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع. وكذلك صيغته المختومه بالتاء ؛ حيث يتشدد غالب النحاه (بغير داع قوى) فيجعلها سماعيه ، على الرغم من الأمثله الكثيره الوارده بالتاء - والتي رآها مؤتمر المجمع اللغوى كافيه للقياس عليها ، كما سيجيء في ص ٣ ص ٢٣٥ - مثل : مقاله - مسره - مهلكه - منصبه - مخافه - و ... كقول الشاعر : مقاله السوء إلى أهلها أسرع من منحدر سائل وقول الآخر : لا تنم واغتنم مسره يوم إن تحت التراب نوما طويلا وقول دعبل : ألم أقل لك : إن البغى مهلكه والبغى والعجب إفساد لأقوام؟ وقول على رضى الله عنه فيما ورد منسوباً له : ليس لواضع المعروف فى غير حقه ، وعند غير أهله ، من الحظ إلا محمده اللثام ، وثناء الأشرار ، ومقال الجهال. وقوله أيضا : الحمد لله المعروف من غير رؤيه ، الخالق من غير منصبه. وقول الأحنف بن قيس : رب حلم قد تجرعته ؛ مخافه ما هو أشد منه.

وتسمى هذه الصيغه : المصدر الميمي (١). وتعرب - فى الأغلّب (٢) - على حسب حاجه الجمله.

١- وللوصول إليها من الفعل الثلاثى غير المضعف (٣) نأتى بمصدره القياسى المشهور - مهما كانت صيغته - وندخل عليه من التغيير اللفظى ما يجعله على وزن «مفعّل» - بفتح الميم والعين - وهذه هى الصيغه القياسيه للمصدر الميمى فى جميع حالات (٤) الفعل الماضى الثلاثى غير المضعف. ما عدا حاله واحده (٥) ؛ وهى التى يكون فيها الفعل الماضى الثلاثى صحيح الآخر ، معتل الفاء (٦) بالواو التى تحذف (٧) فى مضارعه ؛ (لوقوعها بين الفتحة والكسره ؛ مثل : وصل - وصف - وعد - وثب - وجد - ... فإنها أفعال واويه الفاء ، ومضارعها مكسور العين ، محذوف الواو ، وهو : يصل - يصف - يعد يثب - يجد ...) - وفى هذه الحاله الواحده تكون على وزن : «مفعّل» بكسر العين (٨).

ص: ٢٣٢

١- انظر ما يتصل بهذه التسميه فى «ا» من ص ٢٢٣ - وسبق فى ص ١٨١ - الكلام المفصل عن المصدر الأصيل ، وعن أصل المشتقات.

٢- البيان فى رقم ٦ من هامش ص ٢٣٥.

٣- مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل الفعل : مَدَّ - فَرَّ - سَرَّ ...

٤- أى : سواء أكان الفعل الثلاثى غير المضعف متعديا ، أم لازما - صحيحا ، أم معتلا - مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها. (إلا حاله واحده ستذكر).

٥- وهناك حاله أخرى يجوز فيها فتح العين وكسرها ، وسيجىء الكلام عليها فى ملاحظه خاصه - ص ٢٣٦.

٦- هو : معتل الأول ، ويسمى : «مثالا». وسيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحه الآتية أن بعض القبائل يجعل المثال هنا كغيره.

٧- بأن يكون مضارعه مكسور العين ؛ فتقع الواو فيه بين الفتحة والكسره ، وهذا يؤدى - فى الغالب - إلى حذفها كالأمثله المعروضه. فلا بد فى صيغه : «مفعّل» - بكسر العين - من تحقق - ثلاثه شروط ، أن يكون الثلاثى معتل «الفاء» بالواو - وأن يكون مضارعه مكسور العين - وأن يكون حرف العله (الواو) محذوفا فيه. فإن خلا- شرط من الثلاثه فالقياس : «مفعّل» ؛ كأن يكون صحيح «الفاء» ، مثل : كتب ، أو يكون معتل الفاء بالياء ؛ مثل : يبس - يقن - يقظ - .. أو يكون معتل الفاء بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؛ فلا تحذف فيه الواو ، قياسا ؛ مثل : وجع يوجع - وحل يوحل - وله - يوله ، بمعنى : فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوهما ... وإن كان معتل الفاء واللام فصيغته : «مفعّل» بفتح العين.

٨- مع ملاحظه حاله المضعف التى يجوز فيها فتح العين وكسرها وستأتى.

فمن أمثله «مفعل» - بفتح الميم والعين - : ملعب ، بمعنى ؛ لعب - مسقط ؛ بمعنى : سقوط - مصعد ؛ بمعنى : صعود - مآكل ؛ بمعنى : أكل - مغنم ، بمعنى : غنم - مأثم ، بمعنى : إثم - مخبئه ، بمعنى : خبث - منطق ، بمعنى : نطق - مقدم : بمعنى قدوم - معاب (١) ؛ بمعنى : عيب. وأفعالها الماضية : لعب - سقط - صعد - أكل - غنم - أثم - خبث - قدم - عاب. يقال : : فلان رياضى يحسن ملعب الكره - سقط البرد ، وكان مسقطه عنيفا - صعدت إلى قمة الجبل مسترشدا فى مصعدى بخير - أهلك فلانا مآكله الحرام ... ومثل قولهم : ليس فى الشر مغنم ، ولا- لوم على امرئ إلا- فى مأثم ، والكفر مخبئه لنفس المنعم. وقول الشاعر :

لا يملأ الهول صدرى قبل مقدمه

ولا أضيق به ذرعا (٢)

إذا وقعا.

وقول الآخر :

أنا الرجل الذى قد عبتموه

وما فيه لعتاب معاب (٣)

ومن أمثله : «مفعل» - بكسر العين - موصل ؛ بمعنى : وصول - موصف ، بمعنى ؛ وصف - موعد ، بمعنى : وعد ... و ... و ...

فيقال : كان موصلى للصدىق تنفيذاً للموعد الذى بيننا ، وكان موصفه لمكان التلاقى واضحاً ؛ فلم أخطئه ... أى : كان وصولى للصدىق تنفيذاً للموعد الذى بيننا ، وكان وصفه (٤) ...

فإن كان الثلاثى مضعف العين جاز فى مصدره الميمى أن يكون مفتوح العين

ص : ٢٣٣

١- أصلها : «معيب» - على وزن : مفعل - ثم تناولها التغيير الصرفى الذى انته بها إلى : «معاب». (بأن نقلت فتحه الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فهى متحركة بحسب الأصل ، وما قبلها متحرك أخيراً ؛ فتقلب الياء ألفاً).

٢- الذرع : الطاقه والاحتمال. وضاق. بالأمر ذرعا : ضعفت طاقته عن احتمالها ، ولم يجد منه خلاصاً.

٣- سيعاد البيت لمناسبه أخرى فى ص ٢٣٦.

٤- بعض القبائل العربيه الفصيحه لا- يفرق بين معتل الفاء وصحيحها وإنما يجعل صيغه المصدر الميمى واحده لجميع أنواع الثلاثى ، هى : «مفعل» بفتح الميم والعين. ورأيه - على صحه محاكاته - مخالف لأكثر القبائل التى يشيع العمل برأيها اليوم وقبل اليوم. ومن المستحسن الاكتفاء بمتابعه الأكثرية.

أو مكسورها (١) كالمفترّ - بفتح الفاء وكسرها - في قولهم: لا ينفع الجاني المفترّ من قصاص الدنيا، فقصاص الآخرة أشد ...

أما ما ورد من الألفاظ المسموعة خارجا في صياغته على الضابط الموضّح في الحالتين السابقتين؛ مخالفا له - فحكمه: جواز استعماله بالصيغه الوارده، أو إخضاعه للضابط، وتطبيق القاعده عليه؛ فيصاغ صياغه جديده على حسب مقتضاها ...

٢- وإن كان الماضي غير ثلاثي فمصدره الميميّ يصاغ على صورته مضارعه، مع إبدال أول المضارع ميما مضمومه، وفتح الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن مفتوحا (٢) ... ففي مثل الأفعال: عَرَفَ، تعاون - استفهم يكون المضارع: يعرّف - يتعاون - يستفهم. وتكون صيغه المصدر الميميّ: معرّف - متعاون - مستفهم يقال: (كان معرّفك للنظريه العلميه واضحا، والمتعاون بيننا في فهمها خير وسيله لتحقيق الغرض، والإجابة على كل استفهم أنارت غوامض البحث). تريد: (كان تعريفك - والتعاون بيننا - ... والإجابة عن كل استفهام). ومثل قول الشاعر:

ألا إنما النعمى تجازى بمثلها

إذا كان مسداها إلى ماجد حرّ

أى: إسداؤها.

وملخص ما سبق من حيث: الصياغه القياسيه، والحكم، والدلاله:

١- أن المصدر الميمي للماضى الثلاثي غير المضعّف يصاغ دائما على وزن «مفعل» - بفتح الميم والعين - إلا إن كان الماضي صحيح الآخر معتل

ص: ٢٣٤

١- صرح بجواز الأمرين صاحب «المصباح المنير» في فصول آخر كتابه - ص ٩٦٢: عند الكلام على صوغ المصدر الميمي واسم الزمان والمكان - وساق مثالا نصه: (فر مفرا ومفرا).

٢- وقد يستتبع هذا تغييرا صرفيا في بعض الحالات؛ كالذى فى كلمه: مقام - بضم الميم - فى قول الشاعر: وإن مقام الحر فى دار ذله ليدفع عنه الفقر شر من الفقر ففعلها: «أقام»، والمصدر الميمي منه هو: «مقوم» على وزن: مفعل. ثم ينقلب حرف العله - الواو - أيضا .. (انظر رقم ١ من الهامش السابق).

الأول بالواو التي تحذف عند كسر عين مضارعه ، فيجىء مصدره الميمى على «مفعل» بكسر العين (١).

أما المصدر الميمى للثلاثى المضعف فيجوز فيه فتح العين وكسرها.

٢- وأن المصدر الميمى لغير الثلاثى يصاغ على صورته مضارعه ، مع إبدال الحرف الأول ميما مضمومه ، مع فتح الحرف الذى قبل آخره (٢).

٣- وأن المصدر الميمى يلازم الإفراد (٣) والتذكير ، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعا فى رأى كثير من النحاه. ويخالفهم - بحق - آخرون (٤).

والراجح أنه لا يعد من المشتقات ، ولكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة - كما سبق (٥) - .

٤- أنه يعرب على حسب حاجه الجملة إليه إلا ما كان منه مسموعا بالنصب (٦).

ص: ٢٣٥

١- هذا هو القياس فى الحالتين. أما السماع فقد يجىء بغيرهما ؛ كصيغته : «مفعله» فى الحديث الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣١ ونصه : (الولد مبخله ، مجبئه ، محزنه) وفى غيره مما ذكرناه.

٢- فهو من مصدر غير الثلاثى كاسم المفعول من غير الثلاثى ، وكاسم الزمان والمكان كذلك. والتمييز بينها يكون بالقرائن التى تعين أحدها.

٣- كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٦٧٦ ، لمناسبه هناك.

٤- فى الاقتصار على السماع تشدد بغير حجه قويه ؛ إذ الأمثله الفصيحه الوارده بالتاء كثيره كثره تبيح القياس عليها. وقد عرض مؤتمر المجمع اللغوى (المنعقد بالقاهره فى فبراير سنة ١٩٧١) لهذه المسأله واطلع على عشرات من الكلمات المسموعه بالتاء ، سجلها فى محاضر جلساته ، وأصدر قرارا حاسما فى جواز إلحاق تاء التأنيث بالمصدر الميمى عامه. انظر ما يتصل بهذا فى «ا» من ص ٢٢٣. وفى رقم (٣ و ٤) من هامش ص ٢٣١ بعض الأمثله المختومه بالتاء.

٥- فى رقم «ب» من هامش ص ١٨٢. ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن يتعلق به شبه الجملة : لما فى المصدر الميمى من رائحه الفعل التى تكفى مسوغا للتعلق. (راجع رقم ١ و ٢ من هامشى ص ٢٥١ و ٣٢١).

٦- يقع المصدر الميمى فى جميع المواقع الإعرابيه المختلفه (فيكون مبتدأ ، وخيرا ، وفاعلا ، وإلخ). وهناك ألفاظ مسموعه بالنصب فى أكثر أحوالها باعتبارها مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، أو مفعولا به لفعل محذوف كذلك. ومن الأول قولهم لمن يريد أن يؤدى عملا : «افعل ، وكرامه ، ومسرره ، أى : -

٥- ومن حيث العمل فإنه يعمل عمل مصدره (١).

٦- أما من حيث الدلالة فيدل على المعنى المجرد - كالمصدر الأصلي - ويمتاز الميمى بقوه دلالاته وتأكيدها. ولا يدل على بيان السبب إلا سماعا.

«ملاحظه»: جاء فى بعض المراجع اللغويه ما نصه (٢):

(إن كان الماضى الثلاثى معتل العين بالياء فالمصدر الميمى مفتوح العين ، واسم الزمان والمكان مكسور كالصحيح ؛ نحو : مال ممالا-، وهذا مميله .. هذا هو الأ-كثر. وقد يوضع كل واحد موضع الآخر ؛ نحو المعاش والمعيش ، والمسار والمسير. قال ابن السكيت : لو فتحا جميعا فى اسم الزمان والمكان ، وفى المصدر الميمى ، أو كسرا معا فيهما - أى : فى الاسم والمصدر - لجاز ؛ لقول العرب : المعاش والمعيش ؛ يريدون بكل واحد : المصدر واسم الزمان والمكان ، وكذا المعاب والمعيب ، قال الشاعر :

أنا الرجل الذى قد عبتموه

وما فيه لعتاب معاب ... (٣)

ص: ٢٣٦

١- ومن أمثله إعماله قول الشاعر يخاطب امرأه اسمها : «ظلوم» : أظلوم ، إن مصابكم رجلا أهدى السّلام تحيه - ظلم يريد : إن إصابتكم رجلا أهدى السّلام تحيه - ظلم. وكلمه : «ظلم» خبر «إن» وقد سبق - فى ص ٢٢٣ - روايه أخرى فى البيت ، وبيان قائله ، وشرحه. وقول الآخر : وأمر تشتهيه النفس حلو تركت مخافه سوء السّماع أى : خوفا سوء السّماع.

٢- المصباح المنير - ص ٩٦٢ - من الفصول الأخيره.

٣- سبق هذا البيت لمناسبه أخرى فى ص ٢٣٣.

وقول الآخر :

أزمان قومي والجماعه كالذي

منع الرّحاله أن تميل ممبلا

أى : أن تميل ميلا. والرّحاله : الرحل ، والسرج أيضا. وقال ابن القوطيه أيضا : من العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما ؛ مصادر
كنّ أو أسماء زمان ومكان ؛ نحو : الممال والمميل ، والمبات والمبيت.)« ا هـ.

ص: ٢٣٧

(اسم مشتق ، يدل على معنى مجرد ، حادث (١) ، وعلى فاعله). فلا بد أن يشتمل على أمرين معا ؛ هما : المعنى المجرد الحادث ، وفاعله ، مثل كلمه : «زاهد» ، وكلمه : «عادل» فى قول القائل : (جئنى بالتمر الزاهد ، أجبك

ص : ٢٣٨

١- أى : عارض ، يطرأ ويزول ؛ فليس له صفة الثبوت والدوام ، ولا ما يشابههما. ويسألنى بعض النحاه فى التعريف عن كلمتى : «اسم ، مشتق» بحجه أنه لا يوجد : (لفظ يدل على معنى مجرد ، غير دائم ، وعلى فاعله) إلا وهو اسم مشتق. وهذا صحيح. ولكننا ذكرناهما مبالغه فى الإيضاح. أما المعنى المجرد ، أو الحدث المحض ... فقد بسطنا الكلام فيه نى هامشى ص ١٨١ و ٢٠٧ - ودلاله اسم الفاعل على هذا المعنى المجرد هى دلالة مطلقه ؛ أى : صالحه للقله والكثرة ، إلا- إذا وجدت قرينه توجه المعنى لأحدهما وحده - كما سيجىء فى الصفحه الآتية - . وأما المقصود من المشتق فهو : المأخوذ من كلمه أخرى مع تقاربهما لفظا ومعنى. كما سبق. - وفى ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات وعددها ... و .. - وأما المعنى الحادث ، (أو : غير الدائم ، وغير الشبيه بالدائم) فهو الأمر الطارئ الذى يحدث ويزول من غير أن يدوم ، أو يطول ثباته وبقاؤه حتى يقارب الدائم ، ومن غير أن يشمل الماضى. وقد ارتضى صاحب «التسهيل» تعريفا آخر لاسم الفاعل لا يخرج - مع طوله - عن التعريف السابق ، ولكنه يزيده إيضاحا. فمن زياده الفائده أن نذكره. نقلا عن حاشيه الخضرى - قال : «إنه الصفة الداله على فاعل الحدث ، الجارىه فى مطلق الحركات والتسكنات على المضارع من أفعالها فى حالتى التذكير والتأنيث - كما سيجىء فى ص ٣٠٨ - المفيده لمعنى المضارع أو الماضى. فخرج بالداله على الفاعل ، اسم المفعول ، وما بمعناه ؛ كمحمود ، وقتيل. وبالجارىه على المضارع الجارىه على الماضى ؛ كفرح ، وغير الجارىه على فعل ؛ ككريم ، وبالتأنيث نحو : «أميف» ؛ فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير ؛ لأن مؤنثه هيفاء. ولمعناه أو معنى الماضى لإخراج نحو : ضامر الكشح ، مما يدل على الاستمرار. ويخرج به أيضا : أفعال التفضيل ؛ لأنه للدوام ، كما خرج بما قبله. «فهذه المخرجات ، ما عدا الأول والأخير - وهما اسم المفعول ، واسم التفضيل - صفات مشبهه ، -- لا اسم فاعل. هذا هو الاصطلاح المشهور. وأما ما يأتى فى : «أبنيه أسماء الفاعلين» من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر ، وهو مجاز - كما سيأتى - «وإن شئت فقل : اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث ، وجرى مجرى الفعل فى إفاده الحدوث. فخرج بالأول اسم المفعول ، وبالتانى الصفة بجميع أوزانها ، وأفعال التفضيل» ا ه. واستعمال ذلك الاصطلاح شائع قبل «ابن مالك» ، ومنه ما جاء فى «أمالى القالى» - ح ٢ ص ١٨٤ ونصه : (قال أبو على ؛ غمض وغمض - بفتح الميم وضمها - فمن قال غمض ؛ بضم الميم ، قال فى الفاعل : غميض. ومن قال : غمض. بفتح الميم ، قال فى الفاعل غامض) ا ه فالمراد بالفاعل فى الأول : الصفة المشبهه ، وفى الثانى : اسم الفاعل.

بالمستبد العادل). فكلمه : «زاهد» تدل على أمرين معا ؛ هما : الزهد مطلقا ، والذات التي فعلته أو ينسب إليها ، وكذا كلمه : «عادل» تدل على أمرين معا ؛ هما العدل مطلقا والذات ، التي فعلته أو ينسب إليها ، ومثلهما كلمتي : «واش» و«سائل» في قول المعزى :

أعدى وقد مارست كل خفيه

يصدق واش (١) ، أو يخيب

سائل

ودلاله اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث ، أغلبيه ؛ لأنه قد يدل (٢).

- قليلا - عن المعنى الدائم ، أو شبه الدائم ، نحو : دائم - خالد - مستمر - مستديم ... و ... (٣)

ودلالته على ذلك المعنى المجرد مطلقه (أى : لا تفيد النص على أن المعنى قليل أو كثير ..) فصيغته الأساسيه محتمله لكل واحد منهما (٤) ، إلا إن وجدت قرينه تعين أحدهما دون الآخر.

ص : ٢٣٩

١- أصلها : واشى ، على وزن : فاعل ، حذفت الضمه لثقلها على الياء. ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، طبقا للبيان الذى سبق عند الكلام على المنقوص ج ١ م ١٦ ص ١٧٣.

٢- شرط هذه الدلالة أن تكون هى المعنى الصريح لصيغته اللفظيه ، أو أن توجد قرينه أخرى توجه المعنى إلى الدوام وشبهه ، مع بقاء اسم الفاعل فى الحالتين على صيغته وصورته الخاصه به ، وأحكامه النحويه التى تفرد بها (انظر الزيادة الآتية فى ص (٢٤٢).

٣- وكذلك فى الحاله التى يصير فيها : «صفه مشبهه» وستأتى فى الزيادة - ص ٢٤٢.

٤- جاء فى ص ١٣٠ من شرح دره الغواص ، ما نصه : «قال ابن برى : ... إن باب «فاعل» كضارب ، وقاتل ... ، عام لكل من صدر منه الفعل ، قليلا- كان أو كثيرا ؛ فلا يمنع أن يقع «فاعل» موقع «فعال» المختص بالكثير ؛ لعمومه. ألا ترى أن قوله تعالى : (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلْسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ ..) لا- يقتضى أن يكون السائل هنا من قل سؤاله؟ - ومثله فى صفات البارى : الخالق والخالق ، والرازق والرازق .. والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر.» اه وفى حاشيه ياسين على شرح الفاكهى لقطر الندى (ج ٢ ص ٢١٧ ما نصه : «قال الشاطبى فى شرح الألفيه : اسم الفاعل دال -

١- يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي ، المتصرف ، على وزن : «فاعل» ؛ بأن تأتي بهذا المصدر - مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن : «فاعل». ولا- فرق في الماضي بين المتعدى واللازم ، ولا- بين مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها (٢) ؛ نحو : (فتح ، يفتح ، فتحا ؛ فهو : فاتح - قعد - يقعد ، قعودا ؛ فهو : قاعد) - (حسب ، يحسب ، حسبانا ؛ فهو : حاسب - نعم ينعم ، نعمما ؛ فهو : ناعم) - (كرم ، يكرم ، كرما ؛ فهو كرم - حسن ، يحسن ، حسنا ؛ فهو : حاسن) ؛ بشرط أن يكون الكرم والحسن أمرين طارئين ، لا دائمين (٣)

ص: ٢٤٠

١- عقد ابن مالك بابا مستقلا لإعمال اسم الفاعل ، وضمنه إعمال اسم المفعول (وسيجيء شرحه في هامش ص ٢٥٠). ثم عقد بابا آخر (سيجيء شرحه أيضا في هامش ص ٢٨٩) لأبنيتهما وصيغتهما ، وأبنيه الصفه المشبهه ، فاصلا بينهما بباب آخر ؛ هو : «باب أبنيه المصادر». وهذا ترتيب ارتضاء لسبب ذكرناه في أول باب «أبنيه المصادر» ص ١٨١ ولم نقله هناك ، ولا نستحسنه هنا ؛ إذ الكلام على أحكام الشيء وإعماله لا بد أن يجيء بعد معرفه ذلك الشيء وإدراك كنهه ، وهذا يقتضى تقديم الكلام على صيغه وأبنيته أولا. كذلك لا نستحسن عقد بايين مستقلين ؛ أحدهما للصيغ والأبنيه. والآخر للإعمال والأحكام : لما في هذا من التشعيب والتشتيت من غير مسوغ

٢- مضموم العين لا يكون إلا لازما. (انظر البيان الخاص باللازم في هامش ص ٢٨٩).

٣- نص على هذا كثيرون - في باب «أبنيه أسماء الفاعلين .. - ؛ منهم «الخضري» و «الصبان» ، وصاحب حاشيه «التصريح» ؛ ومنهم : «صاحب المصباح المنير» في فصل الفعل ودلالته ، ودلاله المشتقات ، بآخر كتابه ، ص ٩٤٧ وما بعدها ، وكذلك محمد الرازي في كتابه : «غرائب آي التنزيل» المطبوع على هامش كتاب : «إملاء ما من به الرحمن ...» للعكبري ، ص ١٣٣ حيث عرض للآيه الكريمه : (وَضَائِقٌ بِهِ صِدْرُكَ) وأوضح السبب في التعبير بكلمه : «ضائق» دون «ضيق» بما نصه : (إن ضيق صدر الرسول عارض غير ثابت ، لأن النبي عليه السلام كان أفسح الناس صدرا. ونظيره قولك : فلان سائد وجائد. فإذا أردت وصفه بالسياده والوجود الثابتين المستقرين ، قلت : سيد وجواد. كذا قال الزمخشري). هـ. ويقول ابن يعيش في الآيه السالفه : (ضائق به صدرك) إنه عدل عن «ضيق» إلى : «ضائق» -- ليدل على أن هذا الضيق عارض في الحال ، غير ثابت ... ؛ ومثل هذا يقال في كلمه : «فارجح» من قول أشجع السلمى يرثى عمرو بن سعيد الباهلى : (وما أنا من رزه - وإن جل - جازع ولا بسرور بعد موتك فارجح وراجع ما يأتي في ص ٢٩٢ حيث البيان والإيضاح.

وكذلك بقيه المعانى السابقه ، حين يكون المراد النصّ على حدوث المعنى.

ويجب أن يتحقق فى صيغته : «فاعل» المذكوره أمران ؛ أن يكون ماضيها الثلاثى متصرفا ، وأن يكون معنى مصدره غير دائم. لأن الماضى الجامد (مثل : نعم ، وعسى ، وليس ...) لا يكون له مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا شىء من المشتقات الأخرى. ولأن المصدر الدال على معنى دائم ، أو شبه دائم - لا يشتق منه ما يدل نصّا على الحدوث ، وعدم الدوام ، وهو : اسم الفاعل. إنما يشتق من ذلك المصدر شىء آخر يدل على الدوام أو شبهه ؛ «كالصفه المشبهه» (١) ، ولها صيغ متعدده بتعدد الاعتبارات المختلفه ، وأحكام خاصه بها ، سنعرفها فى بابها (٢).

ص: ٢٤١

١- لها باب خاص يجىء فى ص ٢٨١. ومثلها اسم التفضيل ، فإنه يدل على الدوام ، طبقا للبيان الذى فى رقم ١ من هامش ص

٢٨٢ ، ولما سيجىء فى بابها ص ٣٩٤.

٢- ص ٢٨١.

١ - قلنا : إن صيغه «فاعل» المراد بها : «اسم الفاعل» لا تشتق إلا من مصدر فعل ماض ، ثلاثى ، متصرف . ويتساوى فى هذا كل أنواع الماضى (الثلاثى المتصرف ، المتعدى واللازم ، مفتوح العين ، ومضمومها ، ومكسورها) .. فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضى الثلاثى المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغه «فاعل» للدلاله على الحدوث نصًا. إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمه بالحكم العام السابق ، وبقياسيه : كرم الرجل ؛ فهو : كرم - بخل فهو : باخل - شرف فهو : شارف ، (أى : صار صاحب شرف) - وحسن فهو : حاسن - وغنى فهو : غان ... و ... وأمثال هذا مما فعله ثلاثى متصرف ، لازم ، يدل على معنى طارئ غير ثابت ، ولا- شبيه بالثابت. أما إن كان المعنى ليس طارئًا حادثًا وإنما هو دائم أو شبه دائم - فيجب التصرف ؛ إِمَّا بتغيير صيغه «فاعل» الداله على الحدوث إلى أخرى داله على الثبوت أو شبهه ؛ كأن نقول : كريم - بخيل - شريف - حسن - غنى - (كما سيجىء فى باب الصفه المشبهه) وإما بإيجاد قرينه - لفظيه أو معنويه - تدل على أن صيغه : «فاعل» لا يراد منها الحدوث ؛ وإنما يراد منها الثبوت ، ومن القرائن اللفظيه : إضافه اسم الفاعل من الثلاثى اللازم إلى فاعله (١) ، نحو : لى صديق ، راجح العقل ، رابط الجأش ، حاضر البديهه ... والأصل : راجح عقله ،

ص: ٢٤٢

١- إضافه اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه - حتما - من بابه من غير تغيير فى صيغته التى هو عليها عند إضافته لفاعله ، وتدخله فى باب : «الصفه المشبهه» ؛ فتسرى عليه كل أحكامها المعروضه فى بابها (وستجىء الإشاره لهذا فى ص ٢٥٦ و ٢٦٥ و ٢٩٢ والبيان الوافى فى «د» ص ٢٦٥) نلخصه فيما يأتى : ١- إن كان فعله لازما ثلاثيا أو غير ثلاثى فلا يكاد يوجد خلاف فى جواز إضافته إلى فاعله عند الرغبة فى إبعاده عن باب اسم الفاعل وإدخاله فى باب الصفه المشبهه على الوجه السابق لتحقيق الغرض المعنوى الذى تحققه تلك الصفه : ومتى تم إدخاله فى باب الصفه المشبهه زال عنه اسمه القديم ، وصار اسمه عند فريق من النحاه «الصفه المشبهه» وعند فريق آخر «الملحق بها» وهذا الخلاف فى التسميه لا- أثر له فى المعنى ولا فى الإعراب. -- والفريقان متفقان على أن صورته الأولى لا- تتغير ، بالرغم من تغير اسمه. ب - وإن كان فعله متعديا لأكثر من مفعول به لم يجز إضافته لفاعله. (راجع ما يتمم هذا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٥٦). ح - وإن كان فعله متعديا لمفعول به واحد فالصحيح جواز إضافه اسم الفاعل إلى فاعله للغرض السالف ، وهو إدخاله فى باب : «الصفه المشبهه» ليؤدى ما تؤديه ، مع بقائه على صورته الأولى. أما المفعول به الذى ينصبه هذا الفعل فالغالب الفصيح حذفه والاستغناء عنه متى وجد اسم الفاعل المضاف لفاعله ، والذى انتقل نهائيا إلى باب : «الصفه المشبهه». ويجوز على قله يباح الأخذ بها أن ينصبه اسم الفاعل الذى صار صفه مشبهه. وإنما ينصبه بشرط : أمن اللبس عند ذكره فلا يختلط بغيره ، وبشرط تغيير اسمه فلا يسمى «مفعولا به» ، وإنما يسمى : «الشبيه بالمفعول به» كما يقال فى إعرابه إنه منصوب لاعتباره «شبيها بالمفعول به» ؛ كالتشأن فى إعرابه مع الصفه المشبهه الأصلية. وسبب الاشرط أن اسم الفاعل فى هذه الصوره الجديده ليس اسم فاعل إلا فى الصوره الشكلييه والصيغه الظاهره دون الحقيقه الواقعه ، وهى المعنى الذى انتبه إليه ، وصار بسببه صفه مشبهه أو ملحقا بها ، والصفه المشبهه وما ألحق بها - كاسم الفاعل فى حالته التى نتكلم عنها - لا- تنصب المفعول به الأصلية. ولما كان كثير من لأساليب الفصيحه المأثوره ، قد ظهر فيها بعد هذه الصفه وملحقاتها مفعول فعلها منصوبا وهو لا يصلح أن يكون حالا ، ولا تميزا. ولا شيئا آخر من المنصوبات غير المفعول به - لجأ النحاه إلى التوفيق بين

الدواعى المختلفه ، لمنع التعارض بينها ؛ فأجازوا وقوع المفعول به بعد هذه الصفه المشبهه ، بشرط أن يتغير اسمه ؛ فيسمى : «الشيء بالمفعول به» لا «مفعولا به» واشتروا لوقوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضا : «الشيء بالمفعول به» لا مفعولا به ، وألا يؤدي إلى لبس في الحالتين. وقالوا : إن الأفضح بعد ملحقات الصفه المشبهه حذفه ؛ مبالغه في أمن اللبس ، بالرغم من صحه ذكره - وسيجيء إيضاح آخر لهذا في هامش ص ٢٦٤ و٢٦٥ -.

رابط (١) جأشه ، حاضره «بديهته. ومنها : أن تكون صيغته اللفظية صريحه الدلاله على الدوام أو شبهه (٢).

ومثال القرينه المعنويه قوله تعالى : (مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ) ، وقول المؤمن : رباه ، آمنت بك ، خالق الأكوان ، لا شريك لك ، وخفتك قاهر الطغاه لا يعجزك شيء ... وقول شوقي :

ص: ٢٤٣

١- ربط جأشه رباطه - بالكسر - اشتد قلبه - كما في القاموس - اه فالفعل هنا لازم.

٢- طبقا للبيان السابق في ص ٢٣٩.

، واشهد

أن للملك مالكا ، سبحانه

فهذه الأوصاف المتصلة بالله ، من الملك (٢) والخلق ، والقهر - ليست طارئه ، ولا- عارضه ، ولا مؤقته بزمن محدود تنقضى بانقضائه ؛ لأن هذا لا يناسب المولى جل شأنه. ومن ثم كانت تلك الصيغ فى معناها ودلالاتها : «صفات مشبهه» وليست «اسم فاعل» ، إلا فى الصورة اللفظية ، والأحكام النحويه الخاصه به برغم أنهما على صيغه : «فاعل» ؛ فهذا الوزن وحده ليس كافيا فى الدلاله على الحدوث أو على الثبوت والدوام ؛ فلا بد معه من القرينه التى تعين أحدهما ، وتزيل عنه اللبس والاحتمال ؛ كى يمكن القطع بعد ذلك بأنه فى دلالاته المعنويه - لا الشكليه - اسم فاعل ، أو صفه مشبهه.

* * *

ص : ٢٤٤

١- يسميها العرب القدماء : روميه.

٢- بمعنى التملك.

ب - ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الماضى غير الثلاثى بالإتيان بمضارعه ، وقلب أول هذا المضارع ميما مضمومه ، مع كسر الحرف الذى قبل آخره ، إن لم يكن مكسورا من الأصل. فإذا أردنا الوصول إلى اسم الفاعل من الفعل : «قاوم» أتينا بمضارعه ، وهو : «يقاوم» ، وأجرينا عليه ما سبق ؛ فيكون اسم الفاعل هو : «مقاوم» ، وفى مثل : يتبين - وهو مضارع للماضى : «تبين» - نقول : متبين ... نحو : الفريسه مقاومه المفترس ، والغلب متبين للقوى. وفى مثل : أذلّ وأعزّ ؛ ومضارعهما يذلّ ويعزّ ... نقول : «مذل» و «معز» كقول عائشه - رضى الله عنها - فى رثاء أبيها : «نصر الله وجهك يا أبت ؛ فقد كنت للدينا مذلّا يادبارك عنها ، وللآخره معزّا ياقبالك عليها»

ح - مجيء الصيغه من مصدر الفعل غير الثلاثى بالطريقه السالفه لا يكفى - من غير قرينه - للقطع بأنها صيغه «اسم فاعل» ؛ فقد يوهمنا مظهرها أنها كذلك ، مع أنها فى حقيقتها «صفه مشبهه» ، بسبب دلالتها على معنى ثابت. ومن هذا : الصيغه المضافه إلى فاعلها (1) فى مثل : (النجم مستدير الشكل ، متوقّد الجرم ؛ مستضىء الوجه. والكوكب مستدير الشكل ، منطفئ الجسم ، مظلم السطح). والأصل : مستدير شكله ، متوقّد جرمه ، مستضىء وجهه ، منطفئ جسمه ، مظلم سطحه. وأفعالها هى : (استدار - توقّد - استضاء - انطفأ - أظلم ... و ...) فقد قامت فى الأمثله السابقه قرينه لفظيّة ، (هى إضافه الصيغه إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينه معنويه ، (هى اليقين الشائع بدوام تلك الأوصاف) وتدل كل منهما وحدها على أن الصيغه ليست اسم فاعل ؛ بالرغم من صورتها الظاهره. وإذا لا بد من قرينه تقوم بجانب الصيغه هنا - كما قامت فى صيغه «فاعل» المشتق من مصدر الثلاثى - ؛ لتبعد الوهم ، وتحدد النوع ؛ أهو اسم فاعل نصّا ، أم صفه مشبهه قطعاً.

د - لا بد من زياده تاء التأنيث فى آخر «اسم الفاعل» للدلاله على

ص: ٢٤٥

١- إيضاح هذا فى هامش ص ٢٤٢ وما تشير إليه من صفحات أخرى ، ولا سيما ص ٢٤٥.

تأنيثه ، سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي ؛ إلا في المواضع التي يحسن ويكثر ألا تزداد فيها (١) ، ومنها : اسم الفاعل الخاص بالمؤنث ؛ كالمراه مثلاً - أي : الخاصّ بأمر مقصور عليها ، يناسب طبيعتها وتكوينها الجسمي ؛ - فلا يحتاج لعلامه تدل على التأنيث ، وتمنع اللبس ؛ مثل : الحامل ، والمرضع ، في نحو : «ولدت الحامل ، وصارت مرضعاً» (٢).

ه - كسر الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي - قد يكون كسراً ظاهراً كما في مثل : (متوقّد - منطفئ - مظلم ...) وقد يكون مقدرًا كما في مثل : (مستضىء ، - مستدير - مختار ؛) فأصلها : مستضوى ، مستدور - مختير ... و ... فقلبت الواو في الكلمتين الأوليين ياء بعد نقل كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد صرفيه في «الإعلال». وكذلك قلبت الياء في «مختير» ألفاً : لوقوعها متحركة بعد فتحه ...

إعماله

يجرى اسم الفاعل مجرى فعله في العمل ، وفي التعدى واللزوم ، ولكن بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالتها تجرده من : «أل» الموصولة (٣) أو اقترانه بها (٤).

ص: ٢٤٦

- ١- هي مدونه في باب : «التأنيث» ج ٤ ص ٥٤٢ م ١٦٩.
- ٢- إنما يكون الأ-حسن والأ-بليغ حذف تاء التأنيث من كلمه : حامل إذا كانت بمعنى : «حبلي» فيكون الشأن في «حامل» كالشأن في «لابن ، وتامر» أي : صاحب لبن وتمر. أي : منسوب لهما. أما إن كانت بمعنى التي تحمل شيئاً فوق رأسها أو ظهرها أو نحوهما فلا تحذف التاء. وكذلك تحذف استحساناً من كلمه : «مرضع» إن أريد بها التي من شأنها وبمقتضى طبيعتها الجسميه أن تكون صالحه للإرضاع ، ولو لم تراوله فعلاً- ، وكذا المراه المنسوبه للإرضاع ؛ كالتى تتخذ حرفه ، أو تشتهر به. أما التي ترضع الطفل فعلاً ، بأن تلقمه ثديها فيتناوله بفمه ، فهي مرضعه. وسيجيء الإيضاح الكامل لهذا في موضعه المشار إليه من الجزء الرابع.
- ٣- لأن «أل» الداخلة على المشتقات العامله هي : الموصوله - غالباً - كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٥٤ ، وكما سبق عند الكلام على «أل» في باب «الموصول» ج ١. وهل هي في الوقت نفسه تفيد التعريف؟ رأيان.
- ٤- في الصفحه التاليه تفصيل الكلام على حاله التجرد «ا» أما حاله الاقتران ففي : «ب» ص ٢٥٤.

١ - فإن كان مجردا منها رفع فاعله بغير شرط إن كان الفاعل ضميرا مستترا (١) أو ضميرا بارزا (٢) ، وعمل كذلك في باقى المعمولات التى ليست فاعلا ظاهرا ، ولا مفعولا به .

أما الفاعل الظاهر فلا- يرفعه إلا- إذا كان اسم الفاعل مستوفيا للشروط الآتية (٣) ، وفى مقدمتها اعتماده على أحد الأشياء المذكوره هناك. نحو : أقادم صديقنا الآن؟

وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط ، ومنها الاعتماد أيضا ، وأن يكون : بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد (٤) الذى يشمل الأزمته الثلاثه ، مثل : (من يكن اليوم مهملا عمله يجد نفسه غدا فاقدا رزقه). ومثل : (ما أعجب الصانع الماهر ، مديرا مصنعه فى حزم ، مدبرا أمره فى يقظه).

ويقولون فى سبب إعماله : إنه جريانه - غالبا - على مضارعه الذى بمعناه (٥) ، وإن هذه الشروط تقربّه من الفعل ، وتبعده من الاسميه المحضه ...

ص: ٢٤٧

-
- ١- إذا كان فاعله ضميرا مستترا وجب أن يكون ضمير غائب ، طبقا للبيان الذى فى «ح» من الزيادة ص ٢٥٢.
 - ٢- إلا- إن كان اسم الفاعل مبتدأ مستغنيا بمرفوعه عن الخبر فالأكثر اعتماده على نفي أو استفهام كالأشأن فى جميع المشتقات العامله (وسيجىء هذا فى «أ» من ص ٢٥٢).
 - ٣- فى ص ٢٤٩. والاعتماد هنا يختلف عنه فى باب : «المبتدأ والخبر» - طبقا للبيان الآتى فى «ا» ص ٢٥٢ -.
 - ٤- الاستمرار التجددى معناه : أن الأمر يحدث ثم ينقطع ، ثم يعود ثم ينقطع ، وهكذا دواليك ، كاستمرار الليل والنهار. وهناك الاستمرار الدوامى ؛ وهو الذى لا انقطاع فيه ؛ نحو : مرتفع القامه ، واسع الفم (وقد سبقت الإشاره الموضحه لهذا فى ص ٣٩ ، وله إشاره أخرى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢).
 - ٥- يريدون : أن اسم الفاعل فى هذه الصوره يوافق مضارعه فى المعنى ، وفى الحدث - والتجدد ، وفى عدد الحروف ، وفى هيئتها (بأن يكون الساكن فى أحدهما مقابلا فى ترتيبه لساكن فى الآخر ، وكذلك المتحرك فيهما) هذا إلى الاشتراك فى الحروف الأصلية. خذ مثلا لذلك اسم الفاعل : «مخبر» فإنه موافق لمضارعه : «يخبر» فى كل ما سبق ؛ فمعناهما واحد ، وكلاهما أربعة أحرف ، ثانيها ساكن وما عداه متحرك ؛ فكل حرف ساكن أو متحرك يماثله فى الحركه والسكون نظيره فى الترتيب. وكلاهما يشابه الآخر فى الحروف الأصلية. ومثله اسم الفاعل : «فاقد» فإنه جار على مضارعه فيما سبق. وهكذا. مسافر ويسافر - ومتدحرج ويتدحرج - ومتعلم ويتعلم ، والسبب السالف مستنهط من الاستعمال العربى الذى هو السبب الأول الأصيل.

ولهذا يمكن أن يحل محله المضارع الذى بمعناه.

فإن لم يكن اسم الفاعل المجرد من «أل» الموصوله مستوفيا الشروط الآتية - ومنها الاعتماد - لم يرفع فاعلا ظاهرا ولم ينصب مفعولا- به. وإن لم يكن بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد ؛ بأن كان بمعنى الماضى المحض ، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين :

أولهما : تحقق الشروط الآتية ، ولا سيما الاعتماد.

وثانيهما : صحه وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى. نحو : (كانت الأمطار أمس غاسله الأشجار ، منقيه مياهاها الهواء) ، إذ يصح : كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنقى مياهاها الهواء. ولا يصح : هذا حاصد قمحا أمس ؛ إذ لا يقال : هذا يحصد قمحا أمس.

وأما عمله فى شبه الجملة بنوعيه وفى باقى المعمولات الأخرى التى ليست بفاعل ظاهر ، ولا بمفعول به منصوب - فلا يشترط فيها شىء ، لأن الشروط مطلوبه لإعماله فى الفاعل الظاهر ، والمفعول به المنصوب ، - كما أسلفنا - وهذا أمر يجب التنبه له.

وإنما أهمل اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ، فلم ينصب المفعول به مباشرة من غير اشتراط شىء - كما نصب فعله المتعدى - لأنه لا يجرى على لفظ الفعل الماضى الذى بمعناه ، فهو يشبهه معنى ، لا لفظا ؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط ؛ فيجب فى هذه الصوره الإضافه ، بأن يكون اسم الفاعل مضافا ، ومعموله مضافا إليه مجرورا (1) ، ولا يصح تسميه هذا المعمول مفعولا به ، ولا إعرابه كذلك .. والإضافه فى

ص: ٢٤٨

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٥. * * * وملخص ما تقدم : أن اسم الفاعل المجرد من «أل» الموصوله فى حالتى مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير ؛ مستترا وبارزا. لكنه لا- يرفع الفاعل الظاهر فى الحاليتين إلا بتحقيق الشروط ؛ ومنها : الاعتماد ، ولا ينصب المفعول به مباشرة - كما ينصبه فعله - إلا إذا كان لغير الماضى ، مع استيفائه بقيه الشروط الأخرى التالیه. فإن كان بمعنى الماضى لم ينصب المفعول به إلا- بعد استيفاء تلك الشروط مزيدا عليها صحه وقوع مضارعه موقعه. أما العمل فى بقيه المعمولات الأخرى فلا يحتاج لاشتراط شىء ، فهو كالفاعل الضمير ، سواء أكان اسم الفاعل بمعنى الماضى أم غيره.

هذه الصورة إضافه محضه ، لا يجوز فيها وجود «أل» فى اسم الفاعل ما دام بمعنى الماضى فقط - كما تقدم فى باب الإضافه (١)

وفىما يلى تلك الشروط التى أشرنا إليها :

١- أن يسبقه شىء يعتمد عليه ؛ كالأستفهام المذكور نصًا ، مثل قول الشاعر :

أمنجز أنتمو وعدا وثقت به

أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب؟

أو الاستفهام المقدر فى مثل : غافر أخوك الإساءه أم محاسب عليها؟ فإن الأصل : أغافر أخوك ...؟ بدليل وجود «أم» المعادله (٢) ...

أو النداء فى مثل : يا بانيا (٣) مستقبلك بيمينك ستدر ك غايتك. أو النفى (٤) فى مثل : ما مخلف عهدہ شريف ، وقول الشاعر :

سليم دواعى الصدر (٥) ،

لا باسطا أذى

ولا مانعا خيرا ، ولا قائلا هجرا (٦)

أو : أن يقع نعتا لمنعوت مذكور ؛ فى مثل : الحسد نار قاتله صاحبها. أو لمنعوت محذوف لقرينه ؛ مثل : كم معذب نفسه فى طلب الحرية لبلاده يرى العذاب من أجلها نعيما ، وكم مبدد ثروته فى سبيلها يرى التبديد ذخرا. أو يقع حالا فى مثل : سحقا وبعدا للمال جالبا الذلّ والشقاء لصاحبه. أو يقع خيرا لمبتدأ ، أو لناسخ ، أو مفعولا لناسخ ؛ مثل : هذا منفق مالا فى وجوه البر - اشتهر العربىّ بأنه حام عشيرته ، أحسب الحرّ موطنًا نفسه على احتمال المشتقات فى سبيل حرّيته ، وكنتم أزعّم المشقه موهنه عزيمته ؛ فإذا هى

ص : ٢٤٩

١- راجع «د» من ص ٥ ورقم ٣ من هامش ص ١٢.

٢- فى ص ٥٨٥ - باب العطف - إيضاح الكلام على : «أم» وبيان أحكامها.

٣- يرى النحاه فى مثل هذه الصورة أن اسم الفاعل المنادى بمنزله نعت لمنعوت محذوف ؛ والتقدير : يا شخصا بانيا. فالمسوغ عندهم هو وقوعه نعتا لا منادى. والخلاف شكلى لا يلتفت إليه ؛ لأنه لا يغير الحكم ، ولا أثر له مطلقا.

٤- ويشمل النفى التقديرى الذى فى مثل : إنما محسن علىّ صنيعه ؛ لأن معناه : ما محسن علىّ إلا صنيعه ، وفى مثل : غير مهمل

واجبه عاقل.

٥- دواعى الصدر : الأمور والدوافع التى تحرك القلب.

٦- قولاً رديئاً سيئاً.

أكبر حافر - أعلمت الجنود القائد مضاعفا الثناء عليهم ...

٢- ألا يكون مصغرا ، فلا يصح : يقف حویرس زرعا ؛ أى : يقف حارس زرعا.

٣- ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله ؛ فلا يصح : يقبل راكب مسرع سياره. فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز ؛ نحو ؛ يقبل راكب سياره مسرع. ويجوز الفصل بالنعت إن كان معمول اسم الفاعل شبه جمله ، لا مفعولا به ؛ نحو : (لا تستشر إلا-قادرا - ناصحا - على حلّ المشكلات ، ولا- تركزن إلى صداقه ساع - طامع - وراء مآربه). والأصل : قادرا على حل المشكلات ، ناصحا - ساع وراء مآربه ، طامع.

٤- ألا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبي (وهو الذى ليس معمولاً لاسم الفاعل ، وإنما يكون معمولاً لغيره) ؛ فلا يجوز ؛ هذا مكرّم - واجبها - مؤديه. والأصل : هذا مكرّم مؤديه واجبها ؛ ففصلت كلمه : «واجب» بين اسم الفاعل ومفعوله ، مع أنها ليست معمولاً لاسم الفاعل : «مكرّم» ؛ وهذا لا يصح.

وهناك حاله يصح فيها الفصل بالأجنبي ؛ هى : أن يكون الفاصل الأجنبي شبه جمله ، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جمله ، لا- مفعولا- به ؛ نحو : الرحيم مساعد - عن النهوض - عاجزا. ونحو : إن هذا الشاهد ناطق - نافع - بالحق - والأصل : الرحيم مساعد عاجزا عن النهوض - إن هذا الشاهد ناطق بالحق نافع (١).

ص: ٢٥٠

١- فيما سبق يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : «إعمال اسم الفاعل» ؛. وضمنه إعمال اسم المفعول أيضا : كفعله اسم فاعل فى العمل إن كان عن مضيّه بمعزل وولى استفهاما ، أو : حرف ندا أو : نفيا ، أو : جا صفة ، أو : مسندا يقول : اسم الفاعل فى العمل - من ناحيه التعدى واللزوم - كفعله ، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمن الماضى ، أى : بمكان بعيد عنه. والمراد : أنه لا يكون للزمان الماضى. ويشترط أن يلى -- استفهاما (أى : يقع بعد استفهام) أو : بعد حرف نداء ، أو : بعد نفى ، أو : أن يكون اسم الفاعل صفة. (والمراد بها هنا : النعت ، والحال). أو مسندا. والإسناد المقصود يتحقق بكونه خيرا للمبتدأ أو للناسخ ، كما يتحقق بكونه مفعولا لناسخ من النواسخ التى تنصب مفعولين أو أكثر. (والجار والمجرور : «عن مضيّه» متعلقان بكلمه : «معزل» : فإن اسم المكان فيه رائحه الفعل ، برغم أنه مشتق لا يعمل ؛ فيجوز أن يتعلق به شبه الجملة ، كما فى رقم ٥ من هامش ص ٢٣٥ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ ، وكما سبق فى ج ٢ ص ٣٤٣ م ٨٩ عند الكلام على تعلق شبه الجملة ، - وراجع الخضرى عند كلامه على البيت السالف -). هذا ما تضمنه البيتان. وفيهما قصور واضح تداركناه فى الشرح. أو يقع نعتا فى المعنى لمنعوت محذوف معروف. وهذا الذى يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين السابقين: وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذى وصف

١ - يختلف الاعتماد هنا عنه في باب : المبتدأ والخبر ؛ فهو هناك مقصور على النفي والاستفهام دون غيرهما - كما أشرنا (١) - ؛ فوجود أحدهما شرط «أغلبى» لكى يرفع الوصف فاعلا- يغنى عن الخبر. وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط هناك. فيرفع الوصف فاعله الذى يستغنى به عن الخبر بدون اعتماد على نفي أو استفهام ، كما أوضحنا الحكم وتفصيله فى موضعه المناسب من باب : المبتدأ والخبر (٢).

ب - إذا وقع الوصف (ومنه اسم الفاعل ..) مبتدأ مستغنيا بمرفوعه عن الخبر فإنه يحتاج إلى شروط أغلبيه (٣) أخرى ؛ أهمها : ألا يكون معرّفا ، ولا- مثنى ، ولا- مجموعا ؛ لأن الوصف - فيما يقولون - بمنزلة الفعل ، والفعل لا يعرّف ، ولا يثنى ، ولا يجمع. وتفصيل هذا فى مكانه من الباب المشار إليه ... (٤).

ح - إذا رفع اسم الفاعل ضميرا مستترا وجب أن يكون مرجع هذا الضمير غائبا (٥) ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ؛ ففى مثل : أنا ظان محمدا قائما - يكون التقدير : أنا رجل ظان ... ؛ فالضمير فى : «ظان» تقديره : «هو» ، يعود على ذلك المحذوف ، ولا يصح تقديره : أنا (٦) ... فقد قال النحاة إن الضمير قد يختلف مع مرجعه فى مثل : أنا عالم فائده التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير فى كلمتى : «عالم ومؤمن» مستتر يتحتم أن يكون تقديره : «هو» كما عرفنا. لكن ما مرجعه؟

يجيبون : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائده التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره. فالضمير للغائب ، تقديره ؛ «هو» عائد هنا على محذوف حتما ،

ص : ٢٥٢

١- فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧.

٢- ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣.

٣- أى : مراعى فيها أنها الأغلب.

٤- باب : المبتدأ والخبر - ج ١ م ٣٤.

٥- أى : يجب أن يكون ما يعود عليه هذا الضمير غائبا.

٦- راجع الخضرى ج ١ باب «ظن» عند بيت ابن مالك : وخص بالتعليق والإلغاء ما ...

ولا يصح عودته على الضمير : «أنا» المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره : «أنا» ، بدلا من : «هو» لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ، وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضا.

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورا على اسم الفاعل ، بل يسرى على غيره من المشتقات المتحملة ضميرا مستترا ؛ فيجب إرجاعه للغائب كذلك.

* * *

ص: ٢٥٣

ب - وإن كان اسم الفاعل مقتربا «بأل» الموصول (١) فإنه يعمل مطلقا بغير تقييد بزمن معين (٢) ، ولا بشرط من الشروط السالفه التي منها : الاعتماد ، وعدم التصغير ... و ... نحو : ما أعجب رائدنا هذا ، فهو الناظم أمس قصيده رائعه ، وهو الناطق - الآن - الحكمة والبيان ، وهو المواجه خصمه - غدا - بالحجه والبرهان (٣) ... وكقول المتنبي :

القاتل السيف في جسم القاتل به

وللسيوف - كما للناس - آجال

بعض أحكام اسم الفاعل العامل

١- إذا كان اسم الفاعل مستوفيا شروط إعماله لنصب المفعول به جاز نصب هذا المفعول مباشره - بشرط أن يكون اسما ظاهرا - وجاز جرّه باعتباره «مضافا إليه» واسم الفاعل هو «المضاف» ؛ ففي نحو : ما أنت اليوم مصاحب الغادر - يصح نصب كلمه : «الغادر» باعتبارها مفعولا- به لاسم الفاعل ، ويجوز جرّها باعتبارها مضافا إليه. فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشره وجب في هذا التابع النصب ، مراعاة للفظ المتبوع المنصوب ، ولا- يصحّ إلا- النصب. أما عند جر المتبوع بالإضافه فيجوز في تابعه الأمران ، إما مراعاة الأصل السابق وهو النصب ، لأن المضاف إليه كان مفعولا به في أصله - وإما مراعاة الأمر الواقع الآن ، وهو : الجر. ففي مثل : ما أنت مصاحب الغادر

ص: ٢٥٤

١- لأن : «أل» الداخلة على المشتقات العامله هي الموصوله ، غالبا ، - (كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٦) - وهل هي في الوقت نفسه معرفه؟ رأيان. (راجع الكلام عليها في ج ١ باب الموصول ص ٣٢٠ م ٢٦).

٢- لأنه مع فاعله سيكون صلّه «لأل» الموصوله ، فهو بمنزله الفعل ، والفعل ، يعمل ماضيا وغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزله ، وحل محله. والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب.

٣- وفي المقترب «بأل» يقول ابن مالك : وإن يكن صلّه «أل» ففي المضى وغيره إعماله قد ارتضى يريد : أن اسم الفاعل إذا كان مبدوءا «بأل» الموصوله فإنه يعمل في حالتي التعدى واللزوم عمل فعله ، من غير تقييد بنوع زمن أو غيره ، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضيا أم غير ماض.

والمناقق - يتعين نصب المعطوف ، وهو كلمه : «المناقق» تبعاً للمعطوف عليه المنصوب ؛ وهو كلمه : «الغادر». وفي مثل : ما أنت مصاحب الغادر والمناقق ، بجرّ المعطوف عليه - يجوز في المعطوف النصب ، ويذكر في إعرابه : أنه منصوب ، تبعاً لأصل المعطوف عليه ، كما يجوز فيه الجرّ تبعاً لحاله المعطوف اللفظية.

ويجوز في مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقويه (١) ، فتحره ؛ نحو : أنت متقن «العمل» ، أو للعمل ... ، ونحو قوله تعالى : **فَعَالٌ (٢) لِمَا يُرِيدُ**، والأصل : **فَعَالٌ (٣) مَا يُرِيدُ**.

فإن كان لاسم الفاعل المستوفى الشروط مفعولان أو ثلاثه ، وأضيف إلى واحد منها - وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان. نحو : أنا ظانّ الجوّ معتدلاً - أنت مخبر الصديق الزياره قريبه؟ وفعلهما : «ظنّ» الناصب لمفعولين ، و «أخبر» الناصب لثلاثه ؛ فاسم الفاعل المستوفى لشروط نصب المفعول به مماثل لفعله في نصب المفعول به ، أو : المفعولين ، أو : الثلاثه وعند إضافته لمفعول به منها يظل الباقي على حاله منصوباً (٤).

وقد يضاف اسم الفاعل للخبر ؛ لشبهه بالمفعول به ؛ مثل : أنا كائن

ص: ٢٥٥

١- سبق إيضاحها في ج ٢ ص ٣٤٨ م ٩٠ باب : حروف الجر.

٢- صيغه : «فَعَالٌ» هذه إحدى صيغ المبالغه التي هي نوع من اسم الفاعل. وستأتى في ص ٢٥٧.

٣- صيغه : «فَعَالٌ» هذه إحدى صيغ المبالغه التي هي نوع من اسم الفاعل. وستأتى في ص ٢٥٧.

٤- وإذا كان اسم الفاعل غير مستوفٍ لشروط نصب المفعول به - كأن يكون بمعنى الماضي مع خلوه من : «أل» - وكان فعله ناصباً لمفعولين أو ثلاثه وجب في هذه الحاله أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه مما هو في أصله مفعول به للفعل ، ويترك الباقي منصوباً على حاله. وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعاً (ولا يجوز إضافه اسم الفاعل إلى فاعله إذا بقى اسم الفاعل محتفظاً باسمه وبمعناه سواء أكان فعله لازماً أم متعدياً ؛ (كما سيجيء في الحكم الثاني بالصفحة التاليه ، والبيان في ص ٢٦٥) نحو : هذا معطى محتاج أمس درهما - ومعلم حامد أمس محموداً قادمًا. والناصب لهذه المفعولات الباقيه على حالها من النصب فعل محذوف يرشد إليه اسم الفاعل الحالّي الذي لا يعمل. وأجاز بعض النحاه أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المذكور ؛ لأنه اكتسب بالإضافه شبهها بالمقرون «بأل» الموصوله ، والمقرون «بأل» هذه يعمل ، ولو لم يستوف الشروط - طبقاً لما تقدم - ؛ كما إذا كان بمعنى الماضي. وهذا رأى فيه تيسير ، يحسن الاقتصار عليه ؛ لبعده من التكلف. (وللحكم السابق تكمله هامه في هامش ص ٢٤٣).

أخيك. فإن كان مفعول اسم الفاعل ضميرا متصلا ، وجب جره بالإضافة (١) نحو ؛ والدك مكرمك ، ولا يجوز إعرابه مفعولا به إلا فى رأى مرجوح.

(٢) عرفنا (٢) أنه : لا- يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه مع احتفاظه باسمه وبقائه اسم فاعل. لكن إن دل على الثبوت وقامت قرينه تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهره ، صار صفة مشببه يجرى عليه كل أحكامها - ومنها : أن يكون لازما لا- ينصب مفعولا- به أصيلا ، وأن تجوز إضافته إلى فاعله (٣) ، وهذا أحد الأحكام التى يختلف فيها اسم الفاعل العامل ، والمصدر العامل (٤).

ص: ٢٥٦

١- تطبيقا لقاعده وصل الضمير التى مرت تفصيلا لها فى (ج ١ ص ١٨١ م ٢٠). فإن كان الضمير معمولا لوصف يعرب - غالبا - صله «أل» وهذا الوصف للمثنى أو لجمع المذكر السالم وملحقتهما ؛ نحو : والداك المكرماك - أهلك المكرموك ... و ... فالأحسن - عند حذف نون التثنيه والجمع - اعتبار الضمير «مضافا إليه» (كما سبق البيان فى باب الإضافة ، ص ١٠) ونقلنا : أن بعض النحاه يجيز اعتبار الضمير مفعولا- به للوصف ، (وهو هناك اسم فاعل) ، والنون محذوفه للتخفيف لا للإضافة. وقلنا إن الخير فى الاقتصار على الإعراب الأول ؛ منعنا للإلباس والغموض المنافيان للغرض الأصيل من اللغه. كما قلنا إن هذه النون قد تحذف فى حالات أخرى ، (عرضناها فى ج ١ م ١١ ص ١٤٢ وتشمل حاله فى باب «لا» النافيه للجنس - ج ١ م ٥٦ هامش ص ٦٢٩ -).

٢- فى هامش ص ٢٤٢. والتفصيل فى «د» من ص ٢٦٥.

٣- لهذا إيضاح وتفصيل هامان ، سجلناهما فى هامش ص ٢٤٢ وفى ص ٢٦٥.

٤- قال شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) - بتصرف - الفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجوه أشهرها خمسة : «أولها» : أن «أل» فى المصدر مقصوره على التعريف غالبا ، ولكنها فى اسم الفاعل للتعريف ، وهى اسم موصول فى الوقت نفسه. - وهذا رأى شارح المفصل ويخالفه آخرون (راجع ج ١ ص ٢٥١ م ٢٦ باب الموصول). «ثانيها» : أن المصدر العامل يضاف إلى فاعله حيناً ، وإلى مفعوله حيناً آخر ، ولكن اسم الفاعل لا يضاف لفاعله ، إلا إذا ترك اسمه ، وصار نوعا من الصفة المشببه - كما سبق ، فى هامش ص ٢٤٢. «ثالثها» : أن المصدر يعمل فى الأزمنه الثلاثه. أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا فى الحال أو فى المستقبل بشروط ، وقد يعمل فى غيرهما ، ولكن بشروط أيضا. - طبقا للتفصيل الذى سبق فى إعماله ، ص ٢٤٦ «رابعها» : أن المصدر لا يتقدم عليه شىء من معمولاته ... (إلا شبه الجملة ، بالإيضاح الذى - - تقدم فى رقم ٤ من ص ٢١٥) أما اسم الفاعل المقرون «بأل» فلا- يتقدم عليه إلا- شبه الجملة وأما غير المقرون بها فيجوز أن يتقدم عليه الجملة وغيره. (إلا فى بعض حالات تجيء فى ص ٢٦٣ - ١). «خامسها» : أن اسم الفاعل يتحمل الضمير ؛ لأنه جار على فعله ، والفعل يتحمل الضمير ، أما المصدر الذى لا ينوب عن فعله فلا يتحمل الضمير ، والفاعل معه يكون ملاحظا فى النيه ، مقدرا غير مستتر فيه ... (ويرى بعض النحاه أنه مستتر فيه). هذا ملخص ما جاء فى المرجع السالف بتصرف قليل يقتضيه التحقيق.

٣- جميع ما تقدم من الأحكام ، والشروط ، والتفصيلات الخاصه باسم الفاعل المفرد تسرى باطراد عليه إذا صار مثنى (١) لمذكر أو مؤنث ، أو جمعا لمذكر أو مؤنث سالمين ، أو جمع تكسير. فلا فرق بين مفردة ومثناه وجمعه في شيء مما سبق (٢) خاصا بإعماله ، أو عدم إعماله ، مقترنا «بأل» أو غير مقترن بها.

صيغه المبالغه

: (تكوينها ، والغرض منها)

٤- يجوز تحويل صيغه : «فاعل» - وهى صيغه : «اسم الفاعل» الأصلي من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف - إلى صيغه أخرى تفيد من الكثره والمبالغه الصريحه فى معنى فعلها الثلاثى الأصلي ما لا تفيدُه إفاده صريحه صيغه : «فاعل (٣)» السالفه ، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يزرع الفاكهه ، فنقول : فلان زارع فاكهه. فإذا أردنا أن نبين فى صراحه لاحتمال معها ، كثره زراعته الفاكهه ، ونبالغ فى وصفه بهذا المعنى - نقول : فلان زراع فاكهه - مثلا - . فكلمه : «زرع» تفيد من كثره زراعته ، ومن المبالغه فى مزاولة الزراعه ما لا تفيدُه كلمه : «زارع» مع أن الكلمتين من فعل ثلاثى واحد ؛ هو : «زرع» وكتاهما تدلّ على أمرين ؛ معنى مجرد ؛ هو : «الزرع» وذات فعلته. ولكنهما تختلفان بعد ذلك فى درجه الدلاله على المعنى المجرد ، (أى : فى

ص: ٢٥٧

- ١- وهذا إذا صح تثنيته وجمعه ؛ فهناك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الأفراد والتكثير ، وقد أشرنا إلى بعضها فى : «ب» من ص ٢٥٢. (ومنها : أن يكون مبتدأ مستغنيا بمرفوعه عن الخبر ، على الوجه المشروح فى ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣).
- ٢- وهذا إذا صح تثنيته وجمعه ؛ فهناك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الأفراد والتكثير ، وقد أشرنا إلى بعضها فى : «ب» من ص ٢٥٢. (ومنها : أن يكون مبتدأ مستغنيا بمرفوعه عن الخبر ، على الوجه المشروح فى ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣).
- ٣- لأن صيغه اسم الفاعل الأساسيه مطلقه. (أى : لا تدل بذاتها على قله أو كثره) فهى صالحه للأمرين ، ما لم تقم قرينه تعين أحدهما دون الآخر - وقد سبق البيان الكامل فى ص ٢٣٩ وفى هامشها - رقم ٤ - .

مقدار قلته ، وكثرته ، وضعفه ، وقوته) ؛ فصيغه : «فاعل» التي هي وزن «اسم الفاعل» من الثلاثي ، لا تدل وحدها على شيء من ذلك إلا- من طريق الاحتمال ، ولا تدل دلالة صريحه خاليه من هذا الاحتمال ، على قوه ، ولا ضعف ، ولا كثره ، ولا قلته في المعنى المجرد ؛ فكلمه «زارع» لا تدل بلفظها - بغير قرينه أخرى - على أكثر من ذات متصفه بأنها تفعل الزراعه. وليس في صيغه الكلمه دليل صريح على أن تلك الذات تفعل الزراعه قليلا أو كثيرا ... و ... ، بخلاف صيغه «فَعَال» - مثلا - فإنها تدل بنصها وصيغتها الصريحه على الكثره والمبالغه في ذلك الفعل ، أى : في المعنى المجرد. ولهذا تسمى : «صيغه مبالغه» ومن ثم كان الذى يستخدم صيغه «فاعل» يرمى إلى بيان أمرين : «المعنى المجرد مطلقا ، وصاحبه» ، دون اهتمام ببيان درجه المعنى ؛ قوه وضعفا ، وكثره وقله. بخلاف الذى يستخدم «صيغه المبالغه». فإنه يقصد إلى الأمرين مزيدا عليهما بيان الدرجه (1) ، كثره وقوه.

وما قيل فى : «زارع فاكهه وزرّاع فاكهه» ... يقال فى : ناظم شعرا ، ونظام شعرا - صانع خيرا ، وصنّاع خيرا - قائل الصدق ، وقوّال الصدق ... و ... ، وهكذا يمكن تحويل صيغه «فاعل» الداله على اسم الفاعل من الثلاثي المتصرف إلى صيغه : «فَعَال» أو غيرها من الصّيغ المعروفه باسم : «صيغ المبالغه»

وأشهر أوزانها خمسه قياسيه ؛ هى :

«فَعَال (2)» ؛ نحو : ما أعظم الصديق إذا كان غير قوّال سوء ، ولا فَعَال إساءه ، وقول الشاعر :

وإنى لقوّال لذى البث (3)

مرحبا

وأهلا إذا ما جاء من غير مرصد (4)

و «مفعال» (5) ؛ نحو : الطائر محذار صائده ، مخواف أعداءه.

ص: ٢٥٨

١- ولهذا لا- تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت ، طبقا للبيان الذى فى : «ه» من ص ٢٦٩ وانظر الملاحظه الآتيه فى ص ٢٦٢.

٢- قد تكون صيغه : «فَعَال» للنسب أحيانا ، طبقا للبيان الآتى فى «و» من ص ٢٦٩.

٣- الحزن.

٤- ميعاد.

٥- هذه الصيغه مشتركه بين صيغ المبالغه واسم الآله الذى سيجىء الكلام عليه فى باب خاص ص ٣٣٣ م ١٠٧ فهى صيغه مشتركه فى البابين. والتفريق بينهما يكون خاضعا للقرائن.

و «فعل» ؛ نحو : البارّ وصول أهله. وقول الشاعر يخاطب سيدا كريما :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها (١).

إذا عدموا زادا فإنك عاقر

وقول الآخر يفتخر :

إذا مات منا سيد قام سيد

قئول (٢) بما قال

الكرام فعول (٣)

ومثل :

ذريني ؛ فإن البخل - يا أم مالك -

لصالح أخلاق الرجال سروق

و «فعل» ؛ نحو : أقدر (٤) من يكون سميعا خيرا ، نصيرا عدلا (٥) وقول الشاعر :

فتاتان : أما منهما فشيبهه

هالالا ، وأخرى منهما تشبه البدرا

و «فعل» ؛ نحو : يسوءنا أن نرى جاهلا مزقا أوراقه ، راميا بها في الطريق. وقول الشاعر :

حذر أمورا لا تضير ، وآمن

ما ليس ينجيه من الأقدار

هذه هي الصيغ الخمس القياسية. وهناك بعض صيغ قليلة مقصوره على السماع عند أكثر القدماء ؛ أشهرها من الفعل الماضي الثلاثي : «فعل (٦)» .

ص : ٢٥٩

٢- كثير القول.

٣- كثير الفعل.

٤- أعظم.

٥- متى تزداد تاء التانيث على صيغته «فعليل» ومتى لا تزداد؟ لهذا بيان مفيد يجيء في ج ٤ - باب «التانيث» م ١٦٩.

٦- يخالف هذه الأ-كثريه في رأيها فريق آخر ، منهم : «ابن قتيبه» في كتابه : (أدب الكاتب ، باب : اختلاف الأبنيه في الحرف الواحد ؛ لاختلاف المعاني) حيث يقول ما نصه : «(ما كان على «فَعِيل» فهو مكسور الأول ، لا يفتح منه شيء ، وهو لمن دام منه الفعل ؛ نحو : رجل سَكَّير ، كثير السِّكر - وخمير ، كثير الشرب للخمر ، وفخير كثير الفخر - وعشيق ، كثير العشق - وسكيت ، دائم السكوت - وضليل وصريع وظليم ، ومثل ذلك كثير. ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مره أو مرتين حتى يكثر منه ، ويكون له عادة ...)» ا ه فهو يقرر أن صيغته : «فَعِيل» كثيره في المبالغه ، وإذا ثبتت كثرتها كان القياس عليها جائزا. وقد جعل المجمع اللغوى القاهرى هذه الصيغه قياسيه ، وليست مقصوره على السماع ، كما يرى النحاه الأقدمون. ونص قراره (كما جاء فى الصفحه التاسعه ، من تقرير لجنه الأصول المرفوع إلى المؤتمر اللغوى الذى انعقد فى آخر يناير سنه ١٩٦٧ فوافق عليه) هو : «(فى اللغه ألفاظ على صيغه «فَعِيل» من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى للدلاله على المبالغه. وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها ، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى - لازما أو متعديا - لفظ على صيغه «فَعِيل» - بكسر الفاء وتشديد العين - لإفاده المبالغه)». ا ه. وقد ذكر هذا القرار مره أخرى ومعه بعضى البحوث والمذكرات العلميه التى اعتمد عليها المجمع ومؤتمره فى ص ٣٤ من الكتاب الذى أصدره المجمع سنه ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغه» مشتملا على القرارات من دوره ٢٩ إلى ٣٤.

و «مفعّل» ؛ نحو : إنه شَرَّيب أهوال ، ومسعر (١) حروب. وفعلهما الثلاثي ؛ شرب ، وسعر. ومن غير الثلاثي : دَرَاك - سَأر - معوان (٢) - مهوان - نذير - سميع - زهوق. وأفعالها الشائعة : أدرك - أسأر (بمعنى : ترك في الكأس بقيه) أعان - أهان - أنذر - أسمع - أزهب.

أحكامها : لصيغ المبالغة القياسيه أحكام ، أهمها :

١- أنها لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي ، متصرف ، متعدد ، ما عدا صيغته : «فَعَال» فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم (٣) والمتعدى ؛ كقوله تعالى : (وَلَا تُطْع كُلَّ حَلَّافٍ (٤) مَهِينٍ (٥) ، هَمَّازٍ (٦) ، مَشَاءٍ (٧) بِنَمِيمٍ (٨) ، مَنَاعٍ (٩) لِلْخَيْرِ ، مُعْتَدٍ أَثِيمٍ (...) وقولهم : فلان بسام الثغر ، ضحّاك السن ، وقول الشاعر :

ص : ٢٦٠

١- مسعر الحرب : من يكثر إشعالها ، وإيقاد نيرانها.

٢- ومنه قول شاعرهم : وكن على الخير معوانا لذي أمل يرجو نداك ؛ فإن الحرّ معوان ومثله «متلاف» (من أتلّف) في قول أبي فراس الحمداني : وللوفر متلاف ، وللحمد جامع وللشر تَرَاك. وللخير فاعل

٣- يرى بعض اللغويين أن المسموع كثير من صيغته «فَعَال» المشتقه من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على المبالغة ؛ ولذا يجيز - لشده الحاجة إليها - اشتقاقها من مصدر الثلاثي اللازم أيضا ، ومنه الآيه التاليه. وهو رأى حسن ارتضاه المجمع اللغوى ، وسجله فى مجلته ج ٣ ص ١٤ ، ١٥. وفى المراجع اللغويه صيغ متنوعه مسموعه - غير صيغته «فَعَال» - لم تستوف شروط الصياغه ، فيجب الوقوف فيها عند حد السماع. ومن أمثلتها «ضحوك وعبوس» فى قول شاعرهم : ضحوك السنّ إن نطقوا بخير وعند الشّمر مطراق عبوس فقد صاغ من الثلاثي اللازم كلمتى : «ضحوك وعبوس» مع أن فعلهما لازم ، كما صاغ كلمه «مطراق» مع أن فعلها الشائع رباعى ؛ هو : أطرق ، بمعنى : سكت ، ونظر إلى الأرض. - وسيعاد البيت فى ص ٢٦٦ لمناسبه هناك - . ومثل : «بشوش» فى قول عنتره : ألقى صدور الخيل وهى عوابس وأنا ضحوك نحوها وبشوش

٤- كثير الحلف.

٥- حقير دنىء.

٦- كثير الهمز (أى : كثير الطعن والضرب ، والإيذاء ...)

٧- كثير المشى بالنميمة (وهى : السعى بين الناس بالإفساد).

٨- كثير المشى بالنميمة (وهى : السعى بين الناس بالإفساد).

٩- كثير المنع ...

وإني لصَبَّارٌ على ما ينوبني

وحسبك أن الله أثنى على الصبر

ولست بنظَّارٍ إلى جانب الغنى

إذا كانت العلياء في جانب الفقر

ب - وأنها لا تجرى على حركات مضارعها وسكناته ، بالرغم من اشتغالها على حروفه الأصلية ، ولهذا كانت محمولة في عملها على اسم الفاعل لا على فعله ...

ح - وأنها - في غير الأمرين السالفين - خاضعه لجميع الأحكام التي يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من : «أل» ، والمقرون بها ، فلا اختلاف بينهما إلا في الأمرين المتقدمين ، وكذلك في شكل الصيغ ، وفي أن صيغته المبالغة بنصبها الصريح أكثر مبالغة ، وأقوى دلالة في معنى الفعل (١) من صيغته اسم الفاعل المطلقة ، وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما في سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التي سبق الكلام عليها في اسم الفاعل (٢) ...

ص : ٢٤١

١- وهو المعنى المجرد.

٢- في الأحكام المتعددة السابقة يقول ابن مالك أبياتاً نذكرها بترتيبها في «ألفيته» ، وإن لم نلتزم ترتيبه في عرض مسألتها ، وشرحها ؛ إذ اخترنا ترتيباً آخر يصل المسائل المرتبطة بعضها ببعض. قال في صيغ المبالغة : فَعَال ، او مفعال ، او فعول في كثره عن «فاعل» بديل فيستحق ماله من عمل وفي «فعل» قَلْ ذَا ، و «فعل» يريد : أن. صيغته فَعَال ، ومفعال ، وفعول ، تغنى - عند إرادته الكثرة - عن صيغته «فاعل» وأنها تذكر من أجل ذلك بدلاً من صيغته فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه «فاعل» من العمل عند استيفاء الشروط. ثم بين أن استعمال صيغتي : «فعل» و «فعل» قليل في المبالغة. ثم انتقل إلى تسجيل قاعده أخرى ؛ هي : أن اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - لا- تتغير أحكامه إن كان غير مفرد ؛ فالأحكام السابقة كلها مطردة في المفرد وغير المفرد ، إلا بعض حالات وكلاهما سواء في الخضوع لتلك الأحكام والتفصيلات التي سبق بيانها عند الكلام على اسم الفاعل المفرد ، وشروط إعماله مقترنا وغير مقترن ... إلى غير ذلك من سائر القواعد التي سلفت. قال في هذا : وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل ثم تعرّض لاسم الفاعل العامل النصب مصرحاً بجواز نصب مفعوله ، أو جره مضافاً إليه. فإن - - نصب أكثر من مفعول جازر واحد ووجب نصب الباقي. قال : وانصب بذى الإعمال تلوا ، واخفض وهو لنصب ما سواه مقتضى «(ذى الإعمال)» : صاحب الإعمال ، أى : المستوفى شروط العمل ، وهو اسم الفاعل. «تلوا» تالياً - أى : المفعول به الذى يتلوه). ويبين بعد ذلك أن تابع الاسم المجرور على الوجه السالف يجوز فيه الجر ، ويجوز فيه النصب : واجرر أو انصب تابع الذى انخفض كمتبغى جاه ومالا من نهض والأصل : من نهض مبتغى جاه ومالا. فعطف كلمه : «مالا» على كلمه : «جاه» المجروره بالإضافة ، ولكنها منصوبه باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل فى الأصل قبل الإضافة.

ملاحظه : ورد في المسموع الذي لا يقاس عليه بعض صيغ المبالغه خاليا من معنى : «المبالغه» ، مقتصرًا في دلالتة المعنويه على المعنى المجرد الذي لا مبالغه فيه ؛ فهو يدل على ما يدل عليه اسم فاعله الخالي من تلك المبالغه المعنويه : مثل كلمه : «ظلوم» في قول الشاعر :

وكل جمال للزوال مآله

وكل ظلوم سوف يبلى بظالم

فإنها ليست للمبالغه ؛ إذ المقام هنا يقتضى أن يكون المراد من لفظ : «ظلوم» هو : «ظالم» ؛ وليس كثير الظلم ؛ لأن كلاً من الاثنين سيلقى ظالماً. من غير أن يتوقف هذا اللقاء إلا على مجرد وقوع الظلم من أحدهما ، دون نظر لقله الظلم أو كثرته (١).

ص: ٢٦٢

١- ينطبق هذا على كلمه : «فخور» في قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا). فليس المراد هنا كثره الفخر لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقاً ؛ بغير نظر إلى كثره فخره أو قلته.

١- إذا كان اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغه - مقرونا «بأل» لم يجز تقديم شىء من معمولاته عليه ، إلا شبه الجملة. لأن «أل» الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزله الصلته لها ؛ والصله لا- تتقدم هى ولا- شىء منها ولا من معمولاتها على الموصول. إلا شبه الجملة (١) ؛ لأنه محل التساهل ؛ فيصح أن يقال : أنا لك المرافق ، ومعك الدائب ، أى : أنا المرافق لك - الدائب معك ...

أما إن كان مجردا منها فيجوز تقديم المعمول : مفعولا- كان أو غير مفعول (٢) إلا- فى بعض حالات ، فمثال التقديم الجائر : الحديقه - عطرا - فوّاحه. والأصل : الحديقه فوّاحه عطرا.

ومن الحالات التى لا- يجوز فيها التقديم أن يكون اسم الفاعل مجرورا بالإضافه ، أو بحرف جر أصلى ، نحو : يروقتى رسم مصوّر طيوراً - ألا- تغضب من معذب الحيوان؟ فلا- يجوز : يروقتى - طيوراً - رسم مصور. ألا تغضب - الحيوان - من معذب ، بخلاف المجرور بحرف جر زائد. فيجوز أن يتقدم عليه معموله ؛ نحو : ما العزيز - الهوان - بقابل. والأصل : ما العزيز بقابل الهوان.

وأجاز قوم تقديم المعمول إن كان اسم الفاعل : «مضافا إليه» ، و «المضاف» كلمه : غير» أو : «حق» ، أو : «جدد» ، أو : مثل ، أو : أوّل ، نحو : (المنافق - الوعد - غير منجز). (هذا - الأعداء - حقّ قاهر ، أو : جدّ قاهر) ، والأصل : المنافق غير منجز الوعد. هذا حقّ قاهر الأعداء ، أو : جدّ قاهر الأعداء. (شاعرنا درّا مثل ناظم) ، (العرب ضيفا أول ناصر). وهذا الرأى حسن ؛ لما فيه من تيسير وأحسن منه براعه استخدامه فى أنسب الأساليب له ، وأليق المواقف.

ص: ٢٦٣

١- راجع ج ١ ص ٢٧٦ م ٢٧ وسبقت الإشارة للسبب فى رقم ١ من هامش ٢١٦.

٢- راجع هامش ص ٢٥٦ الوجه الرابع.

ويجوز أيضا تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبرا له ، نحو : الضيوف أنت مصافح. والأصل : أنت مصافح الضيوف.

ب - يجوز إعمال اسم الفاعل - أحيانا - وهو محذوف ؛ مثل : أعلينا أنت مساعده؟ فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق ، واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق : فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملا آخر ، محذوفا ، يفسره المذكور على الوجه المعروف في باب : «الاشتغال» (١) والتقدير : أمساعد علينا أنت مساعده؟. ومثله أيضا : أعلينا أنت مساعد أخاه ، والتقدير : أمساعد علينا أنت مساعد أخاه. ومثله في كل ما سبق صيغ المبالغه.

ح - عرفنا أن اسم الفاعل يدل - غالبا - هو وصيغ المبالغه ، على الحدوث وعدم الدوام ، وعرفنا طريقه صوغه ...

لكن قد يراد منه النصّ على الثبوت والدوام مع قيام قرينه تدل على هذا ، فيصير صفه مشبهه (٢) ؛ ويسمى باسمها - بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية (٣) ؛ ويجرى عليه أحكام الصفه المشبهه ؛ فيجوز في السببي (٤) بعده إن كان معرفه :

ص: ٢٦٤

١- في هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوبا مع أن الضمير الراجع إليه مجرور. لكنه مجرور في حكم المنصوب. لأن كلمه : «مساعد» في حكم الفعل ، وتوניהا ملحوظ وإن لم يكن ملفوظا ؛ فالضمير هنا كالضمير في مثل : أعليا مررت به - مجرور وهو في الحكم منصوب. كما سبق في باب الاشتغال ج ١. (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩).

٢- سيجيء في ص ٢٨١ م ١٠٤ باب خاص بها يتضمن تعريفها ، وتفصيل أحكامها ، والتغير في دلالة اسم الفاعل والصفه المشبهه.

٣- كما سبق في ص ٢٤٣ و ٢٥٦ ويجيء في ص ٢٩٢.

٤- لا بد لكل اسم مشتق عامل ، من صاحب يقوم به معنى المشتق ، مثل : محمد عالم - على محسن ، الجو معتدل - فالكلمات : محمد - على - الجو - هي الصاحب الأصيل الذي قام به معنى المشتق قياما مباشرا متصلا بذاته ، وقد يقوم المعنى بشيء آخر يتصل بالصاحب الأصيل بنوع اتصال ، ويرتبط به من بعض النواحي ، كأن نقول : محمد عالم أبوه - على محسن أخوه - الجو معتدل حرارته ، فالأب والأخ والحراره ... و ، ... ليست الصاحب الأصيل للوصف المشتق ؛ وإنما ترتبط معه برابط يجمع بينها ؛ كالأبوه ، والأخوه ، والتبعيه في أمر ما. هذا الرابط يسمى : «السببي». ولا بد فيه من ضمير يعود على الأصل. وقد تقوم «أل» خلفا عن الضمير في مذهب -

الرفع والنصب والجر ، نحو : هذا عابد طائع ، مرتفع الجبهه ، طاهر القلب ، ناصع صفحه ؛ فيجوز في السببيّ هنا ، (وهو : الجبهه - القلب - صفحه) الرفع على أنه فاعل للصفه المشبهه. والجرّ على اعتباره مضافا إليه ، والنصب على أنه شبيه بالمفعول به وليس مفعولا به (١) ...

فإن كان السببي نكره - جاز نصبه على أنه تمييز ، أو على أنه شبيه بالمفعول به. ومقتضى ما سبق أن السببيّ المعرفه والنكره يجوز فيه دائما الرفع على الفاعليه ، والجر على الإضافه (٢) ؛ كما يجوز فيه النصب أيضا ؛ ولكن المنصوب في حاله التعريف يعرب شبيها بالمفعول به ، وفي حاله التنكير يعرب شبيها بالمفعول به ، أو : تمييزا.

د - لا- يجوز إضافه اسم الفاعل إلى مرفوعه (سواء أكان فعله ثلاثيا أم غير ثلاثي ، لازما أم متعديا). إلا إذا أريد منه الثبوت والدوام ، وقامت القرينه على هذا ؛ فيصير صفه مشبهه ، تجرى عليه كل أحكامها ، ومنها : أن يحكم عليه باللزوم فلا ينصب المفعول به الأصيل ولو كان فعله متعديا ، وهذا على حسب البيان المشروح فيما سبق (٣) وفيما يلي :

ص : ٢٦٥

١- لأن «الصفه المشبهه» الأصيله - كما سبق البيان في هامش ص ٢٤٢ - كفعلها لا تنصب المفعول به ، لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثي لازم. فلما كان السببي بعدها منصوبا ، ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات - أعربوه «شبيها بالمفعول به» إن كان معرفه ، ولم يعربوه مفعولا- به ؛ لأن المفعول به لا- بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل ، وهذا لا- يقع عليه أثر الصفه المشبهه ، وهى بمنزله الفعل فى هذه الحاله. ومن ثم لم يحملوه فى التسميه على المفعول به الذى ينصبه اسم الفاعل مع أن الصفه المشبهه إنما سميت باسمها لشبهها اسم الفاعل فى كثير من الأمور ، (وسيجىء بيان واف عن هذا كله فى بابها). أما إن كان نكره فيجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو على التمييز.

٢- بشرط خلو المضاف مما يعارض الإضافه ؛ كالتنوين ؟..

٣- فى هامش ص ٢٤٢

اسم الفاعل المضاف لفاعله بقصد النص على الثبوت والدوام بقريته ، فيترك الحدوث ، وينتقل إلى معنى الصفه المشبهه - ثلاثه أنواع (وكذا صيغه المبالغه ، وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثي).

أولها : نوع مأخوذ من الفعل اللازم - الثلاثي وغير الثلاثي - مثل : عال وشامخ .. فى نحو : هذا عالى القامه ، شامخ الأنف (وفعلهما : علا - شمخ). ومثل «تائب» فى قول الشاعر :

تباركت ؛ إني من عذابك خائف

وإني إليكم تائب النفس باخع (١)

(والفعل : تاب) وقول الآخر يمدح :

ضحوك السنّ إن نطقوا بخير

وعند الشرّ مطراق عبوس ... (٢)

ولا يكاد يوجد خلاف فى جواز انتقال هذا النوع من حاله الحدوث إلى معنى الصفه المشبهه.

ثانيها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعول به واحد. والراجح فى هذا النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفه المشبهه ، بشرط أن يكون اللبس مأمونا ؛ (وهو : التباس الإضافه للفاعل بالإضافه للمفعول به). فإذا لم يؤمن اللبس لم تجز الإضافه ؛ كقولهم : فلان راحم الأبناء ، نافع الأعوان ، يريدون : أن أبناءه راحمون وأعوانه نافعون. فإذا كان المقام مقام مدح الأبناء والأعوان - جاز ؛ لدلاله المقام على أن الإضافه للفاعل ؛ كصدورها ممن يردّ على قول القائل : (ليس أبناء فلان بمفطورين على الرحمه ، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع) ، أو من يردّ على قول القائل : (أبناء فلان قساه ، وأعوانه ضارّون ، بسجيتهم ...) ففى هذا المثال وأشباهه مما يحذف فيه المفعول به ويؤمن فيه اللبس لقريته لفظيه ، أو : معنويه ، يجوز فى السببى - ككلمه : «الأبناء» وكلمه : «الأعوان» - إما الرفع ؛ على أنه فاعل للصفه المشبهه (وهى : راحم - نافع) ، وإما النصب

ص: ٢٦٦

١- قاتل لها حزنا.

٢- والفعل : (أطرق - عبس) وقد سبق هذا البيت فى رقم ٣ من هامش ص ٢٦٠ لمناسبه أخرى.

على أنه شبيه بالمفعول به ، ولا- يصلح تمييزا إن كان معرفه ، كما فى المثال. وإما الجر ، على أنه مضاف إليه. وهذه الأوجه الإعرابيه الثلاثه هى التى تجرى على معمول الصفه المشبهه الأصلية (١) ، كالتى فى مثل : (فلان جميل الوجه ، حسن الهيئه ، حلو الحديث) ومن أمثله هذا النوع :

ما الراحم القلب ظلّما وإن ظلما

ولا الكريم بمنّاع وإن حرما

وفى هذا النوع من الإضافة إلى المرفوع يكثر حذف المفعول به ، الذى كان معمولا لاسم الفاعل قبل إضافته لفاعله ، وقبل أن يصير بهذه الإضافة صفه مشبهه. ويصح ذكر هذا المفعول به فى الرأى الراجح - مع إعرابه «شبيها بالمفعول به» ، لا مفعولا به أصيلا ، مثل : «(فلان راحم الأبناء الناس ، ونافع الأعوان أفرادا كثيره). فكلمتا : «الناس» و «أفرادا» شبيهتان بالمفعول به. ولا داعى لمنع هذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره فى الجملة ، بزعم أن منصوب الصفه المشبهه - إذا كان شبيها بالمفعول به - لا يزيد على واحد كما قرره النحاه. وقرارهم حقّ ؛ فمنصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيد على واحد. والذى فى المثال السابق - ونظائره - لم يزد على واحد. ولكنّ المانعين يتوهمون أن الواحد يشمل «المضاف إليه» بعد الصفه المشبهه ؛ لأن هذا «المضاف إليه» يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته (٢) ، فاعتبروه بمنزله «الشبيه بالمفعول به». برغم أنه : «مضاف إليه» مجرور ، وبنوا على هذا عدم صحه المنصوب

ص: ٢٦٧

١- لا يقال فى هذا النوع : إن فعله متعد فى أصله ؛ فكيف يصح تحويله إلى صفه مشبهه ، وهى لا تصاغ إلا من الثلاثى اللازم كما سبق؟ فقد أجابوا أن المراد باللزوم إما اللزوم : «الأصلى» (بأن يكون الفعل موضوعا فى أصله لازما) وإما اللزوم : «التنزيلى ، أو : الحكمى» (بأن يحذف مفعول الفعل المتعدى حذفًا غالبا فى بعض حالاته كالتى هنا) وإما اللزوم : «التحويلى» (بأن يكون الفعل متعديا ولكنه يحول إلى صيغه «فعل» - بضم العين ، وهى صيغه لازمه - ؛ لغرض معين ، كالمدح ، أو الذم) ونتيجه الثلاثه واحده ؛ هى أن التعدى غير معتبر هنا. فلا تنصب الصفه المشبهه بالمفعول به الأصل كما ينصبه فعلها حين تكون منقوله عن اسم الفاعل ، ولكنها قد تنصبه على «أنه شبيه بالمفعول به» ، وليس مفعولا به - (كما سبق الإيضاح فى هامش ص ٢٤٢ ، وستجىء إشارة هنا ، وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٠٦)

٢- انظر رقم ٣ و ٤ من ص ٣١٤.

الآخر معه ؛ لثلا يزيد منصوب الصفه المشبهه على واحد إذا كان شبيها بالمفعول به.

قال «الصبان» فى هذا الموضوع (١): لا- داعى للأخذ بالوهم السابق ، ولا- بما يترتب عليه ، فالصحيح عنده فى هذه الصورة وأشباهاها جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده ، والذي يعرب «شبيها بالمفعول به»

وفى رأيه تيسير ، واستبعاد لشرط أن يكون الفعل محذوف المفعول به - كما اشترطه بعضهم -.

ثالثها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعولين ، أو ثلاثه : نحو : (أنا ظانّ رفيقا قادما ، ومخبّر الأصدقاء السرور شاملا بقدمه). ولا يكاد يوجد كبير خلاف فى منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفه المشبهه من طريق إضافته لفاعله ؛ لأن الوصف ينصب مفعولين أو أكثر كفعله ، ومنصوب الصفه المشبهه لا يزيد على واحد على الوجه الذى أوضحناه فى النوع السالف ... هذا ، ولأكثر النحاء فلسفه خياليه فيما تقدم ؛ فهم يقولون (٢): إن إضافه اسم الفاعل إلى مرفوعه تتم على الصورة السابقه فى ثلاث مراحل مرتبه (٣):

أولها : تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف.

وثانيها : نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به.

وثالثها : جره على الإضافة.

ففى مثل : الطيب رائف القلب ، يكون الأصل : الطيب رائف قلبه ؛ - برفع كلمه : «قلب» - ثم يتحول الإسناد عن المرفوع السببى ، وينتقل إلى الضمير المضاف إليه ؛ وهو : «الهاء» ويستتر هذا الضمير فى الوصف : «رائف» ، ويعوّض منه «أل» فى رأى الكوفيين (٤) ، وينصب المرفوع الذى تحول عنه الإسناد ؛ لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضله ؛

ص: ٢٦٨

- ١- آخر باب : إعمال اسم الفاعل.
- ٢- كما سيجىء فى «ب» ص ٣١٥ فى الصفه المشبهه.
- ٣- والضمير فى هذه المراحل قد يشابه الصورة الآتية فى ص ٣١٠ ، وقد يمتنع بعض هذه المراحل ، طبقا لما سيجىء فى ص ٣٠٥.
- ٤- كما سلف فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وكما يجىء ، فى رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧.

بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ؛ فينصب مثلها ، ويصير : «الطيب رائف القلب». ثم يجر بالإضافة ؛ فرارا من القبح البادى فى إجراء الوصف اللانزم أو ما يشبهه مجرى المتعدى. (والمراد بما يشبهه (١) : الوصف المتعدى لمفعول واحد ، ومفعوله محذوف). فيصير : «الطيب رائف القلب».

ويقولون فى تعليل هذه المراحل الثلاث (٢) المتخيله : إنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه مباشرة ؛ لأنه عينه فى المعنى ؛ فيلزم إضافة الشىء إلى نفسه (٣) ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا ذلك الطريق الذى وضحنا مراحلہ. ويستدلون على الإضافة بكثير من الأمثلة المأثوره تؤيد (٤) رأيهم.

وكل هذا كلام افتراضى ؛ لا تعرفه طوائف العرب ؛ أصحاب اللغه ، ومرجعها الأول الصحيح. فإغفاله خير. ولن يترتب عليه ضرر.

ه - لا تجيء «صيغ المبالغه» إلا من مصدر فعل قابل للزيادة ، فلا يقال : موات ولا قتال ، فى شخص مات أو قتل ، إذ لا تفاوت فى الموت والقتل.

و - سيجىء (٥) أنه كثر فى الأساليب الفصيحه المسموعه استعمال صيغه : «فعل» للدلاله على «النسب» - بدلا من يائه - وكثر هذا فى الحرف ؛ فقالوا : حداد لمن حرفته «الحداده» ، ونجار لمن حرفته «النجاره» .. وكذا : لبان ، وبقال ، وعطار. ونحوها من كل منسوب إلى صناعه. والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا فى النسب إلى الحرف ، لأن الكثره الوارده منه تكفى للقياس عليه.

ص : ٢٦٩

١- انظر هامش ص ٢٦٧.

٢- أشرنا فى آخر الهامش السالف إلى أن بعض هذه المراحل قد يمتنع ؛ طبقا لما سيجىء فى ص ٣٠٥.

٣- وهذه حجه ضعيفه بعد ما تقدم فى ص ٤٠ وما بعدها من جواز هذه الإضافة.

٤- سنعرض بعضها فى ص ٢٨٥ ونزيد الأمر وضوحا عند الكلام عليه فى الصفه المشبهه ص ٢٩٤.

٥- فى ج ٤ باب : «النسب» م ١٧٩ «ح» من ص ٦٨٤.

وجعلوا من استعمالها فى النسب قوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) أى : بمنسوب إلى الظلم ، وحجتهم أن صيغه «فَعَال» هنا لو كانت للمبالغة وليست للنسب لكان النفي منصبا على المبالغة وحدها ؛ فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ؛ فالمنفى هو الكثرة وحدها دون الظلم الذى ليس كثيرا. وهذا معنى فاسد ؛ لأن الله لا يظلم مطلقا ، لا كثيرا ولا قليلا.

ص: ٢٧٠

إشاره

تعريفه :

اسم مشتق (١) ، يدل على معنى مجرد ، غير دائم (٢) ، وعلى الذى وقع عليه هذا المعنى . فلا بد أن يدل على الأمرين معا (٣) ، وهما : المعنى المجرد ، وصاحبه الذى وقع عليه . مثل كلمه : «محفوظ» ، و : «مصروع» فى قولهم : العادل محفوظ برعايه ربه ، والباغى مصروع بجناييه بغيه . «فمحفوظ» تدل على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، (أى : الحفظ) والذات التى وقع عليها الحفظ وكذلك «مصروع» تدل على الأمرين أيضا ؛ المعنى المجرد ؛ (أى : الصرع) ، والذات التى وقع عليها . ومثل هذا يقال فى كلمه : «منسوب» من قول الشاعر :

لا تلم المرء على فعله

وأنت منسوب إلى مثله (٤)

...

وهكذا ...

ودلالته على الأمرين السالفين مقصوره على الحدوث - أى على : الحال - فهى لا تمتد إلى الماضى ، ولا إلى المستقبل ، ولا تفيد الدوام إلا بقريته فى كل صورته . (٥) :

- يصابغ قياسا على وزن : «مفعول» من مصدر الماضى الثلاثى

ص : ٢٧١

١- فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات .

٢- أى : لا يلازم صاحبه . وسيجىء أيضا أن هذا المعنى المجرد يفيد الحدوث ، فلا يمتد إلى الماضى ولا إلى المستقبل إلا بقريته .

٣- يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التعريف على ضوء ما سبق فى تعريف اسم الفاعل ص ٢٣٨ .

٤- وبعد هذا البيت : من ذمّ شيئا وأتى مثله فإنما يزرى على عقله

٥- أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ إلى أن ابن مالك وضع فى «ألفيته» بايين ؛ أحدهما - - عنوانه : «إعمال اسم الفاعل» ولكنه ضمنه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معا ، فهو باب ينطوى على إعمالهما . وقد مر شرح أبياته فى مناسباتها الخاصه ابتداء من ص ٢٤٩ ، وثانيهما عنوانه : «أبنيه أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهه بها» وسيجىء شرح أبياته فى مناسباتها ابتداء من هامش ص ٢٨٩ وفصل بين البابين بآخر عنوانه : «أبنيه المصادر» وقد ارتضى هذا الترتيب لحكمه رآها ، قد

تكون - كما يقول بعض النحاه - الرغبه فى موالاه مواضع الإعمال للمصدر وللمشتقات ، حتى إذا فرغ من الكلام على شئون الإعمال لهذه العوامل الاسميه التى بينها كثير من الترابط والتشابه - انتقل إلى الكلام على أبنيتها وصيغها. وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضى هذا الترتيب ؛ لما فيه من توزيع الأحكام والصيغ على باين مستقلين ومنفصلين عن الإعمال ؛ إذ الأنسب تعريف كل عامل مع ذكر صيغه وأحكامه فى باب واحد.

المتصرف (١)؛ مثل: «محفوظ» من «حفظ» و «مصروع» من «صرع» و «منسوب» من «نسب»، و «معلوم» من «علم»، و «مجهول» من «جهل» و «معروف»، من عرف. ومثل «محمود»، من حمد في قول الشاعر:

لعلّ عتبك محمود عواقبه

وربما صحّت الأجسام بالعلل

ب - ويصاغ قياسا من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه وقلب أوله ميما مضمومه مع فتح ما قبل الآخر.

فللوصول إلى اسم المفعول من: «سارع» نجىء بمضارعه: «يسارع»، ثم ندخل عليه التّغيير السالف، فيكون اسم المفعول: «مسارع»، نحو: الخير مسارع إليك. واسم المفعول من: «هدّم» هو: مهّدّم؛ نحو: صرح البغي مهّدّم، واسم المفعول من: «أوجع» هو: موجه؛ كما في قول الشاعر (٢) الكهل الوفّي:

خلقت ألوفا؛ لو رجعت إلى الصّبا

لفارقت شيبى موجه القلب، باكيا

وهكذا: استخرج - يستخرج - مستخرج، نحو: المستخرج من النّفط في بلادنا يكفى حاجاتنا. ومثل: «منزّه»، ومكزّمه» في قول أبي تمام في وصف قصائده:

منزّه عن السّرق المورّي (٣)

مكزّمه عن المعنى المعاد

ص: ٢٧٢

١- أما الماضي الجامد فليس له مصدر، ولا اسم مفعول، ولا اسم فاعل، ولا صفة مشبهه، ولا غيرها من المشتقات ...

٢- هو: المتنبي.

٣- السرق المورى: السرقة التي يخفيها السارق.

١- فتح الحرف الذى قبل الآخر قد يكون ظاهرا كالأمثله السالفه ، وقد يكون مقدرًا ؛ مثل : مستعان - منقاد .. أصلهما : مستعون - منقود .. قلبت الواو ألفا بعد فتح ما قبلها بنقل حركتها إليه ؛ تطبيقا لقاعده صرفيه (١).

ب - إذا كان اسم المفعول مؤنثا وجب زياده تاء التأنيث فى آخره ؛ كما فى آخر : (منزّهه ، ومكّرّمه) من بيت أبى تمام السابق.

ح - قد وردت صيغ سماعيه تودى ما يؤديه اسم المفعول المصوغ من مصدر الثلاثى وليست على وزنه ؛ فهى نائبه عن صيغه «مفعول» فى الدلاله على الذات والمعنى. ومن تلك الصيغ : «فعليل» ، بمعنى : مفعول ؛ نحو : كحيل : بمعنى : مكحول. و «فعل» ، كذبح ؛ بمعنى مذبوح. و «فعل» كقنص ، بمعنى : مقنوص. و «فعله» ؛ كغرفه ، ومضغه ، وأكله ، بمعنى : مغروفه ، وممضوغه ومأكوله ... وهذه الصيغ وأمثالها غير مقيسه. لكن هل تعمل عمل اسم المفعول كما تودى معناه؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها تعمل عمله - بشروطه - فترفع نائب فاعل حتما ، وقد تنصب مفعولا به - أو أكثر - إن كان فعلها المبني للمجهول كذلك ؛ فحكمها حكم المبني للمجهول. وفى هذا الرأى توسعه لمن شاء اتباعه (٢).

غير أن حكما سيجىء (٣) لا يسرى عليها ؛ هو أن اسم المفعول يجوز أن يضاف لمرفوعه بشرط أن تكون صيغته أصلية (٤) ، فإن كانت نائبه عن

ص: ٢٧٣

١- فى باب : «الإعلال والإبدال» - ج ٤ -.

٢- سيجىء كلام ابن مالك على صياغه : «اسم المفعول» ، وعلى صيغه : «فعليل» فى الباب الذى خصه بأبنيه المشتقات - هامش ص ٢٨٩ وما بعدها -.

٣- فى ص ٢٧٥.

٤- هى التى تكون من الثلاثى على وزن : «مفعول» ، ومن غير الثلاثى على وزن المضارع بعد إبدال أوله ميما مضمومه مع فتح الحرف الذى قبل الآخر. أما غير الأصلية. فقد أوضحناها فى «ج» هنا.

الأصلية - كفعيل ؛ بمعنى : مفعول ، وغيرها مما سبق - فلا تضاف لمرفوعها.

د - سبقت الإشارة (1) إلى أنه وردت صيغ مسموعه على وزن : «مفعول» ، ولكن معناها هو معنى المصدر ؛ فهي في حقيقه أمرها مصادر سماعيه على وزن المفعول ، منها : معقول - مجلود - مفتون - ميسور - معسور. أى : عقل - جلد - فتنه ؛ بمعنى : خبره - يسر (سهل) - عسر (ضد : سهل) ومن كلامهم «فلان لا معقول له ولا مجلود». وقد سبق شرح هذا وشرح بقيه الكلمات الأخرى في ص ١٩٨ وأوضحنا رأى سيويه هناك.

ص: ٢٧٤

١- في ص ١٩٨ تحت عنوان : ملاحظه.

يجرى على اسم المفعول كل ما يجرى على اسم الفاعل من الاقتران «بأل» وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمه لعمله ... و ...

فإن كان مقرونا «بأل» عمل مطلقا ، (بغير اشتراط شىء). وإن لم يكن مقترنا بها وجب تحقق كل الشروط التى سبقت لإعمال اسم الفاعل (١) ؛ وفى مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال أو الاستمرار التجددى ... و ... فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عمل ما يعمله مضارعه المبنى للمجهول ؛ فيحتاج - وجوبا - لنائب فاعل مثله : ويكتفى بنائب فاعله إن كان مضارعه مكتفيا بنائب الفاعل (٢). نحو : يساعد القويّ زميله - يساعد الزميل - هل القويّ مساعد زميله؟ ولما سبق يمكن أن يحلّ محلّ اسم المفعول مضارع بمعناه مبنى للمجهول.

وإذا كان مضارعه ناصبا مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه ، ويصير مرفوعا مثله ، ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوبا ، وكذلك اسم المفعول ؛ نحو : يظنّ الرجل العوم نافعا - يظنّ العوم نافعا - هل المظنون العوم نافعا؟ ...

وإن كان فعله متعديا لثلاثة ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه صار مرفوعا مثله. ووجب نصب ما عداه ؛ وكذلك الشأن فى اسم المفعول ؛ نحو : تخبر المراصد الطيارين الجوّ هادئا - يخبر الطيارون الجوّ هادئا - هل المخبر الطيارون الجوّ هادئا؟.

ويجوز - بقله فى الأحوال السابقة كلها أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر ؛ بشرط أن تكون صيغته اسم المفعول أصليه (٣) فيصير نائب الفاعل مضافا إليه ، مجرور اللفظ ، ولكنه مرفوع المحل ؛ مراعاة

ص: ٢٧٥

١- ص ٢٤٦ وما بعدها ، وفى «ب» من ص ٢٥٤.

٢- وهذا يتحقق حين يكون المضارع من الأفعال التى تنصب مفعولا- به واحدا قبل بنائه للمجهول ، وقد حذف فاعله ، وقام المفعول به الواحد مقامه ، وناب عنه ؛ وصار مرفوعا ، ولم يبق ، فى الكلام مفعول به آخر.

٣- شرحنا الأصلية فى رقم ٤ من هامش ص ٢٧٣ ، وغير الأصلية فى «ح» من تلك الصفحة.

لأصله (١)؛ نحو: إن القويّ مساعد الزميل ، هل يشيع مظنون العوم نافعاً؟ أمخبّر الطيارين الجوّ هادئاً؟. فإن لم تكن صيغته أصلية امتنع أن يضاف لمرفوعه. وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاة للفظ المضاف إليه ، أو رفعه ؛ مراعاة لأصله ؛ نحو: إن القويّ مساعد الزميل والزميله - هل يشيع مظنون العوم البارح نافعاً؟ - أمخبّر الطيارين المسافرين - أو المسافرون - الجو هادئاً؟ بجر التابع أو رفعه في كل ذلك وأشباهه.

ما سبق حين يكون مضارعه متعدياً. فإن كان لازماً قد حذف فاعله وناب عنه شيء آخر غير المفعول به ؛ كالظرف ، أو الجار مع مجروره أو المصدر ... فإن اسم المفعول يكون لازماً أيضاً ، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء الصالحة للنيابة عند عدم وجود المفعول به ، نحو: (اعتكف المريض في الغرفة ، يعتكف في الغرفة ، هل الغرفة معتكف فيها؟) - (اتسع المجال أمام المخلص - يتسع أمام المخلص - هل المتسع أمام المخلص) (٢).

هذا ، واسم المفعول حين يضاف بقله إلى مرفوعه - نحو: الغرفة مفتوحة النوافذ ، وقول المتنبي - وقد سبق - :

خلقت ألوفاً ، لو رجعت إلى الصبا

لفارقت شيبى موجع القلب ، باكياً

والأصل : مفتوحة نوافذها - موجع قلبي) - يظل مع إضافته لمرفوعه دالاً

ص: ٢٧٤

١- هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتي : حيث يقول : وكلّ ما قرّر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل
٢- فيما سبق من الكلام على اسم المفعول ، وأنه يجرى عليه ما يجرى على اسم الفاعل ، وأنه كالمضارع المبني للمجهول في أنه يرفع نائب فاعل ، لا فاعلاً - يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه : «إعمال اسم الفاعل» وضمنه إعمال اسم المفعول - وكلّ ما قرّر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه ؛ كالمعطى كفافاً يكتفى (بلا تفاضل ، أى : بلا زياده في أحدهما على الآخر). وإعراب المعطى كفافاً يكتفى : «المعطى» : مبتدأ ، «أل» فيه موصوله يعود عليها الضمير الذي في كلمة : «معطى» ، وهذا الضمير نائب الفاعل ، وأصله المفعول الأول لكلمة : «معطى» ، «كفافاً» : المفعول الثاني. «يكتفى» هذه الجملة المضارعية خبر المبتدأ.

على الحدوث ، كما كان قبل الإضافه إليه (١). إلا إن قامت قرينه تدل على أن المراد منه الثبوت والملازمه الدائمه ، فيصير صفه مشبهه ؛ لما أوضحناه (٢) من أن الأصل فى اسم المفعول أن يدل على معنى حادث غير دائم الملازمه لصاحبه (فهو - عند عدم القرينه - يدل على مجرد الحدوث الذى لا يشمل الماضى ولا المستقبل ولا يفيد الاستمرار). فإن قصد به النص على الثبوت والدوام - وقامت قرينه تدل على هذا - صار صفه مشبهه (٣) ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها ؛ بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية ؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار.

والكثير الغالب فى اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفه المشبهه ، ليدل مثلها على معنى ثابت دائم ، لا حادث ؛ وبشرط وجود القرينه التى تدل على ثبوته ودوامه. وإذا صار صفه مشبهه جاز فى السببى (٤) الواقع بعده الرفع ، على اعتباره «فاعلا» ولا يصح اعتباره نائب فاعل للصفه المشبهه (٥) التى جاءت على صورته اسم المفعول. ويجوز فيه النصب على اعتباره «شبيها بالمفعول به» إن كان معرفه ، و «تميزا» أو : «شبيها بالمفعول به» إن كان نكره ، ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافا إليه ، ففى مثل : أنت مرموق المكانه دائما ، مسموع الكلمه ؛ محصن خلقا ، مكمل علما - يجوز فى الكلمات : (المكانه - الكلمه - خلقا - علما) الرفع على اعتبارها فاعلا

ص: ٢٧٧

١- وهذه الإضافه مع الدلاله على الحدوث قليله - كما سيحىء - وهى مع قلتها جائزه. لكنها لا- تساير الكثير من الأساليب الفصيحه المأثوره.

٢- فى ص ٢٧١.

٣- يحسن الاستثناس فيما يأتى بنظيره السابق فى اسم الفاعل فى «ج» من ص ٢٦٤ فكلاهما موضح للآخر.

٤- أوضحنا السببى تفصيلا فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ثم فى ص ٣١٠ وملخصه : أنه الذى ليس أجنبيا من الموصوف : فيشمل ما يحوى ضمير الموصوف لفظا ؛ نحو : الوالد مسموعه كلمته. أو تقديرا ، نحو : الوالد مسموع الكلمه ، أى : مسموع الكلمه منه. وقيل إن «أل» خلف عن الضمير ؛ تبعا لرأى الكوفيين الذى سبقت الإشاره إليه فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وفى ص ٢٦٨.

٥- لأن الصفه المشبهه لا ترفع نائب فاعل مطلقا.

للصفة المشببه ، ويجوز فيها الجرّ ؛ لاعتبارها مضافا إليه ، ويجوز فيها النصب ؛ إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفه ، وإما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به إن كانت نكرة. ولا مناص من قيام قرينه تدل على أن المراد من الصيغه هو الصفة المشببه ، وليس اسم المفعول.

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إرادته تحويله إلى الصفة المشببه وبغير القرينه الداله على إفاده الدوام - وهذه الإضافه قليله جائزه ، كما سبق - فإنه يظل محتفظا باسمه وبكل الأحكام الخاصه به ، وقد عرفناها.

ولا بد فى اسم المفعول الذى يصير صفة مشببه من أن يظل على صيغته الأصليه التى أوضحناها ، لا الصيغه التى تنوب عليها ، وأن يكون فعله - فى أصله - متعديا لمفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببى الذى يصح فى إعرابه الأوجه الثلاثه السالفه ؛ كالمثال السابق ؛ وكقولهم : لا ينقضى يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه مبتور القدر ، منحوس الحظ (١).

فإن كان فعله لازما لم يصلح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى الصفة المشببه. وكذلك إن كان فعله متعديا لأكثر من واحد ؛ فإنه - فى رأى الشائع - لا يصلح (٢) ؛ سواء أذكر مع السببى مفعول آخر أم لم يذكر.

ومن الأمثله لاسم المفعول المراد منه الصفة المشببه (٣) ما ورد عنهم فى رفع السببى على الفاعليه ، وهو :

بثوب ، ودينار ، وشاه ، ودرهم

فهل أنت مرفوع بما هاهنا راس (٤)؟

ص: ٢٧٨

١- نحس السعد الحظ. جفاه وتركه.

٢- حجه المانعين هو ما سبق مفصلا فى ص ٢٦٧ وفيها الرد عليهم ، ومنه يفهم أنه لا مانع أن يكون الفعل متعديا لاثنين فقط ، يكون أحدهما السببى المجرور ، ويبقى الآخر منصوبا ؛ على اعتباره شبيها بالمفعول به ، لا مفعولا به أصيلا.

٣- إذ المقصود إفاده الثبوت.

٤- ورد البيت بهذا النص فى بابى صوغ : «اسم المفعول ، والصفة المشببه» ببعض المراجع النحويه ؛ (كالتصريح والهمع ...) ولكنه ورد بنص آخر فى الجزء الأول من كتاب : «معانى القرآن» للفراء - سوره البقره ص ٥٢ ، قال : - - فأبلغ أبا يحيى إذا ما لقيته على العيس فى آباطها عرق يبس بأنّ السّلاميّ الذى بضرّيه أمير الحمى قد باع حقى بنى عبس بثوب ، ودينار ، وشاه ، ودرهم فهل هو مرفوع بما هاهنا راس؟ العرق اليبس : الجفاف - السّلامى : رجل منسوب إلى موضع بنجد ، يقال له : سلام - ضربه : قريه نجديه فى طريق القادمين من البصره إلى مكه. - وكلمه : «عبس» مجروره ، مع أن السنين فى آخر أبيات القصيده كلها مرفوعه. وهذه المخالفه فى الشعر تسمى - الإقواء.

فكلمه : «رأس» فاعل للصفه المشبهه التي هي كلمه : مرفوع. وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به :

لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها

لَمَا بدت مجلّوه وجناتها (١)

وفي جرّه :

تمنّى لقائى الجون (٢)

مغرور نفسه

فلما رآنى ارتاع ثمّت (٣)

عزّدا (٤)

وهكذا ... و ... (٥).

* * *

ص: ٢٧٩

١- الدليل على النصب أن الأنسب أن تكون منصوبه بالكسره لتساير آخر الشطر الأول الذى وقعت فيه كلمه : «صفاتها» مجروره بالكسره.

٢- من معانى «الجون» فى اللغه : الأبيض أو الأسود ، وهو هنا : اسم رجل.

٣- بمعنى : «ثم» حرف عطف ، والتاء للتأنيث.

٤- فر هربا.

٥- فيما سبق من إضافه اسم المفعول لمرفوعه يقول ابن مالك من غير تفصيل : وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى ؛ كمحمود المقاصد الورع يشير بكلمه «ذا» إلى اسم المفعول لاتجاه الكلام السابق إليه. وأصل مثال الناظم الورع محمود مقاصده ، لحقه ما ذكرناه فى الزيادة التاليه.

يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بالشروط والتفصيلات التي سلفت (١) ولكن بالطريقة التي ارتضوها ، وقد شرحناها (٢) وافية في إضافته اسم الفاعل لمرفوعه ؛ أى : بعد تحويل الإسناد عن السببى إلى ضمير الموصوف ، ثم نصب السببى على التشبيه بالمفعول به ، ثم جره على الإضافة بعد ذلك ، كمثال الناظم ، وهو : محمود المقاصد الورع. فأصله : الورع محموده مقاصده. فكلمه : «مقاصده» مرفوعه على النيباه «لمحموده» ثم صار : الورع محمود «المقاصد» بالنصب ؛ ثم صار : ... محمود المقاصد ، بالجر.

والسبب عندهم : ما تقدم (٣) من أن الوصف هو عين مرفوعه فى المعنى ؛ فلو أضيف إليه من غير تحويل للزم إضافته الشئ إلى نفسه من غير مسوغ - وهى - فى الأغلب - غير صحيحه. ولا يصح حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه. فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب السببى لصيرورته فضله حينئذ ، بسبب استغناء الوصف بالضمير ، ثم يجر السببى ، فرارا من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين (٤) ...

وقد قلنا (٥) إن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفه خياليه يرددها كثير من النحاه ؛ (كصاحب التصريح ، وعنه أخذ الصبان). ولا شئ منها يعرفه العربى الأصيل ، فليس فى إهمالها إساءه.

ص : ٢٨٠

١- فى ص ٢٧٥ وما بعدها.

٢- ص ٢٦٨ وما يليها.

٣- ص ٢٦٨ وما يليها.

٤- من المفيد الرجوع إلى ص ٢٦٧ وما يليها.

٥- فى ص ٢٦٩.

تعريفها :

نسوق الأمثلة التالية لكشف دلالتها ، وإيضاح ما فى معناها من دقّه : سئل أحد الأدباء القدامى أن يصف : «أبا نواس» ؛ فكان مما قال : «عرفته جميل الصورة ، أبيض اللون ، حسن العينين والمضحك ، حلو الابتسامه ، مسنون الوجه (٢) ، ملتف الأعضاء ، بين الطويل والقصير ، جيد البيان ، عذب الألفاظ ... و...».

فى هذا الوصف كثير مما يسمى : «صفة مشبّهه» ؛ مثل : جميل - أبيض - حسن - حلو ... و ... فما الذى تدل عليه كل كلمه من هذه الكلمات ، ونظائرها؟

لنأخذ مثلا كلمه : «جميل» فإنها اسم مشتق ، يدل على أربعة أمور مجتمعه :

أولها - المعنى المجرد الذى يسمّى : «الوصف» ، أو : «الصفة». وهو هنا : الجمال.

ثانيها - الشخص ، أو غيره من الأشياء التى لا- يقوم المعنى المجرد إلا- بها ، ولا- يتحقق وجوده إلا- فيها. وإن شئت فقل : هو الموصوف الذى يتصف بهذا الوصف ، (الصفة) ... ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلا بنفسه بغير موصوفه.

والمراد به فى المثال : الشخص الذى ننسب له الجمال ، ونصفه به.

ص : ٢٨١

١- فى ص ٢٩٤ و ٣٠٠ وهامشهما ، سبب هذه التسميه. - وفى ص ١٨٢ بيان مفصّل عن أصل المشتقات -.

٢- وجه مسنون : أملس جميل.

ثالثها - ثبوت هذا المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفه) لصاحبه في كل الأزمنه ثبوتاً عاماً ؛ أى : الاعتراف بتحقيقه ووقوعه شاملاً الأزمنه الثلاثه المختلفه ؛ فلا يختص ببعض منهادون آخر ، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضى وحده ، ولا على الحال وحده ، ولا على المستقبل كذلك ، ولا يقتصر على زمنين دون انضمام الثالث إليهما ؛ فلا بد أن يشمل الأزمنه الثلاثه ؛ بأن يصاحب موصوفه فيها. فوصف شخص بالجمال ، على الوجه الوارد فى عبارته السابقه ، معناه الاعتراف بالجمال له ، وأن هذا الجمال ثابت متحقق فى ماضيه ، وفى حاضره ، وفى مستقبله ، غير مقتصر على بعض منها (ولهذا نتيجه حتميه تجيء فى الأمر الرابع التالى :).

رابعها - ملازمه ذلك الثبوت المعنوى العام ، للموصوف ودوامه ؛ لأنه - كما أوضحناه - يقتضى أن يكون المعنى المجرد ، الثابت وقوعه وتحققه ، ليس أمراً حادثاً الآن ، ولا طارئاً ينقضى بعد زمن قصير. وإنما هو أمر دائم ملازم صاحبه (الموصوف) طول حياته ، أو أطول مده فيها حتى يكاد يكون بمنزله الدائم (١) ، إذ ليس بمعقول أن يصحبه فى ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازماً له ، أو كالملازم (٢) ؛ فالجمال - مثلاً - لا يفارق صاحبه ، وإن فارق (٣) فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمه الطويله التى هى بالدوام أشبه. ومن ثم كان هذا الأمر الرابع نتيجه للتالث (٤).

ص: ٢٨٢

-
- ١- ويشبهها فى هذا الدوام والاستمرار «أفعل التفضيل» - كما فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥١ وكما سيجىء فى باب. ص ٣٩٥ -.
 - ٢- يدخل فى حكم الملازمه بعض الأوصاف التى لا تفارق صاحبها ، ولكن آثارها لا تظهر إلا فى مناسبات خاصه بها ؛ فمثلها يطرأ ، ويزول ، ثم يتجدد ... وهكذا ، مما يسمى : «الاستمرار المتجدد ، أو : الاستمرار التجددى». ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا ؛ كالفرح ، والغضب ، والشعب ، نحو : فلان فرح ، أو : غضوب ، أو شعبان ... فهذه صفات تظهر فى مناسباتها - كما سيجىء فى الأمر الأول من ص ٢٨٥ وفى التالث من ص ٣٠٧.
 - ٣- تكون هذه المفارقة لسبب طارئ مؤقت - فى الغالب - كمرض ، أو خوف ، أو شيخوخه ...
 - ٤- ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع ؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحققه أنه يلازم صاحبه ملازمه دائمه ؛ فمن الممكن حصول الأمر فى الماضى وفى الحال وفى المستقبل من غير أن يلازم صاحبه الملازمه المستمره - أو شبهها - فى كل حاله ؛ ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعاً من غير أن يستمر فى المستقبل كذلك.

فكلمه : «جميل» ، فى الكلام السالف - وأشباهه - تدلّ على :

١- معنى مجرد (أى : على وصف ، أو : صفة) ؛ هو : الجمال

٢- وعلى صاحبه الموصوف به.

٣- وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتًا زمنيًا عامًا. (يشمل الماضى والحاضر ، والمستقبل).

٤- وعلى دوام الملازمه ، أو ما يشبهه الدوام (١).

والناطق بتلك الكلمه إنما يريد الأمور الأربعة مجتمعه ، إن كان خبيراً باللغه ، وبدلاله الألفاظ فيها.

ومثل هذا يقال فى كلمه : «أبيض» ؛ فهى اسم مشتق يدل على ما يأتى :

١- معنى مجرد (أى : وصف ، أو : صفة) ، هو : البياض.

٢- الشىء الذى لا يقوم ولا يتحقق المعنى المجرد إلا بوجوده فيه (أى : الموصوف الذى يراد وصفه بصفه : «البياض») وهو هنا الشخص الذى نريد أن ننسب له تلك الصفة ؛ ونصفه بها.

٣- أن ذلك المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) ، ثابت له متحقق فى كل

الأزمه ثبوتاً عاماً ؛ فليس خاصاً بزمن من الثلاثه دون غيره ، أو بزمنين فالبياض ، يصاحب المتصف به فى ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله.

٤- أن هذا الثبوت العام يلازم صاحبه ، ولا يكاد يفارقه ، لأن مصاحبه إياه فى الأزمنه الثلاثه تقتضى أن يكون ملازماً له أو فى حكم الملازم ، برغم أنه قد يفارقه حيناً.

فالناطق بكلمه : «أبيض» فى التركيب السابق - ونظائره - إنما يريد بها الدلاله على تلك الأمور الأربعة مجتمعه ، إن كان يفهم أسرار العربيه ، ويجيد اختيار الألفاظ التى توضح تلك الأسرار.

وما يقال فى كلمتى : «جميل» ، و «أبيض» - يقال فى : «حسن» و «حلو» ، ... و ... وأمثالهما ...

من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاه فى تعريف الصفه المشبهه

ص: ٢٨٣

الأصيلة إنها : (اسم مشتق ؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها (١) ثبوتا عامًا) (٢)

أنواعها

إشارة

، وطريقه صوغ كل نوع :

الصفة المشبهة ثلاثه أنواع قياسييه (٣) ؛

أولها وأكثرها : «الأصيل» ، وهو المشتق الذى يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثى ، اللازم ، المتصرف ؛ ليدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتا عامًا - وقد شرحناه بالأمثله - ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيره خاصه به ، وسندكر أشهر القياسى منها ...

ثانيها : الملحق بالأصيل من غير تأويل ، - ويلى الأول فى الكثره - وهو : «المشتق الذى يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول (٤) ، من غير أن يدل دلالتهم على المعنى الحادث وصاحبه ، وإنما يدل - بقرينه - على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتا عامًا». وقد عرفنا طريقه صياغته فى الباب الخاص بكل منهما (٥).

وحكم هذا النوع أنه قياسى ، وأنه بمنزله الصفة المشبهه ؛ فله اسمها ، ودلالاتها ، وأحكامها المختلفه ، دون أوزانها ؛ لأنه يظل على صيغته الخاصه باسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويلازم وزنه السابق ، على الوجه الذى شرحناه فى باب كل منهما (٦).

ثالثها وأقلها : الجامد المؤول بالمشتق ، وهو : «الاسم الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهه مع قبوله التأول بالمشتق (٧)».

وحكمه : أنه قياسى يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل ، ويؤدى معناها ، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته.

ص : ٢٨٤

١- وقد يقتضرون فى التعريف على : أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها. أو : اسم مشتق يدل على الثبوت. ولا بأس بالإيجاز إن كان المراد معه واضحاً - موافقا ما شرحناه -.

٢- أى : شاملا الأزمنه الثلاثه شمولاً مستمراً ثابتاً - كما شرحنا -.

٣- بيان قياسييتها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩١.

٤- سواء أكان فعلهما ثلاثياً أم غير ثلاثى.

٥- فى هامش ص ٢٤٢ وفى «ح» من ص ٢٦٤ وفى «د» من ص ٢٦٥ ، ثم فى ص ٢٧٧.

٦- فى هامش ص ٢٤٢ وفى «ح» من ص ٢٦٤ وفى «د» من ص ٢٦٥ ، ثم فى ص ٢٧٧.

٧- ولذا يصح وقوعه نعتاً كما سيجىء فى ص ٤٦٣ «باب النعت».

وبالرغم من قياسيته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعه ، وقد يزداد على آخره ياء مشدده للنسب ، فتقرّبه. من المشتقات ؛ نحو : تناولنا شرابا عسلا طعمه ، أو : تناولنا شرابا عسليا طعمه. ويجوز فى معموله (وهو هنا كلمه : طعم) ما يجوز فى معمول الصفه المشبهه من الرفع ، أو : النصب ، أو : الجر ، على التفصيل المذكور فى إعمالها - وسيأتى (١) - ، فنقول : تناولنا شرابا عسلا طعمه ؛ بالرفع - عسلا طعما ، بالنصب - عسل الطعم ، بالجر بالإضافه. مع جواز زياده الياء المشدده فى كل حاله ، وعليها تقع علامات الإعراب.

ومن أمثله قول الشاعر يهجو :

فراشه الحلم ، فرعون العذاب ، وإن

تطلب نداء فكلب دونه كلب

والمراد بفراشه طائش ، وبفرعون أليم ، أو : شديد.

والمعانى الثلاثه على التأويل بالمشتق ، وقول الآخر :

فلولا الله والمهر المفدى

لأبت وأنت غربال الإهاب

والمراد : مثقب الجلد. وهذا على التأويل بالمشتق أيضا.

والآن نعود إلى صياغه النوع الأول الأصيل ، وأوزانه :

لما كانت الصفه المشبهه الأصلية لا تصاغ قياسا إلا من مصدر الفعل الماضى الثلاثى ، اللازم ، المتصرف تحتم أن يكون فعلها كسائر الأفعال الثلاثيه. إما مكسور العين (أى : على وزن : «فعل») ، وهو أكثر أفعالها المتصرفه التى يقع الاشتقاق من مصدرها ، وإما مضموم العين ، (أى : على وزن «فعل») ويلى الأول فى كثره الصياغه من مصدره ، وإما مفتوح العين ، (أى : على وزن : «فعل») ، وهو أقل أفعالها ، بل أندرها. وأوزانها القياسيه من هذه الأنواع الثلاثه كثيره نعرض أشهرها ، وضوابطه فيما يلى :

١- فإن كان الماضى الثلاثى اللازم على وزن «فعل» - بكسر العين - وكان دالا على فرح ، أو حزن ، أو أمر من الأمور التى تطرأ وتزول سريعا ،

ص : ٢٨٥

ولكنها تتجدد (١) ، وتتردد على صاحبها كثيرا ، لأنه اعتادها - فالصفة المشببه على وزن : «فعل» للمذكر ، و «فعله» للمؤنث - ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا مقصورين على الصفة المشببه من مصدر الفعل «فعل» فقد يكونان من مصدر «فعل» أيضا ، كما سنعرف - نحو : فرح فهو فرح - طرب فهو طرب - بطر فهو بطر - حذر فهو حذر - تعب فهو تعب. ومن هذا قولهم : الحذر آمن ، والضحج مكروب ، والبطر مهدد بزوال النعم.

وقول الشاعر :

ويل للشجّي (٢) من الخليّ (٣)

فإنه

نصب الفؤاد ، بحزنه مهموم

وإن كان دالما على خلو ، أو امتلاء ، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء - فالصفة المشببه على وزن : «فعالن» ، ومؤنثها - فى الغالب - على وزن : «فعلى» - نحو : عطش فهو عطشان - ظمىء فهو ظمآن - صدى فهو صديان - شبع فهو شبعان - روى فهو رويان - يقظ فهو يقظان - عرق فهو عرقان - ومن هذا قولهم فى الهجاء : فلان شبعان البطن ، صديان الروح ، نائم العقل ، يقظان الهوى ...

ص : ٢٨٤

١- ويسمى استمرارها : متجددا ، أو : تجدديا - كما أوضحنا فى ص ٣٩ وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٤٧ وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢ -.

٢- الحزين المهموم. «ملاحظه» : فى كلمه : «شجّي» ونظائرها بيان لغوى مفيد ، نعرضه فيما يأتى : جاء فى القاموس المحيط (ج ٤ ماده : شجاه) ما نصه : «(شجاه : حزنه وطربّه ؛ كأشجاه فيهما. ضد ... و ... شجى به ، كرضى شجى. والشجى المشغول. وشدد يأؤه فى الشعر ...)» اه كلام القاموس. لكن قوله : «شدد يأؤه فى الشعر» تقييد غير صحيح ؛ فقد جاء فى : «اللاقتضاب ، فى شرح أدب الكتاب» تأليف ابن السّيد البطلبوسى ، فى باب : ما يشدد ، والعامه تخففه - ص ١٩٧ - ما نصه : «(أكثر اللغويون من إنكار التشديد فى لفظه : «الشجّي» وذلك عجيب منهم ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال : شجوت الرجل أشجوه إذا أجزنته ، وشجى يشجى شجيا إذا حزن. فإذا قيل : «شج» بالتخفيف كان اسم الفاعل من «شجى» يشجى ؛ فهو شج» ؛ كقولك : «عمى يعمى فهو عم». وإذا قيل : «شجّي» بالتشديد ، كان اسم المفعول من : «شجوته» أشجوه ؛ فهو مشجوّ وشجّي». كذلك مقتول وقتيال ، ومجروح وجريح ... ثم انبرى بعد ذلك يسرد أمثله مسموعه للمشدد تؤيد رأيه.» اه. وقريب من هذا المثل فى معناه قولهم أيضا : «ما أهون على النائم التقرير سهر المسهّد المكروب.»

٣- الخالى من الهم والحزن.

فإن كان دالا على أمر خلقى يبقى ويدوم ، (مثل : لون ، أو عيب ، أو حليه ، وكل هذا خلقى يبقى ويثبت) فالصفة فى الغالب - على وزن : «أفعل» للمذكر ، و «فعلاء» للمؤنث ؛ نحو : حمر فهو أحمر - خضر فهو أخضر - عرج فهو أعرج - عور فهو أعور - حور (١) فهو أحور - كحل فهو أكحل ... ومنه قولهم : اشتهرت الخيول العربية برشاقتها الجسم ، وضمور البطن ، وأنها دعجاء (٢) المقله ، كحلاء العين ، وطفاء الأهداب (٣) ...

فالصفات المشبهه التى ماضيها مكسور العين - تدور معانيها الغالبه حول ثلاثه أشياء ، أمور تطرأ وتزول سريعا ولكنها تتردد كثيرا ، أو أمور تطرأ وتتكرر ، وتزول ببطء. أو : أمور تثبت وتبقى - فى الغالب -.

٢- إن كان الثلاثى اللازم على وزن : «فعل» - بضم العين - فالصفة المشبهه كثيره الأوزان ؛ فقد تكون على وزن : «فعليل» ؛ مثل : شرف فهو شريف - نبل فهو نبيل - قبح فهو قبيح.

أو : على وزن : «فعل» ؛ مثل : ضخم فهو ضخيم - شهيم فهو شهيم - صعب ؛ فهو صعب.

أو على وزن : «فعل» ، مثل : حسن فهو حسن - بطل (٤) فهو - بطل -.

أو على وزن : «فعال» ؛ مثل : جبن فهو جبان - رزنت المرأه فهى رزان (٥) - حصنت فهى حصان ، أى : عفيفه.

أو على وزن : «فعال» ؛ مثل شجع فهو شجاع - فرت الماء (بمعنى : عذب) ، فهو فرات.

ص: ٢٨٧

١- الحور : شده بياض العين مع شده سوادها.

٢- الدّعج : سعه العين مع شده سوادها. (دعج ، دعجا ؛ فهو أدعج ، وهى : دعجاء).

٣- غزيره شعر الجفون (وطف وطفًا ؛ فهو : أوطف ؛ وهى : وطفاء).

٤- صار بطلا.

٥- بمعنى : متوقره ، غير طائشه. والكثير قصر هذا الوزن على المؤنث.

أو على وزن : «فعل» : مثل : صلب فهو صلب - أو على وزن : «فعل» ؛ نحو ملح الماء فهو ملح.

أو على وزن : فعل ، مثل : نجس الصيد فهو نجس.

أو على وزن : «فاعل» ؛ مثل : طهر فهو طاهر.

وليست الأوزان السابقة مقصوره على الصفه المشبهه المصوغه من مصدر : «فعل» بضم العين ، بل بعضها مقصور عليها ؛ وهو : «فعل» كحسن ، و «فعال» : كجبان ، و «فعال» : كشجاع ... وبعضها غير مقصور ولا مختص ؛ لأنه مشترك بين فعل - بضم العين - وفعل ، بكسرها. ومن هذا :

«فعل» ، مثل : بخل الوضيع فهو بخيل. كرم الماجد فهو كريم .-

ومنه : «فعل» ، مثل : سبط فهو سبط (١) ، ضخم فهو ضخم ، ومنه : «فعل» مثل ؛ صفر جيب المسرف ؛ فهو صفر ، - ملح ماء البحر فهو ملح.

ومنه : «فعل» ؛ مثل : حرّ القويّ فهو حرّ ، (والأصل : حرر) - صلب الحديد ، فهو صلب.

ومنه : «فعل» ، كفرح المنتصر فهو فرح - نجس الطعام الحرام فهو نجس.

ومنه : «فاعل» ، مثل : صحب الضوء الشمس فهو صاحب - طهر ثوب المصلى فهو طاهر.

٣- وإن كان الثلاثي اللازم على وزن «فعل» بفتح العين وهو أندر أفعالها - كما أسلفنا - فالصفه المشبهه على وزن فيعل ؛ نحو : مات يموت فهو ميت (٢).

ص : ٢٨٨

١- طويل.

٢- ومثله : ساد يسود ؛ فهو : سيّد. وإنما كان ساد ومات على وزن «فعل» بفتح العين ، لأن مضارعهما بضم العين ، وهذا لا يجيء إلا من ماض مفتوح العين أو مضموم العين ، ومضمومها لا يصلح هنا ، لأنه - في الغالب - للمدح أو الذم ، على غير ما هنا.

وهناك صيغ أخرى سماعية ، متناثرة في الكلام العربي الفصيح ومراجعته ؛

ص: ٢٨٩

١- وقد عرض ابن مالك - كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ ورقم ٥ من هامش ص ٢٧١ - لصياغه الصفة المشبهة في باب مختلط ، عقده لصياغتها وصياغه اسم الفاعل واسم المفعول ، عنوانه : «أبنيه أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بها». ونص ما جاء على حسب ترتيب أبياته : كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذى ثلاثه يكون ؛ كغذا (غذا الماء : سال - غدوت الوليد أطعمته ، أو ربيته. فالفعل لازم ، ومتعد). يقول : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على مثال «فاعل» أى : على وزن فاعل. وضرب مثلاً للفعل الثلاثي هو : «غذا» ويصلح مثلاً للثلاثي المتعدى واللازم ، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدى الثلاثي أو لزومه. فالمهم أن يكون ثلاثياً ، أو على وزن «فعل» - بفتح العين - كما يفهم من المثال ، ومن الكلام الآتي بعد. ثم قال : وهو قليل فى : «فعلت» ، و «فعل» غير معدى ، بل قياسه «فعل» أى : أن صيغته «فاعل» قليلة إذا جاءت من مصدر الفعل «فعل» أو «فعل» اللازمين ؛ نحو : حمض فهو حامض ، وطمع فهو طامع. وبين أن اسم الفاعل من مصدرهما يجرى على وزن «فعل» ؛ نحو : نجس فهو نجس ، - فرح فهو فرح ، وبطر فهو بطر. والحق أن هذه الصيغ ليست باسم فاعل حقيقى ، وإنما هى صفة مشبهة - وقد سبق البيان فى هامش ص ٢٣٨ - وكذلك الصيغ الآتية التى عرضها فى البيت التالى وفعلها هو «فعل» مكسور العين أيضاً. يقول : «وأفعل» «فعلان» نحو : أشر ونحو : صديان ، ونحو : الأجرير يريد : أن «أفعل» و «فعلان» شأنهما كشأن : «فعل» فكل من الثلاثه عنده هو اسم الفاعل من مصدر «فعل» الثلاثي اللازم مكسور العين ، وضرب لها أمثله هى أشر الأحرق فهو أشر ، وصدى الضال فى الصحراء فهو صديان ، (كعطش فهو عطشان ؛ وزنا ، ومعنى ، وحكما). وجه الرجل (لم يقدر على الإبصار فى الشمس) فهو أجهر. وكل هذه صفات مشبهة ، وليست باسم فاعل حقيقى ، كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك (انظر هامش ص ٢٣٨) ، ولعل قصده - كما قال بعض الشراح - أن تلك الأفعال تدل فى الغالب على معان لازمه أو ما يشبهها ، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك الأوزان ، لا أسماء فاعلين. ثم قال : «وفعل» اولى و «فعل» بفعل كالضخم ، والجميل ، والفعل جمل أى : أن الماضى الثلاثي إذا كان على «فعل» - بضم العين - فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن «فعل» أو «فعل» ؛ مثل : ضخم الفيل فهو ضخم ، وجمل الغزال فهو جميل ... - ثم بين فى البيت الآتى أن مجيء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزن : «أفعل» ، أو : «فعل» قليل ، نحو : خضب فهو أخضب. وبطل العربى فهو بطل ، وكذلك بين أن اسم الفاعل - أحياناً قليلة - لا يجيء من مصدر : «فعل» على صيغته «فاعل» التى هى الغالبة فيه ؛ نحو ، شاب الرجل فهو أشيب ، وشاخ الشاب فهو شيخ ، فقد استغنى عن صيغته فاعل بأخرى. وفى هذا كله يقول : «وأفعل» فيه قليل ، و «فعل» وبسوى الفاعل قد يغنى «فعل» أى : أن الماضى الثلاثي إذا كان على «فعل» - يضم العين - فالأول أن يكون اسم فاعله على وزن «فعل» أو «فعل» ؛ مثل ضخم الفيل فهو ضخم ، وجمل الفزاز فهو جميل ... - ثم بين فى البيت الآتى أن مجيء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزن : «أفعل» ، أو «فعل» قليل ، نحو : خضب فهو أخضب - وبطن اثمر بى فهو بطل ، وكذلك بين أن اسم الفاعل - أحياناً قليلة - لا يجيء من مصدر : «فعل» على «صيغته» «فاعل» التى هى اتغالبه فيه ؛ نحو ، شاب الرجل فهو أشيب ، وشاخ الشاب فهو شيخ ، فقد استغنى عن صيغته فاعل باشوى. وفى هذا كله يقول : «وأفعل» «فيه قليل» و «فعل»

وبوى الفاعل قد يغنى «فعل» (غنى يغنى ؛ بمعنى : استغنى.) ونكرر ما سبق أن كل الصيغ التي من مصدر الثلاثي وليست على وزن : «فاعل» ، هي - على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك - «صفات مشبهه» ، وليست «اسم فاعل» إلا من طريق التسميه المجازيه التي شاعت قديما حتى صارت اصطلاحا عندهم - طبقا للبيان السالف في هامش ص ٢٣٨. ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغه اسم الفاعل من غير الثلاثي ، فقال إنها : على وزن مضارعه ، مع كسر متلو الأخير (أى : كسر الحرف الذى يتلوه الأخير ، ويجىء بعده) وضم ميم زائده تجىء أول المضارع بدلا من حرف المضارعه ، نحو : (ساعد ، يساعد ، مساعد) - (تكرم ، يتكرم ، متكرم) - (واصل ، يواصل ، موصل ...) يقول : وزنه المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث ؛ كالمواصل مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائده قد سبقا يريد : زنه اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي هي زنه مضارعه ، بشرط كسر الحرف الذى قبل الأخير فى المضارع ، وضم حرف الميم الزائد الذى يسبق بقيه حروف المضارع ؛ (لأنه يتصدر الفعل ، ويحل محل حرف المضارعه). نحو : المواصل ، والفعل رباعى ؛ هو ؛ واصل ، ومضارعه يواصل ، واسم الفاعل : موصل. وقد تحقق المطلوب ؛ بكسر الحرف الذى قبل الأخير ، وحذف حرف المضارعه من الأول ، وإحلال الميم المضمومه الزائده محله (وقد تكلمنا على كل ما سبق فى ص ٢٣٦). ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على صيغه «اسم المفعول» من مصدر الفعل غير الثلاثي ؛ فأوضح أنها هي صيغه اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثي ، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذى قبل الآخر. فلا فرق بين صيغتهما ، وطريقه الوصول إليهما إلا فى أمر واحد : هو أن الحرف الذى قبل الآخر مكسور فى صيغه اسم الفاعل ، مفتوح فى صيغه اسم المفعول ، نحو : مساعد ، ومساعد ، - متكرم ، ومتكرم - ومواصل ، ومواصل - منتظر ، ومنتظر ... أما صيغه اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي فهي على وزن : «مفعول» باطراد ؛ كالوزن الذى نأتى به من : «قصد» فنقول : مقصود. أو من «كتب» فنقول : مكتوب. وفيما سبق يقول : -- وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول : كمثل : المنتظر وفى اسم مفعول الثلاثي اطرده زنه مفعول ، كآت من : قصد أى : كالوزن الآتى من الفعل : قصد ، وأشار بعد هذا إلى أن اسم المفعول من الثلاثي قد يكون على وزن «فعل» ، لا مفعول ؛ فيعمل عمله - بشروطه - وأن هذا نقل عن العرب ، وسماع منهم ؛ فهو مقصور على النقل والسماع ، ولا يجوز القياس عليه ، بل يجب الوقوف عند ما ورد منه ، لا نزيد عليه شيئا. وقد مثل له : بفتاه كحيل ؛ بمعنى مكحوله العينين ، وفتى كحيل ؛ بمعنى : مكحولهما. (ويلاحظ أن صيغه : «فعل» التي بمعنى : «مفعول» يستوى فيها المذكر والمؤنث - غالبا - ، فتستعمل بلفظ واحد لهما من غير زياده تاء تدل على التأنيث ، بشروط وتفصيلات يجىء الكلام عنها فى الجزء الرابع ، «الباب الخاص بالتأنيث» وأهم هذه الشروط ألا يذكر قبلها الشئ الذى نتحدث عنه أو نصفه ، أى : الموصوف الذى يقوم به معناها ويتحقق فيه مدلولها) يقول : وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو : فتاه أو فتى كحيل وقد تكلمنا على كل ما سبق خاصا باسم المفعول فى ص ٢٧١. ذو فعيل : أى صاحب هذا الوزن. موازنه -)

فإذا عرف المتكلم صيغه مسموعه مخالفه للصيغه القياسيه جاز له استعمال ما يشاء منهما ، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعه ، ولا سيما الصيغه المشهوره.

ص: ٢٩٠

أما إذا لم توجد صيغته مسموعه ، أو وجدت ولكنه لا يعرفها (١) فليس أمامه إلا استخدام الصيغته القياسيه (٢).

ص: ٢٩١

١- لخفائها عن العلماء ، لا لقصور وجهل من المتكلم.

٢- الصفه المشبهه قياسييه (كما صرح بهذا فى أول بابها الأشموني - وغيره - كالتصريح فى أول باب : «كيفيه أبنيه أسماء الفاعلين ، ... وفى أول باب : الصفه المشبهه» -) فيجوز صياغتها على وزن إحدى الصيغ التي عرضناها ، بشرط أن تتحقق الشروط والأوصاف الخاصه بهذه الصيغه. ولا التفات إلى الرأى القائل بوجود الاقتصار على الصيغ السماعيه إن وجدت ؛ لأن الأخذ بهذا الرأى معطل للقياس ؛ مناف لمعناه الحقيقى ، وللغرض منه. فوق ما فيه من إعنات ومشقه لا يحتملها جمهوره الخاصه ، بله العامه ؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المراجع اللغويه ، وجميع المظان الحاويه لمفرداتها ، للبحث عن الصيغه السماعيه قبل استعمال القياسييه. فإذا ثبت عدم وجود صيغه سماعيه جاز استعمال القياسييه ... وليس هذا بمعقول ولا سائغ. بل ليس من صالح اللغه تضييقها على هذا الوجه المعوق لها ، الحائل دون استعمالها ، من غير فائده مرجوه فى هذا التحجير والإرهاق. وأعجب من هذا رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسييه مطلقا (مع وجود أخرى سماعيه أو عدم وجودها ، كالذى قيل فى صوغ المصدر ص ١٨٨ وما بعدها). زاعما أن إيجاد الصيغه القياسييه ، إنما هو إيجاد وخلق للفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغه ، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها. وهو زعم خاطيء دفعناه مرارا فى أجزاء هذا الكتاب ، وأوضحنا أسباب خطئه ، قاصدين أن نكشف خطره وضرره ، كى لا يجد له فى أيامنا واهما يأخذ به. وهذه المناسبه تحملنا إلى أن نعود فنردد هنا أيضا ما سبق أن عرضناه - فى رقم ٣ من هامش ص ١٨٨ - من إباحه استخدام المصدر - وغيره - استخداما قياسييا مطردا. ونشير بوجه خاص إلى كلام ابن جنى المدون هناك ، وهو كلام هام مفيد.

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم سبق (١) فردده لأهميته ؛ وهو : أن الصفة المشبهة قد يراد منها النص على الحدوث ، - لحكمه بلاغيه ، مع قيام قرينه تدل على هذا المراد - فتصير اسم فاعل ؛ لها اسمه ، ومعناه ، وحكمه ، وتنتقل إلى صيغته الخاصة به ، (وهي صيغته «فاعل» من مصدر الثلاثي) ، فلا بد أن تترك اسمها ، وصيغتها ، ومعناها ، وحكمها ، وتصير إليه في كل شأن من شئونه بغير إبقاء على حالها السابق. فإذا أردنا النص على وصف رجل بالفصاحة ، وبيان أنها صفة ثابتة ملازمة له ، ردّا على من قال إنها طارئه عليه ، مؤقته - أتينا بالصفة المشبهة ، (دون اسم الفاعل الحادث) ؛ لأنها المختصة بهذه الدلالة ، وتخيّرنا من صيغها وأوزانها الصيغ الملائمة للمراد. فقلنا : «فصيح» وأجرينا على هذه الصيغة اسم «الصفة المشبهة وكل أحكامها ، بشرط إرادته النص ، ووجود القرينه الداله عليه.

لكن إذا أردنا الدلالة على الحدوث نصّاً ، وأن الفصاحة طارئه غير ملازمة - أتينا باسم الفاعل الحادث ، دون الصفة المشبهة ؛ لأنه المختص بهذه الدلالة نصّاً. وجئنا بصيغته الخاصة من مصدر الثلاثي ، وهي صيغته «فاعل» ، فقلنا : «فصيح» غداً ، مثلاً ، وأجرينا عليها اسمه ، وكل أحكامه وحده - كما أسلفنا (٢) - . وربما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام ، وتدل على الماضي وحده - وهذا نادر (٣) - . أو تدل على الحال وحده ، أو المستقبل كذلك ، من غير أن تترك صيغتها ، وإنما تظل عليها مع تغيير الدلالة ، وكل هذا حين توجد قرينه تدل على

ص: ٢٩٢

١- في ص ٢٤١ و٢٤٢ حيث البيان والدليل.

٢- في ص ٢٤١ و٢٤٢ حيث البيان والدليل.

٣- لتحقيق هذه المسألة يمكن الرجوع إلى : «الخضري» في أول باب : «الإضافة» عند قول ابن مالك : (وإن يشابه المضاف يفعل ...) حيث صرح بأنها لا تكون للماضي وحده مطلقاً ... كما يمكن الرجوع للصبان أول باب : «الصفة المشبهة» حيث صرح بأنها مع القرينه قد تكون للماضي وحده ، أو للحال وحده ، أو للمستقبل كذلك. وساق مثلاً هو «كان زيد حسناً فقيحاً ، أو سيصير حسناً ، أو هو الآن فقط حسن» ففي الحكم خلاف ، والمختار ما قررناه من الندره. - ثم انظر رقم ١ في هامش الصفحة التاليه ؛ لأهميته.

أن المراد هو الاقتصار على : المضى ، أو على الحال ، أو على الاستقبال ، وليس المراد الدوام (١) ؛ بالرغم من بقاء الصيغه على صورتها ؛ نحو : (هذا المتسابق سريع العدو فى الساعه الماضيه ، بطيء الحركه الآن ، وسيبدو بعد قليل فسيح الخطو ، بعيد القفز ، عظيم الأمل فى الفوز). ولكن بقاءها على صيغتها مع تغير دلالتها بسبب اقتصارها على زمن معين خاص ، - ولا سيما الماضى - رأى ضعيف (٢) ؛ لا- يحسن اتباعه ولا القياس عليه ؛ بالرغم من وجود القرينه الداله على تغير الدلاله. أما إذا لم توجد القرينه فيجب تغيير الصيغه بتحويلها إلى صيغه : «فاعل» (٣).

واسم الفاعل من الثلاثى إذا أريد به - الدلاله على الثبوت - بشرط وجود قرينه - ، فإنه يصير صفة مشبهه يحمل اسمها دون اسمه ، ويدل دلالتها ، ويخضع لأحكامها وحدها. وتتغير صياغته ؛ فتصير من الثلاثى على وزن من أوزانها القياسيه ، وقد يظل محتفظا بصيغته التى كان عليها قبل الانتقال (٤) ، إلى الدلاله الجديده ، بشرط وجود القرينه ؛ كما فى مثل : أهذا الطبيب رحيب الصدر؟ فيجاب : نعم ، راحب (٥) الصدر. وقد بسطنا القول فى كل هذا فى موضعه من البابين.

* * *

ص: ٢٩٣

١- جاء فى «التصريح ، شرح التوضيح» - ج ٢ باب : «أبنيه أسماء الفاعلين ..» أمثله متعدده لها ، قال بعد سردها ما نصه : «(جميع هذه الصفات المتقدمه الداله على الثبوت ، صفات مشبهه باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث ؛ فهى أسماء فاعلين.)» اهـ. وجاء فى الحاشيه تعليقا على هذا نصه : «(- قوله : إلا إذا قصد بها الحدوث - قضيته : إن تلك الصيغ تستعمل للحدوث ، وإن لم تحول إلى فاعل. فقولهم : «إذا قصدوا الحدوث حولت إلى فاعل» ... ليس بواجب إلا إن أريد النص على الحدوث كما يدل عليه قول الرضى ؛ استدلالا لشيء ذكره. ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهه إلى : «فاعل» كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث)» اهـ.

٢- وسيجىء فى ص ٣٠٧.

٣- كما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٣٠٧. وانظر رقم ١ هنا.

٤- كما سبق فى هامش ص ٢٤٢ و «ج» من صفحتى ٢٤٥ و ٢٤٤.

٥- بإضافه اسم الفاعل إلى فاعله لتكون هذه الإضافه هى القرينه المطلوبه.

الصفة المشبهة الأصلية (١) مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللانزم ؛ فحقها أن تكون كفعالها ؛ ترفع فاعلا حتما ، ولا تنصب مفعولا- به. لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدى لواحد ؛ (فإنه - كفعله المتعدى - يرفع فاعلا حتما ؛ وقد ينصب مفعولا- به) ، وصارت مثله ترفع فاعلها حتما ، وقد تنصب معمولا (٢) لا يصلح إلا مفعولا به ، ولكن هذا المعمول حين تنصبه لا يسمى مفعولا به ، وإنما يسمى : «الشبيه بالمفعول به» (٣) ؛ إذ كيف يعتبر مفعولا به وفعالها لازم ، لا ينصب المفعول به؟ لهذا يقولون في إعرابه حين يكون منصوبا ، إنه : «منصوب على التشبيه (٤) بالمفعول به».

ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط : «اعتمادها» (٥) ؛ سواء أكانت مقرونة ؛ «بأل» أم غير مقرونة. مثل الكلمات : القول - الطبع - القلب ... في قولهم : (إنما يفوز برضا الناس الحلو القول ، الكريم الطبع ، الشجاع القلب) .. ولا يشترط هذا الشرط لعمالها في معمول آخر (غير الشبيه بالمفعول به) : كالحال ، والتمييز ، وشبه الجملة ...

ص: ٢٩٤

- ١- سبق في ص ٢٨٤ أن الصفة المشبهة ثلاثه أنواع : أصيل ، وملحق به ، ومؤول.
- ٢- وهذا من أسباب تسميتها بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد. وسيجيء التفصيل في ص ٢٨٨ وما بعدها وفيها أنواع المعمولات التي تنصبها.
- ٣- كما سيجيء في رقم ٣ ص ٣٠٠.
- ٤- أشرنا إلى هذا في مناسبة سابقه (هامش ص ٢٤٢ و٢٤٥) فقلنا إن السبب هو : صوغ الصفة المشبهة من مصدر فعل ثلاثي لازم ، وقد ورد السببي بعدها منصوبا لا يصلح أن يعرب نوعا آخر من المنصوبات غير المفعول به ، فأعربوه «شبيها بالمفعول به» ولم يعربوه مفعولا- به ؛ لثلاث- تخالف فعالها. وأيضا فالمفعول به يقع عليه أثر فعل الفاعل. أما معمول الصفة المشبهة هذا فلا يقع عليه الأثر ، فلم يجعلوا اسمه «مفعولا به» كاسم المنصوب الذي نصبه اسم الفاعل ، مع أن الصفة المشبهة سميت باسمها لشبهها باسم الفاعل في كثير من أحواله ، ومنها عمل النصب. ففي مثل : الحاكم ضارب المذنب ، يعرب «المذنب» مفعولا به مباشرة ؛ لأنه وقع عليه الضرب. لكن إذا قلنا : الحاكم سمح الطبع ، لا يعرب «الطبع» إلا شبيها بالمفعول به ؛ لأن السماح لم تقع عليه وإنما قامت به ، وفرق كبير بين الا-ثنين أوضحناه من قبل (في ج ٢ ص ٥٣ م ٦٥). ومثل هذا حسن الرأي ، جميل المظهر ... (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٨١).
- ٥- سبق بيان الاعتماد في ص ٢٤٩.

لأن كلمه «معمول» ليست مقصوره الدلاله على هذا الشبيه ، ولا على النوع المنصوب منه. بل إن معمولها الشبيه البارز - ويسمى أيضا ، السببى (١) - يجوز فيه ثلاثه أوجه (٢) ؛ أن يكون مرفوعا على اعتباره فاعلا لها ، ويجوز أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول (أى : السببى) نكره ، أو معرفه : كالأمثله السابقه ، أو منصوبا على التمييز بشرط أن يكون نكره (٣) ؛ (نحو ... الحلو قولاً - الكريم طبعاً - الشجاع قلباً). ويجوز أن يكون مجرورا بالإضافة : (نحو : ... الحلو القول - الكريم الطبع - الشجاع القلب) ، أى : أن هذا المعمول السببى يجوز فيه - دائما - ثلاثه أوجه إعرابه ؛ (إمّا الرفع على الفاعليه (٤) ، (وإمّا النصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان المعمول - أى : السببى - معرفه أو نكره ، ويصح فى المعمول النكره دون المعرفه ، نصبه تمييزاً) (وإمّا الجر على الإضافه) ولا فرق فى هذه الأوجه الثلاثه بين أن تكون الصفه المشبهه مقرونه «بأل» أو مجردة منها ،) كما تقدم ، ولا- بين أن يكون هذا المعمول مقرونا بها أو مجردا منها. إلا أن المعمول المقرون بها لا يعرب تمييزاً - كما عرفنا -

وفى جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها : «الاعتماد» ، إلا فى الحاله الواحده التى سبقت ، وهى التى تنصب فيها «الشبيه بالمفعول به» (٥).

ص: ٢٩٥

١- تكرر فى مناسبات مختلفه إيضاح معنى «السببى» والمراد منه ؛ كالذى فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤.
٢- هناك معمولات يمتنع فيها الرفع ، وأخرى يجب. وسيجىء ذكرها فى ص ٣٠٤ وما بعدها. وهناك معمولات مجروره وأخرى منصوبه ، غير الشبيه بالمفعول به ، منها : الحال ، والتمييز ، والظروف وغيرها مما سيجىء فى ص ٣٠٩ والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابه المختلفه لا تقتضى اعتماد الصفه المشبهه إلا الشبيه بالمفعول به - كما سبق ، وكما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٣٠٠.

٣- لأن التمييز فى الأغلب لا يكون إلا نكره.

٤- فى حاشيه ياسين أول هذا الباب عند تعريف الصفه المشبهه : «أن نحو : زيد حسن ليس صفه مشبهه ، ثم جاء بعد ذلك مباشره ما نصه : (إن النحاه لا يسمونها صفه مشبهه إلا إذا خفضت أو نصبت.)» اه. ويفهم من هذا أنها لا تسمى صفه مشبهه فى مثل : «فلان حسن وجهه» ونحوه من كل ما وقع فيه فاعلها اسما ظاهرا أو مستترا. وهذا رأى مرفوض - بحق - إلا عند ابن هشام.

٥- راجع ص ٢٩٤ ورقم ٣ من ص ٣٠٠.

وينشأ من هذا التفرع صور متعددة أكثرها صحيح ، وأقلها غير صحيح. ومن المشقه والإرهاق أن نتصدى لحصر صورهما ، ونحدد عددهما على الوجه الذى فعله بعض الخياليين ؛ فأوصلهما إلى مئات ، بل ألوف (١) ، وAnte به التحديد إلى ما لا خير فيه.

وإذا كان التحديد على الوجه السالف خيائيا مرهقا ، فإن الحرص على سلامه الأداء ، وصحة التعبير - يقتضينا أن نعرف الصور الممنوعه ؛ كى نتجنبها ، ونصون أنفسنا من الخطأ. وقد وضع لها النحاء ضابطا نافعا ، يسهل فهمه واستيعابه ، فقالوا (٢) :

يتمتع جر المعمول فى كل صورہ جمعۃ ما يأتى كاملا ؛ حيث لا يصح إضافة الصفه المشبهه إلى معمولها :

١- أفراد الصفه المشبهه (بأن تكون غير مثناه ، وغير جمع مذكر سالم).

٢- اقترانها «بأل».

٣- تجرد معمولها من «أل» ، ومن الإضافه إلى ما فيه أل ، ومن الإضافه إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه «أل».

٤- تجرد الموصوف من «أل».

فيمتنع الجر فى : غرّد محمود الرخيم (٣) صوته ، ولا- يمتنع فى : غرد الطائر الرخيم صوته. فإذا كانت الصفه «بأل» ، وكذلك معمولها صح الجر بالإضافه مثل : لا تجادل إلا السمح الخلق ، العف القول ، الأمين الزلل.

ويجوز الجر بالإضافه أيضا إذا كانت الصفه مقرونه «بأل» والمعمول مجردا ، لكنه مضاف إلى المقترن بها : مثل : هذا الحكيم إعداد الخطط ، الحسن تدبير الأمور. كما يجوز الجر إن كانت الصفه مقرونه بأل ومعمولها مجرد من : «أل» ، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها ،

ص: ٢٩٦

١- كما جاء فى حاشيه الصبان وغيره من المطولات.

٢- راجع حاشيه الخضرى.

٣- الضمير عائذ على ؛ «محمود» : وهو خال من : «أل».

مثل : راقنى الطاووس البديع لون ريشه ؛ فإن الضمير الذى فى آخر كلمه : «ريش» عائد على الطاووس وفيه «أل». وهكذا ..

هذا هو الضابط العام الذى يرشدنا إلى المعمول الذى يمتنع جره بالإضافه ، ويوضح الصور الكثيره التى لا يجوز فيها إضافه الصفه المشبهه إلى معمولها. وأقرب هذه الصور للخاطر : الأربعة الآتية (1) ، وهى حالات جرّ ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجردا من : «أل».

١- أن تكون الصفه مقرونه «بأل» والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيل خلقه.

٢- أن تكون الصفه مقرونه «بأل» والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيل خلق والده.

٣- أن تكون الصفه مقرونه «بأل» والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى الخالى من «أل» والإضافه ؛ نحو : هذا النبيل خلق والد.

٤- أن تكون الصفه مقرونه «بأل» والمعمول مجرد منها ، خال من «أل» والإضافه ؛ نحو : هذا النبيل خلق.

ص: ٢٩٧

١- عدها الأشموني تسعا نكتفى بالإشاره إليها. وفي الصفحه التاليه تقسيم آخر حسن.

١ - سلك بعض النحاء مسلكا حسنا آخر ، لبيان أكثر الصور الصحيحه والممنوعه التي تتردد على الخواطر ؛ فقال :

الصفه المشبهه إما أن تكون مقرونه «بأل» ، وإما أن تكون مجردة منها. فإذا كانت مقرونه «بأل» فلمعمولها سته أحوال يمتنع الجر في بعضها :

(١) أن يكون مقرونا «بأل» أيضا مثل : أحب الكتاب العظيم الفائده.

(٢) أن يكون مجردا من «أل» ولكنه مضاف للمقرون بها : مثل : أحب الكتاب العظيم فائده البحوث.

(٣) أن يكون مجردا من «أل» ولكنه مضاف لضمير يعود على الموصوف مثل : أحب الكتاب العظيم فائدته.

(٤) أن يكون مجردا من «أل» ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمير يعود على الموصوف ؛ مثل : أحب الكتاب العظيم فائده بحوثه.

(٥) أن يكون مجردا من «أل» ولكنه مضاف إلى الخالي من «أل» والإضافه ؛ مثل : أحب الكتاب العظيم فائده بحوث.

(٦) أن يكون مجردا من «أل» ومن الإضافه معا ؛ نحو : أحب الكتاب العظيم فائده.

وهذه الحالات الست قد يكون المعمول في كل واحده منها مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، فمجموع الصور ثمانى عشره صورته. وبعضها يمتنع فيه جر المعمول.

هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفه مقرونه «بأل». فإن كانت مجردة منها فله ست حالات هى الحالات السالفه نفسها مع تجريد الصفه من «أل» وبعد هذا التجريد يكون المعمول فى كل حاله مرفوعا أو منصوبا ، أو مجرورا ، فله ثمانى عشره صورته أيضا ، بعضها يمتنع جره كذلك. فمجموع صورته

فى حالتى اقتران الصفه «بأل» وعدم اقترانها هو : ست وثلاثون صوره بعضها يمتنع جره.

وأظهر الممنوع منها هو الأربعة التى سبق إيضاها قبل هذه الزيادة مباشره (1). (وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجه للإثقال بسرده ، لقله وروده على الأذهان ، وندرته فى الأساليب الناصعه).

ب - ما ليس ممنوعا من الصور يجوز استعماله. ولكنه - مع جواز استعماله - متفاوت فى درجته ، حسنا وقبحا ، وقوه وضعفا :

١- فمن القبيح أن ترفع الصفه المقرونه «بأل» أو المجرده منها ، فاعلا نكره ؛ نحو : صلاح الحسن وجه ، أو الحسن وجه أب ... أو : صلاح حسن وجه ، و ...

ومن القبيح أيضا أن تكون الصفه مقترنه بأل ، أو مجردة ، ومرفوعها مقرونا «بأل» ، أو مجردا منها. ولهذا صور أربع.

٢- ومن الضعيف : أن تكون الصفه المشبهه نكره ومعمولها معرفه منصوبه أو مجروره ، إلا إذا كان المعمول «بأل» ، أو مضافا لما فيه «أل».

ومن الضعيف أيضا : أن تكون الصفه «بأل» مضافه إلى معمولها الخالى منها. ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها.

وما عدا حالتى القبح والضعف. - مما ليس ممنوعا - حسن قوى.

* * *

ص : ٢٩٩

١- فى ص ٢٩٧.

المتعدى لواحد (١)

يجدر بنا الآن - وقد عرفنا أحوال كل منهما ، وقياسيته ، وفرغنا من شرح أحكامهما - أن نعرض لموازنه نافع بينهما.

١ - إنها تشبهه في أمور ، ومن أجل هذه الأمور مجتمعه (٢) سميت : «الصفه المشبهه باسم الفاعل المتعدى لواحد». وأهم هذه الأمور المشتركه بينهما :

١- الاشتقاق. فإن لم تكن مشتقه - كما في بعض أنواعها (٣) القليله - فليست بصفه أصيله مشبهه باسم الفاعل ، وإنما هي صفه مشبهه على وجه من التأويل ، نحو : عرفت رجلا أسدا أبوه ، أو نمرا خادمه ، أو ثعلبا حارسه ... ونحو : هذه قمر وجهها ، حرير شعرها ، (ويجوز في كل هذا النوع زياده ياء النسب في آخره) والمعنى التأويلي شجاع أبوه - غادر خادمه - ماكر حارسه - مضىء أو جميل وجهها ، ناعم شعرها ... و

وهذا النوع المؤول (٤) قياسى - على قلته - ولكن يحسن التخفف منه قدر الاستطاعه.

٢- الدلاله على المعنى وصاحبه.

٣- عملها النصب في «الشبيه بالمفعول به» بشرط اعتمادها. ولكن هذا الاعتماد عام في المقرونه «بأل» والمجرده منها. (وقد سبق بيان هذا عند الكلام

ص: ٣٠٠

١- أما غير المتعدى فلا تشبهه ؛ لأنها تعمل النصب فيما يسمى : الشبيه بالمفعول به. وأما الفعل اللازم فلا ينصب المفعول به ، ولا ما يشبهه. أما المتعدى لأكثر من واحد فلا تشبهه ؛ لأن الصفه المشبهه الأصيله مشتقه من فعل لازم.

٢- مجموعها كاملا هو السبب في التسميه ؛ لا بعضها.

٣- راجع الكلام عليه فى ص ٢٨٤

٤- راجع الكلام عليه فى ص ٢٨٤.

على إعمالها ، كما سبق (١) تفصيل الاعتماد وما يتصل به في موضعه المناسب من باب اسم الفاعل (٢) ، ومنه يعلم أن الاعتماد ضرورى لعمل اسم الفاعل النصب إذا كان غير مقترن «بأل» ... أما هي فالاعتماد ضرورى لها فى الحاليتين (٣) ، إذا أريد أن تنصب الشبيه ...).

ومما تجب ملاحظته أن الاعتماد شرط فى نصب الصفه المشبهه لما يسمى : «الشبيه بالمفعول به» ، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط ؛ كالرفع فى فاعلها ، والجر فيما أضيف إليها ، والنصب فى كل المنصوبات الأخرى ؛ ومنها : الحال ، والتمييز ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والمفعول المطلق (٤) ، وكل معمول مرفوع ، أو مجرور ، أو منصوب. إلا- المنصوب على «التشبيه بالمفعول به» فلا بد فيه من الاعتماد.

٤- قبول التشبيه. والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، مثل : (جميل ، جميله - (جميلان ، جميلتان) - (جميلون ، جميلات) ، ومثل : (حسن ، حسنه) - (حسان ، حسنتان) - (حسنون - حسنات) ، وهكذا ... و ...

فإن لم تصلح للتشبيه ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث - فليست صالحه لأن تكون صفه مشبهه ؛ مثل كلمتى : «قنعان (٥)» ، و «دلاص (٦)» فكلتاهما تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه ، وللمذكر والمؤنث ، تقول : (رجل ... ، أو رجلا ... ، أو رجال ... ، أو امرأه ... ، أو امرأتان ، أو نسوه) - قنعان ، فى كل حاله مما سبق. (وهذه درع ... أو هاتان درعان

ص: ٣٠١

١- فى ص ٢٩٤ و ٢٩٥.

٢- فى ص ٢٩٤.

٣- فاقترانها بأل - أيضا - يقتضى الاعتماد ؛ بناء على رأى القويّ الذى يجعل «أل» فيها للتعريف. (انظر رقم ٢ ص ٣١٣).

٤- تنصب المفعول المطلق فى مذهب يحسن الأخذ به.

٥- القنعان (بضم القاف ، وسكون النون) من يستطيع إقناع غيره بكلامه ، ويحمله على الرضا برأيه.

٦- درع دلاص : براقه لينه.

.... أو هؤلاء دروع ...) - دلاص ، فى كل حاله أيضا. ومثل كلمه : «مرضع» فى نحو : ما أعظم حنان ، مرضع الأولاد. فإن هذه الكلمه لا تلحقها علامه التأنيث - غالبا - (١) ، لأنها خاصه بالمؤنث ، ولا تستعمل بهذا المعنى فى المذكور.

* * *

ص: ٣٠٢

١- لإلحاق التاء بهذه الكلمه أو عدم إلحاقها بيان جليل فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦.

بمناسبه الإشاره إلى تأنيث «الصفه المشبهه» وتذكيرها نعرض للحالات التى يجب أن تطابق فيها الموصوف وحده ، أو السببى وحده ، والحالات التى يجوز فيها مطابقه هذا ، أو ذاك. ويشترط أن تكون الحالات السالفه وأحكامها مقصوره على تأنيث الصفه المشبهه وتذكيرها حين ترفع السببى للمنعوت :

١- إذا رفعت الصفه المشبهه سببياً للمنعوت ، وكانت صالحه (١) فى لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاك ، سواء أكانا مذكرين معا. أم مؤنثين معا ، أم مختلفين تذكيرا وتأنيثا ، فمثال المذكرين معا. هذا عالم عظيم نفعه. ومثال المؤنثين معا : هذه عالمه عظيمه والدتها. ومثال المنعوت المذكر والسببى المؤنث : هذا عالم عظيمه تلميذاته ، أو عظيم تلميذاته. ومثال المنعوت المؤنث والسببى المذكر : هذه عالمه عظيم اختراعها ، أو عظيمه اختراعها.

وسبب الإباحه فى هذه الحاله أن الكلمه صالحه (٢) للأمرين - مع زياده تاء التأنيث فى المؤنث - وانتفاء القبح اللفظى والمعنوى (٣) منها. بخلاف الصور الآتية ، فإن فيها قبحا ؛ ولذا تمتنع المطابقه.

٢- إذا كان لفظها - دون معناها - مختصاً بأحدهما وجب - فى الأغلب - أن يكون المنعوت مثلها فى التذكير ، أو فى التأنيث ، ولا يصح - فى الرأى الأغلب - أن تقع نعتا لما يخالف لفظها فى التذكير ، أو التأنيث ؛ مثل كلمه :

ص: ٣٠٣

١- صلاحها بأن تكون صيغتها مما يستعمل لنت المذكر حيناً ، ولنعت المؤنث حيناً آخر ؛ فلا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما ، لا يستعمل فى الآخر.

٢- صلاحها بأن تكون صيغتها مما يستعمل لنت المذكر حيناً ، ولنعت المؤنث حيناً آخر ؛ فلا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما ، لا يستعمل فى الآخر.

٣- «ملاحظه»: بالرغم من جواز الأمرين فى الصور السالفه يحسن مراعاة السببى تذكيرا وتأنيثا. وذلك بوضع فعل مكان الصفه المشبهه وتطبيق ما يجرى على هذا الفعل من ناحيه التذكير والتأنيث على الصفه المشبهه ؛ فإذا وجب تأنيث الفعل أو جاز أو امتنع كان الشأن فى حكم الصفه المشبهه مثله. وبهذا يتوحد الحكم هنا وفى باقى أنواع النعت السببى الذى يجىء فى ص ٤٥٢.

عجزة (١) ... و ... ، نحو ، تلك فتاه عجزاء أختها. فلا يصح : ذلك فتى عجزاء أخته.

٣- وكذلك إن كان معناها - دون لفظها - مختصاً بأحدهما ، فلا يصح - في الأغلِب - أن تقع نعتا لما يخالف معناها في التذكير أو التأنيث ، مثل : كلمتى : خصي ، ومرضع (٢) ... و ... في قول بعض المؤرخين : يصف بيت أحد المماليك ... وشاهدت مملوكا خصيّا خادمه ، وأميره مرضعا جاريته ... و ... فلا يصح : مملوكه خصيّا خادمها ، ولا أميرا مرضعا جاريته.

٤- وكذلك إن كان لفظها ومعناها مختصين بأحدهما ؛ كأكرم (وهو خاص بالذكور) ، ورتقاء (وهو خاص بالنساء) ؛ نحو : انصرف رجل أكرم وليده - وعجبت أم رتقاء وليدتها. فلا يصح - في الأغلب - انصرفت امرأه أكرم ابنها - ولا : عجب والد رتقاء بنته ..

ومن النحاه من يجعل الحالات الثلاث الأخيره كالحاله الأولى ، فيجيز أن تقع الصفه بعد موصوف يخالفها لفظا فقط ، أو معنى فقط ، أو لفظا ومعنى معا ، فلا فرق عنده في جميع الأحوال الأربعة السابقه من حيث التذكير والتأنيث ، فيجيز أن تكون الصفه مطابقه فيهما للموصوف أو للسببى. وهذا الرأى - على قله أنصاره - سائغ لما فيه من التيسير ، ومنع التشعب ، مع موافقته لبعض النصوص العربيه الفصيحه. ولكن الرأى الأول أكثر شيوعا فى النصوص العاليه المأثوره التى تمتاز بسمو عبارتها ، وقوه بلاغتها ، وبعدها من القبح اللفظى.

كل ما سبق مقصور على الحالات التى ترفع فيها الصفه المشبهه سببى المنعوت. لكن هناك بعض حالات خاصه تحتاج إلى إيضاح (٣) ؛ ففى مثل : «مرت

ص: ٣٠٤

١- امرأه عجزاء : أى : كبيره العجزيه ؛ (وهى : المقعده). ولا يقال فى الفصيح رجل : أعجز.

٢- لكلمه «مرضع» بيان خاص بمعناها وبالحاق تاء التأنيث بآخرها ، أو عدم إلحاقها - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦.

٣- ما يأتى هو ما أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٨.

يفتاه حسن الوجه» يكون السببي (وهو : الوجه) واجب الرفع ، لا يجوز فيه الجر بالإضافة ؛ لأن الجر بالإضافة يقتضى إزاله الإسناد عنه (بالطريقه التي سبق شرحها فى ص ٢٦٨ ، ... والتي ستأتى فى «ب» ص ٣١٠) ، وتحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستتر فى الصفه ، ومتى تحملت الصفه المشبهه هذا الضمير المستتر وجب - فى المثال السالف وأشباهه - تأنيثها بالتاء ؛ مراعاة للمنوع ؛ فعدم التأنيث فى المثال السابق وأشباهه دليل على أن المعمول ليس «مضافا إليه» مجرورا ؛ وإنما هو فاعل واجب الرفع.

وقد يتعين عدم الرفع ؛ كما فى : «مرأه حسنه الوجه» ؛ لأن «الوجه» لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف للسبب السالف. وقد يجوز الأمران - الرفع والجر - كما فى : «مررت برجل حسن الوجه».

فالصفه المشبهه إذا تحملت ضميرا مستترا للموصوف وجب مطابقتها فى التأنيث والتذكير لذلك الموصوف ، ووجب أن يكون معمولها غير فاعل (١) ...

* * *

ص: ٣٠٥

١- - ملاحظه - : راجع كل الحالات السابقه وتوابعها فى حاشيه الصبان ، آخر الباب عن قول ابن مالك : «فارفع بها» ...

ب - وتخالفه في أمور وأحكام هامه ؛ توضّح حقيقه كل منهما ، تميزه من الآخر. منها :

١- اشتقاقها من الفعل اللازم حقيقه ، أو من المتعدى الذى هو فى حكم اللازم وفى منزلته - فمثال الأول : حسن ، وجميل ؛ فى نحو : «الغزال حسن الصورة ، جميل العينين» ، وفعلهما : حسن وجميل ل (بضم عينهما) وهما فعلاّن لازمان. وكذلك سمح ، وجامد ، فى قول الشاعر :

السمح فى الناس محبوب خلائقه

والجامد (١) الكفّ ما

ينفكّ ممقوتا

وفعلهما : «سمح ، وجمد» وهما لازمان.

ومثال الثانى : «هذا فارع (٢) القامه ، على الرأس ؛ إذا أريد بكل من : «فارع» و «عال» الثبوت والدوام (٣) ، لا التجدد والحدوث. وفعلهما : «فرع» وعلا ؛ وكلاهما متعد. ولكن مجيء الصفة المشبهة من مصدره - عند إرادته الثبوت نصًا - جعله بمنزله اللازم ، إذ أنها لا تصاغ أصاله إلا منه ، ولا تصاغ من المتعدى إلا على هذا الاعتبار الذى يجعله بمنزله اللازم (٤). أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدى بغير تقييد بأحدهما.

٢- تعدد صيغها القياسيه وكثره الأوزان المسموعه ؛ بخلاف اسم الفاعل فإن له صيغه قياسيه واحده إذا كان فعله ثلاثيا ؛ هى صيغه : «فاعل». وأخرى على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميما مضمومه وكسر الحرف الذى قبل الآخر - كما عرفنا - إن كان فعله غير ثلاثى. والصيغتان محدودتان مضبوطتان.

ص: ٣٠٦

١- جامد الكف هو : البخيل. وكلمه : «جامد» فى أصلها اسم فاعل ، ولكنها هنا صفة مشبهة ، بقرينه لفظيه ؛ هى إضافتها إلى الفاعل ، (واسم الفاعل إذا أضيف لمرفوعه صار صفة مشبهة ؛ طبقا لما تقرر فى باب ..) وأخرى معنويه ، هى : أن الحمود - بمعنى : البخل - صفة من الصفات الثابته التى تلازم صاحبها غالبا.

٢- طويل مرتفع ...

٣- يدل على هذا هنا إضافه اسم الفاعل إلى فاعله ؛ لأن إضافته لمرفوعه تصيره صفة مشبهة.

٤- راجع إيضاح هذا وبيان أنواع اللزوم فى هامش ص ٢٦٧ ومن تلك الأنواع : أن يحول الثلاثى المتعدى ، إلى صيغه «فعل» (بضم العين) بقصد المدح أو الذم أو غيرهما ، فيصير لازما بالتحويل (لأن هذه الصيغه لا تكون إلا لازمه). وعندئذ تجيء الصفة المشبهة من مصدره قياسا ، ومن ثم كان «الرحمن» ، و «الرحيم» ، و «العليم» ... و - ونظائرها من صفات المولى - معدودا - من الصفات المشبهة ، ... مع أن فعلها الأصلي : هو : «رحم» ، «علم» وهما فعلاّن متعديان.

٣- دلالتها على معنى دائم الملازمه لصاحبه ، أو كالدائم ؛ فلا يقتصر على ماض وحده ، أو حال وحده ، أو مستقبل كذلك ، أو على اثنين دون الثالث ، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنه الثلاثه مجتمعهم مع دوامه أو ما يشبهه الدوام - ، كما شرحنا - . وهذا يعبر عنه بعض النحاه بأنه : «دلالتها على معنى فى الزمن الماضى المتصل بالحاضر (١) الممتد ، مع الدوام» ، لأن اتصال الماضى بالحاضر ، كدوام هذا الحاضر ، وامتداده - يستلزم اتصال الأزمنه الثلاثه حتما. فغايه العبارتين واحده. وعلى هذا لا يصح أن يقال فى رأى الأقوى الذى يجب الاقتصار عليه : الوجه حسن أمس - أو الآن - أو غدا. أما على رأى الضعيف الذى سبق أن أشرنا بإهماله (٢) ، فيجوز (بشرط وجود قرينه) اء؟؟؟ الصفه المشبهه على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضى ، أو الحال ، أو المستقبل. وأما على رأى القوى فنقول فى هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه لمعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كلها : الوجه حاسن أمس - و : الوجه حاسن الآن - أو : الوجه حاسن غدا : وذلك بتحويل صيغه الصفه المشبهه إلى صيغه اسم الفاعل ، وإخضاعها لأحكامه كلها. وهذا رأى وحده أحق بالأخذ. وقد سبق أن أوضحنا (٣) أن من يريد الدلاله على ثبوت الوصف ودوامه نصا فعليه أن يجيء بالصفه المشبهه ، ومن يريد الدلاله نصا على حدوثه وتقييده بزمن معين دون باقى الأزمنه فعليه أن يجيء باسم الفاعل. وأنه لابد مع الإراده من قرينه تبين نوع الدلاله ؛ أهى الثبوت والدوام ، أم الحدوث.

ولا- فرق فى دلالتها على دوام الملازمه بين أن يكون الدوام مستمرا لا- يتخلله انقطاع ؛ (كطويل القامه - حلو العينين) ، وأن يتخلله انقطاع أحيانا ، (نحو : سريع الحركه ، بطيء الغضب) ، فيمن طبعه هذا ، فإن الانقطاع الطارئ - - ولو تكرر - لا يخرج الصفه عن أنها فى حكم الملازمه لصاحبها ، إذ أنها من عاداته الغالبه عليه (٤).

ص: ٣٠٧

١- أى : بالزمن الحالى.

٢- فى ص ٢٩٣. مع الرجوع إلى رقم ١ من هامش ص ٢٩٣.

٣- فى ص ٢٤٢ عند الكلام على اسم الفاعل ، وأحكامه. ثم فى ص ٢٩٣.

٤- على الوجه الذى سبق فى هامش ص ٢٨٢.

٤- مجاراتها لمضارعها في حركاته وسكناته حيناً ، وعدم مجاراته أحيانا إن كان فعلها في الحالتين ثلاثياً. (والمراد بالمجراه أمران : أن يتساوى عدد الحروف المتحركة والساكنه في كل منهما ، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلاً ، فإن كان الثاني ، أو الثالث أو : الرابع - أو غيره - في أحدهما متحركاً كان في الآخر كذلك. أو كان ساكناً فهو ساكن في الآخر. وليس من اللازم أن يتفق نوع الحركة في كل منهما ؛ فقد يكون الأول مفتوحاً في أحدهما ، مضموماً في الآخر - مثلاً -)

فمن أمثله المجراه بينهما قولهم في الظم : فلان ساكن الريح (١) ، أشأم الطالع ، والمضارع من الثلاثي هو : يسكن - يشؤم . ومن الأمثله المخالفه - رخيص - ثمين - نجيب - هجين - لطيف ، وغيرها مما في قول شوقي :

«الوطن كالبنيان ؛ فقير إلى الرأس العاقل ، والساعد العامل ، وإلى العتب الوضيعه ، والسقوف الرفيعه . وكالروض محتاج إلى رخيص الشجر وثمانينه ، ونجيب النبات وهجينه ؛ إذ كان ائتلافها في اختلاف رياحينه ؛ فكل ما كان منها لطيفاً موقعه ، غير ناب موضعه - فهو من نوابغ الزهر قريب ، وإن لم يكن في البديع ولا- الغريب ...». وأفعالها المضارعه التي لا- تجاريها (وهي من الثلاثي) : يرخص - يثمن - ينجب - يهجن - يلفظ

أما الصفه المشبهه من مصدر غير الثلاثي (٢) فلا بد من مجاراتها لمضارعها ؛ إذ هي في الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثي وهما من غير الثلاثي يجاريان المضارع حتماً ، ثم أريد من كلّ منهما الثبوت ؛ فصار صفه مشبهه على هذا الاعتبار - كما عرفنا - لأن الصفه المشبهه لا تصاغ أصاله إلا من ثلاثي ؛ فوجب أن تكون من غير الثلاثي مجاريه لمضارعها . ومن الأمثله : فلان مستقيم الخطه - معتدل النهج - مسدد الرأي . ومضارعها : - يستقيم - يعتدل - يسدد ... و ...

ص : ٣٠٨

١- أي : ثقل الظل .

٢- وهذا إن كانت في أصلها اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وقد تحول كل منهما إليها في الدلاله .

أما اسم الفاعل فلا بد أن يجارى مضارعه دائما (١) - نحو : ذاهب ، ويذهب - فاهم ويفهم - سامع ويسمع . ونحو : مكافح ويكافح - مرتفع ويرتفع - متمهل ويتمهل .

٥- امتناع تقديم معمولها عليها إن كان «شبيها بالمفعول به» (٢) ، أما غيره فيصح ؛ كشبه الجملة ، والمنصوبات الأخرى التى ينصبها الفعل القاصر والمتعدى التى يجوز تقديمها ؛ كالمفعول لأجله ، والحال ، و ... و ... فلا يصح الغزال العين جميل ؛ ينصب كلمه : «العين» على التشبيه بالمفعول به للصفه المشبهه بعدها .

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه فى حالات كثيره إذا كان (٣) غير مقرون «بأل» مثل : العواصف شجرا مقتلعه ، والسحب الكثيفه نور الشمس حاجبه . والأصل : مقتلعه شجرا - حاجبه نور الشمس .

وكذلك يجوز فى الصفه المشبهه تقديم معمولها عليها إن كان شبه جملة أو فضله ينصبها العامل المتعدى واللازم ولا يمنع من تقديمها مانع آخر كما قلنا . ومن أمثله هذا قوله تعالى : (... وَإِنْ يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) فشبه الجملة : «على كل شىء» متعلق بالصفه المشبهه : «قدير» وكذلك ما ورد فى وصفهم عمر رضى الله عنه : «كان بالضعفاء رحيم القلب ، لئن الجانب ، وعلى الطغاه شديد البأس ، قاسى الفؤاد . وأمام الشدائد - ثقه بالله - ثبت الجنان ، قوى الإيمان ...» ، والأصل : كان رحيم القلب بالضعفاء - شديد البأس على الطغاه - ثبت الجنان أمام الشدائد ، ثقه بالله .

٦- وجوب سببيه معمولها المجرور ، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول به . فلا بد أن يكون معمولها سببياً فى الحالتين ، وكذلك إذا كان معمولها

ص : ٣٠٩

١- كما أشرنا فى ص ٣٧ وفى هامش ص ٢٣٨ .

٢- وبمقتضى القواعد العامه لا يجوز تقديم معمولها المرفوع ، ولا المضاف إليه .

٣- وقد عرضنا لتلك الحالات فى بابہ ص ٢٦٣ .

مرفوعا ، والصفه جاريه على موصوف. والمراد بالسببي (١): الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها (٢) ، اتصالا لفظيا أو معنويا. فمثال اللفظي: لنا صاحب سمح خليقته ، حلو شمائله ، كريم طبعه ، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب ، وقول الشاعر:

لقد كنت جلدا قبل أن توقد النوى

على كبدي نارا بطيئا خمودها

فكل كلمه من الكلمات: خليقه ، شمائل ، طبع ، خمود - ... معمول للصفه المشبهه التي قبله ، وهو معمول سببي ، لأنه اسم ظاهر ، متصل بضمير يعود - مباشره - على المتصف بمعنى تلك الصفه. ومثال المعنوي قول الفرزدق في مدح زين العابدين بن الحسين:

سهل الخليقه - لا تخشى بواده

تزينه الخصلتان: الحلم ، والكرم

لا يخلف الوعد ، ميمون بغرته

رحب الفناء ، أريب حين يعترم

والأصل: سهل الخليقه منه - رحب الفناء منه ، أي: من زين العابدين في المثالين. فالضمير محذوف مع حرف الجر ، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود (٣).

أو أنه لا حذف في الكلام. وأن «أل» الداخلة على السببي تغني عن الضمير (٤).

أما اسم الفاعل فيعمل في السببي والأجنبي ، مثل: مكرم - مكرمه - منكره - عاطفه ... في قولهم: (تكريم العظيم تأييد له ، ونصر للفضيله ، وتكريم الحقير إغراء له ، ومشاركه في جرائمه ؛ فستان بين مكرم عظيما

(٥)

ص: ٣١٠

١- سبق إيضاح السببي مره أخرى بتمثيل جلي في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤. واشتراط سببيه المعمول مقصور على حالتى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو جره بالإضافه. أما المعمول المرفوع أو المنصوب على اعتبار ووجه آخر ؛ كباقي المكملات المنصوبه - فلا- يشترط فيه السببيه ؛ فيجوز أن يكون أجنبيا في الحالتين ؛ نحو: أجميل النجمان؟ وما مظلم الفرقدان: (وهما ، نجمان متقاربان) والوالد بك فرح. ولكن تجب السببيه في مرفوعها - كما قلنا - إذا جرت الصفه على موصوف أي على شىء

يجرى عليه معناها ؛ نحو : البلبل جميل تغريده ، وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو : الرجل قادم أبوه.

٢- هو الموصوف ، أى الذى يتصف بمعناها. وقد يغنى عن الضمير «أل» على الوجه الكوفى المبين فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤. وفى رقم ٤ التالى.

٣- واسع العقل.

٤- لاحظ الشبه بين الضمير فى هذه الصورة وبينه فى المراحل الثلاث التى سلفت فى ص ٢٦٨.

٥- كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وص ٢٦٩ ورقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ - وهذا - - رأى الكوفى أحسن ؛ لخلوه من الحذف والتقدير. وكل ما يقال للغض منه مردود ، إذ ليس فيه ضعف. وعلى هذا يكون السببى هو الاسم الظاهر المتصل بضمير صاحب الصفه ، أو بما يغنى عن الضمير. وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر (سويد بن أبى كاهل) يصف ثغرتاه : أبيض اللون ، لذيذ طعمه طيب الريق إذا الريق خدع (خدع : فسد).

يستحق التكريم ومكرم صغيرا هو أولى بالزرايه والتحقير. وما الجماعه الناهضه إلا المكرمه عظماءها ، المنكره أراذلها ، العاطفه أقوياؤها على ضعفائها).

٧- استحسان إضافتها إلى فاعلها المعنوى (١) وجزءه بالإضافه (٢)؛ سواء أكانت الصفه المشبهه من الصفات التى تلازم صاحبها ولا تفارقه ، مثل : البدوىّ طويل القامه ، عريض الجبهه ، أسمر اللون - أم كانت من الصفات التى تلازمه طويلا وقد تفارقه نحو : العربىّ قوىّ السمع ، حديد (٣) البصر خفيف الحركة ... والأصل : البدوىّ طويله قامته ، عريضه جبهته ، أسمر لونه ، قوىّ سمعه ، حديد بصره ... و ...

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعه فى أكثر أحواله التى يدل فيها على الحدوث ، لا على الدوام. وقد سبق تفصيل هذا (٤) حيث أوضحنا أن اسم الفاعل الدال على الحدوث ، وفعله لازم أو متعد لأكثر من مفعول ، لا يجوز إضافته لفاعله إلا إذا أريد منه الدلاله على الثبوت ، كدلاله الصفه المشبهه ، وأن الذى فعله متعد لمفعول واحد - قد يجوز إضافته لفاعله عند أمن اللبس ... للدلاله على الثبوت ... و ... إلى آخر ما سردناه هناك ، وأن اسم الفاعل إذا ترك الدلاله على الحدوث إلى الدلاله على الثبوت والدوام لا يبقى له اسمه ، ولا أحكامه ، وإنما ينتقل إلى الصفه المشبهه ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها دون أن تتغير صيغته.

ص: ٣١١

١- المراد بالفاعل المعنوى الاسم الواقع بعدها ، المتصف بمعناها ، الذى يعرب فاعلا حقيقيا لها لو جعلناها فعلا.

٢- سيجىء سبب الاستحسان فى ص ٣١٦.

٣- قوىّ.

٤- فى ص ٢٤٢ و ٢٤٥.

١- بقية. أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة (١)، ولا يشار إليها فيها اسم الفاعل ، منها :

ص: ٣١٢

١- فيما سبق من الأحكام الخاصة بإعمال الصفة المشبهة يقول ابن مالك في باب عقده لها ؛ عنوانه : «الصفة المشبهة باسم الفاعل». ولكنه باب مختصر ؛ لم يستوف تلك الأحكام. قال في تعريفها. صفة استحسن جرّ فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل يريد : الصفة التي يستحسن أن يجر بها فاعلها في المعنى ، هي : «الصفة المشبهة باسم الفاعل» ، وهي تجر باعتبارها مضافا. وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه. وقد شرحنا هذا الاستحسان (في رقم ٧ من ص ٣١١ وفي «ب» من ص ٣١٥ الآتيه) وقال بعد ذلك : وصوغها من لازم لحاضر كظاهر القلب جميل الظاهر أى : أنها تصاغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على معنى متصل بالزمان الحاضر ، (أى - الحال) اتصال دوام وملازمه ؛ فيشمل الأزمنة الثلاثة (على الوجه المشروح فى : «ثالثا ، ورابعا» من ص ٢٨٢) ومثل لها بمثالين ؛ أحدهما : صفة مشبهة ، كانت فى أصلها اسم فاعل ، ثم أريد منه الثبوت والدوام ؛ فصار صفة مشبهة ، فى معناه وأحكامه. وبقي على وزنه وصيغته الأولى الخاصة باسم الفاعل ؛ هو : ظاهر القلب ، والثانى : صفة مشبهة أصيله فى صيغتها ، وفى معناها ؛ هو : جميل الظاهر. ثم قال : وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد العذى قد حدّا (قد حدّا : أصله : قد حد ، زيدت ألف فى آخر الفعل لأجل الوزن الشعرى. والمراد : على الرسم والضبط والتحديد الذى قد حدد لكل منهما ، ووضعت له الشروط الخاصة به). يقول : ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى - والمراد : المتعدى لواحد فقط - يثبت لها ؛ بشرط مراعاة الحدود والضوابط التى وضعت لكليهما ، والتى منها : أن منصوبها لا يسمى مفعولا به. وإنما يسمى : «المنصوب على التشبيه بالمفعول به». وهذا إن كان المنصوب معرفه ؛ فإن كان نكرة ، فهو تمييز - - أو منصوب على التشبيه أيضا ، ومنصوب اسم الفاعل المتعدى لواحد يسمى : «مفعولا به» وكذا بقيه الفوارق بينهما ، فيجب مراعاتها. ثم بين شرطين من شروط إعمالها ؛ هما عدم سبق معمولها عليها. وكونه سببيا ؛ يقول : وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببيه وجب (أى : مجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه ، ووجب كون معمولها ذا سببيه). ولم يذكر التفصيلات اللازمه. وانتقل بعد ذلك إلى كيفية ضبط هذا المعمول. فأدمجه فى ثلاثه أبيات حرمت كثيرا من الوضوح والتوفيه ؛ هى : فإرفع بها ، وانصب ، وجرّمع «أل» ودون «أل» - مصحوب «أل» وما اتصل : يعنى : ارفع بالصفة المشبهة ، أو : انصب ، أو جر ... ، وكل هذا جائز مع وجود «أل» فى الصفة المشبهة ، ودون وجودها. لكن ما الذى سترفعه الصفة أو تنصبه أو تجره؟ بينه بأنه المعمول المصحوب «أل» (أى : المقترن بها) ، وأنه أيضا هو المعمول الذى اتصل بها ، مضافا ، أو مجردا ، ولا- تجرر بها مع «أل» سما من «أل» خلا : ومن إضافه لتاليها ، وما لم يخل فهو بالجواز وسما يريد : أنه المعمول الذى اتصل بالصفة مع إضافته ، أو مع تجريده من «أل» والإضافه - كما أوضحنا كل هذا بالأمثله الكثيره (فى ص ٢٩٤) - وانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات لا يجوز فيها الجر. فقال : لا تجر بالصفة المشبهة المقرونه «بأل» سما (اسما) خلا من «أل» أو خلا من الإضافه إلى تالى «أل» فعنده أن معمول الصفة المشبهة لا يصح أن يكون مجرورا بها وهى مقترنه «بأل» مع خلوه من «أل» ، أو عدم إضافته لما فيه «أل». فإن لم يخل جاز الجر. وفى هذا الكلام نقص كبير.

١- عدم تعرفها بالإضافه (فى الرأى الراجح بين آراء قويه أيضا أشرنا إليها من قبل (١)) أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضى فقط ، أو أريد به الاستمرار فيلحظ فى هذا الاستمرار جانب الماضى وحده.

٢- «أل» الداخلة عليها قد تعتبر للتعريف وموصوله معا - فى رأى - وأداه تعريف فقط فى رأى أقوى.

أما الداخلة عليه فمعرّفه واسم موصول معا (كما سبق فى بابه. وفى ج ١ ص ٢٧٨ م ٢٧).

ص: ٣١٣

١- انظر ص ٢٩ و ٦.

٣- مخالفتها فعلها اللازم أصاله ، فتنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به دون فعلها ؛ فإنه قاصر لا ينصب المفعول به (١) ، ولا شبهه. أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله في التعدى واللزوم.

٤- إعراب معمولها المنصوب مشبهاً بالمفعول به - وليس مفعولاً به - سواء أكان المعمول معرفه أم نكرة ، وتمييزاً فقط إن كان نكرة (٢) ...

أما معموله فمفعول به مباشره ، ما دام منصوباً قد وقع عليه فعل الفاعل.

٥- تأنيثها يكون أحياناً بألف التأنيث ؛ نحو : هذه بيضاء الصفحه.

أما هو فلا تدخله ألف التأنيث.

٦- عدم مراعاة محل معمولها المجرور بإضافته إليها ، المتبوع بعطف ؛ أو غيره من التوابع. بخلاف اسم الفاعل.

٧- عدم إعمالها محذوفه ؛ فلا يصح هذا حسن القول والفعل ، بنصب «الفعل» ، على تقدير : وحسن الفعل ، أما هو فيجوز : أنت ضارب اللص والخائن ، بنصب الخائن. كما يجوز فى باب : «الاشتغال» أن يقال : أضعيفا أنت مساعده ، أى : أمساعدا ضعيفا (...؟) بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزه ، ولا يصح : أوجها هذه المرأه جميلته (٣).

٨- عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب (٤) بظرف أو جار ومجرور - فى الرأى الأرجح - إلا عند الضروره ، بخلافه.

٩- وجوب تغيير صيغتها إلى صيغه اسم الفاعل إن تركت الدلاله على الثبوت - بقرينه - إلى الدلاله على الحدوث. أما هو فقد يبقى على صيغته إن ترك الدلاله على الحدوث - بقرينه - إلى الدلاله على الثبوت.

١٠- جواز إتباع معموله بالنعته أو غيره من باقى التوابع. أما معمولها فلا يتبع بنعت ، أى : لا يصح نعته.

ص: ٣١٤

١- انظر ما يتصل بهذا فى ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٩٤.

٢- انظر ما يتصل بهذا فى ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٩٤.

٣- يوضح هذا ما سبق فى : «ب» ٢٦٤.

٤- أما الفصل بينها وبين معمولها المجرور فحكمه حكم الفصل بين المتضاميين ، وقد سبق فى ص ٥٣.

ب - يذكر النحاه تعليلا جدليا (1) لاستحسان إضافة الصفه المشبهه لفاعلها دون إضافة اسم الفاعل لفاعله ، ونلخصه هنا (بالرغم من أنه جدل منقوض بجدل مثله ، ومعارض بأمثله كثيره ، أوردها المعترضون ، وضمنوها بطون المطولات ، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير) :

إن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعه - على وجه يكاد يقع عليه الاتفاق - إذا بقى على دلالة الحدوث نصًا ، وكان فعله لازما ، أو متعديا لأكثر من مفعول به ؛ لأن إضافته في هاتين الصورتين توقع في اللبس . فتوهم أنه أضيف ليجارى الصفه المشبهه - حيث تضاف لفاعلها كثيرا - وأنه ترك دلالاته على الحدوث والتجدد ليصير دالا على الثبوت والدوام مثلها ؛ فأضيف إضافتها ليؤدي دلالتها .

أما إن كان فعله متعديا لواحد ؛ فقد يمتنع إضافته إذا أوقعت في لبس . كما في مثل : البارّ مكرم أبوه فلو قلنا : البارّ مكرم الأب - لجاز أن يقع في الوهم أن الإضافة هي للمفعول ، لا- للفاعل ، وأن الأصل : البارّ مكرم أباه ، بل إن إضافته قليلة حين يكون فعله متعديا لواحد ، ومعناه من المعانى التى لا تقع على الذوات ، (أى : على الأجسام) ؛ حيث اللبس مأمون ، والإبهام غير واقع . مثل : محمد كاتب أبوه ، فلا يصح : محمد كاتب الأب - إلا على قله كما سبق - مع أنه لا لبس ولا إبهام فى الإضافة ؛ إذ الكتابه لا تقع على الذوات .

أما السبب فى عدم صحه هذا - إلا على قله - فلأن الصفه الداله على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، واستتار الضمير فيها (كما أشرنا فى ص ٢٦٨) ، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقه السالفه للزم إضافة الشىء إلى نفسه ، لأن الصفه هى نفس مرفوعها فى المعنى ، وهو أمر غير جائز ، إلا فى مواضع (٢) ليس منها الموضع الحالى . ويؤيد هذا - عندهم - تأنيث الصفه المشبهه بالتاء فى مثل : مررت بالفتاه

ص: ٣١٥

١- أشرنا إليه فى ص ٢٦٨ .

٢- سبقت فى باب الإضافة «د» ص ٤٠ .

الحسنه الوجه (١)؛ فلو لم تكن الصفه مسنده إلى ضمير الفتاه لوجب تذكيرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع؛ لهذا كان من المستحسن - وقيل: من الواجب - في مثل: أقبلت الفتاه الجميله وجهها - أن تضاف الصفه إلى فاعلها؛ فيقال: أقبلت الفتاه الجميله الوجه، لأن في الإضافه تخفيفا وتقليلًا من عده أمور تتشابه في أن كل اثنين منها بمنزله شىء واحد، ففي المثال السابق قبل الإضافه (وهو: مررت بالفتاه الحسن وجهها) - الجار والمجرور بمنزله الشىء الواحد، وكذلك الصفه مع الموصوف، والفعل مع فاعله، والمضاف مع المضاف إليه. وكل هذه الأمور المتشابهه المجتمعه تقتضى التخفيف ولم يمكنهم أن يزيلوا منها شىئا إلا- الضمير حيث تصرفوا في شأنه؛ فنقلوه، وجعلوه فاعلا بالصفه، فاستتر فيها: لأن الصفه في هذه الصوره تعد بمنزله الجاريه على من هى له (٢)، حيث رفعت ضميره، ومن ثم استحسنت الإضافه في المثال السالف، وفي نحو: أقبلت الفتاه الجميله وجهها، فيصير: أقبلت الفتاه الجميله الوجه، ولم تستحسن، أو لم تصح في: محمد كاتب الأب (وأصله قبل الإضافه. محمد كاتب أبوه). لقله الأشياء المتشابهه التى تقتضى التخفيف.

وسبب آخر - عندهم - هو: أن الإسناد في مثل؛ الفتاه الجميله الوجه - بإضافه الصفه إلى فاعلها - قد تغير؛ فصار الجمال مسندا إلى الضمير العائد إلى الفتاه كلها بعد أن كان الإسناد متجها إلى وجهها فقط، وهو جزء منها، أى: أن الإسناد فى ظاهره هو للكلى، ولكن المراد منه الجزء على سبيل المجاز؛ لأن من جمل وحسن بعضه ساغ أن يسند الجمال والحسن إلى كله، مجازا؛ لحكمه بلاغيه؛ قد تكون المبالغه أو نحوها... وهذا لا يستساغ فى مثل: محمد كاتب الأب (والأصل: محمد كاتب أبوه): لأن من كتب أبوه لا- يحسن أن نسند الكتابه إليه إلا- بمجاز بعيد غير مقبول، سرى من المضاف؛ وهو «الأب» إلى المضاف إليه؛ وهو: «الهاء». فهو

ص: ٣١٦

١- إيضاح هذا فى ص ٣٠٣.

٢- سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هو له أو غير من هو له فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥.

من الإسناد إلى المضاف إليه ، مع إرادته المضاف. وشتان بين الإسنادين والمجازين ؛ فالإسناد في الأول واقع بين الكل والجزء الذي هو بعضه ، فيصح إطلاق كل منهما وإرادته الآخر ، بخلاف الثاني فهو بين الأبوه والنبوه.

هكذا يقولون (1) ، وهو تعليل جدلي محض كما قلنا. وفيه مخالفه لما أجازوه من قبل ، من إضافه الشيء إلى نفسه أحيانا ... (2)

ص: ٣١٧

١- راجع حاشيه التصريح في هذا المكان.

٢- كالذي في ص ٤١ و٥١ وما بينهما.

إشارة

(١)

تعريفهما :

اسمان يصاغان من المصدر الأصلي (٢) للفعل بقصد الدلالة على أمرين معا ؛ هما : المعنى المجرد الذى يدل عليه ذلك المصدر ، مزيدا عليه الدلالة على زمان وقوعه ، أو مكان وقوعه.

أو يقال : اسم الزمان ما يدل - بكلمه واحده - على المعنى المجرد وزمانه (٣) ، واسم المكان ما يدل - بكلمه واحده - على المعنى المجرد ومكانه (٤).

ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعبيرات أخرى خالية من الاسمين السالفين. ولكنها تعبيرات لن تبلغ فى الإيجاز مبلغ اسم الزمان واسم المكان ، فمزيه كل منهما أنه يؤدي بكلمه واحده ما لا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة.

صوغهما

١ - طريقه صياغتهما ، والوصول إليهما من الماضى الثلاثى ، غير معتل العين بالياء (٥) ، تتحقق بالإتيان بمصدره القياسى - مهما كانت صيغته - ثم

ص: ٣١٨

١- لم يعرض لهما ابن مالك فى : «ألفيته». وعرضنا لهما هنا استيفاء للمشتقات. وقد سبق فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن المشتقات ، وعن أصلها ؛ أهو المصدر الصريح ، أم الفعل الماضى؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمه : «الأخذ» على الاشتقاق من غير المصدر الصريح.

٢- لم يعرض لهما ابن مالك فى : «ألفيته». وعرضنا لهما هنا استيفاء للمشتقات. وقد سبق فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن المشتقات ، وعن أصلها ؛ أهو المصدر الصريح ، أم الفعل الماضى؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمه : «الأخذ» على الاشتقاق من غير المصدر الصريح.

٣- وفى حاله نصبه التى يكون مشتركا فيها مع حروف عامله يعرب ظرف زمان ؛ كقولهم : قعدت مقعد الضيف ، أى : زمن قعوده. فكلمه : «مقعد» ظرف زمان منصوب. (راجع الخضرى والصبان ج ١ أول باب الظرف).

٤- وإذا كان منصوبا مشتركا مع عامله فى حروفه فإنه يعرب ظرف مكان - كما تقدم فى باب الظرف فى الجزء الثانى - ؛ نحو : قعدت مقعد الغائب ، أى : مكان قعوده.

٥- أما صوغهما من الثلاثى معتل العين بالياء فقد سبق حكمه فى ص ٢٢٩ تحت عنوان : «ملاحظه» - كما أشرنا فى ص ٣٠٨ -.

جعلها على وزن : «مفعل» (١) - بفتح الميم والعين - فى جميع الحالات ، ما عدا حالتين ، تكون الصيغه فيهما على وزن «مفعل» (٢) - بكسر العين - :

الأولى : الماضى الثلاثى صحيح الأحرف الثلاثه ، مكسور العين فى المضارع ؛ مثل : جلس يجلس - رجع يرجع - قصد يقصد - حسب يحسب ... و ...

الثانيه : الماضى معتل الفاء بالواو (٣) ، صحيح اللام (٤) ، بشرط أن يكون مضارعه مكسور العين (٥) ، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحه والكسره ، مثل : وأل يثل (٦) - وثق يثق - وجم يجم (٧) - وخز يخز (٨) - وعد يعد -

فمن أمثله «مفعل» - بفتح العين - للزمان : مطلع الفجر خير وقت للقراءه والاطلاع النافع - لكثير من الطيور هجره سنويه ؛ فرارا من البرد. فإذا أقبل المشتى ، وحلّ المهجر ، رحلت إلى بلد أكثر دفئا ، وأنسب

ص: ٣١٩

- ١- سيجىء فى «ب» من ص ٣٢٥ حكم زياده تاء التانيث فى آخر هذه الصيغه.
- ٢- سيجىء فى «ب» من ص ٣٢٥ حكم زياده تاء التانيث فى آخر هذه الصيغه.
- ٣- بعض النحاه قد صرح بأن يكون حرف العله الذى فى أول الفعل الثلاثى هو «الواو» وبعضهم أطلق ولم يعين نوع الحرف ، مكتفيا بأن يذكر أن الفعل معتل الأول. لكن السيوطى قد نص على أن الماضى المعتل الفاء بالياء ، الصحيح اللام - مثل : يقظ - يمن - يسر ، تكون الصيغه منه على وزن : «مفعل» بفتح العين. (الهمع ج ٢ ص ١٦٨).
- ٤- لأن معتل الفاء واللام معا يجب فيه فتح «العين» تطبيقا للقاعده العامه ؛ وهى : أن الثلاثى معتل اللام يجب أن تكون صيغه مصدره الميمى واسم زمانه واسم مكانه على وزن «مفعل» - بفتح العين - دائما ؛ سواء أكان بعض أصوله الأخرى حرف عله أم حرفا صحيحا : فاعتلال «لامه» - ولو انفردت بالاعتلال - كاف لتطبيق القاعده السالفه وجوبا.
- ٥- بعض النحاه لا يشترط فى معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين ، ولا ما يترتب على كسرها من حذف الواو فى المضارع أحيانا كثيره. فيقولون «الموجل والموحل». بالكسر فيهما على اعتبار أن عين الفعل المضارع فيهما مفتوحه (أى : وجل يوجل وحل يوحل) وأمثالهما. وبه على هذا يجوز فى اسم الزمان واسم المكان من الثلاثى المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على و «مفعل» - بفتح العين وكسرها -. (وقد قال شارح المفصل - ج ٦ ص ١٠٨ - إن الفتح أقيس ، والكسر أفصح). فالأمران صحيحان قويا.
- ٦- وأل يثل ، بمعنى : التحأ يلتجىء.
- ٧- وجم من الأمر وجوما ، كرهه ، أو : تركه مضطرا. أو : سكت على غيظ.
- ٨- طعن برمح ونحوه.

جوّا. والمراد: زمن طلوع الفجر - زمن الشّتو (بمعنى: الشتاء)، زمن الهجر؛ (بمعنى الهجره). وأفعالها الثلاثيه هي: طلع - شتا - هجر.

ومن أمثله «مفعل» - بكسر العين - للزمان: كلمتا مغرس، وموعد في قولهم: لغرس الشجر مواسم معينه؛ فإذا حان المغرس، وحلّ مواعده، أسرع الزّراع إلى غرس ما يريدون.

ومن أمثله «مفعل» - بفتح العين - للمكان: (مدخل - مطعم - مطبخ - مكتب - ملعب - مشرب - منأى - مسرح - مأوى ...) في قول القائل: «زرت بيتا لأحد الرفاق؛ فراقني جماله؛ وتمام نظافته، وبراعه تنسيقه، ووقاؤه بمطالب الحياه السعيده؛ فهذا مدخل للأضياف، يسلمهم إلى غرفه استقبال أنيقه. وهذا مطعم واسع، حسن الترتيب، يحمل إليه شهىّ الطعام من مطبخ آيه في النظافه. وفي جانب هادئ غرفه واسعه جعلها رب البيت مكتبا له، تطل على حديقته عامره بعيون الأزاهير. وفي أحد الأطراف ملعب فسيح، مهدت طرقه، وفرشت أرضه بالكلاّ الناعم الأخضر. وفي ركن منه مشرب للدافىء والبارد. وفي منأى عنه مسرح ومأوى للطيور الأليفه، وبعض الحيوانات المستأنسه...»

والمراد؛ مكان الدخول - مكان الطعام - مكان الطبخ - مكان الكتابه - - مكان اللعب - مكان الشرب - مكان النأى، أى: البعد - مكان السّرح أى: الرعى - مكان الإيواء ...

ومن أمثله «مفعل» - بكسر العين - للمكان؛ مجلس - مرجع - مقصد - موثق - موئل - مورث؛ كقولهم، فى وصف أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب: كان واضح الجلال، عظيم الهيئه. مجلسه مجلس علم ووقار؛ لا تسمع فيه لغوا، ولا تأثيما، والإمام فيه مرجع الفتوى، ومقصد المستفهم، وموثق الشاكّ، وموئل اللانذ ...

أى: مكان الجلوس - مكان الرجوع - مكان القصد - مكان الوثوق - مكان الوأل، (أى: الالتجاء).

أما صياغتهما والوصول إليهما من الماضى الثلاثى المعتل العين بالياء فقد سبق بيانها(١).

ب - فإن كان الماضى غير ثلاثى فطريقه صوغهما تتحقق بالإتيان بمضارعه ؛ ثم قلب أوله ميما مضمومه ، وفتح الحرف الذى قبل الآخر ، فتنشأ صيغته صالحه لأن تكون اسم زمان واسم مكان (٢) ، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعا للقرائن اللفظيه أو غير اللفظيه ، فالقرينه وحدها هى التى تتحكم فى هذه الصيغه ؛ فتجعلها لأحدهما دون الآخر.

فمن الأمثله : ممسى ومصبح - (أمسى ، يمسى ، ممسى - أصبح ، يصبح ، مصبحا) ، نحو : الحمد لله ممسانا ومصبحنا ، ونحو قول التاجر : متجرى مصبحى وممسأى. والمراد : الحمد لله فى وقت إمساننا وإصباحنا - متجرى مكان إصباحى وإمسأى.

ونحو : الفلك دوار فى حركه دائبه ، فليس له منقطع يتوقف عنده إذا حان ، ولا- متوقف يستريح ساعته إذا حلت. والمراد ؛ : ليس له زمان انقطاع ، ولا زمان توقف.

ومن الأمثله : كوخ تملؤه السكينه والطمأنينه والثام ، خير مستقرًا وأعظم مقاما من قصر فخم يسوده القلق ، والفرع ، ودواعى الشقاق. والمراد : خير مكان للاستقرار ، وأعظم مكان للإقامه.

حكيمها

اسم الزمان والمكان مشتقان يصح أن يتعلق بهما شبه الجمله (٣).

ص : ٣٢١

١- فى ص ٢٣٦ بعنوان : «ملاحظه».

٢- وصالحه أيضا لأن تكون مصدرا ميميا ، وأن تكون اسم مفعول - لأن هذه المشتقات الأربعة مشتركه فى صيغتها التى تصاغ من مصدر غير الثلاثى ، متحدته فى طريقه الوصول إلى إيجاد هذه الصيغه. وعلى هذا يكون التفريق والتمييز المعنوى بينها موكولا للقرائن ، خاضعا لوحياها.

٣- يجوز أن يتعلق بهما شبه الجمله ؛ لأن فيهما رائحه الفعل ، وهى تكفى مسوغا للتعليق ؛ (كما سبق فى هامش ص ٢٥١).

ولكنهما لا يعملان شيئاً من عمل فعلهما ؛ فلا يرفعان الفاعل - أو نائبه ، ولا ينصبان المفعول به ، ولا غيره.

ويصح - عند الحاجة - زياده تاء التأنيث في آخر صيغته «مفعل» - بفتح العين ، وكسرها - بشرط أن تكون الصيغه للمكان ، مراداً تأنيث معناه ؛ وسيجيء البيان الخاص بهذا (1).

ص: ٣٢٢

١- في «ب» من ص ٣٢٥ مشتملاً على قرار المجمع اللغوي في ذلك.

١- يقول فريق من النحاه : إن فى اللغه أسماء للزمان أو للمكان على وزن «مفعل» - بكسر العين - سماعا عن العرب. وكان القياس الفتح ؛ ومنها : المشرق - المغرب - المطلع - المسجد - المرفق (١) - المنسك (٢) - المفرق (٣) - المجزر (٤) - المسقط (٥) - المنبت - المسكن - المحشر - الموضع - مجمع الناس - المخزن - المركز - المرسن (٦) - المنفذ (٧) المعدن - المأوى ، إذا كان خاصًا بالإبل تأوى إليه

والملاحظ أن النحاه كثير من مراجعهم حين يسردون الكلمات السالفه يصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ويكتفون بهذا ، دون أن يعرضوا ببيان شاف لأمرين هامين.

أولهما : ما تنصّ عليه المراجع اللغويه من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح فى أغلب تلك الكلمات (دون الاقتصار على أحد الضبطين) (٨) مثل : مسجد - موضع - منبت - مطلع - مسقط - مظنه ، مشرق ، مغرب ، مسكن مجمع الناس - مغرب - مرفق - منسك (٩) - محشر ... ورود السماع بالفتح أيضا أدخل تلك الكلمات فى مجال الضابط العام ، وجعله منطبقا عليها. وإذا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها : «وردت مكسوره ، وكان قياسها الفتح». فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضا ؛ فاجتمع فى الفتح السماع وانطباق الضابط

ص : ٣٢٣

١- مكان الرفق (والرفق : ضد العنف والقسوه). ويطلق اليوم على المكان الذى يكون مقر المنفعه العامه ، كمرفق الكهرباء ، أو مرفق السكك الحديدية.

٢- المعبد.

٣- مكان الفرق فى وسط الرأس ...

٤- مكان الذبح.

٥- مكان السقوط.

٦- لموضع الرسن ، وهو الجبل الذى تقاد به الدابه ...

٧- موضع النفوذ.

٨- ومن هذه المراجع التى نصت على مجيئها بالفتح والكسر نصا صريحا : «المصباح المنير» آخرج ٢ ص ٩٦٤ الفصل الخاص بصيغه مفعل للزمان والمكان والمصدر الميمى.

٩- ومن الكلمات الوارده بالفتح والكسر غير ما سبق ، ما سجله السيوطى فى كتابه : المزهر - ح ٢ ص ٦٣ فى باب : ضوابط واستثناءات فى الأبنيه وغيرها - وهى : (المطلع ، المرفق ، المحشر ، المنبت ، المذمه ، المحلّ ...).

العام عليه ، (أى : اجتمع فيه السماع والقياس) كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضا ؛ مراعاة للمسموع ، دون أن يوجب الاقتصار عليه. بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس (١). فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معا؟

ثانيهما : أن كثيرا من أفعال تلك الألفاظ يصح فى مضارعه كسر العين طبقا للوارد عن العرب ؛ كمضارع الأفعال الصحيحه : (رفق - فرق - جزر - حشر ...) فليست عين المضارع فيها مقصوره فى اللغه على الفتح أو على الضم ؛ بل يجوز فيها الكسر أيضا ، طبقا للوارد. وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغه الزمان والمكان بكسر العين قياسيه مطرّده ؛ وتكون كظواهرها الكثيره المكسوره التى تخضع للضابط العام ، وتنطبق عليها القاعده الخاصه بطريقه الصوغ المطرد ، ولا يكون ثمه معنى لإبرازها من بين نظائرها ، وتخصيصها بأنها : «وردت مسموعه بالكسر ، وكان قياسها الفتح». ذلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معا فيها ..

وخلال صه ما تقدم أن تلك الكلمات التى تمالأ فريق من النحاه على أنها مسموعه بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ليست مخالفه للقياس الأصيل ، ولا- خارجه عن نطاق القاعده العامه المتعلقة بالصياغه المطرده ، إما لأنها مسموعه بالفتح أيضا كورودها مسموعه بالكسر ، وإما لأن عين مضارعها مسموعه بالكسر وغير الكسر ، ومتى ورد فيها الكسر صح مجيء الصيغه مكسوره العين ، وفاقا للقاعده العامه ، والقياس المطرد ... (٢)

ص: ٣٢٤

١- طبقا للبيان الشامل الذى سبق - فى هامش ص ١٩١ وما بعدها - وهو عام فى كل ما ينطبق عليه سماع وقياس من المصادر ، والجموع ، وغيرها ... وفيه نص خاص بالكلمات التى وردت هنا ؛ والتى وصفوها بأنها : «وردت مسموعه بالكسر ، وكان قياسها الفتح ...» ، فقد قال عنها «القاموس المحيط» فى ماده : «سجد» ما نصه : (ألزموها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم نسمعه) ، أما بقيه الأدله على الموضوع العام فهناك بيانها الأكمل.

٢- هذا إلى ما نقلناه عن القاموس - فى رقم ١ السابق من الحكم عليها. بحكم عام شامل ؛ هو قوله : «الفتح جائز ، وإن لم نسمعه».

ب - وردت صيغ - كثيره لاسم المكان ، قليله لاسم الزمان ، - من مصدر الثلاثى على وفاق القاعده ، ولكنها مختومه بتاء التأنيث للدلاله على تأنيث المعنى المراد من الكلمه. (إذ يقصد منها : البقعه ، بمعنى المكان). فمما ورد فى الكلام العربى الفصيح : المزله (بكسر الزاى) لموضع الزلزل - المظنه بفتح الظاء (١) لمكان الظن - المشرقه (بفتح الراء) لموضع شروق الشمس والقعود فيها - موقعه الطائر (بفتح القاف) ، للمكان الذى يقع فيه - المشربه للغرفه - المدبغه - المزرعه - المزلقه - المنامه ... وكثير مثل هذا يزيد على المائه ولكنه يكاد يقتصر على المكان. فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان ، مرادا منه : «البقعه» ، بزياده تاء التأنيث على صيغه «مفعل» التى هى بفتح العين أو التى بكسرها ، لتصير «مفعله» - بفتح العين أو كسرها (٢) - مع بقاء الدلاله على ما كانت عليه؟

اختلف قدماء النحاه فى رأى ؛ فقليلهم يجيز القياس ، وأكثرهم يميل - بغير داع قوئى - إلى المنع ؛ لتوهمه أن هذا الكثير - المسموع المختوم بالتاء فى صيغه اسم المكان - قليل لا يكفى للقياس عليه.

والحق أن رأى الذى يبيح القياس عليه سديد موثق ، إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثله المكانيه بالقله مع أنه يبلغ العشرات (٣)؟ نعم إنها قلّه ، ولكنها : «نسيبه» ، (أى : بالنسبه للصيغ الوارده من غير تاء التأنيث) ، والقله النسبيه على هذا الوجه تبيح القياس العام ، وتجزئ المحاكاه من غير تقييد (٤) ، وإن كانت لا تبلغ فى درجه القوه والفصاحه مبلغ الأولى (٥) ، فاختلاف الدرجه فى القوه والفصاحه لا يمنع من صحه القياس والمحاكاه ، ولا داعى للتضييق الذى لا يدفع عن اللغه أذى ؛ ولا يجلب لها نفعاً. فالأنسب إباحه القياس فى صيغه «مفعله»

ص: ٣٢٥

- ١- وقد سمع فيها الكسر أيضا.
- ٢- داله على المؤنث ، المراد به البقعه ، بمعنى المكان.
- ٣- قال شارح «القاموس المحيط» فى ماده «أسد» إن بعضهم جعله مقبوسا ؛ لكثره أمثاله.
- ٤- انظر البيان الخاص بهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٧٩.
- ٥- هذا رأى بعض أئمه العريبه ممن يفسرون القياس (كما جاء فى مجله المجمع اللغوى ج ١ ص ٢٣٢) بأنه الجرى على مقتضى الكثره فى جنسها ، لا الأغلبه العامه. وبه أخذ المجمع اللغوى فى كثير من أحكامه وقراراته ، بعد أن بين قوته ، ورجاحه أدلته ، وشده الحاجه للأخذ به.

- بفتح العين أو كسرهما - تبعاً للقواعد السابقة الخاصه بصياغتها ، مع الاقتصار فى القياس على اسم المكان ، لأن أمثله الوارده هى التى بلغت فى الكثره حدًا يبيح القياس عليها ، دون اسم الزمان ، حتى لقد علل النحاه واللغويون التأنيث بأنه إرادته البقعه لا المكان (١) - وهى غير «مفعله» الآتية هنا فى «ح».

وأهم مما سبق وأقوى فى إباحه القياس أن النحاه يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسى لتأنيث معناها ، وأن هذا الإلحاق قياسى مطرد فى جميع أنواعها ، إلا- بعض صيغ معينه ، ليس منها صيغه اسم الزمان والمكان - كما سيجىء فى باب التأنيث ، ح ٤ م ١٦٩ ص ٤٤٠.

هذا ، وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوى القاهرى (فى دورته الثالثه والثلاثين التى بدأت فى آخر يناير سنة ١٩٦٧ زياده التاء للتأنيث فى «مفعله» (صيغه اسم المكان) مطلقا ، (أى : سواء كثر فى المكان الشىء أو لم يكثر) وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو : ستة وعشرين ومائه (١٢٦) كلمه ختمت فيها صيغه المكان بتاء التأنيث (٢) ...

ح - قد يصاغ من الاسم الجامد الثلاثى (٣) الحسى (٤) صيغه على وزن :

ص: ٣٢٦

١- جاء هذا التعليل فى بعض المراجع الكبيره ، (ومنها : شرح المفصل ج ٦ ص ١٠٩ موضوع : اسم الزمان والمكان). وسيبويه أحد الأئمه الذين يجيزون فى الكلمه ملاحظه لفظها أو ملاحظه معناها ؛ فيعود عليها الضمير ، وأسماء الإشاره ، ونحوها مما تقع فيه المطابقه - بالتذكير أو التأنيث ؛ مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينه تمنع اللبس والاشتباه. نحو : (أتنتى كلام أسرّ بها) ، مراعى المعنى ، أى : أتنتى رساله ، أو عباره. أو مقاله. ويصح : أتانى كلام أسرّ به ، مراعى اللفظ ؛ وهو : الكلام. ومثل : («حاشا» يكون حرف جر ، ويكون فعلا ماضيا. وإذا كانت فعلا ماضيا فالكثير الفصيح ألا تقع بعد «ما» المصدريه ...) فالتأنيث ملحوظ فيه : الكلمه ، والتذكير ملحوظ فيه اللفظ ، أو الحرف. والأفضل اليوم - بل الواجب - عدم الأخذ برأى سيبويه هنا إلا فى «مفعله» التى نحن بصدددها. أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع أو ورد فيه نص خاص باستعماله ، دون إطلاق هذا الحكم وتعميمه. فالواجب تقييده بما سلف ، منعا لإفساد البيان اللغوى ، وحرصا على سلامه اللغه.

٢- راجع القرار وما يتصل به فى ص ٤٣ من الكتاب الذى أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغه ، مشتملا على مجموعته القرارات التى أصدرها المجمع - ومؤتمره من الدوره التاسعه والعشرين إلى الدوره الرابعه والثلاثين».

٣- الثلاثى أصاله أو تحويلا - بالتفصيل المبين فى الصفحه الآتية -

٤- - سواء أكان حيوانا ، أم نباتا ، أم جمادا - وقد أشرنا لهذا فى «ب» من هامش - - ص ١٨٠. حيث الكلام على أصل «المشتقات» بتفصيل مفيد ، وأن بعض القدماء كان يطلق كلمه : «الأخذ» على الاشتقاق من غير المصدر الصريح كالجامد الحسى

و ... و ...

«مفعله» - بفتح الميم والعين دائما - بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء (1) الحسّي المجسم ، (أى : الذى ليس معنويًا) (2). فإذا وجد مكان يكثر فيه : «ورق» - مثلا - صغنا «مفعله» من : «ورق» فقلنا : «مورقه» ؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسّي المسمى : «بالورق». وإذا وجد مكان يكثر فيه : «عنب» ، صغنا من كلمة : «عنب» «معنبه» ، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى : «بالعنب». وإذا وجد مكان يكثر فيه : «البلح» ، صغنا من كلمة : «بلح» ؛ «مبلحه» للدلالة على المكان الذى يكثر به البلح. وهكذا تصاغ «مفعله» - من الاسم الثلاثى الجامد للدلالة على أمرين معا ، هما : المكان وما يكثر فيه من شيء حسّي معيّن ، (كما سبقت الإشارة لهذا (3)).

فالمراد : هو وصف بقعه ، أو قطعه من الأرض بكثره ما فيها من شيء خاص مجسّم. ومن الأمثلة أيضا : مأسده ، لأرض يكثر فيها الأسد - مذأبه ؛ لأرض يكثر فيها الذئب - مذهبه ؛ لأرض يكثر فيها الذهب - مقمحه ؛ لأرض يكثر فيها القمح - مرملة ؛ لأرض يكثر فيها الرمل. إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامده الحسيّة. ويسمى الاشتقاق بالطريقه السالفه : الاشتقاق من أسماء الأعيان (4) الثلاثيه. أما غير الثلاثيه فلا يصاغ منها «مفعله» لهذا القصد. إلا إن كان الاسم مشتملا على بعض الحروف الزائده التى يمكن حذفها ، وتجريده منها ، وإبقاؤه على ثلاثه أحرف أصلية تشتق منها تلك الصيغه بغير لبس ؛ مثل : «مبطخه» لأرض يكثر فيها : «البطيخ» و «مغزله» لأرض يكثر فيها الغزال ، و «محصنه» لأرض يكثر فيها الحصان. فالأمر فى هذه الصيغه مقصور على الثلاثى ؛ إمّا أصاله ، وإمّا

ص: ٣٢٧

١- هذه الكثره شرط لا بد من تحققه قبل الصياغه المطلوبه.

٢- أما المعنوى (كالمصدر) فهو أصل الاشتقاق.

٣- سبقت الإشارة لهذا فى «ب» من هامش ص ١٨٣.

٤- الأعيان ، أو : الذوات : جمع عين وذات ، وهى الشيء المجسم المشخص. وهذا النوع من الاشتقاق مخالف للنوع الآخر المأخوذ من المصادر ؛ إذ المصدر أمر معنوى محض.

تحويلا ؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثيا ؛ اتباعا للمأثور الغالب عن العرب.

أما المجرد من غير الثلاثي فيسلك معه مسالك أخرى فى التعبير عن هذه الدلاله على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغيه ، دون استخدام لتلك الصيغه ، إذ لا يكاد يوجد خلاف فى منع صياغه : «مفعله» من المجرد الذى تزيد حروفه الأصلية على ثلاثه (١).

بقى أن نشير إلى مسألتين هامتين :

الأولى : أقياسيه تلك الصيغه أم مقصوره على السماع؟ لقد ارتضى المجمع اللغوى القاهرى قياستها ، ونص قراره (٢) :

" (جاءت أمثله من تلك الصيغه عن العرب : ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم. وهل لنا أن نقيس عليه ؛ فنقول مثلا : «مغزله» للأرض التى يكثر فيها الغزال ، وقد جرد لفظ : «الغزال» من زيادته ، ومخسسه للأرض التى يكثر فيها : الخس ، و «متبره» للأرض التى يكثر فيها : التبر - إذا كان العرب لم يقولوا هذا؟

ص : ٣٢٨

١- قال الرضى فى شرحه للكافيه فى الباب الذى عنوانه : (ما كثر بالمكان بينى على مفعله). ما نصه : «لم يأتوا بمثل هذا - يقصد أنهم لم يأتوا بمفعله - فى الرباعى فما فوقه ؛ نحو : الضفدع ، والثعلب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب. أو تقول : مكان متعلب ومعقرب ومضفدع ومطحلب بكسر اللام الأولى - (يريد : اللام الأولى فى الوزن الصرفى للكلمات الرباعيه) - على أنها اسم فاعل - قال لييد : يَمْن أعدادا «بلبنى ؛ أو «أجا» مضفدعات كلها مطحلبه) ا.ه. ص ١٨٨ من الطبعة التى أخرجها : الزفاف وزميله. وقد جاء فى شرحها البيت السالف أن معنى : «يممن» هو : قصدن - ومعنى الأعداد : (بفتح الهمزه) هو : الماء الذى لا ينقطع. المفرد : عدّ ؛ بكسر أوله - ولبنى وأجا : جبلان - مضفدعات : كثيره الضفداع - مطحلبه : كثيره الطحالب ...

٢- ورد قراره مسجلا فى ص ١٢ من محاضر جلسات الدورة الثالثه المطبوعه بالمطبعه الأميريه سنه ١٩٣٨. وله إشاره عابره فى ص ٤٣ من الكتاب الذى أخرج المجمع سنه ١٩٦٩ مشتملا على القرارات المجمعيه من الدورة التاسعه والعشرين إلى الدورة الرابعه والثلاثين.

«في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير :

«أحدهما : أن هذا البناء - مع كثرته - من قبيل المسموع. ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها.

«والآخر : أن الكثرة وصلت إلى حد أن يقاس عليها. وله من كلام بعض (١) الأئمة الكبار ما يعضده.

«وقد أخذ المجمع بالرأى الثاني ؛ لأنه قوى ، والحاجه داعيه إلى القياس على ما قال العرب» (٢) .

ص: ٣٢٩

١- ومن هؤلاء صاحب : «المكمل ، شرح المفصل» حيث يقول ما نصه : («اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثره حصول شيء بمكان وضعوا لها «مفعله» وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي ، كقولك أرض مسبعة ، أى : يكثر فيها ...). هـ. وسرد بعد هذا أمثله كثيره.

٢- للقرار المجمعى السابق ما يشبه التتمه المستقله ، صدرت بعده بأمد طويل ؛ ففي الجلسة التاليه للمؤتمر المجمعى بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٥٩ عرض استفسار لأحد الأعضاء ، نصه : («كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتى : (تصاغ : «مفعله» - بفتح العين - قياسا من أسماء الأعيان الثلاثيه الأصول للمكان الذى تكثر فيه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد ...). وقد يسر هذا القرار لواضعى المصطلحات العلميه وضع كثير من الألفاظ العرييه على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجميه ؛ مثال ذلك : ملبنه - مزبده مقطنه - مورده - مقصبه ... «وفى أثناء معالجتى لهذه الألفاظ - وما يشابهها - برزت عقبه لم أستطع تذليلها ، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر ؛ وهى تلخص بالسؤال الآتى : إذا لم يكن لاسم العين الثلاثى فعل وكانت عين الاسم حرف عله ، (كما فى كلمات : توت - خوخ ، جوز ، وأشباهها) فما هو حرف العله فى اسم المكان الذى يصاغ من اسم العين على وزن مفعله؟ «وبعد. أرجو المذاكره فى هذا الموضوع ، أو إحالته على اللجنه المختصه ؛ بغيه اتخاذ قرار ينير السبيل أمام الباحثين فى المصطلحات العلميه). هـ. وقد أحيل الاستفسار إلى لجنه الأصول ؛ فدرسته واتخذت فيه قرارا قدمته للمؤتمر فوافق عليه ، ونص القرار : (القاعده فى صوغ : «مفعله» مما وسطه حرف عله هى : «الإعلال» فيقال فى مثل : «نوت» ، و «خوخ» ، و «تين» : متاته ، ومخاخه ، ومتانه. لكن وردت فى اللغه ألفاظ كثيره بالتصحيح لا-الإعلال ؛ مثل : مشوبه - مشوره - مصيده - مقودّه - مبوله. ويرى النحاه أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحيانا. ولا شك أن بقاء الكلمه من غير إعلال أبين فى الدلاله على المعنى. ولإعلال فى هذا الباب غير مستحکم. وقد نقل عن أبى زيد النحوى إجازته التصحيح فى «أفعل» ، و «استفعل» ؛ كأغيم ، وأغيل ، واستحوذ ، واستقوم ، واستجوب ، - - واستصوب وإذا أجزى التصحيح فى الأفعال فالإجازة فى الأسماء مقبوله ؛ لأن الأسماء فى هذا الباب محموله على الأفعال ، فى الإعلال) هـ. هذا نص الاستفسار ، وقرار اللجنه والمؤتمر بشأنه ، (كما وردت نصوصها الحرفيه فى ص ٥٠ من مجموعته البحوث ، والمحاضرات لمؤتمر المجمع ، فى دورته السادسه والعشرين ، سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠). وإنى ألحظ فى هذا القرار غموضا وتعارضا يتطلبان التجليه والتوفيق. فالقرار ينص على أن القاعده هى : الإعلال. وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعده ، وعدم الخروج عليها ، ما دامت قد استحقت اسمها : وما خالفها فشاذا يحفظ ولا- يقاس عليه - كما يقولون -. لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول : وردت ألفاظ كثيره فى اللغه بالتصحيح لا-بالإعلال ... فما مراده بالكثرة؟ إن كانت قد بلغت الحد الذى يصح القياس عليه لم تكن القاعده السالفه (وهى

قاعده: «الإعلال» فريده يجب الاقتصار عليها؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين، يجوز القياس على كل منهما؛ هما: «التصحيح والإعلال». وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبه وجب الاقتصار على الأولى عند التطبيق، واعتبار ما ورد من الثانيه شاذًا. ثم ما المراد من أن الأصل يلجأ إليه أحيانا؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز؟ وما تحديد هذه الأحيان؟ ومن الذى له الحق فى تحديدها؟ ... و... وإذا كان بقاء الكلمه من غير إعلال أبين من غير شك (كما يقول القرار) فى الدلاله على المعنى من الإعلال - فلماذا نترك الأبين إلى غيره؟ وكيف يختار أئمه النحو ضابطا عاما يؤدي إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدي إلى الأبين؟ وإذا كان الإعلال فى هذا الباب غير مستحكم (كما يقول القرار) فلم التمسك به، وبناء القاعده عليه؟ وإذا كان المنقول عن أبى زيد - كما يشير القرار - جواز التصحيح فى «أفعل» و «استفعل»، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضا، بالرغم من أن أبى زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما؟ وبالرغم أيضا مما قاله ابن جنى فى كتابه الخصائص (ح ١ ص ٩٩) ونقله السيوطى - وغيره - فى كتابه: «الأشبه والنظائر» وفى كتابه المزهر (ج ١ ص ١٣٦) عند الكلام على المطرد فى الاستعمال مع شذوذه فى القياس؛ مثل: استحوذ واستصوب؟ فقد قال ما نصه: (اعلم أن الشىء إذا اطرد فى الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ، واستصوب ... أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما؛ ألا تراكم لا تقول فى استقام استقوم، ولا فى استساغ استسوغ، ولا فى استباع استبيع، ولا فى أعاد أعود ... لو لم نسمع شيئا من ذلك. قياسا على قولهم أخوص الرمث ... - (الرمث: نبت حامض. وأخوص: صار كالخوص -) ... فهل يجوز التعميم برغم كل ما سبق مما نقلناه؟ وما المراد من قول التقرير: إذا أجزى التصحيح فى الأفعال فالإجازة فى الأسماء مقبوله...؟ فهل اطرد التصحيح فى الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه؟ وإذا كان مطردا أو كثيرا إلى الحد الذى يبيح قياس الأسماء عليه فلم منعه القدماء إلا فى المسائل المحدوده التى نصوا عليها؟ ... تلك هى بعض - - الجوانب التى تحتاج إلى التجليه والبيان، مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار يغشها الغموض أيضا. ولا سيما إذا عرضنا لرأى سيويه فى مثل تلك الكلمات التى لم يجر عليها الإعلال بالنقل من مثل: استحوذ - استصوب ... فهو يقول ما ملخصه: سمعنا جميع الشواذ المذكوره معله أيضا على القياس إلا استحوذ، واستروح الريح، وأغيلت ... ثم قال: ولا مانع من إعلالها وإن لم يسمع؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد. - راجع ص ٤٧ من كتاب: ليس من كلام العرب لابن خالويه. ويدور بخلدى أن القرار لو اقتصر على سرد القاعده التى جاءت فى صدره، وزاد عليها إباحه التصحيح فى حاله واحده هى: أن يخفى معنى الكلمه بالإعلال أو يلتبس بغيره، ولا منجاه من الخفاء واللبس إلا بالتصحيح - لو فعل هذا - لكان سليما من الغموض، بعيدا من التعارض، مسائرا بعض المذاهب اللغويه العامه.

الثانيه : أن هذه الصيغه تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي :

ص: ٣٣٠

«مفعل»، و «مفعله» الخاصتين «باسم المكان» فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر، وتدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذى يحدث به. أما تلك فتصاغ من الثلاثى المحسوس للدلالة على المكان وعلى شىء حسى معين يكثر به، لا على شىء معنوى، فالفرق كبير بين الداليتين. والفرق أكبر وأوسع فى الأصل الذى يشتقان منه، وفى طريقه الصياغة، ووزن الصيغه، كما يتبين هذا جليًا فى الشرح الخاص بكل.

* * *

د - ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمى (1) واسمى الزمان والمكان إذا كانت أفعالها الماضيه ثلاثيه، وماضى المصدر الميمى غير مضعف - هو: ١- إذا كان الماضى الثلاثى معتل اللام، (مثل: دعا - سعى ...) فالصيغه للمشتقات الثلاث هي وزن: «مفعل» - بفتح، فسكون، ففتح - تقول: مدعى - مسعى ...

٢- إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ومضارعه مضموم العين أو مفتوحها: (مثل: نظر ينظر - فتح يفتح ...) فالصيغه للثلاثه على وزن: «مفعل» أيضا، كالسابقه.

٣- إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف، ومضارعه مكسور العين؛ (مثل: جلس يجلس - عرف يعرف ...) فالميمى على وزن: «مفعل» أيضا، واسما الزمان والمكان على وزن: «مفعل» بكسر العين.

ص: ٣٣١

١- سبق تفصيل الكلام عليه فى ص ٢٣١.

١- إذا كان الماضى الثلاثى معتل الفاء بالواو ، صحيح اللام ، ومضارعه مكسور العين تحذف فيه الواو ؛ (مثل : وعد يعد ..). فالصيغه للثلاثه هى : «مفعل» بكسر العين.

ويتبين مما سبق أن صيغه الثلاثه لا تختلف إلا فى صورته واحده هى التى يكون فيها الماضى الثلاثى صحيح الأحرف مكسور العين فى المضارع ، فيصاغ المصدر الميمى على وزن «مفعل» - بفتح العين - ويصاغ اسما الزمان والمكان على وزن «مفعل». بكسر العين. ويجوز فى المصدر الميمى أيضا أن يكون على وزن : «مفعل» - بفتح العين أو كسرهما - إن كان ماضيه مضعفا (١).

كل ما سبق حين يكون الماضى ثلاثيا فإن كان غير ثلاثى فيصاغ الثلاثه - وكذا اسم المفعول - على وزن المضارع مع إبدال أوله ميمًا مضمومه وفتح الحرف الذى قبل آخره ، وتكون القرائن هى المميزه بين الأنواع الثلاثه والبداله على النوع المناسب للسياق دون غيره من الثلاثه الأخرى.

ص: ٣٣٢

١- طبقا لما سلف فى ص ٢٢٧.

اشاره

تعريفه :

اسم يصاغ - قياسا - من المصدر الأصلي (١) للفعل الثلاثى المتصرف - لازما. أو متعديا - بقصد الدلاله على الأداة التى تستخدم فى إيجاد معنى ذلك المصدر.

وتحقيق مدلوله.

وليس الوصول إلى تلك الدلاله المعنويه مقصورا على صيغه اسم الآله القياسى ، فمن الممكن الوصول إلى تلك الدلاله بأساليب مختلفه. ليس فى واحد منها الصيغه القياسيه التى تخص «اسم الآله» ولكن هذا الوصول يتطلب ألفاظا ، وكلمات متعدده لا يتطلبها صوغ اسم الآله القياسى ؛ فإنه يقوم بهذه الدلاله المعنويه بكلمه واحده ، فمزيتة أنه يؤدى باللفظه المنفرده ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعدده.

صوغه

صياغته القياسيه لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف - مطلقا (٢) - يصاغ من غيره.

وأوزان اسم الآله ثلاثه قياسيه ؛ هى : مفعل - مفعال - مفعله. وطريقه صوغها أن نجىء بذلك المصدر مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث (٣). مثال ذلك :

١- نشر النجار الخشب نشرا. فآله النشر هى : منشرا. أو : منشار ، أو : منشره.

ص: ٣٣٣

١- فى ص ١٨٢ تفصيل الكلام على أصل المشتقات ؛ مصدرا وغير مصدر ... ولم يعرض ابن مالك فى «ألفيته» ، لاسم الآله. وقد عرضنا له استيفاء للمشتقات.

٢- أى : سواء أكان الفعل متعديا أم لازما ، كما تقدم. وانظر : «ب» - ص ٣٣٦ - حيث البيان الخاص بصوغه من اللازم.

٣- زاد عليها مجمع اللغه العربيه أو زانا أخرى تجىء فى ص ٣٣٧.

٢- برد الصانع الحديد بردا ، فالآله البرد هي : مبرد ، أو : مبراد ، أو : مبرده.

٣- ثقت سداد القاروره ثقتا - فالآله الثقب هي : مثقب ، أو : مثقاب ، أو مثقبه.

٤- سخن الماء سخانه وسخونه - فالآله التي تتحقق بها السخونه.

هي : مسخن ، أو : مسخان ، أو : مسخنه.

٥- سلكت الطريق سلوكا ، أى : ذهب فيه ونفذت منه. فالآله التي يتحقق بها الذهاب والنفاد ، هي : مسلك ، أو : مسلاك ، أو : مسلكه.

٦- سمحت للمحتاج بيعض الغله سموحا ، وسماحا ، وسماحه ، فالآله التي يتحقق بها السماح وتستخدم فى الإعطاء والتناول ، هي : مسمح أو : مسماح ، أو : مسمحه ... و ... وهكذا.

حكمه

اسم الآله لا- يعمل عمل فعله ؛ فلا- يرفع فاعلا- أو نائب فاعل ، ولا ينصب مفعولا به ، ولا غيره ؛ فهو واسم المكان واسم الزمان المشتقات الثلاث التي لا تعمل عمل فعلها (١).

ويلاحظ أن صيغه «مفعال» مشتركه بين «اسم الآله» ، و «صيغه المبالغه» ؛ فهى من الأوزان الصالحه لهذه ولتلك - كما سبق (٢) - والتفرقه بينهما فى الدلاله تكون بإحدى القرائن اللفظيه أو المعنويه ؛ كالأشأن فى كل صيغه مشتركه ، أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر ؛ فالقرينه وحدها هي التي تتحكم فى التوجيه هنا أو هناك ، ففى مثل : (تخيرت للخشب الجزل منشارا قويا يمزقه) - تكون صيغه «مفعال» اسم آله : بخلافها فى مثل : (ما أعجب فلانا فى التحدث عن

ص: ٣٣٤

١- وكذلك المصدر المصوغ للدلاله على المره - كما سبق فى رقم ١ من هامش ٢٢٤ - ومع أن هذه الأربعة لا تعمل ، يجوز أن يتعلق بها شبه الجمله لما فيها من رائحه الفعل (راجع هامش ص ٢٢١).

٢- فى رقم ٤ من هامش ص ٢٥٨.

نفسه ، ونشر أخباره ، وانتهاز الفرص للإعلان عن شئونه!! إنه جدير بأن يسمى : منشارا) - فإنها صيغه مبالغه فى النشر. ومثل : كلمه : «مذىاع» ؛ فقد يراد منها الآله الصماء التى تستخدم فى نقل الأخبار المذاعه. وقد يراد منها الشخص المتكلم فى تلك الآله (١). فمثال الحاله الأولى تدل عليها القرينه : توقف المذىاع لخلل فى أسلاكه. ومثال الثانيه التى تدل عليها القرينه أيضا : ما أفصح المذىاع ، وما أعذب صوته ، لم يتلجلج ، ولم يتردد ، ولم يشوه كلامه بلحن أو خطأ ، مع أنه كان يرتجل بغير إعداد.

ص: ٣٣٥

١- هذا من الوجهه اللغويه. وقد جرى العرف اليوم على تسميه الآله «بالمذىاع» (وتسميه الشخص : بالمذيع).

١- وردت ألفاظ مسموعه شذت صيغتها عن القياس ؛ منها : «المنخل» ؛ للأداة التى ينخل بها الدقيق. «والمدق» ؛ للأداة التى تدق بها الأشياء الصّلبه «والمدهن» ؛ للأداة التى تستخدم فى الدهان. «والمكحله» ؛ للأداة التى تستخدم فى الكحل ، أو للوعاء الذى يوضع فيه. و «المسعط» ؛ للأداة التى يسعط بها العليل ، أو الصبى ، أى : يوضع بها الدواء فى أنفه (وكل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا «المدق» فبضم أوله وثانيه) ، «وإراث» للأداة التى توقد النار ...

ولما كانت تلك الأوزان - وأشباهاها - خارجه عن الصيغ القياسيه ، جاز استعمالها كما وردت مسموعه عن العرب ، وجاز - كما سيتبين بعد (١) - اشتقاق صيغه قياسيه من مصدر أفعالها الثلاثيه المتصرفه تؤدى معناها ومهمتها ، بحيث تجىء الصيغه الجديده على وزن «مفعّل» أو : «مفعله» ، أو : مفعال» وهى الأوزان الثلاثه القياسيه لاسم الآله.

ب - فى محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهريّ ، فى دور انعقاده الأول (ص ٣٧١) ، بحث واف على اسم الآله ، ونصوص متعدده من المراجع المطوله الأصيله التى تصدت لبيان أحكامه. ومن ذلك البحث وما تبعه من بحوث فرعيه ، وما أناره من جدل عنيف ، ومناقشات مستفيضه مسجله هناك - يتبين أن بين العلماء خلافا شديدا يكاد يتركز فى ثلاث مسائل :

أولها : أياكون اشتقاق اسم الآله من مصدر الثلاثى المتصرف ، المتعدى واللازم ، أم من مصدر المتعدى فقط ، كما يميل إليه أكثر السابقين؟ وهل يشتق من أسماء الأعيان؟

ثانيها : أيجوز اشتقاق من مصدر الأفعال غير الثلاثيه ، أم أمره مقصور على الثلاثيه وحدها؟

ثالثها : أيجوز القياس مع وجود صيغه مسموعه تخالفه ، أم يجب الاقتصار عليها؟

ص: ٣٣٦

١- فى «ب» ... التالى.

وخير إجابته عن تلك الأسئلة - وهي إجابته مستمدة في أكثرها من البحوث والمناقشات التي دارت بالمجمع ، ثم من مراجع واعتبارات أخرى - هي :

١- جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اللازم والمتعدى ، دون مصدر الأفعال غير الثلاثية ، ودون أسماء الأعيان. فيجب الاقتصار في هذين على المسموع وحده.

٢- ويجوز القياس بصوغ اسم الآله من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف مع ورود صيغته مسموعه تخالفه. لكن الأحسن الاقتصار على هذه الصيغ المسموعه ، وبخاصه إذا كانت شائعه.

«ملاحظه»: جاء في مجله المجمع اللغوى ، القرار الآتى نصه (١):

" (يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهوره فى اسم الآله ، (وهى. مفعل - مفعله - مفعال ، وكذا : «فَعَّال» التى أفر مجلس المجمع قياسيتها من قبل) ... صيغ أخرى ؛ هى :

١ - فعال ؛ مثل : إراث (لما تؤرث به النار ، أى : توقد).

ب - فاعله ؛ مثل : ساقيه.

ج - فاعول ؛ مثل : ساطور.

وبهذا تصبح الصيغ القياسيه لاسم الآله سبع) " ١ هـ.

وفى الصيغ الأربع الجديده التى اشتمل عليها هذا القرار ما يقتضى التأمل والتلبث. فصبغه : «فَعَّال» المقترحه ؛ (اعتمادا على كثرتها فى الاستعمال القديم والحديث ؛ ومن الحديث : ثَلَّاجَه - خَزَامَه - خَزَاظَه - كَسَّارَه : لآله الثلج ، والخرم ، والخرط ، والكسر ، إنما تصاغ على أصل عربى فصيح ؛ هو صيغته : «فَعَّال» المؤنثه المشتقه للدلاله على المبالغه ، أو على النسب لأمر من

ص: ٣٣٧

١- راجع ص ٢٥٠ من مجله المجمع اللغوى ، العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التى ألقىت فى مؤتمر الدوره التاسعه والعشرين ، سنه ١٩٦٢ - ١٩٦٣. وكذلك ص ١٩ من كتابه الذى أخرج سنه ١٩٦٩ باسم «كتاب فى أصول اللغه» مشتملا على مجموعته القرارات التى أصدرها من الدوره التاسعه والعشرين إلى الدوره الرابعه والثلاثين وفى هذا المرجع القرار متبوعا بالأدله والبحوث العلميه التى تؤيده.

الأمر - طبقا لما سيجيء في باب : «النسب (١)» - ثم تستعمل بعد ذلك مجازا (لغرض بلاغي) في الدلالة على الآليه أو السبيه. وهذا الاستعمال المجازي مباح فصيح في كل عصر ، بشرط توافر ركني المجاز (وهما : العلقه ، والقرينه) ومن المعروف بلاغه أن المجاز إذا اشتهر صار حقيقه عرفيه فصيح ؛ ينسى معها «العلقه والقرينه» ، طبقا لما قرره البلاغيون ، فلا حاجه - إذا - لقرار زياده تلك الصيغه على صيغ اسم الآله ، هذا إلى أنها لا تكون نصا في دلالتها على الآليه - أحيانا - وبذا تختلف عن الصيغ المسموعه.

أما الصيغ الثلاث الجديده التي زيدت أيضا (ا - ب - ج) فأمر قياسيتها غير واضح ؛ فهل المراد أن يصاغ على وزنها أسماء آلات من كل ما يصاغ منه اسم الآله؟

إن كان هذا هو المراد - وهو ما يقتضيه حكم القياس - كان غريبا ؛ لأن الاستعمال العربي القديم لتلك الكلمات كان متجها في بعضها إما للمجاز على الوجه الذي شرحناه ؛ كاستعمالهم كلمه : «الساقيه» ، وإما للأداه الخاصه في بعض كلمات أخرى معينه دون غيرها كما في كلمه «إراث» و «ساطور» ، ونحوهما من عشرات الكلمات المتباينه التي استعملوا - بقله - كل واحده منها أداه دون أن تخضع تلك الكلمات كلها لكثرة استعمالهم أو لصيغه واحده تجمعها ، أو وزن واحد تدرج تحته ؛ فالحكم بالقياس على تلك الصيغ الثلاث واستعمالها من غير طريق المجاز مخالف للمراد من القياس اللغوي ، ومؤد للاضطراب. هذا إلى أنه يمكن الاستغناء عن الصور الجديده كلها باختيار صيغه من الصيغ القديمه تستعمل أداه موصله للمعنى المراد من كل صيغه من هذه الصيغ المستحدثه.

ص: ٣٣٨

١- في الجزء الرابع.

إشاره

معناه : إذا رأينا فى أحد الكواكب أشباحا تحاول الاتصال بنا ، أو : شاهدنا بئرا تغيض (١) فجأه ، أو : مطرا ينهمر فى يوم صحو (٢) ، أو : سياره جديده تتوقف عن المسير بغير سبب معروف - كان هذا أمرا باعنا للدهش ، وانفعال (٣) النفس به ؛ واستعظامها إياه ؛ لخفاء سرّه عليها ، وعدم وجود نظيره له ، أو قله نظائره. وقد يعبر عنه الناس بأنه ؛ أمر عجيب ، أو : غريب ، أو : مثير ... ، أو نحو هذا من العبارات التى يريدون منها ما يسميه اللغويون : «التعجب» ، ويعرفونه بأنه : «شعور داخلى (٤) تنفعل به النفس حين تستعظم أمرا نادرا ، أو لا مثيل له ؛ مجهول الحقيقه (٥) ، أو خفىّ السبب» (٦). ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها.

أسلوبه

إشاره

له أساليب كثيره (٧) تنحصر فى نوعين :

ص : ٣٣٩

- ١- يجف ماؤها.
- ٢- لا غيم فيه ، ولا مطر ، ولا برد.
- ٣- تأثر.
- ٤- وقد يترتب عليه ظهور آثار خارجيه ؛ كالتى تبدو على الوجه ، أو غيره.
- ٥- أى : الذات. بأجزائها التى تتركب منها.
- ٦- لهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛ ولهذا أيضا لا يوصف المولى جل سأنه بأنه متعجب ؛ إذ لا يخفى عليه شىء ، وإذا ورد فى كلامه ، أو فى الحديث الشريف ، أو غيرهما ما يدل على أنه يتعجب ، فالمراد : إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب والدهشه ، وإما المراد : اللازم ؛ وهو الرضا والتعظيم ، أو : نحو ذلك من الأغراض البلاغيه.
- ٧- والغرض الأساسى من كل منها هو : «التعجب». لكن بعضها قد يتضمن أحيانا كثيره التعجب وغرضا آخر معه ؛ هو : «المدح ، أو الذم» : كما سيتبين فى هذا الباب ، وفى باب «نعم وبئس» عند الكلام على الأفعال التى تجرى مجراها - ص ٣٧٠ -.

أحدهما : مطلق ؛ لا تحديد له ولا ضابط ؛ وإنما يترك لمقدره المتكلم ، ومنزلته البلاغية ، ويفهم بالقرينه.

والآخر : «اصطلاحى» ، أو : «قياسى» مضبوط بضوابط وقواعد محددة. ولا تكاد تختلف فى استعماله أقدار المتكلمين.

ومن أمثله الأول : «لله درّ (١) فلان» ، فى قول القائل :

لله درّك!! أى جنّه (٢)

خائف

ومتاع دنيا. أنت للحدثان (٣)

ومنها : «يا لك ، أو يا له ، أو : يالى» ... كقول الشاعر :

فيالك بحرا لم أجد فيه مشربا

وإن كان غيرى واجدا فيه مسبحا

ومنها : «شدّ (٤)» فى نحو : شدّ ما يفخر اللثيم بأصوله إن كانت له أصول ، ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود.

ومنها كلمه : «عجب» ، مصدرا ، ومشتقاته ، مثل : عجب ، و : «عجيب» فى نحو : قولهم : عجبت لمن يشتري المماليك بماله ، ولا يشتري الأحرار بكريم فعاله. وقول الشاعر :

أقاطن (٥) قوم سلمى أم

نورا طعنا (٦)؟

إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ومنها : الاستفهام المقصود منه التعجب ؛ كقوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْواتاً فَأَحْيَاكُمْ؟)؛ وكقول شوقى يخاطب تمثال أبى الهول (٧) :

إلام ركوبك متن الرمال

لطىّ الأصيل ، وجوب السحر؟

١- أصل هذا الأسلوب ومعناه مدون في ج ٢ م ٦٠ ص ٢١.

٢- وقايه.

٣- حوادث الدهر ومصائبه.

٤- فعل ماض. يفيد التعجب من شدة الأمر وكثرته.

٥- أمقيم؟

٦- ارتحالا وسفرا.

٧- تمثال رأسه كراس إنسان ، وجسمه على هيئة جسم الأسد. أقامه أحد الفراعين في صحر الأهرام ، بالجيزه. (قرب القاهره).

ومنها : «سبحان الله» التي تصاحبها قرينه تدل على أن المقصود منها التعجب ؛ كقول رجل سئل عن اسمه : (سبحان الله! تجهلنى ، والخيل والليل والبيداء تعرفنى ...)

إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب (١) وتفهم منه هذه الدلالة بقرينه ، من غير أن يكون من النوع «الاصطلاحى» (القياسى)

أما النوع «الاصطلاحى ، أو القياسى ، فصيغتان (٢). «ما أفعله» و «أفعل به». وهذان وزنان يستعملان عند إرادته التعجب من شىء تنفعل به النفس على الوجه الذى شرحناه ؛ فعند التعجب من الجمال الباهر - مثلا - ، أو الضخامة البالغة ، أو : القصر المتناهى ... أو غيره ... نأتى بأحد أسلوبيين قياسيين.

أولهما (٣) : فعل ماض ، ثلاثى (٤) ، يشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ثم نجعل هذا الماضى على وزان : «أفعل». وقبله : «ما» الاسميه التى هى مبتدأ ، وعلامه التعجب ؛ ولذا تسمى : «ما التعجبيه» - وتقديمها على هذا الماضى واجب - ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : «هو» يعود على : «ما» ، وبعده اسم منصوب هو فى ظاهره وفى إعرابه مفعول به (٥). ولكنه فى المعنى فاعل (٦) ؛ إذ كان فى الجملة - وفى الحقيقه - قبل التعجب فاعلا- ؛ نحو ؛ ما أجمل الورد الناضر! - ما أضخم هرم الجيزه! ما أقصر

ص : ٣٤١

١- مثل كلمه : «واها» فى نحو : واها لسلمى ثم واها واها!! ومثل حرف النداء فى : يا جاوتا ما أنت جاره!!

٢- هناك صيغه ثالثه قياسيه يأتى الكلام عليها فى (ج) من ص ٣٤٧.

٣- الثانى فى ص ٣٤٤. وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتله إن كانت مستحقه للإعلال بالنقل - طبقا للبيان الآتى فى : «ا» ص ٣٤٧.

٤- وقد يصاغ من الرباعى الذى على وزن : أفعل ، على الوجه الآتى فى ص ٣٤٨.

٥- لهذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقيا فى أصله (قد وقع عليه فعل الفاعل) ففى مثل : سقى المطر الزرع ؛ لا يصح أن يقال : ما أسقى الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع. لأن المفعول به هنا حقيقى ، وليس فاعلا فى المعنى - انظر «ا» من ص ٣٤٧.

٦- لهذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقيا فى أصله (قد وقع عليه فعل الفاعل) ففى مثل : سقى المطر الزرع ؛ لا يصح أن يقال : ما أسقى الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع. لأن المفعول به هنا حقيقى ، وليس فاعلا فى المعنى - انظر «ا» من ص ٣٤٧.

سكان المناطق القطييه! فكلمه : «ما» فى هذه الأمثله وأشباهاها - مبتدأ (١) ، والجمله الفعلية بعدها خبرها ، ثم المفعول به الذى هو فاعل فى المعنى : فالأصل جملة الورد - ضخم الهرم - قصر سكان المناطق القطييه -

وعند إرادته التعجب من كبر قاره آسيا ، وسعتها ، وغزاره سكانها ، وعلو جبالها ... و ... نقول ما أكبرها!! وما أوسع رقعتها!! وما أغزر سكانها!! وما أعلى جبالها!! ... والإعراب كما سبق تماما ، وكذلك المفعول به

و «ما» التعجبيه فى هذه التراكيب - ونظائرها - هى نوع من «النكره التامه» (٢) ، وتتضمن - بذاتها (٣) - معنيين معا ، أو : أنها ترمز إليهما معا ؛ هما : (توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجب ، وأن الذى أوجده أمر عظيم) ويصفها النحاه بأنها «نكره تامه». والماضى بعدها جامد لا محاله (٤) ، مع أنه فى أصله ثلاثى متصرف ، ولكنه يفقد التصرف باستعماله فى التعجب رباعيا على وزن «أفعل» كما يفقد - فى الأرجح - الدلاله على الزمن إن لم توجد قرينه تدل على الزمن (٥).

ص : ٣٤٢

١- انظر «ا» من الزيادة التاليه - فى ص ٣٤٣ -.

٢- يريدون بالتنكير ، أنها بمعنى : «شئ» أى شئ. وبالتمام : أنها لا تحتاج إلا للخبر ، فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود. وتنكيرها أفادها إبهاما جعلها فى أسلوب التعجب بمعنى : «شئ عظيم». وعلى هذا تكون «النكره التامه» هى النكره المحضه الخالصه من كل قيد ، أما المقيد بنعت أو غيره من القيود فتسمى : «نكره ناقصه». - ويبان هذا فى ج ١ م ١٧ -.

٣- أى : بلفظها وتكوينها ، لا بلفظ أو شئ آخر غيرها.

٤- ولا يدل - عند المحققين - على زمن ؛ لأن الجمله التعجبيه متجرده لمحض «الإنشاء» المقصود منه «التعجب» ، فلا دلالة فيها على زمن عندهم (كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ وفى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٤١) - وعدم دلالتها على الزمن مشروط بالألا تشتمل على لفظه : «كان» أو «يكون» أو غيرهما من الألفاظ أو القرائن التى أريد منها أن تدل على زمن مجدد معين ، طبقا للبيان الخاص بهذا فى الصفحات السالفه ، وفى صدر الجزء الأول عند الكلام على الأفعال - م ٤ -.

٥- كما سيجىء فى ص ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥٧.

١ - لسنا بحاجة إلى الأخذ برأى من يقول : إن «ما» التعجبية اسم موصول ، مبتدأ ، والجمله بعدها صلته ، والخبر محذوف . ولا برأى آخر يقول : إنها نكره ناقصه (تحتاج إلى نعت بعدها) والجمله بعدها نعت لها ، والخبر محذوف ، ولا استفهاميه ... ولا ... ، فكل هذه الآراء تحمل فى طياتها كثيرا من التعسف ، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع ، ومن غير أن تمتاز بمزيه تصرفنا عن الإعراب الأول الذى يتضمن كل مزاياها ، ويخلو من عيوبها. فعلينا التمسك به وحده ، وأن نختصر فى الإعراب ، فنقول : «ما» تعجبيه ، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكره تامه مبتدأ - من غير حاجه للتصريح بما اصطلحنا عليه ...

ب - ورد عن العرب قولهم : (ما أميلح فلانا وما أحسنه) ، بتصغير الفعلين الماضيين : «أملح وأحسن» عند استخدامهما فى التعجب ، مع أن الأفعال لا- تصغر ... فهل يصح تصغير غيرهما من الأفعال الماضيه المستخدمه فى التعجب ، والتي على وزن «أفعل» ؛ قياسا على هذين الفعلين الماضيين؟ الرأى الشائع عدم الجواز ، ولكن سيبويه وبعض البصريين وفريق من غيرهم يبيحه. وفى الأخذ بهذا الرأى - أحيانا - تيسير وتوسعه لا ضرر منهما (١) ...

ص: ٣٤٣

١- تفصيل هذا - كاملا - فى باب : «التصغير» من الجزء الرابع م ١٧٥. ص ٦٣١.

ثانيهما (١): فعل ثلاثي لازم مشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ونجعل هذا الفعل على وزن : «أفعل» ، وبعده باء الجر ، تجزّ اسمًا ظاهرًا ، أو : ضميرًا متصلًا بها ، وكلاهما هو الذى يختصّ بمعنى الفعل. ففي الأمثلة السابقه يقال : أجمل بالورده الناظره! أضخم بهرم الجيزه! أقصر بسكان المناطق القطبيه!. أكبر بقاره آسيا! وأوسع برقتها! وأغزر بسكانها! وأعل بجبالها! أو : أكبر بقاره آسيا! وأوسع بها! وأغزر بسكانها! وأكثر بهم!

أما إعراب : «أجمل بالورده الناظره» ففيه وفي نظائره إعرابان :

١ - أن نقول «أجمل» ، فعل ماض على صورته الأمر ، (أى على شكله الظاهر فقط (٢) ، دون الحقيقه المعنويه) .. «بالورده» الباء ، حرف جر زائد (٣). «الورده» فاعل مجرور بالباء لفظًا ، ولكنه فى محل رفع على الفاعليه. «الناظره» نعت ، إمّا مجرور بالكسره تبعًا للفظ الفاعل المنعوت ، وإمّا مرفوع بالضمه تبعًا لمحل المنعوت ، ويكون المراد هو : جملة الورده ، أى : صارت ذات جمال عجيب ، وضخم الهرم ، أى : صار ذا ضخامه عجيبه. وقصر سكان المناطق القطبيه. أيضا ... ؛ وهكذا باقى صيغ «أفعل» التى جاءت فى ظاهرها على صورته الأمر ، وهى فى الحقيقه فعل ماض ؛ يراد منه فى ظاهره وفى حقيقته التعجب. ومثل النعت هنا غيره من التوابع ؛ فكل منها يجوز فيه الجر والرفع.

هذا إعراب الفاعل المجرور بالباء حين يكون اسمًا ظاهرًا معربًا ، أما حين يكون اسمًا مبنيًا ؛ كالضمير البارز ، أو غيره من المبنيات (ومن الأمثلة

ص: ٣٤٤

- ١- أما أولهما ففي ص ٣٤١ وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتله كما أشرنا هناك - طبقا للبيان الآتى فى : «ا» ص ٣٤٧.
- ٢- جاء على صورته الأمر لإنشاء «التعجب» ؛ فالجمله كلها إنشائية محضه ، ولا دلالة فيها - عند المحققين - على زمن ، إلا إن وجد تقييد يدل على الزمن (كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٢ وكما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ و٣٥٣ و٣٦٢) - وهو مبنى على السكون حينًا ، وعلى حذف آخره حينًا آخر على حسب أحكام بناء الأمر ...
- ٣- وزيادته فى هذا الموضوع لازمه ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه بشرط أن يكون المجرور به اسمًا صريحًا ، لا مصدرًا مؤولا من «أن أو أن» وصلتهما ؛ إذ فى هذه الصوره المصدريه يجوز - إلا - مع «أن» الناسخه فى رأى - حذف حرف الجر - انظر رقم ٢ من هامش الصفحه الآتية - . كما سبق عند الكلام على «باء الجر» ج ٢ هامش رقم ١ من ص ١٥٣ م ٧١ و٣٥١ م ٨٩ - وكما سيجىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٢.

الآية الكريمة : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) ... وبعض الأمثلة التي سلفت) فإنه يكون مبتدأ ويذكر في إعرابه : «أنه مجرور بكسره مقدره على آخره ، منع من ظهورها علامه البناء الأصلي في محل رفع» (١) فهو - كسابقه - في أنه مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ، وفي أنه يجوز في تابعه الأمران : الرفع والجرّ.

ب - أو نقول : «أجمل» فعل أمر حقيقي ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، يعود على مصدر الفعل المذكور (وهو : الجمال) و «بالورده» الباء حرف جر أصلي ، وهي ومجرورها أصليان متعلقان (٢) بالفعل . والمراد الملحوظ : يا جمال أجمل بالورده ؛ أي : لازمها ، ولا تفارقها. فالخطاب الملحوظ موجه لمصدر الفعل المذكور ، بقصد طلب استمراره ، ودوام بقائه معه (٣). ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى ، والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائما لأنه ضمير مستتر للمصدر المخاطب في كل الأحوال.

والإعرابان صحيحان (٤). والمعنى عليهما صحيح أيضا ؛ فلا خلاف بينهما

ص : ٣٤٥

١- يلاحظ أن الضمير الواقع فاعلا- في آية : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) إنما جاء خلفا عن «واو الجماعه» للغائبين ؛ إذ الأصل بناء على التقدير السالف : «سمعوا» ولما كانت واو الجماعه لا تكون في محل جر امتنع وقوعها بعد «باء الجر» الزائده لزوما. ولم يكن بد من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء عن واو الجماعه والإتيان بالضمير «هم» مكانه ؛ لأنه الضمير الذي يصلح للرفع وللجر مع دلالة على جماعه الغائبين.

٢- لازمان لا يمكن الاستغناء عنهما ، إلا في حاله واحده يمكن فيها حذف الباء «في الرأي الأغلب - حين تجر مصدرا مؤولا ... (وسيجيء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التعجب ص ٣٦٢ م ١٠٩ وسبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفه ، وفي ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١).

٣- ويصح أن يكون موجها للمخاطب الذي يراد منه أن يتعجب. مع وجوب إبقاء الضمير على حاله من الأفراد والتذكير. وهذا الوجه هو الذي ينطبق في يسر وغير تكلف على مثل قول الشاعر : إذا عمّر الإنسان تسعين حجّه فأبلغ بها عمرا ، وأجدر بها شكرا
٤- وبهما قال الأقدمون ، ولكل رأى أنصاره وأدلته المقبوله ؛ فلا- معنى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المتسرعين. ومن الإنصاف القول بأن المذهبين مقبولان ولكن كثيرا من أدلتهما وتعليقاتهما مصنوع ، لا يثبت على التمحيص ؛ ولا يعرفه العربي صاحب هذه اللغه ولا يدور بخلده ، فوق أنه لا يسائر القواعد النحويه الأصلية المنتزعه من كلامه. فمن الخير إهمال الجدليات والتعليقات الزائفة التي تتردد في نواح كثيره من هذا الباب وغيره.

فى تأديبه الغرض. إلا- أن الإعراب الثانى أيسر ، وأوضح ، وهو إلى عقول ناشئه المتعلمين أقرب. ويزداد يسرا ووضوحا حين يكون الفاعل المجرور بالباء اسما مبتئا كالضمير ، وغيره من المبنيات التى تحتاج فى إعرابها إلى تطويل.

ويلاحظ أن صيغه : «أفعل» هذه جامده - كأختها الأولى - مع أن فعلهما الأصلي ثلاثى متصرف ، ولكنه يفقد التصرف بسبب استعماله فى التعجب - كما أوضحنا (1) - .

ص: ٣٤٦

١- فى ص ٣٤٢ ، وما يجىء فى ص ٣٤٩ ، ٣٥٧ وفى الأحكام السابقه يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «التعجب». ب «أفعل» انطق بعد : «ما» ؛ تعجبا أو جىء ب «أفعل» قبل مجرور ببا أى : انطق بصيغه : «أفعل» لأجل التعجب ، بشرط أن تكون هذه الصيغه واقعده بعد كلمه «ما» (وهى : «ما» التعجبيه) وإن شئت فجيء بصيغه أخرى هى : «أفعل» وبعدها المتعجب منه (أى من شىء فيه). مجرور بالباء. ثم قال : وتلو «أفعل» انصبته ؛ كما أوفى خليلينا! وأصدق بهما! أى : انصب ما يجىء بعد «أفعل». والذى يجىء بعد «أفعل» هو المفعول به المتعجب منه ، (أى : من شىء فيه) ثم ساق فى آخر البيت مثالين ؛ أحدهما : للمتعجب منه (أى : من شىء فيه) المنصوب بعد «أفعل» ؛ وهو : «خليلينا». والثانى المتعجب منه المجرور بالباء بعد «أفعل» وهو «أصدق بهما». ثم ساق بيتا ثالثا ضمنه حكما سندكره فى مكانه من الأحكام بصفحه ٣٦٠ ؛ هو جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى بحذفه ؛ يقول : وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح يضح. أى : يتضح. والفعل : «وضح يضح» ، والأصل : يوضح ، ثم حذف الواو خضوعا لقاعده صرفيه تقضى بحذفها إذا وقعت ساكنه فى المضارع وقبلها فتحه وبعدها كسره - وسيدكر البيت لمناسبه أخرى فى ص ٣٦٠. ثم ذكر بعد هذا بيتا يقرر فيه أن هذين الفعلين ممنوعان من التصرف ؛ فهما جامدان بحكم قديم محتوم قرره النحاه : ونص البيت : وفى كلا- الفعلين قدما لزمنا منع تصرف بحكم حتما (فى ترتيب البيت التواء ، والأصل : ولزم منع تصرف فى كلا الفعلين بحكم حتم قدما ؛ أى : قديما. وسيجىء إيضاح لهذا البيت فى مكانه الأنسب عند الكلام على أحكام التعجب (ص ٣٥٧).

١ - همزه الماضى : «أفعل» فى التعجب هى لتعديه الصيغه التى يكون فعلها الثلاثى إمّا لازما فى الأصل ، وإمّا متعديا ، ولكنه يفقد التعديه عند أخذ الصيغه منه ؛ فتحل محلها تعديه جديده تغايرها. فمثال الأول : ما أظرف الأديب!! فإن الفعل : «ظرف» لازم أصاله ؛ فصار متعديا. ومثال الثانى : ما أنفع الحذر!! فإن الفعل : «نفع» متعد فى أصله. وتزول عند أخذ الصيغه منه ، فتنصب مفعولا به جديدا كان فى الأصل فاعلا ، إذ الأصل : نفع الحذر. فكلمه «الحذر» فاعل يصير مفعولا به بعد التعجب (١).

أما همزه «أفعل» ، فللصيوروه على اعتباره ماضيا على صورته الأمر ...

ويجب تصحيح العين فى الصيغتين إن كانت فى غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل ؛ مثل : ما أطول النخلة ، وأطول بها (٢). ومن هذا قولهم : «ما أحوح الجبان إلى أن يرى ويسمع عجائب الشجعان» وكذلك يجب فكّ «أفعل» المضعف ، نحو : أشدد بحمره الورد. وقول الشاعر :

أعزز علىّ بأن تكون عليلا

أو أن يكون لك السقام نزيلا

ب - يشيع فى هذا الباب ذكر : «المتعجب منه» (وهو المعمول المنصوب أو المجرور بالباء) والتعبير الأنسب : هو : «المعمول المتعجب من شىء يتصل به» لأن التعجب فى مثل : ما أنفع العلم!! ، إنما هو من نفع العلم ، لا من العلم ذاته. ولا بأس بالتعبير الشائع على اختصاره المقبول ؛ لأن المراد منه مفهوم.

ح - هناك صيغ أخرى للتعجب (٣) ، وأشهرها : «فعل» (٤) - بضم

ص : ٣٤٧

١- كما سبق فى ص ٣٤١.

٢- عملا بالضابط العام فى الإعلال بالنقل - وسيجىء تفصيل الكلام على هذا الضابط فى موضعه المناسب (ج ٤ م ١٨٣ - ص ٧٣٣).

٣- سيجىء تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٨٤ م ١١١ من باب : «نعم وبئس».

٤- جاء فى الأشمونى - ج ٢ آخر باب «تعدى الفعل ولزومه» - ما نصه عند الكلام على - - السبب الثانى الذى يجعل الفعل المتعدى لازما : (التحويل إلى «فعل» - بضم العين - لقصد المبالغه والتعجب ، نحو : ضرب الرجل ، وفهم ... بمعنى : ما أضربه وأفهمه!). ه ، فلم يأت فى كلامه ولا فى حاشيه الصبان ما يدل صراحه على أن المبالغه والتعجب يلازمان مدحا أو ذمّا ، مع أن النحاه صرحوا بأن تحويل الفعل الثلاثى إلى «فعل» - بضم العين ... بقصد المدح أو الذم يستلزم التعجب حتما - كما سيجىء فى ص ٣٨٤.

العين - وهو فعل لازم ؛ نحو : كبرت كلمه تخرج من فم الجاحد ، وخبث لفظا يجرى على لسانه.

ومنها : «أفعل» بغير «ما» التعجيبه ، وأصله فعل ثلاثى زيد فى أوله همزه التصيير ؛ نحو : أحسنت قولاً ، وأبرعت عملاً. أى : ما أحسن قولك ، وما أبرع عملك ... وفعلها الثلاثى حسن وبرع.

والمشهور أن الصيغه الأولى قياسيه ، والثانيه سماعيه ذكرناها لندرك أمثلتها المسموعه.

* * *

ص: ٣٤٨

الذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشرا :

يشترط فيه ثمانية شروط :

١- أن يكون ماضيا (١).

٢- ثلاثيا ؛ فلا- يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة ؛ مثل : دحرج - تعاون - استفهم .. - إلا إن كان الرباعي قبل التعجب على وزن : «أفعل» فيجوز - فى رأى الأنسب (٢) - صياغتهما منه بشرط أمن اللبس ؛ كالأفعال (أعطى - أقفر - أظلم - أولى ...) فيقال : ما أعطى التقى - ما أقفر الصحراء - ما أظلم عقول الجهلاء - ما أولى الناصح بردع نفسه.

ومن الشاذ قولهم : ما أخصر كلام الحكماء ، فبنوه من «اختصر» الخماسى المبنى للمجهول أيضا (٣).

٣- متصرفا فى الأصل تصرفا كاملا ، قبل أن يدخل فى الجملة التعجبية. (أما بعد دخوله فيها فيصير جامدا (٤)). فلا يصاغان من : ليس - عسى - نعم - بئس ... ونحوها من الأفعال الجامده تماما ، ولا من نحو : «كاد» التى هى من أفعال المقاربه ؛ لأن «كاد» هذه ناقصه التصرف ليس لها إلا المضارع - فى الأغلب -.

٤- أن يكون معناه قابلا للتفاضل والزيادة ؛ ليتحقق معنى «التعجب» ؛ فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه ، نحو : فنى - مات - غرق - عمى ؛ إذ لا- تفاوت فى الفناء ، ولا- فى الموت ، ولا- الغرق ، ولا- العمى ، وحيث يمتنع التفاوت والزيادة فى معنى الفعل يمتنع الداعى للتعجب ، إذ يكون المعنى مألوفا.

ص: ٣٤٩

١- مع ملاحظه أن الفعل الذى يدخل فى صيغه التعجب يفقد - غالبا - الدلاله على الزمن عند عدم القرينه - فى رأى المحققين - ويتجرد منها إلا فى صورته واحده تقدمت. (طبقا لما أشرنا إليه فى هامش ص ٣٤٢ ، نقلا- عن الجزء الأول حيث البيان وذكر المراجع فى صدره عند الكلام على الأفعال. وسيجىء الإيضاح فى هامش ص ٣٥٣ وص ٣٦١).

٢- وبه أخذ المجمع اللغوى - طبقا لما جاء فى ص ١٢١ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ - باسم : «كتاب فى أصول اللغه» ...

٣- ففيه شذوذان ؛ أنه غير ثلاثى ، وأنه مبنى للمجهول. وسيجىء أنهما لا يصاغان من المبنى للمجهول.

٤- كما سبق فى هامش ص ٣٤٢ ويجىء فى ص ٣٥٧.

٥- ألا- يكون عند الصياغه مبيّنا للمجهول بناء يطرأ ويزول ، كالأفعال : عرف - علم - فهم ... وغيرها مما يبنى للمجهول حيناً ، وللمعلوم حيناً آخر ، دون أن يلازم البناء للمجهول في كل الأحوال

أما الأفعال المسموعه التي يقال إنها تلازم البناء للمجهول. (مثل : زهى - هزل ...) (١) فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغه منها بشرط أمن اللبس (٢) ؛ فيقال : ما أزهى الطاووس! وما أهزل المريض! ...

٦- أن يكون تاماً ، (أى : ليس ناسخاً) ؛ فلا يصاغان - فى الرأى الأقوى - من «كان ، وكاد» ، وأخواتهما ...

٧- أن يكون مثبتاً ، فلا يصاغان من فعل منفى ؛ سواء أكان النفى ملازماً له ، أم غير ملازم ؛ مثل : ما عاج الدواء ، بمعنى : ما نفع ، ومثل ما حضر الغائب ، فالفعل الأول ، وهو : «عاج» الذى مضارعه : «يعيج» - ملازم للنفى فى أغلب أحواله ، لا يفارقه إلا نادراً ، والفعل : «حضر» فى هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفى ، ويستعمل بغير النفى كثيراً ، وكذلك أفعال أخرى متعدده.

ص: ٣٥٠

١- تقدم بيانها ، وحكمها ، وتحقيق هام خاص بها ، (فى ج ٢ ص ١٠٢ م ٦٧ باب : النائب عن الفاعل) ومن هذا التحقيق الخاص يتبين خطأ القول بوجود أفعال ملازمه للبناء للمجهول دائماً (بعدها مرفوعها فاعل بها ؛ كما يزعمون) ، وأن الأفعال المعروفه ببنائها للمجهول دائماً ليست إلا- كغيرها من سائر الأفعال الأخرى ؛ تبنى حيناً للمعلوم ، وحيناً للمجهول ، على حسب مقتضيات المعنى ، ودواعى الاستعمال الصحيح. أما قصر عدد معين من الأفعال على البناء للمجهول دائماً دون استعماله للمعلوم فغلط شائع. وبناء على هذا التحقيق الهام والتصحيح المفيد يجوز أن يصاغ من مصادر تلك الأفعال مباشره - من غير وسيط. - «صيغتنا التعجب» القياسى ، وأن يصاغ من مصدرها مباشره : «أفعل التفضيل». وفوق هذا يؤيد فريق من النحاه - ومنهم ابن مالك - صياغه التعجب من مصدر تلك الأفعال بفرض أنها ملازمه للبناء للمجهول. أما الأفعال الأخرى التى ليست ملازمه للمجهول فلا يصح التعجب المباشر منها - اتفاقاً - إذا كانت مبنية للمجهول عند الصياغه للتعجب بناء عارضاً ، لا ملازماً فى رأى من يقول بهذه الملازمه التى قرر المحققون خطأها.

٢- وهذا رأى المجمع اللغوى أيضاً - كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه المجمعى الذى أصدره سنه ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغه».

٨- ألا تكون الصفه المشبهه (١) منه على وزن : «أفعل» الذى مؤنثه : «فعلاء» ، نحو (عرج ، فهو : أعرج ، وهى : عرجاء) - (خضر ، فهو : أخضر ، والحديقه خضراء). (حمر الجلد ؛ فهو : أحمر ، والورده حمراء) - (حور فهو : أحور ، وهى : حوراء) ... وهكذا من كل صفه مشبهه تدل على لون ، أو : عيب ، أو : حليه ، أو ؛ شىء فطرى (٢) ...

* * *

ص: ٣٥١

١- سبق الكلام عليها وعلى أوزانها فى ص ٢٨١ م ١٠٤.

٢- لا تتراح النفس للتعليلات التى ذكروها لمنع الصياغه من هذا القسم بأنواعه المختلفه ، التى لا ينطبق عليها الشرط الثامن ، ولا سيما التعليل بخوف اللبس بين صيغتي : «أفعل» التى تستعمل إحداهما فى التعجب ، والأخرى فى الصفه المشبهه فإن هذا اللبس وهم لا يتحقق ؛ إذ كيف يتحقق وإحداهما فعل ، والأخرى اسم ، ولكل منهما أحكام تغاير الأخرى. فالقرائن قويه تمنعه. ولا عله إلا عله الاستعمال العربى المجرد. وهو - فيما يبدو لنا - لا يمنع من صياغه التعجب من تلك الأشياء ، وكذا «التفضيل» - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ - وذلك لسببين : أولهما : ورود السماع بقدر من تلك الأشياء يكفى للقياس عليه. وثانيهما : شده الحاجه إلى التعجب منها فى عصرنا ؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع فى معنى كل منها ، والاختلاف البعيد بين أنواعه ودرجاته. وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف فى استعمالنا التى تساير الحياه. ومثل هذا يقال فى صوغ «التفضيل» من الأفعال الداله على تلك المعانى ، بالرغم من أن للنحاه ما يشبه العذر فى بعض أنواع «التفضيل» ، ولكنه عذر يمكن دفعه - كما سيجىء البيان المفيد فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨. ويصرح بعض أئمه الكوفيين : كالكسائى ، وهشام الضرير وغيرهما ، برأى حسن يوافق ما سبق ؛ هو صحه مجىء التعجب مما يدل على الألوان والعاهات ، ووافقهم الأ-خفش من البصريين فى العاهات ، دون الألوان. وبرأى الكوفيين أخذ المجمع اللغوى - كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه السالف - وفى الشروط السابقه يقول ابن مالك (ساردا سبعة ، أما الثامن وهو : «الفعل الماضى» فمفهوم من السياق) : وصغهما من ذى ثلاث ، صرّفا قابل فضل ، تمّ ، غير ذى انتفا وغير ذى وصف يضاهى أشهلا وغير سالك سبيل فعلا يريد : صغهما من صاحب الحروف الثلاثه (وهو الماضى الثلاثى) - المتصرف - القابل للتفاوت - التام - غير المنفى - والذى صفته المشبهه ليست مثل : «أشهل» (شهل الرجل ، فهو : أشهل ، الأنثى شهلاء ، أى : قلّ سواد عينه ، وخالطتها حمرة) ، وغير مبنى على صيغه : «فعل» ؛ وهى صيغه بناء الماضى الثلاثى للمجهول ، فهذه سبعة شروط لم يذكر بينها أنهما يصاغان من فعل ، لا من اسم ولا من حرف ؛ لأن هذا الذى تركه مفهوم مما سرده ، كما قلنا.

زاد بعض النحاه شرطاً آخر خالف به الأكثرين ؛ هو : ألا يستغنى عن الصياغه منه بصيغه أخرى مسموعه ؛ فلا يصح : ما أقيله!!
فى التعجب من قيلولته (١) لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثر قائلته. ولا يصح ما أسكره ، ولا ما أقعده ، ولا ما أجلسه ، لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أشد سكره - ما أكثر قعوده - ما أحسن جلوسه.

والحق أن هذا شرط غير مقبول (٢) ؛ إذ يقتضينا أن نرهق أنفسنا بالبحث المضمنى فى جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغه القياسيه ؛ وهذا تكليف لا- يطاق ، ولا يمكن تحقيقه ، وفيه تعويق للتعبير ، وتعطيل للقاعده ، وتحويل للقياس عن معناه السديد.

* * *

ص: ٣٥٢

١- وهى وقت اشتداد الحر ظهرا. والفعل الماضى : قال.

٢- ولم يأخذ المجمع اللغوى بهذا الشرط.

إذا كان الفعل غير مستوف للشروط الثمانية :

(١) إن كان الفعل جامدا ؛ مثل : نعم ، وبئس ... ، أو غير قابل للتفاوت ؛ مثل : مات - فنى ... و ... ، فلا يصاغ منه صيغه تعجب .

(٢) إن كان الفعل زائدا على ثلاثه (مثل : انتصر وتغلب) أو : كان الوصف منه على «أفعل فعلاء» (مثل : حور وخضر) لم تجيء منه الصيغه مباشره . وإنما تجيء من فعل آخر مستوف للشروط ؛ صالح لما نريده ؛ (نحو : قوى - ضعف - حسن - قبح - عظم - حقر ... فنقول : (ما أقوى - ما أضعف - ما أحسن - ما أقبح - ما أعظم - ما أحقر - ما أشد - ما أكبر - ما أصغر) ... ونحو ذلك مما يناسب ؛ أو نقول : (أقو - أضعف - أحسن - أقبح - أعظم - أحقر ...)

ثم نجىء بعد هذه الصيغه بمصدر الفعل الذى لم يستوف الشروط بسبب زيادته على ثلاثه أحرف ، أو بسبب أن الوصف منه على : «أفعل فعلاء» ونضعه بعد صياغه الفعل الجديد المناسب ، المستوفى . ونصب هذا المصدر بعد «ما أفعل» ونجره بالباء بعد «أفعل» ؛ نحو : ما أقوى انتصار الحق ! وما أضعف تغلب الباطل ! - أقو بانتصار الحق ! ، وأضعف بتغلب الباطل ! ... ونحو : ما أجمل حور العيون ! ، أجمل بحور العيون ! - ما أنضر خضره الزرع ! ، أنضر بخضره الزرع ! . والأفعال غير المستوفيه هى : (انتصر - تغلب - حور - خضر) . أما الأفعال التى تخيرناها للصياغه مكانها فهى : (قوى ، ضعف ، جمل ، نضر ...)

(٣) إن كان الفعل منفيا أخذنا الصيغه من الفعل المناسب الذى نختاره بالطريقه السالفه ، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفى مسبقا «بأن» المصدريه ، والنفى ؛ ففى نحو : ما فاز الرأى الضعيف ، نقول : ما أجمل أَلَّا يفوز الرأى للضعيف (١) ! . وفى نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول مثلا : ما أقبح أَلَّا

ص : ٣٥٣

١- كان الفعل ماضيا منفيا قبل التعجب ، فصار بعده مضارعا ، مسبقا «بأن المصدريه» ؛ وهى تخلصه للاستقبال . فهل بين الصورتين اختلاف فى الزمن ؟ أجابوا : إن الصيغه مع التعجب - - صارت خالصه لإنشاء التعجب المحض إنشاء غير طلبى ، وتركت للدلاله على الزمان : كالأشأن الغالب فى التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمنى مقصود . - (وقد أشرنا لهذا فى هامش ص ٣٤٢ ، ويجىء إيضاح لها فى رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ وفى هذا الهامش صورته مستثناه لا تتجرد من الزمن).

يحضر خطيب الحفل. والمصدر المؤول من «أن والفعل» في هذه الأمثلة وأشباهها في موضع نصب مفعول به.

وإنما أتينا «بأن والفعل» لنستطيع المحافظه على بقاء الفعل الأصلي منفياً ، إذ لو أخذنا منه صيغه التعجب مباشره لزال نفيه ، ولم يظهر الشأن في التعجب أهو منفى أم غير منفى؟

ويجوز أن نقول في الصور السابقه : أجمل بألاً يفوز الرأى الضعيف! - أقبح بألاً يحضر خطيب الحفل! ؛ فيكون المصدر المؤول مجروراً بالباء. فالمصدر المؤول من : «أن والفعل» المنفى وفاعله إما أن يكون في محل نصب بعد : «ما أفعل» وإما أن يكون في محل جر بالباء بعد : «أفعل».

ويجوز في الفعل المنفى أن نجىء بمصدره الصريح - بدلاً من المصدر المؤول - مسبقاً بكلمه : «عدم» الصريحه في معنى النفى (أو بما يشبهها) ومجروراً بالإضافه إليها ؛ ففي مثل : ما صرخ المتكلم وما همس ، نقول : ما أحسن عدم صراخ المتكلم ، وما أجمل عدم همسه - أحسن بعدم صراخ المتكلم! ، وأجمل بعدم همسه!.

٤- إن كان الفعل مبتتاً للمجهول بناء عارضاً يطرأ ويزول أخذنا الصيغه من الفعل الذى نختاره بالطريقه التى شرحناها ، ووضعنا بعدها الفعل المبنى للمجهول ، مسبقاً «بما المصدريه» (١) ، ففي نحو : عرف الحقّ ، وهدى إليه الضالّ : نقول : ما أحسن ما عرف الحق! وما أنفع ما هدى إليه الضالّ - أو : أحسن بما عرف الحق! - وأنفع بما هدى إليه الضالّ! ، فالمصدر المؤول من «ما» وصلتها مفعول به بعد الصيغه الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغه الثانيه.

ص: ٣٥٤

١- وهى الغالبه فى هذا الموضوع دون غيرها.

وإنما أتينا «بما» المصدرية محافظه على بقاء الفعل مبتدئاً للمجهول ، ولولاها لزال بناؤه للمجهول فلا يتبين أسلوب التعجب للمجهول هو أم للمعلوم؟ أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعاً عند من يقول بهذه الملازمه (١) فقد سبق (٢) أن الأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغه من مصدره مباشره.

٥- وإن كان الفعل ناسخاً ، (أى : غير تام) فإن كان له مصدر وجب أن نضع مصدره بعد صيغه التعجب التى نأخذها من الفعل الآخر الذى نختاره على الوجه المشروح فيما سلف ، ففى مثل : كان العربى رَحالاً بطبعه ، نقول : ما أكثر كون العربى رَحالاً بطبعه! - أو : أكثر بكون العربى رَحالاً- بطبعه! ... وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغه من الفعل الآخر الذى نختاره ، ووضعنا بعدها الفعل الأصىلى الذى ليس له مصدر ، وقبله «ما» المصدرية فينشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول به منصوب بعد: «ما أفعل» ومجرور ب «الباء» بعد : «أفعل». ففى مثل : كاد الكذب يهلك صاحبه ، نقول : ما أسرع ما كاد الكذب يهلك صاحبه ... وهكذا ...

هذه هى الطرائق الموصلة للتعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط. أما إذا كان مستوفياً للشروط كلها فإن الصيغتين القياسيتين (٣) تؤخذان منه مباشره. ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر أيضاً ؛ وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب. (نحو : حسن - قبح - قوى - وغيرها من الأفعال الثلاثية التى تناسب المراد) ، ثم نأخذ منه الصيغه التعجبيه ، ونجعل بعدها مصدر الفعل المستوفى للشروط ، إمّا منصوباً بعد «ما أفعل» وإمّا مجروراً بالباء بعد «أفعل» ، ففى مثل : برع الذكى ، وسبق أنداده ، نقول : ما أعظم براعه الذكى! ، وما أوضح سبقه أنداده! أو أعظم براعه الذكى! وأوضح بسبقه أنداده ... فليس من اللازم - والفعل مستوف للشروط - أن نأخذ

ص: ٣٥٥

١- انظر تخطيطه هذا الرأى فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٠.

٢- فى ص ٣٥٠.

٣- وهناك الصيغ المشار إليها فى «ج» من ص ٣٤٧.

منه صيغه التعجب مباشرة ، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق فعل مختار آخر كما أوضحنا (1)....

ص: ٣٥٦

١- وفي طريقه التعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط يقول ابن مالك : واشدد أو أشدّ أو شبههما يخلف ما - بعض - الشروط - عندما يريد : أن صيغه : «أشدد» (على وزن : أفعل) وصيغه : «أشدّ» (على وزن : «أفعل» ؛ لأن أصلها قبل الإدغام : «أشدد») أو شبه هاتين الصيغتين مما يؤخذ من فعل آخر مستوف الشروط ، تخلف الصيغه التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذى عدم بعض الشروط ، أى : فقد بعض الشروط ؛ فهى تحل محلها. (وكلمه : «أو» فى البيت : حذفت همزتها ونقلت حركتها الواو الساكنه قبلها ؛ محافظه على وزن الشعر). ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغه الجديده التي جئنا بها إن كانت على وزن : «أفعل» ، ويجر هذا المصدر بالباء إن كانت على وزن : «أفعل» يقول : ومصدر العادم بعد ، ينتصب وبعد : «أفعل» جرّه ب «البا» يجب بعد ، أى : بعد الصيغه الجديده ... ثم قرر أن ما جاء مخالفا لما سبق فهو محكوم عليه بالندور (القله القليله جدا) ، وأنه لا يقاس على المأثور منه (أى : المسموع منه عن العرب) : وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذى منه أثر

(١) وجوب اعتبار فعلية جامدين بعد صياغتهما للتعجب (١). (مع أنهما في أصلهما الثلاثي قبل التعجب مشتقان حتما) ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما «المتعجب منه» (٢) ، فلا يصح : العلم ما أنفع!! والجهالة ما أضر!! بتقديم المعمولين : «العلم والجهالة». كما لا يصح بالعلم أنفع!! وبالجهالة أضرر!!

ولا يصح أن تلحقهما علامه تذكير ، أو تأنيث ، أو إفراد ، أو تثنيه ، أو جمع ؛ فلا يبد من بقائهما على صيغتهما في كل الأحوال من غير زياده.

ولا- نقص ، ولا- تغيير في ضبط الحروف. ولكن إذا اتصل بآخرهما ضمير بارز يعود على المتعجب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقا لمرجعه ، نحو : الزارع ما أنفعه! ، والزارعه ما أنفعها! والجنديان ما أشجعهما! والوالدات ما أشفقهن! و .. و ..

(٢) وجوب إفراد فاعلهما المستتر (٣) ، وتذكيره ، فلا يكون لغير المفرد المذكور. وإذا كان ضميرا مستترا فهو واجب الاستتار.

(٣) امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة ، أو

ص: ٣٥٧

١- كما سبق في ص ٣٤٢ و٣٤٦ و٣٤٩ وفي عدم تصرفهما يقول ابن مالك : وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما وقد سبقت الإشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى في ص ٣٤٦.

٢- لأن الجامد لا يتقدم عليه معموله ، في الأغلب - كما سيجيء البيان في رقم ٢ من هامش ص ٤٠٠.

٣- أما غير المستتر فلا يسرى عليه هذا الحكم كالذي في قوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) - وقد سبق إعراب هذه الآية في ص ٣٤٤ وستذكر لمناسبه أخرى في ص ٣٦٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ -

بالنداء ؛ - أو «كان» الزائده بالإيضاح الآتى بعد (١). فلا يجوز : (ما أضيع - حقًا - الموده عند من لا وفاء له ، وما أبعد - يقينا - المجامله ممن لا حياء عنده). ويجوز : (ما أضيع - فى بلدنا - الموده عند من ولا فاء له! وما أبعد - بيننا - المجامله ممن لا حياء له!). كما يجوز : السماحه تدفع إلى أداء الحقوق. والشح يصدّ عنها ؛ فأكرم - يا أخى - بها! وأقبح يا زميلى به! ...

ومن أمثلتهم فى الفصل بالجار والمجرور قولهم : (ما أهون على النائم القرير سهر المسهّد المكروب ... (٢) وقول الشاعر :

بنى تغلب ، أعزز علىّ بأن أرى

دياركمو أمست وليس بها أهل

وبالظرف قول الشاعر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها

وأحر - إذا حالت - بأن أتحوّلا

ويشترط فى شبه الجملة الذى يجوز الفصل به أن يكون متعلقا بفعل التعجب (٣) - كالأمثله السالفه - ، فلو كان متعلقا بمعمول فعل التعجب أو بغير فعل التعجب لم يصح الفصل به - ففى مثل : (ما أحسن الحليم عند دواعى الغضب! ، وما أشجع الصابر على الكفاح!) - لا- يجوز : (ما أحسن عند دواعى الغضب الحليم ، ولا-: ما أشجع على الكفاح الصابر). لأن الظرف متعلق بكلمه : «الحليم» ، والجار والمجرور متعلقان بكلمه : «الصابر».

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب ، إذا كان معمول فعل التعجب مشتملا على ضمير يعود على المجرور ، نحو : ما أليق بالطيب أن يترفق! ، وما أحقّ بالمريض أن يصبر! ، ... فالمصدر المؤول من «أن والفعل» هو معمول لفعل التعجب ، ومشتمل على ضمير يعود على المجرور ... (٤) ومنه قول الشاعر :

ص: ٣٥٨

١- فى الحكم الثامن ، ص ٣٦١.

٢- سبق هذا المثل فى آخر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٦.

٣- قد يتعدى فعل التعجب إلى مفعوله بحرف جر معين تبعا لفعله الأصلى قبل التعجب وسيأتى بيان هذا فى الزيادة ص ٣٦٣.

٤- فى الحكمين السابقين يقول ابن مالك باختصار فى ختام الباب : - وفعل هذا الباب لن يقدّم معموله ، ووصله به الزما أى : معمول الفعل فى هذا الباب لا- يتقدم على فعله. والزم وصل المعمول بفعله ، بحيث لا يفصل بينهما فاصل إلا ما أشار إليه فى البيت الأخير التالى : وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل ، والخلف فى ذاك استقر أى : أن الفصل بشبه الجملة مستعمل فى الكلام المأثور ، والخلاف بين النحاه ثابت فى أمر القياس عليه. ولكن الرأى الرشيد جواز القياس عليه. وكذا الفصل بالنداء فيه خلاف ، والصواب جوازه. وهل يجوز الفصل بالظرف ومعه الجار والمجرور؟ فى هذا خلاف : والأرجح المنع.

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى

صبورا. ولكن لا سبيل إلى الصبر

٤- عدم جواز العطف - مطلقا - على فاعل «أفعل» في التعجب وكذلك لا يجوز إتباعه ، فالتوابع كلها ممنوعه إذا كان هو المتبوع وحده. أما إن كان المتبوع هو الجمله التعجبيه كلها (فعلها وفاعلها) فلا يمتنع ؛ فيصح عطف جمله جديده على الجمله التعجبيه ؛ كقول الشاعر :

أولئك قومي بارك الله فيهمو

على كل حال ما أعفّ وأكرما ...

فقد عطفت الجمله الثانيه (المكونه من الفعل الماضي : «أكرم» وفاعلها) على الجمله التعجبيه التي تسبقها (والتي تتكون من الماضي «أعفّ» وفاعلها). وكما يجوز الإتيان بالعطف بجمله يجوز الإتيان بالتوكيد اللفظي بجمله تؤكد الجمله التعجبيه كلها توكيدا لفظيا. ويجوز الإبدال منها كذلك (بدل جمله من جمله). أما الإتيان بالنت فلا يصح ؛ لأن المتبوع (وهو : المنعوت) لا يكون جمله.

٥- وجوب أن يكون المعمول (أى : المتعجب منه) معرفه ، أو نكره مختصه ، فمثال المعرفه ما تقدم من الأمثله الكثيره ، وقول الشاعر :

ما أصعب الفعل لمن رامه!

وأسهل القول على من أراد!

ومثال النكره المختصه بوصف أو إضافه أو غيرهما مما يفيد الاختصاص : ما أسعد رجلا عرف طريق الهدى فسار فيه! وما أشقى إنسانا تبين الرشد من الغي ، فانصرف عن الرشد ، وأتبع الضلال!

ص: ٣٥٩

ولو لا هذا الشرط لكان التعجب لغوا؛ إذ لا فائده من قولنا: ما أسعد رجلا... ما أشقى إنسانا... ويتساوى في هذا الحكم معمول «أفعل وأفعل».

٦- جواز حذف المعمول المتعجب (١) منه في إحدى حالتين؛ (سواء أكان منصوبا بأفعل، أم مجرورا بالباء بعد أفعل).

أولاهما: أن يكون ضميرا يدل عليه دليل بعد الحذف؛ كقول الشاعر:

جزى الله عنى - والجزاء بفضله -

ربيعه ، خيرا. ما أعفّ! وأكرما!

أى: ما أعفّها وأكرمها. وقول الآخر:

أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدّرا

بكاء على عمرو. وما كان أصبرا!

أى: أصبرها.

ثانيتها: أن تكون صيغه التعجب هي: «أفعل» وقد حذف معمولها المجرور وحذف معه حرف الجر، وقبلها صيغه للتعجب على وزن: «أفعل» أيضا، ولهذه الصيغه الأولى معمول مذكور، مماثل للمعمول المحذوف مع حرف الجرّ... وقد عطفت الصيغه الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها؛ عطف جملة على جملة (٢)؛ كقوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (٣)، أى: وأبصر بهم. ونحو: أحسن بصاحب المروءه وأكرم!؛ أى: وأكرم بصاحب المروءه، وقول الشاعر:

أعزز بنا!، وأكف! إن دعينا

يوما إلى نصره من يلينا (٤)

...

ص: ٣٦٠

١- سبقت الإشارة - فى «ب» من ص ٣٤٧ - إلى ما يتردد فى هذا الباب من قولهم: «المتعجب منه» وأنهم يريدون: المعمول الذى له صلة بالأمر الذى يدعو للتعجب.

٢- لم يشترط بعض النحاه شيئا من هذا كله، واكتفى باشتراط وجود قرينه تدل على المحذوف، وقالوا هذا الرأى أحسن وأوجه.

٣- سبق هذا المثل لمناسبه أخرى فى ص ٣٤٤ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧.

٤- وإلى هذا أشار ابن مالك بيت سبق شرحه فى ص ٣٤٦، هو: وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح

٧- تجرد فعل التعجب - فى الأغلّب (١) - من الدلالة على زمن ؛ لأنّ الجملة التعجيبية كلّها إنشائية محضه ، الغرض منها إنشاء التعجب ، فتركت الدلالة الزمنية ، وانسلخت منها ، واقتصرت على تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، وهو «الإنشاء غير الطلبى» ، المقصود منه إعلان التعجب ، كما أسلفنا (٢).

٨- جواز الفصل بين «ما» التعجيبية وفعل التعجب «بكان» الزائده (٣) كقول الشاعر يحنّ إلى أهله ورفاقه :

ما كان أجمل عهدهم وفعالهم!

من لى بعهد فى الهناء تصرّما؟

وقول الآخر :

ما كان أحوج ذا الجمال إلى

عيب يوقيه من العين

وقد تقع «كان» التامه المسبوقة بما المصدرية بعد صيغته التعجب ؛ نحو : ما أحسن ما كان الإنصاف (٤).

ص: ٣٤١

١- قلنا : «فى الأغلّب» لوجود حاله قد يدل فيها على الزمن هى المشار إليها فى رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ ...
٢- انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ حيث الحاله التى يدل فيها على الزمن - وهامش ص ٣٥٣ ، ورقم ٤ الآتى هنا.
٣- سبق تفصيل الكلام على زيادتها ، وما يستتبعه من أحكام فى ح ١ ص ٤١٨ م ٤٤ وفى هامش ص ٣٩ منه.
٤- «ما» مصدرية ، «كان» فعل ماض تام ، بمعنى : وجد وظهر ، «الإنصاف» فاعلها. والمصدر المؤول مفعول فعل التعجب. والتقدير : ما أحسن وجود الإنصاف فى الماضى. فإن قصد الاستقبال جىء بالفعل التام : «يكون» بدلا من الفعل : «كان». ووجود الفعل الماضى «كان». والمضارع : «يكون» يقيّد التعجب بزمن معين ، وهذا - وإن كان قليلا - جائز ؛ فمن الجائز تقييد فعل التعجب بزمن ماض والمجىء بالفعل «كان» ، أو : «أمسى» للنص على هذا التقييد بالماضى ، وبكلمه : «الآن» ، أو ما بمعناها للنص على التقييد بالزمن الحالى ، وبالفعل : «يكون» ونحوه - كالظروف المستقبلة للدلاله - على الاستقبال ، ومنه قوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا) والمهم وجود قرينه تدل على التقييد المقصود. وبغير التقييد تتجرد الجملة التعجيبية من الدلاله الزمنية (كما رددنا فى هامش ص ٣٤٢ و٣٤٩ و٣٥٣ و...) - (راجع الأشمونى والصبان آخر هذا الباب). - - وقد تقع «كان» بلفظ الماضى زائده بين «ما» التعجيبية وفعل التعجب. والأحسن فى هذه الصوره أن تكون مهمله لا عمل لها مطلقا ، ولا فائده منها إلا الدلاله على أن زمن التعجب ماض (طبقا للبيان والتفصيل السابقين فى ج ١ م ٤٤ «زياده كان» وكذلك م ٤ عند الكلام على الأفعال.

٩- جواز حذف الباء الداخلة على معمول «أفعل» بشرط أن يكون ما تجره مصدرا مؤولا من : «أن المصدرية». و «الفعل» ، أو : «أن» مع معموليها (١) ، نحو : أحب أن تكون المقدم! ، وقول الشاعر :

أهون عليّ إذا امتلأت من الكرى

أنى أبيت بلبله الملسوع

والأصل : بأن تكون ... وبأنى ...

* * *

ص: ٣٦٢

١- يرى بعض النحاه (كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٣٤٤ وكما سبق فى ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) أن حذف «الباء» ممنوع هنا قبل المصدر المؤول من «أن» ومعموليها ؛ بحجه أنه غير مسموع بخلاف حذفها قبل المصدر المؤول من «أن والفعل والفاعل» فهو مسموع إلى الحد الذى يبيح القياس عليه. وهذا رأى رفضه آخرون - ورأيهم حق - لأن حذف حرف الجر مطرد قبل : «أن وأن» المصدريتين ؛ فلا معنى لإخراج «أن» هنا ، وبخاصه مع وجود أمثله مسموعه ، ولو قليله ، لأن قلتها فى موضع بعينه لا تقدر فى الاطراد المستمد من أغلب الحالات. لكن إذا حذف «باء الجر» أتلاحظ وتقدر بعد الحذف ، فيعرب ما بعدها على اعتبارها كالمذكوره ، أم لا تلاحظ ولا تقدر ؛ فيعرب ما بعدها على اعتبار عدم وجودها وعدم ملاحظتها؟ قولان. ولعل الأول هو الأنسب ، لمسايرته الحالات الأخرى التى ليست للتعجب ، فيكون الأمر مطردا فى التعجب وغيره. ومن الضرورات الشعريه المستقبحة التى لا يرتضيها كثير من النحاه - حذف «باء الجر» من المتعجب منه إذا لم يقع بعدها «أن» ، أو أن» وإذا حذف - مع الاستقباح - فما حكم الاسم الظاهر بعدها؟ قيل يرفع ؛ لأنه فى الأصل بمنزله الفاعل ، وقيل ينصب ؛ لأنه بمنزله المفعول به.

١ - عرفنا (١) أن صيغه : «أفعل» تحتاج إلى معمول بعدها منصوب ، يعرب مفعولا به ، وأن صيغه : «أفعل» تحتاج إلى معمول بعدها مجرور بالباء ، وأنهما يحتاجان - أحيانا - إلى شبه جملة بعدهما ، وقد يفصل شبه الجملة بينهما وبين معمولهما ... و ...

وقد تحتاج صيغه التعجب إلى معمولات أخرى غير التي سبقت ؛ كالحال والتمييز ، والاستثناء ...

وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معين (٢) ، مجاراه لفعالها الأصلي قبل التعجب ؛ ويصير الجار والمجرور متعلقين بها. (أى : بصيغه فعل التعجب) (٣). لكن ما هو هذا الحرف المعين من حروف الجر؟ (٤).

إن كان فعل التعجب دالا على حب ، أو كره ، أو ما بمعناهما ؛ - كالود ، والبغض - فحرف الجر المناسب : هو : «إلى» بشرط أن يكون ما بعد «إلى» فاعلا فى المعنى لا فى اللفظ ، وما قبلها مفعولا فى المعنى لا فى اللفظ ؛ نحو : ما أحبّ العلم إلى النابغين!! ، وما أبغض النقص إلى القادرين!! ففعل التعجب : «أحبّ» قد نصب مفعوله. واحتاج إلى جار ومجرور تبعا لأصله ، فجىء بهما. وحرف الجر هو : «إلى» لأن فعل التعجب دال على «الحب» ، وما بعد «إلى» مجرور بها. لكنه فاعل معنوى ، لا- نحوى ، لأنّ النابغين -

ص: ٣٦٣

١- فى ص ٣٤١.

٢- كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٨.

٣- إذا كان المفعول به لصيغه الماضى «أفعل» ضميرا بعده تمييز ، فما نوع هذا التمييز؟ أتمييز مفرد أم تمييز جملة؟ وكذلك ما نوع التمييز بعد الضمير المجرور بالباء فى صيغه : «أفعل به»؟ الإجابة فى : «باب التمييز» - ج ٢ م ٨٨ ص ٣٤٣.

٤- انظر - أ - من ص ٤٣٢ حيث الكلام على تعديه «أفعل التفضيل» بحرف الجر ، فيتبين التشابه والتخالف بين «التعجب والتفضيل» فى هذه التعديه.

والقادرين هم الفاعلون لحب العلم ؛ وبغض النقص. وما قيل إلى : (العلم - النقص) هو المفعول المعنوي - لا- النحوي ؛ لأنه الذى وقع عليه الحب - والبغض.

ولهذا ضابط سبق بيانه (1) ؛ هو : أن يحذف فعل التعجب ومعه «ما التعجبيه» إن وجدت ، ويوضع مكانهما فعل آخر من مادته ومعناه ، يكون فاعله النحوي هو الاسم المجرور بإلى ، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل التعجب. فإن استقام المعنى على هذا صح مجيء «إلى» ، وإلّا وجب تغييرها. ففى المثال السابق نقول : أحب ، أو : يحب الناغون العلم ، ويكره القادرون النقص. وقد استقام المعنى فدلّت استقامته على صحه مجيء «إلى».

فإن كان ما بعدها ليس فاعلا فى المعنى ، وإنما هو مفعول معنوي وما قبلها هو الفاعل المعنوي وجب الإتيان «بلام الجر» ، بدلا من : «إلى» ؛ نحو : ما أحبّ الوالده لمولودها! ، فالوالده هى الفاعل المعنوي - لا النحوي - الذى فعل الحب أو قام به الحب. والمولود هو المفعول المعنوي - لا النحوي - الذى وقع عليه الحب ؛ لصحه قولنا : أحبّت ، أو تحب الوالده مولودها ... فمعنى : «إلى» ، و «اللام» ، فى مثل هذا الموضع هو : «التبيين» ، أى : بيان الفاعل المعنوي والمفعول المعنوي ، وتمييز كل منهما من الآخر.

ب - إن كان أصل فعل التعجب فعلا متعديا بنفسه لوحد فإنه يصير لازما يتعدى بحرف جر خاص هو : «اللام» كذلك ، مثل : ما أضرب الناس للjasوس!!

وإن كان أصل فعل التعجب فعلا لازما يتعدى إلى معموله بحرف جر معين وجب أن يجارى أصله فى التعدى بهذا الحرف إلى معموله ؛ نحو : ما أغضب الناس على الخائن. وقول شوقي :

ما أجمل الهجره بالأحرار

إن ضنّت الأوطان بالقرار

لأنه يقال : غضب الله على الكافر ... - جمل المرء بخلقه ...

ص : ٣٦٤

١- ج ٢ ص ٣٤٥ م ٩.

ج - قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين (١) مثل «كسا» ، و «ظن» فى نحو : كسا الغنى فقيرا ثيابا - ظنّ البخيل الجود تذكيرا.

ولفعل التعجب الذى يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات (٢).

الأولى : أن يكتفى بفاعل المتعدى فينصبه مفعولا به ؛ نحو : ما أكسى الغنى!! ، ما أظنّ البخيل!! فكلمتا : «الغنى والبخيل» كانتا فى الأصل قبل التعجب فاعلا ؛ فصارتا بعده مفعولا به لفعل التعجب الذى اكتفى بهذا المفعول به ، واقتصر عليه.

الثانية : أن يزيد على الفاعل السابق الذى صار مفعولا به - أحد المفعولين الأصليين مجرورا باللام ؛ فنقول : ما أكسى الغنى للفقير!! - ما أظنّ البخيل للجود!! فكلمتا : «البخيل» ، و «الجود» كانتا قبل التعجب مفعولين للفعل المتعدى لاثنين ، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام ، ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب.

الثالثة : أن يزيد على حاله السابقه المفعول الأصلي الثانى ؛ فنقول ما أكسى الغنى للفقير ثيابا! - ما أظنّ البخيل للجود تذكيرا!!.

الرابعة : حذف لام الجر السابقه ونصب الثلاثه مباشره بشرط أمن اللبس ، نحو : ما أكسى الغنى الفقير الثياب!! وما أظنّ البخيل الجود تذكيرا. فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين ؛ نحو : ما أظن الرجل لأخيك ، لأبيك ، والأصل : ظنّ الرجل أخاك أباك ...

لكن «أفعل» فى التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحدا ، وفى الأمثله السابقه استوفى حقه بنصبه المفعول به الذى كان فى الأصل فاعلا. فما الذى

ص: ٣٦٥

١- سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر كالفعل : «ظن» أم لم يكن أصلهما ذلك ، كالفعل : «كسا».

٢- كثر الخلاف والاضطراب بين المراجع المطوله بشأن هذه الحالات. وأصفاها - مع إيجازه - ما جاء فى شرح : «التصريح». وقد نقلنا هنا صفوه ما تضمنته المطولات.

نصب المفعول الثانى ، إن وجد ، وكذلك الثالث؟

إن البصريين يقدرّون فعلا - - أو ما يشبهه - ينصب المفعول الثانى إن وجد ، وكذلك الثالث ؛ ويسترشدون فى تقديره بفعل التعجب المذكور قبله ؛ فيقولون فى تأويلهم : (ما أكسى الغنى يكسو الفقير!! - أو : ما أكسى الغنى يكسو الفقير ثيابا!!) - (ما أظنّ الغنى! .. يظن الجود ... - أو ما أظنّ الغنى يظن الجود تبذيرا!!) ...

والكوفيون لا يقدرّون محذوفا ولا يتأولون ، ويقولون : حقّا أنّ «أفعل» فى التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحدا ، لكنه فى هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد.

ولا أثر للخلاف فى المعنى ، ولكن فى رأى الكوفيين يسر وقبول - لبعده من التكلف ، والحذف ، والتقدير.

* * *

ص: ٣٦٦

... (ومنها: «نعم»، و «بئس» (١)، وما جرى مجراهما).

فى اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة ؛ تدل على المدح ، أو الذم . بعضها يودى هذه الدلاله صريحه ؛ لأنه وضع لها من أول الأمر نصًا ، وبعضها لا يودىها إلا بقرينه (٢). فمن الأول الذى يودىها صريحه قولك : (أمدح - أثنى - أستحسن ... - أذم ، أهجو ، أستقبح) ... وأشباهاها ، وما يشاركها فى الاشتقاق ، نحو : أمدح فى الرجل تجلده ، وحسن بلائه ، وأذم فيه يأسه ، وفتور عزيمته - أثنى عليك بما أحسنت ، وأهجو من قبض يده عن الإحسان ...

ومنها : الجميل - العظيم - الفاضل - الماجد - البخيل - الحقود - الخائن ... وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحين .

ومن الثانى الذى يحتاج لقرينه : وفره لا- تكاد تعدّ ؛ فى مقدمتها : أساليب النفى ، والاستفهام ، والتعجب (٣) ، والتفضيل ، ونحوها ؛ فإنها أساليب قد تضم - أحيانا - إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم ، بقرينه ؛ كقولك فى إنسان يتحدث الناس بفضائله ومزاياه ، أو : بنقائصه وعيوبه : «ما هذا بشرا». تريد فى حاله المدح : أنه ملك ، مثلا ، وفى حاله الذم : أنه شيطان . ومثل قول شوقى :

هل الملك إلا الجيش شأننا ومظهرها؟

ولا الجيش إلا ربّه حين ينسب؟

ص: ٣٦٧

١- فيهما لغات ؛ أشهرها : (كسر الأول مع سكون الثانى) ، (وفتح الأول مع كسر الثانى) ، (وفتح الأول مع سكون الثانى) ، (وكسر الأول والثانى معا). والأفصح والأشهر عند استعمالها فى المدح والذم الاقتصار على اللغة الأولى .

٢- حاله ، أو كلامه .

٣- انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٣٩ .

وقوله :

إلام (١) الخلف بينكم؟

الإما؟

وهذى الضَّجَه الكبرى علاما (٢)؟

وفيم يکید بعضكمو لبعض؟

وتبدون العداوه والخصاما؟

وقول المتنى : * ما أبعد العيب والنقصان من شرفى!! *

وقوله فى ذم قائد الجيش الرومى :

فأخبث به طالبا قهرهم!!

وأخبب به تاركا ما طلب!

وقول أعرابى سئل عن حاكمين : أميا هذا فأحرص الناس على الموت فى سبيل الله ، وأما ذاك فأحرص الناس على الحياه فى سبيل الشيطان ...

ومن النوع الأول الصريح : «نعم» ، و «بئس» وما جرى مجراهما من الألفاظ التى تدلّ نصّا على المدح العام (٣) أو : الذمّ العام (٤) ، وتمتاز «نعم وبئس» من باقى نوعهما الصريح بأحوال وأحكام خاصه بهما ، دون نظائرهما من النوع الصريح ، وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتى :

١- دلالة «نعم» على المدح العام ، و «بئس» على الذم العام ... (٥)

ص: ٣٦٨

١- إلى أى شىء؟ فكلمه : «م» أصلها : «ما» الاستفهاميه التى تحذف ألفها عند الجر وعدم الوقف عليها. أما عند الوقف فتحذف الألف ، وتحل محلها «هاء» السكت. ولكنها لم تحذف فى آخر الشطرتين ؛ مراعاة لقواعد القافيه ، كى تماثل آخر الأبيات التالیه لها. والخطاب موجه للمصريين.

٢- على أى شىء؟ ويقصد بالضجّه الخلاف الحزبى الطاغى فى عصره ، والخصومات العنيفه بين الأحزاب المصريه بسبب بعض المشروعات السياسيه ، ومنها : المشروع الذى كان سببا فى احتدام النزاع ؛ وهو : الذى اشتهر باسم : «تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢». اعترفت فيه إنجلترا - وكانت تحتل مصر إذ ذاك - باستقلال البلاد المصريه ولكن بقيود وشروط.

٣- المراد بالعموم هنا في المدح وفي الذم أنه ليس مقصورا على شيء معين ، ولا على صفة خاصة ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا «الخصري» في آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور الممدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل كلها ؛ مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعه ... والذم العام يشمل العيوب كلها مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه ... ومن الأمثله قوله تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ، فَنِعْمَ الْمَوْلَى ، وَنِعْمَ النَّصِيرُ) وقوله تعالى : (أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسِيِّئَاتِهِ مِنْ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ ، وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب -- «العموم» عنهما في الأفعال الأخرى التي تجرى مجرى «نعم وبئس» حيث يكون المدح والذم في تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، (طبقا لما سيجيء في ص ٣٨٤). وإنما يستفاد العموم مع «نعم ، وبئس» عند الإطلاق وعدم التقييد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نعم الغنى محسنا.

٤- المراد بالعموم هنا في المدح وفي الذم أنه ليس مقصورا على شيء معين ، ولا على صفة خاصة ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا «الخصري» في آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور الممدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل كلها ؛ مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعه ... والذم العام يشمل العيوب كلها مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه ... ومن الأمثله قوله تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ، فَنِعْمَ الْمَوْلَى ، وَنِعْمَ النَّصِيرُ) وقوله تعالى : (أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسِيِّئَاتِهِ مِنْ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ ، وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب -- «العموم» عنهما في الأفعال الأخرى التي تجرى مجرى «نعم وبئس» حيث يكون المدح والذم في تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، (طبقا لما سيجيء في ص ٣٨٤). وإنما يستفاد العموم مع «نعم ، وبئس» عند الإطلاق وعدم التقييد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نعم الغنى محسنا.

٥- المراد بالعموم هنا في المدح وفي الذم أنه ليس مقصورا على شيء معين ، ولا على صفة خاصة ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا «الخصري» في آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور الممدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل كلها ؛ مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعه ... والذم العام يشمل العيوب كلها مبالغه ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه ... ومن الأمثله قوله تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ، فَنِعْمَ الْمَوْلَى ، وَنِعْمَ النَّصِيرُ) وقوله تعالى : (أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسِيِّئَاتِهِ مِنْ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ ، وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب -- «العموم» عنهما في الأفعال الأخرى التي تجرى مجرى «نعم وبئس» حيث يكون المدح والذم في تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، (طبقا لما سيجيء في ص ٣٨٤). وإنما يستفاد العموم مع «نعم ، وبئس» عند الإطلاق وعدم التقييد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نعم الغنى محسنا.

واعتبار كل لفظ منهما في هذه الحالة وحدها فعلا ماضيا ، لازما (١) جامدا ، لايد له من فاعل. ومع أن كلا منهما يعرب فعلا ماضيا فإنه متجرد من دلالته الزمنية ، ومنسلخ عنها بعد أن تكوّنت منه ومن فاعله جملة «إنشائه غير طلبيه» ؛ يقصد منها إنشاء المدح العام ، أو الذم العام ، من غير إرادته زمن ماض أو غير ماض ... فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من «الإنشاء المحض غير الطلبى» لا دلالة فيه على زمن (٢) مطلقا ، نحو : نعم أجر المخلصين - بثس مصير المتجبرين.

ولجمودهما في هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شيء من المشتقات ... وتلحقهما تاء التأنيث - جوازا - إذا كان فاعلهما اسما ظاهرا مؤنثا (٣) ، ويصح حذفها بكثرة ، ولو كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ؛ نحو : نعم .. أو : نعمت فتاه العمل والنشاط ، وبثس ... ، أو : بثست فتاه البطالة والخمول. أما في غير هذه الحالة الخاصة بالمدح والذم فهما فعلا ماضيان ، متصرفان ، دالان على زمن مضى : نحو : نعم العيش ينعم ، فهو ناعم ؛ أى : لان واتسع. وبثس المريض يبأس ؛ فهو : بائس ...

٢- قصر فاعلهما على أنواع معينه ، أشهرها ما يأتي :

١ - المعرف «بأل» الجنسيه (٤) ، أو : «العهديه» (٥) ، نحو : نعم الوالد

ص: ٣٦٩

١- انظر ما يختص بهذا في رقم ٣ من ص ٣٧٣.

٢- انظر الصبان في هذا الموضوع ، أما البيان الكامل وذكر المراجع الأخرى ففي صدر الجزء الأول - م ٤ - عند الكلام على أقسام الفعل.

٣- وكذلك إذا كان «المخصوص» مؤنثا فإنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكرا ؛ طبقا لما سيجيء بيانه في ص ٣٧٨. وقد سبق في باب الفاعل (ح ٢ م ٦٦ ص ٦٧ و ٧٠) بيان الحالتين السالفتين ، وحكم تاء التأنيث من جهة ذكرها وحذفها.

٤- هي الداخلة على نكره لإفاده العموم والشمول مع التعريف ، ويغلب أن يصلح في مكانها كلمه : «كل» فلا تدخل على ما لا يقبل التعريف في أغلب استعمالاته ؛ مثل «غير» - مع ملاحظه ما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ - ، ولا- على المعرفه مثل : «الله».

٥- (وانظر المراد من الجنس والعهد في هذا الباب في «ا» من ص ٣٧٤ ، ثم ما يتصل بالمسأله في ص ٣٧٥ و ٣٧٦). وقد سبق تفصيل الكلام على أنواع «أل» وأحكامها في باب المعارف بالجزء الأول ، م ٣١.

الشفيق ، وبئس الولد العاق. وقول الشاعر :

حياه على الضيم بئس الحياه

ونعم الممات إذا لم نغز (١)

ب - المضاف إلى المعرف «بأل» السابقه ، نحو : نعم رجل الحرب خالد ، وبئس رجل الجبن والكذب مسيلمه ...

ح - المضاف إلى المضاف إلى المعرف بها ؛ نحو : نعم قارئ كتب الأدب ، وبئس مهمل أمر اللغه.

د - الضمير المستتر وجوبا بشرط أن يكون ملتزما بالإفراد والتذكير (٢). وعائدا على تمييز بعده (٣) ، يفسر ما فى هذا الضمير من الغموض والإبهام ؛ نحو : نعم قوما العرب ، وبئس قوما أعدائهم. ففى كل من : «نعم» و «بئس» ضمير مستتر وجوبا (٤) تقديره : «هو» مرادا منه الممدوح ، أو المذموم ، ويعود على التمييز (قوما) أى : نعم القوم قوما ... - وبئس القوم قوما ...

ولا- بد من مطابقه هذا التمييز لمعناهما ، (أى : لا بد من مطابقته لما يسمى : «المخصوص» بالمدح أو الذم ، بحيث يتطابقان تذكيرا ، وتأنيثا ، وإفرادا ، وغير أفراد) ، نحو : نعم رجلين : القائد والجنديّ - نعم رجالا : الحليم ، والصبور ، والمتواضع - نعم ، أو : نعمت ، فتاه : المجاهده - نعم ، أو : نعمت ، فتاتين : المجاهدتان - نعم ، أو : نعمت فتيات المجاهدات.

ص : ٣٧٠

١- إذا لم نغز (مع تخفيف الزاى ، للقافيه - والأصل : التشديد -) اذا لم نكن أصحاب عزه ، أى : قوه ، وكرامه ، وهيبه.

٢- اشتراط التذكير ليس متفقا عليه ؛ وإنما هو رأى الأ-كثريه القائله بأن الفاعل الاسم الظاهر يراد به الجنس فى ضمن جميع الأفراد ، وكذلك الفاعل الضمير يراد به الجنس فى ضمن جميع الأفراد ؛ بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الجنس ؛ لكونه على نيه «أل الجنسيه» ؛ إذ الأصل - مثلا - نعم الرجل.

٣- فلا يصح تقديم التمييز هنا على الفعل. وهذا أحد المواضع التى يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه. (وقد تقدم تفصيل الكلام عليها فى الجزء الأول ص ١٨٤ م ٢٠) ثم انظر رقم ٤ من هامش هذه الصفحه.

٤- ومن النادر الذى لا يقاس عليه إبرازه مجرورا بالباء الزائده فى مثل قولهم : نعم بهم قوما. وقد ذكرنا هذا الرأى للاستعانه به على فهم الوارد المسموع دون محاكاته.

ولا بد أن يكون التمييز صالحا لقبول «أل» المعرّفه (١)، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلّه - غالبا - في الإبهام ؛ ككلمه
غير ، ومثل : وشبه (٢) ...

ويجوز - في الرأى الراجح - أن يجتمع في أسلوب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز (٣) ؛ نحو : نعم الشجاع رجلا يقول
الحقّ غير هَيّاب ، وقول الشاعر :

ص: ٣٧١

١- والأحسن اعتبار هذا التمييز من نوع : تمييز «الذات» ؛ (أى : تمييز «المفرد» ، لا تمييز «النسبه» ، (طبقا للبيان التفصيل الذى سبق
فى باب : «التمييز» ، ج ٢ م ٨٨ عند الكلام على أقسام التمييز ص ٣٨٩ و ٣٩١ وما بعدهما). ومن أحكام هذا التمييز أنه - على
الصحيح - لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل العائد عليه ؛ لكيلا يبقى الفاعل الضمير مبهما ، ليس له ما يفسره ؛ فالتمييز
يفسر الفاعل المستتر. فإن وجدت قرينه تدل على التمييز بعد حذفه ، وتكون عوضا عنه صح الحذف ؛ كالتاء فى قولهم : إن
زرت الصديق فيها ونعمت ؛ أى : نعمت زياره زيارتك ، ومنه قول عليه السّلام : (من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن
اغتسل فالغسل أفضل) أى : فبالرخصه أخذ ، ونعمت رخصه الوضوء. ولا يصح تقديمه على «نعم وبئس» - كما أسلفنا - ، ولا
تأخيره عن «المخصوص» بالمدح والذم ؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على مثل : نعم محمد رجلا ، باعتبار «محمد» هو «المخصوص». أما
باعتباره فاعلا فلا يصح ؛ لأنه ليس من الأنواع السالفه التى تصلح فاعلا فى هذا الباب. ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أو
غيره من التوابع ، ومن أمثله النعت قولهم : «إن الكذوب لبئس خلما يصحب» كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل فاصل ،
كقوله تعالى : (بئس لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)، ويجوز تشبيته وجمعه - كما أشرنا - وبسبب هذا الجواز امتنع إبراز الفاعل المستتر ، وتشبيته
وجمعه ، اكتفاء بتشبيه التمييز وجمعه ؛ فلا يصح : نعمًا - ونعموا .. - فى الرأى الراجح.

٢- فيما سبق يقول ابن مالك بإيجاز : فعلاّن غير متصرّفين «نعم» و «بئس» رافعان اسمين مقارنى «أل» أو مضافين لما قارنها :
كنعم عقبى الكرما ويرفعان مضمرًا يفسّره مميّز ، كنعم قوما معشره تضمنت الأبيات الثلاثة أن «نعم وبئس» فعلاّن جامدان ،
وأنهما يرفعان فاعلين مقترنين ب «أل» أو مضافين للمقترن ب «أل» أو ضميرًا يفسره مميّز (تمييز ، كنعم قوما معشره) ، وترك
الناظم بقيه أنواع الفاعل التى فى الصفحات التاليه.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهمو قد اشتهر

نعم الفتاه فتاه هند لو بذلت

ردّ التحيه نطقا أو بإيماء (١)

...

ه - كلمه : «ما» (٢) أو : «من» (٣) ، نحو : (نعم ما يقول الحكيم المجرب ، وبئس ما يقول الغرّ الأحمق) ، ونحو : (نعم من تصحبه عزيزا).

وبئس من ترافقه منافقا) ... وقيل : إن «ما» تمييز ، والفاعل ضمير مستتر تفسره «ما» وكذلك : «من».

ص : ٣٧٢

١- عند الجمع بينهما قد يكون التمييز غير دال على معنى زائد على الفاعل ؛ نحو : نعم الرجل رجلا عمر ؛ فيكون من نوع التمييز الذى يفيد مجرد التوكيد ؛ كالذى فى قول أبى طالب عم الرسول عليه السّلام . ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البريه دينا ... (كما سبق فى باب التمييز ج ٢ م ٨٧ ص ٣٢٧). ويجوز أن يكون دالّا بنفسه على معنى زائد على معنى الفاعل ؛ نحو : «نعم الفتى فتى صلاح» ، إذا كان المراد أنه فتى حقا ، أى من ناحيه الفتوه ، يظهر عليه أماراتها. ويجوز أن تكون زياده المعنى ليست ناشئه منه مباشره ، وإنما هى من أحد توابعه أو معمولاته ، نحو نعم الرجل رجلا مجاهدا صلاح ... و ...

٢- وفيها يقول ابن مالك : و «ما» ممّيز ، وقيل : فاعل فى نحو : نعم ما يقول الفاضل فى «ب» من ص ٣٧٤ أشهر إعرابات «ما» بعد نعم وبئس. ويقول علماء رسم الحروف إن «ما» إذا كانت معرفه تامه فقد تكون : «تامه عامه» ومعناها : «الشيء» ، ولفظ : «الشيء» يلاحظ عند التقدير. وعلامتها ألا- يكون قبلها اسم تكون هى وعاملها صفه له فى المعنى ، كقوله تعالى : (إِنَّ تَتَّبِعُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ) التقدير : نعم الشيء هى ... وقد تكون معرفه «تامه خاصه» ، وعلامتها : أن يسبقها اسم تكون هى وعاملها صفه له فى المعنى ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم ؛ نحو : أصلحت الخط إصلاحا نعمًا ، التقدير : نعم الإصلاح. هذا كلامهم. ويقول أكثرهم إن : «ما» فى الصورتين توصل خطأ بآخر الفعل : «نعم وبئس» وتدغم هى «وميم» نعم ، وتكسر عندئذ «العين» للتخلص من السكون الناشئ من الإدغام. غير أن الحكمة فى هذا الاتصال الكتابى غير سائغه عند فريق آخر ؛ إذ هى : مجرد المحاكاه للسابقين ممن كتبوها فى الطور الأول وقت استحداث الخط. فالخير فى فصلها ، (بالرغم من أننا فصلناها مره فى أعلى هذه الصفحه ، ووصلناها فى هامشها) إلى أن يستقر الاصطلاح على وضع جديد موحد. ومثلها عندهم فى الاتصال «بنعم» كلمه «ما» النكره الناقصه وهى النكره الموصوفه التى معناها الذى تقدر به : «شيء» ؛ مثل : إن قراءه الكتب الأدبيه نعمًا يقوم الألسنه .. والحكمه والرأى هنا مثلهما فيما سبق.

٣- وتكون : «من» موصوله ، أو نكره تامه ، أو نكره موصوفه ، ولا تكون معرفه تامه.

و - «الذی» (اسم موصول) ؛ نحو : نعم الذی یصون لسانه عما لا یحسن ، وبئس الذی یغتاب الناس.

ز - النکره المضافه لنکره ، أو غیر المضافه ؛ کقول الشاعر :

فنعنم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الרכب عثمان بن عفّانا

ومثل : نعم قائد أنت ...

والنوعان الأخيران (وهما : الذی. والنکره) ، أقل الأنواع استعمالا ، وسموّا بلاغیا ، مع جوازهما.

٣- عدم نصبهما المفعول به ؛ لأن کلا منهما فی هذا الاستعمال فعل ماض - جامد - لازم - كما تقدم (١) - ... ولكن یصح زیاده «کاف الخطاب» الحرفیه فی آخرهما ، نحو : نعمک الرجل عثمان ، وبئسک الرجل زیاد. وهذه الکاف حرف محض لمجرد الخطاب ؛ فلا- یعرب شیئا ، ولكنه یتصرف علی حسب نوع المخاطب (٢). وزیادته - مع جوازها - قليلة فی الأساليب البلیغه (٣).

ص: ٣٧٣

١- فی رقم ١ من ص ٣٦٨.

٢- تذکیرا ، وتأنیثا ، وإفرادا ، وتثنیه ، وجمعا ...

٣- سبق بیان هذا مفصلا فی ج ١ ص ٢٣٨ م ١٩ - باب : الضمیر ، بمناسبه الکلام علی : «کاف الخطاب» الحرفیه.

١- إذا كانت: «أل» جنسيه فى مثل: (نعم الوالد على) - ونظائره طبقا لما أوضحناه (١)، فقد يراد منها الدلاله على الجنس حقيقه؛ فكأنك تمدح كل والد. ويدخل فى هذا التعميم على، ثم تذكره بعد ذلك خاصه؛ فكأنك مدحته مرتين؛ إحداهما مع غيره، والأخرى وحده.

وقد يكون المراد الجنس مجازا؛ فكأنك جعلت الممدوح بمنزله الجنس كله للمبالغه فى المدح.

أما إذا كانت «أل» للعهد (٢)، فقد تكون لشىء معهود فى الذهن لم يذكر خلال الكلام؛ فتكون للعهد الذهني. فإن ورد فى الكلام فهى للعهد الذكرى. كالذى فى قولهم:

خير أيام الفتى يوم نفع

فاتبع الحق، فنعم المتبع

و «أل» الجنسيه أقوى وأبلغ فى تأديه الغرض، والعهديه أوضح وأظهر.

ب- إذا وقعت كلمه: «ما» (٣) بعد: «نعم وبس» جاز فيها إعرابات كثيره؛ وأشهرها ما يأتى:

١- إعرابها حين يليها اسم منفرد (مثل: الزراعه نعم ما الحرفه) - إما نكره تامه فاعلا، وإما نكره تامه: تميزا، وفاعل «نعم»، و «بس» فى هذه الصوره ضمير مستتر يعود على هذا التمييز، وتعرب الكلمه المنفرده التى بعدها (وهى: الاسم المنفرد) خبرا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ والجمله قبلها خبر عنها - كما سنعرف فى إعراب المخصوص -.

٢- إعرابها حين يليها جمله فعليه، (مثل: نعم ما يقول العقلاء، وبس ما يقول السفهاء...)، إما نكره ناقصه، تميزا، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها. والجمله بعدها صفه لها. وإما معرفه ناقصه، فاعلا، والجمله بعدها صلتها.

ص: ٣٧٤

١- راجع: «أ» ص ٣٦٩.

٢- انظر بعض أنواع «ما فى رقم ١ من هامش ص ٣٧٢ ثم ما يجىء فى الصفحه التاليه.

٣- اسم موصول.

٣- إعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء ؛ (نحو : الرياضه نعمًا ، والإسراف فيها بثسما) إمّا أن تكون نكره تامه فاعلا ، وإمّا تمييزًا ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها .

ففى كل الأحوال السابقه يجوز أن يكون الفاعل ضميرا مستترا يعود على «ما» .

لا فرق بين أن تكون نكره تامه ، وناقصه ، ومعرفه تامه . كما يجوز أن تكون «ما» باعتباراتها المختلفه فاعلا .

فإذا اعتبرناها نكره ناقصه فالجمله بعدها صفتها ، وإذا اعتبرناها معرفه ناقصه فالجمله بعدها صلته ، وإذا وقع بعدها كلمه منفرده ، أو لم يقع بعدها شيء ، فهى تامه ، تعرب فاعلا ، أو تعرب تمييزا والفاعل ضمير .

ولما كان كل نوع من أنواع «ما» مختلفا فى دلالتة اللغويه عن النوع الآخر ، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابيه جائزا حين لا توجد قرينه توجد المعنى إلى أحدها دون الآخر ؛ فإذا وجدت القرينه وجب الاقتصار على ما تقتضيه ، فليس الأمر على إطلاقه - كما قد يتوهم بعض المتسرعين - ؛ ففى مثل : (لا- أجد ما أتصدق به إلا اليسير ؛ فيجيب السامع : نعم ما تجود به) . تكون «ما» هنا نكره موصوفه ؛ فكأنه يقول : نعم شيئا أى شيء تجود به ، وفى مثل ؛ أعطيتك الكتاب الذى طلبته ؛ فتقول : نعم ما أعطيتنى ، فكلمه «ما» موصوله ، وهكذا ... وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى . والقرائن والأسرار اللغويه لا قيمه لها ، ومثل هذا يقال فى «أل» السابقه ، - من ناحيه أنها للعهد أو الجنس ... - وفى غيرها من كل ما يجوز فيه أمران ، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينه توجه إلى واحد دون غيره .

* * *

٤- امتناع توكيد فاعلهما المفرد الظاهر توكيدا معنويا ، فلا يصح نعم الرجل كلهم (١) محمد ، ولا بثس الرجل أنفسهم على . كما لا- يصح : نعم الرجل كله محمد ، ولا- بثس الرجل نفسه على (٢) ... فإن كان فاعلهما مثنى أو جمعا جاز ، نحو : نعم الصديقان كلاهما ، محمد وعلى - نعم الأصدقاء كلهم محمد وعلى وحامد ... ومثلهما المثنى والجمع للمؤنث ...

أما التوكيد اللفظي فلا- يمتنع ، وكذلك : (البدل ، والعطف (٣)). وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا التخصيص (٤) ، كقول الشاعر :

لعمري - وما عمري على بهين

لبس الفتى المدعو بالليل حاتم

ص: ٣٧٦

١- «كلهم» بالجمع - مراعاة لمعنى الفاعل - لا لفظه - لأنه بمعنى الجنس المشتمل على أفراد كثيره ، كما سبق في «ا» من ص ٣٦٩. (انظر رقم ٢ التالي).

٢- لا يصح التوكيد المعنوي إذا كان لفظه للجمع كالمثاليين الأولين لأن فيه تناقضا بين ظاهره اللفظي الدال على الجمع ، وظاهر الفاعل الدال لفظه على الأفراد. كما لا- يصح أيضا إذا كان لفظه للمفرد ، منعا لمتناقض بين ظاهره اللفظي ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله ، أو أنه بمنزلة الجنس كله. هذا على اعتبار «أل» جنسيه ؛ أما على اعتبارها للعهد فلم يقطعوا فيه برأى ، وإنما قالوا لا يستبعد جوازه (راجع الصبان - وغيره - في هذا الموضوع) ، وهذه فتوى مضطربة. والأحسن الأخذ بالرأى الذى لا يبيح التوكيد المعنوي مطلقا ؛ لأن الغرض منه لا يتحقق هنا مع «أل» ؛ العهديه ؛ إذ مقام المدح والذم لا يتطلب الإحاطة والشمول فنأتى له بلفظ : «كل أو جميع ، أو عامه» ... أو نحوها من ألفاظ التوكيد الداله على الشمول ، وليس المقام بمقام رفع احتمال الشك عن ذات الفاعل فنأتى له بلفظ التوكيد الذى يزيل الشك عنها ؛ مثل كلمه : «نفس» ، أو ما يشبهها ...

٣- اشترط بعض النحاه فى (البدل والعطف) أن يكون كل منهما صالحا لمباشره «نعم» (بأن يكون معرفا «بأل»). أو مضافا إلى المعرف بها ، ولو بواسطة .. و). وبعض آخر لم يشترط هذا ؛ محتجا بأنه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع. ولم يوضح لنا أحد الفريقين موقفه من السماع الكثير الوارد عن العرب ؛ لتكون الحجة قاطعه. لهذا كان من التيسير المقبول الأخذ برأى من لا يشترط ما سبق.

٤- لأن تخصيصه مناف للشمول والتعميم عند من يجعل «أل» جنسيه ، فإذا أريد به الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات ، صح النعت به. وأما القائلون بأنها للعهد فلا يشترطون هذا ، ويبيحون النعت. فهنا صورتان ؛ يجوز النعت مع التأول فى إحداهما ، وعدم التأول فى الأخرى. ومن الخير ترك هذا العناء كله ، والاقتصار على النتيجة النافعه التى ينته إليها الرأىان وهى : النعت ، وإهمال ما يحف به من جدل.

وقال الآخر :

نعم الفتى المرّى (١)

أنت ، إذا همو

حضروا لدى الحجرات (٢)

نار الموقد

فإن كان الفاعل ضميرا مستترا فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل.

٥- حاجتهما - فى الغالب - إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح أو الذم ، ويسمى : «المخصوص بالمدح والذم». وعلامته : أن يصلح وقوعه مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية التى قبله مع استقامه المعنى ، نحو : (نعم المغرد البلبل - بئس الناعب الغراب) ؛ فالبلبل هو : المخصوص بالمدح ، والغراب هو : المخصوص بالذم ، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره ؛ فنقول : البلبل نعم المغرد - الغراب بئس الناعب.

ويشترط فى هذا المخصوص أن يكون معرفه ، أو نكره مختصه بوصف ، أو إضافه ، أو غيرهما من وسائل التخصيص (٣) ... وأن يكون أخص من الفاعل (٤) ، لا- مساويا له ، ولا أعم منه (٥) ؛ وأن يكون مطابقا له فى المعنى ، (فيكون مثله فى مدلوله تذكيرا ، وتأنيثا ، وإفرادا ، وتثنيه ، وجمعا) ... وأن يكون متأخرا عن الفاعل ؛ فلا يتوسط بينه وبين فعله (٦) ، - ويجوز تقدمه على الفعل والفاعل معا - كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميرا مستترا له تمييز ؛

ص : ٣٧٧

١- المنسوب لقبيله مرّه - . والمقصود به : سنان بن أبى حارثه المرى .

٢- الحجرات ، جمع : حجره (بفتح الحاء والجيم) وهى شده برد الشتاء . وقد تقرأ : حجرات جمع : حجره : بضم فسكون .

٣- أو يصلح أن يكون خبرا إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفا بكلمه : «الممدوح» أو كلمه : «المذموم» على حسب المعنى ؛ (لأن مفسر الفاعل كالفاعل) ، نحو : نعم الصانع خليل ، وبئس المصنوع النسيج ، أى : (الصانع ، الممدوح خليل) (المصنوع ، المذموم النسيج) وسيجىء الكلام ، على إعراب المخصوص فى ص ٣٧٨ .

٤- لأن المراد من الفاعل هو الجنس كله - طبقا للرأى الأغلب - .

٥- حجتهم فى أن يكون أخص : أن يحصل التفصيل بعد الإجمال ؛ ليكون أوقع فى النفس ... والحجه الحقيقه وحدها هى استعمال العرب ، كالتأنيث فى باقى الحجج التالیه .

٦- بزعم أن هذا أذى للتشويق ، لكن يجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل وفى هذه الصوره لا يسمى : مخصوصا . والسبب فى المنع هو استعمال العرب - ليس غير - ويجب إهمال مثل هذه التعليقات .

نحو : نعم رجلا المخترع.

أما إذا كان الفاعل اسما ظاهرا فيجوز تقديم «المخصوص» على التمييز وتأخيرها ، فنقول : نعم العالم رجلا إبراهيم ، أو : نعم العالم إبراهيم رجلا.

وإذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وإن كان الفاعل مذكرا ؛ نحو : نعم الجزاء الهدية ، ونعم الشريك الزوجه ، أو نعمت ، فيهما. والتذكير في هذه الحالة أحسن لي مطابق الفاعل (١).

* * *

حذف المخصوص

يجوز حذف : «المخصوص» ، إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه ، ويغنى عن ذكره متأخرا ، ويمنع اللبس والخفاء في المعنى ؛ ويسمى هذا اللفظ ؛ ب «المشعر بالمخصوص» ؛ سواء أكان صالحا لأن يكون هو «المخصوص» أم غير صالح (٢) ؛ ويعرب على حسب الحالة ؛ مثل : سمعت شعرا عذبا لم أتعرف صاحبه ، ثم تبينت أنه الحترى ؛ فنعم الشاعر. أى : فنعم الشاعر البحرى. وقوله تعالى فى نبيّه أيوب : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ، نِعْمَ الْعَبْدُ ...) ، أى : نعم العبد الصابر ، ويصح : نعم العبد أيوب. وعلى التقدير الأول يكون «المشعر» - وهو كلمه : «صابرا» - من النوع الذى لا يصلح أن يكون «مخصوصا» : لأنه نكره غير مختصه ، بخلافه على «التقدير الثانى».

* * *

إعراب المخصوص

المشهور إعرابان ؛ أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخرا ، والجمله الفعلية التى قبله خير عنه ، كما فى المثالين السالفين (٣) ...

وثانيهما : اعتباره خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، تقديره : «هو» ، أو : هى أو غيرهما مما يناسب المعنى ، ويقتضيه السياق ، فى المثالين السابقين (٤)

ص : ٣٧٨

١- لهذا إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩.

٢- وهذه الصوره قليله.

٣- فى رقم ٥ من ص ٣٧٧.

٤- فى رقم ٥ من ص ٣٧٧.

مثلاً: نعم المغرد هو البلبل ، وبئس الناعب هو الغراب. أى : الممدوح البلبل ، والمذموم الغراب. فالمراد من الضمير هنا : «الممدوح» أو : «المذموم».

وهناك إعراب ثالث ؛ هو : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ؛ تقديره : «الممدوح» أو : «المذموم».

تلك هى الأوجه الثلاثة المشهورة ، ويلاحظ أن كلاً منها قائم على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، مع الركاه والضعف ، مع أن هناك رأياً قديماً آخر ، أولى بالاعتبار ؛ لخلوه من تلك العيوب وغيرها ؛ هو : إعراب المخصوص «بدلاً» (١) من الفاعل ؛ فيكون : «البلبل» بدلاً من : «المغرد» ، ويكون : «الغراب» بدلاً من : «الناعب» ... هكذا ...

وحبذا الأخذ بهذا الرأى السهل الواضح فى تقديرنا.

يجوز فى هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ ؛ نحو ؛ نعم مداويا كان الطبيب ؛ فهو اسم «كان» والجمله قبلها خبرها (٢) ...

ص : ٣٧٩

١- الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لأن المراد من البديل هو المراد من المبدل منه. ومن العجيب أن يكون هذا رأى قله من النحاء ، مع وضوحه ، وقوه انطباق قواعد البديل عليه ، وعدم تناقضه مع قاعده أخرى. وأما ما وجه إليه من عيب فقد دفعه العائون أنفسهم ، وانتهوا إلى خلوه من العيوب (كما يدل على هذا ما ورد فى المطولات ، ومنها حاسيه الصبان فى هذا الموضوع ، وقد نقل عن بعض المحققين جواز البديله ، وسجله فى آخر باب عطف البيان) فلماذا لم يجعلوه فى قوه غيره؟ بل لماذا لم يقدموه على غيره؟ ولا نريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها ؛ كى لا نسجل مالا طائل وراءه. ومن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها فى مظانها التى ذكرناها والتى لم نذكرها.

٢- وفى المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك : ويذكر «المخصوص» بعد مبتدا أو خبر اسم ليس يبدو أبدا أى : يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويعرب مبتدأ ، أو خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، لا يجوز أن يظهر. ويقول فى حذفه : وإن يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتنى يريد : إن تقدم على المخصوص ما يشعر بمعناه ويدل عليه من غير لبس ، أو فساد - كفى وأغنى عنه وجاز حذفه ، كالأمثله التى سبقت فى الشرح. أما مثال : العلم نعم المقتنى والمقتنى فالمخصوص قد تقدم فصار فى الظاهر هو المشعر ، والأصل : «نعم المقتنى والمقتنى العلم» ، فأغنى عن المخصوص ، منعاً للتكرار الذى لا-فائده منه هنا ، و «المقتنى» : الشىء الذى يتخذ قنيه ، أى : الشىء العالى ، الذى يحرض الناس على ادخاره والاحتفاظ به. و «المقتنى» الذى يقتنى ؛ أى : يتبع وتراعى أحكامه ...

ومن النوع الأول الصريح (١): الفعل: «حَبَّ» يكون للمدح العام مع الإشعار بالحَبِّ ، ويكثر أن يكون فاعله كلمه : «ذا» التي هي اسم إشارة (٢) نحو ؛ حبذا الموسيقى إسحاق ، وقول الشاعر :

يا حبذا النيل على ضوء القمر

وحبذا المساء فيه والسحر

فإن جاء بعده الفاعل «ذا» ، وقبله : «لا» النافية كان للذم العام ، نحو : لا حبذا البخيل مادر (٣).

وإنما كان معنى الفعل : «حَبَّ» هو : المدح مع الإشعار بالحب والقرب من القلب ، لأنه فعل مشتق من ماده : «الحَبِّ» وفاعله اسم إشارة للقریب. وهو ينفرد بهذه المزيه دون «نعم».

ومما يدل على الذم العام الصريح أيضا الفعل : «ساء» تقول : ساء البخيل مادر. كما تقول : بس للبخيل مادر وقول الشاعر :

أألوم من بخلت يده وأغتدى

للبلخ تربا (٤)؟ ساء ذاك

صنيعا!

فمعناهما واحد ، هو : الذم العام (٥) ، وكذلك أحكامهما

ومما تقدم نعلم أنّ «حبذا» جملة فعلية - على الرأي الأرجح - الفعل : فيها : «حَبَّ» ، وهو هنا ماض جامد (٦) ، وفاعله هو كلمه : «ذا» اسم الإشارة ، مبنية

ص : ٣٨٠

١- أى : الذى يدل على المدح أو الذم دلالة صريحه بغير قرينه ... (انظر ص ٣٦٧).

٢- وعندئذ تتصل بآخره فى الكتابه وجوبا ؛ طبقا لقواعد رسم الحروف. ومن الأمثله أيضا قول الشاعر : حبذا ليله تغفلت عنها زمنى فانتزعتها من يديه تغفلته : خدعته وهو غافل. أما الحرف «يا» فيجىء تفصيل الكلام عليه فى مكانه الأنسب ، وهو باب : «النداء» - ح ٤ م ١٢٧ ص ٥ - ومنه يتبين أن الحرف : «يا» هنا : حرف تنبيه ، أو حرف نداء ...

٣- اسم رجل يضرب به المثل قديما فى البخل.

٤- صديقا وصاحبا.

٥- إلا إن لوحظ فى الفعل «ساء» أنه محول من أصله إلى صيغه «فعل» بقصد الذم الخاص مع التعجب ، كما سيجىء الكلام على تحويل الأفعال الثلاثة إلى هذه الصيغه ص ٣٨٤ و٣٨٥.

٦- هو فى الأصل مشتق. ولكنه صار جامدا ، كامل الجمود بعد انتقاله إلى حالته الجديده التى قصد بها إنشاء المدح فصار مع

فاعله جملة إنشائية خالية من الدلالة الزمنية على الوجه الذى شرحناه فى رقم ١ من ص ٣٦٨.

على السكون فى محل رفع. «الموسيقى» هو المخصوص بالمدح ، ويعرب مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو غير هذا مما فصلناه (١) فى إعراب «مخصوص : نعم وبئس» إلا البدل فلا يصح هنا.

ومن أحكام هذا المخصوص أيضا أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده ، دون الفعل ، ولا على الفعل والفاعل معا ، فلا يصح : حبّ علىّ ذا ، ولا علىّ حبّذا ، لأن تقدمه غير مسموع فى الكثير الفصيح من كلام العرب ؛ فصارت : «حبذا» معه ثابتة الموضع والصوره كالمثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقا. هذا إلى أن تقدمه قد يوهم (فى مثل الصوره الثانيه التى يكون فيها المخصوص مفردا مذكرا) - أن الفاعل ضمير مستتر ، وأن «ذا» مفعول لا فاعل. وفى هذا إفساد للمعنى. لكن يصح أن يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه ؛ نحو : حبذا رجلا العصامى ، أو : حبذا العصامى رجلا. ويصح الفصل بالنداء بينه وبين «حبذا» كما يصح حذفه إن دلّت عليه قرينه لفظيه أو حاله. (٢) كقول الشاعر :

ألا - حبذا. لو لا الحياء ، وربما

منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

ص: ٣٨١

١- فى آخر ص ٣٧٨.

٢- كثير من النحاه يمنع أن يكون للفاعل «ذا» تابع من التوابع الأربعة شأنه فى هذا شأن فاعل «نعم» وبئس ، إذا كان ضميرا مستترا. فإذا وقع بعد «ذا» اسم فهو «المخصوص» وهذا الرأى سديد هنا ؛ لأن حاجه اسم الإشاره للمخصوص الذى يوضحه ويزيده جلاء أشد من حاجته إلى البدل ، أو غيره من التوابع. ويجب الأخذ بهذا الرأى فى صورتى «حب» ؛ المنفيه وغير المنفيه ، ما دام الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم. لهذا يقولون فى كلمه : «المجاهد» فى مثل : حبذا المجاهد - إنها المخصوص ، ويعربونها إعرابه ، ولا- يعربونها بدلا. لكن يجوز توكيد جملة : حبذا» توكيدا لفظيا ، ومنه قول الشاعر : ألا حبذا ، حبذا ، حبذا حبيب تحملت منه الأذى ومما يقوى منع إعرابه عطف بيان أن عطف البيان لا- بد أن يكون كمتبوعه - فى الرأى الأصح - تعريفا وتنكيرا - كما سيجىء فى ص ٥٥٠ - وقد وردت أمثله كثيره فصيحجه وقع فيها مخصص حبذا نكره ، منها قول جرير : وحبذا نفحات من يمانيه تأتيك من قبل الزيان أحيانا فلو أعربنا كلمه : «نفحات» عطف بيان لخالف متبوعها - وهو اسم الإشاره - فى تعريفه.

والأصل مثلا: ألا حبذا أخبار الحبّ، أو النساء... لو لا الحياء، ولا يصح أن تعمل فيه النواسخ، بخلاف مخصوص «نعم» - كما سبق (١). -

ومثل الإعراب السابق يقال في: لا حبذا البخيل مادر، مع إعراب «لا» حرف نفى، فليس ثمّ خلاف بين الصيّغتين في شيء إلا في وجود «لا» النافية قبل: «حبذا» مباشرة (أى بغير فاصل مطلقا) (٢)... وبسببها تصير الجملة لإنشاء الذم لا المدح. ولا يصح أن يحل حرف نفى آخر محل: «لا» في هذا الموضع. ومن الأمثلة الجامعه للصورتين قول الشاعر:

ألا حبذا عاذرى فى الهوى

ولا حبذا الجاهل العاذل

وقول الآخر:

ألا حبذا أهل الملا، غير أنه

إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

وإذا كان فاعل؛ «حبّ» - فى حالتى النفى وعدمه - هو كلمه: «ذا» وجب أمران؛ فتح الحاء فى «حب (٣)»... وأن يبقى الفاعل: «ذا» على صورته واحده لا تتغير فى الحالتين؛ هى صورته الأفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الأفراد، أو: التشبيه، أو: الجمع، أو: التذكير، أو: التأنيث... نحو: حبذا الطبيبه فاطمه - حبذا الطبيبتان الفاطمتان - حبذا الطبيبات الفاطمات - حبذا الطيب محمد - حبذا الطبيبان المحمدان - حبذا الطبييون - أو الأطباء - المحمّدون، فلا يصح إخراج «ذا» عن الأفراد

ص: ٣٨٢

١- فى ص ٣٧٩.

٢- ويصح وقوع الحرف «يا» قبل «حبذا» المشبته. وفيما سبق خاصا بالفعلين: «ساء وحب» يقول ابن مالك: واجعل كبئس ساء. واجعل: «فعلا» من ذى ثلاثه - كنعم، مسجلا وسيجىء شرح هذا البيت فى هامش ص ٣٩١، ثم يقول بعده: ومثل «نعم»، «حبّذا»، الفاعل «ذا» وإن ترد ذمّا فقل: «لا حبذا» أى: مثل: «نعم» مع فاعلها فى إنشاء المدح، جمله، «حبذا»: وهى جمله فعليه، الفاعل فيها هو كلمه: «ذا». أما عند إرادته الذم فقل: «لا حبذا» بزياده «لا» النافية.

٣- يشترط وصلها: ب «ذا» كتابه - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠.

والتذكير ؛ لأنها دخلت في أسلوب يشبه المثل ، والأمثال لا تتغير مطلقا ، ولا تخالف الصورة الأولى التي وردت بها عن العرب (١) ...

فإن كان فاعل : «حَبَّ» اسما آخر غير كلمه : «ذا» فإنه لا يلتزم صوره واحده ، وإنما يساير المعنى ، فيكون مفردا أو غير مفرد ، مذكرا ، أو غير مذكر ، كل هذا على حسب ما يقتضيه المعنى. وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائده في محل رفع ، كما يجوز في «حاء» الفعل : «حَبَّ» أن تضبط بالفتحه أو الضمه ، مثل : حَبَّ المضيء القمر - حَبَّ المضيئان القمران - حَبَّت المضيئات الأقمار ... وهكذا (٢) ... ؛ (لأنه يجرى على «حَبَّ» من ناحيه ضبط فائها وعينها ما يجرى على مثلها من الفعل الذى يحول إلى «فعل» وسيجىء الكلام عليه (٣)).

ص: ٣٨٣

١- يقول ابن مالك : وأول : «ذا» المخصوص ، أيًا كان ، لا- تعدل ب «ذا» فهو يضاهى المثلا- (أول ذا ... : أتبع كلمه «ذا» ... وجىء بعدها بالمخصوص ، أيًا كان. فى أى مكان وصوره وجد من الأسلوب الخاص بالمدح والذم ، أى : سواء أوجد للمفرد وفروعه أم للمذكر وفروعه - لا تعدل بنا : لا تمل بلفظ «ذا» إلى غيره ، ولا تنصرف عنه إلى سواه. والمراد لا تدخل عليه تغييرا مطلقا - يضاهى : يشابه).

٢- يقول ابن مالك فى الفاعل إذا كان غير كلمه «ذا» ؛ وفى رفعه أو جره بالباء الزائده ، وفى ضبط «حاء» الفعل معه ومع «ذا» : وما سوى «ذا» ارفع بحَبَّ ، أو : فجر بالبا ، ودون «ذا» انضمام الحاكثر (الفاء فى : «فجر» زائده ، أو فى جواب شرط مقدر ، أى إن شئت فجر ، لأن حرف العطف لا- يدخل على مثله) : يقول : ارفع الفاعل إذا كان اسما غير كلمه «ذا» ، أو : جره بالباء الزائده. ودون «ذا» أى : فى غير الفاعل : «ذا» ، كثر انضمام الحاء فى فعله «حَب» ويفهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمه : «ذا» كما شرحنا.

٣- فى ص ٣٩٠.

التي تجرى مجرى : «نعم» و«بس»

الأصل العامّ : أن يقتصر كل فعل تحتويه الجملة المفيدة على تأديده معنى واحد مناسب ؛ يكتفى به ، ولا ينضم إليه معنى آخر. وينطبق هذا الأصل العام على أكثر الأفعال الثلاثية ، حيث يقتصر كل فعل منها على تأديده معناه الخاص الواحد من غير دلالة معه على مدح ، أو ذمّ. أو : تعجب ... كالأفعال : فرح - قعد - فهم ... و ... ومئات غيرها - فإن كل فعل منها يؤدي معناه المعين ؛ (وهو : الفرح ، القعود ، الفهم ...) تأديده مجردة من الإشعار بمدح ، أو ذم ، أو تعجب ؛ فلا صلة لها بشيء من هذه المعاني الثلاثة.

لكن من الممكن أن يدخل شيء من التغيير على صيغته كل فعل من الأفعال السابقة - ونظائرها - ليصير على وزن معين ، فيؤدي معناه الأصلي الخاص مع زياده في الدلالة ؛ تتضمن المدح بهذا المعنى اللغويّ الخاص ، أو الذم به ، كما تتضمن - في الوقت نفسه - الإشعار بالتعجب في الحالتين. فالزياده الطارئه على المعنى اللغويّ الأصلي للفعل بعد تغيير صيغته - تتضمن الأمرين معا. وإن شئت فقل : إن الفعل الثلاثي في صيغته الجديده ، الناشئه من التغيير يؤدي ثلاثه أمور مجتمعه ؛ هي : معناه اللغويّ الخاص ، مزيدا عليه المدح بهذا المعنى الخاص ، أو الذمّ به على حسب دلالاته الأصليه ، وأيضا إفاده التعجب في حالتى المدح والذم (٢).

والمدح والذم هنا خاصان ؛ لأنهما يقتصران على المعنى اللغويّ للفعل ، وهذا المعنى معين محدود ، ولهذا يكون المدح به أو الذم خاصا ، مع إفاده التعجب

ص : ٣٨٤

١- قد نضيق بهذه الأفعال وأحكامها ، وننفر - أحيانا - من جرسها بعد تحويلها للمدح أو للذم وما يصحبهما ، بالرغم من أن هذا التحويل قياسي. فحبذا الاقتصار على فهم الوارد منها ، والاستغناء عن محاكاته ؛ - مع صححه محاكاته - نزولا على الدواعى البلاغيه العاليه. - كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ وكذلك في ص ٣٩٣.

٢- سبقت الإشارة لهذا. «ملاحظه» : انظر حكما آخر يتصل بهذا التحويل - سيحيى في «ج» ص ٣٨٩ -.

فى كل حاله ، فلا- إهمال للمعنى الخاصّ الأساسى للفعل ، ولا- تعميم فيه ولا شمول ، ولا خلوّ من التعجب ، فالأسلوب هنا باشماله على الأمور الثلاثة السالفه مختلف عنه مع «نعم وبئس» ؛ لأن معناه: المدح والذمّ العامينّ الشاملين ، الخاليين من إفاده التعجب (١).

وإنما يقوم الفعل الثلاثى (٢) بتأديه معناه الخاص مع تلك الزيادة فى الدلاله إذا تحقق فى صوغه أمران :

أولهما : أن يكون مستوفيا كل الشروط التى يجب اجتماعها فى الفعل الذى يصلح أن تصاغ منه - مباشره - صيغتا التعجب (٣) ، وفى مقدمتها : أن يكون ثلاثيا.

ثانيهما : أن يكون على وزن : «فعل» - بضم العين - ؛ سواء أكان مصوغا على هذا الوزن من أول الأمر نقلا عن العرب ؛ مثل : شرف ، وكرم ، وحسن ... و ... ، أم لم يكن ؛ كفهم (٤) ، وجهل ، وبرع ... ؛ فيصير : فهم - جهل (٥) - برع ...

(ومعلوم أن الفعل الثلاثى لا- يخرج - فى الأغلب (٦) - عن ثلاثه أوزان ؛ تنشأ من تحريك عينه بالفتح ؛ (نحو : ذهب) ، أو بالكسر ؛ (نحو : علم) أو بالضم ؛ (نحو : ظرف). أما أوله فمفتوح فى أغلب الحالات (٧) والأوزان التى

ص: ٣٨٥

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٦٨ فيها إشاره وافية ، موضحة لهذا. أما بيان الفروق المختلفه كلها فتأتى فى : «اوب» من ص ٣٨٨.

٢- إلا الفعل : «ساء» فحكمه فى ص ٣٩٢.

٣- سبق بيانها وشرحها فى ص ٣٤٩ و ٣٨٥ من باب : التعجب ؛ - وليس من اللازم لتحقيق الشرط الأول (وهو أن يكون الفعل ماضيا) أن يكون هذا الماضى المراد تحويله حلقى الفاء ؛ - كما يرى بعض النحاه - فقد يكون ، أو : لا يكون (وحروف الحلق ستة ؛ هى : الهمزه - العين - الغين - الحاء - الخاء - الهاء).

٤- يرى بعض النحاه : أنه لا يجوز تحويل (علم ، وجهل ، وسمع) إلى : «فعل» وحجته : أن هذا التحويل غير مسموع. وفى رأيه تفسير لا داعى له ، لمعارضته حكمه القياس ، والغرض منه ، ولأنه سمع تحويلها - كغيرها - عن بعض القبائل العربيه.

٥- يرى بعض النحاه : أنه لا يجوز تحويل (علم ، وجهل ، وسمع) إلى : «فعل» وحجته : أن هذا التحويل غير مسموع. وفى رأيه تفسير لا داعى له ، لمعارضته حكمه القياس ، والغرض منه ، ولأنه سمع تحويلها - كغيرها - عن بعض القبائل العربيه.

٦- هناك أفعال صحيحه العين ، ساكنتها أصاله وهى قليله العدد ، ومنها : «نعم وبئس» وليس منها الأفعال المعتله العين ؛ مثل : غاب - قام - نام - ... ؛ فإن سكونها طارئ لأن عينها فى الأصل متحركه.

٧- قلنا : «فى أغلب الحالات» لأن قليلا من الأفعال الماضيه. مكسور الأول ؛ مثل : نعم - بئس ...

يكون فيها مبيّناً للمعلوم. والثلاثى مضموم العين لا- يكون إلا- لازماً؛ ولهذا يصير الفعل المتعدى لازماً إذا تحول من صيغته الأصليه إلى صيغه: (فعل).

وصوغه على وزن: «فعل» - (بقصد تأديته لمعناه اللغويّ المعين؛ مع المدح الخاص به، أو الذم الخاص، ومع الإشعار بالتعجب (١) فيهما) - يقتضى الأحكام والتفصيلات الآتية:

١- اعتبار الفعل بعد تلك الصياغه لازماً؛ مجرداً من الدلاله الزمنيه، وجامداً كامل الجمود (فلا مضارع له؛ ولا أمر، ولا غيرهما من بقيه المشتقات).

ب - صحه تحويل الفعل الثلاثى الصحيح (٢)، غير المضعف (٣)، تحويلاً مباشراً - إلى صيغه: «فعل» بضم العين؛ فيفيد بعد التحويل معناه اللغويّ مقروناً بالمدح أو الذم الخاضعين بمعناه، مع التعجب فى كل حاله؛ تبعاً لمعناه اللغويّ الأصلي قبل التحويل؛ ففى مثل: (فهم المتعلم - عدل الحاكم، نقول: فهم المتعلم - عدل الحاكم؛ فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل فى اللغه، مزيداً عليه مدح المتعلم بالفهم فقط، ومدح الحاكم بالعدل فقط، مع التعجب فى الحالتين). وفى مثل: (جهل (٤) المهمل - حسد الأحمق... نقول جهل المهمل؛ حسد الأحمق؛ فيفيد الأسلوب معنى الفعل، مزيداً عليه ذم المهمل بسبب جهله فقط، وذم الأحمق بسبب حسده فقط. مع التعجب فى الصورتين)... ولا- فرق فى هذا التحويل وآثاره بين الثلاثى مفتوح العين، أو مكسورها، أو: مضمومها.

ويجوز فى الفعل بعد تحويله إمّا إبقاؤه على صورته الجديده، وإمّا تسكين

ص: ٣٨٦

١- وهو بدلالته على معناه مزيداً عليه التعجب مع المدح أو الذم الخاصين، يختلف عن: «نعم وبئس» - كما شرحنا -.

٢- ما ليس فى أصوله حرف عله. أما المعتل فتجىء أحكامه فى ص ٣٩٢.

٣- مضعف الثلاثى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد. (وسيجىء الكلام على تحويل المضعف فى ص ٣٩٠).

٤- انظر ما يختص بتحويل الأفعال: (علم - جهل - سمع) إلى: «فعل» - فى رقم ٤ من هامش الصفحه السالفه.

عينه المضمومه ، كما يجوز تسكين عينه بعد نقل حركتها (وهي الضمه) ، إلى أوّله ؛ فنقول في الصورتين الأخيرتين : (فهم المتعلم - عدل الحاكم - جهل المهمل - حسد الأحمق) ... أو : (فهم ... - عدل ... - جهل ... - حسد (١) ...).

وإذا تمّ تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزله : «نعم ، وبئس» في الجمود ، وفي أصل دلالتهما وهي مجرد المدح أو الذم - مع مراعاة الفوارق بينهما (٢) - ، ويجرى عليه من الأحكام النحويه المختلفه ما يجرى عليهما ؛ فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذي سبق بيانه ، وقد يحتاج إلى تمييز ، وإلى «مخصوص» كما يحتاجان. ويسرى على فاعله وتمييزه ومخصوصه كل الأحكام التي تسرى حين يكون الفعل : «نعم أو بئس». فإذا قلت في المدح : فهم المتعلم حامد ، وفي الذم : خبث الماكر سعيد ، فكأنك قلت : نعم الفاهم حامد ، وبئس الماكر سعيد - مع ملاحظه الفرق المعنوى الذي أوضحناه -.

وهكذا يطبق على الفعل الصحيح الثلاثى غير المضعف (٣) ، بعد تحويله إلى : «فعل» جميع ما يطبق على : «نعم وبئس» ، ويخضع النوعان لأحكام واحده ما عدا بعض الفروق المعنويه السالفه وبعض فوارق فى فاعله (٤) ستأتى.

* * *

ص: ٣٨٧

١- بالرغم من جواز الأمرين - تسكين العين على الوجه السالف ، أو نقل حركتها إلى أول الفعلين - يحسن تركهما اليوم فى استعمالنا ، وعدم الالتجاء إلى استخدامهما قدر الاستطاعه ، وحسبنا الاستعانه بهما على فهم الوارد المسموع ، دون محاكاته ؛ فرارا من الغموض الشديد ، واللبس القوى ... كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ -

٢- من الفوارق ما يأتى فى الزيادة ص ٣٨٨ وهى مختصه بالفاعل ، وأن المدح والذم بصيغه الفعل الذى تم تحويله خاصان ، وليسا عامين ، وأنهما يتضمنان التعجب ، بخلافهما مع : «نعم وبئس». حيث يقتصر معناهما على المدح العام ، والذم العام ، فلا يتضمنان تعجبا.

٣- سيجىء الكلام على المضعف فى ص ٣٩٠.

٤- فى الزيادة ص ٣٨٨.

١ - تبين مما تقدم (١) أن الفعل الذى يتم تحويله إلى «فعل» على الوجه المشروح إنما يدل - فوق معناه اللغوى الأصيل - على مدح خاص أو ذم خاص ، وأنه لا بد من إشرابه معنى «التعجب» فى الحالتين. وبالتخصيص فيهما والتعجب يخالف «نعم وبئس» ، لأن معناه المدح العام والذم العام ولا يتضمنان تعجبا. ب - وينفرد «فاعل» الفعل الذى تم تحويله بأمر لا تكون فى فاعل : «نعم وبئس».

منها : صحه وقوعه اسما ظاهرا خاليا من «أل» ومما يشترط فى فاعل نعم ، ... (٢) نحو : قوله تعالى : (وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا) ، ومثل عدل عمر. ومنها : كثره جره بالباء الزائده إن كان اسما ظاهرا ، فيجر لفظا ويرفع محلا ، نحو : حمد بالجار معاشره ، وسعد بالرفيق مزامله. أى : حمد الجار معاشره ، وسعد الرفيق مزامله.

ومنها : صحه رجوعه - إن كان ضميرا - إلى شىء سابق عليه ؛ فيطابقه حتما ، أو إلى التمييز المتأخر عنه فلا يطابقه. تقول : الأمين وثق رجلا ؛ ففى الفعل : «وثق» ضمير يجوز عودته على : «الأمين» المتقدم ، أو : على التمييز : «رجلا» المتأخر عنه ، ولهذا الرجوع إلى أحدهما أثره فى المطابقه بين الفاعل الضمير ومرجه ؛ إذ عند رجوعه للسابق تجب مطابقته فنقول : الأمينان وثقا رجلين - الأمناء وثقوا رجالا - - الأمينه وثقت فتاه - الأمينتان وثقتا فتاتين - الأمينات وثقن فتيات. أما عند عودته إلى التمييز المتأخر فلا تصح المطابقه ؛ بل يلتزم الأفراد والتذكير ؛ شأنه فى هذا شأن فاعل «نعم وبئس» إذا كان ضميرا مستترا ، فنقول فى كل الصور السالفه : «وثق» ، بغير إدخال تغيير عليه يدلّ على تأنيث ، أو تثنيه ، أو جمع.

وفيما سبق يقول : «ابن عقيل والأشمونى» وحاشيتاهما ، عند شرحهما لكلمه : «مسجلا» فى آخر بيت ابن مالك الذى نصه : -
كما سبق فى ص ٣٨٢ -.

ص : ٣٨٨

١- فى ص ٣٨٤ وما بعدها.

٢- راجع رقم ٢ ص ٣٦٩.

(واجعل كيئس ساء. واجعل «فعلا»)

من ذى ثلاثه كنعم مسجلا)

إن معناها هو : مطلقا عن التقييد بحكم دون آخر ... ثم قال الخضرى ما نصه (١) :

«لكنّ «فعل» يخالف «نعم وبئس» فى سته أمور :

اثتان فى معناه : إشرابه التعجب ، وكونه للمدح الخاص - أو للذم الخاص (٢) - «واثنان فى فاعله الظاهر ؛ جواز خلوه من «أل» نحو : وحسن أولئك رفيقا ، وكثره جره بالباء الزائده ، تشبيها بأسمع بهم ؛ كقولهم :

حبّ بالزور (٣) الذى لا يرى

منه إلا صفحه أو لمام (٤)

«واثنان فى فاعله المضممر ؛ جواز عوده ومطابقتة لما قبله ؛ ففى : «محمد كرم رجلا» يحتمل عود الضمير إلى : «رجلا» كما فى نعم ، ... وإلى «محمد» كما فى فعل التعجب ، لتضمنه معناه. وتقول : المحمدون كرم رجالا - ... على الأول (٥) وكرموا رجالا على الثانى (٦) فقول المصنف : «كنعم مسجلا» ليس على سبيل الوجوب فى كل الأحكام. والكلام فى غير «ساء». أما «ساء» فيلازم أحكام «بئس» (...» اه كلام الخضرى.

ح - بمناسبة ما تقدم يقول الصرفيون إن أبواب الفعل الثلاثى المستعمله أصاله - بحسب حركة العين فى الماضى والمضارع - سته ، الخامس منها هو باب : «فعل يفعل» بضم العين فيهما معا ؛ كحسن يحسن ، وشرف يشرف أو كرم يكرم ... و ... ويردفون كلامهم بتقرير أمرين (٧) :

أولهما : أن هذا الباب «الخامس» مقصور فى أصله على الأوصاف الفطريه والسجاياء الخلقية الدائمه ، أو التى تلازم صاحبها زمنا طويلا.

ثانيهما : صحه تحويل كل فعل ثلاثى من الأبواب الأخرى إلى هذا الباب ليدل الفعل بعد هذا التحويل على أن معناه صار كالغريزه والسجيه فى صاحبه.

ص : ٣٨٩

١- وهو المفهوم أيضا من كلام الأشمونى والصبان.

٢- انظر الصبان فى هذا أيضا.

٣- سيعاد البيت مشروحا فى ص ٣٩١ لمناسبه هناك.

٤- سيعاد البيت مشروحا فى ص ٣٩١ لمناسبه هناك.

٥- أى : على التقدير الأول الذى يعود فيه الضمير المستتر على التمييز بعده بغير أن يطابقه ؛ فيظل الضمير مفردا ، مذكرا.

٦- أى : على التقدير الثانى الذى يرجع فيه الضمير المستتر إلى مرجع قبله فيطابقه.

٧- سجلهما صاحب شذا العرف فى أول كتابه ص ١٨ عند كلامه على : الباب الخامس من «التقسيم الثالث للفعل بحسب التجرد

والزياده ..».

ج - فك الإدغام إن كان الفعل : «مضعفا» ، مثل : فز - لَجَّ ... ويرد إلى أصله قبل الإدغام ، فيصير : فرر (١) - لَجَّج (٢) ، ثم يحول إلى : «فعل» : فيصير : فرر - لَجَّج ... ثم يعود إلى الإدغام ، فيصير كما كان (٣) : «فز» - لَجَّج ، تقول في الِذَم - مثلاً - فز الرجل جباناً - لَجَّ القَطْ مواء ، أو : فز بالرجل جباناً - لَجَّ بالقَطْ مواء.

ويجوز حذف الفتحة من أول الفعل لتحل مكانها الضمه التي في عين الفعل عند تحويله إلى : «فعل» ، وتسكن عين الفعل (٤) ؛ فتصير الجملة : فز الرجل جباناً ، لَجَّ القَطْ مواء - أو : فز بالرجل جباناً ، لَجَّ بالقَطْ مواء.

ومن المضعف الذى تجرى عليه هذه القواعد - الفعل ؛ «حَبَّ» (٥) عند تحويله إلى : «فعل» بقصد المدح ، بشرط ألا يكون فاعله كلمه : «ذا» فى مثل : «حَبَّذا» لأنَّ «حَبَّ» فى هذه الصورة المركبه مع «ذا» يجب فتح الحاء فيها ، وبقاء «ذا» على حالها من الأفراد والتذكير فى كل الأساليب ، مهما كان حال الممدوح من ناحيه إفراده ، وعدم إفراده ، وتذكيره أو تأنيثه ، كما يجب فى هذه الصورة أيضا وصل الفعل : «حَبَّ» بفاعله : «ذا» كتابه ، وتركيبهما معا تركيباً خطئياً كما سبق (٦).

أما إن كان الفاعل اسماً ظاهراً غير كلمه «ذا» فإن الفعل «حَبَّ» يخضع لما أشرنا إليه ؛ من فتح الحاء أو ضمها ، كما يجرى على فاعله الأحكام الخاصه بالمحوّل ، والتي أوضحناها. تقول حَبَّ الجندى رجلاً ، أو : حَبَّ بالجندى رجلاً. ومنه قول الشاعر :

ص: ٣٩٠

- ١- من باب : ضرب.
- ٢- من باب : تعب.
- ٣- ويكون التمييز بين دلالتى الفعل بالقرائن الأخرى ؛ فهى التى تدل على أنه باق يؤدى معناه الأصلى ، أو أنه انتقل إلى «فعل» ليؤدى معنى المدح أو الذم.
- ٤- كما سبق فى ص ٣٨٧.
- ٥- تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٨٠.
- ٦- فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٢.

الذى لا يرى

منه إلا صفحه (٣) أو لمام (٤)

وهكذا (٥) ...

* * *

ص: ٣٩١

١- بضم الحاء أو فتحها ؛ طبقا لما شرحناه. - وقد سبق البيت لمناسبه أخرى فى ص ٣٨٩ -

٢- الزَّوْر : (يستوى فيه المفرد وغيره) ، ومعناه الزائر.

٣- صفحه الشيء : جانبه.

٤- جمع لئمه (بكسر اللام وتشديد الميم) ، وهى شعر الرأس الذى يصل إلى شحمه الأذن.

٥- وإلى ما سبق من الكلام على تحويل الفعل إلى «فعل» على الوجه الذى شرحناه يقول ابن مالك بيتا مختصرا - سبقت الإشارة إليه (فى هامش ص ٣٨٢) ؛ هو : واجعل كبئس «ماء» واجعل «فعلا» من ذى ثلاثه كنعم ، مسجلا (مسجلا : حرا لا يعوقه ولا يقيده قيد). يطلب أن تكون : «ساء» مثل : «بئس» فى معناها وأحكامها. وأن يكون «فعل» (وقد زاد فى آخره ألفا لوزن الشعر ،) من كل فعل ثلاثى ، مثل : «نعم» فى معناها ، وفى أحكامها ، من غير تقييد يجعل بينهما فرقا فيما سبق. هذا رأيه وليس غرضه «نعم» وحدها ، وإنما مثلها : «بئس» أيضا. والحق أن هناك فروقا ، بين «نعم» وهذا الفعل المحول وقد سردناها فى ص ٣٨٩. أما «ساء» فالخلاف شديد فيه ؛ أهو مثل : «بئس» تماما فى المعنى والأحكام ، أم هو مثلها فى المعنى ، ولكنه فى الأحكام كالأفعال المحولة؟ وقد أوضحنا كل ذلك فى الشرح.

إن كان الفعل المراد تحويله معتل «الفاء» مثل : وثق - وفد ... فحكمه حكم الصحيح. وإن كان معتل العين بالألف ، مثل صام - هام - نام - بقى على حاله ، وقدّر فيه التحويل تقديرًا عقليًا محضًا عند وجود قرينه تدل على قصد المدح أو الذم ؛ ليكون لهذا التقدير أثره الواقعي فى الفاعل ، وفى المخصوص ... ، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضا مع نية التحويل الذى ترشد إليه القرينه. ويدخل فى هذا النوع الفعل : «ساء» فيصح أن يلاحظ فيه التحويل عند قيام قرينه ؛ فيستعمل استعمال الأفعال التى تحولت ، ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك ؛ لأنه موضوع فى أصله للذم العام الصريح (١) مثل :

«بئس» ؛ فتجرى عليه أحكام «بئس» من نواحيها المختلفه.

وإن كان الفعل معتل اللام - فقط - بالواو ، أو بالألف التى أصلها الواو : مثل : سرو (٢) - غزا ... ظهرت الواو فى الكلام مفتوحه وقبلها الضمه ، ولو لم تكن الواو موجوده من الأصل - ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشره (٣) ؛ فنقول : سرو - غزو ، أو : سرو - غزو.

وإن كان الفعل معتل اللام بالياء ؛ نحو : خشى ، ورمى (٤) ، قلبت الياء واوا قبلها ضمه ، ويجوز تسكين ما قبلها (٥) ؛ فتصير : خشو ، أو خشو ، رمو ، أو رمى.

وإن كان الفعل معتل العين واللام معا ، وحرف العله فيهما هو «الواو» ؛ مثل : قوى (من القوه ، أصله : قوو) ، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسره ؛ لتقلب بعدها الواو الثانيه ياء ؛ فتصير ؛ «قوى» فكأن الفعل بقى على حاله.

وإن كان معتل العين واللام معا بالواو فالياء ، نحو : شوى : قلبت الياء

ص: ٣٩٢

١- كما سبق فى ص ٣٨٠.

٢- سرو الرجل : صار سريًا ، أى : غنيا شريفاً.

٣- راجع التصريح (عند الكلام على : «حبذا» آخر هذا الباب) وكذا الخضرى.

٤- راجع التصريح (عند الكلام على : «حبذا» آخر هذا الباب) وكذا الخضرى.

٥- لأن الألف التى فى آخر الفعل أصلها ياء.

عند التحويل واوا ، لوقوعها متطرفه بعد ضمه ، ثم أدغمت الواو فى الواو ، فتصير : «شوّ». ويجوز عدم القلب واوا فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها فتقول : شوى. وكذلك نقول فى قوى : قوى ، ولا يجوز القلب والإدغام فى هذه الحاله لأن السكون ليس أصليًا.

وإن كان معتل العين واللام معا بالياء ؛ نحو : حى ، وعى ... لم يصح تحويله (١) ...

هذا ملخص ما جاء فى المطولات المتداوله خاصًا بتحويل الفعل المعتل مع تعدد الآراء ، وشده الخلاف فيه. ولا أعرف أن النحاه نقلوا لأكثر هذه الصور أمثله مسموعه تؤيد كلامهم. فهل هى صور خياليه تدريبيه؟

لا- يحسن اليوم استعمال شىء منها ؛ سواء أكانت خياليه محضه أم لها مسموع يؤيدها ؛ لأنها ثقيله ، مجافيه للأسلوب الأدبى الرفيع ، والذوق البلاغى السائغ. وفى الميادين اللغويه الأخرى ما يغنى عنها تماما - كما أشرنا من قبل (٢) -.

* * *

ص: ٣٩٣

١- راجع الهمع ، وشرح التصريح فى باب : «نعم وبئس» عند الكلام على تحويل الثلاثى إلى : «فعل». وكذلك الصبان فى هذا الموضوع ، ثم حاشيه ياسين على شرح التصريح فى أول باب التعجب.

٢- فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ وفى رقم ١ من هامش ص ٣٨٧.

أفعل التفضيل (١).

يتضح معناه من الأمثله الآتيه :

الشمس أكبر من الأرض.

أهرام (٢) الجيزه أقدم من مدينه القاهره.

المحيطات أوسع من اليابسه.

الطائرات أسرع (٣) وسائل الانتقال.

المنافق أخطر من العدو الظاهر.

في هذه الأمثله كلمات مشتقه على وزن : «أفعل» ؛ (هى : أكبر - أقدم - أوسع - أسرع - أخطر...) فما المعنى الذى تؤديه كل واحده فى جملتها؟.

إن كلمه : «أكبر» - فى المثال الأول - تدل على أمرين معا ؛ هما : اشتراك الشمس والأرض فى معنى معين ؛ هو : «الكبر» ، وأن الشمس تزيد على الأرض فى هذا المعنى.

وكلمه : «أقدم» - فى المثال الثانى - تدل على أمرين معا ؛ هما : اشتراك الأهرام والقاهره فى معنى معين ؛ هو : «القدم» وأن الأهرام تزيد عليها فى هذا المعنى.

وكلمه : «أوسع» - فى المثال الثالث - تدل على اشتراك المحيطات واليابسه فى معنى معين ؛ هو : السَّيْعَه ، والمحيطات تزيد عليها فيه ...

ومثل هذا يقال فى الباقي ... وفى نظائره.

فكل كلمه من هذه الكلمات المشتقه - ونظائرها - تسمى : «أفعل

١- ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات. ولكننا وضعناه هنا اتباعا لترتيب ابن مالك فى : «ألفيته».

٢- جمع : هرم ؛ بناء فرعونى قديم ، له شكل هندسى ؛ خاص.

٣- الماضي : سرع ، مثل : صغر.

التفضيل (١) وتعريفه : (أنه اسم ، مشتق ، على وزن : «أفعل» يدل - في الأغلب (٢) - على أن شيئين اشتركا في معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه). فالدعائم أو الأركان التي يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي - في أغلب حالاته - ثلاثة :

١- صيغته : «أفعل» ، وهى اسم ، مشتق.

٢- شيئان يشتركان في معنى خاص.

٣- زياده أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص.

والذى زاد يسمى : «المفضّل» ، والآخر يسمى : «المفضّل عليه» ، أو : «المفضول». ولا فرق في المعنى والزياده فيه بين أن يكون أمرا حميدا ، أو ذميما (٣).

ويدل أفعل التفضيل - في أغلب صورته - على الاستمرار والدوام (٤) ، ما لم توجد قرينه تعارض هذا ، فشأنه في الدوام والاستمرار شأن الصفه المشبهه على الوجه المشروح في بابها (٥).

طريقه صياغته

يصاغ «أفعل التفضيل» من مصدر الفعل الذى يراد التفضيل فى معناه ، بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفيا كل شروط «التعجب» التى عرفناها (٦) فى

ص : ٣٩٥

١- هذه التسميه اصطلاحيه ، أى : الصيغه التى على وزن : «أفعل» ؛ لتدل على التفضيل أو المفاضله ؛ (وهى : الزيادة فى أمر حسن أو قبيح ؛ كما سيجىء عند تعريفه). أما «التفضيل» غير الاصطلاحى فليس له ضوابط معينه ، وإنما هو متروك لبراءه المتكلم ، ومقدرته البلاغيه التى تمكنه من اختيار الألفاظ والأساليب الداله على المفاضله بين شيئين فى أمر ، وزياده أحدهما على الآخر فى هذا الأمر ، من غير استخدام للطريقه الاصطلاحيه.

٢- فى الزيادة والتفضيل - ص ٤٠٦ - بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك ، وعن الزيادة ، وأن «أفعل» التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامه.

٣- فى الزيادة والتفضيل - ص ٤٠٦ - بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك ، وعن الزيادة ، وأن «أفعل» التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامه.

٤- نص على هذا صاحب التسهيل (راجع هامش ص ٢٣٨).

٥- فى ص ٢٨١ م ١٠٤.

٦- ص ٣٤٩.

بأبه ... (بأن يكون فعلا ثلاثيا (1) ، متصرفا ، تاميا ، مبيئا للمعلوم (2) ... و ... و ...). فالشروط التي يجب توافرها لصياغته «أفعل التفضيل» هي - نفسها - الشروط التي لا بد من توافرها لصوغ «فعلي التعجب» ؛ مثل الأفعال : سمع - عدل - فهم - بعد - بقي - خبث ... و ... ومن الأخيرين جاء : «أبقى - وأخبث» في قول الشاعر :

الخير أبقى (3) ، وإن طال

الزمان به

والشّر أخبث ما أوعيت من زاد

فإن كان الفعل غير مستكمل الشروط ، وكان السبب هو جموده أو عدم قبول معناه للمفاضله (كالفعل : مات - فنى - عدم ...) لم يجز التفضيل منه مطلقا ؛ (بطريق مباشر ، أو غير مباشر) ؛ لأنه بجموده لا مصدر له (4) ، ولأنه بعدم قبوله المفاضله يفقد الأساس الذي يقوم عليه التفضيل في أغلب حالاته.

أما إن كان السبب فقد شرط آخر غير الشرطين السابقين فإن (5) صياغته «أفعل» تمتنع من مصدره مباشرة (6) ، وتصاغ - كالتعجب - من مصدر

ص: ٣٩٦

١- إن كان الفعل رباعيا على وزن : «أفعل» ففيه الخلاف السابق في التعجب ص ٣٤٩. ومن المسموع الذي فعله رباعي قولهم : (هو أعطاهم للدرهم ، وأولاهم بالمعروف). وهذان شاذان عند من يمنع ذلك مطلقا ، وعند من يمنعه إذا كانت الهمزة للنقل. أما قولهم : هذا المكان أفقر من غيره فشاذ عند من يمنعه مطلقا ، لأن همزته ليست للنقل.

٢- مع ملاحظه الخلاف في أمر المبني للمجهول ، ونتيجته ، وأثر ذلك في الحكم ؛ على الوجه الذي سبق تمحيصه في ص ٣٥٠ - مع الرجوع إلى البحث الهام الذي يعارض أن يكون في اللغة العربية أفعال ملازمه للبناء للمجهول دائما (وقد تقدم في ج ٢ م ٦٧ ص ١٠٢ -).

٣- أصل الكلام : أبقى من غيره ، فالمفضل عليه محذوف ؛ طبقا لما سيجيء ، في ص ٤٣٠.

٤- يرى بعض النحاه أن الفعل المنفى كالجامد لا- يجيء منه التفضيل مطلقا - بطريقه مباشره أو غير مباشره - لأن المصدر المؤول يكون في حاله النفي معرفه ؛ فلا يصح أن يكون تمييزا. لكن التحقيق صحه مجيء التفضيل فيه بالطريقه غير المباشره ؛ إما لصحه مجيء كلمه : «عدم» قبله وإما لصحه تنكيهه ، فليس من اللازم أن يكون معرفه في كل الأحوال.

٥- يرى بعض النحاه أن الفعل المنفى كالجامد لا- يجيء منه التفضيل مطلقا - بطريقه مباشره أو غير مباشره - لأن المصدر المؤول يكون في حاله النفي معرفه ؛ فلا يصح أن يكون تمييزا. لكن التحقيق صحه مجيء التفضيل فيه بالطريقه غير المباشره ؛ إما لصحه مجيء كلمه : «عدم» قبله وإما لصحه تنكيهه ، فليس من اللازم أن يكون معرفه في كل الأحوال.

٦- ومن الشاذ استعمال كلمتي : «خير» و «شر» - في التفضيل ؛ لأن صيغتهما الحالیه الظاهره تخالف صيغته ، نحو : الكسب القليل خير من البطاله ، والبطاله شر من المرض. وقولهم : (خير الناس أنفعهم للناس ، وشرهم أقربهم إلى الإساءه والعدوان) وقول

الشاعر : إذا كان وجه العذر ليس بيّن فإن اطراح العذر خير من العذر وقول الآخر : - - وشر العالمين ذوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسبا جديدا أى : أخير وأشر ؛ حذفت همزتهما لكثرة الاستعمال حذفاً شاذاً. ومن الجائز إرجاعها عند استعمالهما ، فقد ورد الكلام الفصيح مشتقاً عليهما. وفعلهما المسموع «خار يخير ، وشرّ يشرّ» ويرى بعض اللغويين أنهما اسمان جامدان لا فعل لواحد منهما فمجيء التفضيل منهما شاذ عنده. ففيهما على هذا الرأى شذوذان ؛ صوغهما من الجامد ، وسقوط همزتهما. أما على الرأى الأول - وهو الصحيح - ففيهما شذوذ واحد ؛ هو سقوط همزتهما ، لأن لكل منهما فعلاً وقد اجتمع فى آيه قرآنيه استعمال كلمه «خير» لغير التفضيل ، ثم للتفضيل ، فى قوله تعالى : (إِنَّ يَعْلمَ اللهُ فى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ ...). ومثلهما فى حذف الهمزه شذوذاً : «حبّ» فى قول القائل : (وحبّ شىء إلى الإنسان ما منع) ، أى : أحب شىء .. وجاء فى ص ٦٠ من مجله المجمع اللغوى القاهرى : (عدد البحوث والمحاضرات التى ألقىت فى مؤتمر الدورة الثلاثين ، لسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤) ما نصه على لسان أحد الأعضاء : (قالوا إن الهمزه حذف فى التفضيل من كلمتى : «خير وشر» لكثرة الاستعمال ، وذلك ادعاء لا دليل عليه ، ولا يتناسب مع معانى لفظى : «خير وشر» لأنهما يفيدان التفضيل أو الزيادة بمادتهما ، كما تفيد ذلك ألفاظ كثيرة بوضعها اللغوى : مثل زائد ، وناقص ، وعال ، وسافل ... وإن استعمال هاتين الكلمتين فى معنى «أفعل» إنما كان على معنى الاستغناء بهما عن بناء وزن «أفعل» من مادتهما ؛ لأن قصد المفاضله الذى يصاغ له «أفعل» قد حصل من أصل الماده بحيث لو بنى منها وزن «أفعل» لكان تحصيلاً للحاصل ، أو تفضيلاً على تفضيل ، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك فى الكافية). اهـ. ولا أثر لهذا الرأى يترتب عليه حكماً خاصاً. سوى الحكم بمنع استعمال : «أخير ، وأشر» بغير حجه قويه ؛ إذ كيف يمتنع استعمالهما ولكل منهما فعل ثلاثى يصح صوغ التفضيل من مصدره قياساً كسائر الأفعال الثلاثيه الصالحه لذلك؟ وأيضاً فاللفظان مسموعان بصيغته التفضيل ولا اعتراض على استعمال الكلمه المسموعه بنصها الوارد. وفوق هذا فالكلمات التى سبقت هنا لتأييد المنع (ومنها : زائد ناقص - عال - سافل ...) كلمات يصح صوغ التفضيل من مصادرهما قطعاً. فلا دليل فيها على المنع ... وشذ كذلك صوغ «أفعل» من اسم العين ، (أى : من الاسم الدال على ذات ، وشىء مجسم) فقد ورد : «هو أحنك البعيرين» أى : أكثرهما أكلاً ؛ فبنوا «أفعل» من شىء مجسم : هو ، الحنك. كما شذ قولهم : هذا الكلام أخصر من ذاك فبنوه من الفعل : «اختصر» المبنى للمجهول ، الزائد على ثلاثه ؛ فاجتمع فيه شذوذان ... وهكذا ، ... وكل ما جاء مخالفاً للشروط فإنه يحكم عليه بالشذوذ ؛ فيستعمل كما ورد من غير أن يقاس عليه غيره.

فعل آخر مناسب للمعنى ، مستوف للشروط ، ويوضع بعد صيغته «أفعل» مصدر الفعل الأول - الذى لم يكن مستوفيا للشروط ، - منصوبا على التمييز. فمثلا الفعل : تعاون ، لا .. يصاغ من مصدره «أفعل» التفضيل مباشره ؛ لأنه فعل خماسى ؛ فنصوغه بطريقه غير مباشره» بأن نأخذه من مصدر فعل آخر مناسب (مثل : كبر - كثر - نفع ...) ونجعل بعده مصدر الفعل

ص: ٣٩٧

الأول (وهو التعاون) تمييزاً منصوباً ؛ فنقول : فلان أكبر تعاوناً من أخيه ، أو : أكثر تعاوناً ، أو : أنفع تعاوناً ، أو : أقل . أو : أضعف ، ... أو ما شاكل هذا مما يسائر المعنى .

والفعل : «خضر» لا- يصاغ من مصدره مباشرة «أفعل» للتفضيل ؛ لأنه يدل على لون ظاهر ؛ فنصوغه - بالطريقة السالفة ، «غير المباشره» - من مصدر فعل آخر مناسب ، ونجعل بعد «أفعل» مصدر الفعل الأول ، وهو : «الخضره» منصوباً على التمييز . فنقول : ورق الليمون أشد خضره من ورق القصب ... (١)

ص: ٣٩٨

١- ومن المسموع في الألوان : «أسود من حلك الغراب» - «أبيض من اللبن» ، وكل هذا من الشاذ عندهم ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمه نفسها قد استعملت صيغتها نصّاً في المفاضله اللويه ؛ فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء غير الشيء الذي وردت فيه نصّاً؟ نعم ، وهذا تضيق لا داعى له . بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضيق لا داعى له أيضاً ، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجه إلى القياس على ذلك الوارد ، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا ، ودلت عليه تجربه الصادقه من تعدد الدرجات في اللون الواحد ، وفي العاهه الواحده ، وتفاوتها تفاوتاً واسع المدى كالمعروف اليوم في البياض ، والحمرة ، والخضره ، والسواد ... وسائر الألوان . وكذلك المعروف عند الأطباء في العاهات ، كعاهه العمى - مثلاً - فمنه عمى الألوان ، وعمى الضوء ... و ... وكذا أكثر العاهات . وكل ما سبق يقتضى التفضيل بين درجات اللون الواحد - أحياناً - والعاهه الواحده أو العيب الواحد أيضاً . ومثل هذا يقال في للتعجب - كما سبق في بابها - . والحجه التي يحتجون بها لمنعه - (وهى : أن صيغه «أفعل» هى أيضاً صيغه الصفه المشبهه القياسيه للألوان ؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين) - حجه واهيه يمكن دفعها بالقرائن ، ومنها : «من» الداخلة على المفضل عليه فى مثل : فلان أبيض من فلان ، وهذا الزرع أخضر من ذاك» ؛ فيكاد يمتنع اللبس فى هذا النوع من التفضيل الذى يشتمل أسلوبه على كلمه : «من» هذه . نعم قد تشبه أحياناً بكلمه : «من البيانى» ، ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضاً ، والتغلب عليه بالقرينه التى تزيله . وكذلك الشأن فى النوعين الآخرين من أنواع «أفعل التفضيل» وهما : «المقرون بأل» ، و «المضاف» فإن احتمال اللبس فيهما قليل ، وهو على قلته مما يمكن دفعه بالقرينه التى تحدد الغرض ، وتوجه - فى كل ما سبق - إلى أحد المعنيين دون الآخر ؛ كما يحصل فى غير هذا الباب ، وبخاصه بعد موافقتهم على قياسيه المعنوى (الذى سيجىء الكلام عليه بعد هذا مباشرة) ، ومن ثم كان المذهب الكوفى الذى يبيح الصياغه من الألوان وللعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر . وعليه قول المتنبى : - وهو كوفى - فى الشيب : ابعده ، بعدت بياضاً لا- بياض له لأنت أسود فى عينى من الظلم - - جاء فى شرح العكبرى لديوان المتنبى (ج ٤ ص ٣٥) عند شرح البيت السالف ما نصه : «وأما قول أصحابنا الكوفيين فى جواز «ما أفعله» ، فى التعجب من البياض والسواد خاصه من دون سائر الألوان فالحجه لهم فى مجيئه ؛ نقلاً- وقياساً . فأما النقل فقوله طرفه ، وهو إمام يستشهد بقوله : إذا الرجال شتوا واشتد أكلهمو فأنت أبيضهم سربال طباخ فإذا كان يرتضى قوله فالأولى أن يرتضى قوله فى كل ما يصدر منه ، ولا ينسب هذا إلى شذوذ وقول الآخر : جاريه فى درعها الفضفاض أبيض من أخت بنى إباح وأما القياس فإنما جوزناه فى السواد والبياض لكونهما أصل الألوان ومنهما يتركب سائر الألوان . إذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان» . ا.هـ . والحق أن الاقتصار على هذين اللونين لا معنى له بعد ما قدمنا . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥١).

والفعل : عرج ، لا- يصاغ - مباشره - من مصدره «أفعل» ، لأنه فعل يدل على عيب ظاهر ، وإنما نصوغ «أفعل» بالطريقه السالفه «غير المباشره» ؛ فنقول : هذا الفتى أوضح عرجا من غيره.

وبهذه المناسبه نذكر أن الأفعال الداله على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها «أفعل التفضيل» مباشره إذا كانت الألوان والعيوب حسيه ظاهره. أما إن كانت معنويه داخلية فيصح أن يصاغ منها مباشره ؛ مثل : فلان أبله من فلان ، أو : أحقق من فلان ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : أعجم منه ، أو : أبيض سريره منه ، أو : أسود ضميرا منه و ... و ... (1)

يتبين من كل ما تقدم أننا نتوصل بالطريقه «غير المباشره» ، إلى التفضيل إذا فقد الفعل المتصرف القابل للمفاضله ، بعض الشروط الأخرى. - ولا مانع من استخدام هذه الطريقه أيضا مع الفعل المستوفى - وهى نفسها التى أوصلتنا إلى التعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط. وقد سبق شرحها فى باب - فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك.

ص: ٣٩٩

١- راجع حاشيه «ياسين» على شرح التصريح ، أول باب : «أفعل التفضيل».

ومما تجب ملاحظته : أن صيغه «أفعل التفضيل» ، ومعناها ، وأحكامها ، تختلف اختلافا كثيرا عن صيغتي «التعجب» ومعناها ، وأحكامهما في أمور عرضنا لها هنا وهناك. ومنها : أن المصدر هنا ينصب على اعتباره ، تميزا ، وينصب هناك على اعتباره مفعولا به (١) ...

ومتى تمت صيغته ؛ «أفعل» على الوجه السالف صارت اسما جامدا ؛ ويترتب على جموده أمران :

أولهما : ألا توجد له صيغه أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحي ؛ فليس له بعد هذه الصياغة - ماض ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول ... ولا شيء آخر من المشتقات أو غير المشتقات ؛ لأن التفضيل الاصطلاحي مقصور على صيغته : «أفعل» وحدها ، وهى جامده ؛ كما أوضحنا ، ولا يتقدم عليها شيء من معمولاتها - طبقا لما يلي (٢) -

ص : ٤٠٠

١- وفي صياغته «أفعل» يقول ابن مالك فى باب خاص عقده باسمه : صغ من مصوغ منه للتعجب : «أفعل» للتفضيل ، وأب اللذ أبى أى : صغ «أفعل» للدلالة على التفضيل - من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب. وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذى منع الصوغ منه هناك (فمعنى : ائب اللذأبى : امنع الذى منع). ثم قال : وما به إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل يريد : ما يتوصل به - من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع التعجب المباشر - صل به إلى التفضيل عند وجود مانع.

٢- وهذا حكم عام فى كل العوامل الجامده - كما سبق فى ص ٣٥٧ ، وفى رقم ٢ من هامشها - إلا بعض حالات معدوده - نصوا عليها فى مواضعها الخاصه بمناسباتها ، ومنها الحاله الآتية فى ص ٤٠١ وأخرى فى هامش ص ٤٠٤ توجب التقدم. ومنها : جواز التقدم على «أفعل التفضيل» للضرورات الشعريه - ونحوها مما يدخل فى حكم الضروره - إذا كان معموله شبه جملة ، كالذى فى قول القائل : وللحلم أوقات وللجهل مثلها ولكن أوقاتي إلى الحلم أقرب والأصل : أقرب إلى الحلم ... (والجهل هنا : الغضب والانتقام).

ثانيهما : أَلَا- يتقدم عليه - فى حالة الاختيار - شىء من معمولاته ، إلا حاله واحده (1) سيجىء الكلام عليها فى القسم الأول الآتى.

أقسامه ، وحكم كل قسم

إشارة

هو ثلاثه أقسام :

١- مجرد من «أل» والإضافه. ٢- مقترن «بأل».

٣- مضاف.

فأما القسم الأول المجرد من «أل والإضافه» فمثل : «أفضل» ، و «أنفع» فى قول بعضهم لظريف : لا أدرى! أجدك أفضل من مزحك ، أم مزحك أنفع من جدك. ومثل : «أحسن» فى قول الشاعر :

وإنى رأيت الضّرّ أحسن منظرا

من مرأى صغير به كبر

..... (٢)

وحكم هذا القسم أمران :

١- وجوب إفراده وتذكيره فى جميع حالاته.

٢- ووجوب دخول «من» جاره للمفضّل عليه (أى : للمفضول).

١ - فأما الأمر الأول (وهو : وجوب إفراده وتذكيره) ، فيقتضى أن تكون صيغته واحده فى كل استعمالته ولو كان مسندا لمؤنث ، أو لمثنى ، أو لجمع ، فلا بد أن تلازم هذه الحاله دائما ؛ نحو : الجمل أصبر من غيره على العطش - الجمالان أصبر من غيرهما - ... الجمال أصبر من غيرها ...

ص : ٤٠١

١- فى ص ٤٠٣ - رقم ٢ - وهناك حاله أخرى سبق عرضها موضحة مفصله (فى باب «الحال» ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ «د»). وكذلك فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ من ذلك الجزء والباب) وملخصها : - وهذا الملخص لا- يغنى عن الأصل السابق - أن أفعل

التفضيل قد يقتضى حالين ؛ إحداهما تدل على أن صاحبها فى طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره فى الحال الأخرى. فالأحسن أن تتقدم إحداهما على عاملها (وهو أفعال التفضيل) وتتأخر الثانية عنه ؛ نحو : الحقل قطنا أنفع منه قمحا - الفدان عنبا أحسن منه قطنا - المتعلم تاجرا أقدر منه زارعا. وأجاز بعض النحاه تأخير الحالين معا عن أفعال التفضيل بشرط أن تقع بعده الأولى مفصوله من الثانية بالمفضل عليه ... راجع ج ٢)

٢- ومثل قول الشاعر : الموت أحسن بالنفس التى ألفت عزّ القناعه ، من أن تسأل القوتا

- الناقة أصبر من غيرها ... - الناقتان أصبر من غيرهما ... - التوق أصبر من غيرهن ...

ب - وأما الأمر الثانى وهو : دخول : «من» (1) جاره للمفضل عليه (أى : للمفضول) فأمر واجب أيضا ، بشرط أن يكون قصد التفضيل باقيا. ولهذا كان وجودها دليلا على إرادته التفضيل ، وعدم انسلاخ «أفعل» عنه. وهى مختصه بهذا القسم وحده ، وبدخولها على المفضول دون غيره ، ولا وجود لها فى القسمين الآخرين. - كما سيجىء عند الكلام عليهما - ولا يجزئ المفضول غيرها من حروف الجر. ومن الأمثلة - غير ما سبق - قول المتنبي :

وما ليل بأطول من نهار

يظلّ بلحظ حسّادى مشوبا

وما موت بأبغض من حياه

أرى لهمو معى فيها نصيبا

ودخول «من» جاره للمفضل عليه يستلزم أحكاما لهما ؛ منها :

1 - جواز حذفهما معا ، بشرط وجود دليل يدل عليهما ؛ كقوله تعالى : (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ، أى : والآخرة خير من الدنيا ، وأبقى منها. وقد اجتمع الحذف والإثبات فى قوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ، وَأَعَزُّ نَفَرًا) ، أى : أعز نفرا منك. وقول الشاعر :

ومن يصبر يجد غبّ صبره

ألذّ وأحلى من جنى النحل فى الفم

أى : ألذّ من جنى النحل ...

وإذا حذفنا من اللفظ كانا ملحوظين فى النيه والتقدير ؛ وصارا بمنزلة المذكورين (2).

ص: ٤٠٢

1- ومعناها هنا : الابتداء أو المجاوزه ، فإذا كانت للابتداء فهى لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ؛ نحو : النشيط أفضل من الخامل ، ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ؛ نحو : المنافق أضر من العدو. وإذا كانت للمجاوزه فمعناها أن المفضل جاوز المفضول فى الأمر المحمود أو المذموم ... و «من» هذه غير «من» التى تجىء للتعديه المجرده (أى : التعديه التى لا دلالة معها على التفضيل مطلقا ؛ لأنه غير مراد) ومن صورها ما يجىء فى «الملاحظه» الخاصه : ص ٤٠٥.

2- يقول ابن مالك فى (أفعل التفضيل المجرد ، ووصله بالحرف : «من» لفظا أو : تقديرا) : - - وأفعل التفضيل صلّه أبدا تقديرا ، او لفظا ب «من» إن جرّدا ثم يقول فى بيت سيعاد ذكره لمناسبه أخرى فى ص ٤١٦ : وإن لمنكور يضيف أو جرّدا ألزم تذكيرا

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون «أفعل» خبر مبتدأ ، أو خبر ناسخ ، أو مفعولا ثانيا لفعل ناسخ (مثل ظن وأخواتها ...) أو مفعولا ثالثا لفعل ينصب ثلاثه (كالفعل : وأرى ...) ؛ نحو : قرع الحججه بالحججه أنفع ... وهو بالعالم أليق ... - ربّما كان ازدراء السفينه أنجع في إصلاحه ... -

فلو طالعت أحداث الليالي

وجدت الفقر أقربها انتيابا (1)

وأنّ البرّ خير في حياه

وأبقى بعد صاحبه ثوبا

- أعلمت الجازع احتمال المشقه أجدر بأصحاب العزائم والهمم ...

ويقل حذفهما إذا كان «أفعل» حالا. نحو : توالى النعمات أنعش للقلب وأندى للفقّاد ، وأذهب للأسى ... ومثل قول الشاعر :

دنوت - وقد خلناك كالبدر - أجملا

فظلّ فؤادى في هواك مضللا

يريد : دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر ، فكلمه «أجمل» حال من الفاعل : «التاء». وهذا النوع من الحذف - على قلته - قياسيّ تجوز محاكاته. وكذلك يقل حذفهما إن كان «أفعل» نعتا لمنعوت محذوف مع عامله لقريته ، نحو : اتجه ... أوسع مساحه ، وأكثر خصبا ، وأرحب للغريب صدرا. والأصل : اتجه ، واقصد بلدا أوسع مساحه ... و ... و ... والأحسن عدم جواز القياس على هذا النوع ؛ لكثرة الحذف فيه ، وتوقع اللبس فى فهمه ...

٢- ومن الأحكام : وجوب تقديمهما أحيانا على عاملهما وحده ، وهو : «أفعل» دون تقديمهما على الجملة كلها. وإنما يجب التقديم على عاملهما إذا كان المجرور اسم استفهام ؛ كهذا السؤال : فلان ممّن أفضل؟ والأصل : فلان أفضل ممّن؟ أو كان المجرور مضافا إلى اسم استفهام ، نحو : فلان من ابن من أفضل؟.

ص: ٤٠٣

١- ترددنا على الناس ، ذهابا ومجيئا إليهم.

والأصل فلان أفضل من ابن من؟ ولا يجوز التقديم في غير حالتى الاستفهام السالفتين (١) إلا للضرورة الشعرية كقول القائل :

وإنّ عناء أن تناظر جاهلا

فيحسب - جهلا - أنه منك أعلم

وقول الآخر :

إذا سايرت أسماء يوما ظعينه (٢)

فأسماء - من تلك الظعينه أملح

والأصل : (أعلم منك) - وأيضا (فأسماء أملح من تلك الظعينه). فقد تقدم الحرف «من» مع مجروره ، مع أن الكلام خبرى ، وليس إنشائيا استفهاميا (٣) ...

٣ - ومنها : امتناع الفصل بينهما وبين «أفعل» إلا بمعموله ، أو : «لو» وما يتبعها ، أو : النداء - فمثال الفصل بالمعمول قوله تعالى :
(النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) ، وقول الشاعر :

وظلم ذوى القربى أشدّ مضاضه

على المرء من وقع الحسام المهند

وقول الآخر :

لولا العقول لكان أدنى (٤)

ضيغم

أدنى (٥) إلى شرف من

الإنسان (٦)

ص: ٤٠٤

١- هناك حاله أخرى يتقدم فيها معمول «أفعل التفضيل» على عامله أفعل التفضيل. وقد سردنا ملخصها فى رقم ١ من هامش ص ٤٠١ ، وقلنا إن هذا الملخص لا- يغنى عن البيان والتفصيل المذكورين فى باب الحال ، (ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ «د» ورقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ هناك).

٢- المرأه فى هودجها ، (تكريما وصيانه لها)

٣- وفي تقديم «من» مع مجرورها في حالتى الاستفهام يقول ابن مالك فى بيته السابع والثامن - وسيدكران لمناسبه أخرى فى ص ٤١٩ - : وإن تكن بتلو «من» مستفهما فلهما كن أبدا مقدّما - ٧ كمثل : ممّن أنت خير؟ ولدى إخبار التّقديم نورا وردا - ٨ أى : إن تكن مستفهما بالاسم التالى : «من» ، وهو مجرورها ، فقدمهما وجوبا فى كل الحالات. ثم قال : ورد التقديم نورا (أى نادرا) فى حاله الإخبار. أى فى حاله الكلام الخبرى ، لا الإنشائى الذى شرحناه. ومما يلاحظ أن المثال الذى فى البيت الثانى معيب ؛ للسبب الموضح فى الصفحة الآتية :

٤- أقل.

٥- أقرب.

٦- سيدكر هذا البيت لمناسبه أخرى فى ص ٤٣٣.

ومثال الفصل بكلمه : «لو» وما يتبعها قول الشاعر :

ولفوك أطيب - لو بذلت لنا -

من ماء موهبه (١) على خمر

ومثال النداء : أنت على أداء المهامّ الجسم أقدر - يا صديقى - من صفوه الأخلاء.

وقول الشاعر :

لم ألق أخبث - يا فرزدق - منكمو

ليلا ، وأخبث بالنهار نهارا

فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي (وهو الذى ليس معمولاً لأفعل) ولا بشيء غير ما سبق ؛ ولهذا حكموا بالخطأ أو الشذوذ على مثل : ممن أنت أفضل ؛ لأن الجار والمجرور : (ممن) متعلقان «بأفضل» (٢) ، و «أنت» مبتدأ خبره : «أفضل» وقد فصل المبتدأ بين «أفضل» والجار مع مجروره ، مع أن المبتدأ أجنبي من أفضل ، (أى : ليس معمولاً له).

«ملاحظه» : قد يصاغ «أفعل التفضيل» من مصدر فعل يتعدى بحرف الجرّ «من» ؛ كالفعل : قرب ، بعد .. فعند التفضيل يجىء هذا الحرف مع مجروره ، إمّا متقدّمين على «من» الجاره للمفضول ومتوسطين بينها وبين «أفعل» ؛ نحو : المجرب أقرب من الصواب من الناشئ ، وإمّا متأخرين عنهما ؛ نحو : المجرب أقرب من الناشئ من الصواب (٣) ...

* * *

ص : ٤٠٥

-
- ١- نقره فى جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد.
 - ٢- ويجب تقديمها عليه وحده فى هذه الصورة.
 - ٣- وهذا النوع الخاص بالتعدى يخالف النوع الذى سبق فى ص ٤٠٢ وهو الخاص بدخول «من» على المفضل عليه - كما ستجىء الإشارة لهذا فى ص ٤١٢.

١ - عرفنا (١) أن: «أفعل التفضيل» يدل - في الأغلب - على اشتراك شيئين في معنى خاص ، وزيادة أحدهما على الآخر فيه ... ، و ... فما ضابط الاشتراك؟!.

ليس للاشتراك ضابط معين يحدد أنواعه ، وإنما يكفي أن يتم على وجه من الوجوه يكون به واضحا ومفهوما للمتخاطبين ، ولو كان اشتراكا ضدّيا ، أو تقديريا ، كقول إنسان في عدوِّين له : هذا أحبّ إلي من ذلك. وفي نوعين من الشر : هذا أحسن من هذا. يريد في المثال الأول : هذا أقل بغضا عندي ، ويريد في المثال الثاني : هذا أقل شرا من الآخر ؛ فليس في نفس المتكلم قدر مشترك من الحب والحسن. لهذا ، أو لذاك. وإنما القدر المشترك هو الكره والقبح اللذان يضادان الحب والحسن. فالاشتراك إنما هو في أمر مضادّ في معناه لمعنى : «أفعل» المذكور في الجملة ، مع تفاوت النصيب بينهما ، ووجود الزيادة في أحدهما وحده ؛ فأحدهما عدوّ خفيف العداوه أو القبح ، والآخر : شديدهما ، فالزيادة موجوده ولكنها في أحد الأمرين المشتركين في معنى مضاد لمعنى : أفعل.

ومن غير الغالب ألا يكون بينهما اشتراك مطلقا إلا على نوع جائر من التأول توضحه القرائن ؛ كقولهم : - الثلج أشد بياضا من المسك - الصيف أحرّ من الشتاء - السكر أحلى من الملح - العسل أحلى من الخل. يريدون : أن بياض الثلج أشد في ذاته من سواد المسك في ذاته - والصيف في حرارته أشد من الشتاء في برده - والسكر في حلاوته أقوى من الملح في ملوحته - والعسل في حلاوته أشد من الخل في حموضته ، وهكذا ... ؛ فليس بين كل اثنين مما سبق اشتراك في المعنى إلا في مطلق الزيادة المجردة ، ودرجتها الذاتية المقصوره على صاحبها ... ؛ فالصلة بين كل اثنين مقصوره على هذه الزيادة المجردة ، وبينهما بعد ذلك تباين تام يختلف عن التضاد السابق الذي يقوم بجانبه

ص: ٤٠٦

نوع من الاشتراك في أمر يتصف به الاثنان ، وإن كان هذا الأمر مخالفاً معنى «أفعل».

ب - من الأساليب الصحيحة : فلان أعقل من أن يكذب - وأمثال هذا - فهل معناه تفضيل فلان في العقل على الكذب؟ وهذا معنى فاسد؛.

خير ما يقال في هذا وأمثاله : أن «أفعل التفضيل» يفيد هنا أمرين معا ؛ هما إفاده البعد عما بعده ، وأن سبب هذه الإفاده هو المعنى اللغوي الأساسي المفهوم من ماده «أفعل» المعروف في الجملة الأصليه ، فالمراد : فلان أبعد الناس من الكذب ؛ بسبب عقله. وفي مثل : فلان أجل من الرياء ، وأعظم من الخيانه .. يكون المقصود : فلان أبعد الناس من الرياء ؛ بسبب جلاله ، وأبعد من الخيانه بسبب عظمته ... ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :

الحق أكبر من أن تستبدّ به

يد ، وإن طال في ظلم تماديتها

فالغرض إعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد. وأفعل التفضيل في تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضول ، ولا- تكون «من» تفضيليه جاره للمفضول ، وإنما هي مع مجرورها متعلقان «بأفعل» الذي هو بمعنى : متباعد ؛ لأنها حرف الجر الذي يتعدى به الفعل «بعد» وباقي المشتقات التي من مادته ؛ ومنها هنا : «أفعل» لتضمنه معنى «أبعد» بمعنى : «بعد» فهي متعلقه به من غير أن يدل على تفضيل ؛ كنظيرتها في قولنا : أنا بعيد من الظالمين ، بمعنى : متباعد.

وقيل إنه مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ؛ فهو يدل على زياده البعد ، دون أن يكون هناك مفضول حقيقى ، ولا «من» الداخلة عليه ...

ومضمون الرأيين واحد (1) ...

ح - يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل مستحقه للإعلال ، ونحو : الأديب أقوم لسانا ، وأبين قولا من غيره ، فيجب أن تسلم الواو والياء.

ص: ٤٠٧

١- وهناك بعض آراء أخرى عرض لها «المغنى» في «الباب الخامس» من الجزء الثاني ، عند كلامه على الجبهه الرابعه من جهات الاعتراض ...

د - إذا كان أفعل التفضيل المجرد (1) واجب الإفراد والتذكير فما بال العرب تقول: مرّ بنا سرب من الظباء، بعده أسراب آخر؛ فيأتون بكلمه: «آخر» مجموعه ومؤنثه؛ (إذ هي جمع، مفرده: «أخرى»، «وأخرى» مؤنث لكلمه «آخر» الذي أصله «آخر» على وزن: «أفعل» المذكر الدالّ على التفضيل؛ فهو من القسم المجرد). فلم كانت «آخر» مجموعه ومؤنثه في المثال السالف - وأشباهه - مع أن القاعده تقتضى الإفراد والتذكير، وأن يقال: أسراب «آخر» (التي أصلها: «آخر» كما أسلفنا) (2).

أجاب النحاه: إن كلمه: «آخر» ليست مما نحن فيه؛ لأسباب ثلاثة مجتمعه:

أولها: أنها في استعمالاتها الصحيحه المختلفه - ومنها المثال السالف وأشباهه - لا تدل على التفضيل؛ (أى: لا تدل على المشاركه والزياده) وإنما تدل على المغايره المحضه، والمخالفه المجرده من كل معنى زائد عليها، فالكلام الذى تكون فيه يقتضى معنى المغايره وحدها، لا معنى المفاضله، أو نحوها. وهذا شأنها في الاستعمالات الوارده، فمعنى سرب آخر وأسراب آخر هو: سرب مغاير، وأسراب مغايرات، بدون تفضيل فيهما.

وثانيها: أنها - فى كلام العرب - لا يقع بعدها: «من» الجاره للمفضول، لا لفظا ولا تقديرا.

وثالثها: أنها - فى كلامهم الفصيح تطابق وهى نكره (3)

ص: ٤٠٨

١- سبق الكلام عليه، فى ص ٤٠١.

٢- أى: أن الأصل أن يقال مثلا: هذا ظبى آخر (وأصلها: آخر) وهذه ظبيه آخر (آخر) لكنهم تركوا الأصل، وقالوا: ظبيه أخرى؛ فأتوا بكلمه: «أخرى» التى هى المفرده المؤنثه لكلمه: آخر. والأصل أيضا أن يقال: هذان ظبيان آخر (وأصلها: آخر، وهاتان ظبيتان آخر) ولكنهم تركوا الأصل، وقالوا: آخران، فى تثنيه المذكر، وأخريان فى تثنيه المؤنث. وكذلك الأصل أن يقال: هؤلاء ظباء آخر (آخر) وهؤلاء ظبيات آخر (آخر). لكنهم تركوا الأصل أيضا، وقالوا: آخر، التى هى جمع مؤنث، مفرده: أخرى.

٣- أى: أنها لو كانت للتفضيل وهى نكره، لوجب عدم مطابقتها؛ كى تساير المسموع الكثير.

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون من القسم الأول الذى يدور فيه الكلام ؛ بل إنها ليست للتفضيل مطلقا (١) - كما تقدم - ؛ وإنما هى كلمه معدوله ، (أى : محوّله) عن كلمه : «آخر» التى أصلها «أخر» جاءت لتؤدى معنى ليس فيه تفضيل ، ذلك أن العرب حين أرادوا استخدام كلمه : «آخر» فى معناها الأصلي - وهو المغايره المحضه الخاليه من معنى التفضيل - عدلوا بها عن وزنها الأول ؛ بأن أدخلوا عليها شيئا من التغيير ، وحولوها إلى هذا الوزن الجديد ؛ وهو : «آخر» ، لتؤدى معنى خاليا من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغه الأولى. ويقول السيوطى (٢) ، قولا أشبه بهذا ؛ نصه :

(كان مقتضى جعل «آخر» من باب «أفعل التفضيل» أن يلازمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، إلا معرفا ، كما كان أفعل التفضيل ؛ فمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولا عما هو به أولى ؛ فلذلك منع من الصرف) (٣)

...

فالذى دعا النحاه لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيتها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها - فى الظاهر - فلجئوا إلى مسأله العدول والتحويل ليتغلبوا على هذه العقبه ويجعلوا قاعده : «أفعل التفضيل المجرد» مطرده.

قد يكون كلامهم سائغا من الوجهه الجدليه المحضه ، لكنه من الوجهه الحقيقه مردود ، ذلك أن العرب لا تعرف شيئا مما قالوه ، ولم يدر بخلدها قليل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهه. فإبعادا لهذا التكلف ومسايره للأمر الواقع ، يحسن الأخذ ببعض مما قاله النحاه - بحق - وهو : أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو أنها خالفت القاعده ؛ فهى من الشاذ

ص : ٤٠٩

١- الهمع ج ٢ ص ١٠٤.

٢- الهمع ج ٢ ص ١٠٤.

٣- يقول العكبرى - فى كتابه : «إملاء ما منّ به الرحمن» ج ١ ص ٤٥٦ ، سوره البقره - ما نصه فى كلمه : «آخر» (لا تنصرف للوصف والعدل عن الألف واللام ؛ لأن الأصل فى «فعل» صفة أن تستعمل فى الجمع بالألف واللام ؛ كالكبرى والكبر ، والصغرى والصغر). اه وهذا التعليل مردود كغيره بما ذكرناه هنا.

الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه. ولا عبره بما عرضه من أسباب أخرى ؛ فهى أسباب ضعيفه لا تثبت على التمحيص ، ومن السهل دفعها ؛ وقد دفعها بعض النحاه فعلا بما يرهق سرده من غير نفع عمليّ ، فخير لنا أن نقر الواقع ، من غير تكلف ولا جدل زائف.

ه - ونزولا- على قاعده الإفراد والتذكير السالفه عاب بعض النحاه على أبى نواس ذكر كلمتى : «صغرى» و «كبرى» مؤنثتين للتفضيل ، مع أنهما مجردتان فى قوله (١) :

كأنّ صغرى وكبرى من فقاقتها

حصباء درّ على أرض من الذهب

والقياس : أصغر وأكبر .. لأنهما صيغتان للتفضيل ، مجردتان ، والقاعده تقضى بالتزام التذكير والإفراد فى هذه الحاله ..

ومما قيل فى دفع هذا العيب : إن الشاعر لم يقصد التفصيل مطلقا ، ولا الحديث عن شىء أصغر من شىء آخر ، أو أكبر منه ؛ وإنما قصد صغرى أو كبرى من حيث هى : لا- باعتبار موازنتها بغيرها ؛ كمن يشاهد طفله تحاول الركوب فيساعدها ويقول : ساعدها لأنها : «صغرى» ، أى صغيره ، وكمن يشاهد سيده عجوزا ؛ فيعاونها على النزول من السياره ، ويقول : عاونتها لأنها كبرى ؛ أى : كبيره السنّ ؛ فليس فى كلامه هذا ، ولا فى المقام ما يدل على تفضيل أو موازنه بين اثنين يزيد أحدهما على الآخر فى هذا المعنى.

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحنا ، لأن «أفعل» إذا كان مجردا غير مقصود منه التفضيل («فالأكثر فيه عدم المطابقه ؛ حملا- على أغلب أحواله ، وقد يطابق ، لعدم مجيء «من» لفظا ومعنى. واعتمادا على هذا السبب فى المطابقه يخرج بيت أبى نواس السالف ، ومثله قول العلماء العرويين : «فاصله صغرى وكبرى» ، خلافا لمن جعله لحننا (٢)).».

ص: ٤١٠

١- يصف كأسا مملوءه بشراب ذهبى اللون ، تعلقه الفقايع.

٢- حاشيه الخضرى مع توضيح بعض كلماتها - (فى هذا الباب عند الكلام على أفعل التفضيل المضاف والمقرون بأل). ومثل هذا فى شرح التوضيح. وقال الأشمونى فى هذا الموضع ما نصه : «... وإذا صح جمع «أفعل التفضيل» ؛ لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هانئ : «كأن صغرى وكبرى من فقاقتها ...» صحيحا ه.

وهذا دفع حق ، وهو خير من القول بأن فى الكلام حذفاً وزيادة يؤدىان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما فى قسم آخر من أقسام «أفعل» التفضيل ؛ كقسم المضاف (١) إلى المعرفة ؛ بحيث يؤدى إلى الحكم بصحتها ، وأن الأصل : «كأن» صغرى ففقاقتها وكبرى من فقاقتها .. فكلمه : «من» زائده (مع أنها - فى الغالب - لا تزداد إلا بعد نفي بشرط أن يكون مجرورها نكرة) ، و «فقاقتها» الأولى محذوفه لدلاله الثانيه عليها ، ففي الكلام حذف من جهه ، وزيادة من جهه أخرى ... وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مما لا داعى له .

وأعجب منه قولهم فى الدفاع عن الشاعر : «إن أفعل التفضيل المجرى يصح تأويله بما لا تفضيل فيه ؛ فيطابق حيثئذ كما فى المضاف إلى المعرفة» ، وقد جاء هذا الكلام فى التسهيل» . (٢) ولا أدرى : أيغيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ فى اللغه؟ إذ كيف تؤدى اللغه مهامها - وما أجلها - إذا كان من الجائز دون قيد ولا شرط . تأويل اللفظ الذى يشوبه خطأ لغوى تأويلاً يصلح عيبه من غير داع معنوى لذلك؟ .

ص : ٤١١

١- سيجىء الكلام على المضاف بنوعيه فى ص ٤١٦ و٤١٨ .

٢- ونقله : الهمع ، وياسين فى حاشيته على التصريح ، وكذا الصبان .

أن يكون أفعال التفضيل مقرونا «بأل». وهذا يوجب أمرين :

أحدهما : أن يكون مطابقا لصاحبه في التذكير ، وللتأنيث ، والإفراد ، وفروعه ؛ نحو : قوله تعالى : (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) - اليد العليا خير من اليد السفلى (١). الشقيقتان هما الأفضلان - الشقيقتان هما الفضليان (٢) - الأشقاء هم الأفضلون ، أو الأفاضل (٣) - الشقيقات هن الفضليات ...

والآخر : عدم مجيء «من» الجاره «للمفضل عليه» ؛ لأن «المفضل عليه» لا يذكر في هذا القسم (٤). أما الجاره لغيره فتجىء ؛ كالتى فى قول الشاعر :

فهم الأقربون من كل خير

وهم الأبعدون من كل ذم

فالجار والمجرور - فى الشطرين - لا شأن له بالتفضيل : لأن : «من» المذكوره هى التى تدخل على المجرور للتعديه (٥) ، إذ : «الأقرب» و «الأبعد» يحتاجان إلى معمول مجرور «بمن» كفعلهما : «قرب وبعده» فليست : «من» بعدهما هى التى تدخل على المفضول ، وتجره ؛ إنما هى ومجرورها نوع آخر.

ص : ٤١٢

١- العليا : مؤنث الأعلى ، والسفلى : مؤنث الأسفل. والألفاظ الأربعة صيغ تفضيل.

٢- تنبيه : فضلى ، مؤنث : أفضل.

٣- انظر رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ ؛ ففيه البيان.

٤- إذ تغنى عنه «أل» ؛ لأنها للعهد (وليست موصولة كالدخلة على اسم الفاعل ، واسم المفعول) والتي للعهد تشير إلى شىء معين تقدم ذكره لفظا أو حكما. وتعيينه يشعر بالمفضول ؛ ولهذا قالوا : (لا تكون «أل» فى «أفعل التفضيل» إلا للعهد ؛ لثلا يعرى عن المفضول) - راجع الصبان ، ج ٣ أول باب أفعل التفضيل - وإذا لا يصلح أن يقال : على الأفضل من أمين. وأما قول الأعشى : ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزّه للكائر فمؤول عندهم بتأويلات مختلفه ؛ منها : زياده «أل» فى لفظ : «الأكثر» ، ومنها : أن الجار والمجرور متعلق بكلمه محذوفه تماثل المذكوره ، والأصل : «بالأكثر أكثر منهم» ... ومنها أن «من» بمعنى «فى» وكل هذه التأويلات مرفوضه لا يعرف عنها الشاعر (الأعشى) شيئا ؛ فهى إما لغه ، وإما شاذه ...

٥- وهى التى سبقت الإشارة إليها فى ص ٤٠٧ ، وتخالف الداخلة على المفضل عليه ، والتي سبق بيانها فى ص ٤٠٢.

قال صاحب التصريح (١): إن «أفعل التفضيل» المقترن بأل يطابق موصوفه لزوما ... ومع ذلك لا بد من ملاحظه السماع ، وأردف هذا بالنص الآتي :

(«قال أبو سعيد علي بن سعيد في : كفايه المستوفى ، ما ملخصه : ولا يستغنى في الجمع (٢) والتأنيث عن السماع ؛ فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما : الأشارف والشرفى ، والأظارف ، والظرفى ، كما قيل ذلك في الأفضل والأطول. وكذلك الأكرم والأمجد ، قيل فيهما : الأكارم والأماجد ، ولم يسمع فيهما : الكرمى والمجدى».) ١٥.

هذا ما قاله وما نقله صاحب «التصريح» وقد يكون من السداد إهماله ، وترك الأخذ به ؛ لما فيه من تضيق وتعسير بغير حق ؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغه المسموعه ؛ فإن اهتدى إليها بعد العناء استعمالها ، وإن لم يجدها لم يستعمل القياس مع شدة حاجته إلى استخدامه للوصول إليها.

على أن بذل الطاقه واحتمال العناء لا يوصلان أحيانا إلى الصيغه المسموعه ، لا لعدم وجودها ، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها ، برغم العناء المرهق المبذول فى سبيلها. وهل أدل على هذا من أن صاحب الرأى السالف يقرر عدم ورود السماع بكلمات معينه منها : «الكرمى» ، مؤنث : «أكرم» ، وأن غيره يقرر عدم ورود كلمات أخرى ، منها : «الزذلى ، والجملى» ، (مؤنث : الأردل والأجمل) على حين يسجل أبو على القالى فى الجزء الأول من كتابه : «الأمالى» (٣) ما نصّه : («قال بعض بنى عقيل وبنى كلاب : هو الأكرم ، والأفضل ، والأحسن ، والأردل ، والأنذل ، والأسفل ، والألام. وهى : الكرمى والفضلى ، والحسنى ،

ص: ٤١٣

١- ج ٢ - باب : «أفعل التفضيل» عند الكلام على النوع المقرون بأل.

٢- المفهوم من سياق الكلام فى : «التصريح» أن مراده بالجمع السماعى مقصور على «جمع التكسير» دون غيره ؛ إذ لا خلاف فى قياسه جمعى التصحيح بالشروط الخاصه بكل منهما. - وقد سبقت عند الكلام عليهما فى الجزء الأول. - هذا ، ولم يتعرض النص السالف للمثنى. فهل يريد بالجمع ما يشمل المثنى أيضا كالشأن فى عبارات بعض اللغويين؟

٣- ص ١٥٢.

والرّذلى ، واللؤمى ، وهنّ الرّذل ، والرّذل واللؤم ..)»^١؟ فقد سجل أنها مسموعه هي ونظائر لها. ومن تلك النظائر الأخرى المسموعه : العظمى - الصغرى - الكبرى - الوثقى - الفضلى - القصوى - الأولى - الجلى - الدنيا - الوسطى - الأخرى - العليا - السفلى - الكوسى (كثيره الكياسه) الطولى (أثنى الأطول) - الضيقي (شديده الضيق) ... و... ولكل صيغه مما سبق مقابل على وزن «أفعل» لمذكرها. ولو حصرنا ما نقله صاحب الأمالي ، وما نقله غيره فى مواطن مختلفه ، وما رأيناه بأنفسنا فى المراجع اللغويه ... لكان من هذه الكلمات المبعثره مجموعه كثيره العدد ، تبيح القياس عليها ؛ لكثرتها التى تتجاوز المائه. ولا حاجه بنا إلى تأويلها ، أو التمحل لإبعادها عن «التفضيل» وعن نوعه الذى نحن فيه ؛ فإن تأويل النحاه - كما بسطوه هنا - يقوم على الجدل المحض الذى لا يعضده الحق.

وشىء آخر : أنه لو صح الأخذ برأى المانعين وحدهم ما كان للقياس حكمه ولا فائده ؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع ، وقد تحقق هذا الكثير هنا. فكيف نمنع القياس فى بعض الصور التى ينطبق عليها؟ وكيف نحزّم تطبيقه والانتفاع به ، زاعمين واهمين أن صيغه الكلمه ذاتها - بحروفها وتكوينها المادى - غير مسموعه؟ فلم الاستنباط ، ووضع القواعد والضوابط العامه؟. وكيف يتحقق القياس؟ ... (١)

لهذا كان مجمع اللغة العربيه» سديد الرأى حين قرر قياسيه جمع «الأفعل» الذى للتفضيل المقرون بأل على «الأفعل» ، كما قرر صياغه مؤنثه على «الفعلى» قياسا كذلك (٢) ...

ص: ٤١٤

١- يؤيد هذا ما سبق أن قلناه فى قياسيه مصدر الفعل الثلاثى ص ١٨٤ وما بسطه ابن جنى - وغيره - فى الجزء الأول من كتابه : «الخصائص» فى الفصل الرشيد المحكم الذى نشير إليه كثيرا ، وعنوانه : «اللغه تؤخذ قياسا» وقد نشرناه كاملا فى آخر الجزء الثانى.

٢- طبقا لما فى ص ١٥١ من الكتاب الذى أصدره المجمع سنه ١٩٦٩ ؛ ففى تلك الصفحه تحت عنوان : (فى أفعل التفضيل - جمع : «الأفعل» على الأفعال ، وصوغ مؤنثه على : «الفعلى») ما نصه منسوباً إلى لجنة الأصول بالمجمع ، ومصحوبا بالأسانيد والبحوث المؤيده له : «(يختلف النحاه فى جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على : «الأفعل» ، وفى تأنيثه على «الفعلى». فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على «الأفعل» وتأنيثه على «الفعلى» مقصوران على - - السماع. ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسى ؛ مستنديين إلى أن اقتترانه «بأل» يبعده عن الفعلية من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك يدينه من الاسميه. ولما كان هذا الرأى أقرب إلى التيسير قررت اللجنه أنه يجوز جمع «أفعل التفضيل» المقترن بالألف واللام على «الأفعل» ، ويلحق به فى ذلك المضاف إلى المعرفه ، وأنه يجوز تأنيثها على «الفعلى».)»^١ه. وقد وافق المجمع ومؤتمره على قرار اللجنه فى الجلسه السادسه من المؤتمر الثالث والثلاثين بدوره سنه ١٩٦٧.

طالما رددنا - فى هذا الكتاب - أن الحرص على سلامه اللغه أمر محمود ، بل مفروض ، ولكن بشرط ألا يكون بوسائل تعوق الانتفاع بها ، وتزهد فيها ، من غير فائده ترجى ، ولا ضرر يدفع.

نعم قد يقع جرس هذه الصيغ الجديده القياسيه غريبا أول الأمر على الأسماع ؛ كتلك الصيغ التى نقلها صاحب الأمالى عن بنى عقيل ، وبنى كلاب ولكن لا يصح أن تحول غرابه الجرس بين الكلمه والانتفاع الضرورى بها ، فما أكثر الكلمات اللغويه الغريبه فى جرسها على الأسماع ، وقد تكون غريبه عند قوم مقبوله عند آخرين. على أن تداول الكلمه الغريبه كفيل بصقلها وإزاله غرابتها ، ولكن يطول الزمن على تداولها ، فما أسرع دورانها وشهرتها ، بسبب الحاجه إلى استخدامها ، وترديد الألسنه لها ...

ص: ٤١٥

أن يكون مضافا (1)، ويشترط في هذا القسم شرطان عامان لا بد منهما في «أفعل التفضيل» المضاف مطلقا (أى : سواء أكانت إضافته للمعرفه أم للنكره).

أحدهما : ألما يقع بعد أفعل التفضيل «من» الجاره للمفضول ، فلا بد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها ؛ فلا يصح : محمود أفضل الطيارين من حامد. أما الجاره لغيره فتوجد : نحو : أبى أقرب الناس منى.

ثانيهما : أن يكون المضاف بعضا (2) من المضاف إليه ، بشرط إرادته التفضيل وبقاء معناه (3) ووجوده ؛ فلا يصح : الطيار أفضل امرأه.

فمتى تحقق الشرطان العامان ، وكانت إضافته لنكره ، وجب حكمان :

أولهما : إفراده وتذكيره - كالمجرد (4) - .

والآخر : مطابقه المضاف إليه لصاحب (5) أفعل التفضيل ، (أى : للموصوف (6) الذى يتجه إليه معنى : «أفعل» ويتصف به). فى التذكير. والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه ، وفى جنسه أيضا ..

ص: ٤١٦

١- إذا أضيف كانت إضافته غير محضه ، وقيل : محضه على الوجه المبين فى ص ٥. وقد سبق بيانها وتفصيل أحكامها أول هذا الجزء.

٢- وسيجىء فى الزيادة (ص ٤٢١) اشتراط أن يكون «أفعل» بعض المضاف إليه ، مع بيان المراد من هذه البعضيّه. (وقد سبق لهذه المسأله المهمه توضيح آخر يتممها فى ج ٢ باب : التمييز ص ٣٣٢ «ب» م ٨٨).

٣- وهو المفاضله الداله على زياده شىء على آخر ؛ وبهذا تكون المفاضله قائمه وموجوده.

٤- وفى حكم أفعل التفضيل المجرد من «أل» والإضافه ، أو المضاف إلى نكره - وأن هذا الحكم هو الإفراد والتذكير - يقول ابن مالك فى بيت سبق ذكره فى هامش ص ٤٠٣ : وإن لمنكور يصف أو جردا ألزم تذكيرا ، وأن يوحد

٥- المضاف هو : «أفعل» والذى يتجه إليه معناه هو صاحبه الذى يتصف به ؛ فكلاهما واحد من جهه المدلول والمعنى.

٦- أى للشىء الذى يقوم به معنى «أفعل» ، فليس المراد بالموصوف والصفه هنا المنعوت والنعت الاصطلاحيين.

ومن أمثله قول المتنبي :

وأحسن وجهه في الورى وجه محسن

وأيمن كَفَّ فيهمو كَفَّ منعم

وتقول : هذان الوجهان أحسن وجهين .. وهاتان الكفان أيمن كَفَّين - وجوه الشرفاء أحسن وجوه ، وأكفَّهم أيمن أكفَّ (١).

فالأمر التي يجب اجتماعها كامله عند إضافته للنكره (٢) - أربعة ؛ هي :

١- امتناع «من» الجاره للمفضول.

٢- كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادته التفضيل.

٣- إفراد «أفعل» وتذكيره.

٤- مطابقه المضاف إليه لصاحب «أفعل» في الجنس ، وفي الإفراد والتذكير وفروعهما.

ص: ٤١٧

١- جاءت المطابقه السابقه - فى أغلب صورها التى منها التذكير والتأنيث - نتيجة لاشتراط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، (فلا يقال : سعيد أفضل امرأه) ؛ لما تقرر : أن أفعل التفضيل المضاف لنكره لا بد أن يكون بعضا من المضاف إليه - فى الأصح - بشرط أن يكون معنى المفاضله قائما. وقد اشترط بعضهم لوجوب هذه المطابقه أن يكون المضاف إليه جامدا ؛ ليخرج مثل قوله تعالى : (أَسْفَلَ سَافِلِينَ) ، لعدم وجود صاحب «أفعل» والأحسن إهمال هذا الشرط أما كلمه «أسفل» فى الآية فصفه لجمع محذوف. هذا ، ومن المهم فهم الأساليب التى يكون فيها «أفعل التفضيل» مضافا لنكره مطابقه للموصوف الذى يتصف بمعنى أفعل التفضيل ، (أى : مطابقه لصاحب أفعل التفضيل) ؛ فإن المراد يكون إثبات المزيه للمفضل على جنس المضاف إليه واحدا واحدا إن كان المضاف إليه مفردا ، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى ، وجماعه جماعه إن كان جمعا. ومما يزيد الأمر وضوحا الأمثله الآتية : المصلح أفضل رجل - المصلحان أفضل رجلين - المصلحون أفضل رجال - المصلحه أفضل امرأه - المصلحتان أفضل امرأتين - المصلحات أفضل نساء ... فالمراد : المصلح أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلا رجلا - والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلين رجلين - والمصلحون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلا رجلا - والمصلحه أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأه امرأه ، والمصلحتان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء ، نساء ، مجتمعات ... وهكذا الأمثله الأخرى ونظائرها. (انظر ص ٤٢١ الآتية لإدراك الفرق بين ما هنا ، وما هناك).

٢- انظر حكم العطف على هذه النكره فى ص ٤٢٢.

وإن كانت إضافته لمعرفه وجب تحقيق الشرطين العامين المشار إليهما آنفا. وتجاوز فيه بعد ذلك من ناحيه التذكير والإفراد وفروعهما - المطابقه وعدمها ، بشرط أن يكون الغرض من «أفعل التفضيل» باقيا - وقد شرحنا هذا الغرض - ولكن ترك المطابقه في التثنيه والجمع هو الأ-كثر ، إذ الأفضح أن يكون مفردا مذكرا في جميع استعمالاته. فمثال المطابقه : عمر أعدل الأمراء - العمران (١) أعدلا الأمراء - الخلفاء الراشدون أعدلوا الأمراء - فاطمه فضلى الزميلات - الفاطمتان فضليا الزميلات - الفاطمات فضليات الزميلات ...

ومثال عدم المطابقه : عمر أعدل الأمراء - العمران أعدل الأمراء - الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء ... فاطمه فضلى الزميلات - الفاطمتان فضلى الزميلات - الخلفاء الراشدون أعدلوا الأمراء ...

أما إن كان الغرض الأصلي هو عدم المفاضله مطلقا (٢) أو : كان الغرض هو بيان المفاضله المجرده (٣) فتجب المطابقه للموصوف في صورتين (٤) في الأفراد والتذكير وفروعهما ، مع جواز أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضا من المضاف إليه ، أو غير بعض. فمثال مالا يراد منه المفاضله مطلقا قول أحد الرحالين يصف الأقرام في المناطق الشماليه :

"... رأيت أهلها صغار الأجسام ، قصارا ، لا يكاد أحدهم يزيد على خمسه أشبار ، وليس لهم حكومه ، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون إليه ، ويحترمون رأيه. وقد قابلته مره فقال لى المترجم : هذا أفضل القضاء عندنا ، وأوسع الرجال خبره قضائيه فى بلدنا ، وأرجحهم عقلا ..." فالمراد : فاضل - واسع - راجح ...

ص: ٤١٨

- ١- عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز.
- ٢- أى : عدم إرادته الزيادة ، وأن «أفعل» بمعنى الفاعل ، أو الصفه المشبهه. وهذا يقتضى ألا يوجد المفضول ، ولا «من» الجاره له. فقد سبق - فى «ب» من ص ٤٠٢ - أن «أفعل» لا يمكن تجريده من معنى المفاضله مع وجود «من» الجاره للمفضول.
- ٣- أى : إثبات الزيادة المحضه التى لا يقصد منها زياده شىء على المضاف إليه وحده ، وإنما يقصد منها مجرد الزيادة عليه وعلى غيره.
- ٤- والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياسيتهما (بشرط وجود القرينه الموضحه للمراد منهما ؛ لكثرة مجيئهما ، فى أفصح الكلام ، وأخذا بالأيسر الذى لا ضرر فيه).

ولا يراد التفضيل : إذ لا وجود لفاض آخر يكون هو المفضل ...

وفى غير المفرد نقول : هذان أفضلا القضاة - هؤلاء أفضلو القضاة. أو : أفاضلهم ... هذه فضلى القاضيات - هاتان فضليا القاضيات - هؤلاء فضليات القاضيات - ... بالمطابقه فى كل ذلك. ومثلها عند إرادته المفاضله المطلقه ؛ نحو : الحق أحق الأقوال بالاتباع. والدين أولى الأصول بالتمسك به. فليس المراد فى هذا المثال وأشباهه المفاضله بين الأقوال بعضها وبعض ، أو بينها وبين الأفعال ، ولا بين الحق والباطل ، وأن كلا منهما جدير بالاتباع ، ولكن الحق أجدر ، ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما ، وأن كلا منهما يستحق التمسك به ولكن الدين أولى ... ليس هذا هو المراد ، وإلا فسد الغرض ، وإنما المراد أن الحق فى ذاته ، والدين فى ذاته ، من غير نظر لشيء آخر غيرهما - هما الأحقّان والأوليان.

ومثل هذا يقال : الوالد أحسن الناس منزله - الوالدان أحسنا الناس منزله - الوالدون أحسن الناس منزله ، أو : أحسنو الناس منزله - الوالده حسنى النساء منزله - الوالدتان حسنيا النساء منزله - الوالدات حسنيات النساء منزله (1) ...

ص: ٤١٩

١- يقول ابن مالك فى بيان أن المقرون «بأل» يطابق وجوبا ، وأن ما أضيف إلى معرفه يجوز فيه وجهان ؛ هما المطابقه وعدمها بشرط أن تنوى من ، أى : بشرط إرادته التفضيل ، (أما عند عدم إرادته التفضيل فالواجب المطابقه - كما شرحنا -) : وتلو «أل» طبق ، وما لمعرفه أضيف - ذو وجهين عن ذى معرفه أى : أن «أفعل» الذى يتلو «أل» ويقع بعدها تجب مطابقتة لصاحبه ، وأن ما أضيف لمعرفه فيه وجهان منقولان عن صاحب رأى ومعرفه بلغه العرب وأحكامها. ثم قال : هذا إذا نويت معنى : «من» ، وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن (فهو طبق : مطابق للذى قرن التفضيل به ، أى : للموصوف الذى يقصد به التفضيل ، وبعد ذلك ذكر بيتين سبق شرحهما والإشاره لهما (فى ص ٤٠٤) ؛ وهما : وإن تكن بتلو «من» مستفهما فلهما كن أبدا مقدّما كمثل : مَن أنت خير؟ ولدى إخبار التّقديم نررا وردا

وفى الصورتين المذكورتين لا يلزم - كما سبق - أن يكون المضاف بعض المضاف إليه (١).

ص: ٤٢٠

١- لهذه المسألة إيضاح واف سيجيء فى الزيادة والتفصيل (آخر ص ٤٢٣) ، فمثال دخوله فى جنس المضاف إليه وأنه بعضه : محمد عليه السلام أفضل قریش : تريد أفضل رجالهم واحدا واحدا ، وأفضل الناس من بينهم. ومثال عدم دخوله فى المضاف إليه ، وأنه ليس بعضا منه : يوسف أفضل إخوته (بوجود الضمير فى إخوته ، يعود عليه) ، أى : أنه أفضلهم واحدا واحدا ، لأننا إذا قلنا : من أخوه يوسف؟ لا يدخل فيهم يوسف ، ولا يعد من بينهم ؛ فلا يكون أفضلهم ؛ لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف. بخلاف ما لو قلنا : يوسف أفضل الأخوة ، أو أفضل أبناء يعقوب (راجع ص ٤٢٣ من الزيادة والتفصيل).

لا- يضاف «أفعل» الدال على التفضيل إلا- إذا كان بعضا من المضاف إليه المفضول (كما سبق) (١). وهذه «البعضية» تتحقق بإحدى صورتين :

١- أن يكون «أفعل» جزءا (٢) والمضاف إليه كلاً ، نحو : الرأس أنفع الجسم - والمخ أعظم الرأس ...

٢- أن يكون «أفعل» فردا من بين أفراد كثيره يشملها المضاف إليه. ولا بد في هذه الصورة أن يكون المضاف إليه جنسا يندرج تحته أفراد متعدده ، منها المضاف ؛ نحو : الهرم المدرج أقدم الأهرام (٣) - أبو الهول أجمل التماثيل. يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العالميه - أضّر التراكات ما كان مالا لا علم معه ، ولا خلق.

وأحبّ أوطان البلاد إلى الفتى

أرض ينال بها كريم المطلب

فكل من : (الأهرام - التماثيل - الأنهار - التراكات - أوطان البلاد ..) جنس يشمل أفرادا كثيره.

وليس من اللازم لتحقيق «البعضية» أن يكون المضاف إليه معرفه ؛ فقد يكون نكرة ، نحو : الهرم المدرج أقدم هرم - أبو الهول أجمل تماثيل - القلب أعظم عضو. وإذا كان المضاف إليه مفردا نكرة - كهذه الأمثله - كان معناه معنى الجمع ، ومنزله منزله الجنس متعدد الأفراد ، فيتحقق الشرط الأساسى السالف الذى يقتضى أن يكون «أفعل» بعضا من المضاف إليه ، أى : أنه بمنزله قولك : الهرم المدرج أقدم الأهرام هرما هرما - أبو الهول أجمل التماثيل واحدا واحدا - القلب أعظم الأعضاء عضوا. فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكرة إنما هو جنسها ؛ ولهذا قطعوا بأن المراد من : فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عدوا رجلا رجلا. أى : أفضل من كل رجل (٤) ...

ص : ٤٢١

١- فى ص ٤١٦ وما بعدها.

٢- الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله «كلّ» ولا وجود للكل الحقيقى إلا بجميع أجزائه.

٣- جمع : هرم.

٤- راجع ص ٤١٧ وهامشها رقم : ١ لإدراك الفرق بين الحالتين.

ويقول الصبان عند الكلام على إضافه «أفعل» للنكره ما نصه :

(زيد أفضل رجل ، أصله : زيد أفضل من كل رجل ؛ فحذف : «من كل» اختصارا ، وأضيف : «أفعل» إلى : «رجل». وجاز كونه مفردا مع كون «أفعل» بعض ما يضاف إليه - فالأصل أن يكون جمعا - لفهم المعنى ، وعدم التباس المراد. ووجب تنكيره ؛ لأن القاعده أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكره ؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع ، وإن جمعت أدخلت «أل» ... ا هـ .

ثم انتقل إلى مسأله هامه ؛ هي العطف على «أفعل» فقال ما نصه :

«إن عطفت على المضاف إلى النكره مضافا آخر إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأه وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده ، والمذكر وضده ؛ على التوهم ؛ كأنك قلت من أول الكلام (١). فإن أضفت «أفعل» إلى معرفه ثنيت ، وجمعت ، وأنثت ؛ وهو القياس. وأجاز سيبويه الأفراد تمسكا بقوله :

وميه أحسن الثقلين جيدا

وسالفه وأحسنه قذالا (٢)

أى : أحسن من ذكر (٣) ... وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو : هذه أكرم امرأه وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله .. وهكذا .. ا هـ .

ثم قال بعد هذا مباشرة : «والوجه عندى جواز المطابقه إن لم تكن واجبه ، أو أولى» ا هـ . قال ياسين في حاشيته على التصريح تعليقا على رأى سيبويه : «وحاصله : أن أفراد الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم الموصول. وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين» ا هـ .

ورأى الصبان أقرب إلى السداد ؛ لموافقته القواعد العامه الخاصه بالمطابقه ،

ص: ٤٢٢

١- يريد : كأن المعطوف ليس معطوفا ، وكأنك نطقت به ابتداء كما تنطق بأفعل المضاف للنكره.

٢- مؤخر الرأس.

٣- وما قاله «الصبان» نقل مثله «ياسين». وعلى هذا يكون الضمير المفرد العائد على غير المفرد هو بمعنى اسم الموصول - كما سيجيء - .

وبعده عن اللبس ، ولأن الآراء الأخرى لم تدعمها النصوص المتعدده التي تكفى لتأييدها فيما اطلعنا عليه من مراجع.

ويتصل بتلك المسألة الهامه أمر آخر هو حكم أفعال التفضيل المعطوف فى الصوره السالفه - من ناحيه ضبطه ، والأوجه الإعرابيه الجائزه فيه ، وقد سبق بيان بعض الصور(١).

ومما يجب التنبه له أن هذه البعضيه لا- تكون حتميه إلا- إذا كان «أفعل» باقيا على دلالة التفضيل الخاص - كما قدمنا (٢) - وعندئذ يكون المضاف إليه هو : «المفضول» ويتعين أن يكون «أفعل». بعضا منه. أما إذا لم تكن الدلاله على التفضيل باقيه ، أو كانت عامه يقصد منها الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مفضولا ، ولا يشترط فى المضاف حينئذ أن يكون بعضا منه ؛ فقد يكون بعضا أو لا- يكون ؛ ومثال ما ليس بعضا : «يوسف أفضل إخوته». تريد : أنه فاضل فيهم ، ولا تريد التفضيل ، ولا أنه يزيد عليهم فى الفضل (٣). قال شارح المفصل ما نصه (٤) :

"... قد علم أن «أفعل» إنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول : «يوسف أحسن إخوته» ، وذلك أنك إذا أضفت الإخوه إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإذا كان خارجا منهم صار غيرهم ، وإذا صار غيرهم لم يجوز أن تقول : «يوسف أحسن إخوته» كما لا يجوز أن تقول : «الياقوت أفضل الزجاج» ؛ لأنه ليس من الزجاج. فحينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع ؛ أحدهما : ما ذكرناه من إضافه «أفعل» إلى غيره ، إذ إخوه زيد غير زيد. والثانى : إضافه الشئ إلى نفسه ؛ وذلك أنا إذا قلنا إن زيدا من جمله الإخوه - نظرا إلى مقتضى إضافه «أفعل» - ثم أضفت الإخوه إلى ضمير زيد ، وهو من جملتهم - كنت قد أضفته إلى نفسه ؛ بإضافتك إياه ؛ إلى ضميره

ص: ٤٢٣

١- فى : «ب» ص ١٤ - باب الإضافة.

٢- فى ص ٤١٦ ، الشرط الثانى.

٣- سبقت إشاره لهذا فى ص ٤١٩.

٤- ج ٣ ص ٨ لابن يعيش.

وذلك فاسد (١) ، فأما على النوع الثاني (٢) وهو أن يكون «أفعل» فيه للذات بمعنى : «فاعل» فإنه يجوز أن تقول : «يوسف أحسن إخوته» ولا- يمتنع فيه كإمتناعه من القسم الأول ؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم ؛ لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون «أفعل» بعض ما أضيف إليه. وعليه جاء قولهم لنصيب الشاعر : «أنت أشعر أهل جلدتك» لأن أهل جلده غيره ، وإذا كانوا غيره لم تسغ إضافه «أفعل» - إليهم ؛ لما ذكرته ، ويجوز على الوجه الثاني ؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم ، أو : شاعرهم .. " اهـ.

ص: ٤٢٤

-
- ١- لإضافه الشيء إلى نفسه حكم آخر سبق بيانه وتوضيحه في «د» ص ٤٠ وما بعدها.
 - ٢- «أفعل» على قسمين : أولهما : ما يدل على التفضيل. والثاني ما لا دلالة فيه على تفضيل ، وإنما يدل على وصف قائم بالذات ، خال من المفاضله خلواً تاماً. كالذي سبقت الإشارة إليه في : «ه» من ص ٤١٠ وفي ص ٤١٨.

وفيما يلي بيان الأقسام السالفه ، وملخص أحكامها :

القسم

حكم : «أفعل»

وما يتصل به.

الأول: المخرج من «أل» والإضافه

١- إفراده وتذكيره

٢- وجوب دخول «من» جاره للمفضول.

٣- جواز حذف «من» مع مجرورها ، بشرط وجود دليل يدل

عليهما بعد الحذف.

٤- وجوب تقديمها في صورتين.

٥- عدم الفصل بينهما وبين «أفعل» إلا ببعض أشياء

معدوده ، هي : (معمول «أفعل») ، أو : («لو») مع ما دخلت عليه ، أو : (النداء).

الثاني :

المقترن «بأل»

١- وجوب مطابقته.

٢- عدم مجيء «من» والمفضول معا. ولا مانع من مجيء

«من» التي للتعديه.

الثالث :

المضاف

١- عدم إدخال «من» على المفضول.

٢- أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت

المفاضله باقيه على حقيقتها.

٣- وجوب إفراد «أفراد «أفعل» وتذكيره إن كان

مضافاً لنكره ، وأن تكون هذه النكره من جنس (١) موصوفه - (أى

: من جنس صاحب أفعال التفضيل) - فى الإفراد والتذكير ، وفروعهما. فإن كانت

إضافته لمعرفة من دلالة على التفضيل كان الحكم كما يأتى :

١- وجوب المطابقه تحقق الشرطين السالفين (١ و٢).

٢- جواز المطابقه وعدمها فى التذكير والإفراد ، وفروعهما.

لكن الأفصح التزام الإفراد والتذكير فى كل حالاته.

٣- وجوب المطابقه فى الإفراد والتذكير وفروعهما إن

كانت المفاضله مجردة (٢). او لم تقصد

المفاضله مطلقاً. وجواز تطابق المضاف إليه والموصوف فى الجنس وعدم تطابقهما.

ص: ٤٢٥

١- انظر المراد من الموصوف هنا فى رقم ٦ من هامش ص ٤١٦.

٢- سبق شرحها فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٨.

من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتي فيما يختص «بأفعل».

(١) وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجردا ، أو مضافا لنكره.

(٢) جواز مطابقتها وعدمها في الإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن كان مضافا لمعرفه ، والمفاضله باقيه. لكن الترام الإفراد والتذكير أفصح. وتجب البعضيه في هذه الصوره.

(٣) وجوب مطابقتها في باقى الأحوال. أى : حين يقترن «بأل» ، أو يضاف لمعرفه والمفاضله الحقيقيه الخاصه غير قائمه. وفي هذه الإضافه الخاليه من المفاضله يجوز أن يكون بعضا من المضاف إليه ، وغير بعض.

* * *

ص: ٤٢٦

إشارة

«أفعل» التفضيل أحد المشتقات التي يصح أن يتعلق بها شبه الجملة ، والتي يصح أن تعمل ؛ فيكون معمولها مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا.

فمثال تعلق شبه الجملة به ما قاله أحد الوصافين في الإمام عليّ : «سمعتة قبيل المعركة يخطب في جنوده ، فكان أفصح في القول لسانا ، وأعلى في الكلام بيانا ، ورأيته يخوض الوغى ؛ فكان أجرا عند الإقدام قلبا ، وأقوى لدى شدّاتها عزما» ... ؛ فالجار والمجرور : (في القول) ، متعلقان بأفصح. والجار والمجرور : (في الكلام) ، متعلقان بأعلى. والظرف : «عند» متعلق : «بأجرا». والظرف : «لدى» متعلق : «بأقوى».

أما عمله الرفع أو النصب أو الجرّ ، ففيه البيان التالي :

أولا : عمله الرفع

إشارة

١- يرفع الضمير المستتر باتفاق ، نحو : العظيم أنبل نفسا ، وأشرف قصدا ، وأكثر تعلقا بجلائل الأمور ، ففي كل من «أنبل» و «أشرف» ، و «أكثر» ضمير مستتر وجوبا تقديره : «هو» ، يعود على : العظيم.

٢- ويرفع الضمير البارز أحيانا - وهذا قياسي - نحو : مررت بزميل أفضل منه أنت ، بجر كلمه : «أفضل» (١) ، على اعتبارها نعتا لزميل ، و «منه» : جار ومجرور متعلق بأفضل. و «أنت» : فاعل (٢) أفعل التفضيل.

٣- وقد يرفع الاسم الظاهر - قياسا - إذا صح أن يحل محل «أفعل» التفضيل فعل بمعناه من غير فساد في المعنى أو في تركيب الأسلوب. فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادرا لا يحسن القياس عليه.

ص: ٤٢٧

١- ويجوز رفع «أفضل» على اعتباره خبرا مقدما ، و «أنت» مبتدؤه. والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لزميل. وعلى هذا الإعراب لا يكون «أفعل» قد رفع ضميرا بارزا.

٢- ويجوز رفع «أفضل» على اعتباره خبرا مقدما ، و «أنت» مبتدؤه. والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لزميل. وعلى هذا الإعراب لا يكون «أفعل» قد رفع ضميرا بارزا.

وقد وضعوا للحاله الأولى ضابطا مطّردا ، هو : أن يكون «أفعل التفضيل» - في الأغلب - نعتا والمنعوت اسم جنس ، قبله نفى أو شبهه (١). وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل أجنيا (٢) منه ، ومفضّلا على نفسه ومفضولا - أيضا - باعتبارين مختلفين - نحو : ما رأيت رجلا أكمل في وجهه الإشراق منه (٣) في وجه العابد الصادق. فكلّمه : «أكمل» أفعل تفضيل ، نعت. والمنعوت قبلها اسم جنس منفيّ في جملته ، وهو : «رجل» - و «الإشراق» فاعل لأفعل التفضيل ، وهذا الفاعل مفضّل ومفضول معا ؛ فهو مفضّل باعتباره في وجه العابد ، ومفضول باعتباره في وجه غير وجه العابد. وهذا معنى قولهم : مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين. وقد تحقق الضابط في المثال السالف ؛ ومن ثمّ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر. ومن الأمثلة : ما شاهدت عيوننا أجمل فيها الحور منه في عيون الطباء ... فأفعل التفضيل هو : «أجمل» ، ومنعوته : «عيونا» اسم جنس منفيّ في جملته ، وفاعله الظاهر هو : «الحور» ، ولهذا الفاعل اعتباران ، فهو مفضّل إن كان في عيون الطباء ، ومفضول إن كان في عيون غيرها. فقد تحقق في هذه الصورة الضابط الخاص كما تحقق في سالفها.

وفي صورتين يمكن أن يحل محل «أفعل» فعل بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد ، نحو : ما رأيت رجلا يكمل في وجهه الإشراق ... وما شاهدت عيوننا يجمل فيها الحور ...

فإن لم يصلح أن يحل هذا الفعل محله لم يرفع اسما ظاهرا ، إلا نادرا لا يقاس عليه ، - كما سبق - وإنما يرفع ضميرا مستترا وجوبا ؛ نحو : المشى أنفع من السباحه ، ففي «أنفع» ضمير مستتر وجوبا يعود على المشى ، ولا يجوز في الرأى الراجح أن يرفع اسما ظاهرا ؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال - في الرأى الراجح أيضا - استمعت إلى فتى أعلم منه أبوه برفع كلمه «أبوه» على أنها فاعل لأفعل التفضيل (٤) : «أعلم» إلا على لغة ضعيفه مرجوحه.

ص : ٤٢٨

- ١- كالنهي ، والاستفهام الذي بمعنى النفي ، وسيجيء التمثيل لهما في «ا» ص ٤٣٠.
- ٢- بأن يكون خاليا من الضمير الذي يعود على الموصوف ويدل على صلته بين «أفعل» ، ومنعوته.
- ٣- أي : من الإشراق (انظر «ب» في الزيادة ، ص ٤٣٠).
- ٤- لا يصح هذا : لأن أفعل التفضيل - في المثال وأشباهه - ليس مفضلا على نفسه ، وإنما هو مفضل على غيره.

ومن الأمثلة التي يرفع فيها الظاهر وينطبق عليها الضابط : (ما سمعت ببلاد أكثر فيها الثراء المدفون منه في البلاد العربيه). ومنها مثالهم المرّد منذ عهد بعيد حتى سمّوا مسأله الرفع باسمه ، وهو : (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين فلان) ... ويرمزون لكل ما سبق بقولهم : (إن أفعال التفضيل لا يرفع الظاهر إلا في مسأله : «الكحل»). يريدون المثال السالف المشتمل على كلمه : «الكحل» وغيره مما يشابهه من الأمثلة التي ينطبق عليها الضابط العام كما ينطبق على مثال الكحل (1) ...

ص: ٤٢٩

١- يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعال التفضيل للظاهر كثيرا إذا صح أن يحل محله فعل بمعناه ، وقليل لا يقاس عليه إذا لم يصح : ورفع الظاهر نزر. ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا يريد : أن رفع «أفعال» التفضيل للاسم الظاهر نزر (قليل) فلا يصح القياس عليه. لكن متى عاقب أفعال التفضيل فعلا ، (أى : وليه «أفعال» وأتى بعده فحل مكان الفعل) ، فإن رفعه الظاهر في هذه الصوره قد ثبت نقله كثيرا عن العرب. وضرب لهذا الكثير مثلا : كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصّديق والأصل : لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الفضل بالصديق ، ثم دخله الحذف الذى شرحناه والذى سيجيء في الزيادة. ومن الممكن أن يحل محله فعل بمعناه هو : يحق.

١ - من أمثله النهى : لا تخالف شريفا أحبّ إليه الخير منه إليك. ومن الاستفهام الذى بمعنى النفى : هل امرأه أحق بها الحمد منه بالأمّ؟.

ب - من كل الأمثلة السالفه يتبين أيضا أن الاسم الظاهر الذى هو فاعل لأفعل التفضيل يقع بين ضميرين ؛ أولهما : يعود للمنعوت. وثانيهما : يعود للفاعل الظاهر.

ويجوز حذف أولهما فقط ، أو ثانيهما فقط ، أو هما معا. فيجوز حذف الأول العائد على الموصوف - إن دل دليل على حذفه (١)؛ مثل ما رأيت رجلا أكمل - ... الإشراق منه فى وجه العابد - ما شاهدت عيوننا أجمل ... الحور منه فى عيون الطباء. والتقدير : أكمل فى وجهه الإشراق ... - وعيونا أجمل فيها الحور ... والمحذوف هنا ملحوظ كأنه مذكور (٢).

ومن الأمثلة الدقيقه الوارده عن القدماء : ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض منه فى قومك. التقدير : ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض منه فى قومك.

ويجوز حذف الضمير الثانى العائد على فاعل اسم التفضيل بشرط أن تدخل «من» الجاره على واحد مما يأتى :

١- إما على اسم ظاهر مماثل للفاعل فى لفظه ومعناه ، فنقول : ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق من إشراق وجه العابد - ما شاهدت عيوننا أجمل فيها الحور من حور عيون الطباء. والأصل ؛ ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق منه فى وجه العابد وما شاهدت عيوننا أجمل فيها الحور منه فى عيون الطباء.

٢- وإما على المحلّ - أى : المكان - الذى يقوم به الفاعل ؛ ويحل فيه ، كالوجه فى المثال السابق ؛ فإنه المحل الذى يقوم به الإشراق ، ويحل فيه. وكالعيون ؛ فإنها محل الحور ومكانه ... و ... تقول ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق

ص: ٤٣٠

١- لأن المحذوف لدليل يدل عليه يعد بمنزله المقدر ، (الملحوظ) ، والمقدر كالملفوظ.

٢- لأن المحذوف لدليل يدل عليه يعد بمنزله المقدر ، (الملحوظ) ، والمقدر كالملفوظ.

من وجه العابد - ما شاهدت عيوننا أجمل فيها الحور من عيون الطباء ... و ... ففي هذه الصورة حذف مضاف واحد ؛ إذ الأصل :
من إشراق وجه العابد - ومن حور عيون الطباء.

٣- وإما : على صاحب ذلك المحل الذى يقوم به الفاعل ، ويحل فيه. (أى : على شىء كلى له أجزاء متعددة ، منها المحل الذى
يحل فيه الفاعل) كالوجه فى المثال الأول ، والظباء فى المثال الثانى ... و ... تقول ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق من
العابد - ما شاهدت عيوننا أجمل فيها الحور من الطباء. وفى هذه الصورة حذف مضافان ؛ إذ الأصل ؛ من إشراق وجه العابد ... -
ومن حور عيون الطباء.

ويجوز حذف الضميرين معا إذا حذف من الجملة كل ما يجىء بعد الفاعل الظاهر ؛ فلا يذكر بعده شىء منها. وهذا بشرط أن
يتقدم المفضّل نفسه على «أفعل» التفضيل ؛ فيستغنى «أفعل» بفاعله عما يكون بعده ؛ نحو : ما شىء كالغزال أحسن به الحور (١).
أو يتقدم محل المفضل على «أفعل» ؛ نحو : ما شىء كعين الغزال أحسن بها الحور.

وربما دخلت «من» فى اللفظ على المفضّل (لا المفضول) ، نحو : ما أحد أحسن به الصبر من المتعلم.

وحبذا التخفف من استعمال هذه الأساليب الأخيره ، بل تركها قدر الاستطاعه.

ص : ٤٣١

١- ويقولون إن الأصل : ما شىء أحسن به الحور من حسن حور الغزال ، حذف المضاف وهو : «حسن» ، وحل المضاف إليه :
(حور) محله ، فصار الكلام : من حور الغزال. ولما كان الحور منسوبا للغزال ، ومتصلا به ملابسا له صح حذفه استغناء عنه
بالمضاف إليه الذى سيحل محله أيضا ؛ فصار الكلام : ما شىء أحسن به الحور من الغزال.

ثانيا : عمله النصب

ينصب أفعل التفضيل المفعول لأجله ، والظرف ، والحال (١) ، ... وبقية المنصوبات ؛ فتكون معموله له ، إلا- المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه. أما التمييز الذى هو فاعل فى المعنى فيصح أن يكون منصوبا بأفعل التفضيل نحو : المتعلم أكثر إفاده وأعظم نفعا. فإن لم يكن فاعلا فى المعنى وكان «أفعل» التفضيل مضافا صح أن ينصبه ، نحو : المتنبى أوفر الشعراء حكمه (وقد سبق ضابط كل (٢)).

ثالثا : عمله الجر

يعمل الجر فى المفضول إذا كان مضافا إليه ، نكره كان أم معرفه. نحو : الجندى أسرع رجل للدفاع عن وطنه - القائد أقدر الجنود على إداره رحى الحرب ...

تعديه أفعل التفضيل بحروف الجر

١ - إذا كان أفعل التفضيل (٣) من مصدر فعل متعد بنفسه ، دال على الحبّ أو البغض أو ما بمعناهما. كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولا- به فى المعنى (٤) ، وما قبل : «أفعل» هو الفاعل المعنوى ؛ نحو : الشرقىّ أحبّ للدين من الغربى ، وأبغض للخروج على أحكامه. إذ التقدير : يحب الشرقىّ الدين ، ويبغض الخروج على أحكامه.

وتجىء «إلى» بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل المعنوى وما قبل «أفعل»

ص: ٤٣٢

١- وقد ينصب حالين معا ؛ (طبقا للبيان السابق فى رقم ١ من هامش ص ٤٠١) ولا مانع من وقوع الحال - هنا - جامده غير مؤوله بالمشتق ، كما هو مدون بباب الحال ، ح ٢ -.

٢- ج ٢ م ٨٨ باب التمييز.

٣- التعجب والتفضيل سيان فى أكثر ما يأتى. (راجع ص ٤٠٦).

٤- وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعل التفضيل ، يكون بمعناه. وقد سبق شرح هذا ، وما يجىء بعده فى ج ٢ باب حروف الجر ، عند الكلام على معنى : اللام وإلى. ص ٣٤٤ وما بعدها ، و٣٤٧ م ٩٠).

هو المفعول المعنوي ؛ نحو : المال أحب إلى الشحيح من متع الحياه. والتقدير : يحب الشحيح المال أكثر من متع الحياه (١) ...

ب - وإن كان فعله متعديا بنفسه ، دالًا على : «علم» كانت تعديته بالباء ؛ نحو : صديقي أعلم بي ، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله. فإن كان دالا على معنى آخر كانت تعديته باللام ، نحو : الحر أطلب للتأثر وأدفع للإهانه ، إلا إن كان الفعل يتعدى بحرف جر معين فإن «أفعل» يتعدى به كذلك ، نحو : كان أبو بكر أزهّد الناس في الدنيا ، وأبعدهم من التعلق بها : وأشفقهم على الرعيه ، وأنحاهم عن الظلم ، وأذلهم لنفسه في طاعه ربه. وقول الشاعر :

أجدر الناس بحبّ صادق

باذل المعروف من غير ثمن

ومثل البيت الذي سبق لمناسبه أخرى (٢) وهو :

لولا العقول لكان أدنى (٣)

ضيغم

أدنى (٤) إلى شرف من

الإنسان

وإن كان فعله متعديا لاثنتين عدّى لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولا به ؛ لعامل محذوف يفسره المذكور ؛ (لأن «أفعل» التفضيل لا ينصب المفعول به كما سبق). نحو : فلان أكسى للفقراء الثياب. التقدير : أكسى للفقراء بكسوهم الثياب (٥).

ص : ٤٣٣

١- ومن هذا قول الشاعر : وأحبّ أقطار البلاد إلى الفتى أرض ينال بها كريم المطلب

٢- في آخر ص ٤٠٤.

٣- أقل.

٤- أقرب.

٥- لم لا يكون منصوبا هنا «بأفعل» استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة ، قياسا على الرأى الكوفى الذى سبق فى ص ٣٦٦ فى صيغته : أفعل» التى للتعجب ، وهى صيغته لازمه أيضا. ونستريح من التقدير؟ الحق أن كلا الإعرابين معيب ؛ إما لتعديه «أفعل» وهو لازم ، وإما لتقدير شىء محذوف. ولكن الأول أخف نوعا ؛ لسرعه اتجاه خاطر إلى العامل الظاهر ، وأنه صاحب العمل لا المقدر. - للفعل : «يأكل» وقد وافقهم الزمخشري فى قوله تعالى : (وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا) فجعل الجار ومجروره متعلقين بكلمه «بليغا». وهذا رأى حسن ، لما فيه من تيسير. من كل ما تقدم يتضح جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبى المحض. أما الأجنبى المحض فلا يصح الفصل به ؛ ففى مثل : مررت برجل عاقل على فرس أبلق ... لا يصح أن يقال : مررت برجل على

فرس عاقل أبلق ... وهكذا : والصحيح أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ، ولا- تختلف التوابع فى هذا ... ويتحتم أن يكون المتبوع اسما إذا كان التابع نعتا ، أو توكيدا معنويا ، أو عطف بيان. أما إن كان التابع توكيدا لفظيا ، أو عطف نسق ، أو بدلا ، فقد يكون المتبوع اسما أو غير اسم. وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية. أما حكمهما من ناحيتهما المعنوية فقد يتفقان تماما فى معناهما ؛ كبدل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماما ، كما فى حالة العطف بالحرف : «لا» وقد يتفقان مع تفاوت كبير ؛ كالنعت الذى للتوضيح ... وفيما سبق يقول ابن مالك : يتبع فى الإعراب الاسماء الأول نعت ، وتوكيد ، وعطف ، وبدل يريد : أن هذه الأربعة تتبع فى إعرابها الأسماء الأول ، أى : الأسماء التى سبقتها وتقدمت عليها ، وهى الأسماء المتبوعه. واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هى الأكثر. والتوابع الأربعة فضلات يصح الاستغناء عنها ؛ إذ ليس واحد منها يؤدي فى جملته معنى أساسيا تتوقف عليه فائدتها الأصلية ، إلا النعت ؛ فإنه قد يتمم - أحيانا - الفائدته الأساسيه على الوجه الذى سيجيء فى ص ٤٤٠. ونكرر ما سبقت الإشارة إليه (فى آخر هامش ص ٤٣٤ وتفصيله فى ص ٤٦٩) وهو أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة مغاير كل المغايره لنوع التابع الآتى فى ص ٤٦٩.

١_ النعت. (ويسمى أيضا : الصفة ، أو : الوصف)

ص: ٤٣٤

١- «التابع» الأصيل هنا : لفظ متأخر دائما ، يتقيد في نوع إعرابه ، بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه ، يسمى : «المتبوع» _ كما سيأتي _ بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع. فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق ، هو : الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، وجب أن يكون الثاني مسايرا له في هذا ؛ سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظيا ، نحو : أقبل الأخ الوفيّ. أم : تقديريا ؛ نحو : أقبل الفتى الوفيّ ، أم محليا ؛ نحو : أقبل سيبويه الوفيّ. فلفظ : «الوفا» متقيد بالرفع (في الأمثلة الثلاثة) بحاله لفظ خاص قبله. ونقول : أكبرت الأخ الوفيّ _ أكبرت الفتى الوفيّ _ أكبرت سيبويه الوفيّ بنصب : «الوفا» في الأمثلة الثلاثة ؛ مسايره لذلك اللفظ الخاص. كما نقول قدرت في الأخ الوفيّ مروءته _ قدرت في الفتى الوفيّ مروءته _ قدرت في سيبويه الوفيّ مروءته ... ، بجر : «الوفا» في الأمثلة الثلاثة أيضا ؛ مجاراه لذلك اللفظ السابق. وتقول : أفرح وأطرب برؤيه الأوفياء ، ولن أفرح وأطرب برؤيه الأعداء ، ولم أفرح وأطرب بسماع السوء ؛ فالفعل : «أطرب» ، قد رفع مره ، ونصب أخرى ، وجزم ثالثة ؛ تبعا لفعل سابق ، وتقيدا به ... وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق في نوع الإعراب ، فيكونان معا مرفوعين ، أو : منصوبين ، أو : مجرورين ، أو مجزومين. ثم هما بعد ذلك يشتركان في الاسميه ، أو الفعلية ، أو الحرفية (كالتوكيد اللفظي للحرف). وقد يختلفان أحيانا ، (كما في بعض حالات العطف وستجىء في ص ٦٤٢). ومما يجب الالتفات إليه أن التابع لا يتقيد بالمتبوع في : «البناء» ، ولا- في ضده : «الإعراب» ولا يسايره فيهما ؛ ذلك لأن «البناء» لا ينتقل مطلقا من المتبوع إلى التابع ؛ فلكل واحد من هذه الناحية استقلاله التام عن الآخر ، بحيث لا يحكم على أحدهما بأنه «مبنى أو : معرب» إلا لوجود سبب خاص به ؛ قائم بذاته يقضى بهذا أو بذاك ، دون نظر للآخر. وقد أسلفنا أن المتقدم يسمى : «المتبوع» ، والمتأخر يسمى : «التابع». ولا بد من تأخره عن متبوعه دائما. والتوابع الأربعة ؛ «النعت» ، _ (ويسمى أيضا : «الوصف» ، أو : «الصفة» ، فمعنى الكلمتين هنا غير معناهما السابق في «ب» ، من هامش ص ١٨٢ ، مرادا منه هناك : المشتق) _ «والتوكيد» ، «والعطف بقسميه» ، و «البدل». (وسيجيء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منها في باب خاص). ويلاحظ أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة الأصيلة يختلف اختلافا كليتا عن التابع العارض الذي سيجيء في ص ٤٦٩. كما يختلف عن التابع العارض الذي سبق (في الجزء الأول م ١٦ ص ١٨١ رقم ٦ موضوع : «الاسم المعرب ، المعتل الآخر») بإهمال حركة الحرف الأخير من الكلمة وجعلها مماثلة لحركة الحرف الذي يجيء بعده كقراءه من قرأ : الحمد لله رب العالمين ، بكسر الدال تبعا لحركة اللام _ بعض أحكام التوابع : إذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فمن الواجب اختلافهما _ حتما _ في سببه ؛ فسببه في المتبوع قد يكون الفاعليه ؛ أو : الابتدائية ؛ أو : الخبرية ؛ أو : المفعولية أو : الجر بالإضافة ، أو : بالحرف ، أو : الجزم بالحرف ... أو غير ذلك من الأسباب المؤديه إلى الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، أما في التابع فسببه واحد ، هو : «التبعيه» (لأنه نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل) ، ويتبين مما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على المتبوع مطلقا. لكن قد يجوز تقديم معمول التابع في بعض

الحالات التي ستجىء في أبوابها ، بالرغم من أن البصريين يمنعون تقدم هذا المعمول ، دون الكوفيين _ كما سيجىء في ص ٤٣٦ . ومن أحكام التوابع : صحه القطع في ثلاثه منها ، هي : «النعته» _ (إلا كلمه : كل _ انظر ص ٤٦٧ و ٥١٣ _) ، «وعطف البيان» ، وكذا : «البدل» (على الوجه الموضح في «ه» من ص ٦٧٧) . والصحيح أن القطع يدخل كذلك «عطف النسق» ؛ طبقا للرأى الآتى فى رقم ١٠ من ص ٦٦١ ، هذا ، وفى ص ٤٨٦ وهامشها إيضاح القطع ، وبيان المراد منه . ومن أحكامها أيضا : أنها إذا اجتمعت ، أو اجتمع عدد منها ، وجب مراعاة الوجه الأفضل فى ترتيبها ؛ وذلك بتقديم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فعطف النسق ؛ كما فى البيت التالى : قدّم النعت ، فالبيان ، فأكد ثم أبدل ، واختم بعطف الحروف ومن أحكامها أيضا : ما نصوا عليه من أن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته _ طبقا لما تقدم فى ج ١ م ٢٧ ص ٣٥١ _ وأنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفواصل غير أجنبى محض ؛ كمعمول الوصف فى قوله تعالى : (ذَلِكَ حَشْرٌ _ عَلَيْنَا _ يَسِيرٌ) ومعمول الموصوف فى نحو : تعجبني معاونتك ضعيفا الكبيره . وعامله ؛ نحو : المريض أكرمت الجريح . ومفسر عامله ؛ كقوله تعالى : (إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَءَلْمٌ ...) والتقدير : إن هلك امرؤ هلك ، ومعمول عامل الموصوف ؛ كقوله تعالى : (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ) ، والمبتدأ الذى يشتمل خبره على الموصوف ؛ كقوله تعالى : (أَفَى اللَّهِ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) ، والخبر ؛ نحو : الصانع ناجح المخلص . والقسم ؛ نحو : الولد _ والله _ البارّ محبوب ، وجواب القسم ؛ كقوله تعالى : (بلى ، وَرَبِّى لَتَأْتِيََنَّكُمْ) ، (عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) ، والاعتراض كقوله تعالى : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ _ لَوْ تَعْلَمُونَ _ عَظِيمٌ) والاستثناء ؛ نحو : ما عرفت أحدا إلا الوالدين كامل الشفقه . والمضاف إليه ؛ نحو : أبو بكر الصديق أول الخلفاء (ويلاحظ أن المنعوت المضاف _ ومنه «الكنيه» _ له حكم خاص لفظى ومعنوى ، يجىء فى ص ٤٤٤) . ولا يجوز فصل المنعوت المبهم _ كاسم الإشارة ونحوه _ من نعته الذى لا يستغنى عنه ؛ فلا يقال : أكرمت هذا عليا النابغ . والأصل : أكرمت هذا النابغ عليا ، ومثله : الشّعرى العبور ... ؛ فلا يصح الفصل بين «العبور» ومنعوتها . واسم الموصول _ وهو من الأسماء المبهمه _ لا يصح الفصل بالنعت بينه وبين صلته ، (كما سبق هنا وفى باب : «الموصول» ، ج ١ م ٢٧) فيصح : أبصرت الذى فى الحديقه المسرور ، ولا يصح : أبصرت الذى المسرور فى الحديقه _ وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف متمما للمعطوف عليه النعت ، ولا يستغنى المنعوت عنهما معا ، (أى : عن النعت ومعه ما يكمله) ؛ ففى مثل : إنّ امرأ يتعلم ولا يعمل بعمله خاسر ... لا يصح أن يقال : إن امرأ يتعلم خاسر ولا يعمل بعمله ، لأن المعطوف والمعطوف عليه هما جزءان لنعت واحد فى المعنى . وكذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بتابع مطلقا ؛ نعتا أو غير نعت _ (طبقا لما سبق فى رقم ٥ من ص ٢١٦) _ وكذلك لا يجوز الفصل بين النعت ومنعوته إذا كان النعت له معنى ، ويلازم التبعيه فى الأغلب ، فلا يستقل بنفسه فى الاستعمال بغير منعوته : مثل كلمه : «يقق» فى مثل : «هذا الورق أبيض يقق» أى : خالص البياض ، وكذا غيره مما يلزم التبعيه ... ، وليس من اللازم فى التابع ولا فى المتبوع أن يكون لفظا مفردا ؛ فقد يكون مفردا ؛ وقد يكون جملة ، أو شبه جملة ، على حسب التقييد والتفصيل الموضح فى أبواب التوابع الأربعة . ويصح الفصل بين النعت ومنعوته بكلمه : «كان» الزائده بلفظ الماضى ؛ مثل : سعت لزياره صديق كان مريض _ كما سبق فى باب كان ، ج ١ _ . ومن أمثله الفصل بين التوكيد والمؤكد (بفتح الكاف المشدده) قوله تعالى : (وَلَا يَخْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ) ، فكلمه : «كل» مرفوعه ؛ لأنها توكيد لنون النسوه (الفاعل) وليست توكيدا للضمير المنصوب المتصل بالفعل : «آتيت» والصحيح عدم جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان لفظ التوكيد هو كلمه : «كل» التى تليها كلمه : «أجمع» لتقويتها فى التوكيد ، وما يقع بعد «أجمع» من ألفاظ التوكيد الملحقة التى تساق لتقويه التأكيد _ وستجىء فى ص ٥١٧ _ . كذلك يصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمه : «كان» الزائده بلفظ الماضى ، مثل : الصديق الحق مخلص فى الشده كان والرخاء . ويصح الفصل بينهما بالنداء ؛ كما فى قوله تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ

وَإِسْمَاعِيلَ. رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ؛ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ _ رَبَّنَا _ وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ، وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ، وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ، وَتُبْ عَلَيْنَا ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ _ رَبَّنَا _ وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ ...) والأصل من غير الفصل بالنداء : (إنك أنت السميع العليم ، واجعلنا مسلمين لك ...) _ (إنك أنت التواب الرحيم ، وابعث فيهم رسولا منهم) فجاء النداء _ وهو «ربنا» _ وفصل بين المتعاطفين مرتين في آخر الآيات. ومن أمثله الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِيُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ...) بنصب كلمه : «أرجل» ؛ عطفًا على : «وجوه». وهناك حالتان يجب فيهما _ طبقًا للأرجح _ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، ستذكران في ص ٦٣١ وما بعدها (من باب العطف) ومعهما حالتان أخريان يستحسن فيهما الفصل. وأن ما عدا الحالات السالفة يجوز فيه الفصل بشرط ألا يكون الفاصل طويلًا _ وفي ص ٦٣١ البيان _ . ومن أمثله الفصل بين البدل والمبدل منه قوله تعالى : (قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ، نِصْفَهُ ...) وقد أشرنا _ في ص ٤٣٥ _ إلى أن البصريين لا يجيزون أن يتقدم معمول التابع على المتبوع ، وخالفهم الكوفيون ؛ فيجيزون أن يقال : حضر طعامك رجل يأكل ؛ بنصب كلمه : «طعام» المعموله _ للفاعل : «يأكل» وقد وافقهم الزمخشري في قوله تعالى : (وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا) فجعل الجار ومجروره متعلقين بكلمه «بليغًا». وهذا رأى حسن ، لما فيه من تيسير. من كل ما تقدم يتضح جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبي المحض. أما الأجنبي المحض فلا يصح الفصل به ؛ ففي مثل : مررت برجل عاقل على فرس أبلق ... لا يصح أن يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبلق ... وهكذا : والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ، ولا تختلف التوابع في هذا ... ويتحتم أن يكون المتبوع اسما إذا كان التابع نعتا ، أو توكيدا معنويا ، أو عطف بيان. أما إن كان التابع توكيدا لفظيا ، أو عطف نسق ، أو بدلا ، فقد يكون المتبوع اسما أو غير اسم. وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية. أما حكمهما من ناحيتهما المعنوية فقد يتفقان تماما في معناهما ؛ كبديل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماما ، كما في حالة العطف بالحرف : «لا» وقد يتفقان مع تفاوت كبير ؛ كالنعت الذى للتوضيح ... وفيما سبق يقول ابن مالك : يتبع فى الإعراب الأسماء الأول نعت ، وتوكيد ، وعطف ، وبدل يريد : أن هذه الأربعة تتبع فى إعرابها الأسماء الأول ، أى : الأسماء التى سبقتها وتقدمت عليها ، وهى الأسماء المتبوعه. واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هى الأكثر. والتوابع الأربعة فضلات يصح الاستغناء عنها ؛ إذ ليس واحد منها يودى فى جملته معنى أساسيا تتوقف عليه فائدتها الأصيله ، إلا النعت ؛ فإنه قد يتمم _ أحيانا _ الفائدته الأساسيه على الوجه الذى سيجىء فى ص ٤٤٠. ونكرر ما سبقت الإشارة إليه (فى آخر هامش ص ٤٣٤ وتفصيله فى ص ٤٦٩) وهو أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة مغاير كل المغايره لنوع التابع الآتى فى ص ٤٦٩.

تابع يكمل متبوعه (١) ، أو سببى (٢) المتبوع ، بمعنى جديد يناسب السياق ، ويحقق الغرض . وأشهر الأغراض الأساسيه التى يفيدها النعت ما يأتى (٣).

١- الإيضاح (٤) إن كان المتبوع معرفه ، كقول شوقى فى الرسول عليه السلام :

ص: ٤٣٧

١- لابد فى المتبوع هنا - وهو المنعوت - أن يكون اسما ، كما أشرنا. وقد يكون هذا الاسم مضافا ؛ كالكنيه ولها حكمها الخاص الذى يجىء بيانه فى ص ٤٤٤.

٢- السببى هو : الاسم الظاهر المتأخر عن النعت ، المشتمل على ضمير يعود على المتبوع المتقدم ، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط ؛ كالبنوه ، أو الأخوه ، أو الصداقه (انظر ص ٤٥٢).

٣- وما عداها من الأغراض الأخرى - كالتفصيل ، والإبهام ... قليل لا أهميه له ؛ بل إنه داخل فيما سيأتى.

٤- الإيضاح : إزاله الاشتراك اللفظى الذى يكون فى معرفه ، ورفع الاحتمال الذى يتجه إلى مدلولها ومعناها ؛ فكلمه مثل : «أحمد أو : محمود» أو : غيرهما من المعارف ... قد يشترك فى - - التسميه بها أكثر من شخص ، فهى - مع أنها معرفه تدل على معين - قد تحمل أحيانا نوعا من الإبهام ، أو الإجمال ، يحتاج إلى مزيد بيان وإيضاح ؛ فيجىء النعت لتحقيق هذا الغرض ؛ فنقول : أحمد العالم محترم ، ومحمود المحسن محبوب. ملاحظه هامه : النعت إنما يوضح متبوعه - ويخصه كذلك - بأمور عرضيه يدل عليها معنى النعت ، وتكون مما يطرأ على الذات ، كالعلم ، والفهم ، والذكاء ... أما توضيح الذات نفسها بلفظ يدل عليها وتكون هى المراده منه مباشره ، لا- أن المراد أمر عرضى يطرأ عليها - فمن اختصاص عطف البيان ، والتوكيد اللفظى ، وكذا التوكيد المعنوى بالنفس والعين ، فإن كل واحد من هذه التوابع الثلاثه هو عين الأول «المتبوع» - كما سيجىء فى أبوابها ص ٥٢٥ و ٥٣٨ و ٥٤٢ و ٥٠١ و ٥٠٣ - أما التوكيد المعنوى بلفظ : «كل» أو : «جميع» أو : «عامه» فإن المراد منه هو : «إفاده الشمول» ، وليس الدلاله على الذات نفسها - والبيان فى ص ٥٠٩ . - راجع الصبان أول باب النعت. -

أشرق النور في العوالم لَمَّا

بشَّرتها بأحمد الأنبياء

اليَتيم ، الأُمِّي ، والبشر المو

حى إليه العلوم والأسماء

أشرف المرسلين ، آيته النط

ق مينا ، وقومه الفصحاء

ونحو : فتح مصر عمرو بن العاص ، الصائب رأيه ، المحكم تديره

فالكلمات التي تحتها خط (فيما سبق) نعوت توضح منعوتها المعرفه.

٢- التخصيص (١) إن كان المتبوع نكره ؛ كقول الشاعر :

بنى ، إن البرّ شىء هين

وجه طليق ، وكلام لئين

ونحو : كم من كلمه خفيف وزنها ، أودت بجماعه وفير عددها!!

ص : ٤٣٨

١- مدلول النكره (كرجل ، وشجره ، وكوكب ...) يشمل أفرادا كثيره قد يصعب حصرها ؛ فإذا وصفت أمكن تقليل أفرادها ، وتضييق عدد ما تشمل عليه تضييقا نسبيا ، (أى : بالنسبه لحالتها قبل النعت) ؛ فكلمه : رجل ، تشمل مالا يعد من الرجال ، عالمهم ، وجاهلهم ، غنيهم ، وفقيرهم ، صحيحهم ومريضهم ... و ... و ... ، لكن إذا قلنا هذا رجل عالم ، تخصصت الكلمه بنوع معين من الرجال دون غيره ، بعد أن كانت تشمله ، وتشمل أنواعا كثيره معه. (راجع ص ٢٣) والنعت يخصص متبوعه - كما يوضحه - بأمر عرضيه مما يطرأ على الذات ، طبقا للملاحظه السابقه فى آخر رقم ٤ من هامش الصفحه السالفه.

٣- مجرد المدح (١)؛ كقولهم: من أراد من الملوك والولاه، أن يسعد أمته، ويقوى دولته - فليسلك مسالك الخليفة العادل عمر بن الخطاب.

ونحو: رضى الله عن هذا الخليفة الشامل عدله، الرحيم قلبه ...

٤- مجرد الذم (٢)؛ كقولهم: من أراد من الولاه أن يملأ النفوس حنقا، والقلوب بغضا - فلينهج نهج والى الأميين الحجاج بن يوسف، الطاغية.

ونحو: كان الحجاج والى القاسى قلبه، الطائش سيفه، الجامح هواه ...

٥- الترخم (٣)؛ نحو: ما ذنب البائس الجريح قلبه يقسو عليه الزنيم (٤)، والطارئ المهيض (٥) جناحه يعذبه الشرير؟ ...

٦- التوكيد؛ نحو: كان خالد بن الوليد يضرب خصمه الضربة (٦) الواحد (٧) فتقضى عليه.

ونحو: أعجبت بخالد الواحد (٨) ضربته، الفريده (٩) طعنته (١٠) ...

ص: ٤٣٩

١- يتجرد النعت للمدح الخالص أو الذم الخالص، حين يكون معناه اللغوى أو المراد الأصلى منه غير مقصود، وتقوم القرينه الداله على أن المقصود أمر آخر؛ هو: المدح أو الذم؛ فشهره عمر بالعدل، والحجاج بالطغيان؛ شهره لا تكاد تخفى على أحد، جعلت القصد من كلمتى: «العادل» و«الطاغية» فى المثالين، إنما هو أمر آخر غير معناهما اللغوى الأصيل؛ ذلك الأمر هو: المدح فى الأول، والذم فى الثانى، ولو لا هذا لكان مشتملا على لفظ لا يفيد معنى جديدا، وهذا معيب بلاغه.

٢- يتجرد النعت للمدح الخالص أو الذم الخالص، حين يكون معناه اللغوى أو المراد الأصلى منه غير مقصود، وتقوم القرينه الداله على أن المقصود أمر آخر؛ هو: المدح أو الذم؛ فشهره عمر بالعدل، والحجاج بالطغيان؛ شهره لا تكاد تخفى على أحد، جعلت القصد من كلمتى: «العادل» و«الطاغية» فى المثالين، إنما هو أمر آخر غير معناهما اللغوى الأصيل؛ ذلك الأمر هو: المدح فى الأول، والذم فى الثانى، ولو لا هذا لكان مشتملا على لفظ لا يفيد معنى جديدا، وهذا معيب بلاغه.

٣- إظهار الرحمه والحنان لغيرك.

٤- اللثيم المعروف بلؤمه وشره.

٥- المكسور.

٦- إنما كان النعت فى هذا المثال - وأشباهه - للتوكيد، لأن صيغه «فعله» التى فيه تدل على المره الواحده من غير حاجه إلى كلمه أخرى. فإذا جاء بعدها كلمه: «الواحد» لم تفد معنى جديدا، وإنما تؤكد المعنى القائم. ومثلها كلمه: الفريده؛ لأنها بمعنى: المنفرده، أى: الواحده. وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى. ومن أمثله النعت الدال على التوكيد قولهم: أمس الدابر لا- يعود، وغد القادم لن يتوقف. «فالدابر» و«القادم» نعتان للتوكيد؛ لأن «أمس» لا بد أن يكون دابرا، (أى: منقضية)، والغد لا بد أن يكون قادما ...

٧- إنما كان النعت فى هذا المثال - وأشباهه - للتوكيد ، لأن صيغته «فعله» التى فيه تدل على المره الواحده من غير حاجه إلى كلمه أخرى. فإذا جاء بعدها كلمه : «الواحد» لم تفد معنى جديدا ، وإنما تؤكد المعنى القائم. ومثلها كلمه : الفريده ؛ لأنها بمعنى : المنفرده ، أى : الواحده. وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى. ومن أمثله النعت الدال على التوكيد قولهم : أمس الدابر لا- يعود ، وغد القادم لن يتوقف. «فالدابر» و «القادم» نعتان للتوكيد ؛ لأن «أمس» لا بد أن يكون دابرا ، (أى : منقضيا) ، والغد لا بد أن يكون قادمًا ...

٨- إنما كان النعت فى هذا المثال - وأشباهه - للتوكيد ، لأن صيغته «فعله» التى فيه تدل على المره الواحده من غير حاجه إلى كلمه أخرى. فإذا جاء بعدها كلمه : «الواحد» لم تفد معنى جديدا ، وإنما تؤكد المعنى القائم. ومثلها كلمه : الفريده ؛ لأنها بمعنى : المنفرده ، أى : الواحده. وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى. ومن أمثله النعت الدال على التوكيد قولهم : أمس الدابر لا- يعود ، وغد القادم لن يتوقف. «فالدابر» و «القادم» نعتان للتوكيد ؛ لأن «أمس» لا بد أن يكون دابرا ، (أى : منقضيا) ، والغد لا بد أن يكون قادمًا ...

٩- الوحيده.

١٠- وفى تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك : - - فالنعت تابع متمم ما سبق بوسمه ، أو وسم ما به اعتلق (بوسمه : أى : بزياده سمه عليه ، وهى الزياده المعنويه الناشئه من النعت ، والمنصبه على المنعوت. «اعتلق» : بمعنى اتصل به بعلاقه ، والذى يتصل بالنعت بعلاقه هو : سببيه. فالمراد : أن النعت تابع يتم المنعوت الذى سبقه ، أو : يتمم ما اتصل بالمنعوت.

٧- وقد يتم النعت الفائده الأساسيه بالاشتراك مع الخبر. مع أن الأصل في الخبر (١) أن يتم هذه الفائده وحده. لكنه في بعض الأحيان لا- يتمها إلا بمساعدته لفظ آخر كالنعت ؛ كقوله تعالى يخاطب المعارضين : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ...) ، أى : ظالمون. وقوله تعالى : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ...) (٢) وقول الشاعر :

ونحن أناس لا تَوَسِّطُ عندنا

لنا الصدر دون العالمين أو القبر

وقول الآخر :

ونحن أناس نحبّ الحديث

ونكره ما يوجب المأثما

إذ لا تتحقق الفائده بأن يقال : أنتم قوم - نحن أناس ... ؛ لأن هذا معلوم

ص: ٤٤٠

١- سواء أكان خبر مبتدأ أم خبر ناسخ.

٢- إيضاح هذا في باب المبتدأ والخبر (ج ١ ص ٣١٩ م ٣٢). وقلنا هناك لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ ؛ كالأمثله المذكوره ، وخبر الناسخ كقول الشاعر : ولا خير في رأى بغير رويّه ولا خير في رأى تعاب به غدا إذ لا فائده من قولنا : لا خير في رأى ... بل لا- يصح أن يقال هذا إلا- مع التكملة ، وهى هنا النعت ؛ (وهو : شبه الجملة في الشطر الأول ، والجملة الفعلية في الشطر الثانى). ومن شبه الجملة الواقع خبرا مفتقرا إلى النعت بعده ليتم به المعنى الأساسى قوله تعالى : (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ؛ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ، الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ ، وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ...) فلا يمكن أن يصح المعنى الأساسى هنا بغير النعت وما يتصل به.

بداهه من القرائن العامه المحيطه بالمتكلم (١) ...

* * *

تقسيم النعت

، وحكم كل قسم :

١- ينقسم النعت باعتبار معناه إلى : نعت حقيقي ، وإلى نعت سببي (٢).

١ - فالحقيقي هو : ما يدل على معنى فى نفس منوعته

الأصلي (٣) ، أو فيما هو بمنزله وحكمه المعنوى.

وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر - أصله ، أو تحويلاً - يعود على ذلك المنعوت.

ولبيان هذا نسوق الأمثلة التاليه :

يقول بعض الشعراء فى وصف نوع من حكم الملوك إنه :

نكد خالد ، وبؤس مقيم

وشقاء يجد منه شقاء

فكلمه : «خالد» نعت حقيقي ، منوعته الأصلي هو : «نكد». وهذا النعت يؤدي معناه فى نفس منوعته الأصلي مباشره ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه. وكلمه : «مقيم» نعت حقيقي ، ومنوعته الأصلي هو : «بؤس» وهذا النعت يؤدي معناه فى نفس منوعته الأصلي مباشره ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه ...

ص: ٤٤١

- ١- ومثل كلمه : «خلباً» فى قول الشاعر : لا يكن وعدك برقاً خلباً إن خير القول ما الفعل معه والبرق الخلب : الذى لا مطر معه. ومثل جملتى : «يفاد ، ويصان» فى قول الشاعر : ليس الغنى ما لا يفاد ويقتنى إن الغنى خلق يسان عن الدنس
- ٢- تفصيل الكلام على السببي فى ص ٤٥٢ - وسيجيء فى الزيادة ص ٤٥٦ تقسيم معنوى آخر.
- ٣- المراد بنفس المنعوت ما ليس سببياً له. ويلاحظ ما سبق (فى رقم ١ من هامش ص ٤٣٨) من أن النعت لا يتعرض للذات فى صميمها ، وكيانها الأساسى ، وإنما يختص بالأمر العرضيه التى تطرأ عليها.

وتقول : استمعت إلى خطيب فصيح اللسان ، عذب البيان ، قوى الحججه . أو : استمعت إلى خطيب فصيح لسانا ، عذب بيانا ، قوى حججه .

فكلمه : «فصيح» نعت حقيقى ، والمنعوت هو : خطيب ، وليس منعوتا أصليا ؛ ولكنه بمنزله الأصلى وفى حكمه ، لأن الجملة كانت فى أساسها الأول : استمعت إلى خطيب فصيح لسانه (١) ... فالفصيح هو اللسان لا الخطيب. لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه ، وينتقل إلى النعت ، ويستتر فيه ، ويصير مسندا إليه (٢) ، فاعلا ، ويعرب الاسم الظاهر بعد النعت مضافا إليه مجرورا ، ويصح أن يعرب تمييزا منصوبا ، إن كان نكرة. أو منصوبا على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفه. وصارت كلمه : «فصيح» - وهى النعت - مشتمله على ضمير مستتر محوّل (٣) ، إليها من مكان آخر ، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى فى المنعوت بعد أن كان يدل على معنى فى شىء آخر له صله بالمنعوت. فالمنعوت فى الحاله الجديده صار منعوتا بعد تحويل وإسناد جديدين ، حين تمّ اتجه المعنى إليه ، مع أنه ليس المقصود فى الحقيقه بالنعت. لكن الصله بين هذا النعت والاسم الظاهر بعده قويه ، ومن أجلها كان النعت بمنزله الاسم الظاهر ، وفى حكمه المعنوى. ومثل هذا يقال : فى عذب البيان ، وقوى الحججه ...

* * *

ص : ٤٤٢

- ١- لأن الأصل أن ترفع الصفه المشبهه فاعلها ... فهى محتاجه إليه كالفعل أشد من احتياجها إلى غيره.
- ٢- مجازا ؛ وذلك للسبب الذى تكرر إيضاحه فى إضافه اسم الفاعل لفاعله (ص ٢٤٢ و ٢٤٧ و ٢٩٢ وفى إضافه اسم المفعول ص ٢٧٥ و ٢٨٠ والصفه المشبهه ص ٣١٢) ومن ثم كانت تسميه النعت فى هذه الحاله نعتا حقيقيا هى تسميه «مجازيه» للسبب الذى شرحناه فى الأبواب المذكوره ، وهو جريانه على غير من هو له ؛ إذ حول فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وصار الظاهر مجرورا بالإضافه. ويجوز نصبه تمييزا إن كان نكرة. كما يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفه. أما النعت الحقيقى الأصلى فيجرى فيه الضمير على الموصوف الذى هو له مباشره ، فليس فيه رايحه مجاز ، أى : أن النعت يرفعه أصاله. أما فى الأخرى فيرفعه بعد التحويل.
- ٣- أى : منقول ...

إشارة

الأغلب مطابقتها للمنعوت (١) وجوبا في : التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، وفي الأفراد وفروعه ، وفي حركات الإعراب الثلاث. نحو : هذا خطيب فصيح - هذان خطيبان فصيحان - هؤلاء خطباء فصحاء - هذه خطيبه فصيح - هاتان خطيبتان فصيحتان ... هؤلاء خطيبات فصيحات ... وكذا الباقي.

وبناء على هذا الأغلب لا بد أن يطابق النعت الحقيقي منعوته في أربعة (٢) أمور تجتمع فيه من العشرة السالفه (٣) ، وأن يكون رافعا ضمير الموصوف ، أصاله أو تحويلا. بالطريقه التي شرحناها.

* * *

ص: ٤٤٣

-
- ١- إلا في المسائل الآتية في الزيادة والتفصيل. (ب - ص ٤٤٤ وح - ص ٤٤٥).
 - ٢- واحد من حركات الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الأفراد وفروعه.
 - ٣- ما عدا المسائل الآتية في «ب» و «ج» من الزيادة والتفصيل.

١ - قد يكون المنعوت كنيه. وقد أوضحنا - فيما تقدم (١) - أن تركيبها إضافي ولكنها معدوده من قسم العلم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلميه. فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت في قولنا : جاء أبو عليّ الشجاع - فإن النعت وهو هنا كلمه : «الشجاع» يعتبر في المعنى نعتا للاثنين معا ؛ (أى : للمضاف والمضاف إليه). ولا يصح أن يكون نعتا لأحدهما دون الثاني ، وإلا - فسد المعنى. لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده ؛ فلفظه تابع في حركه إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه (٢) معا. وهذا الحكم يسرى على النعت بنوعيه ؛ الحقيقي والسببي - وستجىء له إشاره في السببي ، في رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢.

وكذلك يسرى على العطف ؛ (طبقا لما سيجىء في بابه ، رقم ٩ من ص ٦٦١).

وعلى التوكيد (كما في ب ص ٥٠٧).

وعلى البدل (كما في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦) ..

ب - هناك منوعات معارف تقتضى أن يكون نعتها معرفه أيضا ، ولكن من نوع معين من المعارف لا يصلح لها غيره ، مثل كلمه : «أى ، وأيه» عند نداءها ؛ فإنهما يتعرفان بالنداء ، ولا يوصفان إلا باسم معرف «بأل» أو باسم موصول ، أو باسم إشاره مجرد من كاف الخطاب ؛ نحو : يأيتها الوفيّ ما أنبلك - يأتيها التي أحسنت ... - يأيهذا الوفيّ ... ومثل اسم الإشاره ، فإنه لا يوصف مطلقا - منادى وغير منادى - إلا بمعرفه ، مبدوءه «بأل» ؛ نحو : يا هذا الناقد تلتطف.

- وسيجىء تفصيل الحكم في باب النداء ج ٤ ص ٣٦ و٣٧ م ١٣١ (٣) ... -.

ص: ٤٤٤

١- انظر الكلام على الكنيه ونعتها - ج ١ م ٢٣ ص ٢٧٧ باب : «العلم». وقد سلف هنا في «ج» من ص ١٦٧ حكم النعت بعد المركب الإضافي ، ومنه العلم الكنيه.

٢- انظر الكلام على الكنيه ونعتها - ج ١ م ٢٣ ص ٢٧٧ باب : «العلم». وقد سلف هنا في «ج» من ص ١٦٧ حكم النعت بعد المركب الإضافي ، ومنه العلم الكنيه.

٣- بهذه المناسبه ننقل بعض ما جاء في الموضوع المذكور خاصا بكلمه : «أى وأيه» عند نداءها من وجوب إفرادها ؛ سواء أكانت صفتها مفرده أم غير مفرده ؛ نحو : يأيتها الناصح اعمل بنصحك أولا - يأيتها المتنافسان ترفعا عن الحقد - يأيتها الطلاب أنتم ذخيره البلاد ... و ... و ... - «أما من جهه التأنيث والتذكير فالأفضل الذي يحسن الاقتصاد عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها. فمثال التذكير ما سبق. ومثال التأنيث : يأتيها الفتاه أنت عنوان الأسره - يأتيها الفتاتان أنتما عنوان الأسره - يأتيها الفتيات أنتن عنوان الأسره. ويجوز في «أى» عدم المماثله لنعتها المؤنث ؛ فيصح أن تستعمل معه ومع نعتها المذكور بصوره واحده خاليه من تاء التأنيث ، ولا يصح هذا في «أيه» المختومه بالتاء ؛ فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثه. «ولا

بد من وصف «أى وأيه» عند نداءهما ، إما باسم تابع فى ضبطه لحركتها اللفظية الظاهره وحدها ، - (ويجيز بعض النحاه النصب مراعاة للمحل. ورأيه مردود) - معرف «بأل» الجنسيه فى أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضورى. وإما باسم موصول مبدوء ب «أل». وإما باسم إشاره مجرد من كاف الخطاب. ويتحتم فى رأى الأشهر والأولى أن يكون اسم الموصول واسم الإشاره تابعين فى حركتهما لحركه المنادى الشكليه الظاهره ، (أو المحليه ؛ طبقا للرأى السالف المردود) ، فيكون كل منهما فى محل رفع فقط ؛ تبعا لصوره المنعوت المنادى ؛ نحو : يأيها العلم الخفاق تحيه ، ويأيتها الرايه العزيزه سلمت على الأيام ، أو : يأيها الذى يخفق فوق الرؤوس تحيه ، ويأيها التى ترفرفين سلمت ... ونحو : أيها ذا الشاكي وما بك داء كن جميلا تر الوجود جميلا «فإن كانت : «أل» غير جنسيه ؛ بأن كانت زائده فى أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد ، أو للمح الأصل ، أو للغلبه ، أو ... ، لم يصح النعت بما دخلت عليه ، فلا- يقال : يأيها السيف ، ولا- يأيها الحرب ... لرجلين اسمهما سيف ، وحرب. ولا- : يأيها المحمدان ... أو المحمدون ... وكذلك لا يقال : يأيها ذاك العالم ؛ لاشتمال الإشاره على كاف الخطاب ؛ إذ لا يصح اشتمال الجملة الواحده - فى غير الندبه - على خطابين لشخصين مختلفين (طبقا لما فى ح ٤ رقم ٦ من هامش ص ٣١ عند الكلام على القسم الرابع : «المضاف»). «وإذا وصفت «أى وأيه» باسم الإشاره السالف فالأغلب وصفه أيضا باسم مقرون «بأل» كالبيت المتقدم ...» اه ، المنقول الموجز.

ح - يستثنى من المطابقه الحتميه أمور :

منها : بعض ألفاظ مسموعه (١) لا- مطابقه فيها فى الجمع ؛ فالنعت جمع ، والمنعوت مفرد ؛ منها قولهم : هذا ثوب أخلاق - وبرمه أعشار - ونطفه أمشاج (٢) ... و ...

ومنها : الألفاظ التى تلزم - فى الأغلب - صيغته واحده فى التذكير والتأنيث ،

ص : ٤٤٥

١- أى : مقصوره على السماع ؛ فلا يزداد عليها.

٢- الأخلاق : جمع خلق ، وهو : البالى . والأعشار جمع : عشر - بضم فسكون - والأمشاج ، جمع : مشيج ، أو : مشج - بفتح الأول والثانى - ... ، وهو المختلط .

كصيغته : «فعل» بمعنى : «فاعل» ؛ مثل صبور ؛ بمعنى : صابر : فهذه الصيغه - فى الأغلّب - لا تلحقها علامه تأنيث ، وإنما تلازم التذكير ؛ إفراداً ، وتثنيه ، وجمعا - بالشروط والتفصيلات الآتية فى باب «التأنيث (١)» - تقول : هذا رجل صبور - هذه فتاه صبور - هذان رجلان صبوران - هاتان فتاتان صبوران ، هؤلاء رجال صبر - وفتيات صبر.

ومن تلك الألفاظ : المصادر التى تقع نعتا ، ويغلب عليها الإفراد والتذكير ؛ طبقا للبيان الخاص بها ، وسيجىء (٢) ...

ومنها : أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل (٣) ؛ فيجوز فى نعته

ص : ٤٤٦

١- ج ٤ ص ٤٤١ م ١٦٩. وفى ذلك الموضوع نص قرار أصدره مجمع اللغة العربيه بالقاهره يبيح زياده تاء التأنيث فى آخر صيغته «فعل» بمعنى «فاعل». وقد سجلناه هناك.

٢- فى رقم ٧ من ص ٤٦٠ و «١» من ص ٤٦٤.

٣- المراد هنا بجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل : «جمع التكسير للمذكر غير العاقل» ، (أى : جمع التكسير الذى يكون مفرد مذكرا غير عاقل ؛ مثل : كتب - أقلام - مياه ...) وما يشمل أيضا : «الملحق بجمع المذكر السالم» مما يكون مفرد مذكرا غير عاقل أيضا ... مثل : أرضون جمع أرض ، ووابلون ، جمع وابل ؛ بمعنى : مطر غزير ، وعلّيون ، جمع : علّى للمكان العالى ... فلا يدخل فيما سبق جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفرد مذكرا غير عاقل - فى الأغلّب - وقد اشترطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل ، لأن هذا هو المفهوم من النص الصريح الوارد فى حاشيه ياسين أول باب : «النعت» - ج ٢ - وهو أيضا المفهوم من أمثله ، حيث قال ما نصه : (بقى أشياء مستثناه من المطابقه - أى : من مطابقه النعت وجوبا للمنعوت فى الجمع - كما بيناه فى حواشى الألفيه. ومن ذلك صفه مذكر ما لا يعقل ؛ قال ابن الحاجب فى أمالى القرآن : «أنت فيها بالخيار ؛ إن شئت عاملتها معامله الجمع المؤنث ؛ وإن شئت عاملتها معامله المفرد المؤنث ؛ فتقول : هذه الكتب الأفاضل ، والفضليات ، والفضل ، والفضلى. فالأفاضل على لفظه فى التذكير. «والفضليات والفضل» : إجراء له مجرى جمع المؤنث ؛ لكونه لا يعقل. و «الفضلى» إجراء له مجرى الجماعه. وهذا جار فى الصفات والأخبار ، والأحوال ؛ ولذلك جاء : «آخر» نعتا للأيام - يعنى فى قوله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) جمع : أخرى - ولو لا ذلك لم يستقم. ولذلك لو قلت : «جاءنى رجال ورجال آخر» لم يجز حتى تقول : أوآخر ، أو آخرون ؛ لأنه ممن يعقل. - يريد : أن مفرد مذكرا غير عاقل هو «آخر» للعاقل - ...) اه كلام ابن الحاجب. - ومن معامله جمع ما لا يعقل من المذكر معامله المفرد المؤنث قوله تعالى : (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ ...) فى قراءه الجمهور ، وقراءه : «اللواتى» شذوذا هى من معاملته معامله جمع المؤنث ... اه كلام ياسين. ذلك هو نص كلامه ، ومفهومه واضح. لكن المفهوم الواضح - من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسرى كذلك على الجموع الداله على المؤنث إذا كان مفرد مذكرا مؤنثا لا يعقل ؛ سواء أكانت تلك الجموع للتكسير أم كانت مختومه بالألف والتاء المزيدتين ؛ نحو : السفن جاربه ، أو : جاريات ، أو : جوار. والسفينات جاربه ، أو جاريات ، أو جوار ... وهكذا ورد الحكم السالف فى تلك المراجع خاليا من التقييد بالمذكر ، مقتصر على أنه جمع لما لا يعقل ؛ فيشمل الجموع المختلفه لغير العاقل ؛ تكسيرا كانت أم غير تكسير. ومما تقدم يتبين خطأ الرأى الذى يوجب الجمع فى «فعلاء» مؤنث «أفعل» إذا كانت نعتا لجمع ما لا يعقل فى مثل : عندى ثلاثه أثواب بيض ، وأربعه حمر ، فمن الخطأ - طبقا لذلك الرأى - أن يقال : بيضاء ، حمراء. وقد تصدى لهذه المسأله بعض المحققين القدامى وانه فى تحقيقه إلى

أن الأفراد ليس خطأ ، وأيد رأيه بالأمثله الوارده المسموعه ، وبكلام فريق آخر من النحاه السابقين. وإن كان الأفصح عند هؤلاء المحققين هو الجمع كقوله تعالى : (وَعَرَّابِيْبُ سُوْدٌ) ولكن الأفصح لا- يمنع استعمال الفصح وغيره مما هو جائز. وقد بحث المجمع اللغوى القاهرى هذه المسأله ، وأبدى فيها رأيا حاسما ؛ هو الأخذ بما قال المحققون من الجواز ، وتصحيح النعت بصيغه «فعلاء» مؤنث «أفعل» إذا كان منعوتها جمعا لما لا يعقل. (وقراره هذا مسجل فى ص ٥٣٧ من مجموعته محاضر جلساته فى دوره الرابعه عشره - ومثل هذا يقال فى وقوع تلك الصيغه خبرا وحالا ، ونحوهما ... أما الجموع التى يكون مفردا مذكرا عاقلا فحكمها ما يأتى : ١- إن كانت جموع تكسير لمذكر عاقل جاز فى نعتها أمران ؛ أحدهما : أن يكون النعت جمع تكسير مناسباً ، أو جمع مذكر سالما ، نحو : ما أنفع العلماء الأعلام ، أو : ما أنفع العلماء العاملين. والآخر : أن يكون مفردا مؤنثا مناسباً ؛ نحو : ما أعظم الرجال المكافحه فى ميادين الإصلاح. ب- إن كانت جمع مذكر سالما أصليا فنعته جمع مذكر سالم ، أو جمع تكسير للمذكر ؛ نحو إن المصلحين الجديرين بالإكبار هم الذين يرفعون شأن بلادهم ، ويتغون بالإصلاح رضا الله. أو إن المصلحين العظماء هم الذين ... ج- إن كانت جمع مؤنث سالما - وسيجىء المراد من هذا المجموع المؤنث - للعلاء فالتحقيق أنه - - يجوز فى نعته - وكذا فى خبره وحاله ... و ... - أن يكون مفردا مؤنثا ، أو جمعا للتكسير مؤنثا ، أو جمعا مختوما بالألف والتاء المزيدتين للتأنيث ؛ فقد جاء فى تفسير البيضاوى لقوله تعالى : (لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ) ما نصه : «مطهره» ، وقرئ : «مطهرات» وهما لغتان ، فصيحتان ، ويقال : النساء فعلت ، وفعلن ، وهن فاعله ، وفواعل ، قال الشاعر : وإذا العذارى بالدخان تلفعت واستعجلت نصب القدور فملت ...) اه البيضاوى وتعليقا على هذا جاء فى حاشيه الشهاب على البيضاوى ما نصه : «قوله : هما لغتان فصيحتان» ، يعنى أن صفه جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفردا مؤنثا ، ومجموعا مؤنثا ؛ فتقول : النساء فعلت والنساء فعلن ، ونساء قانتات ، ونساء قانتة». اه الشهاب على البيضاوى. وجاء فى تفسير النسفى بعد تلك الآيه ما نصه : (لم تجمع الصفه كالموصوف لأنهما لغتان فصيحتان) اه النسفى. والمجموع المؤنث يشمل جمع التكسير للمؤنث ، كما يشمل المجموع بالألف والتاء المزيدتين. والبيت السابق منسوب فى ديوان الحماسه (ج ١ ص ٢١٣) للشاعر : سلمى بن ربيعه. وجاء فى تفسير «أبو السعود» للآيه مثل ما فى البيضاوى ، وزاد عليه بعد قوله : «وهما لغتان فصيحتان» ما نصه : «الجمع على اللفظ ، والأفراد على تأويل الجماعه ..» اه هذا حكم نعت الجمع المؤنث للعلاء ، وينطبق على غيرهم انطباقا أتم وأقوى. أى : أن هذا الحكم ينطبق على الجمع الذى مفرد مؤنث مطلقا ، - عاقلا وغير عاقل - بالرغم من أن الشائع بين كثير من النحاه أن المطابقه واجبه بين النعت ومنعوته ، إذا كان جمعا مفرد مؤنث عاقل ، ولا قوه لرأيهم أمام النص الصريح السالف. وأمام نصر قوى آخر ؛ فقد قرأ بعض القراء آيه سوره «النساء» وهى قوله تعالى : (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ...) مكان : «اللاتى». (راجع التفصيل فى ج ١ م ٢٦ ص ٣٤٣ باب : الموصول).

الحقيقى أن يكون مفردا مؤنثا ، وجمع مؤنث سالما ، وجمع تكسير للمؤنث ، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر ، إن لاحظنا فى المنعوت مفرده المذكر

ص: ٤٤٧

غير العاقل ، نحو : اقتنيت الكتب الغاليه ، أو : اقتنيت الكتب الغاليات ، أو الغوالى. ومثل : اقتنيت الكتب الأحاسن ، جمع الأحسن (١) ...

ومنها : أن يكون المنعوت «اسم جنس جمعياً» يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطه الداله على الوحده ؛ مثل : تفّاح وتفّاحه ؛ فيجوز فى صفته - كما سبق عند تفصيل الكلام عليه (٢) - إما الإفراد مع التذكير على اعتبار

ص: ٤٤٨

-
- ١- وهذا الحكم - بصوره المختلفه السالفه - ليس مقصورا على النعت وإنما يشاركه فيه الخبر والحال - كما سلف - ؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جمعين لمذكر غير عاقل كما فى المنعوت. (راجع حاشيه ياسين فى هذا الموضوع).
 - ٢- ج ١ م ١ ص ٢١.

اللفظ ؛ لأنه جنس ، أو الإفراد مع التأنيث على تأويل معنى الجماعه ؛ نحو قوله تعالى : (أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ...)، وقوله تعالى : (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) وإما جمع الصفه جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالما ؛ نحو قوله تعالى : (السَّحَابَ الثَّقَالَ ..) وقوله تعالى : (وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ...)

ومثل النعت فيما تقدم : الخبر ، والإشارة إليه ، والضمير العائد عليه ...

هذا ، ولا- يصح أن يفرق بين مذكوره ومؤنثه بالتاء المربوطه للتأنيث ؛ فلا يقال - فى الغالب - للمفرده المؤنثه : حمامه - بطه - شاه ... ولا يقال للمفرد المذكر : حمام - بط - شاء ... منعا للالتباس فى كل ذلك ، وإنما يلزم مفرده صورته واحده فى التأنيث والتذكير يجيء بعدها النعت الدال على النوع ؛ فيقال : حمامه أنثى وحمامه ذكر ... و ...

ومنها : أن يكون المنعوت معرفا بأل «الجنسيه» (١) ؛ فيجوز نعته بالنكره المختصه (٢) ؛ (لتقارب درجتهما) أو بما يقوم مقامها ؛ وهو الجمله (٣) .. ومن الأمثله قولهم : ما ينبغي للرجل مثلك أن يفعل كذا ؛ ... لأن كلمه : «مثل» لا- تعرف إلا- بالطريقه الموضحه فيما سلف (٤). وكقوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) ، فجمله : نسلخ المكونه من المضارع وفاعله - تصلح صفه (٥) والموصوف هو : «الليل» المعرف «بأل» الجنسيه. ومثل جمله «يسب (٦)» فى قول الشاعر :

ولقد أمر على اللثيم يسبنى

فأعف ، ثم أقول لا يعنينى

ومنها : النعت إذا كان اسم عدد ، وكان منعوته فى الأصل (٧) معدودا محذوفا

ص : ٤٤٩

١- فى ص ٣٠٨ ج ١ م ٣٠ تفصيل الكلام عليها.

٢- هى التى قل شيوعها وإبهامها ؛ بسبب إضافتها ، أو : إعمالها ، أو : نعتها ، أو : شىء آخر يقلل إبهامها وعمومها.

٣- السبب فى ص ٢٨ و ٤٧٩.

٤- فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤.

٥- وكذلك تصلح حالا - طبقا لما مر فى باب : «أل» ح ١ وفى باب الحال وصاحبه.

٦- وكذلك تصلح حالا - طبقا لما مر فى باب : «أل» ح ١ وفى باب الحال وصاحبه.

٧- انظر الكلام على حذف المنعوت فى ص ٤٩٣.

أو مذكورا؛ فالمحذوف نحو: اشترت عده كتب، قرأت منها في هذا الأسبوع ثلاثا أو ثلاثة؛ فيجوز في النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها؛ أي: كتبا ثلاثا، أو ثلاثة (١)، ومثال المذكور: قرأت كتبا ثلاثا أو ثلاثة.

ومنها: النعت إذا كان منعوته تمييزا منصوبا مفردا لأحد الأعداد المركبه، أو: العقود، أو: المعطوفه؛ فيجوز في النعت الأفراد، مراعاة للفظ المنعوت (التمييز) كما يجوز فيه الجمع؛ مراعاة لمعنى المنعوت فإنه يتضمن اسم العدد؛ تقول: هنا خمسة عشر رجلا عالما، أو علماء، وعشرون طالبا ذكيا، أو أذكيا، وثلاثة وعشرون كاتبا، أو كتبه (٢).

ومنها: أفعال التفضيل إذا كان مجردا من «أل» والإضافه، أو كان مضافا لنكره؛ فإنه في هاتين الصورتين يلتزم الأفراد والتذكير - بالإيضاح الذي سبق في بابه (٣) - : تقول: استمعت لخطيب أفصح من غيره - لخطيبين أفصح من غيرهما - لخطباء أفصح من غيرهم - لخطيبه أفصح من غيرها. لخطيبتين أفصح من غيرهما - لخطيبات أفصح من غيرهن؛ كما تقول: استمعت لخطيب أفصح خطيب - لخطيبه أفصح خطيبه... وكذلك باقى الصور من غير تغيير فى كلمه «أفصح» التى هى نعت واجب الأفراد والتذكير مهما كان المنعوت، - بشرط مراعاة الإيضاح المشار إليه (٤) ...

ومنها: أن يكون المنعوت منادى نكره مقصوده؛ فيجوز فى نعته أن يكون معرفه أو نكره؛ بالتفصيل الذى سبق فى مكانه (٥).

د - قد يكون النعت مجرورا لمجاورته لفظا مجرورا، لا لمتابعه المنعوت. ويذكرون لهذا مثلا كثر ترديده حتى ابتدل، وهو: (هذا جحر ضب)

ص: ٤٥٠

١- انظر رقم ٩ من ص ٤٦٢.

٢- راجع باب العدد ج ٤ ص ٣٩٧ م ١٦٤ وص ٤٠٥ م ١٦٥. حيث البيان والتفصيل.

٣- ص ٤٠١.

٤- ومما يستثنى من وجوب المطابقه أيضا بعض صور للصفه المشبهه سبقت الإشاره إليها فى ص ٣٠٣.

٥- سبق بيان هذا وإيضاحه فى رقم ٣ من هامش ص ٣١. ويجيء فى ج ٤ باب حكم تابع المنادى رقم ٢ من هامش ص ٣٣ م ١٣٠.

خرب). يعربون كلمه : «خرب» صفه «لجحر» ، لا لضب ؛ كى لا يفسد المعنى ، ويجزّون النعت تبعاً للفظ : «ضَبّ» الذى يجاوره. وقد أوّلوه تأويلات أشهرها : أن الأصل : هذا جحر ضبّ خرب جحره ، ثم طرأ حذف وغير حذف ... ، ويطلقون الكلام والجدل.

والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب «المجاوره» والنوع الآخر الذى سببه : «التوهم» جديران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الالتفات إليهما مطلقاً - كما قال بعض المحققين ممن سجّلنا رأيهم - . وقد أشرنا إلى هذا مواضع مختلفه من أجزاء الكتاب (١).

ه - تقدم أن المطابقه الواجبه بين «النعت الحقيقى» ومنعوته تشمل الأفراد وفروعه التى هى : «التثنيه والجمع». والمراد هنا : التثنيه والجمع الاصطلاحيان عند النحاه ؛ بأن يكون المثنى مختوماً «بالألف والنون» ؛ أو : بالياء والنون ، ويسمى «المثنى غير المفرّق». وأن يكون جمع المذكر السالم - مثلاً - مختوماً «بالواو والنون» ، أو الياء والنون ، ويسمى «جمع المذكر غير المفرّق» أيضاً أما المثنى المفرّق ، مثل : محمد ومحمد - العاقل والعاقل ، وجمع المذكر المفرّق ؛ مثل : محمد ومحمد ومحمد ، العاقل والعاقل والعاقل - فلهما حكم آخر ؛ يجىء الكلام عليه عند تعدد النعت (٢) ...

ويدخل فى حكم المفرد كل اسم دالّ على مفرد حقيقه ، ولفظه على صورته المثنى ، أو الجمع ، مثل الأعلام : حمدان - محمد بن - خلدون - سعادات - مكارم ... فيجب فى النعت أن يطابقه فى الأفراد. أى : أنه إذا سمى بالمثنى أو بالجمع فالمسمى مفرد فى معناه ، ويجب أن يكون نعتة الحقيقى مفرداً مثله.

ص : ٤٥١

-
- ١- منها : (ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) (وج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩) (وج ٣ باب الإضافه ص ٨).
 - ٢- ص ٤٨١.

هو الذى يدل على معنى فى شىء بعده ، له صلة وارتباط بالمنعوت ؛ نحو : هذا بيت متسع أرجاؤه ، نظيفه غرفه ، بديعه فرشاه .

وعلامته : أن يذكر بعده اسم ظاهر - غالبا (١) - مرفوع به ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصبّ عليه معنى النعت . كما فى الأمثله السالفه ... (متسع .. - نظيفه .. - بديعه .. -) .

وحكمه : أنه يطابق المنعوت فى أمرين معا :

١- حركه الإعراب ، - وما ينوب عنها - .

٢- التعريف والتكبير .

ويطابق سببىه فى أمر واحد ؛ هو : التذكير ؛ والتأنيث . وحكم النعت فى هذا التذكير والتأنيث حكم الفعل الذى يصح أن يحل محله ويكون بمعناه ؛ فإذا أمكن أن يوضع مكان النعت فعل بمعناه مسند للسببى ، وصحّ فى هذا الفعل التأنيث والتذكير ، أو وجب أحدهما - كان حكم النعت كذلك (٢) .

أما من جهه أفراد النعت السببى ، وتثنيته ، وجمعه :

١- فيجب إفراده إن كان السببى غير جمع ، بأن كان مفردا ، أو مثنى ؛ إذ لا تتصل بالنعت السببى علامه تثنيه ؛ فحكمه فى هذا أيضا كحكم الفعل الذى يصلح لأن يحل محله .

ففى مثل : (يعجبنى الحقل الناضر زرعه) ؛ ... يجب فى كلمه «الناضر»

ص : ٤٥٢

١- والاسم الظاهر هو : «السببى» . ومن غير الغالب أن يرفع ضميرا بارزا ؛ نحو : جاءنى خادم امرأه مكرمه هى - جاءتنى خادمه رجل مكرمها هو - فمكرمها - فى المثال الأول - بالرفع صفه للمضاف (خادم) وقد جرى الضمير المنفصل المرفوع على غير من هو له ؛ لأن الخادم ليس هو المكرم فى الحقيقه ، وإنما المكرم هو : المرأه . لذلك وجب إبراز الضمير المرفوع ؛ لعودته على غير من هو له ؛ إذ لو لم يبرز لحصل اللبس فى صور كثيره بسبب أن الوصف فى ظاهره للمضاف إليه ، والغرض كونه للمضاف . (وقد سبق إيضاح الكلام على الضمير الجارى على غير صاحبه فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥ عند الكلام على أقسام الخبر) . ومثل هذا يقال فى المثال الثانى .

٢- يجب عند تطبيق هذه القاعده ملاحظه أمرين ؛ أولهما : الحكم الخاص بالنعت الذى منعوته كنيه . وقد أوضحنا هذا الحكم فى : «ا» من ص ٤٤٤ ، وثانيهما : الحكم الخاص بالنعت . إذا كان صفه مشبهه . وقد سبق إيضاحه فى ص ٣٠٣ .

الرفع ؛ تبعا للمنعوت (١) وهو : (الحقل) ؛ كما يجب فيها التعريف تبعا له أيضا. ولو كان المثال : (يعجبني حقل ...) ؛ لوجب أن يقال فى النعت : ناصر زرعه ؛ بالرفع ، وبالتنكير ؛ تبعا للمنعوت.

وفى مثل : (هذا رجل عاقله أخته ، وهذه فتاه محسنه أختها) - يجب (٢) الأفراد والتأنيث فيهما ؛ مراعاة للسببى (٣) ؛ بالرغم من أن كلمه : «عاقله» هى نعت لرجل ؛ المذكور. إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه (٤) ؛ فنقول : هذا رجل عقلت أخته - هذه فتاه أحسنت أختها.

ويجب التذكير والأفراد فى مثل : هذا رجل محسن أخوه - وهذه فتاه محسن أخوها ، بالرغم من أن كلمه : «محسن» التأنيه. هى نعت ، للفتاه - لأنه لو حل الفعل محل النعت لوجب تذكيره ، فنقول : هذا رجل أحسن أخوه - هذه فتاه أحسن أخوها.

أمّا فى مثل : هذا حقل ناصر زروعه ... ، فيصح ناصر ، أو ناصره ؛ لأنه لو حل مكان النعت فعل لقلنا : هذا حقل نصرت زروعه ، أو نصرت زروعه ؛ بوجود علامه التأنيث أو بعدمها.

ونقول عند أفراد السببى وتثنيته : هذا زميل مجاهد أبوه - هذان زميلان مجاهد أبوهما - هذه زميله مجاهد أبوها - هاتان زميلتان مجاهد أبوهما ... فلا يتصل بالنعت علامه تثنيه ؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لا يصح أن يتصل به - فى الأغلب - علامه تثنيه.

وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببى ، وإسناده للسببى - مرشدا إلى الطريقه التى تراعى فى النعت من جهه تذكيره ، وتأنيثه ، وإفراده ؛ تبعا للسببى المذكور أو المؤنث ، المفرد أو المثنى.

ب - فإن كان السببى مجموعا جمع تكسير جاز فى النعت أمران ؛ إما إفراده ، وإمّا مطابقته للسببى ، نحو : هؤلاء زملاء كرام آباؤهم ، أو : هؤلاء

ص: ٤٥٣

١- فى رأى الأحسن.

٢- فى رأى الأحسن.

٣- مع وجوب مطابقه النعت للمنعوت فى الأمرين الآخرين اللذين فيهما المطابقه الحتميه.

٤- المراد : لوجب أن تتصل بالفعل علامه التأنيث ؛ لأن فاعله سيكون هو «السببى» ، المؤنث تأنيثا حقيقيا يوجب تأنيث فعله.

زملاء كريم آباؤهم. فإن كان مجموعا جمع مذكر سالما ، أو : جمع مؤنث سالما فالأفصح إفراد النعت وعدم جمعه (١) ، نحو :
هؤلاء زملاء كريم والدوهم - هؤلاء زميلات كريمه والداتهن ...

أما تعريف النعت أو تنكيره ، وحرکه إعرابه وما ينوب عنها - فيتبع في هذا كله المنعوت من غير تردد ، - كما أسلفنا -.

وملخص ما سبق :

١- انقسام النعت باعتبار معناه إلى قسمين : حقيقى وسببى.

ب - النعت الحقيقى هو : ما يدل على معنى فى نفس متبوعه الأسمى ، أو فىما هو فى حكمه. وإن شئت فقل : هو ما أسند إلى ضمير مستتر أصاله أو تحويلا ، يعود إلى المنعوت.

وحكمه : أن يتبع المنعوت فى أربعة أشياء :

١- حرركات الإعراب ، - وما ينوب عنها -.

٢- الإفراد وفروعه.

٣- التعريف والتكبير.

٤- التذكير والتأنيث ...

ح - النعت السببى : ما رفع اسما ظاهرا - فى الغالب - يقع عليه معنى النعت ، وبه ضمير يعود على المنعوت مباشرة.

وحكمه : أن يتبع المنعوت فى أمرين محتومين ؛ هما :

حرركات الإعراب - وما ينوب عنها - ، والتعريف والتكبير ...

أما التذكير والتأنيث فيتبع فيهما السببى ؛ وجوبا فى بعض حالات ، وجوازا فى غيرها (٢).

وأما الشئيه فلا يثنى.

وأما الجمع فيجوز جمعه وإفراده فى كل الحالات تبعا للسببى ، ومطابقه له.

ص: ٤٥٤

١- إلا إذا راعينا اللغة التي تجيز أن يتصل بالفعل علامه تشنيه أو جمع ، تبعا للفاعل. المسند إليه أو لنائب الفاعل. فبمقتضى هذه اللغة يجوز أن يكون النعت مثنى ، أو مجموعا ؛ مطابقا سببيه فيهما. ومن الخير العدول عن هذه اللغة ؛ لما أبديناه عند الكلام عليها (فى باب الفاعل ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠).

٢- إلا إذا راعينا اللغة التي تجيز أن يتصل بالفعل علامه تشنيه أو جمع ، تبعا للفاعل. المسند إليه أو لنائب الفاعل. فبمقتضى هذه اللغة يجوز أن يكون النعت مثنى ، أو مجموعا ؛ مطابقا سببيه فيهما. ومن الخير العدول عن هذه اللغة ؛ لما أبديناه عند الكلام عليها (فى باب الفاعل ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠).

إلا أن الإفراد أفصح وأقوى (١) حين يكون السببي جمع مؤنث سالما ، أو جمع مذكر سالما.

د - فحكم النعت بنوعيه من جهه المطابقه وعدمها هو : المطابقه الحتميه فى أمرين :

أحدهما : حركات الإعراب - وما ينوب عنها - ، والآخر : التعريف والتنكير . أما التنكير والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذى يصلح أن يحل محله . وأما الإفراد وفروعه ، فالحقيقى يطابق فيها جميعا . والسببى يطابق - حتما - فى الإفراد ، ولا يصح أن يطابق فى التثنيه . ويجوز فى جمع التفسير المطابقه وعدمها ، وأما فى غيره فالأحسن الإفراد (٢)

ص : ٤٥٥

١- والاقتصار عليه أفضل.

٢- وهذا ما يريده ابن مالك بقوله : وليعط فى التعريف والتنكير ما لما تلا : كما مرر بقوم كرما وهو لدى التوحيد والتنكير أو سواهما كالفعل : فاقف ما قفوا (ما لما تلا ؛ أى : ما ثبت للذى تلاه النعت . والذى تلاه النعت هو المنعوت . «اقف» : اتبع . «ما قفوا» : ما اتبعوه . أى : اتبع ما اتبعه العرب فى ذلك) . يريد : أن النعت يعطى فى التعريف والتنكير حكم ما تلاه : فهو فيهما كالمنعوت ، وضرب لهذا مثلا : هو امرر بقوم كرماء ، فكرماء نعتا ؛ لأن المنعوت وهو «قوم» ، نكره أيضا . أما حكم النعت لدى التوحيد ، (أى : عند الإفراد) . وعند التنكير وسواهما من فروعهما - فهو حكم الفعل ؛ فاتبع فى ذلك ما اتبعه العرب فى أمر النعت المذكور ، أو فى أمر الفعل مع تطبيقه على النعت . وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضرورى ... وقد عرضناه فى الشرح .

ينقسم النعت باعتبار معناه أيضا إلى ما يأتي :

١- نعت تأسيسى ، (أو : مؤسس) وهو الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجمله بغير وجوده ، نحو ؛ راقنى الخطيب الشاعر. فكلمه : «الشاعر» نعت أفاد معنى جديدا لا يستفاد إلا من ذكرها.

٢- نعت تأكيد : (أو : مؤكّد) ؛ وهو الذى يدل على معنى يفهم من الجمله بدون وجوده ، نحو : تخيرت من الأطباء النطاسى البارع. فالبارع نعت مفهوم المعنى من كلمه : «النطاسى» التى بمعناه ، ومن الجمله قبله أيضا ؛ لأن التخير ، لا يكون - فى الأغلب - إلا للبارع.

٣- نعت التوطئه ، أو التمهيد ؛ بأن يكون النعت جامدا ، وغير مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنما ذكر السابق ليكون توطئه وتمهيدا لنعت مشتق بعده يتجه القصد له ، نحو : استعنت بأخ أخ مخلص. فكلمه : «أخ» الثانى نعت غير مقصود لذاته ، وإنما المقصود هو المشتق الذى يليه ، ولذا يسمى النعت الجامد هذا بالنعت الموطئ (١) - كما سلف هنا. وسبقت له الإشارة

ص: ٤٥٦

١- فى مثل هذا التركيب يختلف النحاه فى إعراب الكلمه الثانى (وهى : «أخ» ونظائرها الواقعه موقعها من مثل هذا الأسلوب). فكثرتهم لا تجيز إعرابها توكيدا لفظيا ، ولا بدلا مطابقا ، بحجه أن إعرابها توكيدا لفظيا سيجعلها مقيده بالنعت ، مع أن الكلمه الأولى المتبوعه مطلقه خاليه من التقييد ، وإذا لا تصلح الثانى توكيدا لفظيا للأولى ، لأنها ليست مرادفه لها ، وكذلك لا تصلح بدلا مطابقا ، لأنها ليست مساويه للأولى ، ولأن النعت - لأهميته - مقدم فى الترتيب على البدل - كما سبق فى ص ٤٣٥ - وصحح فريق آخر أن تكون بدلا مطابقا ، مستدلا بقوله تعالى : (لَنَسِيْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) ، فالثانى عنده بدل كل (انظر ص ٦٧٦ و٦٧٧) وصحح آخرون أن تكون توكيدا لفظيا (طبقا للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥) أو : عطف بيان ، أو بدل بعض ... و ... و ... ولكل أدلته الجدليه العنيفه ، وردوده القويه التى - - يحتج بها على غيره ... نشهد هذه الجدليات ملخصه فى آخر باب : «لا» النافيه للجنس (ج ١ من كتابى : التصريح ، والصبان ، ومختصره فى حاشيه : الخضرى). وصفوه ما نستخلصه من تلك المناقشات الدقيقه : جواز تلك الإعرابات كلها ، وأن الأحسن إعراب الثانى نعتا موطئا ؛ لخلوه من شوائب الضعف التى تشوب سواه ... (انظر ما يتصل اتصالا قويا بهذا فى رقم ٢ و٤ و ... من هامش ص ٦٤٣ - حيث الكلام على عطف البيان ...).

فى ح ١ باب : «لا» وستجىء فى رقم ٦ من ص ٤٤٥.

* * *

ص: ٤٥٧

٢- تقسيم النعت باعتبار لفظه :

ينقسم النعت باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجمله ، وشبه جملة .

١- الأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتا مفردا (١) هي :

الأسماء المشتقة (٢) العاملة ، أو ما في معناها (٣) . (والمقصود بالعاملة : اسم الفاعل - صيغ المبالغة - الصفة المشبهة - اسم المفعول (٤) - أفعال التفضيل . أما غير العاملة - كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآله - فلا تقع نعتا).

والمقصود بما في معناها : كل الأسماء الجامده التي تشبه المشتق في دلالتها على معناه ، والتي تسمى : الأسماء المشتقة تأويلا . فإنها تقع نعتا أيضا . وأشهرها :

١- أسماء الإشارة غير المكانية ؛ مثل : «هذا» وفروعه ، وهي معارف فلا تقع نعتا إلا للمعرفة ؛ نحو : استمعت إلى الناصح هذا .
أى : إلى الناصح المشار إليه ؛ فهي تؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق (٥) .

أما أسماء الإشارة المكانية (مثل : هنا - ثم) ... فظروف مكان ، لا تقع بنفسها نعتا ؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمة النعت : ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت : مثل : أسرع العطاش إلى ماء هنا ، أى : موجود هنا - أو نحو هذا التقدير - ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار : «الظرف نعت» ...

كما سبق إيضاح هذا في مواضع مختلفه (٦) ...

٢- ذو ، المضافه (٧) ، بمعنى : صاحب كذا - فهي تؤدي ما يؤديه المشتق

ص : ٤٥٨

١- أما النعت بغير المفرد فيأتى فى : «ب وج» ص ٤٧٢ و ٤٧٦ - هذا والمشتقات هي : ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه . وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها ... فى هذا الجزء ص ٣٧ و ١٨٢ وما بعدهما .

٢- أما النعت بغير المفرد فيأتى فى : «ب وج» ص ٤٧٢ و ٤٧٦ - هذا والمشتقات هي : ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه . وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها ... فى هذا الجزء ص ٣٧ و ١٨٢ وما بعدهما .

٣- قال الدمامينى : (المتبادر من هذا أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا ، أو مؤولا به ، وهو رأى الأكثرين . وذهب جمع محققون - كابن الحاجب - إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط هو دلالة على معنى فى متبوعه ؛ كالرجل الدال على الرجوليه ...) . ا . ه . راجع حاشيتى الصبان والخضرى ، لكن المثال المعروض بالدلالة التي ذكروها هو نوع من المؤول بالمشتق ؛ فلا جديد فى رأيهم .

٤- وما بمعناه ؛ كفعيل فى مثل : أمين ؛ بمعنى : مأمون ، وجريح «مجروح» .

٥- انظر «ج» من ص ٤٦٥ - وانظر ص ٤٤٩ ج ١ .

٦- فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ وفى ج ٢ ص ٢٠١ م ٧٨ و ص ٣٢٨ م ٨٩ .

٧- والأغلب أن تكون إضافتها لاسم جنس ظاهر غير مشتق. أما إضافتها لغيره فشاذه (مقصوره - - على السماع) كأن تضاف للعلم أو للضمير العائد على اسم الجنس ، أو للجمله ... (راجع الصبان عند الكلام عليها في الأسماء الستة - ج ١).

من المعنى. «وتكون نعتا للنكرة» (١)؛ نحو: أنست بصحبه عالم ذى خلق كريم، ومثل «ذو» فروعها: (ذوا ... - ذوى ... - ذوو ... - ذوى ... - ذات - ذاتا - ذوات ...).

٣- الموصولات الاسميه المبدوءه بهمزه وصل؛ مثل: الذى - التى - اللائى ... و ... ، بخلاف: «أى» الموصوله (٢).

أما «من»، و «ما» ففي النعت بهما خلاف، والصحيح جوازه - كما سيجىء (٣) - ولما كانت الموصولات معرفه وجب أن يكون منعوتها معرفه. ومن الأمثله: الضعيف الذى يحترس من عدوه، أقرب إلى السلامه من القوى الذى ينخدع، أو يستهين. والتأويل: الضعيف المحترس من عدوه، أقرب إلى السلامه من القوى المنخدع ... فمعناها معنى المشتق ...

٤- الاسم الجامد الدال على النسب قصدا (٤). وأشهر صوره أن يكون فى آخره ياء النسب، أو: أن يكون على صيغه: «فعل»، أو غيرها من الصيغ (٥) الداله على الانتساب قصدا كما تدل ياء النسب، فهو يؤدى المعنى الذى يؤديه لفظ: «المنسوب لكذا»، نحو: ألمح فى وجه الرجل العربى كثيرا من أمارات الصراحه، والشجاعه، والكفاح. أى: المنسوب إلى العرب. ومثل: اشتهر الرجل اليونانى بالنشاط والهجره إلى حيث يتسع الرزق أمامه، وفى بلادنا

ص: ٤٥٩

- ١- هذه عباره التصريح على التوضيح، ولم أرها لغيره. لكن فى بعض المراجع الأخرى ما يفيد وقوعها نعتا للمعرفه أيضا.
- ٢- «أى»: الموصوله معرفه، وهى لا تقع نعتا، أما «أى» التى تقع نعتا فهى نكره، ومنعوتها نكره بالتفصيل الذى سبق عند الكلام عليها فى باب الإضافه ص ١١١ و ١١٣ وما بعدهما، والذى يجىء أيضا فى ص ٤٦٨.
- ٣- فى ص ٤٦٦.
- ٤- إذا لم يكن النسب مقصودا لم يكن الاسم بمعنى المشتق، ويظل على جموده الكامل، فلا يصلح نعتا، كمن اسمه؛ بدوى، أو مكى ...
- ٥- ومنها صيغه: «فاعل» للمنسوب إلى شىء معين. مثل: «سائس»، الذى ينسب اليوم لمن يسوس الخيل، ويتولى شئونها. ومثل: لابن، وتامر، لمن يشتغل باللبن والتمر، ويتولى شئونهما ... - كما سيجىء فى باب النسب - ج ٤ -

جماعه منهم تمارس الحرف والصناعات المختلفه. فتجد بينهم التاجر ، والبقال ، واللبنان ، والنجار ، والحداد ... و ... أى : المنسوب للتجاره ، والبقل ، واللبن ، والتجر (التجاره) ، والحديد ... وإنما ينسب إليها لأنه يلازم العمل فيها والتفرغ لها (١) ...

وهذا النوع من الأسماء الجامده يصلح نعتا للنكره وللمعرفه ؛ ولا بد أن يطابقهما تنكيرا ، وتعريفا. تقول : ألمح فى وجه الرجل العربى النبل ... أو : ألمح فى وجه رجل عربى النبل .-

٥- المصغر : لأنه يتضمن وصفا فى المعنى ؛ فهو فى هذا كالنسب ، ومن ثم يلحقان بالمشتق ، نحو : هذا طفل رجيل ، فى المدح ، وهذا رجل طفيل ، فى الذم.

٦- الاسم الجامد المنعوت بالمشتق : نحو : اقتديت برجل رجل شريف وهذا النوع من النعت هو المسمى «بالنعت الموطىء» - ، وقد سبق إيضاحه (٢) - ومنه قولهم الوارد عنهم : ألا ماء باردا ...

٧- المصدر : بشرط أن يكون منكرا (٣) ، صريحا (٤) ، غير ميمى ، وغير دال على الطلب (٥) ، وأن يكون فعله ثلاثيا ، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحيه

ص : ٤٦٠

١- وفى النعت بالمشتق وشبهه يقول ابن مالك : وانعت بمشتق ؛ كصعب : وذرب .. وشبهه : كذا ، وذى ، والمنتسب (رجل ذرب : حادّ اللسان فى الخير والشر. أو الحاد مطلقا فيما يتناوله من الأمور. «المنتسب» هنا : المنسوب الذى يفيد النسبه إلى غيره).

٢- فى رقم ٣ من ص ٤٥٦ وفى ج ١ باب «لا» النافيه للجنس.

٣- انظر «ا» من الزياده الآتية فى ص ٤٦٤ لأهميتها ، ولم يذكر كثره النحاه هذا النص الذى صرح به بعضهم «كالخضرى». والأمثله الكثيره المسموعه عن العرب تؤيد أصحاب النص.

٤- أى : غير مؤول. وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط وعن الذى يليه (وهو : كونه : غير ميمى) ، بذكر كلمه : «المصدر» مطلقه من كل قيد ، والاكتفاء بها ؛ اعتمادا على ما سبق (فى هامش ص ١٨١) وهو أن المصدر إذا أطلق لفظه (أى خلا- من التقييد) كان المراد منه «المصدر الأصلى الصريح» وحده ، دون المبين للنوع ، أو للعدد ، ودون المؤول ، والميمى. لكن التقييد هنا أدق وأنفع.

٥- إذا كان دالا على الطلب (نحو : قياما للضيف ؛ بمعنى : قم للضيف) لم يصح النعت به كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٤٦٦ .-

الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ (والأغلب أن تكون صيغته ملازمه الإفراد والتذكير ، فإن كانت كذلك في أصلها لم يجز تثنيتهما ، ولا - جمعها ، ولا تأنيثها ، ولا إخراجها عن وزنها الأول) (١) ... تقول : رأيت في المحكمه قاضيا عدلا ، وشهودا صدقا ، ونظاما رضا ، وجموعا زورا (٢) بين المتقاضين ... تريد : قاضيا عادلا - وشهودا صادقين ، ونظاما مرضيا ، وجموعا زائره بين المتقاضين ...

فالمعنى على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق ، ويصح أن يكون على تقدير مضاف محذوف هو النعت ، ثم حذف وحلّ المصدر محله ، وأعرب نعتا مكانه. والأصل : قاضيا صاحب عدل - شهودا أصحاب صدق - نظاما داعي رضا - جموعا أصحاب زور ، (أى : أصحاب زياره) ، والداعى للنعت بالمصدر مباشره وترك المشتق ، أو المضاف المحذوف على الوجه السالف - أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من جعل المنعوت هو النعت. أى : هو نفس المعنى ؛ مبالغه.

وقد اختلف رأى النحاه فى وقوع المصدر نعتا ؛ أقياسى هو أم مقصور على السماع؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع ، مع اعترافهم بكثرته فى الكلام العربى الفصيح (٣) ، وأنه أبلغ فى أداء الغرض من المشتق (٤). وهذا الاعتراف

ص : ٤٦١

١- إلا فى حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعا بالتأنيث أصلا ؛ نحو : رحمه - شفقه - فإن تاء التأنيث ملازمه لهما. أو أن يشيع الوصف بالمصدر ، ويشتهر استعماله نعتا ، فيجوز تثنيته وجمعه قياسا ؛ لغلبه الوصف عليه كقول الشاعر : وبايعت ليلى فى الخلاء ولم يكن شهود على ليلى ، عدول مقانع المفرد : عدل ، بمعنى : عادل.

٢- الزور هنا : الزياره.

٣- وفى مقدمته القرآن الكريم - ولا- سيما سوره الجن - ومما ورد فى غيرها كلمه : «بور» ، بمعنى «هلا-ك» فى قوله تعالى : (وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا) أى : هلاكا ، بمعنى : هالكين وهو فى أصله مصدر يوصف به المفرد ، والمثنى والجمع ، والمؤنث ، والمذكر مع تأويله فى كل ذلك بالمشتق (اسم الفاعل ...) وقيل إنه جمع : «بائر» ؛ مثل : «حائل وحول» فيكون على هذا مشتقا لا مصدرا مؤولا- بالمشتق. أما فى سوره الجن فقد جاء النعت بالمصدر فى قوله تعالى : (إِنَّا سَجِغْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ...) أى عجيبا - وكلمه ؛ «عجب» مصدر - وفى قوله تعالى : (مَاءٌ غَدَقًا ..) أى كثيرا وفى كلمه : «صعدا» بمعنى صعود فى قوله تعالى : (وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَيَّعًا.) والصَّيْعُ : هو الصعود بمعنى : المشقه ، وجاء كذلك فى قوله تعالى : فى إخوه يوسف : (وَجَاؤُا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ...)

٤- فقد قرر علماء البلاغه أن النعت بالمصدر يكون من باب : المبالغه ، أو : من مجاز - - الحذف ، أو المجاز المرسل ، وأن الثلاثه قياسيه. فهل يتناقض علماء لغه واحده؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمشتق فى الوقت الذى يقول فيه بعض النحاه إن النعت بالمصدر - مع كثرته لا يصح قياسا؟ وكيف يقولون ذلك والقرآن الكريم أفصح الكلام مشتمل عليه عدّه مرات؟ ... إنه تناقض لا يدفعه إلا القول بقياسيه النعت بالمصدر بشروطه السالفه. ويقول ابن جنى - فى كتابه المحتسب ، ج ٢ ص ٤٦ - إن النعت بالمصدر مباشره من غير تقدير شىء محذوف أبلغ وألطف من النعت بغير المصدر ، ويؤيد كلامه بالأدله ، ويعرض الشواهد الكثيره عليه ؛ ولأنك تجعل المنعوت هو المصدر نفسه مبالغه - وأطال الكلام فى هذا. وفى النعت بالمصدر يقول ابن مالك بيتا سنيده فى ص ٤٧٥ (بعد أن تكلم ، على النعت بالجمله ، وسيأتى النعت بها فى ص ٤٧٢). ونعتوا

بمصدر كثيرا فالتموا الإفراد والتذكير أى : نعت العرب بالمصدر كثيرا فى أساليبهم ، ولم يخرجوا المصدر عن صيغته الملازمه للإفراد والتذكير ، فهو يلازمها دائما ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر ، تقول : هذا أمر رضا - هذان أمران رضا - هذه أمور رضا - هذه حاله رضا ، هاتان حالتان رضا - أولئك حالات رضا ...

بالكثره (١) يناقض أنه مقصور على السماع. فالأحسن الأخذ بالرأى الصائب الذى يجعله قياسياً (٢) - بشروطه - ولا خوف من اللبس المعنوى أو خفاء المراد ؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله ، ويبقى للنعته بالمصدر مزيتها السالفه التى انفرد بها دون المشتق.

(٨) اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثى ؛ ككلمه «فطر» اسم مصدر للفعل : «أفطر» ، وهى بمعنى : مفطر ، أو صاحب إفطار : تقول : هذا رجل فطر ، ورجلان فطر ، ورجال فطر ...

٩- العدد ، نحو : قرأت كتبا سبعة ، وكتبت صحفاً خمسة (٣).

١٠- بعض ألفاظ أخرى جامده مؤوله بالمشتق ، معناها بلوغ الغايه فى

ص: ٤٦٢

١- ولا سيما التى تؤيدها البلاغه ...

٢- وبهذا الرأى أخذ مؤتمر المجمع اللغوى الذى انعقد بالقاهره فى فبراير سنة ١٩٧١ ، وسجل قراره بين ما اتخذه من قرارات حاسمه محرره.

٣- يكون العدد هنا صفة إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت. ويصح أن يكون بدلاً إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البدل المذكوره فى باب الآتى - ص ٦٦٦ وص ٦٦٧ وإذا ذكر المنعوت المعدود جاز فى النعت مطابقتة فى التأنيث والتذكير وعدم مطابقتة. وكذلك لو حذف المعدود المنعوت - كما أشرنا فى ص ٤٤٩ ، وكما يجىء فى ج ٤ باب العدد - م ١٦٥ ص ٥٠١. ملاحظه : - بمناسبه إعراب العدد - أحياناً - نعتاً كالوارد هنا نذكر بعض مواقع الإعرابه الأخرى - فقد ذكرنا فى الجزء الثانى - باب : الحال ، آخر المسأله ٨٤ - الحكم الثالث ، ونصه : من الألفاظ التى - وقعت حالا : «(العدد من ثلاثه إلى عشره ، مضافاً إلى ضمير المعدود ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم أو : خمستهم ، أو : سبعتهم ... ، على تأويل : مثلثا إياهم ، أو : مخمسا ، أو : مسبعا ... ، ويجوز إتباعه لما قبله فلا- يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيدا معنوياً بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به لفظ التوكيد. والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد ، بل يسرى على المركب نحو : جاء القوم خمسه عشرهم ، بالبناء على الفتح فى محل نصب ، أو محل غيره على حسب حاله الجملة - وبالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف إلى الضمير» (١ هـ. وجاء فى حاشيه «ياسين» على التصريح ، أول باب : التوكيد خاصاً بهذه المسأله ما نصه : «(إذا قيل : جاءنى القوم ثلاثتهم بنصب «ثلاثتهم» فهو حال ، وإن رفع فهو توكيد ، قاله الرضى. ولا يؤكد بثلاثه وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كميّه العدد قبل ذكر لفظ التوكيد وإلا كان مبتدأ) ١ هـ وانظر البيان الذى فى ص ٥١١.

الكمال أو النقص ، كلفظه : «كلّ» (١) مثل : عرفت العالم كلّ العالم. و ...

١١- الجامد الذى يدل دلالة الصفه المشبهه مع قبوله التأويل بالمشفق. (٢) ومن أمثلته : فلان رجل فراشه الحلم ، فرعون العذاب ، غربال الإهاب.

فكلمه : فراشه ، وفرعون ، وغربال ... تعرب نعتا بالمشفق ، لأنها بمعنى : أحقق ، وقاس ، وحقير.

* * *

ص: ٤٦٣

١- سبق الكلام فى ص ٧٢ على حكمها إذا أضيفت : ويجىء تفصيل الكلام على حكمها فى النعت ص ٤٦٧ و ٥١٣ وفى التوكيد ص ٥٠٩ ولا يجوز فيها القطع إذا كانت نعتا أو توكيدا.

٢- سبق بيان هذا فى مكانه ص ٢٨٤.

١ - سبق (١) أن المصدر يقع نعتا بشرط أن يكون منكرا ... و ... و ...

لكن ورد في الأساليب المسموعه وقوع المصدر نعتا مع أنه مبدوء بأل المعرّفه ، أو مضاف لمعرّفه. ومن الأول كلمه : «الحق» (٢) في مثل قول الشاعر :

إن أخاك الحقّ من يسعى معك

ومن يضرب نفسه لينفَعك

ومن الثانى قولهم : مررت برجل حسبك (٣) من رجل ، أو شرعك من رجل ، (وهما مصدران بمعنى : كافيك ...) أو : همّك من رجل ، (بمعنى : مهمك) ، أو : نحوك من رجل (بمعنى : مماثلك ومشابهك) فهذه المصادر كان حقها أن تتعرف بأل ، وأن تكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولكنها لم تتعرف (٤) ؛ بسبب أنها بمعنى المشتق الذى لا يستفيد التعريف - وقد سبق التفصيل فى أول باب الإضافة (٥) - .

ومن الأمثله لهذا المشتق الذى لا يكتسب التعريف قوله تعالى : (هذا عارضٌ مُمطرٌنا)، فقد وصف «عارض» ، بكلمه : «مطر» المضافه إلى الضمير ؛ فلم تكتسب منه التعريف ؛ إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتا للنكره : (عارض) وكقول الشاعر :

يا ربّ غابطنا لو كان يطلبكم

لاقى مباعده منكم وحرمانا

فقد دخلت «رب» على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ، ودخولها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن «رب» لا تدخل - فى الأغلب -

ص: ٤٦٤

١- فى ص ٤٦٠.

٢- انظر ما يتصل بوقوع هذه الكلمه نعتا - فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٨.

٣- سبق الكلام مفصلا على «حسب» فى ص ١٤٩.

٤- بدليل أن منعتها نكره ، فلو كانت معرفه ما صح وقوعها نعتا للنكره.

٥- ص ٢٤.

إلا على النكرات ، ومثل قول امرئ القيس في وصف حصانه :

وقد أعتدى والطير في وكناتها

بمنجرد ، قيد الأوابد ، هيكل

«فقيد» مضاف لمعرفة ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل وصف النكرة (منجرد) به (١) ...

ب - كذلك ورد في الأساليب المسموعه بعض أمثله وقع النعت فيها من أنواع غير التي سلفت ، كأن يكون مصدرا لغير الثلاثي ؛ نحو : الحازم لا يعالج الأمر علاجا ارتجالا ، أو دالاً على المقدار ، نحو : اشترت من الفاكهه الخمس الأثق ، أو دالاً على جنس الشيء المصنوع ، نحو : لبست الثوب الحرير ، أو دالاً على بعض الأعيان التي يمكن تأويلها ، نحو : حصدت الحقل القمح ، أى : المزروع قمحا ، والأحسن الأخذ بالرأى السديد الذى يمنع القياس على هذه الأشياء ؛ ضبطاً للأمر ؛ ومنعا للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتا.

ج - ١ - من الأسماء ما يصلح أن يكون : «نعتا» فى بعض الأساليب ؛ لاستيفائه شروط النعت ، و «منعوتا» فى أخرى ؛ لاستيفائه شروط المنعوت كذلك ، فحكمه مختلف على حسب الدواعى الإعرابيه : كأسماء الإشارة ؛ نحو : احتفيت بالمصلح هذا ، أو : بهذا المصلح. غير أن اسم الإشارة ... - المنادى أو غير المنادى - لا يصح وصفه باسم إشارة (٢).

واسم الإشارة معرفه ؛ فلا- يكون نعتا إلا- للمعرفه ؛ وإذا وقع منعوتا وجب أن يكون نعته مقرونا بأل ، (والأحسن أن يكون هذا المقرون مشتقاً ؛ فإن كان جامدا فالأفضل اعتباره بدلا (٣) أو عطف بيان). ووجب أيضا أن يطابق منعوته فى الأفراد والتذكير وفروعهما مع عدم تفريق النعوت (٤) ، وألا يفصل منه

ص: ٤٦٥

١- راجع شرح المفصل ج ٣ ص ٥٠.

٢- انظر ما يتصل بهذا ويوضحه فى ص ٤٨٣.

٣- لهذا صله بما فى ص ٦٦٥.

٤- لهذا تفصيل مناسب مكانه ج ٤ م ١٣٠ ص ٣٦ حيث الكلام على أحكام : «تابع المنادى» ، والشروط الخاصه بكل حاله وحكم.

مطلقا (١) ، وألا يقطع (٢) منه فى إعرابه (٣).

ومن هذه الأسماء الصالحة للأمرين أسماء الموصولات ... حتى («من» و «ما») فى الرأى الصحيح (٤) ، نحو : وقف من خطب الفصيح ، واستمع الحاضرون إلى ما قيل الرائع. أو : وقف الفصيح من خطب ، واستمع الحاضرون إلى الرائع ما قيل).

٢- ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتا ، ولا منوعتا ؛ كالضمير ، والمصدر الدال على الطلب (٥) ؛ (نحو : سعى فى الخير ، بمعنى : اسع فى الخير) ، وكثير من الأسماء المتوغلة فى الإبهام (٦) ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، و «كم» الخبرية ، و «ما» التعجيبية ، وكلمه : الآن الظرفية ، وكثير من الظروف المبهمه ، مثل : قبل ، وبعد ... ، ويستثنى من الأسماء المتوغلة فى الإبهام بعض ألفاظ تقع نعتا ؛ منها : غير ، وسوى ... و «من» و «ما» النكرتان التامتان.

٣- ومنها : ما يصلح أن يكون منوعتا ، ولا يصلح أن يكون نعتا ، كالعلم ، مثل : إبراهيم ، على ، فاطمه ... وكالأجناس الباقية على دلالتها الأصلية ، كرجل (٧) ، ونمر ، وفيل.

ص: ٤٦٦

١- كما سبق فى ص ٤٣٥ وكما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٧.

٢- سيجىء القطع وبيان أحكامه فى ص ٤٨٦ و ٤٨٨.

٣- أما كونه جنسا لا وصفا فأمر غالب لا لازم.

٤- كما سبق فى رقم ٣ ص ٤٥٩ (راجع الهمع ج ٢ ص ١١٨. باب النعت.) وفى هذا الرأى بعض تيسير.

٥- لهذا إشاره فى رقم ٥ من هامش ص ٤٦٠.

٦- سبق شرحها فى هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ ، وفى ج ٢ ص ٢٢٤ م ٧٩.

٧- يجوز أن يكون العلم نعتا وكذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلالتهما الأصلية ، وأريد بهما معنى اشتها به ؛ كدلاله حاتم على : الكرم ، والرجل على : الكامل ، والنمر على : الغادر ... و ... فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينه يصح تأويلهما بالمشتق ، ووقوعهما نعتين. وقد تضاف كلمه : «رجل» إلى كلمه : «صدق». أو : «سوء» ؛ فتكون بمعنى ؛ المشتق ؛ مثل : إنى أحرص أن أعرف رجلا رجل صدق ، (أى : صالحا) ، وأتخاشى رجلا رجل سوء ، (أى : فاسدا) ، وليس المراد بالصدق هنا : صدق اللسان ، ولا بالسوء الشر ، إنما المراد بالأول : الكمال والصلاح وبالثانى : الفساد ، ويكون النعت هنا من نوع نعت : «التوطئه» (انظر رقم ٣ من ص ٤٥٦).

٤- ومنها ما يصلح أن يكون نعتا ، ولا- يصلح أن يكون منعتا ؛ وهى ألفاظ مضافه ، معناها الدلاله على بلوغ الغايه فى معنى المضاف إليه. ومن أشهرها : «كلّ» (١) ؛ نحو : أنت الأمين كلّ الأمين ، وذاك هو الخائن كلّ الخائن ، بمعنى : المتناهى فى الأمانه ، أو الخيانه ، ومثل قول الشاعر :

ليس الفتى كلّ الفتى

إلا الفتى فى أدبه

وقول الآخر :

إن ابتداء العرف (٢)

مجد سابق

والمجد كلّ المجد فى استتمامه

والفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه أن يكون المضاف إليه اسما ظاهرا ، نكره أو معرفه ، على حسب المنعوت ، وأن يكون هذا الاسم الظاهر مماثلا للمنعوت فى لفظه ومعناه معا - وهذا هو الأغلب - أو مماثلا لشيء له صله معنويه قويه به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكر كمو

يا أشبه الناس كلّ الناس بالقمر

فكلمه : «كلّ» نعت للناس. ومثال الثانى قول الآخر :

وإن كان ذنبى كل ذنب فإنه

محا الذنب كلّ المحو من جاء تابا

فكلمه «كلّ» الثانى نعت لذنب.

وإذا وقعت كلمه : «كلّ» نعتا صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، وصار معناها : «الكامل» فى كذا ، وهو معنى يختلف عن معناها الآتى فى التوكيد (٣) - .

ص : ٤٦٧

١- سبقت الإشارة إلى إضافتها فى ص ٧٢ و١١٦ ولوقوعها نعتا فى ص ٤٦٣ ، وأيضا : سيجىء بيان عن وقوعها نعتا ومنعوته فى

ص ٥١٣، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع؛ سواء أكانت نعتاً أم توكيداً. هذا، ولفظ «كل» مفرد مذكر دائماً - كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٧٢ - ولكن ما بعده من خبر، أو ضمير، أو غيرهما مما يحتاج إلى مطابقه أحياناً - قد يطابق لفظه، أو لا يطابقه، تبعاً للبيان الآتي في ص ٥١٣ والذي يتممه ما في ص ٦٣ وما في «ج» من ص ١٦٧.

٢- المعروف والجميل.

٣- ص ٥٠٩ و٥١٢.

ومنها: جَدّ، وحقّ؛ نحو: سمعنا من الخطباء كلاما بليغا جدّ بليغ، وأصغينا لهم إصغاء حقّ إصغاء (١).

ومنها: «أى» (٢) بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة، وكذلك المضاف إليه، نحو: الذى بنى الهرم الأكبر عظيم أى عظيم. وقد سبق (٣) بيان رأى آخر حاسم لا يشترط هذا، وأوضحنا هناك بإسهاب ما يشترط لوقوعها نعتا، وما تؤديه حيثئذ من المعنى الدقيق، ورأى النحاه فى عدم حذف منعوتها، أو فى صحه حذفه.

ومما يصلح نعتا ولا يصلح منعوتا الاسم المعرف «بأل العهديه» (٤) لأنه يشبه الضمير، ويقع موقعه؛ نحو: أكرمت عالما تقينا فنفعنى العالم. التقدير: فنفعنى ...، والفاعل ضمير مستتر، فكلمه «العالم» الثانيه حلت محل الضمير الفاعل المستتر (٥) ...

ص: ٤٦٨

١- سبق أن قلنا - فى: «أ» من ص ٤٦٤ - أن كلمه: «الحق» من المصادر المسموعه التى وقعت نعتا وهى معرفه؛ فلم يتحقق التنكير الذى هو شرط النعت بالمصدر (طبقا لما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٠) وعلى هذا يجوز النعت بها وهى معرفه أو نكره.

٢- انظر ص ١١١ و١١٢ وما بعدها، خاصّا بكلمه: «أى النعتيه»؛ لأهميته من ناحيه الاستيفاء، وقوه الاستدلال الحاسم. وقد سبق الكلام عليها أيضا فى ج ١ م ٢٦ ص ٢٦٣ باب: «الموصول» عند الكلام على: «أى الموصول»؛ كما سبق فى ج ٢ م ٧٥ ص ١٧٣ عند الكلام على: «حذف المصدر الصريح».

٣- فى ص ١١١ وما يليها.

٤- فى ج ١ م ٣٠ ص ٣٠٤ تفصيل الكلام على: «أل» وأنواعها التى منها: «أل العهديه». والمعروف بالعهديه لا ينعت. (طبقا لما جاء فى التصريح وحاشيته عند الكلام عليها - ج ١ باب: المعرف بالأداه - بحجه أنه يشبه الضمير ويقع موقعه ..) كما يعللون.

٥- ومما يصلح نعتا ولا يصلح منعوتا: «المشتق العامل»؛ فيمتنع (على الصحيح) أن يتقدم نعته على المعمول؛ أى: لا يصح أن يفصل النعت - باعتباره نعتا - بين العامل المشتق ومعموله. أما باعتباره شيئا آخر - كالحال، مثلا - فلا مانع. وكذلك لا مانع من اعتباره نعتا للمشتق إذا تقدم هذا المعمول فاصلا بين المشتق ونعته - راجع التصريح، باب: الحال - ومجىء الكلام من النكره -

نرى فى بعض الأساليب الواردة عن العرب كلمه زائده ، لا تنفرد بنفسها فى جملة ، دون أن تسبقها - مباشره - فى هذه الجملة كلمه أخرى مسموعه (٢) تماثلها فى وزنها ، وفى أكثر حروفها الهجائيه (أى : أنه ليس لهذه الكلمه المتأخره الزائده ، المسموعه فى الأسلوب الوارد استقلال بنفسها فى جملة ما ، ولا استغناء عن كلمه سابقه توافقها فى وزنها وفى أكثر حروفها). وأيضا ليس لهذه الكلمه الزائده المسموعه (٣) معنى تجلبه ، ولا حكم إعرابى خاص بها (٤) توصف معه بأنها مبتدأ ، أو فاعل ، أو نعت ، أو مفعول ، أو غير ذلك ... ، أو أنها معربه أو مبنيه ؛ فهى - لكل ما تقدم - خارجة عن نطاق الاستقلال بنفسها ، وصوغها ، خاليه من معنى لغوى تؤديه ، وبعيده من الأتصاف بالإعراب أو البناء ، أو التأثير بالعوامل. وإنما تزداد لمجرد التمليح ، أو السخرية ، أو المدح ، أو محض التصويت والتنغيم. وتسمى هذه الكلمه الزائده الواردة فى الأسلوب السماعى هى ونظائرها : «الأتباع» - بفتح الهمزة - جمع : «تبع» - بمعنى التابع (٥) - ويراد به : كل لفظ مسموع ، لا يستقل بنفسه فى جملة ، وإنما يجيء بعد كلمه تسبقه مباشره (بغير فاصل) فيسايرها فى وزنها ، وفى ضبط آخرها ، ويمثلها فى أكثر حروفها ، دون أن يكون له معنى خاص ينفرد به فى هذه الجملة ، ولا نصيب فى الإعراب أو البناء ؛ مثل «بسن» فى قولهم : «محمد

ص: ٤٦٩

- ١- ولا مانع من كسرها ، فتكون الكلمه مصدرا ، لا جمعا (وانظر رقم ٢ من هامش الصفحه الآتية).
- ٢- يشترط - فى رأى الصحيح - أن تكون هذه الكلمه الزائده مسموعه فى أسلوب وارد عن العرب ؛ فليست زيادتها مباحه فى غيره. كما أن زياده غيرها من الكلمات الأخرى غير الواردة عن العرب ممنوعه. فالأمر مقصور على زياده كلمه معينه مسموعه فى تركيب معين مسموع كذلك. ولا- يباح القياس هنا ؛ منعا لخلق كلمات لم يعرفها العرب ، وإبعادا للآثار اللغويه السيئه المترتبه على وضع ألفاظ جديده من غير الطريق السديد المعد لذلك الوضع الجديد كطريق التعريب ، ونحوه ...
- ٣- يشترط - فى رأى الصحيح - أن تكون هذه الكلمه الزائده مسموعه فى أسلوب وارد عن العرب ؛ فليست زيادتها مباحه فى غيره. كما أن زياده غيرها من الكلمات الأخرى غير الواردة عن العرب ممنوعه. فالأمر مقصور على زياده كلمه معينه مسموعه فى تركيب معين مسموع كذلك. ولا- يباح القياس هنا ؛ منعا لخلق كلمات لم يعرفها العرب ، وإبعادا للآثار اللغويه السيئه المترتبه على وضع ألفاظ جديده من غير الطريق السديد المعد لذلك الوضع الجديد كطريق التعريب ، ونحوه ...
- ٤- إلا فى بعض المركبات التى تعرب حالا مبنيه ؛ كقولهم : تفرق الأعداء «شغرى» ... و ... (طبقا للبيان المفصل الذى سبق فى ج ٢ باب : الحال ، م ٨٤ ص ٣٦٦).

٥- التبع - محرکه - : (التابع) - والتبع - يكون واحد أو جمعا. ويجمع على أتباع. اه قاموس. ثم قال : «والإتباع فى الكلام مثل : حسن بسن» اه ؛ فلا مانع من كسر الهمزة ؛ فتكون الكلمه مصدرا فى حاله الكسر ، لا جمعا.

حسن بسن». ومثل : «نيطان ، ونفريت» فى قولهم : اللصّ شيطان نيطان ، أو : اللصّ عفريت نفريت ... وعند إعراب هذا اللفظ الزائد نقول : إنه تابع للكلمة التى قبله مباشرة ، أى : من أتباعها فى الوزن ، وضبط الآخر ، والمشاركه فى معظم الحروف الهجائية ، دون أن يكون لهذه التبعية العارضة بوصفها السالف علاقه بالتوابع الأصيله الأربعة المعروفه (وهى : النعت - التوكيد - العطف بنوعيه - البدل) كما سبقت الإشارةه (١) ؛ إذ لا يجرى شىء من أوصاف هذه التوابع الأربعة الأصيله وأحكامها على التابع العارض المذكور فيما سبق ؛ حيث يقتصر حكمه على أمر واحد ، هو : أنه مثل الكلمة التى قبله مباشرة فى وزنها ، وأكثر حروفها ، وضبط آخرها ، دون بقيه أحكامها النحويه ، أو غير النحويه (٢) ...

ص: ٤٧٠

١- فى آخر هامش ص ٤٣٤.

٢- ما تقدم فى تعريف هذا «التابع» وحكمه هو ما تخيرناه من عدة آراء مضطربه فى تعريفه وأحكامه. فلقد كثر الكلام فى كل ذلك قديما ، ووضعت كتب خاصه فى «الإتباع» تتقارب أحيانا وتتباعد أخرى. ومن أشهر الكتب المؤلفه فيه وأحسنها : كتاب : «الإتباع» للإمام أبى الطيب عبد الواحد ابن على اللغوى الحلبي المتوفى سنه ٣٥١ هـ وعليه اعتمدنا فى أكثر ما نقلناه. وقد ظهر هذا الكتاب سنه ١٩٦١ مطبوعا ، وحققه وشرحه الأستاذ عز الدين التبوخى عضو مجمع اللغه العربيه بدمشق. وكتب فى صدره مقدمه نافعه تتضمن أظهر آراء المؤلف ، يعيننا منها ، ويتصل بموضوعنا قوله حرفيا - فى ص ٧ - : " (الظاهر من بحث المصنف فيما بقى من خطبه كتابه ، وفيما جرى عليه فى الأبواب ، أن المعول عنده فى التفريق بين «الإتباع والتوكيد» إنما هو على معنى التابع مع إمكان إفراده فى الكلام ؛ ذلك أن التابع - أو اللفظه الثانيه - إن لم يكن له معنى فى نفسه ، أو كان له معنى المتبوع ، ولم يجيء إلا ليتد (أى : يقوى) ما قبله ويقويه ، ثم لا يتكلم به منفردا - كان «إتباعا». وإن كان يشارك اللفظه الأولى - أو المتبوع - فى المعنى فأفاد فى تقويتها ، وأمكن أفراد التابع فى الكلام كان : «توكيدا». وبذلك يتبين لنا أن المعول عليه عند المصنف إنما هو التابع من حيث المعنى أو عدمه مع إمكان إفراده ، وليس المعول على الواو ، كما ذهب إليه الكسائى. وأبو عبيد فى غريب الحديث. فإن قولهم مثلا «قسيم وسيم» ليس من «الإتباع» عند أبى الطيب ، بل هو فى باب «التوكيد» ؛ فإن التابع : «وسيم» يمكن إفراده. ومجيئه على حده ؛ لقولهم رجل وسيم. وقولهم : «شربّ» من التوكيد عند أبى الطيب مع أنه بلا واو. و «حظيت المرأه - وبظيت من «الإتباع» عند المصنف مع وجود الواو ؛ لأن «بظيت» لا معنى لها وسدها ، ولا تجيء فى الكلام وحدها وإنما تجيء أبدا تابعه لفعل : «حظيت» ؛ ولاتباعها كانت من «الإتباع». ومنه : «أقبل الحاجّ والداجّ» فهو من الإتباع عند شيخنا الحلبي - المصنف - مع وجود الواو : لأن «الداج» مع وجود الواو من الإتباع ؛ إذ لا صلح بين الحج والدجّ ، ولا يفرد عند التكلم فلا يقال : «أقبل الداجّ» وإنما يقال : «أقبل الحاجّ والداجّ» فهى تابعه أبدا. " (ومن أقوال المصنف تعليقا على أمثله «الإتباع والتوكيد» ونذكره للاستدلال ، وعلى سبيل المثال ، قولهم : «لا- بارك الله فيه ولا تارك» - فى باب الإتباع الذى أوله التاء ، وعلق عليه بقوله : فهو وإن كان (تارك) مأخوذا من التارك ، لا معنى له فى هذا الموضع إلا الإتباع ... أى : لا صلح فى المعنى بين بارك وتارك ، ولا- يجيء (لا تارك الله فيه) ولو أمكن أفراد هذا التابع لكان من باب التوكيد ...). " ا.هـ. من المقدمه. وكل ما سبق حسن ، لكن كيف يكون للكلمه التابعه معنى المتبوعه - كما جاء فى أول هذا الكلام - وتسمى تابعه على الوجه المراد من

التابع هنا لا التابع الأصل الذي يدخل في التتابع الأربعة الأصيلة التي سبقت في ص ٢٣٣٤؟ هذا غير مفهوم ولا مقبول بناء على الضوابط العامة.

الجمله التي تصلح نعته (٢) لابد أن تجمع الشروط الأربعة الآتية :

١- أن يكون منعوتها نكره محضه ، مثل كلمتي «فارس وشجاع» في قولهم : «أقبل فارس بيتسم ، وانتصر شجاع لا- يخاف ، ويتحقق هذا بخلوها من «أل الجنسيه» ، ومن كل شيء آخر يخصص ويقلل الشيوخ ؛ كالأضافه ، والنعته ، وسائر القيود التي تفيد التخصيص (٣).

والنكره غير المحضه : هي التي لم تتخلص مما سبق ؛ بأن يكون المنعوت إما : مشتملا على «أل الجنسيه» التي تجعل لفظه معرفه ، ومعناه نكره ، كقول الشاعر :

ولقد أمرّ على اللثيم يسبنى

فأعفّ ، ثم أقول : لا يعينيني

فجمله : «يسب» ، يصح إعرابها نعته في محل جر ؛ مراعاة للناحيه المعنويه ، والمنعوت هو كلمه : «اللثيم» ، ويصح أن يكون حالا في محل نصب ؛ مراعاة ؛ لوجود «أل الجنسيه» (٤).

وإما : مقيدا بقيد يفيد التخصيص ؛ نحو : استمعت لمحاضره نفيسه ألقاها عالم كبير زار بلادنا. فالنكره هنا : (محاضره - عالم) غير محضه ؛ لأنها مقيده بالنعته بعدها (وهو : نفيسه - كبير) ولذلك يصح إعراب الجمله الفعلية : (ألقي -) (زار -) نعته بعد كل واحده منهما (٥) ...

ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان نكره غير محضه ، فإن الجمله بعده - وكذا

ص : ٤٧٢

١- سبقت «ا» في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد ، ويجيء النعت بشبهه الجمله في «ج» ص ٤٧٦ - وفي ص ٤٨٠ «و» الرأي في الجمله من ناحيه أنها نكره ، أو معرفه. وقد سبق (في ج ١ - م ١ هامش ص ١٥ وهامش ص ٣٣٨ م ٢٧) أن الجمله الواقعه نعته ، أو صلته أو خبرا ، أو غير ذلك ... تسمى جملته باعتبار أصلها الأول حين كانت تؤدي معنى مقيدا مستقلا. أما بعد أن صار لها محل فلا تؤدي معنى مستقلا ، ولا تسمى جملته ...

٢- في هامش الصفحه الأولى بيان واف للمراد من القيد.

٣- في هامش الصفحه الأولى بيان واف للمراد من القيد.

٤- للحكم السابق بيان في ج ١ ص ١٩٥ م ١٤ وفي ج ٢ باب الحال م ٨٤ ص ٣١١.

٥- وينطبق هذا على قوله تعالى لنبيه في شأن الكافرين : (وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ...) فكلمه : «أحد» نكره غير محضه

؛ لأنها موصوفه بالجار مع مجروره بعدها. ويليهما جمله فعليه تصلح أن تكون نعتا أيضا.

شبهها (١) - لا تتعين نعتا. وإنما يجوز أن تكون نعتا ، وأن تكون حالا والمنعوت يصير صاحب الحال ، (وقد سبق (٢) بيان هذا بإسهاب ...).

٢- أن يكون المنعوت مذكورا ؛ نحو : إن رجلا يصاحب الأشرار لا بد أن يحترق بأذاهم ، وقول الشاعر :

إن في أضلاعنا أفئده

تعشق المجد ، وتأبى أن تضاما

ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعا ، وبعض اسم متقدم عليه مجرور بالحرف : «من» ، أو : «في» ، والنعت جملة أو شبهها ؛ مثل : (نحن - الشرقيين - أصحاب مجد تليد ؛ منا (٣) سبق إلى كشف نظريات العلوم الكونية ، ومنا استخدمها في الاختراع والابتكار ، ومنا اهتدى قبل غيره إلى مجاهل كوكبه ، ومنا هدى البشريه إلى أقوم السبل لإسعادها ؛ فليس فينا إلا كشف ، أو : اخترع ، أو : اهتدى ، أو : هدى ...) تريد : منا فريق سبق ، - منا فريق استخدم ، - منا فريق اهتدى - منا فريق هدى ، - ليس فينا إلا فريق كشف ... (وسيجيء الكلام مفصلا على مواضع حذفه ، قريبا) (٤).

٣- أن تكون الجملة النعتيه خبريه ؛ كبعض ما سبق ، وكالتى فى قول الشاعر :

ولا خير فى قوم تذلل كرامهم

ويعظم فيهم نذلهم ، ويسود

فلا تصلح الإنشائية (بنوعيتها الطلبى وغير الطلبى) ، فلا يصح : رأيت مسكينا عاونه ، وشاهدت محتاجا هل تساعده؟ أو : لا تهنه ... ، ولا يصح هذا كتاب بعتهك ؛ تريد : إنشاء البيع الآن (وقت النطق) ، والموافقه عليه ، لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق (٥).

ص: ٤٧٣

١- كما سيجيء فى ص ٤٧٦ - وانظر (أ) فى ص ٤٧٧. حيث البيان الخاص بهذا.

٢- فى مواطن متفرقه ، والأصيل منها فى باب المعارف (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧).

٣- مع إعراب الجار والمجرور فى هذه الأمثله وأشباهها - هو الخبر ؛ لتكون الجملة الفعلية نعتا - وكذا شبهها -.

٤- ص ٤٩٣.

٥- هذا الشرط هام ، لأن النعت يفيد منعوته إيضا ، أو تخصيصا ، أو ... أو .. - كما سبق أول الباب - فلا بد أن يكون حاصلًا من قبل. والمعنى الإنشائية غير حاصل ، ولا معلوم من قبل ، إذ لا وجود له فى الخارج الواقعى قبل النطق. فكيف يفيد الإيضاح ، أو التخصيص ، أو غيرهما؟ وما ورد مخالفا لهذا الشرط فهو سماعى لا يقاس عليه. وبعضهم يؤوله بحذف مشتق من القول ؛ مثل كلمه : «مقول» تكون الجملة الإنشائية مفعولا له. وسيجيء بيان هذا فى هامش ص ٤٧٥.

٤- اشتمال الجملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت (١) ، ويطابقه في الإفراد والتذكير وفروعهما (٢) ، ويجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين : ولذا يسمّى : «الرابط» ، والأغلب أن يكون مذكورا - سواء أكان بارزا ؛ أم مستترا (٣) - فالمذكور البارز كالأمثلة السالفة ؛ وقوله تعالى : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُزْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) ، ومثل : نصيحه يتبعها عاقل قد تجلب خيرا غامرا ، وتدفع بلاء قاتلا. وقول الشاعر :

كَلَّ بَيْتَ أَنْتَ سَاكِنَهُ

غير محتاج إلى الشرح (٤)

والمستتر كقول الشاعر :

وَكَلَّ أَمْرِي يُولِي الْجَمِيلَ مَحْبَبٌ

وكل مكان ينت العز طيب

وقول الآخر :

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلِهِ

طويت (٥) أتاح لها

لسان حسود

وقد يكون محذوفا (٦) إذا كان معروفا بقرينه من السياق ، أو غيره ، ولا لس في حذفه ، كقول القائل :

وَمَا أَدْرَى أَعْيَرَهُمْ تَنَاءً

وطول الدّهر ، أم مال أصابوا

ص: ٤٧٤

١- سواء أكان اشتمالها عليه مباشرة أم كان في شيء من مكملاتها وتوابعها ؛ كالذى في قول الشاعر : لا أذود الطير عن شجر قد جنيت المر من ثمر وفي الأمثلة الآتية صور للنوعين.

٢- إذا كان المبتدأ ضميرا للمتكلم والخبر منعوتا بجملة فعلية ، جاز في الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف. وكذلك إن كان المبتدأ ضميرا للمخاطب ؛ نحو : أنت صادق تحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف ، ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن - كما سبقت الإشارة في ج ١ م ٣٥ ص ٤٢٥ باب المبتدأ والخبر -.

٣- لأن المستتر مذکور ، ولكنه غير ظاهر في الكلام. بخلاف المحذوف ؛ فإنه غير موجود مطلقا. وبين المستتر والمحذوف

جمله فوارق وآثار أوضحنها في باب : الضمير - ج ١ م ١٨ ص ١٤٦.

٤- جمع : سراج ، وهو المصباح المضىء.

٥- الرابط ضمير مستتر تقديره : هي ، نائب الفاعل.

٦- سيجيء تفصيل لحذفه في «ج» من ص ٤٧٨.

التقدير : أصابوه. ومثل : «وما شىء حميت بمستباح» (١). أى : حميته. وقول الآخر :

قال لى : كيف أنت؟ قلت : عليل

(سهر دائم) (وليل طويل)

أى : أنا عليل ؛ سهره دائم ، وليله طويل (٢) ...

ص: ٤٧٥

- ١- صدر هذا البيت المنسوب لجرير : * حميت حمى تهامه بعد نجد*
- ٢- وفى النعت بالجملة يقول ابن مالك : ونعتوا بجملة منكرًا فأعطيت ما أعطيته خبرا يريد : أن العرب نطقوا بالجملة نعتا للمنكر ، (أى : أن المنعوت بها منكر ، لا بد من تنكيره) ، وإذا وقعت نعتا فإنها تعطى من الحكم ما أعطيته وهى خبر. يشير إلى ضروره الرابط الذى يربطها بالمنعوت. وليس المقصود أنها تأخذ ، وهى نعت - جميع الأحكام التى تستحقها إذا وقعت خبرا. ذلك أن الجملة التى تعرب خبرا تصلح أن تكون إنشاء طلبيا وغير طلبى ، (على الصحيح فيهما) ، مع أن جملة النعت لا تصلح أن تكون إنشاء طلبيا أو غير طلبى ، ولذا تدارك الأمر فقال : وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب أى : امنع هنا (فى باب النعت ، لا فى باب الخبر) ، وقوع الجملة الطلبية ، وهذا تقييد قد يودى إلى غير المراد ؛ إذ قد يفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية تقع نعتا ، مع أنها كالطلبية لا تصلح نعتا ؛ إذ الجملة الإنشائية بنوعها الطلبية وغير الطلبية لا تصلح هنا - كما أشرنا - أما الذى يصلح فهو ما عداهما. ولم يبق من الجمل بعدهما إلا الجمل الخبرية. ثم هو يقول : إن ورد فى الكلام القديم جمل إنشائية وقعت نعتا - وهذه لا يصح محاكاتها ، ولا القياس عليها ؛ لندورها ، ومخالفتها الغرض من النعت - فأولها. والتأويلات مختلفه ، أشهرها إضمار «قول» محذوف هو النعت ، تكون الجملة الإنشائية معقولا - له. ففى مثل : أكلت فاكهه ؛ هل ذقت السكر؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسموع) يقدر أن الأصل : أكلت فاكهه ؛ هل ذقت السكر؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسموع) يقدر أن الأصل : أكلت فاكهه مقولا فيها : هل ذقت السكر؟ فكلمه : «مقولا» المحذوفه هى النعت. والجملة الإنشائية بعدها فى محل نصب مفعول به للقول. ومثل : لمست ماء هل لمست الثلج؟ أى : لمست ماء مقولا فيه : هل لمست الثلج؟ ... أما الأمثله المسموعه فمنها البيت الذى يرددونه ؛ وهو : حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذق. هل رأيت الذئب قط.؟ (قاله رجل استضافه قوم ، وطال انتظاره للطعام حتى دخل الليل ؛ فقدموا له المذق «وهو اللبن المختلط بالمياه التى تغير لونه». وهو يصف هذا التغيير فى اللون بأنه صار فى لون الذئب). ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتا سبق شرحه فى مكانه المناسب (ص ٤٦٢) هو : ونعتوا بمصدر كثيرا فالترمو الأفراد والتذكيرا

وقد يغنى عنه وجوده في جملة معطوفه (١) بالفاء ، أو : بالواو ، أو : ثم - على الجملة النعتية الخالية منه ؛ نحو : مررت برجل تقصف الرعود ، فيرتجف ؛ أو : ويرتجف - أو : ثم يرتجف. التقدير : «هو» في كل ذلك.

النعته بشبه الجملة

إشارة

(٢) :

وشبه الجملة (الظرف ، والجار مع مجروره) ، يصلح أن يكون نعتا بشرطين :

أولهما : أن يكون تامًا ، أى : مفيدا. وإفادته (٣) تكون بالإضافة ، أو بتقييده بعدد ، أو غيره من القيود التي تجعله يحقق غرضا معنويًا جديدًا ؛ فلا يصح أقبل رجل عنك - ولا أقبل رجل عوض ...

ثانيها : أن يكون المنعوت نكره محضه (٤) ، مثل : أقبل رجل في سياره - أقبل رجل فوق الجبل. وقول الشاعر :

وإذا امرؤ أهدى (٥) إليك صنيعه

من جاهه (٦) فكأنها من

ماله

فإن كانت النكره غير محضه ؛ (بسبب اختصاصها بإضافه ، أو غيرها مما يخصصها) ؛ فشبه الجملة يصلح نعتا وحالا (٧). نحو : هذا رجل وقور في سياره - أو : هذا رجل وقور أمامك ... ، فهو كالجملة في هذا الحكم (٨).

ص: ٤٧٦

١- راجع الصبان ج ١ باب المبتدأ عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه).

٢- سبقت : «ا» في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد. وكذلك سبقت : «ب» في ص ٤٧٢ حيث الكلام على النعت بالجملة.

٣- تكرر معنى الإفاده في عدة مواضع من الكتاب (في ج ١ باب الموصول ص ٢٧٢ م ٢٧ ، باب المبتدأ والخبر ص ٣٤٦ م ٣٥ ج ٢ ، باب الحال ص ٢٩٤).

٤- انظر «ا» من الزيادة والتفصيل ، حيث البيان الخاص بعدم اشتراط المحضه.

٥- الجملة الفعلية نعت ، ومنعوتها نكره.

٦- الجار ومجروره نعت ، والمنعوت : صنيعه.

٧- كما سبق في ص ٤٧٣.

٨- تكرر بيان هذا ، أما تفصيله ففي مكانه المناسب ج ١ ص ١٤٥ م ١٧.

(١) يجوز - عند عدم المانع - اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضه ؛ على تقدير متعلقه معرفه. وقد نص «الصبان» على هذا فى - ج ١ أول باب : «النكره والمعرفه» حيث قال : " (أسلفنا عن الدمامينى جواز كون الظرف - ويراد به هنا شبه الجملة بنوعيه - بعد المعرفة المحضه صفة ، بتقدير متعلقه معرفه) " ١٥.

أى : أن التعلق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقتها الموصوف فى التعريف. هذا ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه - بنوعيه - هو الصفة إذا استغنيا عن ذكر المتعلق اختصارا وتيسيرا أو تسهيلا ، (طبقا لما سبق (١)) بالإيضاح والشرط المسجلين هناك.

وإذا كان شبه الجملة - بنوعيه - بعد المعرفة المحضه صالحا لأن يعرب صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضا لأن يكون حالا بعدها ؛ كصلاحه للحاليه والوصفيه بعد النكره غير المحضه ، - أمكن وضع قاعده عامه أساسيه هى : «شبه الجملة - بنوعيه - يصلح دائما أن يكون حالا- أو صفة بعد المعرفة المحضه وغير المحضه (٢) ، وكذلك بعد النكره ، بشرط أن تكون غير محضه (٣) ؛ أو يقال :

«إذا وقع شبه الجملة بعد معرفه أو نكره ، فإنه يصلح أن يكون حالا أو صفة إلا فى صورته واحده ، هى : أن تكون النكره محضه فيتعين أن يكون صفة ، ليس غير».

وجدير بالملاحظه أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينه توجب أحدهما دون الآخر أو توجب غيرهما ، حرصا على سلامه المعنى ، فإن وجدت القرينه وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالتأني معها فى سائر المسائل الأخرى.

ص : ٤٧٧

١- فى ج ١ (ص ١٩٤ م ١٧ ، وفى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ م ٢٧ ، وهامش ص ٤٣١ م ٣٥) وفى ج ٢ (م ٨٩ رقم ٥ من هامش ص ٣٥٦).

٢- كالمعرف بأل الجنسيه.

٣- فإن كانت محضه تعين أن يكون نعتا - كما سيجىء هنا -.

(ب) من أدوات الاستثناء ما يكون فعلا فقط ؛ وهو : «ليس ، ولا يكون» ومنها ما يصلح (١) أن يكون فعلا تاره ، وحرف جر تاره أخرى ؛ وهو «خلا ، وعدا ، وحاشا». والنوع الأول - وهو الذى يكون فعلا فقط - يصح وقوع جملته الفعلية نعتا ؛ بالتفصيل الذى سبق بيانه (فى ج م ٨٣ ص ٣٣٣ باب : الاستثناء) أما النوع الثانى الذى يصلح للفعلية والحرفية فلا يكون نعتا.

(ح) يحذف الرابط فى الجملة النعتية بشرط أمن اللبس - كما سبق - والمحذوف قد يكون مرفوعا مثل : بسم الله الرحمن الرحيم ، أى : هو الرحمن هو الرحيم ... (٢) أو منصوبا كالأمثله السالفه (٣). وقد يكون مجرورا «بفى» إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان ؛ كقوله تعالى : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) ، أى لا تجزى فيه ... فلا يصح الحذف فى مثل : زرت حديقه رغبت فيها ؛ إذ المنعوت ليس اسم زمان ؛ فلا يتضح المحذوف ؛ أهو : رغبت فى هوائها - أم فى رياحينها - أم فى فواكهها ، أم فى جداولها؟ ولا يتضح أهو : رغبت فيها. أم رغبت عنها؟.

وقد يكون مجرورا «بمن» بشرط أن يكون فى أسلوب تتعين فيه ؛ سواء أكان الضمير عائدا على ظرف زمان أم على غيره ؛ نحو : مرّ صيف قضيت شهرا على السواحل ، وشهرا فى الريف. أى : قضيت شهرا منه على السواحل ، وشهرا منه فى الريف ... ومثل : اشتريت فاكهه ، نوع بعشرين ، ونوع بثلاثين ، أى : نوع بعشرين منها ، ونوع بثلاثين منها ..

فإن لم يكن الحرف «من» متعينا فى الاسلوب لم يجوز حذفه ؛ لئلا يحدث لبس ؛ نحو : نفعنى شهر صمت منه ، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الذهن احتمالات متعدده ؛ منها : صمته ، وهو معنى غير المقصود.

(د) يرى بعض النحاه أن : «أل» قد تغنى عن الضمير الرابط إذا دخلت

ص : ٤٧٨

١- ١ بشرط ألا تسبقه «ما» المصدرية. وفى ص ٤٧٤ بعض أمثله للمحذوف المنصوب.

٢- فى ص ٤٧٤.

٣- على اعتبار النعت مقطوعا. وسيجىء بيان القطع فى ص ٤٨٦.

على الجملة الاسمية الواقعة نعتا ؛ نحو : رأيت كتابا ؛ الورق ناعم مصقول ، والطباعه جيده نظيفه (١) ؛ والغلاف متين جذاب ، فكأنك قلت : رأيت كتابا ورقه ناعم مصقول ، وطباعته ... وغلافه ... وهذا رأى حسن ، مستمد من أمثله كثيره مسموعه تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس.

(ه) لا- تربط الجملة الواقعة نعتا إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه فى الربط ، ويغنى عنه ، وهو «أل» كما مرّ فى : «د» ولا تصلح الواو التى تسبق - أحيانا - الجملة الواقعة نعتا أن تكون للربط ، فإنها واو زائده تلتصق بهذه الجملة ؛ لتقوى دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط ، ويسمونها لذلك : «واو اللصوق» ، ومن أمثلتها ، فى القرآن الكريم قوله تعالى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) ، والأصل : «إلا لها كتاب معلوم» زيدت الواو للغرض السالف ، ولا تفيد شيئا أكثر منه (٢). وكذلك قوله تعالى : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ). فقد زيدت الواو قبل الجملة الاسمية الواقعة نعتا. ومن الأمثله قول عروه بن الورد :

فيا للناس كيف غلبت نفسى

على شىء ويكرهه ضميرى

فالواو زائده قبل الجملة المضارعية التّعنيه. وهى فى كل صورها التى تتعين فيها للإلصاق لا تصلح وحدها أن تكون رابطا - كما أسلفنا -.

وقد اختلف النحاه : أزيادتها قياسيه (٣) أم سماعيه؟ والأرجح عندهم - برغم مجيئها فى القرآن - أنها سماعيه ، وهذا عجيب منهم ؛ لأن معناه أن بعض التراكيب القرآنيه لا- يصح محاكاته ، ولا- صوغ أسالينا على نهجه ، مع اعترافهم جميعا بأن القرآن أسمى لغه بيانیه ، وأعلى كلام بليغ. نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزياده هذه الواو عند حدّ السماع ؛ تجنبا لإساءه فهمها ، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى ، ولا ضرر ولا تضيق فى الأخذ بهذا الرأى . ولكن الأنسب لا يحرم غيره مما هو صحيح مباح.

ص : ٤٧٩

١- هذه الجملة الاسمية - والتى تليها - معطوفه على الأولى ، فهى فى حكم النعت ، كالمعطوف عليه. إلا إن قامت قرينه تقضى بأنها ليست معطوفه ، وأنها شىء آخر : كأن تكون حالیه ، أو مستأنفه.

٢- راجع التصريح وحاشيه ياسين ج ١ باب الحال - عند الكلام على صاحب الحال النكره.

٣- ومن القائلين بقياسيتها : «الزمخشري».

وقد يكون الأنسب في عصر ليس بالأنسب في آخر؛ وكلاهما صحيح مباح.

(و) الجملة لا تقع نعتا إلا للنكرة. فما حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتنكير؟.

أجابوا: «يجرى على الألسنة كثيرا أنها نكرة. ولكنها تؤول بالنكرة، قال الرضى؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء. والجملة من حيث هي جملة ليست اسما، وإن كانت تؤول به، فنحو: جاء رجل قام أبوه، أو أبوه قائم... - في تأويل: جاء رجل قائم أبوه. ونحو: جاء رجل أبوه محمد، في تأويل: كائن ذات أبيه ذات محمد (١).»

ويقول شارح المفصل (٢) ما ملخصه: (إن وقوع الجملة نعتا للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة (٣)...) هـ.

سواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفي حكمها، فالخلاف شكلي لا أثر له. والمهم المتفق عليه أنها لا تكون نعتا إلا للنكرة.

(ز) يقول الكوفيون: إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتا لنكرة، جملة أخرى مضارعية، مترتبة على الجملة النعتية كترتب جواب الشرط على الجملة الشرطية - إذا وقع هذا صح في المضارع الجزم جوابا للنعت مع جملته؛ حملا له على المضارع المجزوم في الجملة الواقعة جوابا للشرط. ففي مثل: كل رجل يعمل الخير يرتفع شأنه... يجيزون جزم المضارع: «يرتفع (٤)».

لكن رأيهم في هذا الجزم ضعيف؛ إذ لا تؤيده الشواهد القوية الكثيرة، التي تسوّغ القياس عليه. فالأحسن إهماله والاقتصار فيه على المسموع... (٥).

ص: ٤٨٠

١- راجع الصبان.

٢- ج ٣ ص ١٤١.

٣- سبقت إشاره لبعض ما ذكر (في رقم ٢ من هامش ص ٢٨ وفي رقم ١ من هامش ٤٧٢) وأيضا (في ج ٢ ص ٢٩٤ م؟ باب النكرة والمعرفة) وكذا (في ج ١ ص ١٤٢ م ١٧).

٤- وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ: (كل).

٥- سبقت الإشارة لهذا في باب: «الموصول» (ج ١ م ٢٧ ص ٣٨٣ عند الكلام على صلة الموصول والرابط) وله هناك قصة طريفه تؤيده. وسيجيء البيان في ج ٤ ص ٤٣٧ م ١٥٧ عند الكلام على جواب الشرط.

١ - تعدد النعت في الحالات التي يكون فيها عامله واحدا :

١- إذا تعدد النعت ، والمنعوت غير متعدد - لأنه واحد - وجب تفریق النعوت (١) ، مسبوقة بواو العطف (٢) أو غير مسبوقة ، إلا الأول ، فلا يسبق بها. نحو : لا شيء يقبح في العين كرؤيه عالم مختال ، مغرور ، أو : عالم زرىّ وضع ، ويصح : كرؤيه عالم مختال ومغرور ، أو : عالم زرىّ ووضع (٣) ...

وتمتنع واو العطف إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، ولا يستفاد إلا من انضمام نعت إلى آخر فينشأ من مجموعهما المعنى المقصود ؛ نحو : الفصول أربعة : أطيبها الربيع البارد الحارّ ، أى : المعتدل في درجه حرارته وبرودته ، ولا- يجوز البارد والحارّ ؛ لأن المعنى المراد - وهو : الاعتدال - لا- يؤخذ إلا- من اشتراك الـتـين في تأديته ، وانضمام كل منهما إلى الآخر ؛ فكلاهما جزء يتم نظيره ،

ص : ٤٨١

١- أى : ذكرها واحدا واحدا ؛ على غير صورته المشنى والجمع ؛ إذ يمتنع أن يكون النعت مشنى ، أو جمعا ، والمنعوت واحدا. وسيتكرر هنا لفظ «المفروق» ، و «التفريق» مرادا به هذا التعدد على صورته فرديه ، ليس فيها علامه التشبيه أو الجمع الاصطلاحيين. فإن كانت الكلمه داله على التشبيه أو على الجمع بدون تفریق الأفراد أو بتفریق فهى المتعدده. فعندنا كلمتان اصطلاحيتان ؛ هما : «تفریق ، وتعدد». فالتفريق خاص بذكر الأفراد واحدا فواحدا ، والتعدد يكون مثله أو بذكرها على هيئه التشبيه أو الجمع. (وانظر ما يختص بالنعت المتعدد لواحد لأهميته ، ص ٤٨٨).

٢- ويجوز اختيار حرف عطف غير «الواو» ، يناسب السياق ، إلا : «حتى» ، و «أم». - كما سيجىء فى ص ٤٩٧ وفيها بيان مفيد يختص بعطف النعوت ، وإذا وقع النعت بعد الواو أو غيرها من حروف العطف المناسبه ، فإنه يترك اسم النعت وأحكامه ويصير معطوفا يجرى عليه اسم المعطوف وكل أحكامه - كما سيجىء فى ص ٤٩٨ -.

٣- ومن التعدد بغير عطف ، النعت بكلمتى : «فطن» وفعيال فى قول المتنسى : لا- يدرك المجد إلا- سيد فطن لما يشق على السادات ، فعال

ويلازمه في تكوين المعنى الكامل المقصود منهما معا. والكلمتان هنا بمنزله كلمه واحده ذات شطرين ؛ لا يصح أن يفصل بين شطريها حرف عطف أو غيره. ومثل : شرب المريض الدواء الحلو المرّ ، أى : المتوسط في حلاوته ومرارته. ومثل : اشترت صوفا ناعما خشنا ، ومثل : هذا زجاج صلب هشّ ...

٢- وإذا تعدد النعت والمنعوت متعدد بغير تفريق ، وبغير أن يكون اسم إشاره ، فإن كانت النعوت متحده في لفظها ومعناها معا وجب عدم تفريقها ، وأن تكون مثناه أو جمعا على حسب منعوتها. نحو : ما أعجب الهرمين القديمين! ولا يصح : ما أعجب الهرمين القديم والقديم. ونحو : ما أجمل الزهراء اليانعات ، ولا يصح : اليانعه ، واليانعه ، واليانعه ...

فإن كانت النعوت مختلفه في لفظها ومعناها معا أو في أحدهما وجب التفريق بالواو العاطفه ؛ فمثال الاختلاف في اللفظ والمعنى قول الشاعر :

بكيت ، وما بكا رجل حزين

على ربعين ؛ مسلوب (١) ،

وبال

وقول أحد المؤرخين ... ولما انتهت الموقعة بهزيمة الأعداء بحثنا عن قادة جيشهم ، فعرفنا القاده ؛ القتيل ، والجريح ، والأسير ، والمذهول من هول ما رأى وسمع ...

ومثال الاختلاف في اللفظ دون المعنى : أبصرت سيارتين : ذاهبه ومنطلقه - قاومت طوائف ؛ باغيه ، ومعتديه ، وظالمه.

ومثال المختلفه في المعنى دون اللفظ : نصحت رجلين هاويا وهاويا (٢).

ص: ٤٨٢

١- مسلوب : مأخوذ من صاحبه. والكلمه نعت. وتصلح أن تكون عطف بيان ، لكن الأفضل في المشتق أن يكون نعتا ، وفي الجامد أن يكون عطف بيان - . كما في صفحه ٤٦٥ ، وفي رقم ١ من هامش ص ٤٨٣ ، وكما سيأتى في بابه - ص ٥٥١ و٥٥٢.

٢- وفي هذا النعت المتعدد المختلف وفي منعوته المتعدد يقول ابن مالك : ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرقه لا إذا اختلف أى : أن النعت المتعدد المختلف في لفظه ومعناه معا ، أو : فى أحدهما ، يجب أن تفرقه بالعطف إذا كان المنعوت متعددا. أما إذا اختلف النعت (اتفق معناه ولفظه) فلا تفرقه. (فرقه عاطفا : أى : - - حاله كونك عاطفا ، مستعملا فى التفريق حرف العطف ، وهو هنا : الواو ، ليس غير - كما شرحنا ، وكما يأتى فى ص ٤٩٧).

فإحدى الكلمتين فعلها : «هوى» بمعنى : «أحبّ» والأخرى فعلها : «هوى» بمعنى سقط على الأرض. ولا بد من قرينه تدل على هذا الاختلاف المعنوي. ومثل : عرفت رجلا ؛ كاسيه ، وكاسيه ، وكاسيه ، وبمعنى : كاسيه غيرها ، وبمعنى : مكسوه ، وبمعنى : غنيه.

وإذا كان المنعوت المتعدد اسم إشاره لم يجز في نعته المتعدد التفريق لأن نعت أسماء الإشاره لا يكون مختلفا عنها في المطابقه اللفظيه ؛ فلا يصح مررت بهذين الطويل والقصير على اعتبارهما نعتين (1).

٣- إذا تعدد النعت والمنعوت متعدد متفرق فإن كانت النعوت متحده في ألفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها ؛ مثل : سافر محمود ، وعلى ، وحامد المهندسون. وإن كانت مختلفه وجب أحد أمرين.

إمّا تقديم المنعوتات المتفرقه كلها متواليه ، يليها النعوت كلها متواليه متفرقا أيضا ومرتبه ؛ بحيث يكون النعت الأول للمنعوت الأخير ؛ والنعت الثاني للمنعوت الذى قبل الأخير ، وهكذا ، حتى ينته الترتيب بأن يكون النعت الأخير للمنعوت الأول (فملخص هذه الطريقه : أن يكون كل نعت مقصورا على أقرب منعوت إليه).

وإما : وضع كل نعت عقب منعوته مباشره.

فعلى الطريقه الأولى نقول : ما أعظم الثمار التى نجنيها من الكتب ، والصحف ، والمجلات ، والإذاعه ، والمؤلفين ... البارعين ، المختاره ، الرفيعه ، الصادقه ، النافعه ، ... فكلمه «البارعين» نعت للمؤلفين ، وكلمه «المختاره» : نعت للإذاعه و «الرفيعه» : نعت للمجلات ، و «الصادقه» : نعت للصحف ، و «النافعه» : نعت للكتب.

ص : ٤٨٣

١- أما على اعتبارهما بدلا ، أو عطف بيان فقد يصح ، لما أشرنا إليه - فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٢ - من أن الأفضل فى النعت الاشتقاق ، بخلاف البدل والبيان. مع ملاحظه أن المعنى يختلف فى كل اعتبار ، إذ فائده النعت غير فائده البدل ، أو العطف ...

وعلى الطريقة الثانية نقول : ما أعظم الثمار التي نجنيها من الكتب النافعة. والصحف الصادقة ، والمجلات الرفيعة ، والإذاعة المختارة ، والمؤلفين البارعين. وللمتكلم أن يختار من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام بشرط أمن اللبس ، بحيث يتعين كل نعت لمنعوتة ، دون اشتباه.

* * *

ص: ٤٨٤

مما يتصل بهذه الحاله : نعت معمولين عاملهما واحد ... والحكم - كما سطره - هو : أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنويه إليهما في المعنى جاز الإتيان والقطع بشرطه (١) ؛ كقام محمود وعلّي العاقلان ، أو العاقلين. وإن اختلف العمل والنسبه ؛ - كأكرم محمود عليّ العاقلين - وجب القطع. وكذا إن اختلفت النسبه المعنويه دون العمل ؛ كأعطيت الولد أباه العاقلان (٢).

وإن اختلف العمل دون النسبه ؛ - نحو : مخاصمه الأخ أخاه النبيلان مؤلمه - وجب القطع على الرأى الأغلب.

فملخص الرأى أنه يجب القطع في جميع الصور إلا واحده يجوز فيها القطع وعدمه ؛ هي : التي يتحد فيها عمل العامل ، ونسبته المعنويه إليها.

ومن أمثله القطع الجائر ما ورد في كلام فصحاء العرب (٣) ، ومنه قول حاتم الطائي :

إن كنت كارهه معيشتنا

هاتا (٤) فحلى في بنى

بدر

الضاربون لدى أعتهم

والطاعون وخيلهم تجرى

وقول الخرنق القيسييه :

لا يبعدن (٥) قومي الذين

همو

سمّ العداه ، وآفه الجزر

النازلين بكل معترك

والطيبين معاقد الأزر

ص: ٤٨٥

النعته ، كما سيجيء فى ص ٤٨٨.

٢- إن المعمولين مفعولان ، ولكن أحدهما بمنزله الفاعل فى المعنى لأنه الآخذ ، والآخر بمنزله المفعول ؛ لأنه المأخوذ.

٣- راجع الكامل للمبرد (ج ٣ ص ٨).

٤- هذه.

٥- لا يبعدن : لا يهلكن. وهذا دعاء لهم بالسلامه وطول العمر.

١- المراد بالإتياع هنا : أن يكون النعت مماثلاً للمنعوت في رفعه ، ونصبه ، وجوه. أما القطع فتمهد لتوضيحه بالأمثله الآتية - وأما أحكامه الخاصه بالنعت فستجىء في ص ٤٨٨ : ١- في مثل : جاء محمد العالم ، - بالرفع - يصح إعراب كلمه : «العالم» نعتا مرفوعا ؛ كالمنعوت ، وعلامه رفعه الضمه. ويصح لسبب بلاغى (سعره في آخر هذا الهامش ، وفي ص ٤٩٢) - أن يقال : جاء محمد العالم. بالنصب - ولا يجوز الجر - وفي هذه الحاله تعرب كلمه : «العالم» : مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أمدح ، أو : أخص ، أو ما شاكل ذلك مما يناسب الغرض. وبهذا الإعراب الجديد تنتقل الكلمه من حاله النعت التى كانت عليها إلى حاله أخرى مخالفه لها ، ولا تسمى فيها نعتا ، فقد انقطعت صلتها بالنعت ؛ ولهذا يسمونها «نعتا مقطوعا» أو «منقطعا». يريدون أنها كانت فى أصلها الأول نعتا ، ثم انقطعت منه ، وانصرفت عنه إلى شىء آخر ؛ فتسميتها الآن : «نعتا» فقط تسميه غير حقيقه. وكذلك المنعوت. وإنما يصح تسميتها : «نعتا منقطعا» باعتبار الماضى ؛ إذ كانت نعتا فى أول أمرها ، ثم انقطعت عنه الآن. وضبطها الجديد وتغيير إعرابها السابق هما دليلان على القطع الذى قصد منه تحقيق الغرض البلاغى المشار إليه - فلا بد فى القطع من ضبط جديد ، وإعراب جديد كذلك ، بحيث يختلفان عن الضبط والإعراب السابقين قبل إحداثه. ب - وفى مثل : رأيت محمدا العالم - بالنصب - ، نعرب كلمه : «العالم» نعتا منصوبا ؛ تبعا لنصب المنعوت ، ويجوز : رأيت محمدا العالم - بالرفع ، وفى هذه الصوره الجديده التى يدعو لها داع بلاغى ، نعرب كلمه : «العالم» خبرا ، لمبتدأ محذوف ، والتقدير - مثلا - : هو العالم. ولا- يصح إعراب «العالم» المرفوعه نعتا مطلقا. لكن يصح تسميتها : «نعتا مقطوعا» ، أو : «منقطعا» ، لما بيناه ، ولا يصح القطع إلى الجر. ج - وفى مثل : انتفعت من محمد العالم ، - بالجر - نعرب «العالم» نعتا مجرورا. ولكن يجوز - لسبب بلاغى - إبعاده عن النعت ؛ بأن نرفعه ، أو ننصبه - ؛ فنقول : انتفعت من محمد العالم ، أو : العالم ، على اعتباره فى حاله رفعه خبرا لمبتدأ محذوف ، وفى حاله نصبه مفعولا به لفعل محذوف ؛ فيكون الضبط والإعراب الجديدان دليلين على القطع - كما تقدم - ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقا. فموجز القول : ١ - أن النعت يتبع منعوته فى نوع إعرابه. ٢ - ويجوز - لسبب بلاغى - أن يتخلى النعت عن مهمته ليعرب شيئا آخر تشتد الحاجه إليه ، ويخالف نوع إعراب المنعوت. ٣ - فى هذه الحاله التى يتخلى فيها ينصب باعتباره مفعولا به لفعل محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعا ، أو مجرورا. وقد يرفع باعتباره خبرا لمبتدأ محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوبا أو مجرورا ، أى : أن المنعوت السابق إن كان مرفوعا فالواجب نصب النعت المقطوع ، وإن كان منصوبا فالواجب رفع النعت المقطوع ، وإن كان مجرورا جاز فى النعت المقطوع الرفع أو النصب. فلا بد عند القطع من اختلاف نوع حركه النعت المنقطع عن نوع حركه المنعوت السابق ؛ - - منعا للبس بين الغرض القديم والجديد ، واسترشادا بالضبط والإعراب الجديدين على القطع. أما السبب البلاغى للقطع فيكاد ينحصر فى توجيه الذهن إلى النعت المنقطع ، وتركيزه فيه ؛ وإبراز معناه لأهميه خاصه تستدعى هذا التوجيه. ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة. (راجع مجمع البيان لعلوم القرآن ، ج ١ ص ٦). بل إن القطع بحكمه وحكمته يظل باقيا إذا تعددت النعوت وفصل بينها بحرف عطف فصارت بعد هذا الفصل بالعاطف معطوفات لا نعوتا - كما سيجىء فى رقم ١٠ من ص ٦٦١ - وإذا كان النعت المنقطع فى أصله مسوقا لغرض المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره ؛ لأنه من العوامل الواجبه الحذف ، سواء أكان مبتدأ ، أم فعلا - كما سيجىء فى ص ٤٩٠ - أما إن كان النعت المنقطع مسوقا لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه

وذكره. ومن الأغراض الأخرى : أن يكون القصد من القطع تقويه التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكره ؛ نحو : مررت بعصفور
فى عشه مغرد ، أو مغردا. أو تقويه الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفه ؛ نحو : طربت للبحترى الشاعر أو الشاعر ... وقد تقدم فى
ص ٤٣٧ بيان الغرض الأساسى الأصيل من النعت. وكذلك سبق بيان لكل هذا بمناسبه أخرى فى باب المبتدأ والخبر ج ١ ص
٣٧٥ وسيجىء له مناسبه أخرى فى هذا الباب).

١- إذا تعدد النعت بغير تفريق ، وتعدد المنعوت ، والعامل ، وكانت المنعوتات المتعدده ، متفرقه ، متحده فى تعريفها وتنكيرها (١) والعوامل المتعدده متحده فى معناها ، وعملها ، - جاز فى النعوت الإبتاع والقطع ؛ نحو حضر الصديق ، وحضر الضيف الطيبان. أو : الطيبين. ونحو : نظرت القمر وأبصرت المريخ المستديرين ، أو المستديران. ولا فرق فى هذه العوامل بين المتحده فى ألفاظها والمختلفه - كما فى المثالين - لأن المهم أن يتفقا معنى وعملا.

ويجب القطع إن اختلفت العوامل معنى ، أو عملا- ، أو هما معا. فمثال الاختلاف المعنوى فقط : أقبل الضيف ، وانصرف الزائر السائحين ، ونحو : جمدت عين الحزين وجمدت عين القاسى المشاهدين الماسأه. (إذا كانت «جمدت» الأولى بمعنى : جفت دموعها بسبب البكاء الكثير. والثانيه بمعنى : لم تبك ؛ من القسوه).

ومثال اختلافهما فى العمل فقط : مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان.

ص: ٤٨٧

١- لامتناع أن تكون النكره نعتا للمعرفه أو المعرفه نعتا للنكره. ويشترط كذلك ألا يكون أول المنعوتات اسم إشاره ، نحو : جاء هذا وجاء على. فلا يصح العاقلان : لأن ، نعت اسم الإشاره لا يفصل منه - كما سبق فى هامش ص ٤٣٥ وفى «ج» من ص ٤٦٥ .-

ومثال اختلافهما فى المعنى والعمل ؛ قابلت الرسول وسلمت على الزميل الظريفان(١).

أحكام خاصة بالقطع فى هذا الباب :

لا- يصح القطع مطلقا ، إلا بعد تحقق شرط أساسى ؛ هو : أن يكون المنعوت متعينا بدون النعت ؛ سواء أكان النعت واحدا أم أكثر. وعلى هذا الأساس تقوم الأحكام الآتية :

١- لا يجوز القطع (٢) إذا كان النعت وحيدا (٣). والمنعوت نكره محضه ؛ لشده حاجتها إليه ، لتخصص به. نحو : كَرَّمَتْ جنودا أبطلا.

٢- إذا تعدد النعت لواحد ، وكان المنعوت نكره محضه وجب إتباع النعت الأول لها ؛ لتستفيد به تخصيصا هى فى شده الحاجه إليه ، ولا- يجوز قطعه. أما ما عداه فيجوز فيه الإتيان والقطع ؛ نحو : أقبل رجل شجاع ، أمين تقى ؛ فيجب رفع كلمه : «شجاع» إتباعا للمنعوت : (رجل) لأنه نكره محضه. ويجوز فى كلمتى : «أمين» و «تقى» الرفع إتباعا للمنعوت ، أو : النصب على القطع باعتبار كل منصوب منهما مفعولا به لفعل محذوف.

والإتيان هنا واجب فى النعت الأول وحده ؛ ليقع به التخصيص - كما قلنا - ويجوز فى الباقي الأمران ، سواء أكان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين ؛ لأن المقصود من نعت النكره هو تخصيصها ، - لا تعيينها - وقد تحقق التخصيص بإتيان النعت الأول لها.

ص: ٤٨٨

١- وفى نعت معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيرا بالإتيان ، تاركا الحكم الثانى وهو القطع : ونعت معمولى وحيدى معنى وعمل - أتبع بغير استثناء يريد : أتبع بغير استثناء نعت معمول عاملين وحيدين فى معنى وفى عمل معا ، أى : متحدين فيهما.

٢- إلا فى ضروره الشعر.

٣- أى : منفردا غير متعدد.

٣- إذا تعددت النعوت لواحد معرف فإن تعيين مسماه بدونها كلها جاز إتباعها جميعا ، وقطعها جميعا ، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر (١) ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع ؛ نحو : عرفت الإمام أبا حنيفه ، المجتهد ؛ الذكي ، العبقري ... فيصح في النعوت الثلاثة النصب على الإتباع ، والرفع على القطع ، ويجوز النصب على الإتباع في بعض منها ، والرفع على القطع في غيره ، وفي هذه الحالة الأخيره يجب تقديم النعت التابع على المقطوع.

وإن لم يتعين مسماه إلا- بالنعوت كلها مجتمعه وجب إتباعها ، وامتنع القطع ؛ نحو : غاب المصري حافظ ، الضابط ، الشاعر ، الناثر ، بالرفع ؛ تبعا للمنعوت : «حافظ» إذا كان هناك ثلاثه (٢) غيره كل منهم اسمه : «حافظ» ، وأحدهم ضابط فقط ، والآخر شاعر فقط ، والثالث ناثر فقط ، فلا يتعين الأول تعيينا يميزه من هؤلاء الثلاثه إلا بالنعوت المتعدده مجتمعه ، وإتباعها له.

وإن تعين ببعضها دون بعض وجب إتباع الذى يتعين به ، وجاز فى غيره الإتباع والقطع ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع (٣) ...

ص: ٤٨٩

١- يجوز فى بعضها المقطوع أن يكون منه ما ينقطع إلى الرفع ، ومنه ما ينقطع إلى النصب ؛ طبقا للبيان الآتى فى رقم ٥ من ص ٤٩٠.

٢- أو أكثر.

٣- وفى النعوت المتعدده التى تتلو منعوتا يفتقر إلى ذكرهن فى تعيين مسماه فيجب إتباعها له ، يقول ابن مالك : وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن أتبع أى : إن كثرت وتعددت النعوت التى تجيء بعد منعوت - غير معين ، لأنه غير معرفه - محتاج إليهن فى تعيين مسماه ، أتبع له ، أى : وجب إتباعها فى نوع حركته الإعرابيه : ثم قال : واقطع أو اتبع إن يكن معيننا بدونها - أو بعضها ، اقطع معلنا أى : إن كان المنعوت معيننا بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها. وكذلك إن كان معيننا ببعضها فقط فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط ، وأتبع ما عداه. ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركه النعت المقطوع وعامله فقال : وارفع أو انصب إن قطعت ، مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرها يعنى أن المقطوع يرفع أو ينصب ؛ فالرفع ، على إضمار مبتدأ ، خبره المقطوع. والأكثر أن يكون - - هذا المبتدأ المحذوف ضميرا ، والنصب على تقدير عامل محذوف ينصبه (كالفعل مثلا) والنعوت المقطوع يعرب مفعولا به لهذا العامل. والعامل فى الحاليتين (مبتدأ كان أو فعلا) لن يظهر ، لأنه محذوف وجوبا ، واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل الذى سردناه.

٤- إذا لم يتعدد النعت وكان المنعوت معرفا معلوما بدونه جاز في النعت الإتيان والقطع ، نحو : أنت الشريك الوديع ، برفع كلمه : «الوديع» ؛ إتياعا ، أو نصبها على القطع . - والمنعوت هنا متعين ؛ بسبب الخطاب -

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد (١) ، أو : كان من الألفاظ التي أكثرت العرب من استعمالها نعتا بعد كلمات معينه (٢) ، ... أو كان نعتا لاسم إشاره ؛ نحو : أهلك الله بعض الأمم بالرجفه الواحده - جاء القوم الجماء الغفير (٣) - امتدحت هذا الوفي .

ومن الأمثله لهذه الثلاثه أيضا : «وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين» (٤) - يسرني رؤيه الشعري العبور (٥) - ما أكبر تقديرنا لهذا النابغ .

٥- قلنا (٦) إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف في حركته حركة المنعوت السابق ؛ فإن كان المنعوت مرفوعا وأردنا قطع النعت لداع بلاغى قطعناه إلى النصب

ص : ٤٩٠

١- وقد شرحناه - فى رقم ٦ من ص ٤٣٩ - ؛ لأن القطع ينافى التوكيد .

٢- المراد : أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتا لمنعوتات خاصه معينه فى الغالب ؛ ككلمتى «العبور» و «الغفير» فى الأساليب الفصيحه الشائعه ؛ حيث يقول العرب : «جاء» القوم الجماء الغفير ، وسرنتى الشعري العبور» فقد وقعت الكلمتان - وما أكثر وقوعهما - نعتين لمنعوتين معينين ، قل أن يستعملا نعتا لغيرهما . فليس المراد أن تلك المنعوتات لا تستعمل إلا منعوته ، ولا أن نعتها لا يكون إلا من بين تلك الكلمات ، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبهه فهو نعت لها ، لا أنها يلزم لها النعت دائما .

٣- الجماء ، مؤنث الأجم ، بمعنى الكثير . الغفير : الذى يستر الأرض ويغطى وجهها بكثرتة . وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه . وتناولنا نواحي التأنيث والتذكير والإعراب وغيره فى ج ٢ ص ٢٧٨ م ٨٤ (باب الحال) .

٤- النعت هنا للتوكيد ؛ لأنه يدل على التثنيه ، وهى مفهومه من المنعوت ، فهو يؤكدها .

٥- لأن العرب تكاد تقتصر فى استعمال «العبور» نعتا الحاله التى يكون المنعوت فيها هو كلمه : الشعري .

٦- ص ٤٨٦ و ٤٨٨ وفيهما الشروط والتفاصيل لذلك .

مفعولاً- به لفعل محذوف ، تقديره : أمدح أو أذم ، أو ... على حسب السياق ، وإن كان المنعوت منصوباً وأردنا قطع النعت قطعناه إلى الرفع على اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره - مثلاً- : هو. ولا- يجوز القطع إلى الجر مطلقاً فيهما. وإذا كان المنعوت مجروراً واقتضى المقام القطع قطعناه إلى الرفع أو النصب على الإعرابين سابقين. ولا- بد في جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متعيناً. - كما قلنا -.

وإذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت المتعين مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً - جاز فيها عند قطعها أن يكون بعضها منقطعاً إلى الرفع ، وبعض آخر إلى النصب ، إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط ، أو إلى النصب فقط ؛ وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر ، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركة المنعوت (1) السابق ، نحو : ما أسفت لشيء قدر أسفى للزميل المتعلم ، المتكاسل ، الخامل ، المستهين ... فيجوز في هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط ، وإما إلى النصب فقط. وإما توزيعها بين هذا وذاك.

وإذا كان النعت المقطوع مرفوعاً لأنه خير مبتدأ ، أو منصوباً لأنه مفعول به لفعل محذوف - فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا- يصح ذكره بشرط أن يكون النعت في أصله لإفاده المدح ، أو : الذم ، أو : الترحم ، فإن كان في أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره (2). وقد سردنا أول الباب (3) الأغراض المختلفة التي يؤديها النعت.

6- مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع (وهي : الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي كان في أصله نعتاً ، أو من الفعل المحذوف وفاعله) - جملة مستقلة مستأنفة. وقد تسبقها «الواو» أحياناً ، وهذه «الواو» زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع ؛ سواء أكان مقطوعاً إلى الرفع ، أم إلى النصب.

ص: ٤٩١

١- لأن تغيير الضبط وما يؤدي إليه من تغيير الإعراب هو الدال على القطع - كما عرفنا - فيمتنع اللبس بين الغرض السابق ، والغرض البلاغي الجديد - والبيان في هامش ص ٤٨٦ وما بعدها.

٢- كما أشرنا لكل ما ذكر في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٦ وعرضنا هناك الأمثلة الموضحة.

٣- ص ٤٣٨.

ويرى بعض النحاه أن هذه الجملة المشتمله على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا- مستأنفه ، وإنما هي «حال» إذا وقعت بعد معرفه محضه ، و «نعت» إذا وقعت بعد نكره محضه ، وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكره مختصه ، فشأنها كغيرها من الجمل التي تعرب «حالا» بعد المعارف المحضه ، و «نعتا» بعد النكرات المحضه ، وتصلح للأمرين بعد النكره المختصه. والرأى الأول (١) أقوم وأحسن.

٧- سبب القطع بلاغى محض - كما قلنا (٢) - هو التشويق ، وتوجيه الأذهان بدفع قوى إلى النعت المقطوع ؛ لأهميه فيه تستدعى مزيدا من الانتباه إليه ، وتعلق الفكر به ، وأنه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته. وجعلوا الأماره على هذا كله إضمار العامل ، وتكوين جملة جديده ، الغرض منها : إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، .. أو ... فهى جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبيه (٣).

وإذا كان سبب القطع بلاغيا - ولا بد من قيام هذا السبب - فمن البلاغه أيضا ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله ؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه.

حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معا

١- قد يحذف النعت - أحيانا حذفاً قياسيًّا - إن كان معلوما بقرينه تدل عليه بعد حذفه ؛ كقوله تعالى : (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ؛ فَأَرْذُتُ أَنْ أَعْيِبَهَا ، وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) ، والأصل : «كل سفينه صالحه» ؛ بقرينه قوله : (أن أعيبها ؛ فهى تدل على أنها قبل هذا خاليه من العيب ، أى : صالحه للانتفاع بها ، وبقرينه أخرى ؛ هى : أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه.

ص : ٤٩٢

- ١- لأن هذه الجملة الجديده إنشائية للمدح أو الذم أو غيرهما - كما سيجىء بعد هذا مباشرة - والجملة الإنشائية لا تكون نعتا - إلا مع التأويل الذى سبق فى هامش ص ٤٧٤ - ولا تكون حالا.
- ٢- تقدم البيان فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧.
- ٣- وقد سبقت الإشارة لهذا فى ج ١ ص ٤٦٤ م ٣٩.

ومثل قول شاعر أخذ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به :

وقد كنت في الحرب ذا تدرا (١)

فلم أعط شيئاً ولم أمنع

والتقدير : فلم أعط شيئاً نافعاً ؛ بدليل قوله : ولم أمنع ، وبدليل الأمر التاريخي المعروف ، وهو أنه أخذ - فعلاً - نصيباً ، ولكنه لم يقنع به.

ومثل قول الشاعر يصف فتاه بالجمال :

وربّ أسيله (٢) الخدّين بكر

مهفهفه (٣) ، لها فرع ،

وجيد

المراد : لها فرع فاحم (٤) ، وجيد طويل ، والقرينه : أن مدح الفتاه بالجمال لا- يكون بأمر عامّ يشار إليها في مثله آلاف من نظيراتها ، فليس من المدح وصفها بمجرد فرع لها ، وجيد ، فهذان أمران ملازمان كل فتاه ، وإنما يكون المدح بأوصاف وبمزايا خاصة تتحقق في كل منهما ؛ كشدّه سواد الشعر ، أو نعومته ، أو طوله ... أو ... وكطول الجيد باعتدال ، أو استدارته ، وعدم غلظه كذلك (٥) ...

حذف المنعوت

(٦) :

يجب حذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهاراً يغني عن المنعوت غناء تاماً ؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه ؛ نحو : جاء الفارس. والأصل : جاء الرجل الفارس ؛ أي : راكب الفرس. ومثل : جاء الصاحب ، أي : الرجل الصاحب. فلا يجوز فيهما وفي أشباههما أن يقال : جاء الرجل الفارس ، ولا- جاء الرجل الصاحب. والنعت في الحاله السالفه لا يسمّى نعتاً ، وإنما يحل محل المحذوف في إعرابه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما ... مما كان عليه المحذوف قبل حذفه.

ص: ٤٩٣

١- قوه ، وعده حربه.

٢- مصقوله ناعمه ...

٣- رشيقة ، ضامره البطن ، دقيقه الخصر.

٤- أى : شديد السواد ، كلون الفحم.

٥- ومن أمثله حذف النعت قوله عليه السّلام : «(لا- صلاه لجار المسجد إلا فى المسجد.)» أى : لا صلاه كامله ، وقول بعض العرب عن عمر : (كان والله رجلا...) يريد : رجلا عظيما ... وعن على : (سمعتة يخطب فكان الخطيب ..) يريد : الخطيب البارع .. أو ما شاكل هذا.

٦- أشرنا فى ص ٤٧٣ إلى حذف المنعوت ، وقلنا إن بسط الكلام عليه هنا.

ويجوز حذفه أيضا - كما أوضحنا (١) - إن كان مصدرا مبيّنا نابت عنه صفته ؛ نحو : جلست أحسن الجلوس ، وأصغيت أئى (٢) إصغاء ؛ بمعنى : جلست جلوسا أحسن الجلوس ، وأصغيت إصغاء أئى إصغاء ، والأكثر أن تضاف هذه الصفة لمصدر كالمصدر المنعوت المحذوف.

ويجوز بكثره حذف المنعوت - (سواء أكان النعت مفردا ، أم جملة ، أم شبه جملة) - بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف ؛ فيعرب إعرابه. فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلا ، أو مفعولا ، أو مجرورا ، أو مبتدأ. - وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة وشبهها لا تقع شيئا مما سبق ، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد فى الكلام ما يصلح أن يحل محله فى إعرابه ، ولهذا لا يصح حذفه إذا كان الأمر على ما وصفنا (٣).

أما إن كان المنعوت واحدا مما سبق والنعت مفردا ، فيجوز حذف المنعوت ، لوجود ما يصلح أن يحل محله فى إعرابه ، وهو : المفرد. ويشترط لحذفه أيضا أن يكون معلوما. ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه ، مثل : أعجبت براكب صاهلا ، أى : براكب فرسا صاهلا ؛ لأن الصهيل مختص - فى اللغة - بالخيّل. وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجبا عند بعض النحاه - لا جائزا ، ورأيهم سديد.

ومن وسائل العلم به أيضا أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

ص: ٤٩٤

١- فى ص (١١٠ و ١١١ حيث البيان والتفصيل المفيد) و٤٦٨.

٢- هذا التعبير صحيح حيث وقعت فيه «أئى» نعتا مضافا لمصدر. فيجوز حذف المنعوت. وقد سبق الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عند حذف المصدر المؤكد والمبين (وهو مسجل فى موضعه من الجزء الثانى ص ١٧٣ م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح. وفى ج ١ ص ٢٦٢ م ٢٦ باب الموصول ، عند الكلام على : «أئى»). أما إن كان المضاف إليه غير مصدر فقد سبق حكمه فى ص ١١١ وما بعدها.

٣- يعبرون عن هذا : بأن النعت يكون صالحا لمباشره العامل ، فيكون مفردا إن كان المنعوت فاعلا ، أو مفعولا به ، مثلا ... ، وجملة مشتمله على الرابط إن كان المنعوت خبرا.

الذى يحقق المعنى المراد ؛ نحو : ألا ماء ، ألا باردا (١)؟.

أو : وجود عامل نحوى يحتاج إلى المنعوت المحذوف ليكون معموله الذى يَمّ به المعنى الأنسب ، حيث لا- يستطيع العمل المباشر فى النعت ، ولا- يجد النعت عاملا- آخر ؛ كقوله تعالى : (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا ، وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ؛ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) ، والتقدير : فليضحكوا ضحكا قليلا ، وليبكوا بكاء كثيرا ... فالفعلان فى جملتى : (يضحكوا - يبكوا) محتاجان لمعمولين يتممان هذا المعنى الأنسب ، ولا- يستطيع فعل منهما أن يؤثر فى النعت الذى بعده مباشرة إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى. ولا- يجد كل من النعتين (قليلا- وكثيرا) عاملا- له إلا- الفعل اللازم قبله ، ولكن اتصاله به مباشرة غير سائغ لغويا ؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف ...

وأىضا : يحذف جوازا إن كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا وبعضا من اسم متقدم عليه ، وهذا الاسم المتقدم مجرور «بمن» أو «فى» نحو : الأحرار الوطنيون لا ينكر فضلهم أحد ؛ فمنهم أنفق ماله فى سبيل وطنه ، ومنهم أفنى عمره مناضلا فى الحفاظ على حرите ، ومنهم قضى نجه دفاعا عنه. والأصل ؛ فمنهم فريق أنفق ... ومنهم فريق أفنى عمره ... ومنهم فريق قضى نجه ... ومثل قولهم : لما مات عمر بن عبد العزيز لم يكن فى الناس إلا بكى أو صرخ ، أو صرع حزنا ، أو انعقد لسانه ، أو زاغ بصره ... والتقدير : لم يك فى الناس إلا إنسان بكى ، أو إنسان صرخ ، أو إنسان صرع ، أو إنسان انعقد لسانه ، أو إنسان زاغ بصره ...

فالمنعوت فى الأمثلة السابقة كلها محذوف ، وهو مرفوع ، وبعض من كل مجرور بالحرف «من» أو : «فى» ؛ ذلك لأن الضمير : «هم» المجرور بمن

ص : ٤٩٥

١- من هذا النوع قوله تعالى فى نبيه داود : (وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) أى : دروعا واسعات طويلات تصل إلى الأرض. فالسابغات فى أصلها ليست نعتا مختصا بشىء معين دون غيره ، وإنما تصلح لوصف كل واسع طويل. غير أن تقدم كلمة : «الحديد» قبلها جعل المراد منها فى هذا الساق مختصا بموصوف معين هو : الدروع.

فى الأمثله الأولى «كلّ» والمنعوت (فريق) بعض منه ، والناس المجرور «بفى» فى الأمثله الأخيره «كل» والمنعوت المحذوف «إنسان» ، بعض منه (١) ...

* * *

حذف النعت والمنعوت معا

قد يحذفان معا - وهذا قليل (٢) - إذا قامت القرينه الداله عليهما ؛ كقوله تعالى : فى الأشقى الذى يدخل النار : (تُمْ لا يَمُوتُ فيها ولا يَحْيى)، أى : لا يحيا حياه نافعه (٣). وكقولك للمتعلم الذى لا ينتفع بعلمه : هذا غير متعلم ، أى : غير متعلم تعلمًا مثمرًا ...

* * *

الترتيب بين النعوت المتعدده

إن كانت النعوت المتعدده مفرده جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتوم ، فالأمر فيها للمتكمم ؛ يقدم ما يشاء ويؤخر ، على حسب ما يرى من أهميه. وكذلك إن كانت جملا ، أو أشباه جمل ؛ نحو : (راقنى الورد الناضر ، العطر ، البهّ - أقبل رجل (وجهه متهلل) (ثغره باسم). - أبصرت رجلا فى سياره ، على أريكه -.

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبهه الجملة ، وشبهه الجملة على الجملة ؛ نحو : هذا عصفور حزين ، على شجره ، يشكو ما أصابه ... وقوله تعالى : (وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ...) ،

ص: ٤٩٦

١- سبقت الإشارة لهذا فى ٤٧٣ وفى حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحا بقله حذف النعت : وما - من المنعوت والنعت - عقل يجوز حذفه ، وفى النعت يقل يريد : ما عقل (أى : علم بدليل) ، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه. وليست درجه حذفهما متساويه فى الكثره ، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت.

٢- وهذه القله نسبيه ، لا تمنع من القياس عليها.

٣- لأنه لا واسطه بين الحياه والموت. ويصح أن يكون المراد : لا يموت فيها موتا دائما ، ولا يحيا حياه نافعه.

وقد تتقدّم الجملة أيضا على غيرها كقوله تعالى : (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ...)(١) وهذا النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه ؛ لوروده فى أبلغ الكلام - وهو القرآن - ولكن الأول أكثر.

عطف النعوت المختلفه المعانى بعضها على بعض :

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظه ما يأتى :

١- أن تكون النعوت المتعدده مختلفه المعانى وليست جملا (٢) ؛ فلا يصح العطف فى مثل : هذا رجل غنى ثرى ؛ لأن الثرى بمعنى الغنى ، ولو عطف عليه لعطف الشىء على آخر بمعناه ، والعطف يقتضى المغايره المعنويه ، غالبا (٣). ولا- فرق فى منع العطف فى النعوت المتفقه المعانى بين أن تكون كلها تابعه فى إعرابها للمنعوت ، وأن تكون مقطوعه ، وأن يكون بعضها تابعا وبعضها مقطوعا.

أما إذا كانت النعوت المتعدده جملا (٤) فالأفضل عطفها ؛ ولا يشترط اتفاقها فى المعنى أو اختلافها ؛ نحو : أحترم رجلا يترفع عن الصغائر ، ويتوقى مواطن السوء ، ويجنب نفسه الهوان.

٢- ألا يكون حرف العطف هو : «أم» ، أو : «حتى» ؛ إذ لا تعطف النعوت بواحد منهما (٥).

٣- وإذا كانت النعوت مختلفه المعانى والمنعوت مثنى أو جمعا ، وجب - فى الأكثر - العطف بحرف الواو دون غيره - كما سبق (٦) - نحو : تحدث الفائزان ؛

ص : ٤٩٧

١- وقول الشاعر فى ظالم : بغى وللبغى سهام تنتظر أنفذ فى الأكباد من وخز الإبر

٢- أما شبه الجملة فى حكم المفرد إذا كان متعلقه مفردا.

٣- أما شبه الجملة فى حكم المفرد إذا كان متعلقه مفردا.

٤- الا- إذا كان العطف للتفسير الذى يراد به إيضاح الغامض ، أو المجهول ، كما قد يحصل - أحيانا - ولا غامض ولا مجهول هنا. ويحسن العطف عند تباعد المعانى المختلفه ، كقوله تعالى : (هُوَ الْأَوَّلُ ، وَالْآخِرُ ، وَالظَّاهِرُ ، وَالْبَاطِنُ بخلافها إذا تقاربت ؛ كقوله تعالى : (هُوَ اللَّهُ ، الْخَالِقُ ، الْبَارِئُ ، الْمُصَوِّرُ).

٥- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨١.

٦- فى ص ٤٨٢.

العالم والمخترع - احترمت المتعلمات ، الناثره ، والشاعره ، والخطيبه ، والماهره فى عملها ، والمتفنه فى نظامها. فإن كان المنعوت واحدا لم تجب «الواو» وضح أن يجيء الحرف المناسب أو لا يجيء.

وحرف العطف الذى يستخدم هنا يؤدى - مع العطف - معنى من المعانى التى اختص بتأديتها على الوجه المشروح فى باب : «العطف» من أن الواو تفيد كذا ، والفاء كذا ، وثم ... و ...

وعند ما يتم عطف النعوت تصير «معطوفات» ، يجرى عليها اسم «المعطوف» وأحكامه الآتية فى بابه ، وتتخلى عن اسم : «النعته» وأحكامه الخاصه به (١).

تقدم النعت على المنعوت

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتا كما كان قبل التقدم (٢). فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه ؛ فإن كانا معرفتين ، وكان النعت صالحا لمباشره العامل وجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجه الجمله ، ويصير - فى الغالب - : «مبدلا منه» ، ويعرب المنعوت بدلا. ففى مثل : (استعنت بمحمد الماهر فى تذليل العقبات ؛ فأعاننى ، وشاركه فى هذا على الصديق) - نجد كلمتى : «الماهر» و «الصديق» نعتين ، وهما متأخرتان ، فإذا تقدمتا وقلنا : بالماهر محمد ، والصديق على - صارتا بدلين ، وصار المنعوتان السابقان مبدلا منهما.

فإذا كانا نكرتين فالغالب - إن لم يوجد مانع آخر - نصب النعت على الحال عند تقدمه ، ويزول عنه اسم النعت ؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ، ويصير

ص : ٤٩٨

١- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨١.

٢- بل لا يجوز - فى الصحيح - تقدم النعت عن معمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفا عاملا ؛ نحو : ظهر بيننا مبتكر نظريه علميه عبقرى. (راجع حاشيه ياسين فى باب الحال عند الكلام على صاحبها).

اسمه الجديد : «صاحب الحال» ؛ ففى مثل : (أينع زهر رائع. وفاح عطر جميل ...) نقول : أينع رائعا زهر ، وفاح جميلا عطر (1)

...

ص : ٤٩٩

١- سبقت الإشارة (فى ج ٢ م ٨٥ - هامش ص ٣٧٤ - باب : «الحال») إلى أن نعت النكره إذا تقدم عليها يعرب حالا- - فى الغالب - أى : ما لم يمنع مانع ؛ ذلك أن المنعوت النكره قد يكون - أحيانا - كالمنعوت المعرفه فى إعراب نعته المتقدم بحسب العوامل مع إعراب المنعوت بدلا أو عطف بيان ؛ نحو : مررت بصارخ طفل ، واستمعت إلى خطيب غلام ... والأصل قبل تقديم النعت : مررت بطفل صارخ ، واستمعت إلى غلام خطيب. فنعت النكره المتقدم عليها إنما يعرب حالا فى الغالب وليس بالواجب المطرد فى جميع الاستعمالات - على الأصح - وبهذا تخرج بعض الصور الممنوعه ؛ كالتى ذكرناها. وكالتى فى قولنا : جاء رجل أحمر ، ونحوه مما ليس منتقلا ؛ لأنه من الصفات الثابته ... - راجع الصبان آخر باب النعت - .

١- قد يقتضى المعنى أن يقع قبل النعت المفرد : «لا» النافية ، أو : «إمّا». وعندئذ يجب تكرار هذين الحرفين ، مع اقترانهما بالواو العاطفه التى تعطف ما بعدهما على النعت الذى قبلهما ؛ نحو : زاملت أخا لا غادرا ، ولا خائنا ... - تخيير مصيفا ؛ إما ساحليا ، وإما جبليا (١) ...

ب - يجوز نعت النعت عند سيويه ، ويمنعه آخرون. والحق أن النعت قد يحتاج إلى نعت أحيانا ؛ مثل : هذا ورق أبيض ناصع ، (أى : شديد البياض) ، فالورق يشتمل مدلوله على جسم ولون مطلق ، والنصاعه إنما هى تحديد للونه ... ونحو : هذا وجه مشرق أى إشراق!! ناضره وجنتاه كامله النضره.

بل إن من النعت ما لا يسمى نعتا إلا إذا كان موصوفا ؛ وهذا هو : النعت «الموطىء» - وقد سبق الكلام عليه (٢) - ومن أمثلته الوارده : ألا ماء ماء باردا.

ح - إذا وقع النعت بعد المركب الإضافى (نحو : أقبل رسول الصديق العالم - هذا نجم الدين المضىء ...) ، فأين المنعوت؟ أهو المضاف إليه ، أم المضاف؟.

سبقت الإجابة مفصله فى مكانها الأنسب ، (وهو «ج» ص ١٦٧ من باب : «الإضافه»).

د - سبق الكلام (٣) على أحكام جليله خاصه بالتوابع ، ومنها : حكم الفصل بين التوابع ومتبوعاتها ، كالفصل بين النعت والمنعوت.

ص: ٥٠٠

١- سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار : «لا» فى بابها الخاص ، آخر الجزء الأول.

٢- ص ٤٥٦ رقم ٣.

٣- فى هامش ص ٤٣٥.

التوكيد قسمان : معنوى ، ولفظى (٢).

القسم الأول ؛ المعنوى (٣) :

إذا سمعنا من يقول : «وصل أحد العلماء إلى القمر» ، خطر بالبال عده احتمالات ؛ منها : أنه وصل إلى قرب القمر ، دون الوصول إلى جرمه وذاته الحقيقيه ، أو : أنه وصل إلى مداره ، أو إلى أسراره العلميه والفلكيه ... ونتوهم أن المتكلم أراد أن يقول : - مثلا - وصل أحد العلماء إلى قرب القمر ، أو إلى مدار القمر. أو إلى أسرار القمر ... فحذف المضاف سهوا ، أو خطأ ، أو لأن حذفه هنا يؤدي إلى المبالغه أو المجاز (٤) ، وكلاهما أبلغ وأقوى فى تأديبه المعنى من الحقيقه. هذا بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العبارة ...

فلو أنه قال : وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه ، لزال - فى الأغلب (٥) - تلك الاحتمالات وغيرها ، ولم يبق مجال لتوهم المبالغه ، أو المجاز بالحذف ، أو السهو

ص: ٥٠١

١- وبسمى أيضا : التأكيد. والأول أشهر فى استعمال النحاه. (كما سيجىء فى ص ٥٠٤). وسنعرض هنا لتوكيد «الاصطلاحى» الذى يقتصر عليه النحاه ، دون الأنواع الأخرى التى قد تفيد التوكيد ؛ (مثل إنّ ، وأنّ ، والحرف الزائد ، وكالقسم وغيره.) ولكنها لا تسمى توكيدا نحويا اصطلاحيا.

٢- مدلول التوكيد اللفظى ، وكذا مدلول التوكيد المعنوى بالنفس والعين ، هو ذات المؤكّد. أى : أن التابع هو عين المتبوع وذاته ، وليس أمرا عرضيا مما يطرأ على المتبوع. أما التوكيد المعنوى بلفظ : «كل وجميع» فإن المراد منهما هو إفاده الشمول ... و ... (راجع الإشاره الخاصه بهذا فى هامش ص ٤٣٨ ، بعنوان : «ملاحظه هامه»).

٣- سيجىء القسم الثانى اللفظى فى ص ٥٢٥.

٤- مجاز بالحذف ، أو : مجاز مرسل.

٥- قلنا : فى «الأغلب» ... لأن الأمر قد يحتاج فى إزاله كل الاحتمال إلى تعدد التوكيد المعنوى.

أو غيره ؛ ولتركز الفهم في معنى حقيقى واحد : هو الوصول إلى جرم القمر ذاته ، بسبب كلمه : «نفس» التى منعت أن يكون هناك لفظ محذوف كالمضاف - مثلا - تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفه.

كذلك إذا سمعنا من يقول : «حفظت ديوان المتنبى» فقد يخطر على البال سريعا أنه حفظ أكثره ، أو أحسنه ، أو حكمه ... وأنه لم يقصد الشمول الحقيقى حين قال : «حفظت ديوان المتنبى» ؛ وإنما قصد : حفظت أكثر ديوان المتنبى ، أو أحسن ديوان المتنبى ، أو أحكم ديوان المتنبى ... فحذف المضاف سهوا ، أو خطأ ، أو لما فى حذفه هنا من مبالغه ، أو مجاز ، وكل منهما فى تأديه المعنى أبلغ وأقدر. فلو أنه قال : «حفظت ديوان المتنبى كله» ما ترك - فى الأغلب - حول الشمول الكامل مجالا لشيء من تلك الاحتمالات ، ولا لتخييل شيء محذوف ؛ كالمضاف ، ولا لمبالغه ، أو مجاز ، أو نسيان ، ونحوه ؛ بل يتجه الفهم إلى معنى واحد ؛ هو : حفظ الديوان كاملا- غير منقوص. وقد نشأ هذا التركيز والاقتران فى الفهم على المعنى الواحد من كلمه : «كل».

فكلمه : «نفس» فى المثال الأول وما شابهه ، وكلمه : «كل» فى الثانى وما شابهه ، - تسمى : «توكيدا معنويا» ؛ فهو :

«تابع (١) يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنويه تتجه إلى ذاته (٢)»

ص: ٥٠٢

١- سبق - فى ص ٤٣٤ - بيان معنى التابع. وأحكامه العامه ، وترتيبه مع نظرائه ، وكل ما يتصل به. ومن أهم أحكامه : أنه مثل متبوعه فى حركات الإعراب ، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على لوحه المشروح هناك ، بشرط ألا يكون المتبوع موصولا ؛ فإنه لا- يصح الفصل بتابع بين الموصول وصلته مطلقا ... (طبقا لبيان التفصيلي. فى ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٢ باب : الموصول) وأن النعت يجوز قطعه (كما تقدم فى باب - ص ٤٨٦ -) كذا عطف البيان ؛ كما سيجىء عند الكلام عليه فى باب ص ٥٤٢ وكذلك عطف النسق فى الرأى الصحيح - وسيجىء فى ص ٥٥٥ - أما التوكيد بنوعيه فلا يجوز القطع فيه مطلقا ؛ حتى كلمه : «كل» حين تصير نعتا فى بعض حالاتها التى تجىء فى ص ٥١٤ وقد أشار الصبان فى آخر «باب البدل» إلى رأى يجيز فى التوكيد القطع وهو رأى جدير بالإهمال. وأما البدل فيصح فيه القطع على الوجه الذى يأتى فى باب (ص ٦٧٧ «٥»).

٢- المراد بالذات هنا : حقيقه الشيء الأصليه ، وجملته كامله ؛ فتشمل الذات الحسيه ؛ - - كالجسم ، وباقي المحسوسات ، كما تشمل الحقائق المعنويه المحضه ؛ كذات العلم ، وذات الفهم ، وذات الأدب ... - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٤ من هذا الهامش .-

مباشره ، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله» (١) ...

وإن شئت فقل : تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقى ؛ لا دخل للمبالغه فيه ، ولا للمجاز ، ولا للسّهو ، أو النسيان ، ونحوهما ...

فالمغرض من التوكيد المعنوىّ هو إبعاد ذلك الاحتمال وإزالته ؛ إما عن ذات المتبوع ، وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب (٢) لمدلوله ، فإن لم يوجد الاحتمال لم يكن من البلاغه التوكيد.

ألفاظ التوكيد المعنوى

إشاره

ألفاظه الأصليه سبعة ، وقد تلحق بها - أحيانا - ألفاظ فرعيه أخرى سنعرفها (٣). والسبعه الأصليه ثلاثه أنواع :

الأول

إشاره

نوع يراد منه إزاله الاحتمال عن الذات فى صميمها (٤) ، وإبعاد الشك المعنوى عنها. وأشهر ألفاظه الأصليه : نفس (٥) ، وعين (٦). ومن الأمثله قول أحد الرّحالين : (... رأيت الساحر الهندىّ نفسه - وهو المعروف بالأعبيّه وحيله - يقبض على الجمره عينها بأصابعه العاريه ، ويظل كذلك دقائق كثيره ...) ، فكلمه : «نفس» أزلت - فى الأغلب - الشك والمجاز عن ذات الساحر ، فلم

ص: ٥٠٣

١- المراد من العموم المناسب للمدلول هنا : يشمل إزاله الاحتمال عن الشئيه المقصوده حقيقه ، لا- مجازا ، كما يشمل إزاله الاحتمال عن الجمع المقصود حقيقه ، لا مجازا. (ثم انظر «ب» من ص ٥٠٧).

٢- المراد من العموم المناسب للمدلول هنا : يشمل إزاله الاحتمال عن الشئيه المقصوده حقيقه ، لا- مجازا ، كما يشمل إزاله الاحتمال عن الجمع المقصود حقيقه ، لا مجازا. (ثم انظر «ب» من ص ٥٠٧).

٣- فى ص ٥١٧.

٤- أى : فى حقيقتها الماديه (وهى المحسوسه - غالبا -) لا فى أمر عرضى مما يطرأ عليها.

٥- ليس المقصود هنا من «نفس» الشىء أو : «عين» الشىء مقصورا على حقيقته الماديه المحسوسه (أى : التى ندركها ياحدى الحواس) وإنما المقصود عام يشمل تكوينه المادى المحسوس كما يشمل تكوينه الذاتى الأصيل غير المحسوس ياحدى الحواس ، مثل : العلم - الفهم - الصدق. ويزيد بعض النحاه توضيح هذا - كما جاء فى الخضرى عند الكلام على التوكيد بالنفس أو العين - بقوله : «(مرادا بهما جمله الشىء وحقيقته ، وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقه. فإن أريد بالنفس : «الدم» ،

وبالعين : «الجارحه ، كسفكت زيدا نفسه ، وفقأت زيدا عينه ، لم يكونا توكيدا ؛ فهما فى المثال بدل بعض ..» ا هـ . - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه .-

٦- ليس المقصود هنا من «نفس» الشىء أو : «عين» الشىء مقصورا على حقيقته الماديه المحسوسه (أى : التى ندرکہا ياحدى الحواس) وإنما المقصود عام يشمل تكوينه المادى المحسوس كما يشمل تكوينه الذاتى الأصيل غير المحسوس ياحدى الحواس ، مثل : العلم - الفهم - الصدق. ويزيد بعض النحاه توضيح هذا - كما جاء فى الخضرى عند الكلام على التوكيد بالنفس أو العين - بقوله : «مرادا بهما جملة الشىء وحقيقته ، وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقه. فإن أريد بالنفس : «الدم» ، وبالعين : «الجارحه ، كسفكت زيدا نفسه ، وفقأت زيدا عينه ، لم يكونا توكيدا ؛ فهما فى المثال بدل بعض ..» ا هـ . - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه .-

تترك مجالاً- لتوهم أن المقصود شيء آخر غيرها ؛ كخادمه ، أو صبيه ، أو : أداته. أو شبيهه ... وإنما المقصود هو ذاته ، دون مبالغه ، أو مجاز ، ودون إرادته شيء سواها. وكذلك كلمه : «عين» فإنها أفادت النص على الذات ، وأبعدت عنها - فى الأغلّب - كل احتمال يقوم على تلك المبالغه ، أو المجاز ، أو إرادته معنى لا- يتصل بصميمها مباشره. وهذا معنى قولهم : إن التوكيد بالنفس أو بالعين يقصر المعنى الحقيقى على الذات وحدها ، ويركزه فيها ، ويزيل - فى الأغلّب - كل احتمال عنها آخر.

وإذا وقعت كلمه : «عين ، أو نفس» ، تابعه على هذا الوجه ، سميت فى اصطلاح النحاه «توكيدا». أو : تأكيدا : أو «مؤكّده» - بكسر الكاف - والأول هو الأشهر ، وسمى متبوعها : مؤكّدا - بفتح الكاف - وهذا هو الشأن فى جميع ألفاظ التوكيد.

حكما

إذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد ، وأن تكونا مثله فى الضبط الإعرابى ، وأن تضاف كل واحده منهما إلى ضمير المذكور - حتما - يطابق هذا المؤكّد فى التذكير والإفراد وفروعهما ؛ ليربط بين التابع والمتبوع. تقول : صافحت الوالى نفسه - صافحت الوالين أنفسهما - صافحت الولاه أنفسهم - صافحت الوالیه عينها - صافحت الواليتين أعينهما - صافحت الواليات أعينهن. وهذا الضمير لا يجوز حذفه ولا تقديره (١) ...

فإن لم يتقدم المتبوع ، أو لم يوجد الضمير المضاف إليه ، المطابق - لم يصح إعرابهما توكيدا ، بل يجب إعرابهما شيئا آخر على حسب الجملة ، (مبتدأ ، أو خبرا ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، أو مفعولا به ، أو غيره (٢) ..). ومن أمثله المفعول به :

من عاتب الجهال أتعب نفسه

ومن لام من لا يعرف اللوم أفسدا

ص: ٥٠٤

١- فى توكيد الاسم بالنفس أو بالعين مع اشتمالهما على ضمير مطابق للمؤكّد - يقول ابن مالك : بالنفس ، أو بالعين الاسم أكّدا مع ضمير طابق المؤكّدا وهذا الضمير لا بد من ذكره هنا وفى كل نوع من أنواع التوكيد المعنوى الآتية. ولا يصح حذفه مطلقا فى حاله هذا التوكيد.

٢- انظر ما يتصل بحكم «النفس والعين» عند فقد المؤكّد - فى ص ٥١٥ -.

ومما يلاحظ أن المطابقة ، حين يكون المؤكّد بهما جمعا تقتضى أن يجمعا جمع تكسير للقله على وزن : «أفعل» ، فقط ، ومنع أكثر النحاه الجموع الأخرى التى للقله والكثرة ، فلا يصح : جاء الولاه نفوسهم ، ولا عيونهم وبناء على هذا الرأى لا بد أن تكون صيغتهما على وزن «أفعل» مع إضافتهما لضمير الجمع (١).

أما إذا كان المؤكّد مثنى فالأفصح جمعهما على وزن القله السابق وهو : «أفعل» فيقال أنفسهما - أعينهما. لكن يصح إفرادهما وتثنيتهما ؛ فيقال : أنفسهما - عينهما - أو : نفساهما - عيناها (٢). ومهما كان وزن الصيغه فى التشبيه فلا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ؛ ليطابق المؤكّد (٣) ...

ص: ٥٠٥

١- وفريق من النحاه يجيز فى كلمه : «عين» المستعمله فى التوكيد جمعها للقله على «أعيان» لكن الكثير الفصيح هو وزن : «أفعل» ويحسن الاقتصار عليه ؛ متابعه للمطرد فى كلام العرب.

٢- يفهم مما سبق صحه الإفراد ، والتثنيه ، والجمع ، فى كلمتى : «النفس والعين» إذا وقعت إحداهما توكيدا للمثنى. ولا بد من إضافتهما للضمير ... وبهذه المناسبه نذكر ضابطا لغويا مفيدا - (سبق تسجيله فى ج ١ م ٩ بهامش ص ١١٠) - مضمونه : أن كل مثنى فى المعنى ، مضاف إلى متضمّنه (بكسر الميم الثانيه المشدده ، وصيغه اسم الفاعل ، أى : إلى ما اشتمل على المضاف) يجوز فيه الإفراد ، والتثنيه ، والجمع ؛ نحو : قوله تعالى : (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَبَتْ قُلُوبُكُما). ونقول : تصدقت برأس الكبشين - أو : رأسى الكبشين - أو رءوسهما. وإنما فضل الجمع على التثنيه لأن المتضايين كالشئ الواحد ؛ فكرهوا الجمع بين تثنيتهما ، ولأن المثنى جمع فى المعنى. وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع فى المعنى ، والإفراد ليس كذلك ، فهو أقل منه دلالة على المثنى. هذا ما نقله بعض النحاه - كالصبان ، ج ٣ والخضرى ج ٣ ، فى أول باب التوكيد منهما - وينطبق ما تقدم على : «النفس والعين» المستعملتين فى التوكيد ؛ خضوعا للسمع الوارد فيهما ، لا تطبيقا للضابط السالف ؛ فقد قال الصبان فى الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضمّنهما ، بل إلى ما هو بمعناهما ؛ لأن المراد منهما «الذات». وفى ص ١٤٥ م ١١ من الجزء الأول أيضا ضابط آخر لشارح المفصل فيه بعض المخالفه لما هنا.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : واجمعهما «بأفعل» إن تبع ما ليس واحدا تكن متبعا أى : إن كانا تابعين (مؤكّدين) لغير الواحد ؛ وهو المثنى والجمع - فجىء بهما مجموعين على صيغه : «أفعل» لتكون متبعا للنهج الصحيح.

هذا ، ويصح التوكيد بالنفس والعين معا ، ولكن بغير حرف عطف (١) ، ويجرى عليهما مجتمعين من حكم الإضافة للضمير المطابق ، وتقدم المتبوع ، ومسايرته في الضبط الإعرابي ، وباقي أحكام التابع - ما يجرى على إحداهما منفردة ؛ نحو : قابلت الوالى نفسه عينه - قبض الساحر على الجمره نفسها عينها. ويجب - فى الرأى الأقوى - عند اجتماعهما تقديم النفس على العين ... (٢)

* * *

ص: ٥٠٦

-
- ١- لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد المعنوى. لأن وجوده يستلزم معنى غير المقصود من التوكيد ، ويزيل عما بعده اسم التوكيد. (كما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٥٢٠).
 - ٢- وقيل إن تقديم النفس على العين ليس بلازم ولكنه حسن.

١ - تنفرد كلمتا: «نفس»، و «عين» دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوي (١)، بجواز جرهما بالباء الزائدة؛ تقول: (ذهب الوالى نفسه ، أو بنفسه ، لمحاربه الخوارج) - (أبصرت الوالى نفسه ، أو بنفسه ، يحارب الخوارج) - (نظرت إلى الوالى نفسه ، أو بنفسه ، وهو فى الميدان) ... فكلمه ؛ «نفس» توكيد مجرور بالباء الزائدة فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاله المتبوع. ويصح فى الأمثلة السالفه - وضع كلمه : «عين» مكان : «نفس» فلا يتغير الحكم ، وتعرب مع حرف الجر مثلها ؛ توكيدا مجرورا فى لفظه ، ولكنه فى المحل تابع للمؤكد (أى : للمتبوع) (٢).

ب - إذا كان المتبوع (المؤكد) كنيه لوحظ فى معنى التوكيد وإعرابه ما سبقت الإشارة إليه (فى : «ا» من ص ٤٤٤) سواء أكان بلفظ : «نفس» ، أو عين أو غيرهما ، مما يصلح من ألفاظ التوكيد المعنوي.

ص: ٥٠٧

١- سبقت الإشارة لهذا - فى ج ٢ م ٩٠ ص ٤٥٦ ، باب : «حروف الجر» - وسيجىء (فى ص ٥٢١) عند الكلام على ألفاظ الشمول دخول هذه الباء على «أجمع» ولكنها هناك الباء الزائدة وجوبا ، اللازمه ؛ كالداخله على «أفعل» فى التعجب من جهه وجوب زيادتها ، وعدم مفارقتها. أما «الباء» الزائدة هنا فدخولها جائز ، وبقاؤها غير لازم. وفى ص ٥١٢ بعض أحكام عامه تنطبق على النفس والعين.

٢- سبقت الإشارة لهذا عند الكلام على زياده «الباء» الجاره (ج ٢ ص ٤٥٨ م ٩٠ باب حروف الجر). كما سبق بيان بعض المراجع لهذا ، ومنها : «المغنى» (- ج ١ عند الكلام على «الباء» المفرده) و «الصبان» عند الكلام عليها فى باب : «حروف الجر».

نوع يراد به إزاله الاحتمال والمجاز عن التشبيه ، وإثبات أنها هي - وحدها - المقصوده حقيقه. وله لفظان : «كلا» للمثنى المذكر ، و «كلتا» للمثنى المؤنث ، نحو : أفاد الخبيران كلاهما ، ونفعت الخبيرتان كلتاهما. فلو لم تذكر «كلا» و «كلتا» لكان من المحتمل اعتبار التشبيه غير حقيقه ، وأن المقصود بالخبيرين أحدهما ، وبالخبيرتين إحداهما ... فمجيء «كلا» بعد المثنى المذكر ، و «كلتا» بعد المثنى المؤنث - يكاد يقطع في أصله التشبيه بفهم لا شك فيه ولا احتمال ، ويدل - في الأغلب - على أن المراد هو الدلاله على التشبيه الحقيقه التي تنصبّ على اثنين معا ، أو اثنتين معا (١).

حكما

لابد عند استعمالهما في التوكيد أن يسبقهما «المؤكّد» ، وأن يكون ضبطهما كضبطه ، وأن تضاف كل واحده منهما إلى ضمير مذكور يطابقه في التشبيه - ليربط بينهما - كما في الأمثله السالفه. وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره. فإذا تحققت الشروط ، وصارتا للتوكيد وجب إعرابهما إعراب المثنى (٢) ، فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ؛ نحو : أفادني الوالدان كلاهما - أحبت الوالدين كليهما - دعوت الله للوالدين كليهما. نفعتنى الجدّتان كلتاهما - أطعت الجدّتين كلتيهما - استمعت إلى نصح الجدّتين كلتيهما.

ولما كان الغرض من التوكيد بكلا- وكلتا هو ما سلف ، كان من المستقبح بلاغه (٣) أن يقال : تخاصم الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، حيث لا مجال

ص: ٥٠٨

١- ولا فرق بين أن تكون التشبيه على سبيل التفريق - وهذه لا تسمى تشبيه اصطلاحا - أو على غير سبيله ؛ نحو : فاز الأول والثاني كلاهما ، وفازت الأولى والثانية كلتاهما - وفاز السابقان كلاهما وفازت السابقتان كلتاهما.

٢- هما من الألفاظ الملازمه للإضافه ، الملحقه في إعرابها بالمثنى. وقد سبق تفصيل شامل في إعرابهما. ومن المفيد الرجوع إليه (في ص ٩٨ وما بعدها ، وفي الجزء الأول ص ٧٩ م ٩ عند الكلام على المثنى وملحقاته). من ذلك التفصيل تبين أمور هامه ؛ في مقدمتها : أنه لا يصح إعرابهما توكيدا إلا بعد تحقق الشروط الخاصه بهذا. لكن لا يلزم من تحقق الشروط إعرابهما توكيدا ؛ فقد يعربان توكيدا أو لا يعربان على حسب ما تقضى به الدواعي الأخرى.

٣- يغالي بعض النحاه فلا يجيزه مطلقا.

لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر ؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتما ؛ فلا فائده من صيغه التوكيد هنا ، ومثله : تقاتل اللصان ، وتحارب العدوان ، وأشباه هذا من كل ما يخلو من الاحتمال ، ويدل على «المفاعله» الحقيقيه ، أى : المشاركه الحتميّه بين شيئين ...

الثالث

إشاره

نوع يراد منه إفاده التعميم الحقيقى المناسب لمدلولة المقصود ، وإزاله الاحتمال عن الشمول الكامل. وأشهر ألفاظه ثلاثه : (كلّ - جميع - عامه). وأقواها فى التوكيد ، وأكثرها أصاله ، هو : كلّ ، ثم جميع ، ثم عامه - نحو : قرأت ديوان المتنبي كلّه ، واستوعبت قصائده كلّها. فلو لم نأت بكلمه : «كلّ» لكان من المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، أو غير ذلك ؛ إذ ليس فى الكلام ما يدل على الإحاطه الكامله ، والشمول الوافى. فمجيء لفظ : «كلّ» (1) منع - فى الأغلب - الاحتمالات ، وأفاد الإحاطه والشمول بغير مبالغه ولا مجاز (2) ...

ومثل هذا : غردت العصافير جميعها لاستقبال الصبح. فلو لم تذكر كلمه : «جميع» لكان من المحتمل أن المراد هو تغريد أكثرها ، أو بعض منها ... إذ ليس فى الكلام ما يقطع بالدلاله على الإحاطه والشمول ، فلما جاءت كلمه : «جميع» أزلت - فى الأغلب - الاحتمال ، وأفادت العموم القاطع.

ومثلها كلمه : «عامه» (والتاء فى آخرها زائده لازمه لا تفارقها فى أفراد ، ولا فى تذكير. ولا فى فروعها. وهى للمبالغه ، وليست للتأنيث) ، تقول : حضر الجيش عامته - حضر الجيشان عامتهما - حضر الجيوش عامتهم - حضرت الفرقه عامتها - حضرت الفرقتان عامتهما - حضرت الفرق عامتهن ...

حكمها

لابد فى استعمال كل لفظ من هذه الثلاثه فى التوكيد أن يسبقه المؤكّد ، وأن

ص: ٥٠٩

١- «كل» المستعمله فى التوكيد قد تفيد الدلاله على «الكل المجموعى» أو : «الكل الجميعى» طبقا للبيان الآتى فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ وهى فى الحالتين تختلف فى معناها وحكمها عن كلمه : «كل» المستعمله نعتا. والتى سبق الكلام عليها فى رقم ٤ من ص ٤٦٦.

٢- انظر «الملاحظه» التى فى ص ٥١٥ بشأن المراد من «الشمول» وأحواله فى الألفاظ الداله عليه ؛ مثل : كل - جميع - عامه ...

يكون المؤكّد مماثلاً له في ضبطه ، ومضافاً إلى ضمير مذكور حتماً ، يطابقه في الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ ليربط بينهما ، وأن يكون المؤكّد ، إما جمعا له أفراد (١) ، وإما مفردا يتجزأ بنفسه ، أو بعامله (٢). فمثال الجمع المؤكّد : حضر الزملاء كلهم ، أو : جميعهم ، أو عامتهم - كَرّمت الزميلات كلهن - أو جميعهن ، أو عامتهن ، ومنه قول الشاعر :

لولا المشقّة ساد الناس كلهم

الجود يفقر ، والإقدام قتال

ومثال المفرد الذى يتجزأ بنفسه : قرأت الكتاب كلّ ، أو : جميعه ، أو : عامّته. ومثال المفرد الذى يتجزأ بعامله اشترت الحصان كله ، أو : جميعه ، أو : عامّته.

لما سبق كان من المستقبح أن يقال : جاء الأخ كله - مثلا - لعدم الفائدة من التوكيد ؛ إذ يستحيل نسبه المجرى إلى جزء منه دون آخر (٣) ... ومال أكثر النحاه إلى منع هذا وأمثاله ، ولم يكتفوا باستقباحه.

ص: ٥١٠

١- ما الحكم فى فاعل «نعم وبئس» ونظائرها إذا كان مقترنا بالأداة التى تفيده «العموم» ، وهى : «أل الجنسيه ، أو العهديه»؟ أيجوز توكيده بأحد تلك الألفاظ الداله على الشمول الكامل والعموم الحقيقى؟ الإجابة عن هذا السؤال الهام مفصله فى «أ» ص ٣٦٩ ثم ص ٣٧٤ وهامشيها.

٢- المراد بما يتجزأ بنفسه : ما يتكون من جمله أجزاء يمكن أن يستقل كل جزء منها وحده بتحقيق الفائدة منه من غير توقف على انضمامه إلى المجموع ؛ كالفرضه - مثلا - فإنها تتكون من أجزاء كل جزء منها ينفع - بنفسه - فى شىء مطلوب ، وكذلك المال ، فإنه يتكون من دراهم ودنانير ، كل درهم أو دينار يؤدى منفعتة من غير حاجة إلى انضمامه لنظير له. أما الذى يتجزأ بعامله فهو الذى له أجزاء لا ينفع الواحد فى أداء مهمته الأساسيه إلا باتصاله بجزء آخر ؛ لأن أجزاءه متماسكه متصله ، لا يصلح واحد منها لتحقيق الفائدة الأصليه إلا حين يكون متصلا بباقي نظرائه. لكنه يتجزأ باعتبار آخر خارج عن ذاته الأصليه ، وذلك الاعتبار حين يقع عليه أثر عامل نحوى ومعناه ، ويكون هذا المعنى مما يتجزأ. خذ - مثلا - الحصان ؛ فإنه لا يمكن أن يتجزأ أجزاء يؤدى كل منها عمله الأصلي بعد التجزىء ، فإذا قلت : اشترت الحصان ، أو بعث الحصان ... فإن الحصان معمول للفعل : اشترى ، أو : باع ، وكل من الشراء والبيع يتجزأ ؛ إذ يمكن شراء نصف الحصان ، أو ربهه ، أو ثلثه ... و ... وكذلك بيعه ، فالعامل - كما نرى - يتجزأ ؛ لهذا يصح أن يقال : اشترت الحصان كله ، واستأجرت الخادم كله. والساقية كلها ، والسياره كلها ...

٣- وفى ألفاظ الشمول الخمسه الأصليه يقول ابن مالك : و «كلّا» اذكر فى الشمول و «كلا» «كلتا» ، «جميعا» بالصّ مير موصلا واستعملوا أيضا ككلّ : «فاعله» من : «عمّ» فى التوكيد ، مثل : التّافله يريد : اذكر عند إرادته الشمول لفظه التوكيد الداله على الشمول ، وهى «كل» و «كلا» و «كلتا» - - (وهذان لإفاده الشمول فى المثنى) و «جميعا» ، ولا بد من وصل لفظ التوكيد بالضمير المطابق. ثم قال بعد ذلك إن العرب استعملت فى الدلاله على الشمول لفظا آخر يفيد ما يفيد لفظ «كل» ؛ وهذا اللفظ الآخر على وزن : «فاعله» من الفعل : عمّ ، وهو : عامه (لأنها من غير ملاحظه الإدغام - على وزن : فاعله) ، وأراد بقوله : «مثل التّافله» ،

أنها على مثال : «نافله» فى الوزن ، وفى ثبات التاء فى جميع الأحوال ، تذكيرا ، وتأنيثا ، وإفرادا ، وغير أفراد. فهذه التاء لازمه لا تتغير بحال.

وكل واحد من الألفاظ الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفراده (١)؛ ففي مثل : حضرت الوفود كلها - يصح أن يكون حضورها في وقت واحد ، أو في أوقات متباينة ، ومثل : غاب الجنود كلهم ... ، يصح أن يكون الغياب في وقت واحد ، أو في أوقات متعددة. وهكذا ، فهي في معناها تفيد العموم المطلق من غير زياده محتومه عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقرينه أخرى.

ويلحق بهذا النوع : ألفاظ العدد التي تفيد العموم (٢) تأويلا ، لا صراحة ؛ وهي الأعداد المفردة (وتتركز في ٣ و ١٠ وما بينهما) فهذه الأعداد قد تضاف أحيانا إلى ضمير المعدود ، نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم ، أو خمستهم أو سبعتهم ، أو ... ، بالنصب في كل ذلك على الحال (٣) ؛ بتأويل : مثلثا إياهم ، أو : مخمّسا ، أو مسبعا ...

ويصح إتباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيدا معنويًا ؛ بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوي ، والصحيح أن هذا ليس مقصورا على العدد المفرد (كما يقول كثير من النحاه) ، بل يسرى على العدد المركب أيضا ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشرهم (٤) بالبناء على فتح الجزأين في محل نصب. على الحال ، أو في محل آخر يطابق فيه المتبوع (٥).

ص: ٥١١

-
- ١- وله في هذا نظائر ستجىء في ص ٥١٧.
 - ٢- ما سنذكره سبق تدوينه في باب الحال ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ - عند الكلام على الحال المعرفه - ويجىء كذلك في ج ٤ ص ٣٩٧.
 - ٣- وهي من المواضع التي تقع فيها الحال معرفه.
 - ٤- وهي من المواضع التي تقع فيها الحال معرفه.
 - ٥- انظر ما يتصل بهذا ويوضحه ويبين مواقعه في رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ بعنوان «ملاحظه».

١ - فى مثل قوله تعالى : (خَلَقَ لَكُمْ مَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا)، تعرب كلمه : «جميعا» حالا ، ولا يصح إعرابها توكيدا ؛ لعدم وجود الضمير الرابط.

وفى قراءه من قرأ قوله تعالى : (إنا كلا فيها) ، لا يصح إعراب : «كلا» توكيدا ، لعدم وجود الضمير ، وإنما تعرب بدلا من الضمير «نا» اسم : «إن» بدل كل من كل. وهذا هو الإعراب الأحسن ؛ إذ لا ضعف فيه ، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر (١) بدل كل من كل ... - (كما سيجىء فى باب البدل (٢) ومنه : قمتم ثلاثكم). وبديل الكل من الكل لا يحتاج لربط من ضمير أو غيره.

ب - إذا اجتمع أكثر من مؤكد معنوي - بشرط وجود داع بلاغى (٣) ، يقتضى هذا الاجتماع - تقدمت (٤) النفس على العين ، ويستحسن تأخير كلمه : «كل» عنهما ، ويليهما كلمه : «جميع» ثم كلمه : «عامه» وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع وحده (٥) ، ولا يصح - فى رأى الأنسب - اعتبار واحد منها توكيدا للتوكيد. وهذا حكم عام فى جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقه بها.

ح - قد تقع ألفاظ التوكيد المعنوي السبعه (وهى : نفس - عين - كلا - كلتا - كل (٦) - جميع - عامه) معموله لبعض العوامل ، ولا تعرب توكيدا - لعدم وجود المؤكد - ؛ فتعرب على حسب حاجه ذلك العامل ، فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ... و ... وبالرغم من امتناع إعرابها توكيدا -

ص : ٥١٢

١- أى : ضمير المتكلم أو المخاطب.

٢- ص ٦٨٢.

٣- هذا الداعى هو إزاله الاحتمالات إزاله لا تتم إلا بهذه الكثره. فإن كانت تتم بغيرها فلا داعى لتعدد التوكيد.

٤- وجوبا أو استحسانا : تبعا للخلاف الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠٦.

٥- كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٥٠٣ وما قبلها مباشره. ومنها نعلم أيضا عدم صحه مجىء حرف عطف قبل التوكيد مادام توكيدا ، وإلا صار معطوفا.

٦- «ملاحظه» : قد تكون كلمه «كل» للتوكيد من غير أن تفيد الشمول والعموم - - الحقيقى ، كما فى قوله تعالى (ولقد آتيناها آياتنا كلها) ، فإن الله لم يطلعه على جميع آياته. وهذا لأن كلمه «كل» - كما يذكرون - قد يراد منها الكل المجموعى كآيئه ، وقد يراد منها الكل الجميعى الذى يشمل الأفراد ، فردا فردا (كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ٥١٧).

تظل في حالتها الجديده تؤدى معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل ، مع أنها في حالتها الجديده لا تسمى في اصطلاح النحاه توكيدا ، ولا تعرب توكيدا. وهذا كثير فى : «جميع» ، و «عامه» ؛ نحو : الزائرون انصرف جميعهم ، أو : عامتهم - الزائرون رأيت جميعهم ، أو : عامتهم - الزائرون مررت بجميعهم ، أو بعامتهم ...

أما : «كلّ» فيكثر وقوعها - عند فقد المؤكّد - بعد عامل الابتداء ، فتكون مبتدا ، ويقبل وقوعها بعد غيره ؛ فمثال الأول : الحاضرون كلّهم نابه. ومثال الثانى قول الشاعر :

يميد (١) إذا والت

عليه دلائهم

فيصدر عنه كلّها ، وهو ناهل

وهذا من القليل الذى لا يحسن محاكاته ، لوقوعها فاعلا مع إضافتها للضمير (٢).

ومن الأمثلة للثانى : الحاضرون تكلم كلّهم - الحاضرون سمعت كلّهم ، وأعجبت بكلّهم ...

وكلمه : «كلّ» فى لفظها مفرده مذكره دائما (٣) ، وإذا وقعت مبتدا ، وأضيفت إلى نكره - وجب فى الأغلب عند المطابقه مراعاة معنى النكره فى خبر : المبتدا : «كلّ» ؛ كقوله تعالى : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ)، وقوله تعالى : (كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) وقول جرير :

وكل قوم لهم رأى ومختبر

وليس فى تغلب رأى ولا خبر

ص: ٥١٣

١- يميد ، أى يضطرب : والضمير عائذ على ماء البئر.

٢- وهناك سبب آخر ؛ هو أنه قد يحدث لبسا فى بعض الصور التى يحذف فيها المؤكّد الضمير (وسياتى فى ص ٥٢٢) مثل : الأسره أكرمت كلّها : أى : أكرمتها.

٣- ولهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٧١ حيث تفصيل الكلام على إضافه «كل وما يترتب على هذا من تعريفها أو عدم تعريفها ، وحاله النعت بعد المضاف إليه ، أياكون للمضاف أم للمضاف إليه؟.

فإن أضيفت لمعرفة لم يلزم اعتبار المعنى ، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ «كَلَّ» المفرد المذكور ؛ كقوله تعالى : (وَكَلَّهْمُ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا.) وقوله عليه السَّلام : «كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته» ونحو : كلكم هداه للخير ، وكلكم داعون إليه. وقول الشاعر :

كَلَّ العداوات قد ترجى إزالتها

إلا عداوه من عاداك من حسد

وقول الآخر :

كل المصائب قد تمر على الفتى

وتهون غير شماته الحساد

وقد تقع بدلا كالتى فى الآيه السابقه - ، فى ص ٥١٢ - على قراءه من قرأها (إنا كَلَّا فيها). وقد سبق أن قلنا (١) ما نصّه :

«إنها تقع نعتا بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر ، مماثل للمنعوت فى لفظه ، وفى معناه معا - وهو الأغلب - أو مماثل لشيء له صله معنويه قويه به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكر كمو

يا أشبه الناس كَلَّ الناس بالقمر

فكلمه : «كل» نعت للناس. ومثال الثانى قول الآخر :

وإن كان ذنبى كَلَّ ذنب فإنه

محا الذنب كَلَّ المحو من جاء تأبأ

فكلمه : «كَلَّ» - فى الشطر الثانى - نعت للذنب ، وهى مضافه إلى ما له صله معنويه بالمنعوت.

«وإذا وقعت كلمه : «كل» نعتا صارت من الجامد المؤول بالمشقق ، وصار معناها : «الكامل» فى كذا (٢) ... وهو معنى يختلف عن معناها فى التوكيد». اهـ.

ولا يجوز فيها القطع فى حالتى استعمالها نعتا أو توكيدا - كما سبقت الإشارة

١- فٖ ص ٤٤٧.

٢- راجع ما له صلة بهذا فٖ ص ٤٤٤ و٤٤٧.

لهذا (١) - ولا داعى للأخذ بالرأى الذى يبيح استعمالها توكيدا فى الصورة السالفه التى تضاف فيها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها على الوجه الذى شرحناه (٢)، لأن فى الأخذ به خروجاً على الكثير الفصيح من كلام العرب الذى يضيفها عند التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكد (المتبوع) - أما المضافه للظاهر فلها معنى آخر، وتأويل مغاير، كما رأينا.

«ملاحظه»: يقول الصبان فى هذا الموضع من باب: «التوكيد» ما نصّه:

«اعلم أنّ «كلًا» وشبهها فى إفاده شمول كل فرد، إن كانت داخله فى حيز النفى - بأن أخرجت عن أدواته لفظاً؛ (نحو: «ما كل ما يتمنى المرء يدركه...»، وما جاء كل القوم، وما جاء القوم كلهم، ولم آخذ كل الدراهم، ولم آخذ الدراهم كلها...) أو رتبه؛ (نحو: كل الدراهم لم آخذ، والدراهم كلها لم آخذ...) توجه النفى إلى الشمول خاصه، وأفاد سلب العموم. وإلا بأن قدمت على أدواته لفظاً ورتبه توجه النفى إلى كل فرد، وأفاد عموم السلب؛ كقوله عليه الصلاه والسلام: «... كل ذلك لم يكن...». وكالنفى النهى. قال التفتازانى: «والحق أن الشق الأول أكثرى لا- كلى؛ بدليل قوله تعالى: (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ). وقوله: (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ). - وقوله: (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ). ا هـ. كلام الصبان.

وأما «كلا» و «كلتا» فيكثر - عند فقد المؤكد - وقوعهما بعد عامل الابتدء، ويقل بعد غيره (فهما من هذه الناحيه مثل: «كل»); فمثال الأول: الحاضران كلاهما (٣) نابه - الحاضرتان كلتاهما نابه... ومثال الثانى ما قاله بعض الأعراب وقد خير بين شيئين: «كليهما وتمرا». يريد: أعطنى كليهما وتمرا (٤). وفى هذه الصور وأشباهاها يفيدان معنى التوكيد، لكن لا- يصح إعرابهما توكيدا.

وأما «نفس» و «عين» فالصحيح - عند فقد المؤكد وقوعهما معمولين

ص: ٥١٥

١- فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٣ وقد تقدم فى باب النعت (ص ٤٨٦ و ٤٨٧) شرح القطع بيان أحكامه.

٢- فى هامش ص ٥٠٢.

٣- كلا: مبتدا، مضاف ...

٤- كما جاء فى معجم: «لسان العرب».

- أحيانا - لبعض العوامل (١) ، وإفادتهما التوكيد المعنوي مع امتناع إعرابهما توكيدا (٢) ، ومن الأمثلة قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ) (٣) ، ونحو : جاءنى عين الكتاب ... والعرب تقول : نزلت بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلي (٤).

د - فى جميع أنواع التوكيد المعنوى لا- يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى ، فلا يقال غاب المسافر ، وحضر الغائب كلاهما. فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين ، ولو كان لفظ العاملين مختلفا ؛ نحو : ذهب المسافر ، وانطلق الصانع كلاهما.

ه - يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بغير أجنبي محض من العامل ؛ طبقا للبيان الشامل الذى سلف (٥) - ومنه قوله تعالى : (وَلَا يَخْزَنُ ، وَيَرِضُ بَيْنَ مَا آتَيْتَهُنَّ ، كُلَّهُنَّ ...) ، وقد اختلفت النحاء فى الفصل بالحرف : «إمّا» ، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه فيقول : سأسعد بالقوم إمّا كلهم ، وإما بعضهم ...

و - سبقت الإشارة (٦) إلى أنه لا- يجوز - فى أصح الآراء - قطع التوكيد مطلقا (٧) حتى كلمه : «كل» إذا صارت نعتا ووجب إتباعها ، وعدم قطعها.

* * *

ص: ٥١٦

١- كما جاء فى معجم : «لسان العرب».

٢- انظر ما سبق - فى ص - ٥٠٤ - متصلا بهذا الحكم الخاص بفقد المؤكّد.

٣- وكذلك باقى السبعه ، كما أسلفنا فى ص ٥١٢.

٤- انظر الزيادة «ا» فى ص ٥٠٧ - لنوع من المناسبه ...

٥- فى ص ٤٣٥.

٦- فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٢.

٧- المعنوى وغير المعنوى.

هناك ألفاظ ملحقة بالثلاثة السالفه الداله على الإحاطه والشمول ، وهذه الملحقه هى : أجمع - جمعاء - أجمعون - جمع - .

وإنما سميت ملحقه لأن الكثير الفصيح فى استعمالها أن تقع مسبوقة بلفظه : «كلّ» التى للتوكيد أيضا ، ومطابقه لها ، ومقويّه لمعناها (٢) ؛ وذلك بأن تقع : «أجمع» بعد : «كلّ» ، و «جمعاء» بعد : «كلها» ، و «أجمعون» بعد : «كلهم» ، و «جمع» بعد : «كلهن» ، مثل : حصدت الحقل كلّه أجمع - - سافرت الأسره كلها جمعاء - أقبل الضيوف كلهم أجمعون - أقبلت الفتيات كلّهن جمع (٣) ...

ومن الجائز - مع قلته (٤) وفصاحته - أن تستقل كل واحده من هذه الألفاظ الملحقه ، فتقع توكيدا غير مسبوقة بكلمه : «كل» التى أوضحناها. نحو : استوعبت النصح أجمع - استظهرت القصيده جمعاء - صافحت الزائرين أجمعين (٥) - أكرمت الزائرات جمع.

ولا تدل كلمه : «أجمعين» وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع

ص: ٥١٧

- ١- وهى التى أشير لها فى ص ٥٠٣ - والثلاثة السالفه موضحه فى ص ٥٠٩.
- ٢- وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل ، لأن لفظه : «كل» قد يراد منها : «الكل المجموعى» وليس «الكل الجميعى» على الوجه السابق الموضح لهما ، فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢.
- ٣- وفيما سبق يقول ابن مالك : وبعد كلّ أكدوا بأجمعا جمعاء ، أجمعين ، ثم جمعا أى : بعد لفظه : «كل» التى للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التى تجيء بعدها لتقويه التوكيد بها ، وسرد تلك الألفاظ .. علما بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكّد (متبوع) يخالف ما يستعمل مع الآخر ...
- ٤- قله نسيه ، وليست قله ذاتيه تمنع القياس ، فهى قله بالنسبه للصوره الأخرى التى لا استقلال فيها. (راجع رقم ٢ من هامش ص ٧٩ حيث إيضاح القله بنوعيتها).
- ٥- من الجائز إعراب : «أجمعين» حالا- ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيدا ، فعلى إعرابها حالا يكون المعنى «مجمعين» أى : فى حاله اجتماعهم ، وعدم تفرقهم. وعلى إعرابها توكيدا يكون المعنى على الشمول والإحاطه ، وأن الإكرام شملهم فردا فردا. فبين المعنيين فرق واضح ، ومن الواجب عند الإعراب ملاحظه المعنى المراد دائما ، لأن الإعراب لا بد أن يجارى المعنى المقصود.

المعنى على الأفراد ؛ فهي مثل : «كل» وأخواتها ، فى إفاده العموم المطلق دون زياده عليه (١). فإذا قلنا : قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابله فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفه.

والفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه عدم تشبيه : «أجمع» و «جمعاء» ، فلا يقال : أفادنى الكتابان أجمعان ، ولا أنشدت القصيدتين جمعاوين ، لأن أكثر العرب استغنوا «بكلا» و «كلتا» عن تشبيه أجمع وجمعاء (٢) ...

وهناك ألفاظ أخرى للتوكيد ، تجيء - مجتمعه أو غير مجتمعه - مرتبه وجوبا بعد «أجمع» وفروعها ، وهى بمعناها ، وتعد من الملحقات أيضا مثلها ، وتفيد فائدتها فى تقويه معنى : «كل» - إن وجد فى الكلام لفظ : «كل» (٣) - وإزاله الاحتمال عن شمولها ؛ فيجىء بعد «أجمع» لفظ بمعناه وفائدته ؛ هو : «أكتع» ، وإن شئنا الزياده جئنا بعد «أكتع» ، بلفظ : «أبصع» ، ثم إن شئنا الزياده جئنا بلفظ : «أبتع» أخيرا. ونأتى بعد : «جمعاء» ، بلفظ : كتعاء ، ثم بصعاء ، ثم بتعاء. ونأتى بعد : أجمعين ، بلفظ : (أكتعين ، ثم أبصعين ، ثم أبتعين) - مجموعه جمع مذكر سالما - . وبعد : «جمع» بلفظ : (كتع - بتع - بصع ...) مجموعه على وزن : «فعل» (٤) فالمثال الذى يجمع لفظ التوكيد الأصلى هو : «كل» ويليه ملحقاته المختلفه - كامله أو غير كامله - مرتبه على الترتيب السالف وجوبا ، وهو : سافر الوفد كله ، أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع - سافرت

ص : ٥١٨

١- على الوجه المشروح فى ص ٥١٠.

٢- وفى هذا يقول ابن مالك مبينا أن ألفاظ التوكيد الفرعيه قد تستقل بنفسها ، فلا تجىء بعد لفظه : «كل» : ودون كلّ قد يجىء أجمع جمعاء ، أجمعون ، ثم جمع ثم يذكر - بعد بيت آخر - الحكم بمنع تشبيه «أجمع» ، وجمعاء ، استغناء عن تشبيهما بكلا وكلتا : واغن بكلتا فى مثنى ، وكلا عن وزن «فعلاء» ووزن «أفعلا» (اغن بمعنى : استغن). وسيجىء هذا البيت لمناسبه أخرى فى ص ٥٢٢.

٣- لصحه التوكيد بهذه الألفاظ ، وإن لم توجد كلمه : «كل» ، طبقا لما تقدم.

٤- وهذا هو الحكم الغالب - كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ - .

الكتيبة كلها جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء - حضر المدعوون كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ، وحضرت المدعوات كلهن جمع - كتع - بصع - بتع. ويقاس على هذا غيرها من الصور التي تستعمل في الأفراد والتذكير وفروعهما.

ويجب ملاحظه ما يأتي :

١- أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثه الأصلية لا تضاف مطلقا (لضمير ولا لغير ضمير (١)) بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية مثل : «كلّ» وسواها ؛ فلا بد من إضافتها لضمير مطابق للمؤكّد ، كما عرفنا.

٢- أنّ جميع ألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية والملحقة - معارف ، فأما الأصلية فإنها معارف بسبب إضافتهما إلى الضمير الرابط ؛ فهي تكتسب منه التعريف. وأما الملحقة فإنها معارف بالعلمية ، لأن كل لفظ منها هو «علم جنس» يدل على الإحاطه والشمول ؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال - فى الرأى الصحيح (٢) - ويجب منع الصرف فى : «أجمع» و «جمعاء» و «جمع» ، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن : فعل (٣).

٣- أن ألفاظ التوكيد الملحقة إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق ، وقبلها - فى الغالب - لفظه : «كلّ» ، ويجب إعراب لفظه : «كلّ» توكيدا للمؤكّد الذى قبلها - وكذلك بقيه ما بعدها من الملحقات التى تجيء لتقويتها ، وإزاله الاحتمال عن شمولها ؛ فتعرب كل واحده منها توكيدا معنويًا للمؤكّد (المتبوع) وليس التالى توكيدا للتوكيد الذى سبقه - فى الرأى الأنسب (٤) -

ص : ٥١٩

- ١- إلا كلمه : «أجمع» المسبوقه بالباء الجاره الزائده لزوما (فى مثل : حضر الضيوف بأجمعهم) كما سيجىء فى ص ٥٢١.
- ٢- إلا- على رأى يجيز تأويله بالمشق ، وليس بين الأعلام الجنسيه ما يصح جمعه جمع مذكر سالما إلا ما كان منها دالا على الشمول التوكيدى ، نحو : «أجمع» وملحقاته ، فيقال ؛ «أجمعون وأجمعين» ... لأنه فى أصله مشتق (صفه) فهو فى أصله أفعال تفضيل أصاله (كما جاء فى الصبان ، ج ١ باب المعرب والمبنى عند الكلام على جمع المذكر).
- ٣- كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧.
- ٤- راجع الأشمونى ، وانظر ما يتصل بهذا فى «ب» من ص ٥١٢. وهناك رأى يجعل لفظ التوكيد بعد كلمه : «كلّ» تأكيدا لها ، وتقويه لإفادتها الإحاطه والشمول. وقد أشار إليه بعض الباحثين (ومنهم صاحب مجمع البيان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٩٩) لكن الرأى الأول أحسن وأنسب.

ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض. أو على شيء قبلها ما دامت مستعمله في التوكيد؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوي - الأصلية والملحقة - لا يصح أن يسبقها عاطف؛ - كما سلف (١) -.

وكذلك لا يصح - في الرأي الأصح - الفصل بين كلمه: «كل» وما يليها من هذه الألفاظ الملحقة المستعمله في التوكيد - كما تقدم (٢) -

٤- عرفنا (٣) أن جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة إذا تعددت كانت توكيدا للمتبوع وحده ولا يصح أن يكون أحدها توكيدا للتوكيد -.

ص: ٥٢٠

١- في ص ٥٠٦.

٢- في هامش ص ٤٣٦.

٣- في «ب» من ص ٥١٢ وفي رقم ٣ من الصفحة السابقه.

١ - من الأساليب الصحيحه - كما سبقت الإشارةه (١) - جاء القوم بأجمعهم (بفتح الميم ، أو ضمها). فكلمه : «أجمع» هذه من ألفاظ التوكيد القليله ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها الباء الزائده الجاره. وهى زائده لازمه لا تفارقها. وتعرب كلمه : «أجمع» توكيدا مجرور اللفظ بالباء الزائده اللازمه ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاله المؤكّد (المتبوع). وهذا الإعراب أوضح وأيسر من إعرابها بدلا من المتبوع ، مجروره اللفظ بالباء فى محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ؛ لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل «أجمع» هنا من ألفاظ التوكيد ، برغم أنها - عنده - تؤدى معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكّد.

ب - تلخص أهم الأحكام السابقه الخاصه بألفاظ التوكيد المعنوى فيما يأتى :

١- وجوب تقدم المؤكّد (المتبوع). ومماثله التوكيد له فى الضبط

٢- وجوب إضافه لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكّد إذا كان لفظ التوكيد أساسيا ، لا ملحقا. وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره.

٣- وجوب تطبيق أحكام التابع التى سبق بيانها ، (فى ص ٤٣٥).

على ألفاظ التوكيد.

٤- امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد إذا أريد بقاءه للتوكيد.

٥- عدم قطعه.

٦- إذا تعددت ألفاظ التوكيد كانت لتوكيد المتبوع وحده وروعى فى تقديم بعضها عن بعض ترتيب خاص.

٧- جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقه معارف.

ص : ٥٢١

ألفاظ التوكيد المعنوى معارف (١) بذاتها ، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكّد. (المتبوع). والنكره تدل على الإبهام والشيوخ ؛ فهما متعارضان تعريفا وتنكيراً.

لكن يجوز - فى رأى الأصح - توكيد النكره إذا أفادها التوكيد شيئاً من التحديد والتخصيص ؛ يقربها من التعريف نوعاً. وإلا لا يجوز ، لأنه لا فائده منه.

وتتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران :

أولهما : دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين معروفين ، كيوم وأسبوع ، وشهر ... ، أو على شىء معلوم المقدار ؛ كدرهم ، ودينار ... وثانيهما : أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطه والشمول التى عرفناها ؛ تقول عملت يوماً كلّ - وسافرت أسبوعاً جميعه - وتنقلت شهراً عامته ... وتبرعت بدينار كلّ ... وكقول الشاعر (٢) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب

يا ليت عدّه حول كلّ رجب

وعلى أساس ما تقدم لا يصح : عملت زمناً كله - ولا أنفقت مالا كله ؛ لأن النكره غير محدوده الوقت ، ولا معلومه المقدار. كما لا يصح ؛ عملت يوماً نفسه ، أو عينه ؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطه والشمول (٣)

حذف المؤكّد (المتبوع) توكيداً معنوياً :

منعت جمهره النحاه حذف المؤكّد (المتبوع) بحجه أن الحذف مناف

ص: ٥٢٢

١- سبق البيان فى رقم ٢ من ص ٥١٩.

٢- فى بعض الروايات.

٣- وفى جواز توكيد النكره التى يفيدها التوكيد يقول ابن مالك مبيناً أنه جائز إن أفاد ، وأن البصريين لا يبيحونه مطلقاً. وإن يفد توكيد منكور قبل وعن نحاه البصره المنع شمل ثم سرد بعد هذا بيتاً سبق تسجيله وشرحه فى مكانه الأنسب (ص ٥١٨) هو :
واغن بكلتا فى مثنى ، وكلا عن وزن : «فعلاء» ووزن : «أفعلا»

لـلـغـرض من توكيده توكيدا معنوياً. وأجاز آخرون الحذف ، بشرط أن يكون المؤكّد (المتبوع) ضميراً رابطاً في جملة الصلة ، أو : الصفة ، أو : الخبر ؛ نحو : جاء الذى أكرمت نفسه ، أى : أكرمته نفسه - جاء قوم أكرمت كلهم ، أجمعين ، أى : أكرمتهم كلهم أجمعين - الأسره أكرمت (١) كلها أجمعين ، أى : أكرمتها كلها أجمعين ، وحذفه - عند هؤلاء - فى الصلة أكثر من الصفة ، وفى الصفة أكثر من الخبر.

والأحسن الاقتصار على رأى الذى يمنع الحذف جهد الاستطاعه ، لأن حجتهم أقرب إلى العقل والسمع ، ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف - إلى الأدله والأمثله المأثوره التى تكفى لتأييد رأيهم.

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل توكيدا معنوياً ...

١- إذا أريد توكيد الضمير المتصل ، المرفوع ، (المستتر أو البارز) توكيدا معنوياً يزيل الاحتمال عن الذات ، جىء بلفظ التوكيد الذى يحقق هذا الغرض ؛ وهو : «نفس» أو «عين» ، بشرط أن يفصل بينه وبين المؤكّد إما ضمير منفصل مرفوع يعرب توكيدا (٢) لفظياً مناسباً للضمير السالف ، (أى : للمؤكّد) ، وإما فاصل آخر ليس ضميراً ، نحو : أسرع أنت نفسك للصارخ. ونحو : رغبت أنت نفسك فى الخير - رغبتما أنتما أنفسكما فى الخير - رغبتم أنتم أنفسكم فى الخير - رغبتن أنتن أنفسكن فى الخير. ويجوز : (رغبت - حقاً - نفسك فى الخير) - (رغبت يوم الجمعه نفسك أن تسافر) - (رغبتما - حقاً - أنفسكما فى الخير) .. وهكذا. فالفصل واجب ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح (٣) ...

ص: ٥٢٣

١- راجع ما سبق خاصاً بهذا المثال فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٣ ومن المراجعة يتبين أن هذا الأسلوب صحيح ، ولكن إعراب كلمه : «كل» مختلف باختلاف الرأيين ؛ فهو هنا لا يحتمل إلا التوكيد المفيد للشمول ، بسبب وجود كلمه «أجمعين» بعده الداله على الكل «الجميعى» لا المجموعى ، وقد أوضحنا نوعى «الكل» فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢.

٢- انظر إعرابه فى ص ٥٣٠.

٣- وقد يكون من فائده الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنويه غير مقصوده فى بعض - الصور ، ففى مثل : خرجت البقره ، عينها ، أو نفسها - قد يخطر بالبال أن المراد هو خروج عينها التى تبصر بها ، وخروج نفسها التى بها حياتها ، وهى : الروح ، فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، أو أضعف شأنه - وهذا صحيح - ويقولون : حملت الصور الأخرى التى لا احتمال فيها - على هذه!! والحق أن السبب هو استعمال العرب ليس غير.

وعلى أساس ما سبق لا يصح: " تكلم المحمدون هم أنفسهم " على اعتبار الضمير: (هم) توكيدا، لأن المؤكّد (المحمدون) ليس ضميرا متصلا مرفوعا، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكد الضمير توكيدا معنويًا (١) والاسم الظاهر أقوى في الدلالة من الضمير؛ إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره، بخلاف الضمير.

أما في نحو: " المحمدون أكرمهم هم أنفسهم " فالفصل جائز لا- واجب؛ لأن المؤكّد ضمير متصل، ولكنه ليس مرفوعا؛ فيؤكّد الضمير بالضمير، ويجوز: المحمدون أكرمهم أنفسهم بغير توكيد بالضمير. وأما في نحو: المحمدون قاموا كلهم، فالفصل جائز أيضا لا واجب؛ لأن لفظ التوكيد وهو: «كل» ليس: «النفس» أو «العين» (٢) ...

ب - وإذا أريد توكيد الضمير المرفوع المنفصل، بالنفس» أو: «بالعين»، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما؛ كلاهما لا يحتاج إلى

ص: ٥٢٤

١- في ص ٥٢٨ صورته تدل على صحه التوكيد اللفظي - لا المعنوي - بالضمير.

٢- فيما سبق يقول ابن مالك. وإن تؤكّد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع، وأكّدا بما سواهما، والقيد لن يلتزما يقول: إذا أردت أن تؤكّد الضمير المتصل بواحد من لفظي التوكيد: «النفس» أو «العين» صح التوكيد بأحدهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظي بضمير منفصل يفصل بين التابع والمتبوع. ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذي يراد توكيده، فهو مرفوع، أم غير مرفوع - تدارك الأمر في البيت الذي يليه فقال: «عنيت ذا الرفع»، أي: قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع، أي الضمير المتصل المرفوع. وأوضح بعد ذلك جواز التوكيد المعنوي بلفظ آخر مناسب، غير لفظتي «نفس» و «عين»، وبفاصل غير ذلك الضمير المنفصل ... و ... أو بلا فاصل، فالتقييد بالنفس والعين لازم عند توكيد الضمير، وكذا التقييد بالفاصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع متصل.

فاصل ؛ تقول : أنت نفسك سافرت - أنتما أنفسكما سافرتما - أنتم أنفسكم سافرتم ... وهكذا ...

القسم الثاني التوكيد اللفظي

إشاره

(١): هو تكرار اللفظ السابق بنصّه (٢) ، أو بلفظ آخر مرادف (٣) له.

والمؤكّد (المتبوع) ، قد يكون اسما ، نحو : الشمس الشمس أمّ الأرض. وقد يكون فعلا-؛ نحو : تتحرك تتحرك الأجرام السماويه ، وقد يكون حرفا ؛ نحو : نعم نعم أيها الداعي إلى الهدى. وقد يكون جمله فعلية ، أو : اسميه ؛ نحو : (الخير محمود المغنّه - تواتيك عواقبه). (الخير محمود المغنّه - تواتيك عواقبه). وقد يكون اسم فعل ؛ نحو :

ص: ٥٢٥

١- تقدم القسم الأول (المعنوي) في ص ٥٠١. وفي رقم ٢ من هامش تلك الصفحة بيان المدلول الحقيقي للتوكيد اللفظي.
٢- ولا يضر أن يدخل على نصه بعض تغيير يسير ، كقوله تعالى : (فَمَهَّلِ) الكافرين أمهلهم رويدا». فكلّمه : «أمهل» توكيد لفظي للفعل السابق. والضمير : «هم» عائد على : «الكافرين» لا محل له من الإعراب (انظر ا) من الأحكام التي في ص ٥٢٧) ومن هذه الآيه يفهم أيضا أنه يجوز في التوكيد اللفظي الفصل بين المؤكّد والمؤكّد. وشيء آخر قاله النحاه في ج ٤ : «باب تابع المنادى» عند بيت ابن مالك : في نحو : سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضمّ وافتح أوّلا تصب إن ضميت. كلمه : «سعد» الأولى كانت الثانيه منصوبه ، على اعتبارها توكيدا لفظيا ، أو مفعولا به لفعل محذوف ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، أو منادى ... ثم قالوا : كيف تعرب توكيدا لفظيا مع اتصالها بما لم يتصل به المتبوع (وتقدم مثل هذا الاعتراض في رقم ١ من هامش ص ٤٥٦) ومع اختلاف جهتي التعريف بينهما؟ إذ تعريف المتبوع هنا بالعلميه ، أو بالنداء - على الخلاف في ذلك - وتعريف التابع بالإضافه ، لأنه لا يضاف حتى يجرّد من العلميه ..؟ أجابو : قد يكتفى في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف ، وإن اختلفت جهته ، وتباين المعرف ، أو اتصل به شيء (راجع حاشيه الخضرى عند البيت السالف. وستجىء الإشاره لهذا أيضا في ج ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٠) وللبحث صله بما سيجىء في القسم الأول من أحكام البدل - ص ٦٧٦ وبالقاعده الهامه التي في ص ٦٧٩ وتختص بعدم اتصال البدل بعامله.

٣- المرادف هو : لفظ يؤدى معنى لفظ آخر تماما ، ويخالفه في حروفه ، فمن الأسماء الفضة واللجين - الذهب والتبر - ... ومن الأفعال قعد وجلس ... ، ومن الحروف : نعم وجير ... ، ومن المرادف قولهم : أنت حقيق قمن .. ومعنى كل من الكلمتين : جدير. ومن هذا النوع - عند الفراء - الحرفان : ما ، وأنّ المصدريتان ؛ في قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُم تَنْطِقُونَ ...).

هى الدنيا تقول بملء فيها

حذار حذار من بطشى وغدرى

ومثال التوكيد اللفظى بالمرادف : الذهب التبر مختبىء فى صحاريننا ... هذا ، وفى جميع صور التوكيد اللفظى وحالاته لا يصح تكرار اللفظ السابق (وهو : المؤكّد) ، أكثر من ثلاث مرات ؛ كقول الشاعر :

ألا حَبْذا ، حَبْذا ، حَبْذا

صديق تحملت منه الأذى

وقول الآخر :

ألا ، يا اسلمى ، ثم (١)

اسلمى ، ثمّت (٢) اسلمى

ثلاث تحيات ، وإن لم تكلمى (٣)

...

الغرض منه

الغرض من التوكيد اللفظى (٤) ؛ أمور ؛ أهمها : تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه ، أو سمعه ولكن لم يتبينه. وقد يكون الغرض التهديد ؛ كقوله تعالى فى خطاب المعاندين بالباطل : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا ، سَوْفَ تَعْلَمُونَ).

وقد يكون التهويل : كقوله تعالى : (وَمَا أَدْرَاكَ (٥) مَا يَوْمُ الدِّينِ (٦)؟ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ)؟.

وقد يكون التلذذ بترديد لفظ مدلوله محبوب مرغوب فيه ، نحو : (الصحة ، الصحة!! ، هى السعادة الحقة الحقة) - (الجنة الجنة!! ما أسعد من يفوز بها). - (الأم ، الأم!! أعذب لفظ ينطق به الفم (٧)). ..

ص: ٥٢٦

١- إذا كان التوكيد اللفظى جملة مكرره جاز أن تكون مسبوقة بحرف العطف «ثم» أو «الفاء» وعندئذ لا يكونان حرفى عطف ، وإنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصورة ، وهو مدون فى «ه» من ص ٥٣٦ وبهامشها هذا البيت لمناسبه هناك.

٢- إذا كان التوكيد اللفظى جملة مكرره جاز أن تكون مسبوقة بحرف العطف «ثم» أو «الفاء» وعندئذ لا يكونان حرفى عطف ، وإنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصورة ، وهو مدون فى «ه» من ص ٥٣٦ وبهامشها هذا البيت لمناسبه هناك.

٣- أى : وإن لم تتكلمى.

٤- الفرق بينه وبين النعت موضح فى الملاحظه الهامه (رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨).

٥- ما أعلمك؟ ما أخبرك؟ - أدرى : فعل ماض ، فى هذا البيت وهى فى الآيتين بعده توكيد لفظى لبعض الحروف والأسماء والأفعال والجمل ، فراجع الحكم فى ص ٥٢٧ وص ٥٣٧ وما بعدهما.

٦- يوم الجزاء والحساب ، وهو يوم القيامة.

٧- وقد اقتصر ابن مالك فيما سبق على تعريف التوكيد بقوله : وما من التوكيد لفظى يجى مكررا : كقولك : ادرجى ادرجى

هذا ، والأغراض السالفه هي أهم ما يميز التوكيد اللفظي بالمرادف من عطف البيان - كما سيجيء في باب (١) ...

أحكامه

للتوكيد اللفظي أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكّد (المتبوع) من ناحيه أنه اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو جمله ، أو اسم فعل ، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتي ، (والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظي ، ولا يختلف فيه نوع عن نوع) :

١ - اللفظ الذي يقع توكيدا لفظيا ، ممنوع من التأثر والتأثير ، (أى : لا تؤثر فيه العوامل ؛ - فلا يكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا غيره ... ؛ فليس له موضع ، ولا محل من الإعراب ، مطلقا - وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقا ؛ فلا يحتاج لفاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، أو غيره (٢) ...) وإنما يقال في إعرابه : «إنه توكيد لفظي لكذا» ؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي ، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلا- ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو غير ذلك .. ومن غير أن يكون له محلّ من الإعراب ، أو معمول ... ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسما ، أو فعلا ، أو حرفا ، أو جمله ، أو اسم فعل ؛ ففي مثل : إن الشمس إن الشمس قاتله للجراثيم ، تعرب : «إنّ» الثانيه «توكيدا لفظيا» ، وليس لها عمل ولا محلّ . كما تعرب «الشمس» الثانيه «توكيدا لفظيا» وليس لها عمل ولا- محلّ ، وليست معموله. و «قاتله» خبر «إن» الأولى ، التي لها العمل وحدها ، وهي التي تحتاج إلى الاسم والخبر ، دون الثانيه.

ص: ٥٢٧

- ١- إيضاح الفرق بينهما في ص ٥٤٢. وسيجيء في رقم ١ ، ٢ من هامش ص ٦٦٧ ما يفيد التشابه الظاهري - أحيانا - بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظي ، وطريقه التفريق بين كل منها.
- ٢- سبق هذا الحكم لمناسبه أخرى في باب : «التنازع» (ج ٢ ص ١٧٩ «د» م ٧٣) ويعارضه رأى آخر مدون هناك ، ثم بيان الفيصل في الأمر - وله إشاره أيضا في ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠ -.

ويصح أن يقال - كما سيجيء (١) - : إن الشمس إنها قاتله للجراثيم. فكلمه «إن» الثانيه توكيد لفظي لا عمل لها ولا محل ، و «ها» ضمير عائد على الشمس ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ؛ فليس اسما ل «إن» ، ولا لغيرها ، ولا عاملا ، ولا معمولا- لشيء مطلقا ؛ وإنما هو مجرد رمز يحاكي (٢) اسم «إن» الأولى ، ويعرب توكيدا لفظيا له (٣) ... وهكذا كل رمز آخر يشبهه.

ومن الواجب مراعاة ما سبقت (٤) الإشارة إليه ، وهو : أن المؤكد (المتبوع) لا يصح تكراره أكثر من ثلاث مرات.

ب - إن كان المؤكد (وهو : المتبوع) اسما :

١- فإن كان اسما ظاهرا (ومثله : اسم الفعل). فتوكيده اللفظي يكون بمجرد التكرار ، نحو : النجوم النجوم معلقه في الفضاء ، والشمس واحده منها ، والأرض الأرض كالحصاه الصغيره بين آلاف من الكواكب الأخرى. فكلمه : «النجوم» الثانيه ، وكذلك كلمه : «الأرض» الثانيه - توكيد لفظي ، وكتاهما تضبط كالأولى ، لأنها تابعه لها في الضبط فقط ، من غير أن يقال عن الثانيه إنها مبتدأ ، أو خبر ؛ أو فاعل ، أو غيره مما له موقع إعرابي ... ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصوله ، فإنها لا تؤكّد توكيدا لفظيا إلا بإعادته لفظها وصلته معه ، فلا يجوز تكرار اسم الموصول وحده دون تكرار صلته. نحو : الذي سمك السماء. الذي سمك السماء - قادر على دكّ عروش الظالمين ...

هذا ، والأغلب أن الاسم الظاهر لا يكون توكيده اللفظي ضميرا - لما سبق بيانه (٥) - .

ص : ٥٢٨

١- في رقم ٣ من ص ٥٣٢.

٢- يقولون في إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاة الاسم السابق ، فما المراد بالمحاكاة من الناحية الإعرابية؟ أهى التوكيد اللفظي أم شيء غيره؟ فإن كانت هى التوكيد اللفظي فكيف نوفق بينها وبين ما نصوا عليه (فى هذا الباب - وغيره - ص ٥٢٤) من أن الضمير لا يؤكّد الاسم الظاهر ، إذ الاسم الظاهر أوضح منه ، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره؟ أهذه الحاله مستثناه ، والقاعده السالفه أغلبيه؟ نعم هذا الذى يفهم من كلام فى حاشيه ياسين على شرح التصريح فى أول بحث : «التوكيد اللفظي».

٣- ومثله الضمير : «هم» فى قوله تعالى : (فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَهْمَلَهُمْ زُوَيْدًا) - انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥ - .

٤- فى ص ٥٢٦.

٥- فى ص ٥٢٤ وانظر رقم ٢ من هذا الهامش.

٢- وإن كان المؤكّد (وهو المتبوع) ضميراً متصلاً - مرفوعاً ، أو غير مرفوع - فمن الممكن توكيده توكيداً لفظياً بضمير يماثله في معناه لا في لفظه ؛ فيكون توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له في الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ نحو : رأيت أنت (١) الخير وافي خاملاً - يفرحك أنت وصول الحق إلى صاحبه - هل لك أنت في عمل الخير فتؤجر؟. ونحو : رأيتما أنتما ... رأيتم أنتم .. رأيتن أنتن (٢) ففي الأمثلة السالفة وقع الضمير المنفصل المرفوع (أنت وفروعه) ، توكيداً لفظياً لضمير قبله متصل ، مرفوع ، أو : منصوب ، أو مجرور ؛ وفي كل حالة من الثلاث يعرب الضمير «أنت» ، وفروعه - توكيداً لفظياً مبتدأ على الفتح أو غيره ، ولا- يقال فيه إنه مبنى في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، إذ ليس للتوكيد اللفظي محل إعرابي ، لأن المحل الإعرابي لا يكون إلا للمبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو غيرها مما له موضع إعرابي لا يقوم على التوكيد اللفظي.

ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كأمثله السابقة ، وما هو مستتر كالفاعل لكل من الأفعال الآتية في قوله عليه السلام : «كل واشرب ، والبس في غير مخيله (٣) ولا كبر» ... فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستتر مرفوع ، تقديره : أنت. فإذا أريد توكيد هذا الفاعل المستتر توكيداً لفظياً فتوكيده بالضمير المرفوع البارز «أنت» ، وهو غير الفاعل المستتر. فنقول : كل أنت ، واشرب أنت ، والبس أنت ، «فأنت» الضمير الظاهر هو توكيد لفظي للمستتر ، ومثله قول الشاعر :

إذا ما بدت من صاحب لك زله

فكن أنت محتالاً لزلته عذرا

فالضمير : «أنت» البارز توكيد لاسم : «كان» المستتر ، وتقديره : أنت ، أيضاً.

والضمير : «أنت» المؤكّد ، هو في أصله أحد ضمائر الرفع البارزة فحقه أن يؤكّد الضمير المرفوع فقط ، لكنه - على الرغم من هذا - يكون أحياناً

ص : ٥٢٩

- ١- وهذا كقوله تعالى (وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ، وَأَعْظَمَ أَجْرًا) حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع : «هو» توكيداً لفظياً للضمير المتصل المنصوب ، وهو الهاء في آخر الفعل «تجدوه»
- ٢- ومثل «هم» المؤكّده لو او الجماعة في قوله تعالى : (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ).
- ٣- اختيال - كبر.

كثيره توكيدا لفظيا لضمير غير مرفوع كما علمنا ، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول ، ولكن هذه المخالفة مقبولة ، وقياسيه قويه .

٣- وإن كان المؤكّد (وهو : المتبوع) ضميرا متّصلا - مرفوعا ، أو غير مرفوع - وأريد توكيده بضمير يماثله فى اللفظ والمعنى معا ، وفى الاتصال ، وفى النوع الإعرابى (١) - فلا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذى يتصل - مباشرة - بالمؤكّد (المتبوع) ، أى : أنه لا بد من تماثل الضميرين (التابع والمتبوع) فى اللفظ ، وفى المعنى ، وفى الاتصال ، وفى أن يسبق كل ضمير منهما - مباشرة - لفظ يماثل الذى يسبق الآخر فى نصّه ومعناه ، نحو : (انساب حولى صوت غنائى ساحر ؛ فجعلت جعلت ، أسمع أسمع ، وأصغى إليه إليه ؛ فامتألت النفس سرورا). ولا يصح إعادته المؤكّد (المتبوع) وحده لأن هذا يخرجّه عن الاتصال.

ففى الأمثلة المذكوره أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ، وهو : «التاء» التى فى آخر الفعل الأول : «جعل» فأكدنا هذا الضمير بمثله فى كل ما أوضحناه ، وهو «التاء» الثانى التى هى كالأولى فى لفظها ، وفى أنها ضمير ، متصل ، للرفع ، مسبوق بفعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع). وكذلك أريد توكيد الضمير المتصل المنصوب ؛ وهو : «الهاء» فى آخر الفعل الأول : «أسمع» فأكدناه «بالياء» الثانى التى تماثله فى لفظه ، ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد فعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع). وكذلك أريد توكيد الضمير المجرور ، وهو : «الهاء» التى بعد «إلى» الأولى ، فأكدناه بالهاء الثانى التى تماثله فى لفظه ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد حرف جو يماثل الحرف الذى قبلى المؤكّد (المتبوع) تمام المماثلة ... (هذا ، وكل لفظ تكرر - بعد الأول - لا يكون له محل إعرابى كما سبق) (٢)

ص : ٥٣٠

- ١- المراد : أن يكونا معا من نوع واحد ، كأن يكونا من ضمائر الرفع التى للمتكلم ، أو التى للمخاطب ، أو الغائب ، مع ملاحظه أن الضمير الذى للتوكيد اللفظى لا يعرب شيئا ، ولا محل له ، - كما شرحنا - .
- ٢- فى «ا» ص ٥٢٧ وما بعدها ، وفى توكيد الضمير المتصل توكيدا لفظيا ، ووجوب أن يعاد معه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به - يقول ابن مالك : ولا تعد لفظ ضمير متّصل إلّا مع اللفظ الذى به وصل ثم يقول فى آخر الباب : - ومضمّر الرفع الذى قد انفصل أكد به كلّ ضمير اتّصل ولم يذكر ابن مالك بقيه التفاصيل .

٤- وإن كان المؤكّد (المتبوع) ضميرا منفصلا مرفوعا أو منصوبا (١) فتوكيده اللفظى يكون بتكراره بغير شرط. (أى : أن توكيده يكون بضمير يماثله لفظا ومعنى) فمثال المرفوع : أنت أنت مفطور على حب الخير. ومثال المنصوب قول الشاعر :

وإياك إياك المراء (٢) ،

فإنه

إلى الشّرّ دعاء ، وللشّرّ جالب

ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع ، فلا يقال إياك أنت أكرمت ، ولا ما أكرمت إلا إياك أنت ، على اعتبار كلمه : «أنت» للتوكيد فى الصورتين.

ح - إن كان المؤكّد فعلا - ماضيا أو مضارعا (٣) - فإن توكيده اللفظى يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله (٤) ولا يكون للفعل المؤكّد (التابع) فاعل ؛ إنما الفاعل للأول (المتبوع) كقول أعرابى ، وقد سئل : أتقول الحق؟ فأجاب : (وهل يقول يقول غيرى الحق؟ وأنا من معشر ولد ولد الحق معهم ، ولم يفارقهم). فلفظه : «يقول» الثانى ، ومثلها : «ولد» الثانى - لا محل لها من الإعراب.

د - وإن كان المؤكّد حرفا :

١- فإن كان حرف جواب (٥) - يفيد الإثبات أو النفى - فتوكيده اللفظى يكون بتكراره فقط ؛ كقول أعرابى لأخيه الحزين :
(فيم الأسف على مافات

ص : ٥٣١

١- ولا وجود لضمير منفصل مختص بالجر.

٢- المجادله بالباطل.

٣- أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله - فى الأصح -

٤- إذ لو تكرر الفاعل مع فعله لخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيدا لفظيا إلى توكيده مع فاعله ، فتدخل المسألة فى توكيد الجملة الفعلية كلها بجملة فعلية كاملة. ومن آثار هذا الفرق أن المضارع المنصوب أو المجزوم إذا أريد توكيده وحده توكيدا لفظيا وجب أن يكون المضارع الذى يؤكده منصوبا أو مجزوما مثله ، ففى مثل : لم يتهاون الحازم ، ولن يهمل ... نقول : لم يتهاون يتهاون يتهاون الحازم ، ولن يهمل يهمل ، بجزم المضارع : «يتهاون» الثانى ، تبعا للأول ، وينصب المضارع الثانى : «يهمل» تبعا للأول أيضا. أما عند اعتبار الثانى مع فاعله هما جملة مؤكّده فلا يصح متابعتها للأول فى الجزم ولا النصب ، ومما يوضح هذا ما سيحىء (فى ص ٦٤٥) من بيان الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية.

٥- سيحىء فى الزيادة والتفصيل (ص ٥٣٥) بيان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصورا على - - حروف الجواب وحدها ، وإنما يشمل بعض حروف أخرى. وحروف الجواب نوعان : ما يجاب به للموافق على الشىء المسئول عنه وأنه ثابت واقع ومحقق ،

مثل نعم - أجل - جیر - إى ... ، وما یجاب به لیبان عدم الموافقه علیه ، وأنه غیر واقع ، مثل : لا - بلى .

وليس على الأرض باق؟ نعم نعم. ليس في طول الحزن إلا إطاله الشقاء ، واستدامه العذاب) ... وقول آخر ، وقد سئل : لم تحاذر فلانا وهو يصادقك؟ فأجاب : (لا. لا ؛ فليس المنافق بالصديق. ورب أصدقه ظاهره ، باطنها عداوه كامنه ، وهي أشد ضررا ، وأعمق خطرا من العداوه السافره) ...

٢- وإن كان المؤكّد حرفا غير جوابيّ وقد اتصل به ضمير - فتوكيد هذا الحرف لا يكون بتكراره وحده ، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل به. ويجب الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بفاصل ما ؛ نحو : لك (١) لك منزله الشقيق البارّ ؛ وبك بعد الله بك أستعين ... وكقول الشاعر :

أيا من لست أقلاه (٢)

ولا في البعد أنساه

لك الله على ذاكا

لك الله لك الله

٣- وإن كان المؤكّد حرفا غير جوابيّ - أيضا - وقد اتصل باسم ظاهر فتوكيده اللفظي يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر ، أو ضمير هذا الاسم الظاهر ، - وإعادة الضمير أفصح - ، وفي الحالتين يجب الفصل بين الحرفين ؛ المؤكّد والمؤكّد. ويصح في الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر ، نحو : (إن العاقل الكريم ، إن العاقل الكريم ، أحرص على إماته الحقّد من تنميه أسبابه) أو : (إن العاقل ، إن العاقل أحرص على إماته الحقّد ...) ، أو : (إن العاقل إنه أحرص على إماته الحقّد ...) ومثل : (آفه النصح أن يكون جهارا ، فليت الناصح الحكيم ليت الناصح الحكيم لا- يعلنه) ، أو : (ليت الناصح لا يعلنه) ، أو : (ليت الناصح ليته لا يعلنه) ومن أمثله الفصل بالاسم الظاهر وحده قول الشاعر :

فتلك ولاه السوء قد طال ملكهم

فحتّام (٣) حتّام العناء

المطوّل؟

ص: ٥٣٢

١- قد فصلت الكاف الأولى بين اللامين. والأحسن أن يكون الفاصل لفظا غير داخل فيما تكرر.

٢- أكرهه وأبغضه (قلى ، يقلى - كرمى يرمى - وقلى يقلى كتعب يتعب ، لغه ، بمعنى : كره يكره).

٣- أى : إلى متى ..؟ والفاصل هو : «ما» الاستفهامية المجروره ، التي حذف «ألفها» وصلا.

ولو كان الحرف المؤكّد داخلا على مضاف فالحكم السابق أيضا فيتكرر المؤكّد (المتبوع) ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير المضاف إليه : والأحسن إعادته الضمير مع الفصل بينهما في الحالتين. نحو : الكريم يود الكريم ، واللّيم يودّ الناس على رجاء الفائده. على رجاء الفائده ، أو : على رجاء الفائده على رجائها (١) ...

٤- وإن كان المؤكّد حرفا غير جوابي - أيضا - وقد دخل على حرف آخر فالتوكيد اللفظي يكون بتكرار الأول مع ما دخل (٢) عليه. ومن أمثله هذا دخول «يا» على «ليت» في قول الشاعر (٣) :

ويا ليتنى ثم (٤) يا ليتنى

شهدت وإن كنت لم أشهد

هذا ، وتوكيد الحروف توكيدا لفظيا على غير الوجه السالف ضعيف ، بل شاذ ، لا يصح القياس عليه ، كقول القائل :

إن إنّ الكريم يحلم ما لم

يرين من أجاره قد أضيما

فقد تكرر الحرف : «إنّ» بغير فصل ولا إعادته شيء. ومثل قول الآخر :

حتى تراها (٥) وكأنّ وكأن (٦)

أعناقها مشددات بقرن (٧)

ص: ٥٣٣

١- في توكيد الحروف يقول ابن مالك : كذا الحروف غير ما تحصّيه لا به جواب ، كنعم ، وكبلى يشير بقوله : «كذا» إلى ما سبق في بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة الاسم الذي اتصل به. وكذا الحروف لا يعاد لفظها - إن كانت لغير الجواب - إلا بإعادته الاسم الظاهر المتصل بها - أو الضمير - ، أما حروف الجواب فتعاد وحدها. ثم ختم الباب ببيت سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب (ص ٥٣٠) وهو قوله : ومضمّر الرّفْع الَّذِي قد انفصل أكّد به كلّ ضمير اتّصل

٢- إلا في مسأله يجيء بيانها في باب «البدل» - ص ٦٧٩ - حيث يصح إعادته حرف الجر ، وعدم إعادته ؛ طبقا للتفصيل المدون هناك.

٣- هو مالك بن أعين الحجازي ، المتوفى سنة ٢٤٨ هـ - كما في معجم الشعراء للمرزباني حرف العين ، ص ٢٦٨ . -

٤- انظر ما يختص بالعطف في (ه) ص ٥٣٦.

٥- الضمير : للمطايا.

٦- أصلها : «كأن» المشدده النون ، ثم خففت نونها.

٧- بحبل.

فقد تكرر الحرف «كأن» من غير إعادته شيء معه ، ولكن وجد فاصل بين الحرفين. وهو : «واو» العطف ، فكان الضعف هنا أخف منه في البيت السابق (١). ومثل قول الآخر يشكو حاله وحال أتباعه :

فلا والله لا يلقى (٢)

لما بى

ولا للما بهم أبدا دواء

فقد تكرر الحرف اللام (لما) بغير فصل ولا إعادته شيء. والتوكيد هنا واضح الثقل ؛ لأن الحرف فردى ؛ فتكراره مباشره يزيد ثقله ويوضحه (٣).

وأخف منه فى الثقل لاختلاف الحرفين مع منعهم إياه إلا فى المسموع ، قول الشاعر :

فأصبحن لا يسألن عن بمابه

أصعد فى علو الهوى أم تصوبا

فقد أتى «بالباء» بعد «عن» وهما يستعملان فى معنى واحد ؛ إذ يقال سألت به ، وسألت عنه (٤).

والحق أن هذه الأمثلة ثقيله ، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضروره الشعريه. فاستبعادها أفضل.

ص: ٥٣٤

١- سيجىء فى الزيادة - ص ٥٣٥ - أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحه للتكرار مباشره. لكن حرف العطف الفردى - كالواو والفاء - يعتبر مسوغا مشوبا بالضعف. وإذا وقع حرف العطف فاصلا فى التوكيد صار مهملا لا يعطف ، ولا أثر لوجوده غير الفصل - طبقا للبيان الآتى فى «ه» من ص ٥٣٦.

٢- لا يلقى : لا يوجد.

٣- فى كتاب معانى القرآن للفراء أمثله متعدده لتكرار الحرف الفردى وغير الفردى ج ١ ص ٦٧.

٤- ومن المسموع اجتماع : «كى» و «أن» المصدريه وقبلهما «اللام» فى مثل : عاوت الضعيف لكى أن تشيع الموده بين الناس ، فقد أجازوا أن تكون اللام جاره و «كى» جاره ، توكيدا لها. كما أجازوا أن تكون «كى» مصدرية ، و «أن» مصدرية توكيدا لها. وما سبق بالرغم من إباحته - غير مستحسن. وسيجىء التفصيل فى ج ٤ باب إعراب الفعل.

عرفنا أن توكيد الحروف الجوابية توكيدا لفظيًا لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف ، وأشرنا (١) إلى أن هذا الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى ؛ فقد قالوا (٢) : لا يشترط شيء عند توكيد الحرف توكيدا لفظيًا إن كان الحرف للجواب كقول الشاعر :

لا - لا - أبوح بحبّ بثنه إنها

أخذت عليّ موثقا وعهودا

وكذلك إن كان مفصولا من المؤكّد بسكته (٣) ؛ كقول الشاعر :

لا ينسك الأسي تأسيا ؛ فما

ما من حمام أحد معتصما (٤)

أو : كان مفصولا بجملة اعتراضيه ؛ نحو : إنّ - وأنت تعرف ما أقول - إن شر الإخوان من يخذل أخاه عند الشدائد.

أو : كان مفصولا بعاطف (٥) كقول الشاعر :

ليت شعري!! هل ، ثم هل آتينهم

أم يحولنّ دون ذاك حمام؟

ص: ٥٣٥

١- في رقم ٥ من هامش ص ٥٣١.

٢- راجع حاشيه ياسين على شرح التصريح في هذا الموضوع.

٣- تركّ الكلام.

٤- تحققت السكته في هذا البيت بالسكوت المؤقت الذي حصل بعد قراءة الشطر الأول ، وقبل البدء في قراءة الشطر الثاني.

٥- انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٤.

ه - وإن كان المؤكّد جملة اسميه أو فعليه جاز تكرارها بعطف صورى أو بغير عطف. والأكثر أن يكون بالعطف الصورى ، وأن يكون العاطف المهمل هو الحرف «ثم» (١) - غالبا - . ومن الأمثلة قوله تعالى : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ،) وقوله تعالى : (وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ) (٢) ... وقولهم للتقى : (الثواب عظيم ، الثواب عظيم). وللشقى : (الحساب عسير ، الحساب عسير).

ومما تجب ملاحظته أن العاطف هنا مهمل - لا- يعطف مطلقا ، فهو صورى ، أى : فى صورته العاطف وشكله الظاهر ، دون حقيقته (٣) ..

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع فى لبس ، نحو : عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص ، فلو قلنا ؛ عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكم اللصوص - لوقع فى الوهم أن العقاب تكرر ، وأنه مرتان ، إحداهما بعد الأخرى. مع أن المراد : مره واحده.

و - نعيد هنا ما قلناه فى مناسبه سابقه (٤) ، وهو أن توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظى ، فيؤكّد نفس عامله إن كان مصدرا مثله ، ويؤكّد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ، ليتحد المؤكّد والمؤكّد معا فى نوع الصيغه ؛ تطبيقا لشرط التوكيد اللفظى - ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه - فمعنى

ص: ٥٣٦

١- الأ-كثر أن العاطف هو «ثم» وليس بالواجب المتعين فى رأى «الرضى» الذى يبيح مجيء «الفاء» مكان «ثم» ؛ مستدلا بقوله تعالى : (أُولَى لِمَكَ فَأُولَى ...) إذ التقدير عنده : (أولى لك فأولى لك) ؛ فكلمه : «أولى» الثانیه مبتدأ حذف خبره ، والجملة الاسميّه من هذا المبتدأ وخبره المحذوف توكيد لفظى للجملة الاسميّه التى قبل الفاء المهمله. أما غير الرضى فيوجب الاقتصار على الحرف : «ثم» ويقول إن الآيه السابقه كامله هى : (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) فما بعد الفاء جملة اسميه معطوفه عطفا حقيقيا على الجملة الاسميّه قبلها ، والجملة بعد الحرف «ثم» المهمل توكيد لفظى للجملة قبلها. ورأى الرضى أحسن.

٢- ومثل قول الشاعر - وقد سبق فى ص ٥٢٦ - : ألا يا اسلمى ، ثم اسلمى ، ثم اسلمى ...

٣- كما سيجىء فى باب ، عند الكلام على : «الفاء» ، وكذا فى ص ٥٧٨ و ... عند الكلام على : «ثم».

٤- فى باب (المفعول المطلق ج ٢ ص ١٦٩ م ٧٤) عند الكلام على تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنويه.

قولك : عبرت النهر عبرا ... هو : عبرت النهر ، أوجدت عبرا عبرا. وهذا رأى كثره النحاه (١).

* * *

حذف المؤكّد (المتبوع) فى التوكيد اللفظي (٢).

لا يكاد يوجد خلاف فى منع حذف المؤكّد توكيدا لفظيا ، لأن حذفه مناف - حقا - لتكراره.

ص: ٥٣٧

-
- ١- لكن سترتب على الأخذ بقولهم هذا صحه حذف المؤكّد فى التوكيد اللفظي ، وهذا الحذف ينافى الغرض من التوكيد اللفظي . وفوق هذا فعامله محذوف أيضا ؛ ففى الكلام حذف كثير . فهل يجاب بأنه مع حذفه ملاحظ يدل عليه العامل المذكور الذى يشاركه فى الاشتقاق ، وهو : «عبرت» فهو محذوف كالمذكور - كما قالوا -؟
 - ٢- هناك مسائل يحذف فيها عامل المصدر الذى يجيء المصدر لتوكيده . وقد انعقد للحذف بحث مستفيض ، عنوانه : حذف عامل المصدر ... فى المكان المناسب له ، وهو باب : «المفعول المطلق» ج ٢ ص ١٧٨ م ١٧٦ .

إشاره

العطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق (١) ، وفيما يلي بيانهما :

عطف البيان

إشاره

نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه :

(١) قال أحد المؤرخين : (طرق الحسين بن عليّ - رضى الله عنهما - باب سيد كريم فى قومه ؛ هو : «امرؤ القيس الكلبى ، وخطب بنته : «الزّباب» فرحب به أبوها ، وملأت الفرحه جوانب نفسه ؛ لعلمه أن هذه المصاهره ستربطه بيت الرسول : «محمد» عليه السّلام ، وتسجل له شرفا خالدا على الأيام ... وتمّ الزواج ، وأنجبت الزّباب ، فكان من ذريتها : الأديبه المتفقهه «سكينه» إحدى شهيرات النساء فى الصدر الأول ، والتي قيل فيها (٢) :

كانت «سكينه» تملأ الدّنيا ، وتهزأ بالرواه

روت الحديث ، وفشّرت

آى الكتاب البيّنات

(.....)

فلو أن المؤرخ قال : طرق «الحسين» باب سيد كريم لتساءلنا : من هو «الحسين»؟ ولشعرنا أن هذا الاسم - برغم أنه معرفه بالعلميه - يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين يزيل عن حقيقه صاحبه ، وعن ذاته (٣) شائبه الإبهام ،

ص: ٥٣٨

١- سيجىء فى ص ٥٥٥.

٢- القائل هو الشاعر : أحمد شوقى.

٣- المقصود بصاحبه ، أو بذاته المستقله ، أو بحقيقته ، شىء واحد ؛ هو : ذاته الأصليه بكيانها الحسى ، أو المعنوى ، لا الأوصاف العارضه التى تطرأ على تلك الذات ، ولا يمكن أن تستقل بنفسها منفصله عن تلك الذات. (راجع إيضاح هذا فى ص ٥٤٢ و٥٤٣ وهامشهما ، وكذلك رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨).

إذ لا ندرى أهو الحسين بن علي ، أم غيره ؛ لاشتراك هذا الاسم بين أفراد متعدده ، كل منها يسمى : «الحسين». لكن حين قيل : «الحسين بن علي» زالت تلك الشائبه بسبب كلمه : «ابن» الجامده (١) التي وضحت المقصود ، وعينت المراد ، والتي معناها هنا معنى : «الحسين» ؛ لأن «الحسين» المقصود هو «ابن علي» ، «وابن علي» المقصود هو : «الحسين» فالمراد من الكلمتين ذات واحده ، ولكن الثانيه أوضحت الأولى - كما قلنا - مع أنها تخالفها لفظا ، لا معنى وذاتا.

وكذلك خطب : «بنته» فإن كلمه : «بنت» هنا معرفه ؛ بإضافتها إلى الضمير ، لكنها - بالرغم من تعريفها - مغشاه بشيء من الشيعه والإبهام يجعلنا لا ندرى حين نسمعها : أي بنات الرجل هي ؟ أتكون ذات «الرباب» أم ذات غيرها ؟ ... فلما قال : «الرباب» - تحدد الغرض ، وتعينت ذات واحده دون غيرها ؛ بسبب كلمه : «الرباب» الجامده التي أزال الإبهام ، وأوضحت المراد ، وبينته بمعناها الذي هو معنى : «البنت» ؛ لأن حقيقه البنت المقصوده هنا في الكلام هي حقيقه «الرباب» وذات «الرباب» المقصوده هي ذات البنت التي يدور بشأنها الكلام. فهما مختلفتان لفظا ، مع اتفاقهما معنى وذاتا.

ومثل هذا يقال في كلمه «الرسول» السالفه. فما حقيقه الرسول المراد؟ وما ذاته؟ إن كلمه : «الرسول» - برغم تعريفها هنا «بأل» تحتاج إلى تعيين أكمل وإيضاح أشمل ؛ لانطباقها على عدد من الأفراد. فلما جاء اسم : «محمد» (٢) تم به التعيين الذاتى ، وزال ما قد يحوم حول مدلول «الرسول» من شيعه وإبهام ؛ بفضل كلمه : «محمد» التي عينت ذاته ؛ لأنها بمعناها تماما ، والمراد منهما ذات واحده.

ومثل هذا كلمه : «الأديبه». فهذه الكلمه - برغم تعريفها هنا «بأل» - لا تدل دلالة دقيقه على ذات واحده معينه دون غيرها ، وإنما تصدق على أديبات متعدده ، فلما جاء بعدها كلمه بمعناها ، هي : «سكينه» الجامده تركز المراد : في ذات أديبه واحده معينه ، لا ينصرف الذهن إلى سواها ، وهي الذات

ص: ٥٣٩

١- غير المشتقه.

٢- رددنا في مناسبات مختلفه أن المشتق إذا صار علما دخل في عداد الأسماء الجامده ، وخضع لأحكامها وحدها.

المقصوده التي تدل عليها كل واحده من الكلمتين.

فلاحظ مما سبق أن كل كلمه من الكلمات التي عرضناها (وهي : «ابن» - الرباب - محمد - سكينه ...) جامده ، قد أزاله عن المعرفه التي قبلها ما يشوبها من غموض ، وشيوع ، وأوضحت المقصود منها إيضاحا لا يكاد يترك أثرا للإبهام أو اشتراك ، وهي في الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفه دون لفظها فمدلولهما ذات واحده ، بالرغم من اختلاف لفظهما.

٢- كتب أحد الأدباء إلى خطيب :

(عرفتك قبل اليوم عذب الكلام ، حلو الحديث ، وسمعتك الليله خطيبا بارعا عبقرًا ... ولقد أصغيت إلى ما قلت ؛ فإذا كلمه ، «خطبه» استهوت الأفتده ، وأداء ، «تمثيل» خلب الألباب ، وجرس ، «نغم» جسّم المعاني ، وكشف للعيون دلالات الألفاظ ؛ حتى كدنا نراها بيننا تروح وتغدو ..).

فلو أن الكاتب كتب : «أصغيت إلى ما قلت فإذا «كلمه» ...» لذهبت بنا الظنون ، مذاهب عده في الذات المراده من هذه الكلمه المصوغه بصيغه النكره. أهى ذات كلمه واحده؟ أهى شعر أم نثر؟ أخطبه أم مقاله ... ولكن الكاتب أزال كثيرا من الظنون حين قال بعد ذلك : «خطبه» ومعناها هنا ، والمراد من ذاتها هو معنى : «كلمه» وذاتها ؛ فتحدد المراد من : كلمه» بعض التحديد ، وحصرت النكره في دائره أضيق من الدائره الأولى الواسعه للإبهام والشيوخ ، وصارت النكره مختصه بعد أن كانت مطلقه كامله الإبهام والشيوخ. وكذلك كلمه : «أداء» ؛ فإنها نكره مطلقه ، قد يراد منها ذات الأداء البلاغى في تكوين الأسلوب ، أو : ذات الأداء في الثبات ، وعدم الاضطراب ، أو : ذات الأداء في استيفاء المعاني ... أو .. ؛ فجاءت بعدها كلمه : «تمثيل» التي هي بمعناها هنا ، فحددت - بعض التحديد - المراد من حقيقه الأداء وذاته ، وقللت الاحتمالات في فهم المراد من تلك النكره ، أو : بعبارة أخرى : خصصتها ، وقيدت شمولها بعض التقييد. ومثلها كلمه : «نغم» بعد النكره : «جرس».

فكل كلمه من الثلاث : (خطبه - تمثيل - نغم) - وأمثالها - هي كلمه

جامده ، وقد خَصَّصت النكرة التي قبلها بعض التخصيص ، وحددت شيوعها وإبهامها بعض التحديد. وهي في الوقت نفسه بمعناها ، دون لفظها ؛ فالمراد منهما ذات واحده.

وكل واحده من هذه الثلاث ، ومن الأربعة التي سبقتها في المثال الأول - ونظائرها - تسمى : عطف بيان ، ويقولون في تعريفه :

إنه تابع (١) جامد - غالبا - يخالف متبوعه (٢) في لفظه (٣) ، ويوافقه في معناه المراد منه الذات (٤) ، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفه ، وتخصيصها (٥) إن كان نكرة (٦) ...

* * *

ص: ٥٤١

١- ولا بد في هذا التابع : (عطف البيان) أن يكون اسما ظاهرا ؛ - كما يأتي في رقم ٢ ، وطبقا للبيان الآتي في ص ٥٥٠. وقد سبق شرح معنى «التابع» وبيان أحكامه العامة وترتيبه مع نظرائه ... أول باب النعت ، (ص ٤٣٤). ومن أحكامه المدونه هناك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشيء مما أوردناه مفصلا ، بشرط - ألا يكون المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقا - كما أشرنا هناك ، وكما هو مبين تفصيلا في موضعه الخاص ج ١ م ٢٧. ص ٣٤١ -.

٢- والصحيح أن متبوعه لا يكون ضميرا ؛ فإن جاء ضميرا وجب إعراب التابع بدلا. وليس عطف بيان - كما سبق في رقم ١ ، وكما سيجيء في رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ ، وفي ص ٥٥٠ -.

٣- لا بد من المخالفة اللفظية ؛ فلو اتحدا لفظا ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان ؛ لأن الشيء لا يوضح نفسه ، ولا بينها. (راجع حاشية الصبان ج ٣ عند آخر بيت في باب : «تابع المنادى»). وستجيء إشاره لهذا في ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠).

٤- لأن معناه ومدلوله هو الذات نفسها لا أمر عرضي طارئ عليها - كما أوضحنا في ص ٥٢١ و٤٢٣ -

٥- سبق في أول باب النعت - ص ٤٣٨ - وفي غيره معنى إيضاح المعرفه ، وتخصيص النكرة ، بما ملخصه أن المعرفه تدل على معين. ولكنها - بالرغم من ذلك - قد يصيبها شيء من الشروع بسبب تعدد مدلولها. فأحمد ، ومحمد ، وعلى ، والنابغه ...

معارف ، لكن مدلول كل منها متعدد يحتاج أحيانا - إلى ما يزيل عنه الإبهام والشروع ، ويوضح المراد دون غيره. وهذا هو : «الإيضاح والموضح». أما النكرة فمدلولها شائع كامل الشروع. نحو رجل ، طائر ، حيوان ... فما يجيء لتحديد شيوعها وتقليله

يسمى : «المخصص» إلا أن الإيضاح والتخصيص يكونان في النعت بأمور معنويه عرضيه طارئه على الذات ، دون الذات نفسها ، بخلافهما في عطف البيان ؛ فينصبان على الذات نفسها - كما شرحنا ، وكما سيجيء هنا ، ثم في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ -

٦- وقد يكون للمدح مثل : «البيت» في قوله تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيَتَّى الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ...)

(١) والتوابع الأخرى :

من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقي في إيضاح المتبوع أو تخصيصه ، على الوجه المشروح في باب النعت (وقد يشبهه في القطع) - كما أسلفنا - والفارق بينهما أن النعت الحقيقي لا بد من اشتماله على ضمير مستتر يعود على المنعوت ، وأن الغالب على النعت الحقيقي : «الاشتقاق» وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليها مباشرة ، وتكون هي المراده منه ، وإنما يوضح منعوته بصفه عرضيه وأمر طارئ على الذات ، كالفهم ، والحسن ، والطول ، والقصر ...

أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها ، لا بأمر عرضي طارئ عليها (٢) : وإنما بلفظ يدل عليها مباشرة وهو عين معناها ، فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حاله من الحالات العرضيه التي تطرأ على الذات وتوصف بها. ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامدا - أى : غير مشتق - فيكون كالعلم المجرد ، والكنيه. فلا ضمير فيه ؛ لأن الغالب عليه الجمود - كما سبق - ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلب إذ يصح - بقله - وقوع النعت جامدا مؤولا بالمشتق ، ووقوع عطف البيان مشتقا ، ولكن الأولى مراعاة الأغلب الأوضح.

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظي بالمرادف في بعض الصور مثل : (تبر ذهب) في أن كلا منهما كمتبوعه في معناه ، دون لفظه. إلا أن الغرض من عطف البيان هو : الإيضاح أو التخصيص (٣). أما الغرض من التوكيد اللفظي - بتكرار اللفظ أو مرادفه - فأمر آخر ، أوضحناه في بابه (٤) ، وعلى

ص: ٥٤٢

١- إذا كان المتبوع كنيه لوحظ في عطف البيان ما سبقت الإشارة إليه في «ا» من ص ٤٢٩.

٢- سبقت الإشارة الموضحة لهذا في النعت في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ -.

٣- بمعناهما السالف في رقم ٥ من هامش الصفحة الماضيه ، والذي سيجيء أيضا في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ (وراجع ص ٧١ ج ٣ من شرح المفصل).

٤- ص ٥٢٥ ، وبينهما فروق أخرى ستجيء في ص ٥٥٠ منها أن عطف البيان لا يكون فعلا ولا جملة ... وغير هذين مما سذكروه

...

ملاحظه هذا الغرض الذى تدل عليه القرائن يتعين أحدهما فى موضع لا يصلح له الآخر.

أما المشابهه بين عطف البيان وبدل الكل من الكل (1) (من ناحيه معناهما ، وإعرابهما ، وقطعهما (2) وجمودهما ، دون لفظهما). فغالبه (3) ، ويصح فى أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التغيير - كما سيجىء فى باب البدل - نحو : ما أعجب ملكه النحل ؛ (اليعسوب). تدير مملكتها بحزم ومهاره ، وتراقب رعيتها بيقظه واهتمام ، ولا تستقر فى قصرها (خليتها) ، إلا فترات قصيره للراحه والهدوء.

فكلمه : «اليعسوب» ، عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من النحله ، وكلمه : «خلية» عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من : قصر (4)

حكم عطف البيان

عطف البيان تابع يطابق متبوعه (5) فى أربعة أمور محتومه (6) ، ولا بد أن يكون اسما ظاهرا (7) فى جميع أحواله :

أولها : فى ضبطه الإعرابى (من ناحيه الرفع ، والنصب ، والجر). ويجوز فيه القطع (8) ؛ كالنعت.

وثانيها : فى تعريفه وتنكيره (9).

ص : ٥٤٣

- 1- وهو الذى يكون فيه التابع مطابقا فى المعنى لمتبوعه تمام المطابقه ... مع اختلافهما لفظا - فى الغالب - كما سيجىء فى بابيه. وتفصيل الكلام عليه فى ص ٥٤٦.
- 2- مع مراعاة ما يختص بقطع البدل ، وسيجىء فى «٥» من ص ٦٧٧.
- 3- راجع التحقيق فى ص ٥٤٩ ، ٥٥٠.
- 4- نعيد هنا ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٧) وهو أن التشابه الظاهرى قد يقع - أحيانا - بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظى طبقا للبيان الآتى فى رقمى ١ ، ٢ من هامش ص ٦٤٣ وفيهما طريقه التفريق.
- 5- ويلاحظ ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤١ وما سيجىء فى ص ٥٥٠ وهو أن متبوعه لا يكون ضميرا - فى الرأى الأصح - فإن جاء ضميرا وجب إعراب التابع بدلا - وسيجىء هنا أيضا -.
- 6- وتجرى عليه فوق ذلك جميع الأحكام العامه المشتركه التى تجرى على التوابع الأربعة والتى سبقت الإشارة لها فى هامش ص ٤٣٤ م ١١٤.
- 7- راجع الملحوظه الخاصه ببيان هذا فى ص ٥٥٠.
- 8- سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٥٠٢ أما بيان القطع وأحكامه ففى ص ٤٨٦ و٤٨٨.
- 9- الصحيح أن هذا هو الأغلب ، إذ عطف البيان قد يكون نكرة كالمتبوع ، ومن أمثلته قوله - - تعالى : (يُوقَدُ مِنْ شَجَرِهِ مُبَارَكَةٌ زَيْتُونَةٍ ...)؛ وقوله تعالى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) ويصح تخالفهما تعريفا وتنكيرا بشرط أن يكون التابع هو المعرفه ، ليتحقق

الغرض من «عطف البيان» وقد نص على صحه التخالف بعض النحاه - ومنهم الرضى ، كما جاء فى «الصبيان» آخر هذا الباب - ولكنهم لم يقيّدوا المخالفه بتعريف التابع أو تخصيصه ، وهذا الإطلاق غير مفهوم ، إلا عند من يقول : «إن النكره تخصص متبوعها» والتخصيص نوع من البيان والإيضاح - طبقا للبيان الذى يجىء فى رقم ٢ من هامش الصفحه التاليه. غير أن تمثيل الرضى ، هناك (فيما نقله عنه الصبان لجواز وقوع عطف البيان نكره) قد يدل على أنه يقصد النكره المختصه. وهذا هو الأحسن. ويؤيده ما ورد فى حاشيه «ياسين» فى باب «البدل» عند الكلام على منع بدل الاسم الظاهر من الضمير بدل كل من كل ؛ بحجه نقصان الاسم الظاهر فى تعريفه عن الأول (المتبوع) حيث قال ما نصه : (أما نقصان تعريف الثانى عن تعريف الأول فلا يضر ؛ كما فى إبدال النكره الموصوفه من المعرفه ؛ نحو : مررت بمحمد رجل عاقل ، إذ رب نكره تفيد ما لا تفيده المعرفه ، وإن اشتملت المعرفه على فائده التعريف التى خلت عنها النكره) اهـ. ويلاحظ أن التمثيل جاء بنكره مختصه ، وأن الكلام خلا من النص على اشتراط اختصاصها ، كما يلاحظ أن الرأى السالف أحد آراء متعدده أشرنا إليها فى هامش ص ٤٥٦ حيث يصح فى المثال الذى عرضه «ياسين» أن يكون عطف بيان ، وأن يكون غير ذلك ؛ طبقا لما هو مدون هناك.

وثالثها : فى تكبيره وتأنينه.

ورابعها : فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه.

أى : أنه لا بد أن يطابقه فى أربعة أمور من عشره (١) ... كما فى الأمثله التى سلفت (٢) ... وقد يقع عطف البيان بعد أى (بفتح الهمزة

ص: ٥٤٤

١- العشره هى : علامات الإعراب الثلاث - التعريف والتكبير - التذكير والتأنيث - الأفراد والتثنيه والجمع.

٢- فيما سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن مالك فى أول باب خاص عقده بعنوان : العطف. العطف. إمّا ذو بيان ، أو نسق والغرض الآن - بيان ما سبق انظر الكلام على معنى «أو» المراد منها «إمّا» فى ص ٦١٥ - . والذى سبق فى التقسيم هو «ذو البيان» أى : صاحب البيان ويقول فى تعريفه : فذو البيان تابع شبه الصِّفه حقيقه القصد به منكشفه يريد : أن عطف البيان تابع ، يشبه الصفه (النعته) فليس هو الصفه ؛ لأن بينهما فوارق متعدده ، منها : أن عطف البيان يبين حقيقه متبوعه ، ويكشف ذاته المقصوده. أما النعت فيبين معنى عارضه فى متبوعه ، أو فى سببيه ، ففى مثل «كلمت الرجل العالم» - تبيين كلمه : «العالم» ، (وهى : النعت) معنى من المعانى العارضه التى تتصف بها ذات العالم ، فقد تتصف بالعلم ، أو : بالأدب ، أو : بالاختراع ... أو ... أما عطف البيان فلا يبين صفه من الصفات التى تطرأ على الذات ، وإنما يبين الذات نفسها. سواء أكانت ذاتا حسيه. أم معنويه ؛ أى : يبين ما يسمى : - - حقيقه الشىء ، ومادته الأصيله - كما شرحناها من قبل - فى ص ٥٤٢ - فنقول كلمت الرجل ، إبراهيم فكلمه : «إبراهيم» يبين ذات الرجل ، وحقيقته الأصيله ، لا-وصفا طارئاً من أوصافه ، ولذا تسمى «عطف بيان» ، لأنها يبين الحقيقه المقصوده ، أو ذات الحقيقه ، ثم قال فى حكمه : فأولينه من وفاق الأول ما من وفاق الأول النعت ولى أى : أعطه من موافقه الأول (المتبوع) مثل ما تولاه النعت من موافقه منوعته ، وهو الأمور السابقه. (فمعنى : أولينه : أعطه ، ومعنى : ولى : تولى وأخذ) ، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتكبيراً ، وأنهما يكونان من هذا النوع ، أو ذاك ، ولا يقتصران على أحدهما : فقد يكونان منكرين كما يكونان معرّفين وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول : إن عطف البيان لا يكون إلا- معرفه ؛ بحجه أن الغرض منه البيان والإيضاح ، وهما من شأن المعرفة لا- النكره ؛ إذ النكره مجهوله ، والمجهول لا- يبين المجهول وأن ما نتوهمه من النكرات عطف بيان فليس به ؛ ولكنه بدل كل من كل ... و ... والرأى الراجح المقبول أنه يكون نكره أيضاً ، لأن النكره تخصص متبوعها ، والتخصص نوع من البيان والإيضاح. كما سبق فى رقم ٤ من الهامش السابق ؛ فعندهم أن الأخص قد يبينه ويوضحه ما ليس بأخص. هكذا يقولون. وهو مقبول أحياناً لانطباقه على بعض الصور الوارده والأساليب الصحیحه ؛ مثل : «يا إحسان رجل» إذا كان «إحسان» - أو ما ماثله علم من الأعلام المشتركه بين الذكور والإناث ، فلو لم يذكر بعده كلمه : «رجل» التى توضح ذاته لوقع لبس فى حقيقته ؛ أهو رجل أم امرأه ... أو ...

وسكون الياء) ، التي هي حرف تفسير (١) ، فلا يتغير من حكمه شيء ؛ نحو : هذا الخاتم لجين ، أى : فضه. وفي هذه الصورة يتعين عطف البيان أو بدل الكل ؛ إذ لا يقع سواهما بعد : «أى» التفسيري.

ص: ٥٤٥

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ ورقم ٤ من هامش ٥٤٧ - ويصح إعراب ما يقع بعد «أى» التفسيري «بدل كل» إلا في المسائل التي يفتقران فيها (وسيحيىء في باب البذل). وقد يتعين أن يكون ما بعد «أى» بدلا وليس عطف بيان ، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا - (كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٢ وفي رقم ١ من هامش ص ٥٤٣ وكما سيحيىء في ص ٥٣٣-) فإذا وقع المتبوع ضميرا وجب إعراب التابع بدلا ، لا عطف بيان. (راجع حاشيه ياسين في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ما حذف فأؤه ، أو عينه ...). «ويقول صاحب المغنى» عند الكلام عليها ما نصه الذى نقلناه - فى رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ - وهو : (وتقع تفسيرا للجمل أيضا ؛ كقول الشاعر : : وترميننى بالطرف ، أى : أنت مذنب .. اه. والجمله التفسيرييه بعدها لا محل لها من الإعراب.

الكل من الكل (١):

أشرنا (٢) إلى أن المشابهة غالبه بين عطف البيان وبدل الكل من الكل ، في ناحيه معناهما ، وإعرابهما ، وقطعهما (٣) ، وجمودهما ، دون حروفهما ، والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كامله فيما سبق ، لا غالبه ؛ إذ التفرقه بينهما قائمه على غير أساس سليم ، فمن الخير توحيدهما ، لما في هذا من التيسير ، ومجاراه الأصول اللغويه العامه. أما الرأي الذى يفرّق بينهما فى بعض حالات فرأى قام على التخيّل ، والحذف ، والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائده ترتجى. ومن السداد إهماله وإغفاله (٤)

...

على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التى يتحتم فيها العطف البيانى بناء على ذلك الرأى ؛ ويمتنع بدل الكل ، ، مرددين بعد ذلك عدم الالتفات إلى الرأى السالف. منها (٥):

(١) أن يكون التابع مفردا ، معرفه ، منصوبا ، والمتبوع منادى ، مبيّيا على الضم مثل : يا صديق عليا (٦). فيجب عندهم إعراب : «عليا» عطف بيان ، ولا يصح إعرابه بدل كل ؛ لأنّ البدل لا بد أن يلاحظ معه فى التقدير تكرار العامل الذى عمل فى المتبوع ، بحيث يصح أن يوجد هذا العامل قبل التابع وقبل المتبوع معا ، من غير أن يترتب على هذا التكرار فساد فى المعنى ، أو مخالفه لضابط نحوى. فإنّ ترتب عليه فساد لم يصح إعراب الكلمه «بدل

ص: ٥٤٦

١- قد يكون من المستحسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل إلى ما بعد الانتهاء من البدل ، ولكننا فى التقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط وللموازنه فى باب عطف البيان.

٢- فى ص ٥٤٣. وانظر ص ٥٤٩ و ٥٥٠.

٣- انظر ما يختص بقطع البدل فى «ه» ص ٦٧٧.

٤- انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٣ حيث الرأى السديد لبعض الثقات.

٥- انظر الزيادة والتفصيل - ص ٥٤٩ - حيث بيان الضابط العام الذى يشمل كل الصور الممنوعه عندهم.

٦- وهذا الإعراب بالنصب جائز فى النداء - بشروط تذكر فى بابه ، ج ٤ - على اعتبار «عليا» - المنصوبه عند استيفاء الشروط - تصلح «بدلا» من كلمه «صديق» المبنيه لفظا ، المنصوبه محلا ، لأنها منادى مبنى على الضم فى محل نصب.

كل» ووجب الاقتصار على إعرابها «عطف بيان» فقط. وهذا معنى قولهم : «إن البدل على نيه تكرر العامل». فتقدير الكلام في المثال السالف : يا صديق يا عليا ؛ بتكرار العامل ، وهو «يا» ووجوده قبل المتبوع حقيقه ، وقبل التابع تخيلا. وهذا التكرار يؤدي إلى خطأ النصب في كلمه «عليًا» المذكوره ، لأنها في التخييل : منادى مفرد علم ؛ فيجب بناؤها على الضم ؛ طبقا لأحكام المنادى ، ولا يجوز نصبها. إلا على اعتبارها عطف بيان (١) ؛ لأن عطف البيان لا يلاحظ فيه تكرر العامل ، ولا أنه مقدّر قبل التابع ، وإنما يكتفى بوجوده قبل المتبوع فقط. فإعراب الكلمه المذكوره : (عليًا) بدلا ، يؤدي عندهم إلى فساد نحويّ يجب توقيه ، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان ، أو غيره إن أمكن.

٢- أن يكون التابع خاليا من «أل» ، والمتبوع مقترنا بها مع إعرابه مضافا إليه ، والمضاف اسم مشتق ، إضافته غير محضه (٢) ؛ نحو : نحن المكرمو النابغه هند ؛ فيجب - عندهم - إعراب «هند» عطف بيان ، لا بدلا ؛ لأن البدل على نيه تكرر العامل ، وملاحظه وجوده قبل التابع كوجوده قبل المتبوع ، - كما أسلفنا - وعلى هذا يكون الأصل المتخيّل للمثال هو : نحن المكرمو النابغه ، المكرمو هند ، فلو أعربنا كلمه : «هند» التي في المثال الأصلي بدلا لأدى الإعراب إلى فساد ؛ هو : أن يكون المضاف مشتقا مقترنا «بأل» ، والمضاف إليه غير مقرون بها ؛ لأن الإضافة غير محضه ؛ يمتنع فيها مثل هذا ، إلا بوجود بعض المسوغات (٣) التي تصححها. والجمله هنا خاليه من كل مسوغ - في رأيهم -.

ولا سبيل عندهم للفرار من الفساد إلا بإعراب «هند» عطف بيان ، لا بدلا ؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحه تكرر العامل (٤)

...

ص: ٥٤٧

- ١- وهو منصوب مراعاة لمحل المنادى المتبوع ، لأن كلمه : «على» مبنيه على الضم في محل نصب - كما قلنا.
- ٢- سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها في هذا الجزء (ص ١ و ٣. وما بعدهما).
- ٣- سبق بيان هذه المسوغات في ص ١٢.
- ٤- وفي صلاحيه عطف البيان لأن يكون «بدل كل من كل» إلا في الصورتين السالفتين - وأشباههما - يقول ابن مالك : - -
وصالحا لبدليّه يرى في غير نحو : يا غلام يعمر ونحو : بشر تابع البكرى وليس أن يبدل بالمرضى يريد : أن عطف البيان يصلح للبدليه في غير الصورة التي تشبه في تركيبها : يا غلام يعمر - علم شخص - والألف الأخيره زائده للشعر - حيث وقعت «يعمر» منصوبه مراعاة لمحل المنادى المبنى على الضم في محل نصب. فلو أعربت : «يعمر» بدلا - لكان التقدير : يا غلام يا يعمر ؛ على نيه تكرر العامل ؛ فتنصب الكلمه مع أن نصبها مع ندائها غير جائز ؛ فيتعين إعرابها عطف بيان ، فرارا من هذا الخطأ. ويشير إلى المسأله الثانيه بكلمه «بشر» التابعه لكلمه : «البكرى» في قول الشاعر «المرار الفقعىسى»: أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فالتابع هو : «بشر» والمتبوع هو : «البكرى» المضاف إليه ، المقترن «بأل» والمضاف الذى إضافته غير محضه هو : التارك (من إضافه الوصف لمفعوله) فيتعين عندهم إعراب كلمه : «بشر» ، عطف بيان ، إذ لو أعربت «بدلا» لكان التقدير على نيه تكرر العامل هو : «أنا ابن التارك البكرى ، التارك بشر» ، فيضاف الوصف المقرون بأل إلى غير المقرون بها وغير الصالح هنا ، وأن يكون مضافا إليه. وهذا غير جائز في الإضافة غير المحضه. وللفرار من هذا تعرب عندهم : «بيانا».

هذا رأى المانعين. وفيه ما فيه من إرهاب وتفسير بغير طائل؛ لأن المعنى واضح على البدليه؛ كوضوحه على عطف البيان، وليس أحدهما أبلغ من الآخر، ولا أكثر تداولاً واستعمالاً، ولا مخالفاً لأصل لغوى واقعي. فقيم الحذف، والتقدير، والنية، والملاحظه...؟ وبخاصه مع ما سجله النحاه فى هذا الباب - وغيره - من أنه قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل؛ أى: قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (1). وذكروا لتأييد هذا أمثله كثيره فصيحه. فليس من ضرر مطلقاً ألا يصلح العامل فى بعض المواضع لوقوعه قبل التابع، كهذا الموضع. إنما الضرر فى عدم صحه وقوعه قبل المتبوع وحده. فلم العناء؟ وفيم التعسير؟

ص: ٥٤٨

١- راجع حاشيه الأمير ج ١ فى الكلام على الحرف: «رب» ووجوب تنكير مجروره. وكذلك «الهمع» ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على: «الدين»، والصبان: ح ٤ - باب عوامل الجزم - عند الكلام على نوع فعلى الشرط والجواب، بل إن الصبان (ج ٢ باب الإضافه، عند الكلام على «أى») ينقل النص التالى: «إنا نقول: يغتفر كثيراً فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل» فيصرح بأن هذا الاعتقاد كثير.

نعم قد تكون التفرقة بينهما سائغه في بعض صور ، ولكن من ناحيه أخرى دقيقه غير تلك التي تصدى لها المانعون ؛ هي أن لعطف البيان غرضا معنويًا هامًا ؛ هو : إيضاح الذات نفسها ، أو تخصيصها على الوجه الذي شرحناه (١) أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تماما ؛ هو الدلاله على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحده ، وفرد معين واحد في حقيقته - كما سيجيء في بابہ - ولا- يضر أن يختلفا في المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقه الذات المقصوده واحده ؛ كالاختلاف الذي في نحو عرفت سعيدا أخاك (٢) ، ولا شأن لبديل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقه الذات أو تخصيصها - والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان ، (أى : يقعان وينصبان على الذات) - فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقيه الشروط الواجبه في عطف البيان ، ومنها : مطابقتة للمتبوع في الأمور الأربعة السالفه ؛ ولهذا كانت كلمه : «سيد» الثانيه عطف بيان في قول الشاعر:

إذا سيد منّا مضى لسبيله

أقام عمود الدين آخر سيد

وحيث اقتضى المقام الدلاله على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تماما في المدلول فاللفظ «بديل كل من كل» ، وبخاصه إذا فقد اللفظ شرطا من شروط عطف البيان.

هذه هي ناحيه التفرقة الحقه التي يجب الاقتصار عليها ؛ نزولا على أحكام اللغه ، وتقديرا لخصائصها ، وكشفا لأسرارها ، بل إن هذه التفرقة نفسها قد يمكن رفضها (٣).

ص: ٥٤٩

- ١- في ص ٥٤٢ وفي رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤. وانظر البيان كاملا في ص ٦٧٩.
- ٢- فذات «الأخ» هي ذات «سعيد» ؛ إلا أن كلمه «أخ» تشعر في الوقت نفسه بمعنى زائد ، هو : «الأخوه» التي لا تشعر بها كلمه «سعيد» ، ولكن هذا المعنى الزائد غير مقصود مطلقا في عطف البيان ، إذ لو قصد لصارت الكلمه نعما مؤولا بالمشتق. والفرق كبير في المعنى والحكم بين النعت وعطف البيان.
- ٣- وهي تفرقه دقيقه لا- تكاد تدرك ، وغير مقصوده - كما أوضحنا في هامش الصفحه السالفه. - ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسما واحدا. ويكفى أن علما محققا كالرضي يقول ما نصه : «أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البديل ؛ كما هو ظاهر كلام سيوييه ... و...». (راجع الصبان آخر باب عطف البيان).

ملحوظه : مما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميرا (١) ، ولا تابعا لضمير ، ولا مخالفا لمتبوعه في تعريف وتنكير (٢) - على الرأى الصحيح - ولا يقع جملة ، ولا تابعا لجملة (٣) ، ولا فعلا ، ولا تابعا لفعل ، ولا يكون ملحوظا في النيه إحلاله محل الأول - كما شرحنا - ، ولا يعد متبوعه في حكم الطرح. ولا يعد في جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه (٤). بخلاف بدل الكل في جميع هذا.

ص: ٥٥٠

-
- ١- سبقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من هامش ص ٥٤١ وفي رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣.
 - ٢- ولما كان الأغلب في عطف البيان - كما في ص ٥٤٣ - موافقة لمتبوعه في التعريف والتنكير امتنع إعراب مخصوص «جذا» عطف بيان ؛ لورود أمثله كثيره منه نكره وقد ذكرنا بعضها في رقم ٢ من هامش ص ٣٨١.
 - ٣- أى : لا يصح أن يكون متبوعه جملة مع أن البدل يصح أن يكون بدل جملة من جملة كما سيجىء في ص ٦٧٧.
 - ٤- انظر أمثله الحاله الأولى الآتية في الزيادة.

الذين يمنعون البدل في المسألتين السالفتين ، وفي بعض مسائل أخرى ، ويحتمون أن تكون عطف بيان - يضعون لهذه المسائل كلها ضابطا عاما ينطبق عليها جميعا. وسنعرضه فيما يلي ؛ ليتبين ما فيه من إرهاق وإعنات لا داعي لهما.

يقولون : يصح في عطف البيان - إذا قصد به ما يقصد ببدل الكل - أن يعرب «بدل كل» ، إلا في حالتين :

أولاهما : ألّا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لمانع يحول دون صحه بدل الكل.

وثانيتها : ألّا يمكن إحلال عطف البيان - لو صار بدلا - محل متبوعه لمانع يحول دون البدليه ، ودون وضع البدل مكان المبدل منه ...

١- ومن أمثله الحاله الأولى أن يكون الاسم (التابع) ؛ واقعا بعد جملة تعرب خبرا ، أو : صله ، أو : نعتا ، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، إنما الرابط ضمير - أو نحوه - في ذلك الاسم التابع ؛ فمثاله بعد الجملة الواقعة خبرا : هند حضر صالح ولدها. فلو أعربنا كلمه : «ولد». بدل - والبدل عندهم على نيه تكرار العامل - لكان التقدير : هند حضر صالح ، حضر ولدها ؛ فتخلو جملة الخبر من الرابط ؛ لأن الضمير المتصل بالاسم صار في جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية ؛ إذ الكلام جملتان : الأولى هي الخبر ، ولا رابط فيها ، والثانية مستقلة عن الأولى ، استئنافيه ، والضمير الذي بها لا يربط الأولى بمبتدئها.

ومثال الجملة الواقعة صله : أجاد الذي تكلم على خاله. فلو أعربنا كلمه : خال «بدلا» لكان التقدير : أجاد الذي تكلم على تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الثانية مستقلة عن الجملة الأولى ، وتصير الصله خاليه من الرابط ؛ فلا تصلح أن تكون صله.

ومثال الجملة الواقعة نعتا : أجاد رجل تكلم على خاله ؛ فأعراب كلمه «خال» بدلا يقتضى تكرار العامل ، وأن الأصل : أجاد رجل تكلم على

تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الأولى الواقعة نعتا (وهى تكلم على) خاليه من الرابط الذى يربطها بالمنعوت ؛ وهذا غير جائز. أما الضمير المتأخر فإنه فى جملة مستقلة بنفسها لا يصلح رابطا فى الأولى ... لاستقلال كل جملة بكيانها.

وفى الحق أن المعنى وسلامه الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل أو عطف بيان فى صورته من الصور السابقة الممنوعه عندهم.

٢- ومن أمثله الحاله الثانيه التى لا- يصح فيها إحلال البدل محل المبدل منه ما تقدم من أن يكون التابع مفردا معرفه منصوبا والمتبوع منادى ، مبنى على الضم. أو : أن يكون التابع خاليا من «أل» والمتبوع مقترنا بها ... بالصوره التى شرحناها - وهذان هما الأمران المعروفان أولا فى ص ٥٤٦ وما بعدها -.

ومن أمثله الأمر الثانى أيضا : أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشاره ، أو مقرونا «بأل» : نحو : يا إبراهيم هذا ، أو يا إبراهيم الحسين ، إذ يترتب على إحلال البدل محل المبدل منه فى المثال الأول صحه : «يا إبراهيم يا هذا» ، مع أن الفصحح أن يكون لاسم الإشاره تابع مقرون «بأل». ويترتب على إحلاله فى المثال الثانى صحه : «يا إبراهيم يا الحسين» ، مع أن دخول «أل» على المنادى ممنوع.

وكل هذا ، وكل ما يأتى مما هو ممنوع عندهم ، إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لا بد أن يكون على نيه تكرار العامل. أى على أساس أن يصح وقوع البدل مكان المبدل منه.

ومنها : أن يكون التابع مثنى أو جمعا ، مع التفريق فيهما بالعاطف ، والمتبوع غير مفرق ؛ كقول الشاعر :

أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا

أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فيتعين كونهما عطف بيان ؛ لأن التقدير على البدليه : يا عبد شمس ونوفلا ، بنصب كلمه «نوفلا» مع أن المعطوف المفرد فى النداء لا يجوز نصبه ، وإنما يجرى عليه حكم المنادى المستقل (١).

ص: ٥٥٢

١- لقد صرحوا أن كل عطف بيان يصلح «بدل كل من كل» ، واستثنوا من هذا الحكم مسائل ، منها المسأله التى جاء هذا البيت شاهدا لها. لكننى ألاحظ أن كلمه : «عبد» من : «عبد شمس» - - هى بدل بعض من : «أخويننا» فلا يقع فيها اللبس بين عطف البيان وبدل الكل ؛ لأنها لا تصلح بدل كل. فما المراد من بدل الكل؟ أى يكون اللفظ وحده هو البدل الكلى أم هو مع ما عطف عليه ، ويؤيد هذا خلوه من الضمير ؛ كالتأني فى بدل الكل؟ لو صح هذا الاعتبار فلم يعربونه بدل بعض ، ويدخلونه فى حكمه؟ لم أهتد إلى من تعرض لهذا. ويبدو أنهم يعتبرونه «كلًا» إذا نظروا له من جهه المعطوفات عليه التى تشمل كل أنواع المبدل منه كامله. و «بعضا» إذا نظروا إليه من غير اعتبار للمعطوفات التى تحصر تلك الأنواع. ومثل هذا يقال فى بعض الحالات الآتية

المستناه (انظر ص ٦٦٧ و٦٧٧) ...

ومنها : أن يكون المنادى «أى» الموصوفه بما فيه «أل» بعدها» وتابعه خال من «أل» ، نحو : يأيها القائد سعيد. فلو أعربت كلمه : «سعيد» بدلا لكان التقدير : يأيها القائد يأيها سعيد ، وهذا خطأ ؛ لأن تابع «أى» فى النداء لا بد أن يكون مقرونا «بأل» أو اسم إشاره له تابع مقرون بها

ومنها : أن يكون اسم الإشاره المنادى - أو غير المنادى - متبوعا بما فيه «أل» والتابع خال منها ، ولا يوجد ما يغنى عنها ؛ نحو : يا ذا الرجل غلام حامد ، أو جاء هذا الرجل حامد. فلو أعرب : «غلام» أو «حامد» بدلا لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام حامد - وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد ، وتابع اسم الإشاره لا يكون مجردا من «أل».

ومنها : أن يكون المتبوع مضافا إليه والمضاف هو : «كلا» أو «كلتا» والتابع مثنى مفرق ؛ نحو : أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد - أسرعت كلتا المتنافستين فاطمه وزينب - فلو أعرب التابع : (وهو : محمود وفاطمه) بدلا لكان تقدير الكلام : (أسرع كلا المتنافسين ، أسرع كلا محمود وحامد) - (أسرعت كلتا المتنافستين ، أسرعت كلتا فاطمه وزينب) ، فيترتب على نيه تكرار العامل إضافه كلا وكلتا للمثنى المفرق ؛ وهما لا يضافان إليه إلا شذوذا.

ومنها : أن يكون التابع مثنى مفرقا ، أو جمعا مفرقا كذلك ، والمتبوع مثنى أو جمعا غير مفرق فى الصورتين ، وهو مضاف إليه والمضاف هو : «أى». نحو : (بأى الزميلين جعفر وحسن مررت) ، فلو أعرب «جعفر» وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن

مررت ؛ وهذا ممنوع ؛ لما فيه من إضافه : «أى» للمفرد المعرفه ، وهى لا تضاف إليه إلا بالشروط التى عرفناها عند الكلام عليها فى باب «الإضافه (١)» ، وهى غير متحققه هنا. ولا يتغير الحكم بإحلال الجمع لمحل المثنى فى مواقعه السالفه ...

ومنها : أن يضاف «اسم التفضيل» إلى عامّ ، وبعده تابعه ذو قسمين ؛ أحدهما لا يكون المفضل بعضا منه ؛ نحو : الرسل أفضل الناس الرجال والنساء ، فلو أعرب التابع بدلا لكان التقدير : الرسل أفضل النساء ؛ لأن اسم التفضيل إذا بقى على دلالة من التفضيل والزيادة على المضاف إليه وجب أن يكون بعضا من هذا المضاف إليه - كما سبق فى بابهِ - ولهذا أخطأ من قال : أنا أشعر الإنس والجن ، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف.

إلى هنا انتهت صور من أشهر الأمثله للنوع الثانى ، وهى - كنظيرتها من صور النوع الأول - خياليه ، مصنوعه ، أساسها توهم أن البدل لا بد أن يكون على نيه تكرار العامل ، وهذه دعوى لا تستند إلى أساس قوى. والعرب - أصحاب اللغه - لا تدرى من أمرها شيئا ؛ ولن يترتب على إهمالها ، وعدم التمسك بها فساد فى المعنى ولا فى التركيب (٢) ؛ فالجهد فيها ضائع لا محاله.

ص: ٥٥٤

١- ص ١٠٥.

٢- بل إن كثيرا من النحاه يقول : (قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع) كما سلف هنا - ص ٥٤٨ - وفى نواح متعدده من أجزاء الكتاب. وراجع ما سبق فى ص ٥٤٦ ، ثم الرأى الحاسم الذى فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٩.

عطف النسق (١)

هو : تابع (٢) يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف

ص: ٥٥٥

١- النسق - بفتح السين وسكونها - مصدر نسقت الكلام أنسقه (بفتح السين فى الماضى ، وضمها فى المضارع) بمعنى : واليت أجزاءه ، وربطت بعضها ببعض ، ربطا يجعل المتأخر متصلا بالمتقدم. وكان الأفضل الاقتصار على كلمه : «النسق» بمعنى : «المنسوق» من إطلاق المصدر على المفعول. أى : الكلام المنسوق بعضه على بعض. والنسق : اصطلاح كوفى ، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر. وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه فى كلامهم : «بالشركه» ، وعلينا اليوم أن نساير المشهور ؛ توحيدا للاصطلاح ، وارتفاعا بمزايا هذا التوحيد.

٢- سبق - فى أول باب : النعت ، م ١١٤ ص ٤٣٤ - معنى التابع ، وترتيبه مع تابع آخر ، وسرد أحكامه العامه الجليله - ومنها جواز الفصل أو امتناعه بينه وبين المتبوع ، وأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى التابع مطلقا. «ملاحظه» : التابع هنا - وهو المعطوف ، مفردا أو غير مفرد - قد يتعدد ، ويتعدد معه حرف عطف لا يفيد الترتيب ، نحو : قرأت الكتاب ، والرساله ، والمجله ، والخطاب ، ... فيكون - (فى غير الحاله التى يفيد فيها حرف العطف الترتيب ، وستأتى) - المعطوف عليه واحدا فقط ، هو الأول دائما ؛ مهما تعددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف غير مرتب ، كالمثال السالف ؛ فإن المعطوفات المتعدده هى : الرساله - المجله - الخطاب ... وقبل كل واحد حرف عطف لا يفيد الترتيب ، والمعطوف عليه واحد ، هو : الكتاب. ومثل قول المتنبي يفتخر : الخيل والليل والبيداء تعرفنى والسيف والرمح والقرطاس والقلم فالمعطوف عليه هو الأول (أى : الخيل) وما جاء بعده هو المعطوفات : (الليل - البيداء - السيف - الرمح - القرطاس - القلم) وقبل كل معطوف هنا حرف العطف : الواو - ومن الجائز أن يكون حرف العطف غير الواو أيضا بالشروط الخاصه بكل حرف. ولا يجوز أن يتعدد حرف العطف لمعطوف واحد ، لأن حرف العطف لا يدخل مباشرة على حرف عطف آخر. ومن أمثله المعطوفات المتعدده - وكل منها جمله - والمعطوف عليه هو الأول قوله تعالى (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي). - - وهناك حاله لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعدده على الأول ، وهى الحاله التى يقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) فيكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة ؛ مثل : (أقبل صالح ، وحامد ، وخليل ، فمحمد ، ثم إبراهيم). فحامد وخليل معطوفان على الأول : «صالح» ، أما محمد فمعطوف على : «خليل» ، وأما إبراهيم فمعطوف على : «محمد». ومن الأمثله قول على رضى الله عنه : (من نظر فى عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضىها لنفسه فذاك الأحمق بعينه). فالجمله من الفعل : «أنكر» وفاعله ، معطوفه على الجملة الفعلية قبلها. أما الجملة الفعلية الثانية - المكونه من الفعل : «رضى» ، وفاعله - فمعطوفه على الجملة الفعلية المكونه من الفعل : «أنكر» وفاعله. ومثل هذا يقال فى الجمل الفعلية المعطوفه بالفاء فى قوله تعالى : (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا فَعَرَيْنَاهُمْ أَمْرًا مُمْتَرًا فِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ؛ فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ ، فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا). وفى الشطر الأول من قول الشاعر : نرى الشىء مما نتقى فنهاه وما لا نرى - مما يقى الله - أكبر وجدير بالملاحظه : أنه إذا جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد

الترتيب - كالواو - فإن معطوفه يكون معطوفا على المعطوف بحرف العطف المرتب الذي قبله مباشرة. (وبعبارة أخرى : يجب أن يكون المعطوف بالعاطف المفيد للترتيب هو المعطوف عليه للمعطوف بعاطف يليه مباشرة. ولا- يصح العطف مطلقا على معطوف عليه قبل العاطف المفيد للترتيب) ؛ ففي مثل : أقبل سالم ، وصالح ، ومحمود ، وحامد ، ثم حسين ، وأمين ... ، يتعين أن يكون «أمين» معطوفا على «حسين» ولا- يصح عطفه على غيره. أما «حسين» فمعطوف على «حامد» حتما. وأما كل ما قبله فمعطوف بالواو على «سالم». وما سبق هو المراد من قول الصبان في آخر باب : العطف : (إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ، وذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتبا ؛ فإن كان مرتبا فالعطف على ما يليه ؛ كما نقل عن الكمال ابن الهمام : أنه إذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شيء فهو على ما يليه ، كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجمله الرابعه من الجمل التي لا محل لها ..) اه كلام الصبان ، ومثله فى التصريح ، وغيره. ومن الأمثله لهذا قول الشاعر القديم (عروه بن أذينة) : بيضاء باكرها النعيم فصاغها بلباقه ؛ فأدقها ، وأجلها منعت تحيتها ؛ فقلت لصاحبي ما كان أكثرها لنا ، وأقلها

١- وبعضها قد يكون حرف عطف فى الصوره لا فى الحقيقه وهو الحرف : «الفاء» والحرف : «ثم» طبقا للبيان الآتى فى صفحتى (٥٧٦ و ٥٧٨). وليس من حروف عطف النسق - عند أكثر النحاه - الحرف : «أى» - بفتح الهمزه ، وسكون الياء - الذى هو حرف تفسير ، يعرب ما بعده بدل كل ، أو عطف بيان - كما سبق الإيضاح فى بابہ - وليس هناك حرف يدخل على عطف البيان - أو البدل ، ويتركه على اسمه وحكمه الإعرابى إلا- «أى» ؛ فكلاهما يظل على اسمه وحكمه الإعرابى ، كما كان قبل دخول «أى» عليه. - - والكوفيون يعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق ، ومعناه : «التفسير» ؛ كمعنى واو العطف أحيانا ؛ فيزاد عددها واحدا. ورأيهم حسن وواضح ، لا ضرر فى الأخذ به ، بل إنه يبعدنا أحيانا عن مشكلات تحويه لا سبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف ؛ منها : أن عطف البيان - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٤١ وفى ص ٥٥٠ - لا يكون متبوعه ضميرا ؛ فإذا جاءت أمثله فيها المتبوع ضميرا وجب اعتبار التابع بعد «أى» بدلا وليس عطف بيان. (راجع حاشيه ياسين على التصريح فى باب : «النسب» عند الكلام على النسب إلى ما حذف فإؤه أو عينه). وجاء فى «المغنى» عند الكلام عليها ما نصه : «وتقع تفسيرا للجمل أيضا ؛ كقول الشاعر : «وترميننى بالطرف ، أى : أنت مذنب ...» اه والجمله التفسيريه بعدها لا محل لها من الإعراب.

وفيما يلي هذه الحروف ، ومعانيها ، وأحكامها (١) :

١ - الواو

إشارة

معناها : إفاده «مطلق الاشتراك والجمع» فى المعنى بين المتعاطفين (٢) إن كانا مفردين (٣).

ص: ٥٥٧

- ١- فى ص ٦٥٦ بعض أحكام أخرى عامه ومهمه - غير التى سنبدأ بها هنا - ومنها الحكم الثالث ، حكم الضمير العائد على المتعاطفين معا ، من ناحيه مطابقته لهما ، أو لأحدهما. وكذلك حكم القطع فى «عطف النسق»
- ٢- هما المعطوف (وهو الذى بعد حرف العطف مباشره) والمعطوف عليه ، وهو المتبوع ، ولا بد أن يسبق حرف العطف ؛ وقد يكون المعطوف عليه محذوفا - ولا سيما إذا كان العاطف هو : الواو - طبقا لما يأتى فى ص ٦٣٩.
- ٣- المفرد فى باب العطف هو : ما ليس جملة ولا -شبهه جملة ؛ فهو كالمفرد فى باب الخبر والنعت ، والحال .. ، ويدخل فى عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بغير مرفوعه على فعل آخر وحده .. بخلاف عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل. وسيجىء البيان الخاص بهذا فى ص ٦٤٢ م ١٢١. والعطف بالواو إذا كان المعطوف غير مفرد ، قد يفيد مطلق التشريك ، نحو : نبت الورد ونبت القصب ... ، أو لا يفيد ؛ نحو : حضرت الطياره ، ولم تحضر السياره. أما نحو : ما قام على ولكن محمود ... فليس من عطف المفردات ؛ وإنما هو من عطف الجمل ، وقد حذف الفعل ، - كما سيجى فى ص ٦١٦ - . وقد تكون الواو للعطف والمعيه معا فتفيد الأمرين مجتمعين ؛ وهى «الواو» التى ينصب المضارع بعدها بأن المصدريه المضمرة وجوبا ؛ فإنها تجمع الأمرين : العطف والدلاله على المصاحبه والاجتماع ، أى : الدلاله على أن المعنى بعدها مصاحب فى تحققه وحصوله للمعنى قبلها ؛ فزمن تحققهما واحد (وسيجىء بيان هذا فى مكانه الأنسب ج ٤ باب النواصب -).

والمراد من «الاشتراك المطلق والجمع المطلق» أنها لا- تدل على أكثر من التشريك في المعنى العام ؛ فلا- تفيد الدلالة على ترتيب زمنى بين المتعاطفين (١) وقت وقوع المعنى ، ولا- على مصاحبه ، ولا- على تعقيب (٢) ، أو مهله ، ولا- على خسيه ، أو شرف (٣) ...

وهى إنما تتجرد للاشتراك المطلق حيث لا- توجد قرينه تدل على غيره ، وحيث لا- تقع بعدها «إمّا» الثانيه. فإن وجدت قرينه وجب الأخذ بما تقتضيه ، وإن وقعت بعدها «إمّا» الثانيه كانت الواو لمعنى آخر غير التشريك والجمع - وسيجيء التفصيل (٤) -

ففى مثل : وصل القطار والسياره - تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف (وهو : السياره) مع المعطوف عليه ؛ (وهو : القطار) فى المعنى المراد ، وهو : «الوصول» من غير أن تزيد على هذا شيئاً آخر ؛ فلا تدل على : «ترتيب» زمنى بينهما يفيد أن أحدهما سابق فى وقته ، وأن الآخر لاحق به ، ولا على : «مصاحبه» تفيد اشتراكهما فى الزمن الذى وقع فيه اشتراكهما فى المعنى (٥) ، ولا على «تعقيب» يدل على أن المعنى تحقّق فى المعطوف بعد تحقّقه فى المعطوف عليه مباشرة ، من غير انقضاء وقت طويل بينهما ، ولا على : «مهله» تدل على أن تحقّقه كان بعد سعه من الوقت ، وفسحه فيه (٦) ...

ص: ٥٥٨

١- الترتيب الزمنى : تقدّم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى. والمصاحبه : تقتضى اشتراكهما فى المعنى فى وقت واحد. (أى : انطباق المعنى عليهما معا فى زمن واحد). والتعقيب : وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشرة ، (أى بغير مهله ، ولا انقضاء وقت طويل عرفاً) ...

٢- الترتيب الزمنى : تقدّم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى. والمصاحبه : تقتضى اشتراكهما فى المعنى فى وقت واحد. (أى : انطباق المعنى عليهما معا فى زمن واحد). والتعقيب : وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشرة ، (أى بغير مهله ، ولا انقضاء وقت طويل عرفاً) ...

٣- فالمتأخر - وهو المعطوف - قد يكون أشرف أحياناً من المتقدم (وهو المعطوف عليه) كقوله تعالى : (لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ، أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ).

٤- فى ص ٦١٢.

٥- أى : أنها لا تفيد اشتراكهما فى الزمن والمعنى معا ، وإنما تقتصر على الاشتراك فى المعنى وحده.

٦- ومن الأمثله أيضاً قول الشاعر : زاد الوشاه ، ولا والله ما تركوا قولاً ، وفعلاً ، وبأساء ، وتهجيناً فلم نزد نحن فى سرّ وفى علن على مقالتنا : «الله يكفيننا» -

ففى المثال السابق قد يكون وصول القطار أولاً وبعده السيارة ، وقد يكون العكس ، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلاً أو قصيراً ، وقد يكون وصولهما اصطحاباً معا (أى : فى وقت واحد) ، فلا سبق لأحدهما ولا زمن بين وصولهما. فكل هذه احتمالات صحيحة ، لا يزيلها إلا وجود قرينه تدل على واحد منها دون غيره. كأن يقال : وصل القطار والسيارة قبله ، أو بعده ، أو معه ...

فمن أمثله الترتيب والمهله - بقرينه - قوله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ...)، فقد أفادت الواو الاشتراك ، والترتيب الزمنى ، والمهله ؛ فعطفت المتأخر كثيرا فى زمنه (وهو : إبراهيم) على المتقدم فى زمنه ، (وهو : نوح) ، وكانت إفادتها الترتيب والإمهال مستفاده من قرينه خارجيه يجب احترامها ، هى التاريخ الثابت الذى يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيرا عن زمن نوح ، ولو لا هذه القرينه ما أفادت الواو الترتيب الزمنى ، وفسحه الوقت. وهذه الفسحه - أو المهله - يقدرها العرف بين الناس ، فهو - وحده - الذى يحكم على مده زمنيه بالطول ، وعلى أخرى بالقصر ، تبعاً لما يجرى فى العرف الشائع.

ومن الأمثله أيضا قوله تعالى مخاطبا النبى محمدا عليه السلام : (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) ، فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع فى المعنى المراد ؛ وهو : الإيحاء ، وأفادت - أيضا - الترتيب الزمنى والمهله بعطف المتقدم فى زمنه على المتأخر كثيرا فى زمنه بقرينه خارجيه عنهما ، هى : «من قبلك» فهذا النص صريح فى أن «المعطوف» سابق فى زمنه على «المعطوف عليه» ولو لا - هذه القرينه لاقتصر الواو على إفاده الجمع المطلق فى المعنى ، والاشتراك المجرد فيه ، دون إفاده ترتيب زمنى ، وأما المهله فقد دل عليها التاريخ.

وكقوله تعالى فى نوح عليه السلام حين ركب السفينه هو وأصحابه المؤمنون ، فرارا من الغرق بالطوفان : (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ...) فالواو تفيد الجمع

والاشتراك في المعنى ؛ وتفيد معه الاتحاد في الزمن بين المعطوف ؛ (أصحاب ...) والمعطوف عليه : (الهاء) فقد نجا نوح وأصحابه في وقت واحد - معا - بدليل النصوص القرآنية الأخرى (١) وروايات التاريخ القاطع ؛ فلا ترتيب ولا مهله. ومن أمثله الترتيب والتعقيب ؛ جرى الماء وأروى الزروع.

وإذا فقدت القرينه الداله على الترتيب الزمني أو على المصاحبه فالأكثر اعتبارها للمصاحبه ، ويلي هذا اعتبارها للترتيب ؛ فيكون المعطوف متأخرا في زمنه عن المعطوف عليه. ومن النادر العكس ، - ويراعى في هاتين الحالتين عدم التعقيب إلا بقرينه.

وإن وقعت «واو» العطف قبل : «إما» الثانيه لم تفد معنى الجمع والتشريك ، وإنما تفيد معنى آخر يقتضيه المقام الذي لا يسايره معنى الجمع ؛ كالتخيير (٢) ؛ مثل : استرض إما مشيا وإما ركوبا ... ، وقد تكون للتخيير مباشره بغير «إما» ؛ نحو : سافر الآن بالقطار والطائرة. وقد يكون معناها التقسيم ؛ نحو : الكلمه اسم ، وفعل ، وحرف.

أحكامها

١- من أحكام «واو» العطف ، التي تشارك فيها بعض أخواتها (٣) ، أنها تعطف المفردات - كبعض الأمثله السابقه - والجمل (٤).

ص: ٥٦٠

١- القصه كامله في سوره هود ، وفيها النص على نجاه نوح ومعه ركاب السفينه ، حيث قال تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ، وَيَا سَيِّمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ). أى : استقرت السفينه بمن فيها بعد كل ما سبق على جبل معروف : يسمى : «الجودي».

٢- معناه في ص ٦٠٤ - وسيجيء الكلام على «إما» ومعانيها في ص ٦١٢ -.

٣- أنها قد تتجرد للاستئناف المحض ، ولا تصلح لغيره - وكذلك «الفا» و «ثم».

٤- بنوعيهما. فمثال الجملة الاسميه قولهم : (لا فقر أشد من الجهل ، ولا مال أنفع من العقل ، ولا حسب كحسن الخلق ...) وقوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) ، وقول الشاعر المسهد : فلا الصبح يأتينا ، ولا الليل ينقضى ولا الريح مآذون لها بسكون - - ومثال الفعلية قوله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ...) وقول الشاعر : إذا صار الهلال إلى كمال وتم بهاوّه فارقب محاقه

وأشابهها (١). وأنها يجوز حذفها مع معطوفها بشرط أمن اللبس (٢)، مثل قول الشاعر :

إني مقسم ما ملكت ، فجاعل

قسما لآخره ودنيا تنفع

أى : وقسم دنيا. يريد : وقسما لدنيا .. ومن هذا قولهم : ركب الناقه طليحان (٣). والأصل : ركب الناقه والناقه طليحان. (أى :

ص : ٥٦١

١- فمثال عطف الجار مع مجروره على مثلهما قول الشاعر : لأنت أحلى من لذيذ الكرى ومن أمان ناله خائف ومثل الآيه التى فى ص ٥٥٩ ؛ وهى (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم ...) ومثال عطف الظرف على ظرف آخر قوله تعالى : (رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ؛ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ).

٢- كما سيجىء فى ص ٦٣٦. وكذلك يصح حذفها وحدها دون معطوفها طبقا لما فى ص ٦٤١. كما يصح حذف المعطوف عليه قبلها بالطريقه الموضحه فى ص ٦٣٩ - التى أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش الصفحه الآتية -

٣- ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه بخبر مطابق فى التشبيه ، أو الجمع ، للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف. (وقد سبق إيضاح هذا لمناسبه أخرى فى الجزء الأول ص ٤٩٧ م ٣٧ باب المبتدأ والخبر). وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصورا على الواو مع معطوفها ، وإنما يشار كها فيه «أم» (كما سيجىء فى «ب» ص ٥٩٦ ، وفى ص ٦٣٦) وكذا «الفاء» مع معطوفها كقوله تعالى فى أحكام الصوم : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ). الأصل : فمن كان منكم مريضا أو على سفر فأفطر فعده من أيام أخر - كما يجىء فى رقم ٥ من هامش ص ٥٧٥ - . وإلى هذا يشير ابن مالك فى آخر الباب بقوله : والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو إذ لا لبس ، وهى انفردت : بعطف عامل مزال قد بقى معموله ؛ دفعا لوهم اتقى مزال : قد حذف من موضعه وأزيل منه. (راجع ص ٦٣٦). - - يقول : إن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو مع معطوفها ، بشرط ألا يترتب على الحذف فى الحالتين لبس. وتنفرد الواو بأنها تعطف عاملا محذوفا قد بقى معموله على الوجه الذى سنشرحه فى ص ٥٦٣ التالى. ويريد بقوله : «دفعا لوهم ...» بيان العله فى الحذف والتقدير ؛ وأنها دفع لوهم يقودنا للوقوع فى خطأ.

ب - وتنفرد الواو بأحكام نحويه تكاد تستأثر بها (٢) :

منها : أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتفى العامل فى أداء معناه بالمعطوف عليه ؛ نحو : تقاتل النمر والفيل ؛ فإن العامل : (تقاتل) لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده ؛ فلو قلنا : «تقاتل النمر» ، ما تم المعنى ؛ لأن المقاتله لا تكون من طرف واحد ؛ وإنما تقتضى معه وجود طرف آخر - حتما - كى يتحقق معناها. وكذلك : تنازع الظالم والمظلوم ، فإن المنازعه لا تقع إلا من طرفين .. ، وكذلك تصالح الغالب والمغلوب.

ص : ٥٦٢

١- ومن تلك الأحكام : أن الضمير - ونحوه مما يحتاج للمطابقه - بعدها تجب مطابقته - فى الأصح - للمعطوف والمعطوف عليه معا ؛ ولا يراعى فيه حاله المعطوف وحده ؛ يقال : جاء السائل والغريب فعاونتهما. وفازت فاطمه وسعاد وعائشه فهنأتهن ... وهكذا ... (انظر رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ حيث الإيضاح ، وبيان المرجع ، ثم رقم ٣ من ص ٦٥٧. وليس مما نحن فيه مثل قوله تعالى : (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ...) ، وقول حسان بن ثابت : إنَّ شرخ الشباب والشعر الأَسود ما لم يعاص كان جنونا لأن الكلام قائم هنا على حذف الخبر ، إذ المراد : والله أحق أن يرضوه ، ورسوله كذلك - إن شرخ الشباب ما لم يعاص كان جنونا والشعر الأسود كذلك. فهو نظير قول الشاعر : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض. والرأى مختلف أى : نحن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك ... (راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن ج ١ ص ١٧٥ و١٩٧).

٢- ومنها : أنها يجوز حذفها وحدها ، كما يجوز حذف المعطوف عليه وحده دون حذفها فتصلح فى هذه الصورة لأن تكون عاطفه أو غير عاطفه (بمعنى : رب) كما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه وسيأتى الإيضاح فى مكانه المناسب ص ٦٣٩ و٦٤١. وله بيان فى ج ٢ - باب حروف الجر عند الكلام على : رب»

ومثل : (سكنت بين النهر والحدائق (١) - ومثل : تضع الكرامه بين الطمع والبخل) ، لأن معنى «بين» لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه (٢) ، وهكذا غيرها من الكلمات التي تؤدي معنى نسيًا (٣) ؛ مثل : تشارك - تعاون - اختصم - اصطف - (٤) ...

ومنها : اختصاصها بعطف عامل قد حذف وبقى معموله. نحو : (قضينا في الحديقه يوما سعيدا ؛ أكلنا فيه أشهى الطعام ، وأطيب الفاكهه ، وأعذب الماء) فكلمه : «أطيب» معطوفه على : «أشهى» ، أى : أكلنا أشهى

ص: ٥٦٣

١- يصح أن يقال : سكنت بين النهر وبين الحدائق ، بتكرار «بين» إذا كان المتعاطفان اسمين ظاهرين كما فى المثال ، والغرض من التكرار هو تأكيد المعنى وتقويته. وهذا للتكرار جائز مع العطف ، بشرط أن تكون الأولى مضافه لاسم ظاهر مفرد (أى : لا يدل على تعدد) فإن أضيفت لضمير دال على الأفراد وجب التكرار مع عطف المكرره بالواو ؛ طبقا لما فصلناه فى ج ٢ ص ٢٦٨ م ٧٩ حيث جاء فيه ما نصه : (يجوز أن يقال المال بين محمود وبين على ؛ بزياده «بين» الثانيه للتأكيد ، كما قاله ابن برى وغيره ، وبذلك يرد على منع الحريرى تكرارها - راجع حاشيه «ياسين» على التصريح ، ج ٢ أول باب العطف وكذلك حاشيه الصبان ج ٢ فى ذلك الباب عند الكلام على واو العطف -). ومن المسموع فى هذا قول على بن أبى طالب - كما جاء فى كتاب «سجع الحمام ، فى حكم الإمام» ونصه : «للمؤمن ثلاث ساعات ... وساعه يخلى فيها بين نفسه وبين لذاتها) ا ه. ويؤيد ما سبق أيضا ، ما ورد من نصوص فصيحته ، ثريه وشعريه ، وأدله أخرى سجلناها هناك.

٢- لهذا قالوا فى بيت امرئ القيس : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل إن التقدير : بين أماكن الدخول وحومل (الدخول وحومل : موضعان) وقيل إن الروايه هى : بين الدخول وحومل. فلا تقدير.

٣- هو المعنى الذى لا يتحقق إلا بنسبته إلى اثنين (أو أكثر) يشتركان فيه ؛ ويقع عليهما.

٤- ومثل «استوى» فى قول الشاعر يصف حاله مع أحد أقاربه : صبرت على ما كان بينى وبينه وما تستوى حرب الأقارب والسلم ومثلها : «تساوى» بشرط أن يكون معناها - كسابقتها - إفاده التساوى بين شىء وآخر. هذا ، وقد تقع الواو بعد كلمه : «سواء» التى تفيد التسويه ولكن بشرط أن تقع بين اسمين ، وألا توجد همزه التسويه ، نحو : سواء علىّ الأخ والصديق الوفى. وهذا رأى سيبويه ، أما الكلام على التسويه والمراد منها ففى ص ٥٨٥.

الطعام ، وأكلنا أطيب الفاكهه. أما كلمه : «أعذب» فلا يصح - فى الرأى الأغب - عطفها على أشهى ، إذ لا يصح أن يقال : أكلنا أعذب الماء ؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل ، وإنما يشرب ، ولهذا كانت كلمه : «أعذب» معموله لعامل محذوف ، تقديره : شرب ، أى : وشربنا أعذب الماء ، والجمله بعد الواو معطوفه على الجمله التى قبلها وهى : أكلنا - ؛ فالعطف عطف جمله على جمله.

ومثل : (اشتد البرد القارس فى ليله شاتيه ، فأغلقت الأبواب والنوافذ ، وأوقدت نارا للدفع ، والملابس الصوفيه) ؛ فلا يصح عطف كلمه : «الملابس» على «الأبواب» ولا على «نارا» لفساد المعنى على هذا العطف ؛ إذ لا يقال : أغلقت الملابس الصوفيه ، ولا- أوقدت الملابس ، وإنما هى معمول لعامل محذوف تقديره : ولبست الملابس الصوفيه ، أو أكثرت الملابس الصوفيه ، أو نحو هذا مما يناسب الملابس ، والجمله بعد الواو معطوفه على جمله : أغلقت. فالعطف عطف جمله على جمله ، لا عطف مفرد على مفرد - كما سبقت الإشارة (١) -.

ولا- فرق فى المعمول الباقى بين المرفوع ؛ نحو : قوله تعالى : (اشيكن أنت وزوجك الجنة) ، والمنصوب ؛ نحو : قوله تعالى : (والذين تبوءوا (٢) الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ...) ، والمجرور نحو قولهم : «ما كلّ سوداء فحمه ، ولا بيضاء شحمه ، والأصل فى المثال المرفوع : (اسكن أنت وليسكن زوجك الجنة) ؛ إذ لا- يصح عطف «زوج» على الضمير المستتر الفاعل ؛ وإلا كان فاعلا مثله حكما ؛ فيترتب على هذا أن يقال : اسكن زوجك ، بوقوع الاسم الظاهر فاعلا للأمر ؛ وهذا لا يصح (٣). كما أن الأصل فى المنصوب : (تبوءوا الدار ، وألفوا الإيمان) ؛ لأن الإيمان لا- يسكن - والأصل فى المجرور : (ما كلّ سوداء فحمه ولا كلّ

ص : ٥٦٤

١- فى الجزء الثانى ، باب المفعول معه ص ٢٣٢ م ٨٠.

٢- سكنوا.

٣- يبيحه فريق من النحاه بحجه : (أنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع). وفيه تيسير. ولا يجوز إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ؛ لأن الضمير لا يبدل من الضمير - كما فى «ب» ص ٦٨٣.

بيضاء شحمه) لئلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير المحذوف ، عطف شيئين على معمولى عاملين مختلفين بحرف عطف واحد ، وهذا ممنوع. والعاملان هما : (ما (١) - وكل) والمعمولان هما : (بيضاء ، وشحمه) (٢).

هذا ما يقوله كثير من النحاه. ولكن الصحيح أن الواو العاطفه لا تختص بهذا الحكم وحدها ، وإنما تشاركها فيه «فاء» العطف - كما سيجىء عند الكلام عليها (٣) - مثل : أحسن بدينار فصاعدا ... أى فاذهب صاعدا بالعدد (٤) ...

ومنها جواز حذفها عند أمن اللبس (٥) ؛ نحو : زرت أقاربي فى الصعيد ، وقابلت منهم : العم ، العمه ، الخال ، الخاله ، أبناءهم ... أى : العم والعمه ، والخال والخاله ، وأبناءهم. ومثل : قرأت اليوم : الصحف اليومية - المجلات - الرسائل - المحاضرات .. أى : الصحف اليومية - والمجلات ، والرسائل ، والمحاضرات ...

ومثل هذا يقال فى سرد الأعداد ، نحو : من الأعداد عشر ، - عشرون - ثلاثون - أربعون ...

ومنها : عطف الشىء على مرادفه لتقويه معناه وتأكيده (٦) كقولهم : الصمت والسكوت عن غير السداد سداد. وقولهم يعود البغى والطغيان وبالآلى صاحبه ، فالمعطوف وهو : «السكوت» بمعنى المعطوف عليه : «الصمت» وكذلك الطغيان والبغى ... ومن هذا قوله تعالى : (إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ)، فكلمه ؛ «بثّ» معطوف عليه ؛ وكلمه : «حزن» معطوف مرادف له فى المعنى.

ص : ٥٦٥

١- على اعتبار «ما» حجازيه تعمل عمل : «ليس».

٢- سبق هذا المثال فى آخر باب الإضافه ص ١٦١ لمناسبه هناك : وسيعاد موضعا فى آخر هذا الباب ص ٦٣٨.

٣- فى ص ٥٧٥.

٤- سبق إيضاح هذا فى مكانه الأنسب ج ٢ ص ٣٠٤ م ٨٦ باب الحال وحذف عامله.

٥- الصحيح أن «فاء» تشاركها فى هذا الحكم. وكذا : «أو» ، (كما سيجىء فى ص ٥٧٥ و ٦١١ و ٦٤١. غير أن حذف الواو هو الأكثر.

٦- قد تشاركها : «أو» فى هذا أحيانا ؛ كقوله تعالى : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ...) فالخطيئه هى الإثم - ولهذا إشاره تجىء فى «د» من ص ٦١١ -.

ومثل النَّأى والبعد (١) فى قول الحطيئه :

ألا حبذا هند وأرض بها هند

وهند أتى من دونها النَّأى والبعد (٢)

ص: ٥٦٦

١- ومثل الجملتين الفعليتين: (أقوى -) و (أقفر -) فى قول عنتره: حَيِّت من طلل تقادم عهده أقوى وأقفر بعد أم الهيثم ...
٢- فيما سبق من تعريف عطف النسق يقول ابن مالك: تال بحرف متبع عطف النسق كإخصص بودّ وثناء من صدق يقول: إنه هو التالى لحرف متبع ما بعده لما قبله، أى: مشرك للثانى مع الأول فى الحكم الإعرابى. وساق مثلا للتشريك فى الحكم هو: إخصص من صدق بودّ وثناء، فحرف العطف هو: الواو، والتالى المشارك فى الحكم هو: «الثناء». ومعنى: «تال بحرف متبع»: أنه تال (تابع) بسبب حرف يتبع ما بعده لما قبله: فليس منه «أى» المفسره، لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها - إلا على الرأى الذى يعتبرها حرف عطف كالواو، وهو الرأى الكوفى الحسن الذى أشرنا إليه (مفصلا فى رقم ١ من هامش ص ٥٥٦). ثم ساق بيتين ضمنهما أكثر حروف العطف التى سنشرحها فى المكان الأنسب؛ هما: فالعطف مطلقا بواو - ثم - فا - حتّى - أم - او؛ كفيك صدق ووفاء أتبع لفظا فحسب: بل - ولا ... لكن؛ ... ثم عاد للكلام على أحكام الواو فقال: فاعطفه بواو سابقا، أو لاحقا فى الحكم، أو مصاحبا موافقا وإخصص بها عطف الذى لا يغير متبوعه، كإصطف هذا وابنى واقتصر على ما سبق، ولم يذكر بقيه أحكام الواو.

١ - ومما انفردت به الواو غير ما سبق :

١- عطف العام على الخاص (١) ؛ نحو : زرت القاهره ، والحواضر الكبرى. وقوله تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَلِوَالِدَيَّ ، وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا ؛ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ، وَالْمُؤْمِنَاتِ .)

٢- وقوعها بعد كلام منفى ، عاطفه مفردا. وبعدها «لا» النافيه ؛ نحو : شجاع النفس لا يحب الجبن ، ولا الكذب ، ولا الرياء (أى : لا يحب كل واحده من الصفات المذكوره). فتكرار «لا» يفيد أن النفي واقع على كل واحده وحدها من غير توقف على غيرها. ولو لم تتكرر (٢) «لا» لتوهمنا أنه مقصور على حاله اجتماعها مع غيرها (٣). فإن لم يوجد نفي قبلها ، أو قصدت المعيه لم يصح مجيء «لا» (٤).

٣- وقوعها بعد نهى عاطفه لمفرد ، وبعدها : «لا» النافيه ؛ التي تؤكد الغرض السالف ؛ نحو : لا تصدق الحلاف ، ولا النمام ، ولا الحاسد.

٤- جواز الفصل بينها وبين معطوفها بظرف ، أو جار مع مجروره (٥) ، نحو : أينعت حديقتان ؛ حديقه أمام البيت ، وخلفه حديقه (٦) ، ومثل قوله

ص: ٥٦٧

١- وأما عكسه وهو : «عطف الخاص على العام» فتشاركها فيه «حتى» - كما سيجيء في «ب» ص ٥٨٤ - نحو قوله تعالى : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى). ونحو : لا يأمن الناس الأيام حتى الملوك. (والصلاه الوسطى : هي صلاه وسط النهار. والمراد بها : الظهر والعصر). وكل ما سبق مشروط بالألا يتطلب المعنى حرفا آخر يفيد الترتيب أو غيره ... - انظر ما يتصل بهذا في آخر رقم ٨ من ص ٦٦٠.

٢- راجع «التصريح» عند الكلام على : «لكن» العاطفه ، ثم «المعنى» عند الكلام على «الواو».

٣- لهذا بيان هام (فى ج ١ م ٥ هامش ص ٦٢ أول الكلام على موضوع : «الحرف»). ويتضمن - فيما يتضمن - النص على زياده «لا» النافيه ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها .. ،

٤- لهذا بيان هام (فى ج ١ م ٥ هامش ص ٦٢ أول الكلام على موضوع : «الحرف»). ويتضمن - فيما يتضمن - النص على زياده «لا» النافيه ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها .. ،

٥- صرح بهذا «الصبان» ولم يذكر خلافا. لكن سيجيء فى رقم ٥ ما يعارضه.

٦- والأخذ بهذا رأى فى «الواو» أنسب من الأخذ برأى آخر يمنع الفصل مطلقا فى غير - - الضروره الشعريه بين المعطوف وحرف العطف : «الواو» أو : «الفاء» ؛ أما غير هذين الحرفين من أدوات العطف فالرأيان متفقان على جواز الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره. (راجع الهمع ج ٢ آخر باب العطف ، ص ١٤١).

تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا ، وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا) ...

٥- عطف العقد (١) على التّيف ، نحو : واحد وعشرون ... - سبعة وثلاثون ... - خمسة وأربعون ... و ...

٦- اقترانها بالحرف : «لكن» ؛ كقوله تعالى : (ما كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ).

٧- وقوعها قبل الحرف «إما» المسبوق بمثله في كلام قبله ؛ نحو : المنّ بالمعروف إما جهاله ، وإما سوء أدب.

٨- العطف بها في أسلوب الإغراء والتحذير ؛ نحو : الرفق والملاينه جهد طاقتك ، وإياك والعنف ما وجدت سبيلا للفرار منه.

٩- عطف النعوت المتعدده المفرّقه التي منعوتها متعدد غير مفرّق : نحو : تنقلت في بلاد زراعيه وصناعيه وتجاريه ... والواقع بعد هذه «الواو» يسمى معطوفا ، ولا يصح تسميته - الآن - نعتا.

١٠- عطف المفردات التي حقها التثنيه أو الجمع ، نحو قول الحجاج وقد مات

ص: ٥٦٨

١- العقد هو : العدد الذي يجيء ترتيبه عاشرا بين الأرقام المتسلسله المرتبه قبله. وتنحصر العقود في لفظ : عشره - عشرين - ثلاثين - أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين - والصحيح تسميه : «مائه» و «ألف» ومركباتهما «عقدا» أيضا ... أما «التّيف» فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين ؛ ومنه : أحد عشر. - اثنان وعشرون - ثلاثه وثلاثون - ، خمسه وأربعون ... و ...

٢- الواو هي العاطفه ، أما : «لكن» فحرف استدراك محض ، - ومعناه وأحكامه في صفحه ٦١٦ - وكلمه : «رسول» بالنصب ، خبر «كان» المحذوفه ، والجمله من «كان» ومعموليها معطوفه بالواو على الجمله الفعلية قبلها. وهذا على الرأى الأشهر القائل إن كلمه : «لكن» الاستدراكيه المحضه ، المسبوقه بالواو - لا يقع بعدها إلا الجمله دائما ، ولا تكون عاطفه ؛ وإنما العاطف الواو. أما على رأى من يجيز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمه : «رسول» معطوفه على كلمه : «أبا» (انظر ص ٦١٦).

محمد ابنه ، ومحمد أخوه : «محمد ومحمد فى يوم واحد». وقول الشاعر الفرزدق :

إن الرزیه لا رزیه بعدها

فقدان مثل محمد ومحمد

وقول الآخر :

أقمنا بها يوماً ، ويوماً ، وثالثاً

ويوماً له يوم الترحل خامس

يريد : أياما ثمانية ...

(١١) عطف السببى على الأجنبى فى : «الاشتغال» ؛ نحو : محمداً أكرمت عمراً وأخاه (١). ومثل : محمد مررت بأخيك وأخيه (٢).

(١٢) عطف كلمه : «أى» على مثلها (٣) ، كقول الشاعر :

فلئن لقيتك خالين لتعلمن

أبى وأبىك فارس الأحزاب

(١٣) عطف الظرف : «بين» على نظيره ، مثل : المال بينى وبين أهلى (٤).

(١٤) عطف السابق فى زمنه على اللاحق ، نحو قوله تعالى : (كَذَلِكَ يُوحى إِلَيْكَ ، وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ).

(١٥) المتعاطفان بالواو لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين فلا يصح : لا الشمس طالعه والقمر.

(١٧) وجوب الفصل بها مع إهمالها بين كلمتين معيتين يشأ منهما مسموع من التركيب المزجى (من أمثلته : كيت وكيت - ذيت وذيت ..) بالتفصيل والبيان الآتين فى الموضوع الأنسب - ج ٤ باب : «كم» م ١٦٨ ص ٥٤٠ -

(١٨) جواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله على الوجه المشروح فى ص ٦١٥.

ب - يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائده ؛ كالتى فى قوله تعالى : (وَسَيَقَ الَّذِينَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا. حَتَّى إِذَا جَاؤَهَا ،

- ١- الضمير راجع إلى «محمد» في المثالين.
- ٢- الضمير راجع إلى «محمد» في المثالين.
- ٣- بالتفصيل الذى سبق فى «ج» من ص ١٠٧.
- ٤- راجع ما يختص بتكرار الظرف : «بين» فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٣.

وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ، وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا : سَيَلَامٌ عَلَيْكُمْ .. فالواو التي قبل : «فتحت» زائده عندهم (١). ومثل قوله تعالى : (فَلَمَّا أَسْلَمَا
وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ ...) أى : تله للجبين (٢).

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما - بتأويلات منها : أن الواو عاطفه أصلية وجواب «إذا» و «لما» محذوف ... لكن التأويل عسير
فى قول الشاعر :

ولقد رمقتك فى المجالس كلها

فإذا وأنت تعين من يبغينى

والمراد : فإذا أنت. وقول الآخر :

فما بال من أسعى لأجبر عظمه

حفاظا ، وبنوى من سفاهته كسرى

أى : بنوى من سفاهته.

وإنما كان التأويل هنا عسيرا لأن ما بعد إذا «الفجائية» لا- يقترن بالواو. ولأن جملة (بنوى) على تأويلها بأنها حاله هى جملة
مضارعية مثبتة ، وصاحب الحال هو «من» والجملة المضارعية المثبتة لا- تقع حالا- مقترنه بالواو إلا على تقديرها خبرا لمبتدأ
محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هى الحال .. فهى محتاجة للتأويل والحذف. ولا- داعى لهذا أو لغيره من
التأويلات. فمذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفا ، والأخذ به هنا أيسر (٣) ، لكن الأفضل التخفف من الزائده قدر الاستطاعة ،
والبعد عن استعمالها ؛ فرارا من اللبس ، ومن التأويل بغير داع.

ح - هل «الواو» الواقعة بعد «بل» نوع من الزائده؟ مثل : الصالح أمين ،

ص: ٥٧٠

١- مستدلين بالآيه الأخرى الخاليه من الواو - وكتاهما فى سوره : «الزمر» - ، ونصها : (... وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا ،
حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ...)

٢- بمعنى صرعه وألقاه على الأرض حتى لمسها جبينه. والقصه عن إبراهيم حين أراد أن يحقق رؤيا مناميه ؛ مضمونها أنه يذبح
ابنه. ففهم منها أن هذا إيهاء من الله يجب تنفيذه ؛ فهم به ، ورضى الولد بقضاء الله. ولكن الله أوحى إلى نبيه تركه ، والتضحيه
بدله بشىء آخر.

٣- علما بأن اللفظ الزائد (حرفا أو غير حرف) إنما يزداد لغرض مقصود - طبقا لما شرحناه فى ج ١ م ٥ - الزيادة والتفصيل - عند
الكلام على الحرف.

د - تختص همزه الاستفهام دون باقى أخواتها بالدخول على أحد ثلاثة من حروف العطف ولا تدخل على غير هذه الثلاثة ، هى : (الواو - الفاء - ثم) فمثالها قبل الواو قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا؟ ما بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّهٍ ؛ إِنَّ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ. أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ...؟) ، وقبل «الفاء» (١) قوله تعالى فى المشركين : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ؟ وَلَعْدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ، أَفَلَا تَعْقِلُونَ ...) ، وقبل «ثم» (٢) قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ؟ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ...؟) ...

ولا بد أن يكون المعطوف بعد الثلاثة جملة.

وقد اشتهر للنحاه فى هذا رأيان (٣).

أولهما : وهو رأى جمهورهم - أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف ، وتقدمت عليه ؛ تنبيها على أصالتها فى التصدير - كما يقولون - فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التى قبله وقبل الهمزة. ما لم يمنع من هذا العطف مانع (كأن تكون إحدى الجملتين إنشائية والأخرى خبريه ؛ عند من يمنع العطف بين الجملتين المختلفتين خبرا وإنشاء ؛ مثل هذه الصورة. فتكون الجملة عنده بعد حرف العطف معطوفة على أخرى محذوفة مماثلة لها فى خبريه أو الإنشائية...).

ثانيهما : وهو رأى الزمخشري - أن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة موقعها بين الهمزة والعاطف. والأصل مثلا ، أنسوا ولم يتفكروا؟ - أأغمضوا عيونهم ولم ينظروا؟ - أقعدوا ولم يسيروا...؟ - أكفرتم ثم إذا وقع

ص : ٥٧١

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٧٥.

٢- انظر «ب» من ص ٥٧٩.

٣- كما ستجىء الإشارة فى ص ٦٣٩.

آمتم به ..؟ والرأى الأول أشهر. وبالرغم من ذلك فإن كلا الرأيين معيب ؛ لقيامه على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، ولعدم انطباق كل منهما على بعض الصور الأخرى التى يدور حولها وحول ما سبق جدل طويل واعتراضات مختلفه (1).

فما السبب فى هذا التكلف ؛ والالتجاء إلى الحذف ، والتقدير ، والتقديم ، والتأخير - وعندنا ما هو أوضح وأيسر ، وأبعد من التأويل؟ ؛ وذلك باعتبار الهمزة للاستفهام ، وبعدها «الواو» و «الفاء» ، و «ثم» حروف استئناف داخله على جملة مستأنفه. وقد نص النحاه على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون حرف استئناف.

ولا- مانع أيضا أن تدخل الهمزة - هنا - على حرف العطف مباشره ؛ مسايه للنصوص الكثيره الوارده فى القرآن وغيره ، ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى ، أو تعارض مع ضابط لغوى.

«ملاحظه» فى غير الهمزة من أدوات الاستفهام يجب تقديم حرف العطف وتأخير أداه الاستفهام عنه ، لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء فى الجملة المعطوفه ، نحو : قوله تعالى : (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ) - وقوله تعالى : (فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ) ...

* * *

ص: ٥٧٢

١- نراها فى بعض المراجع ، كالمغنى وحواشيه ، باب الهمزة.

معناها الغالب هو الترتيب بنوعيه " المعنويّ والدّكريّ " مع التعقيب فيهما وإفاده التشريك. والمراد بالترتيب المعنويّ : أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخرا عن زمن تحققه في المعطوف عليه ؛ نحو : (نفعنا بذر القمح للزراعة ، فإنباته ، فنضجه ، فحصاده) ... و ... فزمن البذر سابق على زمن الإنبات ، والنضج ، وما بعده.

والمراد : بالترتيب الدّكريّ : أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما في كلام سابق ، وترتيبهما فيه ، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ، كأن يقال لمؤرخ : حدثنا عن بعض الأنبياء ؛ كآدم ، ومحمد ، وعيسى ، ونوح ، وموسى - عليهم السّلام - فيقول : أكتفى اليوم بالحديث عن محمد ، فعيسى . فوقوع «عيسى» بعد الفاء لم يقصد به هنا الترتيب الزمني التاريخي ؛ لأن زمن عيسى أسبق في التاريخ الحقيقي من زمن محمد ، وإنما قصد مراعاة الترتيب الدّكريّ (أى : اللفظي) الذي ورد أولا في كلام السائل ، وتضمن ذكر «محمد» قبل «عيسى» (١).

والمراد بالتعقيب : عدم المهلة - ويتحقق بقصر المدة الزمنية التي تنقضي بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف - ؛ نحو : وصلت الطيارة فخرج المسافرون. وأول من خرج النساء فالرجال .. فخرج المسافرين -

ص: ٥٧٣

١- ويدخل في الترتيب الدّكريّ «عطف المفصل على المجرم» ؛ كقوله تعالى : (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ، وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ ، وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ.) وقوله تعالى : (فَقَدَّ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً.) وقوله تعالى : (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا : فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ.) ومن الترتيب الدّكريّ : «الترتيب الإخباري» ؛ وهو الذي يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات بغير ملاحظه ترتيب كلامي سابق ، ولا ترتيب زمني حقيقي ، وإنما يقصد منه - بشرط وجود قرينه - ذكر المعلومات واحده بعد واحده ، فالفاء - في هذا - كالواو التي لمطلق الجمع ؛ نحو : تغير الجو ، واشتدت الرعود ، فالبروق ، فتراكم المياه في المنحنيات ، فالأمطار ... ونحو : هذا عالم فأبوه ، فجدّه ...

- فى المثال - ىجىء سرىعا بعد وصول الطیاره ، وخرج الرجال ىكون بعد نساء مباشره من غير انقضاء وقت طویل فى الصورتین ...

وقصر الوقت متروك تقديره للعرف الشائع ؛ إذلا ىمكن تحديد الوقت القصیر أو الطویل تحدیدا عامًا ىشمل كل الحالات. فقد ىكون الوقت قصیرا فى حاله معینه ، ولكنه یعدّ طویلا فى أخرى.

وبمناسبه إفادتها الترتیب نشیر إلى قاعده عامه سبقت (١) ؛ هى : أن «المعطوفات» المتعدده تقتضى أن ىكون لها جمیعا «معطوف علیه» واحد ، هو : الأول الذى ىسبقها كلها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به. لكن إذا كان حرف العطف ىفید الترتیب ؛ (مثل : «الفاء» و «ثم» و جب أن ىكون المعطوف علیه هو السابق علیهما مباشره ، ولو لم ىكن هو الأول : نحو : تكلم فى النادی الرئیس والوكیل والمحاضر ، فالناثر ثم الشاعر. فالوكیل والمحاضر معطوفان على الرئیس ، أمّا كلمه : «الناثر» فمعطوفه على : «المحاضر» وأمّا كلمه : «الشاعر» فمعطوفه على «الناثر» (٢) ...

وتفید - كثيرا - مع الترتیب والتعقیب ، «التسبب» ؛ أى الدلاله على السببیه (٣) ؛ (بأن ىكون المعطوف متسببا عن المعطوف علیه) وىغلب هذا فى شئین ؛ عطف الجملى ، نحو : رمى الصیاد الطائر فقتله (٤) ، وفى المعطوف المشتق ، نحو : أنتم - أیها الجنود - واثقون بأنفسكم ، فهاجمون على عدوكم ، ففاتكون به. فمنتصرون علیه ...

ومن أحكام الفاء (٥) :

ص: ٥٧٤

١- فى أول الباب فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ حیث البیان المفید.

٢- فإن جاء بعد ذلك عاطف لا ىفید الترتیب كان ما بعده معطوفا على الذى قبل العاطف مباشره ، طبقا للبیان الهام الذى فى هامش ص ٥٥٥.

٣- ولكنها لا تسمى اصطلاحا فى هذه الحاله «فاء السببیه» إلا إذا دخلت على مضارع منصوب «بأن المصدریه» المضمرة التى تنصبه بشروط معینه مدونه فى موضعها الأنسب (وهو : باب : «إعراب الفعل» ، أول الجزء الرابع ، ص ٦٥ ، م ١٤٩).

٤- ومثل قول الشاعر : وربّما استحال السعد نحسا فذاق المعتدى مما أذاقه

٥- أنها قد تتجرد أحيانا للاستئناف المحض ولا تصلح لغيره - وكذلك : «الواو» ، و ثم -

أنها لا- تنفصل من معطوفها بفواصل (١) اختيارا ، فلا بد من اتصالهما في غير الضروره الشعريه. وأنها تعطف المفردات (٢) والجمل كما في الأمثله السالفه (٣) ، وأنه يجوز حذفها بقرينه - كما أن «الواو» و «أو» (٤) كذلك - نحو : قطعت سنوات التعلم ؛ الأولى ، الثانيه ، الثالثه ، الرابعه ... ونحو : أنفقت المال درهما - درهمين - ثلاثه - وأنها قد تحذف مع معطوفها ؛ كآليه التي سلفت (٥).

وتختص الفاء (٦) : بأنها تعطف جمله لا تصلح صله ، ولا خبرا ، ولا نعتا ؛ ولا حالا - على جمله تصلح لذلك ، والعكس ، بأن تعطف جمله تصلح لتلك الأشياء على جمله لا تصلح. (وسبب عدم الصلاحيه فى الصور السالفه كلها : خلو الجمله من الرابط ، ووجوده فى الجمله الصالحه) (٧) .. فمثال عطفها جمله لا تصلح صله على جمله أخرى تصلح : (الذى عاوتته ففرح الوالد - مريض) ومثال العكس : (التي وقف القطار فساعدتها على النزول - عجوز ضعيفه).

ص: ٥٧٥

١- كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٦٥٨. وقد سبق - فى رقم ٥ من هامش ص ٥٦٧ - رأى يجيز الفصل بالظرف أو الجار مع مجروره بين الفاء ومعطوفها. ولكن الرأى الذى يمنع الفصل - فى غير الضروره الشعريه - هو الصحيح إذا كانت أداه العطف هى «الفاء» ، والاقتصار عليه واجب.

٢- المراد من المفرد فى باب العطف مدون فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ وله تكمله مفيده فى ص ٦٤٢.

٣- فى ص ٥٧٣ وهامشها ... ، ويجوز عند عطفها الجمل أن تسبقها همزه الاستفهام - إن اقتضى المعنى ذلك - على الوجه المشروح فى «د» من ص ٥٧٠ فهى «كالواو» ، و «ثم» فى هذا ، ولا يقع من حروف العطف بعد همزه الاستفهام مباشره غير أحد هذه الثلاثه.

٤- انظر «ج» من ص ٦١١ ثم ص ٦٤١.

٥- فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦١ وهى قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ...) أى : فأفطر ، فعده من أيام أخر ، وفى ص ٦٣٦ أمثله أخرى. وكذلك يصح حذف المعطوف عليه قبلها ، طبقا للبيان الذى فى ص ٦٣٩.

٦- ومما تختص به الفاء : أنها حرف العطف الوحيد الذى يصلح للدخول على الفعل المطاوع لأصله ؛ نحو : فتحت الباب - فانفتح - علمت الراغب فتعلم ، ولا- يصح مجىء غيره من حروف العطف - طبقا للبيان الهام الخاص بأحكام المطاوعه - ج ٢ م ٩٨.

٧- وقد سبق هذا فى مكانه من الأبواب الخاصه بتلك الجمل.

ومثال عطفها جمله لا تصلح خبرا على أخرى تصلح : (الحديقه يرهاها البستاني فيكثر الثمر). ومثال (العكس : الحديقه أهمل البستاني فقلّ ثمرها).

ومثال عطفها جمله لا تصلح نعنا على أخرى تصلح : (هذا حاكم سهر على خدمه رعيته ؛ فسعدت الرعيه). ومثال العكس : (هذا حاكم شكا الناس فأزال أسباب الشكوى).

ومثال عطفها جمله لا تصلح حالا على أخرى تصلح : (أقبل المنتصر يتهلل وجهه فتشرح القلوب) ومثال العكس : (أقبل المنتصر تنشرح القلوب فيتهلل وجهه).

هذا ، والفاء كالواو في أنها تعطف عاملا قد حذف ، وبقي معموله ؛ نحو : اشترت الكتاب بدينار فصاعدا (١) ، والأصل - مثلا - : فذهب الثمن صاعدا.

«ملاحظه» : من الفاء العاطفه للمفرد : «فاء السببيه ، التي ينصب بعدها المضارع بأن المستتره وجوبا ، فالمصدر المؤول بعدها مفرد معطوف بها على مفرد قبلها - كما سيجيء في مكانه (٢)

وهناك نوع من الفاء يسمى : «فاء الفصيحه» ، سيجيء الكلام عليه (٣). ونوع آخر تكون الفاء فيه - في بعض الآراء - حرف عطف صوره لا حقيقه ؛ فشكلها وظاهرها أنها عطف ، مع أنها في الحقيقه والواقع مهمله وليست عاطفه ، وقد سبق الكلام على هذا النوع (٤).

بقي حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد الفاء العاطفه من ناحيه المطابقه وعدمها وسيجيء البيان (٥) ...

٣ - ثم

اشاره

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب ، (أى : الترتيب مع التراخي) ؛ وهو : انقضاء مدته زمنيه طويله بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على

ص : ٥٧٦

١- انظر ص ٥٦٣ ورقم ١ من هامش ص ٦٣٦.

٢- وهو عمل «فاء السببيه» باب : نواصب المضارع - ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٣٣.

٣- في ص ٦٣٧ وهامشها.

٤- في ص ٥٣٦.

٥- في رقم ٣ من ص ٦٥٧.

المعطوف. وتقدير المده الزميه الطويله متروك للعرف الشائع - كما رددنا (١) - ؛ فهو وحده الذى يحكم عليها بالطول أو القصر ، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها ؛ لأن ما يعتبر طويلا فى حادثه معينه قد يكون قصيرا فى غيرها ؛ فمرّد الأمر للعرف. ومن الأمثله : زرعت القطن ، ثم جنيته .. - دخل الطالب الجامعه ثم تخرّج ناجحا - كان الشاب طفلا ثم صبيا ، ثم غلاما ؛ ثم شابا فتيا.

ومن أحكامها :

أنها تعطف المفردات والجمل ، كما فى الأمثله السالفه (٢) .. وقد تدخل عليها تاء التأنيث (٣) لتفيدها التأنيث اللفظي ؛ فتختص بعطف الجمل ، نحو : من ظفر بحاجته ثمت قصّر فى رعايتها كان حزنه طويلا ، وغصته شديده.

ومنها : - وهذا قليل جائز - أنها قد تكون بمعنى واو العطف ، فتفيد مطلق الجمع والاشتراك من غير دلالة على ترتيب ، بشرط وجود قرينه ؛ نحو : لما انقضى الليل ، واستتار الكون ، ثم طلعت الشمس ، واقترب ظهور الفجر سارع الناس إلى أعمالهم (٤) ..

ص : ٥٧٧

١- فى ص ٥٧٤.

٢- اقتصر ابن مالك فى الكلام على «الفاء ، و ثم» على ما يأتى : و «الفاء» للترتيب باتّصال و «ثم» للترتيب بانفصال «اتصال» : أى : بغير مهله زمنيّه. «بانفصال» : بمهله زمنيّه ، (والمهله هى ما يعبرون عنها بالتراخى. وعدم المهله هو التعقيب) - وقد أوضحناهما فى ص ٥٧٣ و ٥٧٤ - ثم قال فى الفاء : واخصص بفاء عطف ما ليس صله على الذى استقرّ أنّه الصّيله يريد : تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صله ؛ لخلوها من الرابط - على جملة أخرى تصلح صله لاشتمالها على الرابط ، ولهذا الحكم أشباه وتفصيلات شرحناها (فى ص ٥٧٥) وسيدكر فى آخر الباب ص ٦٣٦ اختصاص آخر لها أشرنا إليه من قبل (فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦١) هو أنها - كالواو - يجوز حذفها مع معطوفها.

٣- وهذه التاء الداخلة على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحة. أما كتابتهما فمفتوحة (غير مربوطه).

٤- ومن هذا قول ابن مالك فى أول باب من ألفتيه : كلامنا لفظ ، مفيد ؛ كاستقم واسم ، وفعل ، ثم حرف ، الكلم قال الأشمونى ما نصه : - - «ثم» فى قوله : «ثم حرف ... ، بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخى بين الأقسام. وبكفى فى الإشعار بانحطاط درجه الحرف عن قسيمه ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ، ووقوعه طرفا. اه

ويدخل فى هذا القليل الجائز أن تكون للترتيب الذكري الإخباري ، (وهو : الذى سبق إيضاحه (1) فى «الفاء») نحو : بلغنى ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب. أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب.

ومنه قول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه

ثم قد ساد قبل ذلك جدّه ...

ومنها : أنها تكون بمعنى «الفاء» أحيانا فتفيد الترتيب مع التعقيب بقرينه ؛ نحو شرب العاطش ثم ارتوى.

ومنها : أن إفادتها الترتيب توجب - عند تعدد المعطوف عليه قبلها بتفريق - أن يكون معطوفها تابعا لما قبلها مباشرة من المعطوفات ؛ طبقا للبيان الذى تقدم (2) ؛ ففى مثل : قرأت الآيه ، والقصيده ، والخطبه. والرساله ثم النشيد ... يتعين أن يكون النشيد معطوفا بها على الرساله ، كما يتعين أن يكون كل واحد من المعطوفات الأخرى التى قبلها معطوفا على الآيه.

ومنها : أنها قد تكون أحيانا حرف عطف فى الصوره الظاهره دون الحقيقه الواقعه ؛ فشكلها الظاهر هو شكل العاطفه ، ولكنها لا تعطف مطلقا ، وقد سبق (3) الكلام على هذا النوع.

ص: ٥٧٨

١- فى هامش ص ٥٧٣.

٢- فى ص ٥٧٤ وللبيان المفيد الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥.

٣- فى : ه ص ٥٣٦.

١ - أشار النحاه إلى وهم يقع فيه من يعرب : «ثم» حرف عطف في قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ...) لأن «ثم» لا تصلح عاطفه هنا ؛ إذ إعادة الخلق لم تقع ، وإذا لم تقع فكيف يقرون برؤيتها؟ لهذا كانت «ثم» للاستئناف في الآية. ويؤيد كونها للاستئناف في الآية قوله تعالى بعد ذلك : (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ. ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ)؛ فمن المستحيل أن يسيروا فينظروا بدء الخلق ثم إنشاء النشأ الآخرة. والاستئناف أحد المعاني التي تؤديها ثلاثه من الأحرف ؛ هي : (الواو ، والفاء ، وثم) ، وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف.

قال الفيروزبادي صاحب «القاموس المحيط» في كتابه الآخر المسمى : «بصائر ذوى التمييز» عند الكلام على معانى «ثم» (١) - ما نصه : (تكون للابتداء كقوله تعالى في سورة فاطر : (وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ. ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا) ا.ه.

وسيجيء في الجزء الرابع - عند الكلام على «واو المعية» ، باب إعراب الفعل ، (٢) - ما يؤيد وقوع «ثم» للاستئناف ، ويزيد الحكم بيانا ووضوحا.

ب - «ثم» تصلح للوقوع بعد همزه الاستفهام مباشره إذا كان المعطوف بها جمله ، واقتضى المعنى الاستفهام على الوجه المشروح في «ء» من ص ٥٧٠ فهي كالواو والفاء (٣) في هذا. ولا يقع بعد الاستفهام مباشره من حروف العطف غير هذه الثلاثه.

ح - ما حكم الضمير بعد «ثم» إذا كان عائدا على «المتعاطفين» أيطابقهما أم لا يطابق؟ الجواب في رقم ٣ من ص ٦٥٧.

ص : ٥٧٩

١- ج ٢ ص ٣٤٤.

٢- م ١٤٩.

٣- انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٧٥.

معناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه (١)؛ سواء أكانت الغاية حسيه أم معنويه ، محموده أم مذمومه ؛ نحو : لم يبخل الغنى الورع بالمال حتى الآلاف ، ولم يقصّر في العبادة حتى التهجد (٢). ومثل : حبس البخيل أمواله حتى الدرهم ، وارتضى لنفسه المعائب حتى الاستجداء.

ولا تكون عاطفه إلا باجتماع شروط أربعه (٣) :

١ - أن يكون المعطوف بها اسما (فلا- يصح أن يكون فعلا ، ولا حرفا (٤) ، ولا- جملة (٥)) ، نحو : استخدمت وسائل الانتقال حتى الطيارة ، فلا يجوز

ص: ٥٨٠

١- بمعنى أن المعطوف عليه لو استمر متجها في صعوده أو في انخفاضه لكان غايه ما يصل وينته إليه - من شرف أو خسه ، أو قوه أو ضعف ، ... أو نحو هذا من كل ما يفيد زياده ونقصا - هي الدرجة التي وصل إليها المعطوف. (وكل هذا بحسب التخييل العقلي المحض ، لا الواقع ؛ لأن الواقع الخارجى قد يعارضه - انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٢ -.

٢- الصلاه بالليل.

٣- زاد بعضهم شرطا آخر ؛ هو : أن يكون المعطوف بها مشتركا مع المعطوف عليه في معنى عاملها ؛ فلا يصح : صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر : لأن يوم عيد الفطر لا يباح صومه شرعا.

٤- لأن الحرف - فى الغالب - لا يدخل على نظيره فى اللفظ والعمل إلا فى التوكيد اللفظى ، أو فى الضروره الشعريه.

٥- إذا دخلت «حتى» على جملة فعلية فعلها ماض أو على جملة اسميه ، فهى حرف ابتداء ، وهى : - كما قال الخضرى ج ٢ باب العطف عند الكلام على : «حتى» - الداخلة على جملة مضمونها غايه (أى : نهايه) لشيء قبلها ؛ مثل قول الشاعر : ملأنا البر حتى ضاق عنا وبحر الأرض نملؤه سفينا - فى بعض الروايات - ومثل : «المعروف يأسر القلوب ، حتى قلوب الأعداء مأسوره به». فإن دخلت على مضارع مرفوع فابتدائه ، أو منصوب فجاره. ولا بد فى الابتدائه - ألا تنقطع الصله المعنويه بين ما قبلها وما بعدها ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة فى إعرابها. أما قول الفرزدق يذم «كليبيا» قبيله الشاعر جرير : فواعجبا!! حتى كليب تسبنى كأن أباه نهشل أو مجاشع ونهشل ومجاشع من آباء الفرزدق - فيقول المغنى ، ج ١ عند الكلام على «حتى» ما نصه : (لابد من تقدير محذوف - قبل «حتى» فى هذا البيت يكون ما بعد حتى غايه له ، أى : فواعجبا «يسبنى الناس حتى كليب تسبنى ..»). ١. ه. (كما سيجىء فى باب إعراب الفعل ... - ج ٤ ص ٣١٤ م ١٤٩ حيث تفصيل الكلام على «حتى» الابتدائه - و «حتى» التى ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبا. أما (الجاره ففى ج ٢ م ٩٠ - ص ٥٤٥).

العطف في نحو : صفحت عن المسيء حتى خجل ، وتركته لنفسه حتى ندم. ولا في قول المعري :

وهونت الخطوب عليّ ، حتى

كأني صرت أمنحها الودادا

ب - أن يكون الاسم المعطوف بها اسما ظاهرا لا ضميرا ، وصريحا لا مؤولا ؛ فلا يجوز اعتبارها حرف عطف في مثل : انصرف المدعوون حتى أنا. وقد ارتضى بعض المحققين الاستغناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثل السالف ، وأشباهه. وفي الأخذ برأيه توسعه وتيسير. كما لا يجوز اعتبارها عاطفه في مثل : «أحب المقالات الأدبيه حتى أن أقرأ الصحف» ؛ لما يترتب على هذا من وقوع معطوفها مصدرا مؤولا. وهذا لا يصح.

ح - أن يكون المعطوف بعضا حقيقيا (١) من المعطوف عليه ، أو شبيها بالبعض (٢) ، أو بعضا بالتأويل (٣). فمثال البعض الحقيقي : بالرياضه تقوى

ص: ٥٨١

١- البعض الحقيقي - هنا - إما أن يكون جزءا من الكل بحيث لا- يوجد الكل الكامل بغيره ؛ نحو : أفاد الدواء الجسم حتى الإصبع ، وإما أن يكون فردا في مجموع ؛ نحو : سهر الجيش حتى القائد ، وإما أن يكون نوعا من جنس يشمل أنواعا كثيره ؛ نحو : النبات نافع حتى المتسلق.

٢- هو العرض الملازم للكل من غير أن يدخل في تكوين ذاته الأصليه ؛ كالجمال والعلم ، واللون ، والخلق ، والصوت ، نحو : راقني الخطيب حتى ابتسامته ...

٣- أى : بتقدير أنه كالبعض ، وافترض ذلك. والمراد به : ما يصاحب «الكل» ويرافقه في أحيان كثيره دون أن يكون جزءا حقيقيا منه ، ولا ملازما له ملازمه دائمه ... نحو : حضر القطار فنزل المسافرون ، حتى الحقائق. وهذا يقتضى أن يكون البعض التأويلي ملاحظا في نفس المتكلم عند النطق بالكل ، وداخلا في نيته وتقديره أنه بمنزله البعض ؛ لأهميته وشده اتصاله. ومن أمثله التي عرضها النحاه قول شاعر يصف هاربا من ملكه الذى أمر بقتله : ألقى الصحيفه كى يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها بروايه من نصب كلمه : «نعل» على اعتبار أن ما قبلها وهو (ألقى الصحيفه ... والزاد) فى تأويل : ألقى عنه الحمل الثقيل. ونعله بعض ما يثقله ؛ فيكون معطوفا على «الصحيفه». وهناك روايات فى ضبط تلك الكلمه لا تعيننا هنا.

الأعضاء حتى الرّجل ، ومثال الشبيه بالبعض : أعجبني العصفور حتى لونه (١). ومثال البعض بالتأويل : تمتعت الأسره بالعيد حتى طيورها.

د - أن تكون الغايه الحسيه أو المعنويه محققه لفائده جديده ، فلا يصح : قرأت الكتب حتى كتابا ، ولا سافرت أياما حتى يوما ...

أحكامها :

منها : أنها لمطلق الجمع - كواو العطف عند عدم القرينه ؛ فلا تفيد الترتيب الزمني بين العاطف والمعطوف في الحكم - نحو : أديت الفرائض الخمس حتى المغرب ، ووفيت أركان كل صلاه حتى الركوع (٢) ، وكقول الشاعر :

رجالي - حتى الأقدمون - تماثلوا

على كل أمر يورث المجد والحمدا

ومنها : إعادته حرف الجر وجوبا بعد «حتى» إذا عطف بها آخر شيء ، والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف ، ويلتبس المعنى بعدم إعادته ؛ نحو : سافرت في الأسبوع الماضي حتى في آخره ، إذا كان المراد السفر في أوقات متقطعه من الأسبوع ، وبعضها في آخره. فلو لم تذكر كلمه : «في» مره ثانيه بعد : «حتى» لكان من المحتمل فهم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظه فيه. وهذا غير المقصود ، فمن الواجب أن يعاد بعدها حرف الجر إذا كان «المعطوف عليه» مجرورا بمثله ؛ لكيلا تلتبس بالجاره. فإن تعيّن (٣) العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوي كانت الإعادته جائزه لا واجبه ، نحو : فرحت بالقادمين حتى أولادهم ، وقول الشاعر :

ص : ٥٨٢

- ١- ولا يصح : حتى : نظيره ، أو فرخه ، كما لا يصح أعجبنتي الأخت حتى جارها.
- ٢- قالوا : لا- يعتبر إلا- الترتيب الذهني من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ولا- يعتبر الترتيب الخارجي ؛ لجواز أن تكون ملابسه الفعل لما بعدها سابقه على ملابسته للأجزاء الأخرى ، أو في أثنائها ، أو معها في زمان واحد ؛ نحو مات كل أب للناس حتى آدم - ومات الناس حتى الأنبياء - وجاءني القوم حتى عليّ ، إذا جاءوا كلهم مجتمعين وعلى أقواهم أو أضعفهم. ويؤيد ما سبق قوله عليه السلام : «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس». لأن تعلق القضاء والقدر بهذين لا يتأخر عن غيرهما ، فالمراد من كل ما سبق أنها تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن حتما ، أي : تدرجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه ، ولو كان هذا مخالفا لما في خارج الذهن وللواقع (راجع الخضرى والصبان ، ورقم ١ من هامش ص ٥٨٠).
- ٣- ضابط تعين العطف وعدم تعينه هو : أنه متى صح إحلال الحرف «إلى» محلها كانت محتمله للأمرين ، وإلا تعينت للعطف.

ومنها : أن استعمالها عاطفه أقل من استعمالها جاره ، فيراعى هذا فى كل موضع يصلح فيه الأمران ؛ نحو : قرأت الكتاب حتى الخاتمه ، فيجوز نصب «الخاتمه» باعتبارها معطوفه «بحتى» على : «الكتاب». ويجوز جرها باعتبار «حتى» حرف جر ، والأحسن الجرّ ، لأن العطف بالحرف : «حتى» أقل فى كلام العرب (١) من استعمالها جاره (٢).

ص : ٥٨٣

١- وفيما سبق خاصا بالحرف : «حتى» يقول ابن مالك : بعضا بحتى اعطف على كلّ ، ولا يكون إلّا غايه الذى تلا أى : اعطف بحتى بعضا على كل (فالمعطوف جزء من المعطوف عليه) ولا يكون المعطوف إلّا غايه الذى تلاه. (والذى تلاه المعطوف أى : جاء بعده المعطوف هو : المعطوف عليه). يريد ؛ أن المعطوف لا بد أن يكون غايه للمعطوف عليه فى الزيادة أو النقص بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر فى زيادته أو نقصه حتى يصل فى درجته للمعطوف. (كما أوضحنا فى رقم ١ من هامش ص ٥٨٠).

٢- وبسبب هذه القله لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقا ... ويستثنى من الحاله السابقه التى يكون فيها الجر أحسن ، صوره : «الاشتغال» فى مثل : صافحت القوم حتى طفلا صافحته ، من كل اسم وقع تاليا «حتى» وبعده فعل مشتغل بنصب ضمير ذلك الاسم ، كالمثال السالف. فكلّمه : «طفلا» تعرب معطوفه بالحرف «حتى» والمعطوف عليه هو : القوم. والفعل : «صافح» الثانى ، توكيد للأول. فإن اشتغل برفع الضمير نحو : حضر القوم حتى طفل حضر ، امتنع النصب ، وصح الرفع فى هذا المثال. وإنما كان النصب أحسن فى الحاله الأولى لتكون بين الضمير ومرجعه مشابهه فى الإعراب.

١- ومن أحكامها أنها لا تعطف نعتا على نعت كما تقدم (١). وأنها لا تقع في صدر جملة تعرب خبرا (٢).

ب - أشرنا (٣) إلى أن «حتى» العاطفه - كالواو - لمطلق الجمع عند عدم القرينه ، لا للترتيب الزمني في الحكم ، نحو : مات كل الأنبياء حتى نوح. واستدلوا على هذا بأمثله مختلفه ؛ منها قوله عليه السلام : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز ، والكيس » إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما. لكنها - في مثل هذه الحاله - تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا ؛ أى : تفيد تدرجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه طبقا للبيان والتفصيل السالفين (٤).

وتكون كالواو أيضا في عطفها الخاص على العام. وفي وجوب مطابقه الضمير العائد على المتعاطفين بعدها لهما (٥) ...

ص: ٥٨٤

١- في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١.

٢- طبقا لما سبق إيضاحه وتكراره بالجزء الأول م ٣٥ هامش ص ٤٢٨.

٣- في ص ٥٨٢ وهامشها.

٤- كما في رقم ١ من هامش ص ٥٨٥.

٥- طبقا للبيان الذي في رقم ٣ ص ٦٥٧.

نوعان (١)؛ متصله ، ومنقطعه ، (أو : منفصله).

النوع الأول : «المتصله» ، هي المسبوقة بكلام مشتمل على همزه التسويه (٢) ، أو على همزه استفهام يراد منها ومن «أم» التعيين (ويكون معناهما في هذه الحالة هو : «أى» الاستفهاميه) (٣). فالمتصله قسمان (٤) ، ولكل منهما علامه تميزه من الآخر :

١ - علامه «أم» المتصله بهمزه التسويه أن تكون متوسطه بين جملتين خبريتين ، قبلهما معا همزه التسويه (٥) ، و كلتا الجملتين صالحه لأن يحل محلها هي والأداه التي تسبقها (٦) مصدر مؤول من هذه الجمله ؛ فهما جملتان في تأويل مفردين - وبين هذين المفردين «واو» عاطفه تغنى عن «أم» ؛ كقولهم : على

ص : ٥٨٥

١- وكلاهما لا يعطف نعتا على نعت. (طبقا لما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١).

٢- سميت همزه التسويه لوقوعها بعد لفظ : «سواء» ، أو «لا أبالي» .. ، أو ما يشبههما في دلالته على أن الجملتين المذكورتين بعده متساويتان في حكم المتكلم - أى : في تقديره لأثرهما - لا- فرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك ؛ إذ لا تفضيل لأحدهما على الآخر ؛ فالأمران سيان عنده ؛ نحو : لن أتخلف عن عملي : سواء على أكان الجو معتدلا أم منحرفا ، ونحو : لن يتخلى الشريف عن حريره ؛ سواء عليه أيلقى الإعنات والشقاء أم يلقي الإكبار والتقدير. ومثل قول الشاعر : أكرّ على الكتيبه لا- أبالي أحتفى كان فيها أم سواها (وانظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامش ص ٥٩٣) فكلمه : «أم» توسطت بين جملتين معناهما مختلف ، وقبلهما «همزه التسويه» التي تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحده عند المتكلم ، وفي تقديره ؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه ، ويتساوى عنده الإعنات والشقاء ، والإكبار والتقدير. وكذلك الموت في كتيبه يهجم عليها ، أو في غيرها. ومما تجب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم ، ومن الجائز - لا الواجب - أن يكون لها جواب أحيانا - كما سيجيء في ص ٥٩٤ - وأن التسويه مستفاده من كلمه «سواء» أو مما يدل دلالتها ؛ مثل : «لا أبالي». وليست مستفاده من الهمزه ، وإنما فائده الهمزه هي تقويه التسويه ، وتأكيدها. ويصح الاستغناء عن هذه الهمزه بقريته تدل عليها - كما سيجيء في ص ٥٩٦ -.

٣- طبقا للإيضاح الآتى في «ب» من ص ٥٨٩.

٤- يجوز حذف «أم المتصله» مع معطوفها ؛ طبقا للبيان الآتى في ص ٦٣٦ ، كما يجوز حذف المعطوف عليه قبلها ، بالإيضاح الذي في ص ٦٣٩.

٥- إذا كانت إحدى الجملتين منفيه وجب تأخيرها عن «أم» كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٥٩١ وفي ص ٥٩٤ -.

٦- الأداه هنا هي : «الهمزه» في الجمله الأولى ، و «أم» في الجمله للثانيه.

العقلاء أن يعملوا برأى الخبير الأمين ، فإن العمل برأيه غنم ؛ سواء أوافق الرأى هوامهم أم يخالفه). والتقدير : موافقه الرأى هوامهم ومخالفته سواء. ومثل : (سؤال الناس مذله وهوان ؛ سواء أكان المسئول قريبا أم كان غريبا). أى : سواء كون المسئول قريبا وكونه غريبا. فقد حل محل الجملة الفعلية الأولى فى المثالين ومعها همزة التسويه ، مصدر مؤول من الهمزة والجملة معا ؛ هو مصدر الفعل (١) المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه (فاعلا كان ، أو اسما لناسخ ...) وحل محل الجملة الفعلية الثانية فى المثالين ومعها «أم» مصدر مؤول هو مصدر الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه كذلك ، وجاءت «الواو» بدلا من «أم» فى المثالين ؛ لتعطف المصدر الثانى المؤول على نظيره المصدر الأول. ويعرب المصدر الأول على حسب حاجه الجملة .. فيعرب فى المثالين السالفين خبرا ، مبتدؤه كلمه : «سواء» ، أو العكس. وقد يعرب فى غيرهما مفعولا به ، أو ... أو ... على حسب الموقع ... ويعرب المصدر المؤول الثانى معطوفا على الأول بالواو.

والجملتان إما فعليتان كما رأينا - وهو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) ، والتقدير : إنذارك (٢) وعدمه سواء. وقوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبْرُنَا) ، والتقدير : جزعنا وصبرنا سواء (٣) وإما اسميتان كقول الشاعر :

ص: ٥٨٦

١- فإن لم يكن فى الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ... ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه. ويوضح هذا النوع من الإضافه والسبك ما سبق فى ص ٢٨ و٨٤ وكذلك ما سبق فى ج ٢ ص ٥٥ م ٦٥ وفى ج ١ ص ٣٩٥ م ٢٩ آخر باب الموصول حيث الكلام فى كل ذلك على المصدر المؤول من غير سابقك. (انظر رقم ٢ و٣ التالين).

٢- من الممكن بعد همزة التسويه سبك المصدر المؤول بدون حرف سابق ؛ طبقا للبيان الذى تقدم فى موضعه المناسب. (وهو حروف السبك - ج ١ م ٢٩ ص ٤٧٣ وج ٢ م ٩١ ص ٢٥٦).

٣- فى تأويل هذا المصدر وباقى الأمثله المشابهه ، وإعراب الآيه معه ، جدل طويل احتوته المطولات. وقد لخصه «الخضرى» فى حاشيته تلخيصا نافعا ، وإنا نسوقه هنا لفائدته النحويه واللغويه. قال : (أعرب الجمهور لفظ «سواء» - فى الآيه - خبرا مقدما ، عن الجملة التى بعده لتأويلها بمصدر. أى : جزعنا وصبرنا سواء علينا ، أو عكسه - وهو إعراب «سواء» مبتدأ والمصدر المؤول خبره ؛ - لأن الجار والمجرور المتعلق بلفظ «سواء» يسوغ الابتداء به - وجعلوه (أى : لفظ سواء) من مواضع سبك الجملة بلا سابقك ؛ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة - وقد سبقت الإشارة إليه فى باب الإضافه ص ٢٨ و٨٣ - وكقولهم : تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه ، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : «أن». ولا يرد أن : «سواء» لاقتضائها التعدد تنافى : «أم» التى لأحد الشئيين ؛ لانسلاخ «أم» عن ذلك ، وتجردها للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة - فى الآيه ونظائرها - عن الاستفهام ، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين فى الحكم ، بجامع استواء المستفهم عنهما فى عدم التعيين ، فالكلام معها خبر لا يطلب جوابا ؛ ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها. فجاز كونه مبتدأ مؤخرا. وعلى هذا يمتنع بعدها العطف «بأو» لعدم انسلاخها عن : الأحد ، (أى : عن أحد الشئيين) ك «أم». التى انسلخت عنه - ولذا لحن فى المعنى قول الفقهاء : «سواء كان كذا أو كذا». ، وصوابه : «أم». لكن نقل الدمامينى عن السيرافى ، أن «أو» لا تمتنع فى ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها. قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء - راجع أيضا رأى سيبويه فى «ب» من ص ٦١١ ، فى نهايه الكلام على : «أو» العاطفه - أما التنافى

المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضى من أن «سواء» خبر مبتدأ محذوف : أى : الأمران سواء ، والهمزه. بمعنى : «إن» الشرطية. لدخولها على أمر غير متيقن ، وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه ، وجيء بها لبيان الأمرين ؛ أى : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء ؛ «فأم» للأحد ، مثل : «أو» فى أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، - كما سيذكر فى «ا» ص ٦١١ وفيها بعض حالات مستثناه هناك - والجمله غير مسبوكة ونقل عن السيرافى مثله) «ا.ه. وواصل الخضرى كلامه قائلاً ؛ «(وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح «أو» مطلقاً ، لما فاتها من التسويه إلا أن يدعى انسلاخها عن «الأحد» مثل «أم». أما على إعراب «الرضى» فتصح مطلقاً ؛ فلا- وجه لقصر جوازها على عدم الهمزه ؛ إذ المقدر كالثابت. على أن التسويه كما قاله المصنف مستفاده من «سواء» لا من الهمزه. وإنما سميت همزه التسويه لوقوعها بعد ما يدل عليها ، وحينئذ فالإشكال فى اجتماع : «أو» مع «سواء» لا الهمزه.» ا.ه. بتصرف يسير فى بعض كلمات أزيل غموضها ... ومثل هذا فى حاشيه الصبان مع اختلاف يسير فى القاعده. والأفضل الأخذ بما جاء فى الخضرى لأنه يسايراً أكثر الكلام المأثور. ويدل دلالة واضحة على إباحه استعمال : «أو» فى كل «الحالات. قد صحح اجتماع «أو» وهمزه التسويه بعض المحققين ، مخالفاً فى هذا رأى سيبويه المشار إليه - الآتى فى «ب» من ص ٦١١ - ومنهم صاحب حاشيه الأمير على «المغنى» ج ١ عند الكلام على «أم» المتصله ، والعطف بالحرف : «أو» بعد الهمزه. هذا إلى قراءه بعضهم قوله تعالى : «سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم.» بدلا من : «أم لم تنذرهم» .. ولا يقال إن هذه القراءه - عند بعضهم - شاذه ؛ لأن ما يجوز فى القرآن الكريم يجوز فى غيره من باب أولى ، كما نص عليه الثقات ، أما إعراب «الرضى» فمع وضوحه ويسره حين تكون الجملتان فعليتين يحتاج إلى تأويل وتقدير محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين. - - وهناك إعرابات أخرى ؛ منها : اعتبار كلمه : «سواء» متضمنه معنى المشتق ، فهى بمعنى : متساو - مثلاً - وأنها على حسب هذا التضمن مبتدأ والمصدر المؤول بعدها فاعله ، أو أنها خبر مقدم ... كما جاء فى كتاب : العكبرى ، المسمى «إملاء ما من به الرحمن». لكن فى كلام الخضرى السابق الكفايه. وجاء مجمع اللغه العربيه - بالقاهره فأصدر قراراً حاسماً فى الاستعمالات السالفه ، وسجل قراره فى ص ٢٢٧ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغه» ونص قراره تحت عنوان («استعمال : «سواء» مع «أم» ومع «أو» بالهمزه وبغيرها ، - يجوز استعمال «أم» مع الهمزه وبغيرها وفاقاً لما قرره جمهره النحاه ، واستعمال «أو» مع الهمزه وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتية : سواء على أحضرت أم غبت - سواء على أحضرت أم غبت - سواء على أحضرت أم غبت - سواء على أحضرت أو غبت. والأكثر فى الفصيح استعمال «الهمزه» و «أم» فى أسلوب «سواء» ا.ه.

ولست أبالي بعد فقدى مالكا

أموتى ناء أم هو الآن واقع

ص: ٥٨٧

والتقدير : لست أبالي نأى (١) موتى ووقوعه الآن. وإما مختلفتان بأن تكون الأولى (وهى المعطوف عليها) فعلية : والثانية (وهى المعطوفه) اسميه كقوله تعالى عن الأصنام : (سواءً عَلَيْكُمْ ، أَدَعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)، والتقدير : سواء عليكم دعاؤكم إياهم وصمتكم. أو العكس ، نحو : لا يبالي الحرّ فى إنجاز العمل أُرئيسه حاضر أم يغيب. والتقدير : لا يبالي الحرّ حضور رئيسه وغيبه (٢). والمصدر المؤول هنا مفعول به ... والجمله بمعنى : سواء على الحرّ أُرئيسه حاضر أم غائب.

وليس من اللازم أن تكون همزه التسويه مسبوقة بكلمه «سواء» فقد يغنى عنها ما يدل دلالتها فى التسويه ؛ نحو : «ما أبالي» ... أو ما يشبهها من هذه الناحيه (٣) إنما اللازم أن تكون مسبوقة بكلمه : «سواء» أو بما يؤدى

ص : ٥٨٨

١- أى : بعد مجيئه ، وتأخر زمنه.

٢- العطف فى الآيه يؤيد الرأى الأرجح الذى يبيح عطف الجمله الاسميه على الفعلية والعكس . بالطريقه الموضحه هناك (انظر ص ٦٥٥).

٣- يرى بعض النحاه أن الهمزه بعد : (ليت شعرى - لا- أعلم - ما أدرى ...) لطلب التعيين فقط ، لأن تلك الألفاظ ليست فى حكم : «لا- أبالي» التى تكون بعدها الهمزه للتسويه ؛ فكأن القائل يريد : لا أدرى جواب هذا الاستفهام ... ويخالفهم آخرون ؛ فيرون الألفاظ السالفه كلها خاضعه لحكم واحد هو اعتبار الهمزه بعدها للتسويه. والحق أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على القرينه - وأهمها السياق - فهى التى تحدد الغرض ؛ فيتعين نوع الهمزه ، أهى للتسويه أم للتعيين. فإن لم توجد القرينه فالرأى الأول هو الأصح. هذا ، وسيبويه يجيز العطف «بأم» و «بأو» - - بعد «ليت شعرى ، وما أدرى» إذا سبقتهما الهمزه. ولرأيه تكمله تجيء فى «ج» من ٦٠٥ وفى «ب» من ص ٦١١.

معناها ؛ كما فى بعض الأمثلة السابقه.

هذا ، ولا شأن لهمزہ التسويه بالاستفهام فقد تركته نهائيا وتمحضت للتسويه.

حكم هذا القسم :

مما سبق يتبين أن «أم» المتصله المسبوقه بهمزہ التسويه لا تعطف إلا جمله على جمله وكلتا الجملتين خبريه بمنزله الفرد ، لأنها صالحه مع الأداه لأن يحل محلها مصدر مؤول. ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادرا ؛ لا يقاس عليه ، ومن صور هذا النادر القليل الذى لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجمله (١) ؛ كقول القائل :

سواء عليك التفر (٢)

أم بتّ ليله

بأهل القباب من عمير (٣)

بن عامر

ب - وعلامه : «أم» المسبوقه بهمزہ التّعيين أن تكون متوسطه بين شيئين ، ينسب لواحد غير معين منهما أمر يعلمه المتكلم. ولكنه لا يعلم - على وجه التّعيين - صاحبه منهما ، وقبلهما معا همزه استفهام ، يراد منها ومن «أم» تعيين أحد هذين الشيئين (٤) ، وتحديد المختص منهما بالأمر الذى يعرفه المتكلم ، ويسأل

ص : ٥٨٩

١- راجع حكم عطف الجملة على المفرد فى مكانه (ص ٦٥٩) ويضعف أن يكون العطف فى البيت عطف ماض على مصدر (انظر ص ٦٥٠ وما بعدها). وأحسن من هذين أن تكون الجملة بعد «أم» فى تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق عطف مفردات ، وأن تكون «أم» العاطفه بمعنى الواو ؛ طبقا لما سبق فى ص ٥٨٥ وما بعدها.

٢- الرحيل.

٣- فى روايه أخرى : «نمير» - بالنون - طبقا للوارد فى كتاب : - «معانى القرآن» للفراء ، ج ١ ص ٤٠١.

٤- يكون المراد من التّعيين إما طلب تعيين أحد شيئين مجسمين ، وتخصيص الأمر المعلوم للمتكلم بأحد هذين الشيئين المجسمين ؛ كما فى مثال : أعمك مسافر أم أخوك؟ فالحكم المعلوم هو : السفر ، والمجهول المراد تعيينه هو الشخص (أى : الذات) الذى ينسب له الحكم السالف. وإما طلب تعيين أحد أمرين معنويين وتخصيصه بذات معلومه ، نحو : أسفر أخيك أنفع أم إقامته ، فالحكم - أى : السفر - هو المجهول. والشخص (أى الذات) هو المعروف. هذا ، ويصح الاستغناء عن هذه الهمزه على الوجه المبين فى ص ٥٩٦.

عن صاحبه الحقيقي ؛ ليعرفه على وجه اليقين ، لا التردد والشك ؛ نحو : أعمك مسافر أم أخوك؟ فقد وقعت «أم» بين شيئين ، هما : «عم» و «أخ» وقبلهما همزة استفهام (1) يريد المتكلم بها و «بأم» أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تعيينا قاطعا يدل على المسافر منهما دون الآخر. فالتكلم يعلم يقينا أن أحدهما مسافر ؛ لكن من منهما؟ هذا هو ما يجهله المتكلم ، ويريد أن يعرفه بغير تشكك فيه ؛ إذ لا يدري ؛ أهو : العم أم الأخ؟ ؛ ومن أجله يطلب من المخاطب أن يعين له المسافر تعيينا مضبوطا ، ويحدده تحديدا يؤدي إلى كشف حقيقته وذاته ، فيمكن بعد هذا إسناد السفر إليه وحده ، ونسبته إليه ، دون غيره. فالسفر المجرد - ليس موضع السؤال ، لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول الذي يسأل عنه ويريد أن يعرفه - هو تعيين أحدهما ، وتخصيص فرد منهما بالأمر دون الآخر.

ومن الأمثلة أيضا : أعادل واليكم أم جائر؟ فقد وقعت «أم» بين شيئين ؛ هما : عادل وجائر ، وقبلهما معا همزة الاستفهام التي يريد المتكلم بها وبأم استبانته أحد هذين الشيئين ، وتحديدته ، وتعيينه ، ليقصر المعنى عليه ، وينسب إليه وحده. ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك واليا ، ولا يشك في وجوده ، ولكن الذي يجهله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو : تعيين هذا الوالي ، وتحديد أمره ؛ بحيث يكون واحدا محددًا من هذين الاثنين لا يتجه الفهم إلى غيره مطلقا. وتسمى هذه الهمزة : «بالمغنية عن كلمه : أي» - لأنها مع «أم» يغنيان عن كلمه : «أي» في طلب التعيين ، وليست الهمزة وحدها - فمعنى ؛ أعمك مسافر أم أخوك؟ هو : أيهما المسافر؟ ومعنى أعادل واليكم أم جائر : أي الأمرين واقع ومحقق؟

حكم هذا القسم :

يشترط في : «أم» هذه - كما سبق - أن تتوسط بين الشيئين اللذين يراد

ص: ٥٩٠

١- قال الصبان - في باب العطف عند آخر الكلام على همزة التسويه وما يتصل بها ما نصه : («وقد تكون «هل» بمعنى «الهمزة» فيعطف «بأم» بعدها ؛ كحديث : «هل تزوجت بكرا أم ثيبا»؟). اه كلام الصبان. هذا وفي شعر الحسن بن مطير (وهو أموى من شعراء الحماسه ، يحتج بكلامه) قوله : هل الله عاف عن ذنوب كثيره أم الله - إن لم يعف عنها - يعيدها؟

تعيين أحدهما ؛ فيقع قبلها واحد منهما ، ويقع بعدها الآخر (١) ؛ كما فى الأمثلة (٢).

ولما كان التعيين والتحديد هما الغرض من الإتيان «بأم» هذه ومعها همزة الاستفهام التى قبلها - وجب أن يجىء الجواب مشتملا على ما يحقق الغرض ؛ فيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشيئين وحده. فيقال فى المثال الأول : (العم ...) مع الاقتصار على هذا. أو : (الأخ ...) مع الاقتصار عليه. ويقال فى المثال الثانى : (عادل) كذلك ، أو : (جائر).

ولا يصح أن يقال فى الإجابة عن السؤالين وأشباههما : نعم ، أو : لا ، لأن الإجابة بأحد هذين الحرفين - أو بأخواتهما من أحرف الجواب - لا تفيد تعيينا ، ولا تحديدا ، وإنما تفيد الموافقة على الشىء المسئول عنه أو المخالفه. وهذه الموافقة أو المخالفه لا تحقق الغرض المقصود من استعمال «أم» المتصله المسبوقة بهمزة الاستفهام على الوجه الذى شرحناه (٣).

ولهذا القسم من قسمى «أم» المتصله صور مختلفه ؛ منها :

١- أن تقع بين مفردين متعاطفين بها ، وبينهما فاصل لا يسأل عنه المتكلم - وهذه الصوره هى الغالبه - كأن يقول قائل لآخر : شاهدت اليوم سباق السباحين ؛ أمحمد هو الذى فاز أم محمود؟ فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين ، وقد توسط بينهما أمر ليس موضوع الاستفهام ، لأنه أمر معروف

ص: ٥٩١

١- وإذا كان أحد الشيئين منفيا تعين تأخيره عن «أم» دون الآخر - كما سبق فى رقم ٥ من هامش ٥٨٥ وسيجىء هذا فى أول ص ٥٩٤ -.

٢- وفى «أم» المتصله بنوعيتها يقول ابن مالك : و «أم» بها اعطف إثر همز التسويه أو همزه عن لفظ «أى» مغنيه (إثر : بعد) والهمزه المغنيه عن لفظ : «أى» هى الهمزه التى يقصد بها وبأم التعيين على الوجه الذى شرحناه. وهذه الهمزه لا تغنى وحدها عن «أى» ، وإنما تغنى بشرط انضمام «أم» إليها ؛ فهما معا يغنيان عن «أى» التى تسد مسدهما.

٣- قد يجاب بالحرف : «لا» - أو غيره مما يفيد جوابا منفيا - إذا كان المقصود من «لا» نفى وقوع أحد الشيئين ، أو الأشياء. وإظهار خطأ السائل فى اعتقاده ثبوت أحد الشيئين ، أو الأشياء. وقياسا على حاله النفى السابقه ، يرى بعض النحاه أن يجاب بالحرف : «نعم» - أو غيره مما يفيد جوابا مثبتا - إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشيئين أو الأشياء ، وإظهار خطأ السائل فى اعتقاده ثبوت شىء واحد فقط.

للمتكلم ، وهو الفوز ، أما المجهول الذى يريد أن يعرفه فهو الفائز.

وقد تقع بين مفردين تعطفهما ، مع تأخر شيء عنهما لا يسأل عنه المتكلم ؛ تقول فى المثال السالف : أمحمد أم محمود هو الذى فاز؟ وكأن يقول قائل : كتاب «العقد الفريد» كتاب أدبى نفيس ، فتقول : نعم سمعت اسمه يتردد كثيرا. ولكن أغال أم رخيص كتاب «العقد الفريد»؟ فأنت تسأل عن غلوّه ورخصه ، وتطلب بسؤالك تعيين أحدهما ، ولست تسأل عن الكتاب ذاته ، فإنك تعرفه ...

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن الذى يلى الهمزة مباشرة هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام ، يراد معرفته وتعيينه ، أما الذى لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر (١). وهذا الحكم هو الأ-كث والأولى ، ولكنه ليس بالواجب ؛ فليس من المحتم أن يلى الهمزة أحد الأمرين اللذين يتجه إليهما الاستفهام لطلب التعيين. بل يصح - عند أمن اللبس - أن يقال : أكتاب «العقد الفريد» غال أم رخيص؟ وهذا - بالرغم من صحته - قليل ، ودرجته البلاغية ضئيلة ومراعاة الأكثر هى الأحسن ...

٢- ومنها : أن تقع بين جملتين ليستا فى تأويل مصدر (٢) ، وتعطف ثانيتهما على الأولى ، وهما ، إمّا فعليتان ، نحو : أزراعه مارست ، أم زاولت التجاره؟ وإما اسميتان ، نحو : أضيفك مقيم غدا أم ضيفك مسافر؟ وإما مختلفتان ، نحو : أنت كتبت رساله لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها؟

٣- ومنها : أن تقع بين مفرد وجمله ؛ كقوله تعالى : (وَإِنْ (٣) أَدْرِ

ص: ٥٩٢

١- لزياده الإيضاح قالوا : إن الشرط الذى يغلب تحققه فى الهمزة المعادله «أم» - كما سبق - هو أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما ، وأن يلى الآخر «أم» ليفهم السامع من أول الأمر نوع الشيء الذى يطلب المتكلم تعيينه. تقول إذا استفهمت بالهمزة عن تعيين المبتدأ دون الخبر : أعلى قائم أم سعيد ، وإن شئت قلت : أعلى أم سعيد قائم. فقد توسط الخبر (وهو قائم) أو تأخر ؛ بسبب أنه غير المسئول عنه بالهمزة. وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ : أقائم سعيد أم قاعد ، وإن شئت قلت : أقائم أم قاعد سعيد؟ فقد توسط المبتدأ (وهو : سعيد) أو تأخر بسبب أنه غير المسئول عنه. والحكم على المتقدم أو المتأخر بأنه المبتدأ وعلى الآخر بأنه الخبر خاضع للقرينه ؛ كالتعريف أو التنكير هنا .. فما كان منهما معرفه فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولو كان متأخرا واعتبار النكره هى الخبر ، فإن كانا معرفتين فأقواهما فى درجه التعريف هو المبتدأ ... وما سبق هو الأغلب الأوضح. أما غيره - وهو جائز عند أمن اللبس. مع ضعف درجته البلاغية - فإن يقع بعد الهمزة مباشرة ما ليس من الأمرين المراد تعيين أحدهما.

٢- لعدم وجود ما يقتضى سبك الجملة ، وتأويلها بالمصدر.

٣- إن حرف نفى ، بمعنى : «ما».

أَقْرَبُ أُمِّ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ، أُمٌّ يَجْعَلُ (١) لَهُ رَبِّي أَمْدًا).

فملخص ما يقال في «أم المتصله» أنها تنحصر في قسمين ؛ قسم مسبوق بهمزه التسويه ، ولا تعطف فيه إلا الجمل التي هي في حكم المفرد ، (لأن كل جملة منها مؤوله بالمصدر المنسبك) ، وقسم مسبوق بهمزه استفهام يطلب بها وبأم التعيين ، وتعطف فيه المفردات حيناً والجمل حيناً آخر ، أو المفرد والفعل (٢).

وإنما سميت «أم» في القسمين : «متصله» لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطاً كلامياً وثيقاً ، لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معاً. لأن التسويه في النوع الأول وطلب التعيين في النوع الثاني - لا يتحققان إلا بين متعدد ، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين.

وتسمى كذلك في هذين القسمين : «أم المعادله» للهمزه ؛ لأنها في القسم الأول تدخل على الجملة الثانيه المعادله للجملة الأولى في إفاده التسويه ، وهذه الجملة الثانيه هي التي تفيد المعادله في التسويه (٣) ، وليست «أم». غير أن «أم» تعتبر معادله للهمزه بسبب الدخول على الجملة المعادله للأولى التي دخلت عليها الهمزه - ولا- دخل للهمزه ولا- «أم» في إفاده التسويه المباشره.

ولأنها في النوع الثاني تعادل الهمزه في إفاده الاستفهام.

ص: ٥٩٣

١- الفعل : «يجعل» معطوف على الاسم المشتق الذي يشبهه ، وهو : «قريب» وكلمه : «أم» متوسطه بينهما ، فليس في الكلام عطف جملة على مفرد - وسيجيء الكلام على مثل هذا العطف في ص ٦٤٩ - ولا يصح أن تكون الجملة (من المضارع «يجعل» وفاعله) هي المعطوفه على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد - كالذي سيجيء في رقم ٦ من ص ٦٥٩ - لا يصح هذا ، لأن «أم» التي للتعين لا يصح تأويل إحدى جملتيها بمفرد ؛ إذ لا يوجد سابقك ، أو نحوه ، كما تقدم في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقه ، وكما سيجيء في ص ٥٩٥.

٢- نقول : «الفعل». مراعاة لما سبق في رقم ١ من هذا الهامش.

٣- أى : أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتين (متساويتين) من ناحيه المراد من كل واحده. فكأنهما كفتان متساويتان في ميزان واحد ، لا ترجح إحداهما الأخرى. أو أنهما نصفان لشيء واحد ؛ فلا بد أن يكونا متساويين. - انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥.

ويجب فى النوعين أن يتأخر عنها المنفَى ؛ - كما أشرنا (١) - مثل : سواء علىّ أغضب الظالم أم لم يغضب. ولا يصح : سواء علىّ ألم يغضب الظالم أم غضب (٢). وفى مثل : أمطر نزل أم لم ينزل؟ لا يصح : ألم ينزل مطر أم نزل؟

الفرق بين قسمى «أم» المتصلة :

تختلف «أم» التى بعد همزه التسويه عن «أم» التى يراد بها وبهمزه الاستفهام التعيين فى أربعة أمور :

أولها : أن الواقعه بعد همزه التسويه لا- تستحق جوابا حتميًا (٣) ، لأن المعنى معها على الإخبار ؛ وليس على الاستفهام ؛ فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسويه ؛ بخلاف الأخرى ، فإنها باقية على الاستفهام. فحتاج للجواب.

ثانيها : أن الكلام مع الواقعه بعد همزه التسويه قابل للتصديق والتكذيب (٤) إذ هو خبر - كما أسلفنا - بخلاف الأخرى ؛ فإن الكلام معها إنشائي ؛ لا دخل للتصديق والتكذيب فيه ؛ لبقاء الاستفهام على حقيقته فى الغالب.

ثالثها : أن الواقعه بعد همزه التسويه لا بد أن تقع بين جملتين - ومن النادر الذى لا يقاس عليه ألا تكون كذلك ، كما سبق (٥) - أما الأخرى فقد تكون بين

ص: ٥٩٤

١- فى رقم ٥ من هامش ص ٥٨٥ وفى رقم ١ من هامش ص ٥٩١.

٢- فى رقم ٥ من هامش ص ٥٨٥ وفى رقم ١ من هامش ص ٥٩١.

٣- المراد : أنها لا تستحق الجواب استحقاقا لازما ، ولا مانع أن يكون لها جواب ، لأن الخبر - وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، بخلاف الإنشاء - يجوز أن يجاب ، «بنعم» تصديقا له ، أو : «بلا» تكديبا له ، لكن هذا جائز لا واجب - كما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥.

٤- ذلك أن جملة مثل ، سواء علىّ أرضى أم سخط ، أو : لست أبالى أرضى الحقود أم سخط - وأشباهاها - تقبل التصديق والتكذيب ؛ لأنها خبر بخلاف جملة مثل : أسعد مقبل أم علىّ؟ أو : ما أدرى أشاعر خطيبنا أم ناثر؟ ومما يلاحظ : أن مجموع : «ما أدرى أشاعر خطيبنا أم ناثر؟» هو كلام خبرى محتمل للتصديق والتكذيب ، ولكنه من غير الجملة التى فى صدره وهى : - «ما أدرى» - يكون انشائيا. لأنه استفهام.

٥- فى ص ٥٨٩.

الجمل أو المفردات ، أو بين مفرد وجمله.

رابعها : أن الجملتين اللتين تتوسطهما «أم» الواقعه بعد همزه التسويه لابد أن تكونا في تأويل مفردين ؛ لأن كلا منهما في تأويل مصدر منسبك.

بخلاف اللتين تتوسطهما «أم» الأخرى ، فلا يصح تأويل واحده منهما بمفرد ؛ لعدم وجود سبب ولا غيره مما يجعلها في حكم المفرد (١) ...

* * *

ص: ٥٩٥

١- انظر رقم ٦ من ص ٦٥٩.

١ - يصح في الأسلوب المشتمل على «أم» المتصله الاستغناء عن الهمزه بنوعيتها إن علم أمرها ، ولم يوقع حذفها في لبس. فمثال حذف همزه التسويه : (سواء على الشريف راقبه الناس أم لم يراقبوه ؛ فلن يرتكب إثما ، ولن يقع في محذور). والأصل : أراقبه الناس .. ، ومثال حذف الأخرى قول الشاعر :

لعمرك ما أدري - وإن كنت داريا -

بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

يريد : أ بسبع أم بثمان؟ وتظل حالات : «أم» وأحكامها بعد حذف الهمزه كما كانت قبل حذفها (١).

ب - من النادر الذي لا يقاس عليه أن تحذف «أم» المتصله مع معطوفها كقول الشاعر :

دعاني إليها القلب ، إنى لأمره

سميع ؛ فما أدري أرشد طلابها ..؟

يريد : أم غي . وقول الآخر :

أراك فلا أدري أهّم هممته؟

وذو الهّم قدما خاشع متضائل ...

يريد : أهّم أم غيره (٢) ...؟

وقيل : إن الهمزه للتصديق فلا تحتاج لمعادل. - وستجىء إشارة للحذف في ص ٦٣٧ -

ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها - كما سيجىء في موضعه المناسب ص ٦٣٩ -

ح - سبقت الإشارة (في ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامشها) إلى أن الهمزه الواقعه بعد: «لا أبالي» هي للتسويه بخلاف الواقعه بعد : (لا أدري ، أو لا أعلم ، أو ليت شعري) فإنها للتعيين على الأرجح ، وأن سيبويه يجيز العطف بأو وأم بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزه (٣).

ص: ٥٩٦

١- وفي حذفها يقول ابن مالك : وربما أسقطت الهمزه إن كان خفا المعنى بحذفها أمن (أسقطت : حذف). يريد : قد تحذف الهمزه بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى ، والوقوع في اللبس.

٢- لأن حالته في التغير تنبئ أن الهم أو غيره هو سبب تغيره (كما جاء في كتاب : مجمع البيان لعلوم القرآن ، للطبرسي - ج ٢ ص ٤٤٤-).

٣- ولرأيه تكمله تجيء ، في «ب» ص ٥٩٢.

النوع الثانى - «أم» المنقطعه ، (أو : المنفصله) :

تعريفها : (هى التى تقع - فى الغالب - بين جملتين مستقلتين فى معناهما ، لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتمامه على الآخر ؛ فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءا من الثانى. وهذا هو السبب فى تسميه : «أم» بالمنقطعه ، أو : بالمنفصله ، وفى أن يكون معناها - فى غير النادر - الإضراب دائما (1) فتكون فى هذا بمعنى : «بل (2)». وقد تفيد معه معنى آخر أحيانا (3).

علامتها

الأ تقع - مطلقا (4) - بعد همزه التسويه ، ولا بعد همزه الاستفهام التى يطلب بها ، و «بأم» التعيين - وقد شرحناهما (5) - وإنما تقع بعد نوع مما يأتى :

1- الخبر المحض ؛ كقوله تعالى فى الكفار : (" وَإِذَا تُلِيٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ") أى : بل يقولون افتراه ، فقد وقعت «أم» بين جملتين هما : (هذا سحر مبين) ، و (يقولون افتراه) وكل واحده منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى ، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدى معنى كاملا. و «أم» هنا بمعنى : «بل» الداله على الإضراب المحض الذى لا يشاركه معنى آخر.

ص: ٥٩٧

1- قد يكون المقصود به هنا : إبطال الحكم السابق ، ونفى مضمونه ، والقطع بأنه غير واقع ، والحكم على مدعيه بالكذب ، والانصراف عن ذلك الحكم إلى حكم آخر يجرى بعدها. وهذا هو : «الإضراب الإبطالى» ، نحو : سمعت ترجيع بلبل صداح ، أم أصغيت لإيقاع موسيقى بارع تبينت الناس حوله مجتمعين. وقد يكون المراد به : الانتقال من غرض باق على حاله إلى آخر يخالفه. ويسمى : «الإضراب الانتقالى» ؛ نحو : فاز من حاسب نفسه ، وتدارك عيبه ، أم حسب المرء أن المجد سهل إدراكه ، قريب مناله ... والأول هو الأكثر - وسيجىء تفصيل الكلام على الإضراب بنوعيه فى ص ٦٢٣ -.

2- «أم» مثل «بل» فى الإضراب المجرد. لكنهما يختلفان بعد ذلك فى أمور ؛ منها : أن الذى بعد «بل» يقين غالبا ، أما الذى بعد «أم» فظن وشك - على الوجه المشروح فى رقم ٣ من هامش ص ٦٢٩ - (وسيجىء الكلام على «بل» فى ص ٦٢٣) - وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٤.

3- كما سيجىء فى : «ب» ص ٦٠٠.

4- أى : لا لفظا ولا تقديرا.

5- فى ص ٥٨٥ وما بعدها.

٢- وقد تقع بعد أداء استفهام غير الهمزة ، كقوله تعالى : (هَلْ يَسْتَتِي الأَعْمَى والبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تَسْتَتِي الظُّلْمَاتُ والنُّورُ ...) (١) والشأن في هذه الآيه كسالفها. في الدلالة على الإضراب المحض.

٣- وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا- لطلب التعيين ، وإنما هي لنوع من الاستفهام غير الحقيقي ، معناه : الإنكار والنفى ؛ كقوله تعالى في الأصنام ، (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ...) فالاستفهام هنا غير حقيقي (٢) والمراد منه ما سبق.

٤- وقد تقع بعد همزة استفهام غير حقيقي أيضا ، ولكن يراد منه التقرير ، أى : الحكم على الشيء بأنه ثابت مقرر ، وأمر واقع ؛ كقوله تعالى في المنافقين : (أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ، أَمْ ارْتَابُوا ، أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ ...) (٣). فكله «أم» في جميع الأنواع السالفة منقطعه بمعنى : «بل».

ومن الأمثلة للإضراب المحض (٤) : (هذا صوت مغنيه بارعه ، أم هذا صوت مغنٍ مقتدر ، فقد تبينت لحيته وشاربه.) هنا وقعت «أم» بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت لمغنيه ، وتدل الثانية على أن المتكلم أضرب ، - أى : عدل - عما قرره أولا ، وتركه إلى معنى آخر ، هو أن الغناء لرجل ، لا لمغنيه. والذي يدل على إضرابه وعدوله عن المعنى الأول إلى الثانى ، هو ذكر ص: ٥٩٨

١- قلنا : إن المنقطعه لا يفارقها الإضراب إلا في النادر ، ولكنها قد تفيد معه استفهاما حقيقيا أو غير حقيقي ؛ (طبقا لما سيجىء فى : «ب» من ص ٦٠٠) و «أم» هنا فى الآيه لا- تفيد استفهاما حقيقيا أو غير حقيقي. لأن أداء الاستفهام لا تدخل على أداء استفهام. - كما سيجىء فى ص ٦٠١ -.

٢- الاستفهام الحقيقى : هو الذى يقصد به السؤال عن شىء مجهول للمتكلم حقيقه ، ويريد أن يعرفه.

٣- وكقوله تعالى فى المعارضين : (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ القُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا.)

٤- فى ص ٦٠٠ أمثله أخرى غير الآتية.

اللحيه والشارب ، فهما قرينه على الإضراب. وأداه الإضراب هي : «أم».

ومن الأمثله : (استيقظت فى الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مبتلا فقد سقط المطر ليلا ، أم تكاثر الندى عليه ؛ فإنى أجد الطرق والمسالك جافه ؛ لا- أثر فيها للمطر). فهنا وقعت «أم» بين جملتين ؛ الأولى منهما تفيد أن بلل الورق من سقوط المطر ، وتدل الثانيه منهما على أن سبب البلل شىء آخر ؛ هو : التدى ، فعدل المتكلم على المعنى الأول ، وانصرف عنه إلى الثانى ؛ بدليل يؤيده ؛ هو : جفاف الطرق والمسالك. والأداه المستعمله فى الإضراب هي : «أم» (1)....

حكما

اشاره

الرأى الراجح أن «أم» المنقطعه ليست عاطفه ، وإنما هي حرف ابتداء يفيد الإضراب ، فلا تدخل إلا على الجمل ، أما الرأى المرجوح فإنها حرف عطف لا يعطف إلا الجمل. والأخذ بالرأى الأول أنسب وأيسر.

* * *

ص: ٥٩٩

١- وفى «أم» المنقطعه يقول ابن مالك : وبانقطاع ، وبمعنى : «بل» وفت إن تك مّا قيدت به خلت يريد : أن «أم» تكون منقطعه إذا خلت مما قيدت به فى النوع السابق ، إذ قيدت فيه بأن يسبقها همزه التسويه : أو همزه مغنيه عن لفظ «أى» فإذا خلت من هذا التقييد وفت بالانقطاع. بمعنى وقت به ، وكانت كافيه فيه ، مفيده له. وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى «بل» ؛ أى : لزم ، وترتب على ذلك أن تكون بمعنى : «بل» (وهذا معنى قولهم : العطف فى قول ابن مالك : «وبمعنى بل» هو عطف شىء لائزم على ملزومه).

١ - من نوع المنقطعه «أم» الواقعه بعد همزه الاستفهام الحقيقى ، بشرط أن يكون ما بعدها نقيض ما قبلها : نحو : أفاكهه عندك أم لا؟ لأن المتكلم لو اقتصر على الجملة الأولى لكان المعنى المستقل كافيا مستغنيا عن معنى الجملة الثانية - كالشأن فى : «أم» المنقطعه - ، ولكان الجواب : نعم ، أو : لا ، ونحوهما ، على حسب المراد من غير حاجه إلى المعنى الثانى. وإنما ذكر ما بعدها لبيان أن المتكلم عرض له ظنّ الانتفاء فاستفهم عنه ، ضاربا عن الثبوت ، ولو لا ذلك لضاع قوله : «أم لا» بغير فائده (١) فإن لم يكن الثانى نقيض الأول ؛ نحو : أفاكهه أكلت أم خبزاً ، كانت «أم» محتمله للاتصال والانقطاع ، فإن كان السؤال عن تعيين المأكول مع تيقن وقوع الأكل على أحدهما فمتصله - طبقاً لما شرحناه (٢) عند الكلام عليها - . وإن كان السائل قد عرض له الظن بأن المأكول هو الخبز بعد ظنه أن المأكول هو الفاكهه ، فاستفهم عن الثانى مضرباً عن الأول فهى منقطعه. فلاحتمال إنما يقع عند عدم القرينه الداله على أحدهما ، وهى القرينه التى تعين الاتصال وحده ، أو الإضراب وحده ، فإذا وجدت وجب الأخذ بها ، وامتنع الاحتمال (٣).

ب - قلنا (٤) إن : «أم» المنقطعه لا يفارقها معنى الإضراب ، إلا نادراً ... لكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً ، وفى هذه الصوره تفيد الإضراب والاستفهام الحقيقى معا من غير وجود همزه استفهام معها. كأن ترى كوكبا يضطرب ويهتز فتقول : هذا كوكب المريخ. ثم تعدل عن هذا رأى لسبب يداخلك ، فتقول : «هذا كوكب المريخ. أم هو كوكب سهيل ؛ فإن هذه أمارات سهيل التى تعرفها أنت؟ فقد قررت أولاً أن هذا هو المريخ ، ثم عدلت عنه إلى كوكب آخر أردت أن تستوثق من اسمه ؛ فكأنك قلت : بل أهو كوكب سهيل؟ ومثل هذا قول العربى حين رأى أشباحاً بعيدة حسبها إبلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى آخر؛

ص: ٦٠٠

١- نص على هذا سيبويه.

٢- فى ص ٥٨٥.

٣- راجع الخضرى. ومثل هذه الأساليب لا يخلو من لبس أحيانا ، فالأحسن العدول عنه قدر الاستطاعه.

٤- فى ص ٥٩٧.

هو : أنها شاء (١) ، وأراد أن يستوثق من رأيه الجديد ، فقال : (إنها لإبل ، أم شاء؟) يريد : إنها لإبل ، بل أهي شاء؟ والهمزه داخله على مبتدأ محذوف ، لأن «أم» المنقطعه لا تدخل - في الغالب - إلا على جملة - كما أسلفنا (٢) - .

وقد تفيد مع الإضراب استفهاما إنكاريا (٣) بغير أن تسبقها أداء استفهام ؛ كقوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ)، أى : بل أله البنات ولكم البنون؟ لأنها لو كانت للإضراب المحض الذى لا يتضمن الاستفهام الإنكارى لكان المعنى محالا ، إذ يترتب عليه الإخبار بنسبه البنات إلى المولى جل شأنه.

وقد تتجرد للإضراب المحض الذى لا يتضمن استفهاما مطلقا ؛ لا حقيقيا ولا إنكاريا ؛ كالأمثله الأولى (٤) التى منها قوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ؟ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)، أى : بل هل تستوى الظلمات ؛ ولا يصح أن يكون التقدير : بل أهل تستوى الظلمات ، لأن أداء الاستفهام لا تدخل على أداء استفهام - كما أسلفنا (٥) - .

ومثل الآيه فى الإضراب المحض قول الشاعر :

فليت سليمى فى الممات ضجيعتى

هنالك أم فى جنه (٦)

أم جهنم

ص: ٦٠١

١- جمع شاه ، وهى الواحده من الغنم ، تقال للمذكر والمؤنث. ويرى بعض النحاه : أن كلمه : «شاء» جمع لا واحد له من لفظه. ولا داعى للعدول عن الرأى الأول.

٢- فى ص ٥٩٧.

٣- الاستفهام الإنكارى ويسمى : «الإبطالى» هو : ما كان مضمونه غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل ، ومدعيه كاذب ، وهو بمعنى النفى ، فأداته بمنزله أداء النفى ، والكلام الذى دخلت عليه منفى ، كقوله تعالى : (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا) - وقد سبقت الإشارة إليه فى ج ٢ ص ٢٣٤ م ٨١.

٤- وبعضها فى صفحتى ٥٩٨ و٥٩٩.

٥- فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٨ .. ومثل هذا يقال فى بيت قتيله بنت النضر ترثى أباه المقتول : فليسمعنّ النضر إن ناديته أم كيف يسمع ميّت لا ينطق

٦- لما كانت «أم» المنقطعه غير عاطفه فى الرأى الأرجح ، وأنها حرف ابتداء للإضراب - - لا يدخل إلا على جملة ، ووجب إعراب «فى جنه» متعلقه بمحذوف ، والتقدير : ليتها ضجيعتى فى جنه ، ووجب لهذا أيضا تقدير الحرف : «فى» قبل «جهنم». هذا ، وفى بعض الروايات : «فى المنام» بدلا «من الممات» التى هى أكثر مسايره لمعنى لبيت وما فى آخره من جنه وجهنم.

أى : بل فى جهنم ، ولا يصح التقدير : بل أفى جهنم ، إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأن الغرض من الكلام التمنى .

وقد تتجرد - نادرا - للاستفهام الخالى من الإضراب كقول الشاعر :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط (١)

غلس الظلام من الزباب خيالا

إذ المراد : هل رأيت؟ وهذا أقل استعمالاتها. ومن المستحسن عدم القياس عليه ؛ لغموض المراد معه.

ح - يجوز أن تجاب «أم» المنقطعه. وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب ؛ مثل : نعم ، أو : لا ، أو : أخواتهما ... ففى نحو قوله تعالى فى الأصنام : (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَاطُونَ بِهَا ...) يكون الجواب عند عدم الموافقه وعدم التصديق «لا» ، أو ما يدل دلالتها. وفى مثل : قوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبُنُونَ) يكون الجواب عند المخالفه : «لا» أو ما يدل دلالتها.

وإذا تكررت «أم» المنقطعه متضمنه فى كل مره استفهاما ، بحيث تتوالى بها الاستفهامات - كان الجواب للأخير ؛ مراعاة للانصراف إليه ، لأن المتكلم أضرب عما سبقه ، وانصرف إليه تاركا ما قبله.

د - تقسيم «أم» إلى المتصله والمنقطعه هو المشهور (٢). وزاد بعضهم نوعا ثالثا ؛ هو الزائده ؛ كقول الشاعر :

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم

أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

وهذا نوع لا يقاس عليه.

ه - حكم الضمير الواقع بعد «أم» العائد على المتعاطفين - من ناحيه المطابقه وعدمها - موضح فى رقم ٣ من ص ٦٥٦

ص : ٦٠٢

١- بلد فى العراق.

٢- وكلاهما لا يصح أن يعطف نعنا على نعت - كما أسلفنا فى رقم ٢ من ص ٤٩٧ وا ص ٥٨٤.

حرف يكون في أغلب استعمالاته عاطفاً ؛ فيعطف المفردات والجمل. فمن عطفه المفردات قول أحد الأدباء : طلع علينا فلان طلوع الصبح المنير ، أو الشمس المشرقة ، وأقبل كالدينا المواتيه ، أو السعادة المرتجاه.

فقد عطف الحرف «أو» كلمه : الشمس ، على كلمه : الصبح ، كما عطف كلمه : السعادة ، على كلمه : الدنيا ، وكل هذه المعطوفات وما عطفت عليه مفردات (١) ، وأداه العطف هي : «أو».

ومثال عطفه الجمل قول الشاعر :

أعوذ بالله من أمر يزّين لي

شتم العشيره ، أو يدنى من العار

فالجمله المضارعيه المكونه من الفعل : «يدنى» وفاعله ، معطوفه على نظيرتها السابقه : (المكونه من المضارع : يزّين وفاعله) والعاطف هو : «أو» (٢) ... معناه :

لهذا الحرف معان وارده قياسيه ، يحددها السياق وحده ، فيعين المعنى المناسب لكل موضع ، ومن ثمّ اختلفت المعانى القياسيه للحرف : «أو» باختلاف التراكيب والقرائن ، وبما يكون قبله من جمله طلبيه أمرّيه (٣) ، أو غير أمرّيه ، أو جمله خبرّيه على الوجه الذي يجيء (٤) :

١- فمن معانيه : «الإباحه» ، و «التخيير» ، بشرط أن يكون الأسلوب قبلهما مشتملا على صيغه داله على الأمر (٥). فمثال الإباحه : تمتع بمشاهده

ص : ٦٠٣

١- ومن عطف المفردات عطف الفعل وحده - دون فاعله - على الفعل وحده كذلك ؛ نحو : إن تنصر ضعيفا فعمل مشكور ، أو تركه فإساءه منكروه. فالمضارع «ترك» معطوف وحده على المضارع «تنصر». ولهذا جزم مثله. ولو كان العطف عطف جمل ما صح جزم المعطوف - وسيجيء البيان في ص ٦٤٥ - ومن عطف المفردات دخول «أو» على المضارع المنصوب بأن مضمرة ، أو ظاهره فيكون المصدر المؤول من «أن وما دخلت عليه» معطوفا على شىء قبلها. (وسيجيء تفصيل الكلام على «أو» التي ينصب بعدها المضارع بأن في باب : «النواصب» ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٠٧).

٢- ومن الأمثله أيضا قول الشاعر : لعل انحدار الدمع يعقب راحه من الوجد ، أو يشفى نجى البلابل (النجى : الحديث الخفى سراً - البلابل : الهموم).

٣- سبب الاقتصار على «الأمر» أن الإباحه والتخيير لا يتأتیان في الاستفهام ولا في باقى الأنواع الطلبيه - على الرأى الراجح - وفي

كثير من المراجع : «الطلب». بدلا من «الأمر» ، لكن فى حاشيه ياسين ما يمنع هذا. ولا فرق بين معنى الأمر الذى تدل عليه صيغه فعل الأمر ، والذى تدل عليه أداه أخرى ؛ مثل : لام الأمر الداخلة على المضارع. ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملحوظ - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ -

٤- سبب الاقتصار على «الأمر» أن الإباحه والتخير لا يتأتیان فى الاستفهام ولا فى باقى الأنواع الطليه - على الرأى الراجح - وفى كثير من المراجع : «الطلب». بدلا من «الأمر» ، لكن فى حاشيه ياسين ما يمنع هذا. ولا فرق بين معنى الأمر الذى تدل عليه صيغه فعل الأمر ، والذى تدل عليه أداه أخرى ؛ مثل : لام الأمر الداخلة على المضارع. ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملحوظ - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ -

٥- ومنه ما فى الزيادة ص ٦١١.

آثار الفراعين فى «الصعيد الأعلى (١)»، أو : «الجيزه» (٢) ، وانعم بشتاء «أسوان» (٣) ، أو : «حلوان» (٤).

ومعنى الإباحه : ترك المخاطب حرًا فى اختيار أحد المتعاطفين (٥) فقط ، أو اختيارهما معا ، والجمع بينهما إذا أراد ...

ففى المثال السالف يصح أن يختار زياره آثار «الصعيد الأعلى» فقط ، أو آثار «الجيزه» فقط ، أو يجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحده. وكذلك أن ينعم بشتاء «أسوان» وحدها ، أو «حلوان» وحدها ، أو ينعم بالشتاء فى هذه وفى تلك. فالإباحه تترك للمخاطب كامل الحرية فى أن يختار أحد المتعاطفين ، ويقتصر عليه ، وفى أن يجمع بينهما.

ومثال التخيير : من أتم دراسته الثانويه العلميه فليدخل كليه الطب أو الهندسه ، لإتمام تعلمه بالجامعه.

ومعنى التخيير : ترك المخاطب حرًا يختار أحد المتعاطفين (٦) فقط ، ويقتصر عليه ، دون أن يجمع بينهما ؛ لوجود سبب يمنع الجمع (٧) ، ففى المثال السالف يدخل الطالب ليتعلم فى إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى. وليس له أن يدخلهما معا للتعلم ؛ لوجود ما يمنع الجمع ؛ وهو أن القوانين الجامعيه الحاليه تحرم هذا ، وتمنعه.

ومن أمثله التخيير أن يقول الوالد لابنه : هاتان أختان نبيلتان ؛ فتزوج هذه أو تلك. فمعنى «أو» هنا : الترخيص له بزواج إحداهما فقط ، ولا يجوز التزوج بالاثنتين ، لوجود سبب يمنع الجمع بينهما ؛ هو أن الدين يحرم الجمع بين الأختين فى الحياه الزوجيه القائمه (٨).

وقد سبق أن الواو العاطفه تكون أحيانا مثل «أو» فى إفاده التخيير ؛ كالذى فى قول الشاعر :

ص: ٦٠٤

١- الأقاليم الجنوبيه من البلاد المصريه

٢- بلد من ضواحي القاهره إلى الجنوب منها.

٣- بلد من ضواحي القاهره إلى الجنوب منها.

٤- بلد مصرى على الحدود المصريه الجنوبيه.

٥- هما : المعطوف والمعطوف عليه.

٦- هما : المعطوف والمعطوف عليه.

٧- لا فرق فى هذا بين المانع العقلى ، أو العرفى المأخوذ به ، أو الشرعى ...

٨- بل إنه يحرم - عند أبى حنيفه - مجرد العقد على الأخت الثانيه إذا سبقها الأولى إلى عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطلقها.

وقالوا : نأت ؛ فاختر لها الصبر والبكا

فقلت : البكا أشفى - إذا - لغليلي

والدليل على الاختيار المجرد ، وعدم الجمع .. هو إجابته السامع ، وأن البكا والصبر لا يجتمعان في وقت واحد ، ولا يتلاقيان معا.

ومما تقدم يتبين أن الإباحه والتخير لا يكونان إلا بعد صيغته داله على الأمر (1) دون غيره ، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحه والتخير ؛ فهما يتشابهان في أن كلا منهما يجيز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين. ويختلفان في أن التخير يمنع الجمع بين المتعاطفين ، أما الإباحه فلا تمنع.

ب - ومن معانيه : الشك من المتكلم في الحكم ، بشرط أن يكون قبل «أو» جملة خبريه (2) ؛ نحو : قضيت في السباحه ثلاثين دقيقه ، أو أربعين.

ح - ومن معانيه : الإبهام (3) من المتكلم على المخاطب ، بشرط أن يكون قبله جملة خبريه أيضا : كمن يسأل : متى تسافر لأشاركك؟ فإذا كنت لا ترغب في مصاحبتة أجبت : قد أسافر يوم الخميس أو الجمعة ، أو السبت ... ، وإذا سألك : أين كنت يوم الأحد - مثلا- ؟ أجبت : كنت في البيت ، أو المتجر ، أو الضيعة ، تقول هذا عند الرغبة في إخفاء المكان عنه. فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود ، حيث تكون «أو» بعد جملة خبريه (4).

د - وهناك معان أخرى غير التي سبقت في : (ا ، ب ، ح) ولا يشترط

ص: ٦٠٥

١- قلنا في رقم ٣ من هامش ص ٦٠٣ : إنه لا- فرق بين الأمر بصيغته الخاصه الصريحه ، وهي صيغته «فعل الأمر» وأداه أخرى تؤدي معناه ؛ كلام الأمر الداخلة على المضارع. ولا فرق كذلك في الأمر بين أن يكون ملفوظا ، ومقدرا ملحوظا. ومثال المقدر قوله تعالى للحجاج : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ، أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ ، أَوْ صَدَقَةٍ ، أَوْ نُسُكٍ) أى : فلتقدم فديه من صيام ، أو صدقه ، أو نسك ...

٢- الخبر : هو الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ -.

٣- المراد به : أن يخفى المتكلم الحقيقه المعروفه له ، ويكتمها عن المخاطب بطريقه خاصه. قد يكون القصد منها عدم إثارتة ، أو إقلاقه ، أو الكذب عليه ... فالحكم عند الإبهام معلوم للمتكلم دون المخاطب ؛ بخلاف الشك ؛ فإن المتكلم والمخاطب مستويان فى شأن الأمر المشكوك فيه. (والشك : هو ما ينشأ فى النفس من تعارض دليلين فى أمر واحد ، بغير ترجيح لأحدهما. وقد سبق إيضاحه فى ج ٢ ص ٥ م ٦٠).

٤- «ملاحظه» : الغالب الفصيح - بل قيل : الواجب - فى الضمير ونحوه مما يحتاج للمطابقه -- بعد «أو» التى للشك أو الإبهام ، أن يكون مفردا ؛ مثل : أبصرت ثعلبا أو ذئبا يجرى ، ونحو : محمد أو على أو محمود لم أقابله. فإن كانت «أو» للتنويع (أى :

ليبان الأنواع والأقسام كالتى ستجىء فى : «د») فالغالب - وقيل : الواجب - فى الضمير بعدها المطابقه ؛ كالضمير بعد واو العطف ؛ - وقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٢ - كقوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا). (راجع : شرح التصريح ، وحاشيه ياسين فى الجزء الأول ، «باب : ظن» عند الكلام على : «زعم» حيث نص على وجوب المطابقه وأن هذا الوجوب هو الحق - وكذا فى حاشيه ياسين فى «باب النسب» إلى ما حذفناه أو عينه ، والمعنى ج ٢ فى مبحث الجمله الثانيه وهى المعترضه - إحدى الجمل التى لا محل لها من الإعراب - فى الموضع الرابع من مواضعها). لكن جاء فى الجزء الأول من كتاب : «معانى القرآن» للفراء - طبعه دار الكتب سنه ١٩٥٥ م فى أول سورة النساء ، عند قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ، أَوْ امْرَأَةً ، وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ ...) ما نصه : (لم يقل : «ولهما» وهذا جائز إذا جاء الحرفان فى معنى (أى : حكم) واحد «بأو» أسندت التفسير إلى أيهما شئت. وإن شئت ذكرتهما فيه جميعا ، تقول فى الكلام : من كان له أخ أو أخت فليصله ، تذهب إلى : «الأخ» ، و «فليصلها» تذهب إلى : «الأخت» وإن قلت : «فليصلهما» فذلك جائز. وفى قراءتنا : «إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما» وفى إحدى القراءتين (فالله أولى بهم) ذهب إلى الجمع ؛ لأنهما اثنان غير موقتين. وفى قراءه عبد الله (والذين يفعلون منكم فأذوهما ..) فذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير موقتين ، وكذلك فى قراءته (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما) اه. ولعل الأخذ بهذا رأى أنسب لقوته وتيسيره. هذا ، وللمسأله السالفه اتصال بما سيجىء فى رقم ٣ ص

لتتحقق هذه المعاني الأخرى أن تكون : «أو» مسبوقة بنوع معيّن من الجمل ، فقد يتحقق المعنى والجمله السابقه طلبيه مطلقا ، أو خبريه .

ومن هذه المعانى : التفصيل (1) بعد الإجمال (أى : التقسيم ، وبيان الأنواع) ؛ نحو : الكلمه : اسم ، أو فعل ، أو حرف. والاسم : مشتق ، أو جامد. والفعل : ماض ، أو مضارع ، أو أمر ... ؛ ومن هذا النوع قول القائل : اجتمع فى النادى ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالا حره مختلفه يجبنونها. فسألتهم

ص: ٦٠٦

١- وهى فى هذا المعنى مثل «إما» التى يأتى الكلام عليها فى ص ٦١٢ وقد طال الجدل بين بعض النحاه فى معنى : «التقسيم والتفصيل» ؛ أهما مترادفان ، معناهما واحد ، أم لكل منهما معنى خاص؟ وكذلك بين : «التقسيم والتفريق» ... ولا داعى اليوم للرجوع إلى هذا الجدل ، ولا إلى ما يذكرونه من أن التفصيل تبين للأمر المجمله بلفظ واحد ؛ كواو الجماعه فى المثال الثانى ، وفى قوله تعالى : (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا) أى : قالت اليهود : كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، ولا ما يذكرونه من أن التقسيم تبين لما دخل تحت حقيقه واحده ، ففى الآيه جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد ؛ وهو الضمير (واو الجماعه) الذى هو فاعل الفعل : «قال» وهو الفعل الذى جمع فى لفظه ما نطق به اليهود والنصارى ... إلى غير هذا مما أثاروه من جدل عنيف يغينا عنه الرأى القوى الذى لا يفرق بينهما ، ويرى أن المسأله هنا اصطلاحيه محضه ؛ فلا ضرر فى توحيد معناهما وجعلهما مترادفين .

ما أفضل الأعمال الحره للشباب؟ قالوا : أفضلها الزراعه ، أو التجاره ، أو الصيدله ، فالجمله الفعلية : (قالوا) جمله خبريه ، مكونه من الفعل : «قال» الدال على القول ، من غير تفصيل للكلام الذى قيل ، ومن الضمير : (واو الجماعه) العائد على الطوائف المعدوده بالثلاث (١) ، وهو ضمير مجمل يدل على مرجعه دلالة خاليه من التفصيل. وبسبب الإجمال فى دلالة الفعل وفى الضمير جاء بعدهما التفصيل الذى يعدد طوائفهم ، وأنهم زراعيون. وتجاريون ، وصيادله ، كما يبين كلام كل طائفه ؛ أى : قال الزراعيون : أفضلها الزراعه ، وقال التجاريون : أفضلها التجاره ، وقال الصيادله ؛ أفضلها الصيدله.

ومن هذه المعانى أيضا : الإضراب (٢) ، ومن أمثله : أن يتهيا المرء للخروج ، وتبدو عليه أماراته ، ثم يعدل عنه ، قائلا- : (أنا أخرج. أو أقيم). فينطق بالجمله الأولى ، ولا- يلبث أن يغير رأيه ، وينصرف عما قرره ، فيسارع إلى إردافها بقوله : أو : «أقيم» ويجلس جلسه المقيم ، فيكون جلوسه قرينه على أن معنى «أو» هو : الإضراب. فكأنه قال : (أخرج ، لا- ، بل أقيم). ومثله قول القائل : (أقيم فى البيت ، أو أخرج ؛ فإن ورائى عملا لا مناص من إنجازه الآن فى الخارج). فقد أخبر بالإقامه فى البيت ، ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأى ويخرج ، فكأنه قال : «لا. بل أخرج الآن» ومثل قول الشاعر يتغزل :

بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحا

وصورتها. أو أنت فى العين أملح

يريد : بل أنت أملح.

ويحسن فى الأسلوب المشتمل على : «أو» التى تفيد الإضراب أن يحتوى أمرين معا ؛ أولهما : أن يسبقها نفى أو نهى (٣).
وثانيهما : تكرار العامل ، نحو :

ص : ٦٠٧

١- يعود على الطوائف باعتبار المعنى ، إذ المراد من الطوائف هنا : أفرادها من الرجال.

٢- سبق شرحه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧.

٣- ويترتب على هذا ما يأتى فى : «ا» من الزيادة والتفصيل ص ٦١١. ويرى بعض النحاه أن وجود النفى أو النهى قبلها شرط أساسى فى إفادتها الإضراب. ويرى آخرون أنه ليس بشرط. ومن هؤلاء : الفراء ، مؤيدا رأيه بقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ). أى : بل يزيدون ، لأن «أو» هنا للإضراب ، فلا تصلح لمعنى آخر كالشك. لأن الشك ونحوه محال على الله ، والحق : أن تقدم النفى والنهى مستحسن فقط.

(ما زارنى عمى ، أو : ما زارنى أخى). (ولا- يخرج حامد ، أو : لا- يخرج إبراهيم). والمراد : بل ما زارنى أخى - بل لا يخرج إبراهيم. ونحو : (لا- ترجىء عملك الناجز ، أو : لا تهمل عملك). ونحو : (ليس المنافق صاحباً ، أو : ليس مأمونا على شىء..). والمراد : بل لا تهمل - بل ليس مأمونا ...

وإذا كانت «أو» للإضراب فالأحسن اتباع رأى الذى يعتبرها حرفاً لمجرد الإضراب لا للعطف ، فما بعدها جمله مستقلة عما قبلها. شأنها فى هذا شأن «أم» المتجرده للإضراب وحده ؛ فليست عاطفه - فى رأى الراجح ، كما أسلفنا (١) - ويرى فريق آخر أنهما مع الإضراب يعربان حرفى عطف ، فما بعدهما معطوف على ما قبلهما ... والخلاف شكلى ، ولكن الأول أوضح وأنسب.

وقد يكون معنى الحرف : «أو» الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع (٢) بين المتعاطفين ؛ فكأنه الواو العاطفه فى هذا ، وبصح أن يحل محله الواو (٣) ، كقول الشاعر :

وقالوا لنا : ثنتان لا بدّ منهما

صدور رماح أشرعت (٤) ،

أو سلاسل (٥)

ونحو : جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه. أى : جلس بين صاحب الدار وابنه : لأن كلمه : «بين» إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت - فى الغالب -

ص : ٦٠٨

١- فى ص ٥٩٩.

٢- سبق شرحه فى ص ٥٥٨. وانظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية.

٣- ومما يصلح لهذا قول شوقى فى قصيده يخاطب ويصف فيها الرسول عليه السلام : وإذا رحمت فأنت أمّ أو أب هذان فى الدنيا هما الرحماء - راجع : «الملاحظه» التى فى رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ ؛ لصلتها القويه بما نحن فيه - ...

٤- وجّهت وصوّبت نحو العدو ، يقصد الطعن بها فى صدور الأعداء.

٥- يريد السلاسل التى تقيّد الأسرى. وهذا كناية عن هزيمه الأعداء ، ووقوعهم فى الأسر ، وتقييدهم بهذه السلاسل. ويرى المرزوقى (شارح ديوان الحماسه - ج ١ ص ٤٦ من طبعه لجنه التأليف والترجمه والنشر ، بالقاهره) أن : «أو» هنا للتخيير ، وأن المراد من قول الشاعر فى صدر البيت : «لابد منهما» أنه لا بد منهما على طريق التعاقب ، لا على طريق الجمع بينهما. وهذا المعنى مقبول ، ولكن الأول أقوى منه ، وأنسب ، إذ لا معنى للتخيير بين القتال والأسر ، لأن الأسر نتيجة من نتائج القتال ، ومسبب عنه. هذا إلى أن صدر البيت يؤيد هذا فى صراحه حيث يقول «لابد منهما».

أن يكون ما بعدها متعدد الأفراد ، وهذا التعدد لا يتحقق «بأو» إلا إذا كانت بمعنى الواو الداله على الجمع والمشاركه

ومثل قول الشاعر :

وقد زعمت ليلي بأنى فاجر

لنفسى تقاها ، أو عليها فجورها

وقول الآخر يمدح أحد الخلفاء :

نال الخلافه أو كانت له قدرا

كما أتى ربّه موسى على قدر

فلا بد من محاسبه النفس على التقى والفجور معا ، دون الاقتصار على أحدهما ولا تتحقق الخلافه إلا مع قضاء الله وقدره (١) ..

وملخص ما سبق (٢) من معانى «أو» ، أن هذه المعانى المتعدده القياسيه خاضعه فى إدراكها للسياق والقرائن خضوعا تاما ؛ كى يتميز ويتحدد كل نوع منها ، وأن التخيير والإباحه (٣) لا- يكونان إلا- بعد أمر ، وأن الشكك والإبهام لا يكونان إلا بعد جملة خبريه. أما المعانى الأخرى التى تخالف ما سبق (كالتفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو ...) فتكون بعد الجمل الخبريه ، والطلبية ، و والأفضل فى الإضراب أن يسبقه نفى أو نهى. وأن يتكرر العامل معه (٤) ...

ص: ٦٠٩

١- ورد «قليلًا فى المسموع وقوع «أو» بعد «هل» - ولقلته لا يقاس عليه - ومنه ما جاء فى صحيح مسلم (ج ١٢ ص ١٠٦ كتاب : الجهاد.) وهو حديث يتضمن ما دار من كلام بين هرقل وأبى سفيان ، جاء فيه ما نصه عن المسلمين : «هل يزيدون أو ينقصون ...».

٢- انظر ما يزيد عليه فى ص ٦١١ وفيها إشاره إلى أن الصله والارتباط بين حرفى العطف. «أو - وأم» معروض فى ص ٥٨٨.

٣- إذا كانت «أو» للإباحه جاز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين ويقتصر عليه. وجاز له أن يجمع بينهما ، ويختارهما معا - كما شرحنا فى ص ٦٠٤ - وإذا جاز الجمع فى حاله «أو» التى للإباحه فما الفرق بينه وبين الجمع فى حاله «أو» التى بمعنى «واو» العطف؟ الفرق أن «أو» التى بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجمع كالواو ، ولا يصح الاقتصار على واحد ، بخلاف الجمع فى حاله الإباحه فإنه جائز.

٤- وفى معانى : «أو» يقول ابن مالك : خير ، أبح ، قسّم بأو ، وأبهم واشكك ، وإضراب بها أيضا نمى - - (نمى ، أى : نسب إليها ، بمعنى أنها تؤديه) وقد تضمن البيت سته معان ؛ هى : (التخيير - الإباحه - التقسيم - الإبهام - الشك - الإضراب). وسيجيء فى البيت التالى معنى سابع ؛ هو : أنها تكون بمعنى الواو. وربما عاقبت الواو إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا (يلف :

يجد. ذو النطق : المتكلم). يقول : «أو» تعاقب الواو (أى : يصح أن تحل محلها وتؤدى معناها - وهو مطلق الجمع والاشتراك) بشرط ألا يجد المتكلم منفذا للالتباس ، أى : بشرط ألا يكون استعمالها موقعا فى اللبس ؛ بسبب خفاء معناها المراد ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

١- الأصل في «أو» أن تكون لأحد الشئيين أو الأشياء (١) لكنها إذا وقعت بعد نفى أو نهى كانت للنفي العام الذي يشمل كل فرد مما في حيز النفي قبلها وبعدها ، وللنهي العام الذي ينصب على كل فرد كذلك : فمثالها بعد النفي : (لا أحب منافقا أو كاذبا). ومثالها بعد النهي قوله تعالى : (وَلَا تُطْعَمُنَّهُمْ آثِمًا أَوْ كُفُورًا) (٢) ...

ب - يقول سيوييه : إذا ذكرت همزه التسويه بعد كلمه : «سواء» فلا بد من مجيء «أم» العاطفه ، لا فرق في هذا الحكم بين أن يكون بعد الهمزه اسمان أو فعلاين ؛ نحو : (سواء على أمقيم ضيفي أم هو مرتحل - سواء على أبقى الضيف أم ارتحل) ، فإن كان بعد : «سواء» فعلاين بغير همزه التسويه عطف الثاني منهما على الأول بالحرف : «أو». نحو : (سواء علينا رضى العدو أو سخط.) ورأيه هذا مخالف لما نقلناه - في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ وما يتصل بها - عن بعض المحققين الذين يجيزون مجيء «أم» والصواب معهم. وفي تلك الصفحه أيضا بيان الصله والارتباط بين الحرفين : «أو» و «أم»

وإن كان بعدها اسمان بغير همزه التسويه عطف الثاني على الأول بالواو ، ولو كان الاسمان مصدرين ؛ نحو سواء على حمزه وعامر ، ونحو : سواء علينا اعتدال الجو وانحرافه (٣) ...

ح - يصح حذف «أو» عند أمن اللبس (٤) ؛ نحو : وسائل السفر متنوعه ؛ يتخير منها كل امرئ ما يناسبه ؛ فسافر بالطياره - القطار - الباخره - السياره ...

د - وقد تعطف الشئ على مرادفه (٥) كقوله تعالى : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ...) فالإثم هو : الخطيئه ...

ص : ٦١١

١- سبقت الإشارة لهذا الرأي مع تفصيلات أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٦ لمناسبه هناك.

٢- ومن أمثله وقوعها في حيز النهي قول الشاعر - في البيت الأول - : لا- تظهرن لعاذل أو عاذر حاليك في السراء والضراء فلرحمه المتوجعين حرازه في القلب مثل شماته الأعداء

٣- راجع الجزء الثاني من الهمع باب العطف ؛ عند الكلام على «أو». وقد سبقت الإشارة لرأيه في ج من ص ٥٩٦.

٤- كما سبقت الإشارة في ص ٥٧٥ وكما سيجيء في ص ٦٤١.

٥- وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ٦ من هامش ص ٥٦٥.

يرى بعض النحاه أن كلمه : «إِمَّا» الثانيه فى مثل «امنح السائل إِمَّا درهما وإِمَّا درهمين» - حرف عطف بمعنى : «أو» ، وأنها تشارك «أو» فى خمسه من معانيها (١). هى :

التخيير والإباحه» ، بشرط أن تكون «إِمَّا» الثانيه مسبوقة بكلام يشتمل على أمر.

«والشكّ والإبهام» ، بشرط أن تكون مسبوقة بجمله خبريه.

«والتفصيل (٢)» بعد الخبر أو الطلب.

ولا تكون «إِمَّا الثانيه» عند هؤلاء - للإضراب ، ولا بمعنى «واو» العطف ؛ فهذهين المعنيين تختص : «أو» دونها.

والمعاني الخمسه السابقه هى لكلمه : «إِمَّا» الثانيه ، وتشاركها الأولى فيها وتسايرها ؛ لأنهما حرفان (٣) متلازمان - فى الأغلب - معنى واستعمالا (٤) ، غير أن الأولى لا تكون للعطف مطلقا - كما سنعرف -

فمن أمثله الشك : احتجبت الشمس وراء الغمام إِمَّا ساعتين ، وإِمَّا ثلاثا. ومن الإبهام قوله تعالى : (وَآخِرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ. إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ) (٥). والتخيير كقوله تعالى : (إِمَّا أَنْ تُعِذَّبَ ، وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسَيْنًا)؛ والإباحه ، نحو : إِمَّا أَنْ تزرع فاكهه وإِمَّا قسبا. والتفصيل ، كقوله تعالى فى الإنسان : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ؛ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا).

وإذا كانت «إِمَّا» الثانيه عندهم حرف عطف «فالواو» التى قبلها زائده لازمه لها. والأولى لا عمل لها فى عطف أو غيره.

ويرى آخرون : أن «إِمَّا» الثانيه والأولى متشابهتان فى الحرفيه ، وفى تأديه

ص : ٦١٢

١- سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسه عند الكلام على : «أو» ص ٦٠٣ - وما بعدها -.

٢- انظر معنى «التفصيل» فى رقم ١ من هامش ص ٦٠٦.

٣- راجع حاشيه الأمير على المغنى - ج ١ - عند الكلام على الحرف : «إِمَّا».

٤- راجع البيان والتفصيل فى «ا» من ص ٦١٤.

٥- يتعين الإبهام فى الآيه ؛ مراعاة لما سبق فى تحديد معناه - رقم ٣ من هامش ص ٦٠٥ -.

معنى من تلك المعانى الخمسه ، وأن كلا منهما ليس حرف عطف ، لأن الأولى لا يسبقها معطوف مطلقا ، ولأن الثانيه تقع دائما بعد الواو العاطفه بغير فاصل بينهما. ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف مباشره (١) ، إذ لا- يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل. والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفه (٢) وأنها حرف - لا خلاف فى حرفيته - يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه (٣). ولكن الخلاف فى الثانيه.

والرأى الأرجح الذى يجدر الأخذ به هو : أن الثانيه كالأولى فى المعنى والحرفيه ، وفى أنها ليست حرف عطف لأن العاطف هو الواو (٤).

ص: ٦١٣

- ١- كما ستجىء الإشاره فى ص ٦٢٠.
- ٢- للسبب السالف ؛ وهو أنها لا يسبقها عاطف مطلقا.
- ٣- لهذا يعرب ما بعد «إما» ، الأولى على حسب حاجه العوامل التى قبلها ؛ فقد يكون فاعلا فى مثل : غاب إما حامد وإما محمود. وقد يكون مفعولا به فى مثل : يركب المسافر إما قطارا وإما سياره ، وقد يكون حالا فى مثل قوله تعالى : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا). وقد يكون بدلا كما فى قوله تعالى : (حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ...) وهكذا.
- ٤- انظر ما يتصل بهذه «الواو» التى قبل «إما» الثانيه فى ص ٥٦٠.

١ - ليس من اللازم أن تتكرر «إمّيا»، ولكن الأَغلب تكرارها ، فقد تحذف الثانيه ؛ لوجود ما يغنى عنها. ويغلب أن يكون أحد شيئين : (وإلّا) - (أو).

فمثال الأول : إما أن يتكلم المرء ليحمد وإلا فليسكت. ومنه قول الشاعر :

فإمّا أن تكون أخى بصدق

فأعرف منك غثى من سمينى

وإلّا فاطرحنى واتخذنى

عدوا أتتيك وتتقيني

ومثال الثاني قول الشاعر :

وقد شفّنى ألّا يزال يروعى

خيالك إمّا طارقا أو (١)

معاديا

وقد يستغنى عن الأولى اكتفاء بالثانيه كقول الشاعر :

تلمّ بدار قد تقادم عهدها

وإمّا بأموات ألمّ خيالها

أى : إمّا بدار ... والفراء يقيس هذا الاستغناء ، فيجيز : فيضان النّهر معتدل وإمّا خطير.

و «إمّيا» السالفه تختلف عن «إمّيا» المركبه من : «إن» الشرطيه التى تجزم فعلين ، ومن : «ما» الزائده ، فى مثل : إمّا يعدل الوالى تجتمع حوله القلوب. أى : إن يعدل ... كما تختلف اختلافا واسعا عن «أمّيا» الشرطيه التى سيجىء الكلام عليها (٢) فى باب خاص بها.

ب - من اللهجات النّادره أن يقال «أيما» بدلا من «أمّا» ، وكذلك

- ١- ومن هذا جاء بيت ابن مالك في أول باب العطف من الألفيه - رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ ونصه : «العطف إما ذو بيان أو نسق ...» وكذلك وردت في كلام من يحتج بكلامهم ؛ ومنهم خالد بن صفوان (أموي ، توفي حول سنه ١٣٣ هـ) فقد جاء على لسانه في قصه أحد الملوك ما نصه : (إما أن تقيم في ملكك فتعمل بطاعه ربك ... أو تضع تاجك وتلبس أمساخك وتعيد ربك في هذا الجبل ..) والقصه كامله في كتاب «الجمان في تشبيهات القرآن» لابن نايقا البغدادي. - ص ٣٠٦ -
- ٢- في ج ٤ ص ٤٧٠ م ١٦١.

حذف واو العطف قبل «إمّا» الثانيه (١) ، وقد اجتمع النادران فى قول الشاعر :

يا ليتما أمنا شالت (٢)

نعامتها

أيما إلى جنّه ، أيما إلى نار

ومن المستحسن اليوم عدم محاكاة هذه اللغات القليله.

ح - الفرق بين «إمّا» و «أو» فى المعانى الخمسه السالفه أن «إمّا» مكرره ؛ فيدل الكلام معها من أول النطق بها على الغرض الذى جاءت من أجله ؛ أهو شك ، أم تخيير ، أم غيرهما. بخلاف «أو» فإن الكلام معها يدل أولًا على الجزم واليقين ، ثم تجيء «أو» فتدل على المعنى الذى جاءت من أجله.

د - حكم الضمير بعدها إذا كان عائدا على المتعاطفين من ناحيه المطابقه وعدمها مدون فى رقم ٣ من ص ٦٥٧

ص: ٦١٥

١- وفيما سبق يقول ابن مالك : ومثل «أو» فى القصد «إمّا» الثانيه فى نحو : إمّا ذى ، وإمّا النائيه أى : اقصد - مثلا - إمّا هذه البلده وإمّا النائيه. أى. البعيده.

٢- شالت : بمعنى ارتفعت - النعامه : باطن القدم. وارتفاع النعامه كناية عن الموت ؛ لأن من يموت ترتفع - فى الغالب - قدماه ، وينخفض رأسه ، فتظهر نعامتة.

حرف عطف معناه الاستدراك (١)؛ نحو: ما صاحبت الخائن لكن الأمين؛ «فالأمين» معطوف على «الخائن».

ولا يكون عاطفاً إلا باجتماع شروط ثلاثة:

أولها: أن يكون المعطوف به مفرداً (٢)، لا- جملة، مثل: ما قطفت الزهر لكن الثمر. فإن لم يكن مفرداً وجب اعتبار «لكن» حرف ابتداء واستدراك معاً، وليس عاطفاً، ووجب أن تكون الجملة بعده مستقلة في إعرابها عن الجملة التي قبله، نحو: ما قطفت الزهر لكن قطفت الثمر.... فكلمه: «لكن» حرف ابتداء واستدراك معاً، ولا- يفيد عاطفاً، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها؛ لأن «لكن» الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة من الناحية الإعرابية (٣). ثانيها: ألا يكون مسبقاً بالواو مباشرة؛ نحو: ما صافحت المسىء لكن المحسن. فإن سبقتة الواو مباشرة لم يكن حرف عطف واقتصر على أن يكون حرف استدراك وابتداء كلام، ووجب أن تقع بعده جملة (فعليه أو اسميه) تعطف بالواو على الجملة التي قبلها؛ فمثال الفعلية: ما صافحت المسىء ولكن صافحت المحسن، وقول الشاعر:

إذا ما قضيت الدين بالدين لم يكن

قضاء؛ ولكن كان غرماً على غرم...

ص: ٦١٦

١- الاستدراك: «تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التي ترد على الذهن بسببه». وهو يقتضى أن يكون ما بعد أداه الاستدراك مخالفاً لما قبلها في الحكم المعنوي؛ نحو: ما قطفت الزهر. فمعنى هذه الجملة نفى القطف عن الزهر. فقد يتسرب إلى الذهن من هذا المعنى أن الثمر لم يقطف أيضاً، فلازاله هذا الوهم واستبعاده نأتى بأداه تبعده، مثل: «لكن»؛ فنقول: ما قطفت الزهر، لكن الثمر. فكلمه: «لكن» أداه من أدوات الاستدراك. أزال ذلك الوهم، وأثبتت أن الثمر قطف (وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١. وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٢٨ م ٣٥-) كما سبق هناك أن الحرف الدال على «الاستدراك» (وهو: «لكن» بنوعها، مشددة النون وساكنتها) لا تقع في صدر جملة تعرب خبراً...

٢- طبقاً للرأى الأقوى والأشهر.

٣- ومن أمثله الجملة الفعلية بعدها قول الشاعر: وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلاباً وقول الآخر يصف حياته: حياه مشقات. ولكن - لبعدها عن الذلّ - تصفو للأبى وتعذب

ومثال الاسميّه :

وليس أخى من ودنى رأى عينه

ولكن أخى من ودنى وهو غائب

«فالواو» حرف عطف. «لكن» ، حرف استدراك وابتداء كلام. والجمله بعدها معطوفه بالواو على الجمله التى قبلها (١).

ثالثها : أن تكون مسبوقة (٢) بنفى ، أو نهى ؛ كما فى الأمثله السابقه. ونحو : لا تأكل الفاكهه الفجّه لكن الناضجه. فإن لم تسبق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك لا عاطفه ، ووجب أن يقع بعدها جمله مستقله فى إعرابها ، نحو : تكثر الفواكه شتاء ، لكن يكثر العنب صيفا.

ويؤخذ مما سبق أن الحرف «لكن» حرف استدراك دائما ؛ سواء أكان عاطفا أم غير عاطف. وأنه لا يعطف إلا بشروط ثلاثه مجتمعها ، فإن فقد منها شرط أو أكثر لم يكن عاطفا ، ووجب دخوله على الجمل ، واعتباره حرف استدراك وابتداء معا.

والاستدراك يقتضى أن يكون ما بعد أداته مخالفا لما قبلها فى حكمه المعنوى ؛ كما فى الأمثله السالفه ، وكما فى نحو : (لا) أصحاب المنافق لكن الشهم. - لا- تجالس الأشرار لكن الأخيار). فمعنى الجمله التى قبل «لكن» منفى ، أو منهى عنه ، وهذا المعنى فى الجمله التى بعدها مثبت وغير منهى عنه ؛ فهما مختلفان فيه نفيا وإيجابا ، ونهيا وغير نهى.

ولما كان الكلام قبل «لكن» العاطفه منفيًا دائما ، أو منهيًا عنه ، ووجب أن يكون ما بعدها مثبتا دائما ، وغير منهى عنه (٣) ، فالمعنى بعدها مناقض للمعنى قبلها (٤) ...

ص: ٦١٧

١- لهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦٨.

٢- وهذا الشرط هو الأرجح والأقوى.

٣- أما غير العاطفه ، أو «لكنّ» المشدده فقد يكون الأول فيهما هو المثبت ، والمتأخر هو المنفى ، أو العكس - كما سبق فى ج ١ من ص ٥٧١ - فالذى تجب مراعاته مع أداه الاستدراك («لكنّ» - ولكن) هو مخالفه ما قبلها لما بعدها فى الحكم نفيا وإيجابا ، وغيرهما. وفيما سبق يقول ابن مالك بيتا يشتمل بإيجاز على حكم : «لكن» و «لا» العاطفتين (وسيجىء الكلام على «لا»). وأول «لكن» نفيا ، أو نهيا. «ولا» نداء ، أو أمرا ، أو اثباتا تلا - - «أول لكن نفيا» : اجعلها واليه نفيا وواقعه بعده ، وذلك بأن يتقدم النفى وتليه لكن ، أى تجىء بعده. هذا كل ما تعرض له البيت. وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصا بلكن. حكم الضمير بعدها إذا كان عائدا على المتعاطفين من ناحيه المطابقه وعدمها ، موضح فى رقم ٣ ص ٦٥٧.

٤- أما غير العاطفه ، أو «لكنّ» المشدده فقد يكون الأول فيهما هو المثبت ، والمتأخر هو المنفى ، أو العكس - كما سبق فى ج ١ من ص ٥٧١ - فالذى تجب مراعاته مع أداه الاستدراك («لكنّ» - ولكن) هو مخالفه ما قبلها لما بعدها فى الحكم نفيا وإيجابا ، وغيرهما. وفيما سبق يقول ابن مالك بيتا يشتمل بإيجاز على حكم : «لكن» و «لا» العاطفتين (وسيجىء الكلام على «لا»). وأول

«لكن» نفيًا ، او نهيا. «ولا» نداء ، او أمرا ، او اثباتا تلا - - «أول لكن نفيًا» : اجعلها واليه نفيًا وواقعه بعده ، وذلك بأن يتقدم النفي وتليه لكن ، أى تجيء بعده. هذا كل ما تعرض له البيت. وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصا بلكن. حكم الضمير بعدها إذا كان عائدا على المتعاطفين من ناحيه المطابقه وعدمها ، موضح فى رقم ٣ ص ٦٥٧.

إشاره

حرف عطف يفيد نفى الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه ؛ نحو : يفوز الشجاع لا الجبان. فكلمه : «لا» حرف عطف ونفى. و «الجبان» معطوف على الشجاع ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو : فوز الشجاع ، وقد نفى الفوز عن المعطوف (الجبان) بسبب أداه النفي : «لا». ومثل هذا يقال في «لا» التي في الشطر الثاني من قول الشاعر :

القلب يدرك ما لا عين تدركه

والحسن ما استحسنته النفس لا البصر

فهى حرف عطف ونفى ، و «البصر» معطوف على النفس ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو نسبة الاستحسان إلى النفس (أى : إسناده إليها) مع نفي هذا الاستحسان عن البصر.

ولا يكون هذا الحرف عاطفاً إلا باجتماع خمسه شروط :

أولها : أن يكون المعطوف مفرداً - لا جملة (١) - كالأمثله السالفه ، وكقول الشاعر :

قل لبان بقول ركن مملكه

على الكتائب بينى الملك ، لا الكتب

«فالكتب» معطوفه على : «الكتائب» ، وهذا المعطوف ليس جملة. فإن لم

ص: ٦١٨

١- الجملة الممنوعه هنا هى التى ليس لها محل من الإعراب. قال الصبان (يشترط فى «لا» العاطفه أفراد معطوفها ، ولو تأويلاً ؛ فيجوز : قلت على قائم ، لا- على «قاعد» ؛ أخذنا من قول الهمع : ولا- يعطف بها جملة لا محل لها على الأصح ...) هـ. يريد أن المعنى : على قائم لا قاعد ، فالجملة المعطوفه بمنزله خبر مفرد. ومما يلحق بالمفرد : شبه الجملة إذا اعتبرنا متعلقه مفرداً ، نحو : حساب العمر بالأعمال لا بالأعوام ، وعند الله حسن الجزاء ، لا عند الناس. وقولهم : «سموّ المرء بالعمل لا بمجرد الأمل».

يكن المعطوف مفردا لم يصح اعتبار «لا» عاطفه ؛ وعندئذ يجب اعتبارها حرف نفى فقط ، والجمله بعدها مستقله فى إعرابها ، ليست معطوفه ؛ نحو : تصان الممالك بالجيوش والأعمال ، لا تصان بالخطب والآمال.

ثانيها : أن يكون الكلام قبله موجبا لا منفيا ويدخل فى الموجب - هنا - الأمر والنداء ؛ كقول بعضهم : (الملق وضاعه لا وداعه ، وخسّه لا- كياسه. فكن أيبًا لا ذليلا ، مصونا لا متبذلا. يابن الغرّ البهاليل (١) لا السفله (٢) الأوغاد (٣) : إن الكرامه فى الإباء ، والعزه فى التصون ، ولا سعادته بغير عزه وكرامه ...)

ثالثها : ألا- يكون أحد المتعاطفين داخلا فى مدلول الآخر ، ومعدودا من أفرادها التى يصدق عليها لفظه (اسمه) ؛ فلا يصح : مدحت رجلا لا قائدا ؛ لأن الرجل (وهو المعطوف عليه) ينطبق على أفراد كثيره تشمل المعطوف (وهو القائد) وتشمل غيره ، ولا يصح أكلت تفاحا لا فاكهه ، لأن الفاكهه (وهى المعطوف) تشمل المعطوف عليه (وهو : التفاح) ويصدق اسمها عليه ... وهكذا. لكن يصح : مدحت رجلا لا فاته وأكلت فاكهه لا خبزا ؛ إذ لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر (٤) ...

ص: ٦١٩

١- جمع : بهيلول ، وهو : السيد الجامع لكل خير.

٢- أراذل الناس وأسافلهم.

٣- جمع : وغد ، وهو الرجل الدنىء الحقير.

٤- وقد أشار ابن مالك إلى حكم «لا» فى جزء من بيت سبق فى هامش ص ٦١٧ يتضمن حكمها وحكم «لكن» ، هو : وأول «لكن» نفيا ، او نهيا. و «لا» نداء ، او أمرا او اثباتا تلا وقد سبق شرح الجزء الخاص بالحرف : «لكن». أما الخاص بالحرف «لا» فتقدير كلامه : «لا» ، تلا- نداء ، أو أمرا ، أو إثباتا : فكلمه : «لا» مبتدأ - ولا يصح أن يكون معطوفا على : لكن ، منعا لفساد المعنى - خبره الجمله الفعلية المكونه من الفعل «تلا» وفاعله. يريد : أن حرف «لا» العاطف يتلو النداء ، أو الأمر ، أو الإثبات. ويجىء بعد واحد من هذه الأشياء ، ولا يكون عاطفا إلا إذا وقع بعد أحدها. وفى البيت قصور ونقص.

رابعها : ألا تقترن كلمه «لا» بعاطف - لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف (١) مباشرة - فإن اقترنت به كان العطف به وحده وتمحضت هي للنفي الخالص (٢) ، نحو : أسابيع الشهر ثلاثه ، لا بل أربعة ، فالعاطف هو «بل» (٣) ، وقد عطف أربعة على ثلاثه. أما «لا» فليست هنا عاطفه ، وإنما هي مجرد حرف نفي لإبطال المعنى السابق وردّه. ومثل هذا : (سبقت السياره لا بل القطار) فليست «لا» هنا بعاطفه وإنما هي حرف نفي يسلب الحكم السابق ويزيله ويرده ، و «بل» هي العاطفه (٤)

خامسها : ألا يكون ما يدخل عليه مفردا صالحا لأن يكون صفة لموصوف

ص : ٦٢٠

١- طبقا لما تردد من قبل ، ومنه البيان الذى فى ص ٦١٣.

٢- ونفيها الخالص قد يكون تأسيسا ؛ كالذى فى نحو : جاءنى على ، لا بل محمود. وقد يكون تأكيدا كالذى فى نحو : ما جاء على ولا- محمود. فالعاطف هو «بل» و «الواو» فى صورتين ، والمعطوف فيهما هو محمود. والمعطوف عليه هو على. أما كلمه «لا» فيهما فلمجرد النفي المحض ، تأسيسا فى المثال الأول ، وتأكيدا فى الثانى. «ملاحظه» : النفي التأسيسى هو الذى تجلبه الأداة الخاصه بالنفي ، ولا- يكون فى الكلام ما يدل على هذا النفي ويشعر به سواها ؛ كالمثال الأول : جاء على لا محمود). فلو لا الحرف النافى : «لا» ما وجد فى الجملة ما يدل على معنى النفي. أما النفي التأكيدى فلا تجلبه معها أداة النفي ؛ وإنما يكون موجودا قبل مجيئها ؛ فتجىء هى لتوكيده وتقويته ؛ كالمثال الثانى : (ما جاء على ولا محمود) فنفي المجيء عن محمود مفهوم بغير مجيء حرف النفي «لا» وبدون ذكره ، فلما جاء الحرف أكده وقواه.

٣- فى مثل : سافر الأخ بل الوالد - ونحوه من كل كلام موجب ، والمعطوف مفرد ... - تفيد كلمه : «بل» الإضراب عن الحكم السابق ، كأنه لم يكن ، والسكوت من غير حكم على صاحبه مع إثبات هذا الحكم السابق لما بعدها ؛ فالذى سافر فى المثال السالف هو الوالد ، أما الأخ فمسكوت عنه لا يتحدث عنه بشيء من سفر أو غيره - كما سيجىء تفصيل هذا عند الكلام على «بل» (ص ٦٢٣ و ...) - وقياسا على هذا يكون المراد فى المثال : أسابيع الشهر أربعة .. ؛ إلا أن وجود : «لا» يجعل الحكم منفيا صراحه لا مسكوتا عنه. وفى هذا يقول الصبان ما نصه : (اعلم أن «لا» بعد الإيجاب هى لنفي الإيجاب ، وصيرورته نفا فى النفي ، بعد صيرورته بحرف الإضراب - لولاها - كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره ...) ٥١.

٤- ومن صور اقترانها بالعاطف : ما جاءنى محمد ولا على. وهى فى هذه الصورة زائده ، توافق نوعا من الزيادة الموضحه فى البيان الهام الذى سبق فى ج ١ م ٥ ص ٦٢ أول الكلام على الحرف ، وسبقت الإشارة إليه فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٧ ؛ متضمنه أنه يحوى الكلام على زيادة «لا» النافيه ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها

مذكور ، أو لأن يكون خبرا (١) ، أو حالا. فإن صلح لشيء من هذا كانت للنفي المحض ، وليست عاطفه ، ووجب تكرارها ؛ فمثال المفرد الصفه : هذا بيت لا قديم ولا جديد. فكلمه : «لا» نفيه - «وقديم» نعت لبيت. ومثال الخبر : الغلام لا صبي ولا شاب ، والشاب لا غلام ولا كهل ... (٢). ومثال الحال. عرفت العاطل لا نافعا ولا منتفعا ...

ص: ٦٢١

١- لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ - كالأمثله المعروضه هنا - وخبر غيره من النواسخ كالذى فى قول الشاعر : فإن أنتمو لم تحفظوا المودتى ذماما فكونوا لا عليها ولا لها

٢- لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ - كالأمثله المعروضه هنا - وخبر غيره من النواسخ كالذى فى قول الشاعر : فإن أنتمو لم تحفظوا المودتى ذماما فكونوا لا عليها ولا لها

١ - اختلف النحاه فى وقوع «لا» العاطفه بعد الدعاء والتحضيض ، نحو : (أطال الله عمر ك لا عمر الأعداء ، وحرصت ك عنايته لا عنايه الناس) ... ونحو : (ألا تكزّم النَّابه لا الخامل ، وهلا تقدّر الذكّى لا الغبّى) .. والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح هذا ؛ تيسيرا وموافقه للمأثور.

ويزيد بعضهم فيبدى اطمئنانه لصحه وقوع «لا» العاطفه بعد الاستفهام أيضا ، نحو : أفرغت من كتابه الرساله لا الخطبه؟ ولا بأس بهذا الاطمئنان.

ب - إذا كانت «لا» عاطفه فقد يجوز حذف المعطوف عليه ، نحو : عودت نفسى أن أتكلم ... لا شرّا ، وأن أنفع ... لا قليلا (١) ... والأصل : أن أتكلم خيرا لا شرّا - وأن أنفع كثيرا لا قليلا.

ح - لا يجوز تكرار «لا» العاطفه ؛ فلا يقال : حضر هاشم ، لا محمود - لا أمين - لا حامد - ، بل يجب الإتيان بالواو العاطفه قبل المكرر ، ليكون العطف بهذه الواو وحدها ، وتقتصر «لا» على توكيد النفى ، دون أن تكون عاطفه.

د - حكم الضمير بعدها إذا كان عائدا على المتعاطفين ، من ناحيه المطابقه وعدمها مدون فى رقم ٣ من ص ٦٥٧

ص: ٦٢٢

١- لهذا إشاره فى ص ٦٣٩.

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يجيء بعده من جملة أو مفرد.

١ - فإن دخل على جملة فهو حرف ابتداء فقط ، ومعناه إما : «الإضراب الإبطالى» ، وإما : «الإضراب الانتقالي» . فالإبطالى (١) : هو الذى يقتضى نفي الحكم السابق ، فى الكلام قبل «بل» ، والقطع بأنه غير واقع ، ومدعيه كاذب ، والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يجيء بعدها . نحو : الأجرام السماويه ثابتة ، بل الأجرام السماويه متحركة . فالحرف «بل» (بمعنى «لا» النافية) أفاد الإضراب الإبطالى الذى يقتضى نفي الثبات ونفى عدم الحركة عن الأجرام السماويه ؛ لأن هذا الثبات أمر غير حاصل ، ومن يدعيه كاذب ، فكأن المتكلم قال : (الأجرام السماويه ثابتة . لا ، فالأجرام السماويه متحركة وليست ثابتة) ؛ فأبطل الحكم الأول ونفاه ، وعرض بعده حكما جديدا . ومن الأمثلة قوله تعالى فى المشركين : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا - سُبْحَانَهُ - بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ) ، أى : بل هم (٢) عباد مكرمون . فقد أبطل الحكم السابق ، ونفاه ، وأثبت حكما آخر بعده ؛ فكأن الأصل : (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا . لا ؛ فإن الذين اتخذهم هم عباد مكرمون) . ومثل قوله أيضا ترديدا لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السلام : (أم يقولون به جنه (٣) . بل جاءهم بالحق) .

والانتقالي هو : الذى يقتضى الانتقال من غرض قبل الحرف : «بل» إلى غرض جديد بعده ، مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه . كقوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى (٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤَثِّرُونَ (٥) الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ...)

فالغرض الذى يدور حوله الكلام قبل : «بل» هو : الطاعة ، (بالطهاره من الذنوب ، وعباده الله ، وبالصلاه ..) ، والغرض الجديد بعدها هو حب

ص : ٦٢٣

١- سبقت الإشارة إلى معناه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧ .

٢- الدليل على أن الحرف : «بل» داخل على جملة اسميه ، المبتدأ فيها محذوف - هو : رفع كلمه : «عباد» إذ لا وجه لإعرابها وهى مرفوعه غير ما سلف ، وهو الذى يقتضيه المعنى أيضا . ومثل هذا يقال فى كلمه : «أحياء» المرفوعه فى قوله تعالى : (وَلَا تَحْسِنَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا . بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ ...) ، أى : بل هم أحياء .

٣- جنون .

٤- تطهر .

٥- تفضلون وتختارون .

الدنيا ، وتفضيل الآخرة عليها ... وكلا الغرضين مقصود باق على حاله. وكقوله تعالى : (وَلَمَدَيْنَا كِتَابًا يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ. بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ (١) ...)

وكقولهم : (ليس من المروء أن يتخلى الشريف عن أصدقائه ساعة الشدة : بل يقيهم بماله ، ويدفع عنهم بنفسه).

وحكم الحرف : «بل» الداخلة على الجملة أنه حرف ابتداء محض يفيد الإضراب (٢) - كما أسلفنا - ولا يصح اعتباره حرف عطف ولا شيئا آخر غير الابتداء ، فالجملة بعده مستقلة في إعرابها عما قبلها ، ولا يصح إعرابها خبرا ولا غير خبر عن شيء سابق عليه (٣) ...

ص: ٦٢٤

١- غفله ، أو انهماك في الباطل ، ووصفت القلوب بهذا مسايير لاعتقاد العرب أن القلب هو مقر العقل والغرائز ، ومصدر الخير والشرف.

٢- سبقت إشارة - في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٧ - إلى فروق بين «أم» المنقطعة حين تكون للإضراب ، و «بل» - منها : أن الذى بعد «بل» يقين غالبا ، أما الذى بعد «أم» فظن .. ، جاء فى كتاب : «المحتسب» لابن جنى - ج ٢ ص ٢٩١ - فى الآيه الكريمة من سورة الطور : (أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ). وقراءه من قرأها : (بل هم قوم طاغون) ما نصه : («قال أبو الفتح : هذا هو الموضع الذى يقول أصحابنا فيه : إن «أم» المنقطعة بمعنى : «بل» ، للترك والتحول ، إلا أن ما بعد «بل» متيقن ، وما بعد «أم» مشكوك فيه ، مسؤل عنه ، كقول علقمة بن عبده : هل ما علمت وما استودعت مكتوم؟ أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم؟ كأنه قال : بل أحبلها إذ نأتك اليوم مصروم؟ ويؤكد قوله بعده : أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأعبه يوم البين مشكوم - مشكوم : مجازى ... ألا ترى إلى ظهور حرف الاستفهام وهو : «هل» فى قوله : أم هل كبير بكى ... حتى كأنه قال : بل هو كبير ... ترك الكلام الأول وأخذ فى استئناف مستأنف. وقد توالى «أم» هذه فى هذا الموضع من هذه السوره ؛ قال تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُّ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ) أى : بل يقولون ذلك. وقوله تعالى : (أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا ، أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ؟) أى : بل هم قوم طاغون؟ .. أخرجه مخرج الاستفهام ، وإن كانوا عنده تعالى قوما طاغين ؛ تلعبا بهم وتهكما عليهم. وهذا كقول الرجل لصاحبه الذى لا يشك فى جهله : أجاهل أنت؟ تويخا له ، وتقيحا عليه. ومعناه : إنى قد نبهتك على حالك فانتبه لها ، واحتط لنفسك منها ، قال صخر : أرائح أنت يوم البين أم غادى ولم تسلم على ريحانه الوادى ليس يستفهم نفسه عما هو أعلم به ؛ ولكنه يقبح هذا الرأى لها ، وينعاه عليها ،) اهـ.

٣- يقول السيوطى فى الهمع - ج ١ ص ٩٦ - ما نصه خاصا بالخبر : «لا يسوغ الإخبار بجملة ندائه ؛ نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدره ولكن ، أو : بل ، أو : حتى .. - بالإجماع فى كل ذلك».

ب - وإن دخل على مفرد فحكمه أنه : حرف عطف ؛ يختص بعطف المفردات وحدها. أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت ، أو مشتمل على صيغه أمر ، أو كلام منفي ، أو مشتمل على صيغه نهى .

١- فإن تقدم على : «بل» كلام موجب أو صيغه أمر (١) - نحو : (أعددت الرسالة بل القصيده - لبست المعطف بل الثياب) - (عاون المحتاج بل الضعيف - ساعف الصديق بل الصارخ). - كان معنى «بل» أمرين معا ، أساسيين :

أولهما : الإضراب عن الحكم السابق ؛ بنفى المراد منه نفيا تامًا ، وإبطال أثره كأن لم يكن ، وسلبه عن صاحبه ، وترك صاحبه مسكوتا عنه مهملا ؛ أى غير محكوم عليه بشيء مطلقا بمقتضى هذا الكلام الذى أزال عنه الحكم السالف ، وتركه بغير حكم جديد يقع عليه. وإن شئت فقل : إن الكلام السابق على «بل» صار كأنه لم يذكر (٢).

ثانيهما : نقل الحكم الذى قبل «بل» نقلا تامًا إلى ما بعدها من غير تغيير شيء فى هذا الحكم الذى أزيل عما قبلها ، واستقر لما بعدها ، وفى الأمثلة السابقه يقع الإضراب على إعداد الرسائل ، فينفى الإعداد لها ، ولكنه يثبت للقصيده بعدها. ويقع الإضراب على لبس المعطف ، فلا- يلبس ، وإنما ينتقل اللبس إلى الثياب. وكذلك ينصب الإضراب على معاونه المحتاج ؛ فلا يحصل ؛ وإنما تنتقل معاونه إلى الضعيف وتثبت له. وأيضا تلغى المساعفه للصديق ولكنها تثبت للصارخ ، وهكذا.

٢- وإن تقدم على «بل» كلام منفي ، أو مشتمل على صيغه نهى ، نحو :

ص: ٦٢٥

١- يراد بها ما يدل على الأمر صراحه ، كفعل الأمر ، ولام الأمر الداخلة على المضارع. لكن أيلحق بالأمر هنا التمنى ، والترجى ، والعرض ، والتحضيض ، أم لا يلحق؟ رأيان بينهما خلاف واسع. والأحسن التيسير بقبول الرأى الذى يلحقها - كما سيحىء فى هامش ص ٦٢٧ -.

٢- وفى الأمثلة السابقه ما ذا جرى للرساله ، وللمعطف ، وللمحتاج ، وللصديق ، بعد أن سلبنا الحكم الواقع على كل منها؟ ليس فى الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المسلوب الذى نفيناها. فكل واحد منها بمنزله كلمه مفرده نطقنا بها وحدها من غير أن نسند إليها شيئًا.

(ما زرعت القمح بل القطن - ما أسأت مظلوما بل ظالما) - (لا يتصدر مجلسنا جاهل بل عالم - لا تصاحب الأحمق بل العاقل) -
لم يكن معنى «بل» الإضراب ، وإنما المعنى أمران معا.

أولهما : إقرار الحكم السابق ، وتركه على حاله من غير تغيير فيه.

ثانيهما : إثبات ضده لما بعد «بل» ..

ففى المثال الأول : حكم منفيّ ، قبل كلمه «بل» هو نفى زراعتى القمح ، وأقررنا هذا الحكم المنفيّ ، وتركناه على حاله ، وفى الوقت نفسه أثبتنا بعدها حكما آخر ، هو ، زرع القطن ... ، وأيضا نفينا قبلها حكما ؛ هو وقوع الإساءه على المظلوم ، وأثبتنا بعدها وقوعها على الظالم. وكذلك نهينا قبلها عن تصدر الجاهل لمجلسنا ، وأمرنا بعدها بهذا التصدر للعالم. ونهينا عن مصاحبه الأحمق ، وأمرنا بها للعاقل ، وهكذا ...

فالحكم الأول فى كل الأمثله السالفه - ونظائرها - باق على حاله ، لم يقع عليه إضراب ، أو تغيير ، والحكم بعد «بل» مضاد لما قبلها ، فالحكمان متضادان ؛ ما ينفى أو ينهى عنه قبل «بل» يثبت أو يؤمر به بعدها (1) ...

ص: ٦٢٦

١- فى حكم «بل» يقول ابن مالك : و «بل» ك «لكن» بعد مصحوبها كلم أكن فى مربع ، بل تيتها (المراد بالمصحوبين : النفى والنهى ، «والمربع» : المكان الذى ينزل فيه القوم زمن الربيع. والتيتها : هى التيهاء ؛ (أى : الصحراء) يقول : إن «بل» بعد النفى مثل «لكن» فى أنها تقرر ما قبلها ، وتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعده ، فلا تفيد معهما إضرابا. لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغه الأمر تفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل حكمه إلى الثانى ، حتى يصير الأول مسكوتا عنه مهما. وفى حالتى الإيجاب والأمر يقول ابن مالك متمما كلامه السالف عن «بل» : وانقل بها للثان حكم الأول فى الخبر المثبت والأمر الجلى أى : الصريح فى دلالتة على الأمر ؛ كفعل الأمر ، والمضارع المسبوق بلام الأمر. وهذا عند ابن مالك ومن وافقه. وهناك من يلحق التمنى ، والترجى ، والعرض ، والتخصييض .. - بالصريح كما قلنا فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٥ وقد سبق الكلام على «لكن» فى ص ٦١٦.

١- لا يجوز العطف بالحرف «بل»، بعد كلام فيه استفهام؛ فلا يصح أحفظت قصيده بل خطبه؟

ب - تقع «لا» النافية قبل «بل» (١) بنوعيتها؛ العاطفه (وهي المستوفيه للشروط (٢)؛ وفي مقدمتها الدخول على المفرد) وغير العاطفه (وهي غير المستوفيه للشروط؛ كالداخله على الجملة) فإذا دخلت على العاطفه المسبوقه بكلام مثبت، أو بصيغه أمر - كان معنى «لا» النافية: تقويه الإضراب المستفاد من «بل»، وتوكيده. وإن دخلت على العاطفه المسبوقه بنفى أو نهى كان معنى «لا» تقويه النفى والنهى المستفادين من «بل». فمثالها بعد كلام مثبت قول الشاعر:

وجهك البدر، لا، بل الشمس لو لم

يقض للشمس كسفه وأفول

ومثال وقوعها بعد النفى: ما عاقنى البرد، لا بل المطر.

ومثالها بعد النهى: لا تغفل الرياضه، لا بل طول القعود.

وإن دخلت على غير العاطفه كان معناها تقويه الإضراب المستفاد من: «بل» وتوكيده؛ كقول الشاعر:

وما هجرتك، لا، بل زادنى شغفا

هجر، وبعد تراخ لا إلى أجل

ح - ورد قليلا في المسموع الفصيح (٣) زياده «الواو» بعد «بل» كالتى فى قول عليّ رضى الله عنه: «إنما يحزن الحسده أبدا؛ لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط، بل ولما ينال الناس من الخير» (٤) هـ.

والأحسن عدم القياس على هذا، لندرته البالغه.

د - حكم الضمير بعدها إذا كان عائدا على المتعاطفين من ناحيه المطابقه وعدمها مدون فى رقم ٣ ص ٦٥٧.

ص: ٦٢٧

١- كما أشرنا فى ص ٦٢٩.

٢- بيان هذه الشروط فى ص ٦٢٥.

٣- أما فى غيره من كلام المولدين الذين يستأنس بكلامهم ولا يستشهد به، فكثيره الورود فيه كثره لا تغير الحكم السالف.

٤- ورد هذا النص فى ص ١٢٨ من كتاب: «سجع الحمام، فى حكم الإمام» - إخراج وتحقيق على الجندى وزميليه -.

، وبيان ما يقتضى التشريك ، وما لا يقتضيه.

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يتبين :

١- أنها حروف.

٢- وأنها فى أغلب الحالات - تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى الضبط الإعرابى (١) (رفعا ، ونصبا ، وجزا ، وجزما) وهذا هو التشريك اللفظى.

أما من جهة التشريك المعنوى فبعضها يشركه أيضا فى معنى المعطوف عليه ؛ وينحصر هذا فى أربعة حروف : (الواو - الفاء - ثم - حتى) ؛ فهذه الأربعة تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى المعنى ، كما تشركه فى اللفظ إشراكا إعرابيا - فى الغالب - كما أسلفنا.

وبعضها يشركه فى اللفظ دون المعنى ، فيثبت للمعطوف ما انتفى عن المعطوف عليه ، وهو : (بل - لكن) ، أو العكس ، فيثبت للمعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف ، وهو : (لا).

وبعض ثالث هو (أو (٢) - أم) يشركان فى اللفظ كما يشركان فى المعنى ولكن بشرط ألا يقتضيا إضرابا (٣).

ص: ٦٢٨

١- وهناك حالات لا تشريك فيها فى الضبط الإعرابى ، كعطف الماضى على المضارع وعكسه. وعطف أحدهما على المشتق والعكس - كما سيجىء فى ص ٦٤٢ و٦٤٩ و....

٢- وتشبهها «إما» من وجوه أوضحناها عند الكلام عليها - فى ص ٦١٢. - لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفه.

٣- قالوا فى بيان هذا التشريك المعنوى. (إن القائل : أمحمد فى الدار أم محمود - يعرف أن الذى فى الدار هو أحد المذكورين ، ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين - من هو. فالذى بعد «أم» مساو للذى قبلها فى صلاحه لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه. وحصول المساواه إنما هو بواسطة «أم» فقد أشركتهما فى المعنى كما أشركتهما فى اللفظ. وكذلك : «أو» تشرك ما بعدها لما قبلها فيما جاءت لأجله من شك ، أو تخيير ، أو غيرهما. فإن اقتضيا إضرابا كانا مفيدين للتشريك فى اللفظ لا فى المعنى (... - راجع : «شرح التصريح» ، أول باب : «العطف» -.

٣- وأن المتعاطفين إذا تكررا كان «المعطوف عليه» واحدا هو الأول. إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، و ثم) ، فإن «المعطوف عليه» واحد ، هو ما قبل حرف العطف مباشرة (١).

ص: ٦٢٩

١- ويترتب على هذا أنه لو جاء بعد العاطف المفيد للترتيب وبعد معطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب - كالواو - لوجب أن يكون المعطوف عليه لهذا العاطف الذى لا يفيد الترتيب هو المعطوف الذى قبله مباشرة والذى أداه عطفه مفيده للترتيب. (طبقا للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ ورقم ٣ من هامش ص ٦٢٩).

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير ، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على اسم ظاهر. لكن بعض هذه الصور يكون فيه الفصل بين المتعاطفين واجبا ، وبعض آخر يكون الفصل فيه مستحسنا راجحا ، وفي غير ما سبق يكون جائزا (١)....

فأما الفصل الواجب ففي حالتين ، سبقت إحداهما (٢). وملخصها : أنه إذا عطف على المبتدأ الذي خبره نوع من الأنواع المقرونة بالفاء - وقد ذكرت هناك - أو على ما يتصل به من صلة ، أو صفه ، أو نحوهما ... وجب تأخير المعطوف عن الخبر ، إذ لا يجوز الفصل بين هذا الخبر ومبتدئه بالمعطوف ؛ ففي مثل : الذي عندك فمؤدب - لا يصح أن يقال : الذي عندك والخادم فمؤدب ، أو فمؤدبان ، وهكذا ...

والحاله الثانيه التي يجب فيها الفصل - تبعا لأرجح الآراء - هي التي يكون فيها المعطوف عليه مصدرا له معمولات ؛ فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته ، نحو : ما أحسن تقدير الأمة العاملين المخلصين لها ، وإكبارهم.

ص : ٦٣٠

١- ملاحظه : من الحالات الجائزه بعض صور بليغه تقدمت في ص ٤٣٥ ويشترط في الفصل الجائز ألا يكون بفاصل طويل ، ولم يحدد النحاه هذا الطول الذي يسترشد فيه بما جاء في كتاب : «المحتسب» ، لابن جنى - ج ٢ ص ٢٩٧ - حيث الكلام على معطوف مفصول من المعطوف عليه بثلاث جمل ، ونص كلامه في هذا العطف : «قال أبو حيان : هذا بعيد ؛ لطول الفصل بجمل ثلاث ؛ وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب ، نحو : أكلت خبزا ، وضربت فلانا ، وإن يجيء فلان أكرمه ، ورحل إلى بني فلان - و «لحما» ؛. فيكون «ولحما» معطوفا على «خبزا» ، بل لا يوجد مثله في كلام العرب». ا. ه.

٢- تفصيلها الذي لا غنى عن الرجوع إليه ، وبيان فروعها المختلفه - في ج ١ م ٤١ ص ٣٩١ (باب المبتدأ والخبر).

وأما الحالتان اللتان يستحسن فيهما الفصل ويرجح (١).

فالأولى : أن يكون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا ، سواء أكان مستترا أم بارزا ؛ فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد (٢) اللفظي أو المعنوي أو غيرهما أحيانا. فالفصل بالتوكيد اللفظي يتحقق بضمير مرفوع منفصل مناسب (٣) نحو : (لقد كنت أنت ورفاقتك طلائع الإصلاح ، وكنتم أنتم والسباقون إليه موضع الإعجاب والتقدير). فكلمه : «رفاق» معطوفه على : «التاء» وهى الضمير المتصل المرفوع البارز بعد توكيد لفظه بالضمير المرفوع المنفصل : «أنت». وكذلك كلمه : «السباقون» معطوفه على الضمير البارز (التاء والميم) ، فى «كنتم» بعد توكيده توكيدا لفظيا بالضمير المرفوع المنفصل : «أنتم».

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستتر مع الفصل : انتفع أنت وإخوانك (٤) بتجارب السابقين.

والفصل بالتوكيد المعنوي يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين ؛ ومن الأمثلة قول الشاعر :

ذعرتم أجمعون ومن يليكم

برؤيتنا ، وكنا الظافرينا

ويغنى عن التوكيد بنوعيه - كما أسلفنا - وجود فاصل آخر أى فاصل بين المتعاطفين ؛ كالضمير «ها» فى قوله تعالى فى المؤمنين الصالحين : (جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ...) ومثل «لا» النافية

ص: ٦٣١

١- عند البصريين. أما الكوفيون. فلا يتمسكون بالفصل ولا يرون فى خلؤ الكلام منه عينا ولا ضعفا.

٢- راجع حاشيه التصريح ج ٣ باب : العطف ، عند الكلام على عود الخافض ...

٣- لا فرق فى هذا بين أن يكون المعطوف اسما ظاهرا أو ضميرا.

٤- كلمه : «إخوان» ، معطوفه على الفاعل المستتر وتقديره : «أنت». أما كلمه «أنت» ضمير المخاطب المذكوره فتوكيد لفظي للفاعل المستتر ؛ ولا يصح إعرابها فاعلا : لأن فعل الأمر للواحد لا يرفع ضميرا بارزا. ولا يصح إعرابها بدلا من الفاعل المستتر : لأن الضمير لا يبدل من الضمير - كما فى ب من ص ٦٨٣ - وهناك إعراب آخر يفضله النحاه على هذا ، وقد سبق فى ص ٥٦٤ حيث البيان والإيضاح ، ويجى أيضا فى ص ٦٣٨.

فى قوله تعالى : (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)، وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظى وبحرف النفى «لا» فى قوله تعالى : (وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعَلَّمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ...)

ومن غير المستحسن فى الشر - مع جوازه - العطف على الضمير المستتر المرفوع بغير فاصل على الوجه السالف ، نحو : (قاوم ونظراؤك أعوان سوء) ، فقد عطفت كلمه : «نظراء» على الفاعل الضمير المستتر : (أنت) بغير فاصل ؛ ومنه العبارة المأثوره (1) : «مررت برجل سواء والعدم». أى : متساو هو والعدم ، فكلمه ، «سواء» اسم بمعنى المشتق ، وهى متحملة للضمير المرفوع. والعدم (بالرفع) معطوفه على الضمير المستتر بغير فاصل بينهما (2). أما الشعر فقد يجوز فيه عدم الفصل ، اضطرارا ؛ مراعاة لقيوده الكثيره التى قد تقهر الشاعر على ترك الفصل .. ومن الأمثله قول جرير يهجو الأخطل :

ورجا الأخطل من سفاهه رأيه

ما لم يكن وأب له لينالا

فقد عطف كلمه «أب» على اسم «يكن» المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما (3).

ومثله قول الآخر :

مضى وبنوه ، وانفردت بمدحهم

وألّف إذا ما جمّعت واحد فرد

فقد عطف كلمه : «بنوه» على الضمير المرفوع المستتر فى : «مضى» بغير فاصل.

ص: ٦٣٢

١- وقد رواها سيبويه.

٢- وهى مما استشهد به سيبويه على صحه ترك الفصل فى الشر.

٣- وفيما سبق من العطف على الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك : وإن على ضمير رفع متّصل عطف فافصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما. وبلا فصل يرد فى النظم فاشيا. وضعفه اعتقد وملخص البيتين : افصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا. ولا يتعين أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكفى الضمير أو غيره. ثم بين أن عدم الفصل فاش (أى : كثير) فى الشعر ، وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه. لكن كيف يكون كثيرا وفاشيا والقياس عليه ضعيف؟ إن الكثرة تعارض الضعف ؛ ولذا كان القياس هنا سائغا فى الشعر بغير ضعف ، خلافا لابن مالك.

والثانيه : أن يكون المعطوف عليه ضميرا مجرورا بحرف أو بإضافه ؛ فيستحسن عند أمن اللبس إعادته عامل الجر مع المعطوف ، ليفصل بين المتعاطفين ، فمثال المعطوف المجرور بحرف جر (١) معاد : ما عليك وعلى أضرابك من سبيل إن أديتم الواجب. فكلمه : «أضراب» معطوفه على الضمير الكاف المجرور بالحرف : «على». وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف. والأصل ما عليك وأضرابك ، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ (٢) انْتَبِي طَوْعًا أَوْ كَرْهًا : قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ).

فكلمه : «الأرض» معطوفه على الضمير : «ها» المجرور باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف : والأصل : فقال لها والأرض. ومثله إعادته اللام في قول الشاعر :

فما لي وللأيام - لا درّ درّها -

تشرق بي طورا ، وطورا (٣)

تغرب

ومثال إعادته عامل الجر وهو اسم مضاف (٤) قوله تعالى : (قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ...) فكلمه : «آباء» معطوفه في الأصل على الضمير المضاف إليه ، وهو : «الكاف الأولى» ، فأعيد المضاف وهو : «إله» وذكر قبل المعطوف. وأصل الكلام : نعبد إلهك وآبائك ...

هذا هو الكثير. وترك الفصل جائز أيضا ، ولكنه لا- يبلغ في قوته وحسنه البلاغيّ درجة الكثير. ومن هذا قراءه قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ). والتقدير : الذى تساءلون به وبالأرحام. أى : تستعطفون به وباسمه ، وبالأرحام ؛ بعطف كلمه : «الأرحام» على الضمير المجرور بالباء. وكقول الشاعر :

ص: ٦٣٣

١- الرأى المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجرور معا ، وليس المجرور على المجرور ، لئلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائدا مهما- ، لا- أثر له إلا- مجرد الفصل. ومن الأمثله - أيضا - لإعادته الجار فى المعطوف ، اللام فى قوله تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ، وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ).

٢- الرأى المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجرور معا ، وليس المجرور على المجرور ، لئلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائدا مهما- ، لا- أثر له إلا- مجرد الفصل. ومن الأمثله - أيضا - لإعادته الجار فى المعطوف ، اللام فى قوله تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ، وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ).

٣- سبق هذا البيت للمناسبة السالفه فى ج ٢ م ٨٠ ص ٢٤٦.

٤- إنما يعاد العامل الاسمى (وهو المضاف) بشرط ألا- توقع إعادته فى لبس ، فإن أوقعت فى لبس لم يجز إعادته ، نحو : جاءتنى سيارتك وسياره محمود ، وأنت تريد سياره واحده مشتركه بينهما. وهذا المنع إذا لم توجد قرينه تزيل اللبس.

اليوم قد بتّ (١) تهجونا

وتشتمنا

فاذهب ، فما بك والأيام من عجب

أى : وبالأيام. وقول بعض العرب : ما فى الدار غيره وفرسه ، بجر كلمه : «فرس» المعطوفه على الهاء من غير إعاده الجار وهو الاسم المضاف (٢).

ص: ٦٣٤

١- فى روايه أخرى : اليوم قربت ...

٢- يقول ابن مالك فى تكرار الخافض مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميرا مجرورا : وعود خافض لى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلنا- وليس عندى لازما : إذ قد أتى فى النثر والنظم الصّحيح مثبتا يقول : جعل عود الخافض على المعطوف الذى وصفناه - أمرا لازما عند النحاه ، ولكنه ليس بلازم فى رأى وحكمى ؛ لأن عدم إعادته أمر ثابت تحقق فى النظم والنثر للواردين عن العرب. أى : أمر تؤيده الأمثله الصحيحه نظما ونثرا ، وتثبت أن إعادته ليست باللازمه.

إشاره

حذف بعض حروف العطف مع معطوفها :

من حروف العطف ثلاثه يختص كل منها بجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس. - كما سبق عند الكلام عليها (١) - وهذه الثلاثه هى : الواو ، والفاء ، وأم المتصله. فمثال حذف الواو مع معطوفها لدليل : أنقذت الغريق ولم يكن بين الموت إلا لحظات. أى : لم يكن بين الموت وبينه

وقول الشاعر :

إنى مقسّم ما ملكت ؛ فجاعل

قسما لآخره ، ودنيا تنفع ...

يريد : وقسم - دنيا ، أى : وقسما لدنيا .. ومثل قول الآخر :

فما كان بين الخير لو جاء سالما

أبو حجر (٢) إلا ليال

قلائل

أى : بين الخير وبينى. ومما يصلح لهذا أيضا قول بعض العرب : (راكب الناقه طليحان (٣) ، والتقدير : راكب الناقه والناقه طليحان.

ومثال حذف الفاء مع معطوفها لدليل قوله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ (٤) - أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَاتَّبَجَسَتْ (٥) مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) ، الأصل : فاضرب فانجست (٤). وقوله تعالى :

ص : ٦٣٥

١- ص ٥٥٧ و ٥٧٤ و ٥٨٦ - مع ملاحظه أرمحذوف قد يترك معمولا مذكورا فى الكلام أحيانا (كبعض الأمثله التى فى ص ٥٦٣ «١» و ٥٧٦ وغيرهما من الأمثله المعروضه عند الكلام على أحكام تلك الأحرف) أو لا يترك معمولا له ؛ كالأمثله المعروضه هنا.

٢- كنيه رجل اسمه : النعمان بن الحارث.

٣- أصابهما التعب والإعياء. (وقد سبقت الإشاره هذا فى ص ٥٦٢).

٤- طلبوا منه الماء للسقى.

٥- تفجرت.

٦- هذه الجملة الفعلية المكونه من الفعل : «انجس» وفاعله ، معطوفه على الجملة الفعلية المكونه من الفعل : «ضرب» المحذوف. وإنما لم يكن العطف على الأول (أوحينا) لما سبق - - تقريره رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ وفي رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩ من أن المعطوفات المتعدده يكون معطوفها واحدا هو الأول. إلا إذا كان حرف العطف يقتضى الترتيب ، فيكون المعطوف عليه هو ما قبله مباشره.

(وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ ، فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشَرَ عَيْنًا ...)، أى : فضرب فانفجرت ، وتسمى هذه الفاء المذكورة فى الكلام ، والتي تعطف ما بعدها على الفاء المحذوفه مع معطوفها : «فاء الفصيحه (١)».

ومثال حذف «أم» المتصله ومعها معطوفها بدليل - وحذفهما ، قليل - قول الشاعر :

وقال ، صحابى : قد غبنت ، وختنتى

غبنت. فما أدرى أشكلكم (٢)

شكلى؟ ...

والأصل : أشكلكم شكلى أم غيره ،؟ وكقول الآخر :

دعانى إليها القلب ، إنى لأمره

سميع ؛ فما أدرى : أرشد طلابها؟

والتقدير : أرشد طلابها أم غى (٣)؟

* * *

حذف المعطوف

تنفرد الواو بجواز عطفها عاملا- قد حذف وبقى معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) فكلمه : «زوج» فاعل بفعل محذوف ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفه على الجمله الأمريه المكونه من فعل الأمر : «اسكن»

ص: ٦٣٦

١- وهذا النوع هو الذى سبقت (فى ص ٥٧٦) الإشارة والإحاله على ما جاء خاصا به هنا. وسميت «فاء الفصيحه» لأنها أفصحت ، (أى : بينت) وكشفت عن المحذوف ، ودلت عليه وعلى ما نشأ عنه. ولأنها - أحيانا - تفصح عن جواب شرط مقدر ؛ ففى الآيه الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سببا فى الانبجاس. أو يقال : إن كان موسى قد أطاع الأمر وضرب الحجر فما ذا تم بعد ذلك؟ فالجواب : انبجست منه اثنتا عشره عينا.

٢- طريقكم.

٣- وقيل إن الهمزه للتصديق ، فلا تحتاج إلى معادل.

وفاعله. والتقدير: اسكن أنت ، وليسكن زوجك (1). والسبب في هذا أننا لو أعربنا كلمه : «زوج» معطوفه بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل في المعطوف (زوج) هو العامل في المعطوف عليه ، أى : فى الفاعل المستتر. فيكون الفعل : «اسكن» عاملا فى فاعله ، وفى كلمه : «زوج» ، فهو الذى رفع كلمه «زوج» وهى بمنزله الفاعل بسبب عطفها على الفاعل ويترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسما ظاهرا مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر.

هذا تعليلهم. وهو تعليل مرفوض ، يعارضه ما يرددونه كثيرا من أنه : «قد يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع» ، أو : «قد يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل». فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلا لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسما ظاهرا ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير ؛ فلا داعى للتكلف والتقدير ...

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى فى أنصار الدين (وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ...) ، ومعنى تبوءوا الدار أعدوها للسكنى. وهذا المعنى مناسب للدار ؛ لكنه غير مناسب للإيمان ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة : هيئوا الإيمان للسكنى ؛ ومن ثم أعربت كلمه : «الإيمان» مفعول لفعل محذوف تقديره : «ألفوا» وهذه الجملة الفعلية المحذوفه معطوفه بالواو على الجملة الفعلية التى قبلها. ومنه قول الشاعر :

إذا ما الغايات برزن يوما

وزججن الحواجب والعيونا

أى : وكحلن العيون ؛ لأن الترجيح (وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض الشعر منه كى يصير منحيا كالقوس) لا يصلح للعيون.

ومثال المعمول المجرور قولهم : ما كلّ سواد فحمة ، ولا بيضاء شحمة. فكلمه : «بيضاء» مجروره بمضاف محذوف معطوف على «كلّ» ، والأصل «ولا كلّ بيضاء شحمة». والداعى للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمولى عاملين مختلفين.

ص: ٦٣٧

١- قد سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٤) إعراب آخر لبعض النحاه ، بمقتضاه تكون ... «زوجك» معطوفه على الضمير المستتر الفاعل. وأنه لا يصح إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ، وتجيء له مناسبة فى ص ٦٥٧.

وإيضاح (١) هذا أن كلمه : «سوداء» مضاف إليه فهي معمول ، عامله هو المضاف ؛ (لفظه : «كلّ» المذكوره) وأن «فحمه» خبر «ما» الحجازيه فهي معمول ، عامله : «ما» ، فالعاملان مختلفان ، وكذلك المعمولان. فلو عطفنا «بيضاء» على «سوداء» ، و «شحمه» على «فحمه» لزم العطف بعاطف واحد (هو : الواو) على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين - كما يقولون - وهذا لا يبيحه كثره النحاء ... إذ يجب أن يكون العامل في المتعاطفين واحدا ، لا أكثر. وهذا الرأي أحق بالاتباع (٢) ...

ملاحظه : من موضوعات الحذف الهامه : «حذف الموصول» وقد سبق تفصيل الكلام عليه (٣).

حذف المعطوف عليه

، (أى : المتبوع) : يصح عند أمن اللبس - حذف المعطوف عليه وحده إذا كانت أداه العطف هي : [الواو ، أو : الفاء ، أو : أم المتصله ، أو : «لا» العاطفه (٤) ..]

فمثال حذفه مع بقاء الواو (٥) أن يقول قائل : مرحبا بك. فتجيب : وبك وأهلا وسهلا ؛ أى : ومرحبا بك وأهلا وسهلا. فالجار والمجرور : (بك) متعلقان بكلمه : مرحبا» المحذوفه. «وأهلا» : الواو حرف عطف ، «أهلا» ، معطوفه على : «مرحبا» المحذوفه ، فالمعطوف عليه محذوف. و «سهلا» «الواو» حرف عطف. «سهلا» معطوفه على «مرحبا» المحذوفه فالمعطوف عليه هو المحذوف (٦).

ص : ٦٣٨

- ١- سبق - فى ص ١٥٩ - بيان شاف لهذا فى باب الإضافه ، عند الكلام على حذف المضاف ، وله مناسبه أخرى فى ص ٥٦٤.
- ٢- وفى مواضع الحذف السالفه يقول ابن مالك مقتصرًا على بعضها : «والفاء» قد تحذف مع ما عطفت «والواو» ، إذ لا لبس. وهى انفردت : بعطف عامل مزال قد بقى معموله ؛ دفعا لوهم اتقى (عامل مزال ، أى : أزيل عن مكانه ، والمراد حذف) وقد بين فى البيت الثانى أن الداعى لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته.
- ٣- فى الجزء الأول م؟ بعنوان : حذف الموصول الأسمى
- ٤- انظر : «ب» من ص ٦٢٢.
- ٥- انظر «الملحوظه» التى فى الصفحه الآتية متعلقه بصوره من صور حذف المعطوف «بالواو» ، مع بقاء الواو.
- ٦- ومن الأمثله أيضا لحذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف (الواو) قوله تعالى : (أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ، وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ..؟) أى أنسى ولا يذكر ...؟ فالمعطوف عليه المحذوف هو الفعل : نسى.

ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ...) والتقدير : أمكثوا فلم يسيروا (١)... ومثال الحذف مع بقاء «أم» المتصله قوله تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهِدُوا مِنْكُمْ ...) والتقدير : أعلمتم أن دخول الجنة يسير أم حسبتم أن تدخلوا الجنة.

ومثال الحذف قبل «لا» العاطفه : (عاهدت نفسي أن أعمل الخير ... لا قليلا ، وأن أقول الحق .. لا بعض الأوقات) والأصل : أن أعمل الخير كثيرا لا قليلا ، وأن أقول الحق كل الأوقات لا بعض الأوقات.

«ملحوظه» - من أمثله حذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف : «الواو» ، ما سجله ابن جني في كتابه المسمى : «تفسير أرجوزه أبي نواس في تقييد الفضل بن الربيع (٢)». قال عند شرحه بيت أبي نواس :

(وبلده فيها زور

صعراء تحظى في صعر)

ما نصه الحرفي : «(قوله : وبلده)» .. قيل في هذه الواو قولان ، أحدهما : أنها للعطف ، والآخر : أنها عوض من «رب» ؛ فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفه لأنها في أول القصيده ، وأول الكلام لا يعطف. ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان في حديث ، ثم قال : وبلده. فكأنه وكل الكلام إلى الدلاله في الحال. ونظير هذا قوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ...) فالضمير (الهاء) يراد به القرآن ، وإن لم يجر للقرآن ذكر.

ص : ٦٣٩

١- قد سبق إيضاح الكلام على الحذف في هذه الآيه وأشباهاها (من هامش ص ٥٧١) وأن فيها رأيين ؛ أحدهما : يرى الفاء قد عطفت جملة فعلية مذكوره على أخرى محذوفه بعد الهمزه في مكانها الأصلي. والثاني : يرى أن الهمزه تقدمت من تأخير ، للتنبيه على أصالتها في التصدير ، ومحلها الأصلي بعد الفاء. والتقدير : فألم يسيروا ... والجملة بعد العاطف معطوفه على أخرى مماثله لها خبرا وإنشاء ، محذوفه ، ومكانها قبل الهمزه والعاطف. وفي الحذف المذكور يقول ابن مالك بيتا نصفه الأول هو الذي يتصل بالحذف ، ونصفه الثاني يتعلق بقاعده أخرى سيذكر معها في ص ٦٤٤. وحذف متبوع بدا هنا استبح وعطفك الفعل على الفعل يصح

٢- ص ٩ من الطبعه التي أخرجها وحققها الأستاذ بهجه الأثرى.

وكذلك قوله تعالى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) يعنى الشمس ؛ فأضمّرها وإن لم يجر لها ذكر. وهذا فى كلام العرب واسع فاش)«
اه كلام ابن جنى (١) ...

حذف حرف العطف وحده

أشرنا من قبل (٢) إلى أنه يجوز حذف العاطف وحده ولا يكون هذا إلا فى الواو ، والفاء ، وأو. فمثال الواو قوله عليه السّلام :
«تصدق رجل ، من ديناره ، من درهمه ، من صاع برّه ، من صاع تمره ...» ، وما نقل من قول بعض العرب : أكلت خبزاً ، لحماً ،
تمراً ، وقول الشاعر :

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ ممّا

يغرس الودّ فى فؤاد الكريم

ومثال الفاء : قرأت الكتاب بابا بابا ، وادخلوا الغرفه واحدا واحدا.

والتقدير بابا فبابا ، وواحدا فواحدا.

ومثال «أو» قولهم : أعط الرجل درهما ، درهمين ، ثلاثه ...

تقديم المعطوف على المعطوف عليه

ورد فى المسموع تقديم «المعطوف» بالواو - دون غيرها - على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ - لا يجوز القياس عليه (٣) -
ومنه قول الشاعر :

وأنت غريم لا أظن قضاءه

(ولا العنزى القارظ - الدهر -) جائيا

أى : جائيا هو ، ولا العنزى. وقول الآخر (٤) :

أيا نخله من ذات عرق

عليك ورحمه الله السّلام

١- ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء في «المغنى» - ج ٢ - عند كلامه في الباب الأول على : «حرف الواو المفردة» ، ومنها :
الواو الجاره. بقى أن نسأل : هل هناك ما يمنع من صحه اعتبار «الواو» للاستئناف في بيت أبى نواس؟ لا أرى مانعا.
٢- في ص ٥٧٥.

٣- لهذا إشاره في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٧ وفي رقم ٥ من ص ٦٥٨.

٤- هو : الأحوص.

عطف الجملة على الجملة

وعطف الجملة على الجملة (١).

١ - عطف الفعل وحده على الفعل كذلك :

عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على الاسم يعدّ من عطف المفردات (٢) بعضها على بعض ، كقول الشاعر :

وكلّ زاد عرضه للنفاد

غير التقى ، والبرّ ، والرشاد

وكما يجوز عطف الاسم وحده على نظيره في الاسميه عطف مفردات - يجوز عطف الفعل - وحده من غير مرفوعه (٣) - على الفعل وحده عطف مفردات أيضا ؛ نحو : «إذا تعرض وتصدّى المرء لكشف معائب الناس مزقوه بسهام أقوالهم وأعمالهم. وهى سهام لن يستطيع أو يقدر أحد على احتمالها (٤)». فالفعل : «تصدّى» معطوف وحده على الفعل : «تعرض» وكذا الفعل : «يقدر» معطوف وحده على الفعل «يستطيع (٥)» وكل هذا من عطف المفردات ؛ إذ لم يشترك الفاعل - هنا - مع فعله فى العطف. فلو اشترك معه لكان العطف عطف جملة فعليه على جملة فعليه (٦) ...

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران :

ص: ٦٤١

١- أما عطف الاسم المفرد على الجملة والعكس ، فيجىء فى رقم ٦ من ص ٦٥٩.

٢- سبقت (الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧) إلى أن المفرد هنا : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة.

٣- لأن الفعل مع مرفوعه جملة ، سواء أكان مرفوعه فاعلا أم نائب فاعل ...

٤- راجع ما يتصل بهذا فى الزيادة ص ٦٤٥. وبيان نوع العطف فيه.

٥- بدليل نصب المضارع المعطوف (وهو : يقدر) إذ لو كان العطف جملة على أخرى لوجب رفع هذا المضارع - وسيجىء الإيضاح فى ص ٦٤٥ -.

٦- والفرق كبير - لفظيا ومعنويًا - بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة الفعلية على الفعلية - كما سيجىء هنا -

أولهما : اتحادهما في الزمن (١) ؛ بأن يكون زمنهما معا ماضيا ، أو حالا- ، أو مستقبلا ؛ سواء أكانا متحدين في النوع (أى : ماضيين ، أو : مضارعين (٢)) أم مختلفين ؛ فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفهما في النوع (٣). إذا اتحدا زمانا. فمثال اتحادهما زمانا ونوعا ، قوله تعالى : (وَإِنْ تُوْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ...)(٤). وقول الشاعر في مدح عالم :

سعى وجرى (٥) للعلم شوطا

يروقه

فأدر كحظا لم ينله أوائله

ومثال اتحادهما زمانا مع اختلافهما نوعا : عطف الماضى على المضارع فى قوله تعالى بشأن فرعون : (يَقْدُمُ (٦) قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ) ، فالفعل : «أورد» ماض ، معطوف بالفاء على الفعل المضارع : «يقدم» وهما مختلفان نوعا ، لكنهما متحدان زمانا ؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا فى المستقبل (يوم القيامة) (٧) ...

ومثال عطف المضارع على الماضى قوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي إِنَّ

ص : ٦٤٢

١- كما سبق فى الجزء الأول عند الكلام على زمن المضارع - أما اختلافهما فى الزمن فقد يجعل العطف عطف جملة على جملة ، بشرط الاتحاد خبرا وإنشاء ، كما سيجىء فى عطف الجملة الفعلية ص ٦٣٠.

٢- أما فعل الأمر بدون فاعله فلا يكون معطوفا ، ولا معطوفا عليه ؛ لأنه لا يفارق فاعله ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لا لفظا ولا تقديرا ؛ كأفعال الأمر التى فاعلها ضمير ظاهر أو مستتر فى الآية الكريمة الآتية ، وهى : (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا.) (رَبَّنَا فَاعْفُزْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ. رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ، وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ) - كما سيجىء الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٦٤٩ - ويفهم من كلام «الصبان» جواز عطف فعل الأمر وحده ، وهذا بعيد. والرأى الأول هو السديد.

٣- راجع ما يتصل بهذه المسألة الهامة فى ج ١ ص ٣٩ م ٤.

٤- انظر الزيادة ص ٦٤٥ كى يتضح منها أن العطف هنا عطف فعل وحده على فعل وحده ، لا جملة فعلية على جملة فعلية.

٥- يصلح العطف هنا أن يكون عطف فعل ماض وحده على نظيره ، وأن يكون عطف جملة ماضويه على نظيرتها (انظر البيان فى ص ٦٤٥).

٦- يتقدم.

٧- ومثل هذا قوله تعالى : (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ...)

شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ...) فالفعل : «يجعل» مضارع مجزوم ؛ لأنه معطوف على الفعل الماضي : «جعل» المبني في محل جزم (١) ؛ لأنه جواب الشرط. وصحَّ العطف لاتحاد زمانيهما الذي يتحقق فيه المعنى (٢) ، وهو الزمن المستقبل ...

ثانيهما : اتحادهما إن كانا مضارعين في العلامه الداله على الإعراب - (من حركه أو سكون ، أو غيرهما) - ويتبع هذا اتحاد معنيهما في النفي والإثبات ؛ فإذا كان «المعطوف عليه» مضارعا مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجزوما ، وجب أن يكون المضارع «المعطوف» ، كذلك. وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف عليه في النفي والإثبات ؛ فكما يتبعه في علامات الإعراب يتبعه فيهما معنى. فمثال المرفوعين : يفيض فيغرق نهرنا الخير على الوادى.

ومثال المنصوبين : لن يفيض النهر فيغرق الساحل. ومثال المجزومين : لم يفيض نهرنا فيغرق ساحله (٣)

ص: ٦٤٣

- ١- طبقا للقاعده الخاصه بهذا (في باب الجوزم - ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٤٧) وتقضى بأن الماضى الواقع فى جواب الشرط يكون مبنيًا فى محل جزم ، وأنه وحده الجواب ، لا الجملة الفعلية المركبه منه ومن فاعله معا.
- ٢- كان الزمن مستقبلا مع أن المعطوف عليه فعل ماض - وهو فعل الشرط - لأن أداه الشرط الجازمه تقتضى حتما أن يكون زمن فعلى الشرط والجواب مستقبلا ؛ فإذا كان أحدهما فعلا ماضيا فى لفظه وجب أن يكون زمنه مستقبلا.
- ٣- وقد اكتفى ابن مالك فى الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشرط الثانى من البيت الذى سبق عرضه فى ص ٦٤٠ لمناسبه أخرى تضمنها صدره ؛ يقول : وحذف متبوع بدا هنا استبح وعطفك الفعل على الفعل يصح (بدا - ظهر ، والمراد أنه مذكور فى الكلام) (استبح - اجعله مباحا). (يصح : أصلها : يصح ، - بالتشديد مع التسكين - وخففت الحاء الساكنه لوزن الشعر).

نصب المضارعين معا ، أو جزمهما معا بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المضارع المعطوف ، دليل قاطع على أن العطف عطف فعل وحده بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك ، وليس عطف جمله على جمله ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداء النصب أو الجزم يستلزم - حتما - أن يكون المضارع المعطوف غير منصوب ولا مجزوم ؛ إذ نصبه أو جزمه يوجب أن يكون عطف فعل وحده على فعل كذلك.

أما رفع المضارعين معا - في مثل : يشتدّ البرد فتهاجر طيور كثيره إلى بلاد دافئه - فلا دليل معه على أن العطف عطف مضارع مفرد على نظيره المفرد ، أو عطف جمله مضارعيه على جمله مضارعيه (أى : عطف مضارع مع فاعله ، على مضارع مع فاعله) ، فمثل هذا الكلام صالح للأمرين عند عدم القرينه التى تعينه لأحدهما (١) ... وكذلك العطف فى قول الشاعر :

قد ينعم الله بالبلوى - وإن عظمت -

ويبتلى الله بعض القوم بالنعمة

فيصح أن يكون المعطوف هنا جمله مضارعيه هى : «يبتلى الله» ، والمعطوف عليه جمله مضارعيه كذلك ، هى : «ينعم الله» ؛ ويصح أن يكون المتعاطفان مفردين هما المضارعان ، ومثل هذا يقال فى الماضى فى نحو : (إذا تعرض وتصدى المرء لكشف معائب الناس مرقوه بسهام أقوالهم وأفعالهم ... (٢)). حيث يجوز الأمران ، لعدم وجود قرينه تعين نوع العطف ؛ أهو عطف فعل ماض وحده على ماض وحده أم عطف جمله

ص : ٦٤٤

- ١- ومنه قول الشاعر : وإنى لمشتاق إلى ظل صاحب يرقّ ويصفو إن كدرت عليه
- ٢- وكذلك قول الشاعر : قد هوّن الصبر عندى كلّ نازله ولئن العزم حدّ المركب الخشن

ماضويه على جمله مثلها؟ بخلاف العطف في قوله تعالى عن الكافرين : (وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ...) حيث يتعين أن يكون عطف جمله ماضويه على جمله ماضويه ، لوجود فاعل غير مستقل هو الضمير المتصل - لكل فعل ماض منهما (١) ...

ومما سبق يتبين الفرق اللفظي بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية (٢) ، وهو فرق دقيق خفي على بعض العلماء المشتغلين بالنحو قديما ، فقد نقل عن أحدهم قوله : إنى لا أتصور لعطف الفعل على الفعل مثلا ؛ لأن نحو : قام على وقعد حامد (٣) - يكون فيه المعطوف جمله لا فعلا ، وكذا : قام وقعد على ، لأن في أحد الفعلين ضميرا ؛ فيكون فاعلا له ، ويكون الاسم الظاهر فاعلا للآخر ؛ ففي الكلام جملتان معطوفتان. فقيل له : ماذا ترى في مثل : يعجبني أن تقوم وتخرج ؛ بنصب المضارعين ، وفي مثل : لم تقم وتخرج ؛ بجزمهما. وفي مثل : يعجبني أن يقوم محمود ويخرج حليم ، وفي مثل : لم يقم محمود ويخرج حليم ...؟ فالفعل في الأمثلة

ص: ٦٤٥

١- ولهذا السبب نفسه يتعين أن يكون العطف عطف جمله مضارعية على جمله مضارعية في قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ؛ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ..) - لوجود فاعل غير مستقل هو ضمير متصل لكل من المضارعين : ينفقون ويتبعون. وفي الآيه أنواع أخرى من العطف.

٢- ستجىء لهذا إشاره في «البدل» أيضا ، ص ٦٦١.

٣- وقد اجتمع عطف الفعل وحده على الفعل وحده ، وعطف الجملة المضارعية على المضارعية في قوله تعالى يخاطب المؤمنين الأولين في أمر أهل النفاق والغدر ونقض العهود ؛ فيقول : (قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ، وَيُخْزِهِمْ ، وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ ، وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَيُذِيبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ.) (وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ...) فقد جازمت الأفعال : (يخز - ينصر - يشف - يذهب) لأنها معطوفة على المضارع «يعذب» المجزوم في جواب الأمر. أما المضارع «يذهب» فمرفوع ؛ لأنه مع فاعله معطوف على المضارع «يعذب» مع فاعله ، فهو عطف جمله مضارعية على مضارعية ، ولا يصح أن يكون عطف مضارع وحده على مضارع وحده ؛ وإلا- وجب أن يكون المعطوف مجزوم اللفظ كالمعطوف عليه. هذا ، ويصح أن تكون الواو للاستئناف ، لا للعطف.

السالفه منصوب أو مجزوم ؛ فما الذى نصبه أو جزمه؟ فلولا أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه ...

ومما هو جدير بالملاحظه أن الفرق اللفظى فى عطف الفعل على الفعل ، يترتب عليه فرق معنوى كبير من ناحيه النفى والإثبات. فالفعل إذا كان هو «المعطوف» وحده فإنه يتبع الفعل «المعطوف عليه» فيهما ؛ كما يتبعه فى الإعراب ؛ طبقا لما سبق (1) وهذه التبعية فى النفى قد تفسد المعنى المراد - أحيانا - لو جعلنا الكلام عطف جمل ؛ فعطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله ، أى : أن المعنى قد يختلف كثيرا باختلاف نوعى العطف ، أهو عطف فعل وحده على آخر ، أم جملة فعلية على مثلتها الجملة الفعلية؟ يتضح هذا من المثال التالى : لم يحضر قطار ويسافر يوسف. بعطف «يسافر» على «يحضر» عطف فعل مفرد على نظيره المفرد ، فيكون «يسافر» مجزوما. والمعنى نفى حضور القطار ، ونفى سفر يوسف أيضا ، فالحضور لم يتحقق ، وكذلك السفر ، فالأمران لم يتحققا قطعا.

أما إن كان الفعل : «يسافر» مرفوعا فيتعين أن يكون العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ؛ تحقيقا لنوع من الربط والاتصال بينهما. ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار. أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين ، فعند اعتبار الجملة الثانية مثبتة لم يتسرب إليها النفى من الأولى يكون يوسف قد سافر. وعند اعتبارها منفيه لتسرب النفى إليها من الأولى يكون مقيما لم يسافر. والقرينه هى التى تعين سريان النفى من الأولى إلى الثانية ، أو عدم سريانه (2).

ومن أمثله فساد المعنى الذى يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل وحده

ص: ٦٤٦

١- فى ص ٦٤٢.

٢- ويصح أن تكون الواو للاستئناف ؛ فالجملة بعدها مستقلة ، لا- علاقته لها بما قبلها فى الإعراب ... ولا فى النفى والإثبات. ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها مرفوع عند من يجيز الربط بها وحدها - كما تقدم فى باب الحال ، ح ٢ - فالجملة بعدها فى محل نصب ، ولا- يسرى إليها النفى من الأولى. ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه - أو غيرها - إلا إذا وافق المعنى ، وسائر السياق.

- لا عطف جمله فعليه على جمله فعليه - قولك : (الطالب النابغه لا يتأخر مكانه عن المقام الأول ، أو يكون فى المقام الثانى ...)
إذا كان المراد أنه فى المقام الأول أو الثانى. فلو عطفنا المضارع «يكون» على المضارع «يتأخر» لصار منفيًا حتماً مثل المعطوف
عليه قطعاً ، ولصار المعنى : لا يتأخر عن المقام الأول ، أو لا يكون فى المقام الثانى ، وهذا غير المراد ، أما عطف الجملة الثانى
كامله على الأولى كامله فلا يستلزم نفي الثانى فيجوز أن تبقى مثبتة المعنى إن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفيه - كما
فى هذا المثال - .

ومما سبق يتبين أن عطف الفعل على الفعل يوجب سريان النفى من المتبوع إلى التابع ، فهما يشتركان فى النفى كما يشتركان
فى الإثبات ؛ وفى علامات الإعراب. بخلاف عطف الجملة على الجملة ؛ فإن النفى فيه لا يسرى من المتبوع إلى التابع إلا بقريته.

ص: ٦٤٧

ب - عطف الفعل وحده (١) على ما يشبهه ، والعكس :

يجوز عطف الفعل الماضى بغير مرفوعه ، وكذا المضارع بغير مرفوعه (٢) - على اسم يشبههما فى المعنى ، كما يجوز العكس. والاسم الذى يشبههما هو اسم الفعل - فى بعض حالاته (٣) - والمشتقات العامه ، (ومنها : اسم الفاعل ، واسم المفعول ...) ، وكذلك يجوز عطفهما على المصدر الصريح أيضا ، فمثال عطف الماضى على اسم الفعل الماضى : هيات وابتعدت الغايه أمام العاجز. والعكس نحو : افترق وشتان ما بين الكمال والنقص.

ومثال عطف الماضى على اسم الفاعل : هذا مصاحبنا بالأمس وأعاننا على تحقيق بغيثنا (٤). والعكس نحو : هذا أعاننا بالأمس ومصاحبنا فى احتمال المشتقات. ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنت مشار كنا فى الخير ، وتستجيب لندائنا (٥) ، والعكس : أنت تستجيب لندائنا ومشار كنا فى الخير ؛

ص : ٦٤٨

١- ولا- يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات - كما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ - ؛ إذ لا يترك أحدهما الآخر ، ولا ينفصل منه مطلقا.

٢- ولا- يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات - كما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ - ؛ إذ لا يترك أحدهما الآخر ، ولا ينفصل منه مطلقا.

٣- لأنه لا يشبههما فى بعض آخر من حالاته ؛ كجموده الدائم الذى يعم جميع أنواعه ، وكقبوله بعض علامات الأسماء (مثل : التنوين) وكمخالفته أحيانا - الفعل الذى بمعناه فى التعدى واللزوم ... إلى غير هذا مما هو مدون فى الباب الخاص به بالجزء الرابع (باب أسماء الأفعال ١٤١ ص ١٠٨).

٤- ومنه قوله تعالى فى الخيل وعدوها : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا) فالفعل : «أثار» معطوف على : «المغيرات» وليس معطوفا على كلمه : «العاديات» التى فى أول الكلام - لما تقرر من أن المعطوفات المتعدده تكون على «المعطوف عليه» الأول ، ما لم تكن المعطوفات المتعدده واقعه بعد حرف عطف يقتضى الترتيب ؛ فعندئذ يكون العطف على «المعطوف» الذى قبل هذا الحرف مباشره (كما سبق البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ - والكلام الذى قبل الآيه ، هو : (وَالْعَادِيَاتِ صَبْحًا ، فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ، فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ...) وكقوله تعالى فى آيه أخرى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ...)

٥- ومنه قوله تعالى : - - (أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ ، وَيَقْبِضْنَ ، مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرِّحْمُنُ). فالفعل المضارع «يقبض» معطوف على اسم الفاعل : «صافات». (ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن فى الجو - ومعنى يقبضن : يجمعن الأجنحه إلى الأجسام ، ولا- ينشرنها). فكأنه قال : وقابضات ... ، وقول المعرى : كتابك جاء بالنعى بشيرا ويعرض فيه عن خبرى سؤال ... فالفعل : «يعرض» معطوف على «بشيرا» (بمعنى ؛ مبشر) فكأنه قال : جاء بشيرا وعارضا ، ومثله : عطف المضارع على الصفه المشبهه فى قوله تعالى لمريم : (إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ، وَجِيهًا فى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فى الْمَهْدِ ، وَكَهْلًا ...) حيث عطف المضارع : «يكلم» على : «وجيها» ، فكأنه قال : وجيها ، ومكلما ...

ومنه قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ...) (١)

ومثال عطف الماضي على المصدر الصريح : إني سعيد بإنقاذ الغريق ، وقدمت له الإسعاف المناسب.

ص: ٦٤٩

١- ومنه قول الشاعر: بات يعشيها بعضب باتر يقصد في أسوقها وجائر أي: بات يعشى إبله - لا- زوجته ، كما قال الصبان والخضري - بضربها بالعضب (وهو: السيف البتار) يوجهه إلى سيقانها ، لينحرها للآكلين ، بدلا من أن يعشيها بالعلف. (والأسوق ، جمع: ساق - ويقصد أي: يعدل بينها بالضرب ، وهو من القصد ، بمعنى: الاعتدال - وجائر ، أي: ظالم). وقد عطف كلمه: «جائر» على المضارع: «يقصد» وهو عطف الاسم المشتق على الفعل. ويقول «الصبان والعيني»: إن الذي سهل العطف كون «جائر» بمعنى: يجور. ويقول الخضري: إن كلمه: «جائر» معطوفه على: «يقصد» الواقعه هنا في محل جر ، صفه ثانيه لعضب ، في تأويل «قاصد»؛ لأن الأصل في الوصف الأفراد ، وليست حالا بدليل جر المعطوف عليه ... هذا كلامه. وفيه بعض تساهل؛ لأن النعت هنا هو جملة فعلية مركبه من المضارع: «يقصد» وفاعله معا. فكيف تكون كلمه: «جائر» معطوفه على الجملة الفعلية مع أن المطلوب هو عطف الاسم المشتق وحده على الفعل وحده؟ فلعل غرضه أن المعطوف عليه هو الفعل «يقصد» وحده.

ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح. الكدح وأدرك غابتي خير من الراحة مع الإخفاق (١) ...

ص: ٦٥٠

١- عطف المضارع على المصدر الصريح يقتضى نصب هذا المضارع بأن مضمرة أو مظهره على التفصيل الذى سيجىء فى مكانه من آخر باب إعراب الفعل. ج ٤ وفيما سبق يقول ابن مالك فى عطف الفعل على الفعل ، وعلى اسم يشبهه ، أو العكس : واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه؟ كالفعل: «أثار» المعطوف على «المغيرات» في: الآيه السابقه ، وهى قوله تعالى : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا) ، وكالفعل : أقرض فى قوله تعالى فى الآيه الأخرى : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ، وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ...) فإنه معطوف على المصَّدِّقين.

وكذلك ما إعراب الاسم الذى يشبه الفعل إذا كان معطوفا على الفعل كالأمثله التى عرضناها هناك (1)؟

لم أجد رأيا صريحا شافيا فى هذا ، ورأيت اعتراضات كثيره ، ودفاعا لم تنته إلى حكم حاسم. ومن هذه الاعتراضات : كيف يعطف الفعل «أثار» على : «المغيرات» والمعطوف عليه مجرور مع أن المعطوف فعل ، والفعل لا يدخله الجر؟ وقد سبق (2) أن أول الآيات هو : (وَالْعَادِيَاتِ صَبْحًا ، فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ، فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ...).

قال الفخر الرازى فى تفسيره : إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حلّ محله فى معناه الاسم المشتق من مصدره ، والأصل : فأغرن صبحا فأثرن نقعا

وهذه الإجابة تخرج المسأله من وضعها الأصلي وتقلها إلى وضع آخر لا علاقه لنا به ، إذ تجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق. وهذا غير موضوع البحث ... ولو أخذنا به لكان حسنا ، وناجحا فى التغلب على كل اعتراض ، وخاليا من العيب. ورأيت مثله فى تفسير الزمخشري ، وفى بعض الحواشى الأخرى.

أما إذا لم نأخذ به ، وتمسكنا بذلك النوع من العطف الذى لم أجد لحكمه نصّا واضحا صريحا يتناول المتعاطفين تفصيلا ... - فإن الغموض يظل باقيا والاعتراضات قائمه ، ما لم نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه فى الإعراب ، وتكون فائده العطف هى الربط المجرد بين معنى الجملتين ؛ كالذى سبق فى عطف الماضى على المضارع وعكسه - بالإيضاح الذى سلف (3).

ص: ٦٥١

١- فى ص ٦٤٩ و ٦٥٠ وهامشهما.

٢- فى رقم ٣ هامش ص ٦٤٩ وهناك بيان السبب فى العطف على : «المغيرات».

٣- فى ص ٦٤٢ و ٦٤٣.

ح - عطف الجمله على الجمله.

يجوز عطف الجمله الاسميه على نظيرتها الاسميه ؛ نحو : الرياضه نافعه ، والمداومه المحموده عليها لازمه. وقولهم : «الرأى الصادق أمانه ، وكتمانه عند الحاجه إليه خيانه :» وقول الشاعر :

الصدق يألفه الكريم المرتجى

والكذب يألفه الدنئ الأخب (١)

كما يجوز عطف الفعلية على الفعلية (٢) - بشرط اتفاقهما خبرا أو إنشاء - ولو اختلف زمان الفعلين فيهما (٣) ؛ فمثال اتحاد الزمن فيهما : وصلت الطائرة وفرح المسافرون بالوصول سالمين (٤) - يفرح المنتصر ويفرح أهله وأعوانه (٥)

ص: ٦٥٢

١- فالجمله الاسميه المكونه من المبتدأ : (الكذب) ومن خبره الجمله المضارعيه بعده ، معطوفه على الجمله الاسميه التى فى صدر البيت وقد تكون الجمله الاسميه مصدره بحرف ناسخ فى المتعاطفين ، أو فى أحدهما ؛ كقوله تعالى فى المرسلين : (إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ، وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ...) وقول قيس بن زهير : وَإِنَّ سَبِيلَ الْحَرْبِ وَعَرَّ مَضَلَّهُ وَإِنْ سَبِيلَ السَّلَامِ آمَنَهُ سَهْلٌ فَالشرط الثانى من البيت معطوف على الشرط الأول ، والآيه الثانیه معطوفه على الأولى.

٢- سبق فى ص ٦٤٣ بيان الفرق الهام اللفظى والمعنوى بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجمله الفعلية على الجمله الفعلية - وكما فى آخر رقم ٣ من هامش الصفحه التاليه - وقد اجتمع عطف الجمله الفعلية الماضويه على نظيرتها الفعلية الماضويه وكذلك الجمله الاسميه على نظيرتها الاسميه فى قول الشاعر يصف روضته : رَقَّتْ حَوَاشِيهَا ، وَرَقَّ نَسِيمُهَا وَبَدَتْ مَحَاسِنُهَا ، وَطَابَ زَمَانُهَا وَكَأَنَّ أَيَّامَ الصَّيْبِ بِأَيَّامِهَا وَكَأَنَّ أَزْمَانَ الْهَوَى أَزْمَانَهَا كَمَا اجْتَمَعَ عَطْفُ الْمَاضِيَةِ عَلَى الْمَاضِيَةِ ، وَالْمُضَارِعِيَةِ عَلَى الْمُضَارِعِيَةِ فى قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ، وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا ، لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ)

٣- ولا يمنع من عطفهما كذلك أن تكون إحداهما موجه (مثبه) ، والأخرى منفيه ؛ كالتى فى رقم ٣ من هامش الصفحه الآتیه.

٤- وقوله تعالى : (الَّذِينَ آمَنُوا ، وَهَاجَرُوا ، وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، أَعْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ. وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ).

٥- وقوله تعالى : (.... تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ).

كل واشرب ، والبس ، فى غير مخيله (١) ولا كبر (٢) ...

ومثال اختلاف الزمن : وصل اليوم الغائب ويسافر غدا - يحاسب المرء على عمله يوم الحساب ، ورأى المسىء عاقبه ما كان منه.

أما الجملة الفعلية الأمرية (٣) - أو غيرها من الجمل الإنشائية الأخرى - فلا تعطف إلّا على جملة فعلية متّحدة معها فى الزمن ، نحو قوله تعالى للصائمين : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) ، وقوله تعالى : (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ...)

وبهذه المناسبه نذكر أن النحاء اختلفوا فى جواز عطف الجملتين المختلفتين إنشاء وخبرا ، وعطف الجملة الاسميه على الفعلية والعكس.

فأما عطف المختلفتين إنشاء وخبرا فالأحسن اتباع الرأى الذى يمنعه (٤) : لوضوح هذا الرأى ، وبعده من التكلف ، وخلوه من الحذف والتقدير :

ص : ٦٥٣

١- اختيال ، وكبر.

٢- وقول الشاعر : إذا ما فعلت الخير فاجعله خالصا لربك ، وازجر عن مديحك ألسنا وقوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ، وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ، وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ ، لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ.) ومثل قول الشاعر - وهذا من عطف الجملة - الأمرية على المضارعية التى توافقها زما - : لا تنظرنّ لملبس ، وانظر إلى ما تحته من فطنه وبيان

٣- لا بد فى فاعل فعل الأمر أن يكون ضميرا متصلا - مستترا ، أو بارزا - ، فلا يمكن فى الرأى الأصح - أن يستقل بنفسه عن فعله. لهذا لا يصح عطف فعل الأمر وحده بغير فاعله ، على فعل الأمر وحده بغير فاعله ؛ بل يتعين أن يكون العطف بينهما عطف جملة فعلية أمرية على جملة فعلية أمرية ؛ ومنه قوله تعالى : (رَبَّنَا فَاعْفُزْ لَنَا ذُنُوبَنَا ، وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا ، وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ) وقوله تعالى : (كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ..) وقوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ..) طبقا للبيان السابق فى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ ورقم ١ من هامش من ص ٦٤٩ -

٤- وهو رأى البلاغيين وكثير من النحاء.

فلا يصح عطف الثانيه على الأولى فى مثل : داوم على الطاعات ، وداوم لك. ولا فى مثل : هداً البحر وانزل للعوام فيه.

وأما عطف الاسميه على الفعلية والعكس فجائز (١) - فى أرجح الآراء - إن لم يختلفا خبراً وإنشاءً ؛ فيصح عطف الثانيه على الأولى فى مثل : أحب الزراعه ، والصناعه تفيدنى (٢). ومثل : الصناعه مفيده لنا وأحب الزراعه. ومن الأمثال المأثوره : (للباطل جوله ، ثم يضمحل) ؛ فالجمله المضارعيه معطوفه على الجمله الاسميه قبلها. و .. و ...

أما عطف الجمله على المفرد ، والعكس فسيجىء (٣) ...

ص: ٦٥٤

١- انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٦.

٢- ومن هذا قوله تعالى : (وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ، ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ) حيث عطف الجمله الاسميه (لا- هم يستعتبون) على الجمله الفعلية (لا يؤذن لهم) ولا يصح عطفها على الجمله الفعلية الأولى (وهى : نبعث من كل أمه ...) مراعاة للقاعده التى سبقت (فى ص ٥٥٥ و ٦٢٨ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩) والتى تقضى عند تعدد المعطوفات عليها ... أن يكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشره إذا كان العاطف مما يفيد الترتيب مثل : «ثم». وفى الآيه شاهد آخر هو عطف الجمله الفعلية المنفيه (لا- يؤذن لهم ...) على الجمله الفعلية الموجبه (نبعث -) كما سبقت الإشارة. ومما يصلح شاهدا لعطف الجمله الاسميه المنفيه على الفعلية المنفيه قوله تعالى فى سوره السجده : (... قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ ، وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ...) فالجمله الاسميه المنفيه : «لا هم ينظرون» معطوفه على الفعلية المنفيه : «لا ينفع» ..

٣- فى ص ٦٥٩.

(منها : - شرط صحه العطف - تقدير العامل بعد العاطف - الضمير العائد على المتعاطفين - الفصل بين الفاء والواو ومعطوفهما - تقدم المعطوف - عطف الجمله على المفرد والعكس ، وقد سبق (٢) بيان المراد من المفرد - العطف على التوهم - المغايره بين المتعاطفين - معنى المعطوف وحكمه إذا كان المعطوف عليه كنيه - جواز القطع فى عطف النسق - عطف الزمان على المكان ، وعكسه).

١- يشترط لصحه العطف أن يكون المعطوف صالحا بنفسه ، أو بما هو بمعناه لمباشره العامل المذكور - أى : للوقوع بعده مباشره ، من غير أن يمنع من ذلك مانع نحوى (٣) - فمثال الأول : دخل سعيد وسليم ؛ إذ يصح دخل سليم. والثانى قام سعيد وأنا ، فالضمير «أنا» لا يصلح فاعلا للفعل : «قام» (٤) ولكن «تاء» المتكلم التى هى ضمير بمعناه تصلح ؛ فتقول : قمت.

فإن لم يصلح المعطوف ولا شىء بمعناه لمباشره العامل المذكور أضمر له عامل مقدّر يناسبه ، وصار مع عامله المقدر جمله معطوفه على الجمله السابقه ، (أى : صار الكلام عطف جمل). وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذى يعرب فاعلا لمضارع مبدوء بالهمزه أو بالنون أو بتاء المخاطب ، أو بتاء التأنيث ، وكالمعطوف على الفاعل المستتر لفعل الأمر ، ومن الأمثله لكل ما سبق : أتعاون أنا والجار - نتعاون نحن والجيران - تتعاون أنت والجار - تتعاون فاطمه والجار - اسكن أنت وزوجك الجنه. فكل معطوف من هذه المعطوفات لا يصلح لمباشره العامل (إذ لا يقال : أتعاون الجار - نتعاون الجيران - تتعاون

ص : ٦٥٥

١- راجع الأشمونى وحاشيته ج ٣ آخر باب العطف ، والصبان ج ٢ آخر باب الظرف

٢- فى رقم ٤ من هامش ص ٥٥٦ وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٢.

٣- بهذا التقييد تختلف هذه الحاله عن الآتية بعدها فى رقم ٢.

٤- إذ لا يقال : قام أنا.

الجار - : تتعاون الجار - اسكن زوجك ...) فلما كان المعطوف غير صالح لمباشره العامل المذكور في الكلام وجب أن يقدر له عامل آخر يناسبه ؛ كأن يقال : أتعاون أنا ويتعاون الجار ... اسكن أنت وليسكن زوجك الجنه ...

هذا كلام كثير من النحاه ، وفيه تعقيد وتكلف لا داعى له ، ولا يتفق مع قولهم : «قد يغتفر في الثوانى ما لا يغتفر في الأوائل» ... (وردّوا هذه القاعدة هنا وفي أبواب أخرى) (١) فمن الخير الأخذ بها والعطف المباشر على الفاعل المستتر ، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير ، والحذف والتضييق بغير فائده أو دفع ضرر إلا مجاراه الخيال (٢).

٢- لا- يشترط من الوجهه المعنويه (٣) صحه تقدير العامل بعد العاطف ، فمن الصحيح أن تقول : تخاصم المأمون والأمين ، مع أنه لا يصح من الوجهه (٤) المعنويه أن يقال تخاصم المأمون وتخاصم الأمين ، إذ الفعل : «تخاصم» لا يقع إلا من متعدد ؛ فلا يكتفى بأن يقع بعده واحد. ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين.

٣- كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معا يجب مطابقته : لهما ؛ بشرط أن تكون أداه العطف هي : «الواو» ، أو «حتى» ؛ نحو العم والأخ حضرا - الجسم حتى الأظافر اعتنيت بنظافتهما (٥)

فإن كان حرف العطف هو : «الفاء» ، أو «ثم» وكان الضمير في الخبر عائدا على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الخبر من أحدهما ؛ نحو : محمود فحامد قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى ؛ نحو : محمود قام فحامد ، ويجوز مطابقه الضمير بغير حذف ، نحو : محمود فحامد قاما ... و «ثم» كالفاء فيما سبق.

ص: ٦٥٦

١- وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتى - فى رقم ٢ - إنه لا يشرط صحه تقدير العامل بعد العاطف ...

٢- سبقت إشاره لهذا فى ص ٦٣٨.

٣- بهذا التقييد تختلف هذه الحاله عن سابقتها التى فى رقم ١ - كما أشرنا هناك -.

٤- بهذا التقييد تختلف هذه الحاله عن سابقتها التى فى رقم ١ - كما أشرنا هناك -.

٥- لما تقدم إشاره فى «ب» ص ٥٨٤.

فإن لم يكن الضمير فى الخبر وجبت المطابقه ، نحو : جاءنى الوالد والعم فقامت لهما ، وأقبل علىّ وسليم وهما صديقان

وأما : «لا» ، و «بل» ، و «أو» (١) ، و «أم» ، و «لكن» ، و «إما» (عند من يعتبرها عاطفه) ، فمطابقه الضمير معها وعدم المطابقه راجعه إلى قصد المتكلم ، فإن قصد أحد المتعاطفين - وذلك واجب فى الإخبار - وجب أفراد الضمير ؛ نحو : الأخ لا الصديق جاءنى - الأخ بل الصديق خرج - أمسعود أم منصور زارك؟ إسماعيل أو فاطمه حيّانى ، إذ المعنى : حيّانى أحدهما. ويراعى تغليب المذكر. أما فى غير الإخبار فتقول : زارنى إما العم وإما الخال فأكرمته - أصديقا قابلت أم عدوّا فتركته - ما جاءنى أحمد لكن سليم فاستقبلته خير استقبال.

وإن قصدتهما معا وجبت المطابقه ؛ نحو : حسن لا حسين جاءنى مع أنى دعوتهما - وعاصم أو سليم دعانى حين ذهبت إليهما ... (وقد سبقت الإشارة لهذا).

٤- لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا فى الضروره الشعريه (٢) ، فلا يقال : فلان ورّثه أبوه مالا ففى القوم جاها. وإنما يقال : فلان ورّثه أبوه مالا- فجاءها فى القوم. ويصح الفصل بين غيرها ومعطوفه بالظرف أو الجار والمجرور (ويدخل القسم فى هذا) ، نحو : تعبت ثم عندك جلست - نزل المطر ثم والله طلعت الشمس - ما أهنت أحدا لكن فى البيت المسىء ...

أما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقد سبق (٣) بيانه.

٥- لا- يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا- شذوذا فيقتصر فيه على المسموع ، وقيل يجوز فى الضروره الشعريه. والأولى إهمال هذا الرأى ؛ ومنه قول القائل :

أيا نخله من ذات عرق

عليك - ورحمه الله - السلام

ص: ٦٥٧

١- للحكم الخاص بها المعروض هنا ما يتممه فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٦ و ٥٠٠

٢- كما سبق فى ص ٥٧٤.

٣- فى هامش ص ٤٣٥.

يريد : عليك السّلام ورحمه الله ... وقد سبقت الإشارة لهذا (١).

٦- قد تعطف الجملة على المفرد - أحيانا - أو العكس ، إذا كانت الجملة فى الحاليتين بمنزلة المفرد ؛ لأنها مؤولة به ، كأن تكون : نعتا ، أو : حالا ، أو : خبرا ، أو : مفعولا لظن وما فى حكمها ...

فمن عطف المفرد على الجملة ما ورد من مثل : ألفت الشجاع يهزم خصمه وفاتكا به . فكلمه : «فاتكا» منصوبه ؛ لأنها معطوفه على الجملة الفعلية (المركبة من المضارع «يهزم» وفاعله) وهذه الجملة بمنزلة المفرد المنصوب ، لأنها المفعول الثانى للفعل : «ألفى». ومن هذا كلمه : «مصدقا» الثانى فى قوله تعالى : (وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَِّدًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ، وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ، وَمُصَِّدًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ...) فالجملة الاسمية : (فيه هدى) فى محل نصب ، حال من الإنجيل ، وكلمه : «مصدقا» التى بعدها معطوفه عليها ، منصوبه ؛ مراعاها لمحل المعطوف عليه ... (٢) ومثل هذا قول الشاعر :

وجدنا الصالحين لهم جزاء

وجنات وعينا سلسبيلا

فالجملة الاسمية (لهم جزاء) فى محل نصب ، لأنها المفعول الثانى للفعل : «وجد» وقد روعى هذا المحل فجاء المعطوفان (جنات وعينا) منصوبين تبعا لذلك المحل (٣).

ومن عطف الجملة على المفرد قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا (٤) أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) ، أى : قائلين (٥).

ومن عطف المفرد على شبه الجملة قوله تعالى (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا ، أَوْ قَائِمًا) فقاعدا عطف على «لجنبه» ؛ لتأويل شبه الجملة بمفرد ، هو : مجنوب.

ص : ٦٥٨

١- فى رقم ٣ من هامشى ص ٥٥٦ و ٦٤١ أما عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الجملة على الجملة - فقد تقدم فى ص ٦٤٢.

٢- راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن (ح ٣ ص ٣٤٠ و ٤٠٢). وقد عرض «الهمع» لبعض هذه الأحكام فى آخر باب : عطف النسق (ج ٢ ص ١٤٠)

٣- راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن (ح ٣ ص ٣٤٠ و ٤٠٢). وقد عرض «الهمع» لبعض هذه الأحكام فى آخر باب : عطف النسق (ج ٢ ص ١٤٠)

٤- ليلا.

٥- مستريحون وقت القيلولة : وهى وسط النهار عند اشتداد الحر.

ومن عطف شبه الجملة على المفرد قولهم : لا يصح مخالفه القاعده المطرده إلا شذوذا أو فى ضروره (١).

٧- هناك نوع من العطف ، يرتضيه بعض النحاه ، ويسميه : «العطف على التوهم». ومن أوضح أمثلته عندهم - العطف «بفاء السببيه» على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التى قبلها. ذلك أن «فاء السببيه» تقتضى عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها ، وهذا المصدر الصريح قد يكون مذكورا صراحه قبلها ؛ نحو : ما الشجاعه تهورا فتهمل الحذر ، وقد يكون غير مذكور فيتصيد ؛ نحو : ما أنت مسيء فنسئ إليك. أى : ما تكون منك إساءه يترتب عليها أن نسئ لك.

فإن لم يوجد قبل فاء السببيه مصدر صريح ولا ما يصلح أن يتصيد منه المصدر - (الجملة الاسميه التى يكون فيها الخبر جامدا ؛ نحو : ما أنت عمر فنهايك) - فبعض النحاه يمنع نصب المضارع ، وبعض آخر يجيز تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقه التى فيها الخبر جامدا ؛ ويكون الكلام عطف جملة على جملة ، ومن لازم معناها ؛ كأن يقال فى المثال السالف : ما يثبت كونك عمر ، فهبيتنا إياك (٢) ...

٨- يقول النحاه : إن «المغايره» هى الأصل الغالب فى عطف النسق بين المتعاطفين. يريدون : أن يكون المعطوف مغايرا المعطوف عليه فى لفظه وفى معناه معا ؛ فلا يعطف الشئ على نفسه. هذا هو الأصل الغالب ، لكن العرب قد

ص : ٦٥٩

١- جاء فى التوضيح (لابن هشام ، آخر باب : «الإدغام» ، نهايه الجزء الثانى) ما نصه : (قد يفك الإدغام فى ذلك شذوذا ... أو فى ضروره ..) اه وهنا جاء فى الحاشيه على التصريح ما نصه : (يمكن أن يكون قوله : «فى ضروره» معطوفا على : «شذوذا» على تقدير الحاليه أيضا ، والتقدير : وقد يفك الإدغام فى غير ذلك ، حاله كون ذلك شاذا ، أو كائنا فى ضروره. وقال الدنوشرى : (قوله : «فى ضروره» - معطوف على قوله : «شذوذا». وينظر أهذا العطف صحيح أولا؟ اه والظاهر الصحه وهو عطف على المعنى ؛ لأن قوله : «شذوذا» فى معنى : «فى شذوذ» اه المنقول عن الحاشيه

٢- لهذا إشاره فى ج ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ أما الإيضاح الكامل فى مكانه الأنسب وهو الكلام على : «فاء السببيه» من باب : «إعراب الفعل» ونواصب المضارع - ج ٤ ص ٣٣٧ م ١٤٩ -.

تعطف - لغرض بلاغى - الشىء على نفسه إذا اختلف اللفظان ؛ كقولهم ... «والفى قولها كذبا ومينا» فقد عطفوا المين على الكذب (ومعناهما واحد ، واللفظان مختلفان) لغرض بلاغى هو تقويه معنى المعطوف عليه وتأكيده. وهذا النوع من العطف - على قلته - قياسى (١) ...

وقد يعطفون الخاص على العامّ وعكسه لغرض بلاغى كذلك ؛ فمن الأول قوله تعالى فى سورة البقره : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ...) فقد عطف «الصلاه الوسطى» - ومن معانيها : صلاه العصر ... - على «الصلوات» ، والمعطوف خاص ؛ لأنه نوع بعض المعطوف عليه العام الذى يشمله مع غيره من الأنواع الأخرى.

ومن الثانى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً ، أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ...) فقد عطف الجمله الفعلية : «ظلموا» على الجمله الفعلية : «فعلوا» والمعطوف هنا عام ، والمعطوف عليه خاص ؛ لأنه داخل فى مضمون المعطوف الذى يشمله وغيره ... (٢)

(٩) إذا كان المعطوف عليه كنيه لوحظ فيه وفى المعطوف ما سبقت الإشارة إليه فى «١» من ص ٤٤٤.

(١٠) الصحيح جواز «القطع (٣)» فى المعطوف عطف نسق ؛ كما أشرنا من قبل (٤) - وهو كثير فى المعطوفات المتعدده التى كانت فى أصلها نعوتا ، ثم فصل بينها بحرف العطف ؛ فصارت معطوفات بعد أن كانت نعوتا. وحجه القائلين بصحته وقوعه فى أفصح الكلام. ومن الأمثله كلمه : «الصابرين» من قوله تعالى فى سورة البقره : (لَيْسَ الْجَبْرُ أَنْ تَوَلُّوا وَحُيُوهَكُمْ قِيلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ،

ص: ٤٤٠

١- راجع حاشيه ياسين على التصريح - ج ٢ باب الإضافه عند الكلام على «الإضافه غير المحضه» وإضافه الاسم إلى ما يتحد معه فى المعنى - وسبقت لهذا إشاره فى ص ٤٩.

٢- انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من ص ٥٦٧.

٣- فى هامش ص ٤٨٦ تفصيل الكلام على القطع ، ومعناه ، وحكمه ، وكل ما يتصل به.

٤- فى هامش ص ٤٣٥.

وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينَ ، وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ... فقد نصبت كلمه : «الصابرين» بسبب «القطع» ولو كانت معطوفه لرفعت كسائر المعطوفات المرفوعه التي قبلها ، ومثل كلمه : «المقيمين» من قوله : في سوره النساء : (لَكِنَّ الرِّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ ، وَالْمُؤْمِنُونَ ، يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ، وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) ، ومثل كلمه : «القائلون» فيما أنشده الكسائي لبعض فصحاء العرب :

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم

إلا نميرا أطاعت أمر غاويها

الظاعنين ، ولما يظعنوا أحدا

والقائلون لمن دار نخليها؟

ومثل : ما أنشده الفراء لبعضهم كذلك :

إلى الملك القرم (١)

وابن الهمام

وليث الكتيبه في المزدهم

وذا الرأي حين تغم الأمور

بذات الصليل (٢) ، وذات اللجم

(٣)

فقد نصب كلمتي : «ليث» و «ذا» على الاعتبار السابق (٤) ...

(١١) هل يصح عطف الزمان على المكان وعكسه؟ الأحسن الأخذ بالرأى الذى يجيزه عند أمن اللبس ؛ نحو قابلتك أمام بيتك هذا ويوم الخميس أو : قابلتك يوم الخميس وأمام بيتك (٥).

ص: ٦٦١

٢- ذات الصليل : السيف.

٣- ذات اللجم : الخيول.

٤- راجع تفسير القرطبي فى آيتى «البقره والنساء» ، وكتاب : «مجمع البيان لعلوم القرآن» للطبرسى - ج ١ ص ٦ - حيث الأمثله السابقه وغيرها ، وإيضاح لحكم القطع فى عطف النسق.

٥- عرض لهذه المسأله «الصبان» فى الجزء الثانى من حاشيته ، آخر باب : «الظرف» قائلا ما نصه الحرفى : - - «هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه؟ قال فى المغنى : أجاز الفارسى فى قوله تعالى : (وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَهُ ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ) - أن يكون «يوم القيامة» معطوفا على محل هذه. اه. قال الدمامينى : إن أريد بالدنيا الأزمنه السابقه ليوم القيامة فلا إشكال فى عطفه عليها ؛ لأن كلا- منهما زمان. وإن أريد بها هذه الدار من حيث هى مكان ، ففيه عطف زمان على مكان ، وفى الكشاف ما يقتضى منعه ؛ فإنه لما تكلم فى تفسير قوله تعالى : - (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ، وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ...) - قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان ، وهو يوم حنين على المواطن؟ قلت معناه : وموطن يوم حنين ، أو : فى أيام كثيره ، ويجوز أن يراد بالمواطن : «الوقت» ؛ كمقتل الحسين ، اه. ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتضى لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان ؛ فلا يجوز جعل حدهما تابعا للآخر ؛ فلا- يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ، ولا المفعول على الفاعل ، ولا المصدر على شىء من ذلك ، وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفيه مطلقا ، بخلاف ظرف المكان ؛ فإنه يشترط فيه الإبهام. فلما اختلفا من هذه الجبهه لم يجز عطف أحدهما على الآخر. ولعدم سماع عطف أحدهما على الآخر. «لكن جوزه بعضهم ؛ لاشتراكهما فى الظرفيه ؛ تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفى المسجد ، أو : فى المسجد ويوم الجمعة ؛ ... وعليه جرى ابن المنير فى الانتصاف مناقشا به صاحب الكشاف» ، انته كل ما قاله الصبان فيما سبق حرفيا ، وأردفه بأنه نقله باختصار. وهذا الرأى الأخير هو الأنسب. إلا- أن المثال الذى ساقه خال من بيان الطريقه فى إعرابه. ثم هو لا يخلو من لبس ؛ إذ لا دلالة معه على أن الضرب الذى وقع يوم الجمعة ، أهو الذى وقع فى المسجد أم هو ضرب آخر. فلا بد من قرينه. - وقد سبق للمسأله السالفه إشاره موجزه فى باب : «الظرف» ، ج ٢ م ٧٨ فى آخر الكلام على أحكام الظرف بنوعيه -

تعريفه : يتضح تعريفه مما يأتي :

لو سمعنا من يقول : «عدل الخليفه» - لفهمنا المراد ، وكادت الفائده المعنويه تتم ، لو لا ما يشوبها من بعض النقص الواضح ؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفه هذا الخليفه ، واسمه ، وتتعدد الخواطر بشأنه ؛ أبو بكر هو ، أم عمر ، أم عثمان ، أم عليّ ... و...؟.

فلو أن المتكلم قال : عدل الخليفه «عمر» - مثلا - ما شعرنا بذلك النقص المعنوي ؛ لأن «عمر» هو المقصود الأساسى بالحكم الذى فى هذه الجملة ، (أى : هو الذى ينسب العدل إليه) ، فليس لفظ «الخليفه» هو المقصود الأصيل بهذا الحكم ، وبهذه النسبه.

وكذلك لو قلنا : اتسع مجال الحضاره فى زمن : «ابن الرشيد» ، لكانت الجملة مفيده. لكن السامع - بالرغم من هذه الإفاده - يشعر بنقص معنوي كبير تدور بسببه أسئله متعدده : من ابن الرشيد هذا؟ ما اسمه؟ ما زمنه؟ ... أهو الأمين ، أم المأمون ، أم غيرهما ...؟

فإذا قلنا : اتسع مجال الحضاره فى زمن ابن الرشيد المأمون - اكتملت الإفاده من هذه الناحيه المعينه ، وزال النقص بسبب ذكر : «المأمون» ، الذى هو المقصود الأصيل من الحكم السابق ، ومن نسبه اتساع المجال إليه.

فكلمه : «عمر» تسمى : «بدلا» ، وكذلك كلمه : «المأمون» ، وأشباههما من كل كلمه تكون هى المقصوده فى الجملة بالحكم بعد كلمه سبقتها ؛ لتمهد الذهن للمتأخره عنها ، وتوجه خاطر إليها ، وليس بين الكلمتين

ص: ٦٦٣

١- هذا هو الاسم المشهور. ويرد - - أحيانا - فى بعض المراجع القديمه ، وعلى لسان بعض النحاه الأوائل باسم : «الترجمه ، أو : التبيين ، أو : التكرير» .. ولا قيمه لهذا الاختلاف القائم على مجرد الاصطلاح المختلف - أحيانا - باختلاف العصور.

رابط لفظى يتوسط بالربط بينهما. ولهذا يقولون فى تعريف البدل :

«إنه التابع (١) المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه ، من غير أن تتوسط - فى الأغلِب (٢) - واسطه لفظيه بين التابع والمتبوع».

ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين البدل والتابع الأخرى : فالنعت والتوكيد وعطف (٣) البيان ، ليست مقصوده بالحكم ، وإنما هى مكمله له بوجه من الوجوه التى سبقت فى أبوابها. وعطف النسق لا بد فيه من الواسطه ، وهى أداء العطف. هذا إلى أن ما بعد هذه الأداء قد يكون مخالفا فى الحكم لما قبلها فلا يكون مقصودا به ، وقد يشاركه فى الحكم ولكنه لا ينفرد به. فلا يكون هو المقصود وحده (٤) ...

والأغلِب فى «البدل» أن يكون جامدا ، ومن القليل الجائز أن يكون مشتقا (٥). فإذا أمكن إعراب المشتق شيئا آخر يصلح له ، كان أولى (٦).

* * *

ص: ٦٦٤

١- سبق فى أول باب النعت ص ٤٣٤ بيان معنى التابع والمتبوع ، والأحكام المهمة الخاصه بالتابع ، ومنها ؛ الفصل بينه وبين المتبوع إلا إن كان المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقا - طبقا للبيان الذى سبق فى ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٨ باب الموصول - ومنها : عدم انتقال البناء من المتبوع إلى التابع مطلقا.

٢- يلاحظ أن عدم الواسطه اللفظيه فى البدل هو الأغلِب ، لأن البدل من المجرور يجوز أن يكون بواسطه إعاده العامل وهو حرف الجر الداخلى على البدل منه ، كاللام الجاره فى قوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ ...) وقوله تعالى (رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ...) فقد أعيدت اللام مع كلمتى : «من وأولنا» وهذه الإعاده فى البدل أمر جائز ، لا واجب ، وهى مختصه بحروف الجر وحدها. وسيجىء لها بيان مناسب فى ص ٦٥٥.

٣- الموازنه بين البدل وعطف البيان مدونه فى ص ٥٤٦.

٤- ويتضح من التعريف السابق أيضا : أن الحرف وحده لا يقع بدلا ؛ لأنه لا يصلح للحكم. فالبدل والمبدل منه إما اسمان معا ، وإما فعلان معا ، وإما اسم وفعل ، وإما جملتان معا ، وإما أحدهما جملة والآخر غير جملة ... كل ذلك على حسب البيان الذى سيجىء ، ويقول ابن مالك فى تعريف البدل : التابع المقصود بالحكم بلا واسطه هو المسمى : «بدلا»

٥- راجع الصبان - ج ٢ أول باب : الإضافة ، عند الكلام على : «الإضافة غير المحضه».

٦- يتصل بهذا ويوضحه ما سبق فى : «ج» من ص ٤٦٤ وما سيجىء فى ح ٤ م ١٣٠ أحكام تابع المنادى ، ووصف اسم الإشارة .:

الغرض الأصل هو - فى الغالب - تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد ، وإيضاحه ، ورفع الاحتمال عنه. لأن هذا الحكم ينسب أولاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيداً للتابع الذى سيجىء ، وتوجيهها للنفس لاستقباله بشوق ولهفه. فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضاً ؛ فكأن الحكم قد ذكر مرتين ؛ وفى هذا تقويه للحكم وتوكيد (١). ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثانى زياده بيان وإيضاح ؛ فلا يصح فى مثل : يا سعد سعد أنت زعيم موفق - إعراب : كلمه «سعد» الثانى بدلا (٢).

* * *

أقسام البدل الأربعة المشهوره

- وكل منها هو المقصود وحده بالحكم -

: بدل كل من كل (٣) ، ويسمى «بدل المطابقه» ، أو : «بدل المطابق من مطابقه». وضابطه : أن يكون الثانى مطابقاً - أى : مساوياً

ص : ٦٦٥

١- لهذا يقولون إن البدل فى حكم تكرير العامل. أما قولهم : إن المبدل منه فى حكم المطروح (أى : المهمل الذى يمكن الاستغناء عنه) فالمراد منه أن هذا شأنه - الغالب - من جهة المعنى لا من جهة اللفظ - بدليل صحه : ضربت الرجل يده ، إذ لو لم يعتد بالرجل أصلاً ما كان للضمير مرجع (راجع شرح التصريح). وقال الزمخشري فى المفصل : «مرادهم بكون البدل فى نيه طرح الأول - أى : فى نيه طرح المبدل منه - هو أنه مستقل بنفسه ، لا متمم لمتبوعه ؛ (فليس كالتأكيد ، والصفه ، والبيان). لا إهدار الأول. ألا ترى أنك لو أهدرت الأول فى نحو : محمد رأيت غلامه رجلاً صالحاً - لم يستقم كلاماً» ا.ه. كلام صاحب المفصل نقلاً عن حاشيه الصبان آخر عطف البيان. - ثم قال الصبان بعد المثال السالف : بخلافه فى البيان. ا.ه. ويؤيد هذا ما سيجىء فى رقم (و) من ص ٦٧٨.

٢- (راجع حاشيه الصبان فى آخر باب تابع المنادى. وسيجىء إشاره لهذا فى «ج» من ص ٦٧٧ وفى ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) وكذلك لا يصح أن يكون البدل أو المبدل منه حرفاً - كما تقدم -.

٣- من بدل الكل نوع اسمه : «بدل التفصيل» سيجىء فى ص ٦٨٤ وله بعض أحكام فى «ه» من ص ٦٧٧. وإذا كان «المبدل منه» كنيه لوحظ فيه وفى «البدل» ما سبق فى «ا» من ص ٤٤٤.

لأول في المعنى تمام المطابقه مع اختلاف لفظيهما في الأغلب (١) فهما واقعان على ذات واحده ؛ وأمر واحد - نحو : (أشرفت الغزاه ، الشمس ؛ فأنارت الدنيا) ، فالشمس بدل كل من كل ، والمبدل منه : هو الغزاه ، ومعنى الثاني - هنا - معنى الأول تماما. ومثله : (الدينار من تبر ؛ ذهب ، والدرهم من لجين فضه) ، فكلمه : «ذهب» بدل مطابق من «تبر» ، وكلمه : «فضه» بدل مطابق من «لجين». وهذا النوع من البديل لا يحتاج لرباط يربطه بالمتبوع (٢) ..

ومن الأمثله أيضا : قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...) ، فكلمه : «صراط» الثانيه بدل كل من كل من الأولى لأن صراط الذين أنعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماما. وقول الشاعر :

ص: ٦٦٦

١- الأغلب اختلافهما في اللفظ. وقد يتفقان بشرط أن يفيد الثاني زياده بيان وإيضاح - كما تقدم في الصفحه السالفه ، وكما يجيء في : «ج» ص ٦٧٧ - ومن أمثله اتفاقهما قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...) وقوله تعالى : في سورة الشورى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ...) وبسبب توافق اللفظين يتشابه بدل الكل والتوكيد اللفظي في الصورة اللفظيه الظاهره ، وقد يصعب التفريق بينهما أحيانا في الصورة اللفظيه الظاهره. غير أن الصعوبه تزول ويتيسر تمييز أحدهما من الآخر بأمرين مجتمعين معا : أولهما : الغرض المعنوي الذي ينفرد بتأديته كل منهما ، وهذا الغرض ترشد إليه وتعينه القرائن وتحدده. وثانيهما : الأحكام الأخرى التي يختص بها كل منهما دون صاحبه ... وقد يكون «البديل» عاما في ظاهره ولكنه خاص في المراد منه ؛ كما في الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز في المستثنى النصب والبديل ، نحو : ما تخلف السباقون إلا واحدا ، أو واحد. فإذا تقدم المستثنى «البديل» فإن الحكم يتغير ؛ فيزول عنه اسمه ، ويعرب على حسب حاجه الجملة ؛ ويفقد المستثنى منه الذي تأخر اسمه ، ويعرب «بدلا» من الاسم السابق ، ويصير الكلام : ما تخلف إلا واحد السباقون. فالسباقون : «بديل» من واحد ، وهو بدل «كل من كل» ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص - كما أسلفنا - وبيان هذه المسأله وتفصيل الكلام عليها مدون في مكانها المناسب ؛ وهو باب الاستثناء ح ٢ - رقم ٤ من هامش ص ٢٩٨ م ٨١ ، عند الكلام على المستثنى بإلا. -

٢- الأمثله الثلاثه السالفه صالحه لبديل الكل ، ولعطف البيان ، وللتوكيد اللفظي بالمرادف. وإنما تكون التفرقه بينها بالغرض المراد تحقيقه من كل ، طبقا لما سلف من الأغراض المدونه في أبوابها وبملاحظه الفوارق والأحكام التي تميز كل نوع ، وتختص به - كما سبقت الإشارة هنا في رقم ١ -

إن النجوم نجوم الأفق أصغرها

فى العين أذهبها فى الجو إصعادا

فكلمه : «نجوم» الثانيه بدل كل من كل ، من الأولى ، لأن المراد من نجوم الأفق هو عين المراد من كلمه : «نجوم» الأولى. ومثل هذا قول الآخر :

إن الأسود أسود الغاب همتها

يوم الكريهه فى المسلوب لا السلب (١)

وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان (٢) ...

ثانيها : بدل بعض من كل ، (أو : بدل جزء من كل). وضابطه : أن يكون البدل جزءا حقيقيا (٣) من المبدل منه (سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقى الأجزاء ، أم أصغر منها ، أم مساويا) وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ؛ فلا يفسد المعنى بحذفه ... (٤) نحو : أكلت البطيخه ثلثها ، والبرتقاله ثلثها. ونحو : اعتنيت بوجه الطفل ، عينيه. ونظفت فمه ، أسنانه.

والأعمّ الأكثر أن يشتمل هذا البدل على رابط يربطه بالمتبوع ، وأهم الروابط هو «الضمير» (٥) فإن كان الرابط الضمير وجب أن يطابق المتبوع فى الأفراد والتذكير وفروعهما (٦) ... ومن الجائز - مع قلته - الاستغناء عن هذا الضمير فى إحدى حالات ثلاث.

ص: ٦٦٧

١- الغنيمه التى يأخذها الغالب من المغلوب.

٢- فى ص ٥٤٦.

٣- جزء الشىء هو الذى يدخل فى تكوين هذا الشىء دخولا- أساسيا ، لا- عرضيا ، بحيث لا يوجد الكل كاملا بغير جزئه ، كالرأس ، أو العنق ، أو القلب ، ... بالنسبه للإنسان ، وكالعين ، أو : الفم أو : الجبهه .. بالنسبه للوجه ، وكالشفيتين ، أو : الأسنان ... بالنسبه للفم ... و ... أما الأمور العرضيه والأوصاف الطارئه ... فكالعلم ، أو الفهم ، أو : البياض ، أو : الحمرة. وبسبب الجزئيه الأصيله اختلف بدل «البعض» عن «بدل» الاشتمال - كما سيجىء فى ص ٦٧٠.

٤- يشترط لصحه بدل البعض - كما يقول الصبان - صحه الاستغناء عنه بالمبدل منه فيصح جده السارق أنفه ، ولا يصح : قطع السارق أنفه ؛ لأنه لا يقال : قطع السارق. على معنى قطع أنفه ، وإرادته هذا المعنى. فلا بد فى البدل الجزئى من دلالة ما قبله دلالة إجماليه. يوضح هذا صاحب «الهمع» بأنه لو حذف البدل لأمكن الاهتداء إليه مما قبله من غير أن يختل الكلام بحذفه - وقد أشرنا لهذا فى : «و» من ص ٦٧٨ -.

٥- لأنه أقوى فى الإيضاح ، وكشف المراد ، وإبعاد اللبس ، وهذه أسمى خصائص اللغه.

٦- ولا- فرق بين أن يتصل الضمير بالبدل مباشره - كالأمثله المتقدمه - وأن يتصل بلفظ آخر له صله بالبدل ؛ نحو : احتفيت بالفائزين ؛ ثلاثه منهم.

١ - وجود «أل» التي تغني عنه في إفاده الربط ، وتقوم مقامه عند أمن اللبس ، نحو : إذا رأيت الوالد فقته ، اليد ، أي : فقته يده ، أو اليد منه (١) ...

ب - أن يكون البديل بعضا والمبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام غير موجب ، (حيث يصح في المستثنى : إما النصب على الاستثناء ، وإما الإتيان على البدليه من المستثنى منه - كما تقدم في باب المستثنى - (٢) ؛ نحو : ما تعب السباحون إلا واحدا أو واحد ؛ فوجود «إلا» يغني عن الرابط ؛ لدلالته على أن المستثنى بعض من المستثنى منه (٣).

ح - أن يجيء بعد البديل سرد بقيه أجزاء المبدل منه ، بحيث يكون سردها وافيًا يشملها جميعا ، ويستوفي كل أجزاء المتبوع ؛ مثل : الكلمه أقسام ثلاثه ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ، فلفظه : «اسم» بدل بعض من ثلاثه ، أو من أقسام. وهذا البديل خال من الرابط ؛ لأن البديل وما بعده قد جمع كل أجزاء المبدل منه ، وذكرت في الكلام مستوفاه (٤). ومن الأمثلة قول الشاعر :

أداوى جحود القلب بالبر والتقوى

ولا يستوى القلبان : قاس وراحم

فكلمه : «قاس» بدل خال من الرابط ؛ لأنه مع ما بعده يشمل على كل ما للمبدل منه. وليس للمبدل منه هنا سوى هذين النوعين.

ثالثها : بدل الاشتمال ، ولتوضيحه نسوق المثال التالي :

إذا قلت : أعجبتني الورده ، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها ، أو تنسيق أوراقها - أو ... لأن الإعجاب يحتمل هذه المعاني العرضيه مفرده ، ومجمعه ، ويشتمل عليها ضمنا. فإذا قلت : أعجبتني الورده رائحتها .. ، تعين معنى واحد من تلك المعاني العرضيه التي يتضمنها العامل :

ص : ٦٦٨

١- انظر ما يتصل بهذا في رقم ٢ من هامش ص ٦٧٦.

٢- في ج ٢ م ٨١ ص ٢٩٧.

٣- راجع حاشيه الصبان ، أول باب الاستثناء.

٤- وقيل : إن الضمير مقدر ، والتقدير : اسم منها ، وفعل منها ، وحرف منها. ولا أثر للخلاف بين الرأيين. لأن نتيجهما واحده : هي خلو التابع من رابط ظاهر في الكلام. «ملاحظه» إذا كان المبدل منه متعددا والبديل غير واف بالعدد تعين قطع البديل بالتفصيل الذي سنذكره في «ه» من ص ٦٧٧. (راجع الصبان في أول باب عطف البيان).

(أعجب) ، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقى المعانى التى يشتمل عليها العامل إجمالاً ، والتى تنطبق على الوردہ وتتصل بها ، من غير أن يدخل واحد منها فى ذات الوردہ ، وفى تكوينها المادى (الجسمى) ، أى : من غير أن يكون واحد منها جزءاً حقيقياً أساسياً لا- توجد الوردہ إلا- به ، فليست رائحة الوردہ جزءاً أصيلاً فى تكوينها المادى يتوقف عليه وجود الوردہ ، وليس لونها ، أو تنسيق ورقها جزءاً أساسياً كذلك ، وإنما هى أمور عرضيه طارئه على ذاتها الماديه ، قد تلازم الذات أولاً تلازمها. وبقاء الذات أو فناؤها ليس متوقفاً عليها ؛ فمن الممكن أن توجد الوردہ وأن تبقى من غير أن يكون لها رائحتها ، أو لونها ، أو تنسيق ورقها ، أو غير هذا من المعانى والأوصاف الطارئه التى تندمج تحت لفظ العامل : «أعجب».

فالرائحه فى الأسلوب السابق هى التى تسمى : «بدل اشتمال» و «المبدل منه» هو : «الوردہ» ، والعامل هو : «أعجب». ويقولون فى بدل الاشتمال :

«إنه تابع يعين أمراً عرضياً ، ووصفاً طارئاً من الأمور والأوصاف المتعدده التى تتصل بالمتبوع ، ويشتمل عليها معنى عامله إجمالاً بغير تفصيل (١)».

ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتمال مقصود لتعيين أمر فى متبوعه ، وأن هذا الأمر عرضى طارئ ، وليس جزءاً أصيلاً من المتبوع (٢). وأن أساس الاشتمال وموضعه الحق هو «العامل» بمعناه ، لا التابع ولا المتبوع.

ومن الأمثلة لهذا البدل : بهرنى عمر عدله - راقنى معاويه حلمه - سرتنى عائشه علمها ودينها. فالكلمات : عدل : حلم - علم ... بدل اشتمال كل واحده منها تعين أمراً خاصاً فى المتبوع. وهو أمر عرضى لا يدخل فى تكوين الذات تكويناً مادياً أصيلاً. وهذا الأمر العرضى الطارئ يندرج

ص: ٦٦٩

١- وهذا الاشتمال قد يكون فى أمر مكتسب ؛ كالعلم ، أو غير مكتسب مع ملازمته لصاحبه زمناً ، كالحسن ، أو عدم ملازمته : كالكلام. وأيضاً قد يكون الاشتمال تارة اشتمال الظرف على المظروف ؛ كالثوب ، وتارة لا يكون ، كالفرس.

٢- وبسبب هذا يختلف بدل الاشتمال عن بدل البعض اختلافاً واسعاً.

مع أمور عرضيه أخرى تحت العامل ، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالاً. ولا بد في بدل الاشتمال من ضمير يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير وفروعهما ، وهذا الضمير قد يكون مذكوراً كما في الأمثلة السالفه ، وقد يكون مقدراً ؛ كقوله تعالى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (١) ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ) ، والتقدير : «النار فيه». فحذف الجار والمجرور ، والمجرور هو الضمير الرابط ، ويصح أن يكون التقدير : ناره ذات الوقود. ثم حذف الضمير ، ونابت عنه «أل» في الربط (٢).

وبدل الاشتمال - كبديل البعض - لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بحذفه (٣).

رابعها : البديل المباين للمبدل منه - ويسمى : «بديل المباينه» - وهو ثلاثة أنواع لا بد في كل منها أن يكون هو المقصود بالحكم (٤) ، وأن يقوم دليل (أى : قرينه) يوضح المراد منه ، ويمنع اللبس (٥). وهذا القسم بأنواعه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير - أو غيره - يربطه بالمتبوع.

١ - بدل الغلط : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه غلطاً لسائياً ، ويجيء البديل بعده لتصحيح الغلط. وذلك بأن يجرى اللسان بالمتبوع من غير قصد ،

ص: ٦٧٠

١- أصل الأخدود : الشق أو الحفرة فى الأرض. ويراد به هنا : شق أحدثه قبل الإسلام بعض الملوك الطغاه فى الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم ، ويخرج من دينهم إلى النصرانية ، أو غيرها من الأديان السماوية.

٢- ما الداعى لأن يقال : حذف الضمير ، ونابت عنه «أل» فى الربط؟ أليس الأفضل أن نتبع الرأى الذى يجعل الرابط هو الضمير ؛ وأنه قد يصح الاستغناء «بأل» أو غيرها ، كما سبق البيان فى ص ٦٦٩؟ على أن هذا الاختلاف شكلى يسير.

٣- لهذا بيان فى حاشية : «ياسين» على التصريح ، مضمونه : أنه يشترط فى بدل الاشتمال تحقق أمرين ، أحدهما : إمكان فهم معناه عند حذفه ؛ ومن ثم كان «أعجبنى على أخوه» ، بدل إضراب ، لا بدل اشتمال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول. وثانيهما : حسن الكلام واستقامته على تقدير حذفه ، وافترض أن البديل غير مذكور ، ولهذا امتنع : «أسرجت عليا فرسه» لأنه - بالرغم من فهم معناه فى الحذف - لا يستعمل مثله ، ولا يحسن. فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط ؛ فبديل الاشتمال كبديل الجزء فى هذا ، - كما أشرنا فى ص ٦٧٨ -.

٤- وهذا هو الشأن فى كل نوع من أنواع البديل.

٥- انظر ما يختص بمنع اللبس فى الصفحة الآتية.

ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعا ؛ فيذكر البديل ، ليتدارك به الخطأ اللساني ويصححه. فالغلط إنما هو في ذكر المبدل منه ، لا في البديل ، نحو : (أعظم الخلفاء العباسيين : «المأمون» بن «المنصور» ، «الرشيد»). فالحقيقه : أن «المأمون» هو ابن «الرشيد» ، ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ ، فذكر أنه ابن المنصور ؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب ، قائلا : «الرشيد». فالرشيد ؛ بدل من المتبوع ، الذى ذكر خطأ لسائيا. وليس «الرشيد» هو : الغلط ؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامى السالف الذى ذكر بغير قصد ولا تتبه. فكلمه : «الرشيد» بدل من «المنصور» بدل غلط ، أى : بدلا مقصودا من شىء غير مقصود ذكر غلطا - كما أوضحنا - ولا يحتاج هذا البديل إلى ضمير يربطه بالمتبوع (١) ولا ورود لهذا النوع فى القرآن الكريم منسوبا إلى الله (٢) ...

ب - بدل النسيان : هو الذى يذكر فيه المبدل منه قصدا ، ويتبين للمتكلم فساد قصده : فيعدل عنه ، ويذكر البديل الذى هو الصواب ؛ نحو : (صليت أمس العصر ، الظهر ، فى الحقل) ، فقد قصد المتكلم النص على صلاه العصر ، ثم تبين له أنه نسى حقيقه الوقت الذى صلّاه ، وأنه ليس العصر ؛ فبادر إلى ذكر الحقيقه التى تذكرها ؛ وهى : «الظهر» فكلمه : «الظهر» بدل مقصود من كلمه ؛ «العصر» بدل نسيان. والفرق بين هذا البديل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فمن العقل.

وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع ، ولا إلى رابط آخر (٣) ولا ورود لهذا النوع فى القرآن الكريم منسوبا إلى الله (٤) ...

ح - بدل الإضراب (٥) : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه قصدا ، ولكن

ص: ٦٧١

- ١- انظر الملاحظه التى فى ص ٦٧٢.
- ٢- انظر الملاحظه التى فى ص ٦٧٢.
- ٣- إذ يستحيل وقوع «الغلط والنسيان» من المولى - جل شأنه - ويستحيل نسبه أحدهما إليه ؛ لبطلان هذه النسبه بداهه.
- ٤- إذ يستحيل وقوع «الغلط والنسيان» من المولى - جل شأنه - ويستحيل نسبه أحدهما إليه ؛ لبطلان هذه النسبه بداهه.
- ٥- يسمى أيضا : بدل «البداء» - بفتح الباء والبدال - أى : الظهور. لأن المتكلم بعد أن ذكره أولا - بدا له (أى : ظهر له) أن يذكر الثانى. والإضراب المقصود هنا هو : الإضراب الانتقالى - وقد سبق شرحه فى ص ٦٢٣ -.

يضرب عنه المتكلم (أى : ينصرف عنه ويتركه مسكوتا عنه) من غير أن يتعرض له بنفى أو إثبات - كأنه لم يذكره - ويتجه إلى البدل. نحو : سافر فى قطار ، سياره. فقد نصّ المتكلم على القطار أولا ، ثم أضرب عنه تاركا أمره ، ونصّ على السياره بعد ذلك ، فهى بدل مقصود من القطار. ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يعود إلى المتبوع ، ولا إلى غيره من الروابط ... (1)

ص: ٦٧٢

١- وفى الأقسام الأربعة السابقه يقول ابن مالك : مطابقا ، أو : بعضا ، أو ما يشتمل عليه يلفى ، أو : كمعطوف بيل (تقدير البيت : يلفى البدل مطابقا ، أو بعضا ، أو ما يشتمل عليه ، أو كمعطوف بيل) وقد تضمن هذا البيت بدل المطابقه بالنص الصريح وهو : «مطابقا». وبدل البعض بالنص الصريح ، وهو : «بعضا» كما تضمن بدل الاشتمال بقوله : «أو ما يشتمل عليه». (وكلمه : مطابقا مفعول ثان ليلفى). يريد : أو : شيئا يشتمل على البدل اشتمالا معنويا (وهو يريد : العامل والمتبوع على الوجه الذى شرحناه). ويريد بالمعطوف بالحرف الذى يشبه «بل» : بدل المباينه ؛ لأنه بأنواعه الثلاثه لا يخلو من الإضراب الانتقالي لا الإبطالى. (وقد سبق شرح الاثنين عند الكلام على «بل» العاطفه - ص ٦٢٣ - وأوضحنا أن الانتقالي هو الذى يفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر) وبين ابن مالك المراد من شبه «بل» فيقول : وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب (ذا ، أى : هذا الذى يشبه : «بل» - اعز : انصب). يريد : انصب الذى يشبه «بل» إلى الإضراب إن صحبه القصد ، وكان المتكلم مريدا له ، (والإضراب هنا هو : الإضراب الانتقالي). وإن لم يقصده المتكلم فهو «بدل غلط». وقد بين بعد هذا أن البدل نفسه ليس بموضع الغلط ، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله. (والتقدير : وغلط دون قصد سلب بالبدل). واقتصر ابن مالك على نوعين من البدل المباين : هما : «الغلط» ، والإضراب» ، وترك «النسيان» ولكن البيت التالى المشتمل على مثال لكل نوع - قد يتسع للنسيان ، قال : كزره خالدا ، وقبلة اليدا واعرفه حقّه ، وخذ نبلا- مدى (خالد : اسم رجل - النَّبْل ، جمع : نبله ، وهى : السهم الذى يصاد به الطيور وغيرها من الناس وسائر الحيوان. المدى ، جمع مديه ، وهى : السكين). «فخالد» بدل كل من الهاء التى فى الفعل قبله مباشره. و «اليد» : بدل جزء من الهاء التى قبله فى الفعل (أى : يده ، أو اليد منه) و «حق» بدل اشتمال من الهاء التى قبله مباشره ، ومدى : بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب ، من «نبلا». فالبدل هنا يحتمل الثلاثه.

والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البدل قدر الاستطاعة ؛ لأن احتمال اللبس فيه كبير (١)....

«ملاحظه» : سبق أن أنواع البدل المباين الثلاثة تحتاج إلى قرينه توضح وتمنع اللبس. وأحسن منها أن يتقدم على كل نوع - مباشره - حرف العطف «بل» المفيد للإضراب. لأن وجود هذا الحرف يؤدي إلى إعراب ما بعده معطوفا لا بدلا. وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت ، ذلك الاحتمال الذى قد يتسرب إلى الوهم قبل مجيء الحرف : «بل» وبمجيئه تنتقل المسأله من البدل إلى العطف.

ص: ٦٧٣

١- سبق تفصيل الكلام عليه فى ص ٦٢٣ من «باب العطف».

١- المشهور من أنواع البدل هو الأربعة التي شرحناها. وزاد بعض النحاه نوعا خامسا سماه : «بدل الكل من البعض» ، واستدل له بأمثله متعدده تؤيده ، منها قوله تعالى في التائبين الصالحين : (... فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، وَلَا يُظَلَّمُونَ شَيْئًا ، جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ ...) ، فجئات بدل كل من الجنة ، والأولى جمع ، والثانية مفرد ، ولهذا كان البدل كلاً والمبديل منه بعضاً. ومنه قول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها

بسجستان طلحه الطلحات

فكلمه : طلحه «بدل كل» من «أعظم» التي هي جزء من «طلحه» ، وكذلك قول الشاعر :

كأنى غداه (١) البين (٢)

يوم تحمّلوا (٣)

لدى سمرات (٤) الحى ناقف

حنظل (٥)

فكلمه «يوم» بدل كل من «غداه» مع أنه يشملها ، وهي جزء منه (٦) ...

حكم البدل

البدل أحد التوابع ؛ فلا بد أن يوافق متبوعه فى حركات الإعراب ، وفى بعض الأشياء المشتركة التى سبق النص عليها (٧). أما موافقته إياه فى غير ذلك فيجرى فيها التفصيل الآتى :

١- فمن جهه التنكير والتعريف لا يلزم أن يوافق متبوعه فيهما ؛ فقد يكونان

ص : ٦٧٤

١- أول النهار.

٢- الفراق.

٣- سافروا وارتحلوا.

٤- جمع «سمره» - بفتح فضم ، ففتح - وهى شجره الطلح (نوع من شجر الموز).

٥- أى : جامع حنظل. وجامعه تدمع عيناه.

- ٦- قال صاحب الهمع - ج ٢ ص ١٢٧ - ما نصه : «والمختار - خلافا للجمهور - إثبات بدل الكل من البعض ؛ لوروده في الفصيح» ا هـ . وسرد لتأييد رأيه الأمثلة السالفه .
- ٧- في ص ٤٣٤ .

- معا - معرفتين ؛ كقراءه من قرأ قوله تعالى : (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ؛ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ...) بجر كلمه «الله» ؛ على اعتبارها بدلا من كلمه : «العزیز». وقد يكونان نكرتين ؛ كقوله تعالى : (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا (١) ، حِدَائِقَ وَأَعْنَابًا ...) . وقد تبدل المعرفه من النكره كقوله تعالى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ؛ صِرَاطِ اللَّهِ ...) .

وقد تبدل النكره من المعرفه ، كقوله تعالى : (لَنْسِفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ...) (٢) .. والمفهوم من كلامهم أن تكون هذه النكره مختصه - لا محضه - لأن النكره المختصه الخاليه من فائده التعريف - نحو : مررت بمحمد رجل عاقل - قد تفيد ما لا تفيد المعرفه المشتمله على فائده التعريف (٣) . ومما يؤيد هذا أن الغرض من البدل - كما عرفناه فيما سبق - لا يتحقق بالنكره المحضه .

٢- ومن جهه الإفراد والتذكير وفروعهما ، فإن بدل الكل من الكل يطابق متبوعه فيها جميعا ... ما لم يمنع مانع من التثنيه أو الجمع ، كأن يكون أحدهما مصدرا لا يثنى ولا يجمع ؛ كالمصدر الميمى (٤) ؛ مثل : قوله تعالى فى الآيه السالفه : (مَفَازًا ، حِدَائِقَ ...) وكقصد التفصيل ، فى قول الشاعر :

و كنت كذى رجلين رجل صحيحه

ورجل رمى فيها الزمان فشلت (٥)

وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها (٦) .

والغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ويعتمد عليه ؛ فيطابقه فى حالتى التذكير

ص: ٦٧٥

١- فوزا ، أو : مكان فوز .

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٤٥٦ .

٣- راجع حاشيه ياسين فى آخر باب البدل .

٤- سبقت الإشارة لهذا فى ٢٣١ .

٥- بطلت حركتها ، ووقفت .

٦- انظر ص ٥٤٦ وما بعدها ، وص ٦٦٨ ، عند الكلام على : «ثانيها» .

والتأنيث وغيرهما ؛ نحو : إن الغزال عينه جميله ، وإن الفتاه جفنها فاتر ، بتأنيث خبر «إن» في المثال الأول ، وتذكيره في الثاني ، ولو لا أن الملاحظ هو البديل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني. ولا بد في مراعاة ذلك الغالب من عدم وجود قرينه تمنع منه ، وتدل على غيره (١). ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيوف غدوّها ورواحها

تركت هوازن مثل قرن الأعضب (٢)

فقد جاء الفعل «ترك» مؤنثا مراعاة للمبديل منه ، (وهو اسم «إن» لا للبديل).

ح - قلنا (٣) - إنه قد يتحد (٤) لفظ البديل والمبديل منه إذا كان في لفظ البديل زياده بيان وإيضاح ؛ كقراءه من قرأ قوله تعالى : (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً (٥) كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ...) بنصب كلمه : «كُلُّ» الثانيه ؛ فقد اتصل بها معنى زائد ، ليس في المبديل منه ؛ هو بيان سبب الجثو ، وهو استدعاء كل أمه لتقرأ كتابها. ومن الأمثله : شاهدنا الجنود ، فرحه ، الجنود التي انتصرت على أعدائها ، ورأينا الأمه تخرج لاستقبالهم ، الأمه التي أنجبتهم ...

د - قد يحذف المبديل منه ويستغنى عنه بالبديل بشرط أن يكون المبديل منه في جمله وقعت صله موصول ؛ نحو : أحسن إلى الذي عرفت المحتاج ، أى : الذي عرفته المحتاج. فكلمه : «المحتاج» يصح أن تكون بدلا من الضمير المحذوف (٦)

ه - يصح الإتيان والقطع في البديل إذا كان المبديل منه مذكورا مجملا ، مضمونه أفراد وأقسام متعدده ، تذكر بعده مفضّله - بأن يشمل الكلام بعده على جميع أقسامه كامله - نحو : مررت برجال ، طويل ، وقصير ،

ص: ٦٧٦

١- والأحسن التعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يوهم ولا يوقع في لبس.

٢- الحيوان المكسور قرنه.

٣- في ص ٦٦٧ وهامشها.

٤- راجع في الحكم الثالث : «ج» وما بعده «الأشموني». آخر باب : «البديل».

٥- قاعده معتمده في القعود على ركبتها.

٦- يصح في كلمه : «المحتاج» النصب على البدليه من الضمير المحذوف ، والجر على البدليه من اسم الموصول ، والرفع على الخبريه لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو.

وربعه (١) ... بالرفع ، أو النصب ؛ أو الجر في هذا المثال.

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين في البديل القطع (٢) نحو : مررت برجال طويلا وقصيرا ، أو : طويل وقصير ، بالرفع أو النصب في الكلمتين. إلا عند نيه معطوف محذوف ، فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران - كما صح في الأول - وهما : البديل والقطع. ومن الأمثلة لهذا قوله عليه السّلام : «اجتنبوا الموبقات ، الشرك والسحر» بنصبهما. والتقدير : وأخواتهما بدليل ذكر هذا المعطوف في حديث آخر.

فإن كان البديل خاليا من التفصيل جاز فيه الأمران أيضا : الإتيان والقطع ؛ نحو : فرحت بعلّى أخوك أو أخاك على القطع فيهما. أو : أخيك على البديل ... وسيجيء - في ص ٦٨٤ وما بعدها - إيضاح آخر لبديل التفصيل ، وأنه نوع من بدل الكل.

أما تفصيل الكلام على القطع وطريقته فقد سبق في باب النعت. ومن المستحسن التخفف من استعماله قدر الاستطاعة.

و - يشترط (٣) في بدل البعض وبديل الاشتمال أن يصح في كل منهما الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم فساد المعنى أو اختلال التركيب لو حذف البديل ، أو اتصل به عامله اتصالا- لفظيا ظاهرا ومباشرا ، فلا- يجوز : (قطعت اللص أنفه ، ولا- لقيت كل أصحابك أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابتهم) ، لعدم صحه الاستغناء بالمبدل منه عن البديل. وكذلك لا يصح مررت بمحمد أبيه ، إذ لا يصح أن يقال في هذا المثال - وأشباهه - عند إظهار عامل

ص: ٦٧٧

١- متوسط بين الطويل والقصير.

٢- لكيلا يكون بدل بعض من كل مع خلوه من الرابط ، ومما يغنى عن الرابط - كما سبق في ص ٦٤٤ وفي رقم ٤ من هامشها.

٣- الشرط الآتى هو ما سبقت الإشارة إليه في رقم ٤ من هامش ص ٦٦٨ عند الكلام على «بديل البعض» نقلا عن الصبان ، وكذا في ص ٦٦٩ عند الكلام على «بديل الاشتمال» نقلا عن ياسين وقلنا في الموضوعين السالفين إن مجال الكلام عليه سيكون هنا. ويتصل بهذا ما في رقم ١ من هامش ص ٦٦٦.

البدل - وهو مررت ، أو الباء - وتسليطه على البدل مباشرة : مررت أبيه ، بتعديه الفعل اللازم ، كما لا يقال مررت بأبيه ، من غير مرجع للضمير.

ز - الأغلب أن البدل على نيه تكرر العامل (1)، وليس على تكراره حقيقه. بيان هذا : أن العامل في «البدل منه» هو العامل في «البدل» لكن هذا العامل المشترك بينهما واجب الإظهار والتلفظ به قبل المتبوع وحده. ولا يصح إعادته وتكراره ظاهرا صريحا قبل التابع. وإنما يكفي تخيل وجوده قبل البدل مباشرة. وملاحظه أنه موجود قبله في النيه والتقدير ؛ لا في الحقيقه والواقع. مع استقامه الأسلوب ، وسلامه المعنى بغير حاحه إلى إعادته وتكراره صريحا ظاهرا في الكلام.

والسبب في منع التكرار الحقيقي - لا- الخيالي - أنه يؤدي إلى تأثير العامل المتكرر في «البدل» تأثيرا جديدا يزحزحه عن «البدليه» ويدخله في عداد معمولات أخرى لا تصلح «بدلا» ؛ ففي مثل : نظف الرجل فمه أسنانه ، يكون المبدل منه هو «الفم» ، والبدل هو : «أسنان» وعاملهما هو : «نظف» المذكور صريحا قبل المتبوع. وتخيلنا وتقديرا - دون تكراره - قبل التابع ، وعلى أساس هذا التخيل المجرد ، والتقدير المحض يصح أن نفترض أن أصل الكلام هو : نظف الرجل فمه - نظف الرجل أسنانه. وهذا الافتراض لم يفسد المعنى ولا التركيب ، وإنما أدى إلى توضيح المراد : فلو اعتبرنا العامل الثاني ، الملاحظ تخيلا وتقديرا - وهو هنا : «نظف» - عاملا معادا حقيقه ، وتكرارا للأول لأدى هذا إلى إيجاد تركيب جديد ، خال من البدل ، ولوجب إعراب كلمه : «أسنان» شيئا آخر غير البدل ؛ فتكون هنا على الاعتبار الجديد «مفعولا به» ، ولا تصلح بدلا ، ويترتب على هذا التغيير الإعرابي تغيير معنوى معروف ينشأ من الفرق المعنوى بين البدل ، والمفعول به ، إذ لكل منهما مهمه تختلف عن مهمه الآخر.

ويستثنى من الحكم السالف صورته يصح فيها الأمران ؛ إما تكرر العامل تكرارا لفظيا ، وإعادته التلفظ به مره ثانيه ، وإما الاكتفاء بتخيل وجوده قبل البدل

ص: ٦٧٨

١- سبق إيضاح المراد من أن البدل في حكم تكرر العامل ، وأن المبدل منه في حكم المطروح (في رقم ١ من هامش ص ٦٦٤ - وله إشارة موجزه في ص ٥٤٧).

والاقتصار على ملاحظته في النيه والتقدير (1). وهذه الصورة الجائزه - لا الواجبه ، كما أسلفنا (2) - هي التي يكون فيها العامل حرفا من حروف الجر ؛ كاللام الجاره في قوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ...) ، وفي قوله تعالى : (رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ، تَكُونُ لَنَا عِيداً ، لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ...) ومثل : «من» في قوله تعالى : (وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَتِيعاً ...) ؛ فقد تكررت اللام وأعيدت صريحه في الآيه الأولى (... لكم - لمن ..) ، وكذلك في الآيه الثانيه (.. لنا - لأولنا) كما تكررت «من» في الآيه الثالثه (مِنَ الْمُشْرِكِينَ - مِنَ الَّذِينَ ...) وهكذا ...

لكن ما إعراب حرف الجر المكرر؟ وما إعراب الاسم المجرور بعده؟ قيل : إن حرف الجر المكرر أصلي ، باق على عمله ، وإنه هو الذي جر الاسم الواقع «بدلا» بعده. دون الحرف الأول المتقدم ، ودون حرف آخر مقدر ، أو ملحوظ متخيل. بحجه أنه لا داعي للتقدير في هذه الصورة مع وجود عامل مذكور ، منطوق به صراحه ؛ فإن التخيل أو التقدير إنما يكون في غير هذه الصورة التي ظهر فيها العامل المتكرر ، ووقع تحت الحسّ ؛ فلا- يمكن إغفاله ، ولا- إنكار وجوده. ولا- المطالبه بأن يكون العامل في المبدل منه هو العامل في البدل ، إذ لا داعي للتمسك بهذا الحكم حين يكون العامل المتكرر حرف جر ، بعده البدل مباشره.

بقي الاعتراض بشيء آخر ، هو أن حرف الجرّ الأصلي لا يجر البدل ؛ لأن عمله مقصور على شيء واحد ؛ هو جر الاسم جرّاً مجرداً ، لا يصح معه اعتبار ذلك الاسم المجرور بدلا أو غير بدل.

قد يندفع هذا الاعتراض بواحد من ثلاثه :

أولها : وهو أفواها وأحسنها - صحه اعتبار المجرور في هذه الصورة وحدها «بدلا» ؛ بالرغم مما هو مقرر أن التوكيد اللفظي لا يؤثر في غيره ، ولا

ص : ٦٧٩

١- راجع حاشيه ياسين على التصريح ، باب البدل. عند الكلام على بدل الاشتمال.

٢- في رقم ٢ من هامش ص ٦٦٤.

يتأثر به ؛ فلا يصلح عاملا ولا معمولا (١).

ثانيها : اعتبار العامل المتكرر توكيدا لفظيا محضا (أى : لا يؤثر ولا يتأثر ؛ طبقا لما سبق تقريره). وأن الاسم المجرور بعده مجرور بالعامل الأول الذى له التأثير فى المبدل منه ؛ فهو - أى : العامل الأول - وحده - مؤثر فى التابع والمتبوع معا ، عملا بالرأى الذى يقول : إن المبدل ليس على نية تكرار العامل ، وإنما العامل فى المبدل منه وفى المبدل واحد ، لا تكرار له ، ولا تخيل لإعادته.

ثالثها : اعتبار المبدل على نية تكرار العامل ، وأن حرف الجر المتكرر هو توكيد لفظي محض ، وليس تكرارا للعامل المتقدم. وبالرغم من وجوده مكررا واعتباره توكيدا لفظيا خالصا يكون الجر بعده بعامل آخر غير ظاهر ولكنه ملحوظ فى النية والتقدير.

ولا شك أن الآراء الثلاثة يشوبها الضعف ؛ لمخالفة كل منهما للضوابط العامة ، ولاعتمادها على النية ، والتقدير ، والتأويل ، ولكن الأول أخفها ضعفا ؛ ولذا كان أنسبها قبولا.

ص: ٦٨٠

١- بيان هذا فى «ا» ص ٥٢٧ حيث الكلام على أحكام التوكيد اللفظي.

، والعكس فى كل حاله ...

١ - يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ؛ كالأمثله السابقه بأحكامها المختلفه. ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل ، أو بعض ، أو : اشتمال ، أو مباينه (١). نحو : وقفت أمام الدار أترقب القادمين. فلما أقبلوا الضيوف صافحتهم فى بشر وابتهاج. فكلمه «الضيوف» بدل كل من كل : «هو الفاعل (٢)» ، واو الجماعه». ونحو : وقفت أترقب الأضياف الخمسه فأقبلوا أربعة منهم ... فكلمه «أربعة» بدل بعض ، أى : من الفاعل (٣) «واو الجماعه». أو : فأقبلوا حقائبهم .. «فحقائب» بدل اشتمال من الواو ... أو : فأقبلوا حقائبهم. على اعتبار أن «حقائب» بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب - فالبدال بأنواعه المختلفه يقع صحيحا من ضمير الغائب ، ولا مانع يمنع منه.

فإن لم يكن الضمير لغائب بأن كان لحاضر (أى : لمتكلم ، أو لمخاطب) جاز مجيء البديل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إمّا بدل كلّ من كلّ يفيد الإحاطه والشمول والبيان كقوله تعالى : (رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ...)(٤) ، فكلمه «أول» بدل «كل» من الضمير «نا» المجرور باللام ، ولذلك أعيد جوازا مع البديل عامل الجر ، وهو هنا : «اللام» ، مجاراه للمبديل منه. ومثله : تسابقتم ثلاثتكم. فكلمه : «ثلاثه» بدل كل من كل ، من التاء (٥)

ص: ٦٨١

١- فى ص ٦٧١ تفصيل الكلام على «البديل المباين».

٢- وهذا على اعتبار واو الجماعه ضميرا فاعلا ، طبقا للرأى الأغلب ، وليست مجرد حرف يعتبر علامه للجمع.

٣- وهذا على اعتبار واو الجماعه ضميرا فاعلا ، طبقا للرأى الأغلب ، وليست مجرد حرف يعتبر علامه للجمع.

٤- لأن معنى : (لأولنا وآخرنا ...) هو : لجميعنا ، على عاده العرب من ذكرهم طرفى الشىء ، يريدون بهما : جميعه كاملا. ومن

هذا قولهم : «سبحان الله بكره وأصيلا» ... أى : كل وقت : - وقد سبقت الآيه لمناسبه أخرى فى هامش ص ٦٦٤ وفى ص ٦٨٠.

٥- سبقت الإشارة لهذا فى ص ٥١١ و ٦٨٠.

وإما بدل بعض من كل ؛ كقول المريض بأذنه مثلا : عالجنى الطيب أذنى. فكلمه «أذن» بدل بعض من كل ، (هو : ياء المتكلم) ونحو أعجبتنى أسنانك. فكلمه : «أسنان» بدل بعض من ضمير المخاطب (التاء).

وإما بدل اشتمال كقول الشاعر :

بلغنا السماء مجدنا وثناؤنا

وإننا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فكلمه : «مجدنا» بدل اشتمال من ضمير المتكلمين : «نا» ؛ ونحو : أرضيتنى كلامك ، «فكلام» بدل اشتمال من ضمير المخاطب (التاء).

ب - ولا يجوز إبدال ضمير من ضمير ، ولا ضمير من ظاهر (1) ، فالضمير : أنت فى مثل «قمت» أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت - يعرب توكيدا لفظيا ، وكذلك يعرب الضمير «إياك» فى مثل : رأيتك إياك. ولا يصح فى مثل : رأيت محمدا إياه ، إعراب الضمير «إياه» بدلا من الاسم الظاهر ؛ لأن هذا التركيب فاسد فى رأى النحاه ؛ إذ لم يسمع له عن العرب نظير (2).....

ص: ٦٨٢

١- فى بعض فروع هذه المسألة خلاف طويل ولا- حازه لنا به ؛ لأنه خلاف جدلى ، لا يقوم على الاستشهاد بالكلام العربى الفصيح.

٢- هذا ما يقولون. وقد اقتصر ابن مالك فى الحالات السابقة (ا ، ب) على حاله إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر. قال : ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلّا ما إحاطه جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا كأنك ابتهاجك استمالا (إحاطه جلا : أى : جلا وأظهر إحاطه). يقول : لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البديل إحاطه (أى : دل عليها بأن كان بدل كل من كل) أو اقتضى بعضا. (أى : دل على البعضيه) أو : دل على اشتمال ، وساق مثلا لبديل الاشتمال هو : إنك ابتهاجك استمال القلوب إليك ، وجذبها نحوك.

: بدل التفصيل.

قد يكون «المبدال منه» اسم استفهام ، (ويسمى : «المضمّن معنى همزه الاستفهام» (١)) وقد يكون اسم شرط (ويسمى : المضمن معنى حرف الشرط. «إن») فإذا اقتضى الأمر بدلا يفصل ذلك المضمون المعنوى المجرى المجرى في حاله الأولى مع البديل حرف الاستفهام : «الهمزه» ، وفي حاله الثانيه حرف الشرط : «إن» ليوافق البديل المبدال منه في تأديه المعنى. وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام ولا حرف الشرط مع المبدال منه ...

والاستفهام الذى يتضمنه المتبوع قد يكون عن الكميّه (٢) ، أو عن الذات ، أو عن معنى من المعانى. فمثال الاستفهام عن الكميّه : كم كتبك؟ أمائه أم مائتان؟ «فمائته» بدل من «كم» بدل تفصيل للمعنى العددى.

ومثال الاستفهام عن الذات : من شاركت؟ أكاملا أم منصورا؟ «فكاملا» بدل تفصيل من كلمه : «من».

ص: ٦٨٣

١- معنى تضمنه همزه الاستفهام : أنه اسم استفهام يؤدى معنى همزه الاستفهام ، وأنه - وهو لفظ واحد - يشمل كثيرا من الأنواع والأفراد غير المذكوره فى الكلام صراحه ؛ فهو يحتويها إجمالا من غير أن تذكر بعده مفصله صريحه. فإذا أريد بعد الإجمال الذى ينطوى عليه المبدال منه ، النص الصريح على بعض أنواع أو أفراد مما يدخل فى الإجمال ، جىء بهذا المطلوب مذكورا صريحا فى «البديل» بعد الهمزه مباشره من غير فاصل بينهما) وهذا المذكور بعد الهمزه ليس إلا نوعا أو فردا يدخل ضمنا لا صراحه فى اسم الاستفهام (المبدال منه). ومثل هذا يقال فى الغرض من «إن» الشرطيه التفصيليه. وليس لهذه علاقته بهمزه الاستفهام فلا تسبقها هذه الهمزه. وسيجىء فى آخر ص ٦٨٥ أن البديل المضمن (بدل التفصيل) نوع من بدل الكل.

٢- أى : عن عدد. وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير.

ومثال الاستفهام عن المعنى : ما تقرأ؟ أجيدا أم رديئا؟ فجيذا بدل تفصيل من : «ما».

وإنما تضمّن البدل همزه الاستفهام ليوافق متبوعه الذى هو اسم يتضمن معنى همزه الاستفهام من غير تصريح بأداه الاستفهام الحرفيه - كما أسلفنا - ؛ فلا تجيء الهمزه فى مثل : هل أحد جاءك ؛ محمد أو على ، بسبب التصريح بحرف الاستفهام.

والشرط الذى يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان. فمثال الشرط للعاقل : من يجاملنى - إن صديق وإن عدوّ - أجامله. فكلمه : «صديق» بدل تفصيل من كلمه «من» الشرطيه. وإن» الشرطيه الظاهره فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمه ؛ فلا تجزم ، ولا تعمل شيئا ، وإنما تفيد مجرد التفصيل ؛ ولذا تسمى : «إن التفصيليه».

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ ، إن جيّدا وإن رديئا ، تتأثر به نفسك. فكلمه : «جيذا» بدل من كلمه : «ما» و «إن» المذكوره فى الجمله لا أثر لها إلا فى إفاده التفصيل ، كما سبق.

ومثال الشرط الدالّ على الزمان : متى تزرنى - إن غدا وإن بعد غد - أسعد بلقائك. فكلمه «غدا» بدل من «متى» ، وكلمه : «إن» للتفصيل.

وإنما قرن البدل فى كل ما سبق بالحرف : «إن» ليكون موافقا لاسم الشرط المتبوع الذى يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحا (١).

فلا يصح مجيء «إن» فى مثل : إن تساعد أحدا محمدا أو عليّا أساعده. هذا وبدل التفصيل (٢) نوع من بدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط.

ص: ٦٨٤

١- ستجىء إشاره إلى «إن» التفصيليه (فى باب الجوازم ج ٤ ص ٣٢٨ م ٥٥) تبين حكمها ، وطريقه إعرابها. وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البدل مما ضمن همزه الاستفهام ، قال : وبدل المضمّن الهمز يلى همزا كمن ذا. أسعيد أمّ على أى : أن البدل من المضمّن همزه الاستفهام لا بد أن تسبقه الهمزه ، كالمثال الذى ساقه.

٢- فى «ه» من ص ٦٧٨ بعض الأحكام الخاصه ببديل التفصيل.

بدل الفعل من الفعل

١ - يبدل الفعل من الفعل بدل كل من كل بشرط اتحادهما فى الزمان ولو لم يتحدا فى النوع (١) ، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زياده بيان ؛ كقوله تعالى (٢) : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) فالفعل : «يضاعف» بدل كل من الفعل : «يلق» لأن مضاعفه العذاب هى البيان الذى يزيد معنى الفعل : «يلق» وضوحا ، ويكشف المراد منه .

وجزم الفعل : «يضاعف» دليل على أنه البدل وحده دون فاعله ، وأن البدل بدل مفردات ، لا جمل (٣) .

٢ - ويبدل الفعل من الفعل للدلاله على الجزئيه : إن تصلّ تسجد لله يرحمك . فالفعل : «تسجد» بدل من تصلّ ، والسجود جزء من الصلاه لا تتحقق إلا به .

٣ - ويبدل الفعل من الفعل بدل اشتمال ؛ مثل : إني لن أسىء إلى الحيوان

ص : ٦٨٥

-
- ١- فيصح : إن جئتنى تزرنى أكرمك . ويجرى عليهما فى البدل ما يجرى عليهما فى العطف مما سردناه فى ص ٦٤٢ وما يليها .
 - ٢- فى العاصى الذى أتى نوعا من المحرمات والكبائر المذكوره قبل هذه الآيه مباشره .
 - ٣- لأن المضارع فى الجمله الفعلية إذا كانت هى التابعه بجزأيا معا ، لا يصح نصبه ولا جزمه تبعا لمضارع منصوب ، أو مجزوم فى الجمله المتبوعه ؛ فإذا كانت الجمله المضارعيه كلها هى التابعه (أى : هى البدل ، أو المعطوفه بالحرف ، أو) وجب استقلال مضارعها بنفسه فى إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع فى الجمله المتبوعه . ولا يصح نصبه أو جزمه تبعا للمضارع الذى فى الجمله المتبوعه إلا حين يكون البدل بدل فعل مضارع وحده من مضارع وحده أيضا . وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون المعطوف تابعا للمعطوف عليه فى رفعه ، ونصبه وجزمه . - كما سبق الإيضاح فى ص ٦٤٢ وما يليها ، ولا سيما ص ٦٤٣ -

الأليف ، أزعجه. فالفعل «أزعج» بدل اشتمال من «أسىء». ومثله :

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تَبَايَعَا (١)

تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

فالفعل : «تؤخذ» بدل اشتمال من : «تبايع» ، لأن الأخذ كرها هو صفة من صفات كثيره تشملها المبايعه.

٤ - ويبدل الفعل من الفعل للإضراب ، أو الغلط ، أو النسيان ، في مثل : إن تطعم المحتاج ، تكسه ثوبا ، يحرسك.

والذى يدل في كل ما سبق - وأشباهه - على أن البديل بدل مفردات لا بدل جمل ، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه في نصبه أو

جزمه (٢).

ب - أما الجملة فتبدل من الجملة بدل كل من كل - على الصحيح - بشرط أن تكون الثانيه أوفى من الأولى في بيان المراد ، وتأديته ... نحو : اقطع قمح الحقل ، احصده.

وتبدل بدل «جزء من كل» لإفاده البعضيه ؛ كقوله تعالى : (أَمِيدَ كُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ؛ أَمِيدَ كُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ) ، فجملة : «أمدكم» الثانيه أخص من الأولى ؛ لأن «ما تعلمون» يشمل الأنعام ، والبنين ، والجنت ، والعيون ، وغيرها.

وتبدل بدل اشتمال ؛ كقول الشاعر :

أقول له ارحل . لا تقيمَنَّ عندنا

وإلا فكن في السرّ والجهر مسلما

فجملة : «لا تقيمَنَّ» بدل اشتمال من جملة «ارحل» ؛ لما بينهما من المناسبه ؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة.

وتبدل بدل غلط ؛ مثل : اجلس ، قف ... و

ص : ٦٨٦

١- أصل الفعل : تبايع ، والألف زائده للشعر.

٢- من الممكن الاستعانه على إيضاح هذا بما سبق في العطف ص ٦٤٣. وفي بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير

تفصيل ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن

ولا يشترط في بدل الجملة بأنواعه المختلفه ولا في بدل الفعل من الفعل أن يشتمل على ضمير ؛ إذ من المتعذر أن يعود ضمير على جملة ، كما يتعذر في. بدل الفعل وحده من الفعل.

هذا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتبع المبدل منه في إعرابه لفظا وتقديرا. أما الجملة فتتبع المتبوعه في محلها إن كان لها محل. فإن لم يكن للمتبوعه محل فتسميه الجملة الثانيه بالتابعه هي تسميه مجازيه ، أساسها التوسع فقط وقد تبدل الجملة من المفرد ، والعكس ، بدل كل من كل - وهذان النوعان نادران - كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينه حاجه

وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة : «كيف يلتقيان» بدل من : «حاجه» ؛ لأنّ كفيه الالتقاء هي الحاجه التي يشكو منها. وإنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزله المفرد (1) إذ التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعدّ اجتماعهما ؛ فلا بد من تأويل الجملة بالمفرد ليتمكن إعرابها بدلا. ومثال العكس : «الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجا قيما» ، فكلمه : قيما» بدل من جملة : «لم يجعل عوجا» ، لأنها في معنى المفرد ، أي : جعله مستقيما.

ص : ٦٨٧

١- من الممكن فهم هذا على ضوء ما مر في ص ٦٣٥.

١- يرى بعض النحاه أنه يجوز إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ويمثل لهذا بنحو : محمد مَتَّق ، يخاف ربه. أو محمد يخاف ربه مَتَّق ، لكن الأوضح اعتبار هذا خبرا بعد خبر (١). ما لم يمنع مانع آخر.

ب - سبق الكلام على الفصل بين التوابع ومتبوعاتها - ومنها البدل والمبدل منه - في أول النعت (٢).

ص: ٦٨٨

١- لكي نفر من الحذف والتقدير ؛ إذ يجوز أن يكون الاسم المتبوع مجرورا فكيف يكون الفعل تابعا والفعل لا يكون مجرورا؟ ويحسن الاستئناس في هذا بما ورد في نظيره من عطف الفعل على ما يشبهه ، والعكس (ص ٦٢٦) فما يقال في تذليل الصعوبه هناك يقال هنا.

٢- ص ٤٢٠.

هو : توجيه الدعوه إلى المخاطب ، وتنييهه للإصغاء ، وسماع ما يريد المتكلم (٢).

وأشهر حروفه ثمانية : الهمزة المفتوحة ، مقصوره أو ممدوده - يا - أيا - هيا - أي ، مفتوحة الهمزة المقصوره أو الممدوده ، مع سكون الياء في الحالتين - وا - ... (٣)

ولكل حرف منها موضع يستعمل فيه :

(١) فالهمزة المفتوحة المقصوره لاستدعاء المخاطب القريب (٤) في المكان الحسى أو المعنوى ؛ كالتى فى قول الشاعر ينصح ابنه أسيدا :

أأسيد ، إن مالا ملك

ت فسر به سيرا جميلا

وكالتى فى قول الآخر : أربّ الكون : ما أعظم قدرتك ، وأجل شأنك.

(ب) سته أخرى ؛ (هى : آ - يا - أيا - هيا - أي ، بسكون الياء مع فتح الهمزة مقصوره وممدوده -) لاستدعاء المخاطب البعيد (٥) حسا أو معنى ، والذى فى حكم البعيد : كالتائم ، والغافل ... فمثال «يا» قول الشاعر فى مدح الرسول عليه السلام :

ص : ١

١- فى هذه الكلمه لغات ؛ أشهرها : المدّ مع كسر النون. وهى مصدر قياسى للفعل : «نادى» ويجوز فيها القصر أيضا. وقد ورد السماع بضم النون مع المد أو القصر. والهمزة التى فى آخر كلمه : «نداء» أصلها الواو ؛ فهى منقلبه عن أصل.

٢- ويقولون فى تعريفه أيضا : «طلب الإقبال بالحرف : «يا» أو أحد إخوته». والإقبال قد يكون حقيقيا ، وقد يكون مجازيا يراد به الاستجابة ، كما فى نحو : يا الله. وقد يكون الغرض من النداء تقويه المعنى وتوكيده ، كقولك لمن هو مصغ إليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر هو ما فصلته لك يا على - مثلا - (كما سيجىء فى ص ١١٨) والأصل فى المنادى أن يكون اسما لعاقل ، ولكن من الأسماء ما لا يكون إلا منادى ، ومنها لا يصلح منادى - كما سيجىء فى ص ٦٧ -

٣- فالهمزة مقصوره وممدوده ؛ وكذا «أى» مقصوره الهمزة وممدودتها. وبقية الأحرف ممدوده ، لأنها مختومه بالألف. والبعيد يحتاج إلى مد الصوت لسمع ، ولهذا يرى بعض النحاه أن «أى» المقصوره هى النداء القريب.

٤- انظر «ب» من ص ٥.

٥- انظر «ب» من ص ٥.

كيف ترقى رقيك الأنبياء!

يا سماء ما طاولتها سماء

ومثال «أيا» قول بعضهم : أيا متوانيا وأنت سليل العرب الأبطال ، لا تنس مجدهم على الأيام. ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقية موضع «أيا» في هذا المثال.

أما تحديد القرب والبعد فمتروك للعرف الشائع ؛ سواء أكانا حسيين أم معنويين ...

(ج) «وا» وتستعمل لنداء المندوب (١) ؛ كقول الشاعر في الرثاء :

وا محسنا ملك النفوس ببرّه

وجرى إلى الخيرات سباق الخطا

وقول الآخر : وا حرّ قلباه ممّن قلبه شميم (٢) ...

(د) وقد تستعمل : «يا» للندبه (٣) بشرط وضوح هذا المعنى في السياق ، وعدم وقوع لبس فيه ؛ كآيّه الكريمه التي تحكى قول العاصي يوم القيامة : (يا حسرتا على ما فرّطت في جنب الله).

وقول الشاعر في رثاء الخليفه عمر بن عبد العزيز :

حمّلت أمرا عظيما ، فاصطبرت له

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فإنشاء الشعر بعد موت «عمر» العادل دليل على أن «يا» للندبه.

فإن التبس الأمر بين أن تكون «يا» للندبه أو لا تكون ، وجب ترك «يا» ، والاقتصار على : «وا» ؛ كأن تقول : في ندبه «عمر» : وا عمر ، ولا يصح مجئ «يا» إذا كان أحد الحاضرين يسمى : عمر (٤) ...

ص: ٢

١- هو : المتفجع عليه ، أو المتوجّع منه. فالأول : هو الذي يصاب الناس بفجيعة فقده. (حقيقه أو حكما) والثاني : هو بلاء أو داء يكون سببا في تألم المتكلم وتوجهه. - انظر ص ٨٧ حيث الباب الخاص بالندبه -

٢- بارد.

٣- نداء المندوب - كما سيجيء في باب الندبه ص ٨٧ -

٤- فيما سبق من حضر أحرف النداء ومواضع استعمالها يقول ابن مالك في باب عنوانه : النداء : وللمنادى النَّاء ، أو كالتَّاء : «يا»
و : أى - و : آ - كذا : أيا - ثم : هيا والهمز للدَّانى ، و : «وا» لمن ندب أو : «يا» وغير «وا» لدى اللبس اجتنب (الناء - النائى ، أى
: البعيد. الدانى - القريب) سرد أحرف النداء ، ويين أن «يا» والأربعة التى بعدها تستعمل للبعيد وما يشبهه ، وأن الهمزه لنداء
القريب. وأن «وا» للمندوب ، وكذا : «يا» بشرط -- أمن اللبس. أما عند اللبس فيجتنب استعمال «يا» فى الندبه. وهذا هو المراد
من قوله : و (غير «وا» لدى اللبس اجتنب). أى : اجتنب عند اللبس استعمال حرف فى الندبه غير «وا».

حذف حرف النداء

(أ) يصح حذف حرف النداء «يا» - دون غيره - حذفاً لفظياً فقط. مع ملاحظته تقديره ، كقول الشاعر في رثاء زعيم وطني شاب
(1):

زين الشباب وزين طلاب العلا

هل أنت بالمهجع الحزينه دارى؟

وقول الآخر :

إنما الأرض والسماء كتاب

فاقرءوه ، معاشر الأذكياء

التقدير : يا زين الشباب - يا معاشر الأذكياء.

(ب) وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف «يا» ، أشهرها :

١ - المنادى المندوب (٢) ؛ كالأمثله السالفه.

٢ - نداء لفظ الجلاله غير المختوم بالميم المشدده ، نحو : يا الله.

٣ - المنادى البعيد ؛ كقول الشاعر :

يا صادحا يشدو على فنن

رحماك ؛ قد هيجت لى شجنى

٤ - المنادى النكره غير المقصوده (٣) ، نحو : يا محسنا لا تكدر إحسانك بالمن.

٥ - المنادى المستغاث (٤) ، كقول الشاعر :

يا لقومى لعزه وفخار

وسباق إلى المعالى وسبق

٦ - المنادى المتعجب منه ؛ نحو : يا لفضل الوالدين ؛ للتعجب من كثره فضلها.

٧- المنادى ضمير المخاطب ، عند من يجيز نداءه ؛ كقول الشاعر :

يا أنت يا خير الدعاه للهدى

لتيك داعيا لنا ، وهاديا

أما ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقا (٥) ...

(ح) ويقال الحذف - مع جوازه - إن كان المنادى اسم إشاره غير متصل

ص: ٣

١- البيت من قصيده لحافظ إبراهيم فى رثاء مصطفى كامل.

٢- كما سيجىء فى ص ٨٩

٣- سيجىء شرحها فى ص ٣٠ ومنه يعلم أن المنادى بها لا بد أن يكون غير معين ولا مقصود.

٤- من ينادى ليخلص من شده ، أو يساعد فى دفعها (سيجىء للاستغاثه باب خاص فى ص ٧٦)

٥- من الأسماء ما لا يكون منادى ، ومنها لا يكون إلا منادى. والبيان فى ص ٦٧

بكاف الخطاب (١) ، أو كان اسم جنس لمعين (٢) ، فمثال الأول قول أعرابي لابنه : «هذا ، استمع لقول الناصح ولو أغضبك قوله ؛ فمن أحبك نهاك ، ومن أبغضك أغواك». وقول آخر لأولاده : «هؤلاء ، اعلموا أن أقوى الناس من قاوم هواه ، وأشجعهم من حارب الباطل ...». أى : يا هذا - يا هؤلاء ...

ومثال الثانى قول بعض الأدباء وقد برّح به السّهر : «ليل ، أمالك آخر يدنو؟ وهل للحزن آخر؟ صبح ، أما لك مقدم يرجى؟ وهل فى الفجر مطمع؟». أى : يا ليل ، يا صبح ، لليل وصبّح معينين ...

ومن هذا قول العرب : أطرق كرا ؛ إن النعام فى القرى. أى : يا كروان (٣).

ص: ٤

١- يصح نداء اسم الإشارة ، بشرط ألا يتصل بآخره كاف الخطاب (طبقا لما نقله الصبان فى هذا الموضوع عن الشاطبى). إلا فى الندبه فيصح. (على حسب البيان الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ٨٩) وهذا الشرط لازم أيضا عند حذف : «يا». لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى اسم الإشارة إذ المنادى اسم الإشارة هو المقصود بتوجيه النداء ؛ لما هو مقرر أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه فى الرأى الراجح - راجع الصبان ، جزء ٣ آخر باب النداء - . وخير من هذا أن يقال فى التعليل : هو استعمال العرب ، فحسب.

٢- المراد باسم الجنس المعين النكره المقصوده المبنيه على الضم عند نداؤها ؛ فيخرج اسم الجنس غير المعين ، والمراد منه هنا : النكره غير المقصوده. وسيجىء تفصيل الكلام على هاتين النكرتين ، وحكهما فى ص ٢٤ وص ٣٠.

٣- هذا مثل يضرب للمتكبر ، وقد تواضع من هو خير منه. وقد حذفت النون والألف من كلمه : «كروان» لترخيم النداء ، كما سيجىء بيانها فى باب الترخيم - ص ١٠٢ وفى حذف حرف النداء لفظا لا تقديرا - ومواضع الحذف ، يقول ابن مالك : - مع اقتصاره على بعض مواضع الحذف - : وغير مندوب ، ومضمّر ، وما جا مستغاثا - قد يعزى. فاعلما (جا - جاء. يعرى - مجرد من حرف النداء ، فاعلما - فاعلم. والألف إما زائده للشعر ، وإما أصلها نون التوكيد الخفيفه قلبت ألفا عند الوقف) يقول : قد يتجرد المنادى من حرف النداء إذا كان المنادى غير مندوب ، وغير مضمّر ، وغير مستغاث وهذا التجرد ، أى : الحذف اللفظى ، ليس قليلا فى الكلام الفصيح. ثم بين أن هناك مواضع غيرها يكون الحذف فيها قليلا ، وهو مع قلته جائز ، ولا داعى لمنعه ، وطالب بتأييد مجوزيه ، ونصر من يلومهم على المنع ، وعلى عدم إباحه القياس عليه. قال : وذاك فى اسم الجنس والمشار له قل. ومن يمنعه فانصر عاذله (المشار له : أى : اسم الإشارة ، وكان الأولى أن يقول : المشار به. عاذله - لائمه) يريد : أن حذف حرف النداء قليل فى اسم الجنس ، واسم الإشارة - وقد ترك شرط خلوه من ضمير المخاطب - لضيق الشعر - طالب بتأييد من يلوم المانع ؛ إذ لا حجه له فى المنع ؛ لورود أمثله تكفى لإباحه القياس عليه.

(أ) يمتاز الحرف : «يا» بأنه أكثر أحرف النداء استعمالاً ، وأعمّها ؛ لدخوله على أقسام المنادى الخمسه (١) ؛ ولهذا يتعين تقديره - دون غيره - عند الحذف. كما يتعين فى نداء لفظ الجلاله (الله) (٢) وفى المستغاث ، وفى نداء «أيتها ، وأيتها» ؛ إذ لم يشتهر عن العرب أنهم استعملوا فى نداء هذه الأشياء حرفاً آخر.

(ب) يجوز مناداه القريب بما للبعيد ، والعكس ، وذلك لعله بلاغيه ، كتنزيل أحدهما منزله الآخر ، وكالتأكيد (٣) ...

(ح) الأصل فى النداء أن يكون حقيقياً ، أى : يكون فيه المنادى اسماً لعاقل ؛ كى يكون فى استدعائه وإسماعه فائده.

وقد ينادى اسم غير عاقل ، لداع بلاغى ؛ فيكون النداء مجازياً ؛ كقوله تعالى (٤) : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي) (٥) ...

وقول الشاعر :

يا ليلِ ظل ، يا نومِ زل

يا صبحِ قف. لا تطلع

وقد يقتضى السبب البلاغى دخول حرف النداء على غير الاسم ، كأن يدخل على حرف ، أو جمله فعلية ، أو اسميه. فمثال الأول قوله تعالى : (يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ...) وقول الشاعر :

فيا ربّما بات الفتى وهو آمن

وأصبح قد سدّت عليه المطالع

ومثال الثانى قول الشاعر :

قل لمن حصّل مالا واقتنى

أقرض الله ، فيا نعم المدين

وقول الآخر يخاطب ليلى :

فيا حبذا الأحياء ما دمت حيّه

ويا حبذا الأموات ما ضمّك القبر

١- ستأتى فى ص ٨.

٢- فى نداء لفظ الجلاله (الله) جمله لغات ، ستجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥.

٣- انظر ما يوضحه فى رقم ٢ من هامش ص ١ وفى ص ١١٨.

٤- فى قصه طوفان نوح - عليه السّلام - الوارده بسوره : هود.

٥- امتنعى وكفى عن إنزال المطر.

وفى هذه الحالات يكون حرف النداء إما داخلا على منادى محذوف ، مناسب للمعنى ؛ فيقال فى الآيه : يا رب ، أو يا أصحاب ... أو نحوهما ، وهذا عند من يجيز حذف المنادى - وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى. والرأىان مقبولان ؛ ولكن الثانى أولى ؛ لصلاحه لكل الحالات ، ولو لم تستوف الشرط الآتى الذى يتمسك به كثير من النحاه ، وهو : عدم حذف المنادى قبل الفعل الذى دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر ، أو للدعاء ، أو صيغه «جبذا». فمثاله قبل الأمر قراءه من قرأ قوله تعالى : (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ...) ، وقبل الدعاء قول الشاعر :

ألا يا اسلمى يا هند ، هند بنى بدر

إذا كان حى قاعدا آخر الدهر

وقبل «جبذا» - غير مثالها السابق - قول الشاعر :

يا جبذا النيل على ضوء القمر

وجبذا المساء فيه والسحر

فإن لم يتحقق الشرط عند المتمسكين به فلا منادى محذوف ، ولا نداء ، ويكون الحرف المذكور هو للتنبيه.

(د) يعتبر النحاه حرف النداء مع المنادى جمله فعليه إنشائه للطلب ؛ برغم أنها قبل النداء خبريه ، فهى تتحول معه إلى إنشاء طلبى جملته فعليه. فالأصل فى مثل : يا صالح ، هو : أنادى أو أدعو صالحا ... حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر ، وناب عنهما حرف النداء (1) ، وبقى المفعول به ، وصار منادى واجب الذكر - غالبا - وقيل : إن المحذوف هو الفعل وحده ، وناب عنه حرف النداء ، واستتر الفاعل فى حرف النداء. وقيل غير هذا ...

ولا قيمه للخلاف فى أصل الجملة الندائيه ؛ فالذى يعنينا هو أنها صارت فعليه تفيد

ص: ٦

١- ولهذا يعتبر حرف النداء من حروف المعانى التى ينوب كل منها عن جمله محذوفه ، يذكر بدلا منها ... فحرف النداء ينوب عن جمله : (أنادى* أو : أدعو*) وحرف الاستفهام ينوب عن جمله (أستفهم*) وحرف العطف ينوب عن جمله (أعطف* ...) وهكذا. ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ٨ وقد سبق إيضاح لحروف المعانى. فى صدر الجزء الأول (م ٥) وفى بابى : «الظرف وحروف الجر» من الجزء الثانى. هذا ، يولا يصح فى الجملة الندائيه أن تقع خبرا ، فقد قال السيوطى فى الهمع (ج ١ ص ٩٦) ما نصه : «لا يسوع الإخبار بجملة ندائيه ، نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدره ولكن ، أو : بل ، أو : حتى. بالإجماع فى كل ذلك» اه.

الإنشاء الطلبى ، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية (١).

(هـ) ولما كان حرف النداء نائبا عن العامل الأصلي المحذوف صح أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التى يؤثر فيها ؛ نيابه عن ذلك العامل المحذوف. وأشهرها شبه الجملة (٢) ، كقول الشاعر :

يا دار بين النقا والحزن ، ما صنعت

يد النوى بالألى كانوا أهاليك؟

وقول الآخر :

يا للرجال لقوم عزّ جانبهم

واستلهموا المجد من أصل وأعراق

فليس فى المثالين - وأشباههما - ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا : «يا».

وجعلوا من المعمولات المصدر (٣) فى مثل قول القائل :

«يا هند ، دعوه صبّ دائم دنف» (٤) ...

فالمصدر «دعوه» متعلق بالحرف : «يا» ، النائب : عن «أدعو». والتقدير : أدعو هنداً دعوه صب.

ص : ٧

١- ولهذا قيل إن السبب فى حذف الفعل مع فاعله على الوجه السالف هو قصد الإنشاء ؛ إذ ظهور الفعل يوهم الإخبار ، وأيضا

كثرة الاستعمال ، والتعويض عن الفعل بحرف النداء ، وظهور المعنى المراد بعد حذفهما - راجع الهمع ج ١ ص ١٧١ -

٢- لهذا إشاره فى باب : الظرف ، ج ٢ م ٧٨.

٣- سبقت الإشارة لهذا فى ج ٢ باب المفعول المطلق م ٧٤.

٤- تكمله البيت : * منى بوصل ، وإلامات أو كريا * (الدفن : شديد المرض - كرب : اقترب من الموت).

إشارة

ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ، ولا شبيها بالمضاف ؛ فيشمل المفرد الحقيقي (١) ؛ بنوعيه المذكر والمؤنث ، ويشمل مثناه ، وجمعه ، (نحو : فضل ، علم رجل - الفضلان - الفضلون - الفضول - عائده. علم امرأه - العائدتان - العائدات - العوائد ...) ، ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء ؛ سواء أكان تركيبها مزجيا ؛ كسيبويه (علم إمام النحاه المشهور) - أم إسناديا ، كنصر الله ، أو : شاء الله ، علمين ، أم عدديا كخمسة عشر (٢) ...

فكل هذه الأعلام - وأشباهها - تسمى مفردة في هذا الباب ، وتعريفها بالعلمية قبل النداء يلازمها بعده - على الأصح - فلا يزيله النداء ليفيدها تعريفا جديدا أو تعيينا. وإنما يقوى التعريف السابق ، ويزيد العلميه وضوحا وبيانا. ويلاحظ حذف «أل» وجوبا من صدر المنادى ؛ - علما وغيره - إن لم يكن المنادى من المواضع المستثناة التي يصح تصديرها «بأل» (٣).

حكمه :

(١) الأكثر بناؤه على الضمه - بغير تنوين - أو على ما ينوب عنها. ويكون في محل نصب دائما ، لأن المنادى في أصله مفعول به (٤) نحو : يا فضل ، كل شيء يحتاج إلى العقل ، والعقل يحتاج إلى التجربة - يا فضلان (٥) ... يا فضلون ... (٦)

ص : ٨

١- وهو الذى يدل على واحد. ويلحق به فى حكمه هنا مثناه وجمعه. لكن أيعتبر هذان بعد النداء أعلاما أم نكرات مقصوده؟
الجواب فى رقم ٣ من ص ١٥.

٢- عند غير الكوفيين الذين يجعلون صدر المركب العددى بمنزله المضاف ، منصوبا ، كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ١٥ وفى هامشى ص ١٦ و ٣١). ورأيهم ضعيف. وأثر الخلاف يظهر فى توابع المنادى.

٣- ستجىء فى ص ٣٥.

٤- المنادى بمنزله المفعول به لفعل محذوف مع فاعله - فى أحد الآراء - نابت عنهما «يا» أو إحدى أخواتها. يقول النحاه فى مثل : يا على ... إن أصله - كما تقدم ، فى «د» من ص ٦ - : أدعو ، أو : أنادى عليا ... حذف الفعل ، مع فاعله ونابت عنهما «يا» وصار المفعول به منادى ، مبني على الضم فى محل نصب ويستدلون على أنه فى محل نصب بورود كعبر من توابعه منصوبا فى الكلام الصحيح المأنور. وليس فى الجملة ما يصلح سببا لنصبه إلا مراعاة المحل.

٥- راجع - رقم ٣ ص ١٥ فى الزيادة والتفصيل - ما يختص ببناء العلم المثنى والجمع ؛ لأهميته.

٦- راجع - رقم ٣ ص ١٥ فى الزيادة والتفصيل - ما يختص ببناء العلم المثنى والجمع ؛ لأهميته.

يا فضول - يا أفاضل (١) ... - يا عائده ... - يا عائدتان ... - يا عائدات ... - يا عوائد ... -

فالمفرد العلم في هذه الأمثلة - وما شابهها - مبني على الضمه في المفرد الحقيقي ، وفي جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، ومبني على الألف في المثني ، وعلى الواو في جمع المذكر السالم. وهو في أكثر أحواله مبني (٢) لفظا على الضمه وفروعها ، منصوب محلاً (٣).

ولا فرق بين أن تكون الضمه ظاهره ؛ كالتى في بعض الأعلام السالفه ، أو مقدره كالتى في آخر الأعلام المختومه بحرف عله ؛ كموسى في قوله تعالى : (يا مُوسَى لا تَخَفْ . إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُؤْمِنُونَ ...) وكالتى في آخر الأعلام المركبه التى ذكرناها ، ومنها : سيبويه ... ، وكالتى في آخر الأعلام المنقوله ، المبنيه أصاله قبل علميتها وندائها ؛ مثل الكلمات : منذ (٤) . - كيف - قطام ... وغيرها من كل لفظ سمى به ، وصار علما ، وكان مبنيًا أصاله قبل أن يصير علما منادى. فتبقى علامه البناء الأصلي السابق على حالها ، وتقدر على الآخر علامه البناء الجديده التى جلبها النداء ، ويكون المنادى فى كل ذلك ، فى محل نصب (٥) ...

ويلحق بالمفرد العلم المبني أصاله قبل النداء - فى حكم البناء على الضمه المقدره ، كل ما ينادى من المعارف الأخرى المبنيه أصاله قبل النداء ؛ وليست أعلاما ؛ كأسماء الإشاره (نحو : هذا - هؤلاء ...) وأسماء الموصولات غير المبدوءه بأل (٦) (نحو : من - ما ...) وضمير المخاطب (نحو : أنت - إياك ...) أما غير المخاطب فلا ينادى ، كما عرفنا (٧).

ص: ٩

١- جمع : أفضل.

٢- إلا صوره يجوز فى بنائها أمران ، تجيء فى ص ١٧ وإلا ثلاث صور معربه (فى ص ١٢ و ١٩ و ٣٣)

٣- راجع «د» من ص ٦ ، ورقم ٤ من هامش الصفحه السابقه. ولا فرق فى هذا الحكم بين العلم الموصوف وغير الموصوف - انظر ص ٢١ -

٤- ويقال فى كلمه مثل : «منذ» - علما - عند ندائها ، إنها منادى ، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره علامه البناء الأصلي ، فى محل نصب. وعلامه البناء الأصلي فى هذه الكلمه هى : الضمه. وهذه تختلف عن ضمه البناء التى يجلبها النداء. (ثم انظر «ج» ص ٢٢ - وص ١١)

٥- ويقال فى كلمه مثل : «منذ» - علما - عند ندائها ، إنها منادى ، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره علامه البناء الأصلي ، فى محل نصب. وعلامه البناء الأصلي فى هذه الكلمه هى : الضمه. وهذه تختلف عن ضمه البناء التى يجلبها النداء. (ثم انظر «ج» ص ٢٢ - وص ١١)

٦- أما المبدوء «بأل» فله حكم خاص يجيء فى «الحاله الرابعه» من ص ٣٧.

٧- فى ص ٣ - هذا ، وإلحاق الأشياء المذكوره بالمفرد العلم ، هو رأى كثير من النحاه شاع اتباعه والاقتصار عليه ؛ ويعارضه رأى آخر أنسب. (كما سيذكر فى «الملاحظه التاليه» ص ١١) وقد يكون من السائغ أن نذكر - بإيجاز - للمتخصصين ما فى المطولات النحويه من خلاف جدلى شكلى حول حكم المعارف -- المبنيه قبل النداء وليست أعلاما. يدور الخلاف حول نوع

تعريفها بعد النداء ؛ أهو الذى كان لها قبله ، أم هو تعريف جديد بديل السابق ، حل محله؟ فشارح المفصل (ج ١ ص ١٢٩) يعرض الرايين ، ويرجح - فى وضوح وصراحه - الراى القائل إن المعارف كلها - أعلاما وغير أعلام - تفقد تعريفها السابق ، وتصير نكرات ، ويجلب لها النداء بما فيه من القصد والإقبال على المخاطب تعريفا جديدا ثريل تنكيرها الجديد. ويؤيد هذا بكلام طويل. أما غيره - كأبى بكر بن السراج ، ومن معه من القدامى ، وكالصبان من المتأخرين - فيؤيد الراى الآخر ؛ بحجه أن أكثر المعارف لا- يمكن أن يزول عنه تعريفه القديم مطلقا ، ولا- يمكن أن يتجرد منه ، ويصير نكره تقبل التعريف المجلوب بالقصد والمخاطبه مع النداء ، (كلفظ الجلاله «الله» وكأسماء الإشاره ...) وقد وردت إشاره موجزه لهذه المسأله على هامش كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٠٣) اكتفى فيها المقرّر بأن أحوال إيضاحها وتفصيلها وتفريعها إلى ما جاء فى شرح السيرافى لها. كذلك أشار صاحب شرح التصريح (فى أول الفصل الثانى من أقسام المنادى) إلى المنادى المعرف ؛ ما كان منه مذكرا أو مؤنثا ، علما وغير علم ، معرفا قبل النداء أو بعده. ألى غير هذا مما اشتملت عليه المطولات من تفريعات وتشعيبات لا خير فى سردها الآن. ومن الممكن أن نستخلص منها نتيجتين. الأولى : أن العلم المفرد إذا نودى ، وجب بناؤه على الضمه ؛ وأنه - بعد النداء - معرفه لا شك فى تعرفه ، علم لا خلاف فى علميته. ولا يعيننا بعد هذا أن يكون تعرفه وعلميته هما السابقان على النداء ، أو مجلوبان بعد النداء ، مجددان بسببه ؛ لأفه فى الحالتين علم ، بالرغم من وجود أعلام لا يفارقها التعريف مطلقا ؛ كلفظ الجلاله «الله». وما سبق خاص بالعلم المفرد الذى ليس مثنى ولا مجموعا. فان كان مثنى أو مجموعا فله حكم آخر يجىء - فى رقم ٣ من ص ١٥ - الثانى : أن المعارف الأخرى التى ليست أعلاما ، والتى يغلب أن تكون قبل النداء مبنيه أصاله (كالضمير ، والإشاره ...) لا شك فى تعرفها ولا يعيننا أيضا أن يكون هذا التعريف هو السابق على النداء ، وأنه استمر بعده ؛ (إذ لا يمكن تنكيرها - على الأصح) - أو هو تعريف جديد حل محل الأول الذى زال بالنداء ، وصارت المعرفه نكره بعد زواله ، ثم زال تنكيرها بتعريف القصد رالخطاب مع النداء ... لا يعيننا ذلك ؛ لأن هذه المعارف التى ليست أعلاما والتى هى مبنيه أصاله قبل النداء - سستبنى بعده على الضمه المقدره أو فروعها. وتعتبر ملحقه تقسم المفرد العلم السالف ؛ ولا- تلحق بقسم النكره المقصوده - كما يرى بعض النحاه - لأنها معارف قبل النداء ، وليست نكره تامه التنكير بصير بالنداء والخطاب نكره مقصوده. ولو فرضنا أن تعريفها السابق يزول بالنداء ، ويحل محله تعريف جديد - وهذا راى ضعيف مردود - لوجب أن يكون التعريف المتجدد مماثلا لتعريفها السابق نوعا ودرجه ، كما عاد للعلم نوع تعريفه السابق ودرجته وهو العلميه ، (على راى من يقول : إنه يفقد علميته بالنداء ، ثم تعود له بعده) فليس بمقبول أن يقال إنها معارف فى أصلها ، زال تعريفها السابق ، فصارت نكره ، ثم نوديت فاكسبت التعريف الجديد المخالف للسابق ، وصارت به نكره مقصوده ، (مع أن أكثر تلك المعارف لا يفقد تعريفه مطلقا فى الراى الأقوى - كما سبق) -- وإنما ألحقت بالعلم لقرب درجه تعريفها منه ، ولم تدخل فى عداده لأنها ليست علما ... وهذا الخلاف شكلى ؛ بالرغم مما يرتبون عليه من وضع المعارف فى درجات متفاوتة القوه فى التعريف تفاوتة يؤدى إلى تقديم بعضها فى ترتيب الكلام على بعض ، لكن لا- أثر له فى ضبط الكلمه ، ولا- معناها ، ولا- إعرابها ؛ فهى على الرايين معرفه بعد النداء ، ومبنيه على الضمه. سواء أكانت من قسم المفرد العلم أم من قسم النكره المقصوده ... (وقد سبق تفصيل الكلام على العلم فى ج ١ ص ٢٠٠ م ٢٢)

ما تقدم من حكم الضمه المقدره فى آخر الأعلام المبنيه أصاله قبل النداء ، وفى آخر ما ألحق بها ... ، هو الرأى الشائع عند أكثر النحاه - كما أشرنا (١) - وفيه مع صحته وشيوعه - نوع من التضييق والتعقيد ؛ لأن بعض المحققين يتوسع فيقول : (إذا نقلت الكلمه المبنيه وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ ، فالواجب الإعراب) (٢). يريد : فالواجب اعتبارها معربه بعد النقل ، وقبل مناداتها ، وتناسى البناء السابق ، ويراعى عند ندائها هذا الاعتبار الجديد ، الذى يجعلها فى حكم الأسماء المعربه ، الأصيله الإعراب قبل مجئ النداء - . وبناء على هذا الرأى - الشامل للضمير والإشاره ، وغيرهما صرح بعض النحاه بأنك (تقول فى : كيف ، وهؤلاء ، وكم ، ومنذ ... أعلاما) - (يا كيف يا هؤلاء - يا كم - يا منذ ... بضمه ظاهره ؛ فهى متجدده للنداء). اه. وفى هذا الرأى توسعه ، وتيسير محمودان ؛ لأنه يجعل حكم المنادى (٣) «المفرد العلم» مطّردا ؛ يعم ويشمل صورا كثيره بغير تفرقه ولا تشتيت. ومن ثم كان الأخذ

ص: ١١

١- فى رقم ٦ من هامش ص ٩.

٢- هذا كلام «الرضى» فى باب : «العلم» نقله «خالد» وعلق عليه فى شرحه : على «التصريح» (ج ٢ - أول الفصل الثانى ، فى أقسام المنادى).

٣- وهو البناء على الضمه أو ما ينوب عنها ، من غير تفرقه بين ما أصله علم قبل النداء أو غير علم ، مبنى أو غير مبنى. لأن إدراك هذه التفرقه ، والوصول إلى معرفتها اليوم عسير كل العسر على جمهوره الناس ، ففى الاستغناء عنها راحه بغير ضرر. وهناك نص آخر يؤيد ما سبق ؛ ملخصه : وجوب الإعراب والتنوين معا قبل النداء فى كل لفظ أصله مفرد حقيقى (أى : ليس مثنى ولا- جمعا ، ولا- من أنواع المركبات الثلاثه التى منها المركب الإضافى ، وشبه الملحق به) ومبنى ثم ترك أصله ، وصار علما منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى معنى وحكم جديدين. مثل كلمه : «أمس ، وغاق» إذا صارتا علمين ؛ فعند نداثهما يجرى عليهما حكم الأسماء المعربه قبل النداء. راجع التصريح أول الفصل الثانى فى «أقسام المنادى ، ج ٢ ص ١٦٦ - وحاشيته آخر باب «الممنوع من الصرف» ص ٢٢٦) وسبق لهذا الحكم بيان مفيد فى ج ١ ، بابى المعرب والمبنى - والعلم ، م ٦ و ٢٣ ص ٧٤ و ٢٧٨.

به أفضل من الأخذ بالرأى الأول.

وإنما بينى المفرد العلم - وملحقاته - إذا لم يكن معربا مجرورا باللام فى «الاستغاثه والتعجب» مع ذكر «يا» ؛ كما فى نحو : يا لعلّى للضعيف ؛ للاستغاثه بعلّى فى نصر الضعيف. ويا لعلّى المحسن ؛ للتعجب من كثره إحسانه. فالمنادى فيهما ، معرب وجوبا ، كما كان قبل النداء ، مجرور باللام فى محل نصب ، لأنه خرج بسبب الجار من قسم «المفرد العلم» ، ودخل فى قسم المضاف - (١) تأويلا -.

وكذلك يجب إعرابه (ولا- يصح بناؤه) إذا كان هذا العلم المفرد منقولا من أحد الأعداد المتعاطفه ، بالتفصيل الموضح فى مكانه (٢).

وهناك صورته يجوز فيها الإعراب والبناء ، وستجئ (٣).

ص: ١٢

١- كما سيجئ هذا فى باب الاستغاثه ، ص ٧٨

٢- ص ٣١ وص ٣٣ - ١ -

٣- فى ص ١٩.

١ - ما كيفية بناء المفرد العلم الذى كان فى أصله اسما منقوصا ، منونا ، ثم نقل إلى العلميه ؛ مثل : هاد - راض - مرتض - مستكف - وغيرها؟ ... الأصل فى المنقوص أن يكون مختوما بالياء (١) الظاهره إلا- فى بضع حالات قليلة ؛ أهمها : أن يكون منونا مرفوعا أو مجرورا ؛ فيجب حذفها نطقا وكتابه ؛ لأن الضمه والكسره ثقيلتان على الياء ، فتحذفان ؛ طلبا للخفه. فإذا حذفنا تلاقت الياء ساكنه مع التنوين فيجب حذفها ؛ تخلصا من التقاء الساكنين ؛ فتصير الكلمه إلى الصور السالفه. (فأصل : «هاد» - مثلا - فى : «أنت هاد للخير» هو : هادين ؛ بكتابه التنوين نونا ساكنه تبعا لأصله (٢). ثم حذفت الضمه ؛ منعا للثقل ؛ فصارت الكلمه : «هادين» بياء ونون ساكنتين. ثم حذفت الياء (٣) ؛ لتخلص من الساكنين ؛ فصارت الكلمه : «هادن» ، بإثبات التنوين على شكله الأول نونا ساكنه. ثم جرى الاصطلاح على كتابه التنوين كسره مكرره لكسره الحرف الأخير الذى قبل الياء المحذوفه ، فصار للحرف الأخير كسرتان ؛ إحداهما حركه أصلية هجائيه ، والأخرى بدل التنوين. وانتهت الكلمه إلى صورتها الأخيره : «هاد». ومثلها استمعت لهاد ، وأصلها : هادين ، حذفت كسره الياء ، وجرى ما سبق ...)

فإذا نوديت وجب حذف التنوين ، لأن المنادى هنا علم مفرد ؛ فيجب بناؤه على الضم بغير تنوين. وهذا الضم مقدر على الياء ، لكن أتبقى الياء محذوفه كما كانت ، والضم مقدر عليها برغم حذفها - لأنها ملحوظه كالمذكوره - أم تعود بعد النداء إلى مكانها ؛ فتظهر نطقا وكتابه ، ويكون الضم مقدرا عليها كذلك؟ رأيان ؛ أحدهما : يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء ؛ لأن الكلمه المناداه كانت منونه ومحذوفه الياء قبل المناداه فوجب حذف التنوين ؛ لأنه معارض لبناء المنادى ، كما يوجب ألا ترجع الياء ؛ لعدم وجود ما يقتضى إثباتها وإرجاعها ؛ إذ

ص: ١٣

- ١- يجوز حذفها بالتفصيل الخاص بحذف الياء. وقد سبق بيانه مفصلا فى ج ١ م ١٦
- ٢- أوضحنا هذا وسببه فى صدر الجزء الأول عند تفصيل الكلام على التنوين م ٢
- ٣- أوضحنا هذا وسببه فى صدر الجزء الأول عند تفصيل الكلام على التنوين م ٢

طراً عليها النداء وهي محذوفه ، فتبقى على حالها من الحذف.

والآخر : يوجب حذف التنوين للسبب السالف ، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها لأن سبب حذفها - وهو تلاقيها ساكنه مع التنوين - قد زال بزوال التنوين. وإذا زال السبب لا تبقى بعده آثاره. فالرأيان متفقان على حذف التنوين وسببه ، مختلفان في إرجاع الياء وإثباتها ، أو عدم إرجاعها.

ويتفقان على إرجاعها إذا لم يكن في العلم المنقوص إلّا حرف أصلى واحد ، مثل : «مر» ، اسم فاعل من «أرى» ، فتقول في نداء المسمى به : يا مرى.

والحق أنّ هذه الأدلة جدليه محضه ليس فيها مقنع. والفيصل إنما هو السماع الوارد عن العرب ، ولم ينقل أحدهما منه ما يكفى لترجيح رأيه ؛ فالرأيان متكافئان. وقد يكون الأنسب هو الرأي الداعى إلى إثبات الياء ؛ لأنه أقرب إلى الوضوح ، وأبعد من اللبس والاختلاط.

وكل ما قيل فى كلمه : «هاد» - مما أسلفناه - يقال فى سائر الأعلام المنقوصه المنونه عند نداءها ... - كما سيجىء البيان (١) -

٢ - إذا كان المفرد العلم فى أصله منقولاً من اسم مقصور منون. (نحو : مرتضى - مصطفى - رضا ... وأشباهها) - وجب عند نداءه حذف تنوينه ، لأنه سيبنى على الضم ، وهذا البناء يقتضى حذف التنوين حتماً. لكن أعود بعد ذلك ألف المقصور التى حذف من آخره نطقاً ؛ بسبب تلاقيها ساكنه مع التنوين الساكن ، أم لا تعود؟

(ذلك أن الأصل فى كلمه مثل : مرتضى ، هو مرتضى ؛ أى : مرتضين ؛ رفعا - والنون الساكنه هى التنوين - تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلت ألفا ، وصارت الكلمه : مرتضان ، تلاقى ساكنان ؛ الألف وهذه النون ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصارت الكلمه : مرتضن ، لكنها تكتب «مرتضى» ، طبقاً لقواعد رسم الحروف ؛ وهى تقضى بأن يوضع على الحرف الذى قبل النون حركه ثانيه مماثله لحركته الهجائيه ، تغنى عن النون بعد حذفها ، وتكون هذه الحركه الهجائيه الثانيه هى الرمز الدال على التنوين ، بدلا من التنوين).

ص: ١٤

١- فى باب : تشنيه المقصور ، والممدود ، وجمعهما (.. هامش ص ٥٦٦).

ويجب النحاه : أن الظاهر في هذه المسأله هو تطبيق حكم المسأله السابقه فيجرى على ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص من وجود رأيين متفقين على حذف التنوين ، مختلفين في رجوع الألف نطقا أو عدم رجوعها ، بالحجه التى تساق لكل . وقد يكون الأنسب إرجاع الألف ...

٣ - سبق فى باب المثنى (١) أن العلم المفرد إذا ثنى أو جمع ، زالت علميته ، وصار نكره ، ولا- يحكم له بالتعريف إلا بوسائل جديده تزداد ؛ منها : إدخال «أل» المعرفه عليه ، أو نداؤه ... أو ... فإذا نودى العلم بعد تثنيته وجمعه حكم له بالتعريف الناشئ من النداء ، لا من العلميه ؛ لأن النداء هنا دخل على منادى خال من العلميه ، فقد أزالها ما طرأ من التثنيه أو الجمع ، مثل : يا محمدان - يا محمدون ... وأشباههما ؛ فيصير بعد ندائه فى حكم النكره المقصوده - عند كثير من النحاه - تجرى عليه أحكامها التى منها : صحه نعتها - أحيانا - بالنكره أو بالمعرفه ؛ فيراعى إما أصله الأول الذى زالت علميته قبل النداء ، وإما حاله تعريفه الطارئه بعد النداء - (٢) ... - من بخلاف العلم الذى ليس مثنى ، ولا جمعا ، فإن علميته تبقى بعد النداء ويتعرف بها ، أو لا تبقى ؛ فيتعرف بالنداء الطارئ لا بتلك العلميه السابقه - على حسب الخلاف الذى سبق (٣) -.

٤ - إذا نودى : «إثنا عشر» و «إثنتا عشره» علمين ، جاز أن يقال : يا إثنا عشر ، ويا إثنتا عشره ، فإثنا وإثنتا مبنيان على الألف ، لأن المثنى وملحقاته فى هذا الباب فى حكم المفرد ؛ فيبنى على ما يرفع به . وكلمه : «عشر وعشره» بعدهما مبنيه على الفتح ، لا أهميه لها ، لأنها بمنزله نون المثنى . وهمزتهما للقطع (٤) ما دام علمين .

ويجوز أن يقال : يا إثنى عشر ، ويا إثنتى عشره ... بالنصب بالياء على

ص: ١٥

١- ج ١ ص ٨٣ م ٩.

٢- طبقا لما سيجىء فى «د» من ص ٢٩.

٣- فى رقم ٦ من هامش ص ٩.

٤- انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٧ و ٢ من هامش ص ٢٣٥؟

اعتبار المثنى مع كلمه : «عشر» أو «عشره» بمنزله المضاف مع المضاف إليه فى الصوره ، والمنادى المضاف واجب النصب (١).

ص: ١٦

١- هذا رأى الكوفيين الذى أشرنا إليه (فى رقم ٢ من هامش ص ٨ و ١ من هامش ص ٣١) وبمقتضاه تكون الأعداد المركبه كلها داخله فى قسم المنادى المضاف ، فصدر كل واحد منها واجب النصب ، عند الكوفيين فى النداء ، ويظل العجز مبنيًا على الفتح ، بمنزله النون. أما عند غيرهم فالأعداد المركبه كلها مبنيه على فتح الجزأين - (ما عدا العلمين : إثنى عشر وإثنى عشره - ؛ والمنادى هو العدد المركب بجزأيه معا إلا هذين. فإذا كان المنادى العلم هو : إثنا عشر ، وإثنتا عشره ، فصدرهما وحده ، فى حكم العلم ، المثنى ، المنادى ، المبني. ويترتب على الخلاف بين الكوفيين وغيرهم الخلاف فى ضبط تابع المندى.

(ب) من المفرد العلم صورته يجوز فيها أمران (١): البناء على الضم في محل نصب ، أو البناء على الفتح في محل نصب. وهذه الصورة الجائزه بحكميها لا- بد أن يكون فيها المنادى علما غير مثنى ، ولا- مجموع ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة (فلا يكون معتل الآخر ؛ كعيسى ، ولا مبتيا على السكون لزوما ، مثل : «من» علم شخص ...) وأن يوصف مباشرة - أى : بغير فاصل - بكلمه : «ابن» أو «ابنه» ، دون «بنت» ،. وكتاهما مفرده مضافه إلى علم آخر ، مفرد أو غير مفرد (٢) ... مثل : يا حسن بن على ، من أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك. ويا فاطمه بنه محمد ، أنت فخر النساء ، بيناء كلمتي : «حسن» ، و «فاطمه» ، على الضم أو على الفتح ، فى محل نصب فى الحاليتين. ولا بد أن تكون البنوه حقيقيه.

ص: ١٧

١- انظر الزيادة والتفصيل ، ففيها أمر ثالث حكمه الإعراب ، وتعليل الأوجه الثلاثة.

٢- ولا- يشترط فى العلمين ولا فى أحدهما التذكير - على الرأى الراجح - ولا مانع أن يكون العلم اسما ، أو كنيه ، أو لقباً. أو جنسيا للأعلام المجهوله ؛ نحو : يا فلان بن فلان ، أو : يا حارث بن همام ، (للشخص الخيالى الذى تخيله الحريرى دعاهه المحاورات فى مقاماته ، وأدار الحديث بلسانه فى كثير منها). وكذلك : يا سيد بن سيد ؛ لكثره استعماله كالأعلام ، وبضع كلمات ساغت كهذه. ومتى اجتمعت الشروط فى نداء أو غيره وجب - فى ذلك الرأى الراجح - حذف همزه الوصل وألفها كتابه ونطقا من «ابن» ، و «ابنه» إلا لضروره الشعر ، أو لوقوع إحداهما فى أول السطر فتثبت الألف كتابه. وكذلك يجب - فى غير الضروره الشعريه - حذف التنوين كتابه ونطقا من المستوفى للشروط ؛ ولو كان غير منادى. (وقد سبقت إشاره لهذا فى ح ١ ص ٣٠ م ٤). غير أن هنا مسأله وقع الخلاف فيها فى حذف التنوين من آخر العلم الموصوف المنادى وغير المنادى. وفى حذف همزه الوصل مع ألفها من الصفه (ابن وابنه) هى : أن يكون العلم الأول (الموصوف) كنيه أو مضافا آخر ، أو يكون العلم الثانى (وهو المضاف إليه) كنيه أو مضافا آخر كذلك ؛ مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن قحافه. ومثل محمد بن أبى بكر من أشهر الزهاد ... فيرى كثير من النحاه وجوب إثبات التنوين وألف الوصل فى صورتين. ويرى آخرون جواز حذفهما ، وإثباتهما. وقد يكون الحذف - على لمته - هو الأنسب اليوم ، ليكون حكمه مطردا شاملا الصور المختلفه. ومسأله أخرى ، هى التى تكون فيها الصفه كلمه : «بنت» ، ويكون موصوفها علما لمؤنث يصح صرفه ، ومنعه من الصرف. فهل يجوز بقاء التنوين فى موصوفها المنادى وغير المنادى؟ روى سبويه الحذف والإثبات عن العرب الذين يصرفون كلمه : «هند» وأشباهاها ؛ مما يجىء فى ص ٢٢٦ فيقولون : هذه هند بنت عاصم ؛ بتنوين «هند» ، وتركه لكثره الاستعمال. وقد يكون الأ-حسن هنا أيضا حذف التنوين ، ليكون الحذف مطردا فى كل المسائل ، وقاعدته عامه.

فإذا فقد شرط وجب الاختصار على البناء على الضمّ ، كأن يكون المنادى غير علم ، مثل : يا غلام ابن سعد ، أو يكون علما مفصولا (1) من المنادى ، مثل : يا سليمان النبي ابن داوود ، أو تكون كلمه : «ابن» و «ابنه» ليست نعتا وإنما هي بدل ، أو مفعول ، أو خبر : أو منادى جديد ، أو غير ذلك مما ليس نعتا ...

ص: ١٨

١- مع الخلاف فى العلم إذا كان كنيه ، على الوجه المبين فى هامش الصفحة السالفه.

أولاً - إذا اجتمعت الشروط السابقه جاز الوجهان المذكوران ، ووجه ثالث ، هو أن يكون المنعوت معرباً منصوباً ، بغير تنوين .

وللنحاه فى تعليل الأوجه الثلاثة آراء قائمه على التكلف ، والتأويل ، والحذف أو الزيادة ، بغير حاجه ماسه إلا رغبتهم فى إلحاق كل وجه بحاله إعرابه ثابتة ، وإدخاله تحت قاعده أخرى مطّرده. ولا يعرف العرب شيئاً من هذه التعليلات ، ولا شأن لهم بها ، ولن يتأثر الأسلوب أو ضبط مفرداته بإغفالها ، وإهمال الوجه الثالث القائم على الإعراب مع النصب المباشر. وفيما يلي بعض تلك الآراء بإيجاز يحتاج إليه الخاصه :

(١) فى مثل : يا حسن بن عليّ - بضم المنادى - يكون بناؤه على الضمّ فى محل نصب ؛ مراعاة للقاعده العامه ، لأنه مفرد علم. وتعرب كلمه : «ابن» صفة ، منصوبه ، تبعاً لمحل المنادى الموصوف. لا لفظه المبنى. وهذا إعراب حسن لا مأخذ عليه.

(٢) وفى مثل : يا حسن بن عليّ ... (١) - بفتح المنادى - يكون مبتدئاً على الفتح فى محل نصب (فهو مبنى لفظاً ، منصوب محلاً). ويقولون : إن حقه البناء على الضم ؛ لأنه مفرد علم ، ولكن آخره تحرك بحركه تماثل الحركه التى على آخر الصفة ، على توهم وتخيل أن الكلمتين بمنزله كلمه واحده ؛ إذ الفاصل بين آخر المنادى ، وآخر صفته حرف واحد ساكن. فالفصل به كلا فصل ؛ لأنه حاجز غير حصين - كما يقولون - وفى هذه الحاله يذكرون فى إعراب المنادى : أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحه الإبتاع (٢) ، فى محل نصب ، وكلمه «ابن» صفة له ، منصوبه باعتبار محله.

فلم هذا التوهم ، واللف والالتواء فى إعراب المنادى ، وإبتاع حركته - وهو السابق - لصفته اللاحقه ، مع ما فى هذا من مخالفه المؤلف الذى يجرى على أن يكون المتأخر هو التابع فى حركته للمتقدم؟

لم لا- نقول : إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفه جاز أن يكون مبتدئاً على الفتح مباشره ، أو على الضم ، مراعاة للواقع المأثور من فصيح الكلام العربى؟ ولا ضرر فى هذا ولا إساءه ، بل إنه السائغ المقبول ، وهو فى الصورتين فى محل نصب.

١- تجيء مناسبة أخرى لهذا النوع من المنادى ، فى «ج» ، من ص ٥٢.

٢- أى : الفتحه التى جاءت فى آخر المنادى متابعه ومماثلة للفتحه التى فى آخر صفته.

(٣) ويجيزون فى إعراب المنادى فى الصورة السالفه أنه مبنى على الفتح ، على توهم وتخيل تركيبه مع صفته تركيباً لفظياً ، كالتركيب اللفظى الذى فى الأعداد : أحد عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وما بعد أربعة عشر إلى آخر تسعة عشر ، فإن هذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين دائماً فى جميع الحالات الإعرابية ، بسبب تركيب الكلمتين تركيباً يلازمهما ، ويقتضى أن يلازمهما فتح آخرهما.

فما الداعى لهذا التكلف أيضاً ، وحمل المنادى مع صفته فى هذه الصورة على تلك الأعداد المركبة ، مع وجود الفارق الواضح بينهما؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدى معناه الأساسى المطلوب إلا مع التركيب الحتمى ، فكل جزء من الجزأين لا يستقل بنفسه ، وإنما هو بمثابة حرف من كلمه واحده ، تؤدى معنى أصيلاً ، لا يؤديه أحد حروفها ، وليس هذا شأن النعت والمنعوت كما هو معروف. ومن ثم كانت المشابهه بين الأسلوبين ضعيفه ، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوى ، وإنما القوى أن نقول فى هذه الحاله ما قلناه فى الحاله الثانيه وهو أن المنادى مبنى على الفتح - مباشره - فى محل نصب ، نزولاً على حكم الواقع الذى لا ضرر فى اتباعه. أما كلمه : «ابن» فإعرابها هنا كإعرابها هناك.

(٤) ويجيزون أيضاً فى المنادى السالف ألا يكون مبتدئاً على الفتح فى محل نصب وإنما يكون معرباً منصوباً ، مباشره ، بغير تنوين ، غير أنهم لاحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه ؛ فتلمسوا الوسيله لإدخاله تحت واحده منها فارتضوا أن تكون الصفه (ابن) فى حكم الزائده التى لا وجود لها ، وأن المنادى مضاف ، وأن المضاف إليه هو الكلمه التى بعد كلمه «ابن» وبذا يكون المنادى - فى تقديرهم داخلاً فى قسم المضاف الذى يجب إعرابه ونصبه!! ويترتب على هذا أن تكون كلمه «ابن» مقحمه بين المضاف والمضاف إليه وأنها لا توصف بإعراب ولا بناء ، وإنما هى موقوفه - كما يقولون - ولا محل لها من الإعراب ، فليست صفه ، ولا غيرها.

فما هذا؟ وما الدافع له؟ الخير فى إهماله ، وإنما ذكرناه لنعرض شيئاً يستحق الإعراض عنه. ثم نواجه الواقع بحكم أصيل يناسبه ، لا إقحام فيه ، ولا وقف ، ولا بناء ؛ فنعتبر المنادى معرباً منصوباً بغير تنوين ، وكلمه «ابن صفه له ، منصوبه.

كل ما تقدم خاصًا بكلمه : «ابن» يسرى على كلمه : «ابنه» الواقعه مثلها صفه لمنادى مؤنث ، مستوف للشروط ، ولا يسرى على غيرهما. فإذا وصف المفرد العلم بغيرهما بقى مفردا علما (1) ، له ولتوابعه أحكامهما الخاصه ، ولا ينتقل بسبب الوصف إلى قسم الشبيه بالمضاف ؛ إذ لو انتقل إليه لوجب نصبه فى جميع الأحوال ؛ كالشبيه بالمضاف. وهذا النصب العام مخالف للحكم الصحيح.

ثانيا - المنادى النكره المقصوده الموصوفه بكلمه : «ابن» ، أو «ابنه» أو غيرهما ، له حكم خاص يختلف عن الحكم السابق ، فيتوقف على حال هذه النكره ، أكانت موصوفه قبل النداء بإحدى الكلمتين السالفتين ، أو بغيرهما ، أم جاء الوصف بعد النداء ، وطراً بعد تحققه؟ وسيجىء الحكم مفصلاً عند الكلام على النكره المقصوده (2).

ص: ٢١

١- سيجىء هذا فى أول ص ٢٩.

٢- ص ٢٧.

(ح) وإذا كان المفرد العلم مبتدأ قبل النداء بقى على بنائه القديم فى اللفظ ، ولكن يطرأ عليه بناء جديد ، مقدر يجعله النداء معه - طبقا للرأى الشائع من رأين ، كما أسلفنا (١) - فكلمه مثل : «سيويه» - وهى علم على إمام النحاه المشهور - مبنيه قبل النداء على الكسر لزوما. فإذا نودى ، وقيل : يا سيويه ، أحسن الله جزاءك - كانت كلمه «سيويه» منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره البناء الأصلى على الكسر ، فى محل نصب (٢) ...

ولهذا البناء الجديد المقدر أثره فى التوابع ، كالنعت وغيره - وستجىء الأحكام المفصله الخاصه بتوابع المنادى (٣) -. فإذا جاء للمنادى تابع صح فى هذا التابع أن يكون فى مظهره الشكلى مرفوعا (٤) ؛ مراعاة صورته - غير حقيقه - للضم المقدر فى المنادى ، وجاز أن يكون منصوبا ؛ مراعاة لمحل هذا المنادى ؛ لأنه مبنى فى محل نصب - كما عرفنا - ولا يجوز مراعاة علامه البناء الأصلى التى ليست طارئة مع النداء. تقول يا سيويه النحوى ؛ بناء كلمه «النحوى» على الضم - رفعا صوريا غير (٥) حقيقى - أو بنصبها مباشره : باعتبارها معربه. ومثل هذا يقال فى كل علم مفرد لازم البناء فى أصله قبل مناداته ؛ سواء أكان بناؤه الأصلى اللازم على الكسر (ومنه : حذام ؛ رقاش ... علمين على امرأتين عند من بينهما) - أم على غير الكسر ؛ (مثل : حيث - كيف - أربعه عشر ، وأخواتها من الأعداد المركبه المبنيه على فتح الجزأين. - نعم ... أعلام أشخاص) فىقال فى كل علم من هذه الأعلام : إنه مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره علامه البناء الأصلى (على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، أو على فتح الجزأين ، أو على السكون) فى محل نصب فى كل ذلك.

ومثل هذا يقال فى العلم المعرب المنقول من جمله محكيه ، مثل : «صنعت خيرا» علم على شخص ، فىقال : يا صنعت خيرا الشجاع ، فالمنادى - وهو : «صنعت خيرا» - مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركه الحكايه ، فى محل نصب. ويجوز فى النعت : (الشجاع) الرفع الصورى (٦) تبعا للفظ المنادى

ص: ٢٢

١- فى رقم ٦ من هامش ص ٩ - وانظر «الملاحظه» التى فى ص ١١ حيث تعرض الرأى الآخر المفيد.

٢- فى رقم ٦ من هامش ص ٩ - وانظر «الملاحظه» التى فى ص ١١ حيث تعرض الرأى الآخر المفيد.

٣- ص ٣٩. الإجابة والبيان فى ص ٥١.

٤- هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع ، مع أن رفعه صورى ، وغير حقيقى؟ وما إعرابه؟ الإجابة والبيان فى ص ٥١.

٥- هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع ، مع أن رفعه صورى ، وغير حقيقى؟ وما إعرابه؟ الإجابة والبيان فى ص ٥١.

٦- هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع ، مع أن رفعه صورى ، وغير حقيقى؟ وما إعرابه؟ الإجابة والبيان فى ص ٥١.

والنصب تبعاً لمحلّه.

(د) المنادى المفرد العلم مبنى - فى الأكثر كما عرفنا - فلا ينون إلا فى الضروره الشعريه ، فيباح تنوينه مع رفعه (١) ، أو نصبه (٢). فمثال الأول قول الشاعر يهّد خصمه حميدا :

لا تهجنى - يا حميد - إن لى

فتكه الليث ، إذا الليث غضب

ومثال الثانى قول المادح :

حسبنا منك - يا عالياً (٣) -

أياد

يتغنى بها الزمان نشيدا

وإذا كان المنادى المفرد العلم مبتدأ على الضم ، لكنه منون للضروره لزم التصريح بهذا عند إعرابه (٤) ، وجاز فى تابعه الرفع مراعاة للفظه - إن لم يوجد مانع آخر - والنصب مراعاة لمحلّه. أما إذا كان منصوبا منونا فيقال فى إعرابه إنه منصوب منون للضروره ، ولا يجوز فى تابعه إلا-النصب ، لأن النصب هو الأصل المحلىّ فى المبنى ، وقد ظهر النصب فى اللفظ ، فلا داعى لأهماله ، ومراعاة غيره ...

ص: ٢٣

١- ويقال عند إعرابه : إنه منادى مبنى على الضم ، ولحقه التنوين للضروره. وقد اجتمع التنوين وعدمه فى العلم «مطر» ضمن بيت يستشهد به قدماء النحاه هو : سلام الله يا «مطر» عليها وليس عليك يا «مطر» السلام

٢- ويقال عند إعرابه : إنه منادى مبنى على الضم ، ولحقه التنوين للضروره. وقد اجتمع التنوين وعدمه فى العلم «مطر» ضمن بيت يستشهد به قدماء النحاه هو : سلام الله يا «مطر» عليها وليس عليك يا «مطر» السلام

٣- والنصب فى الضروره - بالرغم من إباحته - أقل وأضعف من الرفع. ويقال فى إعرابه : إنه منصوب مراعاة لبعض اللهجات ، ومنون للضروره الشعر

٤- الضروره فى هذا البيت مباحه للشاعر ، ولكن تركها أفضل إذ لا يختل الوزن بتركها. وبعض النحاه يستشهد ببيت مثله ، هو قول الشاعر : ضربت صدرها إلىّ وقالت يا «عدياً» لقد وقتك الأوقى وموضع الشاهد : هو : يا عدياً.

إشاره

(١) المقصوده : ويراد بها خ خ النكره التى يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها ، مع قصد فرد من أفرادها ، والاتجاه إليه وحده بالخطاب خ خ ؛ فتصير معرفه داله على واحد معين (٢) بعد أن كانت تدل على واحد غير معين. ولو لا هذا النداء لبقيت على حالتها الأولى من غير تعريف. فكلمه مثل : «رجل» هى نكره. مبهمه ، لا تدل على فرد واحد بذاته ، وإنما تصدق على محمود ، وحامد ، وصالح ... وكل رجل آخر. فإذا قلنا : يا رجل سأساعدك على احتمال المشقه ، تغير شأنها ، ودلت على فرد معروف الذات والصفات - دون غيره - هو الذى اتجه إليه النداء ، وخصه المتكلم بالاستدعاء ، وطلب الاستماع ؛ فصارت معرفه معينه بسبب الخطاب ، لا شيوع فيها ولا إبهام.

والنكره المقصوده هى - فى رأى الأنسب - القسم الوحيد الذى يستفيد التعريف من النداء ، دون بقية أقسام المنادى.

حكما

الأكثر البناء (٣) على الضمه ، أو ما ينوب عنها - فى محل نصب ، فهى شبيهه بالمفرد العلم فى هذا. ومن أمثلتها قول شوقى يخاطب ببلبه الحبيس :

يا طير - والأمثال تض

رب لليب الأمثل - :

دنياك من عاداتها

ألا تكون لأعزل

ولا يصح تنوينها إلا فى الضروره الشعريه ، فتنون مرفوعه أو منصوبه ، كقول الشاعر وهو ينظر للقمر :

يا قمرا ، لا تفش أسرار الورى

وارحم فؤاد الساهر الولهان

ص: ٢٤

١- وتسمى - كما فى رقم ٢ من هامش ص ٤ - اسم الجتس المعين. وقد سبق الكلام على النكره وتعريفها وما يتصل بها فى ج

١ ص ١٣١ م ٧.

٢- الفرق بين التعيين والتعريف فى النكره المقصوده والمفرد العلم أن التعيين والتعريف فى الأولى عرضيان طارئان بسبب النداء

؛ فهما أثران من آثاره ؛ يجيئان معه ، ويزولان معه. ولكنهما أصيلاان فى العلم ملازمان له ، ولو لم يوجد النداء ، فلا أثر للنداء فى إيجادهما ، أو زوالهما أو بقائهما - على الرأى الأرجح الذى سبق فى رقم ٦ من هامش ص ٩ - والمعارف متفاوتة فى درجه التعريف ، وقوته ، طبقا لما سبق تفصيله فى الموضوع الأنسب (وهو ج ١ - م ١٧ رقم ٣ من هامش ص ١٩١) ومنه يعرف أن النكره المقصوده فى درجه اسم الإشاره ؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذى يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما فى الموضوع السالف ، وكما فى : «ب» من ج ١ م ٣٢ ، ص ٣٩٩ - وأن التعريف بالعلميه ذاتى ؛ فهو أقوى.

٣- إلا فى الضروره الشعريه - كما سنعرف - ، وفى صوره أخرى معربه ستجىء فى الزيادة والتفصيل : ص ٢٧ - «ا». وثالثه معربه تجىء فى ص ٣٣

ويصح : يا قمر. وفي الحاليتين يكون إعرابها كالمفرد (١) العلم المنون فيهما.

هذا حكم النكرة بشرط أن تكون مقصوده ، ومفرده (أى : غير مضافه ، ولا- شبيهه بالمضاف) فإن كانت غير مقصوده فهى من القسم الثالث الآتى ، وإن كانت غير مفردة فهى من أحد القسمين التاليين : الرابع ، والخامس.

وإنما تبنى النكرة المقصوده على الوجه السالف بشرط ألا- تكون موصوفه ، وألا- تكون من الأعداد المتعاطفه (٢) ولا معربه مجروره باللام فى حاله الاستغائه أو التعجب ؛ مع وجود حرف النداء : «يا» (٣) ؛ لأن للأولين حكما سيجئ (٤) ، وأن الجار يجعلها من قسم المنادى المضاف - تأويلا- ، دون غيره ، وهو معرب واجب النصب ؛ نحو : يا لقوىّ لضعيف يستنصره ، ويا للمطر الهتون!! فى نداء منكرين معينين. فالمنادى مجرور باللام فى محل نصب ، وقد بقى معربا ، كشأنه السابق على النداء. وسيجىء البيان فى باب الاستغائه (٥) ...

ص: ٢٥

١- سبق فى «د» ص ٢٣. ويجب التصريح باسمها عند الإعراب

٢- انظر «ا» ص ٢٧ وص ٣٢.

٣- انظر «ا» ص ٢٧ وص ٣٢.

٤- دون غيره ، ولا يصح حذفه فى الحاليتين ، - كما سبق فى رقم ٥ و ٦ من ص ٣ -.

٥- ص ٧٦ - ويقول ابن مالك فى أحكام المنادى المبني على الضم مطلقا ؛ (أى : سواء أكان مفردا علما ، أم نكرة مقصوده) : وابن المعرف المنادى المفردا على اللمدى فى رفعه قد عهدا فهو يطالب ببناء المنادى المفرد المعرف ، وأن يكون بناؤه على العلامة المعهوده فيه فى حاله رفعه قبل النداء ؛ لأن الضم - لا الرفع - هو علامه البناء فى الشائع ، فالذى علامته الضمه يبنى عليها ، والذى علامته الألف ؛ كالمثنى ، أو الواو كجمع المذكر ، يبنى عليهما ... وهذا الحكم ينطبق على القسمين : المفرد العلم والنكرة المقصوده ؛ فكلاهما مفرد ومعرف. غير أن تعريف المفرد العلم أصيل ، سببه العلميه ؛ فهو سابق على النداء ، وباق معها ولو زال النداء. ؛ طبقا لأحد الرأيين المعروضين فى ص ١٠. أما تعريف النكرة المقصوده فطارئ ؛ بسبب النداء ، ملازم له مده وجوده ، زائل بزواله - كما سبق فى هامش الصفحه الماضيه - وبناء المفرد العلم على الضم إنما يكون واجبا فى غير الضروره وبعض الصور التى أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش ص ٩. كما أن النكرة الموصوفه لا تبنى - فى غير الضروره - على الضم وجوبا إلا عند عدم وصفها وعدم طولها. فإن وصفت أو طالت جرت عليها الأحكام الآتية فى ص ٢٧ و ٣٣. ثم بين ابن مالك أن المنادى الذى يستحق البناء إذا كان مبنيا تلب مناداته ، يجب تقدير بنائه الجديد ، وملاحظته فى النيه ، وإجراؤه مجرى المعرب الذى زال إعرابه بسبب النداء ، وحل محله بناء جديد ، أو مجرى اسم مبنى فى أصله ، زال فى التقدير بناؤه القديم وحل محله بناء طارئ جديد بسبب النداء - مع ملاحظه أن الجديد هو الذى يراعى وحده فى توابعه - يقول : - ورأيه مدفوع برأى آخر سبق فى ص ١١ - : وانوا انضمام ما بنوا قبل التدا وليجر مجرى ذى بناء جددا - وقبل أن يتمم الكلام على هذا القسم أقحم بيتا يتعلق بأقسام أخرى سيجىء شرحها وشرحه فى ص ٣٢ هو : والمفرد المنكور ، والمضافا وشبهه انصب ، عادما خلافا؟؟؟ وعاد بعده إلى بيان حكم المنادى العلم المفرد الموصوف بكمه «ابن» - أو ابنه وأنه يجوز فيه البناء على الفتح أو الضم ، ولم يذكر الشروط ؛ وإنما اكتفى فى البيت الأول بأن ساق مثلا يستكمل الشروط - وقد شرحناها مفصله فى ص ١٧ ، ١٩ - واكتفى فى

البيت الذى يليه بالنص على أن الصفه (وهى كلمه : ابن ، وابنه) إن لم تقع مباشره بين علمين لم يصح البناء على الفتح ، ووجب الاقتصار على البناء على الضم يقول فى اختصار معيب : ونحو زيد ضم ، وافتحّن من نحو : أزيد بن سعيد لا- تهن (- تهن : مضارع ، مجزوم ، معناه : تضعف. وماضيه : وهن ؛ بمعنى : ضعف). والضمّ إن لم يل الابن علما أو يل الابن علم - قد حتما (الألف التى فى آخر كل شطره زائده لوزن الشعر) يريد : أن البناء على الضم محتوم إن لم يقع الابن بعد علم (بشرط ألا يكون المنادى نكره تقتضى حكما خاصا) أو لم يقع علم بعد الابن. أى : إذا لم يتوسط «الابن» بين علمين مباشره - كما قلنا - ؛ فمثال الأول يا غلام ابن سعد - يا سليمان النبى ابن داود. ومثال الثانى : يا سليمان ابن النبى. ثم عرض لحكم آخر من أحكام المنادى المستحق للبناء ؛ فأوضح أنه يجوز فيه الرفع أو النصب مع التنوين فى الحالتين عند الاضطرار الشعرى : واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا مّا له استحقاق ضم بينا أى : اضمم أو انصب ما نون اضطرارا من كل ما له استحقاق ضم بين فيما سبق. والذى يستحق الضم فيما سبق هو المفرد العلم والنكره المقصوده ... والمنادى المبني على الضم إذا نون يبقى على بنائه ، وتنوينه طارئ للضروره. أما فى حاله تنوينه منصوبا فنقول - فى الأحسن - إنه معرب منصوب ، تبعا لبعض اللهجات ، وأنه منون للضروره ، - كما سبق فى هامش ص ٢٣

(١) تبنى النكرة المقصوده على الضمّ وجوبا إذا كانت غير موصوفه مطلقا (١) (أى : لا- قبل النداء ، ولا بعده.) فإن دلت قرينه واضحه - أى قرينه ؛ لفظيه ، أو غير لفظيه - على أنها كانت قبله موصوفه بنعت مفرد ، أو غير مفرد ؛ فالأغلب الحكم بوجود نصبها مباشره ؛ إذ قد اتصل بها شيء تَمَّ معناها ، ولم تقتصر على لفظها وحده ، فدخل عليها النداء وهى متصله بما يتممها ؛ وبسببه تخرج من قسم النكرة المقصوده إلى قسم الشبيه بالمضاف ، وهو واجب النصب ... مثال هذا أن تخاطب : (شاهدتك من بعيد قادمنا علينا ، يبدو أنك رجل غريب. فيا رجلا غريبا ستكون بيننا عزيزا.) فالنكرة المقصوده هنا منصوبه وجوبا ، على الرأى الأغلب ؛ لأنها كانت موصوفه قبل النداء ؛ بقرينه الكلام السابق عليها. ومن الأمثله للنعته بالجملة أن تسمع : «سيزورنا اليوم وفد نعزه...» فتقول : يا وفدا نعزه نحن فى شوق لرؤيتك. ويصحّ : يا وفدا من بلاد عزيزه ... أو يا وفدا أمامنا - إذا كانت الصفه قبل النداء شبه جملة. ومن هذا أبيات الشاعر التى أنشأها حين قيل له : هذا شرع وراء دجله تعبت به الرياح ؛ فقال أبياته التى مطلعها :

يا شرعا وراء دجله يجرى

فى دموعى ، تجنبتك العوادى

ومن الأمثله المسموعه التى لها قرائن معنويه تدل على أن النكرة وصفت قبل النداء ما حكاه الفراء عن العرب فى مشهور بالكرم :
يا رجلا كريما أقبل. وقوله عليه السلام : يا عظيما (٢).

ص: ٢٧

١- فى هذه الصوره يصح وصف المعرفه بالنكرة ، (طبقا للبيان الآتى هنا وفى «د - ص ٢٩» وكذلك فى رقم ٨ من هامش ص ٤٢). ولا تبنى النكرة المقصوده التى من الأعداد المتعاطفه (ص ٣٣)

٢- فى هذا المثال - وأشباهه - مما يقع فيه المنادى نكرة مشتقه متحملة الضمير وبعدها جملة - يرى ابن هشام إعراب هذه الجملة حالا من الضمير المستقر فى المنادى المشتق ، وليست نعته ؛ لأن النعت ليس معمولا للمنوع المشتق ويكون المشتق هو العامل الذى نصب جملة الحال ؛ فهى من معمولاته التى تتمم معناها. ويترتب على هذا عنده أن يكون المنادى من نوع الشبيه بالمضاف ، وليس من قسم النكرة المقصوده التى تنصب. بشرط ألا يثبت أن الوصف متأخر عن النداء - كما سبق -. ويخالفه ابن مالك فى تلك الصوره فىرى أن الجملة نعت - برغم تنكيرها حكما - لا حال ، ولعل السبب عنده أن العامل فى النعت هو «يا» أو ما نابت عنه ، ولا شأن للمنادى بالعمل ؛ فليست الجملة من معمولاته ولا مما يقتضى أن يكون من قسم الشبيه بالمضاف. وراى ابن مالك أوضح وأيسر ، وراى ابن هشام أدق. - - فإن كان المنادى نكرة جامده فهى خاليه من الضمير ، ولا مكان - فى الغالب - لمجىء الجملة أو شبهها حالا منه ، ويتعين إعرابها صفه.

يرجى لكل عظيم ، ويا حلما لا يعجل . وقول الشاعر :

أدارا بحزوى هجت للعين عبره

فماء الهوى يرفض أو يترقق

فالرجاء فى الله وحلمه ثابتان قبل النداء ، وكذلك قيام الدار ووجودها قبل أن يناديها الشاعر. فالنكرات المقصوده فى الأمثله السالفه وأشباهاها منصوبه. وقيل اكتسبت هى وصفتها التعريف بسبب النداء ؛ لأن النداء حين جاء كانت الصفه والموصوف متلازمين مصطحبين ، فأفادهما التعريف معا ، وإن شئت فقل : إنه أكسب المنادى التعريف ، وسرى هذا التعريف فورا من المنادى الموصوف إلى صفته ، فالصفه هنا تتمه للمنادى فهى بمنزله المعمول من العامل. ومن أجلها انتقلت النكره المقصوده (١) إلى قسم الشبيه بالمضاف. وقيل إنها لا تنتقل للشبيه بالمضاف ، ولكن يحسن فيها النصب.

أما إذا دلت القرينه الواضحه على أن وصف النكره المقصوده كان بعد النداء فإن المنادى يجب - فى الأغلب - بناؤه على الضم ، ولا يصح نصبه ، بالرغم من وجود صفه له. ذلك أن النداء حين دخل على النكره المقصوده لم تكن موصوفه ، فاستحقت البناء وجوبا. فإذا جاءت الصفه بعد ذلك فإنما تجيء بعد أن تم البناء على الضم وتحقق ، فلا تكون مكمله للنكره المقصوده التكميل الأصلي الذى يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف ، الواجب النصب. والمنادى فى هذه الصوره معرّف بسبب النداء والقصد مع أن صفته الطارئه بعد النداء قد تكون نكره جوازا ؛ إذ لا- مانع فى هذه الصوره من أن يوصف بالنكره أو بما هو فى حكمها - كالجمله - لأن تعريف الموصوف هنا طارئ غير أصيل (٢). والتعريف الطارئ على المنعوت لا يوجب فى النعت المطابقه فيه. وإنما يجيزه ، فمخالفه المطابقه فى التعريف مغتفره فى هذه الصوره ؛ (كما سيجىء) (٣).

ص: ٢٨

- ١- وفى ص ٣٣ صوره أخرى تنتقل فيها النكره الموصوفه إلى قسم الشبيه بالمضاف
- ٢- راجع الخضرى ، ثم التصريح وحاشيته - فى هذا الباب عند الكلام على النكره المقصوده - ص ١٦٦ و ١٦٨ - وكذا غيرهما. وسبق إيضاح هذا لمناسبه أخرى فى باب «الإضافه» عند الكلام على أثر الإضافه غير المحضه (ج ٣ م ٩٣ ص ٢٩) ولها إشاره فى باب النعت أيضا (ج ٣ م ١١٤ ص ٣٦٥).
- ٣- فى «د». أما الصفه التى سبقت مجيء النداء فمطابقه فى التعريف والتكثير للموصوف ، حتما ولا تتغير المطابقه بعد النداء.

فإن لم توجد قرينه ، تدل بوضوح على أنّ وصف النكرة المقصوده كان قبل النداء أو بعده جاز الأمران : النصب ، والبناء على الضم.

ويرى بعض النحاه أن النصب جائز مطلقا في النكرة الموصوفه ؛ سواء أكان وصفها قبل النداء أم بعده ، ولا يرى حاجه للتقييد ، بغير داع ، إذ يصعب تحقيق القيد ؛ بمعرفه أن الوصف كان قبل النداء أو بعده ، ورأيه أيسر وأخف مؤنه ، لخلوه من العناء ، وإن كان أقل دقه في أداء المعنى من الأول ؛ فالرأيان محمودان.

ولا يسرى ما سبق على العلم الموصوف فإنه حين يوصف يظل على حاله في قسم المفرد العلم (١) ، ولا يتركه إلى قسم الشبيه بالمضاف ، لأن العلم ليس شديد الحاجه إلى الوصف شده النكرة إليه.

(ب) إذا كانت النكرة المقصوده اسما منقوصا ، منونا ، محذوف الياء للتونين ؛ (مثل : داع - مرتض - مستهد) - أو اسما مقصورا منونا محذوف الألف (مثل : فتى - علا - غنى) - وبنيت على الضم ، كان الشأن في وجوب حذف تنوينها ، وإعادة حرف العله المحذوف أو عدم إعادته ، هو ما تقدم (٢) في المفرد العلم في تلك الصيغتين. فكل ما قيل فيه من الأسباب والنتائج يقال هنا.

(ح) هل يعدّ من النكرة المقصوده نداء المعارف المبنيه أصاله قبل النداء وليست أعلاما (كالإشاره ، وضمير المخاطب ...) فتبنى على الضم المقدر؟ .. راجع الشرح والتفصيل الذى بسطناه (٣).

(د) تصوير النكرة المقصوده التى لم توصف قبل النداء ، معرفه بسبب النداء - كما شرحنا - فتعريفها به طارئ ؛ فتوصف بالمعرفه ؛ تبعا لهذا التعريف الطارئ ، ويصح وصفها بالنكرة مراعاة لحالتها السابقه من التنكير ؛ فتقول لرجل معين : يا رجلا المهذب ، أو مهذبا. والأول أحسن (٤).

أمّا النكرة التى توصف قبل أن تنادى فإن صفتها واجبه المطابقه لها تعريفا وتنكيرا ؛ فيجئ النداء وهى مطابقه قبل مجيئه فلا يغير المطابقه.

ص: ٢٩

١- راجع ما سبق فى ص ٢١ خاصا بهذا.

٢- فى ص ١٣.

٣- فى رقم ٦ من هامش ص ٩.

٤- سبق بيان المراجع فى هامش رقم ٢ من ص ٢٨.

القسم الثالث : النكره غير المقصوده

(١) ، وهى الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداه ؛ ولهذا لا تستفيد منها تعريفاً.

حكمها :

وجوب نصبها مباشره. نحو : يا عاقلاً تذكر الآخره ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وقول الشاعر :

أيا راكبا إِمّا (٢) عرضت (٣)

فبَلَّغن

ندامى (٤) من نجران (٥)

ألاً تلاقيا

القسم الرابع : المضاف

، بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب (٦) ، سواء أكانت محضه ؛ كقول الشاعر :

فيا هجر ليلي قد بلغت بي المدى

وزدت على ما ليس يبلغه هجر

ويا حَبَّها زدنى جوى كلَّ ليله

ويا سلوه الأيام موعداك الحشر

ومثل قول القائل :

يا أخا البدر سناء (٧)

وسنا (٨)

حفظ الله زمانا أطلعك

أم غير محضه كقول الآخر :

يا ناشر العلم بهدى البلاد

حكما :

وجوب النصب بالفتحه ، أو بما ينوب عنها.

ص : ٣٠

١- وتسمى اسم الجنس غير المعين - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤.

٢- «إما» هذه مركبه من «إن» الشرطيه المدغم فيها : «ما» الزائده.

٣- أتيت ...

٤- ندامى : جمع ، من مفرداته : ندمان ، وهو : المؤانس فى مجلس الشراب.

٥- بلد فى اليمن.

٦- مساييره للأساليب العرييه الصحيحه ؛ فإنها لا تجمع فى الجمله الواحده الندائيه التى ليست للندبه ، خطابين لشخصين مختلفين.

على حين يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه فى المعنى ، ومخالفا له فى المدلول ؛ فبين مطلوب النداء ومطلوب الإضافه

تعارض - وهذا فى غير الندبه - ، فلا يصح أن يقال : يا خادمك ؛ لأن النداء خطب للمضاف ؛ مع أن المضاف إليه هنا ضمير

لمخاطب آخر غير المضاف . - ولهذا إشاره فى ص ٤٩ - أما فى الندبه فيجىء الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ٨٩.

٧- شرفا ورفعاه.

٨- ضواء.

ويلحق بهذا القسم نداء : «اثنى عشر ، واثنى عشره» فينصب صدرهما بالياء في أحد الرأيين اللذين سبق شرحهما (١) - وهو
الرأى المرجوح الذى يجعل الأعداد المركبه كلها من قسم المنادى المضاف -

وقد تفصل لام الجرّ الزائده بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، بشرط أن تكون زيادتها لضروره شعريه ، كقول القائل (٢) فى
غاده :

لو تموت لراعتنى ، وقلت : ألا

يا بؤس للموت ، ليت الموت أبقاها

وقول الآخر (٣) :

* يا بؤس للجهل ضرّارا لأقوام

القسم الخامس : الشبيه بالمضاف

اشاره

ويراد به كل منادى جاء بعده معمول يتمم معناه ، سواء أكان هذا المعمول مرفوعا بالمنادى ، أم منصوبا به ، أم مجرورا بالحرف
- لا بالإضافة (٤) - والجار والمجرور متعلقان بالمنادى ، أم معطوفا على المنادى قبل النداء ، أم نعتا له قبل النداء أيضا ... (٥).

حكمه

كسابقه - وجوب نصبه بالفتحه ، أو بما ينوب عنها. فمثال المعمول المرفوع قولهم : يا واسعا سلطانه لا تظلم ، فإن الظلم بلاء
على صاحبه ، ويا عظيما جاهه لا تغتر ؛ فإن الغرور رائد الهلاك. ومثال المنصوب قولهم : يا غاصبا ما ليس لك كيف تسعد؟
ويا آكلا مال غيرك ، كيف تنعم؟ وقول حافظ فى عمر بن الخطاب :

يا رافعا رايه الشورى ، وحارسها

جزاك ربك خيرا عن محبيها

ص: ٣١

-
- ١- فى رقم ٢ من هامش ص ٨ وهامش ص ١٦ وهو الرأى الكوفى المرجوح ، الذى يحتج بأن صورتها كالمتمضايين. وكذلك
صور بقيه الأعداد المركبه ، ويوجب نصب صدورها.
 - ٢- هو جناده العذرى ، ممن أدركوا الدوله الأمويه.
 - ٣- هو النابغه الذبياني. وصدر البيت : قالت بنو عامر : خالوا بنى أسد ... (يقال : خالى فلان قبيلته ، أى : تركها.) والمعنى :

- اتركوا بنى أسد ، ولا تجهلوا عليهم بالحرب - والبيت سبق فى ج ٢ باب «حروف الجر» عند الكلام على اللام.
- ٤- لأن المعمول إذا كان مجرورا بالإضافة كان المنادى هو المضاف ؛ فيدخل فى قسم المضاف ، لا الشبيه به.
- ٥- طبقا للبيان الخاص بالنعته فى ص ٢٧.

ومثال المجرور بالحرف وهما متعلقان بالمنادى قول شوقي :

يا طالبا لمعالى الملك مجتهدا

خذها من العلم ، أو خذها من المال

وكذلك المستغاث المجرور باللام الأصليه كما سبق (١) ، وكما يجيء .

ومثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سمي بمجموع المتعاطفين (٢) من أسماء الأعداد المتعاطفه قبل مناداتها ، نحو : يا سبعة وعشرين - يا تسعه وأربعين ... و ... في نداء المسمّى بهما معا. وتظل الواو عاطفه ، ومنه قول الشاعر في نداء قصر يرثيه ، يسمّى : خمسا وعشرين :

أخمسا وعشرين (٣) صرت خرابا

فكيف؟ وأنت الحصين المنيع

وقد سبقت أمثله النعت قبلي النداء (٤).

(ملاحظه عامه) من كل ما سبق يتبين أن قسمين من أقسام المنادى الخمسه - هما : المفرد العلم ، والنكره المقصوده - يبيان في أكثر حالاتهما على الضمه أو فروعها ، وأن الثلاثه الباقيه - وهى النكره غير المقصوده ، والمضاف ، وشبهه - منصوبه دائما.

ص: ٣٢

١- فى ص ١٢ و ٢٥ والبيان فى ص ٧٨.

٢- هما : المعطوف والمعطوف عليه

٣- علم على قصر فخم ، أشم ، أقامه أحد ملوك الطوائف الأندلسيه ، واشتهر بهذا الرقم.

٤- فى ص ٢٧ - وفى الأقسام الثلاثه الأخيره يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشارة إليه فى ص ٢٦ : والمفرد المنكور ، والمضاف ، وشبهه ، انصب. عادما خلافا يقول : انصب المفرد المنكور (وهو النكره الباقيه على تنكيرها ، وليست مضافه ولا شبيهه بالمضاف) وانصب كذلك المضاف ، وشبهه المضاف ، بغير خلاف فى نصب الثلاثه ؛ إذ أنك لا تجد فى نصبها خلافا ذا قيمه. ثم انتقل بعد ذلك مباشره إلى أبيات ثلاثه سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها فى مناسباتها الخاصه (ص ٢٦ وما بعدها) وهى : ونحو : زيد ضمّ وفتح من نحو : أزيد بن سعيد لا- تهن والضمّ إن لم يل الابن علما أو يل الابن علم ، قد حتما وضمم أو انصب ما اضطرارا نونا ممّا له استحقاق ضمّ بينا

(١) في نداء الأعداد المتعاطفه (١) المسمى بها قبل النداء - كالتى فى الصفحه السالفه - يلاحظ أن المعطوف والمعطوف عليه يجب نصبهما معا عند النداء ، بشرط أن يكونا - معا - علما على فرد واحد ، سمي بهما قبل النداء ؛ فنصب المعطوف عليه واجب ؛ لأنه شبيه بالمضاف فى الطول ، ونصب المعطوف واجب ؛ لأنه تابع للمعطوف عليه (٢) ... وفى هذه الصوره يمتنع إدخال حرف النداء على المعطوف ، لأنه جزء من العلم يشبه الجزء الأخير من العلم : «عبد شمس» ، أو «عبد قيس» ، أو غيرهما من الأعلام المضافه والمركبه ؛ حيث لا يصح تكرار حرف النداء بين جزأى العلم عند مناداته.

وكذلك لو ناديت جماعه واحده ، معينه ، مقصوده ، عدتها هذه ، وأردت المجموع فيجب نصب الجزأين ؛ لأن المنادى نكره مقصوده ، لكنها طالت ، بسبب العطف عليها ، فصارت من قسم الشبيه بالمضاف ، منصوبه ، وما بعد الواو معطوف منصوب مثلها.

أما إذا كان المنادى أحد الأعداد المعطوفه ، كخمسه وعشرين ، ونظائرها ، ولكن أردت بالأول وحده - وهو المعطوف عليه المنادى - جماعه معينه عددها خمسه ، وأردت بالثانى - وهو المعطوف - جماعه معينه أخرى ، عددها عشرون ، وجب بناء الأول على الضم ، لأنه نكره مقصوده ، ووجب نصب الثانى أو رفعه (٣) ؛ مراعاه لمحل المتبوع ، أو لفظه ، من غير مراعاه لبنائه. والأرجح فى مثل هذه الصوره إدخال «أل» على الثانى ، لأنه اسم جنس أريد به معين ؛ فتدخل عليه «أل» لتفيده التعريف ، إذ لم يدخل عليه - مباشره - حرف نداء يفيد ذلك ،

ص: ٣٣

١- أى : المشتمله على معطوف عليه ومعطوف.

٢- والإعراب السابق هو المختار عندهم. على الرغم من أن التسميه وقعت بكلمتين معا فإعراب كل واحده منهما على حده مشكل - كما جاء فى حاشيه ياسين على التصريح فى هذا الموضع - ثم قالت ما نصه : «(إلا- أن يقال : إن فى إعراب كلّ بالإعراب الذى استحقه المجموع ؛ دفعا للتحكم ؛ كقولهم الرمان حلو حامض)».

٣- هذا الرفع صورى ظاهرى فقط ؛ طبقا للبيان الآتى فى رقم ٣ من ص ٥١.

أما الحرف الموجود فهو داخل على الأول ، مقصور عليه. ولا- مانع من الاستغناء عن «أل» هذه ، ومجىء حرف نداء مكانها ؛ ليفيد المعطوف تعريفاً مباشراً ، ويجب في هذه الصورة بناءؤه على الواو ؛ لأنه نكرة مقصوده ، ولا تذكر معه «أل» ؛ إذ لا تجتمع مع حرف النداء إلّا على الوجه الذى سنشرحه فى الصفحة التالية.

(ب) وأيضاً تعتبر النكرة المقصوده الموصوفه قبل النداء داخله فى قسم الشبيه بالمضاف. وقد سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها

... (1)

ص: ٣٤

١- فى الزيادة والتفصيل ص ٢٧ - (١).

المسألة ١٢٩: الجمع بين حرف النداء ، و «أل»

من أحكام النداء حكم عام تخضع له أقسامه الخمسة ، هو : أنه لا يجوز نداء المبدوء «بأل» فلا يصح الجمع بينه وبين حرف (أ) النداء ، إلا في إحدى الحالات الآتية :

(الأولى) : لفظ الجلالة : «الله» ؛ نحو : (يا الله (٢) ، سبحانك!! أنت القادر على كل شيء ، المنعم بفيض الخيرات). والأكثر في الأساليب العاليه عند نداء لفظ الجلاله أن يقال : «اللهم» ، وهو من الألفاظ الملازمه للنداء (٣) ، نحو (قل : اللهم ، مالك الملك ؛ تؤتي الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء ...) وكقول عليّ - رضى الله عنه - وقد مدحه قوم فى وجهه :د(اللهم إنك أعلم بى من نفسى ، وأنا أعلم بنفسى منهم. اللهم اجعلنى خيرا مما يظنون ، واغفر لى ما لا يعلمون).

ويقال فى إعرابه : «الله» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم المشدده المفتوحه عوض عن حرف النداء : «يا». ومن الشاذ الجمع بينهما فى قول القائل :

إنى إذا ما حدث ألما

أقول : يا اللهم يا اللهم

ص: ٣٥

١- لا- فرق فى المنع بين «يا» أو أخواتها. وسبب امتناع الجمع - وهذا مذهب البصريين - مساييره الكلام العربى الفصيح ، فإنه يكاد يخلو من اجتماع أداتين ظاهرتين للتعريف ؛ كيا ، و «أل» أما دخول «يا» أو غيرها من أحرف النداء على العلم فلا مانع منه ، لأن العلميه ليست بأداه ظاهره والكوفيون يجيزون الجمع بين «يا وأل» مطلقا - كما سيجىء فى هامش ص ٣٨.

٢- يجوز فى همزه «أل» عند نداء لفظ الجلاله - الله ، دون غيره - بالحرف «يا» أن تكون للقطع ، فتظهر وجوبا فى النطق وفى الكتابه ، وتثبت معها ألف «يا» فى النطق والكتابه. ويجوز اعتبارها همزه وصل ؛ فتحذف مع ألفها نطقا وكتابه معا ، وتحذف ألف «يا» نطقا فقط ؛ لا كتابه - وقد تحذف الهمزه وألفها وتبقى ألف «يا» نطقا وكتابه.

٣- كما سيجىء فى ص ٦٧.

ومن الجائز أن تحذف «أل» من أوله ، ويكثر هذا في الشعر ، كقول القائل :

لاهمَّ إنَّ العبد يم

نع رحله ؛ فامنع رحالك

وقول الآخر (١) :

لاهمَّ هب لي بيانا أستعين به

على قضاء حقوق نام قاضيها

فتكون كلمه : «لاه» هي المنادى المبني على الضم (٢) ...

ولا مانع أن يجيء بعد : «اللهم» صفه له ؛ كقوله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ...) ويمنع هذا بعض النحاه ؛ بحجه أن الأسماء الملازمه للنداء (ومنها : اللهم) ليست في حاجه إلى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها ، ويعرب الصفه إعرابا آخر ؛ - كأن تكون نداء مستأنفا في الآيه السالفه - . والأنسب الأخذ بالإباحه (٣) ...

(الثانيه) : المنادى المشبه به ؛ بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ؛ كقولك لمغنّ : يا البلبل ترنيما وتغريدا أطرنا - يا الشافعي فقها وصلاحا سر على نهجه - يا المأمون ذكاء وبراعه أحسن محاكاته ، أى : يا مثل البلبل ...

ص: ٣٦

١- هو : حافظ إبراهيم ، فى مطلع قصيدته المشهوره بالعمريه ، فى سيره عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه.

٢- أما «لاه» التي تتردد فى النصوص القديمه كالتى فى قول الشاعر : لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب عني ، ولا أنت دياني ؛ فتخزوني ... فأصلها «الله» حذفت من أولها لام الجر.

٣- هذا ، وتستعمل صيغه : «اللهم» فى النداء الحقيقى على الوجه السالف. وقد تستعمل قبل حرف من أحرف الجواب ؛ لتفيد الجواب تقويه وتمكينه فى نفس السامع ، وتأكيده لمضمونه ؛ كأن يسأل سائل : أصحيح أن زكاه المال تقى صاحبها عوادى الأيام؟ فتجيب : اللهم ، نعم. ومثل : أيششى الحازم ركوب الأهوال لإدراك نبيل الأغراض؟ فتجيب : اللهم ، لا. فكأنك تقول : والله ، نعم ، أو والله ، لا ، وقد تستعمل لإفاده الندره ، والدلاله على قلبه الشىء أو بعد وقوعه وتحققه ، كأن يقال : سأسافر لزياره أخى. اللهم إذا أبى أن يجيء ، وسأحدثه فى شئوننا الهامه ، اللهم إذا لم يغضب. فمن النادر أو المستبعد أن يابى الأخ زياره أخيه ، أو الحديث معه. وتعرب فى الصورتين الأخيرتين - فى الرأى الأنسب - كما تعرب فى النداء الحقيقى. ولكن يزداد عند إعرابها : أن النداء غير حقيقى ، وأنه خرج عن معناه الأصلى إلى معنى آخر ؛ هو : تقويه الجواب وتمكينه وتأكيده لمضمونه. أو إفاده الندره والبعد ...

يا مثل الشافعيّ ... ، يا مثل المأمون ... ؛ فالمنادى فى الحقيقة محذوف ، قد حل محله المضاف إليه ، فصار منادى بعد حذفه. ولا يصح يا «القرية» على إرادته : «يا أهل القرية» لأن الشرط هنا مفقود ...

(الثالثة) : المنادى المستغاث (١) به ، المجرور باللام المذكوره ، نحو : يا للوالد للولد. فإن لم يكن مجرورا باللام المذكوره لم يصح الجمع بين «يا» و «أل» فلا يقال : يا الوالد للولد.

(الرابعة) : اسم الموصول المبدوء «بأل» بشرط أن يكون مع صلته علما ؛ نحو : يا الذى (٢) كتب ؛ فى نداء مسمى بالموصول مع صلته. والأنسب هنا أن يقال فيه : «إنه مبنى على ضمّ مقدر على آخره منع من ظهوره الحكايه - فى محل نصب.» لأنه فى هذه الصورة داخل فى عداد الأشياء الملحقة بالمفرد العلم.

فإن لم توجد الصلة مع الموصول المبدوء بأل ، وكانت التسميه بالموصول وحده لم يصح نداؤه ؛ فلا بد لصحة ندائه أن تكون الصلة جزءا من العلم.

(الخامسه) : نداء العلم المنقول من جمله اسميه مبدوءه «بأل» ؛ نحو : الرّجل زارع ؛ تقول : يا الرّجل (٣) زارع ، سر على بركة الله.

(السادسه) : العلم المبدوء «بأل» إذا كانت جزءا منه (٤) ، يؤدى حذفها إلى لبس لا- يمكن معه تعيين العلم المنادى ؛ نحو : يا ألساحب - يا ألقاضى - يا ألهادى ، فيمن اسمه : ألساحب بن عبّاد ، وألقاضى الفاضل - وألهادى الخليفه العباسى ، وأمثالها ، ولا التفات إلى الخلاف بين النحاه فى هذا.

ص: ٣٧

-
- ١- سيجىء باب «الاستغاثه» وأحكامها فى ص ٧٦. وأما الجمع فيها بين : «يا وأل» ففى رقم ٣ من ص ٨١.
 - ٢- الهمزه هنا للقطع بعد أن صارت فى أول علم ؛ فيجب إثباتها نطقا وكتابه فى كل الأحوال ؛ لأن المبدوء بهمزه وصل إذا سمي به يجب قطع همزته ؛ لا- فرق بين الفعل وغيره ، ولا- بين الجملة وسواها إلا- لفظ الجلاله : (الله) فله عند النداء الأحكام الخاصه التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥ وقد نص الخضرى والصبان على ما تقدم ، وهو المفهوم أيضا من كلام «التصريح». ولهذا إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٦ ويجىء له بيان أكمل فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٥.

(السابعه) : الضرورات الشعريه كقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرّا

إيّا كما أن تعقبانا شرّا

... (١)

ص: ٣٨

١- وهذا رأى البصريين. أما الكوفيون فيجيزون الجمع بين : «يا وأل» فى غير الضروره - كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٣٥
وفيما سبق من حكم اجتماع «أل» وحرف النداء يقول ابن مالك مقتصرًا على بعض المواضع : وباضطرار خصّ جمع «يا» و «أل»
إلّا مع الله ، ومحكىّ الجمل والأكثر : اللهم ؛ بالتعويض وشدّ : يا «اللهم» فى قريض (فى قريض : فى شعر). وقد نص الناظم على
امتناع الجمع بين «يا» و «أل» وهذا النص للتمثيل المجرد وليس مقصودا به التقييد بالحرف «يا» لما شرحنا من أن الجمع الممنوع
يشمل يا مع «أل» كما يشمل أخوات «يا» مع «أل» أيضا.

من المنادى ما يجب نصب لفظه ، ومنه ما يجب بناؤه على الضم ، ومنه ما يصلح للأمرين. وليس للمنادى حكم آخر فى حاله الاختيار ، إلا فى الاستغائه - وما فى حكمها - عند جر المنادى باللام ، كما سنعرف فى بابها (٢).

(١) فإن كان المنادى منصوب اللفظ وجوبا وتابعه نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد - وجب نصب التابع مطلقا (٣) ؛ مراعاة للفظ المتبوع ؛ نحو ، يا عربيا مخلصا لا تغفل ماثر قومك ، وقول الشاعر :

أيا وطنى العزيز رعاك ربى

وجنبك المكاره والشرورا

وقول الآخر :

يا ساريا فى دجى الأهواء معتسفا (٤)

مآل أمرك للخسران والندم

ومثل : أجيئوا داعى الله يا عربيا أهل اللغة الواحده ، والروابط الوثيقه. أو : يا عربيا كلكم أو كلهم (٥) ... و ...

ص: ٣٩

١- أكثر النحاه من الخلاف المرهق والترفيح الشاق فى هذا الباب. وقد صفينا كل أحكامه وفروعه جهد الاستطاعه ، مع البسط الذى لا- غنى عنه أحيانا. ، ثم ختمناه بملخص لا يتجاوز أسطرا ، فيه غنيه للشادى ، ومن لا يريد بسطا. والتتابع أربعه معروفه ، (هى : النعت ، والعطف بنوعيه ، والتوكيد ، والبدل). وسبق إيضاها وتفصيل الكلام عليها فى آخر الجزء الثالث.

٢- ص ٧٦.

٣- أى : سواء أكان هذا التابع مقرونا بأل ، أم غير مقرون - على الراجح فيهما - مضافا ، أم غير مضاف.

٤- يصح إعراب «معتسفا» نعتا ، أو حالا ؛ لوقوعها بعد نكره موصوفه ؛ هى : ساريا.

٥- الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون للغائب أو للمخاطب. وهذه قاعده عامه ، تسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا إذا كان التابع اسم إشاره ، فلا يصح أن يتصل بآخره علامه خطاب. وكذلك إن كان اسم موصول بالتفصيل الهام الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨. وتطبيقا لهذه القاعده العامه نقول : يا عربيا كلكم أو كلهم ، أجيئوا داعى الله - يا هارون نفسك أو نفسه خذ بيد أخيك - يا هذا الذى قمت أو قام ؛ أسرع للصارخ.

وإن كان التابع بدلا أو عطف نسق مجردا من «أل» (١) فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ كالمتمبوع ؛ مثل : بوركت يا أبا عبيده عامرا ؛ فلقد كنت من أمهر قواد الفتح الأول. أو : بوركتما يا أبا عبيده وخالدا ... ولا داعي للتمسك بالرأى الذى يجعلهما فى حكم المنادى المستقل - وهو القسم الرابع الآتى (٢) - .

فالنصب هو الحكم العام لجميع توابع المنادى المنصوب اللفظ وجوبا ، مع اشتراط التجرد من «أل» فى : «عطف النسق» (٣). غير أن نصب التوابع يكون واجبا فى بعضها ، وجائزا مستحسنا فى بعض آخر ؛ طبقا للبيان السالف (٤) ...

ص: ٤٠

١- وكذا المبدوء بأن ؛ طبقا لما يأتى فى نهايه البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحه.

٢- فى ص ٥١.

٣- إلا على الرأى الآتى فى نهايه البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحه.

٤- يكاد النحاه يتفقون على الحالات الثلاث السالفه التى يجب فيها نصب توابع المنادى. أما التى يجوز فيها النصب - وهى حاله البدل ، وعطف النسق المجرد من «أل» - فرأيهم مضطرب ، وخلافهم بعيد المدى. فجمهرتهم - وهذا غريب - توجب اعتبار كل منهما بمنزله منادى مستقل ، يخضع لحكم المنادى المستقل - ١ - فتقول فى البدل : بوركت يا أبا عبيده عامر ... ببناء كلمه : «عامر» على الضم ؛ لأنها مفرد علم. ويقولون : بوركت يا أمير الجيش أبا عبيده ؛ بنصب كلمه : «أبا» لأنها فى حكم المنادى المضاف. وقد بنوا حكمهم هذا على أساس (أن البدل على نيه تكرر العامل) ولما كان العامل هنا - فى رأيهم - هو حرف : «يا» أو أحد أخوته كان مقدرًا وملحوظًا قبل البدل أيضا ، فكأنما تقول : «يا عامر ، ويا أبا عبيده». فالبدل بمنزله منادى جديد يخضع لحكم النداء كما قلنا. وهذا الكلام مردود من ناحيتين - (وحبذا تركه ، وترك الرد عليه ، الاكتفاء بالحكم السالف الذى ارتضيناه) أولاها : أن القاعده التى يتمسكون بها ليست قاعده مطرده ، ولا محل اتفاق ، فالذى لا يؤمن بها - لأسباب عنده قويه - لا يجد مسوغا لإعراب التابع هنا منادى مبني على الضم ، إذ لا وجه لهذا الإعراب عنده. ثانيتهما : أن اعتبار التابع منادى بحرف ملحوظ مقدر ، أو بالحرف المذكور فى صدر الجملة (عند من يرى هذا) سيخرج التابع من نطاق التبعية ويدخله فى نطاق آخر ليس موضوع البحث ؛ هو نطاق : «المنادى». لهذا تساءل بعض المحققين : كيف نقول فى أمثال تلك الكلمه إنها مبنيه على الضم لتبعيتها المنادى ، مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل ، والمنادى هنا منصوب مباشره ، ليس له محل. فكيف نعتبرها تبعا له؟ ... (راجع حاشيه ياسين على شرح التوضيح فى هذا الموضوع). وشىء آخر أهم من الجدل السالف ؛ هو ما نص عليه سيبويه - فى الجزء الأول من كتابه ص ٣٠٤ - قال للخليل : رأيت قول العرب : يا أخانا زيدا أقبل؟ قال : عطفوه (أى : عطف بيان) على هذا المنصوب ؛ فصار نصبا مثله. وهو الأصل ؛ لأنه منصوب فى موضع نصب. وقال قوم : يا أخانا - - زيد - بالبناء على الضم - وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينه. قال هذا بمنزله قولنا : يا زيد ؛ كما كان قوله : يا زيد أخانا. بمنزله : «يا أخانا» فيحمل وصف المضاف إذا كان مفردا ، (أى : الحكم على هيئته وحاله إذا كان غير مسبوق بحرف نداء مباشر) بمنزلته إذا كان منادى. ويا أخانا زيدا أكثر فى كلام العرب لأنهم يردونه إلى الأصل (...). اه ومن هذا النص الحرفى يتبين أن النصب هو الأصل ، وأنه الأكثر فى المسموع ، وهذا هو الأهم. فلم نعدل عنه إلى غيره مما ليس له قوته ، ولا كثرته ، ولا وضوحه ، وإن قال به قوم ، أو اعتبروه عطف بيان ، برغم وضوح البدليه فى المثال. ب - أما عطف النسق المجرد من

«أل» فيقولون : إن حرف العطف معه بمنزله عامل النداء فكأن حرف العطف داخل على منادى مستقل تجرى عليه أحكام المستقل ، فيبنى على الضم فى مثل : بوركت يا أبا عبيده وخالد ؛ لأنه مفرد علم ، وينصب فى مثل : بوركتم يا جنود الفتح وأبا عبيده ، بنصب كلمه «أبا» معربه. فما معنى أن حرف العطف بمنزله العامل؟ إن قلنا فى كلمه : «خالد» إنها منادى ، فليست إذا بمعطوفه ؛ لأن العطف يقتضى نصبها. وإن قلنا إنها معطوفه على ما قبلها فما قبلها منصوب. فمن أين جاء البناء على الضم؟ قد يقال : إنه على تقدير حرف النداء المحذوف : «يا» وحرف النداء مع المنادى جملة معطوفه على الجملة الندائية الأولى ، فلم يعتبر التابع هنا منادى ، مع أنه لو وصف بكلمه : «ابن» أو «ابنه» لم يعتبر...؟. وفى هذا كله من الحذف والتقدير والضعف من بعض النواحي ما يقتضى تفضيل الرأى الذى يبيح النصب ، وهو رأى يؤيده السماع أيضا ... هذا وإباحه النصب واستحسانه تشمل المبدوء بأل ، والمجرد منها. غير أن الأفضل فى المبدوء بأل أن يكون نصبه راجعا لاعتباره معطوفا على المنادى ، أو لاعتباره مفعولا به لفعل محذوف ، أو منصوبا بعامل آخر يقتضى النصب. ولا يصح اعتباره منادى بحرف نداء محذوف ؛ لما يترتب على هذا من الجمع بين «أل» وحرف النداء فى غير المواضع التى يباح فيها الجمع. (انظر ما يتصل بالحكم السابق ، فى رقم ٤ من ص

وهناك حاله يجب فيها جرّ التابع - فى رأى أكثر النحاه - هى التى يقع فيها المتبوع (المنادى) مجرورا باللام - وهذا لا يكون إلا فى الاستغائه ، وما فى حكمها - نحو : يا للوالد والوالده للأولاد (١).

ويجيز فيه فريق من النحاه أمرين : الجر مراعاة للفظ المنادى ، والنصب

ص : ٤١

١- لا- يجوز عند أصحاب هذا رأى ، إلا- الجر فى التابع ؛ لأن المتبوع - المنادى - مجرور اللفظ بحرف جر أصلى. وإذا كان المنادى المستغاث مختوما بزياده ألف الاستغائه ، نحو : يا عليّا ، ومحمودا لم يجر فى توابعه الرفع عند فريق ، فلا- يصح : «ومحمود» لأن المتبوع مبنى على الفتح ، ويجوز عند فريق آخر الرفع والنصب ؛ لاعتبار المنادى مبنيا على ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركه المناسبه - فى محل نصب ؛ فيجوز فى توابعه الرفع الشكلى والنصب. وهذا رأى أوضح وأنسب - وسيجىء فى ص ٤٤ وفى باب الاستغائه ، ص ٧٩.

مراعاة لمحلّه. وهذا الرأى أحسن - كما سيجىء (١) فى بابها (٢) ... -

(ب) وإن كان المنادى مبتئياً وجوباً على الضم - لفظاً أو تقديراً - فتوابعه إما واجبه نصب فقط ، وإما واجبه الرفع الشكلى فقط ، وإما جائزه الرفع الشكلى والنصب ، وإما بمنزله المنادى المستقل. وفيما يلى بيان هذه الحالات الأربع :

١ - يجب - على الأشهر - نصب التابع ؛ مراعاة لمحل هذا المنادى ، ولا يصح مراعاة لفظه ، فى صورته واحده ، هى : أن يكون التابع نعتاً (٣) ، أو عطف بيان ، أو توكيداً ، بشرط أن يضاف التابع فى الثلاثه إضافه محضه - وهذه تقتضى أن يكون المضاف مجرداً من «أل» - ؛ كقولهم : يا زياد أمير العراق بالأمس ، نشرت لواء الأمن ، وطويت بساط الدّعه - يا أهرام أهرام الجيزه ، أنتنّ من عجائب الآثار - شرّ الإخوان من يسائر الزمان ؛ يقبل معه ويدبر معه ؛ فاحذروا هذا يا أصدقاء كلّمكم (٤).

فإن لم يتحقق الشرط خرجت التّوابع المذكوره من هذا القسم ودخلت فى الحاله الثالثه الآتية (٥) (حيث يصح فيها الرفع الصّورى ؛ مراعاة شكلية للفظ المنادى. والنصب مراعاة لمحلّه) ؛ كأن يقع التابع مفرداً مقروناً بأل (٦) ؛ مثل : يا زياد الأمير ، أو خالياً من «أل» ومن الإضافه المحضه (٧) ؛ مثل : يا رجل محمد - بالتّونين (٨) - أو محمداً ، أو يكون مضافاً إضافه غير محضه (٩) ؛ نحو : يا مسافر راكب (١٠) السياره ، أو

ص: ٤٢

١- ص ٧٦.

٢- وإذا عملنا بهذا الرأى صار النصب حكماً عاماً يشمل جميع أنواع التابع للمنادى المثبوب بالتفصيل السالف.

٣- بشرط ألا يكون منعوته (المنادى) اسم إشاره ، ولا كلمه : «أى» أو : أيه ... - وإلا وجب رفع النعت صورته. لدخوله فى حكم الحاله الآتية الخاصه به ، وهى الثانيه.

٤- انظر رقم ٥ من هامش ص ٣٩.

٥- انظر ص ٥١. ويتضح الرفع الصورى بما فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥.

٦- انظر رقم ١ من هامش ص ٥١.

٧- سبق الكلام عليها مفصلاً أول الجزء الثالث.

٨- سبق الكلام عليها مفصلاً أول الجزء الثالث.

٩- لا يقال فى هذا المثال وأشباهه إن النعت نكره ، بسبب إضافته غير المحضه مع أن المنعوت معرفه بالقصد والإقبال مع النداء ، بسبب أنه نكره مقصوده - لا- يقال هذا ؛ لما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٧ ؛ وفى ص ٢٨ - - وفى «د» ص ٢٩ من أنه يتسامح فى التعريف الطارئ كتعريفها. ولهذا لا- يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا- النكره المقصوده (راجع الصبان والخضرى فى هذا الموضوع ؛ ولها بيان سابق فى ج ٣ «باب الإضافه» عند الكلام على أثر الإضافه - م ٩٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٩ وكذلك فى باب النعت هناك عند الكلام على المطابقه م ١١٤ ص ٣٦٥).

١٠- لا يقال فى هذا المثال وأشباهه إن النعت نكره ، بسبب إضافته غير المحضه مع أن المنعوت معرفه بالقصد والإقبال مع النداء

، بسبب أنه نكره مقصوده - لا- يقال هذا ؛ لما سبق في رقم ١ من هامش ص ٢٧ ؛ وفي ص ٢٨ - - وفي «د» ص ٢٩ من أنه يتسامح في التعريف الطارئ كتعريفها. ولهذا لا- يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا- النكره المقصوده (راجع الصبان والخضري في هذا الموضوع ؛ ولها بيان سابق في ج ٣ «باب الإضافة» عند الكلام على أثر الإضافة - م ٩٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٩ وكذلك في باب النعت هناك عند الكلام على المطابقه م ١١٤ ص ٣٦٥).

الراكب السيارة ، حاذر عواقب الإسراع. أو يكون عطف نسق ، أو بدلا ، ولهذين حكمها الخاص إلى غير هذا مما سيجيء
بيانه مفصلا (١) ...

ص: ٤٣

١- فى ص ٥١- إلى وجوب النصب السالف أشار ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : «فصل» قائلا : تابع ذى الضم المضاف دون «أل» ألزمه نصبا ؛ كأزيد ذا الحيل (المراد : «بذى الضم» ، هو المنادى المبني على الضمه ، وما ينوب عنها ، من كل ما يكون فى آخر المنادى العلم ، والنكره المقصوده. ويشمل المبني قبل النداء). يقول : إن تابعه المضاف المجرد من «أل» يلتزم النصب ، ومثل بمثال هو : «أزيد» ذا الحيل ، أى : يا زيد ؛ صاحب الحيل. فالمنادى : زيد ، مبني على الضم ، وتابعه هو «ذا» نعت منصوب بالألف وهو مضاف ، و «الحيل» مضاف إليه. وقد يفهم من ظاهر البيت أن جميع توابع المنادى المبني على الضم لازمه النصب ، بشرط الإضافه والخلو من «أل» وكذلك توابع المنادى الذى ليس مبني على الضم ، وهو المنادى المنصوب اللفظ - لكن يمنع من هذا الفهم ويزيله قوله بعد ذلك مباشرة : وما سواه ارفع أو انصب ، واجعلا كمستقل نسقا وبدلا فقد صرح فى هذا البيت بأن حكم عطف النسق والبدل كحكم المنادى المستقل (يعربان فى حالات وبينان فى حالات) وما عدهما مما لا يدخل فى نطاق البيت الأول واختصاصه يجوز رفعه ونصبه. ولما كان بيته الثانى يدل على أن عطف النسق مطلقا (مجردا من أل أو مقرونا بها) يجرى عليه حكم المنادى المستقل وهذا غير صحيح إلا فى المجرد - أسرع وتدارك الأمر فى البيت الثالث حيث يقول : وإن يكن مصحوب «أل» ما نسقا ففيه وجهان ، ورفع ينتقى (ينتقى - يختار) كذلك يفهم من البيت الثانى أن الرفع والنصب جائزان فى تابع المنادى إذا كان المنادى «أى» أو «أيه». وهذا غير صحيح كما شرحناه فى القسم الثانى الواجب رفعه. ولمنع هذا الفهم صرح بأن النعت بعدهما يجب رفعه واقتترانه «بأل» وأنهما لا- يوصفان إلا بمرفوع مقترن بها. وكذلك اسم الإشارة المنادى لا يكون نعتة إلا مرفوعا مقترنا بها (وله تفصيلات أوضحناها فى الشرح الآتى) يقول : و «أيتها» مصحوب «أل» بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه و «أى هذا» «أيتها الذى» ورد ووصف : «أى» بسوى هذا يرد وذو إشاره كأى فى الصفه إن كان تركها يفيت المعرفه

(وتجب الإشارة إلى أن حركة التّابع المرفوع على الوجه السالف ليست حركة إعراب ولا بناء ؛ ولذلك ينون إذا خلا من أل والإضافه (١) و ... فهي طارئة لتحقيق غرض معيّن ، هو : المشاركة الصّوريه فى المظهر اللفظى بين التابع والمتبوع ؛ فلا تدل على شىء غير مجرد المماثله الشكلية. ومن التساهل فى التعبير - أن يقال فى ذلك التابع إنه مرفوع. أما الإعراب الدقيق فهو : أنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها ضمه الإبتاع الشكلية للفظ المنادى - كما سيجىء فى القسم الثالث -).

ومن النحاء من يوجب النصب فى صورته ثانيه ؛ هى التى يكون فيها المنادى المبنى على الضمّ مختوما بألف الاستغاثه ؛ نحو : يا جندياً وضابطاً ، أدركا المستغيث. فلا يجوز عنده فى التابع - مهما كان نوعه ، ومنه كلمه : (ضابطاً) فى المثال - إلا النصب مراعاة لمحل المنادى المبنى على الفتح الطارئ بسبب الألف. لكن التحقيق والترجيح يقطعان بجواز النصب ، وبجواز الرفع المباح فى توابع المنادى المبنى على الضم (٢).

٢ - ويجب رفع التابع مراعاة شكلية للفظ ذلك المنادى فى صورتين :

إحدهما : أن يكون التابع نعنا ، ومنعوتة - المنادى - هو كلمه : «أى» فى التذكير ، «وأيّه» فى التأنيث ؛ كقوله تعالى : (يا أيُّهَا النَّاسُ ضُربْ مَثَلٌ فَأَسْتَمِعُوا لَهُ ...) ، وقوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ...) ، «فأى وأيّه» مبنيتان على الضم فى محل نصب ، لأن كلا منهما منادى ، نكره مقصوده. و «ها» حرف تنبيه زائد زياده لازمه لا تفارقهما (٣) وكلمتا : «الناس والنفس». (وأشباههما) ، نعتان متحركان بحركة مماثله وجوبا لحركة المنادى ؛ مراعاة لمظهره الشكلى فقط ، مع أنه مبنى ، وهما صفتان معرفتان ، منصوبتان محلاً ، لا لفظاً (٤) (أى : أنّهما منصوبتان تبعاً لمحل المنادى)

ص: ٤٤

١- - كما سيجىء فى ص ٥١ - لأن المبنى لا ينون فى الغالب.

٢- راجع ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤١ وما يأتى فى ص ٧٩.

٣- ويجوز حذف ألفها وتحريكها بالضم إذا لم يقع بعدها اسم إشارة.

٤- والمازنى يجيز فى لفظهما النصب أيضاً ، وكذا فى أشباههما مما يكون نعت : «أى أو أيّه» وله ما يؤيده من السماع ، ومن بعض القراءات القرآنيه - وإن كانت شاذه - كما صرح بهذا الصبان.

بفتحه مقدره على الآخر ، منع من ظهورها ضمه المماثلة للفظ المنادى فى صورته الشكلية ؛ فالضمه التى على آخرهما هى الحركة الطارئة للمشاكله ، ولا توصف بإعراب ، ولا بناء - كما تقدم - (١)

وكما يجب الإلتباع بالرفع الشكلى الصورى فى صفة «أىّ وأيه» يجب - فى الشائع - كذلك فى صفة صفتها ، وفى كل تابع آخر للصفه - ففى مثل : بارك الله فىك يأيتها الطيب الرحيم ، يتعين الرفع وحده فى كلمه : «الرحيم» التى هى صفة للصفه ، لعدم ورود السماع بغيره ، بالرغم من أن المنعوت - الطيب - فى محل نصب ، لعدم ورود السماع بالنصب يقتضى امتناع نصب التابع ، وعدم إباحته مطلقا ؛ لا لفظا ولا محلا (٢) ...

ص: ٤٥

١- انظر ص ٤٨ - وإلى هذه الصورة يشير ابن مالك بقوله السالف : و «أيتها» مصحوب «أل» بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة (بعد ، الأصل : بعد كلمه : «أيتها») يريد : ما كان نعتا مبدوءا بأل بعد كلمه : أيتها - يلزم بالرفع ، ويقتصر عليه. ثم بين بعد ذلك ما يصلح نعتا لأىّ وأيه عند النداء ، مقتصر على اسم الإشاره والموصول : و «أىّ هذا» «أيتها الذى» ورد ووصف أىّ بسوى هذا يرد يريد : ورد عن العرب : «أى هذا ، وأيتها الذى» ؛ فالنعت الوارد مقصور على اسم الإشاره والاسم المبدوء بأل. ونعت «أى» بغيرهما يرد ، أى : يرفض ويستبعد.

٢- يحتاج هذا الحكم إلى نوع من التفصيل والإيضاح الذى يزيل أثر الخلاف النحوى ، واضطراب الآراء فيه : نقل الأشمونى - وغيره - أن كلمه : «أى» إذا نوديت كانت نكرة مقصوده مبنيه على الضم وتلزمها «ها» التنبيه ، وتؤنث «لفظا» لتأنيث صفتها ؛ نحو : يأبها الإنسان - يأيتها النفس ... ويلزم تابعها الرفع. وليس المراد بالرفع رفع الإعراب ، وإنما المراد به ضمه الإلتباع التى يقصد بها مجرد المشاكله والمماثلة لحركة المتبوع. وهذه الضمه لا توصف بإعراب ، ولا بناء ؛ - كما قرره الصبان ، وبسطناه من قبل - وأجاز المازنى فى هذا التابع نصبه ، قياسا على غيره من تابع أنواع المنادى المبنى على الضم ... ثم قال الأشمونى : إنما لزم رفع التابع لأنه المقصود بالنداء ، وقد جاءت «أى» وصله ووسيله لنداء ما فيه «أل» وهنا قال الصبان ما نصه الحرفى : «قوله : إن المقصود بالنداء هو التابع» - ومع ذلك ينبغى ألا يكون محله نصبا ؛ لأنه بحسب الصنائه ليس مفعولا به ، بل تابع له. ويؤيد هذا قول المصنف ، وسيدكره الشارح (الأشمونى) أيضا : إنه لو وصفت صفة «أى» تعين الرفع). اه ومن الكلام السابق تبين صراحه أن التابع لا يكون هنا منصوبا مطلقا ، لا لفظا ، ولا محلا. -- لكن الصبان قال بعد ذلك كلاما قويا موافقا للضوابط والأصول العامه يعترض على ما سبق ونصه : (أنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل ، له محل متبوعه. وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع «أى» نصبا ، وأن يصح نصب نعته. ويؤيده ما قدمناه - قريبا قبل ذلك بصفحتين - عن الدمامينى فى : «يا زيد الظريف صاحب عمرو» أنه قدر : «صاحب عمرو» نعتا للظريف ، لفظ به كما يلفظ النعت ؛ إن رفعا فرفع ، وإن نصبا فنصب ، على ما بيناه سابقا. اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع «أى» لعدم سماعه أصلا. «نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع «أى» محل نصب ، ولا يجوز نصب نعته على اعتبار أن رفع التابع هو رفع إعراب ، وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول ، والتقدير : «يدعى العاقل» كما مر. لكن ما بعد «أى» على هذا التقدير ليس تابعا لأى فى الحقيقه ، فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله : إنه تابع له. فتأمل). اه فالصبان يرى أن تابع «أى» لا بد أن يكون منصوبا محلا- مثل المتبوع «أى» (لأن كلمه «أى» مبنيه على الضم فى محل نصب) والشأن فى التابع - دائما - أن يكون له محل كمحل المتبوع. وهذا كلام صحيح قوى لا يعترض الأخذ به إلا عدم ورود السماع به ،

وللسماع الأهميه الأولى فى انتزاع حكم لا- يعتوره عيب أو ضعف .. من أجل ذلك كان الاقتصار على رأى الأشمونى - ومن وافقه - أنسب ؛ مبالغه فى الاحتياط ؛ لأنه رأى متفق عليه ، إذ لا يعترض عليه الصبان - أو غيره - وإنما يرى الصبان أن يزيد عليه إباحه النصب المحلى ، وهذه الإباحه قد أضعفها عدم ورود السماع بها.

ثانيتها : أن يكون التابع نعتا ، والمنعوت - المنادى - اسم إشارة للمذكر ، أو للمؤنث ؛ جىء به للتوصل إلى نداء المبدوء «بأل» (١) ؛ لأن المبدوء بها لا- يجوز مناداته بغير واسطه ، إلا فى بعض مواضع سبقت (٢) - نحو : يا هذا السائح ، لا- تتعجل فى حكمك ، ويا هذه السائحه لا- تتعجلي ... فالمنادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب ؛ فيجب رفع النعت فى المثالين وأشباههما ، رفعا صوريًا ؛ لا يوصف بإعراب ، ولا بناء - كما سبق - وإنما هو رفع جىء به مراعاة شكلية للضم المقدر فى اسم الإشارة المنعوت - المنادى - ولا- يصح النصب ؛ لأن النعت هنا بمنزلة المنادى المفرد المقصود ، لا يصح نصب لفظه نصبا مباشرا.

ص: ٤٦

١- وفى هذا يقول ابن مالك بيتا ألمحنا له فى ص ٤٣ : وذو إشارة كأي فى الصفه إن كان تركها يفيت المعرفة (ذو إشارة : المنادى الذى هو إشارة). يريد : أن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج - كأي - إلى نعت معرفه مرفوعه مقرونه «بأل» من اسم جنس ، أو اسم موصول. ولا- يصح هنا أن يكون نعته اسم إشارة مثله. وبين أن حاجه اسم الإشارة للنعت واجبه إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفه المشار إليه. أما إذا لم يؤد لذلك فالنعت ليس واجبه.

٢- فى ص ٣٥.

ووجود النعت على هذه الصورة ضرورىً ، ليدل على المشار إليه ، ويكشفه. ويجب مطابقه اسم الإشاره للمشار إليه فى الأفراد والتذكير وفروعهما.

أما إن كان المراد نداء اسم الإشاره فيجوز فى التابع الأمران (1) - كما سيأتى فى القسم الرابع.

ص: ٤٧

١- لأن التابع سيعرب فى هذه الحاله صفة ، أو عطف بيان ، وكلاهما مفرد ، فيدخل فى القسم الرابع الذى يجوز فيه الأمران.

١ - يجب إفراد «أى» ، وأيه» عند وقوعهما منادى ، فلا يصح أن تلحقهما علامه تشبيه ، أو جمع ؛ سواء أكانت صفتها مفرده أم غير مفرده ؛ نحو: يأتيها الناصح اعمل بنصحك أولا - يأتيها المتنافسان ترفعا عن الحقد - يأتيها الطلاب أنتم ذخيره البلاد. يأتيها الناصحه اعلمى ... - يأتيها المتنافستان ... - يأتيها الطالبات اعلمن ...

أما من جهه التأنيث والتذكير فالأفضل الذى يحسن الاقتصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها ، فمثال التذكير ما سبق ، ومثال التأنيث أيضا : يأتيها الفتاه أنت عنوان الأسره - يأتيها الفتاتان أنتما عنوان الأسره - يأتيها الفتيات أنتن عنوان الأسره. ويجوز فى «أى» المجرده من التاء ، عدم المماثله (ولكنه ليس الأحسن) فتظل بصوره واحده للمذكر والمؤنث. ولا يصح هذا فى «أيه» المختومه بالتاء ، فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثه.

ولا بد من وصف «أى وأيه» عند نداءهما ؛ إما باسم تابع فى ضبطه لحرکتها اللفظيه الظاهره وحدها (١) معرّف بأل الجنسيه فى أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضورى ، وإما باسم موصول مبدوء بأل (٢) ، وإما باسم إشاره مجرد من كاف

ص: ٤٨

١- يجيز فيه بعض النحاه النصب - طبقا لما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤٤ - مراعاه للمحل كنظائره - أما الذين يمنعون النصب فحجتهم أن نصبه لم يرد فى المسموع.

٢- اشترط «الهمع» (ج ١ ص ١٧٥) أن يكون الموصول مصدرا بأل ، وصلته خاليه من الخطاب ؛ فلا يقال : يأتيها الذى قمت. فى حين نقل الصبان (ج ٣ أول فصل : تابع المنادى) صحه ذلك قائلا ما نصه : (ويجوز : يأتيها الذى قام ، ويأتيها الذى قمت). اه. والظاهر أن الذى منعه «الهمع» ليس بالممنوع ، ولكنه غير الأفصح فى الكلام المأثور ؛ بدليل ما قرره أكثر النحاه ونصه : (كما نقله الصبان ج ٣ أول فصل : تابع المنادى ؛ تعليقا على المثال النحوى الذى عرضه الأشمونى ؛ وهو : يا تميم كلهم ، أو كلكم): «الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبه ؛ نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبه ، ولفظ الخطاب ؛ نظرا إلى كون المنادى مخاطبا ؛ فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ، أو نفسك. قاله الدمامينى ...». اه ثم قال الصبان بعد ذلك : (ويجوز يأتيها الذى قام ويأتيها الذى قمت). اه. وقد أشرنا لما سبق فى ج ١ م ١٩ ص ١٨٤ وفى ص ٣٤٣ أيضا.

الخطاب (١) ، ويتحتم - فى الرأى الأشهر والأولى - أن يكون اسم الموصول واسم الإشاره تابعين فى ضبطهما لحركه المنادى الشكليه الظاهره وحدها ؛ فيكون كل منهما مبنيًا فى محل رفع فقط (٢) ؛ تبعًا لصوره المنعوت - المنادى - نحو : يا أيها العلم الخفاق ، تحيه ، ويايتها الرايه العزيزه سلمت على الأيام ، أو يايتها الذى يخفق فوق الرءوس ، تحيه ، ويايتها التى ترفرفين سلمت ... ومن الأمثله قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ، وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) ، وقول الشاعر :

أيها ذا الشاكي وما بك داء

كن جميلًا تر الوجود جميلًا

فإن كانت «أل» ليست جنسيه ؛ بأن كانت زائده فى أصلها للعهد ، أو للمح الأصلى أو للغلبه ... لم يصح النعت بما دخلت عليه ؛ فلا يقال : يا أيها السيف ، ولا يا أيها الحرب ، لرجلين اسمهما : سيف وحرب ، ولا يا أيها المحمدان ... أو المحمدون. وكذلك لا يقال : يا أيها ذاك العالم ؛ لاشتمال الإشاره على كاف الخطاب (٣). وإذا وصفت «أى وأيه» باسم الإشاره السالف فالأغلب وصفه أيضا باسم مقرون بأل ، كالبيت المتقدم (٤) ...

٢ - إذا اقتضى الأمر وصف اسم الإشاره المنادى أو غير المنادى فالأغلب أن يكون الوصف معرفه مبدوءه بأل الجنسيه بحسب أصلها (وتصير بعد النداء للعهد الحضورى). أو : باسم موصول مبدوء «بأل» (٥) ، نحو : يا هذا المتعلم ، حصن نفسك بالخلق الكريم ، والطبع النبيل ؛ فإن فى هذا التحصين كمال الغايه ، وتمام المقصد - يا هؤلاء الذين آمنوا كونوا أنصار الله ... ولا يصح أن يكون النعت اسم إشاره (٦).

ص : ٤٩

- ١- منعًا لاشتمال الجملة الواحده - فى غير الندبه - على خطابين لشخصين مختلفين ، بالإيضاح الذى سبق (فى رقم ٦ من هامش ص ٣٠) سواء أوجدت إضافه ؛ كالمثال الذى هناك ، أم لم توجد ؛ كالمثال الذى هنا.
- ٢- منعًا لاشتمال الجملة الواحده - فى غير الندبه - على خطابين لشخصين مختلفين ، بالإيضاح الذى سبق (فى رقم ٦ من هامش ص ٣٠) سواء أوجدت إضافه ؛ كالمثال الذى هناك ، أم لم توجد ؛ كالمثال الذى هنا.
- ٣- وبعضهم يجيز النصب ، على المحل ؛ - طبقًا لما سلف فى رقم ١ من هامش ص ٨٤ و ٤ من هامش ص ٤٤.
- ٤- وفى الجزء الثالث م ١١٤ ص ٣٣٧ إشاره لهذا.
- ٥- انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٥ - السابقه لأهميته.
- ٦- وقد سبق النص على هذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٨ - وهناك شروط أخرى يجب تحقيقها إذا كان المنعوت اسم إشاره. وقد سبق بيانها فى باب النعت (ج ٣ م ١١٤ ص ٣٧٧).

ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء «بأل» عطف بيان ؛ سواء أكان مشتقًا كالمثال السالف ، أم غير مشتق ؛ نحو : يا هذا الرجل ... لكن الأحسن إعراب المشتق نعتا ، وإعراب الجامد عطف بيان.

ويقول النحاه : ليس من اللازم أن يوصف اسم الإشارة إلّا إذا كان وصله لنداء ما بعده ، ولم يكن هو المقصود بالنداء ؛ لدليل يدل على ذلك. أما إن قصد نداء اسم الإشارة ، وقدّر الوقف عليه (بأن عرفه المخاطب بدون نعت ، كوضع اليد عليه ...) فلا يلزم نعته ، ولا رفع نعت نعتة (١).

٣ - يتردد في هذا الباب لفظ : «المنادى المبهم» يريدون به : (المنادى الذى لا يكفى فى إزاله إبهامه النداء ، ومجرد القصد والإقبال ، وإنما يحتاج معه إلى شىء آخر يكمل تعريفه). ويقصدون : «أى» ، و «أيه» «واسم الإشارة» لشده احتياج كل منها إلى الصفه بعده.

أما فى غير النداء فيريدون بالاسم المبهم : الإشارة ، واسم الموصول ... (٢) وبعض الظروف وأسماء الزمان التى سبق الكلام عليها فى بابها من الجزء الثانى.

ص : ٥٠

١- لأن حكم نعت النعت فى هذه الحالة هو حكم النعت.

٢- طبقا لما سبق فى أول الموصول ، ج ١ م ٢٦ ص ٢٤٠.

٣- ويجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد ، وكذلك في النعت المضاف المقرون بأل (١) ، وفي عطف النسق المقرون «بأل» ؛ نحو : يا معاوية الحليم ؛ بلغت بالحلم المدى. أو الواسع الحلم بنصب كلمتي : الحليم ، و «الواسع» مراعاة لمحل المنادى ، وبضمهما مراعاة صورته شكلية للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى ؛ فالمنادى مبنى على الضم ، أما النعت فمعرب شكلا ، ولكن الحركة التي على آخره حركة عرضية ، لا- تدل على إعراب أو بناء ؛ ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا- مما يعارض التنوين كأل والإضافة ، «كما سبق (٢)» فقد أريد منها أن تشابه حركة المنعوت في الصورة اللفظية المحضة. ويقال في إعراب النعت ما أشرنا به ، وهو : أنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها الضمه التي جاءت للإتباع والمشاكله بين حركة النعت ومتبوعه المنادى (٣). ومن التسامح في التعبير أن يقال في هذا التابع إنه مرفوع.

ومثل : يا أحمد المتنبي قتلك غرورك. برفع «المتنبي» أو نصبه على التوجيه السالف. ومثل : أنتم ذخيره الوطن يا طلاب أجمعون ، أو أجمعين ، برفع كلمه : أجمعون ، أو نصبها ، ومثل : يا محزون والمكروب ، إن حمل الهموم جنون ... وفي هذه الصورة الأخيره. لا يصح اعتبار التابع كالمنادى المستقل عند من يرى ذلك ، ولا ملاحظه حرف نداء قبله ، إذ لا يجتمع - هنا حرف النداء و «أل» (٤) ...

٤- ويعتبر التابع كالمنادى المستقل عند فريق من النحاه دون فريق (٥) إذا كان بدلا ، أو كان عطف نسق خاليا من «أل» (٦) ؛ فيبنى كل منهما على الضم

ص: ٥١

١- اقترانه «بأل» يقتضى أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هي التي تجتمع و «أل». وتكاد تنحصر هذه الإضافة في تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع تلك الإضافة. أما عطف البيان فالأ-غلب أن يكون جامدا ؛ فلا تجتمع فيه الإضافة و «أل». وأما التوكيد المعنوي فألفاظه معارف - كما سبق في بابه - فلا تقترن «بأل» التي للتعريف. ومن المهم ملاحظه الفوارق بين هذا التابع الذي يجوز فيه الأمران ، والتابع الذي يجب نصبه ، وقد سبق في (١) ص ٤٢

٢- في ص ٤٤.

٣- يتضح الرفع الثوري بما في رقم ٢ من هامش ص ٤٥ - ولا- ينطبق الحكم السابق على نعت المنادى النكرة المقصوده إلا بشرط أن يكون طارئا بعد ندائها. أما النعت السابق على ندائها فيجعلها شبيها بالمضاف واجب النصب (كما سبق في ص ٢٧) فيتعين نصب النعت.

٤- انظر ما سبق متصلا بعطف النسق ص ٣٣.

٥- سبق عرض الرأيين في رقم ٤ من هامش ص ٤٠.

٦- لأن المبدوء بأل لا ينادى إلا في مواضع سبنت في ص ٣٥.

إن كان مفرداً معرفه - بالعلميه أو بالقصد - وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ؛ فمثال البناء على الضمّ : يا جيش قاده (١) وجندا أنت حمى البلاد. ببناء كلمه : «قاده» على الضم ، كبنائها لو كانت منادى. وكذلك لو قلنا : يا قاده وجنود أنتم حمى البلاد ؛ فتنبى كلمه : «جنود» على الضم ما دام الخطاب لمعيّن فى الصورتين.

ومثال النصب : يا جيش جيش الوطن تيقظ. أو : يا شباب وغير الشباب. لا تقصروا فى إنهاء البلاد. بنصب كلمتى «جيش» و «غير» ، لإضافتهما ، فهما فى حكم المسبوقتين بأداه النداء ...

والأحسن عند مجاراه هذا الفريق الأخذ بالرأى القائل : إن عامل البناء على الضم وعامل النصب هو حرف النداء المذكور فى أول الجمله (٢) ...

وأفضل من كل ما سبق الاقتصار على النصب ؛ مجاراه للفريق الآخر الذى لا يوافق على اعتبار البديل وعطف النسق المجرد من «أل» فى حكم المنادى المستقل للأسباب التى أسلفناها (٣).

(ح) وإن كان المنادى (٤) مما يصح نصبه وبنائه على الضم فأمره محصور - غالباً - فى نوعين ، لكل منهما حكمه وحكم تابعه.

أولهما : المنادى الموصوف بكلمه «ابن» أو «ابنه» ، وقد سبق تفصيل الكلام عليه (٥) ...

ثانيهما : المنادى المفرد الذى تكرر لفظه بشرط إضافه اللفظ الثانى المكرر ؛ سواء أكان المنادى المفرد علماً ، أم اسم جنس ، أم اسماً مشتقاً (٦) فمثال المكرر

ص: ٥٢

١- على اعتبار كلمه : «قاده» بدل جزء من كل ، برغم خلوها من الضمير ؛ لأن المبدل منه قد استوفى كل أقسامه ، أو لأن الضمير الرابط محذوف ؛ أى : قاده منه وجند (وقد سبق تفصيل هذا فى ح ٣ ص ٤٨٧ م ٢٣ باب البديل).

٢- لن يترتب على الأخذ بهذا الرأى نساد ، وهو خال من كل اعتراض ينشأ عن الرأى القائل إن العامل هو الحرف : «يا» المحذوف الملحوظ ، أو عامل آخر محذوف ؛ كفعل أو شبهه. وقد تقدم (فى رقم ٤ من هامش ص ٤٠) تفصيل الرأيين ، وسبب الترجيح.

٣- فى هامش ص ٤٠.

٤- هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثه التى سبقت الإشارة إليها فى أولى ص ٣٩.

٥- فى ص ١٧ و ١٩ و ٢٠ وبيان إعرابهما عند وقوعهما نعتاً للمنادى.

٦- سبب النص على هذه الأنواع الثلاثه : أن بعض النحاه لا يوافق إلا على العلم.

العلم : يا صلاح الدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتك!! وقول الشاعر :

أيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصرا

ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

أجيبا إلى داعي الهدى وتمنيا

على الله في الفردوس منيه عارف

ومثال اسم الجنس المكرر : يا غلام غلام القوم كن أمينا على أسرارهم. ومثال المشتق المكرر : يا راصد راصد النجوم ، ماذا رأيت من عجائب الكون...؟

وحكم المنادى فى مثل هذا الأسلوب جواز النصب ، والبناء على الضم. وحكم التابع وجوب النصب فى الحالتين ؛ طبقا للبيان التالى :

١ - فى حالة نصب الأول - المنادى - يكون السبب راجعا إما : لاعتبار هذا المنادى مضافا للمضاف إليه المذكور فى الكلام ، والاسم الثانى المكرر مقحما (١) بين المتضامنين (ويعرب توكيدا لفظيا للأول ، أو مهملا زائدا) ... وإما : لاعتباره ، مضافا إلى محذوف يماثل المذكور ؛ وأصل الكلام : يا صلاح الدين صلاح الدين بإضافتين فى الأسلوب الواحد ، ويكون الاسم الثانى منصوبا على هذا الرأى - توكيدا لفظيا (٢) أو : بدلا ، أو : عطف بيان ، أو : مفعولا به لفعل محذوف ، أو : منادى بحرف «يا» المحذوف (٣). ومع جواز هذه الخمسة يحسن اختيار الأنسب منها للسياق ، والأوضح فى أداء الغرض.

ص: ٥٣

١- أى : متوسطا بين شيئين متلازمين ؛ وتوسطه بينهما - كما سيذكر - إما لأنه توكيد لفظى للأول ، أو : لأنه زائد فى رأى قوى يبيح زياده الأسماء زياده مطلقه لا- توصف فيها بإعراب ولا بناء - - تبعاً للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالیه - والأول أحسن ؛ إذ لا خلاف فى صحته.

٢- لا- يقال : كيف يعرب توكيدا لفظيا مع اتصاله بما لم يتصل به الأول ، ومع اختلاف نوع التعريف بينهما ، إذ تعريف الأول بالعلمیه أو بالنداء - على خلاف فى ذلك - سبق تفصيله فى رقم ٦ من هامش ص ٩ - وتعريف الثانى بالإضافه ؛ لأنه لا يضاف إلا- بعد تجرده من العلمیه؟ لا يقال ذلك ، لأنه يكفى فى التوكيد اللفظى ظاهر التعريف وإن اختلفت جهته ، أو اتصل به شىء (كما سبق فى باب التوكيد ح ٣ ص ٣٨٨ م ١٦).

٣- ويجوز اعتبار الاسم المذکورين بعد المنادى ، مركبين كتركيب الأعداد : ثلاثه عشر - أربعة عشر ، وأخواتهما ؛ فيكون المنادى مجموعهما مضافا إلى ما بعد الثانى ، وهذا المضاف منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصلی (وهى حركة فتح الجزأین) فالفتحه التى على آخر الثانى هى فتحة البناء الأصلی ، وليست فتحة الإعراب الآتیه للنداء. أما الفتحة التى على آخر الاسم الأول فلا شأن لها بإعراب أو بناء ، لأنها حركة هجائیه لضبط بنیه الحرف الهجائى التى هى فوقه.

وجدير بالتنويه أننا إذا اعتبرنا الثاني مقحما بين المتضايقين. وأعرناه توكيدا لفظيا ، (مسايره للأحسن) وجب اعتبار فتحته فتحه إعراب (١) كالمتبع. أما إذا اعتبرناه زائدا (٢) فهو مهملا لا- يعرب توكيدا ، ولا- بدلا ، ولا غيرهما ، وفتحته هي فتحه مماثله ومشابهه للأول ؛ فلا توصف بأنها فتحه بناء أو إعراب ، وإنما هي حركة صورته للمشاكله المجرده ...

٢- وفي حاله بناء الأول على الضمّ - لأنه مفرد معرفه - يكون مبتيا على الضم في محل نصب ، فينصب الثاني إما على اعتباره توكيدا لفظيا. أو بدلا ، أو عطف بيان ، مراعى في الثلاثه محلّ المنادى. وإما على اعتباره منادى مضافا مستقلا ، أو على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف (٣) ...

ص: ٥٤

١- على هذا الإعراب يصح الفصل بين المتضايقين بالتوكيد اللفظي ؛ لاتحاده بالأول لفظا ومعنى ، وتكون فتحه التوكيد فتحه إعراب. وكان حقه أن ينون ولكن يغتفر عدم تنوينه بقصد المشاكله بين الاسمين.

٢- وإذا كان زائدا - عند من يجيز زياده الأسماء - فالفصل به جائز بين المتضايقين ، ولا يعتبر فصلا ، لاتحاده بالأول لفظا ومعنى - كما سبق - وكان حقه التنوين ، فترك للمشاكله بين الاسمين ، وعلى هذا فتحته فتحه إعراب ؛ لا توصف بإعراب ولا بناء - كما سلف في رقم ١ من هذا الهامش. -

٣- وإلى هذا القسم «ح» يشير ابن مالك في بيت ختم به هذا الفصل : في نحو : سعد سعد الأوس ينتصب ثان ، وضمّ ، وفتح أوّلا- تصب أي : في مثل : يا سعد سعد الأوس - والمنادى وتابعه علمان في المثال - يجب نصب الثاني منهما. أما أولهما فقد طالب بضمه ، أو فتحه ، وحكم بالإصابه في الأخذ برأيه. والقاعده - كما تضمنها البيت غايه في الإيجاز ، وتفصيلها وإيضاحها على الوجه الأنسب معروض في الشرح.

زياده وتفصيل :

إذا كان الاسم الثانى غير مضاف ؛ نحو : يا صلاح ، صلاح ، أو يا سعد سعد ... ، جاز بناؤه على الضم ؛ إما باعتباره (وهذا هو الأحسن) منادى حذف قبله حرف النداء «يا» ، وإمّا باعتباره توكيدا لفظيا يساير - هنا - لفظ المنادى فى البناء. ويجوز نصبه باعتباره توكيدا لفظيا تابعا لمحل المنادى.

ولا يصح إعرابه بدلا ، لأن البدل والمبدل منه لا يتحدان فى اللفظ إلا بشرط أن يفيد البدل زياده فى البيان والإيضاح ، وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان ، لأن الشئ لا يبين نفسه (١) ...

ص: ٥٥

١- وإنما صح البدل والبيان فى الحاله السابقه التى يكون فيها الثانى مضافا لتحقيق شرطهما فيه. - كما سبق فى ج ٣ ص ٤٠١ عند تعريف عطف البيان -

جميع توابع المنادى يصح نصبها (١) إلا فيما يأتي :

١ - أن يكون المتبوع - المنادى - هو لفظ «أى» أو «أيه» أو اسم إشاره. فيجب فى حركة نعتها مشابهتها لحركة المتبوع مشابهه صوريه فقط (أو نقول بالعباره التى فيها التسمح : يجب رفع النعت فى المظهر الشكلى ، بقصد مماثله حركته لحركة المنادى - بالتفصيل الذى سبق - ، نحو : يأتيتها الفتاه ، من كثر كلامه كثر خطؤه. ومثل : يا هذا الغلام لا تنس شكر من أحسن إليك.

٢ - أن يكون المتبوع - المنادى - مبتيا على الضمّ والتابع بدلا ، أو عطف نسق مجردا من «أل» فحكمهما حكم المنادى المستقل ؛ عند فريق من النحاه. أما غيرهم فيجيز النصب - وهو الأنسب ؛ ليكون حكم النصب عاما شاملا - نحو : جزيت خيرا يا عائشه زوج الرسول ، فلقد كنت مرجعا وثيقا فى شئون الدين - يا خديجه وعائشه كنتما خير عون للنبي عليه السلام.

٣ - أن يكون المنادى مجرورا باللام فى الاستغاثه وما يلحق بها ؛ فيجب جر التابع - وهذا هو المشهور - أو نصبه (٢) ، نحو : يا للغنى الممتلى للجائع ، ويا للقادر القوى للعاجز.

ص: ٥٦

١- قد يكون هذا النصب واجبا فى مواضع ، وجائزا فى أخرى. فهو فى الحالتين صحيح.

٢- كما سيجىء فى ص ٧٨.

هذا المنادى قسما : قسم صحيح الآخر ، وما يشبهه (٢) ، وقسم معتل الآخر ، وما يلحق به (٣).

(١) فحكم صحيح الآخر وما يشبهه إذا كانت إضافتهما محضه (٤) ومباشره (٥) ما يأتي :

ص: ٥٧

- ١- لهذا الموضوع صلة قوية بموضوع : «المضاف إلى ياء المتكلم» الذى ليس منادى. - وقد سبق الكلام عليه فى الجزء الثالث ، ص ١٣٧ م ٩٧ - ولا يكاد أحدهما يستغنى عن الآخر. وستجىء إشارة فى آخر الباب إلى إضافه الأسماء الخمسه.
- ٢- صحيح الآخر هو : ما ليس مختوما بأحد أحرف العله الثلاثه (الألف - الواو - الياء). ومعتل الآخر ؛ هو : ما فى آخره حرف منها. فإن كان هذا الحرف ساكنا وقبله حركه تناسبه فهو حرف عله ، ومد ، ولين ، وإن لم تكن قبله حركه تناسبه مع سكونه فهو حرف عله ، ولين. وإن كان متحركا فهو حرف عله فقط. والمراد هنا : حرف المد -. ولهذا إشارة فى هامش ص ١٠٢ رقم ٢ - أما الذى يشبه صحيح الآخر ، أو المعتل الآخر الذى يشبه الصحيح فهو ما فى آخره حرف متحرك من حرفى العله (الواو - الياء) مع سكون ما قبله ، مثل : صفو ، شجو ، نهى ، بغى .. وقد يكون الحرفان مشددين ، أو مخففين ؛ نحو : مرمى - مغزوّ - ظبى ، دلو .. أما الألف فساكن مفتوح ما قبله دائما. ومن الشبيه أيضا : المختوم بياء مشدده للنسب ونحوه ؛ (مما لم يكن نتيجة إدغام ياءين إحداهما ياء المتكلم) نحو : عبقرى ، بهى ، شافعى ، كرسى .. فخرج نحو : خليلى وصاحبى وبنى ، وكاتبى .. فلهذا النوع - ويسمى : «الملحق بالمعتل الآخر» - كما سيجىء فى الرقم التالى ، وفى رقم ١ من ص ٦٦٥ - حكم خاص موضح فى باب المضاف إلى ياء المتكلم من الجزء الثالث ، وله موجز هنا آخر الباب ص ٦٥ ..
- ٣- الملحق به هو : المثنى ، وجمع المذكر ، إذا أضيفا ، وحذفت نونهما للإضافه ، وختم آخرهما بالعلامه الخاصه بإعراب كل ؛ وهى : الألف والياء للمثنى ، والواو والياء لجمع المذكر السالم. فهذه العلامات ليست من بنيه الكلمه ، ولا تعد من حروفها ، وإنما هى طارئه على آخرها لغرض الإعراب ؛ بخلاف حرف العله فإنه معدود من حروف الكلمه الثلاثيه وجزء من بنيتها ، وليس طارئا للغرض الإعرابى ؛ لهذا لا يدخل فى عداد المعتل كل من المثنى وجمع المذكر السالم إذا أضيفا وحذفت نونهما للإضافه وإنما يسميان ملحقان بالمعتل ، لاشتراكهما معه فى المظهر الشكلى ، وفى بعض الأحكام التى سنعرفها فى ص ٦٤.
- ٤- أما حكم غير المحضه فيجىء فى ص ٦٢.
- ٥- أى : بغير فاصل بين المتضاميين ، وإلا- تغير الحكم على الوجه الآتى فى ص ٦٣ حيث يتعرض للفصل ، وللإضافه غير المحضه -.

١ - وجوب النصب بفتحه مقدره إن كان المنادى مفردا (١)، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالما. ومن الأمثلة قول الشاعر يعاتب :

يا أخى ، أين عهد ذاك الإخاء؟

أين ما كان بيننا من صفاء؟

وقول الآخر :

سألتنى عن النهار جفونى

رحم الله - يا جفونى - النهارا

ونحو : يا زميلاتي لكنّ تقديري وإكبارى ، ونحو : يا سعى قد بلغت بى المدى ، ويا صفوى إن أطلت الغياب ؛ فلن تهدأ نفسى ...

فكلمه : (أخ - جفون - زميلات) - (سعى - صفو) وأشباهاها - منادى ، مضاف ، منصوب بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الكسره التى جاءت لمناسبه الياء. (لأن هذه الياء يناسبها كسر ما قبلها) والياء مضاف إليه ، مبنيه على السكون فى محل جر (٢) ...

٢ - يصح فى هذه الياء ستّ لغات ، بعضها أقوى وأكثر استعمالا من بعض. هى (٣) :

حذف الياء مع بقاء الكسره قبلها دليلا عليها ؛ كآليه الكريمه : (وإذ قال إبراهيم ربّ اجعل هذا البلد آمنا) ... ونحو : استقبل العالم المخترع أعوانه وهو يقول : أهلا يا جنود ، أهلا يا رجال ، أنتم الفخر ، ومجد البلاد.

والإعراب كالسالف ، إلا أن الياء محذوفه هنا ...

بقاؤها مع بنائها على السكون فى محل جر ، للإضافه ؛ نحو : يا جنودى ... يا رجالى ...

ص: ٥٨

١- أما المثنى وجمع المذكر السالم فملحقان بالمعتل - كما قلنا فى رقم ٣ من هامش الصفحه السالفه - ولهما حكمها الخاص. وسيأتى فى ص ٦٥.

٢- للإعراب المقدر (أو : التقديرى) وكذا الإعراب المحلى - أهميه وآثار لا يمكن إغفالها ، وقد أوضحناها فى بابهما الخاص ، وهو باب : «المعرب والمبنى» ج ١ م ٦ ص ٢٥ ، م ١٦ ص ١٢٩.

٣- آثرنا الترتيب الآتى على غيره ؛ مجاراه لكثير من النحاه اختاروه ؛ بحجه أنه المطابق للوارد من كلام العرب ، كثره وقله. وواجب المتكلم أن يتخير من هذه اللغات المتعدده ما هو أنسب للمقام ، وأبعد من اللبس عند عدم قربته ؛ كالصوره الثانيه

والثالثة ؛ حىث ثبوت فى كل منهما الاء.

بقاؤها مع بنائها على الفتح في محل جر ؛ للإضافة ؛ نحو : يا جنودى ... يا رجالى ...

بناؤها على الفتح بعد فتح ما قبلها ، ثم قلبها ألفا (١) ؛ نحو : يا فرحا بإنجاز ما فرض الله ، ويا حسرتا على التقصير ... (والأصل (٢) : يا فرحى ، يا حسرتى ... ؛ فصار : يا فرحى ... ، يا حسرتى ... ، ثم صار : يا فرحا ... يا حسرتا ...) والمنادى هنا منصوب - والأيسر أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة - وهو مضاف ، ويا المتكلم المنقلبه ألفا مضاف إليه ، مبنية على السكون في محل جرّ (٣) ... ويجوز في هذه الصورة أن تلحقه هاء السكت عند الوقف ؛ فتقول : يا فرحاه ... - يا حسرتاه ...

قلب الياء ألفا على الوجه السالف ، وحذف الألف ، وترك الفتحه قبلها دليلا عليها ؛ نحو : يا فرح ... ، يا حسره ... وفي هذه الحالة يكون المنادى منصوبا مضافا ، ويا المتكلم المنقلبه ألفا ، المحذوفه ، هي المضاف إليه (٤) ...

ص : ٥٩

١- لتحرکها وفتح ما قبلها ؛ تطبقا لقواعد الإعلال والإبدال.

٢- هذا الأصل - كغيره من أمثاله الكثيره - خيالى محض . ومجرد فرض لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئا . وإنما يراد منه ما يراد من أكثر الفروض المتخيله ؛ تيسير الوصول إلى النتائج والحقائق من طريق واضح مألوف . ومعلوم أن هذه الأصول الخاليه والفروض - كما رددنا في مناسبات متعدده - ليست مقصوره على الصناعات النحويه ، فالنحاه في هذا كغيرهم من المشتغلين بسائر العلوم اللغويه وغير اللغويه . وقد أحسنوا وأفادوا ، إلا حين يسرفون أو يتعسفون .

٣- وإنما كان الأيسر والأوضح إعرابه منصوبا بالفتحة الظاهره للفرار مما يتكلفه بعض المعربين حين يقولون : إنه منصوب بفتحة مقدره منع من ظهورها الكسره المنقلبه فتحه لمناسبه الياء المنقلبه ألفا . وحجتهم : أنهم يريدون تسجيل الأطوار كلها ، ولو أدى الأمر إلى الإطاله .

٤- يقول ابن مالك فى حكم الصحيح وشبهه واللغات المتعدده التى فى ياء المتكلم إذا كانت هى المضاف إليه : واجعل منادى صحّ إن يضاف ليا كعبد ، عبدى - عبد ، عبدا ، عبديا (صح - أى : صح آخره . عبديا - أصلها : عبدى ، وزيدت فى آخرها ألف لأجل الشعر) يريد : إذا أضيف المنادى صحيح الآخر فاجعله كعبد ، عبدى ... أى : على مثال واحد مما يأتى - ولم يذكرها مرتبه على حسب كثره استعمالها . يا عبد : مثال لما حذف فى ياء المتكلم مع بقاء الكسره قبلها دليلا عليها - يا عبدى ؛ لثبوت ياء المتكلم الساكنه المكسور قبلها - يا عبد .. للمنادى الذى قلبت معه ياء المتكلم ألفا مفتوحا ما قبلها ، وحذفت الألف - يا عبدا ... كالسابق ، ولكن من غير حذف ياء المتكلم المنقلبه ألفا - يا عبدى : للمنادى -- الذى أضيف ليا المتكلم المبنية على الفتح ؛ فهذه خمس لغات اكتفى بها . ولم يتعرض للساده التى يحذف فيها المضاف إليه ، ويبنى الاسم بعده على الضم ، وقد شرحناها . وساق بعد هذا بيتا سيجيء شرحه فى مكانه المناسب من هامش ص ٦٤ - هو : وفتح او كسر ، وحذف ليا استمر فى : «يا بن أمّ» ، «يا بن عمّ» ، لا مفر

بقيت اللغة السادسة ؛ (وهي أضعف نظائرها ، ولا- تكاد تخلو من لبس في تبين نوعها ، ومن اضطراب في إعرابها (1) ؛ ولهذا يجب اليوم إهمالها ؛ تبعا لرأى من أهملها من النحاه القدامى ، فلم يذكرها بين اللغات الجائزه.

وتتلخص في حذف «الياء» ، - مع ملاحظتها في التيه - وبناء المنادى على الضم (كالاسم المفرد المعرفه). ويقع هذا في الكلمات التي تشيع إضافتها ، ليكون العلم بشيوع إضافتها قرينه ودليلا على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف في اللفظ لكنه ملاحظ (2) في النيه ... كالكلمات : ربّ ، وقوم ، وأمّ ، وأب ... وأشباهاها مما يغلب استعماله مضافا ؛ نحو : يا ربّ ، وفقنى إلى ما يرضيك - يا قوم ، لا تتوانوا في العمل لما يرفع شأنكم - يا أمّ ، أنت أكثر الناس عطفًا علىّ ، ويا أب ، أنت أشدهم عنايه بى ... ومما سبق يتبين أن ثلاثا من اللغات الست تقتضى حذف الياء ، وثلاثا أخرى تقتضى إثباتها.

٣- إن كان المنادى الصحيح الآخر هو كلمه «أب» ، أو «أم» جاز فيه اللغات الست السابقه ، ولغات أربع أخرى ؛ وهى :

حذف ياء المتكلم ، والإتيان بتاء (3)

التأنيث الحرفيه عوضا عنها ، مع بناء

ص : ٦٠

١- سبب الاضطراب في إعرابها اختلافهم الشديد في الحكم على نوع المنادى : أيراعى أصله من ناحيه أنه مضاف ؛ فيكون منادى منصوبا بفتح مقدره ، منع من ظهورها الضمه التي جاءت لمشايبته بالنكره المقصوده في التعريف بالنداء وقصد الإقبال ، (لا بالعلميه ، ولا بالإضافه ، ولا بأل) - أم يراعى لحالته الحيضه من ناحيه بنائه على الضم؟ وهذا الخلاف ليس شكليا ، وإنما له أثره في التوابع ؛ أتكون واجبه النصب حتما ، نتيجة للرأى الأول ، أم يكون شأنها شأن توابع المنادى المبني على الضم ، ولها أحكام مختلفه ، سبق شرحها في ص ٣٩ وما بعدها؟

٢- لأنها - وهى المشهوره بالإضافه - تدل إذا لم تكن مضافه إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير لغير المتكلم على أنها مضافه للمتكلم ، والمتكلم أولى بذلك ؛ لأن ضميره الياء يحذف أكثر من غيره.

٣- سبقت الإشارة لهذا (في باب الإضافه لياء المتكلم ج ٣ م ٩٧ ص ١٤٦) والأكثر في هذه - - التاء أن تظل تاء عند النطق بها وقفا ووصلا ، وأن تكتب تاء متسعه (أى : غير مربوطه) ويجوز كتابتها مربوطه ، كما يجوز الوقف عليها بالهاء. لكن الأفضل الاقتصار على الرأى الأول الذى يقضى باعتبارها تاء متسعه في جميع أحوالها.

هذه التاء الحرفيه على الكسر ، أو على الفتح - وكلاهما كثير قوئى - أو على الضم ، وهو قليل ، ولكنه جائز ؛ نحو : يا أبت أنت كافلنا ، ويا أمّت ، أنت راعيتنا ...

والمنادى فى هذه الصّور الثلاث منصوب بفتحه ظاهره (1) دائما ، وهو مضاف ، وياء المتكلم المحذوفه مضاف إليه ، وجاءت تاء التأنيث عوضا عنها ، مع بقائها حرفا للتأنيث كما كانت ، وليست المضاف إليه ...

والصوره الرابعه - وهى أقلها فى السماع ، ولا- يصح القياس عليها - : الجمع بين تاء التأنيث السالفه التى هى العوض ، وألف بعدها أصلها ياء المتكلم ؛ نحو : يا أبتا ... يا أمّتا.

ومنه قول الشاعر :

يا أبتا علك أو عساكا

وفى هذه الصوره جمع بين العوض - وهو التاء - والمعوّض عنه ، وهو : الياء المنقلبه ألفا. ولذا قال بعض النحاه : إن هذه الألف ليست فى أصلها ياء المتكلم ؛ وإنما هى حرف هجائى ، وزائد لمدّ الصوت. وهذا الرأى أوضح وأيسر فى إعراب تلك الصيغ المسموعه.

وهناك صوره أضعف من هذه ، وأندر استعمالا فى السّماع ، حتى خصها كثير من النحاه بالضروره الشعريه ، نذكرها لندركها إذا صادفتنا فى بعض الكلام القديم ، هى الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها ، أو الجمع بين ياء المتكلم المنقلبه ألفا والتاء بعدها.

كقول الشاعر :

ص : ٦١

١- لأن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها دائما. ولا داعى للإطاله بأنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها الفتحه التى جاءت لمناسبه التاء.

أيا أبتى (١)، لا زلت

فيما ، فإنما

لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

وقول الآخر :

كأنك فيما يا أبات (٢) غريب (٣) ...

هذا ، ولا تكون تاء التأنيث عوضا عن ياء المتكلم إلا في أسلوب النداء على الوجه السالف ، دون غيره من الأساليب. ووجودها في آخر كلمتي : «أب ، وأم» يحتم استعمال كل واحد منهما منادى ، ويمنع استعمالها في غيره (٤) ...

ونشير إلى أمرين هامين :

أولهما : أن الأحكام السابقة كلها مقصوره على المنادى صحيح الآخر ، وشبهه إذا كانت إضافتهما محضه - كما أسلفنا (٥) - فإن كانت غير محضه فالمنادى واجب النصب بفتحه مقدره قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الكسره التي لمناسبه الياء. وهذه الياء ثابتة دائما ومبنيه على السكون أو الفتح ؛ كقولهم : يا رائدى للهدى وقيت الردى ، ويا مرشدى للخير صانك الله من الزلل. فالمنادى (- رائد ، ومرشد -) منصوب وجوبا بفتحه مقدره ، والياء معهما مبنيه على السكون أو على الفتح ، ولا يصح حذفها. ولا بد معها أن يكون المنادى المضاف مفردا (٦).

ص: ٦٢

١- والأيسر في الإعراب أن تكون كلمه : «أب» منادى منصوب مضاف والتاء عوض عن الباء المحذوفه. أما المذكوره فحرف هجائي ناشىء من بناء التاء على الكسره مع إشباع هذه الكسره. أو : أن التاء للتأنيث اللفظى ، والياء بعدها مضاف إليه ، وقد فصلت التاء بين المتضايقين.

٢- ويقال في الإعراب : «أب» منادى ، منصوب ، مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبه ألفا ، والتاء حرف للتأنيث اللفظى ، يضبط بالفتحه ، أو الكسره ، أو الضمه - كما سلف.

٣- وإلى بعض ما سبق - فى نداء «أب» و «أم» - يقول ابن مالك باختصار : وفى النداء : «أبت» ، «أمت» ، عرض واكسر ، أو افتح ، ومن اليا التاء عوض يريد : عرض فى النداء أسلوب خاص ، هو : يا أبت ، يا أمت بكسر التاء أو فتحها ، وقد ترك الضم - ثم صرح أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه ، واقتصر على هذا تاركا التفصيلات التى عرضناها.

٤- انظر رقم «١» من ص ٦٧.

٥- فى ص ٥٧

٦- يفهم من كل ما سبق أن المنادى المضاف الذى إضافته غير محضه ، لا بد أن يكون - فى الغالب - وصفا عاملا ، ولا بد أن يكون مفردا أيضا ؛ لأن المثني وجمع المذكر السالم ملحقان بالمعتل فى حكمه - وسيجىء فى ص ٦٥ - فإذا أضيفا عند النداء

لياء المتكلم وجب بناؤها على الفتح وحده - في الرأي الأصح -.

ثانيهما : أن تلك الأحكام مقصوره على النوع السالف من المنادى المضاف إضافه محضه ، بشرط أن يكون مضافا للياء مباشرة ؛ كما تقدم (١). فإن كان - هو - أو غيره من سائر أنواع المنادى - مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء وبنائها على السكون ، أو على الفتح (٢) ... كقولهم : يا طالب إنصافى ، لا أعلم لك منصفًا إلا عملك ؛ إذا أحسنته جمّلك ، وإذا أتقنته كمّلك ، وقول الشاعر :

يا لهف نفسى إن كانت أمور كمو

شئى ، وأحكّم أمر الناس فاجتمعا

فيجوز الاختيار : (إنصافى ، أو : انصافى - نفسى ، أو نفسى ؛ بإسكان الياء أو فتحها).

ويستثنى من هذا الحكم أن يكون المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم هو لفظ : (ابن أمّ ، أو : ابن عمّ ، أو : ابنه أمّ ، أو ابنه عمّ ، أو بنت أمّ ، أو بنت عمّ -) فالأفصح (٣) فى هذه الصور حذف ياء المتكلم مع ترك الكسره قبلها دليلا عليها ؛ (نحو : يابن أمّ كن على الخير معوانا لى ، ويابن عمّ لا تقعد عن مناصرتى بالحق - يا بنه أمّ ... يا بنه عمّ ... يا بنت أمّ ... يا بنت عمّ ...) فالمنادى معرب منصوب ، والمضاف إليه الأول مجرور بالكسره الظاهره قبل الياء المحذوفه.

ويجوز فى الألفاظ السالفه حذف الياء بعد قلبها ألفا ، وقلب الكسره قبلها فتحه ؛ فتقول : (يابن أمّ ... يابن عمّ ... يا بنه أمّ ... يا بنه عمّ ... يا بنت أمّ ... يا بنت عمّ ...) فقلت ياء المتكلم ألفا بعد قلب الكسره التى قبلها فتحه ، ثم حذف ياء المتكلم ، وبقيت الفتحه قبلها دليلا عليها. فيقال

ص: ٦٣

١- فى ص ٥٧ ...

٢- ما لم تحتم الضروره الشعريه الاقتصار على أحدهما.

٣- قلنا : الأفصح ؛ لأن هناك لغتين أخريين ؛ أولاهما : إثبات الياء ساكنه ، كقول الشاعر القدتم فى الرثاء : يا بن أمى ، ويا شقيق نفسى أنت خلفتنى لدهر شديد وثانيتهما : قلبها ألفا ؛ كقول الآخر : يا بنه عمّا لا تلومى واهجعى

عند الإعراب : إن المضاف إليه الأول مجرور بالكسره المقدره التي منع من ظهورها الفتحة التي جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفا ، وحذفت هذه الألف للتخفيف.

ويصحّ أن يقال في هذه الصورة : إن المنادى قد ركب مع ما أضيف إليه تركيباً مزجياً وصاروا معا بمنزله : «خمسه عشر» أو غيرها من الأعداد والألفاظ المركبه المبنيه على فتح الجزأين. وعندئذ يقال في الإعراب : (يابن أمّ ... يابن عمّ - يا بنه أمّ ... يا بنه عمّ ... يا بنت أمّ ... يا بنت عمّ ...) الياء حرف نداء ، وما بعدها منادى مضاف ، منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها حركة البناء الأصلية التي هي فتح الجزأين ، وياء المتكلم المحذوفه هي المضاف إليه. وتكون الفتحة التي على حرفي النون والتاء (في : ابن ، وابنه ، وبنت ...) حركة هجائية ، لا توصف بإعراب ولا بناء (١) ...

* * *

(ب) إن كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معتلاً الآخر ، أو ملحقاً به فحكمه هو ما كان يجري عليه قبل النداء ، وقد سبق تفصيله (٢). ويتلخص في قاعده واحده (٣) ؛ هي : سکون آخر المضاف دائماً ، وبناء المضاف إليه على الفتح في الأفضح - وهذه القاعده تنطبق على ما يأتي :

١ - المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : يا فتى أنت عوني في السراء والضراء.

ص : ٦٤

١- ويجوز - في الألفاظ السالفه - شيء آخر ؛ هو إهمال الياء المحذوفه ، واعتبارها كأن لم توجد ، مع اعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزله الاسم المركب تركيباً مزجياً ، وإعرابه مبني على الضم المقدر ؛ كأنهما كلمه واحده مفرده معرفه. ولا يخلو هذا الوجه - على صحته - من لبس يدعو للفرار منه. وقد أشار ابن مالك إلى بعض الآراء السالفه في بيت سبقت الإشارة إليه في ص ٦٠ ، وهو : وفتح أو كسر ، وحذف الياء استمر في : «يابن أمّ» «يابن عمّ». لا مفر يابن أم ، يابن عم ، أصلهما : يابن أمي - يابن عمي. ويريد بهما : المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم ، وأن حذف هذه الياء مستمر معهما - على الأرجح - وأن الحرف الذي قبل الياء المحذوفه يصح تحريكه بالفتحه أو بالكسره ، ولم يذكر السبب ، واستغنى بما سبق عن غيره مما سردناه ...

٢- ح ٣ ص ١٣٧ م ٩٧.

٣- هذا التلخيص لا يكاد يغني عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل وإيضاح ، وعرض صور هامه كثيره.

٢ - المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم ، وتدغم الياءان ، وأولاهما ساكنه ، والأخرى مبنيه على الفتح ؛ نحو : يا داعي للخير ، ليبيك من داع مطاع.

٣ - المثني وشبهه ؛ وتدغم ياءه ساكنه في ياء المتكلم المبنيه على الفتح (١) ، كقول الشاعر في حديقه :

خذ الزاد يا عيني من حسن زهرها

فما لكما دون الأزاهر من متع

٤ - جمع المذكر وشبهه ؛ وتدغم ياءه ساكنه في ياء المتكلم المبنيه على الفتح ؛ كقول الشاعر :

يا سابقى إلى الغفران ، مكرمه

إن الكرام إلى الغفران تستبق

٥ - المختوم بياء مشدده ، وليس تشديدها للإدغام ؛ ففي كلمه مثل : عبقرى ، يقال : أفرحتنى يا عبقرى ، بحذف الياء الثانيه من المشدده ، وإدغام الأولى التي بقيت في ياء المتكلم المفتوحه.

ويصح حذف ياء المتكلم مع بقاء الياء المشدده قبلها مكسوره (٢) ؛ نحو : يا عبقرى ، لك إكبارى وتقديرى ...

ويصح قلب ياء المتكلم ألفا وحذفها ، مع فتح الياء المشدوده قبلها ؛ نحو : يا عبقرى ...

أما المعتل الآخر بالواو فشأنه ما فصلناه هناك.

ص: ٦٥

١- طبقا لما سلف في رقم ٥ من هامش ص ٦٢.

٢- لتكون الكسره دليلا على الياء المحذوفه.

(١) يجرى على الأسماء الخمسه : (أب - أخ - حم - هن - فم) عند ندائها مع إضافتها لياء المتكلم ما يجرى عليها بغير مناداتها. ذلك أن الرأى الفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه هو إضافتها بحالتها الحاضره ، دون إرجاع لامها المحذوفه (أى : دون إرجاع حرفها الأخير ؛ وهو : «الواو» المحذوفه ، إذ الشائع أن أصلها : أبو - أخو - حمو - هنو - فوه ، والميم والهاء زائدتان فى : «فم» وفى «فوه» ...).

فإذا أضيفت تلك الأسماء - وهى مناداه ، أو غير مناداه - أعربت على حسب حاجه الجملة ؛ وكسر حرفها الأخير الحالى لمناسبه الياء (١) ؛ فنقول : يا أبى يا أخى - يا حمى - يا هنى - يا فى - ويصح فى هذه : يا فى.

وهناك رأى مستنبط من بضعه أمثله مرويه عن بعض القبائل ، مؤداه : إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلك الأسماء مع تسكينه قبل ياء المتكلم. وهذه يجب بناؤها على الفتح ، فتجتمع الواو والياء ، وتسبق إحداهما بالسكون ؛ فتقلب الواو ياء ، وتدغم الياء فى الياء (٢). ويكسر ما قبلها لمناسبتها ؛ فتقول يا أبى - يا أخى ... وفى هذه الصوره تكون الكلمه معربه بحركه مقدره منع من ظهورها السكون الواقع على الياء الأولى لأجل الإدغام (٣).

أما «ذو» التى تعرب إعراب الأسماء الخمسه فلا تضاف لضمير المتكلم.

(ب) يجوز فى كلمه : «ابنم» المبدوءه بهمزه الوصل ، والمختومه بالميم الزائده ، ومعناها : ابن - إثبات الميم عند الإضافه وحذفها ؛ نحو : يا بنمى ، أو : يا بنى ؛ بإسكان الياء فى الحالتين ، وكسر ما قبلها.

ص: ٦٦

١- فهى بهذا تشبه صحيح الآخر من ناحيه أن آخرها الحالى صحيح ، وأنه يجب كسره لمناسبه ياء المتكلم (وقد سبقت إشاره لهذا فى مناسبه أخرى ، ج ٣ باب المضاف إلى ياء المتكلم ص ١٣٨ م ٩٧).

٢- إن كان أصل : «فم» هو «فيه» بالياء المحذوفه رجعت الياء ساكنه ، وأدغمت فى ياء المتكلم المبنيه على الفتح.

٣- وتكون الأسماء الخمسه كالمعتل ؛ فى إسكان آخرها وبناء الياء على الفتح.

إشارة

من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى ؛ فلا يكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا اسما أو خبرا لناسخ ، ولا شيئا آخر غير المنادى (١). وأشهر هذه الأسماء ما يأتي :

١ - «أبت ، وأمّت» بشرط وجود تاء التأنيث في آخرهما على الوجه الذي فصلناه (٢) - ووجودها يحتم أن يكون كل منهما منادى ، ولا يصح استعمالهما في شيء آخر معها - نحو : يا أبت ، إنى لك مطيع ، ويا أمّت إنى بك بارّ. أى : يا أبى ... يا أمى.

٢ - «اللهم» ، المختومه بالميم المشدده (٣) ، نحو : اللهم لا سعادة إلا فيما يرضيك ، ولا شقاء إلا فيما يغضبك.

٣ - «فل» (بضم الفاء واللام معا) ؛ وهى عند النداء كناية عن مفرد معين من جنس الإنسان. و«فله» ، (بضم الأول وفتح الثانى) وهى عند النداء كناية عن مفردة معينة من جنس الإنسان كذلك ؛ نحو : يا فل ، عمل المرء عنوان نفسه ، ودليل عقله - يا فله ، القصد يمن ، وخير الكلام أصدقه. فالمنادى : (فل ، وفله) مبنى على الضم دائما فى محل نصب.

ولا- يعيننا أن يكون سبب التعيين هنا فى الكناية ما يقوله بعض النحاه من أنها علم على إنسان ، كسائر الأعلام الشخصية (مثل : محمد ... وفاطمة ...) أو : ما يقوله بعض آخر : إن سببه طارئ بالمناداه والقصد ، وأنها نكرة مقصوده ، مثل : يا رجل ؛ لمعّين ، أو : يا فتاه ؛ لمعّينه ، وقد عرّفت النكرة بالنداء والإقبال ... - لا يعيننا شيء من هذا كله ؛ لأن نتيجة الرأيين واحده ؛ هى بناء

ص: ٦٧

١- ومن الأسماء ما لا- يصلح أن يكون منادى ؛ كالأسم المضاف لضمير المخاطب ؛ نحو : يا صديقك ، وكضمائر غير المخاطب. (أما ضمير المخاطب ففريق يجيز نداءه ؛ طبقا لما سلف فى ص ٣) وكاسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب - للسبب الذى فى رقم ١ من هامش ص ٤ - فلا يقال : يا ذاك ... وكالاسم المبدوء «بأل» فى غير المواضع المستثناه التى سبق ذكرها فى ص ٣٥ ؛ فلا يقال : يا المكافح ستدرك مأربك ...

٢- فى ص ٦٠ وما بعدها.

٣- فى ص ٣٥ وهامشها الكلام على معانيها المختلفه ، وطريقه إعرابها.

الكلمه بصورتها الحالیه علی الضم دائماً ، فی محل نصب ، وعدم استعمالها فی غیر النداء إلا لضروره شعریه ، وكذلك عدم استعمالها منادی منصوباً مباشره ؛ لأنها لا تكون مضافه ، ولا شبه مضافه ، ولا نكره غیر مقصوده ؛ إذ السماع الوارد فی لفظها یقتضى قصرها علی المنادی المبني علی الضم (1)

ص: ٦٨

١- كما یقتضى ألا ینقاس علیها غیرها.

يدور الجدل حول أصل هاتين الكلمتين ، ولو لا ما له من أثر يساعد عند الرجوع إلى مادتهما اللغويه في المعاجم ، وعند التصغير ، والمشتقات ... - لأهملائنا. وملخصه :

أن فريقا من النحاه يرى أصل : «فل» و «فله» هو «فلان» و «فلانه» وأنهما في النداء - كأصلهما - كناية عن علم شخص لرجل معين ، كعلّي ... وامرأه معينه ؛ كزئب ... ، حذف من آخرهما الألف والنون ، للترخيم (١) - برغم أن قواعده لا تسمح بهذا الحذف الكثير دفعه واحده - وأن الألف والتاء زائدتان. وأما النون فأصلية ؛ لأن ماده فعلهما الماضي هي : «فلن» وعند التصغير - إذا سمى بهما - يقال فيهما «فلين» و «فلينه» ، وأنهما يختلفان في الاستعمال عن أصلهما الخالي من الحذف ، فلا يستعملان إلا في النداء ، أما أصلهما فيكون منادى وغير منادى.

ويوافق آخرون على هذا الرأي ، إلا أنهم يعتبرون حذف تلك الحروف للتخفيف ، لا للترخيم ، وإلا وجب أن يقال في المذكر «فلا» وفي المؤنث «فلان» طبقا لقواعده (٢).

ويخالفهما كثير من البصريين ؛ فيرى أنهما كلمتان مستقلتان ، وليستا اختصار «فلان» و «فلانه» - كما يرى أنهما مختومتان بياء أصليته ، حذف تخفيفا ؛ كحذفها من كلمه «يد» ، فأصلهما : «فلى» و «فليه» (٣) وتصغيرهما «فلى» و «فليته» وماده ماضيتهما «فلى» وأن كلا منهما عند النداء نكره مقصوده بالمناداه

ص : ٦٩

١- سيأتى بابه فى ص ٩٩.

٢- وهذه القواعد تقضى بالأى حذف فى الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسيا فصاعدا. وكلمه : «فلان» أربعة أحرف فقط ، فترخيمها هو : «يا فلا». كما تقضى تلك القواعد ألا يقال فى التأنيث : «يا فله» ، وإنما يقال : يا فلان - راجع الصبان فى هذا الموضوع ، وكذلك ص ١٠١ الآتية ، وما بعدها -

٣- وإذا حذف الباء وجب تحريك اللام التى قبلها بالفتحه ؛ لأن الفتحة هى التى تناسب تاء التأنيث.

والإقبال ؛ فتدل الأولى على رجل مقصود ، وتدل الثانية على امرأه مقصوده ، ولا يرجعان في أصلهما إلى كلمتي : «فلان وفلانه» اللتين هما كنيان عن علمين شخصيين أحدهما لرجل ، والآخره لامرأه - كما سبق - . وهذا الرأي أوضح ، وأبعد من التعقيد.

فالأجراء متفقه على بناء «فل» و «فله» على الضم (1) ، مختلفه في أصلهما ، وفي نوع المنادى ؛ أهو مفرد علم ، أم نكره مقصوده؟ متفقه كذلك على أنهما لا يستعملان بصورتهم هذه إلا منادى. وأن كلمتي : «فلان» و «فلانه» تستعملان في النداء وغيره ، مع اعتبارهما ، كنيان عن علمين شخصيين لرجل معين ، وامرأه معينه ، ونونهما أصليه ، وماده فعلهما «فلن» تقول في استعمالهما في النداء : يا فلان ، تضيع الغايه بين العجز والملل ، ويا فلانه ، من أعجب بنفسه ضاعت هيئته ... كما تقول في غيره : أسرع فلان إلى سماع محاضره فلان ... وبادرت فلانه للإصغاء إلى فلانه أو فلان.

ص: ٧٠

١- ويجرى على توابعهما حكم توابع المنادى المبني على الضم.

٤- لؤمان ، وملأم (وكلاهما وصف بمعنى : كثير اللؤم والدناءة) ، ونومان (وصف بمعنى : كثير النوم) ؛ نحو : يا لؤمان أو : يا ملأم ، من أساء إلى غيره حاقت به إساءته - يا نومان ، الاعتدال في كل الأمور حميد. ويجوز في الثلاثة زياده تاء التأنيث عند نداء المؤنث. ولا يقاس على هذه الثلاث المسموعه غيرها مما يشاركها في الوزن ولكنه غير مسموع. فكل واحده من هذه منادى مبني على الضم في محل نصب.

٥- ملأمان ، ومخبثان (وصفان بمعنى : لئيم ، وخبيث) ... وغيرهما ؛ من كل وصف على وزن : «مفعلان» ، وأصل مادته - في الغالب - يدل على أمر مذموم. وقد يدل على أمر محمود ، مثل : مكرمان ، ومطييان ؛ (وهما وصفان بمعنى : عزيز مكرم ، وطيب) ومن الأمثله : يا ملأمان ، من قبحت سيرته تقاسمته البلايا - يا مخبثان ، من خبثت نفسه حرم صفو الحياه - يا مكرمان ، من كشف كربه غيره ، كشف الله كربه - يا مطييان ، من طابت سيرته سالمته الليالي.

ويجوز زياده تاء التأنيث في : «مفعلان» عند نداء المؤنث.

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغه ؛ لكثرة الوارد بها. أما إعرابها فكالنوع السابق (١) ...

(٦) ما كان وصفا على وزن : «فعل» بمعنى : فاعل ؛ لزم المذكر وسببه ، نحو : غدر ، بمعنى : غادر ، وسفه ؛ بمعنى : سافه ، وشمتم ، بمعنى : شاتم ... ، وغيرها مما هو على وزنها مع دلالة مادته فى أصلها على السبِّ والذم. ومن الأمثله : يا غدر ، لا صداقه معك ، ولا أمانه لك ... - يا سفه ، مقتل الرجل بين فكيه ...

ص: ٧١

١- اكتفى ابن مالك فى الكلام على : «فل» و «فه» ولؤمان وملأم ، ونومان ، بقوله فى باب عنوانه : «أسماء لازمت النداء». و «فل» بعض ما يخصّ بالتّدا «لؤمان ، نومان» كذا. واطردا - ١ وختم البيت بقوله : «واطردا». وهذا الختام لا علاقه له بما سبقه ، وإنما يتصل معناه بما يليه من حكم جديد يختص بوزن : «فعال» وهذا الاتصال معيب فى الشعر عامه.

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغه بشرط دلالة أصلها على السبِّ ، كما يبيح استعمالها فى غير النداء. أما إعرابها عند النداء فكالنوع السابق.

٧- ما كان وصفا على وزن : «فعال» - (بمعنى فاعل ، أو : فعيله) نسب الأثني ودمها ، وهو مبنى على الكسر أصله. وينقاس - فى الرأى الأنسب - فى كل ماله : فعل ، ثلاثى ، تام ، مجرد ، متصرف تصرفا كاملا ، ومعناه السبِّ والشتم ؛ نحو : غدار وسراق ، بمعنى : غادره ، وسارقه ، ونحو : خباث ، ولكاع ؛ بمعنى : خبيثه ، ولكيعه ؛ أى : لئيمه وخسيسه. تقول : يا غدار ؛ لا- راحه لحسود ، ولا عهد لغدار - يا خباث ، لا هدوء مع خبث ، ولا اطمئنان مع سوء نيه ...

ومن الشروط السالفه يتضح أن وزن : «فعال» لا يصاغ من مصدر فعل غير مستوف لتلك الشروط ؛ كالفعل : «دحرج» لأنه غير ثلاثى ، والفعل ؛ «كان» لأنه غير تام ، والفعل «ليس» ، لأنه جامد ، والفعل يذر ، أو : يدع لأن كلا منهما ناقص التصرف (١) ...

إما إعرابها : فمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسره البناء الأصلى - فى محل نصب.

وبمناسبه الكلام على صيغه : «فعال» المبنيه على الكسر أصله ، وأنها قياسيه فى الموضع السالف بشروطها - يستطرد النحاه فيقولون : إنها قياسيه أيضا فى موضع آخر ، إذا تحققت تلك الشروط من غير اشتراط الدلالة على السبِّ والشتم ، وذلك الموضع هو : أنها تقع اسم فعل أمر مبنى على الكسر دائما ؛ مثل : تراك ؛ بمعنى اترك ما أمرك بتركه - نزال ، بمعنى : انزل إلى الحرب أو غيرها - شراب بمعنى : اشرب ، ومن هذا قولهم : شراب من ورد التجارب ؛ فإنه خير الموارد. وقول الشاعر :

تراك - يا صاحبي - ما ليس يحمده

سراه (٢) قومك من أهل

المروءات

ص: ٧٢

١- فى المشهور.

٢- أشراف وعظماء ، المفرد : سرى.

وقول الآخر :

نزال إلى حيث المكارم تبتغي

أليفا يناغيها ، أمينا يصونها

وسيجيء (١) تفصيل الكلام على هذه الصيغه فى باب اسم الفعل ... (٢)

وملخص ما سبق فى هذا الباب :

أن فى اللغة ألفاظا لا تستعمل إلا منادى ؛ وهى أنواع ثلاثه :

(١) نوع مقصور على السماع لا يتجاوز الحكم لفظه ونصه إلى لفظ آخر ، وأشهر ألفاظه : أبت - أمت ، (الملازمين لتاء التأنيث) - اللهم - فل - فله - لؤمان - ملام - نومان.

ص: ٧٣

١- فى ص ١٣٦ م ١٤١ وكذلك يجيء فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٧ بيان أنواعها المختلفه ومعانيها ، وحكم كل نوع من ناحيه الإعراب والبناء.

٢- ويقول ابن مالك - بإيجاز - فى نداء ما هو على وزن : «فعال» الخاص بالأنثى ، و «فعال» الخاص باسم فعل الأمر ، و «فعل» الخاص بنداء المذكر : ... وأطردا - ١ فى سبب الأنثى وزن : يا خباث والأمر هكذا من الثلاثى - ٢ أى : اطردي فى سبب الأنثى : «يا خباث» وما كان على وزنها. والأصل : «فعال» ، وما كان على وزنها. وهذا الوزن مطرد فى الأمر أيضا ، ومقصده اسم فعل الأمر ، ثم قال : وشاع فى سبب الذكور : «فعل» ولا تقس. وجرّ فى الشعر «فل» - ٣ فهو يقرر أن نداء ما كان على وزن : «فعل» خاصا بسبب المذكر ، أمر شائع ، ومع شيوعه نهى عن القياس عليه. ومنع القياس عليه مناقض للحكم بأنه شائع ؛ إذ الشيوخ فى الكلام الفصيح يبيح القياس ، كما بيناه من قبل. لهذا يكون الأخذ بالرأى المجيز أنسب مادام المعنى المراد واضحا. وختم البيت بإباحه جر «فل» فى الشعر للضرورة ؛ لأن كلمه : «فل» ، و «فله» ملازمتان للنداء ، كما عرفنا ؛ فلا يصح جرهما إلا فى تلك الضروره ؛ كالبيت الذى يرددونه : تضلّ منه إبلى بالهوجل فى لجه أمسك فلانا عن فل (الهوجل هنا : الصحراء التى لا أعلام فيها. اللجه - بفتح اللام - : الأصوات المختلطه). والبيت متصل بما قبله فى وصف الإبل المتزاحمه فى الصحراء مثيره للغبار ، يدفع بعضها بعضا. وقد شبهها بقوم فى لجه - وهى اختلاط الأصوات فى الحرب. - يدفع بعضهم بعضا ؛ فيقال : أمسك فلانا عن فل ، أى : احجز بينهما .. ويقول بعض النحاه إن «فل» الوارده فى البيت ليست المختصه بالنداء ، وإنما هى اختصار لكلمه «فلان» التى تكون منادى وغير منادى ؛ فلا شاهد فى البيت. ويرى غيرهم العكس ولا قيمه لهذا الجدل ، لوضوح الرأى القائل بأنها ليست منادى.

وكل هذا النوع منادى ، مبنى على الضم إلا «أبت وأمت» ، فلهما حكمهما التفصيلي في الباب السابق (١).

(ب) نوع قياسي ، وهو ما كان على وزن : «فعال» لسبب الأثني وضمها. وله شروط ... مثل : يا خباث - يا غدار ...

وهذا النوع منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسره البناء الأصلي - في محل نصب. وهو غير النوع الذي على هذا الوزن ، ويعرب اسم فعل أمر.

(ح) نوع في قياسيته خلاف ، والأحسن الأخذ برأى القائلين بقياسيته ؛ لكثرة الوارد منه. ومن ألفاظه ما كان على وزن : «مفعلان» (٢) للذم (غالبا) ، أو للمدح ، ومنه : ملأمان ، مخبثان - مكرمان - مطيبان.

ومن ألفاظه أيضا ما كان على وزن : «فعل» لذم المذكر وسببه ، نحو : غدر ، وسفه ...

وكل هذا النوع منادى مبنى على الضم في محل نصب.

فالأنواع الثلاثة عند النداء تبنى على الضم الظاهر في محل نصب ، إلا وزن : «فعال» فيبنى على ضم مقدر ، وإلا أبت وأمت ، ففي إعرابهما التفصيل الذي سبق خاصا بهما (٣).

ص: ٧٤

١- ص ٦٠.

٢- وتزاد التاء في المؤنث.

إذا أردنا نداء المجهول الاسم وجدنا في اللغة أساليب تختلف باختلاف ذاته ومكانته ؛ فقد نقول له : يا رجل - يا شاب - يا فتى - يا غلام - يا هذا - أيها السيد - أيها الأخ - يا زميل ... كما نقول : يا فتاه - يا شابه ، يا سيده أيتها الأخت - يا زميله ... ، إلى غير هذا من الكلمات الصالحة للنداء. والتي يترك اختيارها لذوق المتكلم ، وبراعته في حسن الاختيار الملائم للمقام ، كما اختار العرب قديما ، وكما يختار المتعلمون اليوم ...

ومما اختاره العرب أحيانا كلمه : «هن» لنداء المذكر المجهول ، و «هنه» (بسكون (١) النون أو فتحها) للمؤنثه المجهوله ؛ تقول : يا هن ، لا تستشعر الوحشه في بلدنا ؛ فالغريب بيننا قريب - يا هنه ما ذا تبغين؟ ... ويقولون في التثنيه : يا هنان ... ، ويا هنتان ... وفي جمعى السلامه : يا هنون (٢) يا هنات.

وربما ختموا هذه الكلمات عند ندائها بالأحرف الزائده التي قد تختم بها في الندبه (٣) ؛ فيقولون في الإفراد : يا هناه ، ويا هنتاه ، وفي التثنيه : يا هنانيه ويا هنتانیه ، وفي الجمع : يا هنوناه ، ويا هناتوه ؛ بسكون الهاء الأخيره في كل ذلك عند الوقف ، وحذفها ، وصلا. وقد تثبت وصلا في الشعر أو غيره ؛ فتتحرك بالضمّ أو بالكسر.

ولما كانت «هن» و «هنه» متعدده المعانى اللغويه ، ومن معانيها ما هو محمود وما هو مذموم - كان الأنسب اليوم أن نختار سواها عند نداء المجهول الاسم ، وأن نهجرها بصورها وفروعها المختلفه.

ص: ٧٥

- ١- قال الصبان : إنه بسكون النون. وجاء في كثير من كتب اللغة بفتحها. ولعل الفتح أنسب لتاء التأنيث ، وليسائر المذكر.
- ٢- يجمعونه جمع مذكر ، مع أن شروط جمع المذكر لا تنطبق عليه.
- ٣- سيجىء بابها في ص ٨٧.

إذا وقع إنسان فى شدّه لا يستطيع - وحده - التغلب عليها ، أو توقّع أن يصيبه مكروه لا يقدر على دفعه ... ، فقد ينادى غيره لينقذه مما وقع فيه فعلا- ، أو ليدفع عنه المكروه الذى يتوقعه ويخاف مجيئه ... ومن الأمثله : مناداه الغريق حين يشرف على الموت ؛ فيصرخ : «يا للناس للغريق». ومناداه الحارس زملاءه حين يرى جمعا من الأعداء مقبلا- ؛ فيرفع صوته : «يا للحراس للأعداء». فهذه المناداه لطلب العون والمساعده هى التى تسمى : «الاستغاثه» ؛ ويقال فى تعريفها إنها :

نداء موجّه إلى من يخلص من شده واقعه بالفعل ، أو يعين على دفعها قبل وقوعها.

وأسلوب الاستغاثه على الوجه السالف أحد أساليب النداء. ولا يتحقق الغرض منه إلا بتحقيق أركانه الثلاثه الأساسيه ؛ وهى : حرف النداء «يا» ، وبعده - فى الأغلب - : «المستغاث به» ؛ وهو المنادى الذى يطلب منه العون والمساعده ... ويسمى أيضا : «المستغاث» (١) ، وهذا الاسم أكثر شيوعا هنا. ثم : «المستغاث له» وهو الذى يطلب بسببه العون ؛ إما لنصره وتأيينه ، وإما للتغلب عليه ، كالمثاليين السالفين ؛ فهو الدافع للاستغاثه ؛ لمعاونته ، أو لمقاومته.

من هذه الأركان الثلاثه مجتمعه ، يتألف الأسلوب الخاص بالاستغاثه الاصطلاحيه (٢) ، مع مراعاة الأحكام الخاصه بكل ركن منها. وتتركز هذه الأحكام فيما يأتى :

(١) ما يختص بحرف النداء :

يتعين أن يكون : «يا» دون غيره من إخوته ، وأن يكون مذكورا (٣) دائما ؛

ص : ٧٤

١- يقال : استغاث الصبى بوالده ، أو استغاث الصبى والده ؛ فالفعل يتعدى بنفسه تاره - وهذا هو الأكثر - وبالباء تاره أخرى ، وهذا صحيح أيضا. فالوالد مستغاث ، أو : مستغاث به.

٢- هناك أساليب غير اصطلاحيه ، كأن يقول الخائف مثلا : إني أستغيث بك يا والدى - أدركنى يا صديقى وخلصنى - أيها النبيل ادفع عنى السوء الذى ينتظرنى - ...

٣- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٥ من ص ٣ وفى «ا» من ص ٥ ويجىء فى ص ٨١.

نحو : يا للأحرار للمستضعفين ... فإن تخلف أحد هذين الشرطين لم يكن الأسلوب أسلوب استغاثه.

(ب) ما يختص بالمستغاث (وهو : المنادى) :

١ - الغالب على المستغاث أن تسبقه لام الجرّ الأصليه. ومتى وجدت كانت مبنيه على الفتح وجوبا ؛ نحو : يا للطبيب للمريض ،
وقول الشاعر (١) :

يا للرجال لجرّه موءوده (٢)

قتلت بغير جريره وجناح (٣)

ووجود هذه اللام ليس واجبا ، إنما الواجب فتحها حين تذكر ... (٤) ويستثنى من بنائها على الفتح حالتان ، يجب فيهما بناؤها على الكسر.

الأولى : أن يكون المستغاث «ياء المتكلم» ، نحو : يالى للملهوف.

والثانيه : أن يكون المستغاث غير أصيل ؛ وذلك بأن يكون غير مسبوق «بيا» ، ولكنه «معطوف» على مستغاث آخر مسبوق بها ؛ فيكتسب من السابق معنى الاستغاثه ، والمراد منها. نحو : يا للوالد وللأخ للقريب المحتاج. فكلمه «الأخ» ليست مستغاثا أصيلا ، لعدم وجود «يا» معها ، ولكنها استفادت معنى الاستغاثه من «المعطوف عليه» المستغاث الأصيل الذى تسبقه «يا» وهو الوالد. ففي هذه الصوره - والتى قبلها - يجب كسر اللام الداخله على المستغاث.

ويترتب على عدم ذكر «يا» مع المعطوف شىء آخر ، هو صحه ذكر لام الجر معه ، وحذفها ؛ نحو : يا للطبب وللممرّض للجريح ، أو : والممرّض للجريح.

فإن ذكرت «يا» مع المعطوف كان مستغاثا أصيلا كالمعطوف عليه ، ووجب

ص : ٧٧

١- البيت لشوقى من قصيده يرثى فيها منصب «الخلافه» الإسلاميه التى آلت إلى سلاطين الترك ، ثم ألغوها سنه ١٩٢٩ وكان لإلغائها ألم عميق إذ ذاك.

٢- الموءوده : هى البنت التى كانت تدفن حيه عقب ولادتها ، كعاده بعض الأمم القديمه ، ومنهم بعض القبائل العربيه الجاهليه. والجريره الإثم والذنب ، وكذلك : الجناح.

٣- الموءوده : هى البنت التى كانت تدفن حيه عقب ولادتها ، كعاده بعض الأمم القديمه ، ومنهم بعض القبائل العربيه الجاهليه. والجريره الإثم والذنب ، وكذلك : الجناح.

٤- فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : الاستغاثه. إذا استغيث اسم منادى خفضاً باللام مفتوحاً ، کیا للمرتضى (استغيث اسم : أى : استغيث به. وخفض ، أى : جر) يريد : إذا نودى اسم مستغاث به وجب خفض المنادى ؛ (أى : جره) بلام مبنية على الفتح ، نحو : يا للمرتضى.

فتح اللام معهما ؛ كقول الشاعر :

يا لقومى ، ويا لأمثال قومى

لأناس عتّوهم فى ازدياد (١)

٢ - جميع أنواع المنادى المستغاث ، المجرور بهذه اللام الأصليه ، المسبوق بالحرف : «يا» - معرب (٢) منصوب ؛ فهو مجرور لفظا ، منصوب محلا- حتى المفرد العلم ، والنكرة المقصوده ، فإنهما يعتبران - حكما - بسبب هذه اللام - من قسم المنادى المضاف ، الواجب النصب (٣) ، ويلحقان به ، فكل ؛ منهما مجرور اللفظ ، منصوب المحل ، (كغيره من بقيه أنواع المنادى المستغاث ، المسبوق بالحرف : «يا» ، والمجرور باللام الأصليه). لهذا يقال فى إعراب المستغاث فى الأمثله السابقه (وهى : يا للطيب ... يا للرجال ... وأشباهها -) اللام حرف جرّ أصلى ، والطيب ... أو الرجال ... منادى منصوب بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الكسره التى جلبها حرف الجرّ. والجار والمجرور متعلقان «بيا» : لأنها نائبه عن الفعل «أدعو» أو ما بمنعاه ، (٤)

وإذا جاء لهذا المنادى تابع فإنه يجوز فيه الجر ، مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحلّه ، - وهذا هو الرأى الأنسب الذى يحسن الأخذ به (٥) - تقول : يا للطيب الرحيم ... يا للرجال الشجعان ، بجر كلمتى : الرحيم والشجعان ، أو نصبهما :

ولا يعتبر المنادى المستغاث معربا منصوبا إلا بشروط ثلاثه ، أن يكون معربا

ص : ٧٨

١- يقول ابن مالك فى هذا : وافتح مع المعطوف إن كرّرت «يا» وفى سوى ذلك بالكسر اثتيا إذا تكررت «يا» بأن ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه. وفى غير هذه الصوره يجب كسر اللام معه. وهذا يشمل ألا تذكر «يا» مع المعطوف ، كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث له إن كان اسما ظاهرا ، أو ضميرا هو ياء المتكلم. ولم يتعرض لوجوب فتح اللام مع الضمائر الأخرى. كما سنعرف.

٢- بالشروط الثلاثه المذكوره بعد.

٣- كما سبق فى ص ١٢ و ٢٥.

٤- كما عرفنا فى د وه من ص ٦ و ٧.

٥- كما سبق فى ص ٤١ ... ليكون هذا الحكم عاما يخضع له التابع فى الاستغاثه ، كما يخضع فى غيرها من بقيه أساليب النداء.

فى أصله قبل النداء ، وأن تكون لام الجر مذكوره ، وقبلها : «يا» مذكوره أيضا. أما إن كان المستغاث مبتيا فى أصله ؛ نحو : يا لهذا للصائح ... فالواجب إبقاؤه على حاله بنائه الأصلي ، ويكون فى محل نصب. فكلمه : «هذا» فى المثال السالف منادى ، مبنى على ضم مقدر ، منع من ظهوره سكون البناء الأصلي ، فى محل نصب (1).

وأما إن كانت اللام محذوفه فيجوز أن تجيء ألف فى آخر المستغاث ؛ عوضا عنها ، ولا يصح الجمع بين اللام والألف. ومع وجود هذه الألف يبقى المنادى دالا

ص: ٧٩

١- الرأى الأقوى - بين آراء متعددة - أن المستغاث المجرور باللام الأصليه ، المعرب قبل النداء - معرب مجرور باللام فى محل نصب. وأن حرف الجر أصلى ، وهو مع مجروره متعلقان بحرف النداء «يا» لنيابته عن الفعل : أدعو ، أو ما يشبهه - كما عرفنا أول الباب ، فى د وه من ص ٦ و ٧- لكن كيف يكون معربا مع أن له محلا ؛ والإعراب المحلى لا يكون للمعرب الأصيل - فى الصحيح -؟ وإذا صح أن له محلا فما محله؟ أهو الجر باللام ، أم النصب بالنداء ؛ إذ لا يمكن أن يكون له محلان؟ ولا يفيد فى إزالة الاعتراض اعتبار اللام حرف جر زائد لا يحتاج مع مجروره إلى تعليق ؛ لأن هذا الاعتبار لا قيمه له فى بعض الحالات ؛ كأن يكون المستغاث المجرور باللام مبنيا فى أصله قبل النداء ؛ (مثل : يا لهذا للصائح - أو : يا لك للداعى ...) إذ المنادى هنا مبنى أصله قبل النداء ؛ فيتعين أن يقال فى إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر. منع من ظهوره علامه البناء الأصلي ، وأنه فى محل كذا؟ فما محله هنا؟ أهو الجر ، أم النصب؟ ولا يمكن أن يكون له محلان. وإذا تخيرنا أحدهما هنا وهناك فما وجه الترجيح؟ .. و .. و ... وبالرغم من هذا التعارض لا مفر من الأخذ بأحد رأيين : ١- إما الرأى السامح الذى يعرب المستغاث المجرور باللام الأصليه الذى ليس مبنيا قبل النداء - منادى مجرور باللام فى محل نصب - برغم أنه معرب ، والمعرب لا يكون له محل - وأن المبنى أصله مجرور بكسره مقدره منع من ظهورها سكون البناء الأصلي ، أو علامه البناء الأصلي - إن كانت علامته غير السكون - فى محل نصب أيضا. ولا يخلو هذا الرأى بشطريه من ضعف ؛ بسبب مخالفته بعض قواعدهم العامه ، ولكنه أهون مخالفه من غيره. ب - وإما الرأى الذى يعتبر اللام حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور فى اللفظ ، وله محل إعرابى آخر ، وهما لا- يتعلقان. فالمستغاث المعرب أصله مجرور بها لفظا فى محل نصب ، وهى مبنيه على الفتح إلا فى الصورتين السالفتين (وهما : المستغاث المعطوف الذى لم تسبقه «يا» والمستغاث ياء المتكلم فتبنى على الكسر) والمستغاث المبنى أصله - أى قبل النداء ، - كاسم الإشارة ؛ مثل : يا لهذا - . يكون مجرورا بكسره مقدره منع من ظهورها علامه البناء الأصلي - فى محل نصب. فزياده «اللام» - لا أصلتها - هى التى توجب للمنادى إعرابا لفظيا ، وآخر محليا معا. أما أصلتها فتقتضى اللفظى وحده ، فاذا اقتضت معه محلا كان هذا الاقتضاء عيبا.

على الاستغاثه كما كان (١) ولكنه لا يعتبر فى هذه الصوره ملحقا بالمنادى المضاف ؛ (بالرغم من وجود الألف التى هى عوض عن اللام) ، وإنما هو مبنى على الضم المقدر (٢) فى ، محل نصب ؛ لأن اعتباره ملحقا بالمضاف واجب النصب متوقف على وجود اللام نفسها ، لا على وجود عوض عنها بعد حذفها (٣).

ومن الأمثله : يا عالما للجاهل . وقول الشاعر :

يا يزيدا لآمل نيل عزّ

وغنى بعد فاقه وهوان

فعند إعراب المنادى فى المثالين المذكورين : (عالما ... يزيدا ...) يقال : منادى ، مبنى على ضم مقدر على آخره (منع من ظهوره الفتحة التى جاءت لمناسبه الألف) ، فى محل نصب (٤) ويجرى على توابعه - فى رأى الأصح - ما يجرى على توابع المنادى المبنى على الضم (٥) من أحكام إعرابه مختلفه ؛ ومنها : جواز الرفع والنصب فى بعض الحالات ؛ فالرفع مراعاة شكلية للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحلّه . ولا يصح مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبه الألف (٦).

وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجيء هاء السكت الساكنه نحو يا عالما ... وتحذف عند الوصل .

ص : ٨٠

١- بشرط وجود قرينه تدل على الاستغاثه ، وعلى أن هذه الألف للعوض وحده ، وليست منقلبه عن ياء المتكلم التى سبق اللام عليها فى ص ٥٧ ، ولا عن غيرها ...

٢- بسبب الفتحة الطارئة لمناسبه الألف .

٣- يقول ابن مالك : ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف (أى : عاقبتها ألف ، بمعنى : جاءت عقبها ، وحلت فى مكانها بعد حذفها) وبين لهذا التعاقب موضعين ؛ هما : ما استغيث به (أى : المستغاث) والاسم المتعجب منه فى أسلوب التعجب الآتى ، ص : ٨٤ .

٤- فإن كان المستغاث مثنى أو جمع مذكر سالما وحذفت قبلهما لام الجر فإنهما يبينان على ما يرفعان به من ألف أو واو . ويصح مجيء الألف بعد نونهما للتعويض ، فىقال : يا محمودانا - ويا محمودونا . وإذا كان المستغاث المجرور باللام مضافا ؛ مثل : يا أعوان محمود لمحمود - جاز حذف - اللام من المضاف وزيادة الألف فى آخر المضاف إليه ؛ عوضا عنها ؛ فىقال : يا أعوان محموداه ، فالمضاف منادى منصوب مباشره ، والمضاف إليه مجرور بكسره مقدره منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبه الألف ، (وهى فتحة طارئة لا تلاحظ فى التوابع ولا غيرها) والهاء للسكت . - طبقا لما سيجيء مباشرة -

٥- سبق بيان أحكامها فى ص ٣٩ .

٦- راجع رقم ١ من هامش ص ٤١ ، ثم ص ٤٤ .

فإن حذفت لام الجر بغير تعويض كان حكم المستغاث حكم غيره من أنواع المنادى التي ليست للاستغاثه ، كقول الشاعر :

ألا يا قوم للعجب العجيب

وللغفلات تعرض للأريب

فيصح في كلمه : «قوم» أن تكون منادى منصوبا ؛ لإضافته إلى ياء المتكلم المحذوفه ، وبقيت الكسره المناسبه لها دليلا عليها. (ولا بد من قرينه تدل على أن النداء للاستغاثه). ويصح أن تكون مبنيه على الضم (باعتبارها نكره مقصوده) في محل نصب.

وأما إذا حذفت «يا» أو كان حرف النداء حرفا آخر غيرها ، فإن الجملة لا تكون من باب : الاستغاثه - كما تقدم (1) -.

٣ - كل ما يصلح أن يكون منادى يصلح أن يكون مستغاثا ؛ غير أنه يجوز - هنا - الجمع بين «يا» و «أل» التي في صدر المستغاث ، بشرط أن يكون مجرورا باللام المذكوره ، لتفصل بينهما ؛ كما في الأمثله المتقدمه. فإن لم يتحقق الشرط لم يصح الجمع (٢).

٤ - قد يحذف المستغاث ، ويقع المستغاث له بعد «يا» في موضعين.

أحدهما : أسلوب مسموع يلتزم فيه الحذف - على الرأي الصحيح - وهو «يا لى» ، بشرط أن يكون مقتصرًا على هذه الجملة المشتمله على «يا» وعلى «المستغاث له» وحده ، الخاليه مما يصلح أن يكون «مستغاثا به» ؛ نحو : عرفت الأحمق فاكثويت بحمقه ؛ فيالى. وصاحبت العاقل فأمنت أداه ؛ فيالى ؛ ما أنفع العقل الرجيح. والأصل - مثلا - يا للأنصار لى ، ويا للأخوان لى.

ثانيهما : أسلوب قياسى - وهو قليل مع قياسيته وجوازه - ويشمل كل أسلوب يكون اللبس مأمونا فيه عند الحذف ؛ كقول الشاعر :

يا ... لأناس أبوا إلّا مثابره

على التَّوَعَّل فى بغي وعدوان

والأصل : - مثلا - يا لأنصارى لأناس أبوا ... «فالأناس» هم المستغاث لهم. ولا لبس فى هذا ؛ لأن ضبط اللام بالكسر - نطقا وكتابه - يمنعه ، وإذا لم تضبط فالمعنى يمنعه أيضا ؛ إذا لا يعقل أن يكون الأناس مستغاثا

ص : ٨١

١- فى «ا» من ص ٧٦.

٢- سبقت الإشاره لهذا ، فى ص ، ٣٧ الحاله الثالثه.

بهم ، مع اتهامهم بالتوغل الدائب فى البغى والعدوان ؛ فمن شأنهم هذا التوغل لا يستغيث بهم أحد.

* * *

(ح) ما يختص بالمستغاث له :

١ - يجب تأخيره عن المستغاث.

٢ - ويجب جره بلام أصلية مكسوره دائما. - كالأمثله السابقه - إلا فى حاله واحده ؛ هى : أن يكون المستغاث له ضميرا لغير ياء المتكلم ففتح لام الجر (١) ؛ نحو : يا للناصح لنا ، ويا للمخلص لكم ... بخلاف : يا للرائد لى ؛ لأن الضمير ياء المتكلم.

وفى جميع الصور تتعلّق اللام ومجرورها بحرف النداء «يا».

٣ - يجوز حذفه إن كان معلوما واللبس مأمونا ؛ كقول الشاعر :

فهل من خالد إمّا (٢)

هلكننا

وهل بالموت يا للناس عار

والأصل : يا للناس للشّامتين ، أو نحو ذلك. وقول الآخر :

يا لقومى ... من للعلا والمساعى؟

يا لقومى ... من للندى والسّماح؟

٤ - يجوز - عند قيام قرينه - الاستغناء عن هذه اللام ، والإتيان بكلمه : من «التعليه (٣) عوضا عنها ؛ بشرط أن يكون المستغاث له مستنصرا عليه ، (أى : أن يكون القصد من الاستغائه التغلب عليه ، وإضعاف أمره ...) نحو : يا للأحرار من الخادعين المنافقين ، وقول الشاعر :

يا للرجال ذوى الألباب من نفر

لا يبرح السّفه المردى (٤)

لهم ديننا

ص: ٨٢

١- لوجوب فتحها دائما إذا دخلت على ضمير غير ياء المتكلم ؛ سواء أكان ما بعدها مستغاثا أم غير مستغاث.

٢- هي : «إن» الشرطية المدغمة في : «ما» الزائده.

٣- أى : السببيه. (وهى الداله على التعليل ، وبيان السبب) وإنما يصح وقوع «من» التعليليه بعد «يالى» بشرط أن يكون ما بعدها

غير مستغاث به ؛ كقول الشاعر : فيا شوق ما أبقي! ويالى من النوى! ويا دمع ما أجرى! ويا قلب ما أقسى!

٤- المهلك.

فإن لم يكن مستنصرا عليه بأن كان مستنصرا له لم يصح مجيء «من» وتعينت اللام.

بقيت بعض أحكام عامه أهمها :

١ - جواز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين ؛ نحو : يا لك لى ؛ يقولها من يستغيث المخاطب لنفسه.

٢ - جواز أن يكون المستغاث هو المستغاث له فى المعنى ؛ كقولك فى النصح الرقيق لمن يهمل ، واسمه على - مثلا - : يا لعلى ، لعلى ، تريد : أدعوك لتتصرف نفسك من نفسك.

٣ - إذا وقع بعد «يا» اسم مجرور باللام ، لا ينادى إلا مجازا ؛ - لأنه لا يعقل - وليس بعده ما يصلح أن يكون مستغاثا به ، جاز فتح اللام وكسرها ؛ نحو : يا للعجب - يا للمروء - يا للكارثة ... فالفتح على اعتبار الاسم مستغاثا به ، مجازا ، (لتشبيهه بمن يستغاث به حقيقه ، أى : يا عجب ، أو : يا مروء ... أو : يا كارثة ... احضر ، أو : احضرى ، فهذا وقتك). والكسر على اعتبار الاسم مستغاثا له. والمستغاث محذوف. فكأنك دعوت غيره تنبهه على هذا الشىء ، والأصل - مثلا - : يا لقومى للعجب ، أو : للمروء ، أو للكارثة ... (١)

أما فى مثل : «يا لك» (٢) - بكاف الخطاب : للعاقل وغيره - فاللام واجبه الفتح (٣) ولكن الكاف تصلح أن تكون مستغاثا به أو مستغاثا له ، على الاعتبارين السالفين.

ص: ٨٣

١- وعلى هذين الاعتبارين يجوز فتح اللام وكسرها فى المنادى المقصود منه التعجب ، وهو الموضوع الآتى بعد هذا مباشرة. - كما هو مبين فى الحكم الثانى ، من ص ٨٥ - والمعنى لا- يختلف على اعتبار الأسلوب للاستغاث ؛ تقديرا ، أو اعتباره للنداء المقصود به التعجب ؛ إذا المآل المعنوى فىهما واحد ، برغم اختلاف التقدير.

٢- يساعد على إعراب هذا الأسلوب ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧٩.

٣- لما أوضحناه فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقة.

المسألة ١٣٤ : النداء المقصود به التعجب. أسلوبه :

راقب أحد الشعراء البدر في ليله صافيه ، فبهره جماله ، وتمام استدارته. ولطف حركته ... فأعلن إعجابه وإكباره بقصيده مطلعها :

يا للبدور ، ويا للحسن ؛ قد سلبا

منى الفؤاد ؛ فأمسى أمره عجبا

وراقب آخر الشمس ساعه غروبها ، وما يتابها من صفره ، وتغير ، واختفاء ؛ فامتألت نفسه بفيض من الخواطر سجله فى قصيده منها :

يا للغروب ، وما به من عبره

للمستهام ، وعبره للزأى

أو ليس نزعا للنهار ، وصرعه

للشمس بين جنازه الأضواء؟

وتكشّف يوم من أيام الربيع الباسمه عن صباح عاصف ، متجهم ، قارس ، فقال أحد الشعراء أرجوزه مطلعها :

يا لصباح أغبر الأديم

قد طعن الربيع فى الصميم

فهذه الأساليب : (يا للبدور - يا للحسن - يا للغروب - يا لصباح ... وأشباهها) قد توهم فى مظهرها اللفظى وهيئتها الشكلية أنها أساليب استغاثه ؛ - كالتى مرت فى الباب السالف (١) - لاشتمالها على حرف النداء : «يا» ، وعلى منادى مجرور باللام المفتوحه. ولكنها فى حقيقتها ليست باستغاثه ؛ لخلوها - فى الغالب - من السمغاث به الذى يوجه له النداء حقيقه (٢) ، لا- مجازا ، ومما يصلح أن يكون مستغاثا حقيقيا ، (لا مجازيا) ، ولأن المتكلم لا يطلب التخلص من شدة واقعه ، ولا دفع مكروه متوقّع. وإنما هى أساليب نداء ؛ أريد بها التعجب من ذات شىء ، أو كثرته ، أو شدته ، أو أمر غريب فيه ، أو غرض آخر مما سنبينه ؛ فهى نداء خرج عن معناه الأصلي إلى هذا الغرض الجديد ، وجاءت صورته الشكلية على صورته الاستغاثه ، دون أن يكون منها فى المعنى والمراد.

وقد ينادى العجب نفسه - مجازا - للمبالغه فى التعجب ؛ فيقال : يا عجب - يا للعجب - يا عجبا للعاق -.

١- ص ٧٦.

٢- الأصل فى النداء الحقيقى أن يكون موجهاً لعاقل ، وإلا فهو نداء مجازى لداع بلاغى. (طبقاً للبيان الذى فى ج ص ٥).

حكمه :

١ - يجوز أن يشتمل المنادى المقصود به التعجب ، على لام الجر ، كما يجوز أن يخلو منها ؛ وقد مرّت الأمثلة للحالتين . والشائع عند حذف هذه اللام أن تجيء الألف في آخره عوضا (١) عنها ؛ فيقال عند القرينه (٢) ؛ يا بدورا ... يا حسنا .. يا عجا .. ، ولا يجوز اجتماعهما . ويجوز عند الوقف على المختوم بالألف مجيء هاء السكت الساكنه : نحو : يا بدوراه - يا حسناه .

٢ - يجوز في المنادى المقصود منه التعجب فتح اللام الداخلة عليه وكسرها ، على الاعتبارين اللذين سبق إيضاحهما في الحكم الثالث من الأحكام العامه التي وردت في آخر باب «الاستغاثه» (٣) .

٣ - جميع الأحكام النحويه الأخرى التي ثبتت للمنادى المستغاث - ومنها : الإعراب ، والبناء ، ووجود الحرف : «يا» دون غيره - تثبت للمنادى المتعجب منه ، برغم اختلافهما غرضا ودلاله .

* * *

الغرض منه :

الباعث إلى التعجب بأسلوب النداء أحد أمرين :

١ - أن يرى المرء شيئا عظيما يتميز بذاته ، أو بكثرته ، أو شدته ، أو غرابه فيه ... ؛ فينادى جنسه ؛ إعلانا بإعجابه ، وإذاعه به ، كالأمثله السالفه .

٢ - أن ينادى من له صله وثيقه بذلك الشيء ، وتخصص فيه ، وتمكن منه ، حمدا له وتقديرا ، أو : طلبا لكشف السرّ فيه ، ومواطن العجب ؛ كأن يسمع عن طيارات غزو الفضاء ، واختراق الغلاف الجوى ، أو الدوران حول الأرض كلها في بضع ساعات ، أو إرسال أجهزه علميه إلى سطح القمر ... - فيقول :

ص : ٨٥

١- وإلى هذا أشار ابن مالك في النصف الثاني من البيت الذي سبق في ص ٨٠ ، ونصه : ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف

٢- لا بد أن تكون القرينه داله على التعجب ، وعلى أن الألف التي في آخر المنادى هي للعوض وحده ، وليست منقلبه عن ياء المتكلم - كالتى سبق الكلام عليها في ص ٥٧ - أو عن غيرها .

٣- رقم ٣ من ص ٨٣ وقد أوضحنا في رقم ١ من هامش تلك الصفحه أن المعنى لا يتغير باعتباره للاستغاثه ، أو للنداء المقصود به التعجب ، لأن المآل المعنوى واحد فيهما ، برغم اختلاف التقدير .

يا للعلماء ، أو : يا للعباقرة. وكقول شوقي : (فى قىصر الرومان الذى فتنته كليوباتره ، وقضت على ملكه ، وعليه ...) :

ضئعت قىصر البريه أنثى

يا لربى مما تجر النساء ...

هذا ، والتعجب بكل أنواعه وصيغه - كما سبق فى بابه (1) - ليس مقصورا على الأمر الحميد أو المحبوب ، وإنما يكون فيهما ، وفى الذميم أو البغىض.

ص: ٨٦

١- ج ٣.

يُتضح معناها مما يأتي :

١ - قيل لأعرابي : « مات اليوم عثمان بن عفان ... » فصرخ : (وا عثمان ، وا عثمان. أثابك الله وأرضاك ؛ فلقد كنت عامر القلب بالإيمان ، شديد الحرص على دينك ، بارًا بالفقراء ، مقتعًا بالحياء ...)

٢ - وقيل لعمر - رضى الله عنه - : أصابنا جَدب شديد ... فصاح : وا عمراه ، وا عمراه.

٣ - وقيل لفتى يتأوه : ما بك؟ فأمسك رأسه ، وقال : وا رأسى.

وقيل لآخر : مالك تضع يدك على كبدك؟ فردد قول الشاعر :

فواكبدا من حبِّ من لا يحبنى

ومن عبرات ما لهن فناء

٤ - وسئل غنى افتقر : أين أعوانك وخدامك والمحيطون بك؟ فقال فى أسف وحراره : وا فقراه.

ففى الأمثله السابقه أساليب نوع من النداء يسمى : «الندبه» ؛ ومنه : وا عثمان - وا عمراه - وا رأسى - وا كبدا - وا فقراه ... ويقولون فى تعريفها : (إنها نداء موجه للمتفجع عليه ، أو للمتوجع منه (١)). يريدون بالمتفجع عليه : من أصابته المنيه ، فحملت الناس على إظهار الحزن ، وقلة الصبر ؛ سواء أكانت الفجيعه حقيقه كالتى فى المثال الأول : «وا عثمان» ، أم حكميه كالتى فى المثال الثانى : «وا عمراه» فإن عمر حين قال ذلك كان حيًا ، ولكنه بمنزله من أصابه الموت ؛ لشده الألم ، والهول الذى حلَّ به (٢).

ص : ٨٧

١- سبقت إشاره لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٢.

٢- ومما يصلح للفجيعه الحكميه النداء المجازى فى مثل قول المعرى : فوا عجبًا ، كم يدعى الفضل ناقص ووا أسفا كم يظهر النقص فاضل فهو يندب العجب والأسف ، وكأن كلا منهما قد مات فى وقت اشتداد الحاجه إليه. ويشترط فى هذه الصوره أن تكون الندبه للعجب نفسه ، وكذا للأسف من غير إضافتهما لياء المتكلم المنقلبه ألفًا ، وإلا كانت هذه الألف ليست للندبه - كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٩١ وفى رقم ١ من ص ٩٧ -

ويريدون بالمتوجع منه : الموضع الذى يستقر فيه الألم ، وينزل به ، (كالمثال الثالث : وا رأسى - وا كبدا ،) أو : السبب الذى أدى للألم وأحدثه ؛ (كالمثال الرابع : وا فقراه.) ؛ فالمتوجع منه هو مكان الألم ، أو سببه

والمنادى فى هذه الأساليب - وأشباهاها - يسمى : المندوب (١) ، فهو المتفجع عليه ، أو المتوجع منه .

والغرض من الندبه : الإعلام بعظمه المندوب ، وإظهار أهميته ، أو شدته ، أو العجز عن احتمال ما به ...

ومن المندوب وحرف النداء يتألف أسلوب «الندبه الاصطلاحيه» (٢) فهما ركناه. ولكل منهما أحكامه التى تتلخص فيما يأتى :

(١) حرف النداء

١ - لا يستخدم فى الندبه إلا أحد حرفين من أحرف النداء :

أحدهما : أصيل ، وهو : «وا» ؛ لأنه مختص بالندبه ، لا يدخل على غير المنادى

المندوب ؛ كالذى فى الأمثله السالفه .

والآخر غير أصيل ؛ وهو : «يا» لأنه غير مختص بالندبه ، وإنما يدخل على المنادى المندوب وعلى سواه . واستعمال «يا» قليل هنا ، وهو - على قلته - جائز ؛ بشرط أمن اللبس بوجود القرينه الداله على أن الأسلوب للندبه ، لا لنوع آخر من أساليب النداء . ومن الأمثله ما جاء فى خطبه أحد الأدباء يرثى زعيما (٣) وطبعا فوق قبره :

«لقد أفنيت عمرك فى الجهاد ، واستنزفت مالك - وما كان أكثره - فى طلب الحريه للبلاد ، واسترجاع الحق المغصوب ، والاستقلال المسلوب ، حتى ذاب جسمك ، وانطفأ مصباح حياتك ؛ فأه!! أه!! يا محمداه ...»

ص: ٨٨

١- هل المندوب منادى؟ الجواب فى رقم ٢ من هامش الصفحه الآتية .

٢- تعريف الندبه وأسلوبها الاصطلاحى ، هو ما ورد هنا . وهناك أساليب غير اصطلاحيه لا شأن لها بالضوابط والأحكام الآتية ؛ كأن يقول : ما أشد الفجيعة فى فلان ، أو فقدنا فلانا ، أو كانت المصيبة فيه فوق الاحتمال .. أو ..

٣- هو محمد فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى المتوفى سنة ١٩١٩ فى منفاه ببرلين ، ثم أحضر ، ودفن بالقاهره خلال تلك السنه .

فلا مجال للالتباس هنا ؛ لأن المقام مقام رثاء ، والمنادى الذى دخلت عليه «يا» ميت ...

٢- ولا بد فى أسلوب الندبه من أن يذكر أحد هذين الحرفين ؛ فلا يصح حذفه (١) ، ولا الاستغناء عنه بعوض أو بغير عوض ...

(ب) المنادى

، وهو المندوب (٢) هنا :

١- كل اسم يصلح أن يكون مندوبا ، إلا نوعين من الأسماء :

أحدهما : النكرات العامه ؛ (وهى الباقية على أصلها من الإبهام والشيوع ، وتشمل النكره المقصوده ؛ مثل : رجل - فتاه - عالم - طبيبه ...) وهذه النكرات العامه لا تصلح أن تكون مندوبا إذا كان متفجعا عليه ، أما إن كان متوجعا منه فتصلح ؛ نحو : وا مصيبتاه ، ... فى مصيبه غير معينه ... (٣).

والآخر : بعض المعارف (٤). وينحصر فى الضمير ، وفى اسم الإشاره الخالى من علامه خطاب فى آخره. وفى الموصولات المبدوءه «بأل» ، وفى «أى» الموصوله وفى «أى» التى تكون منادى. فلا يصلح شىء من هذه المعارف لأن يكون مندوبا ؛ فلا يقال - مثلا - : وا أنت ؛ ولا : وا إياك - وا هذا - وا الذى ابتكر دواء شافيا - وا أيهم مخترع - وا أيها الرجلاه.

أما الموصولات المجرده من «أل» فىرى فريق من النحاه صلاحها للندبه ، بشرط أن تكون صلتها شاعه الارتباط بالموصول ، معروفه بذلك بين المتخاطبين ؛

ص : ٨٩

١- سبقت الإشاره لهذا فى «ب» من ص ٣.

٢- يقول بعض النحاه : إن المندوب ليس منادى حقيقه ؛ وإنما هو على صوره المنادى. وحجته : أنك لا تريد منه أن يجيبك ، ويقبل عليك ، وأنهم منعوا فى النداء. «يا غلامك» ، ونحوه مما يكون فيه المنادى مضافا إلى المخاطب ؛ لأن خطاب المضاف المنادى يناقض فى مدلوله المراد من المضاف إليه ، فلا يجمع بين خطابين فى جمله واحده (كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤) مع أن هذا واقع فى أسلوب الندبه ؛ مثل : وا غلامك. وقال آخرون : إنه منادى. وتصدى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرح به الرضى من أنه منادى مجازا لا حقيقه ، فاذا قلت فى الندبه : «وا محمديه» فكأنك تقول له : أقبل ؛ فانى مشتاق إليك - مثلا - وإذا قلت : «وا حزناه» فكأنك تقول : احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونى فيك. ورأى الرضى هو الجدير بالأخذ به ، والاقتصار عليه.

٣- كما سيجىء فى ص ٩١.

٤- وحجتهم أنه لا يخلو من إبهام ، كما سبق فى أبوابه. والمندوب لا بد أن يكون معينا لا إبهام فيه ، ليتحقق الغرض من النديه.

نحو : وا من (١) بنى هرم مصر - وا من (٢) أنشأ مدينة القاهرة ، لأن هذا بمنزله قولك : وا «خوفو» - وا «معز» ؛ بل أقوى ، لما فيه من الإشادة بذكر شيء هام ينسب له .

ويرى آخرون المنع : بحجه أن شيوع الصلة ، وإدراك المراد منها ، عسير فى أغلب الأحيان . وربما شاعت عند قوم وخفيت على غيرهم . والأخذ بالرأى الأول أنسب عند الحاجة .

واسم الموصول : «من» فى المثاليين السالفين مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي - فى محل نصب . وهذا على اعتبار اسم الموصول - فى الرأى الأصح - من قسم المنادى المفرد . فإن جعل من قسم الشبيه بالمضاف - كما يرى بعض النحاه - فهو منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي . وأثر كل رأى يظهر فى توابعه ، فهى إما توابع منادى مبنى على الضم ، لها أحكامها التى سبقت (٣) وإما توابع منادى منصوب ؛ فتنصب على الوجه المشروح هناك . ومثل هذا يقال فى بقيه الموصولات المبنية قبل النداء .

فليس بين المعارف كلها ما يصلح للندبه إلا العلم ، وإلا المضاف لمعرفه يكتسب منها التعريف ، وإلا الموصول - عند بعض النحاه - بشرط ، تجرده من «أل» ، وبشرط اشتها الصلة بين المتخاطبين ، وإلا بعض المقرون «بأل» مما يصلح للنداء (٤) .

٢ - حكم المندوب من ناحيتى الإعراب والبناء حكم غيره من أنواع المنادى فيجب بناؤه على الضم إن كان علما مفردا ، أو نكره مقصوده ، مع مراعاة التفصيل الخاص بكل ... (٥) نحو : وا عمر - وا عثمان ، وا رأس - وا كبد ... وأشباههما مما عرضناه فى الأمثلة الأولى وما لم نعرضه .

ويجب نصبه إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف (٦) ؛ فمثال المضاف قول

ص : ٩٠

١- بانى الهرم الأكبر بجيزه القاهرة هو فرعون مصرى قديم ، اسمه : «خوفو» كان البناء قبل الميلاد بنحو ثلاثه آلاف سنه تقريبا - ولا يزال قائما شامخا .

٢- هو : المعز لدين الله الفاطمى ، وأنشأها حول سنه ٣٦٠ هـ .

٣- فى ص ٣٩ .

٤- وقد سبق بيانه فى ص ٣٥ .

٥- سبق إيضاح شامل للمفرد العلم ، والنكره المقصوده ، والمضاف ، وشبهه . فى أول باب «المنادى» ص ٨ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١ .

٦- سبق إيضاح شامل للمفرد العلم ، والنكره المقصوده ، والمضاف ، وشبهه . فى أول باب «المنادى» ص ٨ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١ .

الشاعر فى قصيده يرثى بها عالما ديتيا كبيرا (١).

وا خادم الدين والفصحى وأهلها

وحارس «الفقه» من زيغ وبهتان

ومثال الشبيه به ما قيل فى رثائه : وا ناشرا رايه العرفان عليه.

ويلحق بالشبيه النكره المقصوده الموصوفه ؛ كقولهم فى رثاء الإمام على :

وا إماما خاض أرجاء الوغى

يصرع الشرك بسيف لا يفلى

أما النكره غير المقصوده فلا تصلح مندوبه ؛ إذا كانت للمتفجع عليه لا للمتوجع منه - كما سبق (٢) - فلا يقال : «وارجله» لغير معين.

وإذا اضطر شاعر لتتوين المندوب المفرد جاز رفعه ونصبه كما جاز له هذا فى المنادى المفرد الذى سبق الكلام عليه (٣) ...

٣ - الغالب فى المندوب أن يختم - جوازا - بألف زائده تتصل بآخره ، إمّا حقيقه ؛ نحو : وا عمراه ، وقول المتحسر :

فوا أسفا (٤) من مكرمات

أرومها

فينهضنى عزمى ، ويقعدنى فقرى

وإما حكما ؛ كالتى تزداد فى آخر المضاف إليه لغير ياء المتكلم (٥) إن كان المندوب

ص : ٩١

١- هو الاستاذ الشيخ محمد عبده المتوفى سنة ١٩٠٥

٢- فى ص ٨٩.

٣- فى «د» من ص ٢٣ - ويقول ابن مالك فى باب مستقل : عنوانه : «الندبه» مبينا ما سبق من أن حكم المندوب هو حكم المنادى المحض ، وبيان ما لا يندب ، وأن الموصول يندب بما اشتهر به : ما للمنادى اجعل لمندوب. وما نكر لم يندب ، ولا ما أبهما ويندب الموصول بالأذى اشتهر كبئر زمزم ؛ يلى : وا من حفر (يلى وا من حفر ، أى يقع بعد قولك : وا من حفر. أى : وا من حفر بئر زمزم). يريد : أن الموصول يصح أن يكون مندوبا بسبب اشتهاره بصلته. وضرب لهذا مثلا هو : وا من حفر بئر زمزم.

والذى حفرها هو عبد المطلب ، وشاع بين الناس هذا ، فكأنك قلت : وا عبد المطلب.

٤- مع مراعاة الشرط الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٨٧ والذى يقتضى أن تكون الندبه هنا للأسف نفسه من غير إضافه لياء المتكلم المنقلبه ألفا ... و .. - أما المندوب المضاف لياء المتكلم فتفصيل الكلام عليه فى ص ٩٧

٥- لأن المندوب المضاف للياء له حكم مستقل (سيجىء فى ص ٩٧). ومن اتصالها حكما زيادتها فى آخر بعض التوابع ، وزيادتها فى صله الموصول المجرد من «أل» عند من يبيح ندبته ، فيقول : وا من بنى هرم مصر - وا من أنشا مدينه القاهرتا. ويصح : مصراه ، والقاهرتاه ؛ بزياده هاء السكت الساكنه ؛ كما سيجىء هنا. وإنما كانت الزيادة التى فى آخر المضاف إليه وفى آخر الصله - وأشباههما ؛ كالتابع - حكميه ، لأنها لم تتصل بآخر المندوب مباشره. وإنما اتصلت بآخر شىء وثيق الارتباط به ، - - إذ المضاف والمضاف إليه متلازمان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ فالزياده المتصله بآخر المضاف إليه تعتبر حكما وتأويلا بمنزله المتصله بآخر المضاف. وكذلك الشأن فى الزيادة المتصله بآخر الصله ، والتابع. هذا تعليل النجاه. والعله الحقه هى استعمال العرب.

والغرض من زياده الألف مدّ الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما فى النفس. وزيادتها ليست واجبه ، وإنما هى غالبه - كما قلنا - لكنها إن زيدت وجب لها أمران.

فأما أحدهما : فحذف التنوين إن وجد قبل مجيئها فى آخر المندوب المبنى ، أو فى آخر المضاف إليه ونحوه ؛ فمثال حذفه من المبنى ندبه العلم المحكى حكاية إسناد (٢) ؛ نحو : وازاد محمودا ؛ فيمن اسمه : «زاد محمود» ومثال المضاف إليه : واحارس بيتاه. فى ندبه : «حارس بيت».

وأما الآخر : فأن يتحرك ما قبلها بالفتحه - بشرط أمن اللبس - إن كان غير مفتوح ، لأن الفتحة هى التى تناسبها ؛ كالأمثله السالفه. فإن أوقعت الفتحة فى لبس وجب تركها ، وإبقاء الحركه الموجوده على حالها مع زياده حرف بعدها يناسبها : فتبقى الكسره وتجيء بعدها ياء ، وتبقى الضمه وتجيء بعدها واو ؛ ففى مثل : وا كتابك - بكسر الكاف - نقول : وا كتابكى ، ولا يصحّ مجيء الألف ؛ فلا يقال : وا كتابكا ؛ إذ لا يتبين مع الألف حال المضاف إليه ؛ أهو خطاب لمذكر أم لمؤنث؟ وكذلك لا يتبين فى «وا كتابه» لو جئنا بالألف ؛ فيجب الاستغناء عنها بالواو بعد الهاء.

وفى مثل : وا كتابهم ، يقال : وا كتابهموه ، ولا يصح وا كتابهماه ، بزياده الألف ، إذ لا يتضح معها نوع الضمير ؛ أهو لمثنى أم لجمع؟

ويجب أن يحذف للألف الزائده ما قد يكون فى آخر المندوب من ألف أخرى

ص : ٩٢

١- الهاء للسكت. والكلام عليها فى ص ٩٣.

٢- اشتمل المثال على ندبه العلم المحكى إسنادا ؛ لأنه الذى يوجد فيه التنوين مع النداء ؛ تحقيقا للحكاية. ولا يحذف هذا التنوين إلا مع زياده ألف الندبه - كما سيجىء هنا ، وفى «ب» من ص ٩٥ أما المنادى العلم المفرد فمبنى على الضم ؛ فلا تنوين فيه اختيارا - كما عرفنا فى - «د» من ص ٢٣ - وإنما يوجد التنوين أحيانا فيما يتممه ، كصله الموصول عند من يعتبره مفردا ، وأما المندوب المضاف فلا- يدخله تنوين مطلقا ، وقد يدخل فى المضاف إليه ، وفى الجزء الثانى المتمم لشبهه المضاف. أما الجزء الأول من شبهه المضاف فلا يحذف تنوينه ، لأن ألف الندبه لا تتصل به ، وأما النكره المقصوده فقد تنون إذا وصفت ؛ طبقا لما سلف فى ٢٧.

نحو : مصطفى ، فيقال : وا مصطفىاه (١) ...

هذا والأحرف الثلاثة السابقة (الألف - الواو - الياء) ، زائده ، لا تعرب شيئا ، ولا يقال فيها إلا أنها زائده للندبه ، ولا تأثير لها فيما اتصلت بآخره إلا باحتياجها إلى حركه قبلها تناسبها ؛ فالفتحه قبل الألف ، والضمه قبل الواو ، والكسره قبل الياء (٢) ...

ويصح في حاله الوقف زياده هاء السكت (٣) الساكنه بعد الثلاثه ، أو عدم زيادتها ، فيقال : وعمره - وا كبده - وا إمامه - وا خادم وطنه - وا كتابكيه -

ص: ٩٣

١- وعند إعرابه يقال : «مصطفى» منادى مبنى على ضم مقدر للتعذر - كما كان قبل الندبه - على الألف المحذوفه لالتقاء الألفين الساكنين ، والألف الموجوده زائده للندبه ، والهاء للسكت. وهذا هو الرأى الأقوى بالنسبه للرأى الآخر الذى يقول إن المندوب المختوم بالألف مبنى على الفتح. وإذا حذف الألف من آخر المندوب بسبب مجيء ألف الندبه وجب - فى الأرجح - مجيء هاء السكت معها لتدل على أن الألف المذكوره هى الزائده للندبه ، وليست من حروف المندوب - كما أشرنا -.

٢- يقول ابن مالك فى زياده ألف الندبه وحذف ما قد يكون فى آخر المندوب من ألف أو تنوين لأجلها : ومتهى المندوب صله بالألف متلوها إن كان مثلها حذف (تملوها أى : الذى تليه وتقع بعده) يقصد : أن آخر المندوب يجيء بعده ألف الندبه ، فإن وقعت ألف الندبه بعد مثيل لها ، (أى : بعد ألف) وجب حذف المثيل ؛ لالتقاء الساكنين ، دون ألف الندبه لأنها جاءت لغرض. ثم قال : كذاك تنوين الذى به كمل من صله أو غيرها. نلت الأمل يريد : كذلك يحذف التنوين من الشئ الذى أكمل المندوب ، وجاء بعد المندوب ليتمه ؛ كالصله بعد اسم الموصول ، والمضاف إليه بعد المضاف ، وبعض التوابع بعد متبوعاتها ... وبقية البيت دعاء للمخاطب ، سيق للتكملة الشعريه ... ثم قال بعد ذلك فيما يختص بشكل المندوب وضبطه بالفتحه عند مجيء الألف ، وهل يحدث لبس بسببها؟ وكيف نتوقاه؟ والشكل حتما ، أوله مجانسا إن يكن الفتح بوهم لابس (لابسا بوهم - خالطا المقصود بغيره ، بسبب وهم. والوهم : ذهاب الظن لغير المراد). يقول : إن كان الفتح قبل ألف الندبه يحدث لابس ، بسبب وهم فالواجب العدول عن الفتحه وعن الألف ، والمجىء بحرف مجانس للشكل الموجود ، بدل الألف ، فالكسره يجانسها الياء ، فتجىء بعدها الياء ، والضمه يجانسها الواو فتجىء بعدها الواو. وهذا معنى : أول الشكل مجانسا له ، أى : اذكر بعد الشكل الحرف الذى يجانسها.

٣- وتسمى : هاء الاستراحه

واكتابهوه ... كما يقال : وا عمرا - وا كيدا ، وا إماما ... ولا تزد الهاء جوازا ، إلا بعد حرف من أحرف المدّ الثلاثة. والأفصح حذف الهاء فى وصل الكلام إلا فى الضروره الشعريه فتبقى وتتحرك بالكسر أو بالضم. ومن القليل الذى يحسن إهماله أن تبقى فى الاختيار ، وأن تتحرك فيه بالكسر أو بالضم (١)!! ...

ص: ٩٤

١- وفى هاء السكت (هاء الاستراحه) يقول ابن مالك : وواقفا زد «هاء» سكت إن ترد وإن ترد فالمدّ «والها» لا تزد أى : إن شئت عند الوقف أن تزيد على المندوب بعد ألفه هاء السكت فزدها ، وإن شئت ألا تزيد فأنت حر - إلا فى الصوره التى عرضناها عند الشرح فى رقم ١ من هامش الصفحه السابقه -. وإن شئت الاستغناء عنهما فلا تزد حرف المد ، ولا الهاء (وحرف المدهو الألف ، والواو ، والياء) ولا تزد الهاء إلا بعد واحد منها.

(أ) إذا كان المندوب مثني أو جمع مذكر سالما فإن نونهما لا- تحذف عند مجيء ألف الندبه ، فيقال : وا إبراهيمانا - وا إبراهيمونا ، فيبينان على الألف والواو ؛ كالمنادى المجرد.

(ب) إذا ندب المفرد ولم تلحقه ألف الندبه ، كان كالمنادى المحض مبتئياً على الضم في محل نصب - كما سبق - نحو : وا جعفر. أما في مثل : سيويه ، و «قام محمود» - علمين - فيقال : وا سيويه - وا قام محمود (في ندبه من اسمه هذا) ، فالمنادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره علامه البناء الأصلي في سيويه ، وحركه الحكايه في الثاني المنون. وهو في الحالتين في محل نصب. فإذا جاءت ألف الندبه ؛ فقلنا : وا جعفر ، فهو منادى مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبه الألف - في محل نصب. وإذا قلنا : وا سيويها ، فهو منادى مبني على ضم مقدر ، منع من ظهوره علامه البناء الأصلي التي حذفت لأجل فتحه المناسبه ، في محل نصب ، أو : أنه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحه المناسبه - مباشره - في محل نصب ، وهذا أوضح ؛ لأن اعتبار الألف الظاهره أولى من اعتبار المحذوف. وإذا قلنا : وا قام محمودا (1) ، بزياده ألف الندبه ، فالمنادى مبني على ضم مقدر منع ظهوره حركه الحكايه التي حذفت لأجل فتحه المناسبه - في محل نصب. أو مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحه المناسبه - مباشره - في محل نصب. والأفضل أن يكون الضم مقدرًا لفتح المناسبه ، مراعاةً للناحيه اللفظيه المذكوره.

أما المضاف وشبهه ، نحو : وا كتاب جعفره - وا قارئنا كتاباه - فالجزء الأول منصوب دائماً كالنداء المحض ، والجزء الثاني يقدر إعرابه ، وسبب التقدير مجيء الفتحة ، لمناسبه الألف.

(ج) إذا كان للمندوب تابع فإن كان بدلا ، أو عطف بيان ، أو توكيدا معنوياً - فالأحسن ألا تدخل ألف الندبه على التابع ، ويكتفى بدخولها على المتبوع.

ص: ٩٥

وإن كان عطف نسق دخلت على المعطوف ، نحو : وا عمر وعثماناه. ويجيز بعضهم دخولها على المعطوف والمعطوف عليه.
وهذا حسن.

وإن كان توكيدا لفظيا دخلت عليهما ، نحو : وا عمراه وا عمراه ...

أما إن كان نعتا لفظه كلمه : «ابن» المضافه لعلم فإن الألف تدخل على المضاف إليه ؛ نحو : وا حسين بن عليناه. فإن كان لفظا
آخر فالأحسن إدخالها على المنعوت وحده.

ص: ٩٤

عرفنا (١) أن المنادى صحيح الآخر المضاف إضافه محضه ، قد تكون إضافته إلى ياء المتكلم ، كقول الشاعر وقد عاد إلى وطنه من منفاه (٢) :

فيا وطنى لقيتك بعد يأس

كأنى قد لقيت بك الشبابا

وعرفنا ما يجوز فيه - اختيارا - من لغات أشهرها ست ، منها ثلاث تثبت فيها الياء ، وثلاث تحذف فيها. فالثلاث الأولى هي : إثباتها ساكنه ؛ نحو : يا وطنى - إثباتها متحركه بالفتحه ، نحو : يا وطنى - قلبها ألفا بعد فتحه ؛ نحو : يا وطن.

والتي تحذف فيها هي : حذفها مع بقاء الكسره قبلها دليلا عليها ؛ نحو : يا وطن. - قلبها ألفا مفتوحا ما قبلها ، وحذف الألف مع بقاء الفتحة قبلها ؛ نحو : يا وطن - حذفها ، وبناء المنادى قبلها على الضم ؛ نحو : يا وطن.

١ - فإذا ندب المضاف إضافه محضه لياء المتكلم الساكنه الثابته جاز حذفها ومجىء ألف الندبه مفتوحا ما قبلها ، وجاز تحريك الياء بالفتحه مع زياده ألف الندبه بعدها ففى. نحو : يا مالى ، يقال : وا مالا ، أو : وا ماليا (٣). ويصح عند الوقف

ص : ٩٧

١- فى ص ٥٧.

٢- لما اشتعلت الحرب العالميه الأولى فى أغسطس سنه ١٩١٤ ، وكان الإنجليز يحتلون البلاد المصريه إذ ذاك - نفوا الشاعر إلى أسبانيا ، وظل بها حتى انتهت الحرب فى آخر سنه ١٩١٨ فعاد إلى وطنه أول سنه ١٩١٩.

٣- ويقال فى إعراب : «وا ماليا» «مال» ، منادى مضاف ، منصوب بفتحه مقدره على اللام ؛ منع من ظهورها الكسره العارضه لمناسبه الياء - والفاء مضاف إليه ، مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة التى جاءت لمناسبه الألف ، فى محل جر. ويقال فى إعراب : «وا مالا» ، «مال» منادى مضاف ، منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها الكسره التى جاءت لمناسبه الياء المحذوفه - أو : منع من ظهورها الفتحة الحاليه التى جاءت لمناسبه ألف الندبه. ومراعاة الفتحة الحاليه أوضح. وفى المندوب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنه وجواز تحريكها بالفتح ، أو حذفها مع زياده ألف الندبه فى الحالتين وفتح ما قبلها - يقول ابن مالك : وقائل وا عبديا ، وا عبدا من فى التندا ، اليا ، ذا سكون أبدى - - (تقدير البيت : ومن أبدى فى النداء حرف الياء ذا سكون - قائل وا عبديا ، وا عبدا). يريد أن من لغته فى المنادى المضاف لياء المتكلم هو إسكانها ، مع بقائها ، فانه يقول عند الندبه : وا عبديا - أو وا عبدا ، بتحريك الياء بالفتح ، ثم زياده ألف الندبه ، أو بحذف الياء مع زياده ألف الندبه وفتح ما قبلها.

زياده هاء السكت الساكنه على الوجه الذى أوضحناه (١).

٢ - وإذا ندب المضاف لياء المتكلم الثابته المفتوحه لم يجرز إلا زياده ألف الندبه بعدها ، ففي مثل : يا مالى ، يقال : وا ماليا . ويصح زياده هاء السكت الساكنه وقفا ...

٣ - وإذا ندب المضاف لياء المتكلم المنقلبه ألفا ، حذف ، وحل محلها ألف أخرى للندبه ؛ فيقال فى : يا مالا - وا مالا . ويصح وقفا زياده هاء السكت الساكنه ...

٤ و ٥ و ٦ - أما إذا ندب المضاف لياء المتكلم المحذوفه فيزاد ألف الندبه مع فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحا ، ففي مثل : يا مال - يا مال - يا مال ... يقال فيها جميعا : وا مالا . ويصح وقفا زياده هاء السكت الساكنه .

وقد يؤدى بعض الصور السالفه إلى اللبس ، فيجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه ، أو إقامه قرينه تزيله .

وإذا أضيف المنادى المندوب إلى اسم ظاهر مضاف لياء المتكلم ؛ نحو : وا مال أهلى ... وجب إثبات الياء ، لأن المندوب لم يصف إليها مباشره ؛ فلا- تسرى عليه أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم . ومع إثباتها يجوز زياده ألف الندبه بعدها وعدم زيادتها ؛ تقول وا مال أهلى - وا مال أهليا (٢).

ص : ٩٨

١- فى ص ٩٣ .

٢- نص على هذا سيبويه (فى الجزء الثانى من كتابه ، باب الندبه ص ٣٢٢) . ويجيز غيره حذف الياء فى هذا النوع عند مجيء ألف الندبه ، وليس بشىء ..

الترخيم الاصطلاحيّ : «حذف آخر اللفظ بطريقه معينه ؛ لداع بلاغيّ» (١). وهو ثلاثه أقسام :

ترخيم اللفظ للنداء ، وترخيمه للضرورة الشعريه ، وترخيمه للتصغير. والباب الحالى معقود للكلام على القسمين الأولين ، أما الثالث فموضع الكلام عليه : «باب التصغير» (٢).

القسم الأول : ترخيم المنادى.

نصح أعرابي لابنه : «عامر» ؛ فكان مما قال : (يا عام ، صداقه اللئيم ندامه (٣) ، ومداراته سلامه ...) فحذف الراء من آخر المفرد العلم المنادى.

وسمع آخر أعرابيه تتغنى بمزاياها ؛ فقال لها : (يا أعرابي ، دعى ما أنت فيه ؛ فمن حدّث الناس عن نفسه بما يرضى ، تحدثوا عنه بما يكره.) فحذف التاء (٤) من آخر المنادى النكره المقصوده ...

فالحذف على الوجه السالف نوع مما يسمى : «ترخيم نداء» ، وهو : «حذف آخر المنادى المفرد العلم ، أو النكره المقصوده. وقد يقتصر الحذف على هذا أو لا يقتصر» - طبقا لما سيجيء - (٥).

شروطه :

لا يصح إجراء هذا النوع من الترخيم الذى يقتضى حذف الآخر وحده أو مع شىء غيره ، إلا بعد أن تجتمع فى المنادى شروط عامه لا بد من تحققها فيه - سواء أكان مجردا من تاء التأنيث أم مختوما بها - وشروط خاصه بالمجرد منها. فالعامه هي : ١ - أن يكون معرفه ، إمّا بالعلميه ، وإمّا بالقصد والإقبال (٦) ؛ (لأن

ص : ٩٩

١- هو : التخفيف - غالبا - أو التمليح ، أو الاستهزاء.

٢- ص ٦٥٤.

٣- أى : مؤديه للندم ؛ بسبب نتائجها الضاره.

٤- نداء الترخيم كثير عندهم فى المنادى المختوم بتاء التأنيث ، وفى بعض كلمات أخرى ؛ منها : مالك - عامر - حارث - صاحب -

٥- فى ص ١٠٢.

٦- فسبب تعريفه أنه مفرد علم ، أو نكره مقصوده. أما بقيه أقسام المنادى فلا ترخم - كما سيجيء التصريح هنا وفى الشرط الرابع -

المنادى الذى يراد ترخيمه قسمان ، مجرد من تاء التأنيث ، ومقترن بها ، فإن كان مجردا من تاء التأنيث وجب أن يكون علما ؛ فيتعرف بالعلميه ، وإن اقترن بالتاء وجب أن يكون علما ، أو نكره مقصوره ؛ فيتعرف بالعلميه ، أو بالنداء مع الإقبال ، ولا يصح ترخيم النكره المحضه ، وهى النكره غير المقصوده).

٢ - ألا يكون مستغاثا مجرورا ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : يا لصالح لمحمود - يا لفاطمه لأخيها. فإن حذف اللام الداخلة عليه جاز ترخيمه ؛ نحو : يا صالا (١) لمحمود - يا فاطما (٢) لأخيها.

٣ - ألا يكون مندوبا ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : وا معتصم ، أين أنت؟ وا عبلة ما صنعت بك الأيام؟

٤ - ألا يكون مضافا ، ولا شبيها به (٣) ؛ كالمضاف فى قولهم : يا أهل العلم ، عالم ذو همه يحيى أمه. - يا فتاتى أنت عنوان بلادى. وشبهه فى مثل : «يا بخيلا بماله ، أنت تشقى ، وغيرك يسعد».

٥ - ألا يكون مركبا تركيب إسناد - على الأرجح (٤) - فلا يصح الترخيم فى علم كالذى فى قولهم : يا «فتح الله» ، الجاه يبنى ، والمجد يبقى - يا «زينب فاضله» ؛ لا تقابلى الإحسان بالجحد.

٦ - ألا يكون من الألفاظ المقصوره على النداء (٥) ، فلا يصح الترخيم فى مثل : يا فل ويا فله ...

٧ - ألا يكون من الألفاظ المبنيه أصاله قبل النداء ؛ مثل : حذام - رقاش ... علمين لمؤنثين.

تلك هى الشروط العامه التى يجب تحققها فى المنادى المراد ترخيمه بقسميه ؛ (المختوم بتاء التأنيث ، والمجرد منها).

أما الشروط الخاصه التى لا بد من تحققها مع العامه فى القسم المجرد من تاء التأنيث ، دون المختوم بها ... فأهمها :

ص: ١٠٠

١- الألف التى فى آخر المستغاث هى التى تجيء - جوازا - عند حذف لام الجر ، وتفصيل الكلام عليها فى ص ٧٧.

٢- الألف التى فى آخر المستغاث هى التى تجيء - جوازا - عند حذف لام الجر ، وتفصيل الكلام عليها فى ص ٧٧.

٣- هذا الشرط مفهوم من مضمون الشرط الأول ، ولكن ذكرناه صريحا هنا ليكون أوضح وأجلى.

٤- كما سيأتى فى ص ١٠٦ ، وفيها حكم ترخيم المركب المزجى.

٥- وقد سبقت فى ص ٦٧.

١ - أن يكون تعريفه بالعلميه دون غيرها ، نحو : «سالم» علم رجل ؛ تقول : يا سال : أذلّ الحرص أعناق الرّجال. فلا يصح في المجرّد من تاء التّأنيث أن يكون نكره مقصوده (لأنّ تعريفها بالقصد والإقبال ، لا- بالعلميه ؛ نحو : يا صاحب ، لمعيّن) أما المختوم بها فيصح أن يكون علما وأن يكون نكره مقصوده ؛ كأن تقول في نداء فتاه اسمها عائشه : يا عائش : آفه النصح أن يكون جهازا. وفي نداء مسافره معينه : يا مسافر ، تيقظي في رحلتك ؛ فإن السلامه في اليقظه.

٢ - أن يكون العلم المجرّد منها أربعه أحرف أو أكثر ؛ فلا- يصح ترخيم العلم الثلاثي الخالي من تاء التّأنيث مطلقا ؛ (١) ؛ مثل «سعد» و «رجب» في قولهم : يا سعد ، من أحسن إلى لئيم أساء إلى نفسه - يا رجب ، النفس الصغيره مولعه بالصغائر. أما المختوم بتاء التّأنيث فيصح ترخيمه ، سواء أكان علما أم نكره مقصوده ، ثلاثيا أم أكثر. وتقول في نداء فتاه اسمها «هبه» نداء ترخيم : يا هب ، إنّ الإيمانى والأحلام كالأزهار ؛ ما تراكم منها قتل. وفي أخرى اسمها : «ماجده» يا ماجد ، إن الله لا ينظر إلى الصور ، وإنّما ينظر إلى الأعمال (٢) ...

ص: ١٠١

١- أى : سواء أكان ساكن الوسط أم متحركه ، ولا داعى للتفرقه بين الاثنين كما يرى بعض النحاه.

٢- فيما سبق يقول ابن مالك : ترخيما احذف آخر المنادى كيا «سعا» فيمن دعا «سعادا» أى : احذف آخر المنادى حذف ترخيم ، كمن يقول : يا سعا ، وهو ينادى فتاه اسمها : سعاد. ثم قال : وجوزنه مطلقا في كلّ ما أنث بالها. والذي قد رُخّما بحذفها وفّره بعد. واحظلا- ترخيم ما من هذه «الها» قد خلا إلّا «الرّباعى» فما فوق. «العلم» دون إضافه ؛ وإسناد متم يقول : جوز الترخيم في المنادى المؤنث بالهاء ، (أى : بتاء التّأنيث التى تصير «هاء» فى الوقف) إجازته مطلقه ؛ يتساوى فيها كل منادى مختوم بالتاء ؛ علما أو نكره مقصوده ، ثلاثيا أو زائدا على الثلاثه. متحرك الوسط ، أو ساكنه. ثم قال : إن المنادى المرخم بحذفها يوفر بعد ذلك ، فلا- يجوز حذف شىء من حروفه بعد التاء. وعرض بعد هذا للترخيم الخالي منها ؛ فقال : احظّل (أى : امنع) ترخيم المنادى الخالي منها إلا إذا كان علما رباعيا فما فوقه ، غير مضاف ، وغير مركب تركيب إسناد متم ، (أى : تركيب إسناد تام ، كامل). ويلاحظ فى هذه العبارات القصور والخلط ، لأن بعض الأشياء المحظوره السابقه - كالمنادى المضاف ، والمركب تركيب إسناد - ليس محظورا فى المنادى المختوم بالتاء وحده ، وإنما حظره عام يشمل المجرّد منها أيضا ، كما شرحنا.

ما يحذف جوازا من آخر المنادى عند ترخيمه :

يجوز أن يحذف من آخر المنادى بسبب ترخيمه حرف واحد - وهو الأغلب - أو حرفان ، أو كلمه ، أو كلمه وحرف. وفيما يلي البيان :

أولا : يحذف منه الحرف الأخير وحده بغير شروط إلا التي سلفت.

ثانيا : يحذف منه الحرفان الأخيران (١) معا بعد تحقق الشروط التي سلفت ، مزيدا عليها أن يكون المنادى علما مجردا من تاء التأنيث ، وأن يكون الحرف الذى قبل الأخير حرف مدّ (٢).

وأن يكون زائدا لا أصليا ، وأن يكون رابعا فصاعدا.

وبعبارة أخرى : يجوز أن يحذف من المنادى العلم المرخّم المجرّد من تاء التأنيث الحرفان الأخيران ، بشرط أن يكون السابق منهما حرف مدّ ، زائدا ، رابعا فأكثر ... مثل : عمران - خلدون - إسماعيل ... تقول : يا عمر ، من ساء قوله ساءت معاملة الناس له - يا خلد ، النصح أغلى ما يباع ويوهب - يا إسماع ، من خاف الله حرصته عنايته.

أما الحرف الأخير فقد يكون أصليا. كهمزه «أسماء» فى المنادى المرخم من قول الشاعر :

يا أسم ، صبرا على ما كان من حدث

إنّ الحوادث ملقى (٣) ومنتظر

فكلمه : «أسم» ، أصلها : أسماء ، وهمزتها بمنزله الأصليه ، لأنها منقلبه عن واو أصلية (٤). وقد يكون زائدا كالنون فى «مروان» من قول الشاعر :

يا مرو إنّ مطيتى محبوسه

ترجو الحباء (٥) ، وربّها لم

يئس

ولا يصح فى هذا القسم المستوفى للشروط الاقتصار على حذف الحرف الأخير وحده ،

ص : ١٠٢

١- يدخل فى هذا من الأعلام : المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم (ويراعى فى الثلاثه التفصيل الهام الآتى فى ص ١٠٥)

٢- لا يسمى حرف مد إلا إذا كان حرف عله ساكنا ، والحركه التي قبله تناسبه ، (وهى الفتحة قبل الألف ، والضمه قبل الواو ، والكسره قبل الياء ، نحو : قام - يقوم - مقيم.) وهو فى هذه الحاله حرف عله ، ومد ، ولين. فإن كان ساكنا وقبله حركه لا تناسبه سمى : حرف عله ولين ، نحو : فرعون وخير. فإن كان متحركا فهو حرف عله فقط ؛ نحو : حور وهيف ... (راجع ماسبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧).

٣- يريد : اصبرى على ما يحدث ؛ لأن الحوادث محتومه ؛ بعضها ملقى (أى : واقع حاصل) ، وبعضها منتظر وقوعه.

٤- «أسماء» جمع ، مفرده : «اسم» وأصله : «سمو» ؛ فواوه أصلية ، تنقلب همزه عند جمعه على «أفعال» مع زياده همزه الوصل.

٥- العطاء.

وإنما يجب أن يحذف معه الحرف الذى قبله أيضا. إلا- إن كان المنادى المرخم مختوما بتاء التأنيث ؛ فتحذف وحدها دون الحرف الذى قبلها. ففى مثل : «عقناه» (١) وسلحفاه ، علمين ، يقال : يا عقبا ، يا سلحفا بالألف فيهما.

فالترخيم يحذف آخر المنادى أمر اختياري ، لا واجب ، لكن إذا اخترنا الحذف فى هذا القسم المستوفى للشروط وجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذى قبله ، لأنهما متلازمان وجودا وحذفا فى غير المختوم بتاء التأنيث حيث يقتصر الحذف عليها وحدها.

وبمراعاة الشروط السالفه يتبين أنه لا يصح فى الأمثله الآتية وأشباهاها ، حذف الحرفين الأخيرين معا فى نداء الترخيم : يا مرتجاه ، علما ، لا يقال : يا مرتج ، لوجود تاء التأنيث (٢).

يا جعفر ، يا ثمود - يا سعيد - يا عماد ... أعلاما ، لا يقال : يا جع - يا ثم - يا سع - يا عم ... لأن الحرف الذى قبل الأخير ليس حرف مدّ أو حرف مدّ ، لكنه ليس رابعا فأكثر.

يا رحيم ، يا هبيخ (٣) - علمين - لا يقال : يا رحى - يا هبى ... لأن حرف العله (الياء) قبل الآخر ليس ساكنا ؛ فلا يصح حذف الياء ؛ لأنها ليست للمدّ.

يا قنور (٤) - علما - ؛ لا يقال : يا قنو ؛ لأن حرف العله (الواو) قبل الآخر ليس ساكنا ؛ فلا يصح حذفه. لأنه ليس حرف مدّ.

يا فرعون - علما - لا يقال : يا فرع ؛ لأن الحركة التى قبل حرف العله (الواو) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الواو. لأنها ليست للمدّ.

يا غرنيق (٥) - علما - لا يقال : يا غرن ؛ لأن الحركة التى قبل حرف العله (الياء) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الياء. لما سبق.

ص: ١٠٣

١- هى فى الأصل صفه للعقاب (إحدى الطيور الجارحة) يقال : هذه عقاب عقنابه ، أى ذات محالب قويه.

٢- بخلاف التاء فى مثل : «هندات» - طبقا للبيان الهام فى ص ١٠٥ -.

٣- أصل معناه : الغلام السمين ، الممتلىء.

٤- أصل معناه : الصعب اليبس من كل شىء.

٥- أصله اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء.

يا مختار - علما - لا يقال : يا مخت ، لأن حرف العله ليس زائدا ، فأصله الياء ؛ فلا بد من بقاء الألف .

يا متقاد - علما - لا يقال : يا منق ، لأن حرف العله ليس زائدا ، فأصله الواو ؛ فلا بد من بقاء الألف .

..... (١)

ص: ١٠٤

١- وفى حذف الحرف الأخير ومعه الحرف الذى قبله (وهو الذى تلاه الأخير) يقول ابن مالك : او مع الآخر احذف الذى تلا
إن زيد ، لينا ساكنا ، مكّملا ... أربعه فصاعدا. والخلف فى واو وياء بهما فتح قفى تلا : أى : تلاه الآخر ولينا ساكنا - يقصد به
حرف المد ، وقد شرحناه. الخلف - الخلاف بين النحاه. قفى - تبع ، أى : جاء بعده حرف ، والجمله الفعلية : (قفى) خبر للمبتدأ
: (فتح) والجمله من المبتدأ والخبر صفه لواو .. والجار مع مجروره (بهما) متعلقان بالفعل : (قفى). يريد : يحذف مع الحرف
الأخير ما قبله من حرف مد رباعى. فإن كان قبل الواو والياء فتحه - نحو : فرعون وغرنيق - فقد وقع خلاف فى جواز حذفهما.

١ - يصح ترخيم المثني وجمعي التصحيح بحذف زيادتيهما بشرط أن يكون ترخيمهما على لغة من ينتظر (١)، لكيلا يقع فيهما اللبس بالمفرد؛ فتقول في نحو: محمدان ومحمدين (علمين): يا محمد - يا محمد؛ بالفتح في الأول والكسر في الثاني. وكذا في المنسوب. ويمتنع الضم في كل ما سبق لكيلا يلتبس بالمفرد. وأما محمدون - ونظائره من كل جمع مذكر سالم مرفوع بالواو - فيمتنع ترخيمه مطلقا؛ للسبب السالف (٢).

ب - عرفنا ما يحذف منه حرفان عند الترخيم. وهو يشمل المثني وجمعي التصحيح إذا كانت أعلاما؛ فترخم كلها بحذف الآخر ومعه ما قبله، بالشروط التي سلفت. لكن يمتنع بقاء الألف في مثل: «هندات» لأن التاء فيه ليست للتأنيث (٣).

ج - الحركة المجانسه لحرف العله فيصير حرف مدّ بسببها، قد تكون ظاهره؛ كالأعلام التي في الأمثله السالفه؛ وقد تكون مقدّره في بعض الأعلام الأخرى؛ كما في جمع المقصور جمع مذكر سالما؛ نحو: يا مصطفون، ويا مصطفين، علمين... فنقول عند الترخيم: يا مصطف، بحذف الواو والنون من الأول، والياء والنون من الثاني، لأن أصلهما؛ مصطفيون ومصطفين، بضم الياء في الأول، وكسرها في الثاني. تحركت هذه الياء فيهما، وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفا. وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. فالحركة مجانسه؛ لأنها الضمه قبل الواو في اللفظ الأول، والكسره قبل الياء في الثاني. فلا يضر أن تكون المجانسه تقديرا؛ لأن المجانسه التقديريه كالمجانسه اللفظيه الظاهره، ولهذا يجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين السالفتين وأشباههما؛ بشرط أن تكون كل كلمه علما.

ص: ١٠٥

١- الكلام عليها في ص ١٠٧.

٢- راجع الصبان والخضري في هذا الموضوع.

٣- راجع الصبان والخضري في هذا الموضوع.

ثالثا: يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترقيم ، كلمه كانت فى أصلها مستقله ، ثم ركبت مع أخرى تركيب مزج (1) ، وصارتا بمنزله الكلمه الواحده ؛ نحو : (حمدويه - خالويه) - (رامهرمز) - (تسعه عشر ...) إذا جعلت هذه المركبات أعلاما ؛ فنقول فى نداءها ترخيما ، يا حمد - يا خال - يا رام - يا تسعه - ولا بد عند ترخيما من وجود قرينه قويه تدل على أصلها ، إذا ترخيما لا يخلو من لبس ، ولا سيما المركبات العدديه المبنيه على فتح الجزأين ؛ نحو : تسعه عشر .

وقد منع كثير من النحاه ترخيم المركب المزجى (وكذا الإسنادى كما تقدم (2)) بحجه أنه لم يسمع ، وأنه موضع إلباس . والأخذ برأيه أحسن .

رابعا: يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترقيم ، كلمه ، ومعها حرف قبلها . ويقع هذا فى لفظين من المركبات العدديه ؛ (هما : إثنا عشر ، وإثنتا عشره ،) إذا جعلنا علمين (3) ؛ فيقال : يا إثن ... يا إثن ... يحذف كلمه : «عشر» أو «عشره» والألف التى قبلهما - كما يقال هذا فى ترخيما من غير تركيب - لأن كلمه : عشر ، وعشره ، بمنزله النون فى الاسم المفرد ؛ (أى : الخالى من التركيب وهو : إثنان وإثنتان.) (4) فصارت هى والألف بمنزله الحرفين الزائدين فى آخر الأصل المثنى ؛ إذا كان علما .

«ملاحظه» : اشتد الخلاف بين النحاه الأقدمين فى ترخيم الأعداد المركبه (أعلاما وغير أعلام) من ناحيه جوازه وطريقته ، أو عدم جوازه . والحق أن ترخيما لا يخلو من لبس وخفاء يحملان اليوم على اجتنابه .

ص: ١٠٦

١- تفصيل الكلام على المركب المزجى فى ح ١ ص ٢١٩ م ٢٣ . وفى حذف عجزه ؛ (أى آخره) ، يقول ابن مالك : والعجز احذف من مركب ، وقل ترخيم جملة ، وذا عمرو نقل يريد : حذف العجز من المركب المزجى جائز ، أما من مركب الجملة (وهو المركب الإسنادى) فقليل ، وقد نقله عن العرب عمرو ، (المشهور باسم : سيبويه) .

٢- فى رقم ٥ من ص ١٠٠ .

٣- هذا شرط حتمى ؛ لكيلا يلتبس بنداء المثنى الذى ليس علما ، وإنما هو عدد محض ، وهو : اثنان وإثنتان ، ومثلهما فى نداء المرخم بقيه الأعداد المركبه ، ثلاثه عشر ، وأربعه عشر ، وخمسه عشر ... إلخ ، فلا يحذف عجزها للترخيم إلا إذا كانت علما ، منعا - فى ظنهم - للالتباس بثلاثه ، وأربعه ، وبقيه الأعداد المفرده . هذا . وإذا صار الاسم المبدوء بهمزه وصل - مثل : اثنى ... واثنتى - علما فإن همزته تصير همزه قطع ؛ يجب كتابتها والنطق بها . - كما سلف فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧ وسيجىء لها بيان أكمل فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٥ . -

٤- أو المراد بالاسم المفرد : ما كان آخره نون قبلها حرف مدّ فى نحو : مسكين ، علما ؛ حيث تحذف النون فى الترخيم ومعها حرف المدّ .

المنادى المرخم لا يكون إلا مفردا علما أو نكره مقصوده - بتفصيلهما الذى عرضناه (١) - فحكمه الأساسى هو البناء على الضمّ وفروعه. ولضبطه طريقتان بعد ترخيمه.

الأولى : أن يلاحظ المحذوف ، ويعتبر كأنه باق ، ويظل ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف (٢) ، ويستمرّ رمز البناء على الضم - وفروعه - مقصورا على الحرف الأخير المحذوف ، كما كان قبل حذفه ، من غير نظر لما طرأ عليه ؛ ففي مثل : يا عامر ... يا سيده ... يكون المنادى قبل الترخيم (عامر - سيده) مبتئا على الضمّ فى محل نصب ، ويصير بعد الترخيم : يا عام - يا سيّد ، منادى مبتئا على الضم الذى على الحرف المحذوف ، فى محل نصب أيضا ، بالرّغم من كسر الميم ، وفتح الدّال ؛ لأن كلا منهما لا يعدّ - بحسب هذه الطريقة - حرفا أخيرا فى كلمته ، يختصّ بعلامه البناء.

وكذلك فى مثل : يا سالم - يا مسافره ، يا إفرند (٣) فالمنادى من غير ترخيم مبنى على الضم فى محل نصب. فإذا رخم قيل بهذه الطريقة : يا سال - يا مسافر ، يا إفرن والمنادى مبنى على الضم فى محل نصب ، كما كان من غير حذف ... وهكذا يظل آخر اللفظ الحالّى على ما كان عليه من حركة أو سكون قبل حذف الحرف الأخير. وتسمّى هذه الطريقة : «لغه من ينوى المحذوف». وتشتهر باسم «لغه من ينتظر». ويجب الاقتصار عليها فى ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث عند خوف

ص: ١٠٧

١- فى ص ٩٩ ، وما بعدها.

٢- يستثنى من هذا مسألتان يقع فيهما تغيير ؛ الأولى : ما كان مدغما فى المحذوف مع وقوعه بعد حرف مدّ هو - فى الغالب - ألف ، فإنه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها ؛ نحو : «مضارّ ، ومحاجّ ، علمين ؛ فيقال فيهما يا مضار ويا محاج ، بالكسر على اعتبارهما اسمى فاعل أصله : مضارر - محاجج ، أو بالفتح على اعتبارهما اسمى مفعول. أما إن كان أصلى السكون فالأحسن تحريكه بالفتحة لقربها من السكون فى الخفه ؛ نحو : إسحارّ (بتشديد الراء ، اسم لبقلة) ، فيقال عند التسميه به وترخيمه : «يا إسحار» فتحذف الراء الثانية للترخيم ، وتفتح الأولى التى كانت مدغمه فيها وبقيت بعدها. الثانية : ما حذف لواو الجمع ، كما إذا سمي بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام ، فانه يقال فى ترخيمه : يا قاضى ، ويا مصطفى ؛ برد الياء فى الأول ، والألف فى الثانى ؛ لزوال سبب الحذف. (حاشيه الصبان - وغيرها - فى هذا الموضع). ويلاحظ أن استثناء المسألتين السالفتين مقصور على الأخذ بالطريقة الأولى المعروضه دون الثانية.

٣- الإفرند فى الأصل : السيف.

اللبس - كما سيجيء - مثل : يا عليّ ، مرخم «عليه» ، علم أنثى ؛ لوجوب فتح الحرف الذي قبل تاء التأنيث ؛ فتكون هذه الفتحه - في الاسم المفرد الذي يجب بناء آخره على الضم - دليلا على أن هناك حرفا محذوفا ملحوظا هو التاء ؛ إذ لو لم نلاحظه لقلنا : «يا عليّ» فيلبس نداء المؤنث بالمذكر (١).

الثانيه : مراعاة الأمر الواقع ؛ وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائيا ، وانقطعت الصله بينهما ، وكأنها لم تكن ، وصار آخره الحالي - بعد حذف ما حذف - هو الذي يقع عليه العلامه. ففي المثالين السالفين يقال في نداء الترخيم : (يا سال - يا مساف.) فالمنادى مبنى على الضم في محل نصب. وتسمى هذه الطريقه : «لغه من لا ينوى المحذوف» (٢) - أو : «من لا ينتظر».

ص: ١٠٨

١- والأفصح عند ترخيم المؤنث بالتاء وحذفها على لغه «من ينتظر» أن يزداد على آخره عند الوقف هاء السكت. بل جعلها سيبويه لازمه عند طوائف العرب التي ترخم هذا النوع. (راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠). بقى شيء هام ؛ هو أن أكثر النحاه يوجب طريقه «من ينتظر» في المرخم المؤنث عند خوف اللبس. فلم يقصرونها على المؤنث وحده؟ إن الفرار من اللبس مطلب أساسي ، يجب أن يعم كل الحالات ؛ ترخيما وغير ترخيم. - كما سيجيء في هامش ص ١٠٩ -.

٢- وفي الطريقتين المذكورتين لضبط المنادى المرخم يقول ابن مالك في الأولى التي ينوى فيها المحذوف : وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف يريد : إن نويت ما حذف بعد حذفه ، فاستعمل الباقي بعد الحذف بما ألف فيه ، وعرف عنه قبل الحذف. أى : اترك الباقي على حاله المألوف فيه قبل الحذف. ويقول في الثانيه التي لا ينوى فيها المحذوف : واجعله إن لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تَمَّما أى : اجعل الباقي من المنادى المرخم بعد حذف ما حذف وعدم ملاحظته في النيه - اجعله كما لو كان قد تمم بالآخر في الوضع ، فكلمه : «وضعا» منصوبه على نزع الخافض. والمقصود من هذا كله : إن لم تنو المحذوف فاجعل الآخر الحالي بعد الحذف كأنه آخر وضعى ، أى : أصلى ، من وضع العرب وكأنه لم يحذف شى يليه. وعلى الأول الذى ينتظر يقال فى : «ثمود» علما «يا ثمو» بحذف الدال وترك ما عداها على حاله. أما الثانى الذى لا ينتظر فتقلب الواو ياء ويقال : يا ثمى ؛ للسبب المبين فى الشرح وفى هذا يقول ابن مالك : فقل على الأول فى ثمود : يا ثمو ، ويا ثمى ، على الثانى بيا ويجب الاقتصار على رأى الأول فى المرخم المختوم بالتاء إذا أوقع الأخذ بالرأى الثانى فى لبس - - كما فى ترخيم «مسلمه» (بضم الميم) علم امرأه ؛ فيقال : يا مسلم ؛ ليكون فتح الميم الأخيره فى هذا المنادى الواجب بناؤه على الضم - دليلا على الحذف. أما لو قلنا : «يا مسلم» بغير انتظار المحذوف فإن اللبس يقع بين نداء مسلم ومسلمه. والحق أنه يجب الفرار من اللبس ، سواء أكان موضعه المنادى المختوم بتاء التأنيث ، أم المجرى منها ؛ أم غيرهما. ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء - كما أشرنا فى آخر هامش الصفحه السابقه - فإن لم يكن هناك احتمال لبس جاز اختيار إحدى الطريقتين كما فى مسلمه (بفتح الميم ، علم قائد مشهور) وفى هذا يقول ابن مالك : والترم الأول فى كمسلمه وجوز الوجهين فى كمسلمه

وتصلح الطريقتان في مثل : «عنتر» و «عبل» في قول الشاعر عنتره.

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها

قيل الفوارس : ويك - عنتر أقدم

وقوله

يا عبلى لا أخشى الحمام ؛ وإنما

أخشى على عينيك وقت بكائك

فأصل الكلمتين قبل النداء : عنتره وعبله ، ثم ناداهما نداء ترخيم ؛ فحذف آخرهما. فالواجب - على لغة من ينتظر - أن نترك آخرهما الحالى على ما كان عليه قبل الحذف فيظل مفتوحا كما كان ؛ فنقول : عنتر - عبلى .. ويقع البناء على الضم على الحرف المحذوف. أما على لغة من لا ينتظر فيجب بناء الباقي على الضم مباشرة ، وهكذا فى كل النظائر الأخرى المختومه بـ التانيث ،

ويلاحظ أن المرخم المختوم بـ التانيث لا تصلح له إلا طريقه : «من ينتظر» عند خوف اللبس ، كما أسلفنا. فإذا أمن اللبس - بسبب اشتهاى الكلمه فى الاستعمال أو لسبب آخر - جاز اختيار هذه الطريقه أو تلك ؛ كما فى البيتين السابقين ، وكما فى نحو : يا فاطم - بضم الميم أو فتحها - وهى ترخيم : فاطمه ، ومثلها : همزه ، (لمن يغتاب الناس) ومسلمه ، علم رجل ...

ص : ١٠٩

(١) الأخذ بطريقه «من لا ينتظر» على الوجه المشروح يقتضى - كما عرفنا - إهمال الحرف المحذوف ، واعتباره كأنه لم يوجد ؛ فيجرب على الآخر الحالى كل الأحوال النحويه والصرفيه المختصه بآخر الكلمه. ففى مثل : (ثمود - علاوه - كروان ... وأشباهاها من الأعلام التى تنادى ترخيما فيختم آخرها بعد الحذف بحرف عله ؛ فيقال : يا ثمو - يا علاو - يا كرو ...) فى مثل هذه الكلمات يبقى الآخر الحالى على ما هو عليه عند من ينتظر ؛ فيبنى على الضم على الدال ، والتاء ، والنون المحذوفات - فى محل نصب ولا يقع تغيير على الأحرف الباقية بعد الحذف.

أما على لغه من لا ينتظر فيقع على الآخر الحالى تغييرات لا مناص منها ؛ أهمها : أنه سيتغير ضبطه ؛ فيصير مبيئا على الضم المقدر أو الظاهر ؛ فيقال : يا ثمو - يا علاو - يا كرو. وأن توابعه ستخضع لحكم توابع المنادى المبنى على ضم آخره المذكور فى الكلام ، وأنه سيتغير تغيرا صرفيا على حسب ما تقضى به الضوابط الصرفيه من الإعلال ، والصحه ، والإبدال ... وغير هذا ، كرجوع حرف محذوف ؛ فيقال يا ثمى ، بقلب ضمه الميم كسره ، لتقلب الواو ياء ، كى لا يكون آخر الاسم واوا لازمه ساكنه قبلها ضمه ، لأن هذا نادر فى العريبه (١) ، وتقلب الواو فى آخر الكلمتين الأخيرتين همزه وألفا ، لوقوعها متطرفه بعد ألف زائده فى «يا علاو» ولتحركها وانفتاح ما قبلها فى «يا كرو» فيقال : يا علاء - يا كرا (٢) ... ولا يقع شىء من هذا عند اتباع الطريقه الأخرى.

(ب) مع أن الطريقتين صحيحتان ، والأمر فى تقديم إحداهما على الأخرى متروك للمتكلم ، ومراعاته المقام - قد تكون (الأولى وهى : «لغه من ينتظر») أنسب ؛

ص: ١١٠

١- كان هذا رأيا مقبولا فى العصور الخاليه ، قبل انتشار الأسماء والأعلام المختومه بواو لازمه ساكنه ، قبلها ضمه. أما الآن فقد شاعت كغيرها من الألفاظ المعتله الآخر ، المقصوره والمنقوصه : فوجب اتخاذ حكم لها ؛ كنظائرها. ولعله هنا يكون بإبقائها وعدم ترخيم المنادى الذى يحويها. أما فى غير الترخيم فقد وضحناه فى الجزء الأول ، فى المسأله الخامسه عشره. كما وضحناه فى هذا الجزء (فى باب التثنيه ، والجمع ، والنسب ...).

٢- أى : يا كروان ، ومنه المثل العريبى الذى يقال لمن يتكبر وحوله من هو أشرف منه يتواضع : «أطرق كرا ، إن النعام فى القرى» - وقد أشرنا له ص ٤ -

لبعدها عن اللبس - غالبا - إذ حركه آخرها الحالى فى أكثر الصور ، لا تكون ضممه - برغم استحقاق المنادى فى موضعه هذا للبناء على الضم وجوبا - فعدم وجود الضمه يوحى أن فى اللفظ الحالى حذفًا ، ويرشد إلى أن الحرف الأخير الحالى ليس هو الأخير فى الأصل ، وإلا فأين علامه البناء؟

نعم يقع اللبس فى هذه الطريقه حين يكون الحرف : الذى قبل المحذوف مباشره مضموما هجائيا ، نحو : قنفذ - علما - فعند نداءه نداء ترخيم على لغه من ينتظر يقول : يا «قنف» فالفاء مضمومه ضمًا يختلط الأمر فيه ؛ أهو ضممه بناء ، أم ضمّه حرف هجائى ليس آخر الأحرف. وللمتكلم أن يتخير ما يزيل به هذا اللبس ، أو يعدل عن هذه الطريقه إلى الأخرى ، أو يعدل عنهما معا إذا وقعت كل واحده منهما فى اللبس كالذى يحدث فى مثل يا فتاه.

(ح) يرد فى الفصيح كثيرا نداء لفظ «صاح» كقول الشاعر :

هلم «يا صاح» إلى روضه

يجلو بها العانى صدا (١)

همّه

فأصل الكلمه : «صاحب» نوديت نداء ترخيم بحذف الباء. وهذا رأى يساير قواعد الترخيم عامه ؛ فهو أنسب من الرأى الذى يقول إن أصلها «صاحبى» ورخمت شذوذا بحذف ياء المتكلم والباء ، إذ لا داعى للأخذ بالشاذ حين يكون المطرد ممكنا.

أما حذف الباء فى غير حاله النداء فشاذ ، إلا للضروره الشعريه ... (٢)

ص: ١١١

١- يريد : صدأ.

٢- انظر المسأله التاليه : (١٣٨).

المسأله ١٣٨ : القسم الثانى ترخيم الضروره الشعريه

(١) ...

هذا النوع مقصور على غير المنادى ؛ ولا يصح إجراؤه إلّا بعد أن تتحقق شروط ثلاثه مجتمعه :

أولها : أن يكون فى شعر.

ثانيها : أن يكون المرخم غير منادى ، ولكنه صالح للنداء ؛ فلا يصح ترخيم لفظ : «الغلام» ؛ لأنه لا يصلح للنداء ؛ يسبب وجود «أل» (٢) ...

ثالثها : أن يكون المرخم إما زائدا على ثلاثه ، وإما مختوما بتاء التأنيث.

فمثال الأول :

لنعم الفتى - تعشو إلى ضوء ناره -

طريف ابن مال ليله الجوع والخصر (٣)

أراد : ابن مالك ؛ فرخمه ترخيم الضروره.

ومثال الثانى :

وهذا ردائى عنده يستعيره

ليسلبنى حقى ، أمال بن حنظل

أراد : يا مالك بن حنظله (٤) ؛ فحذف التاء من «حنظله» للضروره فى غير المنادى.

وإذا وقع ترخيم الضروره فى لفظ جاز ضبط آخره بإحدى الطريقتين السالفتين : طريقه من لا ينتظر - كالبيتين السالفين (٥) أو من ينتظر ، - كقول الشاعر :

ألا أضحت حبالكمو رماما (٦)

وأضحت منك - شاسعه (٧)

أماما (٨)

وبمقتضى الأولى يضبط آخر اللفظ المرخم على حسب ما تقتضيه الجملة من

- ١- انظر معنى الضروره فى ص ٢٥٦.
- ٢- وقد سبق فى ص ٣٥.
- ٣- الخصر : شده البرد.
- ٤- والبيت - على هذا التقدير - يصلح شاهدا للحالتين معا.
- ٥- بدليل وجود التنوين فى الأول ، وكسر اللام فى الثانى. فلو جرى على الانتظار لوجب أن يراعى الأصل بحذف التنوين فى الأول وبفتح اللام فى الثانى.
- ٦- جمع رمة (بضم الراء غالبا. ويصح الكسر) قطعه جبل باليه.
- ٧- بعيده.
- ٨- علم امرأه. والأصل قبل الترخيم : أمامه.

ضبط ، ويجرى عليه ما تقتضيه الضوابط العامه ، من إعلال ، وصحه ، وإبدال ... وقد ينون أو لا ينون إن اقتضى الأمر شيئا مما سبق مع عدم اختلال الوزن ؛ ككلمه «مال» المنونه فى البيت الأول والمجروره بالإضافه ، وكلمه : «حنظل» المجروره بالإضافه فى البيت الثانى مع عدم التنوين.

وبمقتضى الثانى يبقى اللفظ على حاله بعد حذف آخره ، ككلمه «أمام» فى البيت الأخير.

هذا ، ولا يشترط فى المرخم للضروره أن يكون معرفه (علما أو غير علم) ، ولا شروطا أخرى غير غير التى سبقت. ومن ترخيم النكره قول الشاعر - فى بعض الروايات : -

* ليس حىّ على المنون بخال*

أى : بخالد (1) ...

ص: ١١٣

١- وقد اكتفى ابن مالك فى الكلام على ترخيم الضروره ببيت واحد هو : ولاضطرار رَحْموا دون ندا ما للندا يصلح ؛ نحو :
أحمدا فلم يتعرض لشيء إلا اشترط أن يكون المرخم للضروره صالحا للنداء ؛ نحو : أحمد.

إشاره

نسوق الأمثلة الآتية لإيضاحه :

١ - قال أحد الشعراء :

قل للحوادث أقدمى ، أو أحجمى

إننا بنو الإقدام والإحجام

نحن النيام إذا الليالي سالمت

فإذا وثبن فنحن غير نيام

من يسمع : «نا» أو : «نحن» يتردد في خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير ، الدال على التكلم وعن مدلوله ، وحقيقه المتكلم به وجنسه ؛ أيكون مدلوله والمقصود منه : العرب ، أم : أهل العلم ، أم : الأبطال ، أم : أبناء الشرق ... أم ... أم ... أم ؟ أم غير هؤلاء ممن لا يحصون جنسا ، ولا نوعا ، ولا عددا.

أيكون المراد - مثلا- : (إننا - العرب ، - بنو الإقدام ...) و (نحن - الأبطال ، - النيام) ... و ... فالضمائر المذكوره يشوبها عيب واضح ؛ هو : عموم يخالطه إبهام تحتاج معهما إلى تخصيص وتوضيح. فإذا جاء بعد كل ضمير منها اسم ظاهر ، معرفه ، يتفق مع الضمير في المدلول ، ويختلف عنه بزيادة التحديد والوضوح - زال العيب ، وتحقق الغرض ، كالذى تحقق بزيادة كلمه : «العرب» وكلمه : «الأبطال». فيما سبق ؛ إذ المراد منها هو المراد من الضمير قبلها ؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذى فى تلك الضمائر ، برغم أنها للمتكلم (١).

٢ - يقول الشاعر :

وأنا ابن الرّياض ، والظلّ ، والما

ء. ودادى ما زال خير وداد

فمن هذا المتكلم؟ وما مدلول هذا الضمير الدال على التكلم؟ أهو شاعر ، أم ناثر ، أم عالم ، أم زاهد؟ ما جنسه ...؟ إن الضمير : «أنا» لا يسلم من غموض يحتاج معه إلى اسم ظاهر من نوع خاص ؛ يزيل هذا العيب : كأن يقال : (أنا - الشاعر - ابن الرّياض) ، أو : (أنا - الشرقى - ابن الرّياض) ... فمجيء هذا

١- سبق فى ح ١ ص ١٨١ م ٢٠ (باب الضمائر) إبهام الضمير وطريقه إيضاحه.

الاسم الظاهر المعرفة المعين الواضح الذى معناه معنى الضمير قبله - قد أزال عيب العموم والإبهام.

٣ - وكذلك الضمير «أنت» فى قول الشاعر :

أنت فى القول كله

أجمل الناس مذهبا

فما الذى يظنه سامع الضمير : «أنت» الدال على الخطاب؟ أياكون المراد : (أنت - الشاعر - أجمل الناس مذهبا) ، أم : (أنت - الناثر - ...) أم (أنت - الأديب ...) أم محمدا - أم عليا ...؟ لا بد من اسم كالأسماء التى وصفناها لإزالة العموم والإبهام.

٤ - نشهد فى عصرنا كثيرا من المتعاقدين يبدؤون عقود البيع ، والشراء ، والمداينه ، وغيرها بجمله شاعت بينهم حتى ابتذلت ؛ هى : «نحن - الموقعين - على هذا ، نقر ونعترف بكذا وكذا ...» وكلمه : «الموقعين» هى الاسم الظاهر المعرفة الذى جاء لإزاله ما فى الضمير قبله من عموم وإبهام مع اتفاقهما فى المدلول ، وتميز الثانى بما فيه من تحديد وإيضاح.

بالتأمل فى الأمثله السالفه - وأشباهاها - نلاحظ فى كل أسلوب منها بعد إزاله ما فى الضمير من عيب العموم والإبهام - أربعة أمور مجتمعه ، تتصل بموضوعنا اتصالا أصيلا قويا .

أولها : ضمير لغير الغائب ؛ يشوبه عموم وإبهام.

ثانيها : اسم ظاهر معرفه ، مدلوله الضمير ، ولكنه يحدّد المراد من ذلك الضمير ، ويخصه ، ويوضحه ؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام.

ثالثها : حكم معنوى وقع على ذلك الضمير.

رابعها : امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة (لأنه شريك الضمير فى الدلاله ؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنوى) واختصاصه به واقتصاره عليه ، فيكون هذا اختصاصا واقتصارا على بعض معين مما يشمله الضمير (ذلك : أن الضمير بعمومه يشمل أفرادا كثيره ، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفة الذى يعتبر أقل أفرادا منه) ، وإن شئت فقل : إن هذا الاسم الظاهر أخص من الضمير

الذى بمعناه. ففى مثل : نحن - العرب - بنو الإقدام والإحجام ، نجد الضمير هو : «نحن» والاسم الظاهر المعرفه هو : «العرب» ،
والحكم المعنوى الذى وقع على المبتدأ هو : «البنو» للإقدام والإحجام. وقد خصص هذا الحكم لبعض أفراد الضمير ؛ وهم :
«العرب» ، وصار خاصًا بهم ، مقصورا عليهم. وهكذا يقال فى سائر الأمثله ، ونظائرها ...

فالاسم الظاهر المعرفه هو الذى يسميه النحاه فى اصطلاحهم : «المختص» ، أو : «المخصوص» لاختصاص المعنى به ، ولأنه
يعرب مفعولا به لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره الشائع (1) عندهم ، هو : «أخص» ويعبرون عن هذه المسأله بالغرض منها
: وهو : «الاختصاص».

ويقولون فى تعريفه : إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر ، معرفه ، بمعناه ، وتخصيص هذا الحكم بالمعرفه
، وقصره عليها.

الغرض منه :

الغرض الأسمى من الاختصاص الاصطلاحى هو : التخصيص والقصر ، وقد يكون الفخر - نحو : (إنى - العربى - لا أستكين
لطاغيه). (إنى - الرحاله - أتعلم من الرحله ما لا أتعلمه من الكتاب) وقول الشاعر :

لنا - معشر الأنصار - مجد مؤثّل

يارضائنا خير البريه أحمدا

أو التواضع : كقول أحد الخلفاء : (أنا - الضعيف العاجز - أحطم البغى ، وأهدم قلاع الظالمين. وأنا - البائس الفقير - لا أستريح
وبجانبي متأوه ، أو محتاج) ... أو : تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس ، أو نوع ، أو عدد ... ، نحو : (نحن - الناس - نخطيء
ونصيب ؛ والعاقل من ينتزع من خطئه تجربه تعصمه من الزلل مره أخرى) ، (نحن - المثقفين - قدوه لسوانا ، فإن ساءت القدوه
فالبلاء فادح). (أنتم - الأربعة الأئمه - نجوم الهدايه ، ومصايح العرفان).

ص: ١١٦

١- لا- مانع أن يكون تقديره : أعنى ، أو : أقصد ، أو : أريد أو ما شاكل هذا - إلا أن الفعل : «أخص» هو المشهور ، ومن
مادته جاء الاصطلاح الشائع نحويا : «الاختصاص» ولا- بد من حذف هذا الفعل مع فاعله - كما أشرنا - ولهذا يعتبرون
«المخصوص» هنا نوعا من المفعول به الذى ينصب بعامل واجب الحذف.

حكم الاسم (١) الواقع عليه الاختصاص ، (وهو : المختص ، أو المخصوص) : يجب نصبه دائما على التفصيل الآتى :

١ - إن كان الاسم هو لفظ «أى» فى التذكير أو «أيه» فى التأنيث وجب بناؤهما على الضم فى محل نصب (٢) ؛ على المفعوليه ، ووجب أن يتصل بآخرهما كلمه : «ها» التى للتنبيه ، وأن يلتزما هذه الصيغه التى لا تتغير أفرادا ، ولا تنبيه ، ولا جمعا ، ولا بد أن يكون لكل منهما نعت لازم الرفع بغير بناء ولا إعراب ، (لأن حركة الرفع هذه هى مجرد حركة ظاهره صوريه (٣) ... لمجاراه «أى ، وأيه» ومماثلتهما فيها تجيء تبعا للفظهما المبني) مبدوء بأل التى للعهد الحضورى ؛ نحو : (أنا - أيتها الجندى - فداء وطنى). (نحن - أيتها الجنديان - نقضى الليل ساهرين) (نحن - أيتها الجنود - حماه الأوطان). (أنا - أيتها الصانعه - حريصه على الإلتقان). (نحن - أيتها الصانعتان - حريصتان على الإلتقان) .. (نحن - أيتها الصانعات - حريصات على الإلتقان ...).

فالضمير فى كل ما سبق ، مبتدأ. وكلمه «أى ، أو : أيه» مفعول به لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره - مثلا - : «أخص» وهى مبنيه على الضم فى محل نصب.

و «ها» حرف تنبيه مبني على السكون. والاسم المعرفه المقرون بأل ، نعت مرفوع حتما ، رفع إتباع للناحيه الشكلية اللفظيه وحدها. وليس له محل (٤) إعرابى مطلقا ، مع أنه تابع للفظ كلمقى : «أى وأيه» المبنيين على الضم لفظا ، وإن كانتا منصوبتين محلا - كما سبق.

ويصح تأخيرهما فى نهايه الجملة ؛ مثل : (نحن أنصار الحق أيتها الطلاب) (نحن أنصار الفضيله أيتها الفتيات ...)

٢ - إن كان الاسم المختص لفظا آخر غير : «أى وأيه» وجب نصبه ، سواء

ص: ١١٧

١- هذا الاسم أربعة أنواع ، يجيء بيانها فى الزيادة ص ١٢١.

٢- يقول النحاه إنهما بنيا هنا حملا لهما على النداء ، لأن أسباب البناء لا تنطبق عليهما. والحق أن عله بنائهما على الضم هنا وفى باب النداء هى الاستعمال العربى وحده. (وفى صدر الجزء الأول بيان الأسباب التى ذكروها للبناء ، ثم تفنيدها).

٣- التحقيق أن ضمته ضمه إتباع لفظى (كما سبق فى باب النداء ص ٤٨) ؛ إذ لا مقتضى للرفع الإعرابى ، ولا للبناء ؛ فهى حركة صوريه.

٤- التحقيق أن ضمته ضمه إتباع لفظى (كما سبق فى باب النداء ص ٤٨) ؛ إذ لا مقتضى للرفع الإعرابى ، ولا للبناء ؛ فهى حركة صوريه.

أكان مضافا أم غير مضاف ، نحو (أنا - الطيب - لا أتوانى فى إجابته الداعى ...): (أنا - طالب العلم - لا تفتتر رغبتي فيه).

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء

بين الاختصاص والنداء تشابه فى أمور ، وتخالف فى أخرى. فيتشابهان فى ثلاثه أمور(1):

أولها: إفاده كلّ منهما الاختصاص وهو فى هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب ، وفى باب النداء خاص بالمخاطب.

ثانيها: أن كلا منهما للحاضر (أى المتكلم أو المخاطب) (2) ولا يكون ضمير غائب.

ثالثها: أن الاختصاص يؤدى - بسبب ما فيه من تحديد وإيضاح - إلى تقويه المعنى وتوكيده ، وقد يتحقق هذا فى النداء كذلك أحيانا ؛ كقولك لمن هو مصغ إليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر - يا فلان (3) - هو ما فصلته لك (4) ...

ويختلفان فى أمور ؛ بعضها لفظى ، والآخر معنوى ، فاللفظيه أشهرها :

١ - أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقا ؛ لا لفظا ، ولا تقديرا ، ولا «يا» ، أو غيرها.

٢ - أنه لا- يكون فى صدر الجمله وإنما يكون بين طياتها - كالأمثله السالفه - أو فى آخرها : نحو : اللهم ساعدنا على النصر - أيها الجنود ، أو أيتها الكتيبه.

٣ - أنه لا- بد أن يسبقه ضمير بمعناه فى التكلم أو الخطاب - سواء أكان ضمير المتكلم خاصا به وحده أم شاركه فيه غيره. فالخاص مثل أنا ، والآخر

ص: ١١٨

١- يردد النحاه هذه الأوجه لإثبات المشابهه. والحق أن هذه المشابهه واهيه ، ولا يكاد أمرها يقوى إلا فى «أى وأيه» بسبب بنائهما على الضم فى محل نصب ووجود حرف التنبيه والنعت بعدهما ، وكل هذا مع الأمور الثلاثه السالفه.

٢- يلاحظ أن النداء - كما سبق فى باب ، ص ٣ وفى هامش ص ٦٧ - لا يكون للمتكلم.

٣- ويذكر اسمه الحقيقى فى النداء.

٤- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ١.

مثل : نحن. والغالب أن يكون ضمير تكلم. ولا- يصح أن يكون السابق ضمير غيبه ولا اسما ظاهرا. ومن أمثله ضمير الخطاب قولهم فى الدعاء : (سبحانك الله العظيم) ، (وبك - الله - نرجو الفضل). بنصب : «الله» فىهما.

٤ - أن الاسم المختص منصوب دائما فى لفظه ، علما كان أو غير علم إلا «أى وأيه» فإنهما مبنيتان على الضم لفظا ، منصوبتان محلا... أما المنادى فإن العلم والنكره المقصوده مبنيان فيه - فى الأغلب - على الضم فى محل نصب وكذا : أى ، وأيه ، يبنيان فى النداء على الضم فى محل نصب.

٥ - أنه يقل أن يكون علما - ومع قلته جائز - نحو : أنا - خالدا - حطمت أصنام الجاهليه.

٦ - أنه يكتر تصديره «بأل» بخلاف المنادى فلا يجوز اقترانه بأل إلا فى بعض حالات سبق سردها (١).

٧ - أنه لا يكون نكره ، ولا اسم إشاره ، ولا ضميرا ، ولا اسم موصول.

٨ - أن «أيا وأيه» هنا لا توصفان باسم إشاره. بخلافهما فى النداء ، وأن صفتهما واجبه الرفع الصورى اتفاقا ، بخلافهما فى النداء (٢).

٩ - أن «أيا» مختصه بالمذكر مفردا ، ومثنى ، وجمعا ، ولا تستعمل للمؤنث هنا بخلافها فى النداء ، كما أن «أيه» مختصه هنا وفى النداء ، بالمؤنث مفردا ومثنى ، وجمعا ، ولا تكون للمذكر.

١٠ - أنه لا يرخم اختيارا ، ولا يستغاث به ، ولا يندب ...

١١ - أن العامل هنا محذوف وجوبا مع فاعله بغير تعويض ، أما فى النداء فحرف النداء عوض عنهما. وأن الفعل المحذوف هنا تقديره - غالبا - أخص ، أو : ما بمعناه. أما فى النداء فالفعل تقديره : أدعو : أو : أنادى ، أو :

ما بمعناهما.

والمعنويه أشهرها :

١ - أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء.

ص: ١١٩

١- فى ص ٣٥.

٢- فى رقم ٢ من ص ٤٤ ورقم ٤ من هامشها ما يوضح هذا الخلاف.

٢ - أن الغرض الأصلي من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفه ، وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه. وقد يكون الغرض هو : الفخر ، أو التواضع أو : زياده البيان : - كما شرحنا - وأما الغرض من النداء الأصيل (١) فطلب الإقبال. بالتفصيل الذى سردناه (٢) فى بابه (٣) ...

ص: ١٢٠

١- دون النداء الذى خرج عن الغرض الأصيلي إلى غيره.

٢- ص ٥ وما بعدها.

٣- وقد اقتصر ابن مالك فى بيان ما سبق كله ، على بيتين دونهما فى باب مستقل عنوانه : الاختصاص ، قال : الاختصاص : كنداء دون «يا» كأيتها الفتى ؛ بإثر : ارجونيا أى : كقولك ارجونى أيتها الفتى ، بوقوع : «أيتها الفتى» إثر : «ارجونى» ، أى : على إثرها ، وبعدها. ثم قال : وقد يرى ذا دون «أى» تلو «أل» كمثل : نحن العرب أسخى من بذل أى : قد يرى الاختصاص مستعملا من غير كلمه «أى ، وأيه» ، فيه. يريد : من غير أن يكون الاسم المختص هو لفظ : «أى ، أو : أيه» وإنما يكون اسما مشتملا على «أل» كالمثال الذى ساقه ، وهو : (نحن - العرب - أسخى من بذل) ، أى : أكرم من أعطى ماله. فكل ما يفهم من البيتين هو أن الاختصاص كالنداء ، لكن من غير حرف نداء مطلقا ، وأن لفظه قد يكون : «أى وأيه» ، وأن الاختصاص قد يستغنى عنهما باسم ظاهر فيه : «أل» وهذا الكلام مبتور.

(١) يفهم مما سبق أن الاسم المختص (المخصوص) أربعة أنواع.

الأول منها مبنى على الضم وجوبا ، فى محل نصب وهو : «أى» للمذكر و «أيه» للمؤنث ؛ مع التزام كل صيغه بصورتها فى جميع استعمالاتها ، ووقوع «ها» التى للتنبية بعدهما ، ومجىء نعت لهما مقرون بأل التى للعهد الحضورى.

أما الثلاثه الباقية فواجبه النصب ، وهى : المقرون بأل ، نحو : (نحن - الشرفاء - ترفع عن الدنيا). والمضاف ، نحو : (أنا - صانع المعروف - لا أرجو عليه جزاء). والعلم - وهو أقل الأربعة استعمالا - نحو : (أنا - علينا - لا أهاب فى سبيل الحق شيئا).

(ب) الاسم المختص منصوب بفعل محذوف وجوبا مع فاعله ، والجمله - فى الغالب - تكون فى محل نصب ، حالا من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال (١) ؛ - كالتى فى مثل : ارجونى أيها الفتى. وفى مثل : ربنا اغفر لنا أيتها الجماعه (٢).

وقد تكون أحيانا معترضه ؛ مثل : نحن - الحكام - خدام الوطن. أى : أخص الحكام. فهذه معترضه بين المبتدأ وخبره ، ومثلها : إنا - معاشر الأنبياء - لا نورث (٣).

ص: ١٢١

- ١- فليس منه الضمير الذى يعرب مبتدأ فى رأى كثير من النحاه - وإن كان فى رأيهم تعسف كما سيجىء هنا فى رقم ٣ -.
- ٢- التقدير : ارجونى حال كونى مخصوصا من بين الفتيان - اغفر لنا حال كوننا مخصوصين بين الجماعات. وقد نص النحاه على إعراب واو الجماعه فاعلا لفعل الأمر ، وعلى إعراب جملتى الاختصاص فى المثالين حالين من الياء ، ونا.
- ٣- كانت الجمله هنا معترضه لتوسطها بين شيئين متلازمين ؛ قبل أن يستوفى أولهما ما يلزم له. وقد نص النحاه على أنها معترضه ، ولم يعربوها هنا حالا من الضمير الذى قبلها - كما أعربوها فى المثالين السابقين - فرارا من مجىء الحال مما أصله المبتدأ ، إذ الشائع بين كثرتهم ألا يكون صاحب الحال مبتدأ ، ولا أصله مبتدأ ، وقد عرضنا - فى الجزء الثانى ، باب الحال - لهذا الشائع ، واتتهينا إلى تخطئه بالحجه القويه. وإذا لا مانع أن تكون جمله الاختصاص الفعلية فى المثالين الأخيرين وأشباههما جمله حالیه أو معترضه ، بل إنها فى الحالیه أنسب للغرض وأوضح.

(١) التحذير

«تنبيه المخاطب على أمر مكروه ؛ ليحذره» (١). والأصل فى أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثه أمور مجتمعه :

أولها : «المحذّر» ، وهو المتكلم الذى يوجه التنبيه لغيره.

ثانيها : «المحذّر» وهو الذى يتجه إليه التنبيه.

ثالثها : «المحذور» ، أو «المحذّر منه» وهو : الأمر المكروه الذى يصدر بسببه التنبيه.

ولكن هذا الأصل قد يعدل عنه أحيانا كثيره ، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثه ، كما سنعرف.

ولأسلوب التحذير صور مختلفه ؛ منها : صورته الأمر ؛ كالذى فى قول الشاعر :

احذر مصاحبه اللثيم ؛ فإنها

تعدى كما يعدى السليم الأجر

ومنها : صورته النهى ؛ كقول الأعرابي فى لغته ، وقد فتنته :

لا تلمنى فى هواها

ليس يرضينى سواها ...

ومنها : المبدوء بالضمير «إياك» (٢) وفروعه الخاصه بالخطاب (٣) ؛ كالذى

ص: ١٢٢

١- هذا تعريف لغوى يردده - بنصه - كثير من النحاه. ويفضل بعضهم أن يقال : (إنه اسم منصوب ، معمول للفعل : «أحذر» المحذوف ، ونحوه.) لأن هذا يناسب مهمه النحو التى هى البحث فى أحوال الكلم إعرابا وبناء. وأيضا ليدخل فى التعريف نحو قول الشاعر : بينى وبينك حرمه الله فى تضييعها بنصب كلمه : «الله» ، بعامل محذوف تقديره : احذر ، أو : اخش ، أو : اتق ، أو نحو ذلك ... فبناء على التعريف اللغوى يكون : «الله» هو الأمر المكروه ؛ وهذا لا يلىق.

٢- بكسر الهمزه ، مجاراه لأفصح اللغات ، وأشهرها ، ويجوز فتحها فى لغه ، كما يجوز قلبها «هاء مكسوره» فى لغه أخرى.

٣- هى : إياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن.

فى قول أعرابيه لابنها : (إياك والنميمة (١). فإنها تزرع الضغينه (٢) ، وتفرّق بين المحبين. وإيّاك والتعرّض للعيوب ؛ فتتخذ غرضاً (٣) ، وخلق (٤) ألماً يثبت الغرض على كثره السّهام ...) إلى غير هذا من العبارات والصور المتعدده التى تحقق المعنى السالف فى التحذير.

غير أنّ الكثير من الصور السالفه لا- يخضع لأحكام هذا الباب. ولا تنطبق عليه ضوابطه وقواعده ؛ لأن هذه الضوابط والقواعد والأحكام ، لا تنطبق إلا على خمسة أنواع «اصطلاحيه» ؛ يسمونها : «صور التحذير» الاصطلاحى ، هى - وحدها - المقصوده من هذا الباب بكل ما يحويه ، ولا سيما اشتغال كل منها على اسم منصوب يعرب مفعولاً به لفعل محذوف مع مرفوعه. وفيما يلي بيان الأنواع الخمسه :

الأول : صورته تقتصر على ذكر «المحذّر منه» (وهو : الأمر المكروه) اسماً ظاهراً دون تكرار ولا- عطف مثيل له عليه. والمراد بالمثيل هنا ؛ محذّر منه ، آخر ؛ كتحذير الطفل من النار ؛ بأن يقال له : النار ، وكتحذيره من سياره بأن يقال له : السّيّاره.

وحكم هذا النوع جواز نصبه بفعل محذوف جوازا هو ومرفوعه. فكلمه : «النار» أو «السياره» يجوز نصبها على اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف جوازا : تقديره - مثلاً - احذر النار - احذر السياره. والفاعل ضمير محذوف أيضاً ؛ تقديره : أنت. ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق من غير تقييد بشيء فى اختياره إلا موافقه المعنى ، وصحه التركيب ، مثل : اجتنب النار - اجتنب السياره ... أو : حاذر أو جانب ...

وفى كل هذه الأمثله يصح حذف الفعل مع فاعله أو ذكرهما ، فىقال : النار ، أو اجتنب النار ... كما يصح ضبط «المحذّر منه» ضبطاً آخر غير النصب ، كالرفع ؛ فىقال : النار ، على اعتباره - مثلاً - مبتدأ خبره محذوف.

ص: ١٢٣

١- السعى بين الناس بالإفساد.

٢- الحقد والعداوه.

٣- هدفا تصوّب إليه السهام.

٤- جدير ، أمر محقق ...

لكنه في حالة التصريح بفعله لا- يدخل في عداد الأساليب الاصطلاحية الخمسة ، وكذلك في حالة ضبطه بغير النصب ، إذ الشرط الأساسي في التحذير الاصطلاحى أن يكون الاسم منصوبا على أنه مفعول به ، وناصبه محذوف (١).

الثانى : صوره تقتصر على ذكر «المحذّر منه» اسما ظاهرا إمّا مكررا ، وإما معطوفا عليه مثله بالواو ؛ نحو : البرد البرد - البرد والمطر.

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم في الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا (٢). ويراعى في تقديره موافقته للمعنى وصحة التركيب ؛ نحو : احذر البرد البرد - احذر البرد والمطر ، أو : تجنب ... أو اتق ... فحكم هذا النوع وجوب النصب ووجوب حذف العامل ومرفوعه معا. ويتعين في صوره التكرار أن يكون الاسم الثانى توكيدا لفظيا ، وفي حالة العطف أن يكون حرف العطف هو : «الواو» - دون غيرها - وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات ، لا عطف جمل.

الثالث : صوره تقتصر على ذكر اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذّر بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشئ الذى يخاف عليه ، سواء أكان مكررا أم غير مكرر ، معطوفا عليه مثل له - أى : «محذّر آخر» - أم غير معطوف.

ولا بد في صوره العطف أن يكون المعطوف «محذّرا» أيضا (كالمعطوف عليه) ؛ كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل : يدك - أو : يدك يدك - أو : يدك وملابسك. والتقدير : أبعد يدك ... - أبعد يدك وملابسك ... أو صن يدك ... صن يدك وملابسك ... ويصح اختيار عامل محذوف آخر يناسب السياق والتركيب ...

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم السابق الذى تكرر ، وكذلك المعطوف عليه. والناصب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوبا (٣) وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات ، أمّا الذى جاء تكرارا فتوكيد لفظى.

فإن كان الاسم منفردا (أى : ليس مكررا ولا معطوفا عليه) فحكمه حكم النوع الأول الذى يجوز نصبه بعامل محذوف جوازا - لا وجوبا - فيصح إظهار

ص: ١٢٤

١- والداعى البلاغى للحذف هو ضيق الوقت ، لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع ؛ ليغيبه المخاطب قبل فوات الفرصه ، كى لا يصبه المكروه بفواتها.

٢- لهذا إيضاح آخر يجىء فى «د» و «ه» من الزيادة والتفصيل ، ص ١٣٠.

عامله وحذفه كما يصح ضبطه بغير النصب فإذا ظهر عامله أو كان الضبط بغير النصب فلن يكون من أساليب التحذير الاصطلاحي ؛ كما أوضحنا في ذلك النوع.

الرابع : صورته تشتمل على اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذّر ، ويكون هذا الاسم كما في النوع السالف هو الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه ، ولكن قد عطف عليه بالواو «المحذّر منه» ؛ نحو : يدك والسكين - رأسك وحراره الشمس - مواعيدك والخلف. فالمعطوف هنا «محذّر منه» ، كالمعطوف عليه ، بخلافه في النوع السالف الذي يكون فيه المعطوف «محذّرا» ... (١)

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف ، وأن يكون عامل النصب محذوفا مع مرفوعه وجوبا (٢). والأيسر والأسهل اختيار عاملين مناسبين (٣). أحدهما : للمعطوف عليه ، والآخر : للمعطوف. ولا يراعى في اختيارهما إلا -مناسبتهما للسياق والتركيب ؛ كأن يقال : صن يدك وأبعد السكين - احفظ رأسك ؛ واحذر حراره الشمس - تذكّر مواعيدك ، وتجنب الخلف ... وأمثال هذا مما هو مناسب. وعلى هذا التقدير يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقيه منهما على الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه ، ويتجه إليه التحذير ، وتشتمل المتأخره على «محذّر منه» وبين الجملتين واو العطف ؛ تعطف الثانيه على الأولى ؛ فيكون العطف عطف جمل ، لا مفردات (٤) ...

الخامس : صورته تشتمل على ذكر المحذّر ضميرا منصوبا للمخاطب ، هو : «إياك» (٥) وفروعه. وبعده «المحذّر منه» ، اسما ظاهرا مسبوqa بالواو ،

ص: ١٢٥

١- الفرق بين هذا النوع وسابقه. أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون محذرا منه. اما السابق فقد يوجد معطوف أو لا يوجد ، وإن وجد وجب أن يكون اسما ظاهرا موضعا للخوف عليه ، وليس محذرا منه.

٢- لهذا الحكم إيضاح يجيء في «د وه» من الزيادة ص ١٣٠.

٣- وقد يمكن اختيار عامل واحد يستقيم معه المعنى ، ويساير الضوابط العامه. وفي هذه الحاله يكون العطف عطف مفردات.

٤- هناك تقديرات وإعرابات أخرى لا تسلم من تعقيد أو صعوبه. ولا حاجه لنا بها بعد أن تلاقت الآراء المختلفه عند وجوب نصب المتعاطفين ، ووجوب حذف عاملى النصب. أما الخلاف العنيف في غير هاتين الناحيتين فيريحنا منه الالتجاء إلى الطريقه التي تخيرناها.

٥- الأحسن اعتبار «إيا» ومعها علامه الخطاب التي بعدها ، هما الضمير المنصوب ، ولا داعى لاعتبار الضمير هو : «إيا» ، واعتبار ما بعده حرف خطاب (وقد سبق إيضاح هذا وتفصيل الكلام عليه في موضعه من باب : «الضمير» ج ١ ص ١٦٣ م ١٩).

أو غير مسبوق بها ، أو مجرورا بالحرف : «من». فلا بد في هذا النوع من ذكر «المحذّر» ضيرا معنا ، ثم «المحذّر منه». فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابيه لابنها. (إياك والجود بدينك ، والبخل بمالك ...) ومثال غير المسبوق بها قولهم : (إياكم تحكيم الأهواء ؛ فإن عاجلها ذميم ، وآجلها وخيم. ومن أمات هواه أحيا كرامته). وقول الشاعر :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ المراء ، فَإِنَّهُ

إلى الشّرّ دَعَاء ، وللشّرّ جالب

ومثال المجرور بمن : (إياك من مؤاخاه الأحمق ؛ فإنه يريد أن ينفعك فيضرك). وقولهم : (إياك من عزّه الغضب الطائش ؛ فإنها تفضى إلى ذله الاعتذار المهين).

وحكم هذا النوع وجوب ذكر المحذّر منه بعد الضمير «إياك» وفروعه ، ووجوب نصب هذا الضمير (1) ؛ باعتباره مفعولا به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه ، تقديره : «أحذّر» ، والأصل : «أحذرك». ثم أريد تقديم الكاف لداع بلاغى ؛ هو : إفاده الحصر ؛ فممنع من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، ولا يوجد إلا فى ختام كلمه أخرى. فلم يكن بدّ - عند إرادته تقديمه - من الاستغناء عنه ، والإتيان بضمير آخر منصوب ، له معناه ، ويمتاز بأنه يستقل بنفسه ، وهو الضمير : «إياك» فصار الكلام : «إياك أحذّر» ثم حذف الفعل والفاعل معا ؛ مجاراه للمأثور من الكلام الفصيح الذى يطرده فيه هذا الحذف الواجب.

أما الاسم الظاهر المذكور بعد «إياك» وفروعها فإن سبقته واو العطف وجب نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوبا. والأحسن الأيسر - اختيار فعل خاص به يناسبه ويساير المقام ، ويكون غير الفعل الناصب للضمير «إياك» فيجتمع فى الأسلوب إعلان محذوفان مع مرفوعيهما. ففي المثالين السابقين - (إياك والنميمة) - (إياك والتعرض للعيوب ...) يكون التقدير ؛ إياك أحذّر ، وأبغض النميمة - إياك أحذّر ، وأقبح التّعرض للعيوب. بمعنى : أحذرك وأبغض ... وأقبح ...

ويصح أن يكون التقدير : إياك احفظ واحذر النميمة (2) - إياك احفظ ،

ص: ١٢٦

١- للحكم إيضاح يجيء فى «د وه» من الزيادة والتفصيل ص ١٣٠.

٢- والأصل : احفظ نفسك واحذر النميمة ، أو : باعد نفسك ... و ... حذف الفعل وفاعله فصار الكلام : نفسك واحذر النميمة ، ثم حذف المضاف (نفس) وأقيم المضاف إليه (وهو : - - الكاف) مقامه ؛ فصار منصوبا مثله ؛ وأتينا بدله بضمير منفصل ؛ هو : «إياك» ، للسبب الذى بيناه. ونعود فنكرر هنا ما رددناه ؛ وهو : أن تقدير الفعل المحذوف فى جميع مسائل هذا الباب - وغيره - متروك للمتكلم يختاره بغير قيد ، إلا قيد المناسبه للسياق ، ومسايرته للتركيب الصحيح. ومن المسايير للتركيب الصحيح ألا تعطف الجملة الثانيه على الأولى إذا كانت إحداهما خبرا والأخرى إنشاء ، طبقا للرأى الأقوى.

واترك التّعرض للعيوب ... وهكذا من غير تقييد بشيء إلا- نصب الاسم بعد الواو ، واختيار فعل - أى فعل - يناسب المقام ، ويساير الأسلوب الصحيح. وعلى هذا تكون الواو حرف عطف ، والجمله بعدها معطوفه على الجمله التي قبلها. وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه فى كل جمله ؛ يراعى المحذوف هنا فى العطف كأنه مذكور ؛ ففى الأسلوب جملتان ، الثانيه منهما معطوفه بالواو على الأولى.

فإن لم تكن الواو مذكوره فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولا به للفعل : «أحذر» المحذوف ؛ لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشره. فأول المفعولين هو : «إياك» وفروعه ، وثانى المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير «إياك» ، وفروعه.

أما إذا قلنا : «إياك من النميمه...» «إياك من التّعرض للعيوب...». فإن الجار مع مجروره متعلقان بالفعل المحذوف وجوبا وهو : «أحذر» ؛ لأنه قد يتعدى - أيضا - لمفعولين ؛ ينصب أحدهما بنفسه مباشره ويتعدى للآخر بحرف الجر : «من».

وفى جميع الصور السالفه يجوز تكرار الضمير «إياك» وعدم تكراره ؛ فلا يتغير شيء من الأحكام المتقدمه ، ويعرب «إياك» الثانى توكيدا لفظيا للأول.

ولا يصح أن يكون الضمير «إيا» المحذّر مختوما بغير علامه الخطاب (1) فلا يقال : إياى ومعاونه الظالم ، ولا إياه ومعاونه الظالم ؛ لأن المتكلم لا يحذر نفسه ، ولا يحذر الغائب. وقد وردت من هذا النوع الممنوع أمثله نادره ، لا يصح القياس عليها.

لكن يصح أن يكون المحذّر منه ضميرا غائبا معطوفا على المحذّر ؛ نحو : لا تصاحب الأحق ، وإياك وإياه فالضمير «إياه» فى حكم كلمه «النديمه» فى مثال : إياك والنديمه ... ومن هذا قول الشاعر القديم :

فلا تصحب أخوا الجبه

ل وإياك وإياه

ص: ١٢٧

١- غيرها هو علامه التكلم ، أو الغياب.

وعلى هذا لا يكون التحذير بضميرى الغائب والمتكلم شاذًا إلا إذا كان محذّرًا لا محذّرًا منه (١) ...

* * *

يمكن تلخيص الأحكام السابقة كلها فيما يأتي

١ - إن كان أسلوب التحذير مصدرًا بالضمير «إياك» وفروعه - وجب فى كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا. سواء فى هذا أن يكون الضمير مكررا أم غير مكرر ، عطف عليه ، أم لم يعطف عليه ، جرّ بعده «المحذّر منه» أم نصب ...

٢ - إن كان أسلوب التحذير غير مصدر بالضمير «إياك» وفروعه وجب نصب الاسم الظاهر بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا؛ بشرط العطف أو التكرار (٢). فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف مع مرفوعه جوازا؛ فيصح إظهارهما ، كما يصح ضبط الاسم بغير النصب. وفى حالة إظهارهما ، أو ضبط الاسم بغير النصب - حيث لا عطف ولا تكرار فيهما - لا يتعين الأسلوب للتحذير ...

ص: ١٢٨

١- راجع الخضرى.

٢- انظر «د وه» - ص ١٣٠ - فى الزيادة والتفصيل التالين ، حيث ترى إيضاحا وتكميلا.

(أ) تضمنت المراجع المطوله جدلا يصدع الرأس في تقدير عامل النصب المحذوف في التحذير - ولا سيما ناصب الضمير «إياك وفروعه». أهو الفعل: أحذر، أم باعد، أم اجتنب، أم احذر...؟ أينصب مباشره أم لا ينصب إلا على تأويل آخر... و... والأمر لا- يحتاج لكل. هذا وخير ما يقال في شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين، ونصه: (الحق أن يقال: لا يقتصر على تقدير: «باعد»، ولا على تقدير: «احذر»؛ بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض؛ إذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه) (١).

وهذا رأى نفيس، صادق، يجب اتخاذه دستورا عند تقدير المحذوف في التحذير، وفي الإغراء، وفي غيرهما من كل ما يحتاج إلى تقدير.

(ب) يقول بعض النحاه إن الضمير «إياك» وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر في الضمير «إياك» وصار «إياك» مغنيا عن التلغظ بالفعل المحذوف، فإذا قلت: «إياك» فعندنا ضميران:

أحدهما: هذا البارز المنفصل المنصوب، وهو: «إياك».

والآخر: ضمير رفع، مستكن فيه، منتقل إليه من الفعل الناصب له. ويترتب على هذا أنك إذا أكدت: «إياك» توكيدا معنويا بالنفس، أو بالعين، قلت: إياك نفسك، أو إياك أنت نفسك، بفصل أو بغير فصل؛ طبقا لقواعد التوكيد المعنوي بالنفس والعين. أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنك تقول مراعاها لتلك القواعد: إياك أنت نفسك، بالفصل بالضمير المرفوع المنفصل، دون ترك الفاصل. ومثل هذا يراعى عند العطف؛ على الضمير المنصوب «إياك»: فتقول إياك والصديق، والسفهاء. أو إياك أنت والصديق، والسفهاء؛ بفصل أو بغير فصل، ومن الأول الذي لا فصل فيه قولهم (٢): (إياكم والكبر،

ص: ١٢٩

١- راجع حاشيه الصبان ح ٣ أول باب: «التحذير».

٢- ما يأتى بعض وصيه طويله لعبد الحميد الكاتب ينصح فيها الكتاب (وهم: الأدباء) ويوضح آداب الكتابه بعد أن صار زعيم الكتاب في عصره، والكاتب الخاص لمروان بن محمد، آخر خلفاء الأمويين. وقد قتل عبد الحميد سنه ١٣٢ هـ وهى السنه التى قامت فيها الدوله العباسيه بعد أن أبادت الدوله الأمويه.

والسّخف ، والعظمة (١) ، فإنها عداوه مجتلبه (٢) من غير إحنه (٣). وتقول عند العطف على الضمير المرفوع وحده : إياك أنت والصديق ، بالفصل.

وكل ما تقدم مبنى على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف ، ويستتر في «إياك» وإخوته. وهو رأى لا يأخذ به فريق آخر يقرر أن الفعل وفاعله حذفاً معاً ، ولم يرجع الفاعل المحذوف ليستكن في «إياك» وفروعه ، فليس معنا إلا ضمير واحد هو الضمير المنصوب البارز (إياك وفروعه). والأخذ بهذا الرأي أولى ؛ لبعده من التكلف والتعقيد ؛ ولأن الفريق الأول لم يؤيد رأيه - فيما رجعت إليه - بأمثله من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول الفصل.

(ج) يقول الرضبيّ : (إن «المحذّر منه» المكرر يكون اسماً ظاهراً ؛ نحو : الأسد الأسد ، وسيفك سيفك. ويكون مضمراً ؛ كإياك إياك ، وإياه إياه ، وإياي إياي)».

والأحسن العدول عن المضمّر لندره الأمثلة الواردة منه ندره لا تبيح القياس عليه ، ولا سيما ضمير غير المخاطب.

(د) قد يرفع ، المكرر والمعطوف في أسلوب التحذير - وفي أسلوب الإغراء ، وسيأتي قريباً (٤) - وفي هذه الحالة لا يكون الأسلوب تحذيراً اصطلاحياً. قال الفراء في قوله تعالى : (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا) : نصبت كلمه : «الناقة على التحذير (٥). ولو رفعت على إضمار مبتدأ مثل كلمه : «هذه» لجاز ، وكان التقدير هذه ناقة الله ؛ لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير.

(ه) يصح في كثير من أمثلة التحذير المشتمله على الواو أن تكون هذه الواو للمعنى إذا استقام المعنى عليها ؛ نحو : يدك والسيف - أصابعك والحبر ... فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعنى ، والمراد : راقب يدك مع السيف - باعد أصابعك مع الحبر ... أو نحو هذا التقدير ؛ فالاعتبار الأول دائماً هو للمعنى وصحة التركيب. فإن اقتضى العطف وحده ، أو المعنى وحدها ، أو جوازهما نزلنا على حكمه كما سبق (٦).

ص : ١٣٠

١- المراد بها : الكبير.

٢- مجلوبه ، يجرها صاحبها على نفسه بعمله ، وليس البعد منها أمراً خارجاً عن اختياره.

٣- الإحنه : العداوه. يريد : أن المرء يجلب لنفسه العداوه بسبب تلك الصفات. لا بسبب عداوه سبقت إليه يدفع ضررها عنه.

٤- في ص ١٣٢.

٥- ويجوز أن تكون منصوبه على الإغراء - كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ١٣٢.

٦- في «ا» ص ١٢٩ ...

(و) ألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها في آخر الإغراء في قسم الزيادة (أ).

(ز) الأغلب في أساليب التحذير أن تكون من نوع الإنشاء الطلبى ؛ تبعا لعاملها الدال على هذا النوع. فإن لم يكن دالا على الإنشاء الطلبى فهي خبريه ...

ص: ١٣١

١- فى ص ١٣٤.

هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله (١) ؛ نحو : (العمل العمل ، فإنه مفتاح الغنى ، والطريق إلى المجد). فالمتكلم به ، هو : «المغرى» والمخاطب هو «المغرى» ... والأمر المحبوب هو «المغرى به». وعلى هذه الثلاثة مجتمعه يقوم أسلوب «الإغراء».

وحكم الاسم المحبوب (وهو : المغرى به) وجوب نصبه باعتباره مفعولا به لعامل مناسب للسياق ، محذوف مع مرفوعه وجوبا ، بشرط أن يكون هذا الاسم مكررا - كالمثال السابق - أو : معطوفا عليه مثله ، (أى : أمر محبوب آخر) كقولهم : الفرار والهرب من اللثيم الأحمق ؛ فإنه كالحية لا يكون منها غير اللدغ. أى : الزم الفرار والهرب ... (٢)

فإن لم يكن الاسم مكررا ولا معطوفا عليه مثله جاز نصبه مفعولا به لعامل مذكور أو محذوف ، وجاز أيضا أن يضبط ضبطا آخر غير النصب - كالرفع - تقول : «الاعتدال ، فإنه أمان من سوء العاقبة» أى : الزم الاعتدال ، فيصح حذف العامل ويصح ذكره ، ويصح الرفع فيقال : «الاعتدال» ... على اعتباره - مثلا - مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : الاعتدال مطلوب ، فإنه ...

وفى حاله ظهور العامل ، وكذا فى حاله ضبط الاسم ضبطا غير النصب على المفعول به ، لا يسمى الأسلوب (٣) إغراء اصطلاحيا (٤)

ص: ١٣٢

١- يقال فى هذا التعريف ما قيل فى التحذير (فى رقم ١ من هامش ١٢٢).

٢- فإن لم نعتبره فى حالتى التكرار والعطف مفعولا به جاز ضبطه بغير النصب ، كالرفع - مثلا - على الابتداء. وقد سبقت الإشارة فى - د ص ١٣٠ من الزيادة والتفصيل - إلى أن المكرر والمعطوف ، فى الإغراء قد يرفع فلا يسمى إغراء اصطلاحيا. ومن أمثله الإغراء المرفوع. إن قوما منهم : عمير ، وأشباه عمير ، ومنهم : السفاح ... لجديرون بالوفاء إذا قال أخو النجده السلاح السلاح وأما كلمه : «ناقه» فى قوله تعالى : (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا) فتصلح إغراء وتحذيرا. - كما سبق فى ص ١٣٠ -

٣- فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «التحذير والإغراء : إِيَاكَ وَالشَّرَّ ونحوه نصب محذّر بما استتاره وجب يقول : المحذّر - وهو المتكلم - نصب أسلوب : «إِيَاكَ وَالشَّرَّ» ونحو هذا الأسلوب .. نصبه بما وجب استتاره ؛ (أى : بعامل محذوف وجوبا). هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كالمثال الذى - - عرضه. فإن لم يكن مشتملا على عاطف فقد قال فيه : ودون عطف ذا لإيّا انصب ، وما سواه ستر فعله لن يلزما إلّا مع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم ، يا ذا السارى (الضيغم - الأسد. السارى : المسافر ليلا). يريد : انصب هذا الحكم ل «إيّا» أيضا عند عدم العطف عليها. بأن نقول : إِيَاكَ الشَّرَّ ، أو : إِيَاكَ من الشر. أما فى جميع الحالات الأخرى - غير السالفتين - فحذف الفعل الناصب ليس واجبا إلا مع العطف أو التكرار. ثم بين بعد ذلك أن اشتمال أسلوب التحذير على محذّر منه يكون هو الضمير : «إيّا» للمتكلم ، و «إيّاك» للمخاطب ، وفروعهما ... أمر شاذ. وللغائب أكثر شذوذا ومن قاس عليه فقد انتبذ ، أى : ابتعد عن الصواب. يقول : وشذّ إيّاى ، وإيّاه أشدّ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه بيت واحد هو : وكمحذّر بلا إيّا ، اجعلا مغرى فى كلّ ما قد فصّلا أى : أن حكم الاسم المغرى به كحكم المحذّر الذى بغير «إيّاك» فى كل الأحكام.

٤- فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «التحذير والإغراء : إِيَاكَ وَالشَّرَّ ونحوه نصب محذّر بما استتاره وجب يقول :

المحذّر - وهو المتكلم - نصب أسلوب : «إياك والشرّ» ونحو هذا الأسلوب .. نصبه بما وجب استتاره ؛ (أى : يعامل محذوف وجوبا). هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كالمثال الذى - - عرضه. فإن لم يكن مشتملا على عاطف فقد قال فيه : ودون عطف ذا لإيّا انصب ، وما سواه ستر فعله لن يلزما إلّا مع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم ، يا ذا السارى (الضيغم - الأسد. السارى : المسافر ليلا). يريد : انصب هذا الحكم ل «إيا» أيضا عند عدم العطف عليها. بأن نقول : إياك الشر ، أو : إياك من الشر. أما فى جميع الحالات الأخرى - غير السالفتين - فحذف الفعل الناصب ليس واجبا إلا مع العطف أو التكرار. ثم بين بعد ذلك أن اشتمال أسلوب التحذير على محذّر منه يكون هو الضمير : «إيّا» للمتكلم ، و «إياك» للمخاطب ، وفروعهما ... أمر شاذ. وللغائب أكثر شذوذا ومن قاس عليه فقد انتبذ ، أى : ابتعد عن الصواب. يقول : وشذّ إيّاى ، وإيّاه أشدّ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه ببيت واحد هو : وكمحذّر بلا إيّا ، اجعلا مغرى فى كلّ ما قد فصّلا أى : أن حكم الاسم المغرى به كحكم المحذّر الذى بغير «إياك» فى كل الأحكام.

والأكثر في أساليب الإغراء أنها إنشائية طلبية. تبعاً لنوع عاملها الدال على هذا النوع. فإن لم يكن دالاً على الإنشاء الطلبي فهي خبرية.

ص: ١٣٣

(أ) ليس من اللازم أن تكون الواو فى الإغراء للعطف ؛ فقد يقتضى المعنى أن تكون للمعنى ؛ نحو : الإجاهه والمثابره كى تفوز بما تهوى. وقد يقتضى المعنى العطف وحده ، أو يتسع للأمرين ، فإيراعى دائما ما يقتضيه المعنى.

(ب) ألحق - بالتحذير والإغراء فى وجوب إضمامار الناصب بعض الأمثال المأثوره المسموعه بالنصب ، وبعض العبارات الأخرى المسموعه بالنصب أيضا ، والتى يسمونها : «شبه الأمثال» ؛ لأنها لا تبلغ مبلغ المثل فى الشهره ، وكثره الاستعمال والتعميم ، وقد تشتمل على قيد تخاطب ، أو حاله معينه.

(أ) فمن الأمثال :

١ - كليهما (١) وتمرا - وهو مثل يقال لمن خير بين شيئين ، فطلبهما معا ، وطلب الزياده عليهما. التقدير : أعطنى كليهما ، وزدنى تمرا.

٢ - الكلاب على البقر ؛ مثل يضرب حين يريد المرء ترك الخير والشر يصطرعان ، وأن يغتنم السلامه لنفسه. والتقدير : اترك الكلاب على البقر ، يتصرف كل منهما مع الآخر كما يشاء ، وانج بنفسك.

٣ - أحشفا (٢) وسوء كيله ، يضرب لمن يجمع بين إساءتين لغيره ، ويظلم الناس من ناحيتين. والتقدير : أتبيع حشفا ، وتزيد سوء كيله.

(ب) ومما يشبه المثل :

١ - قوله تعالى : «انتهاوا خيرا لكم». أى : انتهاوا واصنعوا خيرا لكم.

٢ - من أنت؟ علينا. التقدير : من أنت؟ تذكر علينا. يقال لمن يذكر عظيما جليل القدر بسوء.

٣ - كلّ شيء ولا هذا. والتقدير : اصنع كل شيء ، ولا تصنع هذا.

٤ - هذا ولا زعماتك. التقدير : أرتضى هذا ، ولا أتوهم زعماتك.

٥ - إن تأت فأهل الليل وأهل النهار. والتقدير : إن تأت تجد أهل الليل وأهل النهار فى خدمتك بدل أهلك.

ص: ١٣٤

١- وورد قليلا : كلاهما. - بالألف -

٢- الحشف : أردأ التمر ، وسوء الك - يله - بكسر الكاف - : قبح الطريقه والهيئه التى تستخدم فى الكيل ...

٦ - مرحبا ، وأهلا ، وسهلا. التقدير : وجدت مرحبا ، وأتيت أهلا ، ونزلت سهلا.

٧ - عذيرك. أى : أظهر عذرك ، أو أظهر عاذرك (عذير : بمعنى : عذر ، أو عاذر).

٨ - ديار الأحباب. أى : اذكر ديار الأحباب ...

وهكذا :

ويصحّ - كما عرفنا - تقدير أفعال مناسبة غير التي عرضناها ، ويصحّ اعتبار الواو للمعنى في كثير مما سلف. والمهم استقامه المعنى.

ص: ١٣٥

تعريفها

(نقدم أمثله) فى اللغة ألفاظ يدل الواحد منها على فعل معين ، - أى : محدد بزمنه ، ومعناه ، وعمله - لكنه لا يقبل العلامة التى يقبلها هذا الفعل ، والتى تبين نوعه ؛ كاللفظ : «هيهات» فى قول الشاعر يخاطب عزيزا رحل عنه :

بعدت ديار ، واحتوتك ديار

هيهات للنجم الرفيع قرار

فإنه يدل على الفعل الماضى : «بعد» ويقوم مقامه فى أداء معناه ، وفى عمله ، وزمنه ، من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضى ، (مثل : إحدى التاءين ؛ تاء التأنيث الساكنه ، أو تاء الفاعل) ، إذ لم يرد عن العرب وجود علامه للماضى فى «هيهات».

وكاللفظ : «آه» فى قول الشاعر :

آها لها من ليال!! هل تعود كما

كانت؟ وأى ليال عاد ماضيها؟

فإنه يدل على الفعل المضارع : «أتوجع» ويقوم مقامه فى معناه ، وعمله ، وزمنه. ولكنه لا يقبل علامه من العلامات الخاصة بالمضارع ؛ لأن العرب لم تدخلها على «آه» قط.

وكاللفظ «حذار» فى قول المادح :

سل عن شجاعته ، وزره مسالما

وحذار ، ثم حذار منه ، محاربا

فإنه يدل على فعل الأمر : «احذر» من غير أن يقبل علامه الأمر ؛ لأن العرب لم تدخلها على «حذار» مطلقا ...

والمراد من أن كل لفظ من هذه الألفاظ يدل على فعل معين محدد ؛ هو : أنك لو سألت المراجع اللغوي عن المقصود من لفظ : «هيهات» لكان الجواب : (هيهات ، معناه : بعد) - (آها ، معناه : أتوجع) - (حذار ، معناه : احذر) وهكذا نظائرها. فكل لفظ مما

سبق - ونظائره - يسمى : «اسم فعل».

١- التعريف الآتى صفوه تعريفات متعددة جاوزت سته ، ولم تخل من قصور أو غموض. هو أقرب إلى التعريف الدقيق الذى اختاره جمهورهم لاسم الفعل. ونزيده بيانا ووضوحا بما يأتى : (مما ذكرناه عند تعريف الاسم ح ١ م ٢ ص ١١) لو وضعنا فاكهه معينه أمام إنسان لا يعرفها ؛ فسأل : ما هذه؟ فأجبنا : «رمان» - مثلا - لكانت كلمه : «رمان» هى الرمز ، أو العلامه ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهه ، وإن شئت فقل : إنها «اسم» يفهم منه السامع تلك الفاكهه المعينه دون غيرها. فعندنا شيان ؛ فاكهه لها أوصاف حسيه خاصه بها ، ولفظ معين إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشره إلى تلك الفاكهه الخاصه. فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد ؛ وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهه ، وإن شئت فقل : إنه اسم ، هى معناه ومسماه. وأن هذا المعنى والمسمى له اسم ؛ هو : رميان. فالاسم ليس إلا رمزا ، أو علامه ، أو شاره يراد بها أن تدل على شىء آخر ، وأن تعينه ، وتميزه من غيره. وهذا الشىء الآخر هو المراد من تلك الشاره ، والغرض من اتخاذها. فهو مدلولها ومرماها. أى : هو المسمى بها. ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامه ، وأن المسمى هو : المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متضمنا فى ذاته كل أوصاف المسمى ، كالصوره التى يكتب إزاءها اسمها ؛ فإذا قرئ الاسم أولا دل على الصوره ومضمونها كامله. مثال آخر : هبك رأيت طائرا صغير الجسم ، جميل الشكل ، ساحر الغناء ، يتميز بأوصاف خاصه ، فسألت : ما هذا الطائر؟ فقبل : «بلبل». فإن كلمه : «بلبل» رمز ، أو : شاره ، أو : علامه على هذا الطائر المعين. فإذا سمعتها بعد ذلك أو قرأتها ، فهمت ما ترمز إليه ، وما تشير له ، وإن شئت فقل : فهمت معناها وما تدل عليه ، أى : فهمت مدلولها ومسامها ، لأنها الاسم الدال عليه. فكلمه : «البلبل» مدلولها الطائر المعين ، وهذا الطائر المعين له اسم ، هو : «البلبل» ، فكل اسم مسمى ، ولكل مسمى اسم ، ولا ينفصل أحدهما عن صاحبه ، مهما كثرت ألفاظ كل ، وتعددت الكلمات الداله عليه. قياسا على ما سبق ، ما الذى نفهمه حين نسمع كلمه : هيهات؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل «بعد» بكل خصائصه ؛ من الدلاله على معنى البعد ، والمضى ، والعمل ، وعدم التأثير بالعوامل. فاللفظ : «هيهات» رمز ، أو شاره أو علامه - تدل على الفعل : «بعد» أى : أن اللفظ : «هيهات» اسم ، مسماه الفعل : «بعد». والفعل : «بعد» مسمى ، له اسم ؛ هو : «هيهات». وإذا سئلت : ما المراد من : «آه»؟ كان الجواب : «أتوجع». فكلمه : «آه» هى الرمز ، أو : العلامه ، أو : الاسم. أما المرموز له ، أو : المسمى - فهو الفعل المضارع : «أتوجع» بكل خصائص المضارع ؛ من معنى ، وزمن ، وعمل ، مع سلامه الرمز من التأثير بالعوامل التى يتأثر بها المضارع ؛ كالنواصب أو الجوازم ... وكذلك : «حذار» فإنه اسم ، مسماه فعل الأمر : «احذر» بما هو مختص به. مما تقدم يتبين المراد - عند جمهرتهم. - من أسماء الأفعال ، وأن المقصود أنها «أسماء للأفعال» ، كما أن لفظ : «الرمان» اسم للفاكهه المعينه ، و «البلبل» اسم للطائر الخاص ، و «الفرس» اسم للحيوان المعروف ... فكذلك هذه الأسماء ؛ كل واحد منها اسم «لفعل بعينه ... ولما كان الاسم - - كما شرحناه - يدل دلالة كامله على مسماه ، ويتضمن كل خصائص المسمى تبعا لذلك ، - لا بالأصالة - - كان اسم الفعل متضمنا بالتبعيه لا بالأصالة معنى فعله وزمنه ، وكذا عمله - فى الغالب - مع عدم التأثير بالعوامل ، وكذلك يتبين أن المراد هنا من كلمه : «اسم» هو المراد منها فى كل موضع آخر ، ولكنه اسم فى لفظه فقط ؛ بدليل الإسناد إليه دائما - طبقا للبيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ١٥١ - وبدليل قبوله التكوين فى حالات كثيره ، وكلاهما من علامات الاسم ، وأنه ليس فعلا- فى لفظه! بدليل أنه لا- يقبل علامه من علامات الأفعال. فحقيقته : أنه اسم فى لفظه ، فعل فى معناه. وبالرغم من هذا البيان الذى عرضناه لإيضاح الرأى الغالب ، لا يزال

يشويه - بحق - بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة ، مع أنها لا موضع لها من الإعراب ؛ فلا تكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا فاعلا ، ولا مضافا ، ولا مضافا إليه. ولا غير ذلك. ويخف الاعتراض ، ويكاد الضعف يختفى - لو أخذنا بالرأى القائل : إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمه. وأصحاب هذا الرأى يسمونه : «خالفه» بمعنى خليفه الفعل ، ونائبه ، فى معناه ، وعمله وزمنه ، وكل ما يتضمنه على الوجه المشروح هنا.

أن يقبل علامته ، أو يتأثر بالعوامل (١).

ما يمتاز به اسم الفعل (٢) :

بالرغم من أن شأنه هو ما وصفنا فقد اكتسب بالاستعمال العربي القديم مزيتين ليستا للفعل الذى بمعناه.

الأولى : أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذى بمعناه فى أداء المعنى ، وأقدر على إبرازه كاملاً مع المبالغة فيه. فالفعل : «بعد» - مثلاً - يفيد : مجرد «بعد» ، ولكن اسم الفعل الذى بمعناه ؛ وهو : «هيهات» ، يفيد البعد البعيد ، أو : الشديد ؛ لأن معناه الدقيق هو : بعد جداً ؛ كقولهم : هيهات إدراك الغايه بغير العمل الناجع. والفعل : «افترق» يفيد : «الافتراق» المجرد ؛ ولكن اسم الفعل : «شتان» وهو بمعناه - يفيد الافتراق الشديد (٣) ؛ لأن معناه الحقيقى هو : «افترق جداً» ... كقول الشاعر :

الفكر قبل القول يؤمن زيفه

شتان بين رويّه وبديّه (٤)

ص: ١٣٨

١- قلنا هذا : لأن المضارع يتأثر بعوامل النصب والجزم. وبهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله فلا يعد اسم فعل ؛ لأنه يتأثر بالعوامل ، وتخرج كذلك المشتقات.

٢- متى يحسن الحكم على اللفظ بأنه اسم فعل؟ الإجابة مندرجه فى رقم ١ من هامش ص ١٤٢.

٣- ولا بد أن يكون الافتراق معنوياً - كما سيجىء البيان فى ص ١٤١ - ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ١٥٢ -.

٤- المراد : تسرع بغير أعمال فكر.

الثانية : أنه يؤدي المعنى على الوجه السالف ، مع إيجاز اللفظ واختصاره ، لالتزامه - في الأغلب - صورته واحده لا تتغير بتغير المفرد ، أو المثني ، أو الجمع أو التذكير ، أو التأنيث ؛ إلا ما كان منه متصلاً بعلامته تدل على نوع معين دون غيره (١) ؛ تقول : صه يا غلام ، أو يا غلامان ، أو يا غلمان ، أو يا فتاه ، أو يا فتاتان ، أو يا فتيات. ولو أتيت مكانه بالفعل الذي بمعناه لقلت : اسكت يا غلام - اسكتا يا غلامان - اسكتوا يا غلمان - اسكتي يا فتاه ، اسكتا يا فتاتان - اسكتن يا فتيات ...

وبسبب هاتين المزييتين كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب حين يقتضى المقام إيجاز اللفظ واختصاره ، مع وفاء المعنى ، والمبالغه فيه (٢).

أقسامها

(١) تنقسم بحسب نوع الأفعال التي تدل عليها ، إلى ثلاثة أقسام :

أولها : اسم فعل أمر ، وهو أكثرها وروداً في الكلام المأثور ، نحو : «آمين» ، بمعنى : استجب ، و «صه» - بالسكون - بمعنى : اسكت عن الموضوع المعين الذي تتكلم فيه و «حَيَّ» (بفتح الياء المشدده ، مثل : حَيَّ على الصلاة - حَيَّ على الفلاح) بمعنى : أقبل ، أو : عَجَّل ... وجميع هذه الألفاظ سماعيه.

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد - على الأصح - هو : ما كان من اسم فعل الأمر على وزن «فعال» (٣) مبتدئاً على الكسر بشرط أن يكون له فعل ثلاثي ، تام ، متصرف ، نحو : حذار ، (في البيت السالف) (٤) بمعنى : احذر ، ونحو : نزال إلى ميدان الجهاد ، وزحام في مجال الإصلاح ؛ بمعنى انزل ، وازحم.

ولا يصح صوغ «فعال» إذا كان فعله غير ثلاثي ، كدحرج ، (وشدّ :

ص : ١٣٩

١- كأسماء الأفعال المنقوله من شبه الجملة وبعض المصادر ، مثل : عليك ، أمامك ، رويدك ، وستأتي في ص ١٤٢ وما بعدها.

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ١٤٢.

٣- سبق عند الكلام على الأسماء الملازمه للنداء (في ص ٦٧) أن منها ما يكون على وزن «فعال» بشروط خاصه وسيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٤٧ بيان مناسب عن صيغه «فعال» ، وأنواعها المختلفه ، وحكم كل نوع من ناحيه الإعراب والبناء.

٤- في ص ١٣٦.

دراك ، من أدرك) أو : كان فعله ناقصا ؛ مثل : كان ، وظل ، وبات : الناسخات ، أو كان غير متصرف ، نحو : عسى ، وليس .

واسم فعل الأمر مبني دائما ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبا (١). وقد يتعدى للمفعول به أو لا يتعدى على حسب فعله .

ومن أسماء فعل الأمر : (هيا ، بمعنى : أسرع) - (ومه ؛ بمعنى : انكف (٢) عما أنت فيه) - (وتيد ، وتيدخ ، وهما بمعنى : أمهل) - (وويها ، بمعنى : حرّض وأغر (٣) - (وحيهل (٤) بمعنى : أقبل ، أو عجل ...) - (وهلم (٥) بمعنى : أقبل ، وتعال).

ثانيها : اسم فعل مضارع - وهو قليل - نحو : (أوه ، بمعنى : أتألم) ، (وأفّ بمعنى : أتضجر ، كقوله تعالى : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ) أي : للوالدين) ، (ووى ، بمعنى : أعجب ، وهذا أحد معانيها ؛ كقوله تعالى : (وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ

ص : ١٤٠

١- استتار الفاعل وجوبا يشمل - فى الرأى الأسهل - فاعل اسم فعل الأمر ، وفاعل اسم فعل المضارع ، المختوم كل منهما بضمير للمفرد المذكور وفروعه ، والمفردة وفروعها ، فيدخل اسم الفعل المنقول من ظرف المكان ، ومن الجار مع مجروره - طبقا لما سيجىء فى ٢ و ٣ من هامش ص ١٥١ -

٢- هذا هو الأولى ، وليس بمعنى : «انكف» - كما يقول بعض النحاه - لأن «انكف» متعد ، و «مه» لا- يتعدى ؛ فهو مثل : «انكف» - راجع الهمع هنا -
٣- فعل أمر ، ماضيه : أغرى .

٤- يجوز فى اللام عده لغات ، منها السكون ، ومنها الفتح بتنوين أو غير تنوين . والأشهر فتح هائه فى كل أحوالها . (ويجوز إلحاق كاف الخطاب بآخره على الوجه المبين فى رقم ٩ من ص ١٥٤) باعتبارها حرفا متصرفا .

٥- الحجازيون وبعض العرب يلزمونه صورته لا- تتغير مطلقا فى الإفراد والتذكير وفروعهما . وغيرهم يعدونه اسم فعل ، ولكن يغيرون الضمير الفاعل فى آخره بحسب المعنى . وتجرى على الألسنه عبارته : «هلم جرا» ويقول بعض النحاه فى توجيهها : إن «هلم» بمعنى : «أقبل وائت» وليس المراد الإقبال والمجىء الحسينين ؛ وإنما المراد الاستمرار على الشىء وملازمته . وأيضا : ليس المراد الطلب حقيقه ، وإنما المراد الخبر ؛ كالذى فى قوله تعالى : ((فَلَيْمَ دُذُّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا)) وأما كلمه : «جرا» فهى مصدر جره ، يجره ، جرا ، إذا سحبه . وليس المراد الجر الحسى ، بل التعميم الذى يشملته وغيره ؛ فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلم جرا ، فكأنه قيل : واستمر ذلك فى بقيه الأعوام استمرارا . أو استمر مستمرا (على الحال المؤكده) وبهذا يزول إشكال عطف الخبر على الطلب وغيره من الاعتراضات . (الصبان فى هذا الموضوع).

(الْكَافِرُونَ) (١١) - وقد يكون اسم الفعل : «وى» مختوما بكاف الخطاب (٢) ، ومنه قول عنترة :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها

قيل الفوارس : ويك - عنتر - أقدم

واسم الفعل المضارع مبنى حتما ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبا ، وهو مثل فعله فى التعدى والملزوم.

ثالثها : اسم فعل ماض - وهو قليل ؛ كالسابق - ، ومنه : «هيهات» ، وكذا : «شتان» وقد تقدما. والصحيح الفصيح فى «شتان» أن يكون الافتراق خاصا بالأمر المعنوية (٣) ؛ كالعلم ، والفهم ، والصّلاح ؛ تقول : شتان (٤) على ومعاويه فى الشجاعه ، وشتان المأمون والأمين فى الذكاء ، وشتان الإيثار ، والأثره (٥) ؛ فلا يقال شتان المتخاصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتعاقدان عن مكان التعاقد ... (٦)

واسم الفعل الماضى مبنى فى كل أحواله كغيره من سائر أسماء الأفعال ، ولكنه

ص : ١٤١

١- فى كلمه : «وى» - فى الآيه الكريمة ، وما يماثلها - آراء أخرى. منها : رأى «ابن عباس» وبه أخذ «سيبويه» وملخصه ، أن «وى» كلمه زائده ، يستعملها النادم ؛ لإظهار ندمه ، وأنها مفصولة من «كأنه».

٢- انظر رقم ٩ من ص ١٥٤.

٣- لهذا إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٨ ، ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ١٥٢.

٤- ولا يكون فاعله إلا متعددا بواو العطف دون غيرها ؛ وقد تفصل بينه وبين فاعله «ما» الزائده (وستجىء إشاره لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٢ عند الكلام على الأحكام).

٥- الإيثار تقديم المرء غيره على نفسه فى الانتفاع ، والأثره العكس.

٦- فى ص ١٥٥ صور أخرى من أسماء الأفعال المختلفه. وقد اقتصر ابن مالك فى باب عنوانه : «أسماء الأفعال والأصوات» على الإشاره العابره لما شرحناه ، بقوله : ما ناب عن فعل ؛ كشتان وصه هو اسم فعل ، وكذا : أوّه ، ومه والمراد من عنوان الباب هو : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا أن الأسماء لهما معا. وقد أوضحنا معنى أسماء الأفعال التى عرضها. ثم قال. وما بمعنى : «افعل» ؛ كأمين ، كثر وغيره - كوى وهيهات - نزر (والمراد من : «افعل» ، هو فعل الأمر. نزر - قلّ). أى : أن اسم الفعل الذى بمعنى فعل الأمر كثير. أما الذى بمعنى غيره - كالذى بمعنى الماضى أو المضارع - فقليل.

يحتاج إلى فاعل إمّا ظاهر ، وإما ضمير مستتر جوازا ، يكون للغائب في الأعم الأغلب (١) - كما سيجيء - وهو بهذين يخالف النوعين الآخرين فوق مخالفته لهما في المعنى والزمن. أما تعديته ولزومه فيجرى فيهما كغيره على نظام فعله.

(ب) وتنقسم بحسب أصالتها في الدلالة على الفعل وعدم أصالتها ، إلى قسمين أولهما : المرتجل ؛ وهو : ما وضع من أول أمره اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل. مثل : شتان - وى - مه ...

ثانيهما : المنقول ؛ وهو الذي وضع في أول الأمر لمعنى ثم انتقل منه إلى اسم الفعل.

والمنقول أقسام ؛ فهو :

١ - إما منقول من جار مع مجروره (٢) ، مثل : «عليك» ، بمعنى : تَمَسِّك ، أو : بمعنى : الزم ، أو : بمعنى : «أعتصم» - فعل مضارع - فمن الأول قولهم عليك بالعلم ؛ فإنه جاه من لا جاه له ، وعليك بالخلق الكريم ؛ فإنه الغنى الحق. أى : تمسك بالعلم - تمسك بالخلق ... وقولهم : من نزل به مكروه فعليه بالصبر ؛ فهو أبعد للألم ، وأجلب للأجر ، أى : فليتمسك بالصبر ...

ومن الثانى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ، لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) أى : الزموا شأن أنفسكم.

ومن الثالث : على بالكفاح لبلوغ الأمانى. أى : أعتصم.

ومن المنقول من الجار والمجرور : «إليك» ؛ بمعنى : ابتعد وتَنَحَّ ؛ مثل : إليك عنى - أيها المنافق - ؛ فذو الوجهين لا مكان له عندى ، ولا منزله له فى نفسى

ص: ١٤٢

١- انظر رقم ١ من هامش ص ١٥٠.

٢- من أمثله اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره أو من ظرف مكان : عليك - (بمعانيه التى ذكرناها) ، وأمامك ، بمعنى تقدم ؛ وكذا مكانك» ، بمعنى : اثبت. قال بعض النحاه - وقوله سديد - لا أدرى الحاجه إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل؟ فهلا جعلوه ظرفا على بابه ، باقيا على أصله من الظرفيه من غير نقله إلى اسم الفعل ؛ لأن اعتباره منقولا إلى اسم الفعل إنما يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف وذلك الفعل الذى بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال : اسكت صه - الزم عليك - خذ دونك ... أما إذا أمكن فلا- يجوز إخراجها عن الظرف إلى اسم الفعل فإنه يصح أن يقال : اثبت مكانك ، وتقدم أمامك .. فى حين لا يصح أن يقال : صه اسكت كما تقدم. هذا رأيه سجله الصبان. ونرى أنه ينطبق على الجار مع مجروره أيضا. قد يقال : إن الجمع ممكن على سبيل «التوكيد» اللفظى بالمرادف. وهذا صحيح بشرط وجود قرينه على إرادته التوكيد اللفظى ؛ لتحقيق غرض فيه.

وهذا هو الغالب في معناها ، وقد تكون بمعنى : «خذ» ، نحو : إليك الورده ، أى خذها(١)...

ومنه : «إلى» ، بمعنى : أقبل ، نحو : إلى - أيها الوفيّ - فإني أخوك الصادق العهد.

والأحسن في الأمثلة السالفه - وأشباهاها - إعراب الجار ومجروره معا ، اسم فعل مبني ، لا محل له من الإعراب (٢).

٢ - وإما منقول من ظرف مكان (٣) ؛ مثل : «أمامك» ؛ بمعنى تقدم. و «وراءك» ؛ بمعنى : تأخر ، تقول : أمامك إن واتتك الفرصه ، وساعفتك القوه. ووراءك إن كان في إدراك الفرصه غصه ، وفي نيلها حسره وندامه.

ومثل : «مكانك» ، بمعنى : اثبت (٤) ، تقول لمن يحاول الهرب من أمر يمارسه : مكانك تحمد وتدرك غايتك.

ومثل : «عندك» بمعنى : خذ. تقول : عندك كتابا ، بمعنى : خذه (٥).

والأيسر اعتبار الظرف كله (بما اتصل بآخره من علامه تكلم أو خطاب أو غيبه) هو اسم الفعل (٦).

٣ - وإما منقول من مصدر له فعل مستعمل من لفظه ؛ مثل : «رويد» (بغير تنوين) بمعنى : تمهّل وبمعنى أمهل ؛ نحو : رويد - أيها العالم - لقوم يتعلمون ؛ فإن التمهل داعيه الفهم ، والفهم داعيه الاستفاده. ومثل قول الشاعر :

رويدك (٧) ، لا تعقب

جميلك بالأذى

فتضحى وشمل الفضل والحمد منصدع

ص : ١٤٣

١- فهو بهذا المعنى متعدد. وهو بالمعنى الأول لازم ، وكلاهما قياسى هنا. ولا قوه للرأى الذى ينكر المعنى الثانى.

٢- وبهذا الإعراب الذى أشار به بعض النحاه والذى له إيضاح مفيد يأتى فى (رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٥١) نأمن كثيرا من الاعتراضات والمغامز التى فى غيره. ولن يترتب على الأخذ به إساءه للمعنى ، أو لصحه التركيب. وإذا جاء تابع بعد اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره فتبوعه هو فاعل اسم الفعل ؛ نحو عليك أنت نفسك بالأعمال العظيمة. فالضمير : «أنت» توكيد للفاعل : «أنت» المستتر وجوبا. وكلمه : «نفس» توكيد له أيضا.

٣- التقييد بالمكان منقول صراحه من شرح التوضيح ، وهو المفهوم من كل الأمثله. - ثم انظر رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه

٤- فيكون لازما. وحكى الكوفيون تعديته ، وأنه يقال : مكانك محمدا ، أى : انتظره.

٥- انظر لسان العرب - ج ٤ ص ٣٠٣ - حيث الكلام على : «عند».

٦- يوضح هذا ما يجىء فى رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٥١.

٧- الكلام على هذه الكاف في ص ١٥٤.

ونحو: رويد مدينا؛ فإن الإمهال مروءه... فكلمه: «رويد» في الأمثلة السالفه اسم فعل أمر، مبني، غير منون.

وأصل المصدر: «رويد» هو: «إرواد»، مصدر الفعل الرباعي: «أرود»، ثم صَغَّرَ المصدر (١): «إرواد» تصغير ترخيم؛ بحذف حروفه الزائده؛ فصار: «رويد» (٢)، ثم نقل بغير تنوين إلى اسم الفعل...

وقد يكون اسم الفعل منقولاً من مصدر ليس له فعل من لفظه، لكن له فعل من معناه، مثل كلمه: «بله» - بغير تنوين - بمعنى: اترك؛ تقول: بله مسيئاً قد اعتذر، واغفر له إساءته، أى: اترك... والأصل: بله المسيء... بمعنى: ترك المسيء، من إضافة المصدر لمفعوله. ومن الجائز أن يكون الأصل: بلها مسيئاً... باستعمال كلمه: «بلها» (٣) مصدراً ناصباً معموله؛

ص: ١٤٤

١- وهذا المصدر المصغر ينصب المفعول به جوازا ولو لم ينقل إلى اسم الفعل، بالرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغراً (كما تقدم في بابه ح ٣ ص ١٦٧ م ٩٩) لأن هذا الشرط حتمى فى غير المصدر: «رويد» الذى ورد به السماع عاملاً وغير عامل - أما تفصيل الكلام على تصغير الترخيم ففى ص ٦٥٤ -.

٢- لكلمه: «رويد» حالتان؛ أولاهما: أن تكون مصدراً معرباً باقياً على مصدريته وإعرابه. والأخرى أن تترك المصدرية والتنوين، وتنتقل إلى حاله جديده هى «اسم فعل الأمر» على الوجه الذى شرحناه. وفى الحاله الأولى التى تظل فيها مصدراً معرباً قد تكون مصدراً معرباً نائباً عن فعل الأمر المحذوف. إما منوناً ناصباً مفعولاً به، نحو: رويدا عليا، وإما مضافاً إلى المفعول به، نحو: رويدا على، فلفظ: «رويد» فيهما مصدر منصوب بفعل الأمر المحذوف، بمعنى: «أرود»، وفاعله مستتر فيه وجوبا. وكلمه: «على» مفعول به منصوب فى الأول، ومضاف إليه مجرور فى الثانى. وإما منوناً غير ناصب مفعوله، نحو: رويدا يا سائق؛ فيكون نائباً عن فعل الأمر المحذوف أيضاً. ويصح استعماله مصدراً غير نائب عن فعل الأمر فينصب منوناً إما حالاً؛ نحو قرأت الكتاب رويدا؛ بمعنى: مرودا، أى: متمهلاً، وإما نعتاً لمصدر مذكور - فى الغالب - نحو: سارت الوفود سيرا رويدا، أى: سيرا متمهلاً؛ أو لمصدر مقدر، نحو: تحركت سياره رويدا أى: سيرا رويدا (وكان المصدر هنا نعتاً لمحذوف لا حالاً؛ فراراً من أن يكون صاحب الحال نكرة بغير مسوغ). وقد تقع «ما» الزائده بعد «رويد» على الوجه الآتى فى: «ا» ص ١٤٦.

٣- ورد فى حاشيه الخضرى تنوين «بلها» ولا أدرى أهذا التنوين مسموع، أم هو افتراضى حملاً على المصدر: تركا، كما أظن؟.

قياسا على : تركا مسيئا ، بمعنى تركا المسيء ، ومن هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ «بله» ولكن بغير تنوينه - إلى اسم فعل بمعناه (١) ...

ص: ١٤٥

١- إذا كان الاسم بعد : «بله» منصوبا منونا جاز أن تكون مصدرا عاملا معربا كمصدر فعلها المعنوي : «ترك» الذى مصدره : «ترك» وجاز أن تكون اسم فعل أمر مبنيًا بمعنى : اترك ، والقرائن - إن وجدت - هى التى تحدد أحد الأمرين ؛ فإن كان الاسم بعدها مجرورا وجب أن تكون مصدرا مضافا - لأن اسم الفعل لا يكون مضافا - والاسم المجرور هو المضاف إليه. فكلمه : «بله» مثل كلمه «رويد» ككلاهما تتعين مصدرا إذا كان الاسم بعدها مجرورا بالإضافة إليها ، وتصلح مصدرا أو اسم فعل إذا نصبته. وتكون فتحتهما فتحه بناء إذا كانا اسمى فعل ، وفتحه إعراب فى غيرها. ولها استعمالات أخرى تجيء فى «ب». وفى الكلام على اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره ، (مثل : عليك - إليك) أو من ظرف مكان ، (مثل : دونك ... مكانك ..) أو من مصدر له فعل من لفظه ؛ (نحو : رويد ..) أو ليس له فعل إلا من معناه ؛ (مثل : بله) - يقول ابن مالك : والفعل من أسمائه : «عليكا» وهكذا «دونك» ... مع «إليكا» كذا : «رويد ، بله» ، ناصبين ويعملان الخفض مصدرين وقد تبين فى البيت الثانى : أن «رويد» و «بله» قد يكونان اسمى فعل إذا نصبا ما بعدهما ، وترك التفصيل الضرورى لهذا النصب. وأنهما يعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين ؛ فيجران بعدهما الاسم باعتباره «مضافا إليه». فهذا الجر دليل على بقائهما مصدرين حتما - لأن اسم الفعل لا يضاف ولا يعمل الجر مطلقا ، كما سبق - أما نصبه فلا يكفى وحده للقطع بأنهما مصدران حتما ، أو اسمان لفعلين حتما ، إنما يصلحان للأمرين عند عدم القرينه التى تعين أحدهما دون غيره. وعدم التنوين فى «رويد» هو القاطع فى أنها «اسم فعل» عند نصب الاسم بها.

(أ) قد تفصل «ما» الزائده بين اسم الفعل : «رويد» ومفعوله (١) ، قال أعرابي لشاعر يمدحه : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك ، رويد ما الشعر. فالمراد : أروود الشعر ؛ كأنه قال : دع الشعر ، لا حاجه بك إليه.

(ب) قد تكون «بله» اسم استفهام مبنيه على الفتح ، بمعنى : «كيف». وتعرب خبرا مقدما عن مبتدأ مؤخر. نحو : بله المريض؟
بمعنى : كيف المريض؟

ومما يحتمل الاستفهام ، والمصدر المضاف ؛ واسم فعل الأمر - «بله» في قول الشاعر (٢) :

تذر الجماجم ضاحيا (٣)

هاماتها

بله الأكف ؛ كأنها لم تخلق

فيجوز في «بله» أن تكون اسم فعل أمر مبنى على الفتح ، و «الأكف» بعده منصوب ، مفعول به. ويجوز أن تكون : «بله» مصدرا منصوبا على المصدرية نائبا عن فعل الأمر ، مضافا ، و «الأكف» مضاف إليه ، مجرور. كما يجوز أن تكون «بله» اسم استفهام مبنى على الفتح ، خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر.

وقد تقع «بله» اسما معربا بمعنى : «غير» كالذى في الحديث القدسي منسوبا للمولى جل شأنه : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، من بله ما اطلعتم عليه (أى : من غير ما اطلعتم عليه). فهي مجروره بمن.

ص: ١٤٦

١- لهذا إشاره في آخر رقم ٢ من هامش ص ١٤٤.

٢- هو كعب بن مالك ، شاعر الرسول عليه السلام. والبيت من قصيده له في وصف موقعه الأحزاب ، وهو لها.

٣- بارزا منفصلا من مكانه.

١ - أنها سماعيه جامده ؛ فيجب الاقتصار على الوارد (١) منها ، دون تصرف فيها ؛ بزياده عددها ، أو إدخال تغيير على لفظها ، وضبط حروفها ، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله ؛ لا يجوز زياده حروفه ، أو نقصها ، أو استبدال حرف بآخر ، أو تغيير ضبطه أو ترتيبه ...

إلا- أن هناك نوعا واحدا قياسيا ؛ هو صوغ «فعال» بالشروط التي سبق الكلام عليها (٢) في اسم فعل الأمر. وما عدا هذا النوع يجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد من العرب ؛ فيلزم الصوره الوارده لا يختلف فيها باختلاف الأفراد ، وفروعه ، أو التذكير والتأنيث ، أو الخطاب وغير الخطاب ، إلا إذا أباح السماع الاختلاف (٣). أما الذي يختلف بحسب الحالات فهو فاعلها ؛ فيكون مطابقا للمراد منه. فاسم الفعل : «صه» مثلا يلزم صورته واحده ، ولكن فاعله الضمير المستتر قد يكون : أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن - على حسب الحالات.

٢ - أنها - في الرأي الشائع - أسماء مبنية (٤) ليس فيها معرب ، حتى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعه. ويجب التزام حركه البناء المسموعه - طبقا لما مرّ في الحكم الأول - فمنها المبنية على الفتح ؛ كالتشائع في : شتان ، وهيهات ، عند كثير من القبائل. وكالأحسن في المنقول من جار يكون مجروره «كاف الخطاب» للواحد ؛ مثل : عليك وإليك ... ومنها : المبنية على الكسر ، مثل : كتاب - حماد - قراء ، بمعنى اكتب - احمد - اقرأ ...

ومنها المبنية على الضمّ كالعالم في : مثل : آه ؛ بمعنى : أتوجع ...

ومنها المبنية على السكون ؛ مثل مه ، بمعنى : انكف. (٥)

ص: ١٤٧

١- إلا عند الكسائي.

٢- في ص ١٣٩.

٣- كاسم الفعل المختوم بكاف الخطاب المتصرفه ، على الوجه الآتي في رقم ٩ من ص ١٥٤.

٤- يقول النحاه في تعليل بنائها : إنه الشبه لبعض الحروف التي تعمل ، (مثل : ليت وأخواتها) في أنها عامله ولا تكون معموله. وهذا تعليل يحتاج إلى تعليل أيضا .. وكلاهما يرفض مادام غير مطابق للواقع الحق ؛ وهو : مجرد استعمال العرب ؛ إذ لا عله غير هذا. وقد أفضنا الكلام في علل البناء ، وبيان السبب في رفضها في مكانها من الجزء الأول ص ٥٥ م ٦.

٥- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٤٠.

وقد يجوز في بعضها ضبطان أو أكثر ؛ تبعا للوارد ، نحو : وى ؛ بمعنى : أعجب ، فيصح «وا» ؛ كما يصح : «واها» بالتونين. ومثل : آه ؛ فإنها يصح فيها أيضا : آه ، وآها ، بالتونين فيهما.

وغايه القول أنه يجب - في النوع السِّمَاعِيّ - الاقتصار على نصّ اللفظ المسموع وعلى علامه بنائه الوارده معه ؛ سواء أكانت واحده أم أكثر ، معها تنوين أو لا. فعند إعراب واحد منها يقال : اسم فعل لماض ، أو لمضارع ، أو لأمر ، - على حسب نوعه ، مبنى على الكسر ، أو الفتح ، أو غيرهما - لا محل له من الإعراب.

٣ - أن بعضها لا يدخله التنوين مطلقا ، مثل : آمين ، وشَتَان ، وباب «فعال» (١) القياسيّ ، وبعضها لا يتجرد من تنوين التنكير ؛ مثل : «واها» بمعنى «أتعجب» ، وبعضها يدخله تنوين التنكير حيناً ؛ لغرض معين ، وقد يخلو من هذا التنوين لغرض آخر ؛ مثل : «صه» فإنه اسم فعل أمر بمعنى : اسكت. فحين يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاص معين ، نقول : صه ، بسكون الهاء ، ومنع التنوين. وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام - تتحرك الهاء بالكسر - وجوبا - مع التنوين. فنقول : «صه». فعدم التنوين في «صه» بمثابة قولنا : اترك الكلام في هذا الموضوع المعين الخاص المعروف لنا ، وتكلم في غيره. ومجىء التنوين معناه : اترك الكلام مطلقا ؛ في الموضوع الخاص المعين ، وفي غيره ... (٢) ومثل : «إيه» اسم فعل أمر ، بمعنى : زدنى ، فإن كان مبتدئا على الكسر بغير

ص: ١٤٨

١- سبق الكلام عليه في ص ١٣٩.

٢- وجود التنوين في أسماء الأفعال دليل على أنها اسم من جهة لفظها ، أما من جهة معناها فهي فعل - (كما شرحنا في هامش ص ١٣٧) - وكما صرح الناظم في شرح الكافية ؛ حيث قال : «لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء ، جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامه تعريف المعرفه منها تجرده من التنوين ، وعلامه تنكير النكره منها استعماله منكرا». (راجع حاشيه الصبان في هذا الموضوع. وقد سبق تفصيل الكلام على تنوين التنكير وأنه خاص - في الغالب - بالأسماء المبنيه ج ١ ص ٢١ م ٣). وإذا كان معناها معنى الفعل فكيف يلحقها التعريف والتنكير وهما لا يلحقان الفعل مباشرة؟ أجابوا : إن تعريفها وتنكيرها راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل ؛ فلفظ : «صه» - بالتونين - معناه : اسكت سكوتا مطلقا ؛ أى : افعل مطلق السكوت عن كل كلام ، إذ لا- تعيين في اللفظ يدل على نوع خاص محدد من السكوت. أما لفظ : «صه» المجرد من التنوين فمعناه : اسكت السكوت المعهود المعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك في غيره إن شئت. هذا تعليلهم. والتعليل الصحيح هو استعمال العرب

تنوين فمعناه : زدنى من حديث خاص معروف لنا ، أما مع التنوين ، فالمراد : زدنى من حديث أى حديث ، بغير تقييد بنوع معين .

من ثمّ كان اسم الفعل المَنُون نكره ، والخالى من التنوين معرفه ، وما ينون حيناً ولا- ينون حيناً آخر يجرى عليه فى كل حاله حكمها المناسب لها. واللغه وحدها - كما وردت عن العرب - هى الفيصل الذى له الحكم على اسم الفعل بالتنوين ، أو بعدمه .

٤ - أنها تعمل - غالباً - عمل الفعل الذى تدل عليه ؛ فترفع مثله الفاعل حتما ، وتسايره فى التعدى ، واللزوم ، وباقى المكملات ... فإن كان فعلها متعدّياً فهى مثله ، وإن كان لازماً يتعدى بحرف جر ، فهى مثله أيضاً. وفى الحالتين لا بد أن ترفع فاعلاً. وإن احتاجت لمكملات أخرى استوفت حاجتها. فمن المتعدّيه كأفعالها : ما سبق (١) من : «رويد ، وبله ، ومن دراك» بمعنى : أدرك.

ومن حذار بمعنى : «احذر» كالتى فى قول الشاعر :

حذار - بنى (٢) - البغى ، لا

تقربنّه

حذار ؛ فإن البغى وخم مراتعه

ومن اللازمه : هيهات - أف - صه ...

فإن كان اسم الفعل مشتركاً بين أفعال مختلفه ، بعضها لازم وبعضها متعد ، فإنه يساير فى التعدى واللزوم الفعل الذى يؤدى معناه ، نحو : حيّهل المائده ، بمعنى : ايت المائده ، وحيهل على فعل الخير ، بمعنى : أقبل على فعل الخير ، ومنه قولهم : إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر ، أى : فأسرعوا بذكر عمر بن الخطّاب ، ومثل : هلّم ؛ فإنها تكون متعديه كقوله تعالى : (هَلُمَّ شُهَدَاءَ كُفْم) بمعنى : قَرَّبُوا وَأَحْضَرُوا. وتكون لازمه نحو قوله تعالى : (هَلُمَّ إِلَيْنَا) بمعنى اقترَب وتعال.

ومن غير الغالب أن يخالف اسم الفعل فعله فى التعديه واللزوم مثل : آمين ؛ فإنه لم يسمع من العرب متعدياً بنفسه. مع أن فعله الذى بمعناه ، وهو : «استجب» قد ورد متعدياً ولازماً ؛ فقالوا : اللهم استجب دعائى ، أو استجب لدعائى ... ومثل : «إيه» من حديثك ، بمعنى زدنى من حديثك ؛ فاسم الفعل : «إيه» لازم فى هذا المثال ، مع أن فعله متعد.

ص : ١٤٩

١- فى ص ١٤٤ وما بعدها ، وص ١٣٩ .

٢- أى : يا بنى .

(أ) فقد يكون اسما ظاهرا أو ضميرا للغائب مستترا جوازا ، ويكاد (١) هذان يختصان باسم الفعل الماضي وحده. نحو : هيهات تحقيق الآمال بغير الأعمال ، وقوله تعالى : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) ، ونحو : السفر هيهات ، أى : هو - ومثل : عمرو ومعاويه فى الدهاء شتان ، أى : هما ...

(ب) وقد يكون ضميرا للمخاطب مستترا وجوبا ، وهذا هو الأعم الأغلب (٢) فى اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر. ويشترط فى هذا الضمير أن يكون مناسبا للمضارع أو للأمر الذى يقوم اسم الفعل مقامه ، نحو : أف من عمل الحمقى ؛ بمعنى : أتضجر ؛ ففاعل اسم الفعل هو ضمير مستتر وجوبا تقديره : «أنا» وهذا الضمير وحده هو الذى يصلح فاعلا للمضارع : أتضجر. ونحو : صه ، بمعنى : اسكت. ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنت. وهذا الضمير وحده هو الذى يلائم فعل الأمر : «اسكت». ومثل قولهم : عليك بدينك ؛ ففيه

ص: ١٥٠

١- قلنا : «يكاد» لأن هناك حاله نادره عرضها بعض النحاه فى قوله تعالى فى سورة يوسف (وغلقت الأبواب ، وقالت هيت لك) فأعرب : هيت. اسم فعل ماضى بمعنى «تهيأت» ويترتب على هذا أن يكون الفاعل ضميرا مستترا تقديره : «أنا» والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل كما يتعلقان بفعله. (راجع المغنى فى الكلام على لام التبيين). وقيل : إن «هيت» اسم فعل أمر بمعنى : «أقبل» أو «تعال» والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنت ، والمراد : إرادتى لك ، أو : أقول لك ، فالجار والمجرور ليسا متعلقين باسم الفعل ، وعلى هذا رأى لا- يكون فى الآيه اسم فعل ماض ، فاعله ضمير للمتكلم ، لأن هذا غير معهود فى فاعله ؛ إنما المعهود فيه أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا للغائب مع استتاره جوازا. (راجع المغنى فى الموضوع السابق وحاشيه ياسين على التصريح ج ٢ عند الكلام على تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول).

٢- «لما» اللام حرف جر زائد. «وما» موصولة فاعل ، مجروره بكسره مقدره منع من ظهورها سكون البناء الأصلي ، فى محل رفع ، لأنها فاعل : «هيهات».

٣- قلنا : «الأعم الأغلب». لأن هناك حاله نادره فى مثل قولنا : من طلب إدراك غايه فعليه بالسعى الدائب لها ، وهو أسلوب مسموع قديما ، ومنه قولهم : «فعليه بالصوم». أى فليتمسك بالصوم. فالضمير هنا للغائب. وهو أيضا مستتر جوازا. لكن قال بعض النحاه : إن «عليه» هنا ليست اسم فعل ، بل الجار والمجرور على حالهما خبر مقدم ، والباء بعدهما زائده ، داخله على المبتدأ المجرور لفظا بها ، المرفوع محلا. ولو أخذنا بهذا رأى لصارت القاعده مطرده ، وهى أن فاعل اسمى الفعل المضارع والأمر لا يكون إلا ضميرا مستترا وجوبا. فإن شئنا أخذنا بهذا وإن شئنا استثنينا من القاعده المطرده الحاله النادره.

معادك ، وعليك بمالك ؛ ففيه معاشك ، وعليك بالعلم ؛ ففيه رفعه قدرك ... «فعليك» اسم فعل أمر ؛ بمعنى : تمسك ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنت. وهذا الضمير هو الفاعل المناسب لفعل الأمر : «تمسك».

ومن الأمثلة السالفه يتبين أن فاعل اسم الفعل محتم (١) ، وأنه يماثل فاعل فعله - وأنه - في الأعم الأغلب ، - يكون في اسم الفعل الماضي اسما ظاهرا ، أو ضميرا للغائب مستترا جوازا ، ويكون في اسم الفعل المضارع والأمر ضميرا مستترا وجوبا للمتكلم - أو لغيره قليلا - ، وللمفرد أو غيره (٢) على حسب فعله ، ولا يكاد يصح في هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميرا بارزا (٣).

والضابط الذي يجب الاعتماد عليه في هذا الشأن هو أن يوضع في مكان اسم الفعل ، الفعل الذي بمعناه ؛ فما يصح أن يكون فاعلا لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلا لاسم الفعل الذي يدل عليه ، ويقوم مقامه ، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضا.

ص: ١٥١

١- حاجه اسم الفعل إلى فاعل محتم دليل على اسميته ، لأن الاسم الذي بعده (وهو الفاعل) يسمى : المسند إليه ؛ فهو محتاج حتما إلى : «مسند» يكون فعلا أو اسما. ولا ثالث لهما. واسم الفعل لا يقبل علامه الفعل ، فلا يصلح أن يكون فعلا مسندا. فلم يبق إلا أنه اسم مسند.

٢- الأمثله للفاعل المستتر المفرد كثيره. أما غيره فالمفرده مثل : أيتها الفتاه ، عليك بالحزم في كل أمورك. ولغيرها : عليكما بالحزم .. - عليكم بالحزم - عليكن بالحزم .. وتقدير الفاعل : أنت - أنتما - أنتم - أنتن. (ويتصل بهذا ما سبق في رقم ٢ من ص (١٤٢)

٣- قد يكون في آخر اسم الفعل ما يدل على الأفراد والتذكير أو فروعهما. وعلى المخاطب أو غيره. ومن الأمثله : رويدك - رويدك - رويدكما - رويدكم - رويدكن. على اعتبار : «رويد» اسم فعل أمر ، بمعنى الفعل : «أمهل» الذي ينصب مفعولا به والضمير بعده مفعوله. والمعنى أمهل نفسك - نفساكما - أنفسكم - أنفسكن. (راجع ما يتصل بهذا في ص ١٤٢ و ١٤٣) ومثل : عليك الجد في كل أمرك - عليكما - عليكم - عليكن. ومثل : «ها» وهاء (بالمدة والقصر) بمعنى : خذ ، تقول في اللفظه الأولى : هاك - هاكما - هاكم - هاكن -. والفاعل في كل ما سبق ضمير مستتر حتما. أما في الثانيه : «هاء بالمدة» فقد تلتزم صورته واحده للجميع ؛ فتقول : هاء يا على الكتاب ، أو يا فاطمه ، أو يا عليان أو يا فاطمتان ، أو يا عليون ، أو يا فاطمات. ويصح أن يتصل بآخرها علامه الأفراد والتذكير وفروعهما ، فتقول : هاء يا على (بالبناء على الفتح) وهاء يا فاطمه (بالبناء على الكسر) وهاء في المثني ، وهاء في جمع المذكر ، وهاء في خطاب جمع المؤنث فالضمير «ما» و «الميم» و «النون» هو الفاعل ، وهو ضمير بارز في هذه الصوره التي هي أفصح من سابقتها وعليها قوله تعالى ((هاؤم أقرؤا كتابيه)) - راجع ج ٤ ص ٤٣ من شرح المفصل -.

واعتمادا على هذا الضابط يتعين أن يكون فاعل اسم الفعل ، دالما على المفرد المذكر ، أو المؤنث ، أو المثنى ، أو الجمع بنوعيهما - على حسب ما يناسب السِّيَاق ، ففي مثل : «صه» - كما سبق - قد يكون الفاعل : أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن ، على حسب المخاطب. وقد يكون الفاعل متعددا إذا كان الفعل يحتاج إلى فاعل متعدد ، نحو شتّان السَّابِق واللاحق في البراعه ، كما تقول : افترق السَّابِق واللاحق في البراعه ، لأن الافتراق في البراعه أحد الأمور المعنويه (١) التي لا- تتحقق إلا من اشتراك اثنين معا ، أو أكثر في تحقيقها ، فيجىء له اسمان مرفوعان به ، أحدهما فاعل بغير واسطه ، وبعده الآخر مسبوqa بواو العطف - دون غيرها - واسطه بين الفاعل المعطوف ، والفاعل المعطوف عليه(٢).

٥ - جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقا - مع أنها أسماء مبنية ، عامله ، كما تقدم - فلا تكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا فاعلا- ، ولا- مفعولا به ، ولا مضافا ولا مضافا إليه ... ولا شيئا آخر يقتضى أن تكون مبنية في محل رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر . ، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب.

٦ - أن معمولاتها - في الأعم الأغلب - لا تتقدم عليها (٣) ؛ مثل : عليك

ص: ١٥٢

١- انظر ما يختص بهذا في ص ١٣٨ و ١٤١.

٢- وقد تقع «ما» الزائده بعد «شتان» مباشره وقبل الفاعل ؛ كقول الأعرابي : (يصف شقاءه. وما يلقاه من العناء كل يوم. على حين يقضى «حيان» أخو جابر يومه في الرفاهه والمتعه بضروب النعم. «وحيان» هذا أحد سادات بني حنيفه ، ومن أوسعهم ثروه ، وأعظمهم حظوه عند ملوك الفرس). شتان ما يومى على كورها ويوم حيان أخى جابر فكلمه : «ما» زائده ، و «يوم» الأولى : فاعل ، والثانيه معطوفه عليها بالواو ، فهي فاعل في المعنى كالأولى. وقد ورد في الفصيح وقوع : (ما بين) بعد شتان ، ؛ ومنه قولهم : لشتان ما بين اليزيديين في الندى. والأسهل في هذه الصوره أن تكون «شتان» بمعنى : «بعد» وما اسم موصول. أى : بعدت المسافه بين اليزيديين ، والشرط - وهو أن التفرق لا يحصل إلا من اثنين فأكثر - متحقق ، لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما عن الآخر ، ومثل هذا قول على رضى الله عنه : شتان ما بين عمليين ، عمل تذهب لذته ، وتبقى تبعته ، وعمل تذهب مؤنثه ، ويبقى أجره.

٣- يرى الكسائي ومن شايعه جواز التقديم ، مستدلا بقراءه من قرأ قوله تعالى : ((كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ..)) ينصب كلمه «كتاب» على أنها مفعول به لاسم الفعل : «عليكم» بمعنى : الزموا ...

بالحق ، بمعنى : تمسك بالحق ، وعليك نفسك ، بمعنى : الزم شأنك ... ولا يصح - بناء على الأعم الأغلب - أن يقال : بالحق عليك ، ولا نفسك عليك (١) ...

٧ - أنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقا (٢). ويتساوى في هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال داله على طلب ، أو على خبر ، فالأولى كأسماء فعل الأمر (صه - مه - آمين) ، والثانية كأسماء الفعل الماضي أو المضارع (هيئات - شتان - أف - واهأ).

٨ - أن اسم الفعل مع فاعله بمنزله الجملة الفعلية ؛ فلهما كل الأحكام التي تختص بالجملة الفعلية ؛ كوقوعها خبرا ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالا... و ... وكاعتبارها جملة إنشائية طلبية إن دلت على طلب ، (كاسم فعل الأمر ، وما كان على وزن فعال ...) وخبريه إن لم تدل على إنشاء (كاسم الفعل الماضي ، أو المضارع ...) وغير هذا من كل ما تصلح له الجملة الفعلية بالضوابط والشروط الخاصة بكل حاله (٣) ...

ص: ١٥٣

١- وفيما يلي كلام ابن مالك في أنها تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه ، وفي أن بعضها نكرة - وهو المنون تنوين التنكير - وبعضها معرفه ، وهو غير المنون ، وفي أن معمولاتها لا تتقدم عليها. وما لما تنوب عنه من عمل لها. وأخر ما لذي فيه العمل (تقدير البيت نحويا : وأخر ما العمل فيه لذي ... أي : لهذه الأسماء. وما من عمل لما تنوب عنه - لها. أي : وشيء وهو عمل للذي تنوب عنه - لها. فما يثبت من عمل للفعل النائبه عنه يثبت لها. فكلمه «ما» الأولى بمعنى شيء ، مبتدأ ، وخبره الجار مع المجرور : «لها» والبيت مع تعقيده اللفظي يتضمن أمرين : أولهما : إعمالها كفعالها ، وثانيهما : تأخير معمولاتها عنها. ثم قال : واحكم بتنكير الّذي ينون منها ، وتعريف سواه بين - بين - واضح. وسبب وضوحه تجرده من التنوين الذي يدل وجوده على التنكير ، وبدل عدمه على التعريف).

٢- كما سيجيء في ص ١٦١.

٣- خالف في هذا شارح المفصل فقد قال (في ج ٤ ص ٢٥ باب أسماء الأفعال) ما نصه : «اعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حده في الفعل. ألا ترى الفعل بصير بما فيه من الضمير جملة ، وليست هذه الأسماء كذلك بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على - - حده في اسم الفاعل واسم المفعول ، والظرف. والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها ، قال زهير : ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت «نزال» ولج في الدرع فلو كانت «نزال» بما فيها من الضمير جملة ما جاز إسناد «دعيت» إليها من حيث كانت الجملة لا يصح كون شيء منها فاعلا. قال الأعمش في البيت السابق ما نصه : (إنما أخبر عن «نزال» على طريق الحكاية. وإلا فالفعل وما كان اسما له. لا ينبغي أن يخبر عنه ...).

٩ - أن بعضا منها تلحقه الكاف سماعا ؛ بشرط اعتبارها حرف خطاب محض. ومما ورد به السماع : «وى» بمعنى : أعجب. و «حيهل» بمعنى : أقبل (١). و «النّجاء» بمعنى : أسرع ، و «رويد» بمعنى : تمهل (٢) ، فقد قال العرب : ويك ، وحيهلك ، والنّجاءك ، ورويدك. والكاف في الأمثلة السالفه حرف خطاب متصرف ، (٣) لا يصلح أن يكون ضميرا مفعولا به لاسم الفعل ، لأن أسماء الأفعال السالفه لا تنصب مفعولا به ؛ لقيامها معنى وعملا مقام أفعال لا تنصب مفعولا به. وكذلك لا يصح أن تكون هذه الكاف ضميرا في محل جر مضافا إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ، ولا تعمل الجرّ مطلقا ؛ فلا يكون واحد منها مضافا.

ص: ١٥٤

-
- ١- كما سبق في ص ١٤٠ وفي رقم ٤ من هامشها. وفيه صور ضبطها.
 - ٢- سبق بعض ما يتصل به في رقم ٣ من ص ١٤٣ ، ورقم ٣ من هامش ص ١٥١.
 - ٣- يتصرف على حسب المخاطب تذكيرا وتأنيثا ، وإفرادا ، وتثنيه ، وجمعا - طبقا للبيان التام الذى تقدم فى ج ، م ١٩ ص ٢١٥ باب الضمير -

زياده وتفصيل :

نختم الباب بسرد بعض آخر من أسماء الأفعال المختلفه الأنواع ، يكثر ترداده فى الكلام العربى القديم ، ونكتفى بضبط واحد مما له أكثر من ضبط.

اسم الفعل

معناه

اسم الفعل

معناه

هيت - هل ، - هلا

أسرع ، وتعال إلى

حذر ك بردا بعدك

احذر بردا تأخر ، أو حذر شيئاً خلفك

قدك - قطك

بس

أمامك وراءك فرطك

احذر شيئاً بين يديك

هيك - هيك

هيا

إليك

دع - ددع

وشكان

سرعان

لعمما

دعدعاً

همهام

بخ

اكتف بما كان ، وائته وانقطع عما أنت فيه أسرع فيما

أنت فيه

تنسح

حَيِّ (بيا مشدده مفتوحه)

عندك

مكانك

بادر وأسرع ، ومنه حَيِّ على الصلاة عندك الشريف :

الزمه من قرب اثبت.

قم فانتعش ، وأسلم مما أصابك من سوء. (فاللفظ

يتضمن دعاء له بالانتعاش والسلامه.

اسم فعل ماض (ويجوز في الواو الحركات الثلاث) قرب

أو : عجل وأسرع. ومنه وشكان ذا خروجاً فذا فاعل ، وخروجاً تمييز.

(يجوز في السين الحركات الثلاث).

عجل وأسرع. وقد يتضمن في الوقت نفسه التعجب من

السرعه ، فكأنك تقول ما أسرعه!!

انتعش من مكروه أصابه ، ونهض عن عشره . وهو يتضمن

الدعاء بالسلامه .

انتعش من مكروه أصابه ، ونهض من عشره ، وهو يتضمن

الدعاء بالسلامه .

نقد ، ولم يبق من الشى ، بقيه .

أثنى وأمدح ، وأبدى إعظامى وتقديرى لما أرى .

ص : ١٥٥

يراد منها نوعان :

أولهما : ألفاظ توجه إلى الحيوان الأعجم ، وما فى حكمه ، - كالأطفال - إما لجره وتخويله ، لينصرف عن شىء ، وإما لحثه على أداء أمر معين بمجرد سماعه أحد هذه الألفاظ ، دون حاجة إلى مزيد. فالمراد من توجيه اللفظ هو طلب الامتناع ، أو طلب الأداء.

وكلا الأمرين - الانصراف عن الشىء ، وأداء الأمر المعين - لا يتحقق إلّا بعد تمرين ، وانقضاء مده تتكرر فيها المخاطبه باللفظ ، ويتدرب فيها الحيوان وما فى حكمه على إنفاذ المطلوب منه عند سماعه ؛ فيدرك - بعد التكرار الذى يصاحبه التدريب - المراد من توجيه اللفظ إليه ، ومن مخاطبته به ، وأن هذا المراد هو الزجر ، أو الحث ، (بمعناهما السالفين) ويكتفى فى إدراك الغرض بسماع اللفظ دون زياده عليه.

فمن أمثله الزجر ما كان يوجهه العرب لبعض الحيوانات - وأشباهاها - بسبب أمر بغيض يراد العدول عنه ، كزجرهم الإبل على البطء والتأخر ، فيوجهون لها أحد الألفاظ الآتية :

هيد - هاد - ده - جه - عاه - عيه ... وقولهم لزجر الناقة : عاج - هيح - حل ... وكقولهم لزجر الغنم : إس - هس - هس - هج - هج - وللكلب : هجا - هج ... وللضأن : سع - وح - عز - عيز ... وللخيل : هالا - هال. وللطفل - كحّ ، كحّ ... وللسبع : جاه - وللبغل : عدس ... إلى غير هذا من ألفاظ الزجر عندهم ، وهى كثيره فى عددها ، وضبط حروف كل منها.

ومن أمثله ما يوجه للحيوانات وأشباهاها ، لا بقصد زجرها ؛ وإنما بقصد تكليفها أمرا كى تؤديه وتقوم بإنفاذه - قول العرب للإبل : «جوت» ، أو : «جىء» ، إذا أرادوا منها الذهاب للماء لتشرب : «ونحّ» ، إذا طلبوا منها الإناخه. «وهدع» ، إذا أرادوا منها الهدوء والسكون من النفار. «وسأ ، وتشؤ» ، إذا أرادوا من الحمار الذهاب للماء ، ليشرب. «ودج ، وقوس» لدعوه

الدجاج إلى الطعام والشراب ... «وحاحا» للضأن ، «وعاعا» للمعز ؛ ليحضر الطعام ...

ثانيتها : ألفاظ صادرة من الحيوان الأعجم (١) ، أو مما يشبهه كالجماد ونحوه ، فيرددتها الإنسان ويعيدها كما سمعها ؛ تقليدا ، ومحاكاة لأصحابها ، من غير أن يقصد من وراء هذا دلالة أخرى. فقد كان العربى يسمع صوت الغراب ، فيقلده قائلا : غاق ، أو : صوت الضرب ؛ فيقول محاكيا : طاق ، أو صوت وقوع الحجارة ، فيحاكيه : طق ، أو صوت ضربه السيف فيرده : قب ، أو صوت طى القماش ، فيقول : قاش ماش (٢) ... إلى غير هذا من الأصوات التى كان يسمعها فيحاكيها (٣) دون أن يريد من المحاكاه معنى آخر.

أشهر أحكامها :

١ - أنها أسماء (٤) مبنية ، لا محل لها من الإعراب ، ما دامت أسماء تدل على

ص: ١٥٧

١- أما الحيوان الناطق فألفاظه ذات معان ، وإلا كان كغيره.

٢- قاش ماش (بكسر الشين فيهما) مركب مزجى مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وهو من المركبات المزجيه المتعدده التى تكون اسم صوت مع تركيبها المزجى.

٣- وفى النوعين السابقين يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : «أسماء الأفعال والأصوات» : وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل - صوتا يجعل (التقدير : ما به خوطب ما لا يعقل ... يجعل صوتا) يريد : أن ما يشبه اسم الفعل - فى أنه لا يحتاج فى أداء المراد منه إلى لفظ آخر - يسمى : اسم صوت. وهذا تعريف قاصر مبتور ، فوق أن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح. لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو ضمير ، فلا ينفرد بنفسه ، وقد يحتاج لمعمولات أخرى ... كما سبق فى باب (ص ١٤٩). ثم اقتصر فى بيان أنواعه وأحكامه على بيت واحد حتم به الموضوع هو : كذا اللذى أجدى حكاية ؛ كقب والزم بنا النوعين ؛ فهو قد وجب المراد : حكاية صوت الجماد وغيره. وقب : صوت السيف. واسم الصوت بنوعيه مبنى وجوبا كما يقول فى بيته. وقوله يحتاج إلى تفصيل وإبانة :

٤- يعترض بعض النحاه على اسميتها ؛ بحجه أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد ، مفهوم. وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم ؛ لأنها توجه إلى من لا يفهم ، ويخاطب بها غير العاقل. وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلاله الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع - - اللغوى معناه. وهذا ينطبق على أسماء الأصوات. فليس الشرط فى الاسم أن يخاطب به من يعقل ليفهم معناه. وقيل إنها ملحقة بالأسماء وليست أسماء ... ولا أهميه للخلاف ؛ إذ أهميه لأحكامها الآتية. ويقولون إن سبب بنائها هو : شبهها الحروف المهمله (مثل : لا ، وما ، النافيتين) فى أنها غير عامله ، ولا معموله. والسبب الحق هو : مجرد استعمال العرب الأوائل - كما كررنا -

مجرد الصوت ، ولم تخرج من هذه الدلالة إلى تأديته معنى آخر. وما كان مسموعا عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته ، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه فى عدد حروفه ، أو فى نوعها ، أو ترتيبها. أو ضبطها ، أو علامه بنائها ... كالأمثله السالفه. أما المستحدث بعدهم فىلأزم ما شاع فيه ، لأن إنشاء الأصوات واستحداثها - جائز فى كل عصر (١) ، ويجرى على الجديده المستحدث ما يجرى من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب ؛ فيعتبر اسما واجب البناء بالعلامه التى يشيع بها النطق فى عصره ، وتسرى عليه بقيه الأحكام الأخرى الخاصه بأسماء الأصوات.

لكن هناك حالتان ؛ إحداهما : يجب (٢) فيها إعراب أسماء الأصوات ، بنوعها المسموعه عن العرب ، والموضوعه المستحدثه بعدهم. والأخرى : يجوز فيها الإعراب والبناء.

(١) فيجب (٣) إعرابها إذا خرجت عن معانيها الأصلية التى هى الصوت المحض ، وصارت اسما متمكنا يراد به : إما صاحب الصوت ، الذى يصدر عنه الصوت والصياح مباشره ، وينسبان له أصاله دون غيره. وإما شىء آخر ليس هو الصاحب الأصل للصوت ، وإنما يوجه له الصوت والصياح توجيها يقصد منه الزجر ، أو التهديد أو غيرهما ...

فمثال الأول : أزعجنا غاق الأسود ، وفرعنا من غاق الأسود ... فكلمه : «غاق» ، بالتنوين ، لا يراد منها هنا أصلها ، وهو : صوت الغراب ، وإنما يراد أنّها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه ؛ أى : على الذى ينسب له الصوت ويشتهر به ، وهو : «الغراب» ذاته ، لا- صوته الصادر منه. فالغراب هو المسمّى ، و «غاق» فى الجملتين اسم معرب متمكن ، فاعل فى الجملة الأولى ، ومجرور «بمن» فى الجملة الثانية.

ص: ١٥٨

- ١- ومنها أصوات الحيوانات والطيور التى لم يعرفها العرب ، والأصوات التى وجدت بعدهم ؛ كأصوات السيارات ، والطائرات ، والبواخر ، والآلات المختلفه ؛ ما جد منها وما سيجد.
- ٢- تبعاً للأغلب - كما سيجىء فى الهامش التالى.
- ٣- تبعاً للأغلب - كما سيجىء فى الهامش التالى.

ومثل : ما أقسى قبا. فكلمه : «قبا» - بالتثوين - اسم معرب متمكن منصوب في هذه الجملة ، لأن المراد بها هنا : «السيف» نفسه ، مع أنها في الأصل اسم صوت للسيف ، مبنية على السَّيِّكون لا تنون. لكنها تركت أصلها هذا ، وصارت معرفه تدل على صاحب الصوت - أى ؛ على السيف - بعد أن كانت اسما لصوته ، مبنية غير منونه. فالمراد فى الأمثلة السابقة ونظائرها هو : أزعجنا الغراب - فزعنا من الغراب - ما أقسى السيف.

ومثال الثانى : أردت هالا السريع ؛ فصادفت عدسا الضخم. وأصل كلمه : «هال» اسم صوت صادر من الإنسان ، يوجه إلى الفرس لزعجه. وأصل كلمه : «عدس» اسم صوت صادر من الإنسان يوجهه إلى البغل لزعجه ، فكلتا الكلمتين تركت هنا أصلها ، والبناء ، وصارت اسما معربا مرادا منه الحيوان الأعجم - وشبهه - مما لا يصدر عنه ذلك الصوت ، وإنما يوجه إليه من غيره (1).

(ب) ويجوز إعرابها وبنائها إذا قصد لفظها نصًا ؛ مثل : فلان لا يرعوى إلا بالزجر ؛ كالبغل لا يرعوى إلا إذا سمع : «عدس» أو : «عدسا» بالبناء على السكون ، أو بالإعراب ، والمراد : إلا إذا سمع هذه الكلمه نفسها.

٢ - أنها - فى أصلها - أسماء منفردة ، مهمله. والمراد من انفرادها : أنها لا تحمل ضميرا ، وهذا نوع من أنواع الاختلاف بينها وبين أسماء الأفعال. والمراد من إهمالها أنها لا تتأثر بالعوامل المختلفه ولا تؤثر فى غيرها ، فلا تكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا فعلا ، ولا - فاعلا ، ولا مفعولا ... ولا شيئا آخر يكون عاملا أو معمولا - إلا فى الحالتين السالفتين : (ا ، ب ، بصورهما الثلاث). ومن ثم تختلف أيضا عن أسماء الأفعال ؛ فهذه لا بد أن تعمل.

وخلاصه ما تقدم أن أسماء الأصوات مهمله إذا بقيت على وضعها الأصيل اسم صوت محض ، بالطريقه التى شرحناها. أما إذا قصد لفظها ، أو استعملت استعمال الأسماء المتمكنه. - بأن انتقلت من معناها الأصيل إلى الدلاله على صاحبها الأصيل الذى يصيح ويصوت بها ، أو على من يتجه إليه النطق بها - فإنها فى هذه الصور

ص: ١٥٩

١- بعض النحاه يجيز بناءها فى الصور السالفه مراعاها لأصلها. ولكن الإعراب أوضح وأقدر على أداء المعنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه.

الثلاث تكون معربه إما وجوباً ؛ كما في : «أ» بفرعيها ، وإما جوازا كما في : «ب» فالشرط في إهمالها ، وفي بنائها لزوماً - أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد ، لا- محل لها من الإعراب فلا تكون في محل رفع ، ولا نصب ، ولا جرّ ، وإنما يقال فيها : سم صوت مبني على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، أو السكون ، على حسب حاله آخره.

ص: ١٦٠

يراد بهما : نونان ، إحداهما مشدده مبنيه على الفتح ، والثانيه مخففه مبنيه على السكون.

وهما من أحرف المعانى (١) ، وتتصل كل واحده منهما بآخر المضارع والأمر فتخلصهما للزمن المستقبل ؛ ولا تتصل بهما إن كانا لغيره (٢) ، وكذلك لا تتصل بالفعل الماضى ، ولا باسماء الأفعال مطلقا ؛ (سواء أكانت طلبيه أم خبريه) (٣) ولا بغيرها من الأسماء والحروف ؛ نحو : «لا تحملن حقدنا على من ينافسك فى الخير ، وابدلن جهدك الحميد فى سبقه ، وإدراك الغايه قبله». فالنون فى آخر الفعلين حرف للتوكيد ، ويصح تشديدها مع الفتح ، أو تخفيفها مع التسكين. وقد اجتمعا فى قوله تعالى فى قصه يوسف : (لَيْسَجَنَّ ، وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ).

أثرهما المعنوي :

لو سمعت من يقول : «لا- تنفع النصيحه الأحمق ، ولا يفيدته التأديب» ... فقد تردد فى تصديق الكلام ، ويداخلك الشك فى صحته. ولك العذر فى هذا ، لأن المتكلم لم يحسن التقدير ؛ إذ كان عليه أن يدرك بخبرته وذكائه أن مثل هذا الكلام قد يقابل بالتردد والشك ؛ فيعمل على أن يدفعهما ، ويمنع تسربهما إلى ذهن السامع ، بإحدى الوسائل الكلاميه التى عرض لها البلاغيون - ومنها : نون التوكيد ... فلو أنه قال : لا تنفعن ... ولا يفيدن ... لكان مجيء نون التوكيد ، بمثابة القسم على صحه الكلام وصدقه ، أو بمنزله تكراره وإعادته بقصد تأكيد مضمونه ، وصحه ما حواه ، فلا يكون هناك مجال للشك والتردد عند من هو مستعد للاقتناع.

ومثل هذا أن يقال لك : (أكثر من الحساد بفضلك) ، (ولا تكثر من

ص: ١٦١

١- سبق تفصيل الكلام على أحرف المعانى ، فى ج ١ م ٥ ص ٦٢ ، باب : «الحرف».

٢- قد يكون - أحيانا - زمن المضارع والأمر ، لغير المستقبل ؛ طبقا للبيان الخاص بهذا (فى ج ١ م ٤ ص ٥٤ و ٦١ باب الفعل).

٣- كما تقدم فى رقم ٧ من ص ١٥٣.

الأعداء بجهلك). أو : (تجنب شرّ القتل ؛ شاهد الزور) ، (وهل يبرئ القاتل ، وهل يقتل البريء سواه؟) ... فقد تزعم أن المتكلم يعرض عليك كل مسألة من هذه المسائل عرضاً مجرداً ، (أى : خالياً من رغبته القويه وتشدده في مطالبتك بالتنفيذ أو بالترك ، خالياً من الحرص على تأديتك ما تحدّث بشأنه أو عدم تأديتك ، وتصديقك به أو عدم التصديق).

وقد يكون لك الحق في هذا الزعم ؛ فليس في الكلام ما يبعده. فلو رغب المتكلم أن يبعده ، ويشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه ، وتشدده في التنفيذ والتأديه ، وحرصه على تصديق ما قال - لزيد في الكلام ما يدل على هذه الرغبة ؛ كأن يزيد «نون التوكيد» ، على آخر الفعل المضارع أو الأمر ؛ فإن زيادتها تفيد معنى الجملة قوه. وتكسبه تأكيداً ؛ إذ تبعد عنه الاحتمال السابق ، وتجعله مقصورياً على الحقيقة الواضحة من الألفاظ ، دون ما وراءها من احتمالات. فلو قيل في الأمثلة السالفه : (أكثرن ... - لا تكثرن ... - تجنبين ... - يبرثن ... - يقتلن ...) لكان مجيء نون التوكيد ، برغم اختصارها البالغ بمنزله القسم ، وبمنزله قول المتكلم : إنى أوكد كلامي ، وأتشدد في أن تنفذ مضمونه في المستقبل ، وأحرص على أن تصدقه. أو : بمنزله تكرار ذلك الكلام ، وإعادة تحقيق الغرض السالف ، ومن أجله سميت : ب «نون التوكيد». والمشدده أقوى في تأديه الغرض من المخففه ، وفوق هذا فكلتاها تخلّص المضارع للزمن المستقبل ، سواء أكان اتصالها به مباشراً أم غير مباشر (1). ومن ثمّ يمتنع دخولها على المضارع إذا كان للحال ، أو للمضى أحياناً - كما سبق - ؛ منعا للتعارض بينهما. أما الأمر فزمنه مستقبل في الأغلب ؛ فتقوى فيه الاستقبال. فإن كان لغيره خلّصته للمستقبل فالأثر المعنوي لهذه النون هو توكيد المعنى على الوجه السالف ، وتخليص زمن المضارع للاستقبال ، وتقويه الاستقبال في فعل الأمر أو إرجاعه إليه.

وقد تفيد النون - مع التوكيد - الدلالة على الإحاطه والشمول إذا كان الكلام

لغير الواحد ، ففي مثل : يا قومنا احذرن مكاييد الأعداء ... يكون المراد : يا قومنا كلكم ، أو جميعكم ، فرداً فرداً ...

وخلصه كل ما تقدم : أنهما حرفان من أحرف المعاني ، يلحقان بآخر

ص : ١٦٢

١- يكون غير مباشر ؛ لوجود فاصل بينهما ؛ كالضمير.

المضارع وآخر الأمر ، لتخليصهما للزمن المستقبل ، ولا يلحقان بهما ولا بغيرهما من الأفعال التي لا يراد منها المستقبل الخالص ، ولا- بأسماء الأفعال مطلقا ، ولا- سائر الأسماء ، والحروف. وأن فائدتهما المعنوية : هي تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ ، وتخليص المضارع للزمن المستقبل وتقويه الاستقبال في الأمر ، أو إرجاعه إليه ، وأنهما قد يفيدان - مع التوكيد - الشمول والعموم في بعض الصور.

آثارهما اللفظية ، والأحكام المترتبة على وجودهما

لهما آثار لفظية مشتركة بينهما ، تحدث من اتصال إحداهما بآخر المضارع ، المتجرد للمستقبل ، أو بآخر الأمر كذلك. وتمتاز الخفيفه بأحكام خاصة تنفرد بها دون الثقيله.

وأهم الآثار المشتركة هو :

١ - بناء المضارع على الفتح ، بشرط أن تتصل به نون التوكيد اتصالا مباشرا ؛ بأن يكون خاليا من ضمير رفع بارز (١) يفصل بينهما ؛ ذلك أن المضارع معرب دائما ، إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشرا نون التوكيد ؛ فيبنى على الفتح ، أو نون النسوة ؛ فيبنى على السكون. كقول شوقي في وصف الدنيا :

لا تحفلنَّ ببؤسها ونعيمها

نعمى الحياه وبؤسها تضليل

وكقوله في الأمهات المصريات المجاهدات :

ينفثن في الفتیان من

روح الشجاعه والثبات

يهوين تقبيل المهّند ، أو معانقه

القناه (٢)

ويدخل فيما سبق : المضارع المسبوق بلام الأمر أو بغيرها من الجوازم التي يصح الجمع بينها وبين نون التوكيد ؛ فإنه يبنى على الفتح في محل جزم ؛ كقولك للمهمل : لتحترم من عملك ، ولتكر من نفسك بإنجازه على خير الوجوه. ومثل : إمّا (٣) تنصرن ضعيفا فإن الله ناصر ك ... فالأفعال تحترم ، وتكرم ، وتنصر ...

١- ضمائر الرفع البارزه التي تتصل بآخر المضارع والأمر وتحدث فيهما تغييرات مختلفه - وستجىء في ص ١٧٧ وما بعدها -
هى : ألف الا-ثنين ، وواو الجماعه ، وياء المخاطبه ، ونون النسوه. وقد سبق (فى ح ١ ص ٥٣ م ٦) تفصيل الكلام على بناء
المضارع ، والسبب فى أن يكون اتصال نون التوكيد به مباشرا عند بنائه على الفتح. أما نون النسوه فاتصالها به لا يكون إلا مباشرا
دائما ، ويبنى معها على السكون. - كما فى رقم ٣ من هامش ص ١٧٧ و ١ من هامش ص ١٨١ -

٢- الرفع.

٣- أصلها : «إن» الشرطيه المدغمه فى «ما» الزائده.

مبنيه على الفتح ؛ لاتصالها المباشر بنون التوكيد ، فى محل جزم بلام الأمر.

فإن لم يكن الاتصال بين المضارع ونون التوكيد مباشرة نشأت أحكام سنعرضها بعد (١) ...

٢ - بناء فعل الأمر على الفتح ، بشرط اتصاله بنون التوكيد اتصالا مباشرا ، فلا يكون متصلا بضمير رفع بارز (٢) يفصل بينهما ؛ نحو : اشكرن من أحسن إليك ، وكافئته بالإحسان إحسانا ، واعلمن أن كلمه حمد وثناء قد تكون خير جزاء (٣).

فإن كان فعل الأمر متصلا بضمير رفع بارز يفصل بينهما فإنه يجرى عليه ما يجرى على المضارع المسند لذلك الضمير من غير اختلاف فى الأحكام ولا فى التغيرات ؛ فالمضارع والأمر سيان فيما يجرى عليهما عند الإسناد لضمائر الرفع البارزه ؛ سواء أكان آخرهما صحيحا أم معتلا ، مؤكدين أم غير مؤكدين ، مع ملاحظه الاختلاف بينهما فى ناحيتين هامتين .

أولاهما : أن الأمر مبني دائما فى كل الأساليب ؛ سواء أكان مؤكدا أم غير مؤكد.

وثانيتها : أنه لا تلحقه نون الرفع مطلقا . وسيجىء تفصيل الكلام عليه مع المضارع آخر الباب (٤).

٣ - أن توكيد فعل الأمر بها جائز فى كل أحواله (٥) ، بغير قيد ولا شرط ، وكذلك المضارع المبدوء بلام الأمر .

أما المضارع المجرد من هذه اللام فلتوكيده أحوال أربعة (٦) ، هى : وجوب التوكيد ، وامتناعه ، واستحسانه ، وقتته . وإليك البيان :

الأولى والثانية : يجب توكيده ، حين يكون مثبتا ، مستقبلا ، جواب قسم ، مبدوء باللام (٧) التى تدخل على جواب القسم ، ولا يفصل بينه وبين هذه اللام فاصل ؛

ص : ١٦٤

١- فى ص ١٧٧ و ١٩٠ .

٢- فى ص ١٧٧ و ١٩٠ .

٣- انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقه .

٤- ولا داعى لأين نقول : فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحه الآتية لمناسبه النون وإنما نقول - تيسيرا بغير تلك الإطاله : فعل أمر مبني على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد - كما سبق فى ح ٦١ .

٥- فتدخل الحالات التى يخرج فيها عن معنى الأمر الخالص إلى غرض آخر مع بقاء صيغته على حالها ؛ كخروجه إلى الدعاء فى شعر لأحد الأنصار كان يردده النبى عليه السلام يوم غزوه الخندق ، ومنه : فثبت الأقدام إن لاقينا وأنزلن سكينه علينا

٦- انظر «ب» من الزيادة والتفصيل ص ١٧٠ .

٧- عند من يرى - كالبصريين - أن هذه اللام لا تعينه للحال - وسيجىء هذا فى ص ١٦٦ - .

نحو : والله لأعملن الخير جهدى - بالله لأجتنب قول السوء قدر استطاعتي - تالله لنحاربن الشر ما وسعتنا المحاربه (١) ... فالأفعال المضارعه : (أعمل - أجتنب - نحارب ...) واجبه التوكيد بالنون ، لاستيفائها الشروط كلها ، فهي مثبتة ، مستقبلة الزمن (٢) ، وقبلها قسم وقعت في جوابه ، مصدره بلام الجواب ، بغير فاصل بينهما.

فإذا فقد بعض الشروط نشأت صورته جديده قد يمتنع فيها توكيده ، وقد يصح إذا انطبقت عليها أوصاف المنع أو أوصاف الجواز التاليه :

فمن الصور التي يمتنع فيها توكيد المضارع بالنون أن يفقد شرط الثبوت في الحاله السالفه فيكون منفياً ، إما لفظاً ؛ نحو : إن دعيت للشهاده فوالله لا- أكنتم الحق ، وإما تقديرًا نحو : قوله تعالى : (تَاللّٰهِ تَفْتُوًّا تَذَكُّرٌ يُؤَسِّفَ ...) أى : لا تفتأ ، لأن حذف «لا» النافيه كثير في جواب القسم عند أمن اللبس (٣).

ومن الصور التي يمتنع فيها توكيده أيضا أن يفقد شرط الاستقبال في تلك الحاله أيضا ؛ فيكون زمنه للحال بقرينه تدل على هذا ، كقول الشاعر :

ص: ١٦٥

- ١- أى : مده اتساع المحاربه لنا ، واقتدارنا عليها
- ٢- لأن نون التوكيد تخلص زمن المضارع للمستقبل ، ولا علامه أو قرينه هنا تمنع تجرده للاستقبال (كما أوضحنا في ص ١٦٤ ، وفي ح ١ ص ٣٨ م ٤).
- ٣- تحذف العرب - أحيانا - «لا» النافيه في جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنفى والموجب مأمون ، إذ لو كان الجواب غير منفى في المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكدا باللام والنون معا ، جريا على الأغلب في جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند أكثر الكوفيين. - ومن أمثله حذف «لا» النافيه في الآيه السالفه : ((تَاللّٰهِ تَفْتُوًّا تَذَكُّرٌ يُؤَسِّفَ) أى : لا- تفتأ. جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي - ص ٥٠ - في بيت ليلي الأخيليه ترثى توبه : فأقسمت أبكى بعد توبه هالكما وأحفل من دارت عليه الدوائر (أى : لا أبكى ولا أحفل) ما نصه : «تريد : لا أبكى ... والعرب تضم «لا النافيه» في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون : كقولك : والله لأخرجن. قال الله عزوجل : «تالله تفتأ تذكر يوسف» أى : لا تفتأ تذكر يوسف). اه. وقال الشاعر : فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي أى : لا أبرح ... - وقد ذكرنا ما تقدم بمناسبة أخرى في الجزء الأول عند الكلام على : «فتىء» م ٤٢ ص ٥١٠ وفي الجزء الثاني م ٩٠ ص ٣٨٣ بمناسبة الكلام على أحرف القسم وجوابها.

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربي أن بيتي واسع

وقول الآخر :

يمينا لأبغض كل امرئ

يزخرف قولاً ، ولا يفعل

لأن المعنى هنا على الحاليه ، ولأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع تخلص زمنه للحال - عند فريق من النحاه (1) - ونون التوكيد تخلصه للمستقبل ؛ فيتعارضان.

ومن الصور الممنوعه أيضاً أن يكون فى تلك الحاله السالفه مفصولاً- من لام الجواب ، إما بمعموله ، وإمّا بغيره ؛ كقصد ، أو سوف ، أو السين ؛ نحو : والله لغرضكم تدركون بالسعى الدائب ، والعمل الحميد. ومثل : والله لقد تناولون رضا الناس بحسن معاملتهم. ونحو قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) والأصل : والله لسوف ...

الثالثه : أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن ؛ لكنه - مع كثرته واستحسانه - لا- يبلغ درجه الواجب. وأمارته : أن يكون المضارع فعل شرط للأداه : «إن» الشرطيه المدغم فيها «ما» الزائده للتوكيد (أى : إمّا) ، أو : يكون مسبوقة بأداه طلب تفيد الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ، أو العرض (2) ، أو التحضيض ، أو أو التمنى ، أو الاستفهام ...

فمثال المضارع المسبوق «بإمّا» : إمّا تحذرن من العدو تأمن أداه ، وإمّا تهملن الحذر تتعرض للخطر. والأصل : إن تحذر ... وإن تهمل ... زيدت «ما» على «إن» الجازمه ، وأدغمت فيها. ولا يحسن فى النثر ترك هذا التوكيد بعد إمّا ، لكنه يصح فى الشعر للضرورة ، كقول القائل :

ص: ١٦٦

١- غير البصريين - كما أشرنا فى رقم ٦ من هامش ص ١٦٤. - ومعلوم أن الذى يعين المضارع للحال أمور ؛ منها : كلمه : الآن ، أو : الساعه ... ، ومنها النفى بليس ، ومنها : لام الابتداء ... ، إلى غير هذا مما سردناه فى موضعه الأنسب (ح ١ ص ٣٦ م ٤) فمن يريد الدلاله على الحال بغير لام القسم فى مثل البيتين السالفين فله وسائل ؛ منها : أن يقول فى النثر : ليعلم الآن. ويمينا لأبغض الساعه ...

٢- العرض : طلب فيه لين ورفق (ويظهران فى اختيار الكلمات الرقيقه ، وفى نبرات الصوت) والتحضيض : طلب فيه عنف وشده (ويظهران فى اختيار الكلمات الجزله والضخمه وفى النبرات القويه العنيفه). والأداه الغالبه فى العرض هى : (ألاً) المخففه. وقد تستعمل قليلاً للتحضيض. وأدواته الغالبه هى : لولا - لوما - هلاً - ألا - وسيجيء الكلام على هذه الأدوات فى بابها الخاص. -

ص ٤٧٧ -

يا صاح ، إِمّا تجدني غير ذي جدّه (١)

فما التخلّي عن الإخوان من شيمي

ومثال المسبوق بأداه تفيد الأمر : لتحذرن مديح نفسك ، ولتدعن الشاء عليها ، وإلا كنت هدفا للسخرية والمهانه.

ومثال المسبوق بالنهاى قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ) ، وقول الشاعر :

لا تحسبنّ العلم ينفع وحده

ما لم يتوّج ربّه بخلاق (٢)

ومثال المسبوق بالدعاء قول القائل :

لا يبعدن (٣) قومي الذين

همو

سمّ العداه وآفه الجزر ...

وبالعرض قولهم : ألا تنسينّ إساءه من أعتبك (٤).

وبالتحضيض قول الشاعر :

هلاً تمننّ بوعد غير مخلفه

كما عهدتك في أيام ذي سلم

وبالتمنى قول الشاعر :

فليتك يوم الملتقى تربننى

لكى تعلمى أنى امرؤ بك هائم

وبالاستفهام قول الشاعر :

أتهجرنّ خليلا صان عهد كمو

وأخلص الودّ فى سرّ وإعلان؟

الرابعه : أن يكون توكيده قليلا ، وهو - مع قلته - جائز ، لكنه لا يرقى في قوته ودرجته البلاغيه مرقى النوعين السالفين . وعلامته : أن يكون بعد «لا» النافيه كقوله تعالى: (وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ لَا تُصَيِّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً). أو بعد : «ما» الزائده التي لم تدغم في «إن» الشرطيه ؛ كقولهم في المثل : بعين ما أرينك (٥) ، وقول الشاعر في المال :

ص: ١٦٧

١- مال وغنى.

٢- بنصيب من الخير والصلاح. وكذلك قول الشاعر : لا يخذعنك من عدو دمه و ارحم شبابك من عدو ترحم

٣- لا يبعدن ؛ أى : لا يهلكن (الفعل : بعد يبعد ، بمعنى : هلك يهلك). دعاء لقومه ألا يصيبهم الهلاك ، ويصفهم بأنهم سم لأعدائهم ، آفه لجزرهم (جمع : جزور. والجزور مؤنثه في لفظها. ومعناها الغالب : الناقه ، وقد يراد منها الجمل) وإنما كانوا آفه لها لكثرة ذبحهم إياها لأنفسهم ، وللضيوف وهذا كناية عن الكرم.

٤- أزال سبب عتابك.

٥- هذا مثل قديم تقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت به بصير ، تريد : إنى أراك بعين بصيره «فما» زائده. وجاء في الأساس ما معناه أنك تقول هذا لمن أرسلته واستعجلته ؛ فكأنك تقول له : لا تدو على شىء ، فانى أنظر إليك ، أى : لا تقف - لا تنتظر. وفى هذا المثل تأييد للحكم بصحة تقديم شبه الجملة على متعلقه الفعل المؤكد بالنون - كما سيحىء فى الحكم الرابع -

قليلا به (١) ، ما يحمدنك

وارث

إذا نال مما كنت تجمع مغنما

ويدخل في هذا «ما» الزائده بعد «رب» ؛ نحو : ربما يقبلن الخير وراء المكروه (٢).

أو بعد : «لم» (٣) كقول الشاعر :

من جحد الفضل ولم يذكرن

بالحمد مسديه فقد أجرما

أو بعد أداه شرط غير «إن» المدغمه في : «ما» الزائده ؛ كقول الشاعر :

من تشقن (٤) منهم فليس

بآيب

أبدا ، وقتل بني قتبيه شافى

٤ - عدم تقديم معمول فعلها على هذا الفعل (٥) ، إلا إن كان المعمول شبه جمله فيصح التقديم - في الرأى الأرجح - ؛ ففى مثل : اسمعن النصح ... لا يصح أن يقال : النصح السمعن. بخلاف لا تثقن بمنافق ، واحذرنه عند تقلب الأيام ، فيصح أن يقال : بمنافق لا تثقن ، وعند تقلب الأيام احذرنه (٦).

٥ - وقوع تغيرات أخرى تلحق المضارع صحيح الآخر ومعتله ، وكذا الأمر ، عند إسنادهما لضمائر الرفع البارزه ؛ فقد يحذف حرف العله عند الإسناد

ص: ١٦٨

١- الضمير عائد على المال فى بيت قبله هو : أمن للذى تهوى التلاد ؛ فإنه إذا مت كان المال نهبا مقسما و «قليلا» نعت لمصدر محذوف ، والتقدير : حمدا قليلا يحمدنك وارث .. وفى البيت شاهد آخر يحكم عليه بالضعف هو تقديم كلمه «قليلا» النعت مع منعوته المحذوف ، مع أنهما معمولان للمضارع المؤكد بالنون وليسا شبه جمته - إذ شبه الجملة هو الذى قد يباح تقديمه - كما فى آخر الهامش السالف ، وكما سيجىء فى الحكم الرابع -

٢- منع بعض النحاه التوكيد بالنون بعد : «ربما» بحجه أنها لا تدخل على الزمن المستقبل أو ما هو فى حكمه. ويرى سيبويه صحه التوكيد ، بحجه وروده فى المأثور. وقد يكون الأفضل الأخذ بالرأى الأول ليكون حكم «رب» مطردا.

٣- انظر «ا» من الزيادة والتفصيل ، ص ١٧٠ ، حيث الرأى المعارض ، ولعله أنسب.

٤- تصادف وتقابل.

٥- لأن فعلها لا يعمل فيما قبله ؛ وهو لذلك لا يفسر عاملا محذوفا قبله. أما تعلق شبه الجملة ، إذا كان متقدما على هذا الفعل

فالشائع أنه لا يجوز ، وهناك رأى آخر يجيزه. - طبقا للبيان الذى سبق (فى هامش ص ٨٦ ج ٢ م ٦٧ - باب النائب عن الفاعل)

واعتمادا على بعض الشواهد التى تؤيده ، ومنها ما تقدم.

٦- لهذا صله بما سبق فى رقم ٥ من هامش الصفحة السالفه ، ورقم ١ هنا.

أو يقلب. وقد يحذف الضمير إذا كان واو جماعه ، أو ياء مخاطبه ، وقد يتحرك بحركه مناسبه له من غير أن يحذف. وقد تحذف نون الرفع ، أو تدغم بغير حذف ... إلى غير هذا من التغيرات المختلفه المترتبه على التوكيد ، والتي سنذكرها آخر الباب (١) تفصيلا - كما قلنا -.

ص: ١٦٩

١- ص ١٧٧ - وفيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : «نونا التوكيد» (وسنضع جهه اليسار رقما لكل بيت كما ورد في ترتيب بابيه بالألفيه ؛ لأننا لم نلتزم في عرض مسائل هذا الباب ترتيبها في أبيات الناظم). للفعل توكيد بنونين ؛ هما كنونى : اذهب ، واقصدنهما - ١ يريد بالمثل الأول : نون التوكيد المشدده ، وبالثانى : المخففه. ثم قال : يؤكّدان «افعل ، ويفعل» آتيا ذا طلب ، أو شرطاً أما تاليا - ٢ المراد من «افعل» : الأمر. ومن «يفعل» آتيا ، المضارع الآتى ، أى : الذى زمنه مستقبل ، حاله كونه ذا طلب ، أو : كونه شرطاً تاليا إما. (ففى الجمله تقديم وتأخير) : أو : مثبتا فى قسم مستقبلا وقلّ بعد ، «ما» و «لم» وبعد : «لا» - ٣ وغير «إما» من طوالب الجزاء وآخر المؤكّد افتح ؛ كابرزا - ٤ يريد : أن توكيد المضارع قليل بعد : «ما» و «لم» ، و «لا» وبعد غير «إن» الشرطيه المدغمه فى «ما» ، من باقى طوالب الجزاء ، أى : باقى الأدوات الشرطيه التى تطلب جزاء. ويفهم من كلامه السالف أن توكيد المضارع كثير فى غير هذه المواضع التى سردها. ومن الكثير ما ذكره أولا- مجملا- ثم قال : إن آخر الفعل المؤكّد يبنى على الفتح ؛ «كابرزا» وأصله : «ابرزن» بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف. وسرد بعد هذا أبياتا أربعه فى أنواع من التغيرات التى تصيب الفعل عند إسناده لضمائر الرفع البارزه ، وسنعود إليها عند الكلام على هذه التغيرات ، ثم بين الأحكام التى تختص بها «الخفيفه» ، وعرضها فى خمسه أبيات ختم بها الباب وسنذكرها فيما يلى - ص ١٧٢ وما يليها -

(أ) يرى بعض النحاه - ورأيه سديد - أن توكيد المضارع المنفى بالحرف : «لم» قليل ، قله ذاتيه تدخله فى حكم النادر الذى لا يصح القياس عليه ، وليست قله نسبيه ؛ (أى : بالنسبه لغيره ، حيث يشترك القليل والكثير معا فى الكثره التى تبيح القياس عليهما ، ويمتاز الكثير بزياده الدرجه فيها). وحجته أن «لم» حرف يقلب زمن المضارع للمضى ، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل ، فيتعارضان. وهذا رأى يحسن الاقتصار عليه.

(ب) جرى بعض النحاه على تقسيم حالات المضارع - من ناحيه توكيده بالنون - خمس أقسام ، غير الحاله التى يمتنع فيها توكيده.

الأولى : وجوب توكيده ... وهى الحاله التى أوضحناها.

والثانيه : أن يكون توكيده قريبا من الواجب ، وذلك حين يكون مسبوqa «بان» الشرطيه المدغم فيها : «ما» الزائده.

والثالثه : أن يكون توكيده كثيرا ؛ وذلك إذا وقع بعد أداءه طلب : (أمر - نهى - دعاء - عرض - حضّ - تمنّ - استفهام).

والرابعه : أن يكون توكيده قليلا. وذلك بعد : «لا» النافيه ، أو «ما» الزائده غير المسبوقة بان الشرطيه.

والخامسه : أن يكون توكيده أقل ، وذلك بعد : «لم» الجازمه ، أو أداءه شرط أخرى.

وذكروا لهذا التقسيم تعليلات مصنوعه لا يعرفها العرب ، ولم تخطر ببالهم ، والتعليل الحق فى التقسيم يجب أن يقتصر على كثره الاستعمال وقلته بين العرب.

فما الحاجه إلى هذا التقسيم الخماسى والسداسى ، مع أن القسم الثانى والثالث لا يختلفان فى الأثر؟ فحكمها واحد ؛ هو : شده الحاجه معهما إلى التوكيد. وإن كانت هذه الحاجه لا تبلغ مرتبه الوجوب ؛ إذ لا أهميه لزياده أحدهما على الآخر فى درجه الكثره والنوع ؛ لأنهما - معا - مشتركان عند العرب فى الكثره التى تفيد شده الحاجه للتوكيد ، وتجعل استعماله قياسيا قويا ، وما يزيد على هذا القدر المشترك يصير زياده فى الدرجه البلاغيه ؛ لا فى صحه الاستعمال وقوته ، وهذه

الزيادة متروكه لتقدير المتكلمين فى العصور المختلفه - بعد عصور الاحتجاج - ولرغبتهم فى محاكاة هذا أو ذاك على حسب مقتضيات الأحوال. فهى منتقله بينهما ؛ فإن لم تتجه الرغبه إلى محاكاة الزائد ، - لغرض بلاغى - ، وشاع الاستعمال الأدبى على إهمالها ، اكتسبها الآخر وصار هو الشائع ، وانتقلت إليه درجه الزيادة. ولا- عيب فى هذا ؛ فكلاهما بليغ صحيح يقاس عليه ، وكلاهما كثير ، لكنه قد يحتفظ لنفسه دون الآخر بمرتبته الزيادة فى الاستعمال زمنا مؤقتا ، تنتقل بعده إلى نظيره.

ومثل هذا يقال فى القليل والأقل. فما الحاجه إلى تفريقهما ، وعدم إدماجهما فى قسم واحد ما دامت قلتهما ليست مانعه من القياس عليهما ؛ لأنها قله نسيبه عدديّه (أى : على حسب نسيبه أحدهما للآخر). وليست قله ذاتيه تمنع القياس.

تنفرد المخففه بأمر أربعه :

الأول : عدم وقوعها - فى رأى الأرحح - بعد ألف اثنين ، أو غيرها من أنواع (١) الألف ؛ نحو : (أيها الشايبان ، عاملاً زملاء كما بكرىم المعامله ، واجتنبان كثره العتاب ؛ فإنه يفضى إلى القطيعه.) فتتعين المشدده هنا مع بنائها على الكسر ، ولا يصح مجىء الخفيفه ؛ لأن المنع هو الأعم الأغلب فى الكلام المأثور.

ويجيز بعض النحاه مجىء الخفيفه ساكنه ، أو متحركه بالكسر ؛ متابعه لبعض العرب ، والأنسب الاقتصار على الأغلّب ؛ منعا للتشعب ، وابتعادا عما فيه من إلباس وخفاء (٢) ...

الثانى : عدم وقوعها - فى رأى الأحسن - بعد نون النسوه مباشره. فإذا كان الفعل المضارع أو الأمر مسندا لنون النسوه وأريد توكيده بالنون ، وجب - فى هذا رأى الأعلى - أن تكون نون التوكيد مشدده ، مبنيه على الكسر ، ووجب أن يفصل بينها وبين نون النسوه ألف زائده ، لا مهمه لها إلا الفصل بينهما ؛ نحو : (أيتها السيدات : لا تقصيرنَّ فى واجبكن القومى ، وفى مقدمته حسن تربيته الأولاد ، والإشراف على شئون البيت ، واعلمنان ما فى تقصيركن من ضرر شامل ، وإساءه عامه). فلا يصح مجىء الخفيفه هنا - فى رأى الأحسن الذى يحتم الاقتصار على المشدده المكسوره ، بعد الألف الفاصله ؛ كهذا المثال ، وبعد ألف الاثنين ؛ كالمثال السابق فى القسم الأول ، وبعد غيرهما من كل أنواع الألف (٣) :

ص: ١٧٢

١- كالألف الفاصله التى فى النوع التالى.

٢- فى هذا الأمر يقول ابن مالك : ولم تقع خفيفه بعد الألف لكن شديده ، وكسرها ألف - ١٠

٣- وفيه ابتعاد أيضا عن اللبس ، وعن صور خياليه تنشأ عند الوقف. ومن هذه الصور الخياليه المتعدده قلب نون التوكيد الخفيفه ألفا عند الوقف بعد ألف الاثنين ، أو الألف الفاصله بين النونين ... - فى رأى من يجيز وقوعها بعدهما - فى مثل يا لآعبان دحرجان كرتكما ، يا لآعبات دحرجان كرتكن ؛ فتصير : دحرجا ا - ودحرجنا ا. ثم تقلب الألف الثانيه همزه ؛ فيقال فيهما : دحرجاء ، ودحرجناء ؛ لوقوع الألف الثانيه متطرفه بعد ألف ؛ فتقلب الأخيره همزه. - تطبيقا للقواعد الصرفيه فى كل ذلك -

وفى الاكتفاء بهذا الرأى ، ابتعاد عن اللبس والخفاء (١).

الثالث ؛ وجوب حذفها - فى الرأى الشائع - لفظا لا خطأ إذا وليها ، مباشره ، ساكن ، ولم يوقف عليها. وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان فى غير الموضع الذى يصح فيه تلاقيهما (٢) - ؛ نحو : لا- تتعودن الحلف ، ولا- تصدقن الحلاف ، فتحذف النون الخفيفه عند النطق ، وتبقى الفتحة التى قبلها دليلا عليها ؛ فلا يلتبس الأمر على السامع ؛ إذ لا مسوِّغ لوجود الفتحة فى هذا الباب إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكوره أو محذوفه. ومنه قول الشاعر :

ولا تهين (٣) الفقير ؛

علك أن

تركع يوما ، والدهر قد رفعه

فالمضارع مجزوم بلا الناهيه ؛ فلا مسوِّغ لوجود الفتحة على النون ، وبقاء الياء قبلها إلا ملاحظه نون التوكيد الخفيفه المحذوفه.

ولا داعى فى هذه الصورة لحذفها كتابه - فى غير الضروره - كما يرى بعض

ص: ١٧٣

١- وفى الأمر الثانى الذى تنفرد به الخفيفه يقول ابن مالك : وألفا زد قبلها مؤكدا فعلا إلى نون الإناث أسندا أى : زد قبلها مباشره ألفا حين يكون الفعل المؤكّد مسندا إلى نون النسوه.

٢- يصح تلاقى الساكنين عند الوقف ، وعند قصد النطق ببعض ألفاظ التهجى وذكر أسمائها ؛ نحو : كاف - جيم - لام ، وفى غير هذين لا يصح تلاقى الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثه ، فمتى تحققت جاز الالتقاء ، ووصف بأنه «على حدّه» أى : على النمط المشروع المحدد لصحة التلاقى. «أولها» : أن يكون الساكن الأول حرف لين (أى : حرف عله ساكنا) «ثانيها» : أن يكون بعده حرف صحيح ساكن ، مدغم فى مثله. «ثالثها» : أن يكون التلاقى فى كلمه واحده ؛ ومن الأمثله للألف : (شابه - عامه - ضالون - صادون). وللواو : تمودّ الثوب (الأصل : ماددت البائع الثوب : أى : مدّ كل منا الثوب : فتمادّ الثوب ، وهذه التاء هى تاء المطاوعه. فإذا بنى الفعل «تمادّ» للمجهول صار : تمودّ). وللياء : خويصّه ؛ تصغير : «خاصّه» ، و «أصيم» تصغير «أصم». وبناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفه جاريا على حدّه ، وبالرغم من هذا يحذف أول الساكنين كما سنعرف. ويرى بعض النحاه : - ورأيه أحسن - أن التلاقى المباح ليس مقصورا على كلمه واحده ، فقد يكون فيها وفيما يشبه الكلمه الواحده أيضا ، كالكلمات التى يتصل بآخرها فاعلها الذى هو واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه ، أو ألف الاثنين ، وبعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد (انظر ما يتصل بهذا ويوضحه فى ج ١ ص ٣٣ ، ٦٣ م ٤ و ٧) وكما يتضح فى هذا الباب.

٣- البيت للأضبط بن قريع الجاهلى ، فهو ممن يحتج بكلامهم. وقد حذف فى نون التوكيد.

النحاه ، وحجته الاكتفاء بوجود الفتحه الداله عليها - لأن هذا الحذف الخَطِي قد يوقع في لبس أو احتمال ، يحسن الفرار منهما.

وأفضل من كل ما سبق تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن. وهذا رأى فريق آخر من النحاه ، وحجته : أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر (1)، وأن الكسر هنا أخفّ وأبعد من اللبس ؛ فوق أنه مسموع في بعض أمثله قليله ؛ لكنها على قلتها مساييره للأصل العام السالف.

وهذا الرأى - على قلبه أنصاره - أفضل كما قلنا ، لبعده عن شائبه اللبس

ص: ١٧٤

١- قال شارح المفصل (ج ٩ ص ١٢٧) ما نصه : (اعلم أن الأصل في كل ساكنين التقياً أن يحرك الأول منهما بالكسر ؛ نحو : بغت الأمه ، وقامت الجاريه ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعله ...) ولم يذكر هو ولا غيره من المتمسكين بحذفها تعليلاً مقبولاً لحذف نون التوكيد الخفيفه التي يليها ساكن ، ولا لخروجها على الأصل العام. بل إن حذفها قد يؤدي إلى لبس محقق في حالات متعدده ؛ منها : المضارع المؤكد بالنون ، المعطوف على مضارع آخر كذلك ، مسبوق ، بلا الناهيه ، مثل : لا تهملن وتلعب الساعه. فما نوع الفتحه التي على المضارع «تلعب»؟ أهى فتحه بناء بسبب نون التوكيد المحذوفه ، والواو للعطف المجرد الذى لا- أثر له فى المعيه ، ولا- فى البناء أيضا - من باب أولى ، لما هو معروف من أن العطف المبنى لا- يجلب البناء للمعطوف مطلقاً - أم هى فتحه إعراب ، والواو للعطف والمعيه معا؟ لا- قرينه تمنع أحد الاحتمالين بالرغم من اختلاف المعنى اختلافا واسعا بينهما. حاله أخرى : هى الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف إذا أريد توكيده بالنون الخفيفه مع جزمه بلا الناهيه ، فى مثل : لا تخشين الأذى فى سبيل الحق ... فلو حذفنا النون لالتقاء الساكنين وتركنا الفتحه قبلها دليلاً عليها ، لصار الكلام : لا تخشى الأذى فى سبيل الحق. وترك هذه الياء - المتطرفه ، المتحركه ، التى قبلها فتحه ، - من غير قلبها ألفا ، مخالف للضوابط اللغويه الأساسيه. كما أن قلبها ألفا ، عملاً- بتلك الضوابط يؤدي إلى أن نقول : لا تخشى الأذى (بألف مكتوبه ياء) فنقع فى محذور ؛ هو تلاقى الساكنين الذى يقتضينا أن نتخلص منه بحذف ألف العله من آخر الفعل ، وهذا الحذف يؤدي إلى لبس لا دليل معه على أن الفعل مؤكد فى أصله. وعدم التخلص منه يؤدي أيضا إلى لبس ؛ هو : اعتبار «لا» نافية ، وليست ناهيه. لما سبق - وغيره - كان «ياسين» فى حاشيته على التصريح محققا حين قال ما نصه عن التقاء نون التوكيد الخفيفه بساكن فى الصوره السالفه : (هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف إذا كانت ساكنه ، ولقيت ساكنا؟. قلت : أشار السعد فى شرح التصريف إلى أن السبب أن تحريكها خلافاً وضعها من السكون. وأقول فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا ؛ كمن ، وعن؟ فتأمل). اه. فموضوع سؤاله صحيح دقيق ، لمساييرته للأصل العام فى التقاء الساكنين ، والإجابة عنه جدليه محضه. وكان حقها أن تؤيد بالسمع الذى له القول الفصل ؛ ولهذا جاءت واهيه متداعيه ، وقد دفعها بسؤال آخر هدمها وأبادها.

والغموض ، وخلوه من التفريق بين حالتى النطق والكتابة. فإن وجد من يعارض فى أنه الأفضل فلا أقل أن يكون فى منزله رأى الشائع الذى يوجب الحذف.

أما عند الوقف عليها فلها حكم خاص يذكر فى الأمر الرابع التالى :

الرابع : وجوب قلبها ألفا عند الوقف عليها ، بشرط أن تكون النون الخفيفة بعد فتحه ؛ ففى مثل : احذرن قول السوء ، وتعودن حبس اللسان عن منكر القول - نقول عند الوقف على الفعلين المؤكّدين : احذرا - تعودا ... والقرائن كفيhle بأن تدل على نوع هذه الألف ، وأن أصلها نون التوكيد الخفيفة ...

فإن لم تكن النون الخفيفة بعد فتحه ، بأن كانت بعد ضمه ، أو كسره - وجب أمران : حذف النون ، نطقا لا كتابه ، وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وصل الكلام وعدم الوقف ، ففى مثل : (أيها الفتیان ، لا تهابن مقابله الشدائد ، ولا تخافن ملاقاه الصيّعاب فى سبيل إدراك الغايات النبيله. وفى مثل : يا فتاتى : لا تحجمن عن احتمال العناء فى شريف المقاصد ، وسنّى الأغراض) ... نقول عند الوقوف على الأفعال المؤكّده مع أمن اللبس : لا تهابوا - لا تخافوا ... - لا تحجمى ... بحذف نون التوكيد الخفيفة ، وإرجاع واو الجماعه وياء المخاطبه اللتين حذفنا نطقا فقط عند وجود النون الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين. أما عند حذفها فلا التقاء لساكنين فلا يحذف الضمير ، ويعود إن كان محذوفا نطقا بسبب وجودها.

ومن الأمرين الثالث والرابع يتبين أنها تحذف وجوبا فى حالتين :

الأولى : حذفها فى النطق دون الكتابة إن وقع بعدها ساكن ، ولم يوقف عليها ، - وهذا رأى هو الشائع ، وإن كان غير الأنسب اليوم -.

والأخرى حذفها فى النطق دون الكتابة. إن وقف عليها بعد ضم أو كسر. مع إرجاع ما حذف لأجل وجودها عند عدم الوقف.

وكل ما سبق جار على أشهر الآراء المستنبطه من أكثر اللغات شيوعا ، وقد أهملنا الآراء الضعيفه المتعدده التى لا خير فى نقلها ، وليس من ورائها اليوم إلا البلبله والاضطراب(١) ...

ص: ١٧٥

١- وفى الأمرين الثالث والرابع يقول ابن مالك : واحذف خفيفه لساكن ردف وبعد غير فتحه إذا تقف - ١٢ - - أى : احذف نون التوكيد الخفيفه إذا ردفها (وليها وجاء بعدها) ساكن. وكذلك إذا وقعت عند الوقف عليها ، بعد غير الفتحه. وغير الفتحه هو الكسره والضمه. ثم قال : واردد إذا حذفها فى الوقف ما من أجلها فى الوصل كان عدما - ١٣ يريد : إذا وقفت عليها وجب أن ترجع إلى الفعل ما عدم منه (أى : حذف منه) فى وصل الكلام بسببها ، وعند وجودها. وختم الباب بقوله : وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفا ؛ كما تقول فى قفن : قفا - ١٤ أى : أن نون التوكيد إذا وقف عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفا. وساق لهذا مثلا ؛ وهو : «قفن» حيث وقعت النون بعد الفاء المفتوحه. فعند الوقف يقال : قفا.

زياده وتفصيل :

ارتضى بعض النحاه تسميه الأمور الأربعة السالفه : «خصائص تمتاز بها نون التوكيد الخفيفه» ، أو «أمور تنفرد بها». ولا مانع من هذا على اعتبار تلك الخصائص أو الأمور أحكاما بعضها عدمى (أى : سلبى) كالأول والثانى ، وبعضها حذف - طبقا للشائع - كالثالث ، أو : قلب ؛ كالرابع فى بعض حالاته.

ولا مانع فى الوقت نفسه من اعتبار تلك الأمور الأربعة خصائص تمتاز بها نون التوكيد الشديده دون الخفيفه ، ولكن على أساس آخر : هو أنها أمور إيجابيه ؛ لا عدم أو لا سلب فيها ، ولا تغيير. فالأول : وقوعها بعد ألف الاثنين ، والثانى : وقوعها بعد الألف الفاصله ، والثالث : بقاؤها إذا وليها ساكن. والرابع : بقاؤها على حالها من غير حذف أو قلب عند الوقف ...

ص: ١٧٦

المسألة ١٤٤ : إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيدهما ، ومع التوكيد.

(١)

عرفنا (٢) أن المضارع معرب في كل أحواله ، إلا إذا اتصل بآخره نون النسوة ؛ فيبنى على السكون (٣) ، كالأمثله السالفه ، أو اتصل بآخره نون التوكيد اتصالا مباشرا ؛ فيبنى على الفتح ، سواء أكان صحيح الآخر ؛ نحو : أتأمرن بالمعروف ، وأنت لا تأتمرن به؟ أم معتل الآخر مطلقا ؛ (أى : بالألف ، أو الواو ، أو الياء) كقول ناصح لأخيه : لا- تنهين عن الأذى ، وأنت تمارسه ، ولا ترجون من ليثم خيرا وإن تودد إليك ، ولا تفترين حديثا ، ولو توهمت أن الناس به مصدقون. ومن هذا قول القائل :

فلا تبكين فى إثر شىء ندامه

إذا نزعته من يديك النوازع

فالأفعال المضارعه : (تأمر - تأمر - تنهى - ترجو - تفتري - تبكى ...) مبنيه على الفتح لاتصالها - مباشرة - بنون التوكيد.

ومما تجب ملاحظته أن حرف العله : «الألف» لا- بد أن ينقلب ياء مفتوحه للبناء قبل : «نون التوكيد» كما فى المثال السالف وأشباهه. أما «واو» العله و «ياؤها» فيبقيان على صورتها مع تحريكهما بفتحه البناء ؛ لأجل نون التوكيد.

ولا يصح حذف حرف عله من تلك الثلاثه لأجل الجازم إن كان المضارع مسبوقا بجازم - كما فى الأمثله المتقدمه ؛ لأن مراعاة نون التوكيد أهم وأولى فى تلك الصور ؛ فالمضارع فيها مبنى على الفتح لفظا ، ولكنه فى محل جزم.

فإن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالا مباشرا لم يصح بناؤه على الفتح ، وذلك حين يفصل بينهما ضمير رفع بارز ؛ (ألف اثنين ، أو واو

ص : ١٧٧

١- الكلام على الأمر فى ص ١٩٠.

٢- فى ص ١٦٣. (والتفصيل فى ج ١ ، باب المعرب والمبنى).

٣- وفى كل الصور والحالات لا يكون اتصالها به إلا مباشرا - كما فى رقم ١ من هامش ص ١٦٣ و ١٨١ -

جماعه ، أو ياء مخاطبه ، أو نون نسوه) فإن أريد توكيده مع وجود فاصل من هذه الضمائر البارزه جاز ولكن من غير بناء على الفتح. ويترتب على هذا التوكيد عند وجود الضمير الفاصل وقوع تغييرات حتميه تختلف باختلاف آخر المضارع ؛ أهو صحيح الآخر أم معتله؟ وفيما يلي بيان هذه التغييرات الحتميه (١) :

(١) إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزه بغير توكيد ، وتوكيد :

١ - إذا كان المضارع صحيح الآخر ؛ مثل : «تفهم» ، وأردنا إسناده لألف الاثنين من غير توكيد - قلنا : أنتما تفهمان. والإعراب : «تفهمان» ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل. فهو معرب حتما.

أما عند التوكيد ، وقبل إحداث التغيير فنقول : «أنتما تفهمان؟» بنون التوكيد الثقيله المفتوحه ، ولا يصح - في الأرجح - مجيء الخفيفه بعد ألف الاثنين (٢). والمضارع هنا معرب أيضا ؛ لوجود الضمير : (ألف الاثنين) فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشدده. غير أنه اجتمع في آخر اللفظ ثلاثه (٣) أحرف زوائد ،

ص: ١٧٨

١- سنذكرها بتفصيل وإسهاب وجلاء ؛ لدقتها وخفائها على كثير ، مع شدة الحاجه إليها في غالب الأساليب الهامه. هذا إلى أن فهمها واستيعاب صورها يساعد أيما مساعده على فهم أحوال فعل الأمر عند إسناده لهذه الضمائر ؛ مؤكدا وغير مؤكد. وبهذه المناسبه نذكر ما يردده بعض المتسرعين بشأن الحذف والتقدير والتعليل في هذا الباب من أنه خيالي محض لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئا. وهذا صحيح. ولكن أكثره خيال بارع نافع هنا. وحذف وتقدير يوصلان - غالبا - في هذا الباب إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما ، وتيسير ما يصعب ، بل ما قد يستحيل إدراكه بدونهما. فمن الجحود إنكار فضل مبتكريه بغير رويه وإنصاف.

٢- نون التوكيد الخفيفه لا تقع - في الأرجح. - بعد ألف الاثنين مطلقا ، وإنما تقع الشديده ، كما سبق في ص ١٧٢.

٣- أولاها : نون الرفع ، والثانيتان : نون التوكيد المشدده ؛ (والحرف المشدد يعتبر حرفين). فوجب حذف أحد الثلاثه ؛ فحذفت نون الرفع للاستغناء عنها ، ولوجود القرينه التي تدل عليها. والنونات الثلاثه زاوئد. فإن كانت إحداها أصليه وجب بقاء الأصلية ، كقوله تعالى : (لَيْسَ جَنَّ وَلَا يُكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ). وقد سبق - في ج ١ م ٦ ص ٨٨ عند الكلام على إعراب المضارع - أن توالي الأمثال الممنوع يتحقق حين تكون الأحرف الثلاثه المتماثله المتواليه زوائد فليس منه : (القائلات جَنَّ ، أو : يجنن) لأن الزائد هو المثل الأخير من الزوائد. وليس منه الفعل ومشتقاته في مثل : أنا أحييك : أو أنا محييك .. (راجع الصبان هنا وفي الموضع السالف ، وشرح الرضى على الكافيه ج ٢ ص ١٨٦).

متماثله ، متواليه. وهذا لا- يقع - غالبا - فى لغتنا إلا- سماعا. فوجب حذف «نون الرفع» لوجود قرينه تدل عليها ؛ (هى : أن المضارع من الأفعال الخمسه ، ولم يسبقه ناصب أو جازم ؛ فوجب أن يكون مرفوعا بثبوت النون. فإذا لم تكن مذكوره ، فلا بد أن تكون محذوفه لعله ؛ والمحذوف لعله كالثابت). ولا- يصح هنا حذف نون التوكيد الثقيله ، أو تخفيفها ؛ لأن الحذف أو التخفيف ينافى الغرض البلاغى من الإتيان بها ، ومن تشديدها (١). فصار الكلام بعد الحذف : تفهماً ، ثم كسرت نون التوكيد المشدده ، مراعاة للمأثور عن العرب فى هذا الموضع حيث يلزمونها التشديد والبناء على الكسر.

وعند الإعراب يقال فى «تفهماً» : «تفهماً» ، فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى النونات. و «الألف» ضمير فاعل ، و «نون التوكيد» حرف مبنى على الكسر ، لا محل له من الإعراب. وإن شئت قلت : «تفهماً» : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وحذفت لتوالى النونات ، والألف ضمير : فاعل ، والنون المذكوره حرف للتوكيد ...

فالصوره النهائيه بعد إجراء التغيرات السالفه هى : «أتفهماً» ، بتشديد نون التوكيد وجوبا بعد ألف الاثنين ، وحذف نون الرفع. ولا- مانع هنا من التقاء «ألف الاثنين» ساكنه مع النون الأولى الساكنه من نون التوكيد المشدده ؛ لأن التقاء الساكنين هنا جائز - كما أوضحنا من قبل (٢).

٢ - ونقول عند إسناده لواو الجماعه من غير توكيد : أنتم تفهمون؟ (فالمضارع مرفوع بثبوت النون ؛ والواو ضمير فاعل). ونقول عند توكيده بالنون المشدده وقبل التغيرات : أنتم تفهمون؟ بثلاث نونات ، تحذف نون الرفع - لتوالى ثلاثه أحرف فى الآخر ، وهى زوائد ، ومن نوع واحد - فيصير الكلام : «تفهمون» فيلتقى ساكنان هما : واو الجماعه ، والنون الأولى الساكنه من النون المشدده المفتوحه الآخر ، فتحذف واو الجماعه - فى الأغلب (٣) - لوجود الضمه قبلها تدل عليها عند حذفها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد نون التوكيد ؛ لأنها جاءت مشدده ،

ص: ١٧٩

١- وطبقا لما جرى عليه أكثر العرب.

٢- فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٣.

٣- انظر الرأى الآخر فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٣.

لغرض بلاغى يقتضيه المعنى ؛ فيصير الكلام : أنتم تفهمن؟ وعند الإعراب نقول بعد الحذف : «تفهم» الحالیه أصلها «تفهمون» فهى مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ؛ لتوالى الأمثال ... ، وواو الجماعه المحذوفه لالتقاء الساكنين ، ضمير ، فاعل. ونون التوكيد المشدده حرف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب. ولا تتغير الفتحه الذى على آخره.

«ملاحظه» : ليس من اللازم لحذف واو الجماعه فى هذه الصوره وأمثالها مما يسند فيها المضارع الصحيح الآخر لواو الجماعه ، أن تكون نون التوكيد مشدده ، فمن الجائز أن تكون مخففه. ومع تخفيفها تحذف لأجلها نون الرفع كما تحذف مع المشدده ، ويترتب على هذا الحذف أن يتلقى الساكنان السالفان ؛ وهما : واو الجماعه ونون التوكيد المخففه ؛ فتحذف واو الجماعه هنا ، كما حذف هناك.

أما سبب حذف نون الرفع إذا كانت نون التوكيد مخففه فهو اتباع العرب فى المأثور عنهم ، ومحركاتهم فى حذفها ؛ بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات فى هذه الصوره ، ويقول النحاه : إن نون الرفع تحذف من الفعل المسند لواو الجماعه ، وياء المخاطبه ، إذا أكد بالنون المشدده أو المخففه ، فتحذف مع المشدده ؛ منعا لتوالى ثلاثه أحرف زائده ، متماثله فى آخر اللفظ ، وتحذف مع المخففه أيضا ؛ طلبا للتخفيف ، ومجاراه للحذف مع المشدده (١).

٣ - ونقول عند إسناده لياء المخاطبه بغير توكيد : أنت تفهمين يا زميلتى؟ فالمضارع «تفهمين» مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبه ضمير فاعل. ونقول عند التوكيد من غير تغيرات : أتفهمين؟ ، ثم تحذف النون الأولى (علامه الرفع) لتوالى الأمثال ، و ... ؛ فيصير الكلام : أتفهمين؟ فيلتقى ساكنان ، ياء المخاطبه والنون الأولى من النون المشدده ؛ فتحذف - فى الأغلب - ياء المخاطبه للسبب السالف ، وتبقى الكسره قبلها لتدل عليها ؛ فيصير الكلام : أتفهمن؟.

ويقال فى إعرابه : «تفهمن» ، مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى الأمثال ، والفاعل هو : «ياء» المخاطبه المحذوفه لالتقاء الساكنين. ونون التوكيد حرف مبنى ، لا محل له من الإعراب ، وتظل الفتحه باقيه عليه مع تشديده.

ص: ١٨٠

١- التعليل الصحيح هو مجاواه العرب.

ولو أتينا بنون التوكيد الخفيفه مكان الثقيله لوقعت التغيرات السالفه كلها تماما ، طبقا لما تضمنته «الملاحظه» السالفه ، من أن نون الرفع تحذف هنا للخفه ، وللحمل على الثقيله ؛ لا لتوالى الأمثال.

٤ - ونقول عند إسناده لنون النسوه بغير توكيده : أأنتن - يا زميلاتي - تفهمن؟. فالفعل «تفهم» مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه ، وهى ضمير فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع -

ونقول مع التوكيد : أأنتن تفهمنان؟ بمجىء نون التوكيد المشدده المبنيه على الكسر ؛ - والمخففه ؛ لا- تجىء هنا - ثم زياده «ألف» فاصله (١) بين نون النسوه ونون التوكيد. والإعراب بعد التوكيد لا- يتغير ولكن نزيد على ما سلف أن النون الأخيره المشدده حرف للتوكيد مبنى على الكسر ، لا محل له ، والألف التى بين النونين حرف زائد لا محل له.

يستخلص مما سلف أن إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزه ، بغير توكيد - يستلزم ما يأتى :

١ - إن كان الضمير ألف اثنين ، أو واو جماعه ، أو ياء مخاطبه ، لزمته فى حاله الرفع النون التى هى علامه الرفع ، فىكون معربا مرفوعا بثبوت النون ، والضمير فاعلا. وهذه النون خفيفه فى كل حالاتها ، ولكنها مبنيه على الكسر لا محل لها بعد ألف الاثنين فقط ، أما بعد واو الجماعه ، وياء المخاطبه فمبنيه على الفتح ، لا محل لها.

٢ - وإن كان الضمير نون النسوه وجب بناء المضارع على السكون ، ونون النسوه هى الفاعل (٢) ، وهى مبنيه على الفتح فى محل رفع.

ص: ١٨١

١- إذا أكد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوه وجب الإتيان بألف زائده تفصل بينهما - كما سبق فى ص ١٧٢ - ويكون المضارع مبنا على السكون لاتصاله المباشر بنون النسوه. - ولا يكون اتصاله بها إلا مباشرا ؛ لأن إسناده إليها يقتضى اتصاله بها مباشرة ، - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٦٣ و ٣ من هامش ١٧٧.

٢- وفى توكيد المضارع صحيح الآخر يقول ابن مالك بعد أبياته التى عرض فيها لحالات توكيده : واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما - ٥ والمضمر احذفه إلّا الألف جانس من تحرك قد علما - ٦ - (المراد بالمضمر اللين هنا : الضمير الساكن الذى أسند إليه المضارع ؛ ويقصد به : ألف الاثنين ، وواو الجماعه ، وياء المخاطبه - جانس : مائل وساير). وفى آخر البيت السابق على هذا قال الناظم : «وآخر المؤكد افتح ؛ كابرزا» واستثنى من هذه القاعده ما ذكره الآن ؛ خاصا بالمضارع صحيح الآخر المتصل بالضمير اللين ، فإنه يحرك بحركه تجانس هذا الضمير ، وهى الضمه قبل الواو ، والكسره قبل الياء ، والفتحه قبل الألف. والذى يدل على أنه قصد صحيح الآخر دون معتله كلامه الآتى - مباشره - على المعتل الآخر. -

ويستخلص كذلك أن إسناده لتلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :

١ - عدم بناء المضارع مطلقا مع وجود الضمائر الفاصله بينه وبين نون التوكيد ؛ فيجب إعرابه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوه فيبنى على السكون ؛ لأنها تتصل به اتصالا مباشرا فى كل حالاتها.

٢ - وجوب حذف نون الرفع - إن كانت موجوده من قبل - إذا كان ضمير الرفع ألف اثنين ، أو واو جماعه ، أو ياء مخاطبه ، ويتساوى فى وجوب حذفها مع الواو والياء أن تكون نون التوكيد بعدهما مشدده ومخففه. أما بعد الألف فنون التوكيد باقيه ، ومشدده حتما ، ومبنيه على الكسر.

٣ - وجوب حذف واو الجماعه وياء المخاطبه ، مع بقاء الضمه قبل واو الجماعه لتدل عليها. والكسره قبل ياء المخاطبه ؛ لتدل عليها - والحذف فى الحالتين هو الأرجح -.

٤ - زياده ألف بين نون النسوه ونون التوكيد ؛ لتفصل بينهما.

٥ - وجوب تشديد نون التوكيد وبنائها على الكسر (١) بعد ألف الاثنين ، وبعد الألف الزائده للفصل بين نون النسوه ونون التوكيد.

أما بعد واو الجماعه وياء المخاطبه فقد تكون مشدده مفتوحه الآخر ، أو خفيفه ساكنه.

ص: ١٨٢

١- يقولون فى سبب كسرها مشابقتها نون المثنى فى الصوره الموضوعيه ، أى : المظهر الشكلى. لكن السبب الحق هو استعمال العرب.

(ب) إسناد المضارع المعتل الآخر ، لضمائر الرفع البارزه (١) ، من غير توكيد ، وتوكيد :

المضارع المعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء ؛ نحو : أنت ترضى الإنصاف ، وترجو أن يشيع ، وتجري وراء تحقيقه.

أولا : ١ - إن كان معتلا بالألف (مثل : ترضى) وجب قلبها ياء مفتوحة عند إسناده لألف الاثنين ، تقول بغير التوكيد بالنون : أنتما ترضيان ...؟ والإعراب : «ترضيان» فعل مضارع معرب ، مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين ضمير فاعل.

وتقول عند التوكيد قبل التغيير : أترضيان؟ والمضارع معرب لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشدده ، ويجب هنا ما وجب هناك من حذف نون الرفع لتوالى الأمثال بوصفه السابق (٢) ، مع بقاء ألف الاثنين ، - برغم التقائها ساكنه مع النون الأولى من النون المشدده - . كما يجب بناء نون التوكيد على الكسر مع تشديدها في هذه الحاله أيضا (٣) ؛ فيصير الكلام : «أترضيان؟». فالفعل المضارع «ترضيا» معرب مرفوع بالنون المحذوفه ، وألف الاثنين ضمير ، فاعل. والنون المذكوره المشدده حرف للتوكيد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب.

٢ - فإن كان معتلا بالألف وأريد إسناده لواو الجماعه من غير توكيد ولا تغيير ، قيل فيه : «ترضيون» بقلب ألفه ياء مضمومه - لأن الضمه هى المناسبه للواو - وزياده واو الجماعه ؛ فتتحرك الياء ، ويفتح ما قبلها ؛ فتقلب ألفا. ويصير الكلام : «ترضاون» فيلتقى ساكنان ؛ ألف العله وواو الجماعه ؛ فتحذف الألف ؛ لأنها حرف هجائى ، وقبله الفتحة تدلّ عليه بعد الحذف ، وتبقى واو الجماعه ؛ لأنها فاعل ؛ - فهى شطر جمله - وليس قبلها علامه تدلّ عليها بعد حذفها ، ويصير الكلام «ترضون». والإعراب : ترضون ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو ضمير فاعل.

وعند التوكيد يقال بغير التغيير «أترضونن» ، تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال بوصفه السابق (٤) ؛ فيصير الكلام : «أترضونن» فيلتقى ساكنان ؛ واو الجماعه والنون

ص: ١٨٣

١- سبقت الإشارة المفيده لهذا فى موضع آخر مناسب لها ؛ وهو حكم المضارع (ج ١ م ٦ ص ٨٨).

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ١٧٣ و ١٧٨.

٣- فى رقم ٣ من هامش ص ١٧٣ و ١٧٨.

٤- طبقا للبيان الذى فى رقم ٥ من الصفحه السالفه.

الأولى من النون المشدده ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما (١)؛ فتنحرك واو الجماعه بحركه تناسبها ؛ وهى الضمه ، ويصير الكلام : ترضونّ.

والإعراب : مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى الأمثال ... ، وواو الجماعه ضمير فاعل . ونون التوكيد المشدده حرف مبنى على الفتح هنا ، وقد فصلت واو الجماعه بينه وبين المضارع ، ولهذا بقى معربا ، بسبب الفصل.

هذا إن كانت نون التوكيد مشدده ؛ فإن كانت مخففه حذفت نون الرفع مع عدم تعدد الأمثال - للتخفيف ، والحمل على المشدده ، كما سبق البيان (٢) - ؛ فيتلاقى الساكنان ، فتنحرك واو الجماعه ، بالضم للتخلص منه.

٣- وإن كان معتلا بالألف أيضا ، وأريد إسناده لياء المخاطبه من غير توكيد ، قيل بغير التغيير : «أترضين (٣)؟» التقي ساكنان. ألف العله وياء المخاطبه ، حذفت الألف ؛ لأنها حرف هجائى (٤) وقبله الفتحه التى تدل عليه بعد حذفه ، وبقيت الياء ، لأنها شطر جمله (فاعل) ولا دليل يدل عليها بعد حذفها ؛ فصار الكلام : «ترضين» وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء ضمير فاعل.

وعند التوكيد قبل التغيير يقال : «ترضيننّ» ؛ فتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ؛ فيصير الكلام : «ترضيننّ» فيلتقى ساكنان ؛ ياء المخاطبه والنون الأولى من النون المشدده ، ولا يمكن الاستغناء عن إحداهما (٥) ؛ فتحرك ياء المخاطبه بالكسره لأنها هى المناسبه لها ، ويصير الكلام : «ترضيننّ». وإعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ، والياء فاعل ، ونون التوكيد حرف مبنى لا محل له. وقد فصل بينه وبين المضارع ياء المخاطبه ، وبسبب هذا الفصل بقى المضارع معربا.

هذا إن كانت نون التوكيد مشدده فإن كانت مخففه حذفت نون الرفع أيضا بالرغم من عدم تعدد الأمثال ... - لما سبق (٦) - ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتنحرك ياء المخاطبه بالكسره للتخلص منه.

٤- وإن أريد إسناده لنون النسوه بغير توكيد وجب قلب الألف ياء ، فنقول :

ص: ١٨٤

١- لأن الفاعل شطر جمله ، ولا علامه تدل عليه عند حذفه. والنون المشدده مقصوده التشديد لغرض بلاغى ؛ ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذى يؤدى إلى عيب.

٢- فى ص ١٨٠ بعنوان : «ملاحظه».

٣- فى ص ١٨٠ بعنوان : «ملاحظه».

٤- والأصل : «ترضين» بقلب الألف ياء مكسوره ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا.

٥- فليس شطر جمله ، بخلاف ضمير الرفع.

٦- فى ص ١٨٠ بعنوان : «ملاحظه».

أنتن ترضين؟ فالمضارع: «ترضى» مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهى فاعل، مبنية على الفتح فى محل رفع.

أما عند التوكيد فنقول: ترضيناً، بزياده ألف فاصله بين النونين. والإعراب كما سبق (١) فى صحيح الآخر. ولا تجيء المخففه بعد هذه الألف الفاصله.

ثانيا: إن كان معتل الآخر بالواو (مثل: ترجو) وأريد إسناده:

١ - لألف الاثنين وجب تحريك الواو بالفتحه لمناسبه الألف؛ فنقول بغير توكيد: أنتما ترجوان - مثلا - والمضارع مرفوع بثبوت النون، والألف ضمير فاعل. ونقول مع التوكيد: «أنتما ترجوانن؟»، وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال، وتكسر نون التوكيد المشدده، مراعاة للنسق العربى الذى يقتضى كسرها دائما بعد ألف الاثنين، وتشديدها، ولا تجيء المخففه بعد الألف مطلقا، - كما كررنا (٢) - فنقول: تراجعان.

٢ - وإن أريد إسناده لواو الجماعه بغير توكيد قيل: «أنتم ترجوون» (٣) - مثلا - فتلتقى واوان ساكتان، فتحذف واو العله، وتبقى واو الجماعه، للسبب الذى عرفناه؛ فيصير الكلام: «ترجون» مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعه ضمير فاعل.

فإذا أريد التوكيد، قيل بغير التغيير: «أترجونن» وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال - بوصفه السابق؛ فيصير: «ترجونن»؛ فيلتقى ساكتان، وواو الجماعه، والنون الأولى من المشدده، فتحذف واو الجماعه؛ - برغم أنها شطر جمله - لوجود الضمه قبلها تدل عليها، ولعدم استغناء المعنى عن تشديد النون، فيصير الكلام: «ترجونن» مضارع مرفوع بالنون المحذوفه، والفاعل: واو الجماعه المحذوفه، والنون المذكوره للتوكيد، وهى مفصولة من المضارع بالواو المحذوفه.

ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفه بدلا من المشدده؛ فيتلقى الساكتان (٤)؛ فتحذف الواو للتخلص منه، وتبقى الضمه قبلها لتدل عليها.

ص: ١٨٥

١- فى رقم ٤ من ص ١٨١.

٢- البيان فى رقم ٥ من ص ١٨٢.

٣- وأصلها: «ترجوون» استثقلت الضمه على للواو فحذفت.

٤- يتلقى الساكتان هنا؛ إما بسبب ما قلناه من حذف نون الرفع - وهذا الأحسن، بل قيل إنه واجب للخفه والحمل؛ فتكون نون التوكيد بعد ذلك واضحه التخفيف فى اللفظ - وإما لإدغام نون الرفع فى نون التوكيد، فتسكن الأولى. وفى هذه لبس لا يتبين معه أن نون التوكيد خفيفه.

٣- وإن أريد إسناده لياء المخاطبه بغير توكيد قيل : «أنت ترجين» فيلتقى ساكنان ؛ واو العله وياء المخاطبه ؛ فتحذف حرف العله ، ويصير الكلام ، «ترجين» ، ثم تقلب الضمه التي قبل الياء كسره ؛ لأن الكسره هي المناسبه للياء ، فيصير : «ترجين».

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : «أنت ترجين؟ تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، فيصير : «ترجين». فيلتقى ساكنان ياء المخاطبه والنون الأولى ، فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، (برغم أن الياء شطر جمله «فاعل» لوجود الكسره الداله عليها ، وعدم الاستغناء عن تشديد النون) فيصير ترجن مع تشديد النون وفتحها. والإعراب : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ، وياء المخاطبه المحذوفه فاعل ، والنون المذكوره حرف للتوكيد.

فإن كانت نون التوكيد مخففه - لا مشدده - حذفت لها نون الرفع أيضا (١) ؛ فيتلقى الساكنان ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الكسره قبلها.

٤- وإن أريد إسناده لنون النسوه بغير توكيد قبل : أنتن ترجون الله؟ بزياده نون النسوه. فالمضارع : «ترجو» مبنى على السكون ، بسببها. وهى الفاعل. وعند التوكيد نقول : أنتن ترجونان بزياده ألف فاصله بين النونين. وعند الإعراب نقول : «ترجو» مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه. ونون النسوه فاعل ، والألف بعدها زائده ، ونون التوكيد حرف مشدد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب. ولا يصح مجيء المخففه بعد هذه الألف.

ثالثا : إن كان المضارع معتل الآخر بالياء ، وأريد إسناده :

١- إلى ألف الاثنين بغير توكيد ، وجب تحريك الياء بالفتحه - لوجوب فتح ما قبل الألف - فنقول : أنتما تجريان. فالمضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الثنيه ضمير فاعل. ونقول عند التوكيد قبل التغيير : «أتجريان؟» تحذف نون الرفع ؛ لتوالى النونات - بوصفه السابق - وتتحرك نون التوكيد المشدده بالكسره ؛ - لما ذكرناه من وجوب تشديدها ، وبنائها على الكسر بعد ألف الاثنين (٢) - فيصير

ص: ١٨٦

١- لما سبق فى ص ١٨٠ بعنوان : ملحوظه.

٢- وكل «ألف» أخرى ؛ طبقا للبيان الذى فى رقم ٥ من ص ١٨٢.

الكلام: «تجريان» ويقال في الإعراب ، «تجريا» مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ؛ لتوالى الأمثال ... والألف ضمير فاعل ، والنون المشدده حرف للتوكيد مبنى على الكسر ؛ لا محل له.

٢ - وإن أريد إسناده إلى واو الجماعه بغير التوكيد قلنا قبل التغيير : أتم «تجربون» التقى ساكنان : ياء العله ، وواو الجماعه ، حذفت ياء العله - لما عرفناه - فصار الكلام : تجرون ، قلبت الكسره قبل الواو ضمه ؛ لتناسب الواو ؛ فصار الكلام : «تجرون».

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : «أتجرونن؟» تحذف النون لتوالى النونات ... فيصير : «تجرونن» فيلتقى ساكنان ، واو الجماعه والنون الأولى من النون المشدده ، فتحذف واو الجماعه ؛ لوجود الضمه قبلها دليلا عليها ؛ ولعدم الاستغناء - بلاغيا - عن تشديد النون ؛ فيصير الكلام : «تجرونن». مضارع معرب ، مرفوع بالنون المحذوفه ، وواو الجماعه المحذوفه فاعل ، والنون المشدده المذكوره حرف للتوكيد واجب البناء على الفتح. وقد انفصل عن المضارع بواو الجماعه المحذوفه التي هي في حكم المذكوره كما سبق ؛ وبسبب هذا الفصل بقى المضارع معربا.

ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفه بدلا من الثقيله. فتحذف نون الرفع أيضا ، فيلتقى الساكنان ، فتحذف واو الجماعه.

٣ - وإن أريد إسناده لياء المخاطبه بغير توكيد قيل : أنت تجريين؟ فيلتقى ساكنان ؛ ياء العله ، وياء المخاطبه ؛ فيحذف حرف العله ؛ لأنه حرف هجائي وقبله الكسره تدل عليه عند حذفه ؛ فيصير الكلام : «تجريين» ، مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبه فاعل. وعند التوكيد نقول : «أتجريينن» تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ... فيصير الكلام : «تجريينن» فيلتقى ساكنان ، ياء المخاطبه والنون الأولى من المشدده ؛ فتحذف ياء المخاطبه - برغم أنها شطر جمله - لوجود الكسره قبلها تدل عليها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد النون ، فيصير : «تجرونن». مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ، وفاعله ياء المخاطبه المحذوفه أيضا. والنون المشدده حرف للتوكيد ... وقد فصلت من المضارع بياء المخاطبه المحذوفه والتي تعد كالمذكوره ؛ فبقى معربا.

ولو كانت نون التوكيد مخففة لحذفت لها نون الرفع أيضا. فيتلاقى الساكنان ، فتحذف ياء المخاطبه.

٤ - وإن أريد إسناده لنون النسوه بغير توكيد ، قيل : أأنتن تجرين؟ فالمضارع : «تجري» مبني على السكون ؛ لاتصاله بنون النسوه (الفاعل).

وعند التوكيد : «تجرينان» فالمضارع «تجري» مبني على السكون ، ونون النسوه بعده ضمير فاعل ، والألف زائده للفصل ، ونون التوكيد المشدده حرف ، ويجب تشديده وتحريكه بالكسر (١) ، ولا تجيء المخففة هنا.

* * *

(١) يستخلص مما سلف أن المضارع المعتل الآخر تلحقه التغيرات الآتية عند إسناده لضمائر الرفع البارزه بغير توكيد ، وأن كل ضمير منها يعرب فاعلا :

١ - إن كان معتلا بالألف قلبت ياء مفتوحه ، عند إسناده لألف الاثنين ، وساكنه مع نون النسوه. وحذفت هذه الألف عند إسناده لواو الجماعه وياء المخاطبه ، مع بقاء الفتحة التي قبلها في الحالتين ، لتدل عليها بعد الحذف.

زياده نون الرفع بعد ألف الاثنين ، وواو الجماعه ، وياء المخاطبه ؛ لتكون علامه لرفع المضارع المعرب.

أما نون النسوه فالمضارع معها مبني على السكون دائما ؛ فلا توجد معها نون للرفع.

٢ - وإن كان معتلا بالواو أو بالياء بقيا عند الإسناد لألف الاثنين ، وتحركا بالفتحة لمناسبه الألف ، وتجيء بعد الألف نون الرفع التي هي علامه لرفع المضارع. وبقيا كذلك عند الإسناد لنون النسوه ، ولكنهما لا يتحركان ؛ لأن المضارع يبني على السكون عند إسناده لنون النسوه.

ويجب حذفهما مع واو الجماعه وياء المخاطبه مع ضم ما قبل واو الجماعه وكسر ما قبل ياء المخاطبه ، وزياده نون الرفع بعدهما في حاله رفع المضارع.

(ب) ويستخلص كذلك أن إسناده إلى تلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :

ص : ١٨٨

١- طبقا للبيان الذي في ص ١٨٢ رقم ٥.

١ - حذف ألف العله عند الإسناد لواو الجماعه وياء المخاطبه مع تحريك الواو بالضم ، والياء بالكسر.

وقلب ألف العله ياء عند الإسناد لألف الاثنين ، أو نون النسوه ، مع مجيء نون التوكيد مشدده فيهما ومكسوره ومع إيجاد ألف فاصله بين نون النسوه ، ونون التوكيد المشدده.

٢ - ترك حرفى العله " الواو والياء " ، مع فتحهما ، عند الإسناد لألف الاثنين ، ويجب أن تكون نون التوكيد مكسوره مشدده بعد هذا الضمير. والمضارع معرب فى هذه الصوره.

ويتركبان على حالهما من السكون عند الإسناد لنون النسوه (إذ المضارع معها مبنى على السكون) وبعدها ألف فاصله ، فنون التوكيد الثقيله المكسوره.

أما عند الإسناد إلى واو الجماعه أو ياء المخاطبه فيجب حذف حرفى العله كما يجب حذف الضميرين (الواو والياء مع ترك الضمه قبل الواو والكسره قبل الباء).

٣ - حذف نون الرفع فى جميع الحالات. وهى لا توجد مع وجود نون النسوه.

٤ - ذكر نون التوكيد مشدده مفتوحه أو مخففه ساكنه فى جميع الحالات ، إلا- مع ألف الاثنين ونون النسوه فيجب تشديدها وكسرها فى الحالتين ، كما يجب زياده ألف فاصله بين نون النسوه ونون التوكيد (١)...

ص: ١٨٩

١- يقول ابن مالك فى حكم المضارع المعتل الآخر المسند لضمائر الرفع : ... وإن يكن فى آخر الفعل ألف - ٦ فاجعله منه رافعا غير اليا والواو - ياء ؛ كاسعين سعيًا - ٧ (اجعله منه ياء. أى : اجعل الألف ياء حاله كون الألف من الفعل ، ومن حروفه ، وليست ضميرا فالضمير فى : «اجعله» راجع للألف. وفى : «منه» راجع للفعل ، والجار والمجرور حال من الهاء التى هى المفعول الأول للفعل : اجعل. أما مفعوله الثانى فهو كلمه : «ياء» المتأخره). والمعنى : اجعل حرف العله الألف ينقلب ياء ؛ إذا رفع الفعل ضميرا غير واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه ، بأن رفع الاسم الظاهر ، أو الضمير المستتر ، أو ألف الاثنين ، أو نون النسوه : نحو : أيرضين الصديق - أترضين يا أخى - أترضيان يا أخوى؟ - أأتن ترضينان؟ واقتصر الناظم على مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد ؛ هو : اسعين سعيًا. أما إن رفع المضارع واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه فقد طالب ابن مالك بحذف حرف العله الألف ، - مع تحريك الضمير بحركه تناسبه ؛ وهى الضمه للواو والكسره للياء ، وترك الفتحة قبل الألف المحذوفه. يقول : واحذفه من رافع هاتين ، وفى واو وياء شكل مجانس قفى - ٨ نحو ، اخشين يا هند ، بالكسر ، ويا قوم اخشون ، وضمم ، وقس مسويا - ٩ (مجانس : مناسب للضمير ، ولائق به. قفى. تبع. أى : توبع فيه كلام العرب ، وحوكى الوارد عنهم). وإنما تحذف الألف ، وتبقى الفتحة التى قبلها ، وتضم الواو ، وتكسر الياء - إذا أكد الفعل بالنون. فإن لم يؤكد بها لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، وإنما يجب تسكينهما ، نحو : يا قوم هل ترضون بغير النجوم مقعدا؟ يا بنت بلادى : هل ترضين بغير الفخار مقصدا؟ وقد ترك التفصيل الخاص بالفعل المعتل الآخر ، وإن كان المفهوم منه حذف حرف العله لأجل واو الضمير ، أو يائه ، مع ضم ما بقى قبل

واو الضمير ، وكسر ما بقى قبل ياء الضمير. وعند توكيد المعتل بأحد هذين الحرفين يجرى عليه ما يجرى على الصحيح ؛ فتحذف نون الرفع ، وواو الضمير ، وياؤه ؛ طبقا لما قدمناه من الأحكام المفصلة الخاصه بالمعتل. ثم انتقل بعد ذلك إلى الآيات الخمسه الخاصه بنون التوكيد الخفيفه وختم بها الباب ، وقد شرحناها فى مكانها المناسب من هامش ص ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٦) وأول كل منها : (ولم تقع خفيفه ...) ، (وألفا زد ...) ، (واحذف - خفيفه ...) ، (واردد إذا حذفها ...) ، (وأبدلنها) ، وأرقامها ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤.

٥ - المضارع فى جميع الحالات السالفه معرب ؛ لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد. إلا عند الإسناد لنون النسوه فىكون مبتتيا على السكون ، لأن نون النسوه تتصل به مباشره فى جميع حالات إسنادها إليه.

* * *

الكلام على الأمر

حكم الأمر صحيح الآخر ومعتله ، كمضارعه عند الإسناد لضمائر الرفع البارزه ، بتوكيد ، وبغير توكيد ؛ بلا فرق بينهما إلا من ناحيه أن الأمر مبنى دائما ، ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقا ، - كما أشرنا سالفًا (١) - .

ص: ١٩٠

١- ص ١٦٤.

(١)

١ - قسم يدخله نوع أصيل (٢) من التنوين ، لا يدخل غير هذا القسم ، ولا يفارقه في حالات إعرابه المختلفه . - (إلا عند وجود طارئ معارض ؛ كإضافه الاسم ، أو اقترانه «بأل» (٣) أو وقوعه منادى معرفا ، أو اسما مفردا ل «لا» النافيه للجنس ...) - ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذى يحويه أشد تمكنا فى الاسميه من سواه ؛ ولهذا يسمى : «تنوين الأمكنيه» (٤) ، أى : التنوين الدال على أن هذا الاسم المعرب أمكن (٥) وأقوى درجه فى الاسميه من غيره . ويسمى

ص: ١٩١

١- الحروف كلها مبنيه ، وكذلك الأفعال ، إلا- المضارع المجرد من نون التوكيد المباشره ، ومن نون الإناث ، فإن اتصل بإحدهما اتصالا مباشرا ، صار مبنيا . أما الاسماء فمنها : «المعرب» ، ومنها : «المبنى» . ومن المعرب ما يسمى : «المتمكن الأمكن» ، وهو : «المنصرف» ، وما يسمى : «المتمكن غير الأمكن» ، وهو : «غير المنصرف» . ويقول النحاه : إن الاسم إذا أشبه الحرف بنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف . وقد سبق فى الجزء الأول (ص ٤٤ م ٦) تفصيل الكلام على هذا كله ، وبيان أحكامه ، وحقيقه الرأى فى كل - وستجىء لمحه منه فى هامش ص ١٩٤ .

٢- من التنوين ما هو أصيل ، وينحصر فى أربعة أنواع سبق بيانها ، وإيضاح أحكامها (فى ج ١ ص ١٧ م ٣) وهى : تنوين الأمكنيه - تنوين التنكير - تنوين المقابله - تنوين العوض . وما هو غير أصيل ؛ كتنوين الضروره الشعريه ، وتنوين الترقيم ، والتنوين الغالى .

٣- مهما كان نوعها .

٤- لا بد من فهم هذا النوع من التنوين فهما دقيقا : كى يتيسر إدراك «الممنوع من الصرف» على وجهه الحق . ولن يتأتى الفهم الدقيق إلا بالإلمام التام بالأنواع الأربعة الأصيله ، وتفهمها عند تفهم «تنوين الأمكنيه» لىتميز بعضها من بعض ، ولا يختلط أمرها .

٥- «أمكن» ، أفعل تفضيل من الفعل الثلاثى : «مكن مكانه» ، إذا بلغ الغايه فى التمكّن ، ومن هنا جاء تنوين الأمكنيه ولا يصح أن يكون من الفعل : «تمكن» لأن هذا غير ثلاثى لا يجىء فيه «أفعل» مباشره .

أيضا : «تنوين الصَّيرف» (١) وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاه (٢). ووجوده في الاسم المعرب يفيدده خفه في النطق ، فوق الدلاله على الأمكئيه.

وإذا ذكرت كلمه «التنوين» خاليه من التقييد الذى يبين نوعه كان المقصود : «تنوين الأمكئيه» ، أى : «الصَّيرف». ومن أمثله الأسماء المشتمله عليه ، أو التى تستحقه لو لا الطارئى المعارض ما جاء فى قول شوقى :

إنما الشرق منزل لم يفرِّق

أهله إن تفرقت أصقاعه

وطن واحد على الشمس ، والفص

حى ، وفى الدَّمع والجراح اجتماعه

وإنما كان وجود هذا التنوين دليلا على «الأمكئيه» لأن انضمامه إلى «الإعراب» فى اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملا على علامتين بدلا من واحده ، يبعده انه كل البعد عن الحروف وعن الأفعال ؛ هما : «التنوين» ، و «الإعراب» ؛ إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال. وكذلك الإعراب ، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال. فبهذا التنوين المقصور على الأسماء المعربه (٣) صار الاسم القوى المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معا. كما صار أخف نطقا.

وليس من هذا القسم تنوين جمع المؤنث السالم الباقى فى دلالتة على جمعئته ، نحو : هؤلاء متعلمات فاضلات ، لأنه هذا تنوين للمقابله ، ولأنه قد يوجد فى الاسم غير المنصرف ؛ كالعلم المؤنث المنقول من جمع مؤنث سالم ؛ مثل : سعادات - عطيات - زينات ... فإن هذا العلم المنقول من جمع المؤنث السالم ، يجوز صرفه ، مراعاة لأصله الذى نقل منه ، فيكون تنوينه - كتنوين أصله - للمقابله لا للأمكئيه. ويجوز عدم صرفه ، مراعاة للحاله التى هو عليها الآن ؛ وهى أنه : علم على مؤنث ؛

ص: ١٩٢

١- من معانى الصَّيرف فى اللغه : التصويت - اللبب الخالص - الانصراف عن شىء إلى آخر ... ومن أحد هذه المعانى أخذ معنى الصَّيرف النحوى. فالتنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف - أو الاسم المنصرف خالص من مشابهه الحرف والفعل ؛ أو منصرف عن طريقهما إلى غيره ؛ إلى طريق الاسميه المحضه.

٢- وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب الذى عقده بعنوان : «ما لا ينصرف» : - وسنذكر على يسار كل بيت رقم ترتبيته فى بابہ - : الصَّيرف : تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكئا - وبعض النحاه يسمى التنوين كله : «صرفا».

٣- وواضح أنه لا يدخل المبنيات مطلقا.

فيكون غير أمكن أيضا (١). وليس من تنوين «الأمكنيه» كذلك تنوين «العوض» ولا تنوين «التنكير» ؛ لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه (٢) ...

وسيتكرر في هذا الباب وغيره كلمه : «الصرف» مرادا منها تنوين «الأمكنيه» جريا على الشائع (٣).

٢ - قسم لا- يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين ، ويمتنع وجوده فيه ؛ فيكون امتناعه دليلا- على أن الاسم المعرب متمكن في الاسميه ، ولكنه غير أمكن ، إذ لا يبلغ في درجه التمكّن ، وقوته مبلغ القسم السالف ؛ كالأسماء : عمر - عثمان - مريم - عبله ... وغيرها من الأسماء الممنوعه من الصرف ، أى : الممنوعه من أن يدخل عليها تنوين : «الصرف» الدال على «الأمكنيه» ، والمؤدى إلى خفه النطق ، (لأن هذا التنوين يرمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما ، كما أسلفنا) -

وإنما كان هذا القسم «متمكنا غير أمكن» ، لاشتماله على علامه واحده ، هى الإعراب ، وبسببها كان محصورا في الأسماء المعربه وحدها. أما تنوين «الأمكنيه» فلا يدخله. وبسبب حرمانه هذا التنوين ، وامتناع دخوله ، اقترب من الفعل والحرف ؛ إذ صار شبيها بهما في حرمانهما التنوين ، وامتناع دخوله عليهما.

وإذا امتنع دخول تنوين «الأمكنيه» على الاسم الذى لا ينصرف ، امتنع - تبعا لذلك - جره بالكسره ؛ فيجر بالفتحه نيابه عنها (٤) ، بشرط ألا- يكون مضافا ، ولا مقترنا «بأل» (٥) - مهما كان نوعها - . فإن أضيف ، أو اقترن «بأل» (٦) وجب جره بالكسره. - وهذا هو حكم الممنوع من «الصرف» ، وسيجىء الكلام عليه (٧).

ص: ١٩٣

- ١- ستجىء الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هذا الهامش وكذلك فى «ج» من ص ٢٢٨.
- ٢- يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفه ؛ نحو : ليال - سواع - غواد - هواد - (كما سيجىء فى ص ١٩٩) وقد يدخل الأسماء المنصرفه أيضا ، نحو : «كلّ» ؛ و «بعض» ؛ فيكون للعوض والصرف معا ؛ لا لأحدهما. أما تنوين التنكير فالغالب دخوله على المبنيات لإفاده تنكيرها. وقد يدخل على الاسم المعرب لهذا الغرض - كما سبق تفصيل هذا فى باب التنوين (ج ١ م ٣ ص ١٧) ، وكما سيجىء بعضه هنا وفى «ب» من ص ٢٣٩ -.
- ٣- عند غير ابن مالك ، ومن وافقه.
- ٤- إلا العلم الذى أصله جمع مؤنث سالم ثم صار علما منقولا ؛ فإنه يجوز إعرابه مصروفا كأصله ، رفعا ، ونصبا ، وجرا ، ويجوز إعرابه كالممنوع - كما عرفنا فى الصفحه السابقه ، وكما سيجىء فى ص ٢٢٨ -.
- ٥- أو ما يقوم مقامها (انظر «ب» ص ١٩٧).
- ٦- أو ما يقوم مقامها (انظر «ب» ص ١٩٧).
- ٧- فى الصفحات التاليه ، وفى ص ٢٥٠.

لكن كيف يمكن التمييز بين القسمين ، والحكم على الاسم المعرب بأنه من القسم الأول «الأمكن» أو من القسم الثاني «المتمكن»؟

لقد اقتصر النحاء على وضع علامات مضبوطة تميز الاسم المعرب المتمكن ، وهو «الممنوع من الصرف» ، وتدل عليه بغير خفاء ولا-غموض ، واكتفوا بها ؛ لعلمهم أنها متى وجدت في اسم معرب كانت دليلا- على أنه «لا- ينصرف» ، ومتى خلا منها كان فقد لها دليلا- على أنه من القسم الأول ؛ وهو : «المعرب الأمكن» ، أى : «المعرب المنصرف» . فعلامه الاسم المعرب الذى لا ينصرف «وجوديه» ، وعلامه المعرب المنصرف ، «عدميه ؛ أى : سلبيه» . غير أن العلامة الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحده ، وقد تكون اثنتين معا ، لهذا كانت الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان :

نوع يمنع صرفه فى كل استعمالاته حين توجد فيه هذه العلامة الواحدة ، ونوع يمنع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معا (1) من بين علامات تسع . ومجموع النوعين أحد عشر شيئا :

ص: ١٩٤

١- يعبر النحاء عن هذا بقولهم : إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فيه ، أو عله واحده تقوم مقام العلتين . والتعبير بعلتين ليس دقيقا ؛ لأن كل عله واحده لا- بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لهما من معلولين حتما . فكيف يجتمع علتان على معلول واحد؟ فإن كانتا قد اشتركتا معا فى إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علتين ، وإنما هما عله واحده ذات جزأين اشتركتا معا فى إيجاد هذا المعلول الواحد . اللهم إلا أن يكون مرادهم علتين ، أى : عيين . ويقولون فى تعليل منع الاسم من الصرف كلاما لا تطمئن إليه النفس ، ولا يرتاح إليه العقل . نلخصه للمتخصصين ، لإبانه ضعفه وتهافته ، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله ، يقولون : إن التنوين الأصلى خاصه من خواص الأسماء ، لا وجود له فى الأفعال ولا الحروف . وأن الحروف كلها مبنيه ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع فى بعض حالاته . فالاسم إذا أشبه الحرف بنى (كأن يشبهه فى الوضع ، أو فى المعنى ... أو غيرهما من أنواع الشبه التى عرفناها فى صدر الجزء الأول ، باب : الإعراب والبناء) . وإذا أشبه الفعل منع من الصرف ؛ لأن الفعل أقل استعمالا من الاسم وأضعف شأننا منه ؛ فلذلك حرم التنوين الذى هو علامه القوه ، والوسيله لخفضه النطق . فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه فى الضعف فقد استحق مثله امتناع التنوين . أما سبب ضعف الفعل عندهم دون الاسم - فأمران : أحدهما : لفظى ، وهو : أن الفعل مشتق من المصدر ؛ فالفعل فرع ، والاسم أصله ، والفرع أضعف من الأصل . ثانيهما : معنوى ؛ وهو : أن الفعل محتاج دائما - إلى الاسم فى الإسناد ، وليس كذلك الاسم ، فإنه قد يسند إلى اسم مثله - ولهذا كان الاسم أخف لكثرة استعماله ، والفعل أثقل ؛ لقله استعماله - - والحاجه ضعف . فإذا وجد فى الاسم ضعفان معا لفظى ومعنوى ، أو ضعف واحد آخر يقوم مقامها فقد شابه الفعل ، واستحق منع التنوين ، كما فى مثل : «فاطمه» فقد وجد فى هذا الاسم الضعف اللفظى ، وهو علامه التأنيث ، إذ التأنيث فرع التذكير ، ووجد فيه الضعف المعنوى ؛ وهو : العلميه التى هى فرع التنكير : أما النوع الواحد من الضعف الذى يقوم مقام الا-ثنين فمحصور فى ألف التأنيث بنوعيهما : (المقصوره والممدوده) ، وفى صيغه منتهى الجموع . فوجود ألف التأنيث فى آخر الاسم هو عله لفظيه ، وملازماتها إياه فى كل حالاته هى عله معنويه . وخروج صيغه منتهى الجموع عن أوزان الآحاد العربيه عله لفظيه ، (إذ ليس فى تلك الآحاد مفرد ثلثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثه إلا وأوله مضموم ، كعذافر للجمل القوى والأسد ، أو تكون ألفه عوضا عن إحدى ياءى النسب كيما و شآم ، وأصلهما يمنى ، وشأمى ، (بالياء المشدده) حذفت إحدى الياءين

تخفيفا ، وجاءت الألف عوضا عنها ، وفتحت همزه شآمي بعد سكونها ومدت ؛ فصار يمانى وشآمي. ثم أعلل المنقوص (كوال ، وراع) فصار يمان وشآم - كما سيجيء في جمع التفسير ص ٥٧٧ و ٦٢٠ - ومثلهما ثمان ، فأصله ثمنى ، نسبة إلى الثمن ، فتح أوله تخفيفا ثم حذفت إحدى الياءين ... إلى آخر ما مر ، وغير ذلك مما لا تجاربه ولا توافقه صيغه منتهى الجموع) .. أما العلة المعنوية في صيغه منتهى الجموع فدلالتها على الجمع ... إلى غير هذا مما يقولون. وقولهم بادی التكلف والصنعه ، لا يقوى على الفحص ، وقد آن الوقت الإهماله نهائيا ، لأنه لا- يثبت أمام الاعتراضات التي تتجه إليه من بعض النحاه القدامى والمحدثين. وقد عرضنا ملخص رأيهم في الجزء الأول (ص ٢٠ م ٣ عند الكلام على التنوين) ثم أوضحنا بعده أن التعليل الحق في «الصرف» وفي منعه هو : كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذي نحاكبه.

(١) فالذى يمنع صرفه لوجود علامه واحده هو ما يكون مشتملا على «ألف التانيث المقصوره أو الممدوده». وكذلك ما يكون على وزن «صيغه منتهى الجموع».

١ - فالمقصوره ألف تجيء فى نهايه الاسم المعرب ، لتدل على تأنيثه ، ومثلها الممدوده ، إلا أن الممدوده لا بد أن يسبقها - مباشره - ألف زائده للمدّ ؛ فتقلب ألف التانيث همزه (١) ... ومن أمثله المقصوره : («ذكرى» مصدر ، نكره للفعل : ذكر : بمعنى تذكّر) و («رضوى» علم على جبل بالحجاز ، بالمدينه) ، و (جرحى ؛ جمع : جريح) و (جبلى ، وصف للمرأه الحامل ...)

وعند إعراب هذه الكلمات نقول فى حاله الرفع : إنها مرفوعه بضمه مقدره على الألف ، وفى حاله النصب منصوبه بفتحه مقدره على الألف ، ونقول فى حاله الجر :

ص : ١٩٥

١- لألف التانيث بنوعيهما أوزان مشهوره ، تضمنها الباب الخاص بالتانيث. (وسياتى فى ص ٥٤٢) وألف التانيث الممدوده ليست فى الحقيقه هى الممدوده ، كما يتبين من الشرح السالف ، إنما الممدود ما قبلها فوصفت بالمد لملاصقتها له ؛ كما سيجىء فى الزياده - ص ١٩٧ - .

إنها مجروره بفتحه مقدره على الألف ، نيابه عن الكسره. والتنوين ممتنع فى كل الحالات - كما عرفنا -.

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهاها ، بالفتحه نيابه عن الكسره بشرط خلو الاسم من «أل» (١) ومن الإضافه. وإلا- وجب جره بالكسره.

ومن أمثله الممدوده : (صحراء ، وهى اسم نكره) ، و (زكرياء ، علم إنسان) ، و (أصدقاء ، جمع صديق) ، و (حمراء ، وصف للشىء الأحمر المؤنث) ... وعند إعراب هذه الكلمات نقول : إنها مرفوعه بالضمه الظاهره ، ومنصوبه بالفتحه الظاهره ، ومجروره بالفتحه الظاهره نيابه عن الكسره ، بشرط خلو الاسم من «أل» (٢) ومن الإضافه ؛ وإلا وجب جره بالكسره - كما تقدم -.

ومن هذه الأمثله - وأشباهاها - يتبين أن ألف التأنيث بنوعها قد تكون فى اسم نكره ؛ كذكري وصحراء. وقد تكون فى معرفه ؛ كرضوى وزكرياء. وتكون فى اسم مفرد كالأمثله السالفه ، وفى جمع ؛ كجرحي وأصدقاء ، وقد تكون فى اسم خالص الاسميه ؛ كرضوى وزكرياء ؛ علمين ، أو فى وصف (٣) ؛ كجبلي وحمراء ... وهى بنوعها تمنع الاسم فى كل حالات استعماله (٤) من تنوين الأمكنيه ، وتوجب جره بالفتحه ، بدلا من الكسره بشرط أن يكون مجردا من «أل» ومن الإضافه ... (٥).

ص: ١٩٦

١- أو ما ينوب عنها - كما يجىء فى الصفحه الآتية - مهما كان نوع «أل» كما سبق فى ص ١٩١ و ١٩٣.

٢- المراد به هنا الاسم الذى يغلب فى استعمال ألا يكون علما ، ولا مصدرا.

٣- لأنها لا تفارقه مطلقا. (انظر رقم ٢ من ص ٢٥٠).

٤- وفى هذه الألف بدلالاتها المختلفه يقول ابن مالك : فألف التأنيث مطلقا منع صرف العدى حواه ، كيفما وقع - ٢ (مطلقا : أى : بنوعها ، فى جميع حالاتهما ؛ من ناحيه أن كل واحده تكون خاتمه فى معرفه ، أو نكره ، فى مفرد أو جمع ، اسم أو صفه - ومعنى صرف : تنوين ...) يريد : أن ألف التأنيث تمنع صرف الاسم الذى يشتمل عليها كيفما وقع هذا الاسم ، أى : على أى حال كان عليه من التعريف ، أو التنكير ، أو الاسميه ، أو الوصفيه ، أو الأفراد ، أو الجمع ...

زياده وتفصيل :

(أ) يقول النحاه : إن ألف التأنيث الممدوده ؛ كحمراء ، وخضراء - - وغيرهما - كانت في أصلها مقصوره (أى : حمرى - خضرى ...) فلما أريد المدّ زيدت قبلها ألف أخرى. والجمع في النطق بين ألفين ساكنتين محال ، وحذف إحداهما ينافى الغرض من ذكرها ؛ إذ لو حذفت الأولى لضاع الغرض من المدّ ، ولو حذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث ، وقلب الأولى حرفا قريبا منها - وهو الهمزه - يفيت الغرض من المد ؛ فلم يبق إلا قلب الثانية همزه تدلّ على التأنيث ؛ كما كانت هذه الألف تدل عليه قبل انقلابها.

(ب) يمنع الاسم من الصرف بشرط ألا- يكون مضافا ، ولا مقرونا «بأل» مهما كان نوعها - كما عرفنا (١) - ومثل «أل» ما يحل محلها عند بعض القبائل العربيه ، ومنه : «أم» التي هي بمنزله «أل».

* * *

ص: ١٩٧

١- في ص ١٩١ الأمور الطارئه التي تعارض وجود التنوين ، ومنها «أل».

٢- وصيغه منتهى الجموع (١) هي : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان (٢) ، أو ثلاثه أحرف ، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثه حرفا ساكنا (٣) ، نحو : (معابد - أقارب - طبائع - جواهر - تجارب - دوابّ ...) وكذلك (مناديل - عصافير - أحاديث - كراسيّ - تهاويل - ...)

ومن هذه الأمثله - وأشباهها - يتضح أن صيغه منتهى الجموع قد تكون على وزن : «مفاعل» ، و «مفاعيل» ؛ كمعابد ومناديل. وقد تكون على أوزان أخرى ينطبق عليها وصف تلك الصيغه ؛ كباقي الأمثله السالفه.

«ملاحظه» :

يجرى على ألسنه فريق من النحاء أن صيغه منتهى الجموع هي : جمع التكسير المماثل لصيغه «مفاعل ، ومفاعيل». لكنهم يريدون بالمماثله : أن الكلمه خماسيه أو سداسيه ، والحرف الأول مفتوح فى الحالتين - سواء أكان ميما أم غير ميم - وأن الثالث ألف زائده يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها أو من ثلاثه أحرف أوسطها ساكن ... فليس المراد بالمماثله أن تكون جاريه على أسس الميزان الصرفى الأصيل الذى يراعى فى صوغه عدد الحروف الأصلية والزائده ، وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائده كما

ص: ١٩٨

١- سبب هذه التسميه موضح فى : «ه» من ص ٢٠٣.

٢- وقد يكون أحد الحرفين مدغما فى الآخر ؛ نحو : خواصّ - عوامّ - دوابّ ...

٣- وقد يكون الثانى الساكن ياء مدغمه فى مثلها ، بشرط وجود هذه الياء المشدده فى المفرد أيضا. نحو : كراسيّ - قماريّ (لنوع من الطيور المفرد : قمرى) وبخاتى ، (لنوع من الإبل ، المفرد : بختى). فليس من هذا ما يكون آخره ياء مشدده زائده للنسب أو لغيره : نحو : رباحى (نسبه إلى بلد) حوارى (ومن معانيه : الناصر) لأن هذه الياء المشدده ليست فى المفرد. وقد خلت المراجع المتداوله - كالصبان ، والهمع ، والتوضيح ، والتصريح - من اشتراط أن يكون الساكن حرف عله ، وهو هنا الياء ؛ ليصير بها الجمع على وزن «مفاعيل» واكتفت جميعا باشتراط سكونه. إلا أن «الخضرى» فى آخر باب «جمع التكسير» نص على هذا صراحه ، بقوله : (لا- يقع بعد ألف التكسير ثلاثه أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل كمصاييح) اه. ويترتب على هذا أن تكون كلمه «أرادب» المجموعه الممنوعه من الصرف - وأمثالها - غير مشدده الباء مع أن مفردها : «إردب» بشد الباء ، ومع أنها مضبوطه بالشكل فى : «لسان العرب» بالتشديد ضبطا كتابيا فقط ، بوضع شدة فوق الباء خلافا لبعض المعاجم الأخرى. ويظهر أن ما قاله «الخضرى» هو الأعم الأغلب ، وأن غيره هو النادر الذى يقتصر فيه على السماع.

وردت بنصّها في الموزون ، وإنما المراد عندهم هو : المماثلة في عدد الحروف ، وحرّكاتها ، وسكناتها ، دون اعتبار لمقابله الحرف الأصلي بمثله ، ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصّاً ؛ فيقولون في «جواهر» إنها على وزن «مفاعل» - مثلاً - وفي : «الأعيب» إنها على وزن : «مفاعيل» - مثلاً - مع أن الوزن الصرفي الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزن : «فواعل» ، والثانية على وزن : «أفاعيل». فالأمر عند هذا الفريق مجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له. والأحسن الاقتصار على التعريف الأول ؛ لعدم معارضته الميزان الصرفي الأصيل (١).

* * *

حكم صيغته منتهى الجموع :

هو حكم غيرها من الأسماء الممنوعه من الصرف ، فيجب تجريدتها من تنوين «الأمكنيه» (٢) ، كما يجب جرّها بالفتحه نيابه عن الكسره ، بشرط ألا تكون مقترنه «بأل» وألا تكون مضافه. فترفع بالضمه ، وتنصب بالفتحه ، وتجر بالفتحه أيضا ، نيابه عن الكسره ، إلا إذا كانت مضافه أو مقترنه بأل ؛ فتجر بالكسره مباشره (٣).

ومن أحكامها : أنها إذا تجردت من «أل» و «الإضافه» ، وكانت اسما منقوصا (٤) (مثل : دواع ؛ جمع : داعيه ، وثوان ، جمع : ثانيه. وأصلهما : دواعى ، وثوانى). كان الأغلب (٥) - هنا - أن تحذف ياؤها ، ويجىء التنوين

ص : ١٩٩

١- اعترض بعض النحاه على التعريفين السابقين لصيغته منتهى الجموع ، وعلى أنها الصيغته المماثلة لصيغته : «مفاعل» ومفاعيل ، ووضع تعريفا آخر يحوى شروطا سبعة. واعتراضه ضعيف ، وتعريفه طويل معقد ، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاه وشرح غامضه ؛ ومنهم الخضرى في حاشيته ، والصبان.

٢- وكذلك لا يدخلها تنوين التنكير - كما سيجىء في «ج» من ص ٢٠٢ - وقد يدخلها تنوين العوض كما أوضحنا (في رقم ٢ من هامش ص ١٩٣) ولكنه نوع يخالف النوعين السابقين.

٣- راجع «ج» من ص ٢٠٢ ورقم ٢ من ص ٢٥٠.

٤- هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمه ، غير مشدده ، قبلها كسره ، مثل : هاد - راض - مستقص - متعال ... وهذه الكلمات - وأشباهها - محتومه فى أصلها بالياء الساكنه اللازمه التى حذفت بسبب مجىء التنوين - وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام على أحكامه المختلفه فى ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ -

٥- انظر «ا» من الزيادة ، ص ٢٠٢.

عوضا عنها (١). وتبقى الكسره قبلها فى حالتى الرفع والجر. أما فى حاله النَّصب فتبقى الياء ، وتظهر الفتحه عليها بغير تنوين ؛ نحو : (للرحلات دواع تحتمها. وما عرفت لإغفالها من دواع. فعلى أهل النشاط ، والرغبه فى المعرفه والتجربه - أن يجيبوا دواعى الارتحال ؛ والتنقل بين مشارق الأرض ومغاربها ...) فتكون مرفوعه بضمه مقدّره على الياء المحذوفه ، ومنصوبه بالفتح الظاهره ، ومجروره بفتحه مقدّره على الياء المحذوفه ، نيابه عن الكسره. والتنوين المذكور فى حالتى الرفع والجر عوض عن حرف الياء (٢).

فإن كانت اسما منقوصا مقترنا بأل ، أو مضافا وجب أن تبقى ياؤها ، وأن تكون ساكنه (وتقدر عليها الضمه والكسره فى حالتى الرفع والجر) ، متحركه بالفتح الظاهره فى حاله النصب. نحو : من الثوانى تكون الساعات والأيام ؛ فليس العمر إلا الثوانى التى نستهيّن بها ، وليست الثوانى إلا قطعا من الحياه نفقدها ، ونحن عنها غافلون.

ومثل : دواعى الخير والشر كثيره ، تكاد تختلط إلا على العاقل الأريب ؛ فإنه يميز دواعى الخير ، ويستجيب لها سريعا ، ويدرك عاقبه الشرّ ، ويفر من دواعيه (٣) ...

ص: ٢٠٠

-
- ١- لأن تنوين العوضى غير ممنوع هنا ، بخلاف تنوين الأمكنيه - كما سبق فى باب التنوين ، ج ١ م ٣ ص ٣٢ -
 - ٢- انظر رقم ٣ من ص ٢٥١.
 - ٣- مما تقدم يتبين أن المنقوص الذى هو صيغه منتهى جموع ، والمنقوص المفرد ، يتشابهان عند تجردهما من «أل» والإضافه فى وجوب حذف الياء رفعا وجرًا ، وبقائها مع ظهور الفتحه عليها فى حاله النصب ، ورفعها بضمه مقدّره على الياء المحذوفه ، كما يتشابهان فى وجود التنوين رفعا وجرًا. ويختلفان بعد ذلك فى أن المنقوص المفرد المجرد من «أل» والإضافه يلحقه التنوين فى حاله النصب أيضا. وتنوينه فى حالاته الثلاث تنوين «أمكنيه» وليس تنوين «عوض». أما المنقوص الذى هو صيغه منتهى الجموع فيجب تنوينه عند حذف يائه رفعا وجرًا فقط - كما سبق - وتنوينه «عوض» عن الياء المحذوفه وليس تنوين «أمكنيه» ولا يجوز تنوينه فى حاله النصب. ويختلفان كذلك فى الجر ؛ فالمفرد يجر بالكسره المقدّره على الياء المحذوفه أما الآخر فيجر بفتحه على الياء المحذوفه ؛ لأنه ممنوع من الصرف. ويختلفان كذلك فى أن حذف الياء فى صيغه منتهى الجموع هو للخفه ، أو للتخلص من التقاء الساكنين - على خلاف فى ذلك - أما فى المفرد فللتخلص من التقاء الساكنين ، بيان هذا ما يقولونه فى فى كلمه منقوصه للمفرد ، مثل : «داع» ، وأن أصلها : «داعى» (داعين) استثقلت الضمه على الياء فحذفت - الضمه ؛ فصارت الكلمه : (داعين) ، التقى ساكنان لا يصح هنا التقاؤهما : الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنه ؛ حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت : داع (داعن). أما فى كلمه هى منتهى الجموع ؛ مثل : «دواع» فأصلها : دواعى (دواعين) فعلى اعتبار أن حذف الياء سابق على منع الصرف ، استثقلت الضمه على الياء فحذفت ؛ فصارت : دواعين ؛ التقى ساكنان ، الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنه ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصارت الكلمه : دواع (دواعن). ثم حذف التنوين ؛ لأن الكلمه ممنوعه من الصرف ، وحل محله تنوين آخر ؛ ليكون عوضا عن الياء المحذوفه ، ولينمى رجوعها عند النطق ، فصارت : «دواع». أما على اعتبار أن الحذف متأخر عن منع الصرف فالأصل : «دواعى» (دواعين) حذف التنوين لمنع الصرف ؛ فصارت الكلمه : «دواعى» استثقلت الضمه على الياء فحذفت ، ثم حذف الياء طلبا للخفه ، وجاء تنوين آخر للعوض عنها ، ولمنع

رجوعها (هكذا يقولون. وقد أوضحنا ما فيه بإسهاب في ج ١ ص ٢٤ م ٣ كما أوضحنا هناك ما يحسن الأخذ به). وكل ما سبق هو في المنقوص الخالي من «أل والإضافه». فإن كان المنقوص بنوعيه - المفرد والجمع المتناهي - مضافا أو مقرونا بأل ، فالحكم واحد ؛ هو منع تنوينه ، وعدم حذف يائه. ويرفع بضمه مقدره على الياء ، وينصب بفتحها ظاهره عليها ، ويجر بكسره مقدره عليها. ملاحظه : يقول الصبان في آخر هذا الباب ما نصه : (لو سميت بالفعل : «يغزو» و «يدعو» ورجعت بالواو للياء ؛ أجرئته مجرى «جوار» وتقول في النصب : رأيت يرمى ويغزى. قال بعضهم : وجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنه ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمه ؛ فتقلب الواو ياء ، ويكسر ما قبلها. وإذا سميت بكلمه : «يرم» من «لم يرم» رددت إليه ما حذف منه ، ومنعته من الصرف : تقول : هذا يرم ، ومررت بيرم ، والتنوين للعوض ، ورأيت يرمى. وإذا سميت بكلمه : «يغز» من قولنا : «لم يغز» قلت : هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزى. إلا أن هذا يرد إليه الواو ، وتقلب ياء ؛ لما تقدم ، ثم يستعمل استعمال «جوار» (...). اه وقد نقلنا كلام الصبان هذا في الجزء الأول - م ١٦ ص ١٤٦ - ونقلنا إن فيه فوق التخيل البعيد ما يستدعى التوقف بل الإهمال ، إذ يؤدي الأخذ به اليوم إلى تغيير صورته العلم تغييرا يوقع في اللبس والإبهام ، واضطراب المعاملات - ولهذه المسأله صلته بما سيحيى في ص ٢٣٥ وهو العلميه ووزن الفعل -

(أ) قلنا (١) إن حكم المنقوص من صيغ منتهى الجموع إذا كان مجردا من «أل» والإضافه هو - فى الأغلب الذى يحسن الاقتصار عليه - حذف يائه رفعا وجرًا ، مع بقاء الكسره قبلها ، ومجىء التنوين عوضا عنها ... وإنما كان هذا هو الأغلب لأن بعض العرب (٢) يقلب الكسره قبل الياء فتحه ؛ فتقلب الياء ألفا بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصيله لمنتهى الجموع ، والكثير أن يكون مفرده اسما محضا على وزن : «فعلاء» الداله على مؤنث ليس له - فى الغالب - مذكر : كصحراء وصحار ؛ وعذراء وعذار ؛ فيقول فيها : صحارى ... ، رفعا ، ونصبا ، وجرًا ، بغير تنوين ؛ نحو : (فى بلادنا صحارى واسعه - إن صحارى واسعه تحيط ببلادنا ، تحوى كنوزا نفيسه من المعادن المختلفه - وقد اتجهت العزائم إلى تعمير صحارى لا- حدود لها على جانبى وادينا الخصيب) ... فكلمه «صحارى» اسم مقصور ، ممنوع من الصرف.

وفى بعض اللهجات العربيه ثبت ياء المنقوص فى كل أحواله ، وتكون ساكنه رفعا وجرًا ، وتظهر عليها الفتحة نصبا.

(ب) صيغه منتهى الجموع لا تكون فى اللغه العربيه إلا جمع تكسير بالوصف السالف ، أو منقوله عنه. ولا تكون لمفرد بالأصاله.

أما كلمه «سراويل» مرادا بها : الإزار المفرد ، فهى أعجميه الأصل (٣) ... وهى اسم مؤنث فى جميع استعمالاتها ؛ تقول : هذه سراويل قصيره لبسها السَّبَّاح.

(ج) وصيغه منتهى الجموع - فى كل الاستعمالات - تمنع الاسم (٤) من تنوين «الأمكنيه» وتنوين «التنكير» سواء أكان الاسم علما أم غير علم ، فلو

ص: ٢٠٢

١- فى ص ١٩٩.

٢- كما سيجىء فى ص ٢٥٤ - وانظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢٠ من ص ٦٠٥ باب جمع التفسير -

٣- كما سنعرف فى ص ٢٠٤ ، حيث البيان المفيد عن الملحقات بصيغه منتهى الجموع.

٤- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ١٩٩.

سمى إنسان باسم على وزن صيغته من صيغها فإنه يمنع من الصرف ، لشبه منتهى الجموع ؛ لأن مدلولها في هذه الصورة مفرد لا جمع تكسير. وذلك المنع بشرط ألا يكون مضافا ، ولا مقرونا بأل - كما تقدم -.

(د) عرفنا (١) أن مثل : كراسي - قماري - بخاتي ... ممنوعه من الصرف بالتفصيل السالف. فإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشدده (التي هي في الجمع وفي مفردة) وحل محلها ياء أخرى مشدده ، من نوع آخر ؛ هي ياء النسب ، ولا يمنع الاسم من الصرف مع ياء النسب ... (٢)

(ه) تسمى صيغته منتهى الجموع : بالجمع المتناهي أيضا ، لانتهاه الجمع إليها ؛ فلا يجوز أن يجمع بعدها مره أخرى. بخلاف كثير غيرها من جموع التكسير فإنه قد يجمع ، نحو : أنعام ، وأكلب ، يجمعان على : أناعم ، وأكالب.

ص: ٢٠٣

١- في ص ١٩٨ وهامشها.

٢- راجع ما يختص بهذا في باب النسب - في ١ من ص ٦٥٩ -

ليس الحكم السابق خاصًا بصيغته منتهى الجموع الأصيلة - وهى نوع من جمع التكسير ، كما عرفنا - ولا مقصورا عليها وحدها ، وإنما يشملها ويشمل ما ألحق بها (١). والملحق بها هو : كل اسم جاء وزنه مماثلا لوزان صيغته من الصيغ الخاصة بها مع دلالة على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربيا أصيلا ، أم غير أصيل ، علما أم غير علم ، مرتجلا (٢) أم منقولاً. فمثال العلم العربى المرتجل الأصيل : «هوازن» ؛ اسم قبيله عربيه ، ومثال العلم المعرب : «شراحيل» وقد استعمله العرب علما ، سمى به عدده رجال ...

ومن الأعجمى المعرب الذى ليس علما «سراويل» - بصوره الجمع - اسم ، نكره ، مؤنث ، للإزار المفرد (٣) ...

ومثال الأعلام المرتجله فى العصور الحديثه : كشاجم (٤) علم رجل

ص: ٢٠٤

١- اکتفى ابن مالک فى الکلام على صيغته منتهى الجموع بقوله : وكن لجمع مشبه «مفاعلا» أو : «المفاعيل» بمنع كافلا - ١٠ التقدير : كن كافلا - أى : قائما منفذا - لجمع مشبه «مفاعل ومفاعيل» ، بمنع الصرف وليس من اللازم أن يكون جمعا حقيقه ؛ فقد يكون اسما على وزان الجمع. وإنما ذكر الجمع للتمثيل. وليته قال : «اللفظ» والذى يشبه «مفاعل ومفاعيل» هو ما كان مثلهما فى عدد الحروف وحركاتها وسكناتها ، سواء أكان مبدوءا بالميم أم بغيرها ؛ فليس المراد : «الميزان الصرفى الحقيقى» كما شرحنا - فى ص ١٩٨ - ، ثم تكلم على حكم صيغته منتهى الجموع إذا كانت اسما منقوصا ، كالجوارى ؛ فقال : وذا اعتلال منه كالجوارى رفعا وجزا أجره كسارى - ١١ أى : أجر عليه ما تجريه على سار ، (وأصله : سارى ، اسم فاعل منقوص ، فعله سرى : إذا سافر ليلا) ، من حذف يائه رفعا وجرا عند تنوينه ، وبقيائها فى حاله النصب ، وترك التفصيل الضرورى لهذا ، وقد عرضناه.

٢- العلم المرتجل : ما وضع أول أمره علما ، ولم يستعمل من قبل العلميه فى معنى آخر ، (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى باب العلم ج ١ ص ٣١٢ م ٢٢).

٣- لهذا إشاره فى : «ب» من ص ٢٠٢.

٤- بفتح الكاف. ويجوز فيها الضم ؛ فيخرجها عن أوزان صيغته منتهى الجموع ، وبالضم يشتهر شاعر عباسى.

و «بهادر» علم مهندس هندی ، و «صنافير» ، علم قريه مصريه ، وكذا «أعانيب». فكل اسم من هذه الأسماء - ونظائرها - يعتبر ملحقا بصيغه منتهى الجموع يجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالا على مفرد ، وجاريا على وزن من أوزانها (١) - كما سبق - لا- فرق في هذا بين العلم ، (وهو الأ-كث) ، وغير العلم. ويقال في إعرابه : إنه ممنوع من الصرف ؛ لأنه مفرد على وزن صيغه منتهى الجموع ، أو لأنه مفرد ملحق بها (٢) ... أما هي فممنوعه أصاله ، كما أسلفنا ؛ لدالاتها على الجمع حقيقه.

وإنما كانت تلك الألفاظ - ومنها سراويل - ملحقات لأنها تدل على مفرد ، مع أن صيغتها صيغه منتهى الجموع ، وهذه لا تكون في العربية إلا- لجمع أو منقول من جمع. فما جاء على وزنها لمفرد فإنه يمنع من الصرف للمشابهه (أى : المماثله) بين الوزنين ، بالرغم من دلالة على مفرد.

* * *

ص: ٢٠٥

١- وفي هذا يقول ابن مالك : و «لسراويل» بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع - ١٢ وإن به سمي أو بما لحق به ، فالانصراف منعه يحق - ١٣ يريد : أن لكلمه «سراويل» وهى اسم على صورته الجمع شبهها بصيغه منتهى الجموع ؛ لأن «سراويل» - مع دلالتها على اسم مفرد مؤنث - جاريه على وزان أحد الجموع ، فاقترضى هذا الشبه منعها من الصرف منعا عاما (أى : يشمل كل حالاتها التى تكون فيها داله بصيغتها على المفرد وحده ، كما يرى بعض اللغويين ، أو عليه حيننا وعلى الجمع الذى مفرد «سرواله» حيننا آخر ؛ كما يرى غيرهم). ثم قال بعد ذلك : إن به سمي - أى : بصيغه الجمع المتناهى - وصار علما على شىء فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف ، أى : من الصرف ... يريد أن كل ما سمي بالجمع المتناهى أو بما ألحق بالجمع المتناهى يمنع من الصرف ؛ سواء أكان علما مرتجلا أم منقولا ، عربيا أم أعجميا ...

٢- إذا كانت صيغه منتهى الجموع الأصيله ، (نحو : مكارم) ، أو ما ألحق بها ، (نحو : شراويل) - علما على مفرد ، فما سبب منعها من الصرف؟ أهو مجيء العلم على وزن مماثل لأوزان صيغه منتهى الجموع ، أم هو العلميه وشبه العجمه ، لأن هذا الاسم علم ، وليس بين أوزان المفرد العربى الأصيل ما يكون على هذا الوزن ...؟ رأيان .. ويقول سيبويه : إذا طرأ على العلم الموازن صيغه منتهى الجموع ما يقتضى تنكيره ، وزوال علميته فإنه يظل ممنوعا من الصرف ، لبقاء صورته الجمعيه ، وشكلها. ويقول غيره : لا- يمنع من الصرف ، لأنه كان ممنوعا منه للعلميه القائمه مقام الجمعيه ، أو للعلميه وشبه العجمه وقد زالت علميته. والصواب والأيسر رأى سيبويه ومن معه. وبهذا تكون صيغه منتهى الجموع وما ألحق بها ممنوعه من الصرف دائما باطراد ، فى جميع حالاتها ، حتى الحاله التى تكون فيها علما لمفرد ثم زالت علميته ...

(ب) الذى يمنع صرفه لوجود علتين معا :

لا بد أن تكون إحدى العلتين المجتمعين معنويه ، والأخرى لفظيه. وتنحصر العله المعنويّه فى «الوصفيه» وفى «العلميه» وينضم لكل واحده منهما عله أخرى لفظيه لا بد أن تكون من بين العلل السبع الآتية - دون غيرها (1) - وهى : (زيادة الألف والنون - وزن الفعل - العدل - التركيب - التأنيث - العجمه - ألف الإلحاق). فينضم للوصفيه إما زياده الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإما العدل. وينضم إلى العلميه إما واحده من هذه الثلاث ، وإما التركيب ، أو التأنيث ، أو العجمه ، أو ألف الإلحاق. فالعلل (كما يسميها النحاه) تسع معينه ، ليس فيها عله معنويه إلا الوصفيه والعلميه ، أما السبعه الباقيه فلفظيه (2). ، لا تصلح واحده منها لمنع الصرف ، إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين.

فالاسم يمنع من الصرف : للوصفيه مع زياده الألف والنون ، أو الوصفيه مع وزن الفعل - أو الوصفيه مع العدل.

وكذلك يمنع للعلميه مع الزيادة ، أو العلميه مع وزن الفعل ، أو العلميه مع العدل ، أو العلميه مع التركيب ، أو العلميه مع التأنيث ، أو العلميه مع العجمه ، أو العلميه مع ألف الإلحاق. وفيما يلى البيان :

ص: ٢٠٦

١- اشترطنا أن تكون العلامتان محصورتين فيما سيذكر هنا ؛ لأنه قد يوجد فى الاسم المعرب علامتان إحداهما لفظيه والأخرى معنويه ويجب صرفه مع وجودهما. وسبب صرفه أن إحداهما ليست معتبره فى منع الصرف ، ولا معدوده من أسبانه ، كما فى كلمه : «أجيمال» تصغير : «أجمال» جمع تكسير لجمل. فإن «أجيمالا» مصروفه بالرغم من اشتمالها على علتين ، إحداهما : معنويه ، هى : التصغير الذى يعد فرعا للتكبير ، والأخرى لفظيه ، وهى الجمع الذى يعتبر فرعا للإفراد. ومثل هذا يقال فى «حائض وطامث» فإنهما مصروفتان حتما. والسبب فى الصرف استعمال العرب ليس غير ؛ فإنهم قصرُوا الممنوع من الصرف على ما سردناه. أما ما يذكره النحاه غير هذا من التعليقات فمرفوض.

٢- حتى التأنيث المعنوى فى مثل : سعاد - زينب - مى ... يعتبر فى هذا الباب عله لفظيه ؛ لظهور أثره فى اللفظ بتأنيث الفعل له ، وعوده الضمير عليه مؤثنا ، - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٢٥ -

(١)

١ - يمنع الاسم من الصرف للوصفيته مع زياده الألف والنون إذا كان على وزن «فعلان» - بفتح الفاء وسكون العين - بشرطين : أن تكون وصفيته أصيله (أى : غير طارئة) وأن يكون تأنيثه بغير التاء ؛ إما لأنه لا مؤنث له ؛ لاختصاصه بالذكور ، وإما لأن علامه تأنيثه الشائعه بين العرب ليست تاء التأنيث ، كأن يكون ، بألف التأنيث ... فمثال ما ليس له مؤنث : «لحيان» لطويل اللحيه. ومثال الآخر عطشان - غضبان - سكران ... فإن أشهر مؤنثاتها : عطشى - غضبى - سكرى (٢). ومن الأمثله قولهم : كان أبو بكر لحيان ، تزیده لحيته وقارا ، وهيبه. كثير الصمت ، وافر الحلم. ما رآه الناس غضبان إلا حين يحمد الغضب.

ص: ٢٠٧

١- ليس المراد بالصفه أو الوصف هنا النعت ، وإنما المراد بعض الأسماء المشتقه التى ليست أعلاما. (وقد سبق تعريف الاسم المشتق ، وبيان مدلوله فى ح ٣ ص ١٤٤ م ٩٨).

٢- يشترط أكثر النحاه ألا يكون المؤنث على : «فعلانه» ويمثلون للمستوفى الشرط : بعطشان وغضبان ، وسكران ... مع أن كتب اللغه تأتى للثلاثه بمؤنث مختوم بالتاء ، وبمؤنث آخر ليس مختوما بها. فلا مناص من حمل الشرط النحوى على الأكثر الأغلب فى : «فعلان» ؛ بأن يتجرد مؤنثه من التاء فى المشهور إن تعددت مؤنثاته. «ملاحظه هامه» : أخذ المجمع اللغوى القاهرى بالمذهب الكوفى ، وبلغه بنى أسد فى إلحاق تاء التأنيث جوازا بكلمه «سكرانه» ونظائرها. وقرار المجمع ، وما يتصل به من مذكرات وتقارير مدوّن فى ص ٨٣ و ٩١ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التى ألقى فى مؤتمر الدوره الثانيه والثلاثين المنعقد ببغداد سنه ١٩٦٥ وفيما يلى نص القرار كما قدمته اللجنه المختصه ووافق عليه أغلبيه المؤتمرين وأخذ به المجمع نهائيا : «(إن تأنيث «فعلان» بالتاء لغه فى بنى أسد (كما فى الصحاح) - أو لغه بنى أسد (كما فى المخصص) وقياس هذه اللغه صرفها فى النكره ؛ (كما جاء فى شرح المفصل). والناطق على قياس لغه من لغات العرب مصيب غير مخطىء وإن كان غير ما جاء به خيرا ، (كما فى قول ابن جنى). لذا يجوز أن يقال عطشانه وغضبانه ، وأشباههما ؛ ومن ثم يصرف «فعلان» وصفا ، ويجمع «فعلان» ومؤنثه «فعلانه» جمع تصحيح» ا هـ.

فإن كان الغالب المسموع على مؤنثه وجود تاء التأنيث في آخره لم يمنع من الصرف ؛ نحو : (سيفان ، للرجل الطويل الممشوق القامة) - (ومصّان ، للرجل اللثيم) ؛ فإن مؤنثهما الشائع : سيفانه ومصّانه. وكذلك إن كانت وصفيته غير أصيله ؛ فإنه لا يمنع من الصرف ؛ ككلمه : «صفوان» في قولهم : بس رجل صفوان قلبه. وأصل الصفوان : الحجر.

وإذا زالت الوصفية وحدها وسُمّي بهذا الاسم - ؛ بأن صار علما مزيدا بالألف والنون ؛ كتسميه رجل بغضبان ، أو بعطشان - فإنه يظل على حاله ممنوعا من الصرف ؛ لأن الوصفية التي زالت حل محلها العلمية الجديدة ؛ وبانضمام العلمية إلى الزيادة يجتمع في الاسم العلتان المؤديتان إلى منعه من الصرف (1).

٢ - ويمنع الاسم من الصرف للوصفيه مع وزن الفعل. (2) بالشرطين السالفين (وهما : ألا يكون مؤنثه الشائع بالتاء ، وألا تكون وصفيته طارئة غير أصيله). ويتحقق الشرطان في الوصف الذي على وزن «أفعل» ، ومؤنثه «فعلاء أو فعلى» ؛ نحو : أحمر وحمراء - أبيض وبيضاء - أجمل وجملاء (3) ، ونحو : أفضل

ص: ٢٠٨

١- وفي الكلام على الوصفية مع زياده الألف والنون يقول ابن مالك بعد كلامه على ألف التأنيث أول الباب. وزائدا «فعالن» في وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم - ٣ (المراد بزائدي «فعالن» : الألف والنون الزائدتان في آخره). يقول : إن الاسم يمنع من الصرف إذا اشتمل على الألف والنون الزائدتين بشرط أن يكون وصفا لا يختم آخره بتاء التأنيث عند تأنيثه ؛ فلا بد أن يسلم آخره عند التأنيث من هذه التاء ، إما لأنه وصف خاص بالرجال ، فلا مؤنث له ، وإما لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث - وقد سردنا الأمثلة لكل -

٢- سواء أكان الوزن خاصا بالفعل ، نحو : أجمل - أشرف -. - أم على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال ولكن الفعل به أولى لغلبته في الفعل ، أو لدلالته على معنى في الفعل دون الاسم ؛ نحو : أحيمر ، وأفيضل ، (تصغير : أحمر ، وأفضل) فهما على وزن : «أبيطر» وهو وزن في الأفعال أكثر. والهمزة في أولهما لا- تدل على شيء ، مع أنها في الفعل : «أبيطر» تدل على المتكلم. لما سبق وجب منع «أحيمر وأفيضل» من الصرف - (انظر الكلام على لفظ «أعلى» المصغر في ص ٢٥٢ ثم انظر ص ٢٦٠) - بخلاف بطل وجدل (للصلب الشديد) وندس (بفتح أوله مع ضم الثاني أو كسره ، للفقوى السمع) فإنها أوصاف أصلية على وزن للفعل ، ولكنه وزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلب فيه جانب الفعل.

٣- قال الكسائي مستدلا : فهي جملاء كبدر طالع بذت الخلق جميعا بالجمال

وفضلى ، وأحسن وحسنى ، وأدنى ودنيا ... فهذه الألفاظ - وأشباهاها - ممنوعه من الصرف ، لتحقيق الشرطين .

فإن كان مؤنثه بالتاء لم يمنع الوصف من الصرف ، نحو : «أرمل» فى قولنا : عطفت على رجل أرمل (بالكسره مع التنوين) ، أى : فقير ؛ لأن مؤنثه أرمله .

وكذلك ينصرف الوصف إذا كانت وصفيته طارئة (أى : ليست أصيله) ، نحو «أرنب» فى قولنا : مررت برجل أرنب (بالكسره مع التنوين ، أى : جبان). فالوصف منصرف - بالرغم من أن مؤنثه لا يكون بالتاء - لأن وصفيته طارئة ، سبقتها الاسميه الأصيله ، للحيوان المعروف .

ومما فقد الشرطين معا كلمه : «أربع» فى مثل : قضيت فى الزهه ساعات أربعا ؛ لأن مؤنثها يكون بالتاء ؛ فتقول : سافرت أياما أربعه ؛ ولأن وصفيتها طارئة عارضه ؛ إذ الأصل السابق فيها أن تستعمل اسما للعدد المخصوص فى نحو : الخلفاء الراشدون أربعه . ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفا (1) ؛ فوصفيتها ليست أصيله سابقه ، وبسبب فقد الشرطين وجب صرف الكلمه فى جميع استعمالاتها .

ومن أمثله الوصفية الطارئة التى لا يعتد بها فى منع الاسم من الصرف كلمات أخرى ؛ مثل : «أجدل» ، للصقر - «وأخيل» ، لطائر ذى خيلان ، (جمع : خال ، وهى النقط المخالفه فى لونها سائر البدن) - «وأفعى» ، للحية . فكل هذه ، وما شابهها ، أسماء بحسب وضعها الأصلية لتلك الأشياء ؛ ولهذا تصرف ، وقد يصح فى هذه الكلمات - ولا يدخل فيها كلمه : أربع - منعها من الصرف على اعتبار أن معنى الصفه يلاحظ فيها ، ويمكن تخيله مع الاسميه ، وقد وردت ممنوعه من الصرف

ص : ٢٠٩

١- لا يجوز فى كلمه : «أربع» منع الصرف ؛ سواء أكانت الوصفية ملحوظه أم غير ملحوظه : إذ أن مؤنثها بالتاء ؛ فالشرط الثانى مفقود دائما ؛ فلا يصح منعها من الصرف . وإذا كانت كلمه «أربع» مستعمله فى الوصفية العارضه ، فمعناها يشمل أمرين ، ذوات ، وعدد . أى : ذوات معناها العدد المخصوص ، والكميه المخصوصه ؛ (كما هو الشأن فى المشتقات ؛ كضارب ، فإنه يفيد أمرين : الذات والمعنى الذى هو الضرب). أما إذا كانت مستعمله فى مجرد العدد فمعناها الكمية العددية المخصوصه ، دون دلالة على ذات . - وقد شرحنا - فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٧ المراد هنا من الصفه - كما شرحنا دلالة المشتق على الذات والصفه فى الجزء الثالث .

فى بعض الكلام الفصيح ، فالأجدل : يلحظ فيه القوه ؛ لأنه مشتق من الجدل (بسكون الدال) بهذا المعنى. والأخيل : يلحظ فيه التلون ؛ لأنه من الخيلان ، بهذا المعنى. والأفعى : يلحظ فيها الإيذاء الذى اشتهرت به ، واقرن باسمها (١) ، وعلى أساس التخيل والملاحظه المعنويه مع السماع يجوز منع الصرف. ولكن الأنسب الاقتصار على صرف هذه الأسماء ؛ لغلبيه الاسميه عليها.

وهناك ألفاظ وضعت أول نشأتها أوصافاً أصليه ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسميه المجرده (٢) وبقيت فيها ، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذى وضعت عليه ؛ لا بحسب حالتها الجديده التى انتقلت إليها ؛ مثل : «أدهم» للقيد (٣) ؛ فإنه فى أصل وضعه وصف للشىء الذى فيه دهمة ، (أى : سواد) ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً مجرداً للقيد ؛ ومثل : «أرقم» ؛ فإنه فى أصل وضعه وصف للشىء المرقوم ، (أى : المنقَط) ثم انتقل منه فصار اسماً للثعبان الذى ينتشر على جلده النقط البيض والسود. ومثل : «أسود» فأصله وصف لكل شىء أسود ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً للثعبان المنقط بنقط بيض وسود ، ومثل : «أبطح» وأصله وصف للشىء المرتمى على وجهه : ثم صار اسماً للمكان الواسع الذى يجرى فيه الماء بين الحصى الدقيق ، ومثل : «أبرق» ، وأصله وصف لكل شىء لامع براق ، ثم صار اسماً للأرض الخشنه التى تختلط فيها الحجارة والرمل والطين.

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصيله السابقه قد زالت بسبب الاسميه الطارئه. ولكن الاقتصار على الرأى الأول أنسب.

ويفهم مما سبق - فى غير كلمه : أربع (٤) - أن الوصفيه الأصيله الباقيه لا يصح إغفالها فى منع الصرف. أما الوصفيه الطارئه القائمه ، أو الوصفيه الأصيله التى زالت وحل محلها الاسميه الطارئه المجرده ؛ فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف ، أو لا يلاحظ ؛ بمعنى أنه يجوز - عند وجود إحداهما مع العله الثانيه - صرف الاسم ومنعه من الصرف ، بشرط تحقق الشرط الثانى ، (وهو ألا يكون تأنيث

ص: ٢١٠

١- يرى بعض النحاه أن «أفعى» لا مادها لها فى الاشتقاق. ويرى آخرون - بحق - أنها مشتقه من فعوه السم أى شدته.

٢- الخاليه من الوصفيه والعلميه.

٣- المصنوع من الحديد.

٤- لما سبق فى هامش الصفحه الماضيه.

الوصف بالتاء ...) وأن الأفضل الاقتصار على حاله واحده ؛ فالصرف أفضل إن كانت الاسميه هي الأصله ، والوصفيه هي الطارئه. والمنع أولى ؛ إن كانت الوصفيه هي الأصله والاسميه هي الطارئه. وفي مراعاة هذه الأفضليه مسايره للسبب العام في منع الصفه من الصرف ، وتيسير في الاستعمال (١) ...

وإذا سمي بهذا الوصف زالت عنه الوصفيه ، وحل محلها العلميه ؛ فيجتمع فيه العلميه ووزن الفعل ؛ وهما علتان يؤدي اجتماعهما إلى منع صرفه ؛ كتسميه رجل : أرقم - أو : أسود (٢).

ص: ٢١١

١- وفي الوصفيه الأصله والطارئه وما يتبع هذا يقول ابن مالك : ووصف اصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا ؛ كأشعلا - ٤ يريد : أن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلي مع وزن «أفعل - وهو وزن الفعل - الممنوع تأنيثه بالتاء. ومثل للمستوفى الشروط بلفظ : «أشهل» ؛ تقول طفل أشهل ، وطفله شهلاء. (والشَّهل : تغير لون بياض العين فيختلط بالحمرة ، أو الزرقه) ثم انتقل بعد ذلك للكلام على الوصفيه الطارئه والاسميه الطارئه ، وحكهما ، والتمثيل لهما ، فقال : وألغين عارض الوصفيه كأربع ، وعارض الإسميه - ٥ فالأدهم : (القيد) لكونه وضع في الأصل وصفا - انصرافه منع - ٦ وأجدل ، وأخيل ، وأفعى مصروفه ، وقد ينلن المنع - ٧ يقول : ألغ الوصفيه العارضه كالتى فى أربع ، ولا تعتد بها فى منع الصرف. وكذلك ألغ الاسميه العارضه. وساق أمثله للحاليتين ؛ منها : الأدهم (وهو : اسم للقيد) فإنه ممنوع من الصرف مراعاة لوضعه الأول وصفا للشئ الأسود لا مراعاة لاسميته الحالیه. ثم ضرب أمثله لألفاظ وضعت فى أول أمرها أسماء خاليه من الوصفيه فصرفت ، ويجوز تخيل معنى الوصفيه فيها ، وملاحظه هذه الوصفيه برغم أن تلك الالفاظ لا تزال باقيه على اسميتها ، ومنها أجدل - أخيل - أفعى.

٢- راجع رقم ١ ص ٢٠٧ ورقم ٢ من ص ٢٥٠.

٣- ويمنع الاسم من الصرف للوصفيه مع العدل (١) في إحدى حالتين :

الأولى : أن يكون الاسم أحد الأعداد العشره (٢) الأولى ، وصيغته على وزن : «فعال» أو : «مفعل» ، نحو : أحاد وموحد - ثناء ومثنى - ثلاث.

ص: ٢١٢

١- يقولون في تعريفه : إنه تحويل الاسم من حاله لفظيه إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي ، بشرط ألا يكون التحويل لقلب ، أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزياده معنى ، فليس من المعدول «أيس» مقلوب «يئس» ولا «فخذ» بسكون الخاء ؛ تخفيف «فخذ» بكسرها ؛ ولا «كوثر» بزياده الواو ؛ لإلحاق الكلمه : بجعفر ، ولا «رجيل» بالتصغير ؛ لإفاده معنى التحقير أو غيره. - والعدل يكون في الصفات وله الحالتان التاليتان. ويكون في الأعلام وله صورتان : «فعل» المعدول عن فاعل. وكذا «فعال» بالشروط والتفصيلات الآتية عند الكلام على منع الاسم من الصرف للعلميه والعدل. (ص ٢٤٣). والعدل قسمان : «ا» تحقيقي : وهو الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقا عن فهم ما فيه من العدل ، وملاحظه وجوده ؛ كالعدل فى : سحر - وسيجيء فى ص ٢٤٤ - ، وأخر ص (٢١٤) ومثنى ، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعا عن العرب بصيغه تخالف الصيغه الممنوعه من الصرف بعض المخالفه ، مع اتحاد المعنى فى الصيغتين ، فسحر بمعنى السحر المعروف ، وأخر بمعنى آخر ، ومثنى بمعنى اثنين اثنين ، وهكذا .. فالذى دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ - وأشباهاها - معدول ، ليس الصرف أو عدمه ، وإنما هو وروده عن العرب بصيغه أخرى تخالف صيغته الممنوعه بعض المخالفه مع اتحاد معناه فى الحالتين برغم هذه المخالفه. «ب» تقديرى : وهو الذى يمنع فيه العلم من الصرف ، سماعا من العرب ، من غير أن يكون مع العلميه عله أخرى تنضم إليها فى منع الصرف. فيقدر فيه العدل لثلا يكون المنع بالعلميه وحدها ؛ مثل : عمر - زفر ... فلو سمع مصروفا لم يحكم بعدله ، مثل : «أدد» (وهو جد إحدى القبائل العربيه كما سيجى فى ص ٢٤٤) وهذا النوع التقديرى خاص بالأعلام ، ومنها : عمر - زفر - جشم - جمح ... ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف ، وعدم وجود عله أخرى تنضم إلى العلميه فى منع صرفه. جعلهم يعتبرون العله الثانيه مقدره. (انظر البيان فى رقم ٦ من هامش ص ٢٤٣) وفائده العدل : إما تخفيف اللفظ باختصاره - غالبا - كما فى : مثنى وأخر ، ... وإما تخفيفه مع تفرغه وتمحضه للعلميه ؛ فيتعد عن الوصفيه ، كما فى : عمر وزفر ، المعدولين عن عامر وزافر ، لاحتماهما قبل العدل للوصفيه. وعندى أن كل ما قيل فى العدل وتعريفه وتقسيمه ، وفائدته ، مصنوع متكلف. ولا مرد لشيء فيه إلا السماع. وخير ما يقال عند الإعراب فى سبب المنع إنه العلميه وصيغه فعال - أو مفعل ، أو فعل ، أو غيرها من الصيغ المسموعه نضا عن العرب.

٢- هناك رأى يقصره على بعض العشره ، ولا- يبلغ به العشره. لكن الأرجح هو الرأى الأول. ومما يؤيده الأمثله التى عرضها سيويه فى كتابه نقلا عن العرب ، مستشهدا بها ، وكذلك الأمثله التى أوردها الهمع - ج ١ ص ٢٦ -

ومثلث - رباع ومربع - خماس ومخمس - سداس ، ومسدس - سباع ، ومسبع - ثمان ومثمن - تساع ومتسع - عشار ومعشر.

ويقول النحاه : إن كل لفظ من هذه الألفاظ معدول عن لفظ العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد ؛ فكلمه : «أحاد» فى مثل : صافحت الأضياف أحاد ، معدوله عن الكلمه العدديه الأصليه المكرره : «واحد واحد» والأصل : صافحت الأضياف واحدا واحدا ؛ فعدل العرب عن الكلمتين ، واستغنوا عنهما بكلمه واحده - للتخفيف - تؤدى معناهما ؛ هى : أحاد ، ومثلها موحد» (١) وكلتا الكلمتين ممنوعه من الصرف مع أن أصلهما المعدول عنه منصرف ، ولا ينظر لهذا الأصل هنا ؛ ولهذا كانت محتومه المنع من الصرف (٢).

وكلمه : «ثناء» ، فى مثل : سار الجند ثناء ، معدوله عن أصلها العدديّ المكرر للتوكيد ، وهو : «اثنين اثنين» والأصل : سار الجند اثنين اثنين ، فعدل العرب عن الكلمتين ، وأتوا بدلها بكلمه واحده - للتخفيف - تؤدى معناهما ؛ هى : ثناء ، ومثلها : «مثنى» وهاتان ممنوعتان من الصرف مع أن أصلهما مصروف.

ومثل هذا يقال فى بقيه الأعداد العشره الأولى المعدوله. والأغلب فى هذه الأعداد العشره المعدوله أن تكون حالا ، كالأمثله السالفه ، أو تكون نعتا ؛ نحو : شاهدت حول الماء طيوراً مثنى ؛ وطيوراً ثلاث ... أو تكون خبراً ؛ نحو : أصابع اليدين والرجلين خماس ... ومن القليل أن تكون مضافاً ، ومن الممنوع أن تكون مقرونه بأل.

ويجوز أن يتكرر اللفظ المعدول فيكون التالى توكيداً لفظياً للأول ، فنقول : مثنى مثنى - ثلاث ثلاث ... وهكذا.

ص: ٢١٣

١- التعليل النحوى السابق ضعيف ؛ فما الدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرر ، إلى استعمال الاسم المعدول؟ لا- دليل ولا ما يشبهه. والحق أن العرب استعملوا النوعين ، وأحدهما مصروف ، والآخر ممنوع من الصرف ، ولا داعى لذلك التعليل.

٢- فى هامش الجزء الثانى (م ٨٤ ص ٢٩٢) بيان مفيد ، وتصويب للأساليب المشتمله على التكرار فى نحو : صافحت الأضياف واحدا واحدا ، وأقبل الجنود اثنين اثنين ، أو ثلاثه ثلاثه .. و.. فقد كان بعض القدماء - كالحريرى - يظن أن استعمالها على هذا الوجه خطأ ، وما هى بخطأ.

ومن العرب من يجيز صرف تلك الألفاظ ، فيقول : ادخلوا ثلاث ثلاث ، أو ثلاثا ثلاثا ... وهكذا. وعند صرفها يعدها أسماء مجردة من الوصفية. والرأى الأول أكثر وأشهر.

الثانية : كلمة «آخر» ؛ فى مثل : (سجل التاريخ لعائشه أم المؤمنين ، ولنساء آخر أثرهن فى السياسة ، والثقافه ، ونشر العلم) ، فهى جمع ، مفردة : «أخرى» و «أخرى» مؤنث للفظ مذكر ؛ هو : «آخر» ... (بفتح الخاء) ، على وزن : «أفعل» ، ومعناه : أكثر مغايره ومخالفه - فلفظ : «آخر» هنا : «أفعل للتفصيل» ، مجرد من «أل» والإضافه ؛ فحقه أن يكون مفردا مذكرا فى جميع استعمالاته ولو كان المراد منه مثنى ، أو جمعا ، أو مؤنثا ، وهذا ما تقتضيه الأحكام العامه لأفعل التفضيل ؛ (نحو : المتعلم والمتعلمه أقدر على نفع الوطن من غيرهما - الإيخوان والأصدقاء أنفع فى الشده ، وأبعد عن التقصير - ليس بين النساء أفضل ، ولا- أحسن من الساهرات على تربيته أولادهن ...) وبناء على هذا الحكم العام يكون القياس فى المثال السابق وأشباهه أن نقول : لعائشه أم المؤمنين ولنساء آخر - بمد الهمزه وفتح الخاء - أثرهن ... لكنّ العرب عدلوا عنه ، وقالوا ؛ نساء «آخر» بصيغه الجمع ، ومنعوه من الصرف ؛ فكان العدل بانضمامه للوصفيه سببا فى منعه من الصرف وإن شئت فقل : كان منعه من الصرف دليلا على وجود العدل فيه مع الوصفية(1).

وإذا زالت الوصفية وحدها وحلّ محلها العلميه بقى الاسم على منع الصرف ؛ لاشتماله فى حالته الجديده على علتين مانعتين معا لصرفه ؛ وهما العلميه والعدل. كتسميه إنسان : «مثنى» أو «ثلاث» أو نحوهما مما كان فى أصله وصفا معدولا ، ثم صار علما باقيا على حاله من العدل ...

ويتبين مما سبق فى الصور الثلاث الخاصه بالوصفيه ومعها العلامه الأخرى ، أن الوصفية إذا اختفت وحدها بسبب أن الاسم صار علما مزيدا ، أو علما على وزن الفعل ، أو علما معدولا - بقى هذا الاسم ممنوعا من الصرف كما كان ، ولكن

ص: ٢١٤

١- العدل هنا تحقيقى ، - سبقت الإشارة له فى رقم ١ من هامش ص ٢١٢ - وفى هذا التعليل ما فى سابقه من ضعف. والعله الصحيحه هى مجرد الاستعمال العربى الصحيح ، وقد بسطنا تعليل النحاه كاملا ، وعرضنا رأيهم فى «آخر» ومنعها من الصرف ، وفى أنها للتفضيل أو ليست له ... ثم الرد عليه فى الجزء الثالث (باب أفعل التفصيل ص ٣١٠ م ١١٢) فلا داعى للتكرار والإطاله ؛ علما بأن المعروض فى باب التفصيل هامّ ، ومفيد.

١- وفي الصورة الثالثه وهى صوره الوصفيه مع العدل يقول ابن مالك : ومنع عدل مع وصف معتبر فى لفظ مثنى ، وثلاث ، وأخر - ٨ يقول : إن الاسم يمنع من الصرف إذا كان لفظه هو : «مثنى» أو : «ثلاث» ، أو «أخر» ولم يذكر إيضاحا ولا تفصيلا إلا ما ذكره فى البيت التالى من أن مثنى وثلاث يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى. قال : ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لأربع ؛ فليعلما - ٩ وأهمل ما زاد على الأربعة : ثم انتقل بعد هذا مباشرة إلى ذكر الأبيات الأربعة الخاصه بصيغه منتهى الجموع والتي أول كل منها. وكن لجمع مشبه مفاعلا - ١٠ وذا اعتلال منه كالجوارى - ١١ ولسراويل بهذا الجمع - ١٢ وإن به سَمَى أو بما لحق - ١٣ وقد شرحنا الأبيات الأربعة فى مكانها الأنسب (ص ٢٠٤ و ٢٠٥) كى يكون الموضوع متصلا بعضه ببعض ، وبعدها - فى الألفيه - الأبيات الخاصه بمنع الاسم من الصرف للعلميه وسبب آخر معها ، وسيجىء شرحها فى موضعها.

(أ) لم يحكم النحاه على «أخرى» الممنوعه من الصرف بأنها معدوله ؛ لاشتمالها على ألف التانيث المقصوره ، وهذه أقوى في منع الصرف من العدل. وأما آخران وآخرون فمعربان بالحروف فلا دخل لهما في منع الصرف.

(ب) قد تكون : «أخرى» بمعنى : «آخره» - بكسر الخاء - وهي التي تقابل كلمه : «أولى» كالتى فى مثل : (قالت أخراهم لأولاهم ... وقالت أولاهم لأخراهم ...) وفى هذه الصوره تجمع كلمه : «أخرى» على «أخر» المصروفه ؛ لأنها غير معدوله ؛ لأن مذكرها هو : «آخر» - بكسر الخاء - الذى يقابل «أول» بدليل قوله تعالى : (وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى) ، أى : الآخره ، يؤيد هذا قوله تعالى : (ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) ، والقصه واحده ، فليست «أخرى» التى هى بمعنى : «آخره» من باب أفعل التفضيل .

والفرق أن أنثى المفتوح الخاء (١) لا تدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكرها ، فلذلك يعطف عليه مثلها من جنس واحد ؛ كقولك : أقبل رجل ، وآخر ، وآخر ... أقبلت سيده ، وأخرى ، وأخرى. أما أنثى المكسور الخاء (٢) فتدل على الانتهاء ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد ، كما أن مذكرها كذلك ...

ص: ٢١٦

١- مفتوح الخاء هو : «آخر» ومعناه : أكثر مغايره ومخالفه - والصيغه للتفضيل كما أسلفنا - وأنتاه هى : «أخرى» التى تجمع على : «أخر» الممنوعه من الصرف.

٢- مكسور الخاء هو : «آخر» الذى معناه : «أخير» أى : مقابل للأول ويدل على النهايه. ومؤنثه «آخره» ، أو «أخرى» التى تجمع على «أخر» المصروفه.

إذا كان علما ، مركبا تركيب مزج

١ - يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما ، مركبا تركيب مزج. والمراد بالتركيب المزجى (٢) : كل كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا) بأن اتصلت ثانيتهما بنهايه الأولى حتى صارتا كالكلمه الواحده ؛ من جهه أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانيه - فى الرأى الأشهر - أما آخر الكلمه الأولى فقد يكون ساكنا ؛ نحو : بر سعيد (٣) - نيويرك (٤) - جرد نستى (٥) - وقد يكون متحركا بالفتحه (وهذا

ص: ٢١٧

١- ملاحظه هامه : الممنوع من الصرف للعلميه ومعها عله أخرى لا يدخله تنوين «الأمكنيه» فلو زالت العلميه لوجب تنوينه تنوين تنكير - كما سنعرف فى ص ٢٢١ - إن لم يوجد سبب آخر للمنع.

٢- سبق الكلام على المركب المزجى فى باب العلم (ج ١ ص ٢٧٠ م ٢٢) ومن أهم ما قلناه هناك إن المركب المزجى لا يكون إلا من كلمتين ، فقط ، (وقد تفصل بينهما الواو ؛ فى بعض الصور السماعيه ؛ كما فى : «كيت وكيت - زيت وذيت» طبقا للبيان الآتى فى ص ٥٤٠) ولا يصح مزج أكثر منهما. ومتى امتزجتا صارتا كلمه واحده ذات شطرين ، كل شطر منهما بمنزله الحرف الهجائى الواحد من الكلمه الواحده (كما نص على هذا شارح «المفصل» ج ٤ ص ١١٦) والأصل قبل التركيب أن يكون لكل واحده منهما معنى يخالف معنى الأخرى. أما بعد التركيب المزجى فإن كان هذا التركيب من النوع الذى تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانيه فقط ؛ كسيويه ، وبلبك وغيرهما ... من الأمثله المعروضه هناك - فى ص ٢٧٩ - ، ونظائرها - زال المعنى الأصلى لكل منهما نهائيا ، ولا يصح ملاحظته ؛ إذ ينشأ من المزج معنى جديد ، مستحدث ، لا صلته له بالمعنى السابق لهما أو لإحدهما ، أما إن كان هذا المركب المزجى من النوع الذى يبنى على فتح الجزأين (وهو المذكور فى ج ١ ص ٢٨١) ، كالمركبات العدديه مثل : ثلاثه عشر ، وأربعه عشر .. أو المركبات الظرفيه ، نحو : صباح مساء ... أو الحالیه ؛ نحو فلان جارى بيت بيت ، أى : ملاصقا ، أو باقى المركبات الأخرى التى تبنى على فتح الجزأين طبقا للأحكام المدونه فى أبوابها ... ، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى الذى كان لكل كلمه قبل مزجها بأختها ؛ إذ يتكون المعنى الجديد من معناهما السابق ، مع بعض زياده تنضم إليه ، دون إلغاء لمعناهما السابق ، أو إهمال لملاحظته فى تكوين المعنى المستحدث. فأساس المعنى الجديد هو معناهما القديم مع ضم زياده إليه. وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير «واو العطف» بين الكلمتين وأنهما فى حكم المتعاطفين ، فمعناهما بملاحظتها قبل التركيب هو معناهما الجديد بعد المزج بغير ملاحظتها (راجع شرح المفصل ج ١ ص ٦٥ وج ٤ ص ١٢٤).

٣- اسم أجنبي ، معناه : ميناء سعيد. ويطلق على مدينه مصريه على الساحل الشمالى الشرقى. ويصح نطقها وكتابتها بواو بعد الباء ولكن تتحرك الراء بعدها للتخلص من الساكنين.

٤- معناه : يرك الجديده ، وهو اسم مدينه فى الولايات المتحده الأمريكيه.

٥- اسم أجنبي ، معناه : حديقته «ستى» ويطلق على حى مشهور فى القاهره ، على الساحل الشرقى للنيل.

هو الأكثر)؛ نحو: طبرستان (١) - (خالويه (٢) - سيويه (٣)، في لغة من يعربهما ولا بينهما (٤) - حضرموت (٥) - بعلبك (٦).

وأشهر أحكام العلم المركب تركيب مزج - غير العدديّ، وأشباهه (٧) - هو ا - أن يترك آخر جزئه الأول على حاله قبل التركيب، من السكون أو الحركة، ونوعها؛ فلا- يتغير ضبط آخر ذلك الجزء مطلقا بعد التركيب، ولو كان واوا ساكنه أو ياء ساكنه، ولا- يجرى عليه إعراب ولا- بناء، ولا- ينظر إليه إلا- على اعتباره بمنزلة جزء من كلمه -، وليس كلمه مستقله - ولهذا يتصل بالثاني كتابه إن أمكن وصل حروفهما الهجائيه -

ب - يجرى الإعراب على آخر الجزء الثاني وحده، فيعرب إعراب الممنوع من الصرف؛ فيرفع بالضمه، وينصب بالفتحه، ويجر بالفتحه نيابه عن الكسره، مع امتناع التنوين في الحالات الثلاث؛ كالشأن في كل اسم ممنوع من الصرف، مجرد من أل والإضافه. ومن الأمثله: غادرنا «نيويرك» في طائره قاصدين إلى «بعلبك» فوصلناها بعد عشرين ساعه. ولما نزلنا في مطارها قال المذيع: من كانت «برسعيد» غايته فليستعد؛ فهذه الطائره متجهه إليها.

ج - من العرب من يجعل الجزء الأول مضافا تجرى عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجه الجمله - ولا- يمنع من الصرف ما دام مضافا - ويكون الثاني هو المضاف إليه المجرور دائما (٨). فإن كان الأول (المضاف) مختوما بحرف عله قدر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب - حتى الفتحة - رفعا ونصبا وجرًا من غير منع صرف. ولا فرق في هذا بين الألف، والواو، والياء، ثم يجيء بعده القسم الثاني

ص: ٢١٨

- ١- اسم مدينه فارسيه، مركبه من طبر، وستان، ومعنى ستان: مكان.
- ٢- عالم لغوى، نحوى، في القرن الرابع الهجرى.
- ٣- اسم إمام النحاه، عمرو بن عثمان المتوفى حول سنه ١٨٠ هـ، ومعنى «سيب» باللغه الفارسيه: التفاح. ومعنى «ويه»: رائحه. وتقدم المضاف على المضاف إليه كالمألوف في اللغه الفارسيه. فمعناه رائحه التفاح.
- ٤- لأن منع الصرف مقصور على الأسماء المعربه؛ ولا يكون في المبنيه - كما تقدم -
- ٥- اسم بلد في اليمن.
- ٦- اسم بلد في لبنان. وأصله مركب من كلمتين: «بعل» (اسم صنم) و «بك» اسم رجل اشتهر بعبادته.
- ٧- أما حكم العددي وأشباهه فيجىء في: «ب» من ص ٢٢١.
- ٨- وهذه الإضافه لفظيه، لأن كل جزء من الجزأين بمنزله حرف الهجاء في الكلمه الواحده من مثل: معدن... فهو يتم الآخر. وإنما فائدتها تخفيف التركيب، والتنبيه إلى شدة الامتراج.

(المضاف إليه) فيكون ممنوعا من الصرف إن استحق المنع؛ وإلا فينصرف (١). وعلى هذا الرأي يفصل الجزآن في الكتابه. ومن الأمثلة التي يكون فيها آخر الجزء الأول حرفا صحيحا وآخر الثاني غير ممنوع من الصرف: هذه بعل بكّ - زرت بعل بكّ - تمتعت ببعل بكّ. ومثال ما يكون فيه الأول (المضاف) صحيح الآخر معربا ويكون المضاف إليه ممنوعا من الصرف: من أشهر المدن الفارسيه القديمه رام هرمز (٢) - عرفت أن رام هرمز مدينه أثريه - في رام هرمز صناعات يدويه دقيقه. فكلمه: «رام» في الأمثله السالفه معربه على حسب الجملة؛ وهى مضاف، وكلمه: «هرمز» مضاف إليه، مجروره بالفتحه بدل الكسره في كل الاستعمالات؛ لأنها علم أعجمي (٣)، يمنع من الصرف لهذا...

ومثال المضاف الذى آخره حرف عله تقدر عليه جميع الحركات، وبعده الجزء الثانى (المضاف إليه) غير ممنوع من الصرف: «صافى وروود» اسم قريه مصريه. تقول: صافى وروود فى الصحراء الغربيه - أرغب أن أشاهد صافى وروود (بسكون الياء) (٤) - لم أذهب إلى صافى وروود. فكلمه: «صافى» مرفوعه بضمه مقدره على الياء، ومنصوبه بفتحه مقدره عليها، ومجروره بكسره مقدره أيضا. وهى مضافه، وكلمه: «ورود» مضاف إليه مجروره منونه؛ لأنها غير ممنوعه من الصرف؛ لعدم وجود ما يقتضى المنع. ومثلها: «معدى كرب» اسم رجل

ص: ٢١٩

١- للمركب المزجى أحكام إعرابه أخرى نهملها؛ لقله الوارد بها، وعدم أهميتها، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعا، ونصبا، وجرا؛ كبناء خمسه عشر وأشباهها -؛ فيكون فى آخر كل جزء فتحه لا تتغير مطلقا فى جميع حالات الإعراب؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحا. فإن كان معتلا (ألفا، أو واوا أو ياء) وجب إبقاء الأول على سكونه، ويقتصر البناء على الفتح على الثانى فى جميع أحواله. وعلى هذا فالمركب المزجى إذا كان جزؤه الأول معتلا - يظل ساكنا. فى كل اللغات السالفه. وفى منع الاسم من الصرف للعلميه والتركيب المزجى يقول ابن مالك مقتصرًا على بيت واحد: والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج؛ نحو: معديكربا - ١٤

٢- هى وحدها بغير صدرها علم أعجمى فى الأصل.

٣- وهذا النوع من المنقوص ينصب بفتحه مقدره - كما سبق فى رقم ١ من هذا الهامش، وفى ص ٢١٨، وفى ج ١ ص ١٢٨ م

- ١٥.

(وهو مركب من جزأين ... (١)).

ومثال معتل الجزء الأول الذى يليه الجزء الثانى (المضاف إليه) ممنوعا من الصرف : «رضا عائشه» ، اسم امرأه فارسيه - حادى شمّر ، اسم مدينه ، وكذا : نيويرك.

ص: ٢٢٠

١- ويقال إن أصلهما : «معدى» ، على وزن : «مفعل» ؛ اسم مكان أو زمان من «عدا» بمعنى : جاوز ، وكان القياس فتح الدال. و «كرب» بمعنى : «فساد». وقيل : أصله ، معدى ، بفتح الدال ، ثم حذفت الألف (المكتوبه ياء) ، وجاءت ياء النسب ، وخففت هذه الياء ؛ فصارت غير مشدده. فوزنه : «مفعى». وكل هذا لا أهميه له بعد التركيب.

(أ) إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع التركيب المزدجى - نحو : خالويه - وفقدهما ، أو أحدهما - وجب تنوينه إن لم يوجد داع آخر للمنع. فمثال فقدهما معا : زارنا خال (وهو أخو الأم) - استقبلت خالا - فرحت بخال.

ومثال فقد التركيب. هذا خال (علم رجل) - إنَّ خالا مقبل - سعت إلى خال ... ومثال فقد العلميه : من أشهر خالويه فى اللغة وفروعها بين أصحاب هذا الاسم؟ بتنوين كلمه : «خالويه» تنوين تنكير (أ) بسبب فقدتها العلميه.

(ب) إذا كان المركب إضافياً وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول المضاف ، ولا يصح منعه من الصرف ما دام مضافاً. أما جزؤه الثانى فمضاف إليه ، يتوّن أو لا يتوّن على حسب ما ينطبق عليه من الأحكام.

وإذا كان المركب إسنادياً وجب أن يحكى على ما هو عليه من غير تغيير. والصحيح أنه معرب لا مبنى.

أما المركب العددى مثل : ثلاثه عشر وأخواته المركبه - فمبنى على فتح الجزأين عند البصريين. إلا اثنى عشر ، واثنتى عشر ، فمعربان إعراب المثنى ، كما سبق فى باب المثنى. والكوفيون يجوزون فى العدد المركب إضافه صدره إلى عجزه. (وسياتى البيان فى باب : «العدد»). فإن سمي بالعدد المركب جاز إبقاؤه على بناء طرفيه ، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلميه والتركيب ، وجاز إضافه صدره إلى عجزه.

أما المركب من الأحوال نحو : «أنت جارى بيت بيت» ، ومن الظروف نحو : أعمل صباح مساء ؛ فيجوز فيه الإضافه ، أو البناء على فتح الجزأين للتركيب.

ص: ٢٢١

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٢١٧ وقد سبق الكلام على تنوين التنكير مفصلاً (فى ج ١ ص ٢٣ م ٣) وأنه يلحق بعض الأسماء ليكون وجوده دليلاً على أنها نكرة ، وحذفه دليلاً على أنها معرفة. والأغلب دخوله على الأسماء المبنية. ولكنه قد يلحق الأسماء المعربه غير المنصرفه ، لغرض أوضحنه هناك وهو الدلاله على تنكيرها ؛ كقولك : مررت بأحمد - بالتنوين - إذا كنت تريد الإخبار عن واحد غير معين من أشخاص متعددين ، اسم كل منهم : أحمد. (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٣٧ ورقم ٣ من هامش ص ٢٣٩).

٢- ويمنع الاسم من الصرف إذا كان علما مختوما بألف ونون زائدين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ؛ نحو : بدران - حيان - مروان - قحطان - غطفان ... أسماء أشخاص ، ونحو : شعبان - رمضان - من أسماء الشهور العربية ، ونحو : «عمّان» اسم بلد في الأردنّ ، و «رغدان» اسم قصر بها.

وحكم هذا النوع المنع من الصرف بشرطيه (وهما العلميه والزيادة) تقول : عمّان حاضره البلاد الأردنيّه ، وفي أحد أطرافها قصر فخم ، يسمى : «رغدان» بينه وبين عمّان بضعه أميال ...

فإن كان الحرفان : (الألف والنون) أصليين ، معا ، أو النون (١) وحدها ، لم يمنع الاسم من الصرف ؛ فمثال الأصليين : بان (٢) - خان (٣). ومثال أصاله النون : أمان - لسان - ضمان -.

وإن كانا معا صالحين للأصالة ، وللزيادة ، أو كان أحدهما هو الصالح وحده جاز في الاسم الصرف وعدمه (٤) ؛ نحو : حسان ، علم على رجل (٥) ، فيجوز أن يكون مشتقا من الحسّ ، بمعنى : الشعور ، فيمنع من الصرف للعلميه وزيادة الحرفين. ويجوز أن يكون مشتقا من الحسن فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد.

وكذلك : «غسان» ؛ قد يكون من الغسّ ؛ بمعنى : دخول البلاد ؛ فيمنع من الصرف ؛ للعلميه وزيادة الحرفين. وقد يكون : من الغسن ؛ بمعنى : المضغ ؛ فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد. وودّان ، قد يكون من الودّ ؛ بمعنى : الحب ؛ فيمنع ، أو : من الودن ، بمعنى : نقع الشيء في الماء ونحوه ؛ فلا يمنع (٦) ...

ص: ٢٢٢

١- الأعم الأغلب أن تكون النون هي الأصلية ، وقبلها الألف زائده. أما العكس فلا يكاد يوجد.

٢- اسم جبل بالحجاز ، واسم الشجر المعروف بشجر : «البان».

٣- دكان ، أو فندق.

٤- باعتبارين مختلفين.

٥- واسم شاعر الرسول عليه السلام.

٦- وفي منع الاسم من الصرف للعلميه مع الزيادة يقتصر ابن مالك على قوله : كذاك حاوي زائدي فعلانا ؛ كغطفان ، وكأصبهان أي : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما حاويا الحرفين الزائدين في «فعالان» وهما : الألف والنون. وليس من اللازم أن يكون على وزن «فعالان» وإنما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين ، نحو : عمران - وسفيان و «غطفان» (علم على فرع من فروع قبيله «قيس» العربيه. والغطف : اتساع النعمه) و «أصبهان» (وفي هذه الكلمه لغات كثيره : منها كسر الهمزه ، ومنها : إبدال بائها فاء ...) ولا تكون الألف والنون زائدين إلا على اعتبار أن أصل الكلمه : عربي ؛ أما على الرأي القائل إنها أعجميه - وهو الصواب - فلا تمنع للعلميه مع الزيادة ، وإنما تمنع للعلميه مع شيء آخر (سيجيء في ص ٢٣٠) ؛ هو : العجمه ..

(أ) يقول الصرفيون : إن علامه زياده الألف والنون هي سقوطهما في بعض التصريفات ؛ - كما في «حمدان» و «فرحان» ، علمين ؛ حيث يمكن ردهما إلى : حمد ، وفرح ... - بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني ؛ نحو : عثمان - مروان - رشدان ... فإن كان قبلهما حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران ؛ إما اعتبار الحرف الذي حصل به التضعيف أصيلا ؛ فيؤدي هذا إلى الحكم بزياده الألف والنون ؛ لوقوعهما بعد ثلاثه أحرف أصلية ، وإما عدم اعتباره أصيلا فيؤدي إلى الحكم بأصالة النون. ومن الأمثله : حسان - عفان - حيان ... فتمنع من الصرف على اعتبارها من الحس ؛ بمعنى : الإحساس - مثلا - ومن العفه - ومن الحياه. ويكون وزنها «فعالن». وتنصرف على اعتبارها من الحسن ، والعفن ، والحين (بمعنى الهلاك) ، وتكون على وزن «فَعَال» لأن نونها أصلية ... ومن الأمثله : شيطان : فهو إما من شطن بمعنى : ابتعد ، وإما من شاط بمعنى : احترق ...

وإذا كان العلم ذو الزيادتين مسموعا عن العرب الفصحاء بصوره واحده هي المنع أو عدمه فالأولى اتباع المسموع ، كما في «حسان» شاعر الرسول ؛ فالمسموع عنهم منعه في الحالات المختلفه ، ولهذا يحتم أكثر النجاه منعه ... ولكن هذا التحميم تحكم وتشدد بغير حق.

(ب) لو أبدلت النون الزائده لاما - كما يجرى في بعض اللهجات القديمه - منع الاسم من الصرف أيضا إذا كان مستوفيا شروط المنع. كقولهم : أصيلا ، في «أصيلا» ، التي هي تصغير شاذ لكلمه : «أصيل» (1) فإذا سمي إنسان : «أصيلا» منع الصرف ؛ للعلميه وزياده الألف واللام ، إعطاء للحرف المبدل ، حكم الحرف لمبدل منه.

ولو أبدل الحرف الأخير نونا - في بعض اللهجات القليله - ، لم يمنع من الصرف ، كقول بعض العرب : حنّان ، وهي : الحنّاء ، فأبدلوا الهمزه الشائعه نونا ؛ فلو سمي رجل : «حنّانا» لم يمنع من الصرف.

ويفهم مما تقدم أن الحكم بمنع الصرف للزيادة يعتمد على الحرف الزائد في المبدل منه نصًا ، قبل أن يصير الزائد حرفا آخر بسبب البدل ؛ أى : أن العبره هى بالأصل الشائع ، لا بالبدل.

(ح) إذا كان الاسم ممنوعا من الصرف للعلميه مع الزيادة وفقد العلتين أو : إحداهما - وجب تنوينه ، إن لم يوجد داع آخر للمنع ؛ فمثال ما فقد العلميه كلمه : «بدران» فى مثل : (ادع «بدرانا» واحدا من بين أصحاب هذا الاسم ،) والتنوين هنا للتكبير الذى أشرنا إليه (1). ومثال ما فقد الزيادة : «بدر» علم رجل ، تقول : فرحت بلقاء بدر. ومثال ما فقدهما : بدر بمعنى : قمر ، أحد البدور السماويه ...

ص: ٢٢٤

١- فى رقم ١ من هامش ص ٢١٧ و ٢٣٧ ورقم ٣ من هامش ص ٢٣٩.

٣- ويمنع الاسم من الصرف للعلميه مع التأنيث (١). ومنعه إما واجب ، وإما جائز.

(١) فالواجب يتحقق فى صور (٢)؛ منها : أن يكون العلم مختوما بالتاء الزائده ، الداله على التأنيث. لا فرق بين العلم لمذكر ؛ (نحو : عنتره - معاويه - طلحه - حمزه ...) والعلم لمؤنث ؛ (نحو : فاطمه - عبله - ميه - بشينه ...) ولا بين الثلاثى ؛ كأمه ، وهبه ، وعظه ... أعلام نساء) ، وغير الثلاثى ؛ كالأعلام السالفه ، ولا بين ساكن الوسط ، ومتحركه ... ؛ فجميع الأعلام المختومه بالتاء الزائده ، الداله على التأنيث ممنوع من الصرف حتما (٣) ...

ومنها : أن يكون غير مختوم بتاء التأنيث ولكنه علم لمؤنث ، وأحرفه تزيد على ثلاثه ؛ نحو : زينب - سعاد - مصباح - اعتماد - ... أعلام نساء.

ومنها : أن يكون غير مختوم بها ، ولكنه علم لمؤنث ، ثلاثى ، محرك الوسط ؛ نحو : قمر - تحف - أمل ... أعلام نساء.

ومنها : أن يكون غير مختوم بها وغير محرك الوسط ، ولكنه علم لمؤنث ثلاثى ، أعجمى ؛ نحو : (دام ، علم فتاه) - و (جور (٤) ، علم بلد) - و (موك (٥) ، علم قصر) - و (سيب ، علم فاكهه).

ص: ٢٢٥

١- سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٦) أن التأنيث ولو كان معنويا - يعتبر عله لفظيه من علل منع الصرف. ومثال المعنوى الأعلام المؤنثه : زينب ، سعاد ، سوسن .. فإن هذه الأعلام مؤنثه تأنيثا معنويا ، لعدم وجود علامه تأنيث ظاهره فى لفظها ، ولكنها تعتبر فى هذا الباب ممنوعه من الصرف لعلتين ؛ إحداهما العلميه ، والأخرى التأنيث الذى يعتبر هنا عله لفظيه ، لظهور آثاره فى اللفظ. بتأنيث الضمير العائد على المؤنث ، وبتأنيث الفعل له. هذا والمراد بالعلميه هنا ما يشمل العلميه الكامله وجزء العلميه ، طبقا للتوضيح الآتى فى (و) من ص ٢٢٩.

٢- تخضع هذه الصور أيضا للحكم الآتى فى : «أ» ص ٢٢٧.

٣- وليس من هذا النوع التاء فى مثل : «أخت و بنت» فإنها - فى الراجح - ليست للتأنيث ، وإنما هى أصل من أصول الكلمه ، كتاء : «سحت» فلو سُمى بما هى فيه مذكر لم يجز منعه من الصرف. وإلى المؤنث بالتاء أشار ابن مالك بالشطر الأول من بيت نصح : كذا مؤنث بهاء مطلقا ... ١٦ أى : يمتنع الاسم من الصرف كالذى منع سابقا. ولكن السبب هنا هو العلميه والتأنيث اللفظى الذى تدل عليه تاء التأنيث. (وسماها : «الهاء» كغيره من بعض اللغويين والنحاه نظرا لأنه يوقف عليها بالهاء. وكان الأولى أن يقول : «بتاء» أما الشطر الثانى للبيت فيأتى فى رقم : (١) من الصفحه التاليه.

٤- قد يقال : كيف تمتنع كلمه : «جور» وكلمه : «موك» من الصرف وجوبا مع أنهما - - من أسماء الأماكن. وأسماء الأماكن يجوز منعها وعدم منعها ، - كما سيجىء فى «ا» من الزيادة ص ٢٢٧ جابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمه - أو عله أخرى - فى العلم المؤنث ، فإن وجدت أمع العلميه عله أخرى رجح جانب المنع وحده ، تبعا للمسموع عن العرب فى هذا.

٥- قد يقال : كيف تمتنع كلمه : «جور» وكلمه : «موك» من الصرف وجوبا مع أنهما - - من أسماء الأماكن. وأسماء الأماكن

يجوز منعها وعدم منعها ، - كما سيجيء في «ا» من الزيادة ص ٢٢٧ جابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمه - أو
عله أخرى - في العلم المؤنث ، فإن وجدت أمع العلميه عله أخرى رجح جانب المنع وحده ، تبعا للمسموع عن العرب في هذا.
- من أسماء الأماكن. وأسماء الأماكن يجوز منعها وعدم منعها ، - كما سيجيء في «ا» من الزيادة ص ٢٢٧ جابوا : أن جواز
الأمرين يكون حيث لا توجد العجمه - أو عله أخرى - في العلم المؤنث ، فإن وجدت أمع العلميه عله أخرى رجح جانب المنع
وحده ، تبعا للمسموع عن العرب في هذا.

ومنها أن يكون ثلاثيا مخالفا لكل ما سبق من الحالات ، ولكنه علم منقول من أصله المذكر الذى اشتهر به إلى مؤنث ؛ نحو : سعد ، صخر - قيس ... أعلام نساء (1) ...

(ب) والجائز يتحقق حين يكون العلم الذى للمؤنث ثلاثيا ، ساكن الوسط. غير أعجمي ، وغير منقول من مذكر ؛ نحو : هند - مئى - دعد - جمل - من أعلام النساء ، فيجوز فيها تبعا للفصيح المأثور الصرف وعدمه.

أو يكون العلم المؤنث ثنائى الحروف ؛ كيد ، علم فتاه ، فيجوز الأمران ...

* * *

وملخص ما سبق :

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف فى جميع حالاته إلا حالتين يصح فيهما المنع وعدمه :

الأولى : أن يكون العلم المؤنث ثنائيا.

الثانية : أن يكون ثلاثيا ، ساكن الوسط ، غير أعجمي ، وغير منقول من المذكر للمؤنث.

ص: ٢٢٦

١- وفى هذا يقول ابن مالك فى العلم المؤنث الخالى من تاء التأنيث (مع ملاحظه أن صدر البيت الأول قد سبق فى رقم ٣ من الصفحة السابقه : وشرط منع العار كونه ارتقى - ١٦ فوق الثلاث. أو : كجور ، أوسقر أو زيد اسم امرأه : لا اسم ذكر - ١٧ يريد : أن العلم المؤنث العارى من تاء التأنيث إنما يمنع من الصرف بشرط ارتقاء أحرفه على الثلاثه ، (أى : زيادتها على الثلاثه) وإلا فبشرط أن يكون أعجميا ؛ مثل : «جور» ، أو أن يكون ثلاثيا محرك الوسط ، نحو : «سقر» ، أو أن يكون علما منقولا من مذكر لمؤنث ، ومثل له : بزید علم امرأه. ثم قال : وجهان فى العادم ؛ تذكيرا سبق وعجمه ؛ كهند ، والمنع أحق - ١٨ وجهان فى العادم ... أى : يصح وجهان فى العلم الذى عدم وفقد التذكير السابق وصفه ، كما عدم وفقد العجمه - ولا بد أن يكون ساكن الوسط. مثل : هند .. ومنعه أولى.

(١) ما سبق هو الأصل العام الذى يراعى تطبيقه فى الاستعمال. مع ملاحظه أن بجانبه أصلا آخر يصح تطبيقه أيضا - إن لم يوجد مانع (١) - ، وهو خاص بأسماء الأرضين ، والقبايل والأحياء (٢) ، وأسماء الكلمات ؛ ومنها حروف الهجاء ، وحروف المعانى ؛ (مثل : إن - لم ...) والأفعال ... فيصح فى كل ما سبق الصرف على إرادته تأويلها بشىء مذكر المعنى ؛ كتأويل الأرض بالمكان ، والقبيله بالجدّ الأول لها ، والحيّ بالخطّ ، أو بالمكان ... وحرف الهجاء وحرف المعنى والفعل. بإرادته «اللفظ» وهكذا ... كما يصح منع الصرف على إرادته تأويلها بشىء مؤنث المعنى ؛ كتأويل الأرض بالبقعه ، وكذا القبيله. (ولفظها مؤنث أيضا) ، والحيّ بالبقعه أو بالجهه. وأسماء حروف الهجاء وحروف المعانى والأفعال ، بالكلمه ... فأمثال تلك الأعلام الخاصه بشىء مما سبق يجوز فيها الصرف وعدمه بمراعاة أحد الاعتبارين السالفين. إلا إن وجد سبب آخر للمنع غير التأنيث المعنوى ؛ فعند ذلك يراعى السبب الآخر - على الأرجح - كتغلب ، علم قبيله ؛ فيمنع من الصرف للعمليه ووزن الفعل ، وكذا : «تعزّ» علم بلد يمنى ... ومثل «بغدان» علم على «بغداد» ؛ فيمنع من الصرف للعمليه والزياده ... وهكذا ... (ب) إذا سمى المذكر باسم مؤنث خال من التاء فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا ، وإلّا وجب منعه من الصرف بشروط أربعه :

أولها : أن يكون رباعيا فأكثر ؛ حقيقه ؛ كزيب ، أو تقديرا ، كجيل ، مخفف : جيئل (٣).

ثانيها : ألا يكون التذكير هو الأصل الأول فيه قبل استعماله علما مؤنثا ؛ فلا يعرف استعماله إلا مذكرا قبل العلميه المؤنثه ؛ مثل : «دلال» علم امرأه ؛ فإنه علم منقول من التذكير وحده ؛ إذ أصله مصدر ، ولم يستعمل مؤنثا قبل التسميه المؤنثه. فإن سمى به بعد ذلك مذكر وجب صرفه.

ص: ٢٢٧

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٢٥.

٢- جمع حيّ ، وهو : الخط ، أى : الناحيه من البلد.

٣- اسم للضعف.

ثالثها: ألا يكون من الأسماء التي تستعمل مذكّره ومؤنّته قبل استعمالها علماً للمذكّر؛ نحو: ذراع؛ فإنّها مذكّره ومؤنّته. فإنّ سمى بها مذكّر وجب صرفها (١)...

رابعها: ألا يكون تأنيثه مبتدئاً على تأويل خاص يجعله غير لازم؛ كتأنيث أكثر جموع التكسير؛ مثل كلمة «رجال»، فإنّ تأنيث «رجال» - وأشباهاها - مبنى على تأويله بالجماعه (٢) وهذا التأويل غير لازم؛ إذ يصح تأويله بالجمع. والجمع مذكّر. فإذا سمى مذكّر بكلمه: «رجال» وجب صرفه.

(ج) إذا سمى مذكّر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم (نحو: فاطمات - زينبات - عطيات - ثمرات - مهجات...) جاز في هذا العلم المنقول عده لغات؛ أشهرها: بقاؤه مصروفاً؛ (مراعاة لحاله الجمع السابقه التي نقل منها، وكان فيها التنوين قبل أن يصير علماً)، ويصح منعه من الصرف، بشرط أن يكون هذا الجمع المؤنث علماً - بعد نقله - على مؤنث؛ فتراعى حاله تأنيثه القائم، أو أن يكون مفرده دالاً على مؤنث، فتراعى حاله التأنيث في مفرده. فلا بد من العلميه... ومعها ما يدل على أن هذا الجمع للتأنيث (٣)...

(د) إذا امتنع صرف الاسم للعلميه مع التأنيث وزال أحدهما، أو زال معاً وجب تنوينه؛ إن لم يوجد داع آخر للمنع. فمثال زوال العلميه: لم أتحدث إلى زينب من الزينبات، ولا - إلى فاطمه من الفاطمات اللاتي لا أعرفهن، وهذا التنوين الحادث بعد زوال العلميه تنوين تنكير - كما تقدم -.

ومثال ما فقد التأنيث: محمد - على...

ومثال ما فقدتهما: رجل - غلام.

(ه) التأنيث الذي يلاحظ عند منع الصرف قد يكون لفظياً فقط (بوجود علامه تأنيث ظاهره في علم يراد به مذكّر)؛ نحو: (معاويه - حمزه) وقد يكون معنوياً فقط؛ (بأن يدل لفظ على مؤنث مع خلوه من علامه تأنيث ظاهره)، كزينب. وقد يكون لفظياً ومعنوياً معاً؛ كعائشه...

ص: ٢٢٨

١- هذا الشرط إيضاح للتأنيث الذي يشمل ضمناً.

٢- كما سبق في باب الفاعل ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦.

٣- سبقت الإشارة لهذا في ص ١٩٢ وفي رقم ٤ من هامش ص ١٩٣ - وفي ج ١ ص ١٠٩ م ١٢.

(و) كما يمتنع صرف الاسم للعلميه مع التأنيث - بالشروط والتفصيلات السابقه - يمتنع كذلك لجزء من العلم مع التأنيث ؛ كما فى كلمتى : «قحافه ، وهند» وهما جزءان مؤنثان ، من علمين قديمين ، مضافين ، أحدهما : «أبو قحافه» والآخر : «أبو هند». فيجرى على هذا المضاف إليه ، وهو الجزء المؤنث من العلم ما يجرى على العلم الكامل المؤنث ، من أحكام الصرف وعدمه.

* * *

ص: ٢٢٩

٤ - يمنع الاسم من الصرف للعلميه مع العجمه بشرطين :

أولهما : أن يكون علما فى أصله الأعجمي (١) ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغه العربيه علما (٢) فيها.

ثانيهما : أن يكون رباعيا فأكثر.

فمثال المستوفى للشرطين : يوسف - إبراهيم - إسماعيل ...

(١) فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير علم فى أصله الأعجمي (أى : الأجنبي) ، فإن نقله العرب إلى لغتهم ، واستعملوه أول استعماله عندهم علما ، فإنه يمنع من الصرف. وإن لم يستعملوه أول استعماله عندهم علما وإنما نقلوه إلى لغتهم نكره أول الأمر ، ثم جعلوه علما بعد ذلك - لم يمنع من الصرف. فمثال ما ليس علما فى اللغه الأعجميه ، ولكن نقله العرب إلى لغتهم علما أول الأمر الكلمه الفارسيه : «بندار» (وهى اسم جنس لتاجر المعادن ، وللتاجر الذى يخزن البضائع إلى زمن الغلاء). وكذلك الكلمه الروميه : «قالون» - (وهى اسم جنس للشىء الجيد) ، والكلمتان فى اللغه الأجنبيه اسما جنس ، وليستا علمين. وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين فى أول استعمالهما العربى ؛ ولهذا امتنع صرفهما - فى رأى الشائع -.

ومثال ما ليس علما فى اللغه الأعجميه ونقله العرب إلى لغتهم نكره أول الأمر - لا علما - «ديباج» و «لجام» و «فيروز» فكل منها فى اللغه الأجنبيه اسم جنس يدل على المعنى المعروف. وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم جنس كذلك فى أول الأمر ، فلا يجوز منعه من الصرف ، ويظل حكم الصرف باقيا بعد أن يصير علما.

ص: ٢٣٠

١- أى : غير العربى مطلقا ؛ فالمراد باللفظ الأعجمي عام يشمل كل لفظ من لغه أجنبيه عن لغه العرب.

٢- وقد يدخل عليه بعض تغيير يسير فى الحروف ، وضبطها (إما لتخفيف النطق به ؛ وإما لتقريبه من الصيغ العربيه) أو لا يدخل. وقد يكون على الأوزان العربيه (نحو : حرّم) أو خارجا عنهما (نحو : خراسان) - راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٤٢ - وإذا أدخل العرب على اللفظ الأجنبي عند استعمالهم إياه علما أو غير علم ، تغييرا ولو يسيرا ، فإنه يسمى بعد هذا التغيير : «معربا» وإن تركوه على حاله سمى عندهم : «أعجميا» - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٧ -

بناء على الشرط السابق لا بد لمنع الاسم الأجنبي من الصرف للعلمية والعجمه أن يكون : إما علما فى اللغة الأجنبيه ، ثم ينتقل منها علما فى العرييه ، ليستعمل أول أمره علما فيها ، دون أن يسبق له فى لغة العرب استعمال آخر قبل هذه العلميه ، وإما أن يكون غير علم فى اللغة الأجنبيه ، ولكنه ينتقل إلى العرييه ، فيستعمل فيها أول استعمالاته علما.

ويرى فريق من النحاه أنه لا داعى لاشتراط علميته فى لسان الأعاجم قبل نقله علما إلى لغتنا. وهذا الرأى أحق بالاتباع والتفضيل اليوم ؛ لأنه عمليّ ، فيه نفع وتيسير بغير إساءه للغتنا ؛ فمن العسير اليوم - بل من المستحيل واللغات الأجنبيه تتجاوز المئات - أن نهتدى إلى أصل كل لفظ أجنبي نريد التسميه به ، ونعرف : أهو علم فى اللغة الأجنبيه قبل انتقاله علما إلى لغتنا فمنعه من الصرف ، أم غير علم فلا نمنعه.

هذا والأعلام الأجنبيه التى انتقلت إلى العرييه قد يكون الناقل لها هم العرب الفصحاء الأوائل ؛ أخذوها عن الأجانب ، ونقلوها إلى اللسان العريبي. وهذا حق لهم وقد يكون الناقل لها من جاء بعد العرب الفصحاء من المحدثين وهذا جائز ، وحق مستديم لهؤلاء. ولا يزالون حتى اليوم على نقلها واستعمالها أعلاما ، وسيستمررون على هذا. ومن الأمثله : «إبراهيم وإسماعيل» ، وهما من الأعلام فى لغة الأعاجم وقد نقلهما العرب علمين أيضا. ومن الأمثله الأخرى التى نقلوها واتخذوها أعلاما أول الأمر مع أنها لم تكن فى اللغة الأجنبيه أعلاما كلمه: «فرج» ، ومعناها الفارسي : عريض الجناح. وكلمه : طسوج ، ومعناها : الناحيه. وكلمه : فنزج ، ومعناها : رقص. وكلمه : ساذج ، ومعناها : غضّ طرىّ ... فهذه الكلمات ونظائرها ليست أعلاما فى اللغة الفارسيه ولكن العرب الأوائل نقلوها إلى لغتهم ، واتخذوها أعلاما أول الأمر ، ثم غير أعلام بعد ذلك. ومن الأعلام المنقوله حديثا إلى لغتنا : مرقص - جوزيف - فكتور ... فكل ما سبق ممنوع من الصرف وجوبا (1) للعلميه والعجمه.

(ب) وإن لم يتحقق الشرط الثانى بأن كان العلم الأعجمى ثلاثيا فإنه لا يمنع من الصرف (سواء أكان ساكن الوسط ، أم متحرك الوسط ... ؛ مثل :

ص: ٢٣١

١- فى الرأى الأرجح.

نوح - ومثل : شتر ، (علم على حصن). وكذلك إن كان رباعيًا لاشتماله على ياء التصغير ؛ فإنه في حكم الثلاثي ، لا يمنع من الصرف. ويرى بعض النحاه أن الثلاثي ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف ، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف. والأحسن الأخذ بالرأى الأول (1) ...

ص: ٢٣٢

١- وفي منع الصرف للعلميه مع العجمه يقول ابن مالك : والعجميّ الوضع والتّعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع - ٩ (زيد - زياده. العجميّ الوضع والتّعريف - أي العجمي في وضعه وتعريفه) ؛ بأن يكون اسما أعجميا معرفه - بالعلميه في لغه العجم ، فإن لم يكن معرفه بأن كان في أصله وصفا لشيء - لم يجز في رأى ابن مالك منعه من الصرف. وهو بهذا يسير على الرأى الذى يشترط أن يكون الاسم أعجميا وعلما عند الأعاجم.

(أ) أسماء الملائكة ممنوعه من الصرف للعلميه والعجمه ، إلا- : مالكا ، ومنكرا ونكيرا ؛ فهذه الثلاثه مصروفه. ، وأما «رضوان» فممنوع من الصرف للعلميه والزياده.

وأسماء الأنبياء ممنوعه من الصرف إلا- محمدا ، وصالحا ، وشعيبا ، وهودا ، ولوطا ، ونوحا ، وشيثا. وسبب المنع : العلميه والعجمه. وأما «موسى» اسم النبي فممنوع من الصرف ؛ لو روده فى السماع الأغلب كذلك.

وأما لفظ «موسى» الذى ليس اسما للنبي ، وإنما هو اسم للأداه التى للحلق فيصح صرفه ومنعه من الصرف ؛ فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقت ، فالرأس موسى ؛ كمعطى. ويكون ممنوعا إن كان فعله ماس يميمس ؛ فهو «فعلى» منها. قلبت الياء واوا لوقوعها بعد ضمّه (كما قلبت فى : موقن - من أيقن) ومنع الصرف لألف التأنيث.

وأما «إبليس» فممنوع من الصرف للعلميه والعجمه ؛ على اعتباره أعجمى الأصل. وأما على اعتباره عربى الأصل مشتق من الإبلايس ؛ وهو الإبعاد ، فممنوع من الصرف أيضا ، ولكن للعلميه وشبهه العجمه ؛ لأن العرب لم تسم به أصلا ؛ فكأنه من غير لغتها ، بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصيله فى العرييه ؛ مثل : إكليل ، إقليم ...

(ب) وضع النحاء علامات غاليه ؛ يعرف بها الاسم الأعجمى.

منها : أن يكون وزنه خارجا عن الأوزان العرييه ؛ مثل : إبراهيم ، وإبريسم.

ومنها : أن يكون رباعيا أو خماسيا مع خلوه من حروف الدلاقه ، وهى سته ، جمعها بعضهم فى : «مر بنفل».

ومنها : أن يجتمع فى الاسم من أنواع الحروف ما لا- يجتمع فى الكلمه العرييه الصميمه ؛ كاجتماع الجيم والقاف بغير فاصل بينهما مثل «قجقجه» (1) ، واجتماع الصاد والجيم فى مثل : الصولجان ، والكاف والجيم فى نحو : سكرجه ، والراء بعد النون فى أول الكلمه ؛ نحو : نرجس ، والزاي بعد الدال فى مهندز.

ومنها : أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمه أعجميه الأصل.

(ج) إذا فقد الاسم الممنوع من الصرف علميته أو عجمته ، أو هما معا - وجب تنوينه - كما عرفنا - إن لم يكن هناك داع آخر للمنع. فمثال فاقد العلميه : تكلم إبراهيم واحد فى الحفل ، وناب عن غيره ممن يشاركونه فى الاسم. ومثال فاقد العجمه : مصطفى - مأمون - أمين ... ومثال فاقد هما : إنسان - صبي - ...

ص: ٢٣٤

٥- يمنع الاسم من الصرف للعلميه مع وزن الفعل - سواء أكان الفعل ماضيا أم مضارعا ، أم أمرا - إذا تحققت صورته من ثلاث :

الأولى : أن يكون العلم على وزن خاص : إما بالفعل الماضى وحده - دون مرفوعه (١) ؛ كالماضى الذى على وزن : «فعل» بالتشديد - نحو : صرّح ؛ وكلم ، وكالماضى المبنى للمجهول فى مثل : حوكم - عوفى - كرم . وكالماضى المبدوء بهمزه وصل ، أو بتاء زائده للمطاوعه أو غير المطاوعه ، نحو : انتفع - استفهم - تسابق - تقابل - تعلّم - تبيّن ، فإذا صارت هذه الأفعال وحدها ، (دون فاعلها) أعلما منقوله وجب منعها من الصرف للعلميه مع وزن الفعل . ووجب أن تصير همزه الوصل التى فى أولها همزه قطع ، تظهر فى النطق وفى الكتابه ، - (كما هو الشأن فى كل همزه وصل فى أول اللفظ ، ثم قد صار علما منقولا ؛ سواء أكان منقولا من فعل أم غير فعل ، فإنها تصير للقطع (٢) -

فإذا نقلت الأفعال هى ومرفوعها فلا تمنع من الصرف ؛ لأن العلم صار جمله محكيه .

وإما على وزن خاص بالمضارع ، أو بالأمر دون فاعلها إذا كانا من غير الثلاثى (٣) ؛ نحو : يدحرج - ينطلق - يستخرج . ونحو : دحرج - انطلق - استخرج . إلا- الأمر من الفعل الدال على المفاعله ؛ فإنه ليس خاصا بالفعل ، ولا غالبا فيه ، نحو : قلوبم - قاتل - عارض ... فنظائره من الأسماء كثيره على هذا الوزن ، نحو : راكب - فاضل - صاحب ...

ص : ٢٣٥

١- مرفوعه هو الفاعل ونائبه .

٢- تصير همزه الوصل التى فى أول الفعل أو غيره همزه قطع إذا صار الفعل أو غيره علما منقولا-، يتساوى فى هذا الأسماء بأنواعها المختلفه - ما عدا لفظ الجلاله : «الله» فه الأحكام الخاصه التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥ - وغير الأسماء (كما سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧ ورقم ٣ من هامش ص ١٠٦) وقد نص على هذا الصبان فى آخر باب النداء عند قول ابن مالك : «وباضطرار خص جمع «يا» و «أل» ... وتضمن بعضه كذلك كلام «التصريح» ، وسجله الخضرى أيضا فى الموضوع نفسه وزاده إيضا وتعليلا سائغا يجب الاكتفاء به . لكن الصبان سها ؛ فنقل عن بعضهم شرطا يخرج بعض الأسماء من هذا الحكم . والصواب أن الحكم عام مطلق . وكان سهو الصبان فى الجزء الثالث من حاشيته ، فى باب «الممنوع من الصرف» عند الكلام على بيت ابن مالك : «كذاك ذو وزن يخص الفعلا ...» وكذلك فى جزئه الرابع . فى باب : «همزه الوصل» عند الكلام على الماضى المبدوء بها .

٣- لأنهما من غير الثلاثى يكونان على وزن يكاد يختص بالفعل ، ولا يوجد فى غيره إلا نادرا .

ولا يخرج الصيغه عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعملوها قليلا في غيره ؛ كاستعمالهم صيغه الماضى الذى على وزن : «فعل» علما نحو : «خضم» علم رجل تميمي ، و «شمر» علم فرس. أو استعملوها نادرا بصيغه المبني للمجهول ، نحو : «دئل» علم قبيله ، أو بصيغه المضارع ؛ نحو : «ينجلب» ، لخرزه ، و «تبشر» لطائر ... و «تعز» لمدينه فى اليمن. و «يشكر» لقبيله هجاها الشاعر بقوله :

و «يشكر» لا تستطيع الوفاء

وتعجز «يشكر» أن تغدرا

وكذلك لا- يخرجها عن اختصاصها أن يكون لها نظير فى لغة الأعاجم (أى : الأجانب ، غير العرب) مثل «رند» ، علم فتاه و «طسح» علم نبات ، و «بقم» علم صبيغ ، و «يجقب» علم رجل رسام ...

الثانيه : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، ولكنه أكثر فى الفعل ؛ كصيغه «افعل» ، (نحو : إئتمد (1) - اجلس) - وكصيغه : «افعل» (نحو : «أبلم» (2) - اكتب). وكصيغه : افعل ؛ (نحو : إصبع - اسمع) فإذا سمي بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلميه ووزن الفعل ، لأن وزنه هو الأغلب استعمالا ، والأكثر بين هذه الأوزان.

الثالثه : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل. شائع فيهما معا ، ولكنه أنسب وأليق بالفعل ؛ لاشتماله على زياده تدل على معنى فى الفعل ، ولا- تدل على معنى فى الاسم ، نحو : أفكل (3) ، وأكلب ، وتنفل (4) ، فإنها على وزان : أفهم ، وأكتب ، وتنصر ... لكن الهمزه والتاء فى الأسماء الثلاثه لا- تدل على معنى فى حين أن الهمزه فى «أفهم وأكتب» تدل على المتكلم ، والتاء فى «تنصر» تدل على المخاطب أو على المؤنثه الغائبه. فالفعل المبدوء بالزياده التى لها معنى أقوى من الاسم المبدوء بها ، من غير أن تدل على معنى فيه. فإذا جاء العلم على الوزن المشترك بينهما كان أقرب إلى الفعل ؛ فيمنع من الصرف للعلميه ووزن الفعل.

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على

ص: ٢٣٦

١- كحل.

٢- نوع من البقل.

٣- هى الرعشه والرعده.

٤- ثعلب.

السواء من غير ترجيح لناحية الفعل - لا يجوز منعه من الصرف ، كشجر ؛ فإنه يوازن : ضرب ؛ وكجعفر ؛ فإنه يوازن : دحرج .

ويرى بعض النحاه أن مثل هذا العلم يمنع من الصرف ما دام منقولاً من فعل : نحو : صابر ؛ منقولاً من فعل أمر ، و «ظفر» منقولاً من الماضي وقد يكون إهمال هذا الرأي أحسن (1) ...

ص: ٢٣٧

١- وفي منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل يقول ابن مالك مقتضراً على النوعين الأولين من وزن الفعل : كذاك ذو وزن يخصّ الفعل أو غالب ، كأحمد ويعلى - ٢٠ أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختصّ بالفعل ، أو يغلب فى الفعل فالمختصّ بالفعل ؛ نحو : «يعلى» ، علماً والغالب ، نحو : «أحمد» ؛ وهو علم منقول من المضارع وقد يكون منقولاً من أفعال التفضيل الذى فعله : «حمد» فيكون منقولاً من وصف لا من فعل مضارع . وقد يدخله تنوين التنكير - أحياناً - إذا لم يدل على معين (انظر . ج من ص ٢٢٤ ، ورقم ٣ من هامش ص ٢٣٩).

(١) لا يمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلم ملازماً - في الأغلب - صورته ثابتة في كل أحواله لا تتغير ، وأن تكون صيغته الفعل أصليته لم يدخلها تغيير ، وألا يخالف العلم الطريقه السائده في الفعل . فكلمه : «امرئ» - مثلاً - يجوز في «رائها» أن تكون مضمومه ، أو مفتوحه ، أو مكسوره ؛ تبعاً للهمزه ومسايره لها ، فإذا كانت الهمزه مضمومه جاز أن تتبعها الراء ، وإذا كانت مفتوحه أو مكسوره جاز أن تتبعها في الحالتين كذلك ؛ تقول : جاء امرؤ نابه - كزمت امرأ نابه - أثبتت على امرئ نابه ، فإذا كانت الراء مضمومه . فالكلمه على وزن الفعل : «انصر» ، وإذا كانت مفتوحه . فهي على وزان الفعل : «اسمع» . وإذا كانت مكسوره فهي على وزن الفعل : «اجلس» فهذه الموازنه في الصور الثلاث لا يعتد بها في منع الصرف . فإذا صارت كلمه : «امرئ» علماً ، لم تمنع من الصرف ؛ لأنها لا تثبت على حال واحده في استعمالاتها المختلفه ، ولا تلازم وزناً واحداً تقتصر معه على وزن فعل واحد .

وكذلك الاسم : «قفل» فإنه على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : «ردّ» . والاسم «ديك» على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : «قيل» و «بيع» وبالرغم من هذا فإن الاسمين «قفل وديك» - وما يشبههما - لا يمنعان من الصرف - إذا صاروا علمين - ؛ لأن وزن الفعل هنا ليس أصلياً خالياً من تغيير سابق ؛ إذ الفعل : «ردّ» أصله ردد ، - بضم فكسر ، وأدغمت الدالان ؛ فصار ؛ «ردّ» فهذه الصيغه جاءت متأخره عن صيغه أصليه سابقه لا توازنها كلمه : قفل .

وصيغه الفعل «قيل» المبنيه للمجهول : ليست أصيله ، في هذا الوزن ؛ وإنما أصلها : «قول» نقلت حركه الواو للقاف بعد حذف الضمه (١) ، ثم قلبت الواو ياء ، لوقوعها بعد الكسره المنقوله للقاف ، فصارت الكلمه : «قيل» بصيغه طارئه ؛

ص: ٢٣٨

١- وذلك ليتمكن قلب الواو ياء . والوصول إلى بناء الماضي المعتل العين - للمجهول ، (طبقاً لقاعده البناء للمجهول - وقد سبقت في ج ٢ ص ٨٦ م ٦٧ - وهي تبيح أن تكون فاء هذا المعتل إما خالصه الكسر وإما خالصه الضم ... إلخ).

بسبب نقل حركة الواو ، وقلب هذه الواو ياء .

وكذلك صيغه الفعل : «بيع» ليست أصيله ؛ لأن أصلها : «بيع ، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها (١) بعد حذف الضمه ؛ فصارت : «بيع» ، بصيغه جديده ، نشأت من نقل الحركة وحذف الأخرى .

فصيغه الفعلين - وأشباههما - عند بنائهما للمجهول ليست هي الصيغه الأصلية ، وإنما هي صيغه مستحدثه ؛ لا يعتدّ بها في منع العلم من الصرف ، فلو صارت كلمه : «قفل» أو : «ديك» علما لم يجوز منعها من الصرف للعلميه مع وزن الفعل ، لأن شرط وزن الفعل لم يتحقق ...

أما مخالفه العلم للطريقه السائده في الفعل فتظهر في كلمه مثل : ألب (٢) فإنها على وزن المضارع : أنصر ، أو : أكتب . فإذا صارت علما فإنها لا تمنع من الصرف للعلميه مع وزن الفعل ، لأن المضارع المماثل لها يغلب على عينه ولامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد ، مثل : أعدّ وأصدّ ؛ فأصلهما أعداد ، وأصدد ثم وقع الإدغام . فإذا صار «ألب» وما شابهه علما لم يصح منعه من الصرف للعلميه ووزن الفعل ؛ بسبب مخالفته الفعل في الإدغام . وهذا رأى فريق من النحاه . ويرى سيبويه منعه من الصرف ؛ لأن الفكّ (عدم الإدغام) ، قد يدخل الفعل لزوما كما في التعجب مثل ؛ أشدد بفلان ، وجوازا في مثل : اردد ، ولم يردد ، وفي بعض ألفاظ مسموعه ... والأفضل الاقتصار على رأى سيبويه لأنه أنسب وأيسر .

(ب) إذا كان الاسم ممنوعا من الصرف للعلميه مع وزن الفعل وزالا معا أو أحدهما وجب تنوينه إن لم يوجد مانع آخر ؛ فمثال ما فقد العلميه : لقد أثبت على أحمد (٣) واحد من حملة هذا الاسم فاز بالسبق (بتنوين كلمه : أحمد) . ومثال ما فقد وزن الفعل : على ... ومثال فاقدتهما معا : شجاع - نبات . وقد تزول العلميه ويبقى الاسم ممنوعا من الصرف . وهذا حين يكون العلم في أصله

ص : ٢٣٩

١- عملا بالحكم الذى فى الهامش السالف

٢- جمع : لب ، بمعنى : عقل .

٣- كان حقه إذا زالت علميته أن يعود إلى وصفيته الأولى ؛ كما عرفنا فى : «أحمر» وأمثاله . إلا أن «أحمد» أوغل فى العلميه وأقوى ؛ حتى نسيت وصفيته أو كادت . - (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢١ ومن ص ٢٣٧ -)

وصفا قبل العلميه ، كأحمر ، وأشرف ؛ علمين ، فإنهما يمتنعان من الصرف للعلميه ووزن الفعل ، بعد أن اختلفت الوصفيه وحلت محلها العلميه. فإن زالت العلميه لم ينصرفا أيضا ؛ لأن الوصفيه ستعود ؛ فيمتنعان للوصفيه مع وزن وزن الفعل.

(ج) من المفيد الرجوع إلى «الملاحظه» المدونه بهامش ص ٢٠١ لاستبانته الصله بينها وبين موضوع العلميه ووزن الفعل.

ص: ٢٤٠

٦- ويمنع الاسم من الصرف للعلميه مع ألف الإلحاق المقصوره.

بيان هذا أن العرب كانوا يلحقون بآخر بعض الأسماء ألفا زائده ، لازمه ، مقصوره أو ممدوده ، ليصير الاسم على وزن اسم آخر (١) ، ويخضع لبعض الأحكام اللغويه التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر - ومنها : الصرف ، وعدمه - وتسمى هذه الألف : «ألف الإلحاق» ومن أمثلتها : «علقى» ، علم لبيت ، و «أرطى» (٢) ، علم لشجر ، وهما ملحقان بجعفر. وصحّ منعهما (٣) من الصرف للعلميه وألف الإلحاق المقصوره ؛ لأن ألف الإلحاق المقصوره فى الكلمتين زائده لازمه ، وزيادتها اللازمه فى آخرهما جعلتهما على وزن «فعلى» المختومه بألف التأنيث المقصوره اللازمه التى يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها - فلما أشبهت ألف الإلحاق فى زيادتها ولزومها ألف التأنيث ، وجعلت وزن الاسم جاريا على الوزن الخاص بهذه - امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التأنيث (٤) ؛ إلا- أن ألف التأنيث أصيله فى المنع ؛ فيكفى وجودها وحدها للمنع ، دون أن ينضم إليها سبب آخر. أما ألف الإلحاق فلا بد أن أن ينضم لها العلميه ... تقول : هذا علقى يتكلم - عرفت.

ص: ٢٤١

١- قال السيوطى (فى همع الهوامع ج ١ ص ٣٢) ما نصه : «الإلحاق أن تبني - مثلا- من ذوات الثلاثه كلمه على بناء يكون رباعى الأصول ؛ فتجعل كل حرف مقابل حرف. فتبنى (أى : تنتهى) أصول الثلاثى ؛ فتأتى بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعى الأصول ، فيسمى ذلك الحرف - الذى زاد - حرف الإلحاق» اه. وعلى هذا الكلام مأخذ متعدده. يغنيا عن عرضها وتأييدها أن ألف الإلحاق تكاد تنحصر فى كلمات مسموعه قليله معدوده ، وليس لها أحكام هامه ، وأن الإلحاق (فى الرأى الأصح ، طبقا للتفصيل الشامل الذى جاء فى الهمع ، ج ٢ ص ٢١٧ - باب التصريف -) خاص بالعرب أنفسهم ، وقد انتهى بانتهاك عصور الاحتجاج بكلامهم ، وقد حددها المجمع اللغوى القاهرى بآخر القرن الثانى الهجرى فى المدن ، وآخر الرابع فى البوادرى.

٢- فى الرأى الشائع. وقيل إن ألف «أرطى» أصلية ؛ فالكلمه منونه دائما.

٣- فى الرأى الشائع. وقيل إن ألف «أرطى» أصلية ؛ فالكلمه منونه دائما.

٤- هذا تعليل كثير من النحاه ، وهو تعليل مرفوض ؛ لأن العله الحقيقيه هى استعمال العرب ليس غير. وبمثل هذا يحكم على ما يقولونه فى تعليل صرف الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدوده ، وأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدوده فى منع الصرف. والعله - عندهم - أن همزه ألف التأنيث الممدوده ، كانت ألفا فى الأصل ، ثم انقلبت همزه حين وقعت بعد ألف زائده للمد - كما سبق عند الكلام عليها فى ص ١٩٥ و ١٩٧ - أما ألف الإلحاق الممدوده ، كعلباء ، (اسم لقصبة العنق) - وهى مزيده للإلحاق بكلمه : «قرطاس» ، وليست على أوزان الممدوده - فمنقلبه عن «ياء ؛ فليس بين الهمزتين تشابه فى أصلهما .. هكذا يعللون. والصواب ما عرضناه. وفى منع الصرف للعلميه وألف الإلحاق يقول ابن مالك : وما يصير علما من ذى ألف زيدت للإلحاق فليس ينصرف

علقى يحسن الخطابه ، استمعت إلى علقى ، فهو ممنوع من الصرف للعلميه وألف الإلحاق المقصوره.

ومن أمثله المقصوره : رجل عزهى (أى : لا يلهو) : ووزنها «فعلى» ولا تكون الكلمه المختومه بألف الإلحاق المقصوره على وزن «فعلى» ، بضم الفاء أما ألف الإلحاق الممدوده - مثل : علباء - فلا تمنع من الصرف ... (١)

زياده وتفصيل :

(١) إذا فقد هذا الاسم الممنوع من الصرف علميته أو ألف الإلحاق أو هما معا دخله التنوين إلا إذا منع منه مانع آخر ، فمثال فاقد العلميه : رأيت أرطى كثيرا ، ثمره كالعناب يغذى الإبل (بتنوين «أرطى» للتكثير).

أما استعماله بغير ألف الإلحاق فليس معروفا.

(ب) لا- تكون ألف الإلحاق المقصوره (٢) - إلا فى وزن خاص بألف التأنيث المقصوره. وكلاهما حرف زائده لازم غير مبدل من شىء آخر ، ويجوز فى الاسم المختوم بألف الإلحاق أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين بشرط أن يكون غير علم ؛ مثل : هذه أرطاه ، أو علقاه ... ولكن هذه التاء لا- تلحق الاسم المختوم بألف التأنيث (٣) ، ولهذا لم تجعل الألف فى «أرطى» وعلقى - وأشباههما - للتأنيث ... (٤)

أما كلمه : «تترى» وبعض أسماء أخرى فقد سمعت منونه وغير منونه على اعتبار الألف للتأنيث فتمنع من الصرف ، أو للإلحاق فلا تمنع.

ص: ٢٤٢

١- للسبب الذى تقدم فى رقم ٣ من هامش الصفحه السالفه.

٢- دون الممدوده.

٣- لكيلا يجتمع فى الاسم علامتان للتأنيث.

٤- انظر رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه.

٧- ويمنع الاسم من الصرف للعلميه مع العدل (١)، ويتحقق هذا فى عده صور ، أهمها خمس :

الأولى : ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوى جمعا على وزن : «فعل (٢)» ؛ وهو : (جمع - كتع (٣) - بصع (٤) - بتع (٥)) ؛ مثل : احتفيت بالنابغات كلهن جمع - كتع - بصع - بتع - فكل جمع من الأربعة التى على وزن : «فعل» توكيد لكلمه : «النابغات» ، مجرور بالفتحه بدل الكسره ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلميه مع وزن : «فعل» ، المجموع ، سماعا (٤). وهو الوزن الذى يقول النحاه

ص: ٢٤٣

١- فى رقم ١ من هامش ص ٢١٢ تعريفه وتقسيمه.

٢- سبق الكلام عليها فى باب التوكيد (ج ٣ ص ٤١٧ م ١١٦). ومما ذكر هناك يتبين أنها أعلام جنسيه ، يصح جمعها جمع مذكر سالما. وليس بين الأعلام الجنسيه ما يجمع هذا الجمع سواها (طبقا للبيان المدون هناك).

٣- من كتع الجلد ، بمعنى : تجمعه.

٤- من بصع العرق ، بمعنى : تجمعه.

٥- من البتع ، وهو : طول العنق مع قوه تماسك أجزائه.

٦- أما العلميه فلما سبق (فى الجزء الثالث ص ٣٨٤ م ١١٦) من أن هذه الألفاظ معارف بالعلميه ؛ إذ كل واحد منها علم جنس يدل على الإحاطه والشمول ... وأما التعبير بوزن : «فعل» السماعى فتعبير أصح وأدق وأقرب للحقيقه من التعبير «بالعدل» الذى ارتضاه كثير من النحاه ، وحاولوا جاهدين تأييده ، والدفاع عنه أمام المعارضين ، فلم ينجحوا فى دفاعهم. يقولون إن هذه الصيغ الأربع التى على وزن «فعل» جموع تكسير ، مفرداتها : جمعاء - كتعاء - بصعاء - بتعاء. فالمفرد على وزن «فعلاء» والمفرد إذا كان اسما على وزن «فعلاء» يكون القياس فى جمعه : «فعلاوات» لا- «فعل». وأيضا فإن تلك المفردات هى المؤنث للألفاظ المذكوره : أجمع - أكتع - أبصع - أبتع. وهذه المفردات المذكوره تجمع جمع مذكر سالما. فحق مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالما لا جمع تكسير ؛ لتساير نظائرها المذكوره فى الجمع المناسب لكل. ثم يقولون : (وهذا قول البصريين الذين يمنعون جمع «فعلاء» جمع مؤنث سالما) - إن العرب لم تفعل هذا ولكنها تركت الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لا يناسبها ، ومنعت الجمع غير المناسب من الصرف ... ؛ فكان هذا الترك وهذا المنع دليلين على عدولها. وكلام غير هذا كثير ، والاعتراض عليه أكثر وأقوى. فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر ، فما حكمه عدولها؟ وما حكمه منع الصرف للدلاله على جمع أهملته وعدلت عنه؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلاح النحاه عليه؟ وأن الجمع القياسى لفعلاء هو : الجمع بالألف والتاء ، وغيره مخالف للقياس؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب فى هذه الألفاظ؟ وهل يفكر العربى ويطيل التفكير المنطقى على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمه وجمعها؟ و ... و .. كل هذا غير معقول ولا واقعى. وقد أشرنا إليه كثيرا فى ثنايا الأجزاء المختلفه ، وأوضحنا وجوه الخطأ فيه ، وأن بعض النحاه حين يريدون أن تكون القاعده مطرده يتكلفون ويتجاوزون المقبول. ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربى الفصيح كانت العله الحقيقه هى السماع عنه ، ومثل هذا يقال فى كل ما كان العدل عله من علل منع صرفه.

فى سبب منعه من الصرف إنه : «العلميه مع العدل».

الثانيه : ما كان على وزن «فعل» أيضا ، ولكنه علم لمفرد ، مذكر ، ممنوع من الصرف ، سماعا (١) فإن لم يعرف السماع فى : «فعل» فالأحسن صرفه. وأشهر المسموع من الأعلام : عمر - مضر - زفر - زحل - جمح - قزح - عصم - دلف - هذل - ثعل - جثم - قثم.

وأما أدد (جدّ قبيله عربيه) فلم يسمع فيه إلا الصرف (٢). وأما : «طوى» اسم واد بالشام) فيجوز منعه من الصرف للعلميه والتأنيث ؛ بإرادته أنه علم على بقله معينه ، ويجوز صرفه على إرادته أنه علم على مكان. وقد ورد السماع بصرفه وعدم صرفه.

ويجب الصرف إن كان «فعل» جمعا ، فى غير ألفاظ التوكيد المعنوى السالفه ؛ كغرف وقرب. أو اسم جنس كصرد (٣) ونغر (٤) ، أو صفه كحطم (٥) ولبد (٦) ، أو مصدر كهدى ، وتقى ...

فوزن «فعل» هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان علما مفردا ، مذكرا ، مسموعا بالمنع. وقد يجب صرفه إذا كان جمعا ، أو اسم جنس ، أو وصفا ، أو مصدرا ، - بشرط ألا يكون ذلك الجمع من ألفاظ التوكيد المعنوى - كما سلف - وقد يجوز فيه الأمران والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولا. فله ثلاث حالات ...

الثالثه : لفظ «سحر» (وهو : الثلث الأخير من الليل) بشرط استعماله ظرف زمان ، وأن يراد به سحر يوم معين ، مع تجريده من «أل» والإضافه ،

ص : ٢٤٤

١- إذ ليس مع العلميه سبب آخر لمنع الصرف ؛ فلجأ النحاه إلى ما يسمونه : «العدل» ، قالوا إن ذلك العلم ممنوع من الصرف لأنه معدول عن كلمه أخرى على وزن : «فاعل» (عامر - ماضر - زافر ...) وأن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا العدول ويرشدوا إليه ، فمنعوا العلم السالف من الصرف ؛ ليكون هذا المنع دليلا ومرشدا للعدل. وكل هذا مرفوض ؛ (لما ذكرناه فى رقم ٦ من هامش الصفحه السابقه ، ورددناه فى أمكنه أخرى). وقد آن الوقت لإهماله ...

٢- كما سبق فى «ب» رقم ١ من هامش ص ٢١٢.

٣- نوع من الغربان.

٤- نوع من البلابل.

٥- من معانيه : الراعى الذى يظلم الماشيه فيهشم بعضها ببعض.

٦- من معانيه : المقيم بمنزله ، لا يبرحه ، ولا يسعى وراء معاشه.

نحو: غردت البلابل يوم الخميس سحر. فكلمه: «سحر» ظرف منصوب على الظرفيه، ممنوع من التنوين للعلميه والعدل (١)، سماعا في هذه الكلمه المنصوبه. وهذا هو التعليل الصحيح... أمّا أكثر النحاه فيقولون: إنه ظرف ممنوع من الصرف للعلميه والعدل ويقتضون على هذا (٢).

فإن لم يكن لفظ «سحر» ظرف زمان، - بأن كان اسما محضا، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفيه شيء وقع فيه - وجب تعريفه «بأل»، أو «بالإضافه» إذا أريد منه أن يدل على التعيين، ولا تصح العلميه، تقول: السّحر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ، وصفاء الذهن. وعجيب أن يغفل الناس عن سحرهم وأن يقضوا سحرهم نائمين...

وإن كان ظرفا لكنه غير معين (بأن كان ظرفا مبهما، لا يدل على سحر يوم معين، خاص -) وجب صرفه، نحو: يحرص الزراع على الحصاد في سحر - سأبدأ رحلتى القادمه بسحر. فالمراد في المثالين: سحر غير معين من الأسحار المتعدده...

وإن كان ظرفا معينا لكنه غير مجرد من «أل» و «الإضافه» وجب صرفه كذلك؛ نحو: سأسافر يوم الخميس من السّحر إلى العصر، وأعود يوم السبت في سحره (٣).

ص: ٢٤٥

١- سبق الكلام - في ص ٢١٢، هامشها - على العدل وأقسامه وفائدته، وسحر، وآخر... وفي الممنوع من الصرف للعلميه والعدل يقول ابن مالك: والعلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد، أو: كنعلا امنع صرف العلم إن كان معدولا عن كلمه أخرى. ومثل للعلم المعدول بمثالين أولهما: «فعل» التي للتوكيد، (أى: بصيغ التوكيد التي هي جمع على وزن: «فعل») وثانيهما: «ثعل» علم رجل. (والألف التي في آخر: «ثعل» زائده للشعر).

٢- دون أن يزيدوا عليها كلمه: «السماع»، أو نحوها من كل ما يفيد أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك التنوين والعدول عنه، ونراهم يتعسفون ويتلمسون لإثبات العدل أسبابا واهيه لكيلا- يقال إن سببه في هذه الكلمه هو السماع فهو - عندهم - علم على الوقت المعين الخاص، وهو معدول عن «السحر» المقرونه بأل التي للتعريف؛ لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يكون معرفا «بأل»؛ فعدل العرب عن النطق «بأل» وقصدوا تعريفه بغير ذكرها... إلى غير هذا من آراء وأقوال أخرى في سبب منعه، واعتراضات كثيره على كل منها. وما أغنانا عنها جميعا لو جعلنا السبب هو السماع.

٣- وفي «سحر» يقول ابن مالك: والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التّعيين قصدا يعتبر أى: أن العدل والتعريف بالعلميه يمنعان - معا - «سحر» من الصرف، بشرط أن يكون لفظ «سحر» مقصودا به تعيين سحر معين. وقد ترك بقيه الشروط التي سردناها.

«ملاحظه»: بمناسبه الكلام على : «سحر» ، ومنعه من الصرف وعدم منعه - يعرض النحاه للكلام على : «رجب وصفر». وهما من أسماء الشهور العربيه. فإن أريد بهما معين فهما غير منصرفين ، وإلا فهما منصرفان. ووجه ذلك - عندهم - أن المعين معدول عن «الرجب» ، و «الصفر» كما قالوا في «سحر» إنه معدول عن «السحر» إذا أريد به سحر بعينه ؛ ففيهما العلميه والعدل. ويمكن أن يكون المانع فيهما هو العلميه والتأنيث ، باعتبار أن المراد : المده (1).

الرابعه : ما كان علما لمؤنث ، على وزن : «فعال» مثل : رقاش - حذام قطام ... أعلام : نساء ؛ فللعرب فيه طريقتان :

إحدهما : أن بعضهم - كقبيله تميم - يمنعه من الصرف بشرط ألا يكون مختوما بالزاء. ويقول النحاه : إن سبب المنع هو العلميه والعدل ، لأن الأصل : راقشه - حاذمه - قاطمه .. فعدل عن هذا الأصل إلى وزن : «فعال» ؛ مع منعه من الصرف ؛ ليكون المنع دليلا على العدل. وفي هذا التعليل ما في غيره مما سبق. وقيل إن سبب المنع ، هو : العلميه والتأنيث المعنوي ؛ كالأشأن في زينب ، وسعاد ... وهذا التعليل أصح ؛ نحو : رقاش شاعره جاهليه - ضرب المثل بحذام ، في سداد الرأي.

فإن كانت صيغته : «فعال» مختومه بالراء مثل : «وبار» علم قبيله عربيه ، و «ظفار» علم بلد يمني ، و «سفار» علم بئر معينه - فأكثر التميميين يبنيه على الكسر في كل الحالات ، نحو : «وبار» قبيله عربيه على حدود اليمن - أفنى الزمان «وبار» القديمه - لم يبق من «وبار» القديمه إلا - الأطلال. فكلمه : «وبار» في الأمثله السالفه مبنيه على الكسر في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة. ومثلها : «ظفار ، وسفار» ، ونظائرهما -.

ص: ٢٤٦

١- راجع حاشيه ياسين على التصريح ، ح ٢ باب التوكيد ، عند الكلام على توكيد النكره. (وقد نقلنا كلامه في ج ٣ باب الإضافه ، م ٩٣ ص ٣٨ في بحث الإضافه البيانيه ، مثل : شهر رجب) هذا ، وكلام الخضرى وغيره - في آخر باب الممنوع من الصرف ، عند الكلام على العلميه والعدل في سحر - ينتهى إلى ما قرره ياسين في حاشيته.

والأخرى : أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر ، سواء أكان «فعال» علما مؤنثا مختوما بالراء أم غير مختوم (١) ...

فتبين أن المنع من الصرف للعلمية والعدل في وزن «فعال» المؤنث مقصور على بعض تميم بشرط ألا يكون العلم المؤنث مختوما بالراء ... (٢)

الخامسة : أمس. وأشهر لغات العرب فيه لغتان ؛ إحداهما : منعه من الصرف ، رفعا ، ونصبا ، وجزا. وهذه لغة بعض التميميين ، بشرط أن يكون مرادا به اليوم الذي قبل يومك مباشرة ، وأن يكون خاليا من «أل» والإضافه ، وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير ، وغير ظرف ؛ فيقولون

ص : ٢٤٧

١- وزن «فعال» قد يكون معدولا ، وقد يكون غير معدول. «ا» فالمعدول - كما يؤخذ من هذا الباب ومما سبقه في أبواب أخرى - خمسة أنواع ، علم مؤنث ، كحذام. واسم فعل أمر ؛ كترال. ومصدرا كحماد المعدول عن المحمده (بكسر الميم الثانيه وفتحها) وحال مثل كلمه : «بداد» في قولهم : الخيل تعدو في الصعيد «بداد» ، وصفه إما مسموعه جاريه مجرى الأعلام من ناحيه إحلالها محل الاسم ، واستعمالها غير تابعه لموصوف نحو : «حلاق» للمنيه ، وهو معدول عن «حالقه» وإما صفه ملازمه للنداء في ذم الأنثى ، نحو : يا لكاع - يا فساق - يا خباث. وهو معدول عن المشتق ؛ تريد : يا لأكعه - يا فاسقه - يا خبيثه. (بالإيضاح الذي سبق عنها في ص ٧٢). فهذه خمسة أنواع كلها مبنيه على الكسر ، معدوله عن مؤنث. فإن صارت علما لمذكر جاز إعرابها مع منعها من الصرف - وهذا هو الأغلب - وجاز إعرابها مع تنوينها ، ولا يصح البناء في الحالتين : وإن صار علما لمؤنث جرى عليه ما سبق تفصيله عند التميميين والحجازيين. «ب» - وغير المعدول يكون اسما ؛ كجناح ، ومصدرا ؛ كذهاب ، ووصفا (أى : مشتقا) نحو : جواد ، أى : كريم ، وجنسا نحو : سحاب. فهذه أربعة أنواع لو صارت أحداها علما لمذكر وجب إعرابه وتنوينه إلا إن كان «فعال» في أصله مؤنثا ، كعناق ؛ للأنثى من أولاد المعز ، فإن جعل عناق المؤنث - وأشباهه - علما منع صرفه للعلمية والتأنيث. هذا ، وفي اللغة ألفاظ تزيد على المائة - كما قالوا - بناها العرب على الكسر ؛ لسبب من الأسباب السالفة في : «أ» وقد جمع أكثرها «رضى الدين الصغانى» (المتوفى سنه هـ ٦٥٠) في كتاب عنوانه : (ما بنته العرب على : «فعال») ونشرت أكثرها مجله المجمع العلمى العربى بدمشق.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك في بيت واحد وكلمتين من اول البيت الذى يليه : وابن على الكسر «فعال» علما مؤنثا. وهو نظير جشما - ٢٤ يقول : ابن على على الكسر العلم المؤنث الذى على وزان : «فعال» فى كل أحواله عند غير تميم ، أما عند تميم فهو نظير : «جشم» فى أنه علم ممنون من الصرف العلميه والعدل. تتمه البيت الأخير تختص بحكم مستقل سنذكر معه فى ص ٢٥١ وهامشها.

انقضى أمس على خير حال - وقضيت أمس فى إنجاز عملى - وقد استرحت مذ أمس. فكلمه أمس مرفوعه بالضمه بغير تنوين ، ومنصوبه ومجروره بالفتحه من غير تنوين فيهما.

ويقول النحاه فى تعليل منعه من الصرف : إنه العلميه والعدل ؛ لأنه علم على الوقت المعين من غير أن يكون فيه علامه تدل على التعيين ؛ فهو لهذا معدول عن الأمس المعروف بأل ، فصار معرفه بغيرها. (١)

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين فى حاله الرفع وحدها ، وبينيه على الكسر فى حالتي النصب والجر ؛ فلا يدخله فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقول فى الأمثله السالفه : انقضى أمس ... - قضيت أمس ... وقد استرحت مذ أمس ...

والأخرى ؛ بناؤه على الكسر فى جميع استعمالاته إذا استوفى الشروط السالفه. وهذه لغه الحجازيين لا يدخلونه فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقولون مضى أمس بأحدثه ؛ فتهيأ للغد - عرفت أمس فما ذا يكون اليوم - لم أهتم بأمس ... فكلمه : «أمس» مبنيه على الكسر فى محل رفع أو نصب أو جرّ على حسب حاله بالجملة. (٢)

فإن أريد بكلمه : «أمس» يوما مبهما (أى : يوما ماضيا غير معين ، بأن أريد به أمس من الأموس من غير تخصيص) كان معربا منصرفا عند التميميين والحجازيين. وكذلك إن كان مضافا ، نحو : انقضى أمس من الأموس الطيبه - قضينا أمسا من الأموس فى رحله - لم نأسف على أمس من الأموس ... أمسنا كان جميلا - إن أمسنا كان جميلا - سررت بأمسنا.

وكذلك إن كان معرfa «بأل» نحو : الأمس كان جميلا ... إن الأمس كان جميلا ... سررت بانقضاء الأمس.

أو : كان مصغرا ؛ نحو أميس كان جميلا ... إن أميسا كان جميلا ... سررت بأميس.

ص: ٢٤٨

١- وهذا التعليل مرفوض كظائره السالفه ؛ لما أوضحناه من قبل. - فى رقم ٦ من هامش ص ٢٤٣ -

٢- ويقول النحاه فى سبب بنائه هو تضمينه معنى الحرف «فى» (وقد تكلمنا على هذا التضمين تفصيلا فى الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ فى موضوع الإعراب والبناء وسببها).

أو : كان مجموعا جمع تكسير ؛ نحو : أموس كانت جميله ... إن أموسا كانت جميله ، سررت بأموس .

أما إن كان لفظ : «أمس» ظرفا مجردا من «أل» والإضافه - وليس اسما فهو مبنى على الكسر عند الفريقين أيضا نحو : سرتنى زيارتك أمس وسأزورك قريبا - خرجت أمس مبكرا لرحله نهريه (١) ...

زياده وتفصيل :

١ - إذا زالت علميه «أمس» دخلها التنوين ، نحو : سأزورك فى أمس من الأموس . وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونه «بأل» فهى معربه ، يمتنع تنوينها بسبب «أل» - كما هو معروف - لا بسبب منع الصرف . وكذلك عند الإضافه .

وكل كلمه أخرى ممنوعه من الصرف للعلميه مع العدل يجب صرفها إذا لم توجد العلتان أو إحداهما ، ما لم يمنع من الصرف مانع آخر .

ب - إذا سميت رجلا «بأمس» وجب صرفه على لغه الحجازيين كما تصرف «غاق» إذا سميت بها . (وقد سبق أن كل مفرد مبنى إذا صار علما - فإنه يجب فيه الإعراب مع الصرف ؛ طبقا لأنسب الرأيين اللذين عرضناهما من قبل) (٢)

وإن سميت «بأمس» على لغه تميم صرفته أيضا فى الأحوال كلها ؛

ص : ٢٤٩

١- راجع حاشيه ياسين على التصريح فى هذا الموضع .

٢- فى ص ١١ .

كثير من هذه الأحكام العامه منشور فى مواضع متفرقه من الباب الخاص بالممنوع من الصرف ، أو غيره. الأبواب الأخرى. ونعرضه هنا فى جمع وتركيز.

١ - الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين «الأمكنيه» مطلقا. وحكمه : أنه يرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالفتحه أيضا نيابه عن الكسره. ولكن يشترط لجره بالفتحه ألا يكون مضافا ، ولا مقرونا «بأل» - أو بما ينوب عنها ، مثل : «أم» فى بعض اللهجات - فإن فقد الشرط وجب جره بالكسره ، مثل : لا تكن بأعجل الخصمين استجابه للشر ، فما أضرب أن توصف بالأعجل. و ... و ...

وإذا كان الممنوع من الصرف علما منقولاً من جمع مؤنث سالم (١) (مثل : عطيات - عليّات - زينات ...) ، - جاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وجاز إعرابه كالمصرف ؛ فيرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالكسره ، مع تنوينه فى الحالات الثلاث.

٢ - الممنوع من الصرف أحد عشر نوعا. منها ما يكون ممنوعا لعلّه (٢) واحده ، ومنها ما يكون ممنوعا لاثنتين. فالممنوع لواحد هو : «صيغه منتهى الجموع» - وملحقاتها - ، والمختوم «بألف التأنيث». وكلاهما لا ينصرف مطلقا مهما اختلفت استعمالاته ؛ لأن علامته لا تفارقه مطلقا. لكن لا يجزّ بالفتحه إلا بشرط خلوه من «أل» و «الإضافه».

والممنوع لعلامتين - أى : لعتين (٣) - قد تكون إحداهما «الوصفيه» مع شىء آخر ، وقد تكون «العلميه» مع شىء آخر أيضا.

فالممنوع للوصفيه مع شريكها ثلاثه أنواع لا تنصرف مطلقا ، مهما اختلفت استعمالاتها ؛ لأن هذه الوصفيه مع شريكها ملازمه للاسم ، لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلميه ، وعندئذ يمتنع صرفه للعلميه وما يكون معها. فهذا النوع الممنوع

ص: ٢٥٠

١- تفصيل هذا فى الجزء الأول ص ١٠٩ م ١٢ عند الكلام على جمع المؤنث السالم. وقد سبقت له الإشاره هنا فى ص ١٩٢ وفى

رقم ٤ من هامش ص ١٩٣ وله إيضاح فى ج من ص ٢٢٨.

٢- سبق الإيضاح فى رقم ١ من هامش ص ١٩٤.

٣- سبق الإيضاح فى رقم ١ من هامش ص ١٩٤.

لوصفيه وشريكها كسابقه لا ينصرف مطلقا. لكن لا يجز بالفتحه إلا بشرط خلوه من «أل»، و «الإضافه».

والممنوع من الصرف للعلميه مع شيء آخر سبعة أنواع، ويظل ممنوعا ما دام مشتقلا على العلتين، فإن زالت إحداهما أو كلتاهما دخله التنوين وجوبا - إن لم يوجد داع آخر للمنع - وقد أوضحنا تفصيل هذا في مواضعه ... وستأتى له إشاره أخرى قريبه (١) ...

ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلميه؛ كأحمر، وأفضل علمين (٢) ...، فإنهما يمنعان من الصرف للعلميه الطارئه مع وزن الفعل، مع أنهما فى الأصل وصفين، وقد اختلفت الوصفيه الأصلية أمام العلميه الجديده. فإذا زالت العلميه لم يجز تنوين الاسمين؛ لأن زوالها سيؤدى إلى رجوع الوصفيه التى زالت بسببها؛ فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها، ويصير سبب المنع هو الوصفيه مع وزن الفعل.

٣- إذا كان ممنوع من الصرف اسما منقوصا (٣)، (علما أو غير علم؛ كبعض أنواع الوصف وصيغه منتهى الجموع) - فإن ياءه تحذف رفعا، وجزا، وينون (٤). وتبقى فى حاله النصب مفتوحه بغير تنوين. مثل: دواع، جمع:

ص: ٢٥١

١- وقد أشار ابن مالك إلى حكم الممنوع من الصرف للعلميه مع شيء آخر، إذا فقد العلميه فقال: واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا - ٢٥ أى: يجب صرف كل اسم نكر بعد أن كان معرفا وكان للتعريف أثر فى منع صرفه. وهو يريد بالتعريف هنا: تعريف «العلميه»، دون غيرها كما يريد بالصرف أحيانا كثيره التنوين مطلقا. وكان الأنسب هنا أن يقول: و «نُون» ، بدلا من: «اصرفن»؛ لأن «الصرف» الذى يشيع استعماله فى هذا الباب يراد به: «تنوين الأمكنيه» فى الأغلب. أما التنوين الذى يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد علميته فتنوين التنكير. هذا و صدر البيت هو: (عند تميم، واصرفن ما نكرا) وقد سبق - فى هامش ص ٢٤٧ - عند الكلام على حكم ينسب لميم، ورد ذكره قبله.

٢- بخلاف «أحمد»، طبقا لما تقدم فى «ب» من ص ٢٣٩.

٣- سبقت الإشاره إليه فى هذا الباب ص ١٩٩. أما تفصيل الكلام عليه فى الجزء الأول ص ١٢٤ م ١٥.

٤- وهذا التنوين للعوض (كما أشرنا فى هذا الباب - رقم ٢ من هامش ص ١٩٩ - وفى ص ٢٥ ح ١ م ٣ وأبدينا ملاحظات عليه حين يكون فى الممنوع من الصرف).

داعيه - وأعيل (١)، تصغير: أعلى - وراع، علم فتاه، - وكذلك: تفد (علم فتاه: منقول من المضارع تفدى) ... تقول: ظهرت للخير دواع - عرفت دواعى للخير - استجبت لدواع كريمه) فكلمه: «دواع»، الأولى منونه، وهى فاعل مرفوع بضمه على الياء المحذوفه. والأصل (دواعى - دواعين) دخلها أنواع من التغيير سبق (٢) شرحها؛ لأن هذه الكلمه ممنوعه من الصرف لصيغه منتهى الجموع ...

وكلمه: «دواعى»، مفعول منصوب بالفتحه الظاهره بغير تنوين.

وكلمه: «دواع» الأخيره - منونه مجروره باللام، وعلامه جرها الفتحة على الياء المحذوفه، بدل الكسره؛ لأن الكلمه ممنوعه من الصرف لصيغه منتهى الجموع، وأصلها: دواعى (دواعين) دخلتها التغييرات التى سبق (٣) إيضاها.

وتقول: (أعيل خير من الأسفل - إن أعيلى خير من الأسفل - لا- تقنع بأعيل، واطلب المزيد). فكلمه: «أعيل» الأولى منونه، مبتدأ مرفوع بالضمه على الياء المحذوفه، والأصل: أعيلى (أعيلين) دخلتها التغييرات التى عرفناها لأن هذه الكلمه ممنوعه من الصرف للوصفيه ووزن الفعل؛ فهى على وزن المضارع: أسيطر، وأبيطر (٤) ...

وكلمه: «أعيلى» اسم «إن» منصوب بالفتحه الظاهره على الياء بغير تنوين.

وكلمه: «أعيل» الأخيره، منونه مجروره بالياء وعلامه جرها الفتحة بدل الكسره على الياء المحذوفه، لأن الكلمه ممنوعه من الصرف للوصفيه ووزن الفعل. وقد دخلها التغيير المعروف.

ص: ٢٥٢

١- تقضى قواعد «التصغير» الخاصه بغير الثلاثى - وستأتى فى ص ٦٣٩ - بكسر هذه «اللام» بعد ياء التصغير؛ فتنقلب الألف بعد اللام المكسوره ياء، وتصير الكلمه: «أعيلى» وهذه منقوصه، إذا نونت حذف ياءها رفعا وجرا.

٢- فى ص ١٩٩.

٣- فى ص ١٩٩.

٤- وهذا على رأى الأرجح الذى لا يجعل وزن: «أفيعل» خاصا بالوصف، إذ يوجد فى الفعل؛ نحو: أبيطر. - انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٠٨ ثم ص ٢٦٠.

وتقول : (سمعت قصيده لشاعره اسمها «راع») (وقد صافحت راعى بعد سماعها) - (وسوف أستمع إلى راع ...) ، فكلمه : «راع» الأولى منونه ، خبر مرفوع بضمه على الياء المحذوفه ، وأصلها : راعى (راعين) طراً عليها التغير السالف.

وكلمه : راعى ، مفعول منصوب بغير تنوين .

وكلمه : «راع» الأخيره منونه ، مجروره بإلى ، وعلامه جرهما الفتحة على الياء المحذوفه بدل الكسره ؛ لأن الكلمه ممنوعه من الصرف للعلميه والتأنيث. وقد طراً عليها التغير الذى قدمنا.

وتقول : «تفد» طبيبه مشهوره - إن «تفدى» طبيبه مشهوره - يثنى المرضى على «تفد». فكلمه : «تفد» الأولى منونه ، مبتدأ مرفوع بضمه على الياء المحذوفه ، وكلمه : «تفدى» (بغير تنوين) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهره. وكلمه : «تفد» الأخيره منونه ، مجروره بعلى ، وعلامه جرهما الفتحة على الياء المحذوفه بدل الكسره ؛ لأن الكلمه ممنوعه من الصرف للعلميه ووزن الفعل ... وهكذا.

ويرى جماعه من النحاه أن المنقوص الممنوع من الصرف على الوجه السالف ، تثبت ياءه بغير تنوين فى جميع حالاته (رفعا ونصبا وجزا) ، فيرفع بضمه مقدره على الياء بغير تنوين ، وينصب بالفتحة الظاهره بغير تنوين. ويجر بالفتحة الظاهره بغير تنوين بدل الكسره ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، فيقولون فى الأمثله السالفه ظهرت دواعى للخير ، - اتبعت دواعى للخير - اهتديت بدواعى للخير. ويقولون : أعيلى خير ... - إن أعيلى خير ... - لا تقتع بأعيلى ...

ويقولون : الشاعره اسمها : راعى ... - صافحت راعى ... - إلى راعى ... - وكذلك : «تفدى» طبيبه مشهوره ... - إن تفدى طبيبه ... يثنى المرضى على تفدى ...

ولكن هذا الرأى ضعيف - عندهم - ؛ لندره شواهد الفصيحه ، وضعف الاستدلال بها ، فيحسن إهماله (1) ...

ص: ٢٥٣

١- وإنما ذكرناه - كما نذكر الضعيف من أشباهه - لنهتدى به فى فهم الوارد منه فى الكلام القديم ، مع العدول عن استعماله.

وهناك رأى آخر فى المنقوص الذى على وزن الصيغه الأصليه لمتتهى الجموع وملخصه (١): أن بعض العرب يقلب الكسره قبل ياء المنقوص فتحه ؛ فتنقلب الياء ألفا بشرط أن يكون وزان المنقوص كوزان إحدى الصيغ الأصليه لمتتهى الجموع ، وأن يكون مفرده اسما محضا على وزن «فعلاء» الداله على مؤنث ، وليس له - فى الغالب - مذكر ؛ كصحراء وصحار ، فيقول فيها. «صحارى» بغير تنوين فى الحالات الثلاث ... (٢)

٤ - الممنوع من الصرف قد يجب تنوينه ، وقد يجوز :

فيجب تنوينه فى حالتين :

(١) أن يكون أحد السببين المانعين له هو العلميه ، ثم زالت بسبب تنكيره وبقي بعد زوالها العله الثانيه وحدها (وهى : التأنيث ، أو الزياده ، أو : العدل ، أو : وزن الفعل ، أو : العجمه ، أو : التركيب ، أو : ألف الإلحاق المقصوره) ؛ لأن هذه العله الثانيه الباقيه لا تكفى وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلميه ؛ فيجب تنكير الاسم إن لم يوجد مانع آخر - ولهذا تدخل عليه «رب» وهى لا تدخل إلا على النكرات فى الأعم الأغلب - ، فتقول : رب فاطمه ، أو عثمان ، أو عمر ، أو يزيد ، أو إبراهيم ، أو معديكرب أو أرطى ، - قابلت ؛ بالجر بالكسره مع التنوين فى هذه الأنواع السبعه ؛ لذهاب أحد موجبي المنع ، وهو العلميه. ويستثنى من هذا الحكم ما أشرنا إليه من قبل (٣) ؛ وهو الاسم الذى كان فى أصله وصفا ممنوعا من الصرف للوصفيه وعله أخرى ثم زالت عنه الوصفيه وحدها وحلت محلها العلميه ، فصار ممنوعا من الصرف للعلميه الطارئه ومعها العله الأخرى ، نحو «أحمر ؛ فإن زوال علميته لا يبيح تنوينه ولكنه يقتضى

ص: ٢٥٤

١- الإشاره إليه سبقت فى «١» من ص ٢٠٢.

٢- وفى الممنوع من الصرف المنقوص يقول ابن مالك : وما يكون منه منقوصا فى إعرابه نهج جوار يقتفى (منه ، أى : من الممنوع من الصرف. يقتفى - يتبع). وتقدير البيت : ما يكون من الممنوع من الصرف منقوصا ، فإنه يقتفى (أى : يتبع ويسير) فى إعرابه نهج جوار ، وطريق جوار (جمع تكسير لجاريه ، فى حذف يائه رفعا وجرا مع التنوين ، وإثبات الياء وإظهار الفتحه عليها بغير تنوين فى حاله النصب. وهذا حكم مجمل مختصر. وقد وفيناه فى الشرح.

٣- فى رقم ٢ ص ٢٥٠.

رجوعه إلى الوصفية الأصلية التي سبق أن تركت مكانها للعلمية الطارئة. فإذا زال الطارئ عاد الاسم إلى أصله ممنوعاً من الصرف كما كان. أما في غير هذه الحالة فينون في حالاته الثلاثة ، ولا يجر بالفتحة.

(ب) أن يكون الاسم مصغراً ، وقد أدى تصغيره إلى إزاله أحد السببين المانعين من صرفه ؛ كتصغير «عمر» على : «عمير» ، وكتصغير : «أحمد» تصغير ترخيم على : «حميد» فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورته لا يصح منعها من الصرف ؛ فكلمه : «عمير» ليست كعمر الممنوعه من الصرف ، سماعاً (أو لما يسميه النحاة : العلميه والعدل) فلا سماع في عمير ، ولا عدل فيها. وكلمه : «حميد» ليست على وزن الفعل ؛ فهي فاقده للسبب الثاني الذي لا بد منه مع العلميه. بخلاف «أحمد» ففيه السببان (1).

وهذه الحالة الثانيه : «ب» راجعه للأولى. وفي الحالتين يجر الاسم بالكسره. وجوباً ؛ إذ يجرى عليه حكم المنصرف كاملاً ، إن لم يمنع مانع آخر.

ويجوز تنوينه ومنعه من التنوين في حالتين :

الأولى : مراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاوره ، أو المختومه بسجعه ، أو بفاصله (2) في آخر الجمل ؛ لتشابه في التنوين ، من غير أن يكون له داع إلا- هذا ؛ لأن التناسب إيقاعاً عذبا على الأذن ، وأثراً في تقويه المعنى ، وتمكينه في نفس السامع والقارئ. ومن الأمثله كلمه : «سلاسل» بالتنوين في قراءه من قرأ قوله تعالى : (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَيِّئَاتٍ وَأَغْلَابًا ، وَسَيِّئَةً...) فقد نونت الكلمه لمراعاة التي تليها وتجاورها. وكذلك كلمه : «قوارير» في قراءه

ص: ٢٥٥

١- قد يكون الاسم منوناً وهو مكبر ، فإذا صغر امتنع صرفه لوجود السببين معا. ويمثلون لهذا بكلمه : «تحلى» علماً ، (ومن معانيه : القشر الذي يظهر حول منابت الشعر (فهى غير ممنوعه من الصرف إلا إذا كانت علماً مصغراً ، نحو : «تحليل» فانها تمنع للعلميه ووزن الفعل ، إذ تكون على وزن تدحرج وتبيطر - ولهذا الحكم تفصيلات في ص ٢٦٠ ، ولا سيما الحاله الثالثه -

٢- «السجعه» : وجود حرف متشابه متمثل في نهايه جملتين أو أكثر ... كقوله تعالى : (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا عَبَّوسًا قَمَطِرًا ؛ فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ..) «والفاصله» .. وقوع كلمه في آخر الجمله على وزن كلمه أخرى في جمله قبلها أو بعدها من غير أن تتشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما. وليس من اللازم أن يكون التشابه في الوزن كاملاً صرفياً ، وإنما يكفي أن يكون متقارباً. ومن الأمثله الآيه الآتية بعد في أهل الجنة : (متكئين فيها ...).

من قرأها بالتونين في قوله تعالى يصف اهل الجَنَّة: (مَتَكِّينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرُونَ فِيهَا شُمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا. ودانيه عليهم ظلالها ، وذلك قطوفها تذليلًا ، ويطاف عليهم بآنيه من فضّه وأكواب كانت قواريرا ، قواريرا من فضّه قدّروها تقديرا ...) فقد نونت كلمه «قواريرا» ، الأولى لمراعاه آخر الجملة التي قبلها ، ومراعاه لآخر الجملة التي بعدها ... ونونت كلمه : «قواريرا» الثانية لمراعاه الأولى ... ومراعاه نهايه الآيه السابقه ، فإنها منونه أيضا.

ومن الأمثلة قراءه من قرأ : «يعوث» ، و «يعوق» منوتتين في قوله تعالى عن المشركين ، ومخاطبه بعضهم بعضا بالتمسك بأصنامهم : (وقالوا : لا تدرنّ آلهمكم ، ولا تدرنّ ودًا ، ولا سواعا ، ولا يعوثا ، ويعوقا ، ونسرا (١)) ، فقد نونت الكلمتان مرعاها لما حولهما من كلمات أخرى منونه.

الثانيه : الضروره الشعريه (٢) ، وما في حكمها (٣) - ؛ فيضطر الشاعر بسببها

ص: ٢٥٦

١- كل هذه أسماء أصنام اتخذها المشركون من أهل الجاهليه آلهه لهم عبدوها.

٢- الشائع في أكثر الكتب النحويه أن «الضروره» خاصه بالشعر وحده. لكن بعض المحققين لا يرون هذا التحديد الضيق ، كما صرح ابن برى في رسالته المطبوعه في نهايه «مقامات الحريرى» ، يدافع فيها عن صاحب «المقامات» ، ويصحح كل ما أخذه عليها «ابن الخشاب البغدادى» ، فقد صرح ابن برى بأن الضروره ليست مقصوره على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضا. وفيما بلى نص كلامه (ص ١١ من تلك الرساله) : (اعلم أن للسجع ضروره الشعر ، وأن له وزنا يضاهاى ضروره الوزن الشعرى في الزيادة والنقصان والإبدال ، وغير ذلك. وحذفوا التونين فيه كما حذفوه في الشعر - وساق أمثله متعدده تؤيد كل ما سبق - حكى ذلك الخليل ، وأبو حنيفه الدينورى ... وقد جاء مثل هذا في فواصل القرآن ، لتتفق الفواصل. فمن الزيادة قوله تعالى في سوره الأ-حزاب : عن الكافرين : (يَوْمَ تَقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ، يَقُولُونَ : يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ ، وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ. وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبْرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا لُؤْلُونَا السَّبِيلًا) - فقد زيدت ألف في آخر كلمه «السبيل» ؛ مرعاها لكلمه «السول» ، وزيدت ألف في كلمه : «الرسول» لأن الآيات التي قبلها مختومه ، بكلمات منونه ، منصوبه ، آخرها ألف. وكذلك زيدت ألف في كلمه : «الظنون» من قوله تعالى في سوره الأ-حزاب .. (وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا) وزيادتها لمراعاه أواخر الآيات التي قبلها ، المختومه بكلمات منصوبه آخرها ألف (أليما - بصيرا ..) فزيدت الألف في الفواصل كما تزداد في الشعر ، آخر القافيه - بقصد الإطلاق. ومن النقص قوله تعالى في سوره الفجر : (وَالْفَجْرِ ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ ، وَالشَّفْعِ ، وَالْوَتْرِ ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) فحذفت الياء من «يسر» اتباعا للوتر ، وما تقدمه. وكذلك حذفت الياء - من أكرمنى ، وأهاننى - في قوله تعالى تعالى في هذه السوره : (فَأَمَّا الْإِنْسَانُ - - إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن. وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن) كما حذفت في الشعر في قول القائل : فهل يمنعن ارتياد البلاد من حذر الموت ، أن يأتين (أى : يأتينى) اه كلام ابن برى ، وهو كلام قوى نفيس ، يؤيده ويوافقه الفصل الخاص الذى عقده له صاحب «همع الهوامع» فى الجزء الثانى تحت عنوان : «خاتمه» - ص ١٥٨ - بعد الباب الخاص بموضوع : «الضرائر». وكلامهما أعم وأشمل من كلام ابن جهنّى حيث يقول : (الأمثال تجرى مجرى المنظوم فى تحمل الضروره) - راجع ص ١٩ من التعريف بكتابه المحتسب ، ج ١ طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه بالقاهره. وفيما بلى نص كلامه (ص ١١ من تلك الرساله) :

٣- الشائع في أكثر الكتب النحويه أن «الضرورة» خاصه بالشعر وحده. لكن بعض المحققين لا يرون هذا التحديد الضيق ، كما صرح ابن برى فى رسالته المطبوعه فى نهايه «مقامات الحريرى» ، يدافع فيها عن صاحب «المقامات» ، ويصحح كل ما أخذه عليها «ابن الخشاب البغدادى» ، فقد صرح ابن برى بأن الضروره ليست مقصوره على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضا. وفيما بلى نص كلامه (ص ١١ من تلك الرساله) : (اعلم أن للسجع ضروره الشعر ، وأن له وزنا يضاهى ضروره الوزن الشعرى فى الزيادة والنقصان والإبدال ، وغير ذلك. وحذفوا التنوين فيه كما حذفوه فى الشعر - وساق أمثله متعدده تؤيد كل ما سبق - حكى ذلك الخليل ، وأبو حنيفه الدينورى ... وقد جاء مثل هذا فى فواصل القرآن ، لتتفق الفواصل. فمن الزيادة قوله تعالى فى سورة الأ-حزاب : عن الكافرين : (يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ، يَقُولُونَ : يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ ، وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ. وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا لُمُونَا السَّبِيلَا) - فقد زيدت ألف فى آخر كلمه «السبيل» ؛ مراعاه لكلمه «السول» ، وزيدت ألف فى كلمه : «الرسول» لأن الآيات التى قبلها مختومه ، بكلمات منونه ، منصوبه ، آخرها ألف. وكذلك زيدت ألف فى كلمه : «الظنون» من قوله تعالى فى سورة الأ-حزاب ..(وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) وزيادتها لمراعاه أواخر الآيات التى قبلها ، المختومه بكلمات منصوبه آخرها ألف (أليما - بصيرا ..) فزيدت الألف فى الفواصل كما تزداد فى الشعر ، آخر القافيه - بقصد الإطلاق. ومن النقص قوله تعالى فى سورة الفجر : (وَالْفَجْرِ ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ ، وَالشَّفْعِ ، وَالْوَتْرِ ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) فحذفت الياء من «يسر» اتباعا للوتر ، وما تقدمه. وكذلك حذفت الياء - من أكرمنى ، وأهاننى - فى قوله تعالى تعالى فى هذه السوره : (فَأَمَّا الْإِنْسَانُ - - إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن. وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن) كما حذفت فى الشعر فى قول القائل : فهل يمنع ارتياد البلاد من حذر الموت ، أن يأتين (أى : يأتينى) اه كلام ابن برى ، وهو كلام قوى نفيس ، يؤيده ويوافقه الفصل الخاص الذى عقده له صاحب «همع الهوامع» فى الجزء الثانى تحت عنوان : «خاتمه» - ص ١٥٨ - بعد الباب الخاص بموضوع : «الضرائر». وكلامهما أعم وأشمل من كلام ابن جهننى حيث يقول : (الأمثال تجرى مجرى المنظوم فى تحمل الضروره) - راجع ص ١٩ من التعريف بكتابه المحتسب ، ج ١ طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه بالقاهره. وفيما بلى نص كلامه (ص ١١ من تلك الرساله) :

إلى تنوين الاسم ؛ ككلمه «محاسن» فى قول الشاعر :

إن الذى ملأ اللغات محاسنا

جعل الجمال وسره فى الضاد (١)

ويتبع هذا جره - حتما - بالكسره بدل الفتحة فى حاله الجر ؛ «ككلمه «عنيه» فى قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عينيه

فقال له الويلات إنك مرجلى (٢)

فقد دخل الجر والتنوين فى كلمه «عنيه» لضروره الشعر. ومثل كلمه : «فاطمه» فى قول الشاعر يمدح «عليا زين العابدين» بأنه من نسلها وهى بنت الرسول عليه السلام :

هذا ابن فاطمه إن كنت جاهله

بجده أنبياء الله قد ختموا

وقد يضطر الشاعر إلى جر الاسم بالكسره دون تنوينه ، مثل كلمه : «عصائب» فى قول المادح :

إذا ما غزا بالجيش حلق فوقه

عصائب طير تهتدى بعصائب

وإنما كان التنوين جائزا - لا- واجبا - فى الحالتين السالفتين ، لأن المتكلم يستطيع فى حاله الأولى أن ينون أو لا ينون ، فله الخيار ، كما يستطيع فى حاله الثانية أن يترك الكلمه التى تدفعه إلى التنوين قهرا واضطارا (٣). ليختار كلمه أخرى تلائم القافيه والوزن الشعري من غير حاجه لمنع الصرف.

ص: ٢٥٧

١- الضاد : رمز يكتنى به عن اللغة العربيه وحدها ؛ لعدم وجوده فى اللغات الأخرى الشائعه.

٢- الخدر : الهودج. «مرجلى : ستجعلنى راجله ، أى : ماشيه ، لأن الهودج لا يحتملها معا.

٣- أى : أن تنوين الضروره يعتبر ضروريا محتوما إذا حرص الشاعر على كلمه معينه لا- يريد تركها إلى أخرى لا- تستوجب التنوين. ويعتبر اختياريا جائزا إن لا حظنا أن الشاعر حر يستطيع أن يختار كلمه أخرى لا توجب عليه التنوين. وعند كثره النحاء - أن الضروره هى التى تباح فى الشعر دون النثر ولو استطاع الشاعر أن يتخطاها ، إذ تعد فى النثر مخالفه غير جائزه. وهذا رأى يرفضه - بحق - «ابن برى» محتجا بما تقدم فى رقم ٢ من هامش الصفحه السالفه.

وفى كلتا الحالتين السالفتين تعرب الكلمه على حسب موقعها من الجملة ، ويزاد على إعرابها حين تكوين منونه : أن تنوينها للضرورة ، وتجر بالكسره - لا بالفتحه - على الأفضح.

٥ - يجوز فى الضروره الشعريه أن يمنع الاسم المنصرف من التنوين الذى استحقه قبل هذه الضروره ؛ سواء أكان الاسم علما أم غير علم. فمثال العلم كلمه : «شبيب» فى قول الشاعر :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت

بشبيب (١) غائله النفوس

، غدور

فقد منع التنوين من كلمه : «شبيب» ، للضرورة ، إذ لا يوجد مع العلميه السبب الذى يجب أن ينضم إليها عند منع الصرف. ومثال غير العلم كلمه : «موالى» فى قول الشاعر :

فلو كان عبد الله مولى هجوته

ولكنّ عبد الله مولى مواليا

والأصل الغالب أن يقول : مولى موال ، فترك هذا الأصل ، وأثبت الياء ، وجر الاسم بالفتحه الظاهره عليها ...

لكن إذا منع الاسم من التنوين بسبب الضروره الشعريه فما حكمه فى حاله الجر؟ أيجر بالكسره كالأسماء المنصرفه المتمكنه ولكن بغير تنوين ، أم يجر بالفتحه بغير تنوين كالممنوع من الصرف؟ الأمران جائزان. والأحسن جره بالكسره كأصله ، والاقتصار فى الضروره على منع تنوينه (٢).

ويعرب الاسم الممنوع من التنوين للضرورة على حسب موقعه من الجملة ، ويزاد فى كل حاله إنه ممنوع من التنوين للضرورة. وإذا كان مجرورا بالفتحه زيد

ص: ٢٥٨

١- مجرور بالفتحه بدل الكسره ؛ لما تقرر : أن المنصرف الذى يمنع صرفه للضرورة يصح جره بالكسره بدل الفتحة ، ويصح جره بالفتحه بدل الكسره - كما سيجىء هنا - . «والأزارق» - وأصلها : الأزارقه ، جمع أزرقى - قوم من الخوارج ينسبون إلى نافع بن الأزرق زعيمهم. «شبيب» هذا هو شبيب بن زيد من رءوسهم. ادعى الخلافه وتسمى بأمرير المؤمنين. وكلمه : «الأزارق» مفعول به للفعل : «طلب» والفاعل ضمير مستتر ، تقديره : هو ، يعود على سفیان نائب الحجاج ، وزوج ابنته. «هوت» بمعنى : أطمعت ، وغرت. يقال : هوى به الأمر : أى : أطمعه وغره غائله النفوس ، هى : الموت ، وتعرب فاعلا للفعل : هوى.

٢- ليكون فى هذا تقدير للضرورة بقدرها الذى لا بد منه وحده ، وترك ما لا شأن له بها.

١- وفي تنوين الممنوع ، ومنع التنوين من الاسم الذي يستحقه .. يقول ابن مالك في ختام الباب : ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع. والمصروف قد لا ينصرف - ٢٧ يريد : أن الممنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضرورة أو التناسب الكلامي ، وأن المصروف قد ينون. وقد أوضحنا الحكمين وسردنا تفاصيلهما. وبمناسبه قول ابن مالك : (والمصروف قد لا ينصرف) نذكر أن فريقا من النحاة - ومنهم ابن هشام في المغنى في مبحث «قد» - يمنع وقوع «لا» النافية بعدها ، فاصله بينها وبين المضارع ، ومشترطا أن يكون المضارع بعدها مثبتا. وبهذا الرأي يقول بعض اللغويين كصاحب القاموس ، وتبعهم فيه أحد الباحثين المعاصرين. لكن صاحب لسان العرب نقل في ماده : «دام» مثلا عربيا فصيحا نصه : «قد لا تعدم الحسناء داما» كما نقل أبو هلال العسكري في كتابه : «الأمثال» ، المطبوع على هامش كتاب : «الأمثال» للميداني (في ص ١١٧ ج ٢) مثلا آخر قديما نصه : «قد لا يقاد بي الجمل» ورأيت في بعض الشعر الجاهلي وغيره من فصيح الكلام الذي يحتج به وقوع المضارع المنفى بالحرف «لا» مسبوقا بقد مباشره (أى أن الحرف «لا» النافي توسط في ذلك الكلام العربي الصحيح بين «قد» والمضارع). وقلنا في الجزء الأول (م ٤ - ص ٥٠) إن رفض تلك الأمثال غير مستساغ إلا إذا لجأنا للتأويل الواهي المتعسف الذي لا يثبت على التمهيص. ومن الأدله ورودها في شعر الأعشى ميمون ، وهو جاهلي أدرك ظهور الإسلام في بيت له (من قصيدته التاسعه والعشرين بالصفحه ١٩٥ من ديوانه) ونصه : وقد قالت قتيله إذ رأتنى وقد لا تعدم الحسناء ذا ما ... وفي بيت آخر لقيس الجهنى - وهو جاهلي ، وقد نقله الآمدى في كتابه : المؤلف ص ١٢٣ ، ونصه : وكنت مسودا فينا حميدا وقد لا تعدم الحسناء ذا ما ... وكذلك في بيت للنمر بن توبل - وهو مخضرم - (ونصه كما رواه السيوطى في شواهد المعنى ، ص ٦٦) : وأحب حبيك حبا رويدا فقد لا يعولك أن تصرما ... وهذه الروايه توافق روايه «منتهى الطلب» في المخطوطه الأصلية المحفوظه بدار الكتب ، ورقمها بين المخطوطات الأدبيه : (١٢٦٣١) ... إلى غير هذا من الأمثله التي تقطع بصحة الاستعمال السابق في غير ضعف ، ولا شذوذ ، ولا تأويل ، ولا تردد في صحه قول ابن مالك - وهو الإمام الثقه - : «والمصروف قد لا ينصرف ...»

للتصغير والتكبير أثر في الصرف ومنعه. ولهذا أربع حالات (١).

الأولى : أسماء تمنع من الصرف وهي مصغره أو مكبره ، لوجود سبب المنع في حالتها - بشرط ألا تكون مضافه ولا مقرونه بأل ، كما عرفنا - ومن أمثلتها :

معديكرب - طلحه - زينب - حمراء - غضبان - إسحاق - أحمر - يزيد ... ونحوها مما تحقق فيه شرط المنع ، ولا يفقد سبب المنع في تصغير ولا تكبير. الثانيه : أسماء تمنع من الصرف وهي مكبره ، وتصرف وهي مصغره ، نحو : عمر - شمّر - سرحان (٢) - أرطى (٣) - جنادل ... أعلاما. فإن تصغيرها على عمير - شمير (٤) - سريحين - أريط - وجتيدل (٥) - يزيل سببا لازما لمنعها من الصرف ؛ هو العدل في عمير ، ووزن الفعل في شمير ، وعدم وجود الألف الزائده في سريحين ، وعدم وجود ألف الإلحاق في أريط ، وعدم وجود صيغه منتهى الجموع في جنيدل.

الثالثه : أسماء تمنع من الصرف مصغره ، وتنصرف مكبره. ومنها : تحلىء (٦) ، - توسط (٧) - تهبط (٨). ترتب (٩) ؛ فتصغيرها : تحلىء - توسط - ترتب - تهبط. وكل هذه الأسماء المصغره جاريه على وزن المضارع : «تبيط» فتمنع للعلميه ووزن الفعل ولم تكن قبل التصغير مستحقه للمنع فكفله لها. وهذا بشرط ألا تجيء ياء عوضا عن حرف حذف في بعضها ؛ فإن جيء بالياء وجب التنوين نحو : تويسيط وتهييط ... ؛ لفقد وزن الفعل ... (١٠).

الرابعه : أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهي مكبره ، فإذا صغرت تحتم المنع ، نحو : دعد - جمل ، وهما علمان لفتاتين. فيجوز فيهما المنع وعدمه قبل التصغير. أما بعده (دعيد - جميل ...) فيجب منعهما.

ص : ٢٦٠

١- هذه الحالات يجمعها ضابط واحد وضعوه ، هو : أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف ، وإلا فهو منصرف.

٢- من معانيه : الذئب ، والأسد ..

٣- أصله نوع من الشجر.

٤- تصغير ترخيم.

٥- تصغير ترخيم.

٦- الشعر المتروك على الجلد بعد الدباغه ، ووسخ الجلد وسواده ، والقشر الذي حول منابت الشعر ..

٧- مصدر توسط.

٨- اسم طائر. (بكسر أوله وثانيه وثالثه المشدد).

٩- الشيء المقيم الثابت. (وضبطه : على وزن قنفذ ، أو جندب).

١٠- انظر رقم ١ من هامش ص ٢٥٥.

الأفعال ثلاثه : «ماض وأمر» ، وهما مبنيان دائما. و «مضارع» ، وهو معرب ، إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشرا «نون التوكيد» ؛ فيبنى على الفتح ، أو «نون النسوه» فيبنى على السكون. وفي غير هاتين الحالتين يكون معربا (١).

وهذا الإعراب يقتضى أن تتغير علامه آخره ؛ رفعا ، ونصبا ، وجزما ، على حسب أحواله ؛ فتكون العلامه ضمه ، أو ما ينوب عنها ، فى حاله رفعه ، وتكون فتحه ، أو ما ينوب عنها ، فى حاله نصبه بناصب قبله ، وتكون سكونا أو ما ينوب عنه فى حاله جزمه بجازم قبله. وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا فى حاله واحده ؛ هى التى يتجرد (٢) فيها من الناصب والجازم ؛ فلا يسبقه شىء منهما ؛ سواء

ص: ٢٤١

١- سبق (فى ج ١ ص ٤٤ ، ٥٠ م ٦) تفصيل الكلام على معنى الإعراب والبناء ، وأثرهما فى الأفعال ... كما سبق هنا (فى ص ١٤١ م ١٤٣) الكلام على نونى التوكيد وأحكامهما وآثارهما. واتصالهما المباشر بالمضارع ، وغير المباشر ، ونتيجته كل ... أما نون النسوه فاتصالها به مباشر فى كل حالاتها.

٢- للنحاه جدل عنيف فى سبب رفع المضارع ؛ أهو التجرد - والتجرد علامه عدميه - أم هو حلوله محل الاسم ، أم الزيادة التى فى أوله ... أم ...؟ إلى غير ذلك من آراء متعدده ، لا- يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفه ، ولا- يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التى توجه إليه ... وهذه المعركه الجدليه الشاقه لا طائل وراءها. ومن إضاعه الوقت والجهد الوقوف عندها. أما حقيقه الأمر فهى أن العربى رفع المضارع الذى لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصه بهذا أو بذاك وأن المحدثين تابعوا العرب فى مسلكهم ، وحاكوهم فيه ، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون فى عامل الرفع : أهو عدمى أم غير عدمى؟ ويقتضينا الجد ومتابعه ركب الحياه الحضريه بعلومها وفنونها أن نوجه الجهد - ولو كان يسيرا - إلى جلائل الأمور. إن نظريه «العامل» التى ابتكرها النحاه نظريه بارعه عظيمه ، ودليل نبوغ وعبقريه ؛ وطالما امتدحناها ، ولم ننكر من أمرها إلا- التعسف - بغير داع - فى تطبيقها. وهذا هو العرض المعيب فى جوهرها النفيس (كما أشرنا فى ص ٤٥ م ٦ ج ١. وفصلنا الكلام فيها). ونحن نكشف عنها هذا العرض فى مناسبات مختلفه ؛ ليصفو جوهرها ، ويخلص معدنها الثمين ... ولهذا ندغ الجدل هنا فى سبب رفع المضارع.

أكان رفعه ظاهرا أم مقدرا؛ كالفعلين: «يسىء ويتلى» في قول الشاعر:

وأقتل داء رؤيه العين ظالما

يسىء ، ويتلى فى المحافل حمده

فإن سبقه ناصب وجب نصبه ، أو جازم وجب جزمه (١). وهذا الباب معقود للكلام على الأدوات التى تنصبه ، وكلها حروف ، وهى : (أن - لن - إذن - كى) - (لام الجحود - أو - حتى - فاء السببيه - واو المعيه). فهذه تسعه. وزاد بعض النحاه حرفين ؛ هما : «لام التعليل» ، و «ثم» ؛ الملحقه (٢) بواو المعيه ، وبهما يكمل عدد النواصب أحد عشر حرفا. وكل حرف منها يخلص زمن المضارع للمستقبل المحض (٣).

والأربعة الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر ظاهر أو مقدر. أما بقيه الأحرف فلا تنصبه بنفسها ، وإنما الذى ينصبه هو : «أن» المضمرة وجوبا بين تلك الأحرف والمضارع.

والمذهب الكوفى يبيح توسط «كى» مضمرة أو مظهره بين لام التعليل والمضارع ، ويجعل هذا المضارع منصوبا بها ، لا «بأن» المضمرة ، وسيجىء (٤) بيان هذا كله فى موضعه المناسب من الباب.

ص: ٢٦٢

- ١- يقول ابن مالك فى رفع المضارع فى باب عنوانه : «إعراب الفعل : ارفع مضارعا إذا يجرد من ناصب و جازم ؛ كتسعد - ١
- ٢- فى المذهب الكوفى. والكلام عليها فى ص ٣٦٤.
- ٣- فى الجزء الأول (م ٤ ص ٥٤). تفصيل الكلام على أنواع الزمن فى المضارع.
- ٤- فى ص ٢٨٢.

زياده وتفصيل :

إذا بنى المضارع المجرد من الناصب والجازم على الفتح (لاتصاله المباشر بنون التوكيد) ، أو على السكون ؛ (لاتصاله بنون النسوة) فهل يكون له محل من الإعراب ؛ فيقال عنه : مبنى فى محل رفع ؛ لأن الرفع هو الأصل الثابت له قبل أن تطرأ عليه فتحه البناء وسكونه؟

الأ-حسن الأخذ بالرأى القائل إنه مبنى على الفتح أو على السكون فى محل رفع ؛ لأنه الأصل الذى تجب مراعاته عند مجيء مضارع آخر بعد الأول ، تابع له (كأن يكون الثانى معطوفا على الأول ، أو توكيدا لفظيا له ، أو بدلا منه) ؛ فيجب رفع الثانى المجرد عن الناصب والجازم ؛ تبعا لمحل الأول من غير أن يتأثر ببناء الأول ؛ إذ التابع لا يكتسب البناء من المتبوع.

أما إذا كان المضارع المبنى غير مجرد - لوقوعه بعد ناصب أو جازم - فإنه يبنى على الفتح ، أو على السكون ، على حسب نوع النون المتصله بآخره ، ويكون فى محل نصب إن سبقه ناصب ، وفى محل جزم (1) إن سبقه جازم. ويراعى هذا المحل فى المضارع الذى يجيء بعده ، تابعا له ؛ (معطوفا ، أو توكيدا لفظيا ، أو بدلا ...) لأن مراعاة المحل واجبه فى هذه الصوره. ويتعين فيها أن تكون العلامه الإعرابيه فى التابع مماثله للعلامه الإعرابيه المحلّيه فى المتبوع. فمثال المضارع المبنى على الفتح فى محل نصب : ... إذن لا- أصحابن الخائن ، ولا- أرافقه. فالفعل : «أصاحب» مبنى على الفتح فى محل نصب بالحرف : «إذن» والفعل «أرافق» معطوف عليه ، معرب منصوب ؛ تبعا لمحل المعطوف عليه ...

ومثال المضارع المبنى على الفتح فى محل جزم : لا تخافن إلا ذنبك ، ولا ترجون إلا ربك ، وقول الشاعر :

لا تحسنّ المجد وال

علياء فى كذب المظاهر

فالأفعال : تخاف - ترجو - تحسب - مبنيّه على الفتح فى محل جزم ب «لا» الناهيه.

ومثال المضارع المبنى على السكون ، لاتصاله بنون النسوة - إما فى محل نصب وإما فى محل جزم على حسب الأداه التى قبله - قول بعض المؤرخين فى وصف الأعرابيات :

ص: ٢٦٣

اشترك كثيرات منهن في الحروب ، كما تشترك فرق المتطوعات اليوم. ومع اشتراكهن لم يهملن التصون والتحفظ. وأنى لهن أن يتركنه ، والدين والنشأ العربية الأصيلة خير عاصم للحرائر؟

فالمضارع «يهمل» - مبنى على السكون فى محل جزم بالحرف «لم». والمضارع «يترك» مبنى على السكون فى محل نصب بالحرف : «أن».

ويجب مراعاة هذا المحل فى التوابع - كما سلف - ؛ فيجب نصب المضارع المعطوف - مثلا - إن كان المعطوف عليه مضارعا مبتئا فى محل نصب ، كما يجب جزم المضارع المعطوف - مثلا - إن كان المعطوف عليه مضارعا مبتئا فى محل جزم ... وهكذا بقيه التوابع. فلإعراب المضارع إعرابا محلليا أثر فى توابعه وفى المعنى.

(ج) لا- يعتبر المضارع ساكنا إذا كان سكون آخره عارضا بسبب الوقف عليه ، أو بسبب التخفيف من توالى ثلاث حركات فى آخره مباشرة ، أو فى آخره مع ما يتصل به ويعتبر جزءا منه ، كالضمير. وهذا التخفيف لغه بعض القبائل ، وأوضح صورته تسكين الحرف الثانى من الأحرف الثلاثة المتواليه المتحركة. فيقولون : - يستمع - بسكون الميم فى المضارع : «يستمع» مكسور الميم ، ويقولون : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ؛ بسكون الراء فى آخر المضارع «يأمر» ؛ لوقوع الضمير المتحرك بعده ، وهذا هو ما يعيننا الآن. فعند الإعراب نقول : إن المضارع مرفوع أو منصوب على حسب حالته الأصلية ، ونزيد : أنه سكن للوقف ، أو للتخفيف (1) ... ومثل هذا السكون لا يراعى فى التوابع.

ص: ٢٦٤

١- سبق بيان شامل عن «سكون التخفيف» ؛ فى ج ١ م ١٦ ص ١٨٠ عند الكلام على : «مواضع الإعراب التقديرى» ، وأشهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الأصلية».

الأول : «أن» المصدريه

(١) المحضه الناصبه للمضارع. وعلامتها : أن تقع فى كلام يدل على الشك ، أو على الرجاء والطمع (٢) ، وأن يقع بعدها فعل .
- فهى لا- تقع فى كلام يدل على اليقين والتحقق ، ولا فى كلام يدل على الرجحان ... (٣) ، ولا تدخل على غير فعل - . فمثال
وقوعها بعد الشك : (أى الأمرين أجدر بالعاقل ؛ أن يدارى السفیه أو أن يقاطعه؟ فلقد عجز الرأى الحكيم عن ترجيح أحدهما).
ومثال الرجاء والطمع قوله تعالى : (وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لى خَطِيئَتى يَوْمَ الدِّينِ) ، وقول الشاعر :

المرء يأمل أن يعى

ش ، وطول عيش قد يضره

فأما التى تقع فى كلام يدل على اليقين فهى «المخففه من الثقيله» (٤) نحو : أعتقد أن سينتصر الحق ، ولو تأخر انتصاره ... أى :
أنه سينتصر ...

وأما التى تقع فى كلام يدل على الرجحان (أى : الظن الغالب) فتصلح للنوعين ؛ فيصح أن تكون مصدرية ناصبه المضارع ، كما
يصح أن تكون مخففه من الثقيله ؛ نحو : (من غزه شبابه ، أو ماله ، أو جاهه ، وظن أن يسالمه الدهر - فقد عرض نفسه
للمهالك).

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدرية التى تنصب المضارع. كقول الشاعر :

أأنت أذى ما لم تكن لى حاجه؟

فإن عرضت أيقنت أن لا أخاليا

أى : أنه لا أخاليا.

ص: ٢٤٥

١- يصح أن يقال : «أن» المصدرى ، أى : الحرف المصدرى. وأن يقال «أن» المصدريه ، أى : الكلمه المصدريه ؛ فالتذكير على
اعتبار الحرف ، والتأنيث على اعتبار الكلمه. وهذا يصدق على جميع الحروف الناصبه ، وغيرها. (انظر هامش ص ٢٧٢ ورقم ٤
من هامش ص ٣٤٩).

٢- أى : الأمل.

٣- اليقين : هو قطع المتكلم بثبوت أمر ، وتحققه ، سواء أكان هذا اليقين صحيحا فى الواقع أم غير صحيح ، وسواء أكان الثبوت
والتحقق سلبا أم إيجابا. والشك هو : استواء التصديق والتكذيب فى نفس المتكلم ، بحيث لا يستطيع أن يصل إلى القطع والجزم

بثبوت الشيء أو بنفيه ؛ لعدم وجود مرجح لأحدهما. والظن أو الرجحان : هو تغلب أحد الأمرين على الآخر في قوة الدليل تغلبا لا يصل إلى حد اليقين - وقد سبق الكلام على هذا ، في ج ٢ م. ٦ ص ٥ أول باب ظن وأخواتها -.

٤- سبق البيان الشافى عنها فى المكان الأنسب (ج ١ ص ٥١٥ م ٥٥ باب : «إن وأخواتها») لأنها من أخوات «إن» تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ فلا تنصب المضارع. ويجىء لها بيان مناسب فى ص ٢٧٣.

١ - أنها تدخل على الماضى والمضارع باتفاق (١). وإذا دخلت على الماضى لا- تنصبه لفظا ، ولا- تقديرا ، ولا محلا - لأن الماضى لا ينصب مطلقا - ولا تغيّر زمنه. وإنما تتركه على حاله ؛ نحو : فرحت بأن عاد الحق إلى أهله.

وإذا دخلت على المضارع نصبته لفظا ، أو تقديرا ، أو محلا ، وخلّصت زمنه للاستقبال - كالشأن فى كل نواصبه - كقولهم : (خير لك أن تقبل ما لا- بد منه مختارا ، بدل أن ترضى به قهرا واضطرارا ؛ فلا تجمعن على نفسك ضعف المضطر ؛ وذلك المغلوب على الأمر).

٢ - أنها لا- بد أن تسبك مع الجملة الفعلية - المضارعيّه وغير المضارعيه - التى تدخل عليها سبكا خاصا يؤدي إلى إيجاد مصدر مؤول ، يغنى عن «أن وما دخلت عليه» ؛ ويعرب على حسب حاجه الجملة : فقد يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ، أو سادا مسدّ المفعولين ، أو غير ذلك مما يقتضيه السياق (٢) ...

٣ - أنها تتصل بالفعل الذى تدخل عليه اتصالا مباشرا (٣) ؛ فلا يجوز الفصل بينهما بغير «لا» النافية ، أو الزائده ؛ فالأولى ، نحو :

وإن افتقدي واحدا بعد واحد

دليل على ألا (٤) يدوم خليل

ونحو : ما أعجب ألا (٥) يرتدع الظالم بمصير من سبقوه. والثانية : نحو : قوله تعالى : (لئن لم يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شئ من فضل الله ...)

ص : ٢٦٦

١- أما دخولها على الأمر والنهى فيجىء الكلام عليه فى «الزيادة والتفصيل» ، ص ٢٧٩.

٢- سبق (فى ج ١ ص ٣٦٤ و ٥٧٤ م ٢٩ عند الكلام على أنواع الموصولات الحرفيه) كيفيه سبك المصدر المؤول ، وطرائقه المختلفه ، وفوائده التى لا تتحقق فى المصدر الصريح ، وأوضحنا كل هذا بما فيه غنى وكفايه لأهميته. وأوضحنا هناك - وفى ج ٢ باب المستثنى م ٨١ ص ٢٥٥ عند الكلام على حكم المستثنى «بيلا» - أهم المواضع التى يقع فيها المصدر مؤولا بدون حرف سابق ، كالتى بعد همزه التسويه أو نوع خاص من القسم.

٣- فلا يصح الفصل بينهما بالسين (كما نص التصريح عند الكلام على «لام الجحود») ولا بسواها إلا كلمه «لا» النافية ، أو الزائده. وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره لأن شبه الجملة موضع التوسع.

٤- هنا : «أن» مدغمه فى «لا» طبقا لقواعد رسم الحروف. والأصل : أن لا - وسيجىء الكلام على كتابتها فى ص ٢٨٠ قسم «ب» من الزيادة.

٥- هنا : «أن» مدغمه فى «لا» طبقا لقواعد رسم الحروف. والأصل : أن لا - وسيجىء الكلام على كتابتها فى ص ٢٨٠ قسم «ب» من الزيادة.

أى : لأن يعلم أهل الكتاب (١)... لأن المعنى هنا على زيادتها وإلا فسد.

وكذلك لا- يجوز الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية التي دخلت عليها «أن» المذكوره (٢). فإذا دخلت على جملة فعلية تشتمل على مضارع - مثلا - وفاعله ، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات أو غيرها وجب أن تتصل أجزاء الجملة بعضها ببعض من غير أن يفصل بينهما أجنبي يجيء من جملة أخرى. ففي مثل : (سررت أن أراك نصير الفضيله ؛ لا- تبغى بها بدلا ، ولو احتملت في سبيلها المتاعب ، ولاقيت المشقات) - لا يصح في كلمه أو أكثر من الكلمات التي جاءت بعد : «لو» أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتين مما دخلت عليه «أن» السالفه (٣).

٤ - أن معمول فعلها لا يتقدم عليها - في الرأي السديد - سواء أكان المعمول مفعولا أم غير مفعول ، كقول شوقي : (عليك أن تلبس الناس على أخلاقها وليس عليك ترقيع أخلاقها (٤)). فلا يصح : عليك - الناس - أن تلبس على أخلاقها ، كما لا يصح : عليك - على أخلاقها - أن تلبس الناس ...

٥ - أن بعض القبائل العربية يهملها ؛ فلا- ينصب بها المضارع ، برغم استيفائها شروط نصبه ؛ كقراءه من قرأ قوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ) برفع المضارع : «يتم» على اعتبار «أن» مصدرية مهملة. والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ؛ حرصا على الإبانة ، وبعدا عن الإلباس.

ص: ٢٦٧

١- الجملة التي تدخل عليها «أن» تسمى : «صله أن» (كما عرفنا في الجزء الأول ، باب «الموصول» عند الكلام على الموصولات الحرفية. م ٢٩ ص ٣٦٨). وستعاد هذه الآيه لمناسبه أخرى في ص ٢٦٨.

٢- الجملة التي تدخل عليها «أن» تسمى : «صله أن» (كما عرفنا في الجزء الأول ، باب «الموصول» عند الكلام على الموصولات الحرفية. م ٢٩ ص ٣٦٨). وستعاد هذه الآيه لمناسبه أخرى في ص ٢٦٨.

٣- لهذا يمتنع في مثل : (عسى أن يعرف الولد فضل والديه) - إعراب : «الولد» اسما لعسى ؛ لأن اسم «عسى» أجنبي عن الجملة التي دخلت عليها «أن» إذ ليس منها ، ولا من مكملاتها. ونظير هذا كلمه : «رب» في قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) فلا يصح إعرابها اسم «عسى» مع إعراب «مقاما» منصوبا على الظرفيه أو غيرها بالفعل : «يبعث». أما مع إعراب : «مقاما» مصدرًا لفعل محذوف (أى ؛ تقوم مقاما) فيجوز الأمران (وقد أوضحنا هذا في الجزء الأول ص ٢٩٤ م ٢٩ في باب الموصولات الحرفية ، وفي باب عسى وأخواتها ص ٤٧٠ م ٥٠ من ذلك الجزء).

٤- جمع : خلق ، وهو : الثوب البالي القديم.

٦ - أنها تمتاز - ومثلها : كى عند الكوفيين - بنصبها المضارع ظاهره ، أو مضمرة (١) ، بخلاف بقيه الإدوات الأخرى التى تنصبه بنفسها ؛ فإنها لا تنصبه إلا ظاهره .

وبهذه المناسبه يذكر النحاه مواضع لإظهارها وجوبا ، ومواضع لإضمارها وجوبا ، ومواضع لجواز الأمرين . وفيما يلى البيان :

(١) فيجب إظهارها فى موضع واحد ، هو أن تقع بين «لام الجر» و «لا» سواء أكانت «لا» نافية أم زائده ، فمثال الأولى قول العربى :
إنى أنتصر للعرب ، لئلا (٢) يطمع فىنا أعداؤنا ، وقول الشاعر :

وإنى لأترك قبج الكلام

لئلا أجاب بما أكره

ومثال الثانيه قول الله تعالى : (لئلا (٣) يعلم أهل الكتاب ألا يقدرّون على شىء من فضل الله) ، أى : ليعلم أهل الكتاب ... - كما سبق (٤) - .

(ب) ويجب إضمارها بعد واحد من سته أحرف : (لام الجحود - أو - - حتى - فاء السببيه - واو المعيه) ، وكذا بعد : «ثم» الملحقه بواو المعيه ، عند من يرى إلحاقها . ولإضمار أن بعد هذه الأحرف تفصيلات وشروط تجىء عند الكلام على كل منها .

(ج) ويجوز إظهارها وإضمارها فى موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر ، ويقع بعدها المضارع مباشره من غير أن تفصله : «لا» النافيه ، أو الزائده ؛ نحو : اقرأ التاريخ لتنتفع بعبره ومواعظه ، أو : لأن تنتفع (٥) ، وقول الشاعر :

إن أخاك الحق من يسعى معك

ومن يضّر نفسه لينفعك

ومن إذا صرف زمان صدعك

بدّد شمل نفسه ليجمعك

فيصح - فى غير الشعر - لأن ينفعك - لأن يجمعك ...

ص : ٢٦٨

- ٢- هذه الهمزة هي همزة : «أن» أما نونها فمدغمه في : «لا» فلا تظهر نطقا ولا كتابه ؛ طبقا لقواعد الإملاء والقراءة. وسيجيء
البيان في «ب» من ص ٢٨٠ -
- ٣- هذه الهمزة هي همزة : «أن» أما نونها فمدغمه في : «لا» فلا تظهر نطقا ولا كتابه ؛ طبقا لقواعد الإملاء والقراءة. وسيجيء
البيان في «ب» من ص ٢٨٠ -
- ٤- في ص ٢٦٦.
- ٥- وكل هذا بشرط ألا يسبقها كون منفي ، فإن سبقها وجب إضمار «أن» كما سيجيء في مواضع الوجوب ، ص ٢٩٨.

ولام الجر هذه قد تكون أصلية لإفاده التعليل (١) وهي التي بمعنى : «لأجل : كذا : ...» فما بعدها - فى الأغلب - عله لما قبلها فى الكلام المثلث (٢) ، كالأمثله السابقه.

وقد تكون أصلية لبيان العاقبه (وتسمى : «لام الصيروره» أو : «لام المآل» ، وهى التى يكون ما بعدها نتيجه مترتبه على ما قبلها ، ونهايه جزائيه له). كقوله تعالى عن موسى عليه السّلام : (فاتخذه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزنا ...) ، فإن فرعون وآله لم يعتنوا بموسى وبتربيته فى القصر الفرعونى ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوه وحزن ... وإنما اعتنوا بتربيته لينفعهم ، أو يكون لهم بمنزله الولد. فلم تتحقق هذه الأمنيّه ، وتحقق بدلها أمر آخر ؛ هو العداوه والحزن ، فالعداوه والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التريه ، وهما العاقبه (النتيجه) أو المآل الذى صار إليه أمر العنايه.

وقد تكون زائده لتقويه المعنى ، وهى الواقعه بين فعل متعد ، ومفعوله ، كقول الشاعر فى الحديث عن ليلاه :

أريد لأنسى ذكرها ؛ فكانما

تمثل (٣) لى ليلى بكل

سيل

فالمضارع : «أريد» متعد ، ومفعوله المناسب هو المصدر المنسبك من «أن» المقدره جوازا بعد اللام ، ومن الجملة المضارعيه بعدها ، وهذه اللام زائده بينهما. والتقدير : أريد نسيانى ذكرها (٤) ، والأصل أريد لأن أنسى.

ص : ٢٦٩

١- تختلف لام التعليل فى معناها وحكمها عن لام الجحود. وسيأتى الكلام على هذا فى ص ٢٩٨ و ص ٣٠٢.

٢- وقد تسمى : «لام «كى»» ، لصحه إحلال : كى الداله على التعليل محلها. (انظر ص ٢٨٣ و ٣٠٢

٣- أى : تتمثل ، وحذفت إحدى التاءين ، تخفيفاً.

٤- والغالب أن يكون المفعول مصدرا مؤولا ، وقد يكون اسما صريحا. ومن الأمثله أيضا قول الشاعر فى الرثاء : أرادوا ليخفوا قبره عن عدوه فطيب تراب القبر نمّ على القبر أى : أرادوا إخفاءهم قبره ؛ فلام الجر زائده بين الماضى ومفعوله المصدر المؤول. ومثله : أراد الظاعنون ليحزنونى فهاجوا صدع قلبى ؛ فاستطارا ومثله : ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره أى : رجا كسر عود الدهر به ... ومثل : وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد -

ويجيز الكوفيون إضمار: «كى» فى كل موضع يجوز فيه إضمار: «أن» وإظهارها؛ كالحاله السالفه بأمثلتها المختلفه؛ فالموضع الصالح لإظهار «أن» ولإضمارها صالح جوازا للأمرين عندهم فى «كى». ويسمون لام الجر التى قبلها: ب «لام التعليل» أو: ب «لام كى» وهذا الخلاف لا أهميه له، بالرغم من كثره استعمال «أن» الناصبه فى أفصح الأساليب ظاهره ومضمرة...

ثانيهما: أن تقع بعد حرف عطف من حروف أربعه ويليه المضارع مباشره هى: (الواو - الفاء - ثم - أو ...) بشرط ألا يدل هذا الحرف على معنى من المعانى التى توجب إضمار «أن»؛ (كالسببيه مع: «الفاء»، والمعيه مع: «الواو» و «ثم»، وكالتعليل، والغايه، والاستثناء مع: «أو» (١)...) وبشرط أن يكون المعطوف عليه اسما مذكورا (٢)، جامدا محضا (أى: اسما خالصا من من معنى الفعل) سواء أكان هذا الاسم المذكور الجامد مصدرا صريحا (٣) أم غير مصدر. أما المعطوف فهو المصدر المؤول من «أن» والجمله المضارعيه بعدها.

فمثال «الواو» إذا كان المعطوف عليه مصدرا صريحا: تعب وأحصّل رزقى خير من راحه وأمدّ يدي للسؤال.

وقول القائل:

ولبس عباءه وتقرّ عيني

أحبّ إليّ من لبس الشّفوف (٤)

ومثالها إذا كان جامدا غير مصدر: لولا النخل فى الصحراء ويغذى البدوىّ لم يجد قوته، ولو لا الآبار وتسقيه لم يجد شرابه.

ص: ٢٧٠

١- انظر ص ٣٠٨، ٣٥١.

٢- وهذا هو الأغلب. ولا مانع من تصيده أحيانا. طبقا لما سيجىء فى ص ٣٠٩.

٣- غير مؤول ولا متصيد.

٤- جمع: شفّ (مشدده الفاء، مع فتح الشين وكسرها) وهو الثوب الرقيق الذى يكشف ما تحته، كالحرير الغالى ونحوه.

ومثال الفاء والمعطوف عليه مصدر صريح : إن اقتنائى الكتب فاستفيد منها ، كإقتنائى الحديده اليانعه فأنتفع بثمارها ورياحينها ...

ومثالها وهو جامد غير مصدر إن البحر فأفكر فى عجائبه ، كالقمر فأطلق خواطرى وراء أسراره.

ومثال «ثم» والمعطوف عليه مصدر صريح : إن التسرع فى الأمر ثم يصلح ، كالإهمال فيه ثم يتدارك ؛ كلاهما معيب ؛ يضاعف الجهد والعناء ، ويضعف الأثر.

ومثالها وهو اسم جامد غير مصدر : إن الزروع ثم أعتمد على نفسى فى رعايتها لهى من خير الوسائل للغنى ، وإن المال ثم يساء التصرف فيه لهُو أشد دواعى الشقاء.

ومثال «أو» والمعطوف عليه مصدر صريح : لا يرضى النابه بالتقصير أو يتداركه ؛ وإنما رضاه بالكمال ، ويقترب منه.

ومثالها وهو جامد غير مصدر قولك للمسافر : لن يحول البعد دون اتصالنا. فعندنا البريد والبرق أو يبادر أحدنا بزياره أخيه ... وهكذا.

فكل مضارع بعد حرف من الحروف الأربعة السالفه منصوب بأن مضمرة جوازا ، ويصح إظهارها ، وكل مصدر مؤول من أن المضمرة جوازا أو الظاهره معطوف على اسم خالص قبلها ، قد يكون مصدرا صريحا ، أو اسما جامدا غير مصدر. ولا بد - مراعاة للأغلب - أن يكون المعطوف عليه مذكورا فى الكلام ؛ فلا يصح أن يكون محذوفا ولا أن يكون - فى الأغلب (1) - متصيذا متوهما.

فإن كان المعطوف عليه اسما غير صريح - بأن كان فيه معنى الفعل ، كالمشتقات العامله - لم يصح النصب ، نحو : الصارخه فيتألم العاقل هى النادبه. فالفعل : «يتألم» واجب الرفع ؛ لأنه معطوف على كلمه : «الصارخه» وهى اسم غير صريح ؛ إذ هى من المشتقات العامله ؛ ففيها معنى الفعل ، ورائحته ، وواقعه موقعه ، من جهه أنها صلته «أل» الموصوله. والأصل فى الصله أن تكون جمله ، فكلمه صارخه بمنزله : «تصرخ» فكأن التقدير : «التي تصرخ» فلما جاءت «أل» الموصوله اقتضت العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل : لأنها لا تدخل إلا على بعض المشتقات التى تصلح أن تكون صلته لها.

ص : ٢٧١

١- قد يكون متصيذا ، أحيانا - كما سبق فى رقم ٢ من هامش الصفحه السالفه ، وكما يجىء فى ص ٣٠٩.

وإذا لم يصح العطف في المواضع السالفه لم يصح نصب المضارع تبعاً لذلك ، فيجب معه على اعتبار الواو ، والفاء ، و ثم ، حروف استئناف ، والجمله بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها. وعلى اعتبار «أو» في هذا الموضوع - خاصه - للاستئناف كذلك (١).

* * *

ص: ٢٧٢

١- وفي موضع الإظهار الواجب والجائز والإضمار الواجب يقول ابن مالك في البيتين السابع والثامن : وبين «لا» ، ولام جرّ الترم إظهار «أن» ناصبه. وإن عدم ... - ٧ «لا» «فأن» اعمل مظهراً أو مضمراً - ٨ أى : يلزم إظهار «أن» الناصبه للمضارع إذا وقعت متوسطه بين «لا» بنوعيهها ولام الجر. فإن عدمت «لا» فأعمل «أن» مظهره أو مضممه ؛ لأن الأمرين جائزان. ثم انتقل في الشطر الأخير إلى الكلام على مواضع إضمارها وجوبا وستأتى في ص ٢٩٨. وفي الموضوع الثاني من مواضع إظهار «أن» الناصبه وإضمارها - جوازا ، يقول ابن مالك في بيت واحد قبل البيت الذى ختم به الباب : وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه «أن» ثابتاً أو منحذف - ١٨ - وستجىء له إشارة أخرى في ص ٣٧٥ حيث مكانه الذى ارتضاه ابن مالك - يقول : إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحه الفعل. - ومعنى أنه خالص : جموده على الوجه الذى شرحناه - نصبته «أن» ثابتة في الكلام أو محذوفه ؛ (بمعنى : مقدره) ولم يذكر شيئاً عن حروف العطف التى تستعمل هنا ، ولا شيئاً من الشروط والتفصيلات. ويلاحظ أنه قال : تنصبه «أن» فأراد من «أن» الكلمه ، ثم عاد فقال : ثابتاً أو منحذف ، يريد : منحذفاً ؛ على إرادته الحرف «أن». (انظر رقم «١» من هامش ص ٢٦٥).

زياده وتفصيل :

(أ) من المفيد سرد بقيه أنواع : «أن» بإيجاز مناسب ؛ لشده الحاجه إلى فهمها ، ولأنها تزيد «المصدرية المحضه» الناصبه للمضارع وضوحا لا يكاد يتحقق إلا بعد عرض هذه الأنواع المختلفه ؛ عرضا تتبين به وجوه المشابهه والمخالفه.

والأنواع خمسه :

١ - المصدرية المحضه الناصبه ، وقد سبق الكلام عليها.

٢ - المخففه (١) من الثقيله - وهى من أخوات «إن» - وتعرف بعلامه من أربع :

(أ) أن تدخل مباشره على فعل جامد ، أو على حرف غير «لا» ؛ كقوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)، وقول الشاعر :

أجدك ، ما تدرين أن ربّ ليله

كأنّ دجاها من قرونك ينشر

(ب) أو : تقع فى كلام يدل على اليقين ، والتحقق ، والاعتقاد الثابت. مثل : «أيقن» ، ومثل : «علم ورأى» إذا أفادا اليقين والتأكد ، والاعتقاد الثابت ويدخل فى هذا كل الأفعال وغيرها مما يفيد اليقين ؛ مثل : «اعترف» ، بمعنى : علم وأقرّ ، وكذا : «خاف وحذر» ، - عند سيويه وأصحابه - وما بمعناها إذا كان الشئ المخوف أو المحذور متيقنا. ومن الأمثله قول الشاعر :

وإذا رأيت من الهلال نموه

أيقنت أن سيكون بدرا كاملا

ومثل : أعلم أن سيكون الجزاء على قدر العمل. وقول الشاعر ينصح :

فإن عصيتم مقالى اليوم فاعترفوا

أن سوف تلقون خزيا ظاهر العار

ومثل : يفزّ الشريف من الإساءه والتقصير ؛ مخافه أن يحاسبه الضمير. وقد اجتمع اليقين ودخولها على حرف غير الحرف «لا» فى قول الشاعر :

تيقنت أن ربّ امرئ خيل خائنا

أمين ، وخوّان يخال أمينا

-
- ١- المخففه من الثقيله ثنائيه لفظا ، ثلاثيه بحسب أصلها قبل التخفيف. - وقد سبق إيضاها في الموضوع الأنسب ، ج ١ م ٥٥ ص ٦١٠ - أما المصدريه فثنائيه أصلا وحالا ..

(ح) أو : تكون داخله على جمله اسميه مسبوقة بجزء من جمله - لا بجمله كامله - فيكون المصدر المؤول من «أن» المخففه وما دخلت عليه متمما للسابقه ؛ كقوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (١) ، فالمصدر المنسبك من «أن» وما دخلت عليه خبر المبتدأ : «آخر». وكقول الشاعر :

كفى حزنا أن لا (٢) حياه هنيئه

ولا عمل يرضى به الله ، صالح ...

فالمصدر المؤول فاعل للفعل : كفى

(د) أو تكون داخله على فعل مقصود به الدعاء ؛ نحو : صانك الله ورعاك ، وأن هيا لك حياه سعيده.

وأهم أحكامها :

أنها من أخوات «إن» ؛ فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جمله قد تحتاج إلى فاصل في أغلب الأحوال.

ومن أحكامها أنها تسبك مع معموليها فينشأ من السبك مصدر متصرف ، (أى : يعرب على حسب حاجه الجمله ؛ من مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مفعول به ، أو سادّه مسدّ المفعولين ... أو ...).

إلى غير هذا من الأحكام والتفصيلات الهامه التي عرضناها بأمثلتها في مكانها الأنسب (٣).

٣ - الصالحه لأن تكون مصدرية ناصبه للمضارع ولأن تكون مخففه ، لا تنصبه ؛ وهى الواقعه فى كلام يدل على الرجحان ؛ كأن يسبقها الفعل : ظن - خال - علم التى بمعنى : ظن - حسب - حجا ... فيرفع أو ينصب المضارع بعد كل هذه الأفعال - وما شابهها - على أحد الاعتبارين السالفين.

أما «أن» الواقعه فى كلام يدل على الشك ، أو على الطمع والرجاء والأمل - فليست إلا «المصدرية المحضه» الناصبه للمضارع - كما أسلفنا - فإن أجرى الظن مجرى

ص : ٢٧٤

١- ستعاد الآيه لمناسبه أخرى فى ص ٢٧٧.

٢- إذا وقعت «لا» بعد أن المخففه وجب فصلها كتابه - كما سيجىء فى «ب» من ص ٢٨٠.

٣- ج ١ ص ٦١٦ م ٥٥ ، ص ٣٦٨ م ٢٩ ، ص ٥٨٣ م ٥٢.

اليقين تأويلا ، جاز الأمران. وبالنصب والرفع قرئ قوله تعالى : (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) أو يتركون ...

٤ - الزائده : وهى التى يتساوى وجودها وعدمها ، من ناحيه العمل ؛ إذ لا عمل لها على الأصح. وإنما أثرها معنوى محض ؛ هو تقويه المعنى وتأكيده ؛ (كالشأن فى الحروف الزائده المهمله ، طبقا للبيان الخاص بهذا فى صدر الجزء الأول ، عند الكلام على الحرف) وتقع - فى الغالب - بعد «لَمَّا» الحينيه (١) كالتى فى قوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَارْتَدَّ بَصِيرًا).
والتى فى نحو : أجب الصارخ لما أن يكون (٢) مظلوما. برفع : يكون.

ص: ٢٧٥

١- «لما» الحينيه ، هى التى بمعنى : حين ، ووقت. وقد سبق الكلام عليها فى باب «الظرف» ج ٢
٢- وقوع المضارع بعد «لما» الحينيه جائز ولكنه قليل. ولهذا الحكم بيان ذكرناه فى الجزء الثانى (م ٧٩ ص ٢٣٥) عند الكلام على الظرف : «لما» - حيث قلنا هناك : قال الأشمونى فى الجزء الثالث ، أول باب : «إعراب الفعل» عند الكلام على أنواع «أن ..» ومنها «الزائده» ما نصه : «(الزائده هى التاليه «لَمَّا» نحو قوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) .. اه كلام الأشمونى. وهنا قال الصبان : (قوله نحو : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) وتقول : أكرمك لما أن يقوم زيد ، برفع المضارع. فارضى» اه كلام الصبان نقلا عن الفارضى. وهذا النص صريح فى جواز دخول «لَمَّا» على المضارع قياسا إذا كان مسبوقا بأن الزائده ، والعجيب أن الصبان يأتى به هنا جليا واضحا ليكمل مافات الأشمونى ثم ينسى هذا فى الجزء الرابع أول باب : «الجوازم» عند الكلام على «لما» الجازمه ؛ فقد احترز الأشمونى فوصفها بأنها أخت «لم» وقال هذا الاحتراز لإخراج «لما الحينيه» «ولما الاستثنائيه» لأن هاتين لا يليهما المضارع. فيقول الصبان تعليقا على هذا وتأييدا له ، ما نصه : «أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا- حاجه إلى الاحتراز منهما». اه. فهو يكتفى بهذا ، ساكتا عما قاله الأشمونى من أن المضارع لا يجيء بعد «لما الحينيه» «ولما الاستثنائيه». وكما نسى هذا فى باب «الجوازم» نسيه أيضا فى باب «جمع التكسير» - ج ٤ - عند الكلام على صيغه : «فعل» واطرادها ؛ حيث قال الأشمونى عنها فى ذلك الباب : ظاهر كلام المصنف هنا موافقه التسهيل ، فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالبا إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالبا بقدر ، أو نحو : قل .. أو ندر .. اه وهنا قال الصبان ما نصه : (قوله : ولما يذكر غيره .. الخ ..) تركيب فاسد ؛ لأن «لما الحينيه» إلا- تدخل لا على ماض. اه كلام الصبان فبأى الرأيين نأخذ؟ بالأول لأنه نص صريح فيه تيسير ، ولكن حظه من القوه والسمو البلاغى أقل كثيرا من الآخر الذى منعه أكثر النجاه.

أو بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر يصف امرأه :

ويوما توافينا (١) بوجه مقسم (٢)

كأن ظيبه تعطو (٣) إلى وارق (٤)

السلم (٥)

أو بين «لو» وفعل مذكور للقسم ؛ كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم

لكان لكم يوم من الشر ؛ مظلّم

أو بين «لو» وفعل للقسم محذوف ؛ كقول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حرًا

وما بالحرّ أنت ولا العتيق (٦)

...

ومن الزائده أيضا - فى رأى بعض النحاه - الواقعه بعد جملة مشتمله على القول وحروفه نصًا ؛ مثل : قلت للمتردد : أن أقدم ، ... عند من يصوب هذا التركيب ، - كما سيجىء فى الكلام على المفسره (٧) - وقد وردت زيادتها بعد «إذا» فى قليل من المسموع الذى لا يقاس عليه.

٥ - الجازمه. وهى لغه لإحدى القبائل العربيه (٨) ؛ نحو : أواصل العمل إلى أن ينته وقته. والأفضل إهمال هذه اللغه اليوم ؛ منعا للخلط والإلباس.

٦ - الضمير :

تكون «أن» ضميرا للمتكلم عند بعض العرب - بمعنى : «أنا» ؛ فيقول : أن جاهدت فى الله حقّ الجهاد ؛ بمعنى : أنا جاهدت ... أما مجيئها للمخاطب مذيله ببعض حروف تدل على فروعه المختلفه فهو الشائع بين القبائل ؛ نحو : أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن (٩).

٧ - المفسره :

وهى حرف مهمل (١٠). والغرض منه : إفاده التبيين والتفسير ، مثل : «أى المفسره»

- ١- تأتينا.
- ٢- جميل حسن.
- ٣- تمد عنقها وتميله.
- ٤- السلم : شجر. وسلم وارق : أى : به أوراقه.
- ٥- السلم : شجر. وسلم وارق : أى : به أوراقه.
- ٦- الشريف كريم الأصل.
- ٧- انظر هامش ص ٢٧٨ ، الآتيه ثم ص ٢٨٠ وفي هذه الصفحه نوع آخر من الزائده
- ٨- عرض بعض النحاه لها أمثله من الشعر ، وصفها غيره بأنها لا تصلح للاستشهاد لأسباب صحيحه قويه. ولكن صحتها وفساد تلك الأمثله لا يقدحان فى الأمر الواقع ، وهو وجود قبيله عرييه تجزم بالحرف : «أن»
- ٩- سبق تفصيل الكلام على هذا الضمير من نواحيه المختلفه فى الباب الخاص بالضمير - ج ١ -
- ١٠- لا عمل له ، ولا يتأثر بعامل.

فكلاهما حرف تفسير ؛ ولهذا يصح إحلال «أى» محل «أن».

ولا تكون «أن» مفسره إلا بثلاثة شروط مجتمعه :

أولها : أن تسبقها جملة مستقلة كاملة ، فيها معنى القول دون حروفه.

ثانيها : أن يتأخر عنها جملة أخرى مستقلة ، تتضمن معنى الأولى ، وتوضح المراد منها.

ثالثها : ألا تقترن «أن» بحرف جر ظاهر أو مقدر.

(ومن الشرط الثانى يتبين أن الذى يقع به التفسير هو الجملة المتأخره : أما الحرف «أن» فمجرد أداء ، أو آله ، أو رمز ، ففى الكلام مجاز مرسل ، علاقته الآليه).

فإذا استوفت الشروط الثلاثة كانت مفسِّره لمفعول الفعل الذى قبلها ؛ إن كان متعديا ، سواء أكان المفعول ظاهرا أم مقدرًا. فالظاهر كالذى فى قوله تعالى ، يخاطب موسى : (... إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى ؛ أن اقدفيه فى اليمّ ...) ف «ما يوحى» هو عين «اقدفيه فى اليمّ» معنى ... والمقدر كالذى فى قوله تعالى (١) فى قصه نوح : ((فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ)) ... على تقدير : أوحينا إليه شيئا ؛ هو : اصنع. ويصح أن تكون «أن» هنا زائده ، والمعنى (٢) : أوحينا إليه لفظ : «اصنع».

وإن لم يكن الفعل متعديا فالجملة التفسيرية لا محل لها - كما سيجىء.

فإن لم يسبقها جملة كاملة كانت - فى الغالب - مخففه من الثقيله ؛ كالتى فى قوله تعالى : ((وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) لأن ما قبلها مبتدأ لا- خير له إلا «أن» وما دخلت عليه. وهذا ينافى التفسيرية ؛ لأنها لمحض التفسير - لا للتكميل - فتقتضى أن يكون قبلها جملة تامه ؛ كما سلف (٣).

وإن كان قبلها جملة تامه ولكنها مشتمله على حروف القول وجب اعتبار

ص: ٢٧٧

١- سورة : «المؤمنون» (وستعاد الآيه لمناسبه أخرى فى ص ٢٨٠).

٢- انظر ص ٧٧٨.

٣- فى : (ج) من ص ٢٧٤.

«أن» زائده لا مفسره ؛ نحو : قلت له : أن افعل (1) - كما سبق عند الكلام على «أن» الزائده - .

وإن لم يتأخر عنها جمله امتنع مجيء «أن» ؛ فلا يقال : أرسلت إليك ما يليق : «أن» مدحا. فيجب حذف : «أن» أو الإتيان بكلمه : «أى المفسره».

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر فهي «مصدرية» ، لاختصاص حرف الجر بالدخول على الاسم ، ولو كان الاسم مصدرا مؤؤلا- ؛ كالمثال السابق ، وهو : (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ...) إن جعلنا التقدير : فأوحينا إليه بصنع الفلك ... على معنى : وأشرنا إليه (أى : عليه) بصنع الفلك. ولم نجعله على تقدير حذف المفعول والاستغناء بتقديره عن تقدير حرف جرّ محذوف.

بقي شيء هام ؛ هو : إعراب الجملة الواقعة بعد «أن» المفسره. قال صاحب المغنى : (الجملة المفسره لا محل لها مطلقا). ولكن الصبان فى حاشيته ناقش هذا عند الكلام على «أن» المفسره. وقال : إن الجملة المفسره التى لا محل لها من الإعراب هى الجملة التى ليست فى محل المفرد ، كالتى فى مثل : محمدا أكرمته. أما التى فى محل المفرد - كالواقعه بعد «أن المفسره» إذ الأصل : أكرمت محمدا أكرمته. التى تفسر المفعول - فالظاهر أنها فى محل نصب ، تبعا لما فسرتة ؛ لأنها فى معنى هذا اللفظ ، فيحل المفرد محلها.

وإذا كان لها محل من الإعراب كالمفرد الذى تفسره فما موقعها؟ أتكون مفعولا مثله ، أم بدلا ، أم عطف بيان؟

ص: ٢٧٨

١- جاء فى حاشيه الصبان فى هذا الموضع عند الكلام على «أن» الناصبه للمضارع ما نصه : «قلت له : أن افعل - ليست مفسره ؛ لوجود حروف القول - ولا يقال مثل هذا التركيب ، لعدم وجوده فى كلامهم ؛ لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول [يريد : من غير أن] وعلى تسليم أنه يقال - لا- تجعل «أن» فيه تفسيريه ، بل زائده. وجوز الزمخشري فى قوله تعالى : (ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) اعتبار «أن» مفسره على تأويل : «قلت» بأمرت. واستحسنه فى المغنى. قال : وعلى هذا فمعنى شرطهم ألا يكون فى الجملة التى قبلها حروف القول ، أى : باقيا - هذا القول - على حقيقته ، غير مؤول بغيره. اه

تكون بدلا أو عطف بيان ؛ لأن البدل والبيان هما اللذان يسيران التفسير ويناسبانه ؛ (كما سبق في بابهما ج ٣ ص ٩٩ م ١١٧ ...
وص ٤٨٦ م ١٢٣ ...).

وشىء آخر هام أيضا :

إذا جاء بعد «أن» الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بكلمه : «لا» نحو : أشرت إليه أن لا يفعل ، جاز رفعه على اعتبار «لا» نافية.
وجزمه على اعتبارها ناهيه ، وأن في الحالتين مفسره (١) ، وجاز نصبه على اعتبار «لا» نافية ، و «أن» مصدرية (٢). فإن حذفت «لا»
امتنع الجزم ، وصح الرفع أو النصب.

لكن صرح الصبان بأنه يصح على الجزم بلا الناهيه اعتبار «أن» مصدرية ؛ اعتمادا على الرأى الأصح الذى يبيح دخولها على الأمر
والنهى .، وقد جاء فى حاشيه الخضرى ما نصه (٣) :

(وصل «أن» بالماضى اتفاق ، وبالأمر (٤) عند سيبويه ، بدليل دخول الجار عليها فى نحو : كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد. إذ لا
يدخل إلا- على الاسم ، فتؤول بمصدر طلبى ، أى : كتبت إليه بالأمر بالقيام ؛ كما قدر الزمخشري فى قوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا
نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ) ، أى : بالأمر بالإنذار ، فلا يفوت معنى الطلب. وردّه الدمامينى بأن كل موضع وقع فيه الأمر هو
محتمل لكون «أن» فيه تفسيرية ؛ بمعنى : «أى» ؛ كهذه الآيه ، ونحو :

ص: ٢٧٩

١- فى هذا المثال - وأشباهه - تكون الجملة بعدها مفسره للجملة قبلها ، لعدم وجود مفعول ظاهر أو مقدر تفسره ؛ لأن الفعل
قبلها لازم ، فالجملة التى بعدها لا محل لها من الإعراب ، بناء على ما سبق من كلام المغنى والصبان.

٢- وتكون مصدرية مع انطباق شروط المفسره عليها على اعتبار آخر : هو أن الفعل الذى قبلها لازم يتعدى بحرف الجر ، وأن
الحرف الجار محذوف ، وبهذا التأويل تخرج من عداد المفسره ؛ لأن المفسره - كما سبق - لا تقترن بحرف الجر مطلقا ، (لا
ظاهرا ولا مقدرًا) وتدخلى فى عداد المصدرية ، وليس فى هذا التأويل تكلف ؛ لأن حذف حرف الجر قياسى قبل «أنّ وأن» إذا
كان الفعل قبلهما لازما.

٣- ج ١ أول باب الموصول.

٤- والمراد به ما يشمل النهى أيضا - كما يتضح من التمثيل الآتى - ؛ لأن النهى أمر بالكف وطلب الامتناع.

فأوحينا إليه أن (١) اصنع الفلك ... ونحو (وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي). ونحو: (وانطلق الملائم منهم أن امشوا ...)، أى: انطلقت ألسنتهم (٢) فكل ذلك - إن لم يقدر فيه الجارّ - هى فيه إمّا تفسيريّه ؛ (لسبقها بجمله فيها معنى القول دون حروفه ؛ ووقوع جملة بعدها ، وخلوها من الجار لفظاً) ، ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيويّه ، - وإما زائده ؛ كالمثال : (أى : كتبت إليه بأن قم) ، أى : بهذا اللفظ. زيدت «أن» كراهه دخول الجار على الفعل ظاهراً ، وإن كان فى الواقع اسماً ؛ لقصد لفظه) خ.خ. ١٥

وإذا دخلت «أن» على الماضى والأمر باعتبارها مصدرية فإنها لا تغير زمنهما ، ولا يكون لهما محل تنصبه ؛ - كما جاء فى المغنى عند الكلام عليها. - خلافاً لرأى ضعيف آخر.

(ب) انتهينا من الكلام على «أن» من وجهتها النحويه واللغويه وبقية ناحيه تتصل بإظهارها أو عدم إظهارها فى النطق وفى الكتابه إذا وقعت بعد ، «لا». أما مع غير «لا» فتظهر فى الحالتين.

١ - فيجب حذف النون فيهما إن كانت «أن» مصدرية ناصبه للمضارع المسبوق «بلا» التانيه ، أو : «لا» الزائده ، نحو : شاع ألاً يخفق الإنسان فى الوصول للقمر - (ما منعك ألاً تسجد إذ أمرتك) والحذف هنا معناه عدم ظهورها فى الكتابه وفى النطق ؛ فهى مدغمه فى «لا» وإدغامهما يمنع ظهورها خطأ ونطقاً ...

٢ - ويجب إظهارها فى الكتابه ، وإبرازها خطأ لا نطقاً إن كانت غير ناصبه ؛ سواء أكان بعدها اسم أم فعل ؛ نحو : تيقنت أن لا أسافر - أشهد أن لا إله إلا الله ، فتظهر فيهما خطأ ، وتدغم «لا» عند النطق.

ص : ٢٨٠

١- انظر ص ٢٧٧.

٢- ليس المراد بالانطلاق المشى ، وإنما المراد : انطلاق الألسنه كما أن المراد بالمشى هنا هو الاستمرار على الشىء ، وليس المشى المعروف.

وهو حرف (ل) ، يفيد النفي بغير دوام ولا- تأييد إلا- بقرينه خارجه عنه. فإذا دخل على المضارع نفي معناه فى الزمن المستقبل المحض - غالباً (٢) - نفيًا مؤقتًا يقصر أو يطول من غير أن يدوم ويستمر ، فمن يقول : لن أسافر ، أو : لن أشرب ، أو : لن أقرأ غدا ، أو نحو هذا ... ، فإنما يريد نفي السفر - أو غيره - فى قابل الأزمنه مده معينه ، يعود بعدها إلى السفر ونحوه ، إن شاء ، ولا يريد النفي الدائم المستمر (٣) فى المستقبل ، إلا إن وجدت قرينه مع الحرف «لن» تدل على الدوام والاستمرار.

وأشهر أحكامه :

١ - أنه مختص بالمضارع ، ينصبه بنفسه ، ويخلص زمنه للمستقبل المحض غالباً (٤) ؛ ولهذا كان نفيه لمعنى المضارع مقصوراً على المستقبل غالباً - كما تقدم - نحو قوله تعالى : (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ).

٢ - جواز تقديم معمول مضارعه عليه (أى : على «لن») ؛ كقول الشاعر :

مه - عاذلى (٥) - فهائما لن

أبرحا

بمثل أو أحسن من شمس الضحا

فكلمه : «هائما» خبر للمضارع المنصوب «بلن» ، وقد تقدمت على الناصب.

ص : ٢٨١

١- هو حرف غير مركب. أما ما يعرض له بعض النحاه من الكلام على أصل مادته وبنيته ، (وأن أصله «لا أن» أو ... أو ... فلا يصح الوقوف عنده ، ولا الالتفات إليه ؛ لعدم جدواه.

٢- لأنه قد ينفى زمنه المستقبل المتصل بالحال كآيه : (فلن أكلم اليوم إنسيا). فقد نفي الحال الممتد إلى المستقبل ،

٣- لأنه قد ينفى زمنه المستقبل المتصل بالحال كآيه : (فلن أكلم اليوم إنسيا). فقد نفي الحال الممتد إلى المستقبل ،

٤- يدل على هذا قوله تعالى : (فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْشَاءً) فلو كانت «لن» تفيد تأييد النفي لوقع التعارض بينها وبين كلمه : «اليوم» فى الآيه ، لأن اليوم محدد معين ، وهى غير محدده ولا معينه. ولوقع التكرار فى قوله تعالى : (.. فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا ...) فما فائده كلمه : «أبدا» التى تدل على التأييد إن كانت «لن» تدل عليه؟ أما التأييد فى قول الشاعر : إن العرائن تلقاها محسبده ولن ترى للناس حسادا وفى قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ...) فبسبب قرينه خارجه ، هى العلم القاطع المستمد من المشاهده الصادقه الدائمه.

٥- يا عاذلى

٣ - عدم الفصل بينه وبين مضارعه ، إلا للضرورة الشعرية ؛ كالتى فى قول القائل :

لن - ما رأيت أبا يزيد مقاتلا -

أدع القتال وأشهد (١)

الهيحاء

والأصل : لن أدع القتال ... ما رأيت أبا يزيد ... وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجاء والمجرور ؛ لأن شبه الجملة يتوسع فيه ...

٤ - أنه قد يتضمن مع النفى الدعاء أحيانا ؛ كقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ؛ ثم لازل

ت لكم خالدا خلود الجبال

ومنه قوله تعالى على لسان موسى : (قال ربّ بما أنعمت عليّ ؛ فلن أكون ظهيرا للمجرمين) لأن أدب المتكلم مع ربه ، وجهله بالغيث ؛ يقتضيان أن يكون الكلام متضمنا الدعاء ، لا النفى القاطع لأمر يكون فى المستقبل ، لا يدرى المتكلم عنه شيئا ؛ فكيف يقطع فيه برأى حاسم ، وأنه سيظل خالدا لأعدائه خلود الجبال؟ ٥ - أنه - بمعناه السابق - حرف جزم عند بعض العرب القدامى (٢) ؛ فيقول قائلهم : لن أنطق لغوا ، ولن أشهد زورا ... بعزم الفعلين - وليس من المناسب اليوم محاكاة هذه اللغة ؛ حرصا على الإبانة ، وإبعادا للخلط واللبس.

الثالث : كى

وهو حرف متعدد الأنواع ؛ يعيننا منه النوع المصدرى المحض ، المختص بالدخول على المضارع ، وبنصبه وجوبا بنفسه مباشرة ، لا «بأن» المضمرة وجوبا كما يرى بعض النحاه.

وعلامه مصدريته الخالصه وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع «أن» المصدرية بعده

ص: ٢٨٢

١- المضارع : «أشهد» ، إما مرفوع على الاستئناف. وإما منصوب بأن المضمرة جوازا لعطفه على اسم صريح ؛ هو المصدر : «قتال» - طبقا للقاعده الخاصه بهذا ، وقد سبقت فى ص ٢٧٠ والتقدير : لن أدع القتال ، وأن أشهد الهيحاء. أى : لن أدع القتال ، وشهود الهيحاء ... ولا يجوز عطف «أشهد» على المضارع المنصوب قبلها ؛ وهو : «أدع» لثلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون المعطوف

منفيا كالمعطوف عليه ، فيكون التقدير : لن أذع القتال ، ولن أشهد الهيحاء. وهذا غير المراد.

٢- جاء هذا الحكم في كثير من المراجع النحويه بصيغه تدل على الشك في صحته ؛ بدليل أن «المغنى والأشموني» اشتركا في النص الآتي : (وزعم بعضهم أنها قد تجزم) اه وبدليل عبارته «الخضري» ونصها : (قيل : والجزم بها لغه) وسأقت المراجع السالفه بيتين استشهدا للجزم.

(في الرأي الأرجح) لا ، ظاهره ولا مضمرة ؛ إلا في حالة الضروره أو التوكيد اللفظي ؛ نحو : منحنا الله الحواس لكي نستخدمها في تحصيل العلم ، وإنجاز مطالب العيش. وزودنا بالأمل الكبير ؛ لكيلا يستبد بنا اليأس فيحرقنا بناره.

ويشتهر هذا النوع باسم : «كي المصدريه». وهو مثل : «أن» المصدريه معنى ، وعملا ، وسبكا (١) ؛ ولهذا لا يصح وقوع «أن» المصدريه» بعده ، إلا في حالة الضروره أو التوكيد اللفظي - كما تقدم - ، وبالرغم من هذا فوجود «أن المصدريه» ، بعده في هاتين الحالتين غير مستحسن. كما تشتهر لام الجر التي قبل «كي» باسم : «لام التعليل» ؛ لأن ما بعدها عله لما قبلها من كلام مثبت (٢).

وأهم أحكام «كي» المصدريه :

١ - وجوب نصبها المضارع بنفسها ، وتخليص زمنه للمستقبل - غالبا - فهي كسائر النواصب في هذا التخليص.

٢ - وجوب اتصالها بالمضارع مباشره وعدم الفصل بينهما ، بغير ، «لا» النافيه وحدها - كالتى في المثال السالف (٣) - أو «ما» الزائده وحدها ، أو هما معا بشرط تقديم «ما» ومثال الفصل «بما» الزائده : امنح نفسك قسطها من الراحة لكيما تنشط وتقوى. وقول الشاعر :

ولقد لحت (٤) لكم لكيما تفهموا

ووحيت (٥) وحياليس

بالمرتاب

ومثال الفصل بهما معا : لا تتعرض للشبهات لكيما لا يصيبك التجريح بحق وغير حق ، وقول الشاعر :

أردت لكيما لا ترى لى عثره

ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل؟

ص: ٢٨٣

١- بين الحرفين بعض فروق ؛ أهمها : تصرف «أن المصدريه» مع صلتها ؛ بأن يقع المصدر المؤول منهما مبتدأ ، وفاعلا- ، ومفعولا- ، ومجرورا بحروف الجر المختلفه ، وغير هذا من المواقع الإعرابيه المتعدده. أما «كي المصدريه» فغير متصرفه ؛ فالمصدر المنسبك منها ومن الجمله المضارعيه بعدها لا يكون إلا مجرورا باللام.

٢- وهذه «اللام» هى التى تدل وحدها على «التعليل» أماكى» التى بعدها ... فمتجرده للمصدريه ولا دخل لها بالتعليل. فان كان الكلام قبل اللام منفيا فقد تكون عله لما قبلها أو لا تكون على حسب البيان الآتى عند عوده الكلام عليها ، والموازنه بينها وبين لام الجحود ، فى «ب» من ص ٣٠٢.

- ٣- إذا توسطت كى بين لام الجر ولا النافيه وجب وصل الثلاثه فى الكتابه. وإن لم توجد لام الجر فصلت «كى» عن «لا». تطبيقا لقواعد الإملاء الحاليه. (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٨٨)
- ٤- أوضخت وبينت.
- ٥- أخبرت.

والفصل «بلا» النافية لا يمنع النصب - باتفاق - أما الفصل ب «ما» الزائده ، أو بهما معا فالراجح أنه لا يمنع أيضا.

٣ - وجوب سبكها مع الجملة المضارعية (١) التي بعدها مصدرا مؤولا يعرب مجرورا باللام ؛ فهو مصدر غير متصرف ، بخلاف المصدر المنسبك من «أن المصدرية» - وما دخلت عليه فهو مصدر متصرف حتما. (٢) ..

ونشير هنا إلى أسلوب فصيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل منصوبا ، كقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ؛ لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ ، وَمَا تَأَخَّرَ ...) فما الذي نصب المضارع : «يغفر»؟

قيل منصوب «بأن» مضمرة جوازا بعد اللام ، وقيل منصوب ب «كى» مضمرة جوازا بعدها عند الكوفيين. وقد يكون الرأى الأول هو الأنسب ؛ لأن الأكثر هو إضمار «أن» ، ويشيع عملها ظاهره ، ومضمرة ، وجوبا (٣) ، أو جوازا ...

ص: ٢٨٤

١- الطرق المستعملة فى سبك «المصدر المؤول» ، والأسباب الداعية لاستعماله دون المصدر الصريح - موضحة تفصيلا - فى ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٩ عند الكلام على : «الموصلات الحرفية».

٢- انظر رقم ١ من هامش من الصفحة السابقة.

٣- انظر ص ٢٤٨ وص ٣٧٨ ؛ - حيث بيان السبب. وفى : (لن ، وكى ، وأن) يقول ابن مالك : وبلن انصبه ، و «كى» ، كذا «بأن» لا بعد علم. وأتى من بعد ظن - ٢ فانصب بها ، والرفع صحح ، واعتقد تخفيفها من «أن» ؛ فهو مطرد - ٣ يقول انصب المضارع بالحرف : «لن» ، والحرف : «كى» وكذا بالحرف «أن» بشرط ألا يكون الحرف : «أن» واقعا بعد ما يفيد العلم واليقين ، أما إن كانت الأداه «أن» واقعه بعد ما يفيد الظن فانصب بها المضارع إن شئت ، وصحح الرفع إن شئت ، (أى : اعتبره صحيحا) ، واعتقد أنها فى صورته الرفع مخففه من الثقيله التى هى من أخوات «إن». ثم بين بعد ذلك أن بعض القبائل يهمل «أن» الناصبه للمضارع وجوبا ؛ حملا على أختها «ما المصدرية» فكلاهما عنده لا ينصب ... قال : وبعضهم أهمل : «أن» ؛ حملا على «ما» أختها - حيث استحققت عملا ٤ (تقدير البيت : وبعضهم أهمل «أن» حيث استحققت عملا ؛ حملا على أختها : «ما» المصدرية فإنها لا تعمل). يريد : أن بعض العرب أو النحاه - يهمل «أن» فى كل موضع تستحق فيه ن تنصب المضارع. وسبب إهمالها حملا على «ما» المصدرية التى لا-تعمل ، بالرغم من مشابهتها «أن» فى المعنى. والإهمال مقصور على «أن» المصدرية التى تستحق العمل فى المضارع كما سبق. أما غيرها من بقيه - - أنواع «أن» كالمخففه من الثقيله وغيرها فلا دخل لها بهذا ، فلكل نوع حكمه الخاص به. وعلى هذا الأساس يجب - فى بيت ابن مالك - تعليق الظرف : «حيث» بالفعل الماضى : «أهمل» ؛ ليستقيم المعنى المراد. وقبل أن يتمم الكلام على : «أن» المصدرية الناصبه ، انتقل إلى : «إذن» الناصبه ، ثم عاد إلى إتمام الكلام على «أن» فسرده حالات إظهارها وإضمارها ، جوازا ووجوبا فى الحالتين ؛ فقال : وبين «لا» ولام جرّ الترم - ٧ وقد شرحنا هذا البيت ونصف الذى يليه مما له علاقة بالبحث فى المكان المناسب ص ٢٧٢. ويعاد ذكره لمناسبه فى ص ٢٩٣.

زياده وتفصيل :

- قلنا (١) : إن «كى» حرف متعدد الأنواع ... ، أشهرها النوع المصدرى السالف الذى أوضحناه (٢) ، ومما يزيده بيانا وجلاء ويتمم الفائده عرض بقيه الأنواع فى إيجاز مناسب. ٢

الأنواع كلها أربعه :

(أ) «كى المصدريه» المحضه المختصه بالمضارع ونصبه وجوبا. وقد سبقت (٣).

(ب) «كى التعليليه المحضه» وهى حرف جر يفيد التعليل (أى : يفيد أن ما بعده عله لما قبله من كلام مثبت (٤) ، غالبا ؛ فهى بمنزله «لام التعليل» السابقه (٥) معنى وعملا. ولها أربع صور :

الأولى : أن تدخل على «ما» الاستفهاميه ، - للسؤال عن العله - فتجرها ؛ نحو : كيم تكثر الغابات فى المناطق الاستوائيه؟ بمعنى : لم تكثر الغابات ..؟ ولا- يصح أن تكون هنا مصدرية ؛ لوجود فاصل قوئى بينها وبين المضارع ، ولفساد التركيب والمعنى على المصدريه.

الثانيه : أن تدخل على «ما» المصدريه فتجر المصدر المؤول : كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضرّ ؛ فإنما

يرجى الفتى كيما يضرّ وينفع

أى : يرجى الفتى «كى» الضر والنفع ؛ بمعنى للضر والنفع (٦). فلا يصح - فى الراجح - اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره فى الفصيح إلا لتوكيد لفظى فى بعض الحالات ، أو لضروره شعريه ، وكلاهما غير مستحسن هنا ...

الثالثه : الداخلة على «لام الجر» كقول الشاعر يفتخر بكرمه :

فأوقدت نارى كى ليبصر ضوءها

وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

ص: ٢٨٦

١- فى ص ٢٨٢.

٢- انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٣ ، و «ب» من ص ٣٠٢.

٣- فى ص ٢٨٣.

٤- وقيل إن «ما» زائده ، كفتها عن العمل - تبعاً لبعض الآراء - وليست مصدرية ، والمصدر منسبك من «كى» الملقاه وصلتها.
وعلى هذا تكون لام الجر مقدره قبلها. وتدخل «كى» فى عداد المصدرية الناصبه ، ولكنها لم تنصب بسبب «ما».

ولا يصح اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل . أما هذا المضارع المنصوب بعدها فناسبه : «أن» المضمرة جوازا بعد لام التعليل .

الرابعه : الداخلة على «أن» المضمرة وجوبا - عند البصريين - ؛ نحو : أخلص في عملي كي أرفع شأن وطني . وهذا على اعتبار الناصب للمضارع عندهم هو : «أن» المصدرية المضمرة وجوبا ، وليس «كي» ؛ لأن الحرف المصدرى ، لا يدخل على نظيره ولو كان مقدرا - فى فصيح الكلام إلا على الوجه السالف . وظهور «أن» هذه أحيانا بعد «كي» ضروره على هذا الرأى البصرى ، كقول الشاعر :

فقلت أكلّ الناس أصبحت مانحا

لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا (١)

والكوفيون يجيزون وقوع «أن» الظاهره - بعد «كي» فى الاختيار ويجعلون الناصب عند اجتماعهما هو : «كي» ؛ لسبقها ، مثل : اسمع الموسيقى كي أن تهدأ أعصابك ، واستمتع بالغناء كي أن تنتعش ... ورأيهم هو السيد الذى يحسن الأخذ به ، ويؤيد ظهور «أن» المصدرية أن إضمارها بعد «لام التعليل» جائز لا واجب عند الفريقين ...

فالحرف «كي» فى الصور الأربعة السالفه بمنزله لام الجر معنى وعملا . فإن وقعت بعده لام الجر كانت مؤكده له وكان النصب عند البصريين بأن مضمرة وجوبا كما سبق ، وإضمار «أن» هنا وجوبا عندهم هو موضع سادس يزداد على المواضع الخمسه الآتية (فى ص ٢٩٨) التى يجب فيها الإضمار ، والتى يزداد عليها : «ثم» عند الكوفيين

(ح) «كي» الصالحه للمصدرية و «للتعليه» ولها صورتان :

الأولى : «كي» المجرده من «لام الجر» قبلها ، ومن «أن» المصدرية بعدها (٢)

ص : ٢٨٧

١- البيت لجميل بن معمر ، وفيه روايه أخرى تخلو من الشاهد ، هى : فقلت : أكلّ الناس أصبحت مانحا لسانك هذا كي تغرّ وتخدعا

٢- الفرق بين هذه الصوره والصوره الرابعه التى سلفت أن الرابعه لا- بد فيها من دخول «كي» على «أن» المضمرة وجوبا والتى يجب ملاحظتها فى الإعراب وفى المعنى .

نحو : صن لسانك كى تسلّم من ألسنه الناس ، وادخر بعض مالك كى ينفعك عند تقلب الأيام ... وقول شاعر قصير :

إذا كنت فى القوم الطوال علوتهم

بعارفه ، كى لا (١) يقال قصير

فإن قدرنا اللام قبلها «كى» مصدرية ، وإن قدرنا «أن» بعدها «كى» تعليليه بمعنى لام الجر. والمضارع فى الحالتين منصوب (٢)

الثانية «كى» المتوسطة بينهما ؛ نحو : يغفر للصدى هفوته ، لكى أن تدوم مودته ، فيصح أن تكون اللام للتعليل وهى جاره ، و «كى» تعليليه مؤكده لها توكيدا لفظيا ، و «أن» مصدرية ناصبه للمضارع. والمصدر المنسبك مجرور باللام.

كما يصح أن تكون «اللام» للتعليل وهى جاره أيضا ، و «كى» مصدرية مؤكده توكيدا لفظيا «بأن» المصدرية. والمضارع منصوب ب «كى» ، والمصدر المؤول من «كى» وصلتها مجرور باللام. ويفضل النحاء الإعراب الأول لالتصاق «أن» بالمضارع مباشرة ، ولأنها أقوى فى نصبه ، وأكثر استعمالا من «كى». ومن المغتفر هنا دخول حرف الجر أو الحرف المصدرى على نظيره لأنه للتوكيد اللفظى وفى صورتين السالفتين يجوز فصلها من المضارع «بلا» النافية فلا تمنع عملها النصب أو : ب «ما» الزائده فتكفها عن العمل. وقيل : لا تكفها ، أو بهما معا مع تقديم «ما» (٣) ؛ نحو : أتق الأذى كى لا تؤذى ، واحذر العدوى كيما تسلّم. ومثال الفصل بالحرفين معا البيت الذى سبق (٤) وهو :

أردت لكيما لا ترى لى عثره

ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل؟

(د) كى الاستفهاميه ؛ فتكون اسما مختصرا من كلمه : «كيف» الاستفهاميه ، وتؤدى معناها ، وتعرب اسم استفهام مثلها. نحو : كى أنت؟ بمعنى : كيف أنت؟ ومنه قول الشاعر :

كى تجنحون إلى سلم وما ثثرت

قتلاكمو ، ولظى الهيجاء تضطرم؟

ص : ٢٨٨

١- الشائع فى قواعد رسم الحروف فصل «لا» النافية من «كى» وجوبا إذا لم تسبقهما لام الجر ، فإن سبقتهما وجب وصل الثلاثه فى الكتابه (انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٨٣)

٢- الشائع فى قواعد رسم الحروف فصل «لا» النافية من «كى» وجوبا إذا لم تسبقهما لام الجر ، فإن سبقتهما وجب وصل الثلاثه فى الكتابه (انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٨٣)

٣- وفى مثل هذا الأسلوب يجوز تأخير المعلول ؛ فيصبح : كى تعلمنى جئت ، سواء أكانت «كى» مصدرية ناصبه أم جاره ؛ لأنها

فى معنى المفعول لأجله ، وتقدم المفعول لأجله سائغ. (راجع الهمع ، ح ٢ ص ٥).

٤- انظر رقم ٢ من ص ٢٨٣.

أى : كيف تجنحون وتميلون ...؟ ولا- يمكن أن تكون هذه مصدرية ، لعدم وجود العلامه الخاصه بها ، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك ، ولأن هذه لها الصداره الحتميه (مثل كيف) مع أن المصدر المؤول قد يكون صدرا وقد يكون عجزا ...

وإلى هنا انتهى الكلام على أنواع «كى» الأربعة.

٢ - ما الذى نصب المضارع : «يحسبوا» فى البيت القديم (١) وهو :

وطرفك إِمَّا جئتنا فاحبسَّه

كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

(أى : إن زرتنا فاحبس بصرك عنا - أى : أبعده عنا - ووجهه لغيرنا ؛ ليحسب الناس أنك تنظر إلى من تهواها هناك ، فلا تتجه الشبهه إلينا. ولا يحق بنا المكروه.

أو : امنع نظرك عنا ؛ لحسبان الناس - إن نظرت إلينا - أن هواك عندنا ...)

ف قيل أصل الكلام : «كيما» حذف ياء «كى» تخفيفا ، واتصلت بها «ما» الزائده ، ونصبت المضارع ، لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدره. وقيل : إن «كما» تنصب أحيانا بنفسها وأن معناها «كيما» (٢) وقيل : «الكاف» للتعليل و «ما» مصدرية ناصبه ، كما تنصب «أن» ...

وكل هذه آراء ضعيفه تكاد لا تختلف فى الغرض منها. وأخفها الأول.

ص : ٢٨٩

١- قال العينى : (إن هذا البيت قاله لبيد العامرى من قصيده من الطويل). اه ونسبه غيره لعمر بن أبى ربيعه ، والروايات مختلفه فى نص البيت وألفاظه.

٢- من الأمثال العربيه القديمه التى تؤيد هذا المعنى : «اترك الشر كما يتركك». ويقول أبو هلال العسكري : إن «كما» لغه فى «كيما». والخلاف شكلى لا أهميه له. ومن ذلك قول العرب أيضا : «لا تظلموا الناس كما لا تظلموا» وهذا مذهب الكوفيين -

راجع شرح الرضى على الكافيه ج ٢ ص ٢٤٠ -

الكلام على هذه الأداه يتركز في أربعة أمور : مادتها (١) - معناها - أحكامها - كتابتها.

(١) فأما مادتها فكلمه واحده «بسيطه» ، ثلاثيه الحروف الهجائيه ، وليست مركبه من كلمتين ، هما : «إذ» و «أن» ، ولا من غيرهما مما يتوهمه القائلون بتركيبها ، وبأنها تحوّلت من أصلها المركب إلى أصلها الحالى (٢) ...

(ب) وأما معناها : فالدلاله على أمرين ؛ هما : «الجواب» - وهذا يلازمها دائما فى كل استعمالاتها - «والجزاء» ، وهذا يلازمها فى الأغلب. والمراد من دلالتها على الجواب : وقوعها فى كلام يكون مترتبا على كلام قبله ، ترتب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان الكلام السابق مشتملا على استفهام مذكور ، أم غير مشتمل عليه ، ولكنه بمنزله الملحوظ. فليس من اللازم أن يكون السابق مشتملا على استفهام صريح يحتاج إلى جواب ، وإنما اللازم أن يترتب ويتوقف عليه كلام يجيء بعده فى الجملة المشتمله على «إذن». ومن الأمثله قول الصديق لصديقه : سأغضى عن هفوتك. فيقول الآخر : إذن أعتذر عنها ، مخلصا شاكرا. فهذه الجملة الثانيه ليست ردّا على سؤال سابق مذكور ، وإنما هى بمثابة جواب عن سؤال خيالىّ ، ناشئ من الجملة الأولى ؛ تقديره : - مثلا - ما رأيك؟ أو ما ذا تفعل؟ أو نحو ذلك ... أى : أن هذه الجملة المشتمله على : «إذن» جملة مترتبه على كلام سابق خال من الاستفهام الصريح - دون الملحوظ - وخال من طلب الجواب ، ولكنها بمنزله الجواب عن سؤال ذهنيّ تولد من الأولى. وكلمه : «إذن» فى الجملة الثانيه بمثابة الرمز الذى يحمل إلى الذهن سريعا الدلاله على أن الثانيه تشتمل على الإجابة ...

ومثال اشتمال الكلام السابق على استفهام مذكور قول القائل : ماذا تفعل لو صادفت بائسا؟ فتجيب : إذن أبذل طاقتى فى تخفيف بؤسه. فهذه الجملة جواب

ص : ٢٩٠

١- أى : صيغتها

٢- وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحرمانها الدليل على صحتها ، أو علم العرب بشيء منها. ولا داعى للإتقال بعرضها هنا. والواجب تناسيها ؛ كأن لم تكن ومن شاء الاطلاع على شيء منها فأمامه المطولات كحاشيه الصبان ، وشرح المفصل ، وشروح سيبويه ...

عن الاستفهام المذكور في سابقتها. ووجود كلمه : «إذن» رمز يوحى أن الإجابة المذكوره فى هذه الجملة.

ولا- فرق فى وقوعها داله على الجواب بين أن تكون فى أول جملتها ، ووسطها ، وآخرها ، غير أنها لا تنصب المضارع إلا إذا كانت فى صدر جملتها ، - كما سيجىء - تقول : فى المثال الأول : (إذن أعتذر لك مخلصا) ، أو : (أعتذر - إذا - لك مخلصا) أو : (أعتذر لك مخلصا - إذا).

والمراد من أنها للجزاء - غالبا - دلالتها على أن الجملة التى تحتويها تكون فى الغالب مسيبه عما قبلها ، وتعدّ أثرا من آثاره ؛ توجد بوجوده ، وترتبط به عاده ، كالمثاليين السالفين ، وفيهما تبدو السببيه واضحه بين الاعتذار والإغضاء عن الهفوه ، وكذلك بين التخفيف عن البائس ومصادفته ، فكأن المجيب يقول : إن كان الأمر كما ذكرت فإنى أعتذر ... أو : إنى أبذل طاقتى ، أى : فالجزاء ... (١) فإن لم يوجد بين الجملتين جزاء لم يصح - فى الغالب - مجىء «إذن» ؛ كأن يقول الصديق : سأغضى عن الهفوه ؛ فتجيب : إذا ينزل المطر ، وكأن يقول قائل : سأقرأ الصحف ؛ فيجاب : إذا تغرب الشمس ؛ إذ لا علاقته ولا ارتباط بين المعنى فى الجملتين ؛ فالكلام لغو.

وإنما كانت دلالتها على «الجزاء» غالبيه ، لأنها - أحيانا قليله - لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه ، فتمحض للجواب وحده ، كأن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك. فيجيب : إذا أظنك صادقا ؛ لأن الصدق لا يصلح جزاء مناسبا للمحبه (٢) ، وأيضا فهذا الظن حالى الزمن ، والجزاء لا يكون إلا مستقبلا. وبسبب الحالىه فى هذا المثال لم تنصب المضارع.

(ح) وأما عملها فنصب المضارع بنفسها مباشره ، وتخليص زمنه للاستقبال ؛ - كسائر الأدوات الناصبه له - وإنما تنصبه وجوبا إذا اجتمعت شروط أربعه (٣) :

ص: ٢٩١

- ١- راجع شرح المفصل (ج ٧ ص ١٥ وح ٩ ص ١٤ فى الكلام على : «إذن»).
- ٢- فدلالاتها الحتميه على الجواب لا- تقتضى دلالة حتميه على الجزاء ، فمن الممكن الاستغناء عن ذكره فى بعض الحالات ؛ إذ ليس من اللازم أن يكون الجواب عن شىء مسببا عن ذلك الشىء ، ومعلولا له.
- ٣- شرح المفصل (ج ٩ ص ١٤) فقد زاد الشرط الأول الآتى ، الذى جعل الشروط أربعه لا ثلاثه. ورأيه سديد.

أولها : دلالتها على جواب حقيقى بعدها ، أو ما هو بمنزلة الجواب - كما شرحنا - .

ثانيها : أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلا محضا ؛ فلا يوجد فى الجملة ما يدل على أن زمنه للحال ؛ لئلا يقع التعارض بين الحال ، وبين ما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل . فإن وجد ما يدل على حاله المضارع لم تكن : «إذا» ناصبه ، ويجب رفع المضارع ، واعتبارها ملغاه العمل ، كالمثال الذى سلف ، وهو : أن يقول الشريك لشريكه ، أنا أحبك . فيجيب : إذا أظنك صادقا ؛ لأن هذا الظن ليس أمرا سيتحقق فى المستقبل ، وإنما هو قائم حاصل وقت الإجابة ؛ فزمنه حالى .

ثالثها : اتصالها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما ، إلا بالقسم إن وجد ، أو «لا» . النافية ، أو بهما معا . فإن كان الفاصل غير ما سبق لم تنصب ، ووجب رفع المضارع : مثل : ... إذا - أنا - أدرك غايتى بسلوك أنجع الوسائل لتحقيقها . ومثال الفصل بالقسم مع إعمالها : إذن - والله - أَرْضَى ربى برضاء الوالدين . ومثال الفصل «بلا» النافية مع الإعمال أيضا ... إذن - لا أخاف فى الله لومه لاثم . ومثال الفصل بهما : إذن والله لا - أغضب الوالدين . وقد ورد فى النصوص أمثله قليلة وقع فيها الإعمال مع الفصل - بالنداء ، أو الدعاء ، أو الظرف . ولكنها لقلتها مقصوره على السماع ؛ لا يباح القياس عليها .

رابعها : أن تقع فى صدر (١) جملتها ؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها فى الإعراب - بالرغم من ارتباطهما فى المعنى - فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهملت ، وكذلك إن وقعت حشوا بين كلماتها . فمثال التى فقدت صدارتها ، ووقعت فى آخر الجملة : ... أنصفك إذا . ومثال التى وقعت فى ثانيا جملتها :

إن تسرف فى الملاينه إذا تتهم بالضعف ...

ويكثر وقوعها حشوا فى ثلاثه مواضع :

(١) بين المبتدأ وخبره المفرد أو غير المفرد ؛ نحو : أنا - إذا - أنصر المظلوم . والخبر هنا جملة مضارعيه (٢) .

ص : ٢٩٢

١- هل وقوعها بعد الواو أو الفاء يزيل صدارتها؟ الجواب فى ص ٢٩٥ .

٢- وفى رأى «الفراء» ومن معه من الكوفيين - (كما جاء فى كتابه : «معانى القرآن» ج ١ ص ٢٧٤) - -

(ب) بين جملتي الشرط والجواب ؛ سواء أكانت أداءه الشرط جازمه ، أم غير جازمه ، نحو : إن يكثر كلامك - إذا - يسأم سامعوك. ونحو : إذا أنصف الناس بعضهم بعضا - إذا - يسعدون.

(ج) القسم وجوابه ؛ سواء أكان القسم مذكورا ؛ نحو : والله - إذا - أترك عملا لا أحسنه ، وقولا لا خير فيه. أو مقدرًا ؛ نحو : لئن يصن المرء نفسه عن مواقف الهوان - إذا - لا يفقد إكبار الناس ، واحترامهم إياه (١).

ص: ٢٩٣

١- كان القسم هنا مقدرًا ، لوجود اللام الدالة عليه بعد حذفه. والأصل : والله إن يصن وقد وقع بعدها أداءه الشرط : «إن». وإذا اجتمع الشرط والقسم - وكلاهما لا- بد له من جملة جوابيه - يكون الجواب - فى الغالب - للمتقدم منهما ، ويحذف جواب المتأخر حذفًا غالبًا ، وقيل : حذفًا واجبًا. للاستغناء بجواب المتقدم ، فإنه يدل على الجواب المحذوف (وسيجيء بيان هذا الحذف ، وتفصيل الكلام عليه فى ص ٤٥٣). لهذا كانت الجملة من «يفقد وفاعله» جوابًا للقسم لا للشرط. وفى «إذن» وأحكامها السابقة يقول ابن مالك : ونصبوا «بإذن» المستقبلا إن صدّرت ، والفعل بعد ، موصلا - ٥ أو قبله اليمين. وانصب وارفعًا إذا «إذن» من بعد عطف وقعا - ٦ يريد : أن العرب نصبت المضارع «بإذن» ، إن كان المضارع مستقبل الزمن وكانت «إذن» مصدره فى أول جملتها ، والفعل المضارع متصلًا بها بغير فاصل بينهما ، أو بفاصل هو القسم. واقتصر فى الفاصل على القسم وحده ، ولم يذكر : «لا» النافية وكذلك لم يذكر الشرط الرابع. ثم قال : انصب المضارع أو ارفعه ، إذا كانت «إذن» واقعه بعد حرف عطف ، ولم يقيد هذا العاطف. ولكن النحاء قيده بالواو أو الفاء - كما سيجيء فى الزيادة ، ص ٢٩٥ - وترك التفصيلات الهامة فى كل ما سبق : ثم انتقل بعد ذلك إلى بيتين ذكرناهما فى مكانهما الأنسب (ص ٢٧٢) هما : «لا» و «لام جرّ» التزم إظهار «أن» ناصبه. وإن عدم : - ٧ «لا» «فأن» اعمل مظهرًا أو مضمرا - ٨ وقد سبق البيت الأول فى ص ٢٨٥ لمناسبته هناك.

(د) وأما طريقه كتابتها فالأكثر من القدامى يكتبونها ثلاثيه مختومه بالنون هكذا : (إذن) سواء أكانت عامله أم مهمله. أما خاصه المحدّثين فيكتبون العامله. ثلاثيه مختومه بالنون ، والمهمله مختومه بالألف ، لا بالنون ؛ للفرقه بين النوعين (1).

وهذا حسن جدير بالاعتصار عليه ، والاتفاق على الأخذ به.

إلى هنا ، وبعد الزيادة التي في الصفحة التاليه - ينتهى الكلام على القسم الأول ؛ وهو الأدوات الأربعة التي تنصب المضارع بنفسها ظاهره. وتمتاز «أن» بأنها تنصبه ظاهره ومضمرة. وكذا «كى» عند الكوفيين.

وننتقل بعد تلك الزيادة إلى القسم الثانى وهو الأدوات التي ينصب بعدها المضارع «بأن» مضمرة وجوبا.

ص: ٢٩٤

١- وهو رأى منسوب للفراء ، - كما جاء فى كتاب : «الاقتضاب» للبطلوسى ، باب : «الهاء» ص ١٦٦ - وفى بعض المراجع الأخرى نسبته لغير الفراء. ولا قيمه لهذا الخلاف هنا فى النسبه.

(١) هل تفقد : «إذن» صدارتها بسبب تقدم الواو أو الفاء عليها؟

إذا تقدم أحد الحرفين المذكورين جاز إعمال «إذن» ؛ فتنصب المضارع بعدها ، وجاز إهمالها ؛ فلا تنصبه ، فمن اعتبر الحرفين للاستئناف كانت عنده : «إذن» في صدر جمله جديده مستقله بإعرابها ؛ (لأنها مستأنفه). فتنصب المضارع. ومن اعتبرهما لعطف المضارع وحده بدون فاعله على مضارع وحده كانت حشوا ؛ فلا- تنصب المضارع. وقد قرئ بهما قوله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ ؛ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ، وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) ، أو : (وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلافَكَ ...) واعتبارها للاستئناف ، أو : لعطف مضارع وحده على مضارع وحده ، حكم خاضع للسياق ، ولما يقتضيه المعنى ؛ فلا بد من ملاحظه هذا ، ومن ملاحظه أمر هام آخر ؛ هو ، أن عطف الفعل المضارع وحده (أى) : بدون فاعله على الفعل المضارع وحده يختلف عن عطف الجملة المضارعيه كامله على نظيرتها المضارعيه (٢) وغير المضارعيه من ناحيه الإعمال والإهمال. فعطف المضارع على المضارع يوجب الإهمال ؛ لأن المعطوف هنا لا يستقل بنفسه ؛ فلا بد أن يتبع المعطوف عليه في إعرابه ، فهو تابع له ؛ فلا تكون «إذن» واقعه في صدر جمله مستقله في إعرابها ؛ نحو : لم يحضر الغائب ، وإذا استرح أهله. أى : لم يحضر الغائب ولم يسترح أهله ؛ فجزم المضارع «يسترح» دليل على أنه معطوف وحده على : «يحضر» عطف فعل على فعل ، لا عطف جمله على جمله ؛ إذ لو كان المعطوف جمله لم يصح جزم «يسترح» لعدم وجود ما يقتضى جزمه.

أما عطف الجملة المضارعيه على جمله قبلها (مضارعيه أو غير مضارعيه ، كالماضويه والاسميه) فيتوقف الحكم فيه على حاله السابقه ؛ ألها محل من الإعراب أم ليس لها محل ؟ فإن كان لها محل من الإعراب ووجب إهمال : «إذن» ؛ لوقوعها في صدر جمله تابعه في إعرابها لجمله أخرى سبقتها ، وبهذه التبعيه لا- تكون في صدر جمله مستقله بنفسها في الإعراب ؛ نحو إن للطيور المهاجره رائدا يتقدمها ؛

ص: ٢٩٥

١- يستفزون : يزعمون ويؤلمون.

٢- سبق (في ج ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١) - إيضاح الفروق الدقيقه بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده ، وعطف الجملة على الجملة ولا سما عطف الفعلية على الفعلية.

وإذا يرشدها إلى غايتها ، ويهديها السبيل. فجملة : «يتقدمها» مضارعيه في محل نصب صفه لكلمه : «رائدا» ، وجملة : «يرشدها» مضارعيه معطوفه عليها ؛ فهي في محل نصب كالمعطوف عليه ؛ ويجب إهمال «إذن» فلا تنصب المضارع بعدها ؛ لعدم وقوعها في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب.

وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب - كالجمله الشرطيّه ؛ مثلا - جاز الأعمال والإهمال ؛ نحو : إن يشتهر نابغ وإذا تزداد أعبأؤه ، يفرح خاصّيته. فجملة : «يشتهر نابغ» جمله شرطيه لا محل لها من الإعراب ، وقد عطفت عليها بتمامها جمله «تزداد أعبأؤه» ، وليس لها محل من الإعراب أيضا ؛ لأنها كالمعطوف عليه ؛ فيصح نصب المضارع : «تزداد» باعتبار «إذن» في صدر جمله لا محل لها من الإعراب ؛ فهي بمنزله الجمله المستقله في إعرابها ، ولأن المعطوف على الأول أول مثله. ويصح الرفع على اعتبار أن الجمله بعد حرف العطف معطوفه على ما قبلها فهي مرتبطه به ارتباطا إعرابيا ومعنويا يجعلها في حكم غير المستقله ، ويجعل «إذن» في غير الصداره الكامله.

ولما تقدم يصح الاعتباران في مثل : عجائب الاختراع تزداد كل يوم ، وإذا تسعد بها الناس أو تشقى. فإن عطفنا الجمله المضارعيه : (تسعد وفاعله) على المضارعيه : (تزداد وفاعله) وهي جمله في محل رفع خبر المبتدأ - وجب إهمال «إذن» ورفع «تسعد». وإن عطفناها ، على الجمله الاسميّه المكونه من المبتدأ : «عجائب» وخبره ، وهي جمله لا محل لها من الإعراب - جاز الأعمال والإهمال ، فينصب المضارع أو يرفع ...

(ب) قد تكون «إذا» متضمنه معنى الشرط في الماضي فيجوز إجراؤها مجرى «لو» (1) في قرن جوابها باللام ، كقوله تعالى : (وَلَوْ لَا أَنْ تَبْتُنَاكَ لَفَدَدْ كِدَتْ تَزَكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ، إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ ، وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ، ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا) ، أى : لو ركنت شيئا قليلا لأذقناك ...

وقد تتضمن معنى الشرط في المستقبل ؛ فيجوز قرن جوابها بالفاء ؛ كقول الشاعر :

ما إن (2) أتيت بشيء

أنت تكرهه

إذا فلا رفعت سوطا إلى يدي

ص: ٢٩٦

١- سيجيء في ص ٤٥٩ باب : «لو» وأقسامها وأحكامها ، وكل ما يتصل بها ، وبأنواع جوابها ويشار لهذا الحكم في «ج» من هي .٤٦٦

٢- «إن» هنا زائده.

إذا فعاقبني ربي معاقبه

قرت بها عين من يأتيك بالحسد

أى : إن أتيت - فى المستقبل - بشيء أنت تكرهه فلا- رفعت ... - فعاقبني ربي - ... وما بعد الفاء فى المثالين ، جمله دعائيه ، فزمنها مستقبل.

وقد تدخل على جواب : «لو» وجواب «إن» الشرطيتين ؛ لتوكيده وتقويته ، نحو : لو زاملتني إذا لأرضيتك.

وقول الشاعر :

فلو خلد الكرام إذا - خلدنا

ولو بقى الكرام إذا - بقينا (١)

- ونحو : إن تنصف أخاك - إذا - تسلم لك مودته ... ويقول الفراء فى الآية الكريمة : (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ؛ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ...) ، إن مجيء اللام بعد : «إذا» يقتضى وجود : «لو» قبلها مقدره كآية المذكوره ، أو ظاهره كقوله تعالى فى آيه أخرى : (قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَفْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ، إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ...) (٢).

إلى هنا انتهى الكلام على القسم الأول الناصب بنفسه ، ويلىه القسم الثانى الناصب بأن مضمرة ...

ص : ٢٩٧

١- ومثل هذا قول شاعرهم : رمتني بنات الدهر من حيث لا أرى فكيف بمن يرمى ، وليس برام؟ فلو أنها نبل - إذا - لآتقتيها

ولكننى أرمى بغير سهام

٢- ستجىء إشارة للحكم السالف فى «ج» من ص ٤٦٦.

المسأله ١٤٩ : الأءواء الخمس الءى ينصب بعءها المضارع «بأن» مضمرة وءوبا

(١)

(٢)

الأءاه الأولى : لام الءوء

(أى : النفى) ونمهد لها بالأءله الءالیه :

ما كان الءر ليقبل الضيم.

ما كان الطيب لیتوانى عن المریض.

ما كان العامل لیسارع فى الاءهام.

لم یکن ریب السوء لینسى نشأءه.

لم یکن المءقن لیرضى بالنقص.

لم یکن الأءیب لیقرأ ءافه الءلام.

ما المعنى الءقیق الءى قصءه الءاطق یاءى هذه الءمل؟

إن من نطق بالأولى نفى عن الءر نفا قاطعا أنه قبل فى ءاله من ءالاءه الضیم ، أو سءء علیه ، مهما كانت الءواعى. فكأنه قال

: ما كان الءر مریدا (٣)

ص : ٢٩٨

١- وهى : («لام الءوء» فى هذه الءفءه) - (أو) فى ص ٣٠٧ - («ءءى» ، فى ص ٣١٤) - («فاء السبیه» فى ص ٣٣١) - («واو المعیه» ، فى ص ٣٥٤) ویزاء على هذه الخمسه : «ءم» عند نءاه الءوفه - كما سیءىء فى ص ٣٤٤ - ، «وكى الءعلیلیه» المءضه عند من یرى أنها لا ءنصب بنفسها ، وإنما ءنصب بأن مضمرة وءوبا ، ولا داعى للأءء بهذا الرأى. (كما سبق عند الءلام علیها فى ص ٢٨٧. هذا ، ویءور الءءل - ولا سیما الیوم - ءول الءاعى إلى إءمار «أن» ءوازا وءوبا ، وأءرها فى نصب المضارع ، وسیءىء فى ص ٣٧٨ الءءراض وءءعه ، بعد أن نءرغ من مواضع الإءمار ، ونفهم ءقیقه ، وما یءصل به من ءأویل المءءر.

٢- «ملاحظه هامه» من أحكام هذه الأدوات أنه : - ١ - لا بد من سبك الجمله المضارعيه بعدها بمصدر مؤول يعرب على حسب الحاله. - ب - لا يصح الفصل بين هذه الأدوات والمضارع المنصوب بفواصل مطلقا ؛ إلا «لا» النافيه إذا اقتضاها المعنى ولم يمنع من وجودها مانع - ج - لا يصح تقديم معمول هذا المضارع على الأداة - د - لا يصح الفصل بأجنبي بين أجزاء الجمله الفعلية المضارعه.

٣- إنما قدروا هنا الخبر «مريدا» أو مهياً ، أو مستعدا ... ، فرارا من تقدير الكلمه الشائعه ؛ وهى : «موجود» ؛ لكيلا يتسرب منها الوهم إلى أن «كان» هنا بمعنى : «وجد» وهى «كان» التامه التى لا تصلح قبل «لام الجحود» أما التى تصلح فلا بد أن تكون ناسخه ، كما سيجىء .. ولا مانع من تقدير الخبر المحذوف بكلمه : «موجود» مع إدراك أن فعل «الكون» قبلها لا بد أن يكون ناسخا ، لا تاما.

قبول الضميم ، أو مستعداً أو مستسيعاً قبوله فى وقت ما. فالنفي منصبّ على ما قبل اللام وما بعدها معا (أى : أنه واقع على الكلام كله) فهو نفي عامّ لهذا ، ولأنه - أيضاً - شامل جميع حالات الحرّ ، دون التقييد بحاله معينه ، أو الاقتصار عليها.

ومن نطق بالثانيه نفي عن الطيب نفيًا باتًا فى جميع أحواله أنه تباطأ فى إنقاذ مريضه ، وأنه رضى ذلك ، أو أراد فى صورته من الصور ؛ فكأنما قال : ما كان الطيب مريداً (1) التوانى مطلقاً ، ولا راضياً به ، مهما كانت حالته وصورته. فالنفي عام ينصبّ على ما قبل اللام وما بعدها ، ويشمل كل حالات الطيب ؛ فهو عام بسبب هذين الأمرين.

والغرض الضمنى الذى يرمى إليه الأسلوب من وراء ظاهره هو أن الحرّ لم يخلق ولم يوجد مطلقاً لما نفي عنه ، وكذلك الطيب. ومثل هذا يقال فى الصور الأخرى المعروضه ، وما يشاكلها : فكل منها يرمى إلى نفي شىء نفيًا قاطعاً ينصبّ على ما قبل اللام وما بعدها معا ، ويشمل جميع الحالات المعنويه التى يتضمنها الكلام - كما يرمى إلى أن الذى نفي عنه ذلك الشىء لم يرض به مطلقاً ، ولم يهياً لقبوله ، وإنما خلق وهىء لدفعه ورفضه. فهذا أسلوب يبلغ الغايه فى قوه الجحد ؛ إذا أريد به الاتجاه المعنوى السالف.

وبملاحظه كل جملة - مما سلف - نجدها تشتمل على أربعة أمور مجتمعه : ١ - الفعل الناسخ : «كان» أو «يكون» - دون غيرهما من سائر الأفعال الناسخه أو التامه. وكلاهما يسمى : «فعل كون» ؛ لاشتقاقه من المصدر «كون» الذى يدل على الوجود العام (المطلق).

٢ - وجود حرف نفي (٢) قبل فعل «الكون» الناسخ. وهذا النافى المسموع هو : «ما (٣)» أو : «لم» وتختص «ما» بالدخول على : «كان» ، الماضيه الناسخه ، وتختص «لم» بالدخول على المضارع المجزوم : «يكن» الناسخ ولا يصلح للدخول عليه غيرها (٤).

ص : ٢٩٩

١- انظر رقم ٣ من هامش الصفحه السابقه.

٢- بشرط بقاء النفي على معناه ، وعدم نقضه بشىء مثل «إلا» التى للاستثناء ، أو إحدى أخواتها (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٠١ وص ٣٠٥) -

٣- فلا- تصلح : «لن» ؛ لأنها لنفى زمن المضارع المستقبل. والمطلوب هنا أن يكون زمنه ماضياً ، ولا- تصلح : «لا» ؛ لكثرة استعمالها فى نفي المستقبل. ولا تصلح : «لما» الجازمه ؛ لأنها لنفى معنى المضارع بعد أن تقلب زمنه للماضى مع اتصاله بالزمن الحالى ؛ فلا يكون زمنه للماضى الخالص المطلوب هنا.

٤- أو «إن» النافيه عند فريق كما فى الصفحه الآتيه.

والنفي منصّب في الحالتين على معنى كل الكلام الذي يليه ، شامل ما قبل اللام وما بعدها.

٣ - أن فعل «الكون» إما ماض لفظا ومعنى ؛ كالأمثله الثلاثه الأولى ، وإما ماض معنى فقط ؛ كالثلاثه الأخيره التي وقع فيها فعل «الكون» مضارعا مسبوqa بالحرف الجازم «لم» ، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه ماضيا - في الغالب - ، مع ترك صورته اللفظيه المجزومه على حالها ، فيصير مضارعا في لفظه ، ماضيا في زمنه ومعناه.

٤ - أن فعل الكون الناسخ يليه - مباشره - اسمه ظاهرا ، لا ضميرا ، ثم مضارع منصوب ، مبدوء بلام مكسوره. أما خبره فعام محذوف ، يجب أن يتعلق به الجار مع مجروره. والجار هو «اللام» التي اشتهرت باسم : «لام الجحود» (١) والتي تتصل بالمضارع - كما قلنا - والمضارع بعدها منصوب «بأن» مضمرة وجوبا ، والمصدر المكون من «أن» وما دخلت عليه من المضارع وفاعله - في محل جر «بلام الجحود». والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام المنصوب ، لأنه خبر الناسخ. والتقدير ما كان الحرّ مهياً أو مريدا لقبول الضيم ... أو ما شابه هذا.

ف عند إعراب المثال الأول نقول : (ما) نافية - (كان) : فعل ماض ناقص - (الحر) اسمها مرفوع - (ليقبل) : اللام لام الجحود ، حرف جر أصلي - (يقبل) : مضارع منصوب «بأن» مضمرة وجوبا ، وفاعله مستتر جوازا تقديره : هو - (الضيم) مفعول به. والمصدر المؤول من المضارع وفاعله مجرور باللام ، والتقدير : لقبول ... والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف منصوب خبر «كان» والتقدير : ما كان الحرّ مهياً أو مريدا لقبول الضيم ...

ولا- يختلف إعراب «إن» النافية عن إعراب : «ما» ، في شيء مطلقا - عند من يبيح دخول «إن» - فكلاهما يصحّ أن يحل محل الآخر بغير تفاوت بينهما.

ص: ٣٠٠

١- في نوع هذه اللام آراء تجيء في ص ٣٠٢ ، والجحود ، هو : النفي - كما تقدم - لأنها تقوى معنى النفي في الجملة كلها ؛ (قبلها وبعدها) إذ لا تقع إلا بعد كون منفي عام ، والمعنى بعدها منفي أيضا ؛ لتعلقها مع مجرورها بالخبر العام المحذوف المنفي ؛ فيسرى النفي منه إلى المصدر المؤول الذي يليها مباشره ، وهو مجرورها. - كما سيجيء في «ج» من ص ٣٠٤ -.

ومثل هذا يقال فى بقيه الأمثله. مع ملاحظه أن: «لم» حرف نفى جازم ، ولا بد بعده من المضارع : ، «يكن» المجزوم به.

من كل ما سبق يتبين معنى : «لام الجحود» ، وعملها ، وأنّ المضارع ينصب بعدها «بأن» مضمره وجوبا ، بشرط اجتماع الشروط الأربعة السالفه (وهى : أن يسبقها فعل كون عام ناسخ دون غيره من الأفعال - منفي (١) - ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط - بعده اسمه ظاهرا ، يليه المضارع المنصوب المبدوء باللام مباشره) ؛ فإن فقد شرط من الأربعة لم تكن اللام لام الجحود ، ولم يكن الأسلوب داخلا فيما نحن فيه ...

وجدير بالتنويه أن فاعل المضارع الذى تدخل عليه لام الجحود لا يكون اسما ظاهرا - فى الأعم الأغلب - بل يكون ضميرا مستترا جوازا ، يعود على اسم الناسخ السابق ، ومنع أكثر النحاه أن يكون اسما ظاهرا (٢) ...

ص: ٣٠١

١- مع بقاء معنى الشفى وعدم إغائه بشىء ، مثل «إلا» التى للاستثناء ، أو إحدى أخواتها - (طبقا لما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٩ ، وكما سيجىء فى ص ٣٠٥) -

٢- اقتصر ابن مالك فى الكلام على لام الجحود ، وكل ما يتصل بها - بالشرط الثانى من البيت الثامن ونصه : ... وبعد نفى «كان» حتما أضمرأ - ٨ يريد : أضمر الحرف الناصب وهو : «أن» إذا وقع بعد الفعل المنفى : «كان». ولم يوضح شروط هذا الفعل ، ولا مضارعه ، ولا شيئا من الأحكام والتفصيلات الهامه التى لا تصلح القاعده إلا بذكرها. وقد عرضناها وافية. أما الشرط الأول من البيت فيتعلق بحكم آخر أوضحناه وذكرنا البيت معه فى ص ٢٧٢ و ٢٩٣.

زياده وتفصيل :

(١) اختلف النحاه فى الحكم على نوع «لام الجحود». فمن قائل إنها حرف زائد ، وزيادته غير محضه ؛ إذ لا يمكن الاستغناء (١) عنه ؛ لأنها تفيد الاختصاص ، وتقويه النفى الذى ينصبّ على ما قبلها ، وما بعدها (٢) أيضا. ومع زيادتها فهى الناصبه للمضارع بنفسها ، والفعل وفاعله خبر الكون

ومن قائل : هى زائده غير محضه أيضا ، ولكن المضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعدها. والمصدر المؤول خبر. وقيل ... وقيل ...

وهذه الآراء ضعيفه ؛ لأن أكثرها يعارض ويناقض القواعد النحويه العامه. وأقرب الآراء إلى القبول هو رأى البصرى ، الذى يجعل لام الجحود حرف جر أصلى يفيد تقويه معنى النفى قبلها وبعدها ، والمضارع منصوب بعدها «بأن» المضمرة وجوبا. والمصدر المؤول مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف عامّ. وهذا الإعراب هو الشائع بين أكثر النحاه ، وهو أقل عيوباً من سواه ، ويؤيده بعض الأمثله الفصيحه التى وردت مشتمله على خبر «الكون» مذكورا كقول القائل :

سموت ولم تكن أهلا لتسمو

ولكنّ المضئع قد يصيب

فذكر الخبر «أهلا» يمنع أن تكون اللام فى هذه الأساليب زائده محضه أو غير محضه ، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيها ، أو المصدر المؤول هو الخبر ...

(ب) إذا لم يكن الفعل المنفى قبل اللام «فعل كون» لم يصح اعتبارها «لام جحود». ووجب اعتبارها نوعا آخر يناسب السياق ، ويساير معنى الأسلوب ، كأن تكون زائده ، أو للتعليل (٣). أو للعاقبه ... أو ... والأغلب أن تصلح

ص: ٣٠٢

١- سبق - فى ج ٢ م. ٩ ص ٣٥٠ و ٣٦٧ - باب «حروف الجر» تفصيل الكلام على زياده حرف الجر ، وعلى زياده «اللام» زياده محضه وغير محضه ...

٢- حاشيه الخضرى والصبان فى هذا الموضع من باب : «إعراب الفعل».

٣- انظر «ح» من ص ٣٠٤ ، حيث الكلام على الفرق بينها وبين «لام الجحود» وقد سبق كلام على «لام التعليل فى ص ٢٨٣ و ٢٨٧

للتعليل فى كثير من الأساليب المنفيه ، فتدل على أن ما بعدها عله لما قبلها - وقد تسمى فى هذه الحالة «لام كى» كما سبق (١) - ، نحو : لم يكذب الشاهد ليساعد المتهم ؛ فعدم مساعده المتهم هو العله فى عدم كذب الشاهد أى : لم يكذب الشاهد كذبا يكون سببه وعله حدوثه (أى : الغرض منه) هو مساعده المتهم ، فمساعده المتهم هنا لم تتحقق ؛ فهى منفيه. وأساس نفيها وعدم تحققها ما قرروه (٢) من أن النفى الذى قبل لام التعليل ينصب على ما بعدها ، دون أن يشمل معه ما قبلها إلا بقرينه ، كما فى المثال السالف. وتفسير هذا ما قرروه أيضا من أن الجار والمجرور بعد «لام التعليل» المسبوقه بفعل منفى إنما يتعلقان بذلك الفعل المنفى ، ويصيران قيذا فيه ؛ فلا يكون نفيه مطلقا خاليا من التقييد ، ولكنه مقيد بهما ، فالنفي ينصب عليه فى حاله واحده فقط ؛ هى حاله تقيده بهما ، دون بقيه أحواله المطلقه التى لا تخضع للقييد. وفى هذه الحاله الواحده يسرى النفى إلى القيد فيشملة أيضا (أى : يسرى على الجار مع مجروره) ، ففى المثال السالف يكون الكذب المنفى نوعا معينا محددًا ؛ هو الكذب المقيد بأنه لمساعده المتهم ، أما الكذب لغير هذه المساعده فمسكوت عنه ؛ لا يمكن الحكم عليه بشيء ؛ فقد يكون منفيًا أو غير منفى بقرينه أخرى خارجه عن الجملة. والقييد نفسه (وهو : المساعده) منفى حتما (٣) ...

مثال آخر : ما صلّى العابد ليناقد. أى : ما صلّى العابد صلاه يكون سببها ، وعله أدائها هو : النفاق. فالجار والمجرور المكوّنان من لام التعليل وما دخلت عليه قد انصبّ عليهما النفى حتما. وأما ما قبلهما - وهو الصلاه غير المقيده - فمسكوت عنه وإن شئت فقل : هما متعلقان بالفعل المنفى : «صلّى» فهما قيد له ، وصار بهما مقيدا ، فالصلاه المنفيه هى الصلاه المقيده بأنها للنفاق ، وليست مطلق صلاه. أما الصلاه المطلقه التى ليست للنفاق فمسكوت عنها ، لا يفهم أمرها ولا الحكم عليها من هذا التركيب ؛ فقد تكون موجوده أو لا- تكون ... وتوجيهها لأحد الأمرين يحتاج إلى قرينه أخرى خارجه تعينها لهذا أو لذاك ، والقييد فى الحالين منفى حتما (٤) ...

ص: ٣٠٣

١- فى «ب» من ص ٢٨٦.

٢- راجع الصبان فى هذا الموضع.

٣- مما يزيد الأمر وضوحا أن نجعل هذا المثال مثبتا (خاليا من النفى) ونوازن بين معنييه فى حالتى الإيجاب والنفى ، فيزداد المراد من التعليل والتقييد جلاء ، ولا سيما إذا تعددت وتنوعت الأمثله - ثم انظر «ج» الآتيه.

٤- مما يزيد الأمر وضوحا أن نجعل هذا المثال مثبتا (خاليا من النفى) ونوازن بين معنييه فى حالتى الإيجاب والنفى ، فيزداد المراد من التعليل والتقييد جلاء ، ولا سيما إذا تعددت وتنوعت الأمثله - ثم انظر «ج» الآتيه.

وإذا كان الفعل المنفى قبل اللام فعل «كون» غير ناقص لم يصح اعتبارها لام جحود ، ووجب توجيهها لشيء آخر ، ويكثر أن يكون هو «التعليل» أيضا على الوجه السالف ؛ نحو : ما كان الحاكم ليظلم ؛ بمعنى : ما وجد الحاكم ليظلم. فالشأن في «كان» هنا كالشأن في كل فعل غير ناسخ يحل محلها من ناحيه أن الجار والمجرور منفيا حتما أو يتعلقان به ؛ فيصير مقيدا بهما ؛ ويصير معناه بسبب النفي الواقع عليه غير مطلق ، وإنما هو مقيد بحاله معينه دون غيرها. أما غيرها فمسكوت عنه يحتاج لقرينه خارجه عن الجملة ، تبين أمره نفيًا وعدم نفي ، والقيد (الجارّ والمجرور المتعلقان به) منفي حتما. فكأن الناطق بهذا المثال يقول : ما كان الحاكم (أى : ما وجد وظهر الحاكم) الذى يكون سبب وجوده ، وعله ظهوره : الظلم. فسبب الوجود وعلته هو : الظلم ، والظلم منفي ، فالمسبب عنه منفي لا محاله. أو الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، فهما قيد له ... و ... وفى هذا المثال لا يصح اعتبار اللام «للجحود» ؛ لأن هذا يؤدي إلى مخالفه الواقع الذى يدل على أن كثيرا من الحكام ظالمون.

ومن الأمثله السالفه وأشباهها يتبين أن النفي قبل لام التعليل ينصبّ على الفعل الذى قبلها فى حاله واحده ؛ هى التى يكون فيها مقيدا بهذه اللام الجاره ومجرورها ، وليس مطلقا من التقييد ، وأن هذا النفي ينصب على ما بعدها دائما (أى : على القيد).

فإذا كان الفعل غير مسبوق بنفى لم تكن اللام للجحود.

وإذا كان الفعل ناسخا غير «كون» لم تصلح اللام للجحود - كما تقدم - فى أصح الآراء ؛ فلا يقال : ما أصبح محمد ليهمل عمله ، ولم يصبح محمود ليهين غيره ... وما ظننت الأمة الناهضة لتسبىء إلى علمائها ، ولم أظن الشعوب القويه لتركن إلى الراحة ... قال أبو حيان : «كل هذه التراكيب فاسده ؛ إذ لم يسمع لها نظير فى كلام العرب ، فوجب منعها وردّها».

(ج) يتردد هنا - وفى الأبواب الأخرى - لفظ : «لام التعليل» ، و «لام الجحود» فما الفارق الدقيق بينهما ؛ بحيث تتميز إحداهما من الأخرى بغير غموض ولا خفاء؟

الفارق بينهما ما أسلفناه من أن لكل واحده منهما معنى يخالف معنى الأخرى ؛ فلام الجحود تفيد النفي العام ؛ ولام التعليل تفيد التعليل (أى : أن ما بعدها

عله وسبب فيما قبلها) على الوجه الذى شرحناه فى كل منهما. وشيء آخر ؛ هو أن النفى مع لام الجحود مسلط على ما قبلها وما بعدها معا فى كل حالاتهما ؛ فهو منصب على الكلام كله ؛ لأن ما قبلها كون عام منفى ، وخبره المحذوف أمر عام أيضا ، ومنفى تبعاً له ، ويتعلق به الجار والمجرور ، فهما متعلقان بأمر عام منفى ، فيتسرب إليهما النفى منه حتما ؛ لدخولهما فيما يشتمل عليه ... ويؤثر فيه ؛ بالنفى كالأمثله التى فى أول البحث ؛ حيث يعم ما قبل لام الجحود وما بعدها ، ويكون شاملاً غير مقيد بقيد يخرج بعض الحالات.

أما لام التعليل فالنفى قبلها داخل على فعل خاص ، ليس كوناً عاماً ، وإنما هو فعل مقيد بالجار والمجرور (وهما : لام التعليل ، وما دخلت عليه) ؛ فالنفى منصب على هذا الفعل المقيد ؛ أى : منصب عليه فى حاله تقيده - وهى حاله واحده ، دون غيرها من الحالات الأخرى الكثيره التى لا تدخل فى التقييد ؛ والتى هى مسكوت عنها ، كما قدمنا - فلا يحكم على تلك الحالات الأخرى بالنفى أو بعدمه إلا - بقرينه خارجه عن الجملة. والقيد (وهو لام التعليل ومجرورها) - منفيان حتما ، لتعلقهما بالفعل الخاص المنفى. فالمعنى بعد لام التعليل منفى ، أما قبلها فلا يتعين النفى إلا فى الصورة الواحده التى شرحناها وهى التى يكون فيها الفعل مقيداً بالجار مع مجروره ؛ فمعنى الفعل فيها ليس عاماً (1) مطلقاً.

وبناء على ما سبق اشترطوا لصحة «لام الجحود» ألا ينتقض النفى بعدها بشيء ؛ مثل «إلا (2) الاستثنائية» - أو إحدى أخواتها - فلا يقال : ما كان الحر إلا ليقبل الضيم ؛ لأن «إلا» هذه تنقض النفى السابق عليها ؛ وتجعل ما بعدها مثبتاً. وهذا مخالف لما تتطلبه لام الجحود من نفي ما قبلها وما بعدها معا بالحرف النافى المذكور فى صدر جملتها. ولم يشترطوا هذا فى لام التعليل فأجازوا : ما حضر المتعلم إلا ليستفيد ، فصدر الجملة ينفي الحضور عن المتعلم ،

ص: ٣٠٥

١- يقول الصبان : إن النفى مع «لام» التعليل منصب على ما بعدها فقط ، فهل هذا يوافق ما يقوله أكثر النحاه من أن ما بعد «لام التعليل» عله لما قبلها ، وإذا انتفت العله انتفى المعلول؟ يبدو أنه لا يوافق ، إلا إذا كان مراده أنه لا يشمل ما قبلها من الصور المتعدده التى لا تدخل فى القيد

٢- سبقت الإشارة لهذا (فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٩ ورقم ١ من هامش ص ٣٠١)

وعجزها الواقع بعد «إلا» ينفي ذلك النفي وينقضه ، ويثبت الحضور ... وأنه لاستفاده المتعلم. فكأن الجملة : حضر المتعلم ليستفيد.

(د) هل يصح حذف «لام الجحود»؟ وهل يصح حذف فعل «الكون» قبلها؟ يجيز الحذف بعض النحاه ، معتمدا على ظاهر أمثله وارده عن العرب ، وقد تصدى لبحثها بعض المحققين ، وانتهى منها إلى أن المحذوف لا يتعين أن يكون أحدهما ، بل يستقيم المعنى على تقديره ، أو تقدير غيره ، فلا داعى لإباحه حذف واحد منهما.

* * *

ص: ٣٠٦

(١) التي بمعنى : «حتى» ، أو «إلا» الاستثنائية : ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد «أو» العاطفه فى موضعين :

أحدهما : أن تكون «أو» العاطفه صالحه للحذف ، ووضع «حتى» فى مكانها من غير أن يتغير المعنى ؛ سواء أكانت : «حتى» داله على الغايه ، أم داله على التعليل .

(١) فالداله على الغايه : (ويسمونها : «الغايه» أو : التي بمعنى : «إلى») هى التي ينقضى المعنى قبلها شيئا فشيئا ، لا دفعه واحده ، ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدها ، وتحقق معناه ؛ فإذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائيا. وذلك بأن يكون لما قبلها نوع امتداد زمنى ، واستمرار معنوى متلاحق ، لا- ينقطع ولا يتوقف نهائيا إلا بتحقق ما بعدها وحصوله ، فإذا تحقق ما بعدها وحصل انقطع المعنى قبلها بمجرد هذا التحقق والحصول ؛ نحو : أقرأ الكتاب ، أو أتعب ، (أى : حتى أتعب ، أو : إلى أن أتعب) ، فقراءه الكتاب تتطلب وقتا ، يتابع بعضها بعضا فيه ، ولا تتم دفعه واحده بغير استمرار زمنى ، فإذا حصل التعب - وهو المعنى الذى بعد «أو» - انتهت القراءه وانقضت بمجرد حصول هذا. ونحو : أتناول الطعام أو أشبع. (بمعنى : حتى أشبع ، أى : إلى أن أشبع) فتناول الطعام لا يتم دفعه واحده ؛ وإنما يستغرق وقتا يتوالى فيه بعضه وراء بعض ، ويستمر هذا حتى يجصل الشبع ويتحقق - وهو المعنى الذى بعد : «أو» فإذا حصل وتحقق انقطع تناول الطعام ، ومثل : أنام الليل أو يطلع الفجر ، وأصلى الصبح وأتعبد أو تشرق الشمس (٢) ...

ص: ٣٠٧

١- يجرى على هذه الأداه الأحكام العامه التي سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٨ ، والتي تجرى على كل نظائرها التي تنصب المضارع بأن المضمرة وجوبا.

٢- ومما يصلح لذلك قول امرئ القيس يخاطب رفيقه فى السفر : (وكان امرؤ القيس قد صمم على الأخذ بثأر أبيه ممن قتلوه ؛ فقصد قيصر الروم ليستعين به على تحقيق غرضه. واستصحب معه فى سفرته الطويله الشاقه عمرو بن قميئه الذى جزع وتوجع مما حاق بهما من المشقات. وهو الذى يقصده امرؤ القيس بقوله : بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أننا لا حقان بقيصرا فقلت له : لا تبك عينك إنما نحاول ملكا ، أو نموت فنعدرا. والشطر الأخير هو محل الشاهد.

فالحرف «أو» فيما سبق حرف عطف بمعنى «حتى» الجارّه (١). ولكنه لا يعرب حرف جر (٢) ...

(ب) والداله على «التعليل» (ويسمونها: «أو التعليليه») أى: (التي بمعنى: «كى التعليليه»، أو «لام التعليل») يكون ما بعدها عله لما قبلها؛ نحو: لأرضين الله أو يغفر لى، بمعنى: حتى يغفر، أو: كى يغفر لى، فما بعد «أو» - وهو: المغفره - عله فيما قبلها، وهو إرضائى الله. ولا- تصح أن تكون «أو» هنا بمعنى: «حتى» الغائيه؛ لفساد المعنى؛ إذ يكون: سأرضى الله إلى أن يغفر لى، فإذا تحقق الغفران انقطع إرضائى له، وأغضبتة ...

ومن الأمثله: أحاذر العدوى أو أسلم، وأحرص على التوقى أو أنجو من المرض. فأو بمعنى: «حتى التعليليه»، ولا تصلح الغائيه، لفساد المعنى معها ...

و «أو» تعرب هنا حرف عطف، ولا يصح إعرابها حرف جر أو شيئاً غير العطف، بالرغم من أنها بمعنى «حتى» التعليليه الجاره ...

* * *

والآخر: أن تكون «أو» بمعنى: «إلا» الاستثنائيه؛ وهذا حين لا- يصلح فى موضعها «حتى» بنوعيهما السالفين؛ وهما: (الغائيه، والتعليليه). فلا بد من الالتجاء أول الأمر إلى: «حتى» ووضعها فى مكان: «أو»، فإن لم يستقم المعنى معها قصدنا «إلا» الاستثنائيه. نحو: تهوى الطائره أو تسلم من الخلل، وتسقط أو تبرأ من الفساد ... أى: إلا- أن تسلم - إلا- أن تبرأ ... ونحو: يقتل النمر بالرصاص أو تخطئه الرصاصه ... ويحرص الصياد على جلده، أو يعجز عن سلخه. فلفظ «أو» فى الأمثله السالفه بمعنى: «إلا» ولا يصلح غيرها. ومع أنه بمعناها - يعرب حرف عطف، ولا يصح اعتباره حرف استثناء ...

ص: ٣٠٨

١- «وحتى» الجاره بمعنى «إلى» الداله على الانتهاء، وتعمل الجر مثلها.

٢- أما المعطوف عليه فشىء قبلها يغلب أن يكون مصدرا متخيلا متصيذا من الكلام السابق، طبقا لما سيجىء شرحه هنا (فى ص ٣١٠).

فإن لم تصلح «أو» العاطفه لأن تكون بمعنى : «حتى» أو : «إلا» لفساد المعنى بوضع إحداهما فى موضعها ، كانت لمجرد العطف ؛ فلا- ينصب المضارع بعدها ، إلا أن اقتضى المعنى بعدها نصب المضارع لسبب آخر غير السالف (١) ... فإن اقتضى المعنى نصب المضارع لسبب غير ما تقدم : وجب نصبه «بأن» أيضا ، ولكن يجوز إظهارها وإضمامها ، كقول أحد الولاة لشاعر هجاء : (لو لا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم لقطعت لسانك. فلا عفو بعد اليوم ، أو أقبل شفاعه). ويصح إظهار «أن» فنقول : أو أن يحرم أولادك ... أو أن أقبل شفاعه. وفى كلتا الحالتين يعرب المصدر المنسبك من «أن» (الظاهره أو المضمرة جوازا) مع ما دخلت عليه ، معطوفا. أما المعطوف عليه فلا بد أن يكون اسما صريحا قبل «أو» (٢) ، وهو هنا : «شعر ، وعفو». والتقدير : لو لا شعرك ، أو حرمان أولادك ... فلا عفو أو قبول شفاعه ... ومن هذا قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ...) بمعنى : أو أن يرسل رسولا. فالمضارع «يرسل» منصوب «بأن» مضمرة جوازا ، وفاعله مستتر جوازا تقديره : هو ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح : «وحيا» والتقدير : إلا وحيا أو إرساله رسولا ...

ملاحظه : لما كانت «أو» التى ينصب بعدها المضارع بأن المضمرة وجوبا أو جوازا ، حرف عطف - وجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفا على شىء قبلها يناسبه (٣) ؛ (كمصدر صريح ، أو مؤول ، وكاسم جامد ليس بمصدر ...) فإن

ص: ٣٠٩

- ١- سيجىء فى «د» من الزيادة والتفصيل (ص ٣١٢) ، بيان السبب الذى يقتضى نصب المضارع بعد «أو» العاطفه.
- ٢- عملا بقاعده نصب المضارع بأن مضمرة جوازا بشروط ، منها : أن يكون المصدر المؤول من «أن» وما دخلت عليه معطوفا على اسم صريح خالص مذكور ... و ... وقد سبقت فى ص ٢٧٠.
- ٣- يجب أن يكون المعطوف مذكورا - فى الأغلب - وجامدا حين يكون نصب المضارع بأن مضمرة جوازا ؛ (طبقا لما تقدم إيضاحه فى ص ٢٧٠) ، ولا يصح فى حاله نصب المضارع أن يكون المعطوف عليه فعلا أو مشتقا يشبهه ؛ إذ لو كان المصدر المؤول - وهو بعد التأويل اسم صريح - معطوفا على فعل أو ما يشبهه لاختلف الأمر بين التابع والمتبوع فى أمور ؛ أهمها الزمن ، والذات ، ذلك لأن المصدر المؤول بعد إتمام تأويله يدل على المعنى المجرد الخالى من الزمن ومن الذات ، فى حين يدل الفعل على الزمن ، وتدل المشتقات العامله على الزمن ، ومعه صاحب المعنى (أى الذات). وقد أشرنا إلى صحه وقوع المعطوف عليه اسما جامدا محضا (أى اسما جامدا غير مصدر) نحو : - - لو لا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم ... فالمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد «أو» ومن الجملة المضارعيه بعدها معطوف على : «شعر» وهو اسم جامد محض. والتقدير : لو لا شعرك ، أو حرمان أولادك .. ومثله قول الشاعر : ولو لا رجال من رزام أعزه وآل سبيع ، أو أسوءك - علقما رزام : اسم قبيله. وعلقم : منادى مرخم ، وأصله يا علقمه ...) فالمصدر المؤول من أن المضمرة بعد «أو» ومن الجملة المضارعيه بعدها معطوف على : «رجال» ورجال اسم جامد محض. والتقدير : لو لا رجال أو إساءتك ... ،

وجد في الكلام السابق معطوف عليه مذکور ، عطفنا عليه المصدر المؤول الذي بعد «أو» كما في الأمثلة الأولى ، وكما في الأمثلة الأخيرة (وهي : لو لا شعرك الجيد ويحرم ... - فلا عفو أو أقبل شفاعه ... إلا وحيا أو يرسل رسولا ...) وإن لم يذكر في الكلام السابق معطوف عليه تصيدنا من ذلك الكلام اسما جامدا ، مصدرا كان أم غير مصدر ، وجعلناه المعطوف عليه. والأنسب أن يكون مصدرا - لا اسما جامدا محضا ؛ - ليكون المعطوف والمعطوف عليه متناسين ، في المصدريه ...

ويقول النحاه : إن تصيد المصدر - المعطوف عليه - من الكلام الذي قبل «أو» لا يحتاج في تلمسه إلى ضابط معين ، ولا إلى طريقه خاصه. وكل ما يشترط فيه أن يكون ملائما المعنى ، مسائرا السياق الصحيح ... (1) وفيما يلي بعض الأمثلة السالفه الخاليه من ذكر المعطوف عليه صراحه ، ثم اشتمالها عليه بعد تصيده :

ص: ٣١٠

١- اكتفى ابن مالك بيت واحد في الكلام على «أو» السالفه ؛ هو : كذاك بعد «أو» ، إذا يصلح في موضعها : «حتى» ، أو : «الآ» أن خفي وفي البيت تقديم وتأخير. والأصل : («أن» خفي كذاك بعد «أو» إذا يصلح في موضعها حتى ، أو إلأ). يريد : الحرف المصدرى «أن» خفي - بمعنى : أضمر ولم يظهر - خفاء بعد «أو» مثل ذاك الذي وقع بعد لام الجحود ؛ من ناحيه أنه خفاء وإضمار واجب ؛ فلا يصح ظهور «أن» فيه بعد «أو» كما لا يصح ظهورها بعد لام الجحود. بشرط أن تكون : «أو» بمعنى : «حتى» أو «إلا» ؛ فيصح إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها.

المثال أولاً بغير ذكر

المعطوف عليه صراحه

المثال بعد تصيد المصدر

المعطوف عليه

ملاحظه

أقرأ الكتاب أو أتعب

سيكون منى قراءه أو تعب وسيكون منى تناول للطعام

أو شبع ...

أنام الليل أو يطلع الفجر

يكون منى النوم واستمراره أو طلوع الفجر.

ليس من اللازم أن نقول:

أصلى واتعبد أو تشرق الشمس

تكون منى صلاه وتعبد أو شروق الشمس ...

«سيكون» أو :

لأرضين الله او يغفرلى.

ليكن منى إرضاء الله أو غفرانه لى تكون منى محاذره

للعدوى أو سلامه ...

«لتكن» ... وإنما اللازم هو مساييره المعنى مع صحه

الأسلوب.

ص: ٣١١

(أ) يجرى على المضارع المنصوب بأن المضمرة بعد : «أو» جميع الأحكام الخاصه بالمضارع المنصوب بأن المصدريه من السبك ، والفصل ، وعدمه (أ) ...

(ب) صرحنا فيما سبق أن : «أو» التي بمعنى : «حتى» أو : «إلا» - هي حرف عطف ، ولا- يصح إعرابها حرف جر ، أو حرف استثناء تبعا للحرف الذى يصلح فى موضعها ؛ فهى بمعناه فقط ، وليست مماثله له فى إعرابه ؛ فلكل منهما إعرابه الخاص به. وهو يخالف إعراب الآخر. ولهذا السبب وجب إعراب المصدر المؤول بعد «أو» معطوفا على شىء قبلها ، ولا يصح إعرابه مجرورا ، أو مستثنى ، برغم أن «أو» بمعنى : «حتى» الجاره ، أو «إلا» الاستثنائه.

(ج) قد تصلح «أو» السالفه لأن تكون بمعنى : «حتى» أو «إلا» عند عدم قرينه تعينها لأحدهما ؛ ولكن يختلف المعنى فى كل صوره ؛ نحو : لألزمك أو تسدد لى دينى. فيصح أن تكون «أو» هنا بمعنى «حتى» ، أو «إلا» والمعنيان مختلفان.

(د) من الملاحظ أن «أو» السالفه تقع بين معنيين مختلفين ؛ أحدهما قبلها ، والآخر بعدها ، والأول محقق الوقوع أو مرجحه حتى يقع ما بعدها ؛ فحصول الأول ثابت أو بمنزله الثابت ، حتى يحصل ويقع ما بعدها ، وحصول الثانى ووقوعه مشكوك فيه غالبا ؛ فقد يقع أو لا يقع. فإذا أريد الدلاله على أن ما قبلها وما بعدها متساويان فى الشك وجب توجيهها للعطف المجرد ، ووجب رفع المضارع بعدها ؛ ليكون الرفع شاره وعلامه على هذه المساواه فى الشك. (بخلاف ما لو أريد الدلاله على أن الأول محقق الوقوع أو مرجحه ، وأن الثانى وحده هو المشكوك فى حصوله ؛ فيجب نصب المضارع حتما بأن مضمرة وجوبا بعد «أو» ؛ ففى مثل : أسافر يوم الجمعة أو أستريح ... - يصح رفع المضارع : «أستريح» على إرادته أن السفر والاستراحه متساويان من ناحيه وقوعهما أو عدم وقوعهما ؛ فكلاهما مشكوك فى حصوله ، غير مقطوع بواحد منهما. ويصح نصب المضارع

«أستريح» على إرادته أن الأول - وهو : السفر - محقق الوقوع والحصول ، أو كالمحقق ، وأن الراحة مشكوك فيها ؛ فقد تحصل أولاً تحصل ، وأن المعنى أسافر حتى أستريح ، أو إلا أن أستريح. فالسفر ليس موضع شك ؛ وإنما الشك في الاستراحة ؛ إذ لا يدري المتكلم أتحقق أو لا تتحقق؟.

ومثل المساواه في الشك المساواه في غيرها من المعانى الأخرى التى تدل عليها «أو» المتجرده للعطف المحض (١).

لهذا كان استعمال : «أو» فى معناها الصحيح محتاجا إلى يقظه ودقه فهم ...

ص: ٣١٣

١- تقدمت هذه المعانى عند الكلام على «أو» العاطفه فى باب العطف (ج ٣).

(١): «حتى» الجاره للمصدر المنسبك من «أن» والجمله المضارعيه :

ص: ٣١٤

١- وتنطبق عليها الأحكام العامه التي فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٨ - ولا تتضح «حتى» الجاره على الوجه المحمود إلا بعرضها مع بقيه أنواع «حتى» عرضا مناسبا ؛ يكفى لتمييز كل نوع من غيره. أنواع «حتى» ثلاثه ؛ أولها : العاطفه ؛ وهى حرف عطف يفيد بلوغ الغايه فى خسه ، أو شرف ، أو قوه ، أو ضعف ، أو نحو هذا من كل ما يفيد كمالا أو نقصا ، حسين أو معنويين ، أو يدل على حسن أو قبح كذلك .. ومن أحكام هذا النوع أنه لا يدخل على الحروف ، ولا يعطف المصادر المؤوله ، ولا الأفعال ، ولا الجمل الفعلية ولا الاسميه ، وإنما يعطف الاسم الظاهر الصريح فقط. (وقد سبق تفصيل الكلام على هذا النوع ، وعلى أحكامه فى باب العطف ج ٣ ص ٤٢٩ م ١٨). ثانيها : «حتى الابتدائيه» وتفيد الدلاله على : «الغايه» ولو بتأويل أو تقدير - ، ولكنها لا تدخل إلا على جملته جديده ؛ مستقله عن الجمله التي قبلها فى الإعراب ، مع اتصالها معنى بنوع من الاتصال. وهذا هو المراد من قول «الخضرى» عند كلامه عليها فى باب العطف ج ٢ - : «إنها هى الداخلة على جملته مضمونها غايه أى : نهايه وآخر لشيء قبلها). ؛ فتدخل على الجمله الاسميه نحو : الصناعه مفيده ، حتى فائدتها الخلقية كبيره. وتدخل على الجمله الفعلية الماضويه ؛ نحو قول الشاعر : وضافت الأرض ؛ حتى ظنّ هاربهم إذا رأى غير شيء ظنّه رجلا ونحو : ارتفع صوت الحريه فى القرن العشرين حتى ملأ- الأسماع ، ودوى فى المشارق والمغارب حتى زلزل حصون الاستبداد .. وتدخل على الجمله المضارعيه بشرط أن يكون زمن المضارع حالا- حقيقه ، أو مؤوله بالحال ، وفى صورتين يجب رفع المضارع. فالحقيقه : (هى التى يكون زمنها هو زمن التكلم). وفى أثنائه يتحقق معنى المضارع ؛ بحيث يكون الوقت الذى يجرى فيه الكلام هو الوقت الذى يقع فيه - أول مره - معنى هذا المضارع. أى : أن الزمن الحالى يجمع بين كلام المتكلم ، وحصول معنى المضارع أول مره - بالنسبه لهذا الكلام الذى يحوى المضارع ، نحو : أصغى الآن للخطيب حتى أسمع وأفهم كلامه (طبقا للبيان الآتى فى ص ٣١٩) والمؤوله بالحال إما مؤوله عن ماض ؛ وهى التى يكون زمنها قد فات قبل التكلم ، ومعنى المضارع قد وقع وانتهى ، وتم كل هذا قبل النطق بالجمله المشتمله على «حتى» ومضارعها ولكن المتكلم يتخيل أن ذلك الزمن بما يحويه من معنى المضارع لم ينته ، وأنه موجود قائم حين النطق بالجمله. وهذه الطريقه تسمى : «حكايه الحال الماضيه» (وسيجىء تفصيل الكلام عليها هنا ، وفى ج من ص ٣١٨. حيث نعرف الداعى لها ، وأثرها النحوى والمعنوى). أما علامه هذه الحال الماضيه المحكيه فصحه الاستغناء عن مضارعها ، وإحلال ماضيه محله فلا يتغير المعنى ولا يفسد التركيب (كما سيجىء فى ص ٣٢٧ - وإما مؤوله عن مستقبل ؛ وهى التى يقع الكلام ويتحقق دون أن يقع ويتحقق زمنها وزمن مضارعها فى أثنائه ، أو قبل النطق به. ولكن المتكلم يتخيل زمنها قائم وقت الكلام. وعلى هذا لا يصح اعتبار : «حتى» ابتدائيه إذا كان معنى المضارع الذى بعدها قد تحقق فى زمن انتهى حقيقه ، أو أنه سيتحقق فى زمن مستقبل حقيقه ، بغير تخيل الحال وحكايتها فى كل واحده منهما ... فمثال حكايه الحال الماضيه التى يتخيل المتكلم وقوعها وقت كلامه - على الرغم من أن زمنها قد فات حقا ، وانتهى قبل أن يتكلم ، قول المؤرخ : - - يقيم الفراعنه المصريون القدماء مسلات ضخمه ، حتى يكتبون على جوانبها تاريخهم ، ومآثرهم. أى : حتى كتبوا. ومثال الحال المؤوله عن المستقبل : يأتى الشتاء فى الشهر القادم ؛ وها هو ذا المطر ينهمر. ويشتد البرد حتى ترتجف منه أعضائى. ومثال الحال الحقيقه - : أقف الآن على شاطئ البحر والشمس منحدره إلى مغربها حتى أتابع منظر غروبها - هذه الورده فى يدي أرقبها وأشمها ، حتى

أتمتع بلونها وبطيب رائحتها - فمتابعه الغروب تتحقق في الزمن الذي ينطق فيه المتكلم بالجمله المشتمله على «حتى» ؛ فزمنهما واحد هو : الحال. كذلك التمتع بطيب الورده ولونها ؛ يقع في الزمن الذي يقع فيه النطق بالجمله المشتمله على «حتى» وهو الزمن الحالى. وفي هذه الأمثله وأشباهاها تعرب «حتى» حرف ابتداء يدل على «الغايه» والجمله بعدها مستقله فى إعرابها لا فى معناها. - وقد شرحنا معنى الغايه هنا. ثالثها : «حتى» الجاره ، وهى نوعان ؛ نوع يجر الاسم الظاهر الصريح (والظاهر : ما ليس ضميرا ، والصريح - : ما ليس مصدرا مؤولا-) ومعناها الدلاله على الغايه : نحو : قرأت الكتاب حتى الخاتمه. ولا شأن لنا بهذا النوع هنا ، - (فقد سبق الكلام عليه فى الجزء الثانى ، باب حروف الجر ، م ٩٠) ونوع يجر المصدر المؤول من «أن» المضمرة وجوبا وما دخلت عليه من جمله مضارعيه. ومعناها : إما الدلاله على الغايه ، وإما الدلاله على التعليل ، وإما الدلاله على الاستثناء. والنوع الجار للمصدر المؤول هو موضوع كلامنا الآن. «ملاحظه» : يصح حذف ما دخلت عليه «حتى» مهما كان نوعها بشرط ألا يكون اسما صريحا مجرورا بها. ومن الأمثله قول الشاعر وقد ذهب لزياره شخص : فلما لم أجدك فدتك نفسى رجعت بحسره وصبرت حتى ... يريد : حتى يأذن الله - مثلا -

والكلام عليها - هنا - يتجه إلى ناحيه معناها ، وعملها ، وحكم المضارع بعدها.

(١) فأما معناها فالدلالة على «الغايه» ، أو : على «التعليل» ، أو : على «الاستثناء»

فتدل على الغايه إذا كان المعنى بعدها نهايه لمعنى قبلها ينقضى تدريجا ، لا دفعه واحده ، ولا سريعا ، ويترتب على تحقق المعنى الذى بعدها أن ينقطع المعنى السابق فورا ، وأن يتوقف بمجرد تحقق اللاحق وحصوله ؛ نحو : (يمتد الليل حتى يطلع الفجر) - (يزداد الحرّ نهار الصيف حتى تغيب الشمس ، ويزداد البرد ليل الشتاء حتى تشرق) - (يسرع القطار حتى يدخل المحطه ، والطائر حتى تدخل حظيرتها) ... فامتداد الليل يستمر تدريجا إلى أن يظهر الفجر ، وعند ظهوره ينقطع الامتداد ويختفى . وازدياد الحر يدوم إلى أن تختفى الشمس ، ومتى اختفت انقطع الازدياد وتوقف ... وهكذا بقيه الأمثله ونظائرها مما تقع فيه : «حتى» داله على الغايه (أى : على نهايه المعنى الذى قبلها ، وانقطاعه ، بسبب ظهور معنى جديد بعدها ، وابتداء حصوله وتحققه) ، ولذا يسمونها : «حتى الغايه» أو : «حتى التى بمعنى : إلى» ؛ لدلاله كل واحده منهما على

ص : ٣١٥

انتهاء ما قبلها بمجرد حصول ما بعدها. ولا بد أن يكون المعنى السابق من الأمور التي تنقضى شيئاً فشيئاً - كما نرى - فلا ينقضى مره واحده ، ولا ينقطع بغير تمهل.

والضابط الذى تتميز به «حتى الغائيه» من غيرها هو صحه حذفها ، وإحلال «إلى» (١) محلها من غير أن يفسد المعنى ، أو التركيب.

وتدل على «التعليل» إذا كان ما قبلها سبباً وعلة فيما بعدها (٢) ؛ نحو : (نقرأ الصحف حتى نعرف الشؤون الداخليه والخارجيه ، ونستمع إلى الإذاعه حتى نعلم ما يدور فى البلاد المختلفه) ؛ فقراءه الصحف هى السبب فى معرفه الشؤون الداخليه والخارجيه ، والاستماع إلى الإذاعه هو السبب فى العلم بما يدور فى البلاد المختلفه. فما قبل «حتى» هو العله والسبب فيما بعدها (٣) ؛ ولهذا ، تسمى : «التعليه».

ومن الأمثله أيضاً ؛ (تحرص الأمم على نشر التعليم حتى تنهض وتقوى ، وتتنافس فى ميادين الصناعه حتى تفوز بأكبر قسط من مزاياها ، وتتسابق إلى كشف الكواكب حتى تستأثر بما فيها) ...

وتدل على «الاستثناء» - كإلّا - إذا لم تصلح للدلاله على الغايه أو على التعليل ؛ فلا بد من القطع بعدم صلاحيتها «للغايه ، أو للتعليل» قبل جعلها للاستثناء الخالص. نحو : (لا يصلح الوالى للحكم حتى يلتزم العدل ، ويحرص عليه) ... والتقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلا أن يلتزم العدل. «فحتى» هنا بمعنى : «إلا» - وعند التقدير نقول معناها : «إلا أن» ، فتظهر «أن» بعد «إلّا» فى حاله التقدير فقط ، لمجرد الإيضاح ، ولا- يصح إظهارها بعد «حتى» ولا- تصح أن تكون «غائيه» ولا «تعليليه» ؛ إذ لو كانت «غائيه» لوجب أن ينقضى المعنى قبلها تدريجاً - كما سبق - والنفى من المعانى التي تنقضى دفعه واحده ؛

ص: ٣١٦

١- إنما تدل «إلى» على الغايه بالتفصيل الذى سبق عنها فى حروف الجر - ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٦ - وعند التقدير نقول : «إلى أن ...» فيزاد بعدها الحرف «أن» ؛ لمجرد الإيضاح والتفسير ، لأنه الناصب للمضارع. ويوضح هذا ما يجيء فى الحكم الثالث من هامش الصفحه التاليه خاصاً بالكلام على «حتى» بمعنى «إلا» فكأن الذى يحل محل «حتى» هو : «إلى أن». لكن لا يصح إظهار «أن» بعد حتى مطلقاً.

٢- أهذا يوافق قولهم : إن «حتى التعليليه» بمعنى «كى التعليليه» التى يكون ما بعدها عله فيما قبلها؟ أم أن المسأله اعتباريه؟ المراجع فى هذا مضطربه.

٣- لأن السبب متقدم فى زمنه على المسبب حتماً.

لأنه حكم بالسلب على أمر ، والحكم بالسلب ينصبّ سريعاً ، دفعه واحده ؛ لا تدريجا - فى الصحيح (١) ...

ولو كانت «تعليليه» لوجب أن يكون ما قبلها سببا وعله فيما بعدها. وهذا لا ينطبق على ما نحن فيه ؛ إذ ليس عدم صلاح الوالى للحكم هو السبب فى أنه يلتزم العدل. ومن أمثله «حتى» التى بمعنى : «إلا» قول علىّ رضى الله عنه : «لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه ، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه» (٢).

وكذلك قول شوقى :

وما السلاح لقوم كلّ عدّتهم

حتى يكونوا من الأخلاق فى أهب (٣)

..... (٤)

* * *

ص: ٣١٧

١- وهنا اعتبار آخر ؛ هو أن الكلام قبل «حتى» منفى فى هذه الصورة ؛ والمنفى لا- يزول معنى نفيه إذا كانت «حتى» للغايه وتحققت الغايه. فعند تحققها يبقى معنى النفى قبل «حتى» على حاله. ويترتب على بقائه فساد المعنى ؛ إذ يكون التقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلى أن يلتزم العدل ، فإذا تحقق التزامه العدل لا- يصلح للحكم. وبهذه المناسبه نشير إلى أهم الأحكام الخاصه «بحتى الاستثنائيه» ؛ وقد نبه العلماء إليها ؛ لدقتها ، وخفائها على كثير : «أولها» أن «حتى» الاستثنائيه تسبق - كثيرا - بنفى ؛ يجعل معنى الجمله التى قبلها منفيا. «ثانيها» أن معنى الجمله المشتمله على هذا النفى يظل على حاله عند التقدير مستمرا ومنفيا لا ينقطع استمراره ونفيه بوقوع ما بعدها ، مهما كانت الأحوال. والسبب فى هذا أن الاستثناء الذى تتضمن معناه ، وتدل عليه «هو استثناء منقطع» - فى الأعم الأغلب - (أى : لا يكون فيه المستثنى. من جنس المستثنى منه ، فهى بمعنى : «لكن» ساكنه النون). كالذى هنا ، وقد يكون متصلا أحيانا كالذى فى قوله تعالى : (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) فهى للاستثناء المتصل من عموم الأحوال. «ثالثها» أن «حتى» تتضمن معنى «إلا» الخاليه من «أن» بعدها. أما «أن» التى تظهر فى تأويل الجمله فهى «أن» المصدريه المضمرة وجوبا بعد «حتى». فإذا وضعنا «إلا» مكان «حتى» ظهرت «أن» المضمرة ؛ إذ لو كانت «حتى» بمعنى : «إلا» و «أن» معا لتكررت «أن» عند التأويل ، وصار الكلام : لا- يصلح الوالى للحكم : «إلا- أن أن» يلتزم العدل ، بذكر «أن» مرتين ؛ إحداهما التى كانت مضمرة وجوبا مع «حتى» والأخرى هى المزعومه خطأ بعد «إلا».

٢- استقامه اللسان : ترك الغيبه والنميمة ، وكل لفظ يؤذى.

٣- جمع : إهاب ، بمعنى : جلد.

٤- ومن الأمثله أيضا قول المتنبى : لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم وقول الآخر : ولا ألين لغير الحق أتبعه حتى يلين لضرر الماضغ الحجر

(ب) وأما عملها : فالجرّ باعتبارها حرف جر أصلى ، بشرط أن يكون المضارع بعدها منصوبا بأن المصدريه ، المضمرة وجوبا .

وهذا النوع من أنواع «حتى» (وهو الذى يعنينا هنا) لا يجرّ إلا المصدر المنسبك من «أن» المصدريه مع صلتها الجملة المضارعيه .
ففى مثل : الصبر يحمى النفس الحزينه ، حتى تفىء إلى السكينه - يكون الإعراب : (حتى) حرف جر - (تفىء) فعل مضارع ، منصوب «بأن» المضمرة وجوبا بعد «حتى» . والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره : «هى» . والمصدر المؤول من «أن» وما دخلت عليه من الجملة المضارعيه مجرور «بحتى» . والتقدير : حتى إفاءتها ... وهذا الجار ومجروره متعلقان بالمضارع : «يحمى» ...

وهى تعمل الجر دائما ولو كان معناها : الاستثناء ؛ فشأنها فى هذا شأن : (خلا ، وعدا ، وحاشا) ، والثلاثة حروف جر . ومعناها : الاستثناء .

* * *

(ج) وأما حكم المضارع بعدها : فتاره يجب رفعه ؛ فتكون ابتدائية (١) ، وتاره يجب نصبه بأن مضمرة وجوبا ، فتكون جاره للمصدر المؤول بالطريقه التى أوضحناها ، وتاره يجوز فيه الأمران ؛ فتكون ابتدائية عند رفعه ، وجاره عند نصبه بالحرف المصدرى «أن» . وفى كل أحوال المضارع لا يجوز أن يفصل بينه وبين «حتى» فاصل مذكور أو مقدر إلا «أن» المضمرة وجوبا (٢) فى حاله نصبه .

١ - فيجب رفعه فى كل حاله تستوفى ثلاثه شروط مجتمعه :

الشرط الأول : أن يكون زمن المضارع للحال حقيقه أو تأويلا ، والحال الحقيقه - - كما سلف (٣) - هى التى يقع فيها الكلام ؛ فزمنها زمن النطق بالكلام المشتمل على «حتى» . أى : أن الزمن الذى يحصل فيه الكلام هو نفسه الزمن الذى يجرى فيه - أول مره (٤) - معنى المضارع التالى لها . فلا بد أن تجمع الحال الحقيقه بين

ص: ٣١٨

١- سبق معنى «الابتدائية» فى هامش ص ٣١٤ .

٢- ويجيز بعض النحاه الفصل بينهما بالظرف ، أو الجار مع مجروره ، أو بالقسم ، أو بالمفعول أو بالشرط الذى فعله ماض . وهذا الرأى حسن ؛ إذ فيه تيسير .

٣- فى هامش ص ٣١٤ .

٤- أوضحنا فى هامش ص ٣١٤ المراد من أنه «أول مره» ، بأن يتحقق المعنى وقت الكلام فعلا ، وأنه لم يكن قد تحقق قبله ، أما إذا تحقق قبله وأريد إنزاله منزله ما يتحقق وقت الكلام فإنه يكون حالا مؤوله - كما سيجىء فى الصفحه التاليه -

الأمرين ؛ وهما : الكلام المشتمل على «حتى» ، وحصول معنى المضارع الذى يتلوها ؛ بحيث يتكلم الناطق بها وبجملتها فى وقت تحقق معنى المضارع وحصوله أول مره ؛ نحو : (ينساب هذا الماء بين الزروع حتى تشرب). فالشرب - وهو معنى المضارع التالى ، «حتى» - يتحقق ويحصل فعلا- أول مره فى الوقت الذى يتكلم فيه المتكلم بالجمله ؛ فزمن النطق والشرب واحد ؛ هو : الزمن الحالى ، وهو الذى يجمع بينهما. ومثل : (يسمع الطيب دقات القلب الآن حتى يعرف أمره ، ويجس نبض المريض حتى يسترشد به فى معرفه الداء). بشرط أن يقال هذا فى وقت استماع الطيب للدق ، وجس النبض. ومثل : (أشاهد العواصف تشتد الساعه حتى تقتلع الأشجار ، وتزداد شده وعنفا حتى تهدم البيوت ، وتغرق السفن ، وتسقط الطائرات) ... بشرط أن يكون الزمن الذى يتحقق فيه معنى الأفعال المضارعه التياليه «حتى» فى كل ما سبق هو زمن النطق بالكلام ، فكأن الناطق بالمضارع الحالى الزمن يقول : الأمر الآن كذا وكذا ، أى : شأنه فى الحال القائمه كذا وكذا ...

فالمضارع فى الأمثله السالفه - وأشباهاها - مرفوع وجوبا (1). و «حتى» حرف ابتداء ، يدل على أن الجمله بعده جديده مستقله عما قبلها فى الإعراب دون المعنى ؛ إذ لا بد من اتصالهما فيه - كما عرفنا.

ولا- مانع أن يستمر معنى المضارع الحالى الزمن ؛ فيمتد وقته بعد انتهاء النطق بالجمله المشتمله على : «حتى» وإنما الممنوع أن ينقضى معناه قبل النطق بكلمه «حتى» ؛ فيكون ماضى المعنى. أو أن يتأخر بدء تحققه إلى ما بعد النطق بها والفراغ منها ؛ فيكون تحققه فى زمن مستقبل حقيقى بالنسبه لها ؛ إذ يتحقق بعد الانتهاء من التكلم بجملتها.

أما الحال المؤوله فلها صورتان ، لا بد فى كل منهما من قرينه تدل على حكايتها.

الصوره الأولى : الزمن الماضى المؤول بالحال ، وهو الذى يكون فيه معنى المضارع قد تحقق وانتهى فعلا قبل النطق بالجمله ، وكان المناسب أن يذكر

ص: ٣١٩

١- سيجىء فى ص ٣٢٨ أنه لا يصح نصبه بأن المضمرة ، لأنها تخلص زمن المضارع للاستقبال الاستقبال يعارض الحال ..

الفعل بصيغته الماضى ، ولكنه يعاد ذكره بصيغته المضارع بقصد حكاية الحال (١) الماضيه التى ترشد إليها القرينه - بالطريقه التى شرحناها (٢) ...

وفى هذه الصوره التى يكون فيها زمن المضارع حالاً ماضيه ولكنها مؤوله - يجب رفعه وتكون «حتى» ابتدائيه ؛ كما وجب رفعه فى الزمن الحالى حقيقه وكانت فيه «حتى» ابتدائيه أيضاً. ومن أمثله الحال الماضيه المؤوله أن يقول أحدنا اليوم (هذا زهير الشاعر الجاهلى ، يراجع قصيدته حتى تجود بعد حول فى مراجعتها ؛ فيذيعها ، ولذا تسمى قصائده : «الحوليات» ...) فمعنى المضارع - وهو الجوده بعد الحول - أمر فات حقاً قبل النطق بكلمه : «حتى» وبجملتها. كفوات المراجع. وزمن الأمرين فى حقيقته ماض ، ولكن التحدث عنهما بصوره المضارع - قصد به حكاية ما مضى ، وإرجاع ما فات ، على تخيل أنه يقع الآن - فى وقت الكلام - أو على تخيل أن المتكلم قد ترك زمانه الذى يعيش فيه ، ورجع إلى الزمن السالف الذى يتحقق فيه المعنى أمامه ، وكأنه من أهل ذلك العصر القديم. ووجود الرفع هنا يعتبر الدليل على الحكاية (٣) ، وعلى ما يترتب عليها من أثر معنوى.

ويسمى هذا الاتجاه : «حكاية الحال الماضيه» ، أى : إعادته حاله سبقت وحادثه وقعت ، وترديد قصتها وقت الكلام ، وكأنها تحصل أول مره ساعه النطق بها ، مع أنها - فى حقيقه الأمر - قد حصلت من قبل ، وانتهى أمرها قبل ترديدها. وهذه هى الصوره الغالبه فى الحكاية.

والغرض من «حكاية الحال الماضيه» هو الإشعار بأهميه القصة ، وبصحه ما تضمنته من معنى قبل «حتى» وبعدها ؛ لادعاء أنها تقع الآن - فى وقت الكلام - وأن ما بعد «حتى» مسبب عما قبلها ، وغايه له ، فيثور الشوق إلى سماعها ويمتزع السامع بجوها.

ص : ٣٢٠

١- أى : الحاله ، أو : الحادثه.

٢- فى هامش ص ٣١٤. وهناك - وكذا فى ص ٣٢٧ - العلامه التى تدل على أن الماضى محكى الدلاله الزمنيه.

٣- فى هامش الصفحه التاليه ما يزيد «حكاية الحال الماضيه» وضوحاً. أما أثرها المعنوى الذى ذكرناه فيزداد بيانا بما فى هامش ص ٣٢٦.

ومن الأمثلة أيضا : انظر إلى الفراعين بينون قبورهم فى حياتهم منحوتة فى الصخر الأصم حتى تستريح نفوسهم لصلابتها وقوتها ، وربما أخفوها حتى يأمنون الأيدي العابثه بها ...) فزمن بناء القبور قد انتهى وانقضى ، وكذلك الاستراحه ، والإخفاء ، والأمن ... فكان المناسب ذكر هذه المعانى بصيغه الماضى لا المضارع. ولكن جىء بالمضارع على سبيل «حكاية الحال الماضيه» ؛ ليكون من وراء ذلك توجيه الأنظار إلى هذه القصة الهامه العجيبه ، وأنها صحيحه ؛ كأنها تقع الآن أمامنا بما يلابسها من غرائب ، وكأن المتكلم يطلب إلى السامع التنبه إلى ما يحيط بها ، وأن يستعيد صورتها كامله ويعيش - ساعه سماعها - فى جو يشابه الجو الحقيقى الذى ولدت فيه أول أمرها ، دون الاكتفاء بالسماع المجرد. أو يريد منه أن ينتقل بخياله إلى العصر الحقيقى الذى وجدت فيه ، ليشاهد نشأتها ، وتحققها هناك. فالتعبير عن القصة الماضيه بصيغه المضارع و «الحال المحكيه» يجعل القصة الماضيه بمنزله ما يحصل أمامنا الآن ، أو يجعلنا بمنزله من تقدم بهم الزمان فشاهدوها فى وقتها الحقيقى السالف. والأمران على سبيل التخييل المحض ، ولهذا يعتبر زمن المضارع حاليا تأويلا (1) ، لا حقيقه ، ويجب رفعه مراعاه لهذه الحاليه التأويليه. ولا بد فى حكاية

ص: ٣٢١

١- راجع ج ٢ من الصبان والخضرى ، باب : «إعمال اسم الفاعل» ؛ حيث بيان الأمرين ، طريقتى الحال الماضيه. ونزيدهما وضوحا ؛ فنقول : إذا كان المعنى الذى بعد «حتى» قد وقع وانتهى زمنه قبل النطق بالجملة التى تشتمل عليها ، وأريد التعبير عنه فالتعبير بالفعل الماضى هو المناسب له ، والأليق. غير أن هناك بعض دواع بلاغيه ومعنويه أوضحناها تدعو - أحيانا - إلى ترك التعبير بالماضى وإلى العدول عنه للمضارع الذى يقوم - مع القرينه - مقامه تأويلا- وتنزيلا- وهذا يسمى : «حكاية الحال الماضيه». وتقوم على أحد اعتبارين. أولهما : تخيل المتكلم أن المعنى الماضى الذى حصل وتحقق قبل النطق بالكلام - لم يحصل ولم يتحقق فيما مضى ، وإنما يحصل ويتحقق وقت الكلام ، أى : فى الزمن الحالى ؛ فكأن هذا المعنى يحصل ويتحقق أمامه الآن ؛ لهذا يعبر عنه بفعل مضارع يدل على الحال. وثانيهما : أن يتخيل - أيضا - أنه لا يعيش فى الزمن الذى يتكلم فيه ، إنما رجع به زمنه إلى الوراء ؛ ونقله من عصره الحاضر القائم إلى عصر مضى ، ووقع فيه ذلك المعنى ، فكأن المعنى يقع أمامه ويتحقق فى الزمن الذى ينطق ويتكلم فيه بذلك المعنى ؛ وهو : «الحال» ويجىء بالمضارع ليعبر عن هذا المعنى ، وزمنه ، بدلا من الماضى. فحكاية الحال الماضيه قائمه تخيلا- ؛ إما : على تقديم المتكلم ونقله من زمنه الذى يعيش فيه إلى زمن سبق ، وتحقق فيه المعنى ، وإما : على تأخير زمن المعنى إلى عصر المتكلم. وفى الحالتين يستعمل المضارع بدل الماضى ؛ للدلاله على أن زمن المعنى وزمن التكلم واحد ؛ هو : الزمن الحالى وكل هذا على سبيل التخييل ، والتأويل ، والحكاية ؛ فتحدث الآثار المشار إليها فى الصفحه الآتية وص ٣٢٦ ويوضح الاعتبارين - - السالفين المثال الآتى يقوله أحدنا اليوم : دعا الرسول عليه السلام قومه إلى طاعه ربه ، وإلى ترك المرذول من عادات الجاهليه ، فبذل الجهد فى هذا السبيل ، واحتمل الأذى من قومه ، وصبر على ما لقيه من العنت والاضطهاد .. فهذه قصه وقع معناها ، وتحقق فعلا قبلى النطق هنا ؛ فالتعبير عنها بالفعل الماضى هو المناسب لها. لكن المتكلم قد يعدل عنه إلى التعبير بالمضارع ؛ لسبب بلاغى ومعنوى كما أشرنا - فيقول : (وهو يتخيل أن الزمن تقدم به إلى عصر النبى ، فهو يشاهدها فيه ، أو أنها تأخرت إلى عصره فهو يشاهدها كذلك ، وفى الحالتين يكون زمن مشاهدتها والتكلم بها واحدا ، هو : الزمن الحالى) : إن رسولنا يدعو قومه ... ويبذل الجهد ... ويحتمل الأذى ... ويصبر

الحال هذه من قرينه تدل على الحكايه.

والثانيه : وهى صوره أقل استعمالا من الأولى. ويراد بها حكايه الحاله المستقبله التى لم تقع بعد ، والتعبير عنها بما يدل على أنها تقع الساعه ، وتحصل الآن (أى : وقت الكلام) مع أنها لم تقع ولم تتحقق قبل الكلام ، ولا فى أثناءه ، والغرض منها : إفاده القطع بمجيئها ، وأنها آتية لا- محاله ، فهى بمنزله ما وقع وتحقق ، أو يقع ويتحقق فى أثناء الكلام. ولا بد فى هذه الحكايه من قرينه تدل عليها. ومن أمثلتها قول أحدهم : (ويل للمشرك يوم القيامه ، إنى أراه الآن يتلفت حتى يجد الشفيح ولا شفيح يومئذ ، وأسمعه يصرخ حتى يسمع النصير ، ولا نصير).

الشرط الثانى : أن يكون ما بعد «حتى» مسببا عما قبلها ؛ كالأمثله السالفه - ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها (1) - فإن لم يكن مسببا عما قبلها لم يصح رفع المضارع ، ووجب اعتبارها جاره ينصب بعدها «بأن» مضمرة ؛ وجوبا - نحو : (يقضى هؤلاء الزراع نهارهم فى العمل حتى تغرب الشمس). فغروب الشمس ليس مسببا عن قضاء النهار فى العمل ، فيجب نصب المضارع : «تغرب» ، ولا- يجوز رفعه ... ؛ ونحو : (يحرص هذا البخيل على ماله حتى يموت) ، فالموت ليس مسببا عن البخل ؛ ولهذا يجب نصب المضارع ...

الشرط الثالث : أن يكون ما بعد «حتى» فضله (أى : تمّ الكلام قبله من الناحيه الإعرابيه كالأمثله المتقدمه) لا جزءا أساسيا فى جملة لا تستغنى عنه فى

ص: ٣٢٢

١- وهذا الربط معنوى بين الجملتين يقوم على أساس السببيه والمسببه ؛ لعدم وجود رابط لفظى بينهما. أما فى حاله نصب المضارع فإن الربط اللفظى موجود ؛ وهو تعلق الجار والمجرور (أى حتى وما دخلت عليه) بالعامل قبلها.

إتمام ركنيها الأصليين ؛ (فلا يكون خبرا لمبتدأ (1) ، أو خبرا لناسخ (2) ... ، ...) فإن لم يكن فضله لم يصح الرفع ، ووجب النصب بأن مضمره وجوبا بعد «حتى» ، نحو : (عملى حتى تغرب الشمس - كان عملى حتى تغرب الشمس - إن عملى حتى تغرب) ... فالمصدر المنسبك من «أن» وما دخلت عليه مجرور ب «حتى» والجار والمجرور خبر المبتدأ ، أو خبر الناسخ ...

«ملاحظه» : علامه كونه حالا أو مؤولا به صحه الاستغناء عن «حتى» - مع وضع «الفاء» الداخلة على كلمه ، «الآن» مكانها ؛ فلا يتأثر المعنى ، ولا الأسلوب (3) ... ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضله ، ومسببا عما قبلها.

٢ - ويجب نصب المضارع فى كل حاله من الحالات الثلاث السالفه التى لا تصلح للرفع الواجب ؛ وهى :

(١) أن يكون زمنه - وقت التكلم - ليس حالا- ، حقيقه ولا تأويلا. بأن يكون زمنه ماضيا (٤) خالصا ، أو مستقبلا خالصا ، فمثال الماضى المحض ؛ (فى سنه عشرين من الهجره تم فتح مصر على يد العرب حتى ينقذوها من ظلم الرومان) ... فالفتح والإنقاذ وقعا فى زمن خالص الماضى ، وبقيها هنا على حالهما من غير تأويل زمنهما

ص: ٣٢٣

١- لأن الجار مع مجروره (كحتى مع مجرورها) لا- يكون جزءا أساسيا فى جمله إلا حين يكون خبر المبتدأ ، أو الناسخ ، أو بمنزله الخبر ، أو : يكون نائب فاعل.

٢- الناسخ يشمل ظن وأحواتها مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. وإنما وجب أن يكون ما بعدها فضله ؛ لأن «حتى» الابتدائية لا تدخل إلا على جمله مستقلة فى إعرابها عما قبلها - كما أوضحنا - فإذا جاء ما بعدها غير فضله كان جزءا أساسيا مما قبلها فلا تكون ابتدائية.

٣- بأن نحذف كلمه «حتى» ونضع مكانها كلمتان : هما : «الفاء» - «والآن» أى : فالآن.

٤- الفرق بين المضارع الذى يكون زمنه خالص الماضى (أى : باقيا على مضى زمنه) والمضارع الذى كان أصل زمنه ماضيا ثم صار للحال حكاية وتأويلا- هو أن الأول حكمه النصب ، وأن الكلام قبل «حتى» يفيد الإخبار بوقوع معناه وتحققه ، وأن معنى الكلام بعدها مترقب الحصول فى المستقبل ، ينتظر تحققه ووقوعه ، من غير أن يفيد الجزم بتحقيقه ووقوعه. أما الثانى فحكمه الرفع ، والمعنى بعد «حتى» مسبب عن المعنى قبلها ، وغايه له ، وكلاهما واقع متحقق ، غير أن المعنى قبلها واقع متحقق على سبيل الحقيقه ، والمعنى بعدها واقع على سبيل حكاية الحال ، مع إفاده أنه مسبب عن الأول. وعلى المتكلم أن يلاحظ عند ضبط المضارع بالرفع أو النصب ما يترتب على نوع الضبط من الآثار المعنويه ؛ فيختار النوع الذى يؤدى للمعنى المراد.

بالحال. ومثل : (بنى العباسيون مقياسا للنيل بجزيره الروضه (1) حتى يعرفوا زيادته ونقصه).

ومثال المستقبل الحقيقي : (فى الشهر القادم يزور بلادنا وفود من العلماء الأجانب حتى يطلعوا على مظاهر الحضاره والتقدم عندنا ، وسنتهز فرصه وجودهم للانتفاع بعلمهم وتجربتهم حتى تقوم مشروعاتنا العمرانيه الجديده على أسس علميه وفنيه صحيحه) ؛ فالمراد : لكى يطلعوا فى المستقبل (الشهر القادم) على مظاهر الحضاره ، ولكى تقوم مشروعاتنا فى المستقبل على أسس علميه بعد زيارتهم وكذلك بعد انتهاء الفرصه للانتفاع بهم. - والزمن المستقبل هنا هو الزمن الآتى حقًا ، ولا يكون مجيئهم إلا بعد انتهاء الكلام ، وقول الشاعر :

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه

حتى يذوق رجال غبّ ما صنعوا

أى : لأجل أن يذوق أولئك الرجال فى المستقبل غبّ ما صنعوه. والمستقبل هو الزمن الذى يأتى بعد أن يذوقوا المنع.

(ب) أن يكون ما بعد «حتى» غير مسبب عما قبلها ؛ فينصب المضارع وجوبا فى هذه الصوره ؛ نحو : (أصوم يومى هذا حتى يجىء المغرب) ، فمجيء المغرب ليس مسببا عن الصيام. ونحو : (يتسابق السباحون حتى ينتهى الوقت) ، فانتهاؤ الوقت ليس مسببا عن التسابق ...

(ج) أن يكون ما بعد «حتى» غير فضله. فينصب المضارع وجوبا إذا كان ما بعدها جزءا أساسيًا من جمله قبلها ... ؛ نحو : سهرى حتى أنجز عملى. أو : كان سهرى حتى أنجز عملى ... أو : إن سهرى حتى أنجز عملى ...

فكلمه : «حتى» فى الحالات الثلاث السالفه حرف جرّ أصلى ، والمضارع بعدها واجب النصب «بأن» مضمرة وجوبا. و «أن» وما دخلت عليه من المضارع وفاعله فى تأويل مصدر مجرور «بحتى» ، والجار والمجرور متعلقان بعامل مناسب فى الكلام.

أما معناها فى هذه الحالات فخاضع لما يناسب كل حاله ؛ فقد يكون الدلاله

ص: ٣٢٤

على الغايه ، أو الدلاله على التعليل. أو على الاستثناء ، طبقا لما شرحناه (1). ولا مانع أن تجيء «حتى» صالحه للدلاله على أكثر من معنى واحد ، عند فقد القرينه التى تعين معنى دون غيره.

٣ - ويجوز رفع المضارع ونصبه إذا كان معناه مستقبلا بالنسبه للمعنى الذى قبل : «حتى» بأن يكون المعنى بعدها قد تحقق قبل الزمن الحالى كما تحقق المعنى قبلها ؛ فكلاهما قد وقع وتحقق فعلا قبل النطق بالكلام الذى قبلها والذى بعدها ... غير أن تحقق معنى المضارع تأخر عن تحقق المعنى السابق عليها ؛ فهو مستقبل بالنسبه للسابق ، أى : أن المعنيين قد وقعا وحصلا قبل الكلام. ولكن أحدهما وهو الذى قبل «حتى» - أسبق فى زمن تحققه وحصوله من المتأخر عنها ولهذا يعتبر المتأخر إلى زمنه (وهو ما يلى «حتى») مستقبلا بالنسبه لما قبلها (٢) ؛ لتحقق معناه بعد ذلك المتقدم عليها. وكل هذا بغير : «حكايه الحال الماضيه» وبغير تخيل أنها قائمه الآن (٣) بطريق الحكايه.

ومن الأمثله ما قاله أحد المؤرخين : (بنى المعز لدين الله الفاطمى مدينه القاهره حتى تكون مقرّا لحكمه ، ومأوى يتسع لأعوانه وجنده. ولما تمّ بناؤها عرضت عليه أسماء كثيره حتى يختار منها اسما ؛ فاختر لها : «القاهره» ...) فالمعنى قبل «حتى» - وهو بناء القاهره - قد تحقق وفات. وكذلك اتخذها مقرّا للحكم ومأوى. إلا أن البناء تحقق أولا ، ثم تحقق بعده المقر. فالمقر معنى متأخر فى زمن حصوله عن زمن البناء ، ولهذا يعتبر مستقبلا بالنسبه لزمن البناء ... وكذلك تمام بنائها أمر فات وانتهى ، ومثله اختيار اسم لها. فالمعنيان قد فاتا وانقضى زمنهما. غير أن اختيار الاسم متأخر عن تمام البناء ، فهو مستقبل بالنسبه لتمام البناء ، بالرغم من أن كلا منهما قد انتهى وانقضى. ولكن أحدهما (وهو

ص: ٣٢٥

١- فى ص ٣١٥ وما بعدها.

٢- يجب التنبه إلى أن استقباله إنما هو بالنسبه للمعنى الذى قبل «حتى» فلو كان زمنه مستقبلا أو حاليا بالنسبه لزمن التكلم لوجب تغيير الحكم بما يوافق هذا ويناسبه.

٣- لأن تخيل الحال الماضيه وحكايتها ، يجعل زمن المضارع للحال تأويلا كما سبق. فيرفع وجوبا ويترتب على الرفع الآثار المعنويه التى شرحناها ، (فى رقم ٤ من هامش ص ٣٢٣).

ما يلي «حتى») متأخر في زمنه عما سبقها... وبسبب هذا التأخر كان مستقبلا بالنسبة للسابق ، من غير حكاية حال ماضيه ، ولا تخيل إرجاعها.

ومن الأمثلة أيضا قول مؤرخ آخر : (استطاع المسلمون الأوائل فتح فارس. والشام ، ومصر ، في شهور قلائل ؛ لأن سلطان العقيدة غلب كل سلطان آخر ، فوهب الرجل منهم نفسه للقتال حتى يتتصر أو يموت شهيدا ، لا يعرف التردد ، ولا الفرار ، ولا الخيانه. وخاض المعركة حتى يبلغ أمنيته في النصر أو الاستشهاد...) فالمعنى قبل «حتى» - وهو : الهبة للقتال - قد مضى وانتهى. وكذلك المعنى بعدها ؛ وهو : النصر ، أو الموت. إلا أن الهبة أسبق في مضيّ زمنها ؛ ولذا يعد الثاني - وهو المتأخر في زمن انقضائه - مستقبلا بالنسبة للأسبق.

ومثل هذا يقال في خوض المعركة ، وفي بلوغ الأمنيته ، فكلاهما ماضى المعنى قد فات وقته حقا ، إلا أن خوض المعركة أسبق في المضي من بلوغ الأمنيته ، فكان بلوغ الأمنيته - بسبب تأخر زمنه - مستقبلا بالنسبة لخوض المعركة.

وجواز الرفع والنصب في هذه الحالة وأشباهاها قائم على أساس التأويل ؛ فالرفع على تخيل زمن المضارع حالا مؤوله افتراضا ، من غير حكاية ؛ لأن المضارع الذى للحال المحكيه يجب رفعه - كما تقدم (١) - والنصب إما على اعتباره مستقبلا بالنسبة للمعنى الذى قبل «حتى» ، لا- بالنسبة لزمن التكلم. وإما على اعتبار العزم والنيه على تحقيق معنى المضارع قبل وقوع معناه. وفي صورته رفعه تكون «حتى» ابتدائية ، وفي صورته نصبه تكون جاره والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا - كما أسلفنا -

ومن الخير عدم استعمال هذه الصورة القليلة التى يصح فيها الأمران (٢) ، وإهمالها قدر الاستطاعة.

ص: ٣٢٦

١- التفرقه دقيقه بين هذه الصورة والحال المؤوله ؛ ولهذا اعتبرهما - بحق - فريق من النحاه شيئا واحدا ، وخالف بعض المحققين : بأن حكاية الحال المؤوله توجب الرفع ، وتفيد معنى هاما لا يستفاد من غيرها - وقد شرحناه فى الصفحات الماضيه (كالذى فى رقم ٤ من هامش ص ٣٢٣) .. - أما تأويل المضارع الذى ليس للحال بالحال من غير قصد حكاية فيجيز الأمرين ويفيد المعنى نوع تقويه يجعله قريبا من المحكى فى أنه بمنزله الأمر المحقق الآن. وفى كل هذا تشعب وتكلف يجعل الرأى الذى يرفض هذا النوع هو الرأى الأنسب ، بالرغم من صحه الرأى الآخر.

٢- التفرقه دقيقه بين هذه الصورة والحال المؤوله ؛ ولهذا اعتبرهما - بحق - فريق من النحاه شيئا واحدا ، وخالف بعض المحققين : بأن حكاية الحال المؤوله توجب الرفع ، وتفيد معنى هاما لا يستفاد من غيرها - وقد شرحناه فى الصفحات الماضيه (كالذى فى رقم ٤ من هامش ص ٣٢٣) .. - أما تأويل المضارع الذى ليس للحال بالحال من غير قصد حكاية فيجيز الأمرين ويفيد المعنى نوع تقويه يجعله قريبا من المحكى فى أنه بمنزله الأمر المحقق الآن. وفى كل هذا تشعب وتكلف يجعل الرأى الذى يرفض هذا النوع هو الرأى الأنسب ، بالرغم من صحه الرأى الآخر.

فملخص الحالات الثلاث الخاصه بالمضارع الواقع بعد «حتى» ، هي :

(أ) وجوب رفعه واعتبار «حتى» ابتدائية - إذا كان زمنه للحال حقيقه أو تأويلا (١) ، وكان مسببا عما قبله ، وفضله. فوجوب الرفع لا يتحقق إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثة.

(ب) وجوب نصبه بأن مضمره وجوبا بعد «حتى» مع اعتبار «حتى» حرف جر ، إذا كان زمن المضارع ماضيا حقا ، أو مستقبلا استقبالا حقيقيا بغير تأويل فيهما ، أو كان زمنه للحال ، ولكنه فقد شرط «السببيه» ، أو شرط «الفضله» ... (٢)

(ح) جواز رفعه ونصبه إن كان زمنه مستقبلا بالنسبه لزمن المعنى الذى قبل «حتى» لا بالنسبه لزمن الكلام. وكلا الزميين - قبلها وبعدها - قد مضى وانتهى حقيقه. وتكون «حتى» ابتدائية عند رفعه ، وجاره عند نصبه ؛ مراعاة للاعتبار الخاص بكل نوع ... والأحسن عدم محاكاة هذا النوع قدر الاستطاعه.

* * *

بقيت أمور جديره بالتنويه :

أولها : علامه المضارع بعد «حتى» إذا كان معناه ماضيا حقا ، ولكن زمنه إما للحال تأويلا ، وإما للمستقبل بالنسبه للمعنى الذى قبل «حتى» - هي صحه الاستغناء عنه ؛ بوضع فعله الماضى موضعه فيظل المعنى مستقيما ، والتركيب صحيحا - كما أسلفنا (٣).

ص: ٣٢٧

١- وكلاهما بمعنى : الآن (أى : الحال ووقت الكلام).

٢- لم يذكر ابن مالك فى الكلام على «حتى» التى ينصب بعدها المضارع «بأن» مضمره وجوبا - إلا البيتين التالين : وبعد : «حتى» هكذا إضمار «أن» حتم ؛ كجد حتى تسرّذا حزن - ١٠ (تقدير البيت : وإضمار «أن» حتم بعد «حتى» هكذا ، بمعنى : «كذا» ، أى : كالإضمار السابق الواجب ، فى المشار إليه ...) وساق مثلا لما تضمنه هذا البيت - وهو مثال للتعليليه - ثم قال بعده : وتلو «حتى» حالا ، أو مؤولا به ارفعن ، وانصب المستقبلا - ١١ يريد : أن المضارع التالى : «حتى» إذا كان معناه حالا أو مؤولا بالحال - يرفع. وإن كان مستقبل المعنى ينصب. ولم ينص على بقيه الحالات المختلفه.

٣- فى هامش ص ٣١٤.

ثانيها : أوضحنا (١) أن الرفع - بالشروط التي تقتضيه بعد «حتى» - يفيد الإخبار بوقوع معنى الكلام وحصوله قبل «حتى» وبعدها ، كما يفيد أن الثاني مسبب عن الأول. أما النصب في الحالات التي ينصب فيها المضارع بعدها فيفيد الإخبار بوقوع شيء واحد وحصوله ، هو معنى الكلام الذي قبل «حتى» وأن معنى الكلام الذي بعدها مترقب الحصول في المستقبل ، ينتظر تحققه من غير أن يفيد هذا الكلام القطع بأنه سيقع ويتحقق ؛ ولو كان وقوعه معلوما ، من قرينه أخرى ...

ثالثها : أن وجوب رفع المضارع الحالّي الزمن حقيقه أو تأويلا - هو - كما أشرنا (٢) - لمنع التعارض بين دلالاته على الحاليه وما تدل عليه «أن» الناصبه له ؛ إذ لو نصبت له جعلت زمنه للمستقبل المحض ، كشأن كل النواصب ، مع أنّ المراد أن يكون زمنه للحال الحقيقته أو المؤوله ، ومن ثم يقع التعارض بين الحال والاستقبال ؛ أي : بين الحاليه المطلوبه هنا ، والاستقبال الخالص الذي يحتمه وجود «أن الناصبه» للمضارع ، وهذا التعارض لا يوجد مع الرفع.

ص: ٣٢٨

١- في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٣.

٢- في رقم ١ من هامش ص ٣١٩.

زياده وتفصيل :

(١) من الأحكام السابقه يسهل ضبط المضارع فى الأمثله الآتيه التى عرضها بعض النحاه لبيان ضبطه. ومنها : سرت حتى تطلع الشمس ، فيجب النصب ؛ لعدم تسبب الطلوع عن السير. وكذلك : ما سرت حتى أدخل البلد ؛ لعدم وقوع شىء يصلح أن يكون سببا فى الدخول ؛ إذ أن الدخول لا يتسبب - عادة - عن عدم السير ، ومثله : قلما سرت حتى أدخلها ، إذا كان معنى «قلما» هو النفى ...

وكذلك فى : أسرت حتى تدخلها؟ ؛ لأن السبب لم يتحقق ؛ بسبب الاستفهام عنه ؛ فلو رفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب (١) مع الشك فى وقوع السبب ، وهذا لا يصح ...

ففى الأمثله السالفه - ونظائرها يجب النصب ، ولا يصح الرفع. بخلاف : أيهم سار حتى يدخلها الآن؟ ومتى سرت حتى تدخلها الآن؟ فيجوز الرفع ، لأن السير محقق. وإنما الشك فى معرفه من فعل الفعل ، أو فى زمن الفعل.

(ب) يرى الكوفيون أن «حتى» حرف ناصب بنفسه ، ويجوز وقوع «أن» المصدريه بعده فتكون مؤكده توكيدا لفظيا وحتى. أما البصريون فيوجبون أن يكون الناصب هو «أن» المضمرة وجوبا بعد «حتى» الجاره ، ولا- يجيزون ظهور «أن» بعدها. ويجيزون ظهور «أن» بعد التابع ، مستدلين بقول القائل يمدح بنى شيبان :

ومن تكرمهم فى المحل (٢)

أنهمو

لا يعرف الجار فيهم أنه جار

حتى يكون عزيزا من نفوسهمو

أو أن يبين جميعا وهو مختار

وموضع الشاهد ظهور «أن» قبل المضارع : «يبين» وبعد «حتى» الملحوظه المعطوفه على أخرى قبلها. والتقدير عند البصريين : حتى يكون عزيزا من نفوسهم أو حتى أن يبين ...

ص : ٣٢٩

١- طبقا لما تقرر فى ص ٣٢٨ تحت عنوان : ثانيها.

٢- الجذب والقحط ...

(ح) يتساءل بعض النحاه عن معنى «حتى» في قول العرب : «ما سلم فلان حتى ودّع» ، وفي قول الشاعر :

ركب الأهوال في زورته

ثم ما سلم حتى ودّعا

ف قيل إنها ابتدائية تفيد الاستثناء هنا (فهى بمعنى : «إلا» التى تليها «أن») والاستثناء مفرغ فى الظرف. والتقدير ؛ ما سلم فى وقت إلا وقت ودّع الناس فيه.

وقيل إنها ابتدائية ؛ بمعنى : لكن - ساكنه النون كالمألوف الكثير فيها - ومن شأن الابتدائية ألا تقطع الصلة المعنويه بين ما بعدها وما قبلها ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة فى إعرابها - كما عرفنا - فىكون المعنى ما سلم فى وقت لكن ودّع فيه. والمعنيان متقاربان.

(د) إذا دخلت «حتى» الابتدائية على جملة لم يصح وقوع هذه الجملة خيرا عن مبتدأ أو عن ناسخ ... أو ... (١)

ص: ٣٣٠

١- راجع البيان الخاص بهذا عند الكلام على الشرط الثالث ، ص ٣٢٢.

(١):

معناها : يتضح من الأمثله التاليه :

١ - لا يغضب العاقل فيفقد صواب الرأى ، ولا يتبلد فيفقد كريم الشعور.

٢ - لست أنكر الفضل فأتهم بالجحود أو بالحق ، ولست أبالغ فى الثناء ؛ فأتهم بالغفله أو الرياء.

٣ - لا تصاحب غادرا فينالك غدره ، ولا تأتمن خائنا فتصيبك خيانتة.

٤ - أتعرف لنفسك حقا فتصونها عن الهوان؟ وهل تدرك أن الكبر كالصّعه ؛ كلاهما بلاء فتحذرهما؟

إن الناطق بمثل : «لا- يغضب العاقل ؛ فيفقد صواب الرأى» ... يريد أمرين معا ، هما : نفى الغضب عن العاقل ، وبيان ما يترتب على نفيه من عدم فقد الرأى الصائب ؛ فكأنه يقول : العاقل لا يغضب ؛ فيترتب على عدم غضبه أنه لا يفقد صواب الرأى ، أى : لا يغضب ، فلا يفقد سديد الرأى. فما بعد «الفاء» مسبب عما قبلها ، وكلاهما منفى ، هنا (٢).

ص: ٣٣١

١- تجرى عليها الأحكام العامه التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٨.

٢- لكى يكون المعنى - فى هذا المثال وأشباهه - غايه فى الوضوح نلاحظ عند استخلاصه الأمور الآتية التى تشترك فى تكوينه ، والتى سيجىء تفصيل الكلام عليها بعد قليل ، وأهمها : ١ - أن فاء السببيه هى للعطف أيضا فتفيد الترتيب والتعقيب مع السببيه. ب - أن المعطوف بها هو المصدر المؤول من أن المضمرة وجوبا وما دخلت عليه. ح - أن المعطوف عليه لا بد أن يكون مصدرا مؤولا كذلك. ولا بد أن يكون موجودا ، ولو من طريق التصيد. د - أنها إذا وقعت بعد نفى فقد يكون المنفى هو ما قبل الفاء وما بعدها معا ؛ كما فى هذا المثال. وقد يكون أحدهما وحده ؛ (طبقا للبيان الهامّ الأساسى الذى فى ص ٣٣٨) والاهتداء إلى المنفى أمر ضرورى لسلامه المعنى وتطبيقا لهذه الأمور نقول فى المثال الأول لاستخلاص معناه : لا يكون من العاقل غضب ففقد صواب الرأى - أى : لا- يكون من العاقل غضب يعقبه ويتسبب عنه فقد صواب الرأى. ولما كان السبب (العله) وهو غضب : العاقل منفيا وجب أن يكون المسبب عنه منفيا كذلك ، وهو فقد صواب الرأى : وبهذا يكون المنفى منصبا على ما قبل الفاء وما بعدها معا وينتهى الأمر إلى أن المعنى المراد هو : لا يغضب العاقل ؛ فلا يفقد صواب الرأى. وهكذا الباقي.

والناطق بمثل : لا يتبلمد فيفقد كريم الشعور ، يريد أمرين معا ؛ هما : عدم التبلمد ، وما يترتب عليه من عدم فقد الشعور الكريم ؛ فكأنه يقول : لا يتبلمد ، وعدم تبلمده يؤدي إلى عدم فقدته الشعور الكريم ، أى : لا يتبلمد فلا يفقد كريم الشعور ... فما بعد الفاء مسبب عما قبلها. وكلاهما منفي هنا أيضا.

والناطق بمثل : لست أنكر الفضل فأتهم بالجوحد ... يريد الأمرين ، عدم إنكار الفضل ، وما يؤدي إليه من عدم الاتهام بالجوحد. ومثل هذا يقال فى الشرط الثانى من المثال.

والناطق بمثل : لا تصاحب غادرا فينالكك غدره ... يريد أمرين معا ؛ النهى عن مصاحبه الغادر ، وبيان ما يترتب على مصاحبه من الإصابه بغدره. ومثل هذا يقال فى بقيه المثال.

والناطق بمثل : أتعرف لنفسك حقها ؛ فتصونها عن الهوان؟ يريد أمرين ؛ سؤال المخاطب عن معرفته حق نفسه ، وبيان ما تؤدي إليه هذه المعرفه. كما يسأله عن إدراكه حقيقه الكبر والضعه ، وبيان ما يترتب على هذا الإدراك ...

فلنحظ فى كل الأمثله السالفه - وأشباهاها - أن «الفاء» تتوسط أمرين السابق منهما ، هو «العله» أو «السبب» فى المتأخر الذى يليها ، ولهذا سميت : «فاء السببيه» ، أى : «الفاء» التى معناها الدلاله على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، ولا بد - هنا - أن يليها مضارع منصوب.

كما نلاحظ شيئا آخر ؛ هو : دلالتها على «الجواب» (١) والمراد من دلالتها على الجواب أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترتب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان ما قبلها مشتقلا على استفهام ؛ كالمثال الرابع ، أم غير مشتق عليه ، كبقية الأمثله. ولهذا توصف بأنها : «الجوابيه (٢)» أى : التى تدل على أن ما بعدها

ص: ٣٣٢

١- سبق الإيضاح الوافى لمعنى : «الجواب» ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على «إذن» الناصبه ، ص ٢٩٠ ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد. أما المعنى والعمل فمختلفان من نواح متعدده. ويزيد النحاء هنا : أن «فاء السببيه» لا بد أن يسبقها نفي محض أو طلب (أو ملحق بهما ، كما هو مبين فى عملها فى الصفحه التاليه) وكلاهما يشبه الشرط فى أن مضمونه غير محقق الوقوع ولا مقطوع بحصوله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كتسبب جواب الشرط على فعل الشرط. هذا ، والعدول عن العطف المحض بالفاء إلى العطف مع نصب المضارع بأن المضمرة وجوبا هو الذى يدل على التسبب.

٢- سبق الإيضاح الوافى لمعنى : «الجواب» ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على «إذن» الناصبه ، ص ٢٩٠ ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد. أما المعنى والعمل فمختلفان من نواح متعدده. ويزيد النحاء هنا : أن «فاء السببيه» لا بد أن يسبقها نفي محض أو طلب (أو ملحق بهما ، كما هو مبين فى عملها فى الصفحه التاليه) وكلاهما يشبه الشرط فى أن مضمونه غير محقق الوقوع ولا مقطوع بحصوله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كتسبب جواب الشرط على فعل الشرط. هذا ، والعدول عن العطف المحض بالفاء إلى العطف مع نصب المضارع بأن المضمرة وجوبا هو الذى يدل على التسبب.

بمنزله الجواب لما قبلها ؛ فمعناها هو : «الدلالة على السببيه والجوابيه» معا.

ولما كان معناها الدلالة على «السببيه والجوابيه» معا سميت : «فاء السببيه الجوابيه». لكن شاع الاكتفاء بتسميتها : «فاء السببيه» ؛ اختصارا ، مع إرادته أنها تدل على «الجواب» أيضا ، فهي عند الاختصار اللفظي أو عدمه يراد منها الدلالة على الأمرين مجتمعين. وبهذا جرى العرف بين النحاه - وغيرهم - فإذا ذكرت فاء «السببيه» مطلقه من التقييد كان المراد منها : «فاء السببيه الجوابيه» التي ينصب بعدها المضارع «بأن» مضمرة وجوبا بالشرط الذي سنعرفه ... وقد صار هذا الاسم المختصر خاصا بها مقصورا عليها(1) ...

ومع دلالتها على «السببيه الجوابيه» تدلّ معهما كذلك على «الترتيب والتعقيب» ، لأنها «فاء عطف» أيضا ؛ فالترتيب يوجب أن يتأخر ما بعدها عما قبلها في زمن تحققه ، إذ المسبّب متأخر في الوجود عن السبب حتما. والتعقيب يوجب أن يكون زمن التأخر قصيرا ، لا مهله فيه ؛ كما هو الشأن في الفاء العاطفه

من كل ما تقدم يتبين أنها تفيد «السببيه الجوابيه» ، مع الدلالة على «الترتيب والتعقيب».

عملها :

فاء السببيه حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب ، مع دلالاته على «السببيه. الجوابيه» - طبقا لما شرحنا - ويختص بالدخول على المضارع المنصوب «بأن» المضمرة وجوبا. وهو يعطف المصدر المؤول من «أن» وما دخلت عليه من الجملة المضارعيه ، على مصدر قبله (2) وعملها مقصور على هذا العطف. ولا يجوز الفصل بين فاء السببيه والمضارع بغير «لا» النافيه ، إن اقتضى المعنى وجودها.

ص: ٣٣٣

١- قد تدل الفاء التي للعطف المحض (وهي : التي لا ينصب بعدها المضارع «بأن» المضمرة وجوبا) على السببيه ، وتفيد ترتب أمر على أمر ، ولكنها - بالرغم من هذا - لا تسمى اصطلاحا «فاء السببيه» ؛ نحو : يتغذى النبات فينمو - يشرب المريض الدواء فيبرأ - عطش الزرع فجف - اشتدت الرياح فأسقطت الثمار الناضجه. وعلى هذا ، كل «فاء» ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبا لا بد أن تكون «للسببيه» ولا عكس - وقد أشرنا لما تقدم في «باب العطف» عند الكلام على فائه ، ج ٣ م ١١٨ ص ٤٦٤ -
٢- فالعطف بها عطف مفرد على مفرد. والبيان في ص ٣٣٦ وما بعدها.

ولا تكون هذه «الفاء» للسبب الجوابيه إلا بشرط أن يسبقها - في الأغلب (١) - أحد شيئين ؛ (إما النفي المحض ، أو ما ألحق به) ، (وإما الطلب المحض ، أو ما ألحق به). فإن لم يسبقها شيء مما تقدم لم يصح - في الأغلب (٢) - اعتبارها سبب جوابيه. وفيما يلي التفصيل الخاص بهذا الشرط :

النفي المحض ، وما ألحق به :

(١) المراد من النفي : سلب الحكم عن شيء بأداه معينه (٣). وهذه الأداه النافيه قد تكون حرفا ؛ (مثل : لا - ما - لم - لن ...) وقد تكون فعلا ، (مثل : ليس - زال) ... وقد تكون اسما ؛ (مثل : غير ...) نحو : لا- يهمل الصانع فيقبل على صناعته الناس - ليس الأحمق مأمونا فتصاحبه - الأديب الظريف غير حاضر فيؤنسنا.

ويلحق بالنفي : التشبيه المراد به النفي بقريته داله عليه ، كقول الجندي لزميله المتكبر : (كأنك القائد فنتيعك) ... وكذا التقليل المراد به النفي - أحيانا - بقريته ؛ ومن ألفاظه : «قلما» و «قد» ؛ نحو : (قلما يشيع الظلم والخلاف في أمه فتنهض. بهذا خبرنا التاريخ ، وقطع به) - (أيها المتحدث عن الشجاعه في الحروب ، وما حملت سيفا ، ولا اقتحمت معركة ؛ قد كنت في معركة فتصفها) ... فالمعنى في الأمثله السالفه منفي ؛ أي : ما أنت بالقائد فنتيعك - لا يشيع الظلم والخلاف في أمه فتنهض - ما كنت في معركة فتصفها.

(ب) والمراد بالمحض ؛ الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا يوجد في الكلام

ص : ٣٣٤

١- هذا الشرط واجب في أغلب الحالات ؛ لأن هناك ست حالات ، أخرى ، يجوز في كل منها اعتبار الفاء سبب مع فقد الشرط. وستجىء في ص ٣٥١.

٢- المراد من النفي معروف شائع. ولكن الشراح - كعادتهم - يتناولونه بالتعريف والتحديد ؛ فيقولون عنه : إنه سلب الحكم عن الشيء ، أو : رفع النسبه الثابته بين شيئين ، أو إزاله الإسناد الموجب بينهما ... أو .. وكل هذه التعريفات - وغيرها - يرمى إلى غرض واحد ؛ هو سلب الحكم الموجب ، ويوضحوها بما يأتي : من قال : «محمود عادل» ، فقد أثبت له العدل ، أو : نسب له العدل ، أو ، أسند إليه العدل ، أو حكم عليه بالعدل ... وكلها عبارات متحده المدلول. فإذا قال : ما محمود عادلا. فقد سلب عنه ما ثبت له ، أو أزال ما نسب إليه ، أي : أزال النسبه السابقه ، أو ما أسند إليه ، أو رفع الحكم السابق ... هذا ، وفي الأمثله التاليه توضيح ما سبقت الإشاره الهامه إليه ؛ (في. «د» من هامش ص ٣٣١) وهو أن النفي قد يكون منصبا على ما قبل الفاء وما بعدها معا ، وقد يكون منصبا على أحدهما فقط.

ما ينقض معناه ، مثل : «إلّا» الاستثنائية التي تنقض النفي (١) ، ومثل نفي آخر بعده يزيل أثره ، ويجعل الكلام مثبتا ؛ لأن نفي النفي إثبات ، كما هو معروف. ومن أمثله النفي المحض : لا يسقط المطر في الصحراء فينبت الكلاً... وكذا الأمثلة التي تقدمت في أول البحث.

فإن نقض النفي بإلا الاستثنائية ، وكانت قبل فاء السببيه ، لم يصح نصب المضارع ووجب رفعه ، على اعتبار هذه الفاء للاستئناف ، أو للعطف المجرد (٢) ، وليست للسببيه ؛ نحو : لا- يشاهد الخبير أعمالا- إلا المشروعات العظيمة ؛ فيعلن رأيه فيها - لم أشر مطبوعات إلا الكتب النافعة ؛ فأستوعبها - ما اكتسبت غنى إلا المال الحلال فأنفقه.

أمّا إن نقض النفي «بإلا» الاستثنائية ، وكانت بعد الفاء والمضارع ... فيجوز في المضارع الرفع والنصب (٣) ؛ نحو : لا- يشاهد الخبير أعمالا فيعلن رأيه فيها إلا المشروعات العظيمة - لم أشر مطبوعات فأستوعبها إلا الكتب النافعة - ما اكتسبت مالا فأنفقه إلا المال الحلال. وقول الشاعر :

وما قام منا قائم في ندينا

فينطق إلا بالتي هي أعرف (٤)

فيجوز في كل هذه الأفعال المضارعة - ونظائرها - الرفع والنصب (٥) ...

ومثال نقض النفي بنفي آخر يتلوه فيزيل أثره : ما تزال تحسن المعاملة فتكتسب حبّ الناس. فقد وقع بعد «ما» النافية نفي آخر هو «تزال» فانقلب المعنى مثبتا بسببه ، وفي هذه الصورة يجب رفع المضارع ، ولا يصح نصبه.

ص: ٣٣٥

١- وهي تنقض النهي أيضا - كما سيجيء عند الكلام عليه في ص ٣٤٦.

٢- وكلاهما يعينه المقام ، وما يقتضيه المعنى.

٣- هذا عند سيبويه ومن وافقه. أما ابن مالك وموافقوه ، فيوجبون الرفع. وفي رأى سيبويه تيسير يدعو لتفضيله.

٤- أحسن وأفضل.

٥- وينبنى على نقض النفي «بإلا» قبل «الفاء» ، أو بعدها ما يأتي : إذا قلت : ما زارني أحد إلا الوالد فأكرمه - .. فإن كان الضمير (الهاء) عائدا على : «أحد» جاز رفع المضارع أو نصبه ؛ لوقوع النقص بعد «الفاء» وما دخلت عليه ، والأصل : ما زارني أحد فأكرمه إلا الوالد. وإن كان الضمير عائدا على «الوالد» وجب الرفع ؛ لوقوع النقص قبل «الفاء» وما دخلت عليه.

وهل من النفي المحض النفي الواقع بعد : «الاستفهام التقريرى» (١) ؛ كقول الوالد يعاتب ابنه العاق : ألم أتعهد شئونك صغيرا ؛ فتذكر فضلى؟ - ألم أجاهد فى سبيل إسعادك فتحمد جهادى؟

الصحيح جواز الأمرين ، النصب على اعتبار النفي محضا ، والرفع على اعتباره منقوضا وغير قائم ؛ بسبب همزه التقرير ، وبهما جاء القرآن. قال تعالى عن الكافرين : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ...) بنصب المضارع : «تكون». وقال فى آيه أخرى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) ، برفع المضارع : «تصبح» (٢) ...

وإذا كانت فاء السببيه حرف عطف دائما ، والمعطوف بها هو المصدر المؤول بعدها - فأين المعطوف عليه؟

يقول النحاه : لا بد أن يكون المعطوف عليه مصدرا أيضا ، ليتشابه المعطوف والمعطوف عليه فى المعنى المجرد (٣). وفى هذه الحالة يتحتم أن يكون العطف عطف مفردات لا- عطف جمل. فإن وجد مصدر فى الكلام قبلها فهو المعطوف عليه ، وإن لم يوجد وجب تصيده من ذلك الكلام السابق ، وليس لهذا التصيد ضابط

ص: ٣٣٦

١- الاستفهام الحقيقى هو : طلب معرفه شىء مجهول - حقا - للمتكلم. فهو يريد أن يعرفه. أما الاستفهام التقريرى فيراد به - غالبا - ثبوت مدلول الشىء المسئول عنه ، المعلوم للمتكلم ؛ وتقريره فى نفس المخاطب ، والسامع ، أى : طلب الاعتراف بوقوعه والموافقه على حصول مدلوله. فإن كان الاستفهام عن شىء منفى صار المعنى - غالبا - مثبتا بسبب الاستفهام المراد منه التقرير ؛ نحو : ألم تحضر فأحسن إليك. فالمعنى : أنك حضرت فعلا ، فأحسن إليك. ومنه (ألم نشرح لك صدرك ..) وبسبب أنه يتضمن ثبوت المعنى المنفى ، غالبا ، وتقرير حصوله بغير نفي ، قال بعض النحاه : إن المضارع لا ينصب معه بعد الفاء ، وأن ما ورد منه منصوبا - كآلآيه الأولى (أفلم يسيرا فى الأرض فتكون ...) فلمراعاه صورته النفي ، ومظهره اللفظى ، لا- معناه ، أو لمراعاه الاستفهام فى الكلام ، فما بعد الفاء - فى هذه الصورة التى يراعى فيها الاستفهام - يكون جوابا للاستفهام ؛ لا للنفي. ولا يعيننا هذا الخلاف وما تفرع عنه من فروع كثيره. إنما الذى يعيننا هو جواز الرفع والنصب مع ملاحظه أن المعنى على أحدهما يخالف المعنى على الآخر حتما. ولهذا تكمله هامه فى رقم ٣ من هامش ص ٣٤١ (وتجىء إشارة موجزه - فى رقم ١ من ص ٣٥١ - لبعض ما سبق)

٢- انظر رقم ١ من ص ٣٥١ وقيل : إن كان ما بعد الفاء مسببا عما قبلها نصب المضارع ؛ كآلآيه الأولى. وإلا رفع كالثانيه ؛ لأن رؤيه نزول المال ليست سبب الخضره.

٣- مما يوضح هذا ما سبق فى ص ٣٠٩ و ٣١٠.

أو قاعده ، وإنما المراد الوصول بطريقه - أى طريقه - إلى مصدر لا- يفسد به المعنى مع العطف. فمثال المصدر الصريح المذكور قبل الفاء ، الصالح لأن يكون معطوفا عليه : - ما هذا إسرافا ؛ فتخاف الفقر - ما الشجاعه تهورا فتهمل الحذر. والتقدير : ما هذا إسرافا فخوفك الفقر ، وما الشجاعه تهورا فإهمالك الحذر ، أى : ما هذا إسرافا يترتب عليه خوفك الفقر. وما هذه شجاعه يترتب عليها إهمالك الحذر ...

ومثال المصدر المتصيد : لا يتوانى المجدّ فتفوته الفرصه - لا تزهد فى المعروف فتخسر أنفس الذخائر ... التّقدير : لا يكون من المجدّ توان ففوات الفرصه إياه - لا- يكن منك زهد فى المعروف فخسارتك أنفس الذخائر. أى : لا يكون من المجدّ توان يترتب عليه فوات الفرصه إياه - لا يكن منك زهد فى المعروف يترتب عليه خسارتك أنفس الذخائر.

فإن لم يوجد قبلها مصدر صريح ، ولا ما يصلح أن يتصيد منه المصدر - كالجمله الاسميه التى يكون فيها الخبر جامدا - نحو : ما أنت عمر فنهابك ، فنصب المضارع ممنوع عند بعض النحاه ؛ لفقد المعطوف عليه. وتكون الفاء للاستئناف والجمله بعدها مستقله فى إعرابها عما قبلها ، أو الفاء لمجرد العطف الخالى من «السببيه» والجمله بعدها معطوفه على الجمله قبلها ، ويكون الكلام عطف جمله على جمله. ويجيز آخرون فى تلك الجمله وأشباهاها تصيد مصدر من مضمون الجمله الجامده ، ومن لازم معناها ، كأن يقال فى المثال السالف : ما يثبت كونك عمر فهيتنا إياك ... أى : ما يثبت كونك عمر ثبوتا يترتب عليه أن نهابك ... والأخذ بهذا الرأى أنسب ، لتكون القاعده مطرده.

والنحاه يسمون العطف على المصدر المتصيد : العطف على المعنى والتوهم (1).

ص: ٣٣٧

١- سبق الكلام على عطف «التوهم» لمناسبه أخرى فى ج ١ م ٤٩ عند الكلام على زياده ب «باء الجر» ... ص ٥٥٢ وكذلك فى ج ٣ م ١٢٢ ص ٤٨٤ باب «العطف» وأوضحنا رأينا فيه ، وحكمنا عليه.

(١) يعرض النحاه هنا لمسأله هامه دقيقه ، ويعطونها من العنايه والتوفيه ما يناسبها ؛ وهى مسأله النفى (١) الذى قبل الفاء المسبوقة بجملة ؛ أينصبّ على ما قبلها وما بعدها معا ، أم ينصبّ على أحدهما فقط؟ وما نوع الفاء وضبط المضارع فى الصور المختلفه (٢)؟ ويجيبون : إن الأمر يتوقف على المعنى ، وما يقتضيه السياق ؛ فقد يستدعيان تسليط النفى على ما قبلها وما بعدها معا ، وقد يستدعيان تسليطه على أحدهما دون الآخر ... ثم هما قد يقتضيان اعتبار الفاء للاستئناف الخالص ، أو للعطف المحض وحده ، أو للعطف مع إفاده «السببيه الجوابيه» ... والقرينه وحدها هى التى توجه إلى المراد ؛ فلا بد منها ، وإلا وجب العدول عن هذا الأسلوب إلى غيره مما لا يثير مشكلات فى الضبط أو المعنى. وفيما يلي البيان :

... إذا قلت : «ما تحضر فتحدثنا» ... جاز رفع الفعل : «تحدّث» على أحد اعتبارات ثلاثه ؛ وجاز نصبه على أحد اعتبارين. ولكل واحد من الخمسه أثره الإعرابى والمعنوى الذى يخالف الآخر ، واختيار واحد منها دون غيره متوقف على مناسبته المعنى والسياق ، ولا يصح اختيار واحد دون التقييد بهذه المناسبه ، وإلا كانت اللغه عبثا وفوضى. فأوجه الرفع الثلاثه هى :

١ - الرفع ؛ على اعتبار الجملة الأولى منفيه المعنى ، و «الفاء» للاستئناف الخالص ؛ فما بعدها جملة مستقلة فى إعرابها عن الأولى ، فلا تتأثر بنفى الأولى. فكأنك تقول : أنت ما تحضر فى المستقبل ... ، ولهذا أنت تحدثنا الآن. إنما قلنا فى «المستقبل» مع أن المضارع يصلح للحال والاستقبال إن لم يوجد مانع - لوجود ما يمنع الاستقبال هنا ؛ وهو التخاطب مع شخص معين ؛ فلا يصح أن تنفى عنه الحضور فى الزمن الحالى مع أنك تخاطبه فيه خلال حضوره. وقلنا : «الآن» ، لأن الزياره فى المستقبل منفيه ؛ فلا يقع فى المستقبل حديث ؛ إذ هو منفى تبعا لها ؛ فلم يبق إلا أن يكون وقت الحديث هو الآن ، أى: وقت الكلام.

ومثله قولك للمسافر : لن أراك عدّه أشهر ؛ فأودعك داعيا لك ، حزينا لغيابك. تريد : لن أراك فى المستقبل (٣) ... فأنا أودعك الآن. فالنفي فى المثاليين السالفين

١- ومثله النهى - وسيجيء أيضا -.

٢- انظر «ج» من ص ٣٤٢.

٣- لأن الحرف «لن» ينفى معنى المضارع فى المستقبل.

مقصود على الأولى وحدها ، والفاء فيهما للاستئناف المجرد.

٢ - الرفع على اعتبار «الفاء» متجرده للعطف المحض ، تعطف المضارع بعدها على المضارع المنفى قبلها ، وفي هذه الصورة يتحتم أن يكون المعطوف كالمعطوف عليه في الإعراب (رفعا ، ونصبا ، وجزما) وأن يكون مثله في النفي الذى يقع عليه ، ففي المثال السابق يكون التقدير : ما يحصل منك حضور فى المستقبل ، فما يحصل منك تحديث فيه ، فالفعلان مرفوعان ، ومنفيان وزمنهما مستقبل محض للسبب الذى فى الوجه السالف. ولو قلنا : لن تحضر فتحدثنا - لكان المضارعان منصوبين ومنفيين ، ومستقبلين كذلك. ولو قلنا : ألم تحضر فتحدثنا .. لكانا مجزومين ومنفيين أيضا (١) ؛ فالثانى تابع للأول فى إعرابه ، وفى نفيه ؛ كما نرى (٢). والعطف هنا عطف الفعل المضارع وحده - دون فاعله - على مضارع وحده دون فاعله ؛ فالعطف عطف مفردات ، لا عطف جمل (٣) ...

٣ - الرفع على اعتبار الجملة الأولى كلها منفيه و «الفاء» متجرده للعطف المحض - كما سبق - ولكنها تعطف الجملة المضارعية كلها على الجملة المضارعية السابقيه - ولا تعطف المضارع وحده على نظيره السابق - وفى هذه الصورة يستقل المضارع بعد الفاء بإعرابه ، ولا يتبع فيه الأول. وتكون الجملة الثانية معطوفه على الأولى ، منفيه مثلها أو غير منفيه على حسب ما يقتضيه المعنى ، وتدل عليه القرائن فيصح أن يكون المعنى فى المثال السالف : ما تحضر فى المستقبل فما تحدثنا فى المستقبل ، لأن الحضور لن يحصل ، فلن يحصل تحديث. ويصح أن يكون المراد : ما تحضر فى المستقبل ، فأنت تحدثنا الآن ؛ ليكون تحديثك الحالى تعويضا عن فقدته فى المستقبل. وفى هذه الصورة يتمحض العطف للربط المجرد بين الجملتين حتما. ولكنه لا يقتضى تسرب النفي من الأولى إلى الثانية اقتضاء واجبا. فقد يتسرب منها إلى الثانية ، أو لا يتسرب على حسب القرائن.

ص : ٣٣٩

١- كما سيجيء فى «ج» و «د» من ص ٣٤٢.

٢- سبق (فى ج ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١) الكلام على عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة على الجملة ، والفرق بينهما ، وآثار كل.

٣- انظر ما يتصل بهذا فى «ج» من ص ٣٤٢.

أما الوجهان الخاصان بالنصب فهما :

١ - النصب على اعتبار «الفاء» سببيه جوابيه ؛ فالمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا ، وما بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفى - كما شرحناه (١) آنفا - وهى فى الوقت نفسه عاطفه ؛ فالمصدر المؤول بعدها منفي ؛ لأنه معطوف على مصدر قبلها منفي أيضا فالعطف عطف مفردات. والنفى مسلط على ما قبلها وما بعدها ، فمعنى المثال السابق لا يكون منك حضور فى المستقبل ؛ فلا يكون منك تحديث (٢) فيه ؛ أى : لا- يكون منك فى المستقبل حضور يترتب عليه ويقع بسببه تحديث ... فالثانى منفي بنفى الأول ؛ لأن زوال السبب مؤذن بزوال المسبب. أى : أن المعنيين منفيان.

وقد يخطر بالبال السؤال التالى : أليس المعنى فى هذه الصورة كالمعنى فى صورتين الثانية والثالثة من المضارع المرفوع : حين يعطف وحده على الفعل السابق ، أو تعطف جملته على الجملة السابقه؟

الجواب : لا. فإن المضارع حين يكون منصوبا بأن المضمرة وجوبا بعد الفاء ، تكون هذه الفاء «للسببيه الجوابيه» فتدل - حتما - على أن المعنى بعدها مسبب عما قبلها ، وجواب للنفى ، مع دلالتها - فوق ذلك - على العطف وإفادتها الترتيب والتعقيب. أما فى حاله عطف الفعل المضارع على المضارع أو عطف جملته على الجملة التى قبل الفاء - فإن الفاء تكون للعطف المجرى الذى تدل معه على مجرد الترتيب والتعقيب ، فلا سببيه ، ولا جوابيه. هذا إلى أن عطف الجملة الفعلية بالفاء التى للعطف المجرى على جملة أخرى منفيه لا يوجب أن تكون المعطوفه منفيه كالمعطوف عليها ، فقد تتبعها فى النفى أو لا تتبعها على حسب القرائن. - كما أسلفنا -.

٢ - النصب على اعتبار أن ما بعد الفاء «قيد» فيما قبلها ، وأن النفى منصّب على «القيد» حتما ، أما «المقيد» وحده مجردا - أى : بغير نظر إلى قيده - ففى الرأى الرّاجح قد يقع عليه النفى أو لا يقع ؛ تبعا للسياق والقرينه ، فليس من

ص: ٣٤٠

١- فى ص ٣٣١ و ٣٣٢.

٢- لا يصح أن يكون المضارع للحال هنا ، لما تقدم أن النواصب كلها تخلص المضارع للمستقبل المحض.

اللازم أن يشمله النفي الذي يقع على «القيّد» لا محاله (١)، فإذا قلت : ما جاء محمد راكبا. «فالركوب» «قيّد» فى المجرى. وهذا القيد (الركوب) منفي قطعاً. أما حكم المقيّد وحده ، وهو «المجرى» المطلق (٢) فقد يكون منفيًا (أى : لم يقع) ، وقد يكون غير منفيًا. فعدم الركوب مقطوع به ؛ سواء أوقع المجرى أم لم يقع. والحكم بوقوع المجرى أو عدم وقوعه محتاج إلى قرينه أخرى تعينه ...

وعلى هذا الأساس يصح أن يتجه الفهم فى المثال الأسبق ، (وهو : ما تحضر فتحدثنا). إلى أنّ التحديث «قيّد» للحضور. والقيّد منفي - لا - محاله - فى حالتى الحضور وعدمه (٣). أما الحضور نفسه بغير تحديث فقد يكون منفيًا أو غير منفي. فهو مسكوت عنه ، يحتاج إلى ما يعين أحد الأمرين ؛ شأنه شأن التقيّد بالحال ؛ فكأنك تقول : ما تحضر متحدثًا. فالتحديث هو القيد المنفي دائماً ، والحضور هو المقيّد المسكوت عنه ، إذا نظرنا إليه وحده بغير قيده ، أو : كأنك تقول : ما يكون منك حضور يعقبه ويترب عليه تحديث. فالتحديث هو المقطوع بنفيه. أما الحضور المطلق وعدمه فأمرهما للقرينه ؛ تعين أحدهما دون الآخر. وعلى هذا فالفاء للسببيه والمصدر المؤول بعدها معطوف على مصدر قبلها والنفي منصب على القيد وحده ، كما شرحنا. ومن هذا قول الشاعر :

ومن لا يقدمّ رجله مطمئنه

فيثبتها فى مستوى الأرض يزلق

فكأنه قال : من لا يقدمّ رجله مثبتا يزلق.

(ب) ويقول النحاه : إن المعنى قبل «فاء السببيه» قد يكون مثبتًا ؛ بأن يتخطاه النفي إلى ما بعدها. بالرغم من وجود النفي قبلها - كما يفهم من بعض الحالات السابقه (٤) - فإن تسلط النفي على ما قبلها فالفاء تفيد معنى التسبب الذى

ص : ٣٤١

١- قد يعبرون عما سبق بقول أدق ؛ هو : أن المقيّد لا ينصب عليه النفي إلا فى حاله واحده هى التى يتقيّد فيها ، ويتحقق فيها وجود القيد دون غيرها من بقيه الحالات التى لا تدخل فى دائره القيد ؛ فقد يشملها النفي أو لا يشملها ؛ على حسب القرائن.

ويزيد الأمر وضوحاً إذا رجعنا إلى «ب» ص ٣٠٢

٢- وهو غير المقيّد بالركوب.

٣- وهو فى حاله العدم أحق وأولى ؛ إذ لا يمكن أن يحدثنا مع عدم مجيئه ، وانتفاء حضوره.

٤- حاله الثانيه من حالات النصب.

بنصب بعده المضارع بأن مضمره وجوبا. وإن لم يتسلط على ما قبلها ، وبقي معناه مثبتا ، ومدلوله حاصلًا موجبا - فالفاء لا تفيد التسبب (١) وإنما ينصب المضارع بعدها تشبيها لها بفاء السببيه.

(ح) عرفنا أن الرفع جائز في ثلاث حالات ، وأن النصب جائز في حالتين. وهذا الجواز في الحالات الخمس مشروط بألا يكون المضارع قبل فاء السببيه مجزوما ؛ مثل : ألم تحضر فأكرمك؟ فإن وجد جازم واقتضى المعنى عطف المضارع الذى بعد الفاء على المضارع الذى قبلها وجب أن يكون المعطوف مجزوما ومنفيا كالمعطوف عليه ؛ لأن هذا هو ما يقتضيه عطف المضارع على المضارع عطف مفردات (٢) ، ولا يصح إلا الجزم مع نفي المعنى عن المعطوف ، ما دام السياق يقتضى هذا العطف الذى يؤدى إلى النفي وإلى الجزم معا (٣).

وربما لا يوجد قبل الفاء فعل ، مثل : غير موجود أخوك فأكرمه ... وفي هذه الصورة يمتنع عطف الفعل على الفعل لعدم وجود فعل معطوف عليه ...

(د) تطبيقا على ما سبق من تسلط النفي على ما قبل الفاء وما بعدها معا ؛ أو على أحدهما وحده - يتعين تسليطه عليهما معا فى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ ؛ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ...) ولا يصح تسليطه على القيد وحده دون المقيّد (وهو الجملة الأولى) لاستحاله أن يقضى الله عليهم بالموت فلا يموتوا ؛ فلا بد أن تكون الأولى منفية كذلك ، والفاء للسببيه. ويصح : (لا- يقضى عليهم فيموتون ...) فتكون الفاء للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مرفوع (إذ ليست للسببيه) فالفعل الثانى معطوف على الأول ، تابع له فى إعرابه وفى نفيه - كما قدمنا أول البحث - فالتقدير : لا يقضى عليهم ؛ فلا يموتون. والمعنى فى الحالتين واحد. مع ملاحظه ما أشرنا إليه من الفرق بين فاء السببيه والفاء المتجرده للعطف المحض. ولا مانع أن يكون العطف فى هذا المثال عطف جمل.

ومثل الآية قولهم : «ما يليق بالله الظلم فيظلمنا» فيصح اعتبار «الفاء»

ص: ٣٤٢

١- سماها بعض النحاه - كالخضرى - فاء المعية.

٢- طبقا للحكم الخاص بعطف المضارع وحده على نظيره - (وقد سبق فى ج ٣ ، باب العطف ، م ١٢١ ص ٤٧٤).

٣- كما سبق ، فى رقم ٢ من ص ٣٣٩.

للسببيه ينصبّ النفي على ما قبلها ، وما بعدها معا ؛ والمضارع منصوب. أو : للعطف الخالص (١) بدون سببيه ؛ فيرفع المضارع ، والنفي عام أيضا ينصبّ على ما قبلها وما بعدها معا.

بخلاف نحو : «ما يحكم الله بحكم فيجوز» حيث يتعين أن يكون النفي منصبا على الثاني وحده ، باعتباره قيّدا للأول ، أى : ما يكون منه حكم يترتب عليه جور (٢). ولا- يصح نفي الأول لما يترتب عليه من أن يكون معناه : ما يحكم الله بحكم ... وهذا فاسد ؛ لأن الله يحكم فى كل وقت ...

ومن الأمثلة لنفي الفعلين معا : لا- يحب الرفي الأسفار ؛ فيشاهد عجائب البلاد الأجنبية - ما ينظم فلان الشعر البليغ ، فينتفع به الأديب - لم يتنبه السائق فينجو من الخطر - لا يسرف العربى فى الطعام ؛ فيشكو البطنه (٣) ، ولا يهمله ؛ فيشكو المخمصة (٤).

والضابط الذى يدل فى الأمثلة السالفه - وأشباهاها - على أن النفي منصب على الفعلين معا هو إعادة حرف النفي بعد فاء السببيه ، وتكراره بينها وبين المضارع فلا يفسد المعنى المراد.

ومن الأمثلة لنفي الثاني وحده : (أى : لنفى القيد).

ما يسرق اللص فيسلم - لا يطول السهر فيستريح الجسم - لا يسىء التاجر المعامله فينجح ... - هذا لا يهمل التعلّم فينتفع ، ولا يترك العلماء فيستفيد. والضابط الذى يدل فى هذه الأمثلة - وأشباهاها - على أن النفي منصب على الثاني وحده (أى : على القيد) هو نقل حرف النفي من مكانه فى صدر الجملة الأولى ، ووضعها بعد الفاء مباشرة وقبل المضارع الذى يليها ، فلا يفسد المعنى الأصلي بهذا الفعل. (ه) يجرى مع أداء النهى ما جرى مع أداء النفي من ناحيه عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة على الجملة ، وتسلب النهى على ما قبل الفاء وما بعدها معا أو على أحدهما فقط ... و ... مع ملاحظه أن «لا» الناهيه تجزم المضارع حتما ، أما حروف النفي فلا تجزمه (٥) ...

ص : ٣٤٣

١- سواء أكان عطف جملة على جملة ، أم عطف فعل على فعل.

٢- التقدير : يحكم الله بحكم فما يجوز - كما سيجىء.

٣- امتلاء البطن.

٤- الجوع.

٥- انظر «ب» من ص ٣٣٤ و ٣٤٦.

(ب) الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض .

الطلب المقصود هنا ثمانية أنواع ؛ لكل منها معناه وحكمه ، ويكفى وجود واحد منها قبل «الفاء» ؛ فتكون سببيه ، ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبا إن لم يوجد مانع آخر . وهذه الثمانية هي :

١ - الأمر .

٢ - النهي .

٣ - الدعاء .

٤ - الاستفهام .

٥ - العرض .

٦ - التحضيض .

٧ - التمني .

٨ - الترجى

ولا- خلاف في أن السبعة الأولى هي من أنواع الطلب المقصود ؛ وإنما الخلاف في الثامن : (الترجى) والصحيح أنه منها . وهذه الأنواع الثمانية قسمان :

قسم يدل على الطلب المحض ، بأن يدل بلفظه نصيا وصراحه على الطلب مباشره ، من غير أن تجيء دلالته على الطلب تابعه لمعنى آخر يتضمنه ، ومن غير أن يكون محمولا- في أدائه على غيره . وينحصر هذا في الأنواع الثلاثة الأولى : (الأمر - النهي - الدعاء) (١).

وقسم يدل على الطلب دلالة غير محضه ، بأن يجيء معنى الطلب تابعا لمعنى آخر يتضمنه (٢) . ويدخل في هذا القسم بقية الأنواع الطليبه ؛ فإنها محمولة على الثلاثة المحضه .

وفيما يلي معنى كل واحد من الثمانية (٣) ، وحكمه :

١ - الأمر ، ومعناه : طلب فعل شىء . ولا يسمى أمرا إلا إن كان صادرا ممن هو أعلى درجه إلى من هو أقل منه . فإن كان من أدنى لأعلى سمي : «دعاء» . وإن كان من مساو إلى نظيره سمي : «التماسا» .

١- ومثل هذا يجرى على المضارع بعد واو المعيه المسبوقه بطلب كما سيجيء عند الكلام عليها فى ص ٣٥٤.

٢- كما سيجيء البيان فى ص ٣٤٩.

٣- عرفنا فى ص ٣٣٦ أن فاء «السييه» التى ينصب بعدها المضارع هى فى جميع أحوالها للعطف أيضا ؛ فتعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها ، أى : أنها تعطف مفردا على مفرد ، ولا شأن لها بعطف الجمل مطلقا. وعلى هذا لا تعطف جمله خبريه بعدها على جمله طلبيه قبلها ، ولا غير هذا من عطف الجمل أو سواها مما لا تعطفه.

وله صيغتان ، صيغته فعل الأمر الصريح : وهذه هي الأصلية ، وصيغته : «لام الطلب» الجازمه المختصه بالدخول على المضارع ، وهذه ملحقة بتلك ، وتسمى : «لام الأمر» إن كان الأمر بها من أعلى لأدنى ، و «لام الدعاء» إن كان من أدنى لأعلى ، و «لام الالتماس» إن كان من مساو لنظيره. فتسميتها «لام الطلب» أدق من تسميتها : «لام الأمر» لأن الطلب - والمقصود به هنا : طلب فعل شيء - يشمل الصور الثلاث.

فمثال الأمر الصريح : اغفر هفوه الصديق فيحمدك ، وانصحه في السرّ فيقبل نصحك ، وجامل الناس فيما لا يضر فتستريح ، ويدوم لك ودهم. ومثل : «خذ ، وهات» في قول الشاعر :

من لى بسوق فى الحيا

ه يقال فيها : خذ وهات

فأبيع عمرا فى الهمو

م بساعه فى الطيبات

ومثال لام الطلب : لتكن طاعه الله أولى الأمور لديك فتسعد ، وليكن حرصك على أداء الواجب عقيدة فتنهض وينهض وطنك ، ولتبتعد عن مواطن الشبهات فيرتفع قدرك.

فإن كان الأمر بصيغته اسم الفعل فالأحسن التيسير بقبول الرأى الذى يجعل الفاء بعده للسببيه ؛ نحو : صه فيهدأ النائم ، وتراكم الشر ؛ فتأمن عواقبه ، ونزال إلى ميدان الإصلاح فتحبّ. (والمعنى : اسكت ، واترك ، وانزل ...) وكذلك إن كان الأمر بصيغته المصدر الواقع بدلا من التلطف بفعله ؛ نحو : سكوتا فنسمع الخطباء ، أو بصيغته الخبر (1) ... ولكن الأبلغ والأشهر فى الحالتين - عند كثره

ص: ٣٤٥

١- ومن الجمل الخبرية الداله على الأمر - قوله تعالى : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَإِذْ خَلَقَكُمْ ..) بجزم المضارعين «يغفر» و «يدخل» فى جواب الجملة الخبرية المقصود بها الأمر ، والتقدير : آمنوا بالله ... وجاهدوا ... يغفر لكم وليس الجزم راجعا لوقوعهما جوابا للاستفهام : (هَلْ أَدُلُّكُمْ) ... لفساد المعنى على هذا ؛ لأن السؤال عن مجرد الدلاله والإرشاد بدون عمل آخر ، ممن اتجه إليهم السؤال ، لا يؤدي إلى أن يغفر الله ذنوبهم ، وأن يدخلهم الجنة ، فغفران ذنوب الناس لا يكون مسببا عن مجرد دلالتهم إلى ما ينجيهم وتوجيه الإرشاد إليهم. وإنما يتسبب عن الإيمان نفسه ، وعن الجهاد. وكثير من الأساليب الناصعه يجرى على نسق الآيه. ولا يزال الناس يقول أحدهم للآخر : تهتمّ بعملك وتجيده وتحرص عليه ، تفلح ، ويكثر رزقك. وينصح - - الوالد ابنه الطالب فيقول : تذاكر وتلتفت إلى دروسك تنجح. التقدير : اهتمّ بعملك وأجده. واحرص عليه ، تفلح - ذاكر والتفت تنجح ... وهكذا يجزم المضارع فى جواب الأمر الذى تكون صيغته غير صريحه ولا ملحقة بها. وهذا الجزم بعد

سقوط الفاء مباشرة. فإن وجدت الفاء فالأيسر اعتبارها للسببيه ونصب المضارع بعدها ، وإن كان الأبلغ والأكثر رفعه ، وعدم اعتبارها للسببيه - كما قلنا - انظر الصفحة الآتية - :

٢- النهى ، ومعناه : طلب الكفّ عن شىء. وأداته واحده ؛ هى : «لا- الطليه» وتسمى : «لا- ، الناهيه» إن كان النهى صادرا من أعلى لأدنى ؛ فإن كان من أدنى لأعلى سميت : «لا ، الدعائيه». وإن كان مساو سميت : «لا ، التى للالتماس» فتسميتها «لا الطليه» أولى ؛ لأن طلب الكف بها يشمل حالاتها الثلاث.

وإنما ينصب المضارع بعد فاء السببيه فى جواب النهى بشرط ألا ينتقض النهى يالّا الاستثنائيه على الوجه الذى سبق إيضاحه فى النفى ونقضه (١) ؛ ومن الأمثله : لا تقل الخطأ فيشتهر جهلك ، ولا تخف العلم فتتهم فى مروءتك. ومثل قوله تعالى : (لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ...) (٢) وقولهم : لا تكثر مقاطعه الإخوان فيهن عليهم سخطك. ولا تبالغ فى وعد أو وعيد فتعجز ، ويستخفّ الناس بك.

فإن كان النهى بصيغه الاسم فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجعل الفاء بعده للسببيه ؛ نحو سيرا لا تعودا فتكسل ، وعملا لا بطاله ، فتفقد رزقك.

(٣) الدعاء. ومعناه : طلب فعل شىء ، أو الكفّ عنه ، بشرط أن يكون فى الحالتين من أدنى لأعلى. وإلا فهو أمر أو نهى إن كان من أعلى لأدنى ، والتماس إن كان بين متساويين - كما سبق -.

وصيغته فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء ، وكذا المضارع المسبوق بلام الطلب (لام الأمر) ، أو بلا الطليه (النايه) مع إرادته الدعاء بهما ... ومن الأمثله قول الشاعر :

رب ، وفقنى فلا أعدل عن

سنن الساعين فى خير سنن

ص: ٣٤٦

١- سبقت الإشارة - فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٥ وفى «ه» من ص ٣٤٣ - إلى أن النهى يجرى عليه ما يجرى على النفى عند نقضه «يالّا». وعلى هذا إن كان نقض النهى قبل الفاء فلا- ينصب المضارع بعدها. أما إن كان النقض بعدها فالرفع والنصب جائران ...

٢- فيستأصلكم ويبيدكم.

وقول الآخر :

فيا ربّ عَجَل ما أوَمَل منهمو

فيدفأ مقرور (١) ويشبع مرمِل (٢)

ومثل : ربّ : لتكن طاعتي لك على قدر فضلك ؛ فأفوز فوزا عظيما ، ولتكن أعمالى مقصوره على ما يرضيك ، فأنال أسمى الغايات ، ولا تتركنى لِنَفْسى فأضلّ ضلالا عظيما ...

فإن كان الدعاء بصيغته أخرى لم ينصب المضارع - إلا فى الرأى الذى قصد به التيسير - ؛ كصيغته الاسم فى قولهم : سقيا لك فتسلم ، ورعيا لمن معك فتجنبهم المخاوف ... وكصيغته الخبر المراد منه الدعاء (٣) ؛ نحو : يرزقنى الله الغنى فأنقق المال فى سبل الخير. وبعض الكوفيين يجيز النصب فى هذه الصور. ورأيه مقبول ، وفيه التوسعه التى أشرنا إليها ، وإن كان الأبلغ متابعه الأكثر.

٤ - الاستفهام (سواء أكان حقيقيا ؛ وهو طلب معرفه شىء مجهول حقًا للمتكلم ، أم إنكاريا ، أم توبيخيا) (٤) ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد وقع قبل الكلام. ومن أمثله قوله تعالى بلسان أصحاب النار : (... فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ؛ فَيَشْفَعُوا لَنَا ...) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لباناتى؟ فأرجو أن

تقضى ، فيرتدّ بعض الروح للجسد

٥ - العرض (٥) ؛ وهو الطلب برفق ولين. ويظهران - غالبا - فى صوت المتكلم ، وفى اختيار كلماته رقيقه داله على الرفق. ومن أدواته : «ألا» ؛ كقول الشاعر :

يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما

قد حدثوك ؛ فما راء كمن سمعا

ص: ٣٤٧

١- من أصابه البرد الشديد.

٢- شديد الفقر.

٣- وقد يكون مرادا منه غير الدعاء كالأية التى فى هامش ص ٣٤٥.

٤- سبق إيضاح الاستفهام الإنكارى والتوبيخى (فى ج ٢ ص ٢٣٥ م ٨١) هذا وشرط عدم المضى يتمسك به أكثر النحاه ، ولا يتمسك به آخرون. وسيجىء البيان فى «ب» من الزيادة والتفصيل (ص ٢٥٣) ومن التيسير المقبول عدم التمسك به. ويتمسك

الأولون أيضا بشرط آخر هو : ألا يكون الاستفهام بجمله اسميه فيها الخبر جامد. وقد سبق أنه لا داعى للتمسك به - فى ص ٣٣٧ - . أما بيان الاستفهام الحقيقى والتقريرى فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٦ .

٥- سيجىء تفصيل الكلام على «العرض والتضيض» فى باب : «لولا ولو ما ...» ص ٤٧٧ . وما بعدها

ومن أدواته - أحيانا - «لو» (١) ؛ نحو : لو أوفق للكمال المستطاع فأبلغ غايه المنى ...

٦- التحضيض ، وهو الطلب بشده وعنف. ويظهران - غالبا - فى صوت المتكلم ، وفى اختيار كلماته جزله قويه. ومن أدواته : «هلا» ؛ نحو : هلا حطمت قيود الاستبداد فتعزّ ، وهلا قوضت حصون الاستعباد فتسود.

ومن أدواته أيضا : «لولا» ؛ نحو : لولا تدفع الظلم فيخاف الظالم ... وقول الشاعر:

لولا تعوجين يا سلمى على دنف

فتخمدى نار وجد كاد يفنيه (٢)

ومن أدواته - أحيانا - «لو» (٣) ؛ نحو : لو تحترم القانون فتأمن العقوبه.

٧- التمنى ، وهو الرغبه فى تحقق أمر محبوب ؛ سواء أكان تحققه ممكنا ، أم غير ممكن. ولا- يصح أن يكون فى أمر محتوم الوقوع (٤). وأشهر أدواته : «ليت» وهى الأصل ؛ كقوله تعالى : (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً). ونحو : يا ليت من يمنع المعروف يحرم المعروف ، فيذوق مراره الحرمان. وكقول الشاعر :

يا ليت أمّ خليل واعدت فوفت

ودام لى ولها عمر فنصطحبا

ومن أدواته - أحيانا - «لو» كقراءه من قرأ قوله تعالى : (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) بنصب المضارع.

وكذا «ألا» (٥) نحو : ألا صديق مخلصا فينصحننا.

ص: ٣٤٨

١- لهذا النوع إشاره فى ص ٤٦٩.

٢- لهذا النوع إشاره فى ص ٤٦٩.

٣- ومن الأمثله - ستجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٧٩ - أيضا قوله تعالى : (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَيُوتَ ، فَيَقُولَ : رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَحْسَنِ قَرِيْبٍ ، فَأَصَّدَّقَ ، وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ...) أى : لولا- تؤخرنى : أما المضارع : «أصّدق» فمنصوب بأن مضمره وجوبا بعد «فاء السببيه» وأما المضارع : «أكن» فمجزوم على اعتبار عدم وجود «فاء السببيه» وأنه مجزوم فى جواب الطلب ، وأن الكلام يتضمن شرطا مقدرا ؛ أى : إن تؤخرنى أكن ... وسيجىء الكلام على سقوط الفاء فى ص ٣٦٦.

٤- فلا يصح أن يقال : ليت غدا يجىء ... وقد سبق الكلام على التمنى فى ج ١ ص ٤٧٣ م ٥١ ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ ورقم ٢ من هامش ص ٣٧١ حيث الإشاره لبعض الأحكام الخاصه بالتمنى غير الأصيل ؛ مثل : «لو».

٥- سبق الكلام على «ألا» المفيدة للتمنى وإعرابها وحاجتها أو عدم حاجتها للخبر في ج ١ ص ٥٤٠ م ٥٨.

٨- الترجى ، وهو : انتظار حصول شىء مرغوب فيه ، ميسور التحقق. ولا- يكون إلا- فى الأمر الممكن ، ومثله التوقع (١). والكوفيون هم الذى يعتبرون الفاء بعده للسببيه ، والشواهد - ومنها القرآن - تؤيدهم (٢). نحو : لعلك تحسن اختيار الكلام ، فتفوز يا عجاب السامعين ، ولعل إعجابهم يبرأ من التزيد والتخيف ؛ فتدرك مبلغ توفيقك ، وحقيقه أمرك ...

تلك هى أنواع الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض. وقد عرفنا (٣) أن المحض منها ثلاثه ، وأنها سميت محضه لدلاله صيغها اللفظيه - نصا وأصالة - على الطلب الصريح مباشره ؛ لا عن طريق تبعي أو ضمنى ، غير مباشر ؛ كدلاله انتمنى على الطلب ، فإن الطلب معه يجيء من طريق تبعي ؛ أى : من طريق غير مباشر ، إذ يلزم من تمنى الشىء طلب مجيئه ... وكذلك العرض والحض وغيرهما من بقيه أنواع غير المحض ؛ فإنها تدل على الطلب من ذلك الطريق الضمنى ، غير المباشر ، بخلاف الثلاثه المحضه : (الأمر ، والنهى ، والدعاء) فإن صيغها صريحه فيه ؛ كما أسلفنا (٤) ...

ص: ٣٤٩

١- سبق الكلام على الترجى والتوقع والإشفاق ، ومعنى كل ، فى الجزء الأول ص ٤٧٣ م ٥١.
٢- ومنها قوله تعالى : (لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ..) بنصب «تنفع» ومنه قوله تعالى : (يا هامانُ ابنِ لى صِرْحًا. لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى) بنصب : «أطلع» ولا داعى للتأول فى الآيتين - وأشباههما - بقصد إبعاد الفاء عن السببيه.

٣- فى ص ٣٤٤.

٤- وفى الكلام على «فاء السببيه» يكتفى ابن مالك بيت واحد هو : وبعد «فا» جواب نفى أو طلب محضين «أن» وسترها حتم نصب وتقدير البيت : و «أن» ، نصب بعد «فا» جواب نفى أو طلب محضين. وسترها حتم. (ويلاحظ أنه - كعادته - استعمل «أن» بمعنى «الحرف» أولا- ، ثم عاد فاستعملها بمعنى الكلمه ، وأعاد الضمير عليها فى الأولى مذكرا ، وفى الثانيه مؤنثا. والأمران صحيحان - انظر هامش صفحتى ٢٦٥ و ٢٧٢ - . والمعنى : «أن» مستتره (مقدره) حتما بعد فاء السببيه التى فى صدر كلام يقع جوابا لنفى محض ، أو طلب محض. وفى هذا الكلام نقص واضح ؛ إذ لم يتعرض لأنواع النفى ، وأحكامها ، وشبه النفى. واقتصر فى الطلب على المحض من غير تفصيل ولا- إبانه ، ثم عرض أبياتا تتعلق بحرف آخر غير فاء السببيه ؛ هو : «واو المعيه» ثم رجع للكلام على فاء السببيه بعد الرجاء فقال البيت السابع عشر : والفعل بعد «الفاء» فى الرجا نصب كنصب ما إلى التمنى ينتسب - ١٧ يريد : أن المضارع بعد فاء السببيه الواقعه فى جواب الرجاء - ينصب بأن مضمره وجوبا ؛ كنصب - - المضارع بها إذا كان منتسبا للتمنى ؛ أى : جوابا للتمنى ؛ بأن كان بعد الفاء المسبوقه بالتمنى ، فكما ينصب بعد هذا ينصب بعد ذاك. (وستجىء إشارة لهذا البيت بمناسبه أخرى فى ص ٣٧٥).

«ملاحظه»: إذا لم توجد «فاء السببيه» قبل المضارع الذى يستحق النصب بها ، إما لعدم وجودها أصلا ، وإما لسقوطها وزوالها بعد وجودها ... فإن حكم هذا المضارع يتغير ؛ فيجزم على حسب البيان الخاص الذى سيגיעء كاملا فى بحث مستقل (1).

ص: ٣٥٠

١- فى ص ٣٦٦.

(١) تقدم (١) أن الفاء لا تكون سببيه ينصب بعدها المضارع «بأن» المضمرة وجوبا إلا بشرط أن يسبقها إما النفي المحض أو شبهه ، وإما الطلب المحض أو غير المحض ... لكن هذا الشرط هو الأغلب في أكثر الحالات ، فهناك حالات ست يصح اعتبار الفاء في كل منها سببيه مع فقد هذا الشرط ، فعند اعتبارها سببه بنصب المضارع حتما ، بأن مضمرة وجوبا ، وعند عدم اعتبارها لا ينصب. والأربعة الأولى تكون في حالتى الاختيار والضرورة الشعريه ، والأخيرتان خاصتان بالضرورة الشعريه.

١ - الفاء الواقعه بعد نفي مسبق باستفهام تقريرى ، نحو : ألم تشهد بدائع الأزاهير فى مطلع الربيع فتنعم بها؟ فيجوز رفع المضارع : «تنعم» ، ونصبه على أحد الاعتبارين (وقد سبق (٢) الكلام الجلبى على هذا فى موضعه المناسب). ٢ - الفاء الواقعه بعد نفي قد نقض «يالا» - الاستثنائيه ، وكان النقض بعد الفاء والمضارع ؛ نحو : ما تزورنا فتحدثنا إلا تسرنا بطرائفك الأديبه (٣).

٣ - الفاء الداخله على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجواب الشرط ، أو بعدهما. نحو : من يهن فيقبل يسهل الهوان عليه ؛ ومن يسهل الهوان عليه يفقد كرامته ؛ فيحرم سعادته الحياه. فالعلان : «يقبل ، ويحرم» ، يجوز نصبهما على اعتبار الفاء للسببيه ، ويجوز عدم النصب على اعتبارها ليست سببيه (٤) ...

ويقول النحاه : إن السبب فى جواز النصب هنا - حيث لا نفي ولا طلب - أن فاء السببيه تعطف المصدر بعدها على مصدر قبلها ، وفعل الشرط قبلها غير

ص : ٣٥١

-
- ١- فى ص ٣٣٤ وما بعدها.
 - ٢- فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٦ وفيها بيان المراد من الاستفهام التقريرى.
 - ٣- وقد سبق شرح هذا عند الكلام على النفي ، فى «ب» من ص ٣٣٤.
 - ٤- سيجىء فى الجوازم (ص ٤٤٦) الأوجه الأخرى الجائزه فى المضارع المتوسط بين جمله الشرط وجمله الجواب. ومن هذه الأوجه الجائزه الرفع ؛ فهناك الموضع المناسب.

محتوم الوقوع ؛ فأشبهه الاستفهام والأمر وغيرهما من أنواع الطلب التي ليست محققة الوقوع. وأن عله جواز نصبه بعد فعلى الشرط والجواب معا هو أن الجزاء غير محقق الوقوع ، ولا محتم الحصول ، فالواقع بعده كالواقع بعد الاستفهام ونحوه ... هذا كلامهم. وكأنهم يرجعون هاتين الصورتين إلى «الطلب» تقديرا. ولا- محل للتقدير ؛ فالعله الصحيحه هي محاكاة كلام العرب في استعمالهم ، ليس غير ...

٤ - الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداه الحصر : «إنما» ؛ نحو : إنما أنت العالم فتفيد ؛ فيجوز نصب المضارع : «تفيد» على اعتبار الفاء سببيه ، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببيه (١).

وإلى هنا انتهت الحالات الأربع التي تقع في النثر والشعر ، أى : فى حالتى الاختيار والضروره. ويليهما الحالتان المقصورتان على الضروره الشعرية وهما :

٥ - الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداه الحصر : «إلا» ، نحو : ما تتكلم إلا فتحسن الكلام (٢).

٦ - الخبر المثبت الخالى من النفى ومن الطلب ومن الحصر «بإلّا» كقول الشاعر :

سأترك منزلى لبنى تميم

وألحق بالحجاز فأستريحا

ص: ٣٥٢

١- يذكر النحاه لهذه الحاله مثلا هو قوله تعالى : (إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) فى قراءه من نصب : «يكون» باعتبار الحصر منزلا- منزله الطلب تأويلا. ولم يجعل المضارع منصوبا بعد الفاء فى جواب «كن» لعدم وجود قول : «كن» حقيقه ؛ إذ لا ينطق بها الله حين يريد خلق شىء من العدم ، وإنما هى كناية عما يسمى «تعلق القدره تنجيذا بوجود شىء». هذا إلى أنه لا يجوز توافق الجواب والمجانب عنه فى صيغه الفعل والفاعل ؛ فلا بد من اختلافهما فيهما ، أو فى أحدهما ؛ فلا يقال قم قم. ويقول ابن هشام - فيما نقله عنه والصبان : إن الجواب لا- بد أن يخالف المجانب : إما فى الفعل والفاعل ؛ نحو : جئنى أكرمك ، أو فى الفعل ، نحو : أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم ، أو فى الفاعل ؛ نحو قم أقم. ولا يجوز أن يتوافقا فيهما.

٢- لم أجد فيما رأيته من المراجع النحويه مثلا من الشعر ؛ كى تتحقق فيه الضروره. فأمثلتهم المعروضه نثريه. ولعلمهم يريدون ما يكون مثلها فى النظم.

فالمضارع: «أستريح» منصوب على اعتبار الفاء - للضرورة - سببيه ، كما يقول كثير من النحاه (١).

(ب) قلنا (٢) إن أكثر النحاه يشترط في فاء السببيه بعد الاستفهام ألا يكون الاستفهام عن أمر قد حصل في الزمن الماضي حقيقه ؛ فيخرج نحو : لم أسأت إلى الصديق فيقاطعك؟ فلا ينصب المضارع : لأن الإساءه وقعت فعلا. وحجته أنه إذا سبك المصدر المؤول بعد الفاء كان هذا المصدر المؤول مستقبلا ، يجب عطفه على مصدر قبل الفاء ، ويجب أن يكون مستقبلا أيضا ؛ ليتحد «المعطوف والمعطوف عليه» في الزمن - عملا بالرأى الراجع - فلو كان ما قبل الفاء ماضى الزمن لجااء المصدر «المعطوف عليه» ماضى الزمن أيضا ؛ فيختلف في زمنه عن زمن المعطوف المستقبل.

أما الذين لم يشترطوا عدم المضى فحجتهم ما ورد من مثل : أين ذهب الرسول فنتبعه ، بنصب : «نتبع» مع أن المعنى في ذلك قد وقع في زمن ماضى. ثم قالوا : إن لم يمكن الوصول إلى مصدر مستقبل من الكلام الذى قبل «الفاء» مباشره فمن الممكن تصيده والوصول إليه من مضمون ذلك ولازمه ؛ كأن نقول : ليكن منك إعلام بذهاب الرسول ، فاتّباع منا.

مع أن الرأى الأول دقيق محكم ، وله الأفضليه ، والاعتبار الأقوى - فالأنسب الأخذ بالرأى الثانى ليكون الحكم مطردا ، فيقل التشعب والتفريع ، ولأن التقدير فيه روعى مثله فى أحوال أخرى مع فاء السببيه ، كما يتبين مما سبق (٣) ...

ص: ٣٥٣

١- لا داعى لهذا ، فخير منه أن تكون للعطف المجرد والمضارع بعدها مرفوع ، لعطفه على مثله المرفوع ، وإنما حرك بالفتحه للضرورة ؛ وهى مراعاة القافيه. ومثله المضارع «يعصم» فى قول شاعرهم : لنا هضبه لا ينزل الذلّ وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصما والمراد بالهضبه هنا : صوله قومه ، وعزتهم ، ومنعتهم.

٢- فى رقم ٤ من ص ٣٤٧.

٣- فى ص ٣٣٦.

(١):

فائدتها :

الدلالة على أن المعنى الذى قبلها والذى بعدها مصطحبان معا عند حصول مدلولهما وتحققه ؛ لا يسبق أحدهما الآخر ولا ينفرد ، أى : أنهما متلازمان عند التحقق ؛ ويحصلان معا فى زمن واحد يجمعهما ؛ ففى مثل : أتبتسم وتصافح الزائر؟ بنصب المضارع : «تصافح» يكون الاستفهام منصبا على تحقق الابتسام والمصافحه معا فى وقت واحد للزائر ، ولا يتجه إلى تحقق أحدهما دون الآخر ، ولا يتجه كذلك إلى تحققهما فى زمنين مختلفين. فكأنّ من ينطق بهذه العبارة ، وينصب فيها المضارع بعد الواو - يقول : أنا أسأل عن تحقق الأمرين معا فى وقت واحد ، ولا أسأل عن غير هذا.

ومثل : لا يتكلم الخطيب ويقعد. بنصب المضارع : «يقعد» فإن النفى مسلط على اجتماع القعود والتكلم ووقوعهما معا فى وقت واحد ؛ فكأن المتكلم يقول : إنهما لا يحصلان معا فى وقت واحد. أما نفى حصول أحدهما فقط أو نفى حصولهما فى زمنين مختلفين فلا يفهم من هذه الجملة. ومثله : لا يترك العاقل عمله ويلعب ، ولا يقعد عن السعى وينتظر الرزق ؛ بنصب : «يلعب» ، و «ينتظر» فيكون المراد نفى الجمع فى وقت واحد بين الترك واللعب ، وكذا نفى اجتماع القعود عن السعى وانتظار الرزق فى زمن واحد. ونحو : لا تأكل وتكلم. بنصب المضارع «تكلم» إذا كان الغرض النهى عن الجمع بين الأكل والكلام فى وقت واحد.

ولما كانت هذه الواو داله على اجتماع المعنيين واصطحبا معا وقت تحققهما - سميت لذلك : «واو المعية» أى : «الواو» التى بمعنى : «مع» (٢) ؛ فهى تدل دلالتها على الجمع والمصاحبه بين أمرين فى وقت واحد.

ص: ٣٥٤

١- وتجرى عليها الأحكام التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٨.

٢- المعنى لا- يتغير مع كل منهما ، ولكن الإعراب يختلف. فواو المعية حرف عطف - على الأشهر ، كما سيأتى - والمضارع بعدها منصوب بأن مضمره وجوبا ، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق ... أما كلمه : «مع» فظرف منصوب ، وهو مضاف - غالبا - فبعده اسم مضاف إليه ، ولا يقع بعده المضارع مباشرة ... وواو المعية التى هنا تختلف عن واو المعية التى يليها المفعول معه ؛ فإن التى يليها المفعول معه حرف مجرد للدلالة على المعية وليس عاطفا أو غير عاطف. أما التى هنا فحرف عطف ، مع دلالته - دائما - على المعية نضا ، - - ولا يليه إلا المضارع بالشروط التى سنعرفها. وإنما قلنا مع دلالته الدائمة على المعية نضا ؛ لأن الواو العاطفه لا- تدل على المعية نضا ، وإنما تدل عليها بقرينه أخرى خارجه عنها ؛ فمن يقول : دعوت الضيف والشريك لزيارتى - قد يقصد أنه دعاهما معا فى وقت واحد ، وقد يقصد أنه دعاهما فى وقتين مختلفين ؛ فليس فى الكلام ما يعين أحدهما نضا ؛ لأن الواو العاطفه تدل على مجرد التشريك فى المعنى ، ولا تدل على المصاحبه الزمنيه والاجتماع فى أثناء تحققه إلا- بقرينه. وهذا هو المراد من قولهم : إنها لمجرد الجمع ، أى : للتشريك فى المعنى من غير دلالة على ترتيب ، أو تعقيب ، أو مصاحبه ... بخلاف الداله على العطف والمعية معا ، فإنها تجمع بين الأمرين فى وقت واحد ، ووقوع المضارع بعدها

منصوبا دليل على أن المتكلم يريد الأمرين معا. (وقد سبق بيان هذا في باب العطف ، ج ٣ ص ٤١٢ م ١١٨ وفي باب المفعول معه ج ٢ ص ٢٢٦ م ٨٠).

عملها :

واو المعيه - هنا - حرف عطف فى المشهور ، مع إفادته المصاحبه (١) والاجتماع. والمضارع بعده منصوب بأن المضمرة وجوبا ، وزمنه - كما عرفنا - متجرد للاستقبال الخالص ، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر مذكور فى الكلام السابق. فإن لم يوجد فى الكلام السابق مصدر وجب تصيده بالطريقه التى سلفت فى العطف بفاء السببيه (٢).

ويشترط لنصب المضارع بأن المضمرة وجوبا بعد «واو المعيه» أن تكون واو المعيه مسبوقة إما بنفى محض ، أو بما يلحق به ، - وقد شرحناهما (٣) - وإما بنوع من أنواع الطلب الثمانيه التى سبق بيانها وشرحها فى «فاء السببيه» (٤) - غير أن بعض النحاه يمنع وقوع «واو المعيه» بعد أربعة أنواع من الطلب ؛ هى : الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجى. وحجته : أن السماع الكثير لم يرد بواحد منها ، والسماع الكثير هو الأساس للقياس ؛ فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها ما دام هذا الأساس مفقودا. ولا يصح عنده النصب حملا لواو المعيه على «فاء السببيه» ؛ لأن الحمل - برغم التشابه بينهما فى كثير من الأمور - لا داعى له.

ص: ٣٥٥

١- والكوفيون يمنعون العطف بها. - كما سيجىء فى ص ٣٥٧ -

٢- ص ٣٣٦.

٣- ٣٣٤.

٤- ويلحق بالطلب أداه الشرط إذا وقع المضارع المسبوق بالواو متوسطا بين شرطها وجوابها ، أو متأخرا عنهما ، ففى حاله التوسط أو التأخر يجوز اعتبار الواو للمعيه ، ونصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوبا ، كما يجوز عدم اعتبارها للمعيه فلا ينصب المضارع. وكل هذا على حسب الاعتبارات المعنويه التى تقدمت فى فاء السببيه ، فى رقم ٣ من ص ٣٥١ ، والتى ستجىء فى الجزم ، ص ٤٤٥.

ورأيه وجهه.

ويخالفه فريق آخر ، بحجه التشابه القوي بين الحرفين فى نواح متعدده فلا عيب فى حمل واو المعيه على فاء السببيه. وفى هذا الرأى تيسير ، ولكن فيه إهدار لأهم الأسس التى تراعى ، ولهذا يحسن عدم الأخذ به قدر الاستطاعه : احتراماً للأساس الأهم السابق.

١ - فمن أمثله واو المعيه بعد النفى قول أعرابى يجرى إلى ساحه القتال : لا ألزم درأى وأشهد الأبطال يمضون للجهد سراعاً ، ولا أموت على فراشى كالبعير المهزول ، وأبصر الرجالات فى حومه الوغى شهداء.

ب - ومن أمثلتها بعد أنواع الطلب ما يأتى (١) :

١ - بعد الأمر : أيها الصديق : اغفر هفوتى وأغفر هفوتك ؛ لتدوم صداقتنا ، وساعدنى وأساعدك لتتغلب على المشقات ، ولتحذر وأحذر دسائس الأعداء ؛ لنعيش فى سلام.

ولا خلاف فى نصب المضارع «بأن» المضمرة وجوباً بعد واو المعيه إذا كانت الواو مسبوقة بإحدى صيغتى الأمر المحض (٢). أما الدلاله على الأمر بغيرهما (كالدلاله عليه باسم الفعل ، أو بصيغه اسم ، أو بجمله خبريه ...) فالحكم هنا كالحكم فى فاء السببيه (٣).

٢ - بعد النهى :

لأنه عن خلق وتأتى مثله

عار عليك - إذا فعلت - عظيم

٣ - بعد الاستفهام :

ألم أك جاركم ويكون بينى

وبينكمو الموده والإخاء

ومثل :

أتبيت ريان الجفون من الكرى

وأبيت منك بلبه الملسوع

٤ - بعد التمنى : قوله تعالى حكاية لقول الكفار يوم القيامة : (يا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَدِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا ...)

-
- ١- مع ملاحظه أن المعطوف بواو المعيه والمعطوف عليه مصدران - كما شرحنا - فليس فى الكلام عطف جمله خبريه بعد الواو على جمله طلبيه قبلها مما يمنعه النجاه ، ولا عطف فعل على فعل. وكل هذا بشرط نصب المضارع بعد الواو.
- ٢- وهما : فعل الأمر الصريح ، ولام الطلب الجازمه الداخله على المضارع - وبيانهما فى ص ٣٤٤ -
- ٣- ص ٣٤٥.

وقول الشاعر :

ألا ليت الجواب يكون خيرا

ويطفئ ما أحاط من الجوى بى

٥ - بعد الدعاء (على الرأى القائل به ...) رباه ، ما أسعدنى بطاعتك ؛ فوجهنى إليها ، ويعيننى فضلك على ملازمتها. وما أشد حاجتى إلى برك ؛ فأسبغ علىّ ثوب العافيه ، وتحرسه برحمتك ، وأغدق علىّ النعم ، وتوفقنى إلى صيانتها. ربّاه ، لتدخلنى فى عداد المقربين ، وترفع مقامى بينهم ، ولا تدع للتوانى سبيلا إلىّ وتركنى بعيدا عن المدى الذى يرضيك.

٦ - بعد العرض (على الرأى القائل به ...) : ألا تزور المريض وتقدم له هديه. ألا تسأله عن حاله وتدعو له بالشفاء.

٧ - بعد التحضيض (على الرأى القائل به ...) : هلمّا تتعرض لأشعه الشمس وقت الضحا أو قبل الغروب وتحذر حرارتها ، وطول التّعرض لها. وهلمّا تعرف رأى الأطباء فى فائده التّعرض وضرره ، وتعمل برأيهم ...

٨ - التّرجى (على الرأى القائل به ...) : لعلّ العالم يدرك أنه قدوه ، ويترك ما لا يليق به ، ولعله يعرف أن فساده أشد ضررا وأعظم خطرا من كل فساد آخر ، ويجنب الناس أثره ...

يتبين مما سبق أن بين فاء السببيه وواو المعيه تشابها واختلافا ؛ فيتشابهان فى أمرين :

أولهما : نصب المضارع بعدهما بأن مضمره وجوبا ؛ بشرط أن يسبقهما - غالبا - نفى أو طلب ، وما يلحق بهما ، بالتفصيل الذى عرفناه.

ثانيهما : اعتبار كل منهما حرف عطف أيضا فوق دلالته الخاصه (وهى : دلالة الفاء على «السببيه الجوابيه» فوق دلالتها على الترتيب والتعقيب. ودلالة الواو على «المعيه»). والمصدر المنسبك بعدهما من «أن» المضمره وجوبا وما دخلت عليه من الجملة المضارعيه - معطوف على مصدر مذكور أو متصيد قبيلهما. وهذا على الرأى الشائع الذى يخالف فيه بعض المحققين (١) ويقول : إن هذه الواو التى تفيد المعيه ليست عاطفه ، وهو بهذا يوافق الكوفيين (ويسمونها : واو

ص: ٣٥٧

١- كالرضي.

الصِّرف) وحجته أن العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبه أتوا بالمضارع بعدها منصوبا ليصرفوه عن المألوف ؛ فيكون صرفه هذا دليلا- على أنها للمعيه والمصاحبه ، ومرشدا من أول الأمر إلى أنها لإفاده اجتماع أمرين فى زمن واحد ، وليست للعطف (١).

ويختلفان فى خمسة أمور :

أولها : أن نصب المضارع بعد فاء السببيه متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعه ، لورود السماع بأمثله كثيره لكل نوع تبيح القياس عليها. وأما الثامن (وهو «الترجى») فيقع فيه وحده الخلاف ، والصحيح أنه كبقية الأنواع فى وجوب نصب المضارع الواقع فى جوابه بعد فاء السببيه ، وأن ناصبه هو «أن» المضمرة وجوبا.

فى حين يخالف بعض المحققين فى وقوع (الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجى) ، قبل واو المعيه موجبا للنصب ، فيمنع اعتبارها للمعيه كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحد من الأربعة المذكوره ؛ بحجه عدم ورود السماع بأمثله لكل منها تكفى للقياس عليها.

ثانيها : الأصح فى فاء السببيه أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع دلالتها - فى الغالب - على السببيه الجوابيه فى الوقت نفسه. على حين يشتد الخلاف فى جعل الواو - هنا - للأمرين مجتمعين ؛ وهما : العطف والمعيه ؛ إذ الرأى القوى أنها تفيد المعيه دائما بغير أن تكون عاطفه.

ص : ٣٥٨

١- ومع أنها عنده للمعيه وليست للعطف - يعتبرها إما واو للحال ، وأكثر دخولها على الجملة الاسميه ؛ فالمصدر المؤول بعدها فى تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، فمعنى : قم وأقوم - قم وقيامى ثابت. أى : قم فى حال ثبوت قيامى. وإما بمعنى : «مع» ، أى : قم مع قيامى. وذلك كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبه الاسم للاتسم ، فنصبوا ما بعد الواو. ولو جعلت الواو عاطفه للمصدر على مصدر سابق لزال التنصيص على معنى الجمع ... وقد قامت على هذا الرأى اعتراضات كثيره ، واجهتها ردود كثيره أيضا. ولا حاجه بنا إلى شىء من هذه أو تلك ؛ لاعتمادهما - فى الغالب - على الجدل المجرد. وغايه ما نقوله : إن اعتبار الواو لمجرد المعيه هنا يريح من العطف وما يقتضيه - أحيانا - من تصيد المصدر المعطوف عليه حين لا يكون فى الكلام السابق مصدر مذكور. ولو لا اعتبارات أخرى قويه - (كالتى سنذكرها فى «ب» من ص ٣٧٩) لكان هذا الرأى وحده هو المستحسن فى جميع حالات فاء السببيه أيضا فلا- نعداها حرف عطف ، طبقا للمذهب الكوفى الذى يقصرها على السببيه ، ويمنع أن تكون عاطفه.

ثالثها : - وهذا مهم - أن فاء السببيه لا بد أن تقع - غالبا - في جواب نفى أو طلب أو ملحقاتهما ... ؛ فما بعدها مسبب عما قبلها وجواب له. أما واو المعية فتقتضى مصاحبه ما قبلها وما بعدها مصاحبه حقيقه عند وقوعهما ؛ أى : تستلزم تلاقيهما واجتماعهما فى زمن واحد عند تحقق معناهما وحصوله ، وهذه المصاحبه تمنع أن يكون ما بعد الواو مسيبا عما قبلها ، وجوابا له ؛ لأن المسبب والجواب لا- بد أن يتأخرا - حتما - فى وجودهما عن السبب ، وعما يحتاج إلى إجابته. وهذا التأخر يناقض المصاحبه ويعارضها. ولهذا يقول النحاه : إن صحه الفهم ودقه التعبير يقضيان بتخطئه من يقول عند الإعراب (1) : (واو المعية الواقعه فى جواب النفى ، أو الأمر ، أو النهى ، أو غيرهما من بقيه الأنواع السالفه ...) وبتصويب من يقول : «واو المعية» الواقعه بعد النفى أو الطلب من غير ذكر لكلمه جواب ؛ لأن وقوع الجملة المشتمله على هذه الواو جوابا عما قبلها يقتضى - كما تقدم - أن يكون تحقق معناها متأخرا عن تحقق معنى التى قبلها ، وهذا يعارض ما تفيده واو المعية من تحقق معنى السابق عليها واللاحق فى زمن واحد.

رابعها : أنّ واو المعية - هنا - لا بد أن يسبقها نفى محض ، أو طلب ، أو ملحقاتهما ، ولا بد كذلك أن تدل على المصاحبه الزمنيه الحقيقه عند تحقق معنى ما قبلها وما بعدها. وهذه المصاحبه تقتضى أن ينصبّ النفى والنهى وغيرهما من بقيه الأنواع ، على ما قبل الواو وما بعدها معا ، أى : أن النفى والنهى ونظائرها يشملان ما قبل الواو وما بعدها ، لا محاله ، ولا يقتصران على أحدهما دون الآخر (بشرط أن تكون الواو للمعیه ، والمضارع بعدها منصوبا) فمن يقول لا آكل وأتكلم. بنصب «أتكلم» فإنما ينفى اجتماع الأمرين (الأكل والكلام) فى وقت واحد ؛ فالنفى مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين. أما شأنهما عند عدم مصاحبتهما فمسكوت عنه ، والحكم عليه متروك ، لا دخل للنفى - وغيره - به ؛ فقد يقع الأكل وحده أو لا يقع. وقد يحصل التكلم وحده أو لا يحصل ، وقد يقع الأكل والتكلم ولكن فى وقتين مختلفين ، أو لا يقعان مطلقا ... فلا يمكن القطع بأحد هذه الأشياء إلا بقريته خارجه عن الجملة.

ومن يقول : لا أكتب وألوث أصابعى (بنصب : «ألوث») فإنما ينفى اجتماع

ص : ٣٥٩

١- على سبيل الحقيقه ، لا على ضرب من المجاز البعيد.

الأمرين معا في وقت واحد ، وهما : الكتابه ، وتلوّث الأصابع ، فالنفي شامل ما قبل واو المعيه وما بعدها مجتمعين ، يسَلط عليهما في زمن اصطحابهما وتلاقيهما ، ولا ينصبّ على أحدهما دون الآخر. أما المعنى عند عدم اصطحابهما فمسكوت عنه ، متروك حكمه ، لا صلته للنفي به ، فقد تكون الكتابه وحدها منفيه أو غير منفيه ، وقد يكون تلوّث الأصابع وحده حاصلًا أو غير حاصل ... وقد يكون الاثنان غير حاصلين ، وقد يحصلان في زمنين مختلفين ... فكل هذه أمور يعرض لها الاحتمال ، ولا سبيل للقطع بأحدها إلا بقريته أخرى.

وكذلك من يقول : لا- تمش وتكتب ... - أو : لا- تخطب وتجلس أو : لا تظلم الضعيف وتخاف القويّ ... بنصب المضارع بعد الواو المسبوقه بالنهي في هذه الأمثله وأشباهاها - فإن النهي فيها مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين في وقت واحد ، ولا- ينصبّ على أحدهما دون الآخر ، فكلاهما وحده مسكوت عنه ، مهمل أمره ؛ لا دليل للقطع بأنه منهي عنه وحده أو غير منهي عنه ، ولا- منهي عنه مع الآخر في زمنين مختلفين ... فالقطع بأحد هذه الأمور متوقف على قرينه خارجه عن الجملة ؛ توجه لأحدها دون الآخر.

أما النفي والنهي قبل فاء السببيه فقد يسلطان على ما قبلها وما بعدها معا ، أو على ثانيهما فقط - كما سلف (١).

هذا ، وما قيل عن النفي والنهي يقال في ملحقات النفي وفي سائر أنواع الطلب بنوعيه ؛ حيث يسرى - في وقت واحد - على ما قبل الواو وما بعدها معنى النفي أو الطلب ، ويشملهما هذا المعنى مصطحبين مجتمعين في زمن واحد (٢) ...

ص: ٣٦٠

١- في ص ٣٣٨.

٢- في الكلام على «واو المعيه» يكتفى ابن مالك بيت واحد ؛ هو : والواو كالفا ، إن تفدا مفهوم مع كلا تكن جلدا ، وتظهر الجزع - ٣ يريد أن «الواو» كفاء السببيه في كثير من الأحكام - وفي مقدمتها وقوعها بعد النفي وما ألحق به ، وبعد الطلب بنوعيه - مع نصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوبا ، وعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها ... وقد اشترطوا في هذه الواو أن تكون بمعنى «مع» أى : داله على المعيه ، ومصاحبه معنى ما قبلها وما بعدها في زمن وقوع النهي - وغيره - وتحققه. وساق مثلا معناه : لا تكن جلدا في وقت إظهار الجزع. وفي المثال عيب معنوي ؛ إذ كيف يكون جلدا مع إظهاره الجزع.

خامسها : أن فاء السببيه قد تسقط جوازا بعد الطلب - لا- النفي - سواء أكانت موجوده من الأصل ثم سقطت ، أم لم تكن موجوده ؛ فيصح في المضارع بعد غيابها الجزم في جواب الطلب ، ففي مثل : شارك في ميادين الإصلاح ، فينهض بلدك ... يصح أن يقال : شارك في ميادين الإصلاح ينهض بلدك ... بجزم المضارع : «ينهض». ولا يصح هذا في واو المعيه ؛ - كما سيجيء قريبا - (1).

ص : ٣٦١

١- لهذا الحكم مسأله مستقلة تشمل تفصيله وشروطه تجيء في ص ٣٦٦.

(١) لبعض النحاء كلام مفيد فى «واو المعيه» ، يتضمن ما قلناه. وملخص كلامه : أن المضارع ينصب بعد : «واو المعيه» فى سائر المواضع التى ينصب فيها بعد : «فاء السببيه» ؛ وهى المواضع التى تكون مسبوقة فيها بالنفى وملحقاته ، والطلب المحض وما حمل عليه.

وإنما يصح نصب إذا أردت المصاحبه الحقيقه والاجتماع بين المعنى الذى قبل الواو ، والمعنى الذى بعدها وقت حصولهما وتحققهما. والدلاله على أنهما يحصلان ويتحققان معا فى وقت واحد. ولم ترد مجرد الاشتراك المطلق بين المعنيين اشتراكا لا مصاحبه فيه ولا اجتماع عند وقوعهما. وإذا نصبت المضارع بعد الواو فهى للعطف أيضا ؛ فتعطف المصدر المنسبك بعدها على مصدر قبلها ، لأنها مع إفادتها المعيه ، والمصاحبه تفيد العطف أيضا ، وليست مقصوره على مجرد التشريك بين المعنيين كالذى تقتضيه واو العطف المحضه. أى : أن واو المعيه هنا تقتضى التشريك والمصاحبه الحتميه معا (١) ، وهما من خصائصها دون الواو المجرده للعطف وحده.

ثم يقول : نعم ، إن الواو العاطفه قد تحتمل المصاحبه أحيانا كما فى قولك : جاء محمد وعلى ، ويتكلم محمود ، ويصرخ ، وينظر ... ولكن هذا مجرد احتمال لا- يقين معه ، وليست المصاحبه أمرا مقطوعا فيه ، ولا منصوبا عليه ؛ إذ معنى العطف بالواو الدلاله على مجرد الاشتراك ، دون زياده على ذلك ؛ من ترتيب ، أو تعقيب ، أو إمهال ، أو مصاحبه ، أو غيرها. وهذه هى مهمتها الأصله ، وما عداها يكون أمرا محتملا ؛ يحتاج فى القطع به إلى قرينه أخرى حاله ، أو مقالیه ، فإن لم توجد القرينه بقى الاشتراك المجرد على حاله مقطوعا به ، وما عداه فموضع الاحتمال ، بخلاف الواو الداله على المعيه والمضارع بعدها منصوب ؛ فإنها للأمرين مجتمعين ؛ فهى للعطف ، وللمعيه معا ، ولا مجال للاحتمال فى أحدهما ؛ إذ المعيه مقطوع بها (٢) هنا كالعطف.

ومتى ثبت أن المضارع لا ينصب إلا بعد الواو التى للمعيه - بالشروط التى عرفناها - ثبت كذلك أنه لا يصح نصبه بعد غيرها ؛ كالواو التى للاستثناف والجمله المضارعيه بعدها مستأنفه. وكالواو التى للحال ، والجمله المضارعيه بعدها خبر لمبتدأ

محذوف ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وكغيرها من أنواع الواو التى ليست للمعنى ...

وعلى أساس الاعتبارات السالفه يجوز فى الأمثله التاليه - وأشباهاها - ضبط المضارع بعد الواو ضبوطا مختلفه ؛ كل ضبط منها يؤدي معنى غير الذى يؤديه الآخر ؛ فالضبط خاضع للاعتبار المعنوى ، وإن شئت فالضبط خاضع للمعنى ، ومتى تم الضبط صار هو المرشد للمعنى :

لا- تقرأ وتأكل - لا تمش وتكتب - لا تغضب وتترك الحاضرين - لا تنتقل فى الحديقه وتأكل ثمارها ... فيجوز فى المضارع بعد الواو ما يأتى :

١ - نصبه على اعتبار الواو للمعنى ؛ فيتعين أن يكون النهى مسلطا على الأمرين مصطحيين معا ، فالكلام نصّ فى النهى عن عدم الجمع بين هذين الأمرين ؛ فهو بمعنى : لا تجمع فى وقت واحد بين هذين الأمرين.

٢ - جزمه على اعتبار الواو لمجرد العطف وحده من غير معيته ، فالمضارع بعدها بدون فاعله معطوف على المضارع السابق المجزوم ، عطف فعل على نظيره الفعل . ويكون النهى منصبا على الأمرين أيضا ، ولكن على سبيل التشريك الذى لا دلالة معه على مصاحبه ، أو عدم مصاحبه . فالنهي مسلط على هذا وذاك سواء أكانا مصطحيين أم غير مصطحيين ؛ فالاصطحاب وعدمه أمران محتملان ، لا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقريته أخرى.

٣ - رفعه على اعتبار الواو للاستئناف ، فالمضارع بعدها مرفوع ، والجمله المضارعيه مستقلة فى إعرابها عما قبلها . ولذا يتعين أن يكون النهى منصبا على ما قبل الواو دون ما بعدها ، فما بعدها مباح لا يسرى إليه النهى .

٤ - رفعه على اعتبار الواو للحال ، والجمله المضارعيه بعدها فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - فى رأى الراجح (١) والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال والنهى فى هذه الصوره منصبّ على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها ، أى : أنه ينصب على ما قبل الواو فى صوره واحده ، هى التى يكون فيها مقيدا بالحال ، ويتحقق فيها حصول القيد ؛ ففى مثل : لا تقرأ وتأكل ... ، يكون المراد : لا تقرأ

ص: ٣٦٣

١- الذى يبيح ربط الجمله الحاليه المثبتة بالواو وحدها.

وأنت تأكل ... أى : لا- تقرأ فى الحاله التى تأكل فيها. أما فى غير هذه الحاله فالأمر مسكوت عنه ، لا دليل على النهى عنه أو إباحته ، فلا بد من قرينه أخرى تعين أحدهما ، وتزيل الاحتمال.

(ب) ألحق الكوفيون «ثم» العاطفه بواو المعيه فى المعنى بشرط استقامه المعنى على المعيه ، وأن يسبقها النفى أو الطلب كما يسبقان واو المعيه ؛ فكلا الحرفين عندهم يؤدى العطف والمعيه معا بالشرطين السالفين ؛ مستدلين بأمثله مسموعه ، منها قوله عليه السلام : (لا- يبولن أحدكم فى الماء الدائم (1) ثم يغتسل منه) ؛ بنصب : «يغتسل» على اعتبار «ثم» للعطف وللمعيه «معا» ، والمضارع بعدها منصوب «بأن» المضمرة وجوبا.

وقد عورض رأيهم بأنه يلزم عليه أن يصير معنى الحديث - فى حاله النصب - النهى عن الجمع بين البول فى الماء والاعتسال منه ، أى : النهى عن اجتماع الأمرين ومصاحبتهم. ويترتب على هذا أن البول فى الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح ؛ كما هو مفهوم الكلام السابق ، مع أن هذا المفهوم مخالف للمراد من الحديث ؛ إذ المراد منه - كما تدل قرائن متعدده - النهى المطلق عن البول فى الماء الدائم ، سواء أصحبه اغتسال أم لم يصحبه.

وشىء آخر ؛ كيف تدل «ثم» على المعيه والعطف معا ومعناها فى العطف هو الترتيب والتمهل وهما ينافیان المعيه؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معيه؟ قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله بما معناه : إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاه : (الفعل : «يغتسل» فى الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء : «ثم» حكم واو الجمع ...) (2) فوقع فى الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها فى المعيه ، مع أن أولئك النحاه لم يقصدوها. أما المفهوم والأخذ بما يقتضيه فإنما يكون حين لا يمنع منه مانع ، ولا يصد عنه دليل ، كالأشأن فى هذا الحديث الشريف فإن الأخذ بمفهومه غير جائز ؛ لوجود ما يعارضه ويمنع الأخذ به ؛ وهو ثبوت النهى عن البول فى الماء الراكد مطلقا ؛ سواء أكان بعده استحمام فيه أم لم يكن.

ص: ٣٦٤

١- الراكد.

٢- مراده : حكمها فى أن المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا.

وبناء على ما تقدم - من المذهب الكوفي وأنصاره - يكون نصب المضارع ؛ «يغتسل» قائما على أساس إلحاق «ثم» بواو المعية في النصب مطلقا ؛ أى : سواء اقتضى المعنى النهى عن المصاحبه والاجتماع أم لم يقتض.

ويصحّ جزمه على إرادته العطف المجرد الذى يفيد مطلق التشريك دون إفاده المصاحبه والمعية. ويصح رفعه عند ابن مالك وآخرين على اعتبار «ثم» حرف استئناف (1) يرفع بعدها المضارع ، كما يرفع بعد الواو والفاء الاستئنافيين (2). ولا- يجيز ابن مالك ومن معه العطف ، لما يترتب عليه من عطف الخبر على الإنشاء ، وهذا ممنوع على الأرجح) ... وإلى هنا انتهى المراد من كلامه ملخصا (3).

والأنسب ترك المذهب الكوفي هنا ، وعدم القياس عليه ؛ لقله شواهدة ، ولما فيه من تكلف وتعقيد ، والاقتصار فى استعماله على المسموع الذى وردت فيه «ثم» بمعنى واو التشريك المفيد للمعية أو غير المفيده لها.

ص: ٣٦٥

-
- ١- سبق - فى ج ٣ م ١١٨ ص ٤٦٦ عند الكلام على «ثم» ما يؤيد وقوعها للاستئناف ، ويزيد هذا الحكم وضوحا.
 - ٢- سبق - فى ج ٣ م ١١٨ ص ٤٦٦ عند الكلام على «ثم» ما يؤيد وقوعها للاستئناف ، ويزيد هذا الحكم وضوحا.
 - ٣- وقد عرض الصبان لهذه المسأله عند الكلام على «واو المعية» ، وكذلك «المغنى» عند الكلام على «ثم» ج ١.

عرفنا (١) أن «فاء السببيه» تخالف : «واو المعيه» فى أمور ؛ منها : أن فاء السببيه قد تسقط من الكلام جوازا ؛ فلا يصح نصب المضارع بعدها ، وإنما يصح جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم. ومعنى سقوطها ؛ غيابها واختفاؤها عن موضعها ، وخلو مكانها منها ؛ سواء أوجدت أولا ثم سقطت ؛ أم لم توجد من أول الأمر ، فالمقصود أن الجملة خاليه منها ؛ ففى مثل : (خذ من الحضاره باللباب الحميد فتسعد ، وتجنب الزائف البراق فتسلم) - يصح أن يقال : (خذ من الحضاره باللباب الحميد تسعد ، وتجنب الزائف البراق تسلم). بجزم المضارعين : «تسعد ، وتسلم» ، بعد سقوط فاء السببيه ، وقد كانا منصوبين عند وجودها. ويشترط لجزم المضارع بعد سقوطها - على الوجه السالف - ثلاثه شروط مجتمعه :

أولها : أن تكون مسبوقة بنوع من أنواع الطلب المحض أو ملحقاته - لا بنوع من النفى وملحقاته - وقد عرفنا أنواع الطلب الثمانيه (٢) (وهى : الأمر - النهى - الدعاء - التمنى (٣) - الترجى - العرض - التحضيض - الاستفهام).

ثانيها : أن تكون الجملة المضارعيه بعدها جوابا (٤) وجزاء للطلب الذى قبلها ، (أى : مسببه عنه ؛ كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط).

ثالثها : أن يستقيم المعنى بحذف «لا» الناهيه ووضع «إن» الشرطيه وبعدها «لا» (٥) النافيه محل «لا» الناهيه التى حذفت ، وحل محلها الحرفان قبل المضارع

ص : ٣٦٦

١- فى ص ٣٦١ «الأمر الخامس».

٢- سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٤٤.

٣- ينحصر التمنى هنا فى النوع الأصيل ، وهو الذى أدواته : «ليت» ، دون الأنواع الأخرى المحموله عليه بأدواتها العارضه فى معناه ، منها «لو» و «ألا» وقد سبق إيضاحهما فى رقم ٧ من ص ٣٤٨ لأن الجزم غير مسموع بعد التمنى العارض ، وأدواته الطارئه فى معناه. (انظر ما يتصل بهذا فى ص ٣٤٨ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٧١).

٤- سبق شرح الجواب والجزاء فى ص ٢٩٠.

٥- لأن أداه الشرط لا تدخل على «لا» الناهيه. (انظر «ا» من ص ٣٧٦).

المناسب. وهذا الحذف والإحلال لازمان حين تكون أداه الطلب «لا» الناهيه. فإن كانت الأداه نوعا آخر - كفعل الأمر ، أو الدعاء ، أو غيرهما من الأدوات الاسميه والفعليه والحرفيه - وجب أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداه الطلب وإحلال «إن» الشرطيه هذه محلها ، فتدخل وحدها على المضارع الذى دخلت عليه الأداه السابقه ، إن وجد مضارع مذكور. وإن لم يوجد أتينا بعدها بمضارع مناسب نتصيده فى مكانه ، ويوافق المراد.

وليس الغرض من مجيء «إن» (بالصوره السالفه قبل «لا» الناهيه أو قبل غيرها من باقى أنواع الطلب) بقاءها واستمرارها ، وإحداث أسلوب جديد يبقى ويستمر مع إهمال الأول ، وإنما المراد استخدامها بصوره مؤقتة أو تخيليه ؛ لترشدنا إلى صحه الجزم أو عدم صحته ، تبعاً لسلامه المعنى أو فساده ؛ فليست إلا مجرد أداه للاختبار المؤدى لغرض خاص ، من غير أن يكون لها أثر نحوى أو معنوى آخر ، فإذا ما تحقق الغرض زالت ، وبقي الأسلوب الأول (الذى كان قبل مجيئها) على حالته اللفظيه والمعنويه ، ولا اعتبار لغيره.

فمتى اجتمعت الشروط الثلاثه جاز الجزم. فمثال الجزم بعد الأمر قولهم : أفضل على من شئت تكن أميره ، واستغن عن شئت تكن نظيره ، واحتج إلى من شئت تكن أسيره. والتأويل : إن تفضل على من شئت تكن أميره ، وإن تستغن تكن ... وإن تحتج تكن (١) ...

ومثال الجزم بعد النهى : لا- تكن عبد هواك ، تأمن سوء العواقب ، ولا تهمل مشوره الناصح الخبير ، تدرك حميد الغايات. والتأويل : إلا تكن عبد هواك تأمن سوء العواقب ، وإلا تهمل مشوره الناصح تدرك ...

وبعد الدعاء : رباه. وفقنى ، أهتد لما يرضيك ، ولا تدعنى بغير تأييدك أجد خير ناصر ومعين. والتأويل : إن توفقنى أهتد ... وإلا تدعنى ...

ص: ٣٤٧

١- ومن أمثله دخول «إن» المتخيله المؤقتة على مضارع مناسب نتصيده - وهذا النوع كثير - قول الشاعر : تعالوا نخبركم بما قدّمت لنا أوائلنا فى المجد عند الحقائق والتأويل : إن تجيئوا نخبركم ...

وبعد الاستفهام : أتجامل الناس بالحق تكسب رضاهم؟ وهل تلاينهم في غير ضعف تأمن أذاهم؟ والتأويل : إن تجامل ...
تكسب ... إن تلاين تأمن ...

وبعد التمني : ليت إخوان الصفاء كثير يقو بهم جانبي ، وليت صفاءهم دائم أعش به سعيدا. والتأويل : إن تتحقق أمنيتي بكثرة
إخوان الصفاء يقو بهم جانبي ... و ...

وبعد الترجي : لعلك تساعد المحتاج تؤجر ، ولعلك تحاذر المنّ عليه يضاعف أجرك. والتأويل : إن تساعد المحتاج تؤجر ...
و ...

وبعد الحض : هلا تستبق إلى الخير تذكر به ، وهلا تدعو إليه تشتهر بالفضل. والتأويل : إن تستبق إلى الخير تذكر به ... و ...

وبعد العرض : ألا- تعرف الفضل لأهله تكن منهم ، ألا تنكر جحود المغرورين تخرج من زمرتهم. والتأويل : إن تعرف الفضل
لأهله تكن منهم و ... و ...

فإن فقد شرط ، أو أكثر ، لم يصح الجزم ، ووجب رفع المضارع وإعرابه على حسب ما يقتضيه السياق ، ويستلزمه المعنى.

(١) فعند فقد الشرط الأول - بسبب وجود نفي ، لا طلب ، أو ملحقاته - لا يصح جزم المضارع وإنما يجب رفعه ؛ ففي مثل : ما
يحسن العيى الكلام يملك به أفنده السامعين ، لا يصح جزم «يملك» في جواب النفي عند غياب فاء السببيه (١) إلا عند

ص: ٣٦٨

١- للنحاه في منع الجزم بعد النفي تعليل غريب يجب رفضه ، فهم يقولون : إن النفي يقتضى عدم وقوع المنفى ، ويستلزم عدم
حصوله. والإثبات على نقيضه ، يستلزم تحقق شيء ويقتضى وقوعه. فكل منهما يقتضى تحقق أمر حتما. برغم أن التحقق مختلف
؛ إذ النفي يقتضى تحقق عدم الوقوع ، والإثبات يقتضى تحقق الوقوع ، فهما مشتركان في أمر واحد ، هو التحقق ، وإن كانت
جهه التحقق مختلفه وبسبب هذا الاشتراك حمل المضارع الواقع في جواب النفي على المضارع الواقع في جواب الإثبات ؛
والمضارع في جواب الإثبات لا يصح جزمه ، فكذلك ما حمل عليه لا يصح جزمه ، حملا للشيء على نقيضه. وهذا تعليل فاسد
، ولو أخذنا به وتكلفناه في مسائل أخرى - وهذا ممكن - كما تكلفناه هنا لفسدت اللغة ، وانهارت دعائمها وأصولها. ومثله
التعليل الآخر الذى يرى أن عدم الجزم بعد النفي سببه أن النفي خبر محض فليس فيه شبه بالشرط ... أما التعليل الصحيح الذى
يجب الاقتصار عليه فهو : «السماع» عن العرب ، وأنها لم تجزم المضارع - - بعد النفي إذا سقطت منه فاء السببيه ، وكل تعليل
غير هذا فيه مضيعة للوقت والجهد ، وإفساد للمنطق الصحيح ..

الكوفيين الذين يجيزون جزمه على اعتباره جوابا للنفي. أما غيرهم فلا- يبيحه ، ويوجب رفع المضارع «يملك» على اعتباره في هذا المثال بدل مضارع من مضارع قبله ، أو على اعتباره شيئا آخر في أمثله تخالف السالف ، وتقتضى معانيها إعرابا غير البديهي ... كرفعه ، على اعتبار الجملة المضارعية مستأنفه (١) ، أو صفه ، أو حالا أو غير هذا مما تصلح له في موضعها ويقتضيه المعنى

...

(ب) وعند فقد الشرط الثاني - (بسبب أن المضارع بعد الفاء المختفيه ليس مرادا منه أن يكون جوابا للطلب ولا جزاء ، وأن المعنى على غيرهما) - لا يصح جزمه ، وإنما يجب رفعه ؛ مراعاة لاعتبار أو أكثر مما يقتضى رفعه. ومن تلك الاعتبارات.

١ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية استثنافية ؛ نحو أتقيم عندنا اليوم؟ يسافر غدا زملاؤك. ونحو: قم للصلاه ؛ يغفر الله لنا ولك.

٢ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صفه لنكره محضه (٢) ؛ نحو: استمع إلى خطيب يملك ناصيه القول.

٣ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية حالا- من معرفه محضه ، نحو: تمتع بعذاب من يحسدونك ؛ ينظرون نعم الله عليك ، محترقين بنار الحسد.

٤ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحه للحال والوصف ؛ لوقوعها موقعا يؤهلها لكل منهما ، وعدم وجود قرينه تعينها لأحدهما - كوقوعها بعد نكره موصوفه

ص: ٣٦٩

١- سواء أكان الاستئناف بيانيا أم غير بياني و«البياني» هو الذى تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفه والجملة التى قبلها ، دون الصلة المعنوية بينهما ؛ فكلتا هما مستقله بنفسها فى الإعراب وحده ، أما فى المعنى فلا بد بينهما من نوع ارتباط يجعل الثانية - فى الغالب - بمنزله جواب عن سؤال ناشىء من معنى الأولى. أما غير البياني فتتنقطع فيه الصلة الإعرابية والمعنوية بين الجملتين ، فتكون الجملة المستأنفه مستقله بإعرابها وبمعناها الجديد.

٢- النكره المحضه : هى الكامله الإبهام والشيوع ، الخاليه من التحديد والتعيين الذى ينشأ من إضافتها ، أو من تقييدها بنعت أو غيره من القيود التى تفيدها نوعا من التخصص. والمعرفه المحضه هى الخالصه من شائبه التنكير ؛ فلا- يتصل بها ما يقربها من النكره ، كأل الجنسيه ، وغيرها مما سبق إيضاحه وتفصيله فى موضعه الأنسب (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ باب النكره والمعرفه. وفى ج ٢ باب الحال ص ٢٩٤ م ٨٤ وفى ج ٢ باب النعت ص ٣٤٩ م ١١٤).

أو غيرها مما ليس محضاً من المعارف والنكرات - نحو : كرم عالماً نابغاً يعترم الرحيل.

٤ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحه «للحال ، والوصف ، والاستئناف» مع عدم وجود قرينه تعيينها لواحد دون الآخر ؛ كقوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدْقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) ، فيصح في الجملة المضارعية : «تطهروهم» الأمور الثلاثة (١) ... وهكذا (٢) ...

(ح) وعند فقد الشرط الثالث (٣) - لا- يصح الجزم ؛ ففي مثل : لا تقترب من النار تحترق ، لا يصح جزم المضارع : «تحترق» ؛ لعدم استقامه المعنى عند إحلال «إن» الشرطيه وبعدها «لا» النافيه محل «لا» الناهيه ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول : إلا (٤) تقترب من النار تحترق. بخلاف : لا تقترب من النار تسلم ، فيصح جزم المضارع ؛ لصحه قولنا : إلا (٥) تقترب من النار تسلم ..

ص : ٣٧٠

١- انظر ما يختص بهذه الآيه في رقم ٢ التالي :

٢- تطبيقاً على ما فات من الأخذ باعتبار أو أكثر تبعاً للمعنى يتعين جزم المضارع جواباً وجزاء للطلب في مثل : افتح صنوبر الماء ينهمر ماؤه - أوقد المصباح تنور الحجره - أغلق النافذه تحجب الريح الباردة - ازرع الحقل ينبت ثمراً طيباً. ويتعين رفعه وإعراب جملة وصفها في مثل : أكرم مهاجراً يلتمس من يكرمه - أحسن إلى بائس يضج بالشكوى - تمتع بحديقته تمتلىء بالأزهار - صاحب رجلاً- يؤثر البعد عن الشر. ويتعين رفعه وإعراب جملة حالاً- في مثل : أكرم المهاجر يلتمس من يكرمه - أحسن إلى البائس يضج بالشكوى - تمتع بحديقتك تمتلىء بالأزهار - عاون الحر ينزل به الضر. ويتعين رفعه واعتبار جملة مستأنفه في مثل : (ليتك تزورني. ينزل المطر) - (أتساعد المحتاج؟ يحب الناس الغنى) - (لا تهمل شراء الكتب النافعه. نسافر غداً لزياره بعض الأقارب) - (اجتنب الصياح ورفع الصوت خلال الكلام. يقبل المثقف على كتب الأدب الرفيع) ... ويصلح لأكثر من حاله في مثل قوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) وقوله تعالى لموسى (وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَبَّحُوا ..) وقوله تعالى له : (فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا ؛ لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى) وكذلك قوله تعالى ؛ (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدْقَةً تُطَهِّرُهُمْ ...) - فيصح في المضارع : «تطهر» أن يكون مجزوماً في جواب الأمر ، أو مرفوعاً إما على اعتبار جملة مستأنفه ، أو صفه للنكره المحضه التي قبلها ، أو حالاً من فاعل فعل الأمر : «خذ» وكذلك كل أسلوب على شاكلته.

٣- وأما فقدته ، (كما عرفنا - هي عدم استقامه المعنى عند إحلال «إن» الشرطيه و «لا» النافيه معاً محل «لا الناهيه» وحدها بعد حذفها حين تكون أداه الطلب «لا الناهيه»). أو (عند إدخال «إن» الشرطيه وحدها على مضارع مناسب لأداه طلب أخرى).

٤- أصلها : «إن لا» وتدغم هذه «النون» دائماً في : «لا» فلا تظهر في الكتابه ولا في النطق ، ويرمز لوجودها في الخط بكتابه «شده» فوق : «لا» - ولهذا إشاره في : «ج» من ص ٤٠٩ -

٥- أصلها : «إن لا» وتدغم هذه «النون» دائماً في : «لا» فلا تظهر في الكتابه ولا في النطق ، ويرمز لوجودها في الخط بكتابه «شده» فوق : «لا» - ولهذا إشاره في : «ج» من ص ٤٠٩ -

ومن الأمثلة : لا تهمل الرياضه تضعف ؛ فلا يصح جزم المضارع للسبب السالف ؛ بخلاف : لا تهمل الرياضه تأمن الضعف.

ومن أمثلة الطلب بغير «لا» الناهيه : أحسن معاملتى أحسن معاملتك ، فيصح جزم المضارع : «أحسن» ؛ لصحه قولنا : إن تحسن معاملتى أحسن معاملتك ؛ بوضع «إن» الشرطيه وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر «أحسن». بخلاف : أحسن إلتى لا أحسن إلتىك ؛ فيجب رفعه ؛ إذ لا يصح قولنا : إن تحسن إلتى لا أحسن إلتىك ؛ لفساد المعنى (١) ...

ومن أمثلة الطلب بغير «لا» الناهيه أيضا : أين بيتك أزرك؟ بجزم المضارع ؛ لصحه مجيء «إن» الشرطيه وبعدها مضارع متصيد. والتقدير : إن تعرفنى بيتك أزرك. بخلاف : أين بيتك أقف فى السوق ؛ إذ لا يصح : إن تعرفنى بيتك أقف فى السوق ، لعدم استقامه المعنى ؛ بسبب عدم ارتباط أجزاءه ، وفقد المناسبه بينها ... وهكذا بقيه أنواع الطلب الأخرى - ومنها : الأمر والترجى بالتفصيل الآتى (٢) - فيجرى على بقيه الأنواع - فى الأغلب (٣) - ما جرى على نظائرها.

وبعض الكوفيين - وفى مقدمتهم زعيمهم الكسائى - لا يشترط إحلال «إن» مع «لا» النافيه محل «لا» الناهيه ، ولا إحلال «إن» قبل بقيه أدوات الطلب ، ولا- ما يترتب على هذا الإحلال من استقامه المعنى أو عدم استقامته. قائلا- إن إدراك المراد من الجمله الأصلية ، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير المقصود - مرجعه القرائن وحدها ، فعليها دون غيرها المعول. ففى مثل قولك للمشرك : «أسلم تدخل النار» يجيز جزم المضارع «تدخل» على معنى : إن لم تسلم تدخل النار ؛ فهو يقدر وجود النفى ، بشرط وجود قرينه توجه الذهن إليه. فى حين يستبعد النفى ويهمله إن كان الطلب نهيا ، ويجعل الجمله المضارعيه

ص: ٣٧١

١- فى آخر الهامش من الصفحه الآتية أمثله متعدده تحقق فيها الشرط الثالث ، وأخرى لم يتحقق.

٢- فى ص ٣٧٣.

٣- إلا- التمنى الذى أداته : «لو» فإنه كالنفى ؛ لا يجزم المضارع فى جوابه عند غيبه الفاء. ويعللون عدم الجزم بعد «لو» : (بأن إشرابها التمنى طارئ عليها ؛ فلذا لم يسمع الجزم بعدها) فإذا صح هذا التعليل الذى سجله الصبان نقلا عن ابن هشام والسيوطى - فإنه منطبق أيضا على «ألا» التى للتمنى. فلماذا سكتوا عنها؟ - انظر ما يتصل بهذا فى ص ٣٤٨ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦.

جوابا وجزاء للنهي مباشره ، معتمدا في فهم المراد وتعيينه على القرائن ؛ مثل : لا- تقترب من النار تحترق ... بجزم المضارع : «تحترق» واعتبار الجملة المضارعيه هي الجواب والجزاء بغير تأويل ولا تقدير (1). وقد مال بعض النحاه القدامى إلى هذا الرأى ، وإلى الأخذ به في أنواع الطلب المختلفه (نهيا وغير نهى) ولعل الدافع لهذا الميل هو التيسير ، وأن الناس يستعملونه فلا يخفى المراد منه مع قيام القرينه الحاسمه. ولكن الرأى

ص: ٣٧٢

١- ويؤيد رأيه أيضا بقراءه من قرأ قوله تعالى : (وَلَا تَمُنُّنَّ تَشِيَةً تَكْثُرُ) بجزم المضارع «تستكثر» على معنى : تظهر كثره نعمك على غيرك ... وقوله عليه السلام في شجره الثوم : (من أكل من هذه الشجره فلا يقربن مسجدنا هذا ، يؤذنا) بجزم المضارع «يؤذ» بحذف الياء من آخره. وقول أحاد الصحابه يخاطب الرسول في أثناء موقعه : (يا رسول الله. لا تشرف ، يصبك سهم). بجزم المضارع «يصب». فالأفعال المضارعه في النصوص السالفه مجزومه مع عدم استقامه المعنى بوضع «إن» الشرطيه تليها «لا» النافيه ، بدلا من «لا» الناهيه. أما الذين يتمسكون (بان ، و ...) فيعربون تلك الأفعال المجزومه إعرابا آخر ؛ فيقولون : «تسنكثر» مجزومه في جواب الطلب مباشره ، ولكن على اعتبار أن المعنى هو : لا- تمنن ؛ فيترتب على عدم المن أنك تطلب من الله كثره النعم وزيادة الثواب ؛ فالاستكثار بهذا المعنى ليس معيبا ولا- منهيا عنه. أو أن الفعل «تستكثر» مجزوما لأنه بدل من الفعل : تمنن. فالمعنى لا تمنن ... أى : لا تستكثر ما أنعمت به ... وكذلك يقولون في المضارع .. «يؤذ» ، إنه بدل من المضارع : يقرب ، أى : لا يؤذنا ، أما المثال الأخير : (يصب) فيحكمون عليه بالشذوذ ؛ إذ لا يجدون له تأويلا سائغا. وفيما يلي بعض أمثله للنهي يستقيم فيها المعنى على تخيل «إن» وإحلالها مع «لا» النافيه بالطريقه التى سلفت محل «لا» الناهيه ، وجزم المضارع فى الجواب .. وأمثله أخرى لا يستقيم فيها المعنى على تخيلهما. ١- فمن الأولى : لا تهمل يشتهر أمرك بالإجاده - إلاً تهمل يشتهر أمرك ... لا تفش أسرار الناس تكتسب ودهم - إلا- تفش ... تكتسب ... لا- تسرق تحترم - إلاً تسرق تحترم. لا- ترفع صوتك تحسن - إلاً ترفع صوتك تحسن. لا- تصافح المريض تسلم - إلاً تصافح المريض تسلم. ب - ومن الثانيه : لا- تهمل يخمل شأنك - إلاً تهمل يخمل شأنك. لا تفش أسرار الناس تفقد ودهم - إلا تفش أسرار الناس تفقد ودهم. لا تسرق تعاقب - إلا تسرق تعاقب. لا ترفع صوتك يزعج السامعين - إلا ترفع صوتك يزعج السامعين. لا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه - إلا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه.

الأول هو الأحسن ، والأجدر بالاختصار عليه ؛ لأنه أكثر ورودا في فصيح الكلام وأوضح معنى ، وأبعد من اللبس والخفاء (١) ...

جواب الأمر والترجي

كل ما تقدم يسرى على المضارع الخالي من الفاء ، الواقع في جواب نوع من الطلب ؛ كالأمر ، أو الترجي ، أو غيرهما ... ونخص هذين بشيء من البيان (١) من أنواع الطلب المحض : الأمر - كما عرفنا (٢) - والمضارع في جوابه إذا كان مقرونا بفاء السببية ، يجب نصبه بأن مضمرة وجوبا. وكثره النحاه تشترط لنصبه هذا أن يكون بالصيغة الصريحه الداله على فعل الأمر مباشره ؛ نحو : (ارحم من هو أضعف منك ؛ فيرحمك من هو أقوى منك) ، أو بالصيغة التي تشبهها ؛ وهي لام الأمر الجازمه للمضارع ؛ نحو : (لترحم من هو أضعف منك فيرحمك من هو أقوى ...)

فإن لم تكن الدلاله على الأمر بإحدى هاتين الصيغتين فالفاء بعدها ليست للسببية ؛ كالدلاله باسم فعل الأمر في مثل : صه عن اللغو ؛ فيرتفع قدرك ، ومثل : مكانك فتحمدن أو تستريحين. أو بالمصدر الواقع بدلا من التلطف بفعله في مثل : سعي في الخير ، فتجتمع القلوب حولك. أو بصيغه الدعاء بالاسم في مثل : سقيا لوطن الأحرار فيسعدون به. أو بصيغه الجمله الخبريه بقصد الدعاء - أو غيره - (٣) نحو : يعينى الله فأحتمل أعباء الجهاد. فالفاء في كل هذه

ص: ٣٧٣

١- وفيما سبق من جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفي - أى : بعد الطلب - يقول ابن مالك : وبعد غير النفي جزم - اعتمد إن تسقط «الفا» والجزاء قد قصد - ١٤ وشرط جزم بعد نهى أن تضع «إن» قبل : «لا» ، دون تخالف يقع - ١٥ التقدير : (واعتمد جزم بعد غير النفي إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد) ... دون تخالف يقع ، أى : بشرط ألا يقع اختلاف في المعنى قبل مجيء «إن» سابقه «لا» وبعد مجيئها. وترك الشروط والتفصيلات الأخرى التي أوضحناها.

٢- في ص ٣٤٤ وما بعدها.

٣- أى. بقصد غير الدعاء ، كالأمر - كما سيجيء في الصفحة الآتية -.

المواضع ليست للسببيه في رأى الكثره. وقد سبق (١) أن الأفضل التيسير بقبول الرأى الذى يجعلها سببيه.

واتفق رأى الكثره والقله على صحه جزم المضارع الواقع بعد هذه الفاء إذا سقطت ، وخلا الكلام منها ؛ فيصير المضارع بعد غيابها واقعا فى جواب الأمر فيجزم ؛ سواء أكانت الدلاله على الأمر بالصيغتين الأصليتين أم بغيرهما من باقى الصيغ التى عرضناها ؛ بشرط استقامه المعنى عند إحلال «إن» الشرطيه ، والمضارع المناسب محل الأمر (٢) ؛ فتقول : ارحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى - لترحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى. كما تقول : صه عن اللغو يرتفع قدرك - ومكانك تحمدى أو تستريحى - سعيا فى الخير تجتمع حولك القلوب - سقيا لوطن الأحرار يسعدوا به - يعيننى الله أحتمل أعباء الجهاد ... ومثل الجملة الخبريه المقصود منها الأمر ، كقوله تعالى : (هَيْلٌ أَدْلُكُمْ عَلَى تِجَارِهِ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ ... (٣) بجزم المضارعين «يغفر» و«يدخل» فى جواب الأمر : إذ الأصل : آمنوا بالله ورسوله ، وجاهدوا فى سبيل الله ... يغفرلكم ... ويدخلكم ... ومثل الآيه الكريمه (٤) كثير من فصيح الأساليب التى يحاكيها الناس حتى يومنا هذا - وقد أشرنا لبعضها فى مناسبة سابقه (٥) - كقول الزارع ينصح زميله : (تزرع حقلك وتعتنى به تحصد كثيرا). (وتهمل أمر زرعه ، وتنصرف عنه تحزن يوم الحصاد). التقدير : ازرع حقلك واعتن به تحصد كثيرا. وأهمل أمره ، وانصرف عنه تحزن. ومن الأمثله المأثوره : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه ... التقدير : ليتقق الله امرؤ ، وليفعل خيرا ... يشب عليه .. (٦)

ص: ٣٧٤

١- فى ص ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٩.

٢- وبه يتم تحقق الشروط الثلاثه اللازمه ، وهى : (الطلب - وقوع المضارع جوابا له - صحه إحلال «إن»). و ...

٣- سبقت الآيه وأمثله أخرى فى ص ٣٤٥ ، وهامشها وما بعدها.

٤- سبقت الآيه وأمثله أخرى فى ص ٣٤٥ ، وهامشها وما بعدها.

٥- سبقت الآيه وأمثله أخرى فى ص ٣٤٥ ، وهامشها وما بعدها.

٦- وفى جزم المضارع فى جواب الأمر يقول ابن مالك : - - والأمر إن كان بغير : «افعل» فلا تنصب جوابه. وجزمه اقبلا - ١٦

(اقبلا ، أصلها : اقبلن ، بنون التوكيد الخفيفه ، قلبت ألفا للوقف). يريد الأمر. - وهو من أنواع الطلب - إن كانت صيغته ليست

الصيغه الصريحه فيه - وهى صيغه «انعل» - لا يجوز اعتبار الفاء بعده سببيه ما دامت الصيغه ليست صريحه أصيله فيه ، وبالرغم

من هذا يصح جزم المضارع فى جواب هذا الأمر عند سقوط تلك الفاء. وهذا الكلام مبتور غير واف.

(ب) ومن أنواع الطلب - فى الرأى الراجح - الترجى. وقد سبق تعريفه والكلام عليه (١). فإذا وقع فى جوابه المضارع مقرونا بفاء السببىه وجب نصبه بأن مضمره وجوبا ؛ ومن الأمثله : لعلك مزود بالجد والصبر فتبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمه فيديها الله عليك. فإذا سقطت هذه الفاء وخلا مكانها ، صار المضارع بعدها - فى ذلك الرأى الراجح - جوابا للترجى مجزوما إن تحققت شروط الجزم التى عرفناها ؛ ففى الأمثله السالفه نقول : لعلك مزود بالجد والصبر ، تبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمه يدمها الله عليك. ومثل قول الشاعر :

لعل التفاتا منك نحوى ميسر

يمل بك من بعد القساوه ليسر

(٢)

ص: ٣٧٥

١- فى ص ٣٤٩ و ٣٧٣.

٢- وقد اكتفى فى الكلام على فاء السببىه بعد الترجى وعلى سقوطها وجزم المضارع بعد غيابها جوابا للترجى - بيت واحد (سبق شرحه فى ص ٣٤٩ لمناسبه أقوى وأليق) هو : والفعل بعد «الفاء» فى الرّجا نصب كنصب ما إلى التمنى ينتسب - ١٧ يريد : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ينصب ، كما ينصب المضارع الواقع بعد التمنى على اعتبار الفاء سببىه فى كل منهما. ولم يذكر شروطا ولا فروعا لنصبهما ، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا سقطت الفاء بعد الترجى. وقد تداركنا هذا كله. ثم انتقل من هذا البيت إلى آخر يتضمن حكم المضارع المعطوف على اسم صريح ؛ فقال : وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه «أن» ثابتا أو من حذف وقد سبق تفصيل الكلام على هذا المعنى وافيا شاملا فى موضع أنسب (ص ٢٧٢) ...

(أ) إذا دخلت «إن» الشرطية على «لا» الناهية فقدت دلالتها على النهى وصارت للنفي ؛ لأنّ أداء الشرط لا تدخل على النهى (١). وعلى هذا كيف نعرب : «لا» الناهية التي فقدت الدلالة على النهى بسبب وقوعها بعد «إن»؟

أنقول إنها حرف نهى باعتبار أصلها السابق ، أم نقول إنها حرف نفي باعتبار الواقع الذي انتهت إليه؟ رأيان قد يكون خيرهما مراعاة الواقع.

(ب) إذا جزم المضارع فى جواب الطلب بعد أن اختفت فاء السببيه - فما العامل الذى جزمه؟

للنحاه فى هذا ميدان جدل فسيح ، ولسنا فى حاجه لعرض مساجلاتهم (٢) ، وحسبنا الإشاره العابره إليها ، والاكتفاء بأن نقول فى المضارع المجزوم : إنه مجزوم لوقوعه فى جواب : «الطلب».

١ - فمن قائل إن أداء الطلب تضمنت معنى أداء الشرط فجزمت ، كما أن أسماء الشرط تضمنت معنى الشرط فجزمت. وقد دفع هذا باعتراضات كثيره ، يصدمها ردود كثيره أيضا.

٢ - ومن قائل إن أداء الطلب وجملته نابت فى العمل عن أداء الشرط وجملته بعد حذفهما فجزمت ؛ كما أن النصب بالمصدر فى نحو : ضربا اللصّ ؛ هو لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه. ونصيب هذا من الجدل نصيب سابقه ... وكلاهما يرمى إلى أن العامل مذكور.

٣ - ومن قائل إن عامل الجزم ليس مذكورا فى الكلام تضمننا أو إنابه كما يقول أصحاب الرأيين السالفين ، وإنما هو شرط مقدر دل عليه الطلب المذكور فمن يقول : أكرمنى أحسن إليك - يريد : أكرمنى ؛ فإن تكرمنى أحسن إليك. وهذا أشهر الآراء مع ما يتعاوره من معارضات مختلفه.

٤ - ومن قائل إن العامل ليس مذكورا - كما هو الرأى الثالث - ولكنه مقدر ينحصر فى «لام الأمر» المقدره - دون غيرها - فأصل : ألا تنزل عندنا تصب خيرا ... هو : ألا تنزل عندنا. لتصب خيرا ... وهذا أضعف الآراء عندهم ، والاعتراضات عليه كثيره وقويه.

ص: ٣٧٦

١- سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٣٦٦.

٢- من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى المطولات ، ومنها : الأشمونى وحاشيه الصبان عليه.

(١)

عرفنا المواضع التي ينصب فيها المضارع بأن المضمرة وجوبا أو جوازا. وقد سمع من العرب نصبه «بأن» محذوفه (٢) في غير تلك المواضع أحيانا، فمن الوارد عنهم: خذ اللص قبل يأخذك - تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه. وقول الشاعر:

ألا أيهاذا الزاجري أحضر الوغى

وأن أشهد اللذات - هل أنت مخلدى

... والأصل: خذ اللص قبل أن يأخذك - أن تسمع بالمعيديّ ... أن أحضر الوغى ...

وقد دار الجدل حول هذه الحالات، أصبح القياس عليها بحذف «أن» أم لا يصح؟ وكيف نضبط المضارع في الأمثلة المسموعة بالنصب بعد حذف «أن»؟ أنتركة منصوبا كما كان عند وجودها؛ مراعاة للسمع، وللأصل الأول قبل الحذف، أم يصح رفعه مراعاة للأمر الواقع (٣)؟

وصفوه ما يختار، وما يجب الاقتصار عليه - حرصا على سلامه اللغه، وبعدا عن اللبس والاضطراب في فهمها - هو: الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحت روايته من تلك الأمثلة المنصوبه، وعدم محاكاتها أو القياس عليها.

أما ضبط الأفعال المضارعه المسموعه بالنصب فيصح رفعها، أو تركها منصوبه كما وردت.

هذا، وقد تحذف «أن» سماعا، ويرفع المضارع بعدها سماعا كذلك؛ فيراعى الضبط الوارد؛ كالفعل «يريكُم» في قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا...) عند من يرى الأصل: (أن يريكُم ...) ثم حذف «أن» ورفع المضارع بعد حذفها مع حاجه المعنى إليها (٤) ...

ص: ٣٧٧

١- الحذف هنا غير الإضمار؛ لأن المحذوف غير موجود في الكلام مطلقا، لا ظاهرا ولا خفيا. أما المضمرة فموجود ولكنه غير ظاهر.

٢- حام الشك حول صحة النقل في بعض الأمثلة القديمة، وأنه غير مسموع على الوجه الذي نقل به.

٣- وفي هذا يقول ابن مالك خاتما الباب: وشذّ حذف أن، ونصب في سوى مامرّ. فاقبل منه ما عدل روى - ١٩ ومعنى البيت: حذف أن - لا- إضمارها في المواضع السابقة - مع إعمالها النصب في المضارع بعد حذفها أمر شاذ؛ يحفظ ولا يقاس عليه، وأن ما روى منه على لسان الراوى العدل - الأمين - يقبل منصوبا كما روى.

٤- وفي هذا يقول ابن مالك خاتما الباب: وشذّ حذف أن، ونصب في سوى مامرّ. فاقبل منه ما عدل روى - ١٩ ومعنى البيت: حذف أن - لا- إضمارها في المواضع السابقة - مع إعمالها النصب في المضارع بعد حذفها أمر شاذ؛ يحفظ ولا يقاس عليه،

وَأَنْ مَا رَوَى مِنْهُ عَلَى لِسَانِ الرَّاوِي الْعَدْلِ - الْأَمِينِ - يَقْبَلُ مَنْصُوبًا كَمَا رَوَى.

المسأله ١٥٢ : السبب فى إضمار «أن» وجوبا ، وجوازا.

تقدمت (١) المواضع التى تضم فيها «أن» الناصبه بنفسها للمضارع بالرغم من إضمارها. ولا ترضى جمهوره النجاه أن يكون الناصب فى تلك المواضع عاملا آخر. وتتلخص الحججه فيما يأتى :

نصب المضارع لا بد أن يكون أثرا لعامل ناصب ، إن لم يظهر فى الكلام فلا مناص من تقديره مختفيا (٢) ؛ يعمل النصب وهو مضمر. إذ لا يستقيم المعنى بغير إضماره جوازا حيناً ، ووجوبا حيناً آخر.

(١) يتضح هذا من مواضع الإضمار الجائز التى منها «المضارع المسبوق بلام التعليل» (فى مثل : تداوى المريض ليبراً - تعلم الناشئ ليسعد - أجاد الصانع ليشتهر) ... فسبب الإضمار هنا أن «التعليل» أمر معنوى محض ؛ فهو متجرد من الدلاله على الزمان ، أو المكان ، أو الذات ، أو غيرها ... ، مقتصر على الناحيه العقليه الخالصه ؛ (ومن الأمثله أيضا : التداوى - البرء - السعاده - الاشتهار - القيام - القعود - الحصد - الأكل - الشرب - السفر ...) على حين يتضمن المضارع الذى بعد «لام التعليل» الدلاله على الزمان حتما. فهو مخالف لذلك القانون اللغوى الثابت الخاص بالتعليل ؛ ومناقض له ، مع أنهما فى كلام واحد مرتبط المعنى. فلا بد من منع هذا التناقض بوسيله سائغه تخضع هذا المضارع للقانون العام المطرد. وقد وجدها النجاه فيما يسمونه : «المصدر المؤول». وزاد اطمئنانهم إليه حين رأوا العرب يعطفون عليه المصدر الصريح عطفاً يدل على اشتراكهما فى الدلاله المعنويه المحضه. ولم يبق بعد هذا إلا اهتداؤهم إلى الحرف المصدرى السابك. فهل يكون لام التعليل فى الأمثله السالفه؟

قالوا : لا ؛ لأنها حرف جر ، والمضارع بعدها منصوب ، ولا يقبل الجر. فما الذى نصبه وليس فى الكلام عامل نصب؟ هل تكون لام جر ونصب معا ؛ فتنصب المضارع

ص: ٣٧٨

١- فى ص ٢٦٨ و ٢٩٨

٢- أو محذوفا سماعاً فى بعض الحالات - كالتى فى الصفحه السالفه -

بنفسها ، وتجر المصدر المنسبك بنفسها كذلك؟ قالوا : لا ؛ إذ ليس فى الحروف كلها ما يعمل عملين مختلفين فى جملة واحده ووقت واحد. هل تكون قد تجردت للسبك مع النصب ، كما تجردت لهما «أن المصدريه»؟ لا يقال هذا ؛ لأنها لو تجردت لهما لوجب حذفها بعد إتمام السبك ، وقيام المصدر المؤول - عملا بما تقتضيه قواعد السبك - لكن حذفها يؤدى إلى خلو الكلام من العلامه الهامه الداله على التعليل ، والمرشده إلى ضبط المصدر المنسبك ، وإعراجه وضبط ما قد يكون له من توابع ؛ - كالعطف والبدل ... - وأيضا يمنع من اعتبارها حرف نصب ما تردد فى الكلام الفصيح من ورود التوابع للمصدر المؤول مجروره لا- منصوبه. وهذا يقطع بأن المتبوع (وهو : المصدر المؤول) مجرور ليس غير. ولا عامل يصلح لعمل الجر فى الجملة إلا هذه اللام.

ولو بقيت - بالرغم مما فى بقائها من مخالفه ضوابط السبك ، كما أسلفنا - لأدى بقاؤها إلى اللبس والاضطراب أيضا ؛ إذ لا نستطيع الحكم عليها بأنها هى التى كانت قبل السبك أو أنها أخرى جاءت بعده. والفرق المعنوى والإعرابى كبير بين النوعين. فلم يبق إلا أن الناصب السابك حرف غيرها مضمّر. هو : «أن» دون غيره. وأساس اختيار هذه الكلمه : استقراء الكلام العربى فى أفصح أساليبه ؛ فقد دل على أن العرب يعمدون فى الأسلوب الواحد إلى إظهار «أن» بعد «لام التعليل» وإلى إضمارها ، مع نصب المضارع فى الحالتين (1) ، دون أن يختلف فى التركيب شىء مما يراد منه ،

وما قيل فى «لام التعليل» يقال فى غيرها من الحروف الأخرى التى تضمّر بعدها «أن المصدريه».

ب - وأما إضمارها وجوبا بعد أحرف أخرى معينه ؛ (كالفاء ، والواو ، وحتى ... و .. و.) فلأن كلا منها يؤدى معنى خاصا محتوما ؛ كالسببيه ، والمعيه ، والتعليل ، والغائيه ... و ... وكل هذه معان عقلية مجردة ، لا دلالة فيها لزمان ، أو مكان ، أو ذات ، أو غيرها ... - على الوجه الذى شرحناه - فلا توافق بينها وبين المضارع ؛ لاقتضائه الزمان حتما. فلا مفرّ من البحث عن وسيله تمنع التعارض هنا ، وتجعل الجملة المضارعيه بعد هذه الأحرف المعينه ، فى عداد ما يدل على الأمر المعنوى المحض ، وهذه الوسيله هى

ص: ٣٧٩

١- أوضحنا الفوارق الكثيره بين المصدر الصريح والمؤول - فى الجزء الأول باب الموصول م ٢٩ ص ٣٧٧ - وبسطنا هناك الأسباب الداعيه لاستعمال المصدر المؤول دون الصريح.

المصدر المؤول. والحرف السابق هو «أن» دون غيرها من الأحرف السالفه التي تسبق المضارع المنصوب ؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف التي لها معان معينه خاصه يؤدي إلى فساد المعنى العام على الوجه الذى تقدم فى «لام التعليل» ، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوى الهام الذى يقوم به كل حرف منها ؛ كالعطف ، والجر ، و ... و ... وليس من الممكن - طبقا للأساليب الصحيحه الوارده أن يقوم بهذا الأثر النحوى وينصب معه المضارع أيضا ؛ فليس بين الحروف ما يقوم بأثرين إعرابين معا فى موضع واحد وزمن واحد - كما تقدم - وهذا الأثر ضرورى فى ربط شطرى الكلام (قبل الحرف وبعده) ومنع تفكك أجزائه ، وفى الوصول إلى ضبط الأفعال المضارعه ضبطا صحيحا. ولذا تمسك النحاه بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلا- منها. ومن أوضح الأمثله : «فاء السببيه» وهى عاطفه لا محاله - فى الرأى الأرجح - وللعطف أثر فى حالات كثيره ؛ حيث ينصبّ النفى على ما قبلها وما بعدها معا ، أو على ما بعدها وحده. وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب فى مواضع ، إلى نصب واجب فى أخرى ، وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم فى غيرها ... ويترتب على كل ضبط معنى يخالف الآخر - كما سبق عند الكلام عليها(1).

وما يقال فى «فاء السببيه» يقال فى غيرها من باقى الأدوات التى تضمّر بعدها «أن» وجوبا.

هذا ملخص ما تحتج به الجمهوره المستمسكه بإضمار «أن» وهو يشهد لها بالحدق ، والبراعه ، وسداد الرأى. فمن التسرع أو جنف الهوى اتهامها - فى هذا الحكم - بالتشدد ، أو الجمود ، أو الاستمساك بما لا داعى له ، أو مالا خير فيه.

ص: ٣٨٠

١- فى ص ٣٣٨ والبيان هناك جليل الشان.

عوامل جزمه ثلاثه أنواع

(١)

نوع يقتصر على جزم مضارع واحد فى النثر وفى النظم ، بلا خلاف ، وهو أربعة أحرف : «اللام الطليبه» - «لا ، الطليبه» - لم - لمّا) - .

ونوع لا بد أن يجزم مضارعين معا ، أو ما يحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما ؛ وهو عشر أدوات ، (منها : إن - إذ ما - من - ما - متى ... و ... و ...) بعضها أسماء ، وبعضها أحرف . وسيجيء بيانها وتفصيل الكلام عليها (٢). ولا يكاد يوحد خلاف فى أن هذا النوع جازم .

ونوع ثالث يختلف النحاه فى اعتباره جازما ، وقليل منهم يعدّه جازما ، ويقتصر جزمه على الشعر دون النثر . وأدواته ثلاثه : إذا - كيفما - لو ...

والجوازم بأنواعها الثلاثه لا تدخل إلا على الفعل ظاهرا ، أو مقدرًا . وفيما يلى البيان :

النوع الأول

الأربعة التى يجزم كلّ منها مضارعا واحدا . معانيها ، وأحكامها :

أولها : لام الطلب . وهى التى يطلب بها عمل شىء وفعله - لا تركه ، ولا

ص : ٣٨١

١- لم سميت هذه العوامل «جوازم»؟ بذل الشراح وأصحاب المطولات جهدا عنيفا فى عقد الصله بين الجزم بمعناه اللغوى ؛ (وهو : القطع) ومعناها النحوى الاصطلاحى ، قائلين إن الجوازم سميت بهذا ، لأنها تقطع من المضارع (أى : تحذف) حرکه آخره إن كان آخره صحيحا ، وتقطع الحرف كله (أى : تحذفه) إن كان الآخر حرف عله . وطال الجدل واشتد حول هذا التعليل ؛ كما طال واشتد حول بعض العوامل ؛ «أبسيطه هى أم مركبه» قبل استخدامها فى الجزم؟ وما الأطوار التى مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيره الجازمه؟ وأتوا فى هذا بالغرائب التى تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال ؛ لما فى أكثرها من بحوث وهميه لا تتصل بالواقع بصله حقه . نقلوها عن شيخهم القديم «السيرافى» أحد شراح : «كتاب سيبويه» وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبه . وحسبنا هذه الإشاره العابره دون الاهتمام بتسجيلها ، فإنما المهم أن نعلم آثار الجوازم ، وأحكامها المختلفه ، وفى مقدمتها أنها لا تدخل إلا على الفعل فإن ظهر بعدها فيها ، وإلا وجب تقديره - كما سنعرف -

٢- فى ص ٣٩٥ الكلام على النوع الثانى ، وفى ص ٣٤١ الكلام على النوع الثالث.

الكف عنه - فإن كان الطلب من أعلى لأدنى سميت: «لام الأمر»، وإن كان من أدنى لأعلى سميت: «لام الدعاء». وإن كان من مساو سميت: «لام الالتماس». وبسبب دلالتها على المعاني الثلاثة كانت تسميتها «بلام الطلب» أنسب، كما عرفنا (١). ومن أمثلتها: (لتكن حقوق الوالدين عندك مرعيه، ولتكن صله القرابه لديك مصونه). ومثل قول الحكماء: (ليكن حبك وبغضك أمماً (٢) ولتجعل للصلح والرجوع بقيه في قلبك، تصلح بها ما فات).

وأشهر أحكامها:

١ - أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل.

٢ - أن الجزم بها مختلف في درجه القوه والكثره؛ فيكثر دخولها على المضارع المبدوء بعلامه الغياب وهى الياء للمذكر، والتاء للمؤنث، ويقال - مع صحته - دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب؛ (لأن فعل الأمر هو المختص الأصيل في الخطاب)، أو المبدوء بحرف التكلم، وهو: الهمزه أو النون، لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازاً، وهذا - مع قلته - قياسى فصيح، كسابقه. ومن الأمثله قوله تعالى: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ). وقوله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ)، وقوله عليه السلام: «قوموا فلاصل لكم» (٣). ومثل: لأترك من أساء ولأصاحب من أحسن.

٣ - أنها قد تحذف ويبقى عملها، وحذفها إما كثير مطرد. وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر: «قل» وكان الكلام بعدها لا يصلح جواباً للأمر، بسبب فساد معنوى، أو غيره، كآيئه الكريمه: (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا (٤) الصَّلَاةَ ...)

ص: ٣٨٢

١- فى ص ٣٤٥ عند الكلام على أنواع الطلب. هذا، ولا يمنع من تسميتها طلبيه خروجها عنه مع مضارعها إلى معنى آخر؛ كالتهديد فى قوله تعالى: (وَقُلْ: الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ؛ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ؛ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً أَحَاطَ بِهِنَّ سُرْدِقُهَا ...) وكالخبريه فى قوله تعالى: (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا).

٢- معتدلاً وسطاً.

٣- الفاء زائده. أو عاطفه، عطفت جمله طلبيه على طلبيه.

٤- الأصل: ليقيموا. وحجه القائلين بحذفها هنا، وبأن المضارع ليس مجزوماً فى جواب الأمر: «قل» - هو: أن مجرد الأمر بالقول لا يترتب عليه إقامتهم الصلاه فعلاً؛ إذ لا يلزم من القول - - المجرد، والنطق به بصيغه فعل الأمر، حصول الفعل حقيقه، وتحقيق الأمور به.. والذى يمنع هذا الفساد المعنوى هنا هو: تقدير لام الأمر.

أى : ليقيموا ...

وإما قليل ، ولكنه جائز فى الاختيار ، وفى الضروره. وهو حذفها بعد مشتقات القول الأخرى ، التى ليست فعل الأمر : «قل» ، نحو :

قلت لبواب لديه دارها

تأذن ؛ فإنى حموها (١)

وجارها

يريد : لتأذن (٢) لى بالدخول.

وإما قليل مقصور على حاله الضروره الشعريه ؛ وهذا حين لا يسبقها شىء من ماده القول ؛ نحو :

محمد ، تفد نفسك كل نفس

إذا ما خفت من أمر تبالا (٣)

وقول الآخر (٤) :

فلا تستطل منى بقائى ومدتى

ولكن يكن للخير منك نصيب

والأصل فيهما : لتفد - ليكن ... فحذفت اللام للضروره الشعريه.

٤ - أن تحريكها بالكسر هو الأكثر ؛ إذا لم يسبقها (الواو ، أو الفاء ، أو ثم). وفتحها لغه إن فتح تاليها. فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثة المذكوره جاز تسكينها وتحريكها على الوجه السالف ، لكن التسكين أكثر ، نحو قولهم : من ولى من أمور الناس شيئا فليراقب ربه فيما ولىه ، وليذكر أنه محاسب على ما يكون منه ، ثم لينتظر عاقبه ما قدمت يداه.

* * *

ثانيها : «لا» الطليبه.

وهى التى يطلب بها الكف عن شىء وعن فعله. فإن كان الطلب موجهاً من أعلى لأدنى سميت «لا الناهيه» وإن كان من أدنى لأعلى سميت : «لا الدعائيه»

١- أبو زوجها.

٢- وليس المضارع فى البيت ساكنا لضروره الشعر فى رأى فريق ؛ ففى استطاعه الشاعر أن يقول «إيذن» من غير أن ينكسر البيت ، وفى استطاعته أيضا أن يقول ولا ينكسر البيت : «تأذن إنى حموها وجارها» بضم النون وحذف الفاء بعدها ... وللضروره تفسير آخر ، سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٥٦ (فى رقم ٢ من هامشها).

٣- هلاكا. والبيت لحسان.

٤- يخاطب ابنه العاق الذى يتمنى لوأله الموت.

وإن كان من مساو إلى نظيره سميت : «لا التي للالتماس» (١) ...

ومن أمثله الناهيه قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ : يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ...) ومن أمثله الدعائيه قوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ...) وقول الشاعر :

لا يبعد الله جيرانا تركتهمو

مثل المصاييح تجلو ليله الظلم

ومن أمثله الالتماس قول الزميل لزميله : لا تنهات على اللئيم فتتهم في مروءتك ، ولا على الجاهل فتتهم في فطنتك ، ولا تأمن العدو فيسوقك للمهالك ، ولا تنق بالحسود فيجرك للعطب.

وأشهر أحكامها :

١ - أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل ، إلا عند الضروره الشعريه ؛ كالتى فى مثل :

وقالوا : أخانا - لا تخشع لظالم

عزيز ، ولا - ذا حق قومك - تظلم. (٢)

والأصل : ولا تظلم ذا حق قومك (٣). وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره ؛ لأن التوسع بشبه الجمله كثير فى ألسنه العرب. ورأيه حسن ؛ مثل قولك للطائش : لا - اليوم - تعبث والقوم يجدون ، ولا - عن النافع - تنصرف والعقلاء يقبلون. أى : لا تعبث اليوم ... ولا تنصرف عن النافع

٢ - صحه حذف مضارعها لدليل يدلّ عليه ؛ نحو : انصح زميلك ما وجدته مستريحا للنصح ، منشرحا له. وإلا فلا ... أى : فلا تنصحه.

ويجب حذف المضارع بعدها فى حاله واحده ؛ هى : أن ينوب عن مصدر محذوف مؤكّد ، دال على نهى ؛ كقولك لمن يتكلم والخطيب يخطب : سكوتا

ص : ٣٨٤

١- وقد سبقت الإشاره لهذا فى النواصب عند الكلام على الطلب ص ٣٤٥. وبيان الأفضل فى تسميتها.

٢- حرك المضارع بالكسر لأجل القافيه.

٣- أى : يا أخانا لا تخشع ؛ بمعنى : لا تخضع. ويقول العيني : «ذا حق» مفعولان فصل بهما بين «لا والمضارع». وقد تعقبه الصبان ؛ فقال : (ذا مفعول ، وحق منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : لا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك) ا.ه. وقد يكون الأنسب

والأوضح ما قاله العيني ؛ لأن الفعل : «ظلم» قد ينصب مفعولين ، - كما في القاموس - .

لا كلاما ، أى : اسكت سكوتا ، لا تتكلم كلاما.

٣ - كثره جزمها المضارع المبني للمعلوم إذا كان مبدوءا بالتاء أو الياء ، نحو قوله تعالى: (لا تَحْزَنْ ؛ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا.) وقول الشاعر :

لا تسأل الناس عن مالى وكثرته

وسائل الناس عن حزمى وعن خلقى

وقولهم : لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ؛ فإن الرزق لا يسعى للقاعد عن طلبه(١).

فإن كان مبدوءا بعلامه التكلم (الهمزة أو النون) فمن النادر الذى لا يقاس عليه أن تجزمه - فى رأى المختار - لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا مجازا. ومن القليل المسموع قول الشاعر :

لا أعرفن ربربا (٢) حورا مدامعها

مردّفات (٣) على أعقاب (٤)

أكوار (٥)

وقول الآخر :

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد

لها أبدا ما دام فيها الجراضم (٦)

أى : لا يكن ربرب أعرفه - لا تكن منا عوده بعد خروجنا (٧) ...

فإن كان مبدوءا بعلامه التكلم مع بنائه للمجهول جزمته بكثرة ؛ نحو :

ص: ٣٨٥

١- ومثله قول الشاعر : لا- يعجبنّ مضيما حسن بزّته وهل يروق دفيننا جوده الكفن؟ المضميم : الدليل المهين - البزه : الهيئه ...

والمضارع مبني على الفتح فى محل جزم - كما سيجىء فى رقم ٢ -

٢- قطيعا من الظباء أو البقر الوحشيه ، والمراد : جماعه من النساء جميلات العيون كالربرب. والمضارع فى هذا البيت ، - كما فى

سابقه - مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، فى محل جزم.

٣- متتابعات ؛ بعضها وراء بعض.

٤- جمع : عقب ، وهو آخر كل شىء.

٥- جمع : كور ، وهو : الرحل بأدواته.

٦- كثير الأكل ، كبير البطن ، ويريد الشاعر به : معاويه بن أبي سفيان.

٧- ومن المسموع الذى لا يقاس عليه قول الشاعر : ولا أكن كقتيل العين بينكمو ولا ذبيحه تشريق وتنحار «وفتيل العين» - بفتح العين وسكون الياء - عند العرب من ذهب دمه هدرا. «وذبيحه التشريق» هى التى تذبح فى عيد الأضحى ، ويشترق بعض لحمها (أى : يجفف) ليأكله أصحابه خلال أيام العيد. «والتنحار» : النحر.

لا- أخرج من وطني إلا تحت ظلال السيوف - أو لا نخرج من وطننا... وإنما كثر هذا لأن النهي متّجه إلى غير المتكلم ؛ فأصل الكلام. لا يخرجني أحد ، أو لا يخرجنا أحد... فالنهي منصرف للفاعل وهو غير المتكلم. ثم حذف الفاعل ، وناب عنه ضمير المتكلم ؛ فصار الكلام : لا أخرج ، ولا نخرج (١)...

* * *

ص: ٣٨٦

١- هذا تعليل جدلي. والتعليل الحق مجرد استعمال العرب.

زياده وتفصيل :

(أ) لم يشترط الكوفيون للجزم ب «لا» أن تكون طلبيه ؛ فهم يصححون الجزم بعد «لا» النافية أيضا ؛ بشرط أن يصح وقوع «كى» التعليليه قبلها مع استقامه المعنى ؛ كالذى حكى من قول بعض العرب : «ربطت الفرس لا ينفلت» بجزم المضارع ورفعه ، فالجزم على توهم وتقدير جمله شرطيه ؛ أى : لأنى إن لم أربطه ينفلت. وهنا يمكن وضع : «كى» قبل : «لا» من غير أن يفسد المعنى ، بأن يقال : ربطت الفرس كى لا ينفلت. ومن الخير عدم الأخذ بهذه اللغه وعدم القياس على القليل الوارد بها.

أما الرفع فعلى الاستثناف.

(ب) من الأساليب الصحيحه التى لها نظائر وارده فى بليغ الكلام : «أحبّ الأصدقاء ولا- تر ما المخلصون - أو : ولو تر ما المخلصون ...» بمعنى : «ولا سيما ...» فى كل ما تقدم. وقد سبق تفصيل الكلام على هذا الأسلوب ؛ معنى وإعرابا (أ) ...

* * *

ص : ٣٨٧

١- فى ج ١ باب الموصول ، عند الكلام على : «لا سيما» م ٢٨ ص ٢٨٧ - وتجيء إشاره لهذا فى هامش ص ٤١٦ الآتيه ، وفى رقم ١ من هامش ص ٤٥٩.

ثالثها ورابعها : «لم ، ولما» ، الجازمتان (١).

ويشتركان في أمور ، منها : أن كلًّا منهما حرف نفى . مختص بجزم مضارع واحد ، وبنفى معناه ، وبقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضى (٢) (٣) وقد تدخل همزه الاستفهام - ولا سيما التقريرى (٤) - على هذا الحرف ، فلا تغير عمله . ومن الأمثلة قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمِيدُ ، لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ،) وقوله تعالى : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ؟) ، وقوله تعالى : (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى؟ ...)

ومثل : حضر الرِّحَاله ولَمَّا تحضر رفاقه ، وأقبل الناس على تهنتته ، ولما يسمعون منه وصف رحلته . ومثل : أيها الفتى ، أَلَمَّا تترك عبث الغلمان وقد كبرت؟ أَلَمَّا تقبل على عملك والوطن ينتظر منك الجِد والإخلاص؟

لما سبق يقول عنهما المعربون : إنهما حرف نفى ، وجزم ، وقلب ، وإن المضارع بعدهما مضارع فى لفظه وفى إعرابه ، لكنه ماض فى زمن معناه ، سواء أكان مضيه متصلا بالحال أم غير متصل .

وتنفرد كل أداه منهما بأمر ؛ فمما تنفرد به «لم» :

ص : ٣٨٨

١- لا تكون «لم» فى جميع استعمالاتها إلا نافية جازمه ، بخلاف «لما» - كما سنذكر - فلها استعمالات متعددة ؛ منها : الجزم ، ومنها : أن تكون ظرفا بمعنى وقت أو حين ، (وقد سبق الكلام عليها فى «باب الظرف» (ج ٢ م ٧٩ ص ٢٣٥) ومنها أن تكون حرفا بمعنى «إلا» الاستثنائية . وقد أوضحناها فى باب الاستثناء (ج ٢ م ٨١) .

٢- فيكون الفعل مضارعا فى صورته وفى إعرابه ، ولكن زمنه ماض . إلا إن كانت «لم» مسبوقة بأداه شرط للمستقبل المحض كما فى الصفحة الآتية .

٣- وهو : حمل المخاطب على الإقرار (أى : على الاعتراف) بالحكم الذى يعرفه فيما جرى بشأنه الاستفهام . وقد يكون إقراره إثباتا ؛ كما فى قوله تعالى : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) أو نفيا ، كقوله تعالى يخاطب عيسى : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ..) فليس المراد حملة فى كل الأحوال على الإقرار والموافقه على ما جاء نفيا بعد الهمزه ؛ وإنما المراد حملة على الإقرار بإثبات ما بعدها حين يقتضى المعنى الإثبات ، ونفيه حين آخر تبعا للمعنى أيضا . وقد يكون المراد من الاستفهام هنا : إظهار الاستبطاء ، والحث على الإسراع : كقوله تعالى : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ) أو التوبيخ ؛ نحو قوله تعالى يخاطب الكفار يوم القيامة : (أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ...؟) وقد سبقت الإشارة المفيدة للاستفهام التقريرى فى نواصب المضارع عند الكلام على فاء السببية فى رقم ٢ من هامش ص ٣٣٦

١ - صحه دخول بعض أدوات الشرط عليها (مثل : إن - إذا - من - لو ...) كقوله تعالى : (يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ. وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ...) وقول الشاعر :

إذا لم يكن فيكَنّ ظلّ ولا جنى

فأبعد كَنّ الله من شجرات

وقول الآخر :

من لم يؤدبه الجمى

ل ففى عقوبته صلاحه

وقول المتنبي يرثى جدّته :

ولو لم تكونى بنت أكرم والد

لكان أباك الضخم كونك لى أمّا

وإذا دخلت أداه الشرط على «لم» صار المضارع بعدهما متجردا للزمن المستقبل المحض ، وبطل تأثير «لم» فى قلب زمنه للماضى. ومعنى هذا : أنّ «لم» تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضى بشرط ألا تسبقها إحدى الأدوات الشرطيه التى تخلص زمنه للمستقبل المحض ، فإن سبقته إحدى هذه الأدوات - مثل : إن - من ... لم ينقلب زمنه للماضى ، وصار التأثير فى زمنه مقصورا على أداه الشرط - وحدها ؛ فتخلصه للمستقبل المحض ، كالتشأن فى تلك الأدوات الشرطيه التى تجعله للمستقبل الخالص.

لكن ما الذى يجزمه إذا اجتمعت قبله أداه الشرط و «لم» معا ، وكانت أداه الشرط جازمه كالتى فى بعض الأمثله السالفه ، وفى قولهم : من لم يقدمه الحزم أخره العجز؟ (١)

اختلف النحاه ؛ فقائل : إنها «لم» ؛ لاتصالها به مباشره ، وأداه الشرط مهمله

ص: ٣٨٩

١- وفى إعراب قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ...) يقول الخضرى (ج ١ آخر باب : المعرب والمبنى) عند الكلام على بيت ابن مالك : (واجعل لنحو يفعلاين النونا ...) ما نصه : («فإن لم تفعلوا» قيل : تنازع الحرفان الفعل ؛ فأعمل الثانى ، وحذف نظيره من الأول. وقيل الأصل : إن ثبت أنكم لم تفعلوا ... فمضى «لم» فى عدم الفعل واستقبال «إن» فى إثبات ذلك العدم ، هو على حد قوله تعالى : (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ ...) فإن المعلق عليه إثبات القدّ ، لا هو نفسه ؛ لسبقه على وقت المحاكمه. وقيل «لم»

عملت في الفعل ، وهي معه في محل جزم بإن ، وجواب الشرط على كل محذوف تقديره : فاتركوا العناد (...). وستجىء إشارة لهذا في «ج» من ص ٤٠٩ والأنسب الأخذ بما عرضناه هنا ؛ لبعده من التكلف والتعقيد.

داخله على جملة. وقائل : إنها أداه الشرط ، لسبقها ولقوتها ، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص - تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه ؛ وخلصت زمنه للمستقبل. وفي هذه الحالة تقتصر «لم» على نفي معناه دون جزمه. والأخذ بهذا الرأي أحسن ، بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له ؛ لأن المضارع مجزوم على الحالين ، والمعنى لا يتأثر.

٢ - صحه الفصل بينها وبين مجزومها في الضروره الشعريه فقط ؛ كقول الشاعر :

فأضحت مغانيها قفاراً رسوماً

كأن لم - سوى أهل من الوحش - تؤهل

أى : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش.

٣ - جواز أن يكون معنى المضارع المنفى بها قد انتهى وانقطع قبل الكلام بوقت قصير أو طويل (١) ، وأن يكون مستمرًا متصلًا بالحال ؛ (أى : بوقت الكلام) ولكن يستحيل أن يكون للمستقبل ، أو متصلًا به ... (٢) ؛ فمثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال ؛ لم ينزل المطر منذ شهرنا. ومثال استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (٣) ، وقول الشاعر :

غايه البؤس والنعيم زوال

لم يدم فى النعيم والبؤس حى

وقول الآخر فى مغنيه :

عنت فلم تستبق جارحه

إلا تمت أنها أذن (٤)

٤ - صحه وقوع الاسم بعدها معمولاً لفعل محذوف بعدها يفسره شىء مذکور ؛ كقول الشاعر :

ظننت - فقيرا - ذا غنى ، ثم نلته

فلم - ذا رجاء - ألقه غير واهب

ص: ٣٩٠

١- والغالب فى هذا الزمن الماضى المنقطع أن يكون طويلا-؛ سواء أكان انقطاعه قبل الكلام قصيرا أم طويلا. أى : أن الغالب على هذا الزمن الماضى أن يكون أوله قديما بعيدا عن نهايته ؛ فالإتساع عظيم بين أوله ونهايته أما نهايته المنقطعه فقد تكون

قريبه أو بعيده من بدايه الزمن الحالى. (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٩٢)

٢- لهذا لا يصح أن يقال على سبيل الحقيقه اللغويه : لم يسافر فلان غدا ..

٣- قد يكون اتصاله بالحال واجبا ، لأمر عقلى يقتضى ذلك كما فى قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ..) أو لأمر لفظى (لغوى) كوجود كلمه تفيد بانضمامها إلى «لم» معنى الدوام والاستمرار ؛ كما فى مثل ؛ لم يبرح - لم يزل - لم يفتأ - . وعلى كل حال : المعول عليه فى الاستمرار وعدمه هو : القرائن.

٤- قد يكون اتصاله بالحال واجبا ، لأمر عقلى يقتضى ذلك كما فى قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ..) أو لأمر لفظى (لغوى) كوجود كلمه تفيد بانضمامها إلى «لم» معنى الدوام والاستمرار ؛ كما فى مثل ؛ لم يبرح - لم يزل - لم يفتأ - . وعلى كل حال : المعول عليه فى الاستمرار وعدمه هو : القرائن.

والتقدير : فلم ألق ذا رجاء - ألقه - غير واهب إياه ما يريد ، وما يحتاج إليه (١). والأحسن الرأى الذى يقصر هذه الحالة على الضروره الشعريه ويمنع القياس عليها فى النشر.

٥ - امتناع حذف مضارعها - فى غير الصوره السالفه - إلا فى الضروره (٢) كقول القائل :

احفظ وديعتك التى استودعتها

يوم الأعازب (٣) ، إن وصلت

وإن لم

أى : وإن لم تصل ...

٦ - أن بعض العرب قد ينصب بها ، وبعضا آخر قد يهملها فلا تنصب ولا تجزم ، وإنما تتجرد للنفى المحض ؛ كقراءه من قرأ
(أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ).

وقول الشاعر :

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم

يوم (٤) الصليفاء لم

يوفون بالجار

ومما تنفرد به «لما» :

١ - صحه حذف المضارع المجزوم بها ، والوقوف عليها بعد حذفه ، فى النشر وفى الشعر ؛ كقول أحد القواد الرخالين : «ولما دخلت دمشق عزمت على زياره قبر صلاح الدين الأيوبي. فما كدت أقترب منه حتى امثلأت نفسى هيبه ، وسرت فى جسدى رهبه لم أستطع منها خلاصا إلا على صوت رائدى يقول : «تقدم للدخول» ... فتقدمت ولما ... وبقيت فى غمره من جلال الموت ، وعبره التاريخ ؛ أردد قول الشاعر :

فجئت قبورهم بدءا (٤)

ولما ...

فناديت القبور فلم يجبنه (٥)

- ١- معنى البيت : كان الناس يظنوننى - فى حال فقرى - غنيا مع أنى لم أكن غنيا فى الواقع. فلما منحنى الله الغنى لم ألق ذا رجاء فى مروءتى وأمل فى معاونتى ، إلا حققت رجاءه وأمله ؛ فمنحته من المال ما يرضيه. فكلمه «فقيرا» حال.
- ٢- سبق المراد من الضروره فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦.
- ٣- يوم الأعازب ، أو يوم الأغارب : يوم معهود من أيام العرب. ويقول صاحب الدرر اللوامع على همع الهوامع (ج ٢ ص ٧٢) لم أقف عليه فى كتب أيام العرب. والبيت منسوب للشاعر ابن هرمة ... (٤) الظرف : «يوم» متعلق بمحذوف خبر تقديره : لولا فوارس موجوده يوم الصليفاء. ولا يصح تعليقه بالفعل الذى بعده ؛ لأن ما فى حيز جواب «لولا» - وغيرها مما يحتاج لجواب - لا يتقدم على الجواب و «الصليفاء» فى الأصل : مصغر «الصِّلفاء» بمعنى : الأرض الصلبه. وهى هنا موقعه من أشهر مواقع العرب.
- ٤- البدء : السيد.
- ٥- الهاء التى فى آخر هذا المضارع هى : «هاء السكت» الساكنه. والبيت لشاعر يتحسر على - - من مات من قومه ، وأن موت عظمائهم قد أخلى له الطريق ، كى يكون سيدا بعد موتهم ، مع أنه لم يكن كذلك فى حياتهم. وهو معنى قريب من قول الآخر : خلت الديار فسدت غير مسود ومن الشقاء تفردى بالسودد وفى ذلك البيت الأسبق مخالفه لما تقدم من وجوب اتصال نفى منفيها بالزمن الحالى. وقد تكلفوا التأويل لإبعاد المخالفه.

أى : تقدمت ولما أستفق (مثلا) - فجئت قبورهم بدأ ولما أكن سيدا قبل ذلك ... أما المضارع المجزوم «بلم» فلا يصح حذفه إلا فى الضروره - كما سبق -.

٢ - وجوب امتداد الزمن المنفى بها إلى الزمن الحالى امتدادا يشملهما معا ، وذلك بأن يكون المعنى منفيا فى الزمن الماضى وفى الزمن الحالى أيضا من غير اقتصار على أحدهما ، نحو : بهرنى ورد الحديقه ، وأغرانى بقطفه ، ولَمَّا أقطفه ، أى : ولما أقطفه ؛ لا فى الزمن الماضى (قبل الكلام) ، ولا فى الحال (وقت الكلام) ومثل قول الشاعر يستغيث بمن يحميه من أعدائه :

فإن أك مأكولا فكن أنت آكلى

وإلا فأدركنى ، ولَمَّا أمزق

يريد : أنى لم أمزق فى الماضى ولا- فى الزمن الحالى. أما «لم» فليست ملازمه هذا - كما عرفنا - ومن ثم يصح : لم يحضر الغائب ثم حضر الآن ، ولا يصح : لمَّا يحضر الغائب ثم حضر الآن ، لأن الأولى معناها لم يحضر فى الزمن الماضى قبل التكلم ، ثم حضر الآن فى وقت التكلم ، فلا تعارض بين الزمنين. أما الثانيه فمعناها : لم يحضر فى الماضى ولا فى الحال تم حضر الآن ؛ أى : فى الحال ، وهذا تناقض واضح ، إذ من المحال أن يثبت الحضور وينفى فى زمن واحد ، هو الحال (١) ...

٣ - أن المتكلم بالمعنى المنفى بها يتوقع رفع النفى - غالبا - عن ذلك المعنى وحصوله مثبتا ، أى : ينتظر تحقق المعنى ووقوعه - فى الغالب - على الوجه الخالى من النفى ، فالذى يقول ، لما تشرق الشمس ، ... يريد ؛ أنها لم تشرق قبل

ص : ٣٩٢

١- ومما يختلف فيه الحرفان أيضا أن الزمن الماضى المنفى بالحرف : «لم» ، طويل - على الوجه المشروح فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٠ - أما الماضى المنفى بالحرف «لما» فقصير غالبا ، أى ؛ ليس قديم المبدأ ؛ فأوله - فى الغالب - ليس بعيدا من آخره المتصل بالحال ؛ فلا يصح أن يقال : لما يكن الرحاله مقيما هنا فى العام الماضى ، ويصح : لم يكن الرحاله ... على أن تقدير القصر ، والطول ، والقدم ، والجده - متروك للعرف والمناسبه بين شيئين والموازنه بينهما. ومن العسير وضع تحديد دقيق لهذه الأزمنه.

الكلام ولا فى أثناءه ، لكن من المنتظر أن تشرق. ومن يقول لما تمطر السماء ، يقصد : أنها لم تمطر قبل التكلم ، ولا فى خلاله ، ومن المتوقع أن تمطر (١). أما المتكلم بالمعنى المنفى بالحرف «لم» فلا يتوقع رفع النفى عنه ، ولا ينتظر حصوله مثبتا (٢) ...

إلى هنا انتهت أوجه التشابه والتخالف بين «لم» و «لما» وهى أوجه دقيقه تتطلب يقظه ، وسلامه إدراك عند استعمال هذين الحرفين ، وعند تفهم الأساليب التى تحويهما (٣) .-

ص: ٣٩٣

١- قلنا إن التوقع هو الغالب. ومن غير الغالب مثلا : ندم إبليس ولما ينفعه ندمه. واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصا ولما تنفعه شفاعته.

٢- والانتظار وعدمه هما بالنسبة للمعنى المستقبل بعدهما. أما المعنى الماضى فهما سياتان فى التوقع وعدمه ؛ نحو : «مالى قمت ولم تقم» أو : لما تقم» والمراد : لم تقم أو لما تقم ، مع أنى كنت متوقعا منك فيما مضى القيام. وهذا هو ما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب. ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم الرجل.

٣- وقد عقد ابن مالك للجواز بابا مستقلا عنوانه : «عوامل الجزم» بدأه بالكلام على الجواز الأربعة المختصة بجزم مضارع واحد ، واكتفى فى الكلام عليها ببيت واحد : هو : بلا. ولام - طالبا - ضع جزما فى الفعل ، هكذا ب «لم» و «لما» يريد : اجزم الفعل المضارع بلا وباللام إذا كنت طالبا بهما. أى : إذا استخدمتهما أداتى طلب ، واجزمه أيضا بلم ولما.

«لما» الجازمه تختلف اختلافا واسعا عن : «لما» الظرفيه التى هى ظرف - فى المشهور (١) - بمعنى : حين ، أو : إذ ، وتفيد وجود شىء لوجود آخر ؛ فالثانى منهما مترتب على الأول ، ومسبب عنه ، ولهذا تدخل على جملتين ثانيتهما هى المترتبة على الأولى. والغالب أن تكونا ماضيتين. نحو قوله تعالى : (فَلَمَّا تَبَجَّكُمْ إِلَى الْبُرِّ أَعْرَضْتُمْ) وقد تكونان غير ماضيتين بالتفصيل الذى عرفناه فى الظروف (٢) ...

وكذلك تختلف : «لما» الجازمه عن : «لما» التى بمعنى «إلا» كالتى فى قوله تعالى : (إِنَّ (٣) كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) ، أى : إلا عليها حافظ (فى أحد المعانى ...) وهذه لا تدخل - فى الغالب - إلا على الجملة الاسميه ؛ كآيئه السالفه ... أو على الماضى لفظا لا معنى ، نحو : أنشدك الله لما فعلت كذا. إلا فعلت. والمعنى : ما أسألك إلا فعل كذا ، أى : إلا أن تفعل كذا. فالماضى هنا صورتى فقط ؛ لأن لفظه ماض ومعناه معنى المضارع المستقبل ...

ص : ٣٩٤

-
- ١- انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٧٥ ففيها بيان هام. وبعض النحاء يعدها حرفا. وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى باب الظرف (ج) ٢ ص ٢٢٣ م ٧٩ وفى باب الإضافه (ج ٣ ص ٧٥ م ٩٤).
 - ٢- انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٧٥ ففيها بيان هام. وبعض النحاء يعدها حرفا. وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى باب الظرف (ج) ٢ ص ٢٢٣ م ٧٩ وفى باب الإضافه (ج ٣ ص ٧٥ م ٩٤).
 - ٣- «إن» نافية ، بمعنى : «ما» النافيه.

المسألة ١٥٤ : للنوع للثاني الذي...

المسألة ١٥٤ : للنوع للثاني الذي يجزم مضارعين معا ، أو ما يحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما .

أدواته إحدى عشرة (١) ؛ ، تسمى : «الأدوات الشرطية الجازمه» ، وهى : (إن (٢) - إذ ما) - (من - ما - مهما - متى - أيان - أين - أتى - حيثما - أى) ... وكلها أسماء ؛ ما عدا : «إن» ، وإذ ما» فهما حرفان (٣) .

وتتفق الأدوات الشرطية السالفه كلها ، فى أمور ، وتختلف فى أخرى .

أشهر الأمور التى تتفق فيها (٤) .

١ - أن كل أداء منها لا- تدخل على اسم ؛ وإنما تحتاج : إما إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما (٥) مباشره إن كانا معربين ، ومحلّهما إن كانا مبنيين . وأولهما : يسمى : «فعل الشرط» (٦) . وثانيهما يسمى : «جواب الشرط وجزاءه» (٧) .

ص: ٣٩٥

١- أما «إذا» و «كيفما» و «لو» فالصحيح اعتبار الثلاثه أدوات غير جازمه (كما يجيء عند الكلام عليها فى النوع الثالث الخاص بها ص ٤١٣) .

٢- «إن» الحرفيه أنواع متعدده ، يشار إلى أهمها فى ... «ب» من ص ٤٠٦ وأضعفها الشرطيه غير الجازمه .

٣- وكل الأدوات التى تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهرا أو مقدرا ، - كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٣٩٨ - وفى بيانها وبيان الأسماء والحروف منها يقول ابن مالك : واجزم بان ، ومن ، وما ، ومهما أى ، متى ، أيان ، أين ، إذ ما وحيثما ، أتى ، وحرف «إذ ما» «كان» وباقى الأدوات أسما أسما ، أى : أسماء .

٤- أما التى تختلف فيها فتجىء فى ص ٤٠١ .

٥- فأداه الشرط - فى الرأى الذى يجب الاقتصار عليه - هى الجازمه لفعل الشرط ، ولفعل الجواب إن كان الجواب فعلا ، ولجمله الجواب إن كان الجواب جملة ، لا فعلا وحده .. لكن هل يجوز أن يكون الجواب مضارعا مرفوعا مباشره؟ الجواب فى ص ٤٤٢ .

٦- سمي فعل شرط ، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه - شرط لتحقيق مدلول الجواب -

٧- سمي فعل شرط ، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه - شرط لتحقيق مدلول الجواب - ووقوع معناه ، ولا يمكن - عنده - أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله ، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه ؛ سواء أكان الشرط سببا فى وجود الجواب والجزاء ، نحو : إن تطلع الشمس يخطف الليل ، أم غير سبب ؛ نحو : إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعه . فوجود النهار ليس سببا فى طلوع الشمس ، وإنما هو ملزوم ، والجواب لازم له ؛ ولهذا يقولون : إن الشرط ملزوم دائما والجزاء لازم ؛ سواء أكان الشرط سببا أم غير سبب وما تقدم يوضح لنا الفرق الكبير بين «ما ومن» الشرطيتين ، الواقعتين مبتدأ والموصولتين الواقعتين مبتدأ كذلك ؛ فالموصولتان ليس فيهما تعليق شىء على آخر ، وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجزمان . بخلاف الشرطيتين ؛ فلا بد فيهما من التعليق والجزم معا (أنظر ص ٤٠٢) . ويقول ابن الحاجب أيضا

: إن الجزء قسمان ؛ أحدهما : يكون مضمونه مسيبا عن مضمون الشرط نحو : إن تجئني أكرمك. والثاني لا يكون مضمونه مسيبا عن مضمون الشرط ، وإنما يكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط ، نحو : إن تكرمني فقد أكرمتك أمس. والمعنى : إن اعتددت عليّ يا كرامك إياي فأنا أعتد أيضا عليك يا كرامى إياك. فالإكرام بالأمس ليس مسيبا عن الإكرام فى المستقبل ، وإنما الحديث والإخبار عن إكرام الأمس هو المسبب عن إكرام المستقبل (انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية ثم آخر صفحة ص ٤٠٧ وما بعدها ، ورقم ٣ من هامش ص ٤٢٦ حيث تعليقات أخرى نافعه ، ومهمه). هذا وقد سبق شرح معنى الجواب والجزاء تفصيلا فى النواصب. عند الكلام على «إذن» ص ٢٩٠ ، وعلى فاء السببية ص ٣٣٢.

وإما إلى فعلين ماضيين (١) ، يحلان محل المضارعين ، وتجزمهما الأداة محلا (٢). وإما إلى فعلين مختلفين ، تجزم لفظ المضارع (٣) منهما ، وتجزم محل الماضى. وإما إلى جملة اسميه ، تحل محل المضارع الثانى ، وتجزمها الأداة محلا (٤). ولا يمكن أن يحل محل الأول شىء ؛ لأن الأول لا بد أن يكون فعلا مضارعا ، أو ماضيا.

ومهما كانت صيغه فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما لا بد أن يتخلص للمستقبل المحض بسبب وجود أداة الشرط الجازمه (٥) ، بالرغم من أن صورتها أو صورته

ص: ٣٩٦

١- هل يتعين أن يكون فعل الشرط ماضيا إذا كان الجواب محذوفا؟ الأحسن أن يكون الجواب «لا» ؛ طبقا للبيان الآتى فى ص ٤٢٥.

٢- لأن لفظ الماضى لا يجزم ، وإنما يكون فى محل جزم ، ومثله الجملة الاسميه والفعلية - انظر رقم ٦ من ص ٤٢٨ ثم رقم ٢ من ص ٤٣٦ -.

٣- لأن لفظ الماضى لا يجزم ، وإنما يكون فى محل جزم ، ومثله الجملة الاسميه والفعلية - انظر رقم ٦ من ص ٤٢٨ ثم رقم ٢ من ص ٤٣٦ -.

٤- قد يرفع المضارع الواقع جوابا بمراعاة التفصيل الذى فى ص ٤٤٢.

٥- لأن أداة الشرط الجازمه علامه قاطعه على استقبال الفعل بعدها ، أى : تخلص زمنه للمستقبل المحض ، سواء أكان الفعل ماضيا ، أم مضارعا. لهذا - كما سيجىء فى رقم ٩ من ص ٤٢٠ - لا يصح فى الجملة الشرطيه أن تكون حالا بعد تلك الأداة ؛ لأن الحال لا يصح أن تسبقه علامه استقبال. ومن ثم قالوا فى مثل : «لأمدحنَّ المخلص إن حضر وإن غاب» .. إن الجملة الشرطيه وقعت هنا حالا مع أنها إنشائيه مشتمله على علامه استقبال هى : «إن» - لأنها جملة شرطيه لفظالا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال ... (وقد سبق بيان هذا فى باب الحال ج ٢ م ٨٤ ص ٣١١).

أحدهما قد تكون - أحيانا - غير فعل مضارع ، إذ من المقرر أن أداء الشرط الجازمه تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلا خالصا (١) ومن المقرر كذلك أنّ تحقّق الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه ، ومعلّق عليه (٢) ؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه وهو الجواب. لا فرق في هذا بين أن تكون الأداه مقتصره في معناها على التعليق - مثل : «إن» - أم متضمنه معه معنى آخر : كالزمانيه ، أو المكانيه ، أو غيرهما مما يتضمنه بعض الأدوات الأخرى (وسنعرّفه (٣) بعد ، كما نعرف المراد من التعليق وما يقوم مقامه ، وتفصيل الكلام فيه).

فمثال جزمها المضارعين لفظا قول الشاعر :

إن يفترق نسب يؤلّف بيننا

أدب أقمناه مقام الوالد

وقول الآخر :

ردّوا السيوف إلى الأغماد واتّندوا

من يشعل الحرب يصبح من ضحاياها

ومثال جزمها الماضيين جزما محلّيّا (٤) قول الشاعر في حساده :

صمّ إذا سمعوا خيرا ذكرت به

وإن ذكرت بسوء عندهم أذنوا (٥)

وقول شوقي :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن تولّت مضوا في إثرها قدما

ومثال جزمها فعلين مختلفين قول الآخر في حساده (٦) :

إن يعلموا الخير أخفوه ، وإن علموا

شرا أذاعوا ، وإن لم يعلموا كذبوا

ومثال جزمها الجملة الاسميه التي تحل محل الثاني جزما محلّيّا - قول الشاعر :

إن كنت عن خير الأنام سائلا

فخيرهم أكثرهم فضائلا

ص: ٣٩٧

١- قد تشتمل إحدى الجملتين على كلمة صريحه الدلاله على المضى الحقيقى ؛ كالمثال الذى سبق فى أول هامش الصفحه السابقه ، وهو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس. وفى هذه الصوره يتعين أن يكون المراد الإخبار فى المستقبل على الوجه الذى سلف. ومثله : إن أكرمتنى أمس فأنا أكرمك غدا ، أى : إن تتحدث عما وقع من إكرامك إياى بالأمس فأنا أكرمك غدا. وفى هاتين الصورتين دقه توجب اليقظه والتنبيه ؛ كى لا يقع الخطأ فى استعمالهما على الوجه الصحيح الذى يؤدى إلى اعتبار الشرط والجواب فيهما مستقبلا كغيرهما.

٢- سبق توضيح هذا مفصلا فى رقم ٦ من هامش ص ٣٩٥.

٣- فى ص ٤٠١.

٤- مع ملاحظه ما يأتى فى رقم ٢ من ص ٤٣٦ خاصا بالماضى الواقع جوابا.

٥- استمعوا له بإعجاب.

٦- سيذكر البيت التالى لمناسبه أخرى فى ص ٤٢٨.

ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه (١): «الجملة الشرطية». ولا بد أن تتقدم على «الجملة الفعلية» أو «الاسمية» الواقعة جوابا للشرط ،
والتي تسمى : «جملة جواب الشرط» ، أو : «الجملة الجوابية للشرط» (٢).

ومما سبق يتبين أن الشرط لا بد أن يكون فعلا (٣) فقط ، ولا- يصح أن يكون جملة. أما الجواب فقد يكون فعلا فقط ، وقد
يكون جملة ، وفي الحالتين يجب تأخيرها عن الشرط

ولكل من الجملة الشرطية والجوابية أحكام سنعرفها (٤).

٢ - أدوات الشرط الجازمه لا تدخل على الأسماء (٥) ، وإنما تحتاج إلى مضارعين ، أو إلى ما يحل محلها ، أو محل أحدهما ،
كما عرفنا. فإذا وقع بعدها اسم - والغالب أن تكون الأداه هي «إن ، أو إذا» - وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما ؛ بحيث

ص: ٣٩٨

١- مرفوعه هو : الفاعل ، أو نائبه ...

٢- وفي عمل تلك الأدوات الشرطية ، وما تتفق فيه جميعا يقول ابن مالك : فعلين يقتضين شرط قَدِّما يتلو الجزاء ، وجوابا وسما
قدما - أصله : قدم ، والألف زائده للشعر. ومثله : «وسما» ؛ أصله : «وسم» والألف زائده للشعر (فعلين) مفعول به للفعل : «اجزم»
فى البيت الأسبق بهامش ص ٣٩٥. يريد : اجزم فعلين بكل أداه ، مع ملاحظه أن جزمها الفعلين معا هو الأصل الغالب. وقد تجزم
فعلا واحدا وبعده جملة محتومه. والذى لا بد أن يكون فعلا وأن يكون مجزوما لفظا أو محلا هو : «فعل الشرط». أما الجواب
فقد يكون فعلا أو جملة. (يقتضين) هذه الجملة الفعلية صفة لفعلين ، والرابط محذوف ، والأصل : يقتضينهما. ثم بين أن فعل
الشرط هو المتقدم منهما. و «يتلو الجزاء» أى : يتلوه ويحىء بعده الجزاء. يريد : يقع بعده الفعل الذى يكون فى صدر جملة
الجزاء إن كانت فعلية. (وجوابا وسما) أى : وسم جزاء ، بمعنى : أنه سمي جزاء. ويسمى فعل الجزاء لوقوعه فى صدر الجملة
الجزائية - كما سبق - ثم بين نوع الفعلين فقال : وماضيين ، أو مضارعين تليهما ، أو متخالفين ولهذا البيت إشاره فى هامش ص
٤٤١ - ثم أردف هذا بيتا آخر سيجىء شرحه فى المكان الأنسب (ص ٤٤٤). قال : وبعد ماض رفعك الجزاء حسن ورفعته بعد
مضارع وهن أى : ضعيف.

٣- سواء أكان ماضيا أم مضارعا ؛ وليس هناك حاله تستلزم أن يكون فعل الشرط ماضيا فقط ، وما يقال من وجوب ماضيه حين
يكون الجواب محذوفا مدفوع بما سيجىء فى ص ٤٢٥.

٤- فى ص ٤١٧.

٥- لهذا إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ٣٩٥.

تكون الأداه داخله على الفعل المقدر. لا على الاسم الظاهر (١). ومن الأمثله : إن امرؤ أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك - إن جائع عاجز وجد فمن حوله آثمون إن لم يطعموه - وقول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

وقول الآخر :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها

هوانا بها كانت على الناس أهونا

والتقدير : إن أثنى امرؤ أثنى عليك ... - إن وجد جائع عاجز وجد ... - إذا أكرمت أكرمت ... وإن أكرمت أكرمت ... - وإذا لم تعرف لم تعرف ...

والأصل فى هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداه الشرط ، وبقي فاعله. فإن كان الفاعل اسما ظاهرا قدر قبله فعل مناسب له ؛ وإن كان ضميرا مرفوعا متصلا كالتاء - (ويدخل فى حكم المتصل ، الضمير المرفوع المستتر ، كالضمير : «هى» المستتر ، إذا كان فاعلا - لمضارع للغائبه) - وجب الإتيان بضمير مرفوع بارز منفصل ؛ ليحل محل المتصل الذى لا يمكن أن ينفصل من فعله ، وليقوم مقامه فى إعرابه وفى معناه ، وهو : «أنت» (٢) ...

٣ - لأداه الشرط الصداره فى جملتها ؛ فلا يصح أن يسبقها شىء من جمله الشرط ، ولا جمله الجواب ، ولا من متعلقاتها ، إلا فى صورته واحده ، ستجىء (٣)

وكذلك لا يجوز أن تكون أداه الشرط معموله لعامل قبلها ، إلا إذا كانت الأداه الشرطيه اسما ، والعامل السابق عليها حرف جر ، أو مضافا ؛ نحو : إلى (من تذهب أذهب) ، (وعند من تجلس أجلس). ويصح أن يسبقها حرف عطف ، أو استدراك ، أو نحوهما مما يقتضيه المعنى ؛ بشرط ألا يخرجها عن الصداره فى

ص : ٣٩٩

١- انظر رقم ٧ من ص ٤١٩ وقد سبق فى الجزء الثانى (ص ١٠٦ م ٦٩ باب الاشتغال) بيان حكم هذا الاسم ، وتفصيل إعرابه ، وتأيد النحاه فى تقدير الفعل ، وأن هذا الاسم الذى بعد الأداه ليس مبتدأ.

٢- انظر رقم ٧ من ص ٤١٩ وقد سبق فى الجزء الثانى (ص ١٠٦ م ٦٩ باب الاشتغال) بيان حكم هذا الاسم ، وتفصيل إعرابه ، وتأيد النحاه فى تقدير الفعل ، وأن هذا الاسم الذى بعد الأداه ليس مبتدأ.

٣- فى رقم ٣ من ص ٤٢٢ وهى التى يكون فيها جواب الشرط مضارعا مرفوعا - كما يحصل أحيانا - فيصح فى معموله أن يتقدم على الأداه ؛ نحو : طعامنا إن تررنا تأكل ، بنصب كلمه : «طعام» باعتبارها مفعولا للمضارع : تأكل. طبقا للبيان الآتى.

فى جمليتها. ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولا أتمنى الشرّ ، والشرّ تاركى

ولكن متى أحمل على الشرّ أركب (١)

ولا يصح - فى الرأى الأغلب - أن تقع أداه الشرط الجازمه أو غير الجازمه بعد : «هل» الاستفهاميه ، لكن يصح وقوعها بعد همزه الاستفهام (٢) دون باقى أدواته.

٤- لا يصح حذف أداه الشرط فى الرأى الأرجح الذى يجب الاقتصار عليه.

ص: ٤٠٠

١- الأصل : أركب ، بالجزم. وحرك بالكسر لأجل الشعر.

٢- ستجىء إشاره لهذا ، فى رقم ١٠ من ص ٤٢٠ وأنه منقول عن الصبان ج ٤ أول باب الجوازم ، عند قول ابن مالك : «فعلين يقتضين شرط قدما ..» ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٢٣.

(١)

الأمر التي تختلف فيها متعدده النواحي ؛ منها الاختلاف في ناحيه الاسميه والحرفيه ، (وليس فيها أفعال) ، وفي ناحيه اتصالها «بما» الزائده وعدم اتصالها ، وفي ناحيه معناها ، وإعرابها).

ففي ناحيه الاسميه والحرفيه : منها الأسماء باتفاق ؛ وهى : (من - متى - أى - - أين - أيان - أنى - حيثما).

ومنها اسم على الأرجح ، وهو : «مهما» بدليل عوده الضمير عليه مذكرا ، والضمير لا يعود إلا على اسم ؛ مثل - قوله تعالى عن قوم موسى : (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ).

ومنها الحرف باتفاق ، وهو : «إن» ، ومنها الحرف على الأرجح ؛ وهو : «إذ ما» (٢).

وفي ناحيه اتصالها بما «الزائده» - منها : ما لا يجزم إلا باتصاله بما الزائده ، وهو : «حيث ، وإذ» ، فلا بد أن يقال فيهما عند الجزم بهما : «حيثما» ، «إذ ما».

ومنها ما يمتنع اتصاله بها عند استخدامه أداه شرط جازمه ، وهو ؛ من - - ما - مهما - أنى.

ومنها ما يجوز فيه الأمران ، وهو : إن - أى - متى - أين - ويزاد عليها - أيان - فى رأى الأصح.

وفي ناحيه اختلاف المعنى - مع اتفاقها جميعا فى تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط عند عدم المانع (٣) ... - :

ص: ٤٠١

١- أما الأمور التي تتفق فيها فقد سبقت فى ص ٣٩٥.

٢- غير الأرجح يعتبرها ظرف زمان بمعنى : «متى». فإذا قلنا : «إذ ما تستمع للموسيقى تهدأ نفسك» كان المعنى على رأى الأرجح : إن تستمع ... وعلى رأى الآخر : متى تستمع ...

٣- من الموانع ما سيجىء بيانه فى ص ٤٠٧ عند الكلام على أنواع «إن» فى «ب».

١ - منها : ما وضع فى أصله للدلاله على شىء يعقل - غالبا - فإذا تضمن معه معنى الشرط - صار أداءه شرطيه ، للعاقل ، جازمه .
والغالب أيضا أنه بذاته لا يدل على زمن (١) ، وهو : «من» ، كقوله تعالى : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ . وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا
وَلَا نَصِيرًا .)

وقول الشاعر يمدح قوما :

من تلق منهم تقل لاقيت سيدهم

مثل النجوم التى يسرى بها السارى

٢ - ومنها ما وضع فى أصله للدلاله على شىء لا يعقل - غالبا - فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداءه شرطيه لغير العاقل ،
جازمه . والغالب أنه لا يدل بذاته على زمن (٢) . وهو «ما» ، و «مهما» . كقوله تعالى : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ

ص : ٤٠٢

١- وللنحاه رأى دونوه فى باب الموصول : ملخصه : أن «من» للعاقل ، وتستعمل فى غيره مجازا (سواء أكان المجاز علاقته التشبيه
فيكون استعاره ، أم كانت علاقته شيئا آخر غير التشبيه فيكون مجازا مرسلا ...) ، كقول الشاعر : أسرب القطاهل من يعير جناحه؟
لعلى إلى من قد هويت أطير وقول الآخر : ألا- عم صباحا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى ومن المجاز
تغليبه على غير العاقل عند اختلاطه معه ؛ نحو : (ولله يسجد من فى السموات ومن فى الأرض) ، أو اقتارانه به فى عموم فصل بمن
؛ نحو قوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي
عَلَى أَرْبَعٍ ..) لاقتارانه بالعاقل المندرج تحت قوله : «كل دابه» : وأما «ما» فإنها لغير العاقل ؛ كقوله تعالى : (ما عندكم ينفذ)
وتستعمل قليلا فى العاقل إذا اختلط به ؛ كقوله تعالى : (يَسْبُحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ...) وتستعمل فى صفات العاقل
؛ نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وامتاز بالفضل . وتستعمل فى المبهم ؛ كأن ترى شبعا من بعد ، فتقول : تعال وشاهد ما أرى .
(راجع الأشمونى والصبان فى بابى الموصول ، والجوازم . وقد وفينا الكلام على «من وما» الموصولتين فى ج ١ ص ٢٤٧ م ٢٦) .
ويرتضى بعض النحاه أن يقال «من» للعالم بدلا من العاقل ؛ لأن الله يوصف بأنه عالم ولا يقال له عاقل . ولم يتمسك بهذا فريق
آخر ... وإذا لم تتضمن «من» و «ما» معنى الشرط فليستا بشرطيتين ، فقد تكونان موصولتين ، أو استفهاميتين ... أو ... (انظر
آخر الهامش رقم ٦ من ص ٣٩٥) ويرى أكثر النحاه أن الشرطيتين مبهمتان من ناحيه الزمن ، بمعنى : أنهما لا يدلان على زمن
معين معروف - - البدايه والمقدار ، يربط الجواب بالشرط ؛ فكل واحده منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط ؛ ففى
مثل : من يحسن إلى أشكر له ... أو : ما تززع تحصد ... لا تدل «من» على مبدأ زمن الشكر ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها ،
ومثلها : «ما» فإنها لا تدل على مبدأ زمن الحصد ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها . وقال فريق آخر : إن كل واحده منهما قد
تفيد - أحيانا - مع الشرط الزمن المؤقت المعين من غير أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف زمان - وكل هذا بشرط وجود قرينه
تدل على الزمن ؛ مثل : من يلمس نارا تحرقه ، أى : مده لمسه النار تحرقه ، وقول الشاعر يمدح : فما تحى لاتسأم حياه ، وإن
تمت فلا خير فى الدنيا ولا العيش أجمعا أى : مده حياتك لا تسأم الحياه ... وقول الشاعر : نبئت أن أبا شتيم يدعى مهما يعش
يسمع بما لم يسمع وأمثلة أخرى متعدده يؤيدون بها رأيهم ، وتشهد بصحته وقوته . أما الكثره فتقول تلك الشواهد تأويلا لا

داعى له ، ولا فائده منه إلا الرغبة فى اطراد قاعدتهم ، بل إنهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل ؛ إذ لا يجدون لها تأويلاً مقبولاً ويحكمون عليها بالشذوذ. وخير من هذا التكلف الأخذ برأى الأقلية هنا ، مع مراعاة ضوابطه وتفصيلاته للسالفه

٢- وللنحاه رأى دونوه فى باب الموصول : ملخصه : أن «من» للعاقل ، وتستعمل فى غيره مجازاً (سواء أكان المجاز علاقته التشبيه فيكون استعاره ، أم كانت علاقته شيئاً آخر غير التشبيه فيكون مجازاً مرسلًا ...) ، كقول الشاعر : أسرب القطاهل من يعير جناحه؟ لعلّى إلى من قد هويت أطير وقول الآخر : ألا- عم صباحاً أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى ومن المجاز تغليب على غير العاقل عند اختلاطه معه ؛ نحو : (ولله يسجد من فى السموات ومن فى الأرض) ، أو اقتترانه به فى عموم فصل بمن ؛ نحو قوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ..) لاقتترانه بالعاقل المندرج تحت قوله : «كل دابة» : وأما «ما» فإنها لغير العاقل ؛ كقوله تعالى : (ما عندكم ينفد) وتستعمل قليلاً فى العاقل إذا اختلط به ؛ كقوله تعالى : (يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فى السَّمَاوَاتِ وَمَا فى الأَرْضِ ...) وتستعمل فى صفات العاقل ؛ نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وامتاز بالفضل. وتستعمل فى المبهم ؛ كأن ترى شبحاً من بعد ، فتقول : تعال وشاهد ما أرى. (راجع الأشمونى والصبان فى بابى الموصول ، والجوازم. وقد وفينا الكلام على «من وما» الموصولتين فى ج ١ ص ٢٤٧ م ٢٦).

ويرتضى بعض النحاه أن يقال «من» للعالم بدلاً من العاقل ؛ لأن الله يوصف بأنه عالم ولا يقال له عاقل. ولم يتمسك بهذا فريق آخر ... وإذا لم تتضمن «من» و «ما» معنى الشرط فليستا بشرطيتين ، فقد تكونان موصولتين ، أو استفهاميتين ... أو ... أو ... (انظر آخر الهامش رقم ٦ من ص ٣٩٥) ويرى أكثر النحاه أن الشرطيتين مبهمتان من ناحيته الزمن ، بمعنى : أنهما لا يدلان على زمن معين معروف - - البدايه والمقدار ، يربط الجواب بالشرط ؛ فكل واحده منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط ؛ ففى مثل : من يحسن إلى أشكر له ... أو : ما تزرع تحصد ... لا تدل «من» على مبدأ زمن الشكر ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها ، ومثلها : «ما» فإنها لا تدل على مبدأ زمن الحصد ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها. وقال فريق آخر : إن كل واحده منهما قد تفيد - أحياناً - مع الشرط الزمن المؤقت المعين من غير أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف زمان - وكل هذا بشرط وجود قرينه تدل على الزمن ؛ مثل : من يلمس ناراً تحرقه ، أى : مده لمسه النار تحرقه ، وقول الشاعر يمدح : فما تحى لا تسأم حياه ، وإن تمت فلا خير فى الدنيا ولا العيش أجمعا أى : مده حياتك لا تسأم الحياه ... وقول الشاعر : نبث أن أبا شتيم يدعى مهما يعش يسمع بما لم يسمع وأمثلة أخرى متعددة يؤيدون بها رأيهم ، وتشهد بصحته وقوته. أما الكثرة فتؤول تلك الشواهد تأويلاً مقبولاً داعى له ، ولا فائده منه إلا الرغبة فى اطراد قاعدتهم ، بل إنهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل ؛ إذ لا يجدون لها تأويلاً مقبولاً ويحكمون عليها بالشذوذ. وخير من هذا التكلف الأخذ برأى الأقلية هنا ، مع مراعاة ضوابطه وتفصيلاته للسالفه

يَعْلَمُهُ اللَّهُ، وقوله تعالى: (وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا)، وقول الشاعر:

ومهما تكن عند امرئ من خليقه (١)

وإن خالها (٢) تخفى على

الناس تعلم (٣)

٣- ومنها ما وضع في أصله للزمان المجرد (٤)؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط جزم؛ وهو: («متى» و«أَيَّان») (٥)؛ فكلاهما ظرف زمان جازم. ومن الأمثلة قول الشاعر في الورد:

متى تزره تلق من عرفه (٦)

ما شئت من طيب ومن عطر

ص: ٤٠٣

١- عادة وخلق.

٢- ظنها.

٣- يستدل بعض النحاه بهذا البيت على أن: «مهما» حرف؛ إذ لا محل لها من الإعراب، ولم يعد عليها ضمير. وردوا كلامه بأنها: إما خبر للفعل الناقص «تكن»، و«خليقه» اسمه، و«من» زائده - وإما مبتدأ. واسم «تكن» ضمير يعود على «مهما»، و«عند امرئ» خبر «تكن» وكل ما سبق هو على اعتبار «تكن» ناقصه، أما على اعتبارها - تامه - فمهما مبتدأ والضمير المستتر في الفعل «تكن» هو فاعله و«عند امرئ» ظرف لغو، متعلق بالفعل «تكن» التام. و«من» بيان «لمهما» على وجهي اعتباره مبتدأ.

٤- الذي لا دلالة معه على استقبال أو غيره. فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلا

٥- ويصح زياده «ما» في آخرها - كما سبق في ص ٤٠١ -

٦- رائحته.

وقال الآخر يصف عظيما :

متى ما (١) يقل لا يكذب

القول فعله

سريع إلى الخيرات غير قطوب (٢)

وقول الآخر يفتخر :

أَيَّانَ نُوْمَنِكَ تَأْمَنُ غَيْرِنَا ، وَإِذَا

لَمْ تَدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ خَائِفًا

ولا- أهميه للرأى الذى يجيز إهمال : «متى» الشرطيه فيجعلها شرطيه غير جازمه ؛ لأنه رأى تعوزه الشواهد المتعدده ، والحجه القويه.

٤- ومنها ما وضع فى أصله للمكان - غالبا - فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداه شرطيه للمكان ، جازمه ، وهو : (أين - حيثما - أنى) (٣) كقوله تعالى : (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ ؛ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ، وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ ، أَيْنَمَا يُوجَّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ؛ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ) وقولهم : أين (٥) ينزل العدل يتبعه الأمن والرخاء. وقولهم حيثما تجد صديقا وفيما تجد كثرنا نفيسا. وقول الشاعر :

خَلِيلِي ، أَنِّي تَقْصِدَانِي تَقْصِدَا

أَخَا غَيْرِ مَا يَرْضِيكُمَا لَا يَحَاوِلُ

٥- ومنها المضاف الذى يصلح للأمر الأربعة السالفه ؛ فيكون للعاقل أو لغيره ، وللزمان ، أو للمكان ؛ تبعا للمضاف إليه فى ذلك كله ، فأداه الشرط مضافه ، وتدل على أحد المعانى السالفه على حسب دلالة المضاف إليه ، وهى : «أى». فمثالها للعاقل : أى إنسان تستقم خطته تأتلف حوله القلوب. ومثالها لغير العاقل : أى عمل صالح تمارسه أمارس نظيره. وللزمان : أى يوم تسافر أسافر معك. وللمكان : أى بقعه جميله تقصد أقصد. وفى كل تلك الحالات يصح زياده «ما» فى آخرها.

ص: ٤٠٤

١- «ما» زائده. - طبقا لما سبق فى ص ٤٠١ -

٢- القطوب : العابس.

٣- لا يصح زياده «ما» بعد «أنى» الشرطيه ، ولا يصح - فى الأرجح - حذفها من آخر «حيث» الشرطيه ويجوز الأمران مع «أين» -

وقد تقدم كل هذا في ص ٤٠١ -

٤- حمل ثقيل.

٥- «أين» هنا شرطيه ، ولو لم يتصل بآخرها «ما» الزائده ، لأن هذا الاتصال وعدمه سيان معها - كما سبق هنا في رقم ٣ وفي ص ٤٠١ - ، ومن أمثله عدم الاتصال قول الشاعر : أين تصرف بنا العداه تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي

٦ - ومنها : ما يختص إما بالأمر المتيقن منه أو المظنون (١). ولكن الأول هو الأغلب - ، وهو «إذا» الشرطية.

وإما بالمشكوك فيه (٢) أو بالمستحيل ، وهو باقى الأدوات الشرطية. ومن المستحيل قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ،) وأما نحو قوله تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ ، أَلَا إِنَّ مَتَّ فَهَمُ الْخَالِدُونَ) ، فلتنزيله منزله المشكوك فيه ؛ لإبهام زمن الموت (٣) ...

والقرائن وحدها هى التى تعين اليقين ، أو الظن ، أو الشك ، أو الاستحالة ... مع الدلالة على الشرطية فى كل حاله.

٧ - ومنها ما وضع - فى الأ-كثر - لتعليق الجواب على الشرط تعليقا مجردا يراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحقيقه ، بوقوع الشرط وتحقيقه ، من غير دلالة على زمان ، أو مكان ، أو عاقل ، أو غير عاقل ؛ وهو : «إن» (٤) و «إذ ما» (٥) مع دلالتها على الشك أو الاستحالة - كدلالة الأدوات الشرطية الأخرى عليهما ، غير «إذا» ، كما سبقت الإشارة فى الأمر السادس - فمثال «إن» قوله تعالى : (وَإِنْ تُبَيِّدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ) وقولهم : المرء إن يجبن يعيش مردولا- ، ومثال «إذ ما» قول الشاعر :

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمر

به تلف من إياه تأمر آتيا

ص : ٤٠٥

-
- ١- أى : المرجح حصوله وتحقيقه.
 - ٢- الذى يتساوى فيه توقع الحصول وعدم التوقع.
 - ٣- راجع «الخضرى» - (ج ٢ باب الإضافة ، عند الكلام على : «إذا» - وقد سبقت الإشارة لهذا فى ج ٢ ص ٢٢٥ م ٧٩ - باب : «الظرف») وهناك البيان التام عن «إذا» الشرطية الظرفية ، من ناحيه عدم دلالتها على التكرار ، وعدم إفادتها للشمول والتعميم ، وتجردها للظرفية المحضه ، وبعض أوجه الاختلاف بينها وبين «إن» الشرطية وغيرها من أدوات الشرط الجازمه ...
 - ٤- لا بد للجزم «بإذ» من زياده «ما» فى آخرها. أما زيادتها بعد «إن» الشرطية فجائزه - كما تقدم فى ص ٤٠١ - (انظر «ب» ص ٤٠٦).
 - ٥- لا بد للجزم «بإذ» من زياده «ما» فى آخرها. أما زيادتها بعد «إن» الشرطية فجائزه - كما تقدم فى ص ٤٠١ - (انظر «ب» ص ٤٠٦).

زياده وتفصيل :

(أ) هل يقترن جواب «إن الشرطيه» باللام؟

الجواب عن هذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٩ وفى رقم ٩ من ص ٤٣٣.

(ب) «إن» أنواع كثيره ، منها : «إن» الزائده. وتسمى : الوصليه ؛ أى الزائده لوصل الكلام بعضه ببعض ، وتقويه معناه ؛ فلا تعمل شيئا ، ويمكن الاستغناء عنها (١) ما لم يمنع وزن الشعر. ويكثر هذا الوصل حين تتوسط بين «ما» النافيه وما دخلت عليه من جمله فعليه أو اسميه ، كقول الشاعر يصف وجه غاده :

ما - إن - رأيت ولا سمعت بمثله

درا يعود من الحياء عقيقا

وقول الآخر يذم قوما :

بنى غدانه ، ما - إن - أنتمو ذهب

ولا صريف (٢) ، ولكن أنتم

الخزف

وقد تزداد بعد «ما» المصدريه» كقول الشاعر :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأته

على السنّ خيرا لا يزال يزيد

وبعد «ما الموصوله» كقول الشاعر :

يرجى المرء ما إن لا يراد

وتعرض دون أدناه الخطوب

وبعد «ألا» التى للاستفتاح ؛ كقول الآخر :

ألا إن سرى (٣) ليلى فبتّ

كئيبا

ويكثر وقوع «ما» الزائده بعد «إن» الشرطيه فتدغم فيها النون نطقا وكتابه ؛ كقوله تعالى فى الوالدين : (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ...)، وقوله تعالى : (فَإِمَّا تَثَقَفَنَّهْم (٥) فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم

ص: ٤٠٦

١- جاء فى حاشيه ياسين على التصريح أول باب المعرب والمبنى (ج ١) بشأن «إن» الوصليه : أهى لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها ؛ لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، أم هى مع ذلك شرطيه فيقدر جوابها؟ أم هى شرطيه ولكن لا جواب لها؟ ثم قال : إن للسعد فيها كلاما مضطربا بينته فى حواشى المختصر ، فى بحث تقييد المسند بالشرط.

٢- فضه خالصه.

٣- نسبه السرى إلى الليل مجاز عقلى.

٤- غضوب : اسم امرأه.

٥- تجدنهم.

مِنْ خَلْفِهِمْ ...) وتسمى فى هذه الصورة : «إن» المؤكده «بما».

ومنها : «إن» المخففه من الثقيله ، و «إن» النافيه الناسخه ، وقد سبقتا فى النواسخ ج ١ ، ومعهما «إن» النافيه التى لا تعمل .

ومنها : «إن» الشرطيه التى لا تجزم . وهذه أضعف الأنواع ، وأقلها دوراناً فى فصيح الكلام . ومن الواجب إغفال أكثر حالاتها (١) .
، وعدم استعمالها إلا فى بعض الصور

ومنها : ما اختلف النحاه فى نوعه اختلافا مرهقا - نذكره ؛ لأنه لا يخلو من فائده - وهو «إن» فى مثل : الحريص - وإن كثر ماله - بخيل . فقيل : وصلية (٢) ، والواو للحال ، أى : الحريص بخيل ، والحال أنه كثر ماله (٣) . وقيل شرطيه ، حذف جوابها . لوجود ما يدل عليه ، والواو للعطف على جملة مقدره ، أى : إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل . لكن ليس المراد بالشرط فى الجملة حقيقه التعليق ؛ لأنه لا تعليق حقيقياً على الشئ ونقيضه معا ؛ لما فى ذلك من المنافاه العقليه ؛ إذ كيف يحدث الجواب الذى هو بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يعدم؟ وبعبارة أوضح : كيف ينتج الشرط - وهو بمثابة السبب نتيجة واحده لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه؟

من أجل ذلك قيل إن معنى «إن» فى الجملة السالفه هو : «التعميم» «لا» «التعليق» . ويقولون : إن المحذوف أحيانا قد يكون الواو هى والمعطوف - لا- المعطوف عليه - كقوله تعالى : (فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذُّكْرَى) ، أى : وإن لم تنفع . وقيل «إن» فى هذا المثال بمعنى : «قد» . كما قيل إنها تكون بمعنى «إذ» التعليليه (أى تبين عله ما قبلها) فى قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفُوتَكُمْ مِّنْكُمْ) ، وفى قوله تعالى : (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) ، وقوله عليه السّلام للموتى المؤمن الأبرار : «وإنا - إن شاء الله بكم لا حقون ...» .

وحججه القائلين بأنها بمعنى «إذ» التعليليه أن التعليق غير صحيح فى الأمثله

ص : ٤٠٧

١- إلا ما كان منها دالا على تفصيل من غير أن يجزم ، وسيجىء فى آخر ص ٤٠٨ .

٢- انظر رقم ١ من هامش الصغفحه السابقه .

٣- ومن الأساليب الفاسده التى تتردد فى كلام المولدين قولهم : فلان وإن كثر ماله لكنه بخيل - أو : إلا أنه بخيل .. وقد سبق الكلام على هذه الأساليب فى الموضوع المناسب (ج ١ م ٣٣ ص ٤٠) وأن بعض النحاه المتأخرين حاول تأويل ذلك الأسلوب تأويلا يصححه ، ولكنه لم ينجح .

المذكوره ؛ لأن التعليق يقتضى ترتب أمر على أمر ؛ فالأمر الثانى (المسبب) يكون غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام. إذ لو كان متحققا حاصلًا وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق. فى حين : الإيمان وعدمه فى الآيه الأولى معلوم قطعًا لله الذى لا يخفى عليه شىء مما كان ، أو هو كائن الآن ، أو سيكون فى المستقبل ، فهو محقق الوجود وقت الكلام. وكذلك مشيئته فى الآيه الثانیه معلومه له حين أخبرهم بدخول المسجد الحرام إن شاء الله. وكذلك الحديث فإن الرسول عليه السّلام : يعلم مشيئته الله التى تقتضى بأن كل فرد لا بد أن يموت ، ويلحق السابق ، ولا ينجو من ذلك أحد. فلا مجال للتعليق فى الأمثله السالفه وأشباهها ، إذ ليس فيها مجهول ينتظر حصوله ومعرفته.

وأجيب هنا بأن كلمه : «إن» قد يؤتى بها للشرط المحقق ؛ لنكته بلاغيه ؛ كالتهييج فى الآيه ، كما يقول الوالد لابنه : إن كنت ابنى فافعل كذا. وكتعليم الناس التأدب والحيطه عند ما يخبرون عن أعمالهم المستقبله ، وأمورهم المقبله ، وكالتبرك كما فى الحديث (أى : سنلحق بكم فيصينا الخير والبركه من جواركم) ... وهكذا ...

وقيل : كل شىء يقع فيه التردد عاده بين الناس ويدخله الشك عندهم ، يجوز تعليقه «بإن» ؛ سواء أكان معلوما للسامع ، أو للمتكلم ، أم غير معلوم ، وسواء أكان التعليق من الله أم من غيره ...

وبانضمام هذه الاعتراضات والرد عليها إلى ما سبق من نظائرها فى بعض نواحي الكتاب (١) يمكن الوقوف على الغرض من الجواب فى كثير من الأساليب الناصعه البليغه ، التى لا يكون الجواب فيها مترتا وقوعه على الشرط. (٢)

ومن أنواع «إن» الشرطيه نوع يسمى : «إن» (٣) التفصيليه ، وملخص الكلام عليها : أن المبدل منه قد يكون اسم شرط متضمنا معنى حرف الشرط : «إن» من غير

ص : ٤٠٨

١- كالتى فى رقم ٦ من هامش ص ٣٩٥ ، ورقم ٣ من هامش ٤٢٦.

٢- راجع حاشيه الصبان عند الكلام على «إن» وحاشيه السيوطى على المغنى.

٣- سبقت الإشاره إليها فى باب : «البدل» - ج ٣ ص ٤٩٧ م ١٢٥ -

ذكر صريح لهذا الحرف (١). فإذا اقتضى الأمر بدلا يفصل مجمل اسم الشرط المبدل منه ظهر مع البديل حرف الشرط : «إن» ليوافق البديل المبدل منه في تأديه المعنى. بشرط ألا يظهر حرف الشرط مع المبدل منه ، وبشرط ألا تعمل «إن» شيئا مطلقا ، ولا تجلب معنى إلا إفاده التفصيل.

واسم الشرط الذى يتضمن المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان. فمثال الشرط للعاقل : من يجاملنى إن صديق وإن عدو أجامله. فكلمه : «صديق» بدل تفصيل من كلمه : «من» الشرطيه. و «إن» الشرطيه الظاهره فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ؛ فلا تجزم ولا تعمل شيئا ؛ وإنما تفيد مجرد التفصيل - كما قلنا -.

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ إن جيدا وإن رديئا تتأثر به نفسك. فكلمه : «جيذا» بدل من كلمه : «ما» و «إن» المذكوره فى الجملة لا أثر لها إلا فى إفاده التفصيل. ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تزرني إن غدا وإن بعد غد أسعد بلقائك. فكلمه : «غدا» بدل من : «متى» وكلمه «إن» للتفصيل. ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس إن فوق الكرسي ، وإن فوق الأريكه - تجد راحه. فكلمه : «فوق» بدل من : «حيثما» وكلمه : «إن» للتفصيل.

وإنما قرن البديل فى كل ما سبق بالحرف «إن» ليكون موافقا للمتبوع الذى يتضمن هذا الحرف من غير أن يذكر معه صريحا

هذا ملخص ما يقال فى الموضوع السالف - (٢) ...

(ح) قد تدخل : «إن» الشرطيه على : «لم» الجازمه فى مثل : إن لم تحسن إلى المحتاج فلا تمنع عنه الإحسان. وقول الشاعر :

فإن لم تجد قولاً سديداً تقوله

فصمتك عن غير السداد سديد

- وقد سبق الكلام على هذا ، وإعرابه (٣).

وكذلك تدخل على الحرف «لا» فتدغم فيه النون ؛ ولا تظهر فى النطق ، ولا فى

ص : ٤٠٩

١- لأن من يقول : (من يجاملنى أجامله) يريد : إن يجاملنى صديق ، أجامله ، وإن يجاملنى عدو أجامله ، وإن يجاملنى محمد أجامله ، أو محمود ، أو ... فكلمه «من» وهى لفظه واحده يتضمن هذا كله.

٢- راجع التصريح والأشمونى فى آخر باب «البديل».

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٩ ... عند الكلام على : «لم».

الكتابه ، إذ يصير الحرفان : «إلّا» بوضع «شده» فوق «لا» ؛ رمزا للنون المدغمه (١) كقول الشاعر :

إلّا يكن ذنب فعذلك واسع

أو كان لى ذنب ففضلك أوسع

والأصل بغير الإدغام : «إن لا». وقد تدخل على «لا» الناهيه فتفقد دلالتها على النهى ، وتصير للنفى (٢).

* * *

ص: ٤١٠

١- طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٣٧٠.

٢- طبقا للحاله الثالثه التى فى ص ٣٦٦ وفى «أ» من ص ٣٧٦.

وفى ناحيه إعرابها : ما كان منها حرف شرط فلا محل له من الإعراب ، وما كان اسم شرط (١) فيراعى فى إعرابه ما يأتى :

١ - إن كان اسم الشرط الجازم (أى : أداه الشرط الاسميه) بعد حرف جر أو مضاف فهى مجروره بالحرف أو بالمضاف ، نحو :
عَمَّن تتعلم أتعلم ، وعما تسأل أسأل. وكتاب من تقرأ أقرأ ، وصفحته ما تكتب أكتب.

ولا تكاد أداه الشرط الاسميه تجرّ فى غير هاتين الحالتين (٢) ...

٢ - إن كانت الأداه ظرفا للزمان - غير «إذا الظرفيه» - أو للمكان ، وفعل الشرط بعدها غير ناسخ - فهى ظرف لفعل الشرط (٣) ؛
نحو : متى يقبل فصل الربيع يعتدل جونا ، وأنى يعتدل يزدد النشاط. فإن كان فعل الشرط ناسخا فهى - غالبا - ظرف لخبر فعل
الناسخ ، نحو : أينما تكن تصادف عملا يناسبك ، وأينما تكن تجد لعملك تقديرا. فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر «تكن».

وإنما كانت الأداه هنا ظرفا للخبر لا لفعل الشرط. لأن فعل الشرط الناسخ إن احتاج إلى اسم فالظرف لا يصلح له ، (إذ الظرف لا
يكون مبتدأ ولا اسم ناسخ) ... وإن كان الناسخ غير محتاج لاسم فالظرف لا يتعلق بالناسخ ولا يكون معمولا له - فى أشهر الآراء
-

٣ - إن دلت الأداه على حدث محض (أى : على معنى مجرد خالص).

فهى مفعول مطلق لفعل الشرط ؛ مثل : أى إخلاص تقدم لبلدك تحمد عليه.

٤ - إن لم تدل على الحدث المحض وإنما دلت على ذات وكان فعل الشرط بعدها لازما ، أو ناسخا فهى مبتدأ (٤) ، مثل : من
يهاجر فى سبيل الله أهاجر معه. وقول الشاعر:

ص: ٤١١

١- ومثله فى الإعراب ما كان اسم استفهام متجردا للاستفهام المحض ، ولا شأن له بالشرط.

٢- كما سبق فى رقم ٣ من ص ٣٩٩ وفى «ب» من هامش ص ٤٢٤.

٣- انظر رقم «٢» من هامش ص ٤١٣ حيث الكلام على «إذا» الظرفيه وإعرابها.

٤- خبره جمله الشرط وفيها ضمير الأداه وقيل جمله جواب الشرط ، وقيل جملة الفعل والجواب معا. وسيجىء ما ارتضوه فى
هذه المسأله بعد التحرير والتدقيق (فى رقم ٥ من هامش ص ٤١٨) وأنه جمله الشرطيه.

ومن تكن العلياء همه نفسه

فكل الذى يلقاه فيها محبب

وكذلك إن كان فعل الشرط متعديا ومفعوله أجنبي منها ، من يعمل سوءا يجز به.

فإن كان فعل الشرط متعديا مسلطا على الأداة نفسها فهى مفعوله ، مثل : وما تفعلوا من خير يوفّ إليكم ، ومن تنصر أنصره.

وإن كان مسلطا على ضميرها أو على ملابس الضمير فاشتغال (١) ، نحو : من يصاحبه على أصحابه ، أو من يصاحب أخاه على أصحابه ، فيجوز فى الأداة وهى : «من» - مثلا - أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولا لفعل محذوف يفسره فعل الشرط.

فالعامل فى كل الأدوات الشرطية الاسميه هو فعل الشرط ، إلا إن كانت أداة الشرط هى «إذا» (٢) ، أو كان فعل الشرط ناسخا ؛ فيكون الجواب هو العامل فى «إذا». وخبر الناسخ هو العامل فى الظرف.

وإنما كان العامل هو فعل الشرط - بشرط ألا يكون ناسخا وألا تكون الأداة «إذا» ؛ لأن الجواب مع متعلقاته مؤخر وجوبا عن فعل الشرط ، فلا يعمل فى المتقدم على فعل الشرط. ولأن الجواب قد يقترن «بالفاء» أو «إذا» الفجائية فى بعض الحالات. وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيما قبلهما. وكان هذا مغتفرا فى «إذا» لأنها - فى رأى الشائع - مضافه لشرطها فلا يصلح للعمل فيها ؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فى المضاف.

ص: ٤١٢

١- سبق بابه كاملا فى ج ٢ ص ١٠٦ م ٦٩.

٢- انظر ما يختص بها فى رقم ٢ من هامش الصفحة التاليه.

المسأله ١٥٦ : النوع الثالث الذى يقع الخلاف فى اعتباره جازما

وأظهر أدواته ثلاث ؛ هى : (إذا (١) - كيف - لو ...) ولم يقتصر الخلاف على أنها تجزم ، أو لا تجزم ؛ وإنما امتد إلى ميدان جزمها ؛ أهو النثر والشعر ، أم الشعر فقط؟ وإلى شروط جزمها ... وصفوه كلامهم ما يلى :

إذا : ظرف زمان مستقبل (٢) وهى شرطيه فى أكثر استعمالاتها ، ولكن

ص: ٤١٣

- ١- سبق بيان معناها فى ص ٤٠٥ أما موضع البيان الكامل عنها. ففى رقم ٣ من هامش تلك الصفحه.
- ٢- يفضل المحققون هذا التعبير ، على التعبير الشائع ؛ وهو : «ظرف لما يستقبل من الزمان» لما يوهمه التعبير الشائع من أن «إذا» ظرف زمان ، ومظروفه هو ما يستقبل من الزمان ، فالظرف والمظروف شىء واحد ، وهذا لا يكون. ثم قالوا : إن التعبير الشائع قد يقبل إما على اعتبار اللام زائده ، وإما على اعتبارها مع مجرورها متعلقين بكون خاص محذوف - وحذف الكون الخاص قليل - والتقدير : ظرف موضوع لما يستقبل من الزمان ... أما التعبير الأول فلا حذف فيه ولا تقدير ... (راجع المعنى فى الكلام على : «إذا»). ودلاله «إذا» على الشرطيه غريب عند النحاه ؛ لأن «إذا» ظرف زمان مستقبل ، والزمان المستقبل لا بد أن يجىء ويتحقق معه ما يقع فيه من أحداث. وكل هذا مقطوع به. مع أن الشرط المقتضى للجزم لا يكون فى أمور محققه الوقوع ، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه. ومن أجل ذلك رفض أكثر النحاه الجزم بها مطلقا (فى النثر وفى الشعر) وحجته - على قوتها - مدفوعه بالنصوص الصريحه المأثوره التى وردت فيها جازمه. لكنها نصوص نادره لا تكفى للمحاكاه والقياس ، وبعضها لا يساير إلا لغات ضعيفه. فمن الخير الأخذ بالرأى الذى يبيح أن تجزم فى الشعر ؛ لا لأن النصوص الشعرية المجزومه بها كثيره تكفى للمحاكاه والقياس ، ولكن لأن الشعر محل التساهل فى مثل هذا ، ويباح فيه ما لا يباح فى النثر فيمنح الشاعر هذه الرخصه ؛ ليستخدمها متى شاء ، ولو لم يكن مضطرا لاستخدامها. جاء فى «مجالس ثعلب - ج ٢ ص ٩١ من القسم الأول - ما نصه : (قولك : إذا تترنى أزرک - يجوز فى الشعر. وأنشد : وإذا نطوع أمر سادتنا لا يثننا بخل ولا جبن). اه وإذا كانت ظرفا جازما فهل تكون مضافه؟ وما العامل فيها؟ رأيان. فالقائل بإضافتها للجمله الشرطيه بعدها يرى العامل فيها هو الجواب - كالشائع الآن - والقائل بامتناع إضافتها للجمله الشرطيه بعدها يرى العامل فيها فعل الشرط الذى يليها ، وأنها فى هذا كغيرها من أدوات الشرط حيث تكون معموله لفعل الشرط غير الناسخ - كما سبق فى ص ٤١١ - ولكل أدلته الجدليه المستفيضة التى احتوتها المطولات ، - ووردت خلاصتها فى : «المعنى» وجاء فى حاشيه الخضرى (ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على «إذا») ما خلاصته : أنها قد تتجرد عن الشرط نحو قوله تعالى : (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) بدليل خلو الجمله الاسميه ، (هم يغفرون) من الفاء! ومن ذلك الواقعه فى القسم ، نحو : (والليل إذا يغشى) ونحو : (والنجم إذا هوى) ... وهى ظرف للمستقبل ، وقد تجىء للماضى كقوله تعالى ، (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا) لأن الآيه خطاب للرسول عليه السلام فى حادثه مضت وقت نزول الآيه الكريمة. وقد تكون للحال كالواقعه فى القسم عند جماعه ، بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حالى. ولا تخرج عن الظرفيه أصلا عند الجمهور. فأما قوله عليه السلام لعائشه : (إنى لأعلم إذا كنت عنى راضيه ...) فهى فيه ظرف للمفعول المحذوف ، لا مفعول كما يقع فى الوهم ، والتقدير : إنى لأعلم شأنك إذا كنت راضيه. ثم قال الخضرى : وهى منصوبه بجوابها عند الأ-كثر ، لا- بشرطها ، لأن المضاف إليه لا- يعمل فى المضاف ، واقتران جوابها بالفاء أو «إذا» الفجائيه لا يمنع عمله فيها ؛

لتوسعهم فى الظرف. أو يقال : محل عمل جوابها إذا لم يقترن بهما وإلا- كان عاملها محذوفا يدل عليه الجواب. ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية قال إنها غير مضافه إليه كما أن بقيه الأدوات الشرطية لا تضاف إليه. واتفق الجميع أنها لا تضاف إليه إذا جزمت. (وقد سبقت الإشارة إلى «إذا» وإلى كثير من أحكامها فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٤).

الجزم بها مقصور على الشعر وحده ، ومن الأمثلة المأثوره به (١) قول الشاعر :

استغن - ما أغناك ربك - بالغنى

وإذا تصبك خصاصه فتحمل ...

(أو : فتحمل ؛ أى : اظهر أمام الناس بالأجمل والأحسن الذى يناسب الرجال المتجلدين) وقول الآخر :

ترفع لى خندف (٢) ، والله يرفع

لى

نارا إذا خمدت نيرانهم تقد

ومن الأمثلة الشريه التى لا يقاس عليها ؛ لندرتها : قوله عليه السلام : «إذا أخرتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين». وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغه من يحذف النون من آخر الأفعال الخمسه مطلقا ، (أى : بغير نصب ولا جزم ولا غيرهما ، وهى لغه نادره لا يصح الأخذ بها اليوم (٣).

و «إذا» الشرطيه كغيرها من أدوات الشرط ؛ تحتاج إلى جمله شرطيه ،

ص: ٤١٤

١- منها قول النمر بن تولب - وهو ممن أدرك الإسلام ، وأسلم : وإذا تصبك خصاصه فارح الغنى وإلى الذى يعطى الرغائب فارغب

٢- اسم امرأه.

٣- سبق الكلام على هذه اللغه عند الكلام على الأفعال الخمسه - ج ١ م ١٤ ص ١٦٣ -

وأخرى جوابيه ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصه بجملتي الشرط والجواب - ولا سيما دلالتهما الزمنية - ؛ سواء أكانت «إذا» جازمه أم غير جازمه.

وهي أيضا مثل : «إن» الشرطيه ؛ في كثره دخولها على الأسماء في الظاهر - كما سبق (١) - أما في الحقيقه فهما داخلان على فعل مقدر وجوبا لأن أداه الشرط لا تدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر ؛ كما عرفنا. ومن دخولها على الأسماء قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ...) والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت ...

ويكثر وقوع : «ما» الزائده بعد : «إذا» ، كقول الشاعر :

إذا ما بدت ليلي فكلني أعين

وإن هي ناجتني فكلني مسامع

وقول الآخر :

ولست - إذا ما صاحب خان - عهده

وعندي له سرّ - مديعا له سرا

وأما : «كيف» فأصل معناها السؤال عن الحاله والهيئه (أى : الكيفيه) ، نحو : كيف أنت؟ كيف غرسك؟ ولها استعمالات أخرى سبق بيانها مفصله (٢) منها : أن تترك الاستفهام ، وتكون أداه شرط لبيان الكيفيه ، وتحتاج لجمله شرطيه وأخرى جوابيه ، ولكنها لا تجزم - على الأرجح - ولا بد أن ينطبق على جملتيها كل الشروط والأحكام الخاصه بجملتي الشرط والجواب (٣) ، ويزاد على هذا وجوب موافقه فعل الجواب لفعل الشرط في ماده اشتقاقه وفي المعنى ، فلا بد من اشتراكهما (٤) لفظا ومعنى ؛ نحو : كيف تمشى أمشى ، وكيف يتكلم الحاذق أتكلم. وقد يتصل

ص: ٤١٥

١- في رقم ٢ من ص ٣٩٨.

٢- في ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٢ باب المبتدأ والخبر.

٣- ستجىء في ص ٤١٧.

٤- هذا كان من الأمثله المشكله قوله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ. عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ ، وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا. بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ، يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ...) وقوله تعالى : (هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ) فجوابهما محذوف يدل عليه ما قبله وليس بين فعلى الشرط والجواب المشاركه اللفظيه والمعنويه المطلوبتان معا. وقد دفع الاعتراض بأن : كيف ليست شرطيه هنا ، أو بأن المقصود بالمشاركه ما يكون في غير المشيئه والإراده - كما جاء في حاشيه الصبان في هذا الموضع من الباب -.

بآخرها «ما» الزائده فلا يتغير من أحكامها شيء ؛ كقول الشاعر :

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها

فكيفما انقلبت يوما به انقلبوا

وأما «لو» الشرطيه فخير الآراء أنها لا- تجزم مطلقا (1) ؛ لا- في النثر ولا- في الشعر. وسيجيء لها باب خاص يحوى أحكامها المختلفه (2).

ص: ٤١٦

١- والأمثله التي استشهدوا بها للدلاله على جزمها أمثله قليله جدا لا تكفى للقياس عليها. ومع قلتها تحتتمل أموراً تخرجها عن صلاحيه الاستشهاد بها - وهي مدونه في الأشموني وحاشيته وفي غيره من المطولات ، ومنها : تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا وقولهم في وصف حصان : لو يشأ طار به ذو ميعه لاحق الآطال ، نهد ، ذو خصل (به : براكبه - ميعه : نشاط - الآطال : جمع إطل ، بكسر الطاء أو سكونها ، مع كسر الهمزه في الصورتين ، بمعنى : الخاصره - نهد : ضخم جسيم - خصل : جمع خصله ، وهي الكتله من الشعر). والشاهد في الفعل المضارع «يشأ» المجزوم بالحرف «لو» والاستشهاد بهذا المضارع لا- يتحقق إلا- إذا كان أصله هو «يشأ» ، وماضيه «شأ» ثم تصير ألفه همزه ساكنه في بعض اللغات واللهجات التي تقول : العألّم ، والخأتم ، في العالم والخاتم. - راجع الصبان ، ج ٤ باب الجوازم ، عند الكلام على لأدوات التي تجزم فعلين - «ملا-حظه» : من الأساليب الصحيحه التي لها نظائر مأثوره أن يقال : أكرم الأصدقاء ولو تر ما المخلصون. بمعنى : ولا سيما المخلصون (بجزم المضارع ...). ومثلها : ولا تر ما المخلصون. وبيان هذا الأسلوب وإعرابه مفصل عند الكلام على : «لا سيما» في باب : الموصول ج ١ م ٢٨ ص ٢٨٧ ، وله إشاره هنا في «ب» من ص ٣٨٧ وفي رقم ١ من هامش ص ٤٦٢.

٢- في ص ٤٥٩.

المسأله ١٥٧ : الأحكام الخاصه بجمله الشرط ، وجمله الجواب إذا كانت الأداة شرطيه جازمه ، أو : كانت الأداة الشرطيه

هى : «إذا ، أو : كيف» ...

(١)

(٢)

أولا : أحكام الجمله الشرطيه ، (ومنها حذفها ، وحذف فعلها وحده) :

١ - لا بد أن تكون فعليه ، ويلاحظ ما سبق (٣) ، وهو أن فعلها وحده هو الشرط ؛ إذ لا يصح أن يكون الشرط جمله.

٢ - وجوب الترتيب بين أجزائها ، فلا يتقدم فعلها ، ولا شىء من معمولاتها على أداة الشرط. ولا يتقدم - فى الغالب - شىء من هذه المعمولات على فعل الشرط (٤).

٣ - امتناع وقوع فعلها ماضى المعنى حقيقه ، فلا يصح إن هطل المطر أمس يشرب النبات ، وأما قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام : (إن كنت قلتة فقد علمته ...) ، فالقرائن تدل على أن المراد : إن يثبت أنى قلتة فقد علمته. يدل على هذا سياق الكلام ، ونصه : (وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله؟ قال : سبحانك!!

ص: ٤١٧

١- مما تجب ملاحظته أن الجمله الشرطيه - دون الجمله الجوابيه - لا- يصح تسميتها جمله إلا على حسب أصلها السابق قبل دخول الأداة الشرطيه عليها ، أما بعد مجيء أداة الشرط فلا تسمى جمله ، إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها ؛ فليس لها كيان مستقل ، فهى لهذا لا تسمى جمله ، بل لا تسمى كلاما بحسب وضعها الجديد ، (طبقا للبيان الكامل الخاص بهذا فى ج ١ م ١ عند الكلام على الجمله وكذا ج ١ م ٢٧ رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧)

٢- تسرى الأحكام الآتية على الأداة «إذا» الشرطيه ، و «كيف» الشرطيه ، فى حالتى اعتبارهما جازمتين عند فريق ، أو غير جازمتين عند آخر. فعلى كلا الاعتبارين لا بد من خضوع هاتين الأداةين للأحكام التى ستذكر. أما غيرهما من الأدوات الشرطيه التى لا تجزم فى القول الأصح (مثل : لو ، ولما الحينيه ، وأما الشرطيه النائبه عن مهمما) فإن لها أحكاما خاصه بشرطها وجوابها ، مدونه فى الباب الخاص بكل أداة.

٣- فى ص ٣٩٨.

٤- إلا فى بعض صور تكون فيها أداة الشرط معموله لفعله. وقد سبقت فى ص ٤١١.

ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق. إن كنت قلته فقد علمته ؛ تعلم ما فى نفسى ، ولا- أعلم ما فى نفسك ؛ إنك أنت علام الغيوب ... (١) ...

٤ - امتناع أن يكون فعلها طلبياً أو جامداً ، فلا يصح : إن اصفح عن المسىء يجتنب الإساءه ، ولا : إن ليس الهواء هادئاً نرغب فيه .

٥ - امتناع أن يكون مبدوءاً بحرف تنفيس (٢) ، أو بقسم - عند كثره النحاء - أو بشىء له الصدارة ؛ كأدوات الاستفهام فى الأغلب (٣) ، والشرط ... ، أو بحرف من حروف النفى ؛ مثل : (ما - لن - إن -) لكن يجوز اقترانه «بلم» ، أو «لا» إن كان مضارعاً واقتضى المعنى نفيه بأحدهما .

٦ - وجوب جزمه لفظاً إن كان مضارعاً ، ومحلاً (٤) إن كان ماضياً . وجازمه فى الحالتين أداء الشرط - على الصحيح .

أما الجملة الشرطيه كامله فلا محل لها من الإعراب إلا فى حالتين :

الأولى : أن تكون أداء الشرط هي «إذا» - باعتبارها جازمه ، أو غير جازمه - فتكون ظرفاً مضافاً - فى الرأى المشهور - ، والجملة الشرطيه بعدها فى محل جرّ ، هي المضاف إليه ، ومن الأمثله قولهم : إذا انصرف الولاه عن العدل انصرفت الرعيه عن الطاعه ، وتقوّضت دعائم الملك ، وأسباب السكينه والرفاهه .

الثانيه : أن تكون أداء الشرط هي المبتدأ ، والجملة الشرطيه هي الخبر - عند من يجعلها خبراً ، وهو الأرجح (٥) - كقول الشاعر :

فمن يلق خيراً ... يحمد الناس أمره

ومن يغو لا يعدم على الغي لائماً

ص: ٤١٨

١- انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٩٦ وفى ١ من هامش ص ٣٩٧ .

٢- السين أو : سوف . وتسمى «سوف» : حرف تسويف أيضاً .

٣- إلا الهمزه ؛ طبقاً للحكم العاشر الآتى ٤٢٠ .

٤- انظر رقم ٦ من ص ٤٢٨ . ويظهر أثر الإعراب المحلى فى التوابع فمثلاً- إذا عطف على الماضى المجزوم محلاً- فعل مضارع مماثل له فى الزمن - ، جزم . وقد سبق تفصيل هذا فى باب المناسب (ج ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١ باب العطف) .

٥- وتكون من نوع الخبر الذى لا- يتم المعنى بنفسه مباشره مع المبتدأ ، وإنما يتممه بمساعدته شىء آخر يتصل به . والجملة الشرطيه لا تتممه إلا بملاحظه الجملة الجوابيه المترتبه عليها ، (وقد سبق بيان هذا مفصلاً فى ج ١ م ٣٣ أول باب المبتدأ والخبر ص ٤٠٢) وقيل : جملة الجواب هي الخبر ، وقيل هما معا . (كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤١١) هذا إن كانت أداء الشرط

هي المبتدأ ، فإن كان - - المبتدأ اسما قبلها فقد نصوا على الراجح وهو أن (المبتدأ إذا تقدم على أداء الشرط فإن اقترن ما بعدهما وبعد الجملة الشرطية - «بالفاء الرابطة - أو : إذا» ، التي تغني عنها ، أو صلح لمباشره الأداء كان هذا الذي بعدهما جوابا ، والخبر محذوفا يدل عليه الجواب المذكور ، وإلا كان خبرا والجواب محذوفا). (راجع الخضرى فى باب «الكلام وما يتألف منه» وتعقيبه على الصبان عند بيت ابن مالك : «والأمر إن لم يك للنون محل ...» وسبقت له إشاره موضحه (فى ج ١ م ١ بهامش ص ٦٤ وفى ص ٤٧٧). وانظر رقم ٤ من هامش ص ٤٢٨ فله ارتباط بهذه المسأله. ولا يتغير الحكم السالف إن صار المبتدأ اسما لناسخ مثل قول الشاعر : إن اللثام إذا أذلتهم صلحوا على الهوان وإن أكرمتهم فسدوا

٧ - عدم حذفه بعد أداء شرطيه مع بقاء فاعله (١) ظاهراً وبعده الفعل المفسّر للمحذوف ، إلا إن كانت أداء الشرط هي «إن ، أو إذا» ؛ فيكثر حذفه بعد كل منهما ، حتى قيل إن حذفه في تلك الصورة بوضعها السالف واجب. ولكن بقاءه - برغم قلته - جائز (٢). ومن القليل حذفه بعد أداء غيرهما (٣) إلا لضروره الشعر.

والأحسن أن يكون المفسّر فعلاً- ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف لم). فمن أمثله الحذف بعد «إن» قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ) (٤) ، وقولهم : إن أحد نال ما يستحق فاغبطه ، وإن أحد نال ما لا يستحق فترقب أن تسلبه الأيام ما نال. وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر : اتقوا الله في الأسرى ؛ عاملوهم

ص: ٤١٩

١- أو نائبه. هذا إن كان الفعل تاماً ، فإن كان ناقصاً (لأنه من النواسخ). لم يرفع فاعلاً ولا نائب فاعل ، وإنما يرفع اسماً. فالمراد ما يرفعه الفعل من فاعل أو غيره ...

٢- لتعدد النصوص الواردة به والتي لا تحتاج إلى تأويل.

٣- سبقت إشاره لهذا في ص ٣٩٨ وتفصيل المسألة في ج ٢ باب «الاشتغال» وملخصها : أن الاشتغال بعد أدوات الشرط ، والتخصيص ، والاستفهام بغير الهمزة لا يقع إلا في الشعر للضروره. وأما في النثر فلا يقع بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل. ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثه يقع بعدها الاشتغال بمعناه العام (الذي يشمل الاسم السابق المرفوع) نظماً ونثراً : أولها : أدوات الشرط التي لا تجزم ؛ مثل : إذا ، ولو. ثانيها : «إن» الشرطيه مع وجوب أن يكون الفعل المفسّر ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط. ثالثها : أمّا - راجع البيان الخاص بهذا في الموضع السابق.

٤- يتردد على ألسنه بعض المتسرعين الاعتراض على حذف هذا الفعل ، وعلى إعراب الاسم المرفوع بعد إن ، وإذا ، فاعلاً - كالأسماء المرفوعه في الأمثله المذكوره. قائلين : لم لا تكون هذه الأسماء مبتدأً لنستريح من التقدير؟ وقد أوضحنا خطأ هذا في ج ٢ ص ١٤٠ م ٦٩.

برفق ، وانزلوا معهم على حكم الدين. وإن فتيه منهم أضلهم الهوى فاهدوهم سواء الصراط ، وإن شيوخ استبد بهم ما ألفوه فترفقوا بهم إلى حين ، وإن نساء لم يسلمن من الفزع فأدخلوا السكينة على قلوبهن ...

ومن أمثلة الحذف بعد «إذا» الشرطية قوله تعالى فى وصف يوم القيامة : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ، وَإِذَا الْكُوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ، وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ ، وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ - عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ،) وقول الشاعر :

إذا الملك الجبار صعّر خده

مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

وقول الآخر :

إذا أنت عاتبت الوضع فإنما

تخطّ على صحف من الماء أحرفا

ومن أمثلة الحذف بعد أداء شرطية غير «إن وإذا» والمفسر غير ماض ، قول الشاعر يصف غاده هيفاء :

صعده (١) نابتة فى

حائر (٢)

أينما الرّيح تميلها تمل

٨ - امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف : «قد» ؛ فلا يصحّ : إن - قد - يعدل الراعى تسعد رعيته. لأن مجيء «قد» بعد فعل الشرط يقتضى (٣) تحقيق وقوع فعل الشرط ، وتقريبه من الحال. مع أن فعل الشرط يقتضى احتمال أمرين ؛ وقوع معناه وعدم وقوعه ؛ كما يقتضى أن زمنه مستقبل محض (٤).

٩ - امتناع وقوع الجملة الشرطية حالا - طبقا للبيان الذى سلف (٥) -

١٠ - امتناع تصديرها (٦) بأداة شرطية ، (جازمه ، أو غير جازمه) قبلها أداء استفهام دون غيرها من أدواته مثل «هل» الاستفهامية. لكن لا مانع أن تقع أداء الشرط بعد همزه الاستفهام (٧).

ص: ٤٢٠

١- رمح مستو ، وقناه لا عوج فيها.

٢- مجتمع الماء.

٣- مراعاة للاستعمال الأغلب.

٤- راجع شرح التصريح ج ٢ باب الجوازم عند الكلام على «لما».

٥- فى رقم ٤ من هامش ص ٣٩٦.

٦- فى الرأى الأشهر (ولهذا صله بالحكم الخامس).

٧- فلا يصح : هل إن يشتد البرد تهاجر الطيور - فى الرأى الأشهر - ويصح : إن يشتد؟ (راجع الصبان ، ج ٤ عند بيت ابن

مالك فى أول باب : «الجوازم» : «فعلين يقتضين شرط قدما ...» وقد سبقت إشاره لهذا فى رقم ٣ من ص ٣٩٩).

١١ - جواز حذف الجملة الشرطية (فعلها ومرفوعه معا) (١) بشرط وجود قرينه تدل عليها ، وألا يذكر صريحا فى الكلام بعدها ما يفسرها. وقد يبقى بعد حذفها شىء قليل منها : مثل «لا» النافية ... وقد تبقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشرطية المحذوفه. ومن الأمثله قول الشاعر :

متى ... تؤخذوا قسرا (٢)

بظنه (٣) عامر

ولا ينج إلا فى الصّفاذ (٤)

أسير

يريد ؛ متى توجدوا تؤخذوا (٥) ...

ومن أمثله حذفها مع بقاء «لا» النافية الداخلة عليها ، قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفء

وإلا يعل مفرقك الحسام

والأصل : وإلا تطلقها ؛ فحذفت الجملة الشرطية وحدها مع بقاء الأداة ، و «لا» النافية. ومثله قوله عليه السلام فى اللقطة (٦) ... فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها. والأصل : فإن جاء صاحبها أخذها ، وإلا يجى فاستمتع بها. وقولهم : المرء مجزى بعمله ، إن خيرا فخير ... ، أى : إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير. فقد حذف فعل الشرط واسمه ، وبقي خبره.

وجعلوا مما يصلح لأمثله حذف الأداة وجملة الشرط قوله تعالى يخاطب المؤمنين ، ويذكر انتصارهم على الكفار : (فلم تقتلوهم ، ولكن الله قتلهم) ، والأصل : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ... - وقد دخلت الفاء على «لم» هنا - ومثله قوله تعالى فى المشركين : ((أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ. فَأَلَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) ، التقدير : إن أرادوا الولي الحق فالله هو الولي الحق وحده. وقوله تعالى : (يا عبادى الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِيْ أَسِعَهُ ؛ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) ، والتقدير : إن لم يتيسر أن تعبدونى فى أرض فإيأى فى غيرها فاعبدون.

هذه هى أهم الأحكام الخاصه بالجملة الشرطية. وستجىء - (٨) أحكام عامه تختص بها وبالجملة الجوابيه.

ص: ٤٢١

٢- قهرا.

٣- بتهمه.

٤- القيد ، ونحوه ، مما يقيد به الأسير ، ويربط.

٥- هذا البيت هو من الشواهد التي تؤيد القائلين بأن الجملة الشرطيه قد تحذف ولو كانت أداءه الشرط غير «إن» ولا يشترطون أن تكون «إن» وعندهم شواهد نثريه ونظمية تؤيدهم. نعم إن الحذف بعد «إن» هو الأكثر.

٦- الشيء الذي يضيع من صاحبه ويجده بعض الناس فى الطريق ونحوه.

٧- بل ...

٨- فى ص ٤٣٩.

ثانيا : أحكام الجملة الجوابيه للشرط الجازم ؛ ومنها الحذف :

١ - أن تكون فعلية. ويصحّ أن تكون اسميه مقترنه «بالفاء» الزائده للربط أو «بإذا» الفجائية التي تحل محلها في بعض الحالات للربط (١) ومن أمثله الفعلية قول الشاعر :

لا يذهب الخير سدى

ومن يعن يوما يعن

ومن أمثله الاسميه :

فإن تتقوا شراً فمثلكمو اتقى

وإن تفاعلوا خيرا فمثلكمو فعل

وقولهم : إن يسر المرء على سنن الهدى إذا التوفيق حليفه.

٢ - لا- بد من إفادتها معنى جديدا لا يفهم من جملة الشرط - كالأمثله السالفه - ، فلا يصح : إن تسأل عن الغائب تسأل ؛ لأن هذه الجملة الجوابيه بلفظها ومعناها مثل الشرطيه فيهما ؛ فلا جديد في معنى الجواب ، فإن تضمنت معنى جديدا جاز وقوعها جوابا ؛ كقوله عليه السلام : (... لكل امرئ ما نوى ؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ...) ، أى : فهجرته مقبوله ، أو مباركه ... فالجملة الجوابيه أفادت مرادا جديدا بالرغم مما بينها وبين الجملة الشرطيه من اشتراك لفظى ...

٣ - وجوب تأخيرها ؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شىء من أجزائها ومعمولاتها على أداه الشرط ، ولا على الجملة الشرطيه. إلا فى حالتين :

الأولى : أن يكون الجواب جملة مضارعيه (٢) ، مضارعها مرفوع ؛ فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة ؛ بشرط مراعاة البيان والتفصيل الخاص (٣) بهذا ... نحو : خيرا إن تستمع تستفيد.

الثانيه : أن يكون المعمول هو : «إذا» الشرطيه عند من يعربها ظرفا لجوابها وكذا غيرها من الأسماء الشرطيه الأخرى التي لا تكون معموله لفعل الشرط حين

ص: ٤٢٢

١- وسيجيء البيان الخاص بالربط فى رقم ٨ من ص ٤٢٩.

٢- فى الشكل الظاهر لا فى الحقيقه ؛ إذ الحقيقه - طبقا للمشهور - ، إن الجملة المضارعيه المذكوره فى مثل هذه الصوره هى دليل الجواب. وليست بالجواب ؛ لأنه محذوف - طبقا للآتى هنا ، وللبیان الآتى فى ص ٤٤٢ - ٤٤٣.

يكون فعلا ناسخا. وقد سبق (١) أيضا بيان هذه الحالة بصورتها.

وسوغ التقديم فى الصورة الأولى أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب فى الحقيقة ؛ لأن الجواب محذوف (٢) ، وتسميه المذكوره جوابا تساهل لوحظ فيه الأصل (٣). أما فى الصورة الثانيه فلأنها أداه شرطيه واجبه الصداره.

ص: ٤٢٣

١- فى ص ٤١١.

٢- وفى ص ٤٤٢ حكم المضارع المرفوع فى جواب الشرط.

٣- بمناسبه حذف الجواب يعرض النحاه لحاله فعل الشرط ، ولتقديم دليل الجواب عليه والحالات التى يتعين أن تكون فيها بعض الأدوات موصوله ، لا شرطيه ، فيقولون : «إن تقدم على أداه الشرط شبيه بالجواب فهو - فى الأرجح - دليل الجواب وليس بالجواب» وجاء فى التسهيل والهمع ما ملخصه : إذا حذف الجواب فى السعه وتقدم دليله على أداه الشرط فلا يكون فعل الشرط - فى الأصح - إلا ماضيا لفظا ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» - مع ملاحظه ما يأتى فى الحكم الرابع - . قال سيبويه : (هذا هو الوارد من كلام العرب). وإذا لا يصح عنده الأخذ بالرأى الكوفى الذى يقيس المضارع على الماضى ؛ فيجيز : أنت كريم إن تصفح ؛ لأن فى هذا قياسا لشيء على آخر يخالفه فى عله القياس وسببه .. لكن الكوفيين - إلا الفراء - يستشهدون بأمثله فصيحته تؤيد رأيهم وتقويه - كما سيجىء فى ص ٤٢٦ - والرأى الأول أقوى وأفصح مع صحه الثانى. وما سبق مقصور على السعه أما فى الضروره الشعريه فيصح حذف الجواب مطلقا وفعل الشرط مضارع ، ومنه : يثنى عليك وأنت أهل ثنائى ولديك - إن هو يستردك - مزيد فإن كان فعل الشرط المسبوق بدليل الجواب غير ماض وأداه الشرط : «ما» ، أو : «من» ، أو «أى» - وجب فى السعه (أى : فى غير الضروره الشعريه) جعلها موصوله وإعطاؤها حكم الموصول ، فتقول : أعط من يعطى محمدا ؛ وأحب ما يحبه ... - وأكرم أيهم يحبك .. ؛ برفع المضارع والمجىء بالعائد واعتبار الجملة صلته لا محل لها من الإعراب وصحه عمل العوامل التى قبل الموصول فيه. أما فى الضروره فيجوز بقاء الشرطيه والجزم. وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصوله إذا وقعت مع جملتها مضافا إليه. والمضاف اسم زمان ؛ نحو : أتذكر إذ من يرضينا نرضيه ، لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدره «إن الشرطيه» - (كما سبق فى ج ٢ رقم ٦ م ٧٩ هامش ص ٢٣٧ وفى ج ٣ م ٩٤ ص ٦٧) - فكذا المصدره بما تضمن معنى «إن الشرطيه» كمن ؛ خلافا للزيادة حيث جوز فى هذه الصورة الجزم اختيارا. أما عند غيره فقد خرجت تلك الأدوات عن الشرطيه. وصارت موصوله ينطبق عليها ما ينطبق على الموصول من أحكام ، ولا دخل لها بالشرط. وكذلك يجب ما ذكره لهن مطلقا - (أى : فى السعه وفى الضروره ، سواء أكان بعدهن ماض أو مضارع) فيما يأتى : ١ - إذا تقدمتهن «هل» مباشره ؛ لأن «هل» لا تدخل على «إن الشرطيه» فكذا ما تضمن معنى - - «إن» بخلاف الهمزه ؛ فيجوز معها الجزم على الأصح ؛ نحو : أمن يرضك ترضه ؛ لدخولها على «إن» الشرطيه. ب - إذا وقع بعد ناسخ من باب «كان» أو «إن» ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل قبله إلا حرف الجر أو المضاف ؛ فانهما قد يجران بعض أسماء الشرط (كما سبق فى ص ٣٩٩ و ٤١١) وغير هذين العاملين لا يعمل فيه. ومن الأمثله : كان من يرضينا نرضيه - إن من يرضينا نرضيه. وأما قول الأعشى : إن من يدخل الكنيسه يوما يلقى فيها جآذرا وظباء فعلى تقدير ضمير الشأن ، أى : إنه من يدخل. ج - إذا وقع بعد «ما» النافيه ؛ لأن «ما» النافيه لا تنفى الجملة الشرطيه. نحو : ما من يرمينا نرميه. د - إذا وقع بعد «لكن» - ساكنه النون ، أما المشدده فداخله فى : «ب» السابقه

- أو «إذا» الفجائية ، نحو : لا- أذهب لمن يقاطعنى لكن من يزورنى أزوره - مررت بالمحسن فإذا من يستعين به يعينه. وسبب المنع هو أن أداء الشرط (اسما كانت أم حرفا) لا بد أن تكون فى صدر جملة جديده مستقله بمعناها وبإعرابها. أما «لكن وإذا الفجائية» فلا بد أن يسبقهما كلام يرتبط به ما بعدهما ارتباطا معنويا بحيث يتصل المعنيان اتصالا وثيقا. وجاء فى حاشيه الصبان أن سريان الحكم على تلك الأدوات بعد «لكن وإذا» الفجائية مشروط بشرط ألا يضمرا بعدهما مبتدأ ، فإن أضمرا بعدهما مبتدأ جاز جزم المضارع ، تقول : رأيت الشريف فإذا من يزره يكرمه - وعلّى كريم الخلق لكن من يزره يهنه. والتقدير فيهما : فإذا هو من ... - لكن هو من .. ولم يرد لهذا الشرط ذكر فى بعض المراجع الأخرى المتداوله ، كالهمع ... ولم أجد فيما رأيت أمثله مسموعه تؤيد الأخذ به. ولهذا يحسن إهماله ، والبعد عن التأويلات والتقديرات بغير ضروره. (راجع فى كل ما سبق الهمع ج ٢ ص ٦١ وما بعدها. وحاشيه الصبان عند بدء الكلام على الأدوات التى تجزم فعلىن ...).

أولهما : أن يدل دليل عليها بعد حذفها ، ولا يصلح جوابا ؛ ويتحقق هذا الشرط بأن يسبقها ، أو يكتنفها (أى : يحيط بها) ، أو يتأخر عنها ، ما لا يصلح جوابا ، ولكنه يدل على الجواب المحذوف (١) ؛ مثل : أنت الشجاع إن قلت الحق فى وجه الظالم ، أو : أنت - إن تلطفت فى القول - محبوب. فالجمله الجوابيه فى المثالين محذوفه ؛ لوجود ما يدل عليها ؛ وهو الجمله التى قبلها ، أو التى تحيط بها ، وكلاهما لا تصلح جوابا. والأصل : أنت الشجاع ، إن قلت الحق فى وجه الظالم

ص: ٤٢٤

١- فالغالب أن تسبقه جمله ، أو تكتنفه ؛ (بأن يقع بين ركنيها الأساسيين). ومن أمثله الأول الذى تسبقه جمله قول الشاعر : ربّ ليل كأنه الصبح فى الحسن ن ، وإن كان أسود الطّيلسان

فأنت الشجاع - أنت محبوب ، إن تلطفت فى القول فأنت محبوب. ومثال الدال عليها وهو متأخر لا يصلح جوابا ، قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ...) ، أى : فلا تحزن فقد كذبت رسل من قبلك ، - كما سيجىء - (١) فالدال على الجملة الجوابية المحذوفه قد يكون قبلها ، أو بعدها ، أو محيطا بها. وهو فى كل حالاته لا يصلح جوابا.

ومن أمثله حذفها لدلاله جمله سابقه الشرط الأول من قول الشاعر :

عش وحيدا إن كنت لا تقبل العذ

ر ، وإن كنت لا تغفر زله

ومما يدل عليها : «جواب القسم» إذا كان القسم متقدما على أداء الشرط ، نحو : والله إن رعيت اليتيم ليرعينك الله. فالقسم محتاج لجواب ، وكذلك أداء الشرط ؛ فحذف جواب المتأخر (٢) منهما ؛ وهو الشرط ، لدلاله جواب المتقدم - وهو القسم - على المحذوف. ولهذا تعتبر اللام فى المثال داخله على جواب القسم ؛ كدخولها عليه فى قوله تعالى : (وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ ، وَالْأَرْضَ ، وَسَيَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ - ، لَيَقُولَنَّ اللَّهُ) ، وفى قوله تعالى بلسان الكفار يهدّ دون الرسل : (لَيْسَ لَمْ تَنْتَهُوا لَنْزُجْمِكُمْ) فاللام الداخلة على أداء الشرط : (إن) هى علامه القسم ، واللام المتأخره داخله على جوابه. أما جواب الشرط فى الآيتين فمحذوف : لتأخر أداء الشرط. ويدل عليه فى كل منهما جواب القسم المذكور.

ثانيهما : أن يكون فعل الشرط - فى غير الضروره الشعريه ، وعند غير الكوفيين (٣) - ماضيا لفظا ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المسبوق بالحرف : «لم». فمثال الماضى لفظا ومعنى : أنت عزيز إن ترفعت عن الدنيا ، أو أنت - إن ترفعت عن الدنيا - عزيز ... وقول الشاعر :

ونحن أولو المآثر من قديم

وإن جحدت مآثرنا اللثام

ومثال الماضى معنى لا لفظا قول الشاعر :

لمن تطلب الدنيا إذا لم ترد بها

سرور محبّ أو إساءه مجرم؟

فإن لم يكن فعل الشرط ماضيا بأن كان مضارعا لفظا ومعنى لم يصح - فى

ص: ٤٢٥

٢- عملا بالرأى الراجح

٣- سبق رأيهم فى رقم ٣ من هامش ص ٤٢٣ وسيجىء فى ص ٤٢٧ أنه مقبول.

الأرجح - حذف الجملة الجوابية (١) إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها (٢) تدل عليها ، ولا يستقيم المعنى بجعلها هي الجواب ؛ كقوله تعالى : (وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ،) والأصل : وإن تجهر بالقول فإنه غنى عن جهرك ، فحذف الجواب الأصلي ، وسد مسده جملة : (فإنه يعلم السر) ، وهي جملة بعده شغلت - مكانه ، ولا يستقيم المعنى على اعتبارها الجواب الحقيقي ؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ إذ الله يعلم السر دائما ؛ سواء أوجد جهر بالقول أم لم يوجد (٣) . ومثل هذه الآية قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ... ،) والأصل : وإن يكذبوك فلا تحزن ، فقد كذبت رسل من قبلك (٤) . ولا يصح أن تكون الجملة المذكورة هي الجواب ؛ لأنها ليست مترتبة على ما قبلها . وكذلك قوله تعالى : (مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ ... ،) فالجواب المحذوف تقديره : فليبادر للعمل الصالح .

والكوفيون لا يشترطون لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضيا ، بل

ص: ٤٢٦

١- لاحظ ما أشرنا إليه هنا من رأى الكوفى ، وما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٢٣ .

٢- فهى متأخره فى مكانها عن الجواب المحذوف ، وموضعها الأصلي بعده ، بالرغم من أنها تشغل مكانه ظاهرا ، لا حقيقه ؛ إذ مكانه خال فى الواقع . (وهى بهذا الإيضاح تعتبر صوره من صور الشرط الأول . إلا- أن الصوره هنا واجبه التأخير ، وهى تسد وتغنى عن الجملة الجوابية المحذوفه . لكن كيف يصح حذف الجواب مع أن فعل الشرط مضارع ؛ كما يبدو فى الآيات التاليه؟ أجبوا : «أنه لما سد شى مسده كأنه لم يحذف») - راجع حاشيه الأمير على «المغنى» ، ج ٢ موضوع حذف جملة جواب الشرط -

٣- والذى دعا لهذا التقدير أن أجل الله آت على كل حال ؛ فليس الجواب مترتبا على الشرط ، فهو كقوله تعالى : (وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ ...) ومثل قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ..) فالجواب فى كل هذه الأمثله محذوف وقد وجد ما يسد مسده ، فجاز حذفه بالرغم من أن فعل الشرط مضارع . والسبب فى اعتباره محذوفا واعتبار المذكور فى مكانه سادا مسده أن هذا المذكور ليس مترتبا على الشرط ولا مسببا عنه ؛ كما هو الشائع فى أغلب الأساليب - طبقا لما أوضحناه فى رقم ٦ من هامش ص ٣٩٥ - أما على غير هذا الاعتبار فلا حذف والمذكور هو الجواب ؛ كما سبق تفصيله (فى الهامش المشار إليه) من أن الشرط ملزوم والجزاء لازم له ؛ سواء أكان الشرط سببا أم غير سبب . وكذلك ما قاله ابن الحاحب من أن الجزاء قسمان أوضحناهما هناك ... ويكاد الخلاف يكون لفظيا ؛ لا تجاهه إلى مجرد التسميه ؛ أنسمى المذكور جوابا أم سادا مسد الجواب حين لا يكون مسببا عن الشرط مباشره؟ ومما يلاحظ أن هذا الخلاف فى التسميه مقصور على الحاله التى يكون فيها فعل الشرط مضارعا بعده جملة ليست مسببه عنه مباشره . وسيجىء فى ص ٤٤٨ إشاره أخرى خاصه بأداه الشرط «إن» .

٤- لهذا إشاره فى الصفحه السابقه .

يجوزون أن يكون مضارعا ؛ ولذا يقولون فيما سدّ مسدّه : إنه الجواب الحقيقي ، وليس بالدليل ، ولا بالشأّد مسدّه. مستدلين بأمثله كثيره تؤيدهم ، كالأيتين السالفتين ، وكقول الشاعر (١) :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربي أن بيتي واسع

فقد حذف جواب الشرط «إن» مع أن فعله مضارع وهو «تك» ، أما جملة «ليعلم*» فهي جواب القسم الذى تدل عليه اللام الداخلة على «إن» ، ولا- يصح - فى الراجح - أن تكون هذه الجملة جوابا للشرط ، لأنه متأخر هنا عن القسم ، ولأن جوابه لا يكون مبدوءا باللام. وكذلك قول الشاعر :

يثنى عليك ، وأنت أهل ثنائه

ولديك إن هو يستزدك مزيد

والأصل : إن يستزدك - هو - يستزدك فلديك مزيد.

والأخذ برأى الكوفيين - وإن كان ليس بالأعلى هنا - أنسب وأيسر ؛ بسبب الشواهد القويه الكثيره التى تؤيدهم ، وبسبب ما يراه أكثر المحققين ، وهو : أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط كما أوضحناه من قبل (٢).

ومتى اجتمع الشرطان الخاصان بالحذف صار الحذف غالبا ، وقيل إنه واجب ، والأول أنسب.

هذا حكم الجملة الجوابيه من ناحيه حذفها حذفًا غالبا ، أو واجبا. أما حذفها جوازا فأشهر صورته اثنتان :

الأولى : أن تقع جملة الشرط جوابا لسؤال ؛ نحو : أترشد الغريب؟ فتجيب إن رأيت.

الثانيه : أن تشعر الجملة الشرطيه نفسها - دون سواها - بالجواب المحذوف ؛ كقوله تعالى يخاطب الرسول فى شأن المعارضين : (فإن استطعت أن تتبغى نفقا فى الأرض أو سلّما فى السماء فتأتهم بآيه ... ولو شاء الله لجمعهم على الهدى) ، والتقدير : فافعل.

٥ - امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الجملة الشرطيه يقتضى التكرار. إلا إن اقتضى العرف التكرار ، أو قامت قرينه تدل عليه. ففى مثل : إن أسافر

ص: ٤٢٧

١- هو الكميت بن معروف من الشعراء المخضرمين - كما جاء فى هامش كتاب : «معانى القرآن» للفراء ، ص ٦٦ -

٢- فى رقم ٦ من هامش ص ٣٩٥ على أن الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظيا فى تسميه المذكور ؛ أهو جواب أم ساد مسده. كما قلنا فى رقم ٣ من هامش الصفحه السالفه.

أركب طائره - لا- يكون المراد أن ركوبى الطائره يتكرر بتكرار السفر ، وإنما المراد أن سفرى سيقضى ركوبى الطائره مره واحده. فإذا تكرر السفر فقد يكون فى الطائره أو فى غيرها ... بخلاف قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)، فإن الجواب وهو : الأمر بغسل الوجوه والأيدى وغيرها مما يحتمه الوضوء يقتضى التكرار كل مره ، لدليل شرعى يوجب الوضوء قبل كل صلاه على من ليس متوضئاً.

٦ - جزم فعلها لفظاً إن كان مضارعاً ، ومحلاً إن كان ماضياً (١) ؛ بشرط ألا- تقترن به فى الصورتين «الفاء» أو «إذا» الفجائيه - وهما لمجرد الربط - كقول الشاعر يصف الحساد :

إن يعلموا الخير يخفوه ، وإن علموا

شراً أذاعوا ، وإن لم يعلموا كذبوا (٢)

فالمضارع : «يخفوا» مجزوم بحذف النون. والماضى : «أذاع» مبنى على الضم لمناسبه الواو فى محل جزم. ومثله الماضى : «كذب» ولا محل للجمله الفعلية الماضويه فيما سبق ؛ لأن الجازم قد عمل عمله فى محل الفعل الماضى ؛ فلا يؤثر بعد هذا فى محل الجمله (٣) المشتمله على هذا الفعل.

فإن كان الجواب مقترناً «بالفاء» الرباطه ، أو «إذا» الفجائيه التى تحل محلها - أحيانا - فإن الجازم يؤثر فى مجموع الجمله ، لا فى الفعل وحده ، ولا فى غيره من أجزائها. فتأثيره مسلط عليها كلها مجتمعه متماسكه الأجزاء - ومن بين أجزائها الفاء وإذا الفجائيه. - فتصير الجمله كلها فى محل جزم بأداه الشرط (٤). ويظهر أثر هذا

ص: ٤٢٨

١- انظر رقم ٢ من «ج» ص ٤٣٦ ولهذا إشاره سبقت فى ص ٣٩٦.

٢- تقدم هذا البيت لمناسبه أخرى فى ص ٣٩٧.

٣- ولهذا لا يصح جزمها.

٤- قالوا : لأنه لو وقع فى هذا الموقع فعل يقبل الجزم لجزم وعلى هذا لا يتسلط الجازم على جزء من أجزاء الجمله دون بقية أجزائها ؛ كذا فى المغنى والكشاف. لكن قال الدمامينى وأقره الشمنى : (الحق أن جمله الجواب لا محل لها مطلقاً ، إذ كل جمله لا تقع موقع المفرد لا محل لها. ولا يقال إنها واقعه هنا موقع المفرد - وهو الفعل القابل للجزم - ؛ لأنها لم تقع موقعه وحده ؛ بل موقعه مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجمله ...) فعلى الرأى الأول : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جمله الجواب فى نحو : (من يقيم فىنى أكرمه) فى محل جزم ورفع باعتبارين ؛ هما الشرطيه والخبريه ؛ بناء على أن الجواب هو الخبر أيضاً ، وعلى الثانى فى محل رفع على الخبريه فقط ؛ كحالها فى نحو : من يقيم أكرمه اتفاقاً ؛ لظهور أثر أداه الشرط فى المضارع الثانى. (راجع الخضرى أول الباب) ثم الصبان أيضاً عند الكلام على ما يجزم فعلين. ولا يخلو هذان الرأيان من غموض واضطراب ، ونوع معارضه للحكم الذى قرره وحققوه خاصاً باجتماع المبتدأ والشرط - وقد سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤١١ وانظر رقم ٥ من هامش ص ٤١٨ وهامش ص ٤٤٣ - فابتعاداً عن هذا كله ، وفراراً من اللبس - يحسن الاقتصار على الرأى الثانى عند اقتران

الجواب «بالفاء» أو «إذا» ، والاستغناء عن الخبر لوجود الجواب الذي يدل عليه.

الإعراب المحلى فى توابعها - كما سلف وكما سيجىء هنا - ولا يصح جزم الفعل.

٧- جواز اقترانه - لداع بلاغى - بكلمه : «إذا» الجوابه ؛ لتفیده توكيدا وتقويه ، بشرط أن تكون أداه الجزم ، هى : «إن» ؛ نحو : إن تنصر أهل البغى إذا يصبك بغيهم(١).

٨- وجوب اقتران الجواب «بالفاء» - أو «بإذا» الفجائيه التى تخلفها فى بعض المواضع الآتیه (٢) - إذا كان الجواب نوعا من الأنواع التى لا تصلح فعل شرط. وهذه «الفاء» زائده للربط المحض الدال على التعليل (٣) ؛ وليست للعطف ولا لغيره (٤) ، ولا تفيد معنى إلا عقد الصله ومجرد الربط المعنوى ، بين جمله الجواب وجمله الشرط ، كى لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذى كان يربط بينهما. وتعرب «الفاء» و «إذا» مع الجملة التى بعدهما فى محل جزم جوابا للشرط ، ولا يصح فى الجملة الفعلية بعدهما أن يكون الفعل وحده هو الجواب ، ولا أن يجزم كما تقدم. وأشهر هذه الأنواع ما يأتى (٥) :

الأول : الجملة الطلبية. وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء - ولو بصيغه الخبر -

ص: ٤٢٩

١- سبق إيضاح هذا فى ص ٢٩٧. وقد ورد اقتران جوابها باللام فى كلام يحتج به ؛ هو قول الشاعر ابن عنمه من شعراء الأصمعيات - كما سيجىء فى ص ٤٣٣ - قال : فإن يجزع عليه بنو أبيه لقد خدعوا ، وفاتهمو قليل كما اقترن جوابها باللام فى خطبه لأبى بكر رضى الله عنه - وردت فى الجزء الأول من كتاب زهر الآداب ، للحصرى ص ١٠ - جاء فيها : (يا معشر الأنصار إن شئتم أن تقولوا إنا آويناكم فى ظلالنا ، وشاطرناكم فى أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا - لقلتم ..) «إن» فى المثالين بمعنى «لو» وقد جاء فى كتاب : «شفاء الغليل» للخفاجى - ص ١٧٤ ماده «لو» ما نصه : (إدخال اللام فى جواب «لو» ظاهر. وأما فى جواب «إن» فقليل إنه من خطأ المصنفين. وليس كذلك ، لأنها تخرج على أنها جواب «لو» مقدره ، والتقدير فى قولهم : «وإلا لكان كذا ..» «فلو كان كذا لكان كذا» ترقيا من مرتبه الشك إلى الجزم). ه. ونرى أن هذا التعليل مرفوض ؛ لعدم توضيحه طريقه «التقدير» ومكانه ، والضابط الذى يحدده ، ولأن الأخذ به وحده يفتح باب الفساد والفوضى فى اللغة. وكان عليه أن يستدل بأمثله مسموعه تؤيده ولم نره ولا غيره عرض أمثله من فصيح الكلام تؤيد ذلك الأسلوب إلا ما نقلناه - وفيه الكفايه. ورأى أن ذلك الأسلوب صحيح مع قلته ، ولكن الأفضل الاكتفاء بالأكثر - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٩ ص ٤٣٣ -.

٢- هو النوع السابع الآتى فى ص ٤٣٢. وانظر معنى «إذا» فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٢.

٣- راجع الهمع والصبان - فليست فاء السببيه الجوابيه التى ينصب بعدها المضارع «بأن» المضمرة وجوبا.

٤- راجع الهمع والصبان - فليست فاء السببيه الجوابيه التى ينصب بعدها المضارع «بأن» المضمرة وجوبا.

٥- وستذكر أنواع أخرى فى «ج» من الزيادة والتفصيل ص ٤٣٦.

والاستفهام ، وغيره من بقيه أنواع الطلب التي سبقت (١). فمثال الأمر :

إن ملكت النفوس فابغ رضاها

فلها ثوره ، وفيها مضاء

ومثال النهى : من يستشرك فلا تكتم (٢) عنه صادق المشوره ، ومن يستنصحك فلا تحجب (٣) عنه خالص النصيح (٤) ...

ومثال الدعاء : ربّ : إن أدعك لما يرضيك فاستجب ، وإن أتجه لما يغضبك فلترشدني للسداد. ربّ ، إن هفوت فلا تحرمني المغفره ، وإن ضللت فلا تتركني ضالا ... ونحو : إن يمت المجاهد فيرحمه الله ، أو : فرحمه الله.

ومثال الاستفهام قوله تعالى : (إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ، وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ؟) ، ومثل : من تسنح له الفرصه فهل يتركها تفرّ؟ ومن تلوح له الآمال أفيقعد عن السعي وراءها؟

ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداء الاستفهام إن كانت الأداه غير الهمزه. (مثل : هل ، أين - متى ...) فإن كانت الأداه هي الهمزه وجب تقديمها على الفاء ، وقد سبقت الأمثله.

ومثال التمني : العافيه أغلى ما فى الحياه ، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى حقّها. ومثل : الربيع شباب الزمان وجماله ، إن يقبل فليت الناس يغتنمون إقباله ، ويسارعون إلى التمتع بمباهجه ومفاته ...

وهكذا بقيه أنواع الطلب ...

الثانى : الجمله الفعلية التي فعلها جامد ؛ نحو : من يطلق لسانه بدم الناس فليس له واق من ألسنتهم. وقول الشاعر :

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه

فليس على شيء سواه بخزان

الثالث : الجمله الفعلية المصدره بالحرف : «قد» (٥) ؛ نحو : من يحكم

ص: ٤٣٠

١- فى ص ٣٤٤.

٢- المضارع مجزوم «بلا» الناهيه ، وليس جوابا مجزوما لأن ؛ الجواب هو الجمله المضارعيه كلها.

٣- المضارع مجزوم «بلا» الناهيه ، وليس جوابا مجزوما لأن ؛ الجواب هو الجمله المضارعيه كلها.

٤- وقد اجتمع الأمر والنهى فى قول بعض العرب : (إذا بلغك أن غنيا افتقر فصدق ، وإذا بلغك أن فقيرا اغتنى فصدق ، وإذا بلغك أن حيا مات فصدق. وإذا بلغك أن أحق اكتسب عقلا ونطق حكمه فلا تصدق).

٥- انظر السبب في رقم ٨ من ص ٤٢٠.

أمره فقد ضمن إصابه الهدف. ومن أساء الوسيله فقد ضل السبيل إلى الغايه. وقول الشاعر:

فإن تكن الأيام أحسنّ مره

إلى فقد عادت لهن ذنوب

الرابع : الجملة الفعلية المصدره بأحد حرفى التنفيس (وهما : السين ، وسوف) نحو : من يحسن فسيجزى على الإحسان إحسانا ، ومن يسيئ فسيلقى على الإساءه شرًا وخسرانا. ونحو : إن يعدل الحاكم فسوف تستقيم له الأمور ، وإن يظلم فسوف تنهار دعائم حكمه ، وتدوم بعدها حسراته وآلامه.

الخامس : الجملة المصدره بأحد أحرف النفي الثلاثه (وهى : ما - لن - إن) (١) ؛ نحو : من يقصّر فما ينتظر حسن الجزاء (٢) ، ونحو قوله تعالى : (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) ، ونحو : من يستسلم للغضب فإن يلومن إلا- نفسه على ما يصيبه. أى : فلا يلومن إلا نفسه (٣) ...

فإن كانت أداءه الشرط هى «إذا» والنافى هو «إن» جاز مجيء الفاء وعدم مجيئها. ومن الثانى قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا) ، أى : ما يتخذونك (٤) ...

السادس : الجملة المبدوءه بكلمه لها الصداره ؛ (مثل : ربّ - كأنّ - أدوات الشرط - أداءه القسم عند كثير من النحاه) .. نحو :

إن كان عادكمو عيد فربّ فتى

بالشوق قد عاده من ذكركم حزن

ونحو قوله تعالى : (مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ : أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ، أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ ، فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) ، وقولهم : من يأكل مال اليتيم فكأنه يأكل نارا. ومثل قوله تعالى يخاطب الرسول فى أمر المعارضين : (وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغَى

ص: ٤٣١

١- انظر رقم ١ من «ج» فى الزيادة الآتية والتفصيل (ص ٤٣٦). فقد جعل بعض النحاه «لا» و «لم» النافيتين مثل «إن» النافية. ولكنه جعل اقتران الفاء بهما جائزا ، لا واجبا. أما مع «إن» فواجب (انظر ص ٤٣٥).

٢- انظر رقم ١ من «ج» فى الزيادة الآتية والتفصيل (ص ٤٣٦). فقد جعل بعض النحاه «لا» و «لم» النافيتين مثل «إن» النافية. ولكنه جعل اقتران الفاء بهما جائزا ، لا واجبا. أما مع «إن» فواجب (انظر ص ٤٣٥).

٣- وقول الشاعر : فإن كنت قد فارقت نجدا وأهله فما عهد نجد عندنا بذيمة

٤- فإن كان حرف النفى هو «ما» وجب اقترانه بالفاء ؛ كقول الشاعر : إذا كانت النعمى تكدر بالأذى فما هى إلا محنه وعذاب

نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ، أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَأْيَهُ ...) ، ومثل : متى تعتمد الدوله على أسباب القوه فو الله يخافها أعداؤها.

السابع : الجمله الاسميه كقول الشاعر :

إن يحسدوك على فضل خصصت به

فكلّ منفرد بالفضل محسرد

وقول الآخر :

ومن كان منحلّ العزائم تابعا

هو اه فإن الرشد منه بعيد

..... (١).

وقد تغنى «إذا» الفجائية (٢) عن الفاء في الدخول على الجمله الاسميه بشرطين ؛ أحدهما : متفق عليه ، وهو أن تكون الجمله اسميه غير داله على طلب ، ولا مسبوقة بنفى ، ولا بناسخ ؛ ومن الأمثله : البيت الأول السالف ، وهو :

إن يحسدوك ... بخلاف : إن يطع الولد أبويه فويح له ، وإن يعصهما فويل له (٣). أو : إن يعصهما فما له حظ من التوفيق ، أو إن يعصهما فإن خسارته ميبين ؛ وكالبيت الثانى السالف. فالفاء واجبه فى هذه الأمثله وأشباهاها ، ولا يصح : «إذا». والآخر : غير متفق عليه. وهو أن تكون أداه الشرط «إن» دون غيرها من أخواتها الشرطيه. فكثرت النحاء تشترطها. نحو : إن تخلص إذا الإخلاص ينفعك. وقلة النحاء لا- تشترطها بعينها ، وإنما تجعل مثلها «إذا» الشرطيه ؛ مستدلين بقوله تعالى فى المطر : (فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ) وقوله تعالى : (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) والأحسن الأخذ برأى القله ؛ إذ تؤيدها الشواهد ، ولا سيما بعض الآيات القرآنيه ، ولا داعى للتأويل.

ص: ٤٣٢

- ١- اجتمعت الجملتان ؛ الاسميه ، والمصدره بما النافيه فى قول الشاعر : فإن أرحل فمعروف جهادى وإن أقعد فما بى من خمول
- ٢- معناها الدلاله على المفاجأه فى الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام. وبالرغم من أنها للمفاجأه فى الحال - لا تخلو هنا - بعد أداه الشرط - من دلالة تعقيب لجواب الشرط بعد فعل الشرط. والأحسن اعتبارها فى كل الأساليب حرفا (وقد سبق الكلام عليها فى ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢ وفى الجزء الثانى باب الظرف ..) وهل يصح أن تجتمع هى والفاء معا؟ الجواب فى ص ٤٣٤.
- ٣- الدعاء نوع من الطلب - كما عرفنا فى ص ٣٤٤ -.

هذا وقد اجتمع في البيت الآتي أكثر الأمور السابقة التي لا يصلح فيها الجواب أن يكون شرطا ، ويجب في كل منها اقتران الجواب بالفاء ، والبيت هو :

اسميه ، طلبيه ، وبجامد

وبما ، وقد ، وبلن ، وبالتنقيس

.....(١).

٩ - ورد في المسموع القليل اقتران جواب «إن الشرطيه» باللام ، على اعتبار «إن الشرطيه» بمنزله «لو (٢)» ومنه قول الشاعر (٣) :

فإن يجزع عليه بنو أبيه

لقد خدعوا ، وفاتهمو قليل ...

وقول أبي بكر رضى الله عنه في خطبه له (٤) : «يا معشر الأنصار إن شئتم أن تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا ، وشاطرناكم في أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا - لقلتم» (٥) وتفصيل الكلام على هذين المثالين وحكم نظائرهما من كلام المحدثين موضح فيما سبق (٦).

وقد يقترن جواب «إن» و «لو» الشرطيتين بكلمه «إذا» طبقا للبيان الذى سلف (٧).

إلى هنا انتهت الأحكام الخاصه بالجمله الجوابيه ، وستجىء (٨) أحكام عامه تتصل بها وبالجمله الشرطيه.

ص: ٤٣٣

١- لم يشمل البيت حالات النوع السادس التى سلفت فى ص ٤٣١ ، ولا- حالات تأتي فى «ج» ص ٤٣٦ ، وفى اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائيه التى تخلفها فى بعض الحالات يقول ابن مالك : (وسنذكر البيتين فى ص ٤٤٤ لمناسبه أخرى هناك).
واقرن «بفا» حتما جوابا لو جعل شرطا «لإن» أو غيرها لم يجعل وتخلف «الفاء» «إذا» المفاجأه كإن تجد إذا لنا مكافأه (بفا ، ، أى : بالفاء) يريد : اقرن بالفاء حتما كل جواب لو جعلته فعل شرط للأداه «إن» أو غيرها من أخواتها - لم يجعل. أى : لم يصلح فعلا- للشرط ؛ لعدم انطباق الشروط عليه. ثم قال : إن هذه «الفاء» قد تختفى ويحل محلها «إذا» وساق لها مثلا ، ولم يتعرض للتفصيلات والشروط المختلفه.

٢- راجع البيان الخاص بهذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٩.

٣- راجع البيان الخاص بهذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٩.

٤- هو عبد الله بن عنمه ، من الشعراء الذى يحتج بكلامهم - وله إشاره فى هامش ص ٤٢٩ - والبيت منقول من الأصمعيه الثامن.

٥- الخطبه كامله فى الجزء الأول من كتاب «زهر الآداب» للحصرى ، ص ١٠.

٦- سبق تفصيل هذا الحكم لمناسبه أخرى فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٩.

٧- فى ص ٢٩٧ وفى ص ٤٢٩.

٨- فى ص ٤٣٩.

(١) أيجوز الجمع بين "الفاء وإذا" - السالفتين -؟ صرح أكثر النحاه بأنه لا يجوز ، وتأولوا قوله تعالى : (حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ، وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَمَاذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ...) ، فقالوا إن «إذا» لمجرد التأكيد هنا ، وليست للربط ، والممنوع أن تكون للربط عوضا عن الفاء ، إذ لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه. وهذا تأويل بادی الضعف ؛ لأن المهم الذي يراد معرفته هو الجمع بين هذين الحرفين أحيانا ؛ صحيح هو - على قلته - سائغ الاستعمال ، أم غير صحيح وغير سائغ؟ والقرآن قد جمع بينهما ؛ فلم يبق مجال لمنع الجمع وإن كان قليلا- نسبيا. أما التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهميه له بعد الحكم بصحة الاستعمال ؛ محاكاة للقرآن الكريم ؛ إذ لا شك أن محاكاته جائزه بالصوره والمعنى الواردين به ؛ وإن كان أحد الاستعمالين أكثر فيه من الآخر ، بل هي اختيار موفق لأسمى الأساليب التي تحاكي.

على أنه قد جاء في تفسير النسفى النص الصريح على أن «الفاء» قد اجتمعت هنا مع «إذا» لتأكيد الربط.

(ب) هل يصح - أحيانا - الاستغناء عن هذه الفاء الرابطة ، وعمما يخلفها بعد حذفها ؛ وهو : «إذا» الفجائية؟

أجابوا : لا يصح الاستغناء إلا فى الضروره الشعريه ؛ كقول القائل :

من يفعل الحسنات الله يشكرها (١)

والشّر بالشّر عند الناس مثلان

وقول الآخر :

ومن لم يزل ينقاد للغى والصبا

سيلفى على طول السلامه نادما

ومن النادر الذى لا يقاس عليه عندهم قوله عليه السلام فى حديث اللقطة (٢) (... فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها ...) ويؤولون قوله تعالى : (وإنّ الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم. وإن أطعموهم إنكم لمشركون ...) على تقدير «قسم» قبل الشرط ؛ فيكون الجواب للسابق وهو

ص : ٤٣٤

١- ولا يصح فى هذا البيت اعتبار «من» موصوله مبتدأ ، والجمله الاسميه خبرها ؛ لما يترتب على هذا من خلو الجمله الخبريه من رابط يربطها بالمبتدأ.

٢- سبق معناها فى رقم ٦ من هامش ص ٤٢١ لمناسبه أخرى.

القسم المقدّر (١)؛ والأصل عندهم: ولئن أطعموهم إنكم لمشركون. فجملة؛ "إنكم لمشركون"، جواب للقسم لا للشرط، ولم تذكر لام القسم مع أن القسم نفسه محذوف - (والأصل والله إن أطعموهم...) لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس واجبا، وإنما هو أقوى وأكثر. وبهذا التأويل يقولون في آيات أخرى تشبه الآية السالفه في رأيهم، مع أنها تخالفها في شيء هام، ومن هذه الآيات قوله تعالى في المشركين: (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) وقوله تعالى: (وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ)، ووجه المخالفه هو أن المضارع يؤكد هنا بالنون؛ فالقسم محتم ليسوغ التأكيد بها.

وقال آخرون: إن الفاء ليست محذوفه في الآيات السالفه - وما يشبهها - وإنما هي مقدره ملحوظه؛ فكأنها مذكوره. ولكن كثره النحاه لا ترتضى هذا الرأي (٢)، مع أن الخلاف شكلي محض. إذ مؤداء في الرأيين التأويل بالحذف، وإن اختلفا في نوع المحذوف. والتمحل ظاهر في تأويل الآية الأولى، وفي الحكم على الحديث بالندره، لوجود شواهد أخرى نثريه - لا تخضع للضرورة - وغير نثريه. فالأفضل أن يقال: إن الأعم الأغلب هو عدم حذف «الفاء» و «إذا» التي تنوب عنها، وأنه يصح - مع القله النسبيه، لا الذاتيه - الاستغناء عنهما، إن كانت أداه الشرط هي: «إن» (٣)....

ويقول أبو حيان وفريق من النحاه إن «إذا» الشرطيه قد تنفرد بخلو جوابها منهما إذا كان الجواب منفيا بيان، أو: ما، أو: لا. وجعل منه قوله تعالى: (وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوعًا...) - كما سبقت الاشاره لهذا (٤) -

ص: ٤٣٥

١- أما جواب الشرط فمحذوف يدل عليه جواب القسم (ولهذا صله بما يجيء في هامش ص ٤٥٤).
٢- جريا وراء الرأي الذي اختاره الرضى وآخرون. فقد جاء في شرحه للكافيه - ج ٢ ص ٣٩٤ - ما نصه: (قال بعضهم: إن قوله تعالى: (إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) جواب الشرط، والفاء مقدره. ولم يقدر قسما. وهو ضعيف؛ لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر، كقوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الناس مثلان). اهـ ومثله أبو حيان في كتابه البحر (ج ٤ ص ٢١٣) حيث يقول: (زعم الحوفي أن قوله تعالى: (إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) على حذف الفاء، أى: فإنكم، وهذا الحذف من الضرائر فلا يكون في القرآن وإنما الجواب محذوف. و «إنكم لمشركون» - جواب قسم محذوف، والتقدير: والله إن أطعموهم... اهـ والخلاف بين الرأيين شكلي - كما سيجيء.

٣- لأن أكثر الأمثله المسموعه الخاليه منها كانت أداه الشرط فيه هي: «إن».

٤- في النوع الخامس - ص ٤٣١ -.

(ح) هل يصح أن يقترن الجواب بالفاء في غير تلك المواضع التي لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط؟ أجبوا :

١ - إن كان المضارع يصلح فعلا للشرط جاز اقتترانه «بالفاء» ؛ بشرط أن يكون مثبتا أو منفيًا ب «لا» ، قيل : أو «لم» أيضا ، (ففى «لم» خلاف) ، ومتى اقتترنت «الفاء» به وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجمله الاسميّه جواب الشرط. ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب : إذ لو كان الجواب لوجب جزمه ، والحكم بزياده الفاء زياده مطلقه ، يراعى فيها تقدير سقوطها. لكن العرب التزمت رفعه معها ؛ فدلّ هذا على أصاله الفاء ، وأنها داخله على مبتدأ مقدر ، وليست زائده للربط : ومن أمثله قوله تعالى : « (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) وقوله : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا) ، أى : فهو لا يخاف ... فإن لم يوجد فى الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أو للقصة ، كقراءه من قرأ قوله تعالى فى حكمه شهاده المرأتين : (أَنْ تَصِلَ إِخِيْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِخِيْدَاهُمَا الْأُخْرَى)) بكسر همزه : «إن» ورفع المضارع : «تذكر». والتقدير : فهى - أى : القصة - تذكر ، ونحو : إن قام المسافر فيتبعه صديقه. أى : فهو - الحال والشأن - يتبعه صديقه. (وفى هذه القراءه تكلف لا داعى له).

٢ - إن كان فعل الجواب ماضيا متصرفا ، مجردا من «قد» و «ما» ... وغيرهما مما يتصل به ويوجب اقتترانه بالفاء - طبقا لما تقدم - فله ثلاثه أضرب : فإن كان ماضيا لفظا ومعنى فالواجب اقتترانه بالفاء على تقدير : «قد» قبله إن لم تكن ظاهره ؛ لتقربه من الحال القريب من الاستقبال كقوله تعالى فى سوره يوسف : (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ...) (١) أى : فقد صدقت.

ص : ٤٣٦

١- المضى حقيقى هنا. وقد يقال إنه مؤول بمثل التأويل الذى جرى على آيه أخرى سبقت (فى رقم ٣ من ص ٤١٧) وهى قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ). إذ المراد فيهما : إن ثبت فى المستقبل أنى قلته فقد علمته ، وإن ثبت فى المستقبل أن قميصه قد ...

وإن كان ماضيا فى لفظه مستقبلا فى معناه ، غير مقصود به وعد أو وعيد - امتنع اقترانه بالفاء ؛ نحو : إن قام المسافر قام زميله .

وإن قصد بالماضى الذى معناه المستقبل ، وعد أو وعيد ، جاز اقترانه بالفاء على تقدير : «قد» ؛ إجراء له مجرى الماضى لفظا ومعنى للمبالغه فى تحقق وقوعه ، وأنه بمنزله ما وقع . ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ ...) وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل فى حقيقته وليس ماضيا . ويندرج تحت الوعد والوعيد ما كان غير صريح فى أحدهما ولكنه ملحوظ فى الكلام ، مراد منه ؛ فیدخل الدعاء فى قول جميل يخاطب غراب البين ، داعيا عليه :

فإن كان حقا ما تقول فأصبحت

همومك شئ ، والجناح كسير

ودرت بأعداء حبيبك فيهمو

كما قد ترانى بالحبيب أدور

ویدخل التخويف وبيان العواقب كالذى فى قول النابغه الجعدى :

الحمد لله لا شريك له

من لم يقلها فنفسه ظلما

أى : فظلم نفسه .

(د) قد ينزل بعض الظروف منزله الشرط فيكون مضافا لجمله بعده مباشرة ، ومنصوبا لعامل فى الكلام المتأخر عنها ، المترتب عليها ؛ كأنه جواب لها ، معلق عليها ؛ كتعليق الجملة الجوابية على الشرطية ، ومن الأمثلة لذلك قوله تعالى فى موقف الكفار من القرآن الكريم : (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكُ قَدِيمٌ) ، وقد سبق (١) تفصيل هذه المسألة ، وبيان صورها المختلفة .

(ه) بمناسبه الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يجيزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع - مباشرة - فى جمله بعد جمله الصلة ، أو فى جمله بعد الجملة الواقعة صفه لنكره ، بشرط أن تكون الجملة المشتمله على المضارع المراد جزمه بمنزله الجواب والجزاء لجمله الصلة ، أو الصفه . ففى مثل : الذى يكرمنى أكرمه - وكل رجل يقول الحق أحترمه - يجيزون جزم المضارعين : «أكرم» ، و «أحترم» لأن جملة كل منهما على اعتبارهما بمنزله جوايين للصلة والصفه ، شبيهه بجمله الجواب للشرطية ؛ كالتأما مترتبه على الجملة التى قبلها . فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك .

ص : ٤٣٧

هامش ص ٢٧٩ عند شرح بيت ابن مالك : «وحيث جرا فهما حرفان ..» وفي باب حروف الجر ، م ٨٩ رقم ٢ من هامش ص (٣٤٤).

وهذا قياس مرفوض ؛ فالحججه القويه هى السماع عن العرب. وما عرضه الكوفيون من أمثله قليله غير صالح لتأييد دعواهم. فوجب
الاقتصار على المسموع القليل ، دون القياس عليه. وإنما سجلنا رأيهم هنا لنعرف به ذلك الوارد المسموع دون محاكاته.

ص: ٤٣٨

ما يختص بهما من ناحيه نوعهما ، وكيفيه إعراب فعلهما

جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية ، وفعلها ، وحده ، هو فعل الشرط - كما عرفنا - ؛ سواء أكانت ماضويه أم مضارعيه. فلها من هذه الناحيه صورتان. أما جملة الجواب فقد تكون فعلية - ماضويه (١) أو مضارعيه - وقد تكون اسميه بشرط اقترانها بالفاء ، أو ما يخلفها ، طبقا لما سبق (٢).

والصور السالفه كلها صحيحه. ولكنها - مع صحتها - مختلفه الدرجه فى قوه الفصاحه والسمو البلاغى ؛ فبعضها أقوى وأسمى من الآخر ؛ تبعا لنصيبه من كثره الاستعمال الوارد فى الأساليب العاليه المأثوره. وقد يختلف فى ضبط المضارع وإعرابه.

هذا ، ويلاحظ : أن الماضى فى الجملتين قد يكون ماضيا لفظا ومعنى ؛ بحسب أصله قبل مجيء أداء الشرط الجازمه ، فإذا جاءت جعلته ماضيا لفظا ، لا معنى ، لأنها تجعل زمنه مستقبلا (٣) ؛ فيظل ماضيا بلفظه وصورته ، دون زمنه الذى تغير فصار بسببها مستقبلا. كما يلاحظ أن المضارع فى الجملتين قد يكون مضارعا لفظا ومعنى بحسب أصله ، فإذا دخلت عليه «لم» الجازمه تركته مضارعا لفظا لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه ماضيا ؛ فيظل مضارعا بلفظه وصورته ، دون زمنه الذى تغير وصار زمنا ماضيا. وإذا سبقتهما معا أداء شرط جازمه خلصت زمنه للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود : «لم» ، ذلك أن أداء الشرط الجازمه لا بد أن تخلص زمن الفعل فى الجملة الشرطيه ، وفى الجملة الجوابيه - للمستقبل المحض ؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعا أصيلا ، أم كان ماضيا أصيلا (أى : ماضيا لفظا ومعنى) أم ماضيا معنى فقط دون لفظ - كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» ؛ فإن صورته صورته المضارع ، ولكن زمنه ماض ، بسبب «لم» فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقبل وحده ؛ بسبب أداء الشرط الجازمه (٤) وفيما يلى ترتيب درجاتها :

ص : ٤٣٩

١- مع مراعاة ما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٣٦.

٢- مع مراعاة ما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٣٦.

٣- فى ص ٤٣٢.

٤- راجع ما سبق متصلا بهذا فى آخر رقم ١ من هامش ص ٣٨٩.

الأولى : أن يكون الفعلان مضارعين أصيلين مجزومين ، لفظا (١) بأداه الشرط لأن أحدهما فعل الشرط ، والثاني هو فعل الجواب المباشر (٢) ؛ كقوله تعالى : (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ؛ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ) ، وقوله تعالى : (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ) (٣) وقوله تعالى : (وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ)

الثانية : أن يكون الفعلان ماضيين لفظا ؛ فيبيان لفظا ويجزمان محلا - أى : أن كلا منهما مبنى فى لفظه ؛ (كالشأن فى الأفعال الماضيه كلها) ولكنه فى محل جزم ؛ لأنه فعل الشرط ، أو فعل الجواب ، والأصل فى فعلى الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظا ؛ فكذلك يجزم ما يحلّ محلّهما. ولما كان الماضى لا يجزم لفظا وجب جزمه محلا (٤). ومن الأمثله : من أسرف فى الأمل. قصر فى العمل ، وقول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمه

ذموه بالحق وبالباطل

وقول الآخر :

إن اللئام إذا أذلتهم صلحوا

على الهوان ، وإن أكرمتهم فسدوا

ويدخل فى هذه الدرجه الماضى معنى دون لفظ - وهو المضارع المسبوق بالحرف «لم» ؛ نحو : إن لم تتأهب للأعداء لم تغلب عليهم - من لم يهيئ للغايه

ص : ٤٤٠

- ١- هذا إن لم تتصل بالمضارع إحدى النونين ، فإن اتصلت به إحداهما كان مبنيا فى محل جزم ؛ كما فى ص ٢٦٣.
- ٢- أى : الذى يعتبر وحده فعل الجواب مجزوما ، وهو مع فاعله جمله فعليه هى جمله الجواب ؛ وليست فى محل جزم. بخلاف ما لو كان المضارع مع فاعله خبرا لمبتدأ محذوف ، والجمله من المبتدأ المحذوف وخبره هى جمله الجوابيه ، فى محل جزم - كما سيجىء فى هامش ص ٤٤٣ - ففى هذه الصوره وأمثالها لا يكون المضارع هو فعل جمله الجوابيه إذ جمله المضارعيه هنا خبر لمحذوف ، وليست هى الجواب ، وليس المضارع فيها مجزوما.
- ٣- أول الآيه : (إِنْ تَشْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ ، وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ...)
- ٤- لهذا الجزم المحلى آثاره فى التوابع ؛ كالعطف والبدل وغيرهما. فإذا عطف عليه مضارع متحد معه فى الزمن وجب جزم المضارع. وإن أبدل منه مضارع جزم أيضا ، وهكذا. وإن عطف عليه ماض كان مبنيا فى اللفظ مجزوم المحل.

وسائلها عوقب بالخيبه فى إدراكها - من قصير فى الوسيله لم يفز بتحقيق الأمل - وقد سبق (١) الكلام على إعراب المضارع المسبوق «بلم».

الثالثه : أن يكون فعل الشرط ماضيا - ولو معنى - وفعل الجواب مضارعا أصيلا كقوله تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ، وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ، وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ). فالماضى مبنى فى محل جزم ، والمضارع المجرد مجزوم مباشره. ومثل ؛ من لم يغتنم الفرصه يعاقب بالحرمان ، ويجوز رفع المضارع ، وهذا حسن ، ولكن الجزم أحسن (٢) ...

الرابعه : أن يكون فعل الشرط مضارعا أصيلا مجزوما ، وفعل الجواب ماضيا - ولو معنى - وهذه الصوره أضعف الصور حتى خصّ بها بعض النحاه بالضروره الشعريه. ولكن الصحيح أنها ليست مقصوره على الشعر ، وإنما تجوز فى النثر مع قلتها. ومن أمثلتها نثرا قول النبى عليه السّلام (من يقيم ليله القدر إيمانا واحتسابا غفر له). وقول عائشه عن أبيها وهى تحدث الرسول عليه السّلام : «إن أبا بكر رجل أسيف (٣) ؛ متى يقيم مقامك (٤) رقى». ومن أمثلتها شعرا قول القائل يمدح ناصره :

من يكدنى (٥) بسىئى كنت

منه

كالشّجا بين حلقة والوريد

وقول الآخر فى أعدائه :

إن يسمعوا سبّه طاروا بها فرحا

منى ، وما يسمعوا من صالح دفنوا ... (٦)

ص : ٤٤١

-
- ١- فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٩.
 - ٢- وسيجىء هذا الحكم فى الصفحه التاليه وفيها أمثله للرفع المطلوب هنا.
 - ٣- كثير الأسف والحزن والبكاء ؛ خوفا من الله.
 - ٤- تريد : متى يقيم مقامك فى الصلاه إماما بالناس وقت تخلفك عن الإمامه.
 - ٥- كاد ، يكيد ، كيدا - خدع ومكر.
 - ٦- وفى نوعى الفعلين يقول ابن مالك فى بيت أشرنا إليه فى ص هامش ٣٩٨ لمناسبه هناك : وماضيين أو مضارعين تليهما ، أو متخالفين

ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع فى الجواب وجزمه

الأصل أن يكون المضارع فى الجواب مجزوما. لكن يصح جزمه ورفعه إن كان فعل الشرط ماضيا - لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المجزوم بلم ، فكلا- الضبطين حسن ، ولكن الجزم أحسن. - كما أشرنا (١) - وقد سبقت أمثله الجزم. ومن أمثله الرفع قول الشاعر يمدح :

وإن أتاه خليل يوم مسغبه

يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم (٢)

وقول المتغزل :

إن رأتنى تميل عنى كأن لم

يك بينى وبينها أشياء

وقولهم : من لم يتعود الصبر تودى به العوادي.

فإن كان فعلا الشرط والجزاء مضارعين لفظا ومعنى وجب جزمهما إلا على رأى ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جوابا فى النثر وفى النظم ؛ مستدلا بقراءه من قرأ قوله تعالى : (أَيُّمَّا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ، وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ) برفع المضارع «يدرك» ، وبقول الشاعر :

يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنك إن يصرع أخوك تصرع

وقول الآخر يخاطب جملة :

فقلت : تحمل فوق طوقك إنها

مطبَّعه ، من يأتها لا يضيرها (٣)

والأفضل إهمال هذا الرأى قدر الاستطاعة ، منعا للخلط واللبس ، ولأن ذلك الاستدلال واه. فروايه القراءه المذكوره موضع شك. وبقية الأمثله قليله ، فوق أنها مقصوره على الشعر ولذا قال بعض النحاه ؛ إنه لا يصح الرفع مطلقا إلا فى الضروره الشعريه.

لكن كيف نعرب المضارع المرفوع فى جملة الجواب كالحالتين السالفتين؟ ١ - الخير : أن نواجه الحقيقه والأمر الواقع ؛ فنقول عند وقوعه مرفوعا فى الشعر وليس له معمول متقدم على الأداة : إنه جواب الشرط ، مرفوع للضروره أو على لغه ضعيفه. وعند وقوعه فى النثر : إنه مرفوع ، محاكاه لتلك اللغه.

١- فى الصفحه السالفه.

٢- لا حرم «لا ممنوع». أى يقول : ما لى غير ممنوع.

٣- يقال إن الشاعر : أراد أن يضع فوق جمله قربه أو غراره كبيره مملوءه طعاما ، وأن يشجعه على احتمال عبئها الثقيل ، فقال له هذا (إنها مطبعه .. «أى : إن القرية أو الغراره مملوءه ، من يأخذ منها شيئا فإنه لا ينقصها).

ولا داعى للتأويل المرهق ، والتقدير ، وافترض الحذف ، أو التقديم ، أو التأخير ، رغبه فى الوصول إلى وسيله تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف ، إلى نطاق شىء آخر يبيح رفعه بغير ضعف وبغير أن يكون جواب شرط. وفى هذا ما فيه من التكلف الذى لا يطابق الواقع. فوق ما يوجه إليه من اعتراضات أخرى (١).

ص: ٤٤٣

١- من أمثله هذا التكلف والإرهاق ما يقوله سيويه وبعض أئمه النحاه : «ا» يقول سيويه : إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضى - مثل : إن رأتنى تميل عنى .. - ليس هو جواب الشرط وإنما هو دليل على الجواب ، وتسميته بالجواب : تساهل أو مجاز لدلالته على الجواب. والجواب الحقيقى محذوف وهذا المضارع المرفوع قد تأخر مع فاعله عن موضعهما الأسمى الذى يسبق أداءه الشرط. والأصل عنده : تميل عنى إن رأتنى تمل. فالجواب محذوف دل عليه جملة : (تميل عنى). وهذه الجملة المتقدمه على أداء الشرط قد تركت موضعها وجاءت متأخره عن الجملة الشرطيه ؛ ففى الكلام حذف الجواب ، وتأخير ما يدل عليه. وعلى هذا لا يجوز جزم ما عطف على هذا المضارع ، ويجوز أن يفسر ناصبا للاسم الذى قد يكون قبل الأداء ؛ مثل : محمداً إن جاء أكرمه وأرعاه. وقال الكوفيون والمبرد : إن المضارع وما يتصل به هو الجواب ، ولكن على تقدير «الفاء» التى تدخل على الجواب أحيانا ؛ فتقوم فى إفاده الربط بين جملتى الشرط والجواب مقام جزم الفعل ، ولا يجزم معها الفعل ؛ استغناء بها فى الربط عن الجزم - كما سبق فى ص ٤٢٩ - . ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبرا لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هى جواب الشرط فى محل جزم. ويجب عندهم رفع المضارع فى هذه الصوره ؛ لأن المضارع الواقع فى حيز «فاء» الربط على الصوره السالفه واجب الرفع بالرغم من أن الفاء هنا مقدره - سواء أكان فعل الشرط ماضيا ، نحو قوله تعالى : (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) أم مضارعا كقوله تعالى : (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا). ففى الكلام - عندهم حذف الفاء وتقدير وجودها ، وحذف المبتدأ ، وتكوين جملة منه ومن خبره تعرب جواب الشرط ، وجملة الجواب فى محل جزم ، فيجوز العطف عليها بالجزم ، ولا يصح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تفسر عاملا. وهذا الرأى - برغم ما فيه - أقرب من رأى سيويه إلى القبول. وهناك رأى ثالث قد يكون أقربها إلى السداد - برغم ما فيه أيضا - وملخصه : أن المضارع مرفوع لا- لسبب مما ذكر ، ولكن لأن أداء الشرط لم يظهر لها تأثير فى لفظه ؛ لأنها عجزت عن التأثير فى لفظ فعل الشرط الماضى فضعفت عن الوصول إلى المضارع لتؤثر فى لفظه أيضا!! وهذا التعليل واضح الفساد. فما السبب فى عجزها هنا وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضى مع أن فعل الشرط ماض فى الحالتين؟ ومن ثم يظهر فساد التعليل ؛ - برغم ما سجله من أن الأداء عجزت عن التأثير فى لفظ المضارع وهذا نوافقه عليه - وهو فوق ذلك مقصور على إحدى الحالتين. فلا يشتمل على الآتيه : «ب» ويقول سيويه : فإن كان المضارع مرفوعا بعد فعل الشرط المضارع فإن تقدم على أداء الشرط عامل يطلب المضارع المتأخر المرفوع فالأفضل اعتبار هذا المضارع المتأخر منقولا من مكان سابق على أداء الشرط وأنه ترك مكانه الأسمى وتأخر عنه إلى المكان الذى حل فيه بعد الجملة الشرطيه فهو دليل الجواب وليس جوابا حقيقيا إلا من باب التساهل أو المجاز. ويجب عنده اعتبار هذا المضارع الذى تأخر من تقديم معموله هو وفاعله للعامل المحتاج إليهما قبل أداء الشرط. ففى المثال السالف : (إنك إن - - يصرع أخوك تصرع). يكون المضارع «تصرع» مع فاعله خبر «إن» وتكون هذه الجملة الفعلية قد تأخرت من مكانها الأسمى كما سبق. وإن لم يوجد قبل أداء الشرط عامل يحتاج للمضارع المرفوع وجب تقدير الفاء ، والمضارع بعدها مع فاعله خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره فى محل جزم ، جواب الشرط ... ويرى الكوفيون والمبرد

ومن معهم تقدير الفاء هنا كما قدروها هناك (في «ا») ويتساوى عندهم أن يكون فعل الشرط ماضيا وأن يكون مضارعا. وهذا خير من رأى سيبويه.

ب - فإن كان له معمول متقدم على الأداة فأكثر النحاه يميل إلى رفع المضارع ، وفي هذه الصورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جوابا حقيقيا ؛ نحو : طعامنا إن تزرنا نأكل ، طعام - بالنصب - مفعول مقدم للمضارع : «تأكل» الذى يعتبر دليل الجواب المحذوف ، ولا يصح أن يكون جوابا حقيقيا ، لأن الجواب الحقيقى لا يتقدم هو ولا شىء من معمولاته على الجملة الشرطيه ، ولا على الأداة كما سلف (١) - .

أما لو جعلنا كلمه «طعام» مرفوعه على اعتبارها مبتدأ فالأحسن الأخذ بالرأى الأقوى الذى استخلصناه من عده آراء ، وشرحناه ... (٢) ...

ص: ٤٤٤

-
- ١- راجع رقم ٣ من ص ٤٢٢.
 - ٢- هنا وفي ص ٤٢٢ والتي بعدها. وفيما سبق من رفع المضارع فى الجزاء يكتفى ابن مالك بيت واحد لا إيضاح فيه ولا تفصيل - وقد تقدم فى ص ٣٩٨ لمناسبه هناك - هو : وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن - ٦ ثم أردفه بيتين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من ص ٤٣٣ ، وهما : واقرن «بفا» حتما جوابا لو جعل شرط ل «إن» أو غير هالم ينجعل - ٧ وتخلف «الفاء» «إذا المفاجأه» كإن تجد إذا لنا مكافأه - ٨

(١) إذا وقع بعد جملة الجواب - ولو كانت اسميه ، لأنها فى محل جزم - مضارع مقرون بالواو أو الفاء ، جاز فيه ثلاثه أوجه إعرابه ؛ يختار منها المتكلم والمعرّب ما يناسب السياق ، ويساير معنى التركيب (١).

أولها : اعتبار «الواو» و «الفاء» حرفى استئناف ؛ فالجملة بعدهما استئنافيه مستقله فى إعرابها عما قبلها ، والمضارع فيها مرفوع - إن كان مجردا من ناصب وجازم ، ومن نونى التوكيد - ومن الأمثله قوله تعالى : (وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ ، يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ؛ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) ، برفع المضارع «يغفر» بعد فاء الاستئناف ، وقوله تعالى : (مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) ، برفع المضارع : «يذر» بعد واو الاستئناف ، وقول الشاعر يمدح :

فإن يهلك أبو قابوس (٢)

يهلك

ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذناب (٣) عيش

أجب (٤) الظهر ، ليس

له سنام

برفع المضارع : «نأخذ» بعد واو الاستئناف.

ثانيها : اعتبار الفاء للسببيه والواو للمعيه - وهما عاطفان أيضا مع السببيه والمعيه - والمضارع بعدهما منصوب «بأن» مضمرة وجوبا (بالتفصيل الذى سبق إيضاحه عند الكلام على فاء السببيه ، وواو المعيه) (٥). كالأمثله التى سبقت فى الوجه الأول ،

ص : ٤٤٥

١- كل وجه من هذه الثلاثه يقوم على اعتبار معنى خاص به ، يخالف الآخر ، وواجب المتكلم والمعرّب اختيار الوجه الإعرابى الذى يقوم على الاعتبار المناسب للسياق ، ولما يقتضيه المعنى. ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثه تصلح لكل أسلوب ، وتباح فى كل تركيب بغير تقيد بهذا الاعتبار المعين الخاص ، وإلا صارت اللغه فوضى بسبب محو القيود ، أو إهمالها ، وإهمال الاعتبارات التى تميز المعانى بعضها من بعض.

٢- هو النعمان بن الحارث الأصغر.

٣- ذنب - عقب.

٤- مقطوع. يريد : لا ظهر له ولا سنام ، لضعفه وهزاله. فلا خير فيه.

٥- فى ص ٣٣١ ، ٣٥٤ ، وهامشهما. وقالوا فى سببه : إن الذى سوغ وقوعهما للسبب والمعه هنا ، دون أن يتحقق شرط إضمار «أن» بعدهما وجوبا ؛ - وهو النفى المحض ، والطلب المحض ، وما ألحق بهما ، مما شرحناه فى مكانه - أن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع ؛ فمثله مثل النفى أو الطلب وملحقاتهما. فهم يريدون إرجاع النصب هنا إلى إستيفائهما شرطهما من الوقوع بعد النفى أو الطلب تأويلا ، - - ولكن السبب الحق هو الاستعمال العربى الذى نصب المضارع بعدهما مع عدم تحقق الشرط الأصلى. ومما تجب ملاحظته أن الأخذ بهذا الوجه وجعلهما للمعه والسبب - إنما هو اختيارى محض متروك أمره للمتكلم يختاره ، أو يختار غيره على حسب الاعتبار المناسب للسياق. لكن إذا اختارهما للسبب والمعه وجب نصب المضارع بأن ، ووجب أن تكون مضمرة. فالاختيار جائز ، ولكن النتيجة المترتبة عليه حتمية.

ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة : يغفر - يذر - تأخذ.

ثالثها : اعتبارهما حرفى عطف مجردين له - فلا يفيدان سببيه ولا معيه - والمضارع بعدهما مجزوم ؛ لأنه معطوف على جواب الشرط ؛ فإن كان جواب الشرط مضارعا مجزوما مباشره ، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله ، وإن كان فعل الجواب ماضيا فهو مجزوم محلا ، والمضارع المعطوف مجزوم لفظا ، مراعاة لمحل المعطوف عليه. وكذلك إن كان الجواب جملة اسميه أو فعليه ؛ فإنها تكون فى محل جزم ، والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظا تبعا لمحلها. كالأمثله التى سبقت فى الوجه الأول ، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة : يغفر - يذر - تأخذ ، وكقول الشاعر :

ومن يتتبع - جاهدا - كل عثره

يجدها ولا يسلم له الدهر صاحب

والكوفيون يجعلون «ثم» كالواو فى الأوجه الثلاثة السالفه (1) ؛ فكلاهما إما للاستئناف ، وإما للعطف الخالص ، وإما للعطف مع المعيه ...

(ب) وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفه بعد الجملة الشرطيه مباشره ، متوسطا بينها وبين الجملة الجوابيه ، فأكثر النحاه يجيز فيه وجهين ؛ يختار منهما المتكلم والمعرب ما يناسب السياق.

أحدهما : اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مجزوم ؛ لأنه معطوف بها على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا ؛ كقوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) ، ومثل : من يتكلم فيسرف يكن عرضه للزلل ... أو : ويسرف ، أو : ثم يسرف. ومثل : من تكلم فيكثر ، أو ويكثر ، أو : ثم يكثر - كان عرضه للزلل ... بجزم الأفعال

ص: ٤٤٦

١- وفريق آخر يزيد على أحرف العطف السالفه حرف العطف : «أو» ، ورأيه ضعيف كراى الكوفيين هنا ، لضعف الشواهد التى تؤيده ، والتي يحسن عدم القياس عليها.

المضارعه : (يصبر - يسرف - يكثر ... (لأنها معطوفه والمعطوف عليه مجزوم لفظا أو محلا ؛ فهي تابعه له فى الجزم فتجزم لفظا.

والآخر : النصب على اعتبار الفاء للسببيه مع العطف ، والواو للمعيه مع العطف ، وثم - عند الكوفيين - للعطف مع المعيه ، والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الثلاثه. ومن الأمثله نصب الأفعال المضارعه السابقه كلها. وكذا نصب المضارع : «يخضع» فى قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

فلا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

أما الاستثناف فيمنعه أكثر النحاء ؛ بحجه أنه لا يصح الاستثناف قبل أن تستوفى أداه الشرط جملتها ؛ (الشرطيه والجوابيه معا) ؛ كى يتم المعنى المرتبط بأداه الشرط. ووضع الجمله الاستثنافيه بين جملتى الشرط والجواب إنما هو إقحام لجمله أجنبيه بين جملتين متلازمين فى المعنى.

ويرى المحققون أن رفع المضارع المتوسط بين جملتى الشرط والجواب جائز بعد حرف مما سبق. وحجتهم أنه لا مانع من اعتبار تلك الجمله الأجنبيه جمله استثنافيه معترضه وليست للاستثناف المحض. ورأيهم صحيح (1)، ولا ضرر فى الأخذ به إن اقتضاه المعنى.

وعلى هذا يجوز فى المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقه والذى تتوسط جملته بين جملتى الشرط والجواب - الأوجه الثلاثه ؛ وهى الرفع على اعتبار الجمله استثنافيه اعتراضيه ، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا ، والنصب على اعتبار «الواو» ، و «ثم» للعطف مع المعيه ، و «الفاء» للعطف مع السببيه ، وأن المضارع منصوب بأن مضمرة. وجوبا بعد الثلاثه ، وبهذا يكون حكمه واحدا بعد الأحرف السالفه ، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجمله الجوابيه ، أو توسطه بينها وبين الجمله الشرطيه (2) ...

ص: ٤٤٧

١- لأنه تطبيق على ما قرره النحاء من جواز وقوع الجمله المعترضه بين جملتى الشرط والجواب ، واستدلوا بأمثله من القرآن الكريم (راجع الجزء الثانى من المعنى ، باب الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وكذلك الصبان وحاشيه ياسين على التصريح) وقد يقال لم امتنع الرفع على الاستثناف المحض ، دون الخالى من صفه الاعتراض ؟ أجابوا : أن الاستثناف المحض يشعر بتمام الكلام قبله ، دون الاعتراض.

٢- وفى المضارع المسبوق بالواو أو الفاء مع وقوعه بعد الجمله الجوابيه يقول ابن مالك : - - والفعل من بعد الجزا إن يقترن «بالفا» أو «الواو» بثلاث قمن (قمن ، أى : جدير). والمراد بالتثليث الأوجه الثلاثه التى ذكرناها باعتباراتها المختلفه ، ولم يذكر «ثم» فى رأى الكوفيين. وانتقل إلى حكم هذا المضارع إذا توسط بين جملتى الشرط والجواب ؛ فقال : وجزم او نصب لفعل إثر «فا» أو «واو» ان بالجملتين اكتنفا (إثر : بعد - اكتنف : أحيط) يريد : أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أو

جزمه إن اکتنفته الجملتان ، أى : أحاطت به جملتا الشرط والجواب. واقتصر على ما سبق دون بیان الشروط والأوجه والاعتبارات.

«ملحوظه»: إذا توسط المضارع بين جملتي الشرط والجواب ، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفه أعرب «بدلا» ، إن كان مجزوما ، وأعربت جملته «حالا» - في الغالب - إن كان مرفوعا. فمثال الأول :

متى تأتنا - تلمم بنا في ديارنا -

تجد حطبا جزلا ، ونارا تأججا

والثاني :

متى تأته - تعشو إلى ضوء ناره -

تجد خير نار عندها خير موقد

* * *

ما يختص بهما من ناحية حذفهما معا

يصح حذف الجملتين معا - في الشر والنظم - بشرط أن تقوم قرينه تدل عليهما. والأغلب عند حذفهما أن تكون أداه الشرط هي «إن» مثل قول الشاعر في فتيات ينصحن أخرى اسمها : سلمى - برفض الزواج من رجل فقير معدم :

قالت بنات العمّ : يا سلمى وإن

كان فقيرا معدما؟ قالت : وإن (١)

التقدير : يا سلمى : أتزوجينه وإن كان فقيرا معدما؟ قالت : وإن ، أى : وإن كان فقيرا معدما أتزوجه ... ومن أمثله حذفهما بعد أداه غير «إن» قوله عليه السلام : من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا. التقدير : ومن لا يفعل فلا حسن منه. وكذا قول العرب : من يسلم عليك فسلم عليه ، ومن

ص : ٤٤٨

١-الأصل : «وإن» ... زيد عليه نون ساكنه جاءت لضروره الشعر. وتسمى هذه النون بتنوين الضروره ، كما تسمى بالتنوين الغالى ؛ إما لغلوه ؛ أى : زيادته ، وإما لغلوه ، أى : نفاسته ؛ بسبب قلته ...

لا فلا ، أى : ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه ، وقول الشاعر :

فإن المنيه من يخشها

فسوف تصادفه أينما ...

أى : أينما يذهب تصادفه (١) ...

أما حذف فعل الشرط وحده ، أو الجملة الشرطية كلها دون الجوابيه فقد سبق (٢) وكذلك سبق (٣) الكلام على حذف الجملة الجوابيه وحدها.

ص : ٤٤٩

١- فيما سبق من حذف جملة الشرط ، أو جملة الجواب ، أو هما معا ، أو فعل الشرط وحده ، اكتفى ابن مالك بالبيت الآتى :
والشرط يغنى عن جواب قد علم والعكس قد يأتى إن المعنى فهم يريد : أن الجملة الشرطية قد تغنى عن الجملة الجوابيه ، وتدل عليها عند حذفها. فلا مانع - فى هذه الحالة - من حذف الجوابيه. كما أن العكس قد يقع. - وهو حذف الجملة الشرطية لدلاله الجوابيه عليها ، وإغنائها عند حذفها. فالحذف فى الصورتين جائز ؛ بشرط القرينه الداله ، وأن يكون المعنى المراد مفهوما بعد الحذف : فلا لبس ولا اضطراب فيه.

٢- فى ص ٤١٩ و ٤٢١.

٣- فى ص ٤٢٤.

المسألة ١٥٨ : اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما

تمهيد - جواب الشرط ، وجواب القسم :

كل واحد من الشرط والقسم يستدعى جوابا خاصا به ، يتميز بعلامه أو أكثر ينفرد بها ، دون الآخر. فجواب الشرط الجازم لا بد أن يكون مجزوما إمّا لفظا ؛ لأنه «فعل» مضارع ، وإما محلا لأنه فعل ماض. أو لأنه من النوع الذى يجب اقترانه «بالفاء» أو «بإذا» الفجائية ، وقد سبق بيان هذا كله ، وتفصيله (١).

أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعى (٢) القسم ؛ وهما : «الاستعطافى» و «غير الاستعطافى». فإن كان القسم استعطافيا - (وهو جملة طلبية يراد بها توكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفه ، وتعتبر جواب القسم) - فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية ؛ كقول الشاعر :

بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابه ...

وقول الآخر :

بربك هل نصرت الحق يوما؟

وذقت حلاوه النصر المبين؟

فالقسم هو : «بعيشك ، وبربك». وكلاهما مع متعلقه - المحذوف هنا - جملة طلبية ، نراها فى المثال الأول تؤكد الجملة الطلبية التى بعدها والتى تشتمل على ما يحرك الوجدان ، وهى : «ارحمى». ونراها فى المثال الثانى تؤكد الجملة الطلبية التى تليها. والتى تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان ؛ وهى : «هل نصرت». ولا يكون جواب هذا النوع من القسم إلا جملة إنشائية.

ص: ٤٥٠

١- فى رقم ٦ من ص ٤٢٨. وفى رقم ٨ من ص ٤٢٩.

٢- سبق تفصيل الكلام على جواب القسم من نواحيه المختلفه فى المبحث الخاص به عند الكلام على أحرف القسم وجوابه ، وكل ما يتصل به مما لا غنى عن الرجوع إليه (وذلك فى الجزء الثانى ص ٣٨١ م ٩٠) وفيه أن الجواب قد يكون شبه جملة. وفيه كذلك أن الكلام قد يشتمل على جملة قسميه ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفي ، وجواب القسم فيها جملة فعلية ما ضويه لفظا ، مستقبلة معنى ، مصدره بإلا ، أو «لما» التى بمعناها : نحو : سألتك بالله إلا نصرت المظلوم. و ... إلى غير هذا من التفصيلات والأحكام الهامه المدونه هناك ، وفى بعض الصفحات الأخرى التى أشير إليها فى ذلك الجزء.

وإن كان القسم غير استعطافي - (وهو ما جرى به لتوكيد معنى جملة خبريه ، وتقويه المراد منها (١)) - فلا بد له من جواب يكون جملة خبريه تختلف صورتها على النحو الذى سبق تفصيله فى مكان أنسب (٢). وملخصه :

١ - إن كانت الجملة الجوابيه مضارعيه مثبتة أكدت (٣) باللام والنون معا ؛ نحو : والله لأبذلن جهدى فى مساعدته المحتاج. ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما ، بالرغم مما يؤدي إليه هذا الاقتصار من نقص فى درجه السمو البلاغى ، وقوه الأسلوب.

وتسمى هذه اللام المفتوحه : «لام جواب القسم» أو : «اللام الداخلة على جواب القسم». وهى غير لام الابتداء. والفرق بينهما كبير ، سبق إيضاحه (٤).

٢ - إن كانت الجملة الجوابيه ماضويه مثبتة وماضيها متصرف ، فالغالب تصديرها «باللام» الجوابيه و «قد» معا ؛ نحو : والله لقد فاز أهل المروءه والكرامه. ويجوز - بقله - الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما. مع ما فى الأمرين من إهمال الكثير الفصيح.

فإن كان فعلها جامدا ، غير «ليس» فالأكثر تصديرها باللام فقط ، نحو والله لعسى التوفيق يصحب المخلص - أو : والله لنعم رجلا المخلص. فإن كان الماضى الجامد «ليس» لم يقترن بشيء ؛ نحو ؛ والله ليس طول العمر بالسنوات ، ولكن بجلائل الأعمال.

٣ - إن كانت الجملة فعليه منفيه بالحرف : «ما» ، أو : «لا» ، أو : «إن» وحب تجريدها من اللام ، سواء أكانت ماضويه أم مضارعيه ؛ نحو : والله ما يحتمل العزيز الضيم - والله لا يحجب ثوب الرياء ما تحته - بالله إن تحيا الأمه وأفرادها حياه العزه والقوه إلا بكرائم الأخلاق - ومثل : والله ما احتمل عزيز

ص : ٤٥١

١- ذلك أن من يقول : والله إنك لشريف المقصد - يخبر عن شرف مقصدك ، ويؤكد خبره هذا بما يقويه ؛ وهو : القسم.

٢- باب «حروف الجر» - ج ٢ م. ٩٠ ص ٣٨٢ - ومن المفيد الرجوع إليه ، وإلى ما فيه من الأمثله.

٣- وجوبا عند البصريين ، وكثيرا عند الكوفيين. وهؤلاء يجيزون الاقتصار على أحد الحرفين. والأحسن هنا الاقتصار على رأى البصرى.

٤- فى ج ١ م ٥٣ ص ٥٩٨ وهامشها. عند الكلام على «لام الابتداء».

ضيما - والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته ، ولا دفع (١) عن صاحبه السوء ، أو : والله ما حجب ثوب الرياء ما تحته ، ولا دفع (٢) عن صاحبه السوء - والله إن أوجد الكون العجيب إلا الله ، وإن أمسك السموات والأرض وما فيهما إلا المولى جل شأنه .

ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جملة فعلية منفيه مصدره باللام (٣) ، أو : أن تكون أداه النفى فيها «لم» ومثلها : «لن» أيضا عند فريق من النحاه (٤)

ومما تجب ملاحظته أن أداه النفى فى جواب القسم قد تكون محذوفه ، ولكنها ملحوظه يدل عليها دليل ؛ كقوله تعالى : (تَاللّٰهِ تَقْتُلُوْا تَدْكُرُ يُوْسُفَ ،) أى : لا تفتأ (٥) ...

٤ - إن كانت الجملة الجوابيه اسميه مثبتة فالأغلب تأكيدها «باللام» و «إنّ» معا ، ويصح الاكتفاء بأحدهما ، ولكن الأول أبلغ ، نحو : تالله إن الخداع لممقوت ، وإن صاحبه لشقى - تالله إن الخداع ممقوت ، وإن صاحبه شقى - تالله للخداع ممقوت ، ولصاحبه شقى . ومن أمثله الاقتصار على أحدهما قول الشاعر :

لئن كنت محتاجا إلى الحلم إننى

إلى الجهل (٦) فى بعض

الأحايين أحوج (٧)

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل (٨) الكلام بعد القسم ؛ كقول أبى بكر فى نزاع بينه وبين عمر رضى الله عنهما ، والله أنا كنت أظلم منه . فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد ؛ كقول ابن مسعود : والله الذى لا إله غيره هذا

ص : ٤٥٢

١- هذه الجملة الماضويه معطوفه على السابقه الواقعه جوابا ؛ فهى جواب مثلها . وهكذا نظائرها .

٢- هذه الجملة الماضويه معطوفه على السابقه الواقعه جوابا ؛ فهى جواب مثلها . وهكذا نظائرها .

٣- كقول القائل : لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبى

٤- مستدلا بمثل قول أبى طالب يعلن للنبي عليه السلام مؤازرته وتأيبده على قريش : والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد فى التراب دفينا

٥- سبق إيضاح هذه المسأله ، ودليل الحذف فيها (فى ج ١ م ٤٢ ص ٥١٠ باب كان وأخوتها).

٦- الغضب ، وترك الحلم .

٧- وهذا على اعتبار «اللام» موطنه للقسم . وجملة «إنّ» وما دخلت عليه جواب القسم : - طبقا للإيضاح الذى سلف فى ج ٢ م ٩٠ ص ٣٨٥ -

٨- عدم إطالته : ألا يذكر بعده تابع ، أو شىء آخر يتصل به .

مقام الذى أنزلت عليه سورة البقره. وقول الشاعر :

وربّ السموات العلا وبروجها

والأرض وما فيها - المقدر كائن

ولا يصح اقتران الجمله الجوابيه بالحرف «إنّ» إذا كانت مصدره بحرف ناسخ من أخوات «إنّ» ؛ كقول بعضهم فى مدح رجل :
والله لكأن القلوب والألسن ريضا له ؛ فما تعقد إلا على وده ، ولا تنطق إلا بحمده.

فإن كانت الجمله الاسميه منفيه فحكمها حكم الجمله الفعلية المنفيه «بما» ، أو «لا» ، أو «إن» من وجوب تجريدها من اللام
والاقتصار فى نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثه دون غيرها - كما سبق -.

من كل ما سبق يتبين أن الجواب المنفى - فى جميع أحواله - لا- يتطلب زياده شىء إلا أداه النفى قبله ، مع اشتراط أن تكون
إحدى الأدوات الثلاث السالفه ؛ سواء أكان الجواب جملة فعلية أم اسميه.

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر :

(١) إذا اجتمع شرط غير امتناعى (١) ، وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب. غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء
بجواب الآخر الذى يغنى عنه ، ويدل عليه. ولهذا الحذف صور منها :

١ - أن يجتمع الشرط غير الامتناعى والقسم مع تأخر الشرط ، وعدم وجود شىء قبلهما يحتاج إلى خبر (٢). وفى هذه الصورة
يحذف - فى الأرجح - جواب المتأخر منهما - وهو الشرط - نحو : والله من يراقب ربّه فى عمله لا- يخاف شيئا. فالمضارع
«يخاف» مرفوع ؛ لأنه فى جملة جوابيه للقسم المتقدم ، وليس جوابا للشرط المتأخر ، المحذوف الجواب ، إذ لو كان هو الجواب
لتحتم جزمه ، فقيل : يخف. ومثله قول الشاعر :

لئن ساءنى أن نلتنى بمساءه

لقد سرّنى أنى خطرت ببالكا

ص: ٤٥٣

١- الشرط الامتناعى : ما كانت أداته داله على الامتناع ؛ وهى : لو ، ولولا ، ولو ما.

٢- كالمبتدأ ، وكالناسخ ؛ فكلاهما يحتاج إلى خبر ، أو ما يسد مسد الخبر ...

فالجمله الفعلية (سرنى) جواب للقسم الذى تدل عليه «اللام» الأولى لتصدير هذه الجملة : «باللام وقد» معا ، وليست جوابا للشرط المتأخر عن «لام» القسم ؛ لأن الشرط لا يكون جوابه مقترنا «باللام وقد». فجوابه هنا محذوف. كحذفه فى البيت السالف ، وهو :

لئن كنت محتاجا إلى الحلم إننى

إلى الجهل فى بعض الأحيان أخرج

فالجمله الاسميه المصدره بالحرف الناسخ : «إن» هى جواب للقسم ، لا للشرط ؛ إذ لو كانت جوابا للشرط لاقتربت بالفاء.

أما عند تقدم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف ؛ فنقول : من يراقب ربه والله يخشه الناس. وقول أحدهم : إن يكن والله لى نصف وجه ونصف لسان - على ما بهما من قبح منظر ، وسوء مخبر - يكن هذا أحب من أن أكون ذا وجهين.

وما وصفناه بأنه الأرجح فى الحالتين يراه كثير من النحاه واجبا لا يصح مخالفته (1) ...

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة ، فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط ، فنقول فى المثال السالف : من يراقب ربه فى عمله فو الله يخشاه الناس. فالمضارع : «يخشاه» مرفوع ، وهو مع فاعله جمله لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجمله القسم فى محل جزم جواب الشرط.

٢ - إن اجتمع الشرط غير الامتناعى والقسم وسبقهما ما يحتاج إلى خبر ، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقا ، سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا ؛ نحو : القوانين والله من يحترمها تحرسه ، أو : القوانين من يحترمها والله تحرسه ؛ بجزم المضارع : «تحرس» فى الصورتين ، لأنه جواب للشرط ،

ص : ٤٥٤

١- ويقولون لا- فرق فى القسم بين أن يكون مذكورا ، أو مقدرًا ويستدلون للمقدر بقوله تعالى : (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) لأن سقوط الفاء من صدر الجملة الاسميه (إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) دليل على أنها ليست جوابا للشرط ؛ إذ لو كانت جوابا له لوجب اقترانها بالفاء ؛ طبقا للقاعده الخاصه بهذا الاقتران (وقد سبق اللام عليها فى «٨» من ص ٤٢٩) وهو تعليل واهن أمام التعليل الآخر الذى يقول إن الفاء قد تسقط قبل الجملة الاسميه وغيرها مما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما ينوب عنها. وقد سبقت التفصيلات الخاصه بهذا فى : «ب» من ص ٤٣٤.

وجواب القسم محذوف فيهما.

أما غير الأرجح في كل ما تقدم (من ١ ، ٢ - ما عدا القسم المقرون بالفاء) فيعتبر الجواب للشرط غير الامتناعي في كل الحالات ، سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا ، وسواء أكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر أم لم يكن. ومن الأمثلة :

لئن منيت بنا عن غبِّ معركة

لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل (١)

وقول الآخر :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا

أصم (٢) في نهار

القيظ للشمس باديا

فالمضارعان : «تلف» و «أصم» مجزومان مباشره في جواب «إن» الشرطيه ، برغم تأخرها وتقدم لام القسم عليها (٣) ... ومن الأمثلة أيضا قول الشاعر :

أما والذى لو شاء لم يخلق النوى

لئن غبت عن عيني فما غبت عن قلبي

لأن وجود الفاء في الجواب دليل على أنه للشرط ؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء. ومثله قولهم (٤) : لئن أمهل الله الظالم فلن يفوت أخذه ، وهو له بالمرصاد.

ومما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعي والقسم يقتضى الاكتفاء بجواب واحد يكون - على الأرجح - للسابق منهما. أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور. وأنه يستثنى من هذه القاعدة حالتان :

إحدهما : يكون الجواب فيها للقسم مع تأخره ، وهى التى يكون فيها القسم مبدوءا بالفاء.

ص : ٤٥٥

١- (منيت بنا) : أصبت بنا ، وقدر عليك أن تلقانا. (غب) : بعد ، أو : عقب (لا تلفنا) : لا تجدنا. (نتنفل) : نتبرأ وننفصل. يقول لعدوه. لو أصبت بنا بعد المعركة - حين يشتد التعب والإرهاق عادة ، فلن ترى منا تعباً ، ولا إرهاقا ، ولا تبرؤا وانفصالا من قتلنا - يجعلنا ننصرف ، ونترك الأخذ بثأرهم ، والانتقام من أعدائهم.

٢- أى : إن كان ما بلغك عنى صادقاً فإنى أعاقب نفسى عليه بالصوم وبالوقوف بأديا للشمس (أى : مكشوفاً لها) فى يوم القيظ ، وهو اليوم الشديد الحر (وبادياً حال من فاعل : أصم).

٣- والبصريون يحكمون على هذا وأمثاله بالشذوذ ، أو بزيادة اللام وأنها ليست للقسم فلا تحتاج لجواب. وكل هذا تكلف وابتعاد عن الواقع. وخير منه ما قاله الخضرى : من أن اللام للقسم ، وجوابه هو أداء الشرط وما دخلت عليه من جملتها ، وأن لهذا نظائر.

٤- وهو منسوب لعلى رضى الله عنه.

والأخرى : يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم ؛ وهى التى يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خبر ...

* * *

(ب) فإن كان الشرط امتناعيًا (وهو : لو - لولا - لوما) وتقدم ، فيتعين أن يكون الجواب له ، وأن يحذف جواب القسم لدلاله جواب الشرط عليه. نحو : لولا رحمه المولى بعباده ، والله لأهلكهم بذنوبهم (1).

وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعى ، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط أيضا ، وأن الشرط وجوابه جواب للقسم ، لم يغن شىء عن شىء ، والجوابان المذكوران ، لم يحذف أحدهما لدلاله الآخر عليه ؛ نحو : والله لو لا الله ما اهتدينا ؛ فجمله : «ما اهتدينا» هى جواب «لولا». وهذه مع جوابها جواب القسم.

ويتضح مما تقدم عند اجتماع الشرط الامتناعى والقسم أن الجواب للشرط الامتناعى ؛ سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا عنه.

ص : ٤٥٦

١- وفى أحكام الحذف السابقة يقول ابن مالك : واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت ؛ فهو ملتزم وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذى خبر مقدّم

المسألة ١٥٩ : توالى شرطين ، أو أكثر. وتوالى شرط واستفهام

(١) يصح أن تتوالى أداتان - أو أكثر - من أدوات الشرط بغير اتصال مباشر (١) ؛ فتكون لكل أداة جملتها الفعلية الشرطية التي تليها مباشرة ، وتفصل بينها وبين الأداة التي بعدها. وتحتاج كل أداة بعد هذا إلى جملة جوابيه تخضع للأحكام الآتية :

١ - إن كان التوالى بغير عطف (٢) فالجواب للأداة الأولى وحدها ، ما لم تقم قرينه تعين غيرها. أما باقى الأدوات التالية فجوابه محذوف لدلاله جواب الأولى عليه. ومن الأمثلة ؛ من يعتدل فى شبابه ، من يحرص على سلامه جوارحه وحواسه - يسلم من متاعب الكهوله ، وويلات الشيخوخه. التقدير : من يعتدل فى شبابه يسلم ... من يحرص على سلامه حواسه يسلم ... ومثل قول الشاعر :

إن تستغيثوا بنا ، إن تدعروا - تجدوا

منّا معاقل عزّ زانها كرم

التقدير : إن تستغيثوا بنا تجدوا ... إن تدعروا تجدوا ...

٢ - إن كان التوالى بعطف بالواو فالجواب لهما ؛ لأن الواو للجمع. مثل : من يحجم عن نداء الخير ، ومن ينأ عن داعى المروءه - يعيش بغيا منبوذا. ٣ - إن كان التوالى بعطف ب «أو» ، فالجواب لإحدهما - لأن «أو» - فى الغالب - لأحد الشئيين أو الأشياء. وجواب الأخرى محذوف يدل عليه المذكور. ومن الأمثلة : إن تغب عن عيني أو إن تحضر ، فلست عن خاطرى بغائب - من يكبره الناس لعلمه ، أو من يرفعوه لسمو خلقه - يعيش بينهم سعيدا ...

٤ - إن كان التوالى بعطف ب «الفاء» فالجواب للثانية ؛ (لأن الفاء تفيد الترتيب). والثانية وجوابها جواب للأولى ، نحو : إن تمارس عملا فإن تخلص فيه يحالفك الفوز والتوفيق.

وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكوره ، فقد تكون ملحوظه يقتضيها السياق

ص : ٤٥٧

١- أما التوالى مع الاتصال المباشر فالاعتبار فيه للأداة الأولى فهى وحدها التى تحتاج لشرط وجواب.

٢- بغير عطف مذكور أو ملحوظ كالذى سيجىء فى آخر رقم ٤.

وتدل قرينه على تقديرها. وفي هذه الحالة التي تحذف فيها مع تقديرها وملاحظتها، لا تكون عاطفه ولا تعرب شيئا (١)، وإنما يقتصر أثرها على الفائد المعنويه الملحوظه.

(ب) إذا توالى الاستفهام (٢) والشرط فقبل الجواب للاستفهام، لتقدمه؛ نحو أن تدع لأداء الشهاده على وجهها تستجيب؟ برفع المضارع: تستجيب. وقيل: «لا» وأن الجواب للشرط غالبا؛ بدليل قوله تعالى: (أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ)؛ إذ لو كانت الجملة الاسميّه: (هم الخالدون)، جوابا للاستفهام ما دخلتها الفاء؛ لأن الفاء لا تدخل في جواب الاستفهام، وإنما تدخل في جواب الشرط إذا كان جملة اسميه أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب - كما عرفنا (٣) -.

والصحيح أن تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقرينه التي تتحكم فيه؛ فتجعله لهذا أو لذاك، دون أن يختص به واحد منهما في كل الأساليب.

ص: ٤٥٨

١- راجع الصبان.

٢- ويتعين أن يكون بالهمزه؛ لأنها هي التي يصح أن تجتمع مع أداه الشرط؛ - طبقا لما سبق في رقم ١٠ من ص ٤٢٠ -

٣- في رقم ٨ من ص ٤٢٩.

هى نوعان : شرطيه امتناعيه ، وشرطيه غير امتناعيه ، وكلا النوعين حرف ، واستعماله قياسى .

(١) «لو» الشرطيه الامتناعيه

؛ معناها ، وأحكامها النحويه :

فأما معناها فأمران مجتمعان ؛ هما : (إفاده الشرطيه ، وأن هذه الشرطيه لم تتحقق فى الزمن الماضى ، فقد امتنع وقوعها فيه).

فإفادتها الشرطيه تقتضى تعليق شىء على آخر ؛ وهذا التعليق يستلزم - حتما - أن يقع بعدها جملتان ، بينهما نوع ترابط واتصال معنوى ؛ يغلب أن يكون هو «السببى» فى الجمله الأولى ، و «المسبب» فى الجمله الثانیه ؛ نحو : لو تعلم الجاهل لنهضت بلاده ، لكنه لم يتعلم - لو عَفَّ السَّيَّارِقُ لنجا من العقوبه التى نزلت به - لو أتقن الصانع بالأمس ما بارت صناعته. فالجمله الأولى من المثال الأول هى : (تعلم الجاهل) ، والثانيه هى : (نهضت بلاده) وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوى ؛ لأن نهضه البلاد مسببه عن تعلم الجاهل ؛ ولذا تسمى الأولى : «جمله الشرط» ، وتسمى الثانيه : «جمله الجواب» (١). ومثل هذا يقال فى الأمثله الأخرى.

وإفادتها امتناع المعنى الشرطى فى الزمن الماضى تقتضى أن شرطها لم يقع فيما مضى ، (أى : لم يتحقق معناه فى الزمن السابق على الكلام) فهى تفيد القطع بأن معناه لم يحصل (٢). كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان فى الزمن الماضى أيضا (٣) ،

ص : ٤٥٩

١- سبق الكلام على معنى الجواب عند الكلام على «إذن» الناصبه - ص ٢٩٠ - وعند الكلام على «فاء السبب» ص ٣٣٢ ومما يوضح معنى الشرط ما سبق فى رقم ٦ من هامش ص ٣٩٥.

٢- فكأنها معه بمنزله حرف نفى ، ينفى معنى الجمله التى يدخل عليها. مع أنها ليست حرف نفى ، ولا يصح إعرابها حرف نفى ، بالرغم من أنها فى هذا الموضع تؤدى ما يؤديه حرف النفى من سلب المعنى فى الزمن الماضى. ويزداد وضوح هذا بالضابط الذى فى هامش الصفحه الآتية.

٣- هناك أداتان أخريان للربط الامتناعى هما : «لولا» و «لوما» وحكهما يخالف حكم «لو». وسيجىء تفصيل الكلام عليهما فى ص ٤٧٧ و ٤٧٩.

على خلاف المعهود فى التعليق بالأدوات الشرطيه الجازمه ، حيث يتعين الاستقبال فى شرطها وجوابها معا - على الأغلّب - (١).

ويترتب على امتناع الشرط هنا وعدم وقوعه امتناع جوابه تبعا له ، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد فى إيجاد جوابه وتحقيقه ، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق ؛ لأن امتناع السبب الوحيد الموجد للشيء يؤدى حتما إلى امتناع المسبب عنه ، المترتب عليه ؛ نحو : لو طلعت الشمس أمس لظهر النهار ؛ فقد امتنع فعل الشرط وهو السبب الوحيد ؛ فامتنع له الجواب - وهو المسبب عنه - إذ ظهور النهار متوقف على طلوع الشمس دون شيء آخر ؛ فلا- يمكن أن يظهر إلا- بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب الفرد فى إيجادها.

فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتم الامتناع بامتناع هذا الشرط ، لجواز أن يؤدى السبب الآخر إلى إيجاد الجواب ، وتحقيقه معناه (٢) ؛ نحو : لو طلعت الشمس أمس لكان النور موجودا. فطلوع الشمس هنا ممتنع ، أما الجواب

ص: ٤٦٠

١- هناك ضابط يميز «لو الامتناعيه» من غيرها ؛ هو - كما جاء فى المغنى فى هذا الباب - : أن يصح فى كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا- على فعل الشرط ، منقيا لفظا أو معنى تقول : لو جاءنى لأكرمته ، لكنه لم يجرى ، ومنه قوله : ولو أن ما أسعى لأدنى معيشه كفانى ، - ولم أطلب - قليل من المال أى : لكن لم يثبت أنّ ما أسعى لأدنى معيشه ... وقوله : فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى : (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ، وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ...) أى : ولكن لم يكن حمد ... - : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى ... وقول الحماسى : لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطه من ذهل بن شيبانا ثم قال : لكنّ قومي وإن كانوا ذوى عدد ليسوا من الشرف فى شيء وإن هانا إذ المعنى : لكننى لست من مازن ، بل من قوم ليسوا فى شيء من الشر وإن هان ، وإن كانوا ذوى عدد.

٢- وبمراعاة هذا الأساس تدخل صور كثيره بغير حاجه إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه النحاه فى مثل : فلان لو لم يخف ربه لم يعصه.

فيصح أن يكون غير ممتنع - برغم امتناع الشرط - إذا وجد سبب آخر غير الشمس يحدثه ؛ كمصباح مضيء ؛ أو برق ، أو نار ... فالشرط في هذا المثال ليس السبب الفريد في إحداث الجواب ؛ فامتناعه لا- يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه ؛ فقد يمتنع الجواب حيناً ؛ ولا يمتنع حيناً آخر ؛ على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات.

ومن الأمثلة لامتناع الجواب امتناعاً حتمياً تبعاً للشرط : لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعاً من شدة البرد أو الحر - لو سكنت الأرض ما تعاقب الليل والنهار - لو امتنع الغذاء لمات الحي - لو اختلت الجاذبيه الكونيه لا نفرط عقد الكواكب والنجوم - لو توقف القلب عن النبض نهائياً لمات الحيوان ...

ومن أمثلة امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزماً محتملاً : لو تعلم الفقير لا غنتي - لو استقلّ المسافر الطائر لبلغ غايته - لو قرأ الريفي الصحف لعلم أهم الأخبار العالميه - لو واطب الغلام على السباحه لقوى جسمه - لو استشار المريض طبيبه لشفى ... فالجواب في هذه الأمثلة ليس حتمياً الامتناع ؛ إذ الشرط ليس السبب الوحيد في إيجادها ، فهناك ما يصلح أن يكون سبباً للإيجاد سواه.

ومما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنه المعربين وهو : «أنها حرف امتناع لامتناع» ؛ يريدون : أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط. وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب ؛ فقد يستلزمه ، أو لا يستلزمه - طبقاً للبيان السالف - إلا إن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب.

والصواب ما رده سيبويه من أنها : حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره ، أى : لما كان سيقع في الماضي ؛ لوقوع غيره في الماضي أيضاً. وهذه العبارة صحيحه دقيقه ، لا تحتاج إلى تأويل ، أو تقدير ، أو زياده.

وأما أحكامها النحويه (1) فإنها أداه شرطيه قياسيه الاستعمال ؛ لا تجزم على

ص: ٤٦١

١- هذه الأحكام الخاصه غير احكام أخرى مشتركه بين نوعي : «لو» وستجىء في ص ٤٦٤.

الرأى الأرجح (١) ، ولا بد لها - كما سبق - من جملتين بعدها ؛ أولاهما : «الشرطيه» ، تليها : «الجوابيه والجزائيه». والأغلب أن تكون الجملتان فعليتين ، ماضويتين لفظا ومعنى معا ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعا مسبوقا بالحرف : «لم»).

والفعل الماضى فيهما باق على مضيه ؛ فلا- يتغير زمنه بوجود «لو» الامتناعيه. ومن الأمثله : لو تراحم الناس لعاشوا إخوانا ، لم يعرفهم البؤس ، ولا الشقاء ، ولا العداء. وقول الشاعر :

إن أرضا تسرى (٢) إليها لو

اسطا

عت (٣) لسارت إليك

قبل مسيرك

وقولهم : لو لم يثق المرء بعدل الخالق لعاش معذبا باليأس ، ولو لم يطمئن إلى حكمته لاحترق بنار الشك.

فإن جاء بعدها مضارع لفظا ومعنى قلبت زمنه للمضى مع بقاء لفظه على حاله ، ومن الأمثله : لو يجيء الضيف أمس لأكرمه. وقول الشاعر :

رهبان مدين ، والذين عهدتهم

يبكون من حذر العذاب قعودا

لو يسمعون كما سمعت كلامها

خزوا لعزه ركعا وسجودا

والمراد : لو جاء الضيف ... لو سمعوا.

ولجوابها أحكام أخرى - غير المضى - يشترك في أكثرها جواب «لو» غير الامتناعيه ، وسنعرفها (٤).

(ب) «لو» الشرطيه غير الامتناعيه

(٥). معناها ، وأحكامها (٦) النحويه : هى قليله الاستعمال ولكن استعمالها قياسى - ومن أمثلها : لو يشتد الحرفى العطله الصيفيه المقبله أصطاف فى جهات معتدله ...

فأما معناها فالدلاله على الشرطيه الحقيقه ؛ وهى التى تقتضى تعليق أمر على آخر وجودا وعدما فى المستقبل ، ولا بد لها من

جملتين ؛ ترتبط الثانية منهما بالأولى

ص: ٤٦٢

-
- ١- وقد جزمت فى أمثله مسموعه لا يسوغ القياس عليها ؛ لندرتها - كما أشرنا لهذا فى ص ٣٨٧ ، وعرضنا للأمثله ومراجعها فى ص ٤١٦.
 - ٢- تسافر إليها ليلا.
 - ٣- استطاعت.
 - ٤- فى رقم ٢ من ص ٤٦٥.
 - ٥- أما الامتناعيه فقد سبق الكلام عليها فى ص ٤٥٩.
 - ٦- انظر هامش رقم «١» من الصفحه السابقه.

ارتباط المسبب بالسبب - غالبا - بحيث لا يتحقق في المستقبل معنى الثانيه ، ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله في المستقبل ؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا في المستقبل. غير أن معنى الثانيه مترتب على معنى الأولى الذى لا يمتنع هنا. وبهذين تختلف «لو» غير الامتناعيه عن «لو» الامتناعيه التى تقتضى أن يكون ارتباط جملتيها فى زمن ماض فقط ، وأن شرطها ممتنع ، فيمتنع له الجواب بالتفصيل السالف. ومن ثم قال النحاه : إن «لو» الشرطيه غير الامتناعيه شبيهه «بان الشرطيه» ؛ فهما يفيدان - غالبا - (1) تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل فى جملتى الشرط والجواب مستقبلا ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان أن يكون زمن الجواب مستقبلا.

وأما حكمها النحوى فمقصود على أنها أداه شرطيه حقيقه ، ولكنها لا تجزم - - على الرأى الأرجح - ولا بد لها من الجملتين بعدها ؛ أولاها جملته الشرط ، والأخرى جملته الجواب. والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظا ومعنى. وإذا كان أحدهما ماضى اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلا ، فيكون ماضى الصوره دون الزمن. ومن الأمثله قول الشاعر :

ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا

ومن دون رمسينا (2) من الأرض

سبب (3) :

لظلّ صدى صوتى وإن كنت رمّه

لصوت صدى ليلى يهشّ ويطرب

وقول الآخر :

لا يلفك الراجوك إلا مظهرا

خلق الكرام ولو تكون عديما (4)

ومثال الماضى الذى يصير زمنه مستقبلا خالصا مع بقاء صورته اللفظيه على حالها - قوله تعالى : (وَلْيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّهُ ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) ، أى : لو يتركون ؛ إذ لو كان الفعل باقيا على زمنه الماضى لفسد المعنى ؛ لاستحاله الخوف بعد موتهم. ومثله قول الشاعر :

ولو أن ليلى الأخليه سلمت

على ودونى جندل (5)

وصفائح (6)

-
- ١- قلنا: «غالبا» لأن التعليق قد يراد به معانى أخرى غير «السببيه والمسببيه» كما فصلناه فى رقم ٦ من هامش ص ٣٩٥ وفى ص ٤٢٦ عند الكلام على المراد من جواب الشرط الجازم.
 - ٢- قبرينا.
 - ٣- صحراء.
 - ٤- فقيرا.
 - ٥- صخر.
 - ٦- أحجار عريضه. (كنايه عن الموت).

لسلمت تسليم البشاشه ، أو : زقا (١)

إليها صدى من جانب القبر صائح

فالماضى هنا (وهو محذوف بعد : «لو» على الرأى المشهور الذى سيأتى (٢). وتقديره - مثلا : لو ثبت أن ... مؤول بالمضارع. أى : لو ثبت أن ... ؛ لاستحاله المعنى على الماضى الحقيقى ؛ إذ يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته. ومثل هذا قولهم : مسكين ابن آدم ؛ لو خاف النار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعا ، ولو رغب فى الجنة كما يرغب فى الدنيا لفاض بهما جميعا.

أحكام مشتركة بين النوعين

١ - كلاهما قياسى ، مختص بالدخول على الفعل حتما ، وكلاهما لا يعمل فيه الجزم - على الرأى الأرجح - لكن النوع الأول مختص بالدخول على الماضى غالبا ؛ والثانى مختص بالدخول على المضارع غالبا - كما عرفنا - فلا بد أن يقع بعدهما الفعل مباشرة. فإن لم يقع الفعل ظاهرا بعدهما وكان الظاهر اسما ، فالفعل مقدر بينهما ، يفسره مفسّر مذكور بعد الاسم الظاهر (٣). نحو : لو ذات سوار (٤) لطمت الرجل الحر لهان الأمر. وقول الشاعر :

أخلأى (٥) ، لو غير

الحمام أصابكم

عتبت ، ولكن ما على الدهر معتب

والتقدير : لو لطمت ذات سوار لطمت ... - لو أصابكم غير الحمام أصابكم ... وقد يكون المفسر جملة ، والفعل المحذوف هو «كان الشأن» ، كقول الشاعر :

لو بغير الماء حلقى شرق

كنت كالغصان (٦) ؛ بالماء

اعتصارى (٧)

ص : ٤٦٤

١- صاح.

٢- هنا ، وفى ٣ من ص ٤٦٦.

٣- أحوال هذا الاسم الظاهر ، وضبطه ، وإعرابه - سبقت فى الجزء الأول ، فى الباب الخاص به ، وهو باب : «الاشتغال»

- ٤- المراد بذات السوار : المرأه الحره ، لا- الأمه. وأصله مثل نطق به حاتم الطائي حين لطمته جاريه ؛ فقال : «لو ذات سوار لطمتنى ...» أى : لهان الأمر. وقد كان عندهم لبس السوار مقصورا على الحرائر.
- ٥- أصله : أخلائي. ثم قصر بحذف الهمزه ، لضروره الشعر ، وأضيف لياء المتكلم. ويجوز قراءته : «أخلاء» ، بالمد وحذف ياء المتكلم ، وكسر ما قبلها ، أو عدم كسره على حسب الأوجه الجائزه فيه بعد حذفها (وقد سبقت فى ص ٥٧).
- ٦- المصاب بغصه فى حلقه.
- ٧- نجاتي وسلامتى.

والتقدير: لو كان (الحال والشأن)، حلقى شرق بغير الماء، كنت كالغصان ...

٢ - كلاهما لا بد له من جواب مذكور أو محذوف.

(١) فإن وقع جواب أحدهما فعلا ماضيا لفظا ومعنى، أو لفظا فقط - جاز اقترانه «باللام» وعدم اقترانه؛ سواء أكان الماضى مثبتا أم منفيًا بما. إلا- أن اقتران المثبت باللام أكثر من تجرده منها، والمنفى بعكسه. فمن أمثله اقتران المثبت وتجرده قوله تعالى في الصمّ البكم الذى لا يعقلون: (... وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمِعَهُمْ. وَلَوْ أَسْمِعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ)، وقوله تعالى فى الزرع: (لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا...) وقوله تعالى فى الماء الذى نشربه: (لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ أُجَاجًا) (١)، فَلَوْ لَا تَشْكُرُونَ!!).

ومن أمثله تجرد المنفى بما واقترانه قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ...) وقول الشاعر (٢):

ولو نعطي الخيار لما افترقنا

ولكن لا خيار مع الليالى

ولا تدخل هذه اللام على حرف نفى غير «ما».

ولبعض النحاه رأى حسن فى مجيء هذه اللام حيناً، وعدم مجيئها حيناً آخر؛ يقول: هذه اللام تسمى: «لام التسويف»، أى. التأجيل والتأخير والتمهل؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سياتى آخر عن تحقق الشرط زمنا طويلا نوعا، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سياتى آخر عن تحقق الشرط زمنا يسيرا، قصير المهله بالنسبه للمده السالفه. فتحقق الجواب فى الحالتين متأخر عن تحقق الشرط - كالشأن فى الجواب دائما - إلا أن مجيء اللام معه دليل على أنه سياتى آخر كثيرا، وأن مهلته ستطول، بالنسبه له حين يكون خاليا منها.

(ب) وقد يكون الجواب جمله اسميه مقرونه باللام؛ ومنه - فى رأى بعض النحاه - قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ...)، والأصل: لو ثبت أنهم آمنوا واتقوا لمثوبه من عند الله خير. فاللام داخله على المبتدأ: «مثوبه» وخبره كلمه: «خير» والجمله الاسميه هى الجواب.

ص: ٤٦٥

١- مرًا، شديد الملوحة.

٢- ومثله قول الآخر: لو كنت آمل أن ألقاك فى الحلم لما قرعت عليك السنن من ندم

(ح) وقد يكون الجواب مسبقاً بكلمه «إذا» (١) نحو : لو قصدتني إذا - لعاونتك.

ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب هو «أفعل» ، للتعجب مقرونا باللام ، أو أن يكون الجواب مسبقاً بالفاء ، أو رب ، أو قد ... (٢).

٣ - كلاهما صالح للدخول على : «أنّ - مفتوحه الهمزه - ومعموليتها» - وهذا أحد مواضع الاختلاف بين «لو» و «إن» الشرطيتين - ومن الأمثله قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ)، وقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) ، وقول المعرى :

ولو أنى حيت (٣) الخلد (٤)

فردا

لما أحببت بالخلد انفرادا

وقول الآخر يصف ألفاظ أديب :

فلو أنّ ألفاظه جسّمت

لكانت عقودا لجيد الغوانى (٥)

وإذا دخلت «لو» على «أنّ ومعموليتها» فهل تفقد اختصاصها الذى عرفناه ؛ وهو دخولها على الأفعال فى الأعم الأغلب؟

يرى فريق من النحاه أنها فقدت اختصاصها ، وأن المصدر المنسبك بعدها من أن مع معموليتها مبتدأ ، خبره محذوف ؛ تقديره : ثابت ، ... أو نحو هذا مما يناسب السياق. ففى مثل : لو أن التاجر أمين لراجت تجارته - يكون التقدير : لو أمانه التاجر ثابتة لراجت تجارته ... وفى مثل : لو أن الحارس غافل لاجترأ اللص - يكون التقدير : لو غفله الحارس ثابتة لاجترأ اللص.

ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها ، وأنها فى الحقيقه لم تدخل على «أنّ ومعموليتها» مباشره ، وإنما دخلت على فعل مقدر هو : ثبت - ونحوه - والمصدر المؤول من : «أن ومعموليتها» فاعل للفعل المقدر. فتقدير الفعل فى الأمثله السابقه هو :

ص: ٤٦٦

١- سبق الكلام عليها وعلى دخولها فى جواب «لو» فى ص ٢٩٧ ومن أمثلتها فى القرآن الكريم : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي - إذا لمسكتكم ؛ خشية الإنفاق) وفى تلك الصفحه أمثله أخرى.

٢- نحو : لو مات الجندى شهيدا لأكرم بها من ميتة. - لو سافرت فراحه - لو سافرت ربما السفر راحه - لو شئت قد أسافر (راجع الهمع ج ٢ ص ٦٦).

٣- منحت وأعطيت.

٤- الجنه.

٥- يريد : أن أفاظه لو جسمت لصارت دررا أو لآلى تلبسها الغوانى فى أعناقهن ، للزينة.

ولو ثبت أنهم آمنوا ... - ولو ثبت أنهم صبروا ... - ولو ثبت أنني حييت ... - فلو ثبت أن ألفاظه جسيمة ، ... - ولو ثبت أن التاجر ... - ولو ثبت أن الحارس ... - وهكذا. وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من أن معموليها - هو : ولو ثبت إيمانهم - ولو ثبت صبرهم ... - ولو ثبت حيوى - لو ثبت تجسيم ... - ولو ثبتت أمانه التاجر ... - ولو ثبتت غفله الحارس -

والرأيان صحيحان ، ولكن ثانيهما أولى بالترجيح ، إذ يحقق حكما أصيلا غالبا ، من أحكام «لو» بنوعيها ؛ هو : اختصاصها بالدخول على الفعل ، ولكيلا يدخل الحرف المصدرى على مثله (١) بغير فاصل.

٤ - يجب الترتيب بين «لو» وجملتيها. فلا يصح تقديم شيء منهما ، ولا من معمولاتهما على «لو» ولا يصح تقديم شيء من الجملة الجوابية أو معمولاتها على الشرطية.

حذف فعل شرطها وحده ، وحذف الجملة الشرطية كاملة :

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دل عليه دليل ، كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور فى الكلام. نحو : لو مطر نزل لاعتدل الجو. والأصل : لو نزل مطر نزل ... - ومن أمثله حذفه بغير المفسر أن يكون فاعله مصدرا مؤولا من «أنّ ومعموليها» ؛ كالأمثله التى مرت (فى ٣).

أما حذف الجملة الشرطية كلها فنادر لا يصح القياس عليه ؛ كأن يقال : أيعتدل الجو لو نزل المطر؟ فيجاب : (نعم لو ... لاعتدل الجو.) وقد يحذف فعل الشرط : «كان» ومع اسمه أو خبره ؛ نحو : اقرأ كل يوم ولو صفحه أو صفحه. على تقدير : ولو كان المقروء صفحه ، أو : كانت مقروءه صفحه - كما تقدم فى باب كان - (٢).

حذف فعل الجواب ، وحذف جملة الجواب كاملة :

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده. لكن يكثر حذف الجملة الجوابية

ص : ٤٦٧

١- وللأسباب الهامه التى سبقت فى ج ٢ م ٦٩ ص ١٢٢ باب : «التنازع».

٢- ج ١.

كامله لدليل ، كقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ، أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ ، أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى ... بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا) ، وتقدير المحذوف : ما نفعهم ... أو : لكان هذا القرآن ... ومثل : تتمزق الأمة باختلاف زعمائها ؛ فلو اتفقوا ... التقدير : لو اتفقوا لبقيت سليمة ، أو قويه ...

حذف جملي الشرط والجواب معا :

ورد في المسموع أمثله قليلة لحذفهما معا ، ولا يصح القياس عليها ؛ لقلتها ؛ ولأنها في الشعر. ومنها :

إن يكن طبعك الدلال فلو ...

في سالف الدهر والسنين الخوالى ...

التقدير : فلو كان في سالف الدهر والسنين الخوالى لكان مقبولا ، أو نحو هذا (1) ...

ص: ٤٦٨

١- عقد ابن مالك بابا خاصا عنوانه : (فصل : «لو») اقتصر فيه على ثلاثة أبيات موجزه الأحكام ، غامضه الدلالات. ونصها : «لو» حرف شرط في مضي ، ويقل إيلؤها مستقبلا. لكن قبل يريد بهذا : «لو» الشرطية الامتناعية ؛ فإنها هي التي يكون بها التعليق في الزمن الماضي. أما التي يكون التعليق بها مستقبلا فالشرطية غير الامتناعية. والتعليق بها - مع قلته - مقبول ، أى : جائز يصح القياس عليه. ثم قال : وهى فى الاختصاص بالفعل كإن لكن «لو» - «إن» بها قد تقترن يصرح بأن «لو» الشرطية بنوعها مختصه بالدخول على الفعل ، شأنها فى هذا شأن «إن» الشرطية ، لا تدخل إلا على الفعل ظاهرا أو مقدرًا. ثم بين بعد هذا ما تمتاز به «لو» من دخولها على : «أن ومعمولها» وهذا الدخول لا تشاركها فيه «إن» الشرطية ، إذ لا يصح أن تقترن «بأن مع معمولها» ، أى : لا يصح أن تدخل عليها ... وانتقل بعد هذا إلى البيت الثالث خاتما به الفصل : وإن مضارع تلاها صرفا إلى المضي ؛ نحو : لو يفي كفى يقرر : أن المضارع الواقع بعد «لو» الامتناعية يكون زمنه ماضيا حتما ؛ فهو مضارع فى صورته وشكله ، ماض فى زمنه ؛ نحو : «لو يفي كفى». أى : لو وفى كفى» وهذا خاص بالمضارع بعد «لو» الامتناعية. أما غير الامتناعية فيبقى على حاله صورته وزمنا.

عرفنا «لو الشرطيه» ، بنوعيتها. وهناك أنواع أخرى من «لو» عرضت لها المطولات النحويه ؛ (كالمغنى ، وشرح المفصل) واللغويه ؛ (كلسان العرب ، وتاج العروس) وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشاره عابره ، وكلها حروف.

١ - «لو» المصدريه (وقد سبق الكلام عليها فى الجزء الأول باب الموصول ، ص ٢٩٨ م ٢٩).

٢ - «لو» الزائده ، أو : «الوصلية» ولا تحتاج لجواب - فى المشهور - فهى كإن الوصلية التى سبق الكلام عليها هنا (١) ؛ بحيث يمكن وضع «لو» مكان «إن» فلا يفسد المعنى ، ولا الأسلوب. وتعرب كإعرابها ، نحو ؛ الدنىء ولو كثر ماله ، بخيل. وهذا أقل الأنواع استعمالا فى فصيح الكلام. وقد يمكن تخريجه على نوع آخر ٣ - «لو» التى تفيد التقليل المجرى ، وهى حرف لا عمل له ، ولا يحتاج لجواب (٢) نحو : أكثر من ضروب البرّ الإحسان ، ولو بالكلمه الطيبه.

٤ - «لو» التى تفيد التحضيض ، كأن ترى بخيلا فى مستشفى ؛ فتقول : لو تبرع لهذا المستشفى فتنال خير الجزاء. بنصب المضارع بعد فاء السببيه الجوابيه (٣). وهذا النوع لا يحتاج لجواب فى الرأى الأحسن.

٥ - «لو» التى للعرض ؛ مثل : لو تسهم فى الخير فتثاب ، بنصب المضارع بعد فاء السببيه الجوابيه. والأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها لا تحتاج إلى جواب.

٦ - «لو» التى للتمنى ؛ - ولا- تكون للتمنى إلا حيث يكون الأمر مستحيلا أو فى حكم المستحيل - نحو : لو يستجيب لى حكام الدول فأحول بينهم وبين إشعال الحروب. بنصب المضارع «أحول» بعد فاء السببيه الجوابيه (٤).

وقد سبق الكلام على «لو» التى بمعنى العرض ، أو التحضيض ، أو التمنى - عند الكلام على فاء السببيه الجوابيه (٥).

ص : ٤٦٩

١- فى ص ٤٠٦ وهناك خلاف فى حاجتها إلى جواب أو عدم حاجتها ، وما يتصل بهذا من شرطيه وعدم شرطيه ، وهو نفس الخلاف فى «لو» (رقم ١ من هامش الصفحه المذكوره).

٢- وقال بعض النحاه : (كل ما أورد شاهدا على التقليل تصلح فيه أن تكون شرطيه بمعنى «إن» حذف جوابها ، والتقليل مستفاد من المقام) والتقدير : وإن كان الإكثار بالكلمه الطيبه. والأول أحسن.

٣- وقال بعض النحاه : (كل ما أورد شاهدا على التقليل تصلح فيه أن تكون شرطيه بمعنى «إن» حذف جوابها ، والتقليل مستفاد من المقام) والتقدير : وإن كان الإكثار بالكلمه الطيبه. والأول أحسن.

٤- سبق لهذا النوع إشاره فى رقم ٦ من ص ٣٤٨.

٥- وهل تحتاج إلى جواب؟ قيل لا تحتاج مطلقا. وقيل إنها تحتاج له ولكنه لازم الحذف بسبب إشرابها معنى التمنى. ونتيجه الرأيين واحده - ولهذا النوع إشاره فى ص ٣٤٨ -

المسأله ١٦١ : أمآ الشرطيه.

صيغتها - معناها - أحكامها النحويه

(١) صيغتها فى الرأى الأرجح «بسيطه (١)» ؛ رباعيته الأحرف الهجائيه. ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء (٢) ، فيقول فى مثل : أمآ الرياء فخلق اللثام ، وصفه الضعفاء ... أيما الرياء ... ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالترف البالغ ، والنعمه السابغه :

رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت (٣)

فيضحى. وأيما بالعشى فيحصر (٤)

وقول الآخر :

مبتله (٥) ، هيفاء.

أيما وشاحها

فيجرى وأيما الحجبل (٦)

منها فلا يجرى (٧)

(ب) ومعناها : الدلاله على أمرين متلازمين معها ؛ هما : الشرطيه (٨) والتوكيد (٩) فلا يخلو من هذه الشرطيه والتوكيد استعمال لها. وقد تقتصر عليهما - كما فى مثل : أمآ على فمسافر ، وكما فى المثال الأول (١٠) - أو لا تقتصر ، وهو الغالب الكثير ؛ فتدل معهما على التفصيل (١١) ؛ نحو : الناس طبقات ... فأما الشريف فمن شرفت أعماله ، وكملت خصاله ، وإن كان فقيرا. وأمآ الدنيا فمن قبح صنعه ، وساء طبعه ،

ص : ٤٧٠

١- أى : ليست مركبه من كلمتين ، أو أكثر.

٢- هى لغه لبنى تميم. ويحسن اليوم عدم محركاتها.

٣- ارتفعت. ويضحى : يخرج من بيته ، ولا يخرج قبل ذلك خوف البرد ، ولاستغناؤه عن السعى.

٤- يشعر بالبرد.

٥- منسقه الجسم.

٦- الخللخال.

٧- لأنها سمينه منعمه.

٨- تعليق أمر على آخر وجودا وعدما ، وارتباطه به بنوع ارتباط ؛ يغلب أن يكون السببيه والمسببيه ؛ على الوجه الذى سبق

تفصيله عند الكلام على الجواب فى البابين السالفين (ص ٢٩٠، ٣٣٢، ٢٦٦، وفى رقم ٣ من هامش ص ٤٢٣ و ٤٢٦).

٩- المراد بالتوكيد هنا : تحقق الجواب ، والقطع بأنه حاصل ، وأنه لا محاله واقع ، ولو ادعاء وسيجىء السبب.

١٠- لأن المراد : مهما يكن من شىء فالرياء خلق اللئام. فقد علقنا أمرا - هو الحكم بنسبه الرياء إلى خلق اللئام - على وجود شىء آخر ، أى شىء ... كما سيجىء هنا.

١١- تبين الأمور والأفراد المجتمعه تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالا. وقد سبق الكلام عليه (فى ج ٣ ص ٤٤٧ م ١١٨) وعن الصله بينه وبين التقسيم والتفريق ...

وإن كان غتياً. وأما العزيز فمن ترفع عن الدنيا ، وأبى المهانه وإن كان قليل الأهل والأتباع. وأما الذليل فمن رضى الهوان وإن كان كثير الأهل والأعوان. فكلمه «أما» فى هذا الكلام وأشباهه داله على الشرطيه لقيامها مقام اسم الشرط «مهما» وجملته الشرطيه ؛ - كما يأتى - (إذ المراد : مهما يكن من (١) شىء فالشريف من شرفت أفعاله ... - مهما يكن من شىء فالدنىء من قبح صنعه ... - مهما يكن من شىء فالعزيز من ترفع ... وهكذا) وهى داله على التفصيل فيه أيضا ؛ بذكر الأقسام ، والأفراد المتعدده المختلفه لشىء مجمل (٢). وهى داله فيه على التوكيد أيضا.

ولإيضاح التوكيد نذكر أن من يقول : «محمد عالم» يقصد إثبات العلم لمحمد ، ونسبته إليه ، بغير تأكيد ولا تقويه. فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد ، ومزيذا من التقويه - أتى بكلمه : «أما» قائلا : أما محمد فعالم. وسبب التأكيد والتقويه فى هذا أنه يريد : (مهما يكن من شىء فمحمد عالم) فقد علق وجود علمه على وجود شىء ، أى شىء آخر ، بمعنى أن وجود ذلك العلم مترتب ومتوقف على وجود شىء يقع فى الكون. ولما كان من المحقق المؤكد وقوع شىء فى الكون حتما ، كان من المحقق المؤكد - ادعاء - كذلك وقوع ما يترتب عليه ؛ وهو : «العلم» لأن تحقق السبب وحصوله لا بد أن يتبعه تحقق المسبب عنه ، وحصوله على سبيل التحميم (٣) ...

وقد تدل على التفصيل تقديرا : أى : بغير ذكرها وذكر شىء معها ، وإنما يدل عليهما السياق والقرائن ؛ نحو : الناس معادن ؛ فأما أنفسها وأغلاها فالأخيار ... التقدير : وأما أحسها وأرخصها فالأشرار. ونحو : الأصدقاء ضرور. فأما أحسنهم فالوفى الأمين ... التقدير : وأما أقبحهم فالغادر الخائن ...

(ح) وأحكامها النحويه تنحصر فيما يأتى :

١ - أنها أده شرط بسبب قيامها مقام اسم الشرط : «مهما» الواجب حذف

ص : ٤٧١

١- ويصح حذف «من» فى هذه الأساليب ، ونظائرها.

٢- هو : الناس.

٣- إذ المعلول (المسبب) لا بد أن يوجد بوجود علتة (سببه).

جملته الشرطيه هنا ؛ فكأنها قائمه مقام : (مهما يكن شيء ، أو من شيء) بحيث يصح حذف «أما» ووضع (مهما يكن شيء ، أو من شيء) موضعها فلا- يفسد المعنى ولا- التركيب مطلقا. وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط : «مهما» المحذوف شرطه وجوبا ، أنها تعرب اسم شرط ، أو فعل شرط ، أو هما معا ، - ولا أن تؤدي معناهما تأديه حقيقيه ، يمكن بمقتضاها وضع «أما» في كل موضع تشغله «مهما» مع فعل شرطها ... ليس المراد هذا ؛ لأن «أما» حرف ، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معا ، ولأن كثيرا من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلت فيه : «أما» محل : «مهما» الشرطيه - وإنما المراد هو : صحه حذف «أما» الشرطيه دائما ووضع : (مهما يكن شيء ، أو من شيء) موضعها. لأن في هذا رجوعا إلى الأصل ، واستغناء عن النائب عنه ، الذي ليست شرطيته أصيله ، وإنما هي مكتسبه بسبب نيابته.

وإعراب الجمله المشتمله على «أما» في مثل : (أما المخترع فعالم) هو : (أما) نائبه عن. «مهما يكن شيء ، أو من شيء». (المخترع) مبتدأ مرفوع (فعالم) «الفاء» داخله - في الأصل على جمله اسميه هي جواب اسم الشرط المحذوف الذي نابت عنه «أما» - وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ، ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل بينها وبين الشرط فاصل - كما في هذه الصوره (١) - و «عالم» خبر المبتدأ. والجمله الاسميه في محل جزم جواب : «مهما».

وإعراب : «مهما يكن من شيء ، أو شيء - فالمخترع عالم» ، هو : (مهما) ، اسم شرط جازم مبتدأ ، (يكن) مضارع تامّ ، مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط. (من شيء) «من» حرف جر زائد ، و «شيء» فاعل مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد. هذا إن وجد الحرف : «من». فإن لم يوجد فالفاعل مرفوع مباشره ، على اعتبار : «يكن» فعلا تامّا في الحالتين. أما على اعتباره ناسخا فكلمه : «شيء» اسمه ، وخبره محذوف تقديره ؛ «موجودا» ، والجمله الشرطيه خبر «مهما» (٢). (فالمخترع) «الفاء» داخله على جواب الشرط ، و «المخترع» مبتدأ و «عالم» خبره ، والجمله من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «مهما».

ص: ٤٧٢

١- سيجيء هذا الحكم في الصفحه الآتيه.

٢- على الرأى القائل إنها الخبر ، أو الجمله الجوابيه ، أو هما معا على الرأى القائل بذلك.

وهناك إعرابات أخرى نكتفى بالتلميح إليها دون الإطالة بذكرها ؛ لسهولتها وجريانها على مقتضى القواعد العامة.

وليس من اللازم أن تكون : «أما» الشرطية في كل استعمالاتها قائمه مقام «مهما يكن شيء ، أو من شيء» بهذا التعبير الحرفي ؛ فمن الجائز - في أساليب أخرى - أن تقوم مقام تعبير شرطى آخر مناسب للسياق ، والمعنى المراد ، كقولهم في الرد على من يشك في علم شخص أو شجاعته : أما العلم فعالم ، وأما الشجاعه فشجاع. بنصب كلمتى : «العلم ، والشجاعه» على تقدير : مهما ذكرت العلم ففلان عالم ... مهما ذكرت الشجاعه ففلان شجاع. بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه الأسماء المنصوبه مفعولا به للفعل : «ذكرت» ، ونحوه (١).

٢ - وجوب اقتران جوابها بالفاء الزائده للربط المجرد (٢) ؛ فليست للعطف ولا لغيره. ومع أنها زائده للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مقول محذوف ؛ فيغلب حذفها معه ، حتى قيل إنه واجب ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ... والأصل : فيقال لهم : أكفرتم ... وقد سمع حذفها نادرا فى النثر وفى الضروره الشعرية ، وهذان لا يقاس عليهما اختيارا.

ويجب تأخير الفاء إلى الخبر إن كان الجواب جمله اسميه مبتدؤها غير مفصول من «أما» بفاصل - كما أسلفنا (٣) - ومن أمثله أيضا قول الشاعر :

ولم أر كالمعروف ؛ أما مذاقه

فحلو ، وأما وجهه فجميل

٣ - وجوب الفصل بينها وبين جوابها ، بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور الآتية :

(١) المبتدأ (٤) ؛ كبعض الأمثلة السابقه ، وقول الشاعر :

أما الخليل فلست فاجعه

والجار أوصانى به ربى

ص : ٤٧٣

١- هذا الأعراب أحسن من إعرابهم إياها مفعولا مطلقا معمولا للمشتق الذى بعد الفاء فى الجملة الجوابيه ، أو مفعولا لأجله لفعل الشرط المحذوف إن كان الاسم معرفه ، وحالا من مفعول الفعل المحذوف إن كان نكره. وإنما كان أحسن لأن تقدير هذا الفعل مطرد فى كل موضع ، ولا يترتب عليه أن يكون ما بعد هذه الفاء عاملا فيما قبلها وهذا ممنوع عندهم ، وإن كان أكثرهم يجيزه بعد هذه الفاء الداخلة فى جواب «أما» الشرطية. (وانظر رقم ١ فى هامش الصفحه التاليه).

٢- يوضح هذا الربط ما سبق فى نظيرتها برقم ٨ ص ٤٢٩.

٣- فى الصفحه السابقه.

٤- وقد يكون المبتدأ مستلزما شيئا آخر يذكر معه ؛ كالمبتدأ اسم الموصول فى قوله تعالى : - - (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ

الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ. وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا... (واسم الموصول يستلزم صله حتميه).

(ب) الخبر ؛ نحو : أما كريم فالعربي . وأما في البادية فالشجاعه .

(ح) الجملة الشرطيه وحدها دون جوابها ؛ نحو : قوله تعالى في الميت : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَدَاقٌ لَكُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ...) ويجب أن يكون جواب الجملة الشرطيه محذوفا استغناء بجواب «أما» .

(د) الاسم المنصوب لفظا أو محلا بجوابها - ولا مانع هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها (١) - ، فالأول كقوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) والثاني كقوله تعالى : (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) ، لأن الجار مع مجروره في حكم المفعول به ؛ فكأنه منصوب محلا . والفصل في صورتين واجب ؛ إذ لا يصح دخول «أما» على الطلب مباشره . وقد اجتمع النوعان من الفصل في قول الشاعر :

نزور امرأ ؛ أما الإله فيتقى

وأما بفعل الصالحين فيأتمى (٢)

(ه) الاسم المعمول لمحذوف يفسره ما بعد «الفاء» ، نحو : أما المخترع فأعظمه (٣) .

(و) شبه الجملة المعمول ل «أما» ؛ - إذا لم يوجد عامل غيرها - لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، ويصح اعتباره معمولا لفعل الشرط المحذوف . نحو أما اليوم فالصناعه ثروه . أو : أما في القتال فالسلاح العلم .

(ز) الجملة الدعائيه بشرط أن يسبقها شبه جمله ، نحو : أما الآن - حفظك الله - فأنا مسافر . أو : أما في بلدنا - صانها المولى - فالأحوال طيبه ...

٣ - جواز حذفها لدليل ؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهي ؛ كقوله تعالى :

ص : ٤٧٤

١- قال الرضى يصح أن يتقدم على هذه الفاء من معمولات الجواب : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والحال .

٢- يأتى ويحاكى .

٣- ومنه قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) - بنصب «ثمود» في إحدى القراءات - ويقول كثير من النحاه : إن تقدير العامل واجب بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ بحجه أن «أما» نائبه عن الفعل ، فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل . وهذا كلام لا يحسن الأخذ به هنا .

(وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ)، والدليل على حذفها فيما سبق هو «الفاء» التي لا- مسوغ لها إلا- دخولها في الجواب. كما أن التنويع في السياق يدلّ على حذفها (1) ...

ص: ٤٧٥

١- وفي الكلام على «أما» الشرطية يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه : «أما ، ولولا ، ولو ما» : أما كمهما يك من شيء ، و «فا» لتلو تلوها وجوبا ألفا («فا» أي : فاء - تلو ، بمعنى التالي). الأصل : أما كمهما يكن من شيء. و «فاء» ألف وجوبا - لتالي تاليها ؛ أي : للجواب ؛ لأن تاليها مباشرة هو : الشرط ، وتالي التالي هو الجواب. فيجب اقترانه بالفاء تبعا للمألوف في الكلام الفصيح. ويفهم من هذا أن حذفها غير مألوف فيه ؛ كما وضحه بقوله بعد هذا مباشرة : وحذف ذى «الفا» قلّ في نثر إذا لم يك قول معها قد نبذا (ذى : هذه) يريد : أن حذف هذه الفاء قليل في النثر لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول - كما شرحنا وقد اكتفى بالبيتين السابقين في الكلام على «أما» وكل ما يختص بها.

تختلف «أما» الشرطيه السالفه فى صيغتها ، ومعناها ، وأحكامها - عن «أما» مفتوحه الهمزه ، المركبه من «أن» المصدريه ، و «ما» التى جاءت عوضا عن «كان» المحذوفه ، وقد سبق بيانها تفصيلا (١).

كما أنها تختلف عن «أما» التى أصلها : «أم» و «ما» المدغمتين - عند من يكتبهما متصلتين - وليس هذا بالمستحسن - نحو : أسقيت الحقل أمّا إذا؟ والفرق أوسع بينها وبين «إما» مكسوره الهمزه التى لا شرطيه معها. قال الفخر الرازى فى تفسيره (٢) وقد عرض لهما :

إذا كنت آمرا ، أو ناهيا ، أو مخبرا فالهمزه مفتوحه ، نحو : أما الله فاعبده ، وأما الخمر فلا تشربها ، وأما الضيف فقد خرج. وإن كنت مشترطا (٣) أو شاكّا أو مخيرا - فالهمزه مكسوره. فمثال الاشتراط : إما (٤) تعطين المحتاج فإنه يشكرك. وقوله تعالى : (فَبِمَا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ) ، ومثال الشك : لا أدري من قام ؛ إما محمد وإما على ، ومثال التخيير : لى فى المدينه دار فإما أن أسكنها وإما أن أبيعها.

ص : ٤٧٦

١- ج ١ ص ٤٣١ م ٤٥ باب : «كان».

٢- ج ١٤ ص ٢١٢.

٣- مستعملا أداء الشرط.

٤- فى هذه الصوره تكون مركبه من «إن» الشرطيه «وما» الزائده المدغمه فيها.

صيغها - معانيها - أحكامها النحويه

لو لا - لو ما - هلا - ألا - ألا ...

(١)

(١) أما صيغها فالشائع أن كل أداة مركبه فى الأصل من كلمتين : (لو ، ولا) - (لو ، وما) - (هل ، ولا) - (أل ، ولا) - (الهمزه ، ولا) - (لا) يعيننا هنا البحث فى أصلها وتاريخها القديم ، وإنما يعيننا أمرها الآن ، وما انتهت إليه كل أداة منها ، بعد أن توحد اللفظان ، وصارا كلمه واحده ؛ تؤدى معنى جديدا ، وتختص بأحكام جديده لم تكن لها قبل التوحد ، ولو زال عنها هذا التوحد لتغيرت معانيها وأحكامها تغيرا أصيلا واسعا.

(ب) معانيها : هذه الحروف الخمسه تشترك جميعا فى أنها تدل على التحضيض (٢) تاره ، وعلى التوبيخ تاره أخرى. ولذا يسميها اللغويون : «حروف التحضيض والتوبيخ».

وتمتاز «ألا» - من الخمسه - بأنها تكون أحيانا لأداة للعرض (٣). كما تمتاز «لولا - ولو ما» بأنهما ينفردان بالدلاله على امتناع شىء بسبب وجود شىء آخر ، ويسميان لهذا : أداتى شرط امتناعى (٤).

ص : ٤٧٧

١- يزداد على هذه الخمسه : «لو» فإنها تكون أحيانا للعرض أو التحضيض ؛ (طبقا لما تقدم فى رقمى ٥ و ٦ من ص ٣٤٧ و ٣٤٨ ورقمى ٤ و ٥ من ص ٤٦٩).

٢- ومثلها «لو» فى الدلاله على التحضيض دون التوبيخ - كما أشرنا فى رقم ١ - والتحضيض هو الترغيب القوى فى فعل شىء أو تركه. وتظهر القوه فى اختيار الكلمات الجزله القويه ، وفى نبرات الصوت.

٣- ومثلها : «لو» - كما أشرنا فى رقم ١ - والعرض هو : الترغيب فى فعل شىء أو تركه ترغيبا مقرونا بالعطف والملاينه. ويظهر هذا فى اختيار الكلمات ، وفى نغم الصوت.

٤- ومن الأمثله : لو ما الهواء لمات الأحياء - لو ما حراره الشمس لهلك الأحياء بردا - لولا الساعه لم نعرف الوقت - لو لا التعلم لم تنهض الأمه -. لو لا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان فقد امتنع موت الأحياء بسبب وجود الهواء - وبسبب وجود الشمس - وامتنع عدم معرفتنا الوقت بسبب - وجود الساعه - وامتنع عدم نهضه الأمه بسبب وجود التعليم - وامتنع شده قرب الضيغم إلى الشرف بسبب وجود العقول ..

فالمعاني التي تؤديها هذه الحروف ثلاثة أنواع :

١ - التحضيض والتوبيخ ، تؤديهما الحروف الخمسه.

٢ - العرض . وتنفرد به : «ألا» ، وهو الأكثر في استعمالها.

٣ - الامتناع . وتنفرد به «لو لا ، ولو ما» (١) ...

(ح) أحكامها النحويه :

(١) إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعرض وجب أن يليها المضارع إمّا ظاهراً ، وإمّا مقدراً يفسره ما بعده ؛ بشرط استقبال زمنه في حالتي ظهوره وتقديره ؛ (لأن أداة الحض والعرض تخلص زمن المضارع للمستقبل ؛ إذ معناهما لا- يتحقق إلا- فيه). فمثال المضارع الظاهر المباشر لها (أى : غير المفصول منها مطلقاً) : لولا تؤدي الشهاده على وجهها - لو ما تغيّر المنكر بيدك ، أو بلسانك ، أو بقلبك - هلمّا تحمى الضعيف . ألا تصاحب النبيل الوديع ، أو ألا ... ؛ ومثال المضارع الظاهر المفصول منها بمعموله المتقدم عليه : لولا- الشهاده تؤدي على وجهها - لو ما المنكر تغير بيدك ... هلمّا الضعيف تحمى ... وكذا الباقي ... ومثال المضارع المقدر : دخولها على اسم ظاهر يكون معمولاً لمضارع مقدر يفصل بين هذا الاسم الظاهر والأداة ؛ نحو : لولا الشهاده تؤديها على وجهها - لو ما المنكر تغيره - هلمّا الضعيف تحميه - ألا ، أو : ألا- النبيل الوديع تصاحبه. (والتقدير : لولا تؤدي الشهاده تؤديها. - لو ما تغير المنكر تغيره - هلمّا تحمى الضعيف تحميه - ألا تصاحب النبيل ...) ويدخل في المضارع المقدر كلمه : «تكون» الشّائيه (أى : الداله على الحال والشان ؛ كماضيها «كان» الشانیه) إذا كانت أداة التحضيض داخله على جمله اسميه ؛ كقول الشاعر :

ونبت ليلى أرسلت بشفاعه

إلى ، فهلمّا نفس ليلى شفيعتها

التقدير : فهلمّا تكون ... (نفس ليلى شفيعتها) فالجمله الاسميه خبر «تكون

ص : ٤٧٨

١- قد تدل «لو الشرطيه» على الامتناع ولكنه يختلف عما هنا ، طبقاً لما تقدم في بابها - ص ٤٥٩ وقد أشرنا لهذا في رقم ٣ من هامش الصفحه المذكوره.

المقدره» أمّا اسمها فضمير الشأن ، أى : هلا تكون الحاله والهيئه والشان (١) : نفس ليلي شفيعها.

وقد قلنا إن الأدوات السالفه لا يليها إلا المضارع ظاهرا أو مقدرًا ، فإن دخلت على ماضٍ خلصت زمنه للمستقبل ، بشرط أن تكون للمعنى الذى ذكرناه (٢) ؛ كقوله تعالى : (فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ) . أى : فلو لا ينفر (٣) ...

وأداه التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ، أو لا- تحتاج ، على حسب ما يقتضيه المقام ؛ فمجيئه جائز. فإن جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعا إما مقرونا بفاء السببيه وإما خاليا منها. وفي الحاليتين تجرى عليه الأحكام الخاصه بكل حاله. وقد عرفناها عند الكلام على فاء السببيه المذكوره فى الجملة ، أو التى لم تذكر (٤).

٢ - إن كانت الأداه للتوبيخ وجب أن يليها الماضى (٥) لفظا ومعنى معا ، ظاهرا ، أو مقدرًا يدل عليه دليل ؛ فمثال الظاهر غير المفصول من الأداه : هلمّا دافع الجبان عن وطنه فانتصر أو استشهد. ألما قاومت بغى الطاغى. ومثال الظاهر المفصول : هلمّا الطائر رحمت - ألّا الضيف صافحت. (والأصل : هلا رحمت الطائر - هلا صافحت الضيف). ومثال المقدر قول الشاعر :

أتيت بعبد الله فى القيد موثقا

فهلمّا سعيدا ذا الخيانه والغدر

والأصل : فهلمّا أحضرت سعيدا ... وكذا الباقي.

٣ - إن كانت الأداه داله على امتناع (٦) شىء بسبب وجود شىء آخر

ص : ٤٧٩

١- سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلا فى ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠.

٢- وهو التحضيض ، أو العرض.

٣- وكذلك قوله تعالى : (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ؛ فَيَقُولَ : (رَبِّ لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ، فَأَصَّدَّقَ ، وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ..) . أى : لو لا تؤخرنى. أما إعراب : «أصدق ، وأكن» فقد سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٨.

٤- فى ص ٣٣١ و ٣٦٦.

٥- لأن التوبيخ لا يكون إلا على شىء حصل.

٦- هذه الدلاله خاصه بالحرفين : «لولا ، ولو ما» - دون بقية الخمسه - وبسببها يعتبران الأداتين الخاصتين «بالشرط الامتناعى» وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود ، أى : امتناع شىء بسبب وجود غيره. أما «لو» فتدل على امتناع أيضا ، ولكن من نوع آخر تقدم فى بابها - ص ٤٥٩ -

- ويتعين أن يكون كل منهما في الزمن الماضي - فلا بد من أمرين في هذه الحالة التي يمتنع فيها شيء لوجود آخر (وتشتهر بأنها : حاله امتناع لوجود).

أولهما : دخولهما على مبتدأ ، محذوف الخبر وجوبا (1).

وثانيهما : جواب مصدر بفعل ماض لفظا ومعنى ، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف «لم») ، وقد سبقت الأمثلة للحالتين (2). ويجوز في هذا الماضي أن يكون مقترنا باللام أو مجردا ؛ سواء أكان مثبتا أم منفيا «بما» دون سواها. غير أن اقتران الم مثبت ، وخلو المنفى - هو الأكثر. فمثال الم مثبت المقترن بها (غير ما تقدم) (3) قوله تعالى: (يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)، وقول الشاعر :

لولا الإصاخة للوشاه لكان لى

من بعد سخطك فى الرضاء رجاء

ومثال الم مجرد منها :

لولا المشقه ساد الناس كلهمو

الجود يفقر والإقدام قتال

وقول الآخر يرد على من عابه بالقصر :

لولا الحياء ، ولو لا الدين عبتكما

ببعض ما فيكما ؛ إذ عبتما قصرى

ومثال المنفى «بما» الم مجرد من اللام قوله تعالى : (وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا) ، وقول الشاعر :

لولا مفارقه الأحباب ما وجدت

لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

ومثال المنفى المقرون بها قول الشاعر :

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما

أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله تعالى : (وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ... وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ). التقدير : ولو لا فضل الله ورحمته لهلكتم (٤) ...

ص : ٤٨٠

١- تقدم تفصيل هذه المسألة (في ج ١ - باب المبتدأ والخبر - م ٣٩).

٢- في رقم ٤ من هامش ص ٤٧٧.

٣- في تأديه «لو لا ولو ما» معنى الامتناع ودخولهما على المبتدأ لزوما - يقول ابن مالك في هذا الباب الذى عنوانه : (أما ، ولو لا- ، ولو ما). لو لا- ولو ما يلزمان الابتدا إذا امتناعا بوجود عقدا - يريد : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عقدا الامتناع بالوجود ، أى : ربطا الامتناع بالوجود ؛ بحيث يمتنع شىء بسبب وجود آخر. فإذا وجد هذا الآخر تحتم امتناع ذاك. ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان معناه الآخر ؛ وهو : الدلالة على التحضيض ؛ فنص عليه ، وأشرك معهما فيه حروفا أخرى ؛ هى : هلا - ألأ - ألا. وصرح بأن هذه الأدوات التحضيضية مختصة بالدخول على الفعل - ولم يبين نوعه المحتوم ؛ وهو المضارع - وأن الاسم قد يقع بعدها فى الظاهر ، ولكنه فى الحقيقه يكون معلقا - ، أى : متعلقا ومعمولا - بفعل مقدر بعد الأداة مباشره - أو بفعل متأخر عن هذا الاسم. يقول : وبهما التحضيض مز. وهلا ألأ ، ألا ، وأولينها الفعلا وقد يليها اسم بفعل مضمر علق ، أو بظاهر مؤخر (مز : مئز - أولينها : أتبعها واذكر بعدها ...) -

(١)

يشمل الكلام عليه ما يأتي :

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفيه إعرابها - تمييزه - تذكيره وتأنينه - صوغه على وزن : «فاعل» ، وإعرابه بعد هذه الصياغه - تعريفه وتنكيره - قراءه الأعداد المعطوفه على العقود المختلفه - التأريخ بالأيام والليالي ...

* * *

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفيه إعرابها :

أقسامه أربعة : مفرد (٢) ومركب ، وعقد ، ومعطوف.

ص : ٤٨٢

١- أحكام هذا الباب كثيره ، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك. وما استخلصناه منها هو - في تقديرنا - أقواها حجه ، وأوفرها شيوعا. ولم تعرضها مرتبه على حسب ترتيب أبيات ابن مالك ، في «ألفيته» وإنما اخترنا ترتيبا آخر ، لعله أنسب وأحسن. وقد اقتضى هذا ألا نذكر أبيات ابن مالك التي نسوقها لتأييد القاعده - مرتبه كما أوردها في «باب العدد». وتداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصلي في الباب ؛ ليعرف ترتيب الناظم لأبياته. ثم نعود فنذكره مره أخرى في المكان الذي وضعته فيه «الألفيه» بين أبيات بابه ؛ تنفيذاً للمنهج العام الذي نسير عليه في هذا الشأن في جميع أجزاء الكتاب الأربعة. ولم يترك القدماء كلمه : «العدد» من غير تعريف ، مع وضوح معناها ، وبيداهه مدلولها ؛ فجاء تعريفهم حاملا من الغموض والخفاء والإبهام ما يحمله كل تعريف للبيده ، وكل توضيح للواضح. وقد يكون من المقبول أن نذكره. قالوا : العدد (هو ما وضع لكميه الآحاد - أى : الأفراد - وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين!!). يريدون بالمساواه : أن كل عدد ، يحيط به طرفان ؛ هما عدد قبله ، وعدد بعده ، ويسميان : «الحاشيتين». وأن مقدار العدد يساوى نصف مجموع الحاشيتين. ذلك لأن الحاشيه التي قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشيه التي بعده. وهذا معنى التقابل بينهما. فالعدد «ثمانيه» - مثلا - حاشيته العليا : تسعه ، وحاشيته السفلى : سبعة ، فمجموعهما ستة عشر ، وهما يحيطان به ؛ فمقداره يساوى نصف مجموعهما. أى : أن ثمانيه يساوى نصف مجموع السبعة والتسعه : $8 - (2 + 7 + 9)$ والعدد «سته» له حاشيتان ؛ العليا : سبعة ، والسفلى : خمسة ، ومقداره يساوى نصف مجموعهما معا. أى : أن سته يساوى نصف مجموع السبعة والخمسه : $6 - (2 + 7)$ ، وهكذا ... ولا حاجة بنا لشئ من هذا التعريف.

٢- ويسميه بعض النحاه «العدد المضاف». وهى تسميه شائعه ، لكنها غير دقيقه ، لأنها - - لا تشمل إلا الأعداد المضافه من ثلاثه وعشره وما بينهما ، دون غير المضافه ، وهى : ١ و ٢ ولعل حجته أن : (١ و ٢) ينفردان بأحكام خاصه بهما ، ولا تنطبق عليهما الأحكام المتعدده التي للعدد المفرد. وكذلك غير المضافه. وقد يسمى العقد : «بالمفرد» والعقد أحسن. (انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٨٦).

١ - فالعدد المفرد ، يشمل «الواحد والعشره» وما بينهما. ويلحق به : لفظتا : «مائة (١)» ، وألف» ، ولو اتصلت بهما علامه تشبيه أو جمع ؛ (كمائتين وألفين ، ومئات ، وألوف ... ؛ لأن معنى أفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام الثلاثه الأخرى ؛ وليس المراد أنه غير مشى ، وغير جمع) ... كما يلحق به بعض كلمات أخرى (٢).

ص: ٤٨٣

١- أجاز المجمع اللغوى القاهرى كتابه كلمه : «مئه» ومركباتها بغير الألف التى زادها القدماء بعد الميم فى كتاباتهم ، وظلت مزيده حتى يومنا هذا. وكذلك أجاز فصل الأعداد (ثلاثه وتسعه وما بينهما) عن مئه ، مراعىا فى هذا نوعا من التيسير الإملائى. (راجع ما سبق فى العدد الذى أصدره المجمع ، بعنوان : «البحوث والمحاضرات» ، مؤتمر الدوره التاسعه والعشرين من سنه ١٩٦٣ - ١٩٦٤).

٢- ومما يلحق به كلمه «بضع» ومؤنثها «بضعه» وكذلك كلمه : «ئيف». وفيما يلى البيان : ١- الأفصح والمختار عند بعض المحققين - من بين آراء متعدده - أن كلمه : «بضع» تدل بصيغتها ونصها الحرفى على عدد مبهم ، لا تحديد ولا تعيين فيه. لكنه لا يقل عن ثلاثه ، ولا يزيد على تسعه (أى : أن مدلولها والمراد منها قد يكون : ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - أو ٩) وإذا ذكرت لا ينصرف الذهن إلى واحد معين دون غيره من هذه الأعداد السبعه ، وإنما يدرك أن المقصود منها مبهم ، يصدق على هذا وينطبق عليه ، كما يصدق وينطبق على كل عدد آخر من بقيه المجموعه العدديه السالفه. ب - تستعمل كلمه : «بضع» استعمال الأعداد المفرده (وهى هنا : ٣ و ٩ وما بينهما) وقد تركب مع كلمه : «عشره» تركيبا مزجيا ، وقد يكون معطوفا عليها «عشرون» أو أحد إخوته من العقود التى تليه (٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ومن الأمثله : جاء بضع فتيات وبضعه غلمان - أقبل بضعه عشر رجلا - غاب بضع وعشرون فتاه. ح - إذا استعملت استعمال الأعداد المفرده السالفه ، أو المعطوف عليها وجب إعرابها بحركات ظاهره على آخرها ، على حسب حاجه الجمله : وإذا ركبت مع كلمه : «عشره» تركيبا مزجيا فالأكثر بناء الكلمتين معا على فتح الجزأين ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجه الجمله ، ويصح الإعراب طبقا للآتى فى ص ٤٨٥ و ٤٩٨. د - فى جميع استعمالاتها السالفه تتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود مؤنثا ، وتلحق آخرها تاء التأنيث إن كان المعدود مذكرا ؛ فيقال : صافحت بضعه رجال - ودعت بضع فتيات - قابلت بضعه عشر طالبا ، وبضع عشره طالبه - فى الحفل بضعه وعشرون فتى ، وبضع وعشرون فتاه .. فحكما فى تأنيث لفظها وتذكيره حكم الأعداد المفرده. (طبقا لما سيجىء فى ص ٥٠٠). أما ما يختص بكلمه : «ئيف» فيتلخص فيما يأتى - وهو يوضح أوجه الفرق بينها وبين «بضع» - مع ملاحظه أن - لكلمه «ئيف» معنى اصطلاحيا آخر ؛ سيجىء هنا فى رقم ٣. ١ - فإنها صيغه تدل بنصها الحرفى على عدد مبهم ، ينطبق على الواحد كما ينطبق على التسعه ، وعلى كل عدد بينهما ، (أى : أن مدلولها العددى يصدق على : ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) من غير تعيين ولا حصر فى عدد من هذه الأعداد التسعه دون غيره. ب - لفظها مذكر دائما ؛ فلا تلحقه تاء التأنيث مطلقا. ج - لا بد - فى الأشهر - أن تكون صيغتها مسبوقة دائما بعقد من العقود العدديه : (١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ولا بد من عطف كلمه : «النيف» على العقد ؛ فيقال : عشره ونيف - عشرون ونيف - ثلاثون ونيف .. وهكذا ، ولا يصح ذكر كلمه «ئيف» إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددى.

أما إعرابه وإعراب ملحقاته السابقة فبالحركات الظاهرة على آخره ، إلا- ما كان داخلا- في حكم المثني أو الجمع ؛ فيعرب إعرابهما ؛ كاثنين ، ومائتين ، وألفين ، ومئات ، وكذا : مئون ، في بعض الحالات. ومن الأمثلة : العصامي رجل الدنيا وواحد- إن اثنين لا يشبعان ؛ طالب علم ، وطالب مال - يقوم المجد الحق على ثلاث دعائم ؛ العلم ، والعمل ، والخلق النبيل - ما أعجب تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة!! - ... وكقوله تعالى : (فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) - أقام العرب في الأندلس مئات السنين ، قاربت تسعة قرون - وقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ)

أما ضبط «الشين» من «عشره» التي من هذا القسم المفرد ففيه لغات ؛ أشهرها : أن العشرة إذا كانت داله على معدود مذكر (1) ف «الشين» مفتوحة وإن كانت داله على معدود مؤنث فهي ساكنة ، وقليل من العرب يكسرها في هذه الصورة.

* * *

٢ - والعدد المركب ، هو : ما تركيب تركيباً مزجياً (2) من عددين لا- فاصل بينهما ، يؤديان معا - بعد تركيبهما وامتزاجهما - معنى واحداً جديداً لم يكن لواحد منهما قبل هذا التركيب. والأولى تسمى : صدر المركب ، والثانية تسمى : عجزه (3)

ص : ٤٨٤

- ١- مع ملاحظه ما يأتي في ص ٥٠١ وهو أن لفظ العدد يصح تكثيره وتأنيثه إذا تقدم عليه المعدود أو حذف.
- ٢- سبق الكلام على كل ما يختص بالمركب المزجي وأنواعه في الجزء الأول (ص ٢١٢ م ٢٢ باب العلم) وفي الجزء الرابع (ص ٢١٧ باب الممنوع من الصرف).
- ٣- سيجيء أيضا - في رقم ١ من هامش ص ٤٨٧ - أن صدر العدد المركب يسمى : «النيف» ومعناه هنا : العدد المحصور بين عقدين ؛ فيشمل الواحد والتسعه وما بينهما مما ينحصر موضعه بين العقدين. وكذا ما ألحق بالمفرد من كلمه «بضع وبضعه». وهو غير كلمه «النيف» المراد منها نصها اللفظي الحرفي ؛ طبقا - - لما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٨٣ - فلكلمه «النيف» مدلولان مختلفان كما أن عجز المركب يسمى : عقدا ، ومن العقود كلمه : «عشره». وسيجيء الباقي (انظر هامش ص ٤٨٦).

وينحصر هذا القسم فى الأعداد : أحد عشر ، وتسعه عشر ، وما بينهما (أى : ١١ - ١٢ (١) - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩) وما يلحق بهما ... (٢)

وحكمه : بناء آخر الكلمتين معا على الفتح (٣) - فى الأفسح - ، مهما كانت حاجه الجملة إلى مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ؛ ولذا يقال فى إعرابهما : إنهما مبنيتان معا على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجه الجملة. ويستثنى من هذا الحكم حالتان.

الأولى : أن يكون العدد المركب هو «أثنا عشر ، واثنتا عشره» ؛ فإن صدرهما وحده يعرب إعراب المثنى ، وعجزهما هو اسم بدل نون المثنى ؛ مبنى على الفتح لا محل له. ومن الأمثله : المتسابقون أحد عشر سباحا - إنى رأيت أحد عشر كوكبا - أثبتت على أحد عشر محسنا. «فأحد عشر» فى المثال الأول مبنى على فتح الجزأين معا فى محل رفع خبر ، وفى المثال الثانى مبنى على فتح الجزأين معا فى محل نصب مفعول به ، وفى الثالث مبنى على فتح الجزأين معا فى محل جر بعلى ، وهكذا.

ولو وضعنا عددا مركبا آخر مكان : «أحد عشر» لم يتغير الإعراب. ما عدا «اثنى عشر» ، واثنتى عشره» ، فلهما حكم خاص بهما فى الإعراب - كما قلنا - إذ تعرب : «اثنا واثنتا» إعراب المثنى ، وتعرب كلمه : «عشر وعشره» اسم مبنى على الفتح ، لا محل له بدل نون المثنى : ففى مثل. السنه اثنا عشر شهرا ، واليوم

ص : ٤٨٥

١- للعدد ١٢ حكم خاص فى إعرابه يخالف حكم الأعداد المركبه ، وسيجىء فى هذه الصفحه.

٢- ويلحق به «بضع وبضعه» طبقا للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٣.

٣- مما يجب التنبيه له أن المركب المزجى العددى لا بد أن يكون مفتوح الجزأين - فى الأشهر - وقد يكون معربا مضافا على الوجه المبين فى هذه الصفحه وص ٤٩٨ أما غير العددى فقد يكون مفتوحهما أو لا يكون ، على حسب نوعه المبين فى موضعه المشار إليه (فى الحاله الثانیه). ومن المركب المزجى العددى : «إحدى عشره» للمعدود المؤنث ، والكلمتان مبنيتان على فتح الجزأين - أيضا - فى آخرهما. إلا أن الفتح مقدر على آخر الأولى. - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٠ - و ٥١٣ - هذا ، وأصل المركب العددى كلمتان بينهما واو العطف ؛ أى : أحد وعشر - اثنا وعشر - ثلاثه وعشر ... وهكذا. ثم حذفت الواو وركبت الكلمتان - لإبعاد معنى العطف - تركيبا مزجيا ، ليؤدىا معا معنى واحدا جديدا لم تنفرد به واحده.

اثنتا عشره ساعه - نقول : «اثنا واثنتا» خبر مرفوع بالألف فيهما. وكلمه : «عشر وعشره» بدل النون التي تكون في المثنى الأصلي ، مبنيتان على الفتح لا- محل لهما. وفي مثل قضيت اثني عشر شهرا واثنتي عشره ساعه في رحله علميه - نقول : «اثني واثنتي» ، مفعول منصوب بالياء. «عشر ، وعشره» مبنيتان على الفتح لا محل لهما ؛ لأنهما بدل النون التي تكون في المثنى الأصلي ...

وفي مثل : انتفعت باثني عشر كتابا ، واستمعت إلى اثنتي عشره محاضره ... نعرب : «اثني واثنتي» مجروره ، وعلامه جرهما الياء ، و «عشر وعشره» بدل النون. مبنيتان على الفتح ولا محل لهما.

وتضبط «الشين» في كلمه : «عشره» المركبه كضبطها في المفرده ؛ ففتح - في أشهر اللغات - إن كان المعدود مذكرا ، وتسكن إن كان مؤنثا. فضببط «الشين» لا يختلف في أفراد ولا تركيب ، إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات متعدده.

الثانيه : أن يكون العدد المركب غير اثني واثنتي - مضافا ؛ فيصح بناؤه على فتح الجزأين مع إضافته ، كما يصح إعراب عجزه على حسب حاله الجمله مع ترك صدره مفتوحا في كل الحالات ؛ فكأن الجزأين في هذه الصوره كلمه واحده ، يجرى الإعراب على آخرها في كل الأحوال ، دون أن تتغير الفتحه التي في شطرها الأول - وسيجيء هذا موضحا بعد (١) -.

٣ - العدد العقد (٢) : ينحصر اصطلاحا في الألفاظ : عشرين - ثلاثين -

ص : ٤٨٦

١- في : «ه» من ص ٤٩٨.

٢- ويسميه بعض النحاه بالعدد المفرد ؛ أي : الخالي من الإضافه والتركيب. ولكن تسميته بالعقد أفضل - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٨٢ - والأصل اللغوي العام للعقد الحسابي هو : العدد يكون على رأس تسعه أعداد قبله من نوع واحد ؛ (مفرده أو غير مفرده) ، أي : العدد الذي يكمل به ما قبله عشره متماثله النوع. فيصدق على ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، و ... كما يصدق على ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ، ٤٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ .. وهكذا من كل ما يتم عشره. غير أن المقصود بالعقد هنا معنى اصطلاحى ، يقتصر على أعداد محصوره لها حكم خاص بها ؛ هي تلك العقود التي تبدأ بعشره وتنتهى بتسعين ، (أي : ١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ، ولكن العقد «عشره» لا يشترك مع البواقي في حكمها النحوى. ولهذا لا يعد فيها من هذه الناحيه ، ولا يذكر معها ، برغم تسميته عقدا ، وكل واحد من البواقي يدخل في هذا النوع المسمى نحويا : «باسم الجمع». ولكنه يعرب إعراب جمع - المذكر السالم ، ويلحق به في ناحيه الإعراب ، دون أن يكون جمع مذكر سالما حقيقيا. وإنما كانت هذه العقود أسماء جمع وليست جمع مذكر سالما حقيقيا لأنها تدل على ما يدل عليه هذا الجمع ، ولكن ليس لكل منها مفرد من لفظه. ولا يصح أن يقال إن لكل منها مفردا من لفظه ؛ فمفرد عشرين هو عشر ، ومفرد ثلاثين هو ثلاثه ... لا يصح أن يقال هذا لما يترتب عليه من فساد تام أو ضحنا بعض نواحيه (في ج ١ م ١١ ص ١٣٥ عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم) ملخصه : أنه لا يقال ذلك لثلا يلزم عليه صحه إطلاق عشرين على ثلاثين وإطلاق ثلاثين على تسعه .. وهكذا ؛ ذلك لأن أقل الجمع النحوى - لا اللغوى - ثلاثه من مفرده. فلو كان مفرد العشرين هو : عشر ، لكانت عشرون صادقه على (٣* ١٠) أي : ثلاث عشرات على الأقل

، ومجموعها يساوى ثلاثين. ولو كان مفرد الثلاثين هو ثلاث لكانت الثلاثون صادقه على (٣*٣) أى : على ٩. وهكذا مما هو ظاهر الفساد.

وحكم هذه العقود أنها تعرب إعراب جمع المذكر السالم فى جميع أحوالها ؛ لأنها ملحقة به ؛ إذ هى اسم جمع مذكر ، وليست جمع مذكر حقيقياً . ومن الأمثلة قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ) ، وقوله تعالى : (وَوَاعِدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ، وَاتَّمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ؛ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ، وقوله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ؛ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ ، إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) وهكذا ... فحيثما توجد كلمه من ألفاظ العقود فإنه يتحتم إعرابها إعراب جمع المذكر ، مهما اختلف موقعها الإعرابى .

٤ - العدد المعطوف : وينحصر بين عقدين من العقود الاصطلاحية السالفه ؛ كالأعداد المحصوره بين عشرين و ثلاثين ، أو : بين ثلاثين وأربعين ، أو : بين أربعين وخمسين ، وهكذا ... وكل عدد محصور بين عقدين على الوجه السالف لا بد أن يشتمل على معطوف ، ومعطوف عليه ، وأداه عطف (واو) ، ومنه : واحد وعشرون - اثنان وعشرون ، ثلاثة وعشرون ... أربعة و ثلاثون ... ، خمسة وأربعون ... ستة وخمسون ... سبعة وستون ... ثمانية وسبعون ... ومن هذه الأمثلة يتبين أن المعطوف لا بد أن يكون من نوع العقود ، وأن المعطوف عليه - ويسمى التّيف (١) - لا بد أن يكون من نوع المفرد (أى : المضاف) ، أو ما ألحق به من كلمه بضع وبضعه - وأن أداه العطف هى الواو (٢) ، دون غيرها .

ص : ٤٨٧

-
- ١- النيف هنا : العدد الذى بين عقدين . كما فى رقم (٣) من هامش ص ٤٨٤ - وهذا غير المراد من لفظه «النيف» بصيغتها التى سبق الكلام عليها فى هامش تلك الصفحة .
 - ٢- كما فى ٣ من ص ٥١٢ .

وحكم هذا القسم أنّ المعطوف عليه ، (وهو المفرد ، المسمى : بالتّيف) لا بد أن يتقدم دائما ، وأن يعرب على حسب الجملة مع خضوعه لحكم إعراب نوعه المفرد الذى سبق فى القسم الأول - (يعرب فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ، أو غير هذا على حسب السياق ، ويكون إعرابه بحركات ظاهره على آخره ، إلا- ما كان منه دالا- على تشبيهه ؛ فيعرب إعراب المثنى) - وأن المعطوف - ويكون بالواو خاصة - يتبعه فى الإعراب ، ولكن بالحروف التى يعرب بها جمع المذكر السالم. ففى مثل : الحاضرون واحد وعشرون ... تعرب كلمه «واحد» خبرا مرفوعا ، والواو حرف عطف - (عشرون) معطوف على : «واحد» مرفوعه بالواو. ونقول : كان الحاضرون واحدا وعشرين ... وأنست بواحد وعشرين ... وهكذا سائر الأعداد المعطوفه. إلا- إن كان المعطوف عليه هو ، «اثنان واثنتان» ؛ فيعربان كالمثنى ؛ نحو : الحاضرون اثنان وعشرون رجلا - كان الحاضرون اثنى وعشرين رجلا - أنست باثنى وعشرين رجلا - أو : كانت الحاضرات اثنتى وعشرين ؛ فاثنان واثنتان ، إما مرفوعه بالألف ، وإما منصوبه أو مجروره بالياء ... فى جميع حالات الأعداد المعطوفه ...

العدد لفظ مبهم ، لا يوضح بنفسه المراد منه ، ولا يعين نوع مدلوله ومعدوده ؛ فمن يسمع كلمه مثل : ثلاثه ، أو أربعة ، أو خمسه ... أو غيرها من ألفاظ العدد - لا يمكن أن يدرك النوع المقصود من هذا العدد ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثره المحتمله . أهو ثلاثه كتب ، أم أقلام ، أم أيام ، أم دراهم ، أم دنانير ... أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى ... فلو قلنا : ثلاثه كتب ، أو أربعة أيام ، أو خمسه شهور ... أو ... لزال الإبهام ، وانكشف الغموض عن مدلول العدد ، وصار المراد واضحاً ؛ بفضل الكلمه التي جاءت ؛ فبينت نوعه ، وميزته من غيره ، أى : أنها عينت المعدود بعد أن كان مبهما مجهولاً ؛ ولذا يسميها النحاه : «تمييز العدد» - سواء أكانت منصوبه أم مجروره على التفصيل الذى سنعرفه - وهذا معنى قولهم : العدد مبهم يزيل إبهامه التمييز ، (أى : المعدود).

ولهذا التمييز أحكام تختلف باختلاف أقسام العدد :

(١) فالأعداد المفرده (١) التى عرفناها ثلاثه أنواع :

نوع لا يستعمل مع تمييز له - وهو واحد ، واثنان ؛ فلا يقال : جاء واحد ضيف ، ولا أقبل اثنا ضيفين ؛ ولا نحو هذا ؛ لأن ذكر التمييز (ضيف ... ضيفين ..) مباشره يغنى عن ذكر العدد قبله ، إذ يبين النوع مع الدلاله على الوحده ، أو على الزوجيه المحدده باثنين ؛ فلا حاجه إلى العدد قبله ، ولا فائده منه . وقد يضاف هذا النوع لغرض آخر سنعرفه (٢).

ونوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافه وهو لفظ : مائه ، وألف ، ومثناها ، وجمعهما . (فالمراد هو جنس المائه والألف (٣) ...) ومن الأمثله قوله تعالى :

ص : ٤٨٩

١- وهى التى قد تسمى «مضافه» على اعتبار أن أكثرها مضاف ؛ وهو ثلاثه وعشره وما بينهما ، وما ألحق بها مثل كلمه : مائه وألف ، وبضع وبضعه ؛ طبقاً للبيان السابق عنهما فى ص رقم ٢ من هامش ٤٨٣ دون العديدين : ١ و ٢ - مما سبقته له الإشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٢ - والتسميه غير دقيقه .

٢- فى «ا» من ص ٤٩٦ . وانظر ص ٥١٤ .

٣- انظر ما يتصل بهذا فى «ب» ص ٤٩٦ .

(مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ، فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ . وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ) - يبلغ ارتفاع هرم الجيزة الأكبر نحو مائتى ذراع ، (١) وكقولهم عند رؤيه أشباح بعيدة : هذه مئو رجل ، أو مئآت رجل - وقوله تعالى : (وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ) - حراس المدينة ألفا حارس ، وجيشها تسعه آلاف جندى .

ولا يصح الفصل بين هذا النوع وتمييزه فى حاله الاختيار .

ونوع يحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافه متصل به - أيضا - ويكون فى الأغلب جمع تكسير للقله (٢) ، وهذا النوع هو : ثلاثه ، وعشره ، وما بينهما ، وكذا كلمه : بضع وبضعه الملحقتين به - طبقا لما تقدم (٣) عنهما ؛ نحو الصيف ثلاثه أشهر - قضيت خمسه أيام فى الريف - وقوله تعالى : (وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصِيرٍ (٤) عَائِيهِ . سَيَخْرُهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا) (٥) ... و ... فالأصل فى تمييز هذا النوع من المفرد أن يستوفى أربعة أمور مجتمعه ؛ هى : أن يكون جمعا - للتكسير - مفيدا للقله - مجرورا بالإضافه المباشره (الخالیه من الفصل) . وكل واحد من هذه الأربعة يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل :

١ - فأما كون التمييز جمعا فهو الأعم الأغلب ، ليتطابق المعدود والعدد فى الدلاله على التعدد الكثير . ويجب - فى الأغلب - إضافه العدد إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ : «مائة» (٦) ، نحو : ثلاثمائه رجل - أربعمائه كتاب - خمسمائه قلم ... أو كان العدد مضافا إلى مستحقه ملكا أو انتسابا على حاله من الحالات ؛ فتكون الإضافه لبيان أن العدد مملوك للمضاف إليه ، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو

ص : ٤٩٠

١- أى : نحو (١٣٦ مترا) بعد النقص الذى أصاب قمته ، ويقدر ، بنحو : سبعة أمتار
٢- جمع التكسير - كما سيأتى فى بابہ ص ٥٧٩ - نوعان ، جمع تكسير للقله ، وهو ما كان دالا على أفراد لا تقل عن ثلاثه ولا تزيد على عشره . وله أوزان خاصه ، ومنها أفعله ، وأفعال ، وفعله وأفعال . نحو : أجهزه ، وأنهار ، وصبيه ، وأعين . وجمع تكسير للكثرة ويدل على عدد لا يقل عن ثلاثه وقد يزيد على العشره بالإيضاح الذى سيجىء فى بابہ . وأوزانه كثيره ...

٣- فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٣ .

٤- شديده الصوت ، أو شديده البرد .

٥- متتابعه .

٦- انظر ما يختص بطريقه كتابه «مئه» فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٣ .

النسبه التي تستفاد من الإضافة (١) ؛ نحو : هذه خمسه محمود ، وتلك سبعة عليّ ... فقد تعرّف المضاف بالمضاف إليه ، وتميز به ؛ فلا- يحتاج إلى تمييز ، ولهذا لا- يعتبر المضاف إليه المذكور تمييزاً ؛ لأن العدد استغنى عن التمييز ، واحتاج لمضاف إليه يحقق غرضاً آخر.

وقد يغنى عن الجمع ما يدل على الجمعيه ، ولو لم يسمّ جمعاً في اصطلاح النحاه ؛ كقوم ، ورهط (٢) ، وغيرهما من أسماء الجموع ؛ وكنحل وبقر ، من أسماء الأجناس. والغالب في هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف «من» مع ظهوره في الكلام ، نحو : ثلاثه من القوم فازوا ، وأربعة من الرهط تقدموا ، وخمسه من النحل جمعت العسل ، وستة من البقر جلبت الغنى لصاحبها. أما جرهما بالإضافه فالأحسن الاقتصار فيه على المسموع ومنه قوله تعالى : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ) وقوله عليه السلام : «ليس فيما دون خمس ذود (٣) صدقه» (٤).

٢ - وأما كونه للتكسير فهو الأكثر وروداً في الكلام الفصيح. ويجوز أن يكون جمعاً للتصحيح (٥) مناسباً ، إذا لم يكن للكلمه جمع مستعمل للتكسير ؛ نحو : خمس صلوات ، وسبع سنين. أو كان لها جمع تكسير مستعمل ولكن يعدل عنه إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيه في الكلام ؛ نحو : سبع سنبلات ؛ فإنه مجاور في الآية الكريمة لسبع بقرات ، في قوله تعالى : (وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ (٦) ، وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ ، وَأُخْرَى يَابِسَاتٍ) ، فقال لمراعاة التنسيق : «سبع سنبلات» ، بدل «سنابل» ؛ لمناسبه «بقرات» التي ترك جمع تكسيهها في الآية. أو يكون لها جمع تكسير

ص : ٤٩١

١- كما سيجيء في الزيادة ص ٤٩٦ وص ٥١٤.

٢- عدد من الرجال - خاصه - لا يزيد على عشره في الغالب ، وهو اسم جمع (أى : لا واحد له من لفظه ، مع دلالة على معنى الجمع).

٣- الذود : مؤنث ، وهو عدد من الإبل لا يقل عن ثلاثه ، ولا يزيد على عشره. ولفظه اسم جمع ، لا يجيء منه واحد.

٤- انظر «ج» من ص ٥٠٦.

٥- هو جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم.

٦- نحيفات ، هزيلات. (المفرد : أعجف ، وعجفاء. يقال ثور أعجف ، وثيران عجاف ، وبقره عجفاء ، وبقرات عجاف).

ولكنه قليل الاستعمال ، نحو : ثلاث سعادات ، فهو أحسن من ثلاث سعاد.

ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يقع جمع التصحيح المشتق تميزا للعدد فى مثل : هنا ثلاثه صالحين وأربعة زاهدين ؛ بالإضافة. والأحسن عدم الإضافة ، وإعراب هذا الجمع نعتا ، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة بشرط إدخال التغيير اللازم لصحة كل إعراب ؛ وبذا يسلم من الضعف.

ومع أن مدلول جمع التكسير الذى للقله هو مدلول جمعى التصحيح عند سيويه (١) - نجد كثره النحاه لا ترضى التمييز بجمعى التصحيح.

٣ - وأما أنه للقله فمراعاة للمأثور الأفضح الذى يدل على أن الكلمه التى لها جمعان جمع كثره وجمع قلّه - يكون تمييز العدد بجمع قلتها هو الأعم الأغلب ، فإن لم يوجد لها إلا جمع كثره صحّ التمييز به بغير ضعف.

٤ - وأما جره بالإضافة فهو الأعم الأكثر أيضا ، ويحدث تخفيفا فى العدد بحذف التنوين منه ؛ لإضافته. ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل به بين المتضايقين (٢).

وإنما يجب جَرّ التمييز بشرط تأخره وإعرابه تمييزا. فلو تقدم التمييز على العدد لوجب إعرابه على حسب حاجه الجملة ، وإعراب العدد نعتا مؤولا له (٣) ، ففى مثل : عندى ثلاثه كتب ، بجر «كتب» ، بالإضافة - نقول : عندى كتب ثلاثه برفعها. ولو تأخر وأريد لداع معنوى إعرابه عطف بيان إن كان جامدا - كالأغلب فى عطف البيان - أو نعتا مؤولا بالمشتق أيضا ، لوجب أن يكون تابعا فى إعرابه للعدد ؛ نحو : عندى ثلاثه أثواب ، فأثواب : عطف بيان ، أو نعت مؤول بمعنى : مسماه بأثواب.

هذا ، ويصح فى الأعداد المفردة (٣ و ١٠ وما بينهما) ، أن تضاف إلى ضمير المعدود ، ولا تحتاج لغيره ، نحو : مررت بالأصدقاء ثلاثتهم ، ... أو :

ص: ٤٩٢

١- فى ص ٥٧٩ و ٥٨٢ ما يوضح الحكم ويفصله.

٢- سبق بيانه فى آخر باب الإضافة (ج ٣).

٣- يؤول النعت هنا لجموده. ويجوز إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المعنى عليهما. دون النعت ، (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٩).

خمسثهم ... أو : سبعتهم ... بنصب العدد على الحال المؤوله ؛ أى : مثلثا إياهم ، أو : مخمّسا ، أو : مسبعا ... وهكذا. ويجوز إتباع العدد لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيدا معنويا ؛ بمعنى : جميعهم ، مع ضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد (١) ، والصحيح أن هذا ليس مقصورا على الأعداد المفردة ؛ بل يسرى على المركبه أيضا - كما سيجيء - نحو : جاء القوم خمسه عشرهم ، بالبناء على فتح الجزأين فى محل رفع هنا أو فى محل غير الرفع فى تركيب آخر ، على حسب المؤكّد.

وجدير بالملاحظه أن العامل فى التمييز المجرور بالإضافه هو العدد المبهم (أى : المضاف) الذى جاء التمييز لإيضاحه وإزاله إبهامه ، ولا بد من تقديم هذا العامل على تمييزه.

(ب) وباقى أقسام العدد (وهو : المركب ، والعقود الاصطلاحيه ، والمعطوف ، - وكذا ما ألحق بالمركب والمعطوف عليه من كلمتى : بضع وبضعه -) (٢) يحتاج إلى تمييز (٣) مفرد ، منصوب غير مفصول من العدد بفاصل ، نحو : (إنى رأيت أحد عشر كوكبا) - (إن عدّه الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) - (إن يكن منكم عشرون (٤) صابرون يغلبوا مائتين) - (ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا ، حملته أمه كرها ، ووضعته كرها. وحمله وفصاله ثلاثون شهرا. حتى إذا بلغ أشده ، وبلغ أربعين سنه ، قال ربّ أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت علىّ وعلى والدىّ ...) - قال أحد الشعراء : هاجنى منظر شائق ؛ فلم أغادر مكانى حتى فاض خاطرى بخمسه وأربعين بيتا فى وصفه ، لم أفض فيها أكثر من ضحوه. وأزعجنى نعىّ صديق لى ، فأنهمر لسانى برثائه ، وأنشأت قصيده بلغت اثنين وخمسين بيتا لم أقطع فيها أكثر من بضع ساعات ، ثم أكملتها بعد ذلك تسعه وسبعين بيتا ...

ولا بد فى جميع حالات التمييز المنصوب أن يتأخر عن عامله الفعل أو ما يشبهه

ص: ٤٩٣

- ١- سبقت الإشاره لهذا الحكم فى ج ٢ باب الحال م ٨٤ ص ٢٩٧ وفى ج ٣ باب التوكيد م ١١٦ ص ٤١٣.
- ٢- طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٣.
- ٣- وقد يستغنى عن التمييز مطلقا لداع بلاغى - كما هنا ، وكما سيجيء فى ص ٤٩٦ و ٥١٤ -.
- ٤- وقد يستغنى عن التمييز مطلقا لداع بلاغى - كما هنا ، وكما سيجيء فى ص ٤٩٦ و ٥١٤ -.

وقد أشرنا - قريبا - إلى أنه يجوز في العدد المركب ما جاز في العدد المفرد من الإضافة لضمير المعدود ... بالتفصيل السالف.

«ملاحظه» إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو العقد ، أو المعطوف ، جاز في هذا النعت أن يكون مفردا مراعاة للفظ المنعوت (وهو التمييز) وجاز أن يكون جمعا مراعاة لمعناه ، نحو : هنا أربعة عشر خبيرا عالما ، أو علماء - وعشرون طالبا ذكيا ، أو أذكيا - وخمسة وعشرون كاتباً ماهراً ، أو ماهرين ... وهكذا. ومراعاة اللفظ أكثر. ومثل النعت غيره من بقيه التوابع (١).

فملخص الكلام على العدد من ناحيه تمييزه هو - في الأغلب - :

(واحد واثنان : لا يحتاجان لتمييز) - (ثلاثة وعشره وما بينهما ، وكذا بضع وبضعه ، تحتاج لجمع تكسير للقله ، مجرور بالإضافه ، وقد تضاف لضمير المعدود) - (جنس المائه ، والألف : يحتاج إلى مفرد مجرور) - (ما عدا ذلك ؛ يحتاج لمفرد منصوب ... (٢))

ص : ٤٩٤

١- كما سيجيء في «ب» من ص ٤٩٦.

٢- في تأنيث العدد المركب يقول ابن مالك : وأحد اذكر وصلته بعشر مركبا ؛ قاصد معدود ذكر - ٤ وقل لدى التأنيث إحدى عشره والتّنين فيها عن تميم كسره - ٥ يريد : أن «عشره» إذا ركبت مع «إحدى» وجب مطابقه «العشره» لها في التأنيث ، وأن «عشره» المؤنثه ، تسكن «شينيها» في أشهر اللغات ، و تميم تجيز الكسر أيضا. ثم أراد أن يبين عموم الحكم الخاص «بعشره» من ناحيه تأنيثها مطابقه للمعدود ، وأن هذا ليس مقصورا على «إحدى» ، فقال : ومع غير أحد وإحدى ما معهما فعلت ، فافعل قصدا - ٦ (الفاء التي في صدر «افعل» زائده). والتقدير : وافعل قصدا مع غير أحد وإحدى ما فعلت معهما ، حيث أنث عشره مع «إحدى» المؤنثه ، وذكرتها مع «أحد» المذكور. أي : راع المطابقه في التذكير والتأنيث مع غيرهما من الأعداد التي تركب مع العشره كما راعيته مع : «أحد وإحدى» وزاد الأمر إيضاها بالنص عليه مع ثلاثه وتسعه وما بينهما ؛ فقال : ولثلاثه وتسعه وما بينهما إن ركبا ما قدما - ٧ وبالنص عليه أيضا في اثني واثنتي حيث يقول : وأول عشره اثنتي ، وعشرا اثني إذا أنثي تشا ، أو ذكرا - ٨ يريد اتبع المؤنثه (أي : اذكر بعدها) كلمه : «عشره» المؤنثه. واذكر كلمه : «عشر» المذكوره بعد «اثني» المذكوره ، ثم بين : أن «اثني واثنتي» يعربان إعراب المثني عند تركيبهما كما كانا قبل - - التركيب ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء. وأما غيرهما فالجزءان المركبان مبنيان على الفتح في القول المألوف ؛ أي : الشائع. يقول : و «اليا» لغير الرفع ، و ارفع بالألف والفتح في جزأى سواهما ألف - ٩ ثم انتقل إلى حكم تمييز العقود فقال : وميز العشرين للتسعينا بواحد كأربعين حيناً - ١٠ (الحين : الوقت -) ثم إلى تمييز المركب مباشره وأنه مثل تمييز العشرين. فقال : وميزوا مركبا بمثل ما ميز : «عشرون» ؛ فسوّ بينهما - ١١

(أ) قد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود ، ولحقيقته الذاتيه ؛ فيضاف إلى مستحق المعدود (ومن المفرد : واحد ، ومؤنثه : واحده وحاديه ، وإحدى ... ومنه : اثنان ، ومؤنثه : ثنتان واثنان ، ومنه ثلاثه وعشره وما بينهما ويلحق به جنس المائه والألف ...) لعدم الحاجه إلى ذكر التمييز استغناء عنه ، وطلبا لمضاف إليه يحقق غرضا لا يحققه التمييز ؛ هو الدلاله على أن العدد مملوك أو منتسب للمضاف إليه ، أو مرتبط به بنوع من أنواع الصله والارتباط التي تحدثها الإضافة الجديده ، والتي لا تبين نوعا ، ولا ذاتا (١) ، وإنما تبين استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق (٢) ومن الأمثله: واحد قومه من لا يعول في الدنيا على أحد - واحده قومها من رفعت شأن بلدها في مجال التربيه والأمومه. وكأن يقال في كتابين لمحمد : هذان اثنا محمد. وفي فتاتين من القاهره : هاتان اثنتا القاهره ، أو ثنتا القاهره. وفي دراهم لمحمود وعليّ : هذه سبعة محمود ، وتسعه عليّ ...

أما بقيه أقسام العدد فيستغنى عن التمييز نوعان منها : كما سيجيء في (ه).

(ب) قلنا (٣) : إن المراد بالمائه والألف هو جنسهما الشامل لمفردهما ، ولمثاهما ، ولجمعهما ... هذه الدلاله على الجمعيه قد تكون بصيغه الجمع المباشر المتحقق في لفظهما ؛ نحو : هذه مئو رجل تقود أربعة آلاف جندي. وقد تكون «الجمعيه» غير مباشره ؛ بأن تكون صيغه المائه : «مضافا إليه» يكتسب معنى الجمعيه من «المضاف» بشرط أن يكون هذا المضاف ثلاثه ، أو تسعه ، أو عددا بينهما ؛ نحو : قضى الرّحاله ثلاثمائه يوم في الصحراء ، قطع فيها تسعمائه ميل.

ص: ٤٩٦

١- سبقت الإشارة لهذا في ١ من ص ٤٩٠.

٢- لأن من يقول : هذه «خمسه محمود» يكون عارفا «محمودا وخمسته» حتما : فلا تحتاج لتمييز وإذا قلت : «هذه عشروك» فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبه إليه ، ولا تقولها إلا لمن يعرف هذا ، كما أنك لا تقول : «كتاب حامد» إلا لمن يعرفهما نوع معرفه.

٣- في (أ) من ص ٤٨٩.

وقد تكون أيضا بوقوع المائة والألف تمييزا منصوبا مضافا ، والعدد هو : «أحد عشر» أو غيره من الأعداد المركبة ، نحو : في المكتبة أحد عشر مائة كتاب ، واثننا عشره ألف مخطوطه. ومن الجائز في هذين النوعين الأخيرين اعتبار المائة والألف مفردين ؛ اعتمادا على أن لفظهما الصريح مفرد ، مجرد من علامه تشبيه أو جمع ، وأن اعتبارهما غير مفردين راجع للعدد المركب المذكور قبلهما ، وهو لفظ مستقل عنهما ، ولكنه احتاج إليهما ليكونا تمييزين له. فاعتبار المائة والألف مفردين راجع لمراعاة مادتهما وصيغتهما اللفظية وحدها ، واعتبارهما غير مفردين راجع لمراعاتهما مع اسم العدد. ولن يترتب على الاعتبارين خلاف يمس تمييزهما مباشرة. وإنما الخلاف في توابع تمييزهما ؛ كالنعت مثلا- ؛ أيكون مفردا تبعا للفظ تمييزهما المنعوت ، أم جمعا تبعا لمعناه؟ الأمران جائزان في كل التوابع. ولكن الأحسن والأكثر هو مراعاة اللفظ ؛ بأن يكون تابع تمييزهما مطابقا له في إفراده. ويسرى الحكم السالف أيضا على تمييز العقود والأعداد المعطوفه كما سبق (1).

(ح) يصلح الألف تمييزا لكل أقسام العدد الأربعة (المفرد ، غير الواحد والاثنين - والمركب - والعقد - والمعطوف). أما المائة فلا- تصلح تمييزا إلا- للثلاث والتسعه وما بينهما ، وإلا للأعداد المركبة ، مثل : ثلاثمائة ... خمسمائة ... إحدى عشره مائه ... خمس عشره مائه .. ولا- تكون تمييزا للعقود ، ولا- للأعداد المعطوفه. وإذا وقع لفظ «مائة» تمييزا للثلاثه أو التسعه أو ما بينهما فالأغلب الذي يقتصر عليه هو إفراده.

(د) من الشاذ تمييز المائة - وجنسها - بمفرد منصوب ؛ كقول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاما

فقد ذهب اللذاه والفتاء

ومن القليل تمييزها بجمع مجرور ؛ كقراءه من قرأ قوله تعالى : (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) على اعتبار «مائة» مضاف و «سنين» مضاف إليه. أما من ينون : «مائة» فإنه يجعل كلمه : «سنين» بدلا أو عطف بيان من «ثلاث» المضافه إلى مائه. لا تمييزا - لثلاثه يكون التمييز هنا شاذًا من وجهين ؛ هما : وقوعه جمعا ، ونصبه.

ص : ٤٩٧

١- في ص ٤٩٤.

(هـ) ما صح في الأعداد المفردة من استغنائها عن التمييز أحيانا - كما تقدم في «ا» - يصح في قسمين آخرين ؛ هما : المركب - (ما عدا اثني عشر ، واثنتي عشرة) - والعقود ، فيصح حذف التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره. ومن حالات الاستغناء عنه أن يضاف العدد إلى شيء يستحقه ؛ بأن يكون العدد مملوكا للمضاف إليه ، أو منتسبا له بصله من الصلات المستفاده من الإضافة الداله على الاستحقاق ، لا على بيان نوع المعدود. كأن يكون لمحمود خمسة عشر درهما فنقول : هذه خمسة عشر محمود ، وكأن يكون لغرف البيت عشرون مفتاحا ؛ فنقول : هذه عشرو البيت ...

وإذا أضيف العدد المركب - (غير اثني عشر ، واثنتي عشرة) - ففي إعرابه لغات (١) ... أشهرها وأحقها بالاختصار عليه لغتان (٢) :

الأولى : أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقع الإعرابه ، ولا مانع من اجتماع البناء والإضافة هنا ؛ تقول : خمسة عشر محمد عندي - إن خمسة عشر محمد عندي - حافظت على خمسة عشر محمد ؛ بالبناء ، على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاله الجملة.

الثانية : ترك الجزء الأول مفتوحا في كل الحالات كما كان ، وإجراء الحركات الإعرابه على الجزء الثاني ؛ باعتبار الجزأين بمنزله كلمه واحده ذات شطرين ، يجرى الإعراب على الثاني منهما مع ترك الأول على حاله ، دون أن تتغير الفتحة التي في آخره ، فيكون الثاني معربا ؛ مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، على حسب موقعه من الجملة ؛ ولا يكون مبتدئا ؛ تقول : خمسة عشر محمد عندي - إن خمسة عشر محمد عندي - (و «خمسه عشر» هنا : اسم «إن» ، منصوبه مباشره ، وليست مبنيه على فتح الجزأين) - حافظت على خمسة عشر محمد. فخمسه عشر في الأمثله الثلاثه غير مبنيه ؛ فهي بشطريها في الأول مبتدأ مرفوع مباشره ، وفي الثاني اسم «إن» منصوب مباشره - وفي الثالث مجرور مباشره. وما عدا هذين الرأيين ضعيف يحسن إهماله ؛ ومنه : إضافة صدر المركب إلى عجزه المضاف إلى مستحق المعدود ، نحو :

ص : ٤٩٨

١- أما إعراب العقود فكجمع المذكر السالم ؛ فلا تتأثر عند إضافتها إلا بحذف النون.

٢- سبقت الإشارة لهما في ص ٤٨٥.

هذه خمسة عشر محمد ، وشاهدت خمسة عشر محمد ، واحتفت بخمسة عشر محمد .. ومنه إضافة صدر المركب إلى عجزه من غير إضافة العجز إلى شيء ؛ نحو : هذه سبعة عشر (١) ...

(و) لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه في غير الضرورة الشعرية.

ص: ٤٩٩

١- وإلى بعض هذه الآراء يشير ابن مالك بقوله : وإن أضيف عدد مركب يبق البناء. وعجز «قد يعرب» - ١٢

عرفنا الأقسام الاصطلاحية للعدد ؛ وأنها أربعة : (مفرد - مركب - عقد - معطوف).

الأول : تذكير الأعداد المفردة وتأنيثها ، ويتلخص في :

١ - أن الواحد والاثنين يذكّران مباشرة بغير حاجة إلى معدود بعدهما ، أى : أن صيغتهما العددية تذكر أو تؤنث ؛ طبقا لمدلولها ، وللمقصود منها. دون أن يكون معهما معدود (تمييز) ؛ إذ لا يصح ذكر تمييز لهما - كما عرفنا (١) - ومن الأمثلة قوله تعالى : (قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ. وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ)، وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ،) وقوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ...) وقوله تعالى : (قَالُوا : رَبَّنَا آمَنَّا اثْنَتَيْنِ ، وَأُحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ).

٢ - وأن «مائة» و «ألفا» وجنسهما ثابتة على حالتها اللفظية ، تأنيثا في «مائة» ، وتذكيرا في «ألف» مع أنهما يحتاجان إلى تمييز مفرد مجرور غالبا. وهذا التمييز قد يكون مذكرا أو مؤنثا على حسب الدواعى المعنوية ؛ نحو : جاء مائة رجل - جاءت مائة فتاه - حضر ألف جندي - حضر ألف طالبه. أى : أن صيغه لفظهما لا تخرج عما وضعت له فى الأصل ؛ فكلمه : «مائة» ملازمه للتأنيث اللفظى فى كل استعمالاتها هى ومضاعفاتها ، وكلمه «ألف» ملازمه للتذكير اللفظى دائما هى ومضاعفاتها ، فمادتھما الهجائيه ثابتة لا يدخل عليها تغيير من هذه الناحية ، إلا عند إلحاق المائة بجمع (٢) المذكر السالم.

٣ - وأن ثلاثه ، وعشره ، وما بينهما - وكذلك كلمه : بضع وبضعه (٣) -

ص: ٥٠٠

١- فى ص ٤٨٩.

٢- عند إلحاق المائة بجمع المذكر السالم يقال فيها : «مئون ومئين».

٣- وهى ملحقة بهما - طبقا لما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٣ -

تلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مذكرا ، وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مؤنثا. فالعدد في هذا القسم مخالف للمعدود تذكيرا وتأنيثا.

ويشترط لتحقيق هذه المخالفة شرطان ؛ أن يكون المعدود مذكورا في الكلام ، وأن يكون متأخرا عن اسم العدد ، نحو : ثلاث عيون - أربعة قلوب - خمس أصابع - ستة رؤوس - سبع رقاب - ثمانية (١) جلود - تسع أقدام - عشره ظهور ... فإن لم يتحقق الشرطان معا ؛ بأن كان المعدود متقدما ، أو كان غير مذكور في الكلام ولكنه ملحوظ في المعنى يتجه الغرض إليه - جاز في اسم العدد التذكير والتأنيث (٢) ؛ نحو ؛ كتبت صحفا ثلاثا ، أو ثلاثه - صافحت أربعة ...

ص: ٥٠١

١- للعدد : «ثمان» المفرد حكم خاص بصيغته وإعرابه ، حين يكون مؤنثا أو غير مؤنث. ويتلخص هذا الحكم فيما يأتي - طبقا للرأى المعول عليه - : ١- إذا كان «ثمان» عددا مضافا ومذكرا - بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث - فالأفصح إثبات الياء في آخره في جميع حالاته ، مع إعرابه إعراب المنقوص ؛ فتقدر على يائه الضمه والكسره ، وتظهر الفتحة ؛ نحو : ثمانى غوان ينشدن ، وثمانى فتيات يعزفن - سمعت ثمانى غوان ينشدن ، وثمانى فتيات يعزفن - طربت لثمانى غوان ينشدن ، وثمانى فتيات يعزفن. فكلمه : «ثمانى ...» في المثال الأول مرفوعه بضمه مقدره على الياء ، وفي الثانى منصوبه بالفتحة الظاهره ، وفي الثالث مجروره بكسره مقدره. فإن كان مؤنثا - بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر - لزمته «الياء» وبعدها - «التاء» الداله على التأنيث ، وأعراب إعراب الأسماء الصحيحه ، نحو : فرقه الإنشاد ثمانيه رجال - شاهدت ثمانيه رجال - أصغيت إلى ثمانيه رجال. ب - إذا كان : «ثمان» عددا مفردا ، غير مضاف ، والمعدود مذكر ، لزمته الياء والتاء - أيضا - وأعراب إعراب الأسماء الصحيحه فى كل أحواله. نحو : المسافرون من الرجال ثمانيه - كان المسافرون من الرجال ثمانيه - أنست بثمانيه ... فإن كان المعدود مؤنثا فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص ؛ نحو : اشتهر من الشعاعرات ثمان - اكتفيت من الشعاعرات بثمان - عرفت من الشعاعرات ثمانيا ، أو ثمانى. بالتنوين وعدمه ، فالتنوين على اعتبار كلمه : «ثمانيا» اسما منقوصا ، منصرفا ، وعدم التنوين على اعتباره اسما ممنوعا من الصرف يشبهه : «غوان» " وجوار" فى وزنهما اللفظى ، وفى دلالتها المعنويه على المؤنث. ومن القليل فى هذه الصوره إعرابها بالحركات الظاهره على النون مباشره عند حذف الياء ؛ كقوله الشاعر : لها ثنانيا أربع حسان وأربع ، فثغرها ثمان يريد ثنانيا ثمان. (راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضع). أما العدد ثمانيه عند تركيبه مع العشره فيجىء الكلام عليه فى تأنيث الأعداد المركبه - رقم ٢ من هامش ص ٥١٠.

٢- مع مراعاة الحكم الخاص بالعدد «ثمان» وقد سبق فى رقم ١.

أو أربعا (١) ...

والحكم على المعدود الدال على الجمع (٢) بأنه دال على التأنيث أو التذكير لا يكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعيه وما يصاحبها من التذكير أو التأنيث وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده ؛ لمعرفة حاله المفرد من ناحيه التذكير والتأنيث ، ومراعاة هذه الحاله وحدها ، عند تأنيث العدد وتذكيره ، دون التفات إلى المعدود من هذه الناحيه (٣) ...

وإذا ميز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنث ، روعى فى تأنيث العدد وتذكيره السابق (٤) منهما ؛ نحو أقبل سبعة رجال وفتيات ، وأقبل سبع فتيات ورجال (٥) ...

والعرب فى بعض استعمالاتهم يقدمون التأنيث على التذكير ، فيغلبون المؤنث على المذكر فى بضع حالات قليله ، يتصل منها بموضوع العدد قولهم - مثلا - : رجعت من السفر لثلاث بين يوم وليله. (أى : لثلاث محصوره بين كونها أياما ، وكونها ليالى) ، وضابط هذا النوع من الاستعمالات : أن يوجد عدد تمييزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل ، وهما مفصولان من العدد بكلمه : «بين» ؛ فهم يغلبون فى المثال السابق - وأشباهه - التأنيث على التذكير.

ومن تلك الحالات ؛ أن يكون المعدود المذكور متأخرا فى الجملة ، ومؤنثا تغليبا ؛ بأن يكون معه مذكر ليس له الأهميه والتغليب ؛ نحو : قابلت تسعا بين

ص: ٥٠٢

١- انظر «د» و «ه» ص ٥٠٨ و ٥٠٩ ، حيث البيان والتفصيل.

٢- وما الذى يراعى إن كان المعدود اسم جمع ، أو اسم جنس؟ الجواب فى : «ج» من ص ٥٠٦.

٣- كما سيجىء البيان والأمثله فى ص ٥٠٤ - إلا- عند الكسائى ، وبعض البغداديين ؛ فيجيزون الرجوع إلى المفرد ، أو مراعاة الجمع بلفظه الذى هو عليه. ورأيهم مخالف للأعم الأغلب الذى يحسن الاكتفاء به اليوم ؛ منعا للتشتيت والاضطراب.

٤- مما يلاحظ أن هذا الحكم مخالف لنظيره فى الأعداد المركبه ، وسيأتى فى ص ٥١١.

٥- فى تأنيث العدد المفرد وتذكيره يقول ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : «العدد» - ولم يسلك فيه الترتيب الذى سلكناه ، (كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٢ وأوضحنا الأمر) : ثلاثه بالتاء قل للعشره فى عد ما آحاده مذكّره - ١ فى الصّدّ جرّد - ٢ - (التقدير : قل ثلاثه بالتاء إلى العشره. وآحاده : جمع أحد ، بمعنى : المفرد للجمع. (أى : واحد

الجمع ، ومفرده) وتكملة البيت الثانى لا علاقه لها بهذه القاعده ، وإنما تتصل بحكم آخر ، سيجىء). يريد : أنت العدد. ثلاثه ، وعشره ، وما بينهما - إن كنت تعد جمعا مفرداته مذكّره. فالعبره فى معرفه التذكير والتأنيث فى المعدود المجموع إنما تكون

بالرجوع إلى مفرده ، بغير نظر إلى لفظ المعدود من هذه الناحيه. أما فى الضد - حيث يكون مفرد المعدود مؤنثا فيجب تذكير العدد. ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تمييز العدد ؛ فقال : (فى الصّدّ جرّد). والمميز اجرر جمعا بلفظ قلّه فى الأشهر - ٣ وهذا

الحكم خاص بالعدد ثلاثه وعشره وما بينهما ، أما المائه والألف فقال فيه : ومائه والألف للفرد أضف ومائه بالجمع نررا قد ردف - ٤ (نررا - قليلا جدا. ردف - جاء بعده) يقول : أضف مائه والألف للمفرد ، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز. ثم

قال : إن العدد «مائه قد يردفه (أى : يقع بعده) جمع فيكون المضاف إليه جمعا ، ووقوع الجمع تمييزا للمائه نرر لا يقاس عليه.

رجل وامراه - ... وهكذا - وقد سبق بيان لهذه المسأله عند الكلام على تعريف «التغليب» وتقسيمه ، وحكمه (1).

ص: ٥٠٣

١- في ج ١ م ٩ هامش ص ١٠٩ عند الكلام على : «المثنى».

(١) قلنا (١) : إن الحكم على المعدود بالتذكير أو التأنيث لا يكون بمراعاة لفظه إذا كان جمعا ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفردة (٢) ، وملاحظه هذا المفرد وحده أهو ؛ مذكر أم مؤنث - حقيقى أم مجازى (٣) فى الحالتين ؛ فعلى المفرد وحده يكون الاعتماد فى هذه الناحيه ، ولا عبره بالمعدود المجموع (٤) . تقول : سمعنا غناء ثلاث غوان ، بحذف التاء من العدد «ثلاث» ؛ لأن المعدود جمع ، مفردة : «غانيه» «وغانيه» مؤنثه حقيقيه . ومثلها : سهرنا سبع ليال ؛ بحذف التاء من العدد : «سبع» ؛ لأن المعدود جمع مفردة : ليله ، وهى مؤنثه مجازيه . وتقول : ثلاثه أدويه ، بإثبات التاء فى العدد ؛ لأن المعدود جمع ، مفردة : دواء ؛ وهذا مذكر . ولا-عبره بتأنيث جمعه المذكور . وتقول : خمسه غلمه ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، لأن المعدود - وإن كان جمعا للتكسير مؤنثا بالتاء - مفردة مذكر ، وهو : غلام . ومثلها : خمسه فتية ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، بالرغم من أن معدوده جمع تكسير مؤنث بالتاء - لأن مفردة مذكر ، وهو : فتى ، والعبره بالمفرد وحده - غالبا ، كما سلف - .

(ب) هذا المفرد الذى يجب الرجوع إليه عند الأكثرين لمعرفة حاله من التذكير أو التأنيث الحقيقين أو المجازيين (٥) ؛ للتوصل منه إلى تأنيث اسم العدد ، أو تذكيره - هذا المفرد مختلف الصّور ؛ فقد يكون مؤنثا لفظا ومعنى معا ؛ (وهو الذى يلد ويتناسل ، مع اشتمال لفظه على علامه تأنيث) : مثل : فاطمه - ميه - عائشه - ليلي - سلمى - زرقاء (علم ، ومنه : زرقاء اليمامه) حمراء (علم أيضا) ... وغيرها من أعلام النساء المختومه بعلامه تأنيث ...

وقد يكون مؤنثا معنى لا لفظا (وهو ما يلد ويتناسل ، مع خلو لفظه من علامه تأنيث) ، مثل : زينب - سعاد - هند ... وغيرها من أعلام النساء الخاليه من علامه تأنيث . وقد يكون مؤنثا مجازيا . مثل : أرض و «بطن ، بمعنى :

ص : ٥٠٤

١- فى ص ٥٠٢ .

٢- خالف فى هذا الكسائى وبعض البغدادين - طبقا للبيان الذى فى رقم ٣ من هامش ص ٥٠٢ -

٣- سبق الكلام مفصلا على أنواع المؤنث (وهى : الحقيقى - المجازى - المعنوى - اللفظى - التأويلى - الحكمى) فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٧ باب الفاعل . وسيجىء هنا التكملة فى باب التأنيث ص ٥٤٢ .

٤- سبق الكلام مفصلا على أنواع المؤنث (وهى : الحقيقى - المجازى - المعنوى - اللفظى - التأويلى - الحكمى) فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٧ باب الفاعل . وسيجىء هنا التكملة فى باب التأنيث ص ٥٤٢ .

قبيله» وغيرهما من الأسماء الداله على مؤنث معنوى غير حقيقى (١).

وقد يكون مؤنثا لفظا لا- معنى ، مثل : طلحه ، عنتره - معاويه ، حمزه ، وغيرها من أعلام الذكور المشتمله على علامه تأنيث. فلفظها مؤنث ، ومعناها مذكر ...

وقد يكون مذكرا لفظا ومعنى ؛ (كرجل ، وعلّى).

وقد يكون صالحا للدلاله على المؤنث أو المذكر ، مثل : شخص - نفس - الحال ...

فإذا كان المفرد مؤنثا تأنيثا حقيقيا (٢) - (وهو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض) وجب مراعاة هذا التأنيث بتذكير اسم العدد ، سواء أكان التأنيث الحقيقى لفظا ومعنى معا ، أم معنى فقط. (مثل : فاطمه - زينب).

وإن كان المفرد مذكرا لفظا ومعنى وجب مراعاة هذا التذكير بتأنيث اسم العدد. وفي غير هاتين الحالتين يصح اعتبار المفرد مذكرا أو مؤنثا ؛ كأن يكون مذكرا لفظا ومعناه مؤنث تأنيثا مجازيا ، مثل «حرف» المراد به : كلمه. و «بطن» : المراد به : «قبيله» ، و «كتاب» المراد به : ورقاته ... وكأن يكون مؤنثا لفظا ومعناه مذكر ؛ مثل : طلحه - حمزه - معاويه - وكأن يكون لفظا يصلح للدلاله على المؤنث حينها والمذكر حينها آخر كالأمثله السالفه (شخص - نفس - حال) - وغيرها مما يصلح للأمريين (٣) ...

بالرغم من أن هذه الصور يجوز فيها اعتبار المفرد مؤنثا أو مذكرا فالأحسن فى المفرد إن كان علما مراعاة لفظه ، وكذلك إن وجد فى السياق ما يقوى جانب اللفظ. فنقول : ثلاث طلحات ، أو ثلاثه طلحات ، والأول أحسن ؛ مراعاة للفظ المفرد «طلحه» لأنه علم (٤). ونقول : ممن اشتهروا فى صدر الإسلام بأعمال جليله باقيه

ص: ٥٠٥

١- المؤنث الحقيقى هو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض. ولا بد أن يشتمل على علامه تأنيث ظاهره أو مقدره (كما سيجىء فى ص ٥٤٢).

٢- المؤنث الحقيقى هو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض. ولا بد أن يشتمل على علامه تأنيث ظاهره أو مقدره (كما سيجىء فى ص ٥٤٢).

٣- انظر ص ٥٤٣ حيث الكلام على أنواع المؤنث.

٤- المفهوم من حاشيه ياسين على التصريح غير ذلك ؛ فقد جاء بها ما نصه : (ج ١ باب «المعرب والمبنى» عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم) : - - لأى شىء امتنع نحو : «طلحون» فيقال : «طلحات» فأعطى حكم المؤنث ، اعتبارا بلفظه ؛ وقيل فى العدد ثلاثه طلحات. بإلحاق عدده حرف التاء ، لإعطائه حكم المذكر ؛ اعتبارا بمعناه؟ لم يجب عن هذا ، وأحال الجواب على حاشيه أخرى. وسواء أكان الحكم هذا أم ذاك فالرأيان جائزان ، صحيحان. وإنما الخلاف فى الأحسن.

على الزمان ، سجلها التاريخ لهم : أربعة شخوص ، عرفوا بالخلفاء الراشدين ، ويصح أربع شخوص ؛ ولكن التأنيث هنا أحسن ، لأن نسق الكلام جار على التذكير ففيه : (اشتهروا - لهم - عرفوا - الراشدين) ؛ وهذا الاتجاه يقوى فى المفرد (وهو : شخص) ناحية التذكير ، ويغلبها على ناحية التأنيث ، فيستحسن تبعاً لهذا تأنيث العدد.

(ح) ليس من اللازم أن يكون التمييز الخاص بالأعداد : «ثلاثة ، وعشره» وما بينهما - جمعاً حقيقياً فى كل الحالات ، وإنما اللازم - كما سبق - (١) أن يكون دالاً على معنى الجمع ، فيشمل الجمع الحقيقى ، كما يشمل اسم الجمع ؛ كقوم ، ورهط ، وناس ، وأناس ، ونساء ، وعشرون ، وثلاثون ، وباقى العقود ... وكذلك يشمل ، اسم الجنس الجمعى (٢) ؛ كنحل ، ونخل ، وبط ، وبقر ، وكلم ...

وقد عرفنا (٣) أن المعدود الجمع لا يراعى لفظه فى ناحية التذكير والتأنيث ، وإنما الذى يراعى هو مفردة فقط. فما الذى يراعى إن كان المعدود اسم جمع. أو اسم جنس جمعى؟ يراعى لفظهما مباشرة ، (أى : صيغتهما) وما هما عليه من تأنيث ، أو تذكير ، أو صلاح للأمرين ، ولا يراعى مفردهما إن وجد. ويعرف أمرهما من هذه الناحية بوسائل متعددة ؛ تنتهى لا بد أن إلى استعمال العرب الفصحاء ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما : أهو مذكر أم مؤنث؟ ومنها اسم الإشارة المستعمل مع كل ؛ أهو مما يستعمل مع المذكر أم مع المؤنث؟ ومنها النعت ، وكذلك تأنيث الفعل ... ، فكل وسيلة من هذه - - وأشباهاها - صالحة للدلالة على تأنيث اسم الجمع واسم الجنس الجمعى أو

ص: ٥٠٦

١- فى ص ٤٩١ و ٥٠٤.

٢- سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أقسام اسم الجنس فى الجزء الأول (ص ٢١ م ٢).

٣- فى ص ٥٠٢ و ٥٠٤.

تذكيرهما ، أو صلاحيتهما للأمرين على حسب الوارد فى الكلام الصحيح المأثور. فإذا أردنا أن نتبين أمر اسم جمع : «مثل رهط ...» أهو مذكر أم مؤنث ؛ نرجع إلى الكلام الفصيح ؛ فنجد العرب يقولون - مثلا - الرهط أقبل ، وهذا الرهط المقبل سيكون له شأن ... ولا يقولون على الحقيقة الخالية من التأويل والمجاز : الرهط أقبلت ، ولا هذه الرهط المقبله ...

ويقولون : كان رهطنا الرّواد أسرع الجنود إلى الفداء والتضحية. ولا يقولون : كانت. رهطنا الرائدات ... أى : أنهم يذكرون : «رهطا» ، من أسماء الجموع. فيتبع هذا تأنيث العدد ، فنقول : ثلاثة من الرهط (١).

وهم يؤنثون من أسماء الجمع : «رجله» (بمعنى بضعه رجال لا تزيد على عشرة) فيقولون : أقبلت رجله تكشف المجاهل ... ويتبع هذا تذكير العدد ، فيقال : ثلاث من رجله ... (٢)

وهم - فى أغلب الفصيح - يذكرون من أسماء الأجناس الجمعيه : «البنان» «والكلم» ، فيقولون : بنان مخضّب. ويقول الله تعالى : (إِلَيْهِ يَصِيءُ عَدُوُّ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ) ، كما يقول : (يحرفون الكلم عن مواضعه) ويترتب على هذا تأنيث اسم العدد ؛ نحو : خمس من البنان المخضّب ، وسبع من الكلم الطيب ...

وهم - فى الأغلب أيضا - يؤنثون ويذكرون من تلك الأجناس الجمعيه : البط والنخل ؛ فيقولون : البط سابح فى الماء ، والبطّ سابحه فى الماء. ويقول الله تعالى : (... وَالنَّخْلَ بِاسْتِمَاتٍ (٣) لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ (٤)) كما يقول فى وصف الريح التى أهلكت عادا (...). تنزع الناس ، كأنهم أعجاز نخل منقعر (٥).

ص: ٥٠٧

- ١- مع مجيء حرف الجر ؛ «من» ؛ طبقا لما تقدم فى حكم تمييز العدد الذى معدوده اسم جنس ، أو اسم جمع ... ص ٤٩١.
- ٢- ملاحظه : ورد فى بعض المراجع النحويه التمثيل بكلمه : «قوم» لاسم الجمع الواجب التذكير. وهذا خطأ ، فقد تكرر تأنيثه فى القرآن الكريم.
- ٣- عاليات.
- ٤- منسق.
- ٥- مقطوع من أصله. وأعجاز النخل أصوله. والمراد هنا : النخل نفسه.

ويترتب على هذا صحه التذكير والتأنيث في اسم العدد ؛ نحو : سبع أو سبعة من البط ، وتسع ، أو تسعه من النخل ... فشأن هذا شأن المعدود الذي يدل على المذكر وعلى المؤنث حيث يصح معه في اسم العدد مراعاة هذا أو ذاك.

ويشترط لتطبيق الحكم السالف الخاص باسم الجنس الجمعي ، واسم الجمع في صورهما المختلفه ألا يتوسط بين المعدود واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط ، أو التذكير فقط ، فإن توسط هذا النعت وجب مراعاة المعنى الذي يقتضيه ، ويدل عليه ؛ فيذكر اسم العدد أو يؤنث تبعاً له ؛ نحو : في الماء خمس إناث (١) من البط ، وعلى مقربة منها خمسة ذكور (٢) من البط أيضاً.

ولو تأخر هذا النعت عن المعدود. أو توسط وكان لفظه مع توسطه مما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ - ككلمه : حسان ؛ مثلاً - لم يكن له أثر في تأنيث العدد ، وتذكيره ؛ فوجود النعت بصورتيه من هذه الناحية كلا وجود. فنقول : في الماء خمسة من البط إناث - أو خمس من البط إناث. وخمس من البط ذكور ، أو خمسة من البط ذكور. كما نقول خمسة حسان من البط ، أو خمس حسان من البط ، لأن لفظ : «حسان» المتوسط يصلح نعتاً للمذكر وللمؤنث ؛ فيقال : رجال حسان ، ونساء حسان.

(د) يشترط لتطبيق الحكم العام المتعلق بتأنيث الأعداد المفردة السالفه (٣ ، ١٠ وما بينهما) وتذكيرها - أن يكون المعدود المفرد مذكورا ومتأخرا عن اسم العدد. - كما عرفنا (٣) - ولهاتين الحالتين صور ؛ منها : أن يكون المعدود محذوفاً مع ملاحظته في المعنى وتعلق الغرض به ؛ فيصح في اسم العدد التذكير والتأنيث ؛ نحو : (ثلاث من كَنّ فيه فهو منافق أئيم ؛ الخيانه ، وخلف الوعد ، والكذب) ، فيصح في اسم العدد هنا : التذكير والتأنيث ؛ فيقال : ثلاث ، أو ثلاثة ؛ إمّا على اعتبار أن المعدود المحذوف متقدم في الأصل على العدد ، والأصل : صفات ثلاث. أو صفات ثلاثة ، ويعرب المعدود المحذوف على حسب

ص: ٥٠٨

١- إناث وذكور ، نعتان ، مؤولان المشتق ؛ أى : مذكره مؤنثه.

٢- إناث وذكور ، نعتان ، مؤولان المشتق ؛ أى : مذكره مؤنثه.

٣- في ص ٥٠١.

حاجه الجملة ، ويعرب اسم العدد بعده نعتا (1) في الغالب حين يكون المحذوف مذكورا ، فإذا حذف حلّ النعت محله في إعرابه ؛ فصار مبتدأ ، أو خبرا ، أو غير ذلك مما كان يؤديه المعدود المحذوف ... ، وإما على اعتبار المعدود المحذوف متأخرا في الأصل على العدد ، والأصل هو : ثلاث صفات ؛ وهذا الاعتبار يقضى بتطبيق الحكم الخاص بتذكير العدد أو تأنيثه حين يكون المعدود مذكورا ومتأخرا عنه.

فإن كان المعدود المحذوف غير ملاحظ في التقدير مطلقا ، ولا- يتعلق الغرض به بتاتا ، وإنما المقصود هو ذكر اسم العدد المجرد فالأصح في هذه الصورة تأنيث العدد بالتاء على اعتباره علم جنس مؤنثا ؛ ويمنع من الصرف ولا تدخل عليه «أل» المعرفة - في الأرجح - ؛ نحو : ثلاثه نصف سته ، وأربعة نصف ثمانية ... فالعدد في المثالين - وأشباههما - علم جنس ، مؤنث ، ممنوع من الصرف ، لا تلحقه - في الأرجح - «أل» المعرفة ، كما قلنا ؛ لأنها لا تدخل على المعارف. وقد تدخل عليه «أل» التي للمح الأصل ؛ وهو : الوصفية العارضة ، كما دخلت في كلمه : إلهه ؛ علم للشمس ، وكلمه : شعوب ، علم للمنيه ، فقالوا فيهما الإلاهه ، والشعوب.

(ه) إن (2) كان المعدود صفه نائبه عن الموصوف (المحذوف) اعتبر حال الموصوف (المحذوف) ، لا حال الصفه ، قال الله تعالى : (... فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا) ، مع أن المثل مذكر ؛ إذ المراد بالأمثال : «الحسنات». أى : عشر حسنات أمثالها.

ص: ٥٠٩

١- سبق (في رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢) أنه لا مانع في هذه الحالة من إعرابه «بدلا أو عطف بيان» إن كان المعنى عليهما. ولا مانع هنا من عدم مطابقه النعت للمنوع في التذكير والتأنيث ؛ لأن هذه الصورة مما يجوز فيه المطابقه وعدمها ، فيجوز فيها أن يكون المعدود المحذوف مذكرا واسم العدد مؤنثا ، ويجوز العكس ؛ كما يجوز المطابقه ؛ وهى الأ-حسن عند إمكانها ، لموافقته القاعده العامه في حكم النعت الحقيقي. أما عدم المطابقه فمسايره لمخالفه العدد للمعدود.

٢- ما يأتى منقول من رقم ١ من هامش ص ١٤٩ ج ٢ من كتاب ؛ المقتضب ، للمبرد - باب نعم وبئس - ونقله محققه أيضا من شرح الكافي للرضي (ج ٢ ص ١٣٩) ومن كتاب سيبويه (ج ٢ ص ١٧٥).

الثاني : تأنيث الأعداد المركبه وتذكيرها :

سبق أنّ الأعداد المركبه (1) تنحصر في : (أحد عشر ، وتسعه عشر ، وما بينهما ، وما يلحق بهما من كلمه : بضع وبضعه) وأنها سميت مركبه لتركبها من جزأين امتزجا واتصلا حتى صارا بمنزله كلمه واحده ؛ تؤدي معنى جديدا لا يؤديه واحد منهما منفردا. والجزء الأول منهما يسمى : «صدر المركب» أو : التيف (وهو يشمل ١ ، ٩ وما بينهما ، وما ألحق بهما) والجزء الثاني يسمى : «عجز المركب» أو العقد ، ويقصر على كلمه : «عشره» ولا بد للمركبات من تمييز يكون مفردا منصوبا ، وتعرب مبنيه على فتح الجزأين في كل أحوالها (٢) ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة. ما عدا «اثنين واثنتين» ؛ فيعربان إعراب المثني ، وما عدا العجز المضاف وحده (٣) ...

أما حكم الأعداد المركبه - وملحقاتها - من ناحيه التأنيث والتذكير فيتلخص : في أن عجزها (وهو : عشره) يطابق المعدود دائما ، أي : يسايره في تذكيره وتأنيثه بغير تخالف. وأن صدرها : إن كان لفظه كلمه : «أحد ، أو اثني ، أو اثنتي ...» يجب مطابقتها للمعدود ، وإن كان : «ثلاثه وتسعه» وما بينهما - وملحقاتها - ، وجب مخالفتها للمعدود كمخالفتها له وهو مفرد (أي : مضاف) فالأعداد «ثلاثه وتسعه» وما بينهما - وكذا الملحقات - يجب مخالفتها للمعدود في التذكير والتأنيث ؛ سواء أكانت تلك الأعداد مفردة أم مركبه (٤) ... ومن الأمثله : دخلت حديقته بها أحد عشر رجلا -

ص: ٥١٠

١- في ص ٤٨٤.

٢- مع ملاحظه ما سبقت الإشارة إليه في الصورة الثانيه من ص ٤٨٤ - وهو : أن المركب المزجي العددي - غير ١٢ - يجب بناؤه على فتح الجزأين - في أشهر اللغات وأكثر الصور ، أو إضافه عجزه مع إعرابه على حسب حاجه الجملة وترك صدره على حاله. - أما غير العددي فقد يكون مبنيا على فتحهما أو غير مبنيا. ومن المزجي العددي. «إحدى عشره» ، وهي مبنيه على فتح الجزأين أيضا ، ولكن الفتح مقدر على آخر الأولى - (كما سيجيء في هامش ص ٥١٣ ، وكما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥).

٣- مع ملاحظه ما سبقت الإشارة إليه في الصورة الثانيه من ص ٤٨٤ - وهو : أن المركب المزجي العددي - غير ١٢ - يجب بناؤه على فتح الجزأين - في أشهر اللغات وأكثر الصور ، أو إضافه عجزه مع إعرابه على حسب حاجه الجملة وترك صدره على حاله. - أما غير العددي فقد يكون مبنيا على فتحهما أو غير مبنيا. ومن المزجي العددي. «إحدى عشره» ، وهي مبنيه على فتح الجزأين أيضا ، ولكن الفتح مقدر على آخر الأولى - (كما سيجيء في هامش ص ٥١٣ ، وكما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥).

٤- العدد : «ثمانيه» عند تركيبه مع العشره يكون - من ناحيه تذكيره وتأنيثه - كحاله قبل التركيب - وقد سبق في ص ٥٠١ - ؛ يؤنث بالتاء مع إثبات الياء إن كان المعدود مذكرا ؛ نحو : ثمانيه عشر رجلا ، ويجرد من التاء إن كان المعدود مؤنثا ، نحو : ثمانيه عشره سيده. وفي هذه الحاله التي يتجرد فيها من التاء مع تركيبه يجوز فيه أربع لغات ، إثبات الياء ساكنه أو مفتوحه ، وحذفها مع فتح النون أو كسرها. وعند إثبات الياء ساكنه يكون الفتح عليها مقدرا ، وعند إثبات النون مكسوره تكون الياء بعدها محذوفه للتخفيف ، مفتوحه بفتحه ظاهره ، أو مقدره. أما «ثمان» المفردة فقد تقدم الكلام على حكمها في ص ٤٠٣. مع الأعداد

زرعت إحدى عشرة شجرة - الشهور اثنا عشر شهرا - سنوات الدراسة نحو : اثنتى عشرة سنة - اشترك فى تمثيل المسرحيه ثمانية عشر رجلا وأربع عشره فتاه ... وهكذا (١) ...

وإن كان للعدد المركب تمييزان أحدهما مذكر عاقل ، والآخر مؤنث كان الاعتبار للمذكر (٢) ؛ فيجب تأنيث صدر العدد المركب ؛ مراعاة للتمييز المذكر ولو كان متأخرا ، بشرط أن يكون من نوع العقلاء ؛ نحو : هاجر أربعة عشر رجلا وفتاه ، أو : هاجر أربعة عشره فتاه ورجلا. فإن لم يكن من العقلاء روعى السابق منهما ، نحو : فى الحديقه خمس عشره عصفوره وبلبلا ، أو خمس عشر بلبلا-وعصفوره. وهذا بشرط ألا يفصل بين العدد والتمييز فاصل. فإن فصل بينهما روعى المؤنث ، نحو الحديقه خمس عشره ما بين بلبل وعصفوره.

الثالث : تذكير العقود (٣) : (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠).

هذه العقود ملحقة فى إعرابها بجمع المذكر السالم ؛ فلا يصح أن يتصل بلفظها علامه تأنيث ؛ منعا للتعارض ؛ إذ يلازمها دائما علامتا جمع المذكر السالم ؛ سواء أكان معدودها مذكرا أم مؤنثا ، ومن الأمثله : أقبل وفد السباح ؛ فيه ثلاثون رجلا وعشرون امرأه ، وسيقضى الوفد أربعين يوما أو خمسين فى الصعيد ؛ حيث ينعم بدفء الشتاء ويتمتع بروائع الآثار ...

ومع أن لفظها اسم جمع ملحق إعرابه بجمع المذكر السالم - فمدلولها (وهو : المعدود ، أى : التمييز) لا بد أن يكون مفردا ، مذكرا أو مؤنثا على حسب الحاله.

الرابع : تأنيث الأعداد المعطوفه وتذكيرها :

الأعداد المعطوفه تستلزم ثلاثه أمور مجتمعه :

١ - أن تكون صيغها مقصوره على ألفاظ العقود.

ص: ٥١١

١- عرض ابن مالك تأنيث الأعداد المركبه وتذكيرها مجمله مختلطه بغيرها من الأقسام الأخرى. وقد سجلنا أبياته فى ص ٤٩٤ ، ٤٩٥.

٢- وهذا الحكم مخالف لنظيره فى الأعداد المفرده ، وقد تقدم فى ص ٥٠٢.

٣- سبق - فى ص ٤٨٦ - أنها تعد من أسماء الجموع وليست جموعا حقيقيه ، بالرغم من إلحاقها بجمع المذكر السالم فى إعرابه.

٢ - أن يكون صيغه المعطوف عليه - وهو التّيف - مقصوره على لفظ من ألفاظ الأعداد المفردة الأصليه - وملحقاتها - ويتعين أن يكون هذا اللفظ هو : واحد أو تسعه أو عدد محصور بينهما ، أو ملحق بهما.

٣ - أن تكون أداه العطف هي : «الواو» دون غيرها. وقد سلفت الأمثله المختلفه لهذا القسم (١).

فأما من ناحيه تذكيره وتأنيثه ، فالمعطوف - أي : العقد - مذكر دائما ؛ لأن صيغته تعرب إعراب جمع المذكر السالم ، وفيها علاماته ؛ فلا يصح مجيء علامه تأنيث معهما ؛ منعا للتعارض والتناقض - كما سلف -.

وأما المعطوف عليه (أي : التّيف) فإن كانت صيغته هي لفظ : «واحد» أو «اثنين» ، وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنيثه. وإن كانت صيغته هي لفظ : «ثلاثه أو تسعه» أو عدد بينهما ، أو ملحق بهما - وجب مخالفتها للمعدود ؛ فتؤنث حين يكون المعدود مذكرا ، وتذكر حين يكون مؤنثا. فحكم المعطوف عليه هنا (من ناحيه تذكيره وتأنيثه) كحكمه في الأعداد المفردة والمركبه ... ومن الأمثله : في المتجر واحد وثلاثون رجلا - وإحدى وعشرون فتاه ، وفي المصنع اثنان وخمسون عاملا وثمان وثلاثون عامله. وفيه من الغلمان أربعة وثمانون غلاما وسبع وثلاثون فتاه (٢) ...

ص: ٥١٢

١- في ص ٤٨٧.

٢- عرض ابن مالك الأبيات الخاصه بهذا القسم مختلطه بما يخص غيره. وقد عرضناها في ص ٤٩٤ و ٤٩٥.

(١) مؤنث «واحد» و «أحد» الذى بمعناه : وكذا «الحادى» ، هو : «واحد» ، وإحدى ، وحاديه». فثلاث للمذكر ، وثلاث للمؤنث وتختلف مواضع استعمال الكلمات الستة. «فالواحد» : يدخل فى قسم الأعداد المفردة كما يدخل فى قسم الأعداد المعطوفه باعتبارها هو المعطوف عليه. ولا يدخل فى غيرهما - غالبا.

و «الأحد» يركب مع العشره ، فيصير : أحد عشر ، ويقتصر على هذا الاستعمال العددى. فلا يستعمل استعمال الأعداد المفردة ، ولا يكون - فى الفصح - معطوفا عليه فى الأعداد المعطوفه ؛ فلا يقال : جاء أحد (١) ، ولا سافر أحد وعشرون.

و «واحد» تستعمل عددا مفردا ، وتكون أيضا معطوفا عليه فى الأعداد المعطوفه ، ولا يركب مع العشره إلا نادرا لا يقاس عليه ؛ ومن الأمثله : هذه واحده ، وهذه واحده وعشرون.

والحادى ، والحاديه - يكونان مركبين مع العشره ، أو معطوفا عليهما فى الأعداد المعطوفه ؛ نحو : انقضت الليله الحاديه عشره - أو الحاديه والعشرون ، وكذا اليوم الحادى عشر ، والحادى والعشرون. ولا يكونان فى غير هذين القسمين.

و «إحدى» تكون - فى الأ-كثر - مركبه مع العشره (٢) ، أو معطوفا عليها فى الأعداد المعطوفه ، (ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها) ، نحو : فى البيت إحدى عشره غرفه ، أو إحدى وعشرون غرفه.

ويقول اللغويون : إن أصل الحادى والحاديه : هو : الواحد والواحد. نقلت «الواو» إلى آخر الكلمه ، وتأخرت الألف بعد الحاء ، فصارت : «حادو» ، و «حادوه» ، ثم قلبت الواو ياء على حسب مقتضيات القواعد الصرفيه ؛ فصارت : «حادى ، وحاديه» ، (على وزن «عالف وعالفه»). وكلاهما منقوص ، والأول تحذف ياءه عند التنوين ، دون الثانى.

ص: ٥١٣

١- بمعنى : واحد.

٢- إذا ركب مع العشره كانت الكلمتان مبنيتين على فتح. الجزأين ، وهذا الفتح مقدر على آخر «إحدى» ؛ - طبقا للبيان الذى فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥ ورقم ٢ من هامش ص ٥١٠ -

أما العدد : «اثنان» فمؤنثه : اثنتان ، أو ثنتان. والألفاظ الثلاثة قد تكون مفردة أو مركبة مع عشرة ، أو معطوفا عليها.

وقد سبق (١) أن لفظ «واحد» و «اثنين» وفروعهما لا يحتاجان إلى تمييز ، ولكنهما قد يضافان لغرض آخر من أغراض الإضافة - وهو الاستحقاق (٢) - فلا يسمى المضاف إليه تمييزا لهما ، لأنه لم يجرى بقصد إزاله الإبهام والغموض عن نوع معدودهما ، فليس شأنه معهما كشأنه مع غيرهما من الأعداد التي تحتاج لتمييز مجرور أو منصوب يجرى لإزاله الإبهام عن العدد قصدا ، فمن الخطأ : واحد رجل ، وواحدة فتاه ، واثنا رجلين ، واثنتا فتاتين ؛ إذ يجب أن نستغنى عن العدد فنقول : حضر رجل ، أو رجلان - حضرت فتاه ، أو فتاتان. فإن أريد بالمضاف إليه معنى آخر من المعانى التي تجلبها الإضافة - كالاستحقاق - ولا شأن لها بالتمييز ، جاز ؛ نحو : رجل الدنيا وواحدة من يعتمد على نفسه - واحدة البيت نشيطه - لكل إنسان رجلان ، واثنتا المقعد عاجزتان ... فإن الغرض من الإضافة فى هذه الأمثلة وأشباهاها هو الملكيه ، أو التخصيص ، أو شىء آخر مناسب ، غير إزاله الإبهام.

* * *

(ب) تلخيص ما سبق من تأنيث العدد - بأقسامه المختلفه - وتذكيره ، هو : ١ - أن «الواحد» و «الاثنان» يذكرا ويؤنثان تبعا لمدلولهما ، لا فرق فى هذا بين وجودهما فى الأعداد المفردة ، والمركبه ، والمعطوفه.

وأن المائه والألف لا تتغير صيغتهما اللفظيه مطلقا ؛ فالأولى مؤنثه (٣) دائما ، والأخرى مذكرة دائما.

٢ - وأن «ثلاثه» و «تسعه» وما بينهما - وما ألحق بهما - تخالف المعدود دائما ، سواء أكانت من قسم المفرد ، أم قسم المركب ، أم قسم المعطوف.

٣ - وأن «عشره» المفردة تخالف معدودها دائما ؛ فهى كثلاثه وتسعه وما بينهما أما «عشره» المركبه فتوافق معدودها تذكيرا وتأنيثا ...

* * *

ص: ٥١٤

١- فى ص ٤٨٩ ، ٤٩٤.

٢- الدلاله على أن المضاف إليه يستحق المضاف - كما سبق فى ص ٤٩٠ و ٤٩٦ -

٣- إلا إذا ألحقت المائه بجمع المذكر السالم وختمت بعلامتيه.

المسألة ١٦٦ : صياغة العدد على وزن : «فاعل».

يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثي ، متصرف ، صيغه على وزن : «فاعل» ؛ لتدل على ذات ، ومعنى معين. وتسمى هذه الصيغة : «اسم فاعل من الثلاثي» (١) ، وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد «اثنين» (٢) ، أو عشرة ، أو أحد الأعداد التي بينهما - برغم أن كل عدد من هذه الأعداد ليس بمصدر (٣) - لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغة ، ولا يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق ، فيقال : ثان - ثالث - رابع - خامس - سادس - سابع - ثامن - تاسع - عاشر.

وقد تجيء بعد صيغه : «فاعل» المشتقة من أحد الأعداد السالفه - كلمه : «عشره» أو غيرها من الأعداد ، فتستفيد منها الصيغة معنى جديدا لا يستفاد إلا بوجودها ؛ فيقال : ثالث عشر - رابع عشر - خامس عشر ... وهكذا إلى نهاية الأعداد المركبه ؛ كما يقال : ثالث ثلاثه - رابع خمسه - سادس سبعة ...

وقد يجيء بعد الصيغة كلمه معطوفه بالواو ، تدل على عقد من العقود العددية غير «عشره» كأن يليها العقد : عشرون ، أو ثلاثون ، أو أربعون ... أو أخوات هذه العقود ، فيقال : الخامس والعشرون - السادس والثلاثون - السابع والأربعون - الثامن والستون - التاسع والسبعون ... وهكذا. وفيما يلي البيان :

ص: ٥١٥

١- سبق الكلام عليه تفصيلا في ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢.

٢- أما أول الأعداد - هو واحد - فموضوع من أول أمره على وزن : «فاعل» مباشرة ؛ فليس بوصف. وقيل : إنه اسم فاعل من (وحد ، يحد ، وحدا) أي : انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، أي : العدد المنفرد.

٣- الأصل العام في الاشتقاق أن يكون - على الرأي الأرجح - من المصدر. فالاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام ، ولكنه سماعي يراعى فيه الاختصار على المسموع ، ولم يكن قياسيا ، لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامده معنويه ، ليست بمصادر ، ولا أفعال لها تشترك معها في أداء معانيها الآتية بعد. ما عدا المعنى الثالث الذي يراد به التحويل والتصيير (ص ٥١٧) فله مصادر وأفعال ؛ من المصدر - ومثله اثنان وثنان - (كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٥١٨). وقد أباح المجمع اللغوي القاهري الاشتقاق المباشر من الأسماء الجامده نفسها عند الحاجة - كما أوضحنا هذا تفصيلا في موضعه عند الكلام على الاشتقاق ، ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨ -.

(١) اشتقاق صيغه فاعل من غير أن يليها العقد : «عشره» ولا غيره من العقود : ١ - قد يكون الغرض من صوغ «فاعل» من أحد الأعداد السالفه بدون أن تذكر بعده كلمه : «عشره» أو عقد آخر : هو استعماله منفردا عن الإضافة ؛ ليفيد الاتصاف بمعنى العدد الذى كان أصلا للاشتقاق. فحين نقول : هذا ثان ، أو ثالث ، أو رابع ، أو خامس ... يكون المراد : أنه واحد موصوف بهذه الصفه وهى : كونه ثانيا ، أو : ثالثا ، أو رابعا ، أو خامسا ... دون زياده على هذا المعنى الدالّ على مرتبه صاحبه بين الأفراد الأخرى ، أى على ترتيبه الحسابي بالنسبه لغيره. ؛ فيكون الغرض : المرتبه الثانيه ، أو الثالثه ، أو الرابعه ... (كالباب الثاني - الفصل الثالث - القسم الرابع ...). ويقال فى المؤنثه : هذه ثانيه أو ثالثه ، أو رابعه ، أو خامسه ... على المعنى السالف. المحصور فى الدلاله على الترتيب

وحكم صيغه : «فاعل» فى الأمثله السالفه وأشباهاها هو الإعراب بالحركات (١) على حسب ما يقتضيه الكلام ، مع مطابقه الصيغه فى التذكير والتأنيث لمدلولها (٢) ...

٢ - وقد يكون الغرض من صوغ : «فاعل» استعماله مضافا إلى العدد الأصلي الذى اشتق منه ، للدلاله على أن : «فاعلا» هذا هو بعض من العدد الأصلي المحدّد ، من غير دلالة على مرتبه ، (أى : على ترتيب) مثل : فلان خامس خمسه نهضوا ببلدهم. تريد : أنه بعض جماعه منحصره فى خمسه محده ، أى : أنه واحد من خمسه لا زياده عليها ، من غير أن تتعرّض لبيان ترتيبه فيها ومن الأمثله قوله تعالى عن رسوله الكريم وهجرته : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ (٣) ...) ، وقوله : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ

ص: ٥١٦

١- وتكون الحركات ظاهره إلا كلمه «ثان» فتعرب إعراب المنقوص.

٢- وإلى هذه الحاله يشير ابن مالك بقوله : وصغ من اثنين فما فوق ... إلى عشره : «كفاعل» من فعلا - ١٣ أى : صغ وزنا على مثال : «فاعل» كما تصوغه من الفعل الثلاثي : «فعل» على أن تكون الصياغه مأخوذه من العدد : «اثنين» ، أو ما «فوقه» إلى : «عشره» ، (أى : صغ كفاعل ... والكاف هنا اسم بمعنى : مثل ، ثم قال : واختمه فى التأنيث بالتاء. ومتى ذكّرت فاذا ذكر «فاعلا» بغير تا - ١٤ يريد : أنت «فاعلا» بزياده تاء التأنيث فى آخره حين يكون المعنى على التأنيث. فإن لم يكن المعنى على التأنيث فلا تأت بها.

٣- الاثنان هما : الرسول عليه السلام ، ورفيقه فى هجرته أبو بكر رضى الله عنه.

اللَّهُ تَالِثٌ ثَلَاثِهِ... ، فالفرق بين دلالة الصيغه هنا ودلالاتها فيما سبق أنها هنا تدل على الاتصاف بمعنى الجزئية من عددها ، أى :
الدلالة على أنها فرد منه ، وبعض من كله المحدد المحصور ، ولا تدلّ مع هذا على مرتبه. أمّا الأولى فتدل على الاتصاف بمعناه
، وعلى الترتيب.

وحكم الصيغه هنا : إعرابها بالحركات (1) على حسب حاجه الكلام ، مع مطابقتها لمدلولها فى التذكير والتأنيث ، ووجوب
إضافتها إلى العدد الأصلي الذى اشتقت منه ؛ فتكون هى المضاف ، والعدد الأصلي هو المضاف إليه. (أى من إضافه الجزء إلى
كله ؛ مثل يد على ، وعين محمود).

وتمتاز صيغه «ثان وثانيه» - دون غيرهما لدى فريق من النحاه (2) - بشيء آخر عند استخدامها فى الغرض السالف ؛ هو : إعراب
العدد الأصلي بعدهما مفعولا به منصوبا ، فوق صحه إعرابه مضافا إليه ؛ فيصح أن يقال : كان فلان ثانى اثنين قادا جيشهما للنصر
، بإضافه الصيغه إلى أصلها العددي ، وأن يقال : هل كان فلان ثانيا اثنين...؟ على اعتبار كلمه : «اثنين» مفعولا به.

ويرى فريق آخر من النحاه أن هذا الحكم ليس مقصورا على صيغه «ثان وثانيه» ، بل تشاركهما فيه بقية الأعداد ، وهذا الرأى
حسن لتكون صياغه «فاعل» (المراد منها اسم الفاعل) وإعماله قياسيه مطرده.

وإذا نصبت المفعول به وجب أن تكون معتمده على نفي أو غيره مما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله ، ومستوفيه بقية شروط
أعماله التى عرفناها فى باب (3).

٣ - وقد يكون الغرض من صوغ «فاعل» استعماله مع العدد الأقل -

ص: ٥١٧

١- انظر رقم «١» من هامش الصفحة السابقه.

٢- محتجا بما ورد لهما عن العرب من مصدر صريح ، وأفعال مشتقه منه ، مثل قولهم : ثنيت الرجل ، أى : كنت الثانى له. وهذا
يجعل صياغتهما قياسيه مطرده ، ويجعل الصيغه خاضعه لكل أحكام اسم الفاعل القياسى.

٣- ج ٣ م ١٠٢. وفى هذا الاستعمال السابق يقول ابن مالك : وإن ترد بعض الحدى منه بنى تضيف إليه مثل بعض بين أى : إن
أردت «بفاعل» المذكور الدلاله على أنه بعض مما بنى منه وجب أن تضيفه ، مثل بعض ، أى : كما تضيف بعضا إلى كل. (بين :
واضح).

مباشره (١) من عدده الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل (٢) ، نحو : عثمان ثالث اثنين من الخلفاء الراشدين. وعلى رابع ثلاثة منهم. أى : عثمان هو الذى جعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، فصير الاثنين بانضمامه إليهم ثلاثة. وعلى هو الذى جعل الثلاثة بنفسه أربعة ؛ فصير الثلاثة بانضمامه إليهم أربعة. ومما يوضح هذا قوله تعالى : (ما يَكُونُ مِنْ نَجْوَى (٣) ثَلَاثِهِ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ (٤) ، وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ (٥)) ، أى : هو الذى يصير الثلاثة - بانضمامه إليهم - أربعة ، ولا يصيرهم خمسة أو غيرها ، ويصير الخمسة بانضمامه إليهم ستة ، لا سبعة ولا غيرها. فهو يجعل العدد الأقل مساويا للعدد فوقه بدرجة واحدة ؛ إذ يصير الثلاثة أربعة ، والأربعة خمسة ، والخمسة ستة ... كما ذكرنا (٤) ... وهكذا (٧).

ص: ٥١٨

١- العدد الأقل - مباشره - من العدد الأصلي ، هو العدد الذى قبله ، وينقص عنه درجة واحدة ؛ مثل ستة ؛ بالنسبة لسبعة ؛ فإنها قبل السبعة مباشره. وتنقص عنها درجة واحدة - أى ، رقما واحدا ، وكالخمسة بالنسبة للسته. والثمانية بالنسبة للتسعة ... وعلى هذا لا يصح : خامس ثلاثة ، ولا تاسع سبعة ...

٢- سبقت إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ٥١٥ إلى حكم الاشتقاق من اسم العدد. فإذا كانت صيغه «فاعل» داله على التحويل والتصيير فإنها تكون مشتقه من مصدر فعل ثلاثى عددى يدل على هذا المعنى ، ففى اللغه ؛ ثلثت القوم ثلثا صيرتهم بسببى ثلاثة - وربعت القوم ربعا صيرتهم بانضمامى إليهم أربعة ، وكذلك خمستهم خمسا وسدستهم سدسا ، وسبعتهم سبعا ، وثمانتهم ثمنا - وتسعتهم تسعا. والماضى والمصدر فى كل ذلك على وزن : ضرب ضربا ، أما المضارع فعلى وزن «يضرب» إلا ما كان مختوما بحرف الحلق : «العين» فمضارعه على وزن : «يفعل». وهو : أربعهم - أسبعهم - أتسعهم ... وبناء على ما تقدم يكون اشتقاق صيغه «فاعل» بهذا المعنى جاريا على الأصل فى الاشتقاق ؛ وهو أنه من مصدر الفعل ؛ فهو قياسى ، ومثله اثنان واثنان. ٣- محادثه سرية.

٤- لأن كلمه : «رابع» مضافه إلى الضمير العائد إلى ثلاثة ؛ فكأنها مضافه إلى ثلاثة ، وكأن الأصل : رابع ثلاثة.

٥- أى : سادس خمسه. فالضمير بمنزله مرجعه. و ...

٦- راجع بيان هذا فى باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢.

٧- وفى هذا يقول ابن مالك : وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق ، فحكم جاعل له احكما - ١٦ يريد : إذ أردت أن يكون العدد الأقل مساويا لما فوقه بدرجة واحدة فاحكم له بحكم : «جاعل» ويقصد «بجاعل» اسم الفاعل من الفعل «جعل الذى يفيد التصيير والتحويل حيث يصح أن ينصب بعده المفعول به مادام شرط إعماله متحققا.

وحكم صيغته : «فاعل» هنا : هو إعرابها بالحركات (1) على حسب موقعها من الكلام ، مع مطابقتها في تذكيرها وتأنيتها لمدلولها ، وجواز إضافتها إلى العدد الذي بعدها - وهو العدد الأقل مباشرة من عددها الأصلي الذي اشتقت منه ، كما في الأمثلة السالفه . ويجوز شيء آخر ، هو : عدم إضافته الصيغته إلى العدد الأقل الذي بعدها . وإنما تنصبه على اعتباره مفعولا به ؛ (بشرط أن تتحقق شروط إعمال اسم الفاعل ، ومنها : أن تكون الصيغته معتمده على شيء مما يعتمد عليه حين إعماله ؛ كالنفي والاستفهام وغيرهما) ؛ فنقول : أعثمان ثالث اثنين ، وعلّي رابع ثلاثة؟ بنصب : اثنين ، وثلاثة ، على أنهما مفعولين لصيغته «فاعل» قبلهما .

بقيت الإشارة إلى ما ارتضوه في مثل : ثاني واحد ؛ فقد قالوا : لا مانع - في الأحسن - من قبول هذا التركيب .

ويجب التنبيه إلى أن كل معنى من الثلاث السالفه يخالف الآخر ؛ فلا يصح إغفال هذا عند اختيار واحد منها ، ليراعى في اختياره مناسبته للسياق .

ب - اشتقاق صيغته : «فاعل» وتليها كلمه «عشره» ، ظاهره أو ملحوظه : ١ - إذا قلنا هذا اليوم الحادى عشر من الشهر ، وهذه الليله الرابعه عشره منه ، واقتصرنا في كل حاله على عدد مركب واحد لا يليه مباشرة عدد آخر - فقد يكون المراد من اشتقاق صيغته «فاعل» من العدد الذى بمعناها وزياده كلمه : «عشره» بعدها - هو إفاده الاتصاف بمعنى العدد مقيدا بملازمه العشره ؛ للدلاله على المرتبه (الترتيب) فليس المراد إفاده الاتصاف المطلق بمعنى الصيغته ، وإنما المراد أنه واحد أو رابع ... أو ... موصوف بهذه الصفه ، (وهى : كونه واحدا ورابعا) مع تقييد هذا الوصف بأنه مرتبط بالعشره ، ومنسوب إليها ، ارتباط زياده عليها وانضمام إليها ، فهو واحد مزيد على العشره ، أو رابع مزيد عليها أو غيرها مما يوضح ترتيبه ... ومثل هذا يقال فى : ثانى عشر ، وثالث عشر ، وخامس عشر وتاسع عشر ، وما بينها ...

وحكم هذا النوع المقتصر على عدد مركب واحد هو : وجوب فتح الجزأين معا (وهما : فاعل ، وعشره) فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجه الجملة ، مع مطابقه الجزأين معا ، لمدلولهما تذكيرا وتأنيثا . ومن الأمثله : هذا هو الكتاب

ص : ٥١٩

١- مع ملاحظه ما تختص به كلمه : «ثان» وهو أنها كالمنقوص .

السابع عشر ، وهذه هي المذكور السابعة عشره - إن الكتاب السابع عشر نفيس ، وإن المذكور السابعة عشره نفيسه - سأحرص على الكتاب السابع عشر ، وعلى المذكور السابعة عشره. فكل من السابع عشر ، والسابعة عشره ، مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر. على حسب موقعه من الجملة ، وكل منهما مذكر أو مؤنث طبقا لمدلولة.

٢ - وقد يكون المراد من صوغ «فاعل» وبعده كلمه : «عشره» هو الدلاله على أنه فرد من العدد الأصلي الذى صيغ منه. وأن «فاعلا» هذا بعض جماعه منحصره فى العدد الأصلي ، وواحد من تلك الجماعه المحدده العدد.

ولتحقيق هذا الغرض يصاغ «فاعل» وبعده كلمه : «عشره» بصور متعدده ، منها : هذا خامس عشر خمس عشر ؛ فنجىء بصيغه «فاعل» وبعدها كلمه «عشره» مبنيتين على الفتح ، ونجىء بعدهما بالعدد الأصلي (وهو خمس) الذى اشتقت منه الصيغه ، وبعده كلمه : «عشره» أيضا. والجزءان الأخيران مبنيان على الفتح ، كأولين. فعندنا مركبان عدديان ، كل منهما مبنى على فتح الجزأين. فأما المركب الأول منهما فمبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب حاجه الجملة. ثم هو - مع بنائه على فتح الجزأين - مضاف ، والمركب الثانى كله (ما عدا : اثنى عشر ، واثنتى عشره) (١) هو : المضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر ، ويجرى على صيغه «فاعل» من التذكير والتأنيث ما تطابق به مدلولها ، وهذه المطابقه لا توجد إلا فى صدر المركب الأول. وتطابقها فى الحاليتين كلمه : عشر التى هى عجز المركب الأول.

أما صدر المركب الثانى فيجرب عليه فى التذكير والتأنيث ما يجرب على الأعداد المفرده ، وأما عجزه (وهو : عشر) فيطابق المعدود فى التذكير والتأنيث. ومثل هذا يقال فى : حادى عشر أحد عشر ، وثانى عشر اثنى (٢) عشر ، وثالث عشر ثلاثه عشر ... إلى تاسع عشر تسعه عشر.

ومن أمثله الصور المتعدده التى أشرنا إليها : (هذا خامس ... خمس)

ص: ٥٢٠

١- فإن صدرهما وحده هو المضاف إليه. ، وليس بمبنى ، بل يعرب إعراب المثنى .. أما عجزهما ، فيقال فى إعرابه إنه بدل النون التى تكون فى المثنى الذى ليس بعدد (انظر ص ٤٨٥)

٢- تقدم فى رقم ١ ما يرشد إلى إعرابه اثنى عشر ، واثنتى عشره.

عشر) بذكر صيغه «فاعل» وحدها دون ذكر كلمه : «عشره» بعدها ؛ استغناء عنها بذكرها فى المركب الثانى الذى صدره العدد الأسمى الذى اشتقت منه الصيغه ، وعجزه هو كلمه «عشره».

فهذه الصوره مشتمله على صيغه فاعل وحدها وعلى مركب كامل بعدها ، فعندنا صدر التركيب الأول دون عجزه ، ويليه الثانى كاملا- وهذه الصوره أكثر من غيرها استعمالا ، وتقوم على ثلاث كلمات ... فأما صدر التركيب الأول فيها فيعرب على حسب حاجه الكلام ؛ ولا يصح بناؤه ؛ إذ لا مقتضى للبناء بعد زوال التركيب. والصيغه هنا - وهى : فاعل - مطابقه فى التذكير والتأنيث لمدلولها وهى أيضا مضاف ، والتركيب الثانى - كاملا - مضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر ... (1)

ومن أمثله الصور المتعدده أيضا : هذا خامس ... - ... عشر ، بذكر صيغه «فاعل» وحدها ، دون كلمه : «عشره» التى تصاحبها عند التركيب ، ودون ذكر العدد الأسمى الذى يكون منه الاشتقاق ؛ فالمركب الأول حذف عجزه ، والمركب الثانى حذف صدره ؛ فزال من كل مركب جزء ، وبقي جزء.

وصيغه «فاعل» هنا مطابقه لمدلولها تأنيثا وتذكيرا. والأحسن إعرابها على حسب حاجه الجملة ؛ فتكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، وهى - فى الوقت نفسه - مضاف والجزء الباقى من المركب الثانى (أى : العقد «عشر»). مضاف إليه مجرور. ومن النحاء من يجيز فى هذه الصوره إعراب «فاعل» على حسب العوامل - كما سبق ؛ لزوال تركيبه - مع اعتباره مضافا. واعتبار كلمه : «عشره» هى المضاف إليه مع بنائها على الفتح فى محل جر ، بتقدير ملاحظه صدرها

ص: ٥٢١

١- وفى هذه الصوره التى قبلها يقول ابن مالك : وإن أردت مثل ثانى اثنين مركبا فجئ بتركيبن - ١٧ وهذا خاص بالصوره الأولى. أما التى تليها فقال فيها بعد البيت السابق مباشره : أو فاعلا بحالتيه أضف إلى مركب. بما تنوى يف - ١٨ (يف ، وأصلها : يفى - مضارع مجزوم فى جواب الأمر : أضف). التقدير : أضف فاعلا بحالتيه - وهما : حاله التذكير والتأنيث - إلى المركب الثانى كاملا بعد حذف كلمه : «عشره» من المركب الأول. يفهم من هذا أن المركب الثانى فى محل جر مضاف إليه. -

المحذوف ، واعتباره كالموجود (١) وهذا شاذ لا يقاس عليه.

٣- وقد يكون المراد من صوغ : «فاعل» وبعده «عشره» استعماله مع العدد الأقل - مباشرة - من العدد الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل - فنقول : هذا رابع عشر ثلاثة عشر ، وهذه خامسه عشره أربع عشره ... فهنا أربعة ألفاظ يتألف منها مركبان عدديان ، والمركب الأول منهما مبني على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ وهو في حالاته الثلاث مضاف ، والمركب الثاني مبني على الفتح دائما في محل جر ، مضاف إليه.

وبالرغم من أن صيغته : «فاعل» في هذا الأسلوب هي اسم فاعل ؛ بمعنى جاعل كذا ؛ أي : أنها تفيد التحويل والتصيير ، وكان حقها أن تنصب الاسم بعدها جوازا على أنه مفعول به لها ، أو تجره على أنه مضاف إليه - على الرغم من هذا لا يصح أن تنصب مفعولا- به هنا ، لأن اسم الفاعل الذي ينصب المفعول به لا بد أن يكون منونا أو مبدوءا بأل. والأمران ممتنعان هنا ؛ إذا العدد المركب لا ينون ، وهو هنا مضاف فلا تدخله «أل» مع إضافته.

والنحاه يقررون أن هذه الصورة لم يسمع لها نظير في كلام العرب. وأكثرهم يمنع استعمالها لهذا. إلا أن سيبويه وبعض النحاه يجيزونها ، ويرون في إجازتها توسعه وتيسيرا.

ويتبين مما سبق أن الغرض العام من صوغ «فاعل» ، في الأعداد المركبه هو الغرض العام من صوغه من الأعداد المفردة ، وأن كل معنى من الثلاثة يخالف الآخر ؛ فلا يصح استعمال واحد مكان غيره ؛ وإلا كان خلطا معيبا.

ص: ٥٢٢

١- وفي هذه الصورة الأخيره بحالتيها يقول ابن مالك بعد البيت السالف : وشاع الاستغناء بحادي عشرا ونحوه - ١٩ المراد بنحو : «حادي عشر» ثاني عشر ، وثالث عشر ، إلى تسعه عشر. والاستغناء الذي يريده هو ما أوضحناه من حذف العقد من التركيب الأول ، مع حذف النيف من التركيب الثاني ، فينتهي الأمر ببقاء جزأين. وفي إعرابهما الوجهان اللذان شرحناهما. والثاني منهما شاذ لا يقاس عليه. أما بقيه البيت فتتعلق بحكم آخر.

(ح) اشتقاق صيغه «فاعل» وبعدها العقد : «عشرون» ، أو عقد آخر من العقود التي بعد العشرين :

يصح اشتقاق صيغه «فاعل» من أحد الأعداد المفردة المحصورة في واحد وتسعه وما بينهما ، ويذكر بعد الصيغه «العقد» معطوفا عليها بالواو خاصّه : نحو الواحد والعشرون ، والحادى والعشرون ، والواحد والعشرون ، والحاديه والعشرون ... والثانى والثلاثون ، والثانيه والثلاثون ... ، والرابع والخمسون ، والرابعه والخمسون ... وهكذا (١) ...

وحكم هذا النوع وجوب تقديم الصيغه ، وهى المعطوف عليها (أى : النيف) ، وتأخير المعطوف ، وهو : «العقد». وأن يكون العاطف هو الواو دون غيرها. والمعطوف عليه يطابق مدلوله في تذكيره وتأنيثه ؛ ويعرب بالحركات (٢) على حسب حاجه الجمله ، والمعطوف يتبعه فى إعرابه ، فيكون مثله مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا. ولكنه معرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، ولا يعرب بالحركات كالمعطوف ... (٣)

وإذا كان من الخطأ استعمال عاطف غير الواو ، فمن الخطأ أيضا حذفها ؛ فلا يصح مثل : حادى عشرين ، أو ثانى عشرين ، أو ثالث أربعين ...

أما الغرض المعنوى من هذه الصياغه فهو الغرض من صياغتها من الأعداد المفردة التى تليها كلمه : «عشره». ولا يصح الخلط بين غرض وآخر عند الاستعمال.

ص: ٥٢٣

١- والاشتقاق فى هذه الصوره يكون من اسم العدد نفسه ، فهو اشتقاق من اسم جنس معنوى ليس بمصدر. ما عدا اثنين كما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٥١٥.

٢- مع إعراب كلمه «ثان» إعراب المنقوص.

٣- وفى هذه الصوره يقول ابن مالك فى آخر بيت سبق فى ص ٥٢١ لمناسبه أخرى ، والبيت هو : (وشاع الاستغناء بحدادى عشرا ونحوه) وقبل عشرين اذكرا : - ١٩ الذى يعنىنا هو الجمله الأخيره منه : ونصها : وقبل عشرين اذكر ... وبعدها بيت يتم المراد ونصه : وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد - ٢٠ (واو يعتمد : أى : حرف واو يعتمد عليه فى العطف دون غيره من أخواته). والتقدير : واذكر قبل عشرين وبابه - وهو باقى العقود التى بعده - صيغه فاعل بحالتيه من التذكير أو التأنيث على حسب مدلوله ، بشرط أن يكون متقدما على واو العطف ، ويليهما العقد المعطوف.

(١)

التاريخ : تقييد الحوادث والأمور الجارية ، بزمن معين مشهور ، بحيث ترتبط به ، وتنتسب إليه ؛ سواء أكانت قد وقعت وتحققت فيه أم وقعت وتحققت في زمن آخر .

وهو ضرورى لضبط شئون الفرد ، وتنظيم حياته الخاصه والعامه ، وضرورى كذلك لضبط شئون الجماعات (دولا وأمما) وما يكون بينها من معاملات. ومنذ وجد الإنسان وهو يستعين بالتاريخ وحوادثه ؛ ليرشده ، ويذكره ، ويعينه على كشف أكثر الحقائق والوقائع التى يبغي الاهتداء إلى زمنها ، ونتائجها. ولكل فرد طريقته التى يختارها لنفسه خاصه ، ويراهم أنسب له ، وأكثر ملاءمه. غير أن الجماعات قد اتفقت كلمتها على أن تختار كل منها مبدأ زمنيًا تؤرخ به شئونها العامه ، ويرجع إليه أفرادها فى شئونها المشتركه بينهم ، ولكل فرد بعد ذلك أن يرجع إليه أو إلى غيره فى شئونه الخاصه به. والعرب من هؤلاء ؛ فقد اختاروا بعد الإسلام حادث الهجره مبدأ زمنيًا لتسجيل الحوادث وتاريخها. وسموا هذا المبدأ : «التاريخ الهجرى» (٢) وساروا فيه على أسلوب مأثور عنهم ؛ فإذا وقع حادث ما سجلوه بطريقتهم قولاً أو كتابه ، وأرخوه بالليالي لسبقها فى

ص: ٥٢٤

١- يقال : التاريخ - بالهمزه - والتاريخ بدونها والتورخ ، وهذا مصدر الفعل ورخ. تورخا ، أما الأولان فمصدران لأرخ.
٢- يقول الصبان فى آخر باب العدد ، ما نصه ؛ (كانت العرب تؤرخ بالخصب ، وبالعامل (أى : الوالى الحاكم عليهم) وبالأمم المشهور. ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم ؛ فذكر له أمر التاريخ - وكان شائعا عند الفرس ، فاستحسنه هو وغيره. ثم اختلفوا (فى بدئه) فقال بعضهم : من البعثه. وقال قوم : من وفاه الرسول. ثم أجمعوا على الهجره ، ثم اختلفوا بأى شهر يبدءون؟ فقال بعضهم رمضان ، وبعضهم : رجب ، وبعضهم : ذى الحجه. ثم أجمعوا على المحرم ؛ لأنه شهر حرام ، ومنصرف الناس من الحج. فرأس التاريخ قبل الهجره بشهرين. واثنى عشره ليله ؛ لأن قدومه عليه السّلام المدينه كان يوم الاثنين لاثنتى عشره ليله خلت من ربيع الأول ، وقيل : المؤرخ بالهجره هو رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، كما بسط ذلك السيوطى ، فى كتابه «الشماريخ» فى علم التاريخ). اه

حسابهم ؛ إذ الشهور المعتمده عندهم قمرية ، وأول الشهر القمري ليله ، وآخره نهار ، فإذا أراد أحدهم أن يؤرخ للحادث الذى وقع فى أول الشهر الهجرى ككتابه رساله - مثلا - قال : كتبت لأول ليله منه ، (أى : فى أول ليله) أو لغزته ، أو مستهله. فإذا انتهت الليله الأولى قال : كتبت لليله خلت ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خلون ... إلى أن تنتهى عشر ليال ثم يقول : لإحدى عشره خلت ، أو لاثنتى عشره ... إلى أن تجيء ليله النصف فيقول : كتبت للنصف منه ، أو لمنتصفه ، أو لانتصافه. ويصح أن يقول : لخمس عشره خلت ، أو بقيت ، (أى : عند خمس عشره) والأول أكثر شيوعا فى كلام الفصحاء. ثم لأربع عشره بقيت ، إلى أول العشرين فيقول : لعشر بقين ، أو لثمان بقين ... وهكذا إلى أن تبقى ليله واحده فيقول : لليله بقيت ، أو لسراره ، أو سرره. فإن مضت وبقي نهار اليوم الأخير فيقول : كتبت لآخر يوم منه ، أو لسليخه أو انسلاحه. وقد يستعمل السليخ والانسلاخ لليله الأخيره أيضا. وإذا قال : لآخر ليله منه أو آخر يوم منه كان هذا دليلا على أن الشهر القمري كاملا ؛ أى : ثلاثين يوما ، وليس من الشهور التى تنقص.

هذا ويصح وضع تاء التانيث مكان نون النسوه والعكس فى كل موضع يراد فيه التحدث عن عدد مدلوله جمع لا يعقل ؛ بأن يكون المعدود ثلاثه أو أكثر مما لا يعقل. ولكن اتباع الوضع الذى سردناه أفضل (1).

ص: ٥٢٥

١- سبب الأفضليه أن أكثر المسموع يكون بنون النسوه مع الثلاث والعشر ، وما بينهما إذا كان المعدود دالا على جمع مؤنث لا يعقل ؛ فيقال : ثلاث خلون ؛ أو أربع خلون. وهكذا إلى عشر خلون. أما ما زاد على العشر إلى خمسه عشر فيقال فيه : خلت. وكل ما سبق فعلى سبيل الأولويه ، وبغير ملاحظتها يصح وضع تاء التانيث مكان النون. على أن تفضيل نون النسوه على الوجه السالف فى الأساليب العديده هو الذى يساير مجيئها فى جمع التكسير الدال على القله ، كما أن مجيء تاء التانيث فيما زاد على العشر هو الذى يلائم مجيئها فى جمع التكسير الدال على الكثره ، فالمعروف أن نون النسوه أنسب مع جمع القله للمؤنث الذى لا يعقل ؛ نحو : رأيت أذرا امتددن فى الهواء ، وهذا أفضل من : امتدت. كما أن المعروف أن تاء التانيث أنسب فى جمع التكسير الدال على الكثره للمؤنث غير العاقل ؛ نحو : للوالد أيد غمرت أبناءه ، وهذا أفضل من غمرن. فانطبق حكم كل جمع للتكسير على العدد الذى يدل دلالة على القله أو الكثره ؛ فالعدد ثلاثه وعشره وما بينهما يدل على القله فالأنسب له نون النسوه. وهى - فوق ذلك - ملائمته لتمييزه الذى يكون فى الأغلب جمعا. والعدد المركب يدل على الكثره فالأنسب له تاء التانيث فى هذا الموضع (راجع الصبان فى هذا الموضع). - - (وقد سبق ما يتصل بهذا ، اتصالا وثيقا ، ويزيده وضوحا وتوفيه - عند الكلام على مرجع الضعير - فى ج ١ م ١٨ رقم ٢ من هامش ص ١٩٧ ، وفى ص ٢٣٨ - وله إشاره عابره تأتي فى ص ٥٧٩).

وبهذه المناسبة نشير إلى ما سبق (١) بيانه من بعض الاستعمالات التي تتصل بما نحن فيه ، والتي يؤثر فيها العرب جانب التأنيث على التذكير ، ويغلبون فيها المؤنث على المذكر ؛ فلها نوع اتصال بما هنا (٢) ...

تعريف العدد وتنكيره :

سبق الكلام عليه وافيًا في (ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢).

قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفه :

المراد من العقود هنا (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ، وكذلك (١٠٠ و ١٠٠٠ ومضاعفاتهما) ، فكيف نقرأ الأعداد الحسايبه التاليه قراءه عربيه صحيحه؟ وهى ٣٢ - ٣٤ - ٤٥ - ٥٦ و ... و ... وغيرها من باقى الأعداد المعطوفه المحصوره بين عقدين مما سلف؟ وكيف نقرأ: (١٠٤ - ١٢٠ - ٢٣٧ و ...) - وغيرها من الأعداد المعطوفه المحصوره بين مائه ، ومائه أخرى تليها؟

وكيف نقرأ: (١٠٠٦ - ١٠٢٠ - ٢٠٣٥ و ...) - وغيرها من الأعداد المعطوفه المحصوره بين ألف وألف آخر يليه؟

لقراءتها إحدى طريقتين ؛ أولاهما : قراءه الأرقام من اليمين إلى اليسار ، والأخرى العكس ؛ فيقال : (ثلاث وعشرون - أربعة وثلاثون ، كما يقال عشرون وثلاث - ثلاثون وأربعة) ... وكذلك يقال : (أربعة ومائه - عشرون ومائه ، كما يقال مائه وأربعة - مائه وعشرون) وكذلك : (سته وألف - عشرون وألف ... أو ألف وسته - وألف وعشرون) ... وهكذا بقيه الأعداد فى كل ما سبق ونظائره الأخرى. مع مراعاة الأحكام التى عرفناها فى تذكير العدد وتأنيثه ، وتعريفه وتنكيره ؛ - وفى نوع تمييزه ، وضبط هذا التمييز ، وإفراده وجمعه ، وذكره وحذفه ، وكل ما تقدم

ص: ٥٢٦

١- راجع ص ٥٠٢ أما التفصيل ففى ج ١ م ٩ هامش ص ١٠٩ باب «المثنى».

٢- راجع ص ٥٠٢ أما التفصيل ففى ج ١ م ٩ هامش ص ١٠٩ باب «المثنى».

من الضوابط والأحكام العامه والخاصه التي لا بد من تطبيقها على العدد والمعدود.

ملاحظه : يجوز تطبيق الطريقتين السالفتين على الأعداد المركبه (وهى ١١ و ١٩ وما بينهما) بشرط ظهور «واو العطف» متوسطه بين العددين ، واستعمال كلمه «واحد» بدلا من «أحد». ولا بد هنا من مراعاة الأحكام العامه والخاصه بالعدد والمعدود التي أشرنا لها فيما سبق.

ص: ٥٢٧

(كم - كأي - كذا ...) وكنایات أخرى ، (منها : كيت ، وذيت ..)

(١)

الأولى : «كم». وهى نوعان : «كم الاستفهاميه (٢)» و «كم الخبريه (٣)».

(١) معنى الاستفهاميه : أداه استفهام يسأل بها عن معدود ، مجهول الجنس والكميه معا. ذلك أن من يسمع : «كم» وحدها لا يدرى حقيقه مدلولها ؛ (أى : جنسه ؛ أهو كتاب ، أم دينار ، أم رجل ، أم قلم ...) ولا يدرى أيضا عدد أفراد تلك الحقيقه ، ولا مقدارها الحسابي ؛ أكتابان أم أكثر؟ أدیناران أم دنانير؟ أرجلان أم رجال؟ أقلمان أم أقلام؟ فكلمه : «كم» وحدها مبهمه المدلول (المعدود) عند السامع فى هاتين الناحيتين ؛ ناحيه جنسه ، وكميته.

لكنه إذا سمع : (كم كتابا قرأت؟ - أو : كم دينارا أنفقت؟ - أو : كم رجلا صافحت؟) أثلاثة أم أربعة؟ - كم قلما اشترت؟ أقلمين أم ثلاثه؟ ... - إذا سمع هذا فإن الإبهام يزول عنها فى الناحيتين السالفتين ، وتنكشف له حقيقه المعدود (المسئول عنه) ومقداره الحسابي ؛ بسبب الاسم الذى جاء بعد : «كم» - ويسميه النحاه : تمييزا - وبسبب ما وليه من بدل مقرون بالهمزه.

ص: ٥٢٨

١- أصل الكنايه : التوريه عن الشىء ؛ بأن يعبر عنه بغير اسمه ، لسبب بلاغى. وهذه الألفاظ سميت «كنايا» لأن كل واحده منها يكنى بها عن معدود ، أى : يرمز بها إلى معدود ، ويراد منها ذلك المعدود ؛ فهو مدلولها ، وهى الرمز الدال عليه. فكما أن كلمه : محمد ، أو على ، أو صالح ... هى الداله ، ومدلولها هو الذات المعينه المشخصه لكل - كذلك هذه الكنايات ؛ هى الداله ، ومدلولها معدود ، ولكنه معدود مبهم - كما سنعرف - فليس معينا ولا مشخصا كدلالات الأعلام السابقه ...

٢- هى أداه استفهام - كما سيجىء - ولهذا تعد من أنواع الإنشاء الطلبى الذى سبق توضيحه فى ج ١ رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ م ٢٧.

٣- وتعتبر من أنواع الإنشاء غير الطلبى الذى سبق توضيحه فى الموضع المشار إليه فى رقم ٢ وعلى الرغم من هذا الاعتبار تحتمل الصدق والكذب - كما سيجىء فى ص ٥٣٥ - وفى هذا نوع من التعارض فى رأى بعض النحاه ، دون بعض ، طبقا للبيان الذى سرده «الصبان» عند كلامه على الفرق بين نوعى : «كم».

وهذا معنى قولهم : «كم» الاستفهاميه أده استفهام مبهمه عند سامعها ، لا بد لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتي المعدود ، وهى ناحيه الجنس ، وقد يليه ما يزيل الإبهام عن الناحيه الأخرى ؛ وهى ناحيه المقدار العددى. فالتمييز محتوم ، أما ما يليه فليس بمحتوم.

أشهر أحكامها :

١ - أنها اسم استفهام له الصداره فى جملته دائما إلا إن كان مجرورا بحرف جر أو بإضافه ؛ نحو : بكم دينار تبرعت؟ ومرضى كم مستشفى ساعدت؟ والاستفهام بها قد يكون عن شىء مضى ، أو لم يمض ...

٢ - أنها مبنيه على السكون دائما فى محل رفع ، أو نصب ، أو ج ، على حسب موقعها من الإعراب (١)، نحو : كم نوتيا فى هذه الباخره؟ - وكم بخارا فتيا رأيت بها؟ وإلى كم ربان تحتاج إدارتها؟

٣ - لفظها مفرد مذكر دائما. ولكن مدلولها الذى يصدق عليه معناها قد

ص: ٥٢٩

١- وضع بعض النحاه لإعرابها المحلى ضابطا حسنا ؛ فقال ما ملخصه : إذا وقعت «كم» على زمان أو مكان فهى ظرف مبنيه على السكون فى محل نصب. نحو : كم يوما صمت؟ - كم ميلا مشيت؟. وإن وقعت على معنى مجرد (أى : حدث) فهى مفعول مطلق ، مبنيه على السكون فى محل نصب ؛ نحو : كم زياره زرت المريض؟ وإن وقعت على ذات ، وكان الفعل بعدها متعديا - ، لواحد أو أكثر ولم يستوف مفعوله فهى مفعول به ، مبنيه على السكون فى محل نصب ؛ نحو : كم درهما بذلت للسائل المحتاج؟ وإن سبقها حرف جر ، أو مضاف - فهى مبنيه على السكون فى محل جر ؛ نحو : فى كم ساعه تطوف الطائره حول الأرض؟ وفوق كم خط من خطوط الطول تمر؟ وما عدا ذلك تكون مبتدأ - غالبا - مبنيه على السكون فى محل رفع ؛ نحو : كم مهاجرا حضر؟ وكم مهاجرا سيحضر؟ ومن هذا قول الشاعر : وكم صاحب قد جلّ عن قدر صاحب فألقى له الأسباب ؛ فارتفعا معا وقد تكون معمولا لناسخ يعمل فيما قبله مثل : «كان وطن» (دون - «إن») نحو : كم كان مالك. وقد تصلح مبتدأ أو خبرا فى مثل : كم مالك؟ إن كانت استفهاميه. ومما يوضح محلها الإعرابى ، ويسهل إعرابها - أن نفترض عدم وجودها ، ونجعل التمييز يحل فى مكانها ونعرف موقعه الإعرابى ، ونجرى عليها حكمه ؛ ففى مثل : كم يوما صمت. نفترض أن أصل الكلام : يوما صمت ، أو : صمت يوما. «فيوما» ظرف زمان. وإذا نعربها ظرف زمان. مبنيه - على السكون فى محل نصب. وفى مثل : كم ميلا مشيت ... نتخيل أن الأصل : ميلا مشيت ، أو : مشيت ميلا. فكلمه : ميل ، ظرف مكان. وإذا نعربها ظرف مكان مبنى على السكون فى محل نصب ... وهكذا.

يكون غير ذلك. ومن هنا يجوز عوده الضمير عليها مفردا مذكرا ، أو مطابقا لما يدل عليه ، (أى : بحسب لفظها ، أو بحسب ما يحتمله معناها المراد) ، نحو : كم أجاك أو جاءك ، أو جاءوك ، وكما تقول : كم طالبه نجح ، أو : نجحت أو نجحتا ، أو نجحن ؛ بمراعاة اللفظ أو : بمراعاة المعنى (١) ...

٤ - لا بد لها من تمييز بعدها. والغالب أن يكون مفردا (٢) منصوبا بها ؛ فهي العامله فيه ؛ نحو : كم طالبا يتعلمون فى جامعاتنا؟ وكم بلدا عندنا يضم جامعه أو أكثر؟

ويصح أن يكون تمييزها مفردا مجرورا بمن ، بشرط أن تكون «كم» مجروره بحرف جرّ ظاهر (٣) ؛ نحو : بكم طيب نعالج المرضى فى الريف؟ وإلى كم مهندس يحتاج؟ وعلى كم خبير زراعى يعتمد فى زراعاته؟ ويصح : من طيب - من مهندس - من خبير ...

فإن وجدت «من» الجاره ظاهره ، فهي ومجرورها (التمييز) متعلقان «بكم» وإن لم توجد «من» ظاهره فهي مقدره تجر التمييز ، أو ليست مقدره ، و «كم» هى التى تجرّه ؛ على اعتبارها ؛ مضافه (مع بنائها) والتمييز بعدها «مضاف إليه» مجرور.

ويجوز أن يجيء بعد التمييز بدل مقرون بالهمزه ، والمبدل منه هو : «كم» فيزول ما بقى من غموضها ، وتتكشف الناحيه الأخرى من إبهامها - كما أشرنا - نحو : كم بحارا فى الباخره؟ أعشره أم عشرون؟

٥ - وإذا كانت «كم» الاستفهاميه مضافه لتمييزها فهي العامله فيه ، فلا يصح الفصل بينهما بجملة ؛ لأن المتضايقين لا يفصل بينهما - فى الأغلب - جملة. لكن

ص : ٥٣٠

١- راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ، ص ١٣٢ - وقد سبق لهذا بيان تام فى ج ١ م ١٩ ص ٢٤٠ موضوع : «التطابق بين الضمير ، ومرجعه» - ومثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقه.

٢- وردت أمثله نادره وقع فيها التمييز جمعا منصوبا ، واستشهد بها الكوفيون على صحه وقوعه جمعا. وأغلب النحاه يردّها أو يؤولها ويرفض جمعته. والأحسن الحكم على تلك الأمثله بالندره التى لا يصح معها القياس. ولا داعى لتكلف التأويل.

٣- لا يشترط بعض النحاه لجر تمييزها جرّها مستدلا بقوله تعالى : (سَلِّ يَنْبِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ) ورأيه ضعيف.

يصح الفصل بأحد شبهي الجملة ؛ لأنهما محل التوسع والتيسير. أمّا إن كان التمييز مجرورا ب «من» الظاهره فيجوز الفصل بالجملة أو غيرها. وكذا إن كان التمييز منصوبا. لكن يجب جر هذا التمييز بمن (١) بدلا من نصبه إن كان الفاصل بينهما فعلا متعديا لم يستوف مفعوله ؛ لكيلا يقع في الوهم أن هذا التمييز المنصوب ليس بتمييز ، وأنه مفعول به للفعل المتعدى ، فلإزاله الوهم واللبس يجب جره بمن ، نحو : كم ترى من عصفور على الشجرة؟ وكم تشاهد من صياد يحوم حولها؟ وقول الشاعر :

وكم - سقت في آثاركم - من نصيحه

وقد يستفيد الظنّه (٢)

المتنّصّح (٣)

٦ - تمييز «كم» الاستفهاميه (٤) في كل أحواله يصح حذفه إن دل عليه دليل ، ولم يترتب على حذفه لبس (٥) ...

(ب) كم الخبرية : هي أداة للإخبار عن معدود كثير ، ولكنه مجهول الجنس والكميه (٤). ومن أمثلتها قولهم : (كم صالح بفساد آخر قد فسد). وما جاء في عتاب صديق لصديقه : «إني أحفظ ودّك ، وأرعى عهدك ، وأرسم طريقى على الوفاء لك ،

ص: ٥٣١

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٤.

٢- الاتهام والتجريح.

٣- المبالغ في النصيحة لمن لا يعمل بها.

٤- وهو في كل أحواله أيضا نوع من تمييز الذات (لا النسبه) الذى سبق إيضاحه وتفصيله في ج ٢ م ٨٨ باب : «التمييز». ومراعاة هذا التمييز فيما يحتاج للمطابقه أوضح من مراعاة لفظ «كم». وفيما سبق من أحوال «كم الاستفهاميه» يقول ابن مالك في باب عنوانه : (كم ، وكأين ، وكذا) ... ما نصه : ميّز في الاستفهام «كم» بمثل ما ميّزت عشرين ؛ ككم شخصا سما؟ وأجز أن تجرّه «من» مضمرا إن وليت «كم» حرف جرّ مظهرا والأصل : أجز ، أن. حذفتم الهمزة للشعر ، وانتقلت حركتها إلى الزاى الساكنه قبلها. «مضمرا» ، أى : مضمرة. وجعلها مذكوره على نيه الحرف : من ، غير مرید : الكلمه «من» يريد : أنه يصح جر التمييز «بمن» المضمرة جوازا إن وقعت «كم» بعد حرف جر ظاهر.

٥- وهو في كل أحواله أيضا نوع من تمييز الذات (لا النسبه) الذى سبق إيضاحه وتفصيله في ج ٢ م ٨٨ باب : «التمييز». ومراعاة هذا التمييز فيما يحتاج للمطابقه أوضح من مراعاة لفظ «كم». وفيما سبق من أحوال «كم الاستفهاميه» يقول ابن مالك في باب عنوانه : (كم ، وكأين ، وكذا) ... ما نصه : ميّز في الاستفهام «كم» بمثل ما ميّزت عشرين ؛ ككم شخصا سما؟ وأجز أن تجرّه «من» مضمرا إن وليت «كم» حرف جرّ مظهرا والأصل : أجز ، أن. حذفتم الهمزة للشعر ، وانتقلت حركتها إلى الزاى الساكنه قبلها. «مضمرا» ، أى : مضمرة. وجعلها مذكوره على نيه الحرف : من ، غير مرید : الكلمه «من» يريد : أنه يصح جر التمييز «بمن»

المضمرة جوازا إن وقعت «كم» بعد حرف جر ظاهر.

٦- الكمية : المقدار الحسابي ، أى : ما يدل عليه العدد من أفراد. - وما سبق فى ص ٥٢٨ عن هذين فى «كم الاستفهاميه» يزيد الأمر وضوحا هنا. -

والصفح عن بوادرك. فكم مره هفوت فأغضيت ، وكم إساءه نالتني فغفرت ، وكم إخوان أبعدتهم عنك فقربتهم منك ، وأرجعتهم إليك ... فهل تنسى هذا أو تتناساه؟».

فكلمه : «كم» وحدها - قبل وضعها فى شىء من الكلام السابق ، مبهمه (أى : لا تدل على حقيقه المعدود وجنسه ، ولا على مقداره وكميته) ؛ إذ لا يدري السامع المراد : أهو : كم يوم ، أم كم رجل ، أم كم إساءه ... أهو كثير أم قليل ... فلما ذكر الاسم المجرور بعدها أزال عنها الإبهام ، وكشف الغموض عن المعدود ، فبيّن حقيقته وجنسه ، وأوضح كميته بما يدل على أنها كثيره. فكأنه يقول : مرات كثيره - إساءات كثيره - إخوان كثيرين. ومثله قول الشاعر :

وكم ذنب مولده دلال

وكم بعد مولده اقتراب

فلا بدّ لإزاله الإبهام عنها من تمييز بعدها يوضح جنس المراد منها ، ومقداره. ولا يصح أن يجيء بعد التمييز بدل مقرون بهمزه الاستفهام (١) ، والمبدل منه هو : «كم» ، إذ لا دخل للاستفهام هنا مطلقا.

وبسبب أن الإخبار بها يرمى إلى كثره المعدود وجب أن يكون هذا الإخبار عن شىء مضى ؛ لأن الذى مضى قد بان جنسه وكميته ؛ فيمكن الحكم عليها بالكثرة ، والإخبار بهذا الحكم ، أما الذى لم يمض فمجهول الجنس والمقدار غالبا ؛ ومن ثمّ كان الدافع إلى استعمال «كم الخبرية» هو الافتخار والمدح بكثره شىء محبوب ، أو الذم بكثره شىء معيب.

أحكامها :

١ - وجوب صدارتها فى جملتها ، إلا حين تكون مجروره بحرف جر ، أو بإضافه ، نحو : الله أنت!! فإلى كم عمل نافع سارعت ؛ فحمد الناس إسراعك. وعند كم عقبه فى طريقه وقفت لتذليلها ؛ فأكبر العارفون شأنك. ٢ - صحه عوده الضمير إليها إما مفردا مذكرا ، مراعاه للفظها ، وإما مطابقا لمعناها ؛ مراعاه لما يحتمله مدلولها ... (٢). والأفصح مراعاه تمييزها ،

ص: ٥٣٢

١- انظر (٥) ص ٥٣٥.

٢- مثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقه. ويوضح هذا الحكم ما سبق فى نظيرتها. (رقم ٣ ص ٥٢٩).

نحو : كم رفاق نفع أو نفعوا ... ومن مراعاة التمييز قول الشاعر :

كم أناس في نعيم عمّروا

في ذرا ملك تعالی فسبق (١)

سكت الدهر زمانا عنهمو

ثم أبكاهم دما حين نطق

٣ - وجوب بنائها على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجه الجمله (٢).

٤ - وجوب الإتيان بتمييز لها يكون مفردا مجرورا ، أو جمعا مجرورا (٣) ، بشرط أن يكون في الحالتين غير مفصول منها بشيء .
والأفصح إفراده . ولكن الجمع غير شاذ . ومن الأمثلة قول الشاعر :

فكم نزهه فيك للحاضرين!

وكم راحه فيك للأنفس!

وقول الناثر : الأريب لا يخدع بالمظهر الزائف ؛ فكم رجال حسنت مناظرهم وساءت مخابرههم ! وكم رجال اقتحمتهم العيون وفي أثوابهم أبطال عظام ! ... فإن فصل التمييز منها ، وكان مفصولا بجمله وجب نصبه ، ولا يجوز جرّه إلا في ضروره الشعر ؛ نحو : ما أنفس نصائح الحكماء ، وأغلى أقوالهم ؛ فكم أرشدنا منهم - نصحا ! وكم صاننا منهم - قولاً ! . وقول الآخر في مدح قوم :

كم نالني منهمو فضلا على عدم

إذا لا أكاد من الإقتار (٤)

أجتمل (٥)

(وفاعل الفعل في الأمثلة السابقه ضمير يعود على «كم» ويجوز جعل التمييز فاعلا بعد رفعه (٦)).

ص: ٥٣٣

١- عمروا : طال عمرهم - ذرا : حمايه ورعايه - بسق : ارتفع

٢- لا تختلف «كم» الخبريه في إعرابها المحلي عن «كم» الاستفهاميه في إعرابها السابق : (في رقم «ا» من هامش ص ٥٢٩). برغم اختلاف معناهما وتمييزهما.

٣- والجر في الحالتين لأنه مضاف إليه ، و «كم» هي المضاف أو «بمن» المقدره . ويجوز - دائما - إظهار «من» . وإذا كان مجرورا

بمن فالجار والمجرور متعلقان بكم ، - كما سبق - ومن الأمثلة قوله تعالى : (كَمْ مِنْ فُئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فُئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ. وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) وتمييزها في كل أحواله نوع من تمييز الذات (لا النسبه) لأنه نوع من تمييز العدد ، بالرغم من أنها خبريه.
٤- الفقر.

٥- اجتمل الرجل الشحم : أذابه.

٦- وفي «كم» الخبرية يقتصر ابن مالك على بيت واحد ، يبين فيه معناها ، وأن تمييزها يكون كتمييز العدد «عشره» ، أى : جمعا مجرورا ، أو كتمييز المائه يكون مفردا مجرورا (وهذا هو الأوضح والأكثر ، والأول ليس بشاذ) يقول : واستعملنها مخبرا كعشره أو مائه ؛ ككم رجال ، أو : مره

وكذلك يجب نصبه ولا يجوز جره إلا في ضرره الشعر إن كان مفصولا بظرف ، ومعه جار ومجرور ؛ نحو : كم دون الوصول إلى الشهره - كفاحا! وكم لها بعد إدراكها تعبا!.

فإن كان الفصل بالظرف فقط ، أو بالجار مع مجروره فقط - جاز الأمران ، والنصب هو الأرجح. نحو : كم دون الشهره كفاحا! وكم لها تعبا! ... ولا يصح الفصل بغير ما سبق - على الصحيح -.

وإذا فصل بين «كم» الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعدد ، لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بالحرف : «من» (١) ؛ لمنع اللبس ؛ إذ قد يقع في الوهم أن التمييز المنصوب ليس تمييزا ، وإنما هو مفعول به للفعل المتعدى. فلا يعاد هذا الوهم يجب جر التمييز بمن ، لا-بالإضافه ؛ إذ لا-يصح - في الأغلب - الفصل بالجملة بين المتضايفين. كقوله تعالى : (كَمْ تَرَكَوْا مِنْ جَنَاتٍ وَعُيُونٍ!...) وقوله تعالى : (أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ!) ، و «كم» في الآيتين مبنيه على السكون في محل نصب مفعول به.

ومن الجائز حذف تمييزها إذا دل عليه دليل ، ولم يوقع حذفه في لبس. ولكن حذفه وهو «مضاف إليه» قليل غير قياسي (٢) ؛ لما يترتب عليه من حذف «المضاف إليه» مع وجود المضاف وحده.

* * *

من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك الموازنه التي عقدها بعض النحاه بين نوعي «كم» ؛ لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. وملخصها :

أنهما يتشابهان في خمسة أمور :

(١) أنهما كنيانان مبهمتان عن معدود ، مجهول الجنس ، والمقدار. (أى : مجهول الحقيقه ، والكميه).

ص : ٥٣٤

١- يقول الصبان - في باب : «حروف الجر» ، عند الكلام على : من الزائده - إنها في هذه الصوره زائده ؛ معتمدا على رأى فريق من النحاه. وقد أوضحنا هذا في ج ٢ باب حروف الجر ، م ٩٠ ص ٤٢٢ ، عند الكلام على : " من الزائده " .

٢- لحذف المضاف إليه موضوع سبق في ج ٣ م ٩٦ .

(ب) مبنيتان.

(ح) بناؤهما على السكون فى محل رفع ؛ أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعهما من جملتهما ؛ فهما متماثلتان فى إعرابهما المحلى ، مع ملاحظه أن لفظهما مفرد مذكر دائما ، وأن مدلولهما قد يكون غير ذلك ؛ فإى لفظهما ، أو مدلولهما ، فى الضمير العائد عليهما ، وفى غيره من كل ما يحتاج للمطابقه. ومراعات التمييز أوضح.

(د) ملازمتان للصداره فى جملتهما. إلا إن سبقها حرف جر ، أو : مضاف.

(ه) حاجه كل منهما إلى تمييز قد يصح حذفه عند أمن اللبس.

ويفترقان فى خمسه أمور كذلك :

(أ) أن الخبريه تتضمن الإخبار بكثره شىء معدود ؛ فتختص بالزمن الماضى وحده. ولهذا لا يصح على الإخبار أن نقول : كم رحله سأقوم بها أيام العطله المقبله! لأن التكثر والتقليل - كما سبق - لا يكونان إلا فيما عرف مقداره. وهذه المعرفه لا تتحقق إلا فى شىء قد مضى وانتهى. ويصح على الاستفهام أن نقول ما سبق.

(ب) أن المتكلم بالخبريه لا يتطلب جوابا من السامع ؛ لأنه مخبر ، غير مستخبر ؛ بخلاف الاستفهاميه.

(و) أن المتكلم بالخبريه ، يتعرض للتصديق والتكذيب ، لأنه مخبر ، والخبر عرضه لأن يصدقه السامع أو يكذبه (١).

(د) أن الأغلِب فى تمييز الاستفهاميه أن يكون مفردا منصوبا بها ، أو مجرورا بالإضافه ، أو بمن إن جرّت بحرف جر ظاهر. أما تمييز الخبريه فيكون مفردا مجرورا ؛ أو جمعا مجرورا (٢). ولا يكون منصوبا إلا فى بعض حالات الفصل

(ه) أن البدل من «كم» الخبريه لا يصح اقترانه بهمزه الاستفهام ؛ لأن هذا البدل خبرى كالمبدل منه (وهو : كم الخبريه) والخبر لا يصح أن يتضمن معنى الاستفهام. يقال : كم رجال حضروا الحفل!! ثمانين بل تسعين ... أما الاستفهاميه فيجب اقتران البدل منها بهمزه الاستفهام ؛ لأن الاستفهاميه

ص: ٥٣٥

١- لكن كيف يقع هذا مع أنها نوع من الإنشاء غير الطلبى؟ ظاهر الأمر وقوع تعارض. وقد قلنا - فى رقم ٣ من هامش ص ٥٢٨ - إن بعض النحاه يرى فى هذا تعارضا ، وإن فريقا آخر يمنع هذا التعارض ، كما دونه الصبان فى هذا الموضوع من الباب.

٢- سبب الجر موضح فى رقم ٣ من هامش ص ٥٣٣.

تتضمن معنى الاستفهام. فيقال: كم رجال حضروا؟ أثمانين أم تسعين؟ إذا كان العدد مجهولا يريد أن يعرفه السائل.

* * *

الثانية: كَأَيْنَ (١) - وأشهر لغاتها: «كَأَيْنَ» - (بهمزة مفتوحة، وتشديد الياء مكسوره، فنون ساكنه) - ثم: «كَائِن» بسكون النون. ثم: «كَأَيْن»؛ (بهمزة ساكنه بعد الكاف، تليها ياء مكسوره، فنون ساكنه (٢)) - وهى بمنزلة «كم» الخبرية، ولكن تشاركها فى أمور، وتخالفها فى أخرى، فتشاركها فى الأمور الخمسة الآتية:

١ - الإبهام.

٢ - الدلالة على تكثير المعدود.

٣ - الملازمه للصداره.

٤ - البناء على السكون فى محل رفع، أو نصب، - على حسب موقعها - ولا تكون فى محل جر - ومن الممكن وضعها فى كل مكان توضع فيه: «كم الخبرية» إلا الجرّ.

٥ - الحاجه إلى تمييز مجرور، ولكنه يجزّ هنا «بمن» ظاهره لا بالإضافه، والجار مع مجروره متعلقان بكأى. وقد ينصب التمييز. ومن الأمثله للمجرور قوله تعالى: (وَكَايْنٌ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا. اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ!...) وقوله تعالى: (وَكَايْنٌ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ، ثُمَّ أَخَذْتُهَا!، وَإِلَى الْمَصِيرِ).

وقول الشاعر:

وكائن رأينا من فروع طويله

تموت إذا لم تحيهنّ أصول!

ومن التمييز المنصوب قول الشاعر:

اطرد اليأس بالرجا؛ فكأين

ألما (٣) حم (٤)

يسره بعد عسر!

ص: ٥٣٦

١- أصل النون التى فى آخرها هو التثنية؛ فيصح الرجوع إلى أصلها ومراعاته عند الكتابة والوقف، ولكن الأحسن إثبات نونها

خطا ونطقا فى جميع لغاتها ، حتى عند الوقف عليها ، منعا للإلباس .

٢- ثم : « كئثن » - بكاف مفتوحه ، فياء ساكنه فهمزه مكسوره ، فنون ساكنه - ثم : « كئن » كالسابقه مع حذف الياء . وقد أطال النحاه فى إثبات أنها مركبه فى الأصل . ولا- حاجه بنا إلى احتمال العناء فى معرفه ذلك الأصل المزعوم المتكلف ، لأن الذى يعيننا الآن أنها (وهى بمعنى « كم ») كلمه واحده فى إعرابها ، وفى معناها ، وكل أحكامها ، ولا يلاحظ أصلها فى شىء من ناحيه تركيبه مطلقا .

٣- اسم فاعل من ألم يألّم ؛ بمعنى : تألم يتألم ...

٤- قَدَّرَ وهَيَّئَ .

وقول الآخر :

وكائن لنا فضلا عليكم ومثّه

قديمًا! ولا تدرّون ما منّ منعم

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقا - كما في بعض الأمثلة السالفه - فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف مفعوله وجب جرّ التمييز «بمن» ؛ منعا من توهم أنه مفعول به في حاله نصبه. ومن الأمثلة قول الشاعر :

وكائن ترى من صامت لك معجب

زيادته أو نقصه في التكلم

وقول الآخر :

وكائن ترى من حال دنيا تغيرت

وحال صفا بعد اكدرار - غديرها

وتخالفها في أربعه :

١ - «كم الخبرية» كلمه «بسيطه» على الأرجح. أما «كأين» فمركبه - على الأرجح أيضا - من كاف التشبيه ، و «أى» المنونه. ولا أثر للتركيب ولا لمعنى جزأيه في حالتها القائمه الآن ، بعد أن صارت كلمه واحده تؤدى معنى جديدا.

٢ - «كأين» لا تكون مجروره بحرف ، ولا بإضافه ، ولا بغيرهما. بخلاف «كم الخبرية» فإنها تجر بالحرف وبالإضافه.

٣ - إذا وقعت «كأين» مبتدأ فخيرها لا يكون إلا جملة - فى الأعم الأغلب (١) - كبعض الأمثله السالفه ، أما «كم الخبرية» فلا يلزم أن يكون جملة.

٤ - ليس لها نوع آخر يستعمل فى الاستفهام أو فى غير الإخبار ...

ص: ٥٣٧

١- جاء فى حاشيه «ياسين» على التصريح ، - ج ١ باب المبتدأ والخبر ، عند الكلام على أقسام الخبر - أن منه ما يجب أن يكون جملة : مثل خبر «كأين» الخبرية الواقعة مبتدأ ولم يتعرض لبيان أنه الواجب أو الأغلب. وجاء فى الصبان - ج ٤ باب «كم» - عند الكلام على «كأين» ما نصه : " (قال فى جمع الجوامع وشرحه : لا- يخبر عن «كأين» إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدره بماض أو مضارع نحو قوله تعالى : (وَكَأَيُّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلْ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ ..) وقوله تعالى (وَكَأَيُّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

يَمُرُونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ) لكن يرد عليه قول الشاعر: وكائن لنا فضلا عليكم ومنه قديما ولا تدرون ما من منعم ... فإن الخير فيه جار مع مجروره. وقوله تعالى (وَكَايُنْ مِنْ دَائِهِ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ...) إن جعل الخير الجملة الاسميه وهى : (الله يرزقها) فإن جعل : " لا تحمل رزقها " لم ترد الآية " اه كلام الصبان - ولهذه المسأله إشاره فى ج ١ م ٣٥ ص ٤٣٠ عند الكلام على الخير الجملة.

٥ - تمييزها المجرور هو في الغالب مجرور بمن الظاهره. بخلاف «كم الخبريه» فإنه يجرب بالإضافه ، أو بمن المضمرة ، أو الظاهره.

الثالثه : «كذا». وصيغتها ثابتة في كل الحالات ، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كنايات العدد. وهي - في أصلها - مركبه من «كاف» التشبيه ، و «ذا» الإشاريه ، وصارت بعد التركيب كلمه واحده ثابتة ، تؤدي معنى جديدا مستقلا ، لا صله له بالتشبيه ولا الإشاره إذا كان الغرض منها الإخبار عن شيء معدود قليل أو كثير ، ففي هذه الصوره تعدّ من كنايات العدد المبهمه (١).

وتشبه «كم الخبريه» فيما يأتي :

١ - في الإخبار.

٢ - وفي الإبهام.

٣ - وفي البناء على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر.

٤ - وفي الحاجه إلى تمييز.

وتخالفها في :

١ - أنها لا تلازم الدلاله على الكثره ، فقد تكون «كذا» كنايه عن معدود كثير أو قليل - كما تقدم - نحو : أنفقت كذا دنانير في رحلاتي ، وركبت خلالها كذا سياره وطياره ، وباخره ، وقطارا.

٢ - وفي أن تمييزها واجب النصب بها على الأرجح (٢). سواء أكان مفردا أم جمعا.

ص: ٥٣٨

١- في الزيادة والتفصيل - ص ٥٣٩ - بيان استعمالاتها الأخرى في غير الكنايات العددية :

٢- قلنا على الأرجح لأن الكوفيين يجيزون جره إذا كان غير مكرر بعطف ، فيقولون : في المتجر كذا ثوب ، وفي المصنع كذا عامل. فيكون التمييز مضافا إليها مجرورا ، أو مجرورا بمن مقدره. أو بدلا في رأى ثالث إذا كانت هي مجروره. والأفضل هنا عدم الأخذ بالرأى الكوفي ؛ لأنه مبني على مجرد القياس على تمييز «كم» ، دون عرض أمثله تؤيده من الكلام العربي الفصيح. ومجرد القياس في مثل هذا ضعيف مردود. وبعض النحاه (ومنهم ابن مالك) يجيز جره بمن - كما سيأتي في البيت التالي : وفي الكلام على : «كأين ، وكذا» يكتفى ابن مالك ببيت واحد ، هو : ككم : «كأين» و «كذا» ، وينتصب تمييز ذين ، أو : به صل : «من» تصب يقول إن «كأين» و «كذا» مثل : «كم» - يريد : «كم» الخبريه - ولم يبين أوجه الشبه. وقد أوضحناها ، ثم بين أن تمييز

«كأين وكذا» منصوب. ومن الجائز عنده جره بمن ، ويرى في جره إصابه وسدادا. وهو يخالف أكثر النحاه في جر تمييز «كذا»
«بمن» كما سلف. إلا إن كان الضمير في (به) عائدا على تمييز : «كأين» فقط ، كما يرى بعض المعربين ، وهذا حسن.

٣ - وأنها لا تكون في الصدر.

٤ - وأنها تتكرر - غالبا - مع عطف بالواو ؛ كقول الشاعر :

عد النفس نعمى بعد بؤسائك ذاكرا

كذا وكذا ؛ لطفاه به نسي الجهد

زياده وتفصيل :

تأتي «كذا» المكرره المعطوفه بالواو ، وغير المكرره - كناية عن غير العدد ؛ فيكنى بها عن اللفظ الواقع في التحديث عن شيء حصل ، أو عن قول. سواء أكان ذلك اللفظ معرفه أم نكره ؛ كالحديث : يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا (١) ...

ويجوز أن تبقى على أصلها من التركيب من كاف التشبيه وذا الإشاريه حين يقتضى المعنى بقاءها على أصلها ، نحو : عرفت الأخ نافعا ، والصديق كذا.

ورأيت الغنى وافيا من ذلّ السؤال والعمل كذا. وفي هذه الصورة قد تدخل عليها «هاء التنييه» فيقال : والصديق هكذا ... والعمل هكذا ... أو : وهكذا الصديق - وهكذا العمل.

ص : ٥٣٩

١- قال السيوطى فى الأشباه والنظائر : الذى شهد به الاستقراء ، وقضى به الذوق الصحيح ، أن : «كذا» المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ؛ فتكون من كلام المخبر لا من كلام المخبر عنه ؛ فلا تقول ابتداء : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا وكذا ، بل تقول : مررت بالدار الفلانيه. ويقول من يخبر عنك : قال فلان مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا.

الرابعه : كنايات أخرى ، منها : « كيت ... وذيت ».

هاتان ليستا من كنايات العدد ، وإنما يذكرهما النحاه بعد تلك الكنايات للمناسبه بين النوعين في مجرد الكنايه عن شيء .

وكيت وكيت - بفتح التاءين معا ، وهو الأ-كثر ، أو كسرهما معا ، أو ضمهما كذلك - يكنى بهما عن القصه والخبر ، أى : الحديث عن شيء حصل أو قول وقع ؛ مثل : (صنع العامل كيت وكيت ، وقال كيت وكيت) . ولا بد من تكرارهما مع العطف بالواو ، واعتبارهما معا (وبينهما هذه الواو) مركبا مزجيا بمنزله كلمه واحده ذات جزأين ، والجزءان مبنيان معا ؛ إما على الفتح ، وإما على الكسر ، وإما على الضم ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجه الجملة . وهذا المركب المزجى نائب فى الحقيقه عن جمله ، ولهذا صح أن يعمل فيه القول فى نحو : « أنت قلت كيت وكيت » ؛ فيكون المركب المزجى هنا فى محل نصب ، مفعولا به للفعل « قال » .

وكل ما تقدم فى : « كيت وكيت » يقال كاملا فى : « ذيت وذيت » ، من غير تفريق فى شيء إلا فى الحرف الأول الهجائى ؛ فهو « كاف » فى أحد المركبين ، و « ذال » فى المركب الآخر ، ولا خلاف فى شيء بعد هذا .

ص : ٥٤٠

(أ) يقول اللغويون : إن أصل : « كيت وكيت » و « زيت وذيت » هو : « كيه وكيه » و « ذيه وذيه » بتشديد الياء في كل لفظه ، وبعدها تاء التأنيث المربوطه. ثم حصل تخفيف بحذف التاء المربوطه ، وبقلب الياء الثانيه (من كل ياء مشدده) تاء واسعه (أى : غير مربوطه) ، فهذه التاء ليست للتأنيث وإنما هي منقلبه عن حرف أصليّ. ولا مانع عندهم من استعمال الأصل بدون تخفيفه. ويتعين فى الحاليتين عند استعماله تركيب كل جزأين تركيباً مع بنائهما على الفتح دائماً فى كل المواقع الإعرابيه.

(ب) ويقول الصبان : (إذا قيل : كان من الأمر « كيت وكيت » - ومثلها : « زيت وذيت » - « فكان » للشأن (١) ، خبرها : كيت وكيت ، - لأن هذا المركب المزجى نائب هنا عن الجملة ، ولا يكون اسماً لكان ؛ كما لا يكون اسمها جملة. قاله الفارسي ، واستحسنه ابن هشام. لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن (٢) ، بغير جملة مصرح بجزأيهما. والظاهر أن : « من الأمر » تبين يتعلق بفعل مقدر ؛ هو : « أعنى ») هذا كلامه مع تيسير قليل فى بعض كلماته.

وفيه حذف وتقدير لا داعى لهما. ولو جعلنا « كيت وكيت » - فى هذا الأسلوب

وحده - اسماً لكان الناسخه غير الشّانيه ، وخبرها شبه الجملة مع اعتبار المركب المزجى الحالىّ ليس جملة هنا فى ظاهره الحقيقى ، لاستغنيا عن الحذف والتقدير ، ولسايرنا الأيسر الواضح بغير ضرر ، ولا خروج على الأصول العامه.

ص : ٥٤١

١- اسمها ضمير الشأن ، مستتر.

٢- تفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠.

الاسم نوعان :

١ - مذكر (مثل : حاتم - قيس - جعفر - نهر - قمر - كتاب ...) . ولا يحتاج إلى علامه لفظيه تزداد على صيغته لتدل على تذكيرها وتذكير صاحبها ؛ لأن الذى يدل على تذكيرهما هو الشهره ، وشيوع الاستعمال . ولا سيما الاستعمال الوارد فى أكثر الأساليب المأثوره عن العرب .

ب - مؤنث ؛ (مثل : ستيه - عزيزه - ليلي - لمياء - أرض - أذن ...) ، ويحتاج إلى علامه لفظيه ظاهره أو مقدره (أى : ملحوظه) تزداد على صيغته ؛ لتدل على تأنيثها ، وتأنيث صاحبها . فالعلامه الظاهره فى الأسماء المعربه (١) هى : «تاء التأنيث» المتحركه ، أو : «ألف التأنيث» بنوعيتها ؛ المقصوره ، والممدوده ؛ مثل : عزيزه - ليلي - لمياء ... أما العلامه المقدره -

١ - فقد تكون خاصه بالأسماء المعربه الثلاثيه ، وهى تاء التأنيث الملحوظه - (طبقا للسِّماع الوارد عن العرب) فى مثل : أرض - أذن - عين - قدم - كتف . والذى يدل على أن هذه الكلمات الثلاثيه - وأشباهاها (٢) - مؤنثه سماعا بتاء مقدره (أى : ملحوظه) ظهور هذه التاء فى أغلب كلام العرب عند التصغير ؛ إذ يقال : أريضه - أذينه - عينيه - قديمه - كتيفه (٣) .

ب - وقد تكون عامه فى الأسماء بنوعيتها (الثلاثى وغير الثلاثى) ؛ كعود الضمير

ص : ٥٤٢

- ١- أما علامه التأنيث فى الكلمات المبنيه فتأتى فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٥ .
- ٢- المراد بالأشبه ما كان أصله ثلاثيا ولكن حذف بعض أصوله ، مثل يد فأصلها «يدى» .
- ٣- بمناسبه الكلام على أعضاء الإنسان يقول اللغويون بحق : إن تذكيرها وتأنيثها موقوف على السماع وحده ، لكن الأعضاء المزدوجه مؤنثه فى الغالب ، تبعا للسمع الوارد فيها ؛ كعين ، وأذن ، ورجل ، وغير المزدوجه مذكر فى الغالب ، نحو : رأس ، أنف ، ظهر ... ومن المزدوج المذكر : الحاحب - الصدغ - الخد - اللحي (عظم الفك) - المرفق - الزند - الكوع - الكرسوع ... ومن المزدوج الذى يذكر ويؤنث : العضد ، الإبط - الضرس . ومن المنفرد المؤنث : الكرش ، ومن المنفرد الذى يصح تذكيره وتأنيثه : العنق - اللسان - القفا - المتن - المعى ... فالقاعداه أغلبيه .

عليها في المسموع مؤنثا. كأرض ، وعقرب ، في مثل : الأرض زرعتها ، والعقرب قتلتها. ومثل : نعتها ، أو الإشارة إليها بالمؤنث ؛ سماعا في الحالتين ، مثل : الأرض المتحركة واحده من أرضين كثيره - هذه الأرض واحده من ... - : العقرب السامه قتاله. - هذه العقرب ... - ولا تكون ألف التأنيث مقدره (١). معنى كلمه : «مؤنث».

هذه الكلمه إحدى «المصطلحات» التي يتردد ذكرها كثيرا في الاستعمال اللغوى. ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه من أنواع تقضى الفائدته بالإشارة إليها هنا ؛ لأن هذا الباب هو الأنسب لذكرها (٢). وأشهرها :

١ - المؤنث الحقيقى : وهو الذى يلد ، ويتناسل ، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ ولا بد فى لفظ المؤنث الحقيقى من علامه تأنيث ظاهره ، أو مقدره ، مثل : ولّاده - سعدى - هند - عصفوره - عقاب (٣).

وله أحكام مختلفه ؛ يتصل منها بموضوعنا : وجوب تأنيث فعله ، ونعته ، وخبره وإشارته ، وضميره ... ، بالشروط والتفصيلات الخاصه بكل واحد من هذه الأمور فى بابها ؛ نحو : كانت ولّاده أديبه أندلسيه ذائعه الصيت. وقد نقل التاريخ الأدبى إلينا كثيرا من أخبار هذه الأديبه ، ومجالسها ، وفنونها ...

٢ - المؤنث المجازى : وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ؛ سواء أكان لفظه مختوما بعلامه تأنيث ظاهره ؛ كورقه ؛ وسفينه ... أم مقدره ؛ مثل : دار ، وشمس. ولا- سبيل لمعرفة المؤنث المجازى إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ، ولا يمكن الحكم على كلمه مؤنثه بأنها تدل على التأنيث مجازا إلا من الطريق اللغوى الذى يوضح أمر ذلك السماع ويبينه.

وهذا النوع المجازى يخضع فى استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقى ؛

ص: ٥٤٣

١- وفى هذا يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «التأنيث» : علامه التأنيث تاء أو ألف وفى أسام قدّروا «التا» ؛ كالكتف (أسام : جمع جمع ، مفرده : أسماء. ومفرد الأسماء : اسم) ، ثم قال بعد ذلك فى بيان التأنيث المقدر : ويعرف التقدير بالضمير ونحوه ؛ كالرّد فى التصغير

٢- سبقت الإشارة إليها فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٦ باب : «الفاعل».

٣- إحدى الطيور الجارحه.

خضوعاً واجباً في مواضع ، وجائزاً في أخرى ؛ كوجوب تأنيث الضمير العائد عليه في مثل : الدار اتسعت. وجوازه في مثل : اتسعت الدار ، أو : اتسع الدار ...

٣ - ومنه المؤنث اللفظي فقط : وهو الذي تشتمل صيغته على علامة تأنيث ظاهره ، مع أن مدلوله (معناه) مذكر ؛ نحو : حمزه - أسامه - زكرياء ... أعلام رجال. وله أحكام مختلفه مدونه في الأبواب المناسبه لها ؛ فقد يراعى معناه في حالات فلا يؤنث له الفعل ؛ فلا- يقال : اشتهرت حمزه بالشجاعه والإقدام ، ولا يجمع (في الأرجح) جمع مذكر سالما ... وقد يراعى لفظه - وهو الأغلب في كثير من حالاته الأخرى - فيمنع من الصرف ، ويذكر له اسم العدد (1) ؛ فيقال ثلاث حمزات ...

٤ - المؤنث المعنوي فقط : وهو ما كان مدلوله مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً ولفظه خالياً من علامه تأنيث ظاهره ؛ فيشمل المؤنث الحقيقي الخالي من علامه تأنيث ، مثل : زينب - سعاد - عقاب ... كما يشمل المؤنث المجازي الخالي منها ؛ مثل : عين - رجل - بئر - ...

ويجرى عليه كثير من أحكام المؤنث الحقيقي والمجازي ، كتأنيث الفعل له ، وتأنيث ضميره ، ونعته ، والإشاره إليه ... وكنعه من الصرف أو عدم منعه على حسب حالته.

٥ - المؤنث اللفظي المعنوي : وهو ما كانت صيغته مشتمله على علامه تأنيث ظاهره ، ومدلوله مؤنثاً ؛ مثل ؛ فاطمه - عليه - ريا - سعدى - حسناء - هيفاء - نحله - أسده. شجره - دنيا ... ويخضع لكل أحكام المؤنث اللفظي والمعنوي.

والأنواع الخمسه السابقه قد يجتمع منها نوعان أو أكثر ، ويسميان باسم يشمل النوعين ، كأن يقال : لفظي مجازي ؛ مثل : دنيا ...

٦ - المؤنث التأويلي : وهو ما كانت صيغته مذكوره في أصلها ، ولكن يراد - لسبب بلاغي - تأويلها بكلمه مؤنثه تؤدي معناها ؛ فقد كان العرب يقولون : (أتنتى كتاب أسرّ بها ... ، يريدون : رساله) - (خذ الكتاب وقرأ ما فيها).

ص: ٥٤٤

١- وهذا في الأحسن ، كما سبق ص ٥٠٥ حيث البيان الخاص بهذا.

يريدون : الأوراق). وكذلك : (الحرف ؛ يريدون به : الكلمه) ... وأمثال هذا كثير في كلامهم ...

وحكم هذا النوع : أنه يصح مراعاة صيغته اللفظية ، من ناحيه عدم تأنيث فعلها المسنده إليه ، وكذلك مراعاة تذكيرها اللفظي عند نعتها ، والإشارة إليها ... كما يصح مراعاة معناها الذي تؤول به بشرط قيام قرينه جليه تمنع اللبس ؛ نحو : (امتلاأت الكتاب بالسطور ؛ تريد : الورقه التي في يدك ، مثلا) - (هذه الكتاب نافع ، تريد : هذه الورقه (1)) ... ومن الخير الاقتصار على مراعاة صيغه اللفظ ؛ قدر الاستطاعه منعاً للالتباس ، فإن هذا المنع غرض من أهم الأغراض اللغويه يجب الحرص عليه هنا ، وفي كل موضع آخر.

٧- ومنه المؤنث الحكمي : وهو ما كانت صيغته مذكرة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكتسبت التأنيث ؛ بسبب الإضافه ؛ كقوله تعالى : (وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ). فكلمه «كل» مذكرة في أصلها ، ولكنها في الآيه اكتسبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث ؛ وهو «نفس» (٢).

تلك أشهر أنواع المؤنث. ويعيننا منها ، النوعان الأساسيان ؛ وهما الأول والثاني (أى : المؤنث الحقيقي ، والمجازي) أما سواهما فمتمفرع منهما ، راجع إليهما في أكثر أحكامه ...

والنوعان الأساسيان (أى : الحقيقي والمجازي) لا بد من اشتمالهما على علامه تأنيث ظاهره أو مقدره (أى : ملحوظه) ، كما في بعض الأمثله الأولى.

وقد تبين مما تقدم أن علامات التأنيث الداله على تأنيث الأسماء المعربه (٣) ثلاث

ص : ٥٤٥

١- ومنه ما يجرى في أيامنا من تسميه بعض الصحف والمجلات بأسماء مذكرة ؛ مثل : الهلال ، والعربي ، والمنبر ... من أسماء المجلات. ومثل : المقطم ، والمساء ، والبلاغ ... من أسماء الصحف اليوميه ؛ فينطبق عليها الأمران السالفان ، فيقال : ظهر الهلال ، أو ظهرت الهلال. وكذا الباقي حيث يلاحظ التذكير أو التأنيث في كل.

٢- إيضاح هذا مدون في موضعه من باب الإضافه (ج ٣ ص ٥١ م ٩٢).

٣- أما الأسماء المبنيه فلا- تكون علامه تأنيثها التاء المربوطه ، ولا الألف ، وإنما لها علامات أخرى ، منها : كسر التاء في مثل : أنت. والنون المشدده في مثل : هنّ. وأما بعض الحروف فقد تدخلها التاء المفتوحه سماعا ، نحو : ربت. وأما الأفعال فتؤنث بالتاء لتأنيث فاعلها ؛ فتدخل تاء التأنيث الساكنه على آخر الماضي ، نحو : برعت الطبييه ، وتدخل التاء المتحركه على أول المضارع ، نحو تبرع الطبييه ...

زوائد ، وكل واحده منها فارقه بين المؤنث والمذكر ، ولا يصح أن يوجد منها فى الاسم إلا علامه واحده (١) لتأنيثه. والثلاث هى : تاء التأنيث المتحركه المربوطه (٢) ، وألف التأنيث المقصوره ، وألف التأنيث الممدوده. وفيما يلي تفصيل الكلام على كل علامه :

(الأولى) فأما تاء التأنيث المربوطه فمختصه بالدخول - قياسا - على أكثر الأسماء المشتقه (٣) ؛ لتكون فارقه بين مذكرها ومؤنثها ؛ نحو : عابد وعابده - عزّاف وعزّافه - فرح وفرحه - مأمون ومأمونه - ولا تدخل على أسماء الأجناس الجامده إلا سماعا ؛ وقد سمعت فى بعض ألفاظ قليله لا يقاس عليها ؛ مثل : أسد وأسده - رجل ورجله - فتى وفتاه - غلام وغلّامه - امرأ وامرأه - إنسان وإنسانه ، فى لغه - ... ونظائرها مما تنص عليه المراجع اللغويه ، ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد.

وإنما كانت تاء التأنيث مختصه بالدخول على أكثر الأسماء المشتقه دون جميعها لأن بعض المشتقات لا تدخله مطلقا - فى رأى أكثر النحاه - (٤) ، وبعضها تدخله قليلا. وأشهر الأوزان التى لا تدخلها (٥) أربعه :

١ - فعول بمعنى : فاعل (وهو الدال على الذى فعل الفعل) ، نحو : صبور - نفور - حقود ... بمعنى : صابر - نافر - حاقد - مثل : رجل أو امرأه صبور ، ونفور ، وحقود ...

أما المسموع من قولهم : امرأه ملوله وفروقه ؛ بمعنى : خوّافه - وكذا بضع كلمات أخرى (٦) - فالتاء للمبالغه مع التأنيث وليست لمحض التأنيث

ص: ٥٤٦

١- وأما : علقاه ، اسم نبت ، وأرطاه ، اسم شجر - فألفهما مع وجود التاء معها ألف إلحاق ، ليست للتأنيث.
٢- ويسمى بعض النحاه ، «هاء التأنيث» ؛ لأنها تصير «ها» عند الوقف عليها ، بالسكون أما فى غير الوقف فمتحركه.
٣- يطلق - غالبا - على الاسم المشتق : «الوصف» ، أو : «الصفه» ، وهو غير النعت ، كما عرفنا. وكما يجىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٩.

٤- انظر الزيادة فى ص ٥٥١ - لأهميتها ، واشتمالها على بيان مفيد.

٥- أشهرها : (صروره : لمن لم يتزوج ، أو لم يحج) - (لجوجه : لكثير اللجاجه ، وهى : الخصومه) - (عروفه : لكثير العلم والمعرفه) - (شنوءه : لكثير التقزز ، أو العداوه) - (منونه : لكثير الامتنان) - (سروقه : لكثير السرقة). راجع النوادر ، ذيل الأمالى ، للقالى ص ١٧٣.

وحده (١) وأما «عدوه» مؤنث : «عدو» فمقصوره هي وأشباهاها القليلة - على السماع.

فإن كان «فعل» بمعنى : «مفعول» (وهو الدال على الذى وقع عليه الفعل) جاز تأنيته بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ، وعدم تأنيته بها ؛ نحو : قطار ركوب أو ركوبه ، وسياره ركوب أو ركوبه ؛ بمعنى ركوب ومركوبه فيهما ، ونحو : أكل أو أكله ، وحلوب أو حلوبه ، بمعنى : مأكوله ومحلوبه.

٢ - مفعال ، نحو : مفتاح ، لكثيره الفتح ولكثيره - معلام ، لكثيره العلم وكثيره - مفراح ؛ لكثيره الفرح وكثيره ... فهذه الصيغه -
بغير تاء -

ص : ٥٤٧

١- ذلك أن تاء التأنيث قد تكون داله على التأنيث المجرد ، وقد تفيد معنى آخر من المعانى دون أن تفيد الفصل بين مذكر ومؤنث ، بالرغم من أن الكلمه المشتمله عليها تعتبر مؤنثه تأنيثا لفظيا مجازيا ، وتجرى عليها أحكامه. فمن تلك المعانى : أنها تكون لفصل الواحد من جنسه الجامد ؛ كتمره ، وتمر ، ولبنه ولبن ، ونمله ونمل. وللعكس ، أى : فصل الجنس الجامد من واحده ؛ كجأه وكماه (بفتح أولهما وسكون ثانيهما ، وهما اسمان لنوع واحد من النبات. يقال لمفرده : جبء ، أو كمء). وأنها تكون عوضا عن فاء الكلمه ؛ مثل : عدو ، مصدر ، وعد ، أو عوضا من لام الكلمه ، مثل : سنه ، وأصلها فيما يقال : سنو ، أو سنه بدليل. الجمع : سنوات وسنهات. أو عوضا من حرف زائد لمعنى ؛ كياء النسب فى قولهم. هو أشعئى ، وهم أشاعته ، وهو أزرقئى ، وهم أزارقه ، وهو مهلبئى وهم مهالبه. يقولون هذا فى جموع التكسير المنسوب مفردها إلى : أشعث ، وأزرق ، ومهلب ... ويدل على هذا قولهم : أشعئون وأشاعته ، وأزرقئون وأزارقه ، ومهلبئون ومهالبه. فلا يجمعون بين الياء والتاء - وسيجىء البيان فى ص ٦١٩ - أو عوضا من حرف زائد لغير معنى ؛ كزندق وزنادقه. فالتاء عوض عن الياء فى المفرد إذ كان الأصل فى تكسيرها : زناديق ، ولا- يجتمعان ، أو عوضا عن ياء التفعيل فى مثل : زكى تزكيه. وقد تأتى للدلاله على التعريب ؛ أى : للدلاله على أن الكلمه فى أصلها غير عربيه ، وعربها العرب أنفسهم بإدخال شىء من التغيير على صيغتها ، واستعمالها بعد ذلك. مثل : كيالجه (جمع : كيالجه ، لمكيال. والقياس كياليج. فجاءت التاء بدلا من الياء للدلاله على تعريبه ومثل موازجه (جمع : موزج ، بفتح الميم ، وسكون الواو ، وفتح الزاى ، للجورب ، أو : الخف) والقياس. موازج ؛ فدخلت «التاء هنا وهناك للدلاله على أن الأصل أعجمى فعرب. والفرق بين المعرب وغيره : أن العرب إذا استعملت الأعجمى فإن خالفت بين ألفاظه - بأن أدخلت عليها نوع تغيير - فقد عربته - كما سبقت الإشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٠. وإلا فلا وهو الباقي على أعجميته. وقد تأتى للمبالغه فى الوصف كرجل راويه ؛ لكثير الروايه. وقد تأتى لتأكيد المبالغه ؛ نحو : رجل «نسيابه» لكثير العلم بالأنساب ؛ ذلك أن كلمه «نساب» صيغه مبالغه بنفسها ، فإذا زيدت عليها التاء أفادت توكيد المبالغه .. وقد تكون التاء ثابتة فى بعض أسماء لا يمكن تمييز مذكرها من مؤنثها ، نحو : نمله. فيجب اعتبار الاسم مؤنثا دائما. وبعض ما لا يمكن تمييزه يتجرد منها دائما فيعد مذكرا فى كل استعمالاته ، نحو : برغوئ. (راجع التصريح والصبان). وراجع ما يتصل بهذا فى ج ١ م ١ ص ٢١ عند الكلام على اسم الجنس الجمعى وحكم تذكيره وتأنيته.

صالحه للمذكر والمؤنث. ومن الشاذ: ميقان وميقانه. لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه.

٣- مفعيل، نحو: منطيق - للرجل البليغ، والمرأه البليغه. ومعطير؛ لكثير العطر وكثيرته. ومن الشاذ مسكينه، بناء التأنيث.

٤- مفعول، كمغشم، للمذكر والمؤنث، بمعنى جرىء، وشجاع، لا ينثنى عن إدراك ما يريد. يقال رجل أو امرأه مغشم.

ومما سبق يتبين أن التاء الفارقة لا تدخل - في رأى الكثره - على الصيغ الأربع السالفه إلا شذوذا (١) يراعى فيه المسموع وحده.

أما أشهر المشتقات التى تدخلها قليلا فنوعان؛ ودخولها فيهما - مع قلته - مقيس. ولكن الأحسن عدم إدخالها:

أحدهما: المشتقات الداله على معنى خاص بالأنثى، يناسب طبيعتها (٢) وحدها، وليس أمرا مؤقتا طارئا عليها، وإنما هو من خصائصها الثابته الملازمه لها دائما. وتنفرد به دون المذكر؛ كالحمل، والولاده، والإرضاع، والحيض... وغيره مما هو من خصائص الأنثى؛ نحو: امرأه حامل أو حامله (ومعناهما: حبلية) ومرضع ومرضعه... فدخول التاء وعدمه سيان، والأمران قياسيان، كما أسلفنا، ولكن الحذف أحسن (٣).

ص: ٥٤٨

١- انظر الزيادة الآتية فى ص ٥٥١؛ حيث البيان المفيد.

٢- إنما يجوز الأمران والحذف أحسن إذا كان معنى الاسم المشتق خاصا بالأنثى، يلائم طبيعتها وحدها، ووصفا ثابتا لها - كما قلنا - وليس مقيدا بحاله طارئه؛ كوصف المرأه بأنها: «مرضع»؛ أى: بأن طبيعتها، وأهليتها التى خلقت معها، هى «الإرضاع» ولو لم تكن وقت الكلام ترضع طفلا، أو تضع ثديها فى فمه، ومثل وصفها بأنها: «حامل»؛ فى نحو: المرأه الحامل لا العاقر مرغوبه، أى: هذه من النوع الحامل، والتى من شأنها ومن طبيعتها أن تحبل، ولو لم تكن وقت الكلام حبلية، بل يقال هذا ولو لم تكن قد تزوجت. فإن كانت الصفه طارئه، والقصد منها الحدوث لا الثبوت، وجب الإتيان بالتاء؛ نحو: هذه مرضعه الآن أو غدا، وحامله اليوم أو غدا. ومن هذا قوله تعالى فى هول القيامة: (يَوْمَ تَرُؤْنَهَا تَدْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ...)، أى: التى هى فى حاله إرضاع طارئ، تلقم صبيها ثديها (انظر «ب» من الزيادة فى ص ٥٥١). ولو قال: «مرضع» بحذف التاء لكان المراد: التى من شأنها ومن غرائزها الإرضاع لا- أنها تمارسه وقت التكلم فعلا- أو فى وقت محدد معين. ومما سبق يفهم المراد من قول اللغويين: إن الصفات المختصة بالمؤنث - كمرضع - إن قصد بها الحدوث (أى: الوصف المؤقت الطارئ فى أحد الأزمنه) لحقتها التاء؛ فيقال: مرضعه، وإن لم يقصد بها هذا لم تلحقها - - فإن كان المعنى ليس خاصا بطبيعه المرأه وجب إثبات التاء كقولنا: شاهدت حامله؛ تريد: امرأه تحمل على رأسها أو كتفها شيئا، لأن الحمل على الرأس أو على الكتف ليس من خصائصها وحدها، وإنما يشاركها فيه الرجل. ومن ثم كان حذف التاء ممنوعا إذا وقع فى لبس؛ فلا يقال: فى الحقل ضامر، وتحت الشجره عانس، لأن الضامر والانس يقال للمذكر وللمؤنث؛ فإذا حذف التاء عند إرادته المؤنث، لم يتبين المراد.

والآخر : ما كان على وزن «فعليل» بمعنى : مفعول ؛ بشرط أن يعرف من الكلام أو غيره نوع المتصرف بمعناه ؛ (أى : بشرط ألا يستعمل استعمال الأسماء غير المشتقه). ومن أمثله : قتل وجريح فى مثل : انجلت المصادمه عن فتاه قتل وفتاه جريح ؛ بحذف التاء جوازا لعدم الحاجه إليها ؛ إذ اللبس مأمون فى هذه الصوره. فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجرده - بأن لم يعرف نوع الموصوف (١) - وجب ذكرها لمنع اللبس ، نحو : حزن لقتيله المصادمه. ومثل : رأيت فى المجرر ذبيحه ، أو بطيحه ، أو أكيه الذئب ؛ بمعنى : مذبوحه ، ومنطوحه ، ومأكوله.

فإن كان «فعليل» بمعنى «فاعل» فالأكثر مجيئها ؛ كقول شوقى :

نطتى جدّ أليفه

وهى للبيت حليفه

هى ما لم تتحرك

دميه البيت الظريفه

ومن حذفها قول الآخر المتغزل :

فديتك!! أعدائى كثير ، وشقنى (٢)

بعيد ، وأشياعى لديك قليل

ومما تقدم يتبين أن للتاء الفارقه مع المشتق ثلاثه أحوال ؛ فتاره تكون ممنوعه الدخول عليه ، وتاره تكون قليله الدخول ، وهى مع قلتها مقيسه ، وفى غير النوعين السالفين كثيره وقياسيه.

أما مع غير المشتق - وهو الأجناس الجامده - فمقصوره على السماع الوارد

ص: ٥٤٩

١- ليس المراد بالموصوف هنا الموصوف الصناعى المعروف بالمنعوت ، وإنما المراد الموصوف المعنوى الذى يتصل به معنى المشتق. فيشمل : الفتاه قتيل ، بحذف التاء ، مع أن الفتاه مبتدأ ، وليست موصوفا صناعيا (أى : ليست : منعوتا) ولا فرق فى الموصوف المعنوى بين الملفوظ ، والملحوظ فى الكلام وهو المحذوف اكتفاء بما يدل عليه من قرينه ؛ كإشاره إليه ، أو ضمير يعود عليه ؛ ويبين نوعه ، أو شىء آخر يوضح أمره ، نحو : قتيل من النساء ؛ فلا تجيء التاء فى هذه الحالات ، مجاراه للأحسن. فالمعول عليه فى الموصوف هو العلم بنوعه وإن لم يكن المشتق نعتا تابعا له حقيقه. سواء أذكر موصوف أم لا.

٢- من معانى الشقه (بضم الشين المشدده وكسرهما) : الناحيه التى يقصدها المسافر.

١- وقد عرض ابن مالك المشتقات التى لا- تدخلها التاء الفارقة ؛ فقال. ولا تلى - فارقة - فعولا أصلا ولا المفعال ، والمفعيلا كذاك : مفعل. وما تليه «تا» الفرق من ذى ، فشذوذ فيه (ذى : هذه. يريد : ما تلحقه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ. أى : أنه شاذ). ثم انتقل إلى حكم فعييل ، فقال : ومن «فعييل» كقتيل إن تبع موصوفه - غالبا «التا» تمتنع «تبع موصوفه» ، أى : جاء بعده تابعا له. والغرض أن يكون له موصوف معروف ، سواء أكان الموصوف منعتا ، صناعيا أم غير منعت ، مذكورا أم غير مذكور على الوجه السابق فى الرقم الأول من هامش الصفحة السابقة. وقالوا إن بيت ابن مالك يخلو من التقصير لو كان : ومن فعييل كقتيل إن عرف موصوفه - غالبا التا تمتنع .

(أ) صرح بعض أئمه النحاه الأقدمين (كصاحب المفصل وشارحه ابن يعيش ، فى ص ١٠٢ ج ٥) بأن الأربعة الأولى السالفه يشترط لحذف التاء منها ما يشترط فى «فعليل» ، ونصّوا على أنك تقول : صوره ، ومعطاره ، إذا لم يعرف الموصوف ؛ فيقول ابن يعيش : «إن هذه الأسماء إذا جرت على موصوفها (١) لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس ؛ نحو : رأيت صوره ، ومعطاره ، وقتيله بنى فلان ...». وهذا تصريح واضح لا يدع مجالاً للتردد فى الأخذ به.

(ب) وفى الكلام على : «فعليل» يقول سيبويه فى كتابه (ج ٢ ص ٢١٣) ما نصّه : (وأما «فعليل» إذا كان فى معنى مفعول فهو فى المؤنث والمذكر سواء ، وهو بمنزله : «فعلول» ولا تجمع بالواو والنون كما لا تجمع صيغته : فعول. و ... وتقول : شاه ذبيح ، كما تقول : ناقة كسير ، وتقول : هذه ذبيحه فلان وذبيحتك. ذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهى حيه؟ فإنما هى بمنزله ضحيه. وتقول : شاه رمى ، إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت. وقالوا : بئس الرّميه الأرنب ، إنما تريد : بئس الشىء مما يرمى. فهذه بمنزله : الذبيحه. وقالوا : نعجه نطيح ، ويقال : نطيحه. شبهوها بسمين وسمينه ... و ... وقالوا : رجل حميد ، وامرأه حميده. يشبه بسعيد وسعيدة ، ورشيد ورشيدة حيث كان نحوهما فى المعنى ، واتفق فى البناء ...) ، قال شارحه أبو سعيد السيرافى تعليقا على «هذه ذبيحه فلان وذبيحتك» ما نصّه : (لم أر أحدا علل فى كتاب إلحاق التاء. والعله فيه عندى أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء ، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل ، لأنه كالفعل المستقبل ؛ ألا ترى أنك تقول : امرأه حائض. فإذا قلت حائضه غدا لم يحسن فيه غير الهاء (التاء). وتقول : فلان ميت إذا حصل فيه الموت. ولا تقل : مائت. وإذا أردت المستقبل قلت : مائت غدا ، فتجعل فاعلا جاريا على فعله).

وجاء فى «تاج العرس شرح القاموس» - ماده : قتل - ما نصّه : (قال

ص : ٥٥١

١- سبق شرح المراد من الموصوف فى هذا الباب رقم ١ من هامش ص ٥٤٩.

الرضي : ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه «التاء» - فعيل ، بمعنى : مفعول. إلا أن يحذف موصوفه ؛ نحو : - هذه قتيله فلاذن وجريحته. ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى «فاعل» قد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضا ؛ نحو : امرأه قتيله ؛ كما يحمل «فعيل» ، بمعنى : «فاعل» عليه فتحذف التاء ، نحو : ملحفه جديد) اه.

من كل ما سبق يتبين تأويلهم لما ورد من «فعيل» بمعنى «مفعول» مختوما بالتاء. وفي بعض هذه التأويلات تكلف واضح. ومن اليسير كشف ما فيها من الخطأ الذي يمنع قبولها. هذا إلى أن كتب اللغه ومعاجمها تحوى أمثله أخرى متعددة مختومه بالتاء ، ولا تحتل تأويلا سائغا. فالخير في الاختصار على ما نقلناه عن بعض المحققين من أن الأكثر هو حذف التاء عند أمن اللبس ؛ بسبب وجود الموصوف ، وعدم استعمالها الأسماء غير المشتقه ، وهذا رأى سديد يحسن الأخذ به ، بالرغم من أن أكثر النحاه لم يذكروه مع جواز استعمال الرأى الآخر.

(ح) لأسماء الجموع حكم خاص ورد فى بعض المراجع اللغويه (١) ، ونصّه : «القوم : يذكر ويؤنث ؛ لأن أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت للآدميين - تذكر وتؤنث ؛ مثل : رهط (٢) ، ونفر ، وقوم (٣) ... قال الله تعالى : (وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ، وَهُوَ الْحَقُّ ...) ، فذكر. وقال تعالى : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ...) فأنث. قال الجوهرى : فإن صغرت لم تدخل فيها الهاء (٤) ، وقلت : قويم ، ورهيط ، ونفير ... وإنما يلحق التأنيث فعله.

«وتدخل الهاء (٥) فيما يكون لغير الآدميين ؛ مثل : الإبل ، والغنم ... لأن التأنيث لازم له ... ، ثم قال : حكى ثعلب أن العرب تقول : يأبها القوم كفوا عنا. وكفّ عنا ، على اللفظ وعلى المعنى. وقال مره : المخاطب واحد ، والمعنى الجمع) اه.

ص: ٥٥٢

١- هو : تاج العروس ، شرح القاموس. ماده : قام.

٢- يرى بعض النحاه أن كلمتى «رهط» و «قوم» مذكرتان ليس غير. ورأيه مرفوض بهذا النصّ.

٣- يرى بعض النحاه أن كلمتى «رهط» و «قوم» مذكرتان ليس غير. ورأيه مرفوض بهذا النصّ.

٤- يريد : تاء التأنيث المربوطه.

٥- يريد : تاء التأنيث المربوطه.

(الثانية) (١) وأما ألف التأنيث المقصوره فقد زيدت سماعا في آخر الأسماء المعربه ، سواء أكانت جامده أم مشتقه ؛ تبعا للمسموع عن العرب ، ولا تدخل في غيره ، فما أدخلوها على آخره صار وحده مؤنثا بها.

وللأسماء التي تدخلها أوزان مختلفه ؛ بعضها نادر مبعر في المراجع اللغويه ، يصعب معرفته والاهتداء إلى أنه مؤنث إلا بمعونه تلك المراجع ، وإرشادها. وبعضها شائع في الكلام الفصيح ، مشهور الصيغه بالتأنيث ؛ فمتى عرفت صيغته دلت - في الأعم الأغلب - على أنها لمؤنث ، دون حاجه إلى مرشد أو معين. وصيغ هذا النوع تكاد تنحصر في الأوزان الآتيه التي يدل كل وزن منها على أن الكلمه مؤنثه ؛ وهى أوزان سماعيه لا يجوز زياده وزن على الوارد المسموع منها عن العرب - كما تقدم -.

١ - فعلى (بضم ففتح ، ففتح) كشعبى ، وأدمى ... اسمين لموضعين وأربى ، اسم للداهيه.

٢ - فعلى (بضم فسكون) ، مثل : بهمى ؛ اسم نبت - وطولى ، أنثى للوصف : أطول - وحلبى ، وصف للحامل - ورجعى ، مصدر للفعل : رجع.

٣ - فعلى (بفتحات) ، مثل : بردى ، اسم نهر بالشام - وحيدى ، وصف فى مثل : ناقه حيدى ، أى : تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه - ومرطى ، وبشكى ، وجمزى ... والثلاثه مصادر ، ومعناها واحد ؛ هو المشيه السريعه. وأفعالها : مرط ، وبشك ، وجمز ، ثلاثيه مفتوحه الوسط.

٤ - فعلى - بفتح فسكون - (جمعا ؛ كقتلى وجرحى وصرعى) ، أو : (مصدرا كدعوى ، مصدر : دعا) ، أو : (وصفا (٢) كسكرى ، وسيفى ، وشعبى ، وكسلى ... مؤنث سكران ، وسيفان ، - بمعنى : طويل - ، وشبعان ، وكسلان). فإن كان «فعلى» اسما (كأرطى (٣) وعلقى (٤)) فليل ألفه للتأنيث فيمنع للصرف ، وقيل للإلحاق فلا يمنع.

٥ - فعلى (بضم أوله ، وفتح ثانيه بغير تشديد) ، مثل : حبارى وسمانى

ص: ٥٥٣

١- سبق الكلام على العلامه الأولى فى ص ٥٤٦.

٢- ويعبر عن المشتق من الأسماء بالوصف أو الصفه - كما قلنا ، فى هامش ٥٤٩ - ، وهو غير الوصف أو الصفه بمعنى : النعت.

٣- شجر. (المفرد : أرطاه)

٤- نبت. (للمفرد والجمع).

اسمين لطائرين ، وسكاري جمع سكران ، وعلادي ، وصفا ، بمعنى : شديد ، يقال : جمل علادي : أي : قوي شديد.

٦ - فعلى (بضم أوله ، وفتح ثانيه مع تشديده). مثل : سمهي ، اسم للباطل والكذب ، واسم الهواء المرتفع.

٧ - فعلى (بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه المدغم في مثله) ، مثل : (سبطرى ؛ اسم لمشييه فيها تبختر) ، (ودفقى ، اسم لمشييه فيها تدفق وإسراع).

٨ - فعلى (بكسر ، فسكون ، ففتح) جمعا ، كحجلى الذى مفردة : حجل (بفتحتين) اسم طائر. أو مصدرا كذكرى ؛ (مصدر الفعل ذكر ، يذكر ، ذكرا ، وذكرى).

٩ - فعلى (بكسر أوله ، فكسر ثانيه مع تشديده) ، مثل : (حشيى اسم مصدر للفعل : حثّ على الشيء إذا حضّ عليه) ، (وخليفي ، اسم بمعنى : الخلافه).

١٠ - فعلى (بضمين ، فتشديد ثالثه) ، مثل : (كفري ، اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل ، واسم للطلع نفسه). و (بذرى وحذرى ، اسمين بمعنى التبذير والحذر).

١١ - فعلى (بضم أوله ، وفتح ثانيه المشدد) ، مثل : خليطى ، اسم للاختلاط. يقال : اختلف القوم ووقعوا فى خليطى. أى : اختلف عليهم أمرهم ، ومثل : قبيطى ، اسم لنوع من الحلوى ، ولغيزى ، اسم للغز.

١٢ - فعلى (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، مثل : شقارى ، وخبازى اسم نبتين ، وخضارى اسم طائر ... (١)

ص: ٥٥٤

١- يقول ابن مالك فى قسمي ألف التانيث : وألف التانيث ذات قصر وذات مدّ ، كأنثى الغرّ «الغر» جمع ، مفردة المذكر : أغرّ ، والمؤنث : غرّاء ، ثم انتقل بعد هذا إلى سرد الأوزان المشهوره للألف المقصوره فقال : والاشتهار فى مباني الأولى يديه وزن : أربى ، والطولى -- ومرطى ، ووزن فعلى جمعا أو مصدرا أو صفه ، كشبعى وكجبارى ، سمهى ، سبطرى ذكرى ، وحشيى مع الكفري كذاك : خليطى مع الشقارى واعز لغير هذه استندارا (اعز : انصب - استندارا ، ندره) أى : انصب كل صيغه خالفت هذه الأوزان إلى القله القليله ، والندره.

«ملحوظه»: ومن الأوزان النادرة :

فيعلى : مثل خيسرى ، اسم للخساره. - فعلوى : مثل : هرنوى ، اسم نبت. - فعولى : اسم نوع من المشى. - فيعولى ؛ مثل :
فيضوضى ، اسم للمفاوضه ، أى : الاشتراك فى الشىء. - فوعولى : مثل : فوضوضى : اسم بمعنى المفاوضه. - فعلايا ، مثل :
برحايا ؛ كلمه تقال عند التعجب من شىء.

.... و و

* * *

(الثالثه) (١) وأما ألف التأنيث الممدوده (٢). فكأختها المقصوره فى أنها سماعيه ، زادها العرب فى آخر بعض الأسماء المعربه
الجامده ، أو المشتقه للدلاله على التأنيث. وأوزان الأسماء التى تحتويها مختلفه ؛ بعضها نادر مفرّق فى المظان اللغويه ، وهى التى
ترشد إليه ؛ وبعضها شائع مشهور يعرف بمجرد سماع صيغته. ومنه الأوزان الآتية :

١ - فعلاء - بفتح فسكون - ، (كصحراء ، اسم للبقعه القفره). و (رغباء ، مصدر للفعل : رغب) و (حمراء مؤنث : أحمر ، ...) و
(طرفاء ، واسم جنس جمعى (٣) ، مفرده : طرفاء فى الأكثر ، وهى نوع من شجر الأثل).

(٢ ، ٣ ، ٤) أفعلاء - بفتح الهمزه ، مع كسر العين ، أو مع فتحها ، أو ضمها - كأربعاء ، اسم لليوم المعروف. (ومن معانيه إذا كان
مفتوح الهمزه مضموم الباء : عمود الخيمه).

ص: ٥٥٥

١- سبق الكلام على العلامه الأولى فى ص ٥٤٦ وعلى الثانيه فى ص ٥٥٣.

٢- يرى البصريون : أن ألف التأنيث الممدوده هى ألف فى آخر الاسم ، زائده للتأنيث وقبلها ألف زائده أخرى ؛ فتقلب الثانيه
الداله على التأنيث همزه ، كما فى الأوزان التى سندكرها.

٣- الأرجح أن «طرفاء» ليس جمع تكسير ؛ لعدم وجود هذه الصيغه بين أبنيته - صبان -.

- ٥ - فعلاء (بفتح ، فسكون ، ففتح) ، مثل : عقرباء اسم لمكان ، واسم لأنثى العقرب.
- ٦ - فعلاء (بكسر ، ففتح) ، مثل : قصاصاء ، اسم للقصاص.
- ٧ - فعلاء (بضم فسكون ، فضم) ، مثل : قرفصاء ، اسم لنوع من القعود.
- ٨ - فاعولاء ، مثل : عاشوراء ، اسم لليوم العاشر من المحرم.
- ٩ - فاعلاء ؛ (بكسر العين ، بعدها لام مفتوحة غير مشددة) ، نحو : قاصعاء ، وغائباء ، وناقفاء ، وكلها اسم لجحور اليربوع (١) ...
- ١٠ - فعلياء (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فياء مفتوحة مخففة ...) ، نحو : كبرياء ، اسم للتكبر.
- ١١ - مفعولاء (بفتح ، فسكون ، فضم) ، نحو : مشيوخاء ، اسم لجماعه الشيوخ ، واسم للأمر المختلط.
- ١٢ - فعلاء (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : براساء ؛ اسم للناس ، وبراكاء اسم لمعظم الشىء وشدته. ومنه قول الشاعر :
- ولا ينجى من الغمرات إلا
براكاء القتال ، أو الفرار
- يقال : وقعوا فى براكاء الأمر ، أو القتال ؛ أى : فى شدته وأكثره.
- ١٣ - فعيلاء (بفتح فكسر) ، نحو : فريثاء ، وكريثاء ، اسمين لنوعين من التمر.
- ١٤ - فعولاء (بفتح فضم) ، نحو : جلولاء (٢).
- ١٥ - فعلاء (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : جنفاء اسم لموضع) ، (وقرماء ، اسم لموضع أيضا).
- ١٦ - فعلاء (بكسر أوله ، وفتح ثانيه) ، نحو : سيراء ، اسم لثوب مخطط مخلوط بالحرير ، واسم لنبت ، وللذهب.

ص: ٥٥٦

١- حيوان أكبر قليلا من الفأر ، يداه أقصر من رجليه.

٢- بلده بالعراق ...

١- سرد ابن مالك الأوزان السماعيه المشهوره لألف التأنيث الممدوده فى ثلاثه أبيات ختم بها الباب ، هى : لمدها : فعلاء ، أفعلاء مثلث العين ، وفعلاء ثم فعلا ، فعلا ، فاعولا وفاعلاء ، فعليا ، مفعولا ومطلق العين : «فعالا». وكذا مطلق «فاء» فعلاء أخذنا ومما تجدر ملاحظته أن كل وزن مسموع مما سبق لا بد أن يكون مختوما «بالهمزه» وإنما تركها ابن مالك لوزن الشعر وأن المراد بمطلق العين «فعالا» ، هو ما كان على وزن : «فعلاء» مطلق العين مختوما بالهمزه ؛ بأن يصح ضمها عن العرب نحو : جلولاء ، أو فتحها نحو : براساء ، أو كسرهما نحو : قريثاء ، فمعنى إطلاق العين أنها غير مقيده بحركه من الثلاث ، وكذا مطلق «الفاء» أن أوله غير مقيده بحركه ، فقد يكون مفتوحا ، أو مضموما ، أو مكسورا فى نحو : جنفاء ، وسيراء وخيلاء وهى الأوزان الثلاثه الأخيره فيما عرضناه.

(١)

(١) المقصور هو: الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمه (٢)؛ مثل: الهدى - الهوى - المولى - فى قول أحد الزهاد: كلما جنحت نفسى إلى الهوى تذكرت غضب المولى؛ فيرجعنى التذكّر إلى الهدى.

فليس من المقصور الأفعال المختومه بالألف، مثل: دعا - ارتضى - يخشى... ولا الحروف المختومه بالألف؛ مثل: لا - إلى - على،... ولا الأسماء المبنية المختومه بألف؛ مثل: إذا، أو: ما الموصولة، ونحوهما. ولا الأسماء المعربة المختومه بحرف عله غير الألف؛ مثل: (الداعى، الهادى) - (أدكو، طوكيو)... ولا المثنى فى حاله رفعه، ولا الأسماء الستة فى حاله نصبها، لأن الألف فى هاتين الحالتين غير ثابتة، إذ ألفت المثنى لا توجد فى حاله نصبه أو جره، وألف الأسماء الستة لا توجد فى حاله رفعها أو جرها.

وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدره على آخره فى جميع حالاته. وإذا جاء بعد ألفه تاء التأنيث - نحو: فتاه، مباراه - زال عنه اسمه وحكمه، وصار الإعراب على هذه التاء (٣). وقد سبق إيضاح هذا كله، وبيان كثير من تفصيلاته (٤).

ص: ٥٥٨

١- هما من أقسام الاسم المعتل الآخر. والنحاه لا- يطلقونهما على اسم إلا إذا كان معربا. أما اللغويون والقراء، فلا يتقيدون، فيطلقونهما على الاسم، سواء أكان معربا أم مبنا، فيقولون: فى «أولاء» اسم إشارة: إنه ممدود، وفى: «أولى» اسم إشارة أيضا إنه رمقصور. مع أنهما مبيان. وبقي قسم ثالث، هو الاسم المعتل الآخر بالواو (وسيجىء الكلام عليه وبيان حكمه فى هامش ص ٥٦٧) ومما يتصل بالأقسام السابقه ويزيدها بيانا وتوفيه ما سبق عنها فى الجزء الأول (م ١٦ ص ١٦٩، ورقم ٤ من هامش ص ٢٩١ م ٢٤، ورقم ١ من هامش ص ٣١٠ م ٢٦).

٢- أى: لا- تفارقه. وإذا فارقته أحيانا لعله صرفيه طارئه - مثل التقاء الساكنين - لم تعتبر المفارقه حقيقيه (انظر رقم ٤ من هامش ص ٥٥٩).

٣- لأنه يشترط فى المقصور أن يكون مختوما بألف لازمه تجرى عليها علامات الإعراب مقدره. وهذا الشرط الأساسى لا يتحقق إذا جاءت تاء التأنيث بعد ألفه، كما فى المثالين السالفين (فتاه - مباراه ..) - ونظائرهما -؛ إذ تصير الألف حشوا (أى: غير متطرفه) وتصير علامات الإعراب ظاهره على تاء التأنيث وحدها؛ لأنها الحرف الأخير. وتظل الألف قبلها ثابتة معها فى حاله التنبيه، فلا تنقلب شيئا، ولا تجرى عليها علامات الإعراب، - كما قلنا - وتثبت التاء أيضا فى حاله التنبيه، كى تدل على التأنيث، وتليها علامتا إعراب المثنى، فيقال فتاتان - فتاتين - مباراتان - مباراتين... وهكذا.

٤- ج ١ ص ١٢٢ م ١٥.

المقصور نوعان ؛ قياسى يخضع للقواعد النحويه ، ويصوغه - فى العصور المختلفه - الخبير بهذه القواعد. وسماعى تختص به مراجع اللغه ، ويعرفه المطلع على مفرداتها الوارده عن العرب.

والقياسى يصاغ على صور متعدده ؛ منها :

١ - أن يصاغ المقصور مصدرا على وزن «فعل» (بفتح أوله وثانيه) ، بشرط أن يكون فعله الماضى ثلاثيا ، لازما ، معتل الآخر بالياء ، على وزن : «فعل» (بفتح فكسر) وبشرط أن يكون لهذا المصدر المعتل الآخر وفعله المعتل الآخر بالياء - نظائر على وزنهما من الفعل الصحيح الآخر ، مصدره صحيح الآخر أيضا ، بحيث يتفق الفعلان والمصدران فى وزنهما ؛ نحو : - ثرى (١) الرجل ثرى - هوى (٢) هوى - شقى شقا - جوى (٣) جوى ... (٤) ونظائرها من الصحيح الآخر : فرح فرحا - أشر أشرا - بطر بطرا - ورم ورما ... لأن «فعل» اللزوم قياس مصدره - فى الغالب - «فعل» ، - كما عرفنا (٥) - فالمصادر : (ثرى - هوى - شقا - جوى) هى وأشباهها ، نوع من المقصور القياسى (٦).

٢ - ومنها : أن يصاغ المقصور المفرد جمعا للتكسير على وزن : فعل (بكسر ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : «فعله» المختومه بتاء التانيث التى قبلها حرف عله ؛ وبشرط أن يكون لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما - ، نحو : حليه وحلى - بنيه (٧) وبنى - رشوه ورشا -

ص : ٥٥٩

١- بمعنى : غنى ، أى : اغتنى.

٢- أحب.

٣- أحبّ ، أو : حزن.

٤- وزن هذه المصادر على حسب أصلها هو : فعل - بفتح الأول فالثانى - (أى : ثرى - هوى - شقو - جوى ...) تحرك حرف العله الأخير (وهو الواو والياء) وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفا ثم حذفت الألف وجوبا ، لأن ألف المقصور تحذف حتما عند تنوينه لالتقائها ساكنه مع التنوين ، فهى محذوفه لعله صرفيه ، والمحذوف لعله تصريفيه بمنزله الثابت. (انظر رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه).

٥- وزن هذه المصادر على حسب أصلها هو : فعل - بفتح الأول فالثانى - (أى : ثرى - هوى - شقو - جوى ...) تحرك حرف العله الأخير (وهو الواو والياء) وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفا ثم حذفت الألف وجوبا ، لأن ألف المقصور تحذف حتما عند تنوينه لالتقائها ساكنه مع التنوين ، فهى محذوفه لعله صرفيه ، والمحذوف لعله تصريفيه بمنزله الثابت. (انظر رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه).

٦- وهذا إن لم يكن دالا على لون ، أو معالجه ، أو شىء ثابت. وتفصيل هذا كله فى الباب الخاص ؛ وهو باب : أبنيه المصادر (ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨).

٧- الشىء المبني.

فريه (١) وفري - مريه (٢) ومري - فجموع التكسير السابقه (٣) هي وأشباهاها - نوع من المقصور القياسى. ونظائرها من الصحيح :
قربه وقرب - فكره وفكر - نعمه ونعم - حكمه وحكم ... ؛ لأن «فعله» السالفه يكثر جمعها على : «فعل» ...

٣ - ومنها : أن يصاغ المقصور المفرد جمعا للتكسير على وزن : «فعل» (بضم ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : «فعله» المختومه بتاء التأنيث التى قبلها حرف عله. وبشرط أن يكون للمفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما - ، نحو : دميه ودمى - رقيه ورقى - قدوه وقدى - قوه وقوى - كوه وكوى ... فجموع التكسير السالفه (٤) هي - وأمثالها - نوع من المقصور القياسى. ونظائرها من الصحيح : غرفه وغرف - ركه وركب - طرفه وطرف - قربه وقرب ؛ لأن «فعله» يكثر جمعها للتكسير على : فعل.

٤ - ومنها : أن يصاغ المقصور صياغه اسم مفعول ، وفعله الماضى معتل الآخر ، يزيد على ثلاثه أحرف ، بشرط أن يكون لاسم المفعول وفعله نظائر من صحيح الآخر ، على وزنهما ؛ (نحو : معطى ، وفعله : أعطى - معفى ، وفعله : أعفى) ... ونحو : (مرتقى ، وفعله : ارتقى - مستوى ، وفعله : زاستوى) ... ونحو : (مستقصى ، وفعله : استقصى - مستدعى ، وفعله : استدعى) ...

فأسماء المفعول السابقه (٥) من غير الثلاثى هي - وأمثالها - ضرب من المقصور القياس. ونظائرها من الصحيح الآخر : (أكرمت فلانا فهو مكرم ، وأخبرته فهو مخبر) - (احترمت العالم العامل ؛ فهو محترم ، واجتلبت الرزق بالعمل ؛ فهو مجتلب) - (استغفرت الله ؛ فهو مستغفر ، واستخلصت الأمر ؛ فهو مستخلص) ...

ص: ٥٦٠

١- كذب.

٢- شك.

٣- وقد جرى على أصولها من الإعلال ما شرحناه فى رقم ٤ من هامش الصفحه السالفه.

٤- وقد جرى على أصولها من الإعلال ما شرحناه فى رقم ٤ من هامش الصفحه السالفه.

٥- وقد جرى على حرف العله الأخير منها - وهى أحد حروفها الأصليه - ما جرى من الإعلال الذى سبق فى رقم ٤ من هامش الصفحه السابقه.

لأن اسم المفعول القياسي للفعلين السالفين يجيء على هذا الوزن (١).

أما المقصور السماعي فينطبق عليه تعريف المقصور؛ ولكنه لا يخضع للضوابط السالفه التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح. والأمر فيه راجع إلى الوارد المسموع دون غيره. ومن أمثله: فتى - ثرى - سنا (٢) - حجا (٣).

ص: ٥٦١

١- وفي المقصور القياسي يقول ابن مالك في باب عنوانه: «المقصور والممدود»: إذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا، وكان ذا نظير؛ كالأسف فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر، بقياس ظاهر كفعل، وفعل، في جمع ما كفعله، وفعله؛ نحو: الدمي يقول: إن الاسم الصحيح الآخر إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوبا - مثل: «أسف» مصدر الفعل: أسف - وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير معتل، مفتوح قبل آخره، فإن هذا النظير يثبت له القصر؛ بمقتضى قياس ظاهر، أي: قياس لا خفاء فيه؛ فلا يكون موضع اختلاف. وساق لهذا الاسم المقصور وزنين يكون عليهما؛ هما وزن: «فعل وفعل» والأول منهما جمع مفردة: فعله، - ولم يذكر له مثالا، وقد ذكرنا الأمثلة في الشرح - والثاني منهما جمع مفردة: فعله؛ كالدمي، مفردة: دمي.

٢- ضوء.

٣- عقل.

زياده وتفصيل :

هناك أشياء أخرى غير ما سلف في المقصور القياسى ، منها : ما كان جمعا لفعلى ، أنثى الأفعال ؛ كالدنيا والدّنا ، والقصوى والقصا ، ونظيرهما من الصحيح : الكبرى والكبر ، والأخرى والأخر ...

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعيه بالتجرد من التاء وهو على وزن «فعل» وعلى الواحد بوجود التاء ؛ كحصاه وحصى ، وقطاه وقطا ، ونظيرهما من الصحيح ؛ شجره وشجر ، ومدره ومدر .

وكذلك : «المفعل» مدلولاً به على مصدر ميمى أو على اسم زمان أو اسم مكان ؛ نحو ملهى ، ومسعى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ، ومسرح . وكذلك : «المفعل» مدلولاً به على آله ؛ نحو : مرمى ، ومهدى (لوعاء الهديه) ونظيرهما من الصحيح : مخصف ومغزل . إلى غير هذا مما أشارت إليه المطولات ...

* * *

ص : ٥٦٢

(ب) الممدود: هو الاسم المعرب الذى آخره همزه قبلها ألف زائده ... نحو: قرء - بدء - سماء - بناء - حوراء - خضراء. فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فليس بممدود - اصطلاحا - ، نحو: ماء. وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ألف زائده وفي آخر الاسم تاء التانيث - نحو: هناء - فإنه لا يسمى فى هذه الصورة ممدودا ولا تجرى عليه أحكام الممدود؛ لأن الممدود لا بد أن يكون مختوما بالهمزة وتجرى عليها حركات ضبطه.

وهو قسمان؛ قياسى، وهذا من اختصاص النحوى، وسماعى، وهو من اختصاص اللغوى؛ فالقياسى يصاغ على أشكال متنوعه منها:

١ - أن يصاغ مصدرا لفعل ماض معتل الآخر بالألف على وزن: «أفعل» بشرط أن يكون لهما نظير فى الصحيح الآخر على وزنهما فى الفعل ومصدره ... - كما شرحنا (١) - نحو: أعطى إعطاء - أربى إرباء - أفنى إفناء - أغنى إغناء ... فالمصادر السالفه (إعطاء - إرباء - إفناء - إغناء ...)، وأشباهها نوع من الممدود القياسى. ونظائرها من الصحيح: أقدم وإقدام - أعلن وإعلان - أخبر وإخبار - أبرم وإبرام، لأن مصدر الماضى الرباعى السالف يكون على هذا الوزن قياسا.

٢ - أن يصاغ مصدرا لفعل ماض خماسى أو سداسى بشرط أن يكون معتل الآخر فى الحالتين، وأن يكون مبدؤا بهمزه وصل فيهما، وله ولمصدره نظائر من الفعل الصحيح الآخر ومصدره، على وزنهما، نحو: (اعتلى واعتلاء - ارتقى وارتقاء - انتهى وانتهاء ...) ونحو: (استعلى واستعلاء - استقصى واستقصاء - استجدى واستجداء ...) فالمصادر المذكوره: (اعتلاء - ارتقاء - انتهاء ...) وكذا: (استعلاء - استقصاء استجداء ...) هى مصادر من نوع: «الممدود». ونظائرها من الصحيح: (اكتسب واكتساب - اتخذ واتخاذ - انهمر وانهمار ...) وكذا: (استغفر واستغفار - استعلم واستعلام - استظهر واستظهار ...)، وهذا الوزن هو القياسى لمصدر الفعلين الماضيين السالفين.

ص: ٥٦٣

٣- أن يصاغ مصدرا على وزن «فعال» بشرط أن يكون ماضيّه ثلاثيا معتل الآخر على وزن : فعل (بفتح أوله وثانيه) ، الدّال على صوت ، أو داء ، وبشرط أن يكون له نظير من الفعل الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما. نحو : عوى وعواء - رغا ورغاء (١) - ثغا وثغاء (٢) ونحو : مشى بطنه مشاء. ونظيرهما من الصحيح الآخر : صرخ وصراخ - دار رأسه ودوار - لأنّ «فعالا» مصدر قياسى للثلاثى الدّال على صوت أو داء.

٤- أن يكون مفردا لجمع تكسير على وزن : «أفعله» المختومه بالتاء المسبوقة بحرف العله «الياء» بشرط أن يكون هذا المفرد مختوما بالهمزة المسبوقة بحرف عله ، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخر ، نحو : كساء وأكسيه - رداء وأرديه - بناء وأبنيه - دعاء وأدعيه - دواء وأدويه ... فالأسماء المفردة السابقة (كساء - رداء - بناء - دعاء - دواء ...) وأمثالها نوع من «الممدود القياسى». ونظائرها من الصحيح الآخر : سلاح وأسلحه - حجاب وأحجبه - شفاء ، وأشفيه ، (بمعنى دواء وأدويه) ، لأنّ «أفعله» تكون جمع تكسير للمفرد الرباعى الذى قبل آخره مدّه (٣) ...

٥- أن يصاغ مصدرا على وزن : «تفعال» ، أو صيغته مبالغه على وزن «فَعِيَال أو مفعال». نحو : التّعذاء ، والعّداء ، والمعطاء. ونظائرها من الصحيح تذكار - زرّاع - مشراب.

ص: ٥٦٤

١- الرغاء. صوت الحيوانات ذات الخف ؛ كالإبل.

٢- الثغاء : صوت الغنم والمعز.

٣- وفى الممدود يقول ابن مالك : وما استحقّ قبل آخر ألف فالمدّ فى نظيره حتما عرف أى : ما استحق - بحسب القواعد العامه - من الأسماء الصحيحه أن يكون قبل آخره ألف (وهذا يتحقق فى مصدر الماضى الرباعى الذى على وزن : «أفعل» وفى الخماسى والسداسى المبدوءين بهمزه وصل) ، فإن نظيره من مصادر الماضى المعتل الآخر الذى على وزن «أفعل أو الذى يكون خماسيا أو سداسيا - ممدود. ووضح هذا بمثال هو : كمصدر الفعل الذى قد بدئا بهمز وصل ؛ كارعوى وكرأتأى

أما الممدود السماعي فينطبق عليه اسم الممدود ، ولا تنطبق عليه الضوابط السالفه التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح ؛ كالفاء ، بمعنى حدائه السن - والثراء ؛ بمعنى : الغنى - والسَّناء ، بمعنى : الشرف (١) ...

* * *

قصر الممدود ، ومدّ المقصور :

يكاد يقع الاتفاق على صحه قصر الممدود فى الضروره (٢) وحدها ، ومنه قول المادح يصف من مدحهم بأنهم المثال الأعلى الذى يعرفه الناس للفضائل ، وأنهم أهل الوفاء :

فهم مثل الناس الذى يعرفونه

وأهل الوفا من حادث وقديم

وقول الآخر فى الخمر :

فقلت : لو باكرت مشموله (٣)

صفرا ، كلون الفرس الأشقر

أى : صفراء.

أما مد المقصور فالخلاف فيه متشعب ، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه فى الضروره الشعريه وحدها ، لأن الشعر محل التيسير. بشرط ألا يؤدي المد إلى خفاء المعنى أو لبسه ؛ فيصح : غناء فى غنى - نهاء فى نهى - بلاء فى بلى ... ولا يصح هذا فى النشر (٤) ...

ص : ٥٦٥

١- أشار ابن مالك إلى المقصور والممدود السماعيين بيت واحد هو : والعدام التظير : ذا قصر وذا مدّ ، بنقل : كالحجا ، وكالحذا والمراد بالنقل : السماع (الحذا : الحذاء).

٢- فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ بيان واف عن معنى الضروره.

٣- خمرا.

٤- وفى النوعين يقول ابن مالك : وقصر ذى المدّ اضطرارا مجمع عليه. والعكس بخلف يقع (ذى المد : صاحب المد ، وهو الممدود. اضطرارا ، أى : للضروره. خلف : خلاف) يقول : قصر الممدود للضروره متفق عليه إجماعا. أما العكس - وهو : مد المقصور - فيقع بخلف أى : فيجوز وقوعه مع الخلاف فى أمر صحته. والرأى الأرجح رفضه كما بينا ، إلا فى ضروره الشعر.

المقصور مختوم بالألف دائما ؛ فلا- يمكن أن تزداد في آخره علامتا التثنيه مع بقاء الألف على حالها ؛ لذا يجب قلبها حرفا آخر يقبل العلامتين ؛

ص: ٥٦٦

١- المراد بجمعي التصحيح : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفردهما يصح ويسلم - غالبا - عند جمعه على أحدهما ؛ فلا يدخل على حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو ضبطها ، إلا عند الإلغال أحيانا. بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفرده لا بد أن يتغير عند التكسير ؛ فكأنما يصيبه الكسر عند إدخال التغيير عليه ، لنقله من حاله الأفراد إلى حاله الجمع الجديد. ولهذا السبب اختلف النحاه في كلمه : «بنات» أهي جمع تكسير - (لتغير صيغه مفردها عند الجمع ؛ ولورودها منصوبه بالفتحه في عدد من النصوص المسموعه عن العرب كما ينصب جمع التكسير) - ، أم هي جمع مؤنث سالم ؛ لكثرة النصوص الوافره ؛ المتماثله ، على نصبها بالكسره ، كجمع المؤنث السالم؟ - وستجىء إشاره لهذا في ص ٥٨٣ وفي هامش ص ٦٢٥ رقم ٢. - «ملاحظه» الاسم الذى يراد تثنيته إما أن يكون صحيح الآخر (وهو : الذى لا تكون لامه حرف عله ؛ مثل : محمود.) وإما أن يكون بمنزله صحيح الآخر ، (وهو المختوم بواو ، أو ياء ، وقبلهما سكون : سواء أكانتا مخففتين ، أم مشددتين ، مثل : ظبي ، وعضو ، ومرمى ، ومغزو) وإما أن يكون منقوصا ، (أى اسما معربا فى آخره ياء لازمه ، غير مشدده ، قبلها كسره ؛ مثل : العالى - المستعلى .. (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٢٤ م ١٥). وإما أن يكون مقصورا ، وإما أن يكون ممدودا. وكلاهما لا يختم بقاء التأنيث. فأما الصحيح وشبهه فلا يلحقهما تغيير عند تثنيتهما وجمعهما تصحيحا إلا زياده علامات التثنيه والجمع. وأما المنقوص فيجب إثبات يائه فى التثنيه وجمع المؤنث السالم ، وعند إضافته أو تصديره بأل. (وكذا فى ندائه ، على حسب التفصيل السابق فى ص ١٣) ففى مثل : هاد - داع - يقال : هاديان - داعيان كما يقال : الهادى والداعى ... والدين هادينا إلى ما يسعدنا ، وبين المتعلمات هاديات للرشاد ، داعيات للسداد. ولا فرق فى هذا الحكم بين أن تكون ياء المنقوص المذكوره فى المفرد قبل التثنيه والجمع ، أم محذوفه لسبب يقتضى حذفها ، ذلك أن ياء المنقوص قد تحذف من المفرد ؛ (طبقا للبيان المفصل الذى سبق فى ج ١ م ١٦ ص ١٧٣). ويجب حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالما ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو : الهادون للرشاد ، والداعون إلى الخير خلفاء الأنبياء - إن الهادين للرشاد والداعين للخير أحق الناس بالإكبار. وبهذه المناسبه نذكر أن بعض الأسماء الستة محذوف اللام - مثل : أب - أخ - حم - هن .. - فعند تثنيته ترجع وجوبا للامه المحذوفه كما رجعت لام المنقوص على الوجه السالف وطريقته وقد وضع بعض النحاه ضابطا عاما لإرجاع الحرف الأصيل المحذوف من الاسم الثلاثى ، ملخصه : إذا حذف من الاسم الثلاثى أحد أحرفه الثلاثه فإن جاءت همزه الوصل عوضا عن المحذوف فلا يصح إرجاعه عنه التثنيه وجمع المؤنث السالم ، أما إذا لم تأت همزه الوصل للتعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاع المحذوف إذا كان رجوعه واجبا عند إضافته ؛ نحو : قاض - شج - أب - أخ - حم .. وغيرها مما حذفته لاه. تقول : قاضيان - شجيان - أبوان - أخوان - حموان .. كما تقول : قاضينا - شجينا - أبوه - أخوه - حموه .. وشد : أبان وأخان. أما

مالا- يرجع عند الإضافه فلا- يرجع عند التثنيه وجمع المؤنث السالم ؛ نحو : اسم - ابن - يد - دم - غد - فم - سنه ؛ فنقول : اسمان - ابنان - يدان - دمان - غدان - فمان - سنتان ... كما تقول : اسمه - ابنه - يده - دمه - غده - فمه - سنته ... وشذ : فموان وفميان .. ومن الضروره قول الشاعر : فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين وقول الآخر : يديان بيضاوان عند محلم (محلم اسم رجل ، أو هو الرجل الحليم). - راجع فيما سبق الهمع ، ج ١ ص ٤٤ والأشموني وحاشيته ج ٤ فى آخر هذا الباب - وأما المقصور والممدود فيلحقهما التغيير الذى سيجىء مفصلا فى هذا الباب. وقد سبق تعريفهما وشىء من الأحكام الأخرى فى الباب السابق. وما سبق خاص بتثنيه تلك الأنواع وجمعها جمعى تصحيح. أما جمع التكسير فله باب مستقل يجىء فى أول ص ٥٧٧ م ١٧٢. بقى نوع من الأسماء المعتله الآخر - (وهو الذى سبقت الإحاله عليه فى رقم ١ من هامش ص ٥٥٨) - لم أر من تعرض للكلام على تثنيته وجمعه ، وهو المعتل الآخر بالواو. بل إنهم حين يقسمون المعتل الآخر إلى مقصور ومنقوص لا يذكرون نوعه ، وحكمه ؛ بحجه أن الكلام العربى الأصيل لا- يعرف اسما مختوما بالواو إلا نحو ثلاث كلمات معربه ؛ منها : سمندو وقمندو ... وقد ناقشنا هذا الرأى (فى الجزء الأول ص ١٢٥ م ١٥) وانتهينا إلى أن الحاجه اليوم تدعو لاتخاذ ضابط عام فى إعرابه ؛ لكثره دورانه ، وشيوع استعماله علما للأشخاص والبلدان وغيرهما. ومن أمثله : أرسطو - سنفرو - خوفو - أدفو - أدكو - طوكيو - كنفو ... والحكم الذى ارتضيناه هناك وأوضحنا سببه ، هو إعرابه بحركات مقدره على الواو فى جميع حالاته إعراب الممنوع من الصرف للعلميه والعجمه ، فيرفع بضمه مقدره على آخره. وينصب بفتحه مقدره ، ويجر بفتحه مقدره أيضا. وقد يكون المناسب له عند تثنيته وجمعه جمع مؤنث سالما - بقاء الواو مع تحريكها بالفتحه وزياده علامتى التثنيه ؛ فيقال : أرسطوان وأرسطوين - سنفروان وسنفروين ... وهكذا الباقى. كما يقال فى روميو وجوليو ، وصنبو ، وبمبيو وأشباهاها من أعلام قديسمى بها بعض الإناث ، روميوات وجوليوات - صنبوات وبمبيوات. أما إذا كان علما لمذكر ، وأريد جمعه جمع مذكر سالما فألاحسن حذف حرف العله (الواو) مع ضم ما قبلها فى حاله الرفع ، وكسره فى حالتى النصب والجر.

فعد الشنيه تقلب ياء في ثلاث حالات ، وتقلب واوا في حالتين :

٥٤٧ :

١ - فإن كانت الألف ثالثة وأصلها ياء (١) - وجب قلبها عند التشبيه ياء ، فيقال في تشبيه : ندى ، وهدى ، وغنى ... نديان ، وهديان ، وغنيان.

٢ - وكذلك إن كانت ثالثة مجهوله الأصل - لأنها جامده - وأميلت (٢) ، نحو متى ، وإذا (علمين) ؛ فيقال في تشبيتهما : متيان وإذيان.

٣ - وكذلك يجب قلبها ياء إن كانت رابعة فأكثر - بغير نظر إلى أصلها - فيقال في تشبيه : نعمى ، ومرضى ، ومستعلى ... نعميان ، ومرضىيان ، ومستعليان.

وإذا قلبت الزائده على الثلاثه ياء عند التشبيه ، وأدى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمه واحده - وجب حذف التى قبلها مباشره ؛ نحو : ثريا (٣) وثرَيان ؛ لكيلا يجتمع فى الكلمه الواحده ثلاثه أحرف (٤) من نوع واحد.

ص: ٥٦٨

١- يدل على الأصل أشياء ، ترجع فيها الألف إلى أصلها الياء ، أو الواو ، ومنها : المصدر ، والمشتقات ، والتصغير ...
٢- أى : لم تظهر عند النطق «ألفا» خالصه. وإنما كانت «ألفا» فيها رائحه «الياء». فهذا كانت الياء أحق بها عند القلب.
٣- أصل «ثريا» : ثروى. (بمعنى : ثروه) ثم صغرت ؛ فصارت. «ثريوى» ، ثم قلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء قبلها ، فصارت : «ثريًا». فلو قلبت ألفها ياء فى التشبيه ، وقلنا : «ثرييان» لاجتمع فى آخر الكلمه الواحده ثلاثه أحرف هجائيه من نوع واحد ؛ وهذا ممنوع - غالبا - تبعاً لما نص عليه صاحب المزهرة (فى الجزء الثانى ، ص ٥٢) حيث قال : (ليس فى كلامهم ثلاثه أحرف من جنس واحد ، وليس ذلك من أبنيتهم ، استثقالا ، إلا فى كلمتين : غلام ببه ، أى سمين ، وقول عمر : لئن بقيت إلى قابل لأحملن الناس على بَيِّان واحد ، أى : أسوى بينهم فى الرزق والأعطيات). وجاء فى الجزء الثانى من الهمع باب التصغير (ص ١٨٦) ما نصه : (إذا ولى ياء التصغير ياءان حذفت أولاهما ؛ لتوالى الأمثال ...) ، وجاء فى الصبان أول باب التصغير ، ما نصه : (قال فى التسهيل : يحذف لأجل ياء التصغير أول ياءين ولياها) ، ثم قال بعد ذلك عند بيت ابن مالك : وحائد عن القياس كل ما خالف ما نصه فى تصغير «سما» : (إنه : سميّه ، والأصل سميّ. بثلاث ياءات ؛ الأولى ياء التصغير. والثانيه بدل المده ، والثالثه بدل لام الكلمه ؛ فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثيا ، فلحقته التاء). هذا كلامهم - انظر ص ٦٣٨ وكذا رقم ٥ من ص ٦٥٢ وفى هذه الصفحه شروط حذفها - لكن يفهم من صريح كلام الصبان والخضرى فى باب : «المعرب والمبنى» (عند الكلام على المضارع المسند لضمير الرفع : ألف الاثني ، أو واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه وبعده نون التوكيد) - أن - - نون الرفع تحذف لتوالى النونات ، وأن التوالى الممنوع إذا كانت الحروف المتواليه كلها زوائد ؛ فلا يرد ، نحو القاتلات جننٌ ، أو يجننٌ ؛ لأن الزائد هو المثل الأخير فقط .. فكلامهما يعارض ما سبقه هنا. والظاهر أن التوالى ممنوع فى غير «جننٌ» و «يجننٌ» وما يماثلهما مما حروفه المتواليه أصيله بذاتها وليست منقلبه. ولا زائده.

٤- وتقلب واوا إن كانت ثالثه وأصلها الواو ؛ نحو : علا- ، وشذا ؛ (وهو : المسك ، أو : رائحته) ، وعصا ... فيقال في التشبيه : علوان ، وشذوان ، وعصوان.

٥- وأيضا إن كانت ثالثه مجهوله الأصل - لأنها جامده - ولم تطرأ عليها الإمالة ، نحو : إلى - ألا (علمين) فيقال في تشبيهما : إلوان ، وألوان ...

وغير ما سبق شاذ ، لا يقاس عليه (١). وطريق معرفته المراجع اللغويه (٢) ...

وإذا ختم المقصور بتاء التأنيث - نحو : فتاه - زال عنه اسمه وحكمه ؛ طبقا للبيان المفصل الذى سبق (٣) ...

* * *

(ب) تشبيه الممدود

الممدود الاصطلاحي مختوم - دائما - بهمزه قبلها ألف زائده (٤). فإذا أريد تشبيته

ص: ٥٦٩

١- للكوفيين رأى غير هذا : يقول الرضى ما نصه : (تحذف الألف الزائده خامسه فصاعدا فى التشبيه والجمع بالألف والتاء ؛ كما فى زبعرى وقبعرى ، ولا يقاس عليه. خلافا للكوفيين). اه نقلا عن شرح الكافيه ج ٢ ص ١٧٤.

٢- فى تشبيه المقصور يقول ابن مالك فى باب عنوانه كالعنوان الذى سبق هنا فى ص ٥٦٦ : آخر مقصور تشبى اجعله يا إن كان عن ثلاثه مرتقيا كذا اللدى «اليا» أصله ؛ نحو : الفتى والجامد الذى أميل ؛ كمتى (مرتقيا ، أى : زائدا). فجمع فى هذين البيتين الأحوال الثلاثه التى تقلب فيها ألف المقصور «ياء». وهى أن تكون زائده على ثلاثه ، أو ثالثه وأصلها الياء ، أو ثالثه جامده (مجهوله الأصل) قد أميلت. ثم قال فى قلبها واوا : فى غير ذا تقلب «واوا» الألف وأولها ما كان قبل قد ألف أى : أتبع الكلمه المألوف من علامتى التشبيه.

٣- فى أول ص ٥٥٨ ورقم ٣ من هامشها.

٤- إذا لحقته تاء التأنيث زال عنه اسمه وحكمه.

فقد تبقى الهمزة حتما ، وقد تقلب واوا حتما ، وقد يجوز فيها الأمران ؛ فلها ثلاث حالات .

فيحتم بقاؤها إن كانت حرفا أصليا من أصول كلماتها ؛ نحو : قرء ، وبداء ، وخباء ... ، فيقال في تثنيتهما : قرءان ، وبداءان وخباءان ، بإثبات الهمزة وجوبا : لأنها من بنيه الكلمه الأصليه ؛ إذ الأصل : قرأ وبدأ ، وخبأ .

ويجب قلبها واوا إن كانت زائده للتأنيث ؛ نحو : بيضاء ، وصفراء ، وخضراء ؛ فيقال في تثنيتهما ؛ بيضاوان ، وصفراوان ، وخضراوان .

ويجوز بقاؤها وقلبها واوا إن كانت مبدله من حرف أصلي (١) (نحو : صفاء ودعاء ، وبناء ، وفداء ؛ ، لأن الأصل : صفاو - دعاو - بناى - فداى -) أو كانت مبدله من حرف زائد للإلحاق (٢) (نحو : علباء (٣) وقوباء (٤)) ، فيقال في التثنيه : صفاءان ؛ أو صفاوان - دعاءان أو دعاوان - بناءان ، أو بناوان - فداءان أو فداوان - ؛ كما يقال : علباءان أو علباوان - قوباءان أو قوباوان ... وهكذا ... والأحسن إبقاء المبدله من حرف أصلي ، وقلب المبدله من حرف زائد للإلحاق .

وما جاء مخالفا لما سبق فهو شاذ ، لا يقاس عليه ؛ كقولهم : قرءان في تثنيه : قرء : (بضم القاف وتشديد الزاء المفتوحه - ومن معانيه : القارئ - مع أن همزته أصليه) ، وكحمايان ، تثنيه : حمراء ، وعاشوران ، تثنيه : عاشوراء ، بقلب همزه التأنيث ياء في حمراء ، وحذفها في عاشوراء . ومثل : كسايان ، تثنيه كساء ، الذى همزته مبدله من حرف أصلي هو الواو ... وهكذا (٥) ...

ص : ٥٧٠

١- قاعده الإعلال تقضى بقلب حرف العله همزه إذا كان متطرفا بعد ألف زائده - فبقاء الواو هو مراعاة للواقع ، إذ أنها لم تقع طرفا حقيقيا ، فبعدها علامتا التثنيه ؛ فتبقى على اعتبارها ليست متطرفه بسبب علامتى التثنيه . وتقلب همزه على اعتبار علامتى التثنيه طارئتين لا يلتفت إليهما . هكذا يقولون . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب ليس غير .

٢- معنى الإلحاق وبيان بعض أحكامه تقدم فى ص ٢٤١ وهامشها .

٣- اسم لبعض أعصاب العنق . أصل الكلمه : علباى ، بزياده ياء الإلحاق لتكون كقتراس ، فى وزنها ، وأحكامها . ثم انقلبت الياء همزه ؛ لوقوعها متطرفه بعد ألف زائده . ومما يلاحظ أن الإلحاق خاص بالعرب مقصور عليهم ، وكانوا يستخدمونه غالبا لضرورات شعريه أو ما يشابهها . (انظر ص ٢٤١ وهامشها) .

٤- مرض جلدى يظهر على شكل بقع مستديره ، صغيره ، ثم تتسع ... وأصل الكلمه : «قوباى» ، بزياده ياء الإلحاق ؛ لتكون كقتراس (وهو الأنف البارز من الجبل) ، ثم انقلبت الياء همزه . طبقا لما سبق (فى رقم ١ و ٣) .

٥- وفى تثنيه الممدود يقول ابن مالك : - - وما «كصحراء» بواو تثنيا ونحو «علباء» ، كساء ، وحياء بواو أو همز . وغير ما ذكر صحح . وما شذ على نقل قصر يريد : أن الممدود الذى همزته كههمزه صحراء - للتأنيث - تقلب همزته واوا عند التثنيه . أما علباء (وهو الذى همزته للإلحاق . و «كساء» وهمزته مبدله من أصل ؛ هو الواو ، وكذا «حيا» - ولكنه قصرها لضروره الشعر فقال : «وحيا» - وهمزته مبدله من أصل ؛ هو الياء) .. أما الذى همزته من نوع هذه الأشياء فيجوز قلبها واوا فى التثنيه ، أو إبقاؤها همزه على حالها . وغير هذه الأنواع الثلاثه التى تكون فيها الهمزه للتأنيث ، أو مبدله من أصل ، أو للإلحاق - تبقى همزته على حالها . وما خالف الأحكام السالفه فهو شاذ ؛ يوقف فيه عند حد السماع .

(١):

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالما وجب حذف آخره (وهو : ألف العله) في كل الحالات ، مع ترك الفتحة قبلها دليلا عليها ؛ تقول في : رضا ، وعلا ، ومرضى ... وأمثالها من أعلام الرجال : الرّضون والرضين - العلون والعلين - والمرتضون والمرتضين ... ومثل هذا يقال في المشتقات وسائر الأسماء المقصوره التي يصح جمعها جمع مذكر سالما ، نحو : المبتغى ، والأسمى ، والمعلى ...

في قولهم : صادفت الشجاع المبتغى ، وهؤلاء هم الشجعان المبتغون - وأكبرت العالم الأسمى ، والعلماء الأسمين - وقدرت العظيم المعلى قدره بين نظرائه من المعلىين ...

ومن هذا قوله تعالى : (وَلَا تَهِنُوا ، وَلَا تَحْزَنُوا ، وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ،) وقوله تعالى في إبراهيم وأولاده عليهم السّلام : (وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار) ... (٢)

ص : ٥٧١

١- سبق الكلام على تعريف جمع المذكر السالم ، وشروطه ، وضبط كلمه : «السالم» وما يتصل به (في ج ١ ص ١٢٥ م ١٠) وهو يسمى : الجمع على حد المثني ؛ (لوجوب تحقق شروط المثني فيه) ، وجمع التصحيح للمذكر أما جمع المؤنث ففي (ج ١ ص ١٠٠ م ١٢). وفيه بيان السبب في تسميته بجمع السالمه المؤنث ، أو جمع التصحيح للمؤنث .. أو .. ، وضبط كلمه : «السالم».

٢- وفي جمع المقصور وحده - وترك جمع المنقوص والممدود - يقول ابن مالك : واحذف من المقصور في جمع على حد المثني ما به تكملا ... (ما به تكمل المقصور ، أى : ما اكتملت به صيغه المقصور). يريد : الألف التي يختم بها ؛ فيجب حذفها قبل مجيء علامتى التنبيه. ثم أشار إلى فتح ما قبلها بعد حذفها بالشرط الأول من البيت التالي - وسيعاد في هامش ص ٥٧٤ لمناسبه هناك - ، قائلا : والفتح أبق مشعرا بما حذف

(د) جمعه جمع مؤنث سالما

يراعى فى جمعه جمع مؤنث سالما ما روعى فيه عند تثنيته ؛ فتقلب ألفه ياء فى ثلاثه مواضع ، وتقلب واوا فى موضعين. فالثلاثه الأولى : حين تكون رابعه فأكثر ؛ أو ثالثه أصلها الياء ، أو ثالثه مجهوله الأصل - لأن الاسم جامد - وأميلت ؛ (نحو : سعدى وسعديات - وهدى وهديات - متى ومتيات. والثلاثه أعلام إناث).

والموضعان الأخيران : حين تكون الألف ثالثه أصلها الواو ، أو ثالثه مجهوله الأصل - ؛ لأن الاسم جامد - ولم تلحقها إماله ؛ (نحو : رضا ورضوات - وإلى وإلوات - إذا كانت : «رضا وإلى» علمين لمؤنثتين ...).

وإذا أدى جمع المقصور إلى اجتماع ثلاث ياءات - كما فى جمع : ثريًا على «ثريّات». وجب الاقتصار على اثنتين فقط ، فيقال : ثريّات - بحذف الياء التى بعد ياء التصغير ، لما سبق إيضاحه عند الكلام على تثنيه المقصور (1).

* * *

(ه) جمع الممدود جمع مذكر سالما

يسرى على همزته فى هذه الحاله ما سرى عليها عند تثنيته ؛ فتبقى على حالها إن كانت أصلية ؛ نحو : قراءون ، وبداءون ، وخباءون ... فى جمع : قراء ، وبداء وخباء. وتقلب واوا إن كانت فى أول استعمالها زائده فى المفرد للتأنيث ، ثم صار هذا المفرد علما لمذكر (2) ، ومن الأمثله لهذا النوع من الأعلام : (حمراء ، وجمعه : حمراوون) ، (وخضراء ، وجمعه : خضراوون) ، (ويضاء ، وجمعه : يضاوون).

ويجوز إبقاؤها وقلبها واوا إن كانت مبدله من حرف أصلى ، أو للإلحاق.

ومن هذا : (رضاء - علم مذكر - وجمعه ؛ رضاءون أو رضاوون) - (وعلباء - علم مذكر أيضا - وجمعه علباءون أو علباوون) ...

* * *

(و) جمعه جمع مؤنث سالما

يجرى على الهمزه ما جرى فى التثنيه ، نحو (قراءات) - (حمراوات) - (رضاءات وعلباوات ، أو : رضاءات وعلباوات).

ص: ٥٧٢

١- فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٨ ولما سيجىء من تكمله فى ص ٦٣٨ وص ٦٥٢.

٢- استعماله علما لمذكر ، وتركه الوصفية شرط أساسى لصحة جمعه جمع مذكر سالم.

١ - أوضحنا من قبل (١) الحكم الخاص بإرجاع «اللام» إلى الاسم الثلاثي المحذوف اللام إذا أريد جمعه بالألف والتاء المزيدتين ، سواء أكانت لام اسم منقوص أم لام غيره ؛ ك بعض الأسماء الستة ، وغيرها.

٢ - إذا كان المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالما مختوما بتاء التأنيث وجب حذفها قبل جمعه ؛ سواء أكان المفرد بغيرها صحيح الآخر أم غير صحيح ، ففي مثل : «كاتبه» يال : كاتبات ؛ بحذف التاء التي كانت في المفرد ؛ لئلا تجتمع علامتان للتأنيث ، وفي مثل : ظيبه وصفوه ، ومهديه ، ومجلوه ... من أعلام النساء (وكلها من معتل الآخر ، الشبيه بالصحيح الآخر (٢)) ، يقال : ظيبات - صفوات - مهاديات - مجلوات.

وإن كان قبل التاء ألف وجب حذف التاء وقلب الألف هنا كقلبها في التشبيه (٣) ، فالثالثة ترد إلى الواو أو الياء ؛ طبقا للتفصيل المذكور هناك ؛ نحو : فتاه وفتيات ، وقناه وقنوات ... و ... والرابعة فأكثر تقلب ياء كمعطاء ومعطيات ، ومصطفاه ومصطفيات. مع ملاحظه أن المفرد المختوم بتاء التأنيث وقبلها ألف ، لا يسمى مقصورا ، ولا يخضع لأحكامه ؛ إذ لا بد أن تكون ألف المقصور آخر ، ويجرى عليها الإعراب ، لا على التاء - كما قلنا (٤) -.

وإن كان قبلها همزه مسبوقة بألف زائده وجب حذف التاء أيضا ، وإخضاع الهمزة لحكم همزه الممدود عند تشبيته ؛ فتبقى إن كانت أصلية ، نحو : قرّاه وبدّاهه وخبّاهه ؛ فيقال : قرّاءات ، وبدّاءات ، وخبّاءات ... ، ويجوز إبقاؤها وقلبها واوا إن كانت مبدله من أصل ؛ نحو : نباهه (للبقعه المرتفعه). ونباوات ، كما يقال في التشبيه. ولا تقع الهمزة هنا للتأنيث قبل تائه ؛ لأنها لا تجتمع مع تاء التأنيث ، وكذلك لا تقع الهمزة للإلحاق قبل تاء التأنيث لأن همزه للإلحاق لا بد أن تكون في آخر الكلمه (٥).

ص: ٥٧٣

١- في هامش ص ٥٦٦.

٢- راجع هامش ص ٥٦٦ بعنوان : ملاحظه - ثم ج ١ ص ١٢١ م ١٥.

٣- وهو في ص ٥٦٧.

٤- في ص ٥٥٨ و ٥٦٩.

٥- أشار ابن مالك إلى ما سبق : (من جمع المقصور جمع مؤنث سالما ، وأن ألفه تقلب في -- هذا الجمع كقلبها في التشبيه ، وأن مفرد هذا الجمع يجب حذف ما فيه من تاء للتأنيث إن وجدت قبل جمعه) ، فقال بيتا نصفه الأول لا علاقة له بهذه المسأله ، وإنما علاقته بمسأله أخرى سبقت ، وسبق معها الشطر في رقم ٢ من هامش ص ٥٧١ ، والبيت هو : (والفتح أبق مشعرا بما حذف) وإن جمعته بتاء وألف ... ثم تمم القاعده ، فقال : فالألف اقلب قلبها في التشبيه وتاء ذى التاء الزمّن تنجيه (أى : ألزمن التاء تنجيه وإبعادا من المفرد الذي يحتويها) ، يريد : احذف التاء من المفرد المشتمل عليها قبل جمعه مؤنثا سالما. ولم يتعرض ابن مالك - كما أشرنا من قبل - لحكم الممدود والمنقوص إذا أريد جمعهما هذا الجمع ؛ لأن حكمهما معه كحكمهما عند تشبيتهما.

٣ - نتحرك عين جمع المؤنث السالم بحركه فائه ، فيتماثلان في حركتهما ، إذا استوفى مفرده شروطا سته (١).

أولها : أن يكون هذا المفرد اسما ؛ نحو : هند - مجد - صلح ... أسماء لمؤنث ؛ فخرج المفرد لوصف (أى : المشتق) نحو :
ضخمه وحلوه ...

ثانيها : أن يكون ثلاثيا ، فخرج ما زاد على الثلاثه ، نحو : درهم ، وسلهب (٢) ، وبرقع ... أسماء لمؤنث.

ثالثها : ورابعها : أن يكون غير معتل العين ، ولا مضعفها ؛ فخرج ما كان مثل : (هاله ، ودوله ، وديمه) - (وجنه ، ومته ، وقبه).

خامسها : أن يكون ساكن العين ، فخرج ما كان متحركها ، نحو : لبنه ، وسمره (٣) ...

سادسها : أن يكون لمؤنث ، فخرج ما هو لمذكر ؛ نحو : سعد ، وقفل ، وحلف ... فإن هذه الأسماء لا تجمع جمع مؤنث سالما ،
فلا إتباع فيها.

فإذا استوفى المفرد - المختوم بالتاء أو غير المختوم بها - الشروط الستة تحركت فى الجمع عينه الساكنه بحركه تماثل حركه
الفاء ؛ يقال فى هند : هندات ، وفى مجد : مجدات ، وفى صلح : صلحات ، وفى حكمه : حكمت ، وفى

ص : ٥٧٤

١- سبقت الإشارة لها فى ج ١ ص ١١٤ م ١٢ لمناسبه هناك.

٢- طويل.

٣- اسم نوع من الشجره.

نحله : نحلات ، وفي غرفه : غرفات. ففي كل ذلك حذف سكون العين ، وتبعت العين في حركتها حركة الفاء.

غير أن هذا الإتيان قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا. فيجب إذا كان المفرد المستوفى للشروط مفتوح الفاء ؛ فيتعين إتيان حركة عينه في الجمع لحركه فائه ، نحو : رحمه ، وفتحته ... فيقال فيهما : رحمت ، وفتحات. ونحو : نهر وحمد (لمؤنثين) فيقال : نهرات وحمدات. بفتح الثاني وجوبا في كل ذلك ؛ تبعا لفتح الأول.

أما في غير الحالة السابقة المفتوحة الفاء فيجوز في العين الساكنه : إما إبقاؤها ساكنه ، وإما تخفيفها بحذف السكون وتحريكها بالفتحة ، وإما حذف سكونها ، وإتيانها في حركتها لحركه الفاء ، (فتكون مضمومه مثلها ، أو مكسوره). ففي نحو الأسماء الآتية إذا كانت أعلاما لمؤنث ، وهي صنع ، ودميه ... يقال صنعات ، أو صنعات ، أو : صنعات ، بضم الثاني ، أو تسكينه ، أو فتحه وهذه الثلاثه تقال في نظائرها من الأسماء الأخرى.

كذلك في نحو : فتنه ، وسحر ، من أعلام النساء ، يقال في جمعها : فتنات ، أو فتنات ، أو فتنات ... بإسكان التاء الأولى أو كسرها ، أو فتحها. وهكذا يقال في الأعلام الأخرى المماثلة لها ؛ حيث يصح فيها ضبط العين بأحد الضبوط الثلاثه الجائزه.

ويستثنى من هذا الحكم حالتان : لا يجوز فيهما الإتيان ،

الأولى : الاسم المكسور الفاء إذا كانت لامه واوا ، نحو : ذروه ، وقنوه (١) وجنوه (٢) ؛ فلا يجوز فيها : ذروات ، ولا قنوات ، ولا جنوات ، بكسر ثانيه إتياناً لأوله ؛ لأن الكسره ثقيله قبل الواو يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتيان ، ويصح السكون أو الفتح ...

الثانيه : الاسم المضموم الفاء إذا كانت لامه ياء ؛ مثل : دميّه ، قنيه ، غنيه ؛ فلا يجوز فيها _دميات ، ولا قنيات ، ولا غنيات ... بضم ثانيه

ص: ٥٧٥

١- للشئء المكتسب.

٢- للحجاره المتجمعه.

تبعاً لأوله ؛ لأن الضمه ثقيله قبل الياء يتحاشاها العرب فى أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتياع ، ويصح السكون أو الفتح.

وما خالف الأحكام السابقه فنادر ، أو شاذ ، - وكلاهما لا يقاس عليه - أو ضروره شعريه ، أو لغه قوم من العرب عددهم قليل ... ومن الأمثله : جمع كهله على كهلات ، مع أنها وصف. وظيفيات بسكون الباء ، والواجب فتحها. وزفرات بالسكون لضروره الشعر فى قول الشاعر :

وحملت زفرات الضحا فأطقتها

ومالى بزفرات العشي يدان

وقبيله «هذيل» لا تشترط الصحه فى عين الاسم ، فتجيز أن تكون معتله ؛ فتقول: بيضه وبيضات ، وجوزه وجوزات ؛ بفتح الثانى إتياعاً للأول (1) ...

ص: ٥٧٦

١- والأحسن فى كل ما سبق متابعه أكثرية القبائل ؛ لتكون المحاكاه جاريه على الكثير القوى دون القليل ، أو الضعيف. وفى الأحكام الخاصه بعين المفرد المؤنث الذى يراد جمعه جمع مؤنث سالما يقول ابن مالك : والسالم العين ، الثلاثى ، اسما أنل إتياع عين فاءه بما شكل إن ساكن العين مؤنثا بدا مختتما بالفاء ، أو مجردا (الثلاثى : أصلها الثلاثى ؛ بتشديد الياء ، خففت للشعر) وفى البيت تقديم وتأخير. والتقدير : وأنل السالم العين الثلاثى الاسم - إتياع عين فاءه. أى امنح السالم .. إتياع عينه الساكنه - الحركه التى شكلت بها الفاء. ثم انتقل بعد ذلك لبيان ما يجوز فى العين الساكنه من فتح أو سكون أو إتياع ، إن كانت العين بعد فاء غير مفتوحه ؛ (حيث يجوز فى العين الساكنه إما تركها على سكونها ، وإما تخفيفها بالفتحه ، وإما إتياعها لحركه الفاء قبلها ، من ضم أو كسر) - قال : وسكن التالى غير الفتح ، أو خففه بالفتح فكلاً قد روى ثم عرض بعد ذلك للحالتين اللتين لا يجوز فيهما الإتياع فقال : ومنعوا إتياع نحو : «ذروه» ونحو : «زبييه». وشد كسر جروه (الزبييه : حفره تحفر للأسد ليقع فيها ؛ فيصاد. والجروه : الأنتى من الكلاب والسباع). ثم بين أن ما خالف الأحكام السالفه فهو نادر ، أو ضروره ، أو لغه ، فقال : ونادر ، أو : ذو اضطرار غير ما قدمته ، أو : لأناس انتمى

المسأله ١٧٢ : جمع التكسير .

معناه : فى الأبيات الآتية التى يصف بها الشاعر (١) أسباب العظمه ، وخلود السيره - أمثله مختلفه مما يسميه النحاه : «جمع التكسير» ، قال :

وليس الحلد مرتبه تلقى (٢)

وتؤخذ من شفاه الجاهلينا

ولكن منتهى همم كبار

إذا ذهب مصادرها (٣)

بقينا

وسرّ العبقريه حين يسرى

فينتظم الصنائع والفنونا

وآثار الرجال إذا تناهت

إلى التاريخ خير الحاكمينا

وأخذك من فم الدنيا ثناء

وتركك فى مسامعها طيننا (٤)

فالكلمات : (شفاه - همم - كبار - مصادر - صنائع - فنون - آثار - رجال - مسامع) ... ، هى مما يسمونه : «جمع التكسير». يريدون : أن كل واحده منها تتضمن أمرين معا ، هما : معنى ينصب على أفراد لا تقل عن ثلاثه ، وقد تزيد . ووجود مفرد لكل واحده ، يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصليه مع اختلاف يطرأ على صيغه هذا المفرد عند جمعه عليها.

فكلمه : «شفاه» - مثلاً - تدل على شفاه ثلاث على الأقل - وقد تزيد - ولها مفرد هو : «شفه» ، يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصليه ، مع اختلاف طرأ عليه عند الجمع ؛ إذ صارت «الشين» مكسوره بعد أن كانت مفتوحه ، وزيدت «ألف» قبل الآخره لم يكن لها وجود قبل الجمع ؛ فالاختلاف هنا بزياده بعض الحروف ، وبتغيير بعض الحركات.

وكلمه : «همم» - مثلاً - تدل على ثلاثه فأكثر من هذا النوع ، ومفردها «همّه» يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصليه . وقد تغيرت صيغته عند جمعه للتكسير بعض تغير ؛ فحذفت التاء من آخره ، وانفك الإدغام الذى كان فى ثانيه . فالتغير الذى طرأ على المفرد عند جمعه كان فى الحركات وفى الفكّ.

- ١- أحمد شوقي ، المتوفى سنه ١٩٣٢ م .
- ٢- المراد : تؤخذ تلقينا ، أو وراثه مجردة .
- ٣- أصولها وأصحابها .
- ٤- صوتا مدويا ، كصوت النحاس أو الطبل .

وكلمه : «كبار» تدل على عدد من هذا النوع لا يقل عن ثلاثة ، ومفردها : «كبير» يشار كها في المعنى ، وفي الحروف الأصلية ؛ وقد طرأ على صيغته بعض تغير عند الجمع ؛ فحذف من آخره الياء ، وكسر أوله المفتوح ، وفتح ثانيه المكسور ، وزيدت «ألف» قبل آخره. فتناول التغير ضبط بعض الحروف وحذف بعض منها ، والزيادة عليها ... وهكذا بقيه الجموع السالفه ونظائرها ...

مما سبق يتضح تعريفهم جمع التفسير بأنه «ما يدل على ثلاثة فأكثر ، وله مفرد (١) يشاركه في معناه ، وفي أصوله ، مع تغير حتميّ يطرأ على صيغته عند الجمع».

وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع تكسير قد يكون مقصورا على ضبط بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسد والجمع : أسد ، وقد يكون مقصورا على زياده بعض الحروف فقط : نحو ؛ أسد ، والجمع آساد ؛ وقد يشتمل على الزيادة وتغيير الضبط معا ؛ نحو : رجل ورجال ، وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص بعض الأحرف ؛ نحو : كتاب وكتب. وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص الأحرف وزيادتها ؛ نحو : كبير وكبيره ، وجمعهما للتكسير هو : كبار ... وهكذا ؛ فلا بد من تغيير محتوم يصيب المفرد عند جمعه تكسيرا (٢).

قسماه ، والفرق بينه وبين جمعي التصحيح :

استقصى اللغويون جموع التكسير في الكلام العربي - جهد طاقتهم - فتبينوا ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن العرب يستعملون (٣) - في الأغلب - صيغا معينه إذا أرادوا من التكسير عددا محددًا لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة. ويستعملون صيغا أخرى إذا أرادوا عددا لا يقل عن ثلاثة ، ولكنه يزيد على عشرة ؛ (بأن يكون

ص: ٥٧٨

- ١- وهذا المفرد قد يكون حقيقيا ، أو تقديريا بالتفصيل الهام والإيضاح الضروري الواردين في ص ٦٢٥ م ١٧٤.
- ٢- وهذا التغير هو السبب في تسميته «تكسيرا» ؛ فكأنما أصابه الكسر عند جمعه ونقله من صيغه المفرد التي هو عليها إلى صيغه الجمع الجديد - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ -
- ٣- استعمالا حقيقيا ، لا مجازيا.

أحد عشر ، أو اثني عشر ، أو أكثر ... فالنوعان متشابهان. في المبدأ ، مختلفان في النهايه (١). وأشهر الصيغ الأولى أربعة ، تسمى : «صيغ جموع القله». وتسمى الصيغ الأخرى : «صيغ جموع الكثره» (٢) ... وهما غير : «جمع الجمع» وهذا لا يدل على أقل من عشره - كما سيجيء (٣) ...

فالأربعه الخاصه بجموع القله ، هي :

١ - أفعله ؛ نحو : أغذيه ، وأدويه ، وأبنيه - جمع : غذاء ، ودواء ، وبناء ...

٢ - أفعال : نحو : ألسن ، وأرجل ، وأعين ؛ ... جمع : لسان ، ورجل ، وعين ...

٣ - فعله ؛ نحو : صبيه ، وفتيه ، وولده ؛ جمع : صبى ، وفتى ، وولد.

٤ - أفعال ؛ نحو : أبطال ، وأسيف ، وأنهار ؛ جمع : بطل ، وسيف ونهر ...

ومعنى اختصاص هذه الصيغ بالقله أن المدلول الحقيقى (لا المجازى) لكل واحده منها هو عدد مبهم - أى : لا تحديد ولا تعيين له - ولكنه لا يقل عن ثلاثه ولا يزيد على عشره ، بشرط ألا توجد قرينه تدل على أن المراد الكثره ، لا القله.

ص: ٥٧٩

١- كثره النحاه تقول إن مدلول جمع الكثره بطريق الحقيقه - لا- المجاز - هو ما فوق العشره إلى مالا- نهايه. ولكن بعض المحققين - كما نقل الصبان - لم يرتض ذلك ، وقال إن جمع القله هو من الثلاثه إلى العشره ، وجمع الكثره من الثلاثه إلى ما لا- يتناهى. فالفرق بينهما من جهه المبدأ. بخلاف ما ذكره الشارح الأشمونى (١هـ). وهذا هو الرأى السديد ؛ لأن معناه أعم ، فالأخذ به يحقق المعنى المراد من كثير من أساليب العرب ، فوق أنه يمنع التعارض والتناقض الذى قد يقع بين العدد المفرد (٣) و ١٠ وما بينها) ومعدوده حين يكون هذا المعدود صيغه من صيغ جمع الكثره (مثل : ثلاثه بيوت - أربعه جداول - خمسه جبال - ست مدائن - سبع سفن ..) فلو أخذنا بالرأى الأول لكان العدد فى هذه الأمثله وأشباهها دالا على شىء حسابى معين لا يزيد على عشره مطلقا. فى حين يدل المعدود - وهو صيغه جمع الكثره - على شىء يزيد على العشره حتما. وهذا هو التعارض والتناقض المعنوى المعيب. أما على الرأى الثانى السديد فلا وجود لهذا التعارض والتناقض.

٢- «ملاحظه» من آثار القله والكثره أن تقول : كتبت إليك رساله لثلاث خلون من شهر كذا ، وجاءنى كتابك لخمس عشره خلت من ذلك الشهر ؛ فنجىء بنون النسوه حيننا ، وبناء التأنيث حيننا آخر. فما الضابط الذى نرجع إليه فى استخدام أحدهما؟ الجواب فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٥. وله إشاره فى الصفحه الآتية.

٣- فى ص ٦٢١.

ف عند عدم القرينه تتعين القله حتما ؛ اعتمادا على أن الصيغه موضوعه فى أصلها للقله ، ومختصه بها ؛ فلا يجوز إبعادها إلى الكثره بغير قرينه ؛ وإلا كان هذا إبعادا لها عن أصلها ، وإخراجا منه إلى غيره مما لا تصلح له فى حقيقه ولا مجاز ... (١)

وكما تتعين القله عند عدم القرينه تتعين أيضا فى حاله ثانيه ؛ هى أن تكون تلك الصيغه الداله على المعدود هى من الصيغ الموضوعه للكثره ، والعدد هو ثلاثه ، أو عشره ، أو عدد آخر بينهما. وإنما تتعين للقله هنا منعا للتعارض بين مدلول العدد ومدلول المعدود ، لأن كل واحد من هذه الأعداد المفرده صريح فى دلالتة على القله ، فلا يصح أن يخالفه معدوده فى مضمون هذه الدلاله ، ولا أن يعارضه. فلو كانت صيغه المعدود موضوعه فى أصلها للكثره لكانت مع العدد المفرد للقله.

ومن كل ما تقدم يتضح أن معنى القله يتعين ويتحتم وحده فى صورتين : «الأولى ، ... أن تكون صيغه المعدود هى من صيغ القله المتجرده لدلالاتها الأصليه ، ولا توجد قرينه تبعدها عن هذه الدلاله ، وتخرجها منها إلى الدلاله على الكثره و «الثانيه» أن تكون الصيغه الداله على المعدود هى إحدى الصيغ الداله على الكثره ، لكن العدد الخاص بها دال على القله ، كالعدد ثلاثه ، أو عشره ، أو أحد الأعداد التى بينهما.

وعدد الصيغ الثانيه المختصه بجموع الكثره قد يزيد على ثلاثين ، ولكن المشهور القياسى منها يقارب ثلاثا وعشرين صيغه. وسنعرف الكثير منها ؛ مثل : فعل ، وفواعل ، ومفاعل ، وفعالى ، وفعل ... و ... نحو : حمر ، وجواهر ، ومعابد ، وصحارى ، وكتب ...

ولاختيار نوع الصيغه الداله على التفسير أثر آخر فى تركيب الأسلوب أحيانا ، فوق أثره المعنوى السالف ؛ ذلك أن صيغه جمع القله يناسبها نون النسوه ، وأن صيغه جمع الكثره يناسبها تاء التانيث ؛ فقولنا : رأيت أذرا امتددا ... أفضل من امتدت - وللوالد أياذ غمرت أبناءه ... أحسن من غمرت (٢) ... وما تقدم هو الأفضل والأحسن ، ولكنه ليس واجبا.

الأمر الثانى (٣) : أن العرب قد يضعون جمعا معينا على وزن صيغه خاصه بأحد النوعين ، ولكنهم يستعملون هذا الجمع فى القله حيناً ، وفى الكثره حيناً آخر ، استعمالا حقيقيا ، لا مجازيا - والقرائن وحدها فى السياق هى التى تعينه لأحد النوعين - بالرغم من أن الصيغه خاصه بأحدهما فقط ، وأن وزنها يشيع استعماله عندهم فى نوع منهما

ص : ٥٨٠

١- إذ يشترط فى المجاز وجود القرينه التى تمنع من إرادته المعنى الأصلى ...

٢- لهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧٩ أما التفصيل ففى ص ٥٢٥.

٣- تقدم الأمر الأول فى ص ٥٧٨.

دون النوع الآخر ، أى : أنهم يكتفون بوزنه الغالب الشائع فى أحد النوعين ويستعملونه فيه ، وفى الآخر أيضا من غير أن يجمعوا المفرد جمع تكسير على وزن من الأوزان التى تشيع فى هذا النوع الآخر. ومن الأمثلة استعمالهم فى القله ، والكثره معا : أرجل ، وأعناق ، وأفئده (وهى جمع : رجل ، وعنق ، وفؤاد) مع أن صيغه : أفعال ، وأفعال ، وأفعله - هى من الصيغ الغالبه فى القله ، فاكتفوا بها فى النوعين عند تكسير هذه الكلمات ، ولم يجمعوا كلمه : رجل ، ولا عنق ولا فؤاد ، على صيغه من الصيغ الخاصه بجمع الكثيره.

ومن الأمثلة أيضا عند تكسير المفردات ؛ رجال وقلوب (جمع : رجل ، وقلب) فى القله والكثره ، مع أن صيغه : «فعال» و «فعول» من الصيغ الغالبه فى الكثيره. فاكتفوا بها فى الدلاله على النوعين عند تكسير الكلمتين ، ولم يجمعوا رجلا ، وقلبا ، على صيغه للقله.

الأمر الثالث : أن العرب قد يستعملون صيغه شائعه فى أحد نوعى التكسير مكان صيغه وضعوها للنوع الآخر ، وشاعت فيه. فكلتا الصيغتين موجوده فعلا ، وتشيع فى أحدهما (1) ، وحده ، ولكنهم يستعملونها فى معنى الآخر ؛ بقريته فى

ص : ٥٨١

١- فى صيغ جمع القله وأنها قد تستعمل للكثره والعكس - يقول ابن مالك فى أول باب عنوانه : «جمع التكسير» - وسنذكر أبياته مرتبه هنا ترتيبها فى «ألفيته» - : أفعله ، أفعال ، ثم : فعله ثم : أفعال - جموع قلّه (ثمت : هى «ثم» العاطفه ، زيدت فى آخرها تاء التانيث المفتوحه) ، تلك صيغ القله. وانتقل بعدها مباشره إلى استعمالها فى الكثيره ، وصيغ الكثيره فى القله ، فقال : وبعض ذى بكثره وضعا يفى ؛ كأرجل ، والعكس جاء ؛ كالصّفى فى يقول : إن بعض هذه الأوزان يفى بالكثره ، أى : يدل عليها ، ويغنى فيها كأرجل ؛ جمع رجل ؛ فإنها تكون للكثره كما تكون للقله. وهذا بالوضع العربى : أى : أن العرب وضعوا الجمع المكسر : «أرجل» للكثره كما وضعوه للقله فهو صالح للمعنيين ، ولم يعرف لجمع : «رجل» صيغه مسموعه خاصه بالكثره ؛ فالوضع فى المعنيين أصيل وحقيقى. ولكن صيغته فى أحدهما أكثر شيوعا منه فى الآخر. والعكس صحيح كذلك ، فقد جمعوا بعض الألفاظ لتدل على القله ، مع أنها مصوغه على وزن بعض الصيغ الشائعه فى الكثيره. - كما قلنا - وضرب مثلا- هو : «الصّيفى» جمع صفاه (بمعنى الصخره الملساء وأصله : صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، عملا بقواعد الإعلال ، وأدغمت الياء فى الياء ، فصارت صفى ، ثم قلبت الضمه قبل الياء كسره ؛ لأن الكسره هى التى تناسبها ؛ فصارت : صفى ياء مشدده ، ولم يشددها الناظم لضروره الوزن).

الكلام خارجه عن الصيغه وعن وزنها تدل على هذا النقل والتبادل. وبغير القرينه لا يصح الحكم على الصيغه بأنها مستعمله فى غير نوعها (١).

والفرق بين هذه الحاله والتى سبقتها : أن المفرد هنا له نوعان شائعان من التفسير ؛ أحدهما : يكون بصيغه مستقله تختصّ بجمع التفسير الدال على القله ، والآخر يكون بصيغه مستقله تختصّ بجمع التفسير الدال على الكثره ، فتستعمل إحداهما فى معنى الأخرى بقرينه. أما الحاله السابقيه فالمفرد فيها له جمع تكسير على وزن خاص بأحدهما فقط ، فصيغه جمعه مقصوره على نوع منهما وحده ؛ فلم يضع العرب لهذا المفرد نوعين للتفسير ، تكون صيغه أحدهما مستقله الدلاله على القله ، وصيغه الآخر مستقله الدلاله على الكثره ، وإنما وضعوا له جمعا من نوع واحد ، بصيغه تختص بهذا النوع ، ولكنها مشتركه الدلاله فتدل على الكثره حيناً وعلى القله حيناً آخر على حسب القرائن ، وبرغم أنها من الصيغ الخاصه بأحدهما دون الآخر - كما قلنا - يستعملونها فى النوعين.

ومما تجب ملاحظته :

١ - أن هذه الدلاله العدديه التى يدل عليها جمع التفسير هى إحدى نواحي الفرق بينه وبين جمعى التصحيح ؛ ذلك بأن جمع التفسير قد يكون مدلوله عدداً محدوداً لا يقل عن ثلاثه ، ولا يزيد على عشره. وقد يكون مدلوله عدداً لا يقل عن ثلاثه ، ولكنه يزيد على العشره ، - طبقاً للبيان الذى عرضناه (٢) - ولكل

ص: ٥٨٢

١- وقد كثر هذا النقل والتبادل فى بعض الصيغ ؛ كصيغه «أفعال» التى للقله ؛ فقد أشاعوها ؛ فى المعنيين ؛ وإن كانت للقله أوفر شيوعاً. ومن الجائز لنا فى كل وقت أن نستعملها فى المعنيين مثلهم ، فىكون الاستعمال حقيقياً لا مجازياً ؛ بسبب شيوعه عندهم. أما غير الشائع عندهم فنستعمله مجازاً ؛ لأن استعمال القليل فى موضع الكثير أو العكس - جائز بلاغه ؛ ويكون من قبيل المجاز المرسل الذى علاقته الكليه أو الجزئيه ، واستعماله مطرد ، ما دامت شروط المجاز متحققه ، ولا يتوقف على استعمال العرب للكلمه أو الكلمات المجازيه ذاتها ، - وأنهم استعملوها مجازاً ، إذ لا أهميه مطلقاً لاستبانه أمرهم فى هذه الكلمه أو الكلمات ؛ لأن استخدام المجاز قياسى بغير قيد ، إلا قيد تحقق شروطه. غير أن العرب إذا استعملوا صيغه الكثره فى القله أو العكس وكان هذا الاستعمال كثيراً شائعاً فإنه يكون من قبيل الاستعمال الحقيقى لا-المجازى ، ويكون استعمالنا إياه حقيقياً كذلك ؛ كاستعمالهم صيغه : «أفعال» فى الكثره ؛ فهو حقيقى لنا أيضاً. بخلاف استعمال «فعل» - مثلاً - فى القله فإنه مجازى.

٢- فى ص ٥٧٩.

دلالة صيغ معينه ، أما جمعا التصحيح ، فمدلولهما الغالب عند «سيبويه» عدد محدود لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة. فهما يدلان عنده على القله التي يدل عليها أحد نوعي جمع التكسير ، ولا يدلان على الكثره إلا بقريته أخرى خارجه عن صيغتهما ؛ فليس لهما صيغ تدل على القله أو على الكثره كالصيغ التي لجمع التكسير في هذين النوعين.

هذا رأى سيبويه. لكن الرأى الأرجح أن جمعي التصحيح لا يختصان بالقله وإنما يصلحان (١) للقله والكثره. عند خلو الكلام من قريته تعين الجمع لأحدهما دون الآخر.

٢ - وأن هناك فرقا هاما آخر ؛ هو : أن جمع التكسير لا بد أن تتغير ، فيه صيغه مفرده ؛ بخلاف جمعي التصحيح ؛ فإن مفردهما لا يتغير - في الأغلب - عند جمعه على أحدهما ، بل يظل حافظا صورته الأصلية (٢).

٣ - وأن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم يعربان بالحركات. أما جمع المذكر السالم فيعرب بالحروف (٣).

* * *

قياسيّه جمع التكسير :

صيغ جمع التكسير - بنوعيه - متعدده ، وأوزانه كثيره تجاوز الثلاثين ؛ منها «الصيغ المَطْرده» ، ويتصدى علم النحو لبيانها ، وعرض أحكامها. ومنها

ص: ٥٨٣

١- راجع خاتمه «المصباح المنير» ، ص ٩٥٤ بعنوان : (فصل : الجمع قسمان ، قله وكثره ...) حيث صرح بالرأى الأرجح وبأدلته ... وكذلك كتاب «مجمع البيان لعلوم القرآن» تأليف الطبرسي ج ٣ ص ٨٨ - ونقلنا في الجزء الأول (م ١٠ رقم ٢ من هامش ص ١٢٥ باب جمع المذكر السالم) رأى أبى على الفارسي في هذا ، فقد جاء في كتاب «المحتسب» لابن جنى (ج ١ ص ١٨٧ - سورة النساء) ما نصه : (كان أبو على ينكر الحكايه المرويّه عن النابغه ، وقد عرض عليه حسان بن ثابت شعره ، وأنه صار إلى قوله : لنا الجففات الغرّ يلمعن بالضحاح وأسيافنا يقطرن من نجده دما قال له النابغه : لقد قلت جفانك وسيوفك. قال أبو على : هذا خبر مجهول لا أصل له ؛ لأن الله تعالى يقول : - (وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ) - ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنه من الثلاث إلى العشر)اه

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ ورقم ٢ من هامش ص ٦٢٥.

٣- راجع أحكام هذه الجموع وكثير مما يختص بها في ج ١ م ٧ (أنواع البناء والإعراب ..)

«غير المطرده»، والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغويه الأخرى.

والمراد بالصيغه «المطرده» ما تتطلب مفردا مشتقلا على أوصاف معينه ، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيرا على تلك الصيغه بدون تردد ، ولا- رجوع إلى كتب اللغه ، أو غيرها لمعرفة وروده عن العرب ، أو عدم وروده ؛ فمثل هذا الجمع يكون صحيحا فصيحيا ولو كان غير مسموع. ولا يصح رفضه ، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوى ، أو بشيء يعيبه من ناحيه صياغته ، أو وزنه ، أو فصاحته ، فصيغه «فعل» - مثلا تكون جمعا مطردا لكل مفرد مذكر على وزن : «أفعل» أو : مؤنث على وزن ، «فعلاء» بشرط أن يكون المفرد فى الحالين مشتقًا ، دالا- على لون أو عيب ... نحو : هذا أحمر ، وهؤلاء حمر - وهذه حمراء ، وهنّ حمر. وذاك أخرس ، وهم خرس - وتلك خرساء ، وهن خرس ... وهكذا كل صيغه أخرى من جموع القله أو الكثره ، فإن المفرد يطرد جمعه عليها إذا كان مستوفيا للشروط التى يجب توافرها فيه ؛ ليصلح أن يجمع على وزنها. فمتى تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشاره المراجع اللغويه ، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه ، أهو موافق لما تحتويه أم مخالف؟ ؛ فإن هذا التوقف لا مسوّغ له بعد أن تحققت فى المفرد الصفات التى جعلته صالحا لأن يجمع جمع تكسير على تلك الصيغه والوزن.

وما أكثر تعدّد الجموع فى المراجع اللغويه ، وكثير منها مخالف فى صيغته لصيغه الجمع المطرد ، فلا يؤدى هذا - مع كثره الصيغ المخالفه - إلى تخطئه الجمع المطرد ، ولا- إلى الحكم عليه بالضعف ، أو العيب ، وإنما يؤدى إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير - أو أكثر أحيانا - وأن أحد الجمعين كثير شائع ، فهو لهذا قياسى مطرد ، والآخر قليل أو نادر ؛ فهو سماعى ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لقلته وندرته ، ولا- اتخاذ وزنه مقياسا يجمع عليه مفرد آخر غير الذى ورد مسموعا فيه عن العرب ؛ وهذا هو المسمى : ب «جمع التكسير السماعى» أو : «جمع التكسير غير المطرد». ومن ثم يتبين خطأ من يتوهم أن كلّ جموع التكسير سماعى ، وأن الرجوع فى كل منها إلى المظانّ اللغويه محتوم على من من يعرف الأوصاف المشروطه فى مفرد كل صيغه ، ومن لا يعرف.

نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف

والضوابط ، أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطرده فى تلك المفردات. ولا تمنعه معرفته أن يرجع - إذا شاء - إلى المظان اللغوي ، ليستخدم ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعه للمفردات التى معه ؛ أى : أنه حرّ فى استعمال جمع التكسير القياسى أو السماعى ، من غير أن يفرض عليه الاقتصار على السماعى وحده ، وإلا كانت الضوابط المطرده والقواعد العامه المستنبطه من الكلام العربى الشائع - عبثا لا جدوى منه (١) ...

وفيما يلى الأوزان المطرده - أى : القياسيه - لجمع التكسير بقسميه : «جمع القله وجمع الكثره» ، والأوصاف الواجب تحققها فى المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ ، مع الإشاره إلى أن كل صيغه من هذه الصيغ المطرده قد تزامنها صيغ كثيره مسموعه ، مرجعها اللغه وحدها.

* * *

ص: ٥٨٥

١- للمجمع اللغوى القاهرى قرار حاسم ، أصدره بعد دراسته وافيه ، وهو يقطع بأن «المطرد» ، و «القياس» بمعنى واحد ؛ (كما جاء فى الصفحه الخامسه والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده : وهى الجلسه الرابعه صباح الثلاثاء ١٩ من يناير سنه ١٩٣٧ ، وكما ورد أيضا فى الصفحه الأولى من الجزء الرابع من مجله المجمع) ونص القرار : «يرى المجمع أن الكلمات التى يستعملها قدامى النحويين والصرفيين ؛ وهى : القياس : والأصل ، والمطرد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعده ... ألفاظ متساويه الدلاله على ما ينقاس. وأن استعمال كلمه منها فى كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب). اه. والمراد من تسجيل هذا القرار هنا ومن الإيضاح الذى ذكرته قبله ، إزاله كل غموض عن قياسيه الجموع المطرده ، ومحو كل وهم تردد أو يتردد على خاطر بعض القدامى والمحدثين بهذا الشأن. وهناك أسباب أخرى قويه تزيل الشك أو الوهم عن قياسيته ؛ هى الأسباب العامه التى أشرنا إليها فى مواضع متفرقه من الأجزاء الأربعه فى الرد على من يتشككون فى قياسيه بعض المسائل. كالذى سجلناه فى الجزء الثالث عند الكلام على : «أبنيه المصادر القياسيه» (ص ١٤٤ م ٩٨). ومن تلك الأسباب آراء العالم العبرى ابن جنى التى يرجع إليها المجمع اللغوى فى كثير من بحوثه ، ويستشهد بفصله الرائع الذى عنوانه : (باب فى اللغه المأخوذ قياسا) والذى نقلناه كاملا مستقلا ختمنا به الجزء الثانى. وقد سجلته مجله المجمع فى عددها الأول ، كما سجلته محاضر جلساته مره أخرى فى الصفحه الخامسه والأربعين من محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ، وكذلك آراء العالم الذكى : «الفراء» الذى ورد عنه فى محاضر جلسات المجمع اللغوى (دور الانعقاد الرابع ص ١٠٨): (أنه إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائى ، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبه). وكذلك الزمخشرى ، وغيرهم من الأئمه الذين سردنا آراءهم الجليله.

(١) أشهر الصيغ المستعمله فى جموع القله أربعه :

١ - أفعله. وهو مقيس فى كل مفرد يكون اسما ، (لا وصفًا) ، مذكرا ، رباعيًا ، قبل آخره حرف مدّ ؛ نحو : طعام وأطعمه - بناء وأبنيه - عمود وأعمده - رغيف وأرغفه ...

وهو مقيس أيضا فى كل اسم على وزن : فعال ، أو فعال (بفتح الفاء أو كسرهما) إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد ، أو كانت لامهما حرف عله ، فالأول ، نحو : بنات (١) وأبته ، وزمام وأزمه (٢) ، والثانى نحو (قبا (٣) وأقبيه ، وكساء وأكسيه) - (وفناء وأفنيه ورداء وأرديه) (٤) ...

٢ - أفعال : وينقاس فى كل مفرد ، اسم (لا صفه) على وزن : فعل (بفتح فسكون) صحيح العين ؛ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها ؛ ليست فاؤه واوا ، كوقت. وليس مضعفا كعمّ وجدّ. فمثال صحيح اللام : بحر وأبحر - نهر وأنهر ... ومثال معتلها : ظبى وأظب - جرو ، وأجر (٥).

وينقاس أيضا فى كل اسم رباعى مؤنث تانيثا معنويًا ؛ (أى : بغير علامه تانيث ظاهره) ، قبل آخره مدّه ، (ألف ، أو واو ، أو ياء). مثل : عناق (لأنثى الجدى) وأعنت ، وعقاب (لإحدى الطيور الجارحه) وأعقب ، وذراع وأذرع ، ويمين وأيمن ، وثمرود وعمود (على اعتبارهما من أسماء المؤنث) وجمعهما : أئمد وأعمد.

٣ - أفعال. وينقاس فيما لا- ينقاس فيه «أفعال» السابق ؛ فيطرده فى كل اسم معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف ؛ نحو : ثوب وأثواب ، وسيف

ص: ٥٨٦

١- متاع البيت ، أو الزاد.

٢- انظر جمع «فعل» ص ٥٩١.

٣- العباءه أو البرنس.

٤- الهمزه فى آخر المفردات الأربعه منقلبه عن حرف عله والأصل (قبا و - كساو) (فناى - رداى).

٥- أصل أظب وأجر : «أظبى» ، و «أجرو» ، استثقلت الضمه على الياء فى الكلمه الأولى فحذفت - فالتقى ساكنان الياء والتنوين ؛ فحذفت الياء للتخلص من الساكنين ؛ كطريقه حذفها فى المنقوص. أما فى الكلمه الثانیه فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفه بعد كسره ، ثم حذفت بالطريقه السابقه.

وأسياف ، وباب وأبواب ... وفي كل اسم واوَى الفاء ، أو مضعف ؛ نحو وقت وأوقات ، وعمّ وأعمام.

وفي كل اسم ثلاثى مفتوح الأول ، مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو ضمه ، نحو : جمل وأجمال ، ونمر وأنمار ، وعضد وأعضاد.

وفي كل اسم ثلاثى مكسور الأول مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو تسكينه ؛ نحو : عنب وأعناب ، وإبل وآبال ، وحمل وأحمال.

وفي كل اسم ثلاثى على وزن : «فعل ، أو فعل» (بضم الأول والثانى ، أو بسكون الثانى) ، نحو : عنق وأعناق ، وقفل وأقفال.

فإن كان المفرد على وزن : «فعل» (بضم ففتح) فالكثير (١) أن يكون جمعه على : «فعالن» (بكسر فسكون) ؛ نحو : صرد (٢) وصردان ، ونغر (٣) ونغران ، وجرذ (٤) وجرذان.

وينقاس فى كل اسم على وزن «فعل» معتل اللام أو مضاعفا (٥).

أما الاسم الثلاثى الذى على وزن : «فعل» (بفتح فسكون) صحيح العين - غير ما سبق - فممنع أكثر النحاه جمعه قياسا على : «أفعال» (٦). وهذا منع لا يستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه قياسيا على : «أفعال» فيقال : بحث وأبحاث ، وسهم وأسهم ... و ... (٧) ولا مانع أن يجمع

ص: ٥٨٧

١- كما يأتى فى ص ٥٩٩ -

٢- اسم طائر.

٣- اسم طائر

٤- فأر.

٥- إيضاح هذا فى ص ٥٩٩.

٦- مع أن «التصريح» وحاشيته نقلا- منه نحو عشرين : منها : فرخ وأفراخ - حبر وأحبار - زندق وأزناد - حمل وأحمال - شكل وأشكال - سمع وأسماع - لفظ وألفاظ - لحظ وألحاظ - محمل وأمحال - رأى وآراء - سطر وأسطار - جفن وأجفان - لحن وألحان - نجد وأنجاد - فرد وأفراد - ألف وآلاف - أنف وآناف - وغير ما ذكره كثير متناثر فى المراجع اللغويه ، منه : أرض وآراض - رمس وأرماس - عرش وأعراش - نهر وأنهار - نذل وأنذال - شخص وأشخاص - شرط وأشراط - جفر (أى : الشاه السمينه) وأجفار - بعض وأبعاض - دخل وأدخال - ضرب وأضراب ..

٧- سبب منعهم جمع : «فعل على أفعال» الذى وصفناه هو ما جاء فى الجزء الثانى من كتاب سبويه (ص ١٧٥ بعنوان : هذا تكسير الواحد للجمع ..) من أنه يجمع على فعال ، وعلى فعول ، وأفعال. وأن جمعه : على «أفعال» ليس بالبالب فى كلام العرب وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ ؛ كأفراخ ، وأجداد ، وأفراد. وقد جرى كثير من النحاه وراء سبويه حتى عصرنا ، وكانوا - فى هذه المسأله - متسرعين ؛ بدليل - - ما نقلناه من الصيغ الكثيره فى رقم ٦ من هذا الهامش : وكذلك ما جاء فى الجزء الخامس ص ٣٩٢ من كتاب إرشاد الأريب لمعرفه الأديب ، تأليف ياقوت الرومى ، وطبعه مرجليوث ، ونصه : «حدث أبو حيان

التوحيدى. قال : «قال صاحب بن عباد يوما : «فعل» (بفتح فسكون ، ويريد ما كان منه صحيح العين ، ليس من الأنواع التى ذكروها) و «أفعال» قليل. ويزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا زند وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، وفرد وأفراد. فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفا (أى : كلمه) كلها : فعل وأفعال. فقال : هات يا مدعى. فسردت الحروف ودلت على مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس للنحوى أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر ، والسماع الواسع ، وليس للتقليد وجه إذا كانت الروايه شائعه والقياس مطردا ... وهذا كقولهم : فعيل (بفتح فكسر) على عشره أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجها ، وما انتهيت فى التتبع إلى أقصاه. فقال : خروجك من دعواك فى فعل (بفتح فسكون) يدل على قيامك فى فعيل.» اهـ. وقد يفهم من كلام «التوحيدى» أيضا شىء آخر هو أن الكثير الذى يباح عليه القياس يتحقق بورود ثلاثين مثلا مسموعه منه ، والحق أن هذا فوق الكثير المبالغ فيه فيما أرى ؛ لأنه ساقه فى معرض التحدى وإثبات الحفظ والمعرفه كما يفهم من روح القصد - لا مجرد نقل المسموع الذى يؤيده. وجاء على لسان أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى (وهو الأب أنستاس الكرملى) ما يأتى منقولاً من محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص ٥١ : «إن النحاه لم يصيبوا فى قولهم : إن : «فعلا» لا يجمع على : «أفعال» إلا فى ثلاثه ألفاظ لا رابع لها : وهى : فرخ وأفراخ ، وحمل وأحمال ، وزند وأزناد ، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها. «والذى وجدته أن ما سمع عن الفصحاء من جموع : فعل على أفعال أكثر مما سمع من جموعه ، - أى : المطرده - على : أفعال (بفتح ، فسكون فضم) أو فعال (بكسر ففتح) ، أو : فعول (بضمين) فعدد ما ورد على أفعال هو (١٤٢) اسما ، وعلى فعال (٢٢١) اسما ، وعلى فعالان (كذا : ولعل الصواب فعول) هو (٤٢) فأن يسلموا بجمعه قياسا مطردا على «أفعال» أحق وأولى. لأن عدد ما ورد فيها هو (٣٤٠) لفظه وكلها منقوله عنهم ، لو رودها فى الأمهات المعتمده ؛ مثل القاموس واللسان) ، ثم قال : (يحق للمجمع ألا يعتمد على مجرد الأقوال التى تداولها النحاه ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ولا إمعان فى التحقيق بأنفسهم. أما الذى يؤيده الاجتهاد فمخالف لما أثبتوه. وقد حان الوقت أن ينادى المجمع على رءوس الملأ بهذه القاعده الجديده المبنيه على أقوال الأئمه الفصحاء ...» اهـ. ثم ذكر بعد هذا أن كل الأمثله التى وجدها هى لصحيح العين والفاء ...

- كغيره - على صيغه أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذي يطرد جمعه عليها.

٤ - فعله (بكسر ، فسكون ، ففتح) ... ولا يعرف لهذه الصيغه مفردات لها أوصاف معينة. وإنما يعرف عنها أنها مسموعه في جمع مفردات معدوده بعضها على وزن : فعل (بفتحتين) ؛ نحو : ولد وولده ، وفتى وفتيه ... أو على وزن : فعل (بفتح فسكون) ، نحو : شيخ وشيخه -

ص: ٥٨٨

ثور وثيره. أو على وزن فعل (بكسر ففتح) ، نحو : ثنى (١) وثنيه. أو على وزن : فعال (بفتح أوله وثانيه) نحو غزال وغزله. أو على وزن فعال (بضم ففتح) ، نحو : غلام وغلّمه ، أو على وزن : فاعل (بفتح فكسر) ؛ نحو صبى وصبيه ... وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها إلا السماع المحض ، لأن صيغته : «فعله» لا تطرد في جمع مفردات معينه - كما سبق - وإنما أمر مفرداتها موقوف على السماع (٢) ...

ص : ٥٨٩

١- الأمر الذى يعاد مرتين. وأيضا : الثانى فى السيادة ؛ أى : الذى يلى الرئيس الأكبر فى السيادة والمكانه. ومن الأول قوله عليه السلام : لا ثنى فى الصدقه. أى : لا تؤخذ مرتين فى السنه ...

٢- للأوزان الثلاثه الأولى ضوابط عرضها ابن مالك مختصره بقوله فى : «أفعل». لفعل اسما صحّ عينا : «أفعل» وللرباعى اسما ايضا يجعل إن كان كالعناق والذراع فى مدّ ، وتأنيث ، وعدّ الأحرف وقد اكتفى ابن مالك فى ضابط «أفعل» بأن مفرده يكون صحيح العين ، وأن الرباعى يكون كالعناق فى المد ، والتأنيث ، وعدد الحروف. وقد شرحنا المراد. ثم قال فى صيغته : «أفعل» ، إن الذى لا يطرد جمعه على «أفعل» يجمع على «أفعال» : والغالب أن «فعالان» هو جمع لفعل. كصردان فإن مفرده صرد : وغير ما «أفعل» فيه مطّرد من الثلاثى اسما «بأفعال» يرد وغالبا أغناهمو «فعالان» فى «فعل» : كقولهم : صردان ثم انتقل إلى صيغته : «أفعله» ، فقال : فى اسم مذكّر رباعى بمدّ ثالث - «أفعله» عنهم أطرد والزمه فى «فعال» أو : «فعال» مصاحبى تضعيف ، أو إعلال أما وزن «فعله» ومفرده لا يكون إلا سماعيا فعرضه فى الشطر الثانى من بيت بعد هذا مباشرة ، شطره الأول خاص بجمع من جموع الكثره. (سيجىء فى هامش ص ٥٩١) قال : «فعل» لنحو أحمر وحمرا و «فعله» جمعا بنقل يدرى يريد من الشطر الثانى أن «فعله» ، يدرى مفرده ويعلم بالنقل الوارد عن العرب وبالسماع المأثور عنهم. فلا ضابط له ولا قياس.

أشهرها ثلاثة وعشرون جمعا قياسيًا. وقبل أن نسردها ، ونذكر شروط اطرادها نذكر أن لكل مفرد من مفرداتها جموعا مسموعه متعدده تخالف هذه الجموع القياسيه المطرده - وقد أوضحنا الحكم فى هذا (١) - وفيما يلي القياسيه :

١ - فعل (بضم فسكون) وهو جمع قياسى لشيئين ، «أفعل» وصف لمذكر (٢) ، و «فعلاء» وصف لمؤنث ؛ نحو : (أحمر وحمراء ، وجمعهما : حمر.) (وأخضر وخضراء ، وجمعهما : خضر.) (وأصفر وصفراء ، وجمعهما : صفر.) ...

ويجب ترك فائه مضمومه إن كانت عينه صحيحه أو معتله بالواو ، نحو : خضر ، وزرق ، وسود ، وحوّ ؛ (فى جمع : أخضر وخضراء ، وأزرق وزرقاء ، وأسود وسوداء ، وأحوى وحوّاء (٣)) ففى هذه الأمثله - وأشباهها - تسلم ضممه الفاء فى الجمع ، وتبقى على حالها.

أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضممه الفاء كسره ؛ لتسلم الياء من القلب ، (نحو : أبيض وبيضاء ، وجمعهما : بيض ؛ بكسر الباء.) ومثل : (أعين (٤) وعيناء وجمعهما : عين ، بكسر العين). ووزن الجمع «فعل» ، بضم الفاء كأصله ، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضممتها كسره.

ويجوز فى ضروره الشعر ضم العين من هذا الجمع بشرط أن تكون صحيحه

ص : ٥٩٠

١- فى ص ٥٨٤.

٢- استثنى ابن هشام - كما نقل عنه الصبان - أربعة من ألفاظ التوكيد المعنوى التى سبق الكلام عليها فى باب من الجزء الثالث ؛ هى : (أجمع - أكتع - أبتع - أبصع -) مصرحا بأنها لا- تجمع جمع تكسير ، وإنما تجمع جمع سلامه فقط. ولكن الأمثله التى عرضتها المراجع النحويه المختلفه فى باب التوكيد اشتملت على جمعها للتكسير على صيغته : «فعل» ولم تقتصر على جمع السلامه. فلعل المراد هو منع تكسيرها على : «فعل».

٣- الحوه : سواد يميل إلى خضره ، أو حمره تميل إلى سواد.

٤- أعين الرجل : اتسعت عينه واشتد سوادها.

وغير مضعفه ، وأن تكون لامه صحيحه كذلك ؛ مثل : «النجل» (١) في قول الشاعر :

طوى الجديدان (٢) ما قد كنت

أنشره

وأنكرتنى ذوات الأعين النجل

ولا يجوز ضم العين إن كانت معتله ، نحو : بيض وسود ، أو كانت مضعفه ، نحو : غرّ ، جمع أغر أو غرّاء. أو كانت اللام معتله ؛
نحو : عشى وعمى ، جمع : أعشى وعشواء ، وأعمى وعمياء (٣) ...

٢ - فعل (بضم أوله وثانيه). وينقاس في شيئين :

أولهما : وصف على : «فعل» (بفتح فضم) بمعنى فاعل ، نحو : صبور وغفور ؛ فجمعهما القياسى : صبر وغفر ، فإن كان بمعنى
مفعول - نحو : حلوب ، وركوب - لم يجمع هذا الجمع.

ثانيهما : اسم رباعى صحيح اللام ، قبل لامه مدّه ؛ سواء أكانت ، ألفا ، أم واوا ؛ أم ياء ، غير أن المدّه إن كانت ألفا يجب أن
يكون الاسم غير مضاعف ومن الأمثله ؛ عماد وعمد ، وأتان وأتن ، وعمود وعمد ، وقلوص (٤) وقلص ، وبريد وبرد ... فلا فرق
في هذا الاسم بين المذكر والمؤنث.

فإن كانت المده ألفا والاسم الرباعى مضعفا فقياس تكسيره : «أفعله» ، نحو : زمام وأزمّه ، وهلال وأهله ، وسنان ، وأسنه ... -
كما سبق عند الكلام على : «أفعله» (٥). أما إن كانت المدّه ياء أو واوا فالاسم المضعف يجمع على : «فعل» أيضا ؛ نحو : سرير
وسرر ، وذلول وذلل (٦).

ويجب - فى غير الضروره الشعريه - تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا ؛

ص : ٥٩١

١- جمع ، مفرده : نجلاء ، وهى العين المتسعه ؛ يقال : عين نجلاء ، أى : واسعه.

٢- الليل والنهار.

٣- وإلى ما سبق يشير ابن مالك فى صدر البيت السالف فى هامش ص ٥٨٩ ، وهو : فعل لنحو أحمر وحمرا

٤- الناقه الشابه القويه.

٥- ص ٥٨٦.

٦- انظر «د» فى ص ٥٩٣ ، ففيها بيان حكم آخر.

نحو : سوار وسور ، وسواك وسوك ، وصوان (١) وصون - أما فى الضروره الشعريه فيجوز بقاؤها مضمومه.

وإن كانت عينه ياء جاز ضمها أو تسكينها. لكن يجب عند تسكينها كسر فائه ، لتسلم الياء ؛ نحو : سيال (٢) وسيل أو : سيل ...

ويجوز تسكين عينه إن كانت حرفا صحيحا ؛ نحو : كتاب وكتب ، أو : كتب ، وأتان وأتن أو أتن ...

ويمتنع تسكين عين المضعف (٣) ؛ نحو : سرير ، سرر (٤) ...

فللعين فى هذا الجمع أربع حالات : وجوب ضمها - وجوب تسكينها ، إلا فى المضعف ، فيمتنع - جواز الأمرين من غير تغيير حركة الفاء - جواز الأمرين مع وجوب كسر الفاء إن سكنت العين وكانت ياء.

٣ - فعل (بضم ففتح) ويطرّد فى أربعة أشياء.

(أ) اسم على وزن : «فعله» (بضم فسكون) سواء أكان صحيح اللام ، أم معتلها ، أم مضاعفها ؛ نحو : غرفه وغرف ، ومدية ، ومدى ، وحبّه وحبج.

(ب) وصف على وزن : «فعلى» التى هى مؤنث الوصف المذكور : «أفعل» ، نحو : الكبرى ، والوسطى ، والصغرى ؛ فجمعها القياسى : الكبير والوسط ، والصّغر ، والمفرد المذكور هو : أكبر ، وأوسط. وأصغر. ولا يصح

ص : ٥٩٢

١- ما يسمى : «الدولاب».

٢- (بفتح السين وكسرها) نوع من الشجر له شوكة.

٣- ويجوز فتحها بمراعاة ما سيأتى فى «د» فى الصفحه التاليه.

٤- وفى الكلام على : «فعل» يقول ابن مالك : وفعل لاسم رباعى بمد قد زيد قبل لام اعلا لا فقد ما لم يضاعف - فى الأعم - ذو الألف وفعل جمعا لفعله عرف (إعلا لا- : مفعول به للفعل : فقد. والأصل ؛ قد زيد قبل لام ، وحرف اللام فقد إعلا لا. أى بشرط أن تكون اللام صحيحه ، و «ذو» نائب فاعل للفعل : يضاعف. وبشرط ألا يكون الاسم الذى قبل آخره ألف - مضاعفا ، وهذا فى الاستعمال الأعم الأغلب المطرد. وبقيه البيت الثانى لا شأن له «بفعل» وإنما يختص بوزن آخر سيجىء ؛ هو : فعل.

جمع «حبلِي» على «حبل» لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له.

(ح) اسم على وزن : فعلة (بضم أوله وثانيه) ، نحو : جمعه وجمع.

(د) كل جمع تكسير على وزن : «فعل» (١) (بضمّتين) وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربيّه تخفيفه بجعله على وزن : «فعل» (بضم أوله ؛ وفتح ثانيه) ، نحو : جديد وذلول ؛ فقياس جمعهما للتكسير : جدد وذلل ، ويصح التخفيف ؛ فيقال : جدد وذلل ...

٤ - فعل (بكسر ففتح) ويترد في اسم تام (٢) على وزن : «فعلة» (بكسر فسكون) ، نحو : كسره وكسر ، بدعه وبدع ، فريه وفري . وقد يجمع فعلة على فعل ؛ وهو قياسي ، ولكنه قليل نحو حليه وحلى ، ولحيه ولحى (بضم أولهما في التكسير أو بالكسر).

فإن كان المفرد صفه لم يجمع قياسا هذا الجمع ؛ نحو : صغره وكبره (بمعنى : صغير وكبير) وكذلك إن كان غير تام ، نحو : رقه (٣) ، وأصلها ورق (بكسر الواو) حذفت فاؤها ، ونقلت حركتها إلى الحرف الساكن بعدها ، وعوّض عنها تاء التانيث في آخره ؛ فلا يقال : «ورق» بجمع المفرد ، بعد إرجاع الحرف المحذوف ، وإبقاء التاء التي هو عوض عنه . فهذا لا يصح ؛ لأن فيه جمعا بين العوض والمعوّض عنه (٤) ...

٥ - فعلة (بضم ففتح) وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل ، على وزن : فاعل ، معتل اللام بالياء أو بالواو ؛ نحو ؛ رام ورماه ، ساع وسعاه ، غاز وغزاه ، داع ودعاه . وأصل : رماه وسعاه وغزاه ودعاه - رميه ، وسعيه وغزوه ، ودعوه . وكلها على وزن : «فعلة» تحرك حرف العله وانفتح ما قبله ، فانقلب حرف العله ألفا ؛ فصار جمع التكسير على الصورة السالفه ، ووزنها «فعلة» بالرغم مما دخلها من التغيير.

ص : ٥٩٣

١- سبق الكلام عليه في ص ٥٩١.

٢- لم يحذف من أصوله شيء .

٣- فضه .

٤- في الجمعين : فعل وفعل يقول ابن مالك : ... وفعل جمعا لفعله عرف ونحو : كبرى ، ولفعله فعل وقد يجيء جمعه على فعل

فلا- يجمع على هذا الوزن ما كان اسما ، نحو : واد ، وعاد (اسم قبيله) ، ولا ما كان وصفا لمؤنث ؛ نحو : ساريه وعاديه ، ولا ما كان وصفا لمذكر غير عاقل ؛ نحو : أسد ضار ، أو وصفا وزنه على غير فاعل ؛ كجميل ، أو صحيح اللام ؛ كعالم ...

٦- فعله (بفتح أوله وثانيه) ، وهو مقيس فى كل وصف على وزن : «فاعل» ، لمذكر ، عاقل ، صحيح اللام ، نحو : كامل وكملة ، وكاتب وكتبه ، وبارّ وبرره .

فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف ؛ نحو : واد وعاد ، اسمين ... ولا ما كان وصفا على غير فاعل ، نحو : حذر ، ولا ما كان وصفا لمؤنث ؛ نحو : طالق ، وحامل (بمعنى حبلى) ، ولا- ما كان وصفا لغير العاقل ؛ نحو : صاهل ، ولا- حق ، وسابق ؛ من أوصاف الحصان ، ولا ما كان وصفا معتل اللام ، نحو : ساع ، وداع (١) ...

فأوصاف المفرد هنا هى أوصافه فى الصيغه السابقه إلا أن اللام هنا صحيحه وهناك معتله .

٧- فعلى (بفتح فسكون) ، وهو مقيس فى كل وصف دالّ على آفه طارئه ؛ من موت ، أو ألم ، أو عيب ونقص ، (أى نقص) ، ويشمل سبعة أنواع :

(١) المفرد الذى على وزن : «فعليل» بمعنى : مفعول ، نحو : صريع ، وقتيل ، وجريح . والجمع ؛ صرعى ، قتلى ، جرحى . وهذه أوصاف داله على موت ، أو توجع .

ص : ٥٩٤

١- وفى جمعى فعله وفعله يقول ابن مالك : فى نحو : رام ذو أطراد فعله وشاع نحو : كامل وكملة واكتفى بالمثال «رام» فلم يذكر الشروط الخاصه بجمع هذا المفرد على : فعله ، لأن الشروط التى سردناها متحققه فى المثال . كما استغنى بالمثال : «كامل» الذى قياس جمعه للتكسير «فعله» عن سرد الشروط ، لأن المثال جامع لها . والمراد بالشيوع فى الشطر الثانى من البيت : الشيوع الذى يفيد الاطراد ، لأن بعض الأشياء الشائعه لا تكون مطرده عند فريق من قدامى النحاه . وقد ذكرنا فى هامش ص ٥٨٥ ما قرره المجمع اللغوى ، وهو : أن الشيوع والاطراد فى كلام القدماء بمعنى واحد ، وكلاهما يقاس عليه .

(ب) المفرد الذى على وزن : فعيل ؛ بمعنى فاعل ؛ نحو : مريض ومرضى (١).

(ح) المفرد الذى على وزن : فعل ؛ كزمن وزمنى ،

والوصفان السالفان دالان على الألم.

(د) المفرد الذى على وزن فاعل ، نحو : هالك وهلكى.

(ه) المفرد الذى على وزن : فيعل (بفتح ، فسكون ، فكسر) ، نحو : مَيّت وموتى.

(و) المفرد الذى على وزن : أفعل ، كأحمق وحمقى.

(ز) المفرد الذى على وزن فعلان : كسكران وسكرى.

وهذان الوصفان الأخيران دالان على نقص وعيب (٢) ...

٨ - فعله (بكسر ففتح) وهو مقيس فى كل اسم صحيح اللام ، على وزن : فعل (بضم فسكون) ، نحو : قرط وقرطه ، ودرج ودرجه ، وكوز وكوزه ، ودبّ ودبيه. ومن القليل المقصور على السماع أن يكون جمعا لفعل (بفتح فسكون) أو : لفعل (بكسر فسكون) ، نحو : غرد (٣) وغرده - قرد وقرده (٤) ...

ص: ٥٩٥

١- وقد يجمع «فعليل» هذا على صيغه أخرى إن وافق البيان الآتى فى ص ٥٩٧ و ٦٠٠ و ٦٠١.

٢- وفى فعلى يقول ابن مالك : فعلى لوصف ، كقتيل وزمن وهالك. وميّت به قمن (قمن ، أى : حقيق وجدير). يريد : أن : «فعلى» جمع لكل وصف على وزن : «فعليل» و «فعل» ، و «فاعل» كالأمثله السابقه وما يؤدى معناها ، فى الدلاله على الهلاك أو المرض أو الألم .. ثم قال : إن ما كان على وزن : فيعل ؛ كميّت ، حقيق بأن يجمع هذا الجمع فيقال فيه : موتى. وأصل : «ميّت» ميوت اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء.

٣- نوع من النبات الصحراوى ، المسمى : الكمأه ، واختلفوا فى ضبط الغين فى المفرد ؛ فقيل مفتوحه ، وقيل مكسوره.

٤- وفى فعله يقول ابن مالك : لفعل اسما صحّ لاما «فعله» والوضع - فى فعل وفعل - قلّله (الوضع العربى ، وهو وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها الوارده عنهم - قلل أن يكون وزن فعله جمعا لاسم على وزن : فعل ، أو فعل ؛ فكلمه : «الوضع» مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية : قلّله).

٩- فَعَلٌ : (بضم أوله ، وتشديد ثانيه المفتوح) ، وهو مقيس في كل : وصف ، صحيح اللام ، على وزن : فاعل ، أو فاعله ، سواء أكانت عينهما صحيحه أم معتله ؛ نحو : قاعد وقاعده ، ونائم ونائمه ، والجمع : قَعِيد ، ونَوْم . ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون : «فَعَلٌ» جمعا لوصف معتل اللام لمذكر على وزن : فاعل ، نحو : غَزَى ، وسَرَى ، وعَفَى ، فى جمع : غاز ، وسار ، وعاف .

١٠- فَعَّالٌ (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، وهو مقيس فى كل وصف صحيح اللام لمذكر ، على وزن : فاعل ، نحو : صائم وصَوَّام ، قارئ وقراء . ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون جمعا لوصف (صحيح اللام على وزن : «فاعله» ، كقول الشاعر :

أبصارهن إلى الشبان مائه

وقد أراهن عنى غير صدّاد

جمع لصادّه (١) ...

١١- فَعَالٌ (بكسر ففتح من غير تشديد) ، وهو مقيس فى مفردات كثيره الأوزان ، وأشهرها ثلاثه عشر وزنا :

الأول والثانى : «فعل» ، وفعله» (بفتح الأول وسكون الثانى فيهما) اسمين أو وصفين ، ليست فائهما ولا عينهما ياء . نحو : كعب وكعاب ، وقصعه وقصاع ، وصعب وصعاب ، وخدله (٢) وخدال .

فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على «فعال» نادر ، لا يقاس عليه ؛ نحو : يعر (٣) ويعار ، وضياف وضيعة وضياع (٤) ...

ص: ٥٩٦

١- وفى الجمعين الأخيرين : (فَعَلٌ وفَعَّالٌ) يقول ابن مالك : وفَعَلٌ لفاعل ، وفاعله وصفين ؛ نحو : عاذل وعاذله ومثله الفَعَّالٌ فيما ذكرا وذان فى المعللّ لما ندرنا ويفهم من البيت الثانى أن الفَعَّالٌ كالفَعَلٌ ، ولكن بشرط أن يكون المفرد مذكرا ، وأن الوزنين نادران فى الوصف المعتل اللام ؛ نحو : غاز ، وغزى ، وغزّاء .

٢- سمينه الذراعين والساقين .

٣- الجدى يوضع فى حفره عميقه ، ليجىء الأسد لافتراسه ؛ فيتردى فيها ، ويتمكن الصيادون من صيده . أو الإجهاز عليه . ومن أمثال العرب : أذلّ من يعر ، وهو : الجدى ..

٤- وفى هذا يقول ابن مالك : - - «فعل وفعله» ؛ «فعال» لهما وقلّ فيما عينه «اليا» منهما ولم يذكر أنه قليل فيما فائّه «اليا» أيضا .

الثالث ، والرابع : فعل وفعله (بفتح أولهما وثانيهما) ، بشرط أن يكونا اسمين ، لأمهما صحيحه ، وغير مضعفه ، نحو : جبل وجبال ، وجمل وجمال ، ورقبه ورقاب ، وثمره وثمار ... فخرج نحو : بطل وبطله ؛ لأنه وصف ، ونحو : فتى وعصا ؛ لاعتلال لأمهما ، ونحو : طلل ، لأنه مضعف اللام ...

الخامس ، والسادس : فعل (بكسر فسكون) وفعل (بضم فسكون) بشرط أن يكونا اسمين ، وأن يكون «فعل» غير واوى العين ؛ كحوت ، ولا يائي اللام كمدى (١) ، ومن الأمثلة : ذئب وذئاب ، بئر وبئار ، رمح ورماح ، دهن ودهان (٢) ...

السابع ، والثامن : فعيل بمعنى فاعل (٣) ، ومؤنثه ؛ بشرط أن يكونا وصفين ، ولأمهما صحيحه ، نحو : ظريف وظريفه وجمعهما : ظراف. وكريم وكريمه وجمعهما : كرام ، وشريف وشريفه وجمعهما : شراف. فخرج نحو : حديد وجريده ؛ لأنهما اسمان ، ونحو : غنى وولئ ؛ لاعتلال لأمهما ، وكذلك جريح وجريحه ؛ لأنهما وصفان بمعنى مفعول ، لا فاعل (٤) ...

وإذا كان فعيل هذا ومؤنثه معتلى العين بالواو ، صحيحى اللام فإن العرب تكاد تلتزم فى جمعها صيغه : فعال ؛ نحو : (طويل وطويله ، وجمعهما :

ص: ٥٩٧

- ١- نوع من المكاييل يسمى : القفيز الشامى ، وهو غير المكيال الذى يسمى : المد.
- ٢- فى الأربعة الأخيره يقول ابن مالك : و «فعل» أيضا له : «فعال» ما لم يكن فى لامه اعتلال أو يك مضعفا. ومثل : «فعل» ذو التاء «فعل» «مع فعل» ؛ فاقبل أى : اقبل جمع : «فعل وفعل» على «أفعال». ولم يذكر شروط جمعها وقد ذكرناها. والمراد بقوله : «ذو التاء» ما كان على وزن : «فعل» وختم بها فصار : «فعله». مع استيفائه الشروط
- ٣- قد يجمع على صيغه أخرى إن وافق ، ما فى ص ٦٠٠ و ٦٠١.
- ٤- وفى : «فعل» هذا يقول ابن مالك : وفى : «فعل» وصف فاعل ورد كذاك فى أنثاه أيضا اطرء

طوال)، (وقويم (١) وقويمه ، وجمعهما : قوام) ، (وصواب وصويبه (٢) ، وجمعهما : صواب ...)

التاسع ، والعاشر ، والحادي عشر : وصف على وزن : فعلان ، أو على مؤنثيه : فعلى ، وفعالنه (بفتح وسكون فى الثلاثه) ، نحو : غضبان وغضبي ، وجمعهما غضاب ، ومثل : ندمان وندمانه ، وجمعهما : ندام.

الثاني عشر ، والثالث عشر : وصف على وزن : فعلان ، أو على مؤنثه : فعالنه (بضم فسكون فيهما) ؛ نحو : خمصان (٣) وخمصانه ، وجمعهما : خماص (٤) ...

هذا ، وجمع : «فعال» من جموع التكسير التى لها مفردات كثيره غير قياسيه.

* * *

١٢ - فعول (بضم أوله وثانيه) ويترد فى ألفاظ :

منها : الاسم الذى على : «فعل» (بفتح فكسر) ، نحو : كبد وكبود ، نمر ، ونمور ...

ومنها الاسم الثلاثى الساكن العين بشرط أن يكون مفتوح الفاء ، وليس معتل العين بالواو ، نحو : كعب وكعوب - رأس ورءوس - عين وعيون.

فخرج منه ، نحو : حوض ، فلا يجمع على : فعول ...

ومنها : الاسم الثلاثى ساكن العين ، مكسور الفاء ؛ نحو : علم وعلوم

ص : ٥٩٨

١- حسن القامه.

٢- صائبه.

٣- جائع.

٤- يقول ابن مالك فى الجموع الخمسه الأخيره ، وفى : «فعليل» معتل العين بالواو ، صحيح اللام ؛ نحو : طويل - وقد سبق الكلام عليه قبلها مباشره - : ما نصه : وشاع فى وصف على : «فعالنا» أو : «أنثييه» ، أو على : «فعالنا» ومثله : «فعالنه». والزمه فى نحو : «طويل ، وطويله» تفى أى : تفى بالمطلوب ، وتحقق القياس. والمراد بالشيوع هنا : الاطراد والكثرة التى يقاس عليها.

- حلم وحلوم - ضرس وضروس (١).

ومنها: الاسم الثلاثي ساكن العين، مضموم الفاء بشرط ألا يكون معتل العين بالواو: كحوت، ولا معتل اللام؛ كمدى - وهو نوع من المكاييل، كما سبق (٢)، ولا مضعف اللام؛ كمد - لنوع من المكاييل أيضا - ومن الأمثلة الصحيحة: جند وجنود؛ برد وبرود.

أما: معتل العين بالواو فالغالب جمعه على: فعلان؛ مثل: حوت وحيتان، وأما المعتل اللام فالغالب جمعه على: «أفعال»، نحو: مدى وأمداء - بقلب يائه همزه؛ طبقا لقواعد الإعلال - وكذلك مضعف اللام، نحو: مدّ وأمداد.

ومنها: اسم ثلاثي على وزن: «فعل» (بفتح أوله وثانيه) الخالي من حروف العله. وهذا النوع مختلف في اطراده؛ فقليل: يجمع قياسا على: «فعل» وهذا حسن، وقيل سماعا فقط، نحو: أسد وأسود، وشجن وشجون. والذين يقولون بقياسيته يشترطون ألا يكون وصفا ولا مضاعفا، فلا يجمعون كلمه: نصف (٣) ولا لب (٤) على: نصوف، ولبوب.

١٣ - فعلان (بكسر فسكون) وهو مقيس في ألفاظ، منها: اسم على وزن: «فعال» (بضم ففتح): نحو؛ غلام وغلمان، وغراب وغربان.

ومنها: اسم على: «فعل» (بضم ففتح)؛ نحو: جرد وجرذان - صرد (٥) وصردان.

ص: ٥٩٩

١- وفي جمع: «فعل» بأنواعه المختلفه التي شرحناها يقول ابن مالك: وبفعول: «فعل»؛ نحو: كبد يخصّ غالبا. كذاك يطرّد في «فعل» اسما مطلق «الفا» و «فعل» له وللفعال فعلان حصل المراد بمطلق «الفاء» أن فاءه ليست مقيدة بالفتح، أو بالكسر، أو بالضم، ولم يذكر الشروط والتفصيلات الخاصه بفتح الفاء، ومضمومها، وقد سردناها. والجزء الأخير من البيت الثاني خاص بجمع آخر هو، «فعال» وسيجيء الكلام عليه.

٢- في رقم ١ من هامش ص ٥٩٧

٣- المرأه المتوسطه السن.

٤- موضع القلاده من العنق.

٥- طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير. وقد سبقت الإشارة لهذا الجمع في ص ٥٨٧.

ومنها: اسم على: «فعل» (بضم فسكون) معتل العين بالواو؛ نحو: حوت وحيتان - كوز وكيزان - عود وعيدان ...

ومنها: اسم على «فعل» (بفتح ففتح)؛ والأغلب أن تكون عينه في الأصل معتله؛ نحو: تاج وتيجان، ونار ونيران، وقاع وقيعان، وخال وخیلان (١) والأصل: توج، ونور، وخیل (٢) ... (تحرك حرف العلة في المفرد، وانفتح ما قبله، فانقلب ألفا).

١٤ - فعلائن (بضم فسكون) ويطرّد في اسم على وزن: فعل (بفتح فسكون)، نحو: ظهر وظهران، ووطن وبطنان، وفي اسم صحيح العين على وزن: فعل (بفتح ففتح)، نحو: حمل وحملان، بلد وبلدان. وفي اسم على: فعيل؛ نحو: رغيف ورغفان، وكثيب وكشبان ... (٣)

١٥ - فعلاء (بضم ففتح) ويطرّد في أشياء منها:

«فعليل» بمعنى: فاعل، وصفا لمذكر عاقل (٤)؛ أو بمعنى: مفعّل (بضم فسكون: فكسر) أو بمعنى: مفاعل (بضم ففتح، ثم كسر العين) بشرط أن تكون صيغته «فعليل» في الثلاثه غير مضعفه، ولا معتله اللام. ومن الأمثله: (كريم وكرماء، وبخيل وبخلاء، وظريف وظرفاء) وكذا: (سميع؛ بمعنى: مسمع، وجمعه: سمعاء، وأليم بمعنى: مؤلم، وجمعه ألماء. وخصيب بمعنى: مخصب وجمعه: خصباء)، وكذا: (خليط بمعنى: مخالط، وجليس؛ بمعنى: مجالس، وقرع بمعنى: مقارع ... وجموعها: خلطاء - جلساء - قرعاء).

ص: ٦٠٠

١- النقط المخالفه لبقية لون البدن.

٢- وفي «فعلائن» يقول ابن مالك: وللفعال: فعلائن حصل وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما. وقلّ في غيرهما

٣- وفي هذه الأسماء الثلاثه التي تجمع قياسا على: فعلائن - يقول ابن مالك: و«فعلاء» اسما، و«فعليل» و«فعل» غير معلّ العين: فعلائن شمل (فعلا: مفعول به مقدم للفعل: شمل في آخر البيت). يريد: أن الجمع: «فعلائن» يشمل من المفردات أنواعا منها: فعل، وفعيل، وفعل ...

٤- وقد يجمع على صيغته أخرى إن وافق ما في ص ٥٩٧ و ٦٠١.

ومنها: «فاعل»، وصفا دالا- على غريزه، وسجيه، وأمر فطرى غير مكتسب - غالبا - نحو: عاقل وعقلاء - نابه ونبهاء - شاعر وشعراء (١). أو دالا على ما يشبه الغريزه والسجيه فى الدوام وطول البقاء؛ نحو: صالح وصلحاء.

١٦ - أفعلاء (بفتح، فسكون، فكسر، ففتح...) وهو مقيس فى كل وصف على وزن: «فعليل» (بفتح فكسر) بمعنى: فاعل (٢). بشرط أن يكون مضعفا أو معتل اللام، نحو: (عزيز وأعزاء، وشديد وأشداء، وقوى وأقوياء - وولى - وأولياء... ومن القليل الذى لا- يقاس عليه: صديق وأصدقاء، لأنه ليس مضعفا، ولا معتل اللام. وكذلك ظنين (أى: متهم)، وأظنأء، لأنه بمعنى مفعول، لا فاعل.

١٧ - فواعل: وهو مقيس فى أشياء أشهرها سبعة؛ هى:

(أ) فاعله: سواء أكان اسما أم صفة. وقد اجتمعا فى قوله تعالى: (لَنَسِيْءًا فَعًا بِالنَّاسِ يَهُ، نَاصِيَةً، كَاذِبًا، خَاطِئًا). فالنَاصِيَةُ: اسم، وكاذبه وخاطئه وصفان. والجمع نواص، كواذب، خواطئ.

(ب) اسم على: «فوعل» أو: فوعله (بفتح، فسكون، ففتح، فيهما)، نحو: جوهر، وكوثر، وصومعه، وزوبعه. وجمعها: جواهر، وكواثر، وصوامع، وزوابع.

(ج) فاعل (بفتح العين) اسما؛ كخاتم، وقالب، وطابع (بفتح العين فى الثلاثه. طبقا لإحدى اللغتين) (٣) وجمعها: خواتم، وقوالب، وطوابع.

(د) فاعلاء (بكسر العين وفتح اللام). اسما، نحو: قاصعاء، وراهطاء، وناقفاء، والأسماء الثلاثه لبحر اليربوع (٤).

ص: ٦٠١

١- وفى فعلاء وأفعلاء يقول ابن مالك: ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلنا وناب عنه «أفعلاء»؛ فى المعل لاما، ومضعف. وغير ذاك قل وقد قيل: إن «أفعلاء» هذا نائب عن «فعلاء» لعل مصنوعه دفعها المحققون. ولا داعى للتسميه ولا للتعليل؛ لأن العله الحقيقيه هى استعمال العرب هذا الوزن جمعا لفعل بمعنى فاعل إذا كان مضعفا أو معتل اللام.

٢- وقد يجمع على صيغه أخرى إن طابق ما فى ص ٥٩٧ و ٦٠٠

٣- والثانيه: الكسر.

٤- حيوان كالفأر، ولكنه أكبر منه قليلا.

(ه) فاعل (بكسر العين) اسما ، نحو : جائز (١) وكاهل (٢) ، وجمعهما : جوائز وكواهل .

(و) فاعل (بكسر العين) وصفا خاصا بالمؤنث العاقل ، ولا تدخله تاء التأنيث - غالبا (٣) - نحو ؛ طالق وطوالق .

(ز) فاعل (بكسر العين) وصفا لمذكر غير عاقل (٤) ؛ نحو : صاهل وشاهق (للمكان المرتفع) والجمع : صواهل وشواهق .

ومن كلامهم السالف يتبين أن صيغته : «فاعل» (بكسر العين) إذا كانت وصفا لمذكر عاقل (٥) فإنها لا تجمع على «فواعل» وقد حكم أكثر النحاه بالشذوذ على ما خالف هذا من مثل : شاهد وشواهد ، وفارس وفوارس ، وناكس ونواكس في قول الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم

خضع الرقاب ، نواكس الأبصار

وتأول غيرهم الأمثلة السالفة ونظائرها - مع كثرتها - تأويلا غير مقبول ، (كأن يقول : إن مفرد هذا الجمع ليس : «فاعلا» ، وإنما هو : «فاعله» والأصل : طوائف فوارس ، وطوائف نواكس ... فالجمع عنده صفه لموصوف ، مفردة : فاعله ؛ فيكون جمعها قياسا : على : فواعل . وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعها للقياس . وفي كل هذه التأويلات تكلف وتصنع معييان .)

والحق أن صيغته (فاعل) تجمع قياسا على «فواعل» سواء أكانت صيغته «فاعل» صفه للمذكر العاقل أم غير العاقل ؛ لكن مراعاة الشرط (٦) أفضل

ص : ٦٠٢

١- الخشبه فوق حائطين . والخشبه التي تحمل خشب السقف ...

٢- اسم للمكان الذي تتلاقى فيه الكتفان .

٣- انظر هامش ص ٥٤٨ لتكملة المسأله .

٤- انظر هامش ص ٥٤٨ لتكملة المسأله .

٥- وفي : «فواعل» يقول ابن مالك : فواعل : لفوعل ، وفاعل وفاعلاء مع نحو : كاهل وحائض ، وصاهل . وفاعله وشذ في

الفارس مع ماثله يشير «بكاهل» إلى الاسم الذي على وزن : فاعل (بكسر العين) و «بحائض» إلى الوصف الذي على وزن : فاعل

(بكسر العين) . خاصا بالأنثى . و «بصاهل» : إلى فاعل (بكسر العين) وصفا لما لا يعقل ..

٦- وهو أن تكون الصيغه وصفا لمذكر غير عاقل .

لأنه الأكثر ، أما من لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئه ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح وإن كان دونه في القوه
(١) ...

١٨ - فاعل وهو مقيس في كل رباعي - اسم أو صفة - مؤنث تأنيثاً لفظياً أو معنوياً ، ثالثه مدّه ، ألفا كانت ، أو واوا ، أو ياء .
فيشمل عشره أوزان ؛ خمسة مختومه بالتاء (٢) ، وخمسه مجردة منها .

فالتى بالتاء منها : «فعاله» (مضمومه الفاء ، أو مفتوحتها ، أو مكسورتها) ؛ نحو : ذؤابه وذوائب ، وسحابه وسحائب ، ورساله
ورسائل .

ومنها : فعوله (بفتح الفاء) ، نحو : حموله وحمائل .

ومنها : فعيله (بفتح فكسر) ، نحو : صحيفه وصحائف . ويشترط ألا تكون صفة بمعنى «مفعوله» ؛ كجريحه ، بمعنى : مجروحه ؛
فلا يقال : جرائح .

والمجردة من التياء (ويشترط فيها أن تكون لمؤنث معنوي) هي : فعال (بكسر أوله وفتح ثانيه) ، نحو : شمال (٣) وشمائل -
وفعال (بضم)

ص : ٦٠٣

١- أما سبب الإباحه وعدم التقيد بالشرط (الذي يقضى بالأ تجميع صيغه «فاعل» على «فواعل» إذا كانت وصفا لمذكر عاقل) ؛
فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهدائه في الكلام الفصيح الذي يحتج بصحته ، إلى جموع كثيره جاوزت الثلاثين ،
وكل واحد منها وصف لمذكر عاقل ومن هذه الجموع : سابق وسوابق - هالك وهالك - سابع وسوابح - حاسر وحواسر -
قارئ وقواري - كاهن وكواهن - عاجز وعواجز - غائب وغوائب - رافد وروافد - حاج وحواج ... وقبل اليوم وقف صاحب
خزانه الأدب (في الجزء الأول ، ص ١٩٠ طبعه المطبعه السلفيه) عند كلامه على بيت الفرزدق السابق وما تضمنه من جمع
التكسير «نواكس» فعرض أمثله من هذا الجمع ، جاوزت العشره - ثم وصلت بعده إلى ما ذكرناه أو يزيد . وفي المصباح المنير
(ماده فرس) بعض منها وبعض يغيرها مثل : صاحب وصواحب ، وناكص ونواكص .. و .. وأقوى مما سبق وأصرح ما جاء في
كتاب «تاج العروس ، شرح القاموس» ج ١ ماده : قرآن ، عند الكلام على : «قواري» ما نصه : «قواري» كدنانير - وفي نسختنا :
«قواري» كفواعل ، وجعله شخنا من التحريف . قلت : إذا كان جمع «قاري» فلا مخالفه للسمع ولا للقياس فإن فاعلا يجمع على
فواعل ...) ، وهذا نص آخر . فلا داعي اليوم للتمسك بالشرط السالف . إلا - على أنه الأفضل ، لا على سبيل أنه - وحده -
الأفصح .

٢- ويلحق بها المختوم بألف التأنيث - وستجىء - ويشترط بعض النحاه في المختوم بالتاء مما ليس على وزن «فعيله» أن يكون
اسما ، لا صفة أما «فعيله» فتجمع عنده مطلقا ؛ سواء أكانت وصفا ، أم غير وصف ... وهو بشرطه السالف يخالف غيره ممن لم

يشترطه. والأحسن إهمال شرطه. هذا، وإذا كانت «فعله» بمعنى «مفعوله» لم تجمع على: «فئاتل» - كما سيجيء -
٣- ليد اليسرى.

أوله ، وفتح ثانيه) ، نحو : عقاب (١) وعقائب. وفعول (بفتح فضم) ، نحو : عجوز (٢) وعجائز ، وفعيل (بفتح فكسر) ، نحو : لطيف (اسم امرأه) ولطائف وفعال (بفتح ففتح) ، نحو : شمال (٣) وشمائل.

ومن المؤنث : النوع المختوم بألف التأنيث المقصوره ؛ مثل : حبارى (٤) وحبائر. والممدوده ، نحو : جلولاء (٥) وجلائل (٦) ...

١٩ - فعالي ... (بفتح أوله وثانيه ، وكسر ما قبل آخره) ، ويطرد في أوزان ؛ أشهرها سبعة.

أولها : فعلاه (بفتح فسكون) ، نحو : موماه (٧) وموام.

ثانيها : فعلاه (بكسر فسكون) ؛ نحو : سعاله (٨) وسعال.

ثالثها : فعليه (بكسر فسكون فكسر ففتح ...) ، نحو : هبريه (٩) وهبار.

رابعها : فعلوه (بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح) ، نحو : عرقوه (١٠) وعراق.

خامسها : ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلي ، ويحذف أول الزيادتين عند بعض العرب ، نحو : حبنطى (١١) وحباط ، وقلنسوه وقلانس ، يحذف النون فيهما. بخلاف من يحذف ثانى الزائدين فإنه يجمعهما على : حبانط وقلانس بحذف الألف الأخيره (الياء) (١٢) والواو.

ص: ٦٠٤

١- اسم طائر.

٢- للمرأة - غالبا - إذا كانت عجوزا ، وقد يقال للرجل أيضا.

٣- اسم ريح.

٤- اسم طائر

٥- اسم بلد في فارس.

٦- وفي فعائل يقول ابن مالك : و «بفعائل» اجمعن : «فعاله» وشبهه ؛ ذا تاء ، أو مزاله (أى : ذا تاء ثابتة أو مزاله ، فمزاله معطوفه

على محذوف. ومعنى مزاله : أنها أزيلت وأبعدت ، والمراد : أنها غير موجوده ، والمراد بشبهه : «فعاله» : صيغتان - ؛ هما : «فعيل

وفعول» (بفتح أولهما) مشتملتين على التاء أو مجردتين منها ؛ كظريفه وظرائف ، ولطيف (اسم امرأه) ولطائف. وحلويه وحلائب

٧- صحراء واسعة.

٨- وهى - فى زعمهم - الغول ، أو ساحره من الجن.

٩- للقشر الذى فى شعر الرأس. أو لذرات القطن والدقيق المتطاير ..

١٠- الخشبه المعترضه على رأس الدلو.

١١- الكبير البطن.

١٢- سيجىء فى ص ٦١٣ بيان الحذف وسببه.

سادسها : فعلاء : (بفتح فسكون ففتح) اسما ؛ كصحراء وصحار ، أو وصفا لأنثى ، لا مذكر له ؛ نحو : عذراء (١) ، وعذار (٢) ...

سابعها : ما يحتوى على ألف مقصوره للتأنيث ، أو : للإلحاق ، كجبلى وحبال ، وذفرى (٣) وذفار .

وما كان «كفعلاء» السابقة أو مختوما بألف التأنيث المقصوره أو بألف الإلحاق - يجوز جمعه على : «فعالى» كما يتبين من الصيغه التاليه .

٢٠ - فعالى : (بفتح أوله وثانيه ورابعه) ، وهو مقيس فيما سبقت الإشارة إليه فى الوزنين السادس والسابع ، أى : فى «فعلاء» ، إما اسما ؛ كصحراء ؛ وإما وصفا لمؤنث لا مذكر له ؛ كعذراء (٤) وإما مختوما بألف التأنيث المقصوره كجبلى ، أو بألف الإلحاق كذفرى (٥) ؛ فيقال فى الجمع : صحارى ، وعذارى ، وحبالى ، وذفرى ، كما يصح : صحار ، وعذار ، وحبال وذفار على أساس ما تقدم (فى ١٩) ، فهذه المفردات - ونظائرها - مشتركة عند جمعها بين صيغتي فعالى ... وفعالى ... بكسر اللام أو فتحها .

وتنفرد صيغه : «فعالى» ... (بكسر اللام) بالخمسه التى ذكرت قبل صيغه : فعلاء ؛ كما تنفرد «فعالى» (بفتح اللام) بوصف على وزن : «فعلان» أو «فعلى» (بفتح فسكون ففتح فيهما) ، نحو : كسلان ، وسكران وغضبان ، وجمعها : كسالى ، وسكارى ، وغضابى ؛ بفتح ما قبل الآخر ولا يصح كسره . والأحسن فى صيغه هذا الوصف ضم أوله عند جمعه ؛ فيقال : كسالى ، وغضابى ، وسكارى .

«ملاحظه» : عرفنا أن وزن «فعلاء» اسما أو صفه يجمع (٦) على : الفعالى

ص : ٦٠٥

١- وهى : البكر .

٢- يخالف الأشمونى غيره فى صيغه «فعلاء» التى هى صفه لأنثى كعذراء ، فيرى أن جمعها على الفعالى والفعالى - بكسر اللام وفتحها - غير قياسى وأنه مقصور على السماع ؛ طبقا لما جاء فى التسهيل ، دون ما فى الألفيه ، وابن عقيل وسواهما (انظر ما سبق متصلا بهذا فى ص ٢٠٢ عند الكلام على صيغه منتهى الجموع فى الممنوع من الصرف).

٣- موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق .

٤- يخالف الأشمونى غيره فى صيغه «فعلاء» التى هى صفه لأنثى كعذراء ، فيرى أن جمعها على الفعالى والفعالى - بكسر اللام وفتحها - غير قياسى وأنه مقصور على السماع ؛ طبقا لما جاء فى التسهيل ، دون ما فى الألفيه ، وابن عقيل وسواهما (انظر ما سبق متصلا بهذا فى ص ٢٠٢ عند الكلام على صيغه منتهى الجموع فى الممنوع من الصرف).

٥- موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق .

٦- مع الخلاف فى هذا .

والفعالي (بكسر اللام أو فتحها) ، فنقول فى الصحراء والعدراء : الصحارى والصحارى ، والعدارى ، والعدارى ...

ويجوز شىء ثالث ؛ هو : جمعهما على : الفعاليّ (بكسر اللام وتشديد الياء) (١). ذلك أن وزنهما الصرفى هو : «فعلاء». فالألف التى قبل الهمزة تقلب عند الجمع ياء ، بسبب كسر ما قبلها ، وتقلب الهمزة أيضا ياء ، وتدغم فى الياء السابقة ؛ فتصير الكلمه بعد الجمع ، صحارىّ وعدارىّ ... ومن الممكن التخفيف بحذف إحدى الياءين ، فإن حذفت الثانية التى تحركت بالفتحه بعد إدغامها صار الجمع : صحارى وعدارى ، بإسكان الياء مع كسر ما قبلها ؛ ثم حذفها للسبب الذى من أجله تحذف فى المنقوص (٢). وإن حذفت الأولى الساكنه فتح الحرف الذى قبلها لتقلب الياء الثانية ألفا ، وتبقى من غير حذف ؛ فيقال : صحارى وعدارى (٣) ..

٢١ - فعاليّ (بفتح ، ففتح مع مد ، فكسر ، فياء مشدده) ويطرّد فى :

(١) كل ثلاثى ساكن العين ، فى آخره ياء مشدده تلى الأحرف الثلاثه سواء أكانت هذه الياء فى أصلها لغير النسب ؛ نحو : قمرىّ (٤) وكركىّ (٥) وكرسىّ ، وبردىّ (٦) - أم كانت فى أصلها مزيده لغرض النسب ، ثم أهمل هذا الغرض ، وصار متروكا غير ملحوظ. مثل : مهرىّ ، فأصله : الجمل المنسوب إلى قبيله : «مهره» اليمنيه التى اشتهرت قديما بإبائها النجيه القويه ، ثم كثر استعماله حتى نسى النسب ، وأهمل ، وصار ، «المهرىّ» اسما للنجيب من الإبل مطلقا بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه. ومثله : بختىّ ، فأصله الجمل المنسوب إلى «بخت» وهى إبل خراسانيه اشتهرت بقوتها وحسنها. ثم شاع

ص: ٦٠٦

١- وسيجىء الكلام عليه بعد هذا مباشرة.

٢- انظر السبب والحكم فى ص ٦٢٠ - وفى الفعالي والفعاليّ (بكسر اللام وفتحها) ، يقول ابن مالك من غير إيضاح ولا تفصيل : وبالفعالي والفعاليّ جمعاً صحراء ، والعدراء : والقياس اتبعاً أى : اتبع القياس على هذين المثالين. يريد : قس عليهما نظائرها ...

٣- انظر السبب والحكم فى ص ٦٢٠ - وفى الفعالي والفعاليّ (بكسر اللام وفتحها) ، يقول ابن مالك من غير إيضاح ولا تفصيل : وبالفعالي والفعاليّ جمعاً صحراء ، والعدراء : والقياس اتبعاً أى : اتبع القياس على هذين المثالين. يريد : قس عليهما نظائرها ...

٤- طائر مغرد.

٥- أحد الطيور المائيه.

٦- نبات مائى كان قدماء المصريين يكتبون عليه ما يريدون ، كما نكتب اليوم على الورق.

استعمال «البختي» في كل «جمل» قوى جميل من غير نظر لنشأته ، ولا تفكير في نسبتته. فمثل الأشياء السابقه تجمع قياسا على : «فعالتي» ، فيقال فيها : قماري - كراكي - كراسي - برادي - مهاري - بخاتي - ... وهكذا.

ويفهم مما سبق أن المختوم بياء النسب المتجدد (1) ، - (كمصري ، وتركي ، وبصري) لا يجمع هذا الجمع. ومن ثم قالوا في أناسي : إنه جمع : إنسان ، لا : إنسي ؛ لأن الياء في : «إنسي» للنسب الباقي على حاله (2). وكذلك لا يجمع على هذا الوزن مثل : «عربي ، وعجمي» ... لتحرك عينهما ...

(ب) ووزن فعالتي مقيس أيضا - على الصحيح - في وزن : «فعلاء» على الوجه الذي سبق شرحه وإبانته في الصيغتين السالفتين (١٩ ، ٢٠) (٣) ...

٢٢ - فعالل (بفتح أوله ، وثانيه ، وكسر رابعه) ، ويترد في أنواع ؛ أهمها أربعة ، مفرد كل نوع منها أربعة أحرف أصلية أو خمسه كذلك :

الأول : الرباعي المجرد - أي : الذي كل حروفه أصلي - سواء أكان مفتوح الأول والثالث ، أم مضمومهما ، أم مكسورهما أم غير ذلك ؛ نحو : جعفر ، وجعافر - برثن وبرائن (٤) - زبرج (٥) وزبارج - سبتر (٦) وسباطر -

ص : ٦٠٧

١- يتردد هنا على ألسنه النحاه : (النسب المتجدد) ... يريدون به : النسب الباقي على حاله لأداء الغرض منه - وهو مذكور في باب ٦٥٧ - ، لا النسب الذي أهمل أصله ، وترك الغرض منه. وعلامه ياء النسب المتجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى معين معروف : وهو المنسوب إليه. وأما غير الدالّ عليه فيختل اللفظ بسقوطها ويصير خالي المعنى. (راجع حاشيه الخضري).

٢- ويؤيد هذا أن العرب تقول فيه أيضا : «أناسين» فنطقوا به على الأصل كما نطقوا بالصوره الأخرى التي أبدلوا فيها النون ياء ، وأدغموا الياء في الياء ، كطريقتهم في بعض الكلمات ومنها : ظربان - لدابه صغيره تشبه الكلب أو القط ، كريبه الرائحه - فقالوا : ظرايين وظرايبي ، على أن الخلاف شديد في مفرد أناسي وأشباهاها.

٣- وفي صيغه ؛ فعالتي يقول ابن مالك : واجعل : «فعالتي» لغير ذي نسب جدّد ، كالكرسي ؛ تتبع العرب المراد بالنسب الذي جدّد - كما سبق في رقم ١ - هو : النسب القائم وقت جمع الكلمه ، الباقي لأداء الغرض منه. فمثله يمنع جمع الكلمه على : «فعالتي» أما النسب غير المتجدد وهو النسب القديم في أصله ، المهمل في حاضره عند جمع الكلمه ، فإنه لا يمنع جمعها. فإن لم تكن الياء للنسب مطلقا فلا شبهه تمنع جمعه على هذا الوزن.

٤- مخالبا الحيوان المتوحش. وتشبه أصابع اليد مع الأظفار.

٥- من معانيه : الذهب ، والسحاب الرقيق الذي يخالط لونه حمرة ، والزهر ...

٦- من معانيه : الطويل ، والشهم ، واللسان الحادّ.

جندب (١) وجنادب.

الثانى : الخماسى المجرد ؛ نحو : سفرجل وجحمرش (٢) ، وجمعهما : سفارج وجحامر ؛ بحذف الحرف الخامس من أصولهما. ولهذا الحذف ضابط تجب مراعاته ، هو :

(١) أن الحرف الخامس الشبيه (٣) بالزائد واجب الحذف مطلقا ؛ نحو : جحمرش (٤) وجحامر ؛ - سواء أكان الرابع شبيها بالزائد أم غير شبيه ؛ نحو : قذ عمل (٥) وقذاعم ، وسفرجل وسفارج.

(ب) وكذلك إن لم يكن أحدهما شبيها بالزائد.

(ح) فإن كان الرابع وحده (أى : دون الخامس) هو الشبيه بالزائد جاز حذفه أو حذف الخامس ، لكن ، حذف الخامس هو الأفضح والأعلى (٦) ؛ كالدال فى فرزدق ، والنون فى خدرنق أو خورتق ؛ فيقال فى الجمع : فرازق وفرازد - وخدارق وخدارن - وخوارق وخوارن ، وهكذا (٧) ...

ص : ٦٠٨

١- أسد.

٢- المرأه العجوز ، أو : الوقحه.

٣- المرأه العجوز ، أو : الوقحه.

٤- حروف الزيادة عشره مجموعه فى قولهم : (أمان وتسهيل) أو : فى (سألتمونيها). ولكل واحد من العشره أمارات ومواضع لزيادته ، ولا يكون زائدا بغيرها ، وله معان يؤديها. ومن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد ، مع توديه الكلمه معنى بعد حذفه (كل ذلك يجرى طبقا للتفصيل المدون فى الباب الخاص بذلك ، وهو باب : «التصريف» ص ٦٨٨ و ٦٩٢). أما الحرف الشبيه بالزائد فهو : ١- الذى يكون لفظه لفظ الزائد ، ولكنه ليس بزائد ، لعدم انطباق صفه الزائد وموضعه عليه. ب - أو يكون لفظه مخالفا للزائد ، ولكن موضعه فى الحلق واللسان هو موضع الزائد. فمثال النوع الأول حرف النون من : خدرتق (بمعنى : عنكبوت) وخورتق (ومن معانيه : موضع الأكل ، واسم قصر للنعمان بن المنذر) فهذه النون شبيهه بالحرف الزائد فى مادتها ، ولكنها ليست بزائده ، إذ يغلب على الزائده أن تكون فى آخر الكلمه ، كغضبان وندمان ، أو فى الوسط مع السكون كغضنفر. ومثال النوع الثانى : حرف «الدال» فى مثل : «فرزدق» ؛ فإنها ليست من حروف الزيادة. ولكن موضع نطقها فى الفم واللسان هو : طرف اللسان ، كموضع «التاء» الزائده ؛ فأشبهتها من هذه الناحيه ، فكلاهما من طرف اللسان.

٥- الجمل الضخم.

٦- لأن الأكثر فى الكلام المأثور هو الحذف من الآخر ؛ إذ الأواخر محل الحذف والتغيير.

٧- مزج ابن مالك الكلام على صيغه «فعالل» والكلام على : «شبهه» ، الذى سيجىء ذكره . - فى الصيغه التاليه مباشره - وهى رقم ٢٣ ص ٦١٢ - قال : وبفعالل وشبهه انطقا فى جمع ما فوق الثلاثه ارتقى من غير ما مضى. ومن خماسى جرد - الآخرايف بالقياس (ارتقى ، أى : زاد. من غير ما مضى : بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثه مفردا من غير المفردات التى سبق الكلام عليها ، وعلى جموعها القياسيه). فإن ما سبق من تلك المفردات التى لها جموع مطرده ذكرناها - لا يصح أن تجمع على : «فعالل»

وشبهه ثم وضح فى آخر البيت الثانى : أن آخر الخماسى المجرى يحذف عند جمعه للتكسير. وتقدير كلامه : وانف بالقياس
الآخر من خماسى جرد. أى : احذف الآخر من خماسى جرد من الزيادة ، وخلا منها - وهذا الحذف بسبب القياس. فكلمه :
«الآخر» ، مفعول به للفعل : «انف» والجار والمجرور : «بالقياس» متعلق بهذا الفعل ، وكذا الجار والمجرور : من خماسى. ثم بين
أن الخماسى المجرى إن كان رابعه شبيها بالمزيد - دون خامسه الأصلى - فقد يحذف الرابع دون الخامس الذى تتم به أصول
الكلمه. ويفهم من هذا أنه يجوز أيضا حذف الخامس. قال : والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد

الثالث : الرباعيّ المزيد - وهو ما كانت حروفه الأصليه أربعه ، ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة - نحو : مدحرج ، وتمدحرج ، فيحذف عند الجمع ما كان زائدا في مفرده ؛ ولا يحذف غيره ؛ فيقال : دحارج ، بحذف الميم في الكلمه الأولى ، والميم والتاء في الثانيه ، ولا يبقى في الجمع إلا الحروف الأصليه. كل هذا بشرط ألا يكون الحرف الزائد رابعا ولينا (1) ، قبل الحرف الأخير الأصلي.

فإن كان الزايع الزائد اللين : «ياء» بقى ، ولم يحذف عند الجمع ، ويجمع ما هو فيه على : «فعاليل» في الأغلب ؛ نحو : قناديل وقناديل ، وغرنيق وغرانيق ...

وإن كان ألفا أو واوا قلب عند الجمع ياء ثابتة ، ويجمع ما هو فيه على :

ص : ٦٠٩

١- سبق في ص ٥٧ أن أحرف العله ثلاثه ؛ الألف ، والواو ، والياء : ١ - فإن كانت ساكنه وقبلها حركه تناسبها سميت أحرف عله ، ولين ؛ ومدّ ، نحو : عالم - علوم - عليهم. ب - إن سكنت وقبلها حركه لا تناسبها ، سميت أحرف عله ، ولين ، نحو : عون ، وعين. ح - إن تحركت سميت أحرف عله ، فقط ؛ نحو : سهو ، جرى. وعلى هذا تكون الألف دائما حركه ، ولين. ومد. د - المراد باللين الذي يبقى في الجمع هنا عامّ يشمل ما قبله حركه تناسبه ، أولا تناسبه ؛ كما في الأمثله.

«فعاليل» كذلك فى الأعلب ؛ نلو : عصفور وعصافير ، وسرداح (١) وسراديل ، وفردوس وفراديس (٢) ...

فإن كان حرف العله متحركا ولب حذفه عند اللمع ؛ نلو : كنهور (٣) ، وهبيخ (٤) ؛ فيقال فى جمعهما : كناهرو وهبايخ ؛ لأن حرف العله حينئذ ليس حرف لين ، ومثلهما : مصور ومصاور ؛ فيحذف حرف العله المدغم فيه لتحركه ، فليس حرف لين.

فإن كان حرف العله غير رابع حذف ، نلو : فدوكس (٥) وخيسفوج (٦) وجمعهما : فداكس وخسافج.

الرابع : الخماسى المزيد ، - أى : ما كانت حروفه الأصلية خمسة ، ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة - نلو : قرطوس (٧) ، وخندريس (٨) ، وقبعثرى (٩) فيحذف عند جمعها شيئا ، هما : الخامس الأصلى ، وما كان زائدا فى المفرد ؛ فيقال : قراطب ، وخنادر ، وقباعث. بحذف الواو والسين من الكلمه الأولى ، والياء والسين من الثانية ، (والسين فيهما هى الحرف الخامس الأصلى الذى يجب حذفه مع الزائد ، كما سبق) - وبحذف الراء والألف الأخيرة (المكتوبه ياء) من الكلمه الثالثة.

ص: ٦١٠

١- المكان اللين ، والناقه السمينه.

٢- وفى الرباعى المزيد يقول ابن مالك : وزائد العادى الرباعى احذفه. ما لم يك لنا إثره اللذ ختما (اللذ - الذى. إثره - بعده). والعادى : اسم فاعل من الفعل : عدا ، بمعنى : جاوز. أى : احذف زائد الاسم المجاوز الرباعى. فالرباعى : مفعول به لاسم الفاعل ؛ العادى ، ويصح أن يكون مضافا إليه ، والمراد بزائد الرباعى هنا. ما كان على خمسة أحرف ؛ أربعة منها أصلية ، وواحد زائد. ويقول : إن هذا الزائد يحذف إلا إن كان حرف لين وبعده الحرف الذى يكون ختام الاسم. فيفهم من هذا أن حرف اللين الزائد هو : «الرابع» لوقوع الذى يختم الاسم بعده ، وهو الخامس.

٣- السحاب المتراكم ، والرجل الضخم.

٤- الغلام السمين.

٥- أسد.

٦- من معانيه : حب القطن.

٧- أو : قطربوس ، الناقه السريعه ، أو القويه.

٨- خمر.

٩- الجمل الضخم ، واسم بعض الدواب والناس ..

هذا ، وجمع التكمير حين يكون على وزن : «فعالل» السالف أو ما يشبهه (١) ، يصح في جميع صورته وحالاته - ولو لم يحذف من حروفه شيء بسبب الجمع - زياده ياء قبل آخره إن لم تكن موجوده ، وحذفها إن كانت موجوده (٢) ؛ فيقال في الأمثله السالفه ونظائرها : جعافر ، وجعافير ، وبرائن وبرائين ؛ كما يقال : جحامر وجحامير ، وفرازق وفرازيق ، وخدارق وخداريق ، وكناهر وكناهير (٣). ويستثنى من هذا الحكم أمران

الأول : ما كان مختوما بياء مشدده مثل كرسى وكراسى. فلا تزداد عليه الياء ؛ لثلا يجتمع في آخر الكلمه الواحده ثلاثه أحرف من نوع واحد ، وهذا مردود (٤). ولا تصح أن تحذف منه الياء المشدده.

والثانى : ما كان حذف الياء من آخره مؤديا إلى اجتماع مثلين متجاورين بغير إدغام ، نحو : جلابيب - جمع جلاباب - فلا يقال : «جلابب» بحذف الياء ، لأن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يعرف الأصل ولا المعنى - كما يجىء - (٥).

«ملاحظه» : فى كل حالات جمع التكمير - ما كان منه على وزن «فعالل» أو على وزن شبهه (٦) الآتى ، أو غيرهما - إذا حذف منه بسبب الجمع بعض أحرف أصلية أو زائده وكان خاليا من «ياء» ، يجوز زياده ياء قبل آخره ؛ لتكون بمنزله العوض (٧) عما حذف ؛ فيصح فى الأمثله السالفه ونظائرها مما فيه حذف : - دحارج ودحاريج ، وخنادر وخنادير ، وكناهر وكناهير ، وقباعث وقباعيث (٨) ،

وإذا كان «فعالل وشبهه» منقوصا فله حكم خاص يجىء (٩).

ص : ٦١١

١- وهو الوزن الثالث والعشرون الآتى (فى ص ٦١٢)

٢- وقد اجتمع الأمران : (زياده الياء وعدم زيادتها) فى بيت لأبى تمام يمدح قومه ، هو : نجوم طواليع ، جبال فوارع غيوث هواميع ، سيول دوافع

٣- انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٦١٧ وأيضا لهذا الحكم فى ص ٦١٨ إشاره ، ويليه تقييد - كالذى هنا - بالألا يودى حذف الياء إلى اجتماع مثلين كما فى جمع جلاباب على جلابيب وتقييد آخر فى هامشها.

٤- كما فصلناه فى رقم ٣ من ص ٥٦٨ وهامشها.

٥- فى ص ٦١٨ وفى ص ٦١٩ ، وهامشهما.

٦- وهو الوزن الثالث والعشرون الآتى (فى ص ٦١٢)

٧- مع مراعاة الشرط الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ٦١٨.

٨- كما سيأتى فى ص ٦١٨.

٩- فى رقم ٢ من ص ٦٢٠.

٢٣ - شبه فعالل (بفتح أوله وثانيه ، وكسر رابعه) ، والمراد به : ما يماثل : «فعالل» فى عدد الحروف ، فى ضبطها بالسكون ، أو بالحركه. ولو كانت مختلفه فى نوعها بين الاثنين وأدى هذا إلى الاختلاف فى الوزن الصرفى ؛ فيشمل صيغا كثيره.

منها : مفاعل - كمنابر - وفياعل ، كصيارف - وفواعل كجواهر - وفاعل كساللم - وفعالي ككراسي (١) ... فليست هذه الأمثله وصيغها على وزن : «فعالل» وإنما تشبهه فى عدد حروفها وهيئتها. أى : ضبط حروفها ضبطا متماثلا فى مجرد الحركه والسكون دون التقيد بنوع الحركه ، ولا بالوزن الصرفى الدقيق. (٢)

وهذا الجمع مقيس فى كل لفظ ثلاثى الأصول ، زيدت عليه أحرف الزيادة. بشرط أن يكون هذا الثلاثى المزيد ليس داخلا تحت حكم جمع من الجموع السالفه ، وبهذا الشرط لا يجمع جمعا قياسيا على : «شبه فعالل» ما كان مثل : أحمر ، وغضبان ، وقائم ، وساع ، وصغرى ، وسكرى ... و ... ؛ لأن لهذه الألفاظ جموعا أخرى قياسيه - وقد عرفناها (٣) -.

ص: ٦١٢

١- ومنها غير ما ذكر هنا : (فعاول - فعائل - تفاعل - مفاعل - فعالن - أفعال - ففاعل - فعالم .. وما أشبه هذه الأوزان ، بشرط ألا يكون الحرف الثانى فيها حرف مد ، وبشرط ألا يكون المفرد مما يدخل فى ضوابط جمع آخر تختلف صيغته عن صيغه : «فعالل» وشبهه. أى : أن المفرد لا يجمع على «فعالل» وشبهه إذا أمكن جمعه على صيغه أخرى من صيغ الجموع السالفه (راجع الهمع فى هذا ج ٢ ص ١٨٠).

٢- انظر ما يوضح هذا فى رقم «٤» من هامش ص ٦١٨.

٣- ويدخل «شبه فعالل» فى الحكمين السابقين : وأولهما : أن كل جمع تكسير - مهما كانت صيغته - إذا حذف من مفردة شىء عند جمعه جمع تكسير ، جاز زياده ياء قبل آخره ؛ لتكون بمنزله العوض عن المحذوف سواء أكان المحذوف أصليا أم زائدا - مع مراعاة الشرط الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٦١٨ - مثل دحارج ودحاريج وفرازق وفرازيق. وهذا حكم عام ينطبق على : «فعالل» وعلى شبهه ، وعلى غيرهما - كما أشرنا فى الصفحه السابقه - وثانيهما : أن كل جمع تكسير - كما سبق فى ص ٦١١ - على وزن : «فعالل» أو ما يشبهه ، يجوز - ولو لم يحذف منه شىء بسبب الجمع - زياده ياء قبل آخره إن لم تكن موجوده ، وحذفها إن كانت موجوده ؛ نحو : جعافر وجعافير ، وبرائن وبرائين ، وعصافر وعصافير. إلا الجمع الذى يؤدى حذف الياء من آخره إلى اجتماع مثلين بغير إدغام فى مثل : جلابيب ، وإلا الجمع المختوم بياء مشدده ، مثل : كراسي وكراكي. فلا يجوز فيه زياده الياء لثلا يجتمع فى آخر الكلمه الواحده ثلاثه أحرف من جنس واحد ، وهذا ممنوع. - طبقا لما سبق إيضاحه فى ص ٦١١ - وكذلك لا يجوز حذف الياء المشدده منه.

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على : «شبه فعالل» ما يأتي :

(أ) إن كانت زيادته حرفا واحدا فالواجب إبقاؤه عند الجمع مطلقا ، (أى : سواء أكان الزائد حرف عله ، أم غير عله ، وسواء أكان فى الأول أم فى غيره ، وللإلحاق أم لغير الإلحاق) ، نحو : (أكرم وأكارم - معبد ومعابد) - (جوهر وجواهر - صيرف وصيارف) - (وعلقى (١) وعلاق (٢)) ...

(ب) إن كانت زيادته حرفين فالواجب حذف أحدهما ؛ وهو الضعيف ، وترك القوى (٣) ؛ نحو : منطلق ومطالق ، ومغترف ، ومغارف ؛ ولا يقال : نطالق ، ولا غتارف ؛ لأن الميم تمتاز بمزايا لفظية ومعنوية (٤) لا توجد فى النون والتاء.

ومثل ؛ مصطفى ومحتفظ ، يقال فى جمعهما : مصاف ومحافظ ؛ بحذف «تاء (٥) الافتعال» ، دون الميم (٦) التى لها المزايا ...

ومثل : ألتدد ، ويلندد ؛؟ (ومعناهما : ألد ، أى : شديد

ص: ٦١٣

١- اسم نبت.

٢- زياده الواو ، والياء ، وكذلك الألف (المكتوبه ياء) فى علقى - هى للإلحاق. أما الزيادة فى : أكرم وأكارم فليست له.

٣- يراد بالقوى هنا : ما يسمونه : «الفاضل». وهو : ما له مزيه ليست للآخر. وتحقق المزيه فى أمور ؛ منها : تقدم الحرف فى مكانه من الكلمه - وتحركه - ودلالته على معنى - ومقابلته لحرف أصلى ؛ بأن يكون حرفا للإلحاق - والوقوع فى موقع يدل فيه بعض الحروف الزائده على معنى ، كما سيأتى مثاله فى منطلق ، وما بعدها - وأن يكون فى أصله حرف زياده من أحرف (سألتمونيها ..) ، ولكنه خرج عنها وصار حرفا آخر لداع لغوى ؛ كأن ينقلب دالا ، أو طاء ، أو غيرهما من حروف ليست للزيادة - والأ- يؤدى وجوده إلى صيغه غير موجوده - وأن يؤدى حذفه إلى حذف الآخر الذى يساويه فى جواز الحذف - وأن يكون مختصا بالاسم. وقد رد صاحب التسهيل الأسباب السالفه كلها إلى ثلاثه فقط ؛ هى المزيه المعنويه ، والمزيه اللفظيه ، وأن يغنى حذفه عن حذف غيره.

٤- فالمزيه المعنويه أن الميم تدل على معنى خاص بالأسماء وهو دلالتها على اسم الفاعل هنا - وعلى اسم المفعول أحيانا ، واللفظيه أنها أسبق مكانا منهما ، وأنها متحركه دون النون ، وأنها مختصه بالاسم.

٥- قلبت طاء فى مصطفى. (وستجىء أحكامها فى باب القلب - ٦٩٥ و ٧٢٩).

٦- انظر الحكم الثانى من الأحكام العامه الآتية (فى ص ٦٢٠) ففیه تكمله الحكم السالف. وبهذه المناسبه نعرض لصحه جمع : «مفعول» على : «مفاعيل» قياسا مطردا. قال ابن هشام فى شرحه لقصيدته : «بانت سعاد» ما معناه : إنه لا يجوز جمع نحو : مضروب جمع تكسير. وقد ورد من ذلك ألفاظ قليله مجموعه شذوذا. ومثل مضروب فى منع تكسيه : مختار - - ومنقاد من اسمى الفاعل والمفعول المبدوءين بميم زائده. والقياس عنده أن يجمع : «مفعول» جمع مذكر سالما إن كان الوصف لمذكر ، وجمع مؤنث سالما إن كان الوصف لمؤنث ، يقال مضروبون - مختارون - منقادون ... ، كما يقال : مضروبات - مختارات - منقادات. (راجع الصبان فى آخر جمع التفسير ، تحت عنوان : فائده ، عند الكلام على بيت ابن مالك : (وخيروا فى زائدى فى سرندى ...) ويفهم من كلامه ومما نقله أنهم منعوا تكسير كل اسم فاعل ، واسم مفعول إذا كانا مبدوءين بميم زائده ، وقالوا إن قياسهما

هو التصحيح ، إلا وزن «مفعل» المختص بالإناث ، نحو : مرضع ؛ فانه يكسر. وقد ردد هذا الرأى كثير ممن جاءوا بعد ابن هشام ، وحكموا بتخطئه سواه. غير أن كتاب : «المعاني الكبير» لابن قتيبه ، يحوى أعدادا كثيره صحيحه من جمع «مفعول على مفاعيل» مسموعه ممن يحتجّ بكلامهم. وبعض المحققين المعاصرين (هو الأب أنستاس الكرملى - رحمه الله - وكان عضوا بمجمع اللغه العربيه ، بالقاهره). نشر بحثا لغويا مستقى من الكلام العربى الفصيح ، والمعجمات اللغويه الأصيله ، أثبت فيه صحه جمع «مفعول» على : «مفاعيل» ، قياسا مطردا. وعرض عشرات من الأمثله الصحيحه منسوبه لأصحابها الذين نحتج بكلامهم ، أو مأخوذه من مراجعها اللغويه الوثيقه. على أن سيبويه (كما فى كتابه ح ٢ ص ٢١٠) قد سبق ابن هشام إلى المنع ، بالرغم مما ساقه فى كتابه هذا من جموع متعدده تخالف رأيه ؛ (منها : مكسور ومكاسير - ملعون وملاعين - مشثوم ومشائيم - مسلوخ ومساليخ - مغرود ومغاريد - مصعود ومصاعيد - مسلوب ومساليب) - فلا داعى للتأويل الذى يمنع القياس على هذه الجموع المتعدده ، ولا سيما بعد كشف نظائر أخرى تبلغ العشرات - وهى غير ما سلف - منها : ميمون وميامين - مجنون ومجانين - مملوك ومماليك - مرجوع ومراجع - متبوع ومتتابع - مستور (بمعنى : عفيف) ومساتير - معزول (أى : لا سلاح له) ومعازيل (وقيل مفرده معزال) - بل إن هذه الجموع وحدها ، منضمه إلى ما نقله «سيبويه» تعتبر كثره وافره تبيح القياس عليها. هذا إلى أن «الأشمونى» فى شرحه جمع التكسير من ألفيه «ابن مالك» قد نص صراحه عند بيت الناظم : وزائد العادى الرباعى احذفه على جمع مختار ومنقاد - بنصهما - على مختار ومنقاد (وتعقبه «الخضرى» فى حاشيته قائلا : (إن القياس أن يقال : مخاير ، ومقايد ، بحذف النون والتاء ؛ لزيادتهما ، دون الألف ، بل ترد لأصلها ، وهو الياء ...)) وتعقبه آخرون من ناحيه أخرى ، هى أن اللفظين هما من جموع تكسير الثلاثى المزيد ، لا- من تكسير العادى الرباعى الذى يتحدث عنه ابن مالك فى بيته. ولم يعترض أحدهم على صحه تكسير هذين الجمعيين ، ولم يشر من قرب أو بعد إلى أن تكسيرهما معيب أو غير جائز. فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع «مفعول على مفاعيل» مع مراعاة الضوابط العامه. هذا ، وقد صرح الخضرى فى كلامه السالف بأن الألف فى «منقاد» أصلها : ياء. وهو مخالف لما فى القاموس والمصباح من عرضها فى ماده : (قود) الواويه ، لا : (قيد) اليائيه. لذا جمعها الهمع (ج ٢ ص ١٨٠) على ؛ «مخاير ومقاود».

الخصومه) وجمعهما : أآاد ، وىلادد : ثم تدغم الدالان فى كل واحده ؛ فتصير

ص: ٤١٤

الأدّ ، ويلاّد ؛ بحذف النون ، وبقاء الهمزة والياء ؛ لتقدمهما وتحركهما ؛ ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبه إذا كانا فى أول المضارع - أما النون المتوسطه بين الحرفين الثالث والرابع من الكلمه فلا تدل على معنى.

(ح) إن كانت زيادته ثلاثه أحرف ، حذف اثنان ، وبقي الثالث الأقوى ؛ نحو : مستدع (١) ومداع ، ومقعنسس (٢) ومقاعس (٣) ؛ فلا- يقال فى الأول : سداع ولا تداع ؛ لأن حذف «الميم ، والتاء» من مستدع يؤدى إلى : سداع ، وهى صيغه لا نظير لها فى العربيه ، ولأن حذف الميم والسين يضيّع الدلاله على. اسم الفاعل (٤) ...

وكذلك لا يقال فى الثانى - عند سيبويه - قعاسس. وحجته أن الكلمه مشتمله على ثلاثه أحرف من أحرف الزيادة هى الميم ، والنون ، والسين الأخيره المزيده للإلحاق ؛ فالميم عنده أولى بالبقاء ؛ لتصدرها ؛ ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلاله على اسم الفاعل.

وخالفه بعض النحاه فجمعه على : قعاسس ؛ بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيره الزائده للإلحاق. وحجته : أن السين زيدت فى الفعل - وفروعه - للإلحاق لفظه بكلمه : احرنجم ، وبقاء الملحق أولى من غيره ...

وهذه تعليقات جدليه ، مصطنعه. والتعليل الحق الذى يعتمد عليه فى هذا

ص: ٦١٥

١- أصله مستدعى «... بزياده الحروف الثلاثه الأولى. وحذف آخره الياء ، لأن الاسم هنا منقوص. كداع. (انظر الحكم الثانى من الأحكام العامه الآتية ، فى ص ٦١٨) ..

٢- هو : الشديد ، أو المتأخر الراجع للخلف.

٣- هذا هو الجمع القياسى وقد جاء فى «القاموس» أن جمعه : مقاعس ، ومقاعس (بفتح الميم أو ضمها) ومقاعيس.

٤- وفى هذا يقول ابن مالك : و «السيين» و «التيا» من كمستدع أزل ؛ إذ بنا الجمع بقاهما مخل يريد : لأن بقاءهما مخل بنا الجمع ، أى : بينائه ، وصيغته. ثم قال فيما يتصل بهذا ، وبالهمزه والياء فى مثل «أندد ويلندد» وقد تقدم الكلام عليها : والميم

أولى من سواه بالبقا والهمز والياء مثله ، إن سبقا

الموضوع وأشباهه ، هو السماع ليس غير. وقد ورد السماع بما يؤيد الرأيين.

ومن الأمثلة : استخراج ، وجمعه : تخاريج ، بإبقاء التاء دون السين ؛ لأن إبقاء التاء سيؤدي إلى وزن للجمع على : «تفاعيل» وهو وزن له نظراء في العربية ؛ منها : تماثيل ، وتهاويل ... أما بقاء السين فيؤدي إلى سخراريح على وزن : سفاعيل وهو وزن لا نظير له.

وإذا كان أحد الأحرف الزائدة يغنى بحذفه عن حذف زائد آخر وجب حذف ما يغنى عن غيره ؛ كحيزبون (١) وعيطموس (٢) ؛ يقال في جمعهما : حزابين وعطاميس ؛ بحذف ياء المفرد ، وإبقاء الواو ، وقلبها ياء في الجمع ؛ لوقوعها بعد كسره.

ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقليل في جمعهما : حيازين وعياطمس ، بتحريك الباء والميم أو بتسكينهما. وهو في الحالتين وزن لا نظير له (٣). وإذا أريد جعله على وزن عربي وجب حذف الياء أيضا ؛ فيقال : حزابن ، وعطامس ؛ وبذا نصل إلى صيغه عربيه بعد حذف الواو والياء معا. في حين استطعنا في الصورة الأولى أن نصل إلى صيغه عربيه بعد حذف الياء وحدها. فحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين ما دام الأثر من الحذف واحدا (٤) ...

(ح) إن كان أحد الأحرف الزائدة المستحقة للحذف مكافئ في قوته لحرف زائد آخر - أى : مساو له في الأفضليه - جاز حذف أحدهما من غير ترجيح ؛ كالتون والألف المقصورة (المكتوبه ياء) في نحو : سرندي (٥) وعلندي (٦) ؛

ص: ٦١٦

- ١- المرأة العجوز ... و.
- ٢- المرأة الجميله الطويله ، والناقه السليمه.
- ٣- وتحريكهما يؤدي أيضا إلى ما لا نظير له في العربية ؛ فإن ما بعد ألف صيغه منتهى الجموع إن كان ثلاثه أحرف - يجب أن يكون ثانيهما ساكنا.
- ٤- وفي هذا يقول ابن مالك : و «الياء» لا «الواو» احذف ان جمعت ما كحيزبون ؛ فهو حكم حتما
- ٥- من معانيه : سريع قوى - جرىء مقدام ...
- ٦- الجمل الضخم ، واسم نبت ، والغليظ الضخم عامه.

فيقال في جمعهما : سراند ، وعلانند ، أو : سراد وعلااد. فالحرفان قد زيدا معا في المفرد لإلحاقه بالخماسى : سفرجل ، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزيه على الآخر(١) ...

* * *

«ملحوظه» : قلنا إنه (٢) يصح في جمع التكسير المشابه لصيغته : «فعالل» ما صح في «فعالل» من زياده الياء قبل آخره إن لم تكن موجوده ، وحذفها إن كانت موجوده (طبقا لما سبق) (٣). ومما ينطبق عليه هذا أن تحذف إحدى الياءين جوازا ، للتخفيف ، في مثل : أمانى - أغانى - أثافى ... ومفرداتها : أمتيه - أغتيه - أثفيه ... بتشديد الياء في هذه المفردات (٤) ...

ص: ٦١٧

١- وفي هذا التكافؤ يقول ابن مالك : وخيروا في زائدى : سرندى وكل ما ضاهاه ؛ كالعندى
٢- فى ص ٦١١ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦١٢ ويجىء فى «ب» من ص ٦١٨.
٣- جاء فى الجزء الأول من تفسير القرطبى لقوله تعالى فى سورة البقره : (وَمِنْهُمْ أُمَّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ...) ما نصه : (قرأ أبو جعفر ، وشيبه ، والأعرج : إلا أمانى ، خفيفه الياء ؛ حذفوا إحدى الياءين استخفافا قال أبو حاتم : كل ما جاء من هذا النحو واحده مشدد فلك فيه التشديد والتخفيف ، مثل : أثافى ، وأغانى ، وأمانى .. - بياء واحده ، أو بياء مشدده ، فى كل ما سبق ... - ونحوه. وقال الأَخفش : هذا كما يقال فى جمع مفتاح : مفاتيح ومفتاح. وهى ياء الجمع. قال النحاس : الحذف فى المعتل أكثر. قال الشاعر : وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافى ، والرسوم البلاقع» اه - انظر ما يتصل بهذا فى ص

- ٦١١

١ - زيادة الياء في جمع التكسير وحذفها ، وكذلك زياده تاء التانيث :

(١) إذا حذف من المفرد عند جمعه جمع تكسير بعض حروفه الأصليه أو الزائده - تطبيقا للضوابط السالفه في الجمع - جاز زياده ياء (١) قبل آخر الجمع ، تكون بمنزله العوض (٢) عن المحذوف. ومن الأمثله : فرزدق ، وسفرجل ، ومنطلق ... فيقال في جمعها بعد الحذف بغير تعويض : فرازق ، وسفارج ، ومطالق ... ويقال في جمعها بعد الحذف مع تعويض ياء عن المحذوف. فرازيق ، وسفاريح ، ومطاليق ...

(ب) تقدم (٣) أن كل جمع تكسير على وزان : «فعالل» وشبهه - (وقد يعبرون عنه أحيانا بالجمع المماثل في صيغته لصيغتي : «مفاعل أو مفاعيل» (٤)) يجوز فيه زياده الياء إن لم تكن موجوده ، كما يصح حذفها إن كانت موجوده. لا فرق في هذا بين الجمع الذي حذف منه بعض حروف مفرده ، أم لم يحذف ، فيقال في جمع : جعفر ، ومفتاح ، وعصفور ، وقنديل ... جعافر وجعافير - ومصايح ومصاييح - وعصافر وعصافير - وقنادل وقناديل.

ص: ٦١٨

١- سبقت الإشارة لهذا في ص ٦١١ ، وفي رقم ٣ من هامش ص ٦١٢ ، وله صلة بما في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقه.
٢- وتعويض الياء إنما يكون جائزا حين لا يستحقها الجمع لغير التعويض ، كاستحقاقه في كلمه لَغِيْزِي (بمعنى : اللغز) ، فيقال في جمعها : لغاغيز بحذف ألفها ؛ لثبوت يائها التي كانت في المفرد. فلا- يزداد في الجمع مع هذه الياء ياء أخرى للتعويض عن المحذوف.

٣- في ص ٦١١ و ٣ من هامشي ص ٦١٢ و ٦١٧.

٤- المراد بالمماثل - كما سبق في ص ٦١٢ - ما وافقهما في عدد الحروف مع مقابله المتحرك بمتحرك ، والساكن بساكن فلا بد في هذه المماثله من تحقق أمرين ، أن يكون عدد الحروف متساويا ، وأن يكون كل حرف مماثلا لنظيره في الترتيب مماثله تقتضى أن يكون متحركا مثله أو ساكنا ، ولا عبره بنوع الحركه بينهما ، فقد يكون أحدهما متحركا بالفتحه أو بالضمه ، والآخر بالكسره مثلا. فالمهم هو اشتراكهما في الحروف ، وفي مجرد الحركه المطلقه ، أو السكون ، بدون نظر لنوع العلامه.

هذا رأى الكوفيين ، والسماع الكثير يؤيدهم ، والأخذ برأيهم أولى ، بالرغم من مخالفه البصريين الذين يخصّون الحكم السابق بالضرورة ، ويؤولون الأمثلة المسموعه ، ويتكلفون فى التأويل ما لا- يحسن قبوله ، وبعض أئمه النحاه يؤيد الكوفيين ، ولكن يستثنى صيغه «فواعل» فلا يقول : «فواعيل» - ولا داعى لهذا الاستثناء - وكذلك يؤيدهم بعض أئمه اللغه (١).

ويجب - كما تقدم - عند زياده الياء ألا يكون الجمع مختوما بياء مشدده كالتى فى «كرسى» ؛ ويجب عند حذفها مراعاة أن حذفها لا يؤدى إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين ؛ كما فى جمع : «جلباب» على «جلايب» ، فلو حذفت الياء لأدى حذفها إلى أن تكون صيغه الكلمه المجموعه هى : «جلايب» بغير إدغام الباءين ، مع أن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يعرف الأصل ، ولم يتضح المعنى.

(ح) وكما يجوز الإتيان بياء زائده تعويضا عن المحذوف ، يجوز أيضا أن تجيء تاء التأنيث عوضا عن المحذوف (٢). إن كان أصله ألفا خامسه فى المفرد ، أو ياء فى صيغه منتهى الجموع ؛ مثل : (حبطى ، وجمعه : حبانط ، وحبانيط ، وحبانطه) ، (وعفرنى (٣) وجمعه : عفارن ، وعفارين ، وعفارنه) - (وقنديل ، وقنادل ، وقناديل وقنادله) - (ومطعان ومطاعن ، ومطاعين ، ومطاعنه). والتعويض بهذه التاء يكاد ينحصر فى هذين. أما الإتيان بالياء فغير مقصور على نوع من الأنواع التى أصابها الحذف ، وقد تدخل على ما لم يحذف منه شيء - كما سلف - فميدان زيادتها أوسع فى جموع التكسير من تاء التأنيث.

لكن هناك نوع آخر تكون فيه هذه التاء أكثر وجودا من الياء ؛ وهو : كل اسم مفرد مختوم بياء النسب ، وحذفت منه هذه الياء عند جمعه على إحدى صيغ منتهى الجموع ؛ فتدل التاء على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه (٤) ، نحو : أشعثى وأشاعته ، وأزرقى وأزارقه ، ومهلبى ومهالبه ، وصقلبى وصقالبه ، فلكل من الياء والتاء ما يمتاز به على الآخر.

ص: ٦١٩

١- فيقول : كل جمع على «فواعل ومفاعل» يجوز أن يمد بالياء ؛ فيقال : فواعيل ومفاعيل (راجع المصباح المنير ، فى ماده : «دانق» وجمعه دواتق ، أو دوانيق ...)

٢- سبقت إشاره لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٧.

٣- سبقت إشاره لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٧.

٤- شديد.

٢ - حكم المماثل لفعال وشبهه ، إذا كان معتل الآخر :

ما كان من جموع التكسير مماثلاً لوزن : «فعال» أو شبهه (بمعنى : المماثلة التي شرحناها هناك) (١) ، وكان معتل الآخر ؛ مثل : مصاف ، ومداع ، فى جمع ، مصطفى ، ومستدع - فإنه يجرى عليه ما يجرى على المنقوص من صيغ منتهى الجموع التى بعد ألف تكسيرها حرفان ، كدواع ، ونوام ، وجوار (٢) ... إلا إن زيدت الياء قبل الحرف الأخير ؛ عوضاً عن المحذوف - كما فى الحكم الأول السالف - - فيجوز أن يقال بعد زيادتها : مصافى ، ومداعى ، بياء مشدده ، نشأت من إدغام ياء التعويض الزائده فى الياء التى هى فى الأصل لام الكلمه. ثم تحذف إحداهما تخفيفاً. فإن حذفت الثانية المتحركة صارت الكلمه مصافى ، ومداعى ، بياء ساكنه ، ثم تحذف الياء ويجىء التنوين عوضاً عنها ؛ فتصير الكلمه : مصاف ومداع ؛ كدواع ، ونوام ، وجوار. وإن حذفت الأولى الساكنه قلبت الثانية المتحركة ألفاً بعد فتح ما قبلها فتصير : مصافى ومداعى (٣).

* * *

٣ - تثنيه جمع التكسير ، وجمعه :

هل يجمع جمع التكسير بنوعيه الدال على القله ، والدال على الكثره؟

يميل أكثر النحاه إلى إباحه الجمع فيما يدل على القله ، دون ما يدل على الكثره. والأفضل الأخذ بالرأى القائل (٤) : إن الحاجه قد تدعو - أحياناً - إلى جمع (٥) الجمع بنوعيه ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال فى جماعتين من الجمال : جمالان - كذلك يقال فى جماعات : جمالات.

ص : ٦٢٠

- ١- فى ص ٦١٢ وفى رقم ٤ من هامش ص ٦١٨.
- ٢- وأمثال هذه الأوزان مما سبق الكلام عليه (فى ج ١ م ٣) وعلى سبب حذف الياء عند الجمع والأصل : داعيه - ناميه - جاريه - وما كان مثلها فى لفظه وإعلاله على الوجه المشروح هناك.
- ٣- حاشيه الخضرى آخر الباب (ثم راجع ما يماثل هذا فى أول ص ٦٠٦ وأيضاً ما تقدم فى ح ١ م ٣ خاصاً بهذا).
- ٤- راجع فيما يأتى : شرح الأشمونى ، آخر باب جمع التكسير ، برغم مخالفه الصبان.
- ٥- هذا إلى أن المراجع اللغويه تضم من جمع الجمع بنوعيه عشرات مبعثره. نقل بعضها صاحب الهمع والذى نقله (فى الجزء الثانى ص ١٨٣) يزيد على العشرين ، وهى تكفى للقياس عليها (بالرغم من أنه يخالف فى هذا) لأنها وردت مجموعته فى غير الضروره الشعريه ، منها : أيد ، وأياد ، - أسماء وأسام - أنعام وأناعيم - أقوال وأقاويل - أعراب وأعاريب - مصران ومصارين - جمال وجماميل - بيوت وبيوتات - أعطيه - - وأعطييات - صواحب وصواحيبات - دور ودورات - طرق وطرقات .. و ... ثم عرض بعد ذلك لما جاء فى الضروره وساق أمثله منه.

فإذا قصد تكسير مكسّر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد (أى : المفردات) فيكسر بمثل تكسيره. والمراد بما يشاكله : ما يكون مثله فى عدد الحروف ، ومقابله المتحرك منها بالمتحرك فى الآخر ، والساكن بالساكن من غير اعتبار لنوع الحركة فقد تختلف فيهما ؛ فيكون أحدهما متحركا بالفتحة وفى الآخر بالضمه أو بالكسره. فالمهم ليس نوع الحركة فيهما ، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره فى الترتيب متحركا. وأن الساكن يقابله فى الترتيب ساكن مثله. - كما سبق - عند الكلام على : «فعالل» وشبهه (١) فيقال فى أعين أعيان - وفى أسلحه : أسالحو - وفى أقوال أقاويل. تشبيها بأسود وأسود ، وأجرده (٢) وأجارد - وإعصار وأعاصير. وقاموا فى مصران (٣) وغربان : مصارين وغرايين ، تشبيها لها بسلاطين وسراحين (٤).

ولا- يجمع جمع تكسير ما كان من الجموع على زنه : مفاعل ، أو مفاعيل ، أو فعلة (بفتحات) ، أو فعلة ، (بضم ففتح) ، والمراد بالزنه هنا : المماثلة والمشاكله على الوجه السالف. والسبب فى عدم جمعها للتكسير عدم وجود نظير لها فى الآحاد (أى : المفردات) لتحمل عليه عند جمعها. ولكن قد تجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ؛ كقولهم : نواكس (٥) ونواكسون ، وأيامن (٦) وأيامنون ، وصواحب وصواحيبات ، وحدائد وحدائدات (٧) ...

هذا ، وجمع الجمع لا يطلق - اصطلاحا - على أقل من عشرة (٨) ، كما أن جمع

المفرد لا يطلق اصطلاحا على أقل من ثلاثة ، إلا مجازا.

ص: ٦٢١

- ١- فى رقم ٣ من ص ٦١٢. وفى رقم ٤ من هامش ٦١٨.
- ٢- قال الصبان : لم أقف على ما يدل على أن : (أجرده ، مفرد ، وإنما الظاهر أنه جمع جراد أو جريد) هذا كلامه. ومقتضاه أن : «أجرده» التى هى جمع تكسير عنده هى فى الوقت نفسه عند غيره مفرد جموعه على : «الأجارد» للتكسير.
- ٣- مفردة : مصير.
- ٤- مفردة : سرحان (من معانيه : الذئب).
- ٥- مفردة : ناكس ، بمعنى مطأطء الرأس.
- ٦- مفردة : أيمن ، بمعنى : مبارك.
- ٧- مفردة : حدائد. الذى مفردة : حديد ، للمعدن المعروف.
- ٨- قال الصبان فى آخر هذا الباب ، ناقلا عن شرح الشافيه ما نصه : «اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعه ، كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة ، إلا مجازا». اه. لكن - - يفهم من هذا أن جمع الجمع لا ينطلق على عشرة. وهذا غير مقبول بعد التحقيق الذى قام به الصبان نفسه ونقلناه عنه فى هامش ص ٥٧٩ أول الباب منتهيا منه إلى أن جمع القله - ينطلق على (٣ - و ١٠) وما بينهما.

٤ - تثنيه أنواع المركب ، وجمعها جمع تكسير :

سبق فى الجزء الأول (١) - عند الكلام على المثنى وجمعى التصحيح - تعريف أنواع المركب ، وطريقه تثنيته ، وجمعها جمع مذكر سالما ، أو مؤنث سالما. وفى تذكرها ، وتذكر تلك الطرائق ما يعين على تفهم أفضل الطريق لجمعها تكسيرا. وفيما يلى التلخيص :

(١) المركب الإضافى إن كان صدره كلمه غير : (ذى ، وابن ، وأخ). وأريد تثنيته أو جمعه تصحيحا أو تكسيرا وجب الاقتصار على تثنيه صدره المضاف وجمعه ، دون عجزه المضاف إليه ؛ فإن عجزه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يتغير مطلقا. ففى مثل : ناصر الدين (علم رجل) ، وناصره الدين (علم فتاه) يقال فى التثنيه رفعا : فاز ناصر الدين ، أو : ناصرتا الدين. ويقال فى جمعهما تصحيحا : فاز ناصر الدين ، وناصرات الدين. وفى جمعهما تكسيرا : فاز نصر الدين فيهما ...

ويقال فى حاله النصب : أكبرت ناصرى الدين ، أو ناصرتى الدين ، أو ناصرى الدين ، أو ناصرات الدين ، أو : نصير الذين. ومثل هذا يقال فى حاله الجر.

فالمضاف هو الذى يثنى ويجمع الجموع الثلاثه ويتغير آخره بحسب الجمل ، أما المضاف إليه فيلزم حاله واحده ؛ هى الجر بالإضافة دائما. ولا يجمع إن كان مفردا إلا فى حاله واحده ؛ هى التى تتعدد فيها أفراده ، كما تعدد أفراد المضاف ، ففى هذه الحاله التى تتعدد فيها أفرادهما يجمعان. مثل : حارس القائد ؛ علم على مصرى ، وحارس القائد ، علم على سورى ، وحارس القائد ، علم على عراقى ... فالواجب أن يجمع كل من المضاف والمضاف إليه جمع مذكر ، أو جمع تكسير : فيقال : حارسو القائدين ، أو حراس القواد (٢) ...

ص: ٦٢٢

١- المسائل : (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢).

٢- ويظهر لى أن هذا الحكم ينطبق على حاله التعدد فى التثنيه أيضا ، وإن كنت لا أعرف فيها نصا.

وإن كان صدر المركب الإضافي هو : (ذو ، أو : ابن ، أو : أخ) من أجناس ما لا يعقل (ومنه ، ذو القعدة ، وذو الحجة - وابن عرس (١) ، وابن لبون (٢) - وابن آوى (٣) - وأخو الصحراء «لحيوان خاص بها» ، وأخو الجحر «للثعبان» - فإن صدره هو الذى يشئ كتشئ المفردات الصحيحه ، ولكنه لا يجمع جمع تكسير (٤) ولا- جمع مذكر ، بل يقتصر على جمعه جمع مؤنث سالما ، فيقال : ذوات القعدة - ذوات الحجة - بنات عرس (٥) - بنات لبون - بنات آوى - أخوات الصحراء - أخوات الجحر.

ولا فرق فى هذا بين اسم الجنس الذى ليس بعلم كابن لبون ، وعلم الجنس كابن آوى ؛ بشرط أن يكون كل منهما لغير العاقل - كما سلف - والأول يصح أن تدخل فيه : «أل» على المضاف إليه. بخلاف الثانى.

(ب) المركب الإسنادى ؛ (وهو ما أصله جملة اسميه أو فعليه ؛ مثل : الخير نازل - نصر الله. وكلاهما اسم رجل ، ومثل : الجمال باهر ، وزاد الجمال ، وكلاهما اسم امرأه ...) ، وهذا المركب لا يجمع جمع تكسير (٦) ، وإنما يصح جمعه - بطريقه غير مباشره - جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما. والمقصود بالطريقه غير المباشره أن يزداد قبله كلمه معينه إذا جمعت أغنت عن جمعه ؛ فهى الوسيله لجمعه ؛ لأنه لا يجمع بطريقه مباشره ، ولا بوسيله أخرى. وهذه الكلمه هى : «ذو» للمذكر و «ذات» للمؤنث. وجمع «ذو» هو : «ذوو» رفعا و «ذوى» نصبا وجزا ، كما أن جمع : «ذات» ، هو : «ذوات» فى كل الأحوال ؛ فيقال فى الأمثله السالفه عند جمعها : أقبل ذوو الخير نازل - أقبل ذوو نصر الله - أقبلت ذوات الجمال باهر - أقبلت ذوات زاد الجمال - قابلت ذوى الخير نازل - قابلت ذوى نصر الله - قابلت ذوات

ص : ٦٢٣

١- حيوان صغير يشبه الفأر. ويطلق على المذكر والمؤنث.

٢- ابن الناقة إذا دخل فى عامه الثالث. والأنثى : بنت لبون.

٣- حيوان صغير أغير اللون ، قريب الحجم من القط.

٤- انظر رقم : ٦ الآتى.

٥- جمع للذكور والإناث من ذلك الحيوان.

٦- هناك رأى يبيح جمعه تكسيرا بطريقه غير مباشره هى أن تسبقه كلمه : «أذواء» التى مفرداها «ذو» ويجرى هذا أيضا على مثل : ذى القعدة وذى الحجة.

الجمال باهر - قابلت ذوات زاد الجمال ... وهكذا. وكلمه : «ذوو» تعرب إعراب جمع المذكر السالم ، وتعرب «ذوات» إعراب جمع المؤنث السالم. وكلتا الكلمتين لا بد أن تكون مضافه هنا ، والمركب الإسنادى هو المضاف إليه ، ويجر بكسره مقدره على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ؛ لأن حركات الجملة الإسناديه المحكيه ثابتة فى جميع استعمالاتها ، وضبط حروفها لا يتغير مطلقا بعد النقل ، فيبقى لكل كلمه وكل حرف ضبطه السابق على الحكاية ، وتصير الجملة فى حالتها الجديده محكيه ، بمنزله كلمه واحده ذات جزأين ؛ لا يدخلهما تغيير فى ضبط الحروف ، وبالرغم من إعراب هذين الجزأين معا هنا : «مضافا إليه» مجرورا ، فهو مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية - كما سبق - .

ولا يثنى المركب الإسنادى بطريقه مباشره ، وإنما يثنى بالطريقه السالفه فتجىء كلمه : «ذو» للمذكر ، وذات ، أو «ذوات» للمؤنث ، وتثنيه الأولى هى : (ذوا ، وذوى ...) . وتثنيه الأخرى هى : (ذاتا وذاتى ... ؛ أو ذواتا وذواتى) ثم يجىء المركب الإسنادى المراد تثنيته مسبقا بالكلمه المناسبه له مما سبق بعد تثنيتها ، دون أن يلحقه تغيير مطلقا فيبقى على حاله فى التثنيه «مضافا إليه» لا يتغير كما كان شأنه عند الجمع. فيقال : أقبل «ذوا» الخير نازل .. وأقبلت «ذاتا ، أو : ذواتا» الخير نازل ... وهكذا ... كما سبق فى الجمع تماما ، ولكن مع تثنيه الكلمه المساعده ، وهى : (ذو) ، (ذات أو ذوات) ...

(ح) المركب المزجى : لا يجمع جمع تكسير مطلقا. ولا يثنى ، ولا يجمع جمع تصحيح بالطريقه المباشره ، وإنما يراعى فى تثنيته وجمعه تصحيحا الطريقه غير المباشره التى روعيت فى المركب الإسنادى (1).

وهناك رأى آخر يبيح جمع المركب المزجى جمع تصحيح بطريقه مباشره كما تجمع الأسماء غير المركبه. وفى هذا رأى تيسير وتخفيف ؛ بإخضاع هذا النوع للقاعده العامه.

(د) المركب التقييدى (وهو المكون من صفه مع موصوفها ؛ مثل : المخترع

ص: ٦٢٤

١- وتشمل رأى السابق - فى رقم ٦ من هامش الصفحه السابقه - الذى يبيح جمعه تكسيرا بطريقه غير مباشره ، وهى تقديم كلمه : أذواء.

الذكى ، أو من غيرهما مما لا يدخل في المركبات السالفه) ، لا يجمع جمع تكسير ، وإنما يتوصل - في الأحسن - إلى جمعه جمع تصحيح بالطريقه غير المباشره التي شرحناها.

٥ - الفرق بين جمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى.

(١) لا بد فى جمع التكسير الأصلى أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن يكون على وزن صيغه من الصيغ الخاصه به - وقد عرفناها - وأن يكون له مفرد حقيقى لا خيالى (١) ، وأن تتغير صيغه هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيرا حتميا على الوجه الذى شرحناه (٢). وأن يشترك مع جمعه فى الحروف الأصليه - إلا إذا اقتضى الجمع حذف شىء منها - دون الاشتراك فى هيئتها ، (أى : ضبطها) ، وإذا عطف على هذا المفرد نظيران له - أو أكثر - بحيث تتشابه وتتماثل المفردات تماما فى اللفظ وهيئته ، وفى المعنى أيضا كان معنى المعطوفات كلها هو معنى ذلك الجمع .. ومن الأمثله لجمع التكسير : رجال. فهذه الصيغه تدل على أكثر من اثنين ، وتختص بالتكسير ولها مفرد حقيقى هو : رجل. وقد تغير بناء المفرد عند جمعه. والحروف الأصليه ثلاثه مشتركه بين المفرد وجمعه ، مع اختلافها فى الضبط ، وإذا عطف على هذا المفرد مثلان له أو أكثر ؛ (فقيل رجل ورجل ورجل ... و ...) كان معنى المعطوفات المجتمعه هو معنى التكسير : رجال.

وهناك جمع تكسير ليس بالأصلى ولكنه يلحق بجموع التكسير الأصيله اعتبارا. ويجرى عليه أحكامها ؛ وهذا النوع هو ما كان على صيغه من الصيغ الخاصه بالتكسير ، أو الغالبه فيه ، ولكن ليس له مفرد. فمن أمثله الموضوع على صيغه خاصه بالتكسير وليس له مفرد : شمايط (٣) وعبايد (٤) وعبايد ...

ص: ٦٢٥

١- سيجىء هنا الكلام على ما له مفرد مقدر ، أو : خيالى.

٢- وبسبب هذا التغير يرى بعض النحاه أن كلمه «بنات» جمع تكسير ، وليست جمع مؤنث سالما ، - وقد تقدم هذا فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦. وكذا فى الجزء الأول -

٣- ثوب شمايط : قديم ممزق.

٤- خيل عبايد أو عبايد : متفرقه فى الجهات المختلفه.

ومن أمثله الموضوع على صيغته غالبه في التكسير وليس له مفرد : «أعراب (١)» فإن صيغته «أفعال» شائعة في الجموع ، نادره في المفردات غايه الندره ؛ إذ لا- تعرف إلا- في بضع كلمات معدوده ، منها قدر أعشار (٢) ، وثوب أخلاق (٣) ... فتلك الصيغ الموضوعه على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه ، تدخل في عداد جمع التكسير ؛ بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقي لها. وفي هذه الحاله يفترض النحاه لها وجود مفرد ، مقدّر ، (خياليّ) ، أى : غير حقيقي ، لتكون بهذا المفرد الملحوظ داخله - اعتبارا - في جموع التكسير الأصيله.

والحق أنه لا داعى لشيء من هذا الافتراض والتخيل ما دام الواقع يخالفه ، وما دامت أحكام التكسير المختلفه ستجرى على تلك الصيغ.

(ب) اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معا ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه. فيدخل في اسم الجمع ما له مفرد من معناه فقط ، مثل : إبل وقوم ، وجماعه ؛ فهذه الكلمات وأشباهها مفرد من معناها فقط ؛ فمفرد إبل هو : جمل أو ناقه ، ومفرد قوم وجماعه هو : رجل أو امرأه ... وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معا برغم دلالتها على أكثر من اثنين ...

ويدخل في اسم الجمع أيضا ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغه ، نحو : «فلك» ، للسفينه الواحده والأكثر.

وكذلك يدخل في اسم الجمع ما له مفرد من لفظه ولكن إذا عطف على هذا المفرد مماثلان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفا لمعنى اللفظ الدال على الكثره ، نحو : قريش ؛ فإن مفرده قرشيّ. فإذا قيل قرشي ، وقرشي ، وقرشي ... كان معنى هذه المعطوفات ، هو : جماعه منسوبه إلى قبيله «قريش» ، وهو معنى يختلف اختلافا واسعا عن معنى «قبيله قريش» ، فليس مدلول قبيله قريش مساويا مدلول : جماعه منسوبه إلى قريش.

ص: ٦٢٦

١- وليس مفردها : «عرب» في رأى كثير من اللغويين ؛ لأن «العرب» تطلق على سكان الحواضر والصحارى. أما «الأعراب» فالغالب - عنده - اختصاصها بالبدو.

٢- مكسره. وقيل : إن كلمه «أعشار» ليست مفردا ، وإنما هي جمع وقع نعتا للمفرد ، شذوذا ، أو على ملاحظه أجزاء المنعوت. والمفرد : عشر ... والنتيجه واحده. هي المخالفه للشائع.

٣- متمزق قديم. وقيل في أخلاق ، إنه ليس مفردا ، ولكنه جمع خلق. وقد وصف المفرد بالجمع شذوذا ، أو على ملاحظه أجزاء المنعوت ... والأمر فيه كسابقه في رقم ٢.

ويدخل في اسم الجمع أيضا ما لصيغته مفرد من لفظها ومعناها ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق ؛ كراكب وركب ، وصاحب وصحب. فقد قيل : إن صيغته «فعل» ليست من صيغ التكسير عند فريق من النحاه. أما عند غيرهم فيعدّها من صيغ التكسير.

بالرغم من هذا فإن مثل راكب وركب ، وصاحب وصحب ... أسماء جموع وليست جموع تكسير ، لسبب آخر ؛ هو : أن كل صيغته تدل على معنى الجمع مع جواز أن تتساوى هي والواحد في الخبر ، وفي النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت - ليست جمعا ، وإنما هي : اسم جمع : كركب وصحب ، حيث تقول : الراكب مسافر ، وهذا ركب مسافر. كما تقول : الراكب مسافر ، وهذا راكب مسافر. ومثل : الصاحب قادم ، وهذا صاحب قادم ؛ كما تقول : الصاحب قادم وهذا صاحب قادم ...

(ح) اسم الجنس الجمعي هو : ماله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معا ، ولكن يمتاز المفرد بزيادة تاء التأنيث في آخره أو ياء النسب ، (أو : هو ما يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث أو ياء النسب) ، نحو : تمر ، ومفردة : تمره - وشجر ، ومفردة : شجره - وثمر ، ومفردة : ثمره - وعرب ومفردة عربي - وترك ومفردة تركي ، وحبش ، ومفردة حبشي ... ومن القليل أن تكون هذه التاء في اسم الجنس الجمعي لا في مفردة ، نحو : كمأه (١) والمفرد : كمء.

ومن النحاه من يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير ، لا قسما مستقلا بنفسه. وقد سبق بيان هذا (٢) مع توضيح المراد من الجنس وأنواعه المتعدده.

٦ - جمع التكسير - كالتصغير ، وغيره - يرد الأشياء إلى أصولها ، ولهذا يقال في جمع دينار : دنانير ، لأن المفرد : دينار ؛ قلبت النون الأولى ياء في المفرد ، للتخفيف. وعند جمعه جمع تكسير ظهرت النون ورجعت إلى مكانها.

٧ - صيغته منتهى الجموع هي : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيروه حرفان أو ثلاثة بشرط أن يكون أوسط الثلاثة ساكنا ؛ نحو : مصانع - مغانم -

ص: ٦٢٧

١- اسم نبات.

٢- في الجزء الأول م ١.

معابد - قناديل - مصابيح - مناشير ... وقد سبق تفصيل الكلام عليها في باب الاسم الذي لا ينصرف (١).

٨ - لا يصح (٢) جمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها تناقض ما يدل عليه التصغير من القلّة ، وأيضا لعدم وجود صيغته للكثرة تناسبه. ولو جمع بغير تصغير لكان جمع التكسير خاليا من علامته تدل على أن مفردة مصغر ، فيؤدى هذا إلى اللبس. ومن ثم وجب فى كل جمع تكسير للكثرة أن يكون خاليا من ياء التصغير ؛ إذ لا يصح تصغيره وهو جمع كثره ، ولا يصح فى مفردة المشتمل عليها أن يجمع جمع كثره. أمّا جمع القله فيجوز تصغيره لعدم المانع ، فيقال فى أصحاب وأجمال : أصحاب ، وأجمال ، وهكذا ...

ص: ٦٢٨

١- ص ١٩٨.

٢- راجع الهمع والتصريح فى باب التصغير - ولهذا إشاره فى رقم ٣ من ص ٦٣٢ وفى رقم ٧ من ص ٦٥٢.

تعريفه : تغيير يطرأ على بنيه الاسم وهيئته ؛ فيجعله على وزن «فعل». أو : «فيعل» ، أو «فيعيل» بالطريقه الخاصه المؤديه إلى هذا التغيير ؛ فيقال فى بدر : بدير ، وفى درهم : دريهم ، وفى قنديل : قنيديل ... وهكذا ... وتسمى الأوزان الثلاثه : «صيغ التصغير» ؛ لأنها مختصه به ، وليست جاريه على نظام الميزان الصرفى العام (٢).

الغرض منه : تحقيق أحد الأمور الآتية بأوجز الرموز اللفظية :

١ - التحقير ؛ نحو : جبيل - عويلم - بطيل. فى تصغير : جبل ، وعالم ، وبطل.

٢ - تقليل جسم الشئ وذاته (٣) ؛ نحو : وليد - طفيل - كليب.

٣ - تقليل الكميّه والعدد ؛ كدريهمات ، ووريقات فى مثل : اشترت كتابا بدريهمات ، يضم ووريقات نافعه.

٤ - تقريب الزمان ؛ كقبيل وبعيد ، فى مثل : يستيقظ الزارع قبيل الفجر ، وينام بعيد العشاء. أى : قبل وقت الفجر ، وبعد وقت العشاء بزمن قريب منهما.

٥ - تقريب المكان : مثل ؛ فويق ، وتحيت ، فى قول القائل : بينى

ص : ٦٢٩

١- يرد ذكره أحيانا فى الكتب القديمه باسم : «التحقير» وقد تكرر هذا فى كتاب سيبويه (ج ٢ ص ١٠٥) والتعبير عنه بالتصغير أنسب ؛ لأن هذا الغرض هو الغالب فيه ، بخلاف التحقير. وغير المصغر يسمى : المكبر.

٢- يوضح هذا أن تصغير مثل : أحمد ، ومكرم ، وسفرجل ... ، هو : أحيمد ومكيرم وسفيرج - أو سفيريج - والثلاثه الأولى على وزن : فعيعل ، والرابع على وزن ، فعيعل مع أن ميزانها التصريفى ، هو : أفيعل ، ومفيعل ، وفيعيل أو : فعييل. فالتصغير أوزانه الاصلاحية الثلاثه التى يجرى عليها ، وقد يختلف كثيرا - ولا سيما فى الأسماء غير الثلاثيه - عن الأوزان الخاصه بالميزان الصرفى العام.

٣- يشمل ماله ذات محسوسه كالأمثله المذكوره ، وما له ذات غير محسوسه ؛ مثل : عليم - كريم - فى تصغير علم وكرم.

وبين النهر فويق الميل ، وتحيت الفرسخ (١). وقد يكون المكان معنوياً ، يراد منه المنزله والدرجه ، نحو : فضل الوالدين فويق فضل الأولاد ، وتحيت فضل الأجداد.

٦- التجب وإظهار الود ؛ نحو : يا صديقي - يا بيتي.

٧- الترحم ، (أى : إظهار الرحمه والشفقه) ، نحو : هذا البائس مسكين ...

٨- التعظيم : كقول أعرابي : رأيت مليكا تهابه الملوك ، وسييفا من من سيوف الله تتحطم دونه السيوف.

ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصّله إلى التحقير أو التقليل. ومن الممكن أيضا أداء كل غرض منها بأسلوب - أو أكثر - يخلو من التصغير ، ولكنه سيخلو كذلك مما يمتاز به التصغير من الاختصار ، والقوه والتركيز.

شروط الأسماء التي يدخلها التصغير

التصغير خاص بالأسماء وحدها ؛ فلا تصغر الأفعال (٢). ولا الحروف. ويشترط في الاسم الذى يراد تصغيره.

١- أن يكون معربا ، فلا تصغر - قياسا - الأسماء المبنية ؛ كالضمائر ، وكأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، و « كم » الخبرية ... وغيرها من المبنيات - إلا ما ورد مسموعا منها مصغرا ؛ فيقتصر على الوارد منه. وأشهر هذا المسموع ما يأتى :

(١) المركب المزجى (٣) - علما أو عددا - عند من بينه فى كلّ الحالات الإعرابيه المختلفه ؛ فيقال فى تصغير نبطويه : نبطويه ، وفى أحد عشر : أحد عشر (٤) ، أما عند من يعرب المركب المزجى إعراب الممنوع من الصرف

ص : ٦٣٠

١- ثلاثه أميال.

٢- إلا «أفعل» المستعمل فى التعجب. - وسيجىء البيان عنه فى الصفحه التاليه -.

٣- إذا صغر المركب المزجى فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه ، ويبقى الحرف الذى فى آخر صدره على حاله من الحركه أو السكون ، كما كان قبل تصغيره.

٤- إذا صغر المركب المزجى فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه ، ويبقى الحرف الذى فى آخر صدره على حاله من الحركه أو السكون ، كما كان قبل تصغيره.

فتصغيره قياسى ؛ لأنه تصغير لاسم معرب (أى : متمكن).

(ب) ذا ، وتا ، وأولى ، أو : أولاء (مقصوره وممدوده (1)) والثلاثة أسماء إشاره والضبط المسموع الشائع فيها عند التصغير هو : ذيا ، وتيا : (بفتح أولهما ، وقلب ثانيهما - - وهو الألف - ياء تدغم فى ياء التصغير ، وزيادة ألف جديده بعد الياء المشدده). وأوليا (بالقصر ، مع تشديد الياء ومدها) أو أوليا (بالهمزه الممدوده بعد ياء الصغير) ، مع ضم أول الاسمين بغير مد ، أو : أولياء. وكل هذه الصيغ لم تجر فى تصغيرها على مقتضى الضوابط المرعيه ، وإنما نطق بها العرب هكذا.

ومن المسموع تصغير : ذان وتان ، وهما معربان - فى الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسى. إلا أن العرب غيرت فيهما تغييرا لا يقتضيه التصغير ، كفتح أولهما ، وتشديد الياء ؛ فقالوا : ذيان ، تيان ... ومن هنا كان الشذوذ.

(ح) الذى ، والتى ، والذين (والثلاثة من أسماء الموصول) ، ومن المسموع فيها عند التصغير : اللذيا ، واللثيا ، - بفتح أولهما ، أو ضمه - واللذيين (بضم اللام المشدده ، وإدغام ياء التصغير فى ياء الكلمه ، وكسرها بعد التشديد) ، واللثيات.

أما اللذان واللثان فمعربان - فى الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسى. إنما أن العرب فتحت أولهما عند التصغير ؛ فقالوا : اللذيان واللثيان. ومن هنا كان الشذوذ. وفى أكثر الصيغ المصغره السالفه لغات أخرى ، وضبوط متعدده ، اكتفينا ببعضها.

(د) المنادى المبني ، نحو : يا حسين فى تصغير المنادى : حسن (2) .. «ملاحظه» : لا يعرف عن العرب تصغير شىء من الأفعال إلا- صيغته. «أفعل» فى التعجب ، فى مثل : ما أحسن الرجوع إلى الحق ... ؛ فيقال فى التصغير : ما أحسن الرجوع إلى الحق. وفى قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير. والرأى الشائع أنه غير قياسى ، شأنه فى ذلك شأن جميع الأفعال

ص : ٦٣١

١- وفى الحالتين يزداد بعد الهمزه واو فى الخط ، ولا يصح معها مد الهمزه عند النطق ، وقد زادا القدماء فى الكتابه لتفرقه بين : «أولى» اسم الإشاره ، و «الألى» ، اسم موصول.

٢- وإلى بعض هذه الأمور السماعيه يقول ابن مالك فى آخر باب التصغير : وصغروا شذوذا : «الذى» ، «التى» و «ذا» - مع الفروع منها - «تا» «وتى» - ٢٢

الأخرى. ولكن سيبويه وبعض من البصريين وغيرهم يرون قياسيته ، وهذا رأى فيه تيسير (١).

٢ - ألا يكون مصغر (٢) اللفظ ؛ مثل : كميت ، ودريد ، وسويد (أعلام شعراء). وكعيت (اسم البلبل).

٣ - أن يكون معناه قابلا للتصغير ؛ فلا تصغر الأسماء التي يلازمها التعظيم ، كأسماء الله ، والأنبياء ، والملائكة. ونحوها ... ولا لفظ : كل (٣) أو بعض (٤) ، ولا أسماء الشهور (٥) ؛ كصفر ، ورمضان ، ولا أيام الأسبوع كالسبت والخميس ،

ص: ٦٣٢

١- نص على عدم قياسيته صاحب التصريح في أول باب التصغير» ثم تناقض فأباحه مطلقا عند كلامه بعد ذلك فيما لا يصغر. ويقول سيبويه في كتابه (ج ٢ ص ١٣٥) سألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه - تصغير : أمليح - فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ؛ لأن الفعل لا يحقر - أى : لا يصغر - وإنما تحقر الأسماء .. و .. وليس شىء من الفعل ولا شىء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله .. اه. فجعل تصغيره قياسيا. هذا ولا يعرف أن المسموع المصغر من صيغته «أفعل» أكثر من كلمتين وردتا عن العرب ؛ هما : «أمليح وأحيسن» فأباح سيبويه القياس عليهما. وقد حدد عددهما وصرح بلفظهما : «الجوهري». ونقلهما عنه - مصرحا فوق ذلك بأن النحاه أباحوا القياس عليهما - صاحب «المغنى» في الجزء الثاني ، عند الكلام على الأمر الثالث ، وهو آخر الصور الخاصة بالقاعده الأولى من قواعد الباب الثامن. وكذلك صاحب «خزانة الأدب» ، ج ١ ص ٤٧. (راجع ما يختص بحكم هذا القياس وأمثاله في كتابنا : اللغة والنحو ، بين القديم والحديث ، ص ٨٩).

٢- إن كان الاسم غير مصغر حقيقه ولكن مادته وتكوينه الاشتقاقي جعله على وزن صيغته خاصة بالتصغير - جاز تصغيره : نحو مهيمن ، اسم فاعل ، فعله : «هيمن» (بمعنى : راقب الشىء وسيطره عليه) ؛ ونحو : مسيطر ، ومبيطر ... وهما اسما فاعل ، فعلهما : سيطر ومبيطر ... فمثل هذه الأسماء تصغر بحذف الياء الزائده ، ويحل محلها ياء جديده للتصغير ؛ فيبقى اللفظ في صورته الجديده كما كان من قبل بهيئته السابقه. لكن بين الصورتين فرق بالرغم من اتفاقهما التام في الصوره ، وهذا الفرق هو أن الاسم المكبر منهما حقيقه ؛ تحذف ياءه الزائده عند جمعه «تكسيرا» للكثره ، فيقال : مهامن ، ومساطر ، ومباطر ؛ بحذف الياء الزائده. أما الاسم المصغر فلا- يجمع - في رأى الشائع ، كما في الصفحه الآتية - جمع تكسير للكثره ، وإنما يجمع جمع تصحيح ؛ فيقال : مهيمنون ، مسيطرون ، مبيطرون ، لأنه لو جمع تكسيرا للكثره وهو مصغر لوقع التناقض بين الدلاله على الكثره والدلاله على التصغير ، ولوجب حذف ياء التصغير عند الجمع ؛ ليصير على وزن من أوزان للكثره ؛ كالأشأن في كل خماسى ثالثه حرف زائد - ولو حذف ياء التصغير لالتبس الجمع المصغر بغير المصغر. ولهذا منعوا - أيضا - تكسير الأسماء المصغره جمع كثره ، ولم يذكروا في صيغ التكسير للكثره صيغه مفردها مصغر. أما جمع المصغر جمع تكسير للقله - فيجوز ، (كما سيأتى في الصفحه التاليه ، وفي رقم ٧ ص ٦٥٢).

٣- لدلالته على العموم والشمول ؛ وهى دلالة تناقض التصغير.

٤- لأنه يدل بنفسه على التقليل ، فليس محتاجا إلى التصغير الذى يفيد التقليل.

٥- لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مده زمنيّه محددّه ، لا تقبل الزيادة ولا التقليل.

ولا الألفاظ المحكيه (١) ، ولا كلمه : غير وسوى (٢) ، ولا البارحه (٣) ، ولا غد (٤) ، ولا الأسماء المختصه بالنفى ؛ مثل : عريب (٥) ، وديار. ولا المشتقات التى تعمل عمل فعلها بالشروط والتفصيلات التى سبقت عند الكلام عليها (٦) ، ومن تلك الشروط عدم تصغيرها (٧) ، إلا كلمه : رويدا (٨) ، ولا يصغر جمع تكسير للكثيره. ولا المركب الإسنادى ؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق - فى الأغلب - على هذين إلا بعد حذف بعض حروفهما ، وهذا الحذف يؤدي إلى اللبس وخفاء أصلهما (٩) ؛ هذا إلى أن الغرض من جمع الكثيره يعارض التقليل الذى يدل عليه التصغير ، غالباً. فإذا أريد تصغير جمع للكثيره صغّر مفرده ، ثم جمع جمع مذكر سالما ، أو مؤنث سالما على حسب المعنى.

أما جمع القله فيصح تصغيره فيقال فى أجمال : «أجيمال» ، وفى أنهر : أنيهر ، وفى فتيه : فتيه ، وفى أعمده : أعيمده. وكذلك يصح تصغير اسم الجمع ؛ نحو : ركب وركيب ، ورهط ورهيط ...

نوعاه :

التصغير نوعان : أصلى ، وتصغير ترخيم (١٠). ولكل منهما طريقه خاصه به.

ص : ٦٣٣

- ١- لأن الحكايه تقتضى ترديد اللفظ بحالته من غير تغيير يطرأ عليه ، والتصغير ينافى هذا ؛ إذ يوجب التغيير.
- ٢- لأن «غير» ، و «سوى» التى بمعناها تقتضى المغايره والمخالفه التامه ، التى تدل على أن شيئاً ليس هو شيئاً آخر ؛ والمغايره بهذا المعنى لا صلها بالتقليل ولا التكثر.
- ٣- لأنها تدل على الليله التى قبل يومك الحاضر. وهذه الدلاله لا تحتمل القله ولا الكثيره.
- ٤- لأنه يدل على يوم مقبل ، فلا يحتمل القله ولا الكثيره.
- ٥- ما فى البيت عريب أو ديار ، أى : ما فيه أحد.
- ٦- فى أول الجزء الثالث الأبواب الخاصه بالمشتقات ، وتفصيل الكلام عليها.
- ٧- ويقولون فى سبب هذا : إن التصغير يقربها من الأسماء ، ويبعدها من الأفعال التى تعمل عملها ؛ لقربها منها. والعله الصحيحه هى عدم تصغير العرب للأسماء العامله.
- ٨- تفصيل الكلام عليها فى ص ١٤٣.
- ٩- هذه عله نحويه قد يسهل رفضها فى بعض جموع التكسير - مثل : فعل - ؛ فإنه عند تصغيره تنطبق عليه إحدى الصيغ الثلاث ولم أجد فيما لدى من المراجع ما يبين موقف الوارد السماعى فى ذلك.
- ١٠- سيجىء فى ص ٦٥٤.

النوع الأول: التصغير الأصلي ، طريقته :

الاسم المراد تصغيره أصله قد يكون ثلاثيا ، أو ثنائيا منقولاً عن أصل ثنائي ، أو رباعيا ، أو أكثر من ذلك.

(١) فإن كان ثلاثيا (١) - مثل : سعد ، وحسن ... وجب اتباع ما يأتي :

١ - ضم أوله ، وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيادة ياء ساكنه بعد الثاني مباشرة ؛ تسمى : «ياء التصغير» وبعدها الحرف الثالث من أصول الاسم المصغّر ، مضبوطا على حسب الموقع الأعرابي. نحو : سعيد وحسين نبيلان ، وإن سعيدا وحسينا نبيلان ... وبهذا التغيير الطارئ يصير الاسم على وزن : «فعليل» وينطبق عليه قولهم : (إن الثلاثي يصغر على «فعليل» ، أو : إن صيغته ؛ «فعليل» هي المختصة بالاسم الثلاثي المصغر.) فليس من المصغر الثلاثي كلمه : زميل (٢) ولا لغزي (٣) ؛ لأن الحرف الثاني منهما ساكن مدغم في نظيره ، ولأن الياء الساكنه رابعه ... (٤)

وإن كان الثلاثي الأصول قد زيد على حروفه الثلاثه : «تاء التانيث» مثل : شجره - ثمره ... فإنه يعتبر في حكم الثلاثي مع وجودها ، فيخضع عند تصغيرها لما يخضع له الثلاثي الخالي منها.

٢ - إن كان الثلاثي قد حذف منه بعض أصوله وبقى على حرفين (٥) وجب عند التصغير رد المحذوف ؛ فيقال في : كل (٦) ، وبع (٧) ، ويد (٨) وأشباهاها إذا صارت أعلاما : أكيل ، وبيع ، ويدى ...

ويسرى هذا الحكم على الثلاثي الذي حذف منه بعض أصوله ؛ وعوض عنها

ص: ٦٣٤

١- وهذا يشمل الثلاثي أصله وعرضا ؛ - طبقا لما سيجيء في ص ٦٣٧ - . يدخل في حكم الثلاثي ما ختم بتاء زائده للتانيث ، مسبوقه بأحرف ثلاثه أصلية ؛ كما سيجيء .

٢- جبان ضعيف.

٣- لغز.

٤- وفيما سبق يقول ابن مالك في أول باب عنوانه : التصغير : فعلا اجعل الثلاثي إذا صغرتة : نحو : قذى : في قذا - ١ القذى : الجسم الصغير - كالهباء - الذي يقع في العين فيؤلمها. وتصغيره : قذى ؛ بإرجاع الألف إلى أصلها الياء ، وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها.

٥- قد يكون أحدهما : «هاء السكت» ، وذلك إذا حذف من الثلاثي حرفان وبقى واحد ؛ فينضم إليه هاء السكت وجوبا ، نحو : ره ، وقه ؛ أمران من : رأى ، ووقى.

٦- محذوف الفاء.

٧- محذوف العين.

٨- محذوف اللام.

تاء التأنيث ؛ فلا يمنع وجود هذه التاء من إرجاع المحذوف ، فكأنها غير موجودة ؛ نحو : عده وسنه - علمين ، وأصلهما : وعد ، وسنو ، أو سنه ، فعند التصغير : يرجع للأول فإؤه المحذوفه ، وللثاني لامه المحذوفه ، فيقال : وعيد ، وسنّيه أو سنهيه. وهذه التاء الموجودة بعد التصغير هي للتأنيث ، وليست - كالسابقه - للتعويض لأن تاء العوض لا تبقى بعد رجوع المعوّض .

ومما حذف لامه الأصلية وعوّض عنها تاء التأنيث : « بنت وأخت » ؛ فيردّ المحذوف منهما عند التصغير ؛ فيقال : بنتيه (1) ؛ وأخيه ، والأصل : بنويه وأخيوه ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ... (2)

فإن كان الاسم على ثلاثه أحرف بعد حذف بعض أصوله لم يرجع المحذوف ؛ نحو : هاد وهويد ، وداع ودويع .

٣ - وإن كان الاسم ثنائى الأصل ؛ (لأنه منقول مما وضع فى أصله (3) على حرفين ،) وأريد تصغيره فإن كان ثانيهما صحيحا - مثل : هل ، وبل ، ولم . أعلاما - وجب : إما تضعيف ثانيه عند التصغير بشرط أن يكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها ؛ فتوسط بينهما ، وإما تضعيف ياء التصغير نفسها ، بزيادة ياء عليها ؛ فيقال : هليل ، أو هليّ - بليل ، أو : بليّ - لميم ، أو لمي ... ففى هذه الأمثله زيدت ياء التصغير ، وتلاها بعد

ص: ٦٣٥

١- هذه التاء التى فى التصغير للتأنيث ، وليست للعوض - ومثلها التى فى : سنيه ، أو : سنهيه - ؛ إذ ليس فى الكلمه محذوف الآن تكون عوضا عنه . بخلافها قبل التصغير حيث كان الأصل : « بنو » - فى رأى الشائع - فالنوعان مختلفان ؛ فليس فى وجودها عند التصغير جمع بين العوض والمعوض عنه . ومثلها : « أخيه » وأصلها قبل التصغير : « أخو » .

٢- وفى تصغير ما نقص منه بعض أصوله يقول ابن مالك : وكمل المنقوص فى التصغير ما لم يحو غير التاء ثالثا ؛ ك « ما » - ١٧ يريد بالمنقوص هنا : ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف . ومثل له بكلمه « ما » وأصلها : ماء ولكن الهمزه حذفت لأجل الشعر .

٣- الاسم الأصيل لا يكون موضوعا على حرفين فى أول أمره ؛ لكن يصح أن يكون منقولا ما وضع فى أصله على حرفين .

زيادتها حرف التضعيف الذى يشبهها أو الذى يشبه ما قبلها مباشرة ، ويتحرك الحرف الذى يلي ياء التصغير بالحركة الإعرابيه المناسبه للجمله ؛ لأن الاسم فى هذه الحاله يصير معربا.

وإن كان ثانيهما معتلا وجب تضعيفه ، وزياده ياء التصغير بين حرفى التضعيف ؛ فمثل : لو - كى - ما - أعلاما - يقال فيها بعد التضعيف ، وقبل التصغير : لَوّ - كَيّ - ماء (١) ... ويقال فى تصغيرها : لوى (٢) - كىي (٣) - موى (٤) ، بتوسيط ياء التصغير بين الحرفين المتماثلين. والاسم فى هذه الصوره معرب أيضا ، تجرى حركات الإعراب على حرفه التالى ياء التصغير.

هذا ، ويعتبر الاسم ثنائيا - يجرى عليه ما يجرى على الثنائى من إرجاع المحذوف ومن غيره - إذا كانت حروفه ثلاثه أولها همزه وصل ؛ نحو : ابن ، واسم ... فتحذف همزه الوصل فى تصغيره ، ويرجع المحذوف ؛ فيقال : بنى ، وسمى .

٤ - إن كان الثلاثى المصغر اسما دالّما على المؤنث وحده - أى : ليس دالّما على المذكر ، ولا- مشترك الدلاله بين المؤنث والمذكر - وجب عند أمن اللبس زياده تاء فى آخره ؛ لتدل على تأنيثه ، سواء أكان باقيا على ثلاثيته ، نحو : دار ، وأذن ، وعين ، وسن ، ... أم كان بعض أصوله محذوفا ؛ نحو : يد ،

ص: ٦٣٦

١- لأن تضعيف الألف سيؤدى إلى وجود ألفين يستحيل النطق بهما ؛ فتقلب الثانيه منهما همزه ، كما يحصل فى نوع آخر سبق بيانه (فى ص ٥٥٥). هو ألف التأنيث الممدوده. وقيل : إن الهمزه تجيء من أول الأمر من غير قلب.

٢- أصلها : لويو ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء (طبقا لقواعد الإعلال).

٣- بثلاث ياءات الأولى الأصلية ، والثانيه ، للتصغير ، والثالثه الزائده للتضعيف ...

٤- فالألف الأصلية - التى هى الحرف الثانى فى كلمه : «ما» - انقلبت واوا ؛ لأنها مجهوله الأصل ؛ ومجهوله الأصل تقلب واوا - كما سيجىء فى ص ٦٥١ - ثم وليتها ياء التصغير ، وقلبت الألف الثانيه المزيده للتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، وأدغمت فيها. ولم تهمز ؛ لزوال عله إبدالها همزه - كما قالوا - وهى وقوعها فى الآخر بعد ألف زائده. أما كلمه «ماء» وهو الذى يشرب ، فتصغيره : مويه ، لأن ألفه مبدله من واو ؛ إذ أصله : موه ؛ بدليل جمعه على أمواه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فصار : ماه ، ثم انقلبت الهاء همزه ؛ سماعا على غير قياس ؛ فصار : ماء. فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله.

وأصلها: «يدى»؛ حذفت لامها تخفيفاً؛ فيقال فى تصغير تلك الأسماء وأشباهها: دويره - أذينه - عينه - سنيه - يديه. وسواء أكانت ثلاثيتها أصيله (كهذه الأمثله) أم طارئة (١)؛ مثل: «سميه» وستأتى:

فإن أوقعت زياده التاء فى لبس وجب تركها؛ كما فى تصغير: شجر وبقر؛ - عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعى - فلا يقال فى تصغيرهما: شجيره، ولا بقره؛ لأنه يلتبس بتصغير: «شجره وبقره» المكبرتين. وكذلك لا يقال: خميسه ولا سبيعه، فى تصغير: خمس وسبع، الدالتين على معدود مؤنث. ومثلهما باقى الأعداد المؤنثه لدالتها على معدود مذكر، لأن زياده التاء عند تصغيرها تؤدى إلى اللبس، إذ يقع فى الظن أنها لمعدود مذكر، مع أنها لمعدود مؤنث.

وكذلك يجب تركها إن كان الاسم وقت تصغيره والنطق به دالاً على مذكر ولو كان فى أصله لمؤنث؛ إذ الاعتبار إنما هو للدلاله الحاليه عند النطق به، وليس لدلالته السابقه؛ فلو سمينا مذكراً بأحد الأسماء المؤنثه السابقه: - دار - أذن - عين - سن - ... أو غيرها، كسعد، وحسن، وهند، ومي - أعلام مذكر - لم يصح مجيء تاء التأنيث عند تصغيره (٢).

وكذلك لا يصح مجيئها إذا كان المصغر غير ثلاثى (٣)، نحو: زينب، وسعاد؛ فلا يقال فيهما: زيينبه، ولا سعيده ...

فشرط زياده تاء التأنيث: أن يكون المصغر ثلاثياً، مؤنثاً وقت تصغيره،

ص: ٦٣٧

١- يلحق بالثلاثى أيضاً كل رباعى ثالثه حرف مد، ورابعه حرف عله بحسب أصله، نحو سماء وسميه ومثل الرباعى مازاد عليه مما حذفت منه ألف تأنيث مقصوره؛ خامسه أو سادسه؛ فيجوز (كما سيأتى فى ص ٦٤٣ وص ٦٤٤) إلحاق التاء ب، كجبارى حيث يجوز تصغيره بإبقاء الألف، أو بحذفها، أو حذفها مع زياده التاء؛ تعويضا عنها، فيقال: حيرى، أو: حيره. ومثل: لغيرى. فيصح فيه الأمران دون إبقاء الألف؛ يقال: لغيرى، أو لغيره. (الهمع ج ٢ ص ١٨٩). وانظر ص ٦٤٣ الآتيه

٢- جاء فى كتاب سيويه (ح ٢ ص ١٣٧) ما نصه: (إذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيقه بغير هاء - أى: أن تصغيره يكون بحذف تاء التأنيث - وتدع الهاء ههنا؛ كما أدخلتها فى: «حجر» اسم امرأه، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذنيه. وإنما سمي بمحقر). اه وإذا كان الاسم المصغر غير مقصور الدلاله على المؤنث فلا تلحقه التاء كأن يكون صالحاً له وللمذكر: مثل: نصف؛ بمعنى متوسط السن، يقال رجل نصف وامرأه نصف ...

٣- إلا فى تصغير الترخيم فيصح مجيئها فى المؤنث - كما سنعرف عند الكلام عليه ص ٦٦٥.

لا- يلتبس بغيره عند زيادتها. ولا- فرق في الثلاثي بين الباقي على ثلاثيته وغير الباقي الذي نقص منه شيء ، ولا ما بين ثلاثيته أصيله وما ثلاثيته طارئة. ومن أمثله الطارئة : سمّيه (١) : علم مؤنث ، وهي تصغير : «سما» (٢) المؤنثة الممدودة. جرت عليها ضوابط التصغير ؛ فضم أولها ، وفتح ثانيها ، وزيد بعده ياء التصغير ، وانقلبت الألف الزائدة ياء ، فاجتمع ياءان ، الأولى منهما ساكنة ؛ وهي ياء التصغير ، والثانية متحركة بالكسرة ؛ وهي التي أصلها المدّ فأدغمتا ، ثم رجعت الهمزة إلى أصلها «الواو» - لام الكلمة - . وانقلبت الواو ياء ، طبقا لقواعد الإعلال ؛ فصارت الكلمة : سمّى. فاجتمع في آخر الكلمة ثلاث ياءات ؛ هي ياء التصغير ، تليها الياء التي أصلها ألف المد ، وبعدهما الياء التي أصلها الواو لام الكلمة ... فوقع في الآخر بعد ياء التصغير ياءان ، وهذا لا- يقع في فصيح الكلام ، ويتحتم حذف أولاهما تطبيقا للضوابط العامة في هذا الباب - كما سيجيء (٣) - فصارت : سمّى. ياء مشددة تعتبر الحرف الثالث ، ثم زيدت عليها تاء التأنيث ؛ لتكون كأصلها دالّة على المؤنث ، فصارت : سمّيه.

ويجب فتح الحرف الذي قبل هذه التاء مباشرة وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير في : «فعل (٤)» ؛ لأن تاء التأنيث تستوجب فتح الحرف الذي قبلها في جميع حالات اللفظ الثلاثي وغير الثلاثي المختوم بها ، سواء أكانت خاتمه اسم مصغر ، أم غير مصغر - كالأمثله السالفه - وسواء أكانت خاتمه فعل ، أم حرف ؛ نحو : قامت - كتبت - ربّت - ثمت. (وهذا موضع يجب فيه فتح الحرف بعد ياء التصغير في صيغه «فعل» وهي الصيغة المقصورة على تصغير الاسم الثلاثي وحده. أما الحرف الذي يلي ياء التصغير في غير هذه الصيغة ، بأن يقع بعد ياء التصغير في صيغتي : «فيعل وفعيل» ، فيكون مكسورا ، وله حالات يبقى فيها على حركته التي كانت له قبل التصغير. وسيجيء بيان هذا في

ص: ٦٣٨

-
- ١- من كل رباعي ، ثلثه مده ولامه حرف عله بحسب أصلها. - كما في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة -
 - ٢- سبقت الإشارة إليها ، وإلى بيان يخصها ، في هامش ص ٥٦٨.
 - ٣- في رقم ٥ من ص ٦٥٢ وفيها إيضاحه وشرطه.
 - ٤- أما في غير هذه الصيغة فلها حكم آخر يجيء في هامش ص ٦٤٥.

وقد ورد فى الكلام المسموع بعض ألفاظ خالفت فى التذكير أو التأنيث. ما سبق تقريره ؛ فهى شاذة لا يقاس عليها (٢) ... كشدوذ ألفاظ أخرى ثلاثيه ورد تصغيرها على غير صيغته : «فعل» (٣).

٥ - إن كان ثانى الاسم المصغر حرف لين (٤) - نحو : باب وقيمه - وجب إخضاع هذا الثانى للضابط العام الذى يسرى على كل حرف لين ثان ؛ سواء أكان الاسم المصغر ثلاثيا أم غير ثلاثي. وسيجىء (٥) هذا الضابط.

وإلى هنا انتهى الكلام على تصغير الثلاثي.

* * *

(ب) إن كان الاسم الذى يراد تصغيره رباعيا (٦) ؛ مثل : «جعفر وبنديق» ، وجب ضم أوله وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيادة ياء ساكنه بعد ثانيه (وهى التى تسمى : ياء التصغير) وكسر ما بعد هذه الياء ، إن لم يكن

ص : ٦٣٩

١- فى ص ٦٤٥.

٢- فيما سبق من زياده تاء التأنيث عند تحقق الشروط - يقول ابن مالك : واختم «بتا التأنيث» ما صغرت ؛ من مؤنث ، عار ، ثلاثي ؛ كسن - ١٩ ما لم يكن «بالثيا» يرى ذا لبس كشجر ، وبقر ، وخمس - ٢٠ وشذ ترك دون لبس. وندر لحاق «تا» فيما ثلاثيا كثر - ٢١ (كثر - بفتح التاء - بمعنى ؛ فاق. وثلاثيا : مفعول به مقدم للفعل : كثر) ومعنى البيتين الأولين واضح ، وهو يقرر فى البيت الأخير ؛ أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ - مع تحقق بقيه الشروط الأخرى - وأن من النادر زياده هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثيه ، وزاد عليها ؛ أى : إذا كان رباعيا فأكثر ، ومن هذا النادر الذى لا يقاس عليه تصغيرهم : وراء ، وأمام ، وقدّام ... على : وريئه ، وأمّيه ، - بتشديد الياء - وقد يديمه ...

٣- كتصغيرهم : «رجل» على : «رويجل» ، و «مغرب» على : مغربان.

٤- فى ص ٦١٠ معناه. والمراد هنا حرف العله.

٥- ص ٦٤٨.

٦- لا- فرق فى الرباعى بين ما حروفه أصيله ؛ نحو : جعفر ، وما حروفه أصلية وزائده ؛ نحو : بنديق. فالأساس : أن يكون عدد الحروف أربعة ، أصلية كانت ، أم مختلطه.

مكسورا من قبل (١)؛ فيصير الاسم بعد إجراء هذه التغييرات على وزن: «فيعل»؛ نحو: جعيفر. وبنيدق. وهذه التغييرات التي طرأت على الرباعي عند تصغيره هي التغييرات التي طرأت على الثلاثي عند تصغيره كذلك. مع زيادة كسر ما بعد ياء التصغير في الرباعي - كالمثالين السالفين. - إلا في بعض حالات ستجيء (٢).

والكسر بعد ياء التصغير في الاسم الرباعي يوجب تغييرا آخر لا بد منه؛ يتلخص في أنه لو وقع بعدها حرف مدّ (٣) فالواجب قلبه ياء تدغم في ياء الصغير؛ (تطبيقا لما تقتضى به الضوابط العامة في مثل هذه الحالة التي تقع فيها «ياء» بعد ياء التصغير (٤)) فيقال في: (كتاب، وسحاب، ومقام - كتيب، وسحيب، ومقيم) ... وفي: (صبور، وعجوز، وبعوض - صبير، وعجيز، وبعيض) ... وفي: (جميل، وسمير، وسعيد - جميل، وسمير، وسعيد). وهذا معنى قول النحاه:

(الاسم الرباعي يصغر على: «فيعل»). وإن كان حرفه الثالث قبل التصغير حرف مد وجب قلبه ياء تدغم في ياء التصغير ...)

ص: ٦٤٠

١- مثل قرمز (لنوع من الصبغ الأحمر)، قشبر (للصوف الرديء).

٢- في ص ٦٤٥.

٣- فيكون هو الحرف الثالث في الاسم قبل مجيء ياء التصغير.

٤- من هذه الضوابط ما جاء في الهمع (ح ٢ ص ١٨٦) خاصا بالواو، ونصه يايضاح يسير: «إن ولى ياء التصغير واو قلبت ياء: ١- وجوبا إن سكنت هذه (الواو)، كعجوز وعجيز أو أعلت - بأن قلبت شيئا آخر كألف مثلا - كمقام؛ فإن أصله: مقوم، فيقال: مقيم. أو كانت لاما؛ كغز وغزى، وغزوه وغزيه، وعشوا بالقصر - وعشيا. ب - وجوازا إن تحركت الواو في إفراد وتكسير ولم تكن لاما فيهما؛ كأسود وأساود، وجدول وجداول، فيقال في التصغير: أسيد وأسيود، وجديل، وجدبول؛ فيجوز قلب الواو ياء، وإدغامها في ياء التصغير، (عملا بقاعده الإعلال من القلب والإدغام عند اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون)، كما يجوز إبقاء الواو بغير قلب، إجراء لها على حدها في التكسير، (لأن التصغير والتكسير من باب واحد؛ في الأعم الأغلب -). فإن تحركت الواو في الإفراد والتكسير وهي لام وجب قلبها ياء في التصغير، بغير نظر إلى التكسير؛ نحو: كروان وكريان، وجمعه كراوين» ه. - ثم انظر ص ٧١٧ في الكلام على قلب الواو ياء. -

(ح) إن كان الاسم الذى يراد تصغيره خماسيًا فأكثر :

١ - فإن لم يكن رابعه حرف لين وجب - فى أغلب الحالات (١) - حذف بعض أحرفه الضعيفه (٢) ؛ ليصير رابعيًا يمكن تصغيره على صيغته : «فيععل» الخاصه بالرباعى ، بالطريقه التى شرحناها عند الكلام عليها. فيقال فى سفرجل : سفيرج ، وفى فرزدق : فريزد ، أو : فريزق ، وفى حيزيون : حزين ، وفى مستنصر : منيصر ، وفى محرنجم : حريجم .

٢ - فإن كان رابعه حرف لين وجب - فى أغلب الحالات (٣) كالسابق - حذف بعض أحرفه الضعيفه. وقلب حرف اللين ياء إن لم يكن ياء من الأصل ؛ فينتهى تصغير الاسم إلى «فيعيل» بوجود ياء قبل آخر الصيغه - وهذه الياء هى التى كانت قبل تصغير الاسم حرف لين رابعا - تقول فى تصغير سرحان : سريحين ، وفى عصفور : عصيفير ، وفى قنديل : قنيديل. وهذا معنى قول النحاه : (يجرى تصغير الخماسى فما فوقه - بشرط ألا يكون الحرف الرابع لنا - على الطريقه التى جرى بها تصغير الرباعى. كلاهما على وزن «فيعيل» ، فإن كان الرابع (فى الخماسى وفيما زاد على الخماسى) حرف لين وجب قلبه ياء ؛ ليكون تصغير الاسم على «فيعيل» وجوبا ؛ بظهور ياء قبل الآخر).

وإذا حذف من الخماسى فما فوقه بعض أحرفه للتصغير جاز زياده ياء قبل آخره لتكون عوضا عن المحذوف ، بشرط ألا يكون قبل آخره ياء ؛ (فيقال فى سفارج : سفيرج وسفيرج) - (وفى فرزدق : فريزد وفريزيد أو فريزق وفريزيق) - (وفى حيزيون : حزين أو حزيين) - (وفى مستنصر : منيصر أو منيصير) ... وهكذا. ولا يصح الجمع بين هذه الياء وما حذف ؛ لثلا يجتمع العوض والمعوّض (٤) عنه.

ولا بد من كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير فى الصيغتين : (فيعيل ، وفيعيل) إلا فى مواضع سيجىء النص عليها (٥).

ص: ٦٤١

١- فى الصفحه الآتية (٦٤٢) حالات لا يصح فيها الحذف.

٢- سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦١٣ ، بيان المراد من الحرف القوى والضعيف.

٣- سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦١٣ ، بيان المراد من الحرف القوى والضعيف.

٤- كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٦٥١.

٥- فى ص ٦٤٥.

والذى يحذف أو يبقى من الأحرف هنا هو ما يحذف أو يبقى عند جمع الاسم تكسيرا؛ بحيث يبقى الحرف الأقوى الذى له المزيه على غيره. فإن ساوى غيره فى الأفضليه جاز حذف أحدهما بغير تفضيل - كما عرفنا (١). -

فتصغير الاسم الخماسى فما فوقه يقتضى - فى الغالب - من الحذف والإبقاء ما يقتضيه تكسيره على : «فعالل ، وفعاليل» وما ضاهاهما فى الهيئه ؛ كمفاعل ومفاعيل ، وفواعل وأفاعيل ...

وما جاء مخالفا لهذا فهو شاذ هنا كشدوذ ما خالف الضوابط الخاصه بتصغير الثلاثى ؛ كتصغيرهم رجل على : رويجل ، ومغرب على : مغيربان ، وليله على : ليليه ، وإنسان على : أنيسان ... مع أن القياس فيما سبق هو : رجيل - مغيرب - ليليه - أنيسين إن كان جمعه للتكسير هو : أناسين (٢) ...

* * *

أسماء لا يحذف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه :

يستثنى من القاعده السالفه بعض أسماء تزيد أحرف كل منها على الأربعة ، ولا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التصغير - بالرغم من أنهما فى بعض الصور قد يحذفان عند التكسير - فيصغر الاسم كأنه رباعى مع ترك الحروف

ص: ٦٤٢

١- بيان مزابا الحروف فى رقم ٣ من هامش ص ٦١٣.

٢- انظر رقم ٢ هامش ص ٦٠٧ ، وفى تصغير الرباعى وما زاد عليه ، وفى الوسيله لذلك أحيانا من حذف بعض الأحرف كما تحذف فى التكسير ... ، يقول ابن مالك : «فيعيل» مع «فيعيل» لما فاق ؛ كجعل : درهم ، دريهما - ٢ وما به لمنتهى الجمع وصل به إلى أمثله التصغير صل - ٣ وتقدير هذا البيت : وما وصل به إلى التكسير فى صيغه منتهى الجموع صل به إلى التصغير حين تريد تصغير أمثله. يريد بهذا حذف بعض الأحرف ، فإن الحذف هو الذى يوصل إلى جمع بعض الأسماء جمع تكسير على صيغه منتهى الجموع. ثم قال بعد ذلك فى الوصول إلى صيغه فيعيل : وجائز تعويض «يا» قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف - ٤ ثم بين أن ما خالف المذكور فى البابين (باب تصغير الثلاثى ، وباب تصغير غيره) خارج عن القياس : وحائد عن القياس كل ما خالف فى البابين حكما رسما - ٥

التي تجيء بعد الرابع على حالها ، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه ومن هذه الأسماء :

١ - الاسم المختوم بألف تأنيث ممدوده (١) بعد أربعة أحرف فصاعدا ؛ نحو : «قرفصاء» ؛ فيقال في تصغيرها : قريفصاء ، بتصغير الكلمه كأنها رباعيه ؛ ثم يلحق بها الهمزه والألف التي قبلها ، وإن شئت قلت : بتصغير الكلمه من غير اعتبار لوجود الهمزه والألف التي قبلها مع وجودهما عند التصغير وبقائهما معه .

أما ألف التأنيث المقصوره فإن كانت رابعه - كصغرى وكبرى - فإنها تبقى وجوبا ، يقال في تصغيرهما : صغيرى وكبيرى . وإن كانت سادسه أو سابعه حذفت وجوبا ؛ مثل : لَغَيْرَى (٢) ولغَيْرِيز (٣) ، وبردرايا (٤) وبريدر (٥) ... وكذلك إن كانت خامسه وليس في الأحرف السابقه عليها حرف مدّ زائد ، كقرقرى (٦) وقريقر .

فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مدّ زائد جاز حذفها ، أو حذف حرف المدّ الزائد دونها ؛ نحو : حبارى (٧) وحبيرى ، أو حبير ، ونحو : قريشى (٨) وقريثا (بحذف ياء المد التي بعد الراء) أو قريث ؛ بحذف

ص: ٦٤٣

١- سبق الكلام على ألف التأنيث المدوده وأصلها في ص ٥٥٥ ومنه يفهم أن ألف التأنيث الممدوده - فى الأرجح - هى فى أصلها ألف زائده للتأنيث ، قبلها ألف أخرى زائده للمدّ ، فتقلب ألف التأنيث همزه . فالهمزه فى «قرفصاء» ونحوها للتأنيث ، وقبلها ألف زائده ملازمه لها تدل على أن ألف التأنيث ممدوده ؛ لا مقصوره . فهى علامه مدها ، وتمامه لها .

٢- بمعنى : اللغز - كما سبق - .

٣- ويصح زياده تاء التأنيث للتعويض ؛ فيقال : لغَيْرِيزه . بشرط أن تكون الألف المحذوفه رابعه أو خامسه - كما سبق فى هامش رقم ٣ من ص ٦٣٧ - .

٤- اسم موضع .

٥- حذفت ألف التأنيث ؛ فصارت الكلمه : بريدرأى ، ثم حذفت الألف والياء ؛ لأنهما زائداتان (راجع الصبان) .

٦- اسم موضع .

٧- اسم طائر . ويجوز «حبير» بزياده التاء عوضا عن ألف التأنيث كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣٧ .

٨- نوع من التمر ، وقد يمد ، فيصح على اعتباره مقصورا للممدود كتابته بالألف أيضا .

ألف التأنيث المقصوره ، وإدغام «ياء المد» فى «ياء التصغير ... فلألف التأنيث المقصوره ثلاث حالات : الحذف وجوبا ، والبقاء وجوبا ، وجواز الأمرين.

٢- الاسم المختوم بتاء تأنيث مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر ؛ نحو : جوهره ، وحنظله ، فيقال فى تصغيرهما : جويهره ، وحنظله ؛ بإبقاء التاء على حالها وإجراء التصغير على الكلمه كأنها رباعيه خاليه منها.

٣- المختوم بياء النسب ، نحو : عبقرى ، جوهرى ، فيقال فى تصغيرهما : عبيقرى وجويهرى.

٤- المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر وليس مثنى ، وكذا المختوم بعلامتى تثنيه ؛ كزعفران ، ومؤمنان - ومؤمنين وتصغيرها : زعيفران مؤيمنان - مؤيمينين.

٥- المختوم بعلامتى جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، نحو : أحمدون ، وأحمدين ، وزينبات. والتصغير : أحيمدون وأحيمدين وزينبات ...

٦- عجز المركبين ؛ «الإضافى والمزجى» ؛ نحو : ظهير الدين (١) ، وأندريستان (٢) وتصغيرهما : ظهير الدين وأندريستان (٣).

ص : ٦٤٤

١- علم.

٢- اسم بلد فارسى.

٣- وفى المواضع التى تبقى فيها الحروف عند تصغير الخماسى فما فوقه يقول ابن مالك : وألف التأنيث حيث مدّا وتاؤه : منفصلين ، عدّا - ٨ كذا المزيد آخرًا للنسب وعجز المضاف والمركّب - ٩ وهكذا زياداتا فعلانا من بعد أربع ؛ كزعفرانا - ١٠ وقدّر انفصال ما دلّ على تثنيه ، أو جمع تصحيح جلا - ١١ (جلا : أى : أظهر. وهو معطوف على الفعل : دل. يريد : قدر انفصال ما دل على تثنيه أو جلا جمع تصحيح ، وكلمه : «جمع» مفعول للفعل جلا. ثم قال : وألف التأنيث ذو القصر متى زاد على أربعة لن يثبتا - ١٢ وعند تصغير «جبارى» خَيْر بين الجبيري - فادر - والحيير - ١٣ (انظر رقم ١ من هامش ص ٦٣٧).

فالحروف السابقة - كلها - تثبت في التصغير ؛ لتقديرها منفصله عما قبلها ولا يصح حذفها ؛ إذ لو حذفت ألف التأنيث الممدوده ، أو تاؤه ، أو غيرهما مما جاء بعدهما - لأوقع الحذف في لبس لا ندرى معه أكان الاسم المصغر مشتملا على المحذوف أم غير مشتمل عليه ، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك الأحرف والاسم الخالي منها. وهذا اللبس غير موجود فيما يصح جمعه من تلك الأسماء جمع تكسير - إلا المركب الإضافي فإن تكسيه وتصغيره سواء - ولذلك تحذف تلك الأحرف السابقه في التكريس ؛ فيقال في تكسير قرفصاء : قرافص - وفي جوهره : جواهر ، وفي عبقرى : عباقر - وفي زعفران زعافر ... أما المركب المزجى فلا يكسر - في رأى الشائع - كما مرّ في باب جمع التكريس (1)

مواضع تبقى فيها...

مواضع تبقى فيها حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى : «فيعيل» «فيعيل» كما كانت قبل التصغير

عرفنا أن تصغير الاسم على صيغته : «فيعيل ، أو فعييل» يقتضى كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير مباشرة ؛ (نحو : دريهم وجويهر) ، و (سفيرج ، أو سفيريج ، وفريزد وفريزيد ، وفريزق ، أو فريزيق) فى تصغير : (درهم وجوهر) و (سفرجل وفرزدق) وأشباهاها من كل اسم تزيد أحرفه على الثلاثه قبل تصغيره.

ويستثنى من هذا الحكم مواضع يجب فيها ترك حركة الحرف التالى ياء التصغير على ما كانت عليه قبل التصغير. ومن هذه المواضع (2) :

١ - الحرف الذى يليه ألف التأنيث المقصوره ، نحو : صغرى وصغيرى

ص : ٦٤٥

١- ص ٦٢٤

٢- ليس من المواضع الآتية المختوم بتاء التأنيث ؛ لأنها هنا (أى : فى غير الثلاثى) تكون مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر فيجب معها كسر الحرف التالى لياء التصغير ؛ إذ يكون مفصوله منه بحرف نحو : دحيره فى تصغير : دحرجه ، والشرط فى فتح الحرف التالى ياء التصغير فى الاسم المختوم بتاء التأنيث ألا يفصل بينه وبينها فاصل ؛ فإن فصل بينهما فاصل وجب كسر ما يلى ياء التصغير ؛ كالمثال المذكور ، وكحفظه وحفظه وفى هذه الحالة لا تكون تاء التأنيث فى آخر اسم ثلاثى. أما التى فى آخر الاسم الثلاثى فقد سبق الكلام عليها فى ص ٦٣٥ و ٦٣٧ وهى المقصوده فى كلام ابن مالك بالبيت المذكور هناك (رقم ١٧).

- كبرى وكبرى. بخلاف الحرف الذى يليه ألف الإلحاق المقصوره فيكسر ؛ نحو : أرطى وأريط (١).

٢- الحرف الذى يليه - مباشره (٢) - ألف التأنيث الممدوده (وهى الهمزه التى أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائده) ؛ نحو : حمراء - خضراء - صفراء ... ويقال فى تصغيرها : حمراء - خضراء - صفراء ... بخلاف الحرف الذى يليه ألف الإلحاق الممدوده ؛ نحو : علباء وعليب (٣) ؛ فيجب كسر الحرف الذى قبل ألف الإلحاق بنوعيتها.

٣- الحرف الذى يليه ألف : «أفعال». (بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن : «أفعال» ؛ مثل ؛ أفراس ، وأبطال ... ؛ فإذا صغّر وقعت ألف : «أفعال» بعد ياء التصغير ، فيجب فتح الحرف الذى قبل ألف : «أفعال» ، وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير) ؛ نحو أفراس وأبطل.

٤- الحرف الذى يليه ألف : «فعالن» - ثلاثى (٤) الفاء ، ساكن العين - ؛ اسما كان أم وصفا. بشرط ألا يكون جمع «فعالن» هو : «فعالين» (٥) عند التكسير ؛ ففى تصغير : فرحان ، وعثمان ، وعمران ، نقول : فريحان وعثمان ، وعميران ، بفتح الحرف الذى بعد ياء التصغير ، لتحقق الشرط ، وهو أن المفرد : فعالن (مطلق الفاء) لا يجمع تكسيرا على. فعالين ؛ فلا يقال : فراحين - عثمانين - عمارين ...

فإن كان «فعالن» مما يجمع على : «فعالين» وجب كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير ، نحو : سلطان وسلاطين ، وسرحان وسراحين ؛ وريحان

ص : ٦٤٦

- ١- تقلب ألف الإلحاق ياء بعد الكسره ، ثم تحذف الياء عند تنوين الاسم.
- ٢- فإن فصل بينهما فاصل وجب الكسر ؛ نحو : جخيدباء ، تصغير «جخدباء» لنوع من الجراد والخنافس.
- ٣- تحذف الهمزه من الممدود ، وتقلب الألف ياء لأجل الكسره. وتعلل إعلال المنقوص (مثل : وال - داع - هاد) فيقال : «عليب» بالكسر والتنوين.
- ٤- أى : مضمومها ومكسورها ، ومفتوحها.
- ٥- وبشرط زياده الألف والنون ، وألا يكون مؤنثه بالتاء.

ورياحين. فيقال في تصغيرها ؛ سليطين ، وسريحين ، ورييحين (١) ...

٥ - الحرف الواقع بعد ياء التصغير في صدر المركب المزجي ، نحو تصغير : جعيفرستان ، اسم بلد فارسي .

ففي المواضع السابقه يجب ترك حركه الحرف الواقع بعد ياء التصغير كما كانت قبل تصغير الاسم على صيغه فعيعل ، أو فعيعل (٢) ...

* * *

ص: ٦٤٧

١- أو : رويحين ؛ لأن بعض اللغويين يقول : الياء في : ريحان ، أصلها واو ، بدليل رجوعها إلى أصلها عند التصغير ؛ فيقال : رويحين . وكانت قبل التصغير : ريوحان (بياء ساكنه ، واو مفتوحه) ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وخففت الكلمه بحذف الياء المتحركه ، فصارت ؛ ريحان ، وعند تصغيرها تحذف هذه الياء الزائده . وترجع الياء المحذوفه المنقلبه عن حرف أصلى ؛ هو الواو . وقال بعض آخر إن الكلمه لا- تشتمل إلا- على ياء واحده وليس هناك قلب ولا- إدغام بدليل جمعها على رياحين ، فهي مثل شيطان وشياطين ، وتصغيرها ربيحين ؛ كشييطين (راجع المصباح المنير ، ماده : راح).

٢- فيما سبق من المواضع الخمسه يقول ابن مالك : لتلو «يا» التصغير من قبل علم تأنيث ، أو مدته - الفتح انحتم - ٦ كذاك ما مدّه : «أفعال» سبق ، أو مدّ سكران ، وما به التحق - ٧ (لتلو ... «يا» أى : لتالى «يا» التى للتصغير وهو الحرف الذى يليها ، ويجىء بعدها . علم : علامه). وتقدير الكلام : الفتح انحتم لتالى ياء التصغير من قبل علامه تأنيث (وهى التاء والألف المقصوره . أما الممدوده فهى التى أشار إليها بقوله : أو مدته). وكذلك الفتح انحتم قبل ما سبق مدّه «أفعال» ، يريد به : الحرف الذى قبل ألف «أفعال» ؛ لأن هذه الألف للمد . وكذلك الحرف الذى قبل «ألف» سكران . وما ألحق بسكران مما هو على وزن : «فعالن» مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها مع سكون العين فى الحالات الثلاث بشرط ألا- يكون تكسيره على «فعالين» - كما شرحنا - وبشرط أن تكون ألفه ونونه رائدتين . وأن يكون مؤنثه بغير التاء غالبا ؛ فخرج ما كان نونه أصلية ؛ كحسان من الحسن ، وسيفان بمعنى : طويل ؛ لأن مؤنثه سيفانه كما خرج : سرحان ، لأن جمعه سراحين .

بعض أحكام عامه فى تصغير الأسماء الثلاثيه ، وما فوقها :

١ - إذا كان ثانى الاسم حرف لين (١) - ألفا ، أو واوا ، أو ياء - منقلبا عن لين وجب إرجاعه إلى أصله الذى انقلب عنه ؛ كما فى الأسماء التاليه :

الاسم الذى

ثانيا : لين

تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله

البيان

باب

بويب

الأصل : بوب ، بدليل جمعه على على : أبواب ، فالألف

منقلبه عن واو تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفا ، وانتهت الكلمه إلى : باب.

مال

باع (٢)

موينل

بويبع

ومثلها ؛ مال وباع - وهذا أحد المواضع الأربعة (٣) التى تقلب فيها الألف واوا فى التصغير إذا كانت

ثانيه.

ناب (بمعنى : سن)

نييب

والأصل : نسيب ، بدليل جمعه على : أنياب ، فالألف

منقلبه عن ياء تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفا ، وانتهت الكلمه إلى : ناب

... (٤)

عاب (٥)

ذام (٦)

عييب :

ذيم

ومثل : ناب ، كلمتاً : عاب ، وذام.

ص: ٦٤٨

١- سبق إيضاح معنى حرف اللين ، وحرف العله في ص ٦٠٩ والمراد هنا : حرف العله.

٢- الباع : مقياس قدره المسافه التي بين الكفين عند بسطهما وامتدادهما ، وإحداهما متجهه يمينا ، والأخرى متجهه شمالا. وهو مذكر واوى ، بدليل جمعه على : أبواع.

٣- ملخصه في رقم ٢ من ص ٦٥١.

٤- انظر الرأى الآخر فى ص ٦٥١.

٥- عيب.

٦- ذم.

الاسم الذى

ثانيه : لين

تصغيره مع إرجاع

ثانيه لأصله

البيان

ميزان

موزين

الأصل : موزان ، (اسم آله

الوزن ؛

فعلها : وزن) وقعت الواو ساكنه بعد كسره ، فقلبت ياء ، وانتهت الكلمه إلى :

ميزان التى تجمع تكسيرا على موازين.

ديمه

دويمه

الأصل : دومه ، من الدوام ، وقعن الواو ساكنه بعد

كسره ؛

فقلبت ياء

، وصارت الكلمه : ديمه.

قيمه

قويمه

والأصل : قومه ، لأنها من القوام (والفعل : قام -

يقوم فهو واوى).

وقعت الواو ساكنه بعد كسره فقلبت ياء وصارت الكلمه

قيمه.

موقن

ميينقن

الأصل «ميينقن» ؛

لأن الفعل هو : أيقن. واسم الفاعل هو :

ميقن ؛ وقعت الياء

ساكنه بعد ضمه؛

فقلبت واواً ، وانتهت الكلمه إلى : موقن.

موسر

ميسر

الآصل : ميسر ؛ لأن الفعل

هو : أيسر - أى : صار ذا يسر - واسم الفاعل منه هو : ميسر ، واواً ، وانتهت

الكلمه إلى : موسر.

مونع

ميينع

ومثل موسر كلمه : مونع ، الفعل : أينع.

ص : ٦٤٩

هذا هو الأصل العام الذي يجب مراعاته ، وما ورد مخالفا له فشاذاً لا يقاس عليه ؛ كالذى سمع من تصغيرهم كلمه : «عيد» على : عيد ؛ والقياس : «عويد» لأن الفعل : عاد يعود. فالأصل واو.

فإن كان ثانى الاسم غير لين ولكنه منقلب عن لين بقى الثانى على حاله ولم يرجع لأصله - فى رأى الأرحح - نحو : متّعد (1) وأصلها : موعّد ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء فى التاء ، وانتهت الكلمه إلى : متّعد ، فيقال فى تصغيرها : متيعد ، لا مويعد.

وإن كان ثانى الاسم حرف لين ولكنه منقلب عن حرف صحيح فإن كان عن همزه قبلها لم يرجع لأصله ، وانقلب واوا ، نحو آدم فإن ثانيه حرف لين منقلبا عن همزه ، والأصل : أدم (بهمزه مفتوحه ، فهمزه ساكنه) قلبت الهمزه الثانيه ألفا ؛ لوقوعها ساكنه بعد فتحه ، فيقال فى تصغيرها : أو يدم ، بقلب الثانيه «واوا» لا يارجاعها إلى أصلها الهمزه - وهذا موضع من المواضع التى يقلب فيها الثانى واوا ، - وسيجىء - .

أما إن كان الثانى لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزه ، أو مبدلا من همزه لم تسبقها همزه فالواجب إرجاعه إلى أصله ، نحو : دينار وقيراط ، وأصلهما : دَنار وقَرَط - بتشديد النون والراء ؛ بدليل جمعهما على : دنانير وقراريط - فيقال فى تصغيرهما : دنينير ، وقريريط ؛ يارجاع ثانيهما - وهو : الياء - إلى أصله النون والراء. ونحو : ذيب وريم ؛ وأصلهما : ذئب ورئم (2) فيقال فى تصغيرهما ذؤيب ورؤيم (3) ...

ص: ٦٥٠

١- بمعنى : مواعد.

٢- الريم : الظبى الأبيض الخالص البياض.

٣- وفيما سبق يقول ابن مالك : وردد لأصل ثانيا لينا قلب فقيمه صير : «قويمه» تصب - ١٤ وشذ فى عيد عبيد. وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم - ١٥ يقول : اردد إلى الأصل كل حرف ثان ، لين انقلب عن حرف آخر ، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين أيضا ، اكتفاء بالمثل الذى ساقه ، وهو : قيمه ؛ وتصغيرها : قويمه. فالثانى حرف لين منقلب عن لين. وبين بعد ذلك : أن تصغير : «عيد» على : «عبيد» شاذ ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو - كما شرحنا - وبين أن هذا الإرجاع يراعى فى جميع التكسير أيضا كما روعى فى التصغير.

هذا ، والكوفيون يجيزون فى الألف المنقلبه عن ياء ، فى مثل : ناب ، وفى الياء الأصلية التى فى مثل : شيخ ، قلبهما عند التصغير واوا ؛ فيقولون : نويب ، شويخ. ورأيهم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد المتعدده (١). ومن الشاذ ما سمع من تصغير : «بيضه» على : «بويضه» بالواو.

٢ - إذا كان ثانى الاسم حرفا زائدا (ليس منقلبا عن أصل) ، نحو : فاهم - عالم ... ، أو كان مجهول الأصل ؛ ومنه صاب (٢) ، وعاج ، وراف (٣) ، وجب قلبه واوا ؛ فيقال فى التصغير : فويهم - عويلم - صويب - عويج ، رويف ...

(وقد سبق الكلام على حالات أخرى يجب فيها قلب الألف الثانية واوا.) فالحالات أربع : الألف التى أصلها الواو - الألف المنقلبه عن همزه تلى همزه الألف الزائده - الألف المجهوله الأصل - الألف الثانية الزائده (أى : غير المنقلبه عن أصل).

أما الياء فتبقى ياء فى موضع واحد ، هو أن يكون أصلها الياء (٤) ؛ نحو : شيخ وشيخ - كما تقدم -.

٣ - إن كان آخر الاسم حرفا منقلبا عن أصل وجب عند التصغير إرجاعه لأصله ؛ سواء أكان الآخر حرف لين ؛ مثل : ملهى ، أم غير لين ، مثل : ماء وسقاء. فألف : «ملهى» أصلها الواو ، لأنه من اللهو. وهمزه : «ماء» أصلها الهاء ، بدليل تكسيره على : مياه وأمواه. وهمزه : «سقاء» ، أصلها : الياء لأنه من السقى. فيقال فى تصغير ملهى : «مليهى» بإرجاع الألف إلى الواو ، وقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد كسره ؛ فتصير مليهى ، وعند التنوين مليه. ويقال فى تصغير ماء : مويه ، وفى تصغير : سقاء : سقى ، بتشديد الياء ...

٤ - إذا حذف من الاسم الخماسى فما فوقه - بسبب التصغير - بعض أحرفه ، جاز زياده ياء قبل آخره ؛ تعويضا عن المحذوف ، بشرط ألا يوجد قبل آخره ياء. ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ؛ فيقال فى سفرجل : سفيرج ،

ص : ٦٥١

١- تقدم رأى الأرجح فى ص ٦٤٨.

٢- اسم نبات مر.

٣- اسم بلد.

٤- وفى هذا يقول الناظم : والألف الثانى المزيد يجعل واوا. كذا ما الأصل فيه يجهل - ١٦

بغير تعويض ، أو : سفيريج بالتعويض ، ويقال في مستنصر : منيصر ، و : منيصير (وقد سبقت الإشارة لهذا) (١).

٥ - إذا ولي ياء التصغير ياءان (٢) وجب حذف أولاهما ؛ فيقال في : «سما» عند تصغيرها : سميه (طبقا لما أوضحناه من قبل) (٣) ، وفي سقاء : سقّى ، وفي عشيه : عشيه ، كما يقال في : «ثريا» عند جمعها جمع مؤنث سالما : «ثريات» (٤) وفي «عشيه» المصغره : عشيات. والأصل قبل حذف الياء : ثرييات ، وعشيات.

٦ - إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد فقد يصح عند بعض النحاه قلبها ألفا للتخفيف ، كما في : دويبه ، وشويبه ، تصغير : دابه وشابه ، فيقال دوايه وشوايه. والأحسن قصره على السماع.

٧ - الاسم المصغر لا يصح جمعه جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها - كما سبق (٥) - تعارض القله المفهومه من التصغير ، وأيضا ، لعدم وجود صيغه للكثرة ثلاثمه عند اشتماله على ياء التصغير ، ولو حذفت هذه الياء لأمكن جمعه مع اللبس ، لعدم وجود العلامه التي تدل على تصغيره ، وتفرق بينه وبين غير المصغر ؛ ولهذا لا يصح تكسيه كما لا يصح تصغير الاسم المجموع جمع تكسير

ص: ٦٥٢

١- في ص ٦٤١: وإلى التعويض في جمع التكسير ، وفي التصغير أشار ابن مالك بقوله السابق. وجائر تعويض : «يا» قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

٢- بشرط اجتماع الياءات الثلاث في الطرف وبعد عين الكلمه ، فلا يرد تصغير : «مهيام» على : «مهيم» و «حي» على : «حي» (الصبان).

٣- في هامش ص ٥٦٨ وص ٦٣٨ ، وليس من هذا تصغير : «كى» وقد تقدم في ص ٦٣٦.

٤- أصل المفرده : ثروى ، مؤنثه ؛ بألف التانيث المقصوره ؛ من قولهم : امرأه ثروى ؛ أى ذات مال. والتصغير : «ثريوى». اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء (طبقا لقواعد الإعلال والإبدال) وأدغمت الياء فى الياء ، فصارت الكلمه : «ثريا» بياء مشدده بعدها ألف التانيث المقصوره. فإذا أريد جمع : «ثريا» جمع مؤنث سالما وجب قلب هذه الألف الخامسه ياء ، (طبقا لقواعد هذا الجمع) ، فيقال : «ثرييات» ، بثلاث ياءات ، الأولى منها التصغير ، وبعدها ياءان. فيجب حذف أولاهما ؛ فيقال : «ثريات» ... بالاختصار على ياء التصغير وواحدته أخرى مدغمه فيها. (وقد سبق بيان هذا فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٨ ومعه عرض لمذهب كوفى).

٥- فى ص ٦٢٨ و ٦٣٣.

للكثرة. أما المجموع جمع قله - فيصح - كما تقدم (١) -.

٨ - الاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأنه يتضمن وصفا في المعنى ؛ ولذا يصح وقوعه نعتا ، وغيره ، مما يغلب عليه الاشتقاق.

٩ - التصغير يؤدي إلى منع الاسم من الصرف أحيانا ، أو إلى عدم منعه طبقا للبيان المفصل الذي سبق في باب الممنوع من الصرف (٢) ...

١٠ - التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها ؛ كالأمثله التي مرّت في مواضع متفرقه من هذا الباب.

١١ - الأصح أن العلم إذا صغّر لا تزول علميته (٣).

ص: ٦٥٣

١- راجع التصريح والهمع وحاشيه الصبان أول الباب عند الكلام على شروط التصغير وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ٨ من ص ٦٢٨ و ص ٦٣٣.

٢- ص ٢٦٠.

٣- لأن التصغير أمر عرضي ، يفيد معنى طارئا على العلم ، كما يفيد النعت أو غيره من التوابع والقيود أمرا عرضيا لا يفقد العلم بسببه علميته - وقد أشرنا لهذا في باب العلم ، ج ١ م ٢٣ ص ٢٣٦ -

(١)

(٢)

هو : «تصغير الاسم (٣) الصالح للتصغير الأصلي بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة». فلا بد من : صلاحه ... ، واشتماله قبل تصغير الترخيم على بعض الزوائد. ولا بد من حذفها قبل إجرائه.

وله صيغتان ، إحداهما «فعليل» ؛ لتصغير الاسم ثلاثى الأصول ، والأخرى : «فيعيل» لتصغير الاسم رباعى الأصول.

(١) فإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزوائد ثلاثه صغر على صيغته : «فعليل» ، وتزاد عليها تاء التأنيث إن كان مسماها ومدلوله الحالئ مؤنثا ؛ فيقال فى حامد : حميد ، وفى معطف : عطيف ، وفى شادن (لأنثى) : شدينه كما يقال فى فضلى ، وحمراء ، وحبلى : فضيله ، وحميره ، وحبيله ، بزياده تاء التأنيث فيهن. وإنما تزداد هذه التاء فى المؤنث للترقيه بين مصغره ومصغر المذكر. إلا- إذا كان المصغر وصفا فى الأصل من الأوصاف المختصه بالإناث فلا يصح مجيء التاء ، فيقال فى تصغير حائض وطالق : حيض وطلاق ؛ بحذف ألفهما ، وبغير زياده تاء التأنيث على صيغتهما ، التى هى فى أصلها وصف لمذكر... (٤)

وكما يقال فى تصغير «حامد» : حميد ، يقال كذلك فى تصغير : أحمد. ومحمود ، وحمّاد ، ومحمدون ... فجميعها يصغر على : حميد ، ويكون التمييز بينها ومعرفه ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التى تميز كل واحد وتمنع اللبس.

ص: ٦٥٤

١- أما النوع الأول فقد سبق فى ص ٦٢٩.

٢- أصله : من الترخيم ، بمعنى الضعف ، بسبب ما فيه من الحذف.

٣- سواء أكان علما ، أم وصفا مشتقا ، نحو : وريق ، فى تصغير أورق.

٤- قال الصبان فى إيضاح هذا ما نصه : «هى فى الأصل صفه لمذكر ، والأصل : شخص حائض ، وشخص طالق ؛ فضعفت عن نحو : «سوداء وسعاد» فى اقتضاء التاء ؛ فروعى فيها الأصل. ولو لا ذلك للحقته التاء ؛ لأنه مؤنث ثلاثى فى المآل ، وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى.» ٥١.

(ب) وإن كانت أصول الاسم الباقية بعد حذف زوائده أربعة صغّر على صيغته : «فيعيل» فيقال في قرطاس وعصفور : قريطس وعصيفر ، ... (١)

(ح) لا- مجال في تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على صيغته : «فيعيل» لأنها صيغته مشتمله على بعض أحرف زائده ؛ فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتويا على أحرف زائده ، وهذا مناقض لتصغير الترخيم.

(د) الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التصغير الأصلي. وقد يكون الدافع إليه : التودد ، أو التدليل ، أو الضرورات الشعرية.

ص : ٦٥٥

١- وفي تصغير الترخيم يقول ابن مالك : ومن بترخيم يصغّر اكتفى بالأصل ؛ كالعطيف ، يعنى : المعطفا - ١٨

زياده وتفصيل :

إذا أريد تصغير : «إبراهيم وإسماعيل» تصغير ترخيم فالقياس عند سيبويه أن يقال بريهم ، وسميعل ... (١) بحذف زوائدهما فقط ؛ وهى الهمزه ، والألف ، والياء (٢). وعند غيره : أبيره ، وأسيمع ، لأن الهمزه عندهم أصيله ؛ لوقوعها قبل أربعة أحرف أصلية (٣) ، وهى لا تزداد فى أول الكلمه المشتمله على أربعة أصول ، فيحذفون الألف والياء الزائدتين ، والخامس الأصلي وهو الميم ، واللام ؛ لأن بقاءه يخلّ بالصيغه.

ويجرى هذا ، الخلاف أيضا فى التصغير لغير الترخيم وفى جمع التكسير ؛ فقياسهما عند سيبويه بريهم ، وسميعيل ، وبراهيم ، وسماعيل ، بحذف زوائده المخله بالصيغه ، وهى الهمزه والألف دون الياء ؛ لأنها حرف لين قبل الآخر. وعند غيره : أبيريه ، وأسيمع ، وأباريه ، وأساميع ؛ بحذف خامس الأصول : لإخلاله بالصيغه ، وبحذف الياء قبله ، لزيادتها وقلب الألف ياء ، لصيرورتها لنا قبل الآخر.

ص : ٦٥٦

١- انظر الخضرى.

٢- أما الميم واللام فأصليتان عنده ، إذ لا تنطبق عليهما أوصاف زيادتهما.

٣- ويجيز الكوفيون : براهم وسماعل ، بلا ياء ؛ وبراهمه ، وسماعله ، بتعويض الهاء عن الياء (وقد سبق الكلام على هذا التعويض (ص ٦١٩).

يُتضح معناه مما يأتي: الاسم يدل على معنى مفرد، لا يزيد عليه شيئاً؛ كمحمد، وفاطمة، ومصر، ومكة، وبغداد، ودمشق، ونظائرها من سائر الأسماء، ولا يدل واحد منها إلا على: مسماه. أى: على الشيء الذى سُمى به - كما عرفنا (١) -.

لكن لو زدنا فى آخر الاسم ياء مشدده قبلها كسره، (فقلنا: محمدى، أو: فاطمى، أو: مصرى، أو: مكى، أو: بغدادى، أو: دمشقى...) لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيره زياده معنويه كبيره؛ إذ يصير اللفظ بصورته الجديده مركبا من الاسم الذى يدل على مسماه، ومن الياء المشدده التى تدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم؛ أى: مرتبطاً به بنوع ارتباط يصل بينهما؛ كقرابه، أو صداقه، أو نشأه، أو صناعه... أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات؛ فمن يسمع لفظ: «محمدى»، لا بد أن يفهم سريعاً أمرين معاً؛ هما: «محمد» الدال على مسمى، وشيء آخر منسوب إلى محمد، أى: متصل به بطريقه من طرق الاتصال، كإقرابه أو الصداقه، أو التعلم، أو غيره - كما قلنا - وكذلك من يسمع لفظ: فاطمى، أو: مصرى، أو: مكى، أو: ما هو على شاكلتها - لا بد أن يفهم الأمرين معاً فى سرعه ووضوح. ولهذا تسمى تلك الياء: «ياء النسب». ويسمى الاسم الذى تتصل بآخره: «المنسوب إليه». كما يسمى الشيء الذى تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها: «المنسوب». فكل لفظ مشتمل على هذه الياء مما سبق - ومن نظائره - هو معها فى الوقت نفسه منسوب ومنسوب إليه بانضمامها له؛ فهما معاً شيئان، برغم الاختصار اللفظى المبين.

وبسبب الأثر المعنوى السالف يعتبر الاسم المشتمل على ياء النسب مؤولاً بالمشترك (٢) أى: فى حكمه - لتضمنه معنى المشتق، إذ معناه المنسوب إلى كذا،

ص: ٦٥٧

١- سبق بيان هذا فى موضعه الخاص (ج ١ ص ٢٥ م ٢).

٢- فيصلح للمواضع التى تحتاج إلى مشتق (كالنعت). وقد يرفع اسماً بعده كما يرفعه المشتق، مثل: هذا عربى أبوه. وهذا أثر حكمى من آثار النسب الحكميه. - انظر رقم ٥ من الهامش التالى -.

بشرط أن تكون الياء المشددة زائده لإفاده النسب وقت الكلام ، (ويسمى : النسب المتجدد (1)) ، (وليست من بنيه الاسم ؛ ككرسى ، ولا للنسب بحسب أصلها السابق لا بحسب حاضرها الدالّ على إهمال النسب وعلى أنها لا تؤدي معنى مستقلا وإنما هي بمنزلة حرف من بنيه الكلمه ، كمن اسمه : بدوي ، أو : مكّي ... ومثل : مهرى وبختى ... (2) فالياء فيها ليست للنسب المتجدد.

وله أحكام (3) لفظيه نعرض لها فيما يلي :

أحكامه اللفظية

(أ) لا- بد في النسب من زياده ياء مشدده على آخر الاسم «المنسوب إليه» ، (ولا تزداد إلا في آخر اسم). ويجرى عليها الإعراب بعلاماته المختلفه تبعا لحال الجملة. ولا بد أيضا أن يكون قبلها كسره. ومن الأمثله قول أحد الرحالين : (لا يشعر العربيّ بالغربه فوق أرض عربيّه ؛ فالحجازيّ في الشام ، كالشاميّ في الحجاز ، وهما في مصر ، كالمصريّ عندهما ، والمغربيّ يلقي المشرقيّ في موطنه أيام الحج ، ويجوس دياره ؛ فلا يحس وحشه ولا اغترابا. وحيثما ينتقل العربيّ في مواطن العروبه يجد أهلا بأهل (4) ، وجيرانا بجيران (5) ...)

(ب) لا بد من إجراء تغييرات في آخر الاسم الذي تتصل به ياء النسب ، وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر ... وأشهر التغييرات التي تطرأ على الآخر الذي تتصل به الياء مباشرة (6) - ما يأتي :

ص: ٦٥٨

١- سبق بيان النسب المتجدد وغير المتجدد ، وتوضيحه بالأمثله في ص ٦٠٧ وهامشها.

٢- جرى سيبويه على تسميه هذا الباب : بالإضافه ، أو : النسبه ، وعقد له في كتابه (ج ٢ ص ٦٩) بابا مستقلا عنوانه : (هذا باب الإضافه ، وهو : باب النسبه) ، كما سمي الياء المشدده الخاصه بالنسب ؛ (ياء الإضافه) ، وقال النحاه عن هذه الإضافه إنها إضافه معكوسه كالإضافه الفارسيه التي يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف ، وذلك أن من يقول : (غلام على) يجعل الغلام هو المضاف «وعلى» هو المضاف إليه ، ومن يقول عن الغلام : (علويّ) يجعل : «عليا» هو المنسوب إليه وقد تقدم. والياء المشدده للنسب قائمه مقام الرجل المنسوب ، وهو الغلام.

٣- جرى سيبويه على تسميه هذا الباب : بالإضافه ، أو : النسبه ، وعقد له في كتابه (ج ٢ ص ٦٩) بابا مستقلا عنوانه : (هذا باب الإضافه ، وهو : باب النسبه) ، كما سمي الياء المشدده الخاصه بالنسب ؛ (ياء الإضافه) ، وقال النحاه عن هذه الإضافه إنها إضافه معكوسه كالإضافه الفارسيه التي يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف ، وذلك أن من يقول : (غلام على) يجعل الغلام هو المضاف «وعلى» هو المضاف إليه ، ومن يقول عن الغلام : (علويّ) يجعل : «عليا» هو المنسوب إليه وقد تقدم. والياء المشدده للنسب قائمه مقام الرجل المنسوب ، وهو الغلام.

٤- الباء بمعنى : بدل ، أي : أهلا بدل أهل ...

٥- وفي هذا يقول ابن مالك في أول الباب وعنوانه : «النسب» : «ياء» كيا «الكرسى» زادوا في النسب وكلّ ما تليه كسره وجب - ١ يقول : إن العرب - ومن نطق بلغتهم - زادوا عند إرادته النسب ياء كياء «الكرسى» في أنها مشدده ، وفي أنها آخر الاسم ، وأن

الحرف الذى قبلها لا- بد أن يكون مكسورا ، - أى : أنها تلى حرفا مكسورا دائما - غير أن ياء النسب زائده على آخر الاسم ؛ بخلاف ياء «الكرسى».

٦- عرض النحاه بشىء من التفصيل لما يحدثه «النسب» من تغيير ، فقالوا : إن أهم التغييرات التى يحدثها ثلاثه : - - أولها : تغيير معنوى ، بأن يجعل اللفظ المشتمل على ياء النسب اسما لشىء لم يكن اسما له من قبل بمعنى أنه يجعل ذلك اللفظ اسما للمنسوب بعد أن كان من غير ياء النسب اسما للمنسوب إليه. ثانيها : تغيير حكمى بأن يجعل الاسم المختوم بياء النسب فى حكم الصفه المشبهه ؛ فيعامل معاملتها فى رفعه الظاهر والمضمر باطراد كما تقدم فى بابها - ج ٣ - (وكما أشرنا فى هامش الصفحه السالفه) ثالثها : تغيير لفظى ، سيجىء بيانه الآن. مما سلف يتبين المراد من قول النحاه : إن النسب يحدث تغييرات ثلاثه. - (راجع التصريح ، والأشمونى ، والصبان ، فى أول هذا الباب.)

(١) حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشدده مسبوقة بثلاثه أحرف أو أكثر ، سواء أكانت هذه الياء في الأصل للنسب ؛ (نحو : يمني - أفغانّي - شافعيّ ... أعلام رجال) أم كانت لغير النسب ؛ نحو : كرسى ، كركي (١) مرمي ... (٢) ، فلا بد من حذف هذه الياء المشدده ؛ لتحل محلها ياء النسب الزائده ، فيصير اللفظ في صورته الجديده بعد الحذف والزياده كما كان في صورته الأولى بغير أن يتغير مبناه الظاهر (٣) - بالرغم من تغير معناه - ، فيقال في النسب إلى الكلمات السالفه :

ص : ٦٥٩

١- اسم طائر.

٢- أصلها : مرموى (اسم مفعول ، فعله : رمى) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، ثم قلبت الضمه كسره لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمه : مرمي. فالياء المشدده الأخيره ، ياءان إحداهما زائده ، وهى الأولى ، والأخرى أصليه ؛ لأنها لام الكلمه. فالياء المشدده فى آخر هذه الكلمه مختلفه فى نوعها اختلافا واسعا عن التى فى آخر الكلمات التى قبلها. وسيجىء - فى الصفحه التاليه - لهذه الكلمه حكم خاص.

٣- قد يقال : ما الداعى لحذف ياء مشدده موجوده لتحل محلها ياء النسب المشدده من غير أن يظهر فرق لفظى فى الصورتين؟ غير أن الحقيقه الواقعه قد تخالف الشكل الظاهر أحيانا. ففى مثل : «بختي» (وهو نوع من الإبل) يجمع على : «بختي» ، وهذه «صيغه منتهى جموع» ، يمتنع معها صرف الاسم. فإذا سمي شخص باسم ، «بختي» وجب منع الاسم من الصرف ، مراعاة للأصل السابق ، وحاله الجمعيه القديمه ؛ أى : لأنه الآن علم جاء على صورته منتهى الجموع. أما عند حذف يائه المشدده وإحلال ياء النسب محلها فإنه لا- يمتنع من الصرف ، لأن الياء المشدده التى حذفت كانت آخر أحرف بنيته ، وجزءا من مادته التى يصير بسببها داخلا فى صيغ منتهى الجموع. أما ياء النسب التى طرأت فى موضعها فزائده عليه ، وليست معدوده من حروف بنيته التى ينتهى العلم بانتهاؤها ؛ ولهذا لا يمتنع من الصرف. ومثل هذا يقال فى : «كراسي» ، فالتى آخرها ياء النسب ثنون ، والتى آخرها ياء ليست للنسب لا تنون ، لأنها صيغه منتهى الجمع - بخلاف الأولى - ؛ ولهذا ينصرف ، نحو : مهالبه ومسامعه إذا - حذفت التاء ودخلت عليهما ياء النسب وكذلك مساجدي ومدايني لأن الياء فيهما ليست جزءا من الكلمه وإنما هى طارئه زائده للنسب غير ملازمه لصيغه الكلمه ، وغير ثابتة فى آخرها. - وقد سبقت إشاره متممه لهذا فى «د» من ص ٢٠٣.

يمنى (١) - أفغانى - شافعى - كرسى - كركى - مرمى ، ... من غير تغيير فى هيئتها الظاهره - بالرغم من تغير معناها كما قلنا - وهذا هو الحكم الذى يجب الاقتصار عليه.

ومن العرب من يقول فى النسب إلى مثل : مرمى ، «مرموى» ؛ فيحذف الياء الأولى الساكنه الزائده ، ويقلب الثانيه واوا ، (بشرط أن تكون إحدى الياءين زائده ، والأخرى ، منقلبه عن أصل) ؛ ويزيد بعدها ياء النسب. وبهذا الشرط تكون نوعا آخر مختلفا عما قبلها وعن سائر الأنواع الأخرى. وهذه اللغه ضعيفه (٢) ... هذا إن كانت الياء المشدده التى فى آخر الاسم مسبوقة بثلاثه أحرف أو أكثر - كما تقدّم - فإن كانت مسبوقة بحرّين ؛ مثل : عدى ، وقصى ، وجب حذف الأولى منهما (وهى الساكنه) ، وقلب الثانيه المتحركه واوا مكسوره ، قبلها فتحه ، وزيادة ياء النسب بعدها ، نحو : عدوى ، وقصوى ...

وإن كانت تلك الياء المشدده مسبوقة بحرف واحد ؛ مثل : (طى - رى - غى - حى - بى (٣) - عى (٤)). وجب قلب الياء الثانيه واوا مكسوره قبل ياء النسب ، وإرجاع الأولى إلى أصلها الواو إن كان واوا ، وتركها ياء إن كان أصلها الياء ، مع فتح

ص: ٦٦٠

١- من العرب من يقول : «اليمانى» - بياء واحده ساكنه فى الآخر - فى النسبه إلى : «اليمين» بدلا من أن يقول : «اليمنى» فهو يحذف الياء الأولى الساكنه ، من الياء المشدده التى فى : «اليمنى» ، ويأتى بألف زائده عوضا عنها بعد الميم ، فتصير الكلمه : «اليمانى» (بسكون الياء الأخيره) على صورته المنقوص. وتحذف هذه الياء عند تنوينه إذا تجرد من «أل» ومن «الإضافه» كالثأن فى المنقوص. وقد سمى بعض الأشخاص وغيرهم بهذه الكلمه ... فما الحكم لو أردنا النسب إلى كلمه «اليمانى» هذه؟ أتحدف الألف التى جاءت بعد الميم عوضا عن الياء الساكنه المحذوفه - كما سبق - وتحذف معها الياء الباقية ليتم بحذفهما حذف الياء المشدده كامله (بقسميها) قبل مجيء ياء النسب الجديده المشدده؟ لأن هذه الألف مع الياء الباقية فى المنقوص هما معا بمنزله الياء المشدده التى فى آخر الاسم الذى يراد النسب إليه ، والتى يجب حذفها لتحل محلها ياء النسب. إن الحكم هو بقاء الألف ، وعدم حذفها. (انظر ما يتصل بهذا فى ص ٦٨٦)

٢- لا- يقاس عليها عند أكثر النحاه ؛ فهى شاذه ، وفيها يقول الناظم : وقيل فى المرمى مرموى واختير فى استعمالهم مرمى أى ، أن المختار فى استعمال العرب ، أو عند النحاه هو : مرمى ، بحذف الياء المشدده كلها ، قبل زياده ياء النسب ثم زياده ياء النسب ، وليس المختار الاكتفاء بحذف الياء الأولى الساكنه ، وقلب الثانيه واوا ، ثم زياده ياء النسب.

٣- البى : الرجل الخسيس.

٤- مصدر : عوى.

ثانى الاسم فى الحاليتين ، فيقال : (طووى - رووى - غووى) (حيوى - بيوى - عيوى) (١) ...

٢ - حذفه إن كان تاء التانيث ؛ نحو : مكى - كوفى - حبشى ؛ فى النسبه إلى مكه ، وكوفه ، وحبشه (٢) ...

٣ - حذفه إن كان ألفا خامسه فصاعدا ، سواء أكانت ألف تانيث ؛ مثل : حبارى (٣) وحبارى ، أم ألف إلحاق ؛ مثل : حبركى (٤) وحبركى ، أم منقلبه عن أصل ؛ نحو : مصطفى ، ومصطفى (٥).

وكذلك يحذف إن كان ألفا رابعه ، بشرط أن يكون ثانى الاسم متحركا. ولا يكاد ينطبق هذا إلا على الرباعى الذى رابعه ألف تانيث ؛ نحو : جمزى وجمزى (٦). فإن كانت الألف رابعه والحرف الثانى ساكنا ، جاز حذفها وقلبها واوا ؛ سواء أكانت زائده للتانيث ، أم للإلحاق ، أم منقلبه عن أصل ؛ مثل : حبلى ، وأرطى (٧) وملهى ... فيقال فى النسب : (حبلى ، أو : حبلوى) - (وأرطى ،

ص: ٦٦١

١- وفى هذا يقول الناظم فى ألفيته : ونحو حى فتح ثانيه يجب وارده واوا إن يكن عنه قلب - ٩ ويفهم من هذا أن الثانى الذى ليس أصله واوا - بل أصله ياء - يبقى على حاله ياء مع فتح ما قبله أيضا. وسبب الفتح فيهما هو التخفيف ، بعدم وقوع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين ؛ منعا لاستيلاء الكسره على أكثر أحرف الكلمه معها ، وهذا مما تكرهه العرب.

٢- وإذا كان المنسوب مؤنثا زيدت تاء تانيث بعد ياء النسب ، لتدل على تانيثه ، لا على تانيث المنسوب إليه ، فيقال : هذه الفتاه البارعه عربيه قاهريه. وستجىء الإشاره لهذا آخر الباب ص ٦٨٦ ... «ملاحظه» يشيع فى هذه الأيام استعمال كلمه : «الوحده» المفرده أصله (أى : بغير نظر إلى جمعها بالألف والتاء الزائدتين ، - انظر «ج» من ص ٦٦٨ -) بمعنى : «التوحد والتجمع ، وعدم التفرق» ؛ مثل : إنى من أنصار وحده الأمم العربيه ، ففى وحدتها قوتها ، وغناها ، وهيبتها. وبغير هذه الوحده تفقد أعظم وسيله للعظمه ، والسلطان ، والسلامه من كيد أعدائها ... وهذا الاستعمال صحيح فصيح. لكن الخطأ الشائع كذلك هو ما يجرى على ألسنه كثيرين عند النسب إلى تلك الكلمه المفرده التى لا ينظر مطلقا إلى جمعها المؤنث - لداع معنى ؛ كعدم وجود وحدات متعدده ... - ، فينسبون إليها نسبا لا يمت إلى الصواب بصله ، فيقولون : «وحدوى» بزياده واو قبل ياء النسب فى هذه الكلمه المفرده أصله ، أى التى يقتضى المعنى وصحته النسب إليها ، دون نظر ولا- اعتبار إلى أنها المفرده لجمع مؤنث سالم) مع أن زيادتها هنا على الوجه السالف خطأ لا سند له. من صحه أو تصويب. وقد حاول أحد الباحثين أن يسلك سبيلا لتصحيحه فلم يوفق لما أراد.

٣- اسم طائر.

٤- من معانيه : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ، والقراد.

٥- لأنه من الصفوه ؛ فألفه أصلها الواو.

٦- يقال : هذه فرس جمزى ، أى : سريعه.

٧- اسم شجر.

أو : أرطوى) ، (وملهى ، أو : ملهوى) ، والأحسن فى ألف التأنيث الحذف ، وفى غيرها القلب.

وإذا قلبت الألف الرابعه - بأنواعها الثلاثه السابقيه - واوا جاز شىء ثالث أيضا - هو زياده ألف قبل الواو ، فنقول : حبلاوى - أرطاوى - ملهاوى.

أما إن كانت الألف ثالثه فلا يجوز فيها إلا القلب واوا ؛ نحو : فتى وفتوى - ربا وربوى - علا وعلوى ... (١).

٤ - إن كان الآخر همزه الممدود وجب (٢) بقاؤها عند النسب إن كانت أصلية ؛ نحو : قراء وقرائى ، وبداء وبدائى.

ووجب قلبها واوا إن كانت للتأنيث ؛ نحو : حمراء وحمراوى ، وخضراء وخضراوى.

ويجوز بقاؤها وقلبها واوا إن كانت منقلبه عن أصل (سواء أكان الأصل

ص: ٦٦٢

١- يقول ابن مالك فى حذف الياء المشدده من آخر الاسم المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث ومدته (ويريد هنا بالمده : ألف التأنيث المقصوره) : ومثله ممّا حواه احذف. و «تا» تأنيث ، أو مدّته - لا تثبتا - ٢ (احذف مثله - والضمير للمذكر ، وهو حرف الياء ، ثم أعاد الضمير بعد ذلك مؤنثا ، يريد به : «الكلمه» التى هى الياء أيضا. مما حواه ، أى : احذف مثل ياء الكرسى المشدده من الاسم الذى يحويها عند النسب إليه). ثم قال : لا تثبت تاء التأنيث ولا مدته فى الاسم المنسوب إليه ، بل احذفهما. ثم بين حكم الألف الرابعه إذا كانت للتأنيث ، وثانى الاسم ساكنا ، فحكم بجواز حذفها وقلبها واوا. - وترك أمرًا ثالثًا زدناه فى الشرح - قال : وإن تكن تربيع ذا شان سكن فقلبها واوا وحذفها حسن - ٣ (تربيع ، أى : تكون رابعه) ، ثم بين بقيه أنواع الألف التى تشبهها فى الحكم السالف ، وهى ألف الإلحاق ، والألف المنقلبه عن أصل ؛ فقال : لشبهها : الملحق ، والأصلّى ما لها. وللأصلّى قلب يعتمى - ٤ (يعتمى : أى : يختار. المراد بالأصلّى : المنقلب عن أصل ؛ لأن الألف لا تكون أصلية إلا فى الحروف أو ما يشبه الحرف ؛ مثل : «ما» الاسميه). وبين حكم الألف الزائده على الأربعة فقال : والألف الجائز أربعا أزل - ٥ «الجائز أربعا» : الذى جاوزها ، وزاد عليها. وبقية البيت تتعلق بحذف ياء المنقوص الآتية.

٢- فى رأى المعتمد.

واوا ، أم ياء ، أم غيرهما (١) ؛ - أو كانت للإلحاق ؛ فيقال فى كساء : كسائى أو كساوى - وفى بناء : بنائى أو بناوى - - وفى
علباء : علبائى أو علباوى ... أى : أن همزه الممدود يجرى عليها فى النسب ما يجرى عليها فى التثنيه (٢) ..

٥ - حذفه إن كان ياء منقوص خامسه أو سادسه ، نحو : (مهتد ، ومقتد) و (مستعل ومستغن) فيقال فى النسب إليها : (مهتدى -
مقتدى - مستعلى - مستغنى).

فإن كانت الياء رابعه فالأحسن حذفها. ويصح - بقله - قبلها واوا مسبوقة بفتحه (٣) ؛ نحو : (راع وراعى ، - ووراوى) - (وهاد
وهادى ، وهادوى).

وإن كانت ثالثة وجب قلبها واوا ؛ نحو : (شح (٤) وشجوى) - (ورض (٥) ورضوى) - (وعظ (٦) وعظوى) - (وعم وعموى).

ولا- بد من فتح ما قبل الواو - تخفيفا - فى جميع الحالات التى تنقلب فيها ياء المنقوص واوا ؛ نحو : راع وراوى ، وشج
وشجوى ... (٧)

ص : ٦٦٣

١- ليست كلمه : «ماء» من نوع «الممدود» عند النحاه ، (طبقا لتعريفه عندهم وقد سبق فى ص ٥٦٣) ولكن بعضهم يذكرها هنا
ليدل على أن المسموع فى النسب إليها هو : مائى ، وماوى ، مع أن همزتها مبدله من هاء.

٢- وقد سبق هذا فى ص ٥٦٩ وفى همزه الممدود يقول الناظم : وهمز ذى مدّ ينال فى النسب ما كان فى تثنيه له انتسب - ١٥
(ينال ؛ بالبناء للمجهول ، أى : يعطى ، أو : بالبناء للمعلوم ، أى : يصيب).

٣- يفتح ما قبل هذه الواو لكيلا تقع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين فى المنقوص ، وهذا مما يستثقله العرب ويفرون منه قدر
الاستطاعه.

٤- حزين.

٥- بمعنى : راض.

٦- عظى الجمل ؛ فهو : عظ ، انتفخ بطنه من أكل نبات يسمى : العنظوان.

٧- وفى حذف ياء المنقوص الخامسه يقول الناظم فى البيت الخامس السابق : ... كذاك «يا» المنقوص خامسا عزل - ٥ (عزل :
أى : طرح بعيدا وحذف). ويقول فى ياء المنقوص الرابعه إن حذفها أولى من قلبها واوا. أما الثالثه ، فقلبها واوا محتوم. ولا بد من

فتح ما قبل هذه الواو. والحذف فى «اليا» رابعا أحقّ من قلب. وحتم قلب ثالث يعن - ٦ (يعن ، بالنون الساكنه للشعر ، وأصلها
مشدده : عنّ يعنّ ؛ بمعنى : ظهر) ، ثم قال فى فتح ما قبل الواو : وأول ذا القلب انفتاحا ... و «فعل» و «فعل» عينهما افتح. و «فعل»

- ٧ - - أى : اجعل صاحب هذا القلب واليا فتحا. والمراد بصاحب هذا القلب : الحرف الذى انقلب عن أصل ، ويريد به الواو
المنقلبه عن ياء رابعه ، وأن هذه الواو لا بد أن تلى فتحا ، أى : تقع بعده. فالحرف الذى قلبها مباشره واجب الفتح. وبقيه البيت

(وهى : وفعل ...) يختص بحكم آخر سيجىء فى مكانه الأنسب - ص ٦٧١ -.

٦ - إن كان الآخر مختوماً بواو رابعة فصاعداً ، وقبلها ضمّه ، حذفت الواو فيقال في النسب إلى : ثدوه (١) وقلنسوه : ثدىّ وقلنسوىّ. فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمّه حذفت الواو عند «سيويه» ؛ فيقول في «عدوّه» : عدوىّ ، بفتح الدال التي هي عين الكلمه ، وحذفت الواو الأولى وإنما فتحت الدال قبلها لتصير الكلمه على وزن : «فعلىّ» لأن «سيويه» لا يفرق بين «فعوله» و «فعيله» عند النسب ، بشرط وجود التاء في آخرهما ، فيجعلهما على وزن : «فعلىّ (٢)» ، فإن لم توجد التاء فلا حذف عنده ؛ فيقال : «عدوىّ». أما غير سيويه فيجعل «فعوله وفعول» - أى : بالتاء وبغير التاء - خاضعين عند النسب لحكم واحد ؛ هو عدم حذف شيء منهما ؛ فيقول في (عدوّ وعدوه) عدوىّ ، بتشديد الواو ، وضم ما قبلها (٣) ...

ص: ٦٦٤

١- ثدى.

٢- ثم تزداد التاء في المؤنث ، عملاً بالقاعده العامه.

٣- راجع الصبان عند الكلام على النسب إلى «فعيله» ، ثم عند الكلام على النسب إلى الجمع.

(١) عرفنا حكم النسب إلى المقصور ، والممدود ، والمنقوص ، فما حكم النسب إلى المعتل الآخر ، الشبيه بالصحيح؟ وما حكم النسب إلى كلمات أخرى تشتمل على الياء ، أو الواو ، وليست مما سبق؟

١ - معتل الآخر الشبيه بالصحيح (١) هو : ما آخره واو أو ياء - إما مشددتان ، وإما مخففتان قبلهما ساكن ؛ نحو : مرمي (٢) ، ومجلو - وظبي ، ودلو ...

والذي يعيننا هنا : الاسم الثلاثي الذي ثلثه ياء أو واو ، وقبلهما سكون ، وليس بعدهما تاء التأنيث ، نحو : ظي وغزو فلا يحذف منهما شيء عند النسب ، ويقال فيهما : ظيبي وغزوي. فإن جاءت بعدهما تاء التأنيث فالأرجح عدم الحذف أيضا ؛ فيقال في ظبيه ، وغزوه : ظيبي وغزوي. وتزاد تاء التأنيث بعد ذلك ؛ بشرط أن يكون المنسوب مؤنثا ، طبقا للقاعده العامه ، حين يكون المنسوب مؤنثا. فيقال : ظبيته وغزويته.

ومن المسموع : قروي ؛ نسبة إلى : «قرية» حيث قلبت الياء واوا قبلها فتحه ، ولا يقاس على هذا في الرأي الأرجح.

٢ - فإن كان الثالث ياء قبلها ألف ؛ نحو : غايه ورايه ... (٣) فأقوى الآراء : قلب الياء همزه بعد حذف التاء ، فيقال : غائي ورائي ؛ ويجوز - بقله - غايي ورايي ، بغير قلب ؛ كما يجوز - بقله - غاوي وراوي ، ولكن الاقتصار على الأقوى أفضل ؛ لقله الوارد من غيره ، ثم تزاد تاء التأنيث إن كان المنسوب مؤنثا.

٣ - وأما نحو : سقايه ، وحولايا (لموضع) فيجوز أمران ، أحدهما : قلب الياء همزه بعد حذف تاء التأنيث وألف التأنيث المقصوره ؛ فيقال فيهما : سقائي ، وحولائي. والآخر : قلب الياء همزه على الوجه السالف ثم قلب الهمزه

ص: ٦٦٥

١- سبقت الإشارة التي توصلها في رقم ٢ من هامش ص ٥٧.

٢- سبق تفصيل الكلام في ص ٦٥٩ و ٦٦٠ - على النسب إلى هذه الكلمه ونظائرها.

٣- وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العله ليس في آخر الكلمه.

واوا لوقوعها متطرفه بعد ألف زائده - طبقا لقواعد الإبدال - فيقال سقاوى وحولاوى.

٤ - وأما نحو : شقاوه (١) فتبقى الواو على حالها بلا حذف ولا قلب.

(ب) كيف نسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو ؛ مثل : (أرسطو ، نهرو ، سفو ، كلمنصو ؛ رنو - شو ...) (كنغو - طوكيو ...)؟
وكل هذه أسماء شائعة في عصرنا.

لم أصادف فيما لدى من المراجع نصًا يصلح جوابا عما سبق. ولعل السبب - كما أسلفنا - فى تركهم النص أن الأسماء العربية الأصيلة خالية من الاسم المعتل الآخر بالواو. حتى لقد قيل إن العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضع كلمات محدده نقلوها عن غيرهم. منها : سمندو وقمندو ... لهذا ترك النحاه - فيما أعلم - الكلام على طريقه إعرابه ، وتثنيته ، وجمعه ، والنسب إليه ...

غير أن الحاجه اليوم تدعو إلى تدارك الأمر ؛ لشيوع هذا النوع بيننا ، وعدم الاستغناء عن استعماله. وقد سبق أن تكلمنا عما يحسن اتباعه فيه من ناحيه إعرابه ، وتثنيته وجمعه ... فى الأبواب الخاصه بها. أما فى النسب فقد استرشدت بالحكم السادس الذى سبق (٢) ، واستلهمت نظائر له ، وراعت اعتبارات أخرى. وانتهيت إلى رأى قد يكون أنسب ؛ هو أنه يحسن حذف الواو إن كانت خامسه فأكثر ، وتبقى إن إن كانت ثالثة ، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعه. وتبقى مع وجوب تضعيفها إن كانت ثانيه. فيقال فى النسب إلى أرسطو ، وكلمنصو : «أرسطى ، وكلمنصى». ويقال فى النسب إلى كنگو : (كنغوى ، أو : كنگى) ... ومثله : نهرو ... ويقال : سفوى ورنوى ، فى النسب إلى «سفو» ورنو (علمين) ويقال : شوى ، فى النسب إلى «شو».

ويجب كسر ما قبل ياء النسب فى كل الأحوال. كما يجب التخفيف فى النسب إلى الثلاثى بعدم توالى كسرتين قبلها ؛ فتفتح الأولى منهما.

ص : ٦٦٦

١- وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العله ليس فى آخر الكلمه.

٢- فى ص ٦٦٤.

٦ - حذف الآخر إن كان علامه تشنيه (١) في آخر ما سمى به من مثنى وملحقاته ؛ وصار علما ؛ مثل : الإبراهيمان والإبراهيمين ... والنسب إليهما : الإبراهيميّ. وكذا : الرشيدان والرشيدين ، والنسب إليهما : الرشيديّ. أى أن النسب يكون للأصل المفرد (٢) بعد حذف علامه التشنيه من العلم. وهنا يلتبس النسب إلى المثنى العلم بالنسب إلى مفردة ؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التي تحدد أحدهما (٣) أما النسب إلى المثنى الحقيقي (الذى ليس علما مسمّى به) فينسب إلى مفردة ، ولا يخلو من لبس كذلك ، فتزيله القرائن ...

٧ - حذف الآخر إن كان علامه جمع مذكر سالم (٤) ، سمّى به أو بما ألحق به ، وصار علما. نحو : خلدون ، وحمدون ، وصالحين ، وسعدين ... (وهى أعلام قديمه) فيقال فى النسب إليها : خلديّ ، وحمديّ وصالحيّ ، وسعديّ ، ... أى : بالنسب إلى مفردا ؛ واللبس فى النسب بين العلم الجمع ومفرده تزيله القرينه التي تعين أحدهما دون الآخر (٥).

أما النسب إلى جمع المذكر السالم الباقي على جمعيته (٦) فيكون بالنسب إلى مفردة أيضا ، فإن أوقع فى لبس وجب الفرار منه باتباع الرأى الذى يبيح النسب إلى لفظه المجموع بالرغم من رأى المعارضين فى هذا ؛ لأن الفرار من اللبس ، والحرص

ص: ٦٦٧

١- وهى الألف رفعا ، والياء نصبا وجرا ؛ وتلازمهما النون فى الحالتين - لا محاله - إلا عند وجود ما يقتضى حذفها ؛ كإضافه ... فالنون أحد حرفين تتكون منهما معا علامه التشنيه.

٢- بحجه الفرار من وجود علامتى إعراب فى المثنى العلم ؛ إذ توجد فيه علامات المثنى عند من يعرّبه كالمثنى ، وهو فى الوقت نفسه - مع اعتباره علما لواحد - ، يعرب بالحركات على ياء النسب.

٣- هذا اللبس لا يقع إلا- عند النسب إلى المثنى المعرب بالحروف - كالرأى الشائع - أما على الآراء الأخرى التى تعرّبه بالحركات الظاهره على النون - وقد سبقت فى الجزء الأول - فينسب إليه على لفظ المثنى ؛ فلا يقع لبس. وحبذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التى لا لبس فيها ، بالرغم من أن كثره النحاه لا ترتضيها ؛ على صحتها ونسبتها إلى بعض القبائل العربيه الخالصه. وأن الفرار من اللبس عرض لغوى واجب ، ولا سيما الفرار إلى ما لا يعارض أصلا من أصول العربيه.

٤- بحجه الفرار من اجتماع علامتى إعراب ؛ هما : الحروف والحركات - كما قلنا فى العلم المثنى.

٥- ويقع اللبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف ؛ طبقا للرأى الشائع. أما عند إعرابه بالحركات على النون - على رأى مما سبق فى الجزء الأول - فلا لبس. ونقول هنا ما قلناه فى النسب إلى المثنى (رقم ٣ السالف) إن الفرار من اللبس عرض هام واجب.

٦- أى : الذى لم يتركها إلى العلميه والتسميه به.

على توقيه ، غرض أصيل فى لغة العرب ، وأصل من أقوى أصولها التى تقوم عليها.

٨ - حذف الآخر إن كان علامه لجمع مؤنث سالم (١) بشرط مراعاة التفصيل الآتى:

(أ) إن كان هذا الجمع باقيا على جمعيته (أى : لم ينقل إلى العلميه). وليس وصفا (٢) ونحوه ، مما يجىء فى : «ج» - وجب النسب إلى مفرده فى جميع الحالات ، نحو : ورده - تمره - زينب - عائشه ، سراق ، والجمع : وردات - تمرات - زينبات - عائشات - سرادقات - والنسب هو : وردى - زينبى - عائشى - تمرى - سرادقى ... بالنسب إلى المفرد فى كل ما سبق وأشباهه.

(ب) إن كان هذا الجمع مسمى به. (بأن صار علما) وجب حذف العلامة الداله على الجمع (وهى : الألف والتاء) وينسب إليه على لفظه الباقي بعد الحذف ، ولا- ينسب إلى مفرده ؛ فيقال فى النسب إلى الجموع السالفه إذا كان كل جمع علما : وردى وتمرى ، (بفتح ثانيهما) (٣) - زينبى - عائشى - سراقى ... فليس بين الصورتين فرق إلا- فى مثل : ورده وتمره ، مما تحرك ثانيه الساكن لأجل الجمع.

(ج) إن كان وصفا ، أو اسما ، والثانى فيهما ساكن ، وألف الجمع رابعه نحو : ضخمات ، وصعبات ، وهندات ... (والمفرد : ضخمه ، صعبه ، هند) جاز عند النسب حذف العلامة (بحرفيها : الألف والتاء) ، وجاز الاقتصار على حذف التاء وحدها ، مع قلب الألف واوا ، فيقال فى النسب : ضخمى ، أو ضخموى - صعبى ، أو : صعبوى - هندى ، أو هندوى (٤) ويصح زياده ألف

ص : ٦٦٨

١- وهى الألف والتاء الزائدتان على المفرد.

٢- أى : ليس مشتقا ، كضخمات. فالمراد بالوصف هنا : الاسم المشتق ؛ كضخمه وضخمات ويقابله الاسم الجامد ، وهو ما ليس مشتقا ؛ كسعاد وهند .. وجمعهما جمع مؤنث سالما هو : سعادات وهندات.

٣- لأنه مفتوح فى الجمع ، تطبيقا للقاعده الخاصه بجمع الاسم الثلاثى السالم العين ... التى سبق شرحها فى ص ٥٧٤ وبهذا الفتح فى النسب إلى «ورده وتمره» ؛ وأمثالهما يمكن الحكم على المفرد الثلاثى المؤنث أهو مفرد لجمع مؤنث سالم باق على جمعيته ، أم هو مفرد لجمع مؤنث سالم سمي به وصار علما.

٤- انظر «الملاحظه» التى فى رقم ٢ من هامش ص ٦٦١ لأهميتها - وفى حذف علامتى التثنيه والجمع يكتفى الناظم ببيت واحد لا- تفصيل فيه ولا- إبانه ، هو : وعلم التثنيه احذف للنسب ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب - ١٠ (علم : علامه. وتقدير البيت : واحذف للنسب علامه التثنيه. ومثل هذا الحذف للعلامه وجب فى جمع التصحيح. بنوعيه ، المذكر والمؤنث).

فاصله قبل هذه الواو ؛ فيقال ضخماويّ .. و .. و ..

«ملاحظه»: الكلام على النسب إلى جمع التكسير وما في حكمه يجيء في ص ٦٨٢

٩ - إرجاعه إن كان لا ما محذوفه بشرط مراعاة التفصيلات التي ستأتي (١) عند الكلام على النسب إلى ما حذف بعض أصوله.

١٠ - تضعيفه إن كان ثانيا معتلًا ، في اسم ثنائى الحروف - قبل النسب - مثل : لو - كى - لا ... فعند التسميه بهذه الألفاظ والنسب إليها ، يقال : لويّ - كيويّ - لائيّ. فأما : «لو» فقد ضعّفنا واوها الأصليه ، وأدغمنا الواوين ، بجعلهما واوا مشدده ، وزدنا ياء النسب ... وكذلك : «كى» ؛ ضعّفنا ياءها وأدغمنا الياءين ؛ بجعلهما ياء واحده مشدده ؛ فصار الاسم قبل النسب : «كيّ» ، وهو اسم مختومّ بياء مشدده مسبوقة بحرف واحد ؛ فعند النسب ترجع الياء الأولى إلى أصلها الياء مع فتحها ، وتنقلب الثانيه «واوا» ، وتجيء بعدها ياء النسب ؛ فيقال : كيويّ.

وأما : «لا» فتضعيف ثانيها يكون زياده ألف أخرى بعد الأصليه. لكن لا- يمكن إدغامهما ، ولا إبقاء كل منهما بغير إدغام ، فتقلب الثانيه همزه ؛ عملا بقواعد القلب. وقيل : إن الهمزه تزد من أول الأمر مباشره ؛ فيقال : «لائيّ (٢)»

فإن كان ثانيه صحيحا - والكلمه ثنائيه وضعا (أى : لم يحذف منها شيء) جاز

ص : ٦٦٩

١- في ص ٦٧٥.

٢- في شرح الكافيه للرضي (ج ٢ ص ١٤١) ما يفيد أن الاسم الثنائى ، المعتل الثاني ، (مثل : لا ، وكى ، ولو ...) إذا اقتضى الأمر تضعيف ثانيه - قد يغنى عن التضعيف زياده همزه بعد الثاني مطلقا ؛ فنقول فى : لا ، وكى ، ولو. إذا كانت أعلما أريد إعرابها : لاء ، وكىء ، ولوء ، وعند النسب : لائيّ ، وكيئيّ ، ولوئيّ. وقد صرح بأن التضعيف هو الأولى ، فيحسن الاقتصار عليه. وفى تضعيف الثاني المعتل يقول الناظم : وضاعف الثاني من ثنائى ثانيه ذو لين ؛ ك «لا» ، ولائيّ - ٢٢ يريد : مثل : «لا» وتضعيفه : لائيّ ، بياء النسب المشدده ، ولكنها خفت هنا للشعر. وذو اللين هنا : المعتل.

فيه التضعيف وعدمه. ففي النسب إلى: «كم» يقال: كمّي أو كمّي، بتشديد الميم أو تخفيفها (١).

أشهر التغييرات التي تطرأ على الحرف الذي قبل الأخير، بسبب ياء النسب

١ - وجوب التخفيف بقلب الكسره فتحه في عين الاسم الثلاثي المكسور العين؛ سواء أكانت فاؤه مضمومه، أم مفتوحه، أم مكسوره. فمن المضمومه: (دئل، وقدر، وبهر، ... والثلاثه أعلام - والنسب إليها، دؤلي - قدرى - بهرى). ومن المفتوحه: (نمر، وخشن، وملك، والنسبه إليها: نمرى - خشنى - ملكى). ومن المكسوره: (إبل، وبلز (٢)، والنسبه إليها: إبلى - بلزى).

أما سبب التخفيف بقلب الكسره فتحه على الوجه السالف فلأن العرب

ص: ٦٧٠

١- فى هذا الحكم خلاف كما يقول الصبان هنا، ونص كلامه: «(١) - اعلم أنه قد تقرر أن الكلمه الثنائيه إذا جعلت علما للفظ، وقصد إعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء أكان حرفا صحيحا أم حرف عله؛ نحو أكثرت من الكم، ومن الهل، ومن اللو...، لتكون على أقل أوزان المعربات «ب - وأما إذا جعلت علما لغير اللفظ، وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحا؛ نحو جاءنى كم، ورأيت منا؛ لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معا من غير ضروره. «فإن كان الثانى حرف عله؛ كلو، وفى، ولا... زيد حرف من جنسه، وإن لزم منه التغيير فى اللفظ والمعنى معا، للاضطرار إلى زياده لأن عدمها يؤدى إلى سقوط حرف العله، لا- لبقائه ساكنا مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد، وهو مرفوض فى كلامهم. «ج - وإن جعلت علما للفظ أو لغيره، ولم يقصد إعرابها فيهما. فلا زياده أصلا. هذا ملخص ما فى الرضى وشرح اللباب للسيد مع زياده. فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله: (فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه) فيه نظر، إذ الثنائى الذى جعل علما للفظ، وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه، صحيحا أو معتلا. فيجب حينئذ فى النسب إليه التضعيف. والثنائى الذى جعل علما لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفا صحيحا؛ فيجب حينئذ فى النسب إليه عدم التضعيف... لكن مر عن الفارضى فى باب الحكايه تقييد وجوب تضعيف الثانى المجعول علما للفظ بما إذا كان حرف عله؛ ففي المسأله خلاف).» ١٥. كلام الصبان - ولهذه المسأله بما فيها من خلاف صلّه قويه بما سبق فى ج ١ م ٢ ص ٢٩ -

٢- من معانيه: القصيره، والمرأه الضخمه.

تستثقل في النوع السالف استيلاء الكسره على أكثر حروف الكلمه المختومه بياء النسبه ؛ إذ تقع فيه هذه الياء بعد كسرتين متواليتين أو ثلاثه ، فتفرّ العرب من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسره الأولى فتحه (١).

٢- وجوب التخفيف أيضا إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسوره مدغما فيها ياء ساكنه قبلها. والتخفيف هنا يكون بحذف الثانيه المكسوره - سواء أكانت هي الثالثه بين أحرف الكلمه أم كانت أكثر - ففي النسب إلى (٢): (طَيِّبٌ وَلَيِّنٌ) و (هَيِّنٌ ، وَجَيِّدٌ) و (غَزِيلٌ ، تَصْغِيرٌ غَزَالٌ ، وَأَسِيدٌ) يقال (طَيِّبٌ ، وَلَيِّنٌ) (هَيِّنٌ ، جَيِّدٌ) (غَزِيلٌ ، أَسِيدٌ).

فلا تحذف الياء الثانيه في مثل : هَيِّخ (٣) لعدم كسرها ، ولا في مثل : مَهَيِّمٌ (٤) ؛ تصغير مهيام ، لوجود ياء زائده فاصله بين الياء المكسوره ، وآخر المنسوب إليه.

٣- حذف ياء ، «فعيله» - بفتح فكسر - وحذف تاء التأنيث معها ، وفتح ما قبل الياء التي حذفت (أى : فتح عين الكلمه). كل هذا بشرط أن تكون عين الكلمه غير مضعفه ، وأن تكون صحيحه إذا كانت اللام صحيحه ؛ فتصير الكلمه بعد التغيير السالف على وزن : «فعلِيٌّ» ؛ فيقال في النسب إلى : حنيفه ، وفهيمه ، وسميره ... : حنفيٌّ ، وفهميٌّ ، وسمريٌّ. ومن المسموع الشاذ : سليقيٌّ ، وسليميٌّ ، في النسب إلى : سليقه (٥) ، وسليمه (٦).

هذا رأى أكثر النحاه. وقد تصدى لهذه الأمثله الشاذه أحد الباحثين (٧)

ص: ٦٧١

١- بشرط أن يكون الكسر هو المتغلب على أحرف الكلمه ؛ فلا قلب في النسب إلى مثل : جحمرش ، وإلى هذا يشير الناظم في بيت سبق ذكره (في ٦٦٣) لمناسبه تتعلق بأوله ؛ هو : (وأول ذا القلب انفتاحا) و «فعل» و «فعل» عينهما افتح و «فعل» - ٧ والذي يعيننا هنا : الأوزان الثلاثه وما يقرره من فتح العين في كل منها عند النسب - كما شرحنا -

٢- تعدد الأمثله الآتيه هو لبيان أنه لا فرق في الحكم بين الياء المكسوره الثالثه التي أصلها ياء ؛ كالأولين ، والتي أصلها واو كاللذين بعدهما ، والتي تزيد على ثلاثه ؛ كالأخيرين ، وشد قولهم : «طائي» في النسب إلى : طييء. والقياس : «طيئي». وفي هذا التخفيف يقول ابن مالك : وثالث من نحو : «طيب» حذف وشد «طائي» مقولا بالألف - ١١

٣- الغلام السمين.

٤- انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٥٢.

٥- بمعنى فطره وطبيعته.

٦- اسم قبيله عربيه.

٧- هو الأستاذ الراهب أنستاس الكرملى - رحمه الله - العضو السابق بالمجمع اللغوى القاهرى فقد نشر بمجله المقتطف (عدد يوليو ١٩٣٥ ، ص ١٣٦) بعد أن عرض أمثله من الصيغتين - - وهما : «فعيله ، وفعليل» - في الكلام الذى يحتج به مع استيفائهما الشرطين ما نصه : - «أنت ترى من هذا التتبع أن العرب لم ينسبوا مطلقا إلى «فعليل وفعليله» بقولهم فعلِيٌّ (بالتحريك) إذا كان غير مشهور ؛ علما كان أم نكره ؛ بل (فعلِيٌّ) بإثبات الياء على أصلها» ا.ه. ثم عرض شواهد على تأييد رأيه عددها (١٠٣) (ثلاثه بعد المائة) وأكد أن هذه الشواهد ليست هي كل الوارد ، وأنه اكتفى بها مسرعا ، إذ لم يتسع وقته لجمع الباقي الذى يقطع

بوجوده. ومع أن الشواهد التي عرضها عشرات تكفي وحدها للأخذ برأيه من غير تردد ، ولا حاجة إلى تأييد آخر ، نراه استند أيضا في تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة الدينوري في كتابه : «أدب الكاتب» ص ١٠٧ طبعه أوربا ، ونصه : (إذا نسبت إلى فعيل أو فعيله من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورا ألقيت منه الياء ؛ مثل ربيعه وبجيله وحنيفه ؛ فتقول ربيعي ، وبجلي ، وحنفي . وفي ثقيف ثقفي ، وعتيك عتكى . وإن لم يكن الاسم مشهورا - علما كان أم نكره - لم تحذف الياء في الأول (أى : فى فعيل) ولا فى الثانى (أى : فعيله) ... اه وقد خلص إلى أن الحذف قديما لم يكن إلا فى المشهور شهره فياضه .

المعاصرين وأثبت أنها ليست شاذة ، لوجود عشرات مسموعه ، من نظائرها الفصيحه ، وعرض تلك العشرات ، وانتهى من بحثه إلى أمرين :

أولهما : أن النسب إلى «فعله» هو : «فعلِيّ» قياسا مطردا :

ثانيهما : أنه يجوز النسب إليها على : «فعلِيّ» - بحذف الياء - كما يرى بعض القدماء بالشرطين السالفين ، وبزياده شرط ثالث عليهما ؛ هو : اشتهار الاسم المنسوب إليه شهره فياضه تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء «فعله» للنسب. فمتى اجتمعت الشروط الثلاثه صح حذف الياء جوازا ، لا وجوبا. وما عرضه هذا الباحث من الأدله قوئى غير مرجوح. ورأيه حسن. والأخذ به أوى.

فإن كانت العين مضعفه : مثل ؛ رقيقه وليبه ، أو كانت معتله مع صحه اللام ؛ مثل : طويله ، وعويصه - لم يحدث حذف ولا تغيير عند النسب إلا حذف تاء التأنيث : فيقال ؛ رقيقئى - وليبيئى ، وطويلئى ، وعويصئى.

وإن كانت العين معتله مع اعتلال اللام وجب إجراء التغيير الأول بالحذف

ص: ٦٧٢

والتغيير ؛ فيقال : فى طويه : طوى (١) ...

٤ - حذف ياء : «فعل» - بفتح فكسر - بشرط أن يكون معتل اللام وفى هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتله واوا مع فتح ما قبلها وجوبا ؛ كغنى و غنوى - وعلى وعلوى - وصفى و صفوى - وعدوى وعدوى.

فإن كان صحيح اللام لم يحدث تغيير ؛ نحو : جميل وجميلى ، وعقيل وعقيلى (٢).

٥ - حذف ياء : «فعله» - بضم ، ففتح ، فسكون - وحذف تاء التانيث معها ، بشرط أن تكون العين غير مضعفه ، وأن تكون صحيحه إذا كانت اللام صحيحه. فتصير الكلمه بعد التغيير السالف على وزن : «فعلى» ، فعند النسب إلى : قريظه ، وجهينه ، وحذيفه ، يقال : قرظى ، وجهنى ، وحذفتى ...

فإن كانت العين مضعفه لم تحذف الياء ؛ كما فى قليله وقليلى ، وجديده وجديدى. وكذلك إن كانت معتله مع صحه اللام ، كما فى لويزه ولويزى ، ونويره ونويرى.

فإن كانت معتله مع اعتلال اللام وجب الحذف ، نحو : حييه وحيوى ... (٣)

ص: ٦٧٣

١- «تكملة» : بقى من الصور أن تكون العين صحيحه ، واللام معتله - ؛ مثل : صفيه ، وسنيه فهذه الياء المشدده تقلب واوا قبل ياء النسب ؛ فيقال : صفويه ، وسنويه ، طبقا للبيان السابق (فى ص ٦٦٠) خاصا بالثلاثى الذى آخره ياء مشدده ، مع اعتبار تاء التانيث فى حكم غير الموجود.

٢- انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٦ من هامش ص ٦٧١ ومن النسب المسموع : ثقفى فى النسب إلى ثقيف.

٣- وفى الحذف الخاص بصيغتي : «فعله» وفعيله ، يقول الناظم : و «فعلى» فى : «فعله» التزم و «فعلى» فى فعيله حتم - ١٢ ويقول : وألحقوا معلل لام عريا من المثالين بما «التا» أوليا - ١٣ وتمموا ما كان كالطويله وهكذا ما كان كالجليله - ١٤ (عرى : خلا - من المثالين ، يريد بهما : صيغتي : فعيله ، وفعيله السالفتين - أولى : أتبع وجاء بعد شىء سبقه. والألف التى فى آخر الشطر الأول والثانى زائده لوزن الشعر). يريد : أن النحاه أو العرب ألحقوا عند النسب ما كان من الصيغتين السالفتين خاليا من التاء ، معتل اللام - بما وليته التاء منهما ، أى : جاءت بعده وفى آخره. حيث يجب - عنده - حذف الياء فى الملحق كالملحق به.

٦ - حذف ياء «فعليل» - بضم ، ففتح ، فسكون - بشرط أن يكون معتل اللام. وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتله واوا قبلها فتحه ؛ نحو قصي وقصوي ، وفتي وفتوي.

فإن كان : «فعليل» صحيح اللام لم تحذف الياء - في الأرجح - نحو : سعيد وسعيدى ، وردين وردينى (١) ...

٧ - حذف واو : «فعله» - بفتح فضم - ومعها التاء (٢) ؛ بشرط أن تكون عين اللفظ صحيحه ، وغير مضعفه. وفي هذه الصورة يفتح الحرف الذى كان مضموما قبل حذف الواو. ومن الأمثلة : شنوءه (٣) ، وسبوحه (٤) ، فيقال فى النسب إليها : شئنى ، وسبجى ... (٥) ، فلا تحذف الواو فى مثل : قووله وصوله (٦) ، لاعتلال العين ، ولا فى مثل : «ملوله» لتضعيفها.

«أما فعول» بغير تاء فينسب إليه على لفظه ؛ نحو : ملول وملولى ، وعدو وعدوى ...

ص: ٦٧٤

١- ومن النسب السماعى : قرشى ، وهذلى ؛ فى النسب إلى : قریش ، وهذيل. ويرى المبرد أن هذا قياسى ؛ لكثرتة.
٢- يلاحظ أن الأغلِب فى صيغه : «فعلول» إذا كانت وصفا بمعنى «فاعل» ، ألا تدخلها التاء الداله على التأنيث المحض وحده (طبقا للبيان الخاص بهذا فى ص ٥٤٦) أما فى غير هذه الصورة فقد تلحقها التاء. ويقال إنه لم يرد عن العرب علم على وزن : «فعله» ونسبوا إليه على : «فعللى» إلا : «شنوءه» حيث قالوا : «شئنى». - كما سيجىء فى رقم ٥ -.

٣- علم قبيله عربيه.

٤- علم على مكه ، أو على ورد قريب منها.

٥- هذا رأى سيبويه. أما غيره فينسب إليها على لفظها ؛ لأنه لم يرد عند العرب سوى شئنى ، فى النسب إلى شنوءه ، فهى كلمه واحده حكمها الشذوذ. وهذا الرأى هو الأعلى ، والأجدر بالاعتصار عليه

٦- ويصح قلب واوهما همزه ، فيقال : قئوله وصئوله.

(١) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو عين الكلمه وجب رده في حالتين : الأولى : أن يكون عيناً لاسم ثلاثي مضعف (١). مثل : «رب». وأصله : «رَبّ» الحرفيه الجارّه ، حذفت الباء الأولى ، تخفيفاً (٢) ، فإذا صار بعد التخفيف علماً وأريد النسب إليه ، وجب إرجاع الباء الساكنه المحذوفه وإدغامها في نظيرتها ، كما كانت قبل الحذف ؛ فيقال : رَبِّي ، ومثلها : «قط» على اعتبار أن أصلها : قَطُّ (٣) - بتشديد الطاء - ؛ حذفت الطاء الأولى الساكنه تخفيفاً ، فإذا نسب إلى المخففه وجب إرجاع العين المحذوفه. وإدغامها في نظيرتها ؛ فيقال : قَطِّي ...

الثانيه : أن يكون عيناً لاسم معتل اللام ، نحو : يرى (علماً منقولاً- من المضارع ، وأصله : يرأى. نقلت فتحه الهمزه. إلى الراء الساكنه قبلها ، وحذفت الهمزه ؛ فصار اللفظ : يرى). فإذا سُمي به ، وأريد النسب إليه ؛ قيل : «يرئى» ، بإرجاع العين المحذوفه مع فتح الراء ؛ مراعاة لضبطها الذي كانت عليه بعد حذف الهمزه (٤).

ص: ٦٧٥

- ١- مضعف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ مثل : عدّ - قَطّ - ربّ ... ولا بد أن يكون المضعف ساكن العين. إذا كانت مدغمه في نظيرها ، وهو الحرف الواقع لام الكلمه.
- ٢- ومن التخفيف قوله تعالى (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ).
- ٣- ظرف زمان يستعمل - في الأغلب - بعد كلام منفي المعنى في الزمن الماضي. (وتفصيل الكلام عليه في ج ٢ م ٧٩).
- ٤- هذا رأى سيبويه - كما سيجيء أيضاً في رقم ٢ من هامش ص ٦٧٧ - وهو يوجب في الاسم الذي ترجع لامه المحذوفه عند النسب أن تبقى عينه على فتحها الطارئة عليها عند حذف تلك اللام ، قبل النسب. فإذا ما عادت اللام عند النسب لم ترجع العين إلى السكون الذي كان أصلاً لها من قبل ؛ وإنما تظل على الفتحه الطارئة عليها. فإذا رجعت الهمزه المحذوفه هنا - صارت الكلمه : «يرأى» - بثلاث متحركات مفتوحه ، فألف ساكنه ، مكتوبه ياء - وعند النسب تحذف هذه الألف (لأنها رابعه في اسم ثانيه متحرك ، كما تقرر من قبل في ص ٦٦١) ، فيقال : «يرئى» وهذا الرأى هو الأرجح الذي يؤيده السماع الأكثر ، أما غير سيبويه فيوجب عند رجوع اللام المحذوفه إرجاع العين إلى سكونها الأصلي السابق ، وعدم الاعتداد بالفتح الطارئة. فعند إرجاع الهمزه يصير الاسم : «يرأى» والنسب إليه هو : «يرأوى» أو : «يرئى» ؛ طبقاً لما تقرر - في ص ٦٦١ - من أن أُلْفَ الرباعى الساكن الثاني - تحذف أو تقلب واوا. ومما سبق يتضح في المجبور برد اللام عند النسب رأيان ، فسيبويه ومن معه يوجب فيه فتح العين وإن كانت ساكنه في الأصل. وغيره يوجب تسكينها كما كانت أولاً ، وإرجاعها لأصلها.

(ب) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو : «فاء» الكلمة وجب إرجاعه بشرط اعتلال اللام ؛ نحو : شيه (١) والنسب إليها : وشوي ، بكسر الواو الأولى وفتح الشين (٢).

فإن كانت اللام صحيحة لم يجر ردّ المحذوف ؛ فيقال في عدّه (٣) : عدّي وفي جده (٤) : جدّي ...

(ح) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو «لام» الكلمة ، وجب إرجاعه في حالتين :

الأولى : أن تكون العين معتله ؛ مثل : «شاه» وأصلها : «شوهه» (٥) -

ص: ٦٧٦

١- علامه.

٢- أصلها : «وشى» (بكسر الواو ، فسكون الشين. وردد النحاء وصاحب «المصباح المنير» النص على كسر الواو ، ولم يذكروا السبب في كسرها) حذفت الواو ، ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث عوضا عن الواو المحذوفه ؛ فصارت الكلمة : «شيه». بفتح الياء ؛ لمناسبه التاء. فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة (وهي الواو المكسوره ، وتبقى الشين على حركتها العارضه ، وهي الكسره ؛ عملا بمذهب سيويه السالف في الصفحه الماضيه وهامشها ؛ فتصير إلى : وشي (بواو وشين مكسورتين) ثم تنقلب كسره الشين فتحه ، عملا بالقاعده التي تقدمت في ص ٦٦١ و ٦٧٠. (ومضمونها : أن الاسم الثلاثي المنسوب إليه يجب فتح ثانيه إن لم يكن مفتوحا. سواء أكان الحرف الأول مضموما أم مفتوحا أم مكسورا ...) فتصير الكلمة بغير ياء النسب إلى : «وشى». تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وصارت الكلمة : «وشا» ، بكسر ففتح ، فألف مقصوره تقلب عند النسب ياء لأنها ثالثه ؛ فيقال : «وشوي». أما عند غير سيويه ممن لا يعتد بحركه الشين الطارئه ويتمسك بالسكون لأنه الضبط السابق قبل الحذف - فيقول - وشي : وقد عرفنا رجحان رأى سيويه. وكلا الرأيين - فى أمر النسب إلى ما حذف ، كما أوضحناه فى حالات ونوضحه فى باقىها - يدعو للدهش ؛ فيه من التحليل ، والتعليل ، والحذف ، والقلب ، والإثبات ، والإرجاع ، ما يكّد الذهن ، ويرهق العقل ، من غير أن يعرف العرب شيئا منه ، أو يدور بخلد أفصحهم. وبالرغم من هذا نسأل : أيمكن هنا - فقط - وضع ضابط عام للنسب إلى ما حذف بعض أصوله ، من غير التجاء إلى هذه الفروض الخياليه؟ يبدو أن الجواب : لا ، وفى الكلام على «شيه» وما فى حكمها يقول الناظم : وإن يكن كشيّه ما «الفا» عدم فجزره وفتح عينه التزم - ٢٣ (عدم ، أى : زال ، بمعنى : حذف. - جبره : إرجاعه عند النسب)

٣- مصدر الفعل : وعد. حذفت الفاء ، وعوض عنها تاء التأنيث.

٤- بمعنى : غنى. أصلها : وجد ، مصدر الفعل : وجد ، حذفت الفاء وعوض عنها التاء.

٥- الكلمة واويه العين بدليل جمعها على : «شياه» التي أصلها : شواه. قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسره.

بسكون الواو - حذفت لام الكلمه (الهاء) للتخفيف ، فصارت الكلمه : شوه - بسكون الواو - ثم تحركت الواو بالفتحه (1) ، فصارت : شوه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فانقلبت ألفا ، وصارت الكلمه ، شاه ، والنسب إليها في الرأي الأرجح هو : شاهي (2).

ص: ٦٧٧

١- لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث في كل الحالات ، على الوجه الذي سبق في ص ٦٣٨.

٢- وهذا رأى سيبويه ، وقد سبق بيانه في رقم ٤ من هامش ص ٦٧٥ ؛ ومنه يعلم أنه يستبقى - عند النسب - حروف الكلمه على ضبطها الطارئ عليها ، بسبب حذف بعض أصولها ، ولا يرجع الحروف إلى ضبطها الأول الأصيل إذا رجع المحذوف الذي كان سببا في تغيير حركات بعض الأحرف تغييرا طارئا. وعلى هذا تبقى فتحه «شوه» - وهي فتحه طارئة - ويبقى ما ترتب على وجودها ، وهو قلب الواو ألفا. وعند النسب ترجع الهاء المحذوفه التي هي لام الكلمه ، وتحذف تاء التأنيث لتحل محلها ياء النسب ، فيقال : «شاهي». أما من يخالف سيبويه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها السابق الأصيل الذي كان قبل حذف أحد أصول الكلمه ، فيقول : «شوهي» - بفتح فسكون - ذلك أن أصل الكلمه هو : شوهه. بسكون الواو قبل حذف اللام التي هي : «الهاء» ، والتي أدى حذفها إلى تحريك الواو بالفتحه ؛ إذ صارت «قبل تاء التأنيث» مباشرة. فعند رجوع اللام المحذوفه - وهي الهاء - ترجع الواو إلى ضبطها الأول وهو السكون ويمتنع قلبها ألفا ؛ لعدم تحركها ويصير النسب كما سبق : «شوهي». وفي هذا الموضوع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين يصرح النحاه بأن النسب إلى : «ذو» و : «ذات» هو : «ذوي» فيهما ؛ لأن لهما محذوفه ، وعينهما معتله ويقولون إن أصلهما : «ذوي» ويعددون أنواعا معقده من الفروض والخيالات يجر بعضها بعضا ؛ كي يصلوا من ورائها إلى إثبات هذا الأصل. وقد كدوا ، وداروا حتى انتهوا إلى ما أرادوا ، وهو غير ما يريده الواقع ، والرأى السديد. ومن شاء أن يرى بعض الفروض المرهقه فليرجع إلى كتاب سيبويه وشراحه (ج ٢ ص ٨٠ ، ٨١ وما بعدهما في الباب الذي عنوانه : «ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد» ، والباب الذي عنوانه : «الإضافه إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين». وهو يريد «بالإضافه» : النسب - كما أشرنا من قبل في رقم ٢ من هامش ص ٦٥٨ ، ويكرر هذا). وفي التصريح وحاشيته ، وحاشيه الصبان سلسله متشابهه من تلك الخيالات. وكان الخير في ترك ذلك كله ، والاقتصار على أن النسب إلى : ذو ، وذات ، هو : ذوي ؛ مراعاة للمسموع. على أنه قد جاء في حاشيه : «القطر» عند الكلام على معنى : «ذات» ما يأتي : (لها ثلاث استعمالات : الإشاره بها ، وبمعنى : صاحبه ، وبمعنى : التي. وبقي لها استعمال رابع. وهو جعلها اسما مستقلا ؛ نحو : ذات الشيء : بمعنى : حقيقته وماهيته. وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفا مشهورا ؛ حتى قال الناس ذات متميزه ، وذات محدثه ، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير. والله يقول : «والله عليم بذات الصدور» أي : ببواطنها وخفياتها. فالكلمه عربيه ، ولا التفات - - لمن أنكر عربيته ، وخطأ علماء الكلام في قولهم : «الصفات الذاتيه» مع أنهم - أي : علماء الكلام - مصيبون). اهـ.

ومثل هذا في المصباح «المنير» مع الاشتراك في كثير من الألفاظ السالفه فارجع إليه في ماده : «ذوي».

الثانية : أن تكون اللام المحذوفه قد رجعت - فى الكلام المأثور - فى التشبيه ، أو جمع المؤنث السالم (1) ؛ مثل : «أب ، وأخ» ، وتشبيهما : «أبوان وأخوان» ، فالنسب إليهما : أبوى وأخوى ، بإرجاع الواو المحذوفه منهما. ومثل : «سنه» ، وأصلها : سنه أو سنو ، حذفت لام الكلمه ؛ (وهى : الهاء : أو الواو) وجاءت تاء التأنيث عوضا عنها ، وهذه التاء تحذف فى جمع المؤنث السالم وترجع اللام المحذوفه ، فيقال : سنهات أو سنوات ، كما يقال فى النسب : سنهى ، أو سنوى ، بإرجاع اللام المحذوفه كما رجعت فى جمع المؤنث.

والنسب إلى : «أخت و بنت» ؛ هو : «أخوى ، و بنوى» ، لأن جمعهما المؤنث السالم : أخوات و بنات ، والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن. وهذا يوقع فى لبس قوى دعا بعض النحاه إلى رفض النسب بالصوره السالفه ، و تحميم النسب على لفظهما ؛ فيقول : أختى و بنتى ؛ ورأيه حسن ، جدير بالمحاكاة ، مع صحه الرأى الأول وقوته (2).

ص: ٦٧٨

١- لم يذكروا جمع المذكر السالم اكتفاء بالتشبيه ؛ لأنه على غرارها - كما سبق فى بابهما - فما يرجع فى التشبيه يرجع فى جمع المذكر السالم.

٢- يقولون فى تأييد الرأى الأول : إن صيغه : «أخت و بنت» كلها للتأنيث. والتاء للإلحاق بالرغم من أنها بدل من واو محذوفه ؛ وهى للإلحاق الكلمتين بقفل و جذع ؛ إلحاقا للتائى بالثلاثى ، فيجب رد صيغه أخت و بنت إلى صيغه المذكر ، بحذف التاء منهما كما حذفت فى النسب إلى مكه ؛ فليل : مكى وفى جمع المؤنث السالم ؛ فليل : فى مؤمنه مؤمنات ... لثلاث تاء التأنيث حشوا ... وكلام كثير آخر أساسه مجرد الجدل. وقد تناوله بعض القدماء بالرد والرفض (على نحو ما نقله شرح التصريح فى هذا الموضوع). ونحن فى غنى عن هذا كله ، وعن مناقشته ، وزياده الجدل القديم بجدل جديد ؛ وكلاهما لا خير فيه ؛ إذ حسبنا إباحه الرأىين ، واستحسان الرأى القائم على إبعاد اللبس ، وهو رأى قديم لبعض كبار النحاه. ومنهم : يونس بن حبيب البصرى المتوفى حول سنه ١٨١ هـ ، وهو من أشهر أئمه اللغويين النحاه فى عصر سيبويه ، وله مؤيدون. وفى إرجاع اللام جوازا ووجوبا يقول الناظم : واجبر برد اللام ما منه حذف جوازا ان لم يك رده ألف - ١٩ - - فى جمعى التصحيح ، أو فى التشبيه وحق مجبور بهذى توفيه - ٢٠ وبأخ أختا ، وبابن بنتا ألحق. ويونس أبى حذف التاء - ٢١ يقول : اجبر برد اللام ما حذف منه اللام جبرا جائزا ، إلا إذا كان رد اللام لازما فى التشبيه أو جمع التصحيح لمذكر أو لمؤنث ، ففى هذه الحاله يستحق المجبور - وهو الاسم المحذوف اللام - التوفيه وجوبا بإرجاع لامه إليه. ثم قال : ألحق أختا بأخ فى رد اللام المحذوفه ، وكذلك ألحق بنتا بابن فى ردها من غير إبقاء التاء فيهما. على غير مذهب يونس ومن معه فإنه يبقياها. وقد شرحنا الرأىين ...

ما يجوز فيه عند النسب رد لامه المحذوفه وعدم ردها :

بان مما سبق وجوب رد اللام المحذوفه إلى الاسم عند النسب بشرط أن تكون عينه معتله ، أو أن تكون لامه مما يرجع في تشبيهه أو جمع مؤنث سالم.

فإن لم يتحقق الشرط جاز الرد وعدمه ، ففي مثل : يد (١) ودم (٢) ، وشفه (٣) يقال عند النسب : يدى أو يدوى - دممى أو دموى - شفئى ، أو شفهى ويصح : شفوى ... وقد حذفت اللام فى : يد ، ودم بغير تعويض. أما فى شفه فقد زيدت تاء التانيث عوضاً عن الهاء المحذوفه.

وإذا حذفت اللام وعوّض عنها همزه الوصل جاز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع بين اللام المحذوفه وهمزه الوصل ؛ منعاً للجمع بين العوض والمعوض عنه. ففي مثل : (ابن واسم) يقال : (ابنى أو بنوى ، واسمى ، أو سموى) (٤) ولا يصح أن يقال : ابنوى واسموى ...

ص: ٦٧٩

١- أصل : «يد» هو : يدى - بسكون الدال - حذفت اللام بغير تعويض ؛ تخفيفاً ، وتحركت الدال الساكنه. والنسب إليها هو : يدى ، بغير رد اللام ، أو : يدوى ، بردها ، وقلبها واوا قبلها الفتحه الطارئه لأجلها ، لأن ما قبلها يفتح عملاً برأى سيويه ، أو قبلها السكون السابق ؛ عملاً برأى غيره. ورأى سيويه هو الأرجح - كما عرفنا - فى هامشى ص ٦٧٥ و ٦٧٧.

٢- أصل : «دم» ، هو : دمو - بسكون الميم فى الأصح - حذفت الواو ، تخفيفاً بغير تعويض ، وتحركت الميم الساكنه ، وعند النسب يقال : دممى ، بغير رد ، أو : دموى بالرد مع فتح ما قبل الواو لأن ما قبلها يفتح لها - كما سبق - أو إرجاعه إلى سكونه الأصيل كما سبق فى يد.

٣- أصل : شفه ، هو : شفه (بسكون الفاء ، وبالهاء ، بدليل ظهور الهاء فى الجمع : شفاه) حذفت الهاء تخفيفاً ، وعوض عنها تاء التانيث مع فتح ما قبلها ؛ فصارت شفه. فعند النسب يقال : شفئى ، بغير رد الهاء ، أو شفهى بردها مع بقاء الفاء قبلها على فتحها العارضه أو إرجاعها إلى سكونها الأول ومن يرى أن اللام المحذوفه واو ، وليست هاء يجيز فى النسب : شفئى وشفوى ، ولكن الشائع بين اللغويين أن اللام المحذوفه هاء.

٤- الكثير المسموع ضم السين أو كسرهما. أما الميم فمفتوحه على رأى سيويه ؛ لأن الفتحه طارئه على الثانى للنسب فتبقى - كما عرفنا - .

(١) النسب إلى المركب (١):

١ - إن كان المركب إضافيًا علما - بالوضع أو بالغلبة - فالأصل أن ينسب إلى صدره ؛ فيقال في خادم الدين ، وفوز الحق ، وعابد الإله ...

(والثلاثة أعلام) : الخادمي - الفوزي - العابدی ...

ويستثنى من هذا الأصل ثلاث حالات يجب النسب فيها للعجز.

الأولى : أن يكون «المركب الإضافي» العلم كنيه ، نحو : أبو بكر ، وأم كلثوم ... فيقال في النسب : بكرى ، وكلثومي - .

الثانية : أن يكون هذا «المركب الإضافي» معرفا صدره بعجزه (٢) ؛ نحو : ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر ... فيقال في النسب إليهما : عباسي ، ومسعودي ، وعمري .

الثالثة : أن يكون النسب إلى صدر هذا المركب مؤديا إلى اللبس ، بعدم معرفه «المنسوب إليه» حقيقه ؛ مثل : عبد مناف ، وعبد شمس ، وناصر مجد (والثلاثة أعلام) فيقال في النسب إليها : منافي ، وشمسي ، ومجدي ؛ إذ لو نسب إلى الصدر فقيل : عبدي ، وناصري - لم يعرف «المنسوب إليه» .

فإن كان المركب الإضافي ليس علما (لا بالوضع ، ولا بالغلبة) ، نحو : كتاب

زينب ، وجب النسب للمضاف وحده ، أو للمضاف إليه وحده على حسب المراد.

٢ - المركب الإسنادي وملحقاته .، (٣) وينسب إلى صدره ففي النسب إلى : نصر الله ،

ص : ٦٨٠

١- سبق تعريف المركب وتقسيمه وحكم كل قسم (في مكانه المناسب من الجزء الأول ص ٩١ م ١٠ وص ٢١١ م ٢٢ باب العلم).

٢- بأن يكون صدره نكره ، وعجزه معرفه ، بها يتعرف الصدر. وقد يشتهر المركب بعد هذا فيدخل في عداد العلم بالغلبة - (وقد سبق إيضاحه في مكانه المناسب من الجزء الأول باب العلم ، ومن أمثله : ابن عباس ، وابن عمر ...)

٣- ستجيء ملحقاته في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية.

وجاد الحقّ ، وحامد مقبل (والثلاثة أعلام) يقال : نصرىّ ، وجادىّ ، وحامدىّ ... (١)

٣- المركب المزجى - ومنه الأعداد المركبه ؛ كأحد عشر ... - والشائع أنه ينسب إلى صدره أيضا مع الاستغناء عن عجزه ؛ سواء أكان صدره معتل الآخر أم صحيحا ، نحو : (مجد يشهر ، وقاليقلا) (وحضرموت وبندر شاه) وكلها أسماء بلاد ؛ فيقال فيها : مجدىّ وقالىّ - بحذف حرف علتها ووضع ياء النسب مكانه (٢) - وحضرىّ وبندرىّ ، هذا هو الرأى الشائع.

ومن النحاء من يجيز النسب إلى العجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بحذفه ، ومنهم من يجيز النسب إلى الصدر وإلى العجز معا بزياده ياء النسب فى آخر كل منهما ، مزيلا تركيبهما ، فيقول : مجدىّ شهرىّ بإدخال ياء النسب على كل منها. ومنهم من ينسب إلى المركب باقيا تركيبه بإدخال ياء النسب على العجز وحده ، مع ترك الصدر قبله على حاله ؛ فيقول : مجد يشهرىّ - وقاليقلوّى - والياء التى فى صدر المركب حرف عله وليست للنسب - وحضرموتىّ - وبندر شاهىّ ...

وهكذا. وحجته أن النسب بهذه الصورة يوضح المنسوب إليه ، ولا يوقع فى لبس. وهذا رأى حسن ، ولعله أنسب الآراء اليوم.

وهناك صور مسموعه من النسب إلى أنواع المركب ، تخالف ما تقدم ، وقد حكموا عليها بالشذوذ ، ومنع القياس عليها. كصوغهم وزن «فعلل» (بفتح فسكون ففتح ...) من المضاف والمضاف إليه (٣) معا ، والنسب إلى تلك الصيغه ، كقولهم فى تيم اللات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس الكندى ، وعبد القيس ، وعبد شمس ...

ص: ٦٨١

١- يلحق به فى الحكم السالف بعض ألفاظ ، ليست مركبات إسناديه ، ولكنها مثله فى النسب إلى الصدر ، منها : لولا - حيثما - لوما - أينما - .. فيقال فى النسب إليها : لوىّ ، بالتخفيف - حيثىّ لوىّ ؛ بالتخفيف - أينىّ.

٢- الصدر فى الكلمتين كاملا هو مجدىّ ... وقالىّ ...) وفى النسب إلى «مجدىّ ...» يقال : مجدىّ بحذف ياء العله أو : مجدوىّ بقلبها واوا ، وذلك أن حذف العجز يجعل الياء فى آخر الصدر ، وهى ياء رابعه فى اسم أصله منقوص ، وحكم الياء الرابعه فى المنقوص جواز حذفها عند النسب ، وهو الأحسن ، أو قلبها واوا (كما عرفنا فى ص ٦٦٣). ومثل هذا يقال فى النسب إلى : «قالىّ ...»

٣- وهذا نوع مما يسمى : النحت.

(ب) النسب إلى جمع التكسير (٢) ، وما في حكمه.

١ - إذا أريد النسب إلى جمع التكسير ، الباقي على دلاله الجمعيه فالشائع (٣) هو النسب إلى مفرده ؛ فيقال في النسب إلى : بساتين ، وكتبه ، ومدارس ، وحقول ... - : بستاني ، وكاتبني ، ومدرستي ، وحقلني .

فإن لم يبق جمع التكسير على دلاله الجمعيه : بأن صار علما على مفرد ، أو على جماعه واحده معينه مع بقائه على صيغته في الحالتين - وجب النسب إليه على لفظه وصيغته ؛ فيقال في النسب إلى الجزائر - وهي الإقليم العربي المعروف في بلاد المغرب - وعلماء ، وقراء ، وأخبار ، وأهرام ، وجبال ، وتلول ... (وهي أعلام مشهوره في وقتنا) جزائري ، علمائي ، وقرائي ، وأخباري ، وأهرامي ، وجبالي ، وتلوي . كما يقال في النسب إلى جماعه اسمها : أنصار الدفاع ، وأخرى اسمها : الأبطال ، ودوله اسمها : المماليك ... - أنصاري ، وأبطالي . ومماليكي ولا- يصح النسب إلى المفرد ؛ منعا للإبهام واللبس ؛ إذ لو قلنا : (الجزيري أو الجزري ، وعالمي ، وقارئ ، وخبري ، وهرمي ، وجبلي ، وتلي ،

ص : ٤٨٢

١- وفي النسب إلى المركب يقول الناظم : وانسب لصدر جمله وصدر ما ركب مزجا ، ولثان تَمَّا : إضافه مبدوءه بابن أو اب أو ماله التعريف بالثاني وجب - ١٧ المراد بالجمله : المركب الإسنادي ، فإن كان جمله صدرها فعل ، فهي فعليه ، أو اسم فهي اسميه . وقد تبين باختصار أن النسب الشائع للمركب الإسنادي يكون لصدره ، وكذلك للمركب المزجي . وأن النسب يكون للثاني (أي : للعجز) إذا كان متمما لمضاف هو : كلمه ؛ ابن ، أو أب ، أو غيرهما مما يستفيد التعريف من الثاني ؛ أي من المضاف إليه - على الوجه الذي شرحناه - ثم صرح بأن النسب في المركب الإضافي عند أمن اللبس يكون للصدر في غير ما نص عليه أنه للعجز ، قال : فيما سوى هذا انسبن للأول ما لم يخف لبس كعبد الأشهل

٢- أما النسب إلى جمع المذكر السالم ، أو جمع المؤنث السالم ، أو المثني ، فقد سبق الكلام عليه مفصلا في ص ٦٦٧ .

٣- عند البصريين - كما سيجيء - .

وناصريّ ، وبطلبيّ ، ومملوكيّ ، ...) لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع.

فإن كان اللفظ معدودا من جموع التكسير ؛ لمجرد أنه على وزن صيغته من صيغ التكسير ، وليس له مفرد - فإنه ينسب إليه على صيغته ؛ نحو : عباديد وشماطيط (وكلاهما بمعنى : جماعات متفرقة) والنسب إليهما : عباديديّ ، وشماطيطيّ.

هذا هو المذهب البصريّ الشائع. أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقا (١) وحثهم أن السماع الكثير يؤيد دعواهم - وقد نقلوا من أمثله عشرات - وأن النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيرا ، ورأيهم حسن مفيد ، وقد ارتضاه المجمع اللغويّ القاهريّ (٢). فعندنا مذهبان صحيحان ؛ لا يفضل أحدهما الآخر في سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس ، فإذا

ص: ٦٨٣

١- أي سواء أكان اللبس مأمونا عند النسب لمفرده ؛ (نحو أنهاريّ ، في النسبه إلى : نهر) أم غير مأمون ، (نحو : جزائريّ ، في النسبه إلى بلاد «الجزائر» المعروفه).

٢- جاء في الصفحه الرابعه من محاضر جلسات المجمع في دور انعقاده الثالث ما نصه بلسان رئيسه : يقول : «قرار المجمع بشأن النسبه إلى جمع التكسير عند الحاجه ، كإرادته التمييز ونحو ذلك : رأى المجمع في هذا أن النسبه إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبه إلى المفرد. بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبه على المفرد ، إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحه النسبه إلى الجمع ؛ توضيحا وتبيينا». اهـ. وقد تضمنت الصفحتان العاشره والحاديه عشره من محاضر ذلك الدور الأدله العلميه والدواعي للقرار السالف وجاء في ختامها ما نصه : (أهل الكوفه يخالفون أهليّ البصره في مسأله النسبه إلى الجمع برده إلى واحده ؛ فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحده ؛ فلا يغير الوضع. وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لإرادته المتكلم ؛ فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده ؛ فيقال مثلا في النسبه إلى الملوك : الملوكيّ وفي النسبه إلى الدول : الدوليّ ، وفي النسبه إلى الكتاب الكتّابيّ ، فلا تستوي النسبه إلى الجمع والنسبه إلى واحده. (ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام ، فمثلا قيل : الدوانيقيّ ، لأبي جعفر المنصور الخليفه العباسيّ ، وقيل لغيره : الكرابيسيّ ، والأنماطيّ ، والمحاملّيّ ، والثعالبيّ ، والجواليقيّ ، ... واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن. والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجه ؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد ، والمنسوب إلى الجمع ...).

أمن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع ؛ لأنه أكثر في الوارد الفصيح.

٢ - وإذا أريد النسب إلى ما في حكم جمع التكسير من الكلمات الداله على جماعه من غير أن ينطبق عليها تعريفه ؛ ولا أن تسمى باسمه أو تلحق به - وجب النسب إلى لفظها ؛ فيدخل في هذا اسم الجمع (١) ؛ كقوم ، ورهط ، والنسب إليهما : قومي ورهطي ، ويدخل أيضا اسم الجنس الجمعي (٢) ؛ الذي يفرق بينه وبين واحده بالياء المشدده أو بالتاء ، كترك ، وروم ، وشجر وورق ... ، والنسب إليها : تركي ، ورومي ، وشجري ، وورقي ... ، وهذا نسب يوقع في لبس ؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع ، فيكون التفريق والتعيين بالقرائن التي توضح نوع المنسوب إليه ، وتحدده (٣) ...

(ح) كثر في الأساليب الفصيحه المسموعه استعمال صيغه : «فعال» للدلاله على النسب - بدلا من يائه - وكثر هذا في الحرف ؛ فقالوا : حدّاد ؛ لمن حرفته : «الحداده» ، ونجّار ؛ لمن حرفته : «النجّاره» ، وكذا : لئان ، وبقال ، وعطار ، ونحاس ، وجمال ، ونحوها من كل منسوب إلى صناعه معينه.

والأنسب الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا في النسب إلى الحرف ، لأن الكثره الوارده منه تكفي للقياس (٤).

ص: ٦٨٤

١- سبق تعريفه في ص ٦٢٦.

٢- عند من يعتبره قسما مستقلا عن التكسير. - وقد سبق تعريفه في ص ٦٢٧

٣- فيما سبق من النسب إلى جمع التكسير يقول ابن مالك : والواحد اذكر ناسبا للجمع إن لم يشابه واحدا بالوضع والمراد بمشابهته للواحد بالوضع : أن يكون علما على واحد ؛ كأنمار وذئاب ، أو يشتهر في جماعه معينه حتى يصير بمنزله العلم عليها ؛ كالأنصار. - وهم أهل المدينه من أنصار الرسول عليه السّلام - فقد اشتهرت جماعتهم بهذا الاسم حتى صار علما عليها ؛ فيكون النسب إليها : أنصاري.

٤- جعلوا منه قوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)، أي : بمنسوب إلى الظلم. وحجتهم أن صيغه : «فعال» هنا لو كانت للمبالغه لكان النفي منصبا على المبالغه ؛ فيكون المعنى : ما ربك بكثير الظلم ، فالمنفى هو الكثره وحدها دون الظلم الذي ليس كثيرا. وهذا معنى فاسد ، لأن الله لا يظلم مطلقا ، لا كثيرا ولا قليلا. وممن قال بقياسيه صيغه «فعال» «المبرد» من البصريين ، ومعه فريق منهم ، وفريق آخر من الكوفيين خلافا لسيبويه - وبرأى القياسيين المخالفين لسيبويه أخذ مجمع اللغة العربيه بالقاهره.

ومن الجائز أن يزداد على آخره التاء للدلالة على المفردة المؤنثة ، أو الجماعه ، فيقال : الحدّاده ، والنّجاره ، واللّبانه ، والبقاله ، والعطّاره ، والنّجّاسه ، والجَمّاله ، وكل هذا على إرادته المفردة المؤنثة ، أو إرادته الجماعه ، المقصود منها الجماعه الحداده أو غيرها ... لأن الجماعه مؤنثه ...

ومن المسموع القليل فى النسب صيغه. فاعل ، وفعل (بفتح فكسر) مرادا بهما صاحب كذا ... فيقال تامر ، وكاس ، ، وصانغ ، وحائك ، بمعنى : صاحب تمر ، وصاحب كساء ، وصاحب صياغه ، وصاحب حياكه ... (١) ويقال : (طاعم ، أو : طعم) ، (ولابن ، أو : لبن) ، بمعنى : صاحب طعام ، وصاحب لبن. ويقال : نهر ، (أى : صاحب نهار). ومنه قول الشاعر :

لست بلبلىّ ولكنى (نهر

لا أدلج الليل ولكن أبتكر

والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين ، دون القياس عليهما ؛ لقله الوارد منهما ، ولخفاء المعنى معهما (٢) ...

(د) فى النسب المسموع كثير من الأمثله المخالفه للضوابط والأحكام السالفه. ويترتب على هذا أمران واجبان.

أولهما : الحكم بشذوذها ؛ وعدم القياس عليها. ومنها : دهرىّ فى النسب إلى : دهر - ومروزىّ ، فى النسب إلى مدينه «مرو» الفارسيه - وجلولىّ فى النسب إلى . «جلولاء» (اسم مدينه) ورازىّ ، فى النسب إلى مدينه : الرّزىّ (٣) ، وصنعانىّ فى النسب إلى مدينه : صنعاء اليمنيه - وأميتىّ فى النسب إلى أميه ، وفوقانىّ وتحتانىّ فى النسب إلى فوق وتحت ، ورقبانىّ وشعرانىّ ؛ لعظيم

ص : ٦٨٥

١- الأمالى ، ج ١ ص ١٨٥.

٢- وفى استخدام الصيغ الثلاث فى النسب بدلا من يائه يقول ابن مالك : ومع «فاعل» ، «وفعال» ، «فعل» فى نسب أغنى عن «اليا» ؛ فقبل - ٢٥ وتقدير البيت : وفعل أغنى عن الياء فى نسب ، قبل مع فاعل ، وفعل ... فكلّمه «فعل» مبتدأ ، خبره الجمله الفعلية المكونه من الفعل الماضى : «أغنى» ومن فاعله. وكلّمه : «مع» حال من هذا الفاعل. والمراد من أنه أغنى مع فاعل وفعل ... أن هاتين الصيغتين معه فى هذا الحكم ، أى : يشتركان معه فيه ، وليس المراد أن الثلاثه تجتمع فى وقت واحد وجمله واحده لتدل على النسب مجتمعه. ويفهم مما سبق أن الناظم يقبل قياسه الثلاثه فى الدلاله على النسب ، ولكن رأيه ليس بالأرجح.

٣- إحدى البلاد الفارسيه قديما ، فى القسم المسمى : بالعراق العجمى.

ومن النسب المسموع الخاضع للحكم السالف نوع آخر ؛ يتميز بأن خففوا فيه ياء النسب المشدده ؛ فحذفوا إحدى الياء بن المدغمتين ، وأتوا بدلها بألف للتعويض عنها قبل لام الكلمه فقالوا فى يمنى : يمانى (٢) ، وفى شامى : شامى ؛ بياء واحده فيهما ساكنه. ويصير الاسم بهذا منقوصا ؛ تقول قام اليمانى ، ورأيت اليمانى ، ومررت باليمانى ، وتحذف (٣) الياء عند تنوينه ... وهكذا. ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذا فى ضروره الشعر (٤).

ثانيهما : إذا سمى باسم شذت العرب فى النسب إليه ، فخرج باستعمالهم عن نطاق الضوابط العامه التى تراعى فى النسب القياسى - وجب إخضاعه لهذه الضوابط القياسيه وحدها متى صار علما يراد النسب إليه ، ولا اعتبار للنسب المسموع فيه قبل العلميه ... (٥)

(ه) إن كان المنسوب مؤنثا وجب الإتيان بتاء التانيث للدلاله على تانيثه - إن لم يوجد مانع آخر ؛ فيقال : قرأت بحوثا علميه وأدبيه عميقه لفتيات عربيات ، فيهن العراقيه ، والمصريه ، واللبنانيه ، والسوريه ... (٦)

ص: ٦٨٦

- ١- وفى النسب الشاذ ووجوب الاقتصار على الوارد منه ، وعدم القياس عليه يقول الناظم فى ختام الباب : وغير ما أسلفته مقررا على الذى ينقل منه اقتصرا التقدير : غير ما أسلفته اقتصر على الذى ينقل منه. أى : على الذى ورد منقولا عن العرب ، مسموعا عنهم ، ولا يزداد عليه بالمحاكاه أو القياس.
- ٢- الأحسن الاقتصار فيما يأتى على المسموع فقط.
- ٣- لهذه الكلمه بيان مفيد رقم ١ من هامش ص ٦٦٠.
- ٤- راجع الهمع ح ٢ ص ١٩٨.
- ٥- راجع الأشمونى.
- ٦- سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٦٦١ لمناسبه هناك.

إشاره

يراد به هنا : التغيير الذى يتناول صيغه الكلمه وبنيتها ؛ لإظهار ما فى حروفها من أصاله ، أو زياده ، أو حذف ، أو صحه ، أو إعلال ، أو إبدال (١) ، أو غير ذلك من التغيير الذى لا يتصل باختلاف المعانى .

فليس من التصريف ، عند جمهره النحاء ، تحويل الكلمه إلى أبنيه مختلفه ؛ لتؤدى معانى مختلفه ، (كالتصغير ، والتكسير ، والتثنيه ، والجمع ، والاشتقاق ...) ولا تغيير أو اخرها لأغراض إعرابيه ؛ فإن هذا التغيير وذاك التحويل يدخل فى اختصاص النحو وبحوثه عند تلك الجمهره .

موضوعه

يختص التصريف بالأسماء العربيه المتمكنه ، والأفعال المتصرفه ؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجميه ، ولا بالأسماء العربيه المبنيه ؛ كالضمائر ، ولا بالأفعال الجامده ، كعسى وليس . ولا بالحروف بأنواعها المختلفه .

وليس بين الأسماء المتمكنه ولا الأفعال المتصرفه ما يتركب من أقل من ثلاثه أحرف ، إلا إن كان بعض أحرفه . قد حذف . مثل يد ، وقل ، وم الله (٢) ... والأصل : يدي ، وقول ، وأيمن الله ... وهذا هو المراد من قولهم : لا يوجد التصريف فى كلمه نقل أحرفها عن ثلاثه فى أصلها ، قبل حذف شىء منها (٣) ...

* * *

ص : ٦٨٧

١- للإعلال والإبدال باب خاص - فى ص ٦٩٥ - .

٢- يذكر هذا فى القسم . وأصله : أيمن الله ؛ جمع : يمين .

٣- فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «التصريف» : حرف وشبهه من الصّرف برى وما سواهما بتصريف حرى - ١ المراد : بشبه الحرف : الأسماء المبنيه ، والأفعال الجامده ؛ لأن هذين النوعين يشبهان الحرف فى الجمود والبناء . وكلمه : «برى» أصلها : برىء ؛ بمعنى : خلا- وابتعد . وحرى ، أصلها : حرى أو حر ، بمعنى جدير ومستحق . ثم قال : وليس أدنى من ثلاثى يرى قابل

تصريف سوى ما غيرا - ٢

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد؛ فالمجرد: ما كانت أحرفه أصلية، ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي يجمعها قولك: «سألتمونيها» ولكل منها علامه يعرف بها، - وستجىء - والمزيد: ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة.

ويعرف الحرف الزائد، بالاستغناء عنه، في بعض التصريفات، مع تأديه الكلمة بعد سقوطه معنى مفيدا. أما الأصلي فلا يمكن الاستغناء عنه؛ إذ لا تؤدي الكلمة معنى مقصودا بعده - في الأغلب (١) -

والاسم المجرد قد يكون ثلاثيا، نحو: حجر، وقد يكون رباعيا؛ نحو: جعفر، أو خماسيا؛ نحو: سفرجل، ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة أحرف. والاسم المزيد قد تكون زيادته حرفا واحدا على أصوله؛ كالألف في: كتاب. وقد تكون حرفين؛ كالألف والميم في: مكاتب، وقد تكون ثلاثة: كالميم والسين والتاء في: مستكتب، وقد تكون أربعة؛ كالهمز، والسين، والتاء، والألف، في: استكتاب. ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف (٢) ...

والزيادة التي تدخل الأسماء الجامده مقصوره - في الغالب - على السماع الوارد عن العرب.

أما الفعل فمجرده إما ثلاثي؛ نحو: خرج، وإما رباعي، نحو: دحرج وليس للرباعي وزن آخر، ولا يتجاوز المجرد هذا.

ومزيد الفعل قد تكون زيادته حرفا على ثلاثي الأصول نحو: خارج، أو حرفين نحو: تخارج، أو ثلاثة؛ نحو: يتخارج، وقد تكون زيادته حرفا على رباعي الأصول؛ نحو: يدحرج، أو حرفين، نحو: يتدحرج، ولا يتجاوز الفعل بالزيادة ستة (٣) أحرف.

ص: ٦٨٨

١- قد تؤدي أحيانا بعد الحذف معنى، ولكنه معنى يخالف ما كانت تؤديه قبل الحذف، كحذف الجيم، أو الفاء من: جعفر...

٢- وفي هذا يقول ابن مالك: ومنتهى اسم خمس ان تجردا وإن يزد فيه فما سبعا عدا - ٣ (أى: فما جاوز سبعا).

٣- وفي هذا يقول ابن مالك: ومنتهاه أربع إن جردا وإن يزد فيه فما ستا عدا - ٧ - وسيعاد البيت في ص ٦٩٠، لمناسبه هناك.

والزيادة التي تدخل الأفعال المختلفه ، وأنواع المشتقات لأداء معنى معين ، قياسه بالطريقه التي تشير اللغه بها.

أبنيه الاسم الثلاثى المجرد (أى : صيغه) ، والفعل الثلاثى المجرد.

(أ) الاسم الثلاثى المجرد يكون مفتوح الأول ، أو : مضمومه ، أو مكسوره ، ولا يكون ساكنا ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحا ، أو مضموما ، أو مكسورا ، أو ساكنا. فالصور العقليه التي تحدث من هذا : اثنا عشره صوره ، لأن فتح الأول قد يكون مع فتح الثانى أو ضمه ، أو كسره ، أو سكونه ، فهذه صور أربع ، وضم الأول يكون مع الحالات الأربع فى الثانى ، فتنشأ صور أربع أخرى. وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع فى الثانى ، فتنشأ صور أربع أيضا ، فمجموع هذه الصور اثنا عشر ، كما قلنا : أما آخر الثلاثى فلا صلح له بما قبله ، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته.

وجميع هذه الصور العقليه واقعيه ؛ أى : لها ألفاظ عربيه كثيره تؤيدها ، إلا صورتان. إحداهما ممنوعه فى الرأى الأرجح - وهى الصوره التي يكون فيها أول الاسم مكسورا وثانيه مضموما. والأخرى قليله ، وهى عكس السالفه (أى : يكون الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثانى ، مثل : دئل ؛ اسم قبيله) وما عدا هاتين صحيح فصيح. نحو : (فرس - عضد - كبد - صخر). ونحو : (صدر -- عنق - دئل - قفل) - ونحو (عنب - حبك (١) - إبل - علم ...) (٢).

(ب) أما الفعل الماضى الثلاثى المجرد فأبنيته أربعه ، لأن أوله مفتوح دائما إلا

ص : ٦٨٩

١- هذه هى الصيغه المرجح أنها ممنوعه أو المهمله. وقيل منها : الحبك - بكسر فضم - جمع : حباك ، لنوع من الحبال القويه. ودروع الحديد ، وطرق النجوم.

٢- يقول ابن مالك : وغير آخر الثلاثى افتح وضم واكسر ، وزد تسكين ثانيه تعم - ٤ غير آخر الثلاثى ، هو : أوله وثانيه ؛ فيجوز فى كل منهما الفتح ، والضم ، والكسر ، ويزيد الثانى بجواز تسكينه. ثم قال : وفعل أهمل ، والعكس يقل لقصد هم تخصيص فعل بفعل - ٥ أى : أن العكس قليل ؛ لأن العرب أرادت أن تخصص صيغه فعليه بفعل ؛ أى : بالفعل الماضى ، الثلاثى ، المبنى للمجهول.

حين بنائه للمجهول ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحا ، أو مكسورا ، أو مضموما ، فالثلاثه المبنيه للفاعل هي : (فعل كنظر) ، (وفعل كعلم) ، (وفعل كحسن وشرف. وأما الصيغه يبنى فيها للمجهول فهي : فعل ، كعرف (١) ...

أوزان الاسم الرباعي المجرد سته (ولا بد أن يكون ثانيه ساكنا).

له سته أوزان :

(أ) فعلل - بفتح ، فسكون ، ففتح - ؛ نحو : جعفر.

(ب) فعلل - بكسر ، فسكون ، فكسر - ؛ نحو قرمز.

(ح) فعلل - بكسر ، فسكون ، ففتح - ؛ نحو : درهم.

(د) فعلل - بضم ، فسكون ، فضم - ؛ نحو : برثن.

(هـ) فعلل - بكسر ، ففتح ، فتشديد اللام - ؛ نحو : هزبر.

(و) فعلل - بضم ، فسكون ، ففتح اللام الأولى - ؛ نحو : جخدب (٢).

أوزان الاسم الخماسي المجرد أربعة :

(أ) فعلل - بفتح ، ففتح ، فلام مشدده ، فأخرى غير مشدده ، - نحو : سفرجل.

(ب) فعللل - بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وكسر رابعه - ثم لام بعده ، نحو : جحمرش (٣)

ص : ٦٩٠

١- يقول ابن مالك : وفتح. وضمّ واكسر الثاني من فعل ثلاثي ، وزد نحو : ضمن - ٦ ثم ساق بعد هذا بيتا سبق شرحه - في ص

٦٨٨ - وهو : ومنتهاه أربع إن جرّدا - ٧ أما الفعل الرباعي المجرد فليس له إلا وزن واحد - كما سبق - هو فعلل ؛

كدحرج ودريح بمعنى : ذل ...

٢- للطويل الرجلين ، واسم حشره.

٣- للعجوز ، وللأفعى الضخمه ...

(ح) فعَلَّ - بضم أوله ، وفتح ثانيه ، فلام ساكنه مدغمه فى نظيرتها المكسوره ، فأخرى بعد المدغمتين ، نحو : قدعمل (١).

(د) فعَلَّ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح اللام الأولى ، فتشديد الأخيره - نحو ؛ قرطعب (٢).

هذا والحرف الأصلى هو الذى يلزم فى جميع تصريفات الكلمه ، ولا تؤدى المعنى المقصود بدونه ، والزائد هو الذى يمكن الاستغناء عنه - كما سبق (٣).

* * *

كيفيه الوزن :

لا- تقلّ أصول الاسم الخالى من الحذف عن ثلاثه أحرف ، نحو : قمر ، يرمز لكل منها برمز يسمى به. فيسمى الأول منها : «فاء الكلمه» ، والثانى : «عين الكلمه» ، والثالث : «لام الكلمه» ؛ فيقال فى قمر : إنها على وزن : فعل. فإن بقى بعد هذه الثلاثه حرف أصلىّ عبّر عنه رمزا باللام أيضا ، وتكرّر اللام على حسب الأصول التى بعد الثلاثه الأولى. وإن كان فى الكلمه حرف زائد عبّر عنه بنصه ولفظه ، مع مراعاة تربيّه ، وبناء على هذا يكون وزن : قفل ، هو : فعل. ووزن جعفر ، هو : فعلل ، ووزن فستق (٤) ، هو : فعلل. أما وزن جوهر ، فهو : فوعل. ووزن : خارج ، هو : فاعل ، ووزن مستخرج ، هو : مستفعل.

وإن كان الحرف الزائد على أصول الكلمه حرفا مكررا لحرف أصلىّ وجب النطق بالحرف الأصلى المكرر دون النطق بالحرف الزائد نفسه. فتقول فى وزن كرم :

ص : ٦٩١

١- الضخم من الإبل.

٢- للشىء الحقيق.

٣- فى ص ٦٨٨. وفى أوزان الرباعى والخماسى المجردين يقول ابن مالك : لاسم مجرد رباع فعلل وفعلل وفعلل وفعلل - ٨ ومع فعلّ فعلل ، وإن علا فمع فعلّ حوى فعلللا - ٩ كذا فعلّ وفعلّ وما غير ، للزيد أو النقص انتمى - ١٠ والحرف إن يلزم فأصل. والذى لا يلزم : الزائد ؛ مثل : «تا» احتذى - ١١ وقد سبقت الإشاره إلى معنى البيت الأخير فى أول الباب ص ٦٨٨.

٤- على اعتبار حروفه كلها أصليه.

فَعْل. وفي وزن : اغدودن افعوعل ، بالتعبير الرمزيّ عن الحرف المكرر بمثل التعبير عن الأول ، ولا يصح أن يقال فيهما : فعول ، ولا افعودل (١) ...

وإذا كان المكرر في رباعي فائوه ولامه الأولى معا من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية معا من جنس آخر ، ولم يكن أحد الحروف المكرره صالحا للسقوط - فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة ، وليس فيها زائد. ومن الأمثلة له : سمس ، وضمضم (علم) فإن صلح أحد الحروف المكرره للسقوط (نحو : لملم ، وكفكف ؛ أمران ماضيهما : لملم وكفكف ، حيث يصح أن يقال : لم ، وكف ... بإسقاط اللام الثانية والكاف الثانية) ، ففي الحكم عليه خلاف لا يعنينا (٢) ...

* * *

أحرف الزيادة ، وعلامه الحرف الزائد ، وبيان المعنى الذي يؤديه :

(١) أحرف الزيادة عشره يجمعها لفظ : سألتمونيها - كما عرفنا - ولكل منها علامه تساعد على معرفه أنه زائد.

فالألف إذا صاحبت ثلاثه أحرف أصلية وجب الحكم بزيادتها ؛ نحو : ظافر - راغب. فإن صاحبت أصليين فليست زائده (٣) ...

ويحكم بزياده الياء والواو إذا صاحبت كل منهما ثلاثه أحرف أصلية ،

ص: ٦٩٢

-
- ١- وهذا هو المراد من قول ابن مالك : بضمن فعل قابل الأصول في وزن. وزائد بلفظه اكتفى - ١٢ وضاعف اللام إذا أصل بقى كراء : «جعفر» ، وقاف «فستق» - ١٣ وبقوله : وإن يك الزائد ضعف أصلي فاجعل له في الوزن ما للأصل - ١٤
 - ٢- يقول ابن مالك : واحكم بتأصيل حروف سمس ونحوه. والخلف في : «كلملم» - ١٥
 - ٣- يقول ابن مالك : فألف أكثر من أصليين صاحب - زائد ، بغيرمين - ١٦ (المين - الكذب).

نحو: صيرف ، وجوهر ، ويعمل (١) ، وعجوز. ويستثنى من هذا: الثنائي المكرر ؛ مثل: يؤيؤ (٢) ووعوعه (٣) فإنهما فيه أصليتان (٤) ...

ويحكم بزياده الهمزه والميم إن تصدرتا ، وبعد كل منهما ثلاثه أحرف أصليه ، مثل : أبرع ، ومعدن. فإن جاء بعدهما أقل من الثلاثه أو أكثر فالهمزه والميم أصليتان ؛ نحو : إبل ، وإصطل. (٥).

ويحكم على الهمزه - أيضا - بالزياده إذا وقعت آخر الكلمه وقبلها ألف مسبوقة بثلاثه أصول ، أو أكثر ... نحو : حمراء - خضراء - عاشوراء. فإن تقدم على الألف حرف أصلى أو حرفان فالهمزه ليست زائده (٦) ؛ نحو : ماء - هواء ... وتكون النون زائده إذا وقعت آخر الكلمه وقبلها ألف مسبوقة بثلاثه أصول أو أكثر ؛ فحكمها فى هذا حكم الهمزه ، نحو : عثمان ، زعفران - طيلسان. إلا إذا كان قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين ، كحسان وعقيان ، فالنون فيهما تحتمل الأصاله والزياده.

ويحكم على النون - أيضا - بالزياده إذا توسطت أربعة أحرف ، قبلها اثنان وبعدها اثنان ؛ نحو غضنفر وعقنقل (٧) ...

ويحكم بزياده التاء إذا كانت للتأنيث ، أو للمضارعه ، أو للاستفعال وفروعه أو للمطاوعه ، نحو : فاضله ، تقوم - تستغفر ... - ونحو : علمته فتعلم ، ودحرجته فتدحرج .. (٨).

وتزاد «السين» باطراد مع التاء فى صيغه «الاستفعال» وفروعه. أما فى غيره فسماعيه (٩).

ص: ٦٩٣

- ١- الجمل القوى على العمل.
- ٢- اسم طائر.
- ٣- مصدر: وعوع.
- ٤- ويقول ابن مالك: واليا كذا، والواو، إن لم يقعا كما هما فى: يؤيؤ، ووعوعا - ١٧
- ٥- وهذا معنى قول ابن مالك: وهكذا همز وميم سبقا ثلاثه تأصيلها تحقّقا - ١٨
- ٦- يقول ابن مالك: كذاك همز آخر بعد ألف أكثر من حرفين لفظها ردف - ١٩
- ٧- من معانيه: الوادى الكبير المتسع، والرمل المتراكم. يقول ابن مالك: والتون فى الآخر كالهمز، وفى نحو: غضنفر أصاله كفى - ٢٠ التقدير: كفى النون أصاله بمعنى: استكفى وامتلاً.
- ٨- يقول الناظم: والتاء فى التأنيث والمضارعه ونحو: الاستفعال والمطاوعه - ٢١
- ٩- ومن المسموع زيادتها فى «قدموس»، بمعنى عظيم. وفى أسطاع يستطيع - بهمزه القطع - بمعنى: أطاع يطيع.

وتكون الهاء زائده في الوقف في حالات ؛ منها : الوقف على «ما» الاستفهامية المجروره ؛ نحو : لمه؟ والوقف على فعل الأمر المحذوف الآخر ، في نحو : ره ؛ بمعنى انظر (وماضيه هو : رأى) ، والوقف على المضارع المحذوف الآخر للجزم ؛ في نحو : لم تره. وعلى كل مبنى على حركه لانزمه ليست طارئه ؛ فاللازمه نحو : كيفه؟ وهوه. والطارئه كالتى فى المبنى الذى يضاف وقد انقطع عن الإضافه ؛ مثل : قبل ، وبعد ، وكالتى فى «لا» ، والمنادى المبنى ، لأن حركه البناء فى هذه الأشياء عارضه. ويحكم بزياده اللام فى أسماء الإشاره ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، وهناك ... (١)

هذا ، ويقول النحاه : إذا خلا حرف من أحرف الزيادة من العلامه الداله على زيادته وجب الحكم بأصالته ، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجه على الزيادة. ومن ذلك سقوط همزه : «شمال» فى بعض الأساليب الصحيحه التى منها : شملت الريح شمولا ؛ بمعنى هبت شمالا ، ومن ذلك سقوط نون «حنظل» فى قولهم : حظلت الإبل إذا ضرّها أكل الحنظل ، ومنها ، سقوط تاء الملكوت فى كلمه : الملك ... (٢)

(ب) لكل حرف من حروف الزيادة معنى يؤديه ، وفائده يجلبها معه ؛ فزياده الهمزه فى أول الفعل الثلاثى قد تفيد نقل معنى الفعل إلى مفعوله ويصير بها الفاعل مفعولا- ؛ مثل خفى القمر ، وأخفى السحاب القمر ، وتضعيف عين الفعل الثلاثى - غير الهمزه - قد تفيد التكرار والتمهل ، نحو : علّمت الراغب ، وبصّيرته بالحقائق. وتحويل الفعل إلى صيغه : «فاعل» قد تفيد الدلاله على المشاركه ، وزياده السين والتاء على الفعل الثلاثى قد تفيد الطلب ، أو الصيروره ، أو النسبه إلى شىء آخر ... (٣) إلى غير هذا مما سبق بيانه مفصلا فى موضعه المناسب

ص: ٦٩٤

١- وفى هذا يقول ابن مالك : والهاء وقفا ؛ كلمه؟ ولم تره واللام فى الإشاره المشتهره - ٢٢ وتقدير الشطر الثانى : واللام المشتهره فى الإشاره ، أى : زيادتها مشتهره فى الإشاره. فاللام مبتدأ. (المشتهره مبتدأ ثان ، خبره الجار والمجرور ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول ، أى : واللام زيادتها المشتهره كائنه فى الإشاره).

٢- وفى هذا يقول الناظم خاتما باب التصريف : وامنع زياده بلا قيد ثبت إن لم تبيّن حجه ؛ كحظلت - ٢٣ تبين - أى : تبين.

٣- فى باب : «تعدى الفعل ، ولزومه» ج ٢ م ٧١ ص ١٢٧.

من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ ؛ لكل منها مدلوله الخاص ، وضوابطه وأحكامه. وهذه الأربعة هي : الإعلال - القلب - الإبدال - العوض. وفيما يلي البيان :

١ - الإعلال ، والمراد به : تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و - ا - ي) وما يلحق بها - وهو : الهمزة - بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف ، أو تسكينه ، أو قلبه حرفا آخر من الأربعة ، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة ، يجب مراعاتها. ومن الأمثلة : صوغ اسم المفعول من الفعل.

ص: ٦٩٥

١- ملاحظه هامه : أحكام هذا الباب وضوابطه كثيره. والإلمام بها عظيم النفع ، جليل الفائدة ؛ شأن نظائرها من القوانين العامه المطرده. غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات ولهجات عريبه قديمه متعدده ، حمل السماع الصحيح إلينا كثيرا من ألفاظها الخارجه على تلك القوانين ، وليس هذا بعجيب في لغة كلغتنا كانت أداه تفاهم بين قبائل متباعده ، وجماعات متباينه في كثير من الشئون التي تؤدي إلى اختلاف في اللهجات محتوم. وليس هذا الاختلاف مقصورا على مسائل الإعلال والإبدال ، ولكنه أظهر وأوضح فيها ، وفي بعض مسائل أخرى عرضنا لها في أبوابها الخاصه ؛ كالتكسير ، وأبنيه المصادر ، والصفات المشبهه ... وواجب الحرص على لغتنا ، والعمل على أن تكون أداه قويه ناهضه بمهمتها في البيان الجلى ، والتوحيد اللغوى الهام - يقتضينا أن نأخذ بالمطرد ، ونقيس عليه وحده ، من غير توقف ولا- تردد ، ومن غير سعى - في المراجع والمطولات - وراء المسموع لنتزره من مخائبه ، ونستعمله على الوجه الوارد به ، دون الانتفاع بالمطرد ، وبالقياس عليه ، فإن السعى وراء المسموع للاعتماد عليه وحده في الاستعمال ، دون أخذ ما يقتضيه القياس المطرد - عبث وخطه عرجاء ، بل فاسده ؛ يقصر الجهد والوقت دون العمل بها. ويتعذر اليوم تطبيقها ، والنجاح فيها. فليس من الخير الانصياع لها. إنما الخير كله في الأخذ بالرأى الحكيم النافع الذى ينادى باستخدام القاعده ، ما دامت قاعده ، وبتعميمها ، سواء أعرف المتكلم الحكم السماعى المخالف لها أم لم يعرفه - وما أكثر الذين لا- يعرفونه - وتكليفهم معرفته دائما تكليف بما لا- يستطاع. لكن إذا عرف المتكلم الأمر السماعى المخالف للقاعده المطرده جاز أن يكتفى به ، ويقتصر عليه مع تركه القاعده ، وجاز أن يستخدم القاعده إن شاء ، ولكن ليس له أن يتوسع فى المسموع المخالف للقاعده فيطبقه فى ألفاظ أخرى غير التى ورد السماع بها ، بل يجب أن يقف عند ما ورد السماع به ، دون أن يزيد عليه ، ما دامت القاعده المطرده موجوده ، والحكم العام قائما. وبغير هذا نسيء إلى لغتنا ، ونحمل الراغبين فيها على النفور منها ، وننسى أو نجهل الأساس الذى الذى قام عليه الإطراد والقياس ، ونقضى على الحكمه منهما. وقد كررنا هذا فى أجزاء الكتاب المختلفه ، لمناسبات تدعو إلى التكرار ؛ لأهميه الأمر ، وجلال شأنه ، وسردنا أدله الأئمه المعارضين والموافقين ، وانتهينا فى الترجيح بينهما إلى الرأى السالف المدون فى مواطن مناسبه ولا سيما الجزء الثالث - باب أبنيه المصادر - م ٩٨ -.

«قال» وهو : مقول. والأصل : مقوول (بضم الواو الأولى). نقلت الضمه إلى الساكن قبلها. وهذا يسمى : «إعلالا بالنقل» وترتب عليه تسكين حرف العله الأول. واجتماع حرفين ساكنين متواليين لا- يصح اجتماعهما ؛ فحذف الأول منهما : وهذا يسمى : «إعلالا بالحذف» ؛ وصارت الكلمه إلى : مقول ، بعد هذين النوعين من الإعلال ، وتحقق شروطهما.

وكالفعل : «قال» ، وأصله : «قول» بفتح الواو ، قلبت ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصار الفعل : قال ، وهذا : «إعلال بالقلب».

وفيما يلي بيانه :

٢ - القلب ومعناه : تحويل أحد الحروف الأربعة السالفه إلى آخر منها ؛ بحيث يختفى أحدها ليحل محله غيره من بينها ؛ طبقا لضوابط محدده يجب الخضوع لها ، كقلب الواو ألفا في المثال السالف ، وقلب الواو المتوسطه ياء بعد كسره في مثل : صيام ، والأصل : صوام. وقلب الياء همزه لوقوعها متطرفه بعد ألف زائده. نحو : بناء ، والأصل : بنأى ... و ...

وهذا النوع من التحويل أو القلب شائع مطرد ؛ لأنه يخضع - في الأغلب - لقواعد عامه يجرى على مقتضاها ، فإذا عرفت أمكن الوصول إلى قلب الحرف الذى تنطبق عليه ، وسهل الاهتداء إلى أصله إن كان منقلبا عن غيره. وهذا الباب معقود لعرضها ، وبيان أحكام القلب الشائع المطرد ، أما غير المطرد فمقصود على السماع.

٣ - الإبدال. ومعناه : حذف حرف ، ووضع آخر فى مكانه ، بحيث يختفى الأول ويحل فى موضعه غيره ، سواء أكان الحرفان من أحرف العله - كالأمثله السالفه - أم كانا صحيحين ، أم مختلفين. فهو أعم من «القلب» ؛ لأنه يشمل «القلب» وغيره ؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب. ومن أمثله الصحيحين قول بعض العرب فى : (وكنه [\(١\)](#) ، وربع ، وتلعثم) ... وقنه ، وريح ، وتلعدم ... بقلب الكاف قافا ، والعين حاء ؛ والثاء ذالا. وأكثر هذا النوع من إبدال الحروف الصحيحه مقصور على السماع ، لقلته. والأمر فى معرفته موكول إلى المراجع اللغويه وحدها ؛ إذ ليس له ضابط عام ، ولا قاعده مطرده. وقليل منه قياسى ؛ كإبدال الدال والطاء من تاء الافتعال ؛ وسيجىء [\(٢\)](#).

ص : ٦٩٦

١- عش الطائر.

٢- فى ص ٧٢٩ و ٧٣٠.

ومثال المختلفين قولهم : كساء وخطايا (١). والأصل : كساو ، وخطاء. قلبت الواو همزة في المثال الأول ، وقلبت الهمزة ياء في المثال الثاني ؛ طبقا لقواعد عامه مضبوطة - في الأغلب - تختص بهذا النوع ، ومن الممكن أن يعتمد عليها من يريد إجراءه ، وكذلك من يريد الاهتداء إلى نوع الحرف الذى اختفى ، وحل غيره محله ، وهذا النوع من الإبدال قياسى مطرد ، وموضع ضوابطه وقواعده هذا الباب أيضا.

وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادرة ، أو لهجات قليلة لبعض العرب ، أو مهجوره ... أو غير هذا مما لا يعيننا هنا ، فالذى يعيننا هو : الإبدال الشائع ، أى : المطرد ، الواجب إجراؤه بين حروف معينه ، وهو القياسى الذى يخضع للضوابط والقواعد العامه ، ويسمونه اصطلاحا : «الإبدال الصرفى الشائع» ، أو : «الضرورى ، أو : اللازم» ، أى : الذى لا بد من إجرائه متى تحققت ضوابطه وشروطه. ويكتفون بتسميته : «الإبدال» لأنه المقصود وحده عند الإطلاق ؛ بسبب قياسيته ، واطراده ؛ ووجوب إجرائه. فمتى ذكر اسمه من غير تقييد كان هو المراد ، وكان فى ذكره غنى عن ذكر : «القلب».

٤ - العوض ، أو : التعويض ، ومعناه : حذف حرف ، والاستغناء عنه بحرف آخر من غير تقييد فى أحدهما بحرف معين ، ولا اشتراط أن يحل العوض فى المكان الذى خلا بحذف الأصيل ؛ فقد يكون فى موضعه ؛ كزياده الياء قبل الآخر فى تصغير : «فرزدق» عوضا عن الدال ، حيث يقال : فريزيق - جوازا - ومثل : عده ، وأصلها : وعد ؛ حذف الواو من الأول وجاءت تاء التانيث فى آخر الكلمه عوضا عنها. ومثل : اسم ، وأصلها سمو (٢) : حذف الواو من آخر الكلمه ، وجاءت همزه الوصل عوضا منها فى أولها ... وهكذا.

والمعول عليه فى معرفه العوض والمعوض عنه هو المراجع اللغويه المشمله على الألفاظ التى وقع فيها التعويض السماعى الوارد عن العرب ؛ إذ ليس للتعويض قواعد مضبوطة تدلّ عليه.

ص : ٦٩٧

١- يجرى على هذه الكلمه ونظائرها عده تغيرات ستجىء فى ص ٧٠٥.

٢- بضم السين وكسرها.

لكن مما يكشف عن التعويض فى حروف الكلمه ويرشد إليه : الرجوع إلى جموع التكسير ، أو المصادر ، أو التصغير ، أو نحو هذا ... مما يرد الأشياء إلى أصولها - وقد سبق النص على كل منها فى بابہ الخاص - كالاhtداء إلى أن همزه : «ماء» منقلبه عن «الهاء» من الرجوع إلى جمع تكسيرها ؛ وهو : مياه ، وأمواه ؛ حيث ظهرت فيه «الهاء» فكان ظهورها دليلا على أنها أصل للهمزه فى : «ماء» ...

و ... وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغه ، ونصوص ألفاظها ؛ فمن العسير الاسترشاد فى أمر التعويض بغير النصوص اللغويه.

من كل ما سبق يتبين :

١ - أن العوض ؛ لا- يتقيد بحرف عله أو صحيح ، ولا- بمكان معين من الكلمه. والإبدال القياسى يتقيد بموضع المحذوف ، والإعلال القياسى يتقيد بأحرف العله. والقلب نوع من الإعلال.

٢ - وأن للإبدال الصرفى الشائع (أى : القياسى) وللإعلال ضوابط وقواعد عامه ، يمكن - فى الأغلب - الاعتماد عليها فى إجرائهما إجراء مطردا واجبا ، وفى معرفه نوع الحرف الذى تغير بسببهما. أما التعويض وبعض أنواع الإبدال غير الشائع (أى : غير القياسى) فالاعتماد فى فهمهما مقصور على المراجع اللغويه ؛ إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامه.

٣ - وأن المراد من لفظ الإبدال عند ذكره بغير تقيد هو ما يسمى : «الإبدال الصرفى الشائع ، أو الضرورى ، أو اللازم». وسيجىء بيانه.

ص : ٦٩٨

زياده وتفصيل :

١ - من المصلحات التي تتردد في هذا الباب وفي غيره - وهنا المكان الأنسب لإيضاحها والإحالة عليه : - (أحرف العله ، والمدّ ، واللين) - (المعتل والمعلّ) - (المعتل الجارى مجرى الصحيح).

فأما أحرف العله فثلاثه ؛ هي : الألف ، والواو ، والياء. فإن سكن أحدها وقبله حركه تناسبه فهو حرف عله ، ومدّ ، ولين ؛ نحو : قام ، يقوم ، أقيم.

وإن سكن ولم يكن قبله حركه تناسبه فهو - فى المشهور - حرف عله ولين ؛ نحو : قول - بين ... وإن تحرك فهو حرف عله فقط ؛ نحو : حور ، وهيف.

والألف لا تكون إلا حرف عله ، ومدّ ، ولين ، دائما.

٢ - اللفظ المعتل عند النجاه ، هو : الذى لامه (آخره) حرف عله ، وأما عند الصرفيين فيغلب إطلاقه على ما فيه حرف عله أو أكثر بغير تقييد بالآخر أو غيره.

أما المعلّ عند الصرفيين - فهو المشتمل على حرف عله بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير ؛ نحو : صام ، وهام ؛ فإن أصلهما ؛ صوم وهيم ، ثم انقلبت الواو والياء ألفا.

٣ - وأما المعتل الجارى مجرى الصحيح فهو ما آخره ياء أو واو متحركتان ، قبلهما ساكن ، سواء أكانتا مشددتين (نحو : مرمى - كرسى - مغزوّ - ومجلوّ...) أم مخففتين ؛ (نحو : ظبى - حلو...) فيدخل فى المشدد ما كان مختوما بياء مشدده للإدغام : نحو مرمى ، أو للنسب ، نحو : عربى ، أو لغيرهما نحو : كركى (اسم طائر) ... (١)

ص : ٦٩٩

١- سبقت الإشارة للأنواع السالفه وأحكامها (فى هامش ص ٦٠٩ و ٦٦٥) وفى مواضع متعدده من أجزاء الكتاب ، (منها ج ١ ص ١٢١ م ١٥ ، ج ٢ ص ٨٦ م ٦٨...).

إشاره

ينحصر «الإبدال الصرفي اللازم» (١) في تسعة أحرف يبدال بعضها من بعض ؛ هي : (الهاء - الدال - الهمزة - التاء - الميم - الواو - الطاء - الياء - الألف). وقد جمعها بعض النحاه في قوله : (هدأت موطيا) (٢). ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخل معه في هذه المجموعه ، على التفصيل التالي :

إبدال الهاء :

تبدل الهاء من تاء التأنيث المربوطه عند الوقف عليها ؛ كالتاء في قوله تعالى : (فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيْنَهُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةً) فيقال في حاله الوقف : بينه ، ورحمه ، بالهاء بدلا من التاء المربوطه.

* * *

إبدال الهمزة من الواو ، والياء ، والألف

تبدل من الأوليين وجوبا في خمسة مواضع :

١ - وقوع أحدهما في آخر الكلمه وقبله ألف زائده ؛ نحو سماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء ، والأصل : سماو ، ودعاو ، وبناي ، وظباي .. (بدليل سموت - دعوت - بنيت - ظبي). قلبت الواو والياء همزه لوقوعهما متطرفتين بعد ألف زائده.

ولا يخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده في آخر اللفظ المذكور تاء عارضه لتفيد التأنيث ، بشرط أن تكون غير ملازمه له. فيقال في : بنأي وبنايه ، بتشديد نونها : بناء ، وبنائه ؛ بالتشديد أيضا ، وقلب الياء همزه لوقوعها متطرفه بعد ألف زائده ، من غير اعتبار لهذه التاء الطارئه التي عرضت للتأنيث والتي يمكن الاستغناء عنها أحيانا. بخلاف التاء الداله على التأنيث مع ملازمتها الكلمه ، وعدم استغناء الكلمه عنها ، نحو : هدايه ، رمايه ، إداوه ، حلاوه. فإن الحرفين (الياء والواو) في هذه الكلمات - وأشباهها - لا ينقلبان همزه ؛ إذ تاء التأنيث هنا ليست عارضه ،

ص: ٧٠٠

١- تعريفه وإيضاحه في ص ٦٩٦.

٢- معنى هدأت : تركت التحرك إلى السكون. ومعنى : «موطيا» ، (وأصلها : موطنًا ، وهي حال من التاء). اسم فاعل من أوطات الفراش : جعلته لنا سهلا ممهدا. وإليها أشار الناظم في الشطر الأول من أول بيت في باب : الإعلال ، وسيجيء في ص ٧٠٣.

وإنما هي لازمه لصيغه الكلمه وبنيتها ، ولا يكون للكلمه معنى بحذفها ، ويعتبر الحرفان في هذه الحاله غير متطرفين ؛ كشأنهما في قول وبائع ... حيث توسطاً فبقيا من غير قلب .

وكذلك لا يصح إبدالهما همزه إن لم يقعا بعد ألف ، نحو : غزو ، وظبي ، أو كانت الألف التي قبلهما أصليه ، نحو : واو ، وآي ، جمع آيه (١) ...

٢ - وقوع أحدهما عينا لاسم فاعل ، وقد أعلّ (٢) في عين فعله ، نحو صائم - هائم ، وفعلهما : صام وهام . وأصلهما : صوم ، وهيم ؛ فعين الفعل حرف عله (واو أو ياء) تحرك وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفا - كما سيجيء - فاسم الفاعل هو : صاوم ، وهائم . ثم قلبت الواو والياء همزه .

فإن كانت العين غير معله في الفعل لم يصح الإبدال ؛ نحو : عين الرجل (٣) فهو : عاين ، وعور (٤) فهو عاور (٥) ...

٣ - وقوع أحدهما في جمع التوكسير بعد ألف : «مفاعل» وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها ؛ كفعاثل وفواعل (٦) ... بشرط أن يكون كل من الحرفين مدّه ثالثه زائده في مفرده - ومثلهما الألف في هذا - ، نحو : عجائز ، وصحائف ، وقلائد ... ومفردها : عجوز ، وصحيفه ، وقلاده ، فلا إبدال في مثل : قساور ، ومعائش ، لأنهما أصليتان في المفرد ، وهو قسور (٧) ، ومعيشه (٨) ومن الشاذ المسموع : منائر ، ومصائب ؛ لأن مفردهما : مناره ومصيبه ، فالحرفان فيهما أصليان (٩) ...

ص: ٧٠١

- ١- وإلى هذه الحاله يشير ابن مالك في الشطر الأول من بيته الثاني الآتي. في ص ٧٠٣!
- ٢- أى : أصابه الإعلال ؛ ويراد به هنا : قلب حرف العله (ويلحق به : الهمزه كما سبق في ص ٦٩٥) ، حرفا آخر من نظائره التي للعله أيضا ، أو ، الهمزه بالشروط الخاصه بالقلب .
- ٣- اتسع سواد عينه واشتد .
- ٤- صار أعور ؛ (لذهاب البصر من إحدى عينيه).
- ٥- وهذه الحاله هي التي أشار إليها الناظم في آخر بيته الثاني الآتي. في ص ٧٠٣ .
- ٦- سبق بيان المراد من هذه المشابهه في ص ٦١٢ و ٦١٨ .
- ٧- القسور والقسوره : الأسد .
- ٨- لأن فعلها : عاش . فوزن : «معاش» هو : «مفاعل» ، ولا تنقلب الياء فيها همزه عند الجمهور ، لأن الياء أصليه ، وقيل إن الفعل هو : «معش» ؛ فالميم أصليه ، والياء زائده ووزن «معاش» هو : فعائل فتنقلب الياء الزائده همزه ؛ وبهذا قرأ بعض القراء الآيه الكريمه : (وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ) بالهمزه (راجع المصباح المنير - ماده عاش).
- ٩- وإلى هذه الحاله يسوق ابن مالك بيته الثالث. الآتي في ص ٧٠٣ .

٤- وقوع أحدهما ثانياً حرفي عليه بينهما ألف : «مفاعل» أو مشابهه ، دون مفاعيل وما يشبهه - سواء أكان الحرفان ياءين ؛ نحو : نيايف ، جمع نيف (١) أم ، كانا واوين ، نحو : أوائل : جمع : أول ، أم كانا مختلفين ، نحو : سيائد ، جمع سيد (٢) والأصل : نيايف ، وأو أول ، وسياود. قلب حرف العله المتأخر (وهو الواقع بعد الألف الزائده) همزه كما سبق (٣) ... فلو توسطت بينهما ألف «مفاعيل» وما هو على هيئته لم ينقلب الثاني منهما همزه ؛ نحو : طواويس.

٥- اجتماع واوين في أول الكلمه ، والثانيه منهما إما متحركه ، وإما ساكنه أصيله في الواويه ؛ (٤) فتقلب الأولى منهما همزه. ويتحقق الاجتماع في صورتين :

إحداهما : أن تكون الواو الثانيه متحركه فيجب قلب الأولى همزه ، كما إذا أريد جمع : وائقه ، أو : واصله ، أو : واقفه ... جمع تكسير على صيغه : «فواعل» فيقال فيها ، وواثق - وواصل - وواقف ؛ لأن أفعالها الماضيه واويه الفاء ؛ ثم تنقلب الواو الأولى - وجوبا - همزه ؛ فيصير الجمع : أوائق - أواصل - أواقف ...

ثانيتهما : في نحو : أولى : - وهى مؤنث كلمه : أول ، المقابل لكلمه : آخر - وأصلها : وولى ، بواوين ، السابقه منهما مضمومه ، تليها الساكنه الأصيله في الواويه ، وقلبت الأولى همزه - وجوبا - فصارت : أولى.

فلا- يجب القلب بل يجوز في مثل : واسى - والى - وافى ... إذا بنيت للمجهول فيقال فيها : ووسى - وولى - ووفى ، لأن الواو الثانيه ليست أصيله ، إذ هى منقلبه عن الألف الزائده التى فى ثانيا الماضي ، وقد انقلبت واوا ؛ لوقوعها بعد ضممه ... ويصح أن يقال فيها : أوسى - أولى - أوفى ... لأن قلب الواو

ص: ٧٠٢

- ١- وهو العدد الزائد على العقد إلى أول العقد الذى يليه. فعله الشائع : ناف ينيف ...
- ٢- أصله : سيود ؛ على وزان : فيعل ، لأن فعله : ساد يسود ... (اجتعمت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، طبقاً لقواعد الإبدال الآتية).
- ٣- وهذه الحاله التى أشار إليها الناظم فى بيته الرابع ، فى ص ٧٠٤.
- ٤- بالأ تكون منقلبه عن حرف آخر.

الأولى وإبقاءها جائز - كما أسلفنا (١) -.

وكذلك لا يجب القلب ، وإنما يجوز ، فى مثل : «الوولى» - بواو مضمومه تليها أخرى ساكنه - وأصلها للتفضيل ، وفعلها هو : «وأل» بمعنى : لجأ ، تقول. وأل الطائر إلى عشه ، بمعنى : لجأ إليه. واسم التفضيل منه للمذكر هو : أوأل ، وللمؤنث هو : وولى (على زنه : فعلى). ويصح التخفيف بقلب الهمزة الثانية واوا ساكنه ، فتصير الكلمة : «وولى» فيجتمع فى أولها واوان أولاهما متحركه والثانية ساكنه ، غير أصيله فى الواويه ؛ لأن واويتها طارئة بسبب التخفيف العارض ؛ لهذا لا يكون قلب الأولى واجبا ؛ وإنما هو : جائز ؛ فيقال أولى ، أو : «وولى».

ولا يصح القلب مطلقا إذا اجتمع الواوان فى آخر الكلمة كما فى نحو : هووى. ونووى فى النسبه إلى ، هوى ونوى ، طبقا لقواعد النسب التى مرّت فى بابهِ (٢) ...

ص: ٧٠٣

١- وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله فى البيت السادس ... وسيأتى لمناسبه أخرى فى ص ٧٠٨. (واوا). وهمزا أوّل الواوين رد فى بدء غير شبه : ووفى الأشد - ٦ (الأشد) - بتخفيف الدال هنا للشعر - : القوه. فلان ووفى الأشدّ : بلغ القوه. وهى بين الثامنه عشره والثلاثين. وهذه الكلمه على صورهِ جمع التفسير وليست جمعا فى الرأى الشائع. والفعل : رد : ماض مبنى للمجهول ، وهذا أحسن من جعله فعل أمر قد يفيد مدلوله أن عدم الرد واجب فى : ووفى ، مع أنه ليس بواجب. - «والدال» مخففه للشعر -

٢- ص ٦٦١ مع ملاحظه أن ياء النسب مشدده ، وزائده فى آخر الكلمه. وفى بيان الأحرف التى يقع فيها «الإبدال». ومواضع إبدال الهمزه من الواو والياء يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «الإبدال» ما نصه : أحرف الإبدال : «هدأت موطيا» فأبدل الهمزه من واو ويا - ١ آخرًا ، إثر ألف زيد. وفى فاعل ما أعلّ عينا ذا اقتفى - ٢ (ذا اقتفى : أتبع وروعى) سرد فى هذين البيتين : أحرف الإبدال وانتقل بعد بيانها فى أول شطر إلى مواضع إبدال الهمزه من الواو والياء فذكر موضعين فى البيت الثانى ، هما : وقوع الواو والياء آخر الكلمه إثر ألف زائده - ، أى : عقب ألف زائده - ووقوعهما - عينا معله فى صيغه «فاعل» - يريد اسم الفاعل من فعل ثلاثى معتل العين بأحدهما. ثم انتقل إلى بيان الحاله الثالثه لإبدال الهمزه منهما ومن الألف. فقال : والمدّ زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل : كالقلائد - ٣ - - يريد : أن أحد أحرف العله إذا كان حرف مد - وهو حرف العله الذى قبله حركه تناسبه - ثالثا : زائدا فى المفرد وجب قلبه همزه. ولم يفصل الشروط ؛ اعتمادا على المثال ، الذى يجمعها ، وهو : القلائد. والكاف فى : «كالقلائد» إما حرف زائد ، وإما اسم بمعنى : «مثل» ، توكيد لفظى بالمرادف لكلمه : «مثل» التى قبله. - ثم انتقل إلى الحاله الرابعه لقبهما فقال : كذاك ثانى لثنين اكتنفا مدّ : «مفاعل» ؛ كجمع نيفا - ٤ (يريد باللين هنا حرف العله المتحرك ، والشائع عند غير الناظم أن حرف اللين هو حرف العله الساكن الذى قبله حركه لا تناسبه فإن تحرك ما قبله بحركه تناسبه فهو حرف عله ومد ولين ، وإن تحرك حرف العله فهو حرف عله فقط - كما سبق بيان هذا فى ص ٦٩٩ وغيرها - اكتنفا : أحاطا ...) وجمع - بالتثوين - مصدر ، فاعله محذوف ، ومفعوله هو كلمه : نيف. والمراد : كجمع شخص نيفا ، فحذف الفاعل المضاف إليه ، ونون المضاف وهو كلمه : جمع. وبقيت «نيفا» منصوبه مفعولا للمصدر وسيتكلم ابن مالك فى البيت السادس - وقد سبق فى هامش الصفحه الماضيه - على الحاله الخامسه من حالات إبدال الواو همزه.

«ملحوظه»: تبادل الهمزه - أيضا - وجوبا من الألف في نحو: حمراء وخضراء - فالأصل - على الرأي الشائع - هو: حمرى ،
وخضرى. بألف التأنيث المقصوره فيهما ، زيدت قبلها ألف المد ، فأبدلت الثانيه همزه.

وتبدل جوازا من الواو المضمومه ضمًا لازما لا يفارقها ، نحو : وجوه ، أدور (جمع دار) فيصح فيهما أجوه ، وأدؤر. كما تبدل من
الواو لزوما عند بعض القبائل فى مثل : وشاح ووساده ، فيقال فيهما : إشاح وإساده. وقيل إن هذا القلب جائز.

وتبدل جوازا أيضا فى مثل : رائئى ، وغائئى ؛ نسبة إلى رايه وغايه ، والأصل بثلاث ياءات خففت الأولى بإبدالها همزه.

* * *

إبدال الواو والياء من الهمزه.

(وهذه الحاله عكس التى قبلها)

يتحقق هذا الإبدال فى ناحيتين :

الناحيه الأولى - الجمع الذى على وزن : «مفاعل» وما شابهه (1) ، بشرط

ص : ٧٠٤

١- من كل جمع تكسير يماثل : «مفاعل» - كما قلنا - فى عدد الحروف وضبطها ، وإن لم يماثله فى وزنه الصرفى ؛ فيدخل فى
هذا : فواعل ، وفعالل وأفعال ... وغيرها مما يسمى : صيغه منتهى الجموع ، وقد سبق إيضاح هذا فى جمع التكسير ص ٦١٢ و
٦١٨.

أن تكون الهمزة عارضه (١) بعد ألف تكسيه ، وأن تكون لام مفرده (٢) إما همزه أصليه ، وإما حرف عله أصلياً ؛ واوا أو ياء ... فإذا تحقق المطلوب (٣) وجب قلب كسره الهمزه فتحه ، وقلب الهمزه بعد ذلك ياء فى ثلاث صور ، وواوا فى صوره واحده ، وقلب الحرف الأخير بعدهما ألفاً.

فتقلب ياء :

(١) إذا كانت لام ذلك المفرد همزه أصليه ؛ نحو : خطيئه وخطايا - بريئه (٤) وبرايا - دنيئه (٥) - ودنايا ... فوزن : خطايا ، هو : «فعال». والأصل : خطايى ، ثم انقلبت الياء التى بعد ألف الجمع همزه (طبقاً لما سبق فى حالات قلب الياء). فصارت : خطائى ، ثم قلبت الهمزه ياء مفتوحه : وبعدها ألف ، فصارت : خطايا ... هذا هو الأصل ، وما مرّ فيه باختصار (٦).

ص: ٧٠٥

١- غير أصيله.

٢- وصفنا «الهمزه ، والواو ، والياء» فيما يأتى بأنها أصليه مع أن لام الكلمه لا تكون إلا أصليه - بقصد المبالغه فى الإيضاح.

٣- وهو وقوع الهمزه عارضه بعد ألف التكسيه ولام المفرد : إما همزه أصليه وإما أحد حرفى العله (الواو والياء الأصليتين).

٤- مخلوقه.

٥- رذيله ونقيصه.

٦- أما التفصيل فيقول النحاه إن خطايا ، وبرايا ، ودنايا - وأشباهاها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع - قد مر بمراحل خمس من القلب حتى استقر بعدها على هذه الصوره. وهى مراحل تخيليه محضه ، ولكنها مفيده هنا ، برغم ما فيها من تكلف واضح ، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها. وقصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغه ضبطاً محكماً يستطيع به المستعرب أن يتبين تلك المفردات من أوصافها ، وأن يهتدى فى يسر وصحه إلى جموعها ، وإذا عرضت عليه هذه الجموع وحدها أدرك مفرداتها بغير حيره ولا اضطراب. وفيما يلى المراحل الخمس - بغير اختصار - فى كلمه : «خطايا» ونظائرها. ١ - المفرد : خطيئه (على وزن ، فعيله ، والفعل : خطىء ، فالهمزه أصليه) فقياس تكسيهها هو : فعالل. فيقال : خطايىء ؛ لأن الياء الزائده فى المفرد تزداد فى الجمع أيضاً بعد ألف «مفاعل وفعالل» وأشباهما. ثم يجب قلب هذه الياء همزه ؛ لوقوعها بعد ألف التكسيه فى هذا الوزن ؛ طبقاً لما تقدم فى ص ٧٠١ ، فتصير الكلمه : خطائىء. ب - إبدال الهمزه الأخيره ياء ، لوقوعها متطرفه بعد همزه ، طبقاً لقواعد القلب التى ستأتى فى ص ٧١٠ فتصير : خطائىء. ح - قلب كسره الهمزه الأولى فتحه ، بدعوى التخفيف ؛ فتصير الكلمه : خطاءى. د - قلب الياء التى فى آخر الجمع ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ طبقاً لقواعد القلب ؛ فتصير : خطاءا. (وحق الألف الأخيره أن تكتب ياء طبقاً لقواعد رسم الحروف). - - ه - قلب الهمزه ياء لوقوعها بين ألفين. والهمزه قريبه الشبه بالألف (كما يتخيلون) ، فتقلب ياء ؛ فرارا من اجتماع ثلاثه أحرف متشابهه فى الآخر ؛ فتصير الكلمه : خطايا. ولم تقلب واوا ، لأن الياء أخف نطقاً ، والقلب إليها أكثر. «تكملة» : بمناسبة الكلام هنا على كلمه : «خطيئه» نعيد ما ذكرناه (فى الجزء الثالث - باب أبنيه المصادر ، م ٩٨ ص ١٥٥) خاصاً بهذه الصيغه ، وما يجوز فيها ، ونصه : (إن كان الفعل الماضى الرباعى - الذى على وزن : فَعَل - مهموز اللام فمصدره «التفعل» أو «التفعّل» - وهذه هى الأكثر - نحو : برأ تبرئاً وتبرئه - جزأً تجزئاً وتجزئه - هنا تهنئاً وتهنئه - خطأً تخطئاً وتخطئه ..) ثم جاء فى هامش تلك الصفحه ما نصه : (يجوز فى الكلمات : تبرئاً - تجزئاً - تهنئاً - تخطئاً ... أن يقال

فيها وفي أشباهها : تبريّا - تجزيّا - تهتيّا - تخطيّا .. فقد جاء على هامش القاموس في مادة «خطأ» ، عند الكلام على «خطيئه» قوله : «عبارة الجوهرى «خطيئه» هي : «فعله» ولك أن تشدد الياء - (يريد : أنك تقول : «خطيئه» بقلب الهمزة ياء ، ثم إدغام الياءين) - لأن كل ياء ساكنه قبلها كسره ، أو واو ساكنه قبلها ضمه ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق. ولا هما من نفس الكلمه - فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واوا ، وبعد الياء ياء ، وتدغم : فتقول في مقروء : مقروّ ، وفي خبيء : خبيّ ..» اه

ومثله يقال فى : برايا ودنايا ونظائرهما - فالأصل : براىء ؛ ودناىء ، قلبت الياء بعد ألف الجمع همزه مكسوره ، ثم انقلبت الهمزه المكسوره ياء مفتوحه وبعدها ألف ؛ فصارتا : برايا ودنايا.

(ب) إذا كانت لام ذلك المفرد ياء للعله أصله (أى : ليست منقلبه عن شىء.) ، نحو : هديّه وهدايا - وقضيه وقضايا ... فوزن هدايا ، وقضايا - وأمثالهما - هو : فعائل. وأصلهما : هداىى ، وقضاىى ، جرى عليهما القلب الذى فى الحاله الأولى «ما عدا قلب همزه الآخر ياء ، (لأنّ لامهما ليست همزه) وانتهى بهما الأمر إلى : فعائل (1).

(ج) إذا كانت لام المفرد ياء للعله ولكنها منقلبه عن واو ؛ نحو : عشيه ومطيه ، وأصلهما (2) عشيوه ومطيوه ؛ وجمعهما : عشايا ومطايا وهذا الجمع على

ص: ٧٠٦

١- جرى عليهما من القلب أنواع أربعة سبقت فى الحاله الأولى ؛ وهى : ١- هداىى ، وقضاىى ، ثم هدائىى وقضائىى. ب - هداىى ، وقضائىى. ج - هداىى ، وقضائىى. د - هدايا وقضايا. وإنما كانت أنواع القلب هنا أربعة وليست خمس كالتى سبقت ؛ لأنّ لام الكلمه هنا ياء وليست همزه متطرفه تقلب ياء.

٢- اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (طبقا لما تقضى به قواعد الإبدال - كما سيجىء هنا).

وزن : فعائل ، بعد خمسه أنواع من القلب كالتى مرّت فى الحاله الأولى : «ا» ... (١)

أما الصوره التى تقلب فيها كسره الهمزه فتحه ، ثم تقلب الهمزه واوا بعدها ألف - فحين تكون لام المفرد واوا ظاهره سلمت فى هذا المفرد ؛ نحو : هراوه (٢) وإداوه (٣) وجمعها : هراوى ، وأداوى ، على وزن : «فعائل» بعد أن مرّت كلتاهما بخمسه أنواع من القلب وصلت بعدها إلى صيغه التكسير النهائيه ، وهذه الخمسه هى :

(١) قلب الألف التى فى المفرد همزه فى الجمع بعد ألف التكسير ؛ فيقال : هرائو ، وأدائو ... (٤) (لأن مفردهما : هراوه ، وإداوه).

(ب) قلب الواو ياء ، لوقوعها متطرفه بعد كسره ، فتصير الكلمتان : هرائى ، وأدائى.

(ج) قلب كسره الهمزه فتحه - طبقا لما سلف - فتصيران : هراوى وأداوى.

(د) قلب الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فتصيران : هراء ، وأداء.

(ه) قلب الهمزه واوا - ليشابه الجمع مفرده ، فتصيران : هراوى

ص: ٧٠٧

١- والأنواع الخمسه هى : ١- المفرد عشيوه ومطيوه (بدليل : مطا ، يمطو مطوا ، بمعنى : أسرع. وعشا يعشو عشوا ، بمعنى : ساء بصره ...) والجمع : عشايو ، ومطايو ، قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفه بعد كسره ، فصارتا : عشايى ومطايى. ب - قلبت الياء بعد ألف التكسير همزه - طبقا لما تقدم - فصارتا - : عشائى ومطائى. ح - قلبت كسره الهمزه فتحه ، فصارتا : عشاءى ومطاءى. د - تحركت الياء الأخيره وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفا ؛ فصارتا : عشاءا ومطاءا. ه - قلبت الهمزه ياء - لما سبق - فصارتا : عشايا ومطايا. فأنواع القلب الخمسه هنا هى التى سبقت فى الحاله الأولى تماما ، إلا أن الواو المتطرفه ؛ هنا تقلب ياء فى نظير الهمزه المتطرفه هناك.

٢- الهراوه : العصا الضخمه.

٣- إناء للماء ، يشتهر الآن باسم : الزمزميه.

٤- أما هذه الألف المذكوره فى الجمع فهى التى تزداد فى صيغه : «مفاعل»

وأداوى - مع كتابه الألف الأخيره ياء ؛ طبقا لما تقضى به قواعد رسم الحروف (١) -.

من الصور السالفه (٢) يتبين أن الهمزه تبقى فى مثل : المرأى (وهى جمع : مرأه) (٣). فلا تنقلب فى التكسير ياء ؛ لأنها همزه أصلية فى المفرد ، وفى الجمع ، وليست طارئه (٤) ؛ وكذلك تبقى بغير قلب فى مثل : صحائف ، وعجائز ، ورسائل ، لأن لام المفرد - وهو : صحيفه ، وعجوز ، ورساله - ليست همزه ، ولا - أحد حرفى العله (الواو الياء). فلم تتحقق فى الكلمات الثلاث - وأشباهها - شروط قلب الهمزه واوا ، أو ياء (٥) ...

الناحيه الثانيه (٦) - اجتماع همزتين فى كلمه واحده - فخرج ، نحو : أنت؟ لأن الاجتماع فى كلمتين ؛ إذ همزه الاستفهام كلمه) وهذا بالتفصيل التالى ، مع ملاحظه أن الثانيه هى التى تقلب دائما دون الأولى ؛ سواء أكانت الأولى متحركه والثانيه ساكنه ، أم العكس ، أم كانتا متحركتين ، ويمتنع أن تكونا ساكنتين.

ص: ٧٠٨

١- فى وسط هذا الجمع ألفان ، إحداهما التى كانت زائده فى المفرد ، والأخرى التى زادت فى التكسير ، والأولى هى التى تقلب همزه بعد ألف التكسير.

٢- «ملاحظه»: بين هذه الصور واحده قد تقلب همزتها واوا - جوازا - فى موضع سبقت الإشاره إليه بعنوان : «تكملة» فى هامش ص ٧٠٦.

٣- يصح كتابتها هكذا : (مرأه) لكن إثبات الهمزه هنا وبعدها ألف ، أوضح من كتابتها مده فوق ألف.

٤- فالمفرد : مرأه على وزن مفعله ، والفعل : رأى ، والمصدر : رؤيه ، فالهمزه أصلية.

٥- وإلى حاله الأولى السابقه يشير ابن مالك بقوله : (فى بيت سبق لمناسبه أخرى بصفحه ٧٠٣) وفتح ، وردّ الهمز «يا» فيما أعلّ لا ما. وفى مثل هراوه جعل - ٥ واوا ... ٦ يقول : افتح الهمزه ، (ويريد بها الهمزه الطارئه بعد ألف صيغه منتهى الجموع على الوجه الذى شرحناه) وردّها ياء فى الجمع الذى مفرده معتل اللام بالياء. أما معتل اللام بالواو فتقلب واوا ... وهذا كلام موجز غامض لا يوضح حقيقه المراد. وقد وفيناه. أما بقيه البيت السادس فيتصل بقاعده أخرى ؛ سبقت فى ص ٧٠٣.

٦- سبقت الأولى فى ص ٧٠٤

(أ) فإن كانت الأولى هي المتحركة - بفتحه ، أو ضمّه ، أو كسره - والثانية هي الساكنة وجب قلب الثانية حرف عله مجانسا لحركة ما قبله ، (أى : ألفا بعد الفتح ، وواوا بعد الضم ، وياء بعد الكسر) ، نحو : آمن الرجل ... أو من - إيمانا. والأصل آمن - أو من - إثمانا ... قلبت الثانية حرف عله من جنس حركة ما قبلها ، ومثله : (أخذ - أوخذ - إيخاذا) ، و (آزر - أوزر - إيزارا) و (آلم - أولم - إيلاما) و (آلف - أولف - إيلافا)(١).

(ب) وإن كانت الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة - وهذا النوع لا يقعان فيه فى موضع الفاء ، لتعذر النطق بالساكن ابتداء - فإن كانتا فى موضع العين وجب إدغام الأولى فى الثانية ؛ نحو : سأل (٢) ، ورأس (٣) ، ولأل (٤).

وإن كانتا فى موضع اللام قلبت الثانية ياء ، كبناء صيغه على وزن : «قمطر» من الفعل : قرأ ؛ فيقال قرأى». والأصل : قرأ - بتسكين الهمزة الأولى ، وتحريك الثانية - قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفا بعد الهمزة الساكنة (٥) ..

(ح) وإن كانتا متحركتين فلهما صور تخيلية ؛ قصد بها فى الأعم الأغلب

ص: ٧٠٩

١- وفى هذا يقول ابن مالك : ومداً ابدل ثانى الهمزين من كلمه ان يسكن ؛ كأثر ، وائتمن - ٧ يريد : اقلب ثانى الهمزتين المجتمعيتين فى كلمه - مده. وهذا يقتضى أن تقلب الهمزة الثانية الساكنة واوا بعد الضمه ، وألفا بعد الفتحه ، وياء بعد الكسره ؛ لأن المده هي حرف عله ساكن ، قبله حركة تناسبه. وأشار بالمثل : «ائتمن» إلى أن الهمزة الأولى قد تكون همزة وصل ، كالتى فى أصل هذا الفعل ؛ فأصله : «ائتمن» ، فعند النطق به ابتداء من غير أن يسبقه شىء تبدل همزته الثانية ياء ؛ فيقال : «ائتمن». هذا هو المراد. وعبارته الناظم لا تكشف عنه ولا سيما مع الواو : فلو قال : «كأثر - ائتمن». لكان واضحا.

٢- على وزن : «فَعَال» ؛ لكثير السؤال. وقد اخترت كتابه الهمزة على هذه الصورة ، منعا للالتباس.

٣- بائع الرءوس.

٤- بائع اللؤلؤ.

٥- كان القياس أن تدغم الأولى فى الثانية كما أدغمت فى : سأل ، ورأس ، ولأل ... لولا أن الهمزة الثانية هنا وقعت طرفا ، والأطراف أولى بالتغيير - فى الأغلب - ولذا قدم القلب هنا دون هناك. ويقول النحاه : إن الهمزتين اللتين فى موضع اللام تبدل الثانية المتحركة منهما ياء مطلقا ؛ أى : سواء أكانت طرفا كالمثال السالف ، أم كانت غير طرف كما فى بناء صيغه خياليه على وزن : «سفرجل» من الفعل : قرأ ؛ فيقال قرأياً ، بإسكان الهمزة الأولى ، وفتح الياء بعدها. والأصل : قرأاً بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها فى موضع اللام وسلمت الأولى والثالثة. والأغلب فى هذه الأمثلة أنها خياليه للتدريب - كما قلنا - إذ لا يكاد يشيع لها نظائر مأثوره فى فصيح الكلام.

مجرد التدريب ، ولا يكاد يعرف لها نظائر مآثوره ، فى فصيح الكلام ، ولا تجنح إليها الأساليب الرفيعه ، ومن أشهر تلك الصور الوهميه :

١ - أن تكون الهمزتان المتحركتان ، فى موضع اللام ؛ فتقلب الثانيه ياء مطلقا ؛ (أى : سواء انفتح ما قبلها ، أم انضم ، أم انكسر).
كبناء صيغه على وزن : جعفر ، أو : قرمز (١) ، أو : برثن ، من الفعل : قرأ ، يقال : قرأاً ، وقرئى وقرؤؤ : بهمزين متواليين ،
تقلب الثانيه منهما ياء لا واوا ؛ لأن الواو لا تقع طرفا فى الكلمه الزائده على ثلاثه أحرف ؛ فنقول : فى قرأاً - مما قبلها مفتوح -
قرأى. وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فتقلب ألفا ، وتصير : قرأى ، وهى اسم مقصور.

ويقال فى : قرئى مما قبلها مكسور - : قرئى ، بقلب الثانيه ياء ثم تحذف الياء فيقال : قرء ، بحذف الياء التى فى آخرها كما
تحذف من المنقوص ؛ وذلك بحذف حركه الياء أولا ، لاستثقال الحركه عليها ، ثم حذف الياء ؛ لالتقائها ساكنه مع التنوين ؛
كما يحذف فى مثل : داع ، وهاد ، ووال ، ونظائرها من المنقوص. وبهذا تصير كلمه : «قرء» من المنقوص الذى حذف لامه.

ونقول فى : قرؤؤ - مما قبلها مضموم - : قرء أيضا ؛ ذلك أن الهمزه الثانيه تقلب ياء لا واوا - لما تقدم - فتصير الكلمه إلى :
قرؤى ، ثم تقلب الضمه التى قبلها كسره ؛ لتسلم الياء ، فتصير إلى : قرئى ، ثم تحذف حركه الياء لاستثقالها عليها ، ثم تحذف
الياء لالتقائها ساكنه مع التنوين ، وتنتهى إلى : قرء ، وتصير منقوصه ، مثل : داع ، وهاد ، ووال.

٢ - أن تكون الهمزتان المتحركتان فى غير موضع اللام ، وحركه الثانيه كسره. فتقلب الثانيه ياء مطلقا (أى : بعد همزه مفتوحه أو
مكسوره ، أو مضمومه ؛ فهى فى حكمها كالصوره السالفه) - كبناء صيغه من الفعل : «أمّ» تكون على وزن : «أصبع» بفتح الهمزه
، أو بكسرها ، أو بضمها ، مع كسر الباء فى الحالات الثلاث ، فيقال بعد الهمزه المفتوحه : أمم ، ثم تنقل حركه الميم

ص: ٧١٠

١- نوع من الصبغ المائل للحمرة.

الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتمكن إدغام الميمين ، وهذا أمر واجب ، ثم تقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ؛ لأن الهمزة المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء كما تقدم - فتصير الكلمة أيّم.

ويقال : بعد الهمزة المكسورة : ائمم ، بهمزتين ؛ أولاهما مكسورة ، وثانيتها ساكنة ، فتنتقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب في الميمين ، وتقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ، وتصير الكلمة : إيّم.

ويقال بعد الهمزة المضمومة : أوّمم بهمزتين ؛ مضمومه فساكنة ، ثم تنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتمكن الوصول إلى الإدغام الواجب ، ثم تبدل الهمزة الثانية بعد كسرها ياء وتصير الكلمة : إيّم.

٣ - أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام ، والثانية مضمومه ؛ فتقلب واوا بعد همزه إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومه. فمثال المضمومه بعد مفتوحة : أوبّ (١) ، والأصل : أأبب - بفتح ، فسكون ، فضم ... - نقلت حركة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتيسر الوصول للإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعد الإدغام : أأبّ ، وقلبت الهمزة الثانية واوا بعد انتقال الضمه إليها ؛ لأن الواو هي المناسبة للضمه ؛ فصارت الكلمة : أوبّ.

ومثال المضمومه بعد مكسورة بناء صيغته من الفعل : «أمّ (٢)» على وزان : إصبع - بكسر الهمزة وضم الباء - فيقال : ائمم ؛ بكسر ، فسكون ، فضم. نقلت حركة الميم إلى الهمزة - قبلها ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمة إيّم ، - بكسر ، فضم ، فميم مشددة - . قلبت الهمزة الثانية حرفا من جنس حركتها ؛ وهو الواو ، فصارت : إيّم.

ومثال المضمومه بعد ضمه : بناء صيغته على وزن : أبلّم (٣) من الفعل : أمّ ؛ فيقال : أوّمم - بضم ، فسكون ، فضم - تنقل ضمه الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام ؛ فتصير الكلمة بعده : إيّم ، - بضميتين متواليّتين - وتقلب الهمزة الثانية المضمومه حرفا من جنس حركتها ، وهو الواو - فتصير الكلمة : إيّم.

ص : ٧١١

١- بفتح ، فضم ، فباء مشددة - ، جمع : أبّ ، - بفتح الهمزة وتشديد الباء - ، وهو : المرعى.

٢- بمعنى : قصد.

٣- من معانيه : غليظ الشفتين ، ونوع من النبات ...

٤ - أن تكون الهمزتان المتحركتان ، فى غير موضع اللام ، والثانيه مفتوحه مطلقا ؛ (أى : بعد همزه مفتوحه ، أو مضمومه ، أو مكسوره) فتقلب واوا. فمثال المفتوحه بعد مفتوحه : أو ادم (١) ، والأصل : آدم ، بهمزين مفتوحتين بعدهما ألف ، قلبت الهمزه الثانيه واوا ؛ طبقا لقواعد الإبدال ، التى تقضى بقلب الهمزه الثانيه المفتوحه غير المتطرفه - واوا ، دائما : سواء أكان ما قبلها مفتوحا أم غير مفتوح.

ومثال المفتوحه بعد مضمومه : أويدم ؛ (تصغير : آدم) ، والأصل : أويدم ، قلبت الهمزه الثانيه واوا ؛ عملا بالقاعده السالفه.

ومثال المفتوحه بعد مكسوره بناء صيغه من الفعل : «أم» ، على وزن : إصبغ - بكسر الهمزه ، وفتح الباء - فيقال : أمم ، بكسر ، فسكون ، ففتح. تنقل حركه الميم الأولى (وهى الفتحه) للهمزه الساكنه قبلها ؛ ليتيسر الإدغام الواجب ، ثم يقع الإدغام ؛ فتصير الكلمه : إأم ، بكسر ، ففتح ، فميم مشدده.

ص: ٧١٢

١- يقول ابن مالك فى حكم الهمزه المفتوحه (وقبلها فتحه أو ضمه) وأنها تقلب واوا فى الحالتين ، وتقلب ياء إن كان قبلها كسره - كما يجىء بعد هذا : - إن يفتح اثر ضمّ او فتح قلب واوا. وياء إثر كسر ينقلب - ٨ (إن يفتح : أى : الهمز الثاني ، بمعنى : الهمزه). ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حكم الهمزه الثانيه المكسوره وقبلها حركه ؛ فصرح بأنها تقلب ياء مطلقا ؛ (أى : سواء أسبقته ضمّه ، أم فتحه أم كسره). كما صرح بأن الهمزه المضمومه (بعد حركه) يجب قلبها واوا مطلقا ، بشرط ألا تكون الهمزه الثانيه آخر الكلمه فإن كانت آخرها وجب قلبها ياء. - كما سبق فى الشرح. يقول : ذو الكسر مطلقا كذا. وما يضم واوا أصر ، ما لم يكن لفظا أتم - ٩ فذاك ياء مطلقا جا. وأؤم ونحوه وجهين فى ثانيه. أم - ١٠ (كذا. أى : ينقلب ذو الكسر مطلقا كهذا - مشيرا إلى ما قبله مما ينقلب ياء - وأن الهمزه المكسوره تقلب ياء مطلقا ، سواء أكان ما قبلها مكسورا أم غير مكسور. وأم ، أصلها : «أم» بتشديد الميم ، بمعنى : اقصد. أى : اتجه لهذا الحكم والعمل به). أما ما انضم من ثانى الهمزين فيصير واوا مطلقا (سواء أكان ما قبله مضموما أم غير مضموم) بشرط ألا يكون تمام اللفظ ، أى : بشرط ألا يكون هو آخر الكلمه) فإن كان آخرها فهو ياء مطلقا. و «جا» أى : جاء فى كلام العرب ياء. وختم البيت العاشر بالإشاره إلى الهمزه الثانيه التى يجوز قلبها واوا وإبقاؤها وقد شرحناها.

وتقلب الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركه بعد كسره في حشو الكلام؛ فتصير الكلمه: إيّم، بهمزه مكسوره، وياء مفتوحه، وميم مشدده.

«ملاحظه»: إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر فعل مضارع جاز في الثانية منهما قلبها وبقاؤها من غير قلب، نحو: أوم، وأئنّ (مضارعي: «أمّ» بمعنى: قصد. و«أئنّ»،) بمعنى: تألم، ويجوز أوم، وأينّ ...

إبدال الياء من الألف

تقلب الألف ياء في موضعين: أولهما: وقوعها بعد كسره؛ كما في تكسير سلطان، ومصباح، ومنشار - ونحوها - على: سلاطين، ومصباح، ومنشير ... وكما في تصغيرها على: سليطين، ومصبيح، ومنشير ...

ثانيهما: وقوعها بعد ياء التصغير في مثل: كتيب، وسحيب، وغلّيم ...، في تصغير: كتاب، وسحاب، وغلام.

والسبب: أن ما بعد ياء التصغير لا بد أن يكون متحركا، والألف لا تقبل الحركة وياء التصغير لا تكون متحركه. فقلبت الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين، ولم تقلب حرفا آخر لأن هذا هو الوارد عن العرب (1).

إبدال الياء من الواو

تقلب الواو ياء في، نحو أحد عشر موضعا:

١ - أن تقع متطرفه بعد كسره؛ كما في نحو: رضى، وقوى، والراضى، والسامى. والأصل: رضى وقوو (2)، والراضو، والسامو، لأن هذه الكلمات - ونظائرها - واويه اللّام، بدليل ظهور الواو الأصليه في بعض تصاريف الكلمه

ص: ٧١٣

١- في الموضعين السالفين يقول ابن مالك: وياء اقلب ألفا كسرا تلا أو يا تصغير - ١١ التقدير: واقلب ألفا تلا كسرا - ياء، أو تلا ياء تصغير. يريد: اقلب حرف الألف ياء إذا وقع بعد كسره أو بعد ياء تصغير. وأكمل البيت بتكملة تتصل بقاعده جديده ستجىء في البيت الذى بعده مباشرة.

٢- هذه الكلمه: (قوو) صالحه للإدغام؛ لانطباق شروطه عليها ولكن القلب يقدم عليه.

مثل : الرضوان - القوه ، السمو ... ولا- يتغير الحكم السالف بوقوع تاء التأنيث بعد الواو ؛ لأن تاء التأنيث بمنزله كلمه مستقله ، نحو : رضيت - قويت - الراضيه - الساميه. فتعتبر الواو التي تليها هذه التاء في حكم المتطرفه التي يجب قلبها ياء بعد الكسره.

وكذلك لا يتغير الحكم السالف بوقوع ألف ونون زائدتين بعد الواو المتطرفه التي قلبها كسره ، لأن هذين الحرفين - هنا - في حكم الكلمه المنفصله عما قبلها. ومن الأمثله : الإتيان بصيغه على وزن : «فعلان» - بفتح فكسر - من الغزو والشجو ، فيقال : غزوان ، وشجوان ، بالواو التي قبلها كسره ، ثم تقلب هذه الواو ياء ؛ فتصير الصيغه : غزيان ، وشجيان «فالواو» واقعه في الطرف تقديرا وقبلها كسره ، فعولت معاملتها إذا وقعت في الآخر حقيقه (١) ...

٢ - أن تقع عينا لمصدر ، أعلت (٢) ، في فعله ، وقبلها في هذا المصدر كسره ، وبعدها ألف. (فالشروط أربعة). ومن الأمثله : صام صياما - قام قياما - راد ريادا - حاك حياكا وحياكه ، والأصل : صوام ، وقوام ، ورواد ، وحواك ، قلبت الواو ياء لتحقيق الشروط الأربعة السالفه. فلا قلب في مثل : سوار لانتفاء المصدريه ، ولا في مثل : حاور حوارا ؛ لأن الواو غير معله في الفعل (أى : غير منقلبه عن حرف آخر) ولا في مثل : حال حولا ، لعدم وقوع ألف بعدها ، على حسب الرأى الغالب (٣) ...

ص: ٧١٤

١- والألف والنون هنا زائدتان - كما سلف - وليستا للتثنيه. وفي هذا الموضع يقول ابن مالك : ... بو او ذا افعلًا - ١١ في آخر ، أو قبل «تا» التأنيث ، أو زيادتي «فعلان» ... - ١٢ يقول : افعل ذا بالواو وهو قلبها ياء كما قلبت الألف بعد الكسره ، بشرط أن تكون الواو في الآخر أو بعدها تاء التأنيث ، أو زيادتا «فعلان» على الوجه الذى شرحناه. وليس المراد أن يكون على «فعلان» بضمها ، وإنما المراد أن تكون الواو بعد كسره ، وقبل زيادتي الحرفين الأخيرين (الألف والنون) لأنها لا تقلب ياء في «فعلان» ساكن العين. أما أول البيت الحادى عشر فمختص بقاعده سلفت الإشاره إليها في هامش (ص ٧١٣) كما أن آخر البيت الثانى عشر مختص بقاعده ستجىء بعده مباشره.

٢- أى : كانت حرف عله منقلبا عن غيره. وهذا هو المراد بالمعلّ هنا.

٣- وإلى هذا الموضع يشير ابن مالك في آخر البيت الثانى عشر وفى البيت الذى يليه. يقول : ... ذا أيضا رأوا - ١٢ - - فى مصدر المعتلّ عينا. والفعل منه صحيح غالبا ؛ نحو الحول - ٣ يريد : أن النحاه رأوا أيضا قلب الواو ياء بعد الكسره فى مصدر كل فعل معل العين. وبعدها ألف ، نحو صام صياما ... كما شرحنا. وأشار بقوله والفعل منه صحيح ... إلى أن المصدر إذا كان على وزن : فعل (بكسر بفتح) وعينه واو قبلها كسره وليس بعدها ألف ، فإن الواو تصح فيه ، نحو : حول ، مصدر : حال.

٣ - أن تقع عينا لجمع تكسير ، صحيح اللام ، وقبلها كسره ، وهي معله في مفرده. ومن أمثلتهم : جمع دار على ديار ، وحيله على حيل ، وديمه على ديم ، وقيمه على قيم ، وقامه على قيم ، أيضا. والأصل : دوار - حول - دوم - قوم ، ومن الشاذ ، حاجه وحوج.

فإن كانت اللام معتله وجب تصحيح الواو ؛ فيقال في جمع : ريان (١) وجوّ : رواء ، وجواء ، بترك الواو بغير قلب.

٤ - أن تقع عينا لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسره ، وهي في مفرده شبيهه بالمعلة : في أن تكون ساكنه فيه ، وبعدها في الجمع ألف ، نحو : سوط وسياط ، وحوض وحياض ، وروض ورياض - ... والأصل : سواط - حواض - رواض ... فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ، نحو : كوز وكوزه ، وعود (٢) وعوده ، كما تصحح إن كانت متحركة في المفرد ؛ نحو : طويل وطوال ... (٣)

ص: ٧١٥

١- مرتو بالماء (ضد عطشان).

٢- للذي زاد عمره من الإبل على سبع سنين.

٣- وفي النوعين الثالث والرابع يقول ابن مالك : وجمع ذى عين أعلّ أوسكن فاحكم هذا الإعلال فيه حيث عن - ١٤ (عن ، أصلها : عنّ ، بالتشديد ؛ خففت النون بالسكون ، للشعر. ومعنى : عنّ ، ظهر وعرض) ثم قال : وصحّحوا : «فعله». وفي : «فعل» وجهان. والإعلال أولى كالحيل - ١٥ يريد : أن الواو السالفه الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع ، وكان على وزن فعله (بكسر ففتح) - فانها تصح وتبقى ؛ نحو كوز وكوزه ، وعود وعوده ... فإن كان الجمع على وزن فعل (بكسر ففتح) جاز عند ابن مالك الإعلال - وهو الأولى - والتصحيح ؛ نحو : حاجه وحوج أو حيح - وحيله وحيل وحول. ويفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأولى. أما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يقاس عليه ويقتصر على الوارد المسموع منه. وهذا هو الرأى الأقوى. ويجب الاقتصار عليه.

٥ - أن تقع طرفا في ماض وهي رابعة أو أكثر بعد فتحه بشرط أن تكون منقلبه ياء في المضارع نحو : أعطيت وزكيت ، وأنا أعطى وأزكى. وفعلهما : (عطا يعطو ؛ بمعنى : أخذ وتناول) فأصل الفعلين الرباعيين : أعطوت ، وزكوت ، ثم قلبت الواو فيهما ياء ، وكذلك في اسم مفعولهما ؛ وهو : معطيان ومزكيان (١)...

٦ - أن تقع ساكنه غير مشدده وقبلها كسره ، نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات. والأصل : موزان ، وموعاد ، وموقات ، بدليل : الوزن ، والوعد ، والوقت. فلا يصح القلب في مثل : سوار ، وصوان ، لعدم سكون الواو. ولا في : اجلواذ (وهو مداومه السير مع الإسراع) لتشديد الواو.

٧ - أن تقع لاما لصفه على وزن : فعلى (بضم فسكون ففتح) نحو : دنيا وعليا ، وأصلهما : دنوى وعلوى ... ، (بدليل دنوت دنوا ، وعلوت علوا) قلبت الواو ياء. ومن الشاذ المسموع : قصوى (٢).

فإن كانت فعلى اسما (وليست وصفا) ، بقيت الواو بغير قلب ، نحو : حزوى ، اسم موضع ... (٣)

ص: ٧١٦

١- وفي هذا الموضع يقول ابن مالك : والواو لاما بعد فتح «يا» انقلب كالمعطيان يرضيان. (ووجب ...) ١٦ التقدير : انقلبت الواو. حاله كونها لا ما بعد فتح - ياء) كالياء في المعطيان ويرضيان ؛ فأصلها الواو. أما الفعل : «وجب» فلا صلته له بهذا ؛ وإنما صلته بالبيت السابع عشر الآتي في هامش ص ٧٢٠.

٢- وهي لغه قريش.

٣- وفي الموضع السابع يقول ابن مالك. في فصل مستقل يجيء بعد ، ولا يشتمل إلا على بيتين أولهما يشتمل على حاله تبدل فيها الواو من الياء ، وثانيهما تبدل فيه الياء من الواو. ونصهما تحت عنوان «فصل» : من لام «فعلى» اسما - أتى الواو بدل ياء كتقوى - غالبا جا ذا البدل - ١ (أى : جاء هذا البدل ، وسيعاد البيت لمناسبته في ص ٧٢٢). يريد : أن الواو تبدل من الياء الواقعه لاما لاسم على وزن «فعلى» - بفتح ، فسكون ، ففتح مع مد - نحو : تقوى ... وهذه الصورة الثالثه من الصور التي سيجيء شرحها في موضعها الأنسب ، عند الكلام على قلب الياء واوا (ص ٧٢٠). أما الذى يعيننا هنا وهو العكس ، (أى : قلب الواو ياء) فهو البيت الثانى آخر الفصل ، ونصه : بالعكس جاء لام «فعلى» وصفا وكون : «قصوى» نادرا لا يخفى - ٢

٨ - أن تجتمع هي والياء في كلمه واحده بشرط ألا- يفصل بينهما فاصل وأن يكون السابق منهما أصيلا (أى : غير منقلب عن غيره) وساكننا سكونا أصليا غير عارض. فإذا تحققت الشروط وجب قلب الواو ياء ، وإدغامها في الياء سواء كانت الياء هي السابقة ؛ نحو سيّد وميّت (وأصلهما ، سيود وميوت - كما سبق) أم كانت الواو هي السابقة ؛ نحو : طيّ ، ولّى ، وأصلهما : طوى ، ولوى ؛ بدليل طويت ولويت ... فالواو في الأمثله السالفه قلبت ياء ، وأدغمت في الياء.

فإذا اجتمعتا في كلمتين فلا قلب ، نحو : يدعو ياسر ، ويجرى يامن. ولا قلب كذلك إن كان بينهما فاصل ، نحو : زيتون ، أو كان السابق منهما متحركا ، نحو : طويل وغيور ، أو كان السابق غير أصيل ، نحو : كويتب في تصغير : كاتب ، أو كان سكونه غير أصيل ، كقولهم في «قوى» الماضى ، المكسور الواو أصله : قوى ، بسكون الواو ، للتخفيف.

وإذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم - لا وصف - مشتمل على واو متحركه ، وتكسيهه على : مفاعل - وما يوازنه (١) - جاز قلب الواو بالطريقه السالفه وتصحيحها ، نحو : جداول ، والتصغير (٢) : جدّيل ، أو : جديول ، بالقلب وعدمه ، ونحو : أسود - للحيه - وأساود ، والتصغير أسيد ، أو أسويد. والإعلال أحسن في كل ذلك.

فإن كان المفرد المصغّر وصفا تعين الإعلال ؛ نحو : أليم ، تصغير : ألوم ، (اسم تفضيل فعله : لام). وكذلك إن كانت الواو في المفرد غير متحركه ؛ نحو : عجوز وعمود ، وتصغيرهما عجيز وعميد. وكذلك إن كانت الواو في المفرد عارضه ، نحو : رويه ، تخفيف رؤيه ، ونحو : بويح ، لأن أصلها ألف ... (٣)

ص: ٧١٧

- ١- سبق بيان ما يوازنه في ص ٦١٢ ، ٦١٨.
- ٢- راجع ما سبق خاصا بهذا في «التصغير» ، هامش ص ٦٤٠.
- ٣- وفي هذا الموضوع الثامن يقول ابن مالك في بحث مستقل عنوانه : «فصل» : نص البيت الأول والثانى منه وهما الخاصان بموضوعنا : إن يسكن السابق من واو ويا واتصلا ، ومن عروض عريا - ١ فياء الواو اقلبنّ مدغما وشدّ معطى غير ما قد رسما - ٢ (عري - خلا. رسم - عين وحدد بوضوح).

ومما ينطبق عليه حكم الكلمه الواحده - مع أنه ليس بواحده - جمع المذكر السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو :
جاء صاحبِي والأصل : صاحبون لى. حذفت النون للإضافه ومعها اللام ؛ فصارت الكلمه صاحبوى ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت
فى الياء ، وكسر ما قبلها.

٩- أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض ثلاثى على وزن : فعل - بفتح فكسر - نحو : رضى فهو مرضى ، وقوى فهو مقوى .
والأصل : مرضوى ومقووى (على وزن مفعول) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء
فى الياء. وكسر ما قبلها بدلا من الضمه لكيلا تقلب الياء واوا بعد الضمه.

فإن كان الماضى غير مكسور العين وجب تصحيح الواو ، نحو : مغزو ومدعوّ ؛ وفعلهما : غزا ودعا. وأصلهما ، غزو ، ودعو ،
تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفا ، فصار : غزا ودعا (١).

١٠- أن تكون لاما لجمع تكسير وزنه ، فعول (بضم فضم) ، نحو : (عصا ، وجمعها : عصيّ) ، (ودلو ، وتكسيه : دلّى). والأصل
: عصوو ، ودلّوو ؛ اجتمع واوان - واجتماعهما ثقيل - أولاهما زائده فى الجمع ، والأخيره أصلية (لام الكلمه) قلبت الواو الأخيره
ياء ؛ فصارتا إلى : عصوى ، ودلوى. اجتمعت الواو والياء ؛ وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء
وكسر ما قبلهما ، فصارتا : عصيّ ودلّى. ويصح كسر أولهما للتخفيف ؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر فى مثل هذه الصيغه لا
يخلو من ثقل. ومن النحاء من يجيز التصحيح فى جمع التكسير السالف ولكن الأرجح عدم التصحيح

ص: ٧١٨

١- ويصح أن يبقى الفعلان على أصلهما بغير قلب الواو ، بقصد المدح ، أو التعجب ، بشرط أن يكون كل منهما على وزن
«فعل» - بفتح فضم - وقد سبق الكلام على هذا النوع من التعجب فى بابہ الخاص (ح ٣ ص ٢٦٩ م ١٠٩).

فإن كان «فعل» مفردا وجب التصحيح ؛ نحو : عتوّ - علوّ - سمو - نموّ ... (١)

١١ - أن تكون عينا لجمع تكسير على وزن : «فَعِيل» صحيح اللام مع عدم وجود فاصل بين العين واللام ، نحو : صَيِّم ، وَئِيم ، وأصلهما : صَوِّم ونَوِّم ، بواوين قبلهما ضمه ، وهذا ثقيل ؛ فعدل عن الواوين إلى الياءين لخفتها ، ولكن التصحيح هو الأكثر ؛ فيقال صَوِّم ، ونَوِّم ... (٢) فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب ، نحو شَوَّى وغَوَّى (٣) ... (بضم أولهما ، وتشديد ثانيهما المفتوح المنوّن ، وهما جمع : شَاو ؛ وغَاو ، اسمى فاعل من شوى وغوى). كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام ، نحو : صَوَّام ونَوَّام ، ومن الشاذّ : نَيَّام ... (٤)

ص: ٧١٩

١- وإلى الموضعين (التاسع والعاشر) يشير ابن مالك - في فصل مستقل ، أوله : إن يسكن السابق من واو وياء ، ... قائلا في البيتين الثامن والتاسع : وصحّح المفعول من نحو : «عدا» وأعلل ان لم تتحرّ الأجوذا - ٨ يريد بنحو : «عدا» الماضي الثلاثي غير المكسور العين إذا كان واوى اللام حيث يجب التصحيح في الرأى الأجود ؛ فتقول عدا ، وغزا ودعا ... واسم المفعول ، معدو ، ومغزو ، ومدعو. أما غير الأجود فيجرى فيه القلب فيقال : معدى - مغزى - مدعى. ثم قال : كذاك ذا وجهين جا «الفعل» من ذى الواو لام جمع او فرد يعن - ٩ (يعن - أصلها : يعنّ ، بالشدديد ، أى : يظهر). والرأى عند ابن مالك أن «الفعل» جاء فيه عن العرب الوجهان ؛ سواء أكان جمعا أم مفردا. وغير ابن مالك يحتم الرأى الذى شرحناه ويحكم بالضعف على غيره. - وستجىء إشاره للبيتين السالفين فى مناسبه أخرى ص ٧٣٩.

٢- وفى هذا يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه : وشاع نحو : «نيم» فى : نَوِّم ونحو : «نيام» شدوذه نَمَى - ١٠ (نمى - نسب. أى : أنه نسب للشدوذ - وستجىء الإشاره لهذا البيت فى مناسه أخرى ص ٧٣٩).

٣- أصلهما : شَوَّى ، وغَوَّى - على وزن : فَعَل ؛ كَرَكْع ، وسَجَد ؛ بضم الأول ، وتشديد الثانى مع فتحه - تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ؛ فالتقى ساكنان هما هذه الألف والتونين ، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين.

٤- «تكملة وبيان» : ورد فى كتب اللغة ما يساير هذه المسأله فى بعض نواحيها ، ويزيد عليها فى بعض آخر ؛ فهو أعم منها. جاء فى «لسان العرب» ماده : «صاغ» ما نصه : " (صاغ صوغا. وصياغه ، وصيغه ، وصيغوغه ، والأخيره عن اللحيانى ... ورجل صائغ ، وصوّاغ ، وصيّاغ ؛ معاقبه - - فى لغة أهل الحجاز. قال ابن جنى : إنما قال بعضهم «صيّاغ» لأنهم كرهوا التقاء الواوين ، لا سيما فيما كثر استعماله ، فأبدلوا الأولى من العينين ياء ، كما قالوا فى : «إمّا» «أيمّا» ، ونحو ذلك ؛ فصار تقديره : «الصّيواغ». فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو الثانيه ياء ، للياء قبلها ، وأدغموا الياء فى الياء : فقالوا : «الصّيواغ» فإبداهم العين الأولى من «الصّيواغ» دليل على أنها الزائده : لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل) اه. وجاء أيضا فى اللسان فى ماده : «قام» ما نصه : رجل قائم ، من رجال قَوْم ، وقِيم ، وقِيم ، وقِيَام ، وقَوَام ... اه. ومثل هذا فى ماده : «صام».

إبدال الواو من الألف

إذا وقعت الألف بعد ضممه وجب قلبها واوا ، سواء أكان هذا فى اسم ، أم فعل ، فمثال الاسم : لويعب ، ومويهىر ، وهما تصغير : لاءعب وماهر ، ويشترط لقلب الألف واوا فى التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتى فى : «ناب» (بمعنى : السن) فإنها فى التصغير ترجع إلى أصلها الياء - كما تقدم (١) فى بابه - فىقال : نيب.

ومثال الفعل : روجع - عومل - بويىع ... وهى أفعال ماضيه مبنيه للمجهول : وأصلها للمعلوم : راجع - عامل - بايىع ... (٢)

* * *

إبدال الواو من الياء

يقع هذا فى أربعة مواضع :

١ - أن تكون الياء فى لفظ غير دال على الجمع ، مع سكونها ، ووقوعها بعد ضممه ، وعدم تشديدها. نحو : يوقن وموقن ، يونى ومونى - يوقظ وموقظ - يوسر وموسر ... قلبت الياء واوا فى المضارع واسم الفاعل ، وهكذا ...

ص: ٧٢٠

١- فى ص ٦٤٨.

٢- وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك فى آخر البيت السادس عشر وأول السابع عشر بقوله : ... ووجب - ١٦ إبدال واو بعد ضم من ألف ... - ١٧ أما صدر البيت الأول فخاص بقاعده سلفت فى ص ٧١٦ وأما بقية الثانى فخاص بقاعده ستجىء بعد هذه مباشرة.

والأصل : أيقن الرجل ييقن ؛ فهو ميقن - أيقن الثمر يينع ؛ فهو مينع - أيقظ الصياح النائم ييقظ ، فهو ميقظ - أيسر الشيط يسير ؛ فهو ميسر. فلا- يصح القلب إن كان اللفظ جمعا : نحو : بيض ، وهيم ، (تقول : هذا ورق أبيض وورقه بيضاء ، والجمع فيهما : بيض (١) بضم الباء ، ثم يجب كسرها في هذه الصورة ؛ لثقلها في جمع التكسير قبل الياء الساكنه غير المشدده. وتقول : هذا جمل أهيم (٢) ، وناقه هيماء ، والجمع فيهما : هيم ، بضم الهاء ، ثم تكسر الهاء ، وجوبا ، لما سبق).

كذلك لا- يصح القلب : إن كانت الياء متحركه ، نحو : هيام (٣) ، - بضم ، ففتح بغير تشديد - أو كانت غير مسبوقه بضمه ، نحو : خيل وجيل ... أو كانت مشدده ؛ نحو غيب (٤) ... (٥).

٢ - أن تكون لا ما لفعل ، وقبلها ضمه ؛ (كالأفعال اليائيه : نهى - قضى - رمى ، ... إذا أردنا تحويلها إلى صيغه «فعل» لغرض ؛ كالتعجب ...) نحو : نهو الرجل ، أو : قضو ، أو رمو ... ؛ للتعجب من نهيته - أى : عقله - أو من قضائه ، أو رميه ، أو ، وهذه الألفاظ تؤدي معنى التعجب ، أى : ما أنهاه! - ما أقضاه! - رماه! ... فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسيه التي سبق الكلام عليها في بابه (٤).

ص: ٧٢١

١- قياس تكسيرهما : فعل.

٢- شديد العطش.

٣- مصدر : هام ، بمعنى : اشتد عطشه ، أو جبه.

٤- جمع غائب.

٥- وفي هذا الموضع من قلب الياء واوا وقلب الضمه كسره في مثل : بيض ، وهيم ، ونحوهما ... يقول ابن مالك في البيت السابع عشر الذي سبق صدره : ... و «يا» كموقن بذأ لها اعترف - ١٧ يريد : أن الياء التي كانت في أصل كلمه : «موقن» يجب قلبها واوا ، كما انقلبت الألف في الحاله السالفه واوا. فالتشبيه بين الحالتين مقصور على قلب الحرفين - الألف والياء - واوا. ثم قال في قلب الضمه كسره: ويكسر المضموم في جمع كما يقال : «هيم» عند جمع : أهيماء - ١٨ (والألف التي في آخر : «أهيماء» زائده للشعر.) ومثل ؛ أهيم هيماء ، وما شابههما مما يجتمع فيه سبب الكسر.

٦- ج ٣.

وقد تكون لاما لاسم مختوم بتاء تأنيث بعدها تلازم الكلمه ؛ بحيث لا تؤدي الكلمه معناها إلا مع هذه التاء ؛ كبناء صيغه على وزن «مقدره» - بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح - من الفعل ، رمى ؛ فتكون ، مرموه ، والأصل مرمبه - بكسر الميم الثانيه - قلبت الياء واوا ؛ لوقوعها بعد ضمه.

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغه المطلوبه لم يصح القلب ، ووجب ترك الياء على حالها ، نحو : «تماديه» ؛ وهي مصدر دال على المره ، وفعله : تمادى : وأصل المصدر : تماديا - بضم الدال - ؛ لأن المصدر القياسى للفعل الذى على وزان : «تفاعل» هو : تفاعل. ثم قلبت الضمه قبل الياء كسره ، لتسلم الياء من قلبها واوا. ثم جاءت التاء الداله على الوحده بعد انقلاب الضمه كسره.

وقد تكون لاما لاسم مختوم بالألف والنون الزائدتين ؛ كبناء صيغه من الفعل رمى : على وزان : سبعان (بفتح ، فضم ، ففتح مع مدّ ... اسم موضع) فيقال : رموان!!(١).

٣ - أن تكون لاما لاسم على وزن ، فعلى - بفتح ، فسكون ، ففتح مع المدّ - نحو : تقوى ، وشروى ، وفتوى ... والأصل : تقيا ، وشريا ، وفتيا ... بدليل : تقيت ، وشريت ، وفتيت ، فأبدلت الياء واوا فى الثلاثه ، وفى نظائرها من الأسماء المحضه ، لا. الأوصاف ... (٢)

٤ - أن تكون عينا لكلمه على وزن : فعلى - بضم ، فسكون ، ففتح مع المد - بشرط أن تكون الكلمه اسما محضا ، أى : خالصا من شائبه الوصفية ؛ نحو :

ص : ٧٢٢

١- وفى هذا الموضع يقول ابن مالك : وواوا اثر الضمّ ردّ «اليا» متى ألقى لام فعل ، او من قبل : «تا» - ١٩ كناء بان من : «رمى» كمقدره كذا إذا كسبعان صيره - ٢٠ (ألقى - وجد) والمراد : متى وجد حرف الياء على هذه الصوره.

٢- وفى هذا يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشاره إليه فى ص ٧١٦ تحت عنوان «فصل» ونصه : من لام فعلى اسما أتى الواو بدل ياء ؛ كنتقوى - غالبا - جاذا البدل - ١

«طوبى» (١)، التى هى اسم خالص الاسميه ، للجنه ، أو لشجره فيها - فإن لم تكن اسما محضا وكانت صفه محضه ، أى : خالصه من شائبه الاسميه وجب تصحيح الياء وكسر ما قبلها ؛ لكى تسلم من قلبها واوا ، ولا يكاد يعرف من هذا النوع - كما قالوا - إلا كلمتان هما : ضيزى (٢) وحيكى (٣) ، وأصلهما (٣) : ضوزى ، وحوكى ، بالواو الساكنه فيهما ، المسبوقه بضمه . قلبت الواو ياء ساكنه ، وقلبت الضمه قبلها كسره .

فإن كانت الصفه غير محضه - لجريانها مجرى الأسماء (٤) ، جاز فى الرأى الأنسب (٥) القلب والتصحيح ، وفى الحالتين تكون الصفه غير المحضه داله على التفضيل ، لأنها مؤنث «أفعل» الدال على التفضيل أيضا ، ومن أمثلتها : (طوبى (٦) أو : طيبى ، مؤنث أطيّب) - (كوسى أو : كيسى مؤنث ؛ أكيس) - (ضوقى أو : ضيقى مؤنث : أضيق) - (خورى ، أو خيرى ، مؤنث : أخير)

...

* * *

ص: ٧٢٣

- ١- وأصلها : طيبى . بالياء ، - لأن فعله : طاب يطيب - قلبت الياء واو . (انظر رقم ٦ من هذا الهامش).
- ٢- يقال : قسمه ضيزى ، أى : جائر ظالمه (ضازه ، يضوزه ويضيزه ... ، جار عليه ، وبخسه) ..
- ٣- أصلهما عند كثير من النحاه : «ضوزى . وحوكى» ؛ فهما واويان . وهذا مخالف لما يدل عليه القاموس وتاج العروس من أنهما واويان ويائيان . فلا يصح الاستدلال بهما على قلب الواو لجواز أن تكون هذه الياء هى التى فى أصلهما ...
- ٤- ويعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معموله للعوامل المختلفه مباشره دون أن يسبقها موصوف .
- ٥- وهو رأى ابن مالك ، فقد نص على أن الوجهين مسموعان عن العرب ، ويخالفه سيبويه وكثره النحاه ؛ فقطعوا بقلب : ياء «فعلى» واوا إذا كانت اسما ؛ كطوبى الاسميه ، أو وصفا غير محض ، وبعدم قلبها إذا كانت وصفا محضا ، وكسر ما قبلها لتسلم . ويقول ابن مالك مسجلا رأيه ، قاصدا «فعلى» الجاربه مجرى الأسماء : وإن تكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلقى - ٢١ (يلقى - يوجد - كما سبق -).
- ٦- كلمه : «طوبى» قد تكون اسما محضا كالتى هى اسم الجنه ، أو اسم شجره ، وقد تكون وصفا إذا كانت للتفضيل ، مؤنث : «أطيب» الدال على التفضيل ، كما عرفنا .

إذا وقعت الألف عينا للماضى الثلاثى ، أو لاما ، فلا بد أن تكون منقلبه عن واو أو ياء : نحو : (صام - باع) - (سما - جرى).
والأصل : صوم - بيع - سمو - جرى ... بفتح الواو والياء فى كل ذلك. والدليل على هذا الأصل : المصادر - أو غيرها - إذ
نقول : صوم ، بيع ، سمو ، جرى ... فقلبت الواو والياء فى تلك الأفعال ألفا. كما يقلبان فى كثير من الأسماء أيضا ، ولا يقع هذا
القلب فى الأفعال ولا فى الأسماء إلا بعد اجتماع عشره شروط :

أولها : أن يتحركا. فإن لم يتحركا لم يقع القلب ، كما فى (قول ، صوم) ، (بيع ، عين).

ثانيها : أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئه للتخفيف أو لغيره من الحركات التى لا تلازمهما ؛ فلا قلب فى نحو : جيل ، وتوم
(وأصلهما : جيئل (1) ، وتوعم (2) ، نقلت حركة الهمزة - بعد حذفها للتخفيف - إلى الساكن قبلها ، عند من يبيح هذا التخفيف
إن أمن اللبس). ولا فى مثل قوله تعالى : (لَتَبْلُوَنَّ (3) فى أموالكم وأنفسكم) ، وقوله : (ولا تنسوا الفضل بينكم) ... (4)

ثالثها : أن يكون ما قبلهما مفتوحا ؛ فلا قلب فى مثل : العوض - الدّول - الحيل.

رابعها : أن تكون الفتحة التى قبلهما متصله بهما - مباشرة - فى كلمة واحده ، فلا قلب فى مثل : حضر وفد ليس يزيد فيه.

خامسها : أن يتحرك ما بعدهما إن كانا فى أصلهما غير لامين ؛ (كأن يكونا فاءين ، أو عينين للكلمه) ، وألا يقع بعدهما ألف ،
ولا ياء مشدده إن كانا لامين ؛ فلا قلب فى مثل : (توالى ، وتيامن) ، (وخورتق (5) ، وطويل وبيان ، وغيور) ؛ لسكون ما بعدهما
مع وقوعهما فاءين أو عينين. ولا فى مثل : (جريا ، وسموا ، وفتيان ، وعصوان) ؛ لوقوعهما لاما للكلمه وبعدهما ألف. ولا فى مثل
: (علوىّ وحيىّ (6) لوقوع ياء مشدده بعدهما ،

ص: ٧٢٤

١- اسم للضبع.

٢- المولود ومعه غيره فى بطن واحد ، فكل منهما توعم ، وهما : توعمان ، والأكثر : توائم

٣- حركة واو الجماعه هنا عارضه ؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

٤- حركة واو الجماعه هنا عارضه ؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

٥- اسم قصر قديم بالعراق للنعمان.

٦- صاحب حياء.

وإنما قلبا فى سما ، ودعا ، ومشى ، وسعى - مع وقوعهما لا ما ؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء مشدده بعدهما. ولهذا السبب نفسه قلبا فى مثل : يخشون ويدعون مع وقوعهما لا ما ؛ (إذ أصلهما : يخشون ، ويدعون. تحركت الياء والواو ؛ وانفتح ما قبلهما ؛ فقلبتا ألفا ؛ فالتقى ساكنان ؛ حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار اللفظان : يخشون ويدعون).

ومما سبق يتبين أن القلب ممتنع إذا كانا لامين ، بعدهما الألف أو الياء المشدده. أما إذا وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين (1) فالقلب واجب على الأرجح (2) ... سادسها : ألا- تكون إحداهما عينا لفعل ماض على وزن : «فعل» - بفتح فكسر - والصفه المشبهه الغالبه فيه على وزن : «أفعل» (3) ؛ نحو هيف ؛ فهو أهيف (4) - وغيد (5) ، فهو : أهيد - وحول ، فهو : أحول - وعور فهو أعور ...

ص: ٧٢٥

١- يلاحظ أن الياء المشدده هى ياءان ، أولاهما ساكنه.
٢- يذكر ابن مالك الشروط الخمسه السابقه (وهى التحرك ، وأصالته ، وفتح ما قبل الواو والياء ، واتصالهما بالفتحه التى قبلهما مباشره فى كلمه واحده ، وتحرك ما بعدهما) فى الفصل المستقل الذى أشرنا إليه فى رقم ٣ من هامش ص ٧١٧ فيقول بعد البيتين الأولين منه ، الخاصين بقلب الواو ياء عند اجتماعهما على الوجه الذى سبق شرحه فى هامش تلك الصفحه - يقول ما نصه : من واو ، او ياء بتحريك أصل ألفا ابدل بعد فتح متّصل - ٣ إن حرّك التالى ، وإن سَكَن كَف إعلال غير اللّام. وهى لا يكف - ٤ إعلالها بساكن غير ألف أو ياء التّشديد فيها قد ألف - ٥ (أصل - تأصل ، وليس عارضا ، كفّ - منع. ألف - عرف وشاع فى الكلام المأثور الفصيح) وتقدير البيت الأول : أبدل ألفا بعد فتح متّصل - من واو ، أو ياء موصوفين بتحريك متّصل فيها. وأوضح فى البيت الثانى أن الإبدال السابق لا يقع إلا إن حرّك التالى بعدهما. أما إن سَكَن ما بعدهما فإن السكون يكف إعلال غير اللّام. أى : يمنع قلب الواو والياء الواقعتين فى غير اللّام (وغير اللّام هو : الفاء والعين) أما اللّام فيقع فيها القلب إن سَكَن ما بعدها بشرط أن يكون الساكن حرفا غير الألف وغير الياء المشدده ، (لأن الياء المشدده تتكون من ياءين الأولى منهما ساكنه - كما سبق فى رقم ١).

٣- تكون الصفه المشبهه كذلك إذا كان الفعل الماضى لازما مكسور العين دالا- على لون ، أو عيب ، أو شىء فطرى ، أو وصف ظاهر فى الجسم - وقد تقدم الكلام على هذا فى باب الصفه المشبهه ج ٣ ص ١١ م ١٠٤.

٤- الهيف ، مصدر : هيف - كفرح - وهو ضمور البطن ودقه الخاصره ، ويعد من الصفات الممدوحه.

٥- الغيد ، مصدر غيد - كفرح - وهو : نعومه الجسم.

سابعها : ألا تكون إحداهما عينا لمصدر الفعل الماضى السالف ولهذا يقال : هيف ، وغيد ، وحول وعور ... ، بغير قلب ... (١)

ثامنها : ألا تكون الواو عينا لفعل ماض على وزن : «افتعل» دال على المفاعله (٢) ؛ فلا قلب فى نحو : اجتوروا واشتوروا ، بمعنى : جاور بعضهم بعضا ، وشاور بعضهم بعضا. فإن لم يدل على المفاعله وجب القلب ؛ نحو : اجتاز واختان بمعنى : جاز ، (أى : قطع) وخان ، وهذا الشرط خاص بالواو دون الياء ، ولهذا وقع القلب فى استافوا ، (أى : تسافوا ، بمعنى : اشتركوا فى ضرب السيوف) ، والأصل : استيفوا. قلبت الياء ألفا بالرغم من الدلاله على المفاعله. ومثلها : امتازوا وابتاعوا : بمعنى تمايزوا ، وتبايعوا. والأصل : امتيزوا وابتيعوا ... (٣)

تاسعها : ألا- يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفا ؛ لثلاث- يجتمع فى كلمه قلبان متواليان بغير فاصل ، وهو ممنوع ، فى الأ-غلب. فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب - فى الأكثر - قلبه ، وتصحيح السابق ، اكتفاء بقلب المتأخر ؛ نحو : الحيا ، مصدر الفعل : حى ، والهوى : مصدر الفعل : هوى. والحوى : مصدر الفعل : حوى (والأفعال الماضيه الثلاثه على وزن «فعل» ، بفتح فكسر ، ومصدرها على وزن : «فعل» بفتح ففتح) (٤) فأصل المصادر : حى - هوى - حوو (٥) ؛ ففى كل مصدر حرفان متواليان

ص: ٧٢٦

- ١- وفى الشرطين : «السادس والسابع» يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه : وصح عين «فعل» وفعلا ذا «أفعل» ؛ كأغيد وأحولا - ٦ المراد بفعال ؛ مصدر الثلاثى : «فعل». والمراد بصاحب أفعل : الماضى الثلاثى اللازم الذى تكون الصفه المشبهه أنه على وزن «أفعل» ؛ وضرب له مثالين ، هما أغيد وأحول - كما فى الشرح.
- ٢- وهى المشاركه من فريقين فى الفاعليه والمفعوليه ، وكما تسمى «المفاعله» تسمى أيضا : «التفاعل».
- ٣- وفى هذا يقول ابن مالك : وإن بين «تفاعل» من «افتعل» والعين واو - سلمت ولم تفل - ٧
- ٤- لأن فعلهما الماضى كفرح ، فالمصدر هو : فرح على وزن : فعل (بفتح ففتح) فمصدرهما كذلك على وزن ؛ فعل.
- ٥- لأن هذا من الحوّه (وهى سمره محموده قديما فى الشفتين) ولقولهم فى تشنيه : حووان.

صالحان للقلب ألفا ، لتحرك كل منهما وفتح ما قبله. فجرى القلب على الثاني منهما ؛ لأنه في آخر الكلمه ، والأطراف محل القلب والتغير غالبا ، وسلم الأول.

وقد وقع القلب على الأول في بعض كلمات مسموعه لا تكفى للقياس عليها ومنها : كلمه : آيه ، وأصلها - في رأى من عدّه آراء - آيه ، بياءين متحركتين قبل كل منهما فتحه. قلبت الأولى ألفا وسلمت الثانيه (١) ...

عاشرها : ألا- يكون أحدهما عينا في كلمه مختومه بأحد الحروف الزائده المختصه بالأسماء ؛ كالألف والنون معا ، وكألف التأنيث المقصوره ... فلا قلب في مثل : الجولان (٢) ، والهيمان (٣) ، والصورى (٤) ، والحيدي (٥) ونحوها ... (٦)

إبدال الميم من الواو ، ومن النون

(١) تبدل الميم من الواو وجوبا في كلمه : «فو» (٧) غير المضافه. وأصلها : فوه ؛ حذفت الهاء تخفيفا ؛ فيقال فيها بعد الإبدال : فم ، والدليل على أن هذه الميم مبدله من الواو قولهم في الجمع : أفواه. والتكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها.

فإن أضيفت كلمه : «فو» إلى اسم ظاهر أو : مضمّر جاز إبقاء الواو - وهذا هو الأكثر - وجاز قلبها ميمًا. فيقال : فوك أو فو التنظيف طيب الرائحه ، ويصح فمك ، أو فم التنظيف طيب الرائحه.

ص: ٧٢٧

١- وإلى هذا الشرط وورود السماع بما يخالف في بعض كلمات يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه : وإن لحرفين ذا الإعلال استحق صَحَّح أوّل ، وعكس قد يحق - ٨ يريد : إن استحق هذا الإعلال (القلب) لحرفين - بسبب تحقق شروطه في كل منهما فأولهما يصحح ويسلم من القلب ، وثانيهما يقلب ، وقد يقع العكس قليلا.

٢- التنقل.

٣- مصدر هام على وجهه : إذا سار على غير هدى.

٤- - بفتحات - اسم بقعه بها ماء.

٥- بمعنى : المائله أو السريعه النسيطه.

٦- وفي هذا يقول ابن مالك : وعين ما آخره قد زيد ما يخصّ الاسم واجب أن يسلم - ٩

٧- إحدى الأسماء الستة.

(ب) وتبدل من النون بشرطين. أن تكون النون ساكنه ، وأن يقع بعدها الباء سواء أكانتا في كلمه أم في كلمتين ؛ نحو : انبعث ... ونحو : من بعث رساله؟. ويلاحظ أن قلب النون ميما مقصور على النطق فقط ، أما في الكتابه فتبقى صورته النون على حالها ... (١)

* * *

إبدال التاء من الواو ، والياء :

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعا «فاء افتعال» ، أو فاء أحد مشتقاته (٢) ، وكانا غير مبدلين من همزه ، فإذا تحقق الشرطان (وقوعهما فاء افتعال أو أحد مشتقاته ، وعدم انقلابهما عن همزه). وجب قلبهما تاء - كما قلنا - وإدغام هذه التاء في تاء الافتعال أو مشتقاته. فعند بناء صيغته على وزن : «افتعل» - مثلا - من الماضي : وصل ، أو : يسر يقال : اوصل - ايتسر ، ثم تقلب الواو والياء تاء ، وتدغم في التاء الموجوده ، وتصير الصيغتان : أتصل ، وأتسر (٣) ، ويقال في المضارع قبل القلب : يوتصل ، وييتسر ، ويصير بعد القلب والإدغام : يتصل ويتسر ... (٤) ومثل هذا يقال في الأمر ، وباقي مشتقات «الافتعال». التي فاؤها أحد الحرفين السالفين غير المبدلين من الهمزه.

ص : ٧٢٨

١- وفي إبدال الميم من النون يقول ابن مالك خاتما الفصل السابق : وقبل «با» اقلب «ميما» - التّون إذا كان مسكنا ؛ كمن بتّ انبدا - ١٠ وتقدير البيت : واقلب حرف النون ميما إذا كان النون مسكنا قبل باء. وساق لهذا مثلا حوى صورتى النون الساكنه قبل الباء في كلمه واحده ؛ مثل : انبدا - والأصل : انبذن ، بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا ؛ للوقف - أو في كلمتين مثل : من بت. أى : قطع. ومعنى الجملة ؛ من قطع مودته فانبذه ، أى : اطرحه ، واتركه ، ولا تبال به.

٢- الماضي ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ... إلخ.

٣- بمعنى لعب الميسر ، وهو القمار ، أو : اغتنى.

٤- ويصح أن يقال فى : «او تصل» قلبت الواو ياء لوقوعها بعد الكسره ، فصارت الكلمه : «ايتصل» ، ثم قلبت الياء تاء للافتعال ؛ فصارت : اتصل. والنتيجه فى الحالتين واحده ؛ هى قلب الواو تاء ؛ إما بعمل واحد كالأول ، وهو الأحسن لاختصاره. وإما بعملين وهو المسائر لقاعده قلب الواو ياء. نعم ، إن الياء المنقلبه عن الهمزه لا- يصح قلبها تاء افتعال ، لكن الياء هنا منقلبه عن واو ، فيجوز قلبها تاء ، كما يجوز قلب الواو - دون الهمزه - تاء افتعال. (راجع التصريح والصبان).

فإن كان أحدهما مبدلاً من الهمزة لم يجز القلب - في أشهر اللغات - فلا تقلب الياء تاء في مثل: «ابتكل»، وهي صيغته «افتعل» من الأكل؛ لأنَّ ياءها في الأصل همزة، وقعت بعد همزة مكسوره؛ فانقلبت الثانية ياء؛ طبقاً لما تقدم (١).

ولا تقلب الواو تاء في مثل: أوتمن؛ لأن هذه الواو مبدله من الهمزة الثانية التي وقعت بعد ضممه؛ إذ الأصل أوتمن، قلبت الثانية واوا لوقوعها بعد نظيرتها المضمومه - كما عرفنا (٢) - فوجب عدم القلب ... (٣)

إبدال الطاء من تاء الافتعال:

يجب قلب «تاء الافتعال» ومشتقاته «طاء» بشرط أن تكون هذه التاء - في كلمة فأؤها حرف من أحرف الإطباق (٤)؛ (وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) وبعده هذه التاء. فإذا أريد بناء صيغته على وزن: افتعل - مثلاً - من: صبر، أو: ضغن (٥)، أو: طلع، أو: ظلم... قيل: اصتبر - اضتغن - اطلع - اظلم. ثم تقلب التاء طاء في اصتبر؛ فيقال: اصطبر. وتقلب التاء طاء في: اضتغن؛ فيقال: اضظغن - بطاء ظاهره في النطق والكتابه. وكذلك تقلب التاء في اطلع؛ فيقال: اظطلع، ثم تدغم الطاءان وجوباً؛ فيقال: اظلع... وتقلب في اظلم؛ فيقال: اظلم. وفي مثل هذه الصوره التي تبدل فيها «تاء الافتعال» طاء بعد الظاء. يجوز ثلاثه أمور بعد القلب، إما ترك الطاء والظاء على حالهما؛ فيقال: اظلم - كما سبق - وإما قلب الطاء ظاء وإدغامها في

ص: ٧٢٩

١- في ص ٧٠٨ وما بعدها.

٢- في ص ٧٠٨ وما بعدها.

٣- وفي هذا القلب يقول ابن مالك في فصل مستقل يقتصر على بيتين، أولهما: ذو اللين «فا» - «تا» في «افتعال» أبداً وشذ في ذى الهمز؛ نحو ائتكل - ١ يريد بذى اللين: حرف العله الواو والياء. وأما الألف فلا تكون فاء كلمه. وتقدير البيت: ذو اللين حاله كونه فاء في صيغته «افتعال» أبدل تاء. وشذ هذا الإبدال في صاحب الهمز، أى: في الحرف المبدل من همزه؛ نحو: ابتكل، من الأكل؛ فلا يقال فيه: اتكل، إلا شذوذاً في رأى ابن مالك؛ لأنها لغه قليله.

٤- لأن اللسان عند النطق بها يطبق بأعلى الفم.

٥- ضغن قلب العدو: امتلاً حقداً.

الطاء ؛ فتصير الكلمه : اظلم. وإما قلب الطاء طاء وإدغامها فى الطاء ؛ فتصير الكلمه : اظلم ... (١)

* * *

إبدال الدال من تاء الافتعال :

يجب إبدال الدال من «تاء الافتعال» ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء فى كلمه فاؤها الدال ، أو الذال ، أو الزاى ، وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثه ، فإذا أريد بناء صيغه على وزن : «افتعل» - مثلاً - من : دغم ، أو : ذخر ، أو زجر ... قيل ادتغم - ادتخر - ازتجر ، ثم تقلب التاء فى كل ذلك «دالا» فيقال : ادغم ، بإدغام الدال فى الدال وجوبا. واذدخر ، ويصح قلب الدال دالا وإدغامها فى الدال الأصليه ، فيقال : ادخر ، كما يصح - مع القله - قلب الدال الأصليه ذالا وإدغامها فى الدال ؛ فيقال : ادخر ، فهذه ثلاث لغات أفواها الأولى فالثانيه.

ويقال : ازدجر ... (٢)

ص : ٧٣٠

١- فى إبدال الطاء من «تاء الافتعال» والدال منها يقول ابن مالك : «طا» - «تا» افتعال ردّ إثر مطبق فى ادان ، وازدد ، وادكر دالا بقى - ٢ (مطبق - حرف من حروف الإطباق ؛ وهى الأربعة التى ذكرناها. رد - صير - بقى - صار) ، يقول : صير «تاء الافتعال» طاء بعد حرف الإطباق. كما يقول : إن تاء الافتعال صار دالا فى مثل : ادان ، وازدد ، وادكر ، أى : فى الكلمات التى فاؤها دالا أو زايا ، أو ذالا- ، وبعد كل من هذه الحروف تاء الافتعال مباشره. فاليست تضمن فى شرطه الأول إبدال الطاء من الافتعال ، وتضمن فى شرطه الثانى إبدال التاء منها.

٢- أشار ابن مالك لهذا فى البيت الذى فى أول هذا الهامش.

(١)

نقل الحركة من حرف عله متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، وقد يبقى حرف العله بعد ذلك على صورته مع تجرده من الحركة ، أو ينقلب حرفا آخر. وهذا النوع من الإعلال خاصّ بالواو والياء دون الألف ؛ لأنهما يتحركان وهى لا تتحرك مطلقا. ومن الأمثلة : يصوم. فأصله : يصوم (٢) - بفتح ، فسكون ، فضم ... - نقلت حركة حرف الواو (وهى : الضمه) إلى الساكن الصحيح قبلها ، مع إزاله سكونه ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : «يصوم» بواو ساكنه ، وقد بقيت صورتها ساكنه بعد نقل حركتها. ومثله : (يقوم - يعود - يقول - يعوم) ... فيجرى فى كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى فى نظيره : «يصوم». ومن الأمثلة : يبيع. وأصله : يبيع - بفتح ، فسكون ، فكسر - نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : «يبيع» بياء ساكنه ، بقيت صورتها ساكنه بعد نقل حركتها.

ومن الأمثلة أيضا : يخاف. أصله : يخوف - بواو مفتوحة - نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم انقلبت الواو ألفا ، لاعتبارها متحركة بحسب الأصل ، وقد انفتح ما قبلها الآن ، فصارت : يخاف. ومثله : (ينام - (٣) يزال (٤) - يكاد (٥) - يحار (٦) ... حيث جرى على كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى على المضارع : «يخاف» ؛ من نقل فتحه الواو للساكن قبلها ، ثم قلبها ألفا. فرى مما سبق أن حرف العله (الواو والياء) قد يبقى على صورته بعد نقل حركته (مثل : يصوم - يقوم ...) وقد ينقلب حرفا آخر ؛ (مثل : يخاف - يحار)

لكن ، ما الضابط العام الذى يخضع له حرف العله ، ليبقى على صورته من غير حركة ، أو ينقلب حرفا آخر؟

ص: ٧٣١

١- راجع ما سبق فى معنى الإعلال العام ص ٦٩٥.

٢- لأن الفعل صام يصوم ، من باب : فعل يفعل ؛ كنصر ينصر.

٣- أصله : «ينوم» لأنه من باب «تعب يتعب» ثم دخله إعلال النقل ، وإعلال القلب ...

٤- أصله : «يزيل» لأنه من باب : «تعب يتعب». ثم دخله الإعلالان ، كسابقه.

٥- من باب : تعب يتعب. دخل المضارع الإعلالان.

٦- من باب : تعب يتعب. دخل المضارع الإعلالان.

الضابط هو : أن حرف العله إن كان فى أصله متحركا بحركه تجانسه (١) وجب بقاء صورته ساكنه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ؛ كما فى : (يصوم - يقوم ...) وكما فى : (يبيع - يهيم) ... وإن كان فى أصله متحركا بحركه لا تناسبه وجب - بعد نقل حركته - أن ينقلب حرفا جديدا مناسباً لحركته الأصلية التى نقلت إلى الساكن الصحيح قبله ، فالمفتوح يصير ألفا ، والمضموم يصير واوا ، والمكسور يصير ياء ... - ومن الأمثلة : (أقام وأبان) ، فأصلها : (أقوم وأبين) (٢) بفتح حرف العله نقلت حركه الواو والياء للساكن الصحيح قبلهما. ثم قلب حرفا العله ألفا ، لأن الألف هى التى تناسب الفتحه ؛ فصار الفعلان : أقام وأبان. وفى مثل هذا القلب يقال : تحركت الواو والياء بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلهما بحسب الحال ، فانقلبا ألفا (٣). ويجرى ما سبق على نحو : (أقيم وأبين ...) وأصلهما : أقوم ، وأبين ... دخلهما إعلال النقل وإعلال القلب.

مواضعه :

يقع الإعلال بالنقل فى أربعة مواضع ، يكون حرف العله فى كل منها عين الكلمه ، ومتحركا ..

أولها : أن يكون حرف العله (الواو ، أو الياء) عينا متحركه لفعل ؛ نحو : يصول ، ويغيب. والأصل : يصول ويغيب ، بضم الواو وكسر الياء ، ثم نقل حركتهما إلى الساكن قبلهما ، وترك كل منهما بعد ذلك على صورته - طبقا لما قدمناه - فيصير الفعلان : يصول - يغيب.

ويشترط لإجراء النقل فى هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العله صحيحا ، وأن يكون الفعل غير مضعف اللام ، ولا معتلها ، ولا مصوغا للتعجب ، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه (٤). فلا يقع الإعلال بالنقل فى مثل : قاوم

ص : ٧٣٢

١- هى الضمه للواو ، والكسره للياء. أما التى لا تناسب فالكسره أو الفتحه للواو. والضمه أو الفتحه للياء.

٢- لأن فعلهما : قام يقوم ، وبان يبين.

٣- يقال هذا تعليلا للقلب ، لإدخاله تحت قاعده عامه مطرده هى أن حرف الواو أو الياء إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب قلبه ألفا على الوجه الذى سبق شرحه فى هذا الباب ص ٧٢٤ و ..

٤- ومثل التعجب اسم التفضيل ؛ نحو : هذا أقوم طريقه وأبين منهجا ؛ فلا يصح الإعلال بالنقل فى كلمتى ؛ أقوم ، وأبين.

وباع ، وعوّق وبيّن ؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح. ولا فى مثل ابيضّ واسودّ ، لتضعيف لامه ، ولا فى مثل : أهوى وأحيا ؛ لاعتلالها ، ولا فى مثل : ما أقومه وما أبينه ، وأقوم به ، وأبين به ؛ لأن الفعل مصوغ على صيغتي التعجب القياسيتين ... (١)

ثانيها : أن يكون حرف العله عينا متحركه فى اسم يشبه المضارع فى وزنه (٢) فقط دون زيادته ، أو فى زيادته دون وزنه ، بشرط أن يكون فى الاسم ما يمتاز به عن الفعل فى الحالتين. فالأول : نحو : مقام - بفتح الميم - فإن أصله مقوم ، (بفتح ، فسكون ، ففتح) - وهو على وزن المضارع : «يعلم». نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت ألفا ؛ طبقا لما سلف - فصار الاسم : مقام. وفيه زياده تدل على أنه ليس من الأفعال ، وهى الميم فى أوله. ومثله : مقيم ، ومبين.

ومثال الثانى : بناء صيغه من «البيع» أو : «القول» على مثال : تحلى (٣) وهذه صيغه خاصه بالاسم. فيقال : تبع ، وتقول (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فيهما) - نقلت حركة حرف العله إلى الساكن الصحيح قبله ، وقلب الواو ياء (٤) ؛ فصارت الكلمتان : تبع وتقبل بكسرتين متواليتين فى كل ، وبعدها ياء.

ص : ٧٣٣

- ١- كما سبق فى باب ج ٣ م ١٠٨ ص ٢٦٢. وفى هذا الموضع وشروطه يقول ابن مالك ، فى فصل جديد مستقل يبدؤه بقوله : لساكن صحّ انقل التحريك من ذى لين ات عين فعل ؛ كأبن ما لم يكن فعل تعجب ولا كايضّ أو أهوى ، بلام علّلا فقد جمع فى البيتين الشروط المطلوبه. (أبن ، أصلها : أبين ، فعل أمر من أبان ، علل : صار حاويا حرف عله).
- ٢- بأن يكون مشابهها له فى مجرد عدد الحرف ، مع مقابله الساكن بمثله ، والمتحرك بمثله ، من غير نظر للاسميه والفعليه.
- ٣- بكسر فسكون ، فكسر ، فهمزه متطرفه ، وهو : القشر الذى يظهر على الجلد حول منابت الشعر.
- ٤- قلبت الواو ياء لأن حركتها وهى الكسره - غير مجانسه لها ، فيجب قلب الواو حرفا يجانس الحركه ، طبقا لما سلف أول الباب. بخلاف الياء فإنها حركتها هنا مجانسه لها فلا تنقلب. ففى : «تقبل» إعلان ؛ أحدهما بالنقل ، والآخر بالقلب. أما «تبع» ففيها إعلان واحد.

فإن اختلف الاسم عن المضارع في الأمرين معا ، أو شابهه فيهما معا - - وجب التصحيح ؛ فمثال الأول : مخيط (١) (بكسر ، فسكون ، ففتح) لأن المضارع لا يكون - في الأغلب - مكسور الأول ، ولا مبدوءا بميم زائده ، فالصيغه مختصه بالاسم ، ولذا وجب التصحيح ومثلها : مفعال ؛ كمخياط .

ومثال الثانى : أقوم ، وأبين - بفتح ، فسكون ، ففتح - وهما شبيهان بالمضارع : أعلم وأفهم ... ، فى وزنه ، وفى الزيادة التى فى أوله ، فوجب لهما التصحيح ... (٢)

ثالثها : أن يكون حرف العله عينا متحركه فى مصدر معتل العين ، كفعله ، بشرط أن يكون فعله على وزن «أفعل» ، أو : «استفعل» نحو : أقام واستقام . وأصلها قبل التّغيير : أقوم واستقوم . ومصدرهما إقوام ، واستقوام . فيجب فيهما الإعلال بالنقل كما جرى فى فعليهما ؛ فتنقل فتحه الواو إلى الساكن قبلهما ، وتقلب الواو ألفا - طبقا للقاعده التى سلفت - فيتوالى ألفان لا يمكن النطق بهما معا ؛ فتحذف الثانيه منهما ، وتجىء تاء التّأنيث - فى الأغلب - عوضا عنهما ، فيقال إقامه ، واستقامه .

ومثل هذا يقال فى : «أبان واستبان» . فأصلهما : «أبين واستبين» ، ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلبت ألفا ؛ فصارا : أبان ، واستبان . ومصدرهما : إبيان . واستبيان ، نقلت حركة الياء كما نقلت فى الفعل ، وقلبت الياء ألفا فتلاقت ساكنه مع ألف المصدر ، حذف الثانيه منهما ، وزيدت تاء التّأنيث عوضا عنها ؛ فصار المصدران : إبانه ، واستبانه ، وحذف

ص : ٧٣٤

١- اسم أداه الخياطه .

٢- أما نحو : يزيد (علم) فقد دخله الإعلال وهو مضارع قبل نقله للعلميه . وفى الموضع الثانى يقول ابن مالك : ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا ، وفيه وسم - ٣ (ضاهى - شابه . وسم - علامه) ، ثم قال : ومفعل صحّح كالمفعال - ٤ يشير بهاتين الصيغتين - وهما مختصتان بالأسماء - إلى الاسم المخالف للمضارع فى وزنه وزيادته معا . وترك بقيه التفصيلات التى سردناها . والنصف الثانى من هذا البيت لا شأن له بهذه القاعده ، وإنما شأنه متصل بالقاعده التاليه بعده مباشره .

هذه التاء مقصور على السماع ومنه قوله تعالى : (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) ، أى : إقامة الصلاة(١).

رابعها : أن يكون حرف العلة المتحرك عينا فى صيغته «مفعول» من الفعل الثلاثى المعتل العين بالياء أو الواو ، كصوغ «مفعول» من قال وباع ... فيجب فيه ما وجب فى «إفعال واستفعال» السابقين ، ولا يقتصر الأمر على هذا ، بل تجرى عليهما تغييرات أخرى ؛ طبقا للبيان الشامل الذى سيجىء فى الحاله الرابعه الأخرى (٢) ...

ص: ٧٣٥

-
- ١- وفى الموضوع الثالث وما يتصل به من ألف «إفعال» ، و «استفعال» وتاء التأنيث ، ويقول ابن مالك : ... وألف الإفعال واستفعال
 - ٢- أزل لذا الإفعال ، و «التا» الزم عوض وحذفها بالنقل ربّما عرض (بالنقل ، أى : النقل عن العرب ، وهو السماع الوارد عنهم).
- ٢- ص ٧٣٨.

الإعلال بالحذف يكون قياسيًا مطردًا في المسائل الآتية. أما في غيرها فمقصود على السماع :

الأولى : الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي. فإنها تحذف في مضارعه ، واسم فاعله ، واسم مفعوله ، نحو : أكرم - يكرم - أكرم - مكرم - مكرم ... بحذف الهمزة في كل ذلك وجوبا ، ومثل هذا همزة الأفعال الماضية الرباعية : أفهم - أخبر - أحسن ... ونظائرها ، حيث يجب حذف الهمزة ، من مضارعها ، واسم فاعلها ، واسم مفعولها. كما قلنا. والأصل في كل ذلك قبل حذفها : يؤكرم - مؤكرم - مؤكرم. وكذا الباقي ...

الثانية : الواو التي هي «فاء» فعل ثلاثي مفتوح العين في الماضي (٢) مكسورها في المضارع مثل : وعد - وصف ، فيجب حذف هذه الواو في المضارع وأمره ، ومصدره بشرط : أن يصير هذا المصدر على وزن فعله (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئه ، وبشرط أن تكون التاء في آخره عوضا عن الواو المحذوفه.

ص: ٧٣٦

- ١- في هذه التسميه نوع من التوسع والتسامح ، لأن بعض الأحكام الآتية لا صلها لها بحرف العله. أما الهمزة التي تنطبق عليها بعض الأحكام الآتية أو السابقه فبمنزله حروف العله في كثير من المواضع.
- ٢- لأن الماضي المضموم العين لا تحذف فاء مضارعه ؛ نحو : وضؤ ، ويوضؤ ، أما مكسورها فإن كسرت عين مضارعه حذفت فاء هذا المضارع ؛ نحو : ورث يرث - وثق يثق ، ومنه قول الشاعر : ولا يواتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقه. فانظر بمن تثق فإن فتحت عين مضارعه فقد تحذف الفاء من هذا المضارع ؛ نحو : وسع يسع - أو لا تحذف ؛ نحو : وجل يوجل ، ووجع يوجع. وجواز الحذف وعدمه في هذه الصوره مرجعه ومرده للسمع وحده - طبقا للرأى المشهور - وإن استعملت عينه بالفتح والكسر جاء حذف الفاء من هذا المضارع وعدم حذفها ؛ كوله : فانه جاء من باب «تعب» فلم تحذف فاء مضارعه ، ومن باب «وعد» في لغه قليله فحذفت - - كما في المصباح - راجع الصبان في الموضوع -

فيقال : يعد - عد - عده (١) ، ومن هذا قول الشاعر :

متى وعدتك في ترك الهوى عده

فاشهد على عدتي بالزور والكذب

وقولهم في الحكمة : لا تعد عده لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغرنك المرتقى وإن كان سهلا ، إذا كان المنحدر وعرا.

كما يقال : يصف - صف - صفه ... (بشرط ألا يكون المصدر لبيان الهيئه كما سبق) ،

ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرطين ؛ أن يكون حرف المضارعه مفتوحا وأن تكون عينه مكسوره ؛ نحو : أعد - نعد. فلا

حذف في مثل : يولد ، ويوضؤ ... (٢)

الثالثه : إذا كان الماضي ثلاثيا مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد - مثل : ظلت (٣) - جاز فيه ثلاثه أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك. وهى إبقاؤه على حاله مع فك إدماغه وجوبا ، كالمثال السابق : (ظلت) أو : أو حذف عينه دون تغيير شئ في ضبط ما بقى من الحروف : مثل : ظلت. أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمه ؛ مثل : ظلت.

فإن كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا أو أمرا واتصلا بنون النسوه جاز إبقاؤهما على حالهما من غير حذف ولا تغيير إلا فك الإدغام وجوبا ، وجاز حذف العين ونقل حركتها - وهى الكسره - إلى الفاء ؛ فنقول :

ص: ٧٣٧

١- أصل عده : وعد - بكسر الواو وسكون العين - حذفت الواو ، وحركت العين بالكسره حركه الفاء ، فصارت دليلا على الفاء المحذوفه. وجاءت تاء التانيث عوضا عن الفاء المحذوفه. ومن الشاذ اجتماعهما معا.

٢- في المسألتين الأوليين يقول ابن مالك في فصل مستقل هو آخر الفصول في ألفيته : وليس بعده إلا باب الإدغام. «فا» أمر ، أو مضارع من : كوعد احذف. وفي : كعده ، ذاك أطرد - ١ وحذف همز «أفعل» استمر في مضارع ، وبنيتي متصف - ٢ (بنيتي متصف ، أى صيغتي شخص متصف ، والمراد بهما : صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول ، لأنهما الدالتان على ذات متصفه ...

٣- تقول : ظلت أعمل كذا ، بمعنى بقيت أعمله طول النهار ، دون الليل. والفعل «ظل» من باب : علم يعلم غالبا. وقيل فيه الكسر أيضا.

(النسوه يقرن (1) أو يقرن). (واقرن يا نسوه ، أو قرن) ... وسمع فتح القاف في : قرن (2) ...

الرابعه : أن يكون حرف العله عينا في اسم المفعول ؛ كفعله. وفي هذا النوع يجب إحداث تغيير آخر ، غير الإعلال بالنقل - هو حذف الواو من : «مفعول» إن كان الفعل واوى العين ، وحذفها مع كسر ما قبلها إن كان يائي العين. فمثال الفعل الواويّ العين : صام يصوم. واسم المفعول منه هو : مصووم ، تنقل الضمه وهي حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فيجتمع بعد هذا النقل ساكنان ، هما : الواوان. فيجب حذف أحدهما - والأرجح أنه الثاني (3) لزيادته وقربه من الطرف ؛ فيصير اسم المفعول : مصووم. ومثل هذا يقال في اسم المفعول من : قال ، ورام ، وحاط ... وأمثالها ؛ حيث يكون اسم المفعول هو : مقوول ، ومرووم ، ومحووط ، ثم يحصل الإعلال بالنقل ، ويليه الإعلال بالحذف. ومن النادر الذي لا يقاس عليه تصحيح اسم المفعول المعتل العين بالواو ؛ كقولهم: ثوب مصوون ، والقياس مصون.

ومثال الفعل اليائيّ العين : باع يبيع. واسم المفعول منه هو : مبيوع. تنقل حركة الضمه وهي حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فيلتقى بعد هذا النقل ساكنان ؛ هما : الياء والواو ، فيجب حذف أحدهما ؛ وهو الواو - على الأصح - فيصير اسم المفعول : مبيع ، بياء ساكنه قبلها ضمه ، فنقلب الضمه كسره ؛ لتسلم الياء ، ويصير اسم المفعول هو : مبيع بعد وقوع إعلال بالنقل ، وآخر بالحذف وقلب الضمه كسره. ومثل هذا يقال في اسم المفعول من الأفعال : هام يهيم - شاد يشيد - غاب يغيب ... وأمثالها - حيث يكون اسم المفعول هو : مهيوم

ص: ٧٣٨

- ١- قر بالمكان يقر بمعنى سكن واستقر فيه. وأصلهما الشائع : قرر يقرر.
- ٢- في هذه المسألة الثالثة يقول ابن مالك في ختام الفصل : ظلت وظلت في : ظلت استعمالا وقرن في : اقررن. وقرن نقلا - ٣
- ٣- إن كانت المحذوفه هي الثانيه الزائده ، طبقا للرأى الأشهر ، فاسم المفعول على وزن : «مفعول» - - بفتح ، فضم ، فسكون - وإن كانت المحذوفه هي الأولى التي هي عين الكلمه فوزن اسم المفعول : «مفول» ، لأن عين الكلمه حذفت هنا ، وبقيت هناك. ولا أثر للخلاف بين الرأيين إلا في هذا الوزن الصرفي.

- مشيود - مغيوب ... ثم يدخله الإعلال بالنقل ، فالإعلال بالحذف ، ثم قلب الضمه كسره. هذا هو الأفصح فى المعتل العين بالياء ، ويحسن الاقتصار عليه. وتميم تجيز تصحيح هذا النوع اليائى ، فتقول : ثمر مبيوع ، وثوب مخيوط وسفيه مديون (1) ...

ص: ٧٣٩

١- يقول ابن مالك فى النوع الرابع وما فيه من الإعلال بالنقل ، وبالحذف ، وما يجوز فيه من تصحيح ، وما يندر : وما لإفعال من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضا قمن - ٦ يقول : ما ثبت لإفعال (واستفعال كذلك. وقد سبق الكلام عليهما) من الإعلال بالنقل والحذف فقمين به (أى : جدير به) المفعول به أيضا من الفعل المعتل العين بالواو ، أو بالياء ، ثم ضرب مثالين لهذين ، ويين أن تصحيح ما عينه الواو نادر ، دون ما عينه ياء ؛ فقال : نحو : مبيع ومصون ، وندر تصحيح ذى الواو ، وفى ذى اليا اشتهر - ٧ ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى ثلاثه أبيات سبق ذكرها وشرحها فى المواضع المناسبه لها ، (ص ٧١٩) وختم بها الفصل السابق ، ونصها : وصحح المفعول من نحو : عدا وأعلل إن لم تتحرر الأجودا - ٨ كذاك ذا وجهين جا «الفعل» من ذى الواو لام جمع او فرد يعن - ٩ وشاع نحو : نيم فى : نؤم ونحو : نيام شذوذه نمى - ١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

